



شيخ الإسلام العلامة النقية المحدث شمس الدين محسد بن مفلىح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)

معلى البرائي المراقع ا المعلامة علاوالدن إوانحسن على بن سيمان بن أممد المرواوي المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع المراقع

طبعة كاملة ، ضبط نصها ، وبوبت نصولها ، مخرجة الأحاديث ، ومزودة بفهرس للمحتوايت .

رائد بن سئبري بن أبي علقنت





All Copyrights@Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشرَّمَهَا بهِيَهَا فِيْقِكُو ۚ الدوليَةَ عَلَيْهِ هِذَا الكتاب عام ٥٠٠ اللَّهُ لبنان، ﴿ يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتابه أو احْترَان ماعِقه بطريقَةُ الاسترجاعُ أو يُقْلِعُ على في وجه سوأًمْ كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بسالتصوير، أو

بالتسجيل، أو بسفير ذلكَ دون الجِعَسُول عَلِي إذن خطي مِنْ الناشس، وإنْ عِنْجِ أَلتزامُّ ذلك تحتُّ أَطاللة المسؤولية القسانونية والجزائية.

كتاب الفروع/ سشمس النجن محمد بن يحبى بن معهد للقدسي: تحقسيق واعتفاء رائد صبري علفة. - عمان: بـــبت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤

(1843) صفحة

ر.[:(۲۰۰۱/۱۲/۲۹۲۲).].

الواصفات:/الفقه الإسلامي//المنهب الحنبلي//الاسلام/

ISBN 995721204-4

يبت الأفكار الدولية

P.O.Box \$27435 Amman 11190 Jordan Tel +962 6 566 0201 Fax +962 6 566 0209

P.O.Box 220705 Riyadh 11311 K.S.A Tel +966 1 404 2555 -Fax +966 1 403 4238

www

السعوبية

e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤتمن للتوزيع

السعوبية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421 02 5742532 مكة للكرمة

> 02 6873547 04 8344355 للمينة للنورة

03 8264282 06 3260350

07 2296615 أبها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E Tel +971 6 743 6936 Fax +971 6 743 6937



غييخ الإسلام العلامة النقيد المحدث شمس الدين محسد بن مفليح المقدسي (ت ٢٦٢هـ)

فَرِيعَ مِنْ الْمِنْ فِي عِنْ الْمِنْ فِي عَلَى الْمِنْ فِي عَلَى الْمِنْ فِي عَلَى الْمِنْ فِي الْمِنْ فِي ال للعلامة علاالدين ابوانحسن على بن سيمان بن أحمد المرواوي

طبعة كاملة ، ضبط نصها ، وبوبت فصولها ، ... مخرجية الأحاديث ، ومزودة بفهرس للمحتوبايت ...

داند بن سبري بن أبي علمنت



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور انفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضلِل فلا هادي له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَٱنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَفْسٍ وَاُحِدَةٍ وَخُلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثُ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِسِراً وَيُسَاءُ وَاتَّقُـواْ الله َ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ الله كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء: ١].

﴿ يَا آَيُهَا الَّذِينَ أَمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَلْإِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَانَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الاحزاب: ٧٠-٧].

أمًّا بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتهما، وكمل محدثة بدعة، وكمل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فهذا كتاب جليل القدر، كبير الشأن، عظيم المنزلة عالي الطود حوى من الفروع ما بهر العقول كثرةً وتحريراً واستدلالاً وتعليلاً واتفاقاً، وهو كتاب فقه في المذهب الحنبلي، والذي طالما تمنى الحنابلة – بل وغيرهم – من كل بلد وعصر أن ييسر الله الوصول إليه، بطبعه وتكثير نسخه وتوفيرها، حتى صار مطلبًا لكل مذهب.

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «الدرر الكامنة»: صنف ابن مفلح «الفروع» في مجلدين، أجاد فيهما إلى الغاية وأورد من الفروع ما بهر به العقول.

وقال ابن كثير: وله كتاب •الفروع؛ قد اشتهر في الأفاق، وهو من أجل الكتب وأنفسها وأجمعها للفوائد.

وهو كتاب مجرد عن الدليل^(۱) والتعليل جمع فيه المؤلسف الأقبوال والروايبات في المذهب، وقيدم الراجيح منها، فيان اختلف الترجيح؛ أطلق الخلاف، وأورد فيه من الفروع الفقهية الغريبة ما بهر العلماء، حتى كان يُسمَّى: مكنسة المذهب،

وأشار فيه إلى ذكر الوفاق والخلاف مع أئمة المذاهب الثلاثة الأخرى، ورمز لكل منهمم برسز مستقل، وفيه مسائل، وفرائد، وفوائد، وغرائب، ونكت كثيرة، لا تظفر بمجموعها في غيره.

وقد أجرز مؤلفه به فوز النضال، وكريم الخصال، وقد أعلى الله به أمره، ورفع ذكره وقدره.

وقد اعتنى أثمة المذهب الحنبلي بهذا الكتاب؛ فشرحه أحمد بن أبي بكر بــن العمــاد الحمــوي، المعــزوف بــابن الرســام بشرح سماه: «المقصد المنجح لفروع ابن مفلح».

وشرحه القاضي نصر الله ابن أحمد البغدادي، ثم المصري، المعروف بالحلال.

وعلق عليه الحواشي الإمام تقي الدين أبو بكر البغدادي، صحيح ما أطلقه من الخيلاف، والعلامة يوسيف هميد المرداوي الحنبلي في كتابه: «نهاية الحكم المشروع في تصحيح الفروع»، والعلامة إسماعيل بن محمد بسن بسردس بن رسلان-«حواش على الفروع»، والعلامة نصر الله بن أحمد التسبّري البغيدادي «حاشية الفروع»، وشيخ الحنايلية ابس قندس، وغيرهم كثير،

⁽١) قال ابن مفلح في مقدمة هذا الكتاب: فوقد جردته عن دليله وتعليله..،، والقارئ للكتاب يجده مستفيضاً بالدليل والتعليل.

جكتاب وتصحيح الفروع، أو والدر المنقي والجوهر المجموع في تصحيح الخلاف الطلق في الفروع،

وهو عبارة عن جملة تعليقات وضاعها تلميذه المرداوي على بعض مسائل «الفروع»، وإن شسئت قلت: إنه تصحيح لعامة كتب المذهب، وله مقدمة مهمة حافلة، تتبع فيه ما أطلق فيه الخلاف من المسائل، ونقـل منا تيسر من كـلام علمـاء المذهب في كل مسألة، وحرر الصحيح من المذهب من ذلك، وهي تزيد على ألفين ومثنين وعشرين مسألة.

وربّما نبّه على بعض مسائل فيها خلل، إما في العبارة أو الفكام، أو التقديم أو الإطلاق، ولكسن على سبيل التّبعية، وهي تزيد على ست مئة وثلاثين تنبيها، وغير فلك، وما ذلك إلا أن ابن مفلح وحد الله لم يبيض كتابه هذا ولم يُقسرا عليه؛ فحصل بذلك بعض خلل في بعض مسائله، فإذا ما انضم هذا التصحيح إلى ما حرَّره ابن مفلح وقدمه وصححه، حصل بذلك تحرير المذهب وتصحيحه.

وقد أحرز مؤلفه به فوز النضال، وكريم الخصال، وقد أعلى الله به أمره، ورفع ذكرُه وقدوه، فك ترت بذلك عاسنه، وجلت فضائله، وعلت مبانيه، وسمت معانيه، فَعَلتْ إليه رغبات المجتهدين، وطمحت إليه ألحاظ الناظرين، وسمت إليه همم الطالبين...، والحمد لله رب العللين.

ترجمة ابن مفلح:

. محمد بن مفلح بن عمد بن مفرج المقدسي، ثم الصالحيّ الراسيي، الشيخ الإمام العالم العلامة، أقضى القضناة، تقدس الدين أبو عبد الله، وحيد دهره، وفريّد عصره، شيخ الجنابلة في وقته، بل شيخ الإسلام وأحد الأثنة الأعلام.

سمع من عيسى المطعم وغيره، تفقه حتى برع فيمة وكرنَّمن، وافتى، وناظر، وصنف، وحدث، وافاد، ونسَّاب في الحكسم عن قاضي القضاة جال الدين المرداوي، وتزوج ابنته، ولدمنها سبعة أولاد ذكور وإناك. في المستحد المستحدد المستحدد ا

وقال ابن كثير: وكان بارعًا فاضلاً متفتنًا، ولا سيما في علم الفروع، وكان غاية في نقل مذهب الإمام أحمد. وقال أبو البقاء للسبكي: ما وأنت عيناي أحلك أقفيه من والده نقط على مدينة المستحدد عيدة على المساحد ا

 إن وقالي ابن سند في المنظم على خيل الحسيقي، كان ذا أحظ من زهد وتعنف وطبيانة وورع تقين ودين متين، وشكرت سيرته وأحكامهم المنظم الم

ي وذكره الذهبي في المعجم»، وقال: شاب دين عالم له عمل ونظر في رجال السنن، نساظر ومنمسع وكتسب، وتقدم ذكر قاضي القضاة جال الدين المرداوي أنه قرأ عليه المقنع وغيره من المكتسبه في خلوم شيئي، ولم إحلتم أن الحساء في زمانشا في المذاهب الأربعة له محفوظات أكثر منه، فمن محفوظاته بدالمبتقى في الأسحكام»؛ قواء وعرضه فريب من أربعة أشهر أسلام سروقد درس بالصاحبة ومديضة الشيخ أبي عمر، والسلامية، وأحاد بالصدرية، ومدرسة دار الحديث العالمة على المسلمة على المسلمة الشيخ أبي عمر، والسلامية، وأحاد بالصدرية، ومدرسة دار الحديث العالمة الشيخ أبي عمر، والسلامية، وأحاد بالصدرية، ومدرسة دار الحديث العالمة الشيخ أبي عمر، والسلامية والعاد المدرية، ومدرسة دار الحديث العالمة الشيخ أبي عمر، والسلامية والعاد المسلمة الشيخ أبي عمر، والسلامية والعاد المسلمة الشيخ أبي عمر، والسلامية والعاد المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الشيخ أبي عمر، والسلامية والمسلمة الشيخ المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الشيخ أبي عمر، والسلامة المسلمة المسلمة الشيخ المسلمة المسل

قال ابن القيم لقاضي القضاة موفق الدين الحجاوي سنة إحدى وثلاثين: مه قمت قبة الفلك أهلم بمذهب الإمام إحمد من ابن مفلح.

ور موجضر منف للشيخ تقي الليلاء ونقل هنه كثيرًا ووكان يقول له إما لنت ابنُ مفلتُهم الشّ مُقليع الوَّحُان الخميرُ النّ اس بمسائله ولختياراته وحتى إن ابن القيم كان مواجعة في الله عن يسمعه بنُ و يستنا بدع النّه به مسائلة و بهدف بدو و

لاؤم القاضي شمس الدين ابن مسلم، وقرآ عليه الفقه والنحو والأصول على القاضي برهان الدين الزرعدي، وسمتع من الحجار وطبقته، وكان يتردّد إلى ابن الفويرة والقحفاوي النحويسين، وإلى المـزي والذهبي، ونقـل عنهما كتثيرًا، وكتان يعظمانه، وكذلك الشيخ تقى الدين السبكي يثنى عليه كثيرًا.

قال ابن كثير: وجمع مصنفات منها على «المقنع» نحو ثلاثين مجلدًا، وعلى «المنتقى» مجلدين، ولسه كتباب «الفروع» قلد يوري مهاد بند السام مستفلاً مهادي و مقارفين منوسه من مراوع المستعمل الموضية المواضية المعادد المعادد المستعمل اشتهر في الأفاق، وهو من أجل الكتب وأنفسها وأجمعها للفوائد، وله حاشية على «المقنــع» و«النكـت على المحبره» ولــه كتاب في أصول الفقه، وهو كتاب جليل، حذا فيه حذو ابن الحاجب في «مختصره»، ولكن فيه مبن النقـول والفوائـد مـا لا **يُوجِد في غيره، وليس للحنابلة أحسن منهُ** بي أرباز إ_{ن س}ايك أ_{ولا ف}يكا وهميه والبياء والغزاز مجافزة الم معادلة بي هم

وأما «الأداب الشرعية؛؛ فالكبرى مجلدان، والوسطى مجلد، والصغرى يجلد لطيف.

توفي ليلة الخميس ثاني رجب سنة ثلاث وستين وسبع مئة بسكنه بالصالحية، وصلى عليسه يـوم الخميس بعــــ الظهــر بالجامع المظفوي، وكانت جنازته جافلة، حضرها القضاة والأعيان، ودفن بالروضة بالقرب من الشيخ موفق الدين.

قال بعض الفضلام: ولم يدفق فنها حاكم قيله و المناس بي خور مين العام و تهيمه تعزي و دور و يناس المعاري قال الشيخ شِمْس الِدِين ابن يجيِّد تلميذه: وله يضم وخسون سنة وعلى ما ذكرُ هو رسي مساير والمدينة عناه والمعتقدة

وقال ابن كئين: تولى على جنبين سنة من من من مناف به أيناها أو بالها يا بالمبار ما الما مع عاد من ويا ما المايان

وقال ابن سند: عن إحبابي والحسين بيبنة. و صوري من يوران الرواني الروانية التراسية إلى المورية وهو النوار التروية اليمائية

المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (٢/١٥)، معجم المحدثين (١/ ٢٦٥)، الوفيسات للسلامي (٢/٣٥٢)،

قال السيخاوي في والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٥/ ٢٣٥-٢٣٥)؛ من مناه المحمد المناه الله على مناه المناه ا على بن سليمان بن أحمد، العلاء المرداوي، ثم الدمشقي، الصالحي، ويعرف بالمرداوي، شيخ المذهب. و المدروب المدروب

فحفظ القرآن، وأخذ بها في الفقه على فقيهها الشهاب أحمد بن يوسف، ثم تحسول منهـا وهــو كبـير إلى دمشــق، فـنزل مدرسة أبي عمر، وذلك -فيما أظن- سنة ثمان وثلاثين، فجود القرآن، ويقال: إنه قرأ بالروايات، فالله أعلم.

وقرأ «المقنع» تصحيحًا على أبي الفرج عبدالرجين بن إبراهيم الطرابلسي الحنبلسي، وحفيظ ضيره، كالألفية، وأدمن And their admires the show algebras shift succession becomes, they be suffered by the

وتمرع فاقة وتقللاً، ولازم ابن قندس في الفقه وأصوله، والعربية وغيرها حتى كان جل انتفاهه بهيري في الحجاب التجاه وكان بما قرأه عليه بمثًّا وتحقيقًا «المقنع» في الفقه، والمختصر الطوفي، في الأصول، والفية ابن مالك.

وكذا أخذ الفقة والنحو على الزين عبدالرحن بن أبي شعر، بل سمع منه التفسير للبغوي مراراء وقسرا عليه في سنة تمان وثلاثين من شرح الفية المعراقي إلى والشاذق من المدال إلى بعد له ينه بدا ين من شرح الفية المعراقي إلى والشاذق

وأخذ علوم الحديث أيضًا عن ابن ناص الدين، سمع عليه منظومته وشوجها بقراءة شيخه التقي. و الله المساح. والأصول أيضًا عن أبي القابيم النويري، وحين لقيه بمكة في سنة سبع وخسين، فقرأ عليه قطعة من كتاب ابسن مفلح Market State of the State of th فيه، وسمم في العضد عليه.

وأخذ الفرائض، والوصايا، والحساب عن الشمس السيلي الحنيلي، خاذن الضيائية، وانتفع به في ذلك جداً والازمه فيه أكثر من عشر شنين، بل وقرأ عليه اللقنع؛ في الفقه بتمامه بمثيّل بريد بهيد المنابع عن المنابع المنابع المنابع

وأخذ العربية والصوف وغيرها من أبي الروح عيسى البغدادي الفلوجي، الحنفي، نزيل دمشق. المراز الله المراز والحسن بن إبراهيم الصفدي، ثم الدمشقى، الحنبلي الخياط وغيرها.

وقرأ البخاري وغيره على أبي عبدالله محمد بن أحمد الكركي الحنبلي.

وسمع الزين بن الطحان، والشهاب بن عبدالهادي وغيرهما.

وحج مرتين؛ وجلور فيهما، وحضر دروس البرهان بن مفلح، وناب عنه.

وكذا قدم بأخرة إلى القلعرة، وأذن له قاضيها العز الكناني في سماع الدعوى، وأكرمــه، وأخـذ عنـه فضــلاء أصحابــه بإشارته، بل وحضهم على تحصيل (الإنصاف؛ وغيره من تصانيفه، وأذن لمن شاء الله منهم.

ينو أيشوره

وقرأ هو حينتذ على الشمني، والحصني المختصر»، وقرأ في الفراقض والحساب يسيرًا على الشهاب السجيني.

وتصدى قبل ذلك وبعده للإقراء والافتاء، والتأليف ببلده وغيرها، فانتفع به الطلبة، وصار في جماعته بالشام فضلاء.

وبمن أخذ عنه في مجاورته الثانية بمكة: قاضي الحرمين الحيوي الحسيني الفاسي.

ومن تصانيفه: (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف).

عمله تصحيحًا للمقنع، وتوسع فيه حتى صار أربعة مجلدات كبار؛ تعب فيه، واختصره في مجلد سماه: «التنقيح المشبع في تخريسج أحكام المقنع»، و«الدر المنتقى والجوهر المجموع في معرفة الراجع من الخلاف المطلق في الفروع؛ لابن مفلح في مجلد ضخم

بل اختصر «الفروع» مع زيادة عليها في مجلد كبير، و«تحرير المنقول في تهذيب -أو بتنهيد- علسم الأصول» أي أصول الفقه في مجلد لطيف، وشرحه وسماه: «التحبير في شرح التحرير» في مجلدين، وشرح قطعة من مختصر الطوفي فيه.

وكذا له فهرست القواعد الأصولية في كراسة، و«الكنوز -أو الحصون- المعدة، الواقية من كمل شدة» في عمـل اليـوم والليلة، وقال: إنه جمع فيه قريبًا من ستمائة حديث، منها الأحاديث الواردة في اسم الله الأعظم.

والأدعية المطلقة الماثورة، قال: إنه جمع منها فوق ماثة حديث.

و المنهل العذب الغزير، في مولد الهادي البشير النذير.

وأعانه على تصانيفه في المذهب: ما اجتمع عنده من الكتب بما لعله انفرد به ملكًا ووقفًا.

وعلى كل حال: فقد استعمل بعد موته عن لعله فهم عنه رغبة، حتى كتب بالثناء على النجم ولد البرهان، بحيث استقر بعد أبيه، ولعل قصلته كان صالحًا.

وعلى كل حال: فقد حاز رياسة المذهب، وراج فيه أمره مديدة، وذكر بالانفراد خصوصًا بعد موت الجراعي، ثم القاضي. واستمر على ذلك حتى مات في جمادى الأولى سنة خس وثمانين بالصالحية، ودفن بالروضة. رحمه الله وإيانا. عملي في الكتاب:

أولاً؛ قمت بإعادة تنضيد الكتاب، وقد جعلت هذا السفر الكبير بهذا الحجم الصغير، مراعبًا بذلك خروج الكتـاب بأكبر فائدة علمية، وبأقل تكلفة مادية، ومراعبًا بذلك أيضا حمل السّفر الثقيل، في السّفر الطويــل، ولم أجعــل خطّه دقيقــاً، ولا غليظاً، بل كان بين ذلك.

وقد بينت أهمية هذا الأمر في مقدمتي على كتابي الحفة الأحوذي، و أعون المعبود؛ فانظرها غير مأمور.

ثانيًا: قمت بصبط نصه شكلاً ونقطاً، يؤمن معهما؛ فإن إعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكلة يمنع من إشكاله.

ثالثًا: قمت بمقابلة الكتاب على أكثر من طبعة؛ منهسا: طبعة عبالم الكتب ببيروت، بإشسراف عبداللطيف السبكي، ومراجعة عبد الستار أحمد فراج، وطبعة الوسالة بتحقيق الشيخ عبد الله بن عبد الحسن التركي.

وابعًا: قمت بعزو تخريجاته إلى مصادرها ومظانها، وجعلت ذلك في صلب الكتاب وبين حاصرتين خامسًا: قمت بإعداد فهارس عامة للكتاب.

and the first of the second

﴿ وَاخْدِرًا: فإن من وواء هذا العمل آيادي بيضاء، تعمل في الخفاء، لا تستحق منّا إلا الشكر والتقدير والثناء، وأخس بالشكر منهم: الأخ محمود بن شوقي بن مفلح؛ فجزى الله الجنميع عنّا خير الجزاء:

State of the state

the Marie

واللَّهُ أَسَالُ، وباسمائه وصفاته أتوسل، أن يتقبل عملي هذا خالصًا لرجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

and fine and the house the first of

رائد بن صبري ابن أبي علقة

عمان - الأردن

ص ب: ۲۱۷ ، ۲۰

هاتف: ۱۸۲۲۸۵۲۷۰۲۰۰۰

مقدُّمةُ المُؤلِّف بسم الله الرحمن الرحيم ربُّ يسر واعن

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ العَلَّمَةُ، شَيِخُ الإِسْلامِ، مُفْتِي المُسلِمِينَ، آخِرُ المُجْتَهِدِينَ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ، مُحمَّدُ بَـنُ مُفْلِـحِ المَقْدِسِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، رضى الله عنه:

الحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَفَصَّلِ عَلَى خَلْقِهِ بِكَثْرَةِ الْآفْصَالِ وَالنَّعَمِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، المُنْفَرِدِ بِالبَقَاءِ وَالقِدَمِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَاحِبُ اللَّوَاءِ وَالعَطَاءِ الخِصْمَ، صلى الله عليه وعلى آلـــه أُولِـي الفَضَــاثِلِ وَالحِكَم، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا كِتَابٌ فِي الفِقْءِ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ رضي الله عنه اجْتَهَدْتُ فِي اخْتِصَارِهِ وَتَخْرِيرِهِ؛ لِيَكُونَ نَافِعًا وَكَافِيًا لِلطَّالِبِ، وَجَرَّدْته عَنْ دَلِيلِهِ وَتَعْلِيلِهِ: غَالِبًا؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ وَفَهْمُهُ عَلَى الرَّاغِبِ، وَأَقَدُمْ عَالِمُ الرَّاخِينِ، وَأَقْدُمْ عَالِبًا الرَّاجِعِ فِي المَذْهَبِ، فَإِن اخْتَلَفَ التَّرْجِيعُ أَطْلَقْتُ الخِلافِ، و: «عَلَى الآصَحِّ»؛ أي: أَصَحُّ الرَّغِهُيْنِ، وَإِذَا قُلْت: وَعَنَّهُ كَذَا، أوْ: وَقِيلَ: كَذَا؛ فَالْمَقَدُمُ خِلافُهُ.

وَإِذَا قُلْتِ: وَيُتَوَجَّهُ، أَوْ: يُقَوَّى، أَوْ: عَنْ قَوْل، أَوْ: رِوَايَةٍ، وَهُوَ، أَوْ: وهِيَ أَظْهَرُ، أَوْ: أَشْهَرُ، أَوْ: هُوَيبٌ، أَوْ بَعْذَ حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ: فَدَلً، أَوْ: هَذَا يَدُلُّ، أَوْ: ظَاهِرُهُ، أَوْ: يُؤَيِّدُهُ، أَوْ: الْمَرَاهُ كَذَا، فَهُوَ مِنْ عِنْدِي.

وَإِفَا قُلْتَ: المُنْصُوصُ، أو: الآصَحُ، أو: الآشْهَرُ، أو: المُذْهَبُ كُذَا؛ فَشَمُّ قُولًا.

وَأُشِيرُ إِلَى ذِكْرِ الوِفَاقِ وَالْجِلافِ، فَعَلَامَةُ مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ (ع)، وَمَا وَافَقَنَا عَلَيْهِ الآوِسَّةُ الثَّلاثَةُ -رَحِمَهُـمُ اللَّهُ تَعَالَى-، أَوْ كَانَ الآصَحُ فِي مَذْهَبِهِمْ (و)، وَخِلافِهِمْ (خ)، وَعَلامَةُ خِلافِ أَبِي حَيْفَةَ (هــ)، ومَالِكِ (م)، فَإِنْ كَانَ لآحَدِهِمَا رِوَايَتَانِ فَبَعْدَ عَلامَتِهِ (رَ)، وَلِلشَّافِعِيُّ (ش)، وَلِقُولَيْهِ (ق)، وَعَلامَةُ وِفَاقٍ أَحَدِهِمْ ذَلِكَ، وَتَبْلَهُ (و)(١٠ُ.

(۱)

وبه نستعين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، أقضى القضاة، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المقدسي، الحنبلي:

الحمد لله على ما منّ وأنعم، وجاد وتفضّل وتكرّم، والصلاة والسلام على أفضل الخلق على الله وأكرم، وعلى آلـه وأصحاب أولي العزمات العليّة والهمم.

أما بعد:

فإن كتاب «الفروع» تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، أبي عبدالله، محمد بن مفلح، أجزل الله له الثواب، وضاعف له الأجر يوم الحساب، من أعظم ما صُنفَ في فقه الإمام الرباني، أبي عبدالله، أحمد بن عمد بن حنبل الشيباني -قدس الله روحه، ونور ضريحه- نفعًا، وأكثرها جمعًا، وأقبها تحريرًا، وأحسنها تحبيرًا، وأكملها تحقيقًا، وأقربها إلى الصواب طريقًا، وأعدلها تصحيحًا، وأقومها ترجيحًا، وأغزرها علمًا، وأوسطها حجمًا، قد اجتهد في تحريره وتصحيحه، وشمَّر عن ساعد جدَّه في تهذيب وتنقيحه، فحرر نقوله، وهدلُّب أصوله، وصحّع فيه المذهب، ووقع فيه على الكنز والمطلب، وجعله علمًا كالطراز المذهب، حتى صار للطالب عمدة، وللناظر فيه أحصنًا وعدَّة، ومرجع الأصحاب في هذه الأيام إليه، وتعويلهم في التصحيح والتحرير عليه، لأنه اطلع على كتب كثيرة، ومسائل غريره م تحرير وقعقيق، وإمعان نظر وتدقيق، فجزاه الله أحسن الجزاء، وأثابه جزيل النعماء.

وقد التزم فيه أن يقدم غالبًا المذهب، وإن اختلف الترجيح، أطلق الخلاف، والذي يظهر: أن غير الغالب عما لم يطلق الخلاف =

=فيه، قد بين المذهب فيه أيضًا، فيقول بعد ما يقدم غيره: والمذهب، أورّ والمشهور، أو: والأشهر، أو: والأصبح، أو: والصحيح كذا، وهو في كتابه كثير.

وقد تتبعنا كتابه، فوجدناه ما قاله صحيحًا، وما الترمة صريحًا، إلا أنه حرجه الله تعالى- عثر له على بعض مسائل قائم فيها حكمًا نوقش على كونه المذهب، وكذلك عثر له على بعض مسائل أطلق فيها الحلاف، لا سيما في النصف الثاني، والمذهب فيها مشهور، كما ستراه إن شاء الله تعالى-، وما ذاك إلا أنه -رحمه الله تعالى- لم يُسِيضه كله، ولم يقرأ عليه، فحصل بسبب ذلك بعض خلل في بعض مسائله.

وقد حرر فيه شيخنا البعلي، والقاضي عبب الدين بن نصر الله البغدادي -تغمدهما الله برحته- جلة مسن مسائله في حواشيهما عليه، وحررت بعض مسائل في هذا التصحيح، كما ستراه -إن شاء ألله تعالى-.

ولقد أجاد الشيخ العلامة أبو الفرج، عبدالرحن بن رجب رحمه الله تعالى في «قواعده» حيث قال: والمنصف من اعتفر قابل خط المرَّ في كثير صوابه، ولو لم يكن من ترجمه إلاَّ ما حكي عن الغلامة ابن القيم أنه قال: ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من الشيخ عمد بين مفلح، لكان فيه كفاية، وناهيك بهذا الكلام من هذا الإمام في معقد.

وأنا أقول: إذا أردت أن تفهم قلر هذا الكتاب، وقلر مصنّف، فانظر إلى مسألة من المسائل الذي فيه، وما فيها من النقول والتحرير، وانظر فيها في غيره من الكتب، تجد ما يحصل لك به الفرق الجلي الواضح.

وقد أحببت أن أتتبع ما أطلق فيه الخلاف من المسائل، وأمشي عليها، وأنقل ما تيسر من كمسلام الأصحاب في كمل مسالة منها، وأحرز الصحيح من للذهب من ذلك -إن شاء الله تعالى-، وهي تزيد على الفين ومثنين وعشرين مسألة، على ما يساتي بيانه في كمل باب، وجمعها آخر الكتاب، وريما نبهت على بعض مسائل فيها بعض خلل، إما في العبارة، أو الحكم، أو التقديم، أو الإطلاق، ولكن على ست مئة وثلاثين تنبيها.

خإن هذا الكتاب جديرٌ بالاغتناء به والاهتمام؛ لأنه غُد جوى خالب مسائل المذهب واصولت وتصوص الإمام احدث فيإذا انتصـمُ هذا التصحيح إلى ما حرَّره، وقدمه، وصبحَبه، معمل بذلك تحرير فلذهب وتصاحيحه -إن شاء الله تعالى-.

وهو مسلك وعرّ، وطريق صعب عسرٌ، لم يتقدمنا أحدُّ إليه، ولا سلكه لتبعه ونعتمد عليه، ولكسن أعانبا على ذلك توفيق الله تعالى لنا على إكمال كتابنا المسمى بن «الإنصاف في معرفة الراجع من الحلاف» (وتصحيحه، فإن غالب المسائل السيّ في المذهب عُما أطلق الأصحاب فيها الحلاف أو بعضهم، تتبعنها فيه، وصححت ما يسر الله تعالى علينا تصحيحه، فجاء بحمد لله تعالى وإفها بالمراد في معناه، فذلك هان علينا ما قصدنا فعله في هذا الكتائب، وما أردناه، ولكسن فيه بعض مسائل لم تذكر في كتابنا، وفي كتابنا مسائل مصححه لم تذكر فيه

فإذا وجدت نقلاً في مسألة من هذه المسائل التي أطلق فيها الخلاف، ذكرت من اختار كل قنول، ومن قندم، وصحّح، وضعّف، وأطلق، وأبيّن الراجع من ذلك بقولي: وهو الصحيح، وربَّما اخترت مع قولي ذلك غيره، فنهان لم أجد في المسألة نقـلاً –وما ذلك إلاً لعدم الكتب التي اطُلع عليها المصنف ولم نطلع عليها-، فإنّي أذكر المسألة بلفظ المصنف، وأدعها على حالمًا، لحل من رآها ووجد فيها نقلاً أو أصلاً، أضافه إليها، وقد قال الله تعلل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقُوى﴾ [المائدة: ٢].

وريَّما ظهر لي ترجيح أخه القولين أو الأقواله فأنيَّه على ذلكُ بقولي: قلت: الصحيح، أو: الصواب كذا، وريَّمسا كان في المسألة المطلقة بعض أقوال أو طرق لم يذكرها المصنف، فأذكرها.

وقد أذكر مسألة من كلام المصنف مصححة أو مجزومًا بها، توطئة لما بعدها، لتعلُّقها بها، لتفهم المسألة الآتيــة بعدهــا، الــتي أطلــق فيها الحلاف، وهو كثير،

- واعلم: أن للمصنّف في كتابه في إطلاق الخلاف مصطلحات كثيرة، أحببت أن أتبع غالبها، وأجمعها هنا، ليعرف مصطلح، فإن تارة يقول مثلاً: الحكم كذا في إخدى الروايتين، أو الزوايات، أو التوجهين، أو الأوجه، أو الاحتمالين، أو الاحتمالات، والحلاف بهذه المصيغة مطلق، وقد قبل في مثلها في كتاب «المقتم»: إنه تقديم، وتقل عن الشيخ أنه قال ذلك، وهو مصطلح جماعة من الأصحاب.

أو يقول: وهل يفعل؟ ثالثها: الفرق، كما ذكره في باب الهبة، وهذه العبارة في غاية الاختصار، أو يقول: في كذا روايسات: الثالثية: كذا، كما ذكره في باب الاستطابة وغيره.

⁽¹⁾ وقد قمت بالاعتناء به، وعملت على إخراجه في تجله واحد، وقد صدر عن نفس الدار، فالحمد لله الذي بنعمته لتم الصالحات.

وتارة يقول: هل يكون كذا أم لا؟ فيه وجهان: كذا قيل، كما ذكره في باب ما يفسد الصوم.
 وتارة يطلقه بقوله: ولأصحابنا في كذا وجهان، كما ذكره في باب محظورات الإحرام.
 أب تدار ما الله على مدان ما الك كذا الكاناك كذا الكاناك النائد في المستحدة الله المعتبد المحدد المحدد المحدد الله على المحدد المحدد المحدد الله على المحدد الله على المحدد الله المحدد الله المحدد ا

أو يقول: وللأصحاب وجهان: هل الحكم كذا أو كذا؟ كما ذكره في باب زكاة السائمة.

أو يقول: قال الأصحاب: وكذا الوجهان في كذا، كما ذكره في باب النية.

أو يقول: وفيه وجهان للأصحاب، كما ذكره في باب الأطعمة، فتحتمل عبارته في هذه المسألة أن يكون الحلاف مطلقًا عنده، وهو الأظهر؛ لأنه في الغالب لا يحيل ذلك إلا على ما فيه خلاف مطلق.

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل الحكاية، وعلى كلا الاحتمالين لا بُدُّ من تصحيح المسألة.

وتارة يقول: وفي كذا وجهان، لاختلاف أصحابنا في كذا، كما ذكره في باب العيوب في النكاح، أو يقول: لو فعل كـذا، فوجهـان، بناء على كذا، وفيه وجهان، كما ذكره في ياب زكاة الفطر.

وتارة يقول: وفي نحو كذا وجهان، كما ذكره في بـاب الإقـرار بـالجمل في موضعين، كقولـه: وفي نحـو كـلاب وجهـان، فدخيلـت الكلاب في الحلاف الذي أطلقه بطريق أولى.

وهذه العبارة في كلامه كثير، وفي غير الخلاف المطلق أيضًا.

وثارة يقول مثلاً: هل يكون كذا أم لا؟ قيه روايتان أو جهان، ثم يقول: وعنه: كذا، أو: وقيل: كذا، والذي يظهر أن القول الثالث أضعف من القولين المطلقين عنده أولاً، لا أنّه من جملة الحلاف المطلق، بخلاف قوله: فيه روايات، أو: أوجه، والله أعلم.

وتارة يطلق الخلاف بقوله: فعنه، كذا، وعنه: كذا، وتقع منه هذه الصيغة، ثم يقول بعدها: والمذهب، أو: والمشهور، أو: والأشهر، أو: والأصح: كذا، وغوه، وهو كثير في كلامه، فيكون هنا قد بيَّن المذهب، ولكن ذكره للخلاف بهذه الصيغة يقتضي قُوت، من الجانبين، وإن كان المذهبُ أو المشهورُ أحدَهما.

وقد تكون الرواياتُ ثلاثاً، والثالثةُ المذهبَ، وهي الفَرْقُ، كما ذكره في بساب المُوصى لـه وغيره، فربَّمـا تعرُّضْنا للصحيح مـن الروايتين اللتين هما غيرُ المذهب؛ لتعادُّهما عنده.

وتارةً يذكرُ الحلاف بهذه الصيغة، فيقول: فعنه: كذا، اختاره الأصحاب، وعنه: كــذا، أو: هــل يكــون الحكُــمُ كــذا، كمها اختــاره الأصحاب أو لا؟ فيه روايتان، ونجو ذلك، على ما يأتي التنبيه عليه في السؤالات الآتية على قوله: (فـــإن اختلـف الـترجيحُ، اطلقــتُ الحلافَ)، آخرَ هذه المقدمة، وهذا أيضاً يدلُّ على قوة القول الثاني ومساواته لما قاله الأصحابُ عند المصنُف.

ورُبُّما عَدُدٌ مَسائلَ وأطلق فيها الخلاف، ويكون الراجحُ في بعضها غَيْرَ المُصَحَّحِ في البعض الآخر، كما سيراه إن شاء الله تعالى. وتارةً يُطْلُقُه بقوله: فنصُّه: كذا، وعنه: كذا، أو: وقيل: كذا، فيكون مقابل المنصوص: إما روايـةٌ غير منصوصة، أو قولٌ لبعنض الأصحابِ وله قُوَّةٌ تعادلُ المنصوص عند المصنَّف، وفي الغالب يكونُ المنصوصُ هو المذهب، كما يأتي بيانهُ.

وَتَارِةً يَقُولُ: وفي كذا: وَجْهان، ونصُّه: كذا، كما ذَكره في باب الهبة، وشروطِ مَنْ تُقبل شهادته وغيرهما، وهو كثيرً.

وِتَارَةً يُطْلِقُهُ بِقُولُهُ: فَقَبِل: كذا، وقيل: كذا، أو: قيل وقيل؛ وهو كثير في كلامه.

وتارةً يُطْلَقُه بقوله: الحُكُمُ: كذا في رواية، وفي رواية: الحكم: كذا، أو: وعنه: الحكُمُ: كذا، كما ذكره في بساب زكياة البؤرع والمنسو فيره.

وتارةً يقول: وفي رواية يفعَلُ كذا، ونقل الأكثرُ كذا، كما ذكره في أول باب حدَّ الزنا؛ وفي هذه العبارة نَوْعُ خفساء علمى المصطلم المعروف، والظاهر: أن الخلاف مطلق، وأنَّ الواوَ الأولى استثنافية. ووقع له مثلُّ ذلك في باب القرض بصيغة: وقيسل، وقيشل، وتكلَّمننا عليها هناك، ووقع له في أول باب السَّواك أيضا بصيغة: وعنه، وعنه.

وتارةً يطلقه بقوله: فقال فلانّ: كذا، وقال فلان: كذا، وهو كثير. وتارةً يطلقه بقوله مثلاً: ويجوزُ عند فلان، ولا يجوزُ عنــد فـلان، أو: فعند فلان كذا، وعِند فلان كذا، أو: الحكم كذا في اختيار فلان، وقال فلإنّ: كذا، كما ذكره في باب الزرع والثمر وغيرة

أو يقولُ: هل الحكمُ كذا، كما إختاره فلانْ، أم لا، كما اختاره فلانْ؟ فيه وجهان. كما ذكره في الباب المذكور.

وتارةً يقولُ: الحكمُ كذا، ذكره فلان وغيرُه، واختار فلانٌ وغيره كذا، وفي القولين نَظَرٌ، كمــا ذكــره في نيابــة الحــجُ في آخــرِ كتــاب المناسك، فيحتاج إلى تصحيح أيضا.

وتارةً يذكُّرُ حكماً ثم يقول: كذا في إلكتاب الفُلاني، ثِم يقولُ: وقيل: كذا، وهو أظهر، كما ذكره في باب ميراث الحمسل، وتسارةً=

= يُطلقهُ بقوله: فقال في الكتاب الفُلاني: كذا، وقيل: كذا، كما ذكر، في باب الشهادة على الشهادة.

وتارةً يُطْلقه بقوله: فقال في الكتاب الفُلانيِّ: كذا، وقال في الكتاب الفُلانيِّ: كذا. وهو كثيرٌ في كلامه.

وقد يذكر مسالة متفقا على حُكم أصلها، ولكن اختُلف في بعض شروطها، فيُطلقُ الخلاف في ذلك، فيقول بعد ذكرها: قيل: كذا، وقيل: كذا، أو: في كلام بعضهم: كذا، وفي كلام بعضهم: كذا، أو: قال جماعة: كذا، ولم يذكّره آخرون، أو: قال جماعة: كذا، وقال آخرون: كذا، أو: قال فلانٌ: كذا، وقال فلانُ: كذا، ونحوه، كما ذكره في كتباب الطهارة والآنية، والجمعة، والاستثناء في الطلاق، والقسمة وشروط من تقبل شهادته وغيرها، وهو كثير في كلامه، وتارةً يقولُ: لا يفعلُ كذا؛ لكذا، أو لكذا، فيردد النظر في العلة، كسا ذكره في باب أحكام الذمة.

وتارةً يقدّم حُكْما، ثم يذكر روايةً، ثم يقول: بتأهُ فلانٌ على كذا، وبناه فلانٌ على كذا، كما ذكره في أواخر بـاب السُـلَم، فـأطلق الحلاف في البناء، وتارةً يقول: وفي كذا مَنْعُ وتسليم، كما ذكره في باب الوكالـة، والظّهار، وقسْمة الغنيمة وغيرها، فينبغي تحريرُه وتصحيحُه، فإنه في حُكُم الحلاف المُطلق.

وتارةً يُطلقُ الخلاف، ثم يقولُ: مأْ خَذُهما كذا، وكذا، كما ذكره في باب اللقيط، فيحرّر المأخذ. أو يقول: أصلهما كذا، كما ذكره في باب القسامة، فيحرّر الأصل.

وتارةً يقول: فإن فعل كذا، توجّه كذا في قياس قولهم، ويتوجّه احتمال، ككذا، كما ذكره في باب صفة الحج والعمــرة، فينبضي أن يحرّر قياس قولهم.

و الله الله و الكتاب الفلاني، كما ذكره في باب الموصى به، أو فيه خلاف في الكتاب الفلاني، كما ذكره باب الموصى به، أو فيه خلاف في الكتاب الفلاني، كما ذكره باب نكاح الكفار وغيره، أو يقول: في الكتاب الفلاني الصحّة وعدمها، كما ذكره في بناب العيوب في النكاح، وتنارةً يطلق بقول: واختلف كلام الأصحاب في كذا، أو: واختلف الرواية في كذا، كما ذكره في باب ستر العورة وغيره.

أو يقول: وكلامهم في كذا يحتمل وجهين، كما ذكره في باب ما يستحب وما يكره في الصلاة في موضعين، وغيره، وليس للأصحاب في هذا ترجيع.

وتارةً يطلقه على بعض الأقوال الضعيفة، فيكون الخلاف مفرّعا عليه، فنصحّح ذلك إن تيسّر. وتسارةً يطلقه بقوله: هـل الحكم كذا؟ أو لا؟ يحتمل وجهين. وهذا يحتمل أن يكون من عنده، ويحتمل أن يكون تابع غيره، وهو أولى، وهو في كلام الأصحاب كثير.

وتارةً يقول: فلو فعل كذا، فقد توقّف أحمد، فيحتمل وجهين، كما ذكره في باب صريح الطلاق وكنايته وغيره، وقــد يصــرّح بمــد ذلك بأصحاب الوجهين، كما ذكره في باب شروط من تقبل شهادته وغيره، وسيأتي في الكلام على الخلاف المطلق الســذي في الخطبــة، فيما إذا توقّف الإمام أحمد في مسألة ؛ أنّها تلحق بما يشابهها ؛ هل هو بالأخفّ، أو الأثقل، أو التخيير؟ ويأتي تصخيح ذلـك، وتوقّف الأوّل أعمّ من هذه.

وتارةً يذكر مسألة فيها خلاف، ويعطف عليها أخرى فيها الحلاف مطلق، فيحتمل أن يكون الخلاف المطلــق عــائداً إلى المسألتين، ويحتمل أن يكون عائداً إلى الأخيرة، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، ويأتى تبيين ذلك هناك.

وتارة يذكر مسائل فيها الخلاف مطلق، ويدخل بينها مسألة فيها خلاف ضعيف، فيذكر قولاً فيها، ويعطف بعده مسألة يحتمــل أن تكون معطوفة على المسائل الأول التي فيها الخلاف المطلق، ويحتمل أن تكون معطوفة على القول الضعيـف المتخلّــل بـين ذلــك، كمّــا ذكره في باب الرهن وغيره، فنذكر المسألة، وتصخّع المذهب فيها.

وربما كان محلّ الخلاف في بعض المسائل الهي أطلق فيها الحتلاف مشكلاً محتملاً لأشياء، فنبّه على ذلك، كمنا ذكره في ساب صلاة العيدين وزكاة الزرع والثمر، وكتاب البيع، والزهن، والكتابة، وغيرها، وربما أطلق الحلاف من عنده، كما ذكره في ساب الإستطابة، والصلاة على الجنازة، والظّهار وغيرها، وهو كثير. قال في الاستطابة: وفي إرخاه ذيله يتوجّه وجهان.

وقد يطلق الخلاف ويختار أحدهما، فيقول: وهو أظهر، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، وصفة الحِجّ والعمرة، وغيرهما. وتارةً يطلق الخلاف في مسألة، ثم يقول بعدهما: وهما في كذا، كما ذكــره في كتــاب البيــع، وبــاب الوكالــة، والإقــرار بــالجمل،= وغيرها، أو يقول: كما في كذا، كما ذكره في باب نكاح الكفّار، أو يقول: وعلى قياس قياسيه كذا، كما ذكره في باب الشفعة، أو يقول: الوجهان أو الأوجه في كذا، كما ذكره في باب النية، وقتال أهل البغي، ونفقة القريب، وغيرهما.

أو: وفي كذا الوجهان، كما ذكره في باب الإقرار بالجمل، أو: الروايتان، أو: الروايات في كذا، كما ذكره في باب الإحرام وغيره

أو يقول: كالمسألة الفلانية، كما ذكره في باب عشرة النساء، والظّهار، والدّعاوى، وغيرها. أو يقول: وكذا لو فعل كذا، كما ذكره في باب النّذر، وذكر المشهود به، أو يقول: ومثلها كذا، أو الشيء الفلاني ككذا مما أطلق فيه الخلاف، كما ذكره في باب الوكالة.

أو يقول: ومثله كذا، كما ذكره في باب الصيد، والنّذر، أو يقول: والمسألة الفلانية حكم كذا، وكذا، كما وقع له في باب الاستطابة، والوضوء وغيرهما. أو يقول: وكذلك كذا، وكذا. أو يقول: فيها الخلاف الذي في المسألة الفلانية، كما ذكره في باب نيّة الصوم، أو يقول: في كذا وكذا ما تقدّم، كما ذكره في باب الوكالة، ويكون قد أطلق الخلاف في المسألة المقيس عليها، ويحتمل أن يكون ذكره لذلك كذلك مجرّد إخبار؛ لا أنه أطلق الخلاف، ويقوى ذلك في بعض المسائل، على ما يأتي، والله أعلم.

أو يقول: فيها الروايتان، أو: الوجهان، أو: فالروايتان، أو: فالوجهان، أو: فالحلاف، أو: فيه الخلاف، كما ذكره في باب الصداق، وغيره، وهو كثير جدًا في كلامه، والذي يظهر أنّ حكم الثانية حكم الأولى من هذه المسائل الأخيرة في التقديم والإطلاق؛ فلهذا لم أذكر المحالة على المطلقة فلا بدّ من ذكرها إن شاء الله تعملل. وربّما كان قوله: فالروايتان، أو: فالوجهان، أو: فالحلاف، عائداً إلى مسألة في غير ذلك الباب، كما وقع له في باب الشروط في النكاح، والصداق، وغيرهما، ويعرف ذلك من قواعد المذهب في المسألة.

وتارةً يقدّم حكم مسألة، ثم يحكي قولا، ثم يقول عقبه: ككذا في أحد الوجهين، كما وقع له في باب الحجر، والوديعة، وغيرهما، فيكون قد أطلق الخلاف في الثانية. وتارةً يقدّم حكما في مسألة، ثم يقول: وقيل: فيها وجهان، كمسألة كذا، وكذا، كما ذكره في بــاب الموصى إليه، فيكون أيضاً الخلاف مطلقا في الثانية،

وتارةً يقول: الحكم كذا في رواية، أو في وجه، ويقتصر عليه، وفي ذلـك إشـعار بـأنّ المسكوت عنـه هــو المشـهور، وقلد قـال في «الرعاية» في النفقات: وإن كان الخادم لها، فنفقته على الزوج، وكذا نفقة المؤجر والمعار في وجه. انتهى.

قال المصنف هناك: وقوله: في وجه، يدل على أن الأشهر خلافه. انتهى. فلهذا لم أذكر المسألة في الغالب، وربما ذكرتها.

وتارةً يقول: فإن فعل كذا، فقيل: كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في باب صلاة الكسوف، وباب الصلاة على الميت، وباب الهدي والأضاحي، وباب أحكام أمهات الأولاد، وما في آخر باب الإمامة، وآخر الرجعة, وباب أحكام الذمة، محتمل لهذا، على ما يأتي بيانه في أبوابه، أو يقول: فقال فلان: كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في آخر باب حكم الركان، وقد أجبت عن هذا هناك. أو يقول: ففي الكتاب الفلاني كذا، ويقتصر عليه، كما ذكره في باب الطلاق في الماضي والمستقبل، ويأتي الجواب عن هذا في الأجوبة عن الإشكالات الآتية في آخر هذه المقدمة.

وتارةً يذكر حكم مسألة، ثم يقول في مسألة بعدها: قيل: كذلك، وقيل: لا، يعني: هل حكمها حكم التي قبلها أم لا؟ أطلبف فيمه الحلاف، وهو كثير في كلامه، وتارةً يطلق الحلاف في مسألة، ثم يقول بعدها: وكذا قيل في كذا، وقيل: لا، كما ذكره في باب الوضوء، وفي آخر باب حد الزني.

وتارةً يحكي الخلاف مطلقا عن شخص أو كتاب، ويقتصر عليه، والذي يظهر أنّ هذا ليس من الخلاف المطلق الذي اصطلح عليه المصنّف؛ إذ لا ترجيح للأصحاب في ذلك، وإتيان المصنّف بهذه الصيغة يدلّ على أنّ الخلاف قويّ مـن الجـانبين، ويحتمـل أنّ يكـون نقله على صفته، وعلى كل حال لا بدّ من ذكر الصحيح من القولين إن تيسّر؛ إذ الخلاف فيه مطلق.

وأمّا إذا قدّم المصنّف حكما ثم ذكر بعده قولين مطلقين ؛ إمّا عن شخص أو كتاب، فإنّا لا نعرّج على ذلك ؛ إذ هو قدّم المذهب، وقد نتعرّض لذلك ؛ لإزالة وهم، واللّه أعلم.

وتارةً يحكي الخلاف مطلقا عن جماعة، أو عن الأصحاب، ولكن على سبيل الاستشهاد على حكم، كما ذكره في كتـاب الصيـام، وكتاب الإقرار في ثلاثة مواضع وغيرها، وينبغي تتبّع تلك المسائل وتحريرها.

وللمصنّف في كتابه مصطلحات في إطلاق الخلاف غير ما تقدّم، تأتي صفتها في هذا التصحيح إن شاء اللّه، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها، وفيما ذكرناه كفاية.

واعلم: أنَّ المصنَّف أيضاً تارةً يطلق الخلاف في موضع، ويقدّم حكما في موضع آخر في تلك المسألة بعينها، كما وقع له في كتاب=

=المناسك وعظورات الإحرام، في الحكام العبد فيما إذا أفسد حجّه بالوطء، فقال في كتاب المناسك: ويصمّع القضاء في رقّه، وليسن لسيده منه منه إن كان شروعه فيما أفسده بإذنه، وإن لم يكن بإذنه، ففي عنه من القضاء وجهان.

وقال في محظورات الإحرام: وإن كان ما أفسده ماذوناً قيه، قضى متى قدر. نقله أبو طالب، ولم يملك منعه منه، وإلا ملسك منعمه، وقيل: لا؛ لوجوبه انتهى. فاظلق الخلاف هناك، وقدّم هنا.

ووقع له قريب من ذلك في هذه المسألة بعينها في المكانين، في صحّة القضاء في رقّه؛ فإنه صحّع في كتاب المناسك الصحّة، وأطلـق الخلاف في مظورات الإخرام بقيل، وقيل، مع قوله: والصحة أشهر على ها يأتي هناك.

ووقع له أيضًا في الاعتكاف، والوقف: في البيع والشراء في المستجد، فقال في أواخر الاعتكاف؛ ولا يجوز البيع والشراء في المستجد للمعتكف وغيره، ونص عليه في زواية حنبل، وجزم في الفصول والمستوعب بأنه يكره.

وقال في أواخر كتاب الوقف: وفي ضنخة بيع فيه، وتحريمه، وعمل صنعة رؤايتان. كَفَكَّمُ هناك التحريم، وأطلق الخلاف هنا. ووقع له أيضاً في باب الآنية، وباب ستر العورة في لبس الجلد مختلف فيه، فقال في باب الآقية: وفي لبس جلد ثعلب وافتراش جلد سبع روايتان، وقال في آخر باب شتر:العورة: ويكره لبسه وافتراشه جلدًا عثلقًا في نجاسته، وقيل: لا. وعنه: يحرم. فقدّم هنــا الكراهــة، وأطلق الحلاف في الآنية في لبس جلد الثعلب وافتراش جله السّبع، وهي فرد من أفراد المسالة التي في ستر العورة، ومن جلة صورهــا

ووقع له أيضاً في باب التيمم، وصلاة الحوف، وكتاب الصيام في فوت المطلوب، فقال في التيمّم: وفي فوت مطلوبه روايتان، وكذا في الصيام، لكن على سبيل الاستشهاد. وكال في صلاة الحوف: ولطالب عدوّ يضاف فوضه الطسلاة كذلك، يعني: كالصلاة في شدّة الحوف، وعنه: لا، وكذا النيئم له، فاطلق الحلاف هناك فيهما، وقدّم هنه الجواز،

ووقع له قريب أيضاً من ذلك في باب الحيض، وما يفسد الصوم في الكفارة، فقال في باب الحيض: وفي سقوطها بالعجز ووايشان، وقال في باب ما يغسد الصّوم: ولا يستقط غير كفَّارة الوطء في الصوّم بالعجز، فتل كفَّارَة الظهّار، واليمين، وكفَّارات الحج، نصِّ عليه، وعنه: يسقط، وذكر غير واحد: تسقط كفارة وطء الحائض بالعجز، ونحو ذلك على الأصحِّ. انتهى. فأطلق الخلاف هشاك، وقُدَم هنا عدم السقوط فيما يظهر.

ووقع له أيضاً في باب النّيفَم، وكتاب الصيام، في جواز التيمّم في الخوف على نفسه، فقال في التيمسم: وهنو بـــــــل حضــراً وســــفراً لعادم الماء، بحبس، أو غيره، وعنه: وفي غاز بقربه الماء يخاف-إن ذهب-على نفسه: لا يُتيمّم يوخّره. انتهى.

وقال في كتاب الصيام: وذكر جماعة فيمن هو في الغزو، وتحضر الصلاة والماء إلى جنبه، يخاف إن ذهب إليه على نفسه، أو فـوت مطلوبه 9 فعنه: يتيمّم ويصلّي، اختازه أبو بكر، وعنه: لا يتيمّم، ويؤخّر الصلاة، وعنه: إنّ لم يخف. انتهى.

فقدّم هناك جواز التيمّم، وأطلق هنا. وقد يقال: إنما ذكر ذلك في كتاب الصيام عن جاعة، في معرض الاستشهاد لمسألة ما إذا أحاط المعدر ببلدة والصوم يضعفهم، لا أنّه ابتداء مشألة ، فلذلك قال: وسبق في التيمم. لكنّ إتيانه بصيئة إطلاق الخلاف يقتضي القوة من الجانبين، والله أعلم.

ووقع له أيضاً في باب الظّهار في مسألة عتق المفصوب في موضعين، فقال موضع منهما: فإن أعتق مفصوبا، لم يجزئه، وفيسه وجمه، وقال يعد ذلك بقريب من عشرة أسطر: وفي مفصوب وجهان في الترغيب؛ انتهى:

> فقدّم أوّلاً عدم الإجزاء، وأطلق ثانيًا الخلاف في الإجزاء، وهو عجيب من وجهين: أحدهما: كونه يقدّم حكما، ثم يطلق الخلاف مع قرب الحلّ.

الثاني: كونه في الخلّ الثاني لم ينسب الحلاف إلاّ إلى صاحب االترغيب، مع إطلاقه النَّقل قبل ذلك بيسير.

ووقع له أيضاً في باب الغصب، وكتاب الدّيات في حفر بثر في السسابلة، فقبال في بساب الغصيب: وإن حضر بـثراً في مسابلة لتقسع المسلمين ولا ضرر، لم يضمئ، وعنه: بإذن حاكم، وعنه: بلي. التهي.

وقال في كتاب الديات: وفي «الترغيب»: إن رشّ الماء، ليسكن الغبار، فمصلحة عامة، كحفر بثر سابلة، وفيه روايتان.

فقدّم هناك عدم الضمان، وأطلق الحلاف هناء والذي يظهر أنّ إطلاق الخلاف من ثنمّة كلام صحاحب «الـترغيب»، أو أنّه بحرّد حكاية خلاف، فلا اعتراض عليه.

ووقع له أيضاً في باب الهبة، وباب أحكام أمّهات الأولاد في ثبوت الدّين في ذمّة الوالد لولده، فقال في الهبة: وهل يثبت لولد في=

وقال في باب أحكام أمّهات الأولاد: وإن وطىء حرّ أو والد أمّة لأهل غنيمة هو منهم، فعليه المهر، فإن أحبلها، فأمّ ولده، وولده حرًّ، ويلزمه قيمتها، وكذا الأب يولد جارية ولده، وذكر جماعة هنا: لا يثبت له في ذمّته شيء، وهو ظاهر نصّة، فحصل الاختلاف مـن وجهين، ولكنَّ النصّ اختلف فيه الأصحاب، فالشيخ الموفّق ومن تابعه تأوّله، وكثير من الأصحاب لم يتأوّله، فتابع الشيخ تارقُّ، وغيره أخرى، أو يقال: ورد نصّ وظاهر، وهو بعيد، ويأتي بيان ذلك في موضعه.

ووقع له أيضاً في باب ذكر أصناف الزكاة، وكتاب البيع في قبض عيّز من هبة ونحوها، فقال في آخر أصناف الزكاة، ويقبل ويقبض لصغير من زكاة وهبة وكفّارة وليّه، ثم قال: وغيّز كغيره، وجزم في «المغني» بصحّة قبوله بلا إذن، وكذا قبضه، وقبال في كتباب البيم: وفي قبول صغير، وعميّز، وسفيه، وعبد، هبةً، ووصيةً بلا إذن، أوجه. فاطلق هنا، وقدّم هناك.

ووقع له أيضاً في باب الكتابة، وكتاب الحدود في إجزاء إقامة الحدّمن المكاتب على رقيقه، فقال في الكتابة عن المكاتب: وفي بيعه نساء، وقوده من بعض رقيقه الجاني على بعض، وحدّه، وجهان. وقال في الحدود: ولسيّد مكلّف عالم به إقامــة حــدّ، والأصـــخّ. حــرّ. انتهى.

فاطلق في الإجزاء هناك وصحّع هنا عدم الإجزاء منه.

ووقع له في باب النية، والإمامة، في بطلان صلاة الإمام الأميّ إذا صلّى خلفه قارىّ، فقال في الإمامة: وإن بطلت صلاة قــارى. خلف أميّ ؛ ففي إمام وجهان، وقال في النية: وإن اعتقد كلّ منهما أنه إمام الآخر، أو مامومه، لم يصلح. نـص ّعليه، وكـــلما إن نــوى إمامة من لا يصح أن يؤمّه، كامرأة تومّ رجلا، لا تصحّ صلاة الإمام في الأشهر، وكذا أميّ قارتًا. انتهى:

فقوله: وكذا أميّ قارئا، هي المسألة التي في الإمامة فيما يظهر، وقد أطلق الخلاف فيها هناك، وجعمل هنا الأشهر البطلان، والله اعلم.

... ووقع له أيضا ما يشابه ذلك في كتاب الديات، وكتاب الحدود في ضمان السنفينة إذا ألقي فيها شيء فغرّتها، فقال في كتاب الحدود: وإن زاد سوطا، فديته، كضربه بسوط لا يحتمله، وإلقاء حجر في سفينة مثله لا يغرقها إتفاقا ذكره أبن عقيل. وفي الواضيه، إن وضع في سفينة كرًا فلم تغرق، ثم وضع قفيزا فغرقت، فغرقها بهما في أقوى الموجهين، والثاني: بالقفيز، وقال: ويحسن أن يقال: أغرق السفينة هذا القفيز، وجزم أيضاً: أنّ القفيز المغرق لها. انتهى.

وقال في كتاب الديات: وهل يضمن من القي هدلا مملوطً بسفينة ما فيها، أو نصفه، أو بحصَّته؟ يحتم ل أوجهاً. انتهى، فأطلق الحلاف هنا، والحكم في التي قبلها، غير مطلق الحلاف فيه، فحصل في كلامه نظر من وجهين:

أحلىفما: هذا، والثاني: أنَّه تأبع ابن حمدان في فرعايته، فنقل كلامه بحروفه، والأوجه التي ذكرها ابن حمدان إنما هي من عنده، لم يسبق اليها، بل هو خرَّجها.

... فأوهم كلام للصنّف أنّ الأوجه للأصحاب ومع أنّ المصنّف قد نقل كلام أبن عقيــل وغيره في الحدود، إلاّ أنْ تكوّن للسيالتان متقابرتين، وهو بعيد

وقد التزم المُصنَّف أنه لا يطلق إلاَّ إذا اختلف الترجيح، فاين اختلاف الأصحاب في هذا؟ واللَّه أعلم.

. ووقع له أيضاً ما يشابه ذلك في باب القسامة، والدّماوي، فيما إذا ادّعي عليه ما يوجب قصاصا، فقسال في بناب القسامة: ومشى فقد اللّوث، حلف المدّعي عليه بميناً، وعنه: خسين، وعنه: لا يمين في عمد، وهي أشهر.

. وقال في باب الدّعاوى: ويستحلف في كلّ حقّ آدميّ في روايسة، واستثنى الخرفيّ القود، والنكاح، واستثنى أبـو بكـر النكـاح والطلاق، واستثنى أبو الخطاب ذلك وأشياء عدّدها.

وقال القاضي: في طلاق وقود وقلف، روايتان، والبقيّة لا يستحلف فيها.

وقلّم في «الحُرّه كأبي الحطّاب، وزاد: الإيلام، وفي «الجامع الصغير»: ما لا يجيزُ بثله، وهو ما ثبت بشناهدين لا يستحلف في»، وعنه: يستحلف فيما يقضى فيه بالنكول فقط انتهى.

فقدَّم في القسامة أن يحلف في دعوى القود أو لا يحلف، وهو أشهر، وأطلق في باب الدعاوي.

ووقع له أيضاً في باب ذكاة السائمة، في وجوب الزكاة فيما غذّي باللين، فقال في أوّل الباب: تجب في الإبل، والبقر والتنسم للـذرّ والنّسل، وأطلق بعضهم، فيما إذا كان نتاج النّصاب رضيعاً، غير سائم، وجهين، وبعضهم احتطانين، وسياني. انتهى. وقال في أثناء الباب: فإن تغذَّت باللبن، فقيل: تجب ؛ لوجوبها تبعا للأمّات، كما تتبعها في الحول، وقيل: لا، لعدم السّوم المعتسر.
 انتهى.

فقدّم أوّلاً، وأطلق ثانياً.

ووقع له أيضاً قريب من ذلك في باب الحجر، والخلع، في تعلّق دين الرقيق غير المـاذون لـه، فقـال في الحجـر: ويتعلّق ديـن غـير الماذون له برقبته. نقله الجماعة، وعنه: بذمّته.

وقال في الخلع: وخلع الأمة، كاستدانتها، يصحّ بإذن سيّد، وقيل: ودونه، فعنه: برقبتها. واختار الخرقيّ: تتبع به عتقها.

فقدّم هناك بأنه يتعلّق برقبته، وأطلق الخلاف هنا، والمسألة هنا من جملة الدّين فيما يظهر.

ووقع له أيضاً قريب من ذلك في باب الرّهن والضّمان، فيما إذا قضى بعض دينه أو أبرىء منه، وببعضه رهن أو كفيل، فقــال في الرهن: يكون عمّا نواه، فإن أطلق، فإلى أيهما شاء، وقيل: بالحصص. انتهى.

وقال في الضمان: ومن عليهما مئة، فيضمن كلّ منهما الآخر، فقضاه أحدهما نصفها، أو أبرأه منه ولا نيّة ؛ فقيل: إن شاء صرف إلى الأصل، أو الضمان، وقيل: بينهما نصفان. انتهى.

فقدّم في الأولى ؛ أنّ له صرفه مع الإطلاق إلى آيهما شاء، وأطلق هنا الخلاف، وهي فـرد مـن أفـراد المسألة الـتي في الرهـن فيمـا يظهر.

ووقع له أيضاً قريبٍ من ذلك في باب الخيار ؟ لاختلاف المتبايعين، وكتاب الإقرار فيما إذا قال: لم أكن بالغا حال التصرف، فقىال في الإقرار: وإن قال: لم أكن بالغا، فوجهان.

وقال في الخيار: وإن اختلفا في شرط صحيح أو فاسد، فعنه: التحالف، وعنه: قول منكره، كمفسد للعقسد. نـصّ عليـه في دعـوى عبد عدم الإذن، ودعوى الصّغر، وفيه وجه. انتهى.

فأطلق الخلاف في الإقرار، وقدّم في الخيار حدم قبول قوله، وقال: نصّ عليه، ولا فرق بين الإقرار وغيره في دعوى الصبي ذلك، صرّح به الأثمة، منهم: الشيخ تقيّ الدين، وابن رجب وغيرهما.

وما في الوكالة، فيما إذا حصلت زيادة في مدّة الخيار، محتمل لهذا، على ما يأتي بيانب هناك. وكذا ما في كتباب الطهارة وباب الوقف: فيما إذا سبّل ماءً للشرب، على ما يأتي في كتاب الطهارة.

وكذا ما في كتاب النكاح في: الخصائص، وياب القذف في تحريم نكاح من فارقها عليه أفضل الصلاة والسلام قبل الدخول على أمّنه، على ما يأتي في القذف.

فهذه ثمان عشرة مسألة أو أقل قد منّ اللّه الفتّاح بالاطلاع عليها، ويأتي الاعتذار عن ذلك في التنبيه الثاني قريبا، وقد أجبت عن بعض ذلك في موضعه بما يقتضي التغاير، واللّه أعلم.

وتارةً يطلق المصنف الخلاف في مسألة في موضع، ثم يطلقه فيها بعينها في موضع آخر، فتارةً ينبّه على ذلك بقوله، قد سبق، كما ذكره في باب المسح على الخفيّن، والصلاة، والحجّ، والتيمّم، والصيام، وغيرها على ما يأتي التنبيه عليه، وتارةً لا ينبّه عليه، كما وقع له في باب صلاة الجماعة في مراعاة أوّل الوقت، أو كثرة الجمع، وكما وقع له في حكم الرّكاز، وآخر بلب زكاة زكاة الفطر، وأواخر باب أصناف الزكاة، في مسألة جواز دفع الزكاة إلى من أخذت منه، فوقع له التكرار في هذه المسألة في ثلاثة أماكن، كما يأتي ذلك مبيّنا في مواضعه.

وكما وقع له في آخر باب السّلم، وباب التصرّف في المبيع وتلفه، في مسألة ما إذا قبضه جزافا 4 هل لـه أن يتصـرّف في قــدر حقّـه نـه أم لا؟ على ما يأتي.

وكما وقع له في أوائل كتاب الزكاة، وباب ميراث الحمل، في مسألة وجوب الزكاة في مال الحمل على ما يأتي ذلك في البابين. وكما وقع له في باب الوكالة، وباب أركان النكاح، في مسألة الوكيل في قبول النكاح إذا كان فاسقا على ما يأتي.

وكما وقع له في كتاب البيع، والصّداق، فيما إذا أسرًا الثمن، ثم عقداه على أكثر منه.

وكما وقع له في باب ذكر أصناف الزكاة، وباب الولاء في عقل السيّد عمّن أعتقه في واجب، إذا قلنا: لا ولاء له عليه.

وكما وقع له في باب الوضوء، وباب محظورات الإحرام في الصّدغ والتّحذيف ؛ هل هما من الرأس أو من الوجه. وكما وقم لم في باب بيع الأصول والثمار، وباب المساقاة في بيع الثمر الذي لم يبد صلاحه لمالك الأصل، من غير شرط القطع. ووقع له قريب من ذلك في باب جامع الإيمان، فيما إذا حلف ليقضينه غداً، فابراه، في موضعين منه، في المسألة السابعة، والمسألة الحادية والأربعين، من هذا التصحيح، لكن ذكر الأولى على سبيل القياس.

ووقع له قريب من ذلك في باب الموصى به، فيما إذا أوصى محجج نفلاً ؛ هل يضح صرفها في عام واحد أم لا؟ وذكر شيئاً من ذلك في باب حكم قضاء الصوم، ولم يطّلع المصنّف على النّقل كاملاً في المسألة، على ما يأتي ذلك مبيّناً في باب الموصى به

وكما وقع له في كتاب البيع، وباب الإجارة في إجارة المصحف، وما في الوكالة، فيما إذا تعدّى الوكيل باللّبس أو بالاستعمال، محتمل لذلك على ما يأتي هناك.

وكذا ما في الضمان في المسألة الثانية والأخيرة، في ضامن الضامن محتمل، لذلك.

وكذا ما في الرهن، والوكالة في بيع العدل، أو المرتهن والوكيل البدل، محتمل، لذلك على ما يأتي بيانه في ابوابه، عصر

فهذه اثنتا عشرة مسألة أو اكثر، حصل فيها التكرار من غير تنبيه منه عليها، والمظاهر: أنه مسا ذكر حال التكوار فيان من شسأنه الاختصار. بل وبما يقع من المصنّف لأنه يقدّم حكما في مسألة في مكان ثم يقدّم غيره في موضع آخر في تلك المسألة بعينها، وهذا عجيب منه، كما ذكره في باب الوكالة، وأركان النكاح في توكيل الوليّ، فقال في باب الوكالة: وله التوكيل إن جعله له، وعنه: مطلقا، ثم قال: وكذا حاكم ووصيّ ومضارب، ووليّ في نكاح من غير مجبر، وقيل: يجوز. فظاهر ما قدّمه: أنّ الوليّ غير المجبر لا يوكّل إلا بإذن، وقال في أركان النكاح: ووكيله كهو، وقيل: لا يوكّل غير مجبر بلا إذن، إلا حاكم. انتهى. فقدتم هنا أنّ له الوكالة إذا كمان غير عجبر من غير من غير إذن، وهذا الصحيح من المذهب على ما يأتي بيانه.

وكما وقع له في الاعتكاف والكتابة في حجّ المكاتب، فقال في الاعتكاف: وله أن يججّ بلا إذن نصّ عليه، واختار الشيخ: يجوز إن لم يحتج أن ينفق عليه تمّا جمعه، ما لم يحلّ نجم، ويجوز بإذنه، أطلقه جماعة ، وقالوا: نصّ عليه، ولعلّ المـراد مـا لم يحـلّ نجـم، وصـرّح بـه بعضهم، وعنه: المنع مطلقاً. انتهى.

وقال في الكتابة: ويكفّر بإذن سيّده، وعنه: المنع، وعنه: عكسيه، وكذا حجّه بماله، منا لم يحلّ نجيم، وعنه: مطلقا، وأطلقه في «الترغيب» وغيره، وقالوا: نصّ عليه. انتهى. فقدّم في الاعتكاف الجواز من غير إذن، وظاهر ما قدّمه في الكتابة: عدم الجواز من غير إذن، وقيّده في الكتابة بعدم حلول نجم إذا كان بإذن، وظاهر ما قدّمه في الاعتكاف: عدم التقييد إذا كان بغير إذنه، وإن كان بإذنه، فقدّم عدد التقييد، قال: ولعلّ المراد: ما يحلّ نجم.

ووقع له ذلك في باب نفقة القريب، في نفقة ذوي الأرجام من عمودي نسبه، فناقض كلامه في مكانين، قريب بعضهما من بعض، على ما يأتي هناك فليراجع.

وقد وقع للمصنّف أنّه جزم بمكم في مسألة في مكان، ثم حكى فيها خلافا في مكان آخر وأطلقه، كما وقسع لـه في بــاب الوكالــة، وأركان النكاح أيضاً، في اشتراط تسمية الوكيل للموكّل في عقد النكاح، فقال في باب الوكالة: ويعتبر لصحّة عقد نكـــاح فقـط تســمية موكّل، ذكره في «الانتصار»، و«المنتخب»، «والمغني». انتهى.

واقتصر عليه. وقال في أركان النكاح: ويقول لوكيل الزوج: زوّجتك بنتي أو مولّيتي فلانة لفلان، أو زوّجت موكّلك فلانـــأ فلانــة، ولا يقول: منك، فيقول: قبلت تزويجها أو نكاحها لفلان، فلو لم يقل: لفلان، فوجهان في «الترغيب» انتهى.

ووقع له قريب من ذلك في باب نيّة الصوم، وباب الظّهار في تعيين نيّة الكفّارة، فقال في باب نيّة الصوم: ويجب تعيين النيّة في كلّ صوم واجب، وهو أن يعتقد أن يصوم من رمضان، أو نظره، أو كفّارته. نصّ عليه، وعنه: لا يجب تعيين النية لرمضان.

وقال في الظَّهار: ويبيَّت النِّيَّة، وفي تعيينها جهة الكفَّارة وجهان في الترغيب. انتهى.

والظاهر: أنَّ هذه المسألة من جملة المسألة التي في الصوم.

ووقع له أيضاً ما يشابه ذلك في الإجارة، وكتاب الحدود، فيما إذا زاد سوطا في الحدّ، فقال في الإجارة، فيما إذا جماوز المكان، أو زاد على ما اتفقا على جمله: ويلزمه قيمة الدّابة إذا تلفت، وقيل: نصفها، كسموط في حمدٌ، وقمال في الحدود: وإن زاد سموطًا، فديت، وقيل: نصفها، فقدّم وجوب الدية كاملة، وظاهر ما قطع به في الإجارة؛ أنّ عليه نصفها.

ووقع له قريب من ذلك في الإجارة والعارية في إعارة العبد المسلم للذمّي، فقال في الإجارة: وتجوز إجارة مسلم للنميّ في الذمّـــة، وفي مدّة روايتان، لا لخدمة على الأصحّ، وكذا إعارته.

وقال في العارية: وتجوز إعارة كلّ ذي نفع جائز منتفع به مع بقاء عينه، إلا البضع، وما حسرم استعماله لحرّم، وفي االتبصرة،: ﴿

عوام المسلماً لكافرد ويتوجه كإجارة. انتهى المام عند عليه المام المام المام المام المام المام المام المام المام

فقطع أوّلاً أن إعارته كإجارته، وصحّع أنه لا يجوز للخدمة، وظاهر ما قدّمه في العارية: الجواز، وما منع إلاّ صاحب «التيصسرة»، ثم وجّه من عنده أنه كإجارته مع قطعه أولاً أنه كإجارة، فحمل الحلل من وجهين فيما يظهر.

ووقع لدقريب من ذلك في باب التصرّف في المبيع، وكتاب الصّداق، فيمًا إذا تصرّف في المبيع قبل قبضه، فقال في بساب التصـرّف في المبيع: ولا ينصرّف في مكيل، وموزون، ومعدود، ومذروع، ولا بإجارة، وجوّز شيخنا التصرّف فيه بغير ببع...

وقال في كتاب الصّداق ما معناه: ولو تزوّجها على مبيع لم يقبضه، صحّ في الأصحّ. فقدم أوّلاً عدم صحّة التصرّف، وصحّع هنا صحّة التصرّف فيه يجعله مهراً، وليس المراد في المهر غير المكيل والموزون، والمعتود، والملزّوع؛ لأنه قرته بما هو أكثر غسرراً من ذلك، وصحّع جعله مهراً أنسب

ووقع له قريب من ذلك في باب التيمم في موظهمين، فقال في الأول: وإن دلّ عليه، أو علمه قريبًا، لزمه قصدة في الوقت.

. وقال بعد ذلك: وإن وصل مسافر إلى ماه وقد خفاق الموقت-إلى أن قال-أو دلّه ثقة، فقيل: يتيمّم، ويصلّـي، وقيـل: يحصّله ولـو خرج الوقت، فقطع أولاً، وأطلق ثمانياً فيما إذا دلّ عليه، لكنّ الأوّل من المفهوم، والظاهر: انهما مسألة واحدة، وتأثي

وريما وقع منه أن يقطِع في مسألة بحكم، ثم يقتصر على ضلاً، فيها بعينها، في مكان آخر، كما وقسع في بساب تهرَّع المرييض في أوّل الفصل الأوّل منه، فيما إذا وهب المريض لغير وارث، فصار وارثا، أو عكسه، فقال: ومن وهب، أو وصنّى لوارث فصسار غير وارث عند الموت، صحّت، وعكسه بعكسه؛ اعتباراً بالموت.

وقال في كتاب الإقرار: وإن أقرّ لوارث فصارعند الموت أجنبيّاً أو عكسه، اعتبر بمال الإقرار لا المسوت على الأطسح، فيصمح في الثانية دون الأول.

ثم قال: وكذا الحكم إن أعطاه وهو غير وارث، ثم صار وارثا. ذكره في «الترغيب» وغيره. انتهى.

فقطع في الهبة أنه لا يصبح اعتباراً بحال الموت، وألحق المطيّة بالإقرار في كتاب الإقرار، وحكاه عن صاحب «السترغيب» واقتصر عليه، والعطية هبة، فصحّح تحطيّته هنا، وأبطلها هناك. واهلم: أنه قد يكون الوجه المسكوت هنه مسن الوجهفين المطلقين مقيّداً بقيد فأذكره، وكذا الرواية.

ومرادي "بالشارح" شيخ الإسلام: الشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، و"بالشّيرح" "تسرّحه"، و"بالتصحيح" "تصحيح الحيلاف المطلق" الذي في "المقنع" للشيخ شمس النين النابلسي، وبن "تصحيح الحرّر" تصحيح شيخنا القاضي عزّ الدين الكناني.

تنبيهان: الأول: اعلم: أنّ مرجع معرفة الصحيح والترجيح في المذهب إلى اصحابه، وقد حرّر ذلك الأقمة المتاعرون، فالاعتماد في معرفة الصحيح من المذهب على ما قالوه، ومن أعظمهم الشيخ الموقّق، لا سيما في «الكافي» والمحد المسدّد، والشياح» والشياح تقيّ الدين، والشيخ زين الدين ابن رجب، وصاحب «الرعاجين» خصوصا في «الكبرى»، و«الخلاصة»، و«المنظم»، و«الحاويين» و«الوجسيز» و«المنار» و«المنظم»، والذكرة ابن عبدوس»، والزركشيّ وأضرابهم، فإنهم هذّبوا كسلام المتقدمين، ومهدوا قواهد المذهب يبقين

فإن اختلفوا، فالمرجع إليهنا قاله الشيخان: أجبي: الموقّق والمجد، ثم ما وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه، فإن اختلف من غثير مشارك لهما، فالموقّق، ثم المجد، وإلاّ ينظر فيمن شاركهما من الأصحاب، لا سيما إن كان الشيخ تقيّ الدين أو ابن رجسب، وقد قسال العلاّمة ابن رجب في «طبقاته» في ترجمة ابن المني: وأهل زماننا ومين قبلهم إنحه يرجمون في الفقيم، من جهمة الشيوخ والكتب إلى الشيخين؛ الموقّق والمجد. انتهى. فإن لم يكن لهما ولا لأحدهما في ذلك تصحيح، ووجد لغيرهما بمن ذكرته عن تقدّم ذكس او غيرهم ستصحيح، أو تقديم، أو اختيار، ذكرته.

وهذا الذي قلته من بحيث الجعلة وفي الغالب، وإلاّ فهذا لا يطّرد البتّة، بل قد يكون المذهب ما قالسه الحديد في مسالة، ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر أو خيره في أخرى، وإن كان أدنى مند منزلة ، باعتبار المنصوص والأولّة والعلسل والمسآخذ والاطّـلاع عليهاء والموافق من الأصحاب. وربما كان الصحيح خالفا لما قاله الشيخان، وكلّ أحد يؤخذ من كلامه ويترك بالاّ المنصوم صلّى اللّــه عليه وسلم. هذا ما ظهر في من كلامهم، ويوقّد كلام المُصنّف في إطلاق الخلاف، ويظهر طلك بالتأثّل لمن تتبّع كلامهم وحرف.

وقد قبل: إنَّ المُذهب فيما إذا اختلف الترجيح ما قاله الشيخ الموفّق، ثم الجد، ثم صياحب «الوجيز»، فيم صياحب الرعيايين». ورأيت في اقصحيح الجرّر»: لا يعدل بصاحب الوجيز» أحد في الغالب. وقال بعضهم: إذا احتلفا في «المقنع» و«الحرر»، فالمذهب ما قاله في «الكافي». وكلّ هذه الأقوال ضعيفة على الإطبالاق، لا يلتفت المعان .

وقد قال في «آداب المفي»: إذا وجد من ليس أحلاً للتخريج والمترجيح بالدليل، اختلافاً بين أنمة المذهب في الأصح من القولمين أو الوجهين، فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى صفاتهم الموجه لزيادة الثقة بآرائهم، فيعمل بقول الأكثر، والأعلم، والأورع، فسإن اختصل الحدهما بصفة منها، والآخر بصفة أخرى، قلم الذي هو أحرى منهما بالصواب؛ فالأعلم الأورع مقدم على الأورع العالم، وكذا إذا وجد قولين أو وجهين لم يبلغه عن أحد من أثمة مذهبه بيان الأصح منهما، اعتبر أوصاف ناقليهمسا وقاتليهما، ويرجع إلى ما وافق منهما، أثمة أكثر الملاهب المتبوعة أو أكثر العلماء. انتهى. ونقلم الشيخ تقيع الدين في «المسوّدة»، وأقرّه، قلت: وفي بعض ما قال نظر.

وقد سئل الشيخ تقي الدين عن معرفة المذهب في مسائل الحسلاف فيهما مطلق في «الكسافي»، و«المحرّر»، و«المقنع»، و«الرعاية»، و«الخلاصة»، و«الهداية»، وغيرها. قال: طالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخر، مشل كتباب «التعليق» للقياضي، و«الانتصبار» لأبي الخطاب، و«عمد الأطق» لابن عقيل، و«تعليق» القاضي يعقوب، وابن الزاغوني، وغير ذلك من الكتب الكسار التي يذكبر فيها مسائل الخلاف، ويذكر فيها الراجع.

وقد المجتصرت هذه الكتب في كتب مختصرة: مثل «رؤوس المسائل» للقاضي أبو يعلى، ولمشريف أبسي جعفر، ولأبني الخطياب، وللقاضي أبي الحسين. وقد نقل عن أبي البركات جدّنا أنه كان يقول لمن يسالة عن ظاهر المذهب، إنه ما رجّحه أبو الخطباب في «رؤوس مسائله». قال: ومما يعوف منه ذلك «المغني» لأبي محمد، و«شرح الهداية» لجدّنا، ومن كان خبيراً بأصول أحمد وتصوصه، عرف الراجع من مذهبه في عامة المسائل. انتهن كلام الشيخ تقيّ الدين، وهو موافق لما قلناه، واللّه أعلم، وقد ذكرت المصنّفات السيّ نقلت منها في كتاب «الإنصاف»، وفيها محمد الله كفاية.

التنبيه الثاني: ظاهر قوله: فإن اختلف الترجيح، أطلقت الحلاف؛ أنَّ اختلاف الترجيح يكنون بـين الأصحـاب، وهـو المتبـادر إلى الفهم، ويشكل على ذلك أشياء:

أحدها: أنه يقول في كتابه في غير ما موضع: فعنه: يكون كذا، اختاره الأصحاب، وعنه: لا. كما ذكره في باب المسح على الحفين، وباب الحجر، أو يقول: وهل يكون الحكم كذا؟ اختاره الأصحاب، أو: كذا؟ فيه روايتان.

كما ذكره في باب ما يفسد الصوم، أو يقول: يكون الحكم كذا في رواية اختارها فلان، أو تأكذا في رواية اختارها الأصحاب، كسا ذكره في باب ما يفسد الصوم أيضاً، وعندي أنه يتعين همل الأصحاب في مثل ذلك على غالبهم، أو على من وقف هلى كلامه منهم، يدليل قوله في بعض المواضع: لكن الحكم كذا في رواية اختارها فلان، أو: كذا في رواية اختارها الأصحاب، والله اعلم، مع أنّ في كلام المحتف في هذه المسألة نظراً من ثلاثة أوجه؛ يأتي بيانها في علّها، وكذا الذي في باب الحجر.

أو يقول: يكون الحكم كذا في رواية، اختارها الأصحاب، وكذا في رواية، كما ذكره في باب محظورات الإحرام، وما أشسبه ذلك. فاين الاختلاف بين الأصحاب في الترجيح، وهو قد قطع بأن الأصحاب قد اختاروا إحدى الروايتين؟ فيمكن الجواب بأن يقال: هذه الصيغ ليست من الخلاف المطلق، وهو ضعيف، وإنها يطلقه نظراً إلى اختلاف الترجيح من غالب الأصحاب، ثم يذكر ما همو مشههور بين باختيار بعض الحققين، أو يقوة دليله في نظر المؤلف، وغو ذلك، والصواب أن يقال: بقرينة قوله: اختاره الأصحاب، انتفى إطلاق الحلاف الذي اصطلح عليه، ويكون المذهب ما قاله الأصحاب، وإنما أتى بهذه الصيغة؛ لتدل على قوة الرواية الأخرى عندهم، حتسى تقاوم ما اختاره الأصحاب، كما تقدم التنبيه عليه، يكون كقوله: فعنه: كذا، والمذهب، أو: الأشهر: كذا، والله أعلم.

الثاني: أنه يطلق الخلاف، ثم يقول: والأشهر كذا، أو: المشهور كذا، ونحوه، فذلًا أنَّ ذلك أكثر ترجيحاً وانسهر بـين الأصحاب، والجواب كما تقدم، ويراد هنا بأنَّ بعض الأصحاب، قد اختار غير الأشهر، فاختلف الترجيح، ولكنَّ بعضه أشهر.

الثالث: أنه يقول في بعض المسائل-بعد إطلاق الخلاف-: والترجيح مختلف، كما ذكره في باب زكاة الفطر، وباب الإحرام، وليس فيه غيرهما، وهم هذا إلا محصل المحاصل؟ ويمكن الجواب؛ بأنه قال ذلك تاكيداً، وفيه نظر؛ لفلة ذكره لهذه الصيغة، أو يقال: ذكر ذلك لنكتة خفيت على بعض الأصحاب، فصرّح بالمك؛ ليعلم، أو ليحصل الاعتناء والتبيه على تحريرها، أو يقال: لم يستحضر المصنّف حال ذكر ذلك ما اصطلح عليه في الحطبة، وهو الظاهر، أو حرّر الحطبة بعد فراغه من الكتاب، ويحتمل أن يكون السترجيح في الموضعين باعتبار صبين، فيعمل كلّ واحد على محمل، وهذا بعيد، والله أعلم.

الرابع: أنه يطلق الخلاف في مسائل لم يعلم للأصحاب فيها كلام، كما ذكره في باب إزالة النجاسة، في ماهيّة الزياد والعنبر؟ من أيّ شيء هملاً وكما وكما ذكره في باب صوم النطوع، في حل مو خطأ أو شاذ؟ وكما ذكره في باب صوم النطوع، في

= تسمية يوم التّروية، ويوم عرفة، وكما ذكره في قول عائشة رضي الله عنها: كان يصوم شعبان كلّه؛ هل المراد غالبه أو كلّه وقت. وكما ذكره في سورة القدر؛ هل هي مكبة أو مدنية؟ في الباب المذكور، وكما ذكره في باب الاعتكاف، في: ﴿خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وكما ذكره في باب المواقبت، في الأفقيّ نسبةً؛ هل هو بضمّ الهمزة والفاء أو بفتحهما؟ وكما ذكره في كتاب البيع في ضبط الجرّ: هل هو بفتح الجيم أو كسرها؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن يقال: لا نسلم أن الأصحاب ليس لهم في هذا كلام، لا سيما في يوم عرفة والتروية، فإنّ الخلاف فيهما مشهور بين العلماء، ولا يلزم من عدم اطلاعنا على ذلك عدم اطلاعمه وهو ثقة فيما ينقل، أو يقال: سلمنا أنّ الأصحاب ليس لهم كلام في ذلك، ولكن لما رأى هذه الأقوال ولم يترجّع عنده أحدها، أطلق الخلاف، فيما ينقل، أو يقال: سلمنا أنّ الأصحاب فيه، والله أعلم، ولكن فيه نوع اشتباه.

الخامس: أنه يقول في بعض المسائل: فقيل: كذا، أو: فقال فلان: كذا، أو: فغي الكتاب الفلاني كذا، ويقتصر عليه، كما تقدّم التنبيه عليه، ومسألة كراهة إمامة قوم أكثرهم له كارهون، مثل ذلك، على بعض النسخ، فما ثمّ هنا خلاف البتّة حتى يختلف السترجيح فيه، فيجاب: بأنّ هذا لم يدخل فيما اشترطه المصنّف ولكن إتيانه بهذه الصيغة لا يخلو من نكتة، ثم وجدته في قبح الجوامع، في أصول الفقة للسّبكي ذكر مثل هذه العبارة في مسألة الكلام في الأزل: هل يسمّى خطاباً؟ فقال بعض شرّاجه: ذكر المسنّف قولين من غير ترجيح، ولكن لا يتأتى لنا القطع بذلك في كلام المسنّف وغيره، بل يتنبع كلامهم: هل يوجد فيها منقول لذلك أم لا؟ وقد أجبت عن بعض ذلك في موضعه، على ما يأتي، والله أعلم.

السادس: أنه في بعض المسائل يحكي الخلاف، ويطلقه عن شخص أو كتاب، ويقتصر عليه، وليس في المسألة نقل غير ما ذكره عن ذلك المستف أو الكتاب، فأين اختلاف الترجيح في ذلك بين الأصحاب؟ ويجاب بأنه نقل ذلك على سبيل الحكاية كما وجده، لا أنّ الخلاف فيه مطلق، أو أنه لم يظهر له ترجيح أحد القولين على الآخر، في أطلق الخلاف، أو أنه بقرينة اختصاصه بهذه المصنّف أو الكتاب يدلّ على أنّ مراده بذلك غير ما اصطلح عليه من إطلاق الخلاف، وهو الصواب، واللّه أعلم.

السابع: أنه يخرّج أو يوجّه من عنده روايتين أو وجهين أو احتمائين، ويطلقهما، وهذا أيضاً مما ليسس للأصحاب فيه كبلام، ولا اختلف ترجيحهم فيه. ويمكن أن يجاب بأن يقال: إنما خرّج المصنّف الروايتين أو الوجهين أو الاحتمالين؛ لجامع بين المسألة التي خرّجها وبين المسألة المخرّج منها، والمسألة المخرّج منها فيها خلاف مطلق أو مرجّح، فأطلق الخلاف؛ إحالة على ذلك، وهو قدويّ، أو قال ذلك من غير نظر إلى مصطلحه، والصواب: أنّ الجواب هنا كالأخير في التي قبلها، والله أعلم.

الثامن: أنه يطلق الخلاف في مسائل كثيرة؛ متابعةً لن قبله حتى في نفس العبارة، كما وقع له في الخطبة، وباب الصلح، والإجارة وكتاب الديات وغيرها، فإنه تابع ابن حمدان في فرعايته الكبرى، في إطلاق الخلاف بحروفه، والحلاف الذي أطلقه ابن حمدان إنما هنو من عند نفسه، وتخريجه لم يسبق إليه، وهذا مشكل جداً؛ كونه لم ينسبه إلى قائلة، فأوهم أنّ الخلاف مطلق، وأنّ الأصحاب اختلفوا في من عند نفسه، وتخريجه لم يسبق ذلك؛ متابعةً للشيخ في الملغني، فيتابعه حتى في الدليل والتعليل والإطلاق وغيرها، ولم يبيّن ذلك، بل يتابعه في إطلاق الاحتمالين اللذين له ولغيره، وهذا كثير في النصف الثاني، كما ستراه إن شاء الله تعالى، وعذره أنه لم يبيضه، ولم يعاود النظر فيه، أو يكون المصنف اطلع على غير ذلك، والله أعلم، ويأتي التبيه على ذلك في أماكنه، إن شاء الله تعالى.

التاسع: أنه يطلق الخلاف في موضع، ويقدّم حكماً في موضع آخر في مسألة واحدة، فيشتبه الصحيح من المذهب في ذلك. فيمكن أن يقال في المسألة الأولى، حيث اطلق الخلاف؛ فلاحتلاف الأصحاب في الترجيح، وحيث قدّم؛ فلظهور المذهب عنده، فعلى هذا، الاعتماد على ما قاله أخيراً من إطلاق أو تقديم، لكن لا يكفي هذا في هذا المقام، بل يطلب المذهب من خارج، أو يقسال: قبال ذلك ذهولاً، أو فعله؛ متابعة لبعض الأصحاب، ولم يعاود النقل، ولا استحضر ذلك، والله أعلم.

وأما تقديمه حكماً في موضع، وتقديم غيره في موضع آخر، فهذا -والله أعلىم- سبهو منه، أو يقال: ظهر لـه المذهب في ذلك المكان، وظهر له أنّ المذهب غيره في المكان الآخر، ولم يستحضر ما فعله في المكان الآخر، أو يقال: تابع بعيض الأصحاب المحققة بن في مكان، وتابع غيره في مكان آخر، ولم يستحضر ما قاله أوّلاً، فحصل الحلل، والله أعلم.

وعلى كلّ حال لا بدّ من التنبيه على الصحيح من المذهب في ذلك، إن شاء الله تعالى.

العاشر: ما المراد باختلاف الترجيح؟ إن أراد تعادل الأصحاب وتقاومهما من الجانبين في ذلك، فهو يطلق الخلاف، وأكثر الأصحاب على أحد القولين، ويصرّح لذلك في بعض المسائل، في حكايته القول، كما ذكره في باب عظورات الإحسرام وغيره، وهو كثير في كلامه، بل هو يقدّم في مسائل كثيرة حكمًا، والأكثر على خلافه، ويصرّح به، كما ذكره في كتاب البيع، فيما إذا تقدّم القبــول= وَإِذَا أَحَلْتُ حُكُمَ مَسْأَلَةٍ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى فَالْمَرَادُ عِنْدَنَا، وَإِذَا نُقِلَ عَنِ الإِمَامِ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلان؛ فَإِنْ أَمْكُنَ الجَّمْخُ، وَفِي الْآصَحُ وَلَوْ بِحَمْلِ عَامٌ عَلَى خَاصٌ، وَمُطْلَقٍ عَلَى مُقَيَّدٍ فَهُمَا مَذْهَبُهُ، وَإِنْ تَعَدُّرٌ وَعُلِمَ التَّارِيخُ فَقِيلَ: النَّانِي مَذْهَبُهُ، وَقِيلَ: الأَوْلُ (م 1)(١).

وَقِيلَ: وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ - وَإِنْ جُهلَ-؛ فَمَذْهَبُهُ أَقْرُبُهُمَا مِنَ الآدِلَّةِ، أَوْ قَوَاعِدو.

وَيَخُصُ عَامٌ كَلامِهِ بِخَاصُّةٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأَصَحُ؛ وَالْقِيسُ عَلَى كَلامِهِ مَذْهَبُهُ فِي الْأَشْهُرِ.

فَإِنْ أَفْتَى فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ –قَالَ بَعْضُهُمْ: وَبَعُدَ الزَّمْــنِ-؛ فَفِي جَـوَانِ النَّفْــلِ

=على الإيجاب وغيره.

وإن أراد أنّ الأقلّ يقاوم الأكثر في التحقيق، فهو في بعض المسائل يقدّم حكماً، والحالة هـذه مـن الجـانبين، وهــو كثـير بمــن تتبّـع كلامه، ويأتى في بعض المسائل ما يشهد ذلك.

وإن أراد مجرّد اختلاف الترجيح، مع أنه ظاهر عبارته، فيرد عليه في مسائل كثيرة، يقدّم فيها حكماً مسع أنّ جماعةً كشيرةً، أو أكشر الأصحاب -كما تقدّم- اختاروا القول المؤخّر، وربّما صرّح بذلك المصنّف، فيقـول: وعنه: كـذا، أو قيـل: كـذا، اختـاره جماعـة، أو الأكثر، أو فلان وفلان، ونحو ذلك.

والقول بأنّ مراده التعادل من الجانبين في التحقيق أقرب، فلا يضرّنا كثرة الأصحاب في أجد الجانبين؛ لأنّ الأقــلّ يعـادل الأكـشر؛ لأجل التحقيق، أو لظهور الدليل أو المدرك، أو المأخذ أو العلّة، أو غير ذلك من أسباب الترجيح، لكن لا يسلّم له أيضاً هذا لمن تتبّــع كلامه في المسائل التي قدّم فيها حكماً أو أطلق فيها الخلاف، على ما يأتي التنبيه على بعضه، إن شاء الله تعالى.

والذي يظهر أنّ الغالب في إطلاقه الخلاف ما قلناه، من التعادل في التحقيق، وتارةً يقوى عنده الدليل في مسألة يقاوم من قال بالقول الآخر، وإن كان ما اختاره إلاّ القليل من الأصحاب، لكن قوّى قولهم بالدليل أو بالقياس، أو بنوع من أنواع الترجيح؛ ولذلك تجده يطلق الخلاف، مع أنّ أحد القولين عليه الأصحاب، أو هو المشهور، أو الصحيح في المذهب، ولكن لقوة الدليل، قاوم دليل الأصحاب، والله أعلم.

فهذه نبذة يسيرة قد فتح الله تعالى لها على عبد ضعيف، معترف بالعجز والتقصير، ليس أهـلاً لذلك. واللّـه أسـأل الإعانـة والتوفيق، على ما أردت من التصحيح والتحقيق، وإليه رجعت وأنبت، وعليه توكلت واعتمدت، وهو حسبي ونعـم الوكييل. فنقـول وباللّه التوفيق:

(١) (مسألة - ١): قول المصنّف -رحمه الله- في الخطبة: (وإذا نقل عن الإمام أحمد في مسالة قبولان، فبإن أمكن الجميع -وفي الأصعّ- ولو بحمل عامٌ على خاصٌ ومطلقٍ على مقيّلٍ، فهما مذهبه، فإن تعذّر وعلم التّاريخ فقيل: الثّاني مذهبه، وقيل: الأوّل).
 التهى.

اعلم: أنّه إذا تعذّر الجمع في كلام الإمام أحمد –رضي الله عنه– في مسألةٍ واحدةٍ فلا يخلو؛ إمّا أن يعلم التّاريخ، أو لا، فسإن علسم التّاريخ وهي مسألة المصنّف فأطلق في كون الأوّل مذهبه أيضًا كالثّاني الخلاف.

أحدهما: لا يكون مذهبه، بل الثَّاني لا غير، وهو الصَّحيح.

قدُّمه في الرُّعايتين، وآداب المفتي، ونصره في الحاوي الكبير.

قال المصنّف في أصوله: فإن علم أسبقهما فالتَّاني مذهبه وهو ناسخٌ، اختاره في التَّمهيد، والرُّوضة، والعـدّة، وذكـر كـلام الخـلاّل وصاحبه، لقوله: هذا قولٌ قديمٌ رجع عنه، وجزم به الأمديُّ وغيره.

وقدُّمه الطُّوفيُّ في مختصره، ونصره، وقدُّمه ابن اللُّحَّام في أصوله وغيره.

والقول الثّاني: يكون الأوّل أيضًا مذهبه كالثّاني، وكما إذا جهل رجوعه عنه، اختاره ابــن حــامد، وغــيره، كمــن صلّــى صلاتــين باجتهادين إلى جهتين في وقتين ولم يتبيّن أنّه أخطأ، وردّه الطُّوفيّ في مختصره وشرحه، قال بعضهم: وفيه نظرٌ.

وقال الشَّيخ مجد الدِّين في المسوَّدة: قلت: وقد تدبَّرت كلامهم فرأيته يقتضي أن يقــال بكونهمـا مذهبًـا لــه وإن صرَّح بـالرُّجوع. انتهى.

وأمًّا إذا جهل التَّاريخ فقد ذكره المصنَّف، وقدم فيه حكمًا.

وَالتَّخْرِيجِ -وَلا مَانِعَ- وَجْهَانَ (م ٢)(١٠.

وَقُولُهُ: لا يَنْبَغِي، أو لا يَصْلُحُ، أو اسْتَقْبَحَهُ، أَنْ هُوَ قَبِيعٌ، أَنْ لا أَرَاهُ لِلتُّخرِيمِ. *

وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِرَاقُ غَيْرِ العَقِيفَةِ، وَاحْتَجُوا بِقُوْلِ أَحْمَدَ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُمْسِكَهَا.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ: يُصَلَّى إِلَى القَبْرِ، وَالْحَمَّامِ، وَالْحَسَّ، قَالَ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ، لا يُصَلَّى إِلَيْهِ قُلْت: فَإِنْ كَانَ؟ قَالَ: يُجْزِئُهُ.

¥rologija oktob

THE THE COMMENT AND ROBERT IN THE

San and a transfer of the same

Mad & to water togeth

وْتَقَلَ أَبُو طَالِبِ فِيمَنْ قَرَأ فِي الآرْتُع كُلُّهَا بِالْحَمْدِ وَسُورَةِ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (فإن أفتى في مسألتين متشابهتين بحكمين مختلفين في وقتين -قال بعضهـــم: وبَعُــدَ الرَّمــن-، قفــي جــواز النَّقل والتَّخريج -ولا مانع- وجهان). انتهى.

وأطلقهما في آداب المفتى:

أحدهما: لا يجوز، وهو الصَّحيح، كقول الشَّارَع ذكره أبو الحُطَّابِ في التَّمهيد وغيره، وأقتصر عِليه الجُد، وجزم به الشَّسيخ الموفَّـق في الرَّوطنة، وقدَّمه المُصتَّف في أصوله، والطُّوقُ في محتضره، وشرحه، وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم.

والوجه الثّاني: يجوز ذلك، ذكره ابن حامدٍ عن بعض الأصحاب، وجزم به في المطلع، وقدَّســه في الرَّعــايتين، واختــاره الطّــوفيُّ في مختصره، وقال: إذا كان بعد الجلدّ والبحث.

> قلت: وكثيرٌ من الأصحاب على ذلك، وقد عمل به الشيخ الموقَّق، والجد وغيرهما، وهو الصَّواب. - فعلى الأوَّل يكون القول المخرَّج وجُهًا لمَنْ خرَّجه، وعلى الثّاني يكوّن رَوايَةٌ عَرَّجةٌ، ذكره ابن حدان وغيرة.

ى وقال ابن حمدان أيضًا: قلت: إن علم التَّاريخ ولم يجعل أوَّل قوليه في مسألةٍ واخدةٍ مدهبًا له جاز نقـل حكم التَّانيَـة إلى الأولى في الأقيس، ولا عكس، إلاَّ أن يجعل أوَّل قوليه في مسألةٍ واحدةٍ مذهبًا له مع معرفة الثَّاريخ، وإن جهل التَّاريخ جاز تُقُـل حكم اقربهشًا من كتاب، أو منذَّة أو إجماع، أو الر، أو قواعد الإممام ونحوه إلى الأخرى في الأقيس، ولا عكس، إلاَّ أن يجعل أوَّل قوليه في منسألةٍ

-4---

الأوَّال: قول المصنَّف: (قال بفضهم وبعد الزَّمن) من البعض صاحب الرَّعايتين وآداب المفتي قانَّه قطع بذلك.

التَّنبيه الثَّاني: قوله: (ولا مانع): يعني: إذا أفضى النَّقل والتَّخريج إلى خرق الإجماع أو رفع مَّا اتَّفق عليه الجمُّ العَفير مـن العلمـاء، أو عارضه نصُّ كتاب، أو سنَّةِ امتنع النَّقل والتَّخريج، قاله في آداب المفتى.

َ التَّنِيهِ الظَّالَثُ: الخلاف في هَلَمِ المَثَنَالَةِ مِنِيٍّ عَلَى القول بَالَ مَا قِيسَ عَلَى كلام الإمام أحد مَلَعَبُّ لَهُ، وهَـُو ظَـاهُو كَـلامُ المَشَـفُ هنا، وقد صرَّح به في الرَّعاية وغيره.

> واعلم: أنَّ الصَّحيح من المُنْهِبُ أنَّ مَا قَيْشَ عَلَى كَلَامَهُ مَنْهِبُ لَهُ. قال المَّضَّةُ هَنَا: (والمُتيس على كلامه مَنْهِهِ في الأَثْبَهُ انْتِهِيَّ

وهو مذهب الأثرم، والخرقيّ، وغيرهما من المتقلّمين.

وقاله ابن حامدٍ وغيره، وقدمه في الرَّعايتين، وآداب المفتي، والحاوي، وغيرهم.

واحدةٍ مذهبًا له مع معرفة التَّاريخ، وأولى، لجواز كونها الأخيرة دون الرَّاجَعَة. النَّهي.

وقيل: ليس بمنعبوله.

قال ابن حامد: عامّة مشايخنا مثل الخلاَّل، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عليٍّ وإبراهيم، وسائر من شاهدناهم لا يجوُّزون نسبته إليه، وأنكروا على الحرقيَّ ما رسمه في كتابه من حيث إنه قاس على قوله التهيء:

ونصره الحلوانيُّ، ذكره في المسوَّدة، واطلقهما في المسوَّدة والمصنَّف في اصوله، وقبل: إن جاز تخصيصُ العلَّة فهو هلاهم، وإلاَّ فلا. وقال في الرَّعاية الكبرى وآداب المنهي: وقلت: إن نص الإمام على عليه أو أوما اليها، كان مذهبًك وإلاَّ فلا، إلاَّ أن تنسهد اقواله وأفعاله أو لمحولله للعلَّة المستنبطة بالصَّعِّة، والتُعينُ. انتهى.

َ قال المُوفَق في الرُّوضة، والطُّرقُ في مختصرها، وغيرهماً: إن بيُن العلَّة فمذهبه في كلِّ مسألةٍ وجدت فيها تلك العلَّة، كمذهبه فيمَشا نصَّ عليه، وإن لم يبيِّن العلَّة فلا وإن أشبهتها، إذ هو إثبات مذهب بالقياسَ ولجواز ظهور الفرق له لو عرْضنت عَليه، ﴿ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ فِي الإِمَامِ يُقَصِّرُ فِي الْأُولِ، وَيُطَوِّلُ فِي الآخِيرَةِ: لا يَنْبَغِي هَذَا.

﴿ قَالَ الْقَاضِي : كُرة ذَلِكَ لِمُخَالَفَةِ المُسُتَّةِ، فَدَلُّ عَلَى خِلافٍ.

وَفِي وَاكْرَهُ اوَ: وَلا يُصْجِبُنِي اوَ: ولا أحِبُهُ أو: ولا أَسْتَخْسِنُهُ أوَ: ويَقْمَلُ السَّائِلُ كَذَا احْتِيَاطُـا ، وَجَهَاقِ (م ٣)(١)، وَوَاحِبُ كَذَا، أو: ويَعْجِبُنِي، أو: واغجَبُ إِلَى الِلنَّذبِ.

وَقِيلَ: لِلْوَّجُوْبِ، وَقِيلَ: وَكَلِنَا، ﴿ هَٰذَا أَخْسَنُ أَوْ حَسَنَ ﴾.

وَقُولُهُ: الْخَشَى، أَوْ أَخَافُ أَنْ يَكُونَ، أَوْ أَلاًّ: كَيْجُوزُ، أَوْ لا يَجُوزُ، وَقِيلَ: وَقُفٍّ.

وَإِنْ الْجَابِ عَنْ ثَلَيْءَ ثُمُمْ قَالَ عَنْ غَيْرُو: هَذَا أَهْوَنَ، أَوْ أَشَدُ، أَوْ أَشْنَعُ فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءً، وَقِيلَ بِالفُرْق (م ٤)(١).

وَ: أَجْبُنَ عَنْهُ: مَذْهَبُهُ كَقُوَّةٍ كَلام لَمْ يَعَارِضَهُ ٱلْفُرَى، وَفِيلَ: يُكُرَّهُ.

وَقُولُ أَحَدِ صَحْبِهِ فِي تَفْسِيرِ مَذْهَبِهِ، وَإِخْبَارِهِ عَنْ رَأْيِهِ، وَمَفْهُومِ كَلامِهِ، وَفِعْلِهِ: مَذْهَبُهُ فِسي الْآصَحَ كَإِجَابَتِهِ فِسي شَيْءَ بدَلِيل، وَالْأَشْهَرُ: أَوْ قُولُ صَحَابِيٍّ.

وَفَي إِجَابَتِهِ بِقَوْلٍ: فَفِيهِ وَجْهَانِ (مَ ٥)(٣)، وَمَا انْفَرَدُ بِهِ وَاحِدٌ وَقَوِيَ ذَلِيلُهُ، أَوْ صَحْحَ الإِمَامُ خَبَوًا، أَوْ حَسَّنَهُ، أَوْ

(۱) (مسألة - ٣): قوله: (وفي: أكره، أو: لا يعجبني، أو: لا أحبُّه، أو: لا أستحسسته، أو: يفعمل السُّنائل كنذا أحتياطُه وجهمان) ومن المسالة - ٣):

ُ**واطلقهما في آدابُ المُغنى، في إكره أو: لابعجبني** به أشقه هو يروان بالميار والموافقة وهو يمن أهم أو في المعالم والمعالم والمعا

أحدهما: هو للنَّدب والتَّنزيه إن لم يحرِّمه قبل، ذلك كقوله: اكره النَّفخ في الطِّعام، وإدمان اللَّحم، والخبز الكبار، قدَّمه في الرِّعايـة المكبري، والشّيخ تقيُّ الدّين، والحاوي الكبير في الأربعة الأول، وقدِّمه في الرَّعاية الصُّغرى: في أكره، أو لا يعجبني.

والوجه الثَّاني: ذلك للتَّحريم، كقول أحمد: أكره المتعة، والصَّلاة في المقابر، واختاره الحُلاَّل، وصاحبه، وابن حامد في قول، أكبره

كذا، أو لا يعجبني، وقدَّم في الرَّعليتين والحاوي الكبير فيما إذا قال للسَّائل: يفعل كذا احتياطًا، أنّه للوجوب

وقال في الرُّعايتين والحاوي الكبير وآداب المفتى: الأولى النَّظر إلى القرائن في الكلّ، فإن دلَّت على وجوب أو تدنيجا الوقع يهسم، أو كراهتي أو إباحة حمل قوله عليه دسنواءً تقدَّمت، أو تأخَّرت، أو توسَّطت. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب وكلام أحمد يدلُّ على ذلك.

(x) (مسألة – ٤): قولمه: (وإن أجاب عن شيءٍ ثمَّ قال عن غيره: هذا أهون، أو أشدُ، أو أشنع، فقيل: هما سواهً، وقيل بالفرق). نتمر.

A Secretary for the second of the

The Calama Say of the Carana and a feeling

Thing was I there when the hill and

Harper that you will struck the profile

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى:

أحدهما: هما عنده سوامً، اختاره أبو بكر عبد العزيز، والقاضي. والقول الثّاني: بالفرق:

قلت: وهو الظُّاهر، واختاره ابن حامدٍ في تهذيب الأجوبة.

وقال في الرَّعاية: قلت إن اتُحد المعنى وكثر التَّشابه فالتَّسوية آولى، وإلاَّ فلا، وقيل: قولـه هـذا أشـنع عنـد النَّـاس يقتضـي المنـع، وقيل: لا انتهى.

و من الله الله الله الله النظر إلى القرائن في الكلّ وما عرف من عادة أحمد في ذلك ونجوه، وحسن الطُّــنُّ بـه، وحمله علــى أصحّ المحامل وأرجحها وأنجحها وأربحها. انتهى.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وفي إجابته بقول ففيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعايتين وآداب المُفتي:

أحدهما: لا يكون مذهبه، اختاره في آداب المفعي."

والوجه الثَّاني: يكون مذهبه اختاره ابن حامدٍ.

قلت: وهو أقرب إلى الصُّواب، ويُعضُّده منع الإمام منن اتَّباعُ آراء الرُّجال.

دَوَّنَهُ وَلَمْ يَرُدُهُ: فَغِي كَوْنِهِ مَذْهَبَهُ وَجْهَانٍ، فَلِهَذَا أَذْكُرُ رِوَالْهَهُ لِلْخَبَرِ وَإِنْ كَانَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م ٦، ٧)(١).

وَإِنْ ذَكَرَ قَوْلَيْنِ وَفَرَّعَ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُهُ، كَتَحْسِينِهِ إَيَّاهُ، أَوْ تَعْلِيلِهِ، وَقِيلَ: لَا (م ٨)(٢)، وَإِلاَّ فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنْ الدَّلِيلِ، وَقِيلَ: لا، وَلَىْ قَالَ بَعْدَ جَوَابِهِ: وَلَوْ قَالَ قَائِلْ، أَوْ ذَهَبَ ذَاهِبَ يُرِيدُ خِلافَهُ؛ فَلَيْسَ مَذَّهَبَا، وَفِيهِ اخْتِمَالُ كَقَوْلِهِ: يَخْتَمِلُ قَوْلَيْن.

وَقَدْ أَجَابَ أَحْمَدُ فِيمَا إِذَا سَافَرَ بَعْدَ دُحُولِ الوَقْتِ: هَلْ يَقْصُرُ؟ وَفِي غِيْرِ مَوْضِيجٍ بِمِثْـلِ هَـذَا، وَٱثْبَتَـهُ القَـاضِي، وَغَيْرُهُ رَوَايَتَيْنَ.

وَنِيَ كَوْنَ سَكُوتِهِ رُجُوعًا وَجْهَانِ (م ٩)^(٣)، وَمَا عَلْلَهُ بِعِلَّةٍ تُوجَدُ فِي مَسَائِلَ فَمَذْهَبُهُ فِيهَا كَالْمَلَلَةِ، وقِيلَ: لا. ويُلْحَقُ مَا تُوقِّفَ فِيهِ بِمَا يُشْبِهُهُ، هَلْ هُوَ بِالآخَفَ، أو الآثْقَلِ، أو التَّخْيِيرِ؟

(١) (مسألة - ٦-٧): قوله: (وما انفرد به واحدٌ وقوي دليلة، أو صحَّح الإمام خبرًا أو حسَّنه، أو دوُّنه، ولم يردُّه ففي كونه مذهبه وجهان، فلهذا أذكر روايته للخبر، وإن كان في «الصُّحيحين»). انتهي.

ذكر المصنف مسالتين

(المسألة الأولى - ٦): ما انفرد به واحدٌ من الرُّواة عنه وقوي دليله: فهل يكون مذهبه، أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

أحدهمان يكون مذهبه، وهو الصّحيح.

قدَّمه في الرَّعايتين، وآداب المفتى والشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسوَّدة، واختاره ابن حامدٍ، وقال: يجب تقديمها على سائر الرَّوايـــات؛ لأنَّ الزَّيادة من النَّقة مقبولةٌ في الحديث عند الإمام أحمد، فكيف والرَّاوي عنه ثقةٌ خبيرٌ بما رواه.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثّاني: لا يكون مذهبه، بل ما رواه الجماعة بخلافه أولى، اختاره الخلاّل، وصاحبه، لأنّ نسبة الخطسا إلى الواحد أولى من نسبته إلى جاعة، والأصل اتّحاد الجلس.

قلت: وهذا ضعيفٌ، ولا يلزم من تقديم ذلك خطأ الجماعة، وانفراده بذلك يدلُّ عِلى تعـدُّد الجُلس، وكونهما في مجلسين أولى، للجمع، وعدم الخطأ، ويحتمل أن يتُحد الجلس، ويحصل ذهولٌ، أو غفلةٌ، والله أعلم.

(المسألة الثّانية - ٧): إذا صحَّح الإمام أحمد خبرًا أو حسَّـنه أو دوُّننه ولم يبردُه فهـل يكـون ذلـك مذهبـه أو لا؟ أطلـق الخـلاف وأطلقهما في آداب الهنتي.

... أحدهما: يكون مذهبه، اختاره ولمداه: عبد الله، وصالحٌ، والمرُّوذيُّه والأثرَمُ، قالسه في آداب المفتيّ، وغيره، جـزم بـه في الحــاوي الكبير، وقدَّمه في الرَّعايتين، وتهذيب الأجوبة ونصره.

والوجه الثَّاني: لا يكون مذهبه، كما لو أفتى مخلافه قبل، أو بعد.

قلت: وهو قويٌّ، لا سيُّما فيما إذا دوُّنه من غير تصحيح، ولا تحسين، ولا ردّ، والله أعلم،

(۲) (مسألة – ۸): قوله: (وإن ذكر قولين وفرَّع على أحدهما فقيل: هو مذهبه، كتحسينه إيَّاه، أو تعليله، وقيل إلا). انتهى.
 أحدهما: لا يكون مذهبه: إلاَّ أن يرجِّحه أو يفتي به.

قلت: وهو الصُّواب، واختاره ابن حداث في آداب المفتى.

والوجه الثَّاني: يكون مذهبه، قدَّمه في آداب المفتي، والرَّعاية الكبرى، وتبعه الشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسؤدة.

قُلْت: وَهُو ضَعَيْفٌ، وَالْمُذَهِبُ لَا يُكُونُ بِالْاحْتُمَالَ.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وفي كون سكوته رجوعًا وجهان). انتهى. وأطلقهما في آداب المفتى، يعني: إذا أفتى بحكم، فاعترض عليه فسكت ونحوه فهل يكون سكوته رجوعًا أم لا؟ أحلهما: لا يكون رجوعًا، قدَّمه في تهذيب الأجوبة، والرَّعايتين، وتابعه الشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسوَّدة.

قال في آداب المفتى: اختاره بعض الأصحاب.

قلت: وهو أولى، أو يرجع إلى حال السَّاكت، والوجه النَّاني يكون رجوعًا، اختاره ابن حاملٍ.

يَخْتَمِلُ أُوْجُهًا (م ١٠)(١).

وَاللَّهُ أَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ، وَإِصْلاحَ القَوْلِ وَالعَمَلِ، إنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَبِالإِجَابَةِ جَدِيرٌ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَيَعْمَ الوّكِيلُ.

⁽١) (مسألة - ١٠): قوله: (ويلحق ما توقّف فيه بما يشبهه هل هو بالأخفّ، أو الأثقل، أو التّخيير؟ يحتمل أوجهًا). انتهى. تابع المصنّف في ذلك ابن حمدان في رعايته الكبرى، وآداب المفتى، فقال فيهما: وإذا توقّف أحمد في مسألة تشبه مسألتين، أو أكشر

تابع المصنف في ذلك ابن حمدان في رعايته الكبرى، وأداب المفتى، فقال فيهما: وإذا توقف أحمد في مسألة تشبه مسألتين، أو أكثر أحكامها مختلفةً، فهل تلحق بالأخفّ، أو الأثقل، أو يخيُّر المقلّد بينهما؟

قلت: يحتمل أوجهًا. انتهي.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسوَّدة: قال ابن حمدان من عنده: يحتمل ذلك أوجهًا ثلاثةً، ولم يتعقُّبه، بل أقرُّه على ذلك.

واعلم أنَّ الإمام أحمد إذا توقَّف في مسألة: فإن أشبهت مسألةً حكمها أرجح من غيره فهنا يجوز إلحاقها بما يشبهها، وإن أشبهت مسألتين أو أكثر مختلفةً بالخفَّة والثُقل فهذه محلُّ الخلاف، فقال في الرَّعاية الكبرى، وتبعه في الحاوي الكبير: والأولى العمل بكـلُّ منهما لمن هو أصلح له، والأظهر عنه هنا التُخير، ومع تعادل الأمارات فلا وقف، ولا تخير، ولا تساقط انتهى.

وقال في آداب المفتي بعد أن حكى الخلاف وأطلقه: أظهرها عنه التُّخيير.

وقال أبو الخطَّاب: لا تتعادل الأمارات، قلت: فلا وقف، ولا تخيير، ولا تساقط، والأولى العمل بكـلُّ منهما لمن هـو أصلـح لـه تعمر.

قلت: الأولى: إلحاقها بالأخفّ، إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ بالنّسبة إلى مصطلحه على ما تقدّم، والله أعلم. فهذه عشر مسائل قد منّ الله الكريم بتصحيحها.

And the second

er frankriger i stormer i stormer. Here valled her flyskelige glang and frankriger i stormer i stormer frankriger i stormer i here flyskelige so Here flyskeliger i flyskeliger i stormer i stormer flyskeliger en det griften i de grande glande grande frankr

ingan (kenajaran kenada) kesada di pagabagan padabatan. Tanggaran pengabatan ber

ante de la companya O la companya de la

lag (Medichell) eigh eile bear i seann air, thainne, i se i go geach eile bha bha bha bha bha bha bha bha ba Caonaig eigh an cha bha bhagaga ba bhairt a ag tha eile bha e an an air. Caonag Bantaga eile bha bha bha bha bha bha caon

and the second of the second o

and the second of the second o

de to la late to the first to the state of the first to the state of t

Chillian Chillian

كتاب الطهارة

أَفْسَامُ المَاء فَلاثَةُ:

طَهُورٌ: يَرْفَعُ وَخْدَهُ الْحَدَث، نَصُ عَلَيْهِ.

وَهُوَ البَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ مُطْلَقًا، وَلا يُكُرَهُ مُتَغَيِّرٌ بِنَجِسٍ مُجَاوِرًا. (ش) ومُسَخَنْ بِطَاهِرٍ لِذَلِكَ، بَلْ لِشِيدَةَ خَرُو (و) فِي

وَيَأْلِي فِي نَجَاسَةِ الرَّبِحِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. وَعَنْ (هـ) رِوَايَةٌ فِي نَبِيلٍ مُخْتُلَفٍ فِيهِ فِي سَفَرٍ لِمُدَّم، فَتُعْتَبُّرُ النَّيَّةُ عِنْدُهُ. وَعَنْهُ: رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ يَتَكِمُّمُ مَعَهُ.

وَنَصَ أُجْمَدَ: لا يُسَوَّعُ الإجْتِهَادُ فِي حِلِّ المُسْكِرِ، فَكَيْفِ الطَّهَارَةُ بِهِ؟ قَالَةً شَيْخُنَا، وَسَلَّمَ القاضِي أَنْهُ يُسَوَّغُ.

قَالَ تُعَلُّبُ: طَهُورٌ بِفَتْحِ الطَّاءِ الطَّاهِرُ فِي ذَاتِهِ، ٱلْمُطَّهُرُ لِغَيْرِهِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: فَهُوَ مِنْ الآسِيمَاءِ الْمُتَعَدِّيَّةِ بِمَعْنَى الْمُطَهِّر، وَفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ فِي الفُنُونَ: الطَّهَارَةُ النَّرَاهَةُ، فَطَاهِرِّ: نَزَّهُ، وَطَهَّهُورٌّ: غَايَةٌ فِي النَّرَاهَةِ، لا لِلتَّعَدِّي، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عليه السلام: *خُلِقَ المَاءُ طَهُورًا، لاَ يُنجِّسُهُ شَيَعٌ»، فَفَسَرَ كَوْنَهُ طَهُورًا بِالنَّرَاهَةِ، لا يُنجِّسُ بِغَيْرِهِ لا بِأَنَّهُ يُطَهِّرُ غَيْرَهُ.

فَمَنْ تَعَاطَى فِي طَهُور غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِعُ فَقَدْ أَبْعَدَ.

فَحَصَلَ عَلَى كَلامِهِ الفَرْقُ بَيْنَهَا بغَيْرِ التَّعَدِّي.

 أن وَقَالَ الْحَنْفِيّةُ: إِنَّهُ مِنْ الآسْمَاءِ اللَّذْرَمَةِ بِمَعْنَى الطّاهِرِ؛ لأنَّ المنْقُولَ عَنِ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الآثِمَةِ اللَّهُ مَصْدَرَ، كَالطُّهَارَةِ، وَإِنُّمَا الشُّرعُ جَعَلَ المَّاءَ مُطَهِّرًا. ۚ

وَرَدُّ الْمُطَرِّزِيُّ قَوْلَ تُعْلَبُو، وَقَالَ: لَيْسَ فَعُولَ مِنْ التَّفْعِيلِ فِي شَيْءٍ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الآفْعَالِ الْمُتَعَدَّيَةِ كَالِقِطُوعِ غَيْرُ سَدِيدٍ. وَقَالَ الْيَرْيَدِيُّ: الطُّهُورُ بالصُّمُّ الْصَلْدَرُ، وَخُكِيَّ فِيهِمَا الضَّمُّ وَالفَتْحُ.

وَقَالَ الْجُوْهَرِيُّ: الطُّهُورُ اسْمٌ لِمَا تَطَهُّرُت بهِ.

وَكَذَا فَالَ شَيْخُنَا: التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْدُولاً عَنْ طَاهِرِ حَتَّى يُشَارِكَهُ فِي السَّلُزُومِ وَالتَّعَدُّي بِحَسَبِ اصْطِيلاَ النَّحَاةِ، وَصَرُوب، وَلَكِنَّهُ مِنْ أَسْمَاء الآلاتِ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا كَوَجُور، وَفَطُور، وَسَحُور، وَتُخُوه، وَيَقُولُونَ ذَلِكَ بِالضَّمُ لِلْمُصَدَّر نَفْسُ الغِعْل، فَأَمَّا طَاهِرٌ فَصِفَةً مَحْضَةً لازِمَةً، لا تَذُلُ عَلَى مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ، وَفَائِدَةُ الْمَسْالَةِ أَنْ المَائِعَاتِ لا تَزْيِلُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ النَّجَاسَةُ. قَالَهُ القَاضِي وَأُصْحَابُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَفَائِدَةً ثَانِيَةً، وَلا تَدْفَعُهَا عَنْ نَفْسِهَا، وَالمَاءُ يُدْفَعُ بِكُونِهِ مُطَهِّرًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيهِ السلام: ﴿ فَكُلِّنَ المَاءُ

طَهُورًا لا يُنجَسُهُ شَيْءً، وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِطَهُورٍ، فَلا يُلافَعُم، وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ المَالِكِيَّةَ عَنْ قَوْلِهِمْ فِي طَهَارَةِ المُستَغَمَلِ: الطَّهُورِ مَا تَكَرَّرَ مِنْهُ التَّطْهِيرُ أَنَّ الْمُرَادَ جنسُ المَاءِ وَكُسلُ جُزْمِ مِنْهُ إِذَا ضُمَّ إِلَى غَيْرِهِ وَبَلَعَ قَلْتَيْنِ، أَنْ أَنْ مَعْنَاهُ يَفْعَلُ التَّطْهِيرَ، وَلَوْ أُدِيدَ مَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَصِحَ وَصَعْبُهُ إِلَى اللهِ اللهُ بَعْدَ

وَلا يُكْرَهُ مُشَمَّسٌ قَصْدًا (ش) وَمُتَغَيَّرٌ مِمُكُنِهِ (و)، وَقِيلَ: يُكْرَهَانِ، وَقِيلَ: الْ خَيْرُ قَصْدٍ مِنْ مَاءِ آئِيَةٍ فِي جَسَدِهِ، وَلُوْ فِي طَمَامٍ يَأْكُلُهُ، فَإِنْ بَرَدَ مُشْمَسٌ فَاحْتِمَالانِ (م 1)''^١.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا يكره مشمَّس قصدًا)، وقيل: يكره، (وقيل: أو غير قصدٍ من ماء آتيةٍ... ولو في طعمام يأكله، فمان برد... فاحتمالان) انتهى.

أحدهما: لا تزول الكراهة بذلك، وهو الصَّحيح جزم به في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: تزول، قلت: يحتمل أن يرجع في ذلك إلى أرباب الحبرة، فإن قالوا حكمت إذا بسرد: حكمه حيال التُشعيس كيان كذلك، وإلاً فلا. وَفِي النَّصِيحَةِ لِلآجُرِّيِّ: يُكُرَّهُ الْمُشَمِّسُ، يُقَالُ: يُورثُ البَرَصَ.

وَإِنْ غَيْرَهُ غَيْرُ مُمَازِجٍ، كَذُهْنَ وَقِطَع كَافُورٍ، فَطَهُورٌ، فِي الآصَعُ (م) وَكَذَا مِلْعٌ مَائِيٌّ (و). وَهَلْ يُكْرُهُ الْمُسَخِّنُ بِنَجْسِ أَمْ لا (وَ م)؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ وَكَذَا مُسَخَّنْ بِمَغْصُوبِ، وَكَذَا رَفْعُ حَدَثٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، وَقِيلَ يَحْرُمُ كَإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنُ (م ٢، ٥)(١).

(١) (مسألة – ٢ – ٥): قوله: (وهل يكره المسخَّن بنجس أم لا؟. فيه روايتان، وكذا مسخَّنٌ بمغصبوب، وكـذا رفـع حـدَث بمـاء زمزم، وقيل: يحرم، كإزالة نجاسةٍ به في أحد الوجهين). انتهى.

ذكر مسائل وأطلق فيها الخلاف:

(المسألة الأولى - ٢): (الماء المسخَّن بنجس هل يكره أم لا؟).

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، والمذَّهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والمحسور، والنُّظسم، والحساوي الصُّغير، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يكره، وهو الصُّحيح، جزم به في الجُرُّد للقاضَّي، وصياحتِ الوجيز، والمتوَّر، ومنتخب الآدميُّ وغيرهم، وقلَّمه في رءوس المسائل لأبي الخطَّاب، والرَّعاية الصُّغرى، صحَّحه في التَّصحيح، والرَّعاية الكبرى.

وقال المجد في شرحه: وهو الأظهر، قال في الخلاصة: ويكره المسخَّن بالنَّجاسات على الأصحُّ.

قال في مجمع البحرين: وإن سخَّن بنجاسةٍ كره في أظهر الرُّوايتين.

قال الزُّركشيُّ: اختاره الأكثر، قال ناظم المفردات: هذا الأشهر.

والرُّواية الثَّانية: لا يكره، قال في الفائق: ولو سخَّن بنجاسةٍ لا تصل إليه لم يكره في أصبحٌ الرُّوايشين، قــال في تجريــد العنايــة: وفي كراهة مسخّن بنجاسةٍ روايةً، فدلُّ أنَّ المقدّم عنده لا يكره، وقدَّمه في إدراك الغاية، واختاره إيسن حبامدٍ، قالـه أبــو الخطّـاب في رءوس

تنبيةً: ذكر المصنّف في محلُ الخلاف طريقتين، وقد ذكرت في الإنصاف في محلِّ الخلاف أربع عشرة طريقةً، وذكرت من احتسار كـلُّ طريقةٍ.

(المسألة الثَّانية – ٣): حكى في كراهة المسخَّن بالمغصوب روايتين، وأطلقهما، وهما وجهان مطلقان في الحاويين:

أحدهما: يكره، وهو الصّحيح صحّحه النّاظم.

قال في الرَّعاية الكبرى كره على الأصحُّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز، والآمديُّ في منتخب، وقدُّمه في الرُّعاية الصُّغري.

والرُّواية الثانية: لا يكره.

قلت: ويحتمل التحريم، ولم أره.

(المسألة الثَّالثة - ٤): رفع الحدث بماء زمـزم: هـل يكـره، أم لا؟ أطلَـق الحَـالاَف، وُأَطلقته في الفصـول، والمذهب، والمسـتوعب

إحداهما: لا يكره، وهو الصَّحيح من المذهب، نصُّ عليه وجزم به في الوجيرُ وغيره، وقدُّسه في التَّلخيس، وغتصر ابـن تميـم، والرَّعايتين، وشرح ابن عبيدان، وتجريد العناية، وغيرهم، وقدَّمه في المغني والشُّرح، وقالا: هذا أولى.

وكذا قال ابن عبيدان: قال في مجمع البحرين: هذا أقوى الرّوايتين، وصحَّحه في نظمه ولين رزين في شــرحه، وإليــه ميــل المجــد في

والرُّواية الثَّانية: يكره، جزم به ناظم المفردات.

وقد قال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وقدُّمه المجد في شرحه، وقال: نصُّ عليه، وابن رزين.

وقوله: وقيل: يكره الغسل، لا الوضوء، هو روايةٌ في التُّلخيص.

(المسألة الرَّابعة - ٥): لو أزال به نجاسةً: هل يحرم أو يكره؟ أطلق الخلاف فيه:

الفروع - كتاب الطهارة

وَحَرَّمَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ حَيْثُ تَنْجُسْ، بِنَاءُ عَلَى أَنْ عِلَّةَ النَّهْيِ تَعْظِيمُهُ، وَقُلْ زَالَ بِنَجَامَتِهِ.

ُ وَقَانَ ۚ قِيلَ؟ ۚ إِنَّ سَبَبَ ٱلنَّهٰي اخْتِيَارُ الْوَاقِف وَهْتَرْطُهُ، فَعَلَى هَٰذَا اخْتَلَفَ الآصْحَابُ: لَــوْ سُنبُّلَ صَاءٌ لِلشُّـرْب. هَــل يَجُــورُ الوَصْتُوهُ مِنْهُ مَعْ الكَرَاهَةِ، أَمْ يَحْرُمُ عَلَى وَجْهَيْن (م ٦) (١٠)

وَقِيلَ: يُكُرَّهُ الغُسْلُ (خ) لا الوُضُوءُ (و) وَأَخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي مَنْسَكِ ابْنِ الزَّاغُونِيُّ: يُسْتَحَبُّ الوُصُوءُ وَقِيـلَ: إِنْ ظَنَّ وُصُولُ النَّجَاسَةِ كُـرِهَ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَـهُ فَـلا، وَإِنْ تَـرَدُّدَ فَرِوايْتَان، وَإِنْ وَصَلَ دُخَانُهَا فَهَلْ هُو كُوصُول نُجس أَوْ طَاهِر؟ مَبْنِيٌّ عَلَى الاسْتِحَالَةِ

وَعَنْهُ: يُكُورَهُ مَاءُ الحَمَّامِ لِعَدَمِ تَحَرِّي مَنْ يُدْخِلُهُ.

وَنَقَلَ الْآثُومُ: أَحِبُ أَنَّ يُجَدُّدُ مَاءً غَيْرَهُ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا يُكُرُهُ مَاءً جَرَى عَلَى الكَعْبَةِ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ غَيْرَهُ مَا شَقُ صَوْنُهُ عَنْهُ لَمْ يُكُرَهُ فِي الْأَصَحَ، فَإِنْ غَيْرَهُ مَا شَقُ صَوْنُهُ عَنْهُ لَمْ يُكُرَهُ فِي الْأَصَحَ، فَإِنْ غَيْرَهُ مَا شَقُ صَوْنُهُ عَنْهُ لَمْ يَشُقُ.

وَيِهِلَ: حَتَّى التُّرَابُ وَغَيْرَ كَثِيرًا، وَقِيلَ: أَوْ قَلِيلاً صِفْقُ، وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ فَطَاهِرٌ.

أحدهما: يكره فقط، وهو الصّحيح من المذهب، جزم به في المذهب، والمغني والمجد في شرحه، والشّرح والرّع ايتين، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن رزين، وابن عبيدان، والممنز، وتجريد العناية، ونظم المفردات، وغيرهم.

وقدُّمه في التَّلخيص، وغيره، وصحَّحه في النَّظم، وغيره.

والوجه الثّاني: يحرم، ولم أر من احتاره.

وإطلاق الخلاف من المصنّف هنا فيه نظرٌ، بل في كلامه إعاءً إلى أنَّ القَدَّم التَّحريم، فيحتمل أن يريد بقوله: فإن احتليف التَّرجيح من جهة الدَّليل، وهو خلاف الظَّاهر، أو يكون اطَّلع على كلام الأصحاب في هذه المسألة عُمَّا لم نطَّلع عليه، والمصنّف له مسن الاطّلاع ما ليس لغيره، وهذا أولى.

تنبية: قال في التَّلخيص وغيره: وماء زمزم كغيره، وعنه يكره الغسل منها، فظاهره أنَّ إزالــة النَّجاسـة كالطَّهـارة بــه، فيحتمــل أن يكون فيه قولٌ بعدم الكراهة في إزالة النَّجاسة به، بل هو ظاهر كلامه، ويحتمله القول المسكوت عنه في النَّظم.

قال ابن أبي المجد في مصنّفه: ويكره بماء زمزم في الأصحّ، فظاهرٌ ضدُّ الأصحُّ دخول إزالة النّجاسة فيه.

قلت: وهو ظاهر كلام من لم يذكر المسألة، ولم أر من صرّح به.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وقد قيل إن سبب النّهي اختيار الواقف وشرطه، فعلى هذا اختلف الأصحاب: لو سبّل ماء للشّرب:
 هل يجوز الوضوء مع الكراهة أم يجرم؟ على وجهين). انتهى.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب في الوقف التّحريم؛ لأنَّ اكثرهم قطع بأنَّه يتعيَّن مصرف الوقف إلى الجهة المعيُّنة.

ونقلة الجماعة عن الإمام أحمد، وقدَّمه الصُّف في كتاب الوقف.

وهذه المسألة تشبه تلك، بل لو قيل: إنّها فردٌ من أفرادها في بعض صورها لكان قويًّا، وقدَّمه المصنّف في هذه المسألة بخصُوصيّتهـــا هناك، فقال: (ويتعيَّن مصرف الوقف إلى الجهة المعيَّنة لها، وقيل: إن سبَّل ماءً للشُّرب جاز الوضوء منه)، فظاهر ما قدَّم عدم الجواز. وقال بعد ذلك: (وتقدَّم وجَّة بتجريم الوضوء من ماء زمزم، فعلى القول بنجاسة المنفصل واضحٌ.

وقيل: لمخالفة شرط الواقف، وانَّه لو سبِّل ماءٌ للشِّرب ففي كراهة الوضوء منه وتحريمه وجهان في فتاوى ابن الزّاغونيِّ وغيرهـــا).

فحكى ذلك وأنَّ المقدَّم تعيين مصرفه.

فإن قبل: ليس هذا بوقف، وإنَّما هو إباحة الماء للشُّرب، قلت يشمل كلام المصنَّف صورًا:

منها: أن يوقف شيئًا لظهور الماء، فإذا ظهر جعله للشُّرب، فهذا مثل نماء الوقف، فيتعيُّن مصرفه.

ومنها: أن يكون الماء يحتاج إلى مؤنةٍ فيوقف عليه.

ومنها: أن يكون الماء لا يحتاج إلى مؤنةٍ، ويجعله للشُرب، فهذا شبية بالوقف، بل قد قال في الفائق: ويجوز وقف الماء، نصُّ عليه. وقال المصنّف في باب الوقف: (وفي الجامع: يصحُّ وقف الماء)، وقد استوفينا النّقول في ذلك في الإنصاف.

Jak Charles & L.

الْحُتَارَةُ الْأَكْثَرُ (وَ م ش)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَاء مُطِلِّقٍ، لأَيُّهُ لَوْ حَلِّفَ لا يَشِوْبُ مَاء فَشَرِيَهُ لَمْ يَحْنَكُ

وَلَوْ وَكُلَّهُ فِي شِرَاء مَاء فَاشْتُرَاهُ لَمْ يَلْزُمُ المُوكِّلُ، وَأَجَابَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: بأنْ تَنَاوُلُ الاسْمِ لِمُسَمَّاهُ لا فَرْقَ يَيْسَ تَغَيْرٍ أصلِيُّ وَطَارِي يُمْكِنُ الْاحْتِرَازُ مِنْهُ، أَوْ لا، وَإِنْمَا الفَرْقُ مِنْ جَهَةِ القِيَاسَ، لِحَاجَةِ الإسْتِيْمِنَاكِ، وَلِهَ لِمَا أَجْرَحُلُـفَ لا يَشْهُرُبُ مَاءً، أَوْ وَكُلُّهُ فِي شِيرًاء مَاء، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُفَرُّقُ بَيْنَ هَلَأَ وَهَلَا إِنْ

وَقَالَ أَيْضًا: لا يَتَنَّاوَلُ مَّاءَ البِّحْرِ، فَكَلَّا مَا كَانَ مِثْلَهُ فِي العَنْفِقِ.

وَعَنْهُ: طَهُورٌ، نَقَلَهُ الْآتَكُو، قَالَهُ فِي الكَالِي (وَ. حِـ)، وَهُوَ كِنَا قِبَالَ، فِإِنَّ الإُولَا ظَلِيمِ فِنَا نَقِلَهُ أَبُو بَكُنِ الصَّاخَانِيُ، وَالنَّانِي نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ كَمَا لَوْ زَالَ تَغَيُّرُهُ، وَاخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ وَشَيْخُنَا. ﴿

وَعَنْهُ: مَعَ عَدَم غَيْروِ.

وَخَصَّ الْجَرَقِيُّ الْمُثَنِّ بِقَلِيلِ الرَّائِحَةِ، وَفِي قُولِهِ عليه السلام عَنْ مَاءِ الحَوْضِ الْأَشِهُ يَيَاضًا مِنَ النَّهُنِ * دَلِيلٌ عَلَى خِلافِ مَا يَقُولُهُ قَوْمٌ: إِنَّ المَاءَ لا لَوْنَ لَهُ، ذَكُرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً.

وَلا تَزُولُ طَهُورِيَّةُ مَاءٍ يَكُفِي طُهْرَهُ بِمَائِمٍ طَاهِرِ لِمَا يُهَمِّرُهُ فِي الْآمِنْ ﴿ وَ) فَإِنْ لَمْ يَكُفُ فِرَالْهَانِ (م ٧)(١) وَيَأْتِي فِي الْآطْعِمَةِ حُكُمُ ٱبَارِ الحَجَرْ.

Branding - Salah Kanggaran Salah

 $\label{eq:definition} \{ h_{ij} = \{ h_{ij} \in \mathcal{F}_{ij} \} \} \} \leq \{ h_{ij} \in \mathcal{F}_{ij} : i \in \mathcal{F}_{ij} \} \}$

harmonia je ba ili aje kilo samana ejilika Same playing a part of the same

the applicable and the second of

المنافية الم

الثاني: طَاهِرٌ؛ كَمَامٍ وَرْدٍ وَنَحْوِهِ، وَطَهُرُو طُبِخَ فِيهِ، أَوْ عَلَبَ مُخَالِطُهُ. وَإِن اسْتَعْمِلَ قَلِيلٌ فِي رَفْعِ حَدَثِهِ فَطَاهِرٌ (و م ر ق) نَقَلُهُ وَاحْتَازَهُ الْأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: طَهُورٌ (وَهـ ر) و (م ر ق) وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَٱبُو البَقَاء وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: نَجسٌ (و هـ ر) وَنَص عَلَيْهِ فِي ثَوْبِ الْمُتَطَهُر

رُّ لُطَّعَ عَلَيْهَا جَمَّاعَةً بِالمَعْفُولِ فِي بَنَيْةٍ رَثَّرَيْةٍ، رَيْسَتُحَبُّ عَسَّلٌ ذَٰلِكَ فِي رَوَّايَةٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: لا (م ٨)(٢) صَحَحَهُ الآرْجِيُّ وَشَيْخُنَا.

(١) (مسألة – ٧): قوّله: (ولا تَزُولَ طَهُورَيَّةُ مَاءٍ يَكُفَي طَهُرَهُ بَائِعِ طَاهَرٍ لِمَ يُغَيِّرُهُ فِي الْأُصَحَّ، فإن لم يَكُف فروايتان). انتهى. وأطلقهما في الرَّعايتين ومختصر أبن تميم:

إحداهما: لا تزول طهوريَّته، وتصحُّ الطُّهارة به، وهو الصَّحيح قَامَته في الكاني وَشَرَح ابن رَزْين. قال في المغني والشَّرح: هذا أولى، وصحَّحه في آلحاري الكبير، وشُرَح ابن هبيدان، ومجمع البِّحرين.

والظَّاهر أنَّهم تابعوا الجد، واختاره القاضي في الجرُّد.

والرُّواية الثَّانية: لا تصنُّخُ الطُّهارة به اختاره القَّاضي في الجامع، وقال: هو قياسُ الملهب، وحلّ ابن عقيلٍ كلام النساضي علَّى انْ المائع لم يستهلك.

· تنبية: تابع المصنّف في عباراته ابن حسدان في رغايتية، ففرضنا الخلافٌ في النّسالة في زُوالاً طَهْرِيَّة المَـاء وعدمه، وفرضه إكسنر

الأصحاب في منع الطَّهارَة منه وحدمه منهم الشّيخ الموفّق، والشّارح، وأبن رزّين، وأبن غيم، وأبن عبد القويّ، وابن غيدان وغيرهم. ونصره شيخنا في حواشيه، وَرَدُّ الأوّل بادلُةٍ عِيدةً وَرَجَّوهِ كَثِيرَةٍ، وَمَلخّصُه الْأَكْثِرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّاهِرَ هَلْ يَصْبِرُ طَهِـورًا تبعًا أم هو باق على مَا كان عليه؟ وأمَّا الطُّهورَ قلم يقل احدُّ بزوال طهوريَّته، والمصنَّفُ حكى الخيلاف في زوال طهوريَّته فخالف الأكثر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن استعمل قليلٌ في رفع حدث فطاهرٌ، وعنه طهورٌ، وعنه تُجَسَّ، وقطع عَلَيْها جَاعَـةٌ بـالعَقُو في ثويـه وبلنه، ويستحبُّ غسلِ ذلك في روايةٍ، وفي روايةٌ لاً التُهي.

قلت: الصّحيح عدم الاستحباب صنعته الآزجي، والشّيخ تقيُّ الدّين، وأبن عبيدان في شرحه وغيرهم، والرّواية الثّانية يُستحبُّ. تنبيةً: قوله وقطع عليها جماعةً بالعفو. الرهاني بالمراج والمناج والمناوي إلى ملايور برويته المنظرين والمهادا في بالمواد

" قلت: منهم الجد، وابن حمدان، وابن عبيدان.

The contract for the matter of the contract county extractly for the contract

وَلَوْ الشَّيْوَى مَاءُ لِيَشْرَبُهُ فَبَانَ قَدْ تُوصِّيَّ بِهِ فَعِيْبٌ، لِاسْتِقْذَارِهِ عُرْقًا، وَذَكَرَهُ فِي النَّوَادِرِ. وَإِنْ غَمَسَ فِسِي مَا ﴿ قَلِيلٍ بَلاهُ، وَقِيلُ: أَوْ يَعْضَهَا قَائِمٌ مِنْ نُومُ اللَّيْلِ.

وَعَنْهُ: وَالنَّهَارِ، وَقِيلَ: غَسَلَهَا ثَلاثًا، وَقِيلَ بَعْدَ النِّيَّةِ، وَقِيلَ نِيَّةُ الوُضُوءِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَـَأَرَادَ الطُّهُــورَ». رَوَاهُ أَخْسَدُ (٢/ ٣٩٥) وَغَيْرُهُ، فَطَاهِرٌ.

ُ وَإِنْ لَمْ يَجَدُّ غَيْرَهُ اسْتَعْمَلُهُ، وَتَيَمَّمَ مَعَهُ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شُرْبِ وَغَيْرِه، وَقِيلَ يُكْرَهُ، وَقِيلَ يَحْرُمُ، صَحْحَهُ ﴿الْأَرْجِيُّ لِلْأَمْرِ بِإِرَاقَتِهِ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ وَفِيهِ صَعْفَ عَنِ الحَسَبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً مَرْفُوعًا، رَوَاهُ أَبُو حَفْصِ المُكْسَرِيُّ، لِكِنَّـهُ صَحَّ عَنِ الْحُسَنِ.

وَعَنَّهُ: طَهُورٌ (و).

وَعَنَّهُ: نَجِسٌ.

ُ وَإِنْ حَصَلَ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ غَمْسِ فِعَنْهُ كَغَمْسِهِ . وَعَنْهُ: طَهُورٌ (م ٩)^{١١)}، وَفِي تَأْثِيرِ غَمْسِ كَافِرٍ وَمَجْنُونَ وَطِقْلٍ وَجْهَانِ (م ١٠)^{١١)} وَإِنْ أَسْتُعْمِلَ فِي طَهْرٍ مُسْتَحَبُّ فَقِيمي بَقَاء طَهُورِيَّتِهِ رِوَايْتَانِ (م ٢١)(٢)، وَلاَ أَثْرُ لِغَسْبِهَا فِي مَافِعٍ طَاهِرٍ فِي الْأَصَنَحُ.

قَالِنْ نَوَى جُنُبٌ بِانْفِمَاسِهِ أَوْ بَعْضِهِ فِي قَلِيلٍ رَاكِدٍ رَفَعً خَلَالِهِ لَمْ يُرْتَفِعُ (ش هدر) وَصَارَ مُسْتَحْمَلِا، نَصُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: بِأُوَّلِ جُزْءٍ لاَقَى، كَمَحُلُ نَجَسِ لاقَاةً (و) قَالَةَ القَاضِي وَغَيْرَهُ: وَذَلِكَ الجُزْءُ لا يُعْلَمُ، لِنَاخُتِيلاتِ أَجْرَاءِ العُضُو، كُمَّا هُوَ مَعْلُومٌ فِي الرَّأْسِ.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن حصل في يده بغير غمس فعنه كغمسه، وعنه طهورًا). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم في مختصره، وصاحب مجمع البحرين، والحاوي الكبير، وأبن عبيدان:

إحداهما: هو كغمس يده، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي، وجزم به في الفصول والإفَّادات، والرَّعاية الصُّعري، وقدَّمه في الكبرى، والحاوي الصغير.

والرُّواية الثَّانية: لا يؤتُّر ذلك بل هو طهورٌ.

قَلْتُ: وَهُو ظَاهِرٌ كَالَامَ كُثْيَرَ مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي الرَّعَايَةِ الكَبْرَى الأَوْلِي اللَّهُ طهورٌ.

(٢) لامسالة - ٢٠ قال: (وفي تأثير غمس كافر ومجنون وطفل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمغني والشرح، وشرح ابن عبيدان، والحاوي الكبير:

المحاهما: لا تأثير لغمسهم، وهو الصحيح، وإليه ميل الشيخ في المغني، والشارح، واختاره المجد في شرحه، وصحّحه ابن تميم. قال في مجمع البحرين: لا يؤثّر غمسهم في أصحّ الوجهين، وقلَّمه في الرَّعايتين، والحاري الصُّغير.

وَالْوَجِهُ النَّانِيِّ؛ يُؤثِّرُ، وَهُو طَاهُرُ كَلَامُ كثيرٍ مَنَ الأصحاب، وصحَّحه النَّاظم، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن استعمل في طهر مستحبٌّ ففي بقاء طهوريَّته روايتان).

يعني: إذا قلنا بزوال طهوريَّته إذا رفع به حدثٌ، وأطلقهما في الهداية، وتذكرة ابن عقيل وفصولُ، والمبهج، وخصال أبين البنَّا، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمذهب الأحمد، والتَّلخيص، والبلغة، والشُّوح، وشرح أبين منجًّا، والفّائق، والزَّركشميًّ

إحداهما: هو باق على طهوريَّته، وهو الصَّحيح وعليه أكثر الأصحاب وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم والحاوي الكبير، وشرح ابن عبيدان واختاره الجدء وابن عبدوس في تذكرته an the best high high him on the a filled since in the

قال الشَّارح: أظهرهما طهوريَّته، قال في مجمع البحرين: طهورٌ في أصَّعُ الرُّوايتين، وهو ظاهر ما جزم بعه في الإرشياد، والعميلية، والوجيز، والمنوّر، ومنتخب الآدميّ وغيرهم. The property of the property of

وجزم به في الإفادات، وقدَّمه في الكافي، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وابنُ رزينِ في شرحه وغيرهم. . والرُّولية الثَّانية: يسلبه الطُّهوريَّة؛ وهو ظاهر كلام المنزقيُّ وجزم به القاضي في الجرُّد وحساحب التُّسهيل واعتباره ابـن عبـدوس

صاحب القاضي وقدَّمه ابن رزين في مختصره وصاحب الحاوي الكبير وإدراك الغاية، وابن تميم.

Alexandria di Alexandria

Jan Barris Market Barris Barris De Market

规则的现在分词 医二种

الفسروع - كتاب الطهارة

وَقِيلَ: بِأُولَ جُزْءِ انْفَصَلَ، كَالْمَرَدُّو عَلَى الْحَلِّ (م ١٢)(١)، وَقِيلَ: لَيْسَ مُسْتَعْمَلاً، وَقِيلَ يَرْتَفِعُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْمُفْصِلُ عَنِ الْمُصْوِلُوْ غُسِلَ بِمَائِعِ ثُمُّ صُبُّ فِيهِ أَثَرَ: أَثَرَ هُنَا، وَكَذَا نِيُّتُهُ بَعْدَ غَمْسِهِ، وَقِيلَ يَرْتَفِعُ، وَلا أَثَرَ لَـهُ بِـلا نِيَّةٍ لِطَهَارَةِ بَدَنِهِ (و).

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، وَإِنْ كَانْ كَثِيرًا كُرِهَ أَنْ يَغْتَسِلَ فِيهِ (وَ ش) قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجِبُنِي وَعَنْهُ لا يَنْبَغِي، وَهَلْ يَرْتَفِعُ بِاتَّصَالِهِ أَوْ الْغِصَالِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانَ (م ١٣)(٢٠.

وَإِنَّ اغْتَرَفَ بِيَدِوَ مِنْ القَلِيلِ بَعْدَ نِيَّةِ غَسْلِهِ صَارَ مُسْتَعْمَلاً، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الأكثرُ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً لِصَرْفِ النَّيْةِ بِقَصْلِدِ اسْتِعْمَالِهِ خَارِجَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَهَلْ رَجْلٌ أَوْ فَمَّ وَنَحْوُهُ كَيَدٍ، أَمْ يُؤَثِّرُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٤)(٣).

(۱) (مسألة – ۱۲): قوله: (وإن نوى جنبٌ بانغماسه أو بعضه في قليل راكل رفع حدثه لم يرتفع وصار مستعملاً، نصُّ عليه قيــل باوًّل جزء لاقي كمحلٍّ نجس لاقاه... وقيل: باوُّل جزء انفصل كالمتردَّد على الحلِّ). انتهى.

القولُ النَّاني هو الصُّحيُّح، وهو كونه يصير مستعِمُلاًّ بأوَّل جزء انفصل. جزم به في المغني، والكافي والنشرح.

قال في الرَّعاية الكبري وهو أظهر، وأشهر قال فيرالصُّغرى: وهو أظهر.

قال الزَّركشيّ وهو أشهر وقدَّمه ابن عبيدان في شرَحه، وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين، وقال: هذا أشهر الوجهسين، ونصراه، والطَّاهر أنَّهما تابعا الجد.

والقول الأوَّل وهو كونه يصير مستعملاً بأوَّل جزء لاقى قدَّمه في الرَّعــايتين، والحــاويين، والتَّلخيــص، وقــال: علــى المنصــوص، وحكى الأوَّل احتمالاً.

قلت: فيتقوَّى بالنُّصِّ، وأطلقهما أبن تميم في مختصره.

تنبيه: قوله: (وكذا نيَّته بعد غمسه). انتهى.

ظاًهره أنَّ في علَّ كونه يصير مستعملاً الخلاف المطلق الَّذي في المسألة قبلها، وهو ظاهر الرَّعاية الصُّغرى، فإنَّه قسال: وإن انغمس في قليلٍ راكدٍ بنيَّة رفع حدثه، أو نواه بعد انغماسه فمستعملٌ عند لقيَّه ونيَّته.

وظَاهر كلامه في الرعاية الكبرى أنَّ هذه المسألة مثل الَّتي قبلها في كون الماء يكون مستعملًا، لا في وقت ما يصير مستعملًا، وهو الصُّواب.

قال في الحاوي الكبير: ولو لم ينو الطُّهارة حتَّى انغمس فيه فقال أصحابنا يرتفع الحدث عن أوَّل جزء يرتفع منه، فيحصل غسل ما سواه بماء مستعمل. انتهى.

فقطُع أنّه يصيّر مستعملا بأوَّل جزء انفصل، وعزاه إلى الأصحاب، والظَّاهر أنَّه تابع المجد ويحمل كلام المصنّف على هـذا، فقولـه: (وكذا نيَّته بعد غمسه): يعنى: يكون مستَّعملاً، وعلى كلا التَّقديرين الصَّواب ما نقله في الحاوي عن الأصحاب.

(۲) (مسألة - ۱۳): قوله: (وإن كان كثيرًا كره أن يغتسل فيه، قال أحمد: لا يعجبني، وعنه لا ينبغي، وهمل يرتفع باتصاله أو انفصاله، فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم في مختصره:

أحدهما: يرتفع بعد انفصاله، وهو الصّحيح.

قال في الرِّعاية الكبرى: وهو أقيس، وقدُّمه في الحاوي الصَّغير والفائق.

قال في المغني والشَّرح وشرح ابن عبيدان وغيرهم: فإن كان قلَّتين فصاعدًا ارتفع الحدث، والماء باق على إطلاقه.

والثَّاتي: يرتفع قبل انفصاله، قدَّمه في الرَّعايتين.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن اغترف بيده من القليل بعد نيّة غسله صار مستعملاً وعنه لا، وهو أظهر، وهل رجلٌ وفمٌ ونحوه
 كيد، أم يؤثّر فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يؤثّر منعًا، وهو الصّحيح.

قال ابن تميم: ولو وضع رجله في الماء لا لغسلها، وقد نوى أثَّر، على الأصحُّ.

قال في الرَّعايَّة الكبرى: وإن نواه ثمُّ وضع رجله فيه لا لغسلها بنيَّةٍ تَحَصُّها فظاهرٌ في الأصحِّ، وإن خسن فيه فمه احتمل وجهين انتهى. والوجه الثَّاني: أنَّ حكم ذلك حكم اليد.

But the same of the same of

وَقِيلَ: اغْتِرَافُ مُتَوَضِّعٍ بِيَدِهِ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ لَمْ يَنْوِ غَسْلَهَا فِيهِ كَجُنْبٍ، وَالْمَلْهَبُ طَهُورٌ لِمَشَـ قُوْ تَكَـرُّرِهِ، وَيَصِـيرُ الْمَـاءُ بانْتِقَالِهِ إِلَى عُضُو آخَرَ مُسْتَعْمَلاً (و ر ش).

وَعَنَّهُ: لا (و. هـــ).

وَعَنْهُ: لا فِي الجُنْبِ، وَعَنْهُ: يَكْفِيهِمَا مَسْحُ اللَّمْعَةِ بِلا غَسْلِ لِلْخَبْرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ. وَإِنْ خُلِطَ طَهُورٌ بِمُسْتَعْمَلٍ: فَإِنْ كَانْ لَوْ حَالَقَهُ فِي الصَّغَةِ غَيْرُهُ أَثْرٌ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمُحَرِّ الحُكْبُمُ لِلْ أَكْثَر فَينْزَاء وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: إِنْ غَيْرَهُ لَوْ كَانَ خَلًا أَثْرُ، وَمَصَّهُ فِيمَنْ التَّضَعَ مِنْ وُضُويِّهِ فِي إِنَاقِهِ لا بَأْسَ، وَإِنْ بَلَغَ بَعْدَ خَلْطِهِ قُلْتَيْنِ، أَوْ كَانَا مُنْهَمَانَ فَهَاهِ مِنَا لَا مَامُدَ مُسْتَعْمَلَيْن فَطَاهِرٌ، وَقِيلَ: طَهُورٌ.

وَإِنْ خَلَتْ بِهِ وَقِيلَ: وَيَكَثِيرِ امْرَأَةً، وقِيلَ: أَوْ مُمَيَّزَةً فِي غَسْلِ أَعْضَائِهَا، وِقِيلَ: أَوْ بَعْضِهَا عَنْ حَـدَث، وقِيلَ: أَوْ خَبَـثَ

وَطُهْرٍ مُسْتَحَبٌ فَطَهُورٌ عَلَى الْأَصَحٌ وَلا يَوْفَعُ حَدَثَ رَجُلٍ، وَقِيلَ: وَلا صَبِي.

وُّعَنْهُ: يَرْفَعُ (و) بِلا كُرَاهَةٍ كَامْنُوْعُمَالِهِمَا مَعًا، وْكَإِزَالْتِهُ بِهِ نَجَاسَةُ، وْكَامْزَاةٍ أُخْرَى، وَكَيْطْهِيرِهَا بِمَاءٍ خَلا بِهِ فِي الْأَصَــَحُ فِيهنَّ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الآخِيرَةِ، وَذَكَرَهُ اَلقَاضِي، وَغَيْرُهُ (عَ) وَروَايَةٌ ثَالِثَةٌ: يَكُمرَهُ، وَمَعْنَىاهُ أَخْيِبَارُ الآجُرَّيُّ، كَرُوايَـةٍ فِي خَلُوةٍ لِشُرْبٍ، وَالحُنْثَى كَرَجُلٍ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ كَامْرَاقٍ، وَتَــرُولُ اَلْحَلُـوةُ بِمُشَـارَكَتِهِ لَهَـا فِي الاسْتِعْمَالِ، وَعَلَى الأَصَــخُ: وَبِالْمُشَاهَدَةِ فَقِيلَ: مُشَاهَدَةُ مُسْلِمٍ مُكَلِّفُو، وقِيلَ: كَخَلْوَةِ النُكَاحِ (م ١٥)(أ).

النَّالِثُ: نَجسٌ، وَهُوَ: مَا تَغَيَّرَ بِنَجَامَةٍ (و) وَكَذَا قَلِيلٌ لاقَى نَجَامَةً.

وَفِى عُيُونَ الْمَسَائِلُ يُدْرِكُهَا طَرَفٌ (وَ ش)، وَقِيلَ: إنْ مَضَى زَمَنْ تَسْرِي فِيهِ.

وَعَنْهُ ۚ لا يَنْجُس (َوَ م)، وَعَنْهُ: إنْ كَانْ جَارِيًا (وَ هـ) اخْتَارَهَا جَمَاعَةً، وَحَكَى عَنْهُ أَبُو الوَقْتِ اللَّينَوْرِيُّ طَهَارَةً مَــا لَــمْ يُدْرِكُهُ الطُّرَفُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الصُّيْرَفِيِّ.

وَعَنْهُ تُعْتَبَرُ كُلُّ جَرِيَّةٍ بِنَفْسِهَا، وَهِيَ أَشْهَرُ، فَيُفْضِي إِلَى تَنَجُّسِ نَهْرٍ كَبِيرٍ بِنَجَاسَةٍ قَلِيلَةٍ لا كَثِيرَةٍ، لِقِلَّةٍ مَا يُحَاذِي القَلِيلَـةَ، وَالْجَرْيَةُ مَا أَحَاطَ بِالنَّجَاسَةِ، فَوْقَهَا وَتَحْتَهَا وَيَمْنَةُ وَيَسَرَةً.

وَقَالَ الشَّيْخُ: َوَمَا انْتَشَرَتْ إِلَيْهِ عَادَةً أَمَامَهَا وَوَرَاءَهَا، وَإِنْ امْتَكُتْ النَّجَاسَةُ فَقِيــلَ: وَاحِــدَةً، وَقِيــلَ: كُــلُّ جَرَيْــةٍ نَجَاسَــةً يَــدُ دِ ٢٠/٢٪ مُنْفَرِدَةً (م ١٦)^(٢).

(١) (مسألة – ١٥): قوله: (وعلى الأصحُّ وبالمشاهدة، فقيل: مشاهدة مسلم مكلِّف وقيل: كخلوة النُّكاح). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحاوي الكبير، وابن تميم، وابن عبيدان، والزُّركشيُّ، والفائق وغيرهم.

أحدهما: هي كخلوة النَّكاح وهو الصَّحيح، فتزول الخلوة بمشاهدة بميَّز، وكافر، وامرأة، اختاره الشُّريف أبــو جعفــر والشّــيرازيُّ، وجزم به في المستوعب، وقدَّمه في الكافي، ونظمه، والشُّرح، والنُّظم وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا تزول إلاَّ بمشاهدة مسلم مكلُّف، اختاره القاضي في الجرُّد، وقدَّمه في الفصول، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير. وقيل: لا تزول إلاّ بمشاهدة رجل مسلم حرّ، قدَّمه في الرّعاية الكبرى، فقال: ولم يرها ذكرٌ مسلمٌ مكلُّفٌ.

وقيل: أو عبدٌ، وقيل أو مميّزٌ، وقيل: أو مجنونٌ، وهو خطأً، وقيل: إن شاهد طهارتها أنش أو كافرٌ فوجهان. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (والجرَّيَّة ما أحاط بالنَّجاسة فوقها، وتحتها، ويمنةً، ويسرةً وقال الشَّيخ: وما انتشرت إليـه عـادةً أمامهـا ووراءها، وإن امتدَّت النَّجاسة فقيل واحدةً، وقيل: كلُّ جريَّةٍ نجاسةٌ منفردةً). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم وتبعه ابن عبيدان:

أحدهما: كلُّ جريَّةٍ نجاسةً منفردةً، وهو الصَّحيح اختاره الشَّيخ الموفَّق والشَّارح وجزما به، وكذلك ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: الكلُّ نجاسةً واحدةً، فعلى هذا ينجس نهرٌ كبيرٌ بنجاسةٍ قليلةٍ لا كثيرةٍ لقلَّة ما يحاذي القليلة، إذ لو فرضنها كلبًا في جانب نهرٍ وشعرةً منه في جانبه الآخر لكان ما يجاذبها لا يبلغ قلَّتين لقلَّته، والحساذي للكلب يبلـغ قـلالا، وهـذا الوجـه ظـاهر كـلام القاضي وأصحابه وغيرهم، حيث اختاروا اعتبار كلُّ جريَّةٍ بنفسها. ُ وَلا يُؤِثِّنُ تَغَيِّرُهُ فِي مَحَلَّ التَّطْهِيرِ، وَفِيهِ قَوْلَ، اخْتَاوَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِوَصْفُو، غَيْرُ مُؤَثَّرٍ لَمْغَةً وَشَرْعَا. وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ الكَثِيرُ لَمْ يَنْجُسَ، إلاَّ بِبَوْلٍ أَوْ عَلِرَةٍ رَطْبَةٍ أَوْ يَابِسَةٍ ذَابَتْ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: أَوُّلاَ مِنْ آدَمِيٌّ، فِيهِ روَايَتَان (مَ ١٧)(١).

وعنه. أولا مِن أُدَيِي، بيع روبيه برج وَقِيلَ: بَلْ عَلْدِرَةٌ مَائِمَةً، وَلَمْ يَسْتَشْنِ فِي الْطُخْيِهِ فِي إِلاَّ بَوْلَوْ آمَنِيُّ، وَكَفَا قَالَةِ آخْمَدُ فِي وَوَايَةِ صَالِح. وَنَقَلَ مُهُنَّا فِيْ بِقُرٍ وَقَعَ فِيهِ قَوْبٌ تَنْجُسُ بِبَوَلِهِ آدَمِيٍّ: يُنْزَحُ، وَيُقَوْجُهُ هِنْ تَقْيِسِدِ الصَّافِرَةِ بِالْمَائِمَةِ لَا يُنْزَحُ، اخْتَارَ أَكُمْنُرُ الْمَتَأْخُرِينَ لا يَنْجُسُ (وَ. ش).

قَاَلَ القَاضِي وَغَيْرُهُ وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ وَاخْتَارَهُ شُيُوخُ أَصْحَابِنَا: يَنْجُسُ، إلاَّ أَنْ تَعْظُمَ مَشَقَّةُ نَرْجِهِ كَمَمِمَانِعَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْصُ الكَثِيرِ فَفِي نَجَاسَةِ مَا لَمْ يُتَغَيَّرُ فَتَحَكَّلُوتِهِ وَجْهَلِهِ (مُ ١٨٠)''

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإنْ لم يتغيُّر الكثيرية ينجسن، إلاّ ببولعة أو علمة أو يالبحق غابت من آدميُّ ففيه روايتان). ﴿

واطلقهما في الإرشاد، والمغني، وللذهب الأحد، والتُلخيص، والبلغة، والبيّرج، ويختصر ابن تميسم، وشسرح ابين وزين، والنسانق

هم: إحداهما: لا ينجس، وهو الصّحيح من المذهب عند المتاخرين، وهو ظاهر الإيضاح والعبدة، والحلاصة، وإدراك الغاية، وتذكرة ابن عبدوس، والمنوَّر، ومنتخب الآدميُّ، والتُّسهيل وغيرهم، لعدم ذِّكرِهم لهما، وقدُّمه في المستوعب والحرَّر والرَّعايتين والحاويين.

وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين وتبعه المصنَّف، اختاره أكثر المتاخَّرين.

قَالَ ناظم المفردات: هذا قول الجمهور.

قال في المستوعب: والتَّفريع عليه.

قَالَ فِي ٱلْمُذَهِبِ: لَمْ يَنْجَسُّ فِي أَصْحُ الرُّوايَتَيْنُ.

قال ابن منجًا في شرحه: عدم النجاسة أصحُّ. انتهى.

وَاحْتَارُهُ أَبُو الْحُطَّابُ، وَابن عقيلٍ، وَالشَّيخ المَوْقَ، والجُّد، والنَّاظم في شرحه ونظمه وغيرهم. قلت: وهو المذهب على ما اصطلحناه.

وَالرَّوايَةِ الثَّانِيةِ؛ ينجسُ إلاَّ أن يكون ممَّا لا يمكن تُرْحَه لكثرته فلا ينجس، وهذا الملاهب عند أكثر المتقدَّمين. ﴿ وَ

قال في الكافي: أكثر الرُّوايات أنَّ البول والغائط ينجُّس الماء الكثير.

قال في المغنى وتبعه ناظم المفردات: الأشهر أنَّه ينجِّس، وكذا قال ابن عبيدان، وقال: اختارها السُّريقان والقاضي، وقسّال اختارها الحرقيُّ، وشيوخ أصحابتا، قال في تجريد العناية: هذا أظهر عنه. 🕙

قال الزَّركشيّ: هي أشهر الرُّوايتين عن أحمد نقلا، واختارها الأكثرون، قال العُبيخ تقيُّ الدِّين: اختارها أكثر المنقدِّمين،

قال الزَّركشيّ: وأكثر الهوسُّطين كالقاضي، والشُّريف، وابن البنَّاء وابن عبدوس، وغيَّرهم، وقدَّمه في الفعنول. ﴿

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وإن تغيّر بعض الكثير فغين نجاسة ما لم يتغيّر مع كثرته وجهان): انتهى: ﴿ ﴿ مُ

أحدهما: يكون طهورًا الوهو الصُّعيْع، وجزم به في المستوعب، والكافي، وقائمه في الرَّعايتين، وبجمع البحرين أ والحاوي الصُّغير، أو المغنى والشُّرح، ونصواته وصحَّحَه في الحاوي الكبير، وابن عبيداله وابن نصرُ اللَّه في حوَّاشيه.

والموجه الثّاني: يكون نجسًا إختاره ابن عقيلٍ، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وقيل؛ البَّاقي طهورٌ وإن قُلُّ، لأكّرهُ في الرَّحاية، وانتساره القاضي، وذكره في المستوعب.

تنبيهات: أحدها: قوله: (وظاهر كلامهم أنَّ نجاسة الماء النَّجس حينيَّة أوذكر شبيخنا في شرّح العصدة لاء لأنّه يعلّه ترخيره فنفسم اولى، وانَّه كثوبُو نجين). انتهى. 🧸

ما قاله الشيخ تقيُّ المدّين هو الصُّواب، وفي قول الهصنّف إنّها عينيَّة طلَّى، لأنَّ الأصحاب قالوًا النّجاسة العينيَّة لا يُحَسَّن تطهيرها، وهذا يمكن تطهيره، فظاهر كلامهم أنَّها حكمنيَّةً، وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما نقله المُصنَّف عَنْ بغض الأصحاب في كتب الحلاف:

الثَّاني: ظاهر كلام المصنّف أنّه أطلق الحلاف في جواز استعماله لللج التُّنجس، وقد قال في الرَّعايــة الكبرى: لا يجنوز استعماله =

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: أَنْ نَجَامَةَ المَاءِ النَّجِسِ عَيْنِيَّةً، وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ العُمْدَةِ لا، لآنَّهُ يُطَهِّرُ غَيْرَهُ، فَنَفْسُهُ أَوْلَى، وَأَلْمُهُ كَالثُوْبِ النَّجِسِ وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كُتَبِ الحِلافِ: أَنْ نَجَاسَتُهُ مُجَاوِرَةً سَرِيعَةُ الإِزَالَةِ، لا عَيْنِيَّةً، فَلِهَــذَا يَجُورُ بَيْعُهُ، مَا عَمِنَ وَنَذِنَهُ لَا يَرْدُونِهِ وَ مِنْ وَمِنْ وَنَا لِي كُتُبِ الحِلافِ: أَنْ نَجَاسَتُهُ مُجَاوِرَةً سَرِيعَةُ الإِزَالَةِ، لا عَيْنِيَّةً، فَلِهَــذَا يَجُورُ بَيْعُهُ، وَحَرَّمَ الْحَلْوَانِيُّ وَغَيْرُهُ اسْتِعْمَالَهُ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةُ أَنَّ مَنْقَيْهُ لِلْبَهَائِمِ كَالطُّعَامِ النَّجس.

وَفِي نِهَايَةِ الآرَجِيُّ: لا يَجُوزُ قُرْبَانُهُ بِحَالٍ، بَلْ يُرَاقُ، وَقَالَهُ فِي التَّغْلِيقِ فِي الْتَغْيَرِ، وَأَنَّهُ فِي حُكْمٍ عَيْنٍ نَجِسَةٍ ۚ بِخِلافِ قَلِيل نَجس لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَيَجُوزُ بَلُ الطِّين بهِ، وَسَقْيُ الدُّوابِّ، وَيَأْتِي كَلَامُ الآزْجيُ فِي الاسْتِحَالَةِ.

وَالكَثِيرُ قُلْنَانَ، وَالقَلِيلُ دُونَهُمَا (هَــ) وَهُمَا خَمْسُمِانَةِ رَطْلَ عِرَاقِيَّةٍ، وَالرَّطْلُ مِانَةً وَثَمَانِيَةً وَعِشْرُونَ دِرْهُمَا وَأَرْبُعُةُ أَسْبَاعٍ

دِرْهَم، فَهُوَ سُبْعُ الدُّمَشْقِيُّ وَنِصْفُ سُبْعِهِ، فَالقُلْتَانِ بِالدُّمَشْقِيُّ مِاثَةُ رِطْلٍ، وَسَبْعَةُ أَرْطَالٍ وَسُبْعِ (وَ شَ).

وَعَنْهُ: أَرْبَعُمِاتَةٍ عِرَاقِيَّةً، وَالتَّقْدِيرُ تَقْرِيبٌ عَلَى الْآصَحُ (وَ ش) وَيَطْهُرُ الكَثِيرُ النَّجسُ بزَوَال تَغَيُّرو بنَفْسِهِ عَلَى الْآصَحُ، أرْ إضَافَةِ قُلْتَيْنِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ لِلْمَشْقَةِ، وَإِعْتَبَرَ الآزَجِيُّ وَالْمُسْتُوْعِبُ الاتّصَالَ فِي صَبِّ المَاء، أَوْ بَنَزْحُ يَبْقَى بَعْدَهُ قُلْتَانَ.

وَهُوَ طَهُوزًا، وَقِيلَ: طَاهِرٌ لِزَوَالِ النَّجَاسَةِ بهِ، وَلا يَطَهُرُ القَلِيلُ النَّجِسُ إلاّ بقُلُتَيْن، فَإِنْ أَضِيفَ إَلَى ذَلِكَ قَلِيلُ طَهُورَ، أَوْ مَائِعِ وَبَلَغَ القَلِيلُ قُلْتَيْنِ أَوْ تُرَابِ وَنَخْوِهِ غَيْرَ مِسْكُ وَنَخْوِهِ لَمْ يَطْهُرْ، لأَنَّهُ لا يَذْفَعُ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، فَغَــْيْرُهُ أُوالَـى، وَقَيــلَ بَلَى لِخَبَرِ القُلْتَيْنِ، وَلِزُوَال التّغَيُّر، وَقِيلَ: بالمَاء، لآنَ غَيْرَهُ يَسْتُرُ النّجَاسَةَ، وقيلَ به فِي النّجس الكَثِيرِ فَقَـطُ، جَنَوْمَ بِهِ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَأَطْلَقَ فِي الإِيضَاحِ رِوَايَتَيْنِ فِي التَرَابِ، وَلِلشَّافِعِيِّ قُولانِ

وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى القَلِيلِ قَلِيلٌ وَلَمْ يَبْلُغَا قُلْتَيْنِ، أَوْ تُرَابُ وَنَحْوُهُ، لَمْ يَطْهُرُ، لِبَقَاء عِلَّةِ التُّنجيس، وَهِيَ المُلاقَأَةُ وَيَطْهُـرُ مَـا

لا يَشْتُهُ، نَرْحُهُ بِمَا يَشْتُهُ، وَقِيلَ: أَوْ هُمَا يَشْفُانِ، وَقِيلَ: وَبِقُلْتَيْنِ، وَيُعْتَبَرُ زَوَالُ التَّغْيُرِ فِي الْكُلِّ

وَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْ نَجِسٍ وَطَهُورٍ وَطَاهِرٍ قُلْتَانِ بِلا تَغَيُّرَ فَكُلُّهُ نَجِسٌ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ، وَقِيلَ: طَهُورٌ، وَإِنْ أَضِيْفَتْ قُلَّةٌ نَجِسَـةٌ إِلَى مِثْلِهَا وَلا تَغَيِّرَ لَمْ تَطَهُّرَ فِي الْمُنْصُوصِ (شَ) كَكَمَالِهَا بِبَوْلِ أَوْ نَجَاسَةِ أَخْرَى، (و) وَفِي غَسْلِ جَوَائِبٍ بِشَرٍ لُوحَتَّ أَرْضُهَا رَوَايَتَانَ (م ١٩)^(١).

وَلَهُ اَسْتِعْمَالُ كَثِيرِ لَمْ يَتَغَيَّرُ، وَلَوْ مَعَ قِيَامِ النَّجَاسَةِ فِيهِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهُا قليلٌ، وَمَا اُنْتَضِحَ مِنْ قليلِ لِسُقُوطِهَا فِيهِ نَجِسَ. وَإِنْ شَكُ فِي كَثْرَةِ المَاءِ، أَوْ نَجَاسَةِ عَظْمٍ، أَوْ رَوْثَةِ أَوْ جَفَافٍ نَجَاسَةٍ عَلَى ذُبَابٍ وَغَيْرِهِ، أَوْ وُلُوغٍ كَلْبٍ أَوْخَلَ رَأْسَهُ فِسِي إِنَاءَ ثُمَّ وُجِدَ بِفِيهِ رُطُوبَةً فَوَجْهَان (م ٢٠ ، ٢٤)(١).

- بحال: إلاّ لضرورة، وكذا قال ابن تميم، وزاد جواز سقيه للبهائم، قياسًا على قوله في الطُّعام النَّجس وهو الصُّواب.

الثَّالَثُ: قوله في تطهير ما لا يشقُّ نزحه: (وقيل: وبقلَّتين).

قال شيخنا في حواشيه: الَّذي يظهر أنَّ هذا القول سهوًّ، إذ لا وجه له، والمسألة في بول الآدميُّ، ولا يدفسع أنجمسوع النَّجاسـة عـن نفسه، فمن أين يحصل التّطهير؟ انتهى.

(١) (مسألة - ١٩): (وفي غسل جوانب بئر نزحت وأرضها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والمستوعب ومختصر أبن تميم وشرح ابن عبيدان والفائق وغيرهم:

إحداهما: لا يجب غسل ذلك وهو الصَّعيح، قال ألجد في شرحه: هذا الصَّعيج، دفعًا للحرج والمشقَّة، وصحَّحه في مجمع البحرين.

والرُّواية النَّانية: يجب غسله، وياتي كلام ابن رزين وقال في الرَّعايتين والحاويين: يجب غسل البــــر الضيُّقــة وجوانبهـا وحيطانهـا، وعنه والواسعة أيضًا. انتهى

قال القاضي في الجامع الكبير: الرُّوايتان في الواسعة، والضُّيَّقة بجب غسلها روايةٌ واحدةً.

قال ابن رزين في شرحه: وإن تنجُّست جوانب بثر وجب غسلها، كراس البثر، وعنه لا يجب، لما فيه من المُشقَّة. انتهي.

(٢) (مسألة - ٣٠ – ٢٤): قوله: (وإن شك في كُثرة الماء أو نجاسة عظم، أو روثةٍ، أو جفاف نجاسةٍ على ذيابٍ وغــيره، أو ولــوغ كلب إدخل رأسه في إناء ثمَّ وُجد بفيه رطوبة فوجهَّان). انتهى.

ذكر المصنّف في هذه الجملة مسائل:

ُ وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ فِيمَنْ وَطِئَ رَوْثَةً فَرَخُصَ فِيهِ: إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا هِي؟ وَإِنْ اخْتَمَلَ تَغَيْرُهُ بِمَا فِيهِ مِسْ نَجَسِ أَوْ غَـيْرِهِ غُمِلَ بِهِ، وَإِنْ احْتَمَلَهُمَا فَوَجْهَانِ (م ٢٥)(١)

(المسألة الأولى - ٢٠): إذا شك في كثرة الماء، يعني: إذا وقعت فيه نجاسة وشك هل هو قلتان أو دونهما؟ ففسي نجاسته وجهان، وأطلقهما في المغني، والرئوايتين، والجاويين، وابن تميم، وغيرهم:

أحدهما: هو نجسٌ، وهو الصَّحيح، اختاره المجد في شرحه، فقال: هذا الصَّحيح، لأنَّه قد تعارض الأصلان، فيتعيَّن الأحـوط نقلـه ابن عبيدان

قال في القواعدُ الفقهيَّة: هذا المرجَّح عند صاحب المغني والمحرَّر. انتهى.

قال في مجمع البحرين هو نجسٌ في أصحُّ الوجهين، وهو ظاهر ما جزم به الشَّارح في موضع آخر.

والوجه الثَّاني: هو طاهرٌ، قال في القواعد: وهو أظهر.

(المُسَالَة الثَّانية - ٢١): لو شكٌّ في نجاسة عظم وقع في ماء، فهل يحكم بنجاسة الماء أم لا؟ أطلق فيه الخلاف:

أحدهما: لا يحكم بنجاسته، بل هو طاهرٌ.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ الأصل طهارة الماء، فلا تزول بالشَّكُ في تنجيسه، وأيضًا قد يقسال: إنَّ كالرَّوثة المشكوك في طهارتها ونجاستها الآتية، وهو ظاهر كلام المصنف، ومال إليه صاحب تصحيح الحرَّر، قال ابن تميم: لم يحكم بنجاسة الماء في أحد الوجهين. والوجه الثَّاني: هو نجسٌ، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى.

(المُسَالَةُ الثَّالِثَةُ - ٢٢): لو شكُّ في روثةٍ وقعت في ماء: هل هي طاهرةٌ أو نجسةٌ؟ فأطلق فيها الحلاف.

أحدهما: هو طاهرٌ، وهو الصَّحيح، احتاره الشَّيخ تقيُّ الدُّين.

قال في القاعدة الثامنة والحمسين بعد المائة: هذا المرجّع عنــد الأكثر، وجـزم بــه في المغـني والشرح، وصحّحــه الجــد في شــرحه، وصاحب لجمع البحرين، وابن عبيدان، وقد نقل حرب وغيره فيمن وطئ روثة فرخّص فيه إذا لم يعرف ما هي:

والوجه الثَّاني: هو نجسٌ، قال الشَّيخ تقيُّ الدِّيـن: الوجهـان مبنيَّـان علـى أنَّ الأصــل في الأرواث الطّهـارة إلاَّ مــا اســتني، وهــو الصّواب، أو النَّجاسة إلاَّ ما استثنى انتهى.

(المسألة الرَّابعةُ - ٢٣): لو شكُّ في جفاف نجاسةِ على ذبـاب وغـيره وعدمـه، فـأطلق فيـه الخـلاف، وأطلقـه في القـاعدة التَّامـــة والخمسين بعد المائة، وتختصر ابن تميم، والرَّعاية الكبرى:

أحدهما: الحكم بعدم الجفاف.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه الأصل، والفرض مع الشُّكِّ.

والوجه الثَّاني: الحكم بأنَّها جفَّت.

(المسألة الخامسة – ٢٤): إذا شكَّ في ولوغ كلب ادخل راسه في إناء ثمَّ وجد بفيه رطوبةً.

فأطلق الخلاف في طهارة الماء وعدمها، وأطلقهما في القاعدة النَّامنة والخمسين بعد المائة، ونقلهما عن الأزجيُّ.

أحدهما: هو طاهر، لأنَّ الأصل عدم الولوغ.

والوجه الثَّاني: هو نجسٌ.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ القرائن المحتفَّة بذلك تقتضي ما قلنا، وتوجب ضعف الأصل، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وإن احتمل تغيُّره من نجس أو غيره عمل به، وإن احتملهما فوجهان).

وهما احتمالان مطلقان في فصول ابن عقيل، وشرح ابن عبيدان وأطلقهما ابن تميم، فقال: ومتى وجد ماءٌ متغيّرًا وشك فيما تغيّر بـه فهو طاهرٌ، وإنّ كان فيه ما يصلح أن يغيّره من نجّاسةٍ أو غيرها أضيف التُغيّر إليه، وإن لمّ يصلح لم يضف، وإن احتملهما فوجهان. انتهى. وقال في القاعدة التّاسعة والخمسين بعد المائة: إذا وقع في ماء يسيرٍ ما لا نفس له سائلة، وشكّ: هل هو متولّدٌ من النّجاسة أم لا؟

وقال في الفاعدة الناسعة والحمسين بعد المائة: إذا وقع في ماء يسير ما لا نفس له سائله، وشك: هل هو متولد من ال كان هناك بثرٌ، وحشٌّ: فإن كان إلى البئر أقرب، أو هو بينهما بالسُّويَّة فَهو طاهرٌ وإن كان إلى الحشّ أقرب فوجهان.

أحدهما: نجسٌ، والآخر طاهرٌ، ما لم يعاين خروجه من الحشّ، ونقله صاحب المهمُّ عن شيخه ابن تميم. انتهى.

قلت: الصَّواب أنَّه طاهرٌ لأنَّه الأصل، وهو ظاهر كلام جاعةٍ، ثمَّ وجدت شيخنا في حواشي الفروع نُقبل أنَّ الشَّيخ تقيُّ الدَّيـن قطع في الفتاوى المصريَّة بعدم نجاسته. 전 사용 연합하는 아들 때가는 그래?

الفسروع - كتاب الطهارة

وَإِنْ شَكُ فِي طَهَارَةِ شَيْءٍ، أَوْ نَجَاسَتِهِ بَنَى عَلَى أَصْلِهِ (و) وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِنَجَاسَتِهِ، قِيلَ: إِنْ عَيْنَ السَّبَبِ، وَقِيلَ: وَنُولِمِ السُّوَالِ عَنِ السَّبَبِ وَجُهَانِ (م ٢٦، ٢٨) (١٠).

وَإِنْ أَصَابَهُ مَاءُ مِيزَابٍ وَلا أَمَارَةُ كُرِهَ سُؤَالُهُ عَنْهُ، نَقَلَهُ صَالِحَ ۚ لِقُولِ عُمَرَ: يسا صَساحِبَ الحَسوُضِ لا تُخْبِرنَسَاء فَلا يَسْلَزَمُ الجَوَابُ، وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ سُثِلَ عَن القِبْلَةِ.

وَقِيلَ: الآوْلَى السُّؤَالُ وَالجُوَابُ، وَقِيلَ بِلْزُومِهِمَا، وَأَوْجَبُ الآرْجِيُ إِجَابَتَهُ إِنْ عَلِمَ نَجَاسَتُهُ، وَإِلاَّ فَلا

وَيَنْجُسُ كُلُّ مَاثِعِ، كَزَيْتٍ وَسَمْنِ بِنَجَاسَتَةٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (وَ م شَ) وَذَكَرَهُ ابْنُ حَزَم (ع) فِي سَمَّنِ، كَلَمَا قَالَ:

وَعَنْهُ: حُكْمُهُ كَالْمَاء (و هــ).

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ المَاءُ أَصْلاً لَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَبَنْ كُزَيْتٍ.

وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بنَجس لَمْ يَتَحَرُّ (ش) كَمَيْتَةٍ بِمُذَكَّاةٍ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ لِتَيَمُّمِهِ إِرَاقَتُهُمَا، أَوْ خَلْطُهُمَا؟ فِيهِ روَايَتَان (م ٢٩)(٢).

(١) (مسألة - ٢٦ – ٢٨): قوله: وإن أخبره عدلً بنجاسته قيل: إن عين السَّبب، وقيل مطلقًا وفي المستور والمميّز ولزوم السُّــوال عن السُّب وجهان انتهى.

ذكر المصنف في هذه الجملة مسائل.

(المسألة الأولى - ٢٦): لو أخبره مستور الحال بنجاسة ماء، فهل يقبل كالعدل أم لا؟ أطلق فيه الخلاف، وأطلقه ابن تميم:

أحدهما: يقبل، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني والشَّرح، وشرح ابن رزين، وابـن عبيـدان والحـاوي الكبـير، ومجمع البحريـن،

قال في الرَّعاية الكبرى: ويكفي خبر مستور الحال في الأصحُّ.

والوجه الثَّاني: لا يقبل.

قلت: وهو ضعيفٌ.

(المسألة الثَّانية - ٢٧): لو أخبره مميّزٌ فهل يقبل خبره أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى:

أحدهما: لا يقبل، وهو الصَّحيح، وجزم به في الكافي، والمغني والشَّرح، وشرح ابن رزين، ونختصر ابن تميم، وغـيرهم، وقلُّمه في الفصول، وشرح ابن عبيدان.

قال في مجمع البحرين والحاوي الكبير: يقبل، وهو تخريجٌ في الفصول، قال ابن عبيدان وغيره: ويتخرُّج وجبُّ بالقبول بنـاءً على قبول شهادته في الجراح. انتهى.

قلت: القول بالقبول مطلقًا قويًّ، لأنَّه خبرٌ لا شهادةً، وقد قبل الشَّيخ الموفَّق وغيره قول مستور الحـال في الَّـتي قبلهـا، مـع أنَّـه لا تقبل شهادته، على الصحيح من المذهب.

(المسألة الثَّالثة - ٢٨): هل يلزم السُّوال عن السُّب أم ٢٧ أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم وابن حدان:

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصَّحيح، قدَّمه في الفائق، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

والوجه الثَّاني: يلزمه، وضعَّفه الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

(٢) (مسألة – ٢٩): قوله: (وهل يشترط لتيمُّمه إراقتهما أو خلطهما؟ فيه روايتان). انتهى.

واطلقهما في الفصول، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والتُّلخيص، والبلغة والمذهب الأحمـــد، والمحرَّر، وشورح ابن منجُّها، وابس عبيدان، والزَّركشيُّ، والفائق وغيرهم:

إحداهما: لا يشترط، بل يصحُّ تبشُّمه مع بقائهما، وهو الصَّحيح.

قال في المذهب: هذا أقوى الرُّوايتين، قال النَّاظم: هذا أولى، وصحَّحه في التَّصحيح، وهو ظاهر كسلام ابـن عبـدوس في تذكرتـه، وصاحب التَّسهيل، وجزم به في العمدة والإفادات والوجيز والنُّور، ومنتخب الآدميُّ وغيرهم، وقدَّمه ابـن تميـم، وصـاحب إدراك الغاية، واختاره أبو بكرٍ، وابن عقيلٍ والشَّيخ والشَّارح وغيرهم.

```
وَإِنْ عَلِمَ النَّجِسَ وَقَدْ تَيَمُّمَ وَصَلَّى فَلَا إِعَادَةً فِي الْأَصَحُّ.
```

وَعَنْهُ: لَهُ التُّحَرِّي إِذَا زَادَ عَلَدُ الطُّهُورِ (و هــ)، وَقِيلَ: غُرْفًا.

وَهَلْ يَلْوَمُ مَنْ عَلِمُ النَّجِسَ إِعْلامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلُهُ؟ فِيهِ احْتِمَالاتَ.

الثَّالِثُ: يَلْزَمُ إِنْ شُرِطَتْ إِزَالَتُهَا لِصَلَاةٍ (م ٣٠)(١).

وَهَلْ يَلْزُمُ النِّحَرِّي لَآكُلِ أَوْ شُرْبِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٣١)(٢). مُثَّرِّبِ وَمُرَايِّتَانِ (م ٣١)

ثُمَّ فِي غَسُلُرِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ (مِ ٣٢)^(١).

وَلَا يَتَحَرُّى أَحَدُّ مَعَ وُجُودِ غَيْرِ مُشْتَبَهِ (ش) وَمُحَرُّم كَنَجِسٍ فِيمَا تَقَدُّمَ.

وَقِيلَ: يَتَحَرَّى مُطْلَقًا.

وَإِنْ تَوَضَّأُ بِمَاءٍ ثُمُّ عَلِمَ نَجَامَتُهُ أَعَادَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و) خِلافًا لِلرَّعَايَةِ، وَإِنْ لَمْ نَقُل: إِزَالَةُ النَّجَامِيَةِ شَـرَطٌ، كَـذَا قَـالَ، وَنَصُّهُ: حَتَّى يَتَيَقُنَ بُرَاءَتُهُ.

والرّواية الثّانية: يشترط الإعدام بخلط أو إراقة، اختاره الخرقيّ.

قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين: هذا هو الصّحيح، وقدَّمه في الهداية والحلاصة وشرح ابن رزين والرّعايتين والحــاويين وغيرهم.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ويحتمل أن يبعد عنهما بحيث لا يمكنه الطُّلب.

وقال في الصُّغرى أراقهما، وعنه أو خلطهما.

وقال في الكبرى: خلطهما، أو أراقهما، وعنه تتعيَّن الإراقة. انتهي.

وقطع الزُّركشيُّ وغيره أنَّ حكم الخلط حكم الإراقة، وهو كذلك.

تنبيه: في كلام المصنّف حذفٌ، وتقديره وهل يشترط لتبمُّمه إراقتهما أو خلطهما أم لا؟ وهو واضحٌ، وكذلك من عبارته كذلك. (١) (مسألة – ٣٠): قوله: (وهل يلزم من علم النّجس إعلام من أراد أن يستعمله؟).

فيه احتمالات.

والثَّالث: يلزم إن شرطت إزالتها لصلاةٍ. انتهى.

أحدها: يلزم إعلامه.

قلت: وهو الصُّواب، وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى في هذا الباب.

وفي باب إزالة النَّجاسة، وفرضه في إرادة النَّطهُر به.

والاحتمال الثَّاني: لا يلزمه.

قلت: وهو ضعيفٌ

والثَّالث: يلزمه إن قيل: إنَّ إزالتها شرطٌ في صحَّة الصُّلاة، وهو احتمالٌ لصاحب الرَّعاية الكبرى، وفيه ضعفٌ.

(٢) (مسألة - ٣١): قوله: (هل يلزم التَّحرِّي لأكلِّ أو شربو؟ فيه روايتان): انتهى.

وأطلقهما في الفائق:

إحداهما: يلزم النَّحرِّي، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزيسن، وغيرهم، وصحَّحه في عجمع البحريس، وشرح ابن عبيدان.

والرُّواية الثَّانية: لا يلزم.

(٣) (مسألة – ٣٢): قوله: (ثمُّ في غسلٍ، فيه وجهان):

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، ومختصر ابن تميم وغيرهم.

أحلهما: لإ يجب، وهو الصّحيح، صحّحه الجدُّ في شرحه، وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين، وابن عبيدان وغيرهم، وجزّم به في الفائق وغيره، وقدَّمه في الحاوي الكبير، وشرح ابن رزين.

والوجه الثَّاني: يجب، قدَّمه في الرَّعايتين والحاوي الصَّغير.

وقال القاضي وأصنحابُهُ بَعْدَ ظنّهِ نَجَاسَتُهُ، وَذَكَرَ فِي الفُصُولِ وَالآرَجِيُّ: إِنْ شَكُ، هَلْ كَانَ وُصُووُهُ قَبْلَ نَجَاسَةِ المَاء، أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يُعِدَ، لَا لَاصْلُ الطُهَارَةُ، وَهَذَا مَعْنَى كَلام غَيْرِهِمَا، لِعَدَم الْعِلْمِ أَنَّهُ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ، لَكِنْ يُقَالُ: شَكُهُ فِي القَذَرِ الزَّهُ لَا يَلْوَمُهُ أَنْ يُعِيدَ إِلاَّ مَا تَيَقْنُهُ بِمَاء نَجِس، وَهُـوَ مُتَّجَة، وَفَاقًا لآبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّة، لِشَكَّهِ فِي شَرْطِ العِبَادَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا، فَهُو كَشَكَّهِ فِي ٱلنَّيَّةِ بَعْدَ الفَرَاغِ، وَعَلَى هَذَا لا يَغْسِلُ ثِيَابَهُ، وَآنِيَتَهُ، وَنَصُ أَحْمَدَ يَلْزَمُهُ (و).

وَيَاتِي أَنْ مَنْ صَلَّى وَوَجَدَ عَلَيْهِ نَجَاسَةً لا يَعْلَمُ: هَلْ كَانَتْ فِي الصَّلاةِ؟ أَنْهَا تَصِحُ فِي الآشْهَرِ، لآنَهُ الآصلُ، قَــالَ فِسِى مُنتَهَى الفَايَةِ: وَلِهَذَا لَوْ رَأَى نَجَاسَةً فِي مَاء يَسِيرٍ، أَوْ أَصَابَتْ جَنَابَةٌ وَلَـمْ يَعْلَمُ زَمَـنَ الْبِتَائِهِمَــا لَكَانَـا فِي وَفَحْتِ الشَّلكُ كَالْمَدُومَيْنِ يَقِينًا، لآنُهُ الآصلُ، كَذَا قَالَ، وَلُعَلُّ مُرَادَهُ أَنْهُ شَكُّ: هَلْ صَلَّى مَعَ المَانِعِ أَصْــلاً، أَمْ لا؟ وَقَــذ يُفَـرَقُ بِتَـاكُذِ رَفْـعِ الحَدَثِ، بِخِلافِ النَّجَاسَةِ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

وَإِنْ اَشْتَبَهُ طَهُورٌ بِطَاهِرٍ تَوَضَّأُ مِنْهُمًا وُصُوءًا وَاحِدًا، وَقِيلَ: مِنْ كُلُّ وَاحِدٌ، وَلا يَتَحَرَّى فِي مُطْلَقٍ وَمُسْتَغْمَلٍ (ش) وَيُصَلِّي صَلاةً وَاحِدَةً، وَإِنْ تَوَضًّا مِنْهُمَا مِعَ طَهُورٍ بِيَقِينِ وُضُوءًا وَاحِدًا صَعَّ، وَإِلاَّ فَلا

وَإِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةً بِنَجِسَةٍ صَلَّى بِعَدَدِ ٱلنَّجَسُ، وَزَادَ صَلاةً، وَنَوَى بِكُلُّ صَــلاةِ الفَـرُضُ، اخْتِيَاطًـا كَمَـنْ نَسِـيَ صَلاةً مِنْ يَوْم، وَقَدْ فَرُقَ أَخْمَدُ بَيْنَ الثَيَابِ وَالآوَانِي بَانُ اللّهَ يَلْصَقُ بِالبَدَنِ.

قَالَ الآصُنُحَابُ: وَلآنُهُ لَيْسَ عَلَيْهَا أَمَارَةً، وَلا لَهَا بَدَلَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَيُتَوَجَّهُ اختِمَالٌ سَوَاءٌ، وَقِيلَ: يَتَحَرَّى صَعَ كَشُرَةِ النِّيَابِ النَّجسَةِ لِلْمَشَقَةِ (و. هـ. ش م ر) لا مُطلَقًا خِلاقًا لِلْفُنُون.

وَقَالَهُ أَيْضًا فِي مُنَاظَرَاتِهِ، وَقِيلَ: يُصَلِّي فِي وَاحِدِ بلا تَحَرُّ، وَفِي الإعادَةِ وَجُهَان، وَيُتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا بَانَ طَاهِرًا كَنَظِيرِهِ فِي مَاء مُشْتَبَهِ فِي وَجْهِ، وَلا تَصِحُ فِي النَّيَابِ المُشْتَبِهةِ مَعَ طَاهِرٍ يَقِينًا (ش) وَكذَا الآمْكِنَةُ. وَيُصَلِّي فِي فَضَاءِ وَاسِمِ حَيْثُ شَاءَ بِلا تُحَرُّ. وَإِنْ اشْتَبَهَتْ أَخْتُهُ بِأَخْبَيَّةٍ لَمْ يَتَحَرُّ، وَقِيلَ: بَلَى فِي حَشْرٍ، وَفِي فَبِيلَةٍ كَبِيرَةٍ لَـهُ النَّكَاحُ، وَفِي لُـزُومِ النَّحَرِّي وَجُهَان (م ٣٣)(١)، وَيُتَوجَهُ مِثْلُهُ فِي المَيْنَةِ بِالْمَنْكَاةِ (م ٣٤)(١).

قَالَ أَحْمَدُ: ۚ أَمَّا شَاتَانَ: فَلا يَجُوزُ التَّحَرِّي، فَأَمَّا إِذَا كَثْرَتْ فَهَذَا غَيْرُ هَذَا.

وَنَقَلَ الْآثْرَمُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ فَقَلائَةً؟ قَالَ: لا أَدْرِي.

(١) (مسألة - ٣٣): (وإن اشتبهت اخته باجنبيَّة لم يتحرُّ، وقيل: بلى في عشسرٍ، وفي قبيلـة كبـيرةٍ لـه النَّكـاح، وفي لـزوم التَّحـرُي معان). انتمــ.

وأطلقهما في الرُّعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاوي الصُّغير، والقواعد الأصوليَّة، وغيرهم:

أحدهما: لا يلزم التَّحرِّي، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين وغيرهم.

قال في القاعدة السّادسة بعد المئة: لو اشتبهت اخته بنساء أهل مصر جاز له الإقدام على النّكاح، ولا يجتساج إلى تحرّ على أصبحً الوجهين، وقدّمه ابن عبيدان، وهو احتمالً للقاضي.

قال في الفائق: لو اشتبهت أخته بنساء أهل بللو لم يمنع من نكاحهنَّ، ويمنع في عشرٍ، وفي مائةٍ وجهان.

وقال في الرُّعايتين: وقبل يتحرَّى في مائةٍ، وهو بعيدٌ. انتهى.

وقال في القاعدة التَّاسعة بعد المئة: لو اشتبهت اخته بعدد محصور من الأجنبيَّات منع من النَّزوُج بكـلُّ واحـدةٍ منهـنَّ حتَّى يعلـم اخته من غيرها، وقال ابن تميم: فإن كنَّ الأجنبيَّات عشرةً لم يكن له أن يتحرَّى في اصحَّ الوجهين. انتهى.

والوجه الثَّاني: يلزمه التحرّي، قدَّمه في المستوعب، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٣٤): قوله: (ويتوجُّه مثله الميتة بالمذكَّاة). انتهى:

قد علمت الصَّحيح في المسألة الَّتي قبلها، وقد قال في القاعدة السَّادسة بعد المائة: لو اشتبهت أخته بنساء أهل مصرِ جاز له الإقدام على النّكاح، ولا يحتاج إلى التَّحرَّي على أصبحٌ الوجهين، وكذلك لو اشتبهت ميتةٌ بلحم أهل مصرٍ أو قريةٍ. انتهى. فنقل أنّها مثلها، والله أعلم.

فهذه أربعٌ وثلاثون مسألةً في هذا الباب قد يسر الله بتصحيحها.

باب الآنية

يُبَاحُ اسْتِعْمَالُ كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ مُبَاحٍ حَتَّى الشَّبِينِ (و) وَيَحْرُمُ فِـي المُنصُـوصِ اسْتِعْمَالُ آنِيَـةِ ذَهَـبٍ وَفِضَّةٍ عَلَـى الذَّكـرِ وَالْأَنْفَى (و) حَتَّى الِمِيلُ وَنَخْوُهُ - وَيَأْتِي كَلامُ شَيْخِنَّا فِي اللَّبَاسِ-.

وَكَذَا اتَّخَاذُهَا عَلَى الآصَحُ (هـ) وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٌ فِي الفَّصُولِ أَنَّ أَبَا الحَسْنِ النَّمِيمِيُّ قِالَ: إِذَا اتَّخَذَ مُسْعُطًا، أَوْ قِنْدِيلاً، أَوْ نَعْلَيْنِ، أَوْ مِجْمَرَةً، أَوْ مِدْخَنَةً، ذَهَبَا أَوْ فِضَّةً كُوهَ وَلَمْ يَحْرُمُ، ويَحْرُمُ سَرِيرٌ وَكُرْسِيٌّ، وَيُكُرَهُ عَمَلُ خُفَيْنِ مِنْ فِضَةٍ، مَا لَمَهُ كَالَأُهُ أَنْ وَلا يَحْرُمُ كَالنَّعْلَيْنِ.

قَالَ: ۚ وَمُثِعَ مِنَ ۚ الشُّرَّابَةِ وَالمِلْعَقَةِ، كَذَا حَكَاهُ وَهُوَ غَرِيبٌ.

وَتَصِيحُ الطُّهَارَةُ مِنْهَا، وَفِيهَا (و) لآنُ الإِنَاءَ لَيْسَ بِشُرْطٍ، وَلا رُكْنِ فِي العِبَادَةِ، بَلْ أَجْنَبَيُّ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهَا.

وَعَنْهُ: لَا اخْتَارُهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَالقَاضِي، وَالنَّهُ أَبُو الجُسَيْنَ كَمَاء مَغْصُوبِ عَلَى الآصَحِ (خ) وَلَوْ جَعَلَهَا مَصَبًّا صَحَّتْ فِي الآصَحِ، وَكَذَا إِنَاءً مَغْصُوب، وَقِيل: يُكُرُهُ ذَهَبٌ وَفِضَةٌ، وَقَين، كَبَلُورٍ، وَيَاقُوت، جُزَمَ بِهِ أَبُو الوَقْتِ الدَّينَورِيُ، وَيَرَدُ وَ وَيَاقُوت، جُزَمَ بِهِ أَبُو الوَقْتِ الدَّينَورِيُ، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّيْرَفِيِّ.

وَيَحْرُمُ الْمُضَبَّبُ بِلَهَبٍ (و ش)، وَقِيلَ: كَثِيرٌ، وَقِيلَ: لِحَاجَةٍ (١).

وَيَحِرُمُ بِفِضَةٍ (وَ شِ) وَاحْتَجُ بَعْضِهُمْ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ أَبْوَابٌ ذَهَبٌ، وَلِفَيَّةٌ، وَرُفُوفٌ، وَإِنْ كَانَ تَابِعًا بِهَا يَقْضِي أَنَّهُ مَحَلُ وَفَاق، فَإِنْ كَثْرَتْ الضَّبُّةُ لِحَاجَةٍ، أَوْ قُلُّتْ لِغَيْرِهَا فَوَجْهَان (م ١، ٢)(٣).

(١) تنبيه: قوله في ضبَّة الذَّهب: (وقيل: لحاجةٍ).

قال ابن نصر الله: كذا في النُّسخ، ولعلُّه لا لحاجةٍ.

وقال شيخنا: فهم من قوله وقيل: كثيرٌ أنَّ القليل لا يحرم على هذا القول مع الحاجة وعدمها، فذكر قولا لا يحسرم لحاجة، فكأنَّه قال: ويحرم القليل، وقيل: لا يحرم، وقيل: لا يحرم لحاجةٍ، فهو عائدٌ إلى القليل المفهوم من الكبير. انتهى.

وهو الصُّواب، وهذا القول اختاره في الرُّعاية.

(٢) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (فإن كثرت الضُّبَّة لحاجةٍ أو قلَّت لغيرها فوجهان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى): إذا كثرت الضُّبَّة لحاجةٍ فهل تحرم أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم:

أحدهما: تحرم، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزُّركشيّ: هذا المذهب. انتهى.

وهو ظاهر ما قطع به في المحرَّر، والوجيز، والمنوَّر ومنتخب الآدميِّ، وغيرهم؛ لاقتصارهم على إباحة اليسيرة، وجزم به في الهداية، وفروع القاضي أبي الحسين، وخصال ابن البنَّا، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكسافي، والمقنح، والهــادي، وشــرح ابــن منجًا، وابن رزين، والنظم، وغيرهم.

وقدَّمه في الرَّعايتين والحاويين، ومجمع البحرين، والفائق وشرح العمدة للشُّيخ تقيُّ الدِّين، وشرح ابن عبيدان وغيرهم. وصحَّحه في تجريد العناية، وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يحرم، اختاره ابن عقيل وهو مقتضى اختيار الشَّيخ تقيُّ الدِّين بطريقٍ أولى.

(المسألة الثَّانية - ٢): إذا كانت الضُّبَّة يسيرة لغير حاجةٍ: فهل يباح أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والحرُّر، والشَّرح، وعتصر ابن تميم، وشرح الزَّركشيُّ وغيرهم:

أحدهما: لا تباح، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه، وقطع به في الهداية، وفروع القاضي أبي الحسمين، وخصال ابـن البُّما، والخلاصـة، وغيرهم.

وقدُّمه في الحاوي الكبير، وشرح ابن رزينٍ، وابن عبيدان، ومجمع البحرين، وغيرهم.

(ش): الإمام الشافعي

وهو ظاهر كلامه في المذهب والتلخيص، والبلغة، وإدراك الغاية، والوجيز والمنوّر، ومنتخب الآدميّ، وغيرهم.

(م): الإمام مالك

فَإِنْ قَلَّتْ لِحَاجَةٍ أَبِيحَ (و)، وَقِيلَ: يُكُرُهُ وَتُبَاحُ مُبَاشَرَتُهَا لِحَاجَةٍ، وَبِدُونِهَا قِيلَ: تَحْرُمُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ، وقِيلَ تُكْسِرُهُ، وَمُونِهِ دِ سِرِ() وَقِيلَ تُبَاحُ (م ٣)^(١).

وَالكَنْثِيرُ مَا كَثُرَ عُرْفًا، وَقِيلَ: مَا ٱسْتُوْعِبَ أَحَدُ جَوَانِيهِ، وَقِيلَ: مَا لاحَ عَلَى بُغْدٍ، وَالحَاجَةُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ غَيْرُ الزِّينَةِ نِي ظَاهِرِ كَلامٍ بَعْضِهِمْ قَالَ شَيْخُنَا: مُرَادُهُمْ أَنْ يَخْتَاجَ إِلَى تِلْكَ الصُّورَةِ، لا إِلَى كَوْنِهَا مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّتَةٍ، فَإِنْ هَلَـٰهِ ضَرُورَةً، وَهِيَ تُبِيحُ الْفُرُدَ وَقِيلَ: عَجْزُهُ عَنْ إِنَاءِ آخَرَ، وَاصْطِرَارُهُ اللهِ، وَقِيلَ: عَجْزُهُ عَنْ صَبَّةٍ غَيْرِهَا (م ٤)(١). وَالْمُوَّهُ، وَاللَّطْلِيُ، وَالْمُطَعِّمُ، وَالْمُكَفَّتُ وَنَحْوُهُ بِأَحَدِهِمَا كَالْصَمْتِ (هـ)، وَقِيلَ: لا

قَالَ أَحْمَدُ: لا تُعْجِبُنِي الْحَلْقَةُ.

قال النَّاظم: وهو الأقوى.

قال في تجريد العناية: لا تباح اليسيرة لزينة في الأظهر، قال في التَّلخيص والبلغة: وإذا كان التَّضبيب بالفضّة وكان يسيرًا على قدر حاجة الكسر فمباحٌ. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يحرم، اختاره جماعةً، قاله الزَّركشيُّ.

قلت: منهم القاضي، وابن عقيل، والشَّيخ تقيُّ الدِّين.

قال في الفائق: وتباح اليسيرة كغيرها في المنصوص، وقدَّمه في المستوعب، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وشرح ابن منجًّا، ويحتملــه كلام الشيخ في المقنع.

تنبيه: على القول بعدم التَّحريم تباح على الصُّحيح من المذهب، وعليه الأكثر، منهم القاضي، وابن عقيلٍ وجــزم بــه الشُّــبرازيُّ، وصاحب المستوعب، والشَّيخ في الكافي، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين وغيرهم، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قلت: ويؤخذ ذلك من كلام المصنّف فيما إذا كانت يسيرةً لحاجةٍ، فإنّه قدّم الإباحة وإذا انتفى التّحريم هنا كان حكمها حكم ما إذا كان لحاجةٍ.

وقيل: يكره، اختاره القاضي في تعليقه، وأطلقهما ابن تميم.

(١) (**مسألة – ٣**): قوله: (وتباح مباشرتها لحاجةٍ، وبدونها) قيل: تحرم، وهو ظاهر كلامه، وقيل: تكره، وقيل: تباح. انتهى).

وأطلقهن ابن تميم، وابن عبيدان:

أحدهما: تحرم، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد. قال في المقنع: فلا بأس بها إذا لم يباشرها بالاستعمال.

وقال في الخلاصة، والرعاية الصغرى، والحاويين: ولا تباشر بالاستعمال.

قال في مجمع البحرين: حرامٌ في أصحُّ الوجهين واختاره ابن عقيل، والمصنِّف. انتهى.

ولعلُّه أراد في المقنع.

قال الزَّركشيُّ اختاره ابن عبدوسِ صاحب القاضي.

والشّرح، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وحمل أبن منجًا كلامه في المقنع على ذلك، وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثالث: يباح.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (والحاجة أن يتعلُّق به غرضٌ غير الزُّينة في ظاهر كلام بعضهم، وقيل: عجزه عن إناءٍ آخـر، واضطراره إليه، وقيل عجزه عن ضبَّةٍ غيرها). انتهي.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، قطع به في المغني، والكافي، والشُّرح، وشرح ابــن رزيـن، والزُّركشـيُّ وغـيرهم، وقدَّمـه ابـن عبيــدان وغيره، واختاره الشّيخ تقيُّ الدُّين وغيره.

والقول الثَّالث: احتمالٌ لصاحب النَّهاية.

والقول الثَّاني: ظاهر كلام جماعةٍ.

وَعَنْهُ: هِيَ مِنَ الْآنِيَةِ.

وَعَنْهُ: أَكْرَهُهَا، وَعِنْدَ القَاضِي وَغَيْرِهِ كَضَبَّةٍ.

وَيُتِيَابُ الكُفَّارِ وَأَوَانِيهِمْ مُبَاحَةٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهَا (و هـ).

وَعَنْهُ: الكَرَاهَةُ (و م ش).

وَعَنْهُ: الْمَنعُ.

وَعَنْهُ: فِيمَا وَلِيَ عَوْرَاتِهِمْ.

وَعَنْهُ: الْمَنْعُ فِي الكُلِّ مِمَّنْ تَحْرُمُ ذَبِيحَتُهُ؟ وَكَذَا حُكْمُ مَا صَبَغُوهُ، وَآلِيَةٌ مِنْ لابس النَّجَاسَةِ كَثِيرًا.

وَقِيلَ لَآخُمَدُ عَنْ صَبْنِعِ النِّهُودِ بِالبَّوَالِ فَقَالَ: المُسْلِمُ وَالكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءً، وَلَا تُسْأَلُ عَنْ هَــذَا، وَلا تَبْحَتْ عَنْـهُ، فَـإِنْ عَلِمْت فَلا تُصَلُّ فِيهِ حَتَّى تُغْسِلَهُ.

وَاحْتَجُ خَيْرُ وَاحِدٍ بِقُولُ هُمَرَ رَضِي الله عنه فِي ذَلِكَ: ﴿تَهَانَا اللَّهُ عَنِ التَّعَمُّقُ وَالتَّكَلُّفِ؟، وَبَقُولُ ابْسِنِ عُمَسَ فِي ذَلِكَ: ﴿نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ وَالتَّعَمُّقِ﴾، وَسَأَلُهُ أَبُو الحَارِثُو: اللَّحْمُ يُشْتَرَى مِنْ القَصَّابِ؟ قَالَ: يُغْسَلُ، وَقَالَ شَيْخَنَا: بِدْعَةٌ.

وَبَدَنُ الكَافِر طَاهِرٌ، وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ كَثِيَابِهِ، وَقِيلَ وَكَذَا طَعَامُهُ وَمَاؤُهُ.

وَلا يَطْهُرُ جَلَّدٌ نَجَسٌ بِمَوْتِهِ بِدَبْغِهِ، نَقَلُهُ الجَمَّاعَةُ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي يَابِسِ عَلَى الآصَحَ، قِيلَ بَعْدَ دَبْغِهِ (و م)، وَقِيلَ: وَقَبْلَهُ (م ٥)(١) (و ش) فَإِنْ جَازَ أَبِيحَ الدَّبْغُ، وَإِلاَّ اخْتَمَلَ التَّحْرِيمَ، وَاخْتَمَلَ الإِبَاحَة، كَغَسْلِ نَجَاسَةٍ بِمَائِع، وَمَاءٍ مُسْــتَعْمَلٍ وَإِنْ لَمْ يَطْهُرْ، كَذَا قَالَ القَاضِي، وَكَلامُ غَيْرِهِ خِلافَهُ وَهُوَ أَظْهَرُ (م ٦)(١)، ويَاتِي آخِرَ بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ويجوز استعماله: يعني: الجُلد النَّجس إذا قلنا: لا يطهر بالدَّبغ في يابس على الأصسحّ، قيـل بعـد دبغـه وقيل: وقبله). انتهي.

أحدهما: لا يباح إلاَّ بعد الدُّبغ لا غير، جزم به في الفصول، والمجد في شرحه، والشُّسرح، ومختصر ابـن تميــم، والرَّعايــة الصُّنــرى والحاويين وغيرهم.

وقدُّمه الزُّركشيّ، وعليه شرح ابن منجًّا، وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين وابن عبيدان والمقنع.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة: لا يباح استعماله في اليابسات، مع القول بنجاسته في إحدى الرَّوايتين، وهو أظهــر للنَّهــي

والوجه الثَّاني: يباح بعده وقبله، وهو ظاهر كلامه في المغني، والنَّظم، وبجمع البحرين، لكنَّ تدليله يدلُّ على الأوَّل، واحتساره ابسو الخطَّاب وغيره، قال في الفائق: ويباح الانتفاع بها في اليابسات، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّبن. انتهى.

فخالف هنا ظاهر ما قاله في شرح العمدة وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، وقال: على الأظهر.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (فإن جاز: يعني: الاستعمال أبيح الدَّبغ، وإلاَّ احتمل التَّحريم، واحتمل الإباحــة، كغسـل نجاسـة بمـائـع وماء مستعملٍ، وإن لم يطهر، كذا قال القاضي وكلام غيره خلافه، وهو أظهر). انتهى.

قال ابن تميم: ويباح فعل الدَّباغ وإن لم نقل أنَّه مطهِّرٌ، إذا قلنا: يباح الانتفاع به في اليابس، وإلاَّ ففيه وجهان.

وقال في الرُّعاية الكبرى: فإن جاز استعماله في يابس جاز دبغه، وإن حرَّم فوجهان. انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه أقرب إلى التَّحريم إذ لا فائدة في ذلك، وهو عبثٌ، والظَّاهر أنَّه مراد المصنَّف بقوله: (وكلام غيره حلافه، وهو

تنبيه: قوله: بعد أن قدَّم أنَّ جلد الميتة لا يطهر بالدُّبغ: (ونقل جماعةٌ أخيرًا طهارته وعنه مأكول اللُّحم، اختارهما جماعةً). انتهى.

قد يقال: لم يقدِّم المصنّف حكمًا في هاتين الرّوايتين، وهو ما إذا قلنا يطهر بالنَّبغ: هل يشمل كلّ ما كان طاهرًا في حالة الحبياة، أو لا يطهر إلاَّ ما كان مأكول اللَّحم؟ فالمصنَّف حكى روايتين، وأكثر الأصحاب حكى وجهين.

وأطلقهما في الفائق، وشرح ابن عبيدان، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يطهر كلُّ ما كان طاهرًا في حال الحياة، وهو الصُّحيح، اختازه الشَّيخ الموفَّق، وصياحب التَّلخيـص، والشَّارح، وابـن حمدان في رعايتيه، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وغيرهم.

الفسروء - كتاب الطهارة

وَنَقُلَ جَمَاعَةً أُخِيرًا طَهَارَتَهُ (و هـ ش م ر).

وَعَنْهُ: مَاكُولُ اللَّحْمِ، اخْتَارَهُمَا جَمَاعَةٌ، وَالمَذْهَبُ الآوَّلُ عِنْدَ الآصْحَابِ، لِعَدَم رَفْع المُتَوَاتِرِ بِالآحَادِ، وَخَسالَفَ شَيْئُخُنَا وَغَيْرُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ نَقُلُ الجَمَاعَةِ لا يَقْنُتُ فِي الوِتْرِ إِلاَّ فِي النّصْفِ الآخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَنَقَلَ خَطَّابُ بْنُ بَشِيرٍ كُنْت أَذْهَبُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَأَيْتِ السُّنَةَ كُلُّهَا، وَهُوَ الْمُذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ.

وَقَالَ القَاضِي: وَعِنْدِي أَنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ عَن القُولَ الآوَّل، لأَنَّهُ صَوَّحَ بِهِ فِي رَوَايَةِ خَطَّابِ بْن بشر، وَفِسي اغْتِبَار غَسْـلِهِ وَجَعْل تَشْمِيسِهِ دِبَاغًا وَجُهَانَ، وَيُتَوَجَّهَان فِي تُتَرْيَبِهِ، أَنْ رَيْحَ (مَ ٧ - ٩)^(١)، وَلا يَحْصُلُ بِنَجسِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: بَلَى وَيُغْسَلُ بَعْدَهُ (و هَـ ش) وَيُنْتَفَعُ بِمَا طَهُرَ (و)، وَقِيلَ: وَيَأْكُلُ المأكُولَ (و ق) وَيَجُورُ بَيْعُهُ:

وَعَنْهُ: لا (و م) كَمَا لَوْ لَمْ يَطْهُرْ (و) أَوْ بَاعَ قَبْلَ الدَّبْغِ (و) نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَأَطْلَقَ فِيهِ أَبُو الْحَطَّابِ أَنْسَهُ يَجُمُورُ بَيْعُمُهُ صَعَ نْجَاسَتِهِ، كَنُوْبِ نَجِس، فَيْتُرَجُّهُ مِنْهُ بَيْعُ نُجَاسَةٍ يَجُوزُ الانْتِفَاعُ بَهَا، وَلِا فَرْقَ وَلا إَجْمَاعُ كَمَا قِيلَ.

قَالَ ابْنُ القَاسِمِ الْمَالِكِيِّ: لا بَأْسَ بَبَيْعِ الزَّبْلِ، قَالَ اللَّحْمِيُّ: هَذَا مِنْ قَوْلِهِ يَدُلُ عَلَى بَيْعِ الْمَانِرَةِ.

وَقَالَ ابْنُ المَاحِشُونِ: لا بَأْسَ بِبَيْعٍ العَلْورَةِ، لَآنُهُ مِنْ مَنَافِعِ النَّاسِ، وَتَأْتِي المَسْأَلَةُ أَوْلَ الْبَيْعِ، فَعَلَى المَنْعِ يَتَوَجَّهُ أَنْهُمَسًا فِي الإِثْم سَوَاءً لِقَوْلِهِ عَليه السلام فِي الرُّبَّا: «الآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءًا؛ وَقَدْ يُختَمَلُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ أَسْهَلُ، لِلْمُحَاجَةِ، كَرِوَايَـةِ فِـي أرْضَ الشَّامُ وَنَحْوِهَا، قَالَ أَشْهَبُ المَالِكِيُّ فِي شِيرًاء الزَّبْل: المُشْتَرَي أَعْذَرُ فِيهِ مِنْ البَاثِع.

وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْحَكَم: هُمَا مِيَّانَ فِي الإِثْمَ لَمْ يُعْذُرُ ٱللَّهُ وَاحِدًا مِنْهُمًا.

وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ جَلْدِ آدَمِي (ع) قَالَ فِي التّعْلِيقِ وَغَيْرُو: وَلا يَطْهُرُ بِدَبْغِهِ، وَأَطْلَـقَ بَعْضُهُـمْ وَجُهَيْسِ، وَجَعَـلَ الْمُصْرَانُ

وقدَّمه في الحاويين، وهو ظاهر كلام جماعةٍ كثيرةٍ، لاقتصارهم على الرُّواية الأولى.

وقد يقال: إنَّه ظاهر ما قدَّمه المصنَّف من الرُّوايتين الأخيرتين لابتدائه بها.

والرُّواية التَّانية: لا يطهر إلاَّ ما كان مأكولا في حال الحباة، قال المصنِّف: اختاره جماعةً.

قلت: منهم المجد في شرحه، وابن عبد القويّ في مجمع البحرين، وابن رزين في شرحه، والشّيخ تقــيُّ الدّيــن في الفتــاوى المصريّــة، وجزم به في الفصول.

(١) (مسألة – ٧ – ٩): قوله: (وفي اعتبار غسله وجعل تشميسه دباغًا وجهان، ويتوجُّهان في تتريبه، أو ربح). انتهى. شمل كلامه مسائل:

(المسألة الأولى – ٧): هل يعتبر غسل المدبسوغ بعـد الدَّبــغ أم لا؟ أطلبق الخــلاف فيـه وأطلقـه في الفصــول، والمذهب والكــافي، والتَّلخيص، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والحاوي الكبير، والفائق وغيرهم.

أحدهما: يشترط غسله، وهو الصّحيح، اختاره الشّيخ المونّق، والجد، قال في مجمع البحرين: يشترط غسله في اظهر الوجهين. قال ابن عبيدان: اشتراط الغسل أظهر، وصحَّحه في الرُّعايتين، وحواشي المصنِّف، وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يشترط.

قلت: وهو أولى، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب وقال في الفصول: قال بعض مشايخنا وذلك يخرُج على اختيـلاف الوجهـين في الأثر بعد الاستجمار بالأحجار، هل هو طاهرٌ أم لا؟ على وجهين. انتهى.

قلت: الصُّحيح من المذهب أنَّه غير طاهرٍ، وقدَّمه المصنِّف في باب إزالة النُّجاسة وغيره.

(المسألة الثَّانية - ٨): هل يحصل الدِّباغ بتشميسه أم لا؟ أطلق فيه الخلاف، وأطلقه ابن تميم وصاحب الفائق:

أحدهما: لا يحصل الدَّباغ بذلك، وهو الصّحيح، قدَّمه في التّلخيص، والرّعايتين، والحاوي الكبير، وحواشي المحرّر، وغيرهم. قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لاشتراطهم الدَّيغ، وأن يكون يابسًا، ولم يذكروا هذا منها.

والوجه الثَّاني: يحصل الدُّبغ بذلك واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّالثة – ٩): قوله: (ويتوجُّهان في تتريبه أو ريح).

قلت: قد صرّح ابن تميم وابن حمدان بإجراء الخلاف في اَلتَّريب، وكذا صاحب التّلخيـص، وقـدُم أنَّه لا يطهـر، وهــو الصّـواب فيهما، والظَّاهر أنَّ المصنَّف لم يطَّلع على ذلك واللَّه أعلم.

وَتَرَا دِبَاغٍ، وَكَذَا الكِرْشُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي، وَيُتَوَجَّهُ لا.

وَفِي الخَرْزِ بِشَغْرِ خِنْزِيرٍ رِوَايَاتٌ الجَوَّالُ (و هـ م) وَالكَرَاهَةُ، وَالتَّحْرِيمُ (م ١٠)(١) (و ش) وَيَجِبُ غَسْــلُ مَا خَـرِزَ بِـهِ رَطْبًا لِتَنْجيسِهِ.

وَعَنْهُ: لا، لِإِفْسَادِ المَغْسُول.

وَفِي لُبْسِ جُلْدِ تُعْلَبِ وَٱفْتِرَاشِ جِلْدِ سَبُعِ رِوَايَتَانِ (م ١١ – ١٢)(٢). وَيَجُوزُ الاَنْتِفَاعُ بِالنَّجَاسَاتِ فِي رِوَايَةٍ (و هُـ م ر) لَكِنْ كَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَجَمَاعَةً.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وفي الحرز بشعر خنزير روايات، الجواز، والكراهة، والتَّحريم). انتهى.
 وأطلقهن ابن عبيدان في شرحه:

إحداها: يحرم، وصحَّحه في مجمع البحرين وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: يجوز من غُير كراهةٍ وأطلقهما في المذهب وُمسبوك الذُّهب ومختصر ابن تميم.

والرُّواية النَّالثة: يكره جزم به في المنوّر وصحَّحه في الحاويين وقدَّمه في الرُّعايتين.

قلت: وهو أقرب إلى الصواب، وأطلق الجواز والكراهة في المغني والشُّرح وآداب المستوعب.

(٢) (مسألة - ١١ - ١٢) قوله: (وفي لبس جلد ثعلب وافتراش جلد سبع روايتان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(السَّالَة الأولى - ١١): أطلق في لبس جلد النُّعلب روايتين.

واعلم أنَّ فيه روايات:

إحداهنُّ: الإباحة مطلقًا، اختارها أبو بكر، وقدُّمها في الرُّعاية.

وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: وأمَّا النَّعلب ففيه نزاعٌ، والأظهر جواز الصَّلاة فيه.

والرَّواية الثَّانية: الإباحة في غير الصُّلاة نصَّ عليها، وقدَّمها في الفائق.

والرُّواية الثَّالئة: الكراهة في الصَّلاة دون غيرها.

والرُّواية الرَّابعة: التَّحريم مطلقًا، اختارها الخلال نقله عنه في التَّلخيص.

وأطلق الخلاف في التُّلخيص وابن تميم، والآداب الكبرى.

وقال في الرَّعاية: وقيل يباح لبسه، قولًا واحدًا، وفي كراهة الصُّلاة فيه وجهان انتهى.

وقال الشَّيخ الموفِّق والشَّارح وابن رزين وابن عبيدان وغيرهم: الحلاف هنا مبنيٌّ على الحلاف في حلُّها. انتهى.

والصَّحيح من المذهب عدم الحلِّ فيكون المذهب عند هؤلاء تحريم لبسه على القول بأنَّ الدُّبغ لا يطهّر. (المسألة الثّانية – ١٢): أطلق في افتراش جلد سبع روايتين.

واطلقهما في الفائق والرّعاية الكبرى وحكاهما وجهين:

إحداهما: عدم الجواز، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي والشَّيخ الموفَّق وابن رزينِ وابن عبيدان وغيرهم.

وا**لرَّواية الثَّانية: ا**لجواز اختاره أبو الخطَّاب، وبالغ حتَّى قال بجواز الانتفاع بجلـوَّد الكـلاب في اليـابس وشــدٌ البنـوق ونحـوه، ولم ترط دباغًا.

تنبيه: قد قدَّم المصنَّف وغيره من الأصحاب كابن حمدان صاحب الحاوي الكبير كراهة لبــس وافـتراش جلــد غتلــفــ في نجاســته، فقال المصنّف في باب ستر العورة وأحكام اللّباس: ويكره لبسه وافتراشه جلدًا غتلفًا في نجاسته، وقيل لا، وعنه يحرم.

فمسألة المصنّف في هذا الباب فردٌ من أفراد المسألة الّتي في ستر العورة فيما يظهر، واللّه أعلم. قالمة: مرم اللّه في عدا البالم أن من الله الله المدار الله المراد الله الله الله المدار الله أعلم الله المدار

قلت: ويحتمل أن يكون مراد المصنّف هنا بالرّوايتين على القول بالنّجاسة وبالخلاف في ستر العورة بالنّظر إلى كونه مختلفًا فيـه، لا إلى كونه نجسًا، فعلى هذا ينتفي التّكرار والاعتراض، ولكن يحتاج إلى تصريح بالخلاف في المسالتين من خــارج، ويشــكل عليــه حكايــة الخلاف في الصّلاة، والله أعلم.

الفروع - كتاب الطهارة

وَعَنْهُ: وَشَحْمُ الْمُنِتَةِ (و ش) أَوْمَا إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مُنْصُورٍ، وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا. وَعَنْهُ: الْمَنْعُ (مِ ١٣)(١) (و م ر) وَيُغْتَبَرُ أَنْ لَا يَنْجُسَ، وَقِيلَ مَاثِعًا.

وَصَرَّحَ الْبَنُ الْجَوْزِيِّ بِالرُّوَّايَتَيْنِ فِي ثَوْبِ نَجِسٍ، وَحَمَلَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِكُوْنِ الْبِنِ الجَوْزِيِّ قَرَنَـهُ بِنَجَسِ

العين. وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِتَجْوِيزِ جُمْهُورِ العُلْمَاءِ الانتِفَاعَ بِالنَّجَاسَةِ لِعِمَارَةِ الآرْضِ لِلزَّرْعِ مَعَ الْمُلابَسَةِ لِلذَلِكَ عَادَةً. قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: ﴿إِنَّ النَّبِيُ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قُومٍ ﴿ فَبَالَ قَائِمًا ﴾، قَالَ فِيهِ: إِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ أَنْ بَالَ فِي سُبَاطَةِ غَيْرِهِ يَجُوزُ، أَلا تَرَاهُ يَقُولُ: أَتَى سُبَاطَةَ قَوْم، وَمَا يُذَكِّرُ أَنَّهُ اسْتَأَذَنَهُمْ. كَذَا قَالَ، وَفِيهِ مَا يَدُلُ عَلَى أَنَّ التُرَابِ المُلْقَى إِذَا خَالَطَهُ زِبْلَ أَوْ نَجَاسَةٌ لَـمْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ تَخْتَ الشَّحِرِ وَالنَّخْلِ

وَلَوْ آدَمِيًّا، قُلْنَا: يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ (و. رَ) قَالَهُ القَاضِي، وَغَيْرُهُ بِذَبْحِهِ (هـ) كَلَحْمِهِ (و) فَلا يَجُوزُ ذَبْحُ الحَيْوَانِ لِلْأَلِكَ (هـ). وَلَوْ آدَمِيًّا، قُلْنَا: يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ (و. رَ) قَالَهُ القَاضِي، وَغَيْرُهُ بِذَبْحِهِ (هـ) كَلَحْمِهِ (و) فَلا يَجُوزُ ذَبْحُ الحَيْوَانِ لِلْأَلِكَ (هـ). قَالَ: وَمُ خُنَا: يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ (اللّهُ القَاضِي، وَغَيْرُهُ بِذَبْحِهِ (هـ) كَلَحْمِهِ (و) فَلا يَجُوزُ قَالَ شَيْخُنَا: وَلُوْ فِي النَّزْعِ.

وَلَئِنُ الْمِيْتَةِ وَإِنْفَحْتُهَا وَجِلْدَتُهَا نَجِسٌ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ فِي الجِلْدَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الجِلافِ اتَّفَاقًا. وَعَنْهُ: طَاهِرٌ مُبَاحٌ (و هـ) وَصُوفُهُهَا وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا طَاهِرٌ مُبَاحٌ، نَقَلَ المُيْمُونِيُّ صُوفُ المُيْتَةِ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَهُ.

وَعَنْهُ: نَجِسٌ (و ش) اخْتَارُهُ الآجُرُيُّ.

قَالَ: لأَنَّهُ مَيْنَةً، وَكَذَا مِنْ حَيَوَانَ حَيَّ لا يُؤْكَلُ. وَعَنْهُ: مِنْ طَاهِرِ طَاهِر^(٢).

وَافَقَ الشَّافِيئَةُ عَلَيْهِ، كَجَزُهِ مِنْ مَأْكُول (ع) وَكَشَعْرِ آدَمِيُّ (ق) وَإِنْ لَمْ يُنْتَفَعْ بِهِ عَلَى الْأَصَحَّ فِيهِمَا لِحُرْمَتِهِ، وَقِيلَ: يَنْجُسُ شَعْرُ هِرٌّ وَمَا دُونَهَا بِمَوْتِهِ لِزَوَالِ عِلَّةِ الطَّوْف ِبِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْجُسْ شَعْرُ غَيْرِ آدَمِيٌّ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ، وَإِلاَّ فَفِي اسْتِعْمَالِهِ

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ويجوز الانتفاع بالنَّجاسات في روايةٍ، لكن كرهه أحمد وجماعةٌ وعنه المنع). انتهى:

إحداهما: الجواز قدَّمه ابن تميم، فقال: ويجوز إيقاد السُّرجين النَّجس. انتهى.

قال ابن حمدان في باب إزالة النُّجاسة، ويجوز ذلك في الأقيس، وإليه ميل ابن عبيدان وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين، واختـــاره الشَّيخ تقيُّ الدِّينِ.

قلت: وهو الصُّواب، وتقدُّم كلام أبي الخطَّاب في الانتصار.

والرُّواية الثَّانية: المنع من ذلك، قال القاضي: لا يجوز إيقاد النَّجس أشبه دهن الميتة انتهي.

قلت: وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

(٢) تنبيه: قوله: (وصوفها وشعرها وريشها طاهرٌ مباحٌ، وعنه نجسٌ... وكذا من حيوان حيٌّ لا يؤكل، وعنــه مـن طــاهرٍ طــاهرٌّ).

في كلامه نظرٌ من أوجه:

أحدها: أنَّ كلامه شمل الطُّلُفر والنُّجس ويستثنى من ذلك شعر الكلب والخنزير قطعًا،

الثَّاني: أنَّ ظاهر ما قدَّمه أنَّ هذه الأجزاء المنفصلة من الحيوان النجس طاهرة، وأنَّه المذهب، وليس الأمر كذلك، بل الصَّحيح من المذهب أنَّها من الحيوان الطَّاهر طاهرةً ومن النَّجس نجسةً على ما بيَّنته في الإنصاف، وهو الرَّواية الأخيرة،

والثَّالث: أنَّ ظاهر قوله بعد ذلك: (كجزُّه إجماعًا): أنَّ الإجماع عائدً إلى شعر الحيوان الطَّاهر الَّذي لا يؤكل، وليس الأمر كذلــك، وإنَّما الإجماع عائدٌ إلى شعر الحيوان المأكول.

الرَّابع: قوله بعد ذلك: (وكشعر آدميُّ) فيه عمومٌ ويستثنى من محلِّ الخلاف شعر النِّيُّ ﷺ.

قلت: وكذا شعر سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولم أره والله أعلم.

فِي يَابِسِ وَلُبْسِهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ رَوَايَتَانَ (م ١٤)^(١).

وَاسْتُثْنَى جَمَاعَةٌ شَغُرَ كَلْبِ وَخِنْزِيْرٍ وَجِلْدَهُمَا.

وَفِي طُهَارَةِ رُطُوبَةِ أَصَلِهِ بِغَسَلِهِ، وَذُكَرَ مَتَنْخُنَا: وَهُوَ وَجْهَانِ (م ١٥)(٢) وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لا بَأْسَ بِهِ إِذَا غُسِلَ:

وَكَذَّا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَمُّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَنَقَلْ أَبُو طَالِبٍ يُنتَفَعُ بِصُوفِهَا إِذَا غُسِلَ، قِيلَ: فَرِيشُ الطَّيْرِ؟ قالَ: هَذَا أَبْعَدُ، وَحَرَّمَ فِي المُسْتَوْعِبِ نَتْفَ ذَلِكَ مِنْ حَيٍّ لإيلامِهِ، وَكَرِهَهُ فِي النّهَايَةِ^(٢).

وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا وَظُفْرُهَا وَعَصَبُهَا نَجسٌ، وَعَنْهُ: طَاهِرٌ (و هـ).

قَالَ بَعْضُهُمْ: فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، أَخْتَارَهُ ابْنُ وَهْبِ المَالِكِيُّ، فَقِيلَ: لأَنَّهُ لا حَيَــاةَ فِيــهِ (و هـــ)، وَقِيــلَ: وَهُــوَ أَصَــحُ، لانْتِفَاء سَبَبِ النَّجْنِيس، وَهِيَ الرُّطُوبَةُ، وَعَلَى نَجَاسَةٍ ذَلِكَ لا يُبَاعُ كَمَا سَبَقَ (و م) وَجَوْزُ مُطرِّفَ وَابْنُ المَاجِئُسِون المَالِكِئِـــان بَيْعَ أَنْيَابِ الفِيلِ، وَأَجَازَهُ ابْنُ وَهْبِ وَأَصْبَعُ إِذَا دُبِغَتْ بأَنْ يُغْلَى وَيُسْلَقَ، وَإِنْ صَلَبَ قِشْرُ بَيْضَةِ دَجَاجَةٍ مَيِّنَةٍ فَبَاطِئَهَــا طَـاهِرَّ (م) وَإِلاَّ فَوَجْهَان (م 17)('')، وَلا يَحْرُمُ بِسَلْقِهِ فِي نَجَاسَةٍ نَصُ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن لم ينجس شعر غير الآدميّ جاز استعماله وإلاّ ففي اســتعماله في يــابس ولبســه في غــير الصّــلاة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الآداب الكبرى، قال في الرّعاية الكبرى: وهل يباح ثوبٌ من شعر ما لا يؤكل مع نجاسته غير جلد كلــــب وخــنزير؟ على روايتين، وقيل: هما بناءٌ على طهارته وفجاسته، وفي جواز استعماله في يابسٍ أو لبسه في غير الصّلاة روايتان.

وعنه: هو مباحٌ من حيوان طاهر نجس بموته، لا من حيوان نجس حبًّا. انتهى.ّ

وقال ابن تميم: اختلف قوله في النّوب من شعر حيوان لا يَوْكلَ لحمه فعنه هــو طـاهرٌ مبــاحٌ، وعنــه هــو نجــسٌ، وفي اســتعماله في اليابس، ولبسه في غير الصّلاة روايتان، وعنه ما كان من حيّوان طاهرٍ فمباحٌ، وما كان من نجسٍ فلا. انتهى.

فأطلقا الخَلَاف أيضًا كالمُصنّف، وظاهر كلامه في الفصول وغيره المنع.

قلت: الصُّواب جواز استعماله في يابس ولبسه في غير الصُّلاة قياسًا على استعمال جَلد الميتة بعد الدَّبـــغ في اليابــــات إذا قلنــا لا يطهر على ما تقدَّم، وكذا قبل الدَّبغ على قول.

وقد نصُّ الإمام أحمد على جواز اتّخاذ وأستعمال المنخل من شعرٍ نجسٍ وقطع به ابن تميمٍ وصاحب الفائق وابـن حـدان -ولكـن اختار الكراهة- وغيرهم.

(٢) (مسألة – ١٥): قوله: (وفي طهارة رطوبة أصله بغسله وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الفصول.

وأطلق الوجهين في المستوعب، والمغني والشرح وبجمع البحرين وابن تميم وابن عبيدان وغيرهم.

وأحدهما: يطهر، نقل عبد الله لا بأس به إذا غسل، ونقل أبو طالب ينتفّع بصوفها إذا غسل، قيل: فريش الطّير؟ قال: هذا أبعد، فظاهره: أنّه يطهر وجزم به في الرّعاية الصّغرى، وقدّمه في الكبرى وشرح ابن رزينٍ وصحّجه في النّظم.

والوجه الثّاني: لا يطهر. قلت: وهو الصُّواب.

(٣) تنبيه: قوله: (وحرَّم في المستوعب نتف صوفو وشعرٍ وريشٍ من حيٌّ لإيلامه وكرهه في النَّهاية). انتهى.

ظاهره إطلاق الخلاف، والصُّواب ما قاله في المستوعب إن حصلَ إيلامٌ، قطع به في الرَّعاية الكبري. (٤) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن صلب قشر بيضة دجاجةٍ مِيْتةٍ فباطنها طاهرٌ وإلاَّ فوجهان). انتهى.

واطلقهما في المذهب والمستوعب والمغني والشُّرح والنُّظمُ والرُّعايتين ومختصر ابن تميم والحاوي الصُّغير وغيرهم:

أحدهما: هي نجسةٌ، وهو الصَّعيح، عليه أكثر الأصحاب وقطع به القاضي أبو الحسين في فروعه وغيره.

قال في الفصول: قاله أصحابنا وقدَّمه في الكافي والحاوي الكبير وبجمع البحرين وشرح ابن عبيدان وابن رزين والفائق وغيره. وا**لوجه الثّاني: ه**ي طاهرة اختاره ابن عقيل.

قلت: وهو قويٌّ وإليه ميله في المغني.

(م): الإمام مالك

فهذه ستَّ عشرة مسألةً قد فتح اللَّه علينا بتصحيحها.

(ر): روایتان

(هـ): الإمام أبو حنيفة

باب الاستطابة

قَالَ فِي الحِلافِ وَغَيْرُو: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ يُقَالُ: اسْتَطَابَ، وَأَطَابَ إِذَا اسْتَتْجَى

اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا حَالَ التَّخَلِّي: فِيهِ رَوَايَاتٌ:

الثَّالِثَةُ: جَوَازُهُمَا فِي بنَاء، اخْتَارَهُ الآكْثُرُ، (و م ش).

الرَّابِعَةُ: جَوَازُ الاسْتِدْبَارِ فِيهِمَا.

الْحَامِسَةُ: جَوَازُهُ فِي بِنَاءَ (مَ ١)(١).

وَيَكْفِي انْجِرَافُهُ عَنْ أَلِحَهُةٍ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد، وَمَعْنَاهُ فِي الخِلافِ وَفِي جَامِعِهِ الكَبير، احْتَجُ لِوُجُـوبِ تَوَجُّـهِ الْمُسَلِّـي إِلَـى العَيْنِ بِأَنَّ النُّوَّجُهُ ثَبَتَ لِلْكَفَتَةِ لِلتَّعْظِيمِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُوَّاجَهَةُ، وَالغَيْبَةُ، كَالَمْنِعِ مِنَ ٱلاَسْتِقْبَالَ بِالْبَوْلِ.

قَالَ: وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى تَوَجُّهِ الْمُصَلِّيَ إِلَى الْجِهَةِ يَقُولُ: الاسْتِقْبَالُ وَالاسْتِيدَبَارُ بِالبَوْلِ يَخْصُلُ إِلَى الجِهَةِ فِسَي حَسَالِ الغَيْبَيَّةِ، وَظَاهِرُ كُلام صَاحِبِ الْمُحَرِّرِ وَحَفِيدِهِ لا يَكْفِي.

(١) (مسألة – ١): قوله: (استقبال القبلة واستدبارها حال التُّخلِّي فيه رواياتٌ: النَّالثة جوازهما في بناء، اختـــاره الأكثر، الرَّابعــة جواز الاستدبار فيهما، الخامسة جوازه في بناء). انتهى.

إحداهنَّ: جواز الاستقبال والاستدبار في البنيَّان دون الفضاء وهو الصَّحيح من المذهب.

قال المصنف هنا: (اختاره الأكثر).

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هذا المنصور عند الأصحاب. انتهى.

وجزم به في الإيضاح وتذكرة ابن عقبل والعمدة والطّريق الأقرب والمنوّر والتّسهيل وغيرهم.

وقدُّمه في الخلاصة والحرُّر والنَّظم ومجمع البحرين والحاويين والفائق.

قال في مجمع البحرين: هذا تفصيل المذهب، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته وغيره، وصحَّحــه الشَّبخ في المغني والشَّارح وابــن مبيدان وغيرهم.

الرُّواية الثَّانية: يحرم الاستقبال والاستدبار في الفضاء والبنيان جزم في الوجيز ومنتخب الآدميُّ وقدَّمه في الرَّعايتين، واختساره أبــو بكر عبد العزيز، والشَّيخ تقيُّ الدُّين وصاحب الهذي والفائق وابن رزين وغيرهم.

والرُّواية الثَّالثة: يجوز الاستقبال والاستدبار فيهما.

قلت: وهي بعيدة جدًا وإدخال المصنّف هذه الرّواية في الخلاف المطلق فيه نظرٌ ظاهرٌ، وإن كان ورد في ذلك حديثٌ لكنّه ضعيفٌ، أو يحمل على أنَّه كان في البنيان أو مستترًا بشيء فلا يقاوم الأحاديث الصُّحيحة.

والرُّواية الرَّابعة: يجوز الاستدبار في الفضاء والبنيان، ولا يجوز الاستقبال فيهما.

والرُّواية الخامسة: يجوز الاستدبار في البنيان فقط، وحكاها ابن البنَّا في كامله وجهًا وهو ظاهر ما قطع به الشَّيخ في المقنع.

وقال في المبهج: يجوز استقبال القبلة إذا كان ربحٌ في غير جهتها. انتهى.

قلت: منى حصل ضررٌ بعدم استقبالها ساغ استقبالها، ولعلُّه مراد من أطلق وقال الشُّـريف أبــو جعفــرٍ في رؤوسُ المسائل: يكــره استقبال القبلة في الصّحاري ولا يمنع في البنيان.

وقال في الهداية والمذهب الأحمد: لا يجوز لمن أراد قضاء الحاجة استقبال القبلة ولا استدبارها في الفضاء، وإن كان في البنيان جـــاز في إحدى الرُّوايتين، والأخرى لا يجوز في الموضعين.

وقال في المذهب: يحرم استقبال القبلة إذا كان في الفضاء رواية واحدةً، وفي الاستدبار روايتــان، فبإن كــان في البنيــان ففــي جــواز الاستقبال والاستدبار روايتان.

وقال في التُّلخيص: لا يستقبل القبلة، وفي الاستدبار روايتان، ويجوز ذلك في البنيان في أصحُّ الرَّوايتين.

وقال في المقنع: ولا يجوز أن يستقبل القبلة في الفضاء وفي استدبارها فيه واستقبالها في البنيان روايتان. انتهى.

فتلخُص في المسألة طرق.

وَيَكْفِي الاسْتِتَارُ -فِي الآشْهَرِ- بِدَابُةٍ، وَجدَارٍ، وَجَبَلِ وَنَحْوِهِ، وَفِي إِرْخَاءِ ذَيْلِهِ وَيُتُوجَّهُ وَجْهَانِ (م ٢)'' وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا يُعْتَبَرُ قُرْبُهُ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي بَيْتُ، وَيُتَوَجَّهُ كَسُتْرَةِ صَلاةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنْـهُ يُغْتَبَرُ نَحْوُ آخِرَةِ الرَّجُـلِ، لِتَسَتَّر أَسَافِلِهِ، وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا فِي فَضَاء بِاسْتِنْجَاء

وَّامْتِقْبَالُ الشَّمْسِ، وَالقَمَرِ، كَالرِّيحِ، وَقِيلَ: لاَ كَبَيْتٍ المَقْدِسِ فِي ظَاهِرِ نَقْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَــَارِثِ، وَهُــوَ ظَـاهِرُ مَـا فِـي الْخِلافِ، وَحُمِلَ النَّهْيُ حِينَ كَانَ قِبْلَةً، وَلا يُسَمَّى بَعْدَ النَّسْخ قِبْلَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ فِي النَّسْخِ بَقَاءَ حُرْمَتِهِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ حَنْبَلِ فِيهِ يُكْرَهُ(٢) (و ش).

وَعِنْدَ أَبِي الفَرَج: حُكْمُ شَمْس وَقَمَرِ كَالقِبْلَةِ، وَهُوَ سَهْوٌ.

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ رِجْلِهِ اليُسْرَى دَاخِلًا، وَقَوْلُ: "بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمُّ إنِّي أَعُوذُ بِك مِنَ الحُبُثِ وَالحَبَاتِثِ».

رُوَى البُخَارِيُّ (١٤٢) إِذَا أَرَادَ دُخُولَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم (٣٧٥): ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِۗ﴾.

وَفِي كَلامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾، وَالآمْرُ بِهِ، وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِلا حَاجَةٍ.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبِ وَغَيْرِهِ: تَرَكُهُ أُوْلَى وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ، كَمُصْحَفْءٍ، ويُجْعَلُ فَصُّ خَاتَم فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي بَاطِنِ وَفِي الْمُسْتُوْعِبِ وَغَيْرِهِ: تَرَكُهُ أُوْلَى وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ، كَمُصْحَفْءٍ، ويُهجْعَلُ كَفُّهِ وَلا بَأْسَ بِدَرَاهِمَ وَنَحْوِهَا، نَصَّ عَلَيْهِمَا (٣).

وَيُتُوَجُّهُ فِي حِرْزِ مِثْلُهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَأُولَى، وَيَنْتَعِلُ، وَيَغْتَمِدُ عَلَى رِجْلِهِ اليُسْرَى، وَيُكْرُهُ أَنْ يَتَكَلَّمُ وَلَوْ رَدُّ سَلام، نَصِنُ عَلَيْهِ، وَقِيَالَ: لِا يَنْبُنِي أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَكَرِّهُهُ الآصْحَابُ، وَإِنْ عَطَسَ حَمِدَ بِقَلْبِهِ.

وَعَنْهُ: وَبِلَفْظِهِ، وَكَذَا إِجَابَةُ المُؤذِّنِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ النَّظْمِ بِتَخْرِيمِ القِرَاءَةِ فِي الحُشُّ وَسَـطْحِهِ * يُنْهَمَّدُ مَا حَدِيدِهِ وَهُوَ مُتُوَجُّهُ عَلَى حَاجَتِهِ

وَظُاهِرٌ كَلَامٍ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَغَيْرِهِ تُكُرَّهُ، لآنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ أُولَى مِنْ الحَمَّامِ لِمَظِنَّةِ نَجَاسَتِهِ، وَكَرَاهَةِ ذِكْــرِ اللَّهِ فِيهِ خُــارِجَ الصَّلاةِ، وَفِي الغُنْيَةِ لا يَتَكَلَّمُ، وَلا يَذْكُرُ اللَّهُ، وَلا يَزِيدُ عَلَى التَّسْمِيَةِ وَالنَّعَوُّذِ. وَلُبْثُهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ مُضِرَّ عِنْدَ الآطِبَّاءِ، وَهُوَ كَشْفَ لِعَوْرَبَهِ خَلُوةً بِلا حَاجَةٍ، وَفِي تَحْرِيهِ وَكَرَاهَتِهِ رِوَايَتَانِ (م ٣)(١٠).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ويكفي الاستتار - في الأشهر- بدائةٍ وجدارٍ وجبلٍ ونحوه وفي إرخاء ذيله يتوجُّه وجهان). انتهى. قلت: الصُّواب الاكتفاء بذلك حيث أمن التُّنجيس وهو موجودٌ في تعليلهم.

(٢) تنبيهان: أحدهما: قوله: (ويكره... استقبال الشّمس والقمر كـالرّيح، وقيـل: لا كبيـت المقـدس في ظـاهـر نقــل إبراهيــم بــن الحارث وهو ظاهر ما في الخلاف وحمل النَّهي حين كان قبلةً، ولا يسمَّى بعد النَّسخ قبلـةً، وذكـر ابـن عقيـلٍ في النَّسـخ بقـاء حرمتـه، وظاهر نقل حنبل فيه يكره). انتهى.

وظاهر كلام المصنّف في التّوجُّه إلى بيت المقدس إطلاق الخلاف.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب عدم الكراهة، كما قال القاضي وغيره

(٣) الثَّاني: قوله: (ولا بأس بدراهم ونحوها نصُّ عليهما). انتهي.

فجزم بانَّه لا بأس بذلك في الخلاء وهو مستثنَّى من كراهة دخول الخلاء بما فيه ذكر اللَّه تعالَى بلا حاجةٍ، وقد جزم بذلك جماعةً. قلت: ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب أنَّ حمل الدَّراهم ونحوها في الخلاء كغيرها في الكراهة، ثمُّ رأيت ابن رجسبو ذكـر في كتــاب الحواتم أنَّ أحمد نصُّ على كراهة ذلك في رواية إسحاق بن هاني، فقال في الدُّرهم: إذا كان فيه اسم الله أو مكتوبًا عليه: ﴿قُلْ هُو اللَّهِ أحدُّ﴾ [الإخلاص: ١] يكره أن يدخل اسم الله الخلاء. انتهي.

(٤) (مسألة – ٣): قوله: (ولبثه فوق حاجته مضرٌّ عند الأطبَّاء وهو كشفٌّ لعورته خلوةً بلا حاجةٍ، وفي تحريمه وكراهته روايتان).

وأطلقهما ابن تميم:

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الطهارة

وَاخْتَارَ القَاضِي وَغَيْرُهُ الكَرَاهَةَ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ التَّحْرِيمَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ سَتْرِهَا عَنِ الْمَلائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَذَكَرَهُ أَنَا أبُو الْمُعَالِي.

وَيَأْتِي فِي أَحْكَامِ الجِنِّ فِي آخِر صَلاةِ الجَمَاعَةِ، وَمَعْنَاهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَيُوَافِقُهُ كَلامُ صَاحِبِ الْمَحَرِّرِ فِي ذِكْرِ الْمَلائِكَةِ، فَإِنَّهُ احْتَجَّ لِلتَّحْرِيمِ بِمَا رَوَاهُ التَّرْمِدِيُّ (٢٨٠٠) عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: ﴿إِيَّاكُمْ وَالتَّصْرِّي، فَإِنْ مَعَكُمْ مَنْ لا يُفَارِقُكُمْ إِلاَّ عِنْدَ الغَاثِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْثُوهُمَّ، وَٱكْرِمُوهُمْ».

وَكَذَا رَفْعُ ثُوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنْ الأَرْضِ (م ٤)(١) بلا حَاجَةٍ.

وَحَيْثُ لَمْ يَخُرُمْ (ش) كُرِهَ، وَفِي كَلامِ ابْنِ تَعِيمِ جَازَ.

وَعَنْهُ: يُكُرُّهُ، كَذَا قَالَ.

وَيُكْرُهُ بَوْلُهُ فِي شِقٌّ وَسِيرًابٍ وَمَاءٍ رَاكِدٍ وَقَلِيلٍ جَارٍ فِي النَّصُوصِ، وَفِي إِنَاءٍ بِلا حَاجَةٍ، وَمُسْتَحَمٌّ غَيْرٍ مُبَلُّطٍ. وَعَنْهُ: وَمُبَلِّطٍ، وَفِي مُقَيَّرٍ رِوَايَتَانَ (م ٥)(٢)، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَنَارٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ وَقَزَّع، وَهُوَ المَوْضِعُ الْمُتَجَرِّدُ مِنْ النَّبْتِ بَيْنَ بَقَايَا مِنْهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَرَمَادٍ، وَفِي تُحْرِيمِهِ فِي طَرِيقٍ مَأْتِيٍّ، وَمَوْرِدِ مَاءٍ، وَظِلٌ نَافِعٍ، وَتَحْتَ شَـجَرَةٍ مُشْهِـرَةٍ، وَتَغَوُّطِهِ فِي جَـارِ

= إحداهما: يحرم وهو الصَّحيح، جزم به في التَّلخيص والمستوعب، فقال: وسترَّ العورة وأجبٌ في الصَّلاة وغيرها، وصَّحَّحَهُ المجلَّد في شرحه، وابن عبيدان وابن عبد القويّ في مجمع البحرين، وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم وقدَّمه في الرُّعايتين.

والرُّواية الثَّانية: يكره اختاره القاضي وغيره، وقدَّمه في الفائق، وقدَّم في النُّظم أنَّه غير محرَّم، وعنه: يجوز من غـــير كراهـــــــّر، ذكرهـــا المصنِّف في النِّكت وهو وجهُّ ذكره أبو المعالي وصاحب الرِّعاية.

تنبيهان: الأوَّل: على القول بالتَّحريم أو الكراهة لا فرق بين أن يكون في ظلَّةٍ أو حُمَّام، أو بحضرة ملك، أو جنِّي، أو حيوان بهيـــم أو لا، ذكره في الرُّعاية وغيره.

وقال المصنَّف عن هذه المسألة: (هي مسألة سترها عن الملائكة والجنَّ، ذكره أبو المعالي):

الثَّانِي: في لبثه فوق حاجته روايتان إحداهما الكراهة لا غير جزم به في الفصول، والكافي ومختصر ابـن تميــم وشرح ابـن عبيــدان وحواشي المصنّف على المقنع والمنوّر ومنتخب الآدميّ، واختاره القاضي وغيره.

والرُّواية الثَّانية: التَّحريم، اختاره المجد وغيره.

إذا علم ذلك فظاهر كلام المصنّف أنَّ هذه المسألة فردَّ من أفراد المسألة الأولى وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وظاهر كلام ابن تميم، وابن عبيدان وغيرهما أنَّ هذه المسألة غير تلك، لقطعهم هنا بالكراهة، وذكرهم الخلاف هناك في التُّحريـــم والكراهـة، فالمسألة الأولى عنــد هؤلاء هي كشف العورة في خلوةٍ بلا حاجةٍ.

والمسألة الثَّانية: هي زيادة لبثه فوق حاجته، والفرق قد يتُّجه بأن يقال زيادة لبثه في الخلاء تبعٌ لمباح، بخلاف فعل ذلك ابتــــداءً ميـن غير حاجةٍ، لأنَّه قد يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالا، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وكذا رفع ثوبه قبل دنوٌ، من الأرض).

يعنى: هل يَحْرُم أم يكره؟ أطلق الخلاف:

إحداهما: يكره، وهو الصَّحيح، جزم به في الفصول، والمغني وشرح ابن منجًا، وشرح العمدة للشَّيخ تقيُّ الدِّين، والمنوُّر ومنتخب الأدمى، وغيرهم؛ لأنَّه يسيرٌ..

والرُّواية الثَّانية: بحرم.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (ويكره بوله في شقُّ) وكذا وكذا، ثمُّ قال: (في مقيِّر روايتان). انتهى.

وهو عمل المقيَّر مكان البلاط في المستحمُّ، وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان:

إحداهما: لا يكره وهو الصَّحيح جزم به في المجد في شرحه وأبن عبد القويِّ في مجمع البحرين وابن عبيدان وغيرهم. والرُّواية الثَّانية: يكره وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

قال في المغنى والشُّرح وغيرها ولا يبول في مغتسله واطلقوا.

وَجْهَان (م ٦، ١٠)^(١)

وَأَطْلَقُ أَحْمَدُ النَّهْيَ عَنْ بَوْلِهِ فِي رَاكِدٍ، وَأَطْلَقَ الأَدْمِيُّ البَّغْدَادِيُّ تَحْرِيمَهُ فِيهِ.

وَفِي النَّهَايَةِ: يُكْرَهُ تَغَوَّطُهُ فِيهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَا نُهِي عَنِ الاسْتِجْمَارِ بِهِ لِحُرَّمَتِهِ. وَفِي النَّهَايَةِ يُكْرَهُ عَلَى الطَّعَامِ كَعَلَفِ دَابَّةٍ، وَهُوَ مُمَهُوّ، وَيُقَدِّمُ اللِّمَنَى خَارِجًا، ويَقُولُ: غُفْرَانَك، الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ۚ أَذْهَبَ وَفِي النَّهَايَةِ يُكْرَهُ عَلَى الطَّعَامِ كَعَلَفِ دَابَّةٍ، وهُوَ مُمَهُوّ، ويُقَدِّمُ اللِّمْنَى خَارِجًا، ويَقُولُ: غُفْرَانَك، الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ۚ أَذْهَبَ عَنَّى الآذَى وَعَافَانِي.

وَلاَ يُكْرَهُ البَوْلُ قَائِمًا (و م) بلا حَاجَةٍ إِنْ أَمِنَ تَلَوُّثُا وَنَاظِرًا.

وَعَنَّهُ: يُكُرُّهُ.

وَفِي النَّصِيحَةِ لِلاَّجُرِّيُّ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَقَدْ عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتُهُ مِنْ الآدَبِ فِي ذَلِكَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ وَالعَمَلُ بِسهِ،

(١) (مسألة - ٦ - ١٠): قوله: (وفي تحريمه في طريق ماتيٌّ ومورد ماء وظلُّ نافع وتحت شجرةٍ مثمرةٍ وتغوُّطه في جـــار وجهــان).

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): هل يحرم البول في طريق ماتيٌّ أم يكره؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يكره وهو الصّحيح، جزم به في الفصّول ومسبوك النُّهب، والكافي والشّرح وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره. والوجه الثَّاني: يحرم، جزم به في المغني ومختصر ابن تميم وتذكسرة ابـن عبـدوس، والمنـوَّر ومنتخب الأدمـيُّ، وشـرح ابـن رزيـن

قلت: وهو ظاهر الأحاديث وقواعد المذهب تقتضيه.

(المسألة الثَّانية - ٧): هل بحرم البول في مورد الماء أم يكره؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يكره، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي والشَّرح وتذكرة ابن عبدوس والمنوَّر ومنتخب الأدميُّ وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يمرم، جزم به في المغني ومختصر ابن تميم وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

قلت: هي كالِّتي قبلها.

(المسألة النَّالثة - ٨): هل يحرم البول في الطُّلِّ النَّافع، أم يكره؟ اطلق الخلاف.

أحدهما: يكره، وهو الصَّحيح، جزم به في مسبوك الذُّهبُّ والكافي والشُّرح وغيرهم. وفي ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

والوجه الثَّاني: يحرم جزم به في المغني ومختصر ابن تميم وتذكرة ابن عبدوس والمنوِّر ومنتخب الآدميُّ وغيرهم.

(المسألة الرَّابعة - ٩): هل يحرم البول تحت الشَّجرة المُّتمرة أم يكره؟ أطلق ألخلاف.

أحدهما: يكره، وهو الصُّحيح، جزم به في مسبوك الذُّهب، والكافي والشَّرح وتذكرة ابِن عبدوس، والمنوَّر، ومنتخب الأدميّ

والوجه الثَّاني: بحرم، جزم به في المغني ومختصر ابن تميم وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

قلت: التَّحريم في هذه المسائل الأربع قويٍّ.

وقال في مجمع البحرين: إن كانت النَّمرة له كره، وإن كانت لغيره حَرُّم. انتهى.

(المسألة الخامسة - ١٠): هل بحرم تغوُّطه في الماء الجاري أم لا؟ أطلق الخلاف.

(ش): الإمام الشافعي

أحدهما: يجرِم وهو الصُّحيح، جزم به في المغني والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ.

والوجه الثّاني: لا يحرم بل يكره، جزم به في الجد في شسرحه وابـن تميـم في مختصـره وصـاحب مجمـع البحريـن والحـاوي الكبـير وغيرهم، ونصره ابن عبيدان.

وقال في الرِّعاية الكبرى ولا يتغوُّط في ماءِ جار.

قلت: إن نجس به. انتهي.

وقال ابن عقيل: إن كان الماء يسيرًا وعليه متوضَّى حرَّم، وإن كان كثيرًا، وكلُّ جرَّيَّةِ منه لا تتغيّر ببوله لم يحرم. انتهى.

وَالْآوْلَى أَنْ يَقُولُ: أَبُولُ وَلا يَقُولُ: أُرِيقُ المَاءَ.

وَفِي الفُصُول عَنْ بَعْض أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ. وَفِي النَّهْي خَبَرٌ ضَعِيفٌ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٦٤٨، م: ٣٤٧٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي إسلامِ أَبِي ذُرِّ: «أَنْ عَلِيًّا قَالَ لَهُ: إِنْ رَأَيْتِ شَيْئًا أَخَافُ عَلَيْك، قُمْت كَأَنِّي أُرِيقُ الْمَاءُ».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ، وَعَنَ عُمَرَ رضي الله عنه؛ أنَّهُ نَهَـى عَنْـهُ قَـال: وَكِلاهُمَـا لَـهُ مَعْنَـى. وَيُبْعِـدُ فِـيَ الفَضَاءِ؛ وَيَسْتَتِرُ، وَيَقْصِدُ مَكَانًا رِخْوًا، وَفِي التَّبْصِرَةِ عُلُوًّا.

فُصلُ

فَإِذَا فَرَغُ مَسَحَ بِيَسَارِهِ ذَكَرُهُ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ الدَّرَرُ؛ أَيْ مِنْ حَلْفَةِ الدُّبُرِ إِلَى رَأْسِهِ، ثُـمَّ يَنْـتُرُهُ ثَلاثُـا، نَـصَّ عَلَـى ذَلِـكَ، وَظَاهِرُهُ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ كُلُّهُ، ثَلاثًا، وَقَالَهُ الآصْحَابُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَيَتَنَخْنَحُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَيَمْشِي خُطُـوَات، وَعَـنْ أَحْمَـدَ رضى الله عنه نَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَالَ شَيْئُخُنَا: ذَلِكَ كُلُّهُ بِدْعَةً، وَلا يَجِبُ بِاتَّفَاقِ الآبِيَّةِ، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ العُمْدَةِ قَوْلاً يُكْرَهُ نَحْنَحَةٌ وَمُشْسَيَّ وَلَـوْ احْشَاجَ إِلَيْهِ لاَّنَّهُ وَسُوَاسٌ.

وَقَالَ الشَّنْخُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْكُثَ بَمْدَ بَوْلِهِ قَلِيلاً، وَيُكُرُّهُ بَصْفَهُ عَلَى بَوْلِهِ لِلْوَسُواسِ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ لِلِاسْتِنْجَاءِ مَعَ خَـوْف التَّلُوْثِ وَهُوَ وَاجِبٌ (م ر) وَلَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى دِرْهَمِ (هـ) لِكُلِّ خَارِجٍ، وَقِيلَ نَجِسَّ مُلَوَّتٌ وَهُــوَ أَظْهَـرُ (و ش) لَا مِـنْ رِيــحٍ (و) قال فِي الْمُبْهِجِ لآنُهَا عَرَضٌ بإجْمَاعِ الأصُولِيُّينَ، كَذَا قالَ.

وَفِي الانْتِصَادِ مَنْعَ الشُّرْعُ مِنْهُ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ.

وَفِي النَّهَايَةِ نَجْسَةٌ، فَتُنجُّسُ مَاءً يَسِيرًا، وَالْرَادُ عَلَى الْمُدْعِبِ، أَوْ إِنْ تَغَيَّرَ بِهَا.

وَفِي الانْتِصَار: طَاهِرَةٌ لا يَنْتَقِضُ الوُصُوءُ بنَفْسِهَا، بَلْ بِمَا يَتْبَعُهَا مِنْ النَّجَامَةِ فَتُنجَسُ مَاءً يَسِيرًا.

وَيُعْفَى عَنْ خَلْعِ السَّرَاوِيلِ لِلْمَشَقَّةِ، كَذَا قَالَ، وَقِيلَ: لَا اسْتِنْجَاءَ مِنْ نُوْمٍ وَربِح (١)، وَأَنْ أَصْحَابَنَا بِالشَّامِ قَــالَتْ: الفَـرْجُ تُرْمَصُ كَمَا تُرْمَصُ الْعَيْنُ، وَأَوْجَبَتْ غَسْلَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الوَقْتِ اللَّينَوْرِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْصَّيْرَفِيِّ.

وَيَيْدَأُ رَجُلٌ وَبَكْرٌ بِقُبُلٍ: وَقِيلَ: بِالتَّخْيرِ كَنَيْب، وَقِيلَ فِيهَا يُبْدَأُ بِاللَّبُرِ، وَيُبْدَأُ بِالحَجَرِ، فَإِنْ بَدَأَ بِاللَّهِ فَقَالَ أَخْمَدُ يُكُرّهُ. وَيُجْزِنُهُ أَحَدُهُمَا وَجَمْعُهُمَا أُولَى (و) وَالمَاءُ أَفْصَلُ.

وَعَنْهُ: الحَجْرُ، فَإِنْ تَعَدَّى الحَارِجُ مَوْضِعَ العَادَةِ وَجَبَ المَاءُ كَتَنْجيسِهِ بغَيْر الحَارج.

وَقِيلَ: عَلَى الرُّجُل، ونَصُّ أَخْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يَسْتَجْمِرُ فِي غَيْرِ المَخْرَجَ.

وَقِيلَ: يَسْتَجْمِرُ فِيَ الصَّفْحَتَيْنِ وَالحَشْفَةِ (و ش) وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ ذَٰلِكَ، لِلْعُمُومِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِـــمْ لا يَمْنَـعُ القِيَسَامُ الاسْتِجْمَارَ مَا لَمْ يَتَعَدُّ الحَارِجَ (ش) وَلا يَجبُ المَاءُ لِغَيْرِ المُتَعَدِّي نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَيُتَوَجَّهُ مَعَ الْمُصَالِهِ، وَلا لِلنَّادِرِ (م) وَيَجَّبُ ثُلاثُ مَسْحَاتٍ (هـ م) مَعَ الإِنْقَاءِ (و) فَإِنْ ژادَ عَلَيْهَا ٱسْـ شُحِبٌ القَطْمُ عَلَى وثْر.

وَالْإِنْقَاءُ بِالْحَجَرِ بَقَاءُ أَثَرِ لَا يُزِيلُهُ إِلاَّ الْمَاءُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: خُرُوجُ الحُجُرِ الْآخِيرِ لا أَثَرَ بِهِ إِلاَّ يَسِيرًا، وَلَوْ بَقِيَ مَا يَـزُولُ بِـالحِرَق أَو الحَـزَف لا بِـالحَجَر؛ أَزِيـلَ عَلَـى ظَاهِرِ الآوَّل، لا الثَّانِي، وَالإِنْقَاءُ بِالمَاءَ خُشُونَةُ المَحَلِّ كَمَا كَانَ، وَاكْتَفَى فِي المَذْهَبِ بِالظَّنِّ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ. *** مَنْ الْأَرْفِينِ الْأَنْفِينِ وَالْإِنْقَاءُ بِاللَّاءِ خُشُونَةً المَحَلِّ كَمَا كَانَ، وَاكْتَفَى فِي المَذْهَبِ بِالظَّنِّ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ.

وَقِي النَّهَايَةِ بِالعِلْمِ، وَيُتَّوِّجُهُ مِثْلُهُ طَهَارَةُ الحَدّثِ.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: لا استنجاء من نوم وربح). انتهى.

قال شيخنا في حواشيه: كذا في النُسخ، ولعلُّه: وقيل: بالاستنجاء من نوم وربح، أو: وقيل: يجب الاستنجاء من نوم وريح، وهــو كما قال.

وقد قال في الفائق: ولا يجب من نوم، نصُّ عليه، وأوجبه حنابلة الشَّام، ذكره ابن الصَّيرفيِّ. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه

وَذَكَرَ أَبُو البَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ يَكْفِي، لِخَبَرِ عَائِشَةَ: «حَتَّى إذًا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أرْوَى بَشَرَقَهُ»، وَيَأْتِي فِي الشَّكِّ فِي عَدَدِ الرَّكَعَاتِ. وَفِي تَعْمِيمُ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ رِوَايَتَانَ (م ١١)(١).

وَيِّي وُجُوْبٍ غَسْلُ مَا أَمْكَنَ مِنَّ دَاخِلَ فَرْجِ ثَيْبٍ فِي نَجَامَةٍ وَجَنَابَـةٍ وَجُهَـانٍ، وَالنَّـصُ عَدَمُـهُ (م ١٧ –١٣)(٢)، فَـلا تُدْخِلُ يَدَهَا وَإِصْبَعَهَا بَلْ مَا ظَهَرَ (و ش) نَقَلَ جَعْفَرٌ إِذَا اغْتَسَلَتْ فَلا تُدْخِلُ يَدَهَا فِي فَرْجِهَـا، قَـالَ فِـي الحِـلاف: أَرَادَ مَـا غَمُضَ فِي الفَرْجِ؛ لأَنَّ المَشَقَّةَ تَلْحَقُ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلَ وَغَيْرُهُ: هُوَ بَاطِنٌ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالَيِ وَالرَّعَايَةُ وَغَيْرُهُمَا: هُوَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، وَذَكَرُهُ فِي الْمَطْلَعِ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَلَفَ كَلامُ القَاضِي^(٣). وَعَلَى ذَلِكَ يُخْرِّجُ إِذَا خَرَجَ مَا اخْتَشْتُهُ بِبَلَلِ: هَلْ يُنْقَضُ؟ قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: لا، لآنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنَّ ابْتَالُ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَكَانِهِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الشَّفْرَيْنِ نُقِض، وَإِنْ كَانَ دَاخِلاً لَمْ يُنْقَض، وَقَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ، قالُوا: وَإِنْ أَذْخَلَتْ إصْبَعَهَا فِيهِ انْتَقَض، لآنُهَا لا تَخْلُو مِنْ بَلَّةٍ، وَيُتَوَجَّهُ عِنْدَنَا الخِلاف، ويُخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فَسَاهُ الصَّوْمُ بِوُصُولُ إِصْبَعِهَا أَوْ حَيْضٍ إِلَيْهِ، وَالوَجْهَانُ فِي حَشَفَةِ الْأَقْلُفُ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي تعميم الحلُّ بكلُّ مسحةٍ روايتان). انتهى.

وحكاهما الزُّركشيِّ وجهين، وأطلقهما هو وابن تميم:

إحداهما: يجب تعميم الحلّ بكلّ مسحة، وهو الصّحيح اختاره الشّريف أبو جعفر وابـن عقيـل وجـزم بـه في المذهب، ومسبوك الذَّهِب، والحاوي الكبير وقدَّمه في المغنى، والشَّرح، وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

والرُّواية الثَّانية: لا يجب تعميم الحلُّ بكلُّ مسحةٍ، ذكرها ابن الزَّاغونيُّ.

قال الشَّيخ الموفَّق: ويحتمل أن يجزئه لكلُّ جهةٍ مسحةً، لظاهر الخبر.

قال في الرَّعاية الكبرى: يسنُ أن يعمُّ الحلُّ بكلُّ مسحةٍ بحجرٍ مرَّةً، وعنه: بل كلُّ جانبٍ منه بحجرٍ مرَّةً، والوسط بحجرٍ مرَّةً. وقيل: يكفي كلُّ جهةٍ مسحها ثلاثًا بحجر، والوسط مسحه ثلاثًا محجر انتهى.

(٢) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (وفي وجوب غسل ما أمكن من داخل فرج ثيّبةٍ في نجاسـةٍ وجنابـةٍ وجهـان، والنّـصُ عدمـه).

أحدهما: لا يجب، وهو الصَّحيح، نصَّ عليه، واختاره المجد وحفيــده وغيرهمـا، وقدَّمـه في مجمـع البحريـن وشـرح ابـن عبيـدان والفائق، ومختصر ابن تميم وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجبُ احتاره القاضي، وقدُّمه في الرَّعاية الصُّغري والحاوي الصُّغير.

قال في الرَّعاية الكبرى: وتغسل المرأة الثيُّب نجاسة باطن فرجها إن قلنا بنجاسة رطوبته؛ لأنَّه في حكم الظَّاهر، فإن نجس أو مخسرج الحيض ببول أو غيره وجب غسله في روايةٍ.

وقيل: يُسنُّ غسله: ثمُّ قال بعد ذلك والنُّصُّ أنَّه لا يجب غسل باطن فرج المرأة من جنابةٍ ولا نجاسةٍ. انتهى.

وقد نقل المُصنّف عن أبي المعالي والرّعاية وغيرهما أنّه في حكم الظّاهر، وأنَّ صاحب المطلع ذكره عن أصحابنا.

وقال في الحاوي الكبير: ويحتمل أن يجب إيصال الماء إلى باطن الفرج، إلى حيث يصل الذَّكر إن كانت ثيبًا. انتهى.

وقيل: إن كان في غسل الحيض وجب إيصال الماء إلى باطن الفرج، ولا يجب من غسل الجنابة.

(ش): الإمام الشافعي

(٣) تنبيه: ظاهر قوله: (قال ابن عقيل وغيره هو باطنٌ، وقال أبو المعالي والرُّعاية وغيرهما: هو في حكم الظَّاهر، وذكره في المطلسع عن أصحابنا، واختلف كلام القاضي):

أنَّ الخلاف مطلقٌ في ذلك، أعني هل ما أمكن غسله من الفرج في حكم الظَّاهر أو الباطن، ويكون كالمسألة الِّتي قبلهــا فعلــى هــذا يكون الصَّحيح أنَّه في حكم الباطن موافقةً للنَّصِّ.

وهذه (مسألة – ١٣) أخرى ويحتمل أن يكون الخلاف هناك على القول بأنَّه في حكم الظَّاهِر وإنَّما لم يجب غسله للمشــقَّة، واللَّــه

(ر): روایشان

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ حُكُمْ طَرَفِ القُلْفَةِ كَرَأْسِ الذُّكُو (م ١٤)(١٠.

وَأُوْجَبَ الْحَنَفِيَّةُ مَا لا مَثْنَقَةً فِيهِ مِنْ الفَرْجِ، دُونَ الآقْلَف، وَالدُّبُرُ فِي حُكْمِ البَاطِنِ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ بِنَحْوِ الحُقْنَةِ، وَلا يَجبُ غَسْلُ نَجَاسَتِهِ.

وَأَثْنُ الاسْتِجْمَار نُجِسٌ (و) وَيُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ (و).

وَعَنْهُ: طَاهِرٌ، اخْتَارَةُ جَمَاعَةٌ، وَمَنْ اسْتَنْجَى نَضَحَ فَرْجَهُ وَسَرَاوِيلُهُ:

وَعَنْهُ: لا، كَمَنْ اسْتَجْمَرَ.

وَمَنْ ظُنَّ خُرُوجَ شَيْءٍ فَقَالَ أَحْمَدُ: لا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَيَقُّنَ زَوَالَهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ مِنْ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ يَذَهَبُ إِنْ شَنَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَرَ أَحْمَدُ حَشْقُ الذَّكِرِ فِي ظَاهِرِ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِنَّهُ لَوْ فَعَلَ فَصَلَّى ثُمَّ أَخْرَجَهُ فَوَجَدَ بَلَلاَ فَـلا بَـأْسَ، مَـا لَـمْ يَظْهَرْ خَارِجًا، وَكُرِهَ الصَّلاةُ فِيمَا أَصَابَهُ الاَسْتِجْمَارُ حَتَّى يَغْسِلَهُ، وَنَقَلَ صَالِحٌ أَوْ يَمْسَحَهُ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ لا يَلْتَفِتُ إلَيْهِ.

وَيَجُوزُ بِكُلِّ طَاهِرٍ مُنَقُّ مُبَاحٍ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ، وَيَحْرُمُ فِي الْآصَحِّ بِجلْدِ سَمَكِ أَوْ حَيَوَان مُذَكِّسَى، وَقِيـلَ: مَدَّبُـوغ، وَحَشِيشِ رَطُب، وَلا يَجُوزُ بِمَطْعُوم وَلَوْ بطَعَامٍ بَهِيمَةٍ، صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمَّ أَبُـو الفَـرَجِ وَرَوْثُ (هـــ م) وَعَظْـم (هـــ م) وَمُحْتَرَم كُمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ وَكُتُب حَدِيثٍ وَفِقْهِ.

وَفِيُ الرَّعَايَةِ: وَكِتَابَةٍ مُبَاحَةٍ وَمُتَّصِلٍ بِحَيَوَانِ (و ش) خِلافًا لِلأرَّجِيُّ.

وَفِي النَّهَايَةِ وَذَهَبِ وَفِضَّةٍ (و ش) وَلَعَلُّهُ مُرَّادُ غَيْرِهِ لِتَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهِ.

وَفِيهَا أَيْضًا وَحِجَارَةِ الحَرَمِ (و ش) وَهُوَ سَهُوٌ، وَانْفَرَدَ شَيْخُنَا بِإِجْزَائِهِ بِرَوْثٍ وَعَظْم، وَظَاهِرُ كَلامِهِ وَبِمَا نَهَى عَنْهُ، قَالَ: لآنُهُ لَمْ يُنْهُ عَنْهُ، لآنُهُ لا يُنْقِي بَلْ لإِفْسَادِهِ، فَإِذَا قِيلَ: يَزُولُ بِطَعَامِنَا مَعَ التَّخُرِيمِ، فَهَذَا أُوْلَى، وَإِنْ اسْــتَجْمَرَ بَعْـدَهُ فَقِيـلَ: لا يُجْزئُ، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ إِنْ أَزَالَ شَيْئًا (م هُ١)(٢)

وَعَنْهُ: يَخْتُصُ الاسْتِجْمَارُ بِالْحَجْرِ (خ) فَيَكْفِي وَاحِدٌ.

وَعَنْهُ: لَلاثَةً.

وَيُكْرَهُ بِيَّمِينِهِ (و ش) وَقِيلُ بِتَحْرِيهِ، وَإِجْزَائِهِ فِي الْآصَحِّ، وَنَقَلَ صَالِحٌ أَكْرَهُ أَنْ يَمَسَّ فَرْجَـهُ بِيَمِينِـهِ، فَظَـاهِرُهُ مُطْلَقَـا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّنِخِ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (والوجهان في حشفة الأقلف وذكر بعضهم أنَّ حكم طرف القلفة كراس الذَّكر). انتهى.
 وقد علمت الصَّحيح من الوجهين في ذلك.

وقال في الرَّعاية الكبرى -بعد أن جعل حكمهما واحدًا-: وقيل: وجوب غسل حشفة الأقلف المفتوق أظهر. انتهى.

وجزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ والنُّظم والحاوي الصُّغير والرَّعاية الصُّغرى ومختصـــر ابــن تميــم وغــيره، وقدَّمــه في كبرى.

قلت: وهذا الصُّواب.

والظَّاهر أنَّ علَّ الخلاف فيما إذا كانت الحشفة مستترةً بالقلفة، وعلى الحشفة نجاسةٌ وأمكن كشفها.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن استجمر بعده يعني لو استجمر أوّلا بمنهيّ عنه ثمّ استجمر بعده بمباح، فقيــل: لا يجـزئ، وقيــل: بلى، وقيل: إن أزال شيئًا). انتهى.

وأطلق الإجزاء وعدمه أبن تميم وابن عبيدان وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين والزُّركشيُّ وغيرهم:

أحدهما: لا يجزئ مطلقًا.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرُّعاية الكبرى وإطلاقه الوجهين إنَّما حكاه طريقةً.

والقول الثَّاني: يجزئ مطلقًا.

والقول الثَّالث: إن أزال شيئًا أجزاً، وإلاًّ فلا، وهو لابن حمدان في الرعاية الكبرى واختاره إذا علم ذلك ففي إدخاله القول النَّالث في إطلاق الحلاف شيءٌ.

الضروع - كتاب الطهارة

وَحَمَلَهُ أَبُو البَرَكَاتِ ابْنُ مُنَجًّا عَلَى وَقْتِ الحَاجَةِ لِسِيَاقِهِ فِيهَا، وَتَرْجَمَ الخَلاَّلُ رِوَايَةً صَالِح كَذَلِكَ وَلا يَصِحُ تَقَدِيمُ الوُضُوءَ عَلَيْهِ اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: يَصِيحُ (و) وَكَذَا التَّيَمُّمُ، وَقِيلَ: لا يَصِيحُ (و ش) فَلَوْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِ المَحَلّ فَوَجْهَان (م ١٦)(١٠).

قَالَ شَيْخُنَا: وَيَحْرُمُ مَنْعُ الْمُحِتَاجِ إِلَى الطَّهَارَةِ وَلَوْ وَقَفَتْ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيِّنَةٍ، كَمَدْرَسَةٍ وَرَبَّاطٍ، وَلَـوْ فِـي مِلْكِـهِ، لأنَّهَـا بِمُوجَبِ الشُّرْعِ وَالعُرْفَ مَبْلُولَةٌ لِلْمُحْتَاجِ، وَلَوْ قُلُرَ أَنَّ الوَاقِفَ صَرَّحَ بِالمَنْعِ فَإِنَّمَا يُسَوِّغُ مَـعَ الاسْتِغْنَاءِ، وَإِلاَّ فَيَجِبُ بَـذَٰلُ اَلْمَنَافِعِ الْمُخْتَصَّةِ لِلْمُحْتَاجِ كَسُكْنَى(٢) دَارِهِ، وَالانْتِفَاعِ بِمَاعُونِهِ، وَلا أُجْرَةً فِي الأَصَحُ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِي ذُخُولَ أَهْلِ اللَّهُمَّةِ مَطْهَرَةَ الْمُسْلِمِينَ تَضْيينٌ أَوْ تَنْجِيسٌ، أَوْ إفْسَادُ مَاءٍ وَنَحْوُهُ وَجَبَ مَنْعُهُمْ.' قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرَرٌ وَلَهُمْ مَا يَسْتَغْنُونَ بِهِ عَنْ مَطْهَرَةِ ٱلْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ لَهُمْ مُزَاحَمَتُهُمْ

(ش): الإمام الشافعي

⁽١) (مسألة – ١٦): قوله: (ولا يصحُّ تقديم الوضوء عليه، اختاره الأكثر، وعنه يصحُّ وكذا التَّيمُم، وقيل لا يصبحُ، فلـو كـانت على غير المحلِّ فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي وابن تميم والحاوي الكبير ومجمع البحرين وابن عبيدان وحواشي المصنّف على المقنع والزّركشيّ وغيرهم: أحدهما: يصحُّ تقديم التَّيمُم على غسلها، وهو الصُّحيح على هذا البناء.

قال الشَّيخ في المغني وابن منجًا في شرحه والأشبه الجواز، وصحَّحه في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ اختاره القاضي وقدَّمه في الشَّرح وشرح ابن منجًّا.

قال في المذهب لم يصحُّ على قول أصحابنا. انتهى.

وقد نقل الشّيخ في المغني والشّارح وتبعهما الزّركشيّ عن ابن عقيل أنّه قال: حكم النّجاسة على غير الفرج حكمها على الفرج. والّذي رأيته في الفصول القطع بعدم الصّحّة في هذه المسألة مع حكايته الخلاف في صحّة النّيمُم قبل الاستنجاء وإطلاقه، ولم يذكر

⁽٢) تنبيه: قوله في كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين: (وإلاُّ فيجب بذل المنافع المختصَّة للمحتاج كسكنى).

قال ابن نصر الله وشيخنا لعله كسكّين، فإنَّ السُّكني لا تبدّل بلا عوض، وهذا محتمل، وليس ببعيد بذل السُّكني لحتاج. فهذه ست عشرة مسألة قد يسر الله الكريم بتصحيحها.

باب السُّواكِ وغيرِهِ

يُسْتَحَبُّ فِي كُلُّ وَفَتِ (و)، وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدُ الزُّوالِ (و ش).

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَعَنْهُ: يَكْرَهُ قَبْلُهُ بِعُودٍ رَطْبِ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ الحَلْوَانِيُّ وَغَيْرُهُ (و م). وَعَنْهُ فِيهِ لا، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ (١)؛ لآنَهُ قُولُ عُمَرَ وَانْبَنِهِ، وَانْبِنِ عَبَّاسٍ، وَكَالْمُشْمَصَةِ المُسْتُونَةِ، وَنَقَـلَ الآفُـرَمُ: . . .

مَجَبِي. وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَسْنَاكَ بِالعَشِيِّ وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ صَلاةٍ وَانْتِبَاهِ وَتَغَيَّر فَم وَوُضُوء وَقِرَاءَةٍ، ويَسْتَاكَ عَرْضًا. وقِيلَ: طُولاً، بِعُودٍ لا يَضُرُّهُ وَلا يَتَفَتَّتُ، وَظَاهِرَهُ التَّسَاوِي، وَيَتَوجُهُ اخْتِمَالُ أَنَّ الآرَاكَ أُولَى، لِفِعْلِهِ ﷺ. وَقَالَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضُ الآطِبَّاءِ، وَإِنَّهُ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِي اسْتِحْبَابِ الفِطْرِ عَلَى النَّمْرِ، وَأَنَّهُ أُولَى فِي الفِطْرَةِ، لِفِعْلِهِ

وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ أَنَّهُ لا يَعْدِلُ عَنْهُ، وَعَنِ الزَّيْتُونِ وَالمُرْجُونِ إِلاَّ لِتَعَلَّرُو. وَقَالَ صَاحِبُ النَّيْسِيرِ مِنَ الْأَطِبُّاءِ: رَعَمُوا أَنَّ التَّسَوُّكَ مِنَ أُصُولِ الجَوْدِ فِي كُلِّ خَامِسٍ مِنَ الآيَام يُنَقِّي الرَّأْسَ، وَيُصَفِّي

والسُّواكُ بِاغْتِدَالَ يُطَيِّبُ الفَمَ، وَالنَّكُفَةَ، وَيَجْلُو الْأَسْنَانَ، وَيُقَوِّيهَا، وَيَشُدُّ اللَّئَةَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُسَمَّنُهَا، وَيَقْطُعُ البَلْغَمَ، وَيَجْلُو البَصَرَ، وَيَمْنَعُ الحَفَرَ وَيَذْهَبُ بِهِ، وَيُصِحُّ المَعِدَةَ، وَيُعِينُ عَلَى الْهَضْمِ، وَيُشتهِي الطَّمَامَ، ويُصنَفَّي الصَّوْتَ، ويُستهلُّ مَجَادِيَ الكَلامِ، وَيُنشَّطُ، وَيَطْرُدُ النُّوْمَ، وَيُخَفِّفُ عَنِ الرَّأْسِ، وَفَمِ المَعِدَةِ.

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وعنه يكره قبله بعودٍ رطبهٍ اختاره القاضي وغيره وجزم به الحلوانسيُّ وغـيره، وعنـه فيـه لا، اختـاره صاحب المحرِّر وغيره). انتهى.

في هذه العبارة نوع خفاء لأنَّها لم يفهم منها إطلاق الخلاف ولا تقديم إحدى الرُّوايتين على الأخرى.

ووجد في بعض النَّسخ: وعنه يكره قبله وبعودٍ بزيادة واو أوَّلا وليس فيه ما يزيل الإشكال بل يبقي ظـــاهـر العبــارة أنَّ لنــا روايــة بكراهة السُّواك قبل الزُّوال مطلقًا للصَّائم ولم نطُّلع عليها في كُتب الأصحاب، وإن جعلنا الباء متعلَّقـةٌ بــ: يستحبُّ أوَّل البــاب فلــم

قال شيخنا في حواشيه: والَّذي يظهر أنَّ لفظَّة عنه الأولى زائدةً، فعلى قوله يكون قد قدَّم الكراهــة، وعلى كـلَّ تقديـر في كراهــة السُّواكُ بعودٍ رطب قبل الزُّوال للصَّائم روايتان، أو ثلاث.

وأطلق الرُّوايتين في الفصول والهداية والمذهب والحلاصة والمغني والشُّرح وغيرهم في الصُّوم والتُّلخيـص ومختصر ابـن تميــم والحاوي الكبير والفائق والزُّركشيُّ وغيرهم:

إحداهما: لا يكره، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، واختاره المجد في شرحه في باب ما يكره في الصُّوم وابسن أبي المجد في مصنفه.

قال أبو المعالي في الهداية -وتبعه ابن عبيدان-: في الصُّحيح: أنَّه لا يكره. انتهى.

وهو الصُّواب، ولم يطُّلع ابن نصر اللَّه في حواشيه على محلُّ اختيار المجد، فلهـذا قـال؛ لم نجـد ذلـك في بشـرحه ولا هـو في الحـرُّد.

وقال في الرُّعاية الكبرى: وعنه يباح.

والرُّواية الثَّانية: يكره، اختاره القاضي، وغيره، وقطع به الحلوانيُّ وصاحب المنوّر وغيرهما، وقدَّمه في المستوعب والنظم والرُّعايتين وشرح ابن رزين وغيرهم وصحَّحه في الحاوي الصُّغير.

وعنه رواية ثالثةً: لا يجُوز، نقلها سليمٌ الرَّازيُّ قاله ابن أبي الجد ونقل المصنِّف رواية الأثرم وحنبل، وقيل: يباح في صوم النَّفل.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

قَالَ الْآطِبَّاءُ: وَأَكُلُ السُّعْلِ، وَالْأَشْنَانِ يُنَقِّي رَأْسَ المَعِدَةِ، وَيَشُدُّ اللَّنَةَ وَيُعلَيِّبُ النَّكَهَةَ، وَمَضْغُ السُّعْدِ دَائِمًا لَهُ تَأْثِيرٌ عَظِيسمٌ في تَطْبِيبِ النَّكَهَةِ.

وَمَنِ اسْتَفُّ مِنْ الزُّنْجَبِيلِ اليّابِسِ وَاللِّبَانِ الحَالِصِ أَذْهَبًا عَنْهُ رَائِحَةَ خُلُوفٍ الفَهْ وَمَا هُوَ أَشَدُ مِنْ الحَلُوفِ.

وَاللَّوْزُ أَكْلُهُ قَوِيٌّ فِي مَنْعٌ ارْتِقًاءَ البُخَارِ إِلَى فَوْقِ، وَيُرَطِّبُ البَدَنَ، وَلا يُكْثَرُ مِنْةٌ فَإِنَّهُ يُرْخِي المَعِدَةَ.

وَالرُّمَّانُ الحَامِضُ يَمْنَعُ الْبُخَارَ، وَلَكِنَّهُ يَضُرُّ بِالحَشَّا، وَالمَعِدَةِ، وَتُصْلِحُهُ الحَلْوَى السَّكَرِيَّةُ وَالكُسْفُرَةُ تَمْنَعُهُ، لَكِنَّهَا تَظْلِمُ البَصَرَ، وَتُجَفَّفُ المَنِيِّ، وَالكُمْثُرَى تَمْنَعُهُ لِخَاصِيَّةٍ فِيهِ، وَالسَّفَرْجَلُ يَمْنَعُهُ لِشِيدَةٍ فَبْضِهِ وَكَشْرَةٍ أَرْضِيَّتِهِ، وَلا يُكْثِرُ لاَّنَّهُمَا يُخْذِقُان القُولُنْجَ، وَإِنْ أَكْثَرَ أَكُلَ مَعْجُونًا حَارًا أَوْ عَسَلاً.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَوَّلِ الجَنَائِزِ يَكُونُ الخِلالُ مِنْ شَجَرٍ لَيِّنٍ، وَلِهَذَا مَنْعُنَا مِنْ السُّواكِ بِالعُودِ الَّذِي يَجْرَحُ الحَسَيَّ، وَاللَّبُتَ

مَنْهِيٌّ عَنْ أَذِيَّةٍ جَسُمِهِ لِقَوْلُهِ عليه السلام: ‹كَسْرُ عَظْم اللَّيْتُ كُكَّسْرُو حَيًّا﴾.

َ قَالَ: وَالَيْتُ كَالَحَيِّ فِي الحُرْمَةِ، بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ قَصَّدَ جُنَّةَ مَيْتٍ لِيَاْخُذَهَا مِنْ أوليَائِهِ فَيَنَالَهَا بِسُوءٍ مِنْ حَرْقِ وَإِنْــلافو جَــازَ أَنْ يُحَامُوا عَنْهَا بِالسَّلاحِ وَلَوْ آلَ ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ الطَّالِبِ لَهَا كَمَا يُحَامُونَ عَنْ وَلِيَّهُمْ الحَيِّ

وَيُكُرَهُ بِقَصَبَ كَرَيْجَانٍ وَرُمَّانٍ وَآسٍ وَنَحْوَِّهَا، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَكَذَا تَخَلُّلُهُ بِهِ، قَالَ بَغْضُهُمْ: وَلا يَتَسَوَّكُ بِمَا يَجْهَلُـهُ لِكَلاَ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ.

وْيَسْتَاكُ بِيَسَارُو لِيَقِلُهُ خَرْبٌ قَالَ شَيْخُنَادُ مَا عَلِمْت إِمَامًا خَالَفَ فِيهِ كَانْتِثَارُو.

وَذَكَرَ صَاّحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي الاسْتِنْجَاء بِيَمِينِهِ: يَسْتَاكُ بِيَمِينِهِ، وَيَبْسَدُأُ بِجَانِسِهِ الآيْمَـنِ، وَيَتَيَـامَنُ فِي انْتِعَالِـهِ وَتَرَجُّلِـهِ، وَلا يُصِيبُ السُّنَّة بأصْبُوهِ، أَوْ خِزْقَةٍ، وَقِيلَ بَلَى (و هـ) وَقِيلَ بَقَدْر إِزَالَتِهِ.

وَيَكِهُ مِنْ غِبًّا، وَاحْتَجُوا بِأَنَّهُ عليه السلام نَهَى عَنِ التَّرَجُلِ إِلاَّ غِبًّا، وَنَهَى أَنْ يَمْتَشُطُ أَحَدُهُمْ كُلُّ يَوْم، فَدَلَّ أَنَّهُ يُكُرَّهُ غَـيْرَ الغَبِّ. الغبُّ.

وَالتُّرَجُّلُ: تَسْرِيحُ الشُّعْرِ وَدَهْنُهُ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّحْيَةَ كَالرَّأْسِ، وَفِي شَرْحِ العُمْدَةِ وَدَهْنُ البَّدَنِ.

وَالغِبُ يَوْمُا وَيَوْمُا، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ مَا لَمْ يَجفُّ الآوُّلُ، لا مُطْلَقًا لِلنَّسَاء (ش) وَيَفْعَلُهُ لِحَاجَةٍ لِلْخَبَر.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِعْلَ الْأَصْلَتَحِ بِالبَلَدِ كَالغَسْلِ بِمَاءَ حَارٌ بِبَلَدِ رَطْبٍ، لأَنَّ المَقْصُودَ تَرْجِيـلُ الشَّعْرِ، وَلأَنْهُ فِعْـلُ الصَّحَابَـةِ رضي الله عنهم، وَأَنَّ مِثْلَهُ نَوْعُ اللَّبْسِ وَالمَّاكُلِ، وَأَنْهُمْ لَمَّا فَتَحُوا الآمْصَارَ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَّ يَأْكُلُ مِنْ قُوتِ بَلَدِهِ، وَيَلْبَـسُ مِنْ لِبَاسَ بَلَدِهِ مِنْ خَيْرٍ أَنْ يَقْصِدُوا قُوتَ المَدِينَةِ وَلِبَاسَهَا.

قَالَ: وَمِنْ هَلَا الْهَالِبَ عَلَى النّبِي ﷺ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الإِزَارُ وَالرَّدَاءُ، فَهَلْ هُمَا أَفْضَلُ لِكُلِّ أَحَدِ وَلَوْ سَعَ القَدِيسِ، أَو الآفضلُ مِمَا الفَّرِيسِ، السَّرَاوِيلُ فَقَطَ؟ هَذَا مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ العُلْمَاءُ، وَالثَّانِي أَظْهَرُ، فَالاَفْتِدَاءُ بِهِ: تَارَةُ يَكُونُ فِي نَوْعِ الفِعْلِ وَتَقَارَةُ فِي خَنْهِ، فَيَكُونُ المَّنْرُوعُ هُوَ الآمْرُ العَامُ قَالَ: وَتَارَةُ فِي جِنْسِهِ، فَإِنَّهُ قَذَ يَفْعَلُ الفِعْلَ لِمَعْنَى يَعْمُ ذَلِكَ النَّوْعَ وَغَيْرَهُ، لا لِمَعْنَى يَخْصُهُ، فَيَكُونُ المَنْدُوعُ هُوَ الآمْرُ العَامُ قَالَ: وَهَذَا لَيْسَ مَخْصُوصًا بِفِعْلِهِ وَفِعْلِ أَصْحَابِهِ، بَلْ وَبِكَثِيرٍ مِمَّا أَمْرَهُمْ بِهِ وَنَهَاهُمْ عَنْهُ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةً إِيَاسٍ بْنِ ثَعْلَبَةً مَرْفُوعَا أَنْ «البَذَاذَة مِنْ الإِيمَانَ»؛ يَعْنِى: النَّقَحُلُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٦٢)، وَأَبُو دَاوُد (٤١٦١)، وَابْنُ مَاجَهُ (٤١١٨).

وَفِي لَفُظٍ: يَعْنِي: التَّقَشُّفَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: البِّذَاذَةُ: التَّواضُعُ فِي اللَّبَاسِ.

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الإِرْفَاهِ، وَيَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤١٦٠).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَتَقِيق، عَنْ صَحَابِيٍّ عَامِلٍ بِمِصْرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنِ الإِرْفَاهِ وَالنَّرْجِيلِ كُلُّ يَوْمٍ». وَذَكَرَ صَاحِبُ النَّظْمِ هَذَا المُغنَى وَيَأْتِي فِي آخِرِ سَتْرِ العَوْرَةِ.

وَيَكْتَحِلُ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ، وَقِيلَ اثْنَتَيْنِ فِي يُسْرَاهُ.

وَيَشْخِذُ الشَّعْرَ وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالَ: لا إنْ شَنَقُ إَكْرَامُهُ (و ش) وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ سُنَّةً لَوْ قَدَرُنَا عَلَيْهِ اتَّخَذَنَاهُ، وَلَكِــنَ لَـهُ كُلْفَةً وَمُؤْنَةً.

وَيُسَرِّحُهُ، وَيُفَرِّقُهُ، وَيَكُونُ إِلَى أَذُنَيْهِ، وَيَنْتَهِي إِلَى مَنْكِبَيْهِ، كَشَعْرِهِ عليه السلام.

وَلا بَأْسَ بزيَادَتِهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَجَعْلِهِ ذُوَّابَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: أَبُو عُبَيْدَةً كَانَتْ لَهُ عَقِيصَتَان، وَكَذَا عُثِمَانُ.

وَيُغْفِي لِحْيَتُهُ، وَفِي الْمَذْهَبِ مَا لَمْ يُسْتَهُجَنْ طُولُهَا (و م) وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٨٩٢).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَتَرْكُهُ أُوْلَى.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ.

وَأَخَذَ أَخْمَدُ مِنْ خَاجِبَيْهِ وَعَارِضَيْهِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيَ وَيَحْفُ شَارِبَهُ (م) أَوْ يَقُصُّ طَرَفَهُ، وَخَفُّهُ أَوْلَى فِي النَّصُوصِ (و هـ ش) وَلا يُمْنَعُ مِنْهُ (م) وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمِ الإِجْمَاعَ أَنْ قُصُّ الشَّــارِبِ وَإِعْفَـاءَ اللَّحْيَـةِ فَـرْضٌ، وَأَطْلَـقَ أَصْحَابُنَـا وَغَـيْرُهُمُ الاسْتِحْبَابَ، وَأَمَرَ ﷺ بِلَلِكَ، وَقَالَ: ﴿خَالِفُوا المُشْرِكِينَ، مُتَفَقَّ عَلَيْهِ (خ: ٥٨٩٢، م: ٢٥٩).

وَلِمُسْلِم (٢٦٠): ﴿خَالِفُوا الْمَجُوسَ».

وَعَنْ زَيْلًا بْنِ أَرْقَمَ مَرْفُوعًا: ﴿ مَنْ لَمْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبَهُ؛ فَلَيْسَ مِنَّا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٦٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٤)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢٧٦٠) وَصَحَّحَهُ

وَهَلَوهِ الصَّيْغَةُ تَفْتَضِي عِنْدَ أَصْحَابِنَا التَّحْرِيمَ، وَيَأْتِي فِي العَدَالَةِ هَلْ هُوْ كَبِيرَةٌ؟ وَيُأْتِي فِي آخِــرِ سَـــــــرِ العَــوْرَةِ وَالوَلِيمَــةِ حُكُمُ النَّشَبُّهِ بِالكَفُّارِ.

وَلَمْ يَذْكُرُوا شَغَرَ الآنْف وَظَاهِرُ هَذَا إِبْقَاؤَهُ، وَيَتَوَجَّهُ أَخْذُهُ إِذَا فَحُشَ، وَأَنَّـهُ كَالحَاجِبَيْنِ وَأَوْلَـى مِنْ العَـارِضَيْنِ، قَـالَ مُجَاهِدُ: الشَّغرُ فِي الآنْف أَمَانٌ مِنْ الجُدَام، وَرُويَ مَرْفُوعًا، وَهُو بَاطِلٌ.

وَيُقَلِّمُ ظُفْرَهُ مُخَالِفًا يَوْمَ الجُمُمَةِ قَبْلَ أَلزُّوالِ، وقِيلَ يَوْمَ الخَميسِ، وقِيلَ يُخَيِّرُ، ويُسَنُّ أَنْ لا يَحِيفَ عَلَيْهَا فِي الغَزْوِ لآنَّـهُ يَخْتَاجُ إِلَى حَلِّ حَبْلِ أَوْ شَيْء نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيَنْتِفُ إبطَهُ، وَيَخْلِقُ عَانْتُهُ، وَلَهُ قَصُهُ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ، وَالنَّنُويرُ فِي العَوْرَةِ وَغَيْرِهَا، فَعَلَهُ أَخْمَكُ، وَكَذَا النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٣٧٥) مِنْ حَدِيثِ أَمْ سَلَمَةً، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتَ، وَقَدْ أَعِلُّ بالإرْسَال.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لآنُ قَتَادَةً قَالَ: «مَا اَطُّلَى النَّبِيُّ ﷺ، كَذَا قَالَهُ أَخْمَدُ.

وَفِي الغُنْيَةِ وَيَجُوزُ حَلْقُهُ لَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِزَالَتُهُ كَالنُّورَةِ وَإِنَّ ذُكِرَ خَبَرٌ بِالمَنْعِ حُمِلَ عَلَى التَّشَيَّهِ بِالنِّسَاءِ، وَكَرِهَ الأَمِدِيُّ كَثْرَةَ النَّنُويرِ وَيُدْفَنُ ذَلِكَ، نَصِّ عَلَيْهِ، وَيَفْعَلُهُ كُلُّ أُسْبُوعٍ، وَلا يَتْرَكُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عِنْدُ أَحْمَدَ.

وَفِي الغُنْيَةِ رُويَ عَنْهُ أَنَّهُ اخْتَجَّ بِالْحَبَرِ فِيهِ.

وَصَحَّحَهُ، وَرُويَ عَنْهُ إِنْكَارُهُ، وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةِ سِنْدِيٍّ: حَلْقُ العَانَةِ وَتَقْلِيمُ الآظْفَارِ كَمْ يُتْرَكُ؟ قَالَ أَرْبَعِينَ لِلْحَدِيثِ. فَأَمَّا الشَّارِبُ فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ، لآنُهُ يَصِيرُ وَحِشَا، وَقِيلَ عِشْرِينَ، وَقِيلَ لِلْمُقِيمِ.

وَيُكُرَّهُ نَتْفُ الشَّنْبِ (و) وَيَتَوَجَّهُ اخِتِمَالُ يَخْرُمُ، لِلنَّهْيِ، لَكِنَّهُ مِنْ حَدِيبْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ عَـن جَـدُّهِ مُرْفُوعًا رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ٢/ ١٧٩، د: ٢٠٢، ن: ٢٨ ٥٠، هـ: ٣٨٢١)، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَيَخْتَضِبُ وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِي عَنْهُ كَأَنْـهُ فَرْضٌ، وَقَالَ: اخْتَضِبْ وَلَوْ مَرَّةً.

وَقَالَ: مَا أُحِبُ لِآخَدِ إِلاَّ أَنْ يُغَيِّرَ الشَّيْبَ، وَلا يَتَشَّبُهُ بِاهْلِ الكِتَابِ، وَيُسْتَحَبُ بِحِنَّاءٍ وَكَتَّم، قَالَ صَاحِبُ المُجَرَّدِ وَالمُغْنِي

وَالتُّلْخِيصِ وَغَيْرُو: وَلا يَأْسُ بِوَرْسِ، وَزَعْفَرَانِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ وَعَيْرُهُ: خِصَابُهُ بِغَيْرٍ مُعَوَّادٍ مِنْ حُمْرَةٍ وَصُفْرَةٍ سُنَّةً، فَصُ عَلَيْهِ (و ش) وَيُكُورَهُ بِسَوَادٍ (و) فَصُ عَلَيْهِ وَفِي الْمُسْتُوْعِبُ وَالتَّلْخِيصُّ وَالْغُنْيَةَ فِي غَيْرُ خَرْبُو، وَلَا يَحْرُمُ، وَظَاهِرُ كَلام أَبِي الْمَالِي فِي مَسْأَلَةِ لُبْـسَ الْحَرِيبِ فِي الْحَرْبِ يَحْرُمُ، وَهُوَ مَتَّجَةٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ خِلاف، وَاسْتَعَنَّهُ فِي الفُنُونِ بِهِ فِيهِ بِالسَّوَادِ فِي الحَرْبِ وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي ذَمَّهِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ فَإِنَّـهُ فِي بَيْعِ أَوْ نِكَاحِ كُسَائِرِ التَّدْلِيسِ مِنْ التَّصْرِيَّةِ.

َ يَيْ أَتُكُوْرُ فِي الْمِرْآةِ، وَيَيْقُولُ: «اللَّهُمُّ كَمَا خَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلْقِي، رَوَاهُ البَيْهَقِسيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَبُو بَكُو بْسُ مَرْدُويْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَرَاهَ: «وَحَرَّمْ وَجْهِي عَلَى النَّارِ»، ويَتَطَيَّبُ الرَّجُلُ بِمَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَالْمَرَاةُ

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: لأَنُّهَا مَمْنُوعَةٌ مِمَّا يَنُمُّ عَلَيْهَا لقوله تعالى: ﴿وَلا يَضْرَبْنَ بِسَأَرْجُلِهِنَّ﴾ الآيـةَ [النـور: ٣١]، وَإِنَّ الْبِنَ عَقِيلٍ قَالَ: يُقَاسُ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ الصُّريرِ فِي النَّعْلِ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ لِلزَّينَةِ لِلذُّكِّرَ وَالْأَنْفَى.

وُّ إِذَا ٱمْسَى خَمَّرُ الْإِنَاءَ، وَأَخْلَقَ الْبَابُ وَاطْفَأَ الِصِبْاحَ، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: يُستَحَبُ ذَلِكَ.

وَلا يُكْرَهُ حَلْقُ رَأْمِهِ كَقَصَّهِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ لِغَيْرِ نُسُلُكُ وَحَاجَةٍ (و م) كَالقَرَعِ وَحَلْقِ القَفَا زَادَ فِيهِ جَمَاعَةٌ لِمَنْ لَمْ يَخْلِقُ رَأْسَهُ وَلَمْ يَخْتَجُ إلَيْهِ لِحِجَّاسَةٍ أو غيرها، نص عَلَيهِ.

وَقَالَ ٱيْضَاءُ هُوَ مِنْ فِعْلِ الْمَجُوسَ وَمَنْ تُشَبَّة بقَوْم فَهُنَ مِنْهُمْ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ عَن ابْن عَبَّاسَ قَالَ: حَلْقُ القَفَسا يَزيعُدُ فِي الحِفْظِ، وَعَنْ أَخْمَدَ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ الحِجَامَةِ فِي نُفْرَةِ القَفَا، وكرهة بَعْضُ الآطِبًاء لِلنَّسْيَان، وَخَالَفَةُ غَيْرُهُ مِنْهُمُ، وَكَحَلْقِهِ قُصُهُ لامْرَأَةٍ، وَقِيلَ: يَحْرُمَان عَلَيْهَا، نَقَلَ الآثْرَمُ، أَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ لِضَرُورَةٍ، قَالَ أَبُو سَلَمَةٌ: دَخَلْت عَلَى عَائِشَةً وَأَنَا أَخُوهَــا مِنْ الرُّضَاعَةِ، فَسَأَلْتِهَا عَنْ خُسُلِ النَّبِي ﷺ مِنْ الجَنَابَةِ إِلَى أَنْ قَالَتَ: ﴿ وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِي ﷺ يَـاْحُذُنْ مِنْ دُهُوسِهِنُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الوَلْرَةِه، فَفِيهِ جَوَازُ تَنْخُفِيفُ الشُّعُورِ لِلنِّسَاء، لا مَعَ إمسْقَاطِ حَنقٌ السَّرْج، وَكَلامُهُـمْ فِـي تَقْصَيْرِهِنَّ فِـي الحَبِجُ يُخَالِفُهُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا يَحْرُمُ حَلْقُ رَأْسِ رَجُلٍ، وَحَرَّمَ بَعْضُهُمْ حَلْقَهُ عَلَى مُرِيدٍ لِشَيْخِهِ، لآنْــهُ ذُلُّ وَخَضُوعٌ لِغَيْرِ اللَّـهِ

وَيَجِبُ الْحِتَانُ (هـ).

وَعَنَّهُ: عَلَى غَيْرِ امْرَأَةٍ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، قَالَ شَيْخُنَا: يَجِبُ إِذَا وَجَبَتْ الطَّهَارَةُ وَالصَّلاةُ.

وَيُعْتَبُرُ أَخَذُ جَلْدَةِ الْجَشْفَةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً (و ش) وَنَقَلَ الْمُبْدِينُ أَوْ أَكْثَرَهَا، وَجَزَمَ بهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّر، وَيُؤخَذُ فِي حِتَىان الْأَنْفَى جَلْدَةً فَوْقَ مَحَلُ الإيلاج تُشْبِهُ عُرْفَ الدَّيك، ويُسْتَحَبُّ أَنْ لا تُؤخَّلُ كُلُّهَا نَصُ عُلَيْهِ لِلْخَبَر.

وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ أَحْمَدُ، لا بَأْسَ أَنْ لا يُخْتَنَنَّ، كَذَا قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ﴿

مُعَ أَنَّ الْأَصْحَابَ اعْتَبُرُوهُ بِفَرْضَ طَهَارَةٍ وَصَلَاةٍ وَصَوْمَ مِنْ طَرِيقَ الْأُولَى. ﴿

وَفِي الفُصُول يَجِبُ إِذَا لَمْ يُحَفُ عَلَيْهِ التَّلَفَ، فَإِنْ خِيفَ فَنَقَلَ حَنَّبَلْ يُخْتَنُ فَطَاهِرُهُ يَجِبُ، لآنَهُ قَلُ مَنْ يَتْلَفُ مِنْهُ قَالَ أَبُو بَكْر: وَالْعَمَلُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَأَنَّهُ مَتَى خَشِيّ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَنْ وَمَنَعَهُ صَاجِبُ الْمُحَوّْر (و ش).

وَإِنْ أَمْرَهُ بِهِ وَلِينُ الآمْرِ فِي حَرٍّ أَنْ بَرْدٍ فَتَلِفَ فَفِي ضَمَانِهِ وَجَهَانِ (م ١)(٢).

(١) الثَّاني: قوله: (وإن خاف على نفسه فقِال أحِد لا بأس أن لا يختن كذا قالِ أحمد وغيره). إنتهي.

قال شيخنا في حواشي الفروع: وجد في بعض النُّسخ: لا بأس أن يُختنن بإسقاطٍ لا، قال: ولعلُّه أقرب؛ لقولب: كـذا قـال أحمـد، وغيره، وهو كما قال.

(٢) (مسألةً – ١): قوله في الحتان: (وإن أمره به وليُّ الأمر في حرُّ أو بردٍ فتلف ففي ضمانه وجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن.

وَإِنْ أَمْرَهُ بِهِ وَرُحْمَ الْآطِبَّاءُ أَنَّهُ يَتْلَفُ أَوْ ظُنَّ تَلَفَهُ صَنَّمِنَ، لأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ.

وَقَى الفُصُولِ إِنْ فَعَلَ بِهِ فِي شِيدُةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدِ أَوْ فِي مَرَضٍ يُخَافُ مِنْ مِثْلِهِ المَوْتُ مِنْ الخِتَانِ فَحُكُمُـهُ كَالحَدٌ فِي ذَلِـكَ يَضْمَنُ، وَهُوَ مِنْ خَطَلِ الإمَامَ فِيهِ الرِّوَايَتَانَ

وَيْعَلْهُ رَمَنَ الصَّغَرِ أَفْصَلُ (هـ) وَقِيلَ التَّأْخِيرُ وَرَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى الآوَّل إِلَى التَّمْييز، قَالَ مَيْخُنَا: هَذَا المَشْهُورُ. وَفِي التَّلْخِيصِ قَبْلُ مُجَاوِرَةٍ عَشْرٍ وَفِي الرِّعَايَةِ بَيْنَ سَبْعٍ وَعَشْرٍ وَعَنْ أَحْمَدَ لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا.

وَيُكُرُهُ يَوْمُ السَّابِعِ لِلتَّشْتَبُهِ بِالنِّهُودِ (شَ) وَعَنْهُ: لا.

قَالَ الْخَلَالُ: الْغَمَّلُ عَلَيْهِ وَكَذَا مِنْ الوِلادَةِ إِلَيْهِ (ش) وَلَمْ يَذْكُو كَرَاهَتُهُ الْأَكْثُرُ.

وَلا تُقْطَعُ أَصَبُعٌ زَائِدَةً، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ.

وَيُكْرَهُ لِقَبْ أُذُنِّ صَبِّيً لا جَارِيَّةٍ نَصُّ عَلَيْهِ، وَثِيلَ يَحْرُمُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ، وقِيلَ عَلَى الذُّكُورِ

وَفِي الفُصُولِ يُفَسَّقُ بِهِ فِي الذَّكَرِ، وَفِي النَّسَاء يَخْفَولُ المَنْعُ وَلَمْ يَذْكُرُهُ غَيْرُهُ.

وَيَخْرُمُ نَمْصَّ. وَوَشْرَ، وَوَشْمٌ فِيَ الآصَحُ (وَ) وَكَذَا وَصْلُ شَعْرٍ بِشَعْرٍ (وَ هَــ) وَقِيلَ يَجُورُ بِهِذْنِ زَوْجٍ (و ش) وَفِـي تَحْرِيمهِ بِشَعْرِ بَهِيمَةٍ وَتَحْرِيمٍ نَظَرٍ لِشَعْرِ أَجْنَبِيَّةٍ وَزَادَ فِي التَّلْخِيصِ وَلَوْ كَانَ بَائِنًا وَجْهَانِ (م ٢، ٣)(١)

قلت: وهو الصواب.

قال في الفصول: إن فعل به في شدَّة حرٍّ أو بردٍ، أو مرضٍ يخاف من مثله الموت من الحتان فحكمه كالحدِّ في ذلك يضمن، وهو من خطإ الإمام فيه الرَّوايتان انتهى.

قلت: قد أطلق الصنّف الوجهين في كتاب الحدود فيهما إذا أمره وليُّ الأمر بزيادةٍ في الحدّ فزاد عالمًا بذلبك هــل يضـمــن الأمــر أو الفاعل؟ وقدّم في الرّعاية: أنّ الآمر يضـمن.

وقال: الأولى: أنَّ الضَّاربِ هُو الَّذِي يَضَمَنُ. انتهى.

وهذا الصواب.

وقال أيضًا في الرِّعاية في كتاب الحدود: وإن جلده الإمام في حرُّ أو يردٍ أو مرضٍ وتلف فهدرٌ في الأصحُّ. انتهى. لكن قدَّم أنَّ الجلد لا يؤخَّر لذلك، فحصل الفرق بينهما وبين المسألة الأولى.

والوجه الثَّاني: لا يضمن.

قلت: وهو بعيدٌ.

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ويحرم وصل شعرٍ بشعرٍ، وقيل: يجوز بإذن زوجٍ وفي تحريمه بشعر بهيمة وتحريم نظر شعر اجنبيّة زاد في التّلخيص ولو كان بائنًا- وجهان). انتهى.

ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): هل يحرم وصل شعرها بشعر بهيمةٍ أم لا؟ أطلق الحلاف:

أحدهما: يحرم.

قلت: وهو الصُّواب، ثمَّ وجدت المجد في شرحه قال: لا يجوز للمرأة أن تصل شعرها بشعر آخر من آدميٌّ أو غيره مطلقُسا، خلافًا للحنفيَّة في قولهم يجوز بشعر البهيمة لا الآدميُّ لحرمته، ثمُّ استدلَّ للأوُّل ونصره.

والوجه الثَّاني: لا يحرم، وقد قال في المستوعب والتَّلخيص والرّعايتين والحاويين وغيرهم ويكره وصل شعرها بشعر آخر، وقيــل: يحرم، فظاهره إدخال شعر البهيمة.

تنبيه: أخلّ المصنف –رحمه الله– بالقول بالكراهة في أصل المسألة فيما إذا وصلت شعرِها بشعرٍ من جنسه، وهو قولٌ قويٌ جزم به في المستوعب والتّلخيص والرّعاية الصّغرى والحاويين، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى والآداب الكبرى والوسطى وغيرهم.

(المسألة الثَّانية - ٣): هل يحرم النَّظر إلى شعر الأجنبيَّة أم لا، أطلق الخلاف، وأطلقه في التَّلخيـص والرَّعايـة الكـبرى وايـن تميــم وابن عبيدان وغيرهم:

الفروع - كتاب الطهارة

وَمَتَى حَرُمَ وَقِيلَ أَوْ كَانَ نَجِسًا فَفِي صِحَةِ الصَّلاةِ وَجُهَانِ (م ٤)(١).

وَعَنْهُ وَبِغَيْرِ شَعْرِ بلا حَاجَةٍ ﴿وَ مَ) إِنْ أَشْبَهَهُ كَصُوفٍ وَأَبَاحَ ابْنُ الجَوْزِيُّ النَّمْصَ وَحْدَهُ، وَحَمَلَ النَّهْيَ عَلَسَى النَّذليس، أَوْ أَنَّهُ كَانَ شَيعَارَ الفَاجْرَاتِ، وَفِي الغُنْيَةِ وَجْهُ: يَجُورُ بِطَلَبِ رُوْجٍ. وَلَهَا حَلْقُهُ وَحَفَّهُ، نُصُّ عَلَيْهِمَا وَتَحْسِينُهُ يَتَحْمِيرِ وَنَحْوِهِ. وَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ حَفَّهُ كَالرَّجُلِ، كَرَهَهُ أَحْمَدُ لَهُ، وَٱلنَّتْفَ وَلَوْ بُمِنْقَاشَ لَهَا(٪).

وَيُكْرُهُ لَهُ التَّحْلَيْفُ وَهُوَ إِرْسَالُ الشُّعْرِ الَّذِي بَيْنَ العِذَارِ وَالنَّزْعَةِ، لاَ لَهَا، لآنُ عَلِيًّا كَرهَهُ رَوَاهُ الحَلَالُ

وَيُكْرَهُ لَهُ النَّقْشُ وَالنَّطْرِيفُ ذَكَرَهُ الْآصْحَابُ، وَرَوَّاهُ التَّرْمِنِيُّ عَنْ عُمَرَ وَبمَعْنَاهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَأَنْسِ وَغَيْرهِمَا.

قَالَ فِي الإِفْصَاحِ: كَرِهُ العُلَمَاءُ أَنْ تُسَوَّدُ شِيْبًا بَلْ تَخْضِبُ بِأَحْمَرُ، وَكَرِهُواَ النَّقْشَ فَقَالَ أَحْمَسُدُ: لِتَغْسِسُ يَدَهَا غَمْسًا، وَيَتَوَجُّهُ وَجُهُ إِبَاحَةِ تُحْمِيرَ وَنَقْش وَتَطْريفٍ بِإِذْن زَوْجٍ فَقَطْ.

وَيُكْرَهُ كُسْبُ المَاشِطَةِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَحْمَدَ وَالمَنْقُولُ عَنْهُ أَنْ مَاشِطَةٌ قَالَتْ لَهُ: إِنِّي أَجِلُ رَأْسَ المَـرَأَةِ بَقَرَامِلَ وَأَمْشُطُهَا أَفَاحُجُ مِنْهُ؟ قَالَ: لا وَكَرَهَ كَسْبَهُ، لِنَهْيهِ عليه السلام، وَقَالَ: يَكُونُ مِنْ أَطْيَبَ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيَحْرُمُ التَّدْلِيسُ، وَالتَّشْبُهُ بِالْمُرْدَانَ، وَكَذَا عِنْدَهُ تَحْشِيرُ الوَجْهِ وَنَحْوهِ. وَفِي الفُنُونِ يُكْرَهُ كَسْبُهَا. وَكُرهَ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- الحِجَامَةَ يَوْمَ سَبْتٍ، وَأَرْبِعَاءٍ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَأَبُو طَالِبٍ.

وَعَنْهُ: الوَقْفُ فِي الجُمُعَةِ، وَفِيهِ خَبَرٌ مُتَكَلَّمٌ فِيهِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يُكْرَهُ فِيهِ: الْمَرَادُ بِلا حَاجَةٍ، قَالَ حَنْبَلْ: كَانَ إَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَحْتَجِمُ أَيْ وَقْتَ هَاجَ بِهِ الدَّمُ، وَأَيَّ سَاعَةٍ كَانَتْ ذَكَرَهُ الحَلَالُ، وَالفَصْدُ فِي مَعْنَاهَا، وَهِيَ أَنْفُعُ مِنْهُ فِي بَلَلدٍ حَارً، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ، وَهُوَ بالعَكْسِ.

وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالُ يُكْرَهُ كُلُّ يَوْمُ الثَّلاثَاء لِخَبَرِ أَبِي بَكْرَةً، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَلَمَلُهُ اخْتِيَارُ أَبِي دَاوُد لاقْتِصَارِهِ عَلَى رَوَايَتِهِ، وَيَتَوَجُّهُ تَرَكُهَا فِيهِ أَوْلَى، وَأَنَّهُ يَخْتَمِلُ مِثْلَهُ فِسَي يَـوْمُ الْآحَـِـٰدِ، لِخَـبَرُ الْسَن عُمَرَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ: الآمْرُ بِالْحِجَامَةِ لِيَوْمِ الثَّلاثَاء، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

= أحدهما: يحرم.

قلت: وهو الصُّواب في غير البائن، بل هو أولى بالتَّحريم من غيره، فإنّه كما قيل أحد الوجهين وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. والوجه الثاني: لا يحرم.

قال ابن رجبٍ: ظاهر كلام أبي الخطَّاب في الانتصار الجواز.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومتى حرم وقيل أو كان نجسًا ففي صحَّة الصُّلاة وجهان). انتهى.

قال ابن تميم إن كان الشُّعر نجسًا لم تصحُّ الصُّلاة معه، وإن كان طاهرًا وقلنا بالتَّحريم ففي صحَّة الصُّلاة فيه وجهان. أنتهى. وقال في الرُّعاية الكبرى: وإن كان الشُّعر نجسًا أو طاهرًا، وقلنا: يحرم، ففي صحَّة الصَّلاة معه وجهان:

الأولى: البطلان مع نجاسته وإن قلِّ. انتهى.

فأطلقا الخلاف أيضًا.

قلت: الَّذي يقطع به بطلان الصَّلاة إذا كان الشُّعر نجسًا وهو الَّذي قدَّمه المصنَّف وقطع به ابن تميم، وأمَّا إذا كان عرَّمًا مع طهارته فهو محلُّ الحلاف المطلق.

أحدهما: تصحُّ.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه لا يعود إلى شرط العبادة، فهو كالوضوء من آنية النُّهب والفضَّة، وكلبس عمامة حرير في الصُّلاة وجزم في الفصول بالصُّحَّة فيما إذا وصلته بشعر ذمَّيَّةٍ.

والوجه الثاني: لا يصح.

قلت: وهو ضعيفٌ.

(۲) تنبيه: قوله: (والنَّتف أو بمنقاش لها).

يعني: كره ذلك أحمد لها والصُّواب وُلو بمنقاش؛ لأنَّه من جملة ما ينتف به، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

فهذه أربع مسائل قد يسَّر الله تصحيحها.

مُمِّيَ وُصُوءًا؛ لِتَنْظِيفِهِ الْمُتَوَضَّىٰ وَتَحْسِينِهِ النِّيَّةُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الحَدَثِ (هـ) لأنّ الإخلاصَ مِنْ عَمَل القَلْبِ وَهُــوَ النّبـةُ، مَاْمُورٌ بِهِ وَلِخَبَرِ: «إِنَّمَا الآغمَالُ بالنِّيَاتِ» أيْ لا عَمَلُ جَائِزٌ زَلا فَاضِلٌ؛ وَلآنُ النُّصُّ ذَلٌ عَلَى النُّوَابِ فِي كُــلُّ وُضُوءٍ، وَلا ثَوَابَ فِي غَيْرٍ مَنْوِيٌّ (ع)، وَلاَنْ أَلنَّيَةَ لِلتَّمْبِيزِ، وَلاَنْهُ عِبَادَةٌ مِنْ شَرْطِهَا النَّيَّةُ، لاَنْ مَا لَــمْ يُعْلَـمْ إلاَّ مِـنْ الشَّـارِع فَهُـوَ عَبَـادَةٌ كُصَلاةٍ وَغَيْرِهَا.

وَهَذَا مَغَنَى قَوْلِ الفَخْرِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَبِي البَقَاءِ، وَغَيْرِهِمَا، العِبَادَةُ مَا أَمِرَ بِهِ شَرْعًا مِـنْ غَيْرِ اطْـرَادٍ عُرْفِيٍّ وَلا افْتِضَـاءٍ

قِيلَ لآبِي البَقَاء: الإسلامُ وَالنَّبُهُ عِبَادَتَانِ وَلا يَفْتَقِرَانَ إِلَى النَّيْةِ؟ فَقَالَ: الإسلامُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ لِصُدُورِهِ مِنْ الكَافِرِ وَلَيْــسَ مِنْ أَهْلِهَا، سَلَّمْنَا، لَكِنْ لِلضَّرُورَةِ، لآنَّهُ لا يَصْدُرُ إلاَّ مِنْ كَافِرٍ، وَأَمَّا النَّيْةُ فَلِقَطَّعِ النَّسَلْسُلِ، وَفِي الجِلافِ لآنَّ مَا كَانَ طَاعَةً لِلَّهِ فَعِبَادَةً، قِيلَ لَهُ: فَقَضَاءُ الدُّيْنِ وَرَدُّ الوَدِيعَةِ عِبَادَةٌ؟ فَقَالَ: كَذَا نَقُولُ.

َ ۚ فَقِيْلَ لَهُ الْعِبَادَةُ مَا كَانَ مِنْ شَرْطِهِ النَّيَّةُ؟ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ فِي الطَّاعَةِ لِلَّهِ وَالمَأْمُورِ بِهِ هُوَ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ النَّيْـةُ كَذَلِكَ لا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي العِبَادَةِ، وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَصْحَابِنَا وَالمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ العِبَادَةِ النَّيُّةُ، خَلَافًا لِلْحَنْفِيتَةِ، وَيَئِينَةُ الصَّلَاةِ تَضَمَّنَتَ السُّتْرَةَ وَاسْتِقْبَالَ القِبْلَةِ لِوُجُودِهِمَا فِيهَا حَقِيقَةَ، وَلِهَـذَا يَحنَتُ بالاسْتِدَامَةِ، وَيَأْتِي غُسْلُ كَافِرَةٍ فِي الحَيْض.

وَالنِّيَّةُ: قَصْدُ رَفْعِ الحَدَثِ أَوْ اسْتِبَاحَةُ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ، وَقِيلَ: إنْ نَوَى مَعَ الحَدَثِ النَّجَاسَةَ وَيَختَمِلُ أَوِ التَّنظيــفَ أَو النَّبُرُدُ لَمْ يُجِزِّنهُ.

وَيَنْوِي مِنْ حَدَثِهِ دَاثِمَ الْاسْتِبَاحَةِ، وَقِيلَ: أَوْ رَفَّعُهُ وَقِيلَ: هُمَا.

وَمَحِلْهَا القَلْبُ (و) وَيُسَنُّ نُطُقُهُ بِهَا سِرًا وَقِيلَ لا (وَ م) قَالَ أَبْــو دَاوُد لآخْمَــدَ: أَتَقُــولُ قَهْــلَ التَّكْبِـير شَــَيْنَا؟ قَــالَ: لا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَٱنَّهُ مَنْصُوصُ أَحْمَدَ، قَالَ: وَاتَّفَقَ الآوِمَّةُ أَنَّهُ لا يُشْرَعُ الجَهْرُ بهَا وَلا تَكْريرُهَا، بَلْ مَنْ اغتَسَادِهُ يَنْبَغِي تَأْدِيبُـهُ وَكَذَا بَقِيَّةُ العِبَادَاتِ، وَقَالَ: الجَاهِرُ بهَا مُسْتَحِقُّ لِلتَّعْزِيرِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ، لا سِيَّمَا إِذَا آذَى بِهِ أَوْ كَرَّرَهُ.

وَقَالَ: الجَهْرُ بِلَفْظِ النَّبَةِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ عِنْدَ الشَّافِعِيُّ وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الإِسْلامِ وَفَاعِلُهُ مُسِيَّءٌ، وَإِنْ اعْتَقَدَهُ دِينًا خَرَجَ عَنْ إخْمَسَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَجِبُ نَهْيُهُ، وَيُعْزَلُ عَنِ الإِمَامَةِ إِنْ لَمْ يَنْتُو، فَإِنَّ فِي سُنَنَ إِبِي ذَاؤُد (٤٨١): «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ بِعَزْلِ إِمَامٍ لآجُـلَ بُصَاقِهِ فِي القِبْلَةِ»؛ فَإِنَّ الإمَامَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي كَمَا كَانَ النَّبِي عَلَيْ يُصَلِّي.

وَلا يُضُرُّ سَنْتِيُّ لِسَانِهِ بخِلافِ قَصْلِهِ وَالآصَحُ وَلا إِبْطَالُهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ، أَوَ شَكَّهُ فيهما بُعْدُ كَوَسُواس.

وَإِنْ نَوَى صَلاةً مُعَيِّنَةً لا غَيْرَهَا، ارْتَفَعَ مُطْلَقًا، وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي وَجُهَيْنِ كَمُنْيَمْم نَوَى إقَامَــةَ فَرْضَيْسَ فِي وَقَنَيْسِ، وَإِنْ نَوَى طَهَارَةً مُطْلَقَةً أَوْ وُضُوءًا مُطْلَقًا فَفِي رَفْعِهِ وَجْهَان (م ١)(١).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن نوى طهارةً أو وضوءًا مطلقًا قُفي رفعه وجهان). انتهى.

وأطلقها في الشرح ومختصر ابن تميم وشرح ابن عبيدان والحاويين وغيرهم:

أحدهما: لا يرتفع وهو الصَّحيح، جزم به في المستوعب والكافي وغيرهما، وهو ظاهر ما جزم به في النَّظـم، وقدَّمه في التَّلخيـص والرُّعايتين ورجُّحه ابن عقيل في الفصول.

وقال أيضًا: إن قال: هذاً الغسل؛ لطهارتي انصرف إلى ما عليه من الحدث وكذا يخرج وجهان في رفع الحدث.

وقال أبو المعالي في النّهاية: لا خلاف أنَّ الجنب إذا نوى الغسل وحده لم يجزئه لأنَّه تارةٌ يكون عبادةٌ، وتارةٌ يكون غــير عبــادةٍ فــلا يرتفع حكم الجنابة انتهي.

والوجة الثَّاني: يرتفع جزم به في الوجيز وغيره وصحَّحه في المغني وعجمع البحرين.

قلت: وهو قويٌّ، ويحتمل الصُّحَّة فيما إذا نوي وضوءًا مطلقًا، دون ما إذا نوى طهارةً مطلقةً ولم أره، واللَّه أعلم.

وَإِنْ نَوَى جُنُبٌ الغُسْلَ وَحْدَهُ أَوْ لِمُرُورِهِ لَمْ يَرْتَفِعْ، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ. وَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ الطَّهَارَةُ لَهُ كَغَضَب وَرَفْعِ شَكُ، وَنَوْمٍ، وَذِكْرٍ، وَجُلُوسِهِ بِمَسْجِدٍ، وَقِيـلَ: وَدُخُولِـهِ، وَقِيـلَ وَحَديـت وَتَدْرِيسَ عِلْمٍ، وَقِيلَ: وَكِتَابَتِهِ

وَنِيَ النَّهَاٰيَةِ: وَزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي المُغْنِي وَٱكُلِّ فَعَنَّهُ يَرْتَفِعُ.

وَعَنْهُ: لا (م ٢)^(١) (و مَ شَ).

وَكَذَا قِيلَ فِي التَّجْدِيدِ إِنْ سُنَّ، وَقِيلَ لا، وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُرْتَفِعْ فَفِي جُصُولِ التَّجْدِيدِ اخْتِمَالانِ (م ٣)(٢).

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وإن نوى ما تسنُّ له الطُّهارة –وعدَّد ذلك– فعنه يرتفع وعنه لا). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والحلاصة، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والتَّلخيـص، والبلغـة، ويختصر أبـن تميـم، والرُّعايتين، والحاويين، وشرح ابن منجًّا، وابن عبيدان، والفائق، وغيرهم:

إحداهما: يرتفع، وهو الصّحيح.

اختاره أبو حفص العكبريُّ وأبن عبدوس في تذكرته وصبحُحه في التُصحيح والمغني والنُّثرح قال الجـد في شرحه وتبعبه في مجمـع البحرين هذا أقوى وجزم به في والوجيز والمنوّر وقدّمه أبن رزينٍ في شرحه.

والرُّواية النَّانية: لا يرتفع اختاره ابن حامدٍ والقاضي والشُّيرَّازيُّ وأبو الحطَّاب قال ابن عقيلٍ والسَّـامريُّ في الوضوء هـذا أصـحُ الوجهين، وصحَّحه النَّاظم وقدَّمه في الحرُّر.

تنبيه: حكى المصنّف الخلاف دوايتين وكذا صاحب المذهب والكافي والمقنع والحرّر والشّرح وشرح ابن منجًّا والفّائق والحـاويين

وحكاه وجهين القاضي في الجامع، وصاحب المستوعب والمغني والتُّلخيص والبلغة والرِّعــايتين وابــن تميــم وابــن عبيــدان قــال في مجمع البحرين في الكلّ روايتان، وقيل: وجهان.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا قيل في التَّجديد إنْ سنَّ، وقيل: لا).

يعنى: أنه لا يرتفع في التجديد، وإن ارتفع فيما قبله.

(وقيل: إن لم يرتفع ففي حصول التُّجديد احتمالان). انتهى.

ذكر المصنَّف فيما إذا نوى التَّجديد ثمَّ تبيَّن أنَّه كان عمدنًا قبله ثلاث طرق:

أحدها: أنَّ حكمه حكم ما إذا نوى ما تسنُّ له الطُّهارة على ما تقدُّم وهو الصَّحيح.

جزم به في الهداية والفصول والمستوعب في الغسل والخلاصة والمغني والكِماني والمقتع والشُّرح وشرح ابن منجًا وابن عبيدإن، وابن عبد القوي في مجمع البحرين والوجيز وغيرهم نفيه الخلاف المتقدم.

وقد تقدُّم أنَّ الصُّحيح مِن الرَّوايتين أنَّه يرتفع في تلك فكذا في هذه على جِذْه الطِّريفة.

وقدُّمه في الرَّعاية الصُّغرى هنا وشرح ابن رزين.

والرُّواية الثَّانية: لا يرتفع.

اختاره القاضي وأبو الحطَّاب وجزم به في الإفادات وقلَّمه في الرَّعاية الكبري وقال على الأقيس والأشِهر.

وقال في الصُّغرى: هذا أصحُّ، وكذا قال أبو المعالي في النَّهَاية.

وصحَّحه النَّاظم وأطلق الرُّوايتين في الهداية والملهب ومسبوك الذُّهب وإلمستوعب والكافي والمَّقنع والتَّلخيص وابهن منجًا وابــن عبيدان في شرحهما وابن تميم والحاويين وغيرهم.

وعلُّ الخلاف على القولُ باستحباب التَّجديد وهو المذهب.

الطَّريق الثَّاني: لا يرتفع هنا وإن ارتفع فيما تسنُّ له الطُّهارة وقد أطلق ابن حسدان في رعايتيـه الخلاف فيمـا تسـنُ لـه الطُّهـارة، وصحَّح هنا أنَّه لا يرتفع، وقال: إنَّه الأقيس والأشهر والأصحُّ.

الطَّريق الثَّالَث: إذا قلنا لا يرتفع ففي حصولِ التُّجديد احتمالان وهما لابن حمدان في الرَّعاية الكسبرى، فقــال: وإنَّ جــدُدُّ محــدثّ وضوءه ناسيًا حدثه لم يرتفع حدثه وفي حصول التُّجديد إذِّن احتمالان. انتهى.

قلت: حصول التُّجديد مع قيام الحدث بعيدٌ جدًّا لا تعلم له نظيرًا، وظاهر ما قدَّمه المصنَّفُ أنَّ التُّجديد لا يحصــل لــه والَّــذي=

وَكَلْنَا نِيْتُهُ غُسْلًا مَسْنُونًا وَعَلَيْهِ وَاجِبُ (م ٤)(١)، فَإِنْ لَمْ يَرْتَفِعْ حَصَلَ المَسْنُونُ، وَقِيلَ لا.

وَكَذَا وَاجِبٌ عَنْ مَسْنُونِ (م ٥)(٢).

وَقِيلٌ: يُجُّزِقُهُ، لآنَّهُ أَعْلَى، وَإِنْ نَوَاهُمَا حَصَلا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَخْتُمِلُ وَجْهَيْن.

وَإِن اجْتَمَعَتْ مُوجِبَاتٌ لِلْوُصُوء أَو الغُسْل مُتَنَوَّعَةً قِيلَ مَعًا وَقِيلَ أَوْ مُتَفَرَّقَةً (م ٦)(٣)، فَنَوَى أَحَدَهَا.

وَقَيلَ: وَعَلَى أَنْ لاَ يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ أَرْتَفَعَ غَيْرُهُ أَنِ الآصَـعِ (و م ش) وَيَجِبُ تَقَلَّيُهُهَا عَلَى المَفْرُوض، وَيُسْتَخَبُ عَلَى الْمُسْتَحَبُّ، وَاسْتِصْحَابُ وَكُمْهَا، وَهُـوَ أَنْ لاَ يُسْوِي قَطْعَهَا، وَيَجُورُ تَقَلِيمُهَا بِزَمَن يَسِيرِ كَالْصَلَاةِ، ثُمَّ يُسَمِّي وَهَلْ هِي فَرْضَ أَوْ وَاجِبَةً تَسْقُطُ سَهْوًا؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ (م ٧)(١).

- يظهر: أنَّ القول النَّالث ليس من الأقوال المطلقة في المسالة.

قلت: ويؤخذ من كلام صاحب المستوعب طريقة اخرى وهو أنه لا يرتفع فيما إذا نوى ما تسنُ لـ الطّهارة على الصّحيح وفي التّجديد روايتان مطلقتان فقال: وإن نوى تجديد الوضوء فهل يرتفع حدثه؟ على روايتين، فإن نوى فمل ما لا يشترط له الوضوء لكن يستحبُ كقراءة القرآن ونحوه لم يرتفع حدثه في أصحّ الوجهين وفي الآخر يرتفع انتهى واطلقهما فيما إذا نوى غسل الجمعة هل يجيزئ عن غسل الجنابة أم لا؟ ذكره في باب الغسل.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا نيَّته غسلاً مسنونًا وعليه واجبٌ). انتهى.

واعلم: أنَّ الحكم هنا كالحكم فيما إذا نوى ما تسنُّ له الطَّهارة الصُّغرى خلافًا ومذهبًا صرَّح بــه أكثر الأصحباب وظـاهر كـلام صاحب المستوعب مخالفٌ لهذا كما تقدَّم لفظه قريبًا، وعند الجمد في شرحه أنَّه لا يرتفع بالغسل المسنون ويرتفع بالوضوء المسنون وتبعــه في مجمع البحرين واختاره أبو حفصٍ وسوَّى بينهما في الحرَّر كاكثر الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وكذاً واجبً عن مسنون): يعنى: هل يحصل بغسله الواجب غسله المسنون؟ الحكــم كمـا تقـدًم خلافًـا ومذهبًا عند أكثر الأصحاب، وقد علمت الصّحيح من ذُلك فيما تقدّم.

وقيل: يجزئه هنا، وإن قلنا: لا يجزئه هناك؛ لأنَّه أعلى، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن اجتمعت موجباتٌ للوضوء أو الغسل متنوَّعةٌ قيل معًا وقيل أو متفرِّقةٌ). انتهى.

قلت: ظاهر كلامه في المقنع والتُلخيص وشرح المجد وابن عبيدان وابن منجًا، والفائق والحاويين وغيرهم يشمل المتفرّقة والمجتمعة. قال ابن تميم: وإن اجتمع سببان يقتضيان الغسل أو الوضوء فتطهّر لهما صحّ. انتهى.

قلت: وعلى هذا أكثر الأصحاب.

والقول الثَّاني: يشترط أن توجد ممَّا قال في الرِّعايتين وإن نوى رفع بعض أحداثه الَّتي نقضت وضوءه ممًّا. انتهى.

قلت: هذا في الحقيقة هو الصُّواب لأنَّ وجود النَّاني لا يسمَّى -والحالة هذه- حدثًا لأنَّ الحدث هو النَّاقض للطَّهارة وليس ها طهارةً ينقضها لكن على هذا يضعف المذهب وهو كون أكثر الأصحاب لم يقيِّدوا بذلك وقد قالوا يرتفع فكان على هذا التُّعليل ينبغي أن لا يرتفع الحدث إلاَّ إذا نوى الأوَّل لا غير وقد زاد في الرَّعاية على ما تقدَّم فقال: إن أمكن اجتماعها ارتفعت كلَّها، وقيل: ما تشواه وحده، وقيل: وغيره إن سبق أحدها ونواه. انتهى.

(٤) (مسألة – ٧): قوله: (ثمُّ يسمِّي وهل هي فرضَّ أو واجبةٌ تسقط سهوًا؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما الزُّركشيِّ.

إحداهما: هي واجبةٌ تسقط سهوًا؟ وهو الصّحيح، نصُّ عليه في رواية أبي داود واختاره القاضي في التّعليق وابن عقيــل والشّـيخ الموفّق والشّارح وغيرهم.

وجزم به في المذهب ومسبوك الذَّهب والمستوعب والإفادات وغيرهم وقائمه في التَّلخيص وهتصر ابن غيم والحاويين وشرح ابسن رزين وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هي فرضٌ لا تسقط سهوًا اختاره أبو الخطَّاب وابن عبدوس المتقدَّم والمجد وابسن عبد القـويُّ في مجمع البحريسن وابن عبيدان وغيرهم.

وجزم به في المنوّر وغيره وقدّمه في المحرّر وغيره.

وَإِنْ ذَكَرَ فِي بَغْضِهِ ابْتَدَأَ وَقِيلَ بَنَى وَعَنْهُ تُسْتَحَبُّ (و) اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَالشَّيْخُ وَذَكَرَهُ المَذْهَبُ، وَيُسَنُّ غَسْلُ كَفَّيْهِ ثَلاثًا وَالْنُصُوصُ وَلَوْ تَيَقَّنَ طَهَارَتَهُمَا.

وَيَجِبُ عَلَى الْأَصَحُ (خ) مِنْ نَوْمٍ لَيْلِ نَاقِصِ لِلْوُصُوءِ وَقِيلَ زَائِدِ عَلَى النَّصْفِ وَقِيلَ: وَنَهَادٍ، وَغَسْلُهُمَا تَعَبُّدٌ كَغَسْلِ المَّيْتِ فَتُغَتِّبُرُ النَّيَّةُ وَالتَّسْمِيَّةُ فِي الْآصَحُّ.

المبت وتعتبر الله والمسميمه بي المرضح. والآصَحُ لا يُجْزِئُ عَنْ نِيَّةٍ غَسْلِهِمَا نِيَّةُ الرُّضُوءَ وَأَنْهُمَا طَهَارَةً مُفْرَدَةً لا مِنَ الوُضُوء. وقِيلَ: مُعَلَّلٌ بِرَهَمَ النَّجَامَةِ كَجَغْلِ العِلَّةِ فِي النَّوْمِ اسْتِطْلاقَ الوكاءِ بِالحَدَثِ وَهُــوَ مَشْكُولَةٌ فِيهِ، وَقِيلَ: بِمَبِيتِ يَــدِهِ مُلابِسَةً لِلشَّيْطَانِ وَهُوَ لِمَعْنَى فِيهِمَا فَلَوْ اسْتَغْمَلِ المَاءَ وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ لَمْ يَصِحُ وُصُوقُهُ وَفَسَدَ المَاءُ، وَقِيلَ: بلي.

وَذَكَرَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ رَوَايَةً لإِذْخَالِهِمَا الإِنَاءَ فَيَصِحُ.

ثُمُّ يَغُسِلُ وَجْهَهُ وَهُوَ فَرْضٌ إِجْمَاعًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى النَّازِلِ مِنْ اللَّخْيَيْنِ وَالذَّقَسَنِ طُـولاً وَمَـا بَيْـنَ الأَفْنَيْسَ فَيَجِبُ غَسْلُ مَا بَيْنَ العِذَارِ وَالأَذُن (م) فِي حَقُّ الْمُلْتَحِي.

وَالْفُم وَالْأَنْفِ مِنْهُ، فَتَجِبُ الْمُضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ وَعَنْهُ فِي الْكُبْرَى (وَ هـ).

وَعَنْهُ: عَكْسُهَا نَقَلَهَا الْمَيْمُونِيُّ وَعَنْهُ يَجِبُ الاسْتِنْشَاقُ وَخْلَةُ وَعَنْهُ يَجِبُ فِي الوُضُوءَ ذَكَرَهَــا صَـَاحِبُ الْحِدَايَـةِ وَالْمُحَـرُّرُ وَعَنْهُ عَكْسُهَا ذَكَرَهَا ابْنُ الجَوْزِيِّ وَفِي تَسْمَيَتِهِمَا فَرْضًا وَسُقُوطِهِمَا سَهُواً روَايَتَان (م ٨، ٩)^(١).

وَعَنْهُ: هُمَا سُنَّةٌ (و م ش) كَانْتِتَارِهِ وَعَنْهُ تُجَبُّ فِي الصُّغْرَى ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ إِلِي: رُوِيَ عَنِ ابْنِ عِبَّاسَ عِنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿اسْتَنْفُرُوا مَرَّتَيْنِ بَالْغَتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا ﴾، قَالَ أَبِسَي: وَأَنَّا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا لَأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ النُّنْوَةِ وَهِيَ طَرَفُ الْآنْفِ أَوْ هُوَ، وَهُمَا فِي تَرْتَيْبُ وَمُوَالَاةٍ كَغَيْرِهِمَا وَعَنْهُ وَوَمِرْ أُولِ وَهُمَا فِي تَرْتَيْبُ إِلَيْهِمْ مُأْخُوذٌ مِنْ النُّنْوَةِ وَهِي طَرَفُ الْآنْفِ أَوْ هُوَ، وَهُمَا فِي تَرْتَيْبُ وَمُوَالَاةٍ كَغَيْرِهِمَا وَعَنْهُ لا وُعَنَّهُ: لا فِي تَرْتِيبٍ.

وَيُسَنُ تَقْدِيمُ المَضْمَضَةِ عَلَيْهِ وَالآصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ تَجِبُ وَيَتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ عَلَى قَوْلِنَا لَمْ يَدُكُ القُرْآنُ عَلَيْهِ وَكَـٰذَا تَقْدِيمُهُمَـا عَلَى بَقِيَّةِ الوَجْهِ، وَقِيلَ: يَجِبُ (و ش) وَتُسَنُّ الْبَالَغَةُ فِيهِمَا إِلَى أَقَاصِيهِمَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ أَكْثَرِو َلا فِي اسْتِنْشَاقٍ فَقَطْ، خِلافًا لِابْنِ الزَّاغُونِيُّ وَعَنْهُ تَجِبْ، وَقِيلَ: فِي اسْتِنْشَاقٍ، وَتُكْسِرَهُ لِلصَّائِمِ، وَحَرُّمَهُ أَبُو الفَرَجِ.

وقال ابن عقيل: هما واجبان لا فرضان.

وقال الزَّركشيّ: حيث قيل بالوجوب فتركهما أو أحدهما ولو سهوًا لم يصحُّ وضوءه قاله الجمهور.

وقال في الرَّعاية الكبرى: لا يسقطان سهوًا على الأشهر.

وقدُّمه في الرُّعاية الصُّغرى، وهذا هو الصَّحيح والمعتمد.

وقال ابن الزُّاغونيِّ: إن قيل وجويهما بالسُّنَّة صحَّ مع السُّهو وحكي عن الإمام أحمد في ذلك روايتان:

إحداهما: وجوبهما بالكتاب.

والثَّانية: بالسُّنَّة. انتهى.

قلت: نصُّ الإمام أحمد في رواية أبي داود وابن إبراهيم أنَّهما لا يسمَّيان فرضًا وإنَّما يسمَّيان سنَّةً مؤكَّدةً أو واجبًا ونقل بكسر بسن عمَّدٍ: إن تركهما يعيد كما أمر اللَّه تعالى، وهذا يدلُّ على تسميتها فرضًا.

⁽١) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ثمُّ يغسل وجهه... والفم والأنف منه... وفي تسميتهما فرضًا وسقوطهما سهوًا روايتان. انتهى. ذكر مسالتين:

⁽المسألة الأولى - ٨): إذا قلنا: بوجوبهما هل يسمُّيان فرضًا أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه ابن تميم، وصاحب الفسائق، والقواصد الأصوليَّة.

⁽المسألة الثانية – ٩): هل يسقطان سهوًا، يعني: على القول بالوجوب فيما يظهر أم لا أطلق الخلاف فيه وأطلقه في الحاويين، وإذا علمت ذلك فقد قال الشَّيخ الموفِّق وتبعه الشَّارح: هذا الخلاف مبنيٌّ علمي اختلاف الرُّوايتين في الواجب هــل يســمَّى فرضًــا أم لا، والصَّحيح أنَّه يسمَّى فرضًا فيسمَّيان فرضًا. انتهى.

وَهَلْ يَكُنِي وَضْعُ المَّاء فِيهِ بِدُونَ إِذَارَتِهِ، فِيهِ وَجْهَان (م ١٠)(١٠

ثُمُّ لَهُ بَلْعُهُ، وَلَفْظُهُ، وَلَا يَجْعَلُ ٱلْمَضْمَضَةَ أَوَّلا وَجَوْرًا، وَلا الاسْتِنْشَاقَ سُعُوطًا.

وَيَجِبُ عَلَى الْأَصَحُ (هـ) غَسْلُ اللَّحْيَةِ وَمُسْتَرْسِلِهَا وَيُسْتَحَبُ تَخْلِيلُ السَّاتِرِ لِلْبَشَـرَةِ، وَقِيـلَ: لا (وَ م) كَتَيَمُّم وَقِيـلَ: يَجِبُ كُمَّا لَوْ وَصَفَهَا (هــ) وَشَعْرُ غَيْرِ اللَّحْيَةِ مِثْلُهَا وَقِيلَ: يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ (وَ ش).

وَفِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِ دَاخِلِ العَيْنَيْنِ مَعَ أَمْنِ الضَّرَرِ وَجْهَانِ (م ١١)(٢).

وَعَنْهُ: يَجِبُ (خ).

وَعَنْهُ: فِيَ الكُبْرَى: وَلا يَجِبُ لِنَجَاسَةٍ فِي الْأَصَحُّ (هـ ش). ﴿

ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، وَهُوَ فَرْضُ (ع)، وَيَجِبُ إِذِخَالُهَا عَلَى الآصَعُ (و) وَغَسْلُ أَظْفَارِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَـةِ (ع) وَقَاسَهُ فِي الفُصُولِ وَالفُرُوعِ وَالنَّهَايَةِ عَلَى المُسْتَرْسِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ، وَالفَرْقُ أَنَّهُ نَادِرٌ (٣ لا مَسْتَقَةً فِيهِ مَقَصَّرٌ بِتَرْكِهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجُوزِيِّ -وَمَعْنَاهُ فِي الفُصُولِ- أَنْ حَدَّ الْيَدَيْنِ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ.

ثُمُّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ، وَهُوَ فَرْضٌ (ع)، وَيَجِبُ مَسْحُ طَاهِرِهِ (ش) كُلِّهِ (وَم) وَغَفِّيَ فِي الْمَتَرْجِمِ وَالْمُهِيجِ عَنْ يَسِيرٍ لِلْمَشَقَّةِ. وَعَنْهُ: يُجْزِئُ أَكْثَرُهُ.

وَعَنْهُ: قَدْرُ ۚ النَّاصِيَةِ (و هـ م) فَفِي تَغْيِينِهَا وَجْهَانِ (م ١٢)(١)، وَهِيَ مُقَدِّمُهُ وَقِيلَ: قُصَاصُ الشُّغْرِ.

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (وهل يكفي وضع الماء... بدون إدارته؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يكفي من غير إدارته، وهو الصُّحيح جزم به في المبهج واقتصر عليه ابـن تميــم وصــاحب الفــائق وجــزم بــه أيضًــا في الرُّعاية وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

وقدَّمه الزُّركشيّ.

والوجه الثاني: يكفي.

قال الشَّيخ الموفَّق: ومن تابعه لا تجب الإدارة في جميع الفم ولا الإيصال إلى جميع باطن الأنـف وهـذا أيضًا أيضًا موافـقٌ للوجـه

وقال في مجمع البحرين وغيره وقدر المجزئ وصول الماء إلى داخل.

قال في المطلع: المضمضة في الشُّرع وضع الماء في فيه وإن لم يحرُّكه.

قال الزّركشيّ وليس بشيء.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (وفي استحباب غسل داخل العينين مع أمن الضُّرر وجهان). انتهى.

احدهما: لا يستحب، وهو الصّحيح، بل يكره.

قال الشَّيخ في المغني، وابن عبيدان: والصُّحيح: أنَّه ليس بمسنون، وصحَّحه في مجمع البحرين، والظَّاهر أنَّـه تـابع المجـد في شــرحه، وجزم به في الوجيز، وغيره، وقدَّمه في الحرَّر، والشَّرح وابن تميم وحواشي المقنع للمصنَّف، والفائق وغيرهم.

قال الزَّركشيِّ: اختاره القاضي في تعليقه والشَّيخان.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ، قطع به في الهداية، والفصول، وتذكرة ابـن عقيـل، وخصـال ابـن البُّـا، والمذهـب، ومسبوك المذهـب، والتُّلخيص، والبلغة، والنُّظم، وغيرهم وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاويين وغيرهم.

وقيل: يستحبُّ في الجنابة دون الوضوء.

(٣) تنبيه: قوله في غسل اليدين كالمرفقين في غسل الأظفار: (والفرق أنه نادر) قال شيخنا ابن نصر الله: ولعله بالباء الموحده.

(٤) (مسألة - ١٢): قوله في مسح الرَّاس: (وعنه: يجزئ قدر النَّاصية، ففي تعيينها وجهان).

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا تتعيَّنُ النَّاصية للمسح، بل لو مسح قدرها من وسطه أو من أيَّ جانبٍ منه أجزأه، وهو الصُّحيح.

وذكره القاضي، وابن عقيلٍ عن الإمام أحمد، وجزم به ابن رزيسٍ في شــرحه، وقدَّمــه في المغـني، والشَّـرح، وشــرح ابــن عبيــدان=

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه

-وَعَنْهُ: وَبَغْضُهُ (و ش) وَفِي الانْتِصَارِ اخْتِمَالٌ فِي التَّجْلييدِ. وَفِي التَّعْلِيقِ لِلْعُذْرِ، وَاخْتَارُهُ مُتَيْخُنَا، وَأَنَّهُ يَمْسَحُ مَعَهُ العِمَامَـةَ، وَيَكُـونُ كَالجَبِـيرَةِ فَـلا تَوْقِيـتَ، وَلا يَكْفِـي أَذُنَيْـهِ فِـي

وَعَنْهُ: بَعْضُهُ لِلْمَرْأَةِ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ عَنْهُ حِنْدَ الحَلاَّلِ، وَالشَّيْخِ: بِيَدَيْهِ، وَيُخْزِئُ بَعْضُ يَدِهِ. وَعَنْهُ: أَكْثُرُهَا، وَيُخِزئُ بِحَالِلٍ فِي الآصَحُ (و هـ شَ) وَيُسْتَحَبُّ مِنْ مُقَدَّمٍ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَمُرُّهُمَا إلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُهُمَا: وَعَنْهُ: أَكْثُرُهَا، وَيُخِزئُ بِحَالِلٍ فِي الآصَحُ (و هـ شَ) وَيُسْتَحَبُّ مِنْ مُقَدَّمٍ رَأْسِهِ، ثُمَّ يَمُرُّهُمَا: وَعَنْهُ: بِمَاء جَدِيدٍ إِلَى مُقَدُّمِهِ.

وَعَنْهُ: لَا يُرُّدُّهُمَا مَنْ انْتَشَرَ شَعْرُهُ، وَيَرُدُّهُمَا مَنْ لا شَعْرَ لَهُ أَوْ كَانَ مَضْفُورًا (ش).

وَعَنْهُ: تَبْدَأُ الْمَرْأَةُ بِمُؤَخِّرُو، وَتَخْتِمُ بِهِ.

وَعَنْهُ: فِيهَا كُلُّ نَاحِيَةٍ لِمُنْصَبِّ الشُّعُوِ، وَقِيلَ يُجْزِئُ بَلُ الرَّأْسِ بِلا صَبْحِ (و هـ ش) وَإِنْ غَسَلَهُ أَجْزَأَ فِي الْآصَحُّ إِنْ أَمَرُّ

وَعَنَّهُ: أَوْ لا (و هـ ش) وَإِنَّ أَصَابَهُ مَاءٌ أَجْزَأُهُ إِنْ أَمَرٌ يَدَهُ.

وَعَنْهُ: وَقَصَدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَمُرُّهَا وَلَمْ يَقْصِدُهُ فَكَغَسْلِهِ.

وَالنَّزْعَتَانَ مِنْهُ عَلَى الْآصَحِّ، وَفِي صُدْغِ وَتَحَلِّيفٍ وَجْهَانِ (م ١٣ – ١٤)(١).

وَالْأَذْنَانَ مِنْهُ (و هـ م) قَفِي وَجُوبِ مَسْمَحِهِمَا (خ)، وَاسْتِحْبَابِ أَخْذِ مَاءٍ جَدِيلٍ لَهُمَا (و هـ ش) كَمَا لَوْ لَــمْ يَبْـقَ بِيَــدُو بَلَلُّ رَوَايَتَانَ (م 10، ١٦)(٢).

≈والرُّعايتين والحاويين وغيرهم.

قال الزَّركشيَّ: لا تتعيَّن النَّاصية على المعروف، قال في مجمع البحرين: وإيجاز ابن حمدان هذا أصحُّ الوجهين انتهى.

والوجه الثاني: تتعيّن. قال ابن عقيل: يحتمل أن تتعيَّن النَّاصية للمسح، واختاره القاضي في موضع من كلامه واللَّه أعلم.

إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنّف الخلاف والحالة ما ذكر شيءٌ.

(١) (مسألة - ١٣ - ١٤): قوله في مسح الرَّاس: (والنَّزعتان منه على الأصحُّ، وفي صدغ وتحذيف وجهان). انتهى.

ويعنى: هل هما من الرَّأس أو من الوجه.

وفيه مسألتان:

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصـة والتَّلخيـص، والبلغـة، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحاويين وشرح ابن عبيدان والمصنّف في محظورات الإحرام أيضًا وغيرهم.

أحدهما: هما من الرَّاس، وهو الصُّحيح، اختاره الشَّيخ في الكافي، المجد، وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد.

قال في الرَّعاية الكبرى: الأظهر أنَّها من الرَّأس.

وقال في مجمع البحرين: هذا أصحُ الوجهين وقدُّمه ابن رزين في الصُّدغ.

والوجه الثَّاني: هما من الوجه اختاره ابن حامدٍ، قاله القاضيُّ، وحكى القاضيُّ أبو الحسَّين في الصَّدَّغ روايتــين، وقيــل التَّخذيــف من الوجه، والصَّدع من الرَّاس، اختاره ابن حاملٍ، قاله جماعةً، اختاره الشَّيخ في المغني.

وقال ابن عقيلٍ: الصُّدع من الوجه قاله الشَّارح وأطلقهما ابن تميم والرُّوكشيُّ وأطلقهما ابن رزينٍ في التَّحديث.

تنبيه: ياتي في كُلام المصنّف في باب محظورات الإحرام إطلاق الخلّاف في محلّ الصَّدع، وتفسير التَّحذيف، وهل هما من الـرّاس، أو من الوجه أيضًا، فحصل التُّكرار.

(٢) (مسألة – ١٥ – ١٦): قوله: (والأذنان منه، فغي وجوب مسحهما واستحباب أخذ ماء جديد لهما كما لو لم يبق في يده بلــلّ روایتان). انتهی.

ذكر المصنّف مسالتين:

(المسألة الأولى - ١٥): هل يجب مسحهما إذا قلنا: هما من الرَّاس، قلنا بوجسوب مسيح جميعيه أم لا يجب؟ أطلـق الخـلاف، =

وَيُسْتَحَبُّ مَسْحُهُمًا بَعْدُ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَيَتَوَجُهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ، وَذَّكُرَ الْآرَجِيُّ يَمْسَحُ الْأَذَنَيْنِ مَمَّا (و ش) وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِخِلافِهِ وَعَنْهُ هُمَا عُضْوَانِ مُسْتَقِلاًٰنِ (و ش) فَيْجِبُ مَاءٌ جَدِيدٌ فِي وَجْهِ (خ) وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ يَجِبُ النَّرْتِيبُ.

وَلا يَأْخُذُ لِصِمَاخَيْهِ مَاءٌ غَيْرَ ظَاهِرِ أَذُنْهُ (شَ) وَالْبَيَّاضُ فَوْقَهُمَا دُونَ الشَّعْرِ مِنَ الرَّأْسِ كَبَقِيْتِهِ، بِدَلِيسَلِ الْمُوضِحَةِ، وَلَسَمْ يُجَوِّزْ شَيْخُنَا الاقْتِصَارَ عَلَيْهِ، وَلا يُسْتَحَبُّ تَكْرَارُ المَسْحِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، بِمَّاء جَدِيدٍ.

نَصَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَابْنُ الجَوْزِيُّ (و ش) وَكَذَا أَذْنَيْهِ (و) ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً، وَلا مُسْعُ العُنْسِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي الغُنْيَةِ، وَابْنُ الجَوْرُيِّ فِي أُسْبَابِ الهِدَايَةِ.

وَالْبُو البَقَاء وَالْبُنُ الصَّيْرَفِي وَالْبُنُ رُزِينِ (وَ هَمَ) وَالرِّجْلانِ كَاليَدَيْنِ فِيمَا تَقَدَّمَ (و)، وَالكَعْبَانِ: العَظْمَاتُ النَّاتِثَانِ (و) وَيُسْتَخَبُ تُخَلِّلُ أَصَابِع يَدَيْهِ عَلَى الآصَحُ (ش) كَرِجْلَيْهِ (و) زَادَ جَمَاعَةٌ، فَيَخَلِّلُ أَصَابِع رِجْلَيْهِ بِخَيْصُرِهِ؛ لِخَبَرِ المُسْتُوْرَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٢٩) وَغَيْرُهُ (د: ١٤٨، ت: ٤٠)، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ.

وأطلقه في الرّعايتين، ومختصر ابن تميم والحاويين وشرح أبن عبيدان وغيرهم.

إحداهما: لا يجب مسحهما بل يستحبُّ وهو الصَّحيح قال الزُّركشيّ وهي الأشهر نقلًا.

قال الشارح: هذا ظاهر المذهب.

قال في الفائق هذا أصبحُ الرُّوايتين: قال في مجمع البحرين، هذا أظهر الرُّوايتين، واختاره الحلاُّل والشّيخ وجزم به في العمدة.

وقال في المغنى: والظَّاهر عن أبي عبد اللَّه أنَّه لا يجب مسمهما وإن وجب الاستيماب.

قال الشَّارح، والنَّاظم: والأول مسحهما، يعنيان لأجل الحروج من الخلاف.

والرُّواية الثَّانية: يجب مسحهما، نصَّ عليه.

قال الزُّركشيُّ: اختاره الأكثر. انتهى.

وجزم به في الهداية، والمذهب والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص والحرُّد وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الشَّرح وشرح ابن رزينٍ وهو من مفردات المذهب. ثلت: وهو المذهب على المصطلح؛ لاتفاق الشيخين عليه.

تنبيه: حكى الحلاف روايتين كما حكاه المصنّف أبن عبد القويّ في مجمع البحريـن، وابـن تميـم، وصـاحب الفـائق، والزّركشيّ، هـ.

وحكاهما وجهين في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين وقدِّمه في الرِّعاية الكبرى.

(المسألة الثَّانية - ١٦): هل يستحبُّ أخذ ماء لهما أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الهداية والمستوعب والتُلّخيص، والبلغة في صفة الوضوء والحرّر، والرّعايتين والحاويين ومجمع البحرين وغيرهم

إحداهما: يستحبُّ مسحهما بماء جديدٍ، وهو الصَّحيح، اختاره الحرقيُّ، وابن أبي موسى والقاضي، في الجامع الصَّغير والشَّيراذيُّ وابن أبنًا والشَّيخ والشَّيخ والشَّيخ والشَّيخ والشَّيخ والشَّيخ والشَّيخ والشَّادح وابن عبدُوس في تذكرته، قسال في الخلاصة: يستحبُّ على الأصححُ وجزم بـه ابـن عقيل في التُذكرة، والقصول، والمذهب الأحمد، والتَّلخيص، والبلغسة في سنن الوضوء وشرحُ ابـن منجَّا، والإفادات والوجيز ومنتخب الأحمىُ وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: لا يستحبُّ بل يمسحان بماء الرَّاس اختاره القاضي في تعليقه، وأبــو الخطَّـاب في خلاف الصَّغــير والمجــد في شسرح الهداية والشَّيخ تقيُّ الدَّين وابن عبيدان وصاحب الفائق وغيرهم.

قلت: وهو أولى وقال ابن رجب في الطَّبقات ذكر الشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة أنَّ أبا الفتح بن جلبة قاضي حرَّان كان يختسار مسح الأذنين بماء جديد بعد مسحهما بماء الرَّاس قال ابن رجب وهو غريبٌ بعيدٌ. انتهى

والَّذي رأيناهٌ في شرح العمدة للشّيخ تقيُّ الدِّين إنَّه قال: ذكر القاضي عبد الوهَّاب وابن حامدٍ أنَّهما يمسحان بمساء جديمه بعبد أن يمسحا بماء الرَّاس، قال: وليس بشيء. انتهى.

فزاد ابن حامد: فالظَّاهر أنَّ عبد الوهَّاب هذا هو ابن جلبة قاضي حرَّان.

وَيَبْدَأُ مِنْ اليُمْنَى بِخِنْصَرِهَا، وَاليُسْرَى بِالعَكْسِ، لِلتَّبَامُن، زَادَ فِي التَّلْخِيصِ: يُخَلِّلُ بِاليُسْرَى مِنْ أَسْفَل الرَّجْل.

وَفِي نِهَايَةِ الْآزَجِيُّ بَخِنْصَّر يَدِو الْيُمَنَّى، وَيُسْتَخَبُّ النَّيَامَٰنُ (و)، وَقِيـلُ: يُكَّرَهُ تُركُّهُ (و ش) وَالْغَسْلُ ثَلَاثُنَا (و) حَتَّى طَهَارَةُ المُسْتَحَاصَةِ، ذَكَرَهُ فِي الجِلاف، ويَعْمَلُ فِي عَدَوِهَا بِالآقَلُ (و هـــش)، وَفِي النَّهَايَةِ بِـالآكْثُو، وَتُكُرَهُ الزَّيَـادَةُ (و)، وقِيلَ: تَخْرُمُ، قَالَ جَمَاعَةٌ يُكْرُهُ الكَلامُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَن العُلْمَاء.

وَالْمُرَاهُ: بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةً، وَالْمَرَاهُ بِالكَرَاهَةِ تَرْكُ الآولَى (و) لِلْمَنَفِيَّةِ وَالشَّــافِعِيَّةِ، مَـعَ أَنَّ الْمِنَ الجَوْزِيِّ وَغَيْرَهُ لَمْ يَذَكُرُوهُ فِيمَا يُكْرَهُ وَيُسَنَّ.

ُوَذُكَرَ جَمَاعَةٌ: يَقُولُ عِنْدَ كُلِّ عُضُو مَا وَرَدَ، وَالآوَّلُ أَظْهَرُ، لِضَعْفِهِ جِدًّا، مَعَ أَنْ كُلُّ مَنْ وَصَـفَ وُضُـوءَ النَّبِـيُّ ﷺ لَـمْ يَذْكُرُهُ، وَلَوْ شَرَعَ لَتَكُرُرُ مِنْهُ، وَلَنْقِلَ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الفَرَجِ: وَيُكْرَهُ السَّلامُ عَلَيْهِ وَفِي الرَّعَايَةِ: وَرَدُّهُ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ لا يُكْرَهُ رَدُّ مُتَخَلِّ، وَهُوَ سَهُوْ، وَظَاهِرُ كَلامِ الآكُـــُمْرِ لا يُكْرَهُ السَّلامُ، وَلا الرَّدُّ، وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ عَلَى طُهْرِ أَكْمَلَ لِفِعْلِهِ عليه السلام.

وَظُّاهِرُ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ القَبْلَةَ، وَلاَ تَصْرِيحَ بِخِلافِهِ، وَهُوَ مُتْجَة فِي كُلُّ طَاعَةٍ إلاّ لِدَلِيلِ.

وَالآقْطَعُ يَغْسِلُ البَّاقِيَ أَصْلاَ، وَكَذَا تَبَعًا فِي المُنْصُوصُ (م) وَمَنْ تَسَبَرَّعَ بِتَطَّهِيرِهِ لَزِمَـهُ، وَيَتُوجُّـهُ لا، وَيَتَيَحَّـمُ (و هــ م) وَيَأْتِي فِي اسْتِطَاعَةِ الحَجُّ وَيَلْزُمُهُ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ، وَقِيلَ لا (و هـ) لِتَكْرَارِ الضَّرَرِ دَوَامًا، وَإِنْ عَجَزَ صَلَّى وَفِي الإِعَـادَةِ وَجُهَـانِ كَعَادِم مَاء وَتُرَابِ (م ١٧)(١)

وَيَتَوَجُّهُ فِي امْتِنْجَاء مِثْلُهُ وَفِي المَلْهَبِ يَلْزَمُهُ بِأَجْرَة مِثْلِهِ وَزِيَادَةٍ لا تُجْحِفُ بِمَـال فِـي أَحَـدِ الوَجْهَيْـنِ وَإِنْ مَنَـعَ يَسِيرُ وَسَخِ ظُفْرٍ وَنَحْوُهُ وُصُولً المَّاءِ فَفِي صِحَّةِ طَهَارَتِهِ وَجْهَان (م ١٨)(٢) (و ش).

 (١) (مسألة - ١٧): قوله: (ويلزمه العاجز بأجرة مثله، وقيل: لا يلزمـه؛ لتكـرُّر الضَّـرر دوامًـا، وإن عجـز صلَّـى، وفي الإعـادة وجهان كعادم ماء وترابع). انتهى.

وكذا قال في المغني، والشُّرح، وابن عبيدان، وأطلقهما في التُّلخيص والرُّعايتين.

أحدهما: لا يعيد، وهو الصّحيح، قال في مجمع البحرين: صلّى ولم يعد في أقوى الوجهين، قال ابن تميــم وابـن رزيـن وغيرهمـا: صلّى على حسب حاله ولم يذكروا إعادةً ولا عدمها.

قلت: هذا الصَّحيح من المذهب، وقد صحَّحه الشَّيخ الموفَّق والجِّد والشَّارح وصاحب مجمع البحرين والتَّصحيح وتصحيح الححرُّر والفائق وغيرهم.

وقال النَّاظم: إنَّه المشهور واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته والشَّيخ تقيُّ الدِّين، ونصراه ابن عبيدان وغيره.

وجزم به ناظم المفردات وغيره، وقدَّمه المصنّفُ، وغيره: أنَّه لا يلزمه الإعادة فيمسا إذا عـدم المـاء والـتُراب، وقـد قاســه المصنّف والشَّيخ والشَّارح ابن عبيدان وغيرهم هنا على من عدم الماء والتُراب، وكان الأليق بالمصنّف تقديمه هنا، ولكنَّه تابع الشَّيخ في المغني. والوجه الثَّاني: يلزمه الإعادة.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن منع يسير وسخ ظفرٍ ونحوه وصول الماء ففي صحَّة طهارته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحاويين.

أحدهما: لا تصحُّ طهارته، واختاره ابن عقيلٍ وجزم به في الفصول، وقدَّمه في التَّلخيص، وشرح ابن رزينٍ وابن عبيدان والقواعد الأصوليَّة وغيرهم.

والوجه الثَّانيٰ: تصحُّ، وهو الصُّحيح، صحَّحه في الرَّعاية الكبرى والمصنّف في حواشي المقنع، وجزم بـــه في الإفـــادات، وقدَّمـــه في الرَّعاية الصُّغرى، وإليه ميل الشَّيخ الموفّق.

قال في مجمع البحرين: اختاره شيخ الإسلام -يعني به: الشَّيخ الموفَّق-، ومال إليه هو، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

قال المصنّف: وقبل تصحُّ عُن يشقُّ تحرُّزه منه كارباب الصَّنائع، والأعمال الشّاقَّة من الزَّراعة وغيرها واختاره في التّلخيص.

وَقِيلَ: يَصِحُّ مِمَّنْ يَشُقُّ تَحَرُّزُهُ مِنْهُ.

وَجَعَلَ شَيْخُنَا مِثْلَهُ كُلُّ يَسِيرٍ مَنَعَ حَيْثُ كَانَ كَدَم، وَعَجِين، وَاخْتَارَ العَفْوَ، وَإِذَا فَيَغَ أَسْتُحِبُّ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاء، وَعَجِين، وَاخْتَارَ العَفْوَ، وَإِذَا فَيَغَ أَسْتُحِبُّ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاء، وَقَوْل: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَحَدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا وَرَدَ، وَيَتَوَجُّهُ ذَلِكَ بَحْدَ اللَّهُ لَعَالَى، وَالْمَوَالاَةُ (هـ ش) فَرْضَان عَلَى الآصَحُ، وقِيلَ: يَسْقُطُ تَرْتِيبٌ، وقِيلَ: وَمُ مَن اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُوالاَةُ (هـ ش) فَرْضَان عَلَى الآصَحُ، وقِيلَ: يَسْقُطُ تَرْتِيبٌ، وقِيلَ: وَمُوء، وَإِنَّهُ يَصِحُ بِالمُسْتَعْمَلِ مَعَ كَوْنِهِ طَاهِرًا، وَمَعْنَاهُ فِي وَمُوء، وَإِنَّهُ يَصِحُ بِالمُسْتَعْمَلِ مَع كَوْنِهِ طَاهِرًا، وَمَعْنَاهُ فِي الْمُسْأَلَةِ الأُولَى، وَتَوَضَّنَا عَلِيٍّ فَمَسَحَ وَجُهَهُ، وَيَدَيْهِ، وَرَأْسَهُ، وَرَجْلَيْهِ وَقَالَ: هَـذَا وَصُدُوءُ مَن لَمْ يُحْدِث، وَأَنْ

قَالَ شَيْخُنَّا: إِذَا كَانَ مُسْتَحَبًّا لَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى البَعْض، كَوُضُوء ابْن عُمَرَ لِنَوْمِهِ جُنُبًا، إلاّ رِجْلَيْهِ.

وَفِي «الصَّحْيَحَيْن» (خ: ٦٣١٦، م: ٧٦٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَاتَّى حَاجَتُهُ يَغْنِي الحَدَثَ، ثُسمًّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ»، وَذَكَرَ بَعْضُ العُلَمَاء أَنَّ هَلَا الغَسْلَ لِلتَّنظِيفَ، وَالتَّنشِيطِ لِلذَّكْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ انْغَمَسَ فِسي رَاكِــهِ كَثِيرٍ ثُمَّ أَخْرَجَهَا مُرَتِّبًا نَصَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: أَوْ مَكَثُ بِقَدْرِهِ أَجْزًا، كَجَارٍ.

َ وَفِي الاَنْتِصَارِ لَمْ يُفَرِّقَ أَخْمَدُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَحَرُّكَ فِي رَاكِدٍ يَصِيرُ كَجَارٍ، فَلا بُدَّ مِنْ السَّرْتِيبِ وَالْمُوالاَهُ: أَنْ لا يُؤخّرَ غَسْلَ عُضْوِ حَتَّى يَجفُ العُضُو قَبْلُهُ، وَقِيلَ أَيَّ عُضْوٍ كَانَ، وَقِيلَ: بَلْ الكُلُّ، وَيُعْتَبَرُ زَمَنْ مُعْتَدِلِّ، وَقَدْرُهُ مِن غَيْرِهِ، وَلَـوْ جَفُ لا الْنَجْالِهِ فِي الآخَرِ بِسُنَّةٍ كَتَخْلِيلٍ، أَوْ إِسْبَاعٍ، أَوْ إِرَالَةِ شَكُ لَمْ يَضُرُّ، وَلِوَسُوسَةٍ وَإِرَالَةِ نَجَاسَةٍ وَجْهَانٍ، وَلِتَحْصِيلِ المَّاعِ رَايَتَانِ (م ١٩٩) ٢١)(١).

وَيَضُرُ إسْرَافٌ؛ وَإِزَالَةُ وَسَخ، وَنَحْوهِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ طُولُ الفَصْلِ عُرُّفًا، قَالَ الخَلاُّلُ: هُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ، وَالعَمَلُ عَلَيْهِ.

وَيُسَنُ تَجْدِيدُ الوُضُوءَ لِكُلُّ صَلاةٍ لِلْأَخْبَارِ.

وَعَنْهُ: لا، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَلَّ بَيْنَهُمَا، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْعَلْ بَيْنَهُمَا مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُصُوءُ، وَكَتَيَمُم، وَكَغُسْلٍ، خِلافًا لِشَرْحِ العُمْدَةِ فِيهِ، وَحُكِي عَنْهُ يُكُونُهُ الوُصُوءُ، وَقِيلَ: لا يُدَاوَمُ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي فِعْلُ الوَارِثِ لَهَا وَنَذْرُهَا، وَهَلْ هِي خِلافًا لِشَرْحِ العُمْدَةِ فِيهِ، وَحُكِي عَنْهُ يَكُونُهُ الوُصُوءُ، وَقِيلَ: لا يُدَاوَمُ عَلَيْهِ، وَيَأْتِهُ لِعَنْهُ السِّيْحَبَابُهُ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ مُنَيْنًا، كَقُولِ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ اسْتِحْبَابُهُ بِأَنْهُ عِبَادَةً يُشْرَعُ لَمُ فَلْ مَشْرُوعً كَالصَّلَاةِ.

وَتُبَاحُ مَعُونَتُهُ (و) وَتُنْشِيفُ أَعْضَائِهِ (و).

⁽١) (مسألة – ١٩ – ٢١): قوله: (ولوسوسةِ وإزالة نجاسةٍ وجهان).

ولتحصيل الماء روايتان: يعني: إذا أخلُّ بالموالاة بسبب ذلك، هل يضرُّ أم لا؟ إذا قلنا هي فرضٌ فذكر المصنّف ثلاث مسائل:

⁽المسألة الأولى - ١٩): هل تضرُّ وتقطع الموالاة الإطالة بسبب الوسوسة في أثناء الوضوء أم لا؟ أطلق الحلاف وأطلقه ابن تميم الزُّركشيُّ.

أحدهما: لا يضرُّ، وهو الصُّحيح، صحَّحه في الرُّعاية الكبرى، وقدَّمه في المغني، والشَّرح وشرح ابن عبيدان وابن رزين وغيرهم. والوجه الثَّاني: يضرُّ، جزم به في الحاوي الكبير ومجمع البحرين والظَّاهر أنَّهما تابعا الجِد في شــرحه، وقدَّمه في الرَّعايـةُ الصُّخـرى والحاوي الصُّغير.

⁽المسألة الثَّانية - ٢٠): هل تضرُّ الإطالة بسبب إزالة نجاسةٍ في أثناء الوضوء أم لا تضرُّ؟ أطلــق فيــه الخــلاف، وأطلقه ابـن تميــم والزَّركشيُّ.

أحدهما: يضرُّ، وهو الصُّحيح قدَّمه في الرَّعاية الكبرى والوجه الثَّاني لا يضرُّ.

⁽المسألة الثَّالثة - ٢١): هل تَضرُّ الإطالة لأجل تحصيل الماء أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم.

إحداهما: يضرُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه في الرَّعاية والزُّركشيُّ وهو ظاهر كلام ابن رزينٍ في شرحه.

والرُّواية النَّانية: لا يضرُّ، ولا يقطع الموالاة.

الفسروع - كتاب الطهارة

وَعَنْهُ: يُكْرَهَان كَنَفْضٍ يَدِو، لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿إِذَا تَوْضَأْتُمْ، فَلا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ؛ فَإِنْهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» رَوَاهُ المَعْمَـرِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ الْبَخْتَرِيُّ أَبْنِ عُبَيْدٍ وَهُوَ مَتْرُوكَ.

وَاخْتَارُ صَاحِبُ الْمُغْنِي وَالْمُحَرُّرُ وَغَيْرِهِمَّا لا يُكُرَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (و) وَقِيلَ لآخْمَدَ عَنْ مَسْحِ بَلْلِ الكَفَّ فَكِرِهَهُ، وَقَالَ: لا أَدْرِي، لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ بِشَيْء، وَيَتُوجُهُ الحِلاف، وَإِنْ وَضَّأَهُ غَيْرُهُ وَنَوَاهُ، وَقِيلَ: وَمُوَضَّتُهُ الْمُسْلِمُ صَبَّحٌ (و).
وَعَنْهُ: لا، وَإِنْ أَكْرَهُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَصِعُ فِي الْأَصَعُ، وَيَقِفُ عَنْ يَسَارِهِ، وَقِيلَ عَنْ يَمِينِه، وَتُسَنِّ الزَّيَادَةُ عَلَى مَوْضِعِ الفَّاضِ. الفَّاضِ

وَعَنْهُ: لا (و م) وَيُبَاحُ هُوَ وَهُسُلِّ فِي مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يُؤْذِ بِهِ أَحَدًا، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا. وَعَنْهُ: يُكُرُهُ (و هـ م) وَإِنْ نَجِسٌ حَرُمَ، كَاسْتِنْجَامٍ، وَرِيعٍ، وَهَلْ يُكُرّهُ إِرَاقَتُهُ فِيمَا يُدَاسُ فِيهِ؟ رِوَايَتَانِ (م ٢٢)(١٠). ...زد

قَالَ شَيْخُنَا: وَلاَ يُغَسُّلُ فِيهِ مَيِّتْ، قَالَ: وَيَجُوزُ عَمَلُ مَكَان فِيهِ لِلْوُضُوءِ لِلْمَصْلَحَةِ بِلا مُحْظُورٍ، وَيَحِـلُ الحَـدَثُ جَمِيسعَ

ذُكَرُهُ الْقَاضِي وَٱبُو الْخَطَّابِ وَٱبُو الْوَفَاءِ، وَٱبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ كَالْجَنَابَةِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْةً: أَعْضَاءُ الوُصُوءِ، ويَجِسبُ الوُصُـُوءُ بالحَدَثِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ بِإِرَادَةُ الْمَثْلَاةِ بَعْدَهُ، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: لا تَجِبُ الطَّهَارَةُ حَنْ حَدَثُ وَنَجَسِ قَبْلَ إِرَادَةِ الصَّلاةِ، بَللْ تُسْتَحَبُّ، وَيَتُوجُهُ فِي الشَّرُطِ بِوُجُوبِ المَشْرُوطِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلَهُ فِي غُسْل، قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ لَفْظِيُّ، وَلا يُكُرَّهُ طَهْرُهُ مِنْ إِنَاءٍ نُحَاسٍ وَنَخْوِهِ فِي المُنْصُوصِ، وَلا مِنْ إِنَاءٍ بَعْضُهُ نَجِسٌ فِي ظَاهِرٍ كَالدَهُ فَي المُدَّدُ وَلَا يَكُرَهُ طَهْرُهُ مِنْ إِنَاءٍ نُحَاسٍ وَنَخْوِهِ فِي المُنْصُوصِ، وَلا مِنْ إِنَاءٍ بَعْضُهُ نَجِسٌ فِي ظَاهِرٍ كَالدَهُ فَي المُدَّادِةِ الْمُدَّالُةُ مِنْ إِنَاءٍ بَعْضُهُ نَجِسٌ فِي ظَاهِرٍ اللهُ الْمُؤْهُ مِنْ إِنَاءٍ بَعْضُهُ لَنْ إِنَاءٍ مَعْمَلُهُ لَهُ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مُعْرِيقُونِ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مُ مِنْ إِنَاءً مُورُونِ فِي الْمُؤْمُ مِنْ إِنَاءً مُ مُنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مُنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مُ مِنْ إِنَاءً مُنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مُورِاءً الْمِنْ إِنَاءً مُنْ إِنَاءً مِنْ إِنَاءً مِنْ

وَيْلِي الفُصُولِ وَالمُسْتَوْعِبِ يُكْرَهُ، وَلا مِمَّا بَاتَ مَكْشُوفًا، قَالَ فِي الفُصُولِ: وَمِنْ مُغَطَّى أَفْصَــلُ، وَاحْتَـجُ بِـنُزُولِ الوَبَــاء فِيهِ، وَأَنَّهُ لا يُعْلَمُ هَلْ يَخْتَصُّ الشُّرْبَ، أَوْ يَعُمُّ؟ ويَأْتِي فَرْضُ الوُصُوءِ، ومَتَى فُرِض؟ وَهَلْ يَخْتَصُ هَذِهِ الأَمْةَ أَوْلُ اجْنِنَــابِ النجاسة

⁽١) (مسألة – ٢٢): قوله: (وهل يكره إراقته سيعني: الماء المتوضًّا به– فيما يداس فيه؟ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمذهب، وشرح ابن عبيدان وغيرهم.

إحداهما: يكره فيما يداس فيه كالطُّريق ونحوه، وهو الصَّحيح، اختاره ابن حمدان في الإيجاز، وقدَّمه في الرَّعاية الكـــبرى، وغتصــر أبن تميم، ولم يذكر في الجامع خلافه.

والرُّواية الثَّانية: لا يكرُّه.

تُنبيه: على القول بالكراهة تكون تنزيهًا للماء، جزم به في الرُّعاية.

قلت: وهو الصُواب.

وقيل: للطُّريق؛ لأنَّه مختلفٌ في نجاسته.

قال ابن تميم وابن عبيدان: وهل ذلك تنزية للماء أو للطُّريق على وجهين وأطلقهما أيضًا في الفصول. فهذه اثنتان وعشرون مسألةً قد فتح اللَّه علينا بتصحيحها.

بابُ مسح الحائل

وَهُوَ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: الغُسْلُ (و) وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءً، وَلا يُسْتَحَبُ أَنْ يَلْبَسَ لِيَمْسَحَ، كَالسَّـفَرِ لِيَـتَرَخُصَ، وَيَـأْتِي فِـي القَصْـرِ، وَالمَسْـحُ

وَعَنْهُ: عَزِيمَةً.

وَالظَّاهِرُ: ۚ أَنَّ مِنْ فَوَائِدِهَا الْمَسْحُ فِي سَفَرٍ الْمُعْصِيَّةِ، وَيَتَعَيَّنُ الْمَسْحُ عَلَى لابِسِهِ، وَيُكْرَهُ -فِي الْمُنْصُوصِ- لُبُسُهُ مَعَ مُدَافَحَـةِ أَحَدِ الآخْبَثِينَ (و م).

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ حَتَّى لِزَمِنِ، وَامْرَأَةٍ، وَفِي رَجْلِ وَاحِدَةٍ لَمْ يَبْقَ مِنْ فَرْضِ الْأَخْرَى شَيْءٌ: فِي حَسَدَتْ أَصْغَرَ عَلَى سَسَائِرِ مَحَلِّ الفَرْض، ثَابتٌ بنَفْسِهِ لا بشَدُّو فِي الْمَنصُوص.

وَقِيلَ: وَلَا يَبُدُو بَعْضُهُ لَوْلاً شَدَّهُ (هـ ش) مُبَاحٌ عَلَى الْأَصَحُ (هـ ش).

وَفِي الفُصُول، وَالنَّهَايَةِ، وَالمُسْتَوْعَبِ: إلاَّ لِضَرُورَةِ بَرْدٍ؛ لآنَّ المَعْصِيَّـةَ لَا تَخْتَـصُ اللَّبْسَ لآنُـهُ لِـق تَرَكَـهُ لَـمْ يَـزُلُ إِنْـمُ الغُصْبِ، بَجْلافِ مَنفَر المُعْصِيَةِ فَإِنَّهُ لَوْ تُرَكَّهُ خَرَجَ مِنْهَا ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

لا يُصِفُ القَدَمَ لِصَّفَاتِهِ فِي الْآصَحِ (هِ) يُمكِنُ الْمَشِيُ فِيهِ، وَقِيلَ: مُعْتَادٌ (و هـ)، وَقِيلَ: وَيَمْنَعُ نَفُوذَ المَاء (و ش) وَفِي اعْتِبَارُ طَهَارَةِ عَيْنِهِ فِي الضَّرُورَةِ وَجُهَانِ (م ١)(١) مِنْ خُفُّ (و) وَمُوق، وَهُوَ الجُرْمُوقُ: خُفُّ قصيرٌ، وَلَوْ فَوْقَ خُسفٌ (ش م ر) لِلْحَاجَةِ إِنْهِ فِي البِلادِ البَارَدَةِ، وَلا يَضُرُّ عَدَمُهَا كَخُفُّ الْحَشَبِ، وَجُوْرَبِ صَفِيقٍ (م) كَمُجَلَّدٍ، وَمُنْعَلٍ، وَمُنْعَلٍ، وَنَخْوِهِ (و) فَإِنْ أُنُّتُ بِنَعْلِهِ فَقِيلَ: يَجِبُ مَسْحُهُمَا.

وَعَنْهُ: أَوْ أَحَدُهُمَا (م ٢)(٢)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرْقٌ يَنْضَمُّ بِلْنِسِهِ جَازَ، وَإِلاَّ فَلا (وش) فِي النَّصُوصِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي اعتبار طهارة عينه في الضُّرورة وجهان).

وأطلقهما في الفصول والمستوعب، ونهاية أبي المعالي، ومختصر ابن تميم ومجمع البحريسن والرُّعـايتين والحــاويين، قــال في الرُّعايــة الكبرى: وفي النَّجس العين، وقيل: لضرورة بردٍ أو غيره وجهان. انتهى.

أحدهما: يشترط طهارة عينه، فلا يصحُّ المسح على جلد الكلب، والخنزير، والميتة قبل الدُّبسغ في بـلاد النُّلـوج إذا خشـي سـقوط أصابعه بخلعه ونحوه، بل يتيمُّم للرُّجلين، وهذا الصَّحيح.

قال المجد في شرحه وتبعه ابن عبيدان: هذا الأظهر، واحتاره ابن عقيل وابن عبدوس المتقدّم.

قال المصنّف في حواشي المقنع: لا يجوز المسح على الأصحُّ.

والوجه الثَّاني: لا يشترط طهارة عينه، فيصحُّ المسح على ذلك.

قال الزُّركشيُّ: وهو ظاهر كلام أبي محمَّدٍ؛ لأن فيه إذنًا، ونجاسة الماء حال المسح لا يضِرُّ. انتهى.

قال في مجمع البحرين: ومفهوم كلام الشّيخ اختيار عدم اشتراط إباحته.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فإن ثبت بنعله فقيل يجب مسحهما، وعنه: أحدهما). انتهى. وأطلقهما ابن تميم، وابن عبيدان، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: يجب أن يمسح على الجوربين وسيور النُّعلين قدر الواجب، قاله القاضي، وهـــو ظـاهر كلامـه في التُّلخيـص، وقدُّمـه في الرَّعاية الكبري.

قال في الرُّعاية الصُّغري والحاويين: مسحهما، فجزما بمسحهما.

قال في الكبرى: وقيل يجزئ مسح الجورب وحده، وقيل: أو النُّعل وحده. انتهى.

وعنه: يجب مسح أحدهما.

قال الجد -وتبعه في مجمع البحرين وشرح ابن عبيدان-: ظاهر كلام الإمام أحمد إجزاء المسح على أحدهما قدر الواجب وقدموه. قلت: وهو الصُّحيح من المذهب وظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، لكن يبعد أن تكون السُّيور قدر الواجب.

(ع): ما أجمع عليه

تَحْتَ مُخَرِّق جَوْرَبٌ أَوْ خُفٌّ جَازَ المَسْحُ، لا لِفَافَةٌ فِي المُنْصُوص فِيهمَا.

وَعَنْهُ: فِي الْأُولَى هُمَا كَنَعْلِ مَعَ جَوْرَبٍ.

وَفِي مُخَرَّقَ عَلَى مُخَرَّقَ يَسْتَتِرُ القَدَمُ بِهِمَا وَجْهَانِ (م ٣)(١) وَيَمْسَحُ صَحِيحًا عَلَى مُخَـرُقٍ، أَوْ لِفَافَـةِ، وَاخْتَـارَ شَـيْخُنَا مَسْحَ القَدَم وَنَغْلِهَا الَّتِي يَشُقُّ نَزْعُهَا إِلاَّ بِيَلِ أَوْ رِجْل كَمَا جَاءَتْ بِهِ الآفَارُ.

قَالَ: وَالاكْتِفَاءُ هَاهَمُنَا بِأَكْثَرِ القَدَمُ نَفَسَيهَا أو اَلظَّأَهِرِ مِنْهَا غُسْلاً أَوْ مَسْحًا أُولَى مِنْ مَسْحِ بَعْضِ الحُفّ، وَلِهَذَا لا يَتَوَقَّتُ، وَكَمَسْحِ عِمَامَةِ، وَأَنَّهُ يَمْسَحُ خُفًا مُخَرَّقًا إِلاَ إِنَّ يَتَخَرَّقَ أَكْثَرُهُ فَكَالنَّعْلِ، وَكَذَا مَلْبُوسٌ دُونَ كَمْسب، وَلا يَمْسَحُ لَفَافِفَ فِي النَّصْوص (و) وَتَخْتَهَا نَعْلَ، أَوْ لا، وَلَوْ مَعَ مَشَقَّةٍ فِي الآصَعِّ، وَلا خُفَيْنِ لُبِسَا عَلَىي مَسْسُوحَيْنِ؛ لآنُ اللَّبْسُ بَعْدَ مُضِيً بَغْضِ الْمُلاَةِ مِينَائِفُهَا بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَحَ ثُمُّ خَلَعَهُمَا ثُمَّ لَبِسَ اسْتَأَنْفَ الْمُلاَّةِ، وَيَسْتَائِفُهَا بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَحَ ثُمُّ خَلِعَهُمَا ثُمَّ لَبِسَ اسْتَأَنْفَ المُلاَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ الجَوَارُ (و م) وَلَوْ تَيَمْمُ ثُسِمُ لَلْهِ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَقَلَ مَنْ قَالَ لا يَنْقُضُهَا إِلاً وُجُودُ المَاءِ: مَسَحَ، وَهُوَ قُولَ فَى الرُّعَايَةِ. فِي الرُّعَايَةِ.

وَقَالَ أَشْهَبُ المَالِكِيُّ وَابْنُ سُرَيْجِ الشَّافِيِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ: وَإِنْ لَبِسَ خُفًّا عَلَى طَهَارَةٍ مَسَحَ فِيهَا عِمَامَةً أَوْ عَكْسُهُ فَوَجْهَانِ. وَكَذَا إِنْ شَدَّ جَبِرَةٌ مَسَحَ فِيهَا عَلَيْهِمَا، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا.

وَقِيلَ: يَجُوزُ، لَأَنَّ مَسْخَهُمَا عَزِيمَةٌ (م ٤، ٦)(١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي نحرُّق على نحرُّق يستر القدم بهما وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المغني، والكافي، والشُّرح.

وأطلق الوجهين ابن تميم وابن عبيدان وابن عبد القويّ في مجمع البحرين، وبناهما على القول بجواز مسح المخرّق فوق الصّحيح. أحدهما: لا يجزئ المسح عليهما، وهو الصّحيح.

قال في الحِاويين: فلا مسح في أصحُّ الوجهين وجزم به في المستوعب وغيره، وقدَّمه في الرَّعايتين وغيره.

والوجه الثَّاني: يجزئ قدَّمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة - ٤ - ٦): قوله: (وإن لبس خفًا على طهارة مسح فيها عمامة أو عكسه فوجهان وكذا، وإن شد جبيرة مسح عليهما، أو على أحدهما، وقيل: يجوز، لأن مسحها عزية). انتهى.

ذكر المصنّف مسائل:

(المسألة الأولى - ٤): لو لبس خفًّا على طهارةٍ مسح فيها عمامةً.

(المسألة الثّانية – ٥): عكسها لبس عمامةً على طهارةٍ مسح فيها خفًّا، وأطلق الخلاف في جواز المسح وعدمه فيهما، وأطلقه فيهما في الرّعايتين والحاويين، ومختصر ابن تميم والزّركشيُّ وغيرهم.

وقال ابن عبيدان في شرحه: قال أصّحابنا: ظاهر كلام الإمام أحمد لا يجوز المسح. انتهى.

قال في الفصول والمغني والشُرح.

قال بعض أصحابنا ظاهر كلام الإمام أحمد لا يجوز المسح.

والظَّاهر: أنَّ ابن عبيدان تابعهم، وسقطت لفظة بعض في الكتابة وقال القاضي: يحتمل جواز المسح.

قال الزُّركشيّ: أصحُّهما عند أبي البركات الجواز جريًّا على قاعدته، من أنَّ المسح يرفع الحدث. انتهى.

وصحَّحه ابن عبيدان أيضًا في مكان آخر.

قلت: الصَّحيح في المذهب: أنَّ المسح يرفع الحدث وهو المنصوص، وعليه الأكثر وقدَّمه المصنّف وغيره، إذا علم ذلك فالصَّحيح من المذهب جواز المسح في هاتين المسألتين.

والوجه الثَّاني: لا يجوز المسح ولا يجزئ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد كما تقدُّم.

(المسألة الثَّالثة - ٦): لو شدُّ جبيرةً على طهارةٍ مسح فيها على خفُّ وعمامةٍ أو على أحدهما، فالصَّحيح من المذهب: أنَّ حكمها حكم المسألة الَّتي قبلها خلافًا ومذهبًا، وقدَّمه المصنف.

وقد جزم في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين هنا بالجواز واختاره المجد وغيره، فتأكُّد القول بالصَّحَّة هنا، وهو الصُّواب.

(م): الإمام مالك

7

وَإِنْ لَبِسَ خُفًا عَلَى طَهَارَةِ مَسَحَ فِيهَا جَبِيرَةً مَسَحَ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ فِي رِجْلِهِ وَمَسَحَ عَلَيْهَا ثُمَّ لَبِسَ الخُنفُّ لَـمْ يَمْسَحْ عَلَيهِ، وَيَمْسَحُ عِمَامَةً مُحَنَّكَةً (خ) سَاتِرَةً مَا جَرَتْ بهِ العَادَة.

وَفِي ذَاتِ ذُوَّابَةِ وَجْهَانَ (م ٧)(١)، وَذَكَرَهُمَا ابْنُ شِهَابِ، وَجَمَاعَةٌ فِي صَمَّاءً وَقَالُوا: لَمْ يُفَرِّقُ أَحْمَكُ.

وَفِي مُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلَ: هُوَ مَذْهَبُهُ، وَالظَّاهِرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقِينًا قَدْ اطْلَعُوا عَلَى كَرَاهَـةِ أَحْمَـدَ لِلْبْسِـهَا، وَإِنْمَـا رَأُواْ أَنْ الكَرَاهَةِ لا تَمْنَعُ الرُّحْصَةَ، وَيَأْتِي قَرِيبًا النَّهْيُ عَنِ الكَيِّ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ المَسْحَ، وَقَالَ: هِيَ كَالقَلانِسِ.

ُ وَكَرِهَ أَحْمَدُ لُبْسَ غَيْرِ الْمَحَنُكَةِ، وَنَقَلَ الْحَسَنُ آلِنو قُوَّابِ كَرَاهِيَةُ شَدِيدَةً، وَلَمْ يُصَرِّحُ الآصْحَابُ بِإِبَاحَةِ لُبْسِـهَا، بَـلْ ذَكَـرَ بَعْضُهُمْ كَرَاهَةَ أَحْمَدَ.

وَقَاٰلَ بَعْضُهُمْ: لا تُبَاحُ مَعَ النَّهْيِ، فَلا يَتَعَلَّقُ بِهَا رُخْصَةٌ، وَعَلَّلُهُ بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ المَشَقَّةِ، كَالكِلَّتَةِ، وَبِأَنَّهَا تُشْبِهُ عَمَائِمَ أَهْــلِ الذَّمَّةِ، وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ، وَيَأْتِي فِي سَتْر الْعَوْرَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الْمَحْكِيُ عَنَنْ أَحْمَدَ الْكُرَاهَة، وَالآقْرَبُ أَنْهَا كَرَاهَةٌ لا تَرْتَقِي إِلَى التَّحْرِيم، وَمِثْلُ هَـذَا لا يَمْنَعُ التَّرْخُصَ كَسَفَرِ النَّرْهَةِ، كَذَا قَالَ، وَيَأْتِي فِي القَصْرِ، وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَنْ جَوَّرَ المَسْحَ إِبَاحَةُ لُبْسِهَا، وَهُوَ مُتَّجَة، لآنَّهُ فِعْلُ أَبْسَاء المُهَاجِرِينَ وَلَعْلَ ظَاهِرَ مَنْ جَوَّرَ المَسْحَ إِبَاحَةُ لُبْسِهَا، وَهُوَ مُتَّجَة، لآنَّهُ فِعْلُ أَبْسَاء المُهَاجِرِينَ وَلَعْلَ طَاهِرَ مَنْ جَوَّرَ المَسْحَ إِبَاحَةُ لُبْسِهَا، وَهُوَ مُتَّجَة اللَّهُ وَلَيَ القَصْرِ، وَلَعَلَ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّوْلَكِ، وَحَمَلَهُ وَالْقَارِهُ مَعْ أَنْ الكَرَاهَة إِلَى قَلْمُ هِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَالْحَسَنِ، وَطَاوُسٍ، وَالنَّسُورِيُّ، وَفِي الصَّحْةِ فَظَرَّ، وَلا يَمْسَحُ مَمْهَا مَا العَادَةُ كَشَفُهُ.

وَعَنْهُ: يَجبُ.

وَعَنْهُ: حَتَّى الْأَذُنَيْنِ، وَلا يَمْسَحُ قَلَنْسُوَةً.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَقِيلَ الْمُحْبُوسَةُ تَحْتَ حَلْقِهِ، وَلا سَاتِرًا كَخِضَابٍ نَصَّ عَلَيْهِ.

وضعّف الرّعاية الكبرى هذا، وصحّع المنع وأطلق الوجهين هنا في المغني والشَّرح وشرح ابن عبيدان وغيرهم.
 وقيل: يجوز المسح هنا، وإن منعناه في الأولى؛ لأنَّ مسحها عزيمةٌ، وجزم بهذا القول في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين كما تقدَّم.
 وصحّح في الرَّعاية الكبرى المنع هنا وأطلق الخلاف هناك فتلخُص ثلاث طرق:

احدها: هي مثل الَّتي قبلها وهو الصُّحيح.

والثَّاني: جواز المسح هنا وإن منعناه هناك.

والنَّالث: منعه هنا وإطلاق الخلاف هناك وهي طريقته في الرعاية الكبرى، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي ذات ذؤابة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، وشرح أبني البقاء، والمغني، والكنافي، والمقنع، والهندي، والخلاصة، والتّلخيص، والبلغة، والحرَّر، وشرح الهداية للمجد، والنَّظم، ومجمع البحرين، وشسرح الخرقيّ للطُّوفيّ، وشسرح ابن منجًا، وشسرح العمدة للشَّيخ تقيِّ الدَّين، وشرح ابن عبيدان، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يجوز المسح عليها، وهو الصُّحيح جزم به في العمَّدة والمنوِّر والمنتخب الآدميِّ والتَّسسهيل، وقدَّمه ابـن رزيـن في شــرحه واختاره ابن عقيل وابن الزَّاغونيِّ والشَّيخ الموفَّق وإليه ميل ابن عبد القويِّ في مجمع البحرين وابن عبيدان وهو مقتضى اختيًّـار الشَّـيخ تقيِّ الدِّين بطريق أولى، فإنَّه اختار جواز المسح على العمامة الصُّمَّاء.

وفي الفائقِ ما يدلُّ على أنَّه اختاره صريحًا.

والوجه الثّاني: لا يجوز المسح عليها، اختاره ابن حامدٍ قاله في الفصول، وجزم به في الإيضاح والوجيز وهو ظاهر كلامه في المبهج ومسبوك الذّهب، وتذكرة ابن عبدوس وتجريد العناية؛ فإنّهم قالوا: يحنّكةٌ، واقتصروا عليه، وصحّحه في تصحيح المحرَّر.

قال الشَّارح: وهو أظهر، وقدَّمه في إدراك الغاية.

قال في الفائق: وفي اشتراط التحنّك وجهان، اشترطه ابن حامدٍ وألغاه ابن عقيلٍ وابن الزّاغونيّ وشسيخنا، وخسرج مـن القلانـس، وقيل: الذَّوابة كافيةً، وقيل بعدمه، واختاره الشّيخ. انتهى.

وما نقله عن الشَّيخ مخالفٌ لما قاله في العمدة، ولم أر في كتبه ما يخالفه، بل صرَّح الشَّارح أنَّ الجواز احتيار الشَّيخ، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

الفسروع - كتاب الطهارة

وَلا تَمْسَحُ امْرَأَةٌ عِمَامَةً، وَلِحَاجَةِ بَرْدٍ وَغَيْرٍهِ وَجَهَانِ (م ٨)(١)، وَإِنْ قِيلَ: يُكُرَهُ التَّشَيَّهُ، تَوَجَّةَ الحِلافُ، كَصَمَّاءَ. وَعِثْلُ الحَاجَةِ لَوْ لَبِسَ مُحْرِمٌ خُفَيْنِ لِحَاجَةٍ هَلْ يَمْسَحُ (م ٩)(٢)؟ وَتَمْسَحُ قِنَاحَهَا وَهُوَ الحِمَارُ الْمَدَارُ تَحْتَ الحَلْقِ. وَعَنْهُ: النَّعُ وَيَجِبُ مَسْحُ الجَبِيرَةِ كُلُهَا فِي الطُهَارَتَيْنِ إِلَى حِلْهَا إِذَا لَمْ يَتَعَدُّ بِشَدِّهَا مَحَلُّ الحَاجَةِ.

وَعَنْهُ: الإِعَادَةُ.

وَعَنْهُ: يَتَنَمَّمُ (و ش) مَعَ المَسْحِ فَلا يَمْسَحُهَا بِتُرَابِ، وَإِنْ عَمَّمَتْ مَحَلُّ التَّيَمُّمِ سَقَطَ، وَقِيلَ يُعِيدُ إِذَنْ، وَقِيلَ: هَـلْ يَقَعَّ التَّيَمُّمُ عَلَى حَافِلٍ فِي مَحِلِّهِ كَمَسْحِهِ بِالمَاءِ أَمْ لا لِفَمَعْفِ التَّرَابِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ، فَعَلَى الآوَّلِ لا تَتَقَيَّدُ الجَبِيرَةُ بِالوَقْتِ. وَنَا لَتُرَابِ؟ فِيهِ وَجُهَانٍ، فَعَلَى الآوَّلِ لا تَتَقَيَّدُ الجَبِيرَةُ بِالوَقْتِ. وَمُنْهُ: بَلَى كَالْتُيَمُّم.

فَصل

يُشْتَرُطُ لِلْمَسْحِ اللُّبْسُ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيُعْتَبَرُ كَمَالَهَا.

وَهَنْهُ: لا، اخْتَأْرَهُ شَيْخُنَا (و هـ) فَلُوْ غَسَلَ رِجْلاً ثُمَّ أَذْخَلَهَا الخُفُّ خَلَعَ، ثُمَّ لَبِسَ، بَعْدَ غَسْلِ الآخْرَى، وَإِنْ لَبِسَ الأُولَى طَاهِرَةً ثُمُّ الثَّانِيَّةَ خَلَعَ الأُولَى، وَظَاهِرُ كَلَام أَبِي بَكْرٍ وَالثَّانِيَّةُ، أَوْ لَبِسَهُ مُحْدِثًا وَهَسَلَهُمَا فِيهِ خَلَعَ عَلَى الأُولِيّ. الْأُولِيّ. لا يَخْلُعُهُ، وَيَمْسَحُ. لَبَسَهُ قُبْلَ الحَدَّثِ وَإِلاَّ لَمْ يَمْسَحْ، وَعَلَى الثَّانِيَّةِ: لا يَخْلُعُهُ، وَيَمْسَحُ.

وَجَزَمَ الآكْفَرُ بِالرَّوَايَةِ الأُولَى فِي هَلَوِهِ المَسْأَلَةِ وَهِيَ الطُّهَارَةُ لِآبَيْدَاءِ اللَّبْسِ، بِخِلافِ المَسْأَلَةِ وَهِيَ الطُّهَارَةُ لِآبَيْدَاءِ اللَّبْسِ، بِخِلافِ المَسْأَلَةِ وَهِيَ كَمَالُ الطُّهَارَةُ لِلْأَبْدِهِ، وَغَسْسَلَ رِجْلَيْهِ وَأَدْخَلَهُمَا فِي خُفَّهِ، ثُمَّ تَمُّمَ فَلَاكَرُوا فِيهَا الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ، وَعَلَى هَلْبِو الرَّوَايَةِ لَوْ نَوَى جُنُبُ رَفْعَ حَدَثَيْهِ، وَغَسْسَلَ رِجْلَيْهِ وَأَدْخَلَهُمَا فِي خُفَّهِ، ثُمَّمَ تَمُّمَ طَهَارَتُهُ، أَوْ فَعَلَهُ كَمُحْدِثُ وَلَمْ يَعْتَبِرْ التَّرْتِيبَ فَإِنَّهُ يَمْسَعُ، وَعَلَى الأُولَى لا.

وَكَذَا لُبْسُ حِمَامَةٍ قَبْلَ طُهْرٍ كَامِلٍ، فَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمُّ لَبِسَهَا ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ مَسَحَ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَعَلَى الأُولَـــى يَخْلَـحُ مُّ يَلْبُسُ.

وَإِنْ لَبِسَهَا مُحْدِثًا ثُمُ تَوَضُأُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرَفَعَهَا رَفْعًا فَاحِشًا فَكَذَلِكَ، قَالَ شَيْخُنَا: كَمَا لَوْ لَبِسسَ الحَفَ مُحْدِثَا، فَلَوْ غَسَلَ رِجْلَهُ فِي الحَفَ مُحْدِثَا، وَإِنْ لَمْ يَرَفَعْهَا فَاحِشًا اخْتَمَلَ أَنَّهُ كَمَا لَـوْ غَسَلَ رِجْلَهُ فِي الحَفَ، لآنَ الرَّفْعَ الْبَسِيرَ لا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكُم اللَّبْسِ، وَلِهَذَا لا تَبْطُلُ الطَّهَارَةُ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَمَا بَيْدَاء اللَّبْسِ، لآنَـه إِنْمَا عَنِي عَنْهُ هُنَاكَ النَّسِيرَ لا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكُم اللَّبْسِ، وَلِهَذَا لا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْبِيّاءُ اللَّبْسِ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَكْفِي فِيهَا الطَّهَارَةُ المُسْتَدَامَةُ، لآنَ العَادَةَ أَنْ المَادَةَ أَنْ العَمَامَةُ لا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْبُلْسِ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَكْفِي فِيهَا الطَّهَارَةُ المُسْتَدَامَةُ، لآنَ العَادَةَ أَنْ

فَلا يَبْقَى مَكْشُوفَ الرَّأْسِ إِلَى آخِرِ الوُضُوء، وَلا أَنَّهُ يَخْلَعُهَا بَعْدَ وُضُوبِهِ ثُمَّ يَلْبَسُهَا بِخِـلافِ الحَفَّ، وَهَـٰذَا مُـرَّادُ الْبِن هُبَيْرَةً فِي الإِفْصَاحِ فِي العِمَامَةِ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ لَبِسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ؟ عَنْهُ روَايَتَانِ، أَمَّا مَا لا يُعْرَفُ عَنْ أَخْمَدَ وَأَصَّتَحَابِهِ فَتَبْعُدُ إِرَادَتُهُ جَدًّا، فَلا يَنْبَغِي حَمْلُ الكَلام المُحْتَمَل عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلَ الظَّاهِرَيُّةِ.

ُ وَحَكَاهُ القُرْطُبِيُّ عَنْ دَاُّود فِي الحُفُّ أَيْضًا وَفِيَ ذَلِكَ إِثْبَاتُ خِلافٍ بِالاحْتِمَالِ فِي مَوْضِعِ لا يُعْرَفُ لِغَيْرِهِ، وَمِثْلُ هَذَا لا نُودُ:

 ⁽١) (مسألة - ٨): قوله: (ولا تمسح امرأة عمامة ولحاجة برد وغيره وجهان):

أحدهما: لا يجوز، وهو الصَّحيح، وجزم به في المغني والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، ومجمع البحرين، وغيرهم.

وهو ظاهرِ العمدة، وقلُّمه ابن تميم وابن حمدان وابن عبيدان، وصحَّحه، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: بجوز ويصحُّ.

قلت: والنَّفْسُ تميل إلى ذلك، وهي شبيهةٌ بما إذا لبس نجس العين في الضَّرورة، على ما تقدُّم.

⁽٢) (مسألة - ٩): قوله: (ومثل الحاجة لو لبس محرمٌ خفّين لحاجةٍ هل يمسح). انتهى.

وقد علمت الصَّحيح من الوجهين في الَّتي قبلها.

قلت: الصُّواب جواز المسح هنا وإن منعناه في الَّتِي قبلها، وهو ظاهر كلام الأصحاب، بل تتبُّعت كلام أكثرهم فلم أرهـــم ذكـروا المسألة، ولم أر أحدًا ذكرها غير المصنّف -وهو عمدةً-، ويحتمل أن يكون خرَّج ذلك من عنده، واللّه أعلم.

وَيُشْتَرَطُ لِلْجَبِيرَةِ الطَّهَارَةُ (و ش) وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الحَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ، وَالشَّيْخُ، وَعَلَى الآوَّلِ إِنْ شَنَدُّ عَلَسَى غُـنْيرِ طَهَسَارَةِ نَزَعَ، فَإِنْ خَافَ تَيَمَّمَ، وَقِيلَ: يَمْسَحُ (و ش)، وقِيلَ: هُمَا.

وَكُذَا لَوْ تَعَدُّى بِالشَّذَ مَحَلُ الحَاجَةِ وَخَافَ، وَإِنْ كَانَ شَدُّ عَلَى طَهَارَةٍ مُسْحَ فِيهَا حَسائِلاً، فَإِنْ كَسَانَ جَبِيرَةً جَسَانَ، وَإِلاَ لَهُمْ عَلَى طَهَارَةٍ مُسْحَ فِيهَا جَبِيرَةً فِي رِجْلِهِ (م ١٠)(١)، وَسَسَبَقَ فَوْجُهَانِ، وَكُذَا لَبْسُهُ خُفًا عَلَى طَهَارَةٍ مَسْحَ فِيهَا عِمَامَةً أَو عَكْسُهُ، وَقِيلَ: أَوْ مُسْحَ فِيهَا جَبِيرَةً فِي رِجْلِهِ (م ١٠)(١)، وَسَسَبَقَ ذَلكَ.

وَالدُّوَاءُ كَجَبِيرَةٍ، وَلَوْ جَعَلَ فِي شِقٌ قَارًا وَتَضَرَّرُ بِفُلْعِهِ فَعَنْهُ يَتَيْمُمُ، لِلنَّهْي عَنِ الكَيِّ مَعَ ذِكْرهِمْ كَرَاهَةُ الكَيِّ. وَخِنْهُ: لَهُ الْمَسْخُ، وَعِنْدَ ابْنِ عِقِيلِ يَغْسِلُهُ، وُعِنْدَ القَاضِي إِنْ خَافِ ثَلْفًا صَلَّى وَأَعَادُ (م ١١)^{٢١)}.

وَصِّدَ بَ الْمُسَمِّ مُوطِنَا بَنِي عَبِينَ يَسَعِّلُ القَصْرِ ثَلاقَةً أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، ثُمُّ يَخْلَعُ (م) [وَقِيلَ: فِي الْمُسَافِرِ] لا تَوْقِيسَتَ فَإِنْ خَافَ أَنْ تَصَرُّرُ رَفِيقِهِ بِالْنِظَارِهِ وَنَحْوَهُ تَيَمَّم، فَلَوْ مَسَحَ وَصَلَّى أَعَادَ، نَصْ عَلَيْهِ.

وَقِيلٌ: يَمْسَمُ كَالْجُبِيرُةِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيُخْتَمِلُ أَنْ يَمْسُحُ عَاصِ بِسَفَرِهِ كَغَيْرِهِ، ذَكَرَهُ أَبْنُ شِهَابٍو.

وَقِيلَ: لا يُمْسَحُ وَمَنْ أَقَامَ عَاصِيًا كُمَّنَ أَمَرَهُ سَيُّدُهُ بِسَفَرٍ فَأَقَامَ مُسَحً.

وَذَكُرَ أَبُو الْمُعَالِي: هَلُ هُوَ كَعَاصِ بِسَفُرِهِ فِي مَنْعِ الثَّرَخُصُ؟ فِيهِ وَجُهَانٍ.

وَاثْبِتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حَدَثِهِ بَعْدَ لُبْسِهِ (وَ) أَيْ: مِنْ وَقَتْ جُوَاز مَسْجِهِ بَعْدَ خَدَثِهِ، فَلَوْ مَضَى مِنَ الحَدَثِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، أَوْ ثَلاثَةٌ. وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَلَمْ يَمْسَحِ انْفَضَتُ الْمُدَّةُ، وَمَا لَمْ يُخْدِثُ لا تُخْتَسَبُ الْمُدَّةُ، فَلَوْ بَقِيَ بَعْدَ لُبْسِهِ يُومًا عَلَى طَهَارَةِ اللّٰبُسِ ثُمُّ أَخَدَثُ اسْنَبَاحَ بَعْدَ الحَدَثِ الْمُدَّةِ، وَانْتِهَاءُ الْمُدَّةِ وَقْتُ جَوَاز مَسْجِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ.

وَعَنْهُ: الْبِتِذَاؤُهَا مِنْ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ، وَانْبَهَاؤُهَا وَقْتُ الْمَسْحِ، وَإِنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ أَتَمَّ عَلَى بَقِيَّةِ مَسْحِ مُقِيسمِ (و) وَقِي الْمُبْعِجِ مَسْحُ مُسَافِرٍ إِنْ كَانَ مَسَحَ مُسَافِرًا فَوْقَ يَوْمِ وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ مُسَحَ أَقَلُ مِنْ مَسْحِ مُقِيسمِ ثُمَّ سَافَرَ فَكَذَلِكَ، اخْسَارَهُ الْأَكْثُرُ (هـ).

وَعَنْهُ: عَلَى البَاقِي مِنْ مُسْلِحٍ مُسْافِرٍ، قَالَ الحَلاَّلُ: نَقَلَهُ أَحَدَ عَشَرَ نَفْسًا، وَرَجَعُ عَنْ قَوْلِهِ الآوَّل.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَتَوَجُّهُ إِنْ صَلَّى بِطَهَّارَةِ المَسْحِ فِي الحَضَرِ خُلْبَ جَائِبُهُ، قَالَ فِي الحِلافِ مُلْزِمًا لِمَسَنْ قَبَالَ: يَمْسَحُ مَسْحَ مُسَافِرِ: لَوْ تُوَصَّا وَمَسَحَ أَحَدٌ خُفْيْهِ وَسَافَرْ ثُمَّ مَسَحَ الأَخْرَى فِي السَّفَرِ، فَعِنْدَهُمْ يَمْسَحُ مَسْسِحَ مُسَافِرٍ، وَكَذَا الجِلاف لُوْ شك فِي ابْيِدَائِهِ حَضَرًا أَوْ مَنْفَرًا، وَإِنْ أَحْدَثَ مُقِيمًا وَمَسَحَ مُسَافِرًا أَتَمَّ مَسْخَ مُسَافِر

وَعَنْهُ: مَسْحُ مُقِيمٌ ذَكَرَهَا فِي الْخِلَاف وَغَيْرو، وَجَعَلَهَا كُمَنْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْت وَلَمْ يُحْرِمْ بِالصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: إِنْ مَضَى وَقْتُ صَلَاةٍ ثُمُّ سَافَرَ أَتُمُّ مَسْحَ مُقِيمٍ، وَمَنْ شَلَكٌ فِي بَقَاءٍ الْمُدَّةِ لَمْ يَمْسَحَ (و) لَأَنْ الآصل الغُسْلُ، فَــإِنْ

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كان شدٌ): يعني: الجبيرة على طهارة مسح فيها حائلاً، فإن كان جبيرةً جاز وإلاً فوجهسان، وكسذا لو لبس خفًا على طهارةٍ مسح فيها عمامةً أو عكسه، وقيل: أو مسح فيها جبيرةً في رجله) انتهى.

قلت: تقدَّم حكم هذه المسائل في كلام المصنَّف وقد صحَّحنا ذلك، فإنَّ المصنَّف أطلق الخلاف أيضًا قبـل ذلك، فـلا جاجـة إلى إعادتها ولكنَّ المصنَّف ذكرها هنا وذكر هنا قـولاً، والمسألة الأولى لم يذكره هنا وذكر هنا قـولاً، والمسألة الأولى لم يذكرها هناك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ولو جعل في شقَّ قارًا وتضرَّر بقلعه فعنه: يتيمَّم للنَّهي عن الكيِّ مع ذكرهم كراهة الكـيَّ، وعنه لـه المسح، وعن ابن عقيل يغسله، وعند القاضي إن خاف تلفًا صلَّى وأعاد). انتهى.

وأطلق الرُّوايتين في المستوعب، وشرح ابن عبيدان، والزُّركشيِّ، وغيرهم.

إحداهما: يجزئ المسح عليها وهو الصّحيح، جزم به في الكافي وصحّحه في الرّعايتين والحساويين والنّظـم، واختـاره المجـد وغـيره، وقدّمه في الفصول وابن تميم والمصنّف في حواشي المقنع.

والرُّواية الثَّانية: لا يجزئُه فيتيمُّم اختاره أبو بكرٍ، وذكر المصنَّف كلام ابن عقيلٍ والقاضي، وكلام ابن عقيلٍ مذكورٌ في الفصول.

مَسَحَ فَبَانَ بَقَاوُهَا صَحَّ وُضُووُهُ، وَقِيلَ: لا، كَمَا يُعِيدُ مَا صَلَّى بِهِ مَعَ شَكَهِ بَعْدَ يَوْم وَلَيْلَةٍ. وَتَمْسَحُ الْمُسْتَحَاضَةُ وَنَحْوُهَا فِي الْمُنْصُوصِ كَغَيْرِهَا (و م)، وَقِيلَ: لا، وَقِيلَ: لوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ (و هـ)، وَقِيلَ: لا أَنْهَا لا تَمْسَحُ إِلاَ بِقَدْرِ مَا تُصَلِّي بِطَهَارَتِهَا ذَاتُ الغُسْلِ فُمَّ تَخْلَعُ. (و ش) وَمَتَى انْقَطَـعَ السَّمُ اسْتَأَنْفَتُ الوُصُومَ، وَجْهَا وَاحِدًا كَالْمُسْتُمُ يَجِدُ اللَّهُ بِخِلافِ ذِي الطَّهْرِ الكَامِلِ يَخْلَعُ الْحُفْ، أَوْ تَنْقَضِي المُدَّةُ، وَمَنْ غَسَلَ صَحِيحًا وَتَيَمَّمَ لِجُرْحٍ، فَهَلْ يَمْسَحُ اللَّهُ،

قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: هُوَ كَالْمُسْتُحَاضَةِ، وَيَجِبُ مَسْحُ أَكْثَرِ أَعْلَى الْخُفِّ، وَقِيلَ: قَدْرِ النَّاصِيَةِ مِنْ الرَّاسِ، وَقِيلَ: هُــوَ المَذْهَــبُ، وَقِيلُ: جَمِيعُهُ (و م) لا قَلْنَ ثَلاثِ أَصَابِعَ (هـ) أَوْ مَا شَمْيَ مَسْحًا (ش) وَيُجُنَّزِئُ مَسْحُ أَكُثُرِ الْعِمَامَةِ عَلَى الآصَحُ، وَيُسْتَحَبُ إِمْرَارُ أَصَابِعِ يَدِهِ مَرُّةُ مِنْ أَصَابِعِهِ إِلَى سَاقِهِ، وَلا يُجْزِئُ أَسْفَلُهُ وَعَقِبُهُ (و)، وقِيلَ يُسْتَحَبُ (هـ) ومَسْحُهُ بِأَصْبُعِ أَوْ حَائِلُ أَوْ غَسْلُهُ كَالَرَّأْس، وَيُكْرَهُ تَكْرَازُ مَسْحِهِ وَغَسْلِهِ

وَإِنَّ ظَهَرَ بَعْضُ قَدَم مَاسِح، أَوْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ ابْتَدَأُ الطُّهَارَةَ.

وَغَنْهُ: يُبخِزِنُهُ مَسْخُ رَأْسِهِ وَغَسْلُ رِجْلَيْهِ (و هـ م ق) وَهَلْ هُـوَ مَبْنِيٌ عَلَى الْمـوَالاةِ؟ (و م) جَـزَمَ بِـهِ الشَّـيْخُ، أَوْ رَفْـعُ الحَدَثَ؟ جَزَمَ بَهِ أَبُو آلْحُسَيْن، وَاخْتَارَهُ أَبُو البَرَكَاتِ.

وَذَكَرَ أَبُواْ الْمُعَالِي أَنَّهُ الصَّحِيحُ فِي الْمُذْهَبِ عِنْدَ الْمُحَقَّقِينَ، وَيَرْفَعُهُ فِي المُنْصُوصِ (و) أَوْ مَبْنِيُّ عَلَى غَسْلِ كُلِّ عُضْوِ بِنِيَّةٍ، أَوْ عَلَى أَنَّ الطَّهَارَةَ لا تَتَبَعَّضُ فِي النَّفْضِ، وَإِنْ تَبَعَّضَتْ فِي النَّبُوتِ كَالصَّلاةِ وَالصَّوْمِ؛ وَاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ وَقَالَـهُ فِي الخِلاف؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ١٢)(١)، وَهُوَ كَقُدْرَةِ الْمُتَيَمِّم عَلَى الْمَاءِ وَقِيلَ كَسَبْقِ الحَدَثِ.

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وإن ظهر بعض قدم ماسح أو انقضت المدَّة ابتدا الطُّهارة وعنه يجزئه مسح رأسه وغسل رجليه، وهل هو مبنيٌّ على الموالاة، جزم به الشَّيخ، أو رفع الحدث؟ جزم به أبو الحسين، واختاره أبو البركات، وذكر أبو المعــالي أنــه الصَّحيــح مــن المذهب عند الحقَّقين، ويرفعه في المنصوص، أو مبنيٌّ على غسل كلٌّ عضو بنيَّةٍ أو على أنَّ الطُّهارة لا تتبعّض في النَّقض وإن تبعّضت في النُّبوت كالصُّلاة والصُّوم؟ اختاره في الانتصار، وقاله في الحلاف فيه أوجُّه). انتهى.

اعلم أنَّ الأصحاب احتلفوا في بناء هذه المسألة على طرق أطلقها المصنف.

فقيل: هي مبنيَّةً على الموالاة، قطع به الشَّيخ في المغني والشَّارح وابن رزينٍ في شرحه واختاره ابن الزَّاغونيّ قاله الزّركشيّ، وقدَّمــه في الرُّعاية الكبري.

فعلى هذا لو حصل ذلك قبل فوات الموالاة أجزأه مسح رأسه وغسل قدميه قــولا واحـدًا، لعــدم الإخــلال بــالموالاة، وإن فــاتـــ الموالاة ابتدأ الطِّهارة على المذهب.

وعلى القول بعدم وجوب الموالاة يغسل قدميه، والصَّحيح من المذهب أنَّ الموالاة فرضٌ، وضعَّف المجد في شرحه ومن تابعه هــذه

قال الزَّركشيّ وغيره: وهو مفرَّعٌ على أنَّ طهارة المسح لا ترفع الحدث، وإنَّما تبيح الصَّلاة كالتُّيمُّم، فـإذا ظهـرت الرِّجـلان ظهـر حكم الحدث السَّابق.

قال الزُّركشيِّ: ووقع ذلك للقاضي في التَّعليق أيضًا في توقيت المسح مصرِّحًا بأنَّ طهارة المسح ترفــع الحــدث: إلاَّ عــن الرِّجلــين.

وقد رأيته في التُّعليق كما قال.

وقيل: مبنيَّةً على أنَّ المسح يرفع الحدث، وقطع بهذه الطُّريقة، القاضي أبو الحسين، وصحَّحه المجد في شرحه، وابن عبد القــويُّ في مجمع البحرين، وابن عبيدان، وصاحب الحاوي الكبير وغيرهم.

وقدَّمه الشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة.

وقال هو وأبو المعالي بن منجًا وحفيده أبو البركات ابن منجًا في شروحهم: هو الصُّحيح من المذهب عند المحقَّقين. انتهى.

قلت: وهذا هو الصَّحيح من الطَّرق والصَّحيح من المذهب أنَّه يرفع الحدث نصُّ عليه، كما قــال المصنَّف، فبنـوا ذلـك علـي أنَّ المسح يرفع الحدث عن الرَّجلين، وعلى أنَّ الحدث لا يتبعُّض، فإذا خلع عاد الحدث إلى الرَّجلين فيسري إلى بقيَّة الأعضاء، فيستأنف=

(ر): روایتــان

الفروع - كتاب الطهارة

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: إِنْ رَفَعَهُ، وَإِنْ رَفَعَ العِمَامَةَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرُّ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ لِلْمَشَقَّةِ، قَالَ أَحْمَدُ إِذَا زَالَتْ عَنْ رَأْسِهِ فَلا بَأْسَ مَا لَمْ يَفْحُسْ، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: مَا لَمْ يَرْفَعُهَا بِالكُلْيَّةِ، لآنَهُ مُعْنَادٌ، وَظَاهِرُ الْسَنَوْعِبِ: تَبْطُلُ بِظُهُور شَيْءٍ مِنْ فَلا بَأْسَ مَا لَمْ يَفْحُسْ، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: مَا لَمْ يَرْفَعُهَا بِالكُلْيَّةِ، لآنَهُ مُعْنَادٌ، وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ: تَبْطُلُ بِظُهُور شَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ رَأْسِهِ وَلَا مَا أَنْ اللهُ عَلَيْهُ لَا يَسْلَوْمُ الْمُحْرِمُ فِلاَيْهَ أَوْلَا اللهُ وَمَا لَهُ مَا لَهُ لَا يَسْلَوْمُ الْمُحْرِمُ فِلاَيْهَ أَوْلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللل

وَعَنْهُ: لا.

وَعَنْهُ: لا بِبَعْضِهِ

=الوضوء، وإن قرب الزَّمن وهو ظاهر كلامه لإطلاقه القول بالاستثناف.

بل قيل: إنّه منصوصه، قال في الكافي: أشهر الرّوايتين تبطل الطّهارة لأنَّ المسح أقيـم مقـام الغسـل، فـإذا زال بطلـت الطّهـارة في القدمين، فتبطل في جميعها لكونها لا تتبعّض. انتهى.

وأطلق الطّريقتين ابن تميم.

وقيل: مبنيّة على صحّة غُسل كلّ عضو بنيّة، فإن قلنا: يصحُّ تفريق النّيّة على أعضاء الوضوء أجزا غسل قدميه، وإلا ابتدا الطّهارة.

واعلم: أنَّ في صحَّة طهارة من فرَّق النَّيَّة على أعضاء الوضوء وجهين، وأنَّ الصَّحيح: الصَّحَّة، جـزم بـه في التَّلخيـص وغـيره، وقدَّمه ابن تميم وغيره، فعلى هذا يكون الصَّحيح إجزاء مسح رأسه وغسل قدميه.

وقيل: مبنيَّةٌ على أنَّ الطَّهارة لا تتبعَّض في النُّقض وإن تَبعَّضت في النُّبــوت كـالصُّلاة والصُّـوم قالــه القــاضي في الخــلاف، وأبــو الخطَّاب في الانتصار.

قلت: قال القاضي في الخلاف: فإن قيل: لما تبعُض في الصّحة، جاز أن يتبعض في البطلان، قيل له: يبطل بالصلاة والصوم، فإنهما يتبعضان في الصحة، فيصحّان جزءًا فجزءًا، ولا يتبعّضان في الانتقاض. انتهى.

تنبيهان: الأوَّل: ظاهر كلام المصنَّف وغيره أنَّ الرَّوايتين في أصل المسألة مبنيَّتان على الخلاف الَّذي في هذه المسائل اللأَّتــي ذكرهـــا المصنَّف أصولاً.

قال الشّارح بعد أن حكى الرّوايتين وهذا الاختلاف مبنيٍّ على وجوب الموالاة، فمن لم يوجبها في الوضوء جــوَّز غـــل القدمـين، ومن أوجبها أبطل الوضوء إذا فاتت وإلاّ أجزأه غـــلهـما، وظاهر كلامه في الرّعاية والزَّركشيّ خلاف ذلك.

قال الزَّركشيّ: والرَّواية النَّانية: بجزئه غسل قدميه وبنوها على أنَّ الطُّهارة تتبعِّض، وأنَّه يجوز تفريقها كالغسل وإذن إمَّــا أن نقــول الحدث لم يرتفع عن الرِّجلين فيغسلان بحكم الحدث السَّابق، أو نقول ارتفع وعاد إليهما فقط.

وامًا المذهب؛ فهو مبنيٌّ عند ابن الزُّاغونيّ وأبي محمَّدٍ على المذهب في اشتراط الموالاة وبناه أبو البركات على شيئين: أحدهما: أنَّ المسح يرفع حدث الرَّجلين رفعًا مؤقَّتًا.

والثَّاني: أنَّ الحدث لا يتبعُّض. انتهى.

فظاهرٌ هذا بل صريحه أنَّ كلُّ روايةٍ مبنيَّةٌ على أصل.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن خلع ما مسحه أو ظهَر بعض محلٌ فرضه في رأسه أو قدمه أو تَمَّت مدَّته توضَّأ ثانيًا إن فاتت الموالاة، وقيل: أو لم تفت، وقلنا: المسح يرفع الحدث، وعنه يجزئ مسح رأسه وغسل قدميه، ومحلُّ الجبيرة ومسا بعده على المذهب في اعتبار الموالاة والتُرتيب.

وقيل: بل هذا إن قلنا المسح لا يرفع الحدث مع الموالاة وعدمها، وإن قلنا يرفعه توصُّأ.

وقيل: بل هذا إن قلنا يجزئ كلُّ عضو بنيَّته، وإلاَّ توضَّا انتهي.

الثَّاني: قوله: (وعنه يجزئه مسح راسه ُوغسل رجليه) لعلَّه: (وعنه: يجزئه غسل رجليـه)؛ لأنَّ الـرَّاس لم يتقلَّم لــه ذكرٌ في كلامــه ويحتمل أن يكون في أوَّل المسألة سقطٌ.

وتقديره: وإن ظهر قدم الماسح أو رأسه وهو أولى، ويحتمل أن يكون الرُّواية ورَّدت كذلك أو أنَّ الحكم لمَّا كان واحدًا ذكره، واللَّه أعلم.

وَإِنْ انْتَقَصْ بَعْضُ العِمَامَةِ، فَروَايَتَانَ (م ١٣)(١).

وَإِنْ نَزَعَ خُفًا فَوْقَانِيًا مَسَحَهُ، فَعَنْهُ يَلْزُمُهُ نَزْعُ التَّحْتَانِيُّ، اخْتَارَهُ الآصْحَابُ فَيَتَوَضَّا، أَوْ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ عَلَى الحِلافِ. وَعَنْهُ: لا يَلْزَمُهُ (و هـ م) فَيَتَوَضَّا أَوْ يَمْسَحُ التَّحْتَانِيُّ مُفْرَدًا عَلَى الخِلافِ (م ١٤)''

وَكُلُّ مِنَ الفَوْقَانِيُّ وَالتَّحْتَانِيُّ بَدَلَّ مُسْتَقِلُ عَنِ الغَسْلِ، وَقِيلَ: الفَوْقَانِيُّ بَـدَلُّ عَنِ الغَسْلِ، وَالتَّحْتَانِيُّ بَدَلُّ مَنْ القَدَمِ، وَقِيلَ: هُمَا كَظِهَارَةٍ وَبِطَانَةٍ. الفَوْقَانِيُّ بِدَلُّ عَنِ التَّحْتَانِيُّ، وَالتَّحْتَانِيُّ بِدَلَّ عَنِ القَدَمِ، وَقِيلَ: هُمَا كَظِهَارَةٍ وَبِطَانَةٍ.

وَإِنْ أَخْدَثَ قَبْلَ وُصُول القَدَمِ مَحْلُهَا لَمْ يَمْسَحْ غَلَى الْآَصَحُ، لِهَذَا لَوْ غَسَلَهَا فِيهِ ثُمُّ أَدْخَلَهَا مَجَلُهَا مَسَحَ، وَإِنْ زَالَــتُ الجَبيرَةُ فَكَالَخَفَّ (و م ش) وَقِيلَ طَهَارَتُهُ بَاقِيَةٌ قَبْلَ البُوْء (و هـ).

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا مُطْلَقًا كَإِزَالَةِ شَعْرٍ.

⁽١) (مسألة – ١٣): قوله: (وإن انتقض بعض العمامة فروايتان). انتهي.

ذكرها ابن عقيل في الفصول، وأطلقهما، وصاحب المستوعب والمغني والشّرح وشرح ابن عبيدان وابن تميم والفائق وغيرهم: إحداهما: يبطل، وهو الصّحيح اختارها المجد وابن عبدالقويّ في شرحيهما وقدَّمه في الرَّعايتين والحاويين وغيرها، وهو الصّواب. قال في الرَّعاية الكبرى: ولو انتقض بعض عمامته وفحش، وقيل: ولو دورةً بطل.

والرُّواية الثَّانية: لا تبطل، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

وقال القاضي: لو انتقض منها كورٌ واحدٌّ بطل، وهو القول الَّذي ذكر في الرَّعاية فتلخُص انَّ في محلِّ الحلاف طريقين ما قطــع بــه المصنَّف وما ذكره في الرَّعاية وغيره.

اعلم: أنَّ قرينة قوله: (اختاره الأصحاب) يدلُّ على أنَّه المذهب وهو كذلك.

ولكنَّ الإتيان بهذه الصَّيغة يقتضي قوَّة الخلاف من الجانبين وإن كان الأصحاب اختاروا إحداهما، والمصنَّف تـابع الجـد في هـذه العبارة، وكذا ابن عبد القويّ وابن عبيدان في شرحيهما.

واختار الججد وابن عبيدان عدم اللَّزوم وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى لكن قال: الأوَّل أظهر.

وأطلق الخلاف في الحاويين ومختصر ابن تميم.

تنبيه: قوله في الموضعين: (على الحلاف): يعني به فيهما الّذي فيما إذا ظهر قدم الماسح، أو انقضت المدَّة الّذي ذكره قبل ذلك. فهذه أربع عشرة مسالةً قد فتح الله بتصحيحها، والله أعلم.

باب نُواقض الطُّهارة الصُّغرى

وَهِيَ ثُمَانِيَةً:

الْحَارِجُ مِنْ السَّبِيلَيْنِ، وَالْمَرَادُ: إِلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ وَيَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ وَلَوْ نَادِرًا كَاسْـتِحَاضَةِ (م)، وَتِيــلَ: لا يَنْقُضُ ربِحُ قُبُل (و هـ) وَقِيلَ مِنْ ذَكَر.

يَسَسَى رَبِيعَ بَنِ وَحَلَّى رَبِينَ مِنْ مُكَرِّدُ اللهِ أَنَّهُ وَكُلُو بَلَا بَلَّةٍ كَقُطْنَةٍ أَوْ مِيلٍ فِيهَا وَقِيلَ: وَمَعَ بَلَّةٍ، وَطَاهِرُ نَقْلِ عَبْدُ اللّهِ أَنَّهُ لا يَنْقُضُ إِلاَّ خُرُوجُ بَوْل، قَالَهُ الفَاضِي وَمُجَرَّدُ الحُقْنَةِ أَوْجَةً: الثَّالِثُ يُنْقَضُ مِنْ دُبُرِهِ، وَكَذَا لَوْ دَبٌّ مَسَاؤُهُ، أَوْ اسْتَذَخَلَتُهُ، أَوْ مَنِيُّ امْرَأَةٍ وَلَمْ يَخْرُجُ ذَلِكَ (م ١، ٣)(١).

وَ إِنْ خَرَجَ تَوَصَّاتُ وَقِيلَ تَغْتَسِلُ لِمَنِيِّهِ، وَإِنْ خَرَجَ مَعَهُ مَنِيُّهَا فَكَبَقِيَّةِ الَّذِيِّ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِيمَا يَحْمِلُهُ لا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ طَرَفِو خَارِجًا، أَوْ لا.

وَعِنْدُ الْحَنْفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَرَفُهُ خَارِجًا ثُمُّ أُخْرَجَتُهُ، أَوْ خَرَجَ نَقَضَ، وَأَفْسَدَ الصَّوْمَ، وَإِنْ كَانَ طَرَفُهُ خَارِجًا فَلا، إلاَّ مَسعَ بَلَّةٍ وَرَائِحَةٍ، فَيَنْقُضُ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ إِنْ بَقِيَ بَعْضُهُ خَارِجًا، أَوْ بَلَعَ بَعْضَ خَيْطٍ فَوَصَلَ الْمَدَةَ ثَبَتَ حُكْمُ النَّجَاسَةِ، فَـلا تَصِحُّ صَلاةً، وَلا طَوَافَ.

وَإِنْ ظَهَرَتْ مَقْعَدَتُهُ يَعْلَمُ أَنْ عَلَيْهَا بَلَلاَ، وَقِيلَ أَوْ يَجْهَلُهُ، وَلَمْ يَنْهَصِلْ انْتَقَضَ فِي الْمُصُوصِ، وَكَذَا طَرَفُ مُصْرَانِ، أَوْ رَأْس ذُودَةِ.

وَ لَوْ صَبُ دُهْنَا فِي أَذُنِهِ قَوَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا لَمْ يُنْتَقَضْ، وَكَذَا لَوْ خَرَجَ مِنْ فِيهِ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِــمْ (و هـــ) خِلافًا لآبِي المَعَالِي.

وَفِي نَنْجَامَةٍ ذُهْنٍ قَطْرَهُ فِي إخْلِيلِهِ وَجْهَانٍ، لِنْجَامَةِ بَاطِينِهِ، أَوْ لأَنَّهُ بَاطِنْ فَلَمْ يَتَنَجَّسْ بِهِ، كَنْخَامَةِ الحَلْـقِ، وَهُــوَ مَخْـرَجُ

(١) (مسألة – ١ – ٣): قوله: (وفي خروج ما يحمله في قبل أو دبر بلا بلَّةٍ كقطنةٍ أو ميلٍ... وبجرَّد الحقنة أوجةٌ: الثَّالث ينقض من دبره وكذا لو دبُّ ماؤه أو استدخلته أو منيّ امرأةٍ ولم يخرج ذلكُ. انتهيّ.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - 1): لو احتشى في قبله أو دبره قطنًا أو ميلا ثمَّ خرج بلا بلَّةٍ، فقيل: لا ينقض وهمو ظاهر نقبل عبد اللَّه عن الإمام أحمد ذكره القاضي في الجرَّد.

وصحَّحه ابن حمدان وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه وقيل ينقض صحَّحه ابن عقيلِ في مجمع البحرين.

قلت: وهو الصُّواب.

وخروجه بلا بلَّةٍ نادرٌ جدًّا، بل تعلَّق الحكم على الظَّنَّ واطلقهما الشَّيخ الموفَّق والحجد في شرحه والشَّارح وابــن عبيــدان والرَّعايــة الصُّغرى والزَّركشيُّ وغيرهم.

وقيل: ينقض إذا خرج من الدُّبر خاصَّةً ذكره القاضي، واختاره في الجرُّد.

ونقله ابن عبيدان وغيره، وأطلقهنَّ ابن تميم قال المجدُّ في شرحه، والصَّحيح التَّسوية بين القبل والدُّبر.

(المسألتين الثَّانية والثَّالثة – ٢ – ٣): لو احتَفن ولم يخرج من الحقنة شيءٌ أو دبُّ ماؤه أو استدخلته أو مني امرأةٍ ولم يخرج من ذلك شيءٌ، فقيل: لا ينقض، لكن إن كان المحتقن أدخل رأس الزَّرَّاقة نقض، قدَّمه ابن رزين في المنيُّ، والحقنة مثله.

قلت: وهو ظاهر كلام الخرقيُّ والشَّيخ في المقنع وغيرهما وقبل: ينقض.

قلت: وهو قويٌّ وأطلقهما في المغني، والشّرح والرَّعايتين، والحاوي الصّغير، وشرح ابن عبيدان والزّركشيّ وغيرهم. وقيل: ينقض إذا كانت الحقنة في النّبر دون القبل، وهو موافقٌ لقول القاضي المتقدّم وتعليله.

واطلقهن ابن تميم وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، والمصنَّف في حواشي المقنع.

وأطلق الوجهين في الفصول في الحقنة.

القَىٰء (م ٤)^(١).

وَّفِي الخِلافِ فِي مَسْأَلَةِ المَنِيُّ طَهَارَةُ حَصَاةٍ خَرَجَتْ مِنْ دُبُر، وَهُوَ غَريبٌ بَعِيدٌ.

الثَّانَي: خُرُوجُ بَول أَوْ غَائِطٌ مِنْ بَقِيَّة البَدَن (ش) وَخُرُوجُ نُجَاسَةٍ فَاحِشَةٍ فِي أَنْفُسِ أَوْسَاطِ النَّاسِ، فِي رَوَايَـةِ اخْتَارَهَـا القاضيي وَجَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِيصَ وَغَيْرِو، نَقَلَ الجَمَاعَةُ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: المُذَهَبَ كُلُّ أَحَدِ بِحَسَبِهِ (م ٥)(٢).

وَعَنْهُ: يَنْقُضُ اليَسِيرُ (و هــ) وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَنْقُضُ مُطْلَقًا (و م ش) وَاخْتَارَهُ الآجُرّيُ فِي غَيْر الْقَيْءَ، وَإِنْ شَــربَ مَــاءً وَقَذَفَهُ فِي الحَالِ فَنَجَسٌ كَالقَيْءِ، وَذَكَرَهُ الآصْحَابُ، مِنْهُمْ القَاضِي، وَيَتُوَجَّهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ إِنْ تَغَــيَّرَ، كَدُهَمْنِ قَطَّـرَهُ فِـي

وَقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ: لا نَقْضَ بِبَلْغَم كَثِيرٍ فِي إَحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ (و هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ.

وَأَصْلُهُمَا: هَلَ يُفْطِرُ الصَّاقِمَ؟ لَنَا: إِنْهَا تُخْلَقُ مِنْ البَدَن كَبَلْغَمِ الرَّأْسِ، فَإِنْ قِيلَ: البَلْغَمُ يَخْتَلِطُ بِنَجَاسَةِ الْمِــدَةِ فَيَنْجُسلُ كَمَاءٍ شَرِبَهُ ثُمَّ قَاءَهُ، قِيلَ: البَلْغَمُ يَتَمَيُّنُ مِنْ نَجَاسَةٍ تُجَاوِرُهُ، وَالنَّجَاسَةُ الَّتِي مَعَهُ لَوْ انْفَرَدَتْ لَمْ تَكُنْ كَثِيرَةً، وَفَارَقَ مَاءً شَــرِبَهُ ثُمُّ قَاءَهُ، لآنَّهُ إِذَا حَصَلَ فِي الجَوْفِ خَالَطَهُ أَجْزَاءً نَجِسَةٌ لا تُمَيِّزُ عَنْهُ، فَيصيرُ عَيْنَ النَّجَامَةِ، كَذَا قَالَ، لَكِنْ فِيهِ إِنْ مَا قَاءَهُ لا يُنْجُسُ إِلاَّ بِوُصُولِهِ إِلَى الجَوْف، وَكَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلامَ القَاضِي وَغَيْرِهِ.

قَالُوا: لَآنَ نَجَاسَتَهُ بِوُصُولِهِ إِلَى الجَوْف لا بِاسْتِحَالَة، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَبَقَ فِي دُهْن ِ قُطْرَ فِي إخْلِيلِهِ، وَلَـم أَجِـدْ تَصْرِيحًـا بخِلافِهِ

وَيَنْقُضُ دَمّ كَثِيرٌ مَصَّهُ عَلَقٌ أَوْ قُرَادً، لا ذُبَابٌ وَبَعُوضٌ، لِقِلَّتِهِ وَمَشَقَّةِ الاحْتِرَاز مِنْهُ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وفي نجاسة دهن قطَّره في إحليله وجهان لنجاسة باطنه، أو لأنَّه باطنٌ فلم يتنجَّسس بــه، كنخامــة الحلــق وهو مخرج القيء). انتهي.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، وابن عبيدان.

أحدهما: لا ينجس.

وصحُّحه في مجمع البحرين، وقطع به في بحثه.

قلت: هي قريبة الشُّبه من خروج المنيُّ، ويحتمل الفرق.

والوجه الثَّاني: ينجس.

قلت: وهو الصُّواب، إن خرج؛ لأنَّه يخالطه، ويكتسب منه.

وقال في الرَّعاية الكبرى: قلت: إن خرج الدُّهن ببلل نجس، وإلاَّ فلا. انتهى.

وخروجه بلا بلل بعيدٌ جدًّا، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وخروج نجاسةٍ فاحشةٍ في أنفس أوساط النَّاس في روايةٍ اختارها القاضي وجماعةٌ وجزم به في التَّلخيَص وغيره. ونقل الجماعة وذكره الشُّيخ المذهب كلُّ أحدٍ بحسبه). انتهى.

الرُّواية الأولى: اختارها القاضي وابن عقيل في الفصول وصحَّحه النَّاظم.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر، وجزم به في مسبوك الذُّهب والتُّلخيص والبلغة والحرُّر والإفادات، وغيرهم.

وقدِّمه في الرُّعايتين والحاويين والفائق، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: هي الصَّحيحة من المذهب نصُّ عليها في رواية الجماعة.

قال الشَّيخ الموفِّق والشَّارح والشَّيخ تقيُّ الدِّين: هذا ظاهر المذهب.

وقال الخلاُّل: الَّذي استقرَّت عليه الرَّوايات عن أحمد: أنَّ حدُّ الفاحش ما استفحشــه كـلُّ إنســانٍ في نفســه، وتبعــه ابــن رزيــنِ في شرحه وغيره.

واختاره الشُّيخ والشَّارح وغيرهما، وقدُّمه ابن تميم والزُّركشيُّ.

قال المجد في شرحه: ظاهر المذهب أنَّه ما يفحش في القلب.

(م): الإمام مالك

وَقَالَ الحَنْفِيَّةُ: إِنْ كَانَ صَغِيرًا كَذُبَابٍ وَبَعُوضِ لَمْ يَنْقُضْ، وَإِلاَّ نَقَضَ، وَإِنْ لَمْ يَخُرُجُ السَّمُ بِنَفْسِهِ بَـلَ بِقُطْنَةٍ وَنَحْوِهَا نَقَضَ (و هـ) وَلا يَنْقُضُ عِنْدَ الحَنْفِيَّةِ حَصَاةً، وَلا قِطْعَةُ لَحْـم، وَلا دُودٌ، وَاحْتَلَفُـوا فِيهِ إِذَا خَـرَجَ مِـنَ الفَـرْجِ، وَلا يَنْقُـضُ عِنْدَهُمْ القَيْءُ إِلاَّ مِلْءَ الفَمِ، وَإِنْ غَلَبَ الرِّيقَ الدَّمُ لَمْ يَنْقُصْ عِنْدَهُمْ، وَإِنِ انْسَدُّ المَخْرَجُ وَفُتِحَ غَيْرُهُ

وَقَٰالَ ابَّنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ:ٰ اسْفَلَ المَعِدَةِ لَمْ يَثْبُت ٰلَهُ أَحْكَامُ المُعْتَادِ، وَقِيلَ إِلاَّ فِــي النَّفَـصُ بِرَيحٍ مِنْـهُ، وَيَتَوَجَّـهُ عَلَيْهِ بَقِيَّـةُ الآحْكَام، وَفِي إِجْزَاء الاسْتِجْمَارِ، وَقِيلَ حَتَّى مَعَ بَقَاء المَخْرَجِ وَجْهَانِ (م ٦)(١)، وَأَحْكَامُ المَخْرَجِ بَاقِيَةً، قَالَ فِي النَّهَايَـةِ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ سَدَّ خِلْقَةً، فَسَبِيلُ الحَدَثِ المُنْفَتِحِ وَالمَسْدُودِ كَعُضْوِ زَائِدٍ مِنَ الخُنْثَى.

الثَّالِثُ: زَوَالُ العَقْلَ أَوْ تَغْطِيَتُهُ (و) عَلَى الْأَصَحُّ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ تَلَجَّمَ فَلَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ، إِلْحَاقًا بِالغَالِبِ عَلَى الآصَحِّ، إلاَّ النَّوْمَ اليَّسِيرَ (و م) عُرْفًا.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ هَيْئَتِهِ كَسُقُوطِهِ، وَقِيلَ: مَعَ بَقَاء نَوْمِهِ.

وَعَنْهُ: وَالكَثْيِرُ مِنْ جَالِسٍ (و ش) إنْ اعْتَمَدَ بِمَقَّعَدَتِهِ عَلَى الْآرْضِ، وَهَلْ يُنْتَقَصُ مِنْ قَاثِمٍ وَرَاكِمِ وَسَاجِدٍ (هـــ) فِيــهِ روَايَتَان (م ٧ – ٨)(٢).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي إجزاء الاستجمار وقبل: حتَّى مع بقاء المخرج وجهان).

يعني: إذا انسدُ المخرج وفتح غيره، وأطلقهما ابن تميم وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين والزَّركشيُّ، وغيرهم

أحدهما: لا يجزئ الاستجمار فيه، وهو الصَّحيح، اخْتَاره ابن حامدٍ والشَّيخ والشَّارح وابن عبيدان وغيرهم. وقدَّمه النَّاظم وابن رزين في شرحه ونصره.

والوجه الثَّاني: يجزئ، اخْتاره القاضي، والشَّيرازيُّ، وقدَّمه في الرُّعايتين والحاوي الكبير.

(٢) (مسالة - ٧ - ٨) قوله: (وهل ينقض النُّوم من قائم وراكع وساجلٍ فيه روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): هل ينقض النُّوم من القائم أو يلحق بالجالس، أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذُّهب:

إحداهما: هو كالجالس فلا ينقض وهو الصَّحيح، نصَّ عليه.

وعليه أكثر الأصحاب، منهم: الخلاَّل، والحرقيُّ، والقاضي، والشَّريف، وأبو الخطَّاب في خلافيهما، والشَّيرازيُّ، وابن عقيلٍ، وابن عبدوس في تذكرته.

قَالَ الشَّيخ تَقيُّ الدِّين: اختاره القاضي وأصحابه، وكثيرٌ من أصحابنا.

قال في الكافي: الأولى إلحاق القائم بالجالس، وقطع به في المذهب الأحمد، والمقنع والبلغــة والوجـيز والإفــادات والمنــوّر ومنتخـب الآدميّ وغيرهم، وقدَّمه في الهداية والحلاصة والتُلخيص والمحرَّر، ومختصر ابن تميم والرَّعايتين، والنَّظم، والحاويين وغيرهم.

الرُّواية الثَّانية: ينقض منه، وإن لم ينقض من الجالس، قدَّمه في المستوعب، وشرح ابن رزينٍ والفائق وغيرهم.

وهذه الرُّواية لا تقاوم الأولى في التَّرجيح، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية – ٨): نوم الرَّاكع والسَّاجد هل يلحق بالجالس أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذُّهب والمغني والشُّرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم:

إحداهما: ينقض وهو المرجَّح على ما اصطلحناه، اختاره الخلاُّل والشُّيخ الموفَّق.

قال في الكافي: الأولى إلحاق الرَّاكع والسَّاجد بالمضطجع، وهو ظاهر الخرقيِّ والعمدة ومنتخب الآدميِّ، والتَّسهيل وغيرهم. وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المستوعب والمقنع وشرح ابن رزين، والفائق، وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: لا ينقض، وعليها أكثر الأصحاب، منهم: القاضي، والشَّريف أبو جعفرٍ، وأبو الخطَّاب في خلافيهما، وابن عقيــلٍ والشَّيرازيُّ وابن البنَّا وابن عبدوس في تذكرته وغيرهم.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: اختاره القاضي وأصحابه، وكثيرٌ من أصحابنا.

وقدَّمه في الهداية والخلاصة والتَّلخيص والبلغة، والمحرَّر ومجمع البحرين والنَّظم والمذهب الأحمد، ومختصر ابـن تميـم والرَّعـايتين، والحاويين، وإدراك الغاية وغيرهم. وَعَنْهُ: القَائِمُ كَجَالِس اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ رَأَى رُؤْيًا فَهُوَ كَثِيرٌ (هـ ش).

وَعَنْهُ: لا، وَهِيَ أَظْهَرُ، وَمُسْتَنِلاً وَمُتَّكِيعٌ وَمُختَبِ كَمُضْطَجَع.

وَعَنْهُ: لا (و هـ ر ش) وَعَنْ أَحْمَدُ لا يَنْقُضُ نَوْمٌ مُطْلَقًا، وَٱخْتَارَهُ شَيْخُنَا إِنْ ظَنَّ بَقَاءَ طُهُرُهِ.

الرَّابِع: مَسُّ فَرْجِ آدَمِيُّ بِيَدِهِ عَلَى الْآصَحُ (و ش).

وَعَنْهَ: عَمْلنَا، وَعَنَّهُ: مَعَ شَهْوَةِ، وَعَنْهُ: مُعَهَا وَلَوْ بِحَائِل (و م)، وَعَنْهُ: لا يَنْتَقِــضُ طُهْـرُ امْـرَأَةٍ بِمَـسُ فَـرْجِ أَنْفَـى (م ر) كإسكتيها، وَعَنْهُ: لا يَنْقُصْ بَمَسُ دُبُرِ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَهِيَّ أَظْهَرُ (و م).

وَعَنْهُ: يَنْقُضُ مَسُّ الحَشَفَةِ، وَعَنْهُ: الثَّقْبُ.

وَعَنْهُ: وَلا مَسُ ذَكَرِ مَيِّت وَمَيِّنَةٍ وَصَغِيرٍ، وَقِيلَ: دُونَ سَبْعٍ، وَيَنْقُصُ مَسُّهُ بيلِهِ.

وَعَنْهُ: وَبِلْدِرَاعِهِ وَعَنْهُ بِكَفَّهِ فَقَطْ (و م شَ) فَفِي حَرْف كَفَّهُ وَجْهَانَ (م ٩) أَا،

وَاخْتَارَ اَلْآكْثَرُ يَنْقُصُ مَسُّهُ بِفَرْجٍ (ح) وَالْمَرَادُ: لَا ذَكَرُهُ بِلَكَرِ غَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، وَفِي مَسَّ ذَكَرِ بَـائِنِ أَوْ مَحِلّـهِ روَايَتَان (۱۰، ۲۱)'''

(١) (مسألة – ٩): قوله في نقض الوضوء بمسَّ الفرج بيده: (وعنه: ينقض مسُّه بكفَّه، ففي حرف كفَّه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، والزُّركشيُّ.

أحدهما: لا ينقض.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه الأصل. والوجه الثَّاني: ينقض وهو الاحتياط.

(٢) (مسألة - ١٠ – ١١): قوله: (وفي مسّ ذكرٍ بائنٍ أو محلّه روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٠): مسُّ الذُّكر البائن هل ينقض أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي والمقنع، والمعني، والكافي، والتُّلخيص والحرَّر والنَّظم، ومختصر ابن تميم، وابن منجًا، وابـن عبيـدان، والزَّركشيُّ في شــروحهم، والرَّعـايتين والحــاويين، والفــانق وتجريد العناية، وغيرهم.

إحداهما: لا ينقض، وهو الصّحيح.

قال في مجمع البحرين: عدم النَّقض أقوى، لعدم الحرمة، والمظنَّة، وصحَّحه في التَّصحيح، وتصحيح الحـرَّر، وجـزم بـه في الوجـيز والمنوَّر، ومنتخب الآدميِّ، ونهاية ابن رزينٍ، فقالوا: ينقض مسُّ الذَّكر المتَّصل، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قال في إدراك الغاية: ينقض مسُّه ولو منفصلاً في وجهٍ. انتهى.

والوجه الثَّاني: ينقض، جزم به الشَّيرازيُّ.

تنبيه: حكى المصنّف الخلاف روايتين، وكذلك حكاه صاحب التّلخيص، والرّعايتين، والحاويين، والفائق وغيرهم.

وحكاه وجهين صاحب الهداية والمذهب، ومسبوك الذّهب، والمستوعب، والحلاصة والمغـني، والكـافي، والمقنـع، والهـادي والحـرّر والشّرح، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن عبيدان ومجمع البحرين والزّركشيّ وغيرهم.

(المسألة الثَّانية - ١١): حكم مسَّ محلَّه حكم مسَّه وهو بائنٌ، على الصَّحيح.

قدُّمه المصنِّف هنا، وجزم به في الرَّعاية الكبرى، وقد علمت المذهب في الُّتي قبلها، فكذا في هذه.

وذكر الأزجيُّ وأبو المعالي ينقض محلُّه.

قلت: وهو الصُّواب.

قال ابن عبيدان: لو جُبُّ الذَّكر فمسُّ علُّ الجَبُّ انتقض وضوءه، وإن لم يبق منه شيءٌ شاخصٌ، واكتسى بـالجلد؛ لأنَّـه قــام مقــام الذَّكر، ذكره صاحب النهاية. انتهى.

فقدَّم ابن عبيدان هذا.

وَذَكَرَ الْآرَجِيُّ وَأَبُو الْمَعَالِي: يَنْقُضُ مَحِلُهُ، وَلا يَتَعَلَّقُ بِالذَّكِرِ البَائِنِ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الجِتَانَيْنِ لآنَـهُ كَيد بَائِنَـةٍ، بِخِلافِ فَرْج بَائِنِ، وَالقُلْفَةُ كَالْحَسْفَةِ، وَلا يَنْقُضُ مَسُّهَا بَعْدَ قَطْعِهَا لِزَوَالِ الاسْمِ وَالْحُرْمَةِ، وَالْمَسُّ بِزَائِدٍ يَنْقُضُ. وَعَنْهُ: لا، كَمَسَّ زَائِدٍ فِي الآصَحِّ فَلا يَنْقُضُ مَسُّ أَحَدٍ فَرْجَيْ خُنْنَى مُشْكِلٍ إِلاَّ مَسَّ رَجُلٍ ذَكَرَهُ لِشَهْوَةٍ، أَوْ مَسَ امْرَأَةٍ

تُبُلَهُ لَهَا، وَلا يَسْتَجْمِرُ فِيهِ، ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ.

وَيَتَوَجُّهُ وَجْهُ، وَلا يَنْقُصُ يَسِيرٌ نَجَاسَةٍ سِوَى بَوْلٍ وَغَائِطٍ، وَقِيلَ: يُنْتَقَصُ بِالْتِشَــارِهِ بِنَظَــرٍ، أَوْ فِكُــرٍ، وَفِـي فَـرْجٍ بَهِيمَـةٍ اخْتِمَالٌ، وَخُكِيَ عَنِ اللَّيْثِ، وَأَشَلُّ كَصَحِيحٍ، وَقِيلَ: كَزَائِلٍ.

الخامس: لَمْسُهُ أَنْثَى لِشَهْوَةِ (و م) نَصُّ عَلَيهِ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا (و ش).

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ، وَشَيْخُنَا، وَلَوْ بَاشَرَ مُبَاشَرَةً فَاحِشَةً (هـ)، وَقِيلَ: إنْ انْتَشَرَ نَقَضَ، وَإِذَا لَمْ يَنْتَقِسَ مُسَّ فَرْجِ أَنْفَى ٱسْتُحِبَّ الوُصُوءُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا لِشَهْوَةِ، وَكَذَا لَمْسُهَا لَـهُ عَلَـى الآصَـحِّ (هــ) وَفِي المَيْتَةِ وَالصَّفِيرَةِ وَالْعَجُوزِ وَالْمُحْرَمِ وَجُهَانِ (م ١٢، ١٥)(١).

(١) (مسألة – ١٢ – ١٥): قوله: (وفي مسِّ المينة والصَّغيرة والعجوز والمحرم وجهان). انتهى.

يعنى: إذا قلنا ينقض مسُّ المرأة، ذكر المصنّف مسائل:

(المسألة الأولى - ١٢): مس الميتة مل ينقض كالحيَّة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمغني، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن عبيدان، والحاويين، والفائق، وغيرهم. إحداهما: هي كالحيَّة، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، منهم الحرقيُّ، والكافي، والمحرَّر، والوجيز، وغيرهم. وجزم به في المستوعب، والتَّلخيص، والإفادات، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

واختار القاضي، وابن عبدوس المتقدِّم، وابن البنَّا، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى وغيرُه.

والوجه الثَّاني: لا ينقض، اختاره الشِّريف أبو جعفرٍ، وابن عقبلٍ، والحجد في شرحه، وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى.

قلت: وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ١٣): الصَّغيرة هل هي كالكبيرة، أم لا ينقض مسُّها؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: هي كالكبيرة، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي والتّلخيص، والإفادات، وشرح ابن رزينٍ، ومختصر ابن تميم والحاويين، والفائق وغيرهم. وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان ونصره.

والوجه الثَّاني: لا ينقض، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، منهم صاحب الوجيز، وقدَّمه في الرُّعاية الصُّغرى.

تنبيه: صرَّح المجد أنَّه لا ينقض لمسُ الطَّفلة، وإنَّما ينقض لمس الَّتي تشتهي.

قلت: الَّذي يظهر أنَّه مِراد من أطلق، والواقع كذلك، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّاليَّة – ١٤): مسُّ العجوز مل ينقض كغيره أم لا؟

أطلق فيها الخلاف:

أحدهما: هي كغيرها فينقض الوضوء مسُّها، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي، والتَّلخيص، والشَّرح، وشرح ابسن رزيـن، ومختصـر ابـن تميــم، والإفــادات والزَّركشــيُّ، وصحُّحه النَّاظم، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان.

والوجه الثَّاني: لا ينقض.

قلت: وهو ضَعيفٌ، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظرٌ، إذًا الحكم منوطٌ بحصول الشّهوة، وهي أهلُّ لذلك.

(المسألة الرَّابعة - ١٥): هل مسُّ الحرم كالأجنبيَّة أم لا ينقض مسُّها؟

الفسروع - كتاب الطهارة

وَلا نَقْضَ مَعَ حَاثِل، وَلا أَمْرَدَ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: بَلَى فِيهِمَا لِشَهْوَةٍ (و م)، وَلا لَمْسُ سِنَ وَشَعْرٍ وَظُفْرٍ فِي الْأَصَحُّ (م). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَذَا اللَّمْسُ بِهِ، وَهُوَ مُتَوَجَّةً، وَكَذَا مَسُّ ذَكْرٍ بِظُفْسِرٍ، وَلا مَلْمُوسَ (ش) وَمَمْسُوسُ فَرْجِهِ (و) عَلَى الآصَحِّ، وَلَمْسٌ زَائِدٌ، وَبِهِ، كَأَصْلِيُّ فِي الْآصَحُّ، وَكَذَا أَشَلُ، وَقِيْلَ: يَنْقُضُّ مَسُّ رَجُلٍ رَجُلاً، أَوْ امْرَأَةً لِشَهْوَةٍ، فَيَنْقُضُ مَسُّ أَحَدِهِمَا الْخُنْثَى، وَمَسُّهُ لَهُمَا.

السَّادِسُ: أَكُلُ لَحْمِ الجَزُورِ عَلَى الْآصَحُّ (ح).

وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمَ النَّهْنَي اخْتَارَهُ الحَلَّالُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: وَعَلَيْهِ اسْتَقَرُّ قَوْلُهُ، لِخَفَاءِ الدَّلِيلِ.

وَعَنْهُ: لا يُعِيدُ مَعَ الكَثْرَةِ.

وَعَنْهُ: مُتَاوَّلٌ، وَقِيلَ فِيهِ مُطْلَقًا رِوَايَتَانِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِيمَا اخْتَلُفَ فِيهِ الأَثَرُ، بِخِلافِ تَرْكِسهِ الطُّمَأْنِينَـةَ، وَتَوْقِيتَ مَسْحِ نُصُّ عَلَيْهِ.

وَمَغْنَاهُ كَلامُ شَيْخِنَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةً لا يُعِيدُ مُتَأَوَّلٌ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَجْهَا فِي: «المَـاءُ مِـنْ المَـاء»، وَأَنْ نَـصُّ أَحْمَـدَ

قَالَ أَحْمَدُ: لا أَعَنُّفُ مَنْ قَالَ شَيْئًا لَهُ وَجُهٌّ وَإِنْ خَالَفْنَاهُ.

وَذَكُرَ صَاحِبُ النُّوَادِرِ وَجْهَيْنِ فِي تَرْكُ النَّسْمِيَةِ عَلَى الوُّضُوءِ مُتَأَوِّلاً.

وَفِي بَقِيَّةِ الآجْزَاءِ أَوِ الْمَرَقِ وَاللَّبَنِّ رِوَايَتَانِ (م ١٦، ١٧)ُ(١)، وَلا يَنْقُصُ طَعَامٌ مُحَرُّمٌ.

أحدهما: هي كالأجنبيَّة، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وجزم به في المستوعب والمغني، والكافي والتّلخيص، ومختصر ابن تميم، وشرح ابــن رزيــنٍ، ومجمــع البحريــن، والحــاويين والفــائق والزَّركشيُّ، وصحَّحه النَّاظم، وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وشرح ابن عبيدان.

الوجه الثاني: لا ينقض، قدمه في الرعاية الصغرى.

قلت: وهو ضعيفٌ.

تنبيه: حكى الخلاف في العجوز والمحرم روايتين: ابن عبيدان وغيره.

(١) (مسألة - ١٦ – ١٧): قوله: (في النَّقض بأكل لحم الجزور وفي بقيَّة الأجزاء والمرق واللَّبن روايتان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١٦): في اللَّبن هل هو في النَّفض كاللُّحم أم لا ينقض؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الإرشاد، والمجرُّد، والهداية والمذهب، ومسبوك الذُّهــب، والمستوعب، والخلاصة والكـافي والمغـني، والمقنع والهادي، والتّلخيص، والبلغة والحرّر والشّرح وشرح ابن منجًّا، وابن عبيدان ومختصر ابـن تميـم، والرَّعايـة الكـبرى، والفـاتق،

إحداهما: لا ينقض، وهو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: اختارها كثيرٌ من أصحابنا.

قال الزَّركشيّ: اختارها الأكثر، وهو مفهوم كلام الخرقيُّ، والعمدة والمنوِّر ومنتخب الآدميُّ، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم. وصحَّحه ابن عقيل في فصوله، وصاحب التصحيح.

قال النَّاظم: هذا المنصور.

قال في مجمع البحرين: هذا أقوى الرُّوايتين، وجزم به في الوجيز وغيره.

والرُّواية الثَّانية: هو كاللُّحم، قدُّمه في الرعاية الصُّغرى والحاويين.

تنبيه: حكى الأصحاب الخلاف روايتين، وحكاها في الإرشاد وجهين.

(المسألة النَّانية - ١٧): في الكبد والطِّحال هل هما في النَّقض كاللُّحم، أم لا ينقضان؟

وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ: اللَّحْمُ، وَعَنْهُ: لَحْمُ الخِنْزير.

قَالَ أَبُو بَكُر: وَيَقِيَّةُ النُّجَاسَاتِ، يُخَرَّجُ عَلَيْهِ، حَكَاهُ ابْنُ عَقِيل.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الحَبيثُ الْمُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ كَلَحْم السَّبَاعِ أَبْلَغُ مِنَ الإبل، فَالوُضُوءُ مِنْهُ أُولَى.

قَالَ: وَالْحِلَافُ فِيهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ لَحْمَ الْإِبْلِ تُعَبُّدِيُّ، أَوْ عُقِلَ مَعْنَأُهُ.

السَّابِع: غُسْلُ اللَّيْتِ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و) كَمَا لَوْ يَمَّمَهُ، وَفِيهِ قُولُا، وَفِي غُسُل بَعْضِهِ احْتِمَالٌ: لا يَنْقُصُ، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لا يَتَوَضَّأُ مِنْ حَمْلِ الجِنَازَةِ، لَيْسَ يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلا يَغْتَسِلُ مِنْ الحِجَامَةِ، لَيْسَ يَثْبُتُ، وَالغُسْلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيْتِ لَيْسَ يَثْبُتُ، وَفِي هَذَيْنَ رَوَايَةٌ أُخْرَى، فَيَتَوَجُّهُ فِي الحَمْل، لِتَسْوِيَةِ أَحْمَدَ بَيْنَ النَّلاثَةِ.

النَّامنَ: اَلرَّدُهُ (و ش) فِي التَّيَمُّم، وَيَتَوَجُّهُ تَخْرَيجٌ، كَقَوْلِهِ مِنْ عَدَم صِحَّةِ الاسْتِنْجَاء عَلَيْهِ، لأنَّتْ مُبيحٌ، وَلا إبَاحَةَ مَعَ قِيَام المَالِع، وَالوُضُوءُ رَافِعٌ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةُ: لا نَقَضَ مُطْلَقًا، وَلا نَصَّ فِيهَا، وَذَكَرَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ روَايَتَيْنَ، وَالطُّهَارَةُ الكُبْرَى زَالَ حُكْمُهَا، فَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ؛ لأَنَّهُ طَارِئَ بخِلافِ الحَدَثِ، وَلأَنَّهَا كَالحَدَثِ فَلا تَبْطُلُ بهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ تَبْطُلُ.

وَلا تَنْقُضُ غَيْبَةٌ وَنَحْوُهَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و)، وَحَكَى رِوَايَةٌ وَاقْتَصَرَ أَبُو مُحِمَّدٍ يُوسُفَّ بْنُ الجَوْزِيِّ فِسِي كِتَابِهِ: الطّرِيــقِ الأَقْرَبِ عَلَى النَّقْضِ بالخَمْسَةِ السَّابِقَةِ.

وَكُلُّ مَا أُوْجَبَ غُسُلاً كَإِسْلامَ وَإِيلاجِ بِحَاثِلِ أُوجَبَ وُضُوءًا، وَقِيلَ: لا لَوْ مَيُّنًا (و)

= أطلق الخلاف فيهما، وأطلقه في الجرُّد، والهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهـب، والمستوعب والخلاصة، والكبافي والمغني، والمقنع والهادي، والتُّلخيص، والبلغة، والمحرَّر والشَّرح وشرح ابن منجًّا، وابــن عبيــدان ومختصــر ابــن تميــم، والرَّعــايتين والحــاويين، والفــاثق

إحداهما: لا ينقض، وهو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزُّركشيّ: وهو اختيار الأكثر، وهو ظاهر كلام الحرقيّ والعمدة، والإفادات، وتذكرة ابن عبدوس والمنوّر ومنتخسب الآدمـيّ وغيرهم؛ لاقتصارهم على النَّقض باللُّحم.

وصحُّحه في التَّصحيح، والنَّظم ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، فقال: والصَّحيح لا ينقض، وإن قلنا: ينقض اللَّحم واللَّـبن

والرُّواية الثَّانية: ينقض، إذا علم ذلك فظهر ثمَّا تقدَّم أنَّ في الكبد والطّحال طريقين، هل يلحق باللُّبن أم باللّحم، فأكثر الأصحاب جعلوا حكم اللَّبن والكبد والطَّحال واحدًا، وابن عبيدان حكى الخلاف في إلحاقها باللَّبن، وفيه نظرٌ، ولم أر ذلك لغيره.

تنبيهان:

الأُوَّالُ: حكى المصنَّف الخلاف روايتين، وكذا القاضي في الجرُّد وصاحب المذهب ومسبوك الذَّهب، والفائق، وغيرهم، وقدَّمه في

وحكى أكثر الأصحاب الخلاف وجهين، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

الثَّاني: قول المصنَّف: (وفي بقيَّة الأجزاء والمرق روايتان).

فجعل الخلاف في بقية الأجزاء والمرق.

وكثير من الأصحاب يقتصر في حكاية الخلاف على اللبن والكبد والطحال.

والصّحيح ما قاله المصنّف.

قال في المغني والشَّرح: وحكم ساتر أجزائه غير اللُّحم، كالسنام والكرش، والدُّهن والمرق والمصران والجلد حكم الطّحال والكبد.

وقال في الرِّعاية الكبرى: وفي سنامه، ودهنه، ومرقه، وكرشه، ومصرانه، وقيل: وجلده، وعظمه وجَهان، وقيل: روايتان.

وقال في المستوعب: وفي شحومها وجهان، وحكى الخلاف في ذلك كلَّه ابن تميم، وصاحب الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق،

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَلا نَقْضَ بِقَهْقَهَةٍ فِي صَلاةٍ فِيهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ (هـ) وَفِي اسْتِحْبَابِهِ وَلِمَا مَسَّتَهُ النَّارُ وَجْهَانِ (م ١٨، ١٩)(١).

وَسَبَقَ فِي مُسْأَلَةِ التَّجْدِيدِ مَا يُسْتَحَبُّ الوُضُوءُ لَهُ، وَالمُنْصُوصُ.

وَلا نَقْضَ بِإِزَالَةِ شَعْرِ وَظُفْرِ وَنَحْوهِ.

وَمَنْ شَلَكُ فَي طَهَارَةٍ أَوْ حَدَّثِ بَنَى عَلَى أَصْلِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَسَلَاةٍ (م) كَمَسْ بِهِ وَسُواسٌ (و) وَإِنْ تَيَقُّنَهُمَا وَجَهِلَ أَسْبَقَهُمَا فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَسَلَاةٍ (م) كَمَسْ بِهِ وَسُواسٌ (و) وَإِنْ تَيَقُنهُمَا وَقِيلَ: يَتَطَهُرُ، كَمَا لَوْ جَهِلَهُ وَإِنْ تَيَقُنُ فِعْلَهُمَا رَفْعًا لِحَدَثِ وَتَقُصَا لِطَهَارَةِ، فَعَلَى مِشْلِ حَالِهُ فَبِلَهُمَا، فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُ أَوْ أُسْبَقَهُمَا أَوْ عَيَّنَ وَقُتًا لا يَسَعُهُمَا، فَهَلْ هُوَ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا أَوْ ضِدَّهِ؟ فِيهِ وَجُهَانٍ، وقِيلَ: وَإِنْ اللهُ عَلَى مِشْلِ مَ ٢٠ عَلَى اللهُ أَوْ أُسْبَقَهُمَا أَوْ عَيْنَ وَقُتًا لا يَسَعُهُمَا، فَهَلْ هُوَ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا أَوْ ضِدَّهِ؟ فِيهِ وَجُهَانٍ، وقِيلَ: وَإِنْ اللهُ عَلَى مَا لَوْ عَلَى مَا لَوْ عَلَى اللهُ عَلَى مَا أَوْ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى مَا لَوْ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مُؤْمَا أَوْ عَيْنَ وَقُتًا لا يَسَعُهُمَا، فَهَلْ هُوَ كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا أَوْ ضِدَّوا فِيهِ وَجُهَانٍ مَا عَلَى عَلَى مَا أَوْ عَيْنَ وَقُتًا لا يَسَعُهُمَا، فَهُلْ هُو كَحَالِهِ قَبْلَهُمَا أَوْ ضِدَالِهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مَا أَوْ عَيْنَ وَقُتًا لا يَسْعُهُمَا مُؤْمَا لَا عَلَى مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّ

(١) (مسألة - ١٨ - ١٩): وقوله: (وفي استحباب الوضوء للقهقهة ولما مسَّته النَّار وجهان)، وأطلقهما ابن عبيدان فيهما. ذكر المصنّف مسألتين:

السالة الأولى - 18): هل يستحبُّ الوضوء للقهقهة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين، والزَّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا يستحبُّ، وهو الصُّحيح، اختاره أبو المعالي في النَّهاية.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ، وهو ظاهر كلام ما جزم به في الحاوي الكبير.

قلت: وهو قويٌّ للخروج من الخلاف.

(المسألة الثَّانية – ١٩): هل يستحبُّ الوضوء لما مسَّته النَّار أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان، والزَّركشيُّ أحدهما لا يستحبُّ أيضًا، وهو الصَّحيح، اختاره المجد في شسرحه، وابـن عبد القويٌّ في مجمع البحرين، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشُّرح.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ، وفيه قوَّةً للخروج من الحلاف، لكن صحَّة الأحاديث تبطل هذه الشُّبهة.

(٢) (مسألة - ٢٠ – ٢١): قوله: (وإن تيقّن فعلهما، رفعًا لحدث ونقضًا لطهارة، فعلى مشل حال قبلهما، فإن جهل حالهما
وأسبقهما أو عين وقتًا، لا يسعهما، فهل هو كحاله قبلهما أو ضدّه؟ فيه وجهان، وقيل روايتان). انتهى.

وكذا قال المصنّف في حواشي المقنع، وتبع في ذلك ابن حمدان في الرّعاية الكبرى، فإنّه قال وإن جهـل فاعلهـا حالهمـا وأسبقهما، وعبّن لهما وقتًا لا يسعهما فهل هو بعدهما كحاله قبلهما أو بضدّه؟ وفيه وجهان، وقيل: روايتان. انتهى.

إذا علم ذلك. فالمصنّف ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٠): إذا جهل حالهما وأسبقهما، فأطلق الخلاف فيهما.

أحدهما: يكون على ضدٌّ حاله قبلهما، وهو الصُّحيح، اختاره المجد في شرحه، والمصنُّف في نكت المحرُّر.

وجزم به في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، وهو ظاهر ما جزم به ابن تميم.

الوجه الثَّاني: يكون كحاله قبلهما، وهو ظاهر كلامه في المحرَّر، وجماعةً.

وأطلقهما في الرَّعايتين والحاويين، وحواشي المصنَّف علميَّ المقنع.

تنبيه: معنى: (جهل حالهما وأسبقهما): إذا جهل حال الطّهارة الّتي أوقعها بعد زوال مثلًا، وحال الحدث هل كانت الطّهـارة عـن حدث ٍ أو عن تجديدٍ؟ وهل كان الحدث عن طهارةٍ أو عن حدث ٍ آخر وجهل أيضًا الأسبّق منهما؟

قال المجد ومن تابعه: فإن وجد الفعلان وفقد الابتداء، لم يخل: إمَّا أن يفقد فيهما أو في أحدهما.

مثال فقدانه فيهما: أن يقول: إنّي أتحقّق أنّي بعد الزّوال توضّأت وضوءًا لا أدري عن حدث كان أو تجديدًا، وإنّي بلت ولا أدري كنت حين البول محدثًا أو متطهرًا، ولا أعلم السّابق من الفعلين، فهذا يكون على عكس حاله قبل الزّوال. انتهى.

وعلُّه بتعليلٍ جيِّد، فهذه صورة مسألة المصنَّف.

(المسألة الثَّانية - ٢١): إذا عين وقتًا لا يسعهما فهل يكون كحاله قبلهما أو ضدًّه. أطلق الحناف على المقنع. أطلق الحنايين، والحاويين وحواشي المصنّف على المقنع.

اطلق الخلاف، واطلعه في الرعايتين، والحاويين وحواشي المصنف على ا أحدهما: يكون كحاله قبلهما، اختاره أبو المعالي في شرح الهداية.

وقد قال في المستوعب في مسألة الحالين: أنَّه لو عيَّن فعلهما في وقت لا يتَّسع لهما تعارض هذا اليقين وسقط، وكــان علــى مشـل=

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهَارَةً وَفِعْلَ حَدَثٍ فَبِضِدٌ حَالِهِ قَبْلَهُمَا، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ مِنْ حَدَثٍ وَلا يَدْرِي الحَدَثَ عَلَى طُهْرٍ أَمْ لا فَمَتَطَهَّرٌ مُطْلَقًا، وَعَكْسُ مَذِهِ الصُّورَةِ بعَكْسِهَا.

وَيَحْرُمُ حَلَى المُحْدِثِ الصَّلاةُ (ع) فَلَوْ صَلَّى مَعَةُ لَمْ يَكَفُسُوْ (هـ) وَمَسَّ المُصْحَفِ وَجَلَدِهِ وَحَوَاشِيهِ؛ لِشُهُولِ اسْمِ المُصْحَفِ لَهُ، بدَلِيل البَيْع، وَلَوْ بصَدْرهِ (و)، وَقِيل: كِتَابَتِهِ.

وَاخْتَارُهُ فِي الفُنُونِ؟ لِشُمُولَ اسْمَ الْمُصْحَفِ لَهُ فَقَطْ، لِجَوَازِ جُلُوسِهِ عَلَى بِسَاطٍ: عَلَى حَوَاشِيهِ كِتَابَةً، كَذَا قَالَ.

وَالْأَصَحُ وَلَوْ بِعُضُو رَفَعَ حَدَثَهُ، وَقُلْنَا: يَوْتَفِعُ فِي أَحَدِ الوَجُهَيْن (م ٢٢)(أ).

وَيَجُوزُ حَمْلُهُ بَعِلاقَتِهِ، أَوْ فِي غِلافِهِ، أَوْ كُمُّهِ وَتَصَفُّحِهِ بِهِ، وَبِعُوْدٍ، وَمَسُّهُ مِنْ وَرَاءٍ حَاثِلٍ (و هـ) كَحَمْلٍ رُقَّى وَتَعَـــاوِيذَ فِيهَا قُرْآنَ (و) وَلاَّنَ غِلافَهُ لَيْسَ بِمُصْحَفَّ بِدَلِيلِ البَيْعِ، قَالَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: لا، وَقِيلَ: إلا لِوَرَاقِ، لِلْحَاجَةِ وَيَبَجُوزُ فِي رُوالِةٍ مَسُ صَبِّي لُوحًا كُتِبَ فِيهِ(١١) (و).

وَعَنْهُ: وَمَسَّهُ المُكْتُوبَ، وَذَكِّرَ القَاضِي فِي مَوْضِعٍ رُوَايَةً، وَمَسَّهُ ٱلْمَصْحِفْ.

=حاله قبل ذلك من حدثٍ أو طهارةٍ.

قال في النُّكت وأظنُّ أنَّ أبا المعالي وجيه الدِّين أخذ اختياره من هذا، ونزَّل كلام من أطلق من الأصحاب عليه. انتهى.

والوجه الثَّاني: يكون على ضدَّ حاله قبلهما.

قلت: الصُّواب وجوب الطُّهارة مطلقًا؛ لأنَّ تعيُّن الطُّهارة قد عارضه يقين الحدث، وعكسه فيسقطان، فيتوضَّساً احتياطًا، ليكون مؤدِّيًا للصَّلاة بيقينِ من الطُّهارة إذ ما قبل ذلك مشكوكٌ بما حصل بعده، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله في حمل المصحف: (والأصحُّ لا يجوز مسَّه بعضوٍ رفع حدثه وقلنا: يرفع في أحد الوجهين). انتهى. أحدهما: لا يرتفع.

قال في المغني والشُرح وشرح ابن رزين وغيرهم: لا يكون متطهِّرًا إلاَّ بغسل الجميع.

قال الزَّركشيّ: ولو طهر بعض عضو فَإِنَّه لا يجوز المسُّ به لأنَّ الماسُّ غير طاهرٍ على المذهب. انتهى. فظاهر كلام هؤلاء: أنَّ الحدث لا يرتَّفع عن ذلك العضو.

والوجه الثَّاني: يرتفع.

قال في الرَّعاية الكبرى: لو رفع الحدث عن عضو لم يمسَّه به قبل إكمال الطَّهارة في الأصحُّ، فإن عدم المساء لتكميلـه تيمَّـم للبـاقي ولمسه به، وقيل: له لمسه قبل إكماله بالتَّيمُّم، بخلاف المَّاء، وهو سهوَّ، وقيل: يكره. انتهى.

وكذا قال ابن تميم: هو سهوً، ونسب القول إلى ابن عقيلٍ، فقال ولو رفع الحدث عسن عضوٍ لم يمسَّ بــه المصحف حتَّى تكمــل طهارته، فإن عدم الماء لتكميلها تيمَّم لما بقي، ثمَّ لمسه.

وقال ابن عقيل: له قبل أن يكملها بالتِّيمُم بخلاف الماء، وهو سهوُّ انتهى.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (ويجوز في رواية مسُّ صبيٌّ لوحًا كتب فيه). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أنَّ المشهور في المذهب: أنَّه لا يجوز للصَّبيُّ منَّ اللُّوح المكتوب فيه شيءٌ من القرآن.

واعلم أنَّ في المسألة روايتين:

إحداهما: يجوز وهو الصّحيح، صحّحه النّاظم، وقدّمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر ما جزم بــه في التّلخيــص، فإنّــه قــال: وفي مسّ الصّبيان كتابة القرآن روايتان، واقتصر عليه، فظاهره جواز مسّ اللّوح وجزم به في المنوّر.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وهو ظاهر ما قِدُّمه المصنِّف، وهو وجهّ ذكره في الرُّعاية والحاوي وغيرهما.

قال ابن رزينٍ في شرحه: وهو أظهر.

واطلقهما في ألفصول والمستوعب والمغني والكافي والشُّرح ومختصر ابن تميم والرَّعايتين والحاويين ومجمــع البحريــن، وشــرح ابــن عبيدان والفائق، والزَّركشيِّ وغيرهم.

وقال القاضي في شرحه الصُّغير: لا بأس بمسَّه لبعض القرآن، ويمنع من حمله.

وقال في مجمع البحرين: ويحتمل أن يمنع من له عشر سنين فصاعدًا بناءً على وجوب الصَّلاة عليه.

الفــروع - كتاب الطهارة

وَيَجُوزُ فِي الْأَشْهَرِ حَمْلُ خُرْجِ فِيهِ مَتَاعٌ فَوْقَهُ أَوْ تَحْنَهُ، وَيَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ مَسُّ ثَوْبٍ رُقِمَ بِهِ (هـ)، وَفِضَّةٍ نُقِشَــتْ بِـهِ^(١)

وَظَاهِرُهُ فِيهَا: وَلَوْ لِكَافِر، وَيَتَوَجُهُ وَجُهُ (و م) وَظَاهِرُهُ أَيْضًا وَلَوْ خَاتَمٌ فِضَةٌ، وَجَـزَمَ صَـاحِبُ الْمَحَرُّدِ بِـالجَوَازِ وَيَـاْتِي حُكُمُ الكِتَابَةِ عَلَى الخَاتَمِ، وَالفِضَّةِ الْمَضْرُوبَةِ فِي زَكَاةِ الآثَمَان، وَعَلَى الآصَحِّ، وَكِتَابَةِ تَفْسِيرِ وَنَحُوهِ (و)، وَقِيلَ: وَهُمَـا فِي حَمْلِهِ، وَقِيلَ: وَفِي اللَّهُ اللهِ عَلَى اللهُ ا الكِتَابَةَ لِلْحَاجَةِ فَيَكْتُبُ: (بسم اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم).

الكوبه بعضه بن يكره أن الله المنظم المعر الوطيه المنظم ال

وَكَذَا كُتُبُ العِلْم (م ٢٤)(٢) الَّتِي فِيهَا قُرْآَلٌ، وَإِلا كُرَهَ.

(١) الثَّانِي: قوله: (ويجوز في رواية مسَّ ثوبٍ رقم به، وفضَّةٍ نقشت به). انتهى.

ظاهر هذه العبارة أيضًا: أنَّ المشهور عدم الجواز، وفي المسألة أيضًا روايتان، أو وجهان.

قال ابن عبيدان: في الثُّوب المطرُّز بالقرآن روايتان، وقيل: وجهان. انتهى.

واطلقهما في الكافي والمغني والشَّرح ومختصر ابن تميم، والرَّعـايتين والحـاويين ومجمـع البحريـن وشـرح ابـن عبيـدان والزَّركشـيُّ

وأطلقهما في الفصول والمستوعب والتُّلخيص والحُرُّر في الفضَّة المنقوشة.

إحداهما: لا يجوز، نصُّ عليها في رواية المرُّوذيُّ في أنَّه لا يجوز للجنب مسُّ الدَّراهم بيده، وإن كانت في صرَّةٍ فلا بأس، وهو وجةٌ في المغنى وغيره.

وقدُّمه ابن رزينٍ في شرحه، وقال: لأنَّه أبلغ من الكاغد واحتاره أبو المعالي ابن منجًا على ما يأتي.

والرُّواية الثَّانية: يجوز نصُّ عليها في رواية أبي طالب وابن منصور في أنَّه يجوز مسُّ اللَّراهم.

قال الزُّركشيّ: ظاهر كلامه الجواز.

قال النَّاظم عن الدَّرهم المنقوش: هذا المنصور، وجزم به في المنوِّر.

وقال القاضي في تخريج ما لا يتعامل به النَّاس غالبًا من الذَّهب والدَّراهم المنقوش عليها القــرآن: لا يجـوز مسُّـه، وإلاَّ فوجهــان، واختار الجواز أبو المعالي ابن منجًا في النَّهاية.

واختار أيضًا فيها: أنَّه لا يجوز للمحدث مسُّ ثوبٍ كتب فيه قرآنٌ، وقال: وجهًا واحدًا.

وقطع المجد بالجواز في مسُّ الخاتم المرقوم فيه. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (وكره أحمد توسُّده -يعني: المصحف- وفي تحريمه وجهان):

أحدهما: بحرم، وهو الصّحيح.

وجزم به في المغني والشَّرح، نقله عنهما في الآداب، ثمَّ رأيته فيهما في أواخر الاعتكاف، واختاره في الرَّعاية.

قال في مجمع البحرين: يحرم الاتَّكاء على المصحف، وعلى كتب الحديث، وما فيه من القرآن اتَّفاقًا. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يحرم، بل يكره، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى والآداب الكبرى والوسطى، وهو الَّذي ذكره ابن تميم.

وقال بكر بن محمَّدٍ: كره أبو عبد اللَّه أن يضع المصحف تحت رأسه، فينام عليه، قال القاضي إنَّما كره ذلــك؛ لأنَّ فيــه ابتــذالا لــه ونقصانًا من حرمته.

(٣) (مسألة - ٢٤): قوله: (وكذا كتب العلم).

يعني: الَّتِي فيها قرآنٌ، يعني: أنَّ في جواز توسُّدها وعدمه الوجهين، وكذلك قال في الأدابين.

أحدهما: يحرم، وهو الصُّحيح، اختاره ابن حمدان أيضًا، وتقدُّم كلامه في مجمع البحرين في الَّتي قبلها.

والوجه الثَّاني: يكره، وهذه المسألة كالَّتي قبلها.

قَالَ أَحْمَدُ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ: إنْ خَافَ سَرِقَةً فَلا بَأْسَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا مَدُ الرِّجْلَيْنِ إِلَى جَهَةِ ذَلِـكَ، وَتَرْكُمُهُ أُولَـى وَيُكْرَهُ، وَكَرِهَهُ الحَنْفِيَّةُ، وَكَذَا فِي مَعْنَاهُ اسْتِيلْبَارُهُ، وَقَدْ كَرِهَ أَحْمَدُ إسْنَادَ الظّهْرِ إِلَى القِبْلَـةِ، فَهُنَـا أَوْلَـى، لَكِـنْ اقْتُصَـرَ أَكْـفَرُ الأصْحَابِ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِقْبَالِهَا، فَتَرْكُهُ أُوْلَى وَلَعَلُّ هَذَا أُوْلَى.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣٢٠٧، م: ١٦٢) فِي حَدِيثِ الإِسْرَاءِ: «فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى البَيْتِ

وَلْأَحْمَدَ (٤/ ٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إلَى الكَعْبَةِ: «وَرَبِّ هَذِهِ الكَعْبَـةِ لَقَـدْ لَعَـنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُلانًا، وَمَا وُلِدَ مِنْ صُلْبهِ».

وَلاَّحِمَدَ (٢٤٤/٤) عَنْ كَغْبِ بْنِ عُجْرَةً، قَالَ: "بَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْنَدِي ظُهُورِنَـا إِلَـى قَبْلَتِـهِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ النَّخَطِّي وَرَمْيُهُ إِلَى الأَرْضِ بِلا وَضع، وَلا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِك، بَلْ هُوَ بِمَسْأَلَةِ التَّوسُلِ أَمْسُبَهُ، وَقَـــنا رَمَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ عِنْدَ أَحْمَدَ فَغَضِبَ.

وَقَالَ: هَكَذَا يُفْعَلُ بِكَلامِ الْأَبْرَارِ.

وَيُكْرَهُ تَحْلِيَتُهُ بِذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ (وَ م ش) نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ لا (و هـ) كَتَطْيِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِ كَكِيسِهِ الحَرِيرِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: المَسْأَلَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْرٌ يَسِيرٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لا يَحْرُمُ، كَالطّرَازِ وَالذَّيْسِلِ، وَالجَيْسِبِ، كَـذَا

وَقِيلَ: لا يُكْرُهُ تَحْلِيَتُهُ لِلنِّسَاءِ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، كَكُتُب العِلْمِ فِي الْأَصْحُ، وَاسْتَحَبُّ الأمِدِيُّ تَطْيِيبَهُ لأنَّهُ عليه السلام طَيْبَ الكَعْبَةَ، وَهِيَ دُونَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ القَّاضِي لأَمْرِهِ عليه السَّلام بِتَطْيِيبِ المُسَّاجِدِ، وَالمُصْحَفُ أُولِّلَى. وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: يَحْرُمُ كُتُّبُهُ بِذَهَب، لآنَّهُ مِنْ رُخْرَفَةً المَصَاحِف، وَيُؤمَرُ بِحَكِّه، فَإِنْ كَانَ يَجْتَمِعُ مِنْهُ مَا يُتَمَوَّلُ رَكَّاهُ. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ يُزَكِّيهِ إِنْ كَانَ نِصَابًا، وَلَهُ حَكُّهُ، وَأَخْذُهُ.

وَاسْتِفْتَاحُ الفَالِ فِيهِ، فَعَلَهُ ابْنُ بَطُقً، وَلَمْ يَرَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَاخْتَارَهُ، وَيَحْرُمُ كَتْبُهُ حَيْثُ بُهَــانُ بِبَـول حَيَــوَانِ، أَوْ جُلُوسٍ، وَنَخْوِه، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع)، فَتَجِبُ إِرَالتُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: لا يَنْبَغِي تَعْلِيقُ شَيْءَ فَيهِ قُـرَآنٌ يُسْتَهَانُ بِهَ، قَـالَ جَمَاعُـةٌ: وَيُكْرَهُ كِتَابَتُهُ، زَادَ بَعْضَهُمْ فِيمَا هُوَ مَظِنَّةُ بَذَلِهِ، وَأَنْهُ لا يُكْرَهُ كِتَابَةُ غَيْرِهِ مِنْ الذَّكْرِ فِيمٌ لَمْ يُدَنَّسْ، وَإِلاَّ كُرِهَ شــــدِيدًا، ويَخرُمُ دَوْسُهُ، وَالْمَرَادُ غَيْرُ حَائِطِ الْمُسْجِدِ.

> قَالَ فِي الفُصُولِ وَغَيْرُهُ: يُكُرُّهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى حِيطَانِ المَسْجِدِ ذِكْرٌ وَغَيْرُهُ، لآنُ ذَلِكَ يُلْهِي المُصَلِّيَ. وَكَرِهَ أَحْمَدُ شِرَاءَ ثَوْبٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ يُجْلَسُ عَلَيْهِ وَيُدَاسُ، وَمَا تَنَجُّسَ أَوْ كُتِبَ عَلَيْهِ بِنَجِسٍ غُسِلَ. قَالَ فِي الفُنُونِ: يَلْزَمُ غَسْلُهُ.

وَقَالَ: فَقَدْ جَازَ غَسْلُهُ وَتَحْرِيقُهُ لِنَوْعِ صِيَانَةٍ وَقَالَ إِنْ قَصَدَ بِكُتْبِهِ بِنَجِس إِهَانَتَهُ فَالوَاجِبُ قَتْلُهُ. وَفِي البُخَارِيِّ (٩٨٧): أَنَّ الصَّحَابَةَ حَرَقَتْهُ بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ، لَمَّا جَمَعُوهُ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: ذَلِكَ لِتَعْظِيمِهِ وَصِيَانَتِهِ.

وَذَكَرَ القَاضِيَ أَنْ أَبَا بَكُرِ بْنَ أَبِي دَاوُد رَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ طَلْحَةً بْنِ مُصَرُّف.

قَالَ: دَفَنَ عُثْمَانُ الْمُصَاحِفَ بَيْنَ القَبْرِ وَالْمِنْبَرِ.

وَبَاسْنَادٍ عَنْ طَاوُس: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ يَخْرِقَ الكُتُبَ.

وَقُالَ: إِنَّ المَاءَ وَالنَّارَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ: أَنَّ أَبَا الجَوْزَاء بَلِيَ مُصَدِّحَفٌ لَهُ فَحَفَرَ لَهُ فِي مَسْجِدِهِ فَدَفَنَهُ.

وَقِيلَ: يُدْفَنُ كَمَا لَوْ بَلِيَ الْمُصْحَفُ أَوْ انْدَرَسَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

الفسروع - كتاب الطهارة

وَفِي كَرَاهَةِ نَقْطِهِ وَشَكْلِهِ وَكِتَابَةِ الْأَعْشَارِ فِيهِ وَأَسْمَاءِ السُّوَرِ وَعَدَدِ الآيَاتِ رِوَايَتَانِ (م ٢٥)^(١).

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ نَقْطُهُ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنْ فِيهِ مَنْفَعَةً لِلنَّاسِ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو الحُسَيْنِ بْنُ الْمُنَادِي، وَمَغْنَى كَلامِهِ وَكَلامِ القَاضِي أَنَّ شَكْلَةُ كَنَفْطِهِ، وَعَلَيْهِ تَغْلِيلُ أَحْمَدَ، قَــالَ البَـنُ مَنْصُــور لآحْمَدُ: تُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ سُورَةُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: لا أَدْرِي مَا هُوَ؟ قَالَ الحَلاَّلُ: يَعْنِي لا أَدْرِي كَرَاهَتَهُمْ لِلنَّلِكَ مُسا هُــوَ؟ إلاَّ أَنَّ أَبًا عَبْدِ اللَّهِ كَرَهُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، وَاحْتَجُ الحَلاَّلُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِالآخْبَارِ الصّحيحةِ الْمُشْهُورَةِ.

وَّقَالَ الْقَافَىيِ: ظَاهِرُهُ التُّوَقُّفُ حَنْ جَوَازِهِ، وَكَرَاهَتِهِ، وَقَدْ رَوَى خَلَفُ بْنُ هِشَامِ البَزَّارُ وَهُوَ إِمَـامٌ مَشْهُورٌ بإسْنَادِهِ فِي فَضَائِلِ القُرْآنِ عَنْ أَنْسِ مَرْفُوهًا: ﴿لا تَقُولُوا: سُورَةُ البَقَرَةِ، وَلا سُورَةُ آلَ عِمْرَانَ، وَلا سُورَةُ النَّسَاءِ، وَكَذَلِكَ الْقَرْآنُ كُلُّهُ، وَلَكِنْ قُولُوا: السُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا البَقَرَةُ، وَالَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَكَذَلِكَ القُرْآنُ كُلُّهُ،

ُ قَالَ القَاهِيِ: وَظَاهِرُهُ كَرَاهَتُهُ، وَهُوَ أَشْبَهُ، لاَّنَّ القُرْآنَ يَعْضِدُهُ، قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْزِلَتْ سُورَةً مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا القِيَالَ﴾ [محمد: ٢٠].

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: جَوَازُ ذَلِكَ قَوْلُ عَامَّةِ العُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا، وَكَرِهَهُ بَعْضُ الْتَقَدَّمِينَ.

وَعَنْهُ: يُسْتُحَبُّ؛ لِفِعْلِ عِكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلِ، رَوَاهُ أَخْمَكُ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةُ الوَقُفَ فَيهِ، وَيِي جَعَلُهِ عَلَى عَنْيَهِ، لِعَدَمِ التَّوْقِيفِ، وَإِنْ كَانْ فِيهِ رِفْعَةٌ وَإِكْرَامٌ، لآنْ مَا طَرِيقُ القُسرَبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيَاسِ فِيهِ مَذْحَلٌ، لا يُستَحَبُ فِعْلَهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَغْطِيمٌ إِلاَّ بِتَوْقِيفٍ، وَلِهَذَا قَالَ خَمَرُ عَنِ الحَجْرِ: لَوْلا أَنِّي رَأَيْست رَسُولَ اللَّهِ عَلِيهُ يَقَبُلُكُ مَا قَبْلَتُك، وَلَمَّا قَبْلَ مُعَاوِيةُ الآركانَ كُلُهَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ الزّيادَةَ عَلَى فِعْلِ النّبِي عَلِيهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ القَاهِبِ، وَلِهَذَا ذَكْرَهُ مَا فَيَالَ : إِنْمَا هِي السُّنَةُ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الزّيَادَةَ عَلَى فِعْلِ النّبِي ﷺ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكْرَ ذَلِكَ القَاهِبِ، وَلِهَذَا ذَكْرَهُ الآمِدِي وَلِهَذَا ذَكْرَهُ وَاللّهَ يَعْلِمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَالْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكْرَ ذَلِكَ القَاهِبِ، وَلِهَذَا ذَكْرَهُ وَالنّهُ يَعْلِمُ اللّهُ عَلَى إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكْرَ ذَلِكَ القَاهِبِ، وَلِهَذَا ذَكْرَهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَى إِلْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكْرَ ذَلِكَ القَاهِبِ، وَلِهَذَا ذَكُرَهُ اللّهُ عَلِيقًا عَلَى إِلَيْهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، ذَكْرَ ذَلِكَ القَاهِبِي، وَلِهِذَا ذَكُنَ فَيهِ تَعْظِيمٌ، وَكُونَ ذَلِكَ القَاهِبِي، وَلِهَالَ أَنْكُرُ وَلَهُ لَا يُقَالَى اللّهُ وَلَيْلُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَاللّهُ عَلَيْلُولُكُونُ وَلَا كَاللّهُ عَلَوْلُهُ اللّهُ عَلَيْهُ الْكُلْورُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى إِلْمُ لَا يُعْلِى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَكُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ الل

وَقَلْ ذَكَرَ الحَافِظُ بْنُ أَبِي الآخْضَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِيمَنْ رُويَ عَنْ أَحْمَدَ فِي ثَرْجَمَةِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ: سَمِعْتُ أَخْمَـدَ بْسَ حَنْبَلِ وَذُكِرَ عِنْدَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وَكَانَ مُتَّكِثًا، مِنْ عِلْةٍ فَاسْتَوَى جَالِسًا، وَقَسالَ: لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُذَكّـرَ الصَّالِحُونَ فَيَتُكَأَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُونِ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَنِدًا فَأَزَالَ ظَهْرَهُ.

وْقَالَ: لا يُنْبَنِي أَنْ يَجْرِي ذِكْرُ الصَّالِحِينَ وَنَحْنُ مُسْتَنِدُونَ.

ُ قَالَ ابْنُ عَتِيلٍ: فَأَخَذْتُ مِنْ هَذَا حُسْنَ الآدَبِ فِيمَا يَفْمَلُهُ النَّاسُ هِنْدُ ذِكْرِ إمَامِ العَصْرِ مِنْ النَّهُــوضِ لِسَـمَاعِ تَوْقِيعَاتِـهِ، وَمَعْلُومٌ أَنْ مَسْأَلَتُنَا أَوْلَى.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ قِيَامَ بَعْضِهِمْ لِبَعْض فَهُو أَحَقُّ.

وَيَجُورُ كِتَابَةُ آيَنَيْنِ فَاقَلُ إِلَى الكَفُارِ، وَنَقُلُمْ الْأَفْرَمُ يَجُورُ أَنْ يُكْتَبَ إِلَى أَهْلِ الذَّمَّةِ كِتَابٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، فَـــذْ كَتَـبَ النّبِسِيُّ ﴿ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفِي النّهَايَةِ لِحَاجَةِ النّبْلِيغِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الحِلافِ.

(١) (مسألة – ٢٥): قوله: (وفي كراهة نقطه وشكله وكتابة الأعشار فيه وأسماء السُّور وعدد الآيات زوايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى والكواب الكبرى والوسطى وأطلقهما في المستوعب في النَّقط، وقال: ويكره أن يكتسب في المصحـف ما ليس من القرآن كالأخاس، والأعشار، وعدد آي السُّور. انتهى.

إحداهما: لا يكره.

قُلت: وهو الصُّوَّاب الآن، وعليه عمل النَّاس في هذه الأزمنة وقبلها بكثير، وإنَّما ترك ذلك في الصُّدر الأوَّل، وقــد اسـتحبُّ أبــو الحسين بن المنادي نقطه، وعلَّله الإمام أحمد بأنَّ فيه منفعةً للنَّاس، ومعنى كلام القاضي وابن المنادي وشكله أيضًا.

قلت: وهو قوي.

والرُّواية الثَّانية: يكره لعدم فعله في الصُّدر الأوُّل، ومنعهم من ذلك.

فهذه خسَّ وعشرون مسألةً، بل أكثر باعتبار تعداد المسائل قد فتح اللَّه بتصحيحها، فله الحمد والمئة.

نَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ؛ لا يَجُورُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَغْزُوَ وَمَعَهُ مُصْحَفٌ، وَقِيلَ: إِلاَّ مَعَ غَلَبَةِ السَّلامَةِ. وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ يُكْرَهُ بِدُونِهَا (و هـ).

باب الغُسُلِ

وَمُوجِبُهُ سِئَّةٌ: خُرُوجُ المَنِيُّ مِنْ مَخْرَجِهِ بِلَذَّةِ، وَلَوْ دَمَّا.

وَعَنْهُ:ۚ وَبِغَيْرِهَا (وَ شَنِ ﴾ وَبُيْخَلُقُ مِنْهُ الْحَيَوَانُ، لِخُرُوجِهِ مِنْ جَمِيعِ البَدَنِ، وَيَنْقُصُ بِعِ جُزْءٌ مِنْـهُ، وَبِهَـٰذَا يَضْعُـفُ بِكَثْرَتِـهِ، فَجُبرَ بِالغُسْلُ، وَإِنْ أَحَسُّ بِخُرُوجِهِ فَحَبَسَهُ وَجَبَّ.

ُ وَعَنْهُ: لاَ ، حَتَّى يَخْرُجُ، الْحَتَارُهُ جَمَاعَةٌ (و) فَعَلَى الآوَّل: هَلْ يَثْبُـتُ حُكْمُ البُلُوغِ وَالفِطْرِ وَغَيْرِهِمَـا؟ عَلَى وَجُهَيْسِ (م 1)(١)، وَعَلَيْهِمَا أَيْضًا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ غُسْلِهِ أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ مَنِيُّ اغْتَسَلَ لَهُ: لَمْ يَجِبْ (و م) وَعَنْـهُ: اِنْ رَبِّ مَا يَا اللّهُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ غُسْلِهِ أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ مَنِيُّ اغْتَسَلَ لَهُ: لَمْ يَجِبْ (و م) وَعَنْـهُ: إنْ خَرَجَ قَبْلَ بَوْلِهِ (و هــ).

وَعَنَّهُ: بَعْدُهُ.

وَكَذَا لَوْ جَامَعَ فَلَمْ يُنْزِلْ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ يَغْتَسِلُ. وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسُ الَّمِنِيِّ انْتِقَالُ حَيْضٍ، وَإِنِ انْتَبَهَ بَالِغِّ، أَوْ مَنْ يُحْتَمَلُ بُلُوغُهُ، فَوَجَدَ بَلَلاَ جَهِلَ أَنَّهُ مَنِيٍّ وَجَـبَ (م ش)

وَعَنْهُ: مَعَ الْحَلْم.

وَعَنْهُ: لَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَعَلَى الأُولَى: يَغْسِلُ بَدَنَهُ وَقُوبَهُ اخْتِيَاطًا، وَلَعَلُ ظَاهِرَهُ لا يَجبُ، وَلِهَـذَا قَـالُوا: وَإِنْ وَجَدَهُ يَقَظَةً، وَشَنَكَ فِيهِ تَوَضًّا، وَلا يَلْزَمُهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ حُكْمُ غَيْرِ المَنِيِّ، وَيَتَوَجَّهُ اختِمَالُ حُكْمِهِمَا، وَخَيْرَهُ أَكْثَرُ الشّافِعِيَّةِ بَيْنَ حُكْمِ المَنِيِّ أَوِ المَذْيِ، وَإِنْ سَبَقَ نَوْمَهُ بَرْدٌ أَوْ نَظَرٌ وَنَحْوُهُ لَمْ يَجِبْ.

وَعَنْهُ: مَعَ الْحُلْمِ (و)، وَإِنْ تَيَقُنَهُ مَذْيًا فَلا (هـ) وَإِنْ رَأَى مَنِيًّا بِقُوْبٍ يَنَامُ فِيهِ. وقَالَ أَبُو المَعَالِي وَالْآرَجِيُّ: لا بِظَاهِرِهِ لِجَوَازِهِ مِنْ غَيْرِهِ اغْتَسَلَ وَيَعْمَلُ فِي الْإعَادَةِ بِالْيَقِينِ، وَقِيلَ بِظَنَّهِ. وَلا يَجِبُ بِحُلْمِ بلا بَلَلِ، وَلا بَمَنِيٌّ فِي قُوبٍ يَنَامُ فِيهِ أَثْنَانِ عَنِ الْأَصَحِّ فِيهِمَا (و)، وَفِي الْأُولَى رَوَايَةٌ يَجِبُ إِنْ وَجَبَ لَذَهُ الإِنْزَال، وَعَلَى المَذْهَبِ إِنْ انْتُبَهَ ثُمُّ خَرَجَ إِذَنْ لَزِمَهُ، وَإِنْ وَجَبَ بِالاحْتِلامِ تَبَيَّنُا وُجُوبَهُ مِنَ الاحْتِلامِ، فَيُعِيدُ مَا صَلَّى بَعْدَ الانْتِبَاهِ قُبْلُ خُرُوجِهِ.

وَتَغْيِيبُ حِشَفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ (و) أَوْ قَدْرِهَا لِعَدَم بِلا حَائِلٍ، وَقِيلَ وَمَعَهُ (و ش) وَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَرَارَةُ (هـ) وَالْمَذْهَـبُ: وَلَـوْ نَائِمًا وَمَجْنُونًا.

وَقَيلَ: وَلَوْ مَيْنًا فَيُعَادُ غُسْلُهُ، كَمَنْ اسْنَدْخَلَتْهُ فِي قُبُلٍ، وَالْآصَحُ أصْلِيٌّ مِنْ آدَمِيٌّ، (و) أَوْ غَيْرِهِ (هــــ) نَـصَّ عَلَيْهِ حَتَّى

وذكرهما القاضي فمن بعده.

وأطلقهما ابن تميم وابن عبيدان وصاحب الفائق وغيرهم.

أحدهما: لا يثبت حكم البلوغ وغيره بذلك قبل الخروج، وهو ظاهر ما اختاره في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو بعيدٌ.

والوجه الثَّاني: يثبت ذلك، قاله القاضي في التَّعليق التزامًا، وقدَّمه الزَّركشيُّ.

قلت: وهو الصُّواب.

قال في الرُّعاية: وهو بعيدٌ.

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وإن أحسُّ بخروجه فحبسه وجب، وعنه لا، حتَّى يخرج واختاره جماعةً، فعلى الأوَّل هــل يثبــت حكــم البلوغ والفطر وغيرهما؟ على وجهين). انتهى.

وَقِيلَ: حَيٌّ (و هــ)، وَكَذَا دُبُرٌ فِي المَنْصُوص (و).

وَقِيلَ: عَلَى الْوَاطِيِّ، وَالْمَنْصُوصُ وَلُوْ غَيْرُ بَالِغِ (هـ) وَالْآصَحُ يَلْزُمُهُ إِنْ أَرَادَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الغُسْلِ، أو الوُصُوءِ، أوْ مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ شَهِيدًا، وَعَدُّ بَعْضُهُمْ هَذَا قُولاً.

وَالْأُولَى: أَنَّهُ مُوَادُ الْمُنْصُوصِ، أَوْ يُغْسَلُ لَهُ لَوْ مَاتَ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الإِمَامِ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ لِوُجُوبِهِ مُجَامَعَةَ مِثْلِهِ، وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ لِلذَّكِرِ ابْنَ عَشْرٍ، وَالأَنْفَى بِنْتَ تِسْمٍ، وَالْمَرَادُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، لَيْسَ عَنْهُ خَلافُهُ وَيَجِبُ الوُضُوءُ * مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ عَشْرٍ، وَالأَنْفَى بِنْتَ تِسْمٍ، وَالْمَرَادُ بِهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، لَيْسَ عَنْهُ خَلافُهُ وَيَجِبُ الوُضُوءُ

ُ وَجَعَلَ شَيْخُنَا مِثْلَ مَسْأَلَةَ الغُسْلِ اِلْزَامُهُ بِاسْتِجْمَارٍ، وَنَحْوِهِ فِي فَتَاوَى ابْنِ الزَّاعُونِيِّ لا نُسَمِّيهِ جُنُبًا؛ لآنَّهُ لا مَاءَ لَـهُ، ثُـمُّ إِنْ وَجَدَ شَهْوَةً لَزِمَهُ، وَإِلاَّ أَمِرَ بهِ لِيَعْتَادَهُ، وَأَلَّ اللَّيَّةَ يُعَادُ خُسْلُهَا لِلصَّلاةِ، وَإِلاَّ فَالرَجْهَانِ. وَأَجَابَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي الأَولَى مِثْلُهُ، وَلَوْ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَ بَهِيمَةٍ فَكُوطَّءٍ بَهِيمَةٍ، وَيَأْتِي كَلامُ ابْنِ شِهَابٍ فِي الحَدُّ بِوَطْءٍ

وَّلُوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ: بِي جِنِّيٍّ يُجَامِعُنِي كَالرَّجُلِ فَلا غُسْلَ، لِعَدَمِ الإيلاجِ وَالاحْتِلامِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَفِيهِ نَظْرٌ، وَقَدْ قَــالَ ابْنُ الجَوْذِيِّ: فِي قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِنْهُنُ إِنْسَ قَبْلُهُمْ وَلا جَانَ ﴾ [الرحن: ٥٦] دَلِيلٌ عَلَى أَنْ الجِنِّي يَغْشَى المَرْأَةَ كَالإِنْسِيِّ ابْنُ الجَوْذِيِّ: وَإِسْلَامُ الْكَاْفِرِ عَلَى الْآصَحُ، وَقِيلَ: جُنُبٌ، وقِيلُ: يَجِبُ بِالكُفْرِ، وَالإِسْلامُ شَرَطٌ، فَعَلَى الآشَــَهَرِ لَــوْ وُجِــدَ سَــَبُهُ فِــي

كُفْرُو، لَمْ يَلْزُمْهُ لَهُ غُسْلٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: أَسْبَابُهُ المُوجِبَةُ لَهُ فِي الكُفْرِ كَثِيرَةً، وَبَنَاهُ أَبُو المُعَالِي عَلَى مُخَاطَبَتِهِمْ، بِالفُرُوع، وَيَلْزَمُهُ عَلَى القَوْلِ الآخَرِ كَالوُضُوء، فَلَوْ اخْتَسَلَ فِي كُفْرِهِ أَعَادَ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا، لا إِنْ اغْتَقَدَ وُجُوبَهُ، وَقَالَ بَنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُشَابُ على طَاعَتِه فِي الكُفْرِ إِذَا أَسْلَمَ، وَأَنَّهُ كَمَنْ تَزَوَّجَ مُطْلَقَتَهُ ثَلاثًا مُغْتَقِدًا حِلَّهَا، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، وَقِيلَ: لا غُسْلَ عَلَى كَافِرٍ مُطْلَقًا (و م) كُغُسُل حَاثِض لِوَطْثِهِ فِي الْأَصَحِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَيَغْسِلُ ثِيَابَهُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إنْ قُلْنَا بِنَجَاسَتِهَا وَجَبَ، وَإِلاَّ أُسِتُحِبّ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ إسْلام لِغُسْلِ أَوْ لِغَيْرِهِ. وَلَوْ اسْتَشَارَ مُسْلِمًا فَأَشَارَ بِعَدَم إسْلامِهِ، أَوْ أَخْرَ عَرْضَ الإِسْلام عَلَيْهِ بلا عُذْرِ لَمْ يَجْز

وَذَكَرَ صَاحِبُ النَّتِمُّةِ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّهُ يَصِيرُ مُرْتَدًّا، وَرَدُّ عَلَيْهِ بَغْضُهُمْ وَالمَوْتُ، وَهُوَ تَعَبُّدٌ لا عَنْ حَدَثِ (ش)

وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ، وَقِيلَ: بِانْقِطَاعِهِ (و هـ ر) وَعَلَيْهِمَا يُخَرِّجُ غُسْلُ شَهِيدَةٍ(١)، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي احْتِمَالَيْنِ عَلَى الأَوَّلِ، لِتَحَقِّقِ الشُّرْطِ بِالْمَوْتِ، وَهُوَ غَيْرُ مُوجِبٍ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بَانَّهُ لا يَجبُ.

وَعَنْهُ: وَالوِّلادَةُ (و)، وَالْوَلَدُ طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحُّ، وَفِي غُسُلِهِ مَعَ دَمْ وَجْهَانِ (م ٢)(٢). وَفِي اسْتِحْبَابِ غُسْلِ حَائِضِ لِجَنَابَةٍ قَبْلَ انْقِطَاعِهِ روَايْتَان (م ٣)^(٣)، وَيَصبِحُ.

(١) تنبيه: قوله: (والحيض والنَّفاس، وقيل بانقطاعه، وعليهما يخرج غسل شهيدةٍ). انتهى.

وقال في باب غسل الميُّت في غسلِ الشُّهيد: ويغسُّل لجنابةِ، أو طهرٍ من حيضٍ ونفاسٍ على الأصحُّ، وسبقت مسألة النّهسي، فذكـر أوُّلا: أنَّها تغسُّل إذا كانت شهيدةً، لأنَّه قدَّم وجوب الغسَل بخروجهماً، ومفهوم كلامه ثانيًا أنَّهـــا لا تغسُّــل إذا لم تطهــر وهــو منــاقضٌ للأوَّل فيما يظهر.

والظَّاهر: أنَّه تابع أوَّلا المجد وابن حمدان والنَّاظم وغيرهم.

وتابع ثانيًا الشَّيخ الموفِّق ومن تبعه، فحصل ما حصل، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (والولد طاهرٌ على الأصحّ، وفي غسله مع دم وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى والحاوي الكبير.

أحدهما: يِغسل وهو الصَّحيح لملامسته الدُّم ومخالطته له، ولا يسلم منه غالبًا بعد خروجه، فعلَّقنا الحكم على المظنَّة. والوجه الثَّاني: لا يغسل.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وفي استحباب غسل حائضٍ لجنابةٍ قبل انقطاعه روايتان). انتهى.

وَعَنْهُ: لا (و ش).

وَعَنْهُ: يُجبُ.

وَيُمْنَعُ جُنُّبٌ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةٍ عَلَى الآصِحُّ، زَادَ الخَطَّابِيُّ: وَعَنْ أَحْمَدَ يَجُوزُ آيَةٌ وَنَحْوُهَا وَلا يَجُوزُ آيَاتٌ يَسِيرَةٌ لِلنَّعُولَةِ.

وَفِي وَاضْحِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مَسْأَلَةِ الجَوَازِ لا يَحْصُلُ التَّحَدُّي بِآيَةٍ، أَو آيَتَينِ.

وَلِهَذَا جَوَّزَ الشَّرَعُ لِلْجَنُبِ الحَائِضِ تِلاَوَتَهُ؛ لآنُهُ لا إِعْجَازَ فِيهِ، بِخِلافِ مَّا إِذَا طَالَ، وَيَجُوزُ بَعْضُ آيَةِ عَلَى الآصَحِّ (هــــ ش)، وَلَوْ كَرُّرَ، مَا لَمْ يَتَحَيُّلُ عَلَى قِرَاءَةٍ تَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَلَهُ تَهَجِّيهِ فِي الاَّصَحِّ، فَيَتَوَجَّهُ بُطْلانُ صَلاةٍ بِنَهَجِّيهِ، هَذَا الخِلافُ فِـي الفُصُول: تَبْطُلُ لِخُرُوجِهِ عَنْ نَظْمِهِ وَإِعْجَازِهِ، وَلَهُ قِرَاءَةً لا تُجْزئُ فِي الصَّلاةِ لآسْرَارِهَا فِي ظَاهِرِ نِهَايَةِ الآزَجِيِّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ تَحْرَيكُ شَمْفَتَيهِ بِهِ إِذَا لَمْ يُبَيِّنُ الحُرُوفَ، وَلَهُ قَوْلُ مَا وَافَقَ قُرْانًا وَلَمْ يَقْصِدْهُ، نَصَ عَلَيْهِ، وَالذُّكِّرُ.

وَعَنْهُ: مَا أُحِبُ أَنْ يُؤَذِّنْ، لأَنَّهُ فِي القُرآن.

وَفِي التَّعْلِيلِ نَظَرٌ، قَالَهُ القَاضِي، وَعَلَّلُهُ فِي روَايَةِ المَيْمُونِيِّ بِأَنَّهُ كَلامٌ مَجْمُـوعٌ، وَكَـرِهَ شَـيْخُنَا الذَّكَـرَ لَـهُ؛ لا لِحَـائِض، وَقِيلَ: مَتَى قَصَلَ بَقِرَاءَتِهِ مَعْنَى غَيْرِ النَّلاوَةِ جَازٌ (و هـ) وَلَهُ دُخُولُ مَسْجه ِ (و ش)، وقِيلَ: لِحَاجَةِ، وَيُمْنَعُ سَكْرَانُ.

وَفِي اَلْخِلافِ َجُوَابٌ: لا وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَامَةٌ، وَالْمَرَادُ تَتَعَدَّى (و) كَظَاهَرِ كَلامِ القَـاضِيّ وَغَيْرِهِ وَلَكِسَ قَـلاْ قَـالَ بَعْضُهُــمْ يَتَيَمَّمُ لَهَا لِلْمُلْرِ وَهَذَا ضَمِيفٌ وَمَجْنُونٌ، وَقِيلَ فِيهِ: يُكْرَهُ كَصَغيرٍ، وَفِيهِ فِي النَّصِيحَةِ يُمْنَعُ لِلْعِبِو، لا لِصَــلاةٍ وَقِـرَاءَةٍ، وَهُـوَ مَعْنَى كَلام ابْن بَطَّةً وَغَيْرِهِ، وَأَطْلَقَ فِي الحِلافِ مَنْعَ صَغيرِ وَمَجْنُون.

وَنَقَلَ مُهَنَّا يَنْبَغِي أَنْ يُجَنِّبَ الصَّبْيَانُ المَسَاجِدَ، وَلِلْجُنُبِ اللَّبْثُ فِيهِ بوُضُوءٍ.

وَعَنَّهُ: لا (و).

وَفِي الرَّعَايَةِ رَوَايَةٌ يَجُوزُ لِجُنُبٍ مُطْلَقًا.

وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَإِنْ تَعَذَّرَ وَاحْتَاجَ فَبِدُونِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجٌ بِأَنْ وَفَدْ عَبْدِ القَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيُّ ﷺ فَٱنْزَلَهُمْ الْمَسْجِدَ، كَمُسْتَحَاضَةِ وَنَحْوِهَا وَيَأْمَنُونَ تَلْوِيثِهِ.

وَعِنْدُ أَبِي الْمَعَالِي وَالشُّنْحِ يَتَنِمُّمُ (و ش) كَلَّبُنِّهِ لِنُسْلِهِ فِيهِ وَفِيهِ قَوْلً.

وَالصَّحَيْعُ: أَنَّ مُصَلِّى الَّحِيدِ مَسْجِدٌ (و ش) لآنَّهُ أُعِدُّ لِلصَّلاةِ حَقِيقَةً؛ لا مُصَلَّى الجَنَائِزِ ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، وَلَمْ يَمْنَعُ فِـي النَّصِيحَةِ حَافِضًا مِنْ مُصَلِّى العِيدِ، وَمَنَعَهَا فِي المُسْتَوْعِبِ، «وَأَمَرَ عليه السلام بِرَجْمٍ مَاعِزٍ فِي المُصَلَّى»، قَالَ جَابِرٌ: رَجَمْنَاهُ فِي المُصَلَّى. مُتُفَقَّ عَلَيْهِ (خ: ١٨٢٦، م: ١٦٩١).

وَنَهَى عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمُسْجَدِ، أَوْ يُسْتَقَادُ فِيهِ أَوْ لِلْمُنْشِدِ فِيهِ الْأَشْمَارَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٣٤)، وَآَبُو دَاوُدَ (٩٠٤٤)، وَالدَّارَقُطْنِي (٣/ ٨٥) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، وَضَعَّفَهُ هَبْدُ الحَقُّ وَغَيْرُهُ.

وَيُمنَّعُ فِي الْمَنْصُوصِ كَافِرٌ القِرَاءَةُ (هـ) وَلَوْ رُجِيَ إِسْلامُهُ (ش).

وَنَقَلَ مُهَنَّا: أَكْرَهُ أَنْ يَضَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، قَالَ القَاضِي: جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الجُنْبِ.

فُصلُ

يُسْتَحَبُّ الغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ (و) فِي يَوْمِهَا لِحَاضِرِهَا إِنْ صَلَّى الجُمُعَةَ لا لِامْرَأَةِ، وَقِيلَ: وَلَهَا (و ش) وَعَنْــهُ: يَجِبُ عَلَى

- إحداهما: يستحبُّ لذلك.

قدَّمه ابن تميم، قال في مجمع البحرين: ويستحبُّ غسلها عند الجمهور، واختاره المجد. انتهى.

والرُّواية الثَّانيَّة: لا يستحبُّ، قدَّمه في المستوعب.

قلت: وهو قويً.

وقال في الرَّعاية الكبرى بعد أن قدَّم أنَّه لا يصحُّ غسلها لجنابة حال الحيض، وعنه يصحُّ، وعنه أنَّه يستحبُّ، وعنه لا يستحبُّ.

انتهى.

مَنْ تَلْزَمُهُ، وَلا يُشْتَرَطُ وَكَلَا العِيدُ (و) لِحَاضِرِهَا إِنْ صَلَّى، وَقِيلَ إِنْ صَلَّى جَمَاعَةُ.

وَفِي التَّلْخِيضِ: لِمَنْ حَضَرَهُ وَلَوْ لَمْ يُصلُّ (و م ش) وَإِنَّا مِثْلَهُ الزِّينَةُ، وَالطَّيبُ، لآنَّهُ يَوْمُ الزِّينَةِ بخِلافِ الجُمُعَةِ.

وَعَنْهُ: لَهُ الغُسْلُ بَعْدَ نِصْفُ لَيُلَتِهِ (وَ م شَ) وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي جَمِيعِهَا أَوْ بَعْدَ نِصْفِهَا ، كَالْآذَانِ، فَإِنْهُ أَفْـرَبُ، فَيَجِيءُ مِنْ قَوْلِهِ وَجْهُ ثَالِثٌ يَخْتَصُّ بِالسَّحَرِ كَأَذَانِ، وَيُسْتَحَبُّ لِكُسُوفِ، وَاسْتِسْقَاءٍ فِسِي الآصَيحُ (و ش) وَمِسْ غُسْلِ مَيَّسَتٍ عَلَمَى الآصَحُ (و).

وَعَنْهُ: يَجِبُ مِنْ كَافِرٍ، وَقِيلَ: وَمُسْلِم، وَلِجُنُونٍ، وَإِهْمَاءٍ، وَاسْتِحَاضَةٍ (و).

وَعَنَّهُ: يَجِبُ لَهُنَّ، وَلِلْإَخْرَامِ حَتَّى حَايْضٌ وَنُفَسَاءً (وَ).

وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلٌ: لا يُسْتَحَبُّ لَهُمَا، وَجَعَلَهُ دَاوُد فَرْضًا لِلنُّفْسَاء، وَاسْتَحَبُّهُ لِغَيْرِهَا وَأَوْجَبَ بَعْـضُ العُلَمَاء الـدُّمَ بَتَرَكِـهِ، وَيُسْتَحَبُّ لِلُّحُولِ مَكَّةً، قَالَ فِي المُسْتَوْعِبِ حَتَّى لِحَائِض، وَعِنْدَ شَيْنِخِنَا لا، وَمِثْلُهُ اغْتِسَالُ الحَبِجُ، وَالوُقُوف بِغَرَفَة، وَطُسواف زِيَارَةٍ وَوَدَاعٍ (و) فِي الكُلِّ، وَمَبِيتٍ بِمُزْدَلِفَةً، وَرَمْي جِمَارٍ.

وَخَالُفُ شَيْخُنَا فِي الثَّلاثَةِ، وَنَقَلَ صَالِحٌ، وَلِدُخُولُ الْحَرَم.

وَفِي مَنْسَكِ ابْنِ الْزَاغُونِيُّ: وَلِسَعْي، وَفِيهِ وَالْإِشَارَةِ وَاللَّهُمَبِ: وَلَيَالِي مِنَى، وَعَنْهُ، وَلِحِجَامَـةِ (و هـــ) وَقِيــلَ وَلِلنُخُــولِ لَمْدِينَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: نَصَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: وَلِكُلُّ اجْتِمَاعِ مُسْنَحَبُّ، وَغُسْلُ الجَمْعَةِ آكَدُ، وَقِيلَ: وَغُسْلُ الجَبْعَاعِ مُسْنَحَبُّ، وَغُسْلُ الجَمْعَةِ آكَدُ، وَقِيلَ: وَغُسْلُ الجَبْعَاعِ مُسْنَحَبُّ الوَّضُوءُ لَـهُ الاَّصَحَّ لِحَاجَةِ (و ش) نَقَلَهُ صَالِحٌ فِي الإِحْرَامِ، وَقِيلَ: بَلْ لِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَسْتَحِبُّهُ (م هـ) وَيَتَيَمَّمُ لِمَا يُسْتَحَبُّ الوَّضُوءُ لَـهُ لِعُذْرِ (و) وَظَاهِرُ مَا قَدْمَهُ فِي الرَّعَايَةِ لا لِغَيْرِ الْعُذْرِ، وَتَيَمُّمُهُ عَلَى الفَوْرِ، وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنْهَا لَيُسَتَ شَرَطًا فِيهِ، وَلَيْلُ لَهُ فَالطُهَارَةُ شِرُطٌ فِي كَمَالِ الرَّدُّ فَلَمَّا خَافَ فَوْتَهُ كَمْلَ بِالتَّيْمُ مَعَ القُدْرَةِ؟

فَأَجَابُ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا كَمُلَ بِالنَّيَمُّمِ مَعَ وُجُودِ المَّاءِ؛ لِجَوَازِهِ بِلَا طَهَازَةٍ مَعَ القُدْرَةِ عَلَيْهَـا؟ وَجَـوَّزَهُ صَـَاحِبُ المُحَـرَّرِ وَغَـيْرُهُ مُطْلَقًا؛ لَآنُهَا مُسْتَحَبُّةٌ فَخَفَ أَمْرُهَا، وَسَبَقَ فِي مِثْلِهِ التَّجْدِيدُ لِمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الرُّصُوءُ.

فصل

في صفة الغُسل

وَهُوَ كَامِلٌ بِنِيَّةٍ وَتَسْمِيَةٍ وَغَسْلِ يَدَيْهِ ثَلاثًا وَمَا لَوُثَةَ ثُمَّ يَتَوَضُّأُ (و) كَامِلاً (و م ش) وَعَنْهُ: يُؤَخِّرُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ (و هـ) إنْ كَانَتَا فِي مُسْتَنَقَعُ المَاء المُسْتَعْمَلِ.

وَعَنْهُ: سَوَاءً وَيُرُوَى رَأْسُهُ، وَالآصَحُ ثَلاثًا (و) ثُمَّ بَقِيْهُ بَدَنِهِ، قِيلَ: مَرَّةً (و م)، وَقِيلَ: ثَلاثًا (م ٤)''، وَيَدَلُكُهُ. وَيَتَبَامَنُ، وَيُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ بِمَكَانِ آخَرَ، وَقِيلَ: لا يُعِيدُ (و هـ) لا لِطِينٍ وَنَحْوِهِ (و ش) كَالوُضُوءِ (و) وَيُجْزِئُ بِنِيْــةِ (هــ) وَيَعْمِيــمُ بَدَنِهِ حَتْى شَعْرٍ وَقِيهٍ وَجْهَ وَالآصَعُ وَبَاطِنُهُ (م ر).

(١) (مسألة - ٤): قوله في صفة الغسل: (ثمَّ بقيَّة بدنه، قبل: مرَّةً وقبل: ثلاثًا). انتهى.

آحدهما: يغسله مرَّةُ وهو ظاهر كلام الحرقيُّ والعمدة والتُّلخيص والخلاصة وجماعةٍ، واختاره النَّدين تقيُّ الدّين.

قال الزُّركشيّ وهو ظاهر الأحاديث.

والقول الثَّاني: يغسل ثلاثًا، وهو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به في الهداية والإيضاح والفصــول والمذهـب ومسـبوك الذَّهب والمستوعب والكافي والمقنع والحرَّر والنُّظم ومختصر ابن تميــم والرَّعـايتين والحــاويين والوجــيز والفــائق وإدراك الغايــة والمنــوَّر وغيرهم.

قال الزّركشيّ: عليه عامّة الأصحاب.

وَلا تَجِبُ مُوَالاةٌ عَلَى الآصَحُ (و هـ) كَالتَّرْتِيبِ (و) وَلِلْحَاجَةِ إِلَى تَفْرِيقِهِ كَثِيرًا، وَكَثْرَةِ المَشَقَّةِ بإعَادَتِهِ وَلِخَبَرِ اللَّمْعَةِ وَظَاهِرِ النَّصَّ، وَلا مُعَارِضَ، وَحَبْثُ فَاتَتْ الْمُوَالاةُ فِيهِ أَوْ فِي وُصُوءٍ وَقُلْنَا: يَجُوزُ فَلا بُدَّ لِلإِثْمَامِ مِنَ نِيَّةٍ مُسْتَأَنْفَةٍ (ش) بِنَاءً عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ النَّيَّةِ اَلْحُكُمِيَّةِ قُرْبُ الفِعْلِ مِنْهَا، كَحَالَةِ الاَبْتِدَاءِ، فَذَلُّ عَلَى الخِلافِ كَمَا يَأْتِي فِي نِيَّةِ الصَّلاةِ وَنِيَّةٍ الْحَبُ

ي تَ وَيَجَبُ نَقْضُ الشَّعْرِ لِحَيْضِ (خ) لا لِجَنَابَةِ (و) فِي المُنْصُوصِ فِيهِمَا. وَيُسْتَحَبُّ السَّدْرُ فِي غُسْلِ الحَيْضِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ المُنْمُونِيُّ وَكَلامِ ابْنِ عَقِيلِ يَجِبُ، وَقَالَـهُ ابْـنُ أَبِـي مُوسَـى، وَأَنْ تَـاْخُذَ مِسْكًا فَتَجْمَلُهُ فِي قُطْنَةٍ أَوْ شَيْءٍ وَتَجْعَلَهُ فِي فَرْجِهَا بَعْدَ غُسْلِهَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطِيبًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطِيبًا لِيَقْطَعَ الرَّائِحَةَ، وَلَـمْ مَنْ أَنْ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل يَذُكُرُ الشَّيْخُ الطِّينَ.

. وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي غُسْلِ حَائِضٍ وَنُفَسَاءَ كَمَيُّت، قَالَ القَاضِي فِي جَامِعِهِ: مَعْنَاهُ يَجِبُ مَرَّةً، ويُسْتَحَبُّ ثَلاثًا ويَكُونُ

السَّدْرُ وَالطَّيْبُ كَغُسْلِ اللَّيْتِ، وَّذَكَرَ ابْنُ حَزْم لا يَجِبُ طِيبٌ (ع). وَيُسْتَحَبُ فِي غُسْلِ الكَافِرِ السَّدُرُ كَإِرْالَةِ شَعْرِهِ وَأَوْجَبَهُ فِي التَّنْبِيهِ وَالإِرْشَادِ، وَيَرْتَفِعُ حَـدَثْ قَبْـلَ زَوَالِ نَجَاسَـةِ (و)

وَعَنْهُ: بَلُّ مَعَهَا.

وَيَغْتَسِلُ بِصَاعٍ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالِ وَثُلُثٌ عِرَاقِيَّةٌ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و م ش).

وَأُومَا ۚ نِيَ رِوَايَّةِ ابْنِ مُشَيِّشٍ: أَنَّهُ ثَمَّانِيَةً فِي المَامِ، اخْتَارَهُ فِي الحِلافِ، وَمُنْتَهَى الغَايَةِ، لا مُطْلَقًا (هـ) وَيَتَوَضَّأ بِمُــدُّ وَهُــوَ رُبْعُهُ، وَيُجْزِئُ فِي الْمُنْصُوصِ دُونَهُمَا (و) وَفِي كَرَاهَتِهِ وَجُهَان (م ٥)(١).

وَإِنْ نَوَى الحَدَثَيْنِ، وَقَالَ شَيْخُنَا: أو الآكْبَرِ، وَقَالَهُ الآرَجيُّ ارْتَفَعًا.

وَعَنْهُ: يَجِبُ الوُضُوءُ (خ)، وَقِيلَ: يَكُفِي وُجُودُ تَرْتِيبِهِ وَمُوَالاتِهِ، وَإِنْ نَسوَى أَحَدَهُمَا لَـمْ يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ (م ش)، فَعَلَى الآوُّل لَوْ نَوَى رَفْعَ الحَدَثِ وَأَطْلَقَ ارْتَفَعَا، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ عَكْسُهُ كَالرُّوايَةِ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ الوُصُوءُ، وَلَوْ نَوَتْ مَنِ الْقَطَعَ حَيْضُهُمَّا بِغُسْلِهَا حلَّ الوَطْءِ صَحُّ، وَقِيلَ لا، لأَنَّهَا نَوَتْ مَا يُوجِبُ الغُسْلَ،

وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيُسْتَحَبُ لِلْجُنُبِ.

وَعَنهُ: لِلرُّجُلِ غَسْلُ فَرْجِهِ وَوُضُوءً لأَكُلِ أَوْ شُرْبٍ.

وَعَنْهُ: يَغْسِلُ يَدَهُ، وَيَتَمَضَّمْضُ (و هـ) وَلِمُعَاوَدَةِ وَطْءِ (و) وَلا يُكْرَهُ فِي المَنْصُوصِ تَرَّكُهُ فِسي ذَلِـكَ (و) وَلِنَـوْم، وَفِي كَلامِهِ مَا ظَاهِرُهُ وُجُوبُهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ فِي الْأَصَحُ (هـ)

وَلا يُسَنُّ لِحَائِضٍ قَبْلَ انْقِطَاعِهِ لِعَدَم صِحَّتِهِ بَلْ بَعْدَهُ، وَمَنْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ، لَمْ يُعِدُهُ فِي ظَاهِرِ كَلامِهمْ لِتَعْلِيلِهِمْ بِخِفَّةِ الْحَدَثِ، وَمُنْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ، لَمْ يُعِدُهُ فِي ظَاهِرِ كَلامِهمْ لِتَعْلِيلِهِمْ بِخِفَّةِ الْحَدَثِ، الطَّهَارَتَيْنِ، وَعُسْلُهُ عِنْدَ كُلُّ اَمْرَأَةِ اَفْضَلُ وَتَيْعَهُ وَإِجَارَتَهُ، وَحَرَّمَهُ القاضِي، وَحَمَلَهُ شَيْخُنَا عَلَى غَيْرِ البِلدِ البَارِدَةِ، قَالَ جَمَاعَة يُكُرَهُ كَسُّ الْحَمَّامِ. .. كَسْتُ الْحَمَّامِ. ..

كَسْبُ الْحَمَّامِيِّ.

وَفِي نِهَايَةِ الْأَرْجِيِّ الصَّحِيحُ لا، وَلَهُ دُخُولُهُ نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ البَنَّا، يُكْرَهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الغُنْيَةِ، وَاخْتَجُ بِأَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَدْخَلَهُ لِخَوْفِ وُقُوعِهِ فِي مُحَرَّم، وَإِنْ عَلِمَهُ حَرُّم.

وَفِي التَّلْخِيصُ وَالرُّعَايَةِ لَهُ كُخُولُهُ مَعَ ظَنَّ السَّلامَةِ غَالِبًا، وَلِلْمَرْأَةِ دُخُولُهُ لِمُذْرِ، وَإِلاَّ حَرُمَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَرِهَــهُ بِدُونِـهِ

والوجه الثَّاني: لا يكره.

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (ويتوضّأ بالمدُّ وهو ربعه ويجزئ في المنصوص دونهما وفي كراهته وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره جزم به في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب؛ لفعل السُّلف، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

ابْنُ عَقِيلِ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ لا يَجُوزُ لِلنَّسَاءِ دُخُولُهُ إلاَّ مِنْ عِلَّةٍ يُصْلِحُهَا الحَمَّامُ، وَاخْتَجُ بِخَبَر عَائِشَةَ المَشْهُور.

وَاعْتَبَرَ القَاضِي وَالشَّيْخُ مَعَ العُلْرِ: تَعَدُّرُ غُسْلِهَا فِي بَيْتِهَا لِتَعَدُّرِهِ، أَوْ خُوْفِ ضَــرَّرِهِ وَنَحْوهِ، وَظَـاهِرُ كَسلامِ أَحْمَـــنَ: لا يُعْتَبَرُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ المُسْتَوْهِبِ وَالرَّعَايَةِ لِظَاهِرِ الخَـبَرِ، وَقِيــلَ اغْتِيَــاهُ هُخُولِهَـا عُــلْدٌ لِلْمَسْتَــقَةِ (خ)، وَقِيــلَ: وَلا تَتَجَــرُهُ، فَتَدْخُلُهُ بِقَمِيصٍ خَفِيفٍ، وَأُومَا إلَيْهِ أَحْمَدُ، فَإِنَّ المَّرُوذِيَّ ذَكَرَ لَهُ قَوْلَ ابْنِ أَسْلَمَ: لا تَخْلَعُ قَمِيصًا؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «المَرْأَةُ إذَا خَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْر بَيْتِ زَوْجِهَا هَتَكَتِ السِّنْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى».

قُلْت: فَأَيُّ شَيْء تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: مَا أَحْسَنُ مَا احْتَجُّ بهِ.

وَهَٰذَا الْخَبُرُ رَوَّاهُ أَحْمَدُ، وَٱبُو دَاوُد وَغَيْرُهُمَا، وَلَهُ طُرُقٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَلَعَلَّهُ حَسَنَّ.

وَيَتَوَجُّهُ فِي الْمَرْأَةِ تَبِيتُ عِنْكَ أَهْلِهَا: الخِلافُ، وَظَاهِرُ رَوَايَةُ المَرُّوذِيِّ المَذْكُورَةُ المَنْعُ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ عَنْ إِسْحَاقَ: يُكُرِّهُ، وَلا يُكْرَهُ قُرْبَ الغُرُوبِ وَبَيْنَ العِشَاءَيْنِ، خِلاَفًا لِلْمِنْهَاجِ لِانْتِشَارِ الشَّيَّاطِين.

وَيُكُرِّهُ فِيهِ القِرَاءَةُ فِي المُنْصُوصِ، وَنَقَلَ صَالِحٌ: لا تُعْجِبُنِي القِرَاءَةُ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ خَفَضَ صَوْنَهُ (هَــ).

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ القِرَاءَةِ فِيهِ فَقَالَ: اَلقِرَّاءَةُ بِكُلِّ مَكَان حَسَنٌ، وَلَيْسَ الحَمَّامُ بِمَوْضِعِ قِرَاءَةٍ فَمَــنْ قَـرَأَ الآياتِ، فلا بَاسَ.

وَالْأَشْهَرُ: يُكْرَهُ السَّلامُ (هـ) وَقِيلَ وَالذُّكْرُ (خ) وَسَطْحِهِ، وَنَحْوِهِ كَبَقِيَّتِهِ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ كَصَلاةٍ.

وَهَلْ ثَمَنُ المَاءِ عَلَى الزُّوجِ أَوْ عَلَيْهَا، أَوْ مَاءُ غُسُلِ الجَنَابَةِ فَقَطْ، أَوْ عَكُسُهُ؟ فِيهِ أُوجُهُ (م ٦)(١).

وَمَاءُ الوُضُوءَ كَالجَنَابَةِ (م ٧)(٢).

وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي وَيَتَوَجُّهُ يَلْزُمُ السَّيْدَ شِرَاءُ ذَلِكَ لِرَقِيقِهِ، وَلا يَتَيَمُّمُ فِي الأصَحِّ.

وَيُكْرَهُ الاغْتِسَالُ فِي مُسْتَحَمُّ وَمَاء عُرْيَانًا قَالَ شَيْخُنَا: عَلَيْهِ أَكْثَرُ نُصُوصِهِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً (و) وَعَنْ أَحْمَدَ: لا يُعْجِبُنِي، إنَّ لِلْمَاء سُكَّانًا.

وَاخْتَجُ أَبُو الْمَعَالِي لِلتَّحْرِيمِ خَلْوَةً بِهَذَا الْحَبَرِ، وَنَقَلَ حَرْبٌ أَنَّ أَخْمَدَ كَرِهَهُ شَدِيدًا، وَسَـبَقَ فِـي الاسْـيَطَابَةِ كَشْـفُهَا بِـلا حَاجَةٍ خَلْوَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وهل ثمن الماء على الزُّوج، أو عليها، أو ماء الجنابة فقط عليه، أو عكسه؟ فيه أوجهٌ). انتهى. قال ابن تميم في آخر الحيض: وثمن ماء الحيض على الزُّوج في وجه، وعلى الزُّوجة في آخر. انتهى. وأطلقهما في الفصول.

أحدها: هو على الزُّوج وهو الصَّحيح، وقد صار عادةً وعرفًا في هذه الأزمنة وقبلها بكثير.

قال في المغني والشُّرح في باب عشرة النُّساء: إن احتاجت إلى شراء الماء فثمنه عليه.

قال في الرَّعاية الكبرى في هذا الباب: وثمن ماء الغسل من الحيض والنَّفاس والجنابة على الزُّوج، وقيل: على الزُّوجة. انتهى. **والوجه الثّاني**: على الزُّوجة.

قال في الواضح: لا يجب على الزُّوج، وهو ظاهر ما اختاره في عيون المسائل.

والوجه الثَّالث: عليه ماء الجنابة فقط؛ لأنَّه في الغالب سببه.

الوجه الرَّابع: ماء الحيض والنَّفاس ونحوهما عليه دون ماء الجنابة.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وماء الوضوء كالجنابة ذكره أبو المعالي). انتهى.
 وقد علمت الصّحيح من ذلك في الجنابة، فكذا هنا، بل أولى، والله أعلم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب قد صحّحت.

باب التَّيَمُّم وَهُوَ بَدَلَّ مَشْرُوعٌ (ع) لِكُلُّ مَا يُفْعَلُ بِالمَاء، كَمَسُّ المُصْحَفِ (و) وَقَالَ الشَّيْخُ فِيهِ: إِنْ اخْتَاجَ، وَكَـوَطَء حَـائِضٍ، نَقَلَـهُ الجَمَاعَةُ، وَلَوْ لِمْ يَكُنْ بِالوَاطِيِّ جِرَاحٌ (م) أَوْ لَمْ تُصَلِّ بِهِ ابْتِدَاءٌ (هـ) وقِيلَ يَحْرُمُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَـرَهُ الْبِنُ عَقِيـلٍ رِوَايَـةُ، وَصَحَّحَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّيْرَفِيِّ.

وَهَلْ يُكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَخَفُ ۚ العَنَتَ (و م)؟ فيهِ رِوَايَتَانِ (م ١)^(١)، حَضَرًا وَسَفَرًا (و) وَقِيلَ مُبَاحًا طُويلاً لِعَادِمِ المَاءِ بِحَبْسٍ

وَعَنْهُ: سَفَرًا، فَعَلَى الأُولَى: لا يُعِيدُ عَلَى الْأَصَحُّ (و م).

أَوْ لِخَائِفٍ بِاسْتِعْمَالِهِ ضَرَرًا فِي بَلَنِهِ، أَوْ بَقَاءِ شَيْنٍ، أَوْ بُطْءِ بُرْهِ (و).

وَعَنَهُ: بَلْ خُوفَ التَّلَفَ (حَ) وَيَأْتِي بَيَانُ الْخَوْف فِي صَلاةٍ الْمَريَّضِ، وَإِنْ عَجْزَ مَريضٌ عَنْ حَرَكَةٍ وَعَمَّنْ يُوَضَّتُهُ فَكَعَادِم. وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الوَقْتِ إِنْ انْتَظَرَ مَنْ يُوضَّتُهُ فَالآصَحُ يَتَيَمَّمُ، وَيُصَلِّي وَلا إِعَادَةَ أَنْ ضَرَرَ آدَسِي مُحْتَرَم أَنْ حَبَوان (و) وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الوَّقْتِهِ أَنْ الْتَظَرَ مَنْ يُوضَّتُهُ فَالآصَحُ يَتَيَمَّمُ، وَيُصَلِّي وَلا إِعَادَةَ أَنْ ضَرَرَ آدَسِي مُحْتَرَم أَنْ حَبَوان (و) وَيَقْرَجُهُ احْتِكَالُهُ وَقِيلَ لَهُ، أَنْ فَوْتَ الْأَلْفَةِ وَالْأَنْسِ، وَيَتُوجُهُ احْتِكَالُهُ وَيَلْ لَمْ يَخْفُ ضَرَرًا بِفَوْتِ الرَّلْقَةِ لِفَوْتِ الْأَلْفَةِ وَالْأَنْسِ، وَيَتُوجُهُ احْتِكَالُ أوْ خَافَتْ امْرَأَةٌ عَلَى نَفْسِهَا فُسَّاقًا نَصَ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: بَلْ يَحْرُمُ خُرُوجُهَا إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا أَدْرِي، وَقِيلَ يُعِيدُ، وَذَكَرَ الْبنُ الجَوْزِيُّ أَوْ احْتَاجَهُ لِعَجِينِ أَوْ طَلْخٍ، وَقِيلَ يَتَيَمَّمُ مَنْ اشْتَدَّ خَوْلُهُ جُلْنًا وَيُعِيدُ. وَفِي وُجُوبِ حَبْسِ الْمَاء لِتَوَقَّعِ عَطَشَ غَيْرِهِ كُخَوْف عَطَش نَفْسَةٍ وُجْهَان، وَهُمَا فِسي خُوْفِهِ عَطَشُ نَفْسِهِ بَعْمَدُ دُخُول الوَقْتِ (م ٢، ٣)''، وَيَشْرَبُهُ مَعَ عَطَشِهِ إِذَنْ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ يَشْرَبُ مَاءً نَجِسًا، وقِيلَ: لا يَجِبُ بَذَلْـهُ لِعَطْشَانَ، وَإِنْ أَمْكَنَـهُ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل يكره لمن لم يخف العنت؟ فيه روايتان، هل يكره الوطء لعادم الماء أم لا؟).

أطلق الخلاف، وأطلقهما في الفصول، والمذهب، والمغني، والمشرح، وشرح ابن عبيدان، وبجمع البحرين، وغيرهم.

إحداهما: لا يكره، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وقدَّمه ابن تميم.

قال في المغني وتبعه في الشُّرح: والأولى إصابتها من غير كراهةٍ، قال ابن رزين: وهو الأظهر.

قال في الفائق: يفعل به كلُّ ما يفعل بالماء من صلاةٍ وقراءةٍ وطوافيٍ ووطء ونحوها.

والرُّواية الثَّانية: يكره إن لم يخف العنت، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وشرح أبن رزين، واختاره المجد، وصحَّحه أبو المعالي.

(٢) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وفي وجوب حبس الماء لتوقّع عطش غيره كخوف عطش نفسه وجهـــان، وهمــا في خوفــه عطــش نفسه بعد دخول الوقت). انثهي.

ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢): هل يجب حبس الماء لتوقُّع عطش غيره أم لا؟

أطلق الحلاف وأطلقه الحجد في شرحه، وابن تميم وابن عبيدان والزَّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: لا يجب بل يستحبُّ قال الجد: وهو ظُاهر كلام الإمام أحمد، وقدَّمه في الرُّعاية الكبرى وجمع البحرين.

والوجه الثَّاني: يجب، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

قلت: وهو الصُّواب، (المسألة الثَّانية – ٣): لو خاف على نفسه العطش بعد دخول الوقت، فقال المصنِّف: الوجهان فيها أيضًا، ظاهر كلامه في الرَّعايـــة الكبرى: أنَّه لا يجب.

وقال أيضًا: ولو خاف أن يعطش بعد ذلك هو أو أهله أو عبده أو أمته لم يجب دفعه إليه، وقيل: بلي بثمنه إن وجسب الدُّفع عسن نفس العطشان، وإلاَّ فلا. انتهى.

قلت: الصُّواب الوجوب أيضًا، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، منهم الشَّيخ الموفَّق، والقول بعندم الوجنوب ضعينفٌ جنًّا

(ر): روایتسان

(ق): قرلي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

أَنْ يَتُوَضَّا بِهِ ثُمَّ يَجْمَعَهُ وَيَشْرَبَهُ فَإِطْلَاقُ كَلَامِهِمْ لاَ يَلْزَمُهُ لآنَّ النَّفْسَ تَعَافُهُ، وَيَتَوَجُهُ اخْتِسُالٌ، وَلَـوْ صَاتَ رَبُّ الْمَاء يَشْسَهُ رَفِيقُهُ العَطَّشَانُ، وَغَرِمَ ثَمَنَهُ مَكَانَةً وَقْتَ إِتْلافِهِ لِوَرَقَتِهِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِ فِي النّهايَةِ أَنْ غُرْمَهُ مَكَانَهُ فَمِثْلُهُ، وقِيلَ النّبَتُ أُولَى بِهِ، وقِيلَ رَفِيقُهُ إِنْ خَافَ المُوْتَ.

وَهَلْ يُؤْثِرُ أَبُويُهِ لِغُسْلِ وَوُضُوءٍ وَيَتَيَمُّمُ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٤)(١).

وَعَنْهُ: فِي غَازَ بِقُرْبِهِ الْمَاءُ يَخَافُ إِنْ ذَهَبَ عَلَى نَفْسِهِ لا يَتَيَمَّمُ وَيُؤَخِّرُ

وَفِي فَوْتِ مَطْلُوبِهِ رَوَايَتَانَ (م ٥ ^{٢٠)}، وَيَأْتِي فِي صَوْمَ الْمَريضِ.

وَخَوْف ِنَزْلُةٍ أَوْ مُرَضٍ وَنَحْوِهِ لِبَرْدٍ مُبِيحٌ، وَلا إَعَادَةَ (و هـ م) وَعَنْهُ: بَلَى (و ش).

وَعَنْهُ: حَضَرًا، وَفِي ٱلْيُهِمَا فَرَضُهُ؟ وَجُهَانِ (م ٦)(٣)، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يُبَحْ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يَخَفْ خُرُوجَ الوَقْتِ.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يؤثر أبويه لغسل ووضوء ويتيمّم فيه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الفصول، وأطلق الوجُّهين في التُّلخيص، ومختصر ابن تميِّم، والرَّعاية الكبرى، والفائق

وقال في الرَّعاية الكبرى أيضًا: كان للحيُّ فآثر به غيره لم يتيمُّم مع وجوده، فإن تعذُّرُ أخذه أو عدم الماء جاز التَّبيمُم على الأصحُّ.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصّحيح، وقد قدَّم ابن عبيدان عدم جواز بذله لغيره.

وقال في الكافي: فإن آثر به غيره وتيمُّم لم يصحُّ.

قال في مجمع البحرين: وإن كان الماء ملكًا لأحدهم تعيّن.

وقال الشَّيخ الموفَّق والشَّارح: إن كان الماء ملكًا لأحدهم فهو أحقُّ به؛ لأنَّه محتاجٌ إليه لنفسه، ولا يجوز بذله لغيره. انتهي.

وقال ابن رزين في شرحه: فإن وهبه بعد دخول الوقت لم يصحُّ، فإن تيمُّم مع بقائه لم يصحُّ؛ لأنَّه باق على ملكه، فإن تصرَّف فيــه من وهب له؛ فهو كُإراقته. انتهى.

وكلامهم عامٌّ في الأب وغيره، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يجوز.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وفي فوت مطلوبه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وذلك كالخائف فوت عدوَّه إذا توضًّا.

إحداهما: يجوز له التَّيمُم وهو الصَّحيح، قدَّمه المصنّف في باب صلاة الحنوف، فقال: (ولطالب عدوً يُخاف فوت الصّلاة كذلك)، يعنى: كصلاة الحوف إذا اشتدً، وعنه: لا، وكذلك التّيمُم له. انتهى.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، فقال: وللغازي النِّيثُم بحضرة الماء إذا خاف فوت مطلوبه بطلب الماء. انتهى.

وقال في موضع آخر: ومن خاف فوت غرضه المباح بطلب الماء تيمُّم، وصلَّى وأعاد، وقيل: إن كان الماء في عمله أعاد، وإلاَّ فسلا.

واختار جواز التَّيمُم أيضًا أبو بكرٍ، قاله ابن تميم.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قتت. وهو طاهر قارم تثير من الاصحاب. تنبيه: يحتمل أن يجمل ما قدَّمه المصنَّف في باب صلاة الخوف على ما إذا خاف فوت عدوَّه، ويجمل ما أطلقه هنا على ما إذا خاف فوت غرضه غير العدوَّ ليحصل عدم التَّناقض في كلامه، ولكنَّ كلامه عامٌّ، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وخوف نزلةٍ أو مرضٍ وتُحوُّه لَبَرةٍ مبيــــع ولا إعــادة، وعنــه: بلــى، وعنــه: حضـرًا، وفي أيُّهمــا فرضــه، وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى.

أحدهما: الثَّانية فرضه.

قلت: وهو الصُّواب، وإلاُّ لما كان في إعادتها كبير فاتدةٍ.

وقد قال ابن عقيلٍ في الفصول: لو حبس في الحضَّر تبمُّم، ولا يعيد، نصُّ عليه، ويتخرَّج في الإعادة روايـةٌ الحرى بناءً على =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): مخالفة الأثمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَلْزَمُهُ شِرَاؤُهُ بِفَمَنِ مِثْلِهِ (و) عَادَةُ مَكَانِهِ، وَكَذَا بِزِيَادَةٍ يَسِيرَةٍ عَلَى الآصَحُ (هـ ش) كَضَرَرٍ يَسِيرٍ فِي بَدَنِهِ مِنْ صُدَاعٍ ۚ أَوْ بَرْدٍ فَهَاهُنَا أُوْلَى.

وَعَنْهُ: وَلَوْ كَثُرَتْ وَلَمْ يُجْحَفْ بِهِ (ح)

وَإِن احْتَمَلَ وُجُودَهُ لَزَمَهُ طَلَّبُهُ كَظَّنَّهِ (و) عَنْهُ: لا (و هـ) كَعَدَمِهِ (و).

وَعَنُهُ: لا يَلْزَمُهُ إِنْ ظَنَّ عَدَمَهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَلا أَثَرَ لِطَلَبْهِ قَبْلَ الوَقْتِ، فَعَلَى الأُولَى إِنْ رَأَى مَا يَشُكُ مَعَهُ فِي المَاءِ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَقِيلَ لا، كَمَا لَوْ كَانَ فِي صَلاةٍ، جَزَمَ بِهِ الآصْحَابُ خِلافًا لِظَاهِرِ كَلامٍ بَعْضِهِمْ لِتَوَجُّهِ الطَّلَـب، وَإِنْ دُلُّ عَلَيْهِ أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا عُرْفًا وَعَنْهُ أَوْ بَعِيدًا (و م) لَزَمَهُ قَصْدُهُ فِي الوَقْتِ.

وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ المَاء قَرْضًا وَكَذَا ثَمَنُهُ، وَالْمَرَادُ وَلَهُ مَا يُوفِّيهِ. وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ المَّاءَ هِبَةً فِي الْآصَحُّ، وَقِيلَ: إِنَّ لَهُ يَعزُّ، وَعَكْسُهُ ثَمَنُهُ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ اقْتِرَاضُ ثَمَنِهِ.

وَعَنْهُ: وَاتِّهَابُهُ وَحَبْلٌ وَدَلُو كَالمَاءٍ، وَيَلْزَمُ قَبُولُهُمَا عَارِيْةً، وَفِي طَلَبِهِمَا وَاتَّهَابِ المَاءِ وَجْهَانِ (م ٧ ، ٨)(١)

وَيَلْزُمُهُ طَلَّبُهُ مِنْ رَفِيقِهِ فِي الْأَشْهَرِ (و هـ ش)، وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ ذُلَّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى أَرْضِهِ لِحَرْثِ وَصَيْدٍ وَنَحْوِهِ حَمَلَهُ عَلَى المنْصُوصِ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَتَيَمَّمَ إِنْ فَاتَتْ حَاجَتُهُ بِرُجُوعِهِ، وَلا يُعِيدُ فِي الْآصَحُ فِيهِمَا.

وَمَنْ أَرَّاقَ المَاءَ فِي اَلوَقْتِ، أَوْ شَرِبَهُ فِيهِ، أَوْ مَرَّ بِهِ فِيهِ، وَأَمْكَنَهُ الوُصُوءُ قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: وَيَعْلَمُ أَنَّـهُ لَا يَجِـدُ غَيْرَهُ أَوْ بَاعَهُ فِيهِ، أَوْ وَهَبَهُ حَرُمَ، وَفِي الصَّحَّةِ وَجَهَانٍ (م ٩)(٢)، لَوْ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) وَتَيَمَّمَ، وَصَلَّى، أَوْ لَـمْ يَقْبَلُـهُ هِبَـةً

=النّيمُم؛ لشدَّة البرد أنّه يعيد، وقد بيّنًا أنّهما سواءً، ثمّ قال: فإذا قلنا: تجب الإعادة كانت النّانية فرضه؛ لأنّها هـي الكاملـة، ولأنّـا لــو جعلنا الأولى فرضه لسقط بها فرضه، ولم تجب بها الإعادة. انتهى.

فهذا كالصّريح في المسألة.

وقال في موضع آخر فيمن صلَّى على الأرض النَّجسة.

وقلنا: يعيد فأيُّهُما فرضه.

قال شيخنا أبو يعلى: الثّانية فرضه، قياسًا على ما قلنا فيمن تيمّم حضرًا لعدم الماء، أو تيمّم لـــبردٍ شــديدٍ علـــى القـــول بالإعــادة، والوجه: أنّه لو كان الفرض سقط بالأولى لما كان لإيجاب الثّانية معنّى، فلمّا وجبت الثّانية دلّ على أنّ الأولى وجبت لشغل الوقــت، لا لإسقاط الفرض، كالحجّّة الفاسدة. انتهى.

فهذا صريحٌ في المسألة، فقد قطع هو وشيخه بأنَّ الثَّانية فرضه، فوافق ما قلنا، وللَّه الحمد.

والوجه الثّاني: الأولى فرضه.

(١) (مسألة – ٧ – ٨): قوله: (وحبلٌ ودلوٌ كالماء، ويلزم قبولهما عاريَّةً، وفي طلبهما واتَّهاب الماء وجهان). انتهى.

يعني: في لزوم طلب الحبل والدُّلو واتَّهاب الماء، وهو مشتملٌ على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): هل يجب عليه طلب الدُّلو والحبل، أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يجب عليه طلب ذلك، وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: لا يجب عليه طلب ذلك.

(المسألة الثَّانية - ٨): هل يجب عليه قبول اتِّهاب الماء أم لا، أطلق الخلاف:

أحدها: لا يجب عليه.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى؛ فإنَّه قال: وقيل: يجب اقتراض النَّمن، وعنه: أو اتّهابُه. انتهى. والوجه الثَّاني: يجب عليه ولم أر هذين الفرعين في غير كلام المصنَّف، وكلامه في الرَّعاية يشعر بالفرع الثَّاني.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (ومن أراق الماء في الوقت أو مرُّ به فيه وأمكنه الوضو:

قال صاحب الحرَّر وغيره: ويعلم أنَّه لا يجد غيره، أو باعه فيه أي في الوقت أو وهبه حرم وفي الصَّحَّة وجهان). انتهى.

(ر): روایتان

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

الفروع - كتاب الطهارة

فَتَيَمُّمَ، وَقَدُ تَلِفَ وَصَلَّى فَفِي الْإِعَادَةِ وَجُهَّانَ (م ١٠١٠)(١)

وَقُولُنَا: وَإِنِي الصِّحَّةِ وَجْهَانَ. أَشْهَرُهُمَا: لا يُصِحُ، جَزَمَ بِهِ القَاضِي، وَابْنُ الجَوْذِيّ وَأَبُو الْمَعَالِي وَأَبُو البَرَكَاتِ وَغَيْرُهُمْ، لِتَعَلُّق حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، فَهُوَ عَاجَزٌ عَنْ تَسْلِيْمِهِ شَرْعًا.

وَالنَّانِي: يَصِيحُ لَآنٌ تَوَجُّهَ الفَرْضِ وَتَعَلَّقُهُ لا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّصَرُّفُو، كَتَصَرُّفِهِ فِيمَا وَجَبَتْ فِيهِ الرَّكَاةُ، وَتَصَرُّفُ المَايِينِ،

وَإِنْ نَسِيَهُ بِمَحَلُ يُمْكِنُهُ اسْتِعْمَالُهُ أَعَادَ عَلَى الْأَصَحُ (و ش) كَمَسَا لَـوْ نَسِي َ الرُّقَبَـةَ وَكَفَّـرَ بِـالصُوْمِ (و) وَيَتَوَجَّـهُ فِيهَـا تُخْرِيجٌ، وَلِهَذَا سَوَّى الأصحابُ بَيْنَهُمَا.

وَيَسْيَانُ السُّتُرَةِ كَمَسْأَلَيْنَا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، بِخِلافِ نِسْيَانِ القِيَامِ، وَقَالَ القَاضِي فِي الخِلافِ لا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّاسِيَ غَيْرُ مُكَلِّفٍ، يَدُلُ عَلَيْهِ لَوْ نَسِيَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالطُّهَارَةَ فَإِنَّهُ لا يُحْزِقُهُ، كَذَا هُنَا قِيلَ: إِنْمَا وَجَبَ القَضَاءُ بَدَلاً لَهُ، فَأَنَّا مِنْلُهُ هُنَا لِمُسَاوَاتِهِ لَهَا، وَمِثْلُهُ الجَاهِلُ بِهِ.

= أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصُّحيح.

قال المصنّف هنا: وقولنا: وفي الصّحّة وجهان، أشهرهما لا يصحُّ، جزم به القاضي، وابن الجوزيّ، وأبـو المعـالي، وأبـو البركـات، وغيرهم.

قال ابن تميم: لم يصحُّ في أظهر الوجهين، لتعلُّق حقُّ اللَّه به فهو عاجزٌ عن تسليمه شرعًا وجزم به في مجمع البحرين، وشسرح ابــن

واختاره الشيخ الموقق والشارح وغيرهما

والوجه الثَّاني: يصحُّ؛ لأنَّ توجُّه الفرض وتعلُّقه لا يمنع التَّصرُّف، كتصرُّف فيما وجبــت فيــه الزُّكــاة، وتصرُّف المديــن، والفـرق ظاهرٌ، قاله المصنّف، وهذا احتمالٌ لابن عقيل وأطلقهما في الفائق.

(١) (مسألة – ١٠ – ١١): قوله: (بعد ذُلك لو فعل ما تقدُّم ذكره من الإراقة والمرور والبيع والهبة وتيمُّم وصلَّى أو لم يقبله هبــةً فتيمُّم وقد تلف وصلَّى ففي الإعادة وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين؛

(المسألة الأولى – ١٠): إذا تصرُّف بما تقدُّم ذكره ثمَّ تيمَّم وصلَّى فهل تلزم الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقهما في الإراقة والهبة في التُلخيص والرُّعاية الصُّغرى والحاوي الصُّغير، وأطلقهما في الإراقة والمرور في المغني والشُّرج وشرح ابن رزين والفائق، وأطلقهما في الإراقة والمرور والهبة في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان.

أحدهما: لا يعيد في الجميع وهو الصّحيح، نصره في مجمع البحرين.

قال في الفصول في الإراقة: والأشبه أن لا إعادة عليه.

قلت: وهو الصُواب.

والوجه الثَّاني: يعيد جزم به في الإفادات في الإراقة والهبة، وصحَّحه في المستوعب.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى في المرور به والإراقة، وقدُّمه في الصُّغرى في المرور به.

وقيل: يعيد إن أراقه، ولا يعيد إن مرُّ به.

وأطلقهن ابن تميم.

(المسألة الثَّانية - ١١): إذا قلنا بوجوب قبول الاتَّهاب ولم يقبل وصلَّى بالتَّيشُم بعد أن تلف فهل تلزمه الإعادة أم لا؟ أطلق الخلاف:

(خ): عَالِفَةُ الْأَرْمَةُ

أحدهما: يعيد.

قال في الرَّعاية الكبرى: ومن ترك ما لزمه قبوله وتحصيله من ماء وغيره وتيمُّم وصلَّى أعاد. انتهى.

والوجه الثّاني: لا يعيد.

قلت: وهو قوي.

(ع): ما أجمع عليه

وَيَتَوَجُّهُ: أَوْ ثَمَنُهُ، وَقِيلَ يُعِيدُ مَنْ ضَلُّ عَنْ رَحْلِهِ وَبِهِ المَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ، وَمَنْ بَانَ بِقُوْبِهِ بِنُرْ حَفِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفْهَا.

وَإِنْ ضَلُّ عَنِ المَاء فِي رَخْلِهِ، أَوْ أَذْرَجَهُ أَحَدُّ فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ، أَوْ ضَلَّ عَنْ مَوْضِيع بِنَثْرِ كَبَانَ عَرَفَهَا فَوَخِهَان (م ١٢، ١٤) (أَ)، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ سَيُّدُ مَعَ عَبْدِهِ فَنَسِيَ العَبْدُ حَتَّى صَلَّى سَيُّدُهُ بِالنَّيْمُم، فَقِيلَ: لا يُعِيدُ، لأَنَّ التَّفْرِيطَ مِنْ غَبْرِهِ، وقِيسَلَ كَالنَّاسِي: كَنِسْيَانِهِ رَقَبَةً مَعَ عَبْدِهِ لا يُجْزِئُهُ الصَّوْمُ (م ١٥) (١٠).

وَيَتُوجُهُ فِيهَا تُخْرِيجِ

وَالْجَرِيحُ، وَنَحْوُهُ يَتَيَمُّمُ لِلمُحْتَاجُ وَيَغْسِلُ غَيْرَهُ وَلا يُعْتَبُرُ الآكِثُورُ (هـــم)، وقيل: ويُغْسَمَحُ الجُسْرَحُ بِالتُرَابِ وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَنِيبَ مَنْ يَصْبَطُهُ إِنْ قَدَرَ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ عَنْ حَدَثِ أَصْغَرَ مُرَاعَاةُ تَرْتِيبِ وَمُوَالاةٍ، أَمْ لا، فَلا يُعِيدُ غُسْلَ الصَّحِيبِ مَا لَـمْ يُخْدِثُ؟ فِيهِ وَجُهَان (م ١٦)(٣).

(١) (مسألة - ١٢ – ١٤): قوله: (وإن ضلَّ عن الماء في رحله أو أدرجه أحدُّ فيه ولم يعلِّم أو ضلَّ عــن موضع بـــثر كــان عرفهـــا فوجهان). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١٢): إذا ضلَّ عن الماء الَّذي في رحله وتيمَّم وصلَّى فهل يعيد إم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يعيد، وهو الصّحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن أضلُّه في رحله أعاد الصَّلاة على الأصحُّ. انتهى.

وهو ظاهر بحث المجد، بل الإعادة عنده في هذه المسألة أولى، فإنّه اختار هو وغيره الإعادة في المسألة الآتية بعد هذه، مع أنّه لا يعمدُ فيها مفرّطًا، وهذا هو الصّواب.

والوجه الثّاني: لا يعيد.

(المسألة الثَّانية - ١٣): إذا أدرج الماء في رحله ولم يعلم به فهل تلزمه الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان، وابن عبيدان.

أحدهما: يعيد وهو الصُّحيح، أختاره الجد في شرحه وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين، وصاحب الحاوي الكبير، وغيرهم، وهــو ظاهر كلام الإمام أحمد.

والوجه الثَّاني: لا يعيد، اختاره ابو المعالي في النَّهاية، فقال: والَّذي نقطع به: أنَّه لا إعادة عليه؛ لأنَّه لا يعدُّ في هذه الحالة مفرَّطًا. قلت: وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّالثة - ١٤): لو ضلَّ عنه موضع البئر الَّتي كان يعرفها وصلَّى بالتَّبِيُّم؛ فهل تلزم الإعادة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم وابن عبيدان، وابن عبدالقويُّ في مجمع البجرين.

أحدهما: لا يعيد وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني والشُّرح والرَّعاية الكبرى وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يعيد، وقدَّم ابن رزين أنَّه كالنَّاسي، وذكر في الفصول احتمالاً: إنَّه كالنَّاسي يعيد واقتصر عليه. (٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن لم يعُلم به سيد مع عبده فنسي العبد حتى صلى سيده بالنَّميم؛ فقيل: لا بعيد، لأنَّ النَّف ب

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن لم يعلم به سيد مع عبده فنسي العبد حتى صلى سيده بالتيميم، فقيل: لا يعيد، لأنَّ التَّفريسط من غيره، وقيل: كالنَّاسي، كنسيانه رقبةً مع عبده لا يجزئه الصَّوم). انتهى.

وأطلقهما في المغني والشّرح، وشرح ابن رزينٍ وابن عبيدان، ومختصر ابن تميم.

أحدهما: لا يعيد؛ لأنَّ التَّفريط من غيره. والوجه الثَّاني: يعيد وهو الصَّحيح.

قال في الفاتق: يعيد إذا جهل الماء في أصحّ الوجهين، وهو الصّواب، ويقتضيه ما اختاره الجــد وغيره فيمــا إذا أدرج في رحـلـه ولم يعلم به؛ لأنّ العبد من جملة رحله، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (وهل يلزمه عن حدث أصغر مراعاة ترتيب وموالاة، أم لا فلا يعيد غسل الصحيح ما لم يحدث فيه وجهان). انتهى.

يعني: إذا توضًّا وبه جرحٌ في بعض أعضاء الوضوء، وأراد النَّيمُم له هل يلزمه النَّيمُ لم حين وصول ه في الوضوء إلى ذلك =

Kan Kirk.

الفروع - كتاب الطهارة

وَقَالَ مُنْيَخُنَا: وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُرَتِّبَ، وَلَبُسُهُ خُفًّا وَمَسْحُهُ إِذَا أَحْـدَثَ كَمُسْتَحَاضَةٍ ذَكَرَهُ الآرَجِيُّ، وَإِنْ لَـمْ يَخَفْ مِـنْ مَسْجِهِ فَهَلْ هُوَ فَرْضُهُ (و م) أَوِ التَّيْمُمُ؟ (و ش) فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١٧)(١).

=العضو المجروح، فيرتّب ويولل كالوضوء الكامل، أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وصاحب الفائق.

أحدهما: يلزمه مراعاة التُرتيب والموالاة، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في مجمع البحرين والحاوي الكبير وابن عبيدان: يلزمه مراعاة التُرتيب والموالاة عند أصحابنا، والظَّياهر أنُّهم تسابعوا المجـد في

قال الزَّركشيّ: أمَّا الجريح المتوضّى، فعند عامَّة الأصحاب يلزمه أن لا ينتقل إلى ما بعده حتَّى يتيمَّم للجرح نظرًا للسِّرتيب، وأن يغسل الصَّحيح مع التَّيمُ ملكلٌ صلاةٍ إن اعتبرت الموالاة.

قال في التَّلخيص: هذا هو المشهور.

قال في الرُّعاية الكبرى: ويرتُّبه غير الجنب ونجوه، ويواليه على المذهب فيهما إن جرح في أعضاء الوضوء.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه، واختاره القاضي وغيره، وجزم به في الفصول والمستوعب وغيرهما.

والوجَّهُ النَّانيُ: لا يجب ترتيبٌ ولا موالاةً في ذلك اختارة الجد في شرحة وصاحب الحاوي الكبير.

قال ابن رزين في شرحه: وهو أصحُّ.

قال الشَّيخ الموفَّق: ويحتمل أن لا يجب التَّرتيب وكذا الموالاة وجهًا واحدًا، وعلَّله بعللٍ جيَّدةٍ ومال إليه.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: ينبغي له أن لا يرتُب.

وقال أيضًا: لا يلزمه مراعاة الترتيب، وهو الصّحيح من مذهب أحمد وغيره.

وقال: الفصل بين أبعاض الوضوء بتيمُّم بدعةً. انتهى.

فتلخُّص أنَّ أكثر الأصحاب أوجبوهما، وأنَّ الشَّيخ المونَّق والجدُّ والشَّيخ تقيُّ الدِّين وجماعةً لم يوجبوهما.

وهذا المذهب على ما اصطلحناه والصُّواب، والله أعلم.

تنبيه: على المقدُّم يكون محلُّ النَّيمُّم في مكان العضو الَّذي يتيمُّم بدلاً عنه، فلو كان الجرح في وجهه؛ لزمه النَّيمُّـم أوَّلاً ثـمُّ يكمــل الوضوء، وإن كان في بعض وجهه خيّر بين غسل صحيح وجهه، ثمّ يتيمّم للباقي، وبين أن يتيمّم ثمّ يغمل صحيح وجهه، شمّ يكمسل وضوءه، وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله، ثم كان الحكم فيه ما ذكرنــا في الوجــه وإن كــان في وجهمه ويديــه ورجليــه احتاج في كلُّ عضو إلى تيمم في عملٌ غسله؛ ليحصل الترتيب.

وعلى هذا المذَّهب أيضًا يلزمه أن يغسل الصُّحيح مع التَّيمُّم لكلِّ صلاةٍ، ويبطل تيمُّمه مع وضوته إذا خـرج الوقعت إن اعتبرت الموالاة صروح به الأصحاب.

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإن لم يخف من مسجه فهل هو فرضه أو النَّيشُم فيه روايتان). انتهى.

يعني: إذا كان به جرحٌ ولم يخف من مسحه بالماء ومسحه فهل المسح فرضه، أو التّبمُم؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحاوي الكبير، وشرح ابن عبيدان والزَّركشيِّ.

إحداهما: يجزئه مسحه بالماء من غير تيمُم، فيكون الفوض المسح وهو الصّحيح، بصَّ عليه.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لو كان به جرحٌ ويُخاف من غسله فمسحه بالماء أولى من مسح الجبيرة وهو خيرٌ من التِّيمُم ونقله الميمونيُّ، واختاره ابن عقيل، وقدَّمه في التَّلخيص والفائق.

والرُّواية الثَّانية: فرضه التَّيمُ، اختَّاره القاضي، وقلَّمه في المذهب والمستوعب، والرَّعاينين والمنترج.

وقال: هذا اختيار الخرقيُّ التهي في المنظمين في والمنظم المنظم الم

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال المُصنِّف: وعنه: هما، يعني: أنَّ فرضه المسح والتَّيمُم.

وقدُّمه ابن تميم وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين، وأطلق الأولى، وهذه في التَّلخيص وعلُّ الحلاف عنده: إذا كان الجرخ طاهرًا، فأمَّا إن كان نجسًا؛ فلا يمسح عليه، قولاً واحدًا وقاله غيره.

lights who is problem to be

وَعَنْهُ: هُمَا.

وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنُ هَانِيْ مَسْحُ البَشَرَةِ لِعُذْرِ كَجَرِيحٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَأَنَّهُ أُولَى. وَإِنْ وَجَدَ الجُنُبُ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ أَعْضَائِهِ لَزِمَهُ عَلَى الآصَحِّ (و ش) ثُمَّ يَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي، وَكَذَا الْمُحْدِثُ فِي الآصَحِّ (و ش) وَفِي النَّوَادِرِ رِوَايَتَانِ وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: لِلْجُنُبِ النَّيَمُمُ، أَوَّلِاً، وَلا تَلْزَمُ إِرَاقَتُهُ، وَفِي الوَاضِحِ الرَّوَايَتَانِ

وَلا يَتَيَمُّمُ لِخَوْفِ فَوْتِ فَرْضٍ (م) نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، خِلافًا لِشَيْخِنَا، إِنْ انْتَبَهُ أُولُ الوَقْتِ، وَقَالَ فِيمَنْ يُمْكِنُهُ الدُّهَابُ إِلَى الْحَمَّامِ لَكِنْ لا يُمْكِنُهُ الخُرُوجُ حَتَّى يَفُوتَ الوَقْتُ كَالغُلامِ، وَالْمَرْأَةِ الَّتِي مَعْهَا أُولادُهَا وَلا يُمْكِنُهُ الخُرُوجُ حَتَّى تَغْسِلَهُمْ وَنَحُودُ ذَلِكَ، فَالْآطْهَرُ يَتَيَمَّمُ وَيُعْمَلِي خَارِجَ الحَمَّامِ، لآنُ الصَّلاةَ فِي الْحَمَّامِ، وَبَعْدَ الوَقْتِ مَنْهِيٍّ عَنْهَا.

قَالَ الأصْحَابُ: وَكَذَا جِنَازَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ) وَتُرِيدُ بِهِ فَوْتَهَا مَعَ الإِمَامِ، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ أَمْكَنَهُ الصَّالاةُ عَلَى القَبْرِ الْكَفْرُةِ وُقُوعِهِ، فَتَعْظُمُ الْمُشَقَّةُ.

وِعَنْهُ: وَعِيدَ، (و هـ) وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ وَجَدَا المَاءَ فِي صَلاتِهِمَا لَمْ تَبْطُلْ، بِنَاءُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ. وَسُجُودُ تِلاوَةٍ (و هـ) اخْتَارَ شَيْخُنَا وَجُمُعَةٍ، وَأَنْهُ أُولَى مِنْ الجِنَارَةِ لأَنْهَا لا تُعَادُ، وَجَعَلَهَا القَاضِي وَغَيْرُهُ أَصْلاَ لِلْمَنْعِ، وَٱنَّهُمْ لا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا.

وَإِنْ وَصَلَ مُسَافِرٌ إِلَى مَاء وَقَدْ ضَاقَ الرَفْتُ، أَوْ عَلِمَ أَنْ النُّوبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلاَ بَعْدَهُ، أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا وَحَافَ فَوْتَ الرَقْتِ، أَوْ دُخُولَ وَقْتِ الضُّرُورَةِ إِنْ حَرُمَ التَّاخِيرُ إِلَيْهِ أَوْ ذَلَّهُ ثِقَةً فَقِيلَ: يَتَهَمَّمُ وَيُصَلِّي (و ق). وقِيلَ: لا، كَقُدْرَتِهِ عَلَى مَاء بِغُرِ بِشَوْبٍ يَبُلُهُ ثُمَّ يَعْصِرُهُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ، إِنْ لَمْ تَنْقُصَ قِيمَتُهُ أَكْفَرَ مِن ثَمَنِ اللَّاءِ وَمِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ الللللَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللَّةُ الللللَّالَ

(م ١٨، ٢١)(١)، وَلَوْ خَافَ فَوْتَ اللَّوَقْتُ.

(١) (مسألة – ١٨ – ٢١): قوله: (وإن وصل مسافرٌ إلى ماه وقد ضاق الوقت، أو علم أنَّ النُّوبة لا تَصُلُّ إليه إلاَّ بعده، أو علمــه قريبًا، وخاف فوت الوقت أو دخول وقت الضَّرورة إن حرم التَّأخير إليه، أو دلَّه ثقةً، فقيل: يتيمُّم ويصلّي، وقيــل: لا، كقدرت على ماء بئر بثوبٍ يبلُّه، ثمُّ يعصره؛ فإنَّه يلزمه إن لم تنقص قيمته أكثر من ثمن الماء) انتهى.

اشتملت هذه الجملة على مسائل:

(المسألة الأولى – ١٨): إذا وصل مسافر إلى ماء وقد ضاق الوقت، فهل يلزمه الوضوء ولو خرج الوقت، أو تيمم مراعاة للوقت؟

أحدهما: يلزمه الوضوء، ولا يصح التيمم.

جزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين وغيرهم، وقدَّمه في النَّظم وغيره، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب. والوجه الثاني: يتيمّم ويجزئه.

قال ابن رجب في قواعده: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية صالح، وجزم به في الحرر، والحاويين وقدَّمه في الرَّعايتين والفائق، واختاره أيضًا المجد في شرحه، وابن عبيدان، وقال: ما أدقُّ هذا النُّظر، ولو طرده في الحضر لكان قد أجاد وأصاب.

قلت: وهو الصواب.

وكذا حكم المسألة الثَّانية والثَّالثة والرَّابعة، كما قال المصنَّف.

وذكر ابن تميم المسألة الثَّانية، وجزم بالتَّيمُم، وذكر في الرَّعاية المسألة الأولى، وقدَّم جواز التَّيمُم، وأطلق في الثَّانية الوجهـين، قـال: وإن قدر على نزولُه البتر، وما ينزل به إليه ونحوه وأمن على نفسه لزمه ذلك، وإن فاتسه الوقست وإلا تيمُسم وصلَّى ولم يعسد وكذلـك راكب السّفينة. انتهى.

تنبيه: أطلق المصنّف هذا فيما إذا علم الماء قريبًا، وخاف فوت الوقت أو دلَّه ثقـةٌ هـل يتيمُّـم مراعـاةً للوقـت أو يلزمـه الطّلـب، ويتوضأا ولو خرج الوقت؟

وقطّع قبل ذلك بأنّه إن دلُّ عليه أو علمه قريبًا عرفًا يلزمه قصده في الوقت.

وَإِنْ تَعَذَّرُ اسْتِعْمَالُ مَاءَ وَتُرَابِ –وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَنْ لَمْ يَجِدْ مِاءٌ وَلا تُرَابًا وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي التَّيَمُّم فِي حَضَرٍ عُذْرٌ نَادِرٌ غَيْرُ مُتَّصِل فَاعَادَ كَمَا لَوْ مُنِعَ مِنْ الطُّهَارَةِ بالمَاء وَالتُّرَابِ؟ فَأَجَابَ بالرّوايَتَيْن فِي مَسْأَلَةِ العَدَّم- صَلَّى فَرضًا فَقَـطْ، وَلا يَزيدُ عَلَى مَا يُتَجْزئ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا يَتُوَجُّهُ فِعْلُ مَا شَاءَ، لآنَهُ لا تَحْرِيمَ مَعَ العَجْزِ، وَلآنَ لَهُ أَنْ يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزِئُ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِمْ، كَذَا قَالَ وَجَزَمَ جَدُّهُ وَجَمَاعَةٌ بِخِلافِهِ، وَلا إعَادَةَ وَعَنْهُ بَلَى.

نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الآكْثَوُ (و ش م ر)، وَلَوْ بِتَيَمُّم فِي المَنْصُوصِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ يَسْقُطُ بِهِ الفَرْضُ، فَعَلَيْهِ: إنْ قَدَرَ فِيهَا خَسَرَجَ، وَإِلاَّ فَكُمُتُيَمُّم يَجِدُ المَاءَ وَكُذَا مُتَيَمُّمٌ زَالَ عُذْرُهُ فِيهَا، فِي إعَادَتِهِ خِلاف، وَفَرْضُهُ الثَّانِيَةُ.

وَقَالَ أَبُو ۚ الْمَعَالِي وَقِيلَ الأَولَى وَقِيلَ هُمَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ العُمْدَةِ، وَقِيلَ: لا يُعَيِّنُهَا.

وَعَنْهُ: تُسْتَحَبُ صَلاتُهُ

وَعَنْهُ: تَحْرُمُ، وَيَقْضِي (و هـ) وَتَبْطُلُ بِحَدَثِمْ وَنَحْوهِ (و).

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَبِخُرُوجِ الوَقْتِ رِوَايَتَانَ (م ٢٢)(١٠).

وَبِغُسْلِ مَيْتِ مُطَلَقًا وَتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِهِ، وَالْأَصَحُ وَبِالنَّيْمُمِ، وَيَجُوزُ نَبْشُهُ لاَحَدِهِمَا مَعَ أَسْنِ تَفَسُّخهِ.

وَيَتَنِيَمُمُ لِنَجَاسَةِ بَدَن عَلَى الآصَحُ (ح) لِعَدَمِ مَاءٍ، أَنْ ضَرَرٍ، وَلا إعَادَةَ، اخْتَارَهُ الآكَثُرُ. وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لِعَدَم، وَفِي النَّيَةِ لِتَيَمَّمِهِ لَهَا وَجْهَان وَالمَنْعُ اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ (م ٢٣)(''). قَالَ: لآنَ طُهَارَةَ الحَدَثِ يَسْرِي مَنْعُهَا كَمَا لَوْ اغْتَسَلَ الجُنْبُ إِلاَّ ظُفْرًا، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ مَسْجدٍ، وَرَفْعُهَــا كَمَنْعِ مُحْدَثِ مَسَّ مُصْحَفِ بِغَيْرٍ أَعْضَاء الطُهَارَةِ كَبَطْنِهِ وَصَدَرهِ وَلا يَتَيَمَّمُ لِنَجَاسَةِ سَتْرَةٍ كَالْمَكَانِ وَخُكِي قَوْلٌ. وَيَتَيَمَّمُ بِتُرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ وَالآصَحُ غَيْرُ مُحْرَقِ (و ش).

وَعَنْهُ: وَبِسَبْخُةٍ (و ش).

فظاهره هنا: أنَّه إذا خاف فوت الوقت أنَّه لا يطلبه ويتيمُّم.

والظَّاهر: أنَّهما مسألةً واحدةً، فيكون من جملة المسائل الَّتي قطع فيها بمكم في موضع.

وأطلق الخلاف فيها في موضع آخر إلاَّ أن يظهر بينهما فرقٌّ.

(١) (مسألة – ٢٢): قوله فيمن لا يجد ماءً ولا ترابًا: (وتبطل الصَّلاة بحدثٍ ونحوه وفاقًا.

قال بعضهم: وبخروج الوقت روايتان). انتهى.

البعض الَّذي عناه المصنَّف هو –واللَّه أعلم-: ابن حمدان في الرَّعاية، فإنَّه قال: وهل تبطل صلاته بخروج الوقت وهــو فيهــا؟ فيــه روايتان. انتهى.

إحداهما: لا تبطل.

قلت: وهو الصُّواب، وقد يؤخذ ذلك من قول المُصنِّف بمدثٍ ونحوه، وهو وظاهر كلام غيره.

والرُّواية الثَّانية: تبطل.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (ويتيمّم لنجاسة بدن على الأصحّ؛ لعدم ماء أو ضرر ولا إعادة، اختاره الأكشر، وعنه: بلمي، وعنه: لعدم، وفي النَّيَّة لتيمُّمه لها وجهان، والمنع اختاره ابن حاملٍ وابن عقيلٍ). انتهى.

أحدهما: تجب النَّيَّة لها، وهو الصَّحيح.

صحُّحه الجد في شرحه، وابن عبد القويِّ في شرحه، وقدُّمه ابن عبيدان وصاحب المغني والشُّرح في موضع، وهو ظـــاهر كلامــه في المقنع، واحتمالً لابن عقيل في الفصول.

والوجه الثَّاني: لا يجب لها كمُبْدَلِه، وهو الغسل، مخلاف تيمُّم الحدث، وهو احتمالٌ للقاضي.

وأطلقهما أبن تميم وابن حمدان وصاحب الفائق، وفي المغني والشُّرح في موضع آخر.

تنبيه: الَّذي يظهر: أنْ قوله: (والمنع اختاره ابن حامدٍ وابن عقيــلٍ)؛ اي: منــعَ الصَّحَّـة؛ فــلا يصــحُ النّيشِـم إلاَّ بالنّيَّـة، وكلامــه في الفصول يدلُّ عليه، لا أنَّ المراد منع الوجوب.

وَعَنْهُ: وَرَمَل.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَ لَهُمَا غُبَارٌ.

وَعَنْهُ فِيهِمَا لِعَدَمْ تُرَابِ، وَقِيلَ وَبِمَا تَصَاعَدَ عَلَى الآرضِ لِمَدَم لا مُطْلَقًا (هـ) وَلا بِمُتَّصِلِ بِهَا كَنْبَاتِ (م) وَمَا تُبِمِّمَ بِسِهِ كَمَاء مُسْتَعْمَل، وَقِيلَ يَجُوزُ كَمَا تَيَمَّمَ مِنْهُ فِي الآصَحِ وَتُرَابِ مَغْصُوبِ كَالمَاءِ وَظَاهِرُهُ وَلَـوْ ثُـرَابُ مَسْجِدٍ (و ش) وَغَيرُهُ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَإِنَّهُ لا يُكْرَهُ بُتُرَابِ رَمْزَمَ، مُعَ أَنَّهُ مَسْجِدً.

وَقَالُوا: يُكُرَهُ إَخْرَاجُ حَصَىَ المَسْجِدِ وَتُرَابِهِ لِلتَّبَرُكِ وَعَيْرِهِ وَالكَرَاهَةُ لا تَمْنَعُ الصَّحَّةِ، وَلاَنْهُ لَوْ تَيَمَّمَ بِسَرَابِ الغَيْرِ جَـازَ فِي ظَاهِر كَلامِهِمْ لِلإِذْن فِيهِ عَادَةً وَعُرْفًا، كَالصَّلاةِ فِي أَرْضِهِ.

وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ لِمِّن اسْتَأْذَنَهُ فِي الكِتَابَةِ مِنْ دَوَاتِهِ: هَذَا مِنَ الوَرَعِ المُظْلِم.

وَاسْتَأْذَنَ هُوَ فِي مَكَانَ آخَرَ فَحَمَلَهُ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الكِتَابَةِ الكَثِيرَةِ.

وَقَدْ تَيَمْمَ عليه السلام عَلَى الجِدَارِ، حَمَلَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمِ عَلَى أَنَّهُ لإِنْسَانِ يَعْرِفُهُ وَيَأْذَنُ فِيهِ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ أَنْ تُرَابِ الغَيْرِ يَأْذَنُ فِيهِ مَالِكُهُ عَادَةً وَعُرْفًا بِخِلافٍ تُرَابِ المُسْجِدِ.

وَقَدْ قَالَ الْخَلَالُ فِي الْآذَبِ: النَّوَقِي أَنْ لا يُتَرَّبُ الكِتَابَ إِلاَّ مِنْ الْمُبَاحَاتِ، ثُمَّ رُويَ عَنِ المَّوْدِيُّ أَنْ أَبَا عَبْسِدِ اللَّهِ كَانَ يَجِيءُ مَعَهُ بِشَيْء، وَلا يَأْخُذُ مِنْ تُرَابِ المَسْجِدِ، وَإِنْ خَالَطَ التُرَابَ رَمْلٌ وَنَحْوُهُ فَكَالَمَاءِ، وَقِيلَ: يُمْنَعُ (و ش)، وَلَوْ تَيَمُّمَ عَلَى شَيْءُ طَاهِرٌ لَهُ غُبَارٌ جَازٌ، وَلَوْ وَجَدَ تُرَابًا (م).

وَلا يُتِّيمُمُ بِطَينٍ، قَالَ فِي الحِلافِ: بلا خِلافٍ، بَلْ يُجَفَّفُهُ إِنْ أَمْكَنُهُ، وَالْآصَحُ فِي الوَقْتِ

وَإِنْ وَجَدَ ثُلْجًا ۚ وَتَعَذَّرُ تُذُوبِيُهُ لَزِمَهُ مَسْحُ أَعْضَاء وُضُوبِهِ بِهِ فِي المُنْصُوص، وَفِي الإعادَةِ روَايَتَان (م ٢٤)(١)

وَأَعْجَبَ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَمْلَ تُوابِ لِلنَّيْمُم، وَعِنْدَ شَيْدِخِنَا وَغَيْرِهِ لا وَهُو أَظْهَرُ.

وَصِفْتُهُ أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ، وَيُعْتَبَرُ مَعَةُ تَعْيِينَ الحَدَثِ كَمَا يَأْتِي، وَقِيلَ: إِنْ ظَنَّ فَائِتَةً فَلَمْ تَكُنْ، أَوْ بَانَ غَيْرُهَا، لَمْ يَصِحُ، وَظَاهِرُ كَلام ابْنِ الجَوْزِيُّ: إِنْ نَوَى التَّيْمُمُ فَقَطْ صَلَّى نَفْلاً.

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: إِنْ نَوَى فَرَضَ التَّيَمُم، أَوْ فَرْضَ الطَّهَارَةِ فَوَجْهَانٍ، وَقِيلَ يَصِحُّ بِنِيَّةِ رَفْعِ الحَدَثِ (و هـــ) ثُـمَّ يُسَّمِّي، وَيَضْرُبُ بِيَدَيْهِ مُفَرِّجَتِي الآصَابِع، وَاحِدَةً يَمْسَحُ وَجْهَة بِبَاطِنِ أَصَابِعِهِ، وَكَفَيْهِ بِرَاحَتَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ

ُ وَاسْتَخَبُ القَاضِي وَغَيْرُهُ ضَرَبَتَيْنِ: وَاحِدَةً لِوَجْهِهِ، وَأَخْرَى لِيَدَيْهِ إِلَى مِرْفَقَيْهِ، وَخُكِيَ رَوَايَةً وَلاَ يَجِبُ ذَلِكَ (هَـــُ شَ مُ ر›، وَمَسَخ جَمِيعَ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، وَفِيمَا تَحْتَ شَعْرٍ خَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٥)(٢)، وَلا يُسْتَخَبُ مَضْمَضَةً، وَاسْتِنْشَاقَ، ذَكَـرَهُ

(١) (مسألة - ٢٤) قوله: (وإن وجد ثلجًا وتعذَّر تذويبه لزمه مسبح أعضاء وضوفه بنه في المنصوص، وفي الإعادة روايتان). انتهى.

> إحداهما: يلزمه الإعادة، قدَّمه ابن تميم وابن حمدان في الرعاية الكبرى، وابن عبيدان، وغيرهم. والرَّواية النَّانية: لا يلزمه.

قلت: وهو قويّ.

(٢) (مسألة - ٢٥): قوله: (ومسح جميع وجهه ويديه، والنَّيَّة فرضٌ وفيما تحت شعرِ خفيفٌ وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا يجب مسح ذلك، وهو الصّحيح، جزم به في المغني، والشّرح: وشرح ابن رزين، وتجمع البحرين، وقدَّمه ابن عبيــدان، وهو الصّواب.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ويمسح ما أمكن مسحه من ظاهر وجهه ولحيته، وقيل ما نزل من دَّقنه.

والوجه الثاني: يجب.

قال في المذهب محلُّ البُّيمُّم جميع ما يجب غسله من الوجه، ما خلا الفم والأنف، وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية على مَأ تقدُّم. وقال في الفصول: ويجب مسح جميع الوجه، فلا يسقط سوى المضمضة والاستنشاق. القَاضِي، وَغَيْرُهُ، وَالْمَرَادُ: يُكْرَهُ، وَالنَّيْةُ فَرْضٌ، وَالتَّسْمِيَةُ كَالوُصُوء (و).

وَعَنْهُ: سُنُةٌ، وَكَذَا التُرْنِيبُ وَالْمَوَالاهُ (و) وَقِيلَ سُنُةٌ، وَقِيلَ: التَّرْنِيبُ، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ وَهُــوَ قِيَـاسُ الْمَذْهَبِ، وَلِهَــذَا يُجْزِفُهُ مَسْحُ بَاطِنِ أَصَابِعِهِ مَعَ مَسْحِ وَجُههِ، وَلا يَجْبَان فِي تَيْمُم حَدَثُو أَكْبَرَ، وَقِيلَ بَلَى (و ش)، وقِيلَ: الْوَالاةُ، وَإِنْ تَيَهُمْ يَبَعْضِ يَدِهِ، أَوْ بِحَاثِلٍ فَكَالوُصُومِ، وَكَذَا لَوْ يَمُّمَهُ غَيْرُهُ، وَاخْتَارَ الآرَجِيُّ وَغَيْرُهُ لا يَصِحُ، لِعَدَم قَصْلِهِ.

ُ وَإِنْ سَفَّتِ الرِّيحُ غُبَارًا فَمَسَنَحَ وَجْهَهُ بِمَا عَلَيْهِ لَمْ يَصِحُ، وَإِنْ فَصَلَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ، أَوْ مَسَحَ بِغَـيْرِ مَـا عَلَيْهِ صَـحُ، وَذَكَرَ الآرْجِيُّ إِنْ نَقَلَهُ مِنْ اليَدِ إِلَى الوَجْهِ أَوْ عَكُسه فَفِيهِ تَرَدُّدُ.

وَلَوْ نَوَى وَصَمَدَ لِلرِّيحِ فَعَمُ التُرَابُ، فَقِيلَ: يَصِحُ، وَقِيلَ: إِنْ مَسَحَهُ بِيَدَيْهِ، وَقِيلَ: لا (م ٢٦، ٢٧)(١)، وَقِيلَ إِنْ تَيَمُّمَ بيَدِ، أَوْ أَمَرُ الوَجْهَ عَلَى التُرَابِ لَمْ يُصِحُّ

فُصلُ

وَإِنْ تَيَمَّمَ لِحَدَثُ أَصْغُرَ أَوْ أَكْبَرُ نَاوِيًا أَحَدَهُمَا الخُتَصَّ بِهِ (هـ ش م ر) نَصُّ عَلَيْهِ فِيمَنْ تَيَمَّمَ لِحَدَثُ وَنَسِيَ الجَنَابَةَ ثُـمً طَافَ لَمْ يُبِجْزِهِ، وَإِنْ نَوَاهُمَا أَجْزَا

وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَسْبَابُ أَحَدِهِمَا فَنُوَى.

أَخَدُهَا: قَقِيلَ: كَالوُصْنُوء، وَقِيلَ مَا نَوَاهُ، لآنَهُ مُبيحٌ (م ٢٨)(١)، وَمَنْ نَوَى شَيْئًا اسْتَبَاحَهُ، وَمِثْلُهُ وَدُونُهُ (و م ش) فَــالنَّذُرُ

(۱) (**مسألة – ۲**۲ – ۲۷): قوله: (ولو نوى وصمد للرِّيح فعمَّ التُّراب، فقيل: يصحُّ، وقيل: إن مسجه بيديه، وقيل: لا). انتهى. وأطلقهما ابن تميم، وابن عبيدان.

أحدهما: يصحُّ، اختاره القاضي والشَّريف أبــو جعفــر، وصــاحب المسـتوعب والتُلخيـص، والحجـد، وابــن عبــد القــويُّ في مجـمــع البحرين، وصاحب الحاوي الكبير، وقدَّمه في الرعاية الكبرى، وشرح ابن رزينِ.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال الشارح: قال شيخنا: والصحيح أنه لا يجزئه، وهو اختيار ابن عقيل؛ لأنه لم يمسح. انتهى.

قدَّمه في الكاني، وهو ظاهر كلام الخرقيِّ وغيره، أطلقهمه الشَّارح والزَّركشيُّ.

والوجه الثَّالث: إن مسح أجزاً، وإلاَّ فلا، جزم به في الفائق.

قال ابن عقيل في الفصول بعد أن قدَّم ما اختاره القاضي والشريف: وعندي أنَّه لا يجزئه إلاَّ أن يمرَّ يده، لأنّ مسرور الـتُراب علـى الوجه لا يسمَّى مسّحًا، حتّى يمرّ معه اليد أو شيئًا يتبعه التُراب. انتهى.

قال الشَّارح بعد أن ذكر اختيار الشَّيخ ابن عقيلٍ: فعلى هذًّا؛ إن مسح وجهه بما عليه أجزأه المسح لحصول مسسح، ويحتمُّـل أن لا يجزئه. انتهى.

وصحَّح في المغني عدم الإجزاء إذا لم يمسح، ومع المسح أطلق احتمالين، واللَّه أعلم.

تنبيه: اشتملت هذه المسألة على مسألتين: مسألة ٢٦ ما إذا نوى وصمد للرّبح فعمّ التّراب ولم يمسحه بيديـه، ومسألة ٢٧ مـــا إذا فعل ذلك ومسحه بيديه.

(٢) (مسألة - ٢٨): قوله: (وإن تنوَّعت أسباب أحدهما -يعني: الحدث الأكبر والأصغر- فنوى أحدها فقيل كمالوضوء، وقيل:
 ما نواه؛ لأنَّه مبيحًا. انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن عبيدان.

اعلم أنّه إذا تنوّعت أسباب أحد الحدثين ونوى أحدهما فإن قلنا: في الوضوء لا يجزئه عمًا لم ينو، فهنا لا يجزئه بطريق أولى. وإن قلنا: يجزئ هناك فهل يجزئ هنا أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يجزئ وهو الصَّحيح كالوضوء، صحَّحه المجد في شرحه، وابن عبد القويُّ في بجمع البحرين، وقدَّمه في الفّـائق، والرَّعايــة الكبرى في الحدث الأكبر.

والوجه الثَّاني: لا يجزئ هنا، وإن أجزأ في الوضوء، فلا يحصل له إلاَّ ما نواه؛ لأنَّ التَّيتُسم مبيحٌ، والوضوء رافيعٌ، وجـزم بـه في الرَّعاية الصُّغرى في الحدث الأكبر.

دُونَ مَا وَجَبَ شَرْعًا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا فَرْقَ.

وَفَرْضُ كِفَايَةٍ دُونَ فَرْضٍ عَيْنٍ، وَفَرْضُ جِنَازَةٍ أَعْلَى مِنْ نَافِلَةٍ، وَقِيلَ يُصِلِّيهَا بِتَيَمُّم نَافِلَةً.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَتَخَرُّجُ لا يُصَلِّي نَافِلَةً بِتَيَمُّمَ جِنَارَةً، لأَنَّ أَحْمَدُ جَعَلَ الطُّهَارَةَ لَهَا أُوكُدَ.

وَيُبَاحُ الطُّوَافُ بِنِيَّةِ النَّافِلَةِ فِي الآشْهَرَ، كَمَّسُّ المُصْحَفِ قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ كَانَ الطُّوَافُ فَرْضًا.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِيَ: لا، وَلا تُبَاحُ نَافِلَةٌ بِنِيّةٍ مَسٍ مُصْحَفٍ وَطَوَافٍ وَنَحْوِهِمَا فِي الأشهرِ»

وَإِنْ تَيَمَّمَ جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ أَنْ مَسَّ مُصْحَفِ فَلَهُ اللَّبْثُ فِي المُسْجِدِ.

وَقَالَ القَاضِي: وَجَمِيعُ النُّوَافِلِ؛ لآنُهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَلَى الآوَّل إِنْ تَيَمَّمُ لِمَسُ الْمُصْحَفِ فَلَهُ القِرَاءَةُ لا العَكْـسُ، وَلا يَسْتَبِيحُهُمَا بِنِيَّةِ اللَّبْثِ، وَقِيلَ: فِي القِرَاءَةِ وَجْهَانِ، وَتُبَاحُ النَّلاثَةُ بِنِيَّةِ الطَّوَافِ لا العَكْسُ، وَقِيلَ: بَلَى.

وَإِنْ تَيَمَّمَ لِمَسِّ مُصْحَفِّهِ، فَفِي نَفْلِ طَوَّافٍ وَجْهَان (م ٢٩)(١).

وَفِي الْمُغْنِي: إنْ تَيَمَّمَ جُنُبٌ لِقِرَاءَةٍ، أَوْ لَبَثَ أَوْ مَسَّ مُصْحَفُو لَمْ يُسْتَبَحْ غَيْرُهُ، كَذَا قَالَ، قَالَ ابْنُ تَعِيم وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ فِيهِ بُعْدٌ، وَقِيلَ: مَنْ نَوَى الصُّلاةَ فَعَلَهَا فَقَطْ.

وَعَنْهُ: وَأَعْلَى مِنْهُ (وَ هَ ﴾ إِلاَّ أَنَهُ لا يُصَلَّي فَرْضًا بِتَيَمُّمِهِ لِجِنَازَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيـلَ: إِنْ أَطْلَـقَ لِيُّـةَ الصَّـلاةِ صَلْـى فَرْضًا، وَإِنْ نَوَى فَرِيضَةً، وَقِيلَ: وَعَيَّنَهَا فَلَهُ فِعْلُ سُنْةٍ رَاتِبَةٍ قَبْلَهَا عَلَى الآصَحُ، وَالتَّنَفُّلُ قَبْلَهَا (م)، ثُمَّ يُصَلِّبها بِـهِ (م)، وَمَـا شَاءَ إِلَى آخِر وَقْتِهَا عَنْ أَيُ شَيْءَ تَيَمَّمَ.

ُ وَقِيلَ: لَا يَبْطُلُ تَيَمُّمْ عَنْ حَدَّثِ أَكْبَرَ وَنَجَاسَةٍ بِخُرُوجِ الوَقْتِ؛ لِتَجَدُّدِ الحَدَثِ الآصْغَرِ بِتَجَدُّدِ الوَقْتِ؛ لِنَجَدُّدِ الحَدَثِ الآصْغَرِ بِتَجَدُّدِ الوَقْتِ فِي طَهَارَةِ المَاءِ عِنْدَ بَعْض العُلَمَاء، وَقِيلَ: يُصَلِّي بالتَّيَمُّم إلَى دُخُولَ آخَرَ.

ُ وَقِيلَ : لا يَجْمَعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى، وَيُبْطُلُ تَيَمُّمُهُ مُطْلَقًا، لا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْبِي دَخَلَ وَقَتْهَا فِي المُنصُوصِ، وَكَذَا إِنْ تَيَمَّـمُ جُنُبُ لِقِرَاءَةٍ، وَحَائِضٌ لِوَطْء، وَنَحْوُهُمَا، فِي بُطْلانِهِ لِذَلِكَ بِخُرُوجِهِ الجِلافُ.

وَكَذَا إِن اسْتَبَاحُوا ذَلِكَ بَالتَّيْمُم لِلصَّلاةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَبْطُلَ هُنَّا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَكَلَّا إِنْ تَيَمُّمَ عَنَّ نَجَاسَةِ بَلَيْهِ.

وَإِنَّ خَرَجَ الوَقْتُ فِيهَا فَقِيلَ تَبْطُلُ، وَقِيلَ: لا؛ كَخُرُوجِهِ فِي الجُمُعَةِ، وَقِيلَ: كوُجُودِ المَاء فِيهَا (م ٣٠)(٢)، وَيَبْطُلُ التَّيَّمُ مُ

(١) (مسألة - ٢٩): قوله: (فإن تيمُّم لمنُّ مصحف ففي نفل طواف وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان، وابن عبيدان:

أحدهما: لا يجوز، وهو الصُّواب؛ لأنَّ جنس الطُّواف أعلى من مسَّ المصحف.

وقد قال في المغنى: ومن تبعه ليس له ذلك.

وقال المصنف قبل ذلك: (ولا تباح نافلة بنيَّة مسُّ المصحف)، والطواف بالبيت صلاة، فرضه كفرضها، ونفله كنفلها.

والوجه الثَّاني: يجوز.

(٢) (مسألة – ٣٠): قوله: (وإن خرج الوقت فيها، فقيل: تبطل، وقيـل: لا، كخروجـه في الجمعـة، وقيـل: كوجـود المـاء فيهـا).

لتهي. أحدهما: تبطل، وهو الصّحيح.

قال الزُّركشيّ: ظاهر كلام الأصحاب: بطلانها بخروج الوقت، ولو كان في الصَّلاة. انتهى.

وهو كما قال، وصرَّح به في المغني، والكافي، والشُّرح، وقدُّمه ابن تميم، وابن حمدان، وابن عبيدان، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا تبطل، وإن كان الوقت شرطًا.

وقاله ابن عقيلٍ في التّذكرة. والوجه الثّالث: حكمه حكم من وجد الماء وهو في الصّلاة، وقد خرّجه في المستوعب وغيره على رواية وجود الماء في الصّلاة.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

لِطَوَافٍ وَجِنَازَةٍ وَنَافِلَةٍ بِخُرُوجِ الوَقْتِ كَالفَريضَةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَيَمَّمَ لِجِيَّارَةِ ثُمَّ جِيءَ بِأُخْرَى ۚ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَفْتَ يُمْكِنُهُ النّيَمُّمُ لَمْ يُصَلُّ عَلَيْهَا حَتَّى يَتَيَمَّمَ لَهَا، وَإِلَّا صَلَّى.

قَالَ القَاضِي: هَذَا لِلاسْتِحْبَابِ.

وَقَالَ ابْنُ عَلِيلٍ لِلإِيجَابِ؛ لأَنَّ التَّيَمُمَ إِذَا تَعَدَّدَ بِالوَقْتِ فَوَقْتُ كُلُّ صَلاةٍ جِنَازَةٍ قَـــلارُ فِعْلِهَــا، وَكَــذَا قَــالَ شَـيْخُنَا، لأَنَّ الفِعْلَ الْمُتَوَاصِلَ هُنَا كَتُوَاصِلُ الوَقْتِ لِلْمَكْتُوبَةِ.

بُعِشُ بَشْرِ، عَنِي مَنْ عَلَى عَنِي مِنْ مُوصِدٍ عِنْسُكُودٌ، كَمْسُ المُصْحَفَّةِ، وَطَوَافٍ فَعَلَى هَذَا: النَّوَافِلُ المُوقَّقَةُ كَالُوثِرُ وَالسُّنَنِ الرَّالِيَّةِ وَالكُسُوفِ يَبْطُلُ النَّيَمُّمُ لَهَا بِخُرُوجٍ وَقْتِ تِلْكَ النَّافِلَةِ، وَالنَّوَافِلُ المُطْلَقَةُ يُختَمَـلُ أَنْ يُغْتَبَرَ فِيهَـا تَوَاصُلُ الْفِعْلِ كَالْجِنَارَةِ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَمْتَدُ وَقُتُهَا إِلَى وَقْتِ النَّهْيِ عَنْ تِلْكَ النَّافِلَةِ (م ٣١)(١).

وَعَنْهُ: لا يَجْمَعُ بِهِ بَيْنَ فَرْضَيْنِ (و مَّ ش) اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ فَعَلَيْهَا لَهُ فِعْلُ غَيْرِو، مِمَّا شَاءَ، وَلَوْ خَرَجَ الوَّقْتُ.

وَقِيلَ: لَا يَطَأُ بَتَيَمُّم الصَّلَاةِ إِلاَّ أَنْ يَطَأَ بَتَيَمُّم قَبْلَهَا، ثُمُّ لَا يُصَلِّي بهِ.

وَيَتَيَمُّمُ لِكُلُّ وَقْتِ، وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنُ القَامِمِ وَٱبُو بَكْرٍ ٰ تَفْتَقِرُ كُلُّ نَافِلَةٍ إِلَى تَيَمُّم، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ. وَإِنْ تَيَمُّمَ لِجَنَارَةٍ فَفِي صَلاتِهِ بِهِ عَلَى أُخْرَى وَجُهَانٍ فِي الْمَلَّمِّبِ، وَظَاهِرُ كَـلامٍ خَيْرٍ وَاحِدٍ إِنْ تَعَيَّنَنَا لَـمْ يُصَلُّ، وَإِلاَّ (م ٢٣/٢٠)

وَإِنْ نَسِيَ صَلاةً مِنْ خَمْسٍ فَفِي إِجْزَاءٍ تَيْمُم وَجْهَانِ (م ٣٣)(٣)

(١) (مسألة – ٣١): قوله: (فعلى هذا النَّوافل المؤمَّنة كالوتر والسُّنن الرَّاتِية والكسوف يبطل التِّيمُم لها بخروج وقت تلك النَّافلـة، والنَّوافل المطلقة يحتمل أن يعتبر فيها تواصل الفعل كالجنازة، ويحتمل أن يمتدُّ وقتها إلى وقت النَّهي عن تلك النَّافلة). انتهي.

هذا مبنيٌّ على رواية: أنَّ تيمُّمه لجنازة يجوز له الصَّلاة به على أخرى، إذا كان بينهما وقتٌ لا يمكنه النّيمُم فيه.

أحدهما: يمتدُّ وقتها إلى وقت النُّهي عن تلك النَّافلة، وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية الكبرى.

والاحتمال الثَّاني: حكمها حكم صلاة الجنازة، فيعتبر تواصل الفعل.

تنبيه: قوله: (وعنه لا يجمع بين فرضين، اختاره الآجري، فعليها: له فعل غيره ممَّا شاء، ولو خرج الوقت). انتهى.

فقوله: ولو خرج الوقت؛ فيه نظرٌ، بل المصرُّح به في مختصر ابن تميم وغيره: حتَّى يخرج الوقت، وهو ظاهر مسا قطع بــه في المغـنيّ والشّرح وغيرهما، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٣٧): قوله: (وإن تيمُّم لجنازةٍ ففي صحَّة صلاته على أخرى وجهان في المذهب، وظاهر كلام غير واحدٍ إن تعيُّنتــا لم يصلُّ، وإلاَّ صلَّى). انتهى.

يعنى: أنَّ هذين الوجهين مبنيًّان على رواية أنَّ النَّيمُم يجب لكلِّ صلاةٍ فرضٌ، فيني المصنَّف على هذه الرُّواية مســـاثل مــن جملتهــا هذه المسألة عند ابن الجوزيِّ في المذهب، فقال في المذهب: والرُّواية الثَّالثة: لا يصلِّي إلاَّ فرضًا واحدًا، وينتفل، فإن تيمَّم لجنسازة، فهمل يصلّي على أخرى؟ فيه وجهان. انتهى.

والظَّاهر أنَّ المصنِّف ما وجد نصًّا صريحًا بهذه المسألة في كــــلام أحــــلا إلاَّ في كــــلام أبــن الجـــوزيّ في المذهب، والصَّــواب مـــا قالـــه المصنُّف، وإن لم يصرُّحوا به، فهو داخلٌ في كلامهم، والله أعلم.

> (٣) (مسألة – ٣٣): قوله: (وإن نسي صلاةً من خس ففي إجزاء تيمُم وجهان). انتهى. وهذا أيضًا مبنيٌّ على الرُّواية الَّتي تقول: إنَّه لا يجوز أن يصلَّى به إلاَّ فريضةً واحدةً.

الحدهما: لا بد لكل صلاةٍ من تيمهم، وهو الصّحيح على هذه الرّواية، جزم ب في الفصول والشّيخ الموفّق، وابن تمسم، وابن حمدان، والشَّارح وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجزيه تبمُّمٌ واحدٌ.

قلت: النَّفس تميل إلى ذلك.

قال في الرِّعاية الكبرى بعد أن حكى الرَّواية: قلت: فعليها من نسي صلاة فرضٍ من يوم كفاه لصلاة الحمس تيمُّـمّ واحـدٌ، وإن=

(هـ): الإمام أبو حنيفة (خ): مخالفة الأئمة (و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه وَعَنْهُ: يُصَلِّي بِهِ إِلَى حَدَثِهِ (و هـ) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ وَشَيْخُنَا فَيَرْفَعُ الحَدَثَ فِي الآصَحِّ لَنَا وَلِلْحَنَفِيَّةِ إِلَى القَدْرَةِ عَلَى المَّاءِ، وَيَتَنَمَّمُ لِفَرْضِ وَنَفْلِ مُعَيِّنِ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَلِنَفْلِ خَيْرٍ مُعَيَّنِ لا سَبَبَ لَهُ وَقْتَ النَّهْيِ، وَعَلَى مَا قَبْلَهَا لا، فَيَتَيْمُمُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَيْنَ مُعَلِّنَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَيْنَهُمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا لِلْفَائِتَةِ إِذَا أَرَادَ فِعْلَهَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي وَالآرَجِيُّ.

وَظُاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةِ، إِذَا ذَكَرَهَا وَهُوَ أُولَى، وَلِلْكُسُوفِ عِنْدَ وُجُسُودِهِ، وَلِلِاسْتِنسْقَاءِ إِذَا اجْتَمَعُسُوا، وَلِلْجِنَـارَةِ إِذَا غُسُــلَ

اللِّتَ أَوْ يُمَّمَ لِعَدَم، فَيُقَالُ شَخْصٌ لا يَصِحُ تَيَمُمُهُ حَتَّى يُيَمَّمَ غِيْرُهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ : يَرْفَعُهُ مُؤَقِّتًا عَلَى رِوَايَةٍ بِالوَقْتِ، وَيَبْطُلُ التَّيْمُ مَنْ حَدَثِ أَصْغَرَ بِمَا يُنْطِلُ الوَصُوءَ، وَعَـنْ أَكُـبَرَ بِمَـا يُوجِبُ الغُسْلَ، وَعَنِ الحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بِحَدَثِهِمَا، فَلَوْ تَيَمَّمَتْ بَعْدَ طُهْرِهَا مِنْ الحَيْضِ لَهُ ثُمُّ أَجْنَبَتْ فَلَهُ الوَطْءُ لِبَقَاءِ حُكُمْ تَيْمُمُ الْخَيْضِ، وَالوَطْءُ إِنْمَا يُوجِبُ حَدَثَ الجَنَابَةِ، وَإِنْ وَطِئَ تَيْمُمُ أَيْضًا عَنْ نَجَاسَةِ الذَّكْرِ، إِنْ نَجَسَنُهُ رُطُوبَةُ فَرْجِهَا تَشَمُّمُ الْفَيْ عَنْ نَجَاسَةِ الذَّكْرِ، إِنْ نَجَسَنُهُ رُطُوبَةُ فَرْجِهَا وَلَهُ الْتَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلِي وَلِي وَطِئَ تَيْمُمُ أَيْضًا عَنْ نَجَاسَةِ الذَّكْرِ، إِنْ نَجَسَنُهُ رُطُوبَةً فَرْجِهَا وَلَا اللّهُ مِنْ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللللللللّهُ الللللل

وَلَهُ التَّيَمُمُ أَوَّلَ الوَقْتِ (و).

وَعَنُهُ: حَتَّى يَضِيقَ، وَتَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ (و).

وَعَنْهُ: وَلُوْ ظُنُّ عَدَمَ (خ) المَّاء.

وَعَنْهُ ۚ أَوْ عَلِمَهُۥ وَقِيلَ؛ إِنْ عَلِمَ وُجُودَهُ أَخُرُ فَقَطُ (و ش) وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ فِي الوَقْتِ بَعْدَ الصَّلاةِ لَمْ تَجِبُ إعَادَتُهَا (و) وَعَنْهُ: تُسَنُّ، وَلا يَلْزَمُ إِعَادَةُ صَلاةٍ جَنَازَةٍ.

وَعَنْهُ: الْوَقْفُ، وَإِنْ لَزِمَ إِعَادَةُ غُسُلِهِ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (م ٣٤)(١).

وَإِنْ قَلِرَ فِي تَيْمُوهِ بَطُّلَ، وَكَذَا بَعْدَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، ذَكَرَّهُ بَعْضُهُمْ (ع) خِلَاقًا الآبِي سَلِمَةً وَالشَّعْبِيِّ، وَرِوَايَـةً عَـنْ مَـالِكِ، ذَكَرَهُ أَخْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ابْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي قُرَّةً مُوسَى بْنُ طَارِقٍ عَنْ مَالِكِ وَتَعَجَّبَ أَخْمَدُ مِنْهُ.

=نسي صلاةً من صلاتين وجهل عينهما أعادهما بتيمُم واحلي، وإن كانتا متَّفقتين من يومين، وجهل جنسهما، صلَّى الخمس مرَّتين بتيمُمين.

وكذا إن كانتا مختلفتين في يومين وجهلهما، وقيل يكفي صلاةً بتيمُمين، وإن كانتا مختلفتي يوم، فلكلٌ صلاةٍ تيمُم.ّ وقيل في المختلفتين من يوم أو يومين: يصلّي الفجر والظُهر والعصر بتيمُم، والظُهر والعصر والمغرب والعشاء بتيمُم آخر. انتهى. (١) (مسألة – ٣٤): قوله: (وإن قدر عليه في الوقت بعد الصّلاة لم تجب إعادتها، وعنه: تسنُّ، ولا يلزم إعادة صلاة جنازةٍ، وعنه: الوقف، وإن لزم إعادة غسله في أحد الوجهين). انتهى.

قال ابن تميم: ولو يُمَّم الميَّت لعدم الماء ثمَّ وجد في الصُّلاة عليه؛ لزم الحروج منها، وفيه وجهَّ هـــو كـالمتيمُّم يجـد المــاء في الصُّــلاة، وعلى الوجهين: يلزم تغسيل الميُّت.

وإن وجد الماء بعد الصَّلاة عليه لزم تغسيله. انتهى.

وظاهر كلامه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: عدم لزوم غسله، فإنَّهم قالوا: ولو يمُّم ميِّنًا ثمُّ قدر على الماء في اثناء الصُّلاة عليه لزمه الحروج؛ لأنَّ غسل اللِّيت ممكنَّ غير متوقِّف على إبطال المصلِّي صلات، ويحتصل أن تكون هذه كوجـدان المـاء في الصلاة. انتهى.

وقال في الفصول: فإن صُلَّى على ميَّت قد يمِّم لعدم الماء، ثمَّ وجد الماء في أنساء الصَّلاة احتمـل أن تقـول: يخرج قـولاً واحـدًا، ويغسُّل الميُّت وتعاد الصُّلاة، ويحتمل أن يمضي في الصُّلاة كما نقول في صلاة الوقت، وإن وجد الماء بعد الصَّلاة، فقد توقُّف.

وقال الحلاُّل: الحكم فيه كالَّتي قبلها، وأنَّه لا تجب الإعادة. انتهى.

وقدُّم ابن عبيدان طريقته في المغني.

وقال: قال في النَّهاية: فيه وجهان مخرَّجان على بطلان الصَّلاة المكتوبة برؤية الماء.

أحدهما: يخرج من الصَّلاة، ويغسُّل المِّيَّت، وتعاد الصُّلاة.

والوجه الثَّاني: يمضي في الصُّلاة بناءً على الرُّواية الأخرى. انتهى.

وقال الجمد في شرحه وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين وغيرهما: وصلاة الجنازة والعيد كغيرهما.

فهذه أربعٌ وثلاثون مسألةً قد منَّ اللَّه الكريم بتصحيحها.

وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ فِيهَا بَطَلَتْ (و هـ)، وَقِيلَ: يَتَطَهُّرُ، وَيَبْنِي. وَعَنْهُ: يَمْضِي اخْتَارُهُ الآجُرُيُّ (و م ش)، فَيَحِبُ، وَقِيلَ هُوَ أَفْضَلُ، وَقِيلَ: خُرُوجُهُ أَفْضَلُ (و ش) وَإِنْ عَيْنَ نَفْلاَ أَتَمَّـهُ، وَإِلاَّ لَمْ يَرْدُ عَلَى أَقُلُ الصَّلاةِ.

وَمَتَى ۚ فَرَغَ مِنْ الصَّلاةِ بَطَلَ تَيَكُمُهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَلَوْ انْقَلَبَ المَّاءُ فِيهَا قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: إنْ عَلِمَ بِتَلَفِهِ فِيهَا بَقِيَ تَيَمُّمُهُ.

وَقَالَهُ الشَّيْخُ، وَإِنْ لَمْ يَعَلَّمُ فَلَمَّا فَرَغَ شَرَعَ فِي طَلَبَهِ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَعَلَيْهَا: لَوْ وَجَدَ فِي صَلاةٍ عَلَى مَيَّتِ يُمِّمُ بَطَلَتَ، وَعَلَيْهَا: لَوْ وَجَدَ فِي صَلاةٍ عَلَى مَيَّتِ يُمِّمُ بَطَلَتَ، وَغَسِّلَ فِي الْآصَةِ فِي الْآصَةِ وَيَحْوِهِ التَّرَكُ (و) وَخُكِي وَجْنَة، وَالطُّوَافُ كَالصَّلاةِ إِنْ وَجَبَتُ الْعَالِدُ فِي الْآصَةِ إِنْ وَجَبَتُ المُوالاة.

وّمَنْ تَيَمُّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ مَسْحُهُ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ بِخَلْهِهِ فِي المُنْصُوصِ (ح)، وَإِنْ بَلْكَ مَاءً لِلأُولَى مِنْ حَيٌّ وَمُيِّسْتِ فَـالْمَيْتُ أحَقُّ (و ش)ر

وَعَنْهُ: الحَيُّ، فَتُقَدَّمُ الحَائِضُ، وَقِيلَ: الجُنُبُ (و هـ)، وَقِيلَ: الرَّجُلُ، وَقِيلَ: يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: يُقْرَعُ، وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَحَقُّ، وَقِيلَ الْمُبِّتُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرُ وَحَفِيدُهُ (و ش) وَيُقَدَّمُ جُنُبٌ عَلَى مُخدِث، وَقِيلَ سَوَاءً، وَقِيلَ الْمُخدِثُ، إلاَّ أَنْ يَكُفِيَ مَنْ تَطَهَّرَ بِهِ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَفَاهُ فَقَطْ قُدُّمَ، وَقِيلَ: الجُنْبُ، وَإِنْ تَطَهَّرَ بهِ غَيْرَ الأُولَى أَسَاءَ وَأَجْزَأُهُ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا أَنَّ هَذِهِ الْمُسَائِلَ فِي المَاء المُشْتَرَكِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ ظَأَهِرُ مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، لآنَهُ أُولَى مِنَ التَّشْقِيص. وَذَكَرَ صَاحِبُ الهَدْي فِي غَزْوَةِ الطَّائِفِ أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤثِرَ مَالِكُ المَّاء مَنْ يَتَوَضَّأُ بهِ، وَيَتَيَمَّمُ هُوَ.

그리 항공 기본으로 내내가 아니는 나를 가겠어. 그의 환경은 이 등 모양하다고 있다.

그리는 생생인 얼마라 화장 나는 보다.

باب ذكر النَّجاسة وإزالتها

الْمَذْهَبُ: نَجَاسَةُ كَلَّبٍ وَخِنْزِيرٍ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا (م) وَعَنْهُ: غَيْرُ شَعْرٍ، الحِتَارَةُ أَبُسُو بَكْرٍ وَشَسْيْخُنَا (و هـ) وَتُغْسَـلُ نَجَاسَةُ كَلْبِ (و ش) نَصٌ عَلَيْهِ أَ

وَقِيلَ: وُلُوغُهُ (و م) تَعَبُّدًا سَبْعًا (و ش).

وَعَنْهُ: ثَمَانِيًا، بتُرَابٍ فِي أَيِّ غَسْلَةٍ شَاءَ، وَهَلْ الْأُولَى أُولَى، أَو الْآخِيرَةِ، أَوْ سَوَاءٌ؟ فِيوِ رَوَايَاتُ (م ١)(١)

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ غَسَلَهُ ثَمَانِيًا، فَفِي النَّامِنَةِ أُولَى، وَلا يَكْفِي ذَرَّهُ عَلَى المَحَلّ، فَيُعْتَبُرُ مَاثِعٌ يُوصِلُهُ إَلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَـــالِي وَالتُّلْخِيصِ (و ش) يَىخْتَمِلَ أَنْ يَكْفِي ذَرُّهُ وَيُنْبِعُهُ المَاءُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَهَلْ يُعْتَبَرُ اسْتِيعَابُ مَحَلٌ الوَلُوغِ بهِ، أَمْ مُسَمَّى التُّرَابِ، أَمْ مُسَمَّاةً فِيمَا يَضُرُّهُ، أَمْ مَا يُغَيِّرُ المَاءَ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٢)(٢).

وَالنَّجَاسَةُ مِنْ كَلْبِ وَكِلابٍ وَاحِدَةً، وَيُحْسَبُ العَدَدُ بِإِزَالَةِ النُّجَاسَةِ العَيْنِيَّةِ قَبْلَ زَوَالِهَا فِي ظَاهِر كَلامِهُمْ، وَظَاهِرُ كَلام صَاحِبِ الْحَرُّرِ بَلْ بَعْدَهُ.

وَعَنْهُ: اسْتِكْجَبَابُ التُّرَابِ (و هـ م)، وَقِيلَ: إنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ المَحَلُّ، وَقِيلَ: يَجبُ فِي إنْساء، وَحَكَى روَايَـةً، وَكَـٰذَا نَجَاسِمَةً خِنْزير فِي الْأَصَحُ (و ش مَ ر) وَلَمْ يَلْأَكُرْ أَحْمَدُ فِيهِ عَدَدًا، وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمُ هَٰوَ شَرٌّ مِنْ اَلكَلْـب، وَقِيـلَ: لا يُعْتَـبَرُ فِيهِمَـاْ عَدَدًّ، حَكَاهُ ابْنُ شَيهَابٍ، وَذَكَرَهُ القَاضِي فِي شَوْحِ المَدْهبِ رِوَايَةٌ (و هــ).

وَهَلُ يَقُومُ أَشْنَانَ وَنَحْوُهُ -وَقِيلَ: لِعُذَر (٣) - مَقَامَ تُرَابِ؟ (و ق).

(١) (مسألة – ١): قوله في غسل نجاسة الكلب والخنزير: (سبعًا أو ثمانيًا بترابٍ في أيُّ غسلةٍ شاء، وهـــل الأولى أولى أو الأخــيرة أو سواءً فيه رواياتً). انتهى.

إحداهن: الأولى أن يكون في الغسلة الأولى، وهو الصُّحيح، جزم به في المغني، والكافي والشُّرح والنَّظم والحاوي الصُّغـير، وقدَّمـه في الرَّعاية الكبرى، والفائق والزُّركشيُّ.

قال ابن تميم: الأولى جعله في الأولى إن غسل سبعًا، قال في الإفادات: لا يكون إلاَّ في الأخيرة.

والرُّواية الثَّانية: جعله في الأخيرة أولى.

والرُّواية النَّالثة: الكلُّ سوامٌ، وهو ظاهر كلام الخرقيّ، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنسع والتّلخيص، والمحرُّر والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الكبير، ومجمع البحرين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال في القواعد الأصوليَّة: وهو الصُّواب، وبناهُ على قاعدةٍ أصوليَّةٍ.

قال المصنّف: وذكر جماعةً إنَّ غسله ثمانيًا، ففي النَّامنة، وهو روايةً عن الإمام أحمد، وجزم به ابن تميم وغيره، وقال: نصُّ عليه.

(٢) (مسألة - ٢): وقوله: (وهل يعتبر استيعاب محلِّ الولوغ به أم مسمَّى التَّراب، أم مسـمًّاه فيمـا يضـرُّ، أم مـا يغـيّر المـاء؟ فيــه أوجةً). انتهى.

هذه الأوجه فتاوي للأصحاب أفتوا بها.

أحدها: يعتبر استيعاب محلِّ الولوغ بالتَّراب، وبه أفتى أبو الخطَّاب.

والوجه الثَّاني: يكفي مسمَّى التَّرابِ مطلقًا، وبه أفتى ابن الرَّاغونيُّ.

والوجه الثَّالث: يكفي مسمًّاه فيما يضرُّ دون غيره.

قلت: وهو الصُّواب، ولا ينافيه قول أبي الخطَّاب.

والوجه الرَّابع: يكفي ما يغيِّر الماء، قاله ابن عقيل.

(٣) تنبيه: قوله: (وقيل: لعذر). انتهى.

المذهب ما قدَّمه المصنِّف، وهُو: أنَّ الخلاف مطلقٌ، وهذا القول هو اختيار ابن حامدٍ، فإنَّه قال: إنَّما يجوز العدول عن التُّراب عند عدمه أو فساد المغسول به في الإفادات.

وقد اختار المجد وتبعه في مجمع البحرين، وابن عبيدان، وغيرهم: أنَّ الحلُّ إذا تضرُّر بالتُّراب يسقط التُّراب.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الفروع - كتاب الطهارة

فِيهِ وَجْهَانَ (م ٣)^(١)، لا غَسْلَةً ثَامِنَةً.

وَعَنْهُ: بَلَى َ (و ٰق)، وَقِيلَ: فِيمَا يَخَافُ تَلَفَهُ، وَيَغْسِلُ مَا نَجُسَ بَبَعْضَ الغَسَــلاتِ مَا بَقِي بَعْــدَ تِلْـكَ الغَسْـلَةِ (و ش)، وَقِيلَ: مَعَهَا، وَعَلَيْهِمَا بِتُرَابِ إِنْ لَمْ يَكُنْ غُسِلَ بِهِ، وَقِيلَ: سَبْعًا بِتُرَابِ.

وَبُاقِي النُّجَاسَاتِ مُنبُعًا، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: ثَلاثًا، اخْتَارَهُ فِي العُمْدَةِ.

وَعَنْهُ: الْمُعْتَبَرُ زُوَالُ العَيْنِ بِمُكَاثَرَتِهَا.

اخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي، وَالطُّريقُ الْأَقْرَبُ (و).

وَعَنَّهُ: لا عَدَدَ فِي بَدَن.

وَعَنْهُ: يَجِبُ إِلاَّ فِي خَارِجٍ مِنْ السَّبيلِ.

وَفِي اعْتِبَارِ التُّرَابِ عَلَى الْأُولَى، وَقِيلَ: وَالثَّانِيَةُ رِوَايْتَانِ (م ٤)(٢)، وَنَصُّهُ: لا فِي سبيل.

وَتَطْهُرُ نَجَاسَةُ أَرْضٍ وَالمُنْصُوصُ: وَنَحْوُ صَخْرٍ، وَأَحْرِنَةٍ وَحَمَّام بِالْمُكَاثِرَةِ. وَعَنْهُ: إِنْ انْفَصَلَ الْمَاءُ (و هـ) وَقِيلَ بِالعَدَدِ مِنْ كَلْبِ وَخِنْزِيرٍ (و ش).

وَعَنْهُ: وَمِنْ غَيْرِ البَّوْلِ.

وَالْمُنْفُصِلُ عَنْ مََحَلُّ طَاهِرٍ طَاهِرٌ عَلَى الْآصَحُ (هـ)، وقِيلَ: طَهُورٌ، وقِيلَ: بِطَهَارَتِهِ عَنْ مَحَلٌ نَجِسٍ مَعَ عَدَمِ تَغَيُّرِهِ، لآنَهُ

وَذَكَرَ القَاضِي أَنْ كَلامَ أَحْمَدَ يَحْتَمِلُ رِوَايَتَيْنِ فِيمَا أَزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ، يُخْتَمَلُ أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لآنُهُ قَالَ: إذَا غَسَلَ ثَوْبَــهُ فِـي

(١) (مسألة – ٣): وهل يقوم أشنانٌ ونحوه –وقيل: لعذر– مقام تراب، فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمستوعب، والخلاصة، والمغني والكافي، والمقنع والتَّلخيص والبلغة، والحرَّر، والشّرح، ومختصر ابن تميم ومجمع البحرين، والحاويين وشرح ابن عبيدان والفائق والزَّركشيِّ، ونهاية ابن رزين، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يجزئ ذلك، ويقوم مقام التُراب، وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة: هذا أقوى الوجوه.

وصحُّحه الجد في شرحه، وصاحب التُّصحيح، وتصحيح الحرُّر، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وجَرَّم بــه في الوجيز وغيره، وقدَّمه في النَّظم وإدراك الغاية.

والوجه الثَّاني: لا يقوم غير التراب مقامه، وهو ظاهر كلام الخرقيِّ، والفصول والعمدة والمنوِّر والتَّسبهيل وغيرهم؛ لاقتصارهم

قال في المذهب: هذا أصحُّ الوجهين، وقدُّمه في الرَّعايتين، وشرح ابن رزين.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وباقي النَّجاسات سبعًا...، وعنه: ثلاثًا... وفي اُعتبار التُّراب على الأولى، وقيـل: والنَّانيـة، روايتــان).

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والهادي، والكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والحرُّو، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وشرح ابن عبيدان، وابن منجًّا، والفائق، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يشترط التُراب، واختاره الخرقيُّ، وجزم به في الإرشاد، وابن البنَّا في عقوده، والشّيرازيُّ في إيضاحه، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين في نهايته، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال الشَّارح: وفي تعليلهم؛ لعدم الاشتراط نظرٌ، وقدُّمه ابن رزّين في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لا يشترط، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، واختاره المجد في شرحه.

قال في مجمع البحرين: لا يشترط التراب في أصح الوجهين.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هذا المشهور، وصحَّحه في تصحيح الحرَّر.

قال في إدراك الغاية: يشترط في وجه فظاهره: أنَّ المشهور عدم الاشتراط.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

إجَّانَةِ طَهُرَ، وَقَالَ: الْمُنْفَصِلُ عَنْ مَحَلِّ نَجِس مِنْ الآرْضِ طَاهِرٌ، وَقَالَ: يَغْسِلُ مَا يُصِيبُهُ مِنْ مَاءِ الاسْتِنْجَاء، فَعَلَى هَـذَا إِنَّمَا حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ؛ لآنَهُ مَاءً قَلِيلٌ حَلَّتُهُ نَجَاسَةٌ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ الحَلَثِ لَمْ يَحِلُهُ غَيْرَ العُضَوِ الَّذِي لَاقَاهُ فَلَسَمْ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا مِنْ القَاضِي يَقْتَضِي أَنَّ الخِلافَ فِي نُجَاسَةِ الْمَوَالِ بِهِ النَّجَاسَةُ مُطْلَقًا: حَالَ اتَصَالِهِ، وَانْفِصَالِهِ قَبْلَ رَبُونَ مِنْ مَا مُنْ عَلَا مِنْ القَاضِي يَقْتَضِي أَنَّ الخِلافَ فِي نُجَاسَةِ الْمُوالِ بِهِ النَّجَاسَةُ مُطْلَقًا: حَالَ اتَصَالِهِ، وَانْفِصَالِهِ قَبْلَ

وَعَنْ أَحْمَدُ: طَهَارَةُ مُنْفَصِل عَنْ أَرْضِ أَعْيَانِ النَّجَاسَةُ فِيهِ مُشَاهَدَةٌ.

وَفِي طَهَارَةِ المَحَلِّ مَعَ نَجَاسُةِ الْمُنْفَصِلِ وَجُهَانُ، جَزَمَ فِي الانْتِصَارِ بِنَجَاسَتِهِ، وَهُـوَ ظَـاهِرُ الحُلُوانِيِّ وَصَرَّحَ الآصِدِيُّ بِطَهَارَتِهِ، وَمَعْنَاهُ كَلامِ القَاضِي (م ٥)(١)، ويُعْتَبُرُ فِي الآصَحُّ -وقِيلَ: فِي غَيْرِ الفَسْلَةِ الآخِـيرَةِ- العَصْرُ، مَـعَ إمْكَانِـهِ فِيمَـا تِّشَرُّبَ نَجَاسَةً، أَوْ دَقِّةُ أَوْ تَثْقِيلُهُ (و هـ ش) وَفِي تَجْفِيفِهِ وَجْهَان (م ٦)^(٢)

وَإِنْ طَهُرَ مَاءٌ نَجِسٌ فِي إِنَاءٍ لَمْ يَطْهُرْ مَعَهُ، فَإِذَا انْفُصَلَ فَغَسْلَةٌ، وَثِيلَ يَطْهُرُ تَبَعًا كَالْمُحْتَفَرِ مِنْ الآرْضِ، وَقِيسِلَ إِنْ مَكَتْبُ بِقَدْرِ الْعَنَدِ، وَكَذَا النُّوْبُ إِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ عَصِرْهُ، أَوْ إِنَاءٌ غُمِسَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، وَاعْتِبَارُ تَكْرَارِ غَمْسِهِ مَبْنِيُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَدَدِ، وَلا يَكُفِي تَحْرِيكُهُ وَخَصْخَصْتُهُ فِيهِ، وَقِيلَ: بَلَى.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَجْزَاءً لَمْ تُلاقِهِ، وَإِنْ كَاثَرَ مَا فِيهِ بِمَاء كَثِيرِ لَمْ يَطْهُرِ الإِنَّاءُ فِي الْمُنْصُوصِ بِدُونِ إِرَاقَتِهِ. وَإِنْ وَضَعَ ثَوْبًا فِي إِنَاءٍ ثُمَّ غَمَرُهُ بِمَاءٍ وَعَصَرَهُ فَغَسْلَةٌ يَبْنِي عَلَيْهَا ويَطْهُرُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لآنَهُ وَارِدَّ كَصَبَّةٍ عَلَيْهِ فِي غَيْرٍ

وَعَنْهُ: لا يَطْهُرُ؛ لآنٌ مَا يَنْفَصِلُ بِعَصْرِهِ لا يُفَارِقُهُ عَقِبَهُ.

وَعَنْهُ: بَلِّي إِنْ تَعَذَّرَ بِدُونِهِ.

وَإِنْ عَصَرَ النُّوبَ فِيَ المَاءَ وَلَمْ يَرْفَعُهُ مِنْهُ فَوَجْهَان (م ٧)(٣)، ويَطْهُرُ مَا غَسَلَهُ مِنْهُ (و) فَـإِنْ أَرَادَ غَسْـلَ بَقِيَّتِهِ غَسَـلَ مَـا

(١) (مسألة - ٥): قوله: (بوفي طهارة المحلِّ مع نجاسة المنفصل وجهان).

قال المصنّف: جزم في الانتصار بنجاسته، وهو ظاهر كلام الحلوانيّ. وصرّح الآمديُّ بطهارته، ومعناه كلام القاضي. انتهي. قال ابن تميم: وما انفصل عن محلِّ النَّجاسة متغيِّرًا بها، فهو والححلُّ نجسان، وإن استوفى العدد.

وقال الآمديُّ: يحكم بطهارة الححلِّ. انتهى.

فقدًم ما جزم به في الانتصار.

وقال ابن عبيدان: لَّا نصر أنَّ الماء المنفصل بعد طهارة المحلِّ طاهرٌ: ولنــا أنَّ المنفصــل بعــض المتَّصــل فيجـب أن يعطــى حكمّــه في الطُّهارة، والنُّجاسة، كما لو أواق ماءً من إناء، ولا يلزم الغسالة المتغيَّرة بعد طهارة الحلِّ، لأنَّا لا نسلّم تصوُّر ذلك، بل نقول: ما دامت الغسالة متغيِّرةً، فالحجلُ لم يطهر. انتهى.

وقاله في مجمع البحرين: والظَّاهر: أنَّهما تابعا المجد في شرحه.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (ويعتبر في الأصح العصر... وفي تجفيفه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التَّلخيص، ومختصر ابن تميم، وابن عبيدان، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يجزئ تجفيفه، وهو الصَّحيح، وصحَّحه المجد في شرحه، وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين، وهو الصَّواب. والوجه الثَّاني: يجزئ.

قال في الرَّعايتين والحاويين: وجفافه كعصره في أصحُّ الوجهين.

(٣) (مسألة – ٧): قوله: (وإن عصر النُّوب في الماء ولم يرفعه منه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا يطهر حتَّى يخرجه ثمَّ يعيده، قدَّمه ابن عبيدان في شرحه، وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين.

والظَّاهر: أنَّهما تابعا الجد في شرحه، وجزم به في الفصول.

والوجه الثَّاني: يطهر، قدُّمه في الرِّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

(م): الإمام مالك

لاقَاهُ، وَلا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْن، أَوْ ربيح، أَنْ هُمَا عَجْزًا (وَ) قَالَ جَمَاعَةً: أَوْ يُشتَقُّ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: أَوْ يَتَضَرَّرُ المَحَـلُ، وَقِيـلَ: يُكْتَفَى بِالعَدَدِ، وَقِيلَ: بَلَى، كَطَّعْمُ فِي الآصَحُ (و)، فَعَلَى الآوَّلِ يَطْهُرُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً يُعْفَى عَنْهُ، وَقِيلَ: فِي زَوَالِ لَوْنِهَا فَقَطْ

ُ وَقَالَ فِي الفُصُول: إِنْ ثَبَتَ أَنْ أَصِبَاغَ الدَّيبَاجِ الرُّومِيِّ مِنْ دِمَاءِ الاَدَمِيِّينَ بَطَلَت الصَّلاةُ فِي ذَلِكَ فِي حَقِّ مَــنْ يُبَــاحُ لَـهُ لُبُسُهُ، وَمُرَادُهُ مَا لَمْ يُغْسَلُ، لاَّنْهُ قَالَ إِنْ صُبِيغَ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ نَجَاسَةً لَمْ يَجُز الصَّــلاةُ فِيـهِ حَتَّــى يُغْسَــلَ، وَأَنْـهُ لا يَصُــرُ بَقَــاءُ وَالْمُورِ النَّذِي مِنْ اللَّهِ عَلَى إِنْ صُبِغَ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ نَجَاسَةً لَمْ يَجُز الصَّــلاةُ فِيـهِ اللُّون؛ لآنُّهُ عَرَضٌ كَالرَّائِحَةِ.

وَإِنْ لَمْ تَزُلْ النَّجَاسَةُ إِلاَّ بِعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ المَاءِ لَمْ يَجِبْ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ، وَيَخْتَعِلُـهُ كَلامُ أَخْمَـدُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَصَابُون، وَيُلَطَّخُ أَثْرُ الْجِيْرِ بِخُرْدُل مَصْحُونَ مَجْبُول بِمَاء، ثُمَّ يُفْسَلُ بِمَاء وَصَّابُون، وَٱلْشُرُ الْخَوْجُ بِلَبَينِ خَامِضٍ وَكِشْلُكُ حَامِضٍ، أَوْ يُنْقِعُ الْمَكَانْ بِمَاءٍ بَصَلٍ، ثُمَّ يُحَطَّ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ يُغْسَلُ بِمَاءً وَصَابُونٍ، وَٱثْرُ الزَّعْفَرَانِ يُلْقَى فِي قُوطُم مَلْقُوقٍ، قَدْ غُلِيَ عَلَى النَّارِ، أَوْ فِي تِبْنَ مَغْلِيٌّ، وَأَثَرُ القَطْرَانِ يُلْقِى َفِي لَبَنِ حَلِيبٍ مُغْلِيٌّ.

وَأَثَرُ الرُّفْتِ يُعْرَكُ بِالطُّحِينَةِ جَيِّدًا.

وَأَثَرُ التُّوتِ الشَّامِيُّ يُنْحَرُ بِالكِبْرِيتِ.

وَأَثَرُ الزَّيْتِ يُفَتِّرُ زَيْتُ طِيبٍ عَلَى النَّارِ، ثُمَّ يُسْفَى بِهِ الْمَكَانُ، ثُمَّ يُلَطِّخُ المكانُ بِالصَّابُونِ، ثُمَّ يُجَفَّفُ فِي الشَّمْسِ، ثُمَّ

وَأَثْرُ الرُّمَّانِ يُعْرَكُ بِلَيْمُونِ أَخْضَرَ مَشْوِيٌّ وَمَاثِهِ.

وَأَثَرُ الدَّمِ يُذْبَحُ عَلَيْهِ فَوْخُ حَمَامٍ وَيُعْرَكُ بِدَمِهِ، ثُمَّ يُغْسَلُ ذَلِكَ.

وَأَثَرُ الْجَوْزُ يُنْقَعُ فِي بَوْلَ حِمَارٍ ثُمَّ يُغْسَلُ بِمَاء وَصَابُون.

وَيَجِبُ الْحَتُ وَالْقُرْصُ، قَالَ فِي التَّلْخِيصِ وَغَيْرِهِ: إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ الْمَحَلُّ بِهِمَا، وَإِنْ شَـكُ هَـلْ النَّجَاسَـةُ مِمَّا يُعْتَـبَرُ لَـهُ مُومَ يَهِ مِنْ مِنْ دِدْ مِنْ() العَدَدُ؟ تُوَجَّهُ وَجُهَانِ (م ٨)(١).

وَلا تَطْهُرُ أَرْضَ بِشَنْسٍ، أَوْ رِيحٍ، أَوْ جَفَافٍ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُخَرَّرِ وَغَيْرُهُ بَلَى (و هـ)، وَقِيلَ: وَغَيْرُهَا، وَنَــصُ عَلَيْـهِ فِي حَبْل غُسِيل.

وَاخْتَارُهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: وَإِحَالَةُ التُّرَابِ لَهَا وَنَخْوِهِ كَشَمْسٍ، وَقَالَ: إِذَا أَرَالَهَا التُّرَابُ عَنِ النَّعْلِ: فَعَنْ نَفْسِهِ إِذَا خَالطَهَـا أُوْلَى، كُذَا قَالَ، وَلا بِاسْتِحَالَةِ أَوْ نَارٍ.

اولى، كذا قال، ولا باستجام أو در. وَعَنْهُ: بَلَى (و هَـ) فَحَيَوَانَّ مُتَوَلِّدٌ مِنْ فَجَامَتُهِ كَدُودِ الجُرُّوحِ وَالقُرُوحِ، وَصَرَاصِرُ الكَنْيفِ طَاهِرٌ، لا مُطْلَقًا نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ رِوَايَتَيْنِ فِي نَجَامَةٍ وَجْهِ تُنُورِ سُجِرَ بنَجَامَةٍ، وَنَقَـلَ الآكُـثَرُ يُشْسَلُ، وَنَقَـلَ البُنْ أَبِي حَرْبِ لا بَاسَ، وَعَلَيْهِمَا يُخَرِّجُ عَمَلُ زَيْتِ نَجِسِ صَابُونًا وَنَحْوَهُ، وَتُرَابُ جَبَلٍ بِرَوْثِ حِمَارٍ، قَإِنْ لَمْ يَسْتَجِلُ عَمِي عَـنَ يَسِيرِهِ فِي رِوَايَـةٍ،

وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ: إِنْ تَنَجَّسَ التَّنُورُ بِلَاكِ طَهُرَ بِمَسْحِهِ بِيَابِسٍ، فَإِنْ مُسِحَ بِرَطْبِ تَعَيَّنَ الْغُسْلُ. وكذا قالَ الشَّافِعِيَّةُ، وَحَمِّلَ القَاضِي قَوْلَ أَحْمَدَ يُسْجَرُ التَّنُورُ مَرَّةً أَحْرَى عَلَى ذَلِكِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّ الرُّوَايَةُ صَرِيحَةٌ فِي التَّطْهِيرِ بِالاَسْتِحَالَةِ، وَأَنَّ هَلْنَا مِنْ القَاضِي يَقْتَضِي أَنْ يَكْتَفِسِيَ بِالمَسْحِ إِذَا لَـمْ يَبْـقَ الرَّدُ أَنَّ كُذَّ إِلَا الرَّبَاتِ إِلَيْنِ الرَّبِيلِ أَنِي المُسْتِحَالَةِ، وَأَنَّ هَلْنَا مِنْ القَاضِي يَقْتَضِي أَنْ يَكْتَفِسِيَ بِالمَسْحِ إِذَا لَـمْ يَبْـقَ لِلنَّجَاسَةِ أَثَرٌ، كَقَوْلِ الْحَنَفِيَّةِ فِي الْجَسِمُ الصَّقِيلُ.

وَذَكَرَ الآرَجِيُّ:َ أَنْ نَجَاسَةً الجَلَالِةُ وَالمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ نَجَاسَةٌ مُجَاوِرَةً، وَقَالَ: فَلْيُتَأَمُّلُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مِنْ دَقِيقِ النَّظَرِ كَذَا

قلت: الصُّواب عدم الوجوب، وهو الأصل، والاحتياط: الفعل.

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن شك هل النَّجاسة مَّا يعتبر له العدد؟ توجُّه وجهان). انتهى.

وَالبُخَارُ الخَارِجُ مِنَ الجَوْفِ طَاهِرٌ؛ لأنَّهُ لا تَظْهَرُ لَهُ صِفَةٌ بالمَحَلِّ، وَلا يُمْكِنُ التّحَرُّزُ مِنْهُ، وَفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ قَـالَ بَعْـصُ أصْحَابِنَا: مَا اسْتَتَرَ فِي الْبَاطِنِ اسْتِتَارَ خِلْقَةٍ لَيْسَ بنَجس، بذليلَ أنَّ الصَّلاةَ لا تَبْطُلُ بحَمْلِهِ، كَذَا قَــالَ، وَيَــأَتِي فِـي اجْتِنَــابِ النَّجَاسَةِ، وَالقَصْرُ مَلُّ وَدُخَانُ النَّجَاسَةِ وَنَخُوهِمَا نَجَسَّ، وَعَلَى الثَّانِي طَاهِرٌ، وَكَذَّا مَا تَصَاعَدَ مِنْ بُخَارِ المَاءِ النَّجَسِ إلَى الجَسْم الصَّقِيلِ ثُمَّ عَادَ فَقَطَرَ؛ فَإِنَّهُ نَجِسٌ عَلَى الآول، لآنُهُ نَفْسُ الرُّطُوبَةِ الْمُتَصَاعِدَةِ، وَإِنْمَا يَتَصَاعَدُ فِي الْمَوَاءِ كَمَا يَتَصَاعَدُ بِخُارُ الْحَمَّامَاتِ وَنُحُومًا طَهُورٌ، أو يُخَرَّجُ عَلَى هَذَا اللهلاف.

وَالْحَمْرُ نَجِسَةٌ (و) فَإِنْ انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا طَهْرَتْ فِي الْمُنْصُوصِ (و) وَفِي التَّعْلِيقِ: لا نَبِيذَ تَمْرٌ، لآنٌ فِيهِ مَاءً، وَدَنَّهَا مِثْلُهَا. وَيَتَوَجُّهُ فِيمَا لَمْ يُلاقَ الحَلُّ مِمَّا فَوْقَهُ مِمًّا أَصَابُهُ الْخَمْرُ فِي غُلَيَانِهِ وَجْهَانِ (م ٩ُ)(١)

وَفِي الفُنُونِ شَذَرَةٌ غَرِيبَةٌ فِي امْتِحَالَةِ الْخَمْرِ فِي النُّوْبِ خَلاً: بِأَنْ تَشَرَّبَ خَمْرًا ثُمَّ تُرِكَ مَطْوِيًّا فَيَتَخَلَّلُ فِيهِ، بِأَنْ حَمُضَ، بِحَيْثُ لُو عُصِرَ نُزَلَ خَلاً.

وَيَحْرُمُ تَخْلِيلُهَا فَلا تَحِلُّ (و ش) فَفِي النَّقْلِ، أوِ التَّفْرِيغِ مِنْ مَحَلٌّ إِلَى آخِرَ أَوْ الْقَاءِ جَامِدِ فِيهَا وَجْهَانِ (م ١٠)(٢) فِسي الوَسِيلَةِ فِي آخِرِ الرَّهْن روَايَةً تَحِلُّ (و م ر) وَعَنْهُ: يُكُرُّهُ (و م ر).

وَعَنْهُ: يَجُوزُ (و هـ)، وَعَلَيْهِمَا تَطْهُرُ.

وعلى يبخور مو حَدَّى وَحَيْهِ مَا لَوْ عَلَيْهَا لا تَطْهُرُ عَلَى الآصَحِّ، وَفِي إِمْسَاكِ خَمْرٍ لِيَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ أُوْجُهُ. ثَالِثُهَا: يَجُوزُ فِي خَمْرَةِ خَلَالٍ، وَهُوَ أَشْهَرُ^(٣)، وَعَلَى الْمَنْعِ: تَطْهُرُ عَلَى الآصَحِّ. وَإِنِ اتَّخَذَ عَصِيرًا لِلْخَمْرِ فَلَمْ يَتَخَمَّرُ وَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ فَفِي حِلِّهِ الرَّوَايَتَانِ، وَالخَلُّ الْمَبَاحُ أَنْ يَصُبُّ عَلَى العِنَبِ أَوِ العَصِيرِ خَلاً قَبْلَ غَلَيَانِهِ، حَتَّى لا يَغْلِيَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ صُبُّ عَلَيْهِ خَلٌّ فَغَلَى؟

قَالَ: يُهْرَاقَءُ، وَالْحَشْبِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ قِيلَ: طَاهِرَةٌ (و هـ ش)، وَقِيلَ: نَجِسَةٌ، وَقِيلَ: إنْ أَمِيعَتْ (م ١١)(١)

(١) (مسألة – ٩): قوله: (ويتوجُّه فيما لم يلاق الحلُّ ثمَّا فوقه ثمَّا أصابه الخمر في غليانه وجهان). انتهى.

اعلم أنَّ الصَّحيح من المذهب وعليه الأصحاب: أنَّ دنَّ الخمر مثلها في الطُّهارة، فتطهر بطهارتهـــا مطلقًــا، وهــو ظــاهر كلامهـــم، فيطهر ما أصابه الخمر في غليانه، وهو الصُّواب، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (ويحرم تخليلها فلا تحلُّ، ففي النَّقل أو التَّفريغ من محلُّ إلى آخر أو إلقاء جامدٍ فيها وجهان). انتهى. وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الصُّغرى، وأطلقهما في النُّقل والتَّفريغ في الفائق، وأطلقهما في الشّرح في النَّقل، وهمـــا روايتان في الرُّعاية الكبرى، وهي طريقةٌ مؤخرة في الرُّعاية الصُّغرى.

أحدهما: لا يطهر، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدُّمه في الحرُّر، ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان والزُّركشيِّ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يطهر كما لو نقلها لغير قصد التَّخليل وتخلُّلت.

وقال في الرَّعاية: وقيل: تطهر بالنُّقل فقط، وهو أصحُّ، ثمَّ قال: قلت: وكذا إن كشف الرُّقُّ فتخلُّل بشمس، أو ظلّ.

(٣) تنبيه: قوله: (وفي إمساك خمر ليتخلُّل بنفسه أوجهٌ، ثالثها: يجوز في خمر الخلاَّل وهو أشهر). انتهى.

الأشهر هو الصُّحيح من المذهب، قال في الرُّعاية: وهو أظهر.

والظَّاهر: أنَّ المُصنَّف إنَّما أطلق الحلاف أوَّلاً؛ لقوَّته، وإن كان المذهب مشهورًا على ما تقرُّر ذلك في المقدِّمة.

(٤) (مسألة – ١١): (والحشيشة المسكرة قيل: طاهرة، وقيل: نجسة، وقيل: إن أميعت). انتهى.

أحدها: هي نجسة، اختاره الشيخ تقي الدين. والقول الثَّاني: طاهرةً.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى وحواشي المصنِّف على المقنع، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصُّواب.

والقول النَّالث: نجسةً إن أميعت، وإلاَّ فلا. (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي وَلا يَطْهُرُ بَاطِنُ حَبٌّ نُقِعَ فِي نَجَاسَةٍ بَتَكْرَارِ غَسْلِهِ، وَتَجْفِيفِهِ كُلُّ مَرَّةٍ (و) كَعَجين

وَعَنْهُ: بَلَى، وَمِثْلُهُ إِنَاءً تَشَرَّبَ نَجَاسَةً، وَسِكُينْ سُقِيَتْ مَاءً نَجِسًا، وَمِثْلُهُ لَحْمٌ، وَذَكَّرَ جَمَاعَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الجَلاَّلَةِ طَهَارَتُـهُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَاغْتُبِرَ أَنَّهُ يُغْلَى كَالعَصْرِ لِلنَّوْبِ، وَقِيلَ: لَا يُغْتَبَرُ فِي ذَلِكَ عَدَة.

وَلا يَطْهُرُ جِسمٌ صَقِيلٌ بِمَسْجِهِ (و ش).

وَعَنْهُ: بَلَى، َاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَار (و م هـ) وَأَطْلَقَ الْحَلْوَانِيُّ وَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا هَلْ يَطْهُرُ أَوْ يَعْفَى عَمَّا بَقِيَ؟ عَلَى

وَعَنْهُ: تَطْهُرُ سِكَيْنٌ مِنْ دَمَ اللَّبِيحَةِ فَقَطْ، وَيَطْهُرُ لَبُنْ وَتُرَابٌ نَجسٌ بَبُولٍ وَنَحْوهِ، وَقِيلَ لا، وَقِيلَ: يَطْهُرُ ظَاهِرُهُ، كَمَا ۚ لَوْ كَانَتْ النُّجَاسَةُ أَعْيَانًا، وَطُبِخَ ثُمُّ غُسُولَ ظَاهِرُهُ، وَالآصَحُ وَبَاطِئُهُ إِنْ سَنْحِقَ لِوُصُولِ اَلمَاءِ إِلْيَهِ، وَقِيلَ: يَطْهُرُ بِالنَّسَارِ، وَلا يَطْهُـرُ دُهْنَ نَجسٌ بغَسْلِهِ فِي الْأَصَحُ (و)، وَقِيلَ: يَطْهُرُ رَثْبَقّ، فَعَلَى الأَوَّل: لا يَجُوزُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو.

وَإِنْ خَفِيَتْ نَجَاسَةُ غَسْلِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ غَسْلُهَا نُصَّ عَلَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: يَكْفِي الظُّنُّ فِي مَذِّي، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: وَفِي غَيْرِهِ، وَلا يَلْزَمُ تَطْهِيرُ مَا شَكُ فِي نَجَاسَتِهِ بالنَّضْح (م).

وَمَنْ غَسَلَ فَمَه مِنْ قُيْء بَالُّغَ فَيَغْسِلُ كُلُّ مَا هُوْ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا: فَهَلْ يُبَالِغُ مَا لَمْ يَتَكِفُّنْ دُخُسُولَ الْمَاء؟ أَوْ مَا لَمْ يَظُنُّ؟ أَوْ مَا لَمْ يُختُّمَلَّ؟ يَتَوَجَّهُ اختِمَالات (م ١٢)(١)، وَلَا يَبْتَلِعُ شَرَابًا قَبْلَ غَسْلِهِ، لآتُحَلِهِ النَّجَاسَة.

وَإِنْ تَنَجُّسَ أَسْفَلَ خُفٍّ أَوْ حِذَاءٍ بِالمَشْي -وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ عَقِيلِ، أَوْ طَرَفُهُ، وَهُـوَ مُتْجَـةً- لَـمْ يَجُنز ذَلْكُـهُ، أَوْ حَكَّـهُ بشيء، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ (و ش م ر و هـ) فِي البَوْل وَالْخَمْر.

وَعَنْهُ: يُجْزَئُ مِنْ غَيْرِ بَوْلِ وَغَائِطٍ (و م ر) وَزَادَ وَدَم.

وَعَنْهُ: وَغَيْرهِمَا (١)، وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَعَنْهُ: وَتَطْهَرُ بِهِ (خ) اخْتَارَهُمَا جَمَاعَةً، وَقِيلَ: يُجْزِئُ مِنْ اليَاسِمَةِ لا الرَّطْبَةِ، وَقِيلَ: كَذَا الرِّجْلُ. ذَكَرَهُ شَيْخَنَا وَاخْتَارَهُ، وَذَيْلُ المَرْأَةِ قِيلَ كَذَلِكَ، وَقِيلَ يُغْسَلُ (و) وَنَقَلَ إسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ: يَطْهُــرُ بِمُسُوورِهِ عَلَنِي طَـاهِرٍ يُزيلُهَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ١٣)(٢).

وَإِنْ نَصْحَ بُولَ غُلامٍ لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا بِشَهْوَةٍ بِأَنْ يَغْمُرُهُ بِمَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يَقْطُرْ أَجْزَأُهُ وَطَهُرَ (هـ م) لا بَوْلَ جَارِيَةٍ (و) نَصَّ

وَجَزَمَ ابْنُ رَزِينٍ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ، وَقَالُهُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلا: لَكِنْ قَالَ يُعِيدُ الصَّلاةَ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا، كَمَا رُويَ عَنْ أَبِي

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (ومن غسل فمه من قيء بالغ، ليغسل كلُّ ما هو في حدُّ الظُّاهر فإن كان صائمًا، فهل يبالغ ما لم يتيقُّن دخول الماء، أو ما لم يظنُّ، أو ما لم يحتمل؟ يتوجُّه احتمالاتٌ). انتهى.

قلت: الظَّاهر النَّاني؛ لأنَّ غالب الأحكام منوطة بالظُّنون.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن تنجُّس أسفل خفُّ أو حذاءِ بالمشي لم يجز دلكه، أو حكُّه بشيءٍ... وعنه: يجزئ، مــن غــير بــول ٍ وغــائطٍ... وعنه: وغيرهما). انتهي.

وصوابه: وعنه: ومنهما، وجعل (في) مكان: (من) في الرُّوايتين أوضح.

(٣) (مسألة – ١٣): قوله بعد ذكره حكم تنجُّس اسفل خفُّ او حذاء بالمشي: (وذيل المرأة، قيل: كذلك، وقيل: يغسل. ونقل إسماعيل بن سعيد: يطهر بمروره على طاهر يزيلها اختاره شيخنا). انتهى.

أحدهما: حكمه حكم الخفُّ والحدّاء، وهو الصُّحيح.

اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وصاحب الفائق، وجزم به في التُّسهيل، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، فقال: ذيل ثوب آدميُّ أو إزاره. والقول الثَّاني: يغسل، وإن قلنا: يطهر الخفُّ والحذاء باللَّالك والمرور، قدَّمه ابن تميم، وصاحب الفائق.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، حيث اقتصروا على الخفُّ والحذاء.

قال القاضي: لا يطهر بغير الغسل رواية واحدة.

عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا صَلَّى فِي تُوْبِ فِيهِ مَنِيٌّ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَلَمْ يَفْرِكُهُ يُعِيدُ، وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا، كَذَا قَالَ.

وَمَا لَمْ يُؤْكِلُ مِنَ الطَّيْرِ وَالبَّهَائِمِ نَجِسَ (هـ) فِي الطَّيْرِ، قَالَ أَحْمَلُهُ: يَجْتَنِبُ مَا نَهَى النَّبِيُّ عِنْهُ.

وَعَنْهُ: غَيْرُ بَغْلِ وَحِمَارٍ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: فِي الطَّيْرِ: لا يُعْجِبُنِي عَرَقُهُ إِنْ أَكُلَ الجِيِّفَ.

فَدَلُ أَنَّهُ كُرِهُهُ لَآكِلِهِ النَّجَاسَةَ فَقَطْ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَمَالَ إِلَيْهِ.

وَفِي الحِلافَدِ: هَذِهِ الرَّوَايَةُ، ثُمُّ قَالَ: وَالمُذْهَبُ أَنَّهَا كَالسَّبَاعِ، وَذَكَرَ الرَّوَايَةَ بَعْدَ هَذَا، وَقَالَ: فَحَكَمَ بِنَجَاسَةِ العَرَقِ.

وَعَنْهُ: طَاهِرٌ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ (و م ش).

وَالْجِرَّةُ وَمَا دُونَهَا فِي الْحِلْقَةِ طَاهِرٌ (و) وَقِيلَ فِيْمَا دُونَهَا مِنْ طَيْرٍ، وَقِيلَ وَغَيْرُهُ وَجُهَانِ، وَلا يُكْرُهُ سُؤْرُ ذَلِكَ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْجِرِّ خِلافًا (هـ) لِتَشْبِيهِ الشَّارِعِ لَهَا بِالطُّوَّافِينَ وَالطُّوَّافَاتِ، وَهُمْ الْخَلَمُ، أَخْلَنَا مِنْ قُولُهُ تَعَالَى ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ [النـور: ٥٨]، وَلِعَدَم إمْكَانِ التَّحَرُّزُ كَحَشْرَاتِ الآرْض كَالحَيَّةِ، قَالَهُ القَاضِي، فَدَلُّ أَنْ مِثْلُ الهِرَّ كَهِيَ.

وَلَبُنُ حَيَّوانِ طَأْهِرٍ، قِيلَ: نَجسٌ (و ش)، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي لَبَن حِمَار.

ُ قَالَ القَاضِيَّ: وَهُوَّ قِيَاسُ قَوْلِهِ فِي لَبَنِ مِنَّوْرٍ؛ لآنَّهُ كَلَحْــم مُذَكَّى لا يُؤكَـلُ مِثْلُـهُ، وَقِيـلَ: طَـاهِرَّ (و م) كَلَبَـنِ آدَمِـيٌّ، وَمَاكُول.

ْ وَكَذَّا مَنِيُّ حَيُوانِ طَاهِرٍ نَجِسِ البَوْلِ، غَيْرِ آدَمِيٌّ، وَقِيلَ طَاهِرٌ مِنْ مَأْكُولِ (م ١٤ – ١٦)^{١١١}.

وَمَنِيُّ الآدَمِيِّ طَاهِرٌ (و شُ) كَالبُصَاق.

وَعَنْهُ: نَجِسٌ، (و هــ).

وَعَنْهُ: كَالَبَوْلُ (و م).

(١) (مسألة - ١٤ - ١٦): قوله: (ولين حيوان طاهر قيل: نجس، نقله أبو طالب في لين جمارٍ.

قال القاضي: وهو قياس قوله في لبن سنُّور... وقيل: طاهرٌ... وكذا منيُّ حيوان طاهرٍ نجس الَّبول، غير آدمـيُّ، وقيـل: طـاهرٌّ مـن ماكول). انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى – ١٤): لبن الحيوان الطَّاهر غير المأكول: هل هو طاهرٌ أو نجسٌ؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في المستوعب، ومختصر أبن تميم، والحاويين والفائق، وغيرهم.

أحدهما: هو نجس، وهو الصّحيح من المذهب.

قطع به في مجمع البحرين، وغيره، ونصره المجد في شرحه، وابن عبيدان، وقدَّمه في الرِّعايتين.

والقول الثّاني: طاهرٌ.

تنبيه: حكم بيضه حكم لبنه، قاله ابن تميم، وابن حمدان وصاحب الحاويين وغيرهم، ولم يذكره المصنّف.

(المسألة الثَّانية – ١٥): منيُّ الحيوان الطَّاهُر غير الماكول النَّجس البول غير الآدميُّ: هل هُو طاهرٌ، أو نجسٌ.

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الرُّعايتين، وصاحب الحاويين، والفائق.

أحدهما: هو نجس، وهو الصّحيح، قطع به في الشّرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهما.

والقول الثَّاني: طاهرٌ، وهو ظاهر كلامه في المغني.

(المسألة النَّاللة – ١٦): منيُّ الحيوان الماكول إذا قلنا بنجاسة بوله، هل هو نجسٌ أو طاهرٌ؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: هو نجس، وهو الصّحيح.

قطع به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، حيث حكموا بنجاسة المنيّ حين حكموا بنجاسة البول.

والقول الثَّاني: هو طاهرٌ، وفيه بعدٌ، وحكى المصنَّف قولاً بطهارة منيٌّ مأكولٍ دون غيره، وهو ظاهر كلام جماعةٍ. `

وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيلِ فِي مَنِيٌ خَصِيٌ، لاخْتِلاطِهِ بِمَجْرَى بَوْلِهِ، وَقِيلَ: وَقْتُ جمَاع، وَقِيلَ مِنَ المُرَأَةِ. وَالْمَذْيُ نَجِسٌ، (و) وَلا يَطْهُرُ بِنَصْحِهِ (و) وَلا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ (هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى فِيهِمَا وَهَلْ يُغْسَلُ مَا أَصَابَهُ (و هـ ش) أَوْ ذَكَرَهُ (وَ م) أَوْ أَنْكِينُهِ؟ فِيهِ روآيَاتُ (م ١٧)(١٠)

وَأُجِيبُ عَنْ أَمْرِهِ بِغُسْلِهِمَا بَمَنْعِ صِحْتِهِ، ثُمَّ لِتَبْرِيدِهِمَا وَتَلُويتِهِمَا غَالِبًا، لِنُزُولِهِ مُتَسَبَشِيبًا، وَالوَدْيُ نَجَسَ (و).

وَعَنهُ: كُمَذي.

وَبَلْغَمُ الْمَعِدَةِ ۚ (ش) وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ (ق) وَبَوْلُ مَا يُؤْكِلُ لَحْمُهُ وَرَوْثُهُ وَمَنِيْسَهُ طَـاهِرٌ (ش و هـــ) فِـي غَـيْرِ الطُّـيْرِ إلاَّ الدُّجَاجَ، وَالبُطِّ.

وَعَنَهُ: نَجَاسَةُ، ذَلِكَ، وَقِيلَ: هُمَا فِي بَلْغَمِ الرَّأْسِ إِنْ انْعَقَدَ وَارْرَقَ، وَبَلْغَمُ صَدْرٍ، وَقِيلَ: فِيهِ نَجِسَ، جَرْمٌ بِهِ الْمِنُ الجَوْزِيِّ، وَالْآشِهُرُ طَهَارَتُهُمَا (و) وَبَوْلُ سَمَكُ وَنَحْوِهِ مِمَّا لا يَنْجُسُ بِمَوْتِهِ طَاهِرٌ، جَزَمٌ بِهِ أَبُو البَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ (و هـ م). وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُهُ رِوَايَةً: نَجِسَ (و ش) وَمَاءُ قُرُوحٍ نَجِسَ فِي ظَاهِرٍ قَوْلِهِ وَذَكَرَ جَمَاعَةً إِنْ تَغَيَّرُ، وَمَا سَالَ مِنْ

الفُم وَقْتَ النَّوْم طَاهِرٌ فِي ظَاهِرٍ قُولِهِمْ.

وَدُودُ الْقَزُّ وَالْمِسْكِ وَفَارَتُهُ طَاهِرٌ (وَ).

وَقَالَ الأَرْجِيُّ: فَأَرْتُهُ طَاهِرَةً، وَيُختَمَلُ نَجَاسَتُهَا، لأَنْهُ جُزْءٌ مِنْ حَيَوَانٍ حَيٍّ، لَكِنْهُ يَنْفَصِلُ بِطَبْعِهِ كَالجَنِينِ، وَهُـوَ صُـرَّةُ الغَزَال، وَقِيلَ مِنْ دَابُةٍ فِي الْبَحْرِ لَهَا أَنْيَابٌ.

وَفِي التَّلْخِيصِ فَيَكُونُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ.

وَفِي الفُنُونِ مَا يَأْكُلُهُ أَهْلُ الجَنَّةِ يَسْتَحِيلُ عَرَقًا، كَمَا أَحَالَ فِي النَّحْلِ الشَّهْدَ، وَمِنْ دَم الغِزْلان المِسْكُ، وَيَأْتِي فِي زَكَاةِ مَا يَخْرُجُ مِنْ البَحْرِ، وَهَلَ الزُّبَادُ لَبَنُ سِنُورِ بَحْرِي، أَوْ عِرْقُ سِنُورَ بَرِّي؟ فِيهِ خِلاف (م ١٨)[ا

وَالعَنْبَرُ، قِيلَ: هُوَ نَبَاتُ يَنْبُتُ فِي قَفْرِ البَحْرِ فَيَبْتَلِعَهُ بَعْضُ دَوَابُهِ، فَإِذَا ثَصِلَتْ مِنْهُ قَذَفَتُهُ رَجِيعًا فَيَقْلِفُهُ البَحْرُ إِلَى سَاحِلِهِ. وَقِيلَ: طُلٌّ يُنْزِلُ مِنْ السُّمَاءِ فِي جَزَائِرِ البَّحْرِ فَتُلْقِيهِ الْآمْوَاجُ إِلَى السَّاحِلِ، وقِيلَ: رَوْثُ دَأَبُةٍ بَحْرَلَةٍ تُشْبُهُ البَقَرَةَ، وقِيـلَ:

(١) (مسألة – ١٧): قوله في المذي إذا قلنا: يغسل فهل (يغسل ما أصابه، أو ذكره) فقط، أو ذكره وأنتييه؟ فيه روايات: إحداهن : يغسل ما أصابه فقط، اختاره الخلال.

قال في مجمع البحرين، وابن عبيدان: وهو أظهر، والظَّاهر: أنَّهُمَا تابعا المجد في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: يجب غسل ذُكِّرهِ مَا أَصَابِهِ المَّذِي، ومَا لم يَصِبه.

والرُّواية الثَّالثة: يغسل الذَّكر والأنثيين، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه، واحتاره أبو بكر، والقاضي.

وجزم به صاحب الإرشاد، وناظم المفردات، وقال: بَنْيَتُها على الصَّحيح الأشهر.

وقدُّمه ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى، في القسم الثاني طاهرٌ من باب المياه، وصاحب الفائق والمصنِّف في حواشي المقنع.

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وهل الزَّباد لبن سنَّور بحريُّ، أو عرق سنَّور برِّيَّ؟ فيه خلافًّ). انتهى.

الَّذي يظهر: أنَّ هذا الحلاف ليس ثمّا نحن بصدده، ولا يدخل في قول المُصنَّف: (فإن اختلف الـتّرجيح أطلقت الحـــلاف)، ولكــنّ المصنّف -رحمه الله تعالى- لمّا لم يترجُّح عنده قولٌ من هذين القولين عبر بهذه الصَّيغة، وهما قولان للعلماء.

لكن قال في القاموس: الزُّباد على وزن سحاب معروفٌ، وغلط الفقهاء واللُّغويُّون في قولهـم: الزُّبـاد دَابَّةٌ يُخلُّبُ منهـا الطُّيب، وإنَّما اللَّالَةِ السُّنُور، والزُّباد الطَّيب، وهو وسخ يجتمع تحت ذلبها على المخرج فتمسك الدَّالِة، وتمنع الاضطراب، ويسلت ذلك الوسخ المجتمع هناك بليطةٍ، أو خرقةٍ. انتهى.

ولم يفصح بكون الدَّابَّة برَّيَّةً أو بحريَّةً، ولكن بقوله وسخَّ دلُّ أنَّه غير لبن، وأنَّه من سنَّورٍ برِّيٌّ، وقد شوهد ذلك كثيرًا.

وقال ابن البيطار في مفرداته. قال الشَّريف الإدريسيُّ: الزَّباد: نوعٌ من الطَّيب يجمع من بين أفخاذ حيوان معروف يكون بالصَّحراء، يصـاد ويطعم اللَّحـم، ثـمُّ يعرق فيكون من عرقٍ بين فخذيه حينئذٍ، وهو أكبر من الهرِّ الأهليِّ. انتهى. واقتُصر عليه.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة

هُوَ جَنَّا مِن جَنَا البَحْرِ أَي زَبَدً، وَقِيلَ هُوَ فِيمَا يَظُنُّ يَنْبُعُ مِنْ عَيْنِ فِي البَحْرِ (م ١٩)(١٠

وَدَمُ السَّمَكِ طَاهِرٌ فِي الآصَحُ (و هـ) وَيُؤكَلُ (و) وَدَمُ القُمْلِ وَالبَقُ وَاللَّبَابِ وَنَحْوِهِ طَاهِرٌ (و هـ) وَعَنْـهُ: نَجِسٌ، يُعْفَى عَنْ يَسِيرِه، وَهَلْ العَلَقَةُ يُخْلَقُ مِنْهَا الآدَمِيُّ أَوْ حَيْوَالْ طَاهِرٌ أَوِ البَيْضَةُ تَصِيرُ دَمَّا نَجِسَةً؟ (هـ م) وَجْهَانِ (م ٢٠ ، ٢١)(٢)

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (والعنبر قيل هو نباتٌ ينبت في قعر البحر، فيبتلعه بعض دوابّه، فإذا ثملت منه قذفته رجيعُسا، فيقذف البحر إلى ساحله، وقيل: طلَّ ينزل من السَّماء في جزائر البحر، فتلقيه الأمواج إلى السَّاحل، وقيل: روث دابَّةٍ بحريَّةٍ تشبه البقرة. وقيل: هو جُثًا من جثا البحر، أي زبدٌ، وقيل هو فيما يظنُّ ينبع من عين في البحر). انتهى.

الظُّاهر: أنَّ الشَّيخ لمَّا لم يجد إلى تصحيح ذلك طريقًا أتى بصيغة التَّمريض.

وهذه الأقوال -واللَّه أعلم- ليست في المذهب، وإنَّما هي أقوال للعلماء في الجملة، وهي كالمسألة الَّتي قبلها.

وقد قال ابن عبَّاس: العنبر شيءٌ دسره البحر، ذكره البخاريُّ في صحيحه عنه، ومعنى: دسره: دفعه ورمى به إلى السَّاحل. وقال الإمام الشَّافعيُّ في الأمَّ في كتاب السُّلم: أخبرني عددٌ مُن أثن بخبره: أنَّه نباتٌ يخلقه اللَّه تعالى في جنبات البحر.

ودان برندام مستعلي في دام من عليه المسلم مستوري عدد من من من مردد. قال: وقيل: إنّه ياكله حوتٌ فيموت، فيلقيه البحر، فيشقُّ بطنه، فيخرج منه.

وحكى ابن رستم عن محمَّد بن الحسن: أنَّه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البرَّ، وقيل: هو شجرٌ ينبت في البحر فينكسر، فيلقيمه الموج إلى السَّاحل، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في شرح البخاريُّ.

وقال ابن الحبِّ في شرح البخاريِّ: والصُّواب: أنَّه يخرج من دائَّةٍ بحريَّةٍ، وقال: وفي كتاب الحيوان لأرسطو: إنَّ الدَّابَّـة الَّـتي تلقـي العنبر من بطنها تشبه البقرة. انتهى.

وقيل: هو رجيع سمكةٍ.

وذكر ابن الحبِّ حديثًا: أنَّ النَّبِيُّ ﷺ قال: «العنبر من دابَّةٍ كانت بأرض الهند ترعى في البرَّ، ثمَّ إنَّها صارت إلى البحر».

رواه الشّيرازيُّ وغيره، والسّيرافيُّ في الغاية من حديث حذيفة.

وقال في القاموس: العنبر روث دائةٍ بحريَّةٍ، أو نبع عينٍ فيه.

وقال ابن البيطار في مفرداته: قال ابن حسّان: العنبر روّث دائّةٍ بحريّةٍ، وقيل: هو شيءٌ ينبت في قعــر البحــر، فيأكــلـه بعــض دوابً البحر، فإذا امتلأت منه؛ قذفته رجيعًا.

وقال ابن سيناء: العنبر فيما نظنُّ نبع عين في البحر، ولذلك يقال: إنَّه زبد البحر، أو روث دابَّةٍ بعيدٌ. انتهى.

وقال ابن جميع والشريف: من قال: إنَّه رجيع دابُّةٍ؛ فقد أخطأ.

وقال الشَّريفُ أيضًا في مفرداته: ما أعلم أحدًا فحص عنه كفحصي، والَّذي أجمع عليه مسن يُعتبدُ بـه مـن جميـع الطُّوائـف، ومـن المسافرين في جميع الأقطار: أنَّه يخرج من عيون تنبع من أسفل البحر مثل ما ينبع القار، فتلقيه الأمواج إلى الشُّطُّ. انتهى

قال بعضهم: في أيَّام معلوماتٍ.

(٢) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (وهل العلقة يخلق منها الآدميُّ، أو حيوانٌ طاهرٌ، والبيضة تصير دمًا نجسةٌ وجهان). انتهى. ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى): العلقة الَّتِي يخلق منها الآدميُّ أو حيوانٌ طاهرٌ هل هي طاهرةٌ أو نجسةٌ؟

أطلق الخلاف فيها، وأطلقه في المذهب والرّعايتين والحاويين، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم، وحكاهما ابن عقيلٍ روايتين: إحداهما: هي نجسةً، وهو الصّحيح.

قال في المغنى: والصُّحيح نجاستها، قال في مجمع البحرين: نجسةٌ في أظهر الوجهين، وقدَّمه في الكافي والشُّرح.

والوجه الثّاني: طاهرةً، صحَّحه صاحب التّلخيص وابن تميم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه. (المسألة الثّانية - ٢١): البيضة تصير دمًا هل هي طاهرة أو نُجسةٌ؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: هي نجسة، قال الجد: حكمها حكم العلقة.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: طاهرةٌ صحَّحه ابن تميم.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتـــان

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي العَلَقَةِ رِوَايَتَيْنِ، وَالوَجْهَانِ فِي دَمِ شَهِيدٍ، وَعَلَيْهِمَا يُسْتَحَبُّ بَقَاؤُهُ، فَيُعَايَا بِهَا، ذَكَرَهُ ابْـنُ عَقِيـلٍ فِي المُنْفُورِ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ (م ٢٧)(١) (و هـ) وَذَكَرَ أَبُو الْعَالِي وَالنَّلْخِيصُ نَجَاسَةُ بَيْضٍ مَذِرٍ.

وَلا يَنْجُسُ عَلَى الْأَصَحُ آدَمِي الهِ) وَقِيلَ مُسْلِم بِمَوْتِهِ، فَلا يَنْجُسُ مَا غَيْرَهُ، ذَكَرَةً فِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ خِلافًا

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَالَ أَصْحَابُنَا رِوَايَةُ التُّنْجِيسِ حَيْثُ اعْتَبَرَ كَفْرَةَ المَّاءِ لِخَارِجٍ يَنخُرُجُ مِنْهُ، لا لِنَجَاسَةٍ فِي نَفْسِهِ، قَـالَ: وَلا يُصِحُ، كُمَا لا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْحَيَوَانِ.

وَعَنْهُ: يَنْجُسُ طَرَقُهُ، صَحَّحَهَا القَاضِيَ وَغَيْرُهُ، وَأَبْطَلَ قِيَاسَ الجُمْلَةِ عَلَى الطُّرَف فِي النَّجَاسَةِ بالشَّهيدِ، فَإِنَّـهُ يَنْجُسُنُ طَرَفُهُ بِقَطْمِهِ، وَلَوْ قُتِلَ كَانَ طَاهِرًا، وَلاَنْ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الحُرْمَةِ مَا لَيْسَ لِلطَّرَف، بِدَلِيلِ الغُسْلِ وَالصَّلاةِ، وَلا َ–عَلَى الاَصَـحُ– مَا لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ (و هـ م)، وَقِيلَ: يَنْجُسُ، وَلا يَنْجُسُ مَا مَاتَ فِيهِ (و ش) َوَقِيلَ إِنْ شَقَّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَلا يُكْرَهُ، وَيَتُوَجَّهُ اختِمَالٌ، وَلا يَنْجُسُ دُودُ مَأْكُولٍ تَوَلَّدَ مِنْهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ نَجْسَهُ عِنْدَ الحَصْمِ، وَبَوْلُهُ وَرَوْثُهُ طَاهِرٌ (و هـ م).

وَعَنْهُ: نُجسٌ مِمَّا لَا يُؤكِّلُ.

وَعَنْهُ وَغَيْرُهُ (وَ ش)، وَهُوَ نَجِسٌ مِمَّا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ لا يُؤكّلُ. وقِيلَ: طَاهِرٌ مِنْ خُفَّاشٍ، وَيَتَوَجَّهُ طَرْدُهُ فِي الطَّيْرِ لِلْمَشَقَّةِ (و هـ)، وَلِلْوَزَغِ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فِي المُنْصُوصِ (ش) كَالحَيَّةِ (و) أستر حرب حرب لا لِلْعَقْرُبِ (و).

وَفِي الرُّعَايَةِ: فِي دُودِ القَزِّ، وَبَزْرِهِ وَجُهَان، وَأَنْ سُمَّ الحَيَّةِ يَخْتَمِـلُ وَجُهَيَّـنِ، وَظَـَاهِرُ كَلامِهـمْ طَهَارَتُـهُ كَسُـمُ مَـاكُول، وَنَبَاتِ طَاهِرٍ، وَيَنْجُسُ صُفْلَعٌ وَلَحُوهُ مِنْ بَحْرِيًّ مُحَرَّمٍ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ (هـ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ وَجُهَانِ هَـلْ يَنْجُـسُ غَـيْرُ وَنَدِيْهِ

ُ وَيُعْفَى عَلَى الْأَصَحِّ عَنْ يَسِيرِ دَمْ وَمَّا تَوَلَّدَ مِنْهُ (و) وَقِيلَ مِنْ بَدَنِهِ، وَفِي يَسِيرِ دَمِ حَيْضٍ أَوْ خَارِجٍ مِنَ السَّبِيلِ وَحَيَــوَان طَاهِرِ لا يُؤكّلُ وَجْهَانِ (م ٢٣، ٢٥)^(٢).

(١) (مسألة – ٢٢): قوله: (والوجهان في دم شهيلٍ وعليهما يستحبُّ بقاؤه... وقيل: طاهرٌ ما دام عليه). انتهى.

أحدها: هو طاهرٌ، صحَّحه ابن تميم، وقدَّمه في الرِّعاية.

والوجه الثَّاني: هو نجسٌ.

قلت: وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو أولى من الأوَّل.

والوجه الثَّالث: هو طأهرٌ ما دام عليه.

جزم به في مجمع البحرين، وقدَّمه المجد في شرحه وابن عبيدان.

قلت: وهو أولى منهما.

(٢) (مسألة - ٢٣ – ٢٥): قوله: (ويعفي على الأصحّ عن يسير دم وما تولَّد منه، وقيل: من بدنه وفي يسير دم حيضٍ أو خـــارج من السُّبيل وحيوانٌ طاهرٌ لا يؤكل وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى – ٢٣): يسير دم الحيض، وكذا دم النَّفاس هل يعفى عنه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه ابن تميم، وابن عبيدان، ومجمع البحرين، والحاوي، والفائق، والزَّركشيُّ:

أحدهما: يعفى عنه، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب؛ لإطلاقهم العفو عن يسير الدُّم. وجزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، والمنوَّر، وغيرهم، واختاره القاضي وغيره.

وقدُّمه في الرُّعايتين، وهو الصُّواب.

بل لو قيل: إنَّه أولى بالعفو من غيره؛ لكان متَّجهًا لمشقَّة التَّحرُّز منه، وكثرة وجوده.

والوجه الثَّاني: لا يعنى عن يسيره، اختاره المجد، وابن عبيدان، وابن عبد القويُّ، في مجمع البحرين، وقدَّمه في التَّلخيص وغيره.

(المسألة الثَّانية - ٢٤): الدُّم الخارج من السَّبيلين هل يعفى عن يسيره أم لا؟

وَلِمِي دَمْ حَيَوَانَ نُجِسَ احْتِمَالٌ (هـ).

وَعَنُهُ: طَهَارَةُ قَيْحٍ وَمِدَّةٍ، وَصَديدٍ، وَدَم. وَعِرْقُ الْمَأْكُولِ طَلَهِرٌ (خ) وَلَوْ ظَهَرَتْ حُمْرَتُهُ نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُؤْكِلُ (و) لآنَ العُرُوقَ لا تَنْفَكُ مِنْهُ، فَيَسْــقُطُ حُكْمُـهُ، لآنُـهُ ضَرُورَةٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الخِلافِ فِيمَا إِذَا جَبَرَ سَاقَهُ: نَجَاسَتُهُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: الْمُحَرَّمُ مِنَ الدَّمَ: الْمَسْفُوحُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ القَاضِي: فَأَمَّا الدَّمُ الَّذِي يَبْقَى فِي حُلَلِ اللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ، وَمَا يَبْقَى فِي العُرُوقَ فَمُبَاحٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةً إِلاَّ دَمَ العُرُوقِ، قَالَ مُنْبِخُنَا: لا أَعْلَمُ خِلافًا فِي العَفْوِ عَنْهُ، وَأَنْـهُ لا يُنْجُسَلُ الْمَرَقَّةُ، بَلْ يُؤْكِلُ مَعَهَا.

وَمَا ظُنَّتْ نَجَاسَتُهُ مِنْ طِينِ شَارِعِ طَاهِرٌ (ق).

وَعَنْهُ: نَجِسٌ، وَفِي العَفْوِ عَنْ يَسَيْرِهِ وَيَسِيرِ دُخَانِ نَجَاسَةٍ وَنَحْوِهَا وَجْهَانِ (م ٢٦، ٢٧)(١). وَلَــوْ هَبُّتْ رِيحٌ فَأَصَــابَ

= أطلق الخلاف فيه، وأطلقه الزَّركشيِّ:

أحدهما: لا يعفى عن يسيره، وهو الصُّحيح، على ما اصطلحناه، اختاره صاحبِ التُّلخيص، والمجد في شرحه، وأبسن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنور.

قلت: وهو مقتضى قول من اختار عدم العفو في الَّتِي قبلها بطريق أولى.

والوجه الثَّاني: يعفى عن يسيره، وهو ظاهر كلام كثير الأصحاب.

(المسألة الثَّالثة - ٢٥): يسبر دم الحيوان الطُّاهر الَّذي لا يؤكل لحمه غير الآدميُّ هل يعفى عنه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه ابن تميم:

أحدهما: يعفى عن يسيره، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما قطع به في المستوعب، والكافي، والحرُّر، والإفادات، والفائق، وغيرهم. وقطع به في المذهب، والمغني، والشَّرح، والنُّظم، والوجيز، والحاوي الكبير، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وشرح ابن رزينٍ، وابسن منجًّا، وَالنَّسهيل، وغيرهم، وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثّاني: لا يعفى عنه، جزم به في مجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، فإنَّهما قالاً: وما لا يؤكل لحمــه ولــه نفـسٌ ســائلةً لا يعفى عن يسيره.

وتابعا المجد في شرحه، فإنَّه جزم به.

وهو ظاهر ما قدُّمه في التَّلخيص، والبلغة، فإنَّه قال في العفو: من حيوان مأكول.

(١) (مسألة – ٢٦ – ٢٧): قوله: (وما ظنَّت نجاسته من طين شارع طاهْرٌ، وعنَّه نجسٌ، وفي العفو عن يسيَّره ويسيّر دخسان نجاسـةِ ونحوها وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٦): إذا ظنَّت نجاسة طين شارع، وقلنا بنجاسته، فهل يعفى عن يسيره أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يعفى عن يسيره، وهو الصّحيح.

صحُّحه في النَّظم ومجمع البحرين.

قال في الرَّعايتين والحاويين: يعفى عن يسيره في الأصحُّ.

وجزم به في الإفادات، وإليه ميل صاحب التَّلخيص، وهو احتمالٌ من عنده، وهو الصُّواب، واختاره الشَّيخ تقيُّ اللَّين. والوجه الثّاني: لا يعفى عنه.

قال في التَّلخيص: ولم أعرف لأصحابنا فيه قولاً صريحًا، وظاهر كلامهم: أنَّه لا يعفي عنه.

وقال ابن تميم: اختار بعض أصحابنا نجاسة طين الشُّوارع، وجعل في العفو عن يسيرها وجهين.

(المسألة الثَّانية – ٢٧): هل يعفى عن يسير دخان نجاسةٍ ونحوهًا أم لا؟

أطلق فيها الخلاف:

الفسروع - كتاب الطهارة

شَيْغًا رَطْبًا غُبَارٌ نَجِسٌ مِنْ طَرِيقٍ أَنْ غَيْرِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ النَّجَاسَةَ بِهِ. وَأَطْلَقَ أَبُو المَعَالِي العَفْوَ عَنْهُ، وَلَمْ يَغَيِّدُهُ بِالنِيسِرِ؛ لآنَّ النَّخرُزَ لا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَهَذَا مُتَّوَجَّةٌ، وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيَّةُ لا يَضْسُرُهُ ...

وَلا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ بَوْلٍ خَفَّاشٍ، وَنَبِيلِهِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ (هـ) وَوَذْي، وَقَيْءٍ، وَبَوْلُ بَغْلٍ، وَحِمَادٍ، وَعَرَقِهِ وَسُنْوْرِهِ وُجَلاًلُـةٍ قَبْلَ حَبْسِهَا.

حبسهه. وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ)، وَكَذَا فِي رَوَايَةٍ: إِنْ نَجُسَ بَوْلُ مَأْكُولِ وَرَوْثُهُ، ذَكَرَهَا شَيْخُنَا فِي بَوْلِ فَأَرِ^(۱). وَعَنْهُ: سَوْرُ بَغْلِ وَحِمَارٍ مَشْكُولُكُ فِيهِ، فَيَتَبَهِمُ مَعَهُ، فَلَوْ تَوَصُّنًا بِهِ ثُمَّ لَبِسَ خُفًّا ثُمِمً أَخْذَثَ، ثُمْ تَوَضَّنًا فَمَسَحَ وَتَيَهَّمَ وَصَلَّى بِهِ فَهُوَ لُبُسَّ عَلَى طَهَارَةٍ لَا يُصَلَّى بِهَا.

وَإِنَّ أَكَلَتْ هِرَّةً نَجَاسَةً ثُمَّ وَلَغَتْ فِي مَاء يَسِيرِ فَقِيلَ: نَجِسٌ، وَقِيلَ: طَاهِرٌ، وَقِيلَ: إِنْ غَسَابَتَ، وَقِيلَ: وَاخْتُصِلَ تَطْهِيرُ فَمِهَا، وَكَذَا أَفْوَاهُ الآطْفَاكِ وَالبَهَائِمِ (م ٢٨، ٣٠)^(؟).

= أحدهما: يعفى عن يسير دخان النَّجاسة وغبارها، وبخارها، ما لم تظهر له صفةً، وهذا الصَّحيح.

جزم به في الكافي، وابن تميم.

قال في الرُّعايتين، والحاويين، ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم: يعفى عن ذلك، ما لم يتكاثف.

زاد في الرَّعاية الكبرى: وقيل: ما لم يجمع منه شيءٌ، أو لم يظهر له صفةً، أو تعذَّر أو تعسَّر التَّحرُّز منه. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يعفى عنه، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

(١) تنبيهان: الأول: قوله: (ولا يعفى عن يسير بول خفّاش ونبيذ مختلف فيه وودي، وقيء، وبول بغل، وحمار، وعرقه، وسسؤره، وجلاًلة قبل حبسها، وعنه بلى، وكذا في رواية: إن نجس بول مأكول وروثه، وذكرها شيخنا في بول فأر). انتهى.

ظاهر قوله: (وكذا في رواية): أنَّ المشهور العفو عن يسير بول المأكول وروثه إذا قلنا: ينجس، وهو كذلك.

والصُّحيح من المذهب، جزم به الجد في شرحه، وابن عبد القويِّ، وابن عبيدان، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والشَّرح، واحتاره ابن تميم، وغيره.

وَالرُّوايَةِ الثَّانِيَّةِ: لا يعفي عَن ذلك، وهو ظأهر كلامه في المقنع، وغيره.

وأطلقهما في الحاويين، والرُّعايتين، وزاد ومنيُّه وقيته.

(٢) (مسألة – ٢٨ – ٣٠): قوله: (وإن أكلت هرَّةٌ نجاسةً، ثمَّ ولغت في ماءٍ يسيرٍ، فقيل: نجسٌ، وقيل: طـــاهرٌ، وقيــل: إن غــابت، وقيل: واحتمل تطهير فمها، وكذا أفواه، الأطفال والبهائم). انتهى.

ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(مسألة - ٢٨): الهرَّة. و(مسألة - ٢٩): أفواه الأطفال. و(مسألة - ٣٠): أفواه البهائم.

واعلم: أنَّ الهرَّة إذا أكلت نجاسةً، ثمَّ ولغت في ماء يسير، فلا يخلو: إمَّا أن يكون ذلك بعد غيبتها أو قبلها؟ فإن كان بعسد غيبتها، فالصَّحيح من المذهب: أنَّ الماء طاهرٌ.

جزم به في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقدُّمه ابن تميم، واختاره في مجمع البحرين، وقيل: نجسٌّ.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، والفائق، والزَّركشيُّ وغيرهم. **

قال المجد في شرحه: والأقوى عندي: أنَّها إن ولغت عقيب الأكل نجسٌ، وإن كان بعده بزمـن يـزول فيـه أثـر النَّجاسـة بـالرِّيق لم ينجس، قال: وكذلك جعل الرِّيق مطهّرًا أفواه الأطفال، وبهيمة الأنعام، وكلُّ بهيمةٍ طاهرةٍ كذَّلك. انتّهي.

واختاره في الحاوي الكبير، وجزم في الفائق: أنَّ أفواه الأطفال والبهائم طاهرةً، واختاره في مجمع البحريــن، وثقــل فيــه عــن بنــت الشَّيخ الموفَّق: أنَّ أباها سنل عن أفواه الأطفال؟ فقال الشَّيخ: النَّبيُّ ﷺ قال في الهرِّ: ﴿إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُم وَالطَّوَّافَاتِ».

قال الشَّيخ: هم البنون والبنات، فشبُّه الهرُّ بهم في المشقَّة. انتُّهي.

وقيل: طاهرٌ إن غابت غيبةً يمكن ورودها على ماء يطهّر فمها، وإلاّ فنجسّ، وقيل: طاهرٌ إن كانت الغيبة قدر مـــا يطهّر فمهــا،=

وَلا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ نَجَاسَةٍ فِي الآطْمِمَةِ، وَلا غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ (و م ش) وَخَالَفَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ فِيهَا، وَذَكَرَهُ قَـوْلاً فِي المُذَهِبِ لاَنَّ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا حَرَّمَ الدَّمَ المُسْفُوحَ، وَمَا الفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي مَرَقَةِ القِـدْرِ أَوْ مَـافِع آخَـرَ، أَوْ فِي السَّكِينِ، أَوْ غَيْرِهِ؟ وَكَانَتْ أَيْدِي الصَّحَابَةِ تَتَلَوَّتُ بِالجُرْحِ، وَالدُّمُلِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ التَّحَرُّزُ مِنْ المَاقِعِ حَتَّى يَغْسِلُوهَا، وَلِعُمُـومِ البَلَّـوَى بَعْر الفَأْر وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: نَصِ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الدِّمِ، وَهُوَ نَصُّ القُرْآنِ، وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ صَاحِبِ النَّظْمِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ شديدًا وَيَاسَ

الزُّرْعِ بِالْحَمِيرِ لِنَجَاسَةِ بَوْلِهَا وَرَوْثِهَا، وَقَالَ: لا يَنْبَغِي.

وَالْيَسِيرُ قُدُرَ مَا نَقَضَ (١٠) (هـ) فِي تَقْدِيرِ الْمُلَّظَةِ بِعَرْضِ الكَفِّ.

وَالْمُخَفُّفَةِ -وَهِيَ مَا تَعَارَضَ فِيهَا نَصَّانٍ- بِدُونِ زُبْعِ الْمَحَلِّ، وَيُضمُّ فِي الآصحَ مُتَفَرِّقًا بِثَوْبِ، وَقِيلَ: أَوْ شَيْئَيْنِ.

وَلاَ يُكْرَهُ سُؤْرُ الفَأْرِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بهِ الأَكْثَرُ.

ُ وَفِي المُسْتَوْعِبِ: يُكُرِّهُ، لآنَّهُ يُنْسَى، وَحُكِيَ رِوايَةً: وَإِنْ وَقَعَتْ فَأَرَةٌ أَوْ سِنُّوْرَ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَنْضَسَمُ دُبُسُرُهُ إِذَا وَقَـعَ فِـي مَائِع فَخَرَجَتْ حَيَّةً فَطَاهِرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لاَ.

َ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي فُنُونِهِ: هُوَ أَمْنَبُهُ، وَالْأَوْلُ أَصْلَحُ لِلنَّاسِ، وَكَذَا فِي جَامِدٍ، وَهُوَ مَا يَمْنَمُ انْتِقَالَهَا فِيسِهِ، وَقِيـلَ: إذَا فُتِـحَ وِعَاوْهُ لَمْ يُسَلُّ، وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ وَقَعَتْ وَمَعَهَا رُطُوبَةً فِي دَقِيقٍ وَنَحْوِهِ ٱلْقِيَتْ وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبِطْ حَرُمَ، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَلا يَجُوزُ إِزَالَةُ نَجَاسَةِ إِلاَّ بِمَاءٍ طَهُورٍ (و م ش) وَقِيلَ مُبَاحٍ (خ) وَقِيلَ أَوْ طَاهِرٍ.

وَعَنْهُ: بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلَ كَخَلُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا (و هـ).

قَالَ: وَيَحْرُمُ اسْتَعْمَالُ طَعَامٌ، أَوْ شَرَابٍ فِي إِرَالَتِهَا، لَلإِفْسَادِ المَال، وَيُؤخَذُ مِنْ كَلامِ غَيْرِهِ مَعْنَاهُ، وَقَالَهُ أَبُو البَقَاء وَغَيْرُهُ، وَسَبَقَ كَلامُ القَاضِي فِي الدَّبَاغ، وَلا تُعْتَبُرُ النَّيَّةُ (و)؛ لآنَ المُغَلَّبِ فِيهَا التَّرْكُ، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يَجَدْ مَا يُزِيلُهَا لَمْ يَتَيَمَّمْ لَهَا، فَلَــمْ تُعْتَبَرُ النَّيَّةُ كَسَائِو النَّوْدِيةِ وَعَدَمِهَا سَوَاءٌ، وَلَوْ لَمْ يَنُو الوُضُوءُ لَمْ يَصِرْ مُسْتَعْمَلاً، وَلاَنْهَا نَقْلُ تَعْلَ عَيْنِ مُعْيَّنَةٍ، فَهِي كَرَدٌ وَدِيعَةٍ، وَمَغْصُوبٍ، وَإِطْلاقٍ مُحْرِمٍ صَيْدًا، وَقِيلَ: بَلَى، وَقِيلَ فِي بَدَنٍ.

ُ وَفِي الانْتِصَارِ: فِي طَهَارَتِهِ بِصَوْبِ الغَمَامِ، وَيَعْلِ مُجْنُونٍ، وَطِفْلٍ، احْتِمَالانِ، وَلَا يُعْفِّسُلُ لِلنَّجَاسَةِ مَعْنَى، ذَكَرَهُ الْمِنُ عَقِيلَ وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَطْلَمُ.

(م): الإمام مالك

⁼وإلاً فنجسُّ.

ذكره في الرَّعاية الكبرى، وهو بعض قول المجد المتقدُّم فيما يظهر.

وإن كان الولوغ قبل غيبتها فقيل طاهرٌ، قلَّمه ابن تميم، واختاره في مجمع البحرين.

قال الأمديُّ: وهو ظاهر مذهب أصحابنا.

قلت: وهو الصُّواب.

وقيل: نجسٌ، اختاره القاضي، وابن عقيلٍ، وجزم به في المذهب وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

وتقدَّم كلام المجد بما يحتمل دخول هذه المسألة فيه، وأطلقهما في المســتوعب، والكــافي، والمغــني والشُـرح والرِّعــايتين، والحــاويين، وشرح ابن عبيدان، والفائق، والزَّركشيِّ وغيرهم.

فهذه ثلاثون مسألةً قد فتح الله تعالى بتصحيحها، والله أعلم.

⁽١) الثاني: قوله: (واليسير قدر ما نقض). انتهى.

الظاهر: أنه سهو، والصواب أن يقال: واليسير قدر ما لم ينقض، أو: والكثير قدر ما نقض.

وقال شيخنا في حواشيه: يحتمل أن يكون (قدر) منونًا، و(ما) نافية.

قلت: وفيه تعسف، والله أعلم.

باب الحيض

وَهُوَ دَمُ طَبِيعَةٍ، يُمنَعُ الطُّهَارَةُ لَهُ (و) وَالوُّضُوءُ، وَالصَّلاةُ (ع)، وَلا تَقْضِيهَا (ع).

قِيلَ لِٱحْمَدُ فِي رِوَآيَةِ الْأَثْرَمِ: فَإِنْ أَحَبُتْ أَنْ تَقْضِيَهَا؟ قَال: لا، هَذَا خِلافٌ، فَظَاهِرُ النَّهْبِي التَّحْرِيسمُ، وَيُتَوَجَّـهُ احْتِمَـالُ يُكْرَهُ، لَكِنَّهُ بِدْعَةٌ كَمَا رَوَاهُ الآثْرَمُ عَنْ عِكْرِمَةً.

وَلَعَلُّ الْمَرَادَ: إلاَّ رَكْعَتَىٰ الطُّوَافِ؛ لأَنَّهَا نُسُكُ لا آخِرَ لِوَقْتِهِ، فَيُعَايَا بهَا^(١).

وَيَتَوَجُّهُ: أَنَّ وَصْفَهُ لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامِ بِنُقْصَانَ الدِّينِ بَتَرَكِ الصَّلَاةِ زَمَنَ الحَيض يَفْتَضِسي أَنْ لا تُثَـابَ عَلَيْهَا، وَلاَّنَّ نِيُّنَّهَا تَرَّكُهَا زَمَنَ الحَيْضِ، وَفَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ بِخِلافَ ِالمَريضِ وَالْمُسَافِرِ، وَيَمْنَعُ الحَيْضُ أَيْضًا الصَّوْمَ (ع)، وتَقْضِيهِ (ع) هِيّ، وَكُلُّ مَعْذُور بِالْآمْرِ السَّابِقُ لا بِأَمْرِ جَلِيلِهِ فِي الْآشْهَرِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَقْضِيهِ مُسَافِرٌ بِالأَمْرِ الآوَّل، وَحَائِضٌ وَنُفَسَاءُ بأَمْر جَدِيدِ عَلَى الآصَحُ، كَذَا قَالَ.

وَيَمْنَعُ الْحَيْضُ الطُّوافَ (و) وَعَنْدَ شَيْخِنَا بلا عُذْرٍ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ، وَتَجْبُرُهُ بِدَم (و هـ) وَلا يَلْزَمُهَا بَدَنَةً (هـ) وَسُنَّةُ الطَّلاق، وَقِيلَ: لا بسُوَالِهَا كَالْخُلْم، وَقِيهِ وَجُدٌ، وَفِيهِ فِي الوَاضِحِ رَوَايَتَان، وَمِثْلُهُ طَلَاقٌ بِعِوْضٍ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ (و) وَالقِرَاءَةِ، وَقِيلَ: لا، وَحُكِيَ رَوَايَـــةُ، الخُتَـارُهُ شَــيْخُنَا، قَــالَ: إِنْ الْمُعْدِدِ وَاللّهِ مَا اللّهُ اللّهُ مِنْ مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللللللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ الللّهُ اللل ظُنْتُ نِسْنَانَهُ وَجَبَتْ، وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ كَرَاهَتَهَا لَهَا، وَلِجُنُبٍ.

وَعَنْهُ: لَا يَقْرُآنَ وَهِيَ أَشَدُ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بُنُ الْحَارِثِ فِيهَا أَحَادِيثُ كَرَاهِيَةٍ لَيْسَتْ قَوِيَّةً، وَكَرِهَهَا لَهَا وَيَمْنَعُ اللَّبْثَ فِي المُسْجِدِ (و)، وَقِيلَ: لا بوُصُوء، وقِيلَ: وَيَمْنَعُ دُخُولَهُ، وَحُكِيَ رِوَايَةً كَخَوْفِهَا تَلْوِيثَهُ فِي الآشَهْرِ، وَنَصَّهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ: نَمُرُ وَلا تَقْعُدُ *** وَالْمَالِمُ اللَّهُ مِنْ مُنْ الْمُعْدِدُ وَاللَّهُ كَخَوْفِهَا تَلْوِيثَهُ فِي الآشَهْرِ، وَنَصَّهُ فِي ر وَالْوَطَّءَ (ع) وَلَيْسَ بَكَبِيرَةٍ فِي ظَاهِرٍ مَا يَأْتِي (ش).

وَإِن انْقَطَعَ الدُّمُ أَبِيَحَ فِعْلُ الصُّومَ (و مْ ش) وَطَلاقٌ (و ش و هـ) فِيهِمَا إِنْ انْقَطَعَ لآقَلْهِ وَلَمْ يَمْضِ وَقْتُ صَلاةٍ، وَكَذَا الوَطُّءُ عِنْدُهُ فِي الْأَصَحُّ.

وَعَنْهُ: وَقِرَاءَةً اخْتَارَهُ القَاضِي (خ) وَلَمْ يُبحِ البَاقِيَ قَبْلَ غُسْلِهَا.

وَلَوْ أَرَادَ وَطَأَهَا فَادْعَتْ حَيْضًا وَأَمْكَنَ قُبْلَ، نَصُّ عَلَيْهِ (ش) فِيمَا خَرَّجَهُ فِي مَخْبَسِهِ، لآنْهَا مُؤْتَمَنَةٌ وَيُتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ مِـنْ الطُّلاقِ، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْمَلَ بِقَرِينَةٍ وَأَمَارَةٍ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْم: اتَّفَقُوا عَلَى قَبُول قَوْل المَرْأَةِ: تَرُفُ العَرُوسَ إِلَــى زُوْجِهَــا تَقُولُ: هَذِهِ زَوْجَتُكَ وَعَلَى اسْتِيَاحَةٍ وَطْيَهَا بِذَلِكَ وَعَلَى تَصْدِيقِهَا فِي قَوْلِهَا: أَنَا حَائِضٌ، وَفِي قَوْلِهَا: قَدْ طَهُرْت.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ وَأَبُو دَاوُد فِيمَنْ اشْتَرَى أَمَةً فَأَرَادَ اسْتِبْرَاءَهَا فَادْعَتْ حَيْضًا أَيْضًا، قَالَ: يُعْجَبُنِي أَنْ يَحْتَاطَ، وَيَسْتَظْهِرَ جَتْى يَرَى دَلَاثِلُهُ، رَبُّمَا كَلَبَتْ، وَتُغَسِّلُ الْمُسْلِمَةُ الْمُتَنِعَةُ قَهْرًا، وَلَا نِيَّةَ هُنَا لِلْمُذْرِ، كَالْمُتَنِعِ مِـنْ زَكَّاةٍ، وَالصَّحِيخُ لا تُصَلِّمي بِـهِ، ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ وَتُغَسَّلُ الْمَجْنُونَةُ، وَيُتَوَجُّهُ وَيَنُويهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُخْتَمَلُ أَنْ يُغَسِّلُهَا لِيَطَاهَا، وَيَنْوِيَ غُسْلَهَا تَخْرِيجًا عَلَى الكَافِرَةِ، وَيَأْتِي غُسْلُ الكَافِرَةِ فِي عِشْرُةِ النِّسَاء. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيُ فِيهِمَا: لا يُيَّةً، لِعَدَم تَعَدُّرِهَا مَآلًا، بِخِلافِ النِّيتُو، وَأَنْهَا تُعيِدُهُ إِذَا فَاقَتْ، وَأَسْلَمَتْ.

وَكَذَا قَالَ الْفَاضِي فِي الْكَافِرَةِ: إِنْمَا يُصِحُ فِي حَقَّ الْآدَمِيُّ، لأنَّ حَقَّهُ لا يُعْتَبُرُ لَهُ النَّيَّةُ، فَيَجِبُ عَوْدُهُ إِذَا أَسْــلَمَتْ، وَلَــمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ، وَلا حَاجَةَ بِنَا إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الحَقْيْنِ، فِي حَقَّ الْمُسْلِمَةِ.

(١) تنبيه: قوله عن الحائض: (ولا تقضي الصَّلاة، ولعلُّ المراد إلاَّ ركعتي الطُّواف، لأنَّها نسكٌ لا آخر لوقته فيعايا بها). انتهي. ردَّ شيخنا وابن نصر اللَّه على المصنِّف في كونها تقضي، والَّذي يظهر لي أنَّ محلُّ ذلك إذا قلنا: تطوف الحائض، فإذا طافت؛ فإنَّهما لا تصلِّي حتَّى تطهر، وقد أومي إليه شيخنا أيضًا.

قلت: وللشَّافعيَّة فيما إذا طافت ثمُّ حاضت قبل صلاة الرُّكعتين وجهان في قضائهما، اختار الشَّيخ أبو عليُّ عدم القضاء، واختاره النُّوويُّ في شرح المهذُّب، واختاره ابن القاصُّ، والجرجانيُّ، والنُّوويُّ في شرح مسلم، وحكي عن الأصحاب القضاء.

وَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنَ الْحَائِضِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ فِي الفَرْجِ.

وَعَنْهُ: لَا بِمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالْرَكِبُةِ، وَجَزَمُ بِهِ فِي النَّهَايَةِ، لِخَوْفِهِ مُواقعَةَ المخطُّورِ، وَقِيلَ: يَلْزَمُ سَتْرُ الفَرْجِ.

وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ بِحَائِلِ أَوْ لَا لَزِمَهُ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُهُ، نَقَلُهُ الجَمَاعَةُ. وُعَنَّهُ: نِصْفُهُ فِي إِذْبَارُو.

وَعَنْهُ: بَلْ فِي أَصْفَرَ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ بَلْ لِمُلْدٍ، وَاعْتَبَرَ شَيْخُنَا كَوْنَهُ مَضْرُوبًا، وَهُوَ أَظْهَـرُ، وَفِي القِيمــةِ وَغَـيْرُ مُكَلُّـفِ

وَذَّكِرَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: هَلُ اللَّينَارُ هُنَا عَشَرَهُ دَرَاهِمَ أَوْ النَّنا عَشَرَ؟ يَخْتَصِلُ وَجْهَلِينِ، وَمُسْرَادُهُ إِذَا أَخْسَرَجَ دَرَاهِمَ كَمْ يُخْرَجُ؟ وَإِلاَّ فَلَوْ أَخْرَجَ ذَهَبًا لَمْ يَعْتَبُو قِيمَتُهُ بِلا شَكْ، وَهُوَ كَفَّارَةً.

قَالَ الْآكَثُرُ: يَجُوزُ إِلَى مِسْكِينَ وَاجْدٍ، كَنَّذُر مُطْلَق، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجُهَا: وَمَنْ لَهُ أخْدُدُ زَكَاةٍ لِحَاجَدِهِ، قَالَ فِي شَرْحُ العُمْدَةِ وَكَذَا صَدَقَةٌ مُطْلَقَةً، وَيَأْتِي أُولَ بَابِ ذِكْرٍ أَهْلِ الزُكَاةِ، وَذَكَرُوا فِي صَرْف الوَقْف الْمُنْقطِع رِوَايَةً إِلَى الْمَسَاكِينِ، قَـالُوا: لْأَنَّهُمْ مَصْرفُ الصَّدَقَاتِ، وَحُقُوقُ اللَّهِ مِنْ الكَفَّارَاتِ وَنُحْوهَا.

فَإِذَا وَجَدَ صَدَقَةً خَيْرَ مُعَيِّنَةِ الْمَصْرِفِ انْصَرَفَتْ النَّهِمْ، كُمَّا لَوْ نَلَرَ صَدَقَةً مُطْلَقَةً، وَعَلَّلُوا دِبَايَةَ صَرَفِهِ إِلَى فُقَـرَاءٍ قَرَابَتِهِ

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله في أحكام كفّارة الوطء في الحيض إذا قلنا: بوجوبها قال: (ففي إجزاء القيمسة ووجوبهما على غمير مكلُّف وجهان. انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا قلنا بوجوب الكفَّارة فِهلِ تجزئ القيمة أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: لا تجزئ، وهو الصّحيح.

قال ابن تميم وصاحب مجمع البحرين: هو في إخراج القيمة كالزكاة.

والصُّحيح من المذهب: لا يجزئ إخراجها في الزُّكاة، وقدُّم عدم الإجزاء هنا في الرُّعاية الكبرى.

قال ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع: الأظهر أنَّها لا تجزئ كالزُّكاة. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

والوجَّه الثَّانيُ: تَجْزَى كَالْحَرَاجِ والجزية، صُحَّمه في الفائق، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وأطلقهما في المغني، والشُّرح، وشسرح ابس

فعلى الأوَّل: يجزئ إخراج الفضَّة عن الذَّهب، على الصَّعيح، صحَّحه في المنني، والشَّرح، والفائق، وقدَّمه ابن رزيــن في شــرحه، وقطع به القاضي عبُّ الدِّين بن نصر اللَّه في سوّاشيه، وقال: عملُ الحلاف في غير هذا. انتهى.

وليس الأمر كما قال.

وقيل: لا يجزئ، حكاه في المغنى وغيره.

قال في جمع البحرين: وحكمه في إخراج قيمة فضَّة أوغيرها حكم الزِّكاة.

(المسألة الثانية - ٧): هل تحب الكفَّارة على غير المكلِّف، أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه ابن تميم، وإبن حمدان في الكبرى، وصاحب الفائق والقواعد الأصوليَّة وغيرهم. وحكاه في الفائق روايتين:

إحداهما: يلزمه، وهو الصّحيح.

قال في عجمع البحرين: انبني على وطء الجاهل، والمذهب الوجوب على الجاهل انتهيء ﴿ * اللَّهُ عَلَى اللَّه

وقدُّمهِ في المغني، والشُّرح، وشرح ابن عبيدان.

وقدمه في المغنى، والشرح، وشرح ابن عبيدان. والوجه الثاني: لا يلزمه، وهو احتمالً في المغني، وقدّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهو الصواب.

وصحُّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

بِأَنْهُمْ أَهْلُ الصَّدَقَاتِ دُونَ الْآغْنِيَاء، وَكَذَا قَالُوا فِيمَا إِذَا أُوْصَى فِي أَبْوَابِ البرِّ أَنَّ المَسَاكِينَ مَصَارِفُ الصَّدَقَاتِ وَالرَّكُوَاتِ. وَعَنْهُ: لا كَفَّارَةَ (و) وَكَالوَطِءَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ قَبْلَ غُسْلِهَا فِي الْنَصُوصِ، وَنَاسٍ، وَجَاهِلٍ، وَمُكُوّنِهِ، وَامْرَأَةً كَذَلِكَ.

قَالَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: بِنَاءً عَلَى الصُّومِ، وَالإِحْرَامِ، وَبَانَ بِهَذَا أَنَّ مَنْ كَرَّزَ الوَطْءَ فِـي حَيْضَـةٍ أَوْ حَيْضَتَيْـنِ أَنْـهُ فِـي

تَكْرَار الكَفَارَةِ كَالصُّوم.

وَفِي سُقُوطِهَا بالعَجْز روَايَتَان (م ٣)^(١).

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ بِوَطَءَ دُبُرٍ، ذَكَرَهَا ابْنُ الجَوْزِيِّ.

وَبَدَنُ الْحَائِضُ وَعَرَقُهَا، وَسُؤْرُهَا طَاهِرٌ، وَكَذَا لا يُكُرَّهُ طَبْخُهَا وَعَجْنُهَا، وَغَيْرُ ذَلِك، وَلا وَضِعُ يَدَيْهَمَا عَلَى شَلَيْءٍ مِنْ

وَلا خَيْضَ قَبْلَ تَمَامِ تِسْعِ مِينِينَ (و)، وَقِيلَ: عَشْرٍ.

وَعَنْهُ: اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قِيلَ تَقْرِيبٌ، وَقِيلَ: تُخْدِيدٌ (مَ ٤)(٢).

وَلاَنْقِطَاعِهِ غَايَةٌ، نَصٌ عَلَيْهِ (هـ ش) هَلْ هِيَ سِتُونَ سَنَةً، أَوْ خَمْسُونَ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ

وَعَنْهُ: خَمْسُونَ لِلْعَجْمِ (و م). وَعَنْهُ: بَعْدُ الْحَمْسِينَ حَيْضٌ إِنْ تَكُرُّرُ

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وفي سقوطها بالعجز روايتان).

وأطلقهما ابن عقيل في الفصول، وابن عبيدان، وصاحب الفائق:

إحداهما: لا تسقط، قدَّمه في الرَّعايتين والحاويين، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنِّف في باب ما يفسد الصُّوم، فإنَّـه قـال: تسـقط كفَّـارة الوطء في رمضان بالعجز، ولا يسقط غيرها بالعجز مثل كفَّارة الظَّهار، واليمين، وكفَّارات الحجُّ ونحو ذلك، نصُّ عليه.

قال المجد وغيره: وعليه أصحابنا. انتهى.

فظاهر هذه العبارة دخول هذه المسألة.

والرُّواية الثَّانية: تسقط، اختاره ابن حامدٍ، وصحَّحه صاحب التَّلخيص، والجد في شرحه، وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين. قال المصنِّف هناك: وذكر غيرٌ واحدٍ تسقط كفَّارة وطءُ الحائض بالعجز على الأصحِّ. انتهى.

وقدَّمه ابن تميم وعنه تسقط بالعجز عنها كلُّها، لا عن بعضها؛ لأنَّه لا بدل فيها، وما هو ببعيدٍ، وهي شبيهةٌ بـالقدرة على بعـض

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (ولا حيض قبل تمام تسع سنين، وقيل: عشرٍ، وقيل: اثنتي عشرة، قيل: تقريبٌ، وقيل: تحديدٌ). انتهي. القول بالتُّحديد ظاهر ما قطع به في الفصول، والمستوعب، والنلخيص، والبلغة، والرعايتين، والحاويين، وابسن تميم، والإفعادات، والفائق، والزركشي، وتجريد العناية، وشوح ابن عبيدان، وغيرهم.

قال في الهداية، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم: لا حيض قبل تمام تسع سنين.

قال في مجمع البحرين: وأقلُّ سنٌّ تحيض له المرأة تسع سنين كاملة. انتهى.

قال ابن عبيدان: والمراد كمال التُسع، كما صرَّح به غير واحدٍ.

والقول الثاني: ذلك تقريب.

قلت: وهو الصواب

تنبيه: قول المصنّف: (لا حيض قبل تمام تسنع سنين، وقيل: عشر، وقيل: اثنتي عشرة) كالصّريح أو صريح في أنّه لا بــدّ مــن تمــام ذلك، وقوله بعد ذلك: (قيل: تقريبُ ، وقيل: عُمديدًا) كالمناقض له، لكن بقرينة ذكر الحلاف انتفى التَّصريح، واللَّه أعلم.

وقال شبخنا في حواشيه: ظاهر عبارته إحادة الحلاف إلى القولُ الاخير كما نفسدُم، ويرشُّحه عـدم الاطَّـلاع على الحـلاف لكـنُّ

STATE OF STATE OF

Jaly with the same of the

Light of Son and the consequence of the Son of the Company

وَعَنْهُ: مَشْكُوكَ فِيهِ (م ٥)(١).

وَأَقُلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (و ش).

وَعَنْهُ: يَوْمٌ، لَا ثَلِاثَةٌ (هـ) وَلا حَدُّ لاَقَلْهِ (م) ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ عَكْسَهُ (ع).

وَٱكْثُرُهُ خَمْسَةً عَشَرَ يَوْمًا (و م ش).

وَعَنْهُ: سَبْعَةَ عَشَرَ، وَقِيلَ عَلَيهما: وَلَيْلَةٌ لا عَشْرَةٌ بِلَيَالِيهَا (هـ).

وَغَالِبُهُ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ (و).

وَٱقَلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلاثَةً عَشَرَ يَوْمًا.

وَعَنْهُ: خُمْسَةَ عَشَرَ (و)، وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا: وَلَيْلَةً.

وَعَنْهُ لا تُوقِيتَ فِيهِ، كَأَكْثَرهِ.

وَعَنْهُ: إِلاَّ فِي العِدَّةِ، وَأَقَلُهُ زَمَنَ الحَيْض: أَنْ يَكُونَ النَّقَاءُ خَالِصًا لا تَتَغَيَّرُ مَعَهُ القُطْنَةُ إِذَا احْتَشَتْ بِهَا فِي ظَاهِرِ اللَّذَهَبِ،

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ولانقطاعه حدًّ، هل هو ستُّون سنةً أو خسون؟

فيه روايتان: وعنه: خسون للعجم، وعنه: بعد الخمسين حيضٌ إن تكرُّر، وعنه: مشكوكٌ فيه). انتهى.

أطلق الحلاف في كون أكثر سنِّ الحيض خسين أم ستِّين، وأطلقه في المغني، والحرُّر، والشُّرح، وشرح ابن عبيدان، وغيرهم.

إحداهما: أكثره خسون مطلقًا، وهو الصُّحيح من المذهب، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الدَّهب، والمذهب الأحمد، والطُّريق الأقرب، والخلاصة، والمادي، والتّرغيب، ونظم نهاية ابن رزين، والإفادات، ونظم المفردات وهو منها، وغيرهم.

قال ابن الزَّاغونيِّ: هو اختيار عامَّة المشايخ.

قال في البلغة: هذا أصحُّ الرُّوايتين.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

قال في مجمع البحرين: هذا أشهر الرّوايات.

قال في نهاية ابن رزين: أكثره خسون على الأظهر، وقدَّمه في المبهج، والمستوعب، والمقنع، والتَّلخيص، وشرح المجد، والرَّعــايتين، والنَّظم، والحاويين، وتجريدُ العناية، وإدراك الغاية.

قال الزُّركشيِّ: اختارها الشِّيرازيُّ.

والرَّواية الثَّانية: اكثره ستُون سنةً، جزم به في الإرشاد، والإيضاح، وتذكـرة ابـن عقبـلٍ، والعمـدة، والوجـيز، والمنـوّر، ومنتخـب الادميُّ، والتَّسهيل، وغيره.

وقدُّمه أبو الخطَّاب في رؤوس المسائل، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في النَّهاية: هي اختيار الخلاُّل، والقاضي.

(وعنه خسون للعجم).

قال في الرَّعاية: وعنه الخمسون للعجم، والنَّبط ونحوهم، والسُّتُون للعرب ونحوهم. انتهى.

وأطلقهنَّ الزُّركشيُّ، وأطلق الأولى.

وهذه في الفصول في العدد.

(وعنه بعد الخمسين حيضٌ إن تكرُّر)، ذكرها القاضي، وغيره، وصحَّحها في الكافي.

قلت: وهو قويٌّ جدًّا.

قال في المغني في العدد: والصُّحيح أنَّها متى بلغت خسين سنةً فانقطع حيضها عن عادتها مرَّات لغير سببو؛ فقيد صارت آيسةً، وإن رأت الله بعد الخمسين على العادة الَّتي كانت تراه فيها؛ فهو حيضٌ على الصَّحيج. انتهى.

فللشَّيخ في هذه المسألة ثلاث اختيارات، وعنه بعد الخمسين مشكوكٌ فيه، اختاره الجرقيُّ، وناظمه.

قال القاضي في الجامع الصُّغير: هذا أصحُّ الرَّوايات، واختارها أبو بكر الخلاَّل، وجزم به في الإفادات، فعليها تصوم وجوبًا علـــى الصُّحيح، قدَّمه ابن حمدان، وعنه استحبابًا، ذكرها ابن الجوزيِّ، واختار الشَّيخ تقيُّ الدِّين: أنَّه لا حدُّ لأكثر سنَّ الحيض.

ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر، وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي، وَعَيْرُهُ.

نَقَلَ أَنُو بَكْرٍ هِيَ طَاهِرٌ إِذَا رَأْتُ البِّيَاضَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا إِنْ كَانَ الطُّهْرُ سَاعَةً.

وَعَنْهُ: يَوْمٌ، اخْتَارَهُ الشُّيْخُ، وَقَالَ: إلاَّ أَنْ تَرَى مَا يَدَلُّ عَلَيْهِ.

وَلا حَيْضَ مَعَ الْحَمْل نَصَّ عَلَيْهِ (و هــ).

وَعَنْهُ: بَلَى، ذَكَرَهَا أَبُو القَاسِمِ التَّمييعِيُّ، وَالبِّيهَةِيُّ، وَشَيْخُنَا، وَاخْتَارَهَا وَهِيَ أظْهَرُ، ذَكَرَ عُبَيْدَةُ بْـنُ الطَّيْسِبِ أَنْـهُ سَـمِعَ إسْحَاقَ نَاظَرَ أَحْمَدُ، وَرَجَعَ إِلَى قُولِهِ هَذَا، ورَوَاهُ الحَاكِمُ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد لا تَلْتَفِتُ إِلَى الـدُم الآسْوَدِ، وَتُصَلِّي، قِيـلَ لَـهُ: فَتَغْتَسِلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ القَاضِي: هَلَمَا عَلَى طَرِيقِ الاحْتِيَاطِ، وَالْحُرُوجِ مِنْ الخِلافِ، لا لِلْوُجُوبِ، وَعِنْدَ شَـيْخِنَا مَـا أَطْلَقَـهُ الشَّارعُ عُمِلَ بِمُطْلَق مُسَمَّاهُ وَوُجُودِهِ، وَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيرُهُ، وتَخْدِيدُهُ بَعْدَةُ فَلِهَذَا عِنْدَهُ المَّاءُ قِسْمَانِ: طَاهِرٌ طَهُورٌ، وَنَجَسّ

وَلا حَدُّ لأَقُلُ الْحَيْضِ، وَأَكْثَرُو، مَا لَمْ تَصِرْ مُسْتَحَاضَةً، وَلا لآقَلُّ سِنَّهِ وَأَكْسَثُرو، وَلا لآقَـلُ السَّفَر، لَكِـنَّ خُرُوجَـهُ إِلَـي بَعْضِ عَمَلِ أَرْضِهِ، وَخُرُوجَهُ عَلَيْهِ السِّلامِ إِلَى قُبَاءَ لا يُسَمَّى سَفَرًا، وَلَوْ كَانَ بَرِيدًا، وَلِهَذَا لا يَتَزَوَّدُ، وَلا يَتَسَاهُبُ لَـهُ أَهْبَتُـهُ، هَٰذَا مَعَ قِصَر الْمُدَّةِ، فَالْمَسَافَةُ القَرْيَةُ فِي الْمُدَّةِ الطُّويلَةِ سَفَرٌ، لا البّعِيدَةُ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ.

وَلَا حَدُّ لِلدُّرْهَم وَالدِّينَار، فَلَوْ كَانَ أَرْبَعَةَ دَوَّانِق، أَوْ ثَمَانِيَةٌ خَالِصًا أَوْ مَغْشُوشًا، لا دِرْهَمَا أَسْــوَدَ عُمِــلَ بِـهِ فِـي الرُّكَـاةِ وَالسَّرِقَةِ وَغَيْرِهِمَا، وَلا تَأْجِيلَ فِي الدِّيَّةِ، وَأَنَّهُ نَصُّ أَخْمَدَ فِيهَا، وَالخَلْعُ فَسَنحٌ مُطْلَقًا، وَالكَفَّارَةُ فِي كُلِّ أَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَــهُ فِي ذَٰلِكَ قَاعِدَةٌ مَعْرُوفَةً.

وَقَالَ فِي قَاعِدَةٍ فِي الْأَحْكَامِ الشُّرْعِيَّةِ الَّتِي تَعَيَّنَتْ بالنُّصُّ مُطْلَقًا، وَٱلْتِسي تَعَيَّنَتْ بحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَـالَ تَأْجِيلُ الدِّيَةِ عَلَى العَاقِلَةِ مِنْ هَذَاً، فَإِنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُؤَجُّلُهَا، وَعُمَرُ أَجْلَهَا فَآتِهُمَا رَأَى الإمَامُ فَعَلَ، وَإِلاَّ فَإِيجَابُ أَحَدِهِمَا لا يُسَوُّغُ، وَلَهُ فِي تَقْدِيرِ الدِّيَاتِ وَأَنْوَاعِهَا كَلَامٌ يُنَاسِبُ هَذَا، فَإِنَّ حُكْمَهُ عليه السلام فِي القَضَيَّةِ الْمَثَّيَةِ تَــَارَةً يَكُــونُ عَامًّـا فِــي أَمْثَالِهَا، وَتَارَةً يَكُونُ مُقَيَّدًا بِقَيْدٍ يَتَعَلَّقُ بِالآثِمَّةِ وَالاجْتِهَادِ، كَحُكْمِهِ فِي السَّلَبِ؛ هَلْ هُوَ مُطْلَــقّ، أَمْ مُعَيَّـنَ فِـي تِلْـكَ الغَـزَاةِ أستُنحِقُ بشَرْطِهِ؟

وَالْمُبْتَدَاَّةُ بِدَمَ أَسْوَدَ وَالْآصَحُ وَأَحْمَرَ (و) وَفِي صُفْرَةِ أَوْ كُذْرَةٍ وَجُهَانَ (م ٦)(١١) تَجْلِسُ برُؤْيَتِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَــــُّه، وَيَتَوَجُّـهُ احْتِمَالٌ بِمُضِيٌّ أَقَلُهِ، فَتَنْرُكُ الصَّلاةَ وَالصَّوْمَ أَقِلُ الحَيْضِ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبُ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَإِنَّ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلُ فِي أَلَا حَيْضَ وَلاْقَلَّهِ خَيْضٌ، وَإِنْ جَاوَرُ أَقَلُهُ اخْتَسَلِّتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ فِي مُدَّةِ الحَيْضِ، وَلَمْ تَجْلِسْ مَا جَاوَرُهُ حَتَّى يَتَكَرَّرُ ثَلاثًا، فَتَجْلِسُ فِي الرَّابِع، نُصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقِيلَ فِي الثَّالِثِ.

وُّعَنْهُ: يَتَكَرَّرُ مَرَّتَيْنِ فَتَجْلِسُ فِي الثَّالِثِ، وَقِيلَ فِي الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ شَـيْخُنَا، وَإِنَّ كَـلامَ أَحْمَـدَ يَقْتَضيهِ، ويَصِيرُ عَـادَةً، وَتَعِيدُ وَاجِبَ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ، نُصُ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: قَبْلَ تَكُوَّارُو احْتِيَاطًا، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لا يَجِبُ إِعَادَةً.

وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا قَبْلَ تَكْرَارِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ احْتِيَاطًا.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (والمبتدأة بدم أسود، والأصحُّ: وأحمر، وفي صفرةٍ أو كدرةٍ، وجهان). انتهى. وأطلقهما الزُّركشيُّ:

أحدهما: حكمه حكم الدم الأسود، وهو الصعيح.

جزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين عند الكلام على الصُّفرة والكدرة.

وجزم به في الفصول أيضًا، واختاره القاضي.

والوجه الثَّاني: لا تجلسه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصحَّحه الجد في شرحه، وقدَّمه ابن تميسم، وابس حمدان، وابس عبيدان، وابن عبد القوي في شرحيهما، وصاحب الفائق وغيرهم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، ذَكَرَهَا فِي الرَّعَايَةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ رَوَايَتَيْنِ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو، هِيَ كَمُسْتَحَاصَةٍ. وَإِنْ الْقَطَعَ فَفِي كَرَاهَتِهِ إِلَى تَمَامِ أَكْثَرِ الحَيْضِ رِوَايَتَانِ (م ٧)(() فَإِنْ عَادَ فَكُمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعُ. وَمُرْهُ مِنْ مُؤْمِنِهِ إِلَى تَمَامِ أَكْثَرِ الحَيْضِ رِوَايَتَانِ (م ٧)(() فَإِنْ عَادَ فَكُمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعُ.

وَعَنْهُ: لا بَأْسَ.

وَلا عَادَةً بِمَرَّةٍ (خ).

وَعَنْهُ: تَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ.

وَعَنْهُ: عَادَةَ نِسَائِهَا.

وَعَنْهُ: أَكْثَرَهُ، اخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي (و).

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الرُّوايَاتُ فِي الْمُشْتَخَاضَةِ، وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَمُسْتَحَاضَةً.

وَتَثْبُتُ العَادَةُ بِالتَّمْيِرْ، كَثْبُوتِهَا بِانْقِطَاعِ الدُّم.

وَيُعْتَبُرُ التَّكُوْ الْ فِي الْعَادَةِ كَمَا سَبَقَ وَفِي احْتَبَارِهِ فِي النَّمْيِيزِ خِلافٌ يَأْتِي، فَإِنْ لَمْ يُعْتَبُرْ فَهَلْ يُقَدَّمُ وَقْتُ هَذِهِ العَادَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَعْدَهَا؟ فِيهِ وَجْهَانَ.

ُوَمَّلُ يُعْتَبَرُ فِي الْعَادَةِ التَّوَالِي؟ فِيهِ وَجْهَانَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وْعَدَمُهُ أَشْهَرُ (مَ ٨، ٩)^(٢)، وَلَوْ لَمْ تَعْرِفُ الْمُبْتَدَأَةُ وَقْتَ الْبَدَاءِ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (في المبتدأة ويحرم وطؤها قبل تكراره ونصُّ عليه فإن انقطع ففي كراهته إلى تمام أكثر الحيض روايتسان). نتهي.

واطلقهما في المغنى، ومجمع البحرين، ومختصر ابن تميم بالوضع، وشرح ابن عبيدان، والحاويين.

إحداهما: يكره إن أمن العنت، جزم به في الإفادات، وقدَّمه في الرُّعاية الصُّغرى، وابن تميم في باب النَّفاس،

والرُّواية النَّانية: يباح وطؤها في طهرها يومًا فأكثر قبل تكراره، وهو الصَّحيح.

قلاًمه في الشُّرح، وشرح ابن رزين، والرَّعاية الكبرى، واختاره الجد في شرحه، ذكـره عنـه ابـن عبيـدان في أحكـام النَّفـاس، وهـو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٨ – ٩): قوله في المبتدأة المستحاضة: (وتثبت العادة بالتَّمييز، كثبوتها بانقطاع الدَّم، ويعتبر التُّكرار في العادة كما سبق، وفي اعتباره في التَّمييز خلافٌ يأتي فإن لم يعتبر فهل يقدَّم وقت هذه العادة على التَّمييز بعدها، فيه وجهان، وهل يعتبر في العادة التَّولِي فيه وجهان، قال بعضهم: وعدمه أشهر. إنتهى).

ذكر المصنّف مسالتين:

أطلق فيهما الخلاف:

(المسألة الأولى – ٨): إذا لم يعتبر التُّكرار في التَّمييز، فهل يقدُّم وقت هذه العادة على التُّمييز بعدها أو لا؟

أطلق الحلاف فيه.

(المسألة النَّانية - ٩): هل يعتبر في العادة النُّوالي أم لا؟

أطلق الخلاف.

وامًا قوله: (وفي اعتباره في التَّمييز خلافٌ ياتي)، فقد صحَّح المصنَّف هنـاك عـدم اعتبـار التَّكـرار، فقـال؛ (ولا يعتسر تَكـراره في الأصح). انتهى.

_ إذا علم ذلك، فقال في المغني وغيره: وإذا كانت الَّتي استمرَّ بها اللَّم متعيِّزًا جلست التَّمييز فيما بعد الأشهر النَّلاثة.

وقال ابن عقيلٍ: وعن أحمد أنَّها تردُّ إلى التَّمييز في الشُّهر الثَّاني، ولا يعتبر تكرارٍ التَّمييز،

وقال القاضي: ُلا تجلس منه إلاَّ ما تكرَّر، فعلى هذا لو رأت من كلُّ شهر خسةً أحر، ثمَّ خسةً أسبود ثبمُّ أحمر واتَّصل جلست الأسود، والباقي استحاضةً، ولو رأت عشرةً احر، ثمَّ خسةً أسود، ثمَّ أحر، وأتَّصل؛ فالحكم كالَّتي قبلها

فإن اتُصل الأسود وعبر أكثر الحيض فليس لها تمييزٌ، وحيضها من الأسود، ولو رأت الأوَّل أحرَّ كلَّه وفي الثَّاني والشَّالث والرَّاسِع خسةُ اسود ثمُّ أحر واتَّصل، وفي الخامس كلَّه أحر فإنَّها تجلس في الأشهر الثَّلاثة اليقين وفي الرَّابِع الأسود، وفي الخامس تجلس خسسةُ أيضًا، لأنَّها قد صارت معتادةً، قال القاضي لا تجلس في الرَّابِع إلاَّ اليقين، إلاَّ أن نقول بثبوت العادة بمرَّتين، وهذا فيه نظرٌ فسإنُ أكثرٍ

الضروع - كتاب الطهارة

دَمِهَا فَكُمُتَحُيِّرَةٍ نَاسِيَةٍ كَمَا يَأْتِي.

وَإِنْ تَغَيِّرَتُ العَادَةُ بِزِيَادَةٍ، أَوْ تَقَدُّمٍ، أَوْ تَأْخُرٍ، فَكَدَم زَائِدٍ عَلَى أَقَلُّ حَيْضِ الْمُبَتَدَأَةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ تَعِيمٍ فِي وَجُسُوبِ إِعَـادَةِ وَاجِبُ صِيَامٌ وَنَخُوو قَبْلُ التَّكْرَارِ رُوَايَتِينَ.

ُ وَإِنِ ارْتَفْعَ حَيْضَهُمَ وَلَمْ يَعُدُ ۚ أَوَّ يَيْسَتَ قَبْلَ التَّكْرَارِ لَمْ تَقْضِ، وَيُخْتَمَلُ لُرُومُهُ، كَصَوْمِ النَّفَاسِ المَشْكُوكِ، لِقِلَّـةِ مَشَـقْتِهِ، بخِلافَ صَوْم مُسْتَحَاضَةٍ فِي طُهْر مَشْكُوكِ فِيهِ.

وَلا عَادَةً بِمَرَّةٍ (و هـ) وَلَوْ اتُّصَلَ بِهَا بَعْدَهَا تَبَعًا لَهَا (هـ).

وَعَنْهُ: لا يَحْرُمُ الوَطَّءُ، وَأَنَّهَا لا تَغَنَّسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ.

وَعَنْهُ: تَكُونُ حَيْضًا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش)

وَإِنْ انْقُطَعَ دَمُهَا فِي عَادَتِهَا طَهُرَتْ.

وَغَنَّهُ: يُكُرَّهُ الوَطْءُ، وَخَرَّجَهُ القَاصِي وَابْنُ عَقِيلِ عَلَى رِوَايَتَيْنِ مِنْ المُبْتَدَأَةِ، فِي الانْتِصَارِ هُـوَ كَنْقَـاءِ مُـدُةِ النَّفَـاسِ فِـي روايَة

وَفِي رَوَايَةٍ النَّفَاسُ آكَدُ، لأَنَّهُ لا يَتَكَرَّرُ، فَلا مَشْقَّةً.

وَعَنْهُ: يَجِبُ قَضَاءُ وَاجِبِ صَوْمٍ وَتَحْوِهِ إِنْ عَادَ فِي العَادَةِ، وَإِنْ عَادَ فِيهَا جَلْسَتُهُ

وَعَنْهُ: إِنَّ تُكُرُّرَ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ: وَهُوَ الغَالِبُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرَّوَايَةِ، لآنَّ التَّكْرَارَ لا يُتَصَوَّرُ فِي دَمَ النَّفَاسِ، وَفَرَّقَ القَـاضِي وَغَـيْرُهُ بَيْنَهُمَا عَلَى الآوَّل بِأَنَّ العَادَةَ تَثْبُتُ بِالْمُعَاوَدَةِ فَهِيَ آكَدُ، فَلَمْ تَنْتَقِلْ عَنْهَـا، وَدَمُ النَّفَاسِ لَـمْ يَثْبُـتْ بِالْمُعَـاوَدَةِ، فَهُـوَ أَصْعَـفُ، فَانْتَقَلَتْ عَنْهُ بِالطَّهُرِ الْمُتَخَلِّل.

وَعَنْهُ: مَشَّكُوكً فِيهِ كَدَمَ نُفَسَاءَ عَادَ.

وَالصَّفْرَةُ وَالكُدْرَةُ زَمَنَ العَادَةِ حَيْضٌ.

وَعَنْهُ: وَيَغْدَهَا (و) إِنْ تَكُرُّرُ اَخْتَارُهُ جَمَاعَةً، وَشَرَطَ جَمَاعَةً اتَّصَالَهَا بِالعَادَةِ، وَذَكَسَ شَيْخُنَا وَجَهَيْسَ؛ أَحَدُهُمَـا لَيْسَـتْ حَيْضًا مُطْلَقًا، وَعَكْسُهُ.

وَمَنْ رَأَتْ دَمَّا مُتَفَرِّقًا يَبْلُغُ مَجْمُوعُهُ أَقَلَّ الْحَيْضِ وَنَقَاءٌ فَالنَّقَاءُ طُهْرٌ.

وَعَنْهُ: أَيَّامُ الدُّم وَالنُّقَاء حَيْضٌ (و هـ ش).

=ما يقدَّر فيها أنَّها لا عادة لها ولا تمييز، ولو كانت كذلك لجلست ستًا أو سبعًا في أصحَّ الرَّوايات، فكذا هنا، زاد الشَّارح قلت فينبغي على هذا أن لا تجلس بالتَّمييز وإنَّما تجلس غالب الحيض لما ذكر. انتهى.

ومن لم يعتبر التُكرار في التَّمييز فهذه مميزةً، ومن قال: إنَّ المُميزة تجلس بالتَّمييز في الشَّهر النَّاني قال: إنَّها تجلس الـدَّم الأسـود في الشَّهر الثَّالث، لأنَّها لا تعلم أنَّها مميزةً قبله، ولو رأت في الشَّهر خسة أسود ثمَّ صار أحر ثمَّ صار أسـود واتَّصـِـل جلسـت اليقــين مــن الأشهر النَّلاثة، والرَّابِع: لا تمييز لها فيه، فتصير فيه إلى ستَّة أيَّام، أو سبعة، في أشهر الرَّوايات إلاَّ أن نقول: العادة تثبت بمرَّتين فتجلــس في النَّالث والرَّابِع خسـةً خسـةً.

وقال القاضي: ولا تجلس في الأشهر الأربعة إلاَّ اليقين وهذا بعيدٌ، لما ذكرنا. انتهى كلامه في المخني، ومن تبعد

والخلاف بين صاحب المغني والقاضي هو الخلاف الّذي أطلقه المصنّسف، وأطلقه البين رزيين في شيرحه، والصّواب منا اختياره صاحب المغني، وتبعه الشّارح.

وقال ابن تميم ولا يعتبر في العادة التُّوالي في أحد الوجهين. ﴿

وقال أيضًا: وَمِتَى بطلت دِلالةِ التَّمييز فهل تجلس ما تجلسه منه، أو من أوَّل الدُّم عَلَى وجهين إنتهي. دي وعد منذ إلله المدلة

وقال في الرَّعاية الكبرى: ولا يعتبر في العادة التَّوالي في الأشهر، وهو الَّذي عناه المُصنَّف بقوله: (قال بعضهم): لم والصَّواب اشتراط التَّوالي، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. وَقِيلَ: إِنْ تَقَدَّمَ مَا نَقَصَ عَلَى الْأَقَلُّ دَمَّ يَبُلُغُ الْأَقَلُ فَهُوَ حَيْضٌ تَبَعًا لَهُ، وَإِلاًّ فَلا.

وَمَتَى انْقَطَعَ قَبْلَ بُلُوغِ الْآقَلُ فَفِي وُجُوبِ الْغُسْلِ إِذَنْ وَجْهَان (م ١٠)(١^{).}

فَصلُ

الْمُسْتَحَاضَةُ: مَنْ جَاوَزَ دَمُهَا أَكْثَرَ الحَيْضِ، فَتَعْمَلُ بِعَادَتِهَا، فَإِنْ عَدِمَتْ فَبَتَمْبِيزِهَا، فَتَجْلِسُ زَمَنَ دَمِ أَسُودَ، أَوْ ثَخِـينٍ، أَوْ مُنْتِن، إِنْ بَلَغَ أَقَلُ الحَيْضِ وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرُهُ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي يُغَتَبَرُ اللَّونُ فَقَطْ.

ُوعَنْهُ: لا تَبْطُلُ دَلالَةُ التَّمْييزِ بِمُجَاوِرَةِ الآكْثَرِ، فَتَجْلِسُ الآكْثَرَ، فَعَلَى الآوَّل رَأت أَحْمَرَ ثُمَّ أَسْوَدَ وَجَاوَزَ الآكْثَرَ جَلَسَتْ مِنْ الآحْمَر، وَقِيلَ مِنْ الآسُوَدِ، لَأَنَّهُ أَشْبَهَ بِدَم الحَيْض، فَفِي التُكْرَار وَجْهَان^(١١).

وَلَوْ رَأَتْ أَحْمَرَ مِيتُهُ عَشَرَ، ثُمُّ أَسْوَدَ بَقِيَّةٌ الشَّهْرِ جَلَسَتْ الآسْوَدَ، وَقِيلَ: وَمِنَ الآحْمَرِ أَقَــلُّ الحَيْـضِ، لا مَكَـانَ حَيْضَـةٍ أَخْرَى، وَلا تَبْطُلُ دَلالَةُ التَّمْيِيزِ بِزِيَادَةِ الدَّمَيْنِ عَلَى شَهْرٍ، وَلا يُعْتَبَرُ تَكْرَارُهُ فِي الآصَحِّ فِيهِمَا.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ التَّمْبِيزُ عَلَى َالْعَادَةِ، اخْتَارَهُ اَلْجِرَقِيُّ (و ش)، وَعِنْدُ (هـ): لا عِبْرَةَ بالتَّمْبِيزَ، وَعِنْدَ (م): لا عِبْرَةَ بالعَادَةِ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُبْهِجِ: إِنْ اجْتَمَعًا عُمِلَ بِهِمَا، إِنْ أَمْكَنَ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ سَقَطَ، وَإِنْ عُدِمَ التَّمْبِيزُ وَهِــيَ مُبْتَـدُأَةً جَلَسَتُ غَالِبَ الحَيْضِ فِي ظَاهِرِ الْمُذْهَبِ، وَتَجْتَهِدُ فِي السِّتِّ، وَالسَّبْعِ، وَقِيلَ تُخْيَرُ.

وَعَنْهُ: أَقَلُّهُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش).

وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُ (و هـ م).

قَالَ مَالِكَّ: ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةً إِلَى انْقِضَاء مُدُوِّ الطَّهْرِ، فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهَا ثُــمٌ رَأَتُـهُ بَعْـدَ مُضِيِّهَـا فَحَيْـضَ مُسْـتَأَنُفَ، لآنً مُضِيُّ المُدَّةِ الفَاصِلَةِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ يُوجِبُ أَنَّ الدُّمَ الثَّانِيَ حَيْضَ.

وَإِنْ اتَصَلَ الدَّمُ بِهَا بَعْدَ مُضَىِّ مَدَّةِ أَقَلَّ الطُّهْرِ: فَإِنْ كَانَ مُتَغَيِّرًا إِلَى صِفَةِ دَمِ الحَيْضِ فَحَيْضٌ مِنْ تَغَيَّرِهِ، سَوَاءٌ تَغَيَّرَ عِنْدَ مُضِيِّ أَقَلَّ الطُّهْرِ بلا فَصل، أَوْ بَعْدَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ فَاسْتِحَاضَةٌ حَتَّى يُوجَدَ التَّغَيْرُ، فَلا يُعْتَبَرُ التَّمْبِيزُ إِلاَّ بَعْدَ الْمُدَّةِ كَمَا ذَكَرَ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ رَابِعَةٌ تَجْلِسُ عَادَةَ نِسَائِهَا كُأُمٌّ وَأُخْتِ، وَعَمُّةٍ، وَخَالَةٍ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: َالقُرْبَى، فَالقُرْبَى، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ عَادَتُهُنَّ فَلَكَرَ القَاضِي تَجْلِسُ الآقَلّ، وَذَكَرَ أَبْسُو المَصَالِي تَتَحَرَّى، وَقِيـلَ:

(١) (مسألة – ١٠): قوله في الملفَّقة: (ومتى انقطع قبل بلوغ الأقلِّ، ففي وجوب الغسل إذًا وجهان). انتهى.

وكذا قال الجد في شرحه، وشرح ابن عبيدان، وعجمع البحرين، والحاويين.

أحدهما: يجب كما في اليوم النَّاني، والنَّالث، وكما لو كانت أيَّام الدَّم، وأيَّام النَّقاء صحاحًا.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقدُّمه في المغني والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والرُّعايتين، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قال الشّارح: فإن كان الدَّم أقلٌ من يوم مَثل أن ترى نصف يوم دمًا، ونصفًا طهرًا، أو ساعةً، وساعةً، فقال أصحابنا: هو كالأيّام، يضمُّ الدَّم إلى الدَّم، فيكون حيضًا وما بينهماً طهرًا، إذا بلغ الجموع أقلُّ الحيض.

وفيه وجه آخر: لا يكون الدُّم حيضًا إلاَّ أن يتقدُّمه دمَّ صحيحٌ متَّصلُّ. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يجب حتَّى يمضي من الدُّم ما يكونَ مجموعه حيضًا، إذ بذلك تيقُّن وجوبه، وقبله يحتمل دوام الانقطاع.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهو أولى.

 (٢) تنبيه: قوله في المستحاضة: (وقيل من الأسود، لأنه أشبه بدم الحيض، ففي التُكرار الوجهان)، يعني: المذكورين في التَّمييز، هل يشترط التُّكرار أم لا؟ وهو قد صحَّع عدم الاشتراط.

(م): الإمام مالك

الآكثَرُ (م 11)''، فَإِنْ عُدِمَ الآقَارِبُ اعْتُبِرَ الغَالِبُ، زَادَ بَعْضُهُمْ مِنْ نِسَاء بَلَدِهَا وَيُعْتَبَرُ تَكْرَارُ الاسْتِحَاضَةِ نَصْ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: لا: اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، فَتَجْلِسُ فِي الشَّهْرِ النَّانِي، وَإِنْ كَانَتْ نَاسِيَةً لِقَدْرِ العَادَةِ، أَو الوَقْتِ، أَوْ لَهُمَــا، فَكَذَلِكَ، إلاَّ أَنْ اسْتِحَاضَتَهَا لا تَفْتَقِرُ إِلَى تَكْرَارِ فِي الآصَحِ، وَالمَشْهُورُ فِيهَا: انْتِفَاءُ، رَوَايَةً الآكثَرُ، وَعَادَةً نِسَائِهَا.

وَمَذْهَبُ (هـ): تَجْلِسُ أَقُلُ الْحُيْضَ بِالتَّحَرِّي، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلُ تَجْلِسُهُ، لَكِنْ مِنْ أَوْل كُلِّ شَهْرِ هِلالِيِّ، وَلَنَسَا الوَجْهَانِ، وَالقَوْلُ الثَّانِي لَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصَنَحَابِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ (م) لا تَحِيضُ أَصْلاَ، بَلْ تَخْسَاطُ فَتُصَلِّي أَبَدَا، بِغُسْلِ لِكُلَّ صَلاةٍ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ مَمَ النَّاسِ، فَيَصِحُ لَهَا بِيَقِينِ عِنْدَ أَكْثَرَ الشَّافِعِيَّةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ثَلاثَةَ عَشَرَ، إِنَّ كَانَ نَاقِصًا، وَإِلاَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ... وَلَهُمْ فِي قَضَاء الصَّلاةِ وَجْهَانٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّرْجِيحِ.

فَتَغْتَسِلُ لِلطَّهْرِ أَوَّلَ وَقْتِهَا وَتُصَلِّيهَا فِيهِ، ثُمُّ الْعَصْرُ كَلَلِكَ، ثُمُّ الْغُرِبُ كَذَلِكَ، ثُمُّ الْغَشِيلُ وَقْتِهَا وَتُصَلِّيهَا فِيهِ، ثُمُّ الْفَجْرِ، كَذَلِكَ، ثُمُّ تَغْتَسِلُ فُسْلَيْنِ لِلْمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ وَقْتَ الْفَجْرِ وَتُعِيدُهُمَا، فَإِذَا طَلَعَتِ السَّمْسُ اغْتَسَلَتْ وَقَضِتَ الفَجْرَ، وَلَا تَقْرَأُ خَارِجَ الصَّلاةِ، وَلا تَذْخُلُ المَسْجِد، وَلا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ، وَلَهُمْ فِي نَفْل صَلاةٍ وَصَوْم وَطَوَافٍ وَجَهَانِ

وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا، وَعِنْدَ مَالِكُ لاَ لِلْمَشَقَّةِ.

وَإِنْ نَسْبِيَتْ وَقَتْهَا خَاصَّةً جَلَسَتْ أَوَّلَ كُلِّ شَهْرٍ هِلالِيٍّ، لِخَبَرِ حَمْنَةَ (رَضِي الله عنها)، وَلاَنْسُهُ الغَيالِبُ، اخْتَـارَهُ الأَكْـفَرُ وَلَمْ يُفُرِّقُوا، وَقِيلَ: تَجْلِسُ مِنْ تَمْيِيزٍ لا يُعتَدُّ بِهِ إِنْ كَانَ، لاَنْهُ أَشْبَهُ بِدَمٍ حَيْضٍ، وَقِيلَ تَتَحَرَّى، لاَنْهُ لا أَنْسَ لِلْهِـلالِ فِـي أَسْرِ الحَيْض بوَجْهِ.

وَ وَأَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ إِنْ ذَكَرَتْ أَوَّلَ الدَّمِ كَمُعْتَادَةِ انْقَطَعَ حَيْضُهَا أَشْهُرًا ثُمَّ جَاءَ الْـدَّمُ خَـلَمِسَ يَـوَّم مِـنْ الشَّـهْرِ مَثَلاً وَاسْتَمَرُّ وَقَدْ أَنْسِيَتِ العَادَة، فَالوَجْهَانِ الآخِيرَانِ.

والنالِثُ: تَجْلِسُ مَجِيءَ الدَّم مِنْ خَاسِس كُلِّ شَهَرٍ، قال: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام أَحْمَدَ؛ لآنه عليه الصلاة السلام: وأَمَرَ حَمْنَة البَياءَ بجُلُوس مِت أَوْ سَبْع، ثُمُ تَصُومُ، وتُصَلِّي ثَلاثًا وَعِشْرِينَ، أَوْ أَرْبَحًا وَعِشْرِينَ، وَقَالَ: فَافْتَلِي فِي كُلُ شَهْر كَمَا تَجِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهُرُنَ، وَلَيْسَ حَيْضُ النِّسَاء عِنْدَ رُؤُوسِ الآهِلَّةِ غَالِبًا، فَعُلِمَ أَنْهُ أَرَادَ الشَّهِرَ الصَّدَدِيُ، وَأَنْهُ أَمْرَهَا بِالْمَيْقِ مِنْ الْآوُل، وَيَكُونُ قُولُهُ إِذَا رَأَيْت أَنْ قَدْ طَهُرُت رَاجِعًا إِلَى السِّبِّ أَو السَّبْع، وَلاَنْ ذَمَ الحَيْضِ هُوَ الآصَل، وَرَبُّمَا أَنْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَهُ فَيَعْضَى التَّاخِيرُ إِلَى تَوْكُ إِجْلامِيهَا أَصْلاً، وَلِهَذَا ذَهَبَ (هـ و ش) إِلَى أَنْ هَـلْو لَيْسَتْ بِمُتَحَيِّرَةٍ فِي أُولِ الشَّهْر، وَحَيْضُهَا فِيهِ مِنْ فَيْرِ تَحَرُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلا سُلُولُو اليَقِينِ عِنْدَ الشَّافِعِيُّ كَمَا قَالا فِي غَيْرِهَا.

وَمَتَى تَعَدَّرَ التَّحَرَّي بِأَلَ يَتَسَاوَى عِنْدُهَا الحَالُ وَلَمْ نَظَنَّ شَيْعًا، أَوْ تَعَذَّرَ الآوَلِيَّةُ عَمِلَتْ بِالآخَرِ، وَعِنْدَ، الحَنَفِيسَةِ إِنْ تَعَـذُرَ التَّحَرِّي عَمِلَتْ بِاليَقِينِ كَالشَّافِعِيِّ وَلَمَّا ذَكَرَ أَبُو الْمَالِي الوَجْهَيْنِ فِي أُوّلِ كُلُّ شَهْرٍ، أَوِ التَّحَرِّيَ قَـالَ: وَهَـذَا إِذَا لَـمْ تَعْرِفْ

قال ابن تميم وتبعه ابن عبيدان: فإن اختلفت عادة الأقارب فوجهان:

أحدهما: تَجِلُس الأقلُّ.

والثَّاني: الأقلُّ والأكثر سواءٌ في الرُّجوع إليه، حكاهما القاضي انتهيا.

وحكى ابن حمدان الخلاف كالمصنّف:

أحدهما: تجلس الأقلُّ، قاله القاضي، وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب، احتياطًا.

والوجه الثَّاني: تجلس الأكثر، وفيه ضعفٌ.

والوجه الثَّالث: التَّحرِّي، اختاره أبو المعالي.

قلت: وهو قويُّ.

The hard states was a series from

Barrier Commence of the State of the

a the spring ready a segrence of the con-

A Royal King In Adapted Alba Antiba Co.

⁽١) (مسألة - ١١): قوله في المبتدأة المستحاضة على الرّواية الّي تجلس عادة نسائها: (فإن اختلفت عادتهنّ فذكر القاضي تجلس الأقلّ، وذكر أبو المعالى تتحرّى، وقيل: الأكثر). انتهى.

ابْتِدَاءَ الدَّمِ، فَإِنْ عَرَفَتْ فَهُوَ أَوَّلُ دُورِهَا وَجَعَلْنَاهُ ثَلاثِينَ يَوْمًا، لآنَّهُ الغَالِبُ قَالَ: وَإِنْ لَمْ تَذَكُرْ ابْتِدَاءَ الدَّمِ لَكِنْ تَذَكُرَتْ أَنْهَـا كَانَتْ طَاهِرَةً فِي وَقْتِ جَعَلْنَا ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا هُقِبَ ذَلِكَ الطَّهْرِ.

وَمَتَى ضَاعَتْ أَيَّامُهَا فِي مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فَمَا عَدَا الْمُدَّةَ طُهْرٌ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أَيَّامُهَا نِصُفَ الْمَدَّةِ فَأَقَلُ فَحَيْضُهَا بِسالتَّحَرِّي أَوْ مِنْ أَوْلِهَا، وَإِنْ زَادَتْ ضُمُّ الزَّائِدُ إِلَى مِثْلِهِ، مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ حَيْضٌ بِيَقِينٍ، وَإِنْ نَسِيَتْ أَسْقِطَ الزَّافِـدُ عَلَى أَيَّامِهَـا مِنْ آخِرِ الْمُـدَّةِ، وَمِثْلُهُ مِنْ أَوْلِهَا، فَمَا بَقِيَ حَيْضٌ بِيَقِينٍ، وَالشَّلُكُ فِيمَا بَقِيَ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالقَّاضِي فِيَ شَرَّحِهِمَا فِيمَنْ عَلِمَتْ قَدْرَ العَادَةِ فَقَطْ: لَمْ تَجْلِسْ وَتَغْتُسِلْ كُلِّمَا مَضَى قَدْرُهَا، وَتَقْضِي مِنْ رَمَضَانْ بقَدْرِهَا وَالطُّوَافِو، وَلا تُوطَّأَ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْر روَايَةٌ لا تَجْلِسْ شَيْئًا.

وقال صَاحِبُ المُحُرُر إِنْ تَعَدُّرَ التَّحَرِّي وَالْآوَلِيَّةُ بِالْا قَالَتْ حَيْضَتَي حَمْسَةُ آيَام فِي كُلِّ عِشْرِينَ يَوْمُا، وَلَمْ تَلْكُرْ أَوْلَ اللهُم، وَلَمْ تَظُنُ شَيْئًا عَبِلَتْ بِالنِقِينِ فِي مَلْعَبِ (هـ و ش) كَمَا سَبَقَ قَالَ: وَلا أَعْرِفُ لاَصْحَابِنَا فِيهَا كَلامًا، وَقِيَاسُ اللَّمْبِ لا يَلْزَمُهَا طَرِيقُ اليَقِينِ، وتَصُومُ رَمَّضِنَانَ، وتَقْضِي مِنْهُ قَدْرَ حَيْضِهَا حَمْسَةَ آيَام، وتُصَلِّي أَبَدًا، فَتَغْسِلُ فِي الحَال غُسْلاَ، ثُمَّ عَلَى الْمَعْرَمُ الْمُحْرَفُهُ وَإِلاَ عَلَيْهُمَا اللهِ اللهُ الْمُعَلِّي الْمُعَلِّي عَلَيْهُمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعَلِّي اللهُ اللهُ

وَمَا جَلَسَتُهُ النَّاسِيَةُ فِي الحَيْضِ المَشكُوكِ فِيهِ كَالحَيْضِ يَقِينًا، وَمَا زَادَ عَلَى مَا تَجْلِسُهُ إِلَى الآكُـثَوِ قِيـلَ: كَمُسْتَحَاضَةِ، وَقِيلَ: طُهْرٌ مَشكُوكٌ فِيهِ (م ١٢)(١)، وهُو كَيَقِينِ الطَّهْرِ.

وَجَزَمَ الْآزَجِيُّ بِمَنْعِهَا مِمَّا لا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهِ إِثْمَ كَمَسَّ مُصْحَف، وَدُخُولِ مَسْجِد، وَقِرَاءَةٍ خَـارِجَ الصَّلاةِ، وَنَفْلِ صَلاةٍ وَصَوْم وَنَحْوهِ.

َ قَالُنَ وَيُخْتَمَلُ وَسُنَّةُ صَلاةٍ رَاتِيَةٍ، وَقِيلَ: تَقْضِي مَا صَامَتُهُ فِيهِ، وَقِيلَ: وَيَحْرُمُ وَطَءٌ فِيهِ، وَقِيلَ بِهِ فِي مُبْتَدَاّةٍ اسْتَحَاضَتَهُ وَقُلْنَا: لا تَجْلِسُ الآكِنْزَ، وَوَجْهُ الآوَّل خَبُرُ (حَمْنَةً) وَكَالْمِتَدَاّةِ وَالْمُعْتَادَةِ، فَإِنْ الشَّكُ قَائِمٌ فِي حَقِّهَا، وَلاَنَ الاسْتِحَاضَةَ تَطُولُ مُدُّتُهَا غَالِبًا وَلا غَايَةً لاَنْقِطَاعِهَا تُنتَظَرُ، فَتَعْظُمُ مَشْقَةُ الْقَضَاء، بِخِلافِ النَّفَاسِ المُشْكُولُ فِيهِ، عَلَى روايَةٍ، لاَنْهُ يَنكَوُّرُ غَالِبًا، بِخِلافِ مَا زَادَ عَلَى الاَقَلَّ فِي الْمُبْتَدَاّةِ، وَلَمْ يُجَاوِزُ الاَكْثَوَ، وَعَلَى عَادَةٍ الْمُغَاذَةِ لِانْكِشَافِ أَمْرٍهِ قَرِيبًا بِالتُكْرَارِ.

مُن فَعِيلًا

وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَعْصِبُهُ، وَلا يَلْزَلْمُهَا إِعَادَةُ شَلَةِ، وَغَسْلُ اللّهِ لِكُلّ صَلاةٍ (و هـ) وَقِيلَ بَلَى (و ش)، وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَ شَهَىٰءٌ، وَتَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلُّ صَلاةٍ، إلاَّ أَنْ لا يَخْرُجَ شَيْءٌ، نَصَّ عَلَيْهِ فِيمَنْ بِهِ سَلَسُ البَسْوُلِ وَقِيلَ: يَجِبُ وَلَـوْ لَـمْ يَخْرُجُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ (و ش) وَتُصَلِّي مَا هَاءَتْ:

^{... (}١) (مسألة - ١٢): قوله: (وما جلسته النّاسية من الحيض المشكوك فيه كالحيض يقينًا، وما زاد على مسا تجلسه إلى الأكثر قيـل: كمستحاضة، وقيل: طهرٌ مشكوك فيه). انتهى.

أحدهما: هو كالطُّهر المشكوك فيه، وهو الصُّحيح.

اختاره القاضي، واقتصر عليه ابن تميم، وجزم به في الرَّعاية الكبرى.

قال في المستوعب: هو طهرٌ مشكوكٌ فيِّه، وحكمه حكم الطُّهر بيقين في جميع الأحكام، إلاَّ في جواز وطنها، فإنَّها مُستحاضَّةً. قال في الرَّعاية الصُّغرى والحاوي الصُّغير: الحيض والطُّهر مع الشُّكُ، كالمتبقَّن فيما يحلُّ ويحرَم، ويجبَّ ويسقط.

وقال في الحاوي الكبير: وإن قلنا: تجلس الأقلُّ والغالب، فبقيَّة زمن الشُّكُّ طهرٌ مشكوكٌ فيه.

وقال في المغني والشُرح وغيرهما: حكم الحيض المشكوك فيه حكم المتيقَّن في ترك العبادات، وحكم الطُّهر المشكوك فيـه حكـم الطُّهر في وجوب العبادات. انتهى.

قلت: وهذا القول ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والقول الثَّاني: حكمهما حكم المستحاضة.

وَعَنْهُ: تُبطُلُ بِدُخُولُ الوَقْتِ.

وَعَنْهُ: بخُرُوجهِ.

وَعَنْهُ: لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ (و شِ) اطْلَقَهَا غَيْرُ وَاحِلو، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلامِ الْمُسْتَوْعِب، وَغَيْرِهِ وَقَيَّدَهَا بَعْضُهُمْ بِوُصُومٍ

لِلأَمْرِ بِوُضُوءِ لِكُلِّ صَلاةٍ، وَلِخِفَّةِ عُذْرِهَا، فَإِنْهَا لا تُفْطِرُ، وَتُصَلِّي قَائِمَةً بِخِلاف المَريض. قَالَ فِي الْخِلاف وَغَيْرِهِ: تَجْمَعُ بِالغُسْلِ لَا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِيه، وَفِي جَامِعِهِ الكَبِيرِ تَجْمَعُ وَقْتَ النَّانِيَةِ، وَتُصَلِّي عَقِبَ طَهْرِهَا، وَلَهَا التَّاخِيرُ، وَقِيلَ لِمَصْلُحَةٍ (و ش) وَإِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةً بِانْقِطَاعِهِ وَمَنَا يَتَسِيعُ لِلْفِعْلِ فِيهِ تَعَيَّىنَ، وَإِنْ عَرَضَ هَـذَا الانقِطَاعُ لِمَنْ عَادَتُهَا الاتَّصَالُ فَفِي بَقَاءً طَهَارَتِهَا وَجْهَانِ (م ١٣) (١٠)

وَعَنَّهُ: لا عِبْرَةَ بانْقِطَاعِهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَمِثْلُهَا مَنْ بِهِ حَدَثُّ دَائِمٌ كَرُعَافِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَخْتَشِيَ، نَقَلَـهُ الْيُمُونِيُّ وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِي لا (و ش) وَلُوْ قَدَرَ عَلَى حَبْسِهِ حَالَ القِيَامِ لا حَالَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ رَكَـعَ وَسَـجَدَ نَـصُّ عَلَيْهِ، كَالمُكَـانِ اللَّهُ عَالِي لا أَو ش)

وَيَتَخَرَّجُ: أَنْ يُومِئَ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَالِي لآنَ فَوَاتَ الشَّرْطِ لا بَدَلَ لَهُ، قَالَ: وَلَوْ امْتَنَفَسَتْ القِسْرَاءَةُ أَوْ لَحِقَهُ السَّلَسُ إِنْ صَلَّى قَائِمًا صَلَّى قَاعِدًا، قَالَ: وَلَوْ كَانَ لَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَحْبِسُهُ، وَلَوْ اسْتَلْقَى حَبَسَهُ صَلَّى قَاقِمًا، أَوْ قَسَاعِدًا، لآنَّ الْمُسْتَلْقِيَ و مَنْ مِنْ وَمِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ لَوْ قَامَ أَوْ قَعَدَ لَمْ يَحْبِسُهُ، وَلَوْ اسْتَلْقَى حَبَسَهُ لا نَظِيرَ لَهُ اخْتِيَارًا.

وَلَهُ وَطَاءُ الْمُسْتَحَاضَةِ خَوْفَ العَنَتِ مِنْهَا، أَوْ مِنْهُ، وَقِيلَ: وَعَدَمُ الطُّولِ، وَيَحْرُمُ مَعَ عَدَمِ العَنَتِ، اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، وَقِيلَ: وَيُكَفِّرُ وَعَنْهُ يُكْرَهُ (و ش).

وَعَنَّهُ: يُبَاحُ (و هـ م)

وَلَهَا شُرْبُ دَوَاء مُبَاحِ لِقَطْعِ الْحَيْضِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْفَاضِي: بَاذْنُ زُوْجَ كَالْعَزْلُ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي بَعْضِ جَوَابِهِ. وَالزُّوْجَةُ تَسْتَأْذِنَّ زَوْجَهَا، وَيُتَوَجَّهُ يُكْرَهُ، وَفِعْلُهُ ذَلِكَ بِهَا بِلا عِلْم يُتَوَجَّهُ تَحْرِيُسهُ؛ لإسْفَاطِ حَقِّهَا مُطْلَقًا، مِنْ النَّسْلِ المُقْصُودِ، وَيُتُوَجَّهُ فِي الكَافُورِ وَنَحْوِهِ كَقَطْعِ الحَيْضِ، وَيَجُوزُ شُرْبُهُ لإِلْقَاءِ نُطْفَةِ، ذَكَرَهُ فِي الوَجِيزِ.

وَفِي أَحْكَامُ النِّسَاءُ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ مُحَرِّمٌ.

وَفِي فُنُونَ أَبْنِ عَقِيلَ اخْتَلَفَ أَلسُلُفُ فِي العَزْل، فقالَ قَرْمُ: هُوَ المَوْهُودَةُ، لآنُهُ يَقْطَعُ النَّسْلَ، فَانْكَرَ عَلِي رضي الله عنه ذَلِك، وَقَالَ: إِنَّمَا المَوْهُودَةُ بَعْدَ التَّارَاتِ السَّبْعِ وَتَلاَ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ ﴾ إلى ﴿ ثُمُ أَنْشَأَنَاهُ خَلَقًا آخَرَ ﴾ [المؤمنون: 18]. قَلَانَ وَهَذَا وَنَعَذَا وَهُمُ أَنْشَأَنَاهُ خَلَقًا آخَرَ ﴾ [التكوير: ٩]، وَكَانَ قَالَ: وَهَذَا مِنْهُ فِقَهُ عَظِيمٌ، وَتَذَقِيقٌ حَسَنُ حَيْثُ سُمِعَ ﴿ وَإِذَا المَوْهُودَةُ سُئِلَتَ بِأَيِّ ذَنْسِهِ قَتِلَتُ ﴾ [التكوير: ٩]، وَكَانَ

يَقْرَأُ: ﴿ سَأَلَتُ بِأَيُّ ذَنْبٍ قُتِلْتُ ﴾.

وَهُوَ الآشَبَهُ بِالْحَالُ، وَأَبْلُغُ فِي التَّوْبِيخِ، وَهَذَا لِمَا حَلَّتُهُ الرُّوحُ، لآنٌ مَا لَمْ تَحُلُّـهُ الرُّوحُ لا يُبْعَثُ، فَقَـذْ يُؤْخَـذُ مِنْـهُ لا يَحْرُمُ إِسْقَاطُهُ، وَلَهُ وَجَّةً، وَيَجُوزُ لِحُصُولِ الحَيْضِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا إِلاَّ قُرْبَ رَمَضَانَ لِتُفْطِرُهُ، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله في طهارة المستحاضة: (وإن كان لها عادةً بانقطاعه زمنًا يتسع للفعل فيه تعيَّن، وإن عرض هذا الانقطاع لمن عادتها الاتصال، ففي بقاء طهارتها وجهان). انتهى.

قال في المغني والشُّرح: طهارتها صحيحةً وفي صحَّة الصَّلاة؟ وقال ابن رزين: لم تبطل الطُّهارة والصَّلاة، وقيل تبطلان.

وقال المجد في شرحه وطهارتها صحيحةً، وفي الصَّلاة وجهان: أحدهماً لا يصحُّ وهو الصُّحيح عندي. انتهى.

وقال ابن تميم: فطهارتها صحيحة وتجب إعادة الصَّلاة في أصحُّ الوجهـين، وكـذا قـال في مجمـع البحريـن، والزَّركشيُّ وغـيرهـم فهؤلاء الأصحاب يقولون: طهارتها صحيحةً، وإنَّما الخلاف في إعادة الصُّلاة، والمصنَّف جعل محـلُّ الخـلاف في بقـاء الطّهـارة، ومـن لازمه الحلاف في الصَّلاة فيما يظهر، ولذلك قال في الرَّعاية: وإن دام الانقطـاع علـى خـلاف عادتهـا ففـي إعـادة الوضـوء والصَّـلاة وجهان، وكلام ابن رزينِ المتقدِّم يدلُّ على ذلك.

إذا علم ذلك فالصَّحيح إعادة الوضوء والصَّلاة، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الطهارة

وَمَنِ اسْتَمَرُّ دَمُهَا يَخْرُجُ مِنْ فَمِهَا بِقَدْرِ العَادَةِ فِي وَقْتِهَا وَوَلَدَتْ فَخَرَجَتْ المَّشِيمَةُ وَدَمُ النَّفَاسِ مِنْ فَمِهَا فَغَايَتُـهُ نَقْـضُ الوُضُوءِ، لآنًا لا نَتَحَقَّقُهُ حَيْضًا كَزَائِدِ عَلَى العَادَةِ، وكَمَنِيُّ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ. فَصَلًا

لا حَدُّ لأَقَلُّ النَّفَاسِ (و).

وَعَنْهُ: يَوْمٌ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا (و هــ).

وَعَنْهُ: سِتُونَ (و م ش) وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ وَصَادَفَ عَادَةَ حَيْضِهَا وَلَـمْ يُجَاوِزْ أَكُثْرَهُ فَحَيْضَ، وَإِلاَّ فَاسْتِحَاضَةً إِنْ لَـمْ يَتَكَرَّرْ، وَلا تَدْخُلُ الاسْتِحَاضَةُ فِي مُدُّةِ النِّفَاسِ (هـ ش) وَأُولُ مُدَّتِهِ مِـنْ الوَضْعِ (و) إِلاَّ أَنْ تَـرَاهُ قَبَلَـهُ بِثَلاثَـةِ أَيَّـامٍ فَـأَقَلُ مَامَارَة.

وَعَنْهُ: بِيَوْمَيْنِ فَنِفَاسٌ، وَلا تُحْسَبُ مِنْ الْمُدَّةِ نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ)

وَيَثْبُتُ خُكْمُةً بِوَضْعَ شَيْءٍ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ).

وَعَنْهُ: وَمُضْغَةٌ (و ش).

وَعَنْهُ: وَعَلَقَةً، وَقِيلَ بأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَيُتَوَجُّهُ أَنَّهَا رَوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنْ العِدَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَالنَّقَاءُ مِنْ النُّفَاسِ طُهْرٌ، وَيُكْرَهُ وَطُؤُهَا.

وَعَنْهُ: لا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ (خ)، وَقِيلَ: مَعَ عَدَمِ العَنَتِ، وَفَرَّقَ القَاضِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَمِ الْمُبْتَدَاّةِ إِذَا انْقَطَعَ بِأَنَّ تَحْرِيمَ النَّفَــاسِ آكَــدُ، لآنً أَكْثَرَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَكْثَر الحَيْض، فَجَازَ أَنْ يَلْحَقَهُ التَّغْلِيظُ فِي الامْتِنَاع، مِنْ الوَطْءِ فِي الطَّهْرِ.

وَإِنْ عَادَ الدُّمُ فِي الآرْبُعِينَ فَالنَّقَاءُ طُهُرٌ عَلَى الآصَحُ (هـ شَ).

وَّالْعَائِدُ مَشْكُوكَ فِيهِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْآكَثَرُ، كَمَا لَوْ لَمْ ثَرَهُ ثُمَّ رَأَتُهُ فِي الْمَدَّةِ فِي الآصَحُ، تَتَعَبُّــدُ وَتَقْضِي وَاجِبَ صَـوْم وَنَحْوِهِ، وَلا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَفِي غُسْلِهَا لِكُلُّ صَلاةٍ روَايَتَان (م ١٤)(١).

وَعَنْهُ: هُوَ نِفَاسٌ (و هـ و ش) إنْ نَقَصَ النَّقَاءُ عَنْ طُهْرَ كَامِلِ (و م) إنْ عَادَ بَعْدَ ثَلاثَةِ أيَّام فَأقَلُ.

وَالنَّفَاسُ كَالْحَيْضِ (و) وَفِي وَطْثِهَا مَا فِي وَطْءِ حَائِضٍ نَقَلَهُ، وَقَالُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: تَقْرَأُ، وَنَقَلَ ابْنُ تَوَّابِ تَقْرَأُ إِذَا انْقَطَعَ الذُّمُ اخْتَارَهُ الخَلاُّلُ، والمَذْهَبُ إِنْ صَارَتْ نُفَسَاءَ بِتَعَدِّيهَا لَـمْ تَقْضِ، لآنً

(١) (مسألة - ١٤): قوله في النّفاس: (وإن عاد الدّم في الأربعين فالعائد مشكوكٌ فيه نقله واختاره الأكثر، تتعبّد وتقضي واجب صوم، ونحوه، ولا يأتيها زوجها وفي غسلها لكلّ صلاةٍ روايتان). انتهى.

لُم أر هذه المسألة بعينها في كلام من اطلعت على كلامه، وقد تشبه مسألة الاستحاضة، فإنَّ دم هذه مشكوكٌ فيه، وكذلك تلك، والذي يظهر: أنَّ هذا الدَّم أقرب إلى كونه دم نفاس من دم المستحاضة، فإنَّ الدَّم الذي لم يجلسها فيه، وإن كان يحتمل أنه حيض، لكسنٌ احتمال عدمه أقوى، لاتنا قد جعلنا لوقت جلوسها علامةٌ في غالب أحوالها، وأيضًا الدَّم العائد من النُفساء عائدٌ في وقته قطعًا، إذا علم ذلك فقد اختلفت الرَّواية عن الإمام أحمد في وجوب غسل المستحاضة لكلِّ صلاةٍ.

والذي عليها الأصحاب: أنَّه لا يجب بل يستحبُّ ولنا روايةً بالوجوب فمسألتنا إن جعلناها كهذه، فيكـون الخـلاف في الوجـوب وعدمه.

قلت: وهو بعيدٌ جدًّا؛ لكون المصنَّف أطلق الخلاف هنا.

وقدَّم في المستحاضة الاستحباب، وعليه الأصحاب أو نقول الخلاف في الوجوب وعدمه مع قوَّة الخلاف من الجانبين، وليست كالمستحاضة، وهو أولى لما تقدَّم، فعلى هذا: الصَّراب عدم الوجوب.

ويحتمل أن يكون الخلاف الَّذي ذكره المصنَّف في الاستحباب وعدمه، واللَّه أعلم.

فعلى هذا يقوى الاستحباب.

فهذه أربع عشرة مسألةً قد يسُّر اللَّه الكريم بتصحيحها، فله الحمد والمنَّة على ذلك.

وُجُودَ الدَّمِ لَيْسَ بِمَعْصِيَةِ مِنْ جِهَتِهَا، فَقِيلَ لِلْقَاضِي وَغَيْرُو: وَخَوْفُ التَّلْفِ فِي سَفَرِ الْمُعْصِيَةِ لَيْسَ مَعْصِيَةٌ مِنْ جِهَتِهِ؟ فَقَـالَ: إِلاَّ أَنَّهُ يُمْكِنُهُ قَطْمُهُ، وَالنَّفَاسُ لاَ يُمْكِنُهُ كَالسُّكْرِ يُعَلِّقُ عَلَيْهِ حُكْمُ سَبَبِهِ، وَهُوَ الشُّرْبُ، وَإِنْ كَـانَ حَـدَثَ بِغَيْرِ فِعْلِـهِ، إِلاَّ أَنَّ سَبَبَهُ مِنْ جَهَتِهِ، فَهُمَّا سَوَاءً كَذَا قَالَ.

وَقَالَ أَيْضَا: السَّكُورُ جُعِلَ شَرْعًا كَمَعْصِيَةٍ مُسْتَدَامَةٍ يَفْعَلُهَا شَيْئًا فَشَيْئًا بِدَلِيلِ جَرَيَانِ الإِثْمِ وَالتَّكْلِيفِ وَلاَنَّ الشُّرْبَ يُسْكِرُ غَالِبًا، فَأَضِيفَ إِلَيْهِ، كَالقَتْلِ يَحْصُلُ مَعَهُ خُرُوجُ الرُّوحِ فَأَضِيفَ إِلَيْهِ، وَأَجَابَ فِي الانْتِصَارِ وَغَــيْرِهِ فِي تَخْلِيـلِ الخَمْـرِ بِـأَنَّ العَاقِلَ لا يُخَاطِرُ بَنْفْسِهِ وَيُدَخِلُ عَلَيْهَا الاَّلَمَ لِيُسْتَقِطَ عَنْهُ الصَّلَاةَ وَالقِيَامَ.

وَإِنْ وَضَعَتْ تَوْاَمَيْنِ فَاوَّلُ النَّفَاسِ وَآخِرُهُ مِنْ الآوَّلِ (و هـ م) فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ فَـلا نِفَـاسَ لِلثَّانِي فِي ظَـاهِرِ المُذْهَبِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

and the second of the second o

وَقِيلَ: تُبْدَؤُهُ بِنِفَاسٍ.

اخْتَارَهُ أَبُو المَغَالِي وَالْآرَجِيُّ، وَقَالَ لا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ فِيهِ.

وَعَنْهُ: أَوَّلُهُ مِنْ الْآوَّلِ، وَٱخْدِرُهُ مِنَ النَّانِي.

وَعَنْهُ: هُمَا مِنْ الثَّانِيَ، وَعَنِ الشَّافِعِيُّ كَالرُّوايَاتِ.

كتاب الصلاة

وَهِيَ لُغَةُ: الدُّعَاءُ، وَشَرْعًا أَفْمَالُ وَأَقْوَالُ مَخْصُوصَةً: سُمُيَّتُ صَلاةً لاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَسَاءِ، هَبِذَا قَـوْلُ عَامَّةِ الفُقَهَاء وَأَهْلِ العَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لاَنْهَا ثَانِيَةٌ لِشَهَادَةِ التُوْحِيدِ، كَالْمُصَلِّي مِنْ السَّابِق فِي الحَيْلِ، وَقِيلَ: لِرَفْعِ الصَّلا؛ وَهُوَ مَغْرَزُ الذُّنَــبِ مِنْ الفَرَسِ، وقِيلَ: أَصْلُهَا الإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ، وقِيلَ مِنْ صَلَّيت العُودَ إِذَا لِيَنْتُه: وَالْمُصَلِّي يَلِينَ وَيَخْشَعُ.

وَقُرِضَتْ لَيْلَةَ الإِسْرَاء وَهُوَ قَبْلَ الهِجْرَةِ بِنَحْوِ خَمْسِ سِنِينَ، وَقِيلَ بِسِتٌ، وَقِيلَ: بَعْدَ البَعْثَةِ بِنَحْوِ سَنَةِ، وقوله تعــالى فِـي ال حم: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالعَشِيُّ وَالإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥]، وَالمُرَادُ بِهِ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ. رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ.. وَقِيلَ: صَلاتًا الفَجْرِ وَالعَصْرِ، وَعَنِ الْحَسَنَ رَكْعَتَانَ قَبْلَ فَرْضِ الصَّلَوَاتِ رَكْعَتَانَ بُكْرَةً، وَرَكْعَتَانَ عَشَيَّةً.

وَكَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: كَأَنْ قَبْلَ الإِسْرَأَءِ صَلاةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلاةً قَبْلَ خُرُوبِهَا.

وَهِيَ فَرْضُ عَيْنٍ، يَلْزَمُ كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلِّفُ غَيْرَ حَائِضٍ وَنُفَسَاءَ (ع) فِيَ الكُلِّ، ويَقْضي المُزَّنَدُ (و ش).

وَعَنْهُ: لا (و هـ مُ) كَأْصْلِيُّ (ع) وُالْمُذْهَبُ قَضْاءُ مَا تُرَّكُهُ قَبْلَ رِدُّتِهِ، لَا زَمْنَهَا، وَفِي خُطَابِهِ بِالفُرُوعِ رِوَايَتَــا أَصْلِـيٍّ، وَإِنْ طَرَأ جُنُونُ قَضَى، لآنُ عَدَمَهُ رُخْصَةً تَخْفِيفًا، وقِيلَ: لا، كَخَيْض، وَالخِلافُ فِي زَكَاةٍ (ق) إِنْ بَقِيَ مِلْكُهُ، وَصَوْمٍ وَحَجَّ، فَــإِنْ لَزِمَتْهُ الزِّكَاةُ أَخِذَهَا الإِمَّامُ وَيَنْوِيهَا لِلِتَّعَلُّرِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُورَّةً كَسَائِرِ الحُقُوقِ الْمُثَنِعِ مِنْهَا، كَمُمْتَنِعِ مِنْهَا ذَكَرَهُ الأَصْحَابُ.

وَإِنْ أَسْلُمَ بَعْدَ أَخْلُو الإِمَامُ أَجْزَأَتُهُ ظُأَهِرًا، وَفِيهِ بَاطِنًا وَجْهَان (مَ ١)(١).

وَقَيلَ: إِنْ أَسْلَمَ قَضَاهَا عَلَى الآصَحَّ، وَلا يُجْزِقُهُ إِخْرَاجُهُ زَمَّنَ كُفْرِهِ (ش) زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقِيلَ وَلا قَبْلَــهُ، وَلَـمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُ بِرِدْتِهِ فِيهِ، وَإِلاَّ انْقَطَعَ.

وَفَيَ بُطْلانِ اسَٰتِطَاعَةِ قَادِر عَلَى الحَجُّ بردَّتِهِ وَوُجُوبُهُ بِاسْتِطَاعَتِهِ فِي رِدَّتِهِ فَقَطْ، الرَّوَايَتَانِ، وَمَذَاهِبُ الآثِيمَّةِ النَّلاثَةِ عَلَـــى أَصْلِهِمْ السَّابِق، وَلا يَلْزَمُ إِعَادَةُ حَجٌّ فَعَلَهُ قَبْلَ ردَّتِهِ فِي روَايَةٍ (و ش).

وَخَنْهُ: يَلْزَمَهُ (م ٢)(٢) (و هـ م) قِيلَ لِمُخبُوطِ العَمَلِ، وقِيلَ: لا، كَإِيمَانِهِ، فَإِنَّهُ لا يَبْطُلُ، وَيَلْزَمُهُ ثَانِيًا، والوَجْهَان فِي كَلام

(١) (مسألة – ١): قوله في المرتدّ: (إذا أخذ الإمام الزّكاة منه وإن أسلم بعد أخذ الإمام أجزأته ظاهرًا وفيه باطنًا وجهان). انتهى. لم أر هذه المسألة صريحًا، ولكن لها نظائر.

قال ابن تميم في باب إخراج الزُكاة: ولا تجزئ نيَّة الإمام عن نيَّة ربِّ المـال إلاَّ أن يكــون ممتنعًـا، فيجـزئ في الظـُـاهر، وفي البـاطن رجهان.

وقال في الرُّعاية الكبرى: ويجزئ المالك أخذ الإمام المسلم لها في الأظهر مطلقًا.

وقيل: بل مع نيَّة ربِّها وكما لو بذلها طوعًا، وقيل: يجزئ الممتنع نيَّة الإمام وحده في الظَّاهر، وقيل: والباطن. انتهى.

تقدُّم الإجزاء مطلقًا وهو الصُّواب، وقدُّم على الطُّريقة الثَّانية عدمه.

(٢) (مسألة – ٢): قوله في المرتدِّ: (ولا يلزم إعادة حجُّ فعله قبل ردَّته في روايةٍ، وعنه يلزمه). انتهى.

وأطلقهما في المحرر، والرَّعاية الكبرى، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: لا يلزمه إعادته بعد إسلامه، وهو الصُّعيح، نصُّ عليه. قال المجد في شرحه: هذا الصَّحيح، وصحَّحه القاضي موفَّق الدّين في شرح مناسك المقنع.

قال في تجريد العناية: ولا تبطل عباداته في إسلامه إذاً عاد ولو الحبُّع على الأظهر.

وجزم به في المقنع وغيره في باب حكم المرتدّ، وقدُّمه ابن تميم، وابن عبيدان والحاوي الكبير وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته في باب الحجّ.

والرَّواية الثَّانية: يلزمُه إعادته، جزم به في الفصول في كتاب الحج، وجزم به في الجامع الصَّغير والإفادات وصحَّحــه في الرَّعــايـتين، والحاويين في كتاب الحجّ، واختاره القاضي وغيره .

قال أبو الحسن الخرزيُّ وجماعةٌ: يبطل الحجُّ بالرِّدَّة.

(م): الإمام مالك الله الشافعي

(ر): روایتسان

القَاضِي وَغَيْرِهِ (م ٣)(١).

وَذُّكُرَ أَبُو ۚ الْحَسْنِ الْجَوْزِيِّ وَجَمَاعَةٌ بُطْلانَهُ بِهَا، وَجَعَلْتِه حُجَّةً فِي بُطْلان الطُّهَارَةِ الَّتِي هِيَ شَطْرُهُۥ

قَالَ شَيْخُنَا: اخْتَارَ الآكُثُرُ أَنَّهَا لا تُخْبِطُهُ إِلاَّ بِالمَوْتِ عَلَيْهَا.

قَالَ جَمَاعَةٌ وَالإِحْبَاطُ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إَلَى الثُواَبِ دُونَ حَقِيقَةِ العَمَلِ، لِبَقَاءِ صِحَّةِ صَلاةِ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ، وَحِلُّ مَا كَانَ ذَبَحَهُ، وَعَدَمُ نَقْض تُصَرُّفِهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلا تَبْطُلُ عِبَادَةً فَعَلَهَا فِي إِسُلامِهِ إِذَا عَادَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ إِنْ صَامَ قَبْلُهَا فَفِي القَصَاءِ وَجْهَانِ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الصَّلاةِ لِوَقْتِهَا فَكَالحَجُّ (م ٤)(``

وَقَالَ القَاضِي: لا يُعِيدُ، لِفِعْلِهَا فِي إِسْلَامِهِ الثَّسَانِيَ، وَيَقْضِيهَـا مُسْـلِمٌ قَبْـلَ بُلُـوغِ الشَّـرْعِ (و م ش)، وَقِيـلَ: لا، ذَكَـرَهُ القَاضِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرَائِعَ لا تَلْزَمُ إِلاَّ بَعْدَ العِلْم، وَقِيلَ حَرْبِيُّ (و هـ).

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَالوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا قَبْلَ بُلُوغِ الشُّرْعِ، كَمَنْ لَمْ يَتَيَمَّمْ لِعَدَمِ المَاءِ لِظَنَّهِ عَدَمَ الصَّحَّةِ بِهِ، أَوْ لَمْ يُتَكِمَّمُ لِعَدَمِ المَاءِ لِظَنَّهِ عَدَمَ الصَّحَّةِ بِهِ، أَوْ لَمْ يُتَكِمَّ لَوَ تَصْلَ مُسْتَحَاضَةً وَنَحْوَهُ، وَالآصَحَ لَا قَضَاءَ وَلَا إِنْمَ اتَّفَاقُا، لِلْمَفْوِ عَنِ الْحَطْلِ وَالنَّسْيَانِ، وَمُرَادُهُ: وَلَمْ يُقَصِّرُ وَإِلاَّ أَثِمَ وَكَذَا لَوْ عَامَلَ بِرِبًا، أَوْ أَنْكَحَ فَاسِدًا ثُمَّ تَبَيْنَ لَهُ التَحْرِيمُ وَنَحْوَهُ. وَالْمَعْتَ فَاسِدًا ثُمَّ تَبَيْنَ لَهُ التَّحْرِيمُ وَنَحْوَهُ.

وَّإِنَّا صَلَّى كَافِرٌ حُكِمَ بِإِسْلامِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ فِي شَرْحِ الإِرْشَادِ إِنْ صَلَّى جَمَاعَـةٌ (و هـــ)، وَزَادَ أَوْ بِمَسْجِدٍ (و م) إِنْ صَلَّى غَيْرَ خَافِفٍ (و ش) فِي المُرْتَدُّ إِنْ صَلَّى بِدَارِ الحَرْبِ، وَلا يُفْبَـلُ مِنْهُ دَغُـوَى تُخَـالِفُ الإِسْلامَ، ذَكَرَهُ فِي عَيُّونِ المَسْائِلِ، وَمُنْتَهَى الغَايَةِ، وَغَيْرُهُمَا كَالشَّهَادَتَيْنِ، وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ إِلاَّ مَعَ قَرِينَةٍ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُــمْ، وَفِي صِحَّةِ صَلاتِهِ فِي الظَّاهِرِ وَجْهَان.

وَذُكُرُ ابْنُ الزُّاغُونِيُّ: رَوَايَتَيْنِ (م ٥)(٢)، فَإِنْ صَحَّتْ لَمْ تَصِحُ إِمَامَتُهُ فِي المُنْصُوصِ وَكَذَا إِنْ أَذُّنَ.

(١) (مسألة – ٣) قوله: (على القول بلزوم إعادة الحجّ قيل لحبوط العمل وقيل: لا كإيمانه فإنّه لا يبطل، ويلزمه ثانيًا، والوجهان في كلام القاضي وغيره). انتهى.

أحدهما: يلزمه الإعادة لحبوط العمل، وهو ظاهر ما جزم به في المغني والشُّرح وغيرهما.

والقول الثَّاني: يلزمه الإعادة لا لحبوط العمل، وهو ظاهر بحث الجلد في شرحه ومن تابعه، وهو الصُّواب.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: الأكثر أنَّ الرَّدَّة لا تحبط العمل إلاَّ بالموت عليها.

قال جماعةً: الإحباط إنّما ينصرف إلى التّواب دون حقيقة العمل لبقاء صحّة صلاة من صلّى خلف وحـلٌ مـا كـان ذبحـه، وعـدم نقض تصرّفه، قاله المصنّف، واللّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أسلم بعد الصَّلاة لوقتها فكالحجُّ). انتهى.

يعني: هل يلزمه إعادتها أم لا كالحجّ، وقد علمت الصّحيح من المذهب في الحجّ، فكذا هنا.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وإن صلَّى كافرٌ حكم بإسلامه.. وفي صحّة صلاته في الظَّاهر وجهان، وذكر ابن الزَّاغونيُّ روايتينُ). انتهى. أحدهما: لا تصحُّ، وهو الصَّحيح، وقد قطع صاحب المستوعب والرَّعايتين، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم بإعادة الصَّلاة.

قال القاضى: صلاته باطلة، نقله المسنف في النُّكت.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين: شرط الصّلاة تقدُّم الشّهادة المسبوقة بالإسلام، فإذا تقرَّب بالصّلاة يكون بها مسلمًا، وإن كـان محدثًا، ولا يصحُّ الانتمام به لفقد شرطه، لا لفقد الإسلام، وعلى هذا عليه أن يعيد. انتهى.

والوجه النَّاني: تصحُّ في الظَّاهر، اختاره أبو الخطَّاب، فعليه لا تصحُّ إمامته على الصُّحيح، نصُّ عليه، وقيل: تصحُّ.

قال أبو الخطَّاب: الأصوب أنَّه إن قال بعد الفراغ: إنَّما فعلتها، وقد اعتقدت الإسلام، قلنا: صلاته صحيحةٌ، وصلاة مسن خلف، وإن قال: فعلتها تهزّيًا قبلنا منه فيما عليه من إلزام الفرائض، ولم نقبل منه فيما يؤثره من دينه. انتهى.

قال في المغني: ومن تبعه إن علم أنَّه قد أسلم ثمَّ توضًّا، وصلَّى بنَّيَّة صحيحةٍ؛ فصلاته صحيحةً، وإلاَّ فعليه الإعادة. انتهى. قلت: الَّذي يظهر: أنَّ هذا عين الصَّواب، وأنَّ علَّ الحلاف في غير الشُّقُّ الأوَّل من كلامه. وَقِيلُ: فِي وَقْتِهِ وَمَحَلَّهِ وَلا يُعتَدُّ بهِ وَفِي حَجِّهِ وَصَوْمِهِ قَاصِدًا رَمَضَانَ وَزَكَاةً مَالِهِ.

وَقِيلَ: وَبَقِيَّةُ الشَّرَافِعِ وَالآقْوَالِ الْمَخْتَصَّةِ بِنَا كَجَنَارْةِ (هـ) وَسَجْدَةِ تِلاوَةِ وَجْهَانِ (م ٦)(١)، وَيَدْخُــلُ فِيـهِ كُـلُ مَـا يُكَفَّـرُ الْمُسْلِمُ بِإِنْكَارِهِ إِذَا أَقَرُّ بِهِ الكَافِرُ، وَهَذَا مُتَّجَةً.

وَتَلَزَّمُ مَنْ ژال َعَقْلُهُ بِمُحَرِّم (و) خِلافًا لِشَيْخِنَا فَلَوْ جُنَّ مُتَّصِلاً فَفِي زَمَنِ جُنُونِهِ اخْتِمَـالان (م ٧)(٢)، وَكَـٰذَا بِمُبَـاحِ (و هـ)، وَقِيلُ: لا يَلْزَمُهُ (و مَ ش) ُودَكَرَهُ فِي الخِلاف قِيَاسُ المَذْهَبِ فِي السَّكْخِرِ كُرْهَا، كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ فِسي الحَضَرِ يُصَلِّي وَلا يَقْضِي، وَإَنْ كَانَ نَادِرًا، وَأَقِيلَ: إِنْ طَالَ رُمَّنُهُ، وَتَلْزَمُ مُغْمَّى عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ) فِي خَمْسِ صَلَوَاتِ كَنَسَائِم (ع)، وَقِيــلَ: لا، كَمَجْنُون عَلَى الْأَصَحُ (و)، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ لا تَجبُ عَلَى الْأَبْلَةِ الَّذِي لا يَعْقِلُ.

وَقَالَ فِي الصُّوم: لَا تَجبُ عَلَى المَجْنُون، وَلا عَلَى الآبْلَهِ اللَّذَيْن لا يُفِيقَان، وَفِي الرَّعَايَةِ: يَقْضِي، مَعَ قَوْلِهِ فِي الصُّوم: الْآبْلَةُ كَالْمَجْنُون، كَذَا ذَكَرَ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ وَقَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ إِنْ زَالَ عَقْلُهُ بغَيْر جُنُون لَمْ يَسْقُطْ.

قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: يُقَالُ رَجُلٌ أَبْلَهُ بَيْنَ البَلَهِ وَالبَلاهَةِ، وَهُوَ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ سَلَّامَةُ الصَّدْر، وَقَدْ بَلِهَ بِكَسْرِ الـــلاَّم وَتَبَّلَـهُ،

. وَفِي الحَدِيثِ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الجَنَّةِ البُلْهُ» يَعْنِي: البَلَه فِي أَمْرِ الدُّنْيَا لِقِلَّةِ اهْتِمَامِهِمْ بِهَا وَهُمْ أَكْيَاسٌ فِي أَمْرِ الآخِرَةِ، وَتَبَالَـهَ: أرَى مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِهِ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي لُزُوم إعْلام النَّائِم بَدُخُول وَقْتِهَا اخْتِمَالاتٌ.

الثَّالِثُ: يَلَزُمُ مَعَ ضِيقِهِ، وَجَزَمَ بهِ فِي التَّمْهيدِ، وَجَعَلَهُ دَلِيلاً لِعَدَم وُجُوبِ العَزْم أوَّلَ الوَقْتِ (م ٨)(٣).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي حجّه وصومه قاصدًا رمضان وزكاة ماله، وقيل: وبقيَّــة الشّـرائع والأقــوال المختصّـة بنــا كجنــازة وسجدة تلاوةٍ وجهان). انتهى.

يعني: إذا فعل ذلك هل يحكم بإسلامه أم لا؟ أمَّا النُّلاثة الأول؛ فأطلق الخلاف فيها، وأطلقه ابن تميم وابن حمدان:

أحدهما: لا يحكم بإسلامه بفعل شيء من ذلك، وهو الصَّحيح.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وجزم به في المغني في باب المرتدّ، وصرّح به ابن الجوزيّ في تبصرة الوعظ، والتزمــه المجــد في شرحه ومن تابعه في غير الحجُّ.

والوجه الثَّاني: يحكم بإسلامه، اختاره أبو الخطَّاب، واختار القاضي الحكم بإسلامه بالحجُّ فقط، نقله عنه ابــن تميــم والتزمــه المجــد

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وتلزم من زال عقله بمحرَّم... فلو جنَّ متَّصلاً، ففي زمن جنونه احتمالان). انتهى.

يعنى: في لزوم قضاء ما فاته حال جنونه احتمالان.

قال أبو المعالي ابن منجًا في النَّهاية: لو شرب محرَّمًا فسكر به ثمُّ جنَّ متَّصلاً بالسُّكر؛ لزمه قضاء ما فاتــه في وقــت السُّكر، وجهًــا واحدًا، وهل يلزمه قضاء ما فاته في حال الجنون؟ فيه احتمالان:

أحدهما: يلزمه القضاء لاتَّصاله بالسُّكر؛ لأنَّه هو الَّذي تعاطى سببًا أثَّر في وجود الجنون.

والثَّاني: لا يلزمه؛ لأنَّ طريان الجنون ليس من فعله كما لو وجد ذلك ابتداءً. انتهى.

قلت: الاحتمال الأوَّل هو الصُّواب، ويعضَّده ما قطع به الجمد وغيره: لو جنَّ المرتدُّ انْ الصَّـلاة لا تسقط عنه زمـن جنونـه؛ لأنَّ سقوطها بالجنون رخصةً، وتخفيفٌ وليس من أهله، فكذا يقال في هذا، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وفي لزوم إعلام النَّائم بدخول وقتها احتمالاتٌ، النَّالث: يلزم مع ضيقه، وجزم به في التَّمهيد، وجعلــه دليلا لعدم وجوب العزم أوَّل الوقت). انتهي.

قلت: وهو الصُّواب، ويليه في القوُّة القول بعدم لزوم الإعلام.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهل يجب إعلام النَّاثم بدخول الوقت ليصلُّي.

قلت: يحتمل أوجهًا.

الثَّالث: يجب إن ضاق الوقت وخاف الفوت. انتهى.

والظَّاهر: أنَّ المصنَّف تابعه، فيكون في إطلاقه الخلاف نظرٌ، واللَّه أعلم.

وَتَصِيحُ مِنْ مُمَيِّزٍ (و) -وَهُوَ مَنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ، وَاخْتَانَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: وَسِتَّ- نَفْلاً، وَيُقَالُ لِمَا فَعَلَهُ: صَلاةُ كَذَا. وَفِي التَّعْلِيقِ مَجَّازٌ، وَقُوَابُ فِعْلِهِ لَهُ، ذَكَرَهُ الشَّنِخُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِم فِـي حَجَّـهِ أَنْـهُ صَحِيحٌ يَقَعُ تُطَوُّعًا يُثَابُ عَلَيْهِ عِنْدُ (م)، و(ش) وَأَحْمَدُ.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُونِ فِي أُوائِلِ الْمَجَلَّدِ التَّاسِعَ عَشَرَ: وَعِنْدِي أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى طَاعَاتِ بَدَنِهِ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْ الْعَبَادَاتِ المَالِيَّةِ مِنْ مَالِهِ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي الحَجِّ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ يَصِيحُ مِنْهُ أَيْ يُكْتَبُ لَهُ، قَالَ: وَكَذَا أَعْمَالُ البِرِّ كُلْهَا فَهُوَ يُكْتُبُ لَهُ وَلا يُكْتَبُ عَلَيْهِ.

وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الجَنَاثِرِ تَقْدِيمَ النَّسَاء عَلَى الصُّبْيَان بالتَّكْلِيفِ فَفَضْلُهُنَّ بالثُّوابِ وَالتَّعْوِيض، وَالصَّبِّيُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ كَذًا قَالَ، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضَ أَصْحَابنَا فِي مَسْأَلَةِ تَصَرُّفِهِ: ثَوَابُهُ لِوَالِدَيْهِ.

وَلاَحْمَدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَنْسٍ مَرْفُوعًا: «أَنَّ حَسَنَاتِ الصَّبِيُّ لِوَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا».

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجُوزُزَيُّ فِي المَوْضُوعَاتَ: وَالْمَتَسَبُّبُ يُثَابُ بِنِيَّةِ القُرْبَةِ، وَلأَنَّهُ دَلُّ عَلَى هُــدًى، وَلأَنَّ امْـرَأَةُ رَفَعَـتْ صَبِيًّا فِي خِرْقَةٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٤٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٦)؛ وَغَيْرُهُمَا (تِ: ٩٢٤، هـ: ٢٩١٠).

وَلا تَلْزَمُهُ (و) كَبَقِيَّةِ الآحْكَامِ وَعَنْهُ بَلَى، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَأَنَّهُ مُكَلِّفٌ، وَذَكَرَهَا فِي الْمُذَهَّبِ وَغَيْرُهِ فِي الجُمُعَةِ، وَعَنْهُ ابْنُ عَشْر؛ لِيَصْرَبَهُ عَلَيْهَا وُجُوبًا.

وَعَنْهُ: مُرَاهِقًا، اخْتَارَهُ أَبُو الحُسَيْنِ التَّمييمِيُّ.

فَعَلَى الْأُولَى يَلْزُمُ الرَلِئُ أَمْرُهُ بِهَا وَتَعْلِيمُهُ إِيَّاهَا وَالطَّهَارَةَ، نَصُّ عَلَيْهِ خِلافًا لِمَا قَالَهُ ابْنُ عَقِيسل فِي مُنَاظَرَاتِهِ وَيَعْضُ العُلَمَاء؛ لِظَاهِرِ الْآمْرِ، وَكَإِصْلاحِ مَالِهِ، وَكَفُّهِ عَنِ المَفَاسِلِدِ.

وَقَالَ ابْنُ اَلْجَوْزَيِّ: لاَ يَجِبُ عَلَى وَلِيٌّ صَغِيرَ وَمَجْنُونِ أَنْ يُنَزِّهَهُمَا عَنِ النُّجَاسَةِ، وَلا أَنْ يُزيلَهَا عَنْهُمَا، بَلْ يُسْتَحَبُّ. وَذَكَرَ أَيْضًا وَجُهًا فِي أَنَّ الطُّهَارَةَ تَلْزَمُ الْمُمِّيِّزَ.ُ

وَيَأْتِي فِي الظَّهَارِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: يَصِيحُ لِلدُونِ سِبْعٍ، وَهُوَ الشَّيْخُ أَوْ غَيْرُهُ^(١).

وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ ظُلَهِرَ الحِرَقِيُّ تَصِيحُ صَلاةُ الْعَاقِلِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ بسِينٌ (و ش).

وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّ ابْنَ ثَلاثٍ وَنَحْوهِ يَصِحُّ إِسْلامُهُ إِذَا عَقَلَهُ، وَكَذَّا مَذْهَبُ (ش) أَنَّ تَعْلِيمَ الآبِ وَسَائِر الآوْلِيَاء مَا يَحْتَاجُهُ

قَالَ (شَ) وَأَصْحَابُهُ: وَكَذَا الآمُ لِعُدْمَ الآبِ، وَيُتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عُمَرَ: «وَإِنْ لِوَلَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٨)، وَمُسْلِمٌ (٩٥ ١١).

قَالُوا: وَالْأَجْرَةُ عَلَى الصَّبِّيِّ، ثُمُّ عَلَى مَنْ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ، وَيُتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ مِثْلُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَحَيْثُ وَجَبَتُ لَزِمَهُ إِنْمَامُهَا وَإِلاَّ فَالحِلافُ فِي النَّفْلِ، وَيَلْزَمُهُ عَلَى الآوْلَى إعَادَتُهَا بِبُلُوغِهِ فِيهَا، أَوْ فِي وَقْتِهَا بَعْدَ فِعْلِهَــا فِي المُنْصُوصِ فِيهِمَا (ش) لا إعَادَةً طَهَارَةٍ، لآنَ القَصْدَ غَيْرُهَا، وَكَذَا إِسْلامٌ؛ لآنَ أصْـلَ الدّيـن لا يَصِـحُ نَفْـلاً، فَإِذَا وُجـدَ فَعَلَى وَجْهِ الوَجُوبِ، وَلاَّنَّهُ يَصِيحُ بفِعْل غَيْرِهِ، وَهُوَ الآبُ، وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي خِلافًا.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: الإِسْلامُ أَصَلُ العِبَادَاتِ وَأَعْلامًا، فَلا يَصِحُ القِيَاسُ عَلَيْهِ، وَمَعَ التَّسْلِيمِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ.

وَلَهُ تَأْخِيرُهَا مَا لَمْ يُظَنُّ مَانِعٌ كَمَوْتٍ، وَقَتْلِ، وَحَيْضٍ، وَكَمَنْ أُعِيرَ سُتْرَةً أَوْلَ الوَقْتِ فَقَطْ، أَوْ مُتَوَضِّيعٍ عَدِمَ المَــاءَ سَـفَرًا

⁽١) تنبيه: قوله: (ويأتي في الظَّهار قول بعضهم يصحُّ لدون سبع وهو الشَّيخ أو غيره). انتهى. لم يذكر ذلك في الظُّهار.

وقوله: (وهو الشَّيخ) قد نقل وهو عن الشَّيخ ضدُّ ذلك، فقال: لا يصحُّ من الصَّبِّيُّ الممِّز ظهارٌ ولا إيلاءً، واللَّه أعلم. فهذه ثمان مسائل قد فتح الله بتصحيحها.

لا تَبْقَى طَهَارَتُهُ إِلَى آخِرِهِ، وَلا يَرْجُو وُجُودَهُ مَعَ عَزْمِهِ، وَقِيلَ وَبِدُونِهِ، وَعَلَيْهِمَا هَلْ يَـأَقُمُ الْمُـتَرَدُّهُ حَتَّى يَضِيـقَ وَقُتُهَـا عَـنْ بَعْضِهَا، فَيَخْرُمُ لِغَيْر جَمْع، أَوْ شَرْطٍ قَرِيبٍ، وَيَأْلَمُ مَنْ عَزَمَ عَلَى التَّرْكِ (ع)، وَمَتَى فُعِلَتْ فِي وَقْتِهَا فَهِيَ أَدَاءً.

وَقَالَ شَنَيْخُنَا: أَوْ شَرَطٌ قَرِيبٌ لَيْسَ مَذْهُبًا لَآخُمَدَ وَأَصُحَابِهِ، وَأَنَّ الوَّقْتَ يُقَدَّمُ، وَاخْتَـارَ تَقْدِيمَ النَّسُوطِ إِنْ انْتَبَـة قُـرُبَ طُلُوعِهَا، وَمَنْ صَحَّتْ مِنْهُ مَعَ الكَرَاهَةِ كَالْحَاقِنِ لا يَجُورُ أَنْ يَشْتَغِلَ بِالطَّهَارَةِ إِنْ خَرَجَ الوَقْتُ (و) وَيَحْرُمُ التَّاْحِيرُ بلا عُــذر إِلَى وَفَيْرُهُ فِي الْعَصْرِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ لا يُكُرَهُ أَدَاوُهَمَا، وَكَرِهَ الحَنَفِيةُ التَّاخِيرَ، وَقَعْرُهُ وَمِنْ لَهُ التَّاخِيرِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ لا يُكُرَهُ أَدَاوُهَمَا، وَكَرِهَ الحَنَفِيةُ التَّاخِيرَ، وَاخْتَلَقُوا فِي الْآدَاء، لاَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ فَلا يُكْرَهُ، وَمَنْ لَهُ التَّاخِيرُ فَمَاتَ قَبْلَ الفِيلِ لَمْ يَأْتُمْ فِي الآمَةِ بِخِلافِ الزَّكَاةِ وَالحَجِّ، وَعَلَى أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ (و) قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ لاَنَّهَا لا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ، فَلا فَاقِدَةً فِي بَقَافِهَا فِي اللَّمَّةِ بِخِلافِ الزَّكَاةِ وَالحَجِّ، وَعَلَى أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ لا يَعْتَلِعُ أَنْ القَاضِي وَغَيْرُهُ لاَنَّهُ كَنَهُ مُعْمِرٍ لا يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ، وَلا يَأْفَمُ بِالنَّاحِيرِ لِلْخُولَ النَّيَابَةِ لِجَواز الإَبْرَاء، أَنْ قَضَاء الغَيْرِ عَنْهُ اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ عَلَى النَّامِقُ فِي اللَّهُ وَالْمُ وَعَلَى النَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ الْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْتَقِيْنَ الْعَلَى الْهُ الْعُلِي الْعَلَى الْعُلَالِقُولُ اللْعُلَاقُ عَلَى الْعُلَال

وَمَنْ جَحَدَدُ وُجُوبَهَا كَفَرَ (ع)، وَمَنْ جَهَلَهُ عُرُّفَهُ، فَإِنْ أَصَرُّ كُفُّرَ.

وَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَكَسَلاَ دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ مَنْ فِي حُكْمِهِ: فَإِنْ أَبَى حَتَّى ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، اخْتَارَهُ الآكثُرُ. وَعَنْهُ: الآوَلَى، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و م ش) وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنْ لَمْ يَجْمَعْ وَحَسَّنَهُ الشَّيْخُ. وَعَنْهُ: إِنْ تَرَكُ ثَلاثًا.

وَعَنْهُ: وَيَضِيقُ وَقْتُ الرَّابِعَةِ قَدَّمَهُ فِي التَّلْخِيصِ.

وَفِي الْمُبْهِجِ وَالْوَاضِحِ وَتَنْصِرَةِ الحَلْوَانِيُّ رِوَايَةُ ثَلاثِةِ: أَيَّامِ قُتِلَ (هـ) وُجُوبُــا بِضَرْبِ عُنُقِـهِ نَـصُ عَلَيْـهِ (و م ش) كُفْـرًا اخْتَارَهُ الْآكَثُرُ فَحُكْمُهُ كَالْكُفَّارِ وَذَكَرَ القَاضِي يُدْفَنُ مُنْفَرِدًا، وَذَكَرَ الآجُرُّيُّ: مَنْ قُتِـــلَ مُرْتَـدًا تُـرِكَ بِمَكَانِـهِ، وَلا يُدْفَـنُ، وَلا كَرَامَةَ.

وَعَنْهُ: حَدًّا (و م ش) فَحُكْمُهُ كَاهْلِ الكَبَائِرِ قَالَ شَيْخُنَا كَذَا فَرَضَ الفُقَهَاءُ، وَيُمْتَنَعُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَهَا وَلا يَفْعَلُهُ اَحِدَ قَطَّ، وَاسْتِتَابَتُهُ كَمُرْتَدُّ نَصُّ (م ر) وَذَكَرَ القاضي يُفسْرَبُ، ثُمَّ يُقْتَلُ، ويَنْبَغِي المِسْلامِ الإِشْنَاعَةُ عَنْهُ بِتَرْكِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ، قَالَهُ شَيْخُنَا قَالَ: وَلا يَنْبَغِي السَّلامُ عَلَيْهِ، وَلا إِجَابَةُ دَهْوَتِهِ، وَمَتَى رَجَعَ إِلَى الإسلامِ الإِشْنَاعَةُ عَنْهُ بِتَرْكِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ، قَالَهُ شَيْخُنَا قَالَ: وَلا يَنْبَغِي السَّلامُ عَلَيْهِ، وَلا إِجَابَةُ دَهْوَتِهِ، وَمَتَى رَجَعَ إِلَى الإسلامِ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَمَامَهِ، كَفَرُوهُ وَيُعْرَفِهِ الْإِسْلامِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْمُسْرَا فِي عَلَى الْمُسْلامِ إِللهُ اللهُ عَلَى الْإِسْلامِ اللهُ اللهُ عَلَى الْمُسْلِمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الإسلامِ اللهُ اللهُ عَلَى الْإِسْلامِ فِي حَقَّ الْمُرْتَدُ، ويَصِيرُ مُسْلِمًا الصَلاةِ يَقَلَ صَالِحٌ : قَوْبَتُهُ أَنْ عُلَى الْمُعَلِّي عَلَى الْمُعَلِّقُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الإسلامِ اللهُ اللهُ عَلَى الْمُعَلِّقُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى الْمُعَلِّقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

وَفِي الفُنُونِ: الشَّهَادَتَان يَحْكِي مَا فِي نَفْسِهِ مِنْ الإيَمَانِ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَهَا حِينَ تَرَكَ الصَّلاةَ، وَلا يَعْمَلُ بِهَا إِذَا تَـابَ وَنَدِمَ، وَالزُّنْدِينُ يَتَظَاهَرُ بِالإِسْلامِ حَتَّى يَكُونَ مُؤَدِّيَا، ثُمَّ إِذَا تَابَ قُبلَتْ وَأَعَذَنَاهُ إِلَى الإِسْلامِ بِنَفْسِ الكَلِمَتَيْسِ لَا خَيْرٍ، لِمَـا ذَكَرْنَاهُ، قَالَ شَيْخُنَا: الآصَوْبُ أَنَّـهُ يَعْمِيرُ مُسْلِمًا بِالصَّلاةِ، لآنٌ كُفْرَهُ بِالامْتِشَاعِ كَـإِنْلِيسٍ وَتَـارِكِ الزُّكَـاةِ، وَصِحْتُهَا قَبْـلَ الشَّهَاذَتَيْن كَمُرْتَدً.

قَالَ: وَالْأَشْبَهُ أَيْضًا أَنَّ الرُّنْدِيقَ لا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ تَاقِبٌ بَاطِنًا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَلَعَلَّ بَاطِنَهُ تَغَيَّرُ.

وَالْمُحَافِظُ عَلَيْهَا أَفْرَبُ إِلَى الرَّحْمَةِ مِمَّنْ لا يُصَلِّيهَا وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَمَنْ تَرَكَ شَــرُطَا، أَوْ رُكَنَــا مُجْمَعًــا عَلَيْهِ كَالطَّهَارَةِ فَكَتَرْكِهَا، وَكَذَا مُخْتَلِفًا فِيهِ يَعْتَقِدُ وُجُوبَهُ.

ذُكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ لا، وَزَادَ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا فِي الفُصُولِ لا بَأْسَ بِوُجُوبِ قَتْلِهِ، كَمَا نَحُــدُهُ بِفِعْـلِ مَـا يُوجِبُ الحَدُّ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَهَلَا ضَعِيفٌ، وَفِي الآصْلِ نَظَرٌ، مَعَ أَنَّ الفَرْقَ وَاضِعٌ.

ُ وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي قَوْلِ حُلَيْفَةَ: وَقَدْ رَأَى رَجُلاَ لا يُبَمُّ رَكُوعَهُ وَلا سُجُودَهُ: مَا صَلَيْت، وَلَوْ مِتَّ مِنَ عَلَى غَيْرِ الفِطْرَةِ الْبِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا مُحَمَّدًا ﷺ فِيهِ أَنْ إِنْكَارَ الْمُنكِرِ فِي مِثْلِ هَذَا يُغَلِّظُ لَهُ لَفْظُ الإِنْكَارِ، وَفِيهِ إِنْءَارَةٌ إِلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلاةِ، وَإِلَى تَغْلِيظِ الآمْرِ فِي الصَّلاةِ، حَتَّى إِنَّ مَنْ أَسَاءَ فِي صَلاتِهِ وَلا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلا سُجُودَهَا فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ تَارِكِهَا. وَلا يَكْفُرُ بِتَرَكِ ژَكَاةٍ، وَصَوَمٍ، وَحَجٌّ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ تَهَاوُنَا، وَبُخْلاً بِزَكَاةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاخْتَـارَهُ الآكْفُرُ (و) وَذَكَـرَ ابْنُ شِهَابِ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، وَيُقْتَلُ عَلَى الآصَحُ (و م) فِي الصَّوْمِ.

وَعَنْهُ: يَكْفُرُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: بِزَكَاةٍ.

وَعَنْهُ: وَلُو لَمْ يُقَاتَلُ عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: يُفْتَلُ بِهَا فَقَطْ، وَقَوْلُنَا فِي الحَجَّ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ لِعَزْمِهِ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ ظُنَّهِ الْمُوْتَ مِنْ عَامِهِ، وَبِاعْتِقَادِهِ الفَوْرِيَّةَ يُخَرُّجُ عَلَى الحِلافِ فِي الحَدُّ بِوَطْء فِي نِكَاحٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ، قَالَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ، وَحَمَلَ كَسلامَ الْأَصْنِحَابِ عَلَيْهِ وَحَمْلُا وَاضِحَ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلاً، كَذَاً قَالَ، وَلا وَجُهَ لَهُ.

يُمُ الْخَتَارُ: إِنْ قُلْنَا بِالفَوْرِيَّةِ قُتِلَ وَهُوَ ظَاهِرُ الجِلافِ، فَإِنَّهُ قَالَ قِيَاسُ قَوْلِهِ يُقْتُلُ كَالزَّكَاةِ، قَالَ وَقَادُ ذَكَرَهُ أَبُو بَكُو فِي الحَادِف. الجلاف.

وَقَالَ: الحَجُّ وَالزُّكَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصَّيَّامُ مَـَوَاءٌ، يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلاَّ قَتِلَ، وَلَعَلُّ الْرَادَ فِيمَنْ لا اعْتِقَادَ لَهُ، وَإِلاَّ فَالعَمَلُ باعْتِقَادِهِ أُولَى، وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ، وَيَأْتِي فِيمَنْ أَتَى فَرْعًا مُخْتَلِفًا فِيهِ هَلْ يَفْسُقُ؟

قَالَ الآصْحَابُ: وَلا قَتْلَ بِفَائِتَةٍ لِلْخِلافِ فِي الفَوْرِيَّةِ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ مَا سَبَقَ، وَقِيلَ يُقْتَلُ، لآنَ القَضَاءَ عَلَى الفَوْرِ فَعَلَى هَذَا لا يُغْتَبُرُ أَنْ يَضِيقَ وَقْتُ الثَّائِيَّةِ، وَحَيْثُ كُفَّرَ فَلا يُرَقُّ وَلا يُسْبَى وَلَدٌ وَلا أَهْـلَى فَصَلَّ عَلَيْهِ، وَلا قَتْلُ، وَلا تَخْفِيرُ قَبْلُ اللَّعَايَةِ، وَلا يَتْنُوبُ وَلا يَكُفُرُ بَتْرَكِ الصَّلاةِ، وَهُو ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وَذَكَرَ الآجُرُّيُّ: يَكُفُرُ بَتْرَكِ الصَّلاةِ، وَهُو ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْسَحَاقَ أَنْ إِبْلِيسَ كَفَرَ بَتْرَكِ السَّجُودِ لا بِجُحُودِهِ وَيَأْتِي كَلامُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي صَوْمٍ جُنُبِ لَمْ يَفْتَسِلْ يَوْمًا.

وَسَبَقَ قَرِيبًا كُلامُ اَبْنِ هُبَيْرَةَ، وَيُوْافِقُهُ مَا احْتَحُ بِهِ الشَّيْخُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَفَّرَ ثَبَسِتْ احْكَامُهُ، وَلَسَمْ تَنْبُستْ مَعَ كَفُرُةِ تَسَادِي الصَّلاةِ، وَاحْتَجُ فِي رِوَايَةِ المُرُّوذِيِّ عَلَى مَنْ قَالَ يُقْتَلُ، أَوْ يَكْفُرُ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ وَفْتِهَا بِإِخْبَارِهِ عليه السَلام بِتَأْخِيرِ الْأَمَرَاءِ الصَّلاةَ عَنْ وَفْتِهَا.

وَكَذَا نَقُلَ أَبُو طَالِبٍ، وَنَقَلَ أَيْضًا إِذَا تَرَكَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ صَلاةً أُخْرَى فَقَدْ قَرَكَهَا، قُلْت فَقَدْ كَفَرَ، قَالَ: الكُفْـرُ لا يُوقَـفُ عَلَى حَدُّهِ، وَلَكِنْ يُسْتَنَابُ، وَمَثَالَهُ المُرُّوذِيُّ عَنْ تَرْكِهَا اسْتِخْفَافًا وَمُجُونًا أَيْسُتَنَابُ؟ قَالَ: أَيُّ شَيْءً، بَقِيَ؟

وَمَنْ فَرَضَ السَّالَةَ فِي تَرْكِ العِبَادَاتِ الخَمْسِ فَمْرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الطُّهَارَةُ، لاَنْهَا كَالِصَّلَاةِ، وَلاَ يَلْزَمُ بَقِيَّةُ الشُّرَائِطِ لِعَسَمَ اعْتِبَار النَّيِّةِ لَهَا، وَلِهَذَا صَنْفَ أَبُو الْحَطَّابِ العِبَادَاتِ الْحَمْسِ.

respectively, and the first of the control of the c

to place and the property of the second of t

وَقَالَ الفُقَهَاءُ: رُبْعُ العِبَادَاتِ، وَحَمْلُ الكَلام عَلَى الصَّحَّةِ أُولَى وَمُتَعَيِّنْ٪

Barry Karana

باب المواقيت

سَبَبُ وُجُوبِ الصَّلاةِ الوَقْتُ، لأَنَّهَا تُضَافُ إِلَيْهِ، وَهِيَ تَذَلُّ عَلَى السَّبَيِيَّةِ، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ، وَهُوَ سَبَبُ نَفْسِ الوُجُوبِ إِذْ مُنَبِّبُ وُجُوبِ الآدَاء الخِطَابُ.

وَوَقْتُ الظُّهْرِ: وَهِيَ الْآوْلَى لِبُدَاءَةِ جِبْرِيلَ بِهَا لَمَّا صَلَّى بِالنِّبِيِّ عليهما السلام، وَإِنْمَا بَدَأَ أَبُو الخَطَّابِ بِالفَجْرِ لِبُدَاءَتِـهِ عليه السلام بالسَّائِل مِنْ زَوَال الشَّمْس (عَ) حَتَّى يَتَسَاوَى مُنْتَصِبُّ وَفَيْيهِ سِوَى ظِلَّ الزَّوَال (و شِ) وَهُوَ زِيَسَادَةُ الظَّـلِّ بَعْـدَ تَنَاهِي قِصَرِهِ، لَأَنَّ الظُّلُ يَكُونُ أَوْلاَ طَوِيلآ لِمُقَابَلَةِ قُرْصِهَا، وَكَلَا كُلُّ مُنْتَصِبٍ فِي مُسَامَتَةِ نَيَّرٍ، وَكُلَّمَا صَعِـدَتُ قَصَـرَ الظَّـلُّ إِلَى أَنْ يَنْتُهِيّ، فَإِذَا أَخَذَتْ فِي اللُّنْزُولَ مُغَرَّبَةً طَالَ، لابْتِدَاء الْمَسَامِتِ وَمُحَاذَاةِ الْمُنتَصِبِ قُرْصَهَا.

وَيَقْصِرُ الظُّلُّ فِي الصَّيْفِ، لارْتِفَاعِهِ إلَى الجَوَّ، وَفِي السُّنَاء يَطُولُ، لآنَّهَا مُسَامَتَةٌ لِلْمُنْتَصِبِ وَيَقْصِرُ الظَّلُّ جـدًا فِـي كُـلِّ بَلَدِ تَحْتَ وَسَطِ الفُلْكِ وَالآبْعَدُ عَنْهُ طَوِيلٌ، لآنَ الشَّمْسَ نَاحِيَةٌ عَنْهُ، فَصَيْفُهَا كَشِيَّاءٍ غَيْرِهَــا، قَــالَ تَعَــالَى: ﴿يَتَفَيُّ طِلَالُـهُ﴾ [النحل: ٤٨]؛ أيُّ: تَدُورُ وَتَرْجِعُ.

قَالَ ابْنُ الجَوْذِيِّ: قَالَ الْمُسَرُّونَ: إِذَا طَلَعَتْ وَٱنْتَ مُتَوَجَّةً إِلَى القِبْلَةِ فَالظَّلُّ قُدَّامَك، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَعَنْ يَمِينِك، ثُمَّ بَعْـدَ ذَلِكَ خَلْفَكِ، ثُمَّ حَنْ يَسَارِك لِخَبَرِ حَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو: «وَقْتَ الظَّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ وَكَانَ ظِــلُّ الرَّجُــلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ تَحْضُرُ العَصْرُ.

رُوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٤).

وَلِئُلاً يُصِيرُ آخِرُ وَقْتِهَا مَجْهُولاً.

وَفِي الخِلافِ: لا وَقْتَ لِظُهْرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ حَتَّى يَكُونَ أَوْلُهُ الزَّوَالَ، يَمْنِي فِي حَقِّ غَيْرِ المَعْلُورِ. وَعَنْهُ: آخِرُهُ أَوْلُ وَقْتِ العَصْرِ (و م)، فَبَيْنَهُمَا وَقْتَ مُشْتَرَكُ قَدْرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَعِنْدُ (هـ): مَثْلَا المُنْتَصِبُ، وَعَـنْ (هـ) ويَتَوْنَ مِنَادًا مِنْ مِنْهُ أَيْضًا كَقُولِنَا، وَقَالَهُ صَاحِبَاهُ.

وَالرُّوَالُ فِي جَمِيعِ الدُّنْيَا وَاحِدٌ لا يَخْتَلِفُ، قَالَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا، وَأَنْكَرَ عَلَى الْمُنجِّمِينَ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ فِي البُلْدَانِ، قَالَ ابْنُ عَقِيــلِ مَا تُأْوِيلُهُ مَعْ العِلْمِ بِاخْتِلافِهِ بِالْآقَالِيمِ؟ وَكَذَا فِي الْحِلافِ وَغَيْرُو: اخْتِلافُهُ.

وَيُستَخَبُ تَغْجِيلُهَا(') بِأَلِنَا يَتَأَهْبُ لَهَا بِدُخُولِ الوَقْتِ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ قَوْلاً لا يَتَطَهُرُ قَبْلَـهُ إِلاَّ مَـعَ حَـرٌ (و هـــ م) وَقِيــلَ لِقَاصِدِ جَمَاعَةٍ، قَالَ جَمَاعَةٌ لِيَمْشِيَ فِي الفَيْءِ، وَقِيلَ فِي بَلَدٍ حَارٌ (و ش) وَفِي الوَاضِحِ لا بِمَسْجِدِ سُوقٍ.

وَلا تُؤخُّرُ هِيَ وَالْمُغْرِبُ لِغَيْمٍ فِي رِوَايَةٍ (و م ش).

وَعَنَّهُ: بَلَى (و هــ) فَلُوْ صَلَّى وَحْدَهُ فَوَجْهَان (م ١، ٢)(٢).

(١) تنبية: لم يفصح المصنّف بأنَّ تأخير الظُّهر للحرُّ مستحبُّ.

والصُّحيح من المذَّهب: استحبابه؛ لذلك قطع به المغني والكافي والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ والزُّركشيُّ وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: الأرجح أنَّه سنَّةً، وقيل: إنَّ التَّاخير رخصةً، ويفهم هذا القول من كلام ابن منجًا.

(٢) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (ولا تؤخّر –يعني: الظّهر– والمغرب لغيم في روايةٍ، وعنه: بلى وعلى، فلو صلّى وحده فوجهان). انتهى. ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): هل يستحبُّ تأخير الظُّهر والمغرب مع غيم أم لا؟

أطلق الخلاف، أمَّا تأخير الظُّهر؛ فالصَّحيح استحبابه، نصُّ عليه، وجــزم بــه في الهدايــة والمذهــب ومســبوك الذَّهـب والمســتوعب والخلاصة، والمقنع، والحُوَّر، والنَّظم، والوجيز، وإدراك الغايــة، وتجريـد العنايـة، والإفــادات، ومنتخـب الآدمـيّ، والحــاوي الصُّغــير،

وصحَّحه في الحاوي الكبير، واختاره القاضي وغيره، وقدَّمه الحجد في شرحه والشَّارح، وابن عبيــــدان، وابــن عبدالقـــويَّ، ونصـــروه وابن حمدان في الرّعايتين. وَقِيلَ: يُؤخُّرُ الظُّهْرُ لا المَغْرِبُ، وَتُعَجَّلُ الجُمُعَةُ مُطْلَقًا (و).

ثُمَّ يَلِيهِ وَقِيلَ بَعْدَ زِيَادَةِ شَيَّءَ وَقْتُ العَصْر، وَآخِرُهُ المُخْتَارُ حَتَّى يَصِيرَ فَيْءُ الشِّيءَ مِثْلَيْهِ سِوَى ظِلِّ الزَّوَال.

وَعْنَهُ: حَتَّى تَصْفَرُ ٱلشَّمْسُ، ٱلحْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَهِيَ أَظْهَرُ (ش) وَفِي التَّلْخِيص مَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ جَوَازِه ثُمَّ هُـوَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى غُرُوبِهَا (و) وَهِيَ الوُسْطَى لا الفَجْرُ (و ش) وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ (و م ش).

وَعَنْهُ: مَعَ غَيْمَ (و هـ) نَقَلَهُ صَالِحٌ قَالَهُ القَاضِي، وَلَفُظُ رَوَايَتِهِ: يُؤخِّرُ العَصْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ آخِرُ وَقْتِ العَصْرُ عِنْدِي مَا لَمْ تَصْفَرُ الشُّمْسُ، فَظُّاهِرُهُ مُطْلَقًا، وَالعِبْرَةُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ بِتَغَيِّرِ القُرُّصِ بِحَيْثُ لا تَحَارُ فِيهِ العَيْنُ.

ُ قَالَ القَاضَيِي: وَقَتْ الظُّهُوْ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَلَا مِثْلُ وَقَيْتِ العَصَّر، لِآنُهُ لا خِلاف بَيْسَنَ العُلَمَاء أِنَّ صِنْ السَّرُوال إِلَى أَنْ يَمْوِيرَ ظِلُّ كُلِّ شِيْءٍ مِثْلَهُ رُبُعُ النِّهَارِ، وَيَبْقَى الرُّبُعُ إِلَى الغِزُوبِ، وَقَالَ لَهُ الخَصْمُ: طَرَفُ الشُّيءَ مَا يَقْرُبُ مِنْ نِهَايَتِيَّهِ، فَقَـالَ الطُّرَفُ مَا زَادَ عَنِ النَّصْفِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ بَيُّنَ صِحَّتُهُ بَتَفْسِيرِ الآيَتُين.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقُتُ المُغْرِبِ حَتَّى يَغِيبُ الشُّفُقُ الأَحْمَرُ.

وَعَنْهُ: الْأَبْيَضُ (و هــ).

وَعَنْهُ: حَضَرَا، وَعَنْ (هـ): أَيْضًا الآخْمَرُ، وَقَالَهُ صَاحِبَاهُ، لا بقَدْر طُهْرٍ وَسَتْرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانِ وَإِقَامَةٍ (م ش). وَفِي النَّصِيحَةِ لِلاَجُرِّيِّ: لَهَا وَفْتُ وَاحِدٌ لِخَبَرِ جِبْرِيلَ عليه السلام، وأنَّ مَنْ أَخْرَ حَتَّى يَبْدُوَ النَّجْــمُ أَخْطَـا، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا، إِلاَّ لَيْلَةَ الْمُرْدَلِفَةِ لِمُحْرِم قَصَدَهَا (ع). `

ُ وَقَالَ فِي التَّعْلِيقِ وَغَيْرُو: وَيُكُذِهُ تَأْخِيرُهَا، يَعْنِي لِغَيْرِ مُحْرِم، وَاقْتَصَرَ فِي الفُصُولِ عَلَى قَوْلِهِ: الْأَفْصَلُ تَعْجِيلُهَا إِلاَّ بِمِنَى يُوَخِّرُهَا لاَّجْلِ الْجَمْعِ بِالعِشَاءِ('')، وَذَلِكَ نُسُكُ وَفَضِيلَةً، كَذَا قَالَ، وَنَظِيرُهُ فِي حَمْلِ النَّهْيِ عَنْ عُلُـوً الإِمَـامِ عَلَـى الكَرَاهَـةِ،

والرُّواية الثَّانية: لا يستحبُّ تاخيرها، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ والكافي والتَّلخيص والبُّلغة وجماعةٍ؛ لعدم ذكرهم ذلك، وإليه ميسل الشّيخ الموفّق، والشّارح.

وأمَّا تأخير المغرب؛ فالصُّحيح من المذهب: أنَّ حكمها حكم الظُّهر، كما قال المصنِّف، ونصُّ عليه.

وحكى المصنّف قولاً: أنَّ الظّهر تؤخّر دون المغرب، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية الميموني والأثرم.

وهو ظاهر كلام جماعةٍ منهم صاحب الهداية، والمذهب والمستوعب والخلاصة، والمقنع، والوجيز، وغيرهم؛ لاقتصارهم على الظُّهر في الغيم، واستحبابهم تعجيل المغرب إلاَّ ليلة مزدلفة.

قلت: وهو الصُّواب؛ ليخرج من خلاف العلماء.

(المسألة الثَّانية - ٢): على القول بالتَّاخير: هل يستحبُّ إذا كان وحده أم لا يستحبُّ إلاَّ إذا كان في جماعةٍ؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى:

أحدهما: لا يستحبُ التَّاخير إذًا كان وحده، وهو الصَّحيح.

جزم به في الهداية والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والحوَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والوجيز، والحاوي الصُّغير، وغيرهم. وقاله القاضي وغيره.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ التَّاخير.

قال الجد: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو ظاهر كلامه في الخلاصة، ونهاية ابن رزين وغيرهما.

قلت: وهو ضعيفٌ، لا سيَّما في المغرب.

تنبيهات: الأوَّل: علَّل الأصحاب الوجه الأوَّل: بأنَّ الغيم مظنَّة العـوارض والموانـع مـن الـبرد والمطـر والرّيـح، فتلحـق المشـقَّة بالخروج لكلِّ صلاةٍ، وفي تأخير الصُّلاة الأولى من صلاة الجمع وتعجيل الثَّانية دفعٌ لهذه المشقَّة بـالخروج إليهمـا خروجًـا واحـدًا قالــه القاضي وغيره، هذا يوافق ما صحّحناه.

وقال الجد: في العلَّة لمن يصلِّي وحده؛ لأنَّ الحكمة إذا وجدت في الأغلب سحب حكمه على النَّادر، وهو موافقٌ للقول الثَّاني. (١) الثَّانِي: قوله: (والأفضل تعجيلها إلاَّ بمنَّى، يؤخَّرها لأجل الجمع بالعشاء). انتهى.

صوابه: إلاَّ بمزدلفة، والمصنِّف قد نقل ذلك عن صَاحب الفصول، والَّذي في الفصول: إلاَّ بمزدلفة، وهذا ثمَّا لا شكَّ فيه.

لِفِعْلِهِ فِي خَبَرِ سَهْلٍ، وَكَلامُهُمْ يَقْتَضِي لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَـةَ قَبْـلَ الغُـرُوبِ وَحَصَـلَ بالمُزْدَلِفَـةِ وَفْـتَ الغُـرُوبِ لَـمْ يُؤخِّرُهـا، وَيُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا وَذَكَرُهُ فِي الحِلاف عَنِ الحَنَفِيَّةِ فِي فَرْض الوَقْتِو: هَلْ هُوَ الجُمُعَةُ أَو الظَّهْرُ؟

وَكَلامُهُ يَقْتَضِي الْمُوَافَقَةَ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَلا يُكُرُهُ تَسْمِيَتُهَا بِالعِشَاءِ، وَبِالمَغْرِبِ أُوْلَى، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْن المُغَفِّل يُكْرَهُ.

ثُمُّ يَلِيهِ وَقْتُ العِشَاء المُخْتَارُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: نِصْنِهِ، اخْتَارَةُ جَمَاعَةٌ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و هـ ق) وَفِي التَّلْخِيص مَا بَيْنَهُمَا وَقْتُ جَوَازْ (أَ

وَتَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِهِ أَفْضَلُ (ق) مَا لَمْ يُؤخِّرْ المُغْرِبَ، وَيُكُرُهُ إِنْ شَقَّ عَلَى بَعْضِهِمْ عَلَى الْأَصَحِّ (و هـــ) ثُـمَّ هُــوَ وَفْـتُ ضَرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي المُستَطِيرِ، وَهُوَ البَيَّاضُ المُعْتَرِضُ فِي المَشْرِقُ لا ظُلْمَةَ بَعْدَهُ (و) وَالفَجْرُ الَّذِي قَبْلَهُ الكَــاذِبُ المُستَطِيلُ بلا اغْتِرَاضِ، أَزْرَقُ، لَهُ شُعَاعً، ثُمَّ يُطْلِمُ، وَلِلِوقِّتِهِ يُسَمَّى ذَنْبَ السَّرْخَانِ وَهُوَ الذَّفْبُ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حُسْنَوَيْهِ: مَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: الفَجْرُ يَطْلُعُ بِلَيْلِ، وَلكَيْنُهُ يَسْتُرُهُ أَشْجَارُ جِنَــانِ عَــانِ، وَهَــلَمَا مِـنْ جنْسِ قَوْل أَبِي الْمَعَالِي وَغَيْرِهِ فِي زَوَال الشَّمْسِ لا بُدُّ مِنْ ظُهُورِهِ لَنَا، وَلا يَكْفِي مُجَرَّدُ مَيْلِهَا عَنْ كَبْدِ السَّمَاءِ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ الوَقْتُ مُطْلَقًا بِخُرُوجٍ وَقْتَةِ الاخْتِيَارِ فِي الصَّلاتَيْنِ.

وَفِي الكَافِي: بَعْلُهُ فِي العَصْرِ وَقْتُ جَوَازٍ.

وَفِي التَّلْخِيصِ مِثْلُهُ فِي العِشَاءِ، وَلَعَلَّ مُرَّادَهُمَا أَنَّ الآدَاءَ بَاقِ، وَلَمْ يَذْكُرُ فِي الوَجِيزِ لِلْعِشَاءِ وَقَـٰتَ ضَـرُورَةِ، وَلَعَلَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي الْعَصْرِ، وَإِلاَّ فَلا وَجْهَ لِلْلَكِ، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا (و م ش).

وَعَنْهُ: بَلا مُوقِظِ (وَ هَ اَ لَانُهُ عليه السلام رَخُصَ لِعَلَيُّ، رَوَاهُ أَخْمُدُ وَاحْتَـجُ بِفِعْلِ الْمِنِ عُمَرَ، جَزَمَ بِهَا فِي جَامِع القاضي، وَالْحَبِيثُ بَعْدَهَا فِي الجُمْلَةِ (و) إلاَ لِشُعْلِ، وَمْنَيْء يَسِير، وَالْآصَحُ وَأَهْلِ وَلا تُكْرَهُ تَسْمِيتُهَا عَتَمَةً، وَالفَجْرُ بَصَلاةً الفَاضِي، وَالْآصَحُ وَأَهْلِ وَلا تُكْرَهُ تَسْمِيتُهَا عَتَمَةً، وَالفَجْرُ بُولِهُ الْفَدَاةِ فِي الْآصَحَ فِيهِمَا (ش) وقيل يُكْرَهُ فِي الآخِيرَةِ، وقيلً فِي الآوَلَةِ، وَفِيهَا فِي (اقْتِضَاء الصَّرَاطِ المُسْتَقِيم) أَنَّ الآشَهُرَ عَنْدَنَا إِنْمَا يُكُرُهُ الإِكْثَارُ حَتَّى يَعْلِبَ عَلَى الاسْم الآخَر، وَأَنْ مِثْلَهَا فِي الْخِلافِ المَوْتَاء.

وَفِي حَوَاشِي تَعْلِيقِ القَاضِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ المِصْرِيِّ رِوَايَةُ أَبِي الحُسَيْنِ بْنِ بَشْرَانَ عَنْهُ بإسْنَادِهِ عَن ابْن عَبَّاس مَرْفُوحًا: «مَنْ مَسَمَّى العِشَاءَ العَتَمَةَ؛ فَلْيَسْتَغْفِرْ اللَّهَ».

َ ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الفَجُّرِ (ع) حَتَّى تَطَلَّعَ الشَّمْسُ، وَقِيلَ: إنْ أَسْفَرَ فَضَرُورَةً (و ش) وَهِيَ مِنْ صَلاةِ النَّهَارِ، وَهَــلُ تَعْجِيلُهَــا أَفْضَلُ؟ وَهِيَ أَظْهَرُ (و م ش) أوْ مُرَاعَاةُ أَكْثَرَ الْمُأْمُومِينَ؟ فِيهِ روَايَتَان (م ٣)(٢).

(١) الثَّالث: قوله في وقت العشاء: (وفي التَّلخيص ما بينهما وقت جواز). يعني: ما بين ثلث اللَّيل ونصفه.

وليس في التَّلخيص ذلك، بل الَّذي فيه وقت الجواز إلى طلوع الفجر.

وقد نقله عنه المصنُّف بعد ذلك، والظَّاهر أنَّه ذهولٌ، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٣): قوله في الفجر: (وهل تعجيلها أفضل -وهي أظهر- أو مراعاة أكثر المأمومين فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب والتَّلخيص، والحرُّر، وشرح ابن عبيدان وغيرهم:

إحداهما: تعجيلها أفضل مطلقًا، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وصحَّمَه في مجمع البحرين، وإدراك الغاية.

قال المصنّف: وهو أظهر، وجزم به الحزقيُّ، وصاحب الوجيز والمنوّر، ومنتخب الآدميّ، وتجريد العناية وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني والكافي، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميسم، والنظسم، والفائق، وغيرهم، ونصره في المغني والجد في شرحه، والشّارح وغيرهم، فعليها يكره التَّاخير إلى الإسفار، بلا عذر.

والرَّواية الثَّانية: الأفضل مراعاة أكثر المأمومين، اختاره الشَّيرازيُّ في المُبهج، ونصره أبو الخطَّاب في الانتصارُ، نقله ابـن عبيـدان، ومال إليه.

قلت: المذهب الأوَّل، وإطلاق المصنِّف فيه نظرٌ، لا سيَّما مع قوله وهي أظهر.

وَعَنْهُ: الْإِسْفَارُ أَفْضَلُ، أَطْلَقَهَا بَعْضُهُمْ (و هـ) لِغَيْرِ الحَاجِّ بِمُؤْذَلِفَةَ، وَكَلامُ القَاضِي وَغَيْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ وَفَاقَّ، زَادَ الحَنَفِيَّةُ بِحَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى قِرَاءَةِ مَسْنُونَةِ، وَإِعَادَتِهَا وَإِعَادَةِ الوُضُوءِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَوْ ظَهَرَ سَهْوَّ، وَلَهُمْ فِي الإِسْفَارِ بِسُنَّةِ الفَجْـرِ خِلافَ.

وَوَقْتُ العِشَاءِ فِي الطُّولُ وَالقِصَرِ يَتَبُعُ النَّهَارَ، فَيَكُونُ فِي الصَّيْفِ أَطُولَ، كَمَا أَنْ وَقْتَ الفَجْرِ يَتَبَعُ اللَّيْلَ فَيَكُونُ فِي الشَّتَاءِ أَطُولَ، قَالَ مَيْخُنَا: وَمَنْ رُعَمَ أَنْ وَقَتَ العِشَاءِ بقدر حِصَّةِ الفَجْرِ فِي الشَّتَاء وَفِي الصَّيْفِ، فَقَدْ عَلِمَ عَلَطَا بَيُنَا الشَّنَاءِ وَالنَّاسِ، وَمَنَبَبُ غَلَطِهِ أَنَّ الآنوَارُ تَتَبُعُ الآبُخِرَةَ، فَفِي الشَّتَاء يَكْثُرُ البُخَارُ فِي اللَّيْلِ فَيَظَهُرُ النُّورُ فِيهِ، وَفِي الصَّيْفِ تَقِلُ الآبُخِرَةُ بِاللَّيْلِ وَفِي الصَّيْفِ يَتَكَدُّرُ الجَوِّ بِالنَّهَارِ بِالآغَبِرَةِ، ويَصَفُّو فِي الشَّتَاء وَلَآنُ النَّانِي مَنَاء طَالَ رَمَنُ مَفِيهُا فَيَطُولُ رَمَنُ الضَّوْءَ التَّابِعِ لَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ طَالَ رَمَنُ مَفِيهُا فَيَطُولُ رَمَنُ الضَّوْءَ التَّابِعِ لَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ طَالَ رَمَنُ مَفِيهُا فَيَطُولُ رَمَنُ الضَّوْءَ التَّابِعِ لَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ طَالَ رَمَنُ مَفِيهِا فَيَطُولُ رَمَنُ الضَّوْءَ التَّابِعِ لَهَا، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ طَالَ رَمَنُ مَفِيهِا فَيَطُولُ وَمَنُ الضَّوْءَ التَّابِعِ لَهَا، وَإِفَا جَعْلُ مَنْ الضَّوْء التَّابِعِ لَهُ السَّنَاء أَوْلُولُ وَمَنُ الضَّوْءِ التَّابِعِ لَهَا، وَالْمَا جَعْلُ مَا السَّعَاء أَطُولُ الشَّقَقِ تَابِعًا لِلنَّامِ: يَطُولُ فِي الصَّيْفِ، وَيَقْصُرُ فِي الشَّتَاء وَيَقْصُرُ فِي الشَّتَاء وَيَقْصُرُ فِي الصَّيْفِ، فَهُو قَالًا الشَّقَقِ تَابِعًا لِلنَّهِارِ يَطُولُ فِي الصَّيْفِ، وَيَقْصُرُ فِي الشَّتَاء وَيَقْصُرُ فِي الصَّيْفِ، فَهُو قَالُمُ الشَّقَقِ تَابِعًا لِلنَّهِارِ يَطُولُ فِي الصَّيْفِ، وَيَقْصُرُ فِي الشَّيْعِ المَثَيْفِ وَالْمَقْلِ الْمُعَلِّى السَّتَاء وَيَقْصُرُ فِي الصَّيْفِ وَالْمَتُلُولُ وَمَنْ الْمَعْلِى الْمَالِلُهُ الْمَالِلُولُ اللَّهِ السَّيْفِ اللَّالِيْفِ السَّامَةُ وَيَقُولُ اللَّهُ وَالْمَالِلُولُ اللَّهُ وَالْمَالِلُولُ الْمَالِي اللَّالِي اللَّهُ الْمَعْلِى السَّلَاء وَالْمَالُولُ اللَّوْلُ اللَّهُ وَالْمَالِلُولُ اللْمَالِقُلُولُ اللْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُلُولُ الْمَالَقُ الْمَالِقُلُ الْمُؤْلُ الْمَالِقُ الْمَالِقُلُولُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُ

فُصل

لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ بِخُرُوجٍ وَقْتِهَا وَهُوَ فِيهَا (هـ) فِي الفَجْرِ، لِوُجُوبِهَا كَامِلَةٌ، فَلا تُؤدَّى نَاقِصَةً، وَمِثْلُهُ عَصْرُ الْمُسِهِ تَغْـرُبُ وَهُوَ فِيهَا.

وَهِيَ أَدَاءٌ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و ش) وَلَوْ كَانْ صَلَّى دُونْ رَكْمَةٌ (ش) وَلِهَذَا يَنْوِيهِ، وَقَطَعَ بِهِ أَبُــو المَصَالِي فِـي المَصْـذُورِ، وَقِيلَ قَصَاءٌ (و هـ) وَقِيلَ الحَارِجُ عَن الوَقْتِ.

وَتُذْرَكُ بِإِذْرَاكِ تَكْبِيرَةِ الإِخْرَامِ فِي وَفْتِهَا، قَطَعَ بهِ الْآكَثُرُ،

وَعَنْهُ: بِرَكَمْةِ، وَمَغَنَى المَسْأَلَةِ عَنْدَ صَاحِبِ المُحَرَّرِ بِنَاءُ مَا خَرَجَ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى التَّحْرِيَّةِ، وَأَنْهَا لا تَبْطُلُ، وَظَــاهِرُ المغــني أَنْهَا مَسْأَلَةُ القَضَاء وَالآدَاء.

وَيَرْجِعُ إِلَى مَنْ يَثِقُ بِهِ فِي دُخُولِهِ عَنْ عِلْم.

أَوْ أَذَٰانِ ثِقَةٍ عَارِفٍ، قَالَ فِي الفُصُولِ، وَيَهَايَةِ أَبِي المُعَالِي.

وَابْنُ تَنْبِيمِ وَالرُّعَايَةُ: إِنْ عَلِمَ إِسْلامَةُ بِدَارِ حَرْبُ، لا عَنَ اجْتِهَادٍ، إِلاَّ لِعُدْر.

وَفِي كِتَابُ ۚ أَبِي عَلِي الْعُكْبَرِيُ وَأَبِي الْمَعَالِي وَالرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: لاَ أَذَانَ فِي غَيْم، لآنَهُ عَنِ اجْتِهَادِهِ، وَيَجْتَهِدُ هُوَ، فَدَلُّ أَنَّهُ لَوْ كُوفَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الوَقْتَ بِالسَّاعَاتِ أَوْ تَقْلِيدِ عَارِفٍ عَمِلَ بِهِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، فَإِنْ ظَنَّ دُخُولَهُ فَلَهُ الصَّلاةُ، فَــإِنْ بَانْ قَبْلَ الوَقْتِ فَنَفْلٌ، وَيُعِيدُ (و) لآنُهَا لَمْ تَجِبْ، وَاليَقِينُ مُمْكِنَ، وَعَنَ (م ش) قَوْلٌ لا يُعِيدُ.

وَعَنْهُ: لا يُصَلِّي خَتَّى يَتَيَقَّنَ.

اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِلٍ وَغَيْرُهُ (و م) كِمَا لَوْ وَجَدُّ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِين، أَوْ أَمْكَنَهُ مُشَاهَدَةَ الوَقْسَدِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لا يَعْمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ مَعَ إِمْكَانِ العِلْمِ بِالوَقْتِ، وَهُوَ خِلافُ مَذَّهَـبِ أَحْمَـدَ وَسَـابِرِ العُلمَاء المُعْتَبَرينَ.

وَخَلافُ مَا شَهِدَتْ بِهِ النُّصُوصُ، كَذَا قَالَ، وَالْآعْمَى العَاجِرُ يُقَلِّدُ، فَإِنْ عَدِمَ أَعَادَ، وَقِيلَ إِنْ أَخْطَأَ.

وَإِنْ دَخَلَ الوَقْتُ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ، وَاطْلَقَهُ أَحْمَدُ، فَلِهَذَا قِيلَ بِجُزْءٍ.

وَعَنْهُ: وَأَمْكَنَهُ الآذَاءُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و ش).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنْ يُضَيِّقَ (و م) ثُمَّ طَرَأَ جُنُونٌ أَوْ حَيْضٌ وَجَبَ القَضَاءُ (هــ).

وَعَنْهُ: وَالْمَجْمُوعَةُ إِلَيْهَا بَعْدَهَا (خ) وَإِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُ وَقْتِ صَلاةٍ وَلَوْ بِقَذَر تَكْبِيرَةٍ (و هـ ق)، وَقِيلَ: بجُزْء.

وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي حِكَايَةَ الْقَوْلِ بِإِمْكَانِ الآدَاءِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ حَكَايَةُ القَوْلِ بِرَكْمَةٍ، فَيَكُونُ فَائِدَةُ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مُتَّجَةً. وَذَكَرَ مُنَيْخُنَا الْحِلافَ عِنْدَنَا فِيمَا إِذَا طَرَأَ مَانِعٌ أَوْ تَكْلِيفٌ، هَلْ يُعْتَبَرُ بِتَكْبِيرَةٍ أَوْ رَكْمَةٍ، وَاخْتَارَ بِرَكْمَةٍ فِي التَّكْلِيفِ (و م) وَلا يُعْتَبَرُ رَمَنَّ يَتَّسِعُ لِلطَّهَارَةِ نَصَّ عَلَيْهِ (هـ و م ق) قَضَاهَا (و ش) وَقَضَى الْمَجْمُوعَةَ إِلَيْهَا قَبْلَهَا (هـ) وَلَوْ لَمْ يَتَّسِعُ لِفِعْلِهَا وَقَدَّرَ مَا تَجَبُ بِهِ الثَّانِيَةُ (م).

وَيَجِبُ قَضَاءُ الفَوَائِتِ (و) عَلَى الفَوْرِ فِي النَّصُوصِ: إِنْ لَمْ يَضُرُّ فِي بَنَنِهِ أَوْ مَعِيشَةٍ يَخْتَاجُهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَحَوَّلَ

عليه السلام بأصْحَابِهِ لَمَّا نَامُوا وَقَالَ: إِنَّ هَلَمَا مَنْوِلَّ حَضَرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ: لآنَهُ سُنَّةٌ، كَفِعْلِ سُنَّةٍ قَبْلَ الفَرْضِ. وَيَجُورُ التَّاخِيرُ لِغَرَضِ صَحِيحٍ كَانْيِظَارِ رُفْقَةٍ، أَوْ جَمَاعَةٍ لِلصَّلاةِ، وَإِنْ كَثُرَتْ الفَوَائِثُ فَالآوَلَى تَوْكُ سُنَيْهَا، لِفِعْلِهِ عَليه السلام يَوْمَ الخَنْدَق، وَاسْتَنْفَى أَحْمَذُ سُنَّة الفَجْرِ، وَقَالَ: لا يُهْمِلُهَا، وَقَالَ فِي الوِتْرِ: إِنْ شَاءَ قَضَاهُ، وَإِنْ شَاءَ قَلَا مُهَنَّا يَقْضِي سَنَّةَ الفَجْرِ: لا الوِتْرَ، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: لآنَّهُ عِنْدَهُ دُونَهَا، وَأَطْلَقَ القَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّـهُ يَقْضِي السُّنَنَ، وَقَالَ بَعْدَ

يسيني منه المشاهبين والمنظمة الله المستمرون المن المنطقة المن

لَا يَقْضِي الوِتْرَ فِي رِوَايَةٍ خَاصَّةٍ: وَنَقَلَ ابْنُ هَايْنِ لَا يَتَطَوَّعُ وَعَلَيْهِ صَلاةً مُتَقَدَّمَةٌ إِلاَّ الوِتْرَ، فَإِنَّهُ يُوتِرُ. وَفِي الفُصُول يَقْضِي سُنَّةَ الفَجْر روَايَةُ وَاحِدَّةً، وَفِي بَقِيَّةِ الرُّوَاتِبِ مِنْ النَّوَافِل روَايَتَان، نَصَّ عَلَى الوِتْر لا يَقْضِي.

وَعَنْهُ: يَقْضِيَ: وَلا يَصِحُ نَفْلٌ مُطَلَقٌ عَلَى الآصَحِ لِتَحْرِيهِ كَأَوْقَاتِ النَّهْيِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُر، وَذَكَرَ غَيْرُهُ الخِلَافَ فِي الْجَوَازِ، وَأَنْ عَلَى اللَّهُ الْمَبْتَدَا بِعَدَ الإِقَامَةِ أَوْ عِنْدَ ضِيقٍ وَقْتِ الْمُؤَدَّاةِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَتَخْرَعِهِ، وَيَجِبُ تَرْتِيهُهَا (ش).

وَّعَنُهُ: لاَ، وَقِيلَ يَجِبَان فِي خَمْسِ (و هـ م) فِي التُرْتِيبِ، لأَنَّهُ عليه السلام رَتَّبَ، وَفِعْلُهُ بَيَانٌ لِمُجْمَلِ الآوَامِرِ الْمُطْلَقَةِ، وَهِيَ تَشْمَلُ الآَدَاءَ وَالقَّضَاءَ مَعَ عُمُومٌ قَوْلِهِ عليه السلام: «صَلُوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، وَالصَّوْمُ وَكَسَٰذَا الزَّكَـاَةُ لا يُعْتَبَرُ التُرْتِيبُ فِي جِنْسِهِ، بِخِلافِ الصَّلاةِ، بِدَلِيلِ المَجْمُوعَتَيْنِ ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَالْمُرَادُ: لا يَجِبُ فِي الصُّومَ تَرْتِيبٌ فِي الجُمْلَةِ.

وَيَأْتِي فِيمَا إِذَا اشْتَبْهَتْ الْأَشْهُرُ عَلَى الْآسِيرِ، وَسُقُوطُهُ سَهْوًا لا يَمْنَعُ كَوْنَهُ شَرْطًا، كَالإِمْسَاكِ فِي الصَّوْمِ، وَتَرْكِ الكَلام فِي الصَّلاةِ عِنْدَ مُخَالِفِينَا، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ يَجِبُ التَّرْتِيبُ، وَلا يُعْتَبَرُ لِلصَّحَّةِ، وَلَهُ نَظَائِرُ، قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ عَجَزَ فَمَــاتَ بَعْــذَ التَّوْبَةِ غُفِرَ لَهُ.

قَالَ: وَلا تَسْقُطُ بِحَجٌّ، وَلا تَضْعِيفِ صَلاةٍ فِي المَسَاجِدِ النَّلاثَـةِ، وَلا غَـيْرِ ذَلِـكَ (ع) وَيَسْـقُطُ الـتُرْتِيبُ لِخَشْـيَةِ فَـوَاتِ الحَاضِرَةِ لِثَلاَّ يَصِيرًا فَاتِتَيْنِ، وَلاَنْ تَرْكَ التَّرْتِيبِ أَيْسَرُ مِنْ تَرْكِ الوَقْتِ.

وَعَنْهُ: مَعَ الكَثْرُةِ (و مَ) وَبنِسْيَانِ النُّرْتِيبِ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهِمَا (م).

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُ: تَبَيِّنَ بُطُلانُ الصَّلاةِ الْمَاضِيَةِ كَالنَّسَيَّان، قَالَ: وَلَوْ شَكُ فِي صَلاةٍ هَلْ صَلَّى مَا قَبْلَهَا؟ وَدَامَ حَتَّى فَرَغَ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ أَعَادَهُمَا كَمُتَيَمَّم شَكُ: هَلْ رَأَى مَاءً أَوْ سَرَّابًا فَكَانَ مَاءً، ويُهْتَوَجُهُ فِيهَا احْتِمَالٌ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِجَهْلِ وُجُوْبِهِ (هـ) وَالمَذْهَبُ لا لآنَهُ نَادِرٌ، وَلآنَّهُ اعْتَقَدَ بِجَهْلِهِ خِلافَ الآصْلِ، وَهُوَ التَّرْتِيبُ فَلَمْ يُغْذَرْ، فَلَوْ صَلَّى الظَّهْرَ ثُمَّ الفَجْرَ جَاهِلاً، ثُمَّ صَلَّى العَصْرَ فِي وَقْتِهَا.

صَحَّتْ عَصْرُهُ لاغْتِقَادِهِ لا صَلاةَ عَلَيْهِ كُمَنْ صَلاَّهَا ثُمُّ تَبَيِّنَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِلا وُضُومٍ أَعَادَ الظُّهْرَ.

وَعَنْهُ: وَبِخَشْيَةٍ فَوْتِ الجَمَاعَةِ.

وَتَصِحُّ الْبُدَاءَةُ بِغَيْرِ الحَاضِرَةِ فِي المُنْصُوصِ مَعَ ضييقِ الوَقْتِ (و) وَلا نَافِلَةَ إِذًا فِي الآصَحُّ عَالِمًا عَمْدًا كَمَــا سَـبَقَ، وَإِنْ ذَكَرَ فَائِتَةً فِي حَاضِرَةٍ أَتَمْهَا غَيْرُ الإمَّام (و هــ م) –وَعَنْهُ: وَهُوَ– نَفْلاً، وَقِيلَ: فَرْضًا.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ.

وَإِنْ نَسِيَ صَلاةً مِنْ يَوْمٍ يَجْهَلُ عَيْنَهَا صَلَّى خَمْسًا نَصَّ عَلَيْهِ (و) بِنِيَّةِ الفَرْضِ، زَادَ القَاضِي فَقَالَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِمَنْ لا يُصَلِّي عَلَيْهِ: وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ فِعْلَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبِ مِنْ الصَّلَوَاتِ بِنِيَّةِ الوَاجِبِ مُحَرَّمٌ كَمَا تَحْرُمُ الصَّلاةُ عَلَى الكَافِرِ.

وَعَنْهُ: فَجْرًا، ثُمَّ مَغْرِبًا، ثُمَّ رَبَاعِيَةً.

وَإِنْ تَرَكَ حَشَرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلاةِ شَهْرِ قَضَى صَلاةً عَشْرَةِ أَيَّامٍ، لِجَوَازِ تَرْكِهِ كُلَّ يَوْمٍ سَجْدَةً، ذَكَرَهُ أَبُسُو الْمَعَالِي، قَـالَ: وَيُعْتَبَرُ فِيمَا فَاتَهُ فِي مَرَضِهِ وَصِحْتِهِ وَقْتُ الْآدَاء، قَالَ: هُوَ وَغَيْرُهُ وَذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ نَسِيَ ظُهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْن وَجَهِلَ ٱلسَّابِقَةَ فَعَنْهُ يَبُدَأُ بِالظُّهْرِ.

وَعَنْهُ: يَتَّحَرَّى (م) فَإِنْ اسْتُويَا فَعَنَّهُ بِمَا شَاءً..

وَعَنْهُ: يُصَلِّي ظُهْرَيْنَ بَيْنَهُمَا عَصْرٌ، أَوْ عَكْسُهُ (م ٤، ٥)(١).

وَمَنْ شَكَ فِيمَا عَلَيْهِ وَتَيَقُنَ سَبَقَ الوُجُوبُ أَبْرَأَ ذِمَّتَهُ يَقِينًا نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِلاَّ مَا تَيَقُنَ وُجُوبَهُ، وَعِنْـدَ (هـــ): إنْ شـَـكُ هَــلْ صَلَّى وَقَدْ خَرَجَ الوَقْتُ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو المَعَالِي لا يَخْرُجُ عَنِ العُهْذَةِ إِلاَّ بيَقِينِ أَوْ ظَنِّ.

وَفِي «الغُنْيَةِ»: إِنْ شَكُ فِي تَوْكِ الصَّوْمُ أَو النَّيْةِ فَلْيَتَحَرَّ، فَلْيَقْضَ مَا ظُنَّ أَلُهُ تَرَكَهُ فَقَطْ، وَإِنْ احْتَاطَ فَقَضَى الجَمِيعَ كَانَ حَسَنًا، وَكَذَا قَالَ فِي الكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي الصَّلاةِ مَا يَتَيَقَّنُهُ لا يَقْضِيهِ وَيَقْضِي غَـيْرَهُ، وَلَـوْ اخْتَلَـفَ المَـأَمُومُ؛ هَـلُ صَلَّى الإمَامُ الظَّهْرَ أَو العَصْرَ؟ اخْتَبَرَ بالوَقْتِ، فَإِنْ أَشْكُلَ فَالآصِلُ عَدَمُ الإعَادَةِ.

(١) (مسألة - ٤ - ٥) قوله: (وإن نسي ظهرًا وعصرًا من يومين وجهل السَّابقة، فعنه: يبدأ بالظّهر، وعنه يتحـرئي، فإن اسـتويا فعنه بما شاء، وعنه: يصلّي ظهرين بينهما عصرًا، وعكسه). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا نسي ظهرًا وعصرًا من يومين وجهل السَّابقة، فهل يبدأ بالظُّهر، أو يتحرَّى؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، وشرح الجمد، والشُّرح، ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، والقواعد الأصوليَّة وغيرهم.

إحداهما: يتحرَّى، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي، وقدَّمه ابن تميم، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يبدأ بالظُّهر، ثمُّ العصر من غير تحرُّ، نقلها مهنًّا.

قلت: ويتوجّه أن يبدأ بالعصر ولم أره؛ لأنّه يحتمل أن يكون نسي العصر من اليوم الأوّل، كما أنّه يحتمل أن يكون نسي الظُهر من اليوم الأوّل، فليست للظُهر مزيّةً في الابتداء بها بالنّسبة إلى نسيانه، فتكون كالظُهر، فيأتي فيها قولٌ كـالظُهر، ولا تأثير؛ لكـون الظُهر قبلها، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

وقال في المغني –بعد أن أطلق الرُّوايتين–: ويحتمل أن يلزمه ثلاث صلواتٍ، عصرٌ بين ظهرين أو عكسه.

قال: وهذا أقيس؛ لأنَّه أمكنه أداء فرضه بيقين، فلزمه، كما لو نسي صلاةً من يوم لا يعلم عينها، وقد نقل أبو داود ما يـــدلُّ علـــى هذا. انتهى.

قال في القواعد الأصوليَّة عن هذا القول: اختاره أبو محمَّدٍ المقدسيُّ، وأبو المعالي، وابن منجًّا.

وقدُّم في الرَّعاية: أنَّه يصلِّي ظهرًا، ثمَّ عصرًا، ثمُّ ظهرًا، قال: وقيل: أو عصرًا، ثمُّ ظهرًا، ثمَّ عصرًا. انتهى.

وفي هذا القول النَّاني نوع التفاتِ إلى ما وجُّهته.

(المسألة الثَّانية - ٢): علَى القول بالتَّحرِّي: لو تحرَّى: فلم يترجَّح عنده شيءٌ فعنه يبدأ بايُّهما شاء، وهو الصَّحيح.

جزم به في الرَّعاية الكبرى، وقدَّمه ابن تميم، وابن عبيدان، وجزم به الجد في شرحه ونصره.

والرَّواية الثَّانية: يصلَّي ظهرين بينهما عصرً، أو عكسه، وهي رواية أبي داود، وهو الَّذي مال إليه الشَّيخ في المغني، لكَنْسه لم يُصرُّق بين أن يستوي عنده الأمران أم لا، والمصنَّف فرَّق، واللَّه أعلم.

فهذه خس مسائل قد صحّحت محمد الله تعالى.

باب الأذان والإقامة

وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْآصَحَةِ، وَمِنَ الإمَامَةِ عَلَى الْآصَحُ (و ش) وَلَهُ الجَعْمُ بَيْنَهُمَا (و).

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ أَفْضَلُ (و ش)، وَأَنْ مَا صَلَحَ لَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَهُمَا فَرْضُ كِفَايَةٍ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْس، والجُمُعَةِ.

وَقِيلَ: وَفَائِتَةٍ وَمَنْذُورَةٍ عَلَى الرِّجَال.

وَعَنْهُ: والرَّجُلُ حَضَرًا.

وَعَنْهُ: فِي الْمِصْرِ.

وَعَنْهُ: وَسَفَرًا.

وَعَنْهُ: هُمَا سُنَّةً (و).

وَفِي الرَّوْضَةِ هُوَ فَرْضٌ وَهِيَ سُنَّةً، فَعَلَى المَذْهَبِ.

وَقِيلَ: وَعَلَى أَنَّهُمَا سُنَّةً يُقَاتَلُونَ عَلَى تَرْكِهِمَا (هـ).

وَعَنْهُ: يَجِبُ لِلْجُمُعَةِ فَقَطْ، وَيَكْفِي مُؤَذِّنٌ فِي الْمِصْر، نَصَّ عَلَيْهِ.

وأطلقه جَمَاعَةً.

وَقَالَ جَمَاعَةً: بِحَيثُ يُسْمِعُهُمْ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبُ مَتَى أَذُنْ وَاحِدٌ سَقَطَ عَمَّنْ صَلِّى مَعَهُ مُطْلَقًا خَاصَّةً.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤذِّنَ اثْنَانَ، ويُتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ فِي الفَجْرِ فَقَطْ، كَبلال وَابْنِ أُمُّ مَكْتُوم، وَلا يُسْتَحَبُّ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ القَاضِي عَلَى أَرْبَعَةِ، لِفِعْلِ عُثْمَانَ إلاَّ مِنْ حَاجَةٍ، والآولَى أَنْ يُؤذُّنَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَأُحِدٍ، وَيُقِيمُ مَن أَذُن أُولاً، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلُ الإعْلامُ بِوَاحِدٍ زِيدَ بِقَدْرِ الحَاجَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ، أَوْ: دَفْعَةٌ وَاحِدةٌ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ وَيُقِيمُ أَحَدُهُمْ، والمُرَادُ بِلا حَاجَةٍ، فَإِنْ تَشَاحُوا أَقُرعَ.

وَتَصِحُ الصَّلاةُ بِدُونِهِمَا، فَعَلَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَاحْتَجُ بِهِ أَحْمَدُ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلاَنَّهُ لا يَرْجِعُ إِلَى مَغْنَى فِي الْصَلاةِ، بَلْ إِلَى الدُّعَاءِ إِلَيْهَا، وَعَلَى أَنَّ كَــوْنَ البُقْمَةِ حَـلالاً يَجِبُ

وَلا تَبْطُلُ بِعَدَيهَا هُمَا لَكِنْ يُكْرَهُ، ذَكَرَهُ الجَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً إلاَّ بِمَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ، وَنَصَّهُ أَوِ اقْتُصَرَّ مُسَافِرٌ وَمُنْفُردٌ عَلَى الإِقَامَةِ.

وَّهُمَا ٱلْضَلَّ لِكُلِّ مُصَلًّ، إلاَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِي المَسْجِدِ فَلا يُشَرِّعُ، بَلْ حَصَلَ لَهُمْ الفَضِيلَةُ كَقِرَاءَةِ الإِمَامِ لِلْمَأْمُومِ. وَهَلْ صَلاةُ مِنْ أَذَنْ لِصَلاتِهِ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ لآنَّهُ وُجِدَ مِنْهُ فَضْلٌ يَخْتَصُّ الصَّلاةَ، أَمْ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا وَصَلاةً مَنْ أَذَنْ لَهُ سَوَاءً بحُصُول سُنَّةِ الآذَان،؟ ذَكَرَ القَاضِي أَنْ أَحْمَدَ تَوَقّْفَ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ (م ١)(١).

> وَنَقُلَ جِمَاعَةٌ يُكُرِّهُ أَنْ يُؤذِّن فِي بَيْتِهِ مِنْ بُعْدٍ عَنِ الْمَسْجِدِ، لِنَلاَّ يُضَيِّعَ مَنْ يَفْصِدُهُ. وَفِي النَّلْخِيصِ: يُشْرَعَانِ لِلْجَمَّاعَةِ النَّانِيَةِ غَيْرَ مَسْجِدَيٌّ مَكُةً، والملبينَّةِ.

وَقَالَ أَبُو المُعَالِي غَيْرُ الجُّوَامِعِ الكِبَارِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ يُؤَذِّنُ مَنْ صَلَّى وَحْذَهُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانَ الجَمَاعَةِ، وإلاَّ لَمْ يُشْرَعْ.

وَفِي كَرَاهَتِهِمَا لِلنِّسَاء بلا رَفْع صَوْتٍ وَقِيلَ مُطْلَقًا روَايَتَان.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل صلاة من أذَّن لصلاته بنفسه أفضل لأنَّه وجد منه فضلٌ يختصُّ الصُّلاة أم يحتمل أنَّها وصلاة مسن أذَّن له سواءً لحصول سنَّة الأذان؟

(ق): قولي الشافعي

ذكر القاضي: أنَّ الإمام أحمد توقَّف نقله الأثرم). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّهما سواءً ويدلُّ عليه فعل الصَّحابة رضوان الله عليهم أجمعين ومن بعدهم، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك وَعَنْهُ: تُسَنُّ لَهُنُّ الإِقَامَةُ (و ش) لا الآذَانُ (م ٢)^(١) (م).

وَيُتَوَجُّهُ فِي التَّحْرِيم جَهْرًا الحِلافُ فِي قِرَاءَةٍ وَتُلْبِيَةٍ (٢)

وَقَدْ قَالَ فِي الفُصُولِ: تَجْمَعُ نَفْسَهَا فِي السُّجُودِ لآنُهَا عَوْرَةً، وَلِهَذَا مَنَعْنَاهَا مِنَ الجَهْرِ بِالقِرَاءَةِ وَبِالآذَانِ وَمِنَ الرَّمَلِ فِي الطُّواف، وَمِنَ النُّجَرُّدِ فِيَ الإِخْرَام، كَذَا قَالَ، فَاخَذَ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَإِنْ اخْتَلَفَ المَنْعُ، واللَّهُ أَغَلَمُ.

وَلِلْأَذَانِ الْمُخْتَارِ حَمْسَ عَشْرَةً كَلِمَةً (و هـ)، وَبِلا تَرْجِيعِ الشَّهَادَتَيْنِ خُفْيَةً (م ش) بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ أُولِكَ، لا مَرْتَيْنِ (م)

وَعَنْهُ: لَا يُعْجَبُنِي (و هــ).

وَعَنْهُ: هُمَا سُوَاءً.

وَفِي التَّعْلِيقِ: أَنَّ حَنْبُلاً نَقَلَ فِي مَوْضِعٍ: أَذَان أَبِي مَخْذُورَةَ أَعْجَبُ إِلَيُّ وَعَلَيْهِ أَهْلُ مَكَّةَ إِلَى اليَوْمِ. وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ: الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ حَيْعَلَةِ أَذَانِ الفَجْرِ (و هـ م).

وَقَدِيمُ قُولَيْ الشَّافِعِيِّ، والفَتْوَى عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: يَجِبُ (خ).

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ.

وَيُكْرَهُ النَّتْوِيبُ فِي غَيْرِهَا (و) خِلافًا لِمَا اسْتَحَبُّهُ مُتَاخُّرُو الحَنَفِيَّةِ، وَبَعْدَ الآذَانِ.

وَالنَّدَاءُ إِذَكَّ بِالصَّلَاةِ خَلِافًا لِجَمَاعَةٍ مِنَ الحَنَفِيَّةِ فِيهِمَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عُلَمَّاء الكُوفَةِ. وَالْآشْهَرُ: كَرَاهَةُ نِنَاء الأَمْرَاء اكْتِفَاءُ بِالنَّنَاءِ الآوُلِ رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، خِلافًا لآبِي يُوسُف، وَصَنَّسُفَ ابْـنُ بَطَّـةَ فِي الرُّدُّ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

َيِي وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي العَالِيَةِ قَالَ: كُنًا مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي سَفَرٍ فَنَزَلْنَا بِذِي الْمَجَازِ عَلَى مَاء لِبَعْضِ العَرَبِ فَأَذُنَ مُؤَذَّنُ ابْنِ عُمَرَ، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلاةَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَعَلا رَجُلاً مِنْ رَحَالاتِ القَوْمِ، ثُمَّ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا أَهْلَ المَاءِ! الصَّلاةَ.

فَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ يُسَبِّحُ فِي صَلاتِهِ، حَتَّى إِذَا قَضِيَتْ الصَّلاةُ.

قَالَ ابْنُ عُمْرَ: مِّنْ الصَّافِحُ بِالصَّلَاةِ؟ قَالُوا أَبُو عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمْرَ: لا صَلَّيْت وَلا تَلَيْت، أيُّ شَيَاطِينِك أَمْرُك بِهَذَا؟ أَمَا كَانَ فِي اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولَ اللَّهِ مَا أَغْنَى عَنْ بِدْعَتِكَ هَذِهِ؟

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي كراهتهما للنِّساء بلا رفع صوت وقيل مطلقًا روايتان، وعنه تسنُّ لهنَّ الإقامة لا الأذان). انتهى. إحداهما: يكره، وهو الصّحيح.

قال في المجد: لا يستحبُّ لهنَّ في أظهر الرَّوايتين.

قال الزُّركشيِّ: الكراهة أشهر الرُّوايات.

وقدَّم الكراهة ابن تميم، وصاحب الرَّعايتين، والحاويين، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

وقدُّم ابن عبيدان أنَّه لا يسنُّ.

والرُّواية الثَّانية: يباحان، ذكرها في الرُّعاية.

والرُّواية النَّالثة: يستحبَّان ذكرها في الفائق وغيره، ورواية عدم الكراهة الَّتي ذكرها المصنَّف تحتمل الإباحة، والاستحباب.

وكلام المجد يحتمل الكراهة، والإباحة، وكذا ابن عبيدان، وعنه تسنُّ لهنَّ الإقامة لا الأذان ذكرها القاضي فمن بعده.

(٢) تنبيه: قوله: (ويتوجُّه في التّحريم جهرًا: الخلاف في قراءةٍ وتلبيةٍ).

تأتي القراءة في صفة الصُّلاة في قوله: (إذا لم يسمعها أجنبيٌّ قيل: كرجل، وقيل: يحرم، ويأتي تصحيح ذلك).

وتأتي التُّلبية في محلُّها في قوله: (وجزم جماعةٌ لا ترفع صوتها فيها إلاُّ بمقَّدار ما تسمع رفيقتهـــا، وظــاهره التَّحريــم فيمــا زاد علــى

وقوله: (ويكره التُّثويب في غيرها) لعلُّه: في غيره.

(ع): ما أجمع عليه

وَهَذَا إِنْ صَحَّ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ سَمِعَ الآذَانَ أَوِ الإِقَامَةَ، وإلاَّ لَمْ يُكْرَهُ. وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ أَنْهُ قَالَ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ إِذَا أَقِيمَتْ الصَّلاةُ: الصَّلاةَ الإِقَامَةَ، بِلاَصَةَ، يُنْهَـوْنَ عَنْـهُ إِنْمَـا جُعِلَ الأَذَانُ لِيَسْتَمِعَ النَّاسُ، فَمَنْ سَمِعَ جَاءً.

وَقَالَ رَجُلٌ لِإِبْرَاهِيمِ الْحَرْبِيِّ: خَاصَمَنِي رَجُلُ، فَقَالَ لِي يَا سُفْلَةُ، فَقُلْت، واللَّهِ مَا أَنَا بِسُفْلَةٍ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ هَـلْ تَمْشِي خَلْفَ النَّاقَةِ وَتَصِيعُ يَا مَعْلُوفَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَالَ: لا، فَقَالَ هَلْ تَصِيعُ: «الصَّلاةَ الإِقَامَةَ» قَالَ لا، قَالَ: لَسْتَ بِسِفْلَةِ إِنْ مَا وَاللَّهُ وَمُعَالًا إِنْ شَاءً اللَّهُ فَقَالَ: لا، فَقَالَ هَلْ تَصِيعُ: «الصَّلاةَ الإِقَامَةَ» قَالَ لا، قَالَ: لَسْتَ بِسِفْلَةِ إِنْ

وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي طَالِبِ قَالَ: سَأَلْت أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ: الصَّلاةَ قَالَ لا يَقُولُ الصَّلاةَ، كَرِهَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، إِنَّمَا كَرِهَهُ لاَّنَهُ مُحْدِثٌ، وَتَبِعَ القَاضِيَ فِي الجَامِعِ لِابْن بَطَّةَ عَلَى ذَلِكَ. وَفِي الفُصُولَ: يُكْرَهُ بَعْدَ الآذَان نِدَاءُ الْأَمْرَاءِ لآنَهُ بِدْعَةً، وَلاَّنَهُ لَمَّا لَمْ تَجُزُ الزَّيَادَةُ فِي الآذَانِ لَمْ يَجُزُ أَنْ يَصِلَهُ بِمَا لَيْسَ وَفِي الفُصُولَ: يُكْرَهُ بَعْدَ الآذَانِ نِدَاءُ الْأَمْرَاءِ لآنَهُ بِدْعَةً، وَلاَّنَّهُ لَمَّا لَمْ تَجُزُ الزَّيَادَةُ فِي الآذَانِ لَمْ يَجُزُ أَنْ يَصِلَهُ بِمَا لَيْسَ

مِنْهُ كَالْخُطْبَةِ، والصُّلاةِ، وَسَاثِر العِبَادَاتِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنِ البِدْعَةِ لِفِعْلِهِ زَمَنَ مُعَاوِيَةً، وَلَعَلَّهُ اقْتَدَى بِفِعْلِ بِلال، حَيْثُ آذَنَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلاةِ وَكَانَ نَائِمًا، وَجَعَلَ يُثُوِّبَ لِذَلِكَ، وَأَقَرُّهُ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْإِقَامَةُ إَخْدَى عَشْرَةً كُلِّمَةً (و ش).

وَعَنَّهُ: أَوْ يُثَنِّيهَا إِلاَّ قَدْ قَامَتْ مَرَّةً (م): لا مَرْتَيْنِ وَأَنَّهَا كَالآذَانِ (هـ) وَلا يُكْرَهُ التَّنْنِيَـةُ (م ش) وَيُسْتَحَبُّ التَّرَسُّلُ فِيهَـا وَإِحْدَارُهَا، وَأَذَانُهُ أُوُّلَ الوَقْتِ، وَيَتُولَأُهُمَا وَاحِدً.

وَعَنْهُ: سَوَاءٌ، ذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنِ (و هـ م).

وَقِيلَ: بَلْ يُكْرَهُ، وَعِنْدَ أَبِي الفَرَجِ إِلاَّ أَنْ يُؤَذِّنُ المَغْرِبَ بِمَنَارَةٍ.

وَإِنْ أَذْنَ أَوْ أَقَامَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا فَعَنْهُ يُكْرَهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: حَضَرًا.

وَعَنْهُ: فِي الْإِقَامَةِ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ إِنْ أَذَّنْ قَاعِدًا أَوْ مَشَى فِيهِ كَثِيرًا بَطَلَ^(١١) (خ) وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الثَّانِيَةِ. وَعَنْهُ: فِي الْأُولَى لَا يُعْجَبُنِي (م ٣)(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وقال ابن حامدٍ إذا أذَّن قاعدًا أو مشى فيه كثيرًا بطل).

ظاهر هذا: أنَّ المقدَّم أنَّه لا يبطل من القاعد، والماشي كثيرًا، وهو صحيحٌ، وهو المذهب.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهما: فإن أذَّن قاعدًا لغير عذر فقد كرهه أهل العلم، ويصحُّ فقطعا بالصّحَّة.

وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لمَّا عدم الإجزاء من القاعد.

وحكى أبو البقاء في شرحه روايةً أنَّه إذا أذَّن قاعدًا.

قال القاضى: هذا محمولٌ على نفي الاستحباب وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وإن أذِّن أو أقام راكبًا أو ماشيًا [فعنه:] لا يكره، وعنه بلى، وعنه حضرًا وعنه في في الإقامة.

وقال ابن حامد: إن أذن قاعدًا أو مشى فيه كثيرًا، وهو رواية في الثانية، وعنه في الأولى، لا يعجبني). انتهى.

إذا أذِّن أو أقام راكبًا أو ماشيًا لغير عذر فقدًم ابن تميم الكراهة، وقطع بها في التَّلخيص للماشي، وبعدمها للرَّاكب المسافر. قال في الرَّعاية الصُّغرى: يباحان للمسافر ماشيًا، وراكبًا في السُّفينة، وقاله في الحاويين.

وقال في الكبرى: ويكرهان للماشي حضرًا، ويباحان للمسافر، حال مشيه، وركوبه، في روايةٍ.

وقال في مكان آخر: ولا يمشي فيهما، ولا يركب نصُّ عليه، فإن فعل كره.

وقال في الفائق: ويباحان للمسافر ماشيًا، وراكبًا. انتهى.

وقال المجد في شرحه وتبعه ابن عبيدان: ولا بأس أن يؤذّن المسافر راكبًا وتكره له الإقامة بالأرض، نصُّ عليه. انتهى.

(ق): قولي الشافعي

وَذَكَرَ عِيَاضٌ أَنْ مَذْهَبَ العُلَمَاء كَافَّةً لا يَجُوزُ قَاعِدًا، إلاَّ أَبَا ثَوْرٍ، وَوَافَقَهُ أَبُو الفَرَجِ المَالِكِيِّ. وَيَسْتَغْبِلُ القِبْلَةَ مُتَطَهِّرًا، عَلَى عُلُوِّ، ويَقِيمُ مَكَانَهُ كَالْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، لآنُ بِلالاً لَوْ أَقَامَ أَسْفَلَ لَمَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لا تَسْبِقْنِي بآمِينَ، اختَجُّ بهِ أَحْمَدُ: إلاَّ أَنْ يَشُقُّ لا مَكَانَ صَلاتِهِ (م ش).

وَفِي النَّصِيحَةِ: السُّنَّةُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِالْمَنَارَةِ، وَيُقِيمَ أَسْفُلَ.

وَرَوَى أَبُو حَفْص عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ جَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِيَلْحَقَ آمِينَ مَعَ الإمَام.

وَيَجْعَلُ سَبَّابَتَهُ فِي أَذُنَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: يَجْعَلُ يَدَيْهِ عَلَى أَذُنَيْهِ مَضْمُومَةً سِوَى الإِبْهَام.

وَعَنْهُ: مَعَ قَبْضِهِمَا عَلَى كَفَّيْهِ، وَيَرْفَعُ وَجْهَهُ إِلَى السُّمَاء، نَقَلَهُ حَنْبَلِّ.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبِ عِنْدَ كَلِمَةِ الإخْلاص: وَقِيلَ: والشُّهَادَتُيْن، وَيَجْزِمُهُمَا فَلا يُعْرِبُهُمَا.

وَيَلْتَفِت يَمْنَةً وَيَسْرَةً (و) فِي الْحَيْعَلَةِ (هـ) وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مَذْهَبَهُ، كَقُولِنَا.

وَقِيلَ: يَمِينًا: حَيُّ عَلَى الصَّلاةِ، ثُمُّ يُعِيدُهُ يَسَارًا، ثُمُّ كَذَٰلِكَ حَيُّ عَلَى الفَلاح.

وَقِيلَ: يَقُولُ يَمِينًا: حَيَّ عَلَى الصَّالَاةِ، ثُمَّ يَسَارًا حَيُّ عَلَى الفَلاح، ثُمُّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً، وَهُوَ سَهْوٌ.

وَفِي التِّفَاتِهِ فِيهَا فِي الإقَامَةِ وَجْهَانٍ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَجَزَمَ الأَجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ بِعَدَمِهِ فِيهَا (م ٤)^(١).

وَلا يُزيلُ قَدَمَيْهِ لِفِعْل بَلال، وَكَالْخُطْبَةِ، لا يَنْتَقِلُ فِيهَا، ذَكَرَهُ فِي الفُصُول وَظَاهِرُهُ يُزيلُ صَدْرَهُ (ش).

نَقَلَ خَرْبٌ يَلْتَفِتُ يَمْنَةً وَيَشْرَةً، وَكَأَنَّهُ لَمْ يُعْجِبْهُ اللَّوْرَانَ فِي الْمَنَارَةِ.

وَعَنْهُ: يُزيلُ قَدَمَيْهِ فِي مَنَارَةٍ، وَنَحْوهَا، نَصَرَهُ فِي الخِلافِ وَغَيْرِهِ، اخْتَارُهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر (و هـ م). وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَأَبُو الفَرَجِ حَفِيدُ الجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ المَذْهَبِ الأَحْمَدِ^(٢).

زَادَ أَبُو المَعَالِي: مَعَ كُبْرِ البَلَدِ لِلْحَاجَةِ.

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ قَدْرَ طَاقَتِهِ، مَا لَمْ يُؤَذِّنْ لِنَفْسِهِ، وَتُكُرُّهُ الزِّيَادَةُ.

وَعَنْهُ: يَتُوسُطُ.

وَلا يَصِيحُ إِلاَّ مُرَتُّبًا (و) مُتَوَالِيًا (و) عُرْفًا مَنْوِيًّا مِنْ وَاحِدٍ.

والظَّاهر: أنُّهما أرادا في السُّفر.

ويأتي كلامهما في التُّنبيه الآتي.

وقال القاضى: إذا أذَّن راكبًا أو ماشيًا حضرًا كره، نقله ابن عبيدان.

قلت: الصُّواب عدم الكراهة في الأذان للمسافر راكبًا وماشيًا، والكراهة في ذلك، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٤): قوله: وفي النفاته يعني عن يمنةٍ ويسرةٍ عند قوله حيَّ على الصَّلاة حيٌّ على الفلاح في الإقامة وجهان، قاله أبو المعالي، وجزم الأجرُيُّ وغيره بعدمه فيها. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب؛ لذكرهم ذلك في الأذان وتركهم له في الإقامة، وصحَّحه ابن نصر اللّـه في

(٢) تنبيه: قوله: (وجزم به في الرُّوضة وأبو الفرج حفيد الجوزيُّ في كتابه المذهب الأحمد). انتهى.

فيه نظرٌ؛ لأنَّ المذهب الأحمد لأبي المحاسن وأبي محمَّدٍ يوسف بن الشَّيخ أبي الفرج عبد الرَّحمن بن الجوزيُّ، فقوله أبو الفـرج غـير مسلَّم، وكذا قوله حفيد الجوزيِّ، وإنَّما هو ولد الشَّيخ أبي الفرج شيخ الإسلام، ويعرف والده بابن الجوزيِّ، فلعلُّ هنــا نقصًــا، واللَّــه

وقال الشَّيخ الموفِّق والشَّارح: ولا يجوز الأذان على الرَّاحلة.

فَظَاهِرُهُ: لا يُعْتَبَرُ مُوَالاً ۚ بَيْنَ الإِقَامَةِ، والصَّلاةِ (ش) إذَا أقَامَ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِي الصَّلاةِ، لِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ لآبِي بَكْــرٍ أتُصَلِّي فَأَقِيمَ؟

وَلاَّنَّهُ عليه السلام لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ ذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، وَظَاهِرُهُ طُولُ الفَصْلِ وَلَمْ يُعِدْهَا.

وَيَأْتِي كُلامُ القَاضِي فِي أَذَانِ الفَجْرِ.

وَفِي تَقْدِيمِ النَّيْةِ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِهِ رُكُنَّ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي بِحَيْثُ يَسْمَعُ مَنْ تَقُومُ بِهِ الجَمَاعَةُ رَكْنٌ،

وَيُكْرَهُ فِيهِ كَلامٌ وَسُكُوتٌ يَسِيرٌ بلا حَاجَةٍ كَإِقَامَةٍ.

وَعَنْهُ: لا، وَيَرُدُّ السَّلامَ (هـ م)

وَعَنْهُ: وَيَبْطُلُ بِالرِّدَّةِ فِيهِ (و).

وَقِيلَ: لا إِنْ عَادَ فِي الحَال كَجُنُونِهِ وَإِفَاقَتِهِ.

وَإِنْ أَتَى بيَسيير كَلام مُحَرَّمَ فَقِيلَ: لا يَبْطُلُ، (و) وَثِيلَ بَلَى (م ٥)(١).

فَعَلْلَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ بِائْهُ قُلْدَ يَظَّنُهُ سَامِعُهُ مُتَلاعِبًا فَاشْتَبَة المُسْتَفْزِئ، وَعَلْلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِأَنْـهُ مُحَرَّمٌ فِيهِ، زَادَ بَعْضُهُـمْ كَالرِّدَّةِ، فَدَلُّ أَنَّ كُلُّ مُحَرُّم سَوَاءٌ.

وَقَالَ القَاضِي: إِن ارْتُكُ بَمْدَهُ بَطَلَ (خ) قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ، فَدَلُّ أَنْهَا مِثْلُهُ لَوْ ارْتَدُّ فِيهَا. وَظَاهِرُ كَلامِ الآكْثُورِ يَيْطُلُ كَرِدِّتِهِ فِي صَلاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجَّ، فَحُكْمُهُ فِيهِ كَمَنْ وَطِئَ فِيهِ فِي ظَاهِرٍ كَلامِهِم. وَجَرَمَ صَاحِبُ المُحَرَّدِ بِبُطْلانِهِ لِيُطْلانِ عَمَلِهِ، وَكَالصَّوْمِ، وَلاَّنْهُ قَلْ يُغْتَلُهُ بِمَا فَعَلَمُهُ الوَاطِئ، وَيَنْعَقِدُ إخْرَامُهُ البَيدَاءَ، بخِلافِ المُرْتَدُّ، وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ يَبْنِي كَالْأَذَان وَأَوْلَى.

قَالَ فِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ: وَيَبْطُلُ بِنُومٍ كَثِيرِ لا يَسِيرٍ.

وَيُصِحُ جُنُبًا (و) عَلَى الْأَصَحُ.

ثُمُّ يُتَوَجَّهُ فِي إعَادَتِهِ احْتِمَالان (م ٦)^(١).

وَلا يَصِحُ مِنْ مُمَيِّز لِبَالِغ فِي رَوَايَةِ اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ (و م)؛ لآنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَفِعْلُهُ نَفْلٌ.

وَعَلْلَهُ صَاحِبُ المُغْنَي، وَالْمَحَرُّرِ بِأَنَّهُ لا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، كَذَا قَالا، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي أَصُول الْفِقْهِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: يَتَخَرُّجُ فِيهِ روَايَتَأَنَّ كَشَهَادَتِهِ وَوِلاَيْتِهِ، كَذَا قَالَ وَوِلاَيْتِهِ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن أتى بيسير كلام محرَّم فقيل: لا يبطل، وقيل: بلى). انتهى.

أحدهما: تبطل، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهِّب ومسبوك النَّهب، والمستوَّعب، والمقنع، وغيرهم.

فإنهم أبطلوه بالكلام المحرِّم، وأطلقوا.

وجزم به في الفصول، والتَّلخيص، والبلغة، والحرَّر، والإفادات، والوجيز، والتَّسهيل، وتجريد العناية، والمنوَّر، ومنتخـب الأدمـيّ،

وصحُّحه ابن تميم، واختاره في الفائق.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى، والفائق.

وقدُّمه المجد في شرَّحه، وابن حمدان في الرَّعاية الصُّغرى.

قال في الحاويين: ولا يقطعهما بفصل كثيرٍ، ولا كلام محرًّم، وإن كان يسيرًا.

والقول الثَّاني: لا يبطل بذلك.

قال في الخلاصة: ولا يقطع الأذان بقول ولا فعل، فإن قطعه وكان كثيرًا لم يعتدُّ بأذانه..

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويصحُّ جنبًا على الأصحُّ ثمُّ يتوجُّه في إعادته، احتمالان). انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الإعادة؛ لأنَّ المقصود قد حصل.

وَعَنْهُ: يَصِحُّ أَذَانُهُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ (و هـ ش).

وَنَقَلَ حَنْبَلُ إذَا رَاهَقَ (م ٧)^(١).

وَلا يُعْتَدُّ بِأَذَانِ امْرَأَةٍ (هــ) وَخُنْثَى.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلا يَصِحُ، لآنُّهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ كَالحِكَايَةِ.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ صِحَّتُهُ؛ لآنُ الكَرَاهَةَ لا تَمْنَعُ الصَّحَّةَ.

فَتَوَجَّهُ عَلَى لَهِذَا بَقَاءُ فَرْضِ الكِفَايَةِ، لَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلُهُ مَنْ هُوَ فُرِضَ عَلَيْهِ، وَفِي كَلامِ الْحَنْفِيَّةِ لآنَ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ وَلا يُكْرَهُ مُحْدِثًا نَصِ عَلَيْهِ (هـ) وَقِيلَ بَلَى (و شِ) كَالجُنُبِ (و) كَالإِقَامَةِ (و) لِلْفُصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلاةِ ﴿

وَيَصِحُ فِي الْآصَحُ الْمُلَحُّنُ، والمُلْحُونُ مَعَ بَقَاء المَعْنَى: مَعَ الكَرَاهَةِ.

قَالَ القَاضِي: كَقِرَاءَةِ الأَلْحَانِ.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْء مُحْدَثِ أَكْرَهُهُ مِثْلَ التَّطْريبِ.

وَعَنْهُ: وَيَصِيحُ مِنْ فَاسْتِق (و) وَتُكْرَهُ لُثْغَةٌ فَاحِشَةٌ.

فُصلُ

وَيَصِحُ لِلْفَجْرِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَقِيلَ: بَلْ قَبْلَ الوَقْتِ بيَسِيرٍ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ قَبْلُ الفَجْرِ إِذَا كَانَ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ، يَعْنِي الكَاذِبِ.

وَعَنْهُ: لا يَصِحُّ (و هـ) كَفَيْرِهَا (ع) وَعِنْدَ أَبِي الفَرَجِ إِلاَّ لِلْجُمُعَةِ، وَكَالإِقَامَةِ. نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى التَّفْرِقَةِ. قَالَ القَاضِي: لآنُهَا لا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الخُطْبَتَيْنِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الآذَانِ عَلَيْهِمَا. قَالَ: وَلَآنُ الإِقَامَةَ لاَفْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الفَرَاغِ مِنْهَا، والآذَانُ لِلْغَافِبَيْنِ، وَيُكُرّهُ قَبْسُلَ الفَجْر فِي رَمَضَانَ فِي المُنصُوص.

وَقِيلَ: مِمُّنْ لا عَادَةَ لَهُ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: مَا لَمْ يُعِدُ.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (ولا يصحُّ من مميّز لبالغ في رواية اختارها جماعة، وعنه يصحُّ أذانه، نصره القاضي وغيره، ونقسل حنبـلّ إذا راهق). انتهى.

وأطلق الخلاف في الهداية، والخلاصة، والكافي، والمقنع، وشرح ابن عبيدان، والقواعد الأصوليَّة.

إحداهما: يجزئ وهو الصُّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: اختاره أكثر الأصحاب، وصحَّحه في الفصول، والمذمَّب ومسبوكِ الذَّهب، والتَّلخيص، والبلغة، والنَّظــم، والفائق، والحواشي للمصنّف، وغيرهم.

واختاره القاضي، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن عبيدان في تذكرته، وغيرهم.

وجزم به في الإيضاح، والوجيز وقدَّمه، في الحرَّر ومختصر ابن تميم، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يجزئ، جزم به في الإفادات.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين.

قال في مجمع البحرين: لا يجزئ إذان المميّز للبالغين في أقوى الرّوايتين.

ونصره ومال إليه المجد في شرحه واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، ونقل حنبلٌ يجزئ أذان المراهق.

قال القاضي: يصحُّ أذان المراهق، روايةً واحِدةً وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

وَيُسْتَحَبُّ كُوٰنِهِ أَمِينًا صَيِّتًا عَالِمًا بِالوَقْتِ.

وَنِي الإِفْصَاحِ حُرٌّ، وَحَكَاهُ (و)، وَظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ لا فَرْقَ.

وَقَالَهُ أَبُو المَعَالِي، قَالَ: وَيَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ.

قَالَ هُوَ وَصَاحِبُ الْمُحَرِّر: والبَصِيرُ أُولَى، وَلا يُكْرَهُ مِنْ أَعْمَى يَعْرِفُ بالوَقْتِ (هـ).

وَيُشْتَرَطُ ذُكُوريُّتُهُ وَعَقْلُهُ (و).

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: وَعِلْمُهُ بِالوَقْتِ.

وَمَعَ التَّشَاحُن يُقَدَّمُ الآفْضَلُ فِي ذَلِكَ، ثُمُّ الآدْيَنُ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ هُوَ، ثُمَّ اخْتِيَارُ الجِيرَان، ثُمَّ القُرْعَةُ.

وَعَنهُ: هِيَ قَبْلُهُم، نَقْلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقَالَهُ القَاضِي: وَعَنْهُ يُقَدُّمُ عَلَيْهِمَا بِمَزِيَّةٍ عِمَارَةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ سَبُقَهُ بِاذَان، وَذَكُرَ القَّاضِيَ فِي تَقْدِيمٍ رِضَا الجِيرَانِ أَنْهُمْ أَخَصُّ، بِدَلِيلِ أَنْهُمْ لَوْ تَشَاحُوا فِي العِمَارَةِ كَانَ أَهْـلُ المَسْجِدِ أَحَقَّ، وَكَذَا ثَمَرَتُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرُهُ التَّقْدِيمَ فِيهِمَا، بَلَ ظَاهِرُهُ التَّقْدِيمُ هُنَا فَقَطْ، ويُتَوَجَّهُ اخْتِمَسَالٌ بِالتَّسْوِيَةِ، فَيَكُونُ فِي الْمَسَائِلِ النَّلاثِ الخِلافُ.

وَيُسْتَحَبُّ الفَصلُ بَيْنَ أَذَانِ المَغْرِبِ وَإِقَامَتِهَا (ش) قِيلَ: بقَدْر رَكْعَتَيْن خَفِيفَتَيْن.

وَقِيلَ: بَجَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ (م ٨)(١)، وَفَاقًا لَآبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: والوُضُوءُ، والسُّعْيُ وَنَحْوُهُ، لا بسَكْتَةٍ نَحْوَ قَدْر ثَلاثِ آيَاتٍ قِصَار (هـ).

وَفِي التَّعْلِيقِ عَلَى أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ إَنْ كَانَتْ المُغْرَبُ أَوَّلَ الفَوَائِتَ اَنْ يَفْصِلَ بجلْسَةً، وَكَذَا صَلاةٌ يُسَنُّ تَعْجيلُهَا.

وَذَكَرَ الحَلْوَانِيُّ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوُصُوبِهِ، وَصَلَاةٍ رَكْعَتَيْن، وَفِي المَغْرِبِ بجلَّسَةٍ. وَفِي التَّبْصِيرَةِ: فِي الْكُلِّ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوُصْوُقِهِ، وَلا يُكُرَّهُ الرُّكْمَتَانَ قَبْلَ المَفْرِبِ فِي المَنْصُوصِ (خ).

وَعَنْهُ: تُسَنُّ (خ).

وَعَنْهُ: ﴿ بَيْنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلاةً ﴾، وَقَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي غَيْرِ المَغْرِبِ. وَإِنْ جَمَعَ أَوْ صَلِّي فَوَائِتَ أَذُنَ لِلأُولَى وَأَقَامَ لِكُلُّ صَلَاةٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ يُقِيمُ فَقَطْ.

َوَعَنْهُ: وَلَوْ وَاحِدَةً وَفِي النَّصِيحَةِ يُقِيمُ لِكُلِّ صَلاةٍ: إلاَّ أَنْ يَجْمَعَ فِي وَقْتِ الأُولَى فَيُؤَذِّنُ لَهَا أَيْضًا. وَعِنْدَ (هـ) يَجْمَعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَيُكَرِّرُهُمَا لِلْفَوَائِتِ؛ وَعِنْدَ مَالِكُو يُكَرِّرُهُمَا لِلْجَمْعِ؛ وَلا يُؤَذِّنُ عِنْدَهُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيُّ لِفَائِمَةٍ.

وقدِّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: يكون بقدر ركعتين خفيفتين جزم به في المستوعب، والحرُّر، والفائق وتركه ابن عبدوس.

قال الإمام أحمد: يقعد الرُّجل مقدار ركعتين.

وقال في الإفادات: يفصل بين الأذان، والإقامة بقدر وضوء وركعتين، فزاد الوضوء.

⁽١) (مسألة - ٨): قوله: (ويستحبُّ الفصل بين أذان المغرب وإقامتها.

قيل: بقدر ركعتين خفيفتين، وقيل: بجلسةٍ خفيفةٍ). انتهى.

أحدهما: يكون الفصل بقدر جلسة خفيفة، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزِم به في الهداية، والمذهِّب ومسبوك الذَّهب، والحلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والنَّلخيص، والبلغة، والشّرح ومختصر ابسن تميم، والنُّظم ومجمع البحرين وشرح ابن منجًّا، والوجيز، والحاويين، وغيرهم.

وَفِي صِحَّةِ نَافِلَةٍ بَعْدَ إِقَامَةٍ الوَجْهَان كَمَا سَبَقَ فِي نَفْل قَبْلَ قَضَاء فَرْضِ (م ٩)(١).

وَلاَ يُشْرَعُ فِيهَا (هـ) فِي سُنَّةِ الفَجْرَ يَرْكُعُهُمَا بِبَابِ المَسْجِدِ إِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةُ (م) إِنْ لَمْ نَفُتْهُ رَكْعَةٌ رَكَعَهُمَا خَارَجَهُ.

وَقَيْدَهُ ابْنُ بَطَّال عَنْ أَصْحَابِهِ المَالِكِيَّةِ بِالرَّكْمَةِ اَلثَّانِيَةِ، وَلاَ يَأْتِي بِغَيْرِهَا (هـ) إِنْ لَمْ تَفْتُهُ رَكْعَةٌ اَنَــى بِهَـا خَـارِجَ المَسْجِدِ، وَيُتِمُّ النَّافِلَةَ مَنْ هُوَ فِيهَا وَلَوْ فَاتَنْهُ رَكْعَةٌ (م).

وَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الجَمَاعَةِ قَطَعَهَا (و ش).

وَعَنْهُ: يُتِمُّهَا (و هـ) خَفِيفَةً رَكْعَتَيْنِ إِلاَّ أَنْ يَشْرَعَ فِي الثَّالِئَةِ فَيَتِمُّ الآرْبَعَ، نَصَّ عَلَيْهِ لِكَرَاهَةِ الاقْتِصَارِ عَلَى ثَــلاتِ، أَوْ لا يَجُوزُ.

وَلِلْحَنَفِيَّةِ خِلافٌ فِي الاَكْتِفَاءِ بِآيَةٍ وَضَمَّ السُّورَةِ، وَلا فَرْقَ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي الشُّرُوعِ فِي نَافِلَةٍ بِالمَسْجِدِ أَوْ خَارِجِهِ، وْ بَيْنِهِ.

وَقَلْ نَقَلَ أَبُو طَالِبِ إِذَا سَمِعَ الإِقَامَةَ وَهُوَ بِبَيْتِهِ فَلا يُصَلِّي رَكْعَتَى الفَجْرِ بِبَيْتِهِ، والمَسْجِدِ سَوَاءٌ، والزَمَنَا بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ بِمَا إِذَا عَلِمَ الإِقَامَةَ بِبَيْتِهِ فَلا يُصَلِّي رَكْعَتَى الفَجْرِ بِبَيْتِهِ، والمَسْجِدِ مَوَاءٌ، والزَمَنَا بَعْضُ الحَنَفِيْةِ بِمَا إِذَا عَلِمَ الإِقَامَةَ بَيْتِيهِ وَلَمْ يَسْمَعُهَا، وَهِذَا سَهْوٌ، وَإِنْ جَهِلَ الإِقَامَةَ فَكَجَهْلِ وَقَتْ نَهْي فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ؛ لأَنَّهُ أَصْلُ المَسْأَلَةِ. وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: وَلَوْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ الإِمَام، وَيُتَوجُهُ احْتِمَالٌ كَمَا لَوْ سُمِعَهَا فِي غَيْرِ المَسْحِدِ الَّذِي يُصَلِّي وَطَاهُ بَعْنَادٍ. في اللهُ اللهُ وَالْمَاهُ وَالْمُعْمُ الْمُعْمَلِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْجَنْدِ وَلَوْ أَرَادَ الصَّلَاقَ الْحَبْرِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُقَوْمِ الْمُعْتَادِ.

وَيَحْرُمُ أَخْذُ أَجْرَةً عِلَيْهِمَا عَلَى الْأَصِيحُ (و هس).

وَنَقَلَ حَنْبَلَ يُكْرَهُ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ مُتَطَوَّعٌ بِهِمَا رَزَقَ الإِمَامُ مِنْ بَيْتِ المَالِ، وإلاَّ لَمْ يَجُزْ، كَالقَضَاءِ، وَيُتَوَجَّــهُ اختِمَـالَ إلاَّ مَعَ امْتِيَاز بحُسْن صَوْتُو (و ش) وَغَيْرُهُ.

وَيُسْتُّحَبُّ (و) لِلْمُؤَذِّن وَسَامِعِهِ نَصُّ عَلَيْهِمَا وَلَوْ كَانَ فِي طَوَافٍ أَوِ امْرَأَةٍ.

قَالَ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ مُتَابَعَةً قَوْلِهِ بِمِثْلِهِ خُفْيَةً.

وَفِي الْخَيْمَلَةِ (م) فِيهِمَا فَيَقُولُ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ، نَصَّ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ؛ وَلاَّنَهُ خِطَابٌ فَإِعَادَتُهُ عَبَثْ، بَـلْ سَبِيلُهُ الطَّاعَةُ وَسُوَالُ الْحَوْل، وَالقُوَّةِ.

وَقِيلَ: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا (و ش).

وَقَالَ الْحِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ: يَقُولُ كَمَا يَقُولُ، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ تَجِبُ إِجَابَتُهُ، فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يُجِيبُ مُؤَذَّنَا ثَانِيًا فَأَكْثَرَ، وَمُرَادُهُمْ حَيْثُ يُستَخَبُ، وَاخْتَارُهُ شَيْخُنَا.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ لا يُجيبُ نَفْسَهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: ﴿المَقَامَ المَحْمُودَ ﴾ ثُمٌّ يَدْعُو.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وفي صحَّة نافلة بعد إقامة الوجهان كما سبق في نفل قبل قضاء فرض). انتهى.

قال المصنّف في باب المواقيت: (ولا يصحُّ نفلٌ مطلقٌ على الأصحِّ، لتحريمه كاوُّقات النَّهي).

قال صاحب المحرَّر: يعني: لا يصحَّ نقل المطلق إذا كان عليه قضاء فوائت، وذكر غير صاحب المحرر الخلاف في الجسواز، وإن علمى المنع: لا يصحُّ.

قال المجد: (وكذا يتخرُّج في النُّفل المبتدإ بعد الإقامة، أو عند ضيق وقت المؤدَّاة مع علمه بذلك وتحريمه). انتهى نقل المصنَّف.

فإلحاق المصنّف هذه المسألة بتلك يدلُّ على أنَّ الصّعيح عدم الصّحّة، وخرَّج هذه على تلك، وهو الصّواب؛ أعني: عدم الصّحّة فيهما.

وأطلق الخلاف هنا ابن تميم، وصاحب الفائق.

فهذه تسع مسائل قد صحَّحت بعون الله تعالى.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ حَاجَةً فَقُولُوا: فِي عَافِيَةٍ.

وَفِي جَامِعِ الْقَاضِي ظَاهِرُ نَقْلِ الْمُرُوذِيُّ يَدْغُو الْمُؤَذَّنُ فِي خِلالِ أَذَانِهِ، وَسَبَقَ يُكْـرَهُ الكَـلامُ، وَإِذَا لَـمْ يَـرُدُّ السَّـلامَ فَهُنَـا أُولَى وَيُجِيبُ فِي التَّنْوِيبِ: صَدَقْت وَبَرَرْت.

وَقِيلَ: يَجْمَعُ.

وَفِي الإِقَامَةِ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا.

وَقِيلَ: يَجْمَعُ، وَيَدْعُو عِنْدَ إِقَامَتِهِ فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَذَكَّرَهُ الآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ لا بَعْدَهَا.

وَعَنْهُ: أَنَّهُ فَكَلَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّ ظَاهِرَ الآوُلِ أَنَّهُ لا يُجِيبُهُ فِيهَا، قَالَ سَهْلُ بْنُ سَسغهِ: ﴿لا يَسُرُدُ الدُّصَاءَ، أَوْ قَلْمَا يَرُدُ الدُّعَاءَ عِنْدَ النَّدَاء، والصَّفَّ فِي سَبيل اللَّهِ».

رَوَاهُ مَالِكٌ (١/ ٨٣) عَنْ أَبِي حَازَمْ عَنْهُ. أَ

وَرَوَاهُ المَعْمَرِيُّ وَابْنُ حِبَّانُ (١٧٢٠) مَرْفُوعًا.

وَاسْتُحَبُّهُ فِيهِ أَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي خَبَر أَنْس، وَفِيهِ: ﴿وَعِنْدَ القِرَاءَةِ﴾.

وَلِلْمَعْمَرِيِّ، والْحَاكِم (٢٠٠٢) عُنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا نَادَى الْمُنَادِي فُتَحَتْ أَبُوابُ السَّمَاءِ وَاسْتُجِيبَ الدُّعَاءُ».

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «تُفْتَحُ أَبْـوَابُ السُّـمَاءِ لِقِـرَاءَةِ القُـرَآنِ، وَلِلِقَـاءِ الرَّحْف، وَلِـنُزُولِ الْقَطْـرِ، وَلِلنَّـفَوَةِ الْمُظْلُـومِ، وَلِلاَّذَانِ».

إمننَّادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الحَاكِمُ.

وَيُجِيبُهُ الْقَارِئُ، لَا الْمُصَلِّي وَلَوْ نَفْلاً (م) وَتَبْطُلُ بِالْحَيْمَلَةِ (هـ).

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي إِنْ لَمْ يُعْلَمُ أَنَّهَا دُعَاءً إِلَى الصَّلَاةِ فَرِوَايَتَا سَاهِ.

وَقَالَ: وَتَبْطُلُ بِغَيْرِهَا إِنْ نَوَى الآذَانَ لا الذُّكْرَ، وَيُجِيِّهُ إِذَا فَرَغَ، وَكَذَا المُتَخَلِّي، قَالَهُ أَبُو المُعَالِي وَغَيْرُهُ.

وَعِنْكَ مُنْيَخِنًا يُجِيبُهُ فِيهَا، وَكَذَا عِنْدَ ذِكْرٍ وَدُهَاء وَنَخُوهِ وَجَدَ مَنَبَهُ فِيهَا، وَسَيَأْتِي.

وَلا يُحْرِمُ إِمَامٌ وَهُوَ فِيهَا، نَصَّ حَلَيْهِ (هَـ) حِنْدُ الإِقَامَةِ، وَيَقُومُ حِنْدَ كَلِمَةِ الإِقَامَةِ. وَيَوَا يُخَارُونَ مِـ وَهُمَا الإِدَارِ الدَّارُ وَأَرْدَارِ رَبُونَا وَهُو اللّهِ عَلَى مِنْهُ حَدَّا الذَاه

وَنَقَلَ خَنَبُلُ: يَجِبُ عَلَى الإمَامِ القِيَامُ عِنْدَهَا، وَمُرَّادُهُ يُستَحَبُّ لا عِنْدَ حَيْمَلَةِ الفَلاحِ (هـ) وَلا إذَا فَرَغَ (مُ ش). وَذَكَرَ عِيَاضٌ عَنْ مَالِكِ وَعَامَّةِ العُلْمَاءِ يَقُومُونَ بِشُرُوعِهِ فِي الإقَامَةِ، وَيَقُومُ مَأْمُوم

وَقِيلَ: إِنْ كُانَ بِمَسْجِدِ (و ش).

وَذَكَرَهُ الآجُرُّيُّ عَنْ أَحْمَدَ. وَقِيلَ: أَوْ قَرِيبًا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَلا يَجُوزُ الْحُرُوجُ مِنْ مُسْجِدٍ بَعْدَ أَذَانِ بِلا عُدْرٍ، أَوْ نِيَّةِ الرُّجُوعِ، وَكَرِهَهُ أَبُو الوَفَا وَأَبُو الْمَعَالِي (و هـ ش).

وَنَقَلَ ابْنُ الحُكُمِ: أَحَبُ إِلَيَّ أَنْ لَا يَخْرُجُ.

وَنَقُلَ صَالِحٌ: لاَ يُخْرُجُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ لَا يُنْبَغِي.

وَاحْتَجَ بِقُولِ أَبِي هُرَيْرَةً: أمَّا هَلَا فَقَدْ حَصَى أَبَا القَاسِمِ، وَيْتَوَجَّهُ يَخْرُجُ لِبِدْعَةِ، فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ خَرَجَ لِلتَّنْوِيبِ فِي الظَّهْرِ، أو العَصْر.

وَقَالَ: فَإِنَّ هَلْهِو بِدُعَةً.

(م): الإمام مالك

وَإِنْ لَمْ تَحْرُمُ البِدْعَةُ، فَيُتَوَجُّهُ كَالْحُرُوجِ مِنْ وَلِيمَةٍ.

وَلِّيْمَنْ كَانَ صَلَّىٰ، الحُرُوجُ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا بَعْدَ الآخَذِ فِي الْإِقَامَةِ لِظُهْرٍ وَعِشَاءٍ لآنَّهُ يُتَّهَمُ

وَوَقْتُ إِقَامَةٍ إِلَى الإِمَامِ، وَأَذَانِ إِلَى الْمُؤَذِّن.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م: ٢٢٧): أَنَّ المُؤَذَّنَ كَانَ يَأْتِي النَّبِيُّ ﷺ، فَفِيهِ إعْلامُ المُؤذِّن بِالصَّلاةِ وَإِقَامَتِهَا. وفِيهِمَا (خ: ١٨١٢) قَوْلُ عُمَرَ: الصَّلاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَقَدَ النَّسَاءُ، والصَّبْيَانُ.

وَفِيَ مُسْلِم قَوْلُ عَائِشَةَ: «لَمَّا لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِم عليه السلام فِي قِيَامٍ رَمَضَانَ فِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ، فَطَفِقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُـولُ:

وَفِي الفُصُول: إِنْ تَأْخُرَ الإمَامُ، أَوْ أَمَاثُلُ الجيرَان فَلا بَأْسَ بإعْلامِهِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ جَاءَ أَلْعَالِبُ لِلصَّلَاةِ أَقَامَ حَينَ يَرَاهُ، لِلْخَبَرِ، وَلا يُؤذِّنْ قَبْلَهُ، مَا لَمْ يُحْفَ فَوْتَ وَقْتِهِ، كَالإمَامِ. وَجَزَمَ أَبُو الْمَعَالِي بِشَحْرِيهِ، وَمَتَى جَاءَ وَقَدْ أَذُنْ قَبْلَهُ أَعَادَ نَصُّ عَلَيْهِ، وكَذَا ذَكَرَ العَاضِي يُمنَنَعُ غَيْرُ إِمَامِ الحَسِيُّ أَنْ يُوذَنَّ،

ولا بناس بالنَّخْنَحَةِ قُبَيْلَهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَذَانَ وَاحِدٌ بِمَسْجِدَيْنِ لِجَمَاعَتَيْنِ، وَلا يَرْكُمُ دَاخِلِ الْسَجِدِ النَّحِيَّةَ قَبْلَ فَرَاغِدِ. وَعَنْهُ: لا بَأْسَ، وَلَمَلُّ الْمُرَادَ غَيْنُ أَذَانِ الجُمُعَةِ، لآنَ سَمَاعَ الْقَطْبَةِ أَعَمُّ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ، وَلاَ يَقُومُ القَاعِدُ حَتَّى يَقْرَبَ فَرَاغَهُ، وَيُنَادَى لِكُسُوفُو؛ لآنَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، (خ: ٩٩٨، م: ٩١٠) وَاسْتِسْقَاءٍ وَعِيدٍ: «الصَّلاةُ جَامِعَةٌ، أو الصَّلاةَ

بنصب الآول على الإغراء، أو الثَّانِي على الحال.

وَنِي الرُّعَايَةِ: برَفْعِهما وَنَصْبهما.

وَقِيلَ: لا يُنَادَى.

وقِيلَ: لا فِي عِيدٍ كَجَازَةِ وَتَرَاوِيحَ عَلَى الْأَصْحُ فِيهِمَا، قَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ: ﴿ لَمْ يَكُنْ يُؤَذُّنْ يَوْمُ الفِطْرِ حِينَ مُحْدَوجِ الإمَام، وَلا بَعْدَمَا يَخْرُجُ، وَلا إِقَامَةً، وَلا نِدَاءَ وَلا شَيْءًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٩٦٠، م: ٨٨٦).

وَيُكْرَهُ النَّدَاءُ حَيَّ عَلَى الصَّلاةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ.

age of the stage of the later of the property of the second stage of the second

The first of the transfer of the first the first of the f

باب ستر العورة وأحكام اللُّباس

يُشْتَرَطُ لِلصَّلاةِ سَتْرُهَا: عَنْ نَفْسِهِ (و ش)، وَلِهَذَا لا تَصِحُ صَلاةُ قَادِرِ خَالِيًا، وَغَيْرِهِ (م ر).

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ، مَعَ أَنْ كَلامَهُمْ مُطْلَقٌ: لَا مِنْ أَسْفَلَ، وَاشْتَرَطَهُ فِي الْآظْهَرِ إِنْ تَيَسَّرَ النَّظَرُ (و ش) بَــلْ مِنْ فَوْقَ (هـ) بِمَا لا يَصِفُ البَشَرَةُ (و) السُّوادَ، والبّيَاضَ، لا الخِلْقَةَ أيْ حَجْمَ العُضَــوِ، فَإِنَّـهُ لَا بَـأْسَ نَـصُّ عَلَيْـهِ لِمَشَـقَّةٍ

وَنَّقَلَّ مُهَنَّا تُغَطِّي خُفُهَا لآنَهُ يَصِفُ قَدَمَيْهَا، وَاخْتَجُّ بِهِ المَازِنِيُّ عَلَى أَنَّ القَدَمَ عَوْرَةٌ.

وَيُكْفِي نُبَاتُ وَنُحُوُّهُ.

وَقِيلُ: لا حَشِيشَ وَقَمَّ ثَوْبٌ وَفِي لُزُومٍ طِينٍ وَمَاءٍ كَدِرٍ، لِعَدَمٍ: وَجْهَانٍ (م ١)(١) لا بَارِيْةٍ وَحَصِيرٍ وَنَخْوِهِمَا مِمَّا يَضُدُّ، وَلا حَفِيرَةٍ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيل يَجِبُ الطِّينُ لا المَّاءُ.

وَيَكُفِي مُتَّصِلٌ بِهِ: كَيُدِهِ، وَلِحْيَتِهِ، عَلَى الْأَصَحُّ (و)

وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ رَأَى عَوْرَتُهُ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ رَآهَا فِي كُلِّ حَالاتِهِ أَعَادَ، وَيُتَوَجُّهُ عَلَى الخِلافِ لُزُومُ سَثْر عَادِم: بيَدَيْهِ، وَمَعْنَاهُ فِي كَلامِ القَاضِي.

وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ: يَخْتَمِلُ وَجْهَيْن، وَهَلْ يَجِبُ سَتْرُهَا فِي غَيْرَ صَلَاةٍ؟ تَقَدَّمَ فِي الاسْتِطَابَةِ.

وَيَأْتِي فِي كِتَابِ النَّكَاحِ، وَقَوْلُهُ فِي الرِّعَايَةِ يَجِبُ سَتْرُهَا فِي الصَّلاّةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى خَلْوَةٍ عَنْ نَظَر نَفْسِهِ أَيْ لآنُسهُ يَحْرُمُ كَنْنْفُهَا خَلْوَةً بِلا حَاجَةٍ، فَيَكَوْمُ نَظَرُهَا، لآنَهُ اسْتِدَامَةٌ لِكَشْفِهَا الْمَحَرَّم، وَلَمْ أَجِدُ تَصْرِيحًا بِخِلاف هَذَا لا أَنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ حَيْثُ جَازَ كَشَنْفُهَا، فَإِنَّهُ لا يَحْرُمُ هُوَ وَلا لَمْسُهَا اتَّفَاقًا.

وَقَدْ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِذَا وَجَبَ سَتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَعَنِ الْآجَانِبِ: فَهَلْ يَجِبُ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا خَلا فِيهِ وَجُهَان:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ السُّتْرُ عَن الجنُّ، والمَلاثِكَةِ.

والثاني: يَجُوزُ.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ، والرُّكْبَةِ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و ش).

وَعَنْهُ: والرُّكْبَةُ، لِخَبَر ضَعِيفٍ.

وَعَنَّهُ: وَهُمَا.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويكفي نبات ونحوه، وفي لزوم طين وماء كدر لعدم وجهان). انتهى. وأطلقهما في الرُّعاية الكبري.

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصّحيح.

جزم به في الكافي، والإفادات، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

وجزم به ابن الجوزيِّ، والشَّارح، وابن عبيدان، وابن رزين في شرحه في الماء، قدَّمه في الطُّين.

قال الجد في شرحه وابن عبيدان، وصاحب الحاوي الكبير: أظهر الوجهين لا يلزمه أن يطيِّن به عورته.

وجزم في التَّلخيص: أنَّه لا يلزمه السَّتر بالماء، وأطلق الوجهين في الطِّين.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لا يلزمه الاستتار بالطِّين عند الآمديُّ وغيره، وهو الصُّواب المقطوع به. وقيل: إنَّه المنصوص عن أحمد.

والوجه الثَّاني: يلزمه، واختار ابن عقيل يجب بالطِّين لا بالماء الكدر.

فتلخُّص ثلاثة أوجو:

ثالثها: الفرق، وهو قول ابن عقيل وغيره.

قِيلَ لِلْقَاضِي: لا يُمْكِنُهُ حَادَةً سَتْرُ الفَخِذِ إلاَّ بِسَتْرِ بَعْضِ الرُّكْبَةِ، وَمَا لا يُتَوَصَّلُ إلَى أَدَاءِ الصَّلاةِ إلاَّ بِـهِ يَكُــونُ فَرْضُــا مِثْلَهَا، وَلِهَذَا دَخَلَتِ المِرْفَقُ فِي الوُصُوء، فَالْزِمْ بالسُّرُّةِ.

وَعَنْهُ: الفَرْجَان (و م)، آخَتَارَهُ صَاحِبُ ٱلْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

قَالَ: وَسَمَّى الْشَّارِعُ الفَخِذَ عَوْرَةً لِتَأَكُّدِ الاسْتِحْبَابِ، وَتَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي الخَبَرِ، وَلِلْمَالِكِيَّةِ كَالآوُلِ، وَأَنَّ السُّـرَّةَ عَـوْرَةً، وَأَنَّهُ لا يَجبَ سَتْرُ جَمِيعِهِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا خُنْثَى مُشْكِلٌ.

وَعَنْهُ: كَامْرَأَةٍ.

وَالْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ حَتَّى ظُفْرُهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، إلاَّ الوَجْهَ، اخْتَارَهُ الأكثرُ.

وَعَنْهُ: والكَفَّيْن^(۱) (و م ش).

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَالقَدَمَيْنِ (و هـ).

وَفِي الوَجْهِ رِوَايَةً، وَذَكِّرَ القَاضِي عَكْسَهَا إِجْمَاعًا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمُرَاهِقَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَمُمَيِّزَةٌ كَأَمَةٍ (٢).

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي شَعْرٍ وَسَاقٍ وَسَاعِدٍ لا يَجِبُ سَتْرُهُ حَتَّى تَحِيضَ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: هِيَ بَغْدَ تِسْعُ، والصَّبِيُّ بَعْدَ عَشْرِ كَبَالِغ، ثُمَّ ذُكِرَ عَنْ أَصْحَابِنَا إِلاَّ فِي كَشْفِ الـرَّأْسِ، وَقَبْلَهُمَـا وَبَعْـدَ السَّبْع، الفُرْجَانِ، وَأَنْ يَجُوزَ نَظَرُ مَا سِوَاهُ، والآمَةُ كَالرَّجُل (و ش).

وَعَنْهُ: مَا لاَ يَظْهَرُ غَالِبًا (و هـ م) وَكَذَا أَمُّ وَلَدٍ، وَمُعْتَقُّ بَعْضُهَا، وَمُدَبُّرَةٌ وَمُكَاتَبَةً.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (والحرَّة كلُّها عورةٌ (الحُرَّةُ) إلاَّ الوجه، اختاره الأكثر، وعنه، والكفّين). انتهى.

قدَّم أَنَّ الكفِّين عورةً، وقال اختاره الأكثر، قلت هو ظاهر كلام الخرقيُّ واختاره القاضي في التَّعليق.

وقطع به الأدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وصاحب الطُّريق الأقرب، وصحَّحه، في التَّصحيحُ.

وقدُّمه في الإيضاح وخصال ابن البنَّاء، والنُّظم، والرُّعايتين وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: ليسا بعورةٍ، قطع به في العمدة، والإفادات، والوجيز، والنَّهاية، ونظمها، والتَّسهيل، وغيرهم.

واختاره الجد وأبو البركات ابن منجًى، وابن عبد القويّ صاحب النّظم، وابن عبيدان في شــروحهم، وابـن عبـدوسٍ في تذكرتـه، والشّيخ تقيُّ الدّين، وغيرهم.

وقدَّمه في الحاوي الكبير، وشرح ابن رزين وصحَّحه في تصحيح الحرُّر وهو الصُّواب.

وكان ينبغي للمصنّف أن يطلق الخلاف أو يقدم هذا.

وقد أطلق الحلاف في الجامع الصَّغير، والبداية، والمبهج، والفصـول، والتَّذكرة لـه، والمذهّب، ومسـبوك الذَّهـب، والمسـتوعب، والحلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمقادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحرَّر، والشُّرح، والمذهب الأحمد، ومختصر ابس تميسم، والحـاوي الصَّغير، والفائق، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

(٢) الثَّاني: قوله: (قال بعضهم: ومراهقةً، وقال بعضهم: ومُيَّزةٌ كَامَةٍ). انتهى.

ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.

قال في النُكت: وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنّه كالبالغة في عورة الصّلاة، وجزم في المغني في كتاب النّكاح، والمجد في شرحه وابن تميم، والنّاظم وصاحب الحاوي الكبير وابن عبد القويّ، في مجمع البحرين وابن عبيـــدان، وغــيرهم: أنّ المراهقـة كَالأمــة وقدّمــه الزّركشيّ وغيره، ونقل أبي طالــبو يوافق ذلك.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير: وقيل المميّزة كالأمة، وذكر المصنّف كلام أبي المعالي.

والصَّحيح على ما اصطلحناه: ما قاله في المغني، والمجد، وغيرهما ويؤيِّده رواية أبي طالب، واللَّه أعلم.

```
وَعَنْهُ: كَحُرُّ قِ<sup>(١)</sup> (خ).
```

وَقِيلَ: أَمُّ وَلَٰدٍ كَحُرُّةٍ.

وَقِيلَ: المُعْتَق بَعْضُهَا.

وَقِيلَ: هُمَا.

وَسَتْرُ الْمُنْكِبَيْنِ شَرَطٌ فِي ظَاهِرِ الْمُذْهَبِ.

قَالَ القَاضِي: وَعَلَيْهِ أَصْحَابُنَا.

وَعَنْهُ: وَاجِبٌ.

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و).

وَفِي الْوَاضِحِ رِوَايَةً يَكُفِي خَيْطٌ وَنَحْوُهُ.

وَقِيلُ: أَقُلُ لِبَاسٍ.

وَفِي النَّفْل، والأَكْتِفَاءُ بِسَتْر أَحَدِهِمَا روَايَتَان (م ٢، ٣)(٢).

(١) الثَّالث: قوله: (وكذا معتقٌ بعضها) يعني: كالأمة، (وعنه: كحرُّةٍ). انتهى. فقدُم أنَّها كالأمة.

وقدَّمه في المقنع، والفائق، وصحَّحه ابن تميم.

وجزم به في العمدة؛ وروايــة أنَّهـا كحـرُّةٍ جـزم بهـا في الإفـادات، والوجـيز، والمنـوَّر، والمنتخـب وقدَّمـه في الهدايـة، والمذهَّب، والرُّعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

قال في مسبوك الذَّهب والححرُّر ومجمّع البحرين: والمعتق بعضها كالحرَّة على الأصحُّ.

قال المجد في شرحه: هذا الصّحيح.

قال النَّاظم: هذا أولى.

قال الزُّركشيّ: هذا الصّحيح من المذهب.

قال في تجريد العناية هذا الأظهر، وهو الصُّواب وأطلقهما في المستوعب، والهادي، والتُّلخيص، والبلغة، والطُّريق الأحمد، وشــرح ابن عبيدان.

(٢) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (في ستر المنكبين وفي النَّفل، والاكتفاء بستر أحدهما روايتان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): هل النُّفل كالفرض في ستر المنكبين أم لا، أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرَّر، وشرح ابن عبيدان، والحاوي الكبير، والفائق، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: ليس النَّفل كالفرض، بل يجزئ ستر العورة فيه من غير ستر المنكبين، وهو الصَّحيح نصُّ عليه في رواية حنبلِ. واختاره القاضي وابن عقيل وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

قال الجد في شرحه وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين وابن عبيدان في شرحه، وصاحب الحساوي الكبير، والزُّركشيُّ، وغيرهم: هذه الرُّواية هي المشهورة.

وجزم به في الهداية، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم.

وهو ظاهر ما جزم به في التَّلخيص، والبلغــة، وإدراك الغايــة، والمنــوّر ومنتخـب الأدمـيّ، وغـيرهم؛ لاقتصــاره علــى وجوبــه في الفرض، وصحَّحه في الحاوي الصُّغير، وتصحيح الحرَّر، وقدَّمه في المغني، والنَّظم ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والشُّرح، وغيرهم. والرُّواية الثَّانية: النَّفل كالفرض في ذلك، جزم به الخرقيُّ.

قال في الإفادات: وعلى الرُّجل القادر ستر عورته ومنكبيه، وأطلق، وكذا قال في المذهب الأحمد.

وقدَّمه في المقنع، وظاهر كلام ابن منجًا في شرحه أنَّ هذه الرَّواية اختيار غير القاضي وليس كذلك.

(المسألة الثَّانية - ٣): هل يكتفي بستر أحد المنكبين أم لا بدُّ من سترهما؟

وَتُسَنُّ صَلاتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).

قَالَ جَمَاعَةٌ: مَعَ سَتْر رَأْسِهِ، والإمَامُ أَبْلَغُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِلإِمَام ثُوبَان.

وَصَلاتُهَا فِي دِرْعِ وَخِمَارِ وَمِلْحَفَةٌ (و).

رَوَى ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُ اللَّهِ الآنْصَارِيُّ فِي جُرْبُهِ عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ، وَتُكْرَهُ فِي نِقَابٍ وَبُرْقُعٍ نَـصَ عَلَى ذَلِـكَ وَلا تَبْطُلُ بِكَشْفٍ يَسِيرِ لا يَفْحُشُ فِي النَّظَرَ عُرْفًا.

وَقِيلَ: وَلُو عَمْدًا كَالَمْشِي فِي الصَّلاةِ وَعَنْهُ بَلَى (و ش).

اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ، وَقِيلَ: فِي الْمُغَلَّظَةِ، وَكَذَا كَثِيرٌ قَصُرَ زَمَنُهُ (ش).

وَقِيلَ: إن احْتَاجَ عَمَلاً كَثِيرًا فِي أَخْذِهَا فَوَجْهَان.

وَمَذْهَبُ َ (هــ) يَمْنَعُ الصَّحَّةَ كَشْفُ رُبُعِ السَّاقِ، أَوْ رُبْعِ الذُّكَرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مِثْلَةُ الشَّعْرُ، وَلا تَصِحُّ. وَعَنْهُ: مِنْ عَالِم بِالنَّهْيِ فِي ثَوْبِ حَرِيرٍ أَوْ غَصْبِ أَوْ بُقْعَةِ غَصْبِ أَرْضٍ، أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ غَيْرِهِ لِلْمِلْكِ أَوِ المُنْفَعَةِ أَوْ جُـزْءًا

وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ التَّحْرِيمِ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ، والفُنُونُ (و) كَعِمَامَةٍ، وَخَاتَمٍ ذَهَب، وَخُفَّ، وَيَكُةٍ فِي الْأَصَحُ. وَقِيلَ: بَلْ مَعَ الكَرَاهَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ فِي المُسْتَوْعِبِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعَنْهُ: الوَقْفُ فِي التُّكُّةِ.

وَعَنهُ: يُقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ شِعَارًا لَمْ يَصِحُّ.

وَقِيلَ: خَاتَمُ حَدِيدٍ وَصُفْرُ كَذَهَبٍ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: لآنَ النَّهٰيَ لَمْ يَعُدْ إِلَى شَرْطِهَا، وَلِهَذَا صَحَّ النَّفَلُ؛ لآنَ المَنْعَ لا يَخْتَصُ الصَّلاةَ لآنَهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ لا يَخْتَصُّ الصَّلاةَ وَيُفْسِدَهَا كَذَا قَالَ هُنَا، وَيَأْتِي كَلامُهُ فِي مَوَاضِعِ النَّهْيِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ الصَّلاةُ فِي مِكَانَ أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ أَوْ حَرِيرٍ مَكْرُوهَةٌ كَبَقِيَّةِ الْمُكْرُوهَاتِ فِي الصَّلاةِ.

قَالُوا: وَلَيْسَتْ بِنَاقِضَةٍ، لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِسَبَبِ لِلْغَصْبِ، لأَنَّهُ غَاصِبٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَلَّ، وَنَفْسُ الغَصْبِ لَيْسَ فِعْلَ الصَّلاةِ، لآنً فِعْلَهَا قَائِمٌ بِالمُصَلِّي، وَفِعْلُ الغَصْبِ شَغْلُ الآرْضِ وَهُوَ قَائِمٌ بِالآرْضِ، وَلِهَذَا صَحَّ نَفْلُهُ، وَلَزِمَهُ بِالشُّرُوعِ فِيهَا ا

وَيَصْلُحُ لِإِسْفَاطِ صَلاةٍ وَاجْبَةٍ فِي ذِئْتِهِ، وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ وَهُوَ الوَقْتُ المَكْرُوهُ وَهُمُوَ سَبَبُهَا فَنُقَصَانَ ٱلسَّبَبِ يُوجِبُ نُقْصَانَ المُسَبَّبِ، فَالنَّفَلُ الكَامِلُ وَهُو مَا وَجَبَ كَامِلاً فِي وَقْتُ صَحِيحٍ لا يَتَأَدَّى بِهَسَذَا النَّاقِصِ، لآنٌ كَمَالَهَا دَاخِلٌ تَخْتَ الْآمْر، فَفَوَاتُهُ أَوْجَبُ نُقْصَانًا بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

قَالُوا: والمُكَانُ لَمْ يَدْخُلُ تَحْتُ الْأَمْرِ، فَلا يُوجِبُ نُفْصَانًا، وَكَذَا مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا كَالفَاتِحَةِ فِي الآدَاء وَالقَضَاء، سَوَاءٌ كَانَ سَاهِيًا يَنْجَبِرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، أَوْ عَامِدًا فَلَا يَنْجَبِرُ لِثُبُوتِهِ بِخَبَرِ الوَاحِدِ بِطَرِيقِ الزَّيَادَةِ، وَيَضْمَنُ النَّفَلُ النَّسَاقِصَ بِالشَّرُوعِ فِيَهِ سَاهِيًا يَنْجَبِرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، أَوْ عَامِدًا فَلَا يَنْجَبِرُ لِثُبُوتِهِ بِخَبَرِ الوَاحِدِ بِطَرِيقِ الزَّيَادَةِ، وَيَضْمَنُ النَّفَلُ النَّسَاقِصَ بِالشَّرُوعِ فِيهِ عِندهم، خِلافًا لِزُفَرَ.

قَالُوا فِي صَوْمٍ العِيلِدِ: الصُّومُ يَقُومُ بِالوَقْتِ، لآنَّهُ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَدَاخِلٌ فِي حَدُّهِ وَيُعْرَفُ بِهِ، والمِعْيَارُ سَبَبَ وَوَصَفْ.

أحدهما: يجزئ ستر أحدهما، وهو الصَّحيح، نصَّ عليه في رواية مثنَّى بن جامع.

واختاره الشَّيخ الموفِّق، والحجد في شرحه وابن عبيدان، وغيرهم.

وجزم به في المحرَّر، والوجيز، والمنوِّر ومنتخب الأدميِّ، وغيرهم، وهو ظاهر كلام الخرقيِّ.

وقدُّمه في الإقناع ومختصر ابن تميم، والرُّعايتين، والحاويين ومجمع البحرين، والفائق، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا بدُّ من ستر المنكبين، وهما عاتقاه، اختاره القاضي وجماعةً، وصحَّحه الطوفي في شرح الخرقيُّ.

وجزم به في التّلخيص، والبلغة، والإفادات، وغيرهم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

أطلق فيه الخلاف.

فَيَكُونُ فَاسِدًا وَإِذَا شَرَعَ فِيهِ ثُمُّ أَفْسَدَهُ لا قَضَاءَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَـةَ، وَعِنْـدَ صَاحِبِيـهِ يَقْضِـي، لآنَ الشُـرُوعَ مُـلْزَمٌ كَـالنَّذْرِ، وَيَصِحُّ، وَيَلْزَمُ القَضَاءُ، لآنَ صَوْمَهُ طَاعَةٌ فِي نَفْسِهِ، قَبِيحٌ بوَصْفِهِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ لَوْ لَزِمَتُهُ الصَّلاةُ فِي غَيْرِ مَكَانَ غَصَّبٍ فَادَّاهَا فِيهِ لا يُجْزِيهِ، واللَّهُ تَعَالَى أَغْلَمُ.

وَإِنْ جَهِلَ أَوْ نُسِيَ كُونَهُ غَصْبًا أَوْ حَرِيرًا أَوْ حُبِسَ بَغَصْبِ صَحَّتْ.

وَعَنْهُ: لَا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ الصَّحَّةَ (ع) لِزَوَالَ حِلَّةِ الفَسَادِ وَهِيَ اللَّبْسُ الْمُحَرَّمُ، وَأَطْلَقَ القَاضِي فِي حَبْسِهِ بِغَصْسِهِ روَايَتَيْنِ، ثُمَّ جَزَمَ بالصَّحَّةِ فِي ثَوْبٍ يَجْهَلُ غَصْبَهُ لِعَدَمَ إِنْهِهِ، كَذَا قَالَ.

وَلَا يَصِحُ نَفْلُ آبِقٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، لآنُ زَمْنَ فَرْضِهِ مُسْتَثَنَّى شَرْعًا، فَلَمْ يَغْصِبْهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَبُطَلَانُ فَرْضِهِ قُويٌّ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي حَلِيثِ جَرِيرٍ: ﴿إِذَا أَبُقَ العَبْدُ لَمْ تُقْبَلُ لَهُ صَلاةً﴾.

وَفِي لَفْظِر: ﴿إِذَا أَبْقَ مِنْ مَوَالِيهِ؛ فَقُدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ؛ رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٧٠، ٦٨).

قَالَ: أَرَاهُ عَلَى مَعْنَى إِذَا اسْتَحَلُّ الإِبَاقَ، وَبِذَلِكَ يَكُفُّوهُ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُهُ صِحَّةً صَلاتِهِ عِنْدَهُ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ خُزِيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٤٠) عَنْ جَابِرِ مَرْفُوهَا: «ثَلاثَةٌ لا تُقْبَلُ لَهُــمْ صَـلاةٌ، وَلا تَصْعَـدُ لَهُــمْ حَسَـنَةٌ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوالِيه فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، والمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَــا زُوْجُهَـا حَتَّـى يَرْضَـَى، والسَّـكْرَانُ حَتَّـى يَصْحُوّهُ.

وَإِنَّ غَيَّرَ هَيْئَةَ مَسْجِدٍ فَكَغَيْرِهِ (١١)، وَإِنْ مَنْعَهُ غَيْرُهُ.

وَأَيْلَ: أَوْ زَحَمَهُ وَصَلَّى مَكَأَنَهُ فَوَجُهَانِ (م ٤)(٢).

وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلِ الصَّحَّةَ فِيمَا إِذَا مَنَعَهُ كَغَصْبِهِ مِيتَارَةَ الكَعْبَةِ وَصَلاتِهِ فِيهَا، كَذَا قَالَ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهَا أُولَى، لِتَحْرِيــمِ صَلاتِهِ فِيهَا؛ وَلا يَضْمَنُهُ بَمَنْعِهِ كَجُزْء.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسُ ٱلمَذْهَبِ يَضْمُنُهُ، وَتَصِيحُ مِمَّنْ طُولِبَ بِوَدِيعَةٍ أَوْ غَصْبٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الزَّاعُونِيُّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا لا تَصِحُ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: مَعَ تَضَرُّرُ الطَّالِبِ، زَّادَ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَقُلتِ الوَقْتُ.

وَيُتُوَجُّهُ مِثْلُ المَسْأَلَةِ مَنْ أَمَرُهُ سَيِّدُهُ يَذُهُبُ إِلَى مَكَانَ فَخَالَفَهُ وَاقَامَ.

لعلُّه: فكغصبه كما في الرَّعاية.

(٢) (مسألة – ٤): قوله في أحكام المغصوب: (وإن منعه غيره) أي: منع المسجد غيره من الصَّلاة فيه، وصلَّى هو فيه، (وقيــل: أو زحمه وصلَّى مكانه فوجهان).

يعني: في صحّة صلاته.

وأطلقهما ابن عقيلٍ وابن تميم.

أحدهما: تصحُّ، وهو الصَّحيح.

قال المجد في شرحه وصاحب الحاوي الكبير.

والصُّحيح: الصُّحُّة.

قال في الفائق: صحَّت في أصحُّ الوجهين.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين، والأقوى البطلان.

قلت: وهو قويُّ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وإنْ غيَّر هيئة مسجدٍ فكغيره).

وَيَصِحُ وُصُوءٌ وَأَذَانٌ وَزَكَاةٌ وَصَوْمٌ وَعَقَدٌ فِي بُقْعَةِ غَصْبِ؛ لآنَ الكَوْنَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي صِخَّتِهِ، بِدَلِيلِ إِنْيَانِهِمَا بِهِ وَهُمَا يُسَبِّحَانِ أَوْ يُهَوِّيَانَ مِنْ عُلُوِّ، وَلِهَذَا يَصِحُ تَجَدُّدُ الطَّهَارَةِ فِيهَا، بِخِلافِ نَفْلِ الصَّلاَةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَــيْرُهُ كَخِتَـانٍ، وَعِثْـقٍ، وَطَلاق، لآنَهُ إِنْلافَ لا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ.

وَقِيْلَ: هُوَ كَصَلاةٍ، وَنَقَلَهُ المَرُّوذِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الشَّرَاء، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الشَّيْخُ فِي بَابِ الغَصْبِ.

وَقَالَ القَاضِي بَعْدُ ذِكْرِهِ هَذَا: يُخُرَّجُ عَلَى الَّرَّوَايَتَيْنَ فِي الصَّالَاةِ فِي الدَّارِ المَعْصُوبَةِ.

وَحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ عَلَى الكَرَاهَةِ، والتُغْلِيظِ أَوِ الْوَرَعِ؛ لآنُهُ لَا يُؤمَنُ مِنْهُ أَنْ يَبِيعَ طَعَامًا مَغْصُوبًا، والبُقْعَةُ لَيْسَتُ شَرْطًا فِي البَيْعِ، وَلا غُلْقَةَ لَهَا بِالمِبِيعِ، وَلا تَأْثِيرَ لِغَصْبِ البِقَاعِ فِي العُقُودِ فِيهَا، وَسَلَّمَ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ صِحَّةَ إِسْلامِهِ؛ لأَنْهُ لا يَتَصَرَّفُ بهِ فِيهَا.

وَحَجُهُ بِغَصْنَبٍ كَصَلاةٍ، وَلا يُقَالُ: الزَّادُ، والرَّاحِلَةُ يَتَقَدْمَانِ العِبَادَةَ، وَلا يُصَاحِبَانِهَا، لآنَّهُ لَوْ أَخْرَمَ مِسنَ دُويْـرَةِ أَهْلِـهِ أَوْ مِنَ المِيقَاتِ وَسَارَ عَلَى رَاحِلَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَالتَّخرِيمُ مُصَاحِبٌ لِلْعِبَادَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ.

وَلاَّنَّ الحَجُّ مِنْ نَتِيجَةِ المَالِ المَغْصُوبِ وَفَائِدَتِهِ، وَمِنْ أَصْلِنَا أَنَّ فَائِدَةَ المَالِ المَغْصُوبِ لا تَكُونُ لِلْغَاصِبِ، وَلا يُمْكِنُ الحَجُّ لِلْمَالِكِ، لاَّنَهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَلا نَوَاهُ، ذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَكَلامُ غَيْرِهِ يُخَالِفُهُ، وَأَنَّ الْمُؤْثَرَ حَجُهُ لا قَبْلَ إِحْرَامِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَفَرَّقَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَسَيْرُهُ بِـأَنَّ الـزَّادَ، والرَّاحِلَـةَ لَيْسَــا شَرْطًا لِلصَّحَّةِ بَلْ لِلْوُجُوبِ، فَقَالُوا: نَفْلُهُ كَفَرْضِهِ كَثَوْبٍ نَجس.

وَقِيلَ: يَصِيحُ، لآنَهُ أَخَفُ وَذَكَرَ القَاضِي وَجَمَاعَةً لا، وَجَعَلُوهُ حُجَّةً عَلَى الْمُخَالِفُ، فَلِهَذَا قَالُوا: لا يُثَابُ عَلَى فَرْضِهِ إِنْ يَحُ.

فَقَالَ: فِعْلُ العِبَادَاتِ عَلَى وَجَٰهِ النَّهٰي لَيْسَ فِي الدَّينِ، وَلِهَذَا لا يُثَابُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ، وَمَــا لَــمْ يُؤْمَــرْ بِـهِ وَلَمْ يُبَحْ لَهُ فَهُوَ خَارجٌ مِنَ الدَّين مَرْدُودٌ، كَذَا قَالَ.

وَقَدْ يُتَوَجَّهُ مِنْ صَبِحَّةِ نَفْلِهِ إِلَّابَتُهُ عَلَيْهِ، فَيَثَابُ عَلَى فَرْضِهِ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي صَحَّ، وإلاَّ فَلا فَسَائِدَةَ فِـي صِحَّـةِ نَفْلِـهِ، وَلا ثَوَابَ لِبَرَاءَةِ ذِمْتِهِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ يُثَابُ عَلَى كُلُّ عِبَادَةٍ كُرِهَتْ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِمْ فِي الأَصُولِ: المَكْرُوهُ لا ثَوَابَ فِي فِغْلِهِ. مَا كُرهَ بالذَّاتِ لا بالعَرَض.

وَيَاْتِيَّ صَٰبِحَٰةٌ حَجٌ التَّاجِرِ وَإِثَابَتُهُ، وَهَلْ يُثَابُ عَلَى عَمَلٍ مَشُوبٍ؟

وَقُدَّ يُحْمَلُ قُولُهُمْ فِي اَلْأُصُولِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلِهَذَا لَمَّا احْتَجُّ مَنْ كَرِهَ صَلاةَ الجَنَازَةِ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ الَّـذِي رَوَاهُ أَحْسَدُ (٢/ ٤٤٤) وَغَيْرُهُ (د: ٣١٩١، هـ: ٣١٥١): «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي المَسْجِدِ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الآجْر شَيْءٌ».

لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالآجْرِ مَعَ الكَرَاهَةِ، لا اعْتِقَادًا وَلا بَحْنًا، وَاحْتُجُ فِي الْخِلافَ لِمَسْنَ لَمْ يَمْنُحُ قِرَّاءَةَ الجُنُب لِقَوْلِهِ عليه السلام: «مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْف عَشْرُ حَسَنَاتٍ».

وَأَجَابَ بِأَنَّ الْمَرَادَ الْمُتَطَهِّرُ، لآنَ الجُنُبَ تُكْرَهُ لَهُ القِرَاءَةُ عِنْدَهُمْ، فَلا يَدْخُلُ تَحْتَ الظَّاهِرِ.

وَيَأْتِي فِيَ البَابِ بَعْدَهُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُحَرِّرِ: إِنَّ صَلاةً مَنْ شَرَبَ خَمْرًا تَصِحُ وَلا ثَوَابَ فِيهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ لا أَجْرَ لِمَنْ غَزَا عَلَى فَرَسِ غَصْبٍ.

وَقَالَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ فِي حَجٌّ، وَكَذَا ذَكَرَ الشَّافِقِيَّةُ صِحَّةَ الصَّلاةِ فِي الدَّارِ المَغْصُوبَةِ وَلا ثَوَابٍ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٌ ابْنَ أَخِي أَبِي نَصْرِ بْنَ الصَّبَاعُ مِنْهُمْ ذَكَرَ شَيْخُنَا ۚ فِي الكَّامِلِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَصِحُ وَيَحْصُلُ الشَّوَابُ، فَيَكُونُ مُثَابًا عَلَى فِلْلِهِ، عَاصِيًا بِمَقَامِهِ، فَإِذَا لَمْ يُمنَعُ مِنْ صِحْتِهَا لَمْ يُمنَعُ مِنْ القِيَاسُ، وَلَوْ تَقَوَّى عَلَى عِبَادَةٍ بِلكُلِ مُحَرَّم صَحَّت لِرَوَالِ عَيْبِهِ، وَلا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ ژوالِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ فِي بِنُو حُفِرَتُ بِمَالٍ غَصْبُ؛ لا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا: لا أَدْرِي وَلَوْ صَلَى عَلَى أَرْضِهِ أَوْ مُصَلَّاهُ بِلا غَصْبِ صَحَّ فِي الآصَحِّ. وَقِيلَ: حَمْلُهَا عَلَى الكَرَاهَةِ أُولَى، وَظَاهِرُ المَسْأَلَةِ أَنْ الصَّلاةَ هُنَا أُولَى مِنَ الطَّرِيقِ، خِلاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ، وغيرهم.

وَأَنْ الْآرْضَ المَزْرُوعَةَ كَغَيْرِهَا، وَالْمَرَادُ وَلا ضَرَرَ، وَلَوْ كَانَتْ لِكَافِرٍ، وَيُتَوَجُّهُ اخْتِمَالٌ لِعَدَمٍ رِضَاهُ بِصَـلاةٍ مُسْلِمٍ بِأَرْضِيهِ

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ صَلَّى فِي بَرَاحٍ لِرَجُلِ لَيْسَ عَلَيْهِ سَتْرٌ، فَقَالَ: لا رِوَايَةَ فِيهِ. وَيَخْتَمِلُ أَنْ نُسَلِّمَهُ؛ لآنُ الظَّاهِرَ أَنْ مَالِكُهُ لا يَمْنَعُ.

وَلا تَصِيحُ فِي الآصَحَ، وَإِنْ بَسَطَ طَاهِرًا عَلَى غَصَب، أَوْ غَصْبًا عَلَى طَاهِرٍ (١)، وَإِنْ غَصَب الآبَزِيَةَ فَقَنَط، فَرِوَايَتَـانِ إِنْ

وَقِيلُ: أَوْ لا (م ه)^(١).

وَيُصَلِّي فِي حَرِيرِ لِعَدَم (و).

وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ (و م) وَكَذَا فِي ثُوْبٍ نَجِسٍ وَيُعِيدُ.

وَعَنْهُ: لا، جَزَمَ بهِ فِي التَّبْصِرَةِ وَاخْتَارَهُ جُمَاعَةٌ كَمَكَان نَجس (هـ).

وَخَرَجَ جَمَاعَةٌ فَيْهِ رَاوِيَةً مِنَ الإِعَادَةِ فِي النَّوْبِ وَخَرَجُوا فِي النُّوبِ مِنَ المُكَانِ، وَلَمْ يُخَرِّجُ آخَرُونَ، وَهُوَ أَظَهَرُ لِظُهُ ورِ الفُرْقِ، وَخَرَّجَ فِي التَّعْلِيقِ رِوَايَةً عَدَّمِ الإِعَادَةِ فِي النُّوبِ مِنْ عَدَم المَاءِ، والتُّرَابِ.

وَعَنْهُ: إِنْ ضَاقَ الوَقْتُ صَلَّى فِي الثَّوْبِ.

وَقِيلَ: يُصَلِّي عُرْيَانًا (و ش) كَغَصْبٍ (و).

وَقِيلَ: وَيُعِيدُ.

وَمَذْهَبٌ (هـ) تَجِبُ الصَّالاةُ فِي ثَوْبٍ رَبْعُهُ طَاهِرٌ، وإلاَّ فَهِيَ فِيهِ أَفْضَلُ.

وَهَلْ يُصَلِّي بِمَكَانِ نَجِسٍ إِيمَاءً أَمْ يَسْجُدُ؟

فِيهِ روَايَتَان (م ٦)^(۳).

(١) تنبيه: قوله: (وإن بسط طاهرًا على غصب؛ أو غصبًا على طاهر). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ هنا نقصًا؛ لأنَّه لم يذكر حكم ذلك، وتقديره -والله أعلم- لم يصحُّ في الأصحُّ؛ لأنَّه في الرَّعايتين، والحاويين كذلك. وجزم ابن تميم بعدم الصُّحُّة.

ونبُّه عليه أيضًا شيخنا في حواشيه، والصَّحَّة إذا بسط غصبًا على طاهرٍ ضعيفٌ جدًّا، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وإن غصب الأبنية فقط فروايتان إن استند، وقيل: أو لا). انتهى.

قال ابن تميم: وإن صلَّى في بقعةٍ حلالٍ، والأبنية غصبٌ فروايتان، فظاهره موافقٌ للقول الثَّاني.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وإن صلَّى في أرض له، والأبنية مغصوبة فروايتان.

قلت: هذا إن اعتمد عليها أو استند إليها، وإلاَّ كرهت الصُّلاة، وصحَّت. انتهى.

فظاهر ما نقله هؤلاء: أنَّ محلَّ الرَّوايتين يشمل الاستناد وعدمه، و يقوِّيه ما اختاره ابن حمدان.

وقد جعل المصنّف محلَّهما مع الاستناد على المقدَّم، وهو الصُّواب.

والصُّواب أيضًا الصُّحَّة مطلقًا، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ٦): قوله: (وهل يصلّي بمكان نجسِ إيماءً، أم يسجد؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهِما في المذهَّب، وغتصر ابن تميم، واعلَّم أنَّه إذا صلَّى في موضع غس فلا يخلو: إمَّا أن تكون النَّجاسة رطبةً أو يابسـةً؛ فـإن كانت يابسة ففيها الرُّوايتان.

أحدهما: يسجد بالأرض، وهو الصّحيح.

قال الجِمد في شرحه وتابعه في الحاوي الكبير: وهي الصَّحيحة، وهو ظاهر ما جزم بــه في الكــافي في شــروط الصُّــلاة تقديمًــا لركــن السُّجود؛ لأنَّه مقصودٌ في نفسه، وبجمعٌ على افتراضه، وعلى عدم سقوطه بالنِّسيان.

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الصلاة

فُصاً

وَمَنْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ مَنْكِبَيْهِ وَعَجُزَهُ فَقَطْ مَنْتَرَهُ وَصَلَّى جَالِسًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَتَّزِرُ وَيُصَلِّى قَائِمًا، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُفِ.

وَقَالَ القَاضِي: يُصَلِّي فِيهِ جَالِسًا، وَيَسْتُو مَنْكِبَيْهِ (خ) وَسَتْرُ الفَرْجَيْنِ مُقَدَّمٌ، فَإِنْ عَجَزَ فَعَنْهُ الدُّبُرُ أُولَى.

وَقِيلُ: بالتُّسَاوي.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا سَتْرًا (م ٧)^(١).

وَيِهِنَ مُعْرِفُ مُنْ الرَّبُعِ (هـ) بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنْ لَهُ حُكْمَ الكُلِّ لا لِمَا دُونَهُ وَإِنْ أُعِيرَ سُتْرَةً لَزِمَهُ قَبُولُهَا (و). وَقِيلُ: لا، كَالْمِبَةِ فِي الْآصَحِ، وَيَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهَا بِقِيمَةِ المِثْلِ (هـ) فِي الزَّيَادَةِ كَمَاءِ الوُصُوءِ، وَإِنْ عَدِمَ صَلَّى جَالِسًا نَدَبُ

وَقِيلُ: وُجُوبًا يُومِئُ.

وَعَنْهُ: يَسْجُدُ وَلا يَتَرَبُّعُ هُنَا، بَلْ يَنْضَامُ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ، والمَيْمُونِيُّ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بِنُ حَبِيبٍ: يَتَرَبُّعُ.

والرُّواية الثَّانية: يومئ غاية ما يمكنه، ولا يسجد.

قال في الوجيز: ومن محلَّه نجسٌ ضرورةُ اوما ولم يعد.

قال في المستوعب: يومى بالرُّكوع، والسُّجود، نصُّ عليه، قال ابن نصر اللَّه في حواشيه أصبحُ الوجهين أنَّه كمن صلَّى في ساء

وقدُّمه في الرُّعاية الكبري.

قال القاضي وابن عقيلٍ في الفصول: يقرّب أعضاءه من السُّجود بحيث لو زاد شيئًا لمسَّته النَّجاسة، ويجلس على رجليه، ولا يضع على الأرض غيرهما. انتهى.

وإن كانت رطبةً أوماً غاية ما يمكنه، وجلس على قدميه قولا واحدًا، قاله ابن تميم.

وجزم به في الكافي، وظاهر كلام المصنّف وغيره الَّ الخلاف جار في الصُّورتين، واَلفرق ظاهرٌ، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وستر الفرجين مقدّمٌ، فإن عجز فعنه الدّبر أولى، وعنه القبل، وقيل: بالتّساوي، وقيل: أكثرُهما سسترًا).

إحداهما: ستر الدُّبر أولى، وهو الصُّحيح، صحَّحه المجد في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير.

قال الجد: هذا الصّحيح عندنا.

قال في تجريد العناية: ستره على الأظهر.

وجزم به في الهادي، والإفادات، والوجيز، والمنوِّر ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدَّمه في المقنع، والحُرُّر ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والشُّرح وشرح ابن عبيــدان، والحــاوي الصُّغــير، والفــائق وإدراك الغايــة،

والرُّواية الثَّانية: ستر القبل أولى، حكاها غير واحدٍ، وهو قولٌ في المقنع وغيره.

قلت: والنَّفس تميل إليه.

وأطلقهما في الفصول، والمستوعب، والكافي، وقيل بالتَّساوي.

قال في العمدة، والمذهب الأحمد: فإن لم يكفهما ستر أحدهما، واقتصر عليه ابن رزين في شرحه.

وأطلقهنُّ في التّلخيص، والبلغة، وقيل: ستر أكثرهما أولى، واختاره في الرِّعاية الكّبري.

قلت: لو قيل بالوجوب على هذا الوجه لكان متَّجهًا وإنَّ علُّ الخلاف في غير هذه الصُّورة لكان له وجهٌ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجم عليه وَعَنْهُ: تَلْزَمُهُ قَاثِمًا وَيَسْجُدُ بِالآرْضِ (و م ش) اخْتَارَهُ الآجُرُيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدَّمَهُ ابْنُ الجَوْذِيِّ.

وَقِيلَ: يُومِئُ.

وَقِيلَ: يُعِيدُ عَارٍ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ إِنْ تَوَارَى بَعْضُ العُرَاةِ عَنْ بَعْض فَصَلُوا قِيَامًا فَلا بَأْسَ.

قَالَ القَاضِي ظَاهِرُهُ لا يُكْرَهُ القِيَامُ خَلْوَةً.

وَنَقَلَ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُصَلُّوا قُعُودًا، فَظَاهِرُهُ لا فَرْقَ بَيْنَ الحَلْوَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَهُوَ المَذْهَبُ.

وَإِنْ وَجَدَهَا فِي الصَّلاةِ قَرِيبَةً عُرْفًا بَنَى (هـ م و)، وإلاَّ الْتَدَأَ.

وَقِيلَ: بالبنَاء وَعَدَمِهِ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ الْنَتَظَرَ مَنْ يُنَاوِلُهَا لَهُ لَمْ تَبْطُلْ، لأَنَّهُ الْيَظَارُ وَاحِدٌ، كَانْتِظَار المَسْبُوق، وَكَذَا المُعْتَقَةُ فِيهَا، وَإِنْ جَهلَتْ العِنْسَق، أَوْ وُجُوبَ السُّنْرِ، أَوِ القُلْرَةَ عَلَيْهِ أَعَادَتَ، كَخِيَارٍ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَبْدٍ، ذَكَره َالقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَتُصَلِّسي العُـرَاةُ جَمَاعَـةٌ وُجُوبًـا لا فُرَادَى، (هـ م) فِي غَيْرِ ظُلْمَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: جُلُوسًا وُجُوبًا لا فُرَادَى (هـ) إنَّ فِي مُنْفَرِدٍ رِوَايَتَيْنِ، وَإِمَامُهُمْ وَسَطًا، لا مُتَقَدِّمًا (هـ م). وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَيُصَلِّي كُلُّ نَوْعٍ وَحْدَهُ، لآنُهَا إِنْ وَقَفَتْ خَلْفَهُ شَيَاهَدَتَ العَوْرَةَ وَمَعَهُ خِلافٍ سُنُّةِ المَوْقِفِ، وَرُبَّمَـا أَفْضَـى إِلَى الفِتْنَةِ، وَيَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِي العُرْيَان يَؤُمُّ امْرَأَةً، فَإِنْ شَقُّ صَلَّى نَوْعٌ، وَاسْتَلْبَرَهُ الآخَرُ، ثُمُّ العَكْسُ.

وَمَنْ صَلَّى عُرْيَانًا وَأَعَارَ سُنْرَتَهُ لَمْ تَصِحُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيرَ إِذَا صَلَّى، وَيُصَلِّي بِهَا وَاحِدٌ وَأَحِدٌ، وَهَــلْ يَــلْزَمُ انْتِظَارُهَــا وَلَوْ خَرَجَ الوَقْتُ (و ش) أَمْ لا، كَالقُدْرَةِ عَلَى القِيَام بَعْدَهُ؟ وَفِيهِ وَجْهَان (م ٨)(١).

وَجَعَلَ الشَّيْخُ وَاجِدَ المَاء أَصْلاً لِلَّزُومِ، كَذَا قَالَ، وَلا فَرْقَ.

وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ فِي مَسْأَلَةِ القُدْرَةِ عَلَى القِيَامِ بَعْدَهُ الانْتِظَارَ، وَحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى اتّستاعِ الوَفْت؛ والآصَـــــُ يُقَـدُمُ إمّـامٌ مَعَ ضييقِ الوَقْتِ، والْمَرْأَةُ أُولَى، وَيُصَلِّي بِهَا عَارٍ، ثُمُّ يُكَفُّنُ مَيَّتٌ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ هُوَ.

وَيُكْرَهُ فِي الصَّلاةِ السَّدْلُ (م).

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ ثُوْبٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ إِزَارٌ.

أحدهما: لا يلزم انتظارها، بل يصلِّي عريانًا في الوقت، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح ومختصر ابن تميم وشرح ابنِ عبيدان، وغيرهم.

وقال في الرَّعايتين، والحاويين: وإن بذلت للعراة سترةٌ صلَّى بها واحدٌ بعد واحدٍ، زاد في الكـــبرى وإن خــرج الوقــت، ثــمٌ قــالا: ويقدُّم الإمام مع ضيق الوقت في أصحُّ الوجهين. انتهى.

ولعلُّ هذا مفيدٌ للوجهين اللَّذين أطلقهما، فيكون قد صحَّح المذهب كما قلناه أوَّلا وكذا.

قال المصنّف بعد ذلك، والأصحُّ يقدُّم إمامٌ مع ضيق الوقت. انتهى.

وقال في الكبرى أيضًا: فإن أعارها لهم صلَّى بها واحدُّ بعد واحدٍ وإن ضاق الوقت صلَّى بها واحدُّ.

قلت: إن عيُّنه، (ربّها)، وإلاَّ اقترعوا إن تشاحُّوا. انتهى.

وقال في المغني والشُّرح أيضًا: وإن صلَّى صاحب الثُّوب وقد بقي وقت صلاةٍ واحدةٍ استحبُّ أن يعيره لمن يصلح لإمــامتهم، وإن أعاره لغيره جاز، وصار حكمه حكم صاحب النُّوب. انتهى.

والوجه الثَّاني: يلزم انتظارها وإن خرج الوقت، وذكره في المغني احتمالا، وقال: هذا ليس عندي.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة - ٨): قوله: (ويستحبُّ لمن كان له سترةً أن يعير غيره إذا صلَّى بها، ويصلِّي بها واحدٌ بعد واحدٍ، وهل يلزم انتظارها ولو خرج الوقت أم لا، كالقدرة على القيام بعده؟ فيه وجهان). انتهى.

وَعَنْهُ: يُعِيدُ (خ).

وَحَكَى التَّرْمِلِيُّ (٣٧٨) عَنْ أَحْمَلَ لا يُكُرِّهُ، وَهُوَّ: طَرْحُ ثَوْبٍ عَلَى كَيْفَيْهِ لا يَرُدُّ طَرَّفَهُ عَلَى كَيْفِهِ الْآخَر.

وَنَقَلَ صَالِحٌ طَرَحَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَرُدُّ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الآخَر.

وَعَنْهُ: وَلا يَضُمُّ طَرَفَيْهِ بِيَدِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيْ يُرْخِي ثُوْبَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، ثُمُّ لا يَمَسُّهُ.

وَقِيلَ: هُوَ إِسْبَالُ الثُّوْبِ عَلَى الأَرْضِ.

وَقِيلُ: وَضَعُ وَسَطِ الرِّدَاء عَلَى رَأْسِهِ وَإِرْسَالِهِ مِنْ وَرَاثِهِ عَلَى ظَهْرِهِ، وَهِيَ لُبْسَةُ اليَهُودِ.

وَقِيلَ: وَضُعَّهُ عَلَى عُنْقِهِ وَلَمْ يَرُدُهُ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَاخْتَلْفَ الحَبْفِيَّةُ فِي كَرَاهَةِ السَّدْل فِي غَيْر صَلاةٍ، وَظَاهِرُ قَوْلِنَا لا يُكْسِرَهُ لِظَاهِرِ الخَبَرِ، وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ لِبْسَةُ البَهُودِ، أَوْ أَنَّهُ إِسْبَالُ الثَّوْبِ عَلَى الآرْضَ فَالحِلافُ^(١).

وَّنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: أَنَا أَكْرَهُ السَّدْلَ، والنَّهْيُ فِيهِ صَحِيحٌ عَنْ عَلِيٍّ.

وَخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَقَلَ مُهُنَّا لَيْسَ بِصَحِيحٍ. لَكِنْ رَوَاهُ أَبُو ذَاوُد (٣٤٣) بإسْنَادِ جَيِّدٍ لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٩٥).

وَرَوَى سَعِيدٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ كَانُوا يَكُرَهُونَ السَّدَلَ فِي الصَّلاةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ كَرَاهَتَــهُ، ثُــمٌ قَــالَ: وَلأَنَّ مَـا نُهـيَ عَنْـهُ خَارِجَ الصَّلاةِ فَفِي الصَّلاةِ أَشَدُّ، وَاشْتِمَالُ الصَّمَّاء، وَهُوَ اضْطِبَاعُهُ بِشَوْبٍ.

وَعَنْهُ: وَلُوْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُعِيدُ (خ).

وَقِيلَ: يَلْتَحِفُ بَثُوْبٍ يَرُدُّ طَرَقَيْهِ إِلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ وَلا يُبْقَى لِيَدَيْهِ مَا تَخْرُجُ مِنْهُ، وَهُوَ المَعْرُوفُ عِنْدَ العَرَبِ.

والآوَّلُ: قَوْلُ الْفُقَهَاء، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةً: وَهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ.

وَيُكْرَهُ تَغْطِيَةُ الوَجْهِ، والتَّلَثُمُ عَلَى الفَمِ، وَلَفُّ الكُمُّ بِلاَ سَبَب وَعَنْهُ لا.

وَفِي التَّلَثُم عَلَى الآنْف ِروَايَتَان (م ٩)^(١)

وَشَيْدٌ وَسَطِّهِ بِمَا يُشْبِهُ شَدًّا الزُّنَّارِ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ لا، زَادَ بَعْضُهُمْ: إلاَّ أَنْ يَشُدُّهُ لِعَمَلِ الدُّنْيَا فَيَكُرَهُ، نَقَلَهُ الْسِنُ إِبْرَاهِيسمُ، وَ يُكُرُ أُهُ لِلْمُرْ أَةِ.

وَعَنْهُ: تُكْرَهُ المِنْطَقَةُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَفِي غَيْرِ صَلاةٍ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ يُكُرُهُ شَنَدٌ وَسَطِهِ عَلَى الْقَمِيصِ، لأَنَّهُ مِنْ زِيِّ اليَهُودِ، وَلا بَأْسَ بِهِ عَلَى القَبَاء. قالَ القَاضِي: لآنَّهُ مِنْ عَادَةِ المُسْلِمِينَ، وَكَرَاهَةُ شَدَّ وَسَطِهِ بِمَا يُشْبِهُ الزُّنَّارَ لا يَخْتَصُّ بِالصَّلاةِ كَــَالَّذِي قَبْلَـهُ، ذَكَـرَهُ غَـيْرُ

(١) تنبيه: قوله في السَّدل: (وإن ثبت أنَّه لبسة اليهود وأنَّه إسبال النُّوب على الأرض فالحلاف).

يعني: الحلاف الّذي في التّشبُّه باليهود، والحلاف الّذي في إسبال النّوب على الأرض، وقد ذكر حكمهما المصنّف. (٢) (مسألة – ٩): قوله: (ويكره تغطية الوجه، والتّلثُم على الفم ولفُّ الكمّ بلا سبب وعنه لا وفي التّلثُم على الأنف روايتـــان).

وأطلقهما في الهداية، والمذهِّب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغة ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين وابن عبيدان، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يكره، وهو الصُّحيح.

قال في الفصول: يكره التَّلتُّم على الأنف على أصحُّ الرُّوايتين.

وجزم به في المغني، والمقنع، والهادي، والنَّظم وشرح ابن رزين، والوجيز، وغيرهم.

واختاره المجد في شرحه وقدَّمه في الشَّرح.

والرُّواية الثَّانية: لا يكره، ولم يذكر المسألة في الكافي.

وَاحِدِهُ لَأَنَّهُ يُكُرَهُ النَّشَّبُهُ بِالنِّصَارَى فِي كُلِّ وَقْتَوٍ، وَسَبَقَ فِي المَسْحِ، وَيَأْتِي فِي آخَرِ البّابِ تَحْرِيمُهُ وَفِي الوَليمَةِ.

فَالآقْوَالُ ثَلاثَةٌ فِي كُلُّ تُشْبِهُ، لآنُهُ لا فَرْقَ إلاَّ بِمَا يَتَمَيُّزُونَ بِهِ مَنَ اللَّبَاسِ وَلا يُكَرَّهُ بِمَا لا يُشْبِهُهُ.

زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: بَلْ يُسْتَحَبُّ، نَصُّ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ، لآنَّهُ أَسْتُرُ لِعَوْرَتِهِ، وَلَمَّا نَهَى النَّبِيُ ﷺ عَنِ الصَّمَّاءِ لَـمْ يُقَيِّـدُهُ بِالصَّلاةِ، وَقَرَنَهُ بِالاخْتِبَاءِ، فَظَاهِرُ ذَلِكَ لا يَخْتَصُّ بِالصَّلاةِ، وَيَجُوزُ الاخْتِبَاءُ.

وَعَنَّهُ: يُكُرُّهُ.

وَعَنْهُ: المَنْعُ، وَيَحْرُمُ مَعَ كَشْف عَوْرَةٍ، وَيَحْرُمُ فِي الْأَصَحُّ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، بَلْ كَبِــيرَةٌ عَلَـى مَــا يَــأتِي مِــنُ نَصُّـهِ إسْبَالُ ثِيَابِهِ خُيلاءَ فِي غَيْرِ حَرْب ِبلا حَاجَةٍ، نَحْوُ كَوْنِهِ حَمْشَ السَّاقَيْنِ(۱).

والْمَرَادُ: وَلَمْ يُرِدْ التَّدْلَيسُ عَلَىَ النِّسَاءِ، وَيُتَوَجَّهُ هَذَا فِي قَصِيرَةِ اتَّخَذَتْ رِجْلَيْنِ مِنْ خَشَــبِ فَلَـمْ تُعْـرَفْ، وَيُكْـرَهُ فَـوْقَ نِصْفُ ِ سَاقَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: يُشْهِرُ نَفْسَهُ، وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحُ تَحْتَ كَعْبَيْهِ بِلا حَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: مَا تَحْتَهُمَا فِي النَّارِ وَذَكَرَ صَاحِبُ النَّظْمِ مَنْ لَمْ يَخَفَّ خُيلاءَ لَمْ يُكْرَهُ، والآولَى تَرْكُهُ، وَيَجُوزُ لِلْمَرَّأَةِ إِلَى ذِرَاعِ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ ذَيْلُ نِسَاء الْمُدُن فِي البَيْتِ كَرَجُل.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيُسَنُّ تَطُويلُ كُمُّ الرَّجُلِ إِلَى رُؤُوسِ أَصَابِعِهِ، أَوْ أَكْثَرَ يَسِيرًا وتَوْسِيعُهَا قَصْدًا.

وَقَصْرُ كُمُّهَا، وَاخْتُلُفَ كَلامُهُمْ فِي سَعَتِهِ قَصْدًا (مَ ١٠^{)(٢)}.

وَكُرهَ أَحْمَدُ الزَّيقَ العَريضَ لِلرَّجُلُّ، وَاخْتَلَفَتْ الرُّوايَةُ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ (م ١١)(٣).

قَالَ القَاضِي: إِنَّمَا كَرِهَهُ لِإِفْضَائِهِ إِلَى الشُّهْرَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرهَ الْإِفْرَاطَ جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَكُ فِي الفرج لِلْدُرَّاعَةِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا: قَدْ سَمِعْتُ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ خَلْفِهَا إلاَّ أَنْ فِيهِ سَعَةً عِنْدَ الرُّكُوبِ، وَمُقَنَّعَةِ. وَيُكْرُهُ إِنْ وَصَفَ البَشَرَةَ لِرَجُل وَامْرَأَةٍ حَيٍّ وَمَيْتٍ نَصُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ: لا يَجُوزُ لُبْسُهُ.

وليس الأمر كذلك، وإنَّما المباح في هذه الصُّورة الإسبال فقط، لا الإسبال مع الخيــلاء، ولعــلُّ التَّمثيـل عــائدٌ إلى الإسـبال فقـط، فيزول الإشكال، واللَّه أعلم.

 (۲) (مسألة - ۱۰): قوله: (ويسنُ تطويل كمَّ الرَّجل إلى رءوس أصابعه أو أكثر يسيرًا، وتوسيعها قصدًا، وقصر كمَّها، واختلـف كلامهم في سعته قصدًا). انتهى.

يعني: للمرأة.

قال في التَّلخيص: وتوسيع الكمُّ من غير إفراطٍ حسنٌ في حقَّ النَّساء، وبخلاف الرَّجال.

وقال في الأداب الكبرى والوسطى: ويسنُّ سعة كمُّ قميص المرأة يسيرًا، وقصره.

وقال ابن حمدان: إن قلت دون رؤوس أصابعها. انتهى.

وقال ابن تميم: وتوسيع كمَّ المرأة قصدًا حسنٌ.

(٣) (مسألة - ١١): قُوله: (وكره أحمد الزّيق العريض للرَّجل، واختلفت الرَّواية فيه للمرأة). انتهى.

إحداهما: لا يكره.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهرٌ كلام النَّاظم في آدابه؛ فإنَّه لم يكره ذلك إلاَّ للرَّجل.

وقال في الأداب الكبرى: قال المرُّوذيُّ: سألت أبا عبد اللَّه يخاط للنَّساء هــذه الزَّيقـات العـراض؟ فقـال: إن كــان شــيءٌ عريــضٌّ أكرهه، هو عدثٌ، وإن كان شيءٌ وسطٌ لم نر به بأسًا. انتهى. واقتصر عليه.

والرُّواية الثَّانية: يكره كالرُّجل.

⁽١) تنبيه: قوله: (ويحرم في الأصحُّ إسبال ثبابه خيلاء في غير حربٍ بلا حاجةٍ نحو كونه حمش السَّاقين). انتهى.

الَّذي يظهر: أنَّه يحرم فعله خيلاء، ولو كان به حاجةً إلى الإسبال، فقوله: (بلا حاجةٍ نحو كونه خش السَّاقين) يعطي أنَّه لا يحرم.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً: لا يُكُرَهُ لِمَنْ لَمْ يَرَهَا إِلاَّ رَوْجٌ وَسَيِّلًا، وَذَكَرَ أَيْضًا أَبُو المَعَالِي وَإِنْ وَصَفَ اللَّينَ، والخُشُونَةَ، والحَجْمَ كُرِهَ لِلنِّسَاء فَقَطْ.

وَكُرِهَ أَحْمَدُ والآصْحَابُ زِيَّ الآعَاجِمِ كَعِمَامَةِ صَمَّاءَ، وَكَنَعْلِ صِرَّارَةٍ لِلزَّيْنَةِ لَا لِلْوُضُوءِ وَنَحْوُهُ، وَيُكُرَهُ شَهْرَةٌ وَخِلافُ زِيِّ بَلَدِهِ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ وَنَصُّهُ لا.

قَالَ شَيْخُنَا: تَحْرُمُ شُهْرَةٌ وَهُوَ مَا يَقْصِدُ بِهِ الارْتِفَاعَ، وَإِظْهَارَ التَّوَاضُعِ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يَكْرَهُونَ الشَّهْرَتَيْنِ مِنَ اللَّبَـاسِ المُرْتَفِع، والمُنخَفِض.

وَ وَلَهَذَا فِي الْخَبْرِ: «مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةِ الْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةِ»، فَعَاقَبَهُ بِنَقِيضِ قَصْدُو، وَظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ يُكُسِرَهُ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الرِّيَاء.

وَقُدْ كَرِهَ أَحْمَدُ الكِلَّةَ: وَهِيَ قُبُةٌ لَهَا بَكُرٌّ تَجُرُّ بِهَا.

وَقَالَ: هِيَ مِنَ الرِّيَاء لا تُرُدُّ حَرًّا، وَلا بَرْدًا.

وَكُرِهَ أَبُو الْمُعَالِي الجُلُوسَ مُتَرَبِّعًا عَلَى وَجْهِ التَّكَبُّرِ، والتَّجَبُّر، ويُسَنُّ غَسْلُهُ مِنْ عَرَقِ وَوَسَخِ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ المُرُوذِيُّ وَغَيْرِهِ، وَاحْتَجٌ بِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «أَمَا يَجْدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثُوْبَهُ». وَرَأَى رَجُلاَ شَعِثًا، فَقَالَ: «أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسَكِّنُ بِهِ رَأْسَهُ».

وَهَذَا الحَبَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٥٧)، وَأَبُو دَاوُد (٢٠ ٤)، والنَّسَائِيُّ (٩٣١٢) مِنْ حَلِيثِ جَابِرٍ.

وَاحْتَجُ القَاضِي بِمَا رَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ عُمَرَ: «مِنْ مُرُوءَةِ الرَّجُلِ نَقَاءٌ ثَوْبِهِ»، وَعَلَلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ يَتَقَطَّعُ، وَقَالَ: يَنْبَغِي غَسْلُهُ، فَيَتَوَجُّهُ مِنْ تَعْلِيلِهِ الوَّجُوبُ، وَفِي يَنْبَغِي الجِلافُ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَّا يُرُوَى عَنْ عُمَرَ: «أَلَا يَتَجَمَّلُ أَحَدُكُمْ لِامْرَأَتِهِ كَمَا تَتَجَمَّلُ لَهُ».

قِيلَ لآحْمَدَ: يُؤْجَرُ فِي تَرْكِ الشُّهَوَاتِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمُرَادُهُ لا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهَا مُطْلَقًا.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ فَعَلَ هَذَا فَجَاهِلٌ ضَالٌّ.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٤٧٧٦، م: ١٤٠١) مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ: أَنْهُ بَلَغَهُ هَذَا عَنْ أَنَاسٍ فَخَطَبَ.

وَقَالَ: امَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ١٠٠٠

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٣٩٩)، وَمُسْلِم (٩١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودِ: ﴿أَنْ رَجُلاَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ يُعِبُّ أَنْ يَكُــونَ قَرْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا، فَقَال: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُعِبُّ الجُمَالَ».

وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمْرِو مَرْفُوعًا: «كُلُوا، وَاشْرَبُوا، والبَسُوا، وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَاف وَلا مَخِيلَةٍ». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٤٤٦)، وَأَحْمَدُ (٢/ ١٨١)، وَزَادَ: «فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثْرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ».

روره البَّدْرَمِذِيُّ (٢٨١٩) هَذِهِ الرِّيَادَةَ وَحَسَّنَهَا، وَقَالَ: "أَثَرَ نِعْمَتِهِ".

وروى المعربيّني (١٨/ ٤٣٨)، ثَنَا رَوْحٌ، ثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الفُضيَلِ بِن فَضَالَةَ، ثَنَا أَبُو رَجَاء العُطَاردِيُّ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْسرَانُ بْسُ حُصيْنِ وَعَلَيْهِ مِطْرَفَ مِنْ خَزِّ لَمْ نَرَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلاَ بَعْدَهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: •مَنْ أَنْعَـمَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَلْيُظْهِرْهَا فَإِنَّ اللَّهَ يُعِبِّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ قَالَ رَوْحٌ مَرَّةً عَلَى عَبْدِهِ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ مَعَ تَفَرُّدِ شُعْبَةُ عَنِ الفَّضَيِّلِ.

وَّعَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذَ الجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ مُرَّفُوعًا: «مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثَّيَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضُعًا لِلَّـهِ دَعَـاهُ اللَّـهُ عَلَى رُوُوسِ الخَلاقِق حَتَّى يُخَيِّرُهُ فِي حُلَلِ الإِيمَان أَيْتُهُنُّ شَاءَ».

فِي إسْنَنَا وَوَ ضَعْفُ ، رَوَاهُ أَخْمَكُ (٣/ ٤٣٨)، وَالتَّرْمِلْوِيُّ (٢٤٨١) وَحَسَّنَهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ:

وَيُكْرَهُ مَعَ طُولِ الغَنَاءِ لُبْسُكِ الرَّدِيءَ

فَأَطْلَقَ وَاقْتَصَرَ عَلَى الكَرَاهَةِ.

وَقُالَ:

وَمَنْ يَرْتَضِي دُونَ اللَّبَاسِ تَوَاضُعًا سَيُكُسَى النَّيَابَ العَبْقَرِيَّاتِ فِي غَدِ

وَلا بُدُّ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ، لا لِعُجْبٍ، وَلا شُهْرَةٍ، وَلا غَيْروٍ.

ُ قَالَ جَمَاعَةٌ: والتُّوَسُّطُ فِي الْأَمُورِ أُولَى، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْنَحَابُهُ بِحَسَبِ الحَالِ لا يَمْتَنِعُونَ مِنْ مَوْجُودٍ، وَلا يَتَكَلَّفُونَ مَفْقُودًا، فَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُهْدِيَنَا طَرِيقَهُمْ.

فَأَمَّا الإِسْرَافُ فِي الْمُبَاحِ فَالأَشْهَرُ لا يَحْرُمُ، عَلَى مَا يَأْتِي، فِي الحَجْرِ، وَتَبَرُّع المَريضِ، وَحَرَّمَهُ شَيْخُنَا.

وَقَدْ سَبَقَ خَبَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، فَأَمَّا شُكُرُ اللَّهِ فَمُسْتَّحَبُّ، وَيَأْتِيَ فِي الوَّلِيمَةِ خِـلَافٌ فِـي الحَصْدِ لِلَّـهِ عَلَـى الطَّعَـامِ فَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ فِي اللِّبَاس، ثُمَّ إِنْ وَجَبَ فَعَدَمُهُ لا يَمْنَعُ الحِلُّ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الآطْحِمَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ فِعْلِ الْمُبَاحَاتِ كَأْكُلٍ وَلُبْسِ وَيَظُّنُّ أَنْ هَذَا مُسْتَحَبٌّ جَاهِلٌ، ضَالٌ، قَالَ: أَمَرَ اللَّـهُ بِالآكُلِ مِنَ الطَّيْبِ، والشُّكْرِ لَهُ، وَهُوَ العَمَلُ بطَاعَتِهِ بِفِعْلِ الْمَامُورِ، وَتَرَكُّو الْمَخظُورِ.

ُ وَمَنْ أَكَلَ وَلَمْ يَشْكُو كَأَنْ مُعَاقَبًا عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنْ فِغَلِ الوَاجِبَاتِ، وَلَمْ تَحِلُّ لَهُ الطُّيِّبَاتُ، فَــاِنَّ اللَّـةَ إِنْمَـا أَحَلُهَـا لِمَـنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَتِهِ كَمَا قَالَ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَبِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ الآيَةُ [المائدة: ٩٣].

وَلِهَذَا لا يَجُوزُ أَنْ يُعَانَ الإِنْسَانُ بِالْمُبَاحَاتِ عَلَى المُعَاصِي وقوله تعالى: ﴿ثُمُّ لَتُسْأَلُنُ يَوْمَئِذِ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]. أيْ: عَنِ الشُّكْرِ، فَطَالَبَ الْعَبْدَ بِأَدَاءِ شُكْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لا يُعَاقِبُ إِلاَّ عَلَى تَرْكِ مَأْمُورٍ وَفِعْلٍ مَخْظُورٍ.

فَصلُ

يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ أَنْفَى لُبْسُ حَرِيرِ (و) حَتَّى ثِكَّةٍ وَشِرَابَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

والْمَرَادُ: شَرَّابَةٌ مُفْرَدَةً، كَشَرَابَةٍ الْبَرِيدِ لا تَبَعًا، فَإِنَّهَا كَزِرٌ، وَعَلَّلَ القَاضِي، والآمِـــدِيُّ فَقَـطْ إِبَاحَـةَ كِيـسِ المُصْحَـفــ بِأَنْـهُ يَسِيرُ، وَيَحْرُمُ افْتِرَاشُهُ (هـ) وَاسْتِنَادُهُ إِلَيْهِ (هـ) وَمَا خَالِبُهُ حَرِيرٌ قِيلَ ظُهُورًا.

وَقِيلَ: وَزُنًّا، بِلا ضَرُورَةٍ، وَإِنْ اسْتَوْيَا فَوَجْهَان (م ١٢، ١٣)^(١).

(١) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (ويحرم ما غالبه الحرير، قيل: وزنًا وقيل ظهورًا بلا ضرورةٍ فإن استويا فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): هل الاعتبار بما غالبه الحرير ظهورًا أو وزنًا؟ . . .

أطلق الخلاف.

وأطلقه ابن تميم، وصاحب الفائق، والمصنّف في حواشي المقنع، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: ثمَّا غالبه ظهورًا، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

وجزم به في الوجيز وغيره وقدَّمه في التَّلخيص وغيره، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: الاعتبار بذلك وزنًا قدَّمه في الرُّعاية الكبرى.

(المسألة الثَّانية – ١٣): لو استويا ظهورًا أو وزنًّا، فهل يحرم أم لا؟

أطلق الخلاف.

واطلقه في الهداية، والفصول، والمذهّب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيـص، والمحـرّد، والشّرح، وشرح ابن منجًّا، وابن رزينٍ وختصر ابن تميم، والنَّظم، والفائق، والرِّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

لكن إنَّما أطلق في الكبرى فيما إذًا استويا وزنًا بناءٌ على ما قدَّمه.

أحدهما: بحرَّمٌ.

قلت: وهو الصُواب.

قال ابن عقيلٍ في الفصول، والشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة: الأشبه أنَّه بحرم، لعموم الخبر.

الفروع - كتاب الصلاة

وَكَذَا الْحَرُّ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلَ وَغَيْرُو، وَٱبَاحَهُ أَحْمَدُ^(١) (م ر).

وَفَرَّقَ بِأَنَّهُ لَبِسَهُ الصَّحَابَةُ، وَبَأَنَّهُ لا سَرَفَ فِيهِ وَلا خُبَلاءَ، وَيَحْرُمُ سِثْرُ الجُدُر بهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُّوذِيَّيُّ: يُكْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ مَنْ ذَكَرَ تَحْرِيمَ لُبْسِهِ فَقَطْ، وَمِثْلُهُ تَعْلِيقُهُ.

وَذَكَرَ الْآرَجِيُّ وَغَيْرُهُ: لا يَجُوزُ الاسْتِجْمَارُ بِمَا لا يُنَقَّي كَالحَرِيرِ النَّاعِمِ، وَحَرَّمَ الآكَثَرُ اسْتِعْمَالَهُ مُطْلَقًا، فَـدَلُّ عَلَـى أَنَّ فِي بُشْخَانَتِهِ، والخَيْمَةِ، والبُقْجَةِ، وَكَمِرَانِهِ، وَنَحْوَّهُ الجِلافُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُكُرَّهُ مَنْسُوجٌ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ: أَوْ فِضُةٍ، والْمَمَّوُهُ بِهِ: بِلا حَاجَةٍ فَيَلْبَسُهُ، والحَرِيرُ لِحَاجَةِ بَرْدٍ أَوْ حَسَرٌ وَنَحْدِهِ لِعَـدَم، وَحُكِيَ المَّنْعُ روايَةً.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ يَلْبَسُهُ فِي الْحَرْبِ لِحَاجَةٍ.

وَقَالَ: وَلاَّنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَأَرَادَ بِالحَاجَةِ مَا اخْتَاجَهُ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ كَذَا قَالَ.

فَإِنِ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ، وَلَمْ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَقِيلَ: مُطْلَقًا أَبِيحَ فِي الْآصَحُّ (و):

وَقِيْلَ: المُنْسُوحُ بِلَهْبِ كَحَرِيرٍ كَمَا سَبَقَ، وَلَهُ لُبْسُ حَرِيرٍ عَلَى الْأَصَحُ لِمَرْضٍ وَحَكُمْ (م ر).

وَقِيلَ: يُؤَثِّرُ فِي زُوَالِهَا.

وَفِي خُرْبٍ مُبَاحٌ بِلا حَاجَةٍ فِي رِوَايَةٍ (و ش).

وَعَنهُ: لا.

وَقِيلَ: الرُّوايَتَانِ، وَلَوْ احْتَاجَهُ فِي نَفْسِهِ وَوَجَدَ غَيْرَهُ.

وَقِيلُ: يُبَاحُ عِنْدُ القِتَال (م ١٤)(٢).

قال في الفصول: لأنَّ النَّصف كثيرٌ، وليس تغليب التّحليل بأولى من التّحريم، ولم يحك خلافه.

قال في المستوعب، وإليه أشار أبو بكر في التّنبيه أنّه لا يباح لبس القسّيّ، والملحم. والوجه الثّاني: لا يحرم، وهو الصّحيح من المذهب صحّحه في التّصحيح وتصحيح المحرّر، وقال: صحّحه المجد.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به في البلغة، والإفادات وتذكرة ابن عبدوس، والمنور ومنتخب الأدميّ، والتّسهيل، وغيرهم؛ لأنّهم قالوا في الحرَّم: أو ما غالبه الحرير، وإليه أشار ابن البنّاء بقوله لا باس بلبس الخز نقله عنه في المستوعب.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قال ابن تميم: والوجه التَّاني: يباح، قال شيخنا مع الكراهة.

النَّاني: قوله: (وكذا الخرُّ عند ابن عقيل وغيره وأباحه أحمد). انتهى.

يعني: أنَّ الحزُّ عند ابن عقيل وغيره كالحرير في الحكم المتقدّم، فعلى قول ابن عقيلٍ يكون فيه الخلاف المطلق إذا استويا.

وقد علمت الصَّحيح منه، والصَّحيح من المذهب: إباحته، نصُّ عليه، وقطع به في المغني، والكافي، والسُّرح، والرَّعاية الكبرى،

وقدَّمه في الآداب وغيره، وتابع ابن عقيلٍ ابن الجوزيُّ في المذهَّب ومسبوك الذُّهب، والسَّامريُّ، وابن حمدان أيضًا.

الثَّالث: الخزُّ ما عمل من صوف وإبريسم.

قال في المطلع في النّفقات وقال في المذهّب، والمستوعب ما عمل من إبريسمٍ ووبرٍ طاهرٍ، كــالأرنب، وغيرهمــا، واقتصــر عليــه في الرّعاية، والآداب.

قال المجد في شرحه وغيره: الخزُّ ما سدي بالإبريسم، والحم بوبر، أو صوفٍ ونحوه، لغلبة اللَّحمة على الحرير. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (ولبس حرير في حرب مباحٌ بلا حاًجة في رواية، وعنه: لا، وقيـل: الرَّوايتـان، ولــو احتاجـه في نفســه ووجد غيره، وقيل: يباح عند القتال). انتهى.

وأطلق الرَّوايتين في الهداية، والفصول، والمذهَّب، ومسبوك الذَّهـب، والمغني، وحكاهمـا وجهـين، والكـافي، والمقنع، والهـادي، والتُلخيص، والبلغة، والشَّرح، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، والنُظم، والفائق، وغيرهم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيٍّ صَبِيٍّ إِلْبَاسُهُ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (هـ) فَعَلَى هَذَا لَوْ صَلَّى فِيهِ لَمْ تَصِحُّ عَلَى المَذْهَبِ. وَعَنْهُ: لا يَحْرُمُ لِعَدَمَ تَكْلِيفِهِ.

وَقَالَ سَعِيدٌ: ۖ ثَنَا ۚ هُشَيَٰمٌ عَنِ ٱلعَوَّامِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كَانُوا يُرَخِّصُونَ لِلصَّبِيِّ فِي خَاتَمِ الذَّهَــب، فَإِذَا بَلَـغَ ٱلْقَـاهُ هُشَنَـهُ هُدَلَّـــ...

وَذَكَرَ الآمِدِيُّ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ إِلْبَاسَ الصَّبِيَّانِ القَرَامِزَ السُّودَ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْرِيضِ لِلْفِتْنَةِ، وَقَالَ: جَزَّ عُمَرُ رضي الله عنه شَعْرَ نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ، وَجَنَّبَهُ الزَّيْنَةَ وَلَهُ حَشْوُ جِبَابٍ وَفُرُشٍ بِحَرِيرٍ (و ش).

وَقِيلَ: لاَ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةٌ كَبِطَانَةٍ (و).

وَفِي تَحْرِيمٍ كِتَابَةِ الْمَهْرِ فِيهِ وَجُهَانٍ (م ١٥)(١).

وَيُبَاحُ مِنْهُ الْعَلَمُ إِذَا كَأَنَّ أَرْبَعَ أَصَابِعَ مَضْمُومَةٍ فَأَقَلُّ (و) نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الوَجِيزِ دُونَهَا وَفِي المُحَرَّرِ (مَ ١٦)(٢).

وَغَيْرِهِ قَدْرُ كُفٍّ، وَإِنْ كَثُرُ فِي أَثْوَابٍ فَقِيلَ: لا بَأْسَ بهِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَلَبِنَةُ جَيْبٍ، وَسَجَفُ فِرَاءٍ وَخِيَاطَةٌ بِهِ، والآزرَارِ، وَيَحْرُمُ يَسِيرُ ذَهَبِ تَبَعًا نَصَّ عَلَيْهِ، كَالْمُفْرَدِ (و).

= إحداهما: يباح، وهو الصّحيح.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح هذا ظاهر كلام الإمام أحمد.

قال في الخلاصة يباح على الأصحّ.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين في شرح العمدة هذه الرَّواية أقوى.

قال في الآداب الكبرى، والوسطى يباح في الحرب من غير حاجةٍ في أرجع الرُّوايتين في المذهب.

قال في تجريد العناية يباح على الأظهر، وصحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، ومنتخب الأدميُّ وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: لا يباح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدَّمه في المستوعب، والحرَّر، وهو ظاهر كلامه في المنسوَّر، فإنَّـه لم يســتثن للإباحة إلاَّ المرض، والحكَّة، وعنه يباح مع نكاية اُلعدوً به، وقيل: يباح عند مفاجأة العدوَّ وضرورةٍ.

وجزم به في التّلخيص، وغيره، وقيل يباح عند القتال فقط من غير حاجةٍ، قال ابن عقيلٍ في الفصول: إن لم يكن لــه بــه حاجـةٌ في الحرب حرم، قولا واحدًا، وإن كان به حاجةً إليه كالجنّة للقتال فلا بأس. انتهى.

وقيل: يباح في دار الحرب، وقيل: يجوز حال شدَّة الحرب ضرورةً، وفي لبسه في أيَّام الحرب بلا ضرورةٍ روايتان، وهذه طريقت في التَّلخيص، وجعل الشَّارح وغيره محلَّ الحلاف في غير الحاجة كما.

قال المصنّف: وقدَّمه ابن منجًا في شرحه، وقال: وقيل: الرَّوايتان في الحاجة وعدمها، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المقنع، قال ومعنى الحاجة ما هو محتاجٌ إليه، وإن قام غيره مقامه، وقاله الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، والمصنّف، وغيرهم.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي تحريم كتابة المهر فيه وجهان). انتهي.

أحدهما: لا يحرم، بل يكره وهو الصُّحيح قلُّمه في الرُّعاية الكبرى، وتبعه في الآداب الكبرى والوسطى.

والوجه ا**لثَّاني:** يحرم في الأقيس، قاله في الرُّعاية الكبرى، واختاره ابن عقيلٍ، والشَّيخ تقيُّ الدِّين قلت: لو قيل بالإباحـة لكــان لــه وجهّ، والله أعـلم.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (ويباح منه العلم إذا كان أربع أصابع مضمومة فاقل، نـص عليـه وأكثر في أثـواب، فقيـل: لا بـأس، وقيل: يكره). انتهى.

وأطلقهما في الآداب الكبرى والوسطى.

أحدهما: لا بأس، فيباح وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

(ش): الإمام الشافعي

وجزم به في المستوعب، ومختصر ابن تميم، والفائق.

والوجه الثَّاني: يكره جزم به في الرُّعاية الكبرى.

وَعَنْهُ: لا (و هـ) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر، وَصَاحِبُ الْمُحَرَّر، وَحَفِيلُهُ.

وَقَالَ: يَجُوزُ بَيْعُ حَرِيرِ لِكَافِرٍ، وَلَبْسُهُ لَهُ، لآنَ عُمَرَ بَعَثَ بِمَا أَعْطَاهُ النَّبيُّ ﷺ إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٌ، رَوَاهُ أَحْمَكُ، والبُخَارِيُّ وَمُسْلِم، وَظَاهِرُ كَلام أَحْمَدَ، والأَصْحَابِ التُّحْرِيمُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الآخْبَار.

وَجَزَمَ بِهِ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ عَنْ خِلافِهِ: قَلْ يَتَوَهَّمُهُ مُتُوهٌمٌ وَهُوَ وَهُمّ بَاطِلٌ.

وَلَيْسَ فِي الْحَبَرِ أَنَّهُ أَذِنْ لَهُ فِي لَبْسِهَا: وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ وَعَلِيّ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنهــم وَلَــم يَــلْزَمْ مِنْهُ إِبَاحَةُ لُبْسِيدٍ كَذَا قَالَ، ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْ مُخَاطَبَةِ الكُفَّارِ بِفُرُوعِ الإِسْلامِ، وَإِنَّمَا فَاقِلَةُ الْمَسْأَلَةِ زِيَادَةُ العِقَابِ فِي الآخِرَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَى قِيَاسِهِ بَيْعُ آنِيَةِ الذَّهَبِ، والفِضُّةِ لِلْكُفَّار، وَإِذَا جَازَ بَيْعُهَا لَهُمْ جَازَ صُنْعُهَا لِبَيْعِهَا مِنْهُمْ، وَعَمَلُهَا لَهُــمْ بِالْأَجْرَةِ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي قَوْل حُذَيْفَةً لَمَّا اسْتَسْفَى فَسَقَاهُ مَجُوسِيٌّ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ فَرَمَى بهِ.

وَقَالَ: إِنِّي قَدْ أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يَسْقِيَنِي فِيهِ: يَدُلُ عَلَى جَوَاز اقْتِنَاء آنِيَةِ الفِّضَّةِ مَعَ تَحْريم اسْتِعْمَالِهَا، وَإِنْ كَسَانَتْ لِلْمَجُوسِيِّ فَيَدُلُ عَلَى جَوَاز إِقْرَار آنِيَّةِ الفِضَّةِ فِي أَيْدِي المُجُوسِيِّ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى هَذَا فِي شَرْحَ مُسْلِم، وَذَكَرَ عُمُومَ النَّحْرِيم.

وَيَحْرُمُ عَلَى الكُلِّ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةً حَيْوَانٍ، قَالَ أَحْمَدُ: لا يَنْبَغِي، كَتَعْلِيقِهِ (و) وَسَنْرِ الجُدُرِ بهِ (و) وَتَصْوَيرُهِ (و).

وَقِيلَ: لا يَحْرُمُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشَيْخُنَا رِوَايَةً، كَافْتِرَاشِهِ، وَجَعْلِهِ مِخَدًّا فَلا يُكْرَهُ فِيهِمَا، لأَنَّهُ عليه السلامُ «اتَّكَأُ عَلَى مِخْدُّةِ فِيهَا صُورَةً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٠٢)، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ؛ (خ: ٢٣٣٦، م: ٢٠٨٢) بدُون هَلْهِ الزُّيَادَةِ.

وَفِي البُخَارِيِّ (١٩٩٩) عَنْ عَائِشَةَ: ﴿أَنَّهَا امْنَتَرَتْ نَّمْرُقَةُ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَـى البّــابِ فَلَــمْ يَدْخُلُ، قَالَتْ: فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الكَرَاهِيَةَ.

قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وإلى رَسُولِهِ مَاذَا أَذْنَبْت؟ قَالَ: مَا بَالُ هَذِهِ النَّمْرُقَةِ قُلْت اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُــذَ عَلَيْهَــا وَتَتَوَسَّدَهَا فَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورَةِ يُعَلِّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَــا خَلَقَتُــمْ وَقَــالَ: إِنَّ البَيْـتَ الْــــذِي فِيــهِ الصُّورُ لا تَدْخُلُهُ المَلائِكَةُ» وَيُوافِقُهُ ظَاهِرُ مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (١٧٤٩)، وَقَالَ: حَسَنّ صَحِيحٌ.

عَنْ جَابِرِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي البَيْتِ، وَنَهَى أَنْ يُصنَّعَ ذَلِكَ»، وَإِنْ أُزيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لا يَبْقَى مَعَــهُ حَيَاةٌ لَمْ يُكْزَهُ فِي المَنْصُوص، وَمِثْلُهُ صُورَةُ شَجَرَةٍ وَنَحْوُهُ، وَتِمْثَالٌ، وَكَذَا تَصْويرُهُ.

وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ تُحْرِيمُ التَّصُويرِ.

وَفِي الوَجِيزِ: يَحْرُمُ التَّصْوِيرُ ۚ (خَ) وَاسْتِعْمَالُهُ، وَكَرَهَ الآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ الصَّلاةَ عَلَى مَا فِيهِ صُورَةً.

وَفِي الفُصُولِ: يُكُرَهُ فِي الْصِلَّلَةِ صُورَةً، وَلَوْ عَلَى مَا يُدَاسَ، لِقَوْلِهِ عليه السلام: «لا تَداخُلُ المَلاثِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ».

وَكَلَامُ الآصِمْحَابِ هُنَا ظَاهِرٌ، وَبَعْضُهُ صَرِيحٌ أَنَّ المَلاثِكَةَ لا تَمْتَنِعُ مِنْ دُخُولِهِ، تَخْصيصًا لِلنَّهْيِ، وَذَكَرُهُ فِي النَّمْهِيــــــــ فِـي تُخصيص الآخبار.

وَفِي تَتِمَّةِ الخَبَر مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ «وَلا كَلْبِّ، وَلا جُنُبٍّ» إسْنَادُهُ حَسَنٌّ.

وَظُاهِرُ كَلامِهِمْ ۚ أَوْ صَرِيحُ بَعْضِيِّهِمْ الْمَرَادُ كُلْبٌ مَنْهِيٌّ عَنِ افْتِنَائِهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ نَهْيًا، كَرِوَايَةِ النَّسَائِيّ عَنْ سُسلَيْمَانُ بْسَنِ بَابَيْهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةً مَرْفُوعًا: ۚ وَلَا تَدْخُلُ اللَّاثِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ، وَلا تَصْحَبُ اللَّاثِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جَرَسٌ».

سُلَيْمَانَ تَفَرَّدَ عِنْدَ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَوَثُقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالُ، وَكَذَا الجُنْبُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا لا تَدْخُلُ المَلاَئِكَةُ عَلَيْهِ إلاّ

وَفِي الْإِرْشَادِ: الصُّورُ والتَّمَاثِيلُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدُهُ فِي الْآسِرُةِ، والجُدَرَان وَغَيْر ذَلِك، إلاّ أنَّهَا فِي الرُّقْم أيْسَرُ.

وَيْنِيُّ مُخَتَّصَرُ ابْنِ رَزِّينٍ يُكْرَهُ صُورَةٌ بِسَبِيْنِ أَوْ حَائِطًا؛ لا صُورَةُ شَجَرٍ، وَيُكَنَّرُهُ الصَّلِيْبُ فَنِي ٱلثَّـوْبِ وَتَخَوِه، وَيَحْتَصِلُ تَحْرِيمُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

نَقَلَ صَالِحٌ: وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبُسِ المُزَعْفَر، والمُعَصْفَر، والآحْمَر المُصْمَتِ.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: لا، وَنَقَلُهُ الآكْثَرُ فِي الْمَزَعْفَرِ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ (و م) وَذَكَـرَ الآجُـرُّيُّ، والقـاضي، وغيرهمـا تُحْرِيـمَ الْمَزَعْفَرَ لَهُ (و هـ ش).

وَقَيلَ: يُعِيدُ مَنْ صَلَّى بِهِ، أَوْ بِمُعَصْفَو، أَوْ مُسْبِلاً وَنَحْوُهُ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ هَـذَا المَعْنَى، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْمُعَصَّفَرَ لِـلوَّجُلِ كَرَاهِيَةَ شَدِيدَةً، قَالَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو: ﴿ رَأَى النَّبِيُ ﷺ عَلَيَّ قَوْبَيْنِ مُعَصَّفَرَيْنِ فَقَالَ: أَمُك أَمَرَتُك بِهَذَا؟ قُلْتُ أَغْسِلُهُمَا؟ قَالَ: بَل احْرِقْهُمَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٧).

وَلَهُ (٢٠٧٧) أَيْضًا: ﴿إِنَّ هَلْهِ مِنْ ثِيَابِ الكُفَّارِ فَلا تَلْبَسْهُمَا».

وَمَذَهَبُ (هـ م ش) لا يُكْرَهُ المُعَصَّفَرُ، وَكَذَا الْآخْمَرُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، والمَذْهَبُ يُكْرَهُ.

وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ يُكُرَهُ لِلْمَرَّأَةِ كَرَاهِيَةً شَلِيدَةً لِغَيْرِ زِينَةٍ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ شَندِيدِ الحُمْرَةِ، قَالَ: وَيُقَالُ أَوَّلُ مَنْ لَبِسَـهُ آلُ قَـارُونَ، أَوْ آلُ فِرْحَـوْنَ، وَحَمَـلَ الحَـلَالُ النَّهْيَ عَـنِ التَّزَعْفُرِ عَلَى بَنَذِهِ فِي صَلاتِهِ، وَحَمَلُهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ عَلَى التَّطَيْبِ بِهِ، والتَّخَلُقِ بِهِ، لآنَ خَيْرَ طِيبِ الرِّجَالِ مَـا خَفِـيَ لَوْنُـهُ وَظَهَرَ رِيحُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَلْزُمُ مِنْ عَدَمِ القَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ، أَوْ عَدَمُ الثَّوابِ فَقَطْ؟ وَالصُّوفُ مُبَاحً.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَكُرِهَ التَّخْصِيصَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الغُلَمَاءِ، مِنْهُمُ النُّورِيُ.

وَالْبَيَاضُ أَفْضَلُ اتَّفَاقًا وَيُبَاحُ الكَتَّانُ إِجْمَاعًا، والنَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بَاطِلّ

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَهُ لِلرَّجَالِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ لِبْسُ سَوَادٍ لِلْجُنْدِ.

وَقِيلَ: فِي غَيْر حَرْبٍ.

وَقِيلَ: إلاَّ لِمُصابِ.

وَنَقُلَ الْمَرُوذِيُ يَحْرِقُهُ الوَصِيُّ، وَهُوَ بَعِيدٌ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ لِبَاسُ الجُنْدِ أَصْحَابِ السُّلْطَانِ، والظُّلَمَةِ، وَلَــمْ يَـرُدُ أَحْمَـدُ سَلامَ لابِسِهِ.

وَفِيَ كَرَاهَةِ الطَّيْلَسَانِ وَجْهَانِ (م ١٧)(١).

وَيُسَنُّ الرُّدَاءُ.

وَقِيلَ: يُبَاحُ، كَفَتْلٍ طَرَفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ نَقْلِ المَيْمُونِيُّ فِيهِ يُكْرَهُ، قَالَهُ القَاضِي وَيُسَنُّ إِرْخَاءُ ذُوَابَةٍ خَلْفَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ. قَالَ شَيْخُنَا: إطَالَتُهَا كَثِيرًا مِنَ الإِسْبَال.

وَقَالَ الاَجُرِّيُّ: وَإِنْ أَرْخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ فَحَسَنٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَبَرَ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، وَعَلِيٌّ، وَيُسَنُّ السُّرَاوِيلُ. وَفِي التَّلْخِيص: لَا بَأْسَ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَفِي مَعْنَاهُ التُّبَّانُ.

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَا ْحَتِهِ، وَالآوَلُ أَظُهَرُ خِلافًا لِلرِّعَايَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: السُّرَّاوِيلُ أَسْتُرُ مِنَ الإِرَّارِ، وَلِبَاسُ القَوْمِ كَانَ الإِزَارُ، فَدَلُّ عَلَى أَنْهُ لا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَهُـوَ أَظْهَـرُ، خِلافًـا

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي كراهة الطَّيلسان وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره وهو الصّحيح.

قال في التَّلخيص وابن تميم وكره السُّلف الطُّيلسان، واقتصر عليه، زاد في التُّلخيص، وهو المقوَّر.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين لبسُّ الطّيلسان ليس له أصلٌ في السُنّة، ولم يكن من فعله ﷺ، ولا من فعل أصحابه، بل قد ثبت أنّـه يخـرج مع الدُّجّال سبعون الفًا مطيلسين من يهود أصبهان، وأطال في ذلك.

والوجه الثَّاني: لا يكره، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والآداب الكبرى، والوسطى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وقيل: يكره المقوَّر، والمدوّر، وقيل: وغيرهما غير المربّع.

لِلرِّعَايَةِ، وَسَبَقَ حُكُمُ الرِّدَاء.

وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: الْأَفْضَلُ مَعَ القَمِيصِ السَّرَاوِيلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَتِهِ إِلَى الإِزَارِ، والرِّدَاءِ.

وَسَبَقَ كَلامُهُ فِي بَابِ السُّوَاكِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (هُ/ ٢٦٤): ثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى: ثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ العَلاءِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي القَاسِمُ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ يَقُولُ: ﴿

«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشْيَخَةٍ مِنَ الآنْصَارِ فَلَكَرَ الخَبَرَ، وَفِيهِ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّـهِ! إِنَّ أَهْـلَ الكِتَـابِ يَتَسَـرُولَونَ وَلا يَتْزِرُونَ، فَقَالَ: تَسَرُولُوا وَاتَّزِرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ».

خَدْثْ خَنْدٌ.

والقَاسِمُ وَثُقَهُ الآكْثَرُ، وَحَدِيثه حَسَنٌ.

وَقُولُ ابْنِ حَزْمٍ، وَابْنِ الجَوْزِيِّ ضَعِيفٌ بِمُرَّةٍ: فِيهِ نَظَرٌ.

وَفِي كِتَابِ اللَّبَاسِ لِلْقَاضِي: يُسْتَحَبُّ لِبُسُ القَمِيصِ.

وَاحْتَجُ بِقُولُ أُمِّ سَلَمَةً: ﴿كَأَنَّ أَحَبُ الثَّيَابِ إِلَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ القَّمِيصَ».

رَوَاهُ أَبُو َ دَاوُد (٤٠٢٥)، والتَّرْمِلْدِيُّ (١٧٦١) وَحَسَّنَّهُ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَلاَّنَهُ أَسْتَرُ مِنَ الرَّدَاء، مَعَ الإِزْرَارِ وَقَدْ عُرِفَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ الجَدِيدِ، والعَتِيقِ، وَلاَّنْــهُ لا يُسْتَحَبُ المُحَافَظَةُ عَلَى شَيْء يُصَلِّي عَلَيْهِ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدً الآنْصَارِيُّ المُلقَّبُ بِشَيْخِ الإسْلامِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيسِهِ أَنْ يَكُونَ لَـهُ أَبَـدًا ثَلاثَـةُ أَشْـيَاءَ جَدِيدَةِ: سَرَاويلُهُ، وَمَدَاسُهُ، وَخِرْقَةً يُصَلِّي عَلَيْهَا، كَذَا قَالَ.

وَيُبَاحُ القَّبَاءُ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَلَوْ لِلنِّسَاءِ، والْمَرَادُ وَلا تَشْبُهُ، وَنَعْلُ خَشَبٍ.

وَنَقَلَ فِيهِ حَرْبٌ لَا بَاسَ لِضَرُوَرَةٍ، وَمَا حُرُمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرْمَ بَيْعُهُ، وَخِيَاطَتُهُ، وَأَجْرَتُهَا، نَصْ عَلَيْهِ، والآمْرُ بِهِ كَبَيْعِ عَصِيرٍ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا عَلَى مَا يَأْتِي، وَيُكُرَهُ لِبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ جَلْدًا مُخْتَلَفًا فِي نَجَاسَتِهِ.

وَقِيلَ: لا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ لِعُمُومِ النَّهْيِ، لا لُبْسِهِ فَقَطْ (و م).

وَفِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: إِنَّ طَهُرَ بِدَبْغِهِ لَبِسَهُ بَعْدَهُ، وإلاَّ لَمْ يَجُزْ، وَلَهُ إلْبَاسُهُ دَائِةً.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، كَثِيَابٍ نَجسَةٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ جِلْدُ كَلْبَ لِإِبَاحَتِهِ فِي الحَيَاةِ فِي الجُمْلَةِ، لا جِلْدَ خِنْزِيرٍ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِيَ عَنْ أَبِي الْوَفَاء أَنَّهُ خَرَجَ إِلْبَاسُهَا (أي: الدَّابَّـةِ) جِلْـذَّ المَيْسَةِ، قَبْـلَ دَبْغِـهِ، وَبَعْـدَهُ، إذَا لَـمْ يَطْهُـرْ عَلَـى اسْتِعْمَالِهِ فِي اليّابِسَاتِ، وَإِنْ لَبِسَهُ لِنَفْسِهِ يُكْرَدُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَثَوْبٍ نَجِسٍ، وَحَرَّمَهُ القَاضِي كَجِلْدِ كُلْبٍ وَخِنْزِيرٍ.

وَيَحْرُمُ إِلْبَاسُهُمَا (أَيِ: الدَّائِةِ) ذَهَبًا وَفِضَّةً، وَقَالَ شَيِّمُخُنَا وَحَرِيرًا.

وَيُكْرَهُ المَشْيُ فِي نَعْلَ وَاحِدَةٍ بِلا حَاجَةٍ، وَنَصُّهُ وَلَوْ يَسِيرًا لِإَصْلاحِ الْآخْرَى، خِلافًا لِلْقَاضِي، والفُصُـولِ، والغُنْيَـةِ قَـالَ عليه السلام: «لا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْل وَاحِدَةٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٥١٨، م: ٢٠٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلِمُسْلِم (٢٠٩٨) فِي رَوَّايَةٍ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعٌ نَفُلُ أَخَدِكُمْ فَلا يَمْش فِي الْآخْرَى حَتَّى يُصلِحَهَا».

وَرَوَاهُ أَيُّضًا (٢٠٩٧) مِنْ حَلِيثِ جَابِرٍ وَفِيهِ: (وَلا خُفُ وَاحِلُو)، وَمَشَى عَلِيٍّ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةِ، وَعَائِشَةُ فِي خُفُ وَاحِدٍ. رَوَاهُمَا سَعِيدٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَأَصْلُهُ مِنْ كَلامِ القَاضِي.

الفروع - كتاب الصلاة

وَدَلِيلُ الرُّخْصَةِ مَا رُويَ عَنْ عَلِيٍّ: «كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا انْقَطَعَ شِيسْعُ نَعْلِهِ مَشَى فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ، والأَخْرَى فِي يَدِهِ حَتَّى يَجِدَ شِسْعًا»، وَأَحْسَبُ هَذَا لا يَصِحُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَاخْتِلافُهُمَا، وَالْمَرَادُ: لآنُهُ مِنَ الشَّهْرَةِ، وَيُسَنُّ كُونُ النَّعْلِ أَصْفَرَ، والحُفُّ أَخْمَرَ. وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي عَنْ أَصِحَابِنَا أَوْ أَسْوَدَ، وَأَنْ يُقَابِلَ بَيْنَ نَعْلَيْهِ، ﴿وَكَانَ لِنَعْلَيْهِ عليه السلام قِبَالانِ ۚ بِكَسْـرِ القَـاف، وَهُــوَ السُّيْرُ بَيْنَ الوُسْطَى، والتِي تَلِيهَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِل (٧٧)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٦١٤).

وَفِي الْمُخْتَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ البُخَـَادِيُّ (٢٩٤٠)، وَأَلِمُو دَاوُد (٢٣٤٤)، والنَّسَائِيُّ (٣٣٧٥)، وَالْمِنُ مَاجَـة (٣٦١٥)، وَالسَّرْمِذِيُّ (١٧٧٣)، وَصَحُّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَلِمُسْلِمُ (٩٦ ؟) عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: «اسْتَكْثِرُوا مِنَ النَّعَالِ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ». قَالَ القَاضِي: يَدُلُّ عَلَى تَرْفِيبِ اللَّبْسِ لِلنَّعَالِ، وَلاَّنْهَا قَدْ تَقِيهِ أَلْحَرُّ، والبَّرْدَ، والنَّجَاسَةَ، وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْسِدٍ أَنْهُ لَمَّا كَانْ أَمِيرًا بِمِصْرَ قَالَ لَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: لا أَرَى عَلَيْك حِذَاءً، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْبَانًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٤).

وَيُرْوَى هَذَا المَعْنَى عَنْ عُمَرَ، وَاسْتَحَبُّ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ الصَّلاةَ فِي النَّعْلِ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: الأَوْلَى حَافِيًا، وَذَكَرَ القَاضِي الاسْتِحْبَابِ، وَعَدَمَهُ، لِلْخَبَرَيْنِ. وَفِي كَرَاهَةِ الانْتِعَالِ قَائِمًا رِوَايَتَانِ (م ١٨)(١) لاخْتِلافِ قَوْلِهِ فِي صِحَةٍ الآخْبَارِ.

وَصَحْحِ القَاضِي وَغَيْرُهُ الكَرَاهَةَ، وَخَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَلْبَسُ ذَلِكَ وَيُعَدِّدُ العِمَامَةَ كَيْفَ شَاءَ، وَذَكَــرَ صَاحِبُ النَّظْمِ يُكْرَهُ لُبْسُ الْحُفُّ، والإِزَارِ، والسَّرَاوِيلِ قَائِمًا؛ لآنَّهُ مَظِنَّةُ كَشْفِ العَوْرَةِ، وَلَعَلَّهُ أُولَى.

وَفِي كَلَامُ الْحَنَفِيَّةِ: يَنْقُضُ العِمَامَةُ كُمَا لَفْهَا.

وَيَحْرُمُ تَشَبُّهُ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ، وَعَكْسُهُ فِي لِبَاسٍ، وَغَيْرِهِ، وَاخْتَجُ أَحْمَدُ بِلَغْنِ فَاعِلِ ذَلِكَ.

وَ فِي الْمُسْتُوعِبِ وَغَيْرُو: يُكْرُهُ.

وَقَدْ كَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَصَيرَ لِلْمَرْأَةِ مِثْلُ ثُوْبِ الرُّجَالِ، وَيَأْتِي فِي زَكَاةِ الآثْمَانِ، وَيُكْرُهُ نَظَرُ مَلابِسسِ الحَرِيسِ، وَآنِيُّةِ ذَهَب وَفِضَّةٍ، إِنْ رَغِبَهُ فِي التَّزَيُّن بهَا، والمُفَاخَرَةِ، وَحَرَّمَهُ ابْنُ عَقِيل.

وأطلقهما في المستوعب وتبعه في الآداب الكبرى، والوسطى.

إحداهما: يكره وهو الصحيح.

قال في الأداب: قال الإمام أحمد في رواية الجماعة: لا ينتعل قائمًا، زاد في رواية إبراهيم بن الحارث، والأثرم، الأحاديث فيه علمى الكراهة، واختاره القاضي، وغيره.

وقدُّمه ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى في آخر باب مواضع الصُّلاة.

والرُّواية الثَّانيةُ: لا يكره.

قال في الرُّعايتين في آدابهما: ولا يكره على الأصحُّ الانتعال قائمًا، مع التَّحرُّز منه.

قال النَّاظم في آدابه:

ولا تكرهنُّ الشُّرب من قائم ولا انتعال الفتى في الأظهر المتأكِّد

قال أبو بكر الخلاّل: سأل الحسين بن الحسن الإمام أحمد عن الانتعال قائمًا، قال: لا يثبت فيه شيءٌ.

قال القاضي: فظاهر هذا أنَّه ضعَّف الأحاديث في النَّهي، والصَّحيح عنه ما ذكرناه؛ يعني: من الكراهة. فهذه ثماني عشرة مسألةً قد صحَّح معظمها بعون الله تعالى.

⁽١) (مسألة – ١٨): قوله: (وفي كراهة الانتعال قائمًا روايتان). انتهى.

وَقَالَ: والتَّفَكُرُ الدَّاعِي إلَى صُورِ المَحْظُورِ مَحْظُورً، ثُمَّ ذَكَرَ تَفكُرَ الصَّائِمِ وَأَنَّهُ يَحْرُمُ اسْتِدَامَةُ رِيحِ الخَمْرِ كَاسْتِمَاعِ المَلاهِي، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ التَّشَبُّهُ بِالآعَاجِمِ.

وقَالَ فِي مُنَاظَرَاتِهِ: مَعْلُومٌ أَنَّ التَّشْبُةِ بِالعَجَمِ لا تَظْهَرُ مُنَاسَبَتُهُ لِلتَّحْرِيمِ، ثُمُّ أَنَّهُ رَضِيَ بِهِ الشَّرُعُ عِلَّةً لِلتَّحْرِيمِ.

وَاحْتَجُّ فِي الخِلَافِ بِهَلَا الحَبَرِ، وَيَقَرَّلِهِ عليهُ السلام: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمَ فَهُوَ مِنْهُمْ» عَلَى تَحْرِيمٍ إِنَاءٍ مُفَضَّضَ. وقال في مَكَان آخَرَ: يُكُرُهُ لُبْسُ مَا يُشْبِهُ زيِّ الكُفَّارِ دُونَ العَرَبِ، وَقَالَهُ أَيْضًا غَيْرُهُ.

وَعَنِ ابْن عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَشَبَّهُ بِقُوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»َ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٩)، وَأَبُو دَاوُد (٣١،٤)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَقَلُ أَخْوَالِهِ أَنْ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ التَّشَبَّهِ.

وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كُفْرَ الْمَتَشَبُّهِ بِهِمٍّ، كَمَا فِي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتُولُهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

قِيَلَ: ﴿مَنْ يَتَوَلُّهُمْ﴾ فِي اللَّيْنِ ﴿فَإِنُّهُ مِنْهُمْ﴾ في الكفر، وقِيلَ: مَنْ يَتُولُهُمْ فِي العَهْدَّ؛ فَإِنَّهُ مُنهُم فِي مُخَالَفَةِ الآمْرِ، وَذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا﴾ الآيَةُ [الجادلة: ٢٢]: أنَّ اللَّهُ يُبَيِّنُ أنَّ الإِيمَانَ يَفْسُدُ بِمَوَدَّةِ الكُفُّارِ، وَإِنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَمْ يُوال كَافِرًا وَلَوْ كَانَ قَرِيبُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: بَيْنَتْ هَلَوِهِ الآيَهُ أَنَّ ذَلِكَ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الإيمَان وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا بِذَلِكَ، وَكَانَ المَـرُّوذِيُّ مَـعَ أَحْمَدَ بِالعَسْكَرِ فِي قَصْرٍ فَأَشَارَ إِلَى شَيْءٍ عَلَى الجِدَارِ قَدْ نُصِبَ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: لا تَنْظُرْ إِلَيْهِ، قَـالَ: قُلْـت: «فَقَـدْ نَظَـرْت إلَيْهِ»، قَالَ: فَلا تَفْعَلْ، لا تَنْظُرْ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَسَمِعْته يَقُولُ: تَفَكَّرُت فِي هَلِهِ الآيَةِ: ﴿وَلا تَمُدُّنَّ عَيْنَيْك إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَرْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزْقُ رَبِّك خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١].

ثُمُّ قَالَ: رِزْقُ يَوْم بِيَوْم خَيْرٌ، قَالَ وَلا تَهْتَمُّ لِرِزْق غَدٍ.

قَالَ الْمُوْذِيُّ: وَذَكُرَّتُ رَجُلاَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ فَقَالَ:َ أَنَا أَشْرَات بِهِ أَنْ يُكْتَبَ عَنْهُ، وَإِنْمَا أَنْكَرْت عَلَيْهِ حُبَّهُ لِلدُّنْيَا، وَذَكَسرَ أَبْسِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ وَغَيْرَهُ.

وَقَالَ: كَمْ تَمَتَّعُوا مِنَّ الدُّنْيَا إِنِّي لَآعْجَب مِنْ هَوُلاءِ المُحَدِّثِينَ حِرْصَهُمْ عَلَى الدُّنْيَا، قَالَ وَذَكَرْت لآبِي عَبْـدِ اللّـهِ رَجُـلاَ مِنَ المُحَدِّثِينَ، فَقَالَ: إِنْمَا أَنْكَرْت عَلَيْهِ أَنْ لَيْسَ زَيْهُ زِيُّ النَّسَّاكِ.

قَالَ: ابْنُ الجَوْزِيِّ: قَالَ أَبْيَ بْنُ كَعْبِهِ: مَنْ لَمْ يَتَعَزُّ بِعَزَاءِ اللَّهِ تَقَطَّعَتْ نَفْسُهُ حَسَرَاتٍ عَلَى الدُّنْيَا.

وَلِمُسْلِمَ (٦٩ ۚ ٢٠) عَنْ أَبِي عُفْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ: كَتَبُ ٓ إِلَيْنَا عُمَرُ يَا عُتُبَةَ بْنَ فَرْقَدِدَ ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَدُّك، وَلا مِنْ كَدُّ أَبِيك، وَلا مِنْ كَدُّ أُمُك، فَأَشْبِعُ الْمُسْلِمِينَ فِي رِحَالِهِمْ مِمَّا تَشْبَعُ مِنْهُ فِي رَحْلِيك، وَإِيْساك، والتَّنَعُّمَ، وَزِيَّ أَهْسَلِ الشَّرْكِ، وَلَبُسُوسَ الحَرِيرِ».

وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَبِي عَوَانَةَ الإسْفَرايينيّ (٥/ ٤٥٦)، وَغَيْرُو بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ:

أَمَّا بَعْدُ: ﴿فَاتَّزِرُواْ ۚ وَارْتَكَوَا، وَالقَوْاَ الْجِفَافَ، والسَّرَاوِيلاتَّءِ، وَعَلَيْكُمْ بِلِبَاسُ أَبِيكُمْ إِلسَّمَاعِيلَ، وَإِيَّاكُمْ، والتَّنَعُمَ وَزِيُّ الآعاجم، وَعَلَيْكُمْ بِالشَّمْسِ، فَإِنَّهَا حَمَّامُ العَرَبِ، وتَمَعْدَدُوا وَاخْشَوْشِنُوا، وَاقْطَعُوا الرَّخْبَ، وَاتَّـزِرُوا، وَارْمُـوا الآغـرَاضَ» زِيِّ بِكَشْرِ الزَّايِ وَلَبُوسُ بِفَتْحَ اللاَّمِ وَضَمَّ البَاء.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٤٣): ثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْنُ هَارُونَ: ثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ الآخُولُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَــالَ: «اتَّزَرُوا وَارْتَدُّوا وَارْتَدُوا وَانْتَجْلُوا، والقَوْا الحِثْفَافَ، والسَّرَاوِيلاتِ، والقَوْا الرُّكُبَ، وَانْزُوا نَزُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالمَعِدِيَّةِ وَارْمُوا الآغــرَاضَ، وَذَرُوا التَّنَّعُمَ وَزِيُّ العَجَم، وَإِيَّاكُمْ، والحَرِيرَّ، حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَوْلُهُ: وَانْزُرُوا، أَيْ ثِبُوا وَثَبًا، والمَعِدِيَّةُ اللَّبْسَةُ الحَشِينَةُ، إِشَارَةٌ إِلَى مَعْدِ بْن عَدْنَانَ.

وَدَوَى الطُّبْرَانِيُّ فِي المُعْجَمِ (الأوسط: ٢٠٦١) عَنْ أَبِي حَلْرَدَ الْآسْلَمِيُّ مَرْفُوعًا: «تَمَعْدَدُوا وَاخْشَوْشِينُوا».

وَعَنْ حُلَيْفَةَ مَرْفُوعًا: ﴿ اقْتَلُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، اهْتَدُوا بِهَدّي عَمَّارٍ، وَتَمَسُّكُوا بِعَهْ لَهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مَسْعُودٍ قُلْت: مَا هَدْيُ عَمَّار؟ قَالَ: التَّقَشُّفُ، والتَّشْمِيرُ».

رَوَى أَوْلَهُ ابْنُ مَاجَهُ (٧ُ٩)، والتَّرْمِذِيُّ (٣٧٩٩)، وَحَسَّنَهُ، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٩٠٢)، والحَاكِمُ.

وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النِّسْنَابُورِيُّ، قَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ ثِقَةٌ، وَعَنْ مُعَاذٍ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا بَعَثُهُ إِلَى اليَمَـنِ قَـالَ: «إيَّاك، والتُنَعُّمَ، فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيْسُوا بِمُتَنَعَمِينَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (هُ/ ٢٤٣).

قَالَ فِي كَشَفِ الْمُشْكَلِ: الآفَةُ فِي التَّنَعُم مِنْ أُوْجُهِ:

أَحَدُهَا: إِنَّ المُشْتَغِلَ لَا يَكَادُ يُوَفِّي التَّكُلِّيفَ حَقَّهُ.

الثَّانِي: أنَّهُ مِنْ حَيْثُ الآكُلِ يُورِثُ الكَسَلَ، والغَفْلَةَ، والبَطْرَ، والمَرَحَ، وَمِنَ اللَّبَاسِ مَا يُوجِبُ لِينَ البَدَنِ، فَيَضْعُـفُ عَـنْ عَمَل شَاقٌ، وَيَضُمُّ ضِمْنَهُ الحُيَلاءَ، وَمِنْ (حَيْثُ) النَّكَاح يُضْعِفُ عَنْ أَدَاء اللَّوَازِم.

َ ٱلثَّالِثُ: أَنْ مَنْ الِفَه صَعْبَ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ، فَيَفْنَى زَمَانَهُ فِي اكْتِسَابِهِ، خُصُوصًا فِي النَّكَاحِ، فَإِنَّ المُتنَعَّمَةَ تَحْتَاجُ إِلَى أَضْعَافِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهَا.

قَالَ: والإشارَةُ بزيِّ أَهْلِ الشَّرْكِ إِلَى مَا يَتَفَرَّدُونَ بِهِ، فَنْهِيَ عَنِ التُّشْبُّهِ بِهِمْ.

بَلْ قَالَ ابْنُ الجَوْزُيُّ: يُنْبَغِي غَضُ البَصَرِ عَنْ أَهْلِ المَعَاصَيِّ، وَالظُّلْمِ، وَزَخَارِفِ اللُّنْيَا، وَمَا يُحَبُّبُهَا إِلَـٰى القَلْـب، وَيَـأْتِي فِي تَكْفِينِ النِّبَتِ، وَدُفْنِه، وَرَكَاةِ الآفْمَان مَا يَتَعَلَّقُ باللّبَاس.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا لَبِسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْدَأُوا بأيْمَانِكُمْ».

إِسْنَادُهُ ۚ جَيِّدٌ، رَوَّاهُ أَحْمَدُ (٧/ ٤ ٥٣)، وَأَلِمُو َدَاوُد (اَ ١٤١٤)، وَالبُنُ مَاجَٰهُ (٧٠٤)، والتَّرْمِذِيُّ (١٧٦٦)، والنُسَائِيُّ (١٠١٤) عَنْهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدُّ قَرْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ: عِمَامَةً، أَوْ قَمِيصَا، أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتَنِهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُبْعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرٌ مَا صُبْعَ لَهُ».

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٥٠)، وَأَبُو دَاوُد (٢٠ ٤٠)، والتَّرْمِذِيُّ (١٧٦٧)، وَحَسَّنَهُ.

ُ وَعَنْ أَبِي مَرْحُومٌ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مَيْمُونَ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَادِ بْنِ أَنْس، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَبِسَ ثَوْبُا، فَقَــالَ: الحَسْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا، وَرَرْقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٌ مِنِّي وَلا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٣ ٤)، والبَيْهَقِيُّ، والحَاكِمُ (١٨٧٠)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ.

وَعِنْدُهُمْ أَيْضًا: «مَنْ أَكُلَ طَعَامًا فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا هَذَا» وَذَكَرُوهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٥٠)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٢٨٣)، والتَّرْمِذِيُّ (٣٤٥٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ.

وَلَمْ أَجِدْ عِنْدَهُمْ: ﴿ وَمَا تَأْخُرُ ﴾ وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَبَرِ لَيْنٌ، وَغَايَتُهُ أَنْهُ حَسَنٌ وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ.

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي وَسُتُرَتِهِ وَبُقَعْتِهِ مَحَلِّ بَدَنِهِ، والمَلْهَبِ وَثِيَابِهِ مِمَّا لا يُعْفَى عَنْهُ شَرْطٌ (و) كَطَهَارَةِ الحَدَثِ (ع). وَعَنْهُ: وَاجَبِّ.

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ فُرِضَتْ قَبْلَ التَّيَشُم، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَأَصْحَابُهُ، والشَّيْخُ، وَأَصْحَابُ الأُصُولِ فِي قِيَــاسِ الوُصُــُوءِ عَلَـى التَّيَمُّم فِي النَّيْةِ مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ.

وَأَلَّ الْحَنَفِيَّةُ آعْتَرَضُوا بِهَذَا، وَكَذَا ذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ مَسْأَلَةَ النَّيَّةِ لِلْوُضُوء.

وَقِي مُسْنَلِ أَحْمَلَ (٦/ ١٧٩)، و«الصَّحيحَيْنِ» (خ: ٣٥٥، م: ٣٦٧): أَنَّ عَاثِشَةَ رضي الله عنهـا قَـالَتْ: «أَنْزِلَـتْ آيَـةً التَّيمُمُ» ذَكَرَ القُشَيْرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ أَنْهَا آيَةُ المَائِدَةِ.

وَّقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرُّ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ النَّيْسُم، وَهِيَ آيَةُ الوُضُوءِ المَذْكُورَةُ فِي سُورَةِ المَائِدَةِ، أو الآيَةُ النِّي فِي سُــورَةِ النِّسَــاء، لَيْسَ التَّيْشُمُ مَذْكُورًا فِي غَيْرهِمَا، وَهُمَا مَدَيْئِتَان.

وَقَالَ أَبُو بَكُرِ بْنُ الْعَرِبِيِّ: لا يُعْلَمُ أَيَّةُ آيَةٍ عَنَتْ عَائِشَةً بِقَوْلِهَا فَأُنْزِلَتْ آيَةُ النَّيْمُمِ، قَالَ: وَحَدِيثُهَا يَدُلُ عَلَى أَنَّ النَّيَمُمَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا وَلا مَفْعُولاً لَهُمْ.

وَقَالَ القُرْطُبِيُّ: مَعْلُومٌ أَنْ غُسْلَ الْجَنَابَةِ لَمْ يُفْرَضْ قَبْلَ الوُصُوءِ، كَمَا أَنْهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ السَّيْرِ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ مُنْذُ اُفْتُرضَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بِمَكَّةً لَمْ يُصلِّ إِلاَّ بِوُصُوءٍ مِثْلَ وُصُوبُنَا اليَوْءَ، قَالَ: فَذَلُ أَنَّ إِنَّ الوَصُوءِ إِنْمَا نَزَلَتَ لِيَكُونَ فَرْضُهَا الْمُتَقَدِّمُ مَثْلُوا فِي التَّنْزِيلِ، وَفِي قَوْلِهَا فَنَزَلَتَ آيَةُ التَّيْمُمِ، وَلَمْ تَقُلْ آيَةَ الوُصُوءِ مَا يُبَيِّنُ أَنْ الَّذِي طَرَا لَهُ مَ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ حُكْمَ التَّيْمُم، لا حُكْمَ الوُصُوء.

وَقَالَ صَاحِبُ الشُّفَاءِ: ذَهَبَ ابْنُ الجَهْمِ إِلَى أَنَّ الوُصُوءَ فِي أَوَّلِ الإِسْلامِ كَانَ سُنُةً، ثُمَّ نَزَلَ فَرْضُهُ فِي آيَةِ التَّيَهُم.

وقال الجُمهُهُورُ: بَلْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَرْضَاً، وَيُتُوجُهُ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وأَلجُمهُورِ وَكَلامِ القُرْطُبِيِّ؛ وَلِهَـذَا قَالَتَ عَنْ الذِينَ ذَهَبُوا فِي طَلَبِ القِلادَةِ، فَاذَرَكْتُهُمُ الصَّلاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُوا بِغَيْرِ وُصُوءٍ: «فَلَمَّا أَتُوا النَّبِيُّ ﷺ ذَكُوا ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ آيَةُ النَّيْمُم، وَيَلْزَمُ مِنْ كُونِ التَّيمُم بَدَلاَ وَاجِبًا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وُجُوبُ الْمُبْدَل، وَهَذَا وَاضِحْ جَـدًا، وَيُوافِقُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَتُعْمَ مِنْ كُونِ التَّيمُم بَدَلاَ وَاجِبًا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وُجُوبُ الْمُبْدَل، وَهَذَا وَاضِحْ جَـدًا، وَيُوافِقُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَخْدَهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ فَنَصْحَ بِهَا فَرْجَهُ»، وَوَيَاهُ أَيْضَا عَنْ أَسَامَةً مَرْفُوعًا مِنْ رَوَايَةٍ إِلَى مَا الوحِيَ إِلَيْهِ فَعَلْمَهُ الوُصُوءَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الوَصُوء، أَخَذَ غَرْفَةً مِنَ اللّهُ فَنَضَحَ بِهَا فَرْجَهُ»، ورَويَاهُ أَيْضًا عَنْ أَسَامَةً مَرْفُوعًا مِنْ رَوَايَةٍ النِ رَعْنِ مَعْدِ، وَهَذَا يَدُلُ عَلَى أَنْ لِلْخَبَرِ أَصْلاً، وَيَسْبَةً هَذَا إِلَى اَحْمَدَ يُخَرِّجُ عَلَى أَنْ مَا رَوَاهُ وَلَمْ يَرُدُهُ عَلَى اللّهِ يَعْلَمُهُ اللّهُ عَلَى أَنْ لِلْخَبَرِ أَصْلاً، ويَسْبَةً هَذَا إِلَى الْحَمَدَ يُخَرِّجُ عَلَى أَنْ مَا رَوَاهُ وَلَمْ يَرُدُهُ وَلَا مَا يُكُونُ وَلَاهُ الْوَاهُ وَلَمْ يَرُدُهُ وَلَمْ يَرُونُونَا هُولُونَا مِنْ اللّهُ وَلَمْ يَلُولُونُ اللّهُ عَلَى أَنْ اللّهُ وَلَمْ يَورُونَا لَهُ ؟

وَسَبَقَ فِيهِ فِي الْحُطْبَةِ وَجُهَان.

وَقَلْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلامٍ أَبِي الخَطَّابِ فِي فَصْلِ أَرْكَانِ الصَّلاةِ وَشُرُوطِهَا مِنْ صِفَةِ الصَّلاةِ أَنَّ الآمْرَ بِالوُصُوءِ إِنَّمَا هُـوَ فِي آيَةِ المَائِدَةِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تُوَصَّأُ ثَلاثًا فَلَلِكَ وُصُوبِي وَوُصُوءُ الآنْبِيَاءِ قَبْلِي».

إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٩٨)، وَالْبِنُ مَاجَهُ (٤٢٠)، وغيرهماً.

وَزَادَ أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ (٤٦) وَغَيْرُهُ فِي آخِرِهِ: ﴿وَوُصُوءُ خَلِيلِي إِبْرَاهِيمَۗ﴾.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسِ مُرْفُوعًا مِثْلُهُ، وَلَفُظُهُ فِيَ آخِرِهِ «وَوُضُوءٌ إَبْرَاهِيمَ خُلِيلِ الرَّحْمَنِ» إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ اَلبَيْهَقِيُّ (١/ ٨٠): غَيْرُ ثَابِتٍ، وَعَنْ أَبَيُّ بْــنِ كَعْسِهِ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ تَوَخَسًا ثَلاثَـاَ وَقَـالَ: «هَــٰذَا وُصُوبِي وَوُصُـُوءُ المُرْسَلِينَ قَبْلِي».

إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢/ ٩٨)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١/ ٨١).

وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ الوُصُوءُ مِنْ خَصَائِصٍ هَذِهِ الآمَةِ، وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ العَرَبِيِّ المَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا المَثْنُ حَسَنًا لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا التَّيَمُّمَ مِنْ خُصَائِصٍ هَلَهِ الآمَةِ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ، فَدَلُّ أَنَّ الوُصُوءَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَقَالَهُ القُرْطُبِيُّ المَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَرَادُ بِخَبَرِ أَبِي َهُرَيْرَةَ: ۚ أَلَٰ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًا مُحَجَّلِينَ مِسْنُ آثارِ الوُصُوءِ»: أَنَّهُمْ امْنَازُوا بِالغُرَّةِ، والتَّحْجِيلِ، لا بِالوُصُوءِ، ويُحْتَجُّ بِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا؛ لآنُ اللّهَ أَمَرَهُ بِاتْبَاعِهِمْ بِمَكَّةَ فِي قُولِهِ: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِوِ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمُّ أُوْحَيْنَاۚ إِلَيْكَ أَن اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ: قَدْ يَجُوزُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهُمْ السلام يَتَوَضَّــؤُونَ فَيَكْتَسِبُونَ بِذَلِكَ الغُـرُة، والتَّحْجِيل، وَلا يَتَوَضَّــأُ اثْبَاعُهُمْ، كَمَا جَاءَ عَنْ مُوسَى عليه السلام أنَّهُ قال: «أَجِدُ أَمَّةً كُلُهُمْ كَالآنْبِيَاءِ، فَاجْعَلْهُمْ أَمَّتِي»، قال: «بلك أَمَّةُ أَحْمَــن» فِي حَدِيثٍ فِيهِ طُولٌ.

قَالَ: وَقَدْ قِيلَ إِنْ سَائِرَ الْأَمَمِ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ، وَلا أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيح، واللّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ جَهِلَ الحَدَثَ أَوْ نَسِيَهُ وَصَلَّى لَمْ يَصِحُ، ذَكَرُوهُ فِي اجْنِنَابِ النَّجَاسَةِ (ُو)؛ لأَنْهَا آكَدُ، لأَنْهَــا فِعْـلُ، وَلا يُعْفَـى عَـنْ

وَفِي إِحْكَامِ الآمِدِيِّ الشَّافِعِيِّ فِي تَفْسِيرِ الآجْزَاءِ بِالامْتِثَالِ أَوْ سُقُوطِ القَضَاء: لا يُعِيدُ عَلَى قَوْل لَنَا، وَتَبِعَهُ ابْنُ الحَاجِبِ فِي أَصُولِهِ، فَقَالَ: وَأَجِيبَ بِالسُّقُوطِ لِلْخِلافَ، وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلاةِ أَوَّلُ الفَصلِ الآخِيرِ مِنْ صِفَةِ الصَّلاةِ. وَأَمَّا اجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ فَاحْتَجُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ، والشَّيْخُ عَلَى أَنَّهُ شَرطٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُشِابَكَ فَطَهُّـرَ﴾ الله و عَالَي

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَابْنُ زَيْدٍ: اغْسِلْهَا بِالمَاء، وَنَقُهَا، وَهَذَا أَحَدُ الآقُوَالِ السَّنَّةِ فِيهَا، فَيَكُونُ شَرْطًا بِمَكَّةً، ﴿وَكَانَ النَّبِيُ ﷺ يُصَلِّى سَاجِدًا فِي ظِلُّ الكَعْبَةِ قَبْلَ الهِجْرَةِ، فَانْبَعَثَ أَشْقَى القَوْمِ، فَجَاءَ بِسَلا جَزُورِ بَنِي فُسلانٍ وَدَمِهَا وَفَرْثِهَا فَطَرَحَهُ بَيْسَ كَتِفَيْهِ، حُتَّى أَزَالَتْهُ فَاطِمَةً).

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢٣٧) مِنْ حَدِيثِ ابْن مَسْعُودٍ.

قَالَ صَاحِبٌ الْمُحَرَّرِ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَتَى بِلَمِهَا، فُمُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، لآنَّهُ بمكَّة قَبْلَ ظَهُورِ الإسلام، وَلَعَلُّ الخَسْسَ لَـمْ تَكُنْ فُرِضَتْ، والآمْرُ بِتَجَنَّبِ النَّجَاسَةِ مَلَنِيٍّ مُتَاخِرٌ، وَذَكَرَ القاضِي أَنَّ الحَنَفِيَّةَ احْتَجُتْ عَلَى إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ بِفَيْرِ الْمَـاءِ بِقَوْلِـهِ تَعَالَى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرُ ﴾ [المدثر: ٤].

وَلَمْ يُفَرِّقْ، فَهُوَ عَلَى عُمُومِهِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ قِيلَ: مَعْنَاهُ قَلْبُك.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ قَصَّرْ، قَالَ: مَعَ أَنَّ الآيَةَ عَاَمَّةً، وَخَبَرُنَا خَاصٌّ، والخَاصُّ يَقْضِي عَلَى العَامِّ.

فَعَلَى رِوَايَةِ: وُجُوبِ اجْتِنَابِ النُّجَاسَةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والْمُحَرِّرِ، وغيرهما، وَعَلَى الأولَى تَصِحُّ صَـلاةُ جَـاهِلِ بهًا، أَوْ نَاسَ حَمَلُهَا، أَوْ لاقَاهَا (هـ ش)، والأَشْهَرُ: الإعَادَةُ.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي، وَابْنُ عَقِيل، وغيرهما فِي نَاس.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَكَذَا إِنْ عَجَزَ، قَالَ أَبُو المَعَالِيّ وَغَيْرُهُ: أَوْ زَادَ مَرَضُهُ بِتَحْرِيكِهِ، أوْ نَقْلِهِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ؛ أوِ اخْتَاجَــهُ

وَفِي الرُّعَايَةِ: أَوْ جَهْلِ خُكْمِهَا، وَكَذَا إِنْ عَلِمَهَا فِي صَلاتِهِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ، وَإِنْ لَمْ تُزَلُ إِلاَّ بِعَمَلِ كَثِيرِ أَوْ فِي زَمَنِ طَوِيلِ بَطَلَتْ.

(ش): الإمام الشافعي

وَقِيلَ: يَبْنِي.

وَإِنْ حَمَلَ بَيْضِةٌ مَذِرَةً، أَوْ عُنْقُودًا حَبَّاتُهُ مُسْتَحِيلَةً خَمْرًا فَقِيلَ: يَصِحُ لِلْعَفْوِ عَنْ نَجَاسَةِ البّــاطِنِ (و) كــالحَيَوانِ الطَّـاهِرِ (و) وَجُوْفُ الْمُصَلِّي، وَسَنَبَقَ فِي الاسْتِحَالَةِ لَهُ.

(ر): روایتسان

وَقِيلَ: لا، كَقَارُورَةِ، أَوْ آجُرَّةٍ بَاطِنُهَا نَجِسٌ (م ١)(١).

وَإِنْ مَسُّ ثَوْبُهُ ثَوْبًا أَوْ حَاثِطًا نَجِسًا لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَيْهِ أَوْ قَابَلَهَا رَاكِمًا أَوْ سَاجِدًا وَلَمْ يُلاقِهَا (و) أَوْ حَمَلَ مُسْـتَجْمَرًا (و) أَوْ جَهِلَ كُوْنَهَا فِي الصَّلَاةِ (و) أوْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ فَازَالَهَا، أوْ زَالْتْ سَرِيعًا (و) صَنَحْتْ فِي الآصَحِّ، وَإِنْ طَيَّـنَ نَجِسًا، أوْ بَسَـطَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا، أَوْ غَسَلَ وَجْهُ آخَرُ نَجِسٌ صَحَّتْ عَلَى الآصَحُ (و) كُسَرِيرٍ تَحْتَهُ نَجَسٌ، أوْ عُلُو سُــفَلُهُ غَصْبُ، ويُكُـرَهُ عَلَى الأَصِيحُ، وَحَيَوَانَ نُجِسٌ كَأَرْضٍ.

وَقِيلَ: تَصِيحُ، وَكَذَا مَا وُضِيعَ عَلَى حَرِيرٍ يَحْرُمُ جُلُوسُهُ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، فَيَتَوَجَّهُ إِنْ صَحَّ جَازَ جُلُوسُهُ، وإلاّ فَملا ﴿ وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٌ وَهُوَ مُتُوجًهُ إِلَى خَيْبَرٌ ﴾.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٠٠٧).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَخَيْرُهُ: هُو خَلَطٌ مِنْ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، والمَعْرُوفُ صَلاتُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، والبَعِيرِ، لَكِنَّـهُ مِنْ فِعْـلِ

ُوتَصِحُّ عَلَى طَاهِرٍ مِنْ بِسَاطٍ طَرَفُهُ نَجَسٌ (و) أَوْ عَلَى حَبْلِ بِطَرَفِهِ نَجَاسَةٌ، والمذهبُ وَلُو تَحَرَّكُ النَّجسُ بِحَرَكَتِهِ، إلأ أَنْ يَكُونَ مُتَمَلِّقاً بِهِ يَنْجُرُ مَعَهُ (و شِ)، وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ أَوْ وَسَطِهِ مُّنَيْءٌ مَشْدُودٌ فِي نُجَسٍ، أَوْ سَفِينَةٌ صَغِيرَةٌ فِيهَا نَجَاسَةٌ تَنْجَسُرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى لَمْ تَصِحُ، كَحَمْلِهِ مَا يُلاقِيهَا، وإلا صَحَّت، لآنَهُ لَيْسَ بِمُسْتَثْبِعِ لَهَا، جَزَمَ بِسِهِ فِي الفُصُولِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ مَنْهُ إِذَا مَشَى لَمْ تَصِحُ، كَحَمْلِهِ مَا يُلاقِيهَا، وإلا صَحَّت، لآنَهُ لَيْسَ بِمُسْتَثْبِعِ لَهَا، جَزَمَ بِسِهِ فِي الفُصُولِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ

وَقَالَ: كَمَا لَوْ أَمْسَكَ غُصْنًا مِنْ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا نَجَاسَةٌ، أَوْ سَفِينَةً عَظِيمَةٍ فِيهَا نَجَاسَةٌ، كَذَا قَالَ، وَذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ,

وجزم به صَاحِبُ المُحَرُّدِ: إِنْ كَانَ الشَّلُ فِي مَوْضِع نَجِسٍ مِمَّا لا يُمكِنُ جَرُّهُ مَعَهُ كَفِيل لَمْ تَصِحُ، كَحَمْلِهِ مَا يُلاَقِيهَا، وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُهَا حَبْلٌ بِيَدِهِ طَرَقُهُ عَلَى نَجَاسَةٍ يَابِسَةٍ، وَأَنْ مُقْتَضَى كَلامِ الشَّيْخِ الصَّحَّةُ، وَلِهَ ذَا أَحَالَ صَاحِبُ المُحَرُّدِ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي الَّتِي قَبْلُهَا عَلَيْهَا، تَسْوِيَةٌ بَيْنَهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِهَذَا جَـزَمَ فِي الفُصُـولِ بِعَـدَمِ الصَّحَّةِ لِحَمْلِـهِ لِلنَّجَاسَـةِ، وَظَـاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَنْجَرُّ يَصِحُ لَو انْجَرُّ، وَلَعَلُّ الْمَرَادَ خِلاقُهُ، وَهُوَ أَوْلَى.

وَلَوْ جَبَرَ كَسْرًا لَهُ بِعَظْمٍ نَجُسٍ فَجُبِرَ قُلِعَ، فَإِنْ خَافَ ضَرَرًا فَلا، عَلَى الآصَحُ (ق) لِخَـوفو التُّلَـفو (و) وَإِنْ لَـمْ يُغَطِّـهِ لَحْمٌ تَيَمُّمَ لَهُ.

وَقِيلَ: لا، وَلَوْ مَاتَ مَنْ يَلْزَمُهُ قَلْعُهُ قُلِعَ (ش) وَأَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، مَا لَمْ يُغَطِّهِ لَخَـمٌ، لِلْمُثْلَـةِ، وَإِنْ أَعَادَ سِنَّهُ بِحَرَارَتِهَا فَعَادَتْ فَطَاهِرَةً.

وَعَنْهُ: نَجِسَةٌ، كَعَظْمٍ نَجِسٍ، وَلا يَلْزَمُ شَارِبَ خَمْرٍ قَيْءٌ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ م) وَيُتَوَجُّـهُ يَلْزَمُهُ (و ش) إِمْكَـانِ إِزَالَتِهَـا، وَادُّعَى فِي الْحِلافِ فِي الْمُسْأَلَةِ قُبْلَهَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلُّ بِهِ أَحَدُّ مِنَ الآئِمَّةِ.

وَأَمَّا عَدَمُ قَبُولِهَا فِي خَبُو أَبِي سَعِيدٍ فَرَواهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارَيْخِهِ فِي تَرْجَمَةٍ إسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِع، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَأَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِنَفْيِ ثَوَابِهَا، لا صِحَّتِهَا، لِقَوْلِهِ فِي خَبَرٍ آخَرَ: «لَمْ يُقْبُلْ لَهُ صَلاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا».

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن حمل بيضةً مذرةً، أو عنقودًا حبَّاته مستحيلةً خرًا، فقيل: تصحُّ صلاته، للعفو عــن نجاســة البــاطن، كالحيوان الطَّاهر، وجوف المصلِّي، وقيل: لا تصحُّ، كقارورةٍ، أو آجِرُةٍ باطنها نجسٌ). انتهى.

قال ابن تميم، وابن حمدان في رعايتيه، وصاحب الحاويين: لو حمل بيضةً فيها فرخٌ ميَّتٌ وجهان، ولم أر مسالة العنقود إلاَّ في كـــــلام المصنّف، وقد حكم بأنّها كالبيضة.

إذا علم ذلك؛ فأحد الوجهين لا تصحُّ صلاته، وهو الصُّحيح، جزم به النَّاظم، ومال إليه المجدُّ في شرحه، فإنَّه قاس البيضــة المـذرة على القارورة، وقال: بل أولى بالمنع، قلت وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: تصحُّ صلاته، جزم به في المنوَّر.

تنبيه: قوله: وسبق في الباب: (هل يلزم من عدم القبول عدم الصُّحَّة)، إنَّما سبق هذا في الباب الَّذي قبله. والظَّاهر: أنَّ لفظة: (قبله) سقطت من الكاتب، أو حصل ذهولٌ، واللَّه أعلم.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٧)، والنُّسَائِيُّ (٦٦٦٤)، والتَّرْمِذِيُّ (١٨٦٢)، وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنَ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (هــ: ٣٣٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْن عَمْرُو، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.َ

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي لَفْظُهِ: فَنُجُسَتْ صَلاتُهُ، وَذَكَرَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذُرٌّ، وَيَٰيهِ ضَعْفٌ.

قَالَ في غَيُون المَسَائِلِ وَٱلِمَو الْخَطَّابِ، وَغَيْرِهُما فِي مَسَائِلَ الامْتِحَان: إذَا قِيلَ مَا شَيَءٌ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ، وَتَرْكُهُ مُحَرَّمٌ، فَالْجَوَابُ إِنَّهَا صَلَاةُ السَّكْرَان: فِعْلُهَا مُحَرَّمٌ لِلنَّهِي عَنْ ذَلِك، وَتَرْكُهَا مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ كَمَا نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَالَهُ (ش) وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرُهِمْ.

فُصلُ

َ وَلا تَصِحُ فِي الْمُقْبَرَةِ، والحَمَّامِ، والحَشَّ، وَأَعْطَانِ الإِبلِ: وَأَحَدُهَا، عَطَنَّ (بِفَتْحِ الطَّاءِ) وَهِــيَ الْمَعَاطِنُ وَأَحَدُهَا مَعْطِنَ (بكَسْرهَا) وَهِيَ مَا تُقِيمُ فِيهِ، وَتَأْوِي إِلَيْهِ، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَقَيلَ: مَكَانُ اجْتِمَاعِهَا إِذَا صَدَرَتْ عَنِ المَنْهَلِ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَمَا تَقِفُ فِيهِ لِتَردَ المَاءَ.

وَزَادَ الشَّيْخُ بَعْدَ كَلامٍ أَحْمَدَ: وَقِيلَ مَا تَقِفُ لِتَرِدَ فِيهِ المَاءَ، قَالَ: والأَوَّلُ أَجْوَدُ، لأَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مُقَابِلَةِ مَرَاحِ الغَنَمِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ القَوْلَ الآوَّلَ، ثِمُّ الثَّانِيَ، وَأَبْطَلَهُ بِمَا أَبْطَلُهُ بِهِ الشَّيْخُ لا بُرُوكُهَا فِي سَيْرِهَا.

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ لِعَلَفِهَا لِلنَّهْيِ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: لآنَّ النَّهُيَ عَنْهَا نُطْقًا كَالبُقْعَةِ النَّجِسَةِ، بِخِلاف صَلاةٍ مَنْ لَزِمَتُهُ الحِجْرَةُ بِدَارِ الحَرْبِ، لآنَّ النَّهُيَ عَنِ الصُّلاةِ فِيهَا اسْتِدْلالاً، لا نُطْقًا كَذَا قَالُوا.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ لِنَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ، لآنَّ المُحَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَفُوتُ مِنْ فُرُوضِ الدِّينِ مِنْ تَرْكِ الهِجْرَةِ، لا نَفْسِ المُقَــامِ، وَمُطْلَقَ التُصَرَّفُو فِيهِ، فَهُوَ كَمَنْ صَلَّى فِي مِلْكِهِ وَعَلَيْهِ فُرُوضٌ لا يُمْكِنُ أَدَاؤُهَا إلاَّ بَخُرُوجِهِ مِنْهُ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهُ (٢٥٣٦) عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّهِ مَرْفُوعًا: «لا يَقْبَلُ اللَّـهُ مِنْ مُشْرِكِ أَشْرَكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلاً، حَتَّى يُقَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ» حَديثٌ جَيِّدٌ.

وَحَدِيثُ بَهْزِ حُجَّةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُد، وَيَأْتِي فِي مَانِع الزُّكَاةِ.

وَسَبِّقَ فِي البَّابِ: ﴿ هَلْ يُلْزِمُ مِنْ عَدَمِ القَّبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ ﴾.

وَعَنْهُ: لا يَصِحُ إِنْ عَلِمَ النَّهْمَى، لِخَفَاءَ دَلِيلِهِ، والآوَّلُ أَشْهُرُ، وَأَصَحُ فِي المُذْهَبِ، اخْتَارَهُ الآصْحَابُ.

قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: لِلْعُمُوم.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ وَيَصِحُ.

وَعَنْهُ: تَكْرَهُ (و) وَلَمْ يَكْرَهُ (م) الصَّلاةَ فِي مَقْبَرَةٍ، وَاخْتَجُّ بِمَسْجِدِهِ عليه السلام، •وَهَــلُ الْمَنْــُ تَعَبُّــدٌ، أَوْ مُعَلَّــلٌ بِمَظِنَّـةِ النَّجَاسَةِ» فِيهِ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَنَصُّهُ: قَالَ بَغْضَهُمْ ۚ وَهُوَ المَلْهَبُ: لا يُصَلِّي فِي مَسْلَخٍ حَمَّامٍ، وَمِثْلُهُ ٱتُونُهُ، وَمَا تَبِعَهُ فِي بَيْعٍ.

(١) (مسألة – ٢): قوله في مواضع النّهي عن المقبرة وغيرها: (وهل المنع تعبُّدٌ أو معلّلٌ بمظنّة النّجاسة، فيه وجهان). انتهى. وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: هو تعبُّدُّ، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزَّركشيّ: تعبُّدٌ عند الأكثرين، واختاره القاضي وغيره.

وقدَّمه في الشَّرح، والرَّعاية الكبرى وهو ظاهر ما قطع به المجد في شرحه.

قال ابن رزينٍ في شرحه: هذا أظهر.

وجزم به في المستوعب وغيره، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: يعلُّل، وإليه يميل الشَّيخ الموفَّق، والشُّارح، وصاحب الحاوي الكبير.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي، والشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا: الحَشُّ مَمْنُوعٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، زَادَ الشَّيْخُ: وَمِنَ الكَلامِ، فَهُوَ أُولَى. وَيُصَلِّي فِيهَا لِلْعُذْرِ، وَفِي الإعَادَةِ روَايَتَان (م ٣)^{(١١}.

وَفِيمًا حَكَاهُ فِي الرُّعَايَةِ نَظَرٌ، وَلا يُصَلِّي فِيهَا مَنْ أَمْكَنَهُ الْحُرُوجُ وَلَوْ فَاتَ الوَقْتُ.

وَمَزْبَلَةٌ وَمَجْزَرَةٌ، وَقَارِعَةُ طُرِيقِ كَمَقْبَرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ، اخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ.

وَتَصِحُ الجُمُعَةُ وَنَحْوُهَا فِي طَرِيق ضَرُورَةً، وَخَافَتْهَا نَصَّ عَلَيْهَا، وَعَلَى رَاحِلَةٍ فِيهَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَطَرِيقُ أَبْيَاتٍ يَسِيرَةِ، والأَشْهَرُ لِلْحَنَفِيَّةِ لا تُكْرَهُ فِي طَرِيقِ وَاسِعٍ، وَأَسْطُحَةِ الكُلِّ كَهِيَ عِنْدَ أَحْمَك، والآكثَر.

وَعَنْهُ: تَصِيحُ، قَالَ أَبُو الوَفَاء لا سَطْحَ نَهُر، لآَنُ المَاءَ لا يُصَلِّى فِيهِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُو كَالطَّريق.

وَعَنْهُ: لا يَصِحُّ، وَكَرهَهَا فِي رَوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ وَجَعْفَر عَلَى نَهْرِ وَسَابَاطٍ، وَذَكَرَ القَاضِي فِيمَا تُجْرِي فِيسهِ مَسْفِينَةٌ كَطَريـق، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْهَوَى تَآبِعٌ لِلْقَرَارِ، وَاخْتَارَ أَبُو الْمَالِي وَغَيْرُهُ الصَّحَّةَ كَالسَّفِينَةِ، قَالَ: وَلَوْ جَمَــٰذَ الْمَـاءُ فَكَـالطُّرِيقِ وَذَكَـرَ بَعْضُهُـمُ الصَّحَّةُ، وَإِنْ حَدَثُ الطُّريقُ بَعْدَهُ فَوَجْهَان (م ٤)(٢).

وَيَأْتِي البِّنَاءُ فِي الطُّرِيقِ آخِرَ الغَصْبِ فِي حَفْرِ البِّثْرِ فِيهَا، وَتَصِحُّ الصَّلاةُ إلَّيْهَا مَعَ الكَرَاهَةِ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ويصلِّي فيها، يعني الأمكنة المنهيُّ عن الصَّلاة فيها الَّتِي عدَّدها للعذر، وفي الإعادة روايتان). انتهي. وأطلقهما ابن تميم.

إحداهما: لا يعيد، وهو الصّحيح.

قال في الحاوي الصَّغير: وإن تعذَّر تحوله عنها صحَّت.

قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يعيد، وقواعد المذهب تقتضي ذلك؛ لأنَّ المنع من الصَّلاة فيها تعبُّديٌّ على الصَّحيح.

وقال في الرَّعاية: وقيل: إنَّ أمكنه الخروج من الموضع المغصوب.

وقيل: وغيره لم يصلُّ فيه بحال، وإن فات الوقت، وفي الإعادة روايتان. انتهى.

قال المصنّف: (وفيما حكاه في الرّعاية نظرٌ). انتهى.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن حدث الطّريق بعده فوجهان). انتهى.

يعني: إذا حدث الطّريق بعد بناء ساباطٍ، وصلِّي على السَّاباط سواءً بني على السَّاباط مسجدًا وصلَّى فيه؛ أو صلَّى على السَّاباط من غير بناء.

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه ابن تميم.

قال في المغني، والشَّرح، وغيرهما: فإن كان المسجد سابقًا فحدث تحته طريقٌ أو عطنٌ، أو غيرهما من مواضع النَّهي لم تمنع الصُّلاة فيه بغير خلاف، لأنَّه لم يتبع ما حدث بعده، وذكر القاضي فيما إذا حدث تحت المسجد طريقٌ وجهًا في كراهة الصُّلاة. انتهى.

وقال المجد في شرحه ومن تبعه: إذا كان إحداث السَّاباط جائزًا صحَّت الصَّلاة فيه من غير كراهةٍ، روايةً واحـــدةً، لأنَّــه لا يســـئى طريقًا، فهو بمنزلة ما إذا أحدث تحته طريقٌ أو نهرٌ. انتهى.

وقد قدُّم الأصحاب صحَّة الصُّلاة فيما إذا حدثت قدَّامه بعد بناء المسجد وهذا مثله.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، واعلم أنَّ كلام المصنّف يشمل ما إذا حدث الطّريق بعد بناء السَّاباط سواءٌ بني عليه مسجدٌ، أو لا، كما تقدُّم، وابن تميم، وابن حمدان إنَّما ذكرا الخلاف فيما إذا حدث الطُّريق بعد المسجد على السَّاباط، وكذا.

قال الشَّيخ، والشَّارح: فكلام المصنَّف أعمُّ، وكلامهم لا ينافي كلامه، واللَّه أعلم.

وظاهر كلام الشَّيخ، والشَّارح، وغيرهما أنَّ محلَّ الخلاف في الكراهة وعدمها كما تقدُّم، وظاهر كـــلام المصنَّف، وابـن حـــدان أنَّ محلُّ الخلاف في الصُّحَّة وعدمها، واللَّه أعلم.

ولا يخلو إطلاق المصنّف من نوع نظر لما تقدُّم من كلام الأصحاب.

وَقِيلَ: لا تُصِحُ.

وَقِيلَ: إِلَى مَقْبَرَةٍ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُغْنِي، والمُحَرَّر، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَعَنْهُ: وَحَشَّ، أَخْتَارَهُ ابْنُ حَامِلٍ.

وَقِيلَ: وَحَمَّامٍ، وَلا حَائِلَ، وَلَوْ كَمُؤخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَظَاهِرُهُ لَيْسَ كَسُتْرَةِ صَلاةٍ، فَيَكْفِي الخَطُّ، بَــلْ كَسُــتْرَةِ المُتَخَلِّي، كَمَــا

وَيُتَوَجُّهُ: أَنَّ مُرَادَهُمْ لا يَضُرُّ بُعْدٌ كَثِيرٌ عَرَّفًا، كَمَا لا أَثَرَ لَهُ فِي مَارٌّ مُبْطِلٍ.

وَعَنْهُ: لا يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، لِكَرَاهَةِ السَّلْفِ الصَّلاةَ فِسي مَسْجِدِ فِسي قَبْلَتِهِ حَسَّ، وَتَأُوُّلِ ابْنُ عَقِيلٍ النُّصِّ عَلَى سِرَايَةِ النُّجَاسَةِ تَحْتَ مُقَامِ الْمُصَلِّي، وَاسْتَحْسَنَهُ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ، وَعَنْ أَخْمَلَ نَخْوُهُ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُبَيِّنُ صِحَّةً تَأْوِيلِي لَوْ كَانَ الحَائِلُ كَآخِرَةِ الرَّحْلِ لَمْ تَبْطُلُ الصَّلاةُ بمُرُورِ الكَلْبِ، وَلَــوْ كَـانَتْ النَّجَاسَـةُ فِي القِبْلَةِ كَهِيَ تَخْتَ القَدَم لَبَطَلْتَ؛ لآنُ نَجَامَةَ الكَلْبِ آكَدُ مِنْ نَجَامَةِ الخَلاء، لِغُسْلِهَا بــالتُرَابِ، فَيَلْزَمُـهُ أَنْ يَقُـولَ بــالخَطُّ هُنَّا، وَلا وَجَٰهَ لَهُ، وَعَدَمُهُ يُدُلُ عَلَى الفَرْقِ وَلا يَضُرُّ قَبْرُ وَقَبْرَانٍ، وَقِيلَ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَظْهَرُ، بِنَاءَ عَلَى أَنَّهُ هَــَلْ

وَيُتَوَجُّهُ: أَنَّ الآظْهَرَ أَنَّ الحَشْخَاشَةَ فِيهَا جَمَاعَةً قَبْرٌ وَاحِدٌ وَأَنَّ ظَاهِرَ كَلامِهِمْ يُفْرَدُ كُلُّ مَيَّتٍ بِقَبْرٍ: نَدْبًا، أَوْ وُجُوبًــا، وَأَنَّ مَعَ الحَاجَةِ يُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْن حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ، وَهَلَا مَعْنَى الخَشْخَاشَةِ.

قَالَ فِي الْمُذَهِّبِ وَغَيْرِهِ: وَمَنْ دُفِنَ بِدَارِهِ مَوْتَى لَمْ تَصِرْ مَقْبَرَةً، وَإِنْ غَيَّرَ مَوَاضِعَ النَّهْي بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا كَجَعْلِ حَمَّامِ دَارًا، وَنَبْشِ مُقْبَرَةٍ صَحَّتَ الصَّلَاةُ، وَحُكِي لا: قَالَ عليه السلام «يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَاثِطِكُمْ هَـذَا» وَنَبَشَ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُ، وَبَنَى مَسْجِدَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٤، م: ٥٢٤).

وَالْمُسْجِدُ إِنْ حَدَثَ بِمَقْبَرَةٍ كَهِيَ وَإِنْ حَدَثَ حَوْلَهُ أَوْ فِي قِبْلَتِهِ فَكَالصَّلاةِ إِلَيْهَـا، وَيُتَوَجَّـهُ احْتِمَـالٌ يَصِحُّ حَوْلَـهُ، وَهُــوَ ظَاهِرُ كُلام جَمَاعَةٍ.

وَقَالَ أَلاَمِدِيُّ: لا فَرْقَ بَيْنَ المَسْجِدِ القَدِيمِ، والحَدِيثِ. وَقَالَ فِي الفُصُولِ: إِنْ بُنِيَ فِيهَا مَسْجِدًا بَغْدَ أَنْ انْقَلَبَتْ أَرْضُهَا بِالدَّفْنِ لَمْ تَجُـزُ الصَّلاةُ، لآنَـهُ بُنِيَ فِيهَ أَرْضِ الظَّـاهِرُ نَجَاسَتُهَا، كَالْبُقْمَةِ النَّجِسَة، وَإِنْ بُنِيَ فِي سَاحَةٍ طَاهِرَةٍ وَجُعِلَتْ فِي السَّاحَةِ مَقْبَرَةً جَــازَتْ، لآنَـهُ فِي جــوارِ مَقْبَرَةٍ، وَتَـأْتِي المُسْأَلَةُ فِي البِنَاء عَلَى القُبُورِ.

وَفِي صِحَٰقَةً صَلاةِ جَنَازَةً فِي مَقْبَرَةٍ وَكَرَاهَتِهَا (و ش) وَعَدَمِهَا روَايَاتٌ (م ٥، ٢)(١).

(١) (مسألة - ٥ – ٦): قوله: (وفي صحَّة صلاة جنازةٍ في مقبرةٍ وكراهتها وعدمها رواياتٌ). انتهى.

إحداها: يصحُّ من غير كراهةٍ، وهو الصُّحيح.

قال ابن عبدوس في تذكرته: تباح في مسجدٍ ومقبرةٍ.

قال في المحرُّر: لا تكره في المقبرة.

قال في الكافي: وتجوز في المقبرة.

قال في الهداية، والتلخيص، والبلغة، والحاوي الكبير، وغيرهم: لا بأس بصلاة الجنازة في المقبرة.

قال في الخلاصة، والإفادات وإدراك الغاية: لا تصحُّ صلاةً في مقبرةٍ لغير جنازةٍ، وقدُّم عدم الكراهة المجد في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: تصحُّ، وتكره، اختاره ابن عقيل.

والرُّواية الثَّالثة: لا تصحُّ الصُّلاة.

وهو ظاهر كلامه في المستوعب، والمقنع، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم؛ لعموم قولهم لا تصحُّ في المقبرة، وصحَّحه النَّاظم، وقـــــــّـم في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وأطلق التَّانية، والتَّالثة في المذهَّب، والمغني، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم.

الضروع - كتاب الصلاة

وَيَصِحُ النَّفَلُ عَلَى الْآصَحُ فِي الكَعْبَةِ، وَعَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ جَهِلَ النَّهِيَ.

وَعَنْهُ: وَالْفَرْضُ، وَالْحَتَارَهُ الآجُرَّيُّ، كَمَنْ نَذَرَ الصَّلاةَ فِي الكَعْبَةِ وَكَمَنْ وَقَفَ عَلَى مُنْتَهَاهُ فِي المُنْصُوصِ. وَإِنْ سَجَدَ عَلَى غَيْرِ مُنْتَهَاهُ وَلاِ شَاخِصٍ مُتَّصِلٍ بِهَا فَعَنْهُ لا يَصِحُ (و ش) كَسُجُودِهِ عَلَى مُنْتَهَاهُ (و).

وَعَنْهُ: يَصِيحُ، كَصَلاَتِهِ عَلَى مَكَان أَعْلَى مِنْهُ (مُ ٧ُ)^(١).

وَقِيلَ: لا يُصِحُّ عَلَى ظُهْرِهَا.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ فِيهَا إِنْ نَقُضَ البِنَاءَ وَصَلَّى إِلَى الْمَوْضِعِ، وَيُسْتَحَبُّ نَفْلُهُ فِيهَا.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ، يُصَلِّي فِيهِ إِذَا دَخَلَهُ وجَاهَهُ، كَلَنَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَلا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَقُومُ كَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْأَسْطُوالنَّيْنِ.

وَيَجُوزُ الفَرْضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَاقِفَةٌ (و هـ م) وَسَائِرَةٌ (هـ) وَعَلَيْهِ الاسْتِقْبَالُ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لآذَى مَطَرٍ، أَوْ وَحَلٍ عَلَــى الآصَعُ (ش) لا لِمَرَضِ نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْآكُثُرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هــ) وَقَيْدَهَا فِي رَوَايَةٍ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعُ النُّزُولَ، وَلَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ بخِلافِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ ازْدَادَ تَضَرُّرُهُ، وَأَجْرَةُ مَنْ يُنْزِلُهُ كَمَاء الوُضُوء، قَالَهُ أَبُو المَعَالِيّ، وَإِنْ خَافَ انْقِطَاعًا عَــنْ رُفْقَتِـهِ أَوْ عَجَـزَ عَـنْ رُكُوبِهِ صَلَّى عَلَيْهَا كَخَائِفٍ، وَكَذَا غَيْرُ المَريض، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ القَاضِي وَابْنُ عَقِيسل، وَمَعْنَـاهُ نَقَـلَ ابْـنُ هَـانِيعُ (و) وَلا إعَادَةَ (ش) وَلَوْ كَانَ عُذْرًا نَادِرًا، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى إنْ لَمْ يَسْتَقْبِلْ لَمْ يَصِحُ إلاّ فِي الْمُسَايَفَةِ، وَمُقْتَضَى كَـلامُ الشَّـيْخ جَوَازُهُ لِخَائِفٍ وَمَريضٍ، وَمَنْ كَانَ فِي مَاءَ أَوْ طِينِ أَوْمَا كَمَصْلُوبٍ وَمَرْبُوطٍ.

وَعَنْهُ: يَسْجُدُ عَلَى مُتَّن المَّاء كَغَريق.

وَقِيلَ: فِيهِ يُومِئُ.

وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ الكُلُّ.

وَلا يَصِحُ قَاعِدًا مَعَ القُدْرَةِ فِي سَفِينَةٍ وَلَوْ سَآثِرَةً (هـ) وَتُقَامُ الجَمَاعَةُ.

تنبيه: اشتمل كلام المصنّف على مسالتين:

(المسألة الأولى - ٥): هل تصبحُ الصَّلاةِ أم لا؟

(المسألة الثَّانية - ٦): إذا قلنا بالصَّحَّة، فهل تكره أم لا؟

والصُّحيح: أنُّها تصحُّ من غير كراهةٍ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن سجد على غير منتهاه ولا شاخصٍ متَّصلٍ بها فعنه لا تصحُّ كسجوده على منتهاه، وعنه تصحُّ كصلاته على مكان أعلى منه). انتهى.

وأطلقهما في التَّلخيص، والمحرُّر، ومختصر ابن تميم، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

وكثيرٌ من الأصحاب يحكي الخلاف وجهين.

أحدهما: تصحُّ، وهو الصُّحيح، على ما اصطلحناه في الخطبة.

اختاره الشَّيخ في المغني، والحجد في شرحه، وابن تميم وصاحب الحاوي الكبير، والفائق، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا تصحُّ إذا لم يكن بين يديه شاخصٌ، وعليه أكثر الأصحاب.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

قال في المغني والشُّرح: فإن لم يكن بين يديه شاخصٌ، أو كان بين يديه آجرٌ معبًا غـير مبـني، أو خشـبٌ غـير مسـمور فيهـا، فقـال أصحابه: لا تصع صلاته.

قال المجد في شرحه وغيره: اختاره القاضي، وهو ظاهر كلامه في المنوَّر، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم.

وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه وغيره. (ع): ما أجمع عليه

(خ): غالفة الأثمة

وَعَنْهُ: إِنْ صَلُوا جُلُوسًا فَلا، وَمَنْ أَتَى بِالْمُلُمُورِ وَصَلَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلا عُذْرٍ قَائِمًا، أَوْ عَلَى السَّفِينَةِ مَنْ أَمْكَنَهُ الخُــرُوجُ وَاقِفَةُ أَوْ سَائِرَةً صَحَّ.

وَعَنْهُ: لا، وَقَطَّحَ بِهِ فِي الرَّاحِلَةِ فِي المُسْتَوْعِبِ، والمُغْنِي، وَغَيْرِهِمَا (و هـ) و (م ش) فِي السَّاثِرَةِ وَقَدَّمُهُ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ. وَفِي الفُصُول: فِي السَّفِينَةِ: هَلْ تَصِحُّ كَمَا لَوْ كَانَتْ وَاقِفَةٌ أَمْ لا كَالرَّاحِلَةِ؟

فِيهِ رَوَايَتَان، وَكَذَاً العَجَلَةُ، والْحِقُةُ وَنَحْوُهُمَا، وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ لا تَصِحُّ، كَمُعَلَّن فِي الهَوَاءِ وَلا ضَرُورَة، وَظَاهِرُ مَا جَـزَمَ بهِ أَبُو المُغَالِي وَغَيْرُهُ تَصِحُّ فِي وَاقِفَةٍ، وَجَزَمَ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ لا تَصِحُّ فِي أَرْجُوحَةٍ، لِعَدَم تَمَكُّنِهِ غُرْفًا.

وَعَلَلُهُ ابْنُ عَقِيلٍ بِعَدَمِ اسْنِتَفْرَارِهِ بِالآرْضْ، كَسُجُودِهِ عَلَى بَعْضِ أَغْضَنَّاء السُّجُودِ، قَالَ أَبْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ شِـهَابِ: وَمِثْلُهَـا زَوْرَقٌ صَغِيرٌ، وَكَذَا جَزَمَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ عِنْدَ مُقَارَنَةِ النَّيْةِ لِلنَّكْبِيرِ لَا تَصِحُ فِي أَرْجُوحَةٍ أَوْ مُعَلَّقٍ فِي الْهَوَاءِ أَوْ سَاجِدٍ عَلَى هَوَاءِ مَا قُدُامَهُ، أَوْ عَلَى حَشِيشٍ، أَوْ قُطْنٍ أَوْ ثَلْجٍ فَلَمْ يَجِدْ حَجْمَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، لِعَدَمِ الْمَكَانِ الْمُسْتَقَرَّ عَلَيْهِ، وَمَتَى لَـمْ يَصِحُ فِي سَفِينَةٍ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَزْمَةُ الخُرُوجِ.

َ زَادَ بَعْضُهُمْ: إِلاَّ أَنْ يَشُقُ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ، وَلا يُعْتَبُرُ كُونُ مَا يُخاذِي الصَّدْرَ مَقَرًّا، فَلَوْ حَاذَاهُ رَوْزَنَةٌ وَنَحُوهَا صَحَّتْ صَلاتُهُ، بِخِلاف مَا تَحْتَ الأَعْضَاءِ، فَلَوْ وَضَعَ جَبْهُتَهُ عَلَى قُطْنٍ مَنْفُوشٍ وَنَحْوِهِ لَمْ تَصِحُّ، وَتَصِحُّ فِي أَرْضِ السَّبَاخِ عَلَى الأَصَحِّ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكْرَهُ، كَأَرْضِ الحَسْف، نَصَّ عَلَيْهِ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٩٠) عَنْ عَلِيٍّ، قَــالَ: «إِنَّ حَبِيبِي ﷺ نَهَـانِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي أَرْض بَابِلَ فَإِنَّهَا مَلْعُونَةً ۚ لا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ فِي التَّحْرِيم.

قَالَ الخَطَّابِيُّ: فَيهِ مَقَالً، و لا أَعْلَمُ أَحَدُا حَرَّمَهَا.

وَقَالَ ابْنُ القَطَّانِ: لا يُصِحُّ.

وَقَالَ البَيْهَقِيُّ: فَلَيْسَ النَّهِيُ لِمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَمُقْتَضَى كَلامِ الآمِدِيِّ وَأَبِي الوَفَاء فِيهَا لا يَصِحُّ، قَالَـهُ شَـيْخُنَا وَقَوَّاهُ، السَّبَخَةُ بِعَسْرِ البَاءِ ذَاتُ مِبَاخٍ وَيَأْتِي حُكُمُ حَاثِلٍ بَيْنَهُ وَبَيْسَنَ الآرْضِ فِيمَـا يُكُرُهُ فِي مَقْصُورَةٍ تُحْمَى. يُكُرُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَحُكُمُ بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ تَأْتِي فِي الوَلِيمَةِ، وَيُكُرَهُ فِي مَقْصُورَةٍ تُحْمَى.

وَقِيلَ: أَوْ لَا إِنْ قَطَعَتِ الصُّفُوفُ، كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الْمُصُورَةِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيل: إِنَّمَا كَرِهَهَا لأَنَّهَا كَانَتْ تَخْتُصُّ بِالظُّلَمَةِ، وَٱبْنَاء الدُّنْيَا، فكَرهَ الاجْتِمَاعَ بهم.

قَالَ: وَقِيلَ كُرِهُهَا لِقَصَرِهَا عَلَى أَتْبَاعِ السُّلْطَانِ وَمَنْعِ غَيْرِهِمْ، فَيَصِيرُ كَالمُوضِعِ المُغْصُوبِ.

وَمَنْ كَانَ ۚ فِي ۚ سَفِينَةٍ ۚ أَوْ بَيْتٍ سَقَفُهُ قَصِّيرٌ وَتَعَلَّرَ القِيَامُ وَالْخُرُوجُ، أَوْ خَافَ عَذُوا إِنْ انْتَصَبَ صَلَّى جَالِسًا، نَصَ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: قَافِمًا مَا أَمْكَنَهُ كَحَدَبٍ، وَكِبَرِ وَمَرَضٍ؛ لأَنَّهُ إِنْ جَلَسَ انْحَنَى، ثُمَّ إِذَا رَكَعَ، فَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيـــدَ قَلِـــلاً، فَ إِنْ عَجَزَ حَنَى رَقَبَتُهُ، فَظَاهِرُهُ يَجِبُ (م ٨)(١).

أحدهما: يستحبُّ ذلك.

قلت: وهو ضعيفً.

والقول الثَّاني: يجب.

قلت: وهو الظَّاهر؛ لأنَّه عوضٌ عن الرُّكوع الَّذي هو واجبٌ، وقد قال ابن تميمٍ وابن حمدان: فإن ركع زادَ في انحنائه قليلاً. زاد في الرُّعاية فإن تعذَّر انحناؤه حنى رقبته نحو قبلته. انتهى.

فالوجوب في كلامه ظاهرٌ وهو الصُّواب.

فهذه ثمان مسائل قد صحّحت من فضل الله تعالى.

⁽۱) (مسألة – ۸): قوله: (ومن كان في سفينة أو بيت سقفه قصيرٌ وتعملًا القيام أو الخروج أو خياف عـدوًا إن انتصـب صلّـى جالسًا نصَّ عليه، وقيل قائمًا ما أمكنه، كحدب وكبر، ومرض، ثمَّ إذا ركع، فقيل: يستحبُّ أن يزيد قلبلا، وقيل يزيد، فإن عجز حتَّـى رقبته فظاهره: يجب). انتهى.

باب استقبال القبلة

يُشْتَرَطُ لِلصَّلاةِ مَعَ القُدْرَةِ، وَيَسْقُطُ بِالعُذْرِ فَلا يُعِيدُ وَلَوْ نَادِرًا، نَحْوُ مَرِيضٍ عَاجِرٍ وَمَرْبُوطٍ (هـ ش).

قَالَ الْآصْحَابُ: كَمَنْع الْمُشْرِكِينَ حَالَ الْمُسَايَفَةِ وَيُتَوَجُّهُ رِوَايَةً مِنْ غَرِيقٍ وَنَحْوُو، وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ المَذْكُورَةِ فِيهِ.

وَجَزَمَ ابْنُ شِهَابِ بِأَنَّ التُّوجُةَ لا يَسْقُطُ حَالَ سَيْرِ السُّفِينَةِ مَعَ أَنَّهَا خَالَةُ عُسَلَّرٍ؛ لآنٌ التُّوجُة إَنْمَا سَـقَطُ حَـالَ المُسَـايَفَةِ لِمَغْنَى مُتَعَدُّ إِلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي وَهُوَ الحِيْدُلانُ عِنْدَ ظُهُورَ الكُفَّارِ، كَلَا قَالَ.

وَيَدُورُ فِي سَفِينَةً فِي فَرْضِ وَقِيلَ لا يَجبُ كَنَفُل فِي أَخَدِ الوَجْهَيْن (م ١)(١) (م ش).

وَأَطْلَقَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي طَالِبٌ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَدُورُ، والْمَرَادُ غَيْرُ الْمَلاَّحِ لِحَاجَتِهِ (و) وَيَسْقُطُ فِي النَّفْلِ فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ قَصِيرٍ (م) نَصُّ عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ فَرْسَخ كَطُويل (وَ) رَاكِبًا.

وَعَنْهُ: وَحَضَرَ، فَعَلَهُ أَنْسٌ (و هــ) خَارِجَ الِصْر، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا وَفِي الْمِصْر.

وَقَالَهُ أَبُو يُوسُفُ، وَقَالَهُ مُحَمَّدٌ مَعَ الكَرَاهَةِ، لِكَثْرَةِ الغَلَطِ فِيهِ، فَرَبُّمَا غَلِطَ، وَعَلَىَ الآصَحّ

وَمَاشِيًا سَفَرًا (و ش)، لا رَاكِبَ التُّعَاسِيف، ويُغتَبَرُ فِي رَاكِبِ طَهَارَةُ مَحِلَّهِ، نَحْوُ سَرْج وَرِكَاب، وَعِنْدَ أَكْـ فَرِ الحَنفيَّـةِ لا

قَالُوا: لأَنَّ بَاطِنَ الدَّابَّةِ لا يَخْلُو عَنْ نَجَاسَةٍ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا اعْتِبَارَ بِنَجَاسَتِهِ، لآنَهُ لَوْ حَمَلَ حَيَوَانًا طَاهِرًا فَصَلَّى بِهِ صَحَّتْ، بَلْ العِلَّةُ أَنَّهُ تَــرَكَ الرُّكُوعَ، والسُّجُودَ مَعَ إِمْكَانِهِمَا عَلَى الآرض، والرُّكُنُ أَقْوَى مِنَ الشُّرْطِ، وَيَلْزُمُ الرَّاكِبَ الإِحْرَامُ إِلَى القِبْلَةِ بِلا مَشَــقَّةٍ، نَقَلَـهُ وَاخْتَـارَهُ الآكُـفَرُ وَذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ الْمَذْهَبِ.

وَعَنْهُ: لا (و هـ م).

نَقَلَ صَالِحٌ وَٱبُو ِ دَاوُدٍ يُعْجِبُنِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَمْكَنَهُ فِعْلُهَا رَاكِعًا وَسَاجِدًا بِلا مَشَقَّةٍ لَزِمَهُ نَصُّ عَلَيْهِ (و ش) لآنُـهُ كَسَـفينَةٍ، قَالَهُ جَمَاعَةً، فَدَلَّ أَنَّهَا وَفَاقً.

وَقِيلَ: لا يَلْزَمُهُ، ذَكَّرَهُ فِي الرَّعَايَةِ روَايَةً، لِلتُّسَاوِي فِي الرُّخُصِ الْعَامَّةِ، فَدَلُّ أنَّ السَّفينَة كَذَلِكَ كَالعِمَاريَّةِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: نَفْلٌ أَفْسَدَهُ وَنَذُرٌ، وَسَجْدَةٌ تُلِيَتْ عَلَى الآرْضِ كَنَفْل.

وَيُتَوَجُّهُ لَنَا مِثْلُهُ فِي النِّذْرِ، وَلَهُ نَظَائِرُ وَإِنْ نَذَرَ الصَّلاةَ عَلَيْهَا جَازَ، وَذَكَرَ القَاضِي قَوْلاً: لا.

فَيُتَوَجُّهُ مِثْلُهُ فِيمَنْ نَذَرَ الصَّلاةَ فِي الكَفَّبَةِ، وَإِنْ عُلِرَ مَنْ عَدَلَتْ بِهِ دَائِتُهُ عَنْ جِهْةِ سَيْرِو، أَوْ هَوَى إِلَى غَيْرِ القِبْلَةِ وَطَــالَ

وَقِيلَ: لا، فَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لآنَّهُ مَغْلُوبٌ، كَسَاهِ.

وَقِيلَ: يَسْجُدُ بِمُدُولِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَدُ بِأَنْ عَدَلَتْ دَائِتُهُ وَأَمْكَنَهُ رَدُهَا أَوْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِهَا مَعَ عِلْمِهِ بَطَلَـت، وَإِنْ الْمَحَرَفَـت

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويدور في سفينةٍ في فرضٍ، وقيل لا يجب، كنفلٍ في أحد الوجهين). انتهى.

أحدهما: لا يجب، وهو الصحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن انحرفوا عن القبلة انحرفوا إليها في الفرض، وقيل لا يجب كالنُّفل، في الأصحِّ.

وقدُّمه ابن تميم، فقال: من كان في سفينة لا يقدر أن يخرج منها صلَّى على حسب حاله فيهــا، وكلَّمـا دارت انحـرف إلى القبلـة في الفرض، وَلا يجب ذلك في النَّفل. انتهى.

والوجه الثّاني: يجب، وهو احتمالٌ في غتصر ابن تميم، وعملُ الحلاف عند ابن تميم: إذا كان لا يقدر على الحروج من السّفينة. وقال في الرّعاية الكبرى بعد ذكر هذه المسألة وغيرها: والمسافر كالمقيم، ثمّ قال بعد ذلك وقيل: للمسافر التّنفُــل فيهــا وإن أمكنــه الخروج منها كالرَّاحلة، ولا يجب أن يدور كلَّما دارت إلى القبلة. انتهى.

فجعل هذا طريقةً أخرى بعدما صحَّح عدم الوجوب.

(ع): ما أجم عليه

عَنْ جهَةِ سَيْرِهِ فَصَارَ قَفَاهُ إِلَى القِبْلَةِ عَمْدًا بَطَلَتْ، إلاَّ أنْ يَكُونَ مَا انْحَرَفَ إلَيْهِ جِهَةَ القِبْلَـةِ، ذَكَـرَهُ القَـاضِي، وَهِـيَ مَسْأَلَةُ الالتِفَاتِ الْبُطِلِ.

وَقَدْ سَبَقَ، وَمَتَى لَمْ يَدُمْ مَنَيْرُهُ فَوَقَفَ لِتَعَبِ دَائِتِهِ، أَوْ مُنْتَظِرًا لِلرَّفْقَةِ، أَوْ لَمْ يَسِرْ كَسَيْرِهِمْ أَوْ نَسـوَى السَّزُولَ بِبَلَـدٍ دَخَلَـهُ اسْتَقْبُلَ القِبْلَةَ، وَإِنْ نَزَلَ فِي أَثْنَافِهَا نَزَلَ مُسْتَقْبِلاً وَٱتَّمُّهَا نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ رَكِبَ فِي نَفْلِ بَطُلَ.

وَقَيلَ: يُتِمُّهُ كُرُكُوبٌ مَاشِ فِيهِ، والمَاشِي يُحْرِمُ إِلَى القِبْلَةِ، وَيَرْكُعُ وَيَسْجُدُ إِلَيْهَا (و ش).

وَقِيلَ: يُومِي بهمَا إِلَى جهَةِ سَيْرُو.

وَقِيلَ: مِنا سِوَىَ القِيَام يَفْعَلُهُ إِلَىَ القِبْلَةِ غَيْرَ مَاشِ، وَيَلْزَمُ قَادِرًا أَوْمَأ جَعْـلُ سُـجُودِهِ أَخْفَـضَ (و)، والطُّمَأْنِينَـةُ وَفَـرْضُ الْمُشَاهَدِ لِمَكَّةً، أَوْ لِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ (و) أو القَريبِ مِنْهُمًا.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمَ: وَمَسْمَجِدُ الكُوفَةِ، لِاتَّفَاقِ الصُّحَابَةِ عَلَيْهِ إصَابَةُ العَيْن ببَدَنِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: أَوْ بِبَعْضِهِ وَإِنْ تَعَذَّرَ اجْتَهَدَ إِلَى عَيْنِهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ إَلَى جَهْتِهَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ تُعَذَّرَ فَكَبَعِيدٍ.

وَفِي الوَاضِحِ إِنْ قَدَرَ عَلَى الرُّوْيَةِ إِلاَّ أَنَّهُ مُسْتَتِرٌ بِمَنْزِلِ وَغَيْرِهِ كَمُشَاهِدٍ، وَفِي رِوَايَةٍ كَبَعِيدٍ، وَلا يَضُـرُ العُلُـوُ، والـنُزُولُ، وَعِنْدُ ابْن حَامِدٍ لَا يَصِحُ إِلَى الْحَجَرِ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسَخِ. وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي فِي الْمُكِيِّ، وَنَصَّ أَحْمَدُ: الحِجْرُ مِنَ البَيْتِ، وَفَرْضُ مَسٍنْ بَعُـدَ عَنْهَـا الاجْتِهَـادُ إِلَـى جِهَتِهَـا، وَهُـوَ الآصَحُ لِلْحَنَفِيَّةِ، فَيُعْفَى عَن الانْحِرَافِ قَلِيلاً، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمُ النَّيَامُنُ، والنَّيَاسُرُ فِي الجهَّةِ.

وَعَنْهُ: إِلَى عَيْنِهَا، فَيَمْنَعُ اخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ أَبُو اَلْمَعَالِي أَنَّهُ المَشْهُورُ (و م ر ق).

وَفِي الرَّعَايَةِ عَلَيْهَا: إنْ رَفَعُ وَجُهَهُ نَحْوَ السَّمَاء فَخُرَجَ بهِ عَن القِبْلَةِ مُنِعَ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا وَغَيْرُهُ إِذَا تَجَشَّأُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ يَنْبَنِي أَنَّ يَرْفَعَ وَجُهَهُ إِلَى فَوْقِ، لِثَلاُّ يُؤْذِي مَنْ حَوْلَهُ بِالرَّائِحَةِ، وَمَــا سَبَقَ مَاذُ سَرَدِهُ وَمِرْدُ وَمِدْدُ أوُّلا عَلَيْهِ كَلامُ أَحْمَدَ، والأَصْحَابُ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الجَمَاعَةِ: فِي الرَّوَايَةُ الأُولَى مَا بَيْنَ المَشْرِق، والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ، فَإِنْ الْمُحَرَفَ عَن القِبْلَةِ قَلِيلاً لَــمْ يُعِـدْ، وَلا يَتَبَالَى مَغْرِبُ الْصَيْنِفِ، والشُّنَاء، وَمَشْرَقُ الصَّيْفِ، والشُّنَّاء إذًا صَلَّى بَيْنُهُمَا، وَبَيْنَ القّاضِي أَنْ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ مَشْرِق وَمَغْرِبٍ فَالقِبْلَةُ مَا بَيْنَهُمَا، قَالَ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَحَرَّى الوَسَطَ، وَلَمْ أَجِدْ الثَّانِيَةَ صَريحَةً.

وَفِي ظُهُورِهَا نَظَرٌ، فَإِنَّهُ قَالَ: مَشَارِقُ الصَّيْفِ، والشُّتَاءِ سَوَاءٌ، إِنَّمَا يَنْبَغِي لَهُ أَلَ يَتَحَــرَّى أَوْسَـطَ ذَلِـكَ، لا يَتَيَـامَنُ، وَلا

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: وَيَسْتَذِيرُ الصُّفُّ الطُّويلُ.

وَفِيهِ فِي قَتَاوَىَ ابْنِ الزَّاهُونِيُّ رِوَايْتَانِ، إِخْدَاهُمَا لا، لِخَفَائِهِ وَهُسْرِ اهْتِبَارِهِ، والثَّانِيَّةُ يَنْحَرِفُ طَرَفُ الصَّفُ يَسِيرًا، يَجْمَعُ بهِ تُوَجُّهُ الكُلِّ إِلَى العَيْنِ.

وَأَجَابَ أَبُو الْحَطَّابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الصِّفُ يَجْتَهِدُ أَنْ يَتَوَجَّةِ إِلَى عَيْنِهَا مِنْ أَيْدَ النُّوَاحِي كَسَانَ، وَاحْتَجَّ جَمَاعَـةٌ بِصِحْـةِ صَلاةِ صَفَّ طَوَيلٍ عَلَى خَطَّ مُسْتَوِ، مَعَ أَنَّهُ لا يُصِيبُ عَيْنُهَا إِلاَّ مَنْ كَانَ بَقَدْرَهَا، وَإِنْمَا يَثُمِّيعُ الْمَحَاذِي مَعَ النَّقَوُس، لا مَعَ عَدَمِهِ، وَلُوْ وَجَبَ التَّوَجُهُ إِلَى العَيْنِ لَمْ تَصِيعُ صَلاةً مَنْ خَرَجَ عَنْهَا كَالْكُيِّ، وَلَمْ أَجِدْهُمْ ذَكَرُوا هُنَا أَنْ البُعْدَ مَسَافَةً قَصْرٍ، بَلْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ بِحَيْثُ لا يَقْدِرُ عَلَى الْمَعَايَنَةِ، وَلا عَلَى مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْم.

(ش): الإمام الشافعي

وَإِنْ أَخْبُرُهُ عَدْلٌ.

وَقِيلَ: أَوْ مُسْتُورٌ.

(ر): روایتسان

وَقِيلَ: أَوْ مُمَيِّزٌ، عَنْ عِلْم لَزِمَهُ تَقْلِيدُهُ فِي الْأَصَحُّ (ش).

وَفِي التَّلْخِيص: لَيْسَ لِلْغَالِمَ تَقْلِيدُهُ، وَإِنَّ أَخْبَرَهُ عَن اجْتِهَادِهِ لَمْ يَجُزْ تَقْلِيدُهُ فِي الْآصَحُّ (و).

وَقِيلَ: إِنْ صَاقَ الوَقْتُ، وَذَكُرَهُ القَاضِيَ ظَاهِرُ كَلامُ أَحْمَكَ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقِيلَ: أَوْ كَانَ أَعْلَمَ قَلْدُهُ، وَفِي آخِرِ التَّمْهِيدِ يُصَلِّيهُا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ثُمَّ يُعِيدُ إِذَا قَدَرَ، فَلا ضَرُورَةَ إِلَى التَّقْلِيسِدِ كَمَـنْ عَدِمَ الْمَاءَ، والتُرَابَ يُصَلِّي وَيُعِيدُ، وَيَلْزَمُهُ السُّوَّالُ، فَظَاهِرُهُ يَقْصِدُ المُنْزِلَ فِي اللَّيْلِ لِيَسْتَخْبِرَ، خِلاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ مِثْلِهِ، وَلَعَلُّ الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَاهِ، كَمَا لا يَخْرُجُ مَنْ حَلَفَ لا يُسَاكِنُ فَلَانًا لَيْلاَ، وَلا يُسَسِلُمُ الوَدِيعَـةَ لَيْـلاَ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَدِلُ بِمَحَارِيبَ يَعْلَمُهَا لِلْمُسْلِمِينَ عَدُولاً أَوْ فَسُاقًا.

وَعَنْهُ: يَجْتُهِدُ.

وَعَنْهُ: وَلُوْ بِالْمَدِينَةِ.

وَفِي الْمُغْنِي أَوْ يَعْلَمُهَا لِلنَّصَارَى.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لا يَجْتَهِدُ فِي مِحْرَابٍ لَمْ يُعْرَفْ بِمُظْعِن بِقَرْيَةٍ مَطْرُوقَةٍ.

قَالَ: وَأُصَحُّ الْوَجْهَيْنِ لاَ يَنْحَرِفُ، لاَّنُ ذُواْمَ النَّوجُةُ إِلَيْهِ كَالْقَطْعُ، كَالْحَرَمَيْنِ وَبِالنَّجُوم، وَأَصَحُهَا القُطْب، ثُمَّ الجَديُ، وَهُمَا مِنَ الشَّمَال، وَحَوْلَ القُطْبِ أَنْجُمَّ دَائِرَةٌ وَعَلَيْهِ تَدُورُ بَنَاتُ نَعْش، وَلا يَفْسَرَبُ مِنْهُ غَيْرُ الفَرْقَدَيْنِ وَبِالشَّمْس، وَهِيَ تُقَارِبُ الجَنُوبَ شِيَّاءً، والشَّمَالَ صَيْفًا وَبِالقَمَر، وَمَنَازِلُهُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، كُلُّ لَيْلَةٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا أَوْ قُرْبِهِ، وَكُلُّهَا تَطْلُعُ مِنَ المُشْرِق، وَتَغْرُبُ فِي المُغْرِب، فَظِلُك يَسَارُك وَبِالرَّيَاحِ.

ُوقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: الأَسْتِدْلال بِهَا صَعِيفٌ، فَالجَنْوَبُ تَهُبُّ بَيْنَ القِبْلَةِ، وَالمَشْرِق، والشَّمَالُ تُقَابِلُهَا، والدَّبُورُ تَهُبُ بَيْنَ القِبْلَةِ، والمَشْرِق، والشَّمَالُ تُقَابِلُهَا، وَتُسَمَّى القَبُولُ؛ لآنُ بَابَ الكَمْنَةِ وَعَادَةَ أَبُوَابِ اَلعَرَبِ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ، فَتَقَابِلُهُمْ، وَمِنْ وَرَابِهِمْ. سُمُيّتُ القِبْلَةُ، وَبَقِيَّةُ الرِّيَاحِ عَنْ جَنُوبِهِمْ، وَشَمَائِلِهِمْ، وَمِنْ وَرَابِهِمْ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: وَبِالآنْهَارُ الكِبَارِ غُيْرُ المُحَدَّدَةِ، فَكُلُّهَا بِخِلْقَةِ الآصُل تَجْرِي مِسنْ مَهَبِ الشَّمَال مِسنْ يَمُنَةِ المُصَلِّي إِلَى يَسْرُتِهِ، حَلَى انْجِرَافِ قَلِيل، إِلاَّ نَهْرًا بِخُرَاسَانَ، وَنَهْرًا بِالشَّامِ، عَكْسُ ذَلِكَ، فَلِهَذَا سُمَّيَ الآوَّلُ: المَقْلُوب، والنَّانِي: العَاصِيَ. قَالُوا: وَبِالجِبَال، فَكُلُّ جَبَلِ لَهُ وَجَةً مُتَوَجَّةً إِلَى القِبْلَةِ يَغْرِفُهُ أَهْلُهُ وَمَنْ مَرَّ بِهِ، وَذَلِكَ ضَعِيف، ولِهذَا لَمْ يَذَكُرُهُ جَمَاعَةً. وَذَكَرَ بَغْضُهُمْ الْمَجَرَّةُ فِي السَّمَاءِ، وَجَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي بَعْضِ الصَّيْفِ، ويُستَخَبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ أُولُةَ القِبْلَةِ، والوَقْتِ

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يَتُوجُهُ وُجُوبُهُ، وَأَنَّهُ يَخْتَمِلُ عَكُسُّهُ لِنُدْرَّتِهِ.

قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: ۚ فَإِنْ دَخُلَ الْوَقْتُ وَخَفِيْتُ الْقِبْلَةُ عَلَيْهِ لَزِمَهُ قَوْلاً وَاحِـدًا، أَيْ: تَعَلَّـمُ القِبْلَـةِ أَوْ الاجْبِهَـادُ لِقِصَـرِ رَمَنِـهِ، وَيُقَلّدُ لِضِيقِ الوَقْتَ؛ لَآنَ القِبْلَةَ يَجُورُ تَرَكُهَا لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ شِيلَةُ الحَوْفِ، وَلا يُعِيدُ، بِخِلافِ الطَّهَارَةِ، وَلاَنْهُ يَجْتَهِــدُ فِيهَــا مَعَ العِلْمِ بِأَنَّ هَنَاكَ نَصًا خَفِيَ عَلَيْهِ؛ هُوَ عَيْنُ القِبْلَةِ، بِخِلافِ الحَاكِم، وظاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ لا يَلْزَمُ الجَاهِلِ التَّعَلَّمُ.

فصل

وَإِن اخْتَلَفَ مُجْتَهِدَان فِي جِهَتَيْن وَقِيلَ أَوْ جِهَةٍ لَمْ يَتَبِعْ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، وَلا يَصِحُ اقْتِسَدَاؤُهُ بِهِ، نَـصُ عُلَيْهِ (و) لِظَنّـهِ خَطَاهُ بِإِجْمَاعٍ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ قِيَاسَ المُذَهَبِ يَصِيخُ.

وَقَيْلَ: صَلَّاةُ الإِمَام، وَظَاهِرُ كَلامِهمْ يَصِيحُ الْتِمَامُهُ بِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ خَالَهُ.

وَيُتَوَجَّهُ: أَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ القُلَاوُةِ مَعَ اخْتِلافِ الجِهَةِ صِحْتُهُ فِي الجُمْعَةِ قَبْلَ الـزُوالِ، لاغْتِقَـادِهِ فَسَـادَهَا، لآنُـهُ لَـمْ بِخَاطَبْ.

وَمَنِ اتَّفَقَ اجْتِهَادُهُمَا فَائْتُمَّ أَحَدُهُمَا بِالآخِرِ فَمَنْ بَانَ لَهُ الْحَطَّا انْحَرَف وَاتْمٌ، وَيَنْوِي الْمَامُومُ الْمَفَارَقَةَ لِلْمُدْرِ، وَيُبَمُّ وَيَنْبُمُهُ مَنْ قَلْدَهُ فِي الآصَحُ، وَيَجِبُ عَلَى جَاهِلٍ وَأَهْمَى تَقْلِيدُ الآوثَقِ، وَيُتَخَرُّجُ لا، قَدَّمَهُ فِي النَّبْصِرَةِ (و) لِمَامِّيٍّ فِي الفُتْيَا عَلَى الآصَحُ (و) وَلَوْ تَسَاوَيًا فَمَنْ شَاءَ.

وَقَالَ أَبُو الوَفَاء: إِنْ اخْتَلَفَا فَإِلَى الْجَهَنَيْن.

وَلَوْ سَأَلَ مُفْتِيَيْنِ فَاخْتَلْفَا فَهَلْ يَأْخُذُ الآرْجَحَ، أَوْ بِالآخَفُ، أَوْ بِالآشَدُ، أَوْ يُخَيُّرُ؟ فِيهِ أُوْجَةَ (٢، ٣)(١).

وَإِنْ سَأَلَ فَلَمْ تَسَكُنْ نَفْسُهُ فَفِي تَكْرَارِهِ وَجَهَانِ (مُ ٤)(٢).

وَمَنْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ وَلا تَقْلِيْدِ أَوْ ظُنَّ جِهَةً بَاجْتِهَادِهِ فَخَالَفَهَا أَعَادَ (و م ش)، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْآمْرَانِ تَحَرَّى.

وَقِيلَ: وَيُعِيدُ (و ش) وَإِنْ صَلَّى بِلا تَحَرُّ أَعَادَ.

وَعَنْهُ: وَيُعِيدُ إِنْ تَعَذَّرَ النَّحَرِّي (شَ).

وَقِيلَ: وَيُعِيدُ فِي الكُلِّ إِنْ أَخْطَأً، وإلاَّ فَلا.

وَلا إِهَادَةَ عَلَى مُخْطِي مِمَ اجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ سَفَرًا (ش) وَخَرَّجَ فِي الوَاضِحِ رِوَايَةَ مَا لَوْ بَانَ الفَقِـيرُ غَنِيًّا يُعِيـكُ، وَفَـرُقَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى اليَقِينِ بِأَخْذِ إِمَامٍ.

وَعَنْهُ: لا يُعِيدُ حَضَرًا، وَاحْتَجُّ أَحْمَدُ بِقَضْيَّةِ أَهْلِ قُبَاءَ.

(١) (مسألة - ٢ – ٣): (ولو سأل مفتيين فاختلفا فهل يأخذ بالأرجع، أو الأخفّ، أو الأشدّ، أو يخيّره فيه أوجة). انتهى. أطلق الخلاف في عدّة أقوال.

. أحدها: أنَّه يخيُّر، اختاره القاضي وأبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق في الرُّوضة، نقله عنه المصنّف في أصوله، ولم أره فيها.

والوجه الثَّاني: يأخذ بالأرجح، ذكره ابن البَّاء، وغيره، وهو الصَّحيح.

واختاره بعض الأصحاب، قاله المصنّف في أصوله.

وقال في إعلام الموقّعين: يجب عليه أن يتحرّى، ويبحث عن الرّاجح بحسبه وهو أرجح المذاهب السّبعة. انتهى.

قال الشَّيخ في الرُّوضة: إذا سألهما فاختلفا عليه لزمه الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه، فقدُّم هذا.

وقال الطُّوقُ في مختصرها: فيه خلافٌ، والظَّاهر الأخـذ بقـول الأفضـل في علمـه ودينـه، وقـدُم الشَّـيخ في الرُّوضـة، والطُّـوقُ في مختصره، والشَّيخ علاء الدَّين بن اللَّحَّام في أصوله، وغيرهم: أنَّهما إذا استويا عنده له اتبّاع آيُهما شاء.

وجزم به الشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسوُّدة.

وقال ذكره القاضي في أصوله المختلفة بما يقتضي أنَّه محلُّ وفاقٍ ولم يمنعه، وهو الصَّحيح، والصَّواب. والوجه الثَّالث: يأخذ بالأخفِّ.

والوجه الرَّابع: يأخذ بالأشدُّ، ذكره ابن البِّنَّاء أيضًا، وقيل يأخذ بأرجحها دليلا، وقيل سأل مفتيًا آخر.

قال الطُّوفيُّ وغيره: ويحتمل أن يسقطا، ويرجع إلى غيرهما إن وجد، وإلاَّ فإلى ما قبل السُّمع.

تنبيه: ذكر ذلك مسألةً واحدةً، والذي ينبغي أن يكون مسألتان:

(المسألة الأولى – ٢): إذا سألهما واختلفا عليه ولم يتساويا فهنا الصُّحيح الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه.

(المسألة النَّانية - ٣): إذا تساويا عنده فهنا الصَّحيح الخيرة كما فعل الشَّيخ وغيره من الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن سأل فلم تسكن نفسه ففي تكراره وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يلزمه.

قال ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع: أظهر الوجهين لا يلزمه.

والوجه الثَّاني: يلزمه.

وهو ظاهر ما قدَّمه المصنّف في أصوله، فإنَّه قال: يلزم المفتى تكرير النَّظر عند تكرير الواقعة، جزم به القاضي، وابن عقيلٍ. وذكر بعض أصحابنا: لا يلزم، ثمَّ قال: ولزوم السُّؤال ثانيًا فيه الخلاف. انتهى.

وهو ظاهر كلامه في إعلام الموقّعين.

قلت: الصُّواب في ذلك الاحتياط.

قال في الرُّعاية: ولا يكفيه من لم تسكن نفسه إليه، نقله المصنَّف عنه في أصوله.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب قد صحَّحت محمد الله تعالى.

وَعَنْهُ: مَا لَمْ يُخْطِئْ حَرُمًا وَفِي النَّعْلِيقِ: وَمَكِيًّ كَفَيْرِهِ عَلَى ظَاهِرِ كَلامِهِ، لآنَهُ قَالَ فِي رَوَايَةِ صَالِح يَجْزِيه، قَدْ تَحَـرُى، فَجَعَلَ العِلْةَ فِي الإِجْزَاء وُجُودَ التَّحَرُّي، وَمَذَا مَوْجُودٌ فِي المُكِيِّ، وَعَلَى أَنَّ المُكِيُّ إِذَا عَلِمَ اَلْحَطَأَ فَهُو رَاجِعٌ مِنِ اجْتِهَادِ إِلَى يَقِينِ، فَيَنْتَقِضُ اجْتِهَادُهُ كَحَاكِم اجْتَهَدَ ثُمَّ وَجَدَ النَّصُّ.

وَنِي الانْتِصَارِ: لا نُسَلِّمُهُ، والآصَحُ تَسْلِيمُهُ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَجْتَهِدَ لِكُلُّ صَلاةٍ (و)، كَالحَادِثَةِ فِي الآصَحُ، فِيهَا لِمُفْتِ

والزَمَّهُ فِيهَا أَبُو الخَطَّابِ وَآبُو الوَفَاءِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ طَرِيقَ الاجْتِهَادِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ المُصَلِّي عَمِلَ بِالآخِرِ، وَلَوْ كَـانَ فِي صَلاةٍ بَنِّي، نَقَلَهُ الجُمَاعَةُ (و هـ).

وَهُوَ الْآصَحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لِقِصَّةِ أَهْلِ قُبَاءً، والصَّلاةُ تَشْبِعُ لاجْتِهَادَيْنِ لِطُولِهَا، بِخِـلافِ حُكْمِ الحَـاكِمِ، فَنَظِـيرُهُ يَتَبَيّْنُ الخَطَأَ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ قَبْلَ الفَرَاغِ مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لا يُكْمِلُهَا بِاجْتِهَادَيْنِ كَالحُكْمِ سَوَاءٌ، ذَكَرَهُ فِي الجَامِعِ، وَكَشَــكُهِ فِي الصَّلاةِ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ (و م ش).

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ جُمُعْتُهُ الْأُوَّلَةُ، وَإِنْ ظَنَّ الخَطَّأَ فَقَطْ بَطَلَتْ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ بَانَ لَهُ صِحَّةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطُلُ زَمَنُهُ اسْتَمَرُ، وَصَحَّت، وَإِنْ بَانَ لَهُ الحَطَأُ فِيهَا بَنَى.

وَقِيلَ: إِنْ أَبْصَرَ فِيهَا وَقَرْضُهُ الاجْتِهَادُ وَلَمْ يَرَ مَا يَذُلُّ عَلَى صَوَابِهِ بَطَلَتْ، وَمَنْ أُخْبَرَ وَهُوَ فِيهَا بِالخَطَّا يَقِينًا لَزَمَهُ قَبُولُـهُ، وإِلاَّ لَمْ يَجُزْ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي يَلْزَمُهُ تَقْلِيسَدُهُ، فَكَمَـنْ تَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ، وَخَرَّجَ أَبُـو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ عَلَى منصُوصِهِ فِي الثَّيَابِ المُشْتَبِهَةِ وُجُوبُ الصَّلَاةِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتِ، وَهُوَ فِي التَّبْصِرَةِ روايَةٌ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: الْآمْرُ بِذَلِكَ أَمْرٌ بِالخَطَا، فَلِهَلَّا أَمِرَ بِالاجْتِهَادِ، فَعَلَى الآولَّــى لَـوْ فَعَلَـهُ لَـمْ يُجْزِفُهُ إِلاَّ أَنْ يَتَحَرَّى فَيَجْزِيَهُ، وَإِنْ لَمْ يُصِبِ (و) وَذَكَرَهُ القاضِي أَيْضًا.

وقال في مَسْأَلَةِ الشُّكُ فِي الصَّلاةِ لِخَصْمِهِ الحَنَفِيّ، يُمْكِنُهُ أَدَاءُ فَرْضِهِ بِيَقِينِ بِأَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَــاتِ، وَصَلَّى عليه السلام إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ بِالمَدِينَةِ، قِيل: سَبْعَة عَشَرَ شَهْرًا.

وَقِيلَ: ثَمَانِيَةً عَشَرَ شَهْرًا.

وَقِيلَ: سِنَّةً عَشَرَ شَهُرًا.

وَقِيلَ: بِسَنَةٍ، وَقَالَهُ أَكْثُرُ العُلَمَاء.

وَقِيلَ: بِقُرْآن، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِصَلاتِهِ قَبْلَ الهِجْرَةِ، وَسُئِلَ عَنْهَا ابْنُ عَقِيلٍ فَقَالَ: الجَوَابُ: ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِسِي تَارِيخِهِ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى إِلَى الكَعْبَةِ قَبْلَ الهِجْرَةِ، وَصَلَّى إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ بِالمَدِينَةِ.

باب النُيَّة

تُعْتَبَرُ لِلصَّلاةِ (ع)، وَلا تَسْقُطُ بِوَجْهِ، وَلا يَضُرُّ مَعَهَا قَصْدُ تَعْلِيمِهَا لِفِعْلِهِ عليه السلام فِي صَلاتِهِ عَلَى المِنْبَرِ وَغَـيْرِهِ، أَوْ خَلاصًا مِنْ خَصْمٍ، أَوْ إِذْمَانِ سَهَرٍ، كَذَا وَجَدْت ابْنَ الصَّيْرَفِيُّ نَقَلَهُ.

والْمَرَادُ: لا يَمْنُعُ الصَّحَّةَ بَعْدَ إَتْيَانِهِ بالنَّيْةِ الْمُعْتَبَرَةِ، لا أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ قُوَابُهُ.

وَلِهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِيمَا يُنْقِصُ الآجْرَ، وَمِثْلُهُ قَصْدُهُ مَعَ نِيَّةِ الصَّوْمِ هَضْمَ الطَّعَامِ، أَوْ قَصْــدُهُ مَعَ نِيَّةِ الحَـجِّ رُوْيَـةَ البلادِ النَّائِيَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

مَعَ شَوْبٍ مِنَ الرِّيَاءِ وَحَظٌّ النَّفْس.

سع سبوب بن سويد و صلة منسل. وَلَعَلُ مُرَادَهُ: أَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَلَهُمَا الْأَوْرَ أَنَّهُ يَأْتُمُ، وإلا فَكَلامُ غَيْرِهِ يَدُلُ عَلَى أَنَّ شَـوْبِ الرِّيَاءِ مُبْطِلٌ، وَأَنَّ حَظَّ النَّفْسِ كَقَصْدِهِ مَعَ نِيَّةِ العِبَادَةِ الحَلاصَ مِنْ خَصْم، أَوْ هَضْمِ الطَّعَامِ أَنَّهُ لا يُبْطِلُ؛ لآنَهُ قَصْدُ مَا يَلْزَمُ ضَرُورَةً كَنِيَّةِ التَّبَرُّدِ، أَوِ النَّظَافَـةِ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ الحَدَثِ.

_ وَسَبَقَ ْفِيهِ احْتِمَالٌ، وَقَالَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّة وَابْنُ حَزْمٍ، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا مِثْلُهُ، وَيَأْتِي فِيمَا إِذَا قَصَدَ فِي طَوَافِهِ غَرِيمًـا أَوْ صَيْـدًا، وَهِيَ الشَّرْطُ السَّادِسُ.

وَقِيلَ: فَرْضٌ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَادِرِ: هِيَ قَبْلَ الصَّلاةِ شَرْطٌ، وَفِيهَا رُكُنَّ.

وَقَالَ صِنَاحِبُ النَّظْمِ: فَيَلْزَمُهُمْ مِثْلُهُ فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ، وَيَجِبُ تَعْيِينُهَا لِفَرْضِ وَنَفْلٍ مُعَيِّنِ عَلَى الْأَصَحُ (و م ش).

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي نَفُلٍ مُعَيِّنِ، لا، كَمُطْلَق (و) وَأَبْطَلَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَدَمَ النَّعْيِينَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَّـوَاتْ فَصَلَّى أَرْبَعًا يَنْوِيهَا مِمًّا عَلَيْهِ لَمْ يُجِزْهُ (ع)، فَلُولا اشْتِرَاطُ النَّعْيِينِ أَجْزَاهُ، كَالرُّكَاةِ لَوْ أَخْرَجَ شَاةً أَوْ صَاعًا مَنْ عَلَيْهِ شِيَاةً: عَنْ إِسِلِ، أَوْ غَنْم، وَعُشْر، وَفِطْرَةٍ يَنْوِيهَا مِمَّا عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ: وَظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ لا فَرْق، وَهُوَ مُتَوَجَّةٌ إِنْ لَمْ يَصِحَّ بَيْنَهُمَا فَرْق، وَتَجِبُ نِيْهُمَا فَرْق، وَلَهُ مَنْ اللهِ تَعَالَى فِي جَمِيعٍ نِيْهُ الفَرْض، والآدَاء لِلْحَاضِرَة، والقَصْاء لِلْفَائِيَةِ عَلَى الآصَحَ"، لا إضَافَةُ الفِعْلِ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي جَمِيعٍ نِيْهِ

وصحُّحه في التُّصحيح، والرِّعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيره.

وجزم به في الوجيز وُغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، وإدراك الغاية، وتجريد العنايـة، وشــرح ابــن رزيــن، وغيرهم، وصحَّحه في الإنصاف.

وأطلق الحلاف في المذهب، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والشُّرح، والنَّظم، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

وأمَّا اشتراط نيَّة القضاء في الفائتة فاختاره ابن حامدٍ.

(ر): روایتان

⁽١) تنبيه: قوله: (وتجب نيَّة الفرضيَّة للفرض، والأداء للحاضرة، والقضاء للفائتة، على الأصحُّ). انتهى.

قال ابن نصر الله: المذهب عدم الوجوب في الثَّلاثة. انتهى.

قلت: وهو الظَّاهر، ونحن نذكر ما يسُّر اللَّه به.

أمَّا اشتراط نيَّة الفرضيَّة في الفرض، فاختاره ابن حاملٍ، وصحَّحه المصنَّف.

قال في الخلاصة: وينوي الصَّلاة الحاضرة فرضًا. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: لا يشترط، وعليه الأكثر.

قال في الكافي قاله غير ابن حامدٍ.

قال المجد وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين وصاحب الحاوي الكبير: لا يشترط نيَّة الفرض للمكتوبة إذا أتى بنيَّة التَّعيين عند أكثر أصحابنا، قالوا: وهو أولى.

العِبَادَاتِ فِي النَّيَّةِ فِي الْأَصَحُّ.

وَيَصِحُ القَصَاءُ بِنِيَّةِ الآدَاءِ وَعَكْسِهِ إِذَا بَانَ خِلافُ ظُنَّهِ، ذَكِرَهُ الآصْحَابُ، قَالُوا: وَلا يَصِحُ القَصَاءُ بِنِيَّـةِ الآدَاءِ وَعَكْسِهِ

قَالَ الآصْحَابُ فِي الصَّلاةِ فِي المُغْصُوبِ: إِنَّ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ بِالصَّلاةِ شَرْطٌ، فَعَلَى هَذَا لَوْ أَلْجِيَّ إِلَى النَّيْةِ كَمَّا سَبَقَ بِيَسِينٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَمْ يَنْوِ القُرْبَةَ لَمْ يَصِحُّ.

وَقُلَا ذَكَرَ الشُّيْخُ فِي الزُّوْضَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّ المُكْرَةَ إِذَا كَانَ إِفْدَامُهُ عَلَى العِبَادَةِ لِلْخَلاصِ مِــنَ الإِكْـرَاهِ لَــمْ يَكُــنْ طَاعَـةً، وَلا مُجيبًا دَاعِيَ الشُّرْعَ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ لاَ يَصِيحُ ظَاهِرًا، وَلَعَلُّ الْمَرَادَ بَاطِنًا.

وَقَدْ ذَكَرُوا لَوْ أَخَذَ الإِمَامُ الزُّكَاةَ كُرْهَا أَجْزَأَتْ الْمُكْرَةَ ظَاهِرًا لا بَاطِنًا كَالْمَسَلَّى كُرْهًا.

وَقِيلَ: مَنْ ظَنَّ فَائِتَةً فَنَّوَاهَا وَقْتَ حَاضِرَةٍ مِثْلَهَا فَبَانَ لا شَيْءً عَلَيْهِ أَجْزَأُهُ عَن الحَاضِرَةِ، وَأَنَّ مَـن نَــوَى حَــاضِرَةً وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا فَائِنَةً أَجْزَأُهُ عَنْهَا، وَنَظِيرُهُ تَعْيِينُهُ زَكَاةً مَال حَاضِرٍ، فَتَبَيَّنَ تَالِفًا أو عَكْسَهُ.

وَلَوْ نَوَى مَنْ عَلَيْهِ ظُهْرَانِ فَاقِتَنَانَ ظُهْرًا مِنْهُمَا لَمْ يَبْجَزِو عَنْ أَحَدَيْهِمَا حَتَّى تُعَيَّنَ السَّابِقَةُ لآجْلِ التَّرْتِيبِ. وَقِيلَ: بَلَى، كَصَلاتَيْ نَذْرٍ، لاَّنَّهُ مُخَيِّرٌ هُنَا فِي التَّرْتِيبِ كَإِخْرَاجِ نِصَفْ دِينَارٍ عَنْ أَحَـــدِ نِصَــابَيْنِ، أَوْ كَفُــارَةٍ عَــنْ إِحْــدَى ** - كَــهُ مَـدُ مَـادُ مُكِنِّ مُنْ أَنَّ مُنْ مُنَا مُنَا مُنَا مُنْ أَنْ اللَّهِ مِنْ إِخْــدَى أَيْمَان حَنِثَ فِيهَا، وَيُتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ، وَاحْتِمَالٌ يُعَيِّنُ السَّابَقَةَ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّكْبَيرِ بزَمَن يَسِيرِ (م شِ) خِلَاقًا لِلاَّجُرِّيِّ كَالصَّوْم.

وَقِيْلَ: لِلْقَاضِي فَيَجُوزُ بِزَمَنٍ كَثِيرٍ كُصَوَّمٍ؟ فَقَالَ: الإقَامَةُ تَتَقَدَّمُ اللَّحُولَ فِي الصَّلاةِ كَتَقْدِيم نِيَّةِ الصَّـوْمِ لَـهُ، وَلا يَجُـوزُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنٍ كَثِيرٍ، قَالَ: وَرَأَيْتَ مِنْ قَالَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الإِقَامَةِ بِزَمَنٍ كَثِيرٍ وَلا يُعِيدُهَا، وَاحْتَجُّ القَاضِي بِمَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْـصٍ، أَوْ نُسِيَ مُنْجُودَ السُّهُو وَطَالَ عُرْفًا أَعَادَ، وَكَذَا هُنَا.

وَفِي الخِرَقِيِّ وَغَيْرِهِ بَعْدَ دُخُولِ الوَقْتِ، وَتُعْتَبَرُ مَا لَمْ يَفْسَخْهَا.

وَفِي التَّعْلِيقِ، والوَسِيلَةِ، وَغَيْرِهِمَا: أَوْ يَشْتَغِلُ بِعَمَلٍ وَنَحْوِهِ، كَعَمَلٍ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ، أَوْ نَسِيَ سُمجُودَ السَّهْوِ، كَـذَا ذِكِرَهُ القَاضِي، وَقَطَعَ جَمَاعَةً أَوْ يَتَّعَمَّدُ حَدَثًا.

وَقِيلَ: أَوْ يَتَكَلَّمُ.

وَفِي التَّلْخِيص: لا نِيَّةَ فَرْض مِنْ قَاعِدٍ، وَأَنَّهَا لا تَنْعَقِدُ نَفْلاً.

وَقِيلُ: وَبِزَمَن كَثِيرٍ.

نَقَلَ آَبُو طَالِبٌ وَغَيْرُهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فَهُوَ نِيَّةٌ، أَتْرَاهُ كَبَّرَ وَهُوَ لا يَنْوِي الصَّلَاةَ؟ وَاحْتَجُ بِهِ شَنْيْخُنَا وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ النَّيَّةَ تَتُنِيَعُ العِلْمَ، فَمَنْ عَلِمَ مَا يُرِيدُ فِخْلَهُ قَصَدَهُ ضَرُورَةً، وَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ لَــهُ تَقْدِيمُهَـا، مَا

وجزم به في مسبوك الذِّهب، والإفادات، وصحَّحه المُصنَّف.

والرُّواية الثَّانية: لا يشترط، صحَّحه في التَّصحيح، والرَّعاية الكبرى، ومختصر ابـن تميـم، والفـائق، وغـيرهم واختـاره الشَّـيخ في الكافي، والشَّارح وابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الحرُّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

وأطلق الخلاف في الهداية، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والتُّلخيص، والبلغة وشرح الجد، والشُّرح، وشرح ابن منجَّا، والنُّظم، والزُّركشيُّ، والحاوي الكبير، وغيرهم.

وأمًا نيَّة الأداء للحاضرة؛ فحكمها حكم نيَّة الفرضيَّة للفرض.

قلت: يحتمل أن يكون في كلام المصنّف نقصّ، وتقديره ولا يجب بزيادة (لا)، فيكون موافقًا لما قلناه، والله أعلم، وحكى المصنّف الخلاف روايتين، وحكاه أكثرهم وجهين.

وقال ابن تميم: وجهان، وقيل: روايتان.

(ع): ما أجم عليه

لَمْ يُوجَدْ مَا يَقْطَعُهَا، وَهُوَ عَمَلُ لا يَلِيقُ بالصَّلاةِ، لآنُ الصَّلاةَ تَبْطُلُ بهِ، فَكَذَا النَّيَّةُ، وَإِنْ فَسَخَهَا بَطَلَتْ (هـ).

وَقِيلَ: وَلَمْ يَنْوِ قَرِيبًا، فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ لَوَّ افْتَتَحَ الظُّهْرَ ثُمَّ افْتَتَحَهَا لَغَتْ نِيَّتُهُ وَبَنَى، إلاَّ أَنَّ الْمَسْبُوقَ إِنْ كَبَّرَ نَاوِيَسَا الاسْتِثْنَافَ خَرَجَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا، لاَنَّهُ بَان فِي حَقَّ التَّحْرِيمَةِ فَأَفَادَ الانْفِرَادَ فِي حَقّ التَّحْرِيمَةِ.

وَإِنْ عَزَمَ عَلَى الفَسْنَحِ أَوْ تَرَدُّدُ فُوَجُهَانِ (م ١، ٢)(١) لا بِعَزْمِهِ عَلَى مَخْطُورِ (وَّ).

وَالْوَجْهَانَ إِنْ شَكُّ: هَلُ نُوَى فَعَمِلَ مَعَهُ عَمَلاً ثُمُّ ذَكَرَ (م ٣)(٢).

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وإن عزم على الفسخ، أو تردَّد فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا تردُّد في قطع النَّيَّة فهل تبطل أم لا؟

أطلق الحلاف

وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحرَّر، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والشُّرح، وشرح ابن منجَّا، وشـرح العمـدة للشَّيخ تقيَّ الدِّيـن، وإدراك الغاية، والفائق، وتجريد العناية، والزَّركشيَّ، وغيرهم.

أحدهما: تبطل، وهو الصّحيح، اختاره القاضي.

ونصره الشَّريف أبو جعفرٍ، والحجد في شرحه، وصحَّحه في التَّصحيح، وابن نصر اللَّه في حواشيه.

وجزم به في الإفادات، والُوجيز، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا تبطل، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ، واختاره ابن حامدٍ.

وجزم به في المنوّر، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

(المسألة الثَّانية - ٢): إذا عزم على فسخها فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف.

وقد حكم المصنّف بأنَّ حكمها حكم التَّردُّد في القطع، وهو الصَّحيح، فيعطى حكمه خلافًا ومذهبًا، وقيـل: تبطـل بـالعزم علـى فسخها، وإن لم تبطل بالتَّردُد.

وجزم به في الخلاصة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين.

وقال في الرَّعاية الكبرى وابن تميم: إن عزم على قطعها فأوجهٌ:

الثَّالَث: تبطل مع العزم دون التُّردُّد.

وقال ابن حمدان في صفة الصّلاة: وإن قطعها أو عزم على قطعها عاجلا بطلت، وإن تردُّد فيه، أو توقّف، أو نوى أنّــه سيقطعها، أو علَّى قطعها، على شرطٍ فوجهان. انتهى.

وقال أيضًا: وإن علَّقه على شرطٍ، أو نوى أنَّه سيقطعها لم تبطل في الأصحِّ. انتهى.

وقال القاضي أبو الحسين في فروعه: إذا اعتقد أنَّه سيقطعها، أو توقُّف يرتاب في قطعها، فقال ابن حامدٍ: يحتمل وجهين، البطـــلان اختاره الوالد، وعدمه.

وقال الشَّريف أبو جعفرٍ في رؤوس المسائل: اختلف الأصحاب يعني: في المسألتين، فقال شيخنا: تبطل.

وقال ابن حاملٍ: لا تبطل، واستدلُّ لقول شيخه فقط.

(٢) (مسألة – ٣); قوله: (والوجهان إن شكَّ هل نوي فعمل معه أي مع الشُّكُّ عملاً ثمُّ ذكر). انتهى.

قد علمت الصّحيح من الوجهين فيما تقدّم، فكذا هنا، قال ابن حامد: يبني؛ لأنَّ الشّكُ لا يزيل حكم النّيّة، وهو ظـاهر مـا قدّمـه ابن تميم.

وقاًل القاضي: تبطل لخلوّه عن نيّةٍ معتبرةٍ، وهو ظاهر ما قدّمه الشّارح وغيره، وقدّم في الرّعاية أنّه حيــث طـال يســتانفها، وذكــر الأوجه النّلاثة طريقةً.

وقال المجد في شرحه، والأقوى أنّه إن كان العمل قولاً لم تبطل، كتعمُّد زيادته، ولا يعتدُّ به، وإن كان فعملاً بطلبت، لعمدم جوازه كتعمُّده في غير موضعه. انتهى.

(م): الإمام مالك

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يَبْنِي، لأَنَّ الشُّكُّ لا يُزيلُ حُكُمَ النَّيَّةِ.

وَقَالَ القَاضِي: تَبْطُلُ لِخُلُوٍّهِ عَنْ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: إِنْ كَانَ العَمَلُ قَوْلاً لَمْ تَبْطُل كَتَعَمُّك زِيَادَتِه، وَلا يُغتَدُّ بِه، وَإِنْ كَانَ فِعْلاَ بَطَلَـت، لِعَـدَم جَـوَاذِهِ، كَتَعَمَّدُو فِي غَيْر مَوْضِعِهِ، قَالَ صَاحِبُ النَّظْم: إنَّمَا.

قَالَ الْأَصْحَابُ: عَمَلًا، والقِرَاءَةُ لَيْسَتْ عَمَلاً عَلَى أَصْلِنَا.

وَمِنْ أَجْل ذَٰلِكَ نَرْجُو الثَّوَابَ لِمَنْ تَلا مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَوْ نَوَى قَطْعَ القِرَاءَةِ وَلَمْ يَقْطَعْهَا لَمْ تَبْطُلْ، قَوْلاً وَاحِدًا.

قَالَ الآمِدِيُّ: وَإِنْ قَطَعَهَا بَطَلَتْ بِقَطْعِهِ، لا بنِيَّتِهِ، قَالَ: لآنُ القِرَاءَةَ لا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَلَوْ كَانَتْ عَمَلاً؛ لاخْتَاجَتْ إِلَى نِيْةٍ كَسَابِر أَعْمَال العِبَادَاتِ.

قَالَ الآمِدِيُّ: كَانَ فِي دِيَارِ بَكْرِ رَجُلُ مُبْتَادِعٌ، يَقُولُ: يَحْتَاجُ أَنْ يَنْدِيَ خَالَ ابْبَدَاءِ القِرَاءَةِ مَنْ يُرِيدُ يَفْرَأَ: مِنْ أَجَلِهِ، يُمَــوَّهُ عَلَى العَوَّام، وَيَجْعَلُ القِرَاءَةَ فِعْلاَ لِلْقَارِي فَيَقْرِنُ بِهَا النَّيَّةَ.

قَالَ: وَنَخْنُ نَبْرُاۚ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذَا الْمُذْهَبِ، كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ، وَهُوَ خِلافُ كَلامِ الْأَصْحَابِ. والقِرَاءَةُ عِبَادَةٌ تُعْتَبَرُ لَهَا النِّيَّةُ، وَيَأْتِي فِي الآيْمَانِ: مَنْ حَلَفَ لا يَعْمَلُ عَمَــلاَ فَقَـالَ قَـوْلاَ هَـل يَحْنَـثُ؟ وَتَـاْتِي المَسْالَةُ الأُخِيرَةُ فِي إهْدَاء القُرْبِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَكُذَا شِنَكُهُ؛ هَلْ أَخْرَمَ بِظُهْرِ أَوْ عَصْرٍ وَذَكَرَ فِيهَا؟ (م ٤)(١).

وَقِيلَ: يُتِمُّهَا نَفْلاً، كَشَكِّهِ: هَلْ أَحْرَمُ بِفَرَّضٍ، أَوْ نَفْلٍ؟ فَإِنْ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ إمَسام صَلَّى بِقَـوْم العَصْـرَ، فَظَنَّهُــا الظُّهْـرَ، فَطُوُّلَ القِرَاءَةَ ثُمُّ ذَكَرَ.

فَقَالَ: يُعِيدُ.

وَإِعَادَتُهُمْ عَلَى افْتِدَاء مُفْتَرِضِ بِمُنْتَفِلٍ. وَأَمَّا إِنْ أَخْرَمَ بِفَرْضَ رَبَاعِيَةٍ، ثَمَّ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَظُنُّهَا جُمُعَةً أَوْ فَجْرًا، أَوْ التَّرَاوِيحَ، ثُمَّ ذَكَرَ بَطَلَ فَرْضُـهُ، وَلَـمْ يَبْـنِ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنْ فِعْلَهُ لَمَّا نَافَى الآوْلَى قَطَعَ نِيْتَهَا، كَمَا لَوْ كَانْ عَالِمًا، وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالْ، وَتَخْرِيجٌ يَبْنِي (و هـ) وَكَظَنُّهِ تَمَامَ مَا

وْتَقَالَ شَيْخَنَا: يَحْرُمُ خُرُوجُهُ لِشَكَّهِ فِي النَّيْةِ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا دَحَلَ إِلاَّ بِالنَّيْةِ، وَكَشَكَّهِ هَلْ أَحْدَثَ؟

قال ابن تميم: وهذا أحسن.

قال في مجمع البحرين: إنَّما قال الأصحاب عملاً، والقراءة ليست عملاً على أصلنا، ولهذا لو نـوى قطع القراءة ولم يقطعها لم تبطل، قولاً واحدًا.

قال الأمديُّ: وإن قطعها بطلت بقطعه لا بنيَّته.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وكذا قال الأصحاب، وكذا شكُّه: هل أحرم بظهرٍ، أو عصرٍ وذكر فيها؟). انتهى.

وقد علمت الصُّحيح من الوجهين في أصل المسألة، وهذه كذلك.

قال ابن تميم، وابن حدان: فهو كشكِّه في النِّيَّة، وقيل: يتمُّها نفلًا، كما لو أحرِم بفرضٍ فبان قبــل وقتــه، وهــو احتِمــالٌ في المغــني، والشُّرح كشكُّه هَل أحرم بفرضٍ أو نفلٍ، فإنَّ الإمام أحمد سئل على إمام صلَّى بقوم العصرٌ، فظنُّها الظُّهر فطوّل القراءة ثمَّ ذكر، فقال: يعيد، وإعادتهم على اقتداء مفترض بمتنفّل.

قال الشَّيخ الموفِّق، والجَّد، والشَّارح، وغيرهم.

لو شكُّ هل نوى فرضًا أو نفلا أتُّمها نفلا، إلاَّ أن يذكر أنَّه نوى الفرض قبل أن يحــدث عمــلا فيتنَّهــا فرضًــا، وإن ذكــره بعــد أن أحدث عملاً خرج فيها الوجهان.

قال الجد، والصّحيح بطلان فرضه. انتهى.

وكلامهم هذا يصلح أن يستلالُ به لمسألتنا، والله أعلم.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِفَرْضٍ فَبَانَ عَدَمُهُ كَمَنْ أَحْرَمَ بِفَائِتَةٍ فَلَمْ تَكُنْ، أَوْ بَانَ قَبْلَ وَفْتِهِ انْقَلَبَتْ نَفْلاَ (و هـ ق) لِبَقَاءِ أَصْلِ النَّبْةِ. وَعَنْهُ: لا يَنْعَقِدُ، لَآنَهُ لَمْ يَنْوِهِ كَعَالِم فِي الْآصَحُ.

وَإِنْ أَحْزِمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ ثُمُّ قَلْبُهُ نَفْلاً كُنِمَ إِضْ صَعْبِيعٍ صَعَّ، عَلَى الْأَصَعُ (و)؛ لأئشهُ إِحْسَالٌ فِي المَعْنَى كَنَفْصِ المَسْجِدِ لِلإصْلَاح، ذَكَرَةُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر وَغَيْرُهُ، وَكَذَا.

قال أَلْحَنَفِيَّةُ: إِكْمَالُ مَعْنَى كُهَدْمِ المُسْجِدِ لِلْبِنَاءِ، والعِمَارَةِ، والتَّوْسِعَةِ، وَلَوْ صَلَّى ثَلاثَةً مِنْ أَرْبَعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ مِسَ المُغْرِبِ

قَالُوا: لآنَ لِلأَكْثَرِ حُكُمُ الكُلُّ، قَالَ أَصْحَابُنَا: لآنُهُ لا يُعْتَبُرُ لَهُ نِيَةٌ، وَفِي أَفْضَالِيَتِهِ وَتَخْرِيهِ لِغَيْرِ غَرَضِ فَلا يَصِحُ، أَمْ يُكُرَهُ فَيَصِحُ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٥، ٢) (١٠ وَلا يَقْطَعُهُ، وَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِسَجْدَتَيْ الأُولَى (هـ)؛ لآنُهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الصَّلاةِ عِنْدَهُ. وَعِنْدُهُ وَعِنْدُهُ وَعِنْدُهُ أَلْصَلَاهُ عَنْهُمْ (و ش)، فَقَطْعُ وَعِنْدُ أَحْمَهُمْ وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ (و ش)، فَقَطْعُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُمُ اللهُ الله

نَفْلِ أُوْلَى، وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُمْ قَبْلَ قَطْعِهِ نَسَيَأْتِي.

وَإِنِ انْتَقَلَّ مِنْ فَرْضٍ إِلَى فَرْضٍ، والمُرَادُ لَّمْ يَنْوِ الثَّانِي مِنْ اوْلِهِ بِتَكْبِيرَةِ إِخْرَامٍ، وإلاَّ صَبْحُ الشَّانِي (و) بَطَـل فَرْضُـهُ (و) وَفِي نَفُلِهِ الخِلافُ^(٢).

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن أحرم به في وقته ثمَّ قلبه نفلا لغرضٍ صحيحٍ صبحٌ في الأصحُّ، وفي أفضائيته وتحريمه لغير غرض فلا يصحُّ أم يكره؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم فيهما ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى – ٥): إذا أحرم بفرضٍ في وقته ثمَّ قلبه نفلا لغرضٍ صحيحٍ وقلنا: يصحُّ، فهل الأفضل فعله أم لا؟ أطلق الحلاف.

إحداهما: لا فضيلة في فعله، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والرُّواية الثَّانية: الأفضل فعله.

قلت: وهو الصُّواب إن كان الغرض صلاة الجماعة، بل لو قيل بوجوب ذلك لكان حسنًا، وإلاَّ فلا.

(المسألة الثَّانية - ٦): إذا قلبه لغير غرض فهل يحرم فلا يصحُّ، أو يكره فيصحُّ؟

أطلق الخلاف.

إحداهما: يكره ويصحُ، وهو الصُّحيح.

جزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاويين وإدراك الغاية، وغيرهم. قال: ابن منجًا في شرحه، هذا المذهب.

والرُّواية الثَّانية: يحرم فعل ذلك، ولا تصحُّ الصَّلاة، وهو احتمالٌ في المقنع.

قال القاضي في موضع من كلامه: لا تصحُّ روايةٌ واحدةٌ.

وقال في الجامع: يخرج على روايتين.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وإن انتقل من فرض إلى فرض بطل فرضه، وفي نفله الخلاف يعني به الَّذي أحرم بفرض ثمَّ قلبه نفــلاًّ على ما تقدُّم في كلام المسنف.

وكذا قوله: وكذا حكم ما يفسد الفرض فقط، إذا وجد فيه كترك قيام، والصَّلاة في الكعبة، والانتمـــام بمتنفَّــل، وبصبيُّ إن اعتقــد جوازه صعُّ نفلاً في المذهب، وإلاُّ فالخلاف)؛ وهي فائدةٌ حسنةٌ.

الثَّاني: قوله: (قال بعضهم: وإن عيَّن جنازةً فأخطأ فوجهان). انتهى.

مراده بذلك -واللَّه أعلم-: صاحب الرَّعاية؛ فإنَّه قال في الجنائز: فإن عيَّن ميَّنًا فبان غيره احتمل وجهين. انتهى.

وذكر المصنّف في الجنائز عن أبي المعالي أنّه قال: لا تصحُّ، وذكر المصنّف كلام الشّيخ تُقيُّ الدّينَ فلا نعيده، والمصنّف إنّمـا ذكـر كلام صاحب الرَّعاية ضمنًا، لأنَّه ذكره في مسألة ما إذا عيَّن إمامًا أو مأمومًا فأخطأ. وَكَذَا حُكْمُ مَا يُفْسِدُ الفَرْضَ فَقَطْ، إذَا وُجِدَ فِيهِ، كَتَرْكِ قِيَامٍ، والصَّلاةِ فِي الكَعْبَةِ، والاثْتِمَامِ بِمُتَنَفَّلِ، وَبِصَبِيٍّ إنْ اعْتَقَسَدَ جَوَازَهُ صَحَّ نَفْلاَ فِي المَذْهَبِ، وَإِلاَّ فَالحِلافُ.

نُصلُ

وَيُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْمُأْمُومِ لِحَالِهِ (وَ) وَكَذَا نِيَّةُ الْإِمَامِ عَلَى الْآصَعُ (خ) كَالجُمُعَةِ (و).

وَعَنْهُ: فِي الفَرْضِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ امْرَأَةً لَمْ يَصِيحُ الْتِيمَامُهَا بِو إِلاَّ بِالنَّيَّةِ (و هـ) لآنً صَلاتَهُ تَفْسُدُ إِذَا وَقَفَــتْ بِجَنْبِـهِ، وَنَحْنُ نَمْنَصُهُ، وَلَوْ سَلَّمَ فَالْمُامُومُ مِثْلُهُ.

وَلا يُنْوِي كَوْنَهَا مَمَهُ فِي الجَمَاعَةِ، فَلا عِبْرَةً بِالفَرْقِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى الإِمَامَةَ بِرَجُلٍ صَعْ الْتِمَسَامُ المَـرْأَةِ بِـهِ، وَإِنْ لَـمْ يَنْوهَا (هـ) كَالعَكْس، واللَّهُ أَعْلَمُ.

َ وَعَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي تُصَحِّحُ عَدَمَ اشْتِرَاطِ النَّيَّةِ لِلْإِمَامَةِ يَصِحُ الانْتِمَـامُ بِمُنْفَرِدٍ، لآنَّـهُ لا يَلْزَمُـهُ مُتَابَعَتُـهُ، فَـلا يَلْزُمُـهُ نِيَّـةُ صَلاتِهِ، كَالمَّامُوم مَعَ المَّامُوم، تَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةُ الجِمَاعَةِ وَحْدَهُ فَيَعَايَا بِهَا.

وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ يَنْوِي الْمُنْفَرِدُ ، وَإِنْ اعْتَقَدَ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامُ الآخِر أَوْ مَأْمُومُهُ لَمْ تَصِحُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: تُصِيحُ فُرَادَى (خ) جَزَمَ بهِ فِي الفُصُول، فِي الثَّانِيَةِ: وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ نِيَّةُ الإمَامَةِ صَحَّتْ فِي الأُولَى فُرَادَى، (و).

وَكَذَا إِنْ نُوَى إِمَامَةَ مَنْ لا يَصِحُ أَنْ يَوْمُهُ كَامْرَاهِ تَوْمُ رَجُلاً لَا تَصِحُ صَلاةُ الإِمَامِ فِي الآشْهَرِ (خ) وَكَذَا أَمَّيُّ قَارِئَا، وَإِنْ شَكُ فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا لَمْ تَصِحُّ، لِعَدَم الجَزْم بالنَّبَةِ.

وَفِي الْمُجَرُّدِ: وَلَوْ بَعْدَ الفَرَاغِ، وَإِنَّ انْتَقَلَ مُأْمُومٌ أَوْ إِمَامٌ مُنْفَرِدًا جَازُ، لِعَذْرِ (هـ م) يُبيحُ تَرْكَ الجَمَاعَةِ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُ مُدْرً، كَزُوَالِهِ فِيهَا لَا يَلْزُمُهُ الدُّخُولُ مَعَهُ، وَكَمَسَّبُوقَ مُسْتَخْلِفُ أَتْمٌ مَنَّ خَلْفَهُ صَلاتُهُمْ.

وَفِي الفُصُولِ: إِنْ زَالَ عُذْرُهُ فِيهَا لَزِمَهُ الاتَّبَاعُ، لِزَوَالِ الرُّحْصَةِ، كَقَادِرٍ عَلَى قِيَام بَعْدَ العَجْزِ.

قَالَّ: وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ تَعَجُّلَ وَلا يَتَمَيَّزُ الْفِرَادُهُ عَنْهُ بِنَوَع تَعْجِيلِ لَمْ يَجُزُ الْفِرَادُهُ عُنْهُ، وَإِنْمَا يَمْلِكُ الاَنْفِرَادَ إِذَا اسْتَفَادَ بِـهِ تَعْجِيلَ لُحُوقِهِ لِحَاجَتِهِ، وَلَمْ أَجِدْ خِلافَهُ، وَيُعَايَا بِهَا، وَإِنْ فَارَقَهُ بِقِيَامِ أَنَى بِبَقِيَّةِ القِرَاءَةِ، وَإِنْ ظَنَّ فِي صَسلاةٍ سِرُّ أَنَّ الإِمَّامَ قَرَا لَمْ يَقْرَأُ.

وَعَنْهُ: يَقْرَأُ، لآنَهُ لَمْ يُدْرِكُ مَعَهُ الرُّكُوعَ، وَلَوْ سَلَّمَ مَنْ لَهُ عُذْرٌ ثُمُّ صَلَّى وَخدَهُ فَلَقُلُ ظَاهِرَ كَلامِهِـــمْ لا يَجُـورُ، فَيَحْمَــلُ فِعْلُ مَنْ فَارَقَ مُعَاذَ عَلَى ظَنَّ الجَوَازِ، لَكِنْ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، فَدَلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

ُ وَلَمَلَّهُ ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الخِلافِ، والْمَحَرَّرِ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي ثَانِيَةِ اَلجُمُعَةِ لِمُذَرِّ اتَّمَّ جَمُعَةً كُمُسَبُوقٍ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي الْآيَةِ اَلجُمُعَةِ لِمُذَرِّ اتَّمَ جَمُعَةً كُمُسَبُوقٍ، وَإِنْ فَارَقَهُ فِي الأُولَى فَكَمَزْحُوم فِيهَا حَتَّى تَفُوتَهُ الرُّكْعَتَانِ.

وَإِنْ قُلْنَا: لا يُصِحُّ الظُّهْرُ قَبْلَ الجُمْعَةِ أَتَمَّ نَفْلاً فَقَطْ، وَلا يَنْتَفِلُ مُنْفَرِدٌ مَأْمُومًا عَلَى الآصَحُّ (هـ م ق) وَلا إمَامًا، الخَسَارَهُ لاَكْتُورُ

وَعَنْهُ: يَصِحُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا (و) وَعَنْهُ: نَفْلاً فَقَطْ، وَهُوَ المُنْصُسُوصُ، وَإِنْ نَسْوَى الإِمَامَـةَ ظَائَـا حَضُورَ مَامُومٍ صِيّحٌ، لا مَعَ الشَّكُ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرُ، أَوْ أَحْرَمَ بِحَاضِرٍ فَانْصَرَفَ قَبْلَ إِخْرَامِهِ، أَوْ حَبَّنَ إِمَامًا أَوْ مَامُومًا.

وَقِيلَ: أَوَّ ظُنُّهُمَا، وَقُلْنَا: لا يَجِبُ تَعْبِينَهُمَا فِي الْآصَحُ فَأَخْطًا، لَمْ يَصِحُ.

وَقِيلَ: بَلَى، مُنْفُرِدًا، كَانْصِرَافِ الْحَاضِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ مَعَهُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنَّ عَيَّنَ جِنَازَةً فَأَخْطَأَ فُوجُهَان.

قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ عَيَّنَ وَقَصَٰدَهُ خَلْفَ مَنْ حَضَرً، وَعَلَى مَنْ حَضَرَ صَحَّ، وإلاَّ فَلا.

وَإِذَا بَطَلَتْ صَلاةُ المَّامُومِ أَتَمُّهَا إِمَامُهُ مُنْفَرِدًا، قَطَعَ بِهِ جُمَاعَةً، لآنَهَا لا ضِنْنَهَا وَلا مُتَعَلَّفَـةَ بِهَـا، بِدَلِيــلِ سَنَهُوهِ وَعِلْمِــهِ بِحَدَثُ نَفْسِهِ.

وَحَنْهُ: تَبَطَلُ، وَذَكَرَهُ فِي المُغْنِي قِيَاسَ المُذْحَبِ، وَتَبَطَلُ صَلاةُ المَامُومِ بِيُطْلانِ صَلاةٍ إمَامِهِ لِمُلْرِ أَوْ خَيْرِهِ احْتَارَهُ الآكتُرُ (و هـ).

الفـروع - كتاب الصلاة

وَعَنْهُ: لا (و ش) وَيُتِمُّونَهَا فُرَادَى، والآشْهُرُ أَوْ جَمَاعَةُ، وَكَذَا جَمَاعَتُين.

وَقِيلَ: هَلْ تَبْطُلُ بِتَرْكِ فَرْضٍ، وَبِمَنْهِيٍّ عَنْهُ كَحَدَثٍ؟ فِيهِ روَايْتَان، اخْتَارَهُ القَاضِي. وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِتَرْكِ شَرَطٍ، أَوْ رُكْنٍ، أَوْ تَعَمَّدِ المُفْسِِدِ، وإلاَّ فَلا، عَلَى الآصَحِّ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وِفَاقًا لِمَالِكِ.

وَإِنْ سَبَقَ الإِمَّامَ الحَدَثُ بَطَلَتْ صَلاتُهُ (و ق) كَتَعَمُّدو.

وَعَنْهُ: يَبْنِي وِفَاَقًا لَآبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكِ، اخْتَارَهُ الآجُرُّيُّ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ رِوَايَةٌ يُخَيِّرُ، وَهُوَ فِي كَلَامِ الحَنْفِيَّةِ. قالُوا: والاسْتِثْنَافُ أَفْضَلُ لِيُعْدِهِ عَنْ شُبُهَةِ الحِلاف، وَعِنْدُنَا فِي البِنَاءِ مَعَ حَاجَتِهِ عَمَلاَ كَثِـيرًا وَجْهَـانِ (م ٧)(١٠، وَعَلَـى

والآشْهَرُ: بُطْلانُهَا نَقَلَهُ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ هَانِي، وَقَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ فِي الكَافِي، والمُذْهَبِ.

وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر، وَبَقَاءُ صَلاةِ الْمَأْمُوم.

لَهُ أِنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْأَصَحُ (و هـ م) لِفِعْلُ عُمَرَ وَعَلِيُّ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفُ لَأَنَّهُ لَمْ يُحْرِمْ أَوْ لِلْمَجْوَازَ، وَاحْتَجُ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لا خِسلافَ أَنْ حُكْمَ صَلاةِ الجَمَاعَةِ لا يَتَغَيَّرُ بِتَغَيَّرُ المَّامُومِ بَأَنْ يُحْدِثَ وَيَجِيءَ مَأْمُومٌ آخَرُ، فَكَذَا هُنَا، والمنْصُوصُ وَلَوْ مَسْبُوقًا، وَأَنَّهُ يَسْتَخْلِفُ المَسْبُوقُ مَنْ يُسَلِّمُ بهمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ يَسْتَخْلِفُونَ هُمْ.

وَقِيلَ: لِا يَجُوزُ سَلامُهُمْ قَبْلُهُ، وَكَذَا فِي المُنْصُوصِ يَسْتَخْلِفُ مَنْ لَمْ يَدْخُلُ مَعَهُمْ (هـــ م) فَيَقْـرَأُ ﴿الحَمْـدَ﴾(٢)، لا مَـنْ ذَكَرَ الْحَدَثُ (م).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن سبق الإمام الحدث بطلت صلاته وعنه من السَّبيلين وعنه يبني، وعنه: يخيُّر، وعندنــا في البنــاء مــع حاجته عملا كثيرًا وجهان). انتهى.

أحدهما: له البناء، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب، منهم صاحب المغني، والشرح.

قال ابن تميم: وإن تطهُّر قريبًا ثمُّ عاد وأثمُّ الصُّلاة بهم جاز.

وقال في مكان آخر: وإن احتاج إلى عملٍ كثيرٍ فوجهان، أصحُّهما: لا يمنع البناء.

وقال في الرَّعاية: لو تطهُّر الإمام وأثمُّ بهمْ قريبًا وبني صحُّ.

وقال في مكان آخر وعنه بل يتوضًّا ويبني إن قرب زمنه لقرب الماء منه ونحوه ولم يتكلُّم ولم يحدث عملا ولا فعل شيئًا آخــر منهيًّـا عنه، وقيل كثيرًا. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: (وكذا في المنصوص يستخلف من لم يدخل معه فيقرأ: ﴿الحمد﴾). انتهى.

قطع المصنف بأنَّه يقرأ: ﴿الحمد﴾.

والمنصوص عن الإمام أحمد أن يأخذ في القراءة من حيث بلغ الأوَّل، قدَّمه المجد في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان.

وقال بعض الأصحاب: لا بدُّ من قراءة ما فاته من الفاتحة سرًّا، وهو الَّذي قطع به المصنَّف هنا.

قال المجد في شرحه: والصَّحيح عندي أنَّه يقرأ ما فاته من فرض القراءة لئلاُّ تفوته الرُّكعـة، ثـمُّ يبـني علـى قـراءة الأوَّل جهـرًا إن كانت صلاة جهر.

وقال عن المنصوص: لا وجه له عندي إلاَّ أن نقول بأنَّ هذه الرُّكعة لا يعتدُّ له بها، لأنَّه لم يأت بها بفرض القــراءة، ولم يوجــد مــا يسقطه عنه، لأنَّه لم يصر مأمومًا محال.

أو نقول: إنَّ الفاتحة لا تتعيَّن فيسقط فرض القراءة بما يقرأه. انتهى.

وما قاله هو الصُّواب، ولعلُّ المصنِّف لمَّا قوي عنده ما قاله المجد قطع به، وقد.

قال الشَّارح: وينبغي أن تجب عليه قراءة الفاتحة، ولا يبني على قراءة الإمام، لأنَّ الإمام يتحمُّل القراءة هنا. انتهى.

ولكن كان ينبغي للمصنّف أن يحكي الحلاف ولو كان ضعيفًا، أو يذكر تأويل المنصوص، فإنّه يذكر ما هو أضعف من هذا، واللّـه

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الصلاة

وَمَنِ اسْتَخْلُفَ فِيمَا لا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ اغْتَدُّ بِهِ المَّامُومُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: وَلَوْ اسْتَخْلُفَ مَسْبُوقًا فِـي الرُّكُـوعِ لَغَــتُ تِلْكَ الرُّكَعَةُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدِ: إِنْ اسْتَخْلَفَهُ فِيهِ أَنْ بَعْدَهُ قَرَأَ لِنَفْسِهِ وَانْتَظَرَهُ الْمَامُومُ ثُمُّ رَكَعَ وَلَحِقَ الْمَامُومُ، وَلَــوْ أَدَّى إِمَـامٌ جُـزُءًا مِـنُ صَلاتِهِ بَعْدَ حَدَثِهِ بِأَنْ أَخْدَتُ رَاكِمًا فَرَفَعَ، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، أَوْ سَاجِدًا فَرَفَعَ وَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ لَمْ تَبْطُلُ صَلاتُهُ إِنْ قُلْنَا يَبْنِي، وَظَاهِرُ كَلامِهمْ تَبْطُلُ، وَلَوْ لَمْ يُرِدْ أَدَاءَ رُكُن (هـ ر) وَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفَ وَصَلُوا وَحْدَانًا صَحَّ (م).

وَّاحْتَجٌ اَخْمَدُ بِأَنْ مُعَاوِيَةَ لَمَّا طُعِنَ صَلَّى النَّاسُ وُّخْدَانًا، وَإِنَّ اسْتُخْلَقُوا لَآنَفُسِهِمْ صَحَّ عَلَى الآصَحُّ (هـ) إن خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ، لآنْ خُلُوٌ مَكَانَ الإَمَامِ عَنِ الإِمَامِ يُفْسِدُ صَلاةَ المُقتَدِي، وَلِهِذَا مَذْهَبُهُ لَوْ كَانَ المَّامُومُ وَاحِدًا لَصَـارَ إِمَامَ نَفْسِهِ بِـلا نِيَّةٍ، وَلا اسْتِخْلافِ، لِنَلاَّ تَبْطُلِ صَلاتُهُ، وَإِذَا تَوَصَّا الإِمَامُ دَخَلَ مَعَهُ فِي صَلاتِهِ لِتَحَوُلُ الإِمَامُ وَلَا أَنْ يَكُـونَ المَامُومُ الوَاحِدُ صَبِيًّا أَوِ امْرَأَةً فَالآصَحُ فِي مَذْهَبِهِ تَفْسُدُ صَلاَتُهُ فَقَطْ، لِبَقَائِهِ بِلا إِمَام، وَيَبْنِي الْخَلِيفَةُ عَلَى فِعْلِ الآوْلِ

وَعَنْهُ: يُصَلِّي لِنَفْسِهِ إِنْ شَاءَ، وَلَوْ قَامَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِمْ فَظَاهِرُ الآنْتِصَارُ وَغَيْرُهُ ۚ يَسْتَخْلِفُ أُمَنِّنَا فِي تَشَـهُلِهِ أَخِيرٍ، وَكَـذَا الاسْتِخْلافُ لِمَرَضٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَصْرٍ عَنِ القِرَاءَةِ الوَاجِبَةِ، أَوْ قَصْرٍ وَنَخْوِهِ، وَظَاهِرُهُ وَجُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ وَاحْتِلام، وَوَافَقْنَـا (هـ) عَلَى الحَصْر، وَخَالَفَ صَاحِبَاهُ.

وَصَرَّحَ بِهِ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي إِغْمَاءٍ، وَمَوْتٍ، وَمُتَيَمِّم رَأَى مَاءً.

وَفِي النَّرَغِيبِ وَغَيْرِهِ أَوْ بِلا عَذْرِ وَيُقَالُ: حَصِرَ يَحْصَرُ حَصَرًا، مِثْلُ تَعِبَ يَتْعَبُ تَعَبُسا، وَهُـوَ العِـيُّ، والحَصَـرُ بفَتْحَتَّلِسن أيضًا ضييقُ الصَّلْار، وَحَصُرَ أَيْضًا بِمَعْنَى بَخِلَ، وَكُلُّ مَنْ الْمَتَنَعَ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَقَدْ حُصِرَ عَنْهُ، وَلِهَذَا قِيلَ خُصِرَ فِي القِرَاءَةِ وَحَصِرَ عَنْ أَهْلِهِ وَيَأْتِي الاَسْتِخْلافُ فِي جُمُعَةٍ.

ُ وَلَوْ خَرَجَ يَظُنُّ مَا خَرَجَ مِنْهُ حَدَثًا فَلَمْ يَكُنْ فَلَعَلَ ظَاهِرَ كَلامِهِمْ لا يَبْنِي، وَيَتَوجُهُ احْتِمَالٌ، وَرَّ غُريجٌ لِخُرُوجِهِ لِـإصْلاحِ صَلاتِهِ، لا لِرَفْضِهَا، كَمَتَيَمَّم رَأَى سَرَابًا ظُنْهُ مَاءً، وَهَلْ خَوْفُ حَدَثِ كَسَبْقِهِ فِي البنَاء؟ يُتَوَجَّهُ خِلافٌ (م ٨)(١).

وَفِي صِيحَةِ إِمَامَةِ مَسْبُوفُي آخِرَ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَّهُمَا، وَمُقِيم بِمِثْلِهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَّامٌ مُسَافِرٌ وَجْهَانِ (م ٩، ١٠) بِنَاءً عَلَى

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وهل خوف سبق حدثٍ كسبقه في البناء، يتوجُّه خلافٌ).

يعني: إذا لم يحدث ولكن خاف سبقه هل يكون في البناء كمن سبقه الحدث أم لا؟

وجُّه المصنُّف خلافًا؟

قلت: جواز البناء هنا أقرب عَن سبقه الحدث، والله أعلم.

(۲) (مسألة - ۹ - ۱۰): قوله: (وفي صحّة إمامة مسبوق لآخر في قضاء ما فاتهما، ومقيم بمثله إذا سلّم إمامٌ مسافرٌ وجهان، بناءً على الاستخلاف). انتهى.

وكذا قالِ الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن حمدان، وغيرهم.

ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): إمامة مسبوق بمثله في قضاء ما فاتهما هل يصبح أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والحرَّر، وشرح ابن منجًا، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم. وأكثرهم حكى الخلاف وجهين، وحكاه بعضهم روايتين، منهم ابن تميم.

أحدهما: يجوز وهو الصّحيح من المذهب.

وقد علم هذا من كلام المصنِّف، والشَّيخ، والشَّارح، وابن حمدان، وغيرهم لبناتهم ذلك على الاستخلاف.

والصُّحيح من المذهب: جواز الاستخلاف، فكذا هنا، وجزم هنا بالجواز صاحب الوجيز، والإفادات، والمنوَّر، وغيرهم. وصحُّحه في التّصحيح، وتصحيح الحرَّر، والنّظم، وغيرهم.

وَقَدُّمه فِي الْهَدَايَة، والتَّلْخَيْص، وغتصر أبن تميم، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

قال الحجد في شرحه، هذا ظاهر رواية مهنًا.

الفسروع - كتاب الصلاة

الاسْتخلاف.

(م): الإمام مالك

(ش): الإمام الشافعي

والوجه الثَّاني: لا يجوز، ولا يصحُّ.

قال المجد: هذا منصوص أحمد في رواية صالح، وعنه لا يجوز هنا، وإن جوَّزنا الاستخلاف، اختاره المجد في شرحه. وفرُق بينها وبين مسألة الاستخلاف من وجهين، قلت وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

⁽المسألة الثَّانية - ١٠): لو أمَّ مقيمٌ مثله إذا سلَّم الإمام المسافر فهل يصحُّ أم لا؟

جعلها المصنّف كالَّتي قبلها حكمًا، وقد علمت الصّحيح في الَّتي قبلها فكذا في هذه، واللَّه أعلم.

فهذه عشر مسائل قد صحَّحت وللَّه الحمد.

باب صفة الصلّاة

يُسْتَحَبُّ الخُرُوجُ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ، وَوَقَار، لِخَبَر أَبِي هُرَيْرَةَ فِي ﴿الصَّحِيحَيْنَ ﴿ (خ: ٨٦٥، م: ٢٠٢).

زَادَ مُسْلِمٌ (٢٥٤): "فَإِنَّ أَحَدُكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلاةِ؛ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ".

وَيُقَارِبُ خُطَاهُ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَلا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ، وَإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ لَمْ يَسْعَ إلَيْهَا، ذَكَرَهُ عَنْــهُ البُنُ المُنْـلَدِ، وَنَصُـهُ لا بَأْسَ بهِ يَسِيرًا إِنْ رَجًا التُكْبِيرَةَ الأُولَى.

وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْصَبْحَابَةِ وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْجِدَ.

قَالَ: ﴿بَسْمُ اللَّهِ، والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِك».

وَيَقُولُهُ ۚ إِذَا خَرَجَ، إِلاَّ أَنَّهُ يَقُولُ: ﴿أَبْوَابَ فَصْلِكٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيُتَوَجَّهُ: يَتَعَوَّةُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الشَّيْطَانَ الرَّجِيمِ وَجُنُودِهِ لِلْخَبَرِ، ثُمَّ يُسَوِّي الإِمَامُ الصُّفُوفَ بِالْمَنَاكِبِ، والآكْعُبِ، وَيُكْمِـلُ الآوَّلَ فَالآوَّلَ، وَيَتَرَاصُونَ، وَيَمِينُهُ، والصَّفُّ الآوَّلُ لِلرَّجَالَ أَفْصَلُ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً: وَلَهُ ثَوَابُهُ وَثَوَابُ مَنْ وَرَاءَهُ مَا اتَّصَلَّتْ الصُّفُوفُ لاقْتِدَاثِهم بدٍ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَكُلُّمَا قَرُّبَ مِنْهُ ٱلْمُصَلِّ، وَقَرَّبَ الْأَفْصَلَ، والصَّفُّ مِنْهُ.

وَلِلْمَافَضَل تَأْخِيرُ الْفَضُول، والصَّلاةُ مَكَانَهُ، ذَكْرَهُ بَعْضُهُمْ، لآنْ أَبَيًّا نَحَّى قَيْسَ بْنَ عُبَادَةَ، وَقَامَ مَكَانَهُ، فَلَمَّا صَلَّــى قَــالَ: يَا بُنَيُّ لا يَسُؤُكُ اللَّهُ، فَإِنِّي لَمْ آتِك الَّذِي أَتَيْت بِجَهَالَةٍ، وَلَكِنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «كُونُوا فِـــي الصَّـفُّ الَّــذِي يَلِينِي»، وَإِنِّي نَظَرْت فِي وُجُوهِ القَوْم فَعَرَفْتُهُمْ غَيْرَك.

َ إِسْنَادُهُ جَيِّلَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٠)، والنَّسَافِيُّ (٨٠٨)، وَمَلَا لا يَدُلُّ عَلَى أَنْهُ يُنَحِّيه مِنْ مَكَانِهِ فَهُوَ رَأَيُ صَحَابِيٌّ، مَسَعَ أَنَّهُ فِي الصَّحَابَةِ مَعَ التَّابِعِينَ، فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: فِي الإِيثَارِ بِمَكَانِهِ، وَفِيمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَان لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدِ د ١٧٠٠ - ١٠ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الإِيثَارِ بِمَكَانِهِ، وَفِيمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَان لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدِ

(م ۱)^(۱)، وَيَاتِي فِي الجَنَائِزِ.

ُ وَخَيْرُ صُفُوْفَ الرَّجَالَ ۚ أَوْلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، والنَّسَاءُ بِالعَكْسِ، وَأَمَرَ عليه السلام بِتَأْخِيرِهِنَّ، فَلِهَذَا تُكُرَهُ صَسَلاةُ رَجُـلِ بَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةً تُصَلِّي، وإلاَّ فَلا، نُصَّ عَلَيْهِ وكرِهَهُ إلاَّ أَنْ تَكُونَ مَخْرَمًا لَهُ، ويَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِي صَلاَةٍ مَنْ يَلِيَهَا، وَظَاهِرُ مَا حَكَاهُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرُّزَاقِ أَنْ نُقْرَتَهُ أَفْضَلُ.

وَفِي وَصِيَّةٍ ابْنِ الجَوْزِيِّ لِوَلَٰدِهِ أَقْصِدُ وَرَاءَ الإمَّامِ.

وَيَتَّوَجُّهُ احْتِمَالٌ أَنْ بَغُدَّ يَمِيِّنِهِ لَيْسَ أَفْضَلَ مِنَّ قُرْبُ ِ يَسَارِهِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمُ.

وَفِي كَرَاهَةِ تَرْكُ الصُّفُّ الآوُلِ لِقَادِرٍ وَجْهَانِ (م ٢)(٢)، وَهُوَ مَا يَقْطَعُهُ المِنْبَرُ (و).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وللأفضل تأخير المفضول، والصّلاة مكانه، ذكره بعضهم، فظاهر كلامهــم: في الإيشار بمكانـه، وفيمــن سبق إلى مكان ليس له ذلك، وصرّح به غير واحدي. انتهى.

ظاهر كلامه: تقوية الثَّاني، وهو: عدم الجواز واختاره المجد في شرحه، وقطع به، والقول الأوَّل قطع به في المغني، والشّرح، قال ابن رزين في شرحه: يؤخّر الصَّبيان، نصَّ عليه.

و قطع به ابن رجب في القاعدة الخامسة والثّمانين.

وقال صرَّح به القاضي، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وعليه حمل فعل أبيٌّ بن كعب مع قيس بن عبَّادٍ. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

وقال في النُكت بعد أن ذكر النَّقل في المسألة في صلاة الجنازة فظهر من ذلك: أنَّه هل يؤخَّر المفضول بمضور الفاضل، أو لا يؤخَّر، أو يفرَّق بين الجنس، والأجناس، أو يفرُّق بين مسألة الجنائز، ومسألة الصُّلاة، فيه أقوالٌ. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي كراهة ترك الصّف الأوّل لقادر وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره، وهو الصّحيح.

وَعَنْهُ: مَا يَلِيه، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يُحَافِظُ عَلَى الصَّفِّ الآوَّلِ وَإِنْ فَاتَشْهُ رَكْعَةٌ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْ نَصَّهِ يُسْرِعُ إِلَى الْأُولَى

صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَيُحْتَمَلُ لا، لِقَوْلِهِ عليه السلام: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلاةِ» مُتَّفَقّ عَلَيْهِمَا (خ: ٦٨٥، م: ٤٣٦).

وَتَمَامُ الشَّيْءَ يَكُونُ وَاجِبًا، وَمُسْتَحَبًّا (م ٣)(١).

لَكِنْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ الصَّلاةِ بدُونِهِ، وَكَالْجَمَاعَةِ

لَكِنْ رَوَى البُخَارِيُّ (٦٩١): أَنَّ أَنْسًا قَدِمَ المَدِينَةَ فَقَالَ: مَا أَنْكَرْت شَيْئًا إِلاَّ أَنْكُمْ لا تُقِيمُــونَ الصُّفُـوف، وَتَرْجَـمَ عَلَيْـهِ البُخَارِيُّ (٦٩١): إفِمَّ مَنْ لَمْ يُقِمْ الصُّفُوفَ، وَمَنْ ذَكَرَ الإِجْمَاعَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فَمُرَادُهُ ثُبُوتُ اسْتِبَخْبَابِهِ، لا نَفْيُ وُجُوبِهِ.

وَلَا تَنْعَقِدُ إِلاَّ بِقُولِهِ قَائِمًا فِي فَرْضِ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

مُرَتِّبًا (و م) لاَ اللَّهُ الآكْبَرُ (ش) أو اللَّهُ جَلِيلٌ، وَنَحْوُهُ (هـ) وَلَوْ زَادَ أَكْبَرُ (ش)، وَلا وَاللَّهِ أَثْبُرُ بِالقَافِ (هـ).

قَالُوا: لأَنَّ العَرَبَ تُبْدِلُ الكَافَ بِهَا ، وَلا اللَّهُ، خِلافًا لاَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ، وَسَـلَّمَ الْحَنْفِيُّةُ الْآذَانَ لِيَخْصُلَ الإخلامُ، وَقَلْ: اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِي، لاَّنَّهُ سُوَالَ، وَكَذَا اللَّهُمُّ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ، لاَنَّ تَقْدِيرَهُ يَا اللَّهُ أَمَنُنا بِخَيْرٍ، وَتَصِبَحُ عِنْدَ البَصْرِيِّيَنَ لاَنَّ مَعْنَاهُ يَا اللَّهُ! والمِيمُ المُشَدَّدَةُ بَدَلٌ عَنْ حَرْفِ النَّدَاء.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَجْهُ فِي اللَّهُ أَكْبَرُ، أَو الكَبِيرُ، أَو التُّنْكِيسُ.

وَفِي التَّعْلِيقَ أَكْبَرُ كَالكَبِيرِ، لآنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ أَبْلُغَ إِذَا قِيلَ: أَكْبَرُ مِنْ كَذَا، وَهَذَا لا يَجُوزُ عَلَى اللَّـهِ كَـذَا قَـالَ، وَإِنْ تَمُّمَـهُ رَاكِمًا أَوْ أَتَى بِهِ نَبِيهِ، أَوْ كَبُرَ قَاعِدًا، أَوْ أَتَمُّهُ قَائِمًا انْعَقَدَتْ فِي الْآصَحْ نَفْلاً، وَيُدْرَكُ الرِّكْعَةُ إِنْ كَانَ الإِمَـامُ فِي نَفْلَ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَلاَ تُنْحَقِدُ إِنْ مَدُّ هَمَزَةَ اللَّهِ، أَوْ أَكْبَرَ، أَوْ قَالَ: «أَكِبَارُ» (و). وَلا يَضُرُّ لَـوْ خَلُـلَ الْآلِـفَ بَيْسَنَ الـلاَّمِ، والمَـاَّءِ، لآنُـهُ إِشْبَاعٌ، وَحَذْفُهَا أُولَى، لآنَّهُ يُكْرَهُ تَمْطِيطُهُ، والزِّيَادَةُ عَلَى التُّكْبير.

قِيلُ: تُجُوزُ.

وَقِيلُ: تُكُونُهُ (م ٤)(٢).

واختاره الشيخ تقيُّ الدِّين.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يكره اختاره ابن عقيلٍ، فإنَّه قال: لا يكره تطوّع الإمام في موضـــع المكتوبــة، وقاســه علـى تــرك الصُّــفُ الأوّل

قلت: وهو بعيدٌ جدًّا.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ثمَّ يسوِّي الإمام الصُّفوف، ويتوجَّه يجب تسوية الصُّفوف، وهو ظاهر كلام شسيخنا، فيحتمـل أن يمنـع الصُّحَّة، ويحتمل: لا، لقوله عليه الصلاة، والسلام: «سَوُّوا صُفُّوفَكُمْ فَإِنْ تَسُوِيَةَ الصَّفَّ مِنْ تَمَام الصَّلاةِ، وتمام الشَّسيء يكـون واجبًـا ومستحبًا). انتهى.

قال المصنّف في النُّكت: وعلى هذا ففي بطلان الصُّلاة به محلُّ نظر. انتهى.

قلت: الصُّواب صحَّة الصَّلاة، ولم يذكر هذا التَّفريع غير المصنَّف.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (والزُّيادة على التُّكبير قيل تجوز، وقيل تكره). انتهى.

وذلك مثل قوله اللَّه أكبر كبيرًا، أو اللَّه أكبر وأجلُّ، أو وأعظم ونحوه.

قال المصنّف في نكته: هذا المشهور، وهو أولى. انتهى.

وَيَتَعَلَّمُهُ مَنْ جَهلَهُ، فَقِيلَ فِيمَا قَرُبَ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُ البَادِيَ قَصْلُ البَلَدِ (م ٥)(١)، وَإِنْ عَلِمَ بَعْضَهُ أَتَى بِهِ وَإِنْ عَجَزَ أَوْ ضَاقَ الوَقْتُ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ.

وَعَنْهُ: لا (و م) كَقَادِر (هـ) فَيُحْرِمُ بِقُلْبِهِ.

وَقِيلَ: يَجَبُ تُخْرِيكُ لِسَانِهِ (و شَ) وَيَثْلُهُ أَخْرَسُ وَنَخُوهُ، ويُسْتَحَبُّ جَهْرُ إِمَامٍ بِهِ، بِحَيْتُ يُسْمِعُ مَنْ خَلْفَهُ، وَأَذَنَاهُ سَمَاعُ غَيْرِهِ، وَبَهْرُ أَمَامٍ بِهِ، بِحَيْتُ يُسْمِعُ مَنْ خَلْفَهُ، وَأَذَنَاهُ سَمَاعُ غَيْرِهِ، وَيَكُرُهُ جَهْرُ غَيْرِهِ بِهِ، وَلا يُكُرَهُ لِحَاجَةِ، وَلَوْ بِلا إِذْنِ إِمَامٍ (و)، بَلْ يُسْتَحَبُّ بِهِ وَبِالتَّخْمِيدِ، لا بِالتَّسْمِيعِ، وَجَعَلَهُ القَاضِي وَلِيكَ المُومِ عِلَى النَّعْلِيمِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَخَلُ وَفَاق، كَإِسْمَاعِ أَبِي بَكْرٍ تَكْبِيرَ النَّبِي ﷺ لِلنَّاسِ، ويَتُوجُهُ فِي ذَلِكَ الرَّوَايَةُ فِي خِطَابِ آذَمِي بِهِ، لَآنَ أَحْمَدَ عَلَلَ الفَسَادَ بِأَنَّهُ خَاطَبَ آدَمِيًّا.

وُفِي التَّعْلِيقِ: لَمْ يَقُلْ أَحَدَّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ فَالوَجْهُ وُجُوَّبُ الإسْرَار، وَقَالَهُمَا بَعْضُ المَالِكِيَّةِ، وَهُوَ رُكُنَّ بِقَــاْر مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ، وَمَعَ عُذْرٍ بِحَيْثُ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ، وَاخْتَارَ شَــيْخُنَا الاكْتِفَاءَ بِـالحُرُوفِ وَإِنْ لَـمْ يُسْمِعْهَا، وَذَكَرَهُ وَجُهًا (و م).

وَكَذَا ذُكِرَ وَاجبٌ، والْمَرَادُ: إلاَّ أَنَّ الآمَامَ يُسَوُّ التَّحْمِيدَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلام القَاضيي.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ كَقُوْلَ شَيْخِنَا، وَاعْتَبُرَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا سَمَاعَ مَنْ بِقُرْبِهِ، وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُمُهُ، كُلَّمَا تَعَلَّقَ بِالنَّطْقِ، كَطَلاقِ وَغَيْرِهِ، وِفَاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ وَسَبَقَ فِي قِرَاءَةِ الجُنُبِ، وَمَنْ تَرْجَمَ عَنْ مُسْتَحِبُّ بَطَلَت، نَصَّ عَلَيْهِ (و م).

وَقِيلَ: إنْ لَمْ يُحْسِنْهُ أَتَى بِهِ، (و ش).

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (و) نَدْبًا، نَصُّ عَلَيْهِ، أَوْ إِخْدَاهُمَا عَجْزًا مَعَ ابْتِدَاء التَّكْبِيرِ، (و ش) وَيُنْهِيَهُ مَعَهُ نَـصَ عَلَيْهِ وَعَنْهُ يَرْفَعُهُمَا قَبْلُهُ، قُمْ يَخْتَبِرُوا حَطَّهُمَا بَعْدَهُ، لآنَهُ يَنْفِي الكِبْرِيَاءَ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَبِالتَّكْبِيرِ يُنْبِئُهَا لِلَّهِ، وَلِلْ يُغْبُهُمَا بَعْدَهُ، لآنَهُ يَنْفِي الكِبْرِيَاءَ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَبِالتَّكْبِيرِ يُنْبِئُهَا لِلَّهِ، وَالنَّهُى مُقَدَّمٌ، كَكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ.

وَتَّقِيلَ: يُخْتَرُهُ وَهُوَ أَظْهَرُهُ وَلا يَرْفَعُهُمَا مَعَهُ، ثُمُّ يَحُطُّهُمَا بَعْدَهُ (ش) وَيَجْعَلُ أَصَابِعَهُمَا مَضْمُومَةً.

وَعَنْهُ: مُفَرَّقَةُ (و ش) مُسْتَقْبِلاً بِبُطُونِهِمَا القِبْلَةَ (و ش).

وَقِيلَ: قَائِمَةً حَالَ الرُّفْع، وَالْحَطُّ (و مَ ر) وَيَجْعَلُ رُؤُوسَهُمَا إِلَى مَنْكِبَيْهِ (و م ش).

وَعَنْهُ: إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ، أَخْتَارَهُ الْحَلَالُ (و هـ).

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، وَهِيَ أَشْهُرُ.

وَعَنْهُ: إِلَى صَدْرِهِ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثُ يُجَاوِزُ بِهَا أُذُنِّيهِ، وَلآنُّهُ عِلَيه السلام فَعَلَهُ.

وَقَالَ آَبُو حَفْصَ: يَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْهَ مَنْكِيَيْهِ، وَإِبْهَامَيْهِ عِنْدَ شَحْمَةِ أَذْنَيْهِ، جَمْعًا بَيْنَ الآخْبَارِ، وَقَالَهُ فِي التَّعْلِيقِ، وَأَنَّ البَسْدَ إِذَا اطْلِقَتِ اقْتَضَتْ الكَفْ، وَأَنَّ أَحْمَدَ أَوْمًا إِلَى هَذَا الجَمْعِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ مَذْهَبِ (ش).

أحدهما: يكره، قطع به في الرّعايتين، والحاوي الكبير.

والقول الثَّاني: يجوز.

قال في المذهب ومسبوك الذُّهب جاز، ولم يستحبُّ، قال ابن تميم: لم يستحبُّ.

قال في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزين، وغيرهم: لو قال ذلك لم يستحبُّ، نصُّ عليه، وصحَّب الصَّلاة فكلامهم محتملٌ للقولين. وقال المجد في شرحه: لو قال ذلك صحَّب صلاته، ولم يذكر كراهةً ولا غيرها.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويتعلُّمه من جهله قيل فيما قرب، وقيل: يلزم البادي قصد البلد). انتهى.

قال في الرِّعاية الكبرى: ومن جهله تعلُّمه في مكانه، أو فيما قرب منه. انتهى.

وقال في التَّلخيص: وإن كان في البادية لزمه قصد البلد لتعلُّمه. انتهى.

فظاهر هذا لزوم التَّعلُّم مطلقًا.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب إذا لم يجد من يعلُّمه قصد البلد، واللَّه أعلم.

وَلَعَلُ الْمَرَادَ مَكْشُوفَتَانِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ هُنَا وَفِي الدُّحَاءِ، وَرَفْعُهُمَا إِمْثَارَةٌ إِلَى رَفْعِ الحِجَابِ بَيْنَهُ وَبَيْسَنَ رَبِّهِ، كَيْمَا أَنَّ السَّبَّابَةَ إشارة إلى الوحدانيَّة ذكره ابن شهاب.

بِهِ مِن اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللّ القَاضِي فِي الجَامِع، وَزَادَ الرُّسْغَ، والسَّاعِدَ.

وَقَالَ: وَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى الرُّسْخِ، وَفَعَلَهُ أَحْمَكُ، وَمَغْنَاهُ ذُلُّ بَيْنَ يَدَيْ اللّهِ عَزَّ، نَقَلَهُ أَحْمَكُ بْـنُ يَحْيَى الرُّقِّيُّ تَحْسَت سُرُتِهِ (و هــ).

قِيلَ لِلْقَاضِي: هُوَ عَوْرَةٌ فَلا يَضَمُهُمَا عَلَيْهِ كَالْمَانَةِ، والفَخِذِ، فَأَجَابَ بِأَنَّ العَوْرَةَ أُولَى وَأَبْلَغُ بِالوَضْعِ عَلَيْهِ، لِحِفْظِهِ، ثُـمُّ نُقَابِلُهُ بِقِيَاسِ سَبَقَ.

وَغَنْهُ: تَبْخْتَ صَلاْرِهِ (و م ش).

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الإِرْشَادِ، والْمُحَرِّر، وَعَنْ أَحْمَدَ أَوْ يُرْسِلُهُمَا.

وَعَنْهُ: نَقْلاَ وَيُكْرَهُ وَضَعْهُمَا هَلَيَ صَدَارِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَيَنْظُرُ مَحَلٌ سُجُودِهِ لا أَمَامَهُ (م) أَطْلَقَ ذَلِكَ جَمَاعَةً.

قَالَ القَاضِي وَتَبَعَهُ جَمَاعَةً: إلاَّ حَالَ إِشَارَتِهِ بِالتَّشْهَدِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى سَبَّابَتِهِ، لِخَبَر ابْن الزُّبَيْر.

وَفِي الغُنْيَةِ: أَنَّهُ يُكْرُهُ إِلْصَاقُ الحَنَكِ بِالصَّدْرِ، وَهَلَى النَّوْبِ، وَأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ الحَسَنِ أَنَّ العُلَّمَاءَ مِنَ الصَّحَابَةِ كَرِهَنَّهُ. ثُمُّ يَسْتَفْتِحُ (م) سِرًا (و): ﴿ بِسُبْحَانِكَ اللَّهُمُّ وَبِحَمْدِك، وَتَبَارَكُ اسْمُك، وَتَعَالَى جَسَدُك، وَلا إِلَـهَ غَيْرُك، (و هَــ) نَـصُ

وَصَحْحَ قَوْلَ عُمْرَ بِمَحْضَرِ الصَّحَابَةِ، وَبِأَنْهُ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وُجُوهِ لَيْسَتْ بِذَاكَ.

وَقَالَ: عَنْ غَيْرِهِ مِنَّ الآخْبَارِ إِنَّمَا هِيَ عِنْدِي فِي التَّطَوُّع.

وَاحْتُجُ القَاضِيَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّك حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨] يَغْنِي: إِلَى الصَّــلاةِ، فَمَنَـعَ غَـيْرُهُ مِـنَ الإِذْكَـارِ وَمَعْنَى الوَاوِ وَبِحَمْدِكَ سَبِّحْتُك.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: تَنْوِينُ إِلَهِ أَنْضَلُ لِزِيَادَةٍ حَرْف وَلَيْسَ (وَجَّهْت وَجْهِي، والآيَةُ بَعْدَهَا أَفْضَلُ) (ش) لِخَبَرِ عَلِيٌّ.

وَاخْتَارَ الآجُرِّيُّ قَوْلَ مَا فِي خَبَرِ عَلِيٌّ كُلُّهِ.

وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةً وَمُنَيْخُنَا جَمَعَهُمَا.

وَيَجُوزُ بِمَا وَرَدَ نَصٌّ حَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ يَقُولُ (وَجُهْت وَجْهِي) إِلَى آخِرِهِ قَبْلَ الإِحْرَامِ لِخَبَرِ عَلِيَّ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ وَمُونَ يَهِ مِنْ الْعِلْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا؛ لأنَّهُ لَيْسَ فِي غَيْرُو.

وَقَدْ قِيلَ لآخْمَدَ: تَقُولُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ شَيْئًا؟ قَالَ لا.

وَقَالَ شُنَيْخُنَا أَيْضًا: الْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ نَوْعِ أَخْيَانَا، وَكَذَا قَالَهُ فِي أَنْوَاعِ صَلاةٍ الْحَوْفِ وَغَيْرِ ذَلِك، وَأَنَّ المَفْضُولَ قَلْهُ يَكُونُ أَفْضَلَ لِمَنْ انْتِفَاعُهُ بِهِ أَتَمَّ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ (م) سِرًّا (و) أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (و) وَكَيْفُ تَعَـوْذَ فَحَسَنَ، وَلَيْسَا وَاجْبَيْنِ، نُصُّ عَلَيْهِ (و).

وَعَنَّهُ: بَلِّي، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطُّةً.

وَعَنْهُ: التَّعَوُّذُ، وَيَسْقُطَان بِفَوَاتِ مَحِلُّهِمَا، وَاسْتَحَبُّ شَيْخُنَا التَّعَوُّذُ أَوَّلَ كُلُّ قُرْبَةٍ.

ثُمُّ يَقْرَأُ: (بسم الله الرحمن الرحيم) (م) سِرًّا (و هـ).

وَعَنْهُ: جَهْرًا (و ش).

وَعَنْهُ: بِالْمَدِينَةِ.

وَعَنْهُ: يَجْهَرُ فِي نَفْلٍ، وَاحْتَارَ مُتَيْخُنَا يَجْهَرُ بِهَا وَبِالتَّعَوُّذِ وَبِالفَاتِحَةِ فِي الجِنَازَةِ، وَنَجْوِ ذَلِكَ أَحْيَانًا، فَإِنَّهُ المَنْصُــوصُ عَــنْ

أحْمَدَ تُعْلِيمًا لِلسُّنَّةِ.

وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَيْضًا لِلتَّالِيفِ، كَمَا اسْتَحَبُّ أَحْمَدُ تَرْكَ القُنُوتِ فِي الوِثْرِ تَأْلِيفًا لِلْمَأْمُومِ، وَيُخَيَّرُ فِي غَيْرِ صَلاةٍ فِي الجَهْـرِ بهَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

قَالَ القَاضِي: كَالقِرَاءَةِ، والتُّعَوُّذِ.

وَعَنَّهُ: يُجْهَرُ.

وَعَنهُ: لا.

وَلَيْسَتْ مِنَ الفَاتِحَةِ عَلَى الْآصَحِ (و هـ م) كَغَيْرِهَا (ق) وَذَكَرَهُ الفَاضِي (ع) سَابِقًا وَهِيَ قُـرْآنٌ عَلَى الْآصَحُ (م) آيَـةً

وَاحْتَجٌ أَحْمَدُ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا فِي الْمَصْحَفِ. وَهِيَ بَعْضُ آيَةٍ فِي (النَّمْلِ) (عِ) فَلِهَذَا نَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ لا تُكْتَبُ أمّامَ الشَّعْرِ، وَلا مَعَهُ، وَذَكَرَ عَـنِ الشَّعْبِيِّ إِنَّهُمْ كَـانُوا

قَالَ القَاضِي وَلاَّنَهُ يَشُوبُهُ الكَذِبُ، والهَجْوُ غَالِبًا. وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحْاسُ: أَنَّهُ كَرِهَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، والزَّهْرِيُّ، وَأَجَازَهُ النَّخَعِيُّ.

وَرَوَاهُ عَن ابْن عَبَّاسٍ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ شَيْخُنَّا: وَتَكْتَبُ أُوَائِلَ الكُتُبِ كَمَا كَتَبَهَا سُلَيْمَانُ، وَكَتَبُهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي صُلْحِ الحُدَيْبِيَةِ، وإلى قَيْصَرَ، وَغَـيْرِو، نَـصٌ

فَتُذْكَرُ فِي ابْتِدَاء جَمِيعِ الآفْعَال، وَعِنْدَ دُخُولِ المَنْزِل، والحُرُوجِ، لِلْبَرَكَةِ، وَهِيَ تَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، وَإِنْمَــا اسْتَحَبُّ إِذَا ابْتَـدَأُ فِعْلاَ تَبَعًا لِغَيْرِهَا لا مُسْتَقِلَّةً، فَلَمْ تُجْعَلْ كَالحَمْدَلَةِ، والْهَيْلَلَةِ وَنَحْوِهِمَا.

ثُمَّ يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ، وَهِيَ رُكُنَّ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: فِي الآوُلَيْنِ.

وَعَنْهُ: تَكُفِي آيَةٌ مِنْ غَيْرِهَا (و هـ) وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قَصُرُتْ (و هـ).

وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ كَلِمَةً، وَلِلْحَنَفِيَّةِ خِلافٌ، لا بَعْضَ آيَةٍ طَوِيلَةٍ (هـ) وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ يَكْفِي آيَةً طَوِيلَةٌ، أَوْ ثَلاثٌ قِصَارٌ. وَذَكُرَ الْحُلُوانِيُّ روَايَةُ سَبْع.

وَعَنْهُ: مَا تَيَسُّرَ.

وَعَنْهُ: لا تَجِبُ قِرَاءَةً فِي غَيْرِ الأَوْلِيُيْنِ، والفَجْرِ (و هـ) فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ شَاءَ سَبُحَ، وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ مَعَ أَنَّ مَذْهَبَ (هـ) لَوْ اسْتَخْلَفَ أُمُّيًّا فِي الْآخِيرَتَين فَسَدَتْ صَلاتُهُمْ.

قَالَ أَصْحَابُهُ: لأَنْ قِرَاءَةَ الآوَلِيْيْنِ مَوْجُودَةً فِي الأُخْرَيْيْنِ تَقْدِيرًا، والشَّيْءُ إنَّمَا يَثْبُتُ تَقْدِيرًا لَوْ أَمْكَــنَ تَخْقِيقًا، والأمَّـيُّ لِعَجْزِهِ لا تَقْدِيرَ فِي حَقِّهِ، وَكَذَا لَوْ قَدُّمَهُ عِنْدَهُ بَعْدَمَا قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ.

وَعَنْهُ: إِنْ نَسِيَهَا فِيهِمَا قَرَأُهَا فِي الثَّالِثَةِ، وَالرَّابِعَةِ مَرَّتَيْن مَرَّتَيْن، وَسَجَدَ لِلسَّهُو، رَوَاهُ النَّجَّادُ بإسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَــانَ، زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَإِنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ فِي النَّلاثِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ فَسَدَتُ صَلاتُهُ، وَاسْتَأْنَفُهَا.

وَعِنْدَ أَكْثَرَ الْحَنَفِيَّةِ لا يَقْضِيَ الفَاتِحَةَ فِي الآخِيرَتَيْن، وَعِنْدَ أَكْثَرَهِمْ يَقْضِي السُّورَةَ فِيهمَا، قِيلَ نَدْبًا.

وَقِيلَ: وُجُوبًا، ثُمَّ هَلْ يَجْهَرُ بِهَا أَمْ بالسُّورَةِ أَمْ لا؟ فِيهِ روَايَاتٌ عَنْ (هـ) وَهِيَ أَفْضَلُ سُورَةٍ قَالَهُ شَــيْخُنَا، وَذَكَـرَ مَغْنَـاهُ أبنُ شِهَابِ وَغَيْرُهُ.

> قَالَ عليه السلام فيها: ﴿أَعْظُمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ، وَهِيَ السُّبْعُ المُثَانِي، والقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيته». رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤٢٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى.

وَآيَةُ الكُرْسِيُّ أَعْظُمُ آيَةً، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٠٩) عَنْهُ عليه السلام.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٥/ ١٧٨) ذَلِكَ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِهِ.

وَلِلتَّرْمِلِيِّ (٢٨٧٨) وَغَيْرِو: أَنَّهَا سَيِّدَةُ آيِ القُرْآنِ، وَقَالَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ وَغَيْرُهُ وَقَالَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: كَمَـا نَطَقَـتْ بِـهِ النُّصُوصُ.

لَكِنْ: عَنْ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ أَنْهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ الثُوَابِ وَقِلْتِهِ، وَقَالَهُ القَاضِي فِي العِــدَّةِ فِي النُّسَــَخِ، فِي قولــه تعــالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرِ مِنْهَا﴾ [البقرة: ٢٠١].

ثُمُّ قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِهَا مِنَ الإعْجَازِ أَكُثُرُ.

وَفِي «الصُّعِيحَيْنِ» (خُ: ٢٧٢٦، م: ٢١٨): «فِي ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَخَلَا ﴾ ثُلْثُ القُرْآنِ، وَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

وَرُواهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٣).

قَالَ شَيْخُنَا: مَعَانِي القُرْآن ثَلاثَةُ أَصْنَافٍ.

تَوْحِيدٌ، وَقَصَصَّ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ.

وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مُضَمَّنَةٌ ثُلُثَ التَّوْجِيدِ، وَإِذَا قِيلَ ثَوَابُهَا يَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ، فَمُعَادِلَةُ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ لِلشَّيْءِ تَقْتَضِي تَسَاوِيهُمَا فِي القَدْرِ، لا تَمَاثُلِهِمَا فِي الوَصْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

َ وَلِهَذَا لا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَغْنَى بقِرَاءَتِهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ عَنْ قِرَاءَةِ سَائِرِ القُرْآنِ، لِحَاجَتِهِ إِلَى الآمْرِ، والنَّهْيِ، والقَصَــصِ، كَمَــا لا يُسْتَغْنَى مَنْ مَلَكَ نَوْعًا مِنَ المَالِ شَرِيفًا عَنْ غَيْرِهِ.

وَسَأَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ قَوْلِهِ عَليه السلام «مَنَّ قَرَأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَكَأَنْمَا قَرَأ ثُلُثَ القُرْآنِ»، فَلَمْ يَقُـمْ عَلَى أَسْرِ بيّن.

َ قَالَ القَاضِي: وَظَاهِرُ هَذَا أَنْ أَحْمَدَ لَمْ يَأْخُذْ بِظَاهِرِ الحَدِيثِ، وَأَنْ ثَوَابَ قَارِثَهَا ثَـوَابُ مَـنْ قَـرَأ ثُلُـثَ القُـرَآنِ، لآنُـهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَنَفَاضَلَ، والجَدِيمُ صِفَةً لِلّهِ.

وَيَكُونُ مَعْنَى الحَدِيثِ الحَثُ عَلَى تَعْلِيمِهِ، والتَّرْغِيبِ فِي قِرَاءَتِهِ، وإلى هَذَا المَعْنَى أَشَارَ إِسْحَاقُ.

كَذَا قَالَ: وَلا تُختَمِلُ الرَّوَايَةُ مَا قَالَهُ، فَأَيْنَ ظَاهِرُهَا؟

وَلا يُعْرَفُ فِي الْمُذْهَبِ قَبْلَ القَاضِي كَمَا لا يُعْرَفُ قَبْلَ الآشْعَرِيِّ.

وَفِي الفَاتِحَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً فَلَوْ تَرَكَ وَاحِدَةً ابْتَدَأَ (و شَ).

وَقِيلَ: لا تَبْطُلُ بَتْرَكِهِ، لأَنَّهُ صِفَةً فِي الكَلِمَةِ يَبْقَى مَعْنَاهَا بِدُونِهِ، وَبِهِ كَالحَرَكَةِ، وَيُقَالُ: قَرَأَ الفَاتِحَةَ.

وَقِيلَ: بَتَلْبِينِهِ، وَإِنْ قَطَعَهَا بِذِكْرٍ أَوْ قُرْآنِ أَوْ دُعَاءٍ أَوْ سُكُوتَ وَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ طَوِيلاً.

وَقِيلَ: أَوْ قُصِيرًا عَمْدًا.

وَقِيلَ: أَوْ لَا أَوْ تُرَكَ تُوْتِيبَهَا.

وَقِيلَ: عَمْدًا ابْتَدَأَ، لا بنِيَّةِ قَطْعِهَا.

وَقِيلَ: وَلَمْ يَسْكُتْ، و(مَالِك) أَحَبُ إِلَى أَحْمَدُ مِنْ (مَلِك).

وَقَالَ ابْنُ عُقِيلٍ فِي الوَاضِحِ: قَالَ ثَعْلَبُّ: ﴿مَالِكِ﴾ أَمْدَحُ مِنْ (مَلِكِ)؛ لآنَهُ يَدُلُ عَلَى الاسْم، والصَّفَةِ.

وَإِذَا فَرَغَ قَالَ: أُمِينَ (و) يَجْهَرُ بِهَا الإِمَامُ، والمَامُومُ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ (و ش) قِيلَ بَعْدَهُ.

وَقِيلَ: مَعَهُ (م ٢)(١) (و ش).

(ش): الإمام الشافعي

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (فإذا فرغ قال: آمين يجهر بها الإمام، والمأموم فيها يجهر به قيل: بعده، وقيل: معه). انتهى.

أحدهما: يقوله مع الإمام، وهو الصّحيح. قطع به في المغني، والكافي، والتّلخيص، وشرح الجمد، والشّرح، ومختصر ابن تميم، والزّركشيّ، وغيرهم.

والقول النَّاني: يقوله بعد الإمام، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، وحواشي المصنُّف على المقنع، وتجريد العناية، وغيرهم.

وَعَنْهُ: تَرْكُ الجَهْرِ (و هِــَ م)، والآولَى المَدُ، وَيَحْرُمُ تَشْنييدُ المِيـــم، وَإِنْ تَرَكَـهُ الإِمَـامُ أتَـى بــهِ المَـأمُومُ كَـالتَّعَوُّذِ، وَيَجْهَــرُ بِالتَّأْمِينِ لِيُذكِّرَهُ، وَلَوْ أَسَرَّهُ الإِمَامُ جَهَرَ بِهِ المَأْمُومُ، وَمَنْ قَرَّا غَيْرُهُ لَمْ يُعِدَّهُ، وَإِنْ قَالَ آمِينَ رَبُّ الْعَالَمِينَ فَقِيَاسُ قَوْل أَحْمَدَ لا يُسْتَحَبُّ، (ش)؛ لآنُهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبُرُ كَبِيرًا قَالَ: مَا سَمِعْت، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَيُسْتَحَبُّ سُكُوتُهُ بَعْدَهَا قَدَّرَ قِرَاءَةً المُّأْمُوم (و ش).

وَعَنْهُ: يَسْكُتُ قَبْلَهَا.

وَعَنْهُ: لا يَسْكُتُ لِقِرَاءَةِ مَأْمُومٍ مُطْلَقًا (و هـ م) حَتَّى فِي كَلامٍ الحَنَفِيَّةِ يَحْرُمُ سُكُوتُهُ، لآنَ السُّكُوتَ بِـلا قِـرَاءَةِ حَـرَامٌ، حَتَّى لَوْ سَكَتَ طُويلاً سَاهِيًا لَزَمَهُ سُجُودُ السَّهْو.

وَيَلْزُمُ الْجَاهِلَ تَعَلَّمُهَا، وَيَسْقُطُ بضييق الوَقْتُ.

وَقِيلَ: لا، إلا أَنْ يُطُولُ.

قَالَ فِي الفُنُون: وَيَحْرُمُ بَذَلُ الْأَجْرَةِ وَأَخَذُهَا بِنَاءً عَلَى أَصْلِنَا فِي الْآجْرَةِ عَلَى القُرَبِ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾ الآيَةُ [البقرة: ١٥٩] يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ إِظْهَارِ عُلُومِ الدَّينِ مَنْصُوصَةً أَوْ مُسْــتَنْبَطَةً، وَعَلَى أَنَّـهُ لا يَجُوزُ أَخَذُ الْأَجْرَةِ لِوُجُوبِ فِعْلِهِ.

وَيَقْرَأُ قَدْرَهَا فِي الْحُرُوفِ، والآيَاتِ.

وَقِيلَ: أَوْ أَحَدَهُمَا.

وَقِيلَ: الآيَاتِ.

وَعَنْهُ: تُجْزِئُ آيَةٌ، وَيُكَرِّرُ مَنْ عَرَفَ آيَةٌ بِقَدْرِهَا.

وَعَنْهُ: لا يُجِبُ.

وَقِيلَ: يَقْرُأُ اَلاَيَةَ وَشَيْئًا مِنْ غَيْرِهَا، وَمَنْ جَهلَهُ حَرُمَ تَرْجَمَتُهُ عَنْهُ بغَيْر العَرَبيَّةِ فِي المُنْصُوصِ (و م ش) كَعَـالِم (هـــ) وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، مَعَ أَنَّ عِنْدَهُمْ يُمنَّعُ مِنْ اعْتِيَادِ القِرَاءَةِ، وَكِتَابَةِ الْمُصْحَف ِ بَغْيرِهَا، لا مَنْ فَعَلَهُ فِي آيَتُيْنِ.

قَالَ: أَصْحَابُنَا: تَرْجَمَتُهُ بِالفَارِمِيَّةِ لا تُسَمِّى قُرْآنًا، فَلا تَحْرُمُ عَلَى الجُنُب، وَلا يَخنَثُ بهًا مَنْ حَلَفَ لا يَفْرَأُ.

قَالَ أَحْمَدُ: القُرْآنُ مُعْجَزَّ بِنَفْسِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الإعْجَازَ فِي اللَّفْظِ، والمَعنَى، وَفِسي بَعْسَض آيـهِ إعْجَـازٌ، ذَكَـرَهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ، وَفِي كَلامِهِ فِي التَّمْهَيلِا فِي النَّسَخ وَكَلام أَبِي المُعَالِي لا.

وَهُوَ فِي كَلامِ الْحَنْفِيَّةِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ، والآيَةُ، قَالَ ابْنُ حَامِدٍ فِي أَصُولِهِ: الآظَهَرُ فِي جَوَابِ أَحْمَـدَ بَقَـاءُ الإِعْجَـازِ فِي

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الإِعْجَازَ فِي اللَّفْظِ بَلْ فِي المَغْنَى، فَقَالَ: الدَّلالَـةُ عَلَى أَنَّ الإِعْجَـازَ فِي اللَّفْـظِ، والنَّظـمِ دُونَ المَعْنَى اشْيَاءُ: مِنْهَا أَنْ المَعْنَى يُقَدَّرُ عَلَى مِثْلِهِ كُلُ أَحَدٍ، يَبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا قَوْلُهُ ﴿قُلْ فَأَتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيّاتِ﴾ [هود: 11].

وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ التُّحَدِّي بِٱلْفَاظِهَا، وَلاَّنَّهُ قَالَ: مِثْلِهِ مُفْتَرَيّاتِ، والكَذِبُ لا يَكُونَ مِثْلَ الصُّدْقِ، فَدَلُّ عَلَى أَنْ الْحَـرَادَ بِـهِ مِثْلُهُ فِي اللَّهْظِ، والنَّظْم.

قَالَ شَيْخُنَا: يَحْسُنُ لِلْحَاجَةِ تَرْجَمَتُهُ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَفَهُّمِهِ إِيَّاهُ بِالتُّرْجَمَةِ، وَذَكَرَ غَسَيْرُهُ هَـٰذَا الْمَعْنَى، وَحَصَـلَ الإِنْـذَارُ بالقُرْآن دُونَ تِلْكَ اللُّغَةِ كَتَرْجَمَةِ الشُّهَادَةِ.

وَيَلْزَمُهُ الصَّلاةُ خَلْفَ قَارِى فِي وَجْهِ^(١) (و م) وَقَالَهُ (هـ) إنْ صَادَفَهُ حَاضِرًا مُطَاوَعًا.

وَيُتُوَجَّهُ عَلَى الآشْهَرِ يَلْزُمُ غَيْرٌ حَافِظٍ يَقْرُأُ مِنْ مُصْحَفٍ (و ش)، وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، وَيَلْزَمُهُ (و ش) قَوْلُ: «سُـبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُه.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بِٱللَّهِ، لِخَبَرِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَلَمْ يَأْمُرُهُ عليه السلام بِالصَّلاةِ خَلْفَ قَارِي.

(١) تنبيه: قوله: (ويلزمه -يعني: من لا يحسن الفاتحة- الصُّلاة خلف قارئ في وجم). انتهى.

ظاهر هذا: أنَّ المشهور عدم اللُّزوم، وهو كذلك، وعليه الأكثر، وقد ذكره ٱلأُصحاب في الإمامة، والقول باللُّزوم جزم به النَّاظم.

وَعَنْهُ: يُكُرِّرُهُ بِقَدْرِ الفَاتِحَةِ.

وَقَالَ الْقَاضِيَ يَالِيَي بِالذِّكْرِ اللَّذِّكُورِ، وَيَزِيدُ كَلِمَتَيْنِ مِنْ أَيُّ ذِكْرٍ شَسَاءَ، وَذَكَـرَ الْحَلْوَانِـيُّ يَحْمَـدُ وَيُكَـبِّرُ، وَذَكَـرَ النُّـهُ فِـي التُّبْصِرَةِ يُسَبِّحُ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ وَيَعْقُوبُ: وَيُكَبِّرُ.

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ: وَيُهَلَّلُ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ يَخْمَدُ وَيُكِبِّرُ وَيُهَلِّلُ، وَاحْتَجَ بِخَبَرِ رِفَاعَةً، فَدَلُ أَنَّهُ لا يَعْتَبِرُ الكُلُّ رِوَايَــةً وَاحِــدَةً، وَلا شــيءَ مُعَيِّــنِ وَإِنْ عَرَفَ بَعْضَهُ كَرَّرُهُ بِقَدْرِهِ، وإلاَّ وَقَفَ بِقَدْرِ القِرَاءَةِ (و) وَمَنْ صِلّي وَتَلَقّفَ القِرَاءَة مِنْ غَيْرِهِ صَحَتْ ، ذَكَرَهُ فِي النَّوَادِرِ.

ثُمُّ يَقْرُأُ البَسْمَلَةَ (هـ و م) فِي غَيْرِ رَمَصْنَانَ نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ لا يَدَعُهَا، قِيلَ لَهُ: يَقْرُؤُهَا فِي بَعْضِ سُورَةٍ؟ قَالَ: لا بَأْسَ، وَسُورَةٌ مِنْ طِوَال الْمُفَصُّلِ فِي الفَحْرِ، وَهُوَ مِنْ قَافٍ.

وَفِي الفُنُونَ مِنَ الحُجُرَاتِ.

وَفِي المُغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ.

وَفِي الْبَاقِي مِنَ الْوَسَطِ.

وَعَنَهُ: يَجِبُ بَعْدَهَا قِرَاءَةٌ (خ)، فَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَعْضَ آيَةٍ، لِظَاهِرِ الحَبَرِ، وَعَلَى المُذْهَــبِ تُكْـرَهُ الفَاتِيحَـةُ فَقَـط، وَيُسْـتَحَبُ سُورَةً، نُصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الفَاضِي وَغَيْرُهُ: يَجُوزُ آيَةً، إِلاَّ أَنَّ أَحْمَدَ اسْتَحَبُّ كَوْنَهَا طَوِيلَةً.

فَإِنَّهُ قَالَ: تُحْذِئُ مَعَ الحَمْدِ آيَةٌ، مِثْلُ آيَةِ الدُّيْنِ، والكُرْسِيَّ، وَعِنْدَ الحَنفِيَّةِ تَجِبُ الفَاتِحَةُ وَسُورَةٌ بَعْدَهَا، أوْ ثَلاثُ آيــات، عَمَلاً بِخَبَرِ الوَاحِدِ، حَتَّى تُكْرَهُ الصَّلاةُ بِدُونِهِمَا وَلا تَفْسُدُ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً وَفِي الظُّهْرِ أَزْيَدُ مِنَ العَصْرِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِي الْعَصْرِ نِصَفَ الظَّهْرِ، لِخَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ، وَإِنْ عَكَسَ بِلا عُذْرِ فَقِيلَ يُكْرَهُ. وَقِيلَ: لاَ، كَمَريضٍ وَمُسَافِرٍ وَنَحْوِهِمَا، وَاسْتَحَبَّهُ القَاضِي فِي الجَامِعِ لِذَلِكَ، وَنَصَّهُ تُكْرَهُ القِصَارُ فِي الفَجْرِ، لا الطَّـوَالُ فِي المَغْرِبِ (م ۷)(۱).

وَظَّاهِرُ مَا مَنَقَ: أَنْ الْمَرِيضَ، والْمُسَافِرَ كَصَحِيحٍ وَحَاضِرٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الكَرَاهَةِ، خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ فِي اسْتِحْبَابِ القِصَارِ لِضَرُورَةٍ، وإلاَّ تُوَسُّطَ، والآَمْنُهَرُ لِلْحَنَفِيَّةِ الظُّهْرُ كَالفَّجْرِ.

يَسُورُورُهُ وَإِدْ نُوسَتُ وَدَ سَهُو يَسْتَنِيْهِ سَهُو يَسْتَنِيْهِ اللّهُورَةِ قَبْلَ الفَاتِحَةِ، وَلَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِوِ السُّورِ (م) وَأَوْسَاطِهَا. وَجَمْعُ سُورَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي الفَرْضِ (و م ش) كَتْكُرَارِ سُورَةٍ فِي رَكْعَيَّنِ، وَتَفْرِيقُ سُورَةٍ فِي رَكْعَيَّنِ، وَتَفْرِيقُ سُورَةٍ فِي رَكْعَيْنِ، فَصُ عَلَيْهُمَا لِفِمْلِــهِ عليه السلام، مَعَ أَنْهُ لا تُسْتَحَبُّ الرِّيَادَةُ عَلَى سُورَةٍ فِي رَكْمَةٍ، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، لِفِعْلِــهِ عليه السلام، فَدَلُ أَنْ فِي سُورَةٍ

المنصوص وهو الصُّحيح من المذهب، وقدُّمه ابن تميم.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، والفائق، والحاوي الكبير في الفجر وجزموا به في المغرب، وصرَّح في الواضح بالكراهة في المغرب. وقال المصنّف في حواشي المقنع: الكراهة ظاهر كلام غير واحدٍ، والقول بعدم الكراهة قال به جماعةً، من أعيان الأصحاب.

قال المجد في شرحه، والشَّارح وابن رزين، والزَّركشيُّ: فإن فعل ذلك فلا بأس.

قال الشَّيخ في المغني، والأمر في هذا واسعٌ. انتهى.

قلت: الصُّواب في ذلك أنَّه إذا فعل أحيانًا لم يكره.

وهو ظاهر بحث هؤلاء الجماعة، وغيرهم.

⁽١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن عكس بلا عذرٍ –يعني: أو قرأ في الفجر بقصار المنصّل وفي المغرب بطواله– فقيل: يكره، وقيل لا، ونصُّه تكره القصار في الفجر، لا الطُّوال في المغرب). انتهى.

وَبَعْضُ أَخْرَى كَسُورَتَيْنَ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ (و هــ).

وَعَنْهُ: الْمُدَاوَمَةُ.

وَعَنْهُ: يُكُرَّهُ جَمْعُ سُورَتَيْن فَأَكْثَرَ فِي فَرْض.

قَالَ أَبُو حَفْصِ العُكْتِرِيُّ فِي جَمْعٍ شُورٍ فِي فَرْضٍ: العَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ: لا بَأْسَ.

وَكَذَا صَحَّحَهُ ٱلقَاضِيَ وَغَيْرُهُ، وَآلَهُ رِوَايَّهُ الجَمَاعَةِ، وَأَنَّ عَكْسَـهُ نَقَلَـهُ البُنُ مَنْصُـورٍ وَتَجُـوزُ قِـرَاءَةُ أَوَائِلِهَـا (م) وَقِيــلَ أَوَاخِرِهَا أُولَى، وَتُكْرُهُ قِرَاءَةُ كُلُّ القُرْآنِ فِي فَرْضٍ لِعَدَمٍ نَقْلِهِ وَلِلإِطَالَةِ.

وَعَنْهُ: لا.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا تُكْرَهُ مُلازَمَةُ سُورَةٍ مَعَ اعْتِقَادِ جَوَازِ غَيْرِهَا، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالَ وَتَخْرِيجٌ وِفَاقًا لآكْثُو ِالحَنَفِيَّةِ لِعَدَمِ نَقْلِهِ، وَتُكْرَهُ البَسْمَلَةُ أُوَّلَ بَدْنِهِ، والفَصْلُ بِهَا بَيْنَ أَبْعَاضِ السُّورِ، وَيَخْرُمُ إِنْ اعْتَقَدَهُ قُرْبَةً.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ يَقْرَأُ العَشْرُ أَو السَّبْعَ يُبَسْمِلُ؟ قَالَ: لا بَأْسُ، وَيُسْتَحَبُ أَنْ يَقْرَأُ كَمَا فِي المُصْحَفْ.

وَيُكْرَهُ تَنْكِيسُ السُّورِ (و ش) فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْن كَالآيَاتِ (و).

وَعَنَّهُ: لا.

اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ وَغَيْرُهُ لِلأَخْبَارِ، وَاخْتَجُ أَحْمَدُ بِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ تَعَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ، فَـدَلُّ عَلَى النَّسْوِيَةِ (و م) فِي رَكْعَتَيْن، وَكَرَهَهُ فِي رَكْعَةِ، وَفِي غَيْر صَلاةٍ.

وَجَّنْدُ شُنَيْخِنَا تُرْتِيبُ الْآيَاتُ وَاجِّبٌ، لَأَنْ تَرْتِيبَهَا بِالنَّصِّ (ع)، وَتَرْتِيبُ السُّوَرِ بِالاجْتِهَادِ، لا بِــالنَّصِّ فِـي قَـولِ جُمْهُ ورِ المُلمَاء، مِنْهُمْ المَالِكِيَّةُ، والشَّافِعِيَّةُ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَيَجُوزُ قِرَاءَةُ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ.

وَكَذَا فِي الكِتَابَةِ، وَلِهَذَا تَنَوَّحَتْ مَصَاحِفُ الصُّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي كِتَابَتِهَا، لَكِنْ لَمًّا اتَّفَقُــوا عَلَـى المُصْحَفِّ فِـي زَمَن عُفْمَانَ صَارَ هَذَا مِمَّا سَنَّهُ الخُلْفَاءُ الرَّاشِيدُونَ.

ُ وَقَدْ دَلُّ الحَدِيثُ عَلَى أَنْ لَهُمْ سُنَّةً يَجِبُ اتَّبَاعُهَا، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ عَمَّنْ يَقْرَأُ أَوْ يَكَثُبُ مِنْ آخِرِ السُّورَةِ إِلَى أُوَّلِهَــا فَكَرِهَـهُ شديدًا.

وَفِي التَّعْلِيقِ فِي أَنَّ البَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الفَاتِحَةِ: مَوَاضِعُ الآي كَالآيِ أَنْفُسِهَا، أَلا تَرَى أَنَّ مَنْ رَامَ إِزَالَــةَ تَوْتِيبِهَـا كَمَــنْ رَامَ إِسْقَاطِهَا، وَأَثْبَاتَ الآي لا يَجُوزُ إلاَّ بالتَّوَاتُر، كَذَلِكَ مَوَاضِعُهَا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنْ تَنْكِيسَ الآيَاتِ يُكُرَّهُ (ع) لآنَّهُ مَظِّنَةُ تَغْيِيرِ المُغْنَى، بِخِلافِ السُّورَتَيْنِ، كَذَا قَالَ، فَيُقَالُ: فَيَحْــرُمُ لِلْمَظِّنَّةِ، والآوْلَى التُعْلِيلُ بِخَوْفِ تَغْيِيرِ المُغْنَى.

قَالَ: إلاَّ مَا ارْتَبَطَتْ وَتَعَلَّقَتْ الأَوْلَى بِالنَّالِيَةِ كَسُورَةِ الفِيلِ مَعَ سُورَةِ قُرْيُش عَلَى رَأْي.

فَحِينَتِل يُكْرُهُ، وَلا يَبْعُدُ تَخْرِيمُهُ عَمْدًا، لَآتُهُ تَغْيِيرُ لِمَوْضِعِ ٱلسُّورَةِ.

وَفِي البُخَارِيُّ عَنْ يُوسُفَ بَنَ مَاهَكِ: «أَنَّ رَجُلاً عِرَاقِيًّا جَسَاءَ عَائِشَةَ فَقَالَ: أَيُّ الكَفَسَ خَيْرٌ؟ فَقَالَت: وَيُحَك، وَمَا يَضُرُّك؟ قَالَ: أَرِينِي مُصْحَفَك؛ قَالَتْ: لِمَ؟ قَالَ: لَعَلِّي أَوْلُفُ القُرْآنَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُقْرَأُ غَيْرَ مُؤَلَّف، قَالَتْ: وَمَا يَضُرُك أَيُّهُ قَرَأْتَ قَبْلُ، إِلَى أَنْ قَالَتْ: فَأَخْرَجْتُ لَهُ الْمُصْحَفَ فَأَمْلَيْت عَلَيْهِ آيَ السُّورَه.

وَتَنْكِيسُ الكَلِمَاتِ مُحَرَّمٌ مُبْطِلٌ (و) وَتَصِيعُ بِمَا وَافَقَ مُصْحَفَ عَثْمَانَ رضي الله عنه (و) زَادَ بَعْضُهُــمْ عَلَى الآصَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ العَشَرَةِ نَصٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إلاَّ بقِرَاءَةِ حَمْزَةً.

وَعَنْهُ: والكِسَائِيِّ، وَلَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ غَيْرَهُمَا.

وَعَنْهُ: وَإِدْغَامُ أَبِي عَمْرِو الكَبِيرِ، وَحُكِيَ عَنْهُ يَحْرُمُ.

Secretary of the second of the second

الفروع - كتاب الصلاة

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ إِنْمَا كَرِهَ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ لِلإِدْغَامِ الشَّلِيلِدِ، فَيَتَضَمَّنُ إِسْفَاطَ حَرْف بِعَشْرِ حَسَنَاتِ، والإِمَالَةُ الشَّلِيلَةُ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمَنَادِي عَنْ رَيْلِا بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا «أَنَّ القُرْآنَ نَوْلَ بِالثَّفْخِيمِ» وَلِكَرَاهَةِ السَّلَف، والقِرَاءَةُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ، فَعَلَى هَذَا إِنْ أَظْهَرَ وَلَمْ يُدْغِمْ وَقَتَعَ وَلَمْ يُمِلْ فَلا كَرَاهَةً، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَنْ أَخْمَدَ مَا يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الكَرَاهَةِ.

وَاخْتَارَ قِرَاءَةَ نَافِع مِنْ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْن جَعْفَرِ عَنْهُ، لآنٌ إِسْمَاعِيلَ قَرَأ عَلَى شَيْبَةَ شَيْخ نَافِع.

وَعَنُهُ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ سَوَاءٌ، قَالَ: لآنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَدُّ وَلا هَمْزٌ كَأْبِي جَعْفَرٍ يَزِيدَ بْــنِ القَّعْفَـاعِ، وَشَــيْبَةَ، وَمُسْـلِم، وَقَــرَأُ نَافِعْ عَلَيْهِمْ، وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِ السَّابِقِ إِلاَّ قِرَاءَةَ مُسْلِم بْنِ جُنْدُبِ المَدَنِيِّ لآنَّهُ يَهْمِزُ، ذَكَرَهُ القَاضِي ثُمُّ قِرَاءَةُ عَاصِم.

َ نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ؛ لَآنَهُ قَرَأَ عَلَىَ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ أَلسُلَمِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَأَبَيِّ بْسِنِ كَغْسِ، وَابْن مَسْعُودٍ.

وَظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدُ أَنَّهُ اخْتَارَهَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ أَصْبَطُ مَنْ أَخَذَهَا عَنْهُ مَعَ عِلْــمٍ وَعَمَـلِ وَزُهْــدٍ، وَعَنْ أَحْمَدُ أَنَّهُ اخْتَارَ قِرَاءَةَ أَهْلِ الحِجَازِ.

قَالَ القَاضِي: وَهَذَا يَعُمُّ أَهْلَ المَدِينَةِ وَمَكَّةً، وَقَالَ لَهُ المَيْمُونِيُّ: أَيُّ القِرَاءَاتِ تَخْتَارُ لِي فَأَقْرَأُ بِهَا؟

قَالَ: قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرُو بْنِ العَلاءِ لُغَةُ قُرَيْش، والفُصَحَاء مِنَ الصَّحَابَةِ.

﴿ وَفِي الْمُذْهَبِ: تُكُونُهُ قِرَاءَةُ مَا خَالَفَ عُرُفَ ٱلبَلَدِ وَإِنْ كَانَ فِـي قِـرَاءَةٍ زِيَـادَةُ حَرْفٍ مِشْلَ (فَأَزَلُهُمَـا وَأَزَالَهُمَـا، وَوَصَّـى وَأُوصَى)، فَهِيَ أُولَى لاَجَل العَشْر حَسنَاتِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الحَرْفُ الكَلِمَةُ.

وَتُكْرَهُ بِمَنَّا خَالَفَ المُصْحَفَ وَصَحَّ سَنَدُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وتَصِحُّ فِي رِوَايَةٍ، لِصَلاةِ الصُّحَابَةِ بَعْضَهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهَا أَنْصُهُمَا، وَأَنْ قُوْلَ أَئِمَةِ السَّلَف، وَغَيْرِهِمَ: إِنَّ مُصْحَف عُثْمَانَ أَحَدُ الحُرُوف السَّبْعَة.

وَعَنْهُ: أَنْهَا لا تَصِيحُ (و) وَأَنَّهُ يَحْرُمُ لِعَدَمِ تَوَاتُرِهِ (م ٨)(١).

وَفِي تَعْلِيقِ الآحْكَامِ بِهِ الرِّوَايَتَان (٢).

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُخَرُّرِ: لا تَبْطُلُ وَلا تُجْزِئُ عَنْ رُكُن القِرَاءَةِ.

وَيَجْهَرُ الإِمَامُ فِي الفَجْر، والأولَيْيْن مِنَ الْعِشْنَاءْيْن (عَ) وَيُخَيِّرُ الْمُنْفَرِدُ (و هـ).

وَنَقَلَ الْآثُرَمُ وَغَيْرُهُ وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ (هَــ).

وَعَنْهُ: يُسَنُّ (و م ش).

وَقِيلَ: يُكْرَهُ كَالْمَأْمُوم (و) وَحُكِيَ فِيهِ قُولً.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (ويكره بما خالف المصحف، وصعّ سنده نصّ عليه، ويصعّ في روايةٍ لصلاة الصّحابة بعضهم خلف بعض، وذكر شيخنا أنّها أنصُّهما، وأنّ قول أثمّة السّلف، وغيرهم: أنّ مصحف عثمان أحد الحروف السّبعة، وعنه أنّها لا تصحُّ، وأنّـه يحرم لّعدم تواتره). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمغني، والشُّرح، والنُّظم، وظاهر شرح الجحد إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، والمنوّر ومنتخب الأدميّ، وغيرهم. وقدّم في الموارّب الناهم تبديلة برويا أحدّ برويا المرود م

وقدَّمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والرَّعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين، وغيرهم. والرَّواية الثَّانية: يكره، ويصحُّر إذا صحَّ سنده، اختاره ابن الجوزيّ، والشَّيخ تقَــُنُّ الدَّيب، وغيرهمــا، وقدَّم

والرَّواية الثَّانية: يكره، ويصحُّ إذا صحَّ سنده، اختاره ابن الجوزيِّ، والشَّيخ تقميُّ الدَّين، وغيرهمـا، وقدَّمـه ابـن تميـم وصــاحب الفائق.

قلت: وهو الصُّواب وذكر المصنِّف كلام المجد.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي تعليق الأحكام به الرُّوايتان).

يعني: بهما هاتين، وقد علمت المذهب منهما.

وَالْمَرَاَّةُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا أَجْنَبِيٌّ قِيلَ: تَجْهَرُ كَرَجُلٍ.

وَقِيلَ: يَخْرُمُ (م ٩)^(١).

قَالَ أَحْمَدُ: لا تَرْفَعُ صَوْتُهَا.

قَالَ القَاضِي: أَطْلَقَ المُنْعَ، وَإِنْ أَسَرٌ بَنِي جَهَرَا.

وَعَنْهُ: يَبْدَأُ، فَرَغَ مِنَ القِرَاءَةِ َامْ لا (و م ش)، وَعَكْسُهُ يَبْنِي سِرًا (و). وَإِنْ قَضَى صَلاةً جَهَرَ نَهَارًا فَقِيلَ يُسِرُّ (و ش) كَصَلاةِ سِرُّ وَقِيلَ يَجْهَرُ (و هــــ م) كَـاللَّيْلِ (م ١٠)(٢) (و) فِـي جَمَاعَـةٍ وَفِي الْمُنْفَرِدِ الخِلافُ (م ١١)^(٣). .

قَالَ شَنَيْخُنَا: وَلَوْ قَالَ مَعَ إِمَامِهِ: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] وَنَحْوُهُ كُرِهَ، وَإِنْ قَالَهُ وَهُوَ يَسْمَعُ بَطَلَتْ فِسِي وُ جَهِ:

(١) (مسألة – ٩): قوله: (والمرأة إذا لم يسمعها أجنبيٌّ قيل تجهر كرجل، وقيل يجرم). انتهى.

وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: يحرم.

قال الإمام أحمد: لا ترفع صوتها.

قال القاضي أطلق الإمام أحمد المنع.

والقول الثَّاني: تجهر كالرُّجل إذا لم يسمع صوتها أجنبيُّ، قلت وهو الصُّواب، وقدَّمه ابـن تميـم، فقـال: وتجهـر المـرأة إذا لم يسـمع صوتها رجل أجنى، كالرُّجل.

وقطع به في الرَّعاية الكبّرى في أواخر صلاة الجماعة، فقال وتجهر المرأة في الجهر مع المحارم، والنَّساء. انتهى. أ

وهو ظاهر ما قطع به في التُّلخيص، فقال: ويكره للمرأة إذا كان هناك رجالٌ أجانب يسمعون صوتها. انتهى.

وقطع به في الحاوي الكبير، فقال عن جهر المنفرد، وقيل يكره كالمرأة إذا سمعها أجنيًّ. انتهى.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: وتجهر في الصُّبح، وأولى العشاءين، وعنه، والمنفرد في غير الجمعة، وقيل الذُّكر.

قلت: القول بالتَّحريم إذا لم يسمع صوتها أجنبيُّ بعيدٌ جدًّا، وهو ظاهر كلامه في الرِّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير على ما تقدُّم. وقال الشَّيخ تَقيُّ الدِّين تجهر إنَّ صلَّت بنساء، ولا تجهر إن صلَّت وحدها. أنتهي.

قلت: يحتمل أن يكون الخلاف هنا مبنيًا على الخلاف في كون صوتها عورةً أم لا، والمذهب أنَّه ليس بعورةٍ.

إذا علم ذلك؛ ففي إطلاق المصنّف شيءً، إذ الأولى أنَّه كان يقدِّم عدم التَّحريم.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن قضى صلاة جهر نهارًا فقيل يسرُّ كصلاة سرٍّ، وقيل: يجهر كاللَّيل). انتهى.

القول الأوَّل: وهو الإسرار، هو الصَّحيح، جزم به في الكافي، والمجد في شرحه، وصِحْحه في النُّظم إذا صلاَّها جماعةً.

والقول الثَّاني: يجهر، وقيل: يخيُّر.

قال في المغني، والشُّرح: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه، وقال: نصُّ عليه.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

(٣) (مسألة – ١١): قوله: (وفي المنفرد الخلاف). انتهى.

يعني به: الَّذي في الَّتي قبلها.

وقد علمت الصَّعيح من الأقوال وصحَّع النَّاظم الإسرار هنا أيضًا، وقطع هنا بالخبرة في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين. وقال: نصَّ عليه، وقال في الكافي: وإن جهر فلا بأس.

وقال في التَّلخيص ويستحبُّ الجهر للإمام فقط، دون المنفرد، وقدَّم في المستوعب أنَّه لا يجهر.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويين.

وقال ابن تميم ويجوز الجهر للمنفرد، وعنه يسنُّ له أيضًا.

وقال القاضي في موضع: يكره له ذلك. انتهى.

وَنَقَلَ الغَصْلُ وَآبُو الحَارِثِ إِذَا قَرَا آيَةً فِيهَا: (لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ)، فَلا بَالْسَ أَنْ يَقُولَهَا مَسَنْ خَلْفَهُ، وَيُسِرُونَ، وَكَذَا نَقَلَ الكَفَالُ، وَلَمْ يَذُكُرُ السِّرُّ، وَحَمَلُهُ العَاضِي عَلَى المُقَلِّدِ فِسي رِوَائِيةِ الفَصْلُ، قِيسلَ لِلْقَاضِي: كَانْ يَجِبُ أَنْ تَكُرَهُوا ذَلِكَ عَالَيْ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهَادِ فَاللَّهُ عَلَى اللَّهَالِيَّةِ الْعَصْلُ ، قِيسلَ لِلْقَاضِي: كَانْ يَجِبُ أَنْ تَكُرَهُوا ذَلِكَ عَالَيْهُ مِنْ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْفِي الْ كَالقِرَاءَةِ، فَقَالَ: هَذَا قَدْرٌ يَسِيرٌ لا يَمْنُمُ الإِنْصَاتَ.

وَقَدْ وُجِدَ مَا يَقْتَضِي الحَثُ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالتَّأْمِينِ، ثُمُّ إِخْتَجُ القَاضِي بِأَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأ فِي الصَّلاةِ: ﴿ ٱلَيْسَ ذَلِـكَ بِغَـادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيَى المَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠]، قَالَ: سُبُحَانَك فَبَلَى.

وَبَانُ عَلِيًّا قَرَا فِي الصَّلاةِ: ﴿ سَبِّحُ اسْمَ رَبُّك الْآعَلَى ﴾ [الأعلى: ١]، فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّي الْآعَلَى. وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مُنْصُورٍ وَحَنْبُلُ إِذَا قَرَأَ: ﴿ النِّسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِسيَ المَوْتَى ﴾ [القيامة: ٤٠] هَـلْ يَقُـولُ: وَاذَ مَنْ الدُوْنَ عِلَاهُ وَا سُبْحَانُ رَبِّي الْأَعْلَى.

كَذَا وَجَدْته فِي الجَامِع، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ فِي نَفْسِهِ وَلا يَجْهَرُ بِهَا فِي الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، وَتُقَارِقُ القِرَاءَةُ خَلْفَ الإِمَامِ؛ لآنَّهُ كَثِيرٌ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الإِنْصَاتَ جَازَ. كَثِيرٌ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الإِنْصَاتُ، فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِقِرَاءَةِ يَسِيرَةٍ لا تَمْنَعُ الإِنْصَاتَ جَازَ. قَالَ القَاضِي: إِذَا تَقَرَّرُ هَذَا فَنَقَلَ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَكُرَهُ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ يَمْنِي بِالتَّهْلِيلِ، قِيلَ لَهُ فَيَنْهَاهُمْ الإِمَامُ؟ قَالَ:

قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا قَالَ لا يَنْهَاهُمْ لآنَّهُ قَدْ رُوِيَ حَنِ النَّبِيُّ ﷺ الجَهْرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَرُويَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُسْمِعُهُمْ الآيَّـةَ بَعْـدَ الآيَةِ أَحْيَانًا فِي الظَّهْرِ، والجَهْرُ هُنَاكَ كَالجَهْرِ هُنَا، لآنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ مَوْضِعَ الجَهْرِ وَقَدْ جَهْرَ بِاليَسِيرِ، فَلِهَذَا لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، كَــذَا

وَجَهْرُهُ عليه السلام يَجُورُ أَنَّهُ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ لا يَجِبُ الآسْرَارُ، وَأَنَّهُ سُنَّةٌ مَعَ أَنَّهُ لا تَشْوِيشَ فِيهِ، وَلا مَخْلُورَ، بِخِلافِ جَهْسِ الْمُلُمُومِينَ، وَلِهَذَا كَرِهَ أَخْمَلُ جَهْرَهُمْ، وَجَهَرَهُ عليه السلام لا يُكْسَرُهُ، وَعِنْـدَ الْحَنْفِيْـةِ يَجِبُ أَنْ يَسْتَمِعَ، وَيُنْصِبَ ، حَتَّى لا يَشْتَخِلَ عِنْدَ التَّرْفِيبِ، والتَّرْفِيبِ بِسُوَال الجُنَّةِ، والتَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ، وكَذَا عِنْدَهُمْ الصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إلاَّ أَنْ يَقْرَأُ الخَطِيبُ اللَّهِ فَيُصَلِّى عَلَيْهِ وَيُسَلِّمُ سِرًّا لِلأَمْرِ وَالْجَهْرُ، والإِخْفَاتُ سُنَّةً.

وَقِيلَ: وَاجِبُ.

وَقِيلَ: الإخْفَاتُ.

وَقَلْ نَقَلَ أَبُو دَاوُد إِذَا خَافَتَ فِيمَا يُجْهَرُ بِهِ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الفَاتِحَةِ ثُمَّ ذَكَرَ يَبْتَدِئُ الفَاتِحَةَ فَيَجْهَرُ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ. وَلا قِرَاءَةَ عَلَى مَأْمُوم (و هـ م)؛ أَيْ: يَخْمِلُهَا الإِمَامُ عَنْهُ، وإلاَّ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ.

هَٰذَا المُعْنَى فِي كَلام الْقَاضِي وَغَيْرُو.

وَعَنْهُ: يَجِبُ، ذَكَرَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَالْبَيْهَتِيُّ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ نَقَلَ الآَفْـرَمُ لا بُـدٌ لِلْمَـأَمُومِ مِـنْ قِـرَاءَةِ الفَاتِحَـةِ، ذَكَـرَهُ الْمِنُ الزَّاغُونِيُّ فِي شَرْحِ الحِرَقِيِّ، وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا لا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ، حَكَاهُ فِي النُّوَادِرِ، وَهُو أَظْهَرُ (و ش) وَقِيلَ فِي صَلاةِ السُّرُّ، وَذَكَرَهُ عَنْهُ أَبْنُ الْمُنْذِرِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد يَقْرُأُ خَلُّفَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ إِذَا جَهَرَ.

قال في الرُّكْعَةِ الْأُولَى تُجْزِئُ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ (بالحَمْدِ) وَغَيْرِهَا فِي صَلاةِ السِّر، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي السَّكَتَاتِ: لا تُكْرَهُ (هَــ) وَلَوِ لِتَنَفُّسِ، نَقَلَةُ ابْنُ هَانِي، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لا (ع) كَذَا قَالَ، وَقَالَ هَلْ ٱلآفْضَلُ قِرَاءَتُهُ ٱلفَاتِحَةَ لِلاعْتِلافِ فِي وُجُوبِهَا أَمْ غَيْرِهَا لآنَّهُ اسْتَمَعَهَا؟ وَمُقْتَضَى نُصُوص أَحْمَدَ وَأَكْثَر أَصْحَابِهِ: أَنَّ القِرَاءَةَ بِغَيْرِهَا أَنْضَلُ.

نَقَلَ الْآثْرَمُ فِيمَنْ قُرَأَ خَلْفَ إِمَامِهِ إِذَا فَرَغَ مِنَ الفَاتِحَةِ يُؤَمِّنُ.

قَالَ: لا أَذْرِي، مَا سَمِعْت، وَلا أَرَى بَأْسًا.

وَظَاهِرُهُ: التَّوَقُفُ، ثُمَّ بَيْنَ أَنَّهُ سُنُةً، وَلَمَلُ تَوَقَّفُهُ؛ لآنُ الآخْبَارَ فِي تَعْلِيقِ التّأمِينِ بِتَأْمِينِ الإِمَامِ وَقِرَاءَتِـهِ ذَكَـرَهُ القَـاضِي، وَتُكْرَهُ قِرَاءَتُهُ فِي جَهْرِهِ (و م). وَاسْتَحَبَّهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ بِالحَمْدِ، وَسَأَلُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ القِرَاءَةِ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ الإِمَامُ قَالَ: يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ. وقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٩٨).

وَقَدْ ظَنَنْت أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا أَيْ نَازَعَنِيهَا، قَالَ: وَهَذَا أَرَاهُ فِيمَا عَدَا الفَاتِحَة.

وَقِيلَ: تُحُرُمُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يَقْرَأُ.

وَقَالَ أَيْضًا: لا يُعْجبُنِي.

وَقِيلَ: وَتَبْطُلُ.

وَإِنْ سَمِعَ هَمْهُمَةً وَلَمْ يَفْهُمْ لَمْ يَقْرَأُهُ نَقَلُهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَهِيَ أَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لِبُعْدِ قَرَأَ فِي المُنْصُوصِ (م).

وَلِطَرَشِ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢)(أُ.

وَهَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ الاَسْتِفْتَاحُ، والتَّعَوُّذُ فِي صَلَاةِ الجَهْرِ كَالسَّرُّ أَمْ يُكْرَهَان؟ أَوْ إِنْ سَمِعَهُ كُرِهَا، أَمْ يُكْرَهُ التَّعَوُّذُ (و هـ) فِيهِ روَايَاتٌ (م ١٣)(٢)

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (ولطرش فيه وجهان). انتهى.

يعني: هل يقرأ المأموم خلف الإمام في الصَّلاة الجهريَّة إذا كان لا يسمعه لطرشٍ أم لا.

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتُلخيص، والبلغة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين. وأطلقه في الرَّعاية الكبرى في صلاة الجماعة، وشرح الحرَّر وابن منجًا، والنُظم، وغتصر ابن تميم، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يقرأ إذا كان قريبًا مجيث لا يشغل من إلى جنبه، وهو الصّحيح.

اختاره الشَّيخ في المغني، وهو ظاهر ما قدَّمه الشَّارح.

قال في الرَّعاية الكبرى في صفة الصَّلاة قرأ في الأقيس.

وجزم به في الإفادات.

والوجه الثَّاني: لا يقرأ فيكره جزم به في الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال في مجمع البحرين: وهو أولى.

تنبيه: منشأ الخلاف كون الإمام أحمد سئل عن ذلك فقال لا أدري، فقال بعض الأصحباب يحتمـل وجهـين، فبعـض الأصحباب حكى الخلاف في الكراهة، والاستحباب مطلقًا، منهم: أبو الخطَّاب في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

وبعضهم خصُّ الخلاف بما إذا شوَّش على غيره، منهم الشَّيخ في المغني، وابن حمدان في رعايتيه، وغيرهما. قلت: وهو الصُّواب.

وقال المجد في شرحه، وتبعه في مجمع البحرين: الوجهان إذا كان قريبًا لا يمنعه إلا الطّرش، فإن اجتمع مع الطّرش البعد قرأ بطريقٍ أولى.

أمًا إن قلنا: لا يقرأ البعيد الَّذي لا يسمع فهذا لا يقرأ، قولا واحدًا. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يستحبُّ له الاستفتاح، والتَّعوُّذ في صلاة الجهر كالسَّرِّ أم يكرهان، أو إن سمعه كرهما، أم يكره التَّعوُدُ؟ فيه رواياتُّ). انتهى.

إحداهنُّ: يستحبُّ الاستفتاح، والاستعادة مطلقًا، جزم به في الرُّعايتين في صلاة الجماعة، والحاويين.

والرُّواية الثَّانية: يكرهان مطلقًا، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وغيرهم.

وَالرُّواية الثَّالثة: إن سمع الإمام كرها، وإلاَّ فلا، جزم به في المنوّر.

وقدَّمه في الحرَّر، قال ابن منجًا في شرح المقنع هذا أصحُّ.

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ أَنْ قِرَاءَتُهُ وَقْتَ مُخَافَتِتِهِ أَفْضَلُ مِنْ اسْتِفْتَاحِهِ، وَغَلَّطَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ: قَوْلَ أَخْمَدَ وَأَكْثُر أَصْحَابِهِ: الاسْتِفْتَاحُ أُولَى، لآنُ اسْتِمَاعَهُ بَدَلٌ عَنْ قِرَاءَتِهِ.

وَقَالَ الاَجْرَّيُّ: أَخْتَارُ أَنْ يَبْدَأَ بِأَخْمَدِ أَوْلَهَا: (بَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَن الرَّحيم)، وتَرْكَ الافْتِتَاح، لآنُهَا فَريضَةً.

وَكَذَا فِي الخِلافُ فِيمَنْ أَذْرَكَهُ فِي رُكُوعِ صَلاةِ العِيلَا: لَوْ أَذْرَكَ القِيَامَ رَثُّبَ الآذْكَارَ، فَلَـوُّ لَـمْ يَتَمَكُّـنَ مِـنْ جَمِيعِهَـا بَـدَأَ بالقِرَاءَةِ؛ لأَنْهَا فَرْضٌ.

وَمَنْ جَهِلَ مَا قَرَأَ بِهِ إِمَامُهُ لَمْ يَضُرُّ.

وَقِيلَ: يُتِمُّهَا وَحْدَهُ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ، نَقُلَ ابْنُ أَصْرُمَ يُعِيدُ، فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: لآنَهُ لَمْ يَدْرِ هَلْ قَرَأ: ﴿الحَمْدَ﴾ أَمْ لا؟ وَلا مَانِعَ مِنَ السَّمَاعِ..

وَقَالَ شَيْخُنَا: بَلْ لِتَرْكِهِ الإِنْصَاتِ الوَاجِبِ.

ثُمُّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و ش) مَعَ الْبِندَاءِ الرُّكُوعِ مُكَبِّرًا (و).

وَعَنْهُ: يَرْفَعُ مُكَبِّرًا بَعْدَ مَنْكُتَةِ يَسَيرَةٍ، وَيَّرِكَعُ فَيَجْعَلُ يَدَيْهِ مُفَرَّجَةً أَصَابِعُهُمَا عَلَـى رُكْبَتَيْـهِ (و) وَرَأْسَـهُ بِـإِزَاءِ ظَهْـرِهِ (و) وَيُجَافِي مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ (و).

وَيُجْزِئُهُ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ مَسُّ رُكُبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ (و م) مِنَ الوَمَطِ أَوْ قَدْرِهِ، وَقِيلَ: فِسي أَقَـلُ مِنْهُ احْتِمَـالانِ، وَصَـرُّحَ جَمَاعَـةٌ .

وَفِي الوَسِيلَةِ نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) وَيَتَعَيَّنُ (سُبُحَانَ رَبِّي العَظِيمِ) (م) مَرَّةً. وَعَنْهُ: الآفضَلُ وَبِحَمْدُو، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ، وَأَذْنَى الكَمَالِ ثَلاثٌ، والكَمَالُ لِلْمُنْفَرِدِ قِيلَ: العُرْفُ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَخَفُ سَهُوًا.

قال في الرَّعاية الكبرى في باب صفة الصُّلاة، ولا يستفتح ولا يستعيذ مع جهر إمامه على الأصحُّ. قال في النَّكت: هذا المشهور، وهو الصُّواب.

والرُّواية الرَّابعة: يستحبُّ الاستفتاح ويكره التُّعوُّذ اختاره القاضي في الجامع.

قال الجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين، وهو الأقوى.

تنبيه: في محلِّ الحلاف ثلاث طرق:

الطّريقة الأولى: الخلاف جار في حال جهر الإمام وسكوته.

وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، وغيرهم.

وهو كالصُّريح في كلام المصنِّف وصاحب الرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم لكونهــم حكـوا الرَّوايتـين، وأطلقـوا ثـمُّ حكـوا روايـةً

قلت: وهذه الطُّريقة هي الصُّحيحة.

الطُّريقة الثَّانية: محلُّ الخلاف في سكوت الإمام، فأمًّا في حالة قراءته فلا يستفتح ولا يستعيذ، روايةٌ واحدةً.

وهي طريقته في المغني، والشُّرح، والفائق، والرَّعاية الكبرى، في باب صفة الصُّلاة.

قال الشيخ تقيُّ الدّين: من الأصحاب من قال ذلك.

الطُّريقة النَّالثة: عملُ الخلاف يختصُ حال جهر الإمام، وسماع المأموم، دون حالة سكتاته.

وهي طريقة القاضي في المجرُّد، والخلاف.

قال الجد: ذكر القاضي في الجرُّد، والخلاف ما يدلُّ على ذلك.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين المعروف عند الأصحاب أنَّ النَّزاع في حالة الجهر لأنَّه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاســـتفتاح،

وقطع به في المحرَّر وغيره كما تقدُّم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَقِيلَ: بِقَدْرٍ قِيَامِهِ (م ١٤)(١)، وَلِلإِمَامِ إِلَى عَشْرٍ.

وَقِيلَ: ثُلاثٌ، مَا لَمْ يُؤثِرُ مَامُومٌ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَشُقُّ، وَظَاهِرُ الوَاضِحِ قَدْرُ قِرَاءَتِهِ.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ خَمْسٌ، لِيُدْرِكُ المَأْمُوَّمُ ثَلاثًا.

وَّلُوْ انْحَنِّى لِتَنَاوِل شَيْءٌ وَلَمَّمْ يَخْطِرْ بِبَالِهِ الرُّكُوعُ لَمْ يُجْزِثُهُ، جَعَلَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ كَعَدَمِ الإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا قَصَـــدَ بِغَسْــلِ عُضْو غَيْرَ الطَّهَارَةِ مَعَ بَقَاء نِيَّتِهِ حُكْمًا (و م)، وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيِّينَ.

وَيْنِي الرَّعَايَةِ: إِنْ نَوَىَ التَّبَرُّدُ وَلَمْ يَقْطَعْ بَيَّةَ الوُصُوءَ صَحَّ، وَتَأْتِي المَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا طَافَ يَقْصِدُ غَرِيمًا.

ثُمُّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلاً: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مُرَثَّبًا وَجُوبًا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (و ش) فَعَنْهُ مَعَ رَأْسِهِ (و ش).

وَعَنْهُ: بَعْدَ اعْتِدَالِهِ.

وَقَالَ القَاضِي: مَعَ رَفْع رَأْسِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ رَفْعِهِ شَيْئًا (م ١٥)(٢).

ُ وَمَعْنَى سَمِعَ هُنَا أَجَابَ، فَإِذَا قَامَ قَالَ: ﴿رَبّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاءِ وَمِلْءَ الآرْضِ، وَمِلْءَ مَا شِيْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ» (و ش)، أي: حَمْدًا لَوْ كَانَ أَجْسَامًا لَمَلاً ذَلِكَ.

وَلِمُسْلِم (٧٧٢) وَغَيْرِهِ: «وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا».

وِالْأَوُّلُ: ۚ أَشْهُرُ فِي الْآخُبَّارِ، وَاقْتُصَرَ عَلَيْهِ الإِمَامُ، والآصْحَابُ، والمَعْرُوفُ فِي الآخْبَارِ «السَّمَوَاتُ».

هُوَ فِي كُلام أَحْمَدُ، وَيَعْضَ الآصْحَابِ: «السَّمَاء»، وَفَعَلَهُ عليه السلام.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٩٤) بِإِسْنَادُ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَاجَهُ (٧٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ، وَفِيهِ ضَعْفُ لا أَنْهُ يَسْمَعُ فَقَطْ (هـ م) وَكَذَا المُنْفَرَدُ (و ش).

وَعَنْهُ: يُسَمِّعُ وَيَحْمَدُ (و هـ مَ).

وَعَنهُ: يُسَمِّعُ فَقَط.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، وَهُوَ أَصَحُ مِنْ مَذْهَبِ (هـ)، والمَأْمُومُ يَخْمَدُ فَقَطْ (و هـ م).

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (والكمال في المنفرد يعني في قوله: سبحان ربّي العظيم، قيل: العرف، وقيل: ما لم يخف سمهوًا، وقيمل: بقدر قيامه). انتهى.

أحدهما: الكمال في حقُّه يرجع فيه إلى العرف، ولعلُّه أولى.

قلت: الصُّواب: أنَّ ذلك بحسب الصَّلاة، فإن أطال في القيام أطال في الرُّكوع بحسبه، وإن قصَّر قصَّر فيه بحسبه.

والقول الثَّاني: أنَّه لا حدُّ لغايته ما لم يخف سهوًا، اختاره القاضي.

وجزم به في المستوعب، وقدَّمه الزُّركشيّ.

والقول الثَّالث: أنَّه يكون بقدر قيامه.

ونسبه المجد إلى غير القاضي من الأصحاب، وقيل الكمال في حقَّه سبعٌ، قدَّمه في الحاويين وحواشي المصنَّف على المقنع.

(۲) (مسألة - ۱۵): قوله: (ثمُّ يرفع قائلاً سمع الله لمن حمده، مرتبًا وجوبًا ويرفع يديه فعنه مع رأسه، وعنه بعد اعتداله.

وقال القاضي: مع رفع رأسه من لم يقل بعد رفعه شيئًا). انتهى. وأطلقهما في المغني، والشّرح، ومختصر ابن تميم، وحواشي المصنّف على المقنع.

إحداهما: يرفعهما مع رفع رأسه، وهو الصَّحيْح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال المجد وهي أصحُّ، وصحَّحه في مجمع البحرين.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وإليه ميل الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

والرُّواية الثَّانية: يرفعهما بعد اعتداله، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

وَعَنْهُ: وَيَزْيِدُ مِلْءَ السَّمَاء، اخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّصِيحَةِ، والهِدَايَةِ، والْمُحَرَّر، وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: وَيَسَنْمَعُ (و ش) وَلَهُ قُولُ: «رَبُّنَا لَك الحَمْدُ» بلا وَاو، وَبَهَا أَفْضَلُ عَلَى الآصَحّ (و م).

وَعَنْهُ: لا يَتَخَيَّرُ فِي تَرْكِهَا، وَلَهُ قُولُ: اللَّهُمُّ رَبُّنَا وَلَكَ الحَمْدُ وَبَلا وَاو أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ (م ر).

وَعَنْ أَحْمَدَ يَقُولُ: رَبُّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَلا يُخَيُّرُ بَيْنَةُ وَبَيْنَ اللَّهُمُّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَهُوَ مُرَادُ الرَّعَايَةِ، وَإِنْ.

قال اللُّهُمُّ رَبُّنَا لَكَ الحَمْدُ جَازَ، عَلَى الآصَحُّ، والجَمِيعُ فِي الآخْبَار، وَأَكْثُرُ فِعْلِهِ عليه السلام: «اللُّهُمُّ رَبُّنَا لَكَ الحَمْدُ».

وَأَمْرَ بِهِ فِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٣٠٥٦، م: ٤٠٤) مِنْ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي البُخَارِيِّ (٦٨٩) مِنْ حَدِيثِهِ زِيَادَةُ الوَاوِ، وَفِيهِ مِنْ حَدِيثِهِ: ﴿رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُهُ.

وَفِيهِ (٦٥٧) مِنْ حَدِيثِهِ زِيَادَةُ الوَاوَ وَهُوَ فِيهِ مِنْ حَدِيثٍ عَائِشَةً، وَهُوَ فِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ أَنْس، وَمَتَى ثَبَتَتْ الـوَاوُ كَـانَ قَوْلُهُ: (رَبُّنَا) مُتَعَلِّقًا بِمَا قَبْلَهُ أَيُّ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يَا رَبُّنَا فَاسْتَجب، وَلَكَ الحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ.

نَقَلَ صَالِحٌ فِيمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَعَطَسَ فِي رَكُوعِهِ فَلَمَّا رَفَعَ مِنْهُ قَالَ رَبَّنَا لَك الحَمْدُ، يَنْوِي بذَلِكَ لِمَا عَطَسَ وَلِلرُّكُوعِ لا

وَتَأْتِي الْمَسْأَلَةُ فِيمَا إِذَا طَافَ يَقْصِدُ غَرِيمًا.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ شَاءَ أَرْسَلَ يَدَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينُهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ كَمَا سَبَقَ.

وَفِي الْمُذْهَبِ، والتَّلْخِيصِ يُرْسِلُهُمَا (و هـ) وَقَالَهُ فِي التَّعْلِيق فِي افْتِرَاشِهِ فِي التَّشْتُهُ الآوَّل وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لآنُــهُ يُسَـنُ هُنَـا ذِكْرٌ (هَــ) كَتْكْبِيرَاتِ العِيدِ (هَــ) ثُمُّ يُكَبِّرُ (و) وَلا يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: فِي كُلُّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَحَيْثُ أُسْتُحِبُّ رَفْعُ اللِّدَيْنِ فَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مِنْ تَمَامِ الصَّلاةِ، مَنْ رَفَعَ أتَّمُ صَلاتَهُ.

وَعَنهُ: لا أَدْرِي.

قَالَ القَاضِيَ: إِنَّمَا تَوَقَّفَ عَلَى نَحْوِ مَا يَقُولُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّ الرُّفْحَ مِنْ تَمَامٍ صِحْتِهَا، لآنَّهُ قَذْ حُكِسيَ عَنْـهُ أَنَّ مَـنْ تُرَكَّهُ يُعِيدُ.

وَلَمْ يَتَوَقُّفْ أَحْمَدُ عَنِ التَّمَامِ الَّذِي هُوَ تَمَامُ فَضِيلَةٍ وَسُنَّةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ تُرَكُ السُّنَّةَ.

وَقَالَ لَهُ المُرُّوذِيُّ: مَنْ تَرَكَ الرُّفْعَ يَكُونُ تَارِكًا لِلسُّنَّةِ؟

قَالَ: لا نَقُولُ هَكَذَا، وَلَكِنْ نَقُولُ رَاغِبٌ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ القَاضِي: إِنَّمَا هَذَا عَلَى طَرِيقِ الإِخْبَارِ فِي العِبَارَةِ، لأَنَّهُ عليه السلام سَمَّى تَارِكَ السُّنَّةِ رَاغِبًا عَنْهَا، فَأَحَبُّ اتَّبَاعَ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، وإلاَّ فَالرَّاغِبُ فِي النَّحْقِيقَ هُوَ النَّارِكُ.

قَالَ أَحْمَدُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى: لا يَنْهَاكَ عَنْ رَفِّع اليَدَيْنِ إلاَّ مُبْتَدِعٌ، فَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(ش): الإمام الشافعي

قَالَ القَاضِي: لآنَ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَأَى مُصَلِّيًا لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَصَبَهُ.

قَالَ: وَهَذَا مُبَالَغَةٌ، وَلاَنَّهُ يَرْفَعُ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ (ع) فَمُنْكِرُهُ مُبْتَدِعٌ لِمُخَالِفَةِ، (ع) وَيَرْفَعُ مَنْ صَلَّسَى قَائِمًا وَجَالِسًا،

وَيَخِرُّ مَاجِدًا، فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ، ثُمُّ يَدَيْهِ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: عَكْسَهُ (و مَ) ثُمُّ جَبْهَتَهُ، وَٱنْفَهُ، وَسُجُودُهُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى قَدَمَيْهِ، رُكُنْ مَعَ القُدْرَةِ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ وَعَنْهُ إِلاَّ الآنْسَ، اختاره جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: رَكُنَّ بِجَبْهَتِهِ، والبَاقِي مُنَّةٌ (و هـــ م ق) وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ: أَنْ وَضْعَ القَدَمَيْن فَـرْضٌ فِـي السُّجُودِ، لِيَتَحَقَّـقَ السُّجُودُ، وَإِنْ عَجْزَ بِالجَبْهَةِ أَوْمَا مَا أَمْكَنَهُ (و م).

وَقِيلَ: يَلْزُمُ السُّجُودُ بِالآنْف (و هـ ش) وَلا يُجْزِئُ بَدَلُ الجَبْهَةِ مُطْلَقًا (هـ) وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، وَإِنْ قَدَرَ بِالوَجْهِ تَبِعَهُ بَقِيَّةُ

الأعضاءِ، وَإِنْ عَجَزَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْ بِغَيْرِهِ، خِلافًا لِتَعْلِيقِ القَاضِي، لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ وَضَعُهُ بِدُونِ بَعْضِهَا، وَيُمْكِنُ رَفْعُهُ بِدُونِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَيُجْزِئُ بَعْضُ الْعُضُو.

وَقِيلَ: وَبُعْضُهَا فَوْقَ بَعْض.

وَعَنْهُ: بَلَى بِجَبْهَتِهِ (و ش).

وَعَنْهُ: وَيَدَيْهِ، وَلا يُكْرَهُ لِعُذْرٍ.

نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ ظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا لَا فَرْقَ.

وَكَذَا قَالَ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ.

وقد قال جَمَاعَةً: تُكُرَهُ الصَّلاءُ بِمَكَان شَدِيدِ الحَرَّ، والبَرْدِ، قالَ ابْنُ شِهَابِ: لِتَرْكِ الْحَشُوعِ كَمُدَافَعَةِ الآخَبَنَيْنِ. وَمَنْ سَقَطَ مِنْ قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ وَلَمْ يَطْمُونُ عَادَ وَإِنْ اطْمَانُ انْتَصَبَ قَائِمًا وَسَجَدَ فَإِنْ اعْتَلُّ حَتَّى سَجَدَ، سَقَطَ. وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: إِنْ سَقَطَ مِنْ قِيَامِهِ سَاجِدًا عَلَى جَبْهَتِهِ أَجْزَاهُ بِاسْتِصْحَابِ النَّيَةِ الأُولَى، لآنَّهُ لَمْ يَخْرُجُ عَنْ هَيْشَةِ

قَالَ أَبُو الْمَالِي: إِنْ سَقَطَ مِنْ قِيَامٍ لَمَّا أَرَادَ الْأَنْحِنَاءَ قَامَ رَاكِمًا، فَلَوْ أَكْمَلَ قِيَامَهُ ثُمٌّ رَكَعَ لَمْ يُجْزِهِ كَرُكُوعَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مُفُرَّقَةً مُوَجُّهَةً إِلَى القِبْلَةِ.

وَقِيلَ: يَجْعَلُ بُطُونَهَا عَلَى الْآرْض.

وَقِيلُ: يُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ.

وَفِي التُّلْخِيصِ يَجِبُ جَعْلُ بَاطِنِ أَطْرَافِهَا إِلَى القِبْلَةِ، إِلاَّ مَعَ نَعْلِ أَوْ خُفًّ.

وَفِي الرَّعَايَةِ قُولًا يَجَبُ فَتُحُهَا إِنَّ أَمْكَنَ، وَيُسْتَحَبُّ ضَمَّ أَصَابِعٍ يَدَيْدِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَيُوجَهُهَا نَحْوَ القِبْلَةِ، وَمُجَافَاةُ عَصْدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَبَطْنِهِ عَنْ فَخِذَيْهِ، وَفَخِذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ، والمَرَادُ مَا لَمْ يُؤْذِ

وَعَدُّ صَاحِبُ النُّظْمِ السُّجُودَ عَلَى الْأَعْضَاءِ وَمُبَاشَرَتَهَا بِالْمُصَلِّى مَعَ الوَاجِبَاتِ تُجْبَرُ بِسُجُودِ السَّهْوِ، وَلَعَلَّـهُ أَخَـلَهُ مِـنْ إطْلاق بَعْضِهِم الوُجُوبَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمُتَّجَهِ.

ق بسمبهم موبوب المنظم المنظمين كمنبيّه، وَهَلْ يَضِعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِيَيْهِ، أَوْ أَذْنَيْهِ؟ (و هـ) عَلَى مَا سَبَقَ. وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ يُكُرُهُ أَنْ يُلْصَقَ كَعَبْبَيْهِ، وَهَلْ يَضِعُ يَدَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَعْتَمِنَ بِمِرْفَقَيْهِ عَلَى فَخِلَيْهِ إِنْ طَالَ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ جَمَاعَةً. نَقُلَ أَبُو طَالِبٍ: قَرِيبًا مِنْ أَذْنَيْهِ نَحْوَ مَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَعْتَمِنَ بِمِرْفَقَيْهِ عَلَى فَخِلَيْهِ إِنْ طَالَ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ جَمَاعَةً.

وَقِيلُ: فِي نَفْل.

وَحَنْهُ: يُكُونُهُ، وَأَظَاهِرُ المُسْأَلَةِ لَوْ وَضَعَ جَبْهَتُهُ بِالآرْضِ وَلَمْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا يُجْزِفُهُ.

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (ومباشرة المصلَّى بشيء منها ليس ركنًا في ظاهر المذهب ففي كراهــة حـائلٍ متَّصــلٍ حتَّى طـينٌ كثـيرٌ وحكى حتَّى لركبتيه روايتان). انتهى.

وذكرهما القاضي ومن بعده وحكاهما وجهين في الرَّعاية الكبرى، وأطلقهما في الشَّرح، ومختصر ابن تميم، والرَّعاية الكبرى. إحداهما: يكره، وهو الصُّواب.

قال الشَّارح بعد أن حكى الرَّوايتين عن القاضي: والأولى مباشرة المصلِّي بالجبهة، واليدين، ليخرج من الخلاف، ويأتي بالعزيمة. وقال في المغني وشرح ابن رزين: والمستحبُّ مباشرة المصلِّي بالجبهة واليدين، ليخرج من الحلاف ويأخذ بالعزيمة.

قال أحمد: لا يعجبني إلاَّ في الحرُّ، والبرد. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: لا يُكره.

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّهُ ظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَان.

وَقَادِ احْتَجَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَمْرِهِ عليه السلام بِتَمْكِينِ الجَبْهَةِ مِنَ الآرْضِ، وَبِفِعْلِهِ، وَوُجُوبِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَقْتَضِي الوُجُوب، فَهَذَان وَجْهَان.

وَقَدْ ذَكَرُوا لَوْ سَجَدَ عَلَى حِشِيشٍ، أَوْ قُطْنٍ، أَوْ ثُلْجٍ، أَوْ بَرَدٍ وَلَمْ يَجِدْ حَجْمَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَصِحُ لِعَدَمِ الْمُكَانِ الْمُسْتَقَرّ عَلَيْهِ، وَسُجُودُهُ بِبَعْض بَاطِن كَفَّهِ سُنَّةً ۖ.

وَقِيلَ: رُكنً.

وَإِنْ عَلا مَوْضِعُ رَأْسِهِ عَلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ فَلَمْ تَسْتَعْلِ الْأَسَافِلُ بِلا حَاجَةٍ فَقِيلَ يَجُوزُ.

وَقِيلَ: يُكُرُّهُ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَثْرَ، قَالَ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: إِنْ خَرَجَ بِهِ عَنْ صِفَةِ السُّجُودِ لَمْ يُجْزِفْهُ (م ١٧)(١).

وَلَوْ سَقَطَ لِجَنْبِهِ ثُمُّ انْقُلَبَ سَاجِدًا وَنُوَاهُ أَجْزَأُهُ ثُمَّ يَقُولُ: سُبُبِحَانَ رَبِّي الأَعْلَى (م) وَحُكْمُهُ كَنَسْبِيحِ الرُّكُوعِ.

ثُمَّ يَرْفَعُ مُكَبِّرًا (و) وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، يَفْرِشُ يُسْرَاهُ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَيَنْصِبُ يُمْنَاهُ وَفِي الوَاضِيحِ أَوْ يُضْجِعُهَا بِجَنْبِ يُسْرَاهُ، وَلا يَفْتَرِشُ فِي كُلِّ جُلُوسِ (هـ)، وَلا يَتَوَرَّكُ فِي الكُلِّ (م) وَلَوْ تَعَقَّبُهُ السَّلامُ (ش).

وَيَفْتَحُ أَصَابَعَهُ نَخْوُ الْقِبْلَةِ، وَيَبْسُطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخِلَيْهِ، مَضْمُومَةَ الأَصَابِعِ.

وَيَذْكُرُ (هــ) فَيَقُولُ رَبِّ اغْفِرْ لِي (م) ثَلاثًا.

وَقِالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى مَرَّتَيْن.

وَفِي الْوَاضِيحَ كَالتَّسْبِيحِ، وَلَا يُكْرَهُ فِي الْآصَحُّ مَا وَرَدَ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُ فِي نَفْلٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَفَرْضٍ (و ش) ثُمُّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى.

ثُمُّ يَرْفَعُ مُكِبِّرًا (وْ) قَائِمًا عَلَى صُدُورٍ قَدَمَيْهِ، مُغْتَمِدًا عَلَى ٰرَكُبْتَيْهِ (و هـ) نَصٌ عَلَى ذَلِكَ، لا عَلَى يَدَيْهِ (م ش) وَإِنْ شُقُّ اعْتَمَدَ بِالْآرْضِ.

وَفِي (الْغُنْيَةِ): يَكْرُهُ أَنْ يُقَدُّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ، وَأَنَّهُ قِيلَ يَقْطَعُ الصَّلاةَ، وَكَذَا فِي رِسَالَةِ أَحْمَـــدَ يُكْسَرَهُ، وَعَـنِ ابْـنِ عَبَّــاسٍ وَغَيْرُو: تَقْدِيمُ إِحْدَاهُمَا إِذَا نَهَضَ يَقْطَعُ الصَّلاةَ.

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإن علا موضع رأسه على موضع قدميه، فلم تستعل الأسافل بلا حاجةٍ فقيــل يجــوز، وقيــل يكــره، وقيل تبطل، وقيل إن كثر، قال أبو الخطَّاب: إن خرج به عن صفة السُّجود لم يجزه). انتهى.

أحدهما: يجوز من غير كراهةٍ، قدُّمه ابن تميم، وقال: قاله بعض أصحابنا.

وقال بعد أن حكى الخلاف: والصُّعيح: أنَّ اليسير من ذلك لا بأس به دون الكثير، قاله شيخنا أبو الفرج بن أبي الفهم. انتهى. وقدُّم هذا في الرُّعايتين.

> قال في الحاويين لم يكره البسير في أحد الوجهين. انتهى. والوجه الثّاني: يكره.

قال ابن عقيل: يكره أن يكون موضع سجوده أعلى من موضع قدميه.

وجزم به في المستوعب. والوجه الثَّالث: تبطل.

قال في التّلخيص استعلاء الأسافل واجبٌ.

والوجه الرَّابع: تبطل إن كثر.

قال أبو الخطَّاب: إن خرج به عن صفة السُّجود لم يجزه كما تقدُّم.

وَعَنْهُ يَجْلِسُ لِلاسْتِرَاحَةِ (و ش) كَجُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْنَتَيْنِ (و ش).

وَعَنْهُ: عَلَى قَدَمَيْهِ.

وَعَنْهُ: واليَتَبْهِ، ثُمُّ يَنْهَضُ كُمَّا سَبَقَ.

وَقِيلَ: مُكَبِّرًا (خ) وَاخْتَارَ الآجُرِّيُّ جِلْسَتُهُ عَلَى قَدَمَيْهِ، ثُمُّ اغْتَمَدَ بِالآرْض، وَقَامَ.

وَقِيلَ: يَجْلِسُ لِلْاسْتِرَاحَةِ مَنْ كَانَ ضَعِيفًا، جَمْعًا بَيْنَ الآخْبَار، وَاخْتَارَهُ السَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَجَابَ عَنْ خَبَر ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي التُّورُكِّ فِي التُّشْهُدِ الآوَّل بِمِثْلِ ذَلِك، فَقَالَ يُخْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَنْ بَدُنَ، وَضَعَف، وَيُصَلِّي الثَّانِيَة كَالْأُولَى، إلاَّ فِي تَجْدِيدِ النَّيْةِ، والتَّخْرِيَةِ، والاسْتِفْتَاحِ، (و) وَلا يَتَعَوَّذُ مِنْ تَعَوَّذَ فِسي الأُولَى (و هـ).

وَعَنْهُ: بَلَى (و ش)، ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، وَيَجْعَلُ يَدَيْدِ عَلَى فَخِذَيْهِ، لأَنَّهُ أَشْهَرُ فِي الآخْبَارِ، وَلا يُلْقِمُهُمَــا رُكْبَتَيْـهِ (هـــ) وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ كَمَذْهَبَنَا.

وَفِي الكَافِي، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ: التَّخْيِرَ، كَذَا فِي الْآخْبَارِ يَدَيْهِ، وَفِيهَا كَفُّيْهِ.

وَفِي حَدِيثِ وَائِلُ بْن حُجْر ذِرَاعَيْهِ.

وَفِي حَدِيثِ نُمَيْرَ الْخُزَاعِيُّ: وَضَعَ ذِرَاعَهُ اللِّمْنَى رَافِعًا أَصَابُعَهُ السَّبَّابَةَ قَدْ حَنَاهَا وَهُوَ يَدْعُو.

وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (ُ١١٩٧)، وَأَبُو دَاوُد (٩٩١)، والنَّسَـائِيُّ (١١٩٧)، وَلَـمْ يَقُـولا وَهُـوَ يَدْعُـو، وَيَبْسُـطُ أَصَـابِعَ يُسْرَاهُ مَضْمُومَةً، لِلإِخْبَار، مُسْتَقْبِلاً بِهَا القِبْلَةَ لا مُفَرَّجَةً (خ).

وَمَلْهَبُ (هـ) مَا سَوَى خَالَةِ الرُّكُوعِ، والسُّجُودِ عَلَى مَا عَلَيْهِ العَادَةُ.

وَيَقْبِضُ مِنْ يُمْنَاهُ الخِنْصَرَ، والبنْصِرَ، وَيَخْلِقُ الإَبْهَامَ مَعَ الوُسْطَى.

وَعَنَّهُ: يَقْبِضُ الثَّلاثَ وَيَعْقِدُ إِنَّهَامَهُ كَخَمْسِينَ (وَ م ق).

وَعَنْهُ: هِنَى كَيُسْرَاهُ (و هــ).

وَيَتَشَهَّدُ مَوْاً (وَ) بِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، والصَّلَوَاتُ، والطَّيَبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيْهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَـةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

قِيلَ: لا يُجْزئُ غَيْرُهُ.

رَقِيلَ: مَتَى أَخِلُّ بِلَفْظَةِ سَاقِطَةٍ فِي غَيْرِهِ أَجْزَأُ (م ١٨)^(١).

 (١) (مسألة - ١٨): قوله: (ويتشهّد سرًا بخبر ابن مسعود وذكر تشهّده، ثمّ قال قيل لا يجزئ غيره، وقيل متى أخلّ بلفظة ساقطة في غيره أجزأه). انتهى.

اعلم: أنَّ الصَّحيح من المذهب أنَّ الواجب المجزئ من التَّشهُد الأوَّل من: «التَّحيَّات لِلَّهِ سَلامٌ عَلَيْك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَّحْمَةُ اللَّهِ سَسلامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ جزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه ابن تميم وغيره.

قال الزُّركشيّ: اختاره القاضي، والشّيخان. انتهى.

قلت: اختاره الشَّيخ في المغني، والجُمَّد في شرحه، وابن رزيِّن في شرحه، وغيرُهمْ.

زاد بعضهم: (والصُّلوات).

زاد ابن تميم، وتبعه المصنّف في حواشي المقنع وبركاته ورأيتها في المغني في نسخةٍ جيّدةٍ، وزاد بعضهم، والطّيبات وذكــر الشّـيخ في المغني، والشّارح وابن رزينٍ في شرحه، وغيرهم السّلام معرّفًا، وهو قولٌ في الرّعاية وذكره ابن منجًا في شرحه في السّلام الأوّل.

وقال في الرَّعاية الكبرى: لو أسقط: (أشهد) الثَّانية ففي الإجزاء وجهان، والمنصوص الإجزاء.

وقال أيضًا: لو ترك من تشهُّد ابن مسعودٍ ما لا يسقط المعنى بتركه صحَّ، نصَّ عليه، وقيل لا يصحُّ.

وقال أيضًا: وما سقط في بعض الرَّوايات من لفظ أجزأ غيره، وقيل: إن ترك حرفًا من تشهَّد أبن مسعودٍ إلى عبده ورسـوله عمـدًا حتَّى سلَّم لم تصحُّ صلاته، وإن تركه سهوًا وأتى به صحَّت انتهى. وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينُ: يَنْوِي النِّسَاءَ فِـي رَمَنِنَـا وَمَـنَ لا شَـرِكَةَ لَـهُ فِـي صَلاتِه، خِلافًا لاَّكُثَر الحَنَفِيَّة، لِقَوْلِهِ عليه السلام: «أَصَابَتْ كُلُّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِح فِي السَّمَاء، والآرْض».

والآولَى تَخْفِيفُهُ، وكَذَا عَدَمُ الزَّيَادَةِ عَلَيْهِ (و م هـ) وَنَصُهُ فِيهَا: أَسَاءَ ذَكَّرُهُ فِي الجَامِعَ وَكَرِهَ القَاَّضِي النَّسْمِيَّةَ أَوْلَهُ.

وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ تُسَنُّ الصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (و ش) وَاخْتَارَهُ الاَّجُرُّيُّ، وَزَادَ وَعَلَى ٱلِهِ. َ

وَذَكَرَ جَمَاعَةً لا بَأْسَ بزيَادَةِ وَخْدَهُ لا شُرِّيكَ لَهُ.

وَقِيلَ: قُولُهَا أُولَى.

وَفِي الوَسِيلَةِ: رِوَايَةٌ تَشَهُدُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَخَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ سَوَاءٌ وَلَيْسَ خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَفْضَلَ (ش)، وَتَشَهُدُ ابْنِ عَبَّاسٍ «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلْوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ» إِلَى آخِرِهِ.

وَلَفْظُ مُسْلِم (٤٠٣): ﴿وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ۚ وَلا تَشْبَهُدِ حُمَسَرَ (م) وَهُـوَ ﴿التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّاكِيَّاتُ الطَّيْبَاتُ. الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، سُلامٌ عَلَيْكَ ۚ إِلَى آخِرِهِ وَيُكرِّرُهُ مُسْتَبُوقَ، فَإِنْ سَلَّمَ إِمَامَهُ قَامَ وَلَمْ يُتِمَّهُ.

وَيُشِيرُ بِالسَّبَابَةِ فِي تَشَهُدِهِ (هـ) مِرَارًا لِتَكْرَارِ التُّوْحِيدِ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ (و م ش).

وَعَنْهُ: كُلُّ تَشَهُّدِهِ، وَلا يُحَرِّكُهَا فِي الْآصَحِّ، لآنَّهُ عليه السلام كَانَ لا يُحَرِّكُهَا.

وَقِيلَ: هَلْ يُشِيرُ بِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَطْ أَمْ كُلُّ تَشَهُّدُو؟

فيهِ روَايَتَان، وَذَكَرَ جَمَاحَةٌ أَنَّهُ يُشيرُ بهَا، وَلَمْ يَقُولُوا مِرَارًا، وَظَاهِرُهُ مَرَّةً، وَكَذَا هُوَ ظَاهِرُ مَا فِي كَلامٍ أَحْمَلَ، والآخْبُسارِ، وَلَمَلُهُ أَظْهَرُ، وَفَاقًا لِلشَّافِمِيَّةِ، والمُرَادُ سَبَّابَةُ اليُمنَى، لِفِمْلِهِ عليه السلام، وَظَاهِرُهُ لا بِغَيْرِهَا وَلَوْ عُلِمَتْ (و ش).

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالَ؛ لآنً عِلْتَهُ النَّنبيهُ عَلَى النُّوحِيدِ، وَيُشيرُ بِهَا إِذَا دَعَا فِي صَلاةٍ أَوْ فِي غَيْرِهَا، نَصُّ عَلَيْدٍ.

قَالَ الآجُرِّيُّ: لا، بسَبَّابَتَيهِ؛ لِنَهْيِهِ عليه السلام فِي خَبَرِ أَبِّي هُرَيْرَةً.

وَلاَّحْمَدُ (٣/ ١٨٣) عَنْ أَنَسٍ: ۚ وَأَنَّهُ عليه السلام مَرَّ بِسَعْلِدٍ وَهُوَ يَلاعُو بِأُصْبُمَيْنِ، فَقَالَ: أَحَّدُ يَا سَعْدُه.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٤٩٩)، والنُّسَائِيُّ (٣/ ٣٨) مِنْ حَلِيَثِ سَعْدٍ.

وَلِلنَّرْمِلْذِيُّ (٣٥٥٧) وَحَسْنَهُ.

مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً، وَهُوَ مَعْنَى كَلام صَاحِبِ الْمُحَرُّرِ وَغَيْرِهِ.

الأصحاب، لاقتصارهم على ذكره كاملاً. وقولهم: إنَّه واجبٌ هو أحد القولين اللَّذين أطلقهما المصنَّف.

قال ابن حامله: رأيت جماعةً من أصحابنا يقولون: لو ترك واوا أو حرفًا أعاد الصَّلاة.

قال الزُّركشيّ: هذا قول جماعةٍ منهم ابن حاملٍ وغيره. انتهى.

وقال الشَّارح لمَّا نقل كلام القاضي من أنَّه إن أسقط لفظةً ساقطةً في بمض التَّشهُدات المرويَّة صحَّ: في هذا القول نظرٌ في أنَّه بجــوز أن يجزئ بعضه عن بمضٍ على سبيل البدل كقولنا في القرآن: ولا يجوز أن يسقط ما في بيض الأحاديث إلاَّ أن يــاتي بمــا في غــيره مــن الأحاديث. انتهى.

قلت: وهو قويَّ جلنًا، إذا علمت ذلك فقول المصنَّف: (قيل: لا يجزئ غيره) هو قول ابن حامدٍ ومن تابعه، لكنَّ الَّـذي يظهر: الْ في عبارة المصنّف نظرًا، إذ ظاهرها أنَّه لو أتى بتشهَّد ابن عبَّاسٍ، أو أبي موسى أو غيرهما من النَّشهُدات المرويَّة كـاملاً: أنَّـه لا يجزئ على هذا القول، وهو بعيدٌ جدًّا.

بل هذا القول هو قول ابن حامدٍ وأنَّه إذا أتى بتشهُّد ابن مسعودٍ لا بدُّ مِن الإتيان به كلَّه، واللَّه أعلم، لا أنَّه لا يجزئ غيره.

وامًّا القول النَّاني؛ فهو ما إذا أتى بالألفاظ المُتَّفق عليها فيجزئ وإن كان السَّاقط ثابتًا في حديث ابن مسعودٍ أو غسيره، وهـذا هـو الصُّحيح من المذهب، لكنَّ ما ذكره الشَّارح من النَّظر فيه قوَّةً جنًّا، واللّه أعلم.

(م): الإمام مالك

وقال القاضي أبو الحسين في التّمام: إذا خالف التُرتيب في الفاظ التّشهّد الأوّل، فهل بجزيه؟ على وجهين انتهى.
 وقيل: الواجب جميع ما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وهو الذي في التّلخيص وغيره، وهو ظاهر كلام كشيرٍ من

وَفِي الغُنْيَةِ: يُدِيمُ نَظَرَهُ إِلَيْهِا كُلُّ تَشَهُّدُوهِ، لِخَبَرٍ لا يَصِحُ، لَكِنْ فِيهِ خَبَرُ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٨٣)، وَأَبُو دَاوُد (٩٩١)، وَالنَّسَائِيُّ (١١٩٧) إسْنَادُهُ جَيَّلًا.

وَعَزَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ إِلَى مُسْلِم، كَذَا قَالَ.

ثُمُّ يَنْهَضُ فِي ثُلَائِيُّةٍ أَوْ رُبَّاعِيُّةً مُكَبِّرًا (و) لا بَعْدَ قِيَامِهِ (م) وَلا يَرْفَعُ يَدَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى.

اخْتَارَهُ صِناحِبُ الْمُحَرِّرِ وَحَفِيدُهُ، وَهِيَ أَظْهَرُ، فَيُصَلِّي البَّاقِي كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ يُسِرُّ (و) وَلا يَزيدُ عَلَى الفَاتِحَةِ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ: يَجُورُ، والفَرْضُ، والنَّفُلُ سَوَاءٌ فِي ظَاهِرٍ كَلابِهِمْ، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَةِ كُلُّ شَنَفْع صَلَاةٍ عَلَى حِدَةٍ، والقِيَسَامُ إِلَى النَّالِيَةِ كَتَحْرِيَةٍ مُبْتَدَاةٍ فَيَسْتَفْتِحُ، وَيَقْرَأُ فِي الآرَبُعِ فَصَاعِدًا، وَلا يُؤثُّرُ فَسَادُ الشَّفْعِ النَّالِينِ فِي الآوَّل، ويُصلِّي عَلَى النَّبِي إِلَّا اللَّهُ فِي القَعْدَةِ الآولى، وَبِهِ قَالَ مُحَسَّدٌ وَرُفَـرٌ، وَقَالَ (هـ) وَالْبُو يُوسُفَ لا يَضُدُ الصَّلاةِ بَتَرْكُ القَعْدَةِ الأُولَى، وَبِهِ قَالَ مُحَسَّدٌ وَرُفَـرٌ، وَقَالَ (هـ) وَأَبُو يُوسُفَ لا يَضْهُ وَلَ اللَّهُ وَلَى النَّالِقَةِ لَمْ يَكُنُ أَوَالُهُ الْحُرُوجِ، وَحَكَى بَعْضُهُ الصَّلاةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى النَّالِقَةِ لَمْ يَكُنُ أَوَانُ الخُرُوجِ، وَحَكَى بَعْضُهُ اللهُ عَنْ الصَّلاقِ، فَإِنَّا اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَيْنِ وَقَعَدَ ثُمَّ أَنْسَدَ الأَخْرُتَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ إِلَى الثَّالِئَةِ قَضَى رَكْعَتَيْنِ، بِخِلافِ النَّالِقَةِ وَاحِدَةٍ كَالظُهْر، عَلَى وَجْهِ لَهُمْ لاَنْهَا كَصَلاةٍ وَاحِدَةٍ كَالظُهْر.

وَلِهَذَا لا يُصَلِّي فِي القَعْدَةِ الْأُولَى، وَلا يَسْتَفْتِحُ فِي الثَّالِئَةِ، وَلا تَبْطُلُ الشُّفْعَةُ، والخِيَارُ بالانْتِقَال إِلَى الشَّفْعِ الثَّانِي.

وَلا يَصِيرُ خَالِيًّا بِالْزُوْجَةِ بِخِلافِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نِي هَلِهِ الاَحْكَامِ، وَلَوْ لَمْ يَقْرَأُ فِـي الاَّوْلِيَسْنِ قَضَى رَكْعَتَيْسَنِ عِنْـدَ أَبِـي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لِيُطْلَانِ النَّحْرِيَّةِ عِنْدَهُمَا، فَلَمْ يَصِحُ شُرُوعُهُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي، خِلافًا لآبِي يُوسُف.

وَكَذَا الحَكُمُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ فِي إِخْدَاهُمَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لا؛ لأَنَّهُ مُجَنَّهِ لَدْ فِي تَـرَكِ القِـرَاءَةِ فِي رَكْعَةِ وَيَأْتِي (إِذَا أُوْتَرَ بِقَلاثِهِ هَلْ يَجْلِسُ عَقِيبَ النَّائِيَةِ).

فَصِلُ

قُمُّ يَجْلِسُ مُتُورَكًا، يَفْرِشُ رِجْلَهُ اليُسْرَى، وَيَنْصِبُ اليُمْنَى، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَجْعَلُ ٱلْيَتَيْهِ عَلَى الآرض، ثُـمُّ يَشَهُدُ بِالتَّشَهُّدِ الآوَّل، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمُّ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدِ، وَعَلَى آل مُحَمَّدٍ، كَمَـا صَلَيْتَ عَلَى آل إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَيَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آل مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيد الصَّلاةُ عَلَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الآصَحُ (و ش).

وَعَنْهُ: الْأَفْضَلُ كُمَّا صَلَّيْت عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ: وَعَنْهُ، وال إِبْرَاهِيمَ، وَكَذَا بَارَكْت.

وَفِي جَوَازِ إِبْدَالِ آلَ بِأَهْلِ وَجُهَانِ (م ١٩)(١٠.

أحدهما: يجوز، ويجزيه اختاره القاضي.

وقال: معناهما واحدٌ، ولذلك لو صغّر قيل أهيلٌ، وقدَّمه ابن رزينٍ، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنّف في حواشيه.

والوجه الثَّاني: لا يجزيه، اختاره ابن حامدٍ، وأبو حفص؛ لأنَّ الأملُّ القرابة، والآل الأتباع في الدِّين.

وهو ظاهر ما قدَّمه في المغني، والشُّرح، فإنَّهما قالا آله أتُباعه على دينه، وقيل آله الهاء منقلبةٌ عن الهمــزة، فلــو قــال: وعلــى أهــل محمَّدٍ مكان آل محمَّدٍ أجزأه عند القاضي، وقال: معناهما واحدٌ، ولذلك ثو صغَّرها قال: أهيلٌ.

قال: ومعناهما جميعًا أهل دينه.

وقال ابن حامدٍ وأبو حفصٍ لا يجزئ كما فيه من غالفة لفظ الأثر، وتغيير المعنى، فإنَّ الأهل القرابة، والآل الأتباع في النَّين. انتهى. قلت: الصَّواب عدم جواز إبدال آل بأهل، واللَّه أعلم.

⁽١) (مسألة – ١٩): قوله: (وفي جواز إبدال آل بأهل وجهان). انتهى.

وأطلقها الجد في شرحه، وابن تميم في مختصره، وابن أبي الفتح في مطلعه، وابـن عبيـدان في شـرحه، وصـاحب الرَّعايـة وبجمـع البحرين، والفاتق، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

وَآلَهِ، قِيلَ: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ.

وَقِيلَ: أَزْوَاجُهُ وَعَشِيرَتُهُ.

وَقِيلَ: بَنُو هَاشِم (م ۲۰)^(۱).

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَهْلُ بَيْتِهِ، وَإِنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ الشُّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَغَيْرِهِ فَمِنْهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَفِي بَنِي الْمُطَّلِبِ رِوَايَتَــا

قَالَ: وَٱفْضَلُ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلِيٌّ، وَفَاطِمَةُ، وَحَسَنْ وَحُسَيْنٌ، الَّذِيسَنَ أَذَارَ عَلَيْهِـمْ النَّبِيُّ ﷺ الكِسَاءَ، وَخَصَّصَهُـمْ بِاللَّهُـاءِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي مَوْضُيعِ آخَرُ أَنْ حَمْزَةَ أَفْضَلُ مِنْ حَسَنٍ وَحُسِيْنٍ، وَاخْتَارَهُ بَغْضُهُمْ.

وَلَهُ الصَّلاةُ عَلَى غَيْرُو، مَنْفَرِدًا نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَرِهَهَا جُمَّاعَةٌ (وَ مَ شَ) وَحَرَّمَهَا أَبُو الْمَعَالِي وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا مَعَ الشَّعَارِ. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمُ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَـبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَّا، والْمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ اللَّجُال: «رَبُّنَا آتِنَا فِي اللَّذِيْنَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابِ النَّارِ»، والتَّعَوُّذُ نَدْبٌ (و).

وَعَنْهُ يُعِيدُ تَارِكُ الدُّعَاءِ عَمْدًا، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبُّ مِمَّا وَرَهَ مَا لَمْ يَشْقُ عَلَى مَسْأَمُومِ أَوْ يَخَفْ سَـهُوَا، وَكَـذَا فِـي رُكُـوعٍ وَسُجُودٍ، والْمَرَادُ، وغيرهما.

وَعَنُهُ: يُكُرُهُ وَعَنْهُ فِي فَرْضِ، وَيَجُورُ بِغَيْرِهِ مِنْ أَمْرِ آخِرَتِهِ، وَلَوْ لَمْ يُشْبِهْ مَا وَرَدَ (و هـ) فَسَّرَهُ أَصْحَابُهُ بِمَـا لا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ العِبَادِ، نَحْوُ أَعْطِنِي كُذًا وَزَوِّجْنِي آمْرَأَةً، وَازْزَقْنِي فُلانَةَ، فَيَبْطُلُ عِنْدَهُمْ بِهِ.

وَعَنْهُ: حَوَائِجُ دُنْيَاهُ.

وَعَنَّهُ: وَمَلاذً الدُّنْيَا، (و م ش).

وَعَنْهُ: الْنَعُ مُطْلَقًا، وَيَجُورُ لِمُعَيِّنِ عَلَى الآصَحِّ (و م ش) وَقِيلَ فِي نَفْلٍ وَعَنْهُ يُكُرَهُ، والمَرَادُ بِغَيْرِ كَــافِ الخِطَـابِ، كَمَـا ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وإلاَّ بَطَلَتْ (م) لِخَبَرِ تَشْمِيتِ العَاطِسِ، فَقَوْلُهُ عليه السَّلَام لإِبْلِيسِ: «اَلْعَنْكَ بِلَعْنَــةِ اللَّهِ» قَبْـلَ التَّحْرِيــمٍ، أَوْ مُؤَوَّلُ وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا تَبْطُلُ بِقَوْلَ: لَعَنَهُ اللَّهُ عِنْدَ اَسْمِهِ عَلَى الْأَصَحُ (هـ َر).

وَلا صَلاةً مَنْ غَوْدٌ نَفْسَهُ بِقُرْآنَ لِحُمَّى، وَنَحْوِهَا، وَلا مَنْ لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، خِلافًا لآبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِــهِ، وَلا بِالحَوْقَلَةِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا، وَوَافَقَ ٱكْثَرُهُمْ عَلَى قُولٍ بِسْمِ اللَّهِ لِوَجَعِ مَرِيضٍ عِنْدَ قِيَامٍ وَانْحِطَاطٍ

ثُمُّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ جَهْرًا السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَكَذَا عَنْ يَسَارُهِ سِرًّا.

وَقِيلَ: فِيهِمَا العَكْسُ، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ يَجْهَرُ، والأُولَى أَكْثَرُ.

وَقِيلُ: يُسِرُّهُمَا كُمَأْمُوم.

قِالَ فِي الْمُذْهَبِ: وَمُنْفَرِدُ، لا تَسْلِيمَةٌ يَتَيَامَنِ فِيهَا قَلِيلاً (مٍ) وَلا المَأْمُومُ عَنْ يَميينِهِ ثُـمٌ يَسَـَارِهِ (م) وَذَكَـرَ جَمَاعَـةٌ يَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ بِالسَّلام عَلَيْكُمْ، وَحَذْفُ السَّلام سُنَّةً، فَعَنْهُ: الجَهْرُ بالأُولَى.

(١) (مسألة – ٢٠): قوله: (وآله قبل أتباعه على دينه، وقبل: أزواجه وعشيرته، وقبل بنو هاشم). انتهى.

أحدها: أنَّ آله أتباعه على دينه، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي، وغيره من الأصحاب، قاله المجد في شرَّحه.

وقدَّمه الشَّيخ المغني، والشَّارح، والمجد وابن منجًّا، وابن عبد القويِّ، وابن عبيدان، وابــن رزيــنٍ في شــروحهم، وابــن تمبــم، وابــن حمدان في الرَّعاية الكبرى، وصاحب المطلع، وغيرهم.

والقول الثَّاني: هم أزواجه وعشيرته ثمن آمن به.

قیَّده به ابن تمیم وغیره، وهو مراد غیرهم.

والقول الثَّالث: هم بنو هاشم المؤمنون، وقيل بنو هاشم وينو المطُّلب، ذكره في المطلع، وقيل: هم أهله.

وقال في الفائق: آله أهل بيته في المذهب، اختاره أبو حفصٍ، وهل أزواجه من آله؟ على روايتين. انتهى.

وقد ذكر المصنّف كلام الشيخ تقيُّ الدّين.

وَعَنْهُ: أَلاَّ يُطَوِّلُهُ، وَيَمُدَّهُ فِي الصَّلاةِ، وَعَلَى النَّاسِ (م ٢١)(١١.

وَيُتَوَجُّهُ: إِرَادَتُهُمَا، وَيَجْزِمُهُ، وَلا يُعْرِبُهُ، وَيُسْتَحَبُّ التِفَاتُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَكْثَرَ لِفِعْلِهِ عليه السلام.

وَرَحْمَةُ اللَّهِ رُكُنَّ فِي رِوَايَةٍ وَعَنْهُ سُنَّةٌ (م ٢٢)(٢) (و)، وَنَصُّهُ فِي الْجِنَازَةِ.

وَفِي التَّلْخِيصِ فِي وُجُّوبِهَا رِوَايَتَانِ، وَعَدُّمَا الآمِدِيُّ مِنَ الوَاجِبَاتِ، وَإِنْ نَكْسَهُ، أو السَّلامُ فِي التَّشَسَهُدِ لَـمْ يُجِـزُهُ فِي الآصَحُ (و م)، وَكَذَا إِنْ نَكْرَهُ، (م).

وَقِيلَ: تَنْكِيرُهُ أُولَى، والآولَى أَنْ لا يَزيدَ وَبَرَكَاتُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ نِيُّتُهُ بِسَلامِهِ الخُرُوجُ مِنَ الصَّلاةِ وَعَنْهُ رُكْنٌ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ (ش م ر).

وَقِيلَ: إِنْ سَهَا عَنْهَا سَجَدَ لِلسَّهُو، وَإِنْ نَوَاهُ مَعَ الْحَفَظَةِ، والإمَام، والمَأْمُوم فَنَصُهُ يَجُوزُ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ، لِلنَّشْرِيكِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (وَ هـ ش) وَقِيلَ: بالثَّانِيَةِ (م ٢٣)^(٣).

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وحذف السَّلام سنَّةٌ فعنه الجهر بالأولى وعنه أنَّه لا يطوِّله ويمدُّه في الصَّلاة وعلى النَّاس). انتهى. هذا الخلاف في معنى حذف السُّلام.

وأطلقهما ابن تميم أيضًا.

إحداهما: حذف السُّلام هو ألا يطوِّله، ويمدُّه في الصُّلاة وعلى النَّاس وهو الصَّحيح، جـزم بـه في المغني، والشّرح، وشـرح ابـن رزين، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: حذف السَّلام هو الجهر بالتَّسليمة الأولى، وإخفاء النَّانية.

قال في التَّلخيص: والسُّنَّة أن تكون التَّسليمة الثَّانية أخفى، وهو حذف السَّلام في أظهر الرُّوايتين. انتهى.

(٢) (مسألة – ٢٢): قوله: (ورحمة الله ركنٌ في روايةٍ، وعنه سنَّةٌ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والتُّلخيص، والبُّلغة، والحرَّر، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والزَّركشيّ، وغيرهم.

إحداهما: هي ركن، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المذهب.

قال النَّاظم: وهو الْأَقوى، قال ابن منجًّا في شرحه هذا المذهب. انتهى.

واختاره أبو الخطّاب، وابن عقيلٍ، وابن البنّاء في عقوده، وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمادي، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: قولها: سنَّةً، اختاره القاضي، والمجد في شرحه وقدُّمه في الفائق.

(٣) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن نواه مع الحفظة، والإمام، والمأموم فنصُّه يجوز، وقيل: تبطل للتُشريك، وقيمل: يستحبُّ، وقيمل: بالتُّانية). انتهى.

المنصوص عن الإمام أحمد هو الصَّحيح وهو الجواز.

قال في التَّلخيص لم تبطل على الأظهر، واختاره الآمديُّ، وغيره.

وقدُّمه في الرُّعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاويين، والفائق، والزُّركشيُّ، والمغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، ونصره.

قال المجد في شرحه هذا الصَّحيح، واستدلَّ له بادلُةٍ كثيرةٍ وظاهر كلامه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين أنَّ عُلَّ الخــلاف إذا لم ينــو الحزوج، أمَّا إذا نوى الحزوج مع الحفظة، والمأموم فإنّها تصحُّ، قولا واحدًا عند هؤلاء، واللّه أعلم.

وقال في المستوعب: نصُّ أحمد على صحَّة صلاته، واختلف أصحابناً على وجهين إذا لم ينو الخروج.

وقال الآمديُّ: إن نوى الخروج مع السُّلام على الحفظة، والإمام، والماموم جاز، ولم يستحبُّ، نصُّ عليه، وفيه وجة يستحبُّ.

وقال أيضًا: لا يختلف أصحابنا أنَّه ينوي بالأولى الخروج فقط، وفي الثَّانية وجهان.

أحدهما: كذلك.

والنَّاني: يستحبُّ أن يضيف إلى ذلك نيَّة الحفظة، ومن معه. انتهي.

وقال أبو حفص العكبريُّ: السُّنَّة أن ينوي بالأولى: الخروج، وبالنَّانية: الحفظة ومن معه، إن كان في جماعةٍ. انتهى.

وَيْئِنَّهُ دُونَ نِيَّةِ الخُرُوجِ قِيلَ تَبْطُلُ، لِتَمَحُّضِهِ خِطَابَ آدَمِيُّ (م ٢٤)(١).

والآشهرُ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: لا يَتْرُكُ السَّلامَ عَلَى إِمَامِهِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ بِتُرْكِهِ.

وَقِيلَ: يَنْوِي اَلْخُرُوجَ بِالْأُولَةِ، وَبِالثَّانِيَةِ الحَفَظَةُ، وَمَنْ صَلَّى مَعَهُ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَإِنْ وَجَبَتْ الثَّانِيَّةُ اعْتَبَرَ نِيَّةَ الخُرُوجِ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ صَلاتُهُ رَكَعَتَيْنِ جَلَسَ مُفْتَرِشًا بَعْدَهُمَا وَأَتَى بِمَا سَبَقَ فِي التَّشَهُدِ الثَّانِي، والمَرْأَةُ كَالرُّجُلِ فِيمَا سَبَقَ، لَكِنْ تَجْمَعُ نَفْسها، وَتَجْلِسُ مُتَرَبَّعَةً، أَوْ تَسْدُلُ رِجْلَيْهَا عَنْ يَمِينِهَا، وَنَصَّهُ سَدَّلُهَا أَفْضَلُ، وَلا تَجْلِسُ كَالرَّجُلِ (م ش).

وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهَا (و م ش).

وَعَنْهُ: قَلِيلاً وَعَنْهُ يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ.

فَصلُ

وَيَنْحَرِفُ الإِمَامُ إِلَى المَّامُومِ جِهَةَ قَصْدُوهِ، وإلاَّ فَعَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ مَكَثَ كَثِيرًا وَعَنْهُ قَلِيلاً وَلَيْسَ ثُمَّ نِسَاءٌ وَلا حَاجَــةَ كُـرة، فَيَنْصَرِفُ المَّامُومُ إِذَنْ، وإلاَّ اسْتُحِبُّ ألا يَنْصَرِفَ قَبْلَهُ، ويَسْتَغْفِرُ ثَلاثًا، ويَذْكُرُ بَعْدَهُمَا كَمَا وَرَدَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْ رَسُــولَ اللَّهِ عَنْ كَانَ إِذَا سَلَمَ لَمْ يَقْعُدُ إِلاَّ مِقْدَارَ أَنْ يَقُولُ اللَّهُمُّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْكَ السَّلامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلال، والإكْرَام،

وَعَنْ قُوبَانَ: ﴿ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ ثَلاثًا، وَيَقُولُ: اللَّهُمُّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْـكَ السَّـلامُ تَبَـارَكْت يَــا ذَا لِجَلال، والانْدَامِ».

وَعَنْ عَبَٰدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْرِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَخْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلُّ شَيْءً قَدِيرٌ، لا حَوْلَ وَلا قُوَّةً إِلاَّ بِاللَّهِ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَلا نَعْبُدُ إِلاَّ إِيَّاهُ، لَهُ النَّعْمَةُ وَلَـهُ الفَضْلُ، وَلَـهُ الثَّنَاءُ الحَسَنُ، لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدَّيْنَ وَلَوْ كَرَهَ الكَافِرُونَ.

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهَلِّلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ» رَوَاهُنَّ مُسْلِمٌ (٩٩، ٥٩٠).

وَحَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَأَنْ رَفْعَ الصَّوْتَ بِالذُّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنْ المُكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وَفِي رُواَلَيْةٍ: «مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلاةٍ رَّسُولُ اللَّهِ ﷺ إلاَّ بالتُّكَبيرِ».

وَعَنِ اَلمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ اَنَّهُ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ سَمِعَٰت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُـلٌ صَـلاةٍ مَكْتُوبَـةِ: ﴿لَا إِلَـٰهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْلُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ، اللَّهُمُّ لا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْت، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْـت، وَلا يَنْفَعُ ذَا الجَدَّ مِنْك الجَدُّ، ثُمُّ وَفَدْت عَلَى مُعَاوِيَةً فَوَجَدْته يَأْمُرُّ النَّاسَ بِذَلِكَ مُتُفقَ عَلَى ذَلِكَ (خ: ٨٠٨، م: ٩٢٥).

وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ دُبُرَ كُـلُّ صَـلاةٍ تَـلاتٌ وَثَلاثُـونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلاثُ وَثَلاثُونَ تَخْمِيدَةً، وَأَرْبَعُ وَثَلاثُونَ تَكْبِرَةً».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ؟ (خ: ٨٠٧، م: ٥٩٥) مِنْ حَلِيَتُو أَبِي هُرَيْرَةَ السُّبَّحُونَ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبَّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَّةٍ ثَلائنا

الأشهر: هو الصّحيح من المذهب.

قال الجد في شرحه: والصَّحيح أنَّها لا تبطل، كمنصوص أحد في الَّتي قبلها.

وقدُّمه في المذهب، والمستوعب، والحرُّر، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وقيل تبطل، اختاره ابن حامدٍ.

قال المجد في شرحه: وكان ابن حامدٍ يقول تبطل صلاته هنا، وجهًا واحدًا، لأنَّه تمحُض خطاب آدميٌّ، بخلاف ما إذا نوى الخسروج مع الحفظة على أحد الوجهين، لأنَّه لم يتمحُض خطاب آدميّ، وردَّه المجد.

⁽١) (مسألة - ٢٤): قوله: (ونيَّته دون نيَّة الخروج قيل تبطل، لتمخُّضه خطاب آدميٌّ، والأشهر: بجوز). انتهى.

وَ ثَلاثِينَ ﴾.

وَلِلْبُخَارِيِّ (٩٧٠) فِي رَوَايَةٍ التُسَبِّحُونَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ حَشْرًا، وَتَحْمَدُونَ عَشْرًا وَتُكَبِّرُونَ عَشْرًا".

وَلِمُسْلِمُ (٥٩٥) أَيْضًا: ﴿إَحْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةً ٩.

وَلَهُ (٧٧ُ ه) أَيْضًا «مَنْ سَبِّحَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَخَدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ خُفِرَتْ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ».

وَلِمُسْلِمٍ (٩٧ ه) عَنْ أَبِي ذَرُّ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ *تُسَبِّحُ خَلْفَ كُلِّ صَلاةٍ فَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَتُكَبِّرُ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَتُحَمِّدُ

ثَلاثًا وَثَلاثِينُّ).

وَلِلْتَرْمَنِدِيِّ (٤١٠)، والنَّسَائِيُّ (٤٨٨) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿جَاءَ الفُقَرَاءُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الآغَنْهَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ أَمْوَالَ يُغْتِقُونَ وَيَتَصَدُّقُونَ،؟ قَالَ: فَإِذَا صَلَيْتُمْ فَقُولُوا: سُبْجَانَ اللَّهِ فَلاَثُسا وَقَلاثِينَ مَرَّةً، والحَمْدُ لِلَّهِ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ مَرَّةً، واللَّهُ أَكْبَرُ أَرْبَعًا وَقَلاثِينَ مَرَّةً، وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ فَإِنْكُمْ تُدْرِكُونَ مَسْنَ سَسَبَقَكُمْ، وَلا يَسْفَكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

وَفِي البُخَارِيِّ (٤٥٧١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠].

قَالَ: أَمَرَهُ أَنْ يُسَبِّحَ فِي أَدْبَارَ الصَّلاةِ كُلُّهَا.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ قَالَ: ﴿ أُمِزْنَا أَنْ نُسَبِّحَ فِي دُبُرِ كُلُّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَنَحْمَدَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَنَحْمَدَ ثَلاثِينَ، وَنَكَبَّرَ أُرْبَعًا وَثَلاثِينَ، وَنَكَبَرُ أُرْبَعًا وَثَلاثِينَ، وَنَكَبُرُ أُرْبَعًا وَثَلاثِينَ، وَنَحْدَا إِنَّ مُنْ اللهِ ﷺ أَنْ تُسَبِّحُوا فِي دُبُر كُلٌّ صَلاةٍ كَلَنَا وَكَذَا؟

قَالَ الآنْصَارِيُّ: نَعَمَّمُ، قَالَ فَأَجْعَلُوهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ، خَمْسًا وَعِشْرِينَ، وَاجْعَلُوا فِيهَا لِلتَّهْلِيلِ، فَلَمَّا أَصْبَـحَ غَــذَا عَلَـى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَافْعَلُوا ۗ.

إِمَنْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٨٤)، والنَّسَائِيُّ (١٣٥٠)، وَعِنْدَهُ أُمِرُوا بَدَلَ أُمِرْنَا.

وَذَكَرَ فِي الْمُذْهَبِ، والمُسْتَوْعِبِ، وغيرهما أنَّهُ يُسَبِّحُ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَيَحْمَدُ كَذَلِك، وَيُكَيِّرُ أَرْبَعًا وَثَلاثِينَ قَالَ وَيَقُولُ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلِدِيرٌ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيَّرِو: وَهُوَ حَيُّ لا يَمُوتُ، بَيْدِهِ الخَيْرُ كَذَا قَالُوا، وَاتَّبَاعُ السُّنَّةِ أُولَى وَعَنْ شَهْر بْنِ حَوْشَبِ عَنْ عَبْـدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْم، وَعَنْ أَبِي ذَرِّ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي دُبُرِ صَلاةِ الفَجْرِ وَهُوَ ثَانِي رِجْلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمُ: لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ وَخْذَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الجَمْلُ يُحْمِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَوَّاتِ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَـنَاتِهِ وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّنَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمُهُ ذَلِكَ فِي حِرْزُ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَحُرِسَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يُنْجَعِ لِذَنْبِ أَنْ يُدْرِكَهُ فِي ذَلِكَ النِوْمِ إِلاَّ الشَّرِكَ بَاللَهِ، رَوَاهُ التَّرْمِذِي (٤٧٤)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

ُ وَقُالَ فِي الْمُذْهَبِ وَخُيْرِو: يُسْتَحَبُّ هَٰذَا فِي الفَجْرِ فَقَطْ، بِنَاءُ عَلَى مَا رَوَاهُ مِنَ الحَبَرِ (وَشَهْرٌ) مُتَكَلَّمٌ فِيهِ حِلنَّا وَاخْتَلِيفَ عَنْهُ، فَرُويَ كَمَا سَبَقَ.

وَرَوَاهُ النِّسَائِيُّ (١٢٧) فِي اليَوْم، واللَّيْلَةِ كَذَلِكَ وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْم عَنْ مُعَاذٍ مَرْفُوعًا. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٢٧) عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْم مَرْفُوعًا، وقَالَ فِيـهِ فَصَـٰلاَةُ المُغْرِبِ، والصَّيْسَخِ، وَلِهَ لَمُدَّ مُنَاسِّبَةٌ وَيَكُونُ الشَّارِعُ شَرَعَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَأَوَّلَ اللَّيْلِ، لِتُحْرَسَ بِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ فِيهِمَا، وَلَهُ شَاهِدٌ يَأْتِي، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَتِهِ وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ قَوْلُهُ قَبْلَ أَنَّ يَتَكَلِّمَ أَيْ بِالكَلامِ الَّذِي كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ فِي الصَّلاةِ، أَوْ يَكُـونُ الْمَرَادُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي التَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ.

َ قَالَ فِي الْمُسْتُوْعِبِ وَغَيْرُو: وَيَقُرَأُ آيَةَ الكُرْسِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ جَمَاعَةٌ وَظَاهِرُ الآوَّلِ وَلَوْ جَهْرًا، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِعَـدَم نَقْلِهِ، وَإِخْتَارَ شَيْخُنَا سِرًا، لِخَبَرِ مُحَمَّدِ بْنِ حِمْيْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ «مَنْ قَرَأُ آيَةَ الكُرْسِيِّ وَ﴿قُلْ هُــوَ اللَّـهُ أَحَـدُ﴾ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا سِرًا، لِخَبَرِ مُحَمَّدِ بْنِ حِمْيْرِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ «مَنْ قَرَأُ آيَةَ الكُرْسِيِّ وَ﴿قُلْ هُــوَ اللَّـهُ أَحَـدُ﴾ وَمُنْ وَيَادًا لَهُ أَحْدُلُ الجُنْدِ إِلاَّ المُوتُ ، إِسْنَادُهُ بَيْلًا.

وَقَدْ تَكَلُّمَ فِيهِ، وَرَوَاهُ الطُّبَرَانِيُّ (٣٣٥ُ٧)، وَابْنُ حَبَّانٌ فِي وصَحِيحِهِ، (٢٠٢٣).

وْكَذَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ المُخْتَارَةِ مِنْ أَصْحَابِنَا.

قَالَ بَعْضُهُمْ ۚ: وَيَقُرُأُ الْمُعَوِّذَتَيْن، وَهُوَ مُتَّجَة، وَلَمْ يَذْكُرُهُ الْآكَثُرُ.

وَزَادَ بَغْضُهُمْ: ﴿قُلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ﴾.

وَعَنْ عُقْبُةً بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: ﴿ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرًا بِالْمُعَوِّذَاتِ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ».

لَهُ طُرُقٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَصَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٠١)، وَٱبُو دَاوُد (٣٧٣)، والنُّسَائِيُّ (١٢٥٩)، والتُّرْمِلْذِيُّ (٢٩٠٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَفِي هَذَا سِرٌ عَظِيمٌ فِي دَفْعِ الشُّرُّ مِنَ الصَّلاةِ إِلَى الصَّلاةِ.

وَلِلنَّسَائِيِّ (٧٨٣٨) عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَا سَأَلَ سَائِلُّ بِمِثْلِهِمَا وَلا اسْتَعَاذَ مُسْتَعِيدٌ بمِثْلِهِمَا» حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَعَنْهُ مَرْأُوعًا: «يَا عُقْبَةُ تَعَوُّذْ بِهِمَا، فَمَا تَعَوُّذُ مُتَّعَوَّذٌ بِمِثْلِهِمَا» حَديثٌ حَسَنْ مُخْتَصَرَّ لآبِي دَاوُدَ (١٤٦٣) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إسْحَاقَ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنَ الجَانَّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ، فَلَمَّا نَزَلْتَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهْمَا».

رَوَاهُ النَّسَائِيُ (٤٩٤)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٥١١)، والتَّرْمِلِيُّ (٨٥٠٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ غُرِّيَبٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُسْلِم بْنِ الحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أبيدٍ.

وَقِيلَ: الحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِيهِ، قَانٌ رَّسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسَرُّ إِلَيْهِ، فَقَالَ: إذَا انْصَرَفْت مِسنْ صَلاةِ المَغْرِبِ فَقُـلُ: اللَّهُـمُّ أجرني مِنَ النَّارَ سَبْعَ مَرُّاتِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ: "قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَ أَحَدًا، فَإِنَّك إِذَا قُلْت ذَلِكَ ثُمَّ مِتُ فِي لَيْلَتِك كُتِبَ لَك جِوَارٌ مِنْهَا، وَإِذَا صَلَيْت الصَّبْحَ، فَقُلْ: مِثْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّك إِذَا مِنْ يَوْمِكُ كُتِبَ لَك جوارٌ مِنْهَا.

قَالَ الحَارِثُ أَمَرُهَا رَمُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَخُصُ بِهَا إِخْوَانَنَاهِ.

زَوَاهُ أَبُو َدَاوُد (٧٩٠ ٥) وَعَبْدُ الرُّحْمَن تَفَرُّدَ عَنْ هَٰذَا الرُّجْل، فَلِهَذَا.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ لا يُعْرَفُ، وَكَلَا رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَفِيْ لَفُظْرِ: ﴿ فَأَلِلَ أَنْ تَكُلَّمَ أَخْدًا مِنَ النَّاسِ ۗ وَعَنْ عُمَارَةً بْنِ شَبِيبِ مَرْفُوعًا: ﴿مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُۥ لَهُ الْمُلُكُ وَلَهُ الحَمْدُ يُخِيى وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَلَى إِثْرِ المَغْرِبِ بَعَـثُ اللَّهُ لَـهُ مَسْلَحَةً يَخْفَظُونَهُ حَتَّى يُصْبِعَ ۗ وَكَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ مُوجِبَاتٍ ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّنَاتٍ ، مُوبِقَاتٍ ، وَكَانَتْ لَهُ بِعَدْلِ عَشْرِ رِقَابٍ مُؤْمِنَاتٍ » وَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَشْرَ مَسَنَاتٍ مُوجِبَاتٍ ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّنَاتٍ ، وَكَانَتْ لَهُ بِعَدْلِ عَشْرِ رِقَابٍ مُؤْمِنَاتٍ »

رَوَاهُ التَّرْمِلِيُّ (٣٥٣٤)، وَقَالَ: خَرِيبٌ.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٧٧٧) فِي اليَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا فَقَالَ عُمَارَةُ بْنُ شَبِيبِ إِنَّ رَجُلاَ مِنَ الآنْصَارِ حَدَّتُهُ فَذَكَرَ نَحْــوَهُ، وَإِسْنَادُهُمَا جَيِّدٌ.

َ وَقِيلَ: ابْنُ شَبِيبِ لَا صُحْبَةً لَهُ، وَتَفَرَّدَ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجَبَلِيُّ، وَيُتَوَجُّهُ أَنْ هَذَا لَيْسَ بِدُونِ خَبَرِ أَبِسِي ذَرٌ، وَيُتَوَجُّهُ لَهُ، حَيْثُ ذَكَرَ الْعَلَدَ فِي ذَلِكَ فَإِنْمَا قَصَدَ أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْهُ، أَمَّا الزَّيَادَةُ فَلَا تَضُرُّ، لَا مِيِّمَا عِنْدَ غَيْرٍ قَصْدٍ، لَآنُ الذَّكُرَ مَشْرُوعٌ فِي الجُمْلَةِ، فَهُوَ يُشْبِهُ الْمُقَدَّرَ فِي الرُّكَاةِ إِذْ زَادَا عَلَيْهِ. وَيَفُوعُ مِنْ عَدَدِ التَّسْسِيحِ، والتَّحْدِيدِ، والتَّحْدِيرِ مَعَا، لِقَوْلِ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ رَادِي الخَبْرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصُّحيحين» (خ: ٨٠٧، م: ٥٩٥).

وَعَنْهُ: يُخْيَرُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ ٰ إِفْرَادِ كُلِّ جُمْلَةِ، وَالحَتَارَ القَاضِي الإِفْرَادَ لِمَا سَبَقَ، وَيَعْقِدُهُ، والاسْتِغْفَارُ بِيَدِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَهَلْ يُسْتَحَبُّ الجَهْرُ بِلَاكِ كَقُولٍ بَعْضِ السَّلَف، والحَلَف، وَقَالَهُ شَيْخُنَا أَمْ لا، كَمَا ذَكرَ أَبُو الحَسَنِ بْنُ بَطُــالٍ وَجَمَاعَـةٌ أنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَتْبُوعَةِ، وغيرهم.

ظُاهِرُ كُلامٍ أَصْحَابِنَا مُخْتَلِفَ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ يَجْهَرُ لِقَصْدِ التَّعْلِيمِ فَقَطْ (م ٢٥)(١)، ثُمَّ يَتْرُكُهُ (و ش). وَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ خَبَرَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى هَذَا، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنْ بَعْضَ النَّاسِ لا يَسْتَحِبُ بَعْدَهَا ذِكْـرًا، وَلا دُعَـاءً، ويَلاعُـو

الإِمَامُ بَعْدَ الفَجْرِ، والعَصْر لِحُصُورِ المَلائِكَةِ فِيهِمَا فَيُؤَمِّنُونَ عَلَى الدُّعَاءِ، والْآصَحُ، وَغَيرهمَا. جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَسْتَحِيَّهُ شَيْخُنَا بَعْدَ الكُلِّ، لِغَيْرِ أَمْرٍ عَارِضٍ كَاسْتِسْفَاءٍ، وَاسْتِنْصَارٍ، قَالَ: وَلا الآفِمَّةُ وَمُومِهُمُ مِنْ اللَّهِ مِنَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَسْتَحِيَّهُ شَيْخُنَا بَعْدَ الكُلِّ، لِغَيْرِ أَمْرٍ عَارِضٍ كَاسْتِسْفَاءٍ، وَاسْتِنْصَارٍ، قَالَ: وَلا الآفِمَّةُ

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومَ، وَفِي كَرَاهَةِ جَهْرِهِ بِهِ رِوَايَتَانِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَصِدَ التَّعْلِيمَ، وإلاَّ حَفَّضَ، كَمَأْمُوم وَمُنْفَرِدٍ (م ٢٦)^٢).

وَلا يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهُ، خِلافًا لابْن عَقِيل.

وَلاَ يُكْرَهُ أَنْ يَخُصُّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ فِي المُنصُّوصِ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالُ بِالمُنع.

وَفِي الغُنْيَةِ خَانَهُمْ، لِخَبَرِ قُوبَانَ: وَثَلَاثَةٌ لَا يَحِلُ لَآحَدِ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ: لَا يَؤُمُّ رَجُلٌ قَوْمًا فَيَخُصُ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ، فَإِنْ

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وهل يستحبُّ الجهر بذلك -يعني: بالتُّسبيح، والتُّحميد، والتُّكبير ونحوه في ديس الصُّلوات- كقول بعض السُّلف، والخلف: قاله شيخنا أم لا، كما ذكره ابن بطَّال وجماعةٌ أنَّه قول أهل المذاهب المتبوعة، وغيرهم،

ظاهر كلام أصحابنا مختلفٌ ويتوجُّه تخريجٌ، واحتمالٌ يجهرُ لقصد التَّعليم فقط). انتهى.

هذه المسألة ليس للأصحاب فيها كلام، كما.

قال المصنّف، قلت الصُّواب الإخفات في ذلك، وكذا كلُّ ذكر.

والقول الأوَّل: ظاهر حديث عبدالله بن عبَّاسٍ: ﴿ إِنَّ رَفْعَ الصُّوْتِ بِالذُّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْـ لو النَّبِيِّ

قال ابن عبَّاس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته.

(٢) (مسألة – ٢٦): قوله: (ويدعو الإمام، بعد الذُّكر المتقدِّم ذكره، وفي كراهة جهره به روايتــان، وقيــل: إن قصــد التُّعليسم، والأ خفض، کمأموم ومنفردٌ). انتهى.

إحداهما: لا يكره قدَّمه ابن تميم، فقال: ويرفع صوته بحيث يسمع المأموم.

وفيه وجة لا يجهر به إلاّ أن يقصد تعليم المأموم، وفيه آخر يكره الجهر به مطلقًا، ذكره القاضي وغيره. انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ويدعو كلُّ مصلُّ عقيب كلِّ صلاةٍ سُوًّا، وقال بعد ذلك بأسطر: ويدعو ويسمعه المسأموم، وقيـل إن أراد أن يعلُّمه، وإلاُّ خفض صوته كالمأموم، والمنفرد.

وقيل: يكره الجهر به مطلقًا.

وقال في أواخر ما يبطل الصَّلاة: ويكره رفع الصُّوت بالدُّعاء في الصُّلاة وغيرها، كما سبق دون الإلحاج فيه. انتهى. قلت: وهذا هو الصُّواب.

وقال في الفصول آخر الجمعة الإسرار بالدُّعاء عقيب الصَّلاة أفضل. انتهى.

وقال الجد في شرحه: ويستحبُّ للإمام أن يخفي الدُّعاء عقيب الصَّلاة لظاهر هذا الحُسِير، وذكره، ولقول تعالى: ﴿أَفْهُوا رَيَّكُمُ تَضَرُّعًا وَخُنَّيَّةً ﴾ [الأعراف: ٥٥].

ولقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَجِيفَةٌ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

وإن جهر به أو ببعضه أحيانًا ليعلمه من يسمعه، أو لقصادٍ صحيحٍ سوى ذلك قحسنٌ. انتهى.

فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ فِي قَمْرِ بَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْفِنْ، فَإِنْ فَمَلَ فَقَدْ دَخَلَ. وَلا يُصَلِّي وَهُوَ حَاقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ» إسْسِنَادُهُ جَنَّدُ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٩٠)، والتَّرْمِلِيُّ (٩٢٣)، وَحَسَّنَهُ، مِنْ رِوَايَةِ إِمْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبٍ بْنِ صَالِحِ الحِمْصِيِّ.

وَرَوْى ابْنُ مَاجَهُ (٩٢٣) فَصْلُ الدُّعَاءِ مِنْ رِوَايَةٍ بَقِيَّةً عَنْ حَبِيثِهِ.

وَلاَّبِي دَاوُد (٩١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَغْنَاهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَفِيهِ «وَلا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، واليَوْمِ الآخِـــرِ أَنْ يَــؤُمُّ قَوْمًا إِلاَّ بإذْنِهِمْ».

وَالْمُرَادُّهُ وَقُتْ الدُّعَاء حَقِيبَ الصَّلاةِ بهمْ، ذَكَرَهُ فِي الْغُنْيَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: الْمَرَادُ الدُّعَاءُ الَّذِي يُؤمَّنُّ عَلَيْهِ، كَدُعَاءُ القُنُومَ، فَإِنَّ المَأْمُومَ إِذَا أَمَّنَ كَانَ دَاعِيًا.

أَقَالَ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ عليهما السلام: ﴿قَدْ أَجِيبَتْ دَهْوَ تُكُمَّا ﴾ [يونس: ٨٩].

وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَدْعُو، والآخَرُ يُؤَمِّنُ، فَإِنَّ الْمُأْمُومَ إِنْمَا أَمَّنَ لاغْتِقَادِهِ أَنَّ الإِمَامُ يَدْعُو لَهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ حَانَ الإِمَامُ الْمُأْمُومَ. المَّامُومَ.

وَمِنْ أَدَبِ اللَّمَاءِ بَسْطُ يَدَيْهِ، وَرَفْعُهُمَا إِلَى صَدْرِهِ، وَمُرَادُهُمْ وَكَشْفُهُمَا أَوْلَى، وَمِثْلُهُ رَفْعُهُمَا فِي التَّكْبِيرِ رَوَى أَبْسُو دَاوُد (١٤٨٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَسَارٍ مَرْفُوعًا: وَإِنَّا سَٱلْتُمْ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفُكُمْ، وَلا تَسْأَلُوهُ بِظَهُورِهَا».

وَرَوَاهُ (١٤٨٥) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَفِيهِ الْأَمْزُ بِمَسْتِحِ الْوَجْهِ.

وَقِيهِ الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَلْوَ مَنْكِبَيْك أَوْ نَحْوِهِمَا، والامْتِغْفَارُ أَنْ نُشِيرَ بِأَصْبُعِ وَاحِـدَةِ، والابْتِهَـالُ أَنْ تَمُـدُ يَدَيْـك جَمِيعًا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَجَعَلَ ظُهُورَهُمَا مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ.

وَقُلا رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

وَلاَحْمَدُ (٣/ ١٢٣) عَنْ يَزِيدُ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ قَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ عليه السلام: «كَانَ إِذَا دَعَا جَعَـلَ ظَـاهِرَ كَفَيْـهِ مِمَّـا يَلِي وَجْهَهُ، وَيَاطِنَهُمَا مِمَّا يَلِي الآرْضَ».

حَدِيث صَحِيح.

وَمُرَادُهُ أَحْيَانًا، لِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُد (١٤٨٧).

وَعَنْهُ: ﴿ رَأَيْتِهُ عَلَيْهُ السَّلَامُ يَدْعُو هَكَذَا بِبَاطِن كَفَّيْهِ وَطَاهِرُهُمَاهِ.

أو فِي الاسْتِسْقَاء، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ شَيْخِنَا، أَوْ مُرَادُهُ دُعَاءُ الرَّهْبَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ أَنْ دُعَاءَ الرَّهْبَةِ بِظُهْرِ ِ الكَفِّ، كَدُعَاء البِّيِّ ﷺ فِي الاسْتِسْقَاء.

مَعَ أَنْ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِيهِ وَجُهَا، وَاطْلَقَ جَمَاعَةٌ الرَّفْعَ فِيهِ، فَظَاهِرُهُ كَغَيْرُهِ.

وَاحْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: صَارَ كَفُهُمَا نَحْوَ السَّمَاء لِمُثَيِّمُ الرَّفْعِ لا قَصْدًا لَهُ وَإِنْمَا كَانَ بِوَجْهِ بَطْنِهِمَا مَعَ القَصْدِ، وَأَنْسِهُ لَـوْ كَانْ قَصَدَهُ فَغَيْرُهُ أَكْثُو وَأَشْهَرُ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُ مِمَّنْ يَرَى رَفْعَهُمَا فِي القُنُوتِ أَنْ يَرْفَعَ ظُهُورَهُمَا، بَلْ بُطُونَهُمَا.

وَلاَ خُمَدَ بِسَنَادِ ضَعِيفُ عِنَ خَلاَّدِ بْنِ السَّائِبِ مَنْ أَبِيهِ «أَنَّهُ عليه السَّلام كَانَ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ جَعَلَ بَسَاطِنَ كَفُيْهِ إِلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَعَاذَ جَعَلَ ظَاهِرَهُمَا إِلَيْهِ» والبَدَاءُ بحَمْدِ اللَّهِ، والثَّنَاءُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَخَتْمِهِ بهِ، وَالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ.

قَالَ الآجُرُيُّ وَوَسَطَةَ لِخَبَرِ جَابِرٍ وَسُوَالِهِ بِأَسْمَالِهِ وَصِفَالِهِ بِدُعَاء جَامِعِ مَسَاثُورٍ، قَسَالَتْ عَالِشَـةُ رَضَـيَ الله عنهـا: •كَـانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُّ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاء وَيَدْعُ مَا سِوَى ذَلِكَ».

وَقَالَ ۚ جُمَاعَةً: لا يُسْتَجَابَ مِنْ قَلْبِ غَافِلٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٧٧) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ التَّرْمِلِيُّ (٣٤٧٩) مِنْ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً، وَلِيهِمَا: ﴿ أَدْعُوا اللَّهُ وَانْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَالِةِ ﴾.

وَيَكُونُ مُتَطَهِّرًا مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، وَيُلِحُ، وَيُكَرِّرُهُ ثَلاثًا.

وَفِي ﴿الصَّبْوِيْحَيْنِ﴾ زُخُ: ٢٩١١، م: ٢٤٧٦): ﴿أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامِ بَرُكُ عَلَى خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسًا ۗ وَلا يَسْأُمُ سِـنْ تَكْرَارِهَا فِي أُوْقَاتِ، وَلا يَعْجَلُ.

وَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، (خ: ٩٨١، م: ٢٧٣٥): أوْ فِي الصَّحِيْحِ عَنْهُ عليه السلام (يُسْتَجَابُ لاَّ جَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ قَالُوا: وكَيْفَ يَعْجَلُ يَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ، وَقَدْ دَعُوتُ، فَلَمْ أَرْ يَسْتَجِيبُ لِي، فَيَسْتَخْسِرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَدَعُ الدُّعَاءَ بَلْ يَنْتَظِرُ الفَرَجَ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَهُوَ عِبَادَةً أَيْضًا؟.

رَوَى التَّرْمِذِيُّ (٣٥٧١): عَن ابْن مَسْعُودٍ مَرْقُوعًا «متلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَسِمانٌ اللَّه يُحِبُّ أَنْ يُسْبَأِلَ، وَأَفْضَـلُ العِبَـادَةِ انْتِظَارُ الفَرَجِ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً: لَمْ يَأْمُوهُ بِالْمَسْأَلَةِ إِلاَّ لِيُعْطِيَ.

وَقَدْ رَوَى التَّرْمِذِيُّ (٣٥٧٣) وَصَحْحَهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ: ﴿مَا عَلَى الأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهُ بدَعْوَةٍ إِلاَّ آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَـــا، أَوْ صَرَفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِأَثِم، أَوْ قَطِيعَةِ رَحِم، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْم: إذًا نُكْثِرُ؟ قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُهُ.

وَلاَّحْمَدَ (٣/ ١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلُهُ، وَفِيهِ ﴿إِمَّا أَنْ يُعَجِّلُهَا، أَنْ يَدُخِرَهَا لَهُ فِي الآخِـرَةِ، أَوْ يَصْـرِفَ عَنْـهُ مِـنَ السُّومِ مِثْلُهَا» وَيَجْتَنِبُ السُّجْعَ، أَيْ قَصْدَهُ، وَمُثِلَ ابْنُ عَقِيلٍ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي القَرْآنِ سَجْعٌ؟

فَاجَابَ بِالْجَوَازِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق: ٢١] ﴿ذَلِكَ مَا كُنْسَتَ مِنْـهُ تَحيبـهُ﴾ [ق: ١٩] ﴿ ذَٰلِكَ يَوُمُ الْوَعِيدِ﴾ [ق: ٢٠].

وَكُمَا فِي الشَّمْسِ، والذَّارِيَاتِ، و﴿ص﴾، قَالَ ابْنُ الصَّيْرَفِيُّ: لَوْ سَكَتِ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ هَذَا كَانَ أَحْسَنَ.

وَأَجَابَ قَبْلَهُ بِمِثْلِهِ الغَزَالِيُّ، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنِ الاغْتِدَاءِ؟ قَالَ: يَدْعُو بِدُعَاءٍ غَير مَعْرُوفٍ ﴿ ``. وَظَاهِرُ كُلام بُعْضِهِمْ: يُكْرَهُ الْاعْتِدَاءُ فِي الدُّعَاء.

وَحَرُّمَةُ مُتَيْخُنَا، وَاَحْتَجُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُعْتَدِينَ ﴾، وَبِالآخْبَارِ فِيهِ، قَالَ: وَيَكُونُ فِي نَفْسِ الطَّلَبِ.
وَفِي نَفْسِ المَطْلُوبِ وَفِي الفُصُولِ فِي آخِرِ الجُمْعَةِ الإمرازُ بِالدُّعَاءِ عَقِبَ الصَّلاةِ أَفْضَلُ، لآنَ النبِيُ ﷺ نَهَى عَنِ الإِفْرَاطِ فِي الدُّعَاءِ، وَهُو يَرْجِعُ إِلَى ارْتِقَاعِ الصَّوْتِ، وَكَثَرَةِ الدُّعَاءِ، كَذَا قَالَ، وَيَبْدَأُ بِنَفْسِهِ، قَالَهُ بَعْضَهُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعُمُّ (م ٢٧)(٢).

وَفِي «الصَّبِيخَيْن» (خ: ١٢٢، م: ٢٣٨) مِنْ حَلِيثِ أَبِي بْنِ كَعْبِ فِي قِصَّةِ مُوسَى، والخَضِرِ عليهما السلام: أنَّ النَّبِيِّ عَلَيْنا وَعَلَى مُوسَى؛ لَوْ صَبَرَ لَرَأَى العَجَبَ»، قال: «وَكَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الأَنْبِيَاء بَدَا بِنَفْسِه: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى أَخِي٠.

وَفِي التَّرْمِلْدِيُّ (٣٣٨٥): بإسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

عَنْ أَبَيُّ بْنِ كَعْبِ: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ إِذًا ذَكَرَ أَحَدًا فَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ».

وَعَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: "دَجْوَةُ الْسُلِمِ لآخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكَ مُوكُلٌ، كُلُمَا دَعَا لآخِيهِ بِخَيْرٍ، والنَّذِي العَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكَ مُوكُلٌ، كُلُمَا دَعَا لآخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمُلُكُ الْمُرَكِّلُ بِهِ: وَلَكَ بِمِثْلِ ذَٰلِكَ}.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٣٣).

وَلاَّبِي دَاوُد (١٥٣٤): ﴿قَالَتْ الْمَلائِكَةُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلَ ذَلِكَ ﴾.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: ﴿ أَسْرَعُ الدُّعَاءِ إِجَابَةً دَغُوَّةً غَافِبِ لِغَائِبٍ ﴿ ا

(١) تنبيه: قوله: (وسأله صالحٌ عن الاعتداء؟ قال: يدعو بدعاء معروفٍ) كذا في أكثر النَّسخ. الله عن الاعتداء؟ ووجد في بعضها: يدعو بدعاء غير معروف، وهو أولى؛ لأنَّه طبق السُّؤال.

وعلى الأوَّل يكون ابتداء كلام ومراده يدعق بدعاء معرَّوف لا غير معرَّوف.

(٢) (مسألة – ٢٧): قوله: (ويبدأ بنفسه قاله بعضهم، وقال بعضهم: يعمُ). انتهى.

قلت: الثَّاني: أولى، ولو قيل: هو غيَّرٌ كان متَّجهًا.

الفروع - كتاب الصلاة

إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٥٣٥)، والتَّرْمِلْبِيُّ (١٩٨٠)، وَسَبَقَ حَلِيثُ عَائِشَةَ الَّلْبِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٥٣٥). وَفِي «السُّنَنِ»: «أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رضي الله عنه يَدْعُو، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ! عُمَّ، فَإِنَّ فَضْـلَ العُمُـومِ عَلَـى الْحُصُـوصِ كَفَضْـلِ السُّمَاء عَلَى الآرض».

وَيُؤَوِّمُنَّ الْمُسْتَمِعُۗ، وَتَأْمِينُهُ فِي أَثْنَاءٍ دُعَاثِهِ وَخَنْمِهِ بِهِ مُتَّجَة، لِلأخْبَارِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَيْضًا خَتَمَهُ بِهِ وَيُكْرَهُ رَفْعُ بَصَرِهِ.

ذَكَرُهُ فِي الغُنْيَةِ مِنَ الآدَبِ، وَهُوَ قَوْلُ شُرَيْحِ وَٱخْرِينَ، وَظَاهِرُ كَلَام جَمَاعَةٍ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الآجْوِيَةِ المِصْرِيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ لِفِعْلِهِ عليه السلام (و م ش).

قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَّا خِلافًا بَيْنَنَا فِي كَرَاهَتِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا وَمَا عَلِمْت أَحَدًا اسْتَحَبُّهُ، كَذَّا قَالَ، وَصَحَّ عَنْهُ عليه السلام: ﴿أَنَّهُ كَانَ إذَا خَرَجَ مِـنَ بَيْتِهِ رَفَـعَ نَظَـرَهُ إِلَـى السَّمَاء وَدَعَا بالتَّعَوُّذِ المُشْهُورِ».

وَنَمِي جَامِعَ الْقَاضِي رِوَايَةً حَنْبُلِ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ رَفْعُ وَجْهِهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَكَذَا الإِشَارَةُ بِأُصْبُعِهِ فِي التَّشَهُلِد.

قَالَ: وَكَذَا يُسْتَحَبُّ الإِشَارَةُ إِلَى نَحْوِ السَّمَاء فِي الدُّعَاء.

وَلِمُسْلِمِ (٢٠٥٥) مِنْ خَلِيثِ المِقْدَادِ «أَلَّ النَّبِيُّ ﷺ رَفَعَ رَاْسَهُ إِلَى السَّمَاء، وَقَالَ: اللَّهُمُّ أَطْمِمْ مَنْ أَطْمَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ سَقَانِي». وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا أَهُمَّهُ الْآمْرُ رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاء.

وَقَالَ: مُسُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمَ وَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ قَالَ يَا حَيُّ يَا قَيُومُ».

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٣٤٣٦) مِنْ رُوايَةِ إبْرَاهِيمَ بْنِ الفَّصْلُ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَيَأْتِي فِي صَلاةِ اللَّيْل خَبَرُ ابْن عَبَّاسِ فِي قِرَاءَتِهِ عليه السلام، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ.

وَقَالَ الاَّجُرِّيُّ فِيهِ: وَفِي الاعْتِذَاءِ فِي ٱلجَهْرِ وَرَفْعِ الْبَدَيْنِ مُنْكُرٌ، لا يَجُوزُ، وَشَرْطُهُ الْإِخْلاصُ.

قَالَ الآجُرِّيُّ: وَاجْتِنَابُ الحَرَامِ، وَظَاهِرُ كَلاَمِ ابْنِ الجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مِنَ الآدَبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا تَبْعُدُ إِجَابَتُهُ، إِلاَّ مُضْطَرًا أَوْ مَظْلُومًا، قَالَ وَذِكْرُ القَلْبِ وَحْدَهُ أفضلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّسَانِ وَخْدَهُ، وَظَـاهِرُ كَـلامِ بَعْضِهِمْ عَكْسُهُ وَانْتِظَارُ الصَّلاةِ يَأْتِي فِي آخِرِ الجُمُعَةِ، وَيَأْتِي فِي أُوائِلِ ذِكْرِ أَهْلِ الزَّكَاةِ سُؤَالُ الغَيْرِ الدُّعَاءَ.

وَشُرُوطُ الصَّلاةِ: الوَقْتُ، ثُمَّ سَتَرُ العَوْرَةِ، ثُمَّ طَهَارَةُ الحَدَثِ، وَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ عَلَى أَصْلِهِمْ هِيَ أَهَمُ؛ لآنُهَا لا تَسْقُطُ بِمُذْرِ مَا، ثُمَّ طَهَارَةُ الحَبَشِ؛ ثُمَّ اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ، ثُمَّ النَّيَّةُ، وَسَبَقَ ذَلِكَ.

والشُّرْطُ: مَا يَتَوَقُّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ، وَلا يَكُونُ مِنْهُ، وَالْمَرَادُ وَلا عُذْرٌ.

وَمَعَ الْمُلْدِ تَصِيحُ الصَّلَاةُ وَهَلْ تَقْضِي؟ وَسَبَقَ مُفَرَّقًا، وَتُسَمَّى صَلَاةً، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّـابِ وَغَـيْرُهُ فِيمَـنْ عَـدِمَ الطَّهُــورَ، وَاخْتَجُ بِمَدَم بَقِيَّةِ الشُّرَائِطِ، وَبَأَنُّ اللَّهُ سَمَّاهَا صَلَاةً، ثُمَّ أَمَرُ بالوُصُوءَ لَهَا فِي آيَةِ المَائِدَةِ.

وَذَكَرَ اَبُو المَعَالِي قَوْلاً: يُقِيمُهَا تَشْبِيهَا بِالْمُصَلِّي، كَإِمْسَاكِهِ فِي رَمَضَانَ، وَسَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوَّلَ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ، فَأَمَّا إِنْ اعْتَقَدَ حُصُولَ الشُّرْطِ كَمَنْ بَنَى عَلَى أَصْلَ الطَّهَارَةِ وَلَمْ يَبُنْ خِيلاقُهُ ظَاهِرًا، وَكَانَ فِي الْبَاطِنِ مُحْدِثًا، أَوْ مَا تَطَهَّرَ بِهِ نَجسَا؛ فَهَلْ يُقَالُ: تَصِحُّ صَلاتُهُ وَيُثَابُ عَلَيْهَا لِثَلاَّ يَقْضِيَ إِلَى فَوَاتِ الثَّوَابِ كَثِيرًا، لا مِسِيْمًا فِيمَـنِ اخْتَاجَ إِلَى كَثْرَةِ البِنَاءِ عَلَى الآصل، أَمْ لا إعَادَةَ فَقَطْ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ المُشْرُوطِ عَلَمُهُ لِعَدَم شَرْطِهِ؟

يَتَوَجُّهُ احْتِمَالان (م ٢٨)(١)، وَإِنْ كَانَ أَخَدُهُمَا أَرْجَعَ.

قلت: الّذي يقطع به أنّه يتاب عليه، والعبادة صحيحةٌ في الظَّاهر لا الباطن، وكلام ابن عقيلِ بدلُّ على ذلك.

والظَّاهر: أنَّه أواد بقوله وإن كان أحدهما أرجح: ما قلناه، والقول بأنَّه لا يَثاب قَمُولٌ ساقطٌ، شمُّ وجَـدت ابــن نصــر اللَّـه قــال: أرجحهما الصَّحَّة.

⁽١) (مسألة – ٢٨): قوله: (فأمًّا أن اعتقد حصول الشُّرط كمن بنى على أصل الطُّهارة ولم يبن خلافه ظاهرًا وإن كان في البساطن محدثًا أو ما تطهَّر منه نجسًا فهل يقال تصبحُّ صلاته ويثاب عليها أم لا إعادة عليه فقط؟ يتوجَّه احتمالان). انتهى.

الفروع - كتاب الصلاة

وَتَذ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَسْأَلَةِ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ: الجَهَالَةُ بِكَذِبِ الشُّهُودِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنْ إِقْرَارِ الخَصْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّهَزِّى ذَلِكَ مِمَّا لا يُضَافُ إِلَى الحَاكِم بهِ خَطَأً.

وَلِهَذَا مَنْ جَهِلَ نَجَاسَةَ مَاء فَتَوَضَّأُ بِهِ بِنَاءٌ عَلَى حُكُم الْأَصْلِ، وَأَخْطَأُ جِهَةَ القِبْلَةِ (١) مَعَ اجْتِهَادِهِ وَلَـمْ يَعْلَـمْ، لا يَنْقُـصُ

ثُوَابُهُ وَلاَ أَجْرُ عَمَلِهِ لِحَدِيثِ عُمَّرَ رضيَ الله عنه فِي المِيزَابِ، كَذَا قَالَ.

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لا يَلْزَمُ السُّوَالُ وَلا الإجَابَةُ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، والمُشَقَّةِ المُتكرِّرَةِ، وَأَيْنَ صِيحَةُ العِبَادَةِ وَكَمَالُ أَجْرِهَا مَعِ عَدَمٍ شَرْطِهَا؟ ثُمُّ ابْنُ عَقِيلٍ بَنَاهُ عَلَى اخْتِيَارِهِ هُنَاكُ وَفِي المَسْأَلَةِ خِلَافٌ سَبَقَ فِي الطَّهَارَةِ.

وَأَرْكَانُ الصَّلاةِ مَا كَانَ فِيهَا، وَلا يَسْقُطُ عَمْدًا وَلاَ سَهْوًا وَهِيَ:

القِيَامُ: (و)، وَفِي الخِلاف، والانْتِصَارِ قَدْرُ التَّحْرِيمَةِ.

وَقَدْ أَدْرَكَ المَسْتُوقَ فَرْضَ القِيَامِ وَلا يَضُرُّهُ مَيْلُ رَّأْسِهِ، قَالَ أَبُو المُعَالِي وَغَيْرُهُ: حَدُّ القِيَامِ مَا لَـمْ يَصِـرْ رَاكِعًا، وَلَـوْ قُـامَ عَلَى رَجْلَ لَمْ يُجِزْهُ، ذَكَرَهُ أَبْنُ الجَوْزِيِّ، وَظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ يُجْزِئُهُ.

وَنَقَلُ خُطَّابُ بْنُ بَشِيرِ لا أَدْرِي.َ

والإخرَامُ بِلَفْظِهِ، وَسَبَقَ تَعْيِينُهُ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ مِنَ الصَّلاةِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفَيَّةِ شَرْطٌ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُهَا، فَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ بِنَاءُ النَّفْلِ عَلَى تَحْرِيمَةِ الفَسرْض، حَتَّى لَـوْ صَلَّـى الظُّهْرَ صَحَّ صَرْفُهُ إِلَى النَّفْلِ'' بِلا إِحْرَامِ جَدِيدٍ، وَلَوْ قَهْقَهَ فِيهَا أَوْ طَلَعَتْ الشَّمْسُ فِيهَا لَمْ تَبْطُلْ طَهَارَتُهُ، وَلا صَلاتُهُ، وَلا يَخْنَثُ مَنْ حَلَفَ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَاحْتَجُوا بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥].

وَبِقُولِهِ عليه السلام: «تُحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ».

وَلَا يُضَافُ الشِّيءُ إِلَى نَفْسِهِ.

والفَاتِحَةُ عَلَى الأَصَحُ (هـ).

وَرُكُوعُهُ (ع).

وَرَفْعُهُ مِنْهُ (هــ).

وَاعْتِدَالُهُ (و ش) فَلَوْ طَوَّلُهُ لَمْ تَبْطُلُ (ش).

وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ الآنْمَاطِيُّ: رَأَيْت أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُطِيلُهُ، ويُطِيلُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، لآنُ البَرَاءَ أَخْبَرَ ﴿أَنَّهُ عليـه الســلام طَوَّلَهُ قَريبَ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِۥ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٠٠، م: ٧٧٧).

وَفِيَ مُسْلِم (٧٧٧) عَنْ حُذَيْفَةَ فِي صَلاتِهِ عليه السلام فِي اللَّيْلِ قَالَ: "ثُمُّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمُّ قَسَامَ طَوِيـلاَ قَريبًا مِمَّا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَه.

والسُّجْدَّتَان:

وَجَلَسْته بَيْنَهُمَا كَرَفْعِهِ وَاعْتِدَالِهِ (و) إلاَّ أنَّهُ يُشْتَرَطُ رَفْعُ الرَّأْسِ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ لِتَحَقَّقِ الانْتِقَالِ، حَتَّـى لَـوْ تَحَقَّـقَ الانْتِقَـالُ بدُونِهِ بأنْ سَجَدَ عَلَى وسَادَةٍ فَنْزعَتْ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ وَسَجَدَ عَلَى الآرْض جَازَ.

َ وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ لَوْ وَصَعَ جَبْهَتَهُ عَلَى مَكَان ثُمَّ أَزَالَهَا إِلَىَ مَكَان فَقَدْ اخْتَلَفَ الفِعْلانِ لاخْتِـلاف ِ المُكَـانَيْنِ، وَمَعَ هَذَا لا يُبِجْزُفُهُ.

والطُّمَأْنِينَةُ فِي هَلِهِ الآفْعَالِ (هـ م ر) وَهِيَ السُّكُونُ.

كذا وجد، وصوابه -والله أعلم-: صح صرفه أو انتقاله إلى النفل.

⁽١) تنبيهان: الأول: قوله بعد ذلك: (ولهذا من جهل نجاسة ماء فتوضأ به بناءً على حكم الأصل، وأخطأ جهة القبلة). صوابه: أو أخطأ جهة القبلة بزيادة ألف قبل الواو.

⁽٢) الثاني: قوله: (عند الحنفية... حتى لو صلى الظهر... إلى النفل).

وَقِيلَ: بَقَدْرِ الذُّكْرِ الوَاجِبِ وَقِيلَ، بقَدْرِ ظُنَّهِ أَنَّ مَأْمُومَهُ أَتَّى بِمَا يَلْزَمُهُ.

وَعِنْدَ اَلْحَنَفِيَّةِ الطُّمَّأَنِينَةً فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ، والسُّجُودِ وَفِيهِمَا قِيلَ: سُنْةً.

وَقِيلَ: وَاجِبَةٌ، يَجِبُ بِتُرَكِهَا صَاهِيًا سُجُودُ السُّهُو، والنُّشُهُدُ الآخِيرُ (هـ م).

وَجِلْسَتُهُ (وَ هـ شَ) لَا بِقَدْرِ التُّسْلِيمِ (م).

وَعَنَّهُ: وَاجِبَان.

وَعَنهُ: سُنَّةً.

وَعَنْهُ: النَّشْهَدُ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ النَّشْهُدَ الآخِيرَ، فَيَسِيءُ بِتُركِيهِ عَمْـدًا، وإلاّ سَـجَدَ لِلسَّـهُو، بِنَـاءَ عَلَـى أَصْلِهِمْ فِـي

وَالْصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الآشَهَرِ عَنْهُ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ (و ش).

وَعَنْهُ: وَاجِبَةُ، اخْتَارَهُ الْجِرَقِيُ.

وَفِي الْمُغْنِيَ هِيَ ظَاهِرُ الْمُذْهَبِ.

وَعَنَّهُ: سُنَّةً، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و هـ م) كَخَارِجِ الصَّلاةِ (و) إلاَّ أنَّ (م) أَوْجَبَهَا فِي الجُمْلَةِ، وَأَوْجَبَهَا (هـ) خَارِجَهَا، فَقِيلَ مَرُّةً فِي العُمُر.

وَقِيلَ: كُلُّمَا ذُكَرَ.

والتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى (هـ) فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَخْرُجُ بِمَا يُنَافِيهَا، فَيَعْتَبَرُ قَصْدُهُ وَفِعْلُـهُ لَـهُ، وَعِنْـدَ صَاحِبَيْـهِ لا يُغتَـبَرُ وَيُغتَـبَرُ السُّلامُ عَلَيْكُمْ، لآنَّهُ المَعْهُودُ المَذْكُورُ، فَلَوْ قَالَ: السَّلامُ عَلَيْك لَمْ يَصِحُ (و ش) وَغَيْرُهُ.

والسُّلامُ مِنَ الصُّلاةِ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِ، وَقَالَهُ الْأَصْحَابُ.

وَظَاهِرُهُ، وَالنَّانِيَةُ، وَفِيهَا فِي النَّعْلِيقِ رِوَايَتَانِ:

إخْدَاهُمَا: مِنْهَا، والثَّانِيَّةُ: لَا؛ لآنُهَا لَا تُصَادِفَ جُزْءًا مِنْهَا إِذَا قَالَهَا، وَهَلْ الثَّانِيَةُ رُكُنَّ أَوْ وَاجِبَةً؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ. وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَعَنْهُ فِي النَّفْلِ (م ٢٩)(١).

(١) (مسألة – ٢٩): قوله: (وهل الثَّانية –يعني التَّسليمة الثَّانية ركنَّ أو واجبةٌ– فيه روايتان وعنه مسنَّةٌ، اختِباره الشَّبيخ، وعنـه في النفل). انتهى.

إحداهنُّ: هي ركنٌ، وهو الصُّحيح جزم به في الهداية في عدُّ الأركان، والمنوِّر.

قال في المذهب: ركنٌ في أصحُّ الرُّوايتين، وصحَّحها المصنّف في حواشي المقنع.

وقدُّمه في التُّلخيص، والبلغة ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وإدراك الغاية، والزُّركشيُّ، وقال: اختاره أبو بكرٍ، والقاضى، والأكثرون.

والرُّواية الثَّانية: هي واجبةً.

قال القاضي وهي أصحُّ، وصحَّحها ناظم المفردات.

وجزم به في الإفادات، والتُّسهيل، وقدُّمه في الفائق.

قال القاضي في الجامع وهما وأجبان، لا يخرج من الصَّلاة بغيرهما، وهذا ظاهرٌ في الوجوب ضدُّ الرُّكن، واللَّه أعلم.

وعنه: أنَّها سنَّةً، جزم به في العمدة، والوجيز.

واختاره الشَّيخ الموفَّق في المغني، وقال إنَّه اختيار الحرقيُّ، لكونه لم يذكره في الواجبات.

واختاره الشَّارح أيضًا، وابن عبدوميٍ في تذكرته.

وقدُّمه ابن رزينٍ في شرحه، وقال إجمَّاعًا، وثبع في ذلك ابن المنذر، فإنَّه قال: أجمع كلُّ من يحفظ عنه من أهل العلم على أنَّ صــــلاة من اقتصر على تسليمةٍ واحدةٍ جائزة.

قال العلاَّمة ابن القيِّم: وهذه عادة ابن المنذر أنَّه إذا رأى قول أكثر أهل العلم حكاه إجماعًا.

قلت: وحكاية ابن رزينِ الإجماع فيه نظرٌ، مع حكايته الخلاف عن أحمد بل هو متناقضٌ.

وَالنُّرْتِيبُ: (و).

وَوَاجِبَاتُهَا الَّتِي تَبْطُلُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَتَسْقُطُ سَهُوًا.

وَفِي اَلرَّعَايَةِ أَنْ جَهْلًا نُصَّ عَلَيْهِ، وَيَجْبُرُهُ بِالسُّجُودِ (هـ ش) فِي غَيْرِ النَّشَهُادِ الأوّلِ (م) فِيهِ وَفِي الآخِيرِ.

التُّكْبِيرُ لِغَيْرِ الإخْرَام، فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ انْتِقَالِهِ، أَوْ كَمَّلَهُ بَعْدَ انْتِهَائِهِ، فَقِيلَ يُجْزِيه لِلْمَشْقَةِ لِتَكَوُّرهِ.

وَقِيلَ: لاَ، كَمَنُ كَمُلُ قِرَاءَتُهُ رَاكِعًا، أَوْ أَتَى بِالنَّشِهُ فِي قَبْلَ قُعُودِهِ (م ٣٠)(⁽⁾

وَكَمَا لَا يَأْتِي بِتَكْبِيرِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ فِيهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ وِفَاقًا (و) وَيُجْزِئُهُ فِيمَا بَيْنَ الانْتِقَالِ، والانْتِهَاءِ، لأَنَّهُ فِي

والتَّسْمِيعُ، والتَّحْمِيدُ، وَفِيهِمَا مَا فِي التَّكْبِيرِ. والتَّسْبِيعُ رَاكِمًا وَسَاجِدًا وَعَنْهُ: الكُلُّ رُكُنْ.

وَعَنْهُ: سُنَّةً (و).

وَكَذَا قُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي مَرَّةً.

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ (و ش).

وَقَالَ جَمَاعَةً: يُجْزِي اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِي.

والتشهد الأول.

وَجِلْسَتُهُ كَالتُّكْبِيرِ (و).

وَّأُوْجَبَ الحَنَفِيَّةُ جَلْسَتَهُ، وَبَعْضُهُمْ هُوَ ٱلْمِضَا عَلَى أَصْلِهِمْ فِي الوَاجِبِ، وَكَذَا عِنْدَهُمْ فِي تَعْيِينِ القِرَاءَةِ فِي الأَولَئَيْنِ. وَرِهَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي فِعْلٍ مُتَكَرِّرٍ فِي رَكْعَةٍ، كَالسَّجْدَةِ، حَثَى لَوْ تَرَكَ السَّجْدَةَ الثَّانِيَّةَ، وَقَامَ إِلَــى الرَّكْعَـةِ الثَّانِيَةِ لا تَفْسُدُ

وتَعْدِيلُ الآركان.

وَإِصَابَةُ لَفُظِ السَّلام.

وَقُنُوتُ الْوَثْرِ.

وَتُكْبِيرَاتُ العِيدَيْنِ.

(١) (مسألة – ٣٠): قوله: (فلو شرع فيه -يعني: التُكبير غير تكبيرة الإحرام- قبل انتقاله، أو كمُّلــه بعــد انتهائــه، فقيــل: يجزيــه، للمشقّة لتكرُّره، وقيل: كمن كمَّل قراءته راكعًا، أو أتى بالتّشهُّد قبل قعوده). انتهى.

أحدهما: هو كمن كمَّل قراءته راكعًا، أو أتى بالتَّشهُّد قبل قعوده فلا يصحُّ.

قدَّمه الجد في شرحه، وقال هذا قياس المذهب، وتبعه في مجمع البحرين، والحاوي الكبير.

وجزم به في المذهب.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثَّاني: يجزئه للمشقَّة لتكرُّره.

قال الجمد في شرحه ومن تبعه، ويحتمل أن يعفي عن ذلك، لأنَّ التَّحرُّز منه يعسر، والسُّهو به يكثر، ففي الإبطال به، أو السُّجود له مشقّة، ومال إليه.

قال في القواعد فيما إذا أدرك الإمام في الركوع، وهذه المسألة تدلُّ على أنَّ تكبيرة الرُّكوع تجزئ في حال القيام، حــلاف مــا يقولــه المتأخّرون. انتهى.

(خ): غالفة الأئمة

قال ابن تميم: فيه وجهان، أظهرهما: الصُّحُّة.

وصحُّحه المصنِّف في حواشي المقنع.

قلت: وهو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

والجَهْرُ، والإسْرَارُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَشُوعُ سُنَّةٌ ذَكَرَهُ الشُّيْخُ وَغُيْرُهُ، وَمَعْنَاهُ فِي التَّعْلِيقِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ وُجُوبَهُ، وَمُرَادُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَـمُ فِي

وَإِنْ أَرَادَ فِي كُلِّهَا فَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ كَمَا يَأْتِي مِنْ كَلام فَيْخِنَا فَخِلافُ قَاعِدَةِ تَرْكِ الوَاجِبِ، وَإِنْ أَبْطُـلَ بِهِ فَخِلافٌ (ع)، وَكِلاهُمَا خِلافُ الْآخْبَارِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَّةً، لا تَبْطُلُ الصَّلاةُ بِتَركِهِ، وَفِي بَعْضِهِ خِلافٌ سَبَقَ.

وَلا يَخْتَلِفُ المَذْهَبُ لا يَجُبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ، لآنَّهُ بَدَلُ عَنْهَا.

وَانْ قُلْنَا: لا يَسْجُذُ فَسَجَدَ فَلا بَأْمَنَ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَنِي اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِسَهْوِهِ رِوَايَاتٌ: الثَّالِئَةُ: يُسَنُّ لِسُنَنِ الآفَوَال، لا لِسُنَنِ الآفْعَال (م ٣١، ٣٣)(١) (و م) فِيمَا هُــوَ سُنَّةٌ عِنْـدَهُ، وَهُــوَ التَّسْـمِيعُ، والتُّكْبِـيرُ، والتَّشْهُدَانِ، وَجُلُوسُهُمَا، والصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، والجَهْرُ، والإِخْفَاتُ، والسُّورَةُ (و هـ) فِي الثَّلاثَةِ الآخِيرَةِ، وَتَكْبِيرُ الْمِيدِ،

(١) (مسألة - ٣١ – ٣٢): قوله: (وفي استحباب السُّجود لسهوه -يعني: لسهو سنن الأفعال، والأقوال- رواياتّ: الثَّالثة: يسـنُّ لسنن الأقوال لا لسنن الأفعال). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣١): سنن الأقوال.

وقد حكى الأصحاب أنَّ فيها عن الإمام أحمد روايتين هل يسجد لسهوها أم لا؟

وأطلقهما المصنّف، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والكافي، والمقنع، والهادي، والتُلخيص، والبلغة، والمحرَّر، وشرح الجد، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والمذهب لأحمد، والفائق، والحاويين في سجود السُّهو.

إحداهما: يشرع السُّجود لها، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في المنوِّر، ومنتخب الأدميِّ، وقدَّمه ابن تميم، وابن حمدان في رعايته، ومال إليه في مجمع البحرين.

والرُّواية الثَّانية: لا يشرع.

قال في الإفادات: لا يسجد لسهوه، وهو ظاهر ما قدَّمه النُّظم، وإدراك الغاية، وتجريد العناية فإنُّهم قالوا: يسنُّ في روايةٍ.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير، في آخر صفة الصُّلاة.

قال الزُّركشيِّ: الأولى تركه.

وجزم به ابن عقيلٍ في التَّذكرة.

(المسألة الثَّانية – ٣٣): سنن الأفعال وقد أجرى المصنَّف الخلاف فيها كسنن الأقوال، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب. وصرٌح به أبو الخطَّاب، وغيره.

وطريقة الشَّيخ في المغنى، والكافي، والمقنع أنَّه لا يسجد هنا قولا واحدًا.

إذا علم ذلك؛ فالصُّواب أنَّ فيها أيضًا روايتين.

وقد ذكرها المجد في شرحه، وغيره.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتُّلخيص، والبلغة، والحرُّر، وشرح الجد، وغيرهم.

إحداهما: لا يشرع السُّجود لذلك، وهو الصُّحيح.

جزم به في المغنى، والكافي، والمقنع.

قال الشَّارح، والنَّاظم تركه أولى.

وقال القاضي في شرح المذهب.

وجزم به ابن عقيل في التَّذكرة.

وقدُّمه في الفائق وغيره.

والرُّواية الثَّانية: يشرع السُّجود لها، قدَّمه في الرَّعايتين، ومختصر ابن تميم، وغيرهما.

فهذه اثنتان وثلاثون مسألةً قد فتح الله الكريم بتصحيحها.

والقُنُوتُ، (و ش) فِي القُنُوتِ، والنَّشَهُّدُ الآوَّلُ، والصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ عِنْدَهُ.

وَسَمَّى أَبُو الفَرَجِ الوَاجِبَ سُنَّةُ اصْطِلَاحًا، وَكَذَا قَالَ ابْنُ شِهَابٌ، كَمَا سَمَّى المَبِيتَ، وَرَمْسِيَ الجِمَارِ، وَطَوَافَ الصَّدْرِ سُنَّةً وَهُوَ وَاجِبٌ.

وَمَنْ أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ مَكْرُوهِ أَسْتُنجِبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَكْرُوهِ (و).

وَإِنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَسَبَقَ الكَلامُ فِيهِ، وَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ يَجَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا كَامِلَةً.

﴿ وَقَالَ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ يَجِبُ الشَّيْءُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبِ كَالكَفَّارَةِ، وَكَالطُّهَارَةِ لِلنَّفْلِ، فَلا يَمْتَنِعُ مِثْلُـهُ هُنَـا، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَيَأْتِي بهِ، وَيَكْفِيهِ.

وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا، وَلَمْ يَدْرِ أَفَرْضَ أَمْ سُنَّةً؟ لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُهُ لِلشَّكِّ فِي صِيحْتِهِ، وَإِنْ اغْتَقَدَ الفَرْضَ سُنَّةً أَوْ عَكْسَـهُ فَأَدَّاهَـا عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَصِحُ؛ لأَنَّهُ بَنَاهَا عَلَى اغْتِقَادٍ فَاسِدٍ، ذَكَرَهُ إِبْنُ الرَّاغُونِيِّ، فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ خِلافُهُ.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ لا يَضُرُّهُ، إِنْ كَانَ لا يَعْرِفُ الرُّكُنَ مِنَ الشَّرْطِّ، والفَرْضَ مِنَ السُّنَّةِ، وَرَدَّ صَاحِبُ المُحَرَّرِ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَحِّحْ الاثْتِمَامَ بِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الفَاتِحَةَ نَفْلٌ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ، مَعَ شِئَّةِ اخْتِلافِهِمْ، فِيمَا هُـــوَ الفَـرْضُ، والسُّنَّةُ، وَلاَّنَّ اعْتِقَادَ الفَرْضَيَّةِ، والنَّفْلِيَّةِ يُؤثِّرُ فِي جُمْلَةِ الصَّلاةِ، لا تَفَاصِيلِهَا، لاَنْ مَنْ صَلَّى يَعْتَقِدُ الصَّلاةَ فَريضَةً.

فَاتَى بِافْمَال يَصِحُ مَعَهَا الصَّلَاةُ بَعْضُهُا فَرْضٌ وَبَعْضُهُا نَفْلٌ وَهُوَ يَجْهَـلُ الفَـرْضَ صِنَ السُّنَّةِ أَوْ يَعْتَقِـدُ الجَمِيعَ فَرْضًا صَحَتْ صَلاتُهُ (ع) وَكَذَا.

قَالَ الحَنَفِيَّةُ فِي حَنَفِيَّ اقْتَدَى بِمَنْ يَرَى الْوَتْرَ سُنَّةً: يَجُوزُ لِضَمْفُ دَلِيلِ وُجُوبِهِ، ذَكَرَهُ فِي مُخْتَصِرِ البَحْرِ الْمُحِيـطِ، وَكَـٰذَا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ مَتَى أَتَى بِالشَّرَائِطِ جَازَ الانْتِمَامُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وُجُوبَهَا، وإِلاَّ لَمْ يَجُزْ فَالشَّافِعِيُّ يَمْسَحُ جَمِيعَ رَأْسِهِ سُـــنَّةً لا يَضُرُّ اعْتِقَادُهُ، بِخِلافِ مَا لَوْ أَمْ فِي الفَريضَةِ بِنِيَّةِ النَّافِلَةِ أَوْ يَمْسَحُ رَجْلَيْهِ.

قَالَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ فِيمَا عُلِمَ خَطُوُّهُ، كَنَقْض القَّضَاء.

وَفِي النَّصِيحَةِ لِلْآجُرِّيِّ يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ حَتَّى يَعْلَمَ فَرْضَ الطَّهَارَةِ مِنَ السُّنَّةِ؛ وَأَنَّ الوَاجِبَاتِ المَذْكُورَاتِ سُنَنَ، مَنْ تَسرَكَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ غَيْرَهَا مِنَ السُّنَنِ؛ كَالآذَان، والإقامَة، والافْتِتَاح، وَرَفْع البَدَيْنِ مَعَ التَّكْبِير، والتُّورُلُكِ عَمْدًا أَوْ جَهْلاَ أَعَساد، لآنُ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ عَصَى، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ يُشْبِهُ كَلامَ المَالِكِيَّةِ، وَعِنْدُ المَالِكِيَّةِ أَنْهُ يَجِبُ التَّكُمِ، وَأَنْ صَلابَة الجَاهِلِ وَإِمَامَتَـهُ لا تُصِحُّ، وَاحْتَجُّ صَاحِبُ الإِكْمَالِ مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ عَلِيهِ السّلام لِلْمُسِيءِ فِي صَلاتِهِ: «ارْجِعْ فَصْلِ فَإِنَّك لَمْ تُصَلَّ»

باب ما يُسْتَحَبُّ فِي الصَّلاةِ أو يُباحُ، أو يُكُرُّهُ، أو يُبْطِلُها

تُسْتَحَبُ إِلَى سُتْرَةٍ (و) وَلَوْ لَمْ يَخْشَ مَارًا (م ر).

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ: لا بَأْسَ إِذَا، وَاطْلَقَ فِي الوَاضِحِ يَجِبُ مِنْ جِدَارِ، أَوْ شَيْءِ شَاخِصٍ. وَعُرْضُهُ أَعْجَبُ إِلَى أَحْمَدَ، لِقَوْلِهِ عَلَيه السلام: ﴿ وَلَوْ بِسَهْمٍ ﴾ يُقَارِبُ طُولً ذِرَاعٍ ﴿ وَ) نَصُّ عَلَيْهِ يَقْرُبُ مِنْهَا، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ثَلاثَةُ أَذْرُعِ فَأَقَلُ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، يَنْحَرِفُ عَنْهَا، وَإِنْ تَعَدَّرُ خَرَرٌ عَصًا وَوَضَعَهَا، خِلافًا لاَكْثُورِ الْحَنَفِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ خَسَطُ خَطًا كَالْمِلال، لَا طُولاً (ش) قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَيَكْفِي.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ الْحَطُّ (و هـ م) وَيَحْرُمُ (و م ش)، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَلَفِيَّةِ.

وَفِي الفُصُولِ والتُرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: يُكُرُّهُ (و هـ) المُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ مُصَلٍّ وَسُتْرَتِهِ وَلَوْ بَعْدَ مِنْهَــا (و ش) وَكَــذَا بَيْسَ يَدَيْهِ قَرِيبًا فِي الْآصَحُ ش) وَهُوَ ثَلاَثَةُ أَذْرُعٍ.

وَقِيلَ: العُرْفُ، لا مَوْضِعُ سُجُودِهِ وَمَسْجِدٍ صَغِيرِ مُطْلَقًا (هـ).

وَيُتَوَجُّهُ مِنْ قَوْلِنَا: لَوْ صَلَّى عَلَى دُكَّان بِقَدْر قَامَةٍ المَارُّ لا بَأْسَ، وَقَالَهُ الحَنفِيةُ.

وَيُسْتَحَبُّ رَدُّ المَارِّ، وتُنْقِصُ صَلاتَهُ نَصَّ عَلَيْهِ، وَحَمَلَهُ القَاضِي إِنْ تَرَكَهُ قَادِرًا.

وَعَنْهُ: يَجِبُ رَدُّهُ، وَإِنْ غَلَبُهُ لَمْ يَرُدُّهُ (و)، وَإِن احْتَاجَ إِلَى الْمُرُورِ لَمْ يَرُدُّهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَتُكُورَهُ الْصَلَاةُ هُنَاكَ وَلا تَحْرُمُ (َهَـ) وَهَلْ مَكُةً كَفَيْرِهَا هَاهُنَا؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ (م ١)(١).

وَفِي الْمُغْنِي، والحَرَم كَمَكُةً.

وِنَقَلَ بَكُرٌ ۚ يُكُرَهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِلاَّ بِمَكَّةُ لا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَبَى دَفَعَهُ (هـ) فَإِنْ أَصَرُّ فَلَهُ فِتَالُهُ عَلَى الآصَــَحُ، وَلَـوْ مُشـَـى (م) فَإِنْ خَافَ فَسَادَ صَلاتِهِ لَمْ يُكُرِّرُ دَفْعَهُ.

وَيُصْمُنُهُ عَلَى الْأَصَحُ فِيهِمَا.

وَإِنْ مَرُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتُرْتِهِ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا، وَعَنْهُ: فِي غَيْر نَفْل.

وَعَنْهُ: وَجِنَازَةٍ كُلْبُ أَسُودُ بَهِيمٌ.

وَعَنْهُ: أَوْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ بَطَلَتْ (خ)

وَفِي امْرَأَةٍ وَحِمَارٍ أَهْلِيٌّ وَشَيْطَانِ رَوَايَتَان، وَكَلامُهُمْ فِي الصُّغِيرَةِ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْن (م ٢، ٤)(٢).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل مكّة كغيرها –يعني: في المرور بين يدي المصلّي والسُّترة– فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: ليست كغيرها، بل يجوز المرور بين يدي المصلِّي فيها من غير سترةٍ، ولا كراهة، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه.

وجزم به في المغني، والكافي، والمذهب، والمجد في شرحه، والشَّارح، وصاحب التَّلخيص، والبلغة، والإفادات، والرَّعاية الصُّغــرى، والحاويين، ومجمع البحرين، والنَّظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

واختاره الشَّيخ وغيره، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، وقدَّمه ابن تميم، وصاحب الفائق.

والرُّواية الثَّانية: هي كغيرها.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

قال المصنّف في النُّكت: قدَّمه غير واحدٍ، وقدَّمه هو في حواشي المقنع.

وقال في الرَّعاية الكبرى: لو مرَّ دون سترته في غير المسجد الحرام، ومكَّة، وقيل: والحرم كلبُّ أسود بهيمٌ بطلت صلاته.

وقال بعد ذلك بفصلين: وله ردُّ المارُّ أمامه دون سترته، وعنه في الفرض فقط.

وقيل: يردُّه في غير المسجد الحرام ومكَّة، وقيل، والحرم، وعنه وفيهما. انتهى.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وفي امرأةٍ وحمار أهليّ روايتان، وكلامهم في الصُّغيرة يحتمل وجهين). انتهى.

شمل كلامه مسائل:

(م): الإمام مالك

(السالة الأولى - ۲): إذا مرّ بين يدي المصلّي امرأة أو حمارٌ أهليّ فهل تبطل الصّلاة بذلك أم لا؟
 المان المائة .

وأطلقه في الهداية، وخصال ابن البنَّاء، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والحلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغــة، والحـرّر، والشّرح، والنَّظم، والرّعايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

إحداهما: لا تبطل، وهو الصّحيح، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد.

وجزم به الخرقيُّ، وصاحب المبهج، والوجيز، والإفادات، والمنوِّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

قَالَ فِي المُغنِي وَالْكَافِي: فِي هَذَهُ الرِّوايَةِ هِي المُشْهُورَةُ.

قال الزُّركشيّ: هي أشهرها.

واختاره ابن عبدوسٌ في تذكرته، وصحَّحه في التُّصحيح، ونظم نهاية ابن رزين، وحواشي ابن نصر اللَّه.

قال في الفصول لا تبطل في أصحُّ الرُّوايتين.

وقدَّمه في المغني، والكافي، وإدراك الغاية وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: تبطل، اختاره الجد، ورجَّحه الشَّارح، ومال إليه في المغني.

وقدَّمه في المستوعب، ومختصر ابن تميم، وحواشي المقنع للمُصنَّف.

وجزم به ناظم المفردات، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وقال هو مذهب أحمد.

قلت: وهو الصواب.

تنبيه: قوله وحمارٌ أهليٌّ هو في نسخ صحيحةٍ.

وفي بعض النُسخ لم يذكر أهليٌّ، والصُّواب ذكرها، وهو الصُّحيح، وذكر أبــو البقـاء في شــرح الهدايـة وجهـًا بـانُ حـار الوحـش كالأهليّ.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبري.

وقال في النُّكت: اسم الحمار إذا أطلق ينصرف إلى المعهود المالوف في الاستعمال، وهو الأهلــيُّ، وهــو الظُّـاهر، ومــن صَرَّح بــه فالظَّاهر أنَّه صرَّح بمرادٍ غيره، فليس في المسألة قولان، كما يوهمه كلامه في الرَّعاية. انتهى.

قلت: ليس الأمر كما قال، فقد ذكره أبو البقاء وجهًا كما تقدُّم.

وذكره ابن رجب في قاعدة تخصيص العموم بالعرف.

قال: وللمسألة نظائر كثيرةً، مثل ما لو حلف لا ياكل لحم بقر فهل، يجنث بأكل لحم بقر الوحش؟ على وجهين في التُرغيب. وكذا لو حلف لا يركب حمارًا فركب حمارًا وحشيًّا هل يجنث أم لا؟ على وجهين.

وكذا وجوب الزُّكاة في بقر الوحش وما أشبهه. انتهى.

كلامه في القواعد، ورأيت بخطّه على شرح الهداية للمجد يقول: ولا فرق بين الحمار الوحشيّ، والأهليّ في ظاهر كلام أصحابنا. وحكى أبو البقاء في شرح الهداية عن الشَّريف أنَّ في بعض نسخ الجُرَّد ويقطع الحمار الأهلميُّ، وذلـك لأنَّ الوحشيُّ يخالف من طهارته وإباحة أكله، فافترقا. انتهى.

فظاهر كلامه هنا تقوية دخوله، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية - ٣): مرور الشَّيطان هل يقطع الصُّلاة أم لا؟

أطلق المصنّف الخلاف، وجعله كمرور المرأة، والحمار، وهو صحيحٌ، ذكره كثيرٌ من الأصحاب، منهم ابن تميم وغيره. متأثر في الرّمانة الكرم والمرّب المرّبي الله على المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة

وقدَّم في الرَّعاية الكبرى: أنَّ مرور الشَّيطان لا يقطع الصَّلاة. وأطلة في المرَّة، والحمار الرَّوانية، وقدَّم في الشَّر - أيضًا أنَّه

وأطلق في المرأة، والحمار الرَّوايتين، وقدَّم في الشَّرح أيضًا أنّه لا يقطع، وإن قلنا: يقطعها مرور المرأة، والحمار، ثمَّ قـال: قـال ابــن حاملٍ: وهل يقطع الصَّلاة مرور الشَّيطان؟ على وجهين:

أحدهما: يقطع، وهو قول بعض أصحابنا.

والثَّاني: لا يقطع، اختاره القاضي. انتهى.

قلت: عدم القطع ظاهر كلام أكثر الأصحاب، لاقتصارهم على الثّلاثة.

وَلَيْسَ وُقُوفُهُ كَمُرُورِهِ عَلَى الْأَصَحُ، كَمَا لا يُكُرِّهُ بَعِيرٌ، وَظَهْرُ رَجُلٍ، وَنَحْوُهُ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر.

وَفِي سُتُرَةٍ مَغْصُوبَةٍ وَنَجِسَةٍ وَجُهَانِ (م ٥، ٢)(١١)، فَالصَّلاةُ الَّيْهَا كَالْقَبْرِ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَعَلَى قِيَاسِهِ سُتُرْرَةُ الدُّهَبِ.

وَيُتَوَجُّهُ مِنْهَا: لَوْ وَضَعْ المَارُّ سُتْرَةً وَمَرَّ، أَوْ تَسَتَّرَ بِدَابَّةٍ جَارً.

وَسُتْرَةُ الإِمَامِ سُتْرَةً لِمَنْ خَلْفَهُ (و) وَلا عَكْسَ (وَ)، فَلا يُسْتَحَبُّ لِلْمَاّمُومِ سُتْرَةٌ، وَلَيْسَتْ سُـتْرَةً لَـهُ، وَذَكَـرُوا أَنْ مَعْنَـى ذَلِكَ إِذَا مَرُّ مَا يُبْطِلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنْ هَذَا فِيمَا يُبْطِلُهَا خَاصَّةً، وَأَنْ كَلامَهُمْ فِي نَهْى الأَدْمِيُّ عَنِ المُرُورِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

ذَلِكَ إِذَا مَرٌّ مَا يُبُطِّلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنْ هَذَا فِيمَا يُبْطِلُهَا خَاصَّةً، وَأَنْ كَلامَهُمْ فِي نَهْي الآدَبِيِّ عَنِ الْمُرُورِ عَلَى ظَاهِرِهِ. وَكَذَلِكَ الْمُصَلِّي لا يَدَعُ شَيْتًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدِو؛ لآنَهُ عليه السلام اكانَ يُصَلِّي إِلَى سُــتْرَةٍ دُونَ أَصْحَابِهِ، لَكِينَ قَــذ احْتَجُــوا بِمُرُورِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالآتَانِ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَلَمْ يُتُكِرْ ذَلِكَ أَحَدٌ.

= (المسألة الثَّالثة - ٤): مرور الصُّغيرة هل هو كمرور المرأة أم لا؟

قال المصنّف: كلام الأصحاب يحتمل وجهين.

قال في النُّكت: ظاهر كلام الأصحاب أنَّ الصُّغيرة لا يصدق عليها أنَّها امرأةً، فلا تبطل الصُّلاة بمرورها، وهو ظاهر الإخبار.

قال: وقد يقال يشبه خلوة الصَّغيرة بالماء، هل يلحق بخلوة المرأة؟ على وجهين.

قلت: الصُّواب أنَّ مرورها لا يقطع الصُّلاة.

وإن قلنا: تقطعها المرأة، وكلامه في النُّكت يدلُّ على ذلك، فإنَّ الصَّحيح من المذهب أنَّ خلوتها لا تؤثَّر في الماء منعًا، والذي يظهر أنَّ قطع الصَّلاة بالمرأة، والحمار لا يعقل معناه، بل هو تعبُّديُّ، فيقوى عدم قطعها للصَّلاة.

وصحُّحه ابن نصر اللَّه أيضًا في حواشيه.

(١) (مسألة – ٥ – ٦): قوله: (وفي سترةٍ مغصوبةٍ ونجسةٍ وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٥): لو صلَّى إلى سترةٍ منصوبةٍ فمرُّ من ورائها ما يقطع الصُّلاة، فهل يقطعها أم لا؟

أو مرٌّ من وراثها من يكره مروره، فهل يكره أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والمجد في شرحه، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

إحداهما: كغيرها، قدُّمه في الرَّعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، لإطلاقهم.

والوجه الثَّاني: لا يعتدُّ بها، فوجودها كعدمها، جزم بها ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهذا الصُّواب.

قال الجحد في شرحه بعد أن أطلق الوجهين وعلَّلهما، وأصل الوجهين الصِّلاة في البقعة، والنُّوب المغصوب. انتهى.

والمذهب عدم صحَّة الصُّلاة في ذلك، فكذا يكون هنا، وهو الَّذي اخترناه، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية - ٦) إذا صلَّى إلى سترة نجسةٍ فهل هي كالطَّاهرة أم لا يعتدُّ بها؟

أطلق الخلاف.

إحداهما: هي كالطَّاهرة قدَّمه في الرُّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّوابِ الَّذِي لا يعدل عنه، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

والوجه الثَّاني: وجودها كعدمها.

قلت: وهو ضعيفٌ، وإطلاق المصنّف فيه نظرٌ، والصّحيح الفرق بين المغصوبة، والنجسة.

تنبيه: قوله في سترة الإمام: سترةً لمن خلفه بعد ذكره حديث ابن عبّاس، والذي بعده وما فيهمـا مـن الاحتمـالات قـال فـاختلف كلامهم على وجهين:

والأوُّل: أظهر وِفاقًا للشَّافعيَّة، وغيرهم. انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه، صوابه.

والثَّاني: أظهر؛ لأنَّه محلُّ وفاق الشَّافعيَّة أعني عموم سترةٍ لما يبطلها ولغيره، كمرور الآدميُّ، ومنع المصلّي المارُّ. انتهى.

وَهَذَا قَضِيَّةً عَيْنٍ يَخْتَمِلُ البِّعْدُ، مَعَ أَنْهُ فِي الحَرِّمِ، وَيَخْتَمِلُ عَدَمُ الإِمْكَانِ، وَحُضُورُ شَاغِلِ عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ لَــمْ يَقُلْ وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ أَحَدٌ، بَلْ كَانَ يُضِيفُ عَدَمَ الْإِنْكَارِ إِلَيْهِ.

وَغَايَتُهُ: إِفْرَارُ بَعْضِ الصُّحَابَةِ، وَاحْتَجُوا ﴿ بِأَنَّ البَّهِيمَةَ لَمَّا أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلِيهِ السلام دَرَأْهَا حَتَّى التَّصَيْقَ

بالجدَار فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ".

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٧٠٨)، وَابْنُ مَاجَهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيوٍ، عَنْ جَدُّهِ. وَلَمْ يَفْعَلُوا كَفِعْلِهِ، وَلَمْ يُنْكُرْ عِلَيْهِمْ، وَهَذَا إِنْ صَحَّ فَقَضِيَّهُ عَيْنٍ تَحْتَمِلُ أَنْهَا لَمْ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، مَعَ اخْتِمَالِ البُعْـــــــ، أَوْ تَرَكُوهَا لِطَنَّهِمْ عَدَمَ الْإِمْكَانَ، مَعَ أَنَّهُ مَقَامُ كَرَاهَةٍ.

وَهَذَا مِنْهُمْ يَدُلُ عَلَى الْعُمُوم، فَاخْتَلُفَ كَلامُهُمْ عَلَى وَجْهَيْن، والآوَّلُ أَظْهَرُ، وفَاقًا لِلشَّلْفِعِيَّةِ، وغيرهم

وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ قَامَ فِيهَا إِذًا كَانَتْ بِجِذَائِهِ، فَإِنْ مَشَى إِلَيْهَا عَرْضًا كُرهَ

وَعَنْهُ: لا، وَقَالُ صَاحِبُ النَّظْمِ: لَمْ أَرَ أَحَدًا تَعَرُّضَ لِجَوَازِ مُرُّورَ الإِنْسَانَ بَيْنَ يَدَيْ الْأَمُومِينَ، فَيَخْتَمِلُ جَوَازُهُ اعْتِبَارًا بِسُتْرَةِ الإِمَامِ لَهُمْ حُكْمًا، ويَحْتَمِلُ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِعَدَمِ الإِبطَالِ، لِمَّا فِيهِ مِنَ المُشَقَّةِ عَلَى الجَمِيعِ، وَمُرَادُهُ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِهِ.

وَقَدْ قَالُ القَاضِي عِيَاضِ المَالِكِيُّ: اخْتَلَفُوا هَلْ سُنْرَةُ الإِمَامِ سُنْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ أَمْ هِيَ سُنْرَةٌ لَـهُ خَاصَّـةٌ وَهُـوَ سُنْزَةٌ لِمَـنْ خَلْفَهُ مَعَ الاتَّفَاقِ أَنْهُمْ مُصَلُّونَ إِلَى سُتُرَةٍ.-

وَلِمُسْلِمِ (١ ٓ ٤١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ»، أي التُرْسُ، يَمنَّعُ مِنْ نَقْصِ صَــلاةِ المَـأْمُوم، لا أَنَّـهُ يُجَـوَّزُ الْمُرُورَ قُدَّامَ الْمَأْمُومَ كَمَا سَبَقَ.

الْمُورَ قُدَّامَ الْمَامُومِ كَمَا سَبَقَ. وَرَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ (٨٢٧): حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ الرُّخَامِيُّ: حَدَّثَنَا الْمَيْثُمُ بْنُ جَمِيلٍ: حَدَّثَنَا جَرِيسُ بْنُ حَازِم، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، والزَّبَيْرِ بْنِ خِرِّيتٍ، عَنْ عِكْرِمَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَمَرَّتْ شَاةً بَيْنَ يَدَيْهِ، فَشَاعَاهَا يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، والزَّبَيْرِ بْنِ خِرِيتٍ، عَنْ عِكْرِمَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَمَرَّتْ شَاةً بَيْنَ يَدَيْهِ، فَشَاعَاهَا إِلَى القِبْلُةِ، حَتَّى أَلْصَنَّ بَطْنَهُ بِالقِبْلَةِ».

رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٧١)، عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٨٢٧).

وَرَوَاهُ الطُّبَرَانِيُّ (٧٧٧٤)، عَنْ إبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحِ الشِّيرَازِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَكَّام، عَنْ جَرِيرٍ.

وَرُويَ ذَلِكَ فِي الْمُخْتَارَةِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.`

وَلا يُجِيبُ الوَالِدُ فِي نَفْلِ أَنْ لَزَمَ بالشُّرُوعِ.

وَسَأَلُهُ اللَّهُ وذِيُّ عَنْهَا، فَقَالَ: يُرْوِّنَى عَنِ ابْنِ المُنكَدِرِ إِذَا دَعَتُك أَمُّك فِيهَا فَاجِبْهَا، وَأَبُوك لا تُجِبْهُ، وَكَذَا الصَّوْمُ. وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ يَرُوي عَن الحَسَنِ لَهُ أَجْرُ البِّرُ، وَأَجْرُ الصَّوْمِ إِذَا أَفْطَرَ.

وَيَجِبُ أَنْ يُجِيبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَقْلَ وَفَرْضِ (َو) وَإِنْ قَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ فِي نَقْلِ نَصَّ عَلَيْهِ. وأطلقه بَغضهُمْ وَمَذْهَبُ (هـ) تَبْطُلُ مُطْلَقًا، إِنْ سَمِعَ اسْمَهُ، أَوْ كَانَ عَادَةً لَهُ، وَيَجِبُ رَدُّ كَافِرٍ مَعْصُومٍ دَمُهُ عَنْ بِفْرٍ فِـي الْأَصَحُ، كُمُسْلِم، فَيَقَطَعُ.

بَيْ وَكِذَا إِنْ فَرٌ مِنْهُ غَرِيمُهُ، نَقَلَ حُبَيْشٌ يَخْرُجُ فِي طَلَبِهِ، وَكَذَا إِنْقَاذُ غَرِيقٍ وَنَخْوِهِ. وَقِيلَ: نَفْلاً، وَإِنْ أَبَى صَحْتْ، ذَكَرُوهُ فِي اللَّارِ المَغْصُوبَةِ. فَصَلْلٌ

لا بَأْسَ بِعَمَلٍ يَسِيرٍ لِلْحَاجَةِ (و) وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهَا (و) وَقِيلَ: يُسَنُّ لِسَهْوِهِ سُجُودٌ، وَلَهُ قَتْلُ الحَيَّةِ (م ر)، والعَقْرَبِ (م ر)، والقَملَة.

وَعَنْهُ فِيهَا: يُكُرَّهُ (و مٍ).

وَعِنْدَ الْقَاضِي: التَّغَافُلُ عَنْهَا أَوْلَى، وَفِي جَوَازِ دَفْنِهَا فِي المَسْجِدِ وَجْهَانِ، وَنَصَّهُ يُبَاحُ قَتْلُهَا فِيهِ (م ٧)(١)

(١) **(مسألة – ٧):** قوله: (وله قتل الحيَّة، والعقرب، والقملة، وعنه فيها يكره، وفي جواز دفنها في المستجد وجهمان؛ ونصُّه يساح قتلها فيه). انتهى.

> (و): موافقة الأثمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه

والْمَرَادُ: وَيُخْرِجُهَا أَوْ يَدْفِنُهَا.

وَقِيلَ: لِلْقَاضِيَ: يُكْرَهُ قَتْلُهَا وَدَفْنُهَا فِيهِ كَالنُّخَامَةِ؟ فَقَالَ: دَفْنُ النُّخَامَةِ كَفَّارَةٌ لَهَا، فَإِذَا دَفْنَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَتَنَخَّمْ، كَذَا إِذَا دَفْنَ القَمْلَةَ كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلُ شَيْتًا.

وَقَدْ رَوَى إِسْحَاقُ قَالَ: رَأَيْت أَحْمَدَ فِي الجَامِعِ يَبْزُقُ فِي التُوَابِ وَيَذْفِئُهُ.

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: وَكَيْفَ يَجُوزُ فِعْلُ الْخَطِيئَةِ أَعْتِمَاهًا عَلَى أَنَّهُ يُكِفِّرُهَا؟ ثُمُّ احْتَجُ بِمَا يُوجِبُ الحَدُّ. وَقِيلَ: يُعَاجِلُ أَوْ يَنْسَى، كَذَا قَالَ، وَمَنْ يُجَوَّزُ هَذَا يَقُولُ: إِنْمَا يَكُونُ خَطِيقَةً إِذَا لَمْ يَقْصِدْ تَكَفِيرَهَا، فَلا تَعَارُضَ. وَلَأَحْمَدَ بِإِسْنَادِ جَيِّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً وَأَبِي أَمَامَةً: ﴿ قَتْلُ القَمْلَةِ وَدَفَّنْهَا فِي المُسْجِدِهِ.

رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ ابْن مَسْعُوبٍ.

وَنَقَلَ الْمَرْوَزِيُّ أَلَّهُ سُنُيْلَ حَنْ قَتْلِ القَمْلَةِ، والبُرْخُوثِ فِي المُسْجِدِ فَقَالَ: أَرْجُو أَلاَ يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

قَالَ فَي الفُصُولِ وَغَيْرُو: أَحْمَاقُ المُسْجِدِ كَظَاهِرِهِ فِي وُجُوبٍ صَيِانَتِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ.

وَلُبْسُ النَّوْبِ وَنَحْوِهِ وَعَدُ الآي بِأَصْالِبِهِ (هـ أَش) كَتَكْبِيرَاتِ العِيدِ وَفِي كَرَاهَةِ عَدُ التّسبيعِ رَوَايْتَانِ (م ٨)(١٠). وَالقِرَاءَةُ فِي الْمُسْخَفِ (و ش)

.....

وَعَنْهُ: نَفْلاً (و م).

وَعَنْهُ: لِغَيْرِ حَافِظٍ.

وأطلقهما اين حمدان في رعايته الكبرى.

إحداهما: يجوز من غير كراهة كالبصاق اختاره القاضي.

والوجه الثَّاني: لا يجوز، قال ابن عقيل في الفصول وغيره: أعماق المسجد كظاهره في وجوب صيانته عن النَّجاسة. انتهى. فعلى هذا: ينبغي أن يقال إن قلنا بنجاسة دمها منع، وإلاَّ فلا، وقيل: يكره.

وقال ابن رجبو في شرح البخاريُّ وحكى بعض أصحابنا في جواز دفنها في المسجد وجهين.

ولملُّهما مبنيًّان على الخلاف في طهارة دمها ونجاسته. انتهى.

قلت: الصَّحيح من المذهب طهارة دم القمل، وعليه أكثر الأصحاب، وقدَّمه المصنِّف وغيره.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي كراهة عدُّ السَّبيح روايتان). انتهي.

وأطلقهما في المذهب.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح، توقَّف الإمام أحمد في ذلك، قال ابن عقيلٍ في كرامة عدَّ التَّسبيح وجهان. انتهى. أحدهما: لا يكره، وهو الصّحيح من المذهب.

قال أبو بكر: هو في معنى عدُّ الآي، قال ابن أبي موسى لا يكره في أصحُّ الوجهين.

قَالَ فِي الرَّعَاية الصُّغرى: وله عدُّ التُّسبيح في الأصحُّ.

قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين: لا يكره عند أصحابنا. انتهى.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الهداية، والخلاصة، والكافي، والحرَّر، والتَّلخيص، والبلغة، والإفادات، والمنوِّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم. وقدَّمه في المستوعب، والمقنع، والرَّعاية الكبرى، والنَّظم، وغيرهم.

والرُّواية الثانية: يكره.

قال النَّاظم وهو الأجود، وهو ظاهر كلامه في الوجيز لعدم ذكره في المباح، وقدَّمه ابن تميم وصاحب الفائق وقالا نصُّ عليه. صحَّحه ابن نصر الله في حواشيه.

قلت: وهو الصُّواب.

وهو ظاهر كلامه في المغني، والشَّرح؛ فإنَّهما قالا بعد أن ذكرا أنَّ الإمَام أحد توقَّف: وإنَّما كره أحد عدَّ التَّسسبيح دون الآي لأنَّ، المنقول عن السُّلف إنَّما هو عدُّ الآي. انتهى.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ فَرْضًا.

وَقِيلَ: وَيَفْلاُ (و هـ)؛ لأنَّهُ اعْتَمَدَ فِي فَرْضِ القِرَاءَةِ عَلَى غَيْرِهِ، كَاعْتِمَادِهِ بِحَبْلٍ فِي قِيَامِهِ وَحَمَلَ أَبُو بَكْسِ السَّااذِيُّ فَـوْلَ أبي حَنِيفَةَ عَلَى غَيْرِ الْحَافِظِ.

وَالْحَتَلَفَ أَصْحَابُهُ هَلُ أَرَادَ آيَةً أَمْ قَدْرَ الفَاتِحَةِ؟ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ يُكْرُهُ فَقَطْ. قَالَ فِي الخِلافِ لِمَنْ قَاسَهُ حَلَى المُتَلَقِّنِ: لا نُسَلِّمُ هَذَاء لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُصْغِي إِلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِ وَيَحْفَظُـهُ وَيَشْرَؤُهُ لَـمْ تَبْطُـلْ صَلاتُهُ، لأَنَّهُ لَيْسَ عَنْ أَصْحَابِنَا مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ (هـ).

وَرَدُّ السُّلام إشَارَةُ (و م ش).

وَعُنَّهُ: يُكُرَّهُ (و هـــ).

وَعَنَّهُ: فِي فَرض.

وَعَنْهُ: يَجِبُ، وَلَا يَرُدُهُ فِي نَفْسِهِ (هـ) بَلْ يُسْتَحَبُّ بَعْدَهَا، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ وَلَوْ صَافَحَ إِنْسَانًا يُرِيدُ السَّلامَ عَلَيْهِ لَمْ تَبْطُلُ خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَلَهُ السَّلامُ عَلَى المُصَلِّى (و م).

وَعَنْهُ: يُكُونُ (وِ ش) وَقَاسَهُ ابْنُ عَقِيلِ عَلَى المَشْغُولِ بِمَعَاشِ أَوْ حِسَابِ، كَلَا قَالَ.

وَيُتَوَجُّهُ إِنْ تَأَذِّى بِهِ، وَإِلاَّ لَمْ يُكْرَهْ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي فَرْض.

وَقِيلَ: لا يُكْرَهُ إِنْ عَرَفَ كَيْفِيَّةَ الرَّدِّ، وَإِنْ كَثْرَ ذَلِكَ عُرْفًا بلا ضَرُورَةٍ.

وَيُتَوَجُّهُ تَخْرِيجٌ عِنْدَ الفَاعِلِ.

وَقِيلُ: ثَلاثًا ۚ (و ش) وَقِيلَ مَا ظُنَّ فَاعِلُهُ لا فِي صَلاةٍ (و هـ م) مُتَوَالِيًا (و هـ)، والشَّافِعِيُّ لآنُهُ عليه السلام «أمَّ النَّـاسَ فِي المُسْجِدِ، فَكَانَ إِذَا قَامَ حَمَلَ أَمَامَةً بِنْتَ زُيْنَبَ، وَإِذَا سَجَدَ وَضَمَهَا».

رُوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٥).

وَلِلْبُخَارِيِّ (٤٩٤) نَحْوُهُ، وَلاَنَّهُ عليه السلام •صَلَى عَلَى المِنْبَر، وَتَكَوَّرَ صُعُودُهُ وَنُزُولُهُ عَنْهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (م: ٤٤٥).

وَكَجَاهِلِ تَحْرِيمِهِ فِي وَجْهِ؛ لِقِصَّةِ ذِي اليِّدَينِ، فَإِنَّهُ مَشَى، وَتَكَلَّمُ، وَدَخَلَ مَنْزلَهُ، وَفِي رَوَايَةٍ: ﴿الْحُجْرَةَ»، وَبَنَى.

وَقِيلَ: أَوْ مُتَفَرُّقًا (و م) أَبْطُلَ.

وُعَنْهُ: عَمْدًا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر (و ق).

وَإِشَارَةُ أَخْرَسَ مَفْهُومَةٌ أَوْ لا كَالْمَمْلِ ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَمَعْنَاهُ أَبُو الخَطَّابِ. وَقَالَ أَبُو ِ الوَقَاءِ المَفْهُومَةُ كَالكَلامِ تُبْطِلُ، إلاَّ بِرَدِّ سَلامٍ، وَلا أَثَرَ لِعَمَلِ غَيْرِهِ فِي ظَاهِرٍ كَلامِهِم، كَمَـنْ مَـص تَـدْيَ أُمّـهِ ثَلاثًا فَتَرَكَ لَبُنَهَا لَمْ تَبْطُلُ (هـ)

وَلَهُ الفَتْحُ عَلَى إمَامِهِ، (و).

وَعَنْهُ: إنْ طَالَ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ فِي نَفْلٍ، وَظَاهِرُ المَسْأَلَةِ لا تَبْطُلُ وَلَوْ فَتَحَ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي قِرَاءَةٍ غَيْرِهَا (هـ) وَلِغَيْر مُصَـّلُّ الفَثْحُ وَلا تَبْطُـلُ (هـ) وَيَجبُ الفَنْحُ فِي الْأَصَحُّ فِي الفَاتِحَةِ كَنِسْيَان سَجْدَةٍ، وَلا يَفْتَحُ عَلَى غَيْر إمَامِهِ.

وَعَنَّهُ: تَبْطُلُ بِهِ، (و هــ) وَتِيلَ بِتَجَرُّدِهِ لِلتُّفْهِيمِ (و م ر)

وَكَذَا إِنْ عَطْسَ فَحَمِدَ اللَّهَ عِندُنَا، وَلا تَبْطُلُ أُعِنْدَ (هـ م ش)، وَكذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُمْ الْأَقْوَالُ الثَّلاثَةُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا إِنْ خَاطَبَ آدَمِيًّا بقُرْآن أَوْ تُسْبِيح وَنَحْو ذَلِكَ، إلاَّ أَنْهَا لا تَبْطُلُ بتَنْبِيهِ مَارًّ بَيْنَ يَدَيْهِ، (و هـ).

وَفِي التَّعْلَيْقِ وَغَيْرُو: الْجَلَّافُ فِي تَحْلِيرَ ضَريرٍ، وَيُكُرُّهُ لِعَاطِسَ الْحَمْدُ.

وَقِيلَ: تَرْكُهُ أُوْلَى، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو دَاوُد وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ وَلا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ وَمَذْهَبُ (هـ) كَهَذَا، والقَوْل قَبْلُهُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ لا يُعْجِبُنِي رَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا وَاسْتَحَبُّهُ (م ش) سِرًا.

وَنِي شَرْحٍ مُسْلِم عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ وَجَهْرًا.

وَقِيلَ: عَنَّ (م) تُرْكُهُ أُولَى.

َ وَإِذَا نَابَهُ أَمْرٌ سَبُّحَ (و) وَلَوْ كَثْرَ، وَصَفَّحَتْ بِبَطْنِ كَفَّ عَلَى ظَهْرِ آخَرَ (و هـ ش) مَا لَــمْ يَطُــلُ، وَلا تُسَـبُّحْ (م) وَنَصُّـهُ يُكْرَهُ كَتَصْفِيقِهِ لِتَنْبِيهِ أَوْ لا، وَصَفِيرِهِ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ البَيْتِ﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٣٥].

وَتِيلَ: يَجُوزُ كَتَنْبِيهِهِ بِقِرَاءَةٍ، وَتَكْبِيرِ، وَتَهْلِيلِ (و)

وَفِي كَرَاهَةِ التُّنْبِيَهِ بَنَخْنَحَةٍ رَوَايَتَانَ (م ٩)(١).

وَظَاهِرُ ذَلِكَ لاَ تَبْطُلُ بِتَصْفِيقِهَا عَلَي جِهَةِ اللَّعِبِ، وَلَعَلَّهُ خَيْرُ مُرَادٍ، وَتَبْطُلُ بِهِ لِمُنَافَاتِهِ الصَّلاةَ (و ش)

وَلَهُ السُّوَّالُ عِنْدَ آيَةٍ رَحْمَةٍ، والتُّعَوُّدُ عِنْدَ آيَةٍ عَذَابٍ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ (و ش) وَظَاهِرُهُ لِكُلِّ مُصَلٍّ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي فَرْضٍ (و هـ م) وَذَكَرَ أَبُو الوَقَاءِ فِي جَوَازِهِ فِيهِ رِوَايَتُشْنِ.

وَعَنْهُ: يَفْعَلُهُ وَحْدَهُ.

وَنَقَلَ الفَضَالُ لا بَأْسَ أَنْ يَقُولُهُ مَأْمُومٌ، وَيَخْفِضَ صَوْتَهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الدِّينَورِيُّ، وَابْنُ الجَوْزِيِّ: مَعْنَى ذَلِكَ تَكْرَارُ الآيَةِ، قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَرَأَ: ﴿ النِّسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمُوتَى﴾ [القيامـة: ٤٠] فِي صَلاَّةٍ وَغَيْرِهَا، قَـالَ: «سُبْحَانَك فَبَلَى» فِي فَرْضٍ وَنَقْلٍ.

وَقَالَ ابْنُ عُقِيل: لَا يَقُولُهُ فِيهِمَا.

وَقَالَ أَيْضًا: مَا مَنَبَقَ أَنَّهُ لا يُجِيبُ الْمَوْذُنَّ فِي نَفْلٍ.

قَالَ وَكَذَا إِنْ قَرَأَ فِي نَفْلٍ: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكُمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٦]، قَالَ: بَلَى لا يَفْحَـلُ، وَفِـي هَـذَا خَـبَرٌ فِيـهِ نَظَـرٌ، بِخِلافِ الآيَةِ الأُولَى.

وَقَدْ قِيلَ لاَّحْمَدُ: إِذَا قَرَأَ: ﴿النِّسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المُوتَى﴾ [القيامة: ٤٠] هَلْ يَقُولُ: سَبْحَانَ رَبِّـي الاَّعْلَـى؟ قال: إنْ شَاءَ فِي نَفْسِهِ، وَلا يَجْهَرُ بهِ.

وَسُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمُتَاخَّرِينَ عَنِ القِرَاءَةِ بِمَا فِيهِ دُعَاءٌ هَلْ يَحْصُلانِ لَهُ؟ فَتَوَقَّفُ.

وَقَدْ رَوَى إِلْحَاكِمُ (٢٠٦٦)، وَقَالَ: صَجِيحٌ عَلَى شَرُطِ البُخَارِيُ.

عَنْ أَبِي ذَرِّ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَتَمَ سُورَةَ البَقَــَرَةِ بِـاَيَتَيْنِ أَعْطَانِيهِمَــا مِـنْ كَـنْزِهِ الَّــذِي تَحْـتَ العَــرْشِ، فَتَعَلَّمُوهُنَّ، وَعَلَّمُوهُنَّ نِسَاءَكُمْ وَأَلْبَنَاءَكُمْ، فَإِنَّهَا صَلاةٌ، وَقُرْآنٌ، وَدُعَاءً».

فَيْتَوَجُّهُ الحُصُولُ بِهَذَا الخَبْرِ، وَلِتَصَمُّنِ مَا أَتَى بِهِ ذَلِكَ.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي كراهة التَّنبيه بنحنحة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُرح.

إحداهما: يكره.

قلت: وهو الصُّواب.

ثمُّ وجدت ابن نصر الله قال في حواشيه: أظهرهما: يكره.

والرَّواية التَّانية: لا يكره، قدَّمه ابن رزينِ في شرحه، وقال: هذا أظهر.

قلت: وهو ضعيفٌ.

ثَوْيهِ، وَعَطَفَ أَحْمَدُ بِوَجْهِهِ فَبَرَقَ خَارِجَهُ، وَفِي غَيْرِ مَسْجِدٍ عَنْ يَسَارِهِ، أَنْ تَحْتَ قَدَمِهِ، زَادَ جَمَاعَةُ اليُسْرَى، لِلْخَبَرِ، وَيُكْرَهُ أَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ، لِخَبَر أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلَيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَنْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِئْهَا».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢٠٦).

وَلاَّبِي ذَاوُدَ (٣٨٢٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ تَفَلَ تُجَاهُ القِبْلَةِ جَاءَ يَوْمُ القِيَامَةِ وَتَفَلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» وَالخُسَّارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ يَجُورُ فِيهِ فِي بُقْعَةٍ يَنْدَفِنُ فِيهَا، وَعِنْدَ (م) إِنْ كَانَّ المَسْجِدُ مُحَصَّبًا جَازَ فِيهِ وَلَوْ أَمَامَهُ، وَعَسِنْ يَعِينِهِ، وَيَدْفِئُهُ فِيهِ فِي بُقْعَةٍ يَنْدَفِنُ فِيهَا لا تَحْتَ حَصِير (و م).

قَالَ أَحْمَدُ: البُزَاقُ فِيهِ خَطِيثَةٌ، وَكَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ، لِلْخَبَرِ (و هـ ش).

قَالَ أَبُو الوَقَاء: لآنٌ بِدَفْنِهِ تَزُولُ القَذَارَةُ، وَسَبَقَ كَلاَمُ القَاضِي أَوَّلَ الفَصْلِ، وَإِنْ لَمْ يُزِلْهَا لَزِمَ غَيْرَهُ إِزَالَتُهَا لِخَبَرِ أَبِي ذَرًّ «وَوَجَدْت فِي مَسْاَوى أَغْمَالِهَا النُّخَاعَةَ تَكُونُ فِي المَسْجِدِ لا تُدْفَنُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٥٥).

وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيقُ مَوْضِعِهَا، لِفِعْلِهِ عليه السلام.

فُصلُ

َ يُكُرَّهُ التِفَاتُهُ بِلا حَاجَةٍ (و) وَتَبْطُلُ إِنْ اسْتَدْبَرَهَا (ع) أوِ اسْتَدَارَ بِمُمْلَتِيهِ (م) فَقَـطْ، لا بِصَــدْرِهِ مَـعَ وَجْهِـهِ، ذَكَـرَهُ الْـنُ عَقِيل، والشَّيْخُ، وغيرهما.

وَّذَكَرَ جَمَاعَةً أَوْ بِصَدْرِهِ (و هـ ش) قَالَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ مَا لَمْ يُحَوَّلُ رِجْلَيْهِ عَنْ جِهَةِ القِيْلَةِ، وَرَفْعُ بَصَرِهِ (و) وَتَغْمِيضُــهُ (م) نَصَّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجُ بِأَنَّهُ فِعْلُ اليَّهُودِ، وَمَظِنَّةُ النَّوْمِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد إِنْ نَظَرَ أَمَتُهُ عُرْيَانَةً غُمُّضَهُ.

وَفَرْقَعَةُ أَصَابِعِهِ (و) وَتَشْبِيكُهَا (و) وَوَضْعُ يَابِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ (و) وَتَرَوُّحُهُ (و) إِلاَّ لِحَاجَةِ كَغَمُّ شَايِيدِ (خ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَمُرَاوَحَتُهُ بَيْنَ رَجَلَيْهِ مُسْتَحَبُّهُ، وَيُكْرَهُ كَثْرَتُهُ، لاَنَّهُ فِعْلُ اليَهُودِ.

وَمَسُ لِحَيْيَةِ، وَعَقْصُ شَعْرِهِ، أَوْ كَفُ تُوْبِهِ وَنَحْوُهُ (و) وَلَوْ فَعَلَهُمَا لِعَمَلٍ قَبْلَ صَلاتِهِ (م) وَأَوْمَـى إِلَـى مِشْلِ قَوْلِـهِ فِـي روايَةِ ابْن الحَكَم، وَنَهَى أَحْمَدُ رَجُلاً كَانَ إِذَا سَجَدَ جَمَعَ ثَوْبَهُ بِيَدِهِ اليُسْرَى.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ لا يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ ثِيَابَهُ، وَاحْتَجُ بالْحَبَر.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ يُكُونُهُ أَنْ يُشَمِّرَ ثِيَابَهُ، لِقَوْلِهِ: "تَرَّبْ تَرَّبْ.

وَذَكَرَ بَعْضُ العُلَمَاء حِكْمَةَ النَّهْيِ أَنَّ الشُّعْرَ يَسْجُدُ مَعَهُ.

وَلِهَذَا رَأَى ابْنُ عَبَّاسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ مِنْ وَرَافِهِ فَقَامَ فَجَعَـلَ يَحِلُـهُ، فَلَمَّـنَا انْصَـرَفَ أَقْبُـلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ مَا لَكَ وَلِرَأْسِي؟ قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنْمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٢).

وَيُكْرَهُ افْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا (و) وَإِفْعَاوُهُ (و) وَهُوَ فَرْشُ قَدَمَيْهِ وَجُلُوسُهُ عَلَى عَقِبَيْهِ، وَهُوَ جَائِزٌ.

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، وَاغْتِمَادُهُ عَلَى يَدِهِ، وَاسْتِنَادُهُ بلا حَاجَةٍ (و) فَإِنْ سَقَطَ لَوْ أُزيلَ لَمْ يَصِحُ (و).

وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ لاَ بَأْسَ بِالاسْتِنَادِ إِلَيْهِ، وَخُمِّلَ عَلَى الحَاجَةِ، وَيُكُونُهُ عَبَثُ أَ (و) وَزَادَ فِي الهِدَايَـةِ لِلْحَنَفِيَّـةِ، وَلآنُ العَبَـثَ حَرَامٌ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَمَا ظَنْك بهِ فِيهَا؟ وَخَالَفَهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ

وَيُكُوزَهُ أَنْ يَخُصُّ جَبْهَتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ لآنَهُ شِعَارُ الرَّافِضَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، والتَّمَطَّــي، وَقَسْحُ فَمِـهِ، وَوَصْغُـهُ شَيْئًا، لا بِيَدِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنَّ غَلَبَهُ تَتَاوُبٌ كَظَمَ نَدْبًا، فَإِنْ أَبَى اسْتُحِبٌ وَضْعُ يَدِهِ عَلَى فِيهِ عَلَى الآصَحُ، لِلْخَـبَرِ، وَلا يُقَـالُ تَتَاوَبَ بَلْ تَنَاءَبَ، وَمَسْحُ أَثَرٍ سُجُودِهِ (و).

وَفِي المُغْنِي إِكْثَارُهُ مِنْهُ، وَلَوْ بَعْدَ التَّشَهُدِ (هـ).

الفسروع - كتاب الصلاة

وَعَنْهُ: وَيَعْدَ الصَّلاةِ (خ) وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا يُلْهِيهِ (و) أَوْ نَارٌ (و هـ ش) حَتْى سِرَاجٌ (هـ) وَقِنْدِيـلٌ (هــ) وَشَـمْعَةً (هـ) وَحَمْلُهُ مَا يَشْغَلُهُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَيُكُرِّهُ أَنْ يُعَلِّقَ فِي قِبْلَتِهِ شَيْئًا، لا وَضْعُهُ بالآرْضِ، قَالَ أَخِمَدُ: كَـالُوا يَكْرَهُـونَ أَنْ يَجْعَلُوا فِي القِبْلَةِ شَيْتًا حَتَّى الْمُصْحَفَ، وَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْحَنَفِيَّةُ، قَالَ بَعْضُهُمْ؛ وَهُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ

وَيُكُونُهُ تَكُورَارُ الفَاتِحَةِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ (خ) وَمَا يَمْنَعُ كَمَالَهَا كَحَرٌّ، وَبَوْدٍ، وَنَحْوِهِ

وَصَلاتُهُ إِلَى مُتَحَدَّثٍ، (هـ).

وَعَنَّهُ: يُعِيدُ (خ).

وَعَنْهُ: الفَرْضُ، وَكَذَا نَائِمٌ.

وَعَنَّهُ: لا يُكْرَّهُ (و هــ).

وَعَنْهُ: النَّفَلُ، وإلى كَافِرٍ (و م) وَصُورَةٍ مَنْصُوبَةٍ نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ صُورَةٌ مُمَثَّلَةً، لآنُهُ يُشْسِهُ سُـجُودَ الكُفَّار لَهَا، فَدَلُ أَنَّ الْمَرَادَ صُورَةُ حَيَوَان مُحَرَّمَةِ، لآنَّهَا الَّتِي تُعْبَدُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَيِّي الفُصُولِ يُكُرَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جُدَارٌ فِيهِ صُورَةٌ وَتَّمَاثِيلُ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِعِبَادَةِ الآصْنَامِ، والآوْثَان، وَظَاهِرُهُ ۖ وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لا تَبْدُو لِلنَّاظِرِ إِلَيْهَا (هـ) وَاثْنَهُ لا يُكْرَهُ إِلَى غَيْرِ مَنْصُوبَةٍ (هـ) وَلا سُجُودُهُ عَلَى صُورَةٍ (هـ) وَلا صُورَةٍ خَلْفَهُ فِي البَيْتِ (هـ ر) وَلا فَوْقَ رَأْسِهِ فِي سَقْفٍ، أَو عَنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ (هـ).

وَيَأْتِي فِي الوَلِيمَةِ إِبَاحَةُ مُخُولٍ ذَلِكَ البَيْتِ وَكَرَاهَتُهُ وَتَحْرِيمُهُ، وَكَرِهَ شَيْخُنَا السُّجُودَ عَلَيْهَا، وَسَبَقَ فِي اللّبَاسِ مِنْ سَسْتُرِ العَوْرَةِ.

وَيُكْرُهُ حَمْلُ فَصٌّ أَوْ تُوْبِ فِيهِ صُورَةً (و) وَمَسُّ الحَصَى، وَتَسْوِيَةُ التُرَابِ (و) بِلا عُــلْدٍ، وَذَكَـرَ بَعْضُهُــمْ أَنْ مَالِكًـا لَــمْ يَكْرَهْهُ، وإلى وَجْهِ آدَمِيُّ (و) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الرَّحَايَةِ: أَوْ حَيَوَان غَيْرِهِ، والْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ:

وَقَدْ اكَانَ عليه السلام يُعَرِّضُ رَاحِلَتُهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا».

وَقَالَ ابنُ الْجُورِيُّ: وإلى جَالِس.

وَقَالَهُ ابْنُ عَقِيلَ، وَاحْتُجُ بتَعْزِيرُ عُمَرَ فَاعِلَهُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَجْلِسَ قُلْامَهُ، فَإِنْ انْتَهَى، وإلاَّ أَذَّبَ، كَذَا قَالَ، وَتَعْزِيرُ عُمَــرَكَهُ إِنْمَا هُوَ لِمَنْ صَلَّى إِلَى وَجْهِ أَدَمِيُّ وَكَانُ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى القَاعِدِ، وكَالصَّفُ الثَّانِي.

رَوَى البُخَارِيُّ (٤٨٥) عَنْ عُبَيدِاللَّهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النِّيِّ ﷺ: ﴿أَنَّـهُ كَانَ يُعَرُضُ رَاحِلَتَهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا ﴾ فَقُلْت أَفْرَأَيْت إِذْ ذَهَبَتْ الرَّكَابُ(١).

قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرِهِ، أَنْ قَالَ: مُؤخَّرُهِ.

وكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ، وَكَرِهَهَا (م) إلَى مَجْنُونِ وَصَبَيْ، وَسَبَقَ فِي أَوَّلَ صِفَةِ الصَّلاةِ: إلَى امْرَأَةٍ^``

وَابْتِنَاؤُهَا تَائِقًا إِلَى طَعَام (و) وَلَوْ كَثْرَ (م ر) كَلْنَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، والمَغنَّى يَقْتَضييهِ.

وَاحْتَجُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ فِي الْمُسْأَلَةِ بِقَوْلِ أَبِي الدُّرْدَاء: •مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ إفْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبِلَ عَلَى صَلاتِهِ وَقَلْبُـهُ فَارِغٌ ﴾ رَوَاهُ الإمَامُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ، والبُّخَارَيُّ فِي تَارِيغُهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ الْمَسْأَلَةَ بِحَصْرَةِ طَعَامٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ الآخْبَارِ.

قال الجَوْهَرِيُّ: بِحَضْرَةِ فُلانِ أَيْ بِمَشْهَدٍ مِنْهُ، وَهُوَ مُثَلُّثُ الحَاء.

كذا في النُّسخ، وصوابه: إذا هبُّت، بإسقاط الذَّال المعجمة وهو كذلك في البخاريِّ (٤٨٥).

(٢) الثَّاني: قوله بعد ذلك: (وسبق في أوَّل صفة الصُّلاة إلى امرأةٍ).

كذا في النَّسخ، صوابه: تكرار الصُّلاة؛ يعني: سبق في أوَّل صفة الصُّلاة إلى امرأةٍ وبهذا ينتظم الكلام.

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله في البخاريِّ: (إنَّه كان عليه السلام يعرَّض راحلته ويصلِّي إليها فقال نافع لابن عمر أفرأيــت إذ ذهبــت الركاب).

وَيُكْرَهُ الْبَدَاؤُهَا مَعَ مُدَافَعَةِ الآخْبَئَيْنِ (و).

وَعَنْهُ: يُعِيدُ مَعَ الْمَدَافَعَةِ وَعَنْهُ إِنْ أَرْضَجَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ الآظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ، وَعَنْ (م) كَالرَّوايَــات، وَمَـعَ ريــح

وَفِي الْمُطْلِعِ: هِيَ فِي مَعْنَى الْمُدَافَعَةِ أَيْ فَتَجِيءُ الرَّوَايَاتُ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي كَلامَ ابْنِ أَبِسِي مُوسَى فِي الْمُدَافَعَةِ أَنْهَـا لا

قَالَ: وَكَذَا حُكُمُ الْجُوعِ الْمُفْرِطِ، وَالعَطَشِ الْمُفْرِطِ.

وَاحْتَجُ بِالْآخْبَارِ، فَتَجِيءُ الرُّوايَاتُ، وَهَلَمَا أَظْهَرُ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ الصَّحَّةَ (ع).

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: إِنَّمَا جَمَعَ الشَّارِعُ بَيْنَهُمَا لِاسْتِوَاقِهِمَا فِي المُعْنَى.

وَكَذَا قَالَ: يُكْرَهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ إِنْمَامِ الْصُلَاةِ بِخُشُوعِهَا كَحَرٍّ، وَبَرْدٍ، لأَنَّهُ يُقْلِقُهُ، ويَلاخُلُ تَحْسِتَ نَهْبِيهِ عليه السلام عَـنْ

وَفِي الرَّوْضَةِ بَعْدٌ ذِكْرِهِ أَعْذَارَ الجُمُعَةِ، والجُمَاعَةِ، قَالَ: لآنٌ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الصّلاةِ أَنْ يَعِيَّ أَفْعَالُهَا وَيَعْقِلُهَا.

وَهَلْهِ الْأَشْنَيَاءُ تَمْنَتُمْ ذَلِكَ، فَإِذًا زَالَتْ فَعَلَهَا عَلَى كَمَال خُشُوعِهَا، وَهُوَ بَعْدُ فَوْتِ الجَمَاعَةِ أُوْلَى:

وَيُكُرُهُ أَنْ يَخُصُّ مَوْضِعَ سُجُودِهِ بِشَيْءٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ، لَا الصَّلاةُ عَلَى حَائِلٍ صُوفَ وَشَعْرٍ، وَنَحْوِهِمِسَا مِـنْ حَيْـوَانٍ (م) كَمَا تُنْبِتُهُ الآرْضُ (و) وَتَصِحُ عَلَى مَا مَنَعَ صَلاتَهُ الآرْض (هـ).

وَيْمِي الْمَذْهَبِ: تُكُوَّهُ القِرَاءَةُ المُخَالِقَةُ عُرَّفَ البَلَدِ وَقَدْ مُنبَقَ.

تَبْطُلُ بِكَلامٍ عَمْدًا وَلَوْ بِالسَّلامِ، أَوْ بِتَلْبِيةِ مُحْرِمٍ، لا بِتَكْبِيرِ عِيدٍ، وَإِنْ وَجَبَ لِخَائِفِ تَلَفَ شَيْءٍ وَتَعَيَّنَ الكَلامُ بَطَلَت. وَقِيلَ: لا، كَإِجَابَتِهِ عليه السلام.

قَالَ الشَّيْخُ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ، لَآنُ أَحْمَدَ عَلَّلَ صِحَّةً صَلاةٍ مَنْ أَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ بِوُجُوبِ الكَلامِ، وَفَـرُقَ غَـبْرُهُ بَيْنَهُمَـا بأنَّ الكُلامَ هُنَا لَمْ يَجِبْ عَيْنًا.

وَقَالَ الْقَاضِيٰ وَكَفَيْرُهُ: لَٰزُومُ الإِجَابَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لا تَمْنَعُ الفَسَادَ، لآنُهُ لَوْ رَأَى مَنْ يَقْتُلُ رَجُلاَ مَنَعُهُ، وَإِذَا فَعَلَ فَسَدَتُ. وَكَذَا نَاسِ غَيْرَ سَلامٍ مِنْهَا، لآنُهُ ذِكْرٌ مِنْ نَاسِ لا مِنْ عَامِدٍ، لآنُ فِيهِ كَافَ الجِطَابِ وَجَاهِلِ وَمُكْرَةٌ فِي رِوَايَةٍ (و هـ). وَعَنْهُ: لا (م ١٠، ١١)(١) (و م ش) فِي غَيْرِ الْمُكْرَو وَعَنْهُ لا تَبْطُلُ بِكَلامٍ لِمَصْلُحَتِهَا (و م ر)

(١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (وتبطل بكلام عمدًا وكذا ناس غير سلام منها وجاهلٌ ومكرٌّ في روايةٍ، وعنه لا). انتهى. اعلم: أنَّ كلام النَّاسي يبطل الصَّلاة على الصَّحيح من المذهب، كما قدَّمه المصنَّف، فيما يظهر.

وقدُّمه في المقنع، والحرُّر، والحاويين، والفائق، والقاضي أبو الحسين.

قال الزَّركشيّ: هذه أشهرها، واختيار ابن أبي موسى، والقاضي، وغيرهما، ونصره ابن الجوزيُّ في التَّحقيق. انتهى. وعنه: لا يبطل.

اختارها ابن الجوزيُّ وصاحب النُّظم، ومجمع البحرين، والشُّيخ تقيُّ الدِّين، والفائق، وغيرهم.

وقدُّمه ابن تميم، ويحتمل كلام المصنِّف أنَّ الحلاف في هذه المسألة مطلقٌ، وإليه ذهب ابن نصر اللَّه في حواشيه وعلمى كـلُّ تقديـرٍ، قد بيُّنا الصُّحيح منهما، والله أعلم.

وأطلق الخلاف فيها في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكافي، والتَّلخيص، وشرح المجد، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والرُّعــايتين،

وحُنه روايةٌ ثالثةٌ: لا تبطل إذا تكلُّم لمصلحتها ناسيًا، اختارها الجد، وصاحب الفائق، وابن الجوزيُّ، وغيرهم. وأمَّا كلام الجاهل، والمكره فأطلق فيه الخلاف.

وهما مسألتان:

(المسألة الأولى - ١٠): إذا تكلُّم جاهلا بالتَّحريم، أو الإبطال به فهل هو كالنَّاسي أو لا تبطل صلاته، وإن بطلت صلاة النَّاسي=): ما أجمع عليه (و): موافقة الأقمة الثلاثة (خ): خالفة الأقمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

(ع): ما أجمع عليه

اخْتَارَهُ الشُّيْخُ، لِقِصَّةِ ذِي البِّدَيْنِ، وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهَا كَانَتْ حَالَ إِبَاحَةِ الكَلامِ.

وضعَفْفَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرُ وَغَيْرُهُ، لآنَهُ حُرَّمَ قَبْلَ الهِجْرَةِ عَنِ أَبْنِ حِبَّانَ وَغَيْرِهِ، أَوْ بَعْدَهَا بِيَسْيِرٍ عِنْدَ الْحَطَّابِيِّ وَغَـنْدُهِ وَعَنْـهُ
 صَلاةُ الإمَام، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ.

وَعَنْهُ: لَا تَبْطُلُ لِمَصْلَحَتِهَا سَهْوًا (و ش) اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّد.

وَجَزَمَ ابْنُ شِهَابِ لا تَبْطُلُ مِنْ جَاهِلِ لِجَهْلِهِ بِالنَّسْخ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ مِنْ مُكْرَو، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِيهِ كَالْإِكْرَاوَ عَلَى فِعْلٍ، وَلِنُدُرَتِهِ، وَيَأْتِي فِي شِيدَةِ الْخَوْفِ، والأَوَّلُ جَزَمَ بِــهِ فِـي التَّلْخِيصِ وَغَيْرِو.

وَقَالَ القَاضَي: بَلْ أُولَى مِنَ النَّاسِي، لآنَ الفِعْلَ لا يُنسَبُ إِلَيْهِ بِدَلِيلِ الإِتَّلاف.

وَقَالَ فِي الجَاهِلِ كَقَوْلِ إِنْنِ شِهَابٍ، وَاحْتَجَّ بِقِصَّةِ أَهْلِ قُبَاءَ.

وَقِيلَ: لَهُ فِي الْخِلافِ الْمُتَكِمُّمُ فِي الْحَضَرِ يُعِيدُ كَمَا لَوْ آكُرُهُ عَلَى الكَلام، أو الحَدَثِ فِي صَلاتِهِ؟ فَأَجَابَ بِفَسَادِ صَلاتِهِ فَسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الإِبْطَال، وَظَاهِرُ تَمْلِيلِهِ الآوُل عَكْسُهُ، فَدَلَّ عَلَى النَّسُويَةِ عِنْدَهُ، وَقَاسَ الآصْحَابُ الرُوايَةَ فِيمَنْ عَدِمَ المَاءَ، والتُرَابَ أَنْهُ يُصَلِّي وَيُعِيدُ عَلَى مَا لَوْ أَكْرِهُ عَلَى الحَدَثِ فِي الصَّلاةِ، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنْهُ هَذَا لا يُعْذَرُ بِهِ بِدَلِيلِ مَنْ سَبَقَهُ الحَدَثُ، فَدَلُ عَلَى الخِلافِ.

= أطلق فيه الرُّوايتين.

واطلقهما الجحد في شرحه، وابن تميم، وحكاهما وجهين، أحدهما هو كالنَّاسي، وهو الصَّحيح.

قال في الكافي، والرِّعايتين وفي كلام الجاهل، والنَّاسي روايتان.

وقال في المقنع: وعنه لا تبطل صلاة الجاهل، والنَّاسي، فقطعوا بأنَّه كالنَّاسي.

وقطع به ابن منجًا في شرحه.

وقال في المغني بعد قول القاضي في الجامع لا أعرِف فيها نصًّا.

والأولى: أن يخرُّج فيه روايتا النَّاسي، وقدُّمه المصنِّف في حواشي المقنع.

والرُّواية الثَّانية: لا تبطل صلاة الجاهل وإن بطلت صلاة النَّاسي، اختاره القاضي.

وجزم به ابن شهاب.

قال المجد في شرحه، والصُّحيح ما قاله القاضي.

قال في مجمع البحرين ولا يبطلها كلام الجاهل في أقوى الوجهين، وإن قلنا يبطلها كلام النَّاسي. انتهى.

(المسألة الثّانية - ١١): إذا أكره على الكلام في الصّلاة فتكلّم فهل تبطل صلاته أم لا وإن بطلت صلاة النّاسي؟ أطاته الحلاف

إحداهما: لا تبطل صلاته وإن بطلت صلاة النَّاسي، اختاره القاضي، فقال: المكره أولى بالعفو من النَّاسي.

ونصره ابن الجوزيُّ في التُّحقيق، واختاره ابن رزين في شرحه.

والرُّواية النَّانية: هو كالنَّاسي بل أولى بالبطلان منه، فتبطل صلاته بكلامه، وهو الصُّحيح.

اختاره ابن شهاب العكبريُّ في عيون المسائل، والشَّيخ في المغني.

قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين وإذا قلنا تبطل بكلام النَّاسي فكذا كلام المكره وأولى، لأنَّ عذره أندر، وفرَّق في المغني بين النَّاسي، والمكره من وجهين، وأنَّه أولى بالبطلان من النَّاسي.

وقال في التلخيص: ولا تبطل بكلام الناسي، ولا بكلام الجاهل بتحريم الكلام إذا كان قريب العهد بالإسلام في إحدى الرُّوايتين. وعليها يخرُّج سبق اللَّسان وكلام المكره انتهى.

وقال في الرُّعاية الكبرى وإن قلنا: لا يعذر النَّاسي ففي المكره ونحوه وقيل: مطلقًا وجهان. انتهى.

وهو على ما قدَّمه، ككلام المصنَّف فتلخُص في المُكره ثلاثة أقوال، هل هو كالنَّاسي، أو أولى منه بـالبطلان، أو النَّاسـي أولى منـه بالبطلان، فتبطل صلاة النَّاسي، ولا تبطل صلاة المكره، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الصلاة

وَقِيلَ: الحِلافُ يَخْتَصُ بِمَنْ ظَنَّ تِمَامَ صَلاتِهِ فَسَلَّمَ ثُمُّ تَكَلُّمَ، وإلاَّ بَطَلَتْ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ قَالَ فِـي الْمُذْهَـبِ وَخَيْرِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ اسْتِصْلاحُهَا بإشَارَةٍ وَنُنْحُوهِ فَتَكَلَّمُ بَطَلَتْ، وَإِنْ كَثُرَ أَبْطُلَ (و ش).

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ

وَالتَّبَسُّمُ لَيْسَ كَلامًا (و) بَلْ القَهْقَهَةُ قِيلَ: إنْ بَانْ حَرْفَيْن.

وَقِيلَ: أَوْ لا (م ١٢)(١) (و) وَزَادَ (م) وَلَوْ سَهُوًا، والنُّفْخُ كَالِكَلام إِنْ بَانْ حَرْفَانَ (و).

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، وَمِثْلُهُ النَّخْنَحَةُ بِلا حَاجَةٍ (و هـ).

وَقِيلُ: وَلَهَا (و ش).

وَعَنْهُ: لا تَبْطُلُ، اخْتَارَهُ الطُّنْيْخُ (و م ر)، وَإِنْ نَامَ فَتَكَلُّمَ أَوْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ حَالَ قِرَاءَتِهِ أَوْ غَلَبَــهُ سُعَالَ أَوْ عُطَـاسٌ أَوْ تَثَاوُبٌ وَنَحْوُهُ فَبَانَ حَرْفَانَ لَمْ تَبْطُلُ (و).

وَقِيلَ: هُوَ كَالنَّاسِي، وَإِنْ لَمْ يُغْلَبُهُ بَطَلَتْ.

قَالَ مْنَيْخُنَا: هِيَ كَالنَّفَخُخِ بَلْ أُولَى، بِأَنْ لا تَبْطُلَ، وَأَنَّ الآظْهَرَ تَبْطُلُ بِالقَهْقَةُ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَبِنْ حَرْفَانِ، وَإِنْ بَانْ حَرْفَانِ

مِنْ بُكَاءً أَوْ تَأَوَّهِ خَشْيَةٍ لَمْ تَبْطُلُ (وَ هَـ مَ)؛ لآنُهُ يَجْرِي مَجْرَى الذَّكْرِ. وَقِيلَ: إِنْ غَلَبُهُ (و ش)، وإلاَّ بَطَلَتْ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ خَشْيَةً، لآنُهُ يَقَعُ عَلَى الْمِجَاء، وَيَدُلُّ بِنَفْسِهِ عَلَى الْمُغْنَى، كَالكَلامِ. قال أَحْمَدُ فِي الآيِنِ: إِذَا كَانَ غَالِبًا أَكْرَهُهُ، أَيْ مِنْ وَجَعٍ، حَمَلَهُ القاضِي وَإِنْ اسْتَدْعَى البُكَاءَ فِيهَا كُرِهَ كَالضَّجكِ، وإلاَّ

وَاللَّحْنُ إِنْ لَمْ يُحِلِ المَعْنَى لَمْ تَبْعُلُلْ بِعَمْدِهِ، خِلافًا لآبِي البَرّكَاتِ بْنِ مُنَجّى.

وَظَاهِرِ الفُصُولِ(٢)، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَسِبَقَ خِلافٌ فَيَهِ فِي الأَذَانِ، وَكَلامُهُمْ فِي تَحْرِيمِهِ يَخْتَمِلُ وَجَهَيْنِ (٣). أُولاهُمَا:

وَفِي الفُنُونِ: فِي التَّلْحِينِ المُغَيِّرِ لِلنَّظْمِ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَحْرُمُ، لآنَهُ أَكْثَرُ مِنَ اللَّحْنِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَلا بَأْسَ بِقِرَاءَتِهِ عَجْزًا، وَمُرَادُهُ غَيْرُ المُصَلِّي.

وَإِنْ قَرَا: ﴿غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ بِظَاءٍ فَأُوجُهُ:

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (والتُّبسُم ليس بكلام، بل القهقهة، قيل إن أبان حرفين وقيل: أو لا). انتهى. وأطلقهماً في الفائق.

أحدهما: تبطل ولو لم يبن حرفان فهي كالكلام.

وهذا الصُّحيح جزم به في الكافي، والمغني.

وقال: لا نعلم فيه خلافًا، وحكى ابن هبيرة إجماعًا.

وقدَّمه في الشَّرح، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وقال إنَّه الأظهر. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا تبطل إلاَّ ان يبين حرفان فأكثر، وهو ظاهر كلام الشُّيخ في المقنم، وكثير من الأصحاب.

وجزم به القاضي في المجرُّد، وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، وشرح المجد، والحاوي الكبير، وقدَّمه ابن تميم، وابسن حمـدان في رعايته الكبرى.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (واللَّحن إن لم يحلُّ المعنى لم تبطل بعمده، خلافًا لابن منجًا، وظاهر الفصول).

قال ابن نصر الله: قد صرَّح في الفصول بخلاف هذا الظَّاهَر.

(٣) النَّاني: قوله: (وكلامهم في تحريمه)؛ أي: تحريم اللَّحن الَّذي لم يحلُّ المعنى يحتمل وجهبن، أولاهما: يحرم. انتهى. قلت: ما قال: إنه أولى؛ هو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

الثَّالِثُ: تَصِحُ مَعَ الجَهْلُ (م ١٣)(١).

وَإِنْ أَحَالُهُ؛ فَلَهُ قِرَاءَةُ مَا عَجْزَ عَنْ إصلاحِهِ فِي فَرْضِ القِرَاءَةِ (و) وَمَا رَادَ يُيْطِلُ لِعَمْدِهِ (و) وَيُكَفَّـرُ إِنْ اعْتَقَـدَ إِبَاحَتَهُ، وَلا تَبْطُلُ بِجَهْلِ أَوْ نِسْيَانٍ، أَوْ آفَةٍ، جَعَلا لَهُ كَالمُعْدُومِ (و هـ ش) فَلا يَمْنَعُ إِمَامَتُهُ، وَعِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ شَـاقِلا هُـوَ كَـلامِ النَّاسِ، فَلا يَقْرُؤُوهُ عَجْزًا، وَتَبْطُلُ بِهِ

وَعَمَلُ القَلْبِ لا يَبْطُلُ بهِ نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) وَعِنْدَ ابْن حَامِدٍ بَلَى إِنْ طَالَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَعَلَى الآوَّل لا يُثَابُ إلاَّ عَلَى مَا عَمِلَهُ بِقَلْبِهِ، فَلا يَكَفَّرُ مِنْ مَيْنَاتِهِ إلاَّ بِقَدْرِهِ، والبَّاقِي يَخَنَّاجُ إلَى تَكْفِسِرٍ، فَإِنَّـهُ إذْ تَرَكَ وَاجِبًا اسْنَحَقُّ الغَّقُوبَةَ، فَإِذَا كَانَ لَهُ تَطَوُّعُ سَدَّ مَسَدُّهُ فَكَمُلَ ثَوَابُهُ.

وَيَأْتِيَ تَتِمَّةُ كَلَامِهِ فِي صَوْمُ النَّفْلِ، وَاحْتَجُّ بِقَوْلِهِ حليه السَّلَام: ﴿إِلَّا مَا عَمِلُهُ بِقَلْبِهِ٠.

وَقَوْلُهُ: ﴿رُبُّ قَافِم لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلاَّ السُّهَرُ، وَرُبُّ صَافِم لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلاَّ الجُوعُ».

يَقُولُ: لَمْ يَحْصُلُ إِلاَّ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، والصُّومُ شُرعَ لِتَحْصِيلِ النَّقْوَى، كَذَا قَالَ.

والمَذْهَبُ: أنَّهُ لَمْ يَتْرُكُ وَاجِبًا، وإلاَّ بَطَلَ^(نا)، وَلِهَذَا اخْتَجُّوا بِخَبَرِ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانُ يَخْطِرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ﴾. وَبصَلاتِهِ عليه السلام فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَطْلامْ، وَقَالَ وإِنَّهَا الْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلاتِي».

فِي روايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ (٣٦٦): وأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي».

وَبَأَنَّ عَمَلَ القَلْبُ وَلَوْ طَالَ أَشْتَقُ احْتِرَازًا مِنْ عَمَل الجَوَارح.

لَكِنْ مُرَادَ ثَنَيْخِنَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الآخِرَةِ، وَأَنَّهُ يُقَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ مِنَ البَاطِلِ^(٣)، وَيَأْتِي فِي صَوْمِ النَّفْلِ.

وَأَمُّا قُولُهُ: ﴿رُبُّ صَائِمٍۗۗ.

هَذَا الحَبَرُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٢٤٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (١٦٩٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ أُسَامَةُ بْسَنُ زَيْسِهِ اللَّبِيْسِيُّ مُخْتَلَـفَّ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.

وَرَوَى هَذَا الْخَبَرَ أَيْضًا مِنْ غَيْر حَدِيثِهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٧٣) وَغَيْرُهُ، فَدَلُ عَلَى صِحَّتِهِ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (إن قرأ: ﴿المغضوبِ﴾، و﴿الضَّالِّينِ﴾ بظاء؛ فاوجة: النَّالَتْ: تصبحُ مع الجهل. انتهى.

أحدها: لا تبطل الصَّلاة، اختاره القاضي، والشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح.

قلت: وهو الصُّواب. والوجه الثَّاني: تبطل.

قال في الكافي هذا قياس المذهب، واقتصر عليه.

وجزم به ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر كلامه في المقنع، وغيره.

وأطلقهما في الرِّعايتين، والحاويين.

والوجه الثَّالث: تصحُّ مع الجهل.

قال في الرَّعاية الكبرى: قُلت: إن علم الفرق بينهما لفظًا ومعنَّى بطلت صلاته، وإلاَّ فلا. انتهى.

(٢) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (والمذهب إن لم يترك واجبًا، وإلاَّ بطل).

كذا في النسخ، وصوابه: إن لم يترك بإسقاط الهاء، وهو في بعض النسخ.

(٣) الثّاني: قوله بعد ذلك: (وأنه يثاب على ما أتى به من الباطل).

كذا في النُّسخ، وصوِابه: وأنَّه لا يثاب بزيادة لا أي لا يثاب مثل المرائي كذا قال شيخنا.

وأجراه ابن نصر الله على ظاهره، وقال: لأنَّ الباطل في عرف الفقها، ضدُّ الصَّحيح.

والصَّحيح: ما أبرأ الذَّمَّة، فقولهم بطل صومه وحجُّه بمعنى لم تبرأ ذمَّته منه، لا بمعنى: أنَّه لا يثاب عليها في الآخرة، بـل جـاءت السُّنَّة بثوابه على فعله، وبعقابه على ما تركه، ولو كان باطلا. انتهى.

وهو أولى من الأوَّل.

(م): الإمام مالك

وَيُوافِقُ هَذَا المَعْنَى مَا رَوَى أَحْمَدُ (٤/ ٣١٩)، وَأَبُو دَاوُد (١٨٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٢١١)، وَغَيْرُهُم، والإسسنَادُ جَيُّـذُ: ﴿أَنَّ عَمَّارًا صَلَّى رَكْمَتَيْن وَخَفَّفُهُمَا»، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِك، فَقَالَ: هَلْ نَقَصْت مِنْ حُدُودِهِمَـا شَـنِئًا؟ فَقِيـلَ: لا، وَلَكِسَ خَفَّفْتهمَـا، فَقَالَ: إِنِّي بَادَرْت بِهِمَا إِلَى السَّهْوِ، إِنِّي سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلاَّ عُشْرُهَا أَوْ تُسْغُهَا أَوْ ثُمُنُهَا أَوْ سُبُعُهَا» حَتَّى الْتَهَى إِلَى آخِر العَدَدِ.

وَعَنْ أَبِي اليَسَرِ مَرْفُوعًا: •مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ كَامِلَةً، وَمِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي النّصف، والثُّلث، والرُّبْعَ، والخُمُس، حَتَّى

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٧٣)، والنَّسَالِيُّ (٦١١).

وَرَوَاهُ النَّسَافِيُّ (٦١١) مِنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِسْنَادُهُمَا جَيُّدٌ.

وَقَدْ سَبَقَ: أَنَّ ذِكْرَ القَلْبِ أَفْضَلُ مِنْ ذِّكْرِ اللَّسَانَ وَيَأْتِي قَوْلُ شَيْخِنَا أَوُّلَ صَلاةِ التَّطَــوُعَ: أَنَّ الذَّكْـرَ بِقَلْـبِ أَفْضَـلُ مِـنَ القِرَاءَةِ بلا قَلْبِ، وَهَذَا يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ يُثَابُ، وَقَلْبُهُ خَافِلٌ.

وَهَٰذَا أَظْهَرُ؛ لآنَ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ «فِيمَنْ تَوَضًّا وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لا يُحَدُّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْدِ (خ: ١٥٨) م: ٢٢٦).

وَفِي حَلَيتِ عُقْبَةً: ﴿فَيُحْسِنُ وُصُوءًهُۥ ثُمُّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بقَلْبهِ إلاَّ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ﴾.

وَفِيَّ حِدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةً بَعْدَ ذِكْرِ الوُصُوعُ: 'فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى فَخَيْدَ اللَّه وَأَثْنَى عَلْيَهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ وَفَرْعَ قَلْبَهُ لِلَّهِ إِلاَّ انْصَرَفَ مِنْ خَطِيتَتِهِ كَيَوْم وَلَذَتْهُ أُمُّهُۥ رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ.

فَذِكْرُ فَوَاتِ الثُّوَابِ الخَاصُّ بغَفْلَةِ القَلْبِ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ ثَوَابِ، وَلِلْعُمُومَاتِ فِي الصَّلاةِ، والقِرَاءَةِ، واللَّكُ و لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لاَّمْتِيَ عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تُكَلِّمْ أَوْ تَعْمَلُ بِهِ؟، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٣٩١، م: ٢٢٧).

وَقَوْلُهُ: ﴿رُبِّ صَائِمٍ ۚ إِنْ صَحَّ فَالْمَرَادُ بِهِ الْمَرَائِي، لاَّنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلاَّ الجُوعُ، أو السَّهَرُ، لِعَدَم بَرَاءَةِ ذِمْتِهِ، أمَّا مَنْ بَرِفَتْ ذِمْتُــهُ فَلَهُ غَيْرُ الجُوعِ، والسَّهْرَ وَحَدِيثُ حَمَّارِ يَدُلُلُ عَلَى أَنْ الغَفْلَةَ سَبَبٌ لِنَقْصِ النَّوَابِ، لا فَوَاتِهِ بِالكُلَّيْةِ، وَقَوْلُهُ عليه السَّــلام فِـي الخَبَر السَّابِقِ إَنْ صَحَّ: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لا يَسْتَجَيبُ دُعَاءً مِنْ قَلْبُو غَافِلٍ ؟ يَدُلُ عَلَى ضَوَاتِ النَّبِوَابِ الحَيَاصُ، لا أَنْ جَـذَا الدُّعَاءَ لا أَجْرَ فِيهِ بِالكُلَّيْةِ، وإلاَّ كَانَ كَالْمَالِي، وَلَمْ أَجِدْ إِلَى الآنَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَإِنْمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَدَبِ الدُّعَاءِ، واللَّـهُ أَعْلَـمُ وَسَبَقَ فِي الفَصْل، والبَابِ قَبْلُهُ ذِكْرُ الخُشُوع.

ى بى المسلم؛ وب جرب وب برامان. وَقِيلَ: إِنْ طَالَ نَظَرُهُ فِي كِتَابِ الطِلَ، كَعَمَلِ الجَوَارِحِ، وَعِنْدَ (هـ) إِنْ نَظَرَ فِيهِ فَفَهِمَ بَطَلَتْ كَالْمَنْلَقْنِ مِنْ غَيْرِهِ. وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ: إِنْ كَانْ غَيْرِ مُسْتَفْهِمٍ فَفَهِمَ لَمْ تَبْطُلْ، وإِلاَّ لَمْ تَبْطُلْ عِنْدَ أَبِسي يُوسُف، وَاحْتَلِفَ عَـنْ مُحَمَّـدِ، وَيَبْطُـلُ فَرْضُهُ بِيَسِيرِ أَكُلِ أَنْ شُرْبٍ عُرْفًا عَمْدًا¹⁵ (وَ).

وَعَنْهُ: أَوْ سَهُوًا وَجَهْلاَ (و هــ) لأَنْهَا عِبَادَةً بَدَيْئَةٌ فَيَنْدُرُ ذَلِكَ فِيهَا، وَهِــيَ أذخَـلُ فِـي الفَسَــادِ بِدَلِيــلِ الحَــدَثِ، والنَّــوْم،

(١) الثَّالث: وقوله: (ويبطل فرضه بيسير أكل أو شرب عرفًا عمدًا وعنه ونفله، والأشهر عنه بالأكل). انتهى.

قدُّم أنَّ الأكل، والشُّرب اليسير لا يبطل في النَّفل.

وقدَّمه في مجمع البحرين، ونصره ورواية البطلان قال في المغني، والشَّرح هي الصَّحيحة من المذهب.

قال في الكافي هذا أولى، قال ابن رزينٍ في شرحه تبطل في الأظهر.

وجزم به في المقنع، ونهاية ابن رزينٍ، ومنوَّر الآدميُّ وقدَّمه في الكاني، ومختصر ابن تميم، والرَّعابتين، والحــاويين، والنَّظـم، وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال في الحواشي: قدَّمه جماعةً.

وأطلقهما في الهَّداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتُّلخيص، والحرُّر، وشرح الجد، والفائق، وغيرهم. وكان حقُّ المصنَّف إمَّا تقديم البطلان، أو إطلاق الخلاف.

فهذه ثلاث عشرة مسألةً قد فتح اللَّه بتصحيحها فله الحمد والمنَّة.

بخِلافِ الصُّومُ وَلاَّنَّهُ مُقْتَطَعٌ عَن القِيَاس، وَلَمْ يَلْـُكُو جَمَاعَةً أَوْ جَهْلاً.

وَعَنْهُ: وَنَفْلُهُ (و)، والأَشْهَرُ عَنْهُ بِالأَكْلِ، وَإِنْ طَالَ سَهْوًا أَوْ جَهْلاً بَطَلَتْ وَظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّلْخِيصِ لا.

وَقِيلَ: يَبْطُلُ الفَرْضُ، وَبَلْعُهُ مَا ذَابَ بِفِيهِ مِنْ سُكُر وَنَحْوهِ كَأْكُلِ (و).

وَفِي التَّلْخِيص: وَجْهَان، وَلا تَبْطُلُ فِي المُنْصُوص بَمَا بَيْنَ أَسْنَانِهُ، بلا مَضْغ مِمًّا لَمْ يَجْر بهِ رَيقُهُ (ش).

وَإِنْ طَرَأُ رِيَاءٌ بَعَثَهُ عَلَى العَمَلِ كَإِطَالَتِهِ لِيُرَى مَكَانَهُ حَبِطَ أَجْرُهُ، وَإِنْ الْبَتَدَاُهَا رِيَاءٌ وَدَامَ الْبَتَدَاُ، وَكَذَا أَبْتُ لَـمُ يَدُمُ فِيهُ، وَإِنْ طَرَأَ فَرَحَ وَلِكَ الْمَ الْجَوْرُيُّ، قَالَ: وَإِنْ فَرِحَ، لِيُمْذَحَ وَيُكْرَمَ عَلَيْهِ فَهُ وَ رِيَاءٌ، لَكِنْ لا يُؤَثِّرُ بَعْدَ فَرَاغِهِ، فَإِنْ تَحَدُّثَ بِهِ فَالغَالِبُ أَنَّهُ كَانَ فِي قَلْبِهِ نَوْعُ رَيَاءٍ، فَإِنْ سَلِمَ مِنْهُ نَقَصَ أَجْرُهُ، وَأَنْهُ لا يَتْرُكُ الْعِبَادَةَ حَوْفَ الرِّيَاءِ، وَأَطْلَقَ الْبنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الفَرَحَ لا يَقْدَحُ، وَإِنْمَا الإِعْجَابُ اسْتِكْفَارُ طَاعَتِهِ وَرُوْيَةٍ نَفْسِهِ، وَعَلامَةُ ذَلِكَ افْتِضَاءُ اللّهِ تَعَالَى بِمَا أَكْرَمَ بِهِ الآولِيَاءَ، وَانْبِطَارُ الكَرَامَةِ وَنَحُودُ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي خَبَرِ عَائِشَةً عَنْهُ عليه السلام: ﴿أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرٌّ مَا عَمِلْت، وَشَرّ مَا لَمْ أَعْمَلُ ۗ قَالَ: لَهُ مَعْنَيَانِ: وَ وَوَهِ مِنْ وَوَوْ وَهِ مِنْ وَأَوْمَ وَمُوْرِدِهِ أَنْهُ

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرْضَى بِشَرْ، أَوْ يَتَمَنَّى أَنْ يَعْمَلَ مِثْلُهُ.

الثَّانِي: ألاَّ يَشْرَبَ الْخَمْرَ مَثَلاً فَيَعْجَبَ بِنَفْسِهِ كَيْفَ لا يَشْرَبُ؟ فَيَكُونَ العُجْبُ بِتَرْكُ الذُّنْبِ شَرًّا مِمَّا لا يَعْمَلُ.

وَقَالَ الْمُرُوذِيُّ لَآخْمَدَ: الرَّجُلُ يَذْخُلُ المَّسْجِدَ فَيَرَى قَوْمًا فَيُحْسِنُ صَلاَتَهُ؟ يَغْنِيَ الرَّيَاءَ، قَالَ: لا، تِلْكَ بَرَكَةُ الْسُلِمِ عَلَى الْسُلِمِ، وَجُهَّهُ القَاضِي بِانْتِظَارِهِ، والإعَادَةِ مَعَهُ، وَإِنْ قَصَدَهُ، وَاخْتَارَ فِي النُّوَادِرِ إِنْ قَصَدَ لِيُقْتَدَى بِهِ أَوْ لِشَلاَ يُسَاءَ بِهِ الظُّـنُّ جَازَ، وَذَكَرَ قَوْلَ أَحْمَدُ، قَالَ، وَقَالَهُ الشُّبِعُ.

قَالَ شَيْخُنَا: لا يُثَابُ عَلَى عَمَل مَشُوبٍ (ع).

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ صَلَّى لِلَّهِ ثُمَّ حُسَّنَهَا وَأَكْمَلَهَا لِلنَّاسِ أَثِيبَ عَلَى مَا أَخْلَصَهُ لِلَّهِ، لا عَلَى عَمَلِهِ لِلنَّاسِ: ﴿وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدُا﴾ [الكهف: ٤٩].

وَقَالَ أَيْضًا: لا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لِمَ لا يَأْخُذُ نَصِيبَهُ مِنْهُ؟ لآَنَّهُ مَعَ الإِمْسُرَاكِ يَمْتَفِعُ أَنْ يَكُونَ لَـهُ شَيْءٌ، كَمَا أَنَّهُ بَعَقْدِيرِ الإِمْرَاكِ فِي الرَّبُوبِيَّةٍ يَمْتَفِعُ أَنْ يَصْدُورُ عَنْهُ شَيْءٌ، فَإِنَّ الغَيْرُ لا وُجُودَ لَهُ، وَهُوَ لَمْ يُسْتَقَلُّ بِالغِلْمِ، وَكَذَا هُسَادُهُ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةً فِي الشَّرْعِيَّاتِ، والحِسَّيَّاتِ، إذَا خُلِطَ بِالنَّافِعِ الضَّالُ أَفْسَدَهُ، كَخَلْسطِ المَاء بِالقَصْدِ، والغَيْرُ لا يَنْفَعُ قَصْدُهُ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةً فِي الشَّرْعِيَّاتِ، والحِسَّيَّاتِ، إذَا خُلِطَ بِالنَّافِعِ الضَّالُ أَفْسَدَهُ، كَخَلْسطِ المَاء بَالخَدِم ، يَبَيْنُ هَذَا أَنْهُ لَوْ سَأَلَ اللَّهُ شَيْعًا فَقَالَ: اللَّهُمُ افْعَلْ كَذَا أَنْتَ وَغَيْرُك، أَوْ دَعَا اللَّهُ وَغَيْرَهُ، فَقَالَ: الْمُعْلَى عَذَا النَّقُولِ لا يَكُونُ فَاعِلًا لَهُ اللَّهُ وَهُو الشَّرِيكُ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونُ فَاعِلاَ لَهُ، لاَنْ تَقْدِيرَ وُجُودِ الشَّرِيكِ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ هُو اللَّهُ وَالْمَارِيَّةُ عَنْهُ أَنْ يَكُونُ فَاعِلاَ لَهُ، لاَنْ تَقْدِيرَ وَجُودِ الشَّرِيكِ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاَ لَهُ، لاَنْ تَقْدِيرَ وُجُودِ الشَّرِيكُ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاَ لَهُ، لاَنْ تَقْدِيرَ وُجُودِ الشَّرِيكُ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونُ فَاعِلْ لَهُ الْ يَعْوَلُونَ فَاعِلاً لَهُ اللَّقُولِ اللَّهُ وَالْكُونُ فَاعِلاً لَهُ اللَّهُ وَالْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَالْعَلَى اللْمُعَلَّى اللْمُعْلِلُهُ اللْمُعْلَى اللْمُعَامِ وَلِلْمُ اللْهُ الْمُؤْلِلُولُ اللْمُعْلِى اللْفُلُولُ اللْهُ الْمُعْلَى اللْمُعْلَى اللْعُولُ الْوَلَولُولُولُهُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِلُولُ الْمُؤْلِلُولُ الْعُلِي الْعُلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُلُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْ

فَكَذَلِكَ يَمُتَنِعُ فِي العِبَادَةِ، والعَمَلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِيمَنْ حَجَّ بِأَجْرَةٍ أَنَّهُ لا يَجُوزُ الاشستِرَاكُ فِي العِبَادَةِ.

فَمَتَى فَعَلَهُ مِنْ أَجْلِ أَخْلِ الْأَجْرَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً فَلَمْ يَصِحُّ.

وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا عَلَى هَذَا فِي القِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ بِأَجْرَةٍ كَمَا يَأْتِي.

وَقَالَهُ النُّوْرِيُّ، والآوْرْاعِيُّ فِي إمَام الصَّلاةِ: لَا صَلاةً لَهُ وَلا لَهُمْ.

وَقَالَهُ أَحْمَلُا: وَرَوَاهُ هُوَ وَغَيْرُهُ عَنُ الحَسَنِ مِنْ رِوَايَةِ تَمَّامٍ بْنِ نَجِيحٍ عَنْهُ، وَتَمَّامٌ ضَعَفُوهُ إِلاَّ ابْنَ مَعِينِ، وَقَالَهُ ابْسَنُ بَطُـةَ، وَلا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي إِمَامَةِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الرَّرْق وَغَيْرِهِ، وَهُوَ خَرِيبٌ ضَعِيفٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ فِي الْمُنْتَقَى: مَا جَاءَ فِيَ إِخْلاصِ اَلنَّهِ فِي الجِهَادِ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي مُوسَسى: 'مَمَنْ قَـاتَلَ لِتَكُــونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةً قَالَ: 'جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيُ ﷺ فَقَـالَ: أَرَأَيْتُ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الآَجْرَ، والذَّكْرَ، مَا لَهُ؟ قَالَ: لاَ شَيْءَ لَهُ، فَأَعَادَهَا ثَلاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا مَتَيْءَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لا يَقْبَــلُ مِنَ العَمَلِ إِلاَّ مَا كَانَ خَالِصًا وَابْتُغِيَ بِهِ وَجُهُهُهُ.

(ق): قولي الشافعي

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، والنَّسَائِيُ (٦).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿ أَنَّ رَجُلاَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُرِيدُ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَبْتَغِسِي عَـرَضَ الدُّنْيَـا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لا شَيْءً لَهُ فَأَعْظَمُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: أَعِدْ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَفْهَمُ فَعَادَ فَقَالَ: لا أَجْرَ لَهُ».

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢/ ٢٩٠).

ثَنَا يَزِيدُ أَنَا ابْنُ أَبِي ذِفْبٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الآشْخِع، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ مُكَرَّزٍ عَنْهُ. وَرَوَاٰهُ أَبُو دَاوُد (١٦ ٣٥) مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرٍ.

وَتَقَرَّدُ عَنْ ابْنِ مُكَرِّزٍ، فَلِهَذَا قَيْلَ: لاَ يُمْرَفُّ، ويُقَالُ هُوَ أَيُوبُ وَيَأْتِي حَجُّ التَّاجِرِ. وَعَنِ العَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «قَالَ اللّهُ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِـلَ عَمَـلاَ أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرَي تَرَكْته وَشِيرُكَهُ».

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسَ مَرْفُوعًا: ﴿مَنْ سَمَّعَ سِمَّعَ اللَّهُ بِهِ؛ وَمَنْ رَاءَى رَاءَى اللَّهُ بهِ ٤.

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (٢٩٨٩، ٢٩٨٦) فِي أَوَاخِر الكِتَابِ.

قال في شرْحِ مُسْلِمٍ عَنِ الخَبْرِ الآوَّلِ: مَعْنَاهُ مَنْ عَمِلَ شَيْئًا لِي وَلِغَيْرِي تَرَكْته لِلْالِكَ الغَيْرِ، قَالَ: والمُرَادُ أَنْ عَمَـلَ الْمَرَائِي بَاطِلُ لا ثَوَابَ فِيهِ، وَيَأْثُمُ بهِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي أُوَّلِ النَّيْةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَعَنْ أَبِي سَييدِ مَرْفُوهَا وَإِلا أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ أَخْــوَفُ عَلَيْكُــمْ عِنْـدِي مِـنَ المسيحِ الدُّجَّالِ؟ قَالَ: قُلْنَا بَلَى، قَالَ: الشَّرْكَ الحَقِيُّ، أَنْ يَقُومَ الرُّجُلُ فَيُصَلِّيَ فَيَزِيَّنَ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٠)، وَابْنُ مَاجَهُ (٤٢٠٤).

وَعَنْ شِنَدًادِ بْنِ أَوْسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى يُرَافِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرَافِي فَقَدْ أَشْرَكَ» فَقَالَ عَوْفُ بْنُ مَالِكِ: إذَا لِـمَ لا يَعْمِدُ إِلَى مَا أَبْتَغِيَ بِهِ وَجِهْهُ مِنْ ذَلِكَ العَمَلِ كُلَّهِ فَيَقْبُلُ مَا خَلَصَ لَهُ، ويَدَعُ مَا أَشْرِكَ بِهِ؟ فَقَالَ شَدَّادٌ عِنْدَ ذَلِكَ.

فَإِنِّي سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ أَنَا خَيْرُ قَسِيم لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، مَنَ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا فَإِنْ حَشْدَهُ عَمَلَـهُ كُلُّهُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ لِشِركِهِ الَّذِي أَشْرَكَ بِهِ، فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٢٥) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ.

عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبِ، قَالَ أَبْنُ غَنْمِ عَنْهُ فَلَكَرَهُ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِقَوِيٌّ وَيُجَابُ عَنْ صِحْةِ حَجٌ التَّاجِرِ وَإِثَابَتِهِ بِأَنَّ الإِحْرَامَ بهِ تُجَرُّدُ لِلَّهِ لَمْ يُقَارِنْهُ مُفْسِدٌ.

وَمِنَ العَجَبِ قَوْلُ مُجَاهِدٍ فِي قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: ١٥] إنّهَا فِي أَهْلِ الرِّيَاءِ، وأنّ مَنْ عَمِلَ عَمَلاً مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ أَوْ صَدَقَةٍ لاَ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللّهِ أَعْطَاهُ اللّهُ فِي الدُّنْيَا ثُوَابَ ذَلِكَ، وَيَدْرَأُ بِهَا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا.

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْدِيِّ فِي الْمُنْتَزِجِ بِشَوْبِ مِنْ رِيَاءِ الدُّنْيَا وَحَظَّ النَّفْسِ إِنْ تَسَاوَى البَاعِثَانِ عَلَى العَمَــلِ فَـلا لَـهُ وَلا عَلَيْهِ، وإلاَّ أَيْبِ وَٱلْثِمَ بِقَدْرِهِ، وَاحْتَجُ بِالإِجْمَاعِ عَلَى صِحَةٍ حِجُّ التَّاجِرِ وَإِثَابَتِهِ، لآنَهُ المُحَرِّكُ الأَصْلِيُّ، وَكَـذَا مَـنْ قَصَـدَ الغَـزْوَ، وَقُصَدَ الغَنِيمَةُ تَبُعًا، وَتُوابُهُ دُونَ مَنْ لا يَقْصِدُ الغَنِيمَةُ أَصْلاً.

وَمَا لا يُرِيدُ بِهِ إِلاَّ الرُّيَاءَ فَهُوَ عَلَيْهِ، وَيُمَاقَبُ بِهِ، وَصَخَّعَ فِي تَفْسِيرِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَشْهَدُوا مَشَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] مَنَافِعَ الدَّارَيْنِ، لاَ إِخْدَاهُمَا؛ لآنَ الآصلُ قَصْدُ الحَجِّ، والتَّجَارَةُ تَبَعِّ، كَذَا قَالَ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ لا إِثْمَ فِي المَشُوبِ بِالرَّيَاءِ إِذَا غَلَبَ قَصْدُ الطَّاعَةِ، كَظَاهِرٍ قَوْلِهِ فِي الحَجِّ، وَهُو ظَاهِرُ الآيَّةِ، جَعْلاً لِلْحَكْمِ المُقْصُودِ كَالآصَحِّ عِنْدَنَا فِيمَا إِذَا غَلَبَ قَصْدُ الإِبَاحَةِ

وَتُحْمَّلُ الآخْبَارُ السَّابِقَةُ عَلَى مَا إِذَا تَسَاوَى البَاعِثَانِ، أَوْ تَقَارَبُا، وَهُوَ خِلافُ مَا قَالَهُ فِي الْمَشُـوبِ، وَمَعَ الفَرْقِ يَمْتَنِعُ إِلْحَاقَهُ بِهِ، وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا فِي الحَجِّ أَنْ يَأْثَمَ مَعَ تَسَاوِي البَاعِثِ وتَقَارُبِهِ، والاغْتِذَارِ عَنِ الآخْبَارِ فِي الجِهَادِ، وَهُوَ نَظِـيرُهُ، وَإِنْ وَمُوالِهُ مِنْ الرَّهُ مِنْ ذَوْدَ مَرْدَةً وَمُ مَعَ تَسَاوِي البَاعِثِ وتَقَارُبِهِ، والاغْتِذَارِ عَنِ الآخْبَارِ فِي الجِهَادِ، وَهُوَ نَظِـيرُهُ، وَإِنْ صَحُّ الفُرْقُ السَّابِقُ فَلا كَلامَ، وَلاَّنَّ التَّجَارَةَ جِنْسُهَا مُبَاحٌ.

وَقَدْ تُنْفَسِمُ إَلَى أَحْكَامِ التَّكَالِيفِ الْخَمْسَةِ بَخِلافِ الْرِّيَاء.

وَلا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ بَطَلَتْ صَلاتُهُ بَطَلَ إِمَانُهُ، لأَنْ فِي إطْلاقِهِ إِيهَامُ الكُفُو، ذَكرَهُ القَاضِي.

باب سجدة التُلاوة

وَهِيَ سُنَّةٌ (وِ م ش) فَفِيهِ فِي طَوَافو رِوَايَتَانِ (م ١)^(١).

وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ (و هــ).

وَعَنْهُ: فِي الصَّلاةِ مَعَ قَصْرِ الفَصْل، فَيَتَيَمَّمُ مُحْدِثٌ وَيَسْجُدُ مَعَ قَصْرُو.

قال في الفُنُونِ سَهُوُّهُ عَنْهُ كُسُجُودِ سَهُوٍ، وَيَسْجُدُ مَعَ قَصْرِ الفَصْلِ.

وَعَنْهُ: وَيَتَطَهُّرُ مُخْدِثٌ وَيَسْجُدُ (و هِــ) وَيُسَنُّ لِلْقَارِيْ وَلِمُسْتَمِيهِ ۖ (و)؛ لأنَّهُ كَتَالٍ مِثْلِهِ، وَلِذَا يُشَارِكُهُ فِــي الآجْرِ، فَــدَلُّ عَلَى الْمُسَاوَاةِ وَفِيهِ نَظُرٌ.

وَلاَّحْمَدُ (٢/ ٣٤١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِم، عَنْ عَبَّادٍ بْنِ مَيْسَرَةً، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْسِرَةً مَرْفُوعِنا: «مَسْ اسْتَمَعَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كُتِبَ لَهُ حَسَنَةً مُصْاَعَفَةٌ، وَمَنْ تُلامَا كَانَتْ لَهَ نُورًا يَوْمَ الْقَيَامَةِ».

عَبَّادٌ ضَمَّقَهُ أَحْمَدُ، وَقَوَّاهُ غَيْرُهُ، وَحَدِيثُهُ حَسَنَّ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَاخْتَلِفَ فِي سَمَاعِ الحَسَنِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. الجَائِزِ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ (الجَائِزُ صِفَةٌ لِمُسْتَمِعِهِ المُتَقَدَّمَةِ) (هـ شِ) وَقِيلَ وَيَسْجُدُ قُدُّامَـهُ، وَعَـِنْ يَسَسارِهِ كَسُجُودِهِ لِتِــلاوَةِ أَمِّي وَدَينِ (وَ)، وَلا يَسْخُدُ فِي صَلاةٍ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إمَامِهِ (و ش) كَقِرَاءَةِ مَأْمُومٍ (و)، فَإِنْ فَعَلَ فَفِي بُطْلاَيْهَا وَجْهَانِ (م ٢)(٢). وَعَنْهُ: يَسْجُدُ فِي نَفْلٍ.

وَقِيلَ: يَسْجُدُ إِذَا فَرَغٌ (و هـ) وَإِنْ لَمْ يَسْجُدُ التَّالِي لَمْ يَسْجُدُ الْمُسْتَمِعُ.

وَقِيلَ: يَسْجُدُ غَيْرُ مُصَلٍّ، قَدَّمَهُ فِي الوَسِيلَةِ (و ش م ر)، وَلا يُسَنُّ لِلسَّامِعِ فِي المُنْصُوصِ (و م)، وَلا يَشُومُ رُكُوعٌ أَوْ سُجُودٌ عَنْهُ فِي صَلاةٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقِيلَ: يُجْزِئُ الرُّكُوعُ مُطْلَقًا (و هـ)، وَإِنْ سَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ فَنِي إِحَادَتِهِ وَجْهَانِ. وَكَذَا يُتَوَجَّهُ فِي تَحِيَّةِ المَسْجِدِ إِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ (م ٣، ٤)(٢).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهي سنَّةً؛ ففيه في طواف روايتان). انتهي.

وأطلقهما في المذهب، ومختصر ابن تميم، وابن حمدان، وصاحب الفائق، وابن نصر الله في حواشيه، وغيرهم.

إحداهما: يسجد فيه.

قلت: وهو الصُّواب.

وهو ظاهر كلام جماعة الأصحاب، والطُّواف صلاةٌ.

والرُّواية الثَّانية: لا يسجد.

قال أبن نصر الله: الرُّوايتان مبنيَّتان على قطع الموالاة وعدمه.

قلت: قد قطع الأصحاب بأنَّ الطُّواف لا يضرُّه الفصل اليسير، وهذا فصلٌ يسيرٌ.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولا يسجد في صلاةٍ لقراءةً غير إمامه كقراءة ماموم، فإن قمل ففي بطلانها وجهان). انتهى.

هذان الوجهان حكاهما القاضي في التخريج.

وأطلقهما ابن حدان، وابن تميم.

أحدهما: تبطل، قدَّمه في الفائق.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا تبطل.

(٣) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (وإن سجد ثمُّ قرأ ففي إعادته وجهان وكله يتوجُّه في تحيَّة المسجد إن تكرُّر دخوله). انتهى. ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا سجد ثمَّ قرأ فهل يعيد السُّجود أم لا؟

وَيَأْتِي فِيمَنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ مَكَّةً كَلامُ ابْن عَقِيل.

وَفِي طَوَافِ الوَدَاعِ كَلامُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فَهُمَا وَجُهَان.

وْعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: لا يَتَكَرَّرُ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانَ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فِي كُلِّ يَوْم رَكْعَتَانَ.

وَهُوَ أَرْبُعَ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الحَجُّ ثِنْتَان (وَ ش).

وَقُولُهُ عليه السلام فِي خَبَر عُقْبَةً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَةً.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٥١)، وَأَبُو دَاوُد (٢٠٤١)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٥٧٨): «مَنْ لَمْ يَسْجُدُهُمَا فَلا يَقْرَأُهُمَا». مَنْعَ القَاضِي أَنْ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي الوُجُوبَ، لآنَ مَعْنَاهُ أَنْ مَنْ قَرَكَهُمَا مُعْتَقِلَا أَنْهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ فَلْيَتْرُكُ قِرَاءَتَهُمَا مُعْتَقِدًا أَنْهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ.

وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يُضَحُّ فَلا يَقْرَبَنُّ مُصَلَّنَا» ثُمُّ قَالَ تَرَكْنَا ظَاهِرَهُ، وَأَثْبَتْنَا السَّجْلَةَ بِقَوْلِ عُقْبَةَ لَهُ: فِي الْحَجُّ سَجْلَتَانِ؟ قَالَ: ﴿نُعَمُّ ﴾.

· 医克勒氏 通信的 网络斯马斯斯斯克斯

وَأَجَابَ غَيْرُهُ عَنْ خَبَر: ﴿مَنْ لَمْ يُضَحُّ ۗ بِضَعْفِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مُنْكَرّ، ثُمُّ تَأَكُّدَ الامنتِحْبَابُ.

وَعَنْهُ: السُّجْدَةُ الْأُولَى فَقَطُّ.

أطلق الخلاف.

وأطلقه في التُّلخيص، والفائق.

قال ابن تميمنه وإن قرأ سجدةً ثمُّ قرأها في الحال مرَّةُ اخرى لا لأجل السُّجود فهل يعيد السُّجود؟ على وجهين.

وقال القاضي في تخريجه: إن سجد في غير الصَّلاة ثمُّ صلَّى، فقرأ بها أعاد السُّجود، وإن سجد في صلاةٍ ثمُّ قرأها في غير صـــلاةٍ لم

وقال: إذا قرأ سجدةً في ركعةٍ فسجد، ثمَّ قرأها في الثَّانية، فقيل يعيد السُّجود، وقيل: لا، وإن كرَّر سجدةً وهو راكبٌ في صـــلاةٍ لم يكرِّر السُّجود، وإن كان في غير صلاةٍ كرُّره. انتهى.

قال في الرَّحاية الكبرى: وكلُّما قرأ آية سجد سجدة، وقلت: إن كُرُّرها في ركعةٍ سجد مرَّةً، وقيل إن كانت السُّجدة آخر سورةٍ فله السُّجود وتركه.

وقيل: إن قرأ سجدةً في مجلس مرَّتين، أو في ركعتين، أو سجد قبلها فهل يسجد للثَّانية أو للأولسة، فيـه وجهـان، وقيـل إن قراهـا فسجد، ثمُّ قرأها.

وقيل: في الحال فوجهان، وإن سجد في غير صلاةٍ ثمُّ قراها في صلاةٍ سجد، وإن سجدها في صلاةٍ نسمٌ قراها في غير صلاةٍ فلا يسجد، وإن كرُّرها الرَّاكب في صلاةٍ سجد مرَّةً، وغير المصلِّي يسجد كلُّ مرُّةٍ. انتهى.

فذكر في هذه الجملة طرقًا للأصحاب، في تكرار السُّجود، ولكن قدَّم أنَّه يسجد ثانيةً وثالثةً: مطلقًا.

وقال ابن نصر اللَّه في ألحواشي الكبرى على الفروع: ويحتمل أن يقال: إن أعادها لحاجةٍ لتكرير الحفظ، أو الاعتبار، أو لاســتنباط حكم منها، أو لتفهُّم معناها، ونحو ذلك لم يسجد، وإلاَّ سجد لزوال المانع، ووجود المقتضي. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ٤): إذا تكرُّر منه دخول المسجد، فهل يعيد التَّحيُّة أم لا؟

وجه المصنّف أنّها كالسّجود.

قلت: وتشبه أيضًا إجابة مؤذِّن ثانيًا، وثالثًا إذا سمعه مرَّةً بعد أخرى، وكان مشروعًا، فإنَّ صاحب القواعـد الأصوليَّـة قـال: تبعًـا للمصنف ظاهر كلام اصحابنا يستحب ذلك.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، فعلى هذا يعيد النُّحيَّة إذا دخله مرارًا من غير قصد الصُّلاة.

وقال ابن عقيل: لا يصلِّي القيِّم التَّحيُّة، لتكوار دخوله للمشقَّة، ذكره المصنَّف في الإحرام. وقال في باب الجمعة وظاهر ما ذكره تستحبُّ التَّحيَّة لكلِّ داخلٍ قصد الجلوس أو لا.

قلت: واختار شيخنا رحمه الله استحباب إعادة التحية.

Note that the state of

وَعَنْهُ: النَّالِيَةُ وَ (ص) مِنْهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالْبنُ عَقِيلٍ لا إسْقَاطَ ثَانِيَةِ الحَجَّ فَقَـطْ (هــ) وَلا هِـيَ، والْمَفَصَّلُ (م) فَعَلَـى الآوُّل (ص) شُكُّرٌ.

وَقِيلَ: لا تَبْطُلُ بِهَا صَلاةً (و ش) وَهُوَ أَظْهَرُ، لآنَ سَبَبَهَا مِنَ الصَّلاةِ وَ (ص) عِنْدَ وَ (أَنَابَ) (و) وَ حم عِنْدَ (يَسْأَمُونَ) (و هـ ش) وَقِيلَ (تُعَبُّدُونَ) (و م).

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ.

وَيُكَبِّرُ لَهُ (و) وَقِيلَ وَيُشْتَرَطُ الإِحْرَامُ (و ش)

وَيُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي غَيْرٍ صَلاةٍ فِي الآصَحُ (و ش) وَفِيهِ فِي صَلاةٍ رِوَايْتَانِ (م ٥)(١).

وَيُكَبِّرُ رَافِعًا فِي الْأَصَحُّ (و).

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيَجْلِسُ، وَلَعَلُّ الْمَرَادُ: النَّدْبُ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرُوا جُلُوسَهُ فِي الصَّلاةِ لِلْأَلِكَ

وَالنَّسْلِيمُ رُكُنَّ (و ق) وَيُجْزِي وَاحِدَةٌ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهِمَا.

وَقِيلَ: وَيَتَشَهَّدُ (خ) وَنَصُّهُ لَا يُسَنُّ، والآنْفَمْلُ سُجُودُهُ عَنْ قِيَام. وَقِيلَ: لأَحْمَدَ يَقُومُ ثُمُّ يَسْجُدُ، قَالَ يَسْجُدُ وَهُوَ قَاعِدٌ

وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ إِمَامٍ لِسَجْدَةٍ فِي صَلاةٍ سِرٌ (ش) وَسُجُودُهُ لَهَا (م ر).

قَالَ ابْنُ تَمِيمِ اخْتَارَهُ الشُّيْخُ وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَإِنْ فَعَلَ خُيَّرَ المَأْمُومُ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ مُتَابَعَتُهُ (و هَــَ مِ ر) كَصَلاةِ جَهْرٍ فِي الْأَصَعُ (و) وَلا يُكْرَهُ قِرَاءَتُهَا فِيهَا (م) وَيُكْرَهُ اخْتِصَارُ آيَاتِ السُّجُودِ (وَ) مُطْلَقًا (م) وَجَمْعُهُمَا فِي وَقَتْ (و ش).

وَتُسْتَحَبُّ سَجْدَةُ الشُّكْرِ (هـ م) في كَرَاهَتِهِ.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَمِيم لاَّمِيرِ النَّاسِ وَهُوَ خَرَيبٌ بَعِيدٌ (٢) عِنْدَ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ. قَالَ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ: ظَاهِرَةٌ لاَّنَ العُقَلاءَ يَهُنُوونَ بِالسُّلامَةِ مِنَ العَارِضِ وَلا يَفْعَلُونَـهُ فِي كُـلِّ سَاعَةٍ وَإِنْ كَـانَ اللَّـهُ يَصُرِفُ عَنْهُمْ البَّلاءَ، والآفَاتِ وَيُمَتِّعُهُمْ بِالسَّمْعِ، والبَصَرِ، والعَقْـلِ، والدَّيـنِ، ويُفَرِّقُـونَ فِي التَّهْنِشَةِ بَيْـنَ النَّعَـمِ الظَّـاهِرَةِ، والبَاطِنَةِ كَذَلِكَ السُّجُودُ لِلشُّكُرِ.

⁽١) (مسألة - ٥): قوله: (ويسنُ رفع يديه في غير صلاةٍ في الأصحّ، وفيه في صلاةٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، والمذهب وحكاهما وجهين، وهما روايتان منصوصتان وعن الإمام أحمد.

إحداهما: يرفع يديه، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه في رواية أبي طالب وعليه الأكثر.

وجزم به في الوجيز، والمنوِّر، وغيرهما.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والحلاصة، والكافي، والمقنع، ومختصر ابن تميــم، والرَّحـايتين، والنَّظــم، ومجمــع البحريــن، والفــائق وشرح ابن منجًا، والشّرح، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يرفعهما، نصُّ عليه في رواية الأثرم واختاره القاضي في الجامع الكبير.

قال المغني، والشُّرح هذا قياس المذهب ومالا إليه.

قال المصنّف في النّكت: ذكر عن واحدٍ أنَّه قياس المذهب، قال ابن نصر اللَّه في حواشيه هذا أصحُّ.

⁽٢) تنبيه: قوله: (وفي كتاب ابن تميم لأمير النَّاس وهو غريبٌ بعيدٌ). انتهى.

قال بعض الأصحاب: إنَّما فيه لأمر النَّاس وبه يستقيم الكلام.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: قيل إنَّه كشف عن ابن تميم فوجد فيه بدل الأمير لأمرٍ بغير ياءٍ وبينه وبـين النَّـاس كلمـةٌ مطموســةٌ فلعله لأمر يعمُّ النَّاس. انتهى.

والصُّواب: أنَّه لأمر من غيرياء ليوافق ما قاله الأصحاب.

وَفِيهِ لَآمْرِ يَخُصُنُهُ وَجُهَانِ وَنَصُنُهُ يَسْجُدُ (م ٦)(١).

وَإِنْ فَعَلَهُ ۚ فِي صَلاةٍ غَيْرَ جَاهِلِ وَنَاسٍ بَطَلَتْ (و) وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلِ فِيهِ رِوَايَتَانِ مَنْ حَمِدَ لِنِعْمَةٍ أَوِ اسْتَرْجَعَ لِمُصِيبَةٍ. وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِيهَا، كَسُجُودِ التَّلاوَةِ، وَفَرَّقَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ سَبَبَ سُجُودِ التَّلاوَةِ عَـارِضٌّ مِـنْ أَفْعَـالِ

وَهُمَا كَنَافِلَةٍ فِيمًا يُعْتَبَرُ، وَاحْتَجُ الآصْحَابُ بِأَنَّهُ صَلاةً، فَيَلاحُلُ فِسِي العُمُومِ، وَخَالَفَ شَيْخُنَا، وَوَافَـقَ عَلَى سُجُودٍ

وَقِيلَ: يُحْزَىٰ قُولُ مَا وَرَدَ، وَخَيْرَهُ فِي الرِّعَايَةِ بَيْنَهُمَا.

وَمَنْ رَأَى مُبْتَلَى فِي دِينِهِ سَجَدَ، وَإِنْ كَانَ فِي بَدَنِهِ كَتَمَهُ، والْمَرَادُ: إِنْ سَجَدَ لآمْرِ يَخُصُهُ. قالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ لآنُهُ عليه السلام (رَأَى رَجُلاَ بِهِ زَمَانَةٌ فُسَجَدَ"، رَوَاهُ الشَّالَنْجِيُّ.

وَأَمْرَ فِي خَبَرِ آخَرَ بِسُؤَالِ العَافِيَةِ، وَظَاهِرُ كَلامَ جَمَاعَةٍ لا يَسْجُدُ.

وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ ٱلْخَبَرِ امَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلامٍ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلاك بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِسِرٍ مِمَّا خَلَـقَ مَدَا وَمُوهِ وَمُونِينِ وَمِنْ رَأَى صَاحِبَ بَلامٍ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلاك بِهِ، وَفَضَّلَنِي عَلَى كَثِسِرٍ مِمَّا خَلَـقَ تَفْضِيلاً لَمْ يُصِبْهُ ذَلِكُ البَلاءُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٤٣٢)، والتَّرْمِذِيُّ (٣٨٩٢) وَحَسَّنَهُ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ العَافِيَةَ بِحَضْرَةِ المُبْتَلَى، ذَكَرَهُ البنُ عَبْدِ البَرِّ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ أَرَادَ الدُّعَاءَ فَعَفُرَ وَجْهَهُ لِلَّهِ فِي التُرَابِ وَسَجَدَ لِهُ لِيَدْعُوهُ فِيهِ، فَهَذَا سُجُودٌ لآجُلِ الدُّعَـاءِ، وَلا شَـيْءَ يَمْنَعُهُ وَالْبِنُ عَبَّاسٍ سَجَدَ سُجُودًا مُجَرُّدًا لَمًّا جَاءَ نَعْيُ بَعْضِ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَلْ قَالَ عَلِيهُ السلام: ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُلُوا ۚ، قَالَ: وَمَذَا يَذُلُكُ عَلَى أَنَّ السُجُودَ يُشْرَعُ عِنْدَ الآيَىاتِ، فَالْمَكُرُوهُ هُـوَ السُّجُودُ بلا سَبَب.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (في سجود الشُّكر وفيه لأمرٍ يخصُّه وجهان ونصُّه يسجد). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وصاحب الفائق.

أحدهما: يسجد وهو الصَّحيح، نصُّ عليه كما قال المصنّف، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا يسجد قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، فقال: يسنُّ سجود الشُّكر لتجدُّد نعمةٍ ودفع نقمةٍ عـامَّتين للنــاس وقيــل: أو خاصتين به. انتهي.

فهذه ستُ مسائل قد صحّحت بحمد الله تعالى.

باب سجود السهو لا يُشْرَعُ لِعَمْدِ (ش) فِي القُنُوتِ، والنَّشَهُّدِ الآوَّل، والصَّلاةِ عَلَى النِّيِّ عليه السلام، فِيهِ، وَيَنَى الحَلْوَانِيُّ سُجُودَهُ لِسُـنَّةِ عَلَى كَفَّارَةِ قَتْلِ عَمْدًا(۱)، ويَهجِبُ لِكُلِّ مَا صَحَّتْ الصَّلاةُ مَعَ سَهْوِهِ وَعَنْهُ يُشْتَرَطُ.

وَعَنْهُ: يُسَنُّ (و ش).

وَالْوَجَبَهُ (مَ) لِنَقْص، وَالْوَجَبَهُ (هـ) لِجَهْرٍ، وَإِخْفَاتِ، وَسُورَةٍ، وَقُنُوتِ، وَتَكْبِيرِ عِيسدٍ، وَتَشَهُدَيْنِ كَزِيَادَةِ رُكُـنِ، كَرُكُـوعٍ فَاكْثَرَ (م)، وَالْبِطَلَهَا بِمَا فَوْقَ نِصْفِهَا، وَتَبْطُلُ بِعَمْلُوهِ (هـ) فِي دُونِ رَكُعَةٍ بِسَجْدَةٍ، وَكَسِلام مِنْ نَقْصِ

وَفِي جُلُوسِهِ بِقَدْرِ الاسْتِرَاحَةِ وَجْهَانِ (مُ ١)(٢).

وَفِي شُرُوعِهِ^(٣) لِتَرْكِ سُنَّةٍ خِلافٌ سَبَقَ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: سُجُودُ السَّهُو بَدَلُ عَمَّا لَيْسَ بِوَاجِبِ، فَلا يَجِبُ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ آكِدٌ، فَقَالَ قَـذَ يَكُونُ بَـدَلاَ عَنْ وَاجِبِ، وَلاَ يُجِبُ؛ لأَنَّ الْبَدَلَ آكِدٌ، فَقَالَ قَـذَ يَكُونُ بَدَلاَ عَنْ وَاجِبِهِ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ فَلا يَجِبُ فَيْرِ مَحَلَّهِ غَيْرِ سَلامٍ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلُوعٍ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَإِنْ أَتَى بِلِكُرْ فِي غَيْرِ مَحَلَّهِ غَيْرٍ سَلامٍ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلُن نَصَّ وَآمِدِنَ مَتَا مَنَا لَمْ تَبْطُلُن نَصَ مَا اللهِ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلُلُ اللهُ اللهُ لَهُ اللهُ ال عَلَيْهِ (و) وَقِيلَ بَلَى.

وَقِيلَ: بَقِرَاءَتِهِ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا.

وَيُسْتَحَبُ لِسَهْوِهِ عَلَى الْأَصَحَحُ (م) وَخِلاقًا (هـ ش) فِي غَيْرِ القِرَاءَةِ زَاكِمًا أَوْ سَاجِلنًا، أَوْ تَشَـهُلِهِ رَاكِمًا، وَلا أَثَـرَ لِمَـا أَتَى بِهِ سَهُوا، فَيَقَنْتُ مَنْ قَنَتَ فِي غَيْرِ الآخِيرَةِ، خِلافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنْ أَتَى بِذِيكُر فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، أَوْ بِذِكْرِ لَمْ يُشْرَعْ فِي الصَّلاةِ عَمْدًا لَـمْ تَبْطُـلْ صَلاتُهُ فِي أَحَـدِ الوَجْهَيْنِ، وَإِنْ زَادَ رَكْمَةً قَطْعَ مَتَى ذُكْرَ، وَبَنِي، وَلا بِتَشَهَّدِ مَنْ تَشَهَّدَ (مِ) وَعِنْدَ (هـ) إِنْ سَجَدَ فِي خَاسِنَةٍ ضَمَّ سَادِسَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَعَدَ قَدْرَ التَّشْهَادِ صَارَتْ نَفْلاً، وإلاَّ فَالزُّيَادَتَان نَفْلٌ، وَإِنْ نَبَّه ثِقْتَان إمَامًا رَجَعَ (و م).

(١) تنبيه: قوله: (لا يشرع لعمدٍ... وبنى الحلوانيُّ سجوده لسنَّةٍ على كفَّارة قتلٍ عمدًا). انتهى.

أي: لترك سنَّة عمدًا إذ الصُّلاة تبطل بترك ركن أو واجبه عمدًا قال في الرَّعاية وقيل يسجد لعمد مع صحَّة صلاته، والمذهب لا تجب الكفّارة بقتل العمد فلا يسجد لسنة على الصّحيح عند الحلوانيّ.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي جلوسه بقدر الاستراحة وجهان). انتهى.

يعني هل يسجد للسُّهو لذلك، أم لا، وأطلقهما ابن تميم، والشَّارح في مواضعٍ.

أحدهما: لا يسجد.

قال في الحاويين: وهو أصحُ عندي.

قال الزُّركشيّ: إن كان جلوسه يسيرًا فلا سجود عليه.

قال في التَّلخيص: هذا قياس المذهب، ولا وجه لما قاله القاضي، إلاَّ إذا قلنا تجبر الهيئات بالسُّجود. انتهى.

وهو احتمالٌ في المغنى، ومال إليه.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يسجد، صحَّحه النَّاظم، والجد في شرحه.

وقال هو ظاهر كلام أبي الخطّاب. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام الخرقيّ، والشَّيخ في المقنع، وغيرهما.

وجزم به في المغنى، والشَّرح في مكان وقدَّمه في الرَّعايتين، وشرح ابن رزين.

(ش): الإمام الشافعي

قلت: فيكون هذا المذهب على ما اصطلحناه، والله أعلم. (٣) تنبيهات: الأوَّل: قوله في شروعه: صوابه وفي مشروعيُّته.

يعني: هل يشرع لترك سنة؟ خلافٌ سبق، يعني: في آخر صفة الصَّلاة، وهو قوله، وهل يشرع السُّجود لـــترك سـنَّةِ أو لا أو يشــرع للأقوال فقط؟ رواياتٌ، وتقدُّم تصحيح ذلك.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، فَيَعْمَلُ بِيَقِينِهِ، أَوِ التَّحَرِّي، لا أَنَّهُ لا يَرْجِعُ وَيَعْمَلُ بِيَقِينِهِ (ش) كَتَيَقُنِهِ صَوَابَ نَفْسِهِ (و)، وَخَــالَفَ فِيــهِ وَ ثَنْهُ: أبُو الخَطَّابِ.

وَذَكَرَهُ ۚ اَخَلُوانِيُّ رِوَايَةً، كَحُكْمِهِ بِشَاهِدَيْنِ، وَتُركِهِ يَقِينَ نَفْسِهِ، وَهَذَا سَهُوَّ، بِخِلافِ مَا چَـزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ٬٬٬ إلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مَا قَالَهُ القَّاضِي يَثْرُكُ الإِمَامُ اليَقِينَ، وَمُرَادُهُ الْأَصْلُ.

قَالَ: الحَاكِمُ يَرْجِعُ إِلَى الشُّهُودِ، وَيَتْرُكُ الآصْلَ، واليَقِينَ، وَهُوَ بَرَاءَةُ الذَّمَمِ وَكَذَا شَهَادَتُهُمَا بِرُوْيَةِ الحِلالِ، يَرْجِعُ إِلَيْهِمَـــا وَيَتْرُكُ الْيَقِينَ، والآصْلُ هُوَ بَقَاءُ الشُّهْرِ.

وَقِيلُ: يَرْجِعُ إِلَى يُقَةٍ فِي زِيَادَةٍ، لاَّ مُطْلَقًا (هـ) وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ يَجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى وَاحِدٍ يُظَنُّ صِدْقِهِ.

وَلَعَلُّ الْمَرَاذَ: مَا ذُكَرَهُ الشَّيْخُ إِنْ ظَنَّ صِياقَةٌ عَمِلَ بِظُنِّهِ، لا بتَسْبيحِهِ.

وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ لا يَرْجِعُ، بِقُولِهِ وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَرْجُعُ إِلَى يُقْتَيْنُ، وَلُوْ ظَنَّ خَطَأَهُمَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ نَصَّ أَحْمَدُ. وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ، وَاحْتِمَالَ مِنَ الحُكُمْ مَعَ الرَّيْبَةِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَـالرَّجُلِ فِي هَـذَا، وإلاَّ لَـمْ وَتَرْتُنَ مِنْ الشَّيْخُ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ، وَاحْتِمَالَ مِنَ الحُكُمْ مَعَ الرَّيْبَةِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَـالرَّجُلِ فِي هَـذَا، وإلاَّ لَـمْ يَكُنْ لِتَنْبِيهِهَا فَاثِدَةً، وَلَمَّا كُرهَ تُنْبِيهُهَا بِالتَّسْبِيحِ وَنَحْوهِ.

وَقَدَّ ذَكْرَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ وَذَكَرَ احْتِمَالاً فِي الفَاسَقِ كَأَذَانِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْمَيِّزِ خِلافٌ، وكلامُهُمْ ظَاهِرٌ فِيهِ. وَمَدْ تُؤَنِّهِ وَهِذِهِ لَكُنْ مِنْ مُنْ وَمِدْ

وَإِنْ قُلْنًا: يَرْجِعُ فَأَتِي؛ بَطَلَتْ صَلاتُهُ. وَصَلاةُ مُتَبِيِّهِ عَالِمًا، لا جَاهِلاَ وَسَاهِيًا، عَلَى الأَصَحُ فِي الكُلِّ، وَلا يَعْتَـدُ بِهَـا مَسْبُوقٌ نَـصٌ عَلَيْهِ، خِلافًـا لِلْفَـاضِي، والشَّيْخُ، وَتَوَقَّفَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الحَارِثِ، ويُفَارِقُهُ المَّامُومُ، اخْتَارَهُ الاَّكُثُرُ (و ش و هـ) إنْ سَـجَدَ وَعَنْـهُ يَنْتَظِـرُهُ لِيُسَـلّمَ مَعَـهُ

وَعَنْهُ: نَدْبًا، وَهُمَا فِي مُتَابَعَتِهِ لِاحْتِمَالِ ثَرَاكِ رُكُنِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلا يَـثُرُكُ يَقِينَ الْمُتَابَعَةِ بِالشُّـكُ وَعَنْمُ يُخَيِّرُ فِي انْتِظَارِهِ وَمُتَابِعَتِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ سَقَطَ قُولُهُمْ.

وَقِيلُ: يَعْمَلُ بِمُوافِقِهِ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَيَرْجِعُ مُنْفَرِدٌ إِلَى يَقِينَ.

وَقِيلَ: لا، لأنَّ مَنْ فِي الصَّلاةِ أَشَدُّ تُحَفُّظًا

قَالَ القَاضِي، والآوُلُ أَشْبَهُ بِكَلامٍ أَحْمَلَ، لِقَوْلِهِ فِي رَجُلِ قَالَ طُفْنَا سَبْعًا، وَقَالَ الآخَرُ سِيًّا فَقَالَ: لَوْ كَـانُوا ثَلاثَـةٌ فَقَـالَ

وَقَالَ الآخَرُ: مِنًّا قُبِلَ قَوْلُهُمَا، لآنَ النَّبِيُّ ﷺ قَبِلَ قَوْلَ القَوْمِ، فَقَدْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ الاثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانْ رَجُـلاً وَاحِـدًا غَـيْرَ

وها الحرد مب جل حرب مب المستحد على أبي بَكْرٍ فِي الشَّكَ فِيهِ. مُشَاوِكٍ لَهُ فِي طَوَافِهِ، فَلَكُ ذَلِكَ لِقُول أَبِي بَكْرٍ فِي الشَّكَ فِيهِ. وَعَلَى التَّسُويَةِ بَيْنَهُمَا فِي الشُّكُ، وَذَكَرَ فِي الفُصُولِ مَا ذَكَرَهُ الآصْحَابُ إِنْ قَـامَ إِلَى خَامِسَةٍ عَمْدًا أَبْطِلَتُ صَلاتُهُ

وَمَعْنَىٰ: قُلْنَا: تَبْطُلُ: يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، بَلْ يُسَلِّمُ عَقِبَ الرَّابِعَةِ، وَيَكُونُ لَهُمْ نَفْلاَ وَسَبَقَ فِي النَّيَّةِ. وَمَنْ نَوَى رَكُعَتَيْنِ وَقَامَ إِلَى ثَالِئَةِ نَهَارًا فَالآفْضَلُ أَنْ يُتِمَّ، خِلافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَالُهُ (م) مَسَا لَـمْ يَرْكَـعْ فِي الثَّالِثَةِ، وكَلامُهُمْ يَدُلُ عَلَى الكَرَاهَةِ أَنْ كُرِهَتْ الآرْبَعُ نَهَارًا، وَلا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ (م ش) لإِبَاحَةِ ذَلِكَ.

وَفِي اللَّيْلِ لَيْسَ بِالْفَصْلَ (٢) (م ش).

وَفِي صِحْتِهِ الحِلافُ.

⁽١) الثَّاني: أخلُّ المُصنَّف رِحمه الله بلزوم المأموم تنبيه الإمام، وقد قطع به الشَّيخ الموفَّق، وغيره من الأصحاب.

⁽٢) النَّالث: قوله: (وفي اللَّيل ليس بأفضل).

يعني: الزِّيادة على ركعتين، وفي صحَّته الخلاف، يعني الآتي في صلاة التَّطوُّع.

صحص وَمَنْ نَسِيَ رُكَنَا فَذَكَرَهُ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا لَغَتْ الرُّكُمَةُ النَّسِيُّ رُكَنَهَا فَقَطْ (و) نَصُّ عَلَيْهِ. وقِيلَ: وَمَا قَبْلَهَا، وَإِنْ رَجْعَ عَالِمًا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلاتُهُ، وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ عَادَ فَاتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ نَصُّ عَلَيْهِ، لِكَوْنِ القِيَامِ غَيْرَ مَقْصُودٍ فِي نَفُسِهِ؛ لآنَهُ يَلْزَمُ مِنْهُ قَدْرُ القِرَاءَةِ الوَاجِبَةِ وَهِيَ المَقْصُودَةُ، لا فِي رُكُوعِهِ أَوْ قَبْلَهُ فَقَطْ (م) وَلا مُطْلَقًا، * وَمُنْتَا حَدَدَ مَنْ

وَقَالَ (هَ) مِثْلَهُ، وَيَأْتِي عِنْدَهُ بِالسَّجْدَةِ مَتَى ذَكَرَ، وَلَوْ قَامَ مِنَ السُّجْدَةِ الأولَى وَكَانَ جَلَسَ لِلْفَصْلِ لَمْ يَجْلِ سَ لَـهُ فِي الأَصَحُ، وإلا جَلَسَ.

وَفِي الفُنُون: مُخْتَمَلٌ جُلُوسُهُ وَسُجُودُهُ بلا جَلْسَةٍ.

وَفِي الْمُنْهَجِ: مَنْ تَرَكَ رُكْنًا نَاسِيًا فَلَكَرَ حِينَ شَرَعَ فِي آخَرَ بَطَلَتْ الرَّكْمَةُ.

وَحَكَى روَايَةً، فَعَلَى الآوُل إِنْ لَمْ يُعِدْهُ عَمْدًا بَطَلَتْ وَمَنَهُوا بَطَلَتْ الرَّكْعَةُ.

وَقِيلَ: إِنَّ لَمْ يُعِدُّهُ لَمْ يَعْتَدُّ بِمَا يَفْعَلُ بَعْدَ مَا تُرَكَهُ.

وَقَالَ فِي الفُصُول: إِنْ تَرَكَ رُكُومًا أَوْ سَجْدَةً فَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ جَعَلَهَا أُولَتَهُ، وَإِنْ لَـمْ يَنْتَصِب قَائِمًا عَـادَ فَاتَمُّ الرُّكِعَةَ، كَمَا لَوْ تُرَكَ القِرَاءَةَ يَأْتِي بِهَا، إِلاَّ أَنْ يَذْكُرَ بَعْدَ الانْحِطَاطِ مِنْ قِيَامٍ تِلْكَ الرَّكْعَةِ، فَإِنَّهَـا تَلْفُـو، وَتُجْعَـلُ الثَّانِيَـةُ أُولِي، كُذَا قَالَ.

وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ السَّلامِ أَتَى بِرَكْعَةٍ مَعَ قُرْبِ الفَصْلِ (و) عُرْفًا، وَلَوْ انْحَرَفَ عَنِ القِبْلَةِ، أَوْ خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ نَصُّ عَلَيْدِ.

وَقِيلَ: مَا دَامَ بِالمُسْجِدِ، وَسَجَدَ قَبْلَ السُّلام نُصُّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: يَأْتِي بِالرُّكُن وَبِمَا بَعْدَهُ. وَقِيلَ: يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلام.

وَقَالَ أَبُو الخَطَّابِ، وجزم به فِي التَّبْصِرَةِ، والتُّلْخِيص: تَبْطُلُ.

وَنَقَلَهُ الآثْرَمُ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُتُرُوكُ رَكْعَةُ لَمْ تَبْطُلُ، وَمَتَى شَرَعَ فِي صَلاةٍ مَعَ قُرْبِ الفَصْلِ عَادَ فَاتَمُ الآوُلَةَ (و ش). وَعَنْهُ: يَسْتَأْنِفُهَا (و م) لِتَصْمَشُنِ عَمَلِهِ قَطْمًا بَيْنُهَا وَقَالَهُ (هـ) إِنْ سَجَدَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنَ الأُخْرَى، وإِلاَّ عَادَ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: يَسْتَأْنِفُهَا إِنْ كَانَ مَا شَرَعَ فِيهِ نَفْلاً.

وَعِنْدَ أَبِي الفَرَجِ يُتِمُّ الأُولَةَ مِنَ النَّائِيَةِ وَفِي الفُصُول فِيمَا إِذَا كَانَتَا صَلاتَيْ جَمْع أَتَمَّهَا فُمَّ سَجَدَ عَقِبَهَا لِلسَّهْوِ عَنِ الأَنْهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَلَمْ يَخُرُجُ مِنَ المُسْجِدِ وَمَا لَمْ يَخْرُجُ مِنْهُ يَسْجُدُ عِنْدَنَا لِلسَّهْوِ.

وَمَنْ نَسِيَ أَرْبَعَ مَنجَدَاتٍ مِنْ أُرْبُعِ رَكْمَاتٍ وَذَكَرَ فِي النَّشْهُدِ أَتُّمُّ الرَّابِعَةَ وَأَتَى بِفَلاثِ بَعْدَهَا، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَسَلَّمَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ وَعَنْهُ يَبْنِي عَلَى تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ.

وَعَنْهُ: تُصِحُ رَكُعْتَانَ (و شُ).

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ وَلا يَسْجُدُ فِي الحَال أَرْبَعًا (هـ) وَإِنْ ذَكَرَ بَعْدَ سَلامِهِ فَقِيلَ كَذَلِكَ وَنَصُهُ بُطْلانُهَا (م ٢)(١).

(١) (مسألة – ٢): قوله بعد حكم من نسي أربع سجدات من أربع ركعات: (وإن ذكر بعد سلامه فقيل كذلك ونصُّه بطلانها). انتهى. المنصوص هو الصُّحيح من المذهب، جزم به الشَّيخ في المغني، والشَّارح، وابن حمدان في رعايته الصُّغرى، وابــن رزيــن في شــرحه، والحاوي الصُّغير، والتُّلخيص، وقال: ابتدأ الصُّلاة روايةً واحدةً.

وقدُّمه ابن تميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى، وصاحب الفائق، واختاره ابن عقيلٍ.

قال الزَّركشيِّ: قلت: قياس المذهب قول ابن عقيل.

وقيل: حكم ذلك حكم من ذكر قبل السُّلام.

قال المجد في شرحه: إنَّما يستقيم قول ابن عقيلٍ على قول أبي الخطَّاب فيمن ترك ركنًا فلم يذكره حتَّى سلَّم إنَّ صلاته تبطل، فأمَّا على منصوص أحمد في البناء إذا ذكر قبل طول الفصّل؛ فإنّه يصنع كما يصنع إذا ذكر في التّشهُّد. انتهى. وَإِنْ ذَكَرَ وَقَدْ قَرَأَ فِي الحَامِسَةِ فَهِيَ أُولاهُ، وَتَشَهُّدُهُ قَبْلَ سَجْدَتَيْ الآخِيرَةِ زِيَادَةٌ فِطْلِيَّةٌ، وَقَبْلَ السَّجْدَةِ النَّانِيَةِ زِيَادَةٌ قَوْلِيَّةٌ. وَإِنْ نَسِيَ النَّشَهُدَ الآوُل حَتَّى انْتَصَبَ فَعَنْهُ يَمْضِي (و ش) وُجُوبًا كَمَا لَوْ قَرَأَ (و).

وَعَنْهُ: يَجِبُ الرُّجُوعُ، والآشْهَرُ يُكْرَهُ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ (م ٣)^(١).

وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوْ، وَيَثْبَعُهُ المَأْمُومُ.

وَقِيلَ: يَتَشَهُدُ وَجُوبًا، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ رَجَعَ، وَلَوْ فَارَقَ الآرْضَ (م) أَوْ كَانْ أَفْرَبَ إِلَى القِيَامِ (هـ)، وَعَلَى مَأْمُومِ اعْتَدَلَ أَنْ يَتْبَعُهُ وَيَسْجُدَ لِلسَّهُو فِي الآصَحِّ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَثْرَ نُهُوضُهُ.

وَفِي التُّلْخِيصِ إِنْ بَلَغَ حَدُّ رُكُوع

وَكَذَّا تَسْبِيحُ رَكُوعِ وَسُجُودٍ وَكُلُّ وَاجِبٍ، فَيَرْجِعُ إِلَى تَسْبِيحِ رُكُوعِ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ وَفِيهِ بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْرَأُ وَاجِبٍ، فَيَرْجِعُ إِلَى تَسْبِيحِ رُكُوعِ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ وَفِيهِ بَعْدَهُ وَلَمْ يَقْرَأُ وَجَهَانِ (م ٤)(٢). وَقِيلَ: لاَ يَرْجِعُ، وَتَبْطُلُ بِعَمْدِهِ، وَإِنْ جَازَ أَذْرَكَ مَسْبُوقُ الرَّكُعَةِ بِهِ.

(۱) (مسألة - ۳): قوله: (وإن نسي التَّشهُّد الأوَّل حتَّى انتصب فعنه يمضي وجوبًا، كما لو قسراً وعنه يجب الرُّجـوع، والأشــهر يكره، وعنه يخيّر). انتهى.

الأشهر الَّذي قاله المصنَّف هو الصَّحيح، وهو كراهة رجوعه، صحَّحه النَّاظم.

وقدَّمه في مجمع البحرين، والمجد في شرحه، ونصره.

قال في المحرُّر: والْمُضِيُّ أولى.

قال في الحاوي الكبير، والأولى له أن لا يرجع وهو أصحُّ.

وجزم به في الهداية، والتُّلخيص، وناظم المفردات، وغيرهم.

قال الشَّارح: الأولى له أن لا يرجع، وإن رجع جاز.

قال في المقنع وشرح ابن رزينٍ: لم يرجع، وإن رجع جاز. انتهي.

ورواية عدم رجوعه ومضيَّه في صلاته وجوبًا اختارها الشَّيخ في المغني، وصاحب الفائق.

وأمَّا رواية الخيرة في الرُّجوع وعدمه فلم أر أحدًا اختارها من الأصحاب.

وكذا رواية وجوب رجوعه، مع أنَّ ظاهر كلامه أنَّه أطلق الخلاف في وجوب المُضيَّ، والرُّجوع، والخيرة.

على أنَّ القول بأنَّ الأشهر الكراهة هو المذهب.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا تسبيح ركوع وسجود وكل واجبو، فيرجع إلى تسبيح ركوع قبل اعتداله، وفي رجوعه بعد الاعتدال ولم يقرأ وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يرجع وجوبًا، وهو الصَّحيح.

وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، والمنوّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الحاوي الكبير، والفائق.

والوجه الثَّاني: يجوز له الرُّكوع، كما في التَّشهُّد، احتاره القاضي.

وقطع به في الرَّعايتين، واقتصر عليه في المحرِّر.

وقدَّمه في شرح الهداية، فقال وإن انتصب فالأولى: أن لا يرجع، فإن رجع جاز، ذكره القاضي كالتَّشهُد الأوَّل، وقيـل لا يجـوز لــه أن يرجع. انتهى.

وظاهر كلامه في الحاوي الصُّغير: إطلاق الخلاف فإنَّه قال كره عوده، وصعُّ عند القاضي.

وقال صاحب المغني: لا يرجع إلى واجب سوى التُّشهُّد الأوَّل. انتهي.

وقوله: وفيه بعده؛ أي: الرُّكوع ولم يقرأ وجهان، ليس بعد الاعتدال قراءةً، ولعلَّه أراد ما يقال بعد الاعتدال من الذَّكر. واللَّه أعلم.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

وَقِيلَ: لا، لأَنَّهُ نَفَلْ، وَكَرُجُوعِهِ إِلَى رَكُوعٍ سَهْوًا.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ مَسْبُوقَ لِيَسْجُدُّ مَعَ إِمَامِهِ لِلسَّهْمِ قَبْلَ أَنْ يَأْنِيَ بِرَكْعَةِ بِسَجْدَتَيْهَا بَطَلَتْ، وَيَعْدَ السُّجُودِ تَبْطُـلُ

قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: إِنْ قَامَ مَسْبُوقَ لِنَقْصِ فَهَلْ يَعُودُ إِلَى سُجُودِ سَهْوٍ مَعَ إِمَامِهِ؟ فَعَنْـهُ يَعُودُ كَالتَّشْهُةِ، وَسُـجُودِ الصُّلْبِ وَعَنْهُ لا كَالنَّشَهُدِ ٱلآوَّلِ وَعَنْهُ يُخَيِّرُ لِشَهْهِمَ بِهِمَا.

مَنْ شَكُ فِي عَدَدِ الرُّكَمَاتِ أَخَذَ بِاليَّقِينِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ (و م ش).

وَزَادَ يَبْنِي الْمُوسُوسُ عَلَى أَوَّل خَاطِرِ، كَطَهَارَةٍ، وَطَوَافٍ ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي ظُنَّهُ فِي وَصُولِ المَاءِ إِلَى مَا يَحِبُ خُسْسِلُهُ وَيَسَاتِي فِـي الطَّـوَافــِ فَوْلُ أَبِي بَكْرِ وَغَيْرُو، فَالطُّهَارَةُ مِثْلُهُ.

وَعَنْهُ: بظُّنَّهِ (وَ هــ)، وَرَادَ لِيَسْتَأْنِفُهَا مَنْ يَعْرِضُ لَهُ أُوَّلاً، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا عَامَةُ أَمُورِ الشَّرْعِ، وَأَنْ مِثْلَهُ يُقَالُ فِي طَوَافِ وَسَعْيِ وَرَمْي جِمَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَعَنْهُ: الإِمَامُ بِظَنَّهِ، لآنٌ لَهُ مَنْ يُنَبِّهُهُ إِخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُلْعَبِ، وَاخْتَلِفَ فِي اخْتِيَافِ الْجِرْقِيِّ، وَمُرَادُهُــمْ مَـا لَـمْ يَكُنْ الْمَامُومُ وَاحِدًا، فَإِنْ كَانْ فَالْيَقِينُ؛ لآنُهُ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَبِدَلِيلِ الْمَامُومِ الوَاحِدِ لا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ إِمَامِهِ، وَيَبْنِي عَلَى اليَّقِينِ لِلْمَعْنَى المَلْأَكُور، وَيُعَايَا بهمَا، فَإِلْ اسْتُوبَا فَبِالْآقُلُّ (و) وَلا أَثْرَ لِشَكٌ مَنْ سَلَّمَ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَىٰ مِنعَ قِصَرَ ٱلزَّمَنِ، وَيَأْخُذُ مَأْمُومٌ بِفِعْلِ إمَامِهِ، وَعِنْدَ (م) بِالنِّقِينِ كَمَأْمُومٍ وَاحِدٍ وَكَفِعْلِ نَفْسِهِ فِي ظَاهِرِ الْمُذْهَبِ فِيهِ، وَكَالإِمَامٍ، فَالإِمَامُ لَا يَرْجِعُ إِلَى فِعْلِ الْمُسَامُومِ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمَ لِلأَمْرِ بِالتَّنْبِيهِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَيُتَوَجَّهُ تَخْرِيبُ وَاحْتِمَالُ، وَفِيهِ نَظُرُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: إذَا صَلَّى بِقَوْم تَحَرَّى وَنَظَرَ إِلَى مَنْ حُلْفَهُ، فَإِنْ قَامُوا تَحَرَّى وَقَامُ، وَإِنْ سَبُحُوا بِـهِ تَحَرَّى وَفَعَـلَ مَـا

قَالَ فِي الجِلافِ: وَيَجِبُ حَمْلُ هَذَا عَلَى أَنْ لِلإِمَامِ رَأَيًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنَسَى عَلَى الْيَقِينِ، وَمَنْ شَنكُ فِي تَرك رُكُن

وَقَيْلُ: هُوَ كَرَكْعَةٍ قِيَاسًا، وَقَالَهُ أَبُو الفَرْجِ فِي قَوْل وَفِعْل.

وَإِنْ شَكُّ فِي تَرْكُ مَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهِ فَوَجْهَان (م ٥)(١).

وَعَنْهُ: يَسْجُدُ لِشَكِّهِ فِي زِيَادَةِ، اخْتَارَهُ القَاضِي، كَشَكِّهِ فِيهَا وَقْتَ فِعْلِهَا

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ومن شك في ترك ركن فباليقين وإن شك في ترك ما يسجد لتركه فوجهان). انتهى. وأطلقهما في الكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والقواعد الأصوليَّة، وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصّحيح وعليه أكثر الأصحاب.

قال في المذهب: هو قول أكثر أصحابنا.

قال في مجمع البحرين: لم يسجد في أصحُّ الوجهين، واختاره ابن حامدٍ، والشَّيخ الموفَّق، والمجد في شرحه، فقال: والأصبحُ أنَّه لا يُسجد. وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والرَّحاية الكبرى، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يلزمه السُّجود وصحَّحه في التَّصحيح، والشُّرح، والنَّظم، واحتاره القاضي، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهما. وجزم به في الإفادات، والمنوّر، وغيرهما.

وقلَّمه في الحرَّر، والفائق، وغيرهما، وحكى الجحد في شرحه الاللقاضي أبا الحسين قال رجع، والدي عن هذا الحيرًا، وقسال ظناهر كلام الإمام أحمد يقتضي السُجود لذلك. انتهى.

Elithopia and segment the second

and the property of the second

Explose Proceedings to the company of

الفسروع - كتاب الصلاة

فَلُوْ بَانَ صَوَائِهُ أَوْ سَجَدَ ثُمَّ بَانَ لَمْ يَسْهُ أَوْ سَهَا بَعْدَهُ قَبْلَ سَلامِهِ فِي سُجُودِهِ قَبْلَ السَّلام فَوَجْهَان، (م ٦، ٨)(١٠. وَلا يَسْجُدُ مَامُومٌ لِسَهْوِهِ (و) بَلْ لِسَهُو إمَامِهِ مَعَهُ (و) وَلَوْ لَمْ يُتِمُّ النُّشَهُذِ (خ) ثُمْ يُتِّمُهُ.

وَقِيلَ: ثُمُّ يُعِيدُ السُّجُودَ، وَإِنْ نَسِيَ إِمَامُهُ سِجَدَهُمُو عَلَى الأَصَحَ، وَيَسْجُدُ مَسْبُوقَ مَعَ إِمَامِهِ إِنْ سَهَا إِمَامُهُ فِيمَا أَذِرَكُهُ.

وَكُذَا فِيمًا لَمْ يُدْرِكُهُ ﴿مِ﴾ إِنْ لَحِقَ دُونَ رَكْعَةٍ وَعَنْهُ إِنْ سَجَدَ قَبْلَ السُّلام (و م ش)، وإلا قَضَسَى بَعْـدَ سَيلام إمَامِـهِ لُــمُ

وَعَنْهُ: يَقْضِي ثُمُّ يَسْجُدُ، وَلَوْ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلُهُ وَعَنَّهُ يُخَيُّرُ فِي مُتَابِعَتِهِ.

وَعَنَّهُ: يَسْجُدُ مَعَهُ وَيُعِيدُهُ (خَ) وَإِنْ نَسِيَ إَمَّامُهُ سَجَدَ هُوَ (هــ).

وَإِنْ أَذَرَكَهُ فِي إِحْدَى سَجْدَنَيْ السَّهُو سَجَدَ مَعَهُ، فَإِذَا سَلَّمَ أَنَى بِالثَّانِيَةِ ثُمُّ قَضَى صَلاتَهُ نَصَّ عَلَيْهِ. وقيلَ: لا يَأْتِي بِهَا، بَلْ يَقْضِي صَلاتَهُ بَعْدَ سَلام إمَامِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ، وَإِنْ أَذْرَكُهُ يَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ وَقَبْلَ السَّلامِ لَمْ يَسْجُدُ، ذَكَرَهُ فِي الْمُذْهَبِ، وَإِنْ سَهَا فَسَلَّمَ مَعَهُ أَوْ سَهَا مَعَهُ أَوْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ سَجَدَ.

(١) (مسألة - ٦ - ٨): قوله: (فلو بان صوابه).

يعني: إذا شك في عدد الرَّكعات فبني على اليقين أو على غالب ظنَّه ثمَّ زال شكَّه وتيقَّن أنَّه مصيبٌ، أو (سجد ثمُّ سان لم يســـه أو سها بعده قبل سلامه في سجوده قبل السَّلام فوجهان). انتهى.

ذكر المصنّف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): وهي ما إذا شك في عدد الركعات، أو ترك واجبٍ، وبني على البقين، أو على غالب ظنّه، ثمُّ زال شبكُه في الصَّلاة وتيقَّن أنَّه مصيبٌ فهل يجب عليه السُّجود أم لا أطلق الوجهين.

أحدهما: لا سجود عليه، وهو الصّحيح، جزم به الجد في شرحه، وابن عبد القويّ في مجمع البحرين، وقدَّمه ابن تميم، وابن حدان في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يسجد.

قال ابن تميم: وفيه وجهّ يسجد قاله صاحب التَّلخيص ولم أره فيه. وقدُّمه في القواعد الأصوليَّة.

(المسألة الثَّانية - ٧): إذا سجد لسهو ظنَّه، ثمَّ ذكر أنَّه لم يسه، فهل يجب عليه السُّجود ثانيًا أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

وأطلقه المجد في شوحه، وأبن تميم في آخر الباب، وابن حدان في رعايتيه، وصاحب الحاويين.

أحدهما: يسجد، وهو الصُّحيح، جزم به في التَّلخيص.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا يسجد، وهو ظاهر ما اختاره في مجمع البحرين.

وهذه مسألة الكسائيّ مع أبي يوسف ذكره في مجمع البحرين وتبعه في النُكت، فإنَّ الكسائيُّ قال: يتقوَّى بالعربيّة على كسلّ علسم، فسأله أبو يوسف عند ذلك في حضرة الرُّشيد عن هذه المسألة، فقال: المُصغَّر لا يصغَّر.

(المسألة الثَّالثة - ٨): إذا سها بعد سجود السُّهو قبل سلامه فهل يسجد له أم لا؟

أطلق الحلاف.

(ع): ما أجم عليه

وأطلقه الجد في شرحه وابن تميم، وابن حمان في رعايتيه.

أحلهما: لا يسجد، هو الصُّعيج.

قال في مجمع البحرين، والمصنّف في النّكت: لا يسجد له أقوى الوجهين.

وجزم به في المغني، والشرح، فقالاً: لو سها بعد سجود السُّهو لم يسجد لذلك انتهى.

والوجه الثاني: يسجد له.

فُصلُ

وَمَحِلُّ سُجُودِ السَّهُو نَدْبًا (و) ذَكَرَهُ القَاضِي وَأَبُو الخَطَّابِ.

وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ (ع) وتكذَا.

قَالَ القَاضِي: لا خِلافَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ، وَإِنْمَا الكَلامُ فِي الْآوْلَى، والْآفْضَلِ، فلا مَعْنَى لِادْعَاءِ النَّسْخِ.

وَقِيلَ: وُجُوْبًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَإِنَّ عَلَيْهِ يَدُلُأُ كَلامُ أَحْمَدَ.

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام المُسْتَوْعِبِ، والتُّلْخِيصِ، والشُّيْخ، وغيرهم.

وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَّ وَمُحَمَّدٌ وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلامِ: إِلاَّ إِنَا سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ أَوْ أَخَذَ بِظَنَّهِ، هَذَا المَذْهَبُ. وَأَطْلَقَ أَكْثَرُهُمْ النَّقْصَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الخِلافِ، والْمُحَرُّر، وَغَيْرُهُمَا: نَقْصُ رَكْعَةٍ، وإلاَّ قَبْلَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَدْ سَبَقَ، وَعَنْهُ: كُلُّهُ قَبْلُهُ (و شَ) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ وَابْنُهُ وَأَبُو الفَرَج.

قَالَ فِي الجِلافِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ القِيَاسُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و م).

وَعَنْهُ: مِنْ نَقْص بَعْدَهُ، وَمِنْ زِيَادَةٍ قَبْلُهُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، (ُو م)، فَيَسْجُدُ مَنْ أَخَذَ بِاليَقِينِ قَبْلَهُ (م) الآمْرِهِ عليه السلام الشَّاكُ أَنْ يَدَعَ الرَّابِعَةَ وَيَسْجُدَ».

قِيلَ: احْتَجُ بِهِ أَحْمَدُ، وَمَنْ أَحَدَ بِظُنَّهِ بَعَدَهُ، احْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيَكْفِيهِ لِجَمِيعِ السُّهْوِ سُجُودٌ، وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحِلُّهُمَا أَوْ شَكُ هَلْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ فِي المُنصُوصِ (و).

قِيلَ: يُغَلِّبُ مَا قَبْلَ السُّلامِ (و م) وَحُكِي بَعْدَهُ.

وَقِيلَ: الْآسَنَقُ وَأَطْلَقَ القَاضِي، وَغَيْرُهُ لا يَجُوزُ إِفْرَادُ سَهْوِ بِسُجُودٍ، بَلْ يَتَدَاخَلُ (م ٩)(١). يَرَنُ مُ مُونَ مِن اللهِ مِنْ مُونِدِ عَلَيْهِ مِنْ مِن مِن مِن مِن مَنْ مَنْ مُونِدَ مِنْ

وَيَكْفِيهِ سُجُودٌ فِي الآصَحِّ لِسَهْوَيْنِ: أَحَدُهُمَا جَمَاعَةً، والأُخَرُ مُنْفَرِدًا.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ويكفيه لجميع السّهو سجودٌ ولو اختلف محلّهما أو شكّ هل سجد للسّهو في المنصوص قبل يغلّب ما قبل السّلام وحكى بعده، وقبل الأسبق وأطلق القاضي وغيره لا يجوز إفراد سهو بسجود، بل يتداخل). انتهى.

إذا قلنا: يكفيه لجميع السُّهو سجودٌ واحدٌ وهو الصُّحيح من المذهب المنصوصُ عن الإمام أحمد فهل يغلَّسب مـا قبـل السَّـلام، أو الأسبق؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه الجحد في شرحه ومحرَّره، والحاوي الكبير، وأبن تميم.

أحدهما: يغلّب ما قبل السّلام وهو الصّحيح.

قال في مجمع البحرين يغلُّب ما قبل السُّلام في أقوى الوجهين.

وجزم به في المغني، والكافي، والشُّرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وشرحُ ابن منجًّا، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يغلُّب أسبقهما وقوعًا.

قلت: وهو قويُّ.

تنبيهان: الأوَّل: إذا قلنا: لا يغلّب الأسبق وقوعًا فهل يغلّب ما قبل السِّلام على مـا بعـده، أو عكسـه؟ حكـى المصنّـف قولـين، وقدّم، أنّه يغلّب ما قبل السُّلام على ما بعده، وهو الصُّحيح من المذهب، واللّه أعلم.

وأطلقهما ابن تميم.

الثَّاني: قوله: (واطُّلق القاضي وغيره لا يجوز إفراد سهو بسجودٍ بل يتداخل).

لعلَّه: لا يجوز إفراد كلُّ سهو بزيادة (كلِّ)، ويدلُّ عليه قُرِله: (بل يتداخل).

وَإِنْ نَسِيَ سُجُودَ السُّهُو فَعَنْهُ يَقْضِيهِ مَعَ قَصْرِ الفَصْلِ (و ش).

وَعَنْهُ: وَبَقَائِهِ بِالْمَسْجِدِ، وَلَعَلَّهُ أَشْهَرُ وَعَنْهُ وَلَمَّ يَتَكَلَّمُ (و هـ).

وَعَنْهُ: لا يَسْجُدُ مُطْلَقًا (و م) فِيمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ بَعْدَ فِيمَا قَبْلُهُ أَعَادَ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: يَسْجُدُ بِالْمَسْجِدِ (١٠، ١١)^(١).

وَإِنْ أَخِدَثَ بَغَدَ صَلَاتِهِ فَفِي السُّجُودِ لَوْ تُوَضًّأُ وَجْهَانِ (م ١٢)(٢).

(۱) (مسألة - ۱۰ - ۱۱): قوله: (وإن نسي سجود السَّهو فعنه يقضيه مع قصر الفصل وعنه وبقائه بالمسجد، ولعلَّه أشهر، وعنه ولم يتكلَّم، وعنِه لا يسجد مطلقًا، وعنه عكسه، اختاره شيخنا، وقيل يسجد بالمسجد). انتهى.

ذكر المصنّف في هذه المسألة عدَّة أقوال:

أحدها: أنَّه يقضيه مع قصر الفصل، وبقائه في المسجد، وهو الصُّحيح من المذهب، نصُّ عليه.

قال المصنّف هنا: (ولعلَّه أشهر).

قال ابن منجًا في شرحه، والزَّركشيُّ: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: سجد ولو تكلُّم، ما لم يطل فصلٌ، أو يخرج من المسجد على الأظهر، وجزم به في الإفادات، والمنوّر.

وقدَّمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والمغني، والشَّرح ونصراه، والتَّلخيسص، والمحرَّر، ومختصـر ابـن تميــم، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحاويين ومجمع البحرين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال في الرَّعاية الكبرى: فإن نسيه قبله سجد بعده إن قرب الزَّمن، وقيل أو طال، وهو في المسجد. انتهى.

وعنه يسجد مع قصر الفصل ولو خرج من المسجد، اختاره القاضي، والمجد في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنّه قال: فإن نسيه، وسلّم سجد إن قرب منه. انتهى.

وقال ابن تميم بعد أن قدَّم الأوَّل: وإن خرج من المسجد ولم يطل سجد في أصحُّ الوجهين، وقدَّمه الزَّركشيّ.

وقال نصُّ عليه في رواية ابن منصور، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكافي، فإنَّه قال: فإن نسي السُّجود فذكره قبل طول الفصل سجد. انتهى. وعنه: لا يسجد مطلقًا، يعني سواءً قصر الفصل أو طال، خرج من المسجد أو لا، وعنه أنَّه يسجد مطلقًا.

يعني: سواءً قصر الفصل أو طال، خرج من المسجد أو لا، عكس الَّتي قبلها، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وجزم به ابن رزين في نهايته، وقيل يسجد مع طول الفصل ما دام في المسجد، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

وقال ابن عقيلٍ في تذكرته: وإذا سها أنَّه سها فإنَّه يسجد ما دام في المسجد.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ محلُّ الخلاف المطلق في مكانين.

أحدهما: القضاء مع قصر الفصل، والقضاء مطلقًا وعدمه مطلقًا.

والثَّاني: إذا قلنا بالقضاء مع قصر الفصل، فهل يشترط أن يكون باقيًا في المسجد، أم لا؟

أمًّا إذا قلنا باشتراط البقاء في المسجد، فهل يشترط عدم التَّكلُم أم لا؟ فليس من الخلاف المطلق.

إذا علم هذا؛ فرواية القضاء مطلقًا وعدمه مطلقًا لا يقاومان رواية التَّفصيل في التَّرجيح، ولكنَّ رواية السُّجود مطلقًا لها قوَّةً.

وأمًا الحلاف في اشتراط بقائه في المسجد وعدمه مع قصر الفصل فقويٌّ من الجسانيين، فهمذا اللَّذي ينبغي أن يكون الخلاف فيم مطلقًا، واللَّه أعلم، ولعلَّه أراد ذلك لا غير.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (فإن أحدث بعد صلاته ففي السُّجود لو توضًّا وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان، والمصنّف في حواشيه.

أحدهما: حكمه حكم عدم الحدث كما تقدُّم فيرجع فيه قصر الفصل وطوله.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرِ من الأصحاب لإطلاقهم السُّجود.

والوجه الثَّاني: لا يسجد هنا إذا توضًّا، سواءٌ قصر الفصل أو لا، خرج من المسجد أم لا، واللَّه أعلم.

وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي صَلاقٍ سَجَدَ إِذَا سَلَّمَ، اطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: مَعَ قَصْرِ فَصْلِ، وَيُخَفَّقُهَا مَعَ قَصْرِهِ لِيَسْجُدَ.

وَمَتَى سَجَدَ بَعْدَ السِّلَامِ تَشْهُدٌ (و هـ م) اَلتَّشَهُدُ الآخِينَ ثُمٌّ فِي تُورُكِي إِذًا فِي الْتَنايِدِ وَجْهَان (م ٤٣)(١).

وَتِيلَ: لا يَسَنَهُكُ وَاخْتَأْرُهُ مُنَيْخُنَا كَسُجُّودِهِ قَبْلَ السَّلام، ذَكْرَهُ فِي الْجِلافِ (عُ) وَلا يُحْرِمُ لَهُ، وَسُجُودُ السَّهُو وَمَا يَفُولُ فِيهِ وَيَعْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ كَسُجُودِ الصُّلْبِ؛ لأَنَّهُ أَطْلَقَهُ فِي قِصَةٍ فِي الْبَلَيْنِ، فَلَوْ خَالَفَ عَادَ بِنِيَّةٍ

وَمَنْ تَرَكُ سُجُودَ السَّهْوِ الوَاجِبَ صَمْدًا بَطَلَتْ بِمَا قَبَّلَ السَّلامِ (وَ ش) لا بِمَا بَعْدَةً (و) عَلَى الأَصْعُ فِيهِمَا، وَفِي صَلاةٍ وَمَنْ تَرَكُ سُجُودَ السَّهْوِ الوَاجِبَ صَمْدًا بَطَلَتْ بِمَا قَبَّلَ السَّلامِ (وَ ش) لا بِمَا بَعْدَةً (و المَأْمُوم الرَّوَايَتُان^(٢).

ُقَالُنَ فِي الْفُصُولِ: وَيَأْتُمُ بِتَرْكِ مَا بَعْدَ السَّلامِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَبْطُلْ لآنَّهُ مُنْفَرِة عَنْهَا، وَاجبَ لَهَا كَالآذَانِ. وَلا سُجُودَ لِسَهْرٍ فِي جِنَازَةٍ، وَسُجُودِ تِلاوَةٍ وَسَهْرٍ (و)، والنَّفَلْ كَالفَرْضِ (و) وَسُنَبَقَ سُجُودُ السَّهْرِ لِنَفْلٍ عَلَى رَاحِلَــةٍ، وَيَأْتِي فِي صَلاةٍ الْخُوفُ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (ومتى سجد بعد السُّلام تشهُّد النُّشهُّد الأخير، ثمُّ في تورُّكه إذن في اثناته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّحايتين، ومختصر ابن تميم، والحاويين.

أحدهما: لا يتورُّك بل يفترش، وهو الصُّحيح، صحَّحه في مجمع البحرين، والجد في شرحه.

وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد.

وقدُّمه في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم. ذكروه في صفة المثلاة.

والوجه الثَّاني: يتورُّك اختاره القاضي ويحتمله كلام الإمام أحمد.

(٢) تنبيه: قوله: (ومن ترك سجود السُّهو الواجب عمدًا بطلت بما قبل السُّلام، لا بما بعده على الأصحُّ فيهما، وفي صلاة المـأموم الرّوايتان). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أنَّ بطلان صلاة المأموم مبنيٌّ على بطلان صلاة الإمام، وأنَّ فيسه الرَّوايتـين اللُّتـين في صــلاة الإمــام تصحيحًــا ومذهبًا.

وقد قال الحجد في شرحه ومن تبعه إذا بطلت صلاة الإمام ففي بطلان صلاة المأموم روايتان. انتهى.

فهذا خالفٌ لما قاله المستف.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ومن تعمَّد ترك السُّجود الواجب قبل السَّلام بطلت صلاته وعنه لا تبطل، كالَّذي بعده في الأصحُّ فيـــ، وتبطل صلاة المتقرد، والإمام دون المأموم.

وقيل: إن بطلت صلاة الإمام بتركه ففي صلاة المأموم روايتان، وقيل: وجهان. انتهى.

فظاهر ما قدَّمه أنَّه موافقٌ لما.

قال المصنّف: فهذه ثلاث عشرة مسألةً قد فتح الله بتصحيحها.

باب صلاة التَّطوُّع

التُطَوَّعُ فِي الآصْلِ: فِعْلُ الطَّاعَةِ، وَشَرَهَا وَعُرْفًا طَاعَةً غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَالنَّفَلُ، والنَّافِلَــةُ الزِّيــادَةُ، والتَّنَفُــلُ التَّطَــوُعُ أَفْضَــلُ تَطَوُّعَاتِ البَدَنِ الجهادُ، أَطْلَقَهُ الإمَامُ، والآصْحَابُ رحهم الله فَالنَّفَةُ فِيهِ أَفْضَلُ.

وَتَقَلَ جَمَاعَةُ الصَّدَقَةُ عَلَى قَرِيبُهِ المُحْتَاجِ الْمُعَلَّ مَعَ عُدَمٍ حَاجَتِهِ النِّهِ، ذَكَرَهُ الخَالِأُلُّ وَغَيْرُهُ، وَعَـنْ خُرَيْـم بُـنِ فَـاتِكِ مَرْقُوعًا: همَنْ الْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِيَتُ بِسَبْعِ مِثَةِ ضِعْفُرِهِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٣١٨٦)، والتَّرْمِلِيُّ (١٦٢٥) وَحَسَّنَهُ، وَالِمَنْ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٦٤٧)، وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ: ذِكْرَ تَصْعِيفُ النَّفَقَةِ فِي صَبِيلِ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ.

وَالْآحْمَادُ (٥/ ٢٥٣) وَخَيْرِهِ هُمَنْ عَمِلْ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بَعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللّهِ كَانَتْ لَــهُ بِسَبْعِمِالَةِ ضيعُفهِ*، وَحَنِ الفَاسِم بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَنْ أَبِي أَمَامَةً مَرْفُوعًا *أَفْضَالُ الصَّدَقَاتِ ظِلُ فُسْطَاطِ فِي سَبِيلِ اللّهِ، وَمَنِيحَةُ خَادِم فِي سَبِيلِ اللّهِ، أَوْ طَرُوقَةً فَحْلِ فِي سَبِيلِ اللّهِ القاسِم تَكَلَّمَ فِيهِ.

رُوَاهُ التَّرْمِلِينُ (١٦٢٧)، وَقَالَ: حَسَنَ صَحِيحٌ غَرَيبٌ.

وَقِيلَ: رِبَاطُ أَفْضَلُ مِنْ جِهَابٍ وَحُكِي رِوَالِهَ.

وَنَقُلَ ابْنُ هَانِي أَنْ أَخْمَدُ قَالَ لِرَجُلِ أَرَادَ النَّفْرَ أَقِمْ أَقِمْ عَلَى أَخْتِك أَحَبُّ إِلَيَّ، أَرَالِت إِنْ حَدَثَ بِهَا حَدَثَ مَـنْ يَلِيهَـا؟ وَنَقَلَ حَرْبُ أَنْهُ قَالَ لِرَجُلٍ لَهُ مَالَ كَثِيرٌ: أَقِمْ عَلَى وَلَدِك وَتَعَاهَلَهُمْ أَحَبُّ إِلَيْ، وَلَمْ يُرَخُصُ لَهُ، يَعْنِي فِي غَزْدٍ غَيْرِ مُختَـاجِ اللّهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَاسْتِيعَابُ عَشْر ذِي الحِجَّةِ بِالعِبَادَةِ لَيْلاً وَنَهَارًا أَفْضَلُ مِنْ جِهَادٍ لَمْ يَلْعَبْ فِيسِهِ نَفْسُهُ وَمَالُـهُ، وَهِـيَ فِـي غَيْرُو تَعْدِلُهُ، لِلاَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ المَّشْهُورَةِ.

وَقَدْ رَوَاهَا أَحْمَدُ (٥/ ٢٦٩)، وَلَعَلُ هَذَا مُرَادُ هَيْرِهِ.

وَقَالَ: العَمَلُ بِالفَوْسِ، والرُّمْحِ أَفْضَلُ فِي النُّغْرِ.

وَفِي غَيْرِهِ نَظِيرُهَا.

وَفِي الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ (خ: ٣٨٠٥، م: ٢٩٨٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «السَّاعِي عَلَى الآرْمَلَةِ، والمِسْكِينِ كَالْمَجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَكَالْقَائِمِ لا يَفْتُرُ وَكَالْصُائِمِ لا يُقْطِرُه.

وَفِي لَفَظْ لِلْبُخَارِيِّ (٣٦٠٠): «أَوْ كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ» قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ مَعَ أُجْرِ الجِهَادِ كَأْجْرِ الصَّالِمِ القَالِمِ، مُضَافًا إِلَى فَضِيلَةِ الجِهَادِ كَلْمَا قَالَ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٥/ ١٩٥) عَنْ يَحْتَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَـادٍ -مَوْلَـى ابْنِ عَبْاسٍ-، عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ عَبْدِاللّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي اللّهْرْدَاءِ مَرْقُوعًا: «أَلا أَنْبُكُمْ بَخَيْرِ أَحْمَالِكُمْ وَأَرْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُـم، وَأَرْفَعَها فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرٌ لُكُمْ مِنْ إَصْفَاءُ اللّهُ مَبْ، والوَرِقِ وَخَيْرٌ لُكُمْ مِنْ أَصْلًاءُ اللّهُ؟، والوَرِقِ وَخَيْرٌ لُكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقُوا غَدُوكُمْ فَتَصْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ، وَيَصْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ، وَيَصْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ، وَيَصْرِبُوا

إِمَنْنَادُ جَيَّدُ؛ رَوَاهُ التَّرْمِلِيقُ (٣٣٧٧)، وَالْبِنُ مَاجَهُ (٣٧٩٠).

وَالْأَحْمَدُ (٥/ ١٩٥) مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

وَرُوَاهُمَا مَالِكُ (١/ ٢١١) مَوْقُوفَيْن.

وَسَلَلُهُ أَبُو قَاوُد: يَوْمُ العِيدِ بِالنُّفْرُ قَوَّمْ تَحْفَظُ الدُّرُوبَ، وَقَوْمٌ يُصَلُّونَهَا أَيْمًا أَحَبُ إِلَيْك، قَالَ كُلِّ.

وَعَنْهُ: العِلْمُ: تَعَلَّمُهُ وَتَعَلِيمُهُ الْفَضَلُ مِنَ الجِهَادِ وَغَيْرِهِ (و هـ م).

نَقَلَ مُهَنَّا: ﴿ طَلَّبُ العِلْمِ أَفْضَلُ الْآعَمَالِ لِمَنْ صَمَّتَ بِيُتُهُ، قِيلَ فَأَيُّ شَيْءٍ تَصْعِيحُ النَّبَةِ؟ قَالَ: يَنْوِي بِتَوَاصْعِ، وَيَنْفِي عَنْهُ الجَهْلَ.

وَقَالَ لَآبِي دَاوُد: شَرْطُ النَّيَّةِ شَدِيدٌ، حُبِّبَ إِلَيَّ فَجَمَعْته، وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِيَ: يَطْلُبُ الحَدِيثَ بِقَدْرِ مَا يَظُنُ أَنَّهُ قَدْ انْتَفَعَ بِهِ، قَالَ: العِلْمُ لَا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ.

وَنَقَلَ اٰبِنُ مَنْصُورٍ إِنَّ تَذَاكُرَ بَعْضِ لَيْلَةٍ أَحَبُّ إِلَى أَحْمَدَ مِنْ إِخْيَائِهَا وَإِنَّهُ العِلْمُ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ. قلت: الصَّلاةُ، والصَّوْمُ، والحَيْجُ، والطَّلاقُ وَنَحْوُ هَذَا؟ قَالَ نَعَمْ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ فَعَلَ هَٰذَا أَوْ غَيْرَهُ وَمِمًا هُوَ خَيْرٌ فِي نَفْسِهِ لِمَا فِيْهِ مِنَ المَحْبُّةِ لَهُ، لاَ لِلّهِ وَلا لِغَيْرِهِ مِسنَ الشُركَاءِ، فَلَيْسَ مَذْمُومًا، بَلْ قَدْ يُغَابُ بانْوَاعِ مِنَ النُّوَابِ: إِمَّا بِزِيَادَةٍ فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا، فَيَتَنَعُمُ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، وَلَوْ كَانَ كُلُّ فِعْلِ حَسَسِ لَـمْ يُفْحَلْ لِلّهِ مَذْمُومًا لَمَا أُطْعِمَ الكَافِرُ بِحَسَنَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، لآنُهَا تَكُونُ سَيِّئَاتٍ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ وَتَوَابِسِهِ فِي الدُّنْيَا، لآنُهَا تَكُونُ سَيِّئَاتٍ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ وَتَوَابِسِهِ فِي الدُّنْيَا، لآنُهَا تَكُونُ سَيِّئَاتٍ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ فَوَائِدِ ذَلِكَ وَتَوَابِسِهِ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللّهُ إِلَى أَنْ يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ.

وَهَذَا مَغْنَى قَوْل بَعْضِهُمْ: طَلَبْنَا العِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ فَاتِى أَنْ يَكُونَ إِلاَّ لِلَّهِ، وَقَوْل الآخَرِ: طَلَبَهُمْ لَهُ نِيَّةٌ، يَغْنِي: «نَفْسُ طَلَبَهِ حَسَنَةٌ تَنْفَعُهُمْ»، وَهَذَا قِيلَ فِي العِلْمِ لآنَهُ الدَّلِيلُ المُرثيدُ، فَإِذَا طَلَبَهُ بِالْمَحَبَّةِ وَحَصَّلَهُ وَعَرَّفَهُ، بِالإِخْلاصِ فَالإِخْلاصُ لا يَقَعُ إِلاَّ بالعِلْم، فَلَوْ كَانَ طَلَبَهُ لا يَكُونُ إِلاَّ بالإِخْلاصِ لَزَمَ الدُّورُ.

وَعَلَىٰ هَذَا مَا حَكَاهُ أَخْمَهُ، وَهُوَ حَالُ النَّفُوسِ الْمُخْمُودَةِ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ خَدِيجَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَلاّ، واللَّهِ لا يُخْزِيك اللَّــهُ، فَعَلِمْت: أَنَّ النَّفْسَ المَطْبُوعَة عَلَى مَحَبَّةِ الآمْرِ الْمُخمُودِ وَفِعْلِهِ لا يُوقِعُهُ اللَّهُ فِيمَا يُضَادُ ذَلِكَ.

وَفِي الفُنُونِ: إِذَا أَنْمَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِ نِعْمَةً أَحَبُّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ أَثَرُهَا، وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ حَبُّ بِ إِلَيَّ العِلْمَ، فَهُـوَ أَسْنَى الأَعْمَال، وَأَشْرَفُهَا، وَاحْتَارَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا

وَنَقَلَ الْمُووَذِيُّ فِيمَنْ يَطْلُبُ العِلْمَ وَتَأْذَنُ لَهُ، والدَّتُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ المُقَامَ أَحَبُّ إِلَيْهَا.

قَالَ: ۚ إِنْ كَانَ ۚ جَاهِلاً لا يَدُرِي كَيْفُ يُطلِّقُ، وَلا يُصَلِّي فَطَلَبُ العِلْمِ أَحَٰبُ إِلَيْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عَرَفَ فَالْمَسَامُ عَلَيْهَا أَحَبُ إِلَيْ، وَهَذَا لَعَلُهُ يُوَافِقُ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الجِهَادِ مَا سَبَقَ مِنْ رِوَايَةٍ حَرْبٍ وَابْنِ هَانِي، وَكَلاَمُ الآصْحَابِ هُنَسَا يَـدُلُ عَلَى أَنْ مِـنَ العِلْم مَا يَقَمُ نَفْلاً.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ فِي الجِهَادِ فِي طَلَبِ العِلْمِ بِلا إذْن، وَصَرَّحَ بِهِ مِـنَ الآثِيئَةِ إسْحَاقُ، نَقَلَهُ ابْـنُ مَنْصُـورٍ، لآتُـهُ لا تَعَارُضَ بَيْنَ نَفْل وَوَاجبِ، فَيَجبُ مِنَ القُرْآنَ مَا يُجْزَىءُ الصَّلاةَ، وَهُوَ الفَاتِحَةُ عَلَى الْمُنْهِ.

وَنَقَلَ الشَّالُنَجِيُّ: أَقَلُ مَا يَجِبُ الفَاتِحَةُ وَسُورَتَانَ، وَهُو بَعِيدٌ، لَمْ أَجِدْ لَهُ وَجْهَا، وَلَعَلَمُ غَلَطَ، وَدَكَرَ البَنُ حَزْمِ أَنَّهُمُ اتَّفَقُوا أَنُّ حِفْظُ شَيْءٍ مِنْهُ وَاجْبٌ، وَأَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ حِفْظُ أَكْثَرَ مِنَ البَسْمَلَةِ، والفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ مَعَهَا، وَعَلَى اسْتِحْسَان حِفْظِ جَمِيعِهِ، وَأَنْ ضَبْطَ جَمِيعِهِ وَاجِبٌ عَلَى الكِفَايَةِ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي البَابِ، قَالَ أَحْمَدُ: وَيَجِبُ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ العِلْمِ مَا يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قِبلَ مِثْلُ أَي شَيْءٍ؟ دِينُهُ، قِبلَ لَهُ: فَكُلُّ العِلْمِ يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قَالَ: الفَرْضُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ لا بُدُّ لَهُ مِنْ طَلَبِهِ، قِبلَ مِثْلُ أَي شَيْءٍ؟.

قال الذِي لا يَسَعُهُ جَهَلُهُ: صَلاتُهُ، وَصِيَامُهُ، وَنَحُو ُ ذَلِكَ، وَمُرَادُ أَحْمَلَا مَا يَتَعَيَّنُ وُجُوبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنُ وَجُوبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيْنُ وَجُوبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيْنُ وَجُوبُهُ، وَإِنْ لَلْمَاتِ وَمَنَعَ الآمِدِيُ فِي خُلُو الزَّمَانِ عَنْ مُجْنَهِدٍ كَوْنَ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مِنْ فُسرُوضِ الكِفَايَاتِ؛ اكْتِفَاءُ بِرُجُوعِ الْعَمَامُ اللَّائِق، وَهَذَا خَرِيبٌ. العَوَامُ إِلَى المُجْتَهِدِينَ فِي العَصْرِ السَّابِق، وَهَذَا خَرِيبٌ.

فَمَتَى قَامَتَ طَائِفَةٌ بِّمَا لا يَتَعَيْنُ وَجُوبُهُ قَامَتْ بِفَرْضِ كِفَايَةٍ ثُمَّ مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ فَنَفْلٌ فِي حَقِّهِ، وَوُجُوبُهُ مَعَ قِيَــامٍ غَـيْرِهِ بِـهِ دَعْوَى تَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيل.

وَصَرَّحَ بَعْضُ الحَنَّفِيَّةِ، والشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَأَنَّهُ لا يَقَعُ نَفْلاَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ أَفْضَلَ لاَنَّ فَرْضَ الكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ.

ُ وَلَعَلُ الْمَرَادَ مَا لَمْ يَكُنْ النَّفَلُ سَبَبًا فِيهِ، فَإِنَّ البِّندَاءِ السَّلامِ أَفْضَلُ مِنْ رَدُّو لِلْخَبَرِ، وَجَعَلَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ذَلِكَ حُجَّةً فِــي أَنَّ صَلاةً الجِنَارَةِ المُتكَرِّرَةَ فَرْضُ كِفَايَةٍ كَمَا يَأْتِي عَنْهُمَّ.

وَصَرَّحُ ۚ بِهِ بَعْضُهُمْ ۚ فِي رَّدٌ السَّلامُ المُتَكَرِّرَ ۚ وَلَمْ أَجِٰدْ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلا الحَنَفِيَّةُ إِلاَّ فِي العِلْمِ. وَيَأْتِي كَلامُ شَيْخِنَا فِي صَلاةِ الجِنَازَةِ أَنْ فَوْضَ الكِفَايَةِ إِذَا فُعِلَ ثَانِيًا أَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْسِنِ، فَعَلَى هَـذَا لا

مَدْخَلَ لَهُ هُنَا، وَكَذَا الجهادُ، وَسَيَأْتِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ تَعَلَّمَ العِلْمِ ۚ وَتَعْلِيمَهُ يَلاخُلُ بَعْضُهُ فِسي الجِهَـادِ وَأَنْسَهُ صِنْ نَـوْعِ الجِهَـادِ مِنْ خَوْمِ الجِهَـادِ مَانْسَهُ مِنْ خَرُوضِ

قَالَ: والْمُتَاخِرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا القَوْلَ: أَفْضَلُ مَا تُطُرِّعَ بِهِ الجِهَادُ، وَذَلِكَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْشِئَهُ تَطَوُّعًا بِاعْتِبَارِ أَنَّـهُ لَيْسَ بِفُرْضِ عَيْنِ عَلَيْهِ.

بِأَعْتِبَارِ أَنَّ الفَّرْضَ قَدْ مَنقَطَ عَنْهُ، فَإِذَا بَاشَرَهُ، وَقَدْ مِنقَطَ الفَرْضُ فَهَلْ يَقَعُ فَرْضًا أَوْ نَفْلاً؟

عَلَى وَجُهَيْن كَالوَجُهَيْن فِي صَلاةِ أَلِجَنَارُةِ إِذَا أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ صَلاَهَا غَيْرُهُ.

وَانْبَنَى عَلَى الوَجْهَيْن جَوَازُ فِعْلِهَا بَعْدَ العَصْرَ، والفَجْر مَرَّةً ثَانِيَةً.

والصَّحِيحُ: أَنْ ذَلِكَ يَقَعُ فَرْضًا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِعْلُهَا بَعْدَ العَصْرِ، والفَجْرِ، وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءُ الدُّخُولِ فِيهَا تَطَوَّعُــا كَمَـا فِـي التُّطَوُّع الَّذِي لَزَمَ بِالشُّرُوعِ فَإِنَّهُ كَانَ نَفْلاَ، ثُمَّ يَصِيرُ إِثْمَامُهُ وَاجبًا، وَلْيَحْذَرْ العَالِمُ وَيَجْتَهِدْ فَإِنَّ ذَنَّبُهُ أَشَدُّ.

نَقَلَ المَرُّوذِيُّ: العَالِمُ يُقْتَدَى بهِ، لَيْسَ العَالِمُ مِثْلَ الجَاهِلِ، وَمَعْنَاهُ لابْنِ المُبَارَكُ وَغَيْرُوَ.

وَقَالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: يُغْفُرُ لِسَبْعِينَ جَاهِلاً قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِعَالِم وَاحِدٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَشَدُ النَّاسَ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ بعِلْمِهِ، فَذَنْبُهُ مِنْ جنْس ذَنْبِ اليَهُودِ، واللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي آدَابِ عُيُونِ المَسَائِلِ: العِلْمُ أَفْضَلُ الآعْمَالَ، وَأَقْرَبُ العُلَمَاءَ إِلَى اللَّهِ وَأَوْلاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةً.

وَذَكَرَ ٱكْثَرُ الْإَصْحَابِ بَعْدَ الجِهَادِ، والعِلْم الصَّلاةَ (ش) فِي تَقْدِيمِهَا، لِلأخْبَار فِي أَنَّهَا أَحَبُ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ وَخَيْرُهَا، وَلَأَنَّ مُدَاوَمَتُهُ عليه السلام عَلَى نَفْلِهَا أَشَدُّ، وَلِقَتْل مَنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا؛ وَلِتَقْدِيم فَرْضِهَا.

وَإِنَّمَا أَصْافَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهِ الصُّومَ فِي قَرْلِهِ: ﴿ كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلاَّ الْصُّومَ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ﴾ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْبَدُ بِهِ غُيْرُهُ فِي جَمِيعِ الْمِلُلِ، بَخِلَافِ غَيْرُو.

وَإِضَافَةُ عِبَادَةٍ إِلَى ۚ غَيْرِ اللَّهِ قَبْلَ الإسلام لا تُوجبُ عَدَمَ أَفْضَائِيتِهَا فِي الإسلام، فإنّ الصّلاة فِي الصّفا، والمَسرّوةِ أَعْظُـمُ مِنْهَا فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدٍ قُرَى الشَّامِ (ع)، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُسْجِدُ مَا عُبدَ بهِ غَيْرُ اللَّهِ قَطُّ.

وَقَدْ أَصْافَهُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ الْمُسَاحِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٥]، فَكَذَا الصَّلَاةُ مَعَ الصُّوم.

وَقِيلَ: أَضَافَ الصُّومَ إِلَيْهِ لآنَهُ لا يَطْلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا لا يُوجِبُ أَفْضَلِينَتُهُ فَإِنَّ مَنْ نَـوَى صِلَـةَ رَحِيهِ وَأَن يُصَلَّـىَ وَيَتَصَدُّقَ وَيَحُيُّجُ كَانَتْ نِيُّتُهُ عِبَادَةً يُثَابُ عَلَيْهَا، وَنُطْقُهُ بِمَا يَسْمَعُهُ النَّاسُ مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ أَفْضَلُ (ع).

﴿وَسَأَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ رَجُلُ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ عَلَيْكَ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لا مِثْلَ لَهُ؟.

إسْنَادُهُ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٦٤)، والنَّسَائِيُّ (٢٢٢٠) مِنْ حَلييتُ أَبِي أَمَامَةَ، فَإِنْ صَحَّ فَمَا سَبَقَ أَصَحُ، ثُمُّ يُحْمَــلُ عَلَى غَيْرِ الصَّلاةِ، أَوْ بحَسَبِ السَّائِلِ.

وَقِيلَ: الصُّومُ، قَالَ أَحْمَدُ: لا يَذَخُلُهُ رِيَاءً.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهَذَا يَدُلُ عَلَى أَفْضَلَيْتِهِ عَلَى غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ المُرُّوذِيُّ وَيُوسَفُ بْنُ مُوسَى فِي رَجُلِ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ تَطَوُّعًا فَافْطَرَ لِطَلَبِ العِلْم، فَقَـال: إذَا اختَـاجَ إِلَى طَلَب العِلْم فَهُوَ أَحَبُ إِلَىَّ.

وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَفْضَلُ مَا تَعَبُّدَ بِهِ الْمُتَعَبِّدُ الصُّومُ.

وَقِيلَ: مَا تَعَدَّىٰ نَفْعُهُ، وَحَمَلَ صَالَحِبُ الْمُحَرَّرُ وَغَيْرُهُ أَفْضَلِيَّةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْعِ القَاصِرِ كَالحَجَّ، وإلاَّ فَالْمُتَعَدِّي أَفْضَلُ. نَقَلَ المَرُّوذِيُّ: إذَا صَلَّى وَاعْتَزَلَ فَلِنَفْسِهِ، وَإِذَا قَرَأَ فَلَهُ، وَلِغَيْرِهِ يَقْرَأُ أَعْجَبُ إِلَيَّ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا ﴿الا أَخْسِرِكُمْ بأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَام، والصَّلاةِ، والصَّدَقَةِ؟ قَالُوا: بَلَى.

قَالَ: إصْلاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، فَإِنَّ فَسَادَ ذَاتِ البَيْنِ هِيَ الحَالِقَةُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُد، والتَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: «اتَّبَاعُ الجِنَازَةِ ٱلْمُضَلُ مِنَ الصَّلاةِ». وَفِي بَعْضٍ كَلامِ القَاضِي أَنْ التُّكَسُّبَ لِلْإِنْسَانِ ٱلْمُصْلُ مِنَ التَّمَلُّم، لِتَعَدِّيهِ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ الجَوْذِيُّ وَغَيْرِهِ أَنْ الطُّــوَافَ أفضل مِن الصَّلاةِ فِيهِ.

وَقَالَ شَيْخُتَا، وَذَكَرَهُ عَنْ جُمْهُورِ العُلَمَاءِ لِلْخَبَرِ. وَقَدْ نَقَلَ حَنْبُلُ: نَرَى لِمَنْ قَلِمَ مَكَّةً أَنْ يَطُوفَ، لآنَّهُ صَلاةً، والطُّوَافُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلاةِ، والصَّلاةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الطُّوَافُ لَآخُلِ العِرَاقِ، والصَّلاةُ لآخُلِ مَكُةً. وَكَذَا عَطَاءً، هَذَا كَلامُ أَحْمَدُ وَذَكَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد عَنْ عَطَاءٍ، والحَسَنِ وَشُجَاهِدِ الصَّلاةُ لآخُلِ مَكَّـةَ أَفْضَـلُ، وكذا عَطَاءً، هَذَا كَلامُ أَحْمَدَ وَذَكَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد عَنْ عَطَاءٍ، والحَسَنِ وَشُجَاهِدِ الصَّلاةُ لآخُلِ مَكَّـةَ أَفْضَـلُ، والطُّوَافُ أَفْضَلُ لِلْغُرِّبَاء.

فَدَلُ مَا سَبَقَ: أَنَّ الطَّوَافَ أَفْضَلُ مِنَ الوُقُوفِ بِعَرَقَةَ لا سِيَّمَا وَهُوَ عِبَادَةً بِمُقْرَدِهِ، يُعْتَبُو لَهُ مَا يُعْتَبُو لِلصَّلاةِ غَالِسَا؛ وقِسلَ وعند معرف منه الحَجُ أَفْضَلُ، لآنَهُ جِهَادً.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: ۚ مَيَا وَسُولَ اللَّهِ! هَلْ عَلَى النَّسَاء جِهَادً؟ قَالَ؟ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لا قِتَالَ فِيهِ الحَبَّ، والعُمْرَةُ». إسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٦٥)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٩٠١).

وَلاَّحْمَدُ (٢/ ٢٦٤)، والبُخَارِيِّ (١٤٤٧) حَنْهَا: •يَا وَسُولَ اللَّهِ! نَرَى الجِهَادَ أَفْضَلَ الآَعْمَالِ أَفَلا نُجَساهِدُ؟ قَسَالَ لَكِسَنُ أَفْضَلَ الجهادِ حَجَّ مَبْرُورٌ ٩.

وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوْصِلِيُّ (٦٩١٦) عَنْ سَنَّادِ بْنِ فَرُوخَ وَجَمَاعَةٍ قَالُوا: ثَنَا القاسِمُ بْنُ الفَصْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ﴿ الْحَجُّ جِهَادُ كُلُّ صَعَيفٍ ٩.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٠٣٧)، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةً، عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ القَامِمِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ. وَرَوَاهُ أَخْمَدُ (٦/٣٠٣)، عَنْ مُخَمَّدِ بْنِ عَلَيْ هُوَ البَاقِرُ، وَلِدَ سَنَّةَ مِتُ وَخَمْسِينَ، وَمَاتَتْ أَمُّ سَسَلَمَةً فِي وِلاَيَةٍ يَزِيدَ، فَفِي سَمَاعِهِ مِنْهَا نَظَرٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «جِهَادُ الْكَبِيرِ، والصَّغِيرِ، والضَّعِيفِ، والْمَرَّأَةِ: الحَجُّ، والعُمْرَةُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٦٢٦)، وَعَنْ بُرِيْلَتَةَ مَرَّفُوحًا «النَّفَّةُ فِي الحَجُّ كَالنَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٥٤).

وَلَآخَمَدَ وَأَبِي دَاوُد (١٩٨٨) مِنْ حَلِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامَ أَخْبَرَنِي رَسُولُ مَرْوَانَ إِلَى أُمَّ مَعْقِلُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: ١١ لَحَجُّ، والعُمْرَةُ فِي سَبيلِ اللَّهِ.

وَعَنْ أُمَّ مَعْقِلِ أَيْضًا مَرْفُوعًا: ﴿ الْحَبُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١٩٨٩) مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بَنِ إِسْحَاقَ بِعِيبِغَةِ (عَنْ) فَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَفْلَ الحَسِجُ أَفْضَـلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَمِنَ العِنْقِ، وَمِنَ الْأَصْحِيَّةِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، والأَصْحِيَّةِ، والعِنْقِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِنْ صَاتَ فِي الحَجُّ مُمَّانًا أَنْ مُنْ مَنْ مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ أَنْ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، والأَصْحِيَّةِ، والعِنْقِ، وَعَلَى ذَلِكَ إِنْ صَاتَ فِي الحَجُّ فَكَمَا لُوْ مَاتَ فِي الجهَادِ، وَيَكُونُ شَهيدًا.

رَوَى أَبُو دَاوُد (٢٤٩٩): حَدُّثْنَا حَبُدُ الوَهَّابِ بْنُ نَجَلَةً، حَدُثْنَا بَقِيَّةٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ فَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ يُرَدُّ إِلَى مَكْحُول، إِلَى عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمِ الآشْعَرِيِّ: أَنْ أَبَا مَالِكِ الآشْعَرِيُّ قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَصَلَ فِي مَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قَتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، أَوْ وَقَصَهُ فَرَسُهُ أَوْ بَعِيرُهُ، أَوْ لَدَغَتُهُ هَامَّةً، أَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ بِأَيِّ حَنْفٍ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ شُهِيدٌ، وَإِنَّ لَهُ الْجُنَّةُ».

(بَقِيَّةُ) مُخَتَلَفٌ فِيهِ، وَفِيهِ تَدْلِيسٌ وَهُوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَلِيثٌ حَسَنٌ، وَقَوْلُهُ: افْصَلَ الخَرَجَ، وَعَلَى هَذَا فَالمَوْتُ فِـي طَلَـب العِلْم أُولَى بالشَّهَادَةِ عَلَى مَا سَبَقَ.

وَلِلتُّرْمِلْدِيُّ (٢٦٤٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ.

عَنْ أَنْسٍ مِرْفُوعًا: امَنْ خَرَجَ فِي طَلَبٍ العِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ وظاهِرُ كلامٍ أَحْمَلَنَ، والأصْحَــابِ وَيَقِيِّـةِ المُلْمَاءِ أَنَّ الْمُرْالَةَ كَالرَّجُلِ فِي اسْتِحْبَابِ النَّطَوُّعِ بِٱلْحَجَّ لِمَا سَبَنَّ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَاتُهَا النَّاسُ، كُتِبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ فَقَامَ الآفْرَعُ بْنُ حَابِسِ فَقَالَ: فِي كُلِّ عَامٍ يَسَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ، وَلَوْ وَجَبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا، وَلَمْ تَسْتَطيعُوا أَنْ تَغْمَلُوا بِهَا، الحَسجُ مَـرُةً، فَمَنْ زَادَ فَهُو تَطَوعُ عَلَيثٌ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَخْمَدُ (١/ ٧٧٠)، وَأَلُو وَالُود (١٧٢١)، والنَّسَائِيُّ (٢٦٢٠)، وَالْبَنُ مَاجَة (٢٨٨٦).

وَلاَبِي دَاوُد (١٧٢٢)، عَنِ النَّفَيْلِيِّ عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي وَاقِيدِ اللَّيْشِيِّ صَنْ أَبِيهِ سَمِعْتَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ لاَّزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ «عَلْهِ ثُمَّ ظَهُورَ الخَصْرِ».

رَوَاهُ ٱلْخَمَدُ (٢١٨/٥)، عَنْ سَمِيدِ بْنِ مَنْصُورٌ عَنْ عَنْبِهُ العَزِيزِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ أَبِي وَاقِـدٍ، عَـنْ أَبِيـهِ فَذَكَـرَهُ وَقَـدْ

وَقَالَ بَعْضَهُمْ: الخَبْرُ مُنْكُرٌ، فَمَا رَلُنَ يَحْجُجْنَ، وَمَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، قَالَ: فَكَانَ كُلُهُنَّ يَحْجُجْنَ إلاَّ رَيْنَبَ بَنْتَ جَحْشِ وَسَوْدَةَ بِنْتَ رَمْعَةَ، وَكَانَتِ تَقُرِلُ: واللَّهِ لا تُحَرِّكُنَا طَابُةً بَعْدَ أَنْ سَبِعْنَا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ، أَطْنُهُ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِنْبِ، عَنْ صَالِحٍ مُولِّى التَّوْلُمَةِ عَنْهُ.

وَقَالَ أَخْمَدُ (٣/ ٤٤٦): حُدَّثُنَا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِنْبِ، عَنْ صَالِح مَوْلَى التَّوْآمَةِ عَنْ أبي هُرَيْسِرَةَ «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمُّا حَجٌّ بِنِسَاتِهِ، قَالَةٌ أَخْمَدُ، وَوَثْقَةُ ابْسَنُ مَجِينِ وَخَيْرُهُ، وَضَعَقَهُ أَبُّو دَاوُد، والنَّسَائِيُّ، وغيرهما.

وَقَالَ أَبْنُ عَدِيَّ: لا بَأْسَ إِذَا سَمِعُوا مِنْهُ قَدِيمًا، مِثْلُ ابْنِ أَبِي ذِقْبِ وَظَهُورٌ بِضَمُّ الطَّاءِ المُعْجَمَةِ. وَقَالَ ابْنُ الآثِيرِ: أَيْ إِنْكُنَّ لا تَعُدْنَ تَخْرُجْنَ، وَتَلْزَمْنَ الْحُصْرَ، هِيَ جَمْعُ الحَصِيرِ الْتِي تُبْسَطُ فِي البَيْسُوتِ بِضَسَمٌ الصَّادِ،

وَقِي البُّخَارِيُّ (١٧٦١): هَنْ الْهِرَاهِيمَ، هَنْ أَبِيهِ، هَنْ جَدِّهِ: وأَنْ عُمْرَ أَذِنَ لآزُوَاجِ النّبيِّ ﷺ فِي آخِر حَجَّةٍ حَجَّهَا، يَعْنِي فِي الحَجِّ، وَبَعَثُ مَعَهُنَّ عَبْدُ الرَّحْمَن، يَعْنِي ابْنَ عَوْفٍ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانُ﴾.

نَقَلَ أَبُو طَالِبُو لَيْسَ أَنْتُهَ الحَجُّ شَيْءٌ؛ لِلتَّعَبِ الَّذِي فِيهِ، وَلِيَلْكَ المَشَاعِرِ، وَفِيهِ مَشْهَدٌ لَيْسَنَ فِي الإِمْـلام مِثْلُـهُ، عَشِينٌةُ عَرَفْةً، وَفِيهِ إِنْهَالَا المَال، والبِّندَن، وَإِنْ مَاتَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ طَهُرَ مِنْ ذُنُّوبِهِ.

وَاحْتَالَ شَيْخَنَا: أَنَّ كُلُّ وَاحْدٍ بِنَحْسَبِهِ، وَأَنَّ اللَّهُوْرَ بِالقَلْبِ أَفْضَلُ مِنَ القِرَاءَةِ بِلا قَلْبِ، وَهُوَ يَعْنِي كَلامَ ابْنِ الجَوْزِيّ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَصْوَبُ الْأُمُورِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يُطَهِّرُ القَلْبَ وَيُصَفِّيهِ لِلذِّكْرِ، والأنّس فيُلازمُهُ.

وَفِي رَدُّ شَيْخِنّا عَلَى الرَّافِضِيّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَغْضِيلَ أَخْمَـة لِلْجِهَادِ، وَالنَّسْآفِعِيُّ لِلصَّلاةِ وَأَبِي حَنِيفَةٌ وَمَالِكِ لِلْعِلْمِ، والتُّحْقِيقُ: لا بُدُّ لِكُلُّ مِنَ الآخَرَيْنِ.

وَقَدْ يَكُونْ كُلُّ وَاحِدِ أَفْضَلَ فِي حَالَه كَفِحْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْفَائِدِ رضي الله عنهم بِحَسَبِ الحَاجَةِ، والمُصلَحَةِ، وَيُوَافِقُ مَا سَبَقَ قُولُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ لآخْمَلَدُ: الرَّجُلُ يَبْلُغُنِي عَنْهُ صَلاحٌ، أفَاذْهَبُ أُصَلِّي خَلْفَهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ أَنْظُرْ مَا هُـوٌ أَصلَحُ

وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ سَمْعُونِ مِنْ أَصْحَابِنَا: وَسَأَلُهُ البَرْقَانِيُّ أَيُّهَا الشَّيْخُ، تَدْعُو النَّاسَ إِلَى الزَّهْـدِ فِي الدُّنْيَـا، وَتَلْبُسنُ أَحْسَنَ النَّيَابِ، تَأْكُلُ أَطْنِيبَ الطُّعَامِ، فَكَيْفَ هُلْاً؟

قَالَ: كُلُّ مَا يُصلِحُك مَعَ اللَّهِ فَافْعَلْهُ.

وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ مُثْنَى: أَفْضَلِيَّةَ الفِكْرَةِ عَلَى الصَّلاةِ، والصَّوْمِ، فَقَدْ يُتُوجُّهُ أَنْ عَمَـلَ القَلْبِ أَفْضَـلُ مِنْ عَمَـلِ الجَدَوَارِحِ، وَيَكُونُ مُرَادُ الآصْحَابِ عَمَلَ الجَوَارح.

وَرَوْى أَخْمَدُ (٥/ ١٤٦)، وَأَلْمِ ذَاوُه (٩٩٥) مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَسَنْ رَجُـلِ عَـنْ أَبِـي ذَرْ مَرْتُوعَـا: ﴿ أَيِّدُونَ أَيُّ الْأَصْمَالِ أَحَبُ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ قَائِلَ: الصَّلاةُ، والزُّكَاةُ، وَقَائِلٌ: الجهَادُ، قَالَ: أَحَبُ الآعْمَالُ إِلَى اللَّهِ، الحَبُ فِـي اللَّهِ، والبُّغْضُ فِي اللَّهِ * وَسَأَلُ عَلَيه السلام أيُّ هُرَى الإِسْلامِ أَوْتَقُ؟ قَالُوا: اَلصُّلاةُ، والزُّكَاةُ، وَحييَسامُ رَمَضَانَ، قَالَ: لا،

أَوْثَقُ عُرَى الإسلام أَنْ تُحِبُّ فِي اللَّهِ وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ٠.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٨٦) وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ البَرَاء.

وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الفُنُون روَايَةَ مُثَنَّى، فَقَالَ: يَعْنِي الْفِكْرَةَ فِي آلاء اللَّهِ، وَدَلائِل صُنْعِهِ، والوَغْــــدِ، والوَعِيــدِ؛ لآنَّــةُ الآصْــلُ الَّذِي يَفْتَحُ أَبْوَابَ الخَيْرِ، وَمَا أَثْمَرَ الشَّيْءَ فَهُوَ خَيْرٌ مِنْ ثَمَرَتِهِ.

وَقَالَ فِي الفُنُونَ أَيْضًا: لَوْ لَمْ يَكُنْ مُقَاسَاةُ الْمُكَلِّفِ إِلاَّ لِنَفْسِهِ لَكَفَاهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَكَفَى بــك شُـغْلاً أَنْ تَصِـحُ وتَسـٰـلَمَ، وَتُدَاوِيَ بَعْضَكَ بِبَعْضَ، فَذَلِكَ هُوَ الجِهَادُ الآكْبُرُ، لآنَّهُ مُغَالَبَةُ الْمُحْبُوبَاتِ.

لآنك إذَا تَأمَّلْت مَا يُكَابِدُ الْمَانِيَ، لِهَلِهِ الطُّبَاعِ الْمُتَعَالِيَةِ وَجَدْته القَتْلَ فِي المُعْنَى، لآنُهُ إِنْ ثَارَ غَضَبُهُ كُلِّفَ بَعَبْرِيدِ تِلْكَ النَّار المُضْطَرِمَة بالحِلْم، وَإِنْ تَكَلَّبَتْ الطَّبَاعُ لاسْتِيفَاءَ لَذَّةٍ مَعَ تَمَكُّن قُدْرَةٍ وَخَلْوَةٍ كُلِّفَ بَتَقْلِيصِ أَدَوَاتِ الامْتِـدَادِ باسْـتِحْضَار زَجْرَ الحِكْمَةِ، وَالعِلْمُ وَرَهْبَةِ وَعِيدِ الحَقُّ، وَإِنْ ثَارَ الْحَسَبُ كُلُّفَ القُنُوعَ بالحَال وَتَرْكُ مُطَالَعَةِ أَخُوال الآغْيَار، وَإِنْ غَلَبَ الحِقْدُ وَطَلِّبُ النَّشَفِّي مِنَ الْبَادِئ بِالسُّوء كُلُّفَ تَفْتِيرَ الحِقْدِ باسْتِحْضَار العَفْو،َ وَإِنْ ثَارَ الإعْجَابُ، والْمُبَاهَاةُ لِرُوْيَةِ الخَصَـائِصِ الَّتِسي فِي النَّفْسِ كُلُّفَ اسْتِحْضَارَ لَطِيفَةٍ مِنَ النَّوَاضُع، وَالوَطْءِ لِلْجنْسِ.

وَإِنْ اَسْنَحَلُّتْ النَّفْسُ الاسْتِمَاعَ إِلَى اللُّغُو كُلِّفَ اسْتِحْضَارَ الصَّيَانَةِ عَنِ الإِصْغَاءِ إِلَى دَاعِيَةِ السَّهْوِ واللَّهْوِ.

هَذَا وَأَمْثَالُهُ هُوَ العَمَلُ، والِنَّاسُ عَنْهُ بِمَعْزَلِ، لا يَقَعُ لَهُمْ أَنَّ العَمَلَ سِوَى رَكَعَاتُ يَتَنَفَّلُ بِهَا الإِنْسَانُ فِي جَـوْفِ اللَّيْـلِ، تِلْكَ عِبَادَةُ الكُسَالَى العَجَزَةِ، إِنَّمَا تَمَيُّزَ الْإِنْسَانُ بِهَلِهِ الْمَقَامَاتِ الَّتِي تَنْكَشِفُ فِيهَا الآخْوَالُ.

ُمَنْ وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْمَقَامَاتِ فَقَدْ رَقِيَ إِلَى ذَرَجَةِ الصَّدِّيقِينَ، وإلاَّ فَكُلُّ أَحَدٍ إذَا خَلا بَنَفْسِهِ، وَسَكَنَتْ طِبَاعُهُ لَمْ يَصْعُبْ عَلَيْهِ رَطُلٌ مِنَ الْمَاء، وَاسْتِقْبَالُ الْمِحْرَابِ.

لَكِنْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ هُوَ العَمَلُ: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاء، والمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، فَمَا تَنْفَعُ صَلاةُ اللَّيْل مَسعَ التُّبَتُّل: لِلْقُبْحِ بالنَّهَار، وَمَا تَنْفَعُ إِدَارَةُ السُّبْحَةِ بالغَدَوَاتِ فِي المَسْاجَدِ، والمُسْلِمُونَ قَتْلَـى أَفْعَـالِك طُـولَ النَّهَـار: أَسْوَالاً فِي الآسْوَاق، وَأَغْرَاضًا فِي المُسَاطِبِ؟ مَنْ يَتَخَبَّطُهُ شَيْطَانُهُ بانْوَاعِ التَّخْبيطِ، وَيَتَلاعَبُ بهِ فِـي اللَّيْـل، والنَّهَـار كُــلُّ النَّلاعُـبِ لا يُسْتَحْسَنُ مِنْهُ رُكَيْعَاتٌ فِي جَوْفِ اللَّيْل، قَدْ قَنِعَ مِنْك بالفُرُوضَ المَوْظُوفَةِ مَعَ سَلامَةِ النَّاس مِنْ يَدِك وَلِسَانِك وَيَسْأَتِي كَلامُـهُ فِي عَدَدِ الشُّهَدَاءِ، وَهَذَا ظَاهِرُ المِنْهَاجِ، فَإِنَّ فِيهِ مَنْ انْفَتَّحَ لَهُ طَرَيقُ عَمَلِ بقَلْبه بِدَوَام ذِكْرِ أَوْ فِكْرٍ، فَذَلِكَ الَّذِي لا يُعْــدَلُ بِـهِ ٱلْبَنَّةَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ العَالِمَ بَاللَّهِ وَيَصِفَاتِهِ أَفْضَلُ مِنَ العَالِمِ بالآحَكَامَ الشُّرَّعِيَّةِ، لأَنَّ الْعِلْمَ يَشْرُفُ بشَسَرَف مَعْلُوبِهِ، وَبشَمَرَاتِهُ، فَكُلُّ صِفَةٍ تُوجِبُ حَالاً: يُنْشَأُ عَنْهَا أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، فَمَعْرِفَةُ سَمَةِ الرَّحْمَةِ تُثْمِرُ الرَّجَاءَ، وَشِيدُهُ النَّقْمَةِ تُثْمِرُ الجَوْف الكَـافُ عَـنِ المَعَاصِي، وَتُفَرِّدُهُ بِالنَّفْعِ، والضَّرَرُ يُثْمِرُ التَّوكُلُ عَلَيْهِ وَخْدَهُ، والمَحَبَّةَ لَهُ، والهِبَـةُ وَمَعْرِفَـةُ الآخْكَـام لا تُثْمِـرُ ذَلِـكَ، والمُتَكَلَّـمُ الْأُصُولِيُّ لا تَدُومُ لَهُ هَٰذِهِ الآحْوَالُ غَالِبًا، وإلاَّ لَكَانَ عَارِفًا.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا: قَوْلُ أَحْمَدَ عَنْ مَعْرُوفٍ: وَهَلْ يُرَادُ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ؟

وَقَالَ أَيْضًا عَنْهُ: كَانَ مَعَهُ رَأْسُ العِلْم: خَشْيَةُ اللَّهِ.

وَفِي خُطْبَةِ كِفَايَةِ ابْن عَقِيلِ، إنْمَا تَشْزُفُ العُلُومُ بحَسَبِ مُؤَدِّياتِهَا، وَلا أَعْظُمَ مِنَ المُبَـادِئ، فَيَكُـونَ العِلْـمُ المُـؤدِّي إلَـى مَعْرِفَتِهِ، وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَجُوزُ أَجَلُ العُلُوم.

وَالْأَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ الاعْتِنَاءُ بالحَدِيثِ، والفِقْهِ، والتَّحْريضُ عَلَى ذَلِكَ وَعَجبَ مِمْنْ يَحْتَجُ بالفُضَيْل.

وَقَالَ: لَعَلُّ الفُضَيْلَ قَدْ اكْتَفَى وَقَالَ: لا يَتَنَّبُطُ عَنْ طَلَبِ العِلْمِ إلاَّ جَاهِلٌ.

(ش): الإمام الشافعي

وَقَالَ: لَيْسَ قَوْمٌ خَيْرًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَابَ عَلَى مُحَدَّثِ لا يَتَفَقَّهُ.

وَقَالَ: يُعْجَبُنِي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فَهِيمًا فِي الفِقْهِ، قَالَ شَيْخُنَا.

قَالَ أَحْمَدُ مَعْرِفَةُ الحَدِيثِ، والفِقْدِ فِيدِ أَعْجَبُ إِلَى مِنْ حِفْظِدِ، وَفِي خُطْبَةِ مَذْهَـبِ ابْسِ الجَـوْزِيِّ بِضَاصَةُ الفِقْءِ أَرْبَـحُ البَصَائِع، وَفِي كِتَابِ العِلْمِ لَهُ الفِقْهُ عُمْدَةُ العُلُومِ وَفِي صَيْدِ الْحَاطِرِ لَهُ الفِقْهُ عَلَيْهِ مَدَارُ العُلُوم، فَإِنْ ٱتْسَعَ الزَّمَانُ لِلتَّزَيُّدِ مِسْ العِلْم فَلَيْكُن مِنَ الفِقْهِ، فَإِنَّهُ الْأَنْفَعُ، وَفِيهِ الْمُهِمُّ مِنْ كُلٌّ عِلْم، هُوَ المُهِمُّ.

وَقَالَ فِي كِتَابِهِ السِّرِّ المُصُونِ: تَأَمَّلُت سَبَبَ الفَصَائِلِ فَإِذَا هُـوَّ عُلُـوُ الهِمَّةِ، وَذَلِـكَ أَمْسٌ مَرْكُـوزٌ فِـي الجِبِلَّـةِ لا يَحْصُسُلُ بالكَسْبِ، وَكَذَلِكَ خِسَّةُ الهِمَّةِ، وَقَدْ.

قال الحُكَمَاءُ: تُعْرَفُ هِمَّةُ الصَّبِيِّ مِنْ صِغَرِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ لِلصَّبْيَانِ مِنْ يَكُونُ مَعِي؟ ذَلَّ عَلَى عُلُوٍّ هِمَّتِهِ.

وَإِذَا قَالَ: مَعَ مَنْ أَكُونُ؟ دَلُ عَلَى خِسَّتِهَا،َ فَأَمَّا الخِسَّةُ فَالهِمَمُ فِيهَا دَرَجَاتٌ مِنْهُمْ مَنْ يُنْفِــقُ عُمْـرَهُ فِـيَ-جَمْـع المَــالِ وَلا يُحَصِّلُ شَيْثًا مِنَ العِلْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُ إِلَى ذَلِكَ البُخْلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَضِيَ بِالدُّونِ فِي المَعَاشِ، وَأَخَسُهُمْ الكُسَّاحُ. ﴿ ﴿ اللَّهُ وَلَا

فَأَمَّا عُلُوُ الهِمَّةِ فِيُ الفَضَائِلِ فَقَوْمٌ يَطْلُبُونَ الرِّنَاسَةَ، وَكَانَ أَبُو مُسْلِمِ الخُرَّاسَانِيُّ عَسَالِي الهِمَّةِ فِـي طَلَبِهـَا، وكَـانَتْ هِمَّـةُ الرَّضَى فِي طَلَبِ الحِلافَةِ، وَكَانَ المُتَنَبِّي يَصِفُ عُلُوَّ هِمُّتِهِ، وَمَا كَانَتْ إِلاَّ التُّكَبُرَ بِمَا يُحْسِنُهُ مِنَ الشَّعْرِ.

وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ غَايَةَ الْمَرَاتِبِ الرُّهْدُ فَيَطْلُبُهُ، ويَقُوتُهُ العِلْمُ، فَهَذَا مَغْبُسُونٌ، لآنَ العِلْمَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّهْدِ، فَقَلْ رَضِي بَنَقْص وَهُوَ لا يَدْرِي، وَسَبَبُ رِضَاهُ بِالنَّقْصِ قِلَّةُ فَهْمِهِ، إِذْ لَوْ فَهِمَ لَعَرَفَ شَرَفَ العِلْمِ عَلَى الرُّهْدِ.

وَمَنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ: المَقْصُودُ مِنَ العِلْمِ العَمَلُ، وَمَا يَعْلَمُ هَذَا أَنَّ العِلْمُ عَمَلُ العَلبِ، وَذَاكُّ أَشْرَفُ مِنْ عَمَلِ الجَوَارِجِ.

وَمَنْ طَٰلَبَةِ الْعِلْمِ مَنْ تَعْلُو هَمِنَّتُهُ إِلَى ٰ فَنَ مِنَ الْعُلُومِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ وَهَذَا نَقْصٌ، فَأَمَّا أَرْبَابُ النَّهَايَةِ فِي عُلُوَّ الْمِمَّةِ فَإِنَّهُمْ لا يَرْضَوْنَ إِلاَّ بِالغَايَةِ، فَهُمْ يَأْخُذُونَ مِنْ كُلِّ فَنَّ مِنَ العِلْمِ مُهِمَّهُ، ثُمَّ يَجْعَلُونَ جُلُّ الشَّتِغَالِهِمْ بِالفِقْءِ، لآنَّـهُ سَبَّدُ العُلُومِ، ثُـمُّ تُرْقِيهِمْ الْمِمَمُّ العَالِيَةُ إِلَى مُعَامَلَةِ الْحَقِّ وَمَحَبَّتِهِ، والأَنْسِ بِهِ.

وَقِيلَ: مَا هُمْ هَذَا كَلامُهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الآعْلَى: عَلَيْك بِالفِقْهِ، فَإِنَّهُ كَالتُّفَّاحِ الشَّامِيِّ يُحْمَــلُ مِـن عَامِـهِ، وَأَمْلَـى الشَّـافِعِيُّ عَلَـى مُصْعَبِ الزِّبَيْرِيُّ أَشْعَارَ هُذَيْلٍ وَوَقَابِعَهَا، وَآيَّامِهَا حِفْظًا، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ بِهِذَا الذَّهْنِ عَنِ الفِقْهِ؟ فَقَالَ: إِيَّاهُ أَرَدْت.

وَقَالَ أَحْمَدُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: إنَّمَا كَانَتْ هِمُّتُهُ الفِقْهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: لَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعَ مِنَ الفِقْهِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ: كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَخُنُنَا عَلَى الفِقْهِ، وَيَنْهَانَا عَنِ الكَلامِ، وَفِي خُطْبَةِ المُحِيطِ لِلْحَنْفِيَّةِ: أَفْضَلُ العُلُومِ عِنْدَ الجُمْهُورِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَصْلِ الدِّينِ وَعِلْمِ اليَقِينِ مَعْرِفَةُ الفِقْهِ. الكَلامِ، وَفِي خُطْبَةِ المُحِيطِ لِلْحَنْفِيَّةِ: أَفْضَلُ العُلُومِ عِنْدَ الجُمْهُورِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَصْلِ الدِّينِ وَعِلْمِ اليَقِينِ مَعْرِفَةُ الفِقْهِ.

وَقَالَ غَيرُهُ: قَالَ العُقَلاءُ: ارْدِحَامُ العُلُوم، مَضَلَّةٌ لِلْفُهُوم.

وقال البُخاريُ لآبِي العَبَّاسِ الوَلِيدِ بْنِ أَبْرَاهِيمَ وَقَدْ جَاءً إِلَيهِ لآجُلِ مَعْرفَةِ الحَدِيثِ، فَقَالَ لَهُ: يَا بُنَيُ لا تَدْخُلْ فِي أَسْرِ إِلاَّ بَعْدَ مَعْرفَةِ حَدُودِهِ، والوُقُوفِ عَلَى مَقَادِيرِهِ، فَقَلْت لَهُ: عَرَّفْنِي، فَقَالَ: اعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ لا يَصِيرُ مُحَدَّنًا كَامِلاً فِي حَدِيثِ إِلاَّ بَعْدَ كَذَا وَتَكَرَ أَسْيَاءَ كَثِيرَةً يَعُولُ ذِكْرُهَا، قَالَ فَهَالَنِي قَوْلُهُ، وَسَكَتَ مُتَفَكِّرًا وَأَطْرَقْتُ نَادِمًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنْي إِلاَّ بَعْدَ كَذَا وَذَكَرَ أَسْيَاءَ كَثِيرةً يَطُولُ ذِكْرُهَا، قَالَ فَهَالَنِي قَوْلُهُ، وَسَكَتَ مُتَفَكِّرًا وَأَطْرَقْتُ نَادِمًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنْي قَالَ عَلَيْكِ بِالفِقْهِ اللّذِي يُمْكِنُك تَعَلَّمُهُ، وَأَنْتَ فِي بَيْتِك قَارً سَاكِنّ، كَيْ لا قَالْ فَهِ اللّذِي يَمْكِنُك تَعَلَّمُهُ، وَأَنْتَ فِي بَيْتِك قَارً سَاكِنّ، كَيْ لا تَحْدَلُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ بَعْلِ الْآسِقْلِ ، وَطَيّ اللّيَارِ، وَرُكُوبِ البَحَارِ، وَهُو مَعْ ذَا ثَمَرَةُ الحَدِيثِ، وَلَيْسَ ثَوَابُ الفَقِيهِ بِدُونِ وَلَا عِرْهُ لَهُ بِأَقُلُ مِنْ عِزْ الْمُحَدِّى ، فَلَمَّا سَمِعْت ذَلِكَ نُقِضَ عَرْمِي فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَاقْبَلْتَ عَلَى وَمُو مَنْ عَلَهِ بَوْفِيقَ اللّهِ تَعَالَى وَمُو مُنْ عَلَهِ بِتُوفِيقَ اللّهِ تَعَالَى وَمُو مُنْ عَلَهِ بِنُوفِيقَ اللّهِ تَعَالَى وَمُو مُنْ عَلَهِ بِي طَلَبِ الْأَسْوِي اللّهِ تَعَالَى وَمُو مُنْ عَلَهِ بِوَفِيقَ اللّهِ تَعَالَى وَمُو مُنْ عَلَهِ بِو مُؤْمِقَ اللّهِ تَعَالَى وَمُونَ مُنْ عَلَهِ بِنُوفِيقَ اللّهِ تَعَالَى وَمَنْهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا نَّاظَرْت ذَا فَنَّ إِلاَّ وَقَطَعَنِي، وَمَا نَاظَرْت ذَا فُنُون إِلاَّ قَطَعْته، وَقَالَ الآصْمَعِيُّ: مَا أَعْيَانِي إِلاَّ الْمُتَفَرِّدِ. وَقَالَ الْمَبَرِّدُ: يَنْبَغِي لِمَنْ يُحِبُّ العِلْمَ أَنْ يَفْتَنَّ فِي كُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ العُلُوم، إِلاَّ أَنَّهُ يَكُـونُ مُفْرِدًا غَالِبًا، عَلَيْهِ عِلْمٌ

مِنْهَا، يَقْصِدُهُ بِعَيْنِهِ وَيُبَالِغُ فِيهِ، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسُ: هَذَا مِنْ أَحْسَن مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٣٠٥، م: ٢٥٥٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تَجدُونَ النَّاسَ مَعَـادِنَ، فَخيَــَارُهُمْ فِـي الجَاهِلِيَّـةِ خِيَارُهُمْ فِي الإِسْلامِ إِذَا فَقِهُوا، والنَّاسُ تَبَعِّ لِقُرَيْشِ فِي هَذَا الشَّانِ: مُسْلِمُهُمْ تَبَعْ لِمُسْلِمِهِمْ وَكَافِرُهُمْ تَبَعْ لِكَافِرِهِمْ».

وَأَفْضَلُ تَطَوُّع الصَّلاةِ المُسْنُونُ جَمَاعَةً.

وَقِيلُ: الوِتْرُ، وَعَنْهُ: أَفْضَلُ مِنْ سُنَّةِ الفَجْرِ (م ق).

وَقِيلَ: التُّرَاوِيحُ بَعْدَ الكُلِّ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ لَيْسَ بَعْدَ الْمُكْتُوبَةِ أَفْضَلَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، والوثْرُ مُسْتَحَبُّ (و م ش) وَالِي يُوسُف، وَمُحَمَّدٍ.

وَعَنْهُ: يَجبُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ (و هـ) وَيَجُوزُ رَاكِبًا.

وَعَنْهُ: لاَ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحِيطِ الحَنْفِيُّ هَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

رَعَنهُ: إِنْ شَقُّ جَارً.

وَيُقْضِيهِ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: لا، وَفِي شَفْعِهِ قَبْلُهُ رِوَايَتَانِ (م ١)^(١).

وَعَنْهُ: لا يَقْضِي الوتْرَ بَعْلَا صَلاةِ الفَجْر (و م هـ).

وَقِيلَ: بَلَى مَا لَمْ تَطَلُّعُ الشَّمْسُ.

وَأَقَلَّهُ رَكْعَةً، وَأَكْثَرُهُ إِخْدَى عَشْرَةَ (و ش) يُسَلِّمُ سِتًّا.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةً، لِفِعْلِهِ عليه السلام رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أُمُّ سَلَمَةً.

وَقِيلٍ: الوِثْرُ رَكْعَةً، وَمَا قَبْلَهُ لِيْسَ مِنْهُ، وَلا يُكْرَهُ بِوَاحِدَةٍ (و ش م ر).

وَعَنهُ: بَلَى.

وَقِيلُ: بلا عُذر.

وَإِنْ أَرْثُرَ بِتِسْعُ تَشْهَدُ بَعْدَ الثَّامِنَةِ، وَسَلَّمَ بَعْدَ التَّاسِعَةِ.

وَقَيلَ: كَإِخْدَى عَشْرَةَ (و ش) قَالَ فِي الجِلاف عَنْ فِعْلِهِ عليه السلام: قَصَدَ بَيَانَ الجَوَاز، وَإِنْ كَانَ الآفْضَلُ غَيْرَهُ. وَقَدْ نَصَّ أَخْمَدُ عَلَى جَوَازِ هَلَا، فَجَعَلَ نُصُوصَ أَخْمَدَ عَلَى الجَوَازِ.

وَإِنْ كَانَ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ مَرَدَهُنَّ، وَكَذَا السُّبْعُ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ فِيهِمَا: كَتِسْمِ وَإِحْدَى صَشْرَةَ (و ش). وقَالَ فِي الفُصُولِ: إِنَّ أُوثَرَ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَلاثٍ فَهَلْ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَنَيْنِ كَسَائِرِ الصَّلْوَاتِ؟ قَالَ: وَهَذَا أَصَعُ، أَوْ يَجْلِسُ عَقِيبَ الشَّفْمِ وَيَتَشَهَّكُ، ثُمُّ يَجْلِسُ عَقِيبَ الوِثْرِ وَيُسَلِّمُ؟ فِيهِ وَجْهَان، وَأَدْنَى كَمَالِهِ ثَلاثٌ بِتَسْلِيمَتَيْن. قَيْلَ لَآخَمَدَ: فَإِلْ كَرِهَهُ المَامُومُ قَالَ: لَوْ صَارَ إِلَى مَا يُرِيدُون، وَلَعَلُّ الْرَادَ مَعَ عِلْمِ المَّأْمُومِ، وإلاَّ مَعَ جَهْلِهِ يُعْدِلُ السُّنَّةَ • ثَذَار به.

وَسَالَهُ صَالِحٌ عَمَٰنَ يُلِيَ بِأَرْضِ يُنْكِرُونَ فِيهِ رَفْعَ اليَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ وَيَنْسِبُونَهُ إِلَى الرَّفْضِ، هَلْ يَجُوزُ مَرْكُ الرَّفْمِ؟ قَالَ: لا يَتُرُكُهُ وَلَكِنْ يُدَارِيهِمْ، وَأَلَّ هَلَا فِيمَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ، وَالْوَاعُ الوِثْرِ سُنَّةً، أَوْ أَنَّ المَسْأَلَةَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَبِعَسْلِيمَةٍ يَجُرزُ. وَ أَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ مُنْ مُنْ مَنْ مِنْ وَالْمَاعِمَةِ لِللَّهُ عَلَيْهِمَ لِللَّهُ عَلَيْهِمَ لِيَعْمِ

وَقِيلَ: مَا لَم يَجْلِسُ عَقِيبَ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: بَلْ كَالْمُغْرِبِ، وَخَيَّرَ فَنَيْخَنَا بَيْنَ الفَصْلِ، والوَصْلِ، وَأَيْسَ الوِثْرُ كَالْمُغْرِبِ حَثْمًا (هـ) وَلا أَنْهُ رَكْعَةً وَقَبْلُهُ شَفْعٌ، لا

وَذَكَرُ يَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ قَالُوا: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ العُلْمَاءِ إِنَّ الرُّخْصَةَ الوَاحِئَةَ لا يَصِيحُ الإِنْيَانَ بِهَا إِلاَّ أَبُس حَنِيفَةً، والنُّوريُّ وَمَنْ تَابَعَهُمَا.

وأطلقهما في مجمع البحرين.

إحداهما: يقضي شفعه مع وتره، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه، صحَّحه المجد في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الرُّعاية الآتي.

والرَّواية الثَّانية: لا يقضيه إلاَّ وحده، قدَّمه ابن تميم. وقال في الرَّعاية الكبرى قبل باب الأذان: والأولى قضاء الوتر إن قلنا إنَّه سنَّةٌ، كشفعه المنفصل.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (ويقضي الوتر، وعنه: لا يقضيه، وفي شفعه قبله روايتان). انتهى.

وْعَجِبَ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ مِنْ هَذَا الشَّافِعِيِّ كَيْفَ يَنْقُلُ هَذَا النَّقُلُ الخَّطَّا، وَلا يَرَدُّهُ مَمَّ عِلْمِهِ بِخَطَّتِهِ.

قَالَ: وَذَكَرْنَا هَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، والتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُ يُويْرُ بِفَلاتِ وَلا تُجْزِيهِ الرَّكْعَةُ الوَاحِدَةُ، كَـٰذَا قَـَالَ، وَلَمْ أَجَّدُ فِي كَلامِهِ عَنْ أَحَدٍ أَنَّ الرَّكْعَةَ لا تَصِحُ وَلا تُجْزِئ، بَلْ وَلا يَصِحُ هَـٰذَا هَـنْ صَحَـابِيٍّ وَلا تَنابِعِيٍّ، وَعَايَتُهُ كَرَاهَةُ الاَّقِصْرِيُّ حَكَى الْجُدِئِ عَنْ السَّلَاثِينَ عَلَى الثَّلاثِ. الاَقْتِصَارِ عَلَى الرَّكْعَةِ إِلَّ صَحَّ، والعَجْبُ مِنْنَ حَكَى أَنَّ الحَسْنَ البَصْرِيُّ حَكَى إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الثَّلاثِ.

. وَفِي جَوَامِع الفِقْهِ لِلْحَنْفِيَّةِ: لَوْ تَرَكَ الفَعْدَةَ الأُولَى فِي الوِثْرِ جَارْ، قَالَ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ: وَلَمْ يُحْكُ خِلافُ مُحَسِّدٍ، وَمَنْ الا يَدْ إِذَا وَيَحْدَدُ مُالِدِ مُا لَدِينَ الْقَعْرِ، وَالْقَعْرِ، اللَّهُ قَدْ مَنْ مُولِدُ الادَارِ وَقَلْ

أَذْرَكَ مَعَ إِمَامُ رَكُعَةً فَإِنْ كَانَ مَنْلُمَ مِنْ الثَتَيْنِ أَجْزَأً، وإلاَّ قَصْنَى، كَصَلاةِ الإِمَام، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَقَالَ القَاضِي يُضِيفُ إِلَى الرُّكُعَةِ رَكُعَةً ثُمُّ يُسَلُّمُ.

وَوَقَتُهُ بَعْدَ صَلاةِ عِشَاء لآخِرَةِ (و م ش) إِلَى وَقْتِ الفَجْرِ.

وَعَنْهُ: إِلَى صَلاتِهِ (و مُ) وَ مَذْهَبُ (هـ) إِذَا غَابَ الشَّفَقُ، إِلاَّ أَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَهُ، فَتَقَدُمُ العِشَـاءُ عَلَيْهِ لِلسُّرْتِيبِ، كَصَـلاةِ الرَّفْتِ، والفَالِتَةِ، وَقَالَ صَاحِبًاهُ كَقَوْلِنَا، قِيلَ لآخْمَدَ فِيمَنْ يَفْجَأُهُ الصَّبْحُ وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى بَعْدَ العَتَمَةِ شَيْئًا وَلا أُوتَرَ؟

قَالَ: يُوثِرُ بِوَاحِدَةِ، قِيلَ لَهُ: وَلا يُصَلِّي قَبْلُهَا شَيْئًا؟ قَالَ: لا.

قَالَ القَاضِيَ فَبَيْنَ جَوَازَ الوِثْوِ بِرَكْعَةٍ لَيْسَ قَبْلَهَا صَلاقً، والآفضُلُ آخِرُهُ لِمَنْ وَثِقَ، لا مُطْلَقًا (و ش).

وَقِيلَ: وَقُتُهُ الْمُخْتَارُ كُهيّ.

وَقِيلَ: الكُلُّ سَوَاهً، يَقُرَّأُ فِي الأُولَى بِـ: ﴿سَبُّحَ﴾ (م ر).

وَفِي الثَّانِيَةِ بِ: ﴿الكَافِرُونَ﴾ (م ر).

وَفِي الثَّالِثَةِ: بالإخلاص.

وَحْنُهُ: والْمُعَوِّكَتَيْنِ (و م كَس) وَمَلْهَبُ (هـ) لا يَتَعَيَّنُ فِي الرَّكِمَاتِ الثَّلاثِ سُورَةً.

وْيَقْنُتُ (م رَ) جَمْيِعَ السُّنَةِ (و هـ) وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَعَنْهُ: نِصَٰفَ رَمَصَانَ الآخِيرَ، (و ش) وَحَيَّرَ شَيْخُنَا فِي دُعَاء القُنُوتِ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ صَلَّى بِهِمْ قِيَامَ رَمَضَانَ، فَإِنْ قَنْتَ جَمِيعَ الشَّهْرِ، أَنْ نِصْفَهُ الآخِيرَ، أَنْ لَمْ يَقَنْتُ بِحَالٍ فَقَدْ أَحْسَنَ بَعْدَ الرُّكُوعِ (و ش)، وَإِنْ كَبَرَ وَرَفَّعَ يَدَيْهِ ثُسمَّ قَنْتَ جَانَ.

وَعَنْهُ: يُسَنُّ (و هـ) وَزَادَ بِلا تَكْبِي، فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (م ر ق) إِلَى صَدْرِهِ، وَيَبْسُطُهُمَا: بُطُونَهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَا مَأْمُوعٌ، وَلِلْحَنَيْثِةِ خِلاِهَ ۚ فِي بَقَايِهِمَا وَإِرْسَالِهِمَا، وَيَقُولُ الإِمَامُ جَهْرًا (م).

ُ وَمِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: بِجَهْرٍ، فَلَوْ تَرَكَّهُ سَهْوًا سَجَدَ، وَعَمْدًا فِي بُطْلَانِ وَثْرِهِ قَوْلاَن، وَلِلْحَنَفِيَّةِ فِي الجَهْرِ خِلافَ مَشْهُول، وَكَــانَ أَحْمَدُ يُسِرُّ، تَقَلَهُ الْلُّوْدِيُّ وَآلِهِ دَاوُد، وغيرهما، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَيَجْهَرُ مُنْفَرَدُ نَصْ عَلَيْهِ.

وقيلَ: وَمَأْمُومٌ، وَظُاهِرُ كُلامٌ جَمَاعَةٍ: الإِمَامُ فَقَطْ، وَقَالُهُ فِي الْخِلاَهُ و وَهَلَهُ وَاظْهَرُ: وَاللَّهُمُ إِنَّا نَسْتَعِينُك، ونَسْتَهٰدِيك، ونَسْتَهٰدِيك، ونَسْتَهٰدِيك، ونَشْتُخْفِرُك، وَتَقْوَبُ إلَيْك، وَنَوْمِنُ بِك، وَنَعَوْكُلُ عَلَيْك، وَنَغْشَى عَلَيْك الحَيْرَ كُلُه، وَنشْكُرُك، وَلا نَكفُرك، اللَّهُمُ إلى اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمَلِنَ وَمَلَك نُصَلِي وَنَسْجُد، واللِك نَسْعَى وَنَحْفِد. نَرْجُو رَحْمَتُك، وَنَخْشَى عَلَابَك. إِنْ عَذَابَك الجِدُ بِالكُفَّارِ مُلْحَق، اللَّهُمُ الْمَلِنَ فَيْمَن عَافِينَ فِيمَنْ عَافِينَ فِيمَن ثَوَلَيْت، وَبَالِ لا لَيْ فِيمَن عَافِينَ فِيمَن عَافِينَ وَيَوْلُ فَيْمَ وَالْمُت، وَلا يَعِزُ مَنْ عَافَيْت، تَبارَكْت رَبَّنَا وَتَعَالَئِت، اللَّهُمُ إِنَّا نَعْوذُ برضَاك مِن سَخَطِك، فَيْمُ وَالْمُتَى وَلا يَعِزُ مَنْ عَافَيْت، ثَبَارَكْت رَبَّنَا وَتَعَالَئِت، اللَّهُمُ إِنَّا نَعْوذُ برضَاك مِن سَخَطِك، وَيَعْ وَلِيق، وَلا يَعِزُ مَنْ عَافَيْت، أَبْرَكُت رَبَّنَا وَتَعَالَئِت، اللَّهُمُ إِنَّا نَعْوذُ برضَاك مِن سَخَطِك، وَيَعْ وَلَى الْجَنْ مَعْنَى الْمُومَ، وَالنِّتُ عَلَى الْمُؤْمَ وَلَك، أَنْتَ كَمَا أَنْهُتِ عَلَى تَفْسِك الْفَيْقُ فِي الْحَيْنَ بِهُ مِنْ الْمُؤْمَ وَالنَّاءُ فِي الْجَنْقِ بِعَمْ وَلِكُ بَعْفُ وَلِكُ اللّهُ يَلْمُ وَلَى اللّهُ يَلْوَقُهُ إِلَى اللّهُ بِكُسُر الجِيم، الحَقْ الْمُعْ فِي الْحَيْنَ بِهِمْ، مِنْ أَلْحَقَ بِمَعْنَى لَحِق، وَيَجُوزُ لُفَةً قَنْحُ الحَاء، والمُرَادُ اللّه يُلْحَقُهُ إِلِياهُ قَالَ أَحْمَدُ: يَدْعُو يَعْنِي بِدْعَاء عُمْرَ: قَاللّهُمُ إِنَّا نَسْتَعِينُك، ثُمُّ بِدُعَاء الحُسْن بْن عَلَى.

وَفِي النَّصِيحَةِ: يَدْهُو مَعَهُ بِمَا فِي القُرْآنَ.

وَتَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ بِمَا شَاءَ، اخْتَارَهُ بَغْضُهُمْ، وَاقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى دُعَام، اللَّهُمُ الهيئًا، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ يُسْتَحَبُّ هَذَا، وَإِنْ لَمْ

يَتُعَيِّنُ (و ش).

وَقَالَ فِي الفُصُولِ: اخْتَارَهُ أَحْمَدُ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ يُسْتَحَبُّ بالسُّورَتَيْن (و م) وَأَنَّهُ لا تُوقِيتَ فِيهِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: وَيُسْتَحَبُّ الجَمِيعُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَيُّنْ، وَأَوَّلَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ عَدَمَ التَّوْقِيتِ عَلَى مَا ذُكِرَ.

وَالقُنُوتُ سُنَّةٌ، زَادَ ابْنُ شِهَابٍ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ

وَيَمْسَحُ وَجُهُهُ بِيَدَيْهِ (و هــ) فَعَلَهُ أَحْمَدُ.

اَخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والْمُحَرَّر، وغيرهما، كَخَارِج الصَّلاةِ عِنْدَ أَحْمَدَ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ، ذَكَرَهُ الآجُرَّيُّ وَغَيْرُهُ. وَنَقَلَ فِيهِ ابْنُ هَانِي أَنْهُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَلَمْ يَمْسَحْ، وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ أَنَّهُ رَخُصَ فِيهِ.

وَعَنهُ: لا يُمسّحُ القَانِتُ.

وعنه: لا يمسح العابت. قال في الخِلاف: نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ (و ش) لِفَعَغْ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسِ السَّابِقِ فِي الدُّعَاءِ، بَعْدَ الصَّلاةِ، وَعَنْ عُمَرَ «كَانَ عليه السلام إذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدُهُمَا حَثَّى يَمْسَعَ بِهِمَا وَجَهَهُ». رَوَاهُ التَّرْمِلُونُ (٣٣٨٦) مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ: «كَانَ عليه السلام

إِذَا دَعًا فَرَفَعَ مَسَحَ وَجُهَهُ بِيَدِوِهِ.

َّ قَانُ اللهُ نَاوُدُ (١٤٩٢) مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَةَ، فَعَنْهُ لا بَأْسَ وَعَنْهُ يُكُرَّهُ، صَحَّحَهُ فِي الوَسِيلَةِ (م ٢)(١). وَفِي الغُنْيَةِ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَةً فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، والأَخْرَى يُمِرُّهُمَا عَلَى صَدْرِهِ، كَذَا قَالَ، ويُصَلِّي عَلَــى النَّبِيِّ ﷺ نَصُ عَلَيْهِ (هـ).

وَفِي النَّبْصِيرَةِ وَعَلَى آلِهِ، وَزَادَ: ﴿وَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ الآيَةَ [الإسراء: ١١١]، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ قَوْلُهَا قُبَيْلَ .

وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمُعَالِي: يُكُرَّهُ.

قَالَ فِي الفُصُّولِ: لا يُوصَلُ الآذَانُ بِذِكْرٍ قَبْلَهُ: خِلافُ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ العَوَّام اليَوْمَ، وَلَيْسَ مَوْطِنَ قُرْآنِ، وَلَمْ يُخفَــظْ عَـنِ السُّلَفِ، فَهُوَ مُحْدَثُّ، وَيُفْرِدُ الْمُنْفَرِدُ الضَّمِيرَ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا، لا، لآنَّهُ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤَمِّنُ المَأْمُومُ (و هـ م).

وَعَنْهُ: يَقْنُتُ مَعَهُ، وَذَكَرَهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ مَلْهَبَهُمْ، وَأَلَّا مَسْأَلَةَ الْقُنُوتِ فِي الفَجْرِ لِلنُوازِلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: فِي الثُّنَاء (و ش).

وَعَنَّهُ: يُخَيِّرُ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَسْمَعْ دُعَاءً، وَإِذَا سَجَدَ رَفَعَ يَدَيْهِ نَصُّ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ مَقْصُودٌ فِي القِيَامِ، فَهُوَ كَالقِرَاءَةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: لا، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: ﴿سُبُمُحَانَ الْمَلِكِ القُدُّوسِ﴾ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِي الثَّالِثَةِ.

إذا قلنا: إنَّ القانت لا يمسح وجهه بيديه، وفعل فهل فعله لا بأس به أو يكره؟

أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: يكره، صحَّحها في الوسيلة كما.

قال المصنّف: وجزم به في الرّعايتين، والحاويين.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح، والمجد في شرحه: لا يسنُّ فعل ذلك.

والرُّواية الثَّانية: لا بأس بفعل ذلك، ويحتمله كلام الشَّيخ وغيره.

⁽١) (مسألة - ٢): قوله في دعاء الوتر: (ويمسح وجهه بيديه، وعنه لا يمســح القـانت، فعنـه لا بـأس، وعنـه يكـره، صحُّحهـا في الوسيلة). انتهى.

الفسروع - كتاب الصلاة

وَيُكْرَهُ قُنُوتُهُ فِي غَيْرِ الفَجْرِ، (و) وَفِيهَا (و هـ) فَفِي سُكُوتِ مُؤْتَمٌّ اثْتَمٌّ بِمَنْ يَقَنُتُ فِيهَا (و هـ) وَمُتَابَعَتُهُ كَالوِتْرِ رِوَايَتَانِ ١٧٢٠،

وَفِي الْمُوجَزِ: لا يَجُوزُ فِي الفَجْرِ، وَنَصُّهُ لا يَقْنُتُ فِيهَا.

وَقَالَ: لا يُعْجَبُنِي.

وَقَالَ: لا أَعَنُّفُ مَنْ يَقْنُتُ.

وَنِي فَتَاوَى ابْنِ الزَّاغُونِيِّ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ أَحْمَدَ مُتَابَعَتُهُ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ الحَسَنُ بْنُ عِلِيٍّ، فَإِنْ زَادَ كُرِهَ مُتَابَعَتُهُ، وَأَنَّهُ إِنْ فَارَقَهُ إِلَى تَمَام الصَّلَاةِ كَانَ أُولَى، وَإِنْ صَبَرَ وَتَابَعَهُ جَازَ.

وَإِنْ نَرَلَت بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ أُسْتُحِبُ لِإِمَام الوَقْتُ.

وَعَنْهُ وَنَاثِيهِ وَعَنْهُ بِإِذْنِهِ وَعَنْهُ وَإِمَام جَمَاعُةٍ، وَعَنْهُ، وَكُلِّ مُصَلِّ (و ش) القُنُوتُ فِي كُلِّ مَكِنُوبَةٍ (و ش).

وَعَنْهُ: فِي الفَجْر، أَخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و هــ).

وَعَنْهُ: والمُغربِ.

وَقِيلَ: والعِشَاء لا فِي جُمُعَةٍ فِي المُنْصُوص.

قَالَ أَحْمَدُ: وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ، وَمُرَادُهُ، واللَّهُ أَغْلَمُ فِي صَلاةٍ جَهْرِيَّةٍ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ مُطْلَقًا. وَيُتَوَجُّهُ: لا يَقْنُتُ لِدَفْعِ الوَبّاءِ فِي الآظْهَرِ (ش)؛ لآنَهُ لَمْ يَثْبُتْ القُنُـوتُ فِي طَاعُونِ عَمَـوَاسَ، وَلا فِي غَـيْرِهِ، وَلآنُـهُ شَهَادَةٌ لِلأَخْبَارِ، فَلا يَسْأَلُ رَفْعَهُ.

والسُّنَنُ الرُّوَاتِبُ رَكْعَتَان قَبْلَ الفَجْر (و) يُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُمَا (و) وَقِرَاءَةُ مَا وَرَدَ، لا الفَاتِحَـةِ فَقَـطُ (م) وَيَجُـوزُ رَاكِبُـا، خِلافًا لِلْحَنْفِيَّةِ، لَهُمْ خِلافٌ فِي غَيْرِهَا.

وَأَكْثَرُهُمْ يَجُوزُ فِي التّرَاويح، وَلَيْسَتْ سُنَّةُ الفَجْر وَاجَبَةً (هـ ر).

وَفِي جَامِع القَاضِي الكَبِيرِ: تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ فِي سُنَّةِ الفَجْرِ رَاكِبًا، فَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: مَا سَمِعْت فِيهِ شَيْئًا، مَا أَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَسَأَلُهُ صَالِحٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿ قَدْ أُوْتُرَ النَّبِي عَلَى عَلَى بَعِيرِهِ ٩٠.

وَرَكْمِتَا الفَجْرِ مَا سَمِعْت بِشَيْءٍ، وَلا أَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَعَلَلَهُ القَاضِي بِأَنَّ القِيَاسَ مَثْعُ فِعْلِ السُّنْنَ رَاكِبًا، تَبَعْبَ الْفَرَائِيض، خُولِفَ فِي الوثْر لِلْخَبَر، فَبَقِيَ غَيْرُهُ عَلَى الآصْل، كَذَا قَالَ: فَقَدْ مُنِعَ غَيْرُ الوثْر مِنَ السُّنَن.

مَعَ أَنْ فِي مُسْلِم (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ اغْيَرَ أَنْهُ لا يُصِلِّي عَلَيْهَا الْكَتُوبَةَ»، وَلِلْبُخَارِيُّ (٧٠٤) إلاَّ الفَرَافِضَ. وَيُسْتَحَبُّ الاضْطِجَاعُ بَعْدَهُمَا عَلَى الْأَصَعُّ (م) عَلَى الْأَيْمَن

قِيلَ لآخْمَدَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَابْنِ مَنْصُورٍ يُكُرَّهُ الكَلامُ بَعْدَهُمَا؟ قَالَ: يُرْوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَرِهَهُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ يُكُرَّهُ الكَلامُ قَبْلَ الصَّلاةِ، إنَّمَا هِيَ سَاعَةُ تَسْبِيحٍ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ويكره قنوته في غير الفجر وفيها، ففي سكوت مؤتمُّ التمُّ بمـن يقنـت فيهـا ومتابعتـه كـالوتر روايتــان).

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن عبد القويٌّ في مجمع البحرين.

إحداهما: يتابعه، فيؤمَّن ويدعو وهو الصَّحيح.

قال في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين: تابعه، فأمَّن أو دعا، وجزم في الفصول بالمتابعة.

وقال الشُّريف أبو جعفر في رؤوس المسائل: تابعه ودعا.

وقال ابن تميم: أمَّن على دعائه.

وقال في الرُّواية الكبرى: تابعه، فأمَّن ودعا، وقيلَ إذا قنت. أنتهي.

والرُّواية الثَّانية: يسكت، وصحَّح القاضي أبو الحسين أنَّه لا يتابعه.

وَلَقَلَ مُهَنَّا أَنَّهُ كُرِهَهُ، وَقَالَ عُمَرُ: يُنْهَى، وِفَاقًا لِلْكُوفِيِّنَ.

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: كُنَّا نَتَنَاظُرُ فِي الْمَسَائِلُ أَنَّا وَٱبُّو عَبْدِاللَّهِ قَبْلَ صَلاةِ الفَجْر.

وَنَقَلَ صَالِحٌ أَنَّهُ أَجَازُ الْكَلَامَ فِي قَضَاء الْحَاجَةِ، لا الكَلامَ الْكَثِيرَ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالًا لا يُكْرَهُ (و م ش) لِقَـوَل عَائِشَـةُ: افَإِنْ كُنْتُ مُسْتَنِقِظَةٌ حَلَّتَنِي، وإلاَّ اصْطَجَعَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٥، م: ٧٤٣).

وَخُكِيَ سُنَّةُ المُغَرِّبِ وَيُنتَانَ قَبْلَ الظُّهُرِ.

وَعِنْدُ شَيْخِنَا أَرْبَعُ (هـ ش).

وَقِيلَ: هُمَا وَسُنَّةُ الفَجْرِ بَعْدَ فَرْضِهِ فِي وَقْتِهَا أَدَاءً (و ش) وَحَكَى لا سُنَّةَ قَبْلَهَا، وَخُكِيَ سِتَّ، وَيُنتَانِ بَعْدَهَا وَيُنتَانِ بَعْدَ المُغْرِبِ، وَيُنتَانَ بَعْدُ الْعِشَاءُ ﴿وَ شُ} فِي الْكُلِّ.

وَقِيلُ: أُرْبُعُ قَبْلُ الْعَصْرُ، اخْتَارَهُ الأَجْرِيُّ.

وَقَالَ الْحَتَارَةُ أَحْمَدُ (وَ ش) وَلَمْ يُوقَّتْ (م) لأنَّهُ عَمَلُ أَهْلِ اللَّذِينَةِ، وَفِي كَلامِ الحَنْفِينَةِ أَرْبَعَ فَبْـلَ الْعَصْــوِ، وَإِنَّا شَــاءَ رَكْعَتَيْن، وَأَرْبَعُ قَبْلَ العِشَاء، وَأَرْبَعُ بَعْلَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَكْعَتَيْن.

وَقِيْلَ: الأَرْبَعُ قُولُ (هَـ)، والرَّكْفَتَانِ قُولُأَ صَاحِيَيْهِ، وَذَكَّرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُــمْ إنْ تَطَوَّعَ بِـأَرْبَعِ قَبْـلَ العِشــاءِ فَحَسَـنَ، وَذَكَــرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِنْ فَعَلَ فَلا بَأْسَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي التَّطَوُّع بَعْدَهَا حَسَنٌّ.

> وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ فِي الآرْيَعِ قَبْلَ العَصْرِ حَسَنَّ، وَلَيْسَ بِسُنَّةِ، وَفِعْلُهَا فِي النَّيْتِ أَفْضَلُ (م) فِي النَّهَارِيَّاتِ. وَعَنْهُ: الْفَجْر، والْمُغْرِبِ، زَادَ فِي الْمُغْنِي، وَالعِشَاءُ فِي بَيْتِهِ وَعَنْهُ التَّسْويَةُ.

وَفِي آَوَابٍ غُيُونِ الْمُسَائِلُ صَلاةً النَّافِلَةِ فِي البَّيُوتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي الْمُسَاجِدِ إلاّ الرَّوَاتِبَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَآبِيهِ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْرَّحْمَنِ قَالَ فِي سُنَّةِ المُغْرِبِ لا تُجْزِيهِ إِلاّ بِينْيَهِ، لآنَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَالَ (هِي مِنْ صَلاةِ البُيُوتِ؛ قَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

وَيُسْتَحَبُّ قَضَاؤُهَا عَلَى الآصَعُ (هـ) فِي خَيْرِ سُنَّةِ الفَجْرِ تَبَعًا، فَيَقْضِيهَا إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ إِلَى الرُّوَالِ عَلَى خِلافٍ فِي مَنْ مَنْ هَبِهِ الفَجْرِ تَبَعًا، فَيَقْضِيهَا إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ إِلَى الرُّوَالِ عَلَى خِلافٍ فِي مَنْ مَنْ هَبِهِ، وَالآرْبَعُ قَبْلِ الطَّهْرِ، ثُمَّ الآرْبَعُ نَفْلُ مُبْتَدَأً، فَلا يَنْوِي الْقَصْمَاءِ بِهَا، وَيَأْتِي بِهَا بَعْدَ السَّنَّةِ بَعْدَهَا كَفِعْلِهِ عليه السَلام، عَلَى قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةً وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ عَكْسُ ذَلِكَ (م) فِي خَيْرٍ سُنَّةِ الفَجْرِ، وَحَنْ أَخْمَدَ يَقْضِي سُنَّةَ الفَجْرِ إِلَى الضَّحَى.

وَقِيلَ: لا يَقْضِي إِلاَّ هِيَ إِلَى وَقْتِ الضَّحَى، وَرَكْعَنَا الظُّهْرِ.

وَيُسْتَحَبُ الفَصَلُ بَيْنَ الفَرْضِ وَسُنَّتِهِ بِقِيَامٍ، أَوْ كَلامٍ، لِقُولَ مُعَاوِيّةَ: إِنَّ النَّبِيّ ﷺ اَمْرَنَا بِلَلِكَ الا تُوصَــلُ صَــلاةٌ حَتَّى نَتَكُلُّمُ أَوْ نَخْرُجَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَتُجْزِئُ سُنَّتُهُ عَنْ تَحِيَّةٍ مُسْجِدٍ، وَلا عَكْسُ، وَيُسْتَحَبُّ أَرْبُعْ قَبُلَ الظُّهْرِ، وَارْبُعْ بَعْدَهَا، وَأَرْبُعْ قَبْلَ العَصْدِ، وَأَرْبُعْ بَعْدَ الْمُغْرِبِ، وَقَالَ: الشَّيْخُ سِتٌّ.

وَقِيلٌ: أَوْ أَكَثَرُهُ وَأَرْبُعُ بَعْدُ العِشَاءُ غَيْرُ السُّنِّنِ.

قَالَ جَمَّاعَةُ: بُحَافِظٌ عَلَيْهِنْ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤٣١/٥): حَدُّتُنَا عُمْرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عُبَيْدٍ -مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ-، قَالَ: سُئِلَ: •أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمُكْتُوبَةِ؟ أو سِوَى الْمُكْتُوبَة، فَقَالَ: نَعَمْ بَيْنَ الْمُغْرِبِ، والعِشَاءِ، فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهَا آكَدُ ذَلِكَ، وإلاَّ أَيَّمَ بِثَرَكِ سُنْتِهِ عَلَى مَا سَيّاتِي فِي العَدَّالَةِ.

مَ سَيَابِي فِي السَّمَاتِ السَّرِيعِ السَّرِيعُ أَنَّهُ يَأْتُمُ. وَفِي الْمُعِيطِ، والوَاقِمَاتِ لِلْحَنْفِيَّةِ الصَّحِيعُ أَنَّهُ يَأْتُمُ. هُصَلُّ

وَتُسَنُّ النَّرَاوِيحُ فِي رَمَضَانَ (و) عِنْرُونَ رَكْمَةُ (و هـ ش) لا سِتٌّ وَثَلاثُونَ (و) فِي جَمَاعَةِ (م) مَعَ الوِنْسِ نُصُّ عَلَى

وَقِيلَ: بِوُجُوبِهَا وَأَنَّهُ يَكَفِيهَا بِيَّةً وَاحِدَةً، وَعِنْدَ (هـ) الْتُرَاوِيخُ سُنَّةً، لا يَجُوزُ تَرَكُهَا، وَصَحَّحَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ. تُنْ مَنْ الذِّنْ الْمُرَادُ مِنْ الْمُرَادُ

وَفِي جَوَامِعِ الْفِقْهِ لِلْحَنَفِيَّةِ.

الجَمَّاعَةُ فِيهَا وَاجِبَةً، وَأَلَّ مِثْلَهَا للكَتُوبَةُ، والآشهَرُ عِنْدَهُمْ مُنْةً كَقُولُ الجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَ غَيْرُ أَبِي عَلِيَّ النَّسَفِيِّ مِنَ الحَنْفِيَّةِ أَنْهُ لا يُوتِرُ بِالجَمَاعَةِ فِي رَمَضَانَ، بَلْ فِي مَنْزِلِهِ، وَيَقْرُأُ جَهْرًا فِي ذَلِكَ، وَلا بَلْسَ بِالزَّيَادَةِ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: رُوِيَ فِي هَذَا أَلُوالَ، وَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْمٍ.

وَقَالَ شَيْخَنَا إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ، أَوْ إِخْدَى خَشْرَةً، أَوْ ثَلاثَ عَشْرَةً حَسَنَ، كَمَا نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ لِمَدَمِ التَّوْقِيتِ، فَيَكُونُ تَكَثِّيرُ الرُّكَمَاتِ، وَتَقْلِيلُهَا بِحَسَبِ طُول القِيَام وَقِصَرهِ

وَوَقْتُهَا بَعْدَ سُنَّةً العِشَاءِ وَعَنْهُ أَوْ بَغْدَ العِشَاءِ جَزَمَ بِهِ فِي العُمْدَةِ لا قَبْلَهَا، (و) إِلَى الفَجْرِ الثَّانِي (و).

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: وَمَعْنَاهُ كَلامُ غَيْرِهِ، وَوَقَتْهَا قَبْلُ الْوِثْرِ، حِلافًا لِلْحَنَثِيَّةِ فِي جَوَازَهَا بَعْدَ العِشَاءُ وَبَعْـدَ الوِثْـرِ، وَجَوَّزُهَــا إسْمَاعِيلُ الرَّاهِدُ وَجَمَاعَةُ مِنْهُمْ، قَبْلَ العِشَاء، وَافْتَى بهِ بَغْضُ أَصْحَابنَا فِي زَمْنِنَا، لأَنَّهَا صَلاهُ اللَّيْل.

وَقَالَ شَيْخُنَا مَنْ صَلاهما قَبْلَ البِشَاء فَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ الْبُتَدِعَةِ الْمُخَالِفَةِ لِلسُّنَّةِ.

وَمَلْ فِعْلُهَا فِي مَسْجِدِ أَفْضَلُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسَتَّرَعَبُ وَغَيْرُهُ (و هـ ش) أَمْ بِبَيْت (و م) فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٤)(١) ذَكَرَهُمَا يُخْنَا

وَفِعَلُّهَا أُوَّلُ اللَّيْلِ أَحَبُّ إِلَى أَحْمَدَ (و).

وَذَكَرَ الحَنَفِيَّةُ: أَنَّ الآفضَلَ فِعْلُهَا إِلَى ثُلُتِ اللَّيْلِ أَوْ نِصَّقِهِ، مَعَ ذِخْـرِ بَعْضِهِـمْ أَنَّ اسْتِيعَابَ أَخْشَرِهِ بِالصَّلَاقِ، والانْتِظَـارِ أَنْضَلُ، لآنَهَا قِيَامُ اللَّيْل، وَلِلأَكْثَر حُكْمُ الكُلُّ.

كُلّا قَالَ، وَاسْتَحَبُّ أَحْمَدُ أَنَّ يَيْتَدِئَ التُرَاوِيعَ بِسُورَةِ القَلْمِ؛ لأَنْهَا أَوْلُ مَا نَزَلَ، وَآخِرُ مَا نَزَلَ المَائِدَةُ، فَإِفَا سَجَدَ قَامَ فَقَرَأُ مِنَ البَقَرَةِ، والذِي نَقَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ اَلْحَارِثِ يَقْرَأُ بِهَا فِي عِثنَاء الآخِرَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ أَحْسَنُ، وَيَدْعُو لِخَتْدِهِ قَبْلَ رَكُوع آخِرَ رَكْعَةٍ وَيَوْفَعُ يَدَيْهِ وَيُطِيسلُ الأُولَى، وَيَعِيظُ بَعْدَهَ ا نَـصَّ عَلَى الكُلِّ، وَقِرَاءَةُ الْآنْعَامِ فِي رَكْعَةٍ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ بِدْعَةٌ (عٍ) قَالَهُ شَيْخُنَا

وَيَسْتَوِيحُ بَيْنَ كُلُّ أَرْبُعٍ (و) وَيَدْعُو، فَعَلَهُ السُّلَف، وَلا بَأْسَ بِتُركِهِ.

(۱) (مسألة - ٤): قوله في التُراويح: (وهل فعلها في مسجد أفضل كما جـزم بـه في المستوعب وغـيره أو ببيــتو؟ فيـه روايتــان، ذكرهما شيخنا). انتهى.

الصّحيح من المذهب: أنّ نعلها في المسجد أفضل، كما جزم به في المستوعب وغيره، وعليه العمل في كلّ عصرٍ ومصـر، والعمـدة في ذلك فعل عمر رضي الله عنه وقد صرّح الأصحاب أنّ فعلها جماعةً أفضل، ونصّ عليه في رواية يوسف بن موسى، ولا يُتمكّن من فعلها جماعةً في الغالب إلاّ في المساجد.

وقد كان الإمام أحمد يصلّي في شهر رمضان التُراويح في المسجد ويواظب عليها فيع، ثمَّ رأيت الحجد في شرحه وابن عبد القسويّ في بجمع البحرين نصرًا أنّها تفعل جماعةٍ في المسجد، وردًا على من قال تفعل في البيست، وهمو سالك، والشّافعيُّ في أظهر قوليه، وأبـو يوسف، ولكنّه موافقٌ لفعله عليه الصلاة والسلام، ولقوله في ذلك بخصوصيّّت: وأَنْفَكُ صَلاةٍ المَّرْء فِي بَيْتِه إلاَّ المَكْتُوبَةُ

تنبيه: في إطلاق الصنّف الخلاف هنا نظرٌ من وجوهٍ.

أحدها: أنّه قال في الخطبة: (فإن اختلف التّرجيح أطلقت الخلاف)، ولم نعلم أحدًا من الأصحاب قال باستحبابها في البيت، بـل ولا نعلم لهم قولاً بذلك، فما حصل اختلافٌ في التّرجيح بينهم.

الثَّاني: أنَّ المسنّف لم يعز ذكر الخلاف إلى أحد من الأصحاب إلاّ إلى الشّيخ تقيّ الدّين، ومع هذا أطلق المسنّف الخلاف.

الثَّالث: سلَّمنا أنَّ الأصحاب ذكروا الرُّوايتين، فإحدى الرّوايتين لا تقاوم الآخرى في التّرجيح بالنّسبة إلى عمل العلماء، واللّه اعلم.

وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة.

وَقِيلَ: يَدْعُو كَبَعْدِهَا، وَكَرِهَهُ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا، وَلا يَزِيدُ عَلَى خَتْمِهِ إِلاَّ أَنْ يُؤثِرَ (ع) وَلا يَنْقُصَ نَصَّ عَلَيْـهِ وَقِيــلَ يُعْتَــبَرُ . .

وَفِي الغُنْيَةِ: لا يَزِيدُ عَلَى خَتْمِهِ، لِثَلاَّ يَشْقُ فَيَتْرَكُوا بِسَبَبِهِ فَيَعْظُمَ إِثْمُهُ، قَالَ عليه السلام لِمُعَاذٍ: «أَفَتَانُ أَنْت؟». ويُستَلُمُ مِنْ كُلِّ رَكْمَتَيْنِ فَإِنْ زَادَ فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنْهَا كَفَيْرِهَا، وَهِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ إِنْ قَعَدَ عَلَى رَأْسِ الشَّفْعِ أَجْزَأُ عَنْ تَسْلِيمَتَيْنِ فِي الآصَحَ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدُ فَالقِيَاسُ لا يَجُورُ، وَهُوَ قُولُ مُحَمَّدٍ وَرُفَرَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ (هـ). وفِي الاسْتِحْسَانِ يَجُورُ وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ (هـ) وَقُولُ أَبِي يُوسَنَّفَ ثُمَّ هُوَ عَنْ تَسْلِيمَتَيْنِ (هـ).

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ عَنْ تُسلِيمَةٍ.

وَاخْتَارَهُ ۚ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَلَوْ صَلَى ثَلاثًا بِفَعْلَمُهِ لَمْ يُجْزِ هِنْدَ مُحَمَّدٍ وَرُفَرَ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِهِمَا: قِيلَ لا يُجْزِئُهُ. وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ عَنْ تَسْلِيمَةٍ، فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الشَّفْعِ الثَّانِي، إنْ كَانْ عَامِدًا، وَعَلَى الآوَّلِ لا يَلْزَمُهُ عِنْدَ (هـ) وَعِنْــــدَ الشَّافِعِيَّةِ لَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لَمْ تَصِحُّ.

وَمَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ فَالْآفْضَلُ وِثْرُهُ بَعْدَهُ، وإلاَّ قَدَّمَهُ بَعْدَ السُّنَّةِ، وَإِنْ أَحَبُّ المَأْمُومُ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ شَفَعَهَا بِأَخْرَى نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُعْجَبُنِي أَنْ يُوتِرَ مَعَنَّهُ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ.

وَقَالَ القَاضِيُّ إِنْ لَمْ يُوتِرْ مَعَهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي وَثْرِهِ لِتَلاَّ يَزِيدَ عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ تَحْرِيَةُ الإِمَامِ. وَحَمَلَ القَاضِي نَصَّ أَحْمَدَ عَلَى رِوَايَةٍ إِعَادَةِ المَغْرِبِ وَشَغْفِهَا، وَمَنْ أُوثَرَ ثُمُّ صَلِّى لَـمْ يَنْقُصْ وِثْرَهُ (و) ثُمَّ لا يُوتِدُ، وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالٌ يُوتِرُ (و م).

وَعَنَّهُ: يَنْقُضُهُ.

وَعَنْهُ: وُجُوبًا بِرَكْعَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي مَثْنَى، ثُمَّ يُويِّرُ وَعَنْهُ يُخَيَّرُ فِي نَقْضِهِ وَلَعَلَّ ظَـاهِرَ مَـا سَـبَقَ لا بَـاْسَ بِـالتَّرَاوِيحِ مَرَّتَيْسِ بمَسْجِدِ، أَوْ بِمَسْجَدَيْنِ، جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى، وَيُتَوَجُّهُ مَا يَأْتِي فِي إِعَادَةٍ فَرْضٍ.

وقال في الفُصُول يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّي التَّرَاوِيحَ فِي مَسْجَدَيْنِ، وكَذَلِكَ صُلاةُ النَّوَافِلِ فِي جَمَاعَةِ بَعْدَهَا فِي إِحْدَى الرُّوايَتَيْن، وَهُوَ التَّعْقِيبُ كَلْمَا قَالَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي التَّعْقِيبِ.

وَفِيَ الْمُحِيطِ، والوَاقِمَاتِ لِلْحَنَفِيَّةِ إِذَا صَلَّى الإِمَامُ فِي مَسْجِدَيْنِ عَلَى الكَمَالِ لا يَجُوزُ، لآنَّ السُّنَنَ لا تُكَرَّرُ فِسي وَقْتِ وَاحِدٍ، فَإِنْ صَلَّوْهَا مَرَّةً ثَانِيَةً يُصَلُّونَهَا فُرَادَى، وَلا يُكُرُهُ بَعْدَ الوِتْرِ رَكْمَتَيْنِ جَالِسًا (م) وَقِيلَ سُنَّةً (خ)

وَيُكْرَهُ النَّطُوُّعُ بَيْنَ التَّرَاويح إلاَّ الطُّوَافَ.

وَقِيلَ: مَعْ إِمَامِهِ قِيلَ لَآخَمَدُ: أَدْرَكُ مِنْ تَرْوِيحَةٍ رَكْعَتَيْنِ، يُصَلِّي إِلَيْهَا رَكْعَتَيْنِ؟ فَلَمْ يَرَهُ، وَقَالَ هِيَ تَطَوُّعٌ وَفِي التَّعْقِيبِ: رِوَايَتَانِ (م ٥)(١) وَهِيَ صَلاَتُهُ بَعْدَهَا وَبَعْدَ وِثْرٍ جَمَاعَةٌ نَــصُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُـو بَكْـرٍ والمُحَـرُّرِ: مَـا لَـمْ

يعني: هل يكره فعل التعقيب أو لا يكره؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: لا يكره، وهو المذهب على ما اصطلحناه في الخطبة نقله الجماعة عن الإمام أحمد وصحَّحه في المغني، والشَّـرح، وشــرح ابن منجًا، وصاحب التَّصحيح، في كتابيه الكبير، والمختصر، وغيرهم.

وقدُّمه في الكاني وشرح ابن رزين، وغيرهما، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ، وغيرهما.

والرُّواية النَّانية: يكره نقلها محمَّد بن الحكم، وعليهما أكثر الأصحاب.

قال النَّاظم: يكره في الأظهر.

قال في مجمع البحرين: يكره التعقيب في أصع الروايتين.

وجزم به في الحداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص، والبلغة، والحرُّر، وشرح الهداية، والإفادات، والمنوِّر وإدراك الغاية، والحاوي الكبير، وغيرهم وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ٥): قولِه: (وفي التَّعقيب روايتان، وهو صلاته بعدها وبعد وترِ جماعةً نصُّ عليه). انتهى.

يَنْتَصِفْ اللَّيْلُ، وَلَمْ يَقُلْ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو جُمَاعَةً، وَاخْتَارَهُ فِي النَّهَايَةِ، وَذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ لَا يُكْرَهُ بَعْدَ رَقْدَةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ أَكُلِ، وَنَحْوهِ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى لِمَنْ نَقَضَ وَتْرَهُ.

وَفِي «الصُّحِيخَيْن» (خ: ٧٠١٤، م: ٢٥٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ «أَنَّهُ عليه السلام اسْتَيْقَظَ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجَهِهِ بِيَدِهِ، وَقَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاء فَقَالَ ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالآرْضِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠] حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ» وَيُسْتُحَبُ أَنْ يَفْتَتِحَ قِيَامَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ لِفِعْلِهِ، وَأَمْرِهِ عَلَيْهِ السلام، ويَنْوِي القِيَامَ عِنْدَ النَّوْمِ، لِيَفُوزَ بِقَوْلِـهِ عليه السلام «مَنْ نَامَ وَنِيْتُهُ أَنْ يَقُومَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ».

حَلِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٣١٤)، والنُّسَائِيُّ (١٧٨٧) مِنْ حَلِيثِ أَبِي الدُّرْدَاء.

تَجُوزُ القِرَاءَةُ قَائِمًا، وَقَاعِدًا، وَمُضْطَجِعًا، وَرَاكِبًا، وَمَاشِيًا، وَلا يُكْــرَهُ فِــي الطَّرِيــقِ نَقَلَــهُ الْمِنْ مَنْصُــورٍ وَخَــيْرُهُ، خِلافًــا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَمَعَ حَدَثِ أَصْغَرَ، وَنَجَاسَةِ بَدَنَ، وَقُوْبِ، وَلا تَمْنَعُ نَجَاسَةُ الفَمِ القِرَاءَة، وَذَكَرَهُ القَاضِي.

وَقَالَ ابْنُ تَمْيِيمٍ: الآوْلَى المَنْعُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي المُصْحَفَّدِ ذَكَّرَهُ الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ، قالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَقْرَأُ فِـي كُـلٌ يَـوْمِ سُـبُعًا لاَ

قَالَ القَاضِي: إنَّمَا اخْتَارَ أَحْمَدُ القِرَاءَةَ فِي الْمُصْحَفِ للأَخْبَارِ، ثُمَّ ذَكَرَهَا، ويُستَحَبُ حِفْظُ القُرْآنِ (ع). وَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلاةِ فَقَطُّ (و).

وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ:َ الْفَاتِحَةُ وَسُورَتَان، وَلَمَلَّهُ خَلَطٌ، وَالْهُ: وَسُورَةٌ، وَحِفْظُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ (ع). وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ أَنْ رَجُلاَ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ آيُمَا أَحَبُ إلَيْك: أَبْدَأَ ابْنِي بِالقُرآنِ أَوْ بِالحَدِيثِ؟ قَالَ: بِـالقُرآنِ قُلْت: أَعَلْمُهُ

حله .. قَالَ: إِلاَّ أَنْ يَعْسَرَ فَتَعَلَّمَهُ مِنْهُ، فُمُّ قَالَ لِي: إِذَا قَرَأَ أَوَّلاً تَعَوَّدَ القِرَاءَةَ قُـمٌ لَزِمَهَا، وَظَاهِرُ سِيَاقِ هَـذَا النَّـصِّ فِي غَيْرِ الْمَكُلُّفِ، وإِلاَّ فَالْمُكَلُّفُ يُتَوَجَّهُ أَنْ يُقَدِّمُ بَعْدَ القِرَاءَةِ الوَاجِبَةِ العِلْمَ كَمَا يُقَدَّمُ الكَبِيرُ نَفْلَ الفِرْض، والنَّقُلِ. وقَدْ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالَ يُقَدِّمُ الصَّغِيرُ بَعْدَ القِرَاءَةِ الوَاجِبَةِ العِلْمَ كَمَا يُقَدَّمُ الكَبِيرُ نَفْلَ العِلْمِ عَلَى نَفْلِ القِرَاءَةِ فِي ظَـاهِرِ مَا

سَبَقَ مِنْ قَوْل الإمَام، والآصْحَابِ رحمهم الله فِي أَفْضَلَ الآعْمَال

وَيُسْتَحَبُّ خَتْمُ القُرْآنِ فِي مَنْجِ، وَهَلَ يُكُرُّهُ فِي أَقَلُّ أَمْ لا؟ أَمْ يُكْرَهُ دُونَ ثَلاثٍ؟ فِيهِ رِوَايَاتٌ. وَعَنْهُ: هُوَ عَلَى قَدْر نَشَاطِهِ (م ٢)(١).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (ويستحبُّ ختم القرآن في سبع، وهل يكره في أقلَّ، أم لا يكزه، أم يكره دون ثلاثو؟ فيه رواياتٌ، وعنه هو على قدر نشاطه). انتهى.

قال المجد في شرحه: ولا بأس بقراءته في ثلاث، وفيما دونها لا بأس به في الأحيان، فأمًّا فعل ذلك وظيفةً مستدامةً فيكره. انتهى. وتبعه في الحاوي الكبير، ومجمع البحرين.

وقال ابن تميم: ولا بأس بقراءة القرآن كلُّه في ليلة، وعنه يكره فيما دون السُّبع وقراءته فيما دون النُّلاث مكروة، وعنــه لا يكــره، وعنه لا بأس بذلك أحيانًا، وتكره المداومة عليه، وهو أصحُّ. انتهي.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وتجوز قراءة القرآن كلُّه في ليلةٍ واحدةٍ، وعنه تكره المداومة على ذلك وعنــه يكــره ختــم القــرآن في دون ثلاثه أيَّام دائمًا.

وعنه: لا يكره وعنه أحيانًا، وعنه يكره ختمه دون سبعة أيَّام، ويسنُّ في سبع، ولو كـــان نظـرًا في المصحـف، وعنـه أنَّ ذلـك غـير مقدَّرِ، بل هو على حسب حاله من النَّشاط، والقوَّة. انتهى.

وقال في المغني، والشُّرح: ويستحبُّ في كلُّ سبعة أيَّام ختمّ، وإن قدر في ثلاث فحسن، وإن قرأ في أقلُّ منها فعنــه يكــره، وعنــه أنَّ ذلك غير مقدَّر، بل هو على حسب ما يجد من النَّشاط، والقوَّة. انتهى.

وقال في الأداب: وإن قرأ في كلِّ ثلاثٍ فحِسنٌ، وعنه: يكرُه فيما دون السُّبع.

وَذَكَرَ ابْنُ حَرِّمِ أَنْهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى إِيَاحَةِ قِرَاءَتِهِ كُلِّهِ فِي ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَقَلَّ، وَيُكْرَهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ عِنْدَ أَخْمَدَ. وقيلَ: يَخْرُمُ لِخُوفُو نِسْيَانِهِ، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ فِيهِ يُكُرَهُ، وَهَلَا مُرَادُ ابْنِ تَمِيمٍ بِقَرْلِهِ بِحَيْثُ يَنْسَاهُ. وقبلَ: يَخْرُمُ لِخُوفُ و سَيَانِهِ، وقدَّمَ بَعْضُهُمْ فِيهِ يُكُرَهُ، وَهَلَا مُرَادُ ابْنِ تَمِيمٍ بِقَرْلِهِ بِحَيْثُ يَنْسَاهُ.

قَالَ أَخْمَدُ: مَا أَشِدُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَفِظَة ثُمُّ نَسِيَّةً، وَيَجْمَعُ أَهْلُهُ.

وَيُعْجِبُ أَحْمَدَ فِي الشَّتَاء فِي أُوَّل اللَّيْلِ.

وَفِي اَلصَيْفِ اَوَّلَ النَّهَارِ، وَكُرِهَ اَخْمَدُ الْسُرْعَة، قَالَ: أَمَّا الإِثْمُ فَلا أَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، وَتَأْوَلُهُ القَاضِي إِنْ لَمْ يُبَيِّسِنَ الحُـرُوف، وإلاَّ لَمْ يُكْرَهُ، وَتُرْسِلُهُ الْحَمَلُ.

وَخُنهُ: إِنْ أَبَائَهَا فَالسُّرْعَةُ أَحَبُّ إِلَيْهِ، لآلَ بِكُلِّ حَرْفُو كُلْمَا، وَكُلْمَا حَسَنَةً، قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعِيلَ، قَــالَ: وَإِنْ حَـرَجَ مِنْـهُ ريحُ أَمْسَكَ، أَيْ، وإلاَّ كُرة.

وَهَلْ يُكَبِّرُ لِخَتْمِهِ مِنَ الضَّحَى أَوْ أَلَمْ نَشْرَخْ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ روَايْتَان (م ٧)(١).

قال القاضي نصَّ عليه في رواية الجماعة، ويكره فيما دون الثّلاث، وحنه لا يكره، وعنه لا بأس به أحيانًا، وتكره المداومـة عليـه،
 وتجوز قراءته كلُّ ليلةٍ وعنه تكره المداومة على ذلك.

وعنه: أنَّه غير مقلَّدٍ، بل علي حسب حاله من النَّشاط، والقوَّة انتهي.

وقال ابن رزين في شرحه: ويسنُّ أن يقرأه في كلِّ أسبوع، فإن قرأه في ثلاث فحسنٌ، ويكره في أقلَّ منها، وعنه أنَّه على حسب مسا يجد من النَّشاط. انتهي.

فتلخّص: أنَّ المجد ومن تابعه لم يكره قراءته في ثلاث، وفيما دونها لا بأس به في الأحيان، وصحّحه ابن تميم أعني: فعله في شـلاثِ أحيانًا وقدَّم في الرَّعاية عدم الكراهة.

وقدُّم في الآداب الكراهة فيما دون ثلاث، وكذا ابن رزين في شرحه.

وأطلق الخلاف في المغني، والشَّرح فيما إذا قرأه في أقلُّ منَّ ثلاث.

قلت: الصُّواب: أنَّ المرجع في ذلك إلى النَّشاط، فلا يحدُّ بحدٌ، إلاَّ أنَّه لا ينقص عن سبع في كلَّ يوم، وكذا في الأوقـات، والأمـاكن الفضيلة كرمضان، ونحو،، ومكَّة ونحوها.

وقد قال ابن رجبو في اللّطائف: وأنّما ورد النّهي هن قرامة القرآن في اقلّ من ثلاث، على المداومة على ذلـك فأمّـا في الأوقــات الفضيلة كشهر رمضان خصوصًا اللّيالي الّتي تطلب فيها ليلة القدر وفي الآماكن الفاضلة كمكّة لمـن دخلهـا مـن غـير أهلهـا فيســتحبُّ الإكتار فيها من تلاوة القرآن اغتنامًا للزّمان، والمكان.

وهو قول أحمد، وإسحاق، وغيرهما من الأثمَّة وعليه يدلُّ عمل غيرهم. انتهى.

وذكر من فعل ذلك، ولعلُّ محلُّ الحلاف في غير ذلك، والله أعلم.

وقال في المستوعب: ومن قرأ القرآن في سبع فحسنٌ، وَأَقَلُ مَا يَنْبَغَي أَنْ يَعْمَلُ فِي ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

(١) (مُسَالَة – ٧): قوله: (وهل يُكبِّر لختمه من المضَّحي أو ألم نشرح آخر كلِّ سورةٍ؟ فيه رُوايتان). انتهي.

إحداهما: يكبّر آخر كلّ سورةٍ من الضّحي وهو الصّحيح.

قال في المغني، والمشرح: واستحسن أبو عبد اللَّه التَّكبير عند آخر كلُّ سورةٍ من الضَّحى إلى أن يختم.

جزم به ابن رزين في شرحه، وابن حمدان في رعايته الكبرى، وقدَّمه ابن تميم، والمصنَّف في آدابه.

والرُّواية النَّانية: يُكبِّر من أوَّل: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ اختاره المجد.

قلت: قد صَحَّ هذا وهذا عمَّن رأى التُكبير، فالكلُّ حسنَّ، وتحرير النَّقل عن القرَّاء أنَّه وقع بينهم احتسلافٌ، فرواه الجمهـور مـن أوَّل ألم نشرح أو من آخر الصُّحى على خلافو: مبناه هل التُّكبير لأوَّل السُّورة، أو الأخرها؟ على قولين كبيرين عندهم، تظهر فائدتهـا عند فراغه من قراءة: ﴿قُلُ أَهُوذُ بِرُبُّ النَّاسِ﴾.

همن قال: من آخر الضُّحي كُبّر هند فراّغها، ومن قال من أوّل الضُّحي أو أوّل ألم نشرح لم يكبّر، وروى الآخرون أنّ التّكبير مسن أوّل الضُّحي وهو الّذي جزم به في مجمع البحرين، لكنّ جمهور القرّاء على الأوّل.

ذكر ذلك العلامة ابن الجوزيِّ في كتاب التَّقريب مختصر النَّشر، وذكر أسماء كلُّ من أخذ بكلُّ قولٍ من ذلك.

وَلَمْ يَسْتَحِيَّهُ مُنْيَخْنَا كَقِرَاءَةِ غَيْرِ ابْن كَثِيرٍ.

وَقِيلَ: وَيُهَلِّلُ ۚ وَلا يُكَرِّرُ سُورَةً الصَّمَدِ وَعَنْهُ لا يَجُورُ، وَلا يَقْرَأُ الفَاتِحَةَ وَخُمُسًا مِنَ البَّقَرَةِ نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ الآمِدِيُّ: يَعْنِي قَبْلَ الدُّعَاء.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَكَرهَ أَصْحَابُّنَّا قِرَاءَةَ الإدَارَةِ.

وَقَالَنَّ حَرْبُ: حَسَنَةٌ ۚ وَحَكَاهُ شَيْخُنَا عَنْ أَكْثَرِ العُلْمَام، وَأَلَّ لِلْمَالِكِيَّةِ وَجْهَيْنِ كَالقِرَاءَةِ مُجْتَمَعِينَ بِصَوَاتٍ وَاحِدِه وَجَعَلَهَا أيْضًا شَيْخُنَا كَقِرَاءَةِ الإدَارَةِ وَذَكَرَ الوَجْهَيْن فِي كُرْهِهَا، قَالَ: وَكَرِهَهَا (م).

وَلَوْ الجَنْمَعُ القُومُ لِقِرَاءَةِ وَدُعَاءٍ وَذِكْرٍ فَعَنَّهُ وَأَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنٌّ مِنْهُ؟ كَمَا قَالَتُ الآنصَارُ (و ش).

وَعَنَّهُ: لا بَأْسُ.

وَعَنْهُ: مُحَلَّثٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: مَا أَكْرَهُهُ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى عَمْدٍ، إِلاَّ أَنْ يُكْثِرُوا، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ يَعْنِي يَتَّخِـذُوهُ صَادَةً (م ٨)(١)، وَكَرِهَهُ (م).

َ قَالَ فِي الفُنُونِ: أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ جُمُوعٍ أَهْلِ وَثْبِنَا فِي الْمَسَاجِهِ، والمُشَاهِهِ، لَيَالِيَ يُسَمُّونَهَا إِخْيَاءً، وَأَطَالَ الكَلامَ، ذَكَرْته فِي آذابِ القِرَاءَةِ مِنَ الآذابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَالَ أَيْضًا: قَالَ حَنْبِلِ": كَثِيرٌ مِنْ أَفْوَالَ وَأَفْعَالَ يَخْرُجُ مَخْرَجٌ الطَّاعَاتِ عِنْدَ المَامَّةِ وَهِيَ مَأْثُمٌ عِنْدَ المُلَمَّاء، مِثْلُ القِرَاءَةِ في الآسنواق، ويَصيبِحُ فيها أَهْلُ الآسنواق بالنّدَاء، والنّبِع، وَلا أَهْلُ السُّوق يُمْكِنُهُمْ الاَسْتِمَاعُ، وَذَلِكَ امْتِهَانَ. كَذَا قَالَ:

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالَ يَكُرُهُ، وَإِنْ غَلُّطَ القُرَّاءُ المُصَلِّينَ فَلَكُوْ صَاحِبُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرُهُ يَكُرُهُ، وَقَالَ شَـيْخُنَا لَيْسَ لَهُـمُ القِواءَةُ إذَنْ، وَعَن البَيَاضِيِّ وَاسْمَهُ عَبِّدُ اللَّهِ بْنُ جَابِر «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسَ وَهُمْ يُصَلُّونَ.

وَقَدْ غَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالقِرَاءَةِ، فَقَالَ: إِنَّ ٱلْصَلِّيَ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلْيَنْظُوْ بِمَا يُنَاجِيهِ، وَلا يَجْهَوْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضِ بالقُرَآنِ». وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اعْتَكُفْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَسجِعَهُمْ يَجْهَ رُونَ بِـالقِرَاءَةِ وَهُــوَ فِـي قُبْـةٍ لَــةُ، فَكَشَـفَ

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف أن الحلاف الذي ذكره: هل هو من آخر الضّحى أو آخر ألم نشرح لقول. (من الضّحى أو ألم نشرح آخر كلّ سورة)، ولم نعلم أحدًا من القرّاء قال بأن التّكبير من آخر ألم نشرح.

وإنَّما الحَلاف كما وصفنا أوَّلا فيقدَّر في كلام المصنّف فيقال من آخر الضُّحى أو أوَّل الضُّحسى أو أوَّل ألم نشوح، ليوافـق أقنوال العلماء، واللّه أعلم.

وقوله: (آخر كلِّ سورةٍ): إنَّما يتأتَّى على القول بأنَّه من آخر الضَّجي.

امًا على القول بأنّه من أوّل الضّحى، أو من أوّل ألم نشرح، فلا يتأتّى، فكلام المُصنّف هنا غير عرّرٍ فيما يظهر، فعلى هــذا يكـون ما اختاره المجد موافقًا لأكثر أهل الآداء، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ولو اجتمع القوم لقراءة ودعاء وذكر فعنه أيّ شيء أحسن منه وعنه لا بأس، وعنه محدثٌ، ونقــل ابــن منصورٍ ما أكرهه إذا لم يجتمعوا على عملٍ، إلاّ أن يكثروا، قال ًابن منصورٍ يعني يتُخُدوه عادةً). انتهى.

ذكر المصنّف في آدابه الكبرى نصوصًا كثيرةً عن الإمام أحمد تدلُّ على استحباب الاجتماع للقصص، وقراءة القرآن، والذّكر. وقدّمه في أثناء فصول العلم في فصل أوّله.

قال المروزيُّ: سمعت أبا عبد اللَّه يقوَّل يعجبني القصَّاص؛ لأنَّهم يذكرون الميزان، وعذاب القبر، وذكر الفاظُــا كشيرةً مــن ذلـك، فليراجع.

وذكر في الأداب أيضًا في أواخر أحكام القرآن: ان ابن عقيلِ اختار في الفنون عدم الاجتماع. انتهى.

قلت: الصّواب: أن يرجع في ذلك إلى حال الإنسان، فإن كانٌ يحصل لـه بسبب ذلـك مـا لا يحصـل لـه بـالانفراد مـن الاتّعـاظ، والحشوع ونحوه كان أولى، وإلاّ فلا.

ولم أر هذه المسألة مسطورةً في كتاب غير كتب المصنّف.

ومرَّ بي أنِّي رأيت للشَّيخ تقيُّ الدِّين وابن القيِّم في ذلك كلامًا لم يحضرني الآن مظنَّته، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الألمة الثلاثة

السُّتُورَ، وَقَالَ: كُلُّكُمْ مُنَاجِ رَبُّهُ، فَلا يُؤذِينَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضِ فِي القِرَاءَةِ أَوْ قَالَ فِي الصَّلاةِ». وَعَنْ عَلِيٍّ: قَانْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالقِرَاءَةِ قَبْلَ العِشَاءِ، وَبَعْدَهَا، يُغَلِّطُ أَصْحَابَهُ وَهُمْ

رَوَاهُنَّ أَحْمَدُ (٤/ ٣٤٤)، وَلِمَالِكِ (١/ ٨٠) الآوَّلُ، وَلآبِي دَاوُد (١٣٣٢) الآخِيرُ.

وَيَجُوزُ تَفْسِيرُ القُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، نَصَوَهُ اَلْقَاضِي وَأَبُو الخَطَّابِ، وغيرهمسا، لآنَّهُ عَرَبِيٌّ وقول تعالى: ﴿لِنَّبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزُّلُ إِلَيْهَمْ ﴾ [النحل: 33].

وَقُولُهُ: ﴿ وَأَجْدَرُ أَلاًّ يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٩٧].

المَرَاهُ: الآخْكَامُ، وَذَكَرُوا رِوَايَةً بِالمُنْعِ، وَاطْلَقَ غَيْرُ وَاحِد رِوَايَتَيْنِ وَتَعْلِيمُ التَّاوِيلِ مُسْتَحَبٌّ، وَلا يَجُوزُ تَفْسيرٌ بِرَأْبِسهِ مِسْنَ غَيْرِ لُغَةٍ، وَلا نَقْل، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغُيْرُهُ.

وَاسْتَدَلُواْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣١].

وَقَوْلِهِ: ﴿ لِلنَّاسِ مَا نُزُّلُ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤].

وَعَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرِ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّامٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي القُــرَآنِ بِرَأْيِـهِ أَنْ بِمَـا لا يَعْلَمُ فَلْيَتَبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٦٥٢)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٩٥٠)، والنَّسَافِيُّ (٨٠٨٥)، وَحَسَّنَهُ.

وَعَبْدُ الْآعْلَى ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةً، وغيرهما.

وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى وَمِنْ غَيْرَ حَدِيثِهِ مَرْفُوعًا.

وَعَنْ سُهَيْلِ بْنِ حَزْم عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ عَنْ جُنْدُبٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآن برَأيهِ فَقَدْ أَخْطَأً».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٦٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٨٠٨٥)، وَابْنُ مَاجَهُ (١١١)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٩٥٢)، وَقَالَ: غَريبٌ.

وَسُهَيْلٌ؛ ضَعَّفَهُ الْأَيْمَةُ.

قَالَ البُخَارِيُّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ مَعِين: صَالِحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا ً الْمَعْنَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وغيرهما مِنَ الصَّحَابَةِ، والتَّسابِعِينَ رضي الله عنهــم قَــالَ عُمَــرُ: نُهِينَـا عَـنِ التُّكَلُّف، وَقَرَأ: ﴿وَفَاكِهَةً وَٱبُّا﴾ [عبس: ٣١].

وَقَالَ: فَمَا الآبُ؟ ثُمُّ قَالَ: مَا كُلُّفْنَا أَوْ قَالَ مَا أُمِرْنَا بِهَذَا رَوَى ذَلِكَ البُخَارِيُّ.

قال في كَشْف ِ المُشْكِلِ: يَخْتَمِلُ أَنْ عُمَرَ عَلِمَ الآبُّ، وَأَنَّهُ الَّذِي تَرْعَاهُ البَهَائِمُ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ تَخْوِيـفَ غَـيْرِهِ مِـنَ التَّحَرُّضِ لِلتَفسِيرِ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ.

وَيَحْتُمِلُ: أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ كَمَا خَفِيَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسِ مَعْنَى ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ والأرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤].

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ هَلِهِ الكَلِمَةَ تَقَعُ عَلَى مُسَمَّيْنَ فَتَوَرُّعَ عَنْ إِطَّلاق القوال، وَاصْلُ اَلتَّكَلُفِ تَتَبُّعُ مَا لا مَنْفَعَـةَ فِيهِ، أَوْ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ، وَلا يَحْصُلُ إِلاَّ بِمَشْتَقَّةٍ، وَأَمَّا مَا أُمِرَ بِهِ أَوْ فِيهِ مُنْفَعَةٌ فَلا وَجُهُ لِللَّمِّ.

وَقَدْ فَسُّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آيَاتٍ، وَفَسُّرَ كَثِيرٌ مِنَ الصُّحَابَةِ كَثِيرًا مِنَ القُرْآن.

وَقَالَ عَبْدُ الرُّزَّاق: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ، قَالَ: •سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا يَتَمَارُونَ فِي القُرْآنَ فَقَالَ: إِنَّمَا هَلُكُ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ بِهَذَاءَ ضَرَبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بَبَعْض، وَإِنَّمَا نَزَلَ القُرْآنُ يُصَدِّقُ بَعْضُـهُ بَعْضًا، وَلا يُكَذَّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُواً، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ ۖ إِسْنَادٌ جَيِّبٌ وَحَدِيثُ عَمْرِو حَسَنَّ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُور عَنْ حَمَّادِ بْن زَيْدٍ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَبْسِي مُلَيْكَـةَ أَنَّ الصَّدّيــقَ قَــالَ: أَيُّ سَــمَاء تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْض تُقِلِّني، وَأَيْنَ أَذْهَبُ، أَوْ كَيْفَ أَصْنَعُ إِذَا أَنَا قُلْت فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْر مَا أَرَادَ اللَّهُ؟.

وَرَوَى ابْنُ وَهْبِ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيُّ أَنْ أَبَا بَكْرِ حَدُّثَ رَجُلاً بِحَلِيثِ، فَاسْتَفْهَمَهُ الرُّجُلُ، فَقَالَ الصَّدِّيقُ: هُوَ كَسَـا

حَدَّثَتُك، أَيُّ أَرْضِ تُقِلِّنِي إِذَا قُلْتَ مَا لا أَعْلَمُ؟ وَرُويَ نَحْوُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّ آبِ فِي التَّمْهِيــ وَغَيْرِهِ يُكْرَهُ، وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَمَا كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يُفَسِّرُ مِنَ القُرْآنِ شَيْئًا إِلاَّ آيَاتِ عَلْمَهُنَّ إِيَّاهًا جَبْرِيلُ عليه السلام».

إسْنَادُهُ صَعِيفٌ، رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزِيزِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الآيَاتِ لا تُعَلَّــمُ إِلاَّ بِـالتَّوْقِيفِ عَــنِ اللّـهِ، فَأُوقَفَـهُ عَلَيْهَا جبريلُ.

وَيَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، لآنْهُمْ شَاهَدُوا التَّنزِيلَ، وَحَضَرُوا التّأويلَ، فَهُوَ أَمَارَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَقَدَّمَهُ أَبُسُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَقَ أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ رِوَايَتَيْنِ إِذَا لَمْ نَقُلُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ.

وَقَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ إِنْ قُلْنَا: قُولُهُ حُبُّةٌ لَزَمَ قَبُولُهُ، والاَّ: فَإِنَّ نَقُلَ كَلام العَرَبِ فِي ذَلِكَ صِيرَ إِلَيْهِ، وَإِنْ فَسَّرَهُ اجْتِهَــادًا أَوْ قِيَاسًا عَلَى كَلام العَرَبِ لَمْ يَلْزَمْ، وَلا يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرُ التَّابِعِي.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَعَلُ مُرَادَهُ غَيْرُهُ، إلا أَن يُنْقَلَ ذَلِكَ عَنِ العَرَبِ، وَأَطْلَـقَ أَبُـو الْحَسنينِ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَـقَ الْبنُ عَقِيـلٍ فِي الوَاضِح روَايَتُيْن: الرَّجُوعَ، وَعَدَمَهُ.

وَقَالَ مُنْهِ خُنًّا: قَوْلُ أَخْمَدَ فِي الرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيُّ عَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَغَيْرِو، نَقَـلَ أَبُـو دَاوُد إذَا جَاءَ التَّفْسِيرُ عَـنِ الرُّجُلِ مِنَ التَّابِعِينَ لا يُوجَدُ فِيهِ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ لا يَلْزَمُ الْآخَذُ بِهِ.

وَنَقَلَ المُرُودَيُ يُنظَرُ مَا كَانَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَنِ التَّابِعِينَ.

قَالَ القَاضِي وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى إِجْمَاعِهِمْ، وَإِذَا.

قال الصَّحَابِيُّ مَا يُخَالِفُ القِيَاسَ فَهُو تَوْقِيفٌ، وفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

وَقِيلَ: لا، وَفَإِقَا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَإِنْ قَالَهُ التَّابِعِيُّ فَلَيْسَ بِتَوْقِيفُو، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَخَيْرُهُ بَلَسَ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَى رِوَايَةٍ مَنْ جَعَلَ تَفْسِيرَهُ كَتَفْسَيرِ الصَّحَابِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَصَلاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ (و) وَأَفْضَلُهُ نِصِنْفُهُ الآخِيرُ، وَٱفْضَلُهُ ثُلُّتُهُ الآوَّلُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الوَسَطُ^(۱)، وَبَيْنَ العِشَاءَيْنِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، قَالَ أَحْمَدُ: قِيَامُ اللَّيْلِ مِنَ المَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، والنَّاشِئَةُ لا تَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ رَقْدَةٍ، قَالَ: والتَّهَجُدُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ النَّوْمِ، وَلا يَقُدُومُ اللَّيْلَ كُلَّهُ (م ر) ذَكَرَهُ بَعْضُهُم، وَقَلْ مَنْ وَجَدَّتُهُ ذَكَرَ هَلِوهِ السَّلَالَةَ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا نَامَ بَعْدَ تَهَجُّدُو لَمْ يَبْنِ عَلَيْهِ السَّهَرَ.

وَفِي الغُنْيَةِ يُسْتَحَبُّ ثُلُثَاهُ، والآقَلُ سُدُسُهُ، ثُمُّ ذَكَرَ أَنْ قِيَامُ اللَّيْلِ كُلِّهِ عَمَلُ الآفْوِيَاءِ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُــمُ العِنَايَـةُ، فَجُعِـلَ

وَقَدْ رُويَ عَنْ عُثْمَانَ قِيَامُهُ بِرَكْمَةِ، يَخْتِمُ فِيهَا، قَالَ وَصَحَّ عَنْ أَرْبَعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمُرَادُهُ: وَتَابِعِيهِمْ وَظَاهِرُ كَلامِهِ وَلا لَيَالِيَ العَشْرِ، فَيَكُونُ قَوْلُ عَائِشَةً: ﴿إِنَّهُ عليه السلام أَحْيَا اللَّيْلَ ﴾؛ أَيْ: كَثِيرًا مِنْهُ، أَوْ أَكْثَرَهُ.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (وصلاة اللَّيل أفضل، وأفضله نصفه الأخير، وأفضله ثلثه الأوَّل نصُّ عليه، وقيل: آخره، وقيل: ثلث اللَّيل الوسط). انتهى.

فقوله: (وأفضله ثلثه الأوَّل) فيه نظرٌ، فإن أراد بذلك النُّلث الأوَّل من اللَّيل، فلا أعلم به قائلاً.

والمصنّف قد قدّمه، وقال: نصُّ عليه، وإن أراد النُّلث الأوَّل من النّصف الأخير وهو السُّدس وهو ظاهر كلامه فالأصحاب على خلافه، إلاَّ أنَّ القاضي أبا الحسين ذكر في فروعه أنَّ المرُّوذيُّ نقل عن أحمد: أفضل القيام قيام داود، كان ينام نصسف اللَّيـل، شـمُّ يقـوم سدسه، موافقٌ لظاهر كلام المصنّف لكنُّ أهل المذهب على خلافه.

والظَّاهر: أنَّه أراد ثلث اللَّيل من أوَّل النَّصف الثَّاني، لكونه المذهـب، ولكن يبقى في العبـارة تعقيـدٌ مـن جهـة عــود الضَّمـائر،

وفيه قوَّةً من جهة الدُّليل، فإنَّ هذه صلاة داود عليه السلام، على الصَّحيح من المذهب، وصحَّت الأحاديث بذلك.

وَيَتَوَجُهُ بِظَاهِرِهِ اخْتِمَالٌ، وَتَخْرِيجٌ مِنْ لَيْلَةِ العِيدِ، وَيَكُونُ قَوَلُهَا مَا عَلِمْت وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَـةَ خَتَى الصَّبَـاحِ أيْ غَيْرَ العَشْرِ» أَوْ لَمْ يَكْثُرْ ذَلِكَ مِنْهُ.

... وَاسْنَحَنَّهُ ۚ شَيْخُنَا،ۚ وَقَالَ: قِيَامُ بَعْضِ اللَّيَالِي كُلِّهَا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَيُكْرَهُ مُدَاوَمَةُ قِيَامُ اللَّيْسِلِ، وِفَاقَا لِلشَّافِييَّةِ فِي ذَلِكَ كُلَّهِ.

وَلِهَذَا اتَّفَقَتْ الشَّافِيئَةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ لَيْلَتَيُّ العِيلَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ذَكَرَهُ فِي شَرْح مُسْلِم.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الغُنْيَةِ هُوَ ظَاهِرُ سُورَةِ المُزْمُّلِ، وَنَسْنغُ وَجُوبِهِ لا يَلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ اسْتِبُّطْبَابِهِ وُقَدْ كَانْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صُمَرَ لا يَنَامُ مِنَ اللَّيْلِ إلاَّ قَلِيلاً، وَكَذَا جَمَاعَةُ كَانُوا يُصَلُّونُ الفَجْرَ بوصُوءَ العِشَاء الاَحِرَةِ.

وَقَدَ قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [اللاريات: ١٧].

قِيلَ: ﴿مَا يَهْجَعُونَ﴾ خَبَرُ كَانَ وَقِيلَ (مَا) رَائِلَةً أَيْ كَانُوا يَهْجَعُونَ قَلِيلاً.

وَ﴿ فَلِيلاً ﴾ صِفَةً لِمَصْلَدٍ أَنْ ظُرْفُو، أَيْ هُجُوهًا وَزَمَنًا قَلِيلاً.

وَقِيلَ: نَافِيَةً، فَقِيلَ المَعْنَى كَانُوا يَسْهَرُونَ قَلِيلاً مِنهُ.

وَتِيلَ: مَا كَانُواْ يَنَامُونَ قَلِيلاً مِنْهُ وَرَدُّ بَعْضَهُمْ قَوْلَ النَّفْي بِأَنَّهُ لا يُتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا فِي خَيَرِهِ، وَقَلِيلاً مِنْ خَـبَرِهِ وَقِيـلَ قَلِيـلاً خَبَرُ كَانَ، وَمَا مَصْلَارِيَّةً، أَيْ كَاتُوا قَلِيلاً هُجُوعُهُمْ، كَقَوْلِك كَانُوا يَقِلُ هُجُوعُهُمْ (فَيَهْجَعُونَ) بَدَلُ اشْتِمَالِ مِنْ اسْمَ كَـانَ، وَمِنَ اللَّيْلِ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مُفَسَّرٍ بِـ: ﴿يَهْجَعُونَ﴾ لِتِقْلِيم مَعْمُولِ الْمُصْدَرِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ:َ الوَقْفَ عَلَى ﴿ فَلِيلَا ﴾، فإن قِيلَ فَمَا نَافِيَةٌ فَفِيهِ نَظُوَّ سَبَقَ، وَإِنْ قِيلَ مَصْنَدِيَّةٌ فَلا مَدْحَ لِهُجُوعِ النَّاسِ كُلُهُمْ لَيُسلاَ، وَصَاحِبُ هَلَا الْفَوْل يُحْوِلُ مَا خَالْفَ هَلَا عَلَى مَنْ تَفْتُورَ بِهِ، أَوْ تَوَكُ حَقًّا أَهُمْ مِنْهُ أَوْ عَلَى مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَلِيلٍ مِنَ اللَّيْلِ، لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْحُقُوقِ، وَلَعَلُّ هَلَا قِيَاسُ المَلْهَبِ لِاسْتِحْبَابِهِ صَوْمَ أَيَّامٍ غَيْرِ النَّهْيِ، أَوْ مَعَ إِفْطَارٍ يَسِيرٍ مَعَهَا، فَإِنَّ هَـٰذِهِ المَسْأَلَةُ تَشْبُهُ تِلْكَ، وَهُمَا فِي حَدِيثٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمْرَ وَيَأْتِي فَلِكَ.

وَمَنْ يُفَرُقُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَصْحَابِنَا، والشَّافِعِيَّةِ، وغيرهم يَقُولُ لا بُدُّ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ كُلَّهِ مِنْ ضَسَرَدٍ، أَوْ تَفْوِيسَتِ حَـقُ، وَعَـنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا ولِيُصِلُّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا كَسِلَ أَوْ فَتَرَ فَلْيَقْعُدُا، كَسِلَ بكُسْرِ السَّين.

ُوعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: فَإِذَا نَعَسَ أَخَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ اَلنَّوْمُ، فَإِنْ أَخَدَكُمْ إِذَا صَلَّــى وَهُــوَ نَــاصِسٌ لَمَلُهُ يَذَهْبُ يَسْتَغَفْرُ فَيَسُبِهُ نَفْسَهُۥ نَمَسَ بِغَنْجِ العَيْنِ.

وَعَنْهَا مَرْفُوحًا: وَأَحَبُ العَمَلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَفُومُهُ وَإِنْ قَلُّ ٩.

وَعَنْهَا مَرْفُوعًا: إخْلُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَالْلَّهِ لَا يَسْلُمُ اللَّهُ حَتَّى تَسْأَمُوا،

وَفِي لَفُظِ: ﴿لاَ يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُوا مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خُ: ١٩٧٠، م: ٧٨٧)، واللَّفُظان بمَعْنُى. وَهِمَ مِنْ وَهِ وَهُمَ مِنْ وَمِنْ أَمِنْ وَأَوْ مِنْ وَوَرَوْ مِنْ وَمُوْرِوْ مِنْ وَمِنْ وَمُوْرِوْ مِنْ وَ

قَالَ بَعْضُ العُلْمَاء: لا يُعَامِلُكُمُ اللَّهُ مُعَامَلَةَ المَال فَيَقْطَعُ قَوْابَهُ وَرَحْمَتَهُ عَنكُمْ حَثَّى تَقْطَعُوا عَمَلَكُمْ.

وَثِيلَ: مَغْنَاهُ لا يَمَلُ إِذَا مَلِلتُمْ، كَقَوْلِهِمْ فِي البَلِيَعِ فُلانَّ لا يَنْقَطِعُ حَتَّى يَنْقُطِعَ خُصُومُهُ، مَعْنَاهُ لا يَنْقَطِعُ إِذَا انْقَطَعَ خُصُومُهُ، وإلاَّ فَلا فَصْلَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَعَنْهُ اسْتِغْفَارُهُ فِي السَّحَرِ أَفْضَلُ.

وَمَنَيَّدُ الاَمْتِغْفَارِ: ﴿اللَّهُمُّ أَنْتَ رَبِّي، الْحَبَرَ ﴿ الْمُ

فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَقُولُهُ: كُلُّ أَحَدٍ، وَكَذَا مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: تُقُولُ المَرَاةُ آمَتُك بنْتُ عَبْدِك أَوْ بِنْتُ أَمَتِكَ.

وَإِنْ كَانَ قَرْلُهَا: ﴿عَبْلِكِ ۗ لَهُ مَخْرَجٌ فِي العَرِيَّةِ بَتَأْوِيلِ شَخْصٍ، وَصَلاتُهُ لَيْلاَ وَتَهَارًا مَثْنَى، وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ اثْنَيْنِ. وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْمُكَرِّر، فَلا يَجُوزُ تُكْرِيرُهُ، وَإِنَّمَا كُرَّرَ عليه السلام اللَّفْظُ لا المُعْنى.

وَذَكِرَ الرُّمَخْشِرِيُّ: مُنِعَتْ الصُّرْفَ لِلْمَدَلَيْنَ: عَدْلِهَا عَنْ صِيغَتِهَا، وَعَدْلِهَا عَنْ تَكُرُّرِهَا (هـ)

نِي أَفْضَلِيْهِ الْأَرْبَعِ بِسَلامٍ، وَإِنْ زَادَ صَعَ (و).

فَطَاهِرُهُ عَلِمَ العَدَّدَ أَوْ نَسْبَهُ. أ

الضروع - كتاب الصلاة

وَلُوْ جَاوَرُ ٱرْبَعًا نَهَارًا أَوْ ثَمَانِيًا لَيْلاً صَعُّ (هـ) وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ سِوَى الكَرَاهَةِ، وَقِيهَا خِلافِّ!!.

والثَّمَانِي تَأْنِيتُ الثَّمَانِيَةِ، واليَّاءُ لِلنَّسْبَةِ، كَاليَمَانِي هَلَى تَعْوِيضِ الْأَلْفِ عَنْ إخْدَى يَاءَيْ النِّسَبِ، وَلا تَشْدِيدَ، لِتَلاُّ يُجْمَعَ بَيْنَ العِوض، والمُعَرَّضِ، والانْتِفَاءُ بِالنُّونِ، وَحَلْفُ اليّاءِ خَطَأً عِنْدَ الآصْمَعِيِّ. وَمَا مِنْ مِنْ إِذَا ﴾

وَقِيلَ: لا يُصِيحُ إلاَّ مَثْنَى، ذَكَرَهُ فِي الْمُتَخَبِ.

وَقِيلَ: لِنَلاَ، اخْتَارَهُ ابْنُ شِهَابِ، وَالشَّيْخُ، وِفَاقًا لآيي يُوسُفَ وَمُحَمُّدِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَامَ فِي النَّرَاوِيحِ إِلَى ثَالِنَةِ يَرْجِعُ، وَإِنْ قَرَأً، لآنْ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا وَلا بُدُّ لِقَرْلِهِ عليه السلام: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى! فَعَلَى الصَّحَّةِ يُكْرَهُ، وَعَنْهُ: لأَ.

جَزَمَ بِهِ فِي النَّبْصِرَةِ (و ش) كَارْبُع نَهَارًا عَلَى الآصَحُ، وَإِنْ زَادَ نَهَارًا صَحُ. وَعَنِّهُ: لا، جَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابِ (و ش) وَمَنْ زَادَ عَلَى بِثْنَيْنِ وَلَمْ يُجْلِسْ إِلاَّ فِي آخِرِهِنْ فَقَدْ تَرَكَ الآوْلَى، ويَجُوزُ بِدَلِسَلِ الوثر، كَالْمُكْتُوبَةِ، فِي روَايَةٍ.

رٍ، كلحوبهِ، في روايع. وَظَاهِرُ كَلَامٍ جَمَاعَةٍ لا وَفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ وَزُفَرَ لِلْحَبَرِ المَذْكُورِ. وَقَدْ قَالَ فِي الفُصُولِ: إِنَّ تَطَوَّعَ بِسِتَّةٍ بِسَلَامٍ فَنِي بُطْلانِهِ وَجَهَانٍ، أَحَدُهُمَا تَبْطُلُ، لآنَّهُ لا نَظِيرَ لَهُ مِنَ الفَرْضِ. وَمَنْ أَخْرَمَ بِعَدَدٍ فَهَلَ يَجُورُ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ؟ ظَاهِرُ كَلامِهِ فِيمَنْ قَامَ إِلَى ثَالِئَةٍ فِي النَّرَاوِيحِ لا يَجُورُ، وَفِيهِ فِي الانْتِصَارِ خِلافٌ فِي لُحُوقَ زِيَادَةٍ بِعَقْدِ، وَسَبَقَ أُوَّلَ سُجُودِ السُّهُو^(٣).

(١) النَّاني: قوله فيما إذا زاد في النَّطَوُّع على مثنى: (ولم أجد عنه سوى الكراهة وفيها خلافً). انتهى.

يعنى: فيها الخلاف الّذي فيما إذا.

قال الإمام أحمد: أكره، كذا، هل هو للتّحريم أو لا؟

وقد أطلق المصنّف الخلاف في ذلك، في الخطية، وتكلّمنا عليه؛ فليعاود.

(٢) الثَّالَث: قوله: (والنُّماني تانيث النَّمانية، والاكتفاء بالنُّون وحلف الياء خطأً عند الأصمعيُّ، وقيل: شاذًّا. انتهى. ظاهر عبارته إطلاق الخلاف في حذف الياء، هل هو خطأ أو شادًّا؟

وليس للأصحاب في هذا كلامٌ، وإنَّما مرجعه إلى اللُّغة.

قال الجوهريُّ وتبعه في القاموس: ثبتت ياؤه هند الإضافة، كما ثبت بالقاضي فتقول ثماني نسوةٍ وثماني مائةٍ، كما تقـول قـاضي عبد الله، وتسقط مع التَّنوين في الرُّفع، والجرُّ، وتثبت في النَّصب.

وأمَّا قول الأعشى:

شربت ثمانيا وثمانيا

وثمان عشرة واثنتين وأربعا

فكان حقَّه أن يقول: ثماني عشرة، وإنَّما حذفها على لغة من يقول طوال الآيد، بحذف الياء كما.

قال الشّاعر:

دوامي الأيد يخبطن السريحا

فطرت بمنصلي في يعملات

فقدُّما ما قاله الأصمعيُّ

وقطع به ابن خطيب اللَّاهشة في المصباح المنير، وذكر أنَّه نقله من أكثر من سبعين مصنَّفُ ا، وحكى لغـةٌ بحـذف اليـاء في المركَّب، بشرط فتح النُّون، يقول عندي من النَّساء ثمان عشرة امرأةً.

وفي البخاريُّ (٣٥٠) وغيره في حديث أمَّ هانئ في فتح مكَّة: فقَصَلَّى تُمَانِيَ رَكَمَاتَوٍ، بإثبات الياء، وفي نسخةٍ محذَّفها.

(٣) الرَّابِع: قوله: (من أحرم بعددٍ فهل تجوز الزِّيادة عليه؟ ظاهر كلامه فيمن قام إلى ثالثةٍ في التّراويح لا يجوز.

وفيه في الانتصار خلافٌ في لحوق زيادةٍ بعقلي، وسبق أوَّل سجود السُّهو). انتهى.

قلت: قال في سجود السُّهو: (ومن نوى ركعتين وقام إلى ثالثةٍ نهارًا فالأفضل أن يتمُّ وكلامهــم يـدلُّ على الكراهــة إن كرهــت=

(ع): ما أجع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

وَصَلاةُ القَاعِدِ نِصْفُ أَجْرِ صَلاةِ القَائِم.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٤٢)، وَالبُخَارِيُّ (٤٠٦٤)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثٍ عِمْرَانَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِلاَّ الْمُتَرَبِّعَ.

وَلاَّحْمَدَ عَنْ شَاذَانَ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي العَبَّاسِ عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَـاجِرٍ، عَـنْ مَـوْلاهُ السَّـائِبِ عَـنْ عَائِشَـةَ، رَفَعَتْهُ بِهَذِهِ الرِّيَادَةِ.

وَرُواهُ أَيْضًا عَنْ إِسْحَاقَ الآزْرَقِ وَحَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكٍ بِنُونِهَا، وَرُواهُ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ وَزُهَيْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِنُونِهَا. وَيُسْتَحَبُّ تَرَّبُعُ الجَالِس فِي قِيَامَ (و م).

وَعَنْهُ: يَفْتُرِشُ (و قَ) وَقَالُهُ زُنْفُرُ، وَالْفُتْوَى عَلَيْهِ قَالَـهُ أَبُـو اللَّيْتِ الْحَنَفِيُّ، وَمَذْهَبُ (هــ) يُخَيَّرُ بَيْنَـهُ وَبَيْـنَ الـتَّرْبِيعِ، والاحْتِبَاء، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي.

ُ وَفِي َ الوَسِيْلَةِ رِوَانِةً إِنَّ كُثْرَ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ لَمْ يَتَرَبَّعْ، فَعَلَى الآوَّلِ يُثْنِي رِجْلَيْهِ فِي سُجُودِهِ، وَفِـي رُكُوعِـهِ رِوَايَتَـانِ (م ٩)(١).

وَالْمَرَادُ بِنِصْفُ الْآخِرِ فِي غَيْرِ المَعْلُورِ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ فَرْضًا وَنَفْلاَ مَا يَأْتِي فِي صَلاةِ الجَمَاعَةِ، وِفَاقًــا لِلْحَنَفِيَّـةِ، والشّــافِعِيَّةِ فِي تَكْمِيل أَجْرُهِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ المُسَيِّبِ بْنِ رَافِعِ الكَاهِلِيِّ التَّابِعِيِّ.

وَذَكَرَهُ النُّرْمِلْدِيُّ (٣٧٢) عَن النُّوريُّ.

وَاخْتَلَفَ الْمَالِكِيَّةُ، لَكِنَّ كَلامَهُمْ كُلُهِمْ: إذَا عَجَزَ مُطْلَقًا، وَأَمَّا إِنْ شَسَقٌ مَشَـقَّةً تُبِيـحُ الصَّـلاةَ قَـاعِدًا فَكَلامُهُـمْ مُخْتَمَـلٌ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ بِالفَرْق، وَقَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاء

وَلا يُصِحُّ مُضَّطُجعًا (و هـ م).

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي صِيحُتَهُ، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ (و ش).

رَوَاهُ التَّرْمِلِيُّ (٣٧٢) عَنِ الحَسَنِ ثُمَّ هَلْ يُومِئُ أَمْ يَسْجُدُ؟

=الأربع نهارًا). انتهى.

فظاهر هذا الصَّحَّة مع الكراهة إن كرهت الأربع نهارًا، ولم يحك فيه خلافًا وهو الصَّحيح.

والذي يظهر: أنَّ كلاُّمه هنا ليس من الخلاف المُطلق، ولكنَّ المصنَّف لم يطُّلع فيها على أقَلُّ نقلٍ صريحٍ فاستنبط ذلك.

وظاهر كلامه في سجود السُّهو: أنَّ الأصحاب صرَّحوا بذلك، وقالوا: الأفضل أن يتمَّ، وإنَّما اَستنبط هو من كلامهم الكراهة. فقوله: (وسبق أوَّل سجود السُّهو) ظاهرٌ في أنَّ المسألتين واحدةً، ونقله فيهما يدلُّ على خلاف ذلك.

(١) (مسألة - ٩): قوله في الصّلاة قاعدًا: (يستحبُّ تربُّع الجالس في قيامه، فعلى هـذا يشني رجليه في سجوده، وفي ركوعه وايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وصاحب الفائق.

إحداهما: يثنيهما في ركوعه، أيضًا وهو الصُّحيح.

قال الزُّركشيّ: اختاره الأكثر وقطع به الخرقيُّ، وصاحب المستوعب، والحرُّر، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وقدُّمه في الشُّرح، والرَّعاية الكبرى، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يثنيها.

قال في المغني: هذا أقيس وأصحُّ في النَّظر، إلاَّ أنَّ أحمد ذهب إلى فعل أنس، وأخذ به.

قال المصنّف في حواشي المقنع: هذا أقيس.

وقدُّمه في الكافي، ومجمع البحرين.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى: ومتربَّمًا أفضل، وقيل حال قيامه ويثني رجليه، إن ركع أو سجد. انتهى.

يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ١٠)(١).

وَلَهُ القِيَامُ عَنْ جُلُوسِ (و) وَكَذَا عَكْسُهُ (و).

وَحَالَفَ فِي الثَّانِيَةِ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَأَشْهَبُ المَالِكِيُّ، لأَنَّ الشُّرُوعَ مُلْزِمٌ كَالنَّذْر.

وَيَصِحُ النَّطَوُّءُ بِفَرْدٍ كَرَكْعَةٍ وَعَنْهُ لا (و هـ).

وَيَجُوزُ جَمَاعَةُ (و ش) أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يُتَّخَذُ عَادَةٌ (م ١١)^(١) (و ش).

رَقِيلَ: يُسْتُحَبُّ.

وَتِيلَ: يُكُرُهُ.

قَالَ أَخْمَدُ: مَا سَمِعْتِه (و هـ) وَكَثْرَةُ الرُّكُوع، والسُّجُودِ أَفْضَلُ.

وَقَالَ فِي الغُنْيَةِ وَابْنُ الجَوْزِيِّ نَهَارًا وَعَنْهُ طُولَ القِيَامِ (و هـ ش).

وَعَنْهُ: التُّسَاوِي، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَحَفِيدُهُ، وَيُسَنُّ بِبَيْتِهِ (و).

وَعَنْهُ: هُوَ، وَالْمُسْجِدُ مَنَوَاهُ

وَيُكُونُهُ الْجَهْرُ نَهَارًا فِي الْأَصَحُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يَرْفَعُ، قِيلَ قَدْرُ كُمْ يَرْفَعُ؟ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَنْ أَسْمَعَ أُذُنَيْهِ فَلَمْ يُخَافِتْ، وَلَيْـلاَ يُرَاحِي الْمُسْلَحَة، وَيُغْجِبُ أَحْمَدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَكَعَاتُ مَعْلُومَةً .

أُقَلُّ سُنَّةِ الضُّحَى رَكْعَتَان (و) وَوَقَتْهَا مِنْ خُرُوجٍ وَقْتِ النَّهْيِ إِلَى الزَّوَال، والْمَرَادُ –واللَّهُ أَخَلَمُ– قَبَيْلَ الزَّوَالِ لِلنَّهْيِ. والآفضلُ: إذَا اشْتَدُ حَرُّمًا وَأَكْثَرُمَا ثَمَان، لآنَ أَمَّ هَانِي رَوَتُ: •أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى ثَمَان رَكَمَاتٍ يَوْمَ الفَتْح ضُحْمَ». وَالخْتَارَ صَاحِبُ الهَدْيِ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنْهَا صَلاةً بِسَبَبِ الفَتْحِ، شَكْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَاءَ كَانُوا يُصَلَّونَهَا إذَا فَتَسحَ اللَّهُ

وَقَالَ بَعْضُ العُلْمَاءِ وَفِيهِ إثْبَاتُ صَلاةٍ بِسَبَبٍ مُحْتَمَلِ. وَعَنْهُ أَكْثَرُ الضُّحَى اثْنَتَا حَشْرَةَ لِلْخَبَرِ، جَزَمَ بِهِ فِي الغُنْيَةِ.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ولا يصعُّ مضطجعًا ونقل ابس هاني صحَّته، اختباره بعضهم شمَّ هل يومي أو يسجد؟ يجتمل وجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرُّعاية الكبرى، والمصنِّف في النُّكت، وحواشي المقنع، وصاحب الفائق، وغيرهم.

إحداهما: يسجد.

قلت: وهو ظاهر كلام الجد في شرحه، وغيره، وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: لا يسجد.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (ويجوز -أي: التَّطوُّع- جماعةً أطلقه بعضهم، وقيل ما لم يتَّخذ عادةً). انتهى.

قلت: ثمن أطلق الشَّيخ في المغني، والكافي، والشَّرح، وشرح أبن رزينٍ، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والقول الثَّاني: قطع به المجد في شرحه وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين.

وظاهر كلام المصنّف: أنَّه لا يجوز إذا اتَّخذ عادةً، وليس كذلك، فإنَّ هذا قول المجد ومن تبعه، والمجد، وابن عبد القويُّ إنَّمــا قــالا: ولا يكره النَّطوُّع جماعةً ما لم يتَّخذ ذلك سنَّةً وعادةً.

ففي كلام المصنّف شيءٌ، وكان الأولى أن يقول وقيل: ويكره ما لم يتَّخذ عادةً، كما قبال المجدد: والحملُ لفظية يكره، سيقطت من

إذا علم ذلك؛ فالصُّواب ما اختار الجد ومن تابعه.

وَقَالَ: لَهُ فِعْلُهَا يَعْدُ الزُّوال.

وَقَالَ: وَإِنْ أَخْرُهَا حَتِّى صَلِّى الظُّهْرَ قَصَاهَا نَدْبًا وَنَصُّ أَحْمَدُ تُفْعَلُ خِبًّا.

وَاسْتَحَبُّ الآجُرِّيُّ وَأَبُو الْحَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْدِيُّ، وَصَاحِبُ الْمُحَسِّرِ، وغيرهم المُدَاوَمَةَ، وَنَقَلَهُ مُوسَى بْنُ

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا لِمَنْ لَمْ يَقُمْ فِي لَيْلِهِ، وَيُسْتَحَبُّ صَلاةً الاسْتِخَارَةِ.

وأطلقه الإِمَامُ، والأصْحَابُ وَلَوْ فِي حَجَّ وَغَيْرِهِ مِنَ العِبَادَاتِ كَمَّا يَأْتِي، والْمَرَادُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَكُونُ قَـــوْلُ أَحْمَـــنَــــ كُلُّ شَيْء مِنَ ٱلْخَيْرَ يُبَاذَرُ إِلَيْهِ أَيْ بَعْدَ فِعْل مَا يَنْبَغِيَ فِعْلُهُ.

وَقَدْ يَتُوجُّهُ احْتِمَالٌ بِظَاهِرِهِ، وَفِيهِ نَظَرُّ.

وَتُسْتَحَبُ صَلاةُ الحَاجَةِ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى آدَمِيٌّ، وَهِيَ رَكْمَتَانِ، لِخَبَرِ ابْنِ أَبِي أُوْفَى، وَفِيهِ صَغْفٌ وَصَــلاةُ التَّوْبَـةِ، لِخَـبَرِ عَلَى الْمُشْهُورِ، وَهُوَ حَسَنَّ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (١/ ٢/ ٥٥ (المتاريخ): لا يُتَابِعُ اسْمًا ثَبَتَ الحُكُمُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ حَدَّثَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُهُمْ مَنْ بَعْضٍ، وَلَمْ يُخلِفْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَعَقِيبَ الوُصُوعِ، لِلْخَبَرِ

قَالَ َ ابْنُ هُبَيْرَةَ: وَإِنْ كَانَ بَعْدَ عَصْر احْتَسَبَ بانْتِظَارِهِ بالوُصُوء الصَّلاةَ، فَيَكْتَبُ لَهُ ثَوَابُ مُصَلٍّ.

وَعِنْدُ جَمَاعَةِ: وَصَلاهُ التَّسْبِيعِ (١) مُ وَصَلَّهُ: لاَ، لِخَبْرِ اللَّهِ عَلْمَا النَّبِيُ ﷺ عَلَّمَهَ لِعَمَّهِ العَبَّاسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتِ، يَفْسَرُأُ فِي كُلُّ رَكْعَةِ بِالفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ، ثُمَّ يُسَبِّحُ، وَيَحْمَدُ، وَيُهَلَّلُ، وَيُكَبَّرُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ يَقُولُهَا فِي رُكُوعِهِ ثُمَّ فِي رَفْعِهِ مِنْهُ، ثُمَّ فِي سُجُودِهِ، ثُمَّ فِي رَفْعِهِ، ثُمَّ فِي سُجُودِه، ثُمَّ فِي رَفْعِهِ عَشْرًا عَشْرًا، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلُّ رَكْعَةٍ فِي كُلُّ يَـوْم، ثُمَّ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ فِي الشَّهْرِ، ثُمَّ فِي الْعُمْرِ».

رَوَاهُ أَحْمَكُ، وَقَالَ: لا يَصِحُّ، وَأَبُو دَاوُد (١٢٩٧)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢١٦)، والآجُرِّيُّ وَصَحَّحُوهُ، والسِّرْمِلْيُ (٤٨٢)،

وَادُّعَى شَيْخُنَا أَنَّهُ كَذِبٌ، كَذَا قَالَ، وَنَصَ أَحْمَدُ وَأَدِمَّةُ أَصْحَابِهِ عَلَى كَرَاهَتِهَا، وَلَمْ يَسْتَحِبُّهَا إِمَامٌ، وَاسْتَحَبُّهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ

وَقَالَ الطَّيْخُ: لا بَأْسَ بِهَا، قَإِنَّ الفَصَائِلَ لا تُشْتَرَطُ لَهَا صِيحُةُ الحَبَر، كَذَا قَالَ.

وَعَدَمُ قَوْلِ أَحْمَدَ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنْهُ لا يَرَى العَمَلَ بِالحَبَرِ الضَّييفَ فِي الفَضَائِلِ، وَاسْتِحْبَابُهُ الاجْتِمَــاعَ لَيْلَـةَ العِيــدِ فِي رَوَايَةٍ يَدُنُ عَلَى الْعَمَلَ بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ فِي الفَضَائِلِ، وَلُوْ كَأَنْ شِعَارًا.

وَاخْتَارَ القَاضِي هَلَهِ الرُّوَايَةَ، وَاحْتَجُّ لَهَا بِمَشْرُوعِيَّةِ الجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَاقْتَصْرَ هُوَ وَجَمَاعَةً عَلَى تَضْعِيفِ أَحْمَدُ لِصَلاةِ النَّسْبِيعِ، وَهَكَسَ جَمَاعَةً؛ فَاسْتَحَبُّوا صَـلاةَ التَّسْبِيعِ دُونَ الاجْتِمَاعِ لَيْلَةَ العِيدِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الشَّمَارِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ مُتَيْخُنَا: الْعَمَلُ بِالْحَبَرِ الْصُبْييفِ: بِمَعْنَى أَنْ الْنَفْسَ تَرْجُو ذَلِكَ الشُّوابَ أَوْ تَخَافُ ذَلِكَ الجِقَابَ، وَمِثْلُهُ فِي

(١) تنبيه: قوله: (ويستحبُّ صلاة الاستخارة...، وعند جماعةٍ وصلاة التُّسبيح، ونصُّه: لا). انتهى.

المنصوص هو الصّحيح وعليه الأكثر.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: نصُّ أحمد وأثمَّة أصحابه على كراهتها.

وقلُّمه في الرَّعايتين وقاله القاضي وغيره، وقطع في الحاوي الكبير بالجواز، واستحبُّ جماعةً فعلها، واختاره في الرَّعاية الكبرى. وأطلقهما في الحاوي الصُّغير، وقال الموفِّق ومن تابعه لا بأس بفعلها.

فهذه إحدى عشرة مسألةً قد منَّ اللَّه الكريم علينا بتصحيحها، فله الحمد والمنَّة.

التُّرْغِيبِ، والتُّرْهِيبِ بالإسْرائِلِيَّاتِ، وَالْمَنَامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لا يَجُوزُ بِمُجَرَّدِهِ إِثْبَـاتُ حُكْم شَـرْعِيَّ، لا اسْتِحْبَابٌ وَلا غَيْرُهُ، لَكِنْ يَجُوزُ.

وَكَرَهُ فِي التَّرْفِيبِ والتَّرْهِيبِ فِيمَا عُلِمَ حُسْنُهُ أَوْ قُبْحُهُ بَادِلَةِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ وَلاَ يَضُرُّ. وَاعْتِقَادُ مُوجِّهِ مِنْ قَدْر قُوَابٍ وَعِقَابٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيُّ: وَقَالَ فِي التَّيَمُّمِ بِضَرَيْتَيْنِ: العَمَلُ بالضَّعِيفِ إِنْمَا وَشُوعَ فِي عَمَلَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الجُمْلَةِ، فَإِذَا رَغِبَ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ بِخَبَرِ ضَعِيفٍ عَمِلَ بِهِ، أَمَّا إِثْبَاتُ سُنَّةٍ فَلا.

وَقِيلَ: يُسْتُحَبُّ لَيْلَةً عَاشُورًاءً، وَيُصنف شَعْبَاَنَ، وَأَوَّلَ رَجَبٍ.

وَقِيلُ: نِصْفُهُ.

وَقِيلَ: والرُّغَاثِبُ، وَاخْتَلَفَ الخَبَرُ فِي صِفْتِهَا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيُّ (٢/ ٤٨ «الموضُوعات») هِيَ مَوْضُوعَة، كِذَا قَالَ أَبْــو بَكْـرِ الطُّرْطُوشِيُّ، وَجَمَاعَـةٌ وَاسْتَحَبَّهَا بَعْـضُ الحَنفِيَّةِ، وَبَعْضُ السَّافِعِيَّةِ.

وَكَرِهَهَا أَكْثَرُ العُلَمَاء مِنْهُمُ المَالِكِيَّةُ، وَذَكَرَ أَبُو الظَّاهِرِ المَالِكِيُّ كَرَاهَتَهَا مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: كُلُّ مَنْ عَبَدَ عِبَادَةً نُهِي عَنْهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِالنَّهْيِ، لَكِنْ هِيَ مِنْ جِنْسِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِثْلُ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، والصَّلاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ، وَصَوْمِ العِيدِ، أَيْبِ عَلَى ذَلِكَ، كَذَا قَالَ.

وَيَأْتِي فِي صَّبِحْتِهِ خِلَافٌ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَا يُثَابُ عَلَى صَلاةٍ، وَصَوْم، وَيَأْتِي فِي صَوْم التَّطَوُّعِ. قَالَ: وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَهْيٌ مِنْ وَجْهِ لَمْ يَعْلَمْهُ، كَكُوْنِهَا بِدْعَةُ تُتُخَذُ شِعَارًا، وَيُجْتَمَعُ عَلَيْهَا كُلُّ يَوْم، فَهُــوَ مِفْلُ أَنْ يُخْدِثُ

وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ مِثْلَ مَذِهِ الصَّلاةِ بِلا حَدِيثٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، بِخِلافِ مَا لَمْ يُشْسَرَغ جِنْسُهُ، مِشْلُ الشَّرك؛ فَإِنَّ هَـذَا لا ثُوَابَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ لا يُعَاقِبُ صَاحِبَهُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغَ الرِّمَالَةِ.

َ ۚ لَكِنَ ۚ قَدَ ۚ يَحْسَبُ بَعْضُ النَّاسُ فِي بَعْضٍ أَنْوَاعِهِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهَذَا لا يَكُونُ مُجْتَهِذَا لآنَّ الْمُجْتَهِدَ لا بُـدُّ أَنْ يَتْبِعَ دَلِيـلاً شَرْعِيًّا، لَكِنْ قَدْ يَفْعَلُهُ بِاجْتِهَادِ مِثْلِهِ، فَيُقلِّدُ مَنْ فَعَلَهُ مِنَ الشُّيُوخِ، والعُلَمَاءِ، وَفَعَلُوهُ هُمْ لآنَّهُمْ رَأُوهُ يَنْفَعُ، أَوْ لِحَدِيثُ كَذِب سَمِعُوهُ، فَهَوُلاء إِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ الحُجُّةُ بِالنَّهِي لا يُعَذُّبُونَ.

وَقَدْ يَكُونُ ثَوَانِهُمْ أَرْجَعَ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُمْ مِّنْ أَهْلِ جَنْسِهِم، أمَّا النُّوَابُ بِالنَّقَرُبِ إِلَى اللَّهِ فَلا يَكُونُ بِمِثْلِ هَذِهِ الآغمال. قال ابْنُ دِحْيَةَ: وَأَوْلُ مَنْ أَحْدَثَ لَيْلَةَ الوَقُودِ الَّتِي تُسَمِّيهَا العَامَّةُ لَيْلَةَ الوَقِيدِ البَرَامِكَةُ، لآنَ أَصْلَهُمْ مَجُوسُ عَبَدَةِ النَّارِ.

قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: هُمْ حَنَفِيَّةً، سِيرَتُهُمْ جَمِيلَةً، وَدِينُهُمْ صَحِيحٌ، أَمَرُوا بِذَلِكَ إظْهَارًا لِشِعَارِ الإِسْلام، كَذَا قَــالَ، وَأَفْتَى جَمَاعَاتٌ مِنْ ٱصْحَابِنَا وَغَيْرِهِم بِالنَّهْيِ عَنْهُ، وَتَحْرِيمِهِ مِنْ مَالِ الوَقْفَءِ، وَتَضْمَيينِ فَاعِلِهِ، وَهُوَ وَأَضِحٌ.

وَقِيلَ: عَنْهُ: يُسْتَحَبُّ الاَّجْتِمَاعُ لَيْلَتَي العِيدَيْنِ لِلصَّلاةِ جَمَاعَةً إِلَى الفَجْرِ: وَيُسْتَحَبُّ إِخْبَاءُ بَيْنَ العِشَاءَيْنِ لِلْخَبَرِ. وَقِيلَ: عَنْهُ: يُسْتَحَبُّ الاَّجْتِمَاعُ لَيْلَتِي العِيدَيْنِ لِلصَّلاةِ جَمَاعَةً إِلَى الفَجْرِ: وَيُسْتَحَبُّ إِخْبَاءُ بَيْنَ العِشَاءَيْنِ لِلْخَبَرِ.

قَالَ جَمَاعَةً: وَلَيْلَتَى العِيدَيْنِ وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

رَوَى ابْنُ مَاجَهُ (١٧٨٢) عَنْ أَبِي أَحْمَدَ المُزَّارِ بْنِ حَمُّويَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْطَفَى، عَنْ بَقِيَّةَ عَنْ قُوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانْ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: أَمَنْ قَامَ لَيْلَتَيْ العِيدَيْنِ مُخْتَسِبًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ القُلُوبُ، وَوَايَةً بَقِيَّةً عَـــنْ أَهْــلِ بَلَدِهِ جَيَّدَةً، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَذَكُر ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، فَالآوَّلُ أُولَى.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَيْلَةَ عَاشُورَاءَ، وَلَيْلَةَ أَوْل رَجَبٍ، وَلَيْلَةَ نِصْف شَعْبَانْ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَلَيْلَةً نِصْفُ رَجَبٍ.

وَفِيْ الغُنْيَةِ وَبَيْنَ الظُّهْرِ، والعَصْرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ جَمَاعَةً وَهُوَ أَظْهَرُ لِضَعْف الآخبَسارِ، وَهُـوَ قِيَـاسُ نَصُّه فِـي صَــلاةِ التسبيح، وَأُولَى.

ُوَيْيِي آذَابِ القَاضِي صَلاةُ القَادِمِ، وَلَمْ يَذْكُرُ أَكْثَوُهُمْ صَلاةُ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ الحَجِّ. وَعَنْ مُطْهِمٍ بْنِ المِقْدَامِ: «مَا خَلَفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكَعُهُمَا عِنْدَهُمْ حِينَ يُرِيدُ سَــفَرًا» مُنْقَطِعٌ، وَعَـنْ

عَلِيٌّ وَابْن عُمَرَ: ﴿إِذَا خَرَجْت فَصَلُ رَكْعَتَيْنِ ۚ رَوَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي شَيَّبَةً (٢/ ٨١).

وَيُتَوَجَّهُ فَضْلُ العِبَادَةِ فِي وَقْتُ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ وَيَشْتَغِلُونَ، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٥) عَـنْ مَعْقِبلِ بْـنِ يَسَـارٍ مَرْفُوعًا: ﴿ الْعَمَلُ فِي الْمَرْجِ - وَفِي رِوَاْيَةٍ: فِي الْفِتْنَةَ - كَالْمِجْرَةِ إِلَيُّ ١٠.

وَلِمُسْلِم (٩٤٨): «اَلْعِبَادَةُ فِي الْهَرْجِ كَالْهِجْرَةِ إِلَيَّ». قِيْلَ: لِلاَمْنَتِغَالِ عَنْهَا، وَذَكَرَ ابْنُ مُبَيْرَةً أَنْ الْمَرَادَ هِبَادَةً يَظُنُّ مَعَهَا القَتْلَ هِنْدَ أُولَئِكَ وَيَأْتِي تَحِيَّةُ المَسْجِدِ آخِرَ الجُمُعَةِ.

باب أوقات النُّهي

وَهِيَ خَمْسَةٌ، مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي (و هـ م).

وَعَنَّهُ: مِنْ صَلاتِهِ (و شُ) اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ رِزْقُ اللَّهِ التَّمييميُّ، إلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ طُلُوعِهَــا إلَى ارْتِفَاعِهَـا قِيــدَ رُمْح وَعِنْدَ قِيَامِهَا إِلَى زَوَالِهَا، وَفِيهِ وَجُهُ (و م) اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي يَوْمَ الجُمُعَةِ (و ش).

قَالَ أَحْمَدُ فِي الجُمُعَةِ: إِذَنَ لا يُعْجِبُنِي، وَظَاهِرُ الجَوَازِ وَلَوْ لَمْ يَخْضُرُ الجَامِعَ (ش) لِظَاهِرِ الخَبَرِ الضَّعِيفِ المُخْتَجُّ بِهِ فِي ذَلِكَ، والآصْلُ بَقَاءُ الإِبَاحَةِ إِلَى أَنْ يُعْلَمُ.

وَفِي الْحِلْافُو يَسْتَظُهُرُ بِتُرْكِ الصَّلاةِ مُنَاعَةً بِقَدْرِ مَا يَعْلَمُ زُوَالَهَا كَسَائِرِ الأَيَّامِ.

قَالَ الْآصْحَابُ: وَبَغَدَ صَلاةِ العَصْرِ (ع) حَتَّى جَمَعَا إِلَى غُرُوبِهَا لا أَصْفِرَارُهَا (م ش) وَعِنْدَ غُرُوبِهَا حَتَّى تَتِمُّ وَعَنْـهُ لا نَهْيَ بِمَكَةً (و ش).

وَيَتَوَجُّهُ إِنْ قُلْنَا: الحَرَمُ كَمَكَّةَ فِي المُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي أَنَّ هُنَا مِثْلَهُ.

وَكَلَامُهُ فِي الْخِلَافِ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي اتَّفَاقًا فِيهِ.

وَعَنْهُ: وَلا نَهْيَ بَعْدُ عَصْرٍ.

وَعَنَّهُ مَا لَمْ تُصْفُرٌ.

وَيَخْرُمُ فِيهِنَّ فِي الْأَشْهَرِ تَطَوُّعٌ مُطْلَقٌ.

وَقِيلَ: لَا إِتُّمَامُهُ (١)، وَإِنَّ ابْتَدَأَهُ لَمْ يَنْعَقِدْ.

وَعَنهُ: بَلَى (و هـ م)، وَفِي جَاهِل روَايَتَان (م ١)^(١).

وَمَا لَهُ سَبَبٌ كُتَحِيُّةٍ مَسْجِدٍ، وَسَجْدُةٍ تِلاوَٰةٍ، وَقَضَاء سُنَن، وَصَلاةٍ كُسُوفٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَاسْتِخَارَةٍ فِيمَا يَفُوتُ، وَعَقِبَ الوُّضُوءَ، فَعَنْهُ: يَجُوزُ (و ش).

الختَارَةُ صَاحِبُ الفُصُولِ، والمُذْهَبِ، والمُسْتَوْعِبِ، وَشَيْهُ خُنَا، وَغَيْرُهُم، كَتَحِيَّةِ المُسْجِدِ حَالَ خُطْبَةِ الجُمُعَـةِ، وَلَيْسَ عَنْهَـا جَوَابٌ صَحِيحٌ.

وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ المُنْعَ هُنَاكَ لَمْ يَخُصُّ الصَّلَاةَ، وَلِهَذَا يُمْنَعُ مِنَ القِرَاءَةِ، والكَلامِ، فَهُوَ أَخَفُّ. وَالنَّهْيُ هُنَا اخْتُصُّ الصَّلَاةَ، فَهُوَ آكَدُ: وَهَذَا عَلَى العَكْسِ أَظْهَرُ، قَالَ: مَعَ أَنَّ القِيَامَ المُنْعُ تَرَكْنَاهُ لِخَبْرِ سُلَيْكِ.

وَعَنْهُ: ۚ المَنْعَ، اخْتَارَهُ الْآكْثُرُ، قَالَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ وَغَيْرُهُ.

(١) تنبيه: ظاهر قوله: (وقيل: لا إتمامه): أنَّ المقدَّم تحريم الفعل قبل دخول وقت النَّهي إذا أتُّه فيه، وهــو كذلـك، وظـاهر كـلام

والقول الَّذي ذكره المصنَّف ظاهرٌ ما قطع به الحرقيُّ، فإنَّه قال: ولا يبتدئ في هذه الأوقات صلاة يتطوُّع بها.

ولذا قال في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزين، والأصفهانيِّ، والمنوِّر، والمنتخب، وغيرهم.

وصرَّح به الزُّركشيّ قطعًا به، لكن قال: يُخفُّفُها.

قال ابن تميم: وظاهر كلام الخرقيُّ لا بأس به واقتصر عليه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (ويحرم فيهنُّ على الأشهر تطوُّعٌ مطلقٌ، وقيل لا إتمامــه، وإن ابتــداه لم ينعقــد، وعنــه بلــى، وفي جــاهلٍ روایتان). انتهی.

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ.

إحداهما: لا ينعقد، قدَّمه في مجمع البحرين، والفائق، وهو ظاهر كلام ابن تميم وغيره.

والرُّواية الثَّانية: ينعقد، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والحاوي الكبير، وحواشي المقَّنع للمصنَّف.

قلت: وهو الصُّواب.

وَهُوَ أَشْهَرُ (م ٢)(١) (و هـ م)، فَلا يَسْجُدُ لِتِلاوَةٍ فِي وَقْتٍ قَصِيرِ (هـ م).

وَعَنْهُ: يَقْضِي وِرْدُهُ وَوَثْرَهُ قَبْلَ صَلاةٍ الفَجْر (و م ر).

وعنه: فِيهِ السُّنَّةُ مُطْلَقًا إِنْ خَافَ إِهْمَالَهُ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ يَقْضِي سُنَّةَ الفَجْرِ بَعْدَهَا، وَغَيْرَهَا بَعْدَ العَصْرِ وَلا تَجُوزُ صَلاةُ الاسْتِسْقَاءِ وَقْتَ النَّهْيِ.

قَالَ صَاحِبُ المُغْنِي، والمُحَرِّر، وغَيرَهما بلا خِلافٍ.

وَأَطْلَقَ جَمَاعَةُ الرَّوَايَتَيْنِ، وَتَنجُوزُ رَكْعَتَا الطُّوَافِ (و ش) وَإِعَادَةُ الجَمَاعَةِ (و ش) لِتَأْكِيدِ ذَلِكَ لِلْخِلافِ فِي وُجُوبِهِ، وَلَأَنَّ رَكْعَتَىٰ الطُّوافِ تَابِعَةً لِلطُّوافِ.

وَيَجُورُ فَرْصُهُ وَنَفَلُهُ وَفَتَ النَّهْيَ، وَلاَنَّهُ مَنَى لَمْ يُعِدْ الجَمَاعَةَ لَحِقَهُ تُهْمَةً فِي حَقِّهِ، وَتُهْمَةً فِي حَقَّ الإمَامِ. وَقَالَ فِي الخِلافِ وَغَيْرِهِ: القِيَاسُ أَنْ لا يَجُورُ ذَلِك، تَرَكْنَاهُ لِخَبْرِ يَزِيدَ بْنِ الْآمنسودِ، وَخَبَرِ جُبَنَيْرٍ بْـنِ مُطْعِم، وَاخْتَـارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ مَعَ إِمَامِ الْحَيِّ.

وَعَنْهُ: فِيهِمَا بَعْدَ فَجُر وَعَصْر.

وَعَنْهُ الْمَنْعُ (و هـ م) وَتَجُورُ صَلاةُ الجِنَازَةِ بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْر.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئُ الْمُنْعُ (و ر م).

وَعَنْهُ: بَعْلَا فَجْرٍ، وَعَنْ (م) لا يُصَلِّي بَعْدَ الإِسْفَارِ، والاصْفِرَارِ، وَعَنْ أَحْمَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِهِمَا (و ش) كَمَسًا لَـوْ خِيــفَ عَلَيْهِ (و) وَتَحْرُمُ عَلَى قَبْرٍ، وَخَائِبِ، وَقَتَ نَهْيٍ.

وَقِيلَ: نَفْلاً، وَصَحَّحَ فِي المَذْهَبِ تَجُوزُ عَلَى قَبْرِ فِي الوَقْتَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ، وَحُكِيَ مُطْلَقًا. وَفِي الفُصُولِ لا تَجُوزُ بَعْدَ العَصْرِ، لآنَّ العِلَّةَ فِي جَوَازِهِ عَلَى الجِنَازَةِ حَوْفُ الانْفِجَارِ.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وما له سببٌ كتحيَّة مسجلٍ وسجدة تلاوةٍ وقضاء سنن وصلاة كسوف.

قال شيخنا: واستخارة فيما يفوت وعقب وضوء فعنه يجوز، اختاره صاحب الفصول، والمذهب، والمستوعب، وشيخنا، وغيرهم. وعنه المنع، اختاره الأكثر، قاله ابن الزَّاغونيُّ وغيره، وهو أشهر). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والمقنع، والحادي، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغة، ومختصر ابـن تميـم، والنَّظـم وإدراك الغايـة، والزَّركشـيُّ،

إحداهما: يجوز فعلها فيها، اختارها أبو الخطَّاب في الهداية، وابن عقيلٍ في الفصول، وابن الجوزيِّ في المذهب، ومسبوك النَّهب، والسَّامريُّ في المستوعب، وابن عبد القويُّ في مجمع البحرين، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وصاحب الفاتق، وغيرهم.

قال في مجمع البحرين: وهو ظاهر كلام الشَّيخ في الكاني. وقلمه في المحرم.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وهي الصُّحيحة في المذهب.

قال المصنّف هنا: (وهي أشهر).

قال في الواضح: هي اختيار عامَّة المشايخ.

قال الشُّريف أبو جعفر: هو قول أكثرهم.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: هذا المشهور في المذهب.

قال في تجريد العناية هذا الأشهر قال ابن هبيرة هذا المشهور عن أحمد في الكسوف، قال ابن منجًا في شرحه: هذا الصّحيح. قال ابن رزين في شرحه: هذا الأظهر، لأنَّ النَّصوص فيها أصحُّ، وأصرح. انتهى.

ونصره أبو الخطَّاب، وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره الخرقيُّ، والقاضي، والجد، وغيرهم.

فهاتان مسألتان في هذا الباب قد صحّحتا.

وقدُّمه القاضي أبو الحسين في فروعه، وصاحب الرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وَقَدْ أَمِنَ فِي الْقَبْرِ.

وَصَلَّى قُومٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بَعْدَ المِصْرِ بِفَتْوَى بَعْضِ المَشَايِخِ، وَلَعَلَّهُ قَاسَ عَلَى الجِنَازَةِ، وَحُكِيَ لِسِي عَنْـهُ أَنْـهُ عَلَـلَ بِأَنْهَـا صَلاةً مَفْرُوضَةً، وَهَذَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ فِعْلَهَا فِي الآوقاتِ النَّلاَئَةِ، هَذَا كَلامُهُ.

وَيَقْضِي الفَرْضَ (هـ) فِي وَقْتِ قَصِير.

وَعَنْهُ: لَا، كَمَنْذُورَةٍ فِي دُوالَيْةٍ (و هـ) وَكَذَا نَذْرُهَا فِيهَا، لآنُهُ وَقْتُ الصَّلاةِ فِي الجُمْلَةِ، وَيَخْرُجُ أَنْ لا يَنْعَقِدَ مُوجِبًا لَهَـا

رو س. وفي الفُصُول يَفْعَلُهَا غَيْرَ وَقْتِ نَهْي، وَيُكَفَّرُ، كَنَذْرِهِ صَوْمَ حِيدٍ. قَالَ فِي الخِلافَ وَغَيْرِهِ: فَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً مُطْلَقَةً أَوْ فِي وَقْتِ وَفَاتَ فَقِيَاسُ المَذْهَبِ يَجُوزُ فِعْلُهَا وَقْتَ النَّهْسِي، لآنُ أَحْمَـدَ أَجِازَ صَوْمَ النَّذْرِ فِي آيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ، مَعَ تَأْكِيدِ الصَّيَّام، فَنَقَلَ صَالِحٌ فِي رَجُلٍ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةً فَصَـامَ أَيّـامَ التُشريق أرجُو أنَّ لا بَأْسَ.

وَلُوْ ٱلْطَرَهَا وَكُفَّرَ رَجَوْت أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْهَبًا، فَقَدْ أَجَازُ صَوْمَهَا عَنِ النَّذْرِ، فَكَـذَا يَجِبُ فِي الصَّلاةِ، وَلَـوْ نُذَرَهَـا بمَكَانَ غَصْبِ فَيَتَوَجُّهُ كُصَوْمٍ عِيدٍ.

وَفَي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى: ۚ يَنْعَقِدُ، فَقِيلَ لَهُ يُصَلِّي فِي غَيْرِهِ؟ فَقَالَ: فَلَمْ يَفج بِنَلْرِهِ.

وَيَفْعَلُ سُنَّةَ الظُّهْرِ النَّانِيَةَ بَعْدَ عَصْرٍ جَمْعًا.

وَقِيلُ: وَقَتَ ظُهُرٍ.

وَقِيلَ: بِالْمُنْعِ وَفِي َّ الفُصُولِ يُصَلِّي سُنَّةَ الأُولَى إِذَا فَرَغَ مِنَ النَّانِيَةِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ النَّانِيَةُ حَصْرًا، وَهَذَا فِي العِشَاءَيْنِ خَاصَّةً، وَيُقَدَّمُ سُنَّةَ الأُولَى مِنْهُمَا عَلَى النَّانِيَةِ كَمَا قَدَّمَ فَرْضَ الأُولَى عَلَى فَرْضِ النَّانِيةِ، كَـذَا قَـالَ، وَلا نَهْيَ بَعْدَ الجُمُعَةِ، حَتَّى يُنْصَرَفُ الْصَلِّي (م).

THE THE RESERVE SELECTION AND ASSESSED AS A SERVER SELECTION.

production of the second

باب صلاة الجماعة

أقَلُهَا اثْنَانِ (و) وَهِيَ وَاجِبَةً، نَصُّ عَلَيْهِ، فَلَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا لَمْ يُنْقَصُ أَجْرُهُ مَعَ العُذْرِ، وَبِدُونِهِ فِي صَلاتِهِ فَضَـلٌ، خِلافًـا لآبي الخَطَّابِ وَغَيْرِهِ فِي الْأُولِّي، وَلِنَقْلِهِ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي النَّالِيَةِ.

َ وَكَذَا قِيلَ لِلْقَاضِيّ: عِنْدَكُمْ لا فَصْلَ فِي صَلاةِ اَلفَدَّ؟ فَقَالَ: قَدْ تَخْصُلُ الْفَاضَلَةُ بَيْسِنَ شَـيْثَيْنِ، وَلا خَـيْرَ فِـي أَحَدِهِمَـا، وَاحْتَجُّ لِلْكِكَ بِالآيَاتِ المَشْهُورَةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ هُنَا، لآنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ النَّسْبَةِ بَيْنَهُمَا بِجُزْءٍ مَعْلُوم ثُبُوتُ الآخِرِ فِيهَـا، وإلاَّ نَادٍ : ثَنَّ مَادِثَةً . فَلا نِسْبَةً وَلا تَقَديرَ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا كَابِي الخَطَّابِ فِيمَنْ عَادَتُهُ الانْفِرَادُ مَعَ عَدَم العُذْرِ، وإلاَّ تَمُّ أَجْرُهُ.

وَقَالَ فِي ﴿الصَّارِمُ الْمَسْلُولِ﴾: خَبَرُ التَّفْضيل فِي المَعْلُورِ الَّذِيَ تُبَاحُ لَهُ الصَّلاةُ وَحْدَهُ لِقَوْلِهِ عليه الســــلام ﴿صَـــلاةُ الرَّجُــل قَاعِدًا عَلَى النَّصْفِ، وَمُضْطَجَعًا عَلَى النَّصْفِ.

فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْمَعْذُورُ كَمَا فِي الْحَبَرِ: ﴿إِنَّهُ خَرَجَ وَقَدْ أَصَابَهُمْ وَعْكٌ وَهُمْ يُصَلُّونَ قُعُودًا فَقَالَ ذَلِكَ*.

وَهَذَا الحَبَرُ مِنْ حَدِيثِ أَنَس؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢١٤)، وَابْنُ مَاجَهْ (١٢٣٠)، والنَّسَائِيُ (١٣٦٤)، وَقَالَ: هَذَا حَطَّأً.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ مَنْ صَلَّى قَاعِدًا لِعُذْر لَهُ أَجْرُ القَاثِم، وَمَعْنَاهُ كَلامُ صَاحِبِ الْمُحَرُّر وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٤١٠/٤)، والبُخَارِيُّ (٢٨٣٤)، وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ عليه السلام: ﴿إِذَا مَرِضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِـبَ لَـهُ مَـا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيمًا﴾ وَيَتُوجُّهُ احْتِمَالُ تُسَاويهمَا فِي أَصْل الآجْر وَهُوَ الجَزَاءُ وَالفُضْلُ بالمُضَاعَفَةِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد (٥٦٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنْ هِلال بْن مَيْمُون، عَنْ عَطَاء بْن يَزيدَ، عَـــنْ أبِي سَييدِ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلاةُ فِي الجَمَاعَة تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلاةً، فَإِذَا صَلاَّهَا فِي فَلاةٍ فَاتَمُّ رُكُوعَهَا وَسُجُودُهَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ صَلاةً».

قَالَ أَبُو دَاوُد: قَالَ عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ فِي هَذَا الحَدِيث صَلاةُ الرَّجُلِ فِي الفَلاةِ تُضَاعَفُ عَلَى صَلاتِهِ فِي الجَمَاعَةِ، وَسُاقَ الْحَدِيثُ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُد (٢٠٥)، والحَدِيثُ حَسَنٌ، هِلالٌ وَثُقَهُ ابْنُ مَعِين وَابْنُ حِبَّانَ (١٧٤٩)، وَرَوَاهُ فِي "صَحيحهِ".

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بهِ بَأْسٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لَيْسَ بِالقَويُّ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ. فَإِنْ صَحَّ فَيَتَوَجُّهُ القَوَّالُ بظَاهِرِهِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ اخْتِيَارَ أَبِي َدَاوُد، وَلا تُعَارُضَ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ سَلَّمَانَ أَنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَهُ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَلا بُدَّ أَنْـهُ فِـي الفَـلاةِ لِعُـذْرٍ، وَقَصْـدِ صَحيـحٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ بُرَادُ بهِ الاغْتِزَالُ فِي الْفِتْنَةِ، أَو الصَّلاةُ بِحَضْرَةِ العَدُوَّ.

وَعَلَى مَغْنَى قُولِهِ: •الْفَضَلُ الجهَادِ كَلِمَةُ حَقٌّ عِنْذَ سُلْطَان جَاثِرٍ•، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ: الجَمَاعَةُ سُنَّةٌ (و هـ م قَ) وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجُهًا فَرْضُ كِفَايَةٍ (و ق) وَمُقَاتَلَةُ تَارِكِهَــا كَـالأَذَان، وَذَكَرَهُ البُّنُ هُبَـيْرَةَ

وَفِي الوَاضِحِ والإِقْنَاعِ رِوَايَةٌ: شَرْطٌ، وَذَكَرَ القَاضِي كَلَاكِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَشَيْخُنَا لِلْمَكْتُوبَةِ، وَاخْتَــارَهُ ابْسُ

وَتَقَالَ: بنَاءُ عَلَى أَصْلِنَا فِي الصَّلاةِ فِي ثَوْبِ غَصْبِ، والنَّهْيُ يَخْتَصُّ الصَّلاةَ.

رَعَنهُ: وَلِفَائِتَةٍ، وَمَنْذُورَةٍ.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ هُنَا وَفِي وُجُوبِ الآذَان لِفَائِتَةٍ فَقَطْ، حَضَرًا وَسَفَرًا عَلَى الرِّجَال.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي، والعَبيدِ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ روَايَتَيْن.

وُقِيلُ: والْمُيَّزِينَ.

وَفِعْلُهَا فِي الْمُسْجِدِ سُنَّةٌ (و هـ م).

الفروع - كتاب الصلاة

وَعَنْهُ: فَرْضُ كِفَايَةٍ (و ق) قَدْمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ لاسْتِبْعَادِهِ أَنَّهَا سُنَّةً، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ غَيْرَهُ.

وَعَنْهُ: وَاجِبَةٌ مَعَ قُرْبِهِ.

وَقِيلَ: شُرطً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلاَّ بِمَشْيِهِ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ فَعَلَ، وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِهِ مُنْكَرٌ كَغِنَاءٍ لَمْ يَدَعُ المَسْجِدَ، وَيُنْكِرُوهُ، نَقَلَـهُ

وَتُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاء (و ش).

وَعَنَّهُ: لا.

وَعَنْهُ: يُكُرُّهُ (وَ هـ م) وَمَالَ أَبُو يَعْلَى الصُّغِيرُ إِلَى وُجُوبِهَا إِذَا اجْتَمَعْنَ.

وَفِي الفُصُولِ: يُسْتَحْبُ لَهُنَّ إِذَا اجْتَمَعْنَ أَنْ يُصَلِّينَ فَرَافِضَهُنَّ جَمَاعَةً فِي أَصَحٌ الرَّوَايَتَيْنِ، والثَّانِيَةُ يُكُرُّهُ فِي الفَرِيضَةِ، وَتُجُوزُ فِي النَّافِلَةِ، وَلَهُنَّ حُضُورُ جَمَاعَةِ الرِّجَال.

وَعَنْهُ: الفَرْضُ، وَكَرَهَهُ القَاضِي وَابْنُ عَتِيلٍ، وغيرهما لِلشَّابَّةِ وَهُوَ أَشْهَرُ (و م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّلِهِ.

والْمَرَادُ -واللَّهُ أَعْلَمُ-: لِلمُسْتَحْسَنَةُ (و شُ).

وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ القَاضِيَ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: وَسُئِلَ عَنْ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى العِيدِ، فَقَالَ: يَفْتِنُ النَّاسَ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ ثَوْتُهُ إِلَى العِيدِ، فَقَالَ: يَفْتِنُ النَّاسَ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً قَدْ طَعَنَتْ فِي السِّنِّ.

وَقَالَ القَاضِي: العِلْهُ فِي مَنْعِ الشَّائِةِ خَوْفُ الفِتْنَةِ بِهَا، وَاحْتَجُّ بِالنَّهْيِ عَنِ الطِّيبِ لِلافْتِتَانِ بِهِ. وَمَعْلُومٌ أَنْ هَٰذَا المُعْنَى غَيْرُ مَعْدُومٍ فِي عَجُوزٍ مُسْتَحْسَنَةٍ، وَكَرِهَهُ (هـ) لِشَائِّةٍ، وَكذا العَجُوزِ فِي ظُهْــرٍ وَعَصْـرٍ لانْتِشَــارِ الفَسَقَةِ فِيهِمَا.

قَالَ بَغُضُ أَصْحَابِهِ: والفَتْوَى اليَوْمَ عَلَى الكَرَاهَةِ فِي كُلِّ الصَّلْوَاتِ، لِظُهُورِ الفَسَادِ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ فِي أَلِجُمُعَةِ، وَيَتَوَجُّهُ فِي غَيْرِهَا مِثْلُهَا، وَأَنَّ مَجَالِسَ الوَعْظِ كَذَٰلِكَ وَأُوْلَى، وَقَالَهُ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ، وَغَيْرُهُم. وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجُ رَوَايَةٍ كَرَاهَةِ إِمَامَةِ الرُّجَالَ لَهُنَّ فِي الجَهْرِ مُطْلَقًا، تُكْرَهُ فِي صَلاةِ الجَهْرِ فَقَطْ.

وَجَزَمَ فِي الْخِلافَ بِالنَّهْيِ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ فِي مَسْأَلَةٍ هَلْ تَبْطُلُ صَلاةُ مَنْ يَليهَا؟

قَالَ: وَقَدْ نُصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ حَرْبٍ، وَسَأَلُهُ يَخْرُجْنَ فِي صَلاةِ العِيدِ؟ فَقَالَ: لا يُعْجَبُنِي فِي زَمَنِنَا، لأَنْهُنَّ فِتْنَةً.

وَقَدْ وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِذَلِكَ، ثُمُّ ذَكَرَ مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو بَكُر بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَر الحَنْبَلِيُّ الْمَوْدُبِ بإسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْـن عَبْـدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ﴿أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: إِنَّ يَسْاءَنَا تَسْتَأَذِنْنَا فِي الْمُسْجِدِ، فَقَالَ: اخْبَسُوهُنَّ، فَإِنْ أَرْسَـلْتُمُوهُنَّ فَأَرْسِلُوهُنَّ تَفِلاتُو ۚ وَبَاسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ القَيْسِيُّ وَأَنَّ امْرَأَةُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نُحِبُ الصَّلاةَ مَعَكَ فَيَمْنَعُنَا أَزْوَاجُنَا فَقَالَ: صَلاتُكُنَّ فِي بُيُوتِكُنَّ أَفْضَلَ مِنْ حِجْرِكُنَّ الْحَدِيثَ.

وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ القَصْرِ: ﴿إِذَا صَلَّتْ المَرْأَةُ، والعَبْلُ، والْمَسَافِرُ الجُمُعَةَ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الإِنْمَامِهِ.

وَاجْتِمَاعُ أَهْلِ النُّغْرِ بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ، والْأَفْضَلُ لِغَيْرِهِمْ العَتِيقُ، ثُمُّ الآكْثُرُ جَمْعًا.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ، ثُمُّ الأَبْعَدُ.

وَعَنْهُ: الْأَقْرَبُ (و هـ ش) كَمَا لَوْ تَعَلَّقَتْ الجَمَاعَةُ (و) بِحُضُوروٍ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمَانِ عَلَى الآكْثُورِ جَمْعًا، وَذَكَرَ بَغِضُ الحَنَفِيَّةِ مَلَامْبَهُمْ تَقْدِيمَ الآقْرَبِ عَلَى العَتِيقِ، قَالُوا وَمَعَ التَّسَاوِي يَلْهَـب الفَقِيهُ إِلَى أَقَلُّهِمَا جَمَاعَةً لِيَكْثُرُوا بِهِ، وَهَلْ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الرَقْتِ الْفَصْلُ أَمْ انْتِظَارُهُ كَثْرَةَ الجَمْعَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١)^ً.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وهل فضيلة أوَّل الوقت أفضل أم انتظار كثرة الجمع؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، فقال: وهل الأفضل الصَّلاة في أوَّل الوقت مع قلَّة الجمع أو انتظار كثرته؟ فيه وجهان.

وكذا ابن تميم، فقال: وإذا لم يكثر الجمع فهل الأفضل انتظار كثرته أو تحصيل فضيلة أوَّل الوقت؟ على وجهـين وكـذا صـاحب الحاوي الكبير، فقاُّل: (وهل الأفضل الصَّلاَّة في أوَّل الوقت مع قلَّة الجماعة أو انتظار كثرتها) على وجهين، وكـذا صـاحب الفـائق،=

وَتُقَدُّمُ الجَمَاعَةَ مُطْلَقًا عَلَى أَوَّل الوَقْتِ، ذَكَرُوهُ فِي كُتُبِ الجِلافِ، وَصَاحِبُ المُغْنِي، والنَّهَايَةِ، وغيرهم.

وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ مِنَ النَّيْمُمْ أَوَّلَ الوَقْتِ مَعْ ظَنَّ المَاء آخِرَ الوَقْتِ (و ق).

وَهُوَ الصُّحِيَحُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، وَبِأَنْ ذَٰلِكَ لَوْ عَلِمَ الجَمَاعَةَ آخِرَ الوَقْتِ لَمْ يَلْزَمُهُ النَّأْخِيرُ فِي الآشْهَرِ، وَلِهَـذَا لَمُـا قَاسُوا مَسْأَلَةُ التَّيَمُم عَلَى مَسْأَلَةِ الجَمَاعَةِ.

قَالَ القَاضِي عَنِ الشَّافِعِيَّةِ: إنَّهُمْ مَنَعُوهُ، وَقَالُوا: إنْ تَحَقَّقَ الجَمَاعَةَ فَـالآفضلُ التَّاخِيرُ، وَإِنْ رَجَّى فَـالتَّعْجِيلُ وَصَلاتُـهُ مُنْفَرِدًا أَوَّلَ الوَقْتَو ثُمَّ يُصَلِّي جَمَاعَةُ الْفَصَلُ لِلْخَبَرِ.

فُصلُ

تَحْرُمُ الإمَامَةُ بمَسْجِدٍ لَهُ إمَامٌ رَاتِبٌ إلا بإذْنِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي الْخِلَافِ: فَقَدْ كُرهَ ذَلِكَ.

قَالَ فِي الكَافِي: إِلاَّ مَعَ غَيَبَتِهِ، والآشْهَرُ لا، إلاَّ مَعَ تَأْخُرُو وَضِيقَ الوَقْتُ.

وَيُرَاسَلُ إِنْ تَأْخُرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ مَعَ قُرْبِهِ وَعَدَم الْمَشَقَّةِ.

أَوْ لَمْ يَظُنُّ حُصُورَهُ، أَوْ ظُنَّ -وَلا يُكْرَهُ ذَلِكَ- صَلُّوا وَحَيْثُ حُرَّمَ فَظَاهِرُهُ لا تَصِحُّ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: لا يُؤَمُّ، فَإِنْ فَعَلَ صَحُّ وَيُكْرَهُ، وَيُخْتَمَلُ البُطْلانُ لِلنَّهْيِ.

وَإِنَّ جَاءَ الإِمَامُ بَعْدَ شُرُّوعِهِمْ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَيَصِيرُ الإِمَامُ مَأْمُوكًا (و ش) لآن حُضُورَ إمَــامِ الحَـيِّ يَمْنَـعُ الشُّـرُوعَ فَكَانَ عُذْرًا بَعْدَهُ أَمْ لا؟ (و هـ م)؛ لآنَ خُرُوجَهُ عليه السلام عُذْرٌ فِي تَأْخُر أَبِي بَكْرٍ.

وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ: لَمْ يَكُنْ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدُّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَقُرُّهُ عَلَيْهِ، أَمْ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ؟ فِيهِ رِوَايَاتٌ

رَقِيلَ: أُوْجُة (م ٢)^(١).

=فقال: (وهل الأولى مراعاة أوّل الوقت أو انتظار كثرة الجمع) على وجهين. انتهى.

أحدهما: فضيلة أوَّل الوقت أفضل.

قال القاضي: يحتمل أن يصلِّي ولا ينتظر ليدرك فضيلة أوَّل الوقت. قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وممَّا يؤيَّد ذلك: قول أكثر الأصحاب فإنَّ صلاة الفجر في أوَّل الوقت أفضل، ولو قلُّ الجمع، وهو المذهب.

والوجه الثَّاني: كثرة الجمع أفضل من فضيلة أوَّل الوقت، اختاره ابن حاملٍ وأوماً إليه.

قلت: وممَّا يقوِّيه ما ثبت في الصَّحِيح من حديث جابرٍ: وأنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي صَلاةِ العِشَاءِ إذَا كَثُرُ النَّامُ عَجُّل، وَإِذَا قُلُوا أَخْرَه، لكنَّ هذا لمعنَّى مخصوص بهذه الصُّلاة.

قال المصنِّف هنا: (ويقدُّم الجماعة مطلقًا، على أوَّل الوقت، ذكروه في كتب الخلاف، والمغني، والنَّهاية، وغيرهم).

(١) (مسألة – ٢): قوله: (إن جاء الإمام بعد شروعهم فهل يجوز تقديمه ويصير الإمام مأمومًا، لأنَّ حضور الإمام يمنسع الشُّروع، فكان عذرًا بعده، أم لا؟ أم يجوز للإمام الأعظم؟ فيه رواياتٌ منصوصة، وقيل: أوجهٌ). انتهى.

وأطلقهنَّ في المغني، والشَّرح في موضع، وغتصر ابن تميم، والرُّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم.

إحداهنُّ: يجوز تقديمه ويصير الإمام مأمومًا، وهو الصُّحيَح، نصُّ عليه في رواية أبي الحارث.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، والمنوّر، وغيرهم.

وصحُّحه في التَصحيح، واختاره ابن عبدوس ِفي تذكرته، قال ابن رزينِ في شرحه: وهو أظهر،

(ش): الإمام الشافعي

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، ولا يصحُّ.

قال في الفصول: وهو الأصحُ عند شيخنا أبي يعلى.

قال المجد: وهو مذهب أكثر العلماء.

وَإِن اسْتَخْلَفَ مَنْ سَبَقَهُ الحَدَثُ ثُمُّ صَارَ إِمَامًا وَبَنَى عَلَى صَلاتِهِ تَصِحُّ.

وَعَنْهُ: يَسْتَأْنِفُ (م ٣)^(١).

وَإِنْ حَضَرَ الإِمَامُ أَوَّلَ الوَقْتِ وَلَمْ يَتُوَفَّرْ الجَمْعُ فَقِيلَ يَنْتَظِرُ، أَوْمًا إِلَيْهِ.

رَقِيلَ: لا (م ٤)^(١).

وَلا تَكْرُهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِيمَا لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ إِمَّا كَغَيْرُو (و) وَقِيلَ: يُكُرَّهُ (و هـ م).

 وأطلقهما في الكافي، والمقنع، شرح المجد، والشرح في موضع آخر، وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم. والرُّواية الثَّالثة: يَصُحُّ من الإمام الأعظم دون غيره.

قال ابن رجبٍ في شرح البخاريِّ: اختار أبو بكرٍ وغيره من أصحابنا رواية اختصاص النُّبيِّ ﷺ بذلك، واختاره في مجمع البحرين.

تنبيه: قوله: (فيه رواياتٌ منصوصةٌ وقيل: أُوجةٌ). قلت: مَّن ذكر الرُّوايات صاحب المغني، والشرح، ذكراه في هذا الباب، وصاحب مجمع البحريـن، والحـاوي الكبـير، وابـن تميـم،

وقدَّمه المصنّف، وئمن ذكر الأوجه صاحب الكافي، والمقنع، والشّرح الكبير في باب النّيّة، والمجد وابــن منجًّا في شــرحيهما، وابــن حدان في الرّعاية الصّغرى، وصاحب الحاوي الصّغير.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن استخلف من سبقه الحدث ثمُّ صَار إمامًا وبني على صلاته فعنه يصحُّ، وعنه لا، وعنه: يستأنف).

قال في الرَّعاية الكبرى: ومن سبقه الحدث واستخلف غيره ثمٌّ تطهُّر وجاء قبل سلام نائبه وبنى على ما مضــى مــن صــلاة نفســه ففيه ثلاث روايات: الصَّحَّة، والبطلان.

والثَّالثة: الاستثناف لا البناء. انتهى.

إحداهن: يصح.

قلت: وهو الصُّواب قياسًا على ما إذا أحرم لغيبة إمام الحيُّ ثمُّ حضر وصار إمامًا.

وقد قال ابن تميم: وإن تطهُّر -يعني: الإمام- قريبًا ثمُّ عاد فأثمُّ بهم جاز، واقتصر عليه من غير حكاية خلاف.

وقال في الرَّعاية الكبرى أيضًا: وإن تطهُّر الإمام وانتمَّ بهم قريبًا صحٌّ في المذهب. انتهى.

وهذا، والذي قبله فيمن لم يستخلف، فليس من المسألة في شيء فيما يظهر.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ.

والرُّواية الثَّالثة: يستأنف.

تنبيه: الظَّاهر أنَّ هذه المسألة مبنيَّةً على جواز بناء من سبقه الحدث إذا تطهَّر، وصحَّته، وهو واضحَّ جدًّا، لكن يشكل كونه حكسى روايةً بالاستثناف، وهو لا يكون إلاَّ مع البطلان، ولم أر المسألة إلاَّ هنا.

وفي الرَّعاية: ومسألة بطلان صلاة من سبقه الحدث وعدمه واستخلافه وعدمه وفروع ذلك ذكره المصنَّف في النُّيَّة عرَّرًا.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن حضر الإمام أوَّل الوقت ولم يتوفَّر الجمع فقيل ينتظر أومي إليه، وقيل: لا). انتهى.

قد تقدُّم أنَّ ابن تميم، وابن حمدان وصاحب الحاوي الكبير، والفائق قالوا: وهل الأفضل الصُّلاة في أوَّل الوقت، مع قلَّة الجماعــة، أو انتظار كثرتها؟

على وجهين، وكلام المصنّف في المسألة الأولى أعمُّ من هذه المسألة، إلاَّ أنَّ المصنّف ذكرهما مسالتين.

والذي يظهر: أنَّ المسألة الأولى تشمل هذه، فهذه فردٌ من أفراد المسألة الأولى، وإن جعلناهما مسألتين كما فعل المصنّف فتكون المسألة الأولى مخصوصةً بغير الإمام، وهذه بالإمام، وعلى كلُّ تقدير فالخلاف في المسألتين على حدٌّ سواء في الصُّحَّة، والضَّعف، والمذهب.

ولم أر أحدًا من الأصحاب ذكرهما مسالتين سوى المُصنَّف، وإنَّما ذكروا المسألة الأولى.

فدلُّ أنَّ هذه داخلةٌ في كلامهم، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

(خ): خالفة الأثمة (و): موافقة الأئمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَيَتَوَجَّهُ: احْتِمَالٌ فِي غَيْرِ مَسَاجِدِ الْأَسُواقِ (و ش).

وَقِيلَ: بالْمَسَاجِدِ العِظَامِ.

وَقِيلَ: لَا تَجُوزُهُ وَيُكُورُهُ قَصْدُهَا لِلْإِعَادَةِ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ كَانَ صَلَّى فَرْضَهُ وَخَدَهُ، وَلاَّجْلِ تَكُبيرَةِ الإِحْرَامِ لِفَوْتِهَا لَـهُ، لا لِقَصْدِ الجَمَاعَةِ نَصَّ عَلَى الثَّلاثِ، وَيَتَوَجَّهُ صَلاتُهُ فَذَا فِي مَسْجِدٍ مِنَ الثَّلاثَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ الجَمَاعَةُ، وَقَالَهُ مَالِكَ، وَصَاحِبُ مُخْتَصَر البَحْرِ الْحَنْفِيُّ فِي المُسْجِدَيْنِ.

وَكَلامُ الطُّحَاوِيُّ يَقْتُضِي: أَنَّ مَذْهَبَهُمْ يُخَالِفُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ.

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ مَحَلَّتِهِ اَفْضَلُ مِنَ الجَامِعُ الْآغظم قَضَاءً لِحَقِّهِ، وَلِهَذَا لَـوْ لَـمْ يَحْضُو جَمَاعَتَهُ يُصَلِّي الْمُؤذُنُ وَحْدُهُ فِيهِ، وَلا يَذْهَبُونَ إِلَى مَسْجِدِ آخَرَ فِيهِ جَمَاعَةً، كَالْجَمَاعَةِ لَوْ غَابَ الْمُؤذُنُ لا يَذْهَبُونَ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ وَالْمُؤَدِّنُ وَلا يَذْهَبُونَ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَتَقَدَّمُ أَحَدُهُمْ

به. وَذَكَرَ بَعْضُ الحَنفِيَّةِ خِلافًا: هَلْ جَمَاعَةُ حَيُّهِ أَفْضَلُ، أَمْ جَمَاعَةُ جَامِعٍ مِصْرِهِ؟ قَالَ: وَجَمَاعَةُ مَسْجِدِ أُسْتَاذِهِ لِدَرْمِيهِ، أَوْ لِسَمَاعِ الآخْبَارِ أَفْضَلُ اتَّفَاقًا. قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفَضِيلَةُ التَّكْبِيرَةِ الأُولِي لا تَحْصُلُ إلاَّ بِشُهُودِ تَحْرِيمِ الإِمَامِ، وَيُكْرَهُ إِعَادَةُ الجَمَاعَةِ بِمَكَّةً، والمَدِينَـةِ، عَلْلَـهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ أَرْغَبُ فِي تَوَفَّرِ الْجَمَاعَةِ وَعَنْهُ، والْأَقْصَى.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي.

وَعَنْهُ: مَعَ ثَلاثَةٍ فَأَقَلُ.

وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ اعَادَةُ الصَّلاةِ مَرْتَيْنِ وَجَعْلُ الثَّانِيَةِ عَنْ فَائِتَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، والآثِمَّةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّـهُ بِدْعَـةٌ مَكْرُوهَـةٌ، ذَكَـرَهُ

وَإِنْ صَلَّى ثُمَّ حَضَرَتْ جَمَاعَةً أَوْ جَاءَ مَسْجِدًا غَيْرَ وَقْتِ نَهْيِ سُنُ إِعَادَتُهَا مَعَهُمْ (و هـ م) وَلَوْ كَانَ صَلَّى جَمَاعَةً (خ). وَعَنْهُ: حَتَّى المَغْرِبِ، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و ش) وَيَشْـفَعُهَا فِي المُنْصُـوصِ بِرَابِعَـةٍ (ش) يَقْـرَأُ فِيهَـا بِـالحَمْدِ، وَسُورَةٍ، كَالْتُطُوع، نُقُلُهُ أَبُو دَاوُد.

وَإِنْ لَمْ يَشْفُغُهَا انْبَنَى عَلَى صِحَّةِ التَّطَوُّعِ بِوِتْرٍ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ خِلافٌ فِي تَحْرِيهِ، وَتَحْرِيمِ نَفْسِلِ بَعْدَ الغُرُوبِ قَبْلَ صَلاةٍ المُغْرِبِ، وَعِنْدَهُمْ إِنْ سَلَّمَ عَلَى الثَّلاثِ فَسَدَتَ، وَلَزِمَهُ قَضَاءُ أَرْبَعٍ؛ لآنُهُ التَزَمَّ بِالاقْتِدَاءِ ثَلاثًا، فَلَزِمَهُ أَرْبَعٌ، كَنَـنْرٍ، وكَـذَا

وَقَالُوا: مُخَالَفَةُ الإِمَامِ حَرَامٌ، لَكِنَّهُ أَخَفُ مِنْ مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ.

وَعَلَى الآوَّلِ لا يُعِيِّدُ أَلَمْرَبُ وَلَوْ كَانَ صَلَّى وَحْدَهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَمَلْهَبُ مَسالِكِ لا إِعَـادَةَ مَـعَ الوَاحِـدِ، وَلا العِشَاءُ بَعْدَ الوِتْرِ، والأُولَى فَرِيضَةٌ نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ م ر ق) كَإِعَادَتِهَا مُنْفَرِدًا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَلِهَذَا يُنْوِي الْإِعَادَةُ نَفْلاً (و هـ).

وَفِي مَذْهَبِ مَالِكِ أَفْوَالَ: هَلْ يَنْوِي فَرْضًا، أَوْ نَفْلاً، أَوْ إِكْمَالَ الفَضِيلَةِ، أَوْ يُفَوَّضُ الآمْرَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ؟

وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: يَنْوِي الفَرْضَ، وَلَوْ كَانَتْ الأُولَى فَرْضَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَنْوِي ظُهْرًا أَوْ عَصْرًا، وَلا يَتَعَرَّضُ لِلْفَرْضِ.

وَعِنْدَ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ كِلاَهُمَا فَرْضٌ كَفَرْضِ الكِفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ طَائِفَةٌ ثُمُّ فَعَلَهُ طَائِفَةٌ.

(ش): الإمام الشافعي

وَعَنْهُ: تَجِبُ الإِعَادَةُ مَعَ إِمَامِ الحَيِّ، وَدُخُولُهُ المُسْجِدُ وَقْتَ نَهْيِ الصَّلاةِ مَعَهُمْ تُبْنَى عَلَي فِعْلِ مَا لَـهُ سَبَبٌ وَفِي التُّلْخِيصِ لا يُسْتَحَبُّ مَعَ إمَامٍ حَيُّ، وَيَحْرُمُ مَعَ غَيْرِهِ، وَأَنْهُ فِي غَيْرِ وَقَيْتِ نَهْي يُخَيَّرُ مَعَ إمَامٍ حَيٌّ، وَلا تُسْتَحَبُّ مَعَ غَيْرِهِ.

وَّاسَتَّحَبُّهَا الفَاضِي مَعَ إِمَّامٍ حَيٍّ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ مَعَ غَيْرِهِ سِوىَ الفَجْرِ، وَالْعَصْرِ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُخُولُ المَسْجِدِ بَعْدَهُمَا، وَنَقَلَهُ الآثْرَمُ، إِلاَّ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ وَحَضَرَ فِي الجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّيهَا، لِقَوْلِهِ عليه السلام: ﴿إِذَا أَقِيمَتْ الصَّلاةُ وَأَنْتُمَا فِي المَسْجِدِ فَصَلَّيَا ٤. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٦٠).

فَأَمَرَ الْحَاضِرَ، وَلاَنَّ الْحَاضِرَ إِنْ لَمْ يُصَلِّ مُسْتَخِفٌ لِحُرْمَتِهَا، وَلاَنَّ الْحَاضِرَ تَلْحَقُهُ تُهْمَةٌ فِي أَنَّهُ لا يَرَى فَضْلَ الجَمَاعَةِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لا يُعِيدَهَا مَنْ بالمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ بلا سَبَبٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام بَعْضِهِمْ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ، وغيرهم.

وَقَالَ أَيْضًا فِيمَنْ نَذَرَ: مَتَى حَفَيْظَ القُرْآنَ صَلَّى مَعَ كُلُّ فَرِيضَةٍ أَخْرَى وَخَفِظُهُ لَا يُلْزَمُهُ الْوَفَاءُ، فَإِنْهُ مَنْهِ عِيَّ عَنْهُ، وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينِ، وَيُعِيدُ الصَّلِاةَ حَيْثُ تُشْرَعُ الإِعَادَةُ، كَمِثْلِ أَنْ تُقَامَ الصَّلاةُ وَهُوَ فِي المَسْجِدِ فَيُصَلِّيْهَا مَعَهُسمْ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى، وَيَتَطَوَّعُ مِمَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ.

وَفِي وَاضِحُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الآمرِ المُعَلَّقِ بِالشَّرْطِ: مِنَ الآوَامِرِ مَا يَقْبُحُ تَكُرَارُهُ، فَـلا يَجُوزُ فِعْلُ ظُهْرَيْنِ فِي يَـوْم، وَلا اسْتِدَامَةُ الصَّوْمِ جَمِيعَ الدَّهْرِ، والمَسْبُوقُ فِي ذَلِكَ يُبِمُهُ بِرَكْمَتَيْنِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ نَـصٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ عليه السلام "وَمَا فَاتَكُمْ

وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مَعَهُ.

فُصلُ

مَنْ أَذْرَكَ إِمَامًا رَاكِعًا فَرَكَعَ مَعَهُ أَذْرَكَ الرَّكْعَةُ (و هـ ش).

وَقِيلَ: إِنْ أَدْرَكَ مَعَهُ الطُّمَأْنِينَةَ (و م).

وَفِي التَّلْخِيصِ وَجْهُ: يُدْرِكُهَا وَلَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا (خ) وَهُوَ قُوْلُ الشَّافِعِيِّ، لآنُ الآصلَ بَقَاءُ رُكُوعِهِ.

وَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ لَمْ يُدْرِكُهُ.

وَلَّوْ أَخْرَمَ قُبْلَ رَفْعِهِ (و) وَلَوْ أَذْرَكَ ۚ رُكُوعَ المَأْمُومِينَ (و) كَذَا ذَكَرُوهُ، وَيَأْتِي حُكْمُ النَّخَلُفِ عَنْهُ، وَيَكْفِيهِ تَكْبِيرَةُ الإِحْـرَامِ (و) لا العُكْسُ (و).

قِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ كَانَتْ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ وَاجِبَةً لَمْ تَسْقُطْ، فَاجَابَ بِـأَنْ الشَّافِعِيُّ أُوجَبَ القِـرَاءَةَ، وَأَسْـقَطَهَا إِذَا أَذْرَكَـهُ

مَعَ أَنَّ القَّاصِيِّ قَالَ: لَوْ وَجَبَتْ القِرَاءَةُ لَمَا مَقَطَّتْ إِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِعًـا كَسَافِرٍ فُـرُوضِ الرُّكْعَةِ، قِيـلَ لَـهُ: إِنَّمَـا سَقَطَتْ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَو اشْتَغَلَ بِهَا فَاتَتُهُ الرُّكْعَةُ.

ُوَّالْفُرُوضُ قَدْ تَسُلَّقُطُ لِلضَّرُّورَةِ، فَقَالَ: لا ضَرُورَةَ؛ لآنُهُ يَقْضِيهَا كَمَا يَقْضِي سَاثِرَ الرَّكَمَاتِ المَسْبُوق بِهَا. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ هَذَا لِلضَّرُورَةِ، لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ القِيّامُ فِي هَذِهِ الحَالِ، وَيُكَبِّرُ رَاكِعًا، وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ: يَسْقُطُ الرُّكُوعُ إِذَا أَدْرَكَهُ سَاجِدًا لِلضَّرُورَةِ، فَقِيلَ: إنَّمَا لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُ الرُّكُوعِ لِفَوَاتِهِ مُغَظَّم الرُّكُعَةِ

فَقَالَ: لَوْ كَبُّرَ وَرَكَعَ لَمْ يُجْزِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَتَى بِمُعْظُمَ الرُّكْعَةِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ مَعَهَا تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ يَنْعَقِدْ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُغَنِي، والْمَحَرُّرِ (و هـ م) وَإِنْ أَدْرَكَةُ غَيْرَ رَاكِع دَخَلَ مَعَهُ نَدْبًا لِلْخَبَرِ، فَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا. وَفِي الخِلافِ وَغَيْرِهِ الافْتِرَاشُ فِي التَّشْهَادِ الْآوُّل.

والتُّورُكُ فِي الثَّانِيَ لَهُ فَائِدَةٌ وَهِيَّ نَفْيُ السَّهْوِ، وَحُصُولُ الفَرْقِ لِلْدَّاخِلِ: هَلْ الإِمَامُ فِي أَوَّلِ الصَّلاةِ فَيَدْخُلُ مَعَهُ، أَمْ فِي آخِرِهَا فَيَقْصِدُ جَمَاعَةُ أَخْرَى؟

والمُنْصُوصُ: يَنْحَطُّ مَعَهُ بلا تَكْبير (هـ).

وَلُوْ أَدْرَكُهُ سَاجِدًا (م)

وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سُلام الإمَام أَدْرَكَ الجَمَاعَةَ (وَ شَ)، وَزَادَ بَعْضُهُمْ إِنْ جَلَسَ.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَ التُّسْلِّيمَةِ الثَّانِيَةِ.

وَعَنْهُ: أَوْ سُجُودِ سَهُو بَعْد السَّلام (و هـ).

قَالَ فِي البَّحْرِ المُحِيطِ لِلْحَنْفِيَّةِ: يَتْرُكُ سُنَّةَ الفَجْرِ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَهُّكِ.

وَفِي الْمَرْغِينَانِيُّ: يَشْتَغِلُ بِالسُّنَّةِ عِنْدَ (هـ) وَأَبِي يُوسُفَ لأَنَّهُ كَإِدْرَاكِ أوَّلِ الصَّلاةِ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْكِ مُحَمَّدٍ: لا، وَظَاهِرُ كَلامَ ابْن أَبِي مُوسَى يُلارِكُهُ بِرَكْعَةٍ (و م).

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رِوَايَةً، وَاخْتَارَهَا، وَقَالَ: اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَقَالَ: وَعَلَيْهَا إِنْ تُسَاوَتْ الْجَمَاعَتَانَ فَالنَّانِيَةُ مِنْ أُولِهَا أَفْضَلُ.

وَلَعَلُّ مُرَادَ شَيْخِنَا مَا نَقَلَهُ صَالِحٌ وَٱلْبُو طَالِبِ وَالْبِنُ هَانِي فِي قَوْلِهِ: ﴿الحَجُ عَرَفَةِ ﴾ أَنُّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿مَسَنَ أَذْرَكَ رَكْعَةٌ مِنَ الصُّلاةِ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّلاةَ».

إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ فَضْلَ الصَّلاةِ، وَكَذَلِكَ يُدْرِكُ فَضْلَ الحَجَّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَمَعْنَاهُ أَصْلُ فَضْلِ الجُمَاعَةِ لا حُصُولُهَا فِيمَا سَبَقَ، فَإِنَّهُ فِيهِ مُنْفَرَدٌ بِـهِ حِسًّا وَحُكْمًا (ع) ويَقُومُ المَسْبُوقُ بتَكْبِيرَةٍ (و هـ) وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَةً (مَ)، وَلَوْ أَذْرَكَ رَكْعَةً (ش) أَوْ ثَلاثًا (ش).

والْمُنْصُوصُ: أَو النَّشْهَدُ الآخِيرُ (ش) كَقِيَامِهِ إِلَى مَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ بِخِلافِ دُخُولِهِ مَعَهُ

وَإِنْ قَامَ قَبْلَ سَلام النَّائِيَةِ، وَقُلْنَا: تَجبُ، وَأَنْ لا تُجُوزُ مُفَارَقَتُهُ بلا عُذْر وَلَمْ يَرْجع: فَهَلْ تَصِيرُ نَفْلاً؟

زَادَ بَعْضُهُمْ: بِلا إمَّام، أَمْ يَبْطُلُ الْتِيمَامُهُ، أَمْ صَلاتُهُ؟ فِيهِ أَوْجُهِ (مَ ٥)(١). وَمَا يُدْرِكُهُ آخِرَ صَلاتِهِ، وَمَا يَقْضيهِ أَوْلَهَا فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و هـ م)، يَسْتَفْتِحُ فيهِ، ويَتَعَوَّذُ ويَقْرَأُ سُورَةً.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و ش) فَيَقُولُهُ فِيمَا يُدْرِكُهُ فَقَطْ فَيَسْتَغْتِحُ، وَإِنْ فَعَدَ (ش) وَسَلَمَ الشَّافِعِيَّةُ مَا لَوْ أَخْرَمَ فَسَلَمَ إمَاسُهُ قَبْـلَ وُكُونِهِ أَنِّ أَخْرَمَ وَهُوَ فِي آخِرِ الفَاتِحَةِ فَأَمَّنَ مَعَهُ، أَنْ سَهَا بَيْنَ التَّحْرِيمَةِ، والاسْتِفْتَاحِ بِلذِكْرِ مَحَلُّ آخَرَ، أَنْ بِكَــلام، وَقُلْنَــا: لا تَبْطُلُ: سَلَّمُوا أَنَّهُ يَسْتَفْتِحُ.

وَقِيلَ: يَقْرَأُ السُّورَةَ مُطْلَقًا، ذَكَرَ الشُّيْخُ أَنُّهُ لا يَعْلَمُ فِيهَا خِلافًا بَيْنَ الآوِمَّةِ الآرْبَعَةِ، وَذَكَـرَهُ البّنُ أبِـي مُوسَـى المُنصُّـوصُ

وَذَكَرَهُ الأَجُرِّيُّ عَنْ أَحْمَدَ، وَبَنَى قِرَاءَتُهَا عَلَى الخِلاف، ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ (و). وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَذَكَرَ أَنْ أَصُولَ الآثِمَّةِ تَقْتَضِي ذَلِك، وَصَرَّحَ بِهِ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ، وَأَنْهُ ظَاهِرُ روَايَةِ الْأَثْرُمُ.

َ وَيُخَرُّجُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ الجَهْوُ، والقُنُوتُ، وَتَكْبِيرُ العِيدِ، وَصَلاةُ الجِنَازَةِ، وَعَلَى الآُولَى إنْ أَذْرَكَ مِـنْ رُبَاعِيَّـةِ أَوْ مَغْـرِبِ رَكْعَةً تَشَهُّدَ عَقِيبٍ قَضَاءٍ أَخْرَى (و هـ م ر) كَالرَّوَايَةِ الثَّانِيَّةِ.

وَعَنْهُ: فِي المُغربِ.

وَعَنْهُ: اثْنَتَيْنِ فِي الكُلِّ، وَعَلَى الأُولَى أَيْضًا يَتَوَرَّكُ مَعَ إِمَامِهِ، كَمَا يَقْضِيهِ فِي الأَصَحِّ.

وَعَنْهُ: يَفْتُرشُ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن قام -يعني: المسبوق- قبل سلام الثَّانية وقلنا تجب وأنَّه لا تجوز مفارقته بــــلا عـــذرٍ ولم يرجــع فهـــل تصير نفلا زاد بعضهم بلا إمام، أم يبطل التمامه، أم صلاته؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقها في الرَّعاية الكبرى، ثمَّ قال بعد حكاية الأقوال النَّلاثة.

قلت: إن تركه عمدًا بطلت صلاته، وإلاَّ بطل انتمامه فقط. انتهى.

أحلها: يخرج من الائتمام، ويبطل فرضه.

والوجه الثاني: تبطل صلاته، وتصير نفلاً، قدَّمه ابن تميم، والمصنُّف في حواشي المقنع وهو الصَّحيح.

والوجه الثَّالث: يبطل التمامه فقط.

قلت: قواعد المذهب تقضي أنَّها لا تبطل، وذلك لأنَّهم قالوا: لو أحرم بصلاةٍ في وقتها، ثمُّ قلبها نفلا لغير غرض صحيح إنَّهـا لا تبطل على الصُّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وإن كان المصنِّف قد أطلق الخلاف على ما تقدُّم.

وقال المصنّف بعد ذلك: (وإن انتقل من فرضٍ إلى فرضٍ بطل فرضه، وفي نفله الخلاف، وكذا حكم مـا يفســد الفـرض فقـط، إذا وجد فيه كترك قيام، والصَّلاة في الكعبة، والانتمام بمتنفِّل، أو بصبيّ إن اعتقد جوازه صحٌّ نفلا في المذهب، وإلاّ فالحلاف). انتهى.

(م): الإمام مالك

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، وَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ أَنَّهُ هَلْ يَتَوَرَّكُ مَعَ إِمَامِهِ أَمْ يَفْتَرِشُ إِنَّ هَذَا التَّعَوُّذَ هَلْ هُوَ رُكُنَّ فِي حَقَّهِ؟ عَلَى الخِلاف. وَفِي النَّعْلِيقِ: القُعُودُ الفَرْضُ مَا يَفْعَلُهُ آخِرَ صَلاتِهِ، وَيَتَعَقِّبُهُ السَّلامُ. وَهَذَا مَعْدُومٌ هَنَا، فَجَرَى مَجْرَى التَّشْهُلِ الآوُلِ، عَلَى أَنَّ القُعُودَ بَعْدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ مِنْ آخِرَ صَلاتِهِ، وَلَيْسَسُ بِفَرْضٍ، هُذَا

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلا يَحْتَسِبُ لَهُ بِتَشَهُّدِ الإمَامِ الآخِيرِ إِجْمَاعًا، لا مِنْ أُوَّلِ صَلاتِـهِ، وَلا مِـنْ آخِرِهَـا وَيُسَأَّتِي فِيـهِ بِالتَّشَهُّدِ الآوَّلِ فَقَطْ لِوُقُوعِهِ وَسَطًا، وَيُكَرِّرُهُ حَتَّى يُسَلَّمَ إِمَامُهُ.

وَيَتَوَجُّهُ فِيمَنْ قَنَتَ مَعَ إِمَامِهِ لا يَقَنَّتُ ثَانِيَا، وَكَمَنْ سَجَدَ مَعَهُ السَّهُوَ لا يُعِيدُهُ عَلَى الآصَحّ، ويَلْزَمُهُ القِرَاءَةُ فِيمَا يَقْضِيمِهِ

قَالَ صَاحِبُ المُحَرُّدِ: لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، وَلَوْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ رُبَاعِيَّةٍ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ القِرَاءَةُ فِي النَّسلاتِ الَّتِي يَقْضِيهَا، أَوْ فِي لِنْتَيْنِ مِنْهُمَا؟ فِيهِ خِلَافٌ سَبَقٌ فِي صِفْةِ الصَّلاةِ.

وَيَصِحُ الْتِمَامُ مُؤَدُّ صَلَاةً بِقَاضِيهَا، وَعَكُسُهُ، وَقَاضٍ ظُهْرَ يَوْمٍ بِقَاضٍ ظُهْرُ آخَرَ، وَمُتَنَفَّلٍ بِمُفْتَرِضٍ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهِ نُ (و)، وَقِيلَ: تَصِحُ فِي الثَّانِيَةِ وَجُهَّا وَاحِدًا.

وَفِي الْمُذْهَبِ يَصِحُ القَضَاءُ خَلْفَ الْأَدَاء.

وَفِي العَكْس روَايَتَان وَكَذَا فِي الفُصُولَ.

وَقَالَ: أَصَحُهُمُنَا يَصِحُ، لآنُهُ آخْتِلافٌ فِي الوَقْتِ فَقَطْ، عَلَلَ الْمَسْأَلَةَ الأُولَى بِأَنْ نِيَّةَ الإِمَامِ أَكْمَلُ كَنِيَّتِهِ فَرْضًا، وَمَنْ خَلْفَهُ إعَادَةُ جَمَاعَةِ.

والآصَيُّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: لا تَصِحُ التُّرَاوِيحُ خَلْفَ مُصَلُّ نَافِلَةً غَيْرَهَا، أَوْ مَكْتُوبَةً، أَوْ وِثْرًا، وَلا يَصِحُ الْتِمَامُ مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّل، اخْتَارَهُ الأَكْثَرُ (وَ هـ م).

من الحساره الا تسر عوص ٢٠٠٠. وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي النَّصِيحَةِ، والتَّبْصِرَةِ، والشَّيْخُ وَشَيْخُنَا (و ش) وَذَكَرَ وَجْهَا لِحَاجَةٍ، نَحْوُ كَوْنِهِ أَحَقُ بِالإِمَامَةِ. وَإِنْ صَلَّى إِمَامٌ بِطَائِفَتَيْنِ صَلاتَيْنِ: وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ، وَشَكُ هَلْ صَلَّـى الأُولَـى فِي الوَّفْتِ أَمْ قَبْلَـهُ؟ فَفِي إعَادَتِهَـا ـ. ١٥٠٠

إِمَامُهُ كَمَسَبُوقَ، وَمُقِيمٍ خَلْفَ قَاصِرٍ.

اخْتَارَهُ النَّشِيخُ، وَلَا يَجُورُ الاسْتِيَخْلاف، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ فِي مُقِيمَيْنِ خَلْفَ قَاصِرِ؛ لآنَ الآوُلَ لا يَسْأَتُمُ بِالْمُسْبُرِقِ، فَكَذَا نَائِبُهُ لآنَ تَخْرِيَتُهُ افْتُضَتِ انْفِرَادَهُ فِيمَا يَقْضِيهِ، فَإِذَا الْتُتُم بِغَيْرِهِ بَطَلَتْ، كَمَنْفَرِدٍ مَأْمُومًا، وَلِكَمَالِ هَلْهِ الصُّلاةِ مَنْ مُنْ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْتُعْضَتِ انْفِرَادَهُ فِيمَا يَقْضِيهِ، فَإِذَا الْتُتُم بِغَيْرِهِ بَطَلَتْ، كَمَنْفَرِدٍ مَأْمُومًا، وَلِكَمَالِ هَلْهِ الصُّلاةِ جَمَاعَةُ بِخِلافٍ فِي سَبْقِ الْحَدَثِ.

وَقِيلَ: أَوْ كَانَتْ صَلَاةُ المَامُومِ أَقَلُّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَصَاحِبُ الْمَحَرُّدِ.

والخلاف إنَّما هو في إعادة الطَّائفة التَّانية، وأمَّا الأولى فلا بدُّ من إعادتها، نبَّه عليه شيخنا.

وكذا قوله: (والرَّوايتان في عصر خلف ظهرٌ، ونحوها ظهر خلف عصرٍ أو عشاء).

قال الشَّارح وغيره بعد ذكر الرَّوايتين: وهذه فرعٌ على صحَّة إمامة المتنفِّل بالمفترض وقد مضى ذكرها. انتهى.

وقد ذكر المصنّف الصّحيح في الأصل، فكذا ما قيس عليه.

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله فيما إذا صلَّى: (بطائفتين صلاتين، وأحدةً بعد واحدةً، وشكَّ هل صلَّى الأولى في الوقت أم قبله؟ ففسي إعادتهما الخلاف)؛ أي: الخلاف في اقتداء المفترض بالمتنفّل.

وَقَالَ: عِلَى نَصٌّ أَحْمَدَ (و ش) وَقِيلَ إِلاًّ المَغْرِبُ خَلْفَ العِشَاءِ، وَيُتِمُّ، وَيُسَلِّمُ، وَلَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ يُتِمُّ.

وَقِيلَ: أَوْ يَنْتَظِرَهُ

وَكَذَاّ عَلَى الصُّحَّةِ إِنْ اسْتَخْلَفَ فِي الجُمُعَةِ صَبِيًّا، أَوْ مَنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشْهَلِدِ خُيَّرُوا بَيْنَهُمَا، أَوْ قَدْمُوا مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ حَتَّى يُصَلِّي أَرْبَعًا، ذَكَرَهُ أَبُو المُعَالِي.

وَفِي الخِلافِ وَغُيْرِهِ إِنْ اسْتَخْلَفَ فِي الجُمُعَةِ مَنْ أَذْرَكَهُ فِي النَّشَهُدِ إِنْ دَخَلَ مَعَهُمْ بِنِيَّةِ الجُمُعَةِ عَلَى قَـُول أَبِي إسْحَاقَ صَحَّ، وَإِنْ دَخَلَ بِنِيَّةِ الظَّهْرِ لَمْ يَصِحَّ، لآنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلٍ فَرْضِهَا، وَلا أَصْلاَ فِيهَا، وَخَرَّجَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَغَنْبُرُهُ عَلَى ظُهْرٍ مَنَّ : أَنْ ذَنَ لَنَ بَنِيَّةِ الظَّهْرِ لَمْ يَصِحُ، لآنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلٍ فَرْضِهَا، وَلا أَصْلاَ فِيها، وَخَرَّجَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَغَنْبُرُهُ عَلَى ظُهْرٍ مَعَ عَصْرُ وَأُولَى، لِاتَّحَادِ وَقُتِهِمَا.

وَعِنْذَ أَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ لا جُمُعَةَ خَلْفَ الظُّهْرِ، لِكُونِ الإِمَامِ شَرْطًا فِيهَا مَعَ قَوْلِهِـمْ لَـوْ سَـبَقَهُ الحَـدَثُ بَعْـدَ رَكْعَـةٍ فَـاتَشُوا مُنْفُردِينَ صَحَتْ جُمُعَتُهُمْ.

وَيَتْبَعُ الْمَامُومُ إِمَامَهُ، فَلَوْ سَبَقَهُ بِالقِرَاءَةِ وَرَكَعَ تَبِعَهُ، بِخِلافِ النَّشَهُلِ فَيَتِمُهُ إِذَا سَلَّمَ (و)، وَمُرَادُهُمْ لِعَدَمٍ وُجُوبِ القِرَاءَةِ، وَفَاقًا، نَقَلَ أَبُو دَاوُد إِنْ سَلَّمَ إِمَامٌ وَبَقِيَ عَلَى مَأْمُومُ شَيْءٌ مِنَ الدُّعَاءِ يُسَلِّمُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، وَاحْتَجُ بِهِ فِي الخِلافِ فِسِي سُجُودِهِ لِسَهُو إِمَامٍ لَمْ يَسْجُدُ، قَالَ لَأَنَّهُ إِنْمَا يَتُبَعُهُ فِي تَرَاكِ المَسْنُونِ، مَا دَامَ مُؤْتَمًا بِهِ وَمُتَّبِعًا لَهُ.

وَإِنْ كُبُّرَ لِلإِخْرَامِ مَعَهُ (و م ش).

وَعَنْهُ: عَمْدًا لَمْ يُنْعَقِدْ (هـ)، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ كُرهَ، وَيَصِيحُ.

ُ وَقِيلَ: لا (و م) كَسَلامِهِ قَبْلَهُ بِلَا عُذُر عَمْدًا (َمَ) أَو سَهْوًا يُعِيدُهُ بَعْدَهُ، وإلاَّ بَطَلَتْ (و ش). وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد إِنْ سَلَّمَ قَبْلَهُ أَخَافُ أَنَّ لا تَجِبَ الإِعَادَةُ وَإِنْ سَلَّمَ نَاوِيًا مُفَارَقَتَـهُ فَالرَّوَايَتَـانِ (''، وَلا يُكُرَهُ سَـبْقُهُ بِقَـوْلِ

وَمَذْهَبٍ ۚ (هــ) الآفْضَلِ تَكْبِيرُهُ مَعَهُ، لآنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الصَّلاةِ، وَحَقِيقَةُ الْمُثَارَكَةِ فِي الْمُقَارَنَةِ، وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ بَعْدَهُ.

وَفِي التَّسْلِيمِ عِنْدَ (هــ) روّايَتَان، وَإِنْ سَاوَقَةً فِي الفِعْلِ كُرهَ وَلَمْ تَبْطُلُ (و).

وَقِيلَ: بَلَى وَقِيلَ بِالرُّكُوعِ، وَإِنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلُهُ حَرَّمَ فِي الْأَصَحُّ.

وَفِي رَسَالَتِهِ فِي الْصَّلَاةِ رَوَايَةً مَهَنَّا تَبْطُلُ.

وَفِي الفَصُولِ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِيهَا رِوَايَتَيْن، والصَّحِيحُ لا تُبْطُلُ.

والآشهرُ: لا إنْ عَادَ إِلَى مُتَابَعَتِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ فِيهِ، فَإِنْ أَبَى بَطَلَتْ، اخْتَارَهُ الآكُثُرُ.

وَقِيلَ: بالرُّكُوع، وَعِنْدَ القَاضِي وَغَيْرِهِ لا تَبْطُلُ، وَعَلَّلَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ بأنَّ العَسادَةَ أنَّ المَـأْمُومَ يَسْبَقُ الإمَـامَ فِـي القَــلار اليَسِير، فَعْفِيَ عَنْهُ، كَفِعْلِهِ مَهْوًا أَوْ جَهْلاً فِي الْأَصْحُ، فَلَوْ عَادَ بَطَلَتْ فِي وَجْهِ (خ) وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلِ إَنْ سَبَقَهُ برُكْن، وَأَنْسَةُ إِنْ تَعَمَّدُهُ فَفِي بُطْلانِهَا بهِ روَايَتَان، وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْن عَمْدًا: مِثْلُ أَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَنَصُّهُ تَبْطُلُ.

وَعَنْهُ: لا، ذَكَرَ فِي أَلتُلْخِيصَ أَنْهُ أَشْهَرُ، كَسَاءٍ وَجَاهِلِ، فَعَنْهُ تَلْغُو الرُّكْعَةُ، لا الكُلُّ (و هــ) لآنَهُ لَمْ يَقْتَلِ بِهِ فِيهَا. وَعَنْهُ: لا (و ش) كَرُكُن غَيْرُ الرُّكُوعِ (م ٦، ٧)^(١٢).

(١) الثَّاني: قوله: (وإن سلَّم ناويًا مفارقته فالرُّوايتان)؛ أي: الرّوايتان في جواز المفارقة لغير عذر.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وإن سبقه بركنِ عمدًا مثل إن ركع ورفع قبل ركوعه فنصُّه تبطلَ، وعنـــه لا، ذكــر التُّلخيــص أنَّــه أشهر كساهٍ وجاهلٍ، فعنه تلغو الرُّكعة، لا الكلُّ، وعنه لا، كركنِ غير الرُّكوع). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا سبقه بركن عمدًا فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

(ق): قولي الشافعي

وَإِنْ سَبَقَهُ بِرَكْمَتَيْنِ عَمْدًا فَرَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَطَلَتْ، وَنَاسِيًا وَجَاهِلاً * يَعْمُ لُهُ مِنْ مُعَمِّدِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ لَا يُعْرِقُونَ قَبْلُ رُكُوعِهِ وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ بَطَلَتْ، وَنَاسِيًا وَجَاهِلاً تَبْطُلُ الرَّكْعَةُ مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ مَعَ إِمَامِهِ.

وَالرُّكُوعُ كَرُّكُن (و هـ ش).

وَعَنْهُ. كَاثْنَيْن.

وَإِنْ تَخَلُّفَ عَنْهُ بِرُكُن بِلا عُذْرِ فَكَالسَّبْق بهِ، وَلِعُذْرِ يَفْعَلُهُ وَيَلْحَقُهُ.

وَنِي اعْتِدَادِهِ بِبِلْكَ الرُّكُمَةِ الرُّوَّايَتَانِ^(١)، وَإِنْ تَخَلِّفُ بِرُكْنَيْنِ بِطَلَتْ، وَلِمُذْرِ كَنَوْم وَسَهْدِ وَزِحَـام إنْ أَمِـنَ فَـوْتَ الرَّكْعَـةِ الثَّانِيَةِ إِنِّى بِمَا تَرَكَهُ وَتَبِعَهُ وَصَحَتْ رَكْعَتُهُ، وإلاَّ تَبعَهُ وَلَغَتْ رَكَعَتُهُ.

وَٱلَّتِي تَلِيهَا عِوَضٌ (و م ش) لِتَكْمِيل رَكْعَةٍ مَّعَ إِمَامِهِ عَلَى صِفَةٍ مَا صَلاَّهَا.

وَعَنَّهُ: يُحْتَسِبُ بِالْأُولَى.

قَالَ فِي مَوْحُومَ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ إِمَامِهِ حَتَّى فَــرَغَ قَـالَ: يَسْـجُدُ سَـجْدَتَيْنِ لِلرُّكْعَـةِ الأولَـى وَيَفْضِي رَكْعَـةً وُسَجْدَتَيْن، لِصِحَّةِ ٱلأُولَى ابْتِدَاءً، فَلَغَا النَّانِي كَرُكُوعَيْن.

وَعَنْهُ: يَتْبَعُهُ مُطْلَقًا، وُجُوبًا، وَتَلْغُو أُولاهُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (و هـ) فَيُكْمِلُ الْأُولَى وُجُوبًا (هـ)، وَيَقْضِي الثَّانِيَّةَ بَعْدَ السَّلامِ كَمَسْبُوقِ، لا قَبْلَهُ (هـ). وَعَنْهُ: يَشْتَغِلُ بِمَا فَاتَهُ إِلاَّ أَنْ يَسْتَوِيَ الإِمَامُ قَائِمًا فِي الثَّانِيَّةِ فَتَلْغُوَ الأُولَى عَلَى المَذْهَبِ الآوَّلِ، وَإِنْ زَالَ عُذْرُ مَنْ أَذْرَكَ

رُكُوعَ الأُولَى.

وأطلقه في البداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والشّرح، ومختصر ابن تميم، وشرح ابن منجًا.

إحداهما: تبطل، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم. وجزم به في المحرَّر، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

واختاره القاضي، وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا تبطل، وذكر في التَّخليص أنَّه أشهر.

تنبيه: حكى المصنّف الخلاف روايتين، وكــذا الآمـديُّ وابـن الجــوزيُّ في المذهــب، والسّــامريُّ في المســتوعب، والمجــد في شــرحه،

وحكى الخلاف وجهين صاحب الهداية، والخلاصة، والمقنع وابن تميم، وغيرهم.

(المسألة الثَّانية – ٧): إذا قلنا: لا تبطل الصُّلاة فهل تلغو تلك الرُّكعة أم لا؟ وكذا حكم الجاهل، والنَّاسي.

وأطلق الخلاف فيه، وأطلق في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وغيرهم.

فذكر ثلاث مسائل: العامد إذا قلنا: لا تبطل صلاته، والجاهل والنَّاسي.

إحداهما: تبطل تلك الرُّكعة وهو الصُّحيح.

قال في المذهب: لا يعتدُّ بتلك الرُّكعة في أصحُّ الرُّوايتين.

قال في الرَّعايتين، والحاويين ويعيد الرُّكعة على الأصحُّ، وصحَّحه في التَّصحيح، والنُّظم.

وقدَّمه في المغني، والمجتهد، والشرح، والفائق، وغيرهم.

قال في الوجيز ومن سبق إمامه بركن عمدًا أو سهوًا ثمَّ ذكر ولم يرجع بطلت. انتهى. والرُّواية الثَّانية: لا تبطل، قدُّمه ابن تميم.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (ولعذر يفعله ويلحقه، وفي اعتداده بتلك الرَّكعة الرُّوايتان).

يعني: اللَّتين في الجاهل، والنَّاسي.

والصَّحيح: البطلان كما تقدُّم قريبًا.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

(خ): مخالفة الأثمة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقَدْ رَفَعَ إِمَامُهُ مِنْ رَكُوعِ الثَّانِيَةِ تَابَعَهُ فِي السُّجُودِ، فَيَتِمْ لَهُ رَكْحَةٌ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رَكْحَتَيْ إِمَامِهِ، يُدْرِكُ بِهَا الجُمُعَةَ، وَلَــمْ يَقُــلْ بِالتَّلْفِيقِ فِيمَنْ نَسِيَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبِعِ رَكَعَاتٍ لِتَحْصُلُ المُوالاةُ بَيْنَ رَكُوعٍ وَسُجُودٍ مُعْتَبَرٍ.

وَقِيْلَ: لا يُعْتَذُّ لَهُ بِهَذَا السُّجُودِ، فَيَأْتِيَ بِسَجْدَتَيْنِ أَخْرَيَيْنِ، والإِمَامُ فِي تَشَهُّدُو، وإلاَّ عِنْدَ سَلامِهِ. مُثَّ مِنْ مُنْ مِنْ مُنْ مِنْ مِنْ مِنْ ()

ثُمُّ فِي إِدْرَاكِهِ الجُمُعَةِ الخِلافُ^(١).

وَإِنْ ظَنَّ تَحْرِيمَ مُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فَسَجَدَ جَهْلاً اعْتَدُّ بِهِ كَسُجُودِهِ بِظَنَّ إِدْرَاكِ الْمُتَابَعَةِ فَفَاتَتْ.

وَقِيلَ: لا يَغْتَذُ بُو، لآنْ فَرْضَهُ الرُّكُوعُ وَلَمْ تَبْطُــلَ، لِجَهْلِـهِ، فَعَلَى الآوَّل إِنْ أَدْرَكَهُ فِي التَّشَـهُدِ فَفِي إِذْرَاكِ الجُمْعَةُ، الخِلافُ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ تَبِعَهُ فِيهِ وَتَمَّتُ جُمُعَةً، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ تَبِعَهُ وَقَضَى، كَمَسْـبُوقٍ يَـاْتِي بِرَكْعَـةٍ فَيْتِمُ جُمُعَةً، أَوْ بثَلَاثٍ يُتِمُّ بِهَا رُبَاعِيَّةً، أَوْ يَسْتَأْنِفُهَا عَلَى الرَّوايَاتِ^(۱).

وَعَلَى الثَّانِيَ: أَنَّهُ لا يَعْتَدُ بِسُجُودِهِ إِنْ أَتَى بِهِ، قُمُّ إِنْ أَفْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ تَبِمَهُ وَصَارَتُ الثَّانِيَةُ أُولاهُ أَذْرَكَ بِهَا جُمُعَةً، وَإِنْ أَذْرَكَهُ بَعْدَ رَفْهِهِ تَبِعَهُ فِي السُّجُودِ، فَيَحْصُلُ القَضَاءُ، والمُتَابَعَةُ مَعًا، وَيَتِمُ لَهُ رَكْمَةٌ يُدْرِكُ الجُمْعَةَ بِهَا.

وَقِيلَ: لا يَغْتَدُّ بِهِ، لَآنُهُ مُغَتَدُّ بِهِ لِلْإِمَامِ مِنْ رَكْمَةٍ، فَلَوْ اغْتَدُّ بِهِ لِلْمَاهُومِ مِنْ غَيْرِهَا اخْتَلُ مَغْنَى الْمُتَابَعَةِ، فَيَاتِي بِسُجُودِ آخَرَ وَإِمَامُهُ فِي النَّشُهُدِ، وإلاَّ بَعْدَ سَلامِهِ.

َ وَمَنْ ۚ تَرَكَ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَتْ، وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرَكْعَةٍ فَأكثَرَ لِعُذْرِ تَابَعَهُ وَقَضَى كَمَسْبُوقِ (هـ) وَكَمَا فِـي صَلاةِ الحَوْف إِذَا صُلَّيَتْ كَمَا اخْتَارَهُ (هـ) فَإِنَّهُ سَوَّى فِيهَا بَيْنَ المَسْبُوقِ، واللاَّحِقِ وَغَنْهُ تَبْطُلُ.

فُصلٌ

ُ وَإِنْ عَلِمَ بِدَاخِلِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ وَفِي الخِلافِ لا فِي السُّجُودِ لآنُ المَّأْمُومَ لا يَعْتَدُّ بِهِ. وَقَمَانَ: ذَا حُوْمَةُ (٣).

وَقِيلَ: مِنْ عَادَتِهِ يُصَلِّي مَعَهُ سُنَّ انْتِظَارُهُ مَا لَمْ يَشُقُّ نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَوْ يَكُثُو الجَمْعُ.

وَقِيلَ: أَوْ يُطُوِّلُ وَعَنْهُ يَجُوزُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ وْعَنْهُ يُكْرَهُ (و هـ م ق).

وَيَتَوَجُّهُ بُطْلانُهَا تَخْرِيجٌ مِنْ تَشْرِيكِهِ فِي نِيَّةٍ خُرُوجِهِ مِنَ الصَّلاةِ، وَتَخْرِيجٌ مِنَ الكَرَاهَةِ هُنَا فِي تِلْكَ، وَيُسَنُّ تَخْفِيفُ الصَّلاةِ مَعَ إِنْمَامِهَا، مَا لَمْ يُوتِرْ المَّامُومُ.

وَتَطْوَيلُ قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الأُولَى نَصَّ عَلَيْهِ (ش) لا مِنَ الفَجْرِ فَقَطْ (ش هـ) لِعُلْرِهِمْ بِالنَّوْمِ فِيهَا، وَمِثْلُهُ فِـي التَّعْلِيـــقِ فِـي التَّثْوِيبِ لِلْفَجْرِ، وَيَتَوَجَّهُ هَلْ يُعْتَبَرُ التَّفَاوُتُ بِالكَيَاتِ أَمْ بِالكَلِمَاتِ، والحُرُوفِ كَعَاجِزِ عَنِ الفَاتِحَةِ؟

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ المَّامُومَ، إِنْ تَضَرُّرُ بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الوَقْتِ أَوْ آخِرَهُ وَنَحْوَهُ.

⁽١) النَّاني: قوله: (وقيل: لا يعتدُّ بهذا السُّجود فيأتي بسجدتين أخريين، ثمَّ في إدراك الجمعة الخلاف).

مراده بالخلاف: الَّذي ذكره في باب الجمعة، وصحَّع أنَّه يدركها فقال هناك: (كمن أتى بالسُّجود قبل سلام إمامه على الأصحّ).

وكذا قوله بعد ذلك: فعلى الأوَّل إن أدركه في التَّشَهُّد ففي إدراكه الجمعة الخلاف، هو الخلاف الَّذي أشرنا إليسه في الجمعة لأنَّه سجد سجودًا معتدًّا به قبل سلام الإمام.

⁽۲) الثَّالث: قوله: (وإن أدركه بعد رفعه منه تبعه ومضى كمسبوق، ويأتي بركعةٍ فيتــــهُ لـه جعــةٌ، أو بشـلاث يتــهُ لـه رباعيّــةٌ، أو يستأنفها، على الرَّوايات). انتهى.

الرَّوايات في كتاب الجمعة، والصَّحيح أنَّه يتمُّ له جمعةٌ، ورباعيَّةٌ، ولنا روايةٌ لا تصحُّ له جمعةٌ، ولا يتمُّ له رباعيَّةٌ وروايـــةٌ بـالبطلان فيستانفها.

⁽٣) الرَّابع: قوله: (وقيل: ذا حرمةٍ): صوابه ذي حرمةٍ.

لِلْمَصْلَحَةِ بِمَا كَانَ عليهُ السلام يَزيدُ وَيُنْقِصُ أُحْيَانًا

وَبَيْتُ الْمَرَآةِ حَيْرٌ لَهَا (ق) أَطْلَقَهُ الآصْحَابُ رحمهم الله، وَهُوَ مُرَادُ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ لِلأَخْبَـارِ الحَاصَّـةِ فِـي النَّسَـاءِ بالنسبة إلى مسجدو عليه السلام.

وَٱطْلَقَ فِي عُيُونَ المَسَائِلِ، وَالْمُسْتَوْعِبِ، والرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الصَّلاةَ بِالمَسْجِدِ الحَرَام بعِاثَةِ أَلْفٍ وَمَسْجِدِ المَدينَةِ بخَمْسِينَ أَلْفًا وَبِالْأَقْصَى نِصَنْفِهِ، لِخَبَرِ أَنْسٍ مَرْفُوعًا، وَفِيهِ: «صَلاَةُ الرَّجُـلِ فِي بَيْتِهُ بِصَلاةٍ، وَصَٰلاتُهُ فِي مَسْجِدِ القَبَائِلِ بِخَسْسٍ وَعِشْرَينَ صَلاةً، وَصَلاتُهُ فِي المَسْجِدِ الَّذِي يُجْدِعُ فِيهِ بِخَمْسِ مِثَّةِ صَلاةٍ٠.

وَلا يَصِحُّ، مَعَ أَنَّ فِيهِ أَنَّ الْأَقْصَى بِخَمْسِينَ ٱلْفَا.

والآظْهَرُ: أَنَّ مُرَادَهُمْ غَيْرُ صَلاةِ النِّسَاء فِي البُيُوتِ، فَلا تَعَارُضَ، وَكَذَا مُضَاعَقَةُ النَّفْل فِيهَا عَلَى غَيْرِهَا، كَذَا قَالُوا. وَقَدْ تَقَدُّمَ كَلامُهُمْ، وَكَلامُ غَيْرِهِمْ أَنْ النَّفَلَ بِالبَّيْتِ أَفْضَلُ، لِلأَخْبَارِ وَمَسْجِدُ المَدِينَةِ مُرَادً، لآنَّهُ السَّبَبُ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

وَيُحتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُمْ أَنَّ التَّفْضِيلَ المَذْكُورَ بالنَّسْبَةِ إِلَى سَـافِر المُسَاجَدِ، أوْ إِلَى غَيْر البُيُـوتِ فَلَمْ تَذْخُـلُ البُيُـوتُ فَـلا تَعَارُضَ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ أَنَّ صَلاةً المَرَاةِ فِي أَحَدِ المُسَاجِدِ الثَّلاثَةِ ٱفْضَلُ مِنْ مَسْجِدِ غَبْرِهَا.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٦/ ٣٧١): حَدَّثْنَا هَارُونُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُاللَّهِ بْنُ وَهْبِهِ: حَدَّثْنَا ذَاوُد بْنُ قَيْسِ، عَسَنْ عَبْـدِ اللَّـهِ بْـنِ سُـوَيْدٍ الأنصاريِّ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمَّ حُمَيْدِ امْرَأَةِ أَبِي حُمَيْدِ السَّاعِدِيِّ: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النّبيِّ ﷺ قَـالَتْ: يَـا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُحِبُّ الصَّلاةَ مَعَك، قَالَ: ﴿قَدْ عَلِمْت أَنَّك تُحِيِّينَ الصَّلاةَ مَعِي، وَصَلاتُك فِي بَيْتِك َخَيْرٌ مِنْ صَلاتِك فِي حُجْرَتِك، وَصَلاتُك فِي حُجْرَتِك خَيْرٌ مِنْ صَلاتِك فِي دَارك، وَصَلاتُك فِي مَسْجِدِ قَوْمِك خَيْرٌ مِنْ صَلاتِك فِي مَسْجِدِي، قَال: فَأَمَرَتْ فَبَيْسَيَ لَهَـا مَسْجِدٌ فِي أَقْصَى بَيْتٍ مِنْ بَيْتِهَا -َواللَّهِ- وَأَظْلَمِهِ، فَكَانَتْ تُصَلِّي فِيهِ، حَتَّى لَقِيَتْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، لَمْ أَجِدْ فِي رَجَالِـهِ طَغنًـا، وَأَكْثُرُ مَا فِيهِ تَفَرَّدَ بِهِ دَاوُد عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، والْمَتَقَدَّمُونَ حَالُهُمْ حَسَنَّ.

وَأَطْلَقَ الْحَنَفِيَّةُ، والْمَالِكِيَّةُ، والشَّافِعِيَّةُ أَنْ صَلاةَ المَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ، وَأَطْلَقُوا النَّفْضِيلَ فِي الْمَسَاجِدِ.

وَقَالَ ْبِهِ الْمَالِكِيَّةُ، والشَّافِعِيَّةُ فِي الفَرْضِ، والنَّفَلِ، وَخَصَّهُ الحَنَفِيَّةُ بالفَرْض، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا نَقَلَ أَبُو دَاوُد أَنْهَا بِالْمَسْجِدِ الحَرَامُ بِمِاتَةِ أَلْفَءٍ، وَيُتَوَجُّهُ ظَاهِرٌ كَلام جَمَاعَةٍ أَنْهَا بِالْمَسْجِدِ الحَرَامُ أَفْضَلُ مِن مِائدةِ ٱلْفِي، إلاَّ مَسْجِدَ المَدينَةِ، فَإِنَّهَا بِالمَسْجِدِ الحَرَّامِ افْضَلُ مِنْهُ، بِاكْثَرَ مِنْ ماقةِ صَلاةٍ وَبِمَسْجِدِ المَدينَةِ أَفْضَلُ مِنْ ٱلْـفَدِ فِي غَيْرِهِ، وَٱنُّهَا مُضَاعَفَةٌ فِي الآقْصَى بلاً حَدًّ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٦/ ٣٣٣) خَبَرَ مَيْمُونَةَ أَنْهَا فِيهِ كَٱلْفِ صَلاةٍ.

وَرُواهُ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَهُ الصَّرْصَرِيُّ فِي نَظْمُهِ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْقُوعًا «صَلاةً فِي مَسْجِدِي هَـذَا خَيْرٌ مِـنْ ٱلْـفُ ِ صَـلاةٍ فِيمَـا سِنَوَاهُ إلاّ المسجد الحرام).

رَّوَاهُ البُّخَارِيُّ (١٣٣٣)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٤).

وَزَادَ أَحْمَدُ ﴿٤/ ٥)، وَأَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهُ (١٤٠٦)، والإِسْنَادُ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثٍ جَابِرٍ ﴿وَصَلاةً فِي الْمَسْجِدِ الحَـرَام أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلاةٍ فِيمًا سِوَاهُ».

وَلاَّحْمَدُ: حَدُّتُنَا يُونُسُ: حَدُّتُنَا حَمَّادٌ يَعْنِي: ابْنَ زَيْدٍ: حَدُّتُنَا حَبِيبٌ الْمَلِّمُ، عَنْ عَطَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبَيْرِ، فَذَكَرَ مِثْلَ حَبْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَاذَ: ﴿ وَصَلَاةٌ فِي المَسْجِدِ الْحَرَامِ الْفَصَلُ مِنْ مِئَةٍ صَلاةٍ فِي هَذَا ﴾ حَدِيثٌ صَعِيحٌ. وَعَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا ﴿ صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلاَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ، وَصَلاةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ

أَفْضَلُ مِنْ مِثَةِ أَلَفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَة (١٤٠٦).

وَقَالَ شَيْخُنَا: فَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ بِمِائَةِ ٱلْفُ وَبِمَسْجِدِ المَدِينَةِ بِٱلْفُو، وَأَنْ الصُّوَابَ فِي الآقْصَـَى بِخَمْسِ مِثَةِ صَـَلاةٍ، كَـذَا

وَقَالَهُ ابن البنَّاء: فِي أَنْ مَكَّةَ أَفْضَلُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَنْهُ نَفْسُ المَسْجِدِ، وَمَعَ هَذَا فَــالحَرَمُ أَفْضَــلُ مِـنَ الحِلِّ، فَالصَّلاةُ فِيهِ أَفْضَلُ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْمُنْتَقَى قِصَّةً الحُدَيْبِيَةِ مِنْ روَايَةِ أَحْمَدَ (٤/ ٣٢٥)، والبُخَارِيّ (٢٥٨٠)، ثُمَّ ذَكَرَ روَايَةً انْفَـرَدَ بهَـا أَحْمَـدُ إسْحَاقَ عَن الزُّهْرِيُّ وَابْنُ إسْحَاقَ مُدَلِّسٌ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ أَنَّ الإسْرَاءَ كَأنَ مِنْ بَيْتِ أُمٌّ هَانِيعٍ عِنْــدَ أَكْـثَر المُفَسِّرينَ، قَــالَ فَعَلَى هَذَا: اَلمُغنَى بِالمَسْجِدِ الحَرَام، والحَرَمُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ، ذَكَرَ القَاضِيَ أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: مُرَادُهُمْ فِي التَّسْمِيَةِ لَا فِسي الآحْكَامِ وَقَدْ يَتَوَجُّهُ مِنْ هَذًا حُصُّولُ الْمُضَاعَفَةِ بِالْحَرَم، كَنَفْسَ الْمَسْجِلِدِ.

وَجَزَمَ بهِ صَاحِبُ الهَدْي مِنْ أَصْحَابَنَا، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ كَالْمَسْجِدِ فِي المُرُور قُدَّامَ الْمُصَلِّي وَغَيْرهِ.

أمَّا فَضَيَلَةُ الحَرَم فَلا شَكُّ فِيهَا رُويَ فِي المُخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْــنِ مَرْدُولِهِ حَدَّثَنَـا إبْرَاهِيــمُ بْـنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفُر أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح).

وَحَدُّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ حَمْزَةَ، حَدُّثَنَا الحَسَنُ بْنُ الجَهْم، قالا: حَدُّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدُّثَنَا يَخْيَى بْسِنُ سُلَيْم عَنْ مُحَمَّد بْنِ مُسْلِم، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيد بْن جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ لِبَنِيهِ: يَا بَنِيَّ أُخْرُجُوا مِنْ مَكَّةَ مُشَاةً خُتَى تَرْجِعُوا إِلَى مَكُةً مُشَاةً، فَإِنِّي سَمِّعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ۚ وَإِنْ لِلْحَاجِّ الرَّاكِبِ بِكُـلِّ خُطْ وَةٍ تَخْطُوهَا رَاحِلْتُهُ سَبْعِينَ حَسَنَةً، وَلِلْمَاشِي سَبْعُونَ حَسَنَةً مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَمِ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَسَنَاتُ الحَرَمِ؟ قَالَ: الحَسَنَةُ مِنْهَا بِمِثَةِ ٱلْف

ثُمُّ رُويَ فِي الْمُخْتَارَةِ (١٠/٥٥) مِنْ طَرِيق الطُّبَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَام بْن أبي الدُّمَيْكِ: حَدَّثَنَا إبْرَاهِيمُ بْسَن زيَّـادٍ سَبَلانُ: حَدَّثَنَا يَبَحْيَى بْنُ سُلَيْم، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِم الطَّائِفيِّ، عَنْ إسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، عَنْ اَبْنِ عَبْسَاسٍ؛ أَنْهُ قَالَ لِبَنِيهِ: يَا بَنِيُّ أَخْرُجُوا مِنْ مَكَّةَ حَاجِّينَ مُشَاةً، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُـولُ: «لِلْحَاجُ الرَّاكِسِ بِكُـلٌ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاحِلْتُهُ مَنْهُونَ حَسَنَةً وَلِلْمَاشِي بِكُلّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا سَبْعُمِاقَةِ حَسَنَةٍ» قُسمٌ قَـالَ فِي المُخْسَارَةِ: مُحَمَّــُذُ بُـنُ مُسْـلِمُ الطَّائِفِي تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ الآئِمَّةِ.

وَقَدْ وَثُقَةُ ابْنُ مَمِينٍ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَيَحْتَى بْنُ سُلَيْم، قَالَ أَبُو حَاتِم لا يُحْتَجُ بِهِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ الجُرْحَ، وَوَثُقَـهُ ابْـنُ مَعِـينٍ وَرَوَى لَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ انْتَهَى كَلامُهُ، فَهَذَان طَرِيقَان صَحيحان.

وَيُكْرَهُ لِلزُّوْجِ مَنْعُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ لَيْلاً وَنَهَاراً.

وَفِي الْمُغْنِي ظَاهِرُ الحَبَرِ مَنْعُهُ مِنْ مَنْعِهَا، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: فَإِنْ خِيـفَ فِتْنَـةً نُهيَـتْ عَـنِ الخُـرُوجِ وَاخْتَـجُ بِخَـبَرِ عَائِشَــةَ

قَالَ القَاضِي: مِمَّا يُنْكَرُ خُرُوجُهُنَّ عَلَى وَجْهِ يَخَافُ مِنْهُ الفِتْنَةُ، وَذَكَرَ فِي خُرُوجهـنَّ الآخْبَـارَ بـالوَعِيدِ، قَــالَ صَــاحِبُ الْمَحَرُّر: مَتَى خَشِييَ فِتْنَةً أَوْ ضَرَرًا مِنْهَا لِخَبَر عَاثِشَةَ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: يُمْنَعْنَ مِنَ العِيدِ أَشَدُّ الْمُنْعِ مَعَ زِينَةِ وَطِيبٍ وَمُفَتَّنَاتٍ. وَقَالَ: مَنْعُهُنَّ فِي هَذَا الوَقْتِ عَنِ الحُرُوجِ أَنْفَعُ لَهُنَّ وَلِلرِّجَالِ مِنْ جِهَاتٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٍ يُكُورَهُ تَطَيِّبُهَا لِحُضُـورِ المَسْجِدِ وَغَيْرُو، وَتَحْرِيمُهُ أَظْهَرُ، لِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامَ جَمَاعَةٍ، قَالَ أَحْمَدُ: وَلا تُبْدِي زينَتَهَا إلاَّ لِمَنْ فِي الآيَةِ.

وَنَقَلَ ٱبُو طَالِبٍ: ظُفْرُهَا عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ فَلا تُبَيِّنُ شَيْئًا، وَلا خُفْهَا فَإِنَّهُ يَصِفُ القَدَمَ، وَأَحَبُ إِلَيَّ أَنْ تَجْعَـلَ لِكُمُّهَـا زِرًا عِنْدَ يَدِهَا اخْتَارَ القَاضِي، قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْمَرَادُ بِمَا ظَهَرَ مِنَ الزَّيْنَةِ الثَّيَابُ، لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِو، لا قَوْلَ مَــنْ فَسُـرَهَا بِبَعْض الْحَلِيِّ، أَوْ بِبَعْضِهَا، فَإِنْهَا الْخَفِيَّةُ.

قَالَ: وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ قَالَ: الزَّينَةُ الظَّاهِرَةُ الثَّيَابُ، وَكُلُّ شَيْء مِنْهَا عَوْرَةٌ حَتَّى الظُّفْر.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي تَحْرِيمِ إِلْبَاسِ الصَّبِيِّ الحَرِيرِ أَنْ كَوْنَهُمْ مَحِلُّ الزَّيْنَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الامْتِمْتَاعِ أَبْلَغُ فِي التَّحْرِيمِ. وَلِلْلَكِ حَرَّمَ عَلَى النَّسَاءِ النَّبَرُجُ بِالزَّيْنَةِ لِلأَجَانِبِ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ﴿ وَلِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣٦] الوَجْـهُ

وَبَاطِنُ الكَفُّ».

والسُّنِيَّدُ كَالزُّوْجِ وَٱوْلَى، فَأَمَّا غَيْرُهُمَا: فَإِنْ قُلْنَا بِمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنْ مَنْ بَلَغَ رُشْدًا لَهُ أَنْ يَنْفُرِدَ بِنَفْسِهِ: ذُكَـرًا أَوْ أَنْشَى، لآنُهُ قَيْمٌ بأَمُورِهِ، فَلا وَجْهَ لِحَضَانَتِهِ فَوَاضِحٌ، لَكِنْ إِنْ وُجِدَ مَا يَمْنَعُ الحُرُوجَ شَرْعًا فَظَاهِرَّ أَيْضًا.

اَوَ اَسَىٰ اَلَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا يُؤْمَنُ مِنْ دُخُولٍ مَنْ يُفْسِدُهَا وَيُلْحِقُ العَارَ بِهَا وَبِأَهْلِهَا، وَعَلَى اللَّذُهُ بِلَيْ اللَّهُ مَنْعَهَا مِنَ الحُرُوجِ. فَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنْ لَهُ مَنْعَهَا مِنَ الحُرُوجِ.

وَقُولُ أَخْمَدُ: الزَّوْجُ أَمْلُكُ مِنَ الأَبِ يَدُلُ عَلَى أَنَّ الآبَ لَيْسَ كَفَيْرِهِ فِي هَذَا، فَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ أَبِّ قَـامَ أَوْلِيَاؤُهَـا مَقَامَـهُ، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ، والْمَرَادُ الْمَحَارِمُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَصَانَةِ، وَعَلَى هَذَا فِسي رِجَـالٍ ذَوِي الأَرْحَامِ كَالْحَالِ، والحَـاكِمِ الحِلافُ فِي الحَضَانَة.

فُصلُ

الجنُّ مُكَلِّقُونَ فِي الجُمْلَةِ (ع) يَدْخُلُ كَافِرُهُمْ النَّارَ (ع)، وَيَدْخُلُ مُؤْمِنُهُمْ الجُنَّةَ (و م ش)، لا أَنَّهُ يَصِيرُ تُرَابًا كَالبَهَائِمِ، وَيَدْخُلُ مُؤْمِنُهُمْ الجُنَّةَ (و م ش)، لا أَنَّهُ يَصِيرُ تُرَابًا كَالبَهَائِمِ، وَيَدْخُلُ مُؤْمِنُهُمْ الجُنَّةَ (و م ش)، لا أَنَّهُ يَصِيرُ تُرَابًا كَالبَهَائِمِ،

ُ وَظَاهِرُ الْأَوَّلِ: أَنَّهُمْ فِي الجُنَّةِ كَغَيْرِهِمْ بِقَدْرِ ثَوَابِهِمْ، خِلافًا لِمَنْ قَالَ: لا يَأْكُلُونَ وَلا يَشْرَبُونَ فِيهَا، أَوْ لآنُهُمْ فِي رَبَـضِ نَّة.

وَقُولُهُ عليه السلام: ﴿وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ نَبِيٌّ قَبْلَ نَبِينًا ﷺ.

وَلَيْسَ مِنْهُمْ رَسُولُ، ذَكَرَهُ القَاضَيي وَابْنُ عَقِيلٍ، وغيرهما، وَأَجَابُوا عَنْ قوله تعالى: ﴿ يَا مَعْشَسَرَ الْجَـنُ والإِنْسِ ﴾ الآيَـةَ [الانعام: ١٣٠] أنَّهَا كَقَرْلِهِ: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلَةُ والمَرْجَانُ﴾ [الرحن: ٢٢]، وَإِنْمَا يَخْرُجُ مِنْ أَخَدِهِمَا.

وَكُفُولِهِ ﴿ وَجَعَلَ القَمْرَ فِيهِنَّ نُورًا ﴾ [نوح: ١٦]، وَإِنَّمَا هُوَ فِي سَمَاء وَاحِدَةٍ، وَلِلْمُفَسُّرينَ قَوْلانَ.

وَالقُولُ بِأَنْ مِنْهُمْ رَسُولًا قَوْلُ الْصَّحَّاكِ وَغَيْرِهِ، قَالَ اَبْنُ الجَوْزَيِّ: وَهُوَ ظَاهِرُ الكَلامِ، قَالَ ابْنُ حَـَامِدٍ فِسي كِتَابِهِ: الجِـنُ كالإنس فِي العِبَادَاتِ، والتَّكْلِيفِ، قَالَ: وَمَذْهَبُ العُلَمَاء إخْرَاجُ المَلاثِكَةِ عَنِ التَّكْلِيفِ، والوَعِيدِ

ُّ وَقَاْلَ: ۚ فِي النُّوَادِرَ: وَتَنْمَقِدُ الجُمُعَةُ، والجَمَاعَةُ بِالمَلاثِكَةِ وَيْمُسْلِمِي الجِنِّ، وَهُوَ مَوْجُودٌ رَمَّنَ النُبُوءِ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ أَسِي البَقَاء مِنْ أَصْحَابِنَا، كَذَا قَالا، والمُرَادُ فِي الجُمُعَةِ مَنْ لَزِمَتْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ حَسامِدِ المَذْكُورِ، لآنَ المَلْهَبَ لا تَنْمَقِّـكُ الجُمُعَةُ بَادَمِيُّ لا تَلْوَمُهُ كَمُسَافِرِ وَصَنِيَّ، فَهَاهُنَا أُولَى.

وَحَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ يَرْفَعُهُ قَالَ: ﴿ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضِ قِيٍّ فَحَانَتْ الصَّلاةُ فَلْيَتَوَصَّنَّا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَيَمَّمْ، فَإِنْ أَقَـامَ صَلَّى مَعَهُ مَلَكَاهُ، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ جُنُودُ اللَّهِ مَا لا يُرَى طَرَفَاهُ».

رَوَاهُ عَبْدُ الرُّزَّاقَ (١/ ٥١٠) شَيْخُ الإمَامِ أَحْمَدَ، فِي كِتَابِ الصُّلاةِ لَهُ.

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ وَفِيَهِ: ﴿ فَإِنْ أَذُنْ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ المَلائِكَةِ مَا لا يُرَى طَرَفَاهُ، يَرْكَعُونَ بِرُكُوعِهِ، وَيَسْسَجُدُونَ بِسُجُودِهِ، وَيُؤَمِّنُونَ عَلَى دُعَائِهِ».

وَقُالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ الجِنُّ كَالإِنْسِ فِي الحَدُّ، والحَقِيقَةِ، فلا يَكُونُ مَا أُمِرُوا بِهِ وَمَا نُهُوا عَنْهُ مُسَاوِيًا لِمَا عَلَى الإِنْسِ فِي الحَدُّ، والحَقِيقَةِ، لَكِنَّهُمْ مُشَارِكُوهُمْ فِي جِنْسِ التَّكْلِيفِ بِالآمْرِ، والنَّهْيِ، والتَّخْلِيلِ، والتَّخْرِيمِ، بِلا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ بَيْسَ العُلَمَاءِ، فَقَدْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مُنَاكَحَتِهِمْ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ يَقْتَضِيهِ إطْلاقُ أَصْحَابِنَا.

وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرِو: أَنَّ الوَصِيَّةَ لا تَصِحُ لِجِنِّي لآنَهُ لا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ كَالْمِبَةِ فَيَتَوَجَّهُ مِنِ انْتِفَاءِ التَّمْلِيكِ مِنَّا مَنْعُ الوَطْءِ، لآنُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَال.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل: ٧٧].

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ [الروم: ٢١].

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا هَذَا المَعْنَى فِي شُرُوطِ الكَفَاءَةِ، فَهَاهُنَا أَوْلَى، وَمَنْعَ مِنْهُ غَسِيْرُ وَاحِلَهِ مِنْ مُتَّاجَّرِي الحَنَفِيَّةِ، وَبَعْضِ

الشَّافِعِيَّةِ، وَجَوَّزَهُ مِنْهُمُ ابْنُ يُونُسِّ فِي شَرْحِ الوَجِيزِ.

وَفِي مَسَائِلِ حَرْبُ بَابِ مُنَاكَحَةِ الجِنَّ ثَمَّ رُوِيَ عَنِ الحَسَنِ وَقَنَادَةَ، والحكَم وَإِسْحَاقَ كَرَاهَتُهَا، وَرُوِيَ مِنْ رِوَايَةِ ابْـنِ لَهِيمَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيُّ «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الجِنَّ».

وَعَنْ زَيْدِ العَمِيِّ: اللَّهُمَّ أَرْزُقْنِي جِنْيَةً أَتَزَوَّجُ بِهَا تُصَاَّحِينِي حَيْثُمَا كُنْت.

وَلَمْ يَذْكُرْ حَرْبٌ عَنْ أَخْمَدَ شَيْئًا. َ

وَفِي كِتَابِ الْإِلْهَامِ والوَسُوَسَةِ لآبِي عُمَرَ سَعِيدِ بْنِ العَبَّاسِ الوَّازِيِّ عَنْ مَالِكُو: لا بَأْسَ بِهِ فِـي الدَّيـنِ، وَلَكِـنَ أَكُـرَهُ إِذَا وَجَلَاتَ امْرَأَةٌ حَامِلاً فَقِيلَ مَنْ رُوجُكُ قَالَتْ: فُلانَ مِنَ الجِنِّ فَيَكُثُرُ الفَسَادُ وَعَنْ أَبِي هُرِيْرَةً مَرْفُوعًا وَأَوَّلُ زَمْرَةٍ تَلنَّحُلُ الجَنَّـةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، والتِي تَلِيهَا عَلَى أَصْوَإِ كَوْكَبِ دُرِّيٌّ فِي السَّمَاءِ، لِكُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ اثْتَسَانِ، يَـرَى مُـخُ سُوقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ».

رَّوَاهُ البُخَارِيُّ (٧٣ ٩٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٣٤)، وَزَادَ: قُومًا فِي الجَنَّةِ أَعْزَبُ،

وَلاَّحْمَدَ (٢/ ٣٤٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً مَرْفُوعًا: ﴿لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الجُّنَّةِ زَوْجَتَانِ مِنْ حُورِ العِينِ؛.

وَهُوَ لَأَحْمَدَ (٣/ ١٦) أَيْضًا مِنْ حَلِيثِ أَبِي سَعِيلٍ لَكِنَّهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَطِيَّةَ المَوْنِيّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا ﴿لِكَمِّلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زُوْجَتَانِ مِنَ الحُورِ العِينِ﴾.

قَالَ الحَّافِظُ الضَّيَّاءُ: هَذَا عِنْدِي عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

وَقَدْ رُويَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فِي حَدِيثِ الصُّور، وَفِيهِ «فَيَدْخُلُ رَجُلٌ مِنْهُمْ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِسُّا يُنشِئُ اللَّهُ، وَيُنْتَيْنِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ » وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فِيهِ رَجُلٌّ مَجْهُولٌ وَفِيسهِ إسْمَاعِيلُ بْـنُ رَافِعِ الْمَدَنِيُّ ضَعُفَهُ أَحْمَـدُ وَيَحْيَى وَجَمَاعَةً، وَتَرَكَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٌّ: أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مِمًّا فِيهِ نَظَرٌ.

وَلِلتَّرْمِذِيُّ (٢٥٦٢) مِنْ رِوَايَةِ دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْحِ وَهُوَ صَعِيفٌ.

عَنْ أَبِي الْمَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوكُما: ۚ وَأَدْنَى آَلَمُلِ الجُنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ لَهُ ثَمَانُونَ ٱلْفَ خَادِمٍ، وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ رُوْجَةً ۗ وَلَـمْ أجذ فِي الْآخْبَار ذِكْرَ الْمُؤْمِن مِنَ الجُنَّ الذَّكَر، والأَنْثَى.

وَقَدْ احْتَجٌ عَلَى دُخُولِهِمْ الجُنَّةَ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَالً﴾ الآيَةَ [الرحمن: ٥٦].

فَإِنْ دَخَلُوهَا فَظَاهِرُ ٱلْخَبَرُ أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَزَوَّجُ كُمَّا يَتَزَوَّجُ الآدَمِيُّ، لَكِنَّ الآدَمِيُّ كَمَّا يَتَزَوَّجُ مِنَ الحُورِ العِـينِ يَـتَزَوَّجُ مِنْ جِنْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ الخَبَرِ، لآنَهُ لَيْسَ فِـي الجَنْـةَ أَعْـزَبُ مِنْ جَنْسِهِ، وَأَمَّا الْمَوْمِنُ مِنَ الجَنِّ فَيَتَزَوَّجُ مِنَ الحُورِ العِينِ وَيَتَزَوَّجُ مِنْ جِنْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ الخَبَرِ، لآنَهُ لَيْسَ فِـي الجَنْـةَ أَعْـزَبُ لَكِنْ تَزْوِيجُهُ بَادَمِيَّةٍ وَتَزْوِيجُ الأَدْمِيُّ بِجَنْيَةٍ، فِيهِ نَظَرَّ^(۱).

وَرَأَيْتَ مَنْ يَقُولُ ظُاهِرُ الحَبَرِ النَّفْيُ، وَرَأَيْت مَنْ يَعْكِسُ ذَلِك، فَإِنْ ثَبَتَ هَذَا فِي الجُنَّةِ فَهَلْ يَلْزَمُ جَوَازُهُ فِي الدُّنْيَــا؟ فِيــهِ نَظَرٌ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ المُحَرَّمَاتِ فِي النُّكَاحِ، وَفِي حَدُّ اللُّوطِيُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِك، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ صَحَ يُكَاحُ جِنَّيْةٍ فَيَتَوَجُّهُ أَنَّهَا فِي خُفُوقَ الزُّوجِيَّةِ كَالْاَدَمِيَّةِ لِظُوَاهِر الشُّرْع، إلا مَا خَصُّهُ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا مَبَنَىَ أَنْ نِكَاحَ الجِّنِّيُّ لِلْاَدَمِيَّةِ كَنِكَاحِ الْأَدْمِيُّ لِلْجَنَّيَّةِ.

وَقَدْ يَتُوَجُّهُ القَوْلُ بِالْمَنْعِ هُنَاً، وَإِلَّ جَازَ عَكْسُهُ لِشَرَّف ِجِنْسِ الْأَدْمِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِمَنْعِ كَوْنِ هَذَا الشُّرَف ِلَهُ تَأْثِيرُ فِي مَنْسِعِ لنّكاح.

وَقُدْ يُختَمَلُ عَكْسُ هَذَا الاحْتِمَال، لآنَّ الجنَّيُّ يُتَمَلَّكُ فَيَصِعُ تَمْلِيكُهُ لِلاَدَمِيَّةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ ظَاهِرُ كَلامٍ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ عَدَمَ صِحَّةِ الوَصِيَّةِ لِجنِّيُّ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَلا يَضُرُّ نَصَّهُ فِي الهِيَةِ لِتُعْتَبَرَ الوَصِيَّةُ بِهَا.

 ⁽١) الحامس: قوله في أحكام الجنّ: لكن تزويج الجنّ (بآدميّّة، وتزويج آدميّ بجنّيّة -يعني: في الجنّة- فيه نظرٌ، ورأيت من يقول ظاهر الخبر النّفي، ورأيت من يعكس ذلك، فإن ثبت هذا في الجنّة فهل يلزم جوازه في الدُنيا؟ فيه نظرٌ). انتهى.
 فيحرّر ذلك.

وَلَعَلُّ هَذَا الْوَلَى، لِآنَهُ إِذَا صَبَحٌ تَمْلِيكُ الْسَلِمِ الحَرْبِيِّ فَمُؤْمِنُ الجِنِّ أُولَى، وَكَافِرُهُمْ كَالحَرْبِيِّ، وَلا دَلِيلَ عَلَى المَنْعِ، وَيُبَايَمُ وَيُشَارَى، إِنْ مَلَكَ بِالتَّمْلِيكِ، وإِلاَّ فَلا.

قَأَمًّا تَمْلِيكَ يَغْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ فَمُتَوَجَّة، وَمَعْلُومٌ إِنْ صَحَّ مُعَامَلَتُهُمْ وَمُنَاكَحَتُهُمْ فَلا بُدَّ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ ذَلِكَ بِطَرِيـتَ قَاطِعِ شَرْعِيِّ، وَيَقْطَعُهُ قَاطِعٌ شَرْعِيٍّ، وَيُقْبُلُ قَوْلُهُمْ أَنْ مَا بِيَدِهِمْ مِلْكُهُمْ مَعَ إسلامِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ كَالْحَرْبِيِّ وَيَجْسِرِي [بَيْنَهُمَمْ] التُوَارُثُ الشُرْعِيُّ.

النوارت السرعي. وَقَدْ عُرِفَ مِمًّا سَبَقَ مِنْ كَلام ابْنِ حَامِدٍ وَأَبِي البَقَاء أَنَّهُ يُعْتَبُرُ لِصِحَّةِ صَلاتِهِ مَا يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ صَلاتِهِ مَا يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ صَلاتِهِ مَا يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ صَلاتِهِ الْمَدُونَ مِمَّا سَبَقَ مِنْ كَلامِ ابْنِ حَامِدٍ أَنْهُ فِي بَعْضِ الْعُمُومَاتِ إِجْمَاعًا كَآيَـةِ الوُصُومِ وَآيَـةِ الصَّلاةِ فَمَـا كلامِ ابْنِ حَامِدٍ أَنْهُ فِي الرُّكَاةِ كَالْأَدْمِيُّ، وَإِذَا ثَبَتَ دُحُولُهُمْ فِي بَعْضِ الْعُمُومَاتِ إِجْمَاعًا كَآيَـةِ الوُصُومِ وَآيَـةِ الصَّلاةِ فَمَـا الفَرْقُ؟ وَمَا وَجْهُ عَدَمِ التَّخْصِيصِ^(۱)؟

وَلِهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (١/ ٣٦٤)، وَمُسْلِم (٤٥٠) عَنِ ابْن مَسْعُودِ: ﴿أَنَّ الجِنْ لَمَّا سَٱلُوا النَّبِي ﷺ الزَّادَ قَالَ لَكُمْ كُلُّ عَظْمِ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْسَرَةٍ عَلَىفَ لِلدَوَابُكُمْ فَلا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إَخْوَانِكُمْ. اللهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْسَرَةٍ عَلَىفَ لِلدَوَابُكُمْ فَلا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ. إِنْ اللهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْسَرَةٍ عَلَىفَ لِلدَوَابُكُمْ فَلا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِنْ يَكُونُ لَحْمًا مَا مُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ، يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْسَرَةٍ عَلَىفَ لِلدَوَابُكُمْ فَلا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا طَعَامُ

وَأَنْهُ فِي الصَّوْمِ كَالاَدَمِيِّ، وَأَنَّهُ فِي الحَجِّ كَلَالِكَ، وَظَاهِرُ كَلامِهِ وَكَلامٍ غَيْرِهِ أَنْــهُ يَخْـرُمُ عَلَيْهِــمْ ظُلْـمُ الآدَمِيِّـينَ، وَظُلْـم بَعْضُهُمْ لِبَعْض، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الآدِلَةِ.

ُ وَفِي حَدِيثُ أَبِي ذَرُّ عَن النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلُّ أَنَّهُ قَالَ: ﴿يَا عِبَادِي إِنِّسِي حَرَّمْت الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْته بَيْنَكُمْ مُحَرِّمًا فَلا تَظَّالَمُوا﴾.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (۲۵۷۷).

وَمَعْلُومْ أَنَّ مَنْ ظَلَمَ وَتَعَدَّى بِمُخَالَفَةِ مَا أَوْجَبُهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَجِبُ رَدْعُهُ وَزَجْرُهُ حَسَبَ الإِمْكَانِ، إِذَ الآمَرُ بِالمَعْهُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ مُتَعَيِّنٌ، وَكَانَ شَيْخُنَا إِذَا أَبِيَ بِالْمَصْرُوعِ وَعَظَ مَنْ صَرَعَهُ، وَأَمْرَهُ وَنَهَاهُ، فَإِنَ انْتَهَى وَفَسَارَقَ الْمَصْرُوعِ أَخَلَ عَلَيْهِ العَهْدَ أَنْ لا يَعُودَ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُمِوْ وَلَمْ يَنْتُهِ وَلَمْ يُقَارِقَهُ، ضَرَبَهُ حَتَّى يُفَارِقَهُ، والضَّرْبُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الْمَصْرُوعِ، وَإِنْمَا يَعَلَمُ مَنْ صَرَعَهُ وَلَمْ يَنْتُو وَلَمْ يَقَارِقَهُ بِهِ وَيَصِيحُ وَيُخْبِرُ المَصْرُوعُ إِذَا أَفَاقَ أَلْمُ لَمْ بِشَيْءٍ مِنْ فَلَكِ. وَلَمْ يَقَامُ فَيْ بِشَيْءٍ مِنْ فَلَادُهُ فَي الْحَارُوعُ وَلَهُ لَمْ يَقَلُمُ مَنْ صَرَعَهُ وَلَهُ فَي الْحَدْوعُ إِذَا الْعَاقَ اللّٰهُ لَمْ يَقَامُ فِي مُنْ صَرَعَهُ وَلِهُ لَمْ يَقَالُونُهُ فِي الْحَدْونُ عَلَى مَنْ صَرَعَهُ وَلِهُ إِلَّهُ لَمْ مَنْ صَرَعَهُ وَلَهُ مَنْ عَمْ وَلِهُ اللّٰهُ عَلَمْ اللّٰهُ وَلَا لَمُ اللّٰ اللّٰهُ لَمْ يَاللّٰهُ مَنْ صَرَعَهُ وَيُعْلِمُ اللّٰهُ عَلَى مَنْ عَلَمْ عَلَى مَنْ عَرَعَهُ وَلِهُ لَمْ اللّٰهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ اللّٰهُ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَمْ لَكُولُ اللّٰهُ لَمْ يَقَالُمُ مَنْ صَرَعَهُ فِي الْمُعْلِقُ فِي الْحَلْمُ وَعَلَى مَنْ عَلَمْ وَلَا لَهُهُ اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَى مَنْ عَلَمْ مَنْ عَلَالِكُ اللّٰهُ اللّهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَاللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ مَنْ عَلَى مَنْ عَلَمْ عَلَالْمُوالِكُ اللّالِمُونَ عَلَى مَا الللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّهُ اللّٰمُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ وَاللّٰهُ اللّٰولِي اللّٰهُ الْمُعْلِمُ اللّٰمَ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰمُ اللّ

﴿ وَأَظُنُّ أَنِّي رَأَيْتَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ نَحْوَ فِعْلِ مُنْيَخِنَا، والآثْبَتُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَصْرُوعٍ فَفَارَقَهُ، وَأَنَّهُ عَاوَدَ بَعْدَ مَوْتِ أَحْمَدَ، فَذَهَبَ أَبُو بَكُر المُرُّودِيُّ بَنَعْلِ أَحْمَدُ وَقَالَ لَهُ: فَلَمْ يُفَارِقُهُ.

َلَمْ يُنْقَلُ أَنَّ الْمُوْدِيُّ صَرَّبَهُ لِيَلْهَبُّ فَأَمْتِنَاعُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَم جَوَازِهِ، فَلَمَلُهُ لَمْ يَرَى الْمَحَلُّ فَــابِلاَ، أَوْ لَـمْ يَتَمَكُّـنْ مِنْ ذَلِكَ، أَو الوَقْتُ صَيِّقَ، أَوْ لَمْ يَعْرِفْ فِيهِ سَلْفًا، فَتَوَرَّعَ عَنْهُ وَهَابَهُ، أَوْ لَمْ يَسْتَخْضِرْ سِلْلَ هَذَا الفِعْــلِ، وَلا تَنْبِيـهَ عَلَيْـهِ، واللّـهُ أَعْلَمُ، وَإِذَا شُرَعَ رَدْعُ الظَّالِمَ، والمُتَعَدِّيَ مِنْهُمْ عُمِلَ بالطَّريق الشَّرْعِيُّ.

ُ قَالَ َالنَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ ۚ فَرَائِضَ فَلا تَضَيَّمُوهَا، وَحَدٌّ حُدُودًا فَلا تَعْتَدُوهَا» ﴿وَلَمُّا عَرَضَ ذَلِكَ الشَّيْطَانُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بالنَّار فِي صَلاتِهِ، قَالَ: العَنْك بلَعْنَةِ اللَّهِ، وَخَنَقَهُ».

وَالْحَبُّرُ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحٍ مُسْلِّم (٥٤٢). `

وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنْ كُلُّ مَنْ ذُخَلَ فِي عُمُومَاتِ الشَّرْعِ عَمَّةٌ كَلامُ الْمُكَلِّفِ العَامُ، إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ، لَكِنُّ الآصْلَ عَنَمُهُ، فَعَلَ مُدْعِيهِ الدَّلِيلَ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

ُ وَقَلْ اَخْتَجُ القَاضِي فِي العُدَّةِ عَلَى العُمُومِ بِأَنْ لَفُظَةَ (مَــنَ) إِذَا ٱسْتُعْمِلَتْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِـهِ: مَنْ عِنْـدَك، وَمَـنْ كَلَّمْت؟ صَحَّ أَنْ يُجِيبَ بِلْزِكْرِ كُلُّ عَاقِلٍ.

كذا في النُّسخ، وصوابه: وما وجه التُّخصيص بإسقاط لفظة عدم، أو ما وجه عدم التُّعميم.

⁽١) السّادس: قوله: (وإذا ثبت دخولهم في بعض العمومات فما الفرق؟ وما وجه عدم التّخصيص؟).

فَثَبَتَ أَنَّ اللَّفْظَ تَنَاوَلَ الجَمِيعَ، وَكَذَلِكَ إِذَا ٱسْتُعْمِلَتْ (مَنْ) فِي الْمُجَازَاةِ كَقُولِهِ مَنْ دَخَلَ دَارِي أَكْرَمْته صَلَحَ أَنْ يُسْـتَثْنَى أيُّ عَاقِل، فَلَوْلا أَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الجَمِيعَ لَمَا صَلَحَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ، لآنَّ الاسْتِثْنَاءَ يُخْرجُ مِنَ اللَّفْظِ مَا لَوْلاهُ لَكَــانَ دَاخِـلاَ فِيـهِ، ألا تَرَاهُ لَمُا لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَ العُقَلاء لَمْ يَصِحُ اسْتِثْنَاؤُهُمْ، فَإِنْ قِيلَ: لا نُسَلّمُ أنْ صِيغَةَ (مَنْ) لِكُلِّ مَنْ يَعْقِلُ، لآنُ مِمَّنْ يَعْقِــلُ مِنَ الجنِّ، والمَلاثِكَةِ لا يَدْخُلُونَ فِيَهِ قِيلَ: الصَّيْغَةُ تَنَاوَلَتْ كُلُّ هَوُلاه، وَإِنْمَا خَرَجَ ذَلِكَ بدَلِيل، لآنُهُ إِنْمَا سَأَلَهُ عَمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِنْدُهُ، وَعَمَّنْ يَجُوزُ دُخُولُهُ، كَذَا قَالَ، وَتَحْرِيرُ الجَوَابِ أَنْ الوَاحِدَ مِنْ هَوُلاء لا يَخْطِـرُ ببـَـال السَّـائِل، والمُتكلُّـم، وَلا يَتَوَهَّمُهُ، فَلا يَصبحُ تَفْسِيرُهُ بهِ حَتَّى لَوْ كَانَ مَنْ يَخْطَرُ بَبَالِهِ لَمْ يُخَالِطْهُمْ، أَوْ كَانَ القَائِلُ أَحَدَهُمْ جَازَ، وَصَـحُ، لِعَـدَم المَـانِع، وَمُرَادُ القَاضِي لا يُخَالِفُ هَذَا، وَكَذَا أَبُو الخَطَّابِ لِمَا قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ لا يُخْرِجُ إلاَّ مَا لَــوْلاهُ لَوَجَبَ دُخُولُـهُ فِيـَهِ لَحَسُنَ أَنْ يَقُولَ: مَنْ دَخَلَ دَارِي ضَرَبْته إِلاَّ المَلاثِكَةَ، والجنَّ، لأَنْهُمْ لا يَدْخُلُونَ تَحْتَ لَفْظَةِ: (مَنْ)(١).

قِيلَ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَصِحُ، وَإِذَا قُلْنَا، لا يَصِحُ: فَالْمَنْعُ مِنْ دُخُولِهِمْ تَحْتَ اللَّفْظِ هُوَ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَبْـلَ الاسْتِثْنَاء لَـمْ يُرِدْهُمْ وَلا عَنَاهُمْ، فَلَمْ يَكُنْ فِيَ الاسْتِثْنَاء فَاقِدَةً، كَذَا قَالَ.

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمُتَكَلِّم دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عَنَاهُمْ وَأَرَادَهُمْ، لِثَلاّ يَقَعَ الكَلامُ غَيْرَ مُفِيدٍ، وَحَمْلُهُ عَلَى الصّحَّةِ مَتَعَبَّنَّ، فَــالَ أَبُو الخَطَّابِ: جَوَابٌ آخَرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مِثْلُ هَذَا الاسْتِثْنَاء لَوْ أَخْرَجَ مَا لَوْلاهُ لَصَعْ دُخُولُهُ لَوَجَبَ إذًا اسْتِثْنَاءُ المَلائِكَةِ، والجــنّ أَنْ يَصِيحُ لآنَ دُخُولَهُمْ فِي قَوْلِهِ مَنْ دَخَلَ دَارِي ضَرَبْته يَصِحُ وَيَصْلُحُ، فَكُلُّ مَا يَلْزَمُنَا يَلْزَمُهُمْ مِثْلُهُ.

وَتَقَدُّمَ فِي الاسْتِطَابَةِ كَلامُ أَبِي المُعَالِي أَنَّ كَشْفَ العَوْرَةِ خَالِيًا هِيَ مَسْأَلَةُ سَتْرهَا عَن المَلائِكَةِ، والجنِّ.

وَكَلامُ صَاحِبِ الْمُحَرُّر وَظَاهِرُ كَلامِهمْ يَجبُ عَن الجنُّ، لأَنُّهُمْ مُكَلِّفُونَ أَجَانِبُ، وَكَذَا عَن الملائِكَةِ مَعَ عَسدَم تَكْلِيفِهـمْ، لآن الآدمي مُكلف.

وَقَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ فِي خَبَر بَهْز بْن حَكِيم ايَحْفَظُهَا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلاَّ مِنْ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ؟.

وَهَلَا مَعَ العِلْمَ بِحُضُورَهِمْ، فَلاَ يَرِدُ الْحَبَرُ المَشْهُورُ: ﴿إِنَّ لِلْمَاءِ سُكَّانًا ٤.

وَتَقَدُّمَ هَلْ يَلْزَمُ الغُسْلُ بِمِمَاعٍ جِنِّيُّ امْرَاةٍ؟ وَيَالِّي: هَلْ يَسْقُطُ فَرْضُ غُسْلِ مَيَّتِ بغُسْلِهم، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُـهُ فَـرْضُ كُـلً كِفَايَةٍ، إِلاَّ الآذَانَ فَيَتُوجُهُ سُقُوطُهُ، لِقَبُولَ خَبَر صَادِقَ فِيهِ، وَلا مَانِعَ، لا سِيَّمَا إذَا سَـقَطَ بصِبَيٍّ، وَيَتَوَجُّهُ فِي حِـلٌ ذَبِيحَتِـهِ كَذَلِكَ، بَلْ تَحِلُّ لِوُجُودِ المُقْتَضِي وَعَدَمُ المَانِعُ، وَلِعَدَمُ اعْتِبَارِ التَّكْلِيفِ فِيهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ فِي المَوْضُوعَاتِ (٧/٤٤) الْخَبَرَ: ﴿أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ نَهَى عَنْ ذَبَائِح الجنَّءَ فَقَالَ: وَقِيلَ مَعْنَسَاهُ: أَنَّهُ مَ إذَا اشْتَرَوْا دَارًا، أو اَسْتَخْرَجُوا عَيْنًا ذَبَحُوا لَهَا ذَبِيحَةٌ لِثَلاٌّ يُصِيبَهُمْ أَذًى مِنَ الجنَّ، واللَّهُ أَغْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْغُودٍ: وذُكِرَ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلُّ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، قَالَ ذَلِكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أَذْنِهِ٠.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٩٣، م: ٧٧٤).

خُصُّ الْأَذُٰنَ؛ لْأَنُّهَا حَاسَّةُ الانْتِيَاهِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: ظَهَرَ عَلَيْهِ وَسَخِرَ مِنْهُ، وَيَتَوَجُّهُ الْحَتِمَالُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَالَهُ بَعْضُ الْعُلْمَـــاءٍ، وَلِهَـذَا لَمَّـا سَـمَّى ذَلِكَ الرَّجُلُ فِي أَثْنَاء طَعَامِهِ قَاءَ الشَّيْطَانُ كُلُّ شَيَّء أَكَلَهُ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٧٦٨)، والنَّسَافِيُّ (٦/ ٨٧)، وَصَحُّحُهُ الحَاكِمُ (٧٠٨٩).

فَيَكُونُ بَوْلُهُ وَقَيْؤُهُ طَاهِرًا، وَهَذَا غَريبٌ، قَدْ يُعَايَا بِهَا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

⁽١) السَّابِع: قوله: (لأنَّهم لا يدخلون تحت لفظة: «من»).

كذا في النُّسخ، وصوابه: لأنُّهم يدخلون بإسقاط لفظة لا، واللُّه أعلم.

باب الإمامسة

يُقَدُّمُ عَلَى الْأَفْقَهِ الْأَقْرَأُ جَوْدَةً.

وَقِيلَ: كَثْرَةُ، العَارِفُ وَاجِبُ الصَّلاةِ.

وَقِيلَ: وَسُجُودُ السُّهُو.

وَقِيلَ: وَجَاهِلٌ يَأْتِي بَهَا عَادَةً لِصِحَّةِ إِمَامَتِهِ (م).

وَقَالَ الآجُرِّيُّ: يَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلْمَ الطُّهَارَةِ وَعِلْمَ الصَّلاةِ وَإِلاَّ فَقَدْ تَعَرّضَ لِعَظِيم.

وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ الآفَقَةُ (و) وَلَيْسَ الآوْرَعُ بَعْدَهُمَا (خ) وَلا بَعْدَ الآفَقَةِ (م) بَلْ بَعْدَهُمَا الآسَنُ، ثُمَّ الآشَرَفُ وَهُوَ القُرَشِيُ، ثُمَّ الآفَدَمُ هِجْرَةً، قِيلَ: بنَفْسِهِ.

وَقِيلَ: بآبَائِهِ.

وَقِيلَ: بَكُلُّ مِنْهُمَا (م ١)(١) (و ش).

وَظَاهِرُ كَلامُ أَحْمَدُ: الآقَدَم، ثُمَّ الآسَنُ، ثُمَّ الآشرُفُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: الآشْرَفُ ثُمَّ الْآقْدَمُ، ثُمَّ الْآسِنُ.

وَفِي الْمُقْنِعِ عَكُسُهُ، وَسَنِقُ الإِسلامِ كَالْهِجْرَةِ، ثُمُّ الْأَنْفَى، ثُمُّ الأُورَعُ.

وَقِيلَ: يُقَدِّمَانِ عَلَى الْأَشْرُفِ، ثُمَّ اخْتِيَارُ الجَمَاعَةِ فِي رِوَايَةٍ.

وَعَنْهُ: الْقُرْعَةُ (م ٢)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: ثمَّ الأقدم هجرةً، قيل: بنفسه، وقيل: بآبائه، وقيل: بكلُّ منهما. انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح جزم به في الكافي والمغني والشَّرح وشرح ابن رزينٍ.

والقول الثّاني: اختاره الأمديُّ، فقال: الهجرة منقطعةٌ في وقتنا، وإنَّما يقدَّم بها من كان لآباته سبقٌ. والقــول الثَّـالث: قطـع بــه في مجمع البحرين والزّركشيِّ، وقدَّمه ابن تميم، وابن حمدان في الرِّعاية الكبرى، والمصنَّف في حواشي المقنــع، وصــاحب الحــاوي الكبــير، وأظنُّ الجمد في شرحه.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ثمَّ الأنقى، ثمَّ الأورع، وقيل: يقدّمان على الأشرف، ثمَّ اختيار الجماعة في رواية، وعنه: القرعة). انتهى.

يعني: هل يقدُّم اختيار الجماعة على القرعة، أو تقدُّم القرعة بعد الأتقى على اختيار الجماعة؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والحاوي الصغير: إحداهما: تقدم القرعة بعد الأتقى على اختيار الجماعة.

وهو الصَّحيح، نصَّ عليه، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمذهب الأحمـد، والتُّلخيص، والبلغة، والإفادات، والوجيز، والحاوي الكبير، ومنتخب الآدميّ وتجريد العناية، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدُّمه في الرّعايتين، والقواعد الفقهيّة.

والرُّواية الثَّانية: يقدُّم من اختاره الجماعة على القرعة، جزم به المبهج، والإيضاح، والنَّظم، وقدَّمه ابن تميم وصاحب الفائق.

وقال في المغني والشَّرح وشرح ابن رزين: فإن استووا في التُّقوى أقرع بينهم، نصَّ عليه، فإن كان أحدهمـــُا يقــوم بعمــارة المســجد وتعاهده فهو أحقُ بذلك، وكذلك إن رضي ألجيران أحدهما دون الآخر. انتهى.

وهذا ممَّا يقوِّي الرَّواية الثَّانية، وهو الصُّواب.

وقال الزَّركشيّ: فإن استووا في التَّقوى والورع قدِّم أعمرهم للمسجد، وما رضي به الجيران، أو أكثرهم، فإن استووا فالقرعة. انتهى.

وقال في مجمع البحرين: ثمَّ بعد الأتقى من يختاره الجيران، أو أكثرهم، لمعنَّى مقصودٍ شرعًا، ككونه أعمر للمسجد، أو أنفع لجيرانه ونحوه ممَّا يعود بصلاح المسجد وأهله، ثمَّ القرعة. انتهى.

والظَّاهِرِ أنَّه تابعِ الجُد في شرحه.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): مخالفة الأئمة

وَقِيلَ : يُقَدُّمُ عَلَيْهِمَا القَائِمُ بعِمَارَةِ المُسْجِدِ.

حَنِيفَةً وَمَالِكٍ (هـ م).

وَإِنَّ اخْتَلَفَ الجُمَاعَةُ عُمِلَ بِالآكْثَرِ، فَإِن اسْتَوَوْا قِيلَ: يُقْرَعُ.

وَقِيلَ: يَخْتَارُ السُّلْطَانُ الآوْلَى (م ٣)(١١أ.

ثُمُّ هَلْ اخْتِيَارُهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ؟ [فِيهِ] احْتِمَالان (م ٤)(٢).

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ: بِحُسْنِ الحُلُقِ (و هـ م) وَقِيلَ وَالحِلْقَةِ (و م) وَزَادَ: وَبِحُسْنِ اللَّبَاسِ.

وَمُعِينٌ وَمُسْتَأَجِرٌ أُولَى - فِي الْآصَحُ - مِنْ مُسْتَعِيرَ وَمُؤَجَّرٍ، وَصَاحِبُ الْبَيْتِ وَإِمَّامُ المَسْجِدِ أُولَى مِنْ الكُــلُّ (و) وَقَــالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَعَ التَّسَاوِي، وَيَتُوجُّهُ: يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهُمَا لأَفْضَلَ مِنْهُمَا، ويَقَدَّمُ عَلَيْهِمَا ذُو سُلْطَانٍ فِي المَنْصُوصِ (و).

لا تُكْرَهُ إِمَامَةُ عَبْدِ (هـ م) وَيُقَدُّمُ الحُرُّ (و).

وَعَنْهُ: مَعَ التَّسَاوِيُ، وَلاَ إِمَامَةُ مُقِيمٍ بِمُسَافِرٍ (م)، وَتَجُوزُ خَارِجُ الوَقْتِ (هـ). وَفِي الفُصُول: إِنْ نَوَى المُسَافِرُ القَصْرَ احْتَمَلَ أَنْ لا يَجْزِيَهُ، وَهُوَ أَصَحُ، لِوَقُوعِ الأَخْرَيَيْنِ مِنْهُ بِلا نِيْسَةٍ؛ وَلاَنَّ المَـاْمُومَ إِذَا لَزِمَهُ حُكُمُ المُتَابَعَةِ لَزِمَهُ نِيَّةُ المُتَابَعَةِ، كَنِيَّةِ الجُمُعَةِ مَنْ لا تَلْزَمُهُ خَلْفَ مَسنْ يُصَلِّيهَا، وَاحْتَمَـلَ أَنْ تَجْزِيَـهُ؛ لآنَ الإِثْمَـامَ لَزِمَهُ

وَلا تُكْرَهُ إِمَامَةُ مُسَافِرٍ يَقْصُرُ بِمُقِيمٍ، وَيُقَدَّمُ الْمُقِيمُ.

وَقَالَ القَاضِي: إِنْ كَانَ إِمَامًا.

وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: إِنْ أَتُمَّ فَرِوَايَتًا مُتَنَفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ، وَذَكَرَهُمَا القَاضِي.

وَقَالَ ابِّنُ عَقِيلُ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لْأَنَّهُ الْآصْلُ، فَلَيْسَ بِمُتَنَفَّلٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ: ۚ يَجُوزُ فِي رِوَايَةٍ، لِصِحَّةِ بِنَاءٍ مُقِيمٍ عَلَى نِيَّةٍ مُسَافِرٍ، وَهُوَ الإِمَام

وَلا إِمَامَةُ بَدْوَيٌّ بِحَضَرِيٌّ عَلَى الْأَصَعُ (هـ م) وَيُقَدُّمُ الحَضَريُّ، وَلا إِمَامَةُ أَغَمَى (هـ) وَيُقَدُّمُ البَصِيرُ. وَعَنْهُ: الْأَعْمَى وَعَنْهُ: النَّسَاوِي (و ش) وَإِنْ كَانَ الْآعْمَى أَصَمُّ فَفِي صِيحٌةٍ إِمَامَتِهِ وَجْهَانِ (م ٥)(٣).

(١) (مسألة- ٣): قوله: (فإن استووا - يعني الجيران في الاختيار – قيل: يقرع، وقيل: يختار السُّلطان الأولى). انتهى.

أحدهما: يقرع. قلت: وهو الصُّواب.

والقول الثَّاني: يختار السُّلطان الأولى.

قلت: وهو ضعيفٌ.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ثمُّ هل اختياره مقصورٌ على المختلف فيهم، فيه احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قلنا: يختار السُّلطان الأولى، فهل اختياره مقصورٌ على المختلف فيهم، أم له أن يختار منهم ومن غيرهم؟ أطلق احتمالين: أحدهما: اختياره مقصورٌ على المختلف فيهم، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: له أن يختار منهم ومن غيرهم.

(٣) (مسألة - ٥) قوله: (وإن كان الأعمى أصمُّ ففي صحَّة إمامته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعايتين، ومختصر ابن تميم، ومجمع البحرين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم: أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه فيَّ الكافي والمغني، وصحَّحه في الكتابين، وقدَّمه الشَّرح وشرح ابن رزينٍ.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به في الإيضاح.

وَلا إِمَامَةُ وَلِدِ زِنًا (هـ ش).

وَقِيلَ: غَيْرُ رَاتِبُ (و م)، وَمَا فِي السُّنَن عَنْهُ عليه السلام ﴿أَنَّهُ شَرُّ النَّلاثَةِ».

إِنْ صَحَّ فَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَغَيْرُهُ: أَيْ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبُويْهِ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الإِجْمَاعِ أَنْهُ إِذَا كَانَ تَقِيًّا فَلَيْسَ بِشَرَّ الثّلاثَةِ، قَالَ: وَقِيلَ: وَرَدَ عَلَى سَبَبِ خَاصَّ، لِلْخَبَرِ.

وَفِي الحِلافِ فِي سُجُودِ التَّلاوَةِ: لا نَقُولُ وَرَدَّ عَلَى سَبَب، وَإِنْمَا هُوَ عَامٌّ، وَالْمَادُ بِهِ: شَرُّ الثَّلاثَةِ نَسَبًا فَإِنَّهُ لا نَسَبَ لَـهُ، إلحَبَرُ المَذْكُورُ.

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢/ ٣١١): حَدَّثْنَا خَلَفُ بْنُ الوَلِيدِ، حَدَّثْنَا خَالِدٌ، عَنْ سُهَيْلِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

خَالِدٌ هُوَ الطُّحَّانُ مِنْ رجَالِ الصَّحِيحَيْن.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْرُيِّ: لا يَصِحُّ، وَخَالِدٌ لا يُعْرَفُ، كَذَا قَالَ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٣٠٤)، وَالزَّيَادَةُ الْمُلْكُورَةُ رَوَاهَا أَخْسَــُدُ (٢/ ٣١١) مِــنْ حَلِيبَ عَائِشَــَةَ، وَفِـي إسْنَادِهِ مَنْ لا يُعْرَفُ.

وَلا إمَامَةُ الجُنْدِيِّ.

وَعَنْهُ: أَحَبُّ إِلَيُّ يُصَلِّي خَلْفَ غَيْرِهِ، وَلا حَلَى الْأَصَحُّ- إِمَامَةُ أَبْنِ بأبيهِ (هـ).

وَفِي الْخِلَافِ طَاهِرُ رَوَايَةِ أَبِي دَارُدَ: لا يَتَقَدَّمُهُ فِي غَيْرِ الفَرْضِ.

وَإِنَّ أَذِنَ الْأَفْضَلُ لِلْمَغْضُولَ لَمْ يُكُرَهُ فِي المُنْصُوصِ (وَ)، وَفِيَ رسَالَةِ أَحْمَـٰذَ فِي الصَّلَاةِ، رِوَايَـةُ مُهَنَّا: لا يَجُـوزُ أَنْ يُقِدِّمُواَ إِلاَّ أَعْلَمُهُمْ، وَأَخْوَفَهُمْ، وَإِلاَّ لَمْ يَرَالُوا فِي سَفَالَ، وَكَذَا فِي الْفُنْيَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَجِبُ تَقْدِيمُ مَنَ يُقَدِّمُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَوْ مَعَ شَرَّطٍ وَاقِفٍ بِخِلافِهِ، فَلا يُلْتَفَتُ إِلَى شَرَطٍ يُخَالِفُ [شَـرُط] اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَبِدُونَ إِذْنِهِ يُكَرِّهُ، فَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: الْآخُوفُ إِذَا، أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ النَّصَّ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: ميوَى إِمَامِ المَسْجِدِ وَصَـاحِبِ البَيْسَةِ، فَإِنَّـهُ يَحْرُمُ كَمَـا سَـبَقَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يُكْرُهُ.

وَقَدِ احْتَجُ جَمَاعَةً، مِنْهُمُ القَاضِي وَصَاحِبُ الْمَحَرِّ عَلَى مَنْعِ إِمَامَةِ الْأَمِّيُّ بِالآقْرَا بِأَمْرِ الشَّارِعِ بَتَقْدِيمِ الآقْرَا، فَإِذَا قُدُمَ الْأَمِّيُّ خُولِفَ الآمْرُ وَدَخَلَ تَحْتَ النَّهُي، وَكَذَا احْتَجُ فِي الفُصُولِ مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ يُسْتَحَبُ لِلإِمَامِ إِذَا اسْتَخْلَفَ أَنْ يُرَتَّبُ كَسَا يُرتَّبُ الإِمَامُ فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ؛ لآنَهُ نَوْعُ إِمَامَةٍ كَالإِمَامُ الآوُل.

وَيَاأِنِّي أَنَّ الَّإِمَامَ يَلْزَمُهُ أَنْ يُولِّي القَصَاءَ أَصْلَحَ مَنَّ يَجِدُ

ً فُصلُ

تُكْرَهُ إِمَامَةُ مَنْ يُصْرَعُ، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ جَمَاعَةً: وَمَنْ تُضْحِكُ صُورَتُهُ(١)، أَوْ رُؤْيَتُهُ وَقِيلَ: وَالْآمُرَدُ.

وَفِي الْمُلْأَهُبِ وَغَيْرِو: وَإِمَامَةُ مَنْ أَخْتَلِفَ فِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، فَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ: تُكْــرَهُ إِمَامَـةُ الْمَوسُوسِ، وَهُــوَ مُتُجَـة، لِتَـلاً يَقْتَدِيَ بِهِ عَامِّيٌّ، وَظَاهِرُ كَلاَمِهِمُ: لا يُكْرَهُ، وَلَمَّا «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ: أَمَّ قُوْمَك قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّـي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْفًا، فَوَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ فِي ظَهْرِهِ بَيْنَ كَيْفَيُهِ».

قَالَ بَعْضُ العُلَمَاء : يُحْتَمَلُ النَّهُ أَرَادَ خَوْفَ الكِيْرِ وَالْفَجْبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ الوَسُوسَةَ فِي الصَّلاةِ، وَلا يَصَلُّحُ لِلإِمَامَةِ الْمُوسُ، وَلِهَذَا «قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلاتِي وَقِرَاءَتِي يُلْبِسُهَا عَلَيَ، فَقَالَ: ذَاكَ مَسَيْطَانَ يُقالُ لَهُ خُنُوبٌ، فَإِذَا أَحْسَسْتُه فَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ وَاتَقُلْ عَنْ يَسَارِك ثَلاثًا، فَفَعَلْت ذَلِكَ فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ عَنِي».

رَوَى ذَلِكَ مُسَلِمٌ (٢٢٠٣) (٦٨).

وَتُكُونُهُ إِمَامَةُ رَجُلُ بِالْجَنْبَيَّةِ وَالْجَنْبِيَّاتِ لا رَجُلَ مَعَهُنَّ.

⁽١) تنبيهان: الأول: قوله: ومن تضحك صورته.

كذا في النُّسخ، ولعلُّه: ومن يضحك صوته، كما هو في الرُّعاية ومختصر ابن تميم.

وَقِيلَ: نَسِيبًا لإحْدَاهُنَّ، جَزَمَ بهِ فِي الوَجيز، وَقِيلَ مُحَرَّمًا.

وَعَنْهُ: يُكْرُهُ فِي الجَهْرِ مُطْلَقًا، كَذَا ذَكَرُوا مَّذِهِ المَسْأَلَة، وَظَاهِرُهُ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ، فَيَكُونُ هَذَا فِي مَوْضِعٌ لا خَلْوَةَ فِيهِ، فَللا وَجَهَ إِذَنْ لاعْتِبَار كَوْنِهِ نَسِيبًا؛ وَمُحَرَّمًا، مَعَ أَنْهُمْ احْتَجُوا أَوْ بَعْضُهُمْ بِـالنَّهْي عَنِ الخَلْوَةِ بالآجْنَبِيَّةِ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ التَّحْرِيمُ، وَالرَّجُلُ الآجْنَبِيُّ لا يَمْنَعُ تَحْرِيمَهَا عَلَى خِلاف يَأْتِي آخِرَ العَدَهِ، وَالآوَّلُ أَظْهَـرُ، لِلْمُـرْف وَالصَادَةِ فِي إطْلاقِهِـمْ الكَرَاهَـةَ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ الجَنْسَ، فَلا تَلْزَمُ الآخْوَال، وَيُعَلَّلُ بِخَوْفِ الفِتْنَةِ، وَعَلَى كُلُّ حَال لا وَجْهَ لاعْتِبَار كَوْنِهِ نَسِيبًا.

وَفِي الفُصُولِ آخِرُ الكُسُوفِ: يُكْرَةُ لِلشَّوَابُّ وَذَوَاتِ الْهَيْئَةِ الخُرُوجُ، وَيُصَلِّينَ فِي بُيُوتِهِنَّ، فَإِنْ صَلَّى بِهِسنَّ رَجُلِّ مَحْرَمٌ جَازَ، وَإِلاَّ لَمْ يَجْزَ، وَصَحَّتُ الصَّلاةُ.

وَيُكُرَهُ أَنْ يَوُمُّ قَوْمًا أَكْثُرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ.

وَقِيلَ: دِيَانَةً.

وَقِيلَ: أَوْ اسْتُويَا(١).

وَأَطْلَقَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَجْهَيْنِ إِذَا اسْتَوَيَا، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ: الآولَى تُكْرُهُ قَالَ الآصْحَابُ: يُكْرُهُ لِخَلَلٍ فِي وينِهِ أَوْ فَضْلِهِ، اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الفُصُولِ وَالغُنْيَةِ وَخَيْرِهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا كَانَ يَيْنَهُمْ مُعَادَاَةٌ مِنْ جنْسِ مُعَسادَاةِ أَهْـلِ الآهْـوَاءِ وَالْمَذَاهِ ب بالصَّلاةِ جَمَاعَةُ إِنَّمَا يَتِمُّ بالاثْتِلاف. وَلِهَذَا قَالَ عليه السلام: «لا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ».

وَقَالَ: «اقْرَءُوا القُرْآنَ مَا اثْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ فَإِذَا اخْتَلُفْتُمْ، فَقُومُوا».

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّر: أَوْ لِلْأَنْيَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامَ جَمَاعَةٍ.

وَثِيلَ: تَفْسُدُ صَلاتُهُ (خ) لِخَبَرِ أَبِي غَالِبٍ عَنْ أَبِّي أَمَامَةً مَرْفُوعًا •ثَلاثَةً لا تُجَاوِزُ صَلاتُهُمْ آذَانَهُــمْ: العَبْـدُ الآبـقُ حَتَّـى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةً بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ۗ أَبُو غَالِبٍ ضَعْفَهُ ابْنُ سَـعِيدٍ وَالنَّسَـائِيُّ وَغَيْرُهُمَـا، وَوَثَقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

(١) الثَّاني: قوله: (ويكره أن يؤمُّ قومًا أكثرهم [له كارهون] قيل: ديانةً، وقيل: أو استويا). انتهى.

قال في الهداية والمذهب والمستوعب والحلاصة والمغني والكافي والمقنع والمحرَّر وغيرهم: يكره أن يؤمَّ قومًا أكثرهم له كارهون، قال في الحلاصة: يكرهونه لمعنَّى في دينه.

وقال في الكافي: فإن كانوا يكرهونه لِسِنَّهِ أو دِينِهِ، فلا يكره.

وقال في الرعاية الصغرى والحاويين: يكرهه أكثرهم ديانة.

قال ابن تميم: فإن كرهوه لسنة دينية، فلا كراهة. وقاله في المغني والشُّرح.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ويكره أن يؤمَّ أحدٌ قومًا يكرهه أكثرهم ديانةً، فإن اختلفوا عليه اعتبر قول أكثرهم، وقيل: ديانةً، نصَّ عليه. وقال الشَّارح بعدما استدلَّ لكلامه في المقنع: فإن استوى الفريقان فالأولى أن لا يؤمَّهم، إزالةً لذلك الاختلاف. انتهى.

وقال في مجمع البحرين: ويكره أن يؤمَّ قومًا أكثرهم يكرهه لخلل في دينه أو فضله، أو لشحناء بينهم في أمر دنيويُّ ونحوه، فأمَّــا إن كرهوه لسنّه أو دينه لميلهم إلى ضدَّه فالأولى أن يصبر ولا يلتفت إلى كراهتهم ولو جهرةً. انتهى، فهذا كلام الأصّحاب في هذه المسالة.

إذا علم ذلك ففي أكثر نسخ الكتاب: وقيل ديانةً بالواو فيكون المقدَّم على هذه النَّسخة: حيث وجــدت الكراهــة مـن الأكــثر، أو استووا على القول الآخر كرهت إمامته، سواءٌ كرهوه ديانةً أو لا، وهــو موافــقٌ لكلامــه في الرَّعايــة الكــبرى فيمــا إذا اختلفــوا عليــه، وكجماعةٍ تقدَّم لفظهم، وتقدَّم نقل الأصحاب أنَّ الصَّحيح من المذهب لا بدُّ أن يكرهوه بحقَّ، نصَّ عليه، وعليه الأكثر.

ويؤيّد هذا قول المصنّف: قال الأصحاب: يكرهه لخلل في دينه، أو فضله، ووجد في بعض النّسخ: قيل ديانةً بغير واو فيكون هــذا القول ليس في مقابلة قول آخر؛ لأنَّ قوله: وقيل أو استويا، عائدٌ إلى قوله: أكثرهم، وعلى كلا التُقديرين ليس في هــذه المُسـالة خــلافٌ مطلقٌ عند المصنّف، لكن في عبارته نوع خفاء، وبعض نقص، وهو قوله: له كارهون أو يكرهونه.

ويحتمل على التُقدير النَّاني أن يكون لنا ُقولٌ مقابلٌ لما ذُكره، وهو القول بالكراهة مطلقًا وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعايــة الكـبرى، كما تقدُم، وظاهر كلام جماعةٍ، وسقط من الكاتب، فيكون قد أطلق الخلاف، والله أعلم.

(م): الإمام مالك

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: لا بَأْسُ بهِ.

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٣٥٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ، وَسَبَقَ قَبْلَ آخِرِ فَصْلِ فِي صِفَةِ الصَّلاةِ خَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهُ (٩٧٠)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن هَيَّاج.

عَنْ يَخْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْآرْحَبِيِّ عَنَّ عُبَيْدَةً بْنِ الأَّسْوَدِ، عَنْ القَاسِم بْنِ الوَلِيدِ، عَنِ المِنْهَال بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلاثَةً لا يَقْبَلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلاةً، إمّامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَــهُ كَــارِهُونَ، وَاصْرَأَةً بَـالَتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا غَضْبَانُ، وَأَخَوَان مُتَصَارِمَان».

وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٧٥٧)، عَن الحَّسَنَ بْن سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ، عَنْ يَخْيَى.

وَرَوَاهُ الطُّبْرَانِيُّ (١٢٢٧٥) مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى.

وَرَوَاهُ أَيْضًا وَجَعَلَ الثَّالِثُ: «وَعَبْدٌ آبِقٌ مِنْ مَوَالِيهِ».

وَرَوَاهُ الحَافِظُ الضّيَاء فِي المُخْتَارَةِ (٤٠١) مِنْ طَرِيقِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَسَبَقَ فِسَي سِـتْرِ العَـوْرَةِ بَعْـدَ الصَّلاةِ فِي دَار غَصْبٍ، صَلاةُ الآبق.

وَفِي اللَّبَاسِ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمَ القَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ؟ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، لا يَنْبَغِي أَنْ يَوُمُهُمْ. وَقَالَ شَيْخُنَا: أَتَى بِوَاجِبِ، وَمُحَرَّمُ يُقَاوِمُ صَلاتُهُ، فَلَمْ تُقْبَلْ، إذْ الصَّلاةُ المَقْبُولَةُ مَا يُثَابُ عَلَيْهَا، قَالَ فِي الفُصُولِ: تُكُـرَهُ لَهُ الإِمَامَةُ، وَيُكُرُهُ الاثْتِمَامُ بِهِ، وَاسْتَحَبُّ القَاضِي حَيْثُ لَمْ يُكْرَهُ أَنْ لا يَؤُمَّهُمْ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ.

وَتُكُرُهُ إِمَامَةُ لَحُانٍ.

وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ النُّقَفِيُّ: لا يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَكَذَا الفَأْفَاءُ وَالتُّمْتَامُ مَنْ يُكَرِّرُ الفَاءَ وَالتَّاءَ، وَمَنْ يَأْتِي بحَرْفٍ وَلا يُفْصِحُ بهِ، وَحَكَى قَوْلَهُ: لا يَصِحُ.

وَتُكُرَّهُ إِمَامَةُ أَقْلَفَ.

وَعَنْهُ: لا تَصِيحُ (خ) بهِ، كَمِثْلِهِ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (م ٢)(١).

وَكَذَا أَقْطَعُ يَدِ أَوْ رَجْلُ أَوْ هُمَا (و).

قَالَ ابْنُ عَقِيل: وَكَذَا تُكْرَهُ مَنْ قُطِعَ أَنْفُهُ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وتكره إمامة أقلف، وعنه: لا تصحُّ، كبمثله في أحد الوجهين). انتهى.

يعنى: إذا قلنا: إنَّ إمامة الأقلف لا تصحُّ بالمختون، فهل تصحُّ بمثله أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: تصحُّ، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى وحواشي المقنع للمصنَّف.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا تصحُّ مطلقًا.

وقال ابن تميم: تصحُّ إمامته بمثله إنَّ لم يجب الحنَّان، وقيل: تصحُّ في التَّراويح إذا لم يكن قارئٌ غيره.

وقال أيضًا: وتصحُّ إمامة الأقلف، وعنه: لا تصحُّ، ثمُّ اختلف الأصحاب في مأخذ المنع، فقـال بعضهـم: تركـه الحتـان الواجـب، فعلى هذا إن قلنا بعدم الوجوب أو يسقط القول به لضرر صحَّت إمامته.

وقال جماعةٌ آخرون: هو عجزه عن شرط الصُّلاة وهوَ التَّطهُر من النَّجاسة، فعلى هذا لا تصحُّ صلاته إلاّ بمثله إن لم يجب الحتــان.

قال الشَّارح: وأمَّا الأقلف ففيه روايتان: إحداهما لا تصحُّ؛ لأنَّ النُّجاسة في ذلك الحلُّ لا يعفي عنها عندنا، والنَّانية تصحُّ لأنَّه إن أمكنه كشف القلفة وغسل النّجاسة غسلها وإن كان مرتتقًا لا يقدر على كشفها عفي عن إزالتها لعمدم الإمكمان، وكملّ نجاسةٍ معفوًّ عنها لا تؤثّر في بطلان الصُّلاة. انتهى.

فظهر من هذا أنَّ الأقوى صحَّة إمامته إذا فعل ذلك، وعلَّل ابن منجًا رواية عدم الصَّحَّة لكونه حامل نجاسةٍ ظاهرةٍ، يمكنه إزالتهـــا بإزالة المانع بالختان، ورواية الصُّحَّة بتعذُّر زوال النُّجاسة في الحال، والحتان مختلفٌ في وجوبه، فلم تكن إزالتها واجبةً لا محالة. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه

فُصلُ

لا تَصِحُ إِمَامَةُ فَاسِقَ مُطْلَقًا (و م)..

وَعَنْهُ: تُكُرَّهُ وَتَصِيحُ (و هـ ش) كَمَا تَصِيحُ مَعَ فِسْقِ الْمَامُومِ.

وَعَنْهُ: فِي نَفْل، جَزَمَ بهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَعَنَّهُ: وَلا خَلُّفَ نَاثِبُهِ؛ لآنَّهُ لا يَسْتَنِيبُ مَنْ لا يُبَاشِرُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْمُسْتَنِيَبُ وَحْدَهُ عَدْلاً، فَوَجْهَانِ، صَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَخَالَفَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَهَلْ يَجُوزُ تَوْلِيَةُ فَاسِقٍ؟ يَـأْتِي فِي الوَّقْفِ.

وَظَاهِرُ كَلامِهمْ: لا يَؤُمُّ فَاسِقٌ فَاسِقًا.

وَقَالَ القَاضِيَ وَغَيْرُهُ: لآنَهُ يُمْكِنُهُ رَفْعُ مَا عَلَيْهِ مِنْ النَّقْصِ، وَإِذَا لَـمْ تَصِحُّ صَلَّى مَعَـهُ خَـوْفَ أَذَى وَيُعِيـدُ، وَإِنْ نَـوَى الانْفِرَادَ وَوَافَقَهُ فِي أَفْعَالِهَا لَمْ يُعِدْ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَيُعِيدُ فِي الْمُنْصُوصِ إِذَا عَلِمَ فِسَقَهُ.

وَقِيلَ: مَعَ ظُهُورِهِ، وَيُصَلِّي خَلْفَةُ الجُمُعَةُ عَلَى الْآصَحُ.

وَعَنَهُ: وَيُمِيدُ، وَاَحْتَجُ فِي رَوَايَةِ المَرُّوذِيِّ بِقَوْلِهِ عليه السلام «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَا» وَنَقَلَ ابْسُ الحَكَمِ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ ثُمُّ يُصَلِّي الظَّهْرَ أَرْيَعًا، قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ الصَّلاةُ فَرْضًا فَلا تَضُرُّ صَلاتِي، وَإِنْ لَـمْ تَكُـنَ كَـانَتْ تِلْكَ الصَّلاةُ ظُهْرًا أَرْبَعًا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِو: آَيْمَا أَحَبُ إِلَيْك: أَصَلِّي قَبْلَ الصَّلاةِ أَوْ بَعْدَ الصَّلاةِ؟ قَالَ: بَعْدَ الصَّلاةِ، وَلا أَصَلِّي قَبْلُ، قَالَ فِي الحِلاف: يُصَلِّي الطَّهْرَ بَعْدَ الجُمُعَةِ، لِيَخْرُجَ مِنْ الحِلاف، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ: الإِعَادَةُ ظَاهِرُ اللَّهْسَبِ كَغَيْرِهَا، وَصَحَّحَهُ السَّنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

مَنِينِ وَعَنَهُ: مَنْ أَعَادَهَا فَمُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلسُّنَةِ لَيْسَ لَهُ مِنْ فَصْلِ الجُمُمَةِ شَيْءٌ إِذَا لَـمْ يَـرَ الصَّلاةَ خَلْفَـهُ، وَاخْتَجُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ بِهَلِهِ الرَّوَايَةِ عَلَى أَنَّهُ تَنْعَقِدُ إِمَامَتُهُ فِي الجُمُعَةِ، وَاخْتَجُوا بِغَيْرِهَا مِنْ الرُّوَايَاتِ عَلَى أَنْهَا لا تَنْعَقِدُ، بَلْ يُثْبَعُ فِيهَا، وَقَـرَأُ المُرُوذِيُ عَلَى أَحْمَدَ أَنْ أَنْسَا كَانْ يُصِلِّي المُكْتُوبَةُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ يُصَلِّي الجُمُعَة خَلْفَ الحَجُّاجِ.

وَكُذَا جُمَّعَةٌ وَنَخُوهَا بِبُقْعَةٍ غَصْبِ ضَرُورَةً، وَذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ وَصَاحِبُ الْمُحَرُّرِ فِيمَنَ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ، ويُعِيدُ.

وَيُصَلِّي خَلْفَ مَن لا يُعْرِفُهُ.

وَعَنْهُ: لا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَتَصِيحُ خَلْفَ مَنْ خَالَفَ فِي فَرْعِ (و) لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَعَ شِيدًةِ الحِلافِ، مَا لَمْ يَعْلَمُ أَنْهُمْ تَرَكُوا رُكْنَا أَوْ شَرْطًا عَلَى مَا يَأْتِي، وَلَوْ لَمْ يَرَ مَسْحَ الحُفُ أَوْ الحَرَامَ شَيْئًا، نَقَلَهُ الآثْرَمُ، وَسَيَأْتِي فِي الشَّهَاوَاتِ كَالامْ فِي فِسْقِهِ، وَمُرَادُ الْآصِحَابِ: مَا لَمْ يَفْسُقُ، قَالَ جَمَاعَةً مِنْ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْمَسا يَصِيحُ الاقْتِدَاءُ بِالشَّفْعُوبِيَّةٍ إِذَا اخْتَاطَ الإِمَامُ فِي مَوْضِعِ الحِلاف: أيْ مَا لَمْ يَتُولُكُ وكَذَا أَوْ شَرْطًا عِنْدَ المَّامُوم.

قَالَ جَمَاعَةٌ: الشَّفْعَوِيَّةُ غَلَطٌ؛ لأَنَّهُ نِسْبَةٌ إلَى شُأْفِعِ بِحَذْفِ يَاءِ النَّسَبِ جَدُّ الإِمَامِ كَمَا نَسَبَ هُـوَ إِلَيْهِ، إذْ لا يُجْمَعُ بَيْسَ

مَنْسُوبَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ (السَّرِّ المُصُون): رَأَيْت جَمَاعَةً مِنْ المُتَسَبِينَ إِلَى العِلْمِ يَعْمَلُونَ عَمَلَ العَوَّام، فَإِذَا صَلَّى الحَنْبَلِيُّ فِي مَسْجِدِ مُنَافِعِيُّ وَكُمْ يَجْهَرْ خَفيبَتَ الشَّافِعِيَّةُ، وَإِذَا صَلَّى شَافِعِيٍّ فِي مَسْجِدِ حَنْبَلِيٍّ وَجَهَرَ غَفيبَتْ الحَنَابِلَةُ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةُ اجْبَهَاوِيَّةً، وَالعَصَبِيَّةُ فِيهَا مُجَرَّدُ هَوَى يَمْنَعُ مِنْهُ العِلْمُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: رَأَيْتَ النَّاسَ لا يَعْصِمُهُمْ مِنْ الظُّلْمِ إلاَّ العَجْزُ.

وَلا أَقُولُ العَوَّامُ، بَلْ العُلَمَاءُ، كَانَتْ أَيْدِي الْحَنَابِلَةِ مُبْسُوطَةً فِي أَيَّامِ ابْسن يُوسُف، فَكَانُوا يَسْتَطِيلُونَ بِالبَغْيِ عَلَى أَصْحَابِ الشَّافِعيُّ فِي الفُرُوعِ، حَتَّى لا يُمَكَّنُوهُمْ مِنَ الجَهْرِ وَالقُنُوتِ، وَهِيَ مَسَأَلَةُ اجْتِهَادٍ، فَلَمَّا جَاءَتْ أَيَّامُ النَّظَّامِ وَسَاتَ ابنُ يُوسُفَ وَزَالَتُ شَوْكَةُ الحَنَابِلَةِ اسْتَطَالَ عَلَيْهِمْ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ اسْتِطَالَةَ السَّلاطِينِ الظَّلَمَةِ، فَاسْتَعْدَوْا بِالسَّـجْنِ، وَآذَوْا العَوَامُّ بِالسِّعَايَاتِ، وَالفُقَهَاءَ بِالنَّبْزِ بِالتَّجْسِيمِ، قَالَ: فَتَدَبَّرْتَ أَمْرَ الفَرِيقَيْن، فَإِذَا بِهِمْ لَمْ تَعْمَلْ فِيهِمْ آدَابُ العِلْمِ، وَهَـلْ هَـذِهِ إلاَّ أَفْعَالَ الآجْنَادِ يَصُولُونَ فِي دَوَلَتِهِمْ، وَيَلْزَمُونَ المَسَاجِدَ فِي بَطَائِتِهِمْ. انتهى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ.

فَقَدْ بَيْنًا الآمْرَ عَلَى أَنَّ مَسَائِلَ الاَجْتِهَادِ لَا إِنْكَارَ فِيهَا، وَذَكْرَ الفَّاضِي فِيْهِ روايَتَيْنَ، وَيُتَوَجُّهُ قُولًا ثَالِثٌ وَفِي كَلامِ أَخْمَتُ ا أَوْ بَعْضِ الآصْحَابِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِنْ صَعُفَ الحِلافِ أَنْكِرَ فِيهَا، وَإِلاَّ فَلاَ، وَلِلشَّافِمِيَّةِ أَيْضًا خِلافٌ، فَلَهُمْ وَجْهَان فِي الإِنْكَار عَلَى مَنْ كَثَفَ فَخْذَيْهِ، فَحُمِلَ حَالُ مَنْ أَنْكُرَ عَلَى أَنْهُ رَأَى هَذَا أُولَى وَلَمْ يَعْتَقِدُ المُنْكِرُ أَنْهُ يَفْضِي ذَلِكَ إِلَى مَفْسَدَةٍ فَـوْقَ مَفْسَدَةٍ مَا أَنْكَرَهُ، وَإِلاَّ لَسَقَطَ الإِنْكَارُ أَوْ لَمْ يَجُزْ (وَإِنْمَا لامْرِيْ مَا نَوَى) وَسَبَقَ كَلامُ ابْنِ هُبَيْرَةً آخِرَ كِتَسَابِ الصَّلاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ُ وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو جَعْفَرِ الْمُنْقِرِيُّ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ خَلْفَ مَنْ يَقْنُتُ وَمَنْ لا يَقْنُتُ، فَسَانَ زَادَ فِيهِ حَرْفًا فَلا تُصَلِّيَ خَلْفَهُۥ أَوْ جَهَرَ بِمِثْلِ (إِنَّا نَسْتَعِينُكَ) أَوْ (حَدَابُك الجَدُّ) فَإِنْ كُنْت فِي صَلاةٍ فَافْطَعْهَا، كَذَا قَالَ.

وَمَنْ ذَوْرَ وِلاَيَةً لِنَفْسِهِ بِإِمَامَةٍ وَبَاشَرَ فَيَتَوَجَّهُ: إِنْ كَانَتْ وِلاَيَّتُهُ شَرْطًا لاسْتِحْقَاقِهِ لَمْ يَسْــتَحِقَّ، وَإِلاَّ خَـرَجَ عَلَـى صِحْـةِ مَامَتِهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ، وَأَطْلَقَ، كَمَنْ وِلاَيْتُهُ فَاسِدَةً بِغَيْرِ كَلْيِهِ، لا مَا يَسْتَحِقُّهُ عَدْلٌ بِولايَةٍ شَرْعِيَّةٍ

وَتَصِحُ إِمَامَةُ صَبِيٍّ لِبَالِغِ فِي نَفْلِ عَلَى الْآصَحُ، اخْتَارَهُ ٱلْآكُثُرُ (هـ م).

وَعَنْهُ: وَفَرْضَ، أَخْتَارَهُ ٱلْآجُرَّيُ (و ش) وَظَاهِرُ المَسْأَلَةِ: وَلَوْ قُلْنَا: تَلْزَمُهُ الصَّلاةُ، وَصَــرَّحَ بِـهِ ابْـنُ البَسُّاءِ فِـي العَقُــودِ، وَبِنَاوُهُمْ المَسْأَلَةَ عَلَى أَنْ صَلاتَهُ نَافِلَةٌ يَقْتَضِي صِحَّةً إِمَامَتِهِ إِنْ لَزِمَتُهُ، قَالَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِــدٍ وَجَهَا، وَيَصِحُ بِمِثْلِهِ (و) وَفِي المُنتَخَبِ: لا.

وَلا تَصِحُ إَمَامَةُ امْرَاةٍ بِغَيْرِ نِسَاءٍ (و) وَبَنَى عَلَيْهِ فِي الْمُتَخَبِ: لا يَجُورُ اذَانُهَا لَهُمْ.

وَعَنْهُ: تَصِحُ فِي نَفْلِ.

وَعَنْهُ: فِي التّرَاوِيحِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتُ أَقْرَأً.

وَقِيلُ: قَارِئَةٌ دُونَهُمْ.

وَقِيلُ: ذَا رُحِم.

وَقِيلَ: أَوْ عَجُوْزًا، وَتَقِفُ خَلْفَهُمْ لَأَنَّهُ أَسْتُرُ.

وَعَنُهُ: تَقْتَلِي بِهِمْ فِي غَيْرِ القِرَاءَةِ، فَيَنْوِي الإمَامَةَ أَحَدُهُمْ، وَاخْتَارَ الآكَثَرُ الصَّحَّةَ فِي الجُمْلَةِ، لِخَبَرِي أُمَّ وَرَقَةَ المَامَّ وَالحَاصِّ، وَالجَوَابُ عَنِ الحَاصِّ رَوَاهُ أَبُو بَكُرِ المُرُّوذِيُّ بِإِسْنَادِ يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَإِنْ صَحَّ فَيَتَوَجَّهُ حَمْلُهُ عَلَى النَّفْلِ، جَمْعًا بَيْنَـهُ وَبَيْنَ النَّهِي، وَيُتُوجَّهُ احْتِمَالَ فِي الفَرْض، وَالنَّهِيُ لا يَصِحُّ، مَعَ أَنْهُ لِلكَرَاهَةِ، وَكذا الحَيْنَى.

وَقِيلَ: تَصِحُ بخُنْثَى، وَإِنْ قُلْنَا: لا يَؤُمُّ خُنْثَى بِسَاءً.

وَتَبْطُلُ صَلَّاةً امْرَأَةٍ بِجَنَّبِ رَجُلٍ لَمْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً.

فَصل

وَلا تَصِحُ إِمَامَةُ مُحْدِثِ أَوْ نَجِسٍ، وَلَوْ جَهِلَهُ الْمَامُومُ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ خِلافًا لِـ «الإشارَةِ»، وَ(ش)، ويَنسَاءُ فِي الحِبلافِ أَيْضًا عَلَى إِمَامَةِ الفَاسِقِ اِفِسْقِهِ بِذَلِكَ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: هُوَ أُمِينَ عَلَى طَهَارَتِهِ لا تُعْرَفُ إِلاَّ مِنْ جَهَتِهِ، فَإِذَا عَمِلْنَا بَقَرْلِيهِ لَـمْ يُشَهِلُ رُجُوعُهُ، كَمَا لَوْ أَقَرَّتُ بِانْقِضَاءِ العِدَّةِ وَزُوجُتُ ثُمَّ رَجَعَتْ، فَقَالَ: فَيَجِبُ لِهِذَا الْمَعْنَى أَنْ لاَ يَقْبَلَ قُولَةً قَبَلَ الدُّحُولُ فِي الصَّلاةِ، وَعَلَى أَنْ دُخُولُهَا فِي عَقْدِ النَّكَاحِ اعْتِرَافَةً بصِحْتِهِ، فَلَمْ تُصَدِّقَ، وَهَلَا مِنْ أَمْرِ الدَّينِ، فَقِيلَ: كَقَبْلِ الصَّلاةِ، وَعَلَّلَهُ الصَّلاةِ، وَعَلَى أَنْ دُخُولُهَا فِي عَقْدِ النَّكَاحِ اعْتِرَافَةً بصِحْتِهِ، فَلَمْ تُصَدِّقَ، وَهَلَا مِنْ أَمْرِ الدَّينِ، فَقِيلَ: كَقَبْلِ الصَّلاةِ، وَعَلَى أَنْ دُخُولُهُا فِي عَقْدٍ النَّكَاحِ اعْتِرَافَةً مُسَعِقًا وَاللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَامِقَ وَإِمَامُتُهُ عِنْدَنَا لا تَصِحُّ وَلاَنَّهُ مُتَلاعِبٌ، وَالْمَالَةِ فِي صَلَاةٍ، وَإِمْ عَلِمْ هُو أَوْ الْمَامُونُ فِيهِا. فَي الفُصُولُ بِأَنَّهُ فَامِقَ وَإِمَامُتُهُ عَنْدُكُ لا تَصِحُّ وَلاَنَّةُ مُؤْلِكُهُ وَلَى اللَّهُ فَامِقَ وَإِمَامُ فَا فَي النَّهُ مِنْ الْفُصُولِ بِأَنَّهُ فَامِقَ وَإِمَامُتُكُوا النَّهُ اللَّهُ فَامِقَ وَإِمَامُونُهُ فَي النَّهُ وَالْ فَي الْحُلُولُ وَاعْرُونُ وَلَى الْتَجْلُولُ وَعَلَمُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا فَيْ اللَّهُ وَلَا عَلَى الْعُلُولُ وَالْمَامُ الْعُلُولُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالْتُولُولُ وَالْمُؤْمُ وَلَهُ الْعَلَاقُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُومُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْولَامُ وَالْمُؤْمُ الْعُلُولُولُ فِي الْمُعْولُ الْمُؤْمُ الْولَامُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْعُولُولُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْولَامُ وَالْمُؤْمُ الْفُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ الْولِهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْولِلْولُولُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ

(ح): مخالفة الأثمة

وَعَنْهُ: يُبْنَى (و م ش) نَقَلَ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى، فِيْمَنْ صَلَّى بَعْضَ الصَّلاةِ وَشَكَّ فِي وُضُوفِهِ لَـمْ يُجْزِفُهُ إِلاَّ أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى وُضُوءٍ، وَلا تَفْسُدُ صَلاتُهُمْ، إِنْ شَامُوا قَدَّمُوا وَإِنْ شَامُوا صَلُّواْ فُرَادَى.

قَالَ القَاضِي: فَقَدْ نَصُ عَلَى أَنْ عِلْمَهُمْ بِفَسَادِ صَلاتِهِ لا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ إِعَادَةً، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ السُّلامِ فِي غَـيْرِ جُمُعَةٍ أَوْ

ويها (ف) الماد الرسام. وعَنْهُ: وَالْمَاهُومُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ و هـ) وَهُوَ القِيَاسُ لَوْلا الآثَرُ عَنْ عُمَـرَ، وَابْنِهِ، وَعَثْمَـانَ، وَعَلِيٍّ، قَالَـهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ كَغَيْرِ الحَدَثِ وَالنَّجَاسَةِ نَصَّ عَلَيْهِ، حَتَّى فِي إِمَام نَسِيَ الفَاتِحَة فِي الْآخُريَيْنِ، وَإِنْ عَلِمَهُ مَعَهُ وَاحِدٌ أَعَادَ الكُلُّ، نَـصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ القَاضِي وَالشَّيْخُ: يُعِيدُ العَالِمُ، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو طَالِبِ: إِنْ عَلِمَهُ اثْنَانِ وَأَنْكُرَ هُو أَعَادَ الكُلُّ، وَاحْتَـجُ بِخَبَرِ ذِي

وَلَا تُصِحُ إِمَامَةُ كَافِر (و).

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ أَسَرَهُۥ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ سَلامِهِ: هُوَ كَافِرٌ وَإِنْمَا صَلَّى تَهَزُّوْا فَنَصُّهُ: يُعِيدُ الْمَامُومُ، كَمَسَنْ ظَـنَ كُفْـرَهُ أَوْ حَدَثَـهُ

وَقِيلَ: لا (١)، كُمَنْ جَهلَ حَالَهُ.

وَإِنْ عُلِمَ لَهُ حَالَانِ، أَوْ إِفَاقَةً وَجُنُونٌ، لَمْ يَدْرِ فِي أَيْهِمَا الْتُمُّ وَأَمَّ فِيهِمَا فَفِي الإِعَادَةِ أُوجُهُ، ثَالِتُهَا إِنْ عَلِمَ قَبْلَ الصُّلاةِ إسلامَهُ وَشَكَ فِي رَدَّتِهِ لَمْ يُعِدُّ (م ٧)(٢).

وَلا إِمَامَةُ أَخْرَسَ بِنَاطِقٍ (و) وَلا بِمِثْلِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ر) خِلافًا لِلأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالكَافِي؛ لآنُهُ لَمْ يَسَأْتَ بِسَالاًصْلِ وَالبَدَلِ، وَالْأَمِّيُّ يَأْتِي بِالبَدَلِّ وَهُوَ الذَّكُرُ، وَلا إِمَامَةُ مَنْ بِهِ حَدَثٌ مُسْتَعِرٌ (و) وَفِيهِ بِمِثْلِهِ وَجْهَانِ (م ٨)(٣).

(١) تنبيه: قوله: (وإن قال بعد سلامه: هو كافرٌ وإنَّما صلَّى تهزُّوًا فنصُّه يعيد المأموم.. وقيل: لا). انتهى.

المنصوص هو الصّحيح من المذهب.

(٢) (مسألة – ٧) قوله: (وإن علم له حالان يعني الإمام، والحالان إسلامٌ وكفرٌ أو إفاقةٌ وجنونٌ لم يدر في أيّهما أي الحـــالين ائتـــمُّ وأمَّ فيهما ففي الإعادة أوجة، ثالثها: إن علم قبل الصَّلاة إسلامه وشكٌّ في ردَّته لم يعد). انتهى.

وأطلقهنَّ ابن تميم:

أحدها: يعيد مطلقًا، قدَّمه في الرِّعاية الكبرى، وصحَّحه في مجمع البحرين.

والوجه الثَّاني: لا يعيد.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّالث: الفرق وهو الصَّحيح من المذهب على ما اصطلحناه، جزم به في المغني والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ وغيرِهم.

قال في المغني ومن تبعه: فإن كان الإمام مُّن يسلم تارةً ويرتدُ أخرى لم يصلٌ خلفه حتَّى يعلم على أيِّ دينٍ هو، فإن صلَّى خلفــه، ولم يعلم ما هو، نظرنا: فإن كان قد علم قبل الصَّلاة إسلامه وشكُّ في ردَّته فهــو مســلمٌ، وإن علــم ردَّته وشـك في إســلامه لم تصــحُّ صلاته. انتهى.

ذكره في أوائل باب الإمامة.

(٣) (مسألة - A) قوله: (ولا إمامة من به حدث مستمرً، وفيه بمثله وجهان). انتهى.

احدهما: يصبح، وهو الصَّحيح، جزم به في الهداية والمذهب، والكافي، والعمدة والشَّرح والحاوي الكبير والوجيز، وغيرهم، وقدَّمه ابن تميم وغيره.

قال في المستوعب: ولا تصعُّ إمامة من به سلس البول بمن لا سلس به. انتهى.

وهو ظاهر كلام ابن عبدوسٍ في تذكرته، فإنَّه قال: ولا يؤمُّ أخرس ولا دائمٌ حدثه وعاجزٌ عن ركنٍ وأنثى، بعكسهم.

وقال في المحرُّر: ومن عجز: عن ركن أو شرطٍ لم تصحُّ إمامته بقادرِ عليه. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا تصعُّ. جزم به في الخلاصة والوجيز.

وصحَّمه في النَّظم، وقدَّمه في الرَّعايتين، وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص.

وَلا عَلَى الْأَصَحُ (ش) إمَامَةُ عَاجزِ عَنْ رُكُن أَوْ شَرْطٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الصَّجَّةَ، قَالَهُ فِي إمَام عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَعْجـزُ عَنْهَـا، وَلا خِلافَ أَنَّ الْمُصَلِّي خَلْفَ الْمُضْطَجَعُ لا يَضْطَجَعُ، وَتَصِيحُ بمِثْلِهِ، وَإِمَامَةُ مُتَيَمِّم بمُتَوَضَّى (و) وَلا تُكْسرَهُ (م) لآلًا «عَمْسرَو بْنَ العَاصَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلاسِل تَيَمَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ وَصَلَّى بأصحابهِ وَعَلِمُ النَّبِيُّ ﷺ،

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٣/٤)؛ وَأَبُو ذَاوُدُ (٣٣٤)، وَغَيْرُهُمَا، مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْرَّحْمَنَ بْن جُبَيْر، عَنْ عَمْرو، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ بلا خِلافٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيْضًا عَنْ أَبِي قَيْس عَنْ عَمْرُو، وَفِيهِ ﴿ أَنَّهُ غَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأُ وُصُوءَهُ لِلْصَّلاةِ»، وَلَيْسَ فِيهِ التُّيمُّمُ، وَأَعَلُ غَيْرُ وَاحِدِ الآَوَّلَ بِالتَّانِي، وَيَتَوَجُّهُ اخْتِمَالُ، وَهُوَ مُتَوَجَّةٌ عَلَى أَصْلِنَا، لآنَ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ ضِرُورِيَّةٌ، وَلِهَذَا يُقَيِّـــُدُ

وَلا تَصِحُ إِمَامَةُ أُمِّيٌّ (و) نِسْبَةٌ إِلَى الْأُمَّ، وَقِيلَ إِلَى أُمَّةِ العَرَبِ وَهُوَ مَنْ يُدْخِمُ فِي الفَاتِحَةِ حَرْفًا لا يُدْخَـمُ، أَوْ يُحِيــلُ

المُعْنَى بِلَحْنِهِ.

وَعَنْهُ: لا تَصِيحُ كَبعِثْلِهِ فِي الْأَصَحُ (م ر).

وَفِي إِعَادَةِ مَنْ عَلِمَ بَعْدَ سَلامِهِ أَوْ شَكَ فِيهِ وَأَسَرٌ فِي صَلاةٍ جَهْرٍ وَجْهَان (م ٩)(١).

وَإِنْ بَطَلَتْ صَلاةً قَارِئِ خَلْفَ أُمِّيًّ، فَفِي إِمَامٍ وَجْهَانِ (م 10)⁽¹⁾

وَإِنِ اقْتَدَى قَارِئٌ وَأَمِّيٌّ بِأُمِّيٌّ فَإِنْ بَّطَلَ فَرْضُ القَارِئِ فَهَلْ يَبْقَى نَفْلاَ فَتَصِحُ صَلاتُهُمْ، أَمْ لا يَبْقَى فَتَبْطُلُ، أَمْ إلا إلإِمَامَ؟

وأسرٌ في صلاة جهر وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على ثلاث مسائل يشبه بعضهن بعضًا، قال ابن تميم: وإن شك القارئ هل إمامه أمَّي أم لا في صلاة سـر صحّت، فإن بان أمُّيًّا فوجهان، وإن كان في صلاة جهرٍ ولم يجهر فهل يعيد؟ على وجهين. انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن صلَّى قارئٌ خلف من جهل كونه قارنًا أو شكُّ فيه في صلاة سرٌّ صحَّت، وإن بـــان أمَّيّــا أو أســرٌ في صلاة جهر وما ادَّعي أنَّه قرأ فوجهان.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين: وإن علم أنَّه أمِّيٌّ لمَّا سِلَّم فوجهان.

وقال في المغني والشُّرح: فإن صلَّى القارئ خلف من لا يعلم حاله في صلاة الإسرار صحَّت، وإن كان يسرُّ في صلاة الجهـر ففيــه وجهان: عدم الصَّحَّة، ذكره القاضي، زاد الشَّارح: وذكره ابن عقيلٍ أيضًا؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّه لو أحسن القراءة لجهر.

والوجه الثاني: تصحُّ. انتهي.

وقال ابن رزين: فإن أسرٌ في الجهر لم تصحُّ، إذ الظَّاهر أنَّه لو أحسن لجهر، وقيل: تصحُّ. انتهى. وقال في مجمع البحرين فإن شكَّ القارئ في أُمَّيَّةٍ إمامه في صلاة سرَّ صحَّت صلاته؛ لأنَّ الظَّاهر كون من يتقـدُم إماسًا قارفًا، وإن كان في صلاة جهر فأسرً، لم تصحُّ في أصحُّ الوجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه إذا علم بعد سلامه أنَّ إمامه أمَّيُّ أنَّه يعيد، وأنَّه إذا أسرٌ في صلاة جهرٍ لم يعلم هل هو أمَّيٌّ أم لا أنَّــه لا يعيــد، وكذا لو شك فيه هل هو أمَّى أم لا.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن بطلت صلاة قارئ خلف أمِّي ففي إمام وجهان). انتهى.

قال ابن تميم: فلو أمُّ أمِّيُّ قارئًا فقط بطلت صلاة القارئ وفي الإمام وجهان. انتهى.

وقال في الرِّعاية الكبرى: وإن أمَّ أمِّيٌّ قارتًا وحده بطلت صلاة القارئ، وقيل: فرضًا، وفي الإمام وجهان. انتهى.

قلت: حيث حكمنا ببطلان صلاة القارئ بطلت صلاة الإمام، وحيث قلنا تنقلب نفلًا صحَّت صلاته، والله أعلم.

وكلام الزُّركشيّ ونقله في المسألة الآتية يوافق ما قلنا، وكذا كلام ابن تميم، وابن حمدان الآتي يوافق ما قلنا في الفرع النَّاني.

قلت: وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف في باب النَّيَّة في هذه المسألة بعينها، فإنَّه قال: وإنَّ اعتقد كلُّ منهما أنَّه إمام الآخــر أو مأمومــه لم يصحُّ، نصُّ عليهما، وكذا إن نوى إمامة من لا يصحُّ أن يؤمُّه: كامرأةٍ تؤمُّ رجلاً لا تصحُّ صلاة الإمام، في الأشهر، وكذا أمِّيُّ قـارئّ.

فهذه المسألة الأخيرة هي مسألة المصنّف الَّتي أطلق الخلاف فيها هنا فيما يظهر، واللَّه أعلم.

فِيهِ أَوْجُهُ (م ١١)^(١).

وَجَوَّرَ الشَّيْخُ اقْتِدَاءَ مَنْ يُحْسِنُ قَدْرَ الفَاتِحَةِ بِمَنْ لا يُحْسِنُ قُرْآنًا وَقَتَحَ هَمْزَةَ ﴿اهْدِنَا﴾ مُحِيلٌ فِسي الآصَحُ كَضَمَّ تَاءِ ﴿انْعَمْت﴾، وكَسْر كَافِ ﴿إِيَّاكَ﴾.

وَتَصِحُّ إِمَامَةُ إِمَامٍ الحَيِّ وَهُوَ إِمَامُ مَسْجِدِ رَاتِبِ العَاجِزِ عَنِ القِيَامِ (م ر) لِمَرَضٍ يُرْجَى زَوَالُهُ (م ر) وَيُصَلُّونَ جُلُوسًا. وَقَالَ فِي الحِلافِ: هَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالقِيَاسُ: لا تَصِحُّ.

وَفِي الإِيضَاحِ رِوَايَةً: قِيَامًا، وَاخْتَارَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَالنَّحْقِيقِ (و).

وَعَنْهُ: تُصِيحُ مُعَ غَيْرِ إِمَامِ الْحَيِّ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَ زُوَالُهُ (و).

وَفِي الإِيضَاحِ وَالمُنْتَخَبِ أِنْ لَمْ يُرْجَ صَحَّتَ مَعَ إِمَامِ الحَيِّ قِيَامًا، فَعَلَى المُذْهَبِ فِي الآوَلَى إِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ عَلَى الأَوْلَى إِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ عَلَى الآصَحّ.

وَقِيلَ: الجَاهِلُ وُجُوبَ الجُلُوسِ وَإِنِ ابْتَدَأَ قَائِمًا ثُمَّ اعْتَلُّ فَجَلَسَ أَتْمُوا قِيَاسًا وَلَـمْ يَجُـزُ الجُلُـوسُ، نَـصُّ عَلَيْهِ، وَذَكَـرَ الحَلْوَانِيُّ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِمَامَ الحَيِّ.

وَإِنْ أَرْتِجَ عَلَى الْمُصَلِّي فِي الفَاتِحَةِ وَعَجَزَ عَنِ الإِثْمَامِ فَهُوَ كَالعَاجِزِ عَنِ القِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، يَأْتِي بِمَــا يَقُــدِرُ عَلَيْـهِ لا يُعِيدُهَا.

ذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا وَسَبَقَ فِي آخِرِ النَّيَّةِ: يَسْتَخْلِفُ.

وَإِنْ تَرَكَ الإِمَامُ رُكَنًا أَوْ شَرُطًا عِنْدَهُ وَحْدَهُ عَالِمًا أَحَادَ المَأْمُومُ (ش) لآنَ القِيَاسَ لَمَّا مَنْعَ انْعِقَادَ صَلاةِ الإِمَامِ، وَإِمَامَتِـهِ كَالكُفْرُ وَاسْتِنْابًار القِبْلَةِ مُنِعَ، وَلِتَعَلَّر نِيَّةِ الإِمَامَةِ مِنْ عَالِم بِفَسَادِ صَلاتِهِ.

وَعَيْنَدَ صَاحِبَ الْمُسْتَوْعِب: يُعِيدُ إِنْ عَلِمَ فِي الصَّلاةِ، كُلَّذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي إِمَامٍ يَعْلَمُ حَدَثَ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَـانَ رُكْنَـا أَوْ شَرْطًا عِنْدَ المَّامُوم فَعَنْهُ: يُعِيدُ المَّامُومُ.

(١) (مسألة - ١١) قوله: (وإن اقتدى قارئ وأمّي بامّي فإن بطل فرض القارئ فهل يبقى نفلاً فتصبح صلاتهم، أم لا يبقى فتبطل، أم إلا الإمام؟ فيه أوجهًا. انتهى.

قال الزَّركشيّ: فإن كان خلفه فإنَّ صلاتهما تفسد، وهل تبطل صلاة الإمام؟ فيه احتمالان، أشسهرهما البطـلان. انتهـى وقـال في الرَّعايتين: فإن كانا خلفه بطل فرض القارئ في الأصحُّ وبقي نفلا، وقيل: لا يبقى فتبطل صلاتهم، وقيل: إلاَّ الإمام. انتهى.

زاد في الكبرى: وقيل: في صلاة القارئ والأمّيّ خلف الأمّيّ ثلائة أوجو: البطلان والصّحّة، وقيــل في روايــة: والشّالث تصــحُ في النّفل دون الفرض. انتهى.

وفي الرَّعاية طرقٌ غير ما تقدَّم، وحكى ابن الزَّاغونيُّ وجهًا: أنَّ الفساد يختصُّ بالقارئ، ولا تبطل صلاة الأسيِّ، قال: واختلف القائلون بهذا الوجه في تعليله، فقال بعضهم: لأنَّ القارئ تكون صلاته نافلةً فما خرج من الصُّلاة، فلم يصر الأمُّيُّ بذلك فـذَّا، وقال بعضهم: صلاة القارئ باطلةً على الإطلاق، لكنَّ اعتبار معرفة هذا على النَّاس أمرٌ يشتُّ، ولا يمكن الوقوف عليه، فعفي عنه للمشقَّة، قال الزَّركشيِّ: ويحتمل أنَّ الخرقيُّ اختار هذا الوجه، فيكون كلامه على إطلاقه. انتهى.

وقال ابن تميم: إن كانا خلفه بطل فرض القارئ وفي بقائه نفلا وجهان، فإن قلنا بصحَّته فصـــلاة الجميـع صحيحـة، وإن قلنــا: لا تصحُّ، بطلت صلاة المأموم، وفي صلاة الإمام وجهان. انتهى.

وقال قبل ذلك: وفي صحَّة صلاة القارئ خلف الأمِّيِّ نافلةً وجهان، أصحُّهما لا تصحُّ. انتهى.

فتلخُص أنَّ الزَّركشيِّ جزم بفساد صلاة المأموم القارئ والأمِّيِّ، وأنَّ أشهر الاحتمالين بطلان صلاة الإمام، وأنَّ ابن حمدان قدَّم أنَّ صلاة القارئ تبقى نفلا.

قلت: ظاهر كلام المصنّف في باب النّيّة في مسائل كثيرةٍ أنّها تنقلب نفلا على المقدّم عنده، كما إذا أحرم بفرضٍ فبان قبل وقته، أو بطل الفرض الّذي انتقل منه، وكذا لو فعل ما يفسد الفرض فقط، كترك القيام والصّلاة في الكعبة، والاتتمام بمتنفّل، إذا قلنا لا يصــحُّ الفرض، والانتمام بصبيّ إن لم يعتقد جوازه، فإنَّ المقدم عنده وهو المذهب انقلابه نفلا، فلتكن هذه المسألة كذلك، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الصلاة

اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و هـ ش) لاغْتِقَادِ المَّأْمُومِ فَسَادَ صَلاةِ إِمَامِهِ، كَمَا لَوْ اعْتَقَدَهُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَبَانَ خِلافَهُ. وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَثَنْيْخُنَا (و م) كَالإِمَامِ، لِحُصُولِ الغَسرَضِ فِي مَسَائِلِ الخِلاف، وَهُـوَ الاجْتِهَـادُ أَوِ التَّقْلِيدُ (م١٢)(١)، وَكَعِلْمَ الْمَأْمُومَ لَمَّا سَلَّمَ فِي الْأَصَحُّ.

ُ وَفِي الْمُسْتَوَعِبُ: إِنْ كَانَ فِي وُجُوبِهِ عِنْدَ الْمَامُومِ رِوَايَتَان فَفِي صَلاتِهِ خَلْفَهُ رِوَايَتَان، كَذَا قَالَ، وَمَنْ تَرَكَ رُكُنَـا أَوْ شَـرْطًا مُخْتَلَفًا فِيهِ بِلا تَأْوِيلٍ وَلا تَقْلِيدٍ أَعَادَهُ، ذَكَرَهُ الآجُرِّيُّ (ع)، لِتَرْكِهِ فَرْضَهُ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي تَـرَكَ الطَّمَأْنِينَـةَ وَصَلَّـى

وَعَنْهُ: لا، لِخَفَاء طُرُق عِلْم هَذِهِ المَسَائِل.

وَعَنْهُ: إِنْ طَالَ، قَالَ ابْنُ عَقِيل وَجَمَاعَةٌ: لا يَجُورُ أَنْ يُقْدِمَ عَلَى فِعْل لا يُعْلَمُ جَوَازُهُ ويَفْسُقُ، أَيْ إِنْ كَانَ مِمَّا يُفْسِقُ بهِ، كَمَا جَزَمَ بهِ فِي الفُصُول فِي عَامِّيٌ شَرِبَ نَبيذًا بلا تَقْلِيدٍ، وَهُوَ مَعْنَى كَلاَم القَاضِي وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يُصَرِّحُ القَاضِي بِالْقِسْقِ فِي مَوْضِع، وَصَرَّحَ بهِ فِي آخَرَ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْهُ وَلَمْ يُخَالِفْهُ، وَوَجَدْت بَعْضَ المَالِكِيَّةِ ذَكَرَ عَدَمَ الجَوَارُ (ع) وَهُوَ مَعْنَى كَـــلام الآجُرِّيُّ السَّابِقُ وَغَيْرُو، وَذَكَرَ الآصْحَابُ أَنَّ العَالَمِيُّ إِذَا نَرَلَتْ بِهِ حَادِثَةٌ يَلْزَمُهُ حُكُمٌ، وَذَكَرَهُ فِي التَّمْهَيٰدِ (ع) وَأَنَّهُ التَّقْلِيكُ.

وَظَاهِرُ كَلَامٍ جَمَاعَةٍ: أَنَّ الْمُؤثِّرُ [إنَّمَا] هُوَ اعْتِقَادُ التَّحْرِيمِ، وَإِذَا لَمْ يَفْسُقْ مَنْ أَتَى مُخْتَلَفًا فِيهِ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَـهُ وَلَـمْ تُـرَدُّ شَهَادَتُهُ؛ لآنَ لِفِعْلِهِ مَسَاغًا فِي الْجُمْلَةِ، فَهَذَا أُولَيْ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ لَزِمَتْ الجُمُعَةُ أَهْلَ السَّوَادِ لَفَسَقُوا بِتَركِهَا، فَقَالَ: لَــمْ يَفْسُقُوا، لآنَّـهُ مُخْتَلِفٌ فِـي وُجُوبِهُـا عَلَيْهِـمْ [بِهِمْ]، كَمَا يَقُولُ أَبُو حَنِيَفَةٍ: لَوْ كَانَ فِي الْمِصْرِ أَرْبَعَةُ أَنْفُسَ لَزِمَتْهُمْ الجُمُعَةُ، وَلَمْ يَفْسَقُوا بِتَرْكِهَــا لِلإِخْتِـلَافِ فِي وُجُوبِهَــا، وَيَأْتِي كَلامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي إُمْهَاتِ الآوْلادِ: هَلْ يَأْتُمُ مَنْ وَطَيئَ أَمَتُهُ الْمُزَوْجَةِ؟ وَكَلامُــهُ فِسَي الكَـافِي أَنْـهُ جَمَـعَ بَيْسَ الجَـاهِلِ بالتخريم والناسي بعَدَم التَّأْثِيم.

⁽١) (مسألة - ١٢): قوله: (وإن ترك الإمام ركنًا أو شرطًا عنده وحده عالًا أعاد المأموم، وإن كان ركنًا أو [شنرطًا] عند المأموم فعنه يعيد المأموم، اختاره جماعةً، وعنه: لا، اختاره الشّيخ وشيخنا كالإمــام لحصــول الغـرض في مسّـائل الخــلاف، وهــو الاجتهــاد أو التقليد). انتهى.

وأطلقهما في الرّعايتين، والحاويين:

أحمدهما: لا يعيد، وهو الصَّحيح، قدَّمه ابن تميم والشَّارح ومال إليه، واختاره الشَّيخ الموفَّق والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وصاحب الفسائق وغيرهم.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لو فعل الإمام ما هو محرَّمٌ عند الماموم دونه، ممَّا يسوغ فيه الاجتهاد صحَّت صلاته خلفه، وهو المشهور عن

وقال في موضع آخر: الرَّوايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافًا، وإنَّما ظاهرها أنَّ كلُّ موضعٍ يقطع فيــه بخط المخــالف تجــب الإعادة، وما لا يقطّع فيه بخطإ المخالف لا يوجب الإعادة، وهو الّذي تدلُّ عليه السُّنَّة والآثار وقياس الأصول. انتهى. والرُّواية الثَّانية: يعيد، اختاره ابن عقيلٍ، وجزم به في الإفادات، وقدَّمه في المحرَّر، وصحَّحه في النَّظم.

فهذه اثنتا عشرة مسألةً قد صحَّحت وألله أعلم.

باب موقف الجماعة

يُسْتَحَبُّ وُقُوفُ الجَمَاعَةِ خَلْفَ الإِمَامِ (و) وَلا يَصِحُ قُدَّامَهُ بِإِخْرَامِ فَأَكْثَرَ، لآنَهُ لَيْسَ مَوْقِفًا بِحَالٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَا: تُكْرَهُ، وَتَصِيحُ (و م) وَالْمَرَادُ: وَأَمْكَنَ الاقْتِدَاءُ، وَهُوَ مُتَّجَةً.

وَقِيلَ: تَصِحُّ جُمُعَةً وَنَحْوُهَا لِعُذْرٍ.

اخْتَارَهُ مُثَنِيْخُنَا، وَقَالَ: مَنْ تَأْخُرَ بِلِّا عُدْرٍ فَلَمَّا أَذِنْ جَاءَ فَصَلَّى قُدَّامَهُ عُـزُرَ، وَالاعْتِبَـارُ بِمُؤَخَّرِ القَـدَمِ، وَإِلاَّ لَـمْ يَضُسُرُ، كَطُول الْمَامُوم، وَيُتَوَجَّهُ العُرْفُ، وَإِنْ تَقَابَلا ذَاخِلَ الكَعْبَةِ صَحَّتْ فِي الْأَصَحُّ (و).

وَإِنْ جَعَلَ ظَهْرُهُ إِلَى ظَهْرٍ إِمَامِهِ فِيهَا صَحُّ؛ لآنَّهُ لا يُعْتَقَدُ خَطَوُّهُ، وَإِنْ جَعَلَ ظَهْرُهُ إِلَى وَجْهِهِ لَمْ يَصِحُ لآنَهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَقَابَلا حَوْلُهَا صَحَّتْ (ع).

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ الْمَأْمُومِ فِي جَهَتَيْنِ (و).

قَالَ فِي الخِلافِ: وَأُوْمَأُ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ أَبِي طَالِبٍ.

وَقِيلُ: وَجِهَةٍ (خ).

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: إِنْ كَانْ خَارِجَ المَسْجِدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَعْبَةِ مَسَافَةٌ فَوْقَ بَقِيَّةِ جِهَاتِ المَّامُومَيْنِ فَهَلْ يُمْنَعُ الصَّحَّةَ كَالجِهَةِ الرَاحِدَةِ أَمْ لا؟ فِيهِ وَجُهَانِ، ويَقِفُ الوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ [و] فَإِنْ بَانَ عَدَمُ صِحَّةِ مُصَافَّتِهِ لَمْ تَصِحَّ. وَجُهَانِ، ويَقِفُ الوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ [و] فَإِنْ بَانَ عَدَمُ صِحَّةِ مُصَافَّتِهِ لَمْ تَصِحَّ . وَالْمَاهُ فِي صِحَّةِ صَلاتِهِ وَجُهَانِ وَالْمُهُ أَعْلَمُ كُمَنْ لَمْ يَحْضُرُهُ أَحَدٌ، فَيَجِيءُ الوَجْهُ: تَصِحُّ مُنْفُرِدًا، وكَصَلاتِهِمْ قُدُامَهُ فِي صِحَّةِ صَلاتِهِ وَجُهَانِ

وَتَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي رَجُلٍ أَمَّ رَجُلاً قَامَ عَنْ يَسَارِهِ: يُعِيدُ، وَإِنْمَا صَلَّى الإِمَامُ وَحْدَهُ، وَظَاهِرُهُ: تَصِحُ مُنْفَرِدًا، دُونَ الْمَامُوم، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى إِلْغًاء نِيَّةِ الإِمَامَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر.

وَّنُقَلَّ جَعْفُرٌ فِي مُسْجِدٍ مِخْرَابُهُ غَصَّبُ قَدْرَ مَا يَقُومُ الْإِمَامُ فِيَّدِ: صَلاةُ الإمَام فاسِدَةٌ، وَإِذَا فَسَدَتْ صَلاتُهُ فَسَدَتْ صَلاةُ الْإِمَامُ وَيُوْ خَلْفَهُ، وَإِلاَّ أَدَارَهُمَا، فَإِنْ شَقَّ تَقَدَّمُ الإِمَامُ، الْمُمُومِينَ، وَإِلاَّ أَدَارَهُمَا، فَإِنْ شَقَّ تَقَدَّمُ الإِمَامُ، وَاللهُ مَامُ، وَإِلاَّ أَدَارَهُمَا، فَإِنْ شَقَّ تَقَدَّمُ الإِمَامُ، وَأَنْ مُنْ وَرَاقِهِ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُهُ وَقَفَا خَلْفَهُ، وَإِلاَّ أَدَارَهُمَا، فَإِنْ شَقَّ تَقَدَّمُ الإِمَامُ، وَلَوْ تَأْخُرَ الآيْمَنُ قَبْلَ إِحْرَامِ الدَّاخِلِ لِيُصَلِّيَا خَلْفَهُ جَازً.

وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمُعْالِي وَالرَّعَايَةِ ؟ بَلْ أُولَى؛ لآنَهُ لِغَرَضِ صَحِيحٍ، وَكَتَفَاوُتِ إِخْرَامِ اثْنَيْنِ خَلْفَهُ، ثُمَّ إِنْ بَطَلَتْ صَلاهُ أَخْدِهِمَا تَقَدَّمَ الأَخْرُ إِلَى الصَّفِّ، أَوْ إِلَى يَمِينِ الإِمَامِ، أَوْ جَاءَ آخَرُ، وَإِلاَّ نَوَى الْمُفَارِقَةَ، وَلَوْ أَذْرَكَهُمَا جَالِسِينَ أَخْرَمَ، وَلا

وَقِيلَ: إِنْ وَقَفَ إِمَامٌ بَيْنُهُمَا فَفِي الكَرَاهَةِ (و هــ) احْتِمَالان.

يعني إذا صلُّوا قدَّام الإمام، وقلنا لا تصحُّ صلاتهم، فهل تصحُّ صلاة الإمام أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقـه ابـن تميـم، وصــاحب

أحدهما: تصحُّ صلاته، قدَّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثّاني: لا تصحّ.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقال المصنّف في نكت الحُوّر: الأولى أن يقاّل: إن نوى الإمامة بمن يصلّي قدّامه مع علمه لم تنعقــد صِلاتــه، كمــا لــو نــوت المـرأة الإمامة بالرّجال؛ لأنَّه يشترط أن تنوي الإمامة بمن يصحُّ اقتداؤه به، وإن نوى الإمامة ظنًّا واعتقادًا أنَّهم يصلُّـون خلف فصلُّـوا قدَّاسـه انعقدت صلاته، عملا بظاهر الحال، كما لو نوى الإمامة من عادته حضور جماعةٍ عنده. انتهى.

⁽١) (مسألة - ١): قوله: ويقف الواحد عن يمينه.

فإن بان عدم صحَّة مصافَّته لم تصحُّ، والمراد كمن لم يحضره أحدٌ، فيجيء الوجــه: تصـحُّ منفـردًا، وكصلاتهــم قدَّامــه في [صحَّــة]

وَفِي الجِلافِ وَغَيْرِهِ فِي الفَدِّ: قَامَ مَقَامًا لا يَجُورُ أَنْ يَقُومَهُ مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِالنَّهْيِ، لآجُلُ صَلاتِهِ، فَفَسَـدَتْ، كَقُـدًام الإمَام، وَوُقُوفُهُ إِلَى جُنَّبِ أَمْرَأَةٍ مُشْتَرِكَانِ فِي النَّهْيِ، وَوُقُوفُ الإمَامِ وَسَطَ الصَّفُّ مُشْتَرِكُونَ فِي النَّهْي، وَوُقُوفُ الإمَامِ خَلَفَ المَّامُومِ نَهَى عَنْهُ لآجُلِ فَسَادٍ صَلاةً المَّامُوم، بِلَالِيلِ جَوَازٍ وُقُوفُ المُنْفَرِدِ حَيْثُ شَاءَ، وَلا بَأْسَ بِقَطْعِ الصَّفَّ عَسَنْ يَمِينِهِ أَوْ خَلْفِهِ، وَكَذَا إِنْ بَعُدَ الصَّفُّ مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ تَوَسُّطُهُ الصُّفِّ لِلْخَبرِ.

وَمَنْ صَلَّى عَنْ يَسَارِهِ رَكْعَةً فَٱكْثَرَ مَعَ خُلُوٌّ يَمِينِهِ لَمْ تَصِحُّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمييميُّ، وَالشَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ (و).

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ خَلْفَهُ صَفٌّ، وَمَنْ صَلِّى فَذًا خَلَّفَهُ رَكْعَةً وَقِيلَ: أَوْ أَحْرَمَ، وَاخْتَارَهُ فِي الرَّوْضَةِ، وَذَكَرَهُ روَايَةً.

وَقِيلَ: لِغَيْرِ غَرَضِ لَمْ يَصِحُّ.

وَعَنَّهُ: إِنْ عَلِمَ النَّهِيِّ.

وَفِي النَّوَادِرِ رَوَايَةٌ تَصِحُ لِخَوْفِهِ تَضْيِيقًا، وَذَكَرُهُ بَعْضُهُمْ قَوْلاً، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لِعُذْرِ

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا (و).

وَعَنْهُ: فِي النَّفْلِ، وَبَنَاهُ فِي الفُصُولِ عَلَى مَنْ صَلَّى بَعْضَ الصَّلاةِ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الاثْتِمَامَ، وَحَيْثُ صَحَّـتُ فَـالْمَرَادُ مَـعَ الكَرَاهَةِ، وَيُتَوَجُّهُ، إِلاَّ لِعُذْرٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام شَيْخِنَا وَقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ.

وَقَالَ فِي التَّعْلِيقِ: يَقِفُ فَذًا فِي الجِنَازَةِ، زُوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلاً. وَلاَّحْمَدُ (٣/ ٢١٧) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ العُمَرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَنَسٍ أَنْ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَهُ وَقَالُهُ أَبُو الوَفَاءِ وَأَبُو الْمَعَالِي، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ إِنْ تَعَيَّنَ صَفًّا ثَالِئًا، قَالَ فِي الفُصُول: َفَتَكُونُ مَسْأَلَةَ مُعَايَاةٍ.

وَإِنْ خَافَ فَوْتَ رَكُمُةٍ فَرَكُمَ وَخَدَهُ ثُمُّ دَخَلَ الصَّفَّ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَالإِمَامُ رَاكِعٌ، صَحَّت.

وَعَنْهُ: لا، وَعَنْهُ: إنْ عَلِمَ النَّهْيَ.

وَإِنْ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَلَمْ يَسْجُدُ وَنِي المُنْتَخَبِ وَالْمُوجَزِ: أَوْ سِنْجَدَ فَفِي الصُّحَّةِ رِوَايَتَانِ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَهِلَ النَّهْيَ صَحَّتْ (م ٢)(١)، وَإِنْ فَعَلَهُ لِغَيْرِ غَرْضٍ لَمْ تَصِحُ فِي الآصَحَ، وَأَطْلَقَ فِي الفُصُولِ فِيمَا إِذَا كَــانَ

(١) (مسألة - ٢) قوله: (وإن خاف فوت ركعة فركع وحده ثمُّ دخل الصُّفُّ، أو وقف معه غيره والإمام راكعٌ، صحَّت).

[وعنه: لا. وعنه إن علم النَّهي] وإن اعتدل قائمًا ولم يسجد وفي المنتخب والموجز: أو سجد ففي الصُّحَّة روايتان، وعنه: إن جهل النهى صحّت. انتهى.

وأطلق الرُّوايات الثُّلاث في الكافي، والشُّرح، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهنُّ: تصحُّ مطلقًا، وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز وشرح ابن رزين.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في الهداية والمستوعب والخلاصة والمقنع والمحرَّر، والنَّظـم، وحواشـي المصنّـف علـى المقنع وغيرهم، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وغيره. والرَّواية الثَّانية: لا تصحُّ مطلقًا، اختاره المجد في شرحه، وقدِّمه في الرَّعايتين، ومختصر ابسن تميــم وإدراك الغايــة وغــيرهم، قــال في

المذهَّب: بطلت في أصحُّ الرُّوايتين، وهو ظاهر ما جزم به في تجريد العناية.

والرُّواية النَّالثة: إن علم النَّهي لم تصحُّ، وإلاَّ صحَّت، ونصُّ عليها، وجزم به في الإفادات، وشرح الطُّوفيُّ على الخرقيُّ، وقدَّمه في المغنى، ونصره، وحمل هو والشَّارح كلام الخرقيُّ عليه.

قال الزَّركشيِّ: صرف أبو محمَّله كلام الحرقيُّ عن ظاهره، وحمله على ما بعد الرُّكوع ليوافق النَّصوص وجمهور الأصحاب. انتهى. وأطلق الأولى والثَّالثة في التُّلخيص، والبلغة، ومجمع البحرين، والفائق، وغيرهم.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ الخلاف المطلق إنَّما هو في الرُّوايتين الأوليين.

والرُّواية النَّالثة: أضعف منهما عند المصنِّف، لكونه لم يدخلها في إطلاق الخلاف، والَّذِي يظهر أنَّها أقوى بالنَّســـبة إلى المنصــوص، وكثرة الأصحاب، ولدليلٍ يساعدها، والله أعلم. لِغَرَضٍ فِي إِذْرَاكِ الرُّكْعَةِ لِخَبَر أَبِي بَكْرَةَ وَجْهَيْنِ، وَلَعَلَّ الْمَرَادَ قَبْلَ رَفْعِ الإِمَامِ، وَلَهُ أَنْ يُنَبَّهَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ بِنَخْنَحَـةٍ أَوْ كَـلام، وَيَتَبْعَهُ (م) وَيُكْرَهُ بِجَذْبِهِ فِي المُنْصُوص (و م).

وَقِيلَ ٰ يَحْرُمُ (خَ) اَخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ عَبْدَهُ أَوْ ابْنَهُ لَمْ يَجُــزَ؛ لآنُـهُ لا يَمْلِـكُ التَّصَـرُفَ فِيــهِ حَـالَ العِبَـادَةِ كَالآجْنَبِيِّ.

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى ظَهْرِ غَيْرِهِ فِي زِحَامِ (و هـ ش) نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنَ عُمَرَ قَالَهُ فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، وَلَمْ يُنْكَـرْ، وَعَمَـلاً بِالعُرْفِ، وَلا عِبْرَةَ بِمَنْ كَرِهَهُ، كَمَنْ يَكْرَهُ التَّرَاصُّ فِي الصَّفَّ، وَمَنَعَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، فَيُومِئُ مَا أَمْكَنَهُ (و م) كَالبَهِيمَةِ، وَأَجَــابَ العُرْفِ، وَلَجَــابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: يَسْجُدُ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً.

وَكَغَيْرِ حَاجَةٍ وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ.

وَعَنْهُ: لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ زَوَالُهُ، وَلَوْ احْتَاجَ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ أَوْ رَجْلَيْهِ فَوَجْهَان (م ٣)(١).

قَالَ أَبُو المَعَالِي: وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ سُجُّودٌ إِلاَّ عَلَى مَتَاعِ غَيْرَو صَحَّتْ، كَهَٰذِهِ المَسْأَلَةِ، وَجَعَلَ طَـرَفَ المُصَلِّـي وَذَيْـلَ الشُّـوْبِ أَصْلاَ لِلْجَوَاز، نَقَلَ ابْنُ هَانِي: يَقُومُ بَيْنَ رَجُلَيْن، إِذَا عَلِمَ أَنْهُ لا يَشْقُ

وَلا يَصِحُ وُقُوفُ امْرَاةٍ فَذًا، وَصَحَّحَهُ فِي اَلكَافِي، وَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رَجُلٍ فَقَالَ جَمَاعَةً: فَذَ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ عَـنُ أَكُثُر الأصْحَابِ.

ُ وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَبُو الوَفَاء (م \$)(٢).

وَإِنْ وَقَفَتْ مَعَ رِجَالِ لَمْ تَبْطُلْ صَلاةً مَنْ يَلِيهَا (هـ) وَخَلْفَهَا (هـ) فِيهِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَاخْتَـــارَهُ جَمَاعَــةٌ، كَوُتُوفِهَــا فِي غَيْرٍ صَلاةٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِيمَنْ يَلِيهَا روايَة تُبْطِلُ.

وَفِي الفُصُولِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَأَلَا أَحْمَدَ تَوَقُّفَ، وَذَكَرَهُ مُنْهِخُنَا المُنْصُوصِ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكُور.

وَقِيلَ: وَمَنْ خَلْفُهَا.

وَقِيلَ: وَأَمَامَهَا، وَلا تَبْطُلُ صَلاتُهَا (و) خِلافًا لِلشَّرِيفِ وَأَبِي الوَفَاء، لِلنَّهْيِ عَنْ وُقُوفِهَا، وَالوُقُوفِ مَمَهَا، فَهُسَا سَوَاءً، وَقِيلَا: وَأَمَامَهَا، وَلا تَبْطُلُ صَلاتُهَا (و) خِلافًا لِلشَّرِيفِ وَأَبِي الوَفَاء، لِلنَّهْيِ عَنْ وُقُوفِهَا، وَالوُقُوفِ مَمَهَا، فَهُسَا سَوَاءً، وَعِنْدَ الحَنْفِيَّةِ: لَمَّا أَمِرَ الرَّجُلُ قَصْدًا بِتَأْخِيرِهَا فَتَرَكَ الفَرْضَ بَطَلَتْ صَلاتُهُ وَلَمَّا أَمِرَتْ هِي ضِمِننَا أَثِمَتْ فَقَطْ، فَسَرُادُوا عَلَى الكِتَابِ فَرْضًا بِخَبْرِ وَاحِدِ: وَاعْتَذَرُوا بِأَنَّهُ مَشْهُورٌ، فَيَلْزَمُهُمْ فَرْضِيَّةُ الفَاتِحَةِ وَالطَّمَانِينَةُ وَغَيْرٍ ذَلِكَ، وَشَرَطَ الحَنْفِيَةُ لِلْمُحَاذَاةِ شُرُوطًا يَطُولُ ذَكْرُهَا.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى:

أحدهما: لا يجوز، قال المجد في شرحه: هذا الأقوى عندي، وهو قول إسخاق بن راهويه.

والوجه الثَّاني: يجوز، ويلزمه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقدَّمه في مجمع البحرين.

قال ابن تميم: والتَّفريع على الجواز.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن وقفت امرأة مع رجل فقال جماعة: فـذ -يعـني: الرَّجـل-، وذكـره صـاحب الحـرّر عـن اكـثر الأصحاب، وعنه: لا، اختاره القاضي وأبو الوفاء). انتهى.

وأطلقهما في المذهِّب، والمستوعب، والحرَّر، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والحاويين، والفائق وغيرهم:

إحداهما: يكون فذًا، وهو الصُّحيح، ذكره الجد عن أكثر الأصحاب، كما قال المصنِّف، وتبعه في عجمع البحرين.

قلت: منهم ابن حامدٍ، وأبو الحطّاب، وابن البنّا، واختاره الشّيخ في المغـني، وجـزم بـه في الهدايـة والمُقنـع والتّلخيـص والحلاصـة ونهاية ابن رزينٍ وتجريد العناية وغيرهم، وقدّمه في الرّعايتين والنّظم.

والرُّواية الثَّانية: لا يكونُ فذًّا، اختاره القاضيُّ وابن عقيلٍ كما قَالَ الصَّفْ.

⁽۱) (مسألة - ۳): قوله: (ويلزمه أنْ يسجد على ظهرِ غيره في زحام نصٌّ عليه، ولو احتاج أن يضم يديـه أو رجليـه فوجهـان). هي.

وَالتَزَمُ الْحَنَفِيَّةُ صِحَّةً صَلاةِ الجِنَارَةِ، وَاعْتَذَرُوا بالنَّهٰيِ عَنْ حُضُورِهَا، فَلَمْ يُؤْخَذُ عَلَيْنَا تَرْتِيبٌ فِي الْمُعَامِ فِيهَا، وَالْـتَزَمَ القاضي أَنْهَا مَنْهِيَّةٌ عَنْ حُضُورِ سَايِرِ الصَّلَوَاتِ، فَلا فَرْقَ، وَالأَوْلَى مَا سَبَقَ مِنْ عَــدَم النَّهْيِ فِي الكُـلُ، وَاحْتَـجُ القَـاضِي عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا النَّاخِيرُ؛ لآنَّهُ مَأْمُورٌ فَتَكُونُ مَأْمُورَةٌ وَلَمْ تَبْطُلُ صَلاتُهَا.

َ ۚ وَصَٰفُ تَأَمُّ مِنْ النِّسَاءِ لاَ يَمْنَعُ افْتِدَاءَ مَنْ خَلْفَهُنَّ مِنْ الرِّجَال، خِلافًا لِلْحَنفِيَّةِ، فَتَبْطُلُ صَلاتُهُمْ وَلَــوْ كَـانُوا مِثَـةَ صَـفَّ، لِتَأَكِّدِ إِسَاءَتِهِمْ فِي الْمُوقِفَى، بِخِلافِ امْرَأَةٍ فِي صَفٌ رِجَال، فَإِنَّ أَبَا يُوسُفَ وَمُحَمَّدًا أَبْطَلا صَلاةً اثْنَيْنِ عَنْ جَنْبَيْهُــا، وَتَسَالِبُو مُتَنَفِّهُ مِنْ مُنْهُمُ مِنْ وَقَلْمِهِ مُنْهُمُ مِنْ وَمُنْ الْمُرَاةِ فِي صَفٌ رِجَال، فَإِنَّ أَبَا يُوسُف خَلْفَهُمْ يُحَاذِيهَا، وَإِنْ أَمُّهَا رَجُلٌ وَقَفَتْ خِلْفَهُ، وَإِنْ وَقَفَتْ يَسَارَهُ.

فَظَاهِرُ كَلامِهِمَ: إِنْ لَمْ تَبْطُلُ صَلاتُهَا وَلا مَنْ يَلِيهَا فَكَرَجُلٍ، وَكَذَا ظَـاهِرُ كَلامِهِـم: تَصِحُ إِنْ وَقَفَـتْ يَمِينَـهُ، وَيَتَوَجُّهُ وقع مَنْ مِنْ أَوْرِونَا وَمِنْ مِنْ وَمِنْ مِنْ وَقِيلًا فَكَرَجُلٍ، وكذا ظَـاهِرُ كَلامِهِـم: الوَجْهُ فِي تَقْدِيمِهَا أَمَامَ النُّسَاء؛ لآنَّهُ خِلافُ السُّنَّةِ.

وَفِي التَّعْلِيقِ فِي الصَّلَاةِ قُدَّامَ الإمَامِ قَالَ: إِذَّا كَانَ الإِمَامُ رَجُلاً وَهُوَ عُرْيَانَ، وَالمَأْمُومُ امْرَأَةً، فَإِنْهَا تَقِفُ إِلَى جَنْبِهِ. وَإِنْ وَقَفَ الخَنَاثَى صَفًا، وَلَمْ تَبْطُلُ صَلاةً رَجُلٍ بِجَنْبِ امْرَأَةٍ، وَلا صَلاتُهَا، وَيَخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ فَذًا بِوُقُوفِهِ مَعَهَا، صَحَّ،

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: وَالآبْعَدُ القَوْلُ بِصِحْتِهِمْ صَفًّا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوَجَّهُ قَوْلُهُمْ بِأَنَّ الفَسَادَ يَقَسَعُ فِـي غَـيْرِ مُعَيَّـنٍ كَـالَمَنِيِّ وَالرَّبِحِ مِنْ غَيْرٍ مُعَيَّنٍ، فَإِنْ سَلَّمْنَا بِنَاءًا عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَإِلاَّ مَنَعْنَا الحُكْمَ فِيهِمَا

وَإِنْ أَمْ رَجُلٌ خُنْثَى صَبِّعٌ فِي الْآصَعِّ، فَقِيلَ: يَقِفُ عَنْ يَعِينِهِ. وَقِيلَ: خَلْفَهُ (م ٥)(١).

وَانْمِقَادُ الجَمَاعَةِ بِالصَّبِيِّ وَمُصَّافَّتِهِ كَإِمَامَتِهِ؛ لآنُهُ لِيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَقَرْضُهُ نَفْلٌ بِمخِلاف المَرْأَةِ.

وَقِيلَ: يَصِيحُ، فَيَقِفُ رَجُلُ وَصَبَيُّ خَلَّفَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (و).

وَعَلَى الآوَّل: عَنْ يَمِينِهِ أَوْ جَانِبَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الجِلافَ مَذَا وَرِوَايَةً أَبِي طَالِبٍ: عَنْ جَائِبَيْهِ، وَمَنْ صَحَّتْ صَلاتُهُ صَحَّتْ مُصَافَّتُهُ، وَإِلاَّ فَلا، إلاَّ مَنْ جَهِلَ حَسَدَتُ نَفْسِهِ وَجَهلَ مُصَافَةٌ (و).

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: كَجَهْلِ مَأْمُوم حَدَثُ إِمَام، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَفِي الفُصُوُّلِ: إِنَّ بَانَ مُبْتَدِعًا أَعَادُ؛ لآنَ الْبُندِعُ لا يُوَمَّ، بخِلاف المُخدِث، فَإِنَّ الْمُتَيَمَّمَ يُوَمَّ. وَإِمَامَةُ النِّسَاءُ تَقِفُ فِي صَفِّهِنَّ وَسَطًا، وَالآشْهَرُ يَصِحُّ تَقَدِيمُهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيسَدَ مَرْفُوعًا تُصَلِّي مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ وَلا تَقْدَمُهُنَّ. `

وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِمَامَ وَلا مَنْ وَرَاءَهُ صَحَّ أَنْ يَأْتُمْ بِهِ إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ وَهُوَّ وَالإِمَامُ فِي المُسْجِدِ (و م ش). وَعَنَّهُ: لا.

. وَعَنْهُ: يَصِيحُ فِي النَّفْلِ: وَعَنْهُ: وَالفَرْضِ مُطْلَقًا، (هـ) كَظْلُمَةٍ وُضَرَرٍ وَعَنْهُ: لا يَضُرُّ الِنْبَرُ. وَعَنْهُ: لِجُمُعَةٍ وَنَخْوِهَا، وَإِنْ رَآهُ أَوْ مَنْ وَرَاءَهُ فِي بَعْضِهَا فِي المَسْجِدِ صَبَحٌ، وكذا خارِجَهُ مَعَ إمْكَانِ الاقْتِنَاءِ، جَسْزَمَ بِـهِ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن أمَّ رجلٌ خنثى صبحَّ في الأصبحُّ، فقيل: يقف عن يمينه، وقيل: خلفهُ). انتهى.

أحدهما: يقف عن يمينه، وهو الصّحيح.

قال المجد في شرحه: والصَّحيح عندي على أصلنا أنَّه يقف عن يمينه، لأنَّ وقوف المرأة جنب الرَّجـــل غــير مبطــل، ووقوف خلف احتمال كونه رجلا فذًا، ولا يختلف المذهب في البطلان به.

قال: ومن تدبُّر هذا بفهم علم أنَّ قول القاضي وابن عقيل سهوٌ على المذهب. انتهى.

قال الشَّيخِ في المغني والشُّرح: الصَّحيح أنَّه يقف عن يمينه، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى.

والوجه الثَّاني: يقف خلفه، اختاره القاضي وابن عقيلٍ، وقدَّمه ابن تميم وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، وجزم به في المستوعب.

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة

أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ الصَّحِيح فِي المَذْهَبِ (وَ هـ) وَلَوْ جَاوَزُ ثَلاثُمِائَةِ ذِرَاعِ (ش) أوْ كَانَتْ جُمُعَةٌ فِـي دَار وَدُكَّانُ (م) وَجَزَمَ فِي الجِرَقِيِّ وَالكَافِي وَنِهَايَـةٍ أَبِي الْمَعَالِي وَغَيْرِهَـا بِاعْتِبَـار اتَّصَـال الصَّفُّـوفِ (خَ) عُرْفُـا، وَزَادَ فِي التَّلْخِيصِ وَالرِّعَايَةِ: أَوْ ثَلاثَةُ أَذْرُعِ لِظَاهِرِ الآمْرِ بِالدُّنُوَّ مِنْ الإِمَامِ، إلاَّ مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ، وَاعْتَبَرَ فِي المُغْنِي اتَّصَالَ الصُّفُــوف، التَّلِيلُ، وَاعْتَبَرَ فِي المُغْنِي اتَّصَالَ الصُّفُــوف، وَفَسَّرُ ذَلِكَ ۚ بَبُعْدٍ غَيْرٍ مَّعْتَادٍ، وَلا يُمْنَعُ الاَّقْتِدَاءُ، وَاعْتَبَرَهُ فِي الْشُرْحِ، وَفَسَّرَهُ بِبُعْدٍ غَيْرٍ مُعْتَادٍ بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِمْكَانَ الاقْتِـدَاءِ؛ لأَنْهُ لا نَصَّ فِيهِ وَلا إِجْمَاعَ، فَرَجَعَ إِلَى العُرْفِ.

وَقِيلَ: يُمْنَعُ شُبَّاكَ وَنَحْوُهُ، وَحُكِيَ رَوَايَةً، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا قَالَ جَمَاعَةً مَعَ القُرْبِ الْمُصَحَّح نَهْرٌ تَجْـرَي فِيـهِ السُّـفُنُ، أَوْ طَرِيقٌ وَلَمْ تَتَّصِلُ فِيهِ الصُّفُوفُ، إنْ صَحَّتْ الصُّلَاةُ فِيهِ، زَادَ صَاحِبُ المُحَرِّر: بأنْ يَكُونَ بَيْنَ صَفَّيْنِ مَا يَقُومُ فِيهِ صَفٌّ آخَــرُ، وَهُوَ مَعْنَى كَلام القَاضِي وَغَيْرِهِ، لِلْحَاجَةِ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَصِيحٌ، أَخْتَارَهُ الأَكْثَرُ لِلْأَثَارِ (وَ هـ).

وَعَنْهُ: يَصِحُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (وَ م ش).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَهُوَ القِيَاسُ ثُوكَ لِلْكَاثَارِ وَمِثْلُهُ إِذَا كَانَ بِسَنِينَةٍ وَإِمَامُهُ بِأُخْرَى؛ لآنَّ المَاءَ طَرِيقَ وَلَيْسَتَ الصُّفُوفُ مُتَّصِلَةٌ، وَالْمَرَادُ: فِي غَيْرِ شَيْدًةِ الحَوْف، كَمَاً ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَٱلْحَقَ الآمِديُّ بالنَّهَرِ النَّارَ وَالبَّثْرَ.

وَقِيلَ: وَالسُّبُعُ، وَقَالَهُ أَبُو المَعَالِي فِي الشُّولُةِ وَالنَّارِ.

وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ عُلُوُّ الإِمَامِ كَثِيرًا (و هـ م) لآنًا فِعْلَهُ فِي خَبَرٍ سَهْلٍ يَدُلُّ [عَلَى] أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلنَّحْرِيمِ. وَعَنْهُ: إِنْ لُمْ يُرِدُ التَّعْلِيمَ (وَ ش).

وَ عَلَى: إِنْ فَعَلَ لَمْ تَصِحُ صَلاتُهُ (وَ م) وَإِنْ سَاوَاهُ بَعْضُهُمْ صَحْتُ صَلاتُهُ وَصَلاتُهُمْ فِي الْآصَحِ (وَ م) زَادَ بَعْضُهُمْ: بلا كَرَاهَةٍ (وَ هَا) وَفِي النَّازِلِينَ إِذَا الحِلافُ، وَالكَثِيرُ ذِرَاعٌ عِنْدَ القَاضِي، وَقَدَّرَهُ أَبُو الْمَعَالِي بِقَامَةِ الْمَامُومِ، لِحَاجَتِهِ إِلَى رَفْعِ

وَفِي الخِلافِ: وَلاَنَّهُ لا يُمْكِنُهُ أِنْ يَقْتَدِيَ بِهِ إِلاَّ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَكَذَا عَلْلَهُ فِي الفُصُولِ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: وَهُوَ مُكْرُوهُ.

ُوعَنِّ الْحَنَفِيَّةِ كَالقَوْلَيْنِ، وَلا بَأْسَ بِعُلُوِّ المَأْمُومِ، نَصَّ عَلَيْهِ (ش) وَلا يُعِيدُ الجُمُعَةَ مُصَلِّبِهَا فَوْقَ المَسْجِدِ (م). وَيُكْرَّهُ وُقُوفٍ الإِمَامِ فِي المِحْرَابِ بِلا حَاجَةٍ (وَ هـ) كَضييقِ المَسْجِدِ.

وَعَنْهُ: لا، كُسُجُودِهِ فِيهِ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَنُّ

وَإِتَّخَاذُ الْمِحْرَابِ مُبَاحٌ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا أُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الطَّاق، وَقَدْ كَرِهَهُ عَلِيٍّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو ذَرٌّ، وَقَالَ الحَسنُ: الطَّـاقُ فِي الْمَسْجِدِ أَحْدَثُهُ النَّاسُ، وَكَانَ يَكْرَهُ كُلُّ مُحْدَثٍ، وَعَنْ سَالِم بْن أبي الجَعْدِ: لا تَزَالُ هِذِهِ الْأَمَّةُ بِخَيْرِ مَـا لَـمْ يَتْخِـذُوا فِـي مَسَاجِدِهِمْ مَذَابِحَ كَمَذَابِحِ النُّصَارَى، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا يَكُرَّهُ أَنْ يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ يُشْرِفُ، وَعَنْ عَلِيمٍ أَنْـهُ كَـانَ إِذَا مَـرً بمَسْجَدٍ يُشْرَفُ قَالَ: هَلَوْ بَيعَةً، فَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ يَتَوَجَّهُ مِنْهُ كَرَاهَةُ المِحْرَابِ، وَافْتَصَرَ ابْنُ البَنَّاءِ عَلَيْهِ، فَدَلَّ أَنْهُ قَــالَ بِـهِ، وَفِيــهِ أَيْضًا كَرَاهَةُ الصَّلاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الْمُشْرِفَةِ، وَلَمْ أُجِدْهُ فِي كَلامِ الْآصْحَابِ.

وَلا فِي كَلام أَحْمَدُ إِلاَّ هُنَا.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ الآجُرُّيُّ وَابْنُ عَقِيلِ وَابْنُ الجَوْزِيِّ، لِيَسْتَدِلُ بهِ الجَاهِلُ، وَكَالْمَسْجِدِ وَالجَـامِع، وَفِيهمَـا فِي آخِـر الرُّعَايَةِ: أَنْهُمَا فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَالْمُرَادُ: وَلا يُبْنَى مَسْجِدٌ ضِوَارًا، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: يَبْنِي مَسْجِدًا إِلَى جَنْبِ مَسْجدٍ؟ قَالَ: لا تُبْنِي الْمَسَاجِدَ لِيُعَدِّيَ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَقَالَ صَالِحٌ: قُلْت لآبِي: كَمْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُــونَ بَيْـنَ الْمَسْجَدَيْنِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَبْنُـوا إِلَى جَانِيهِ مَسْجِدًا؟ قَالَ: لا يُبْنَى مَسْجِدٌ يُرَادُ بهِ الضَّرَارُ لِمَسْجِدِ إِلَى جَنْبهِ، فَإِنْ كَثْرَ النَّاسُ حَتَّى يَضِيقَ عَلَيْهِمْ فَلا بَــأْسَ أَنْ يُبْنَى وَإِنْ قَرُبَ مِنْ ذَلِكَ. فَاتَّفَقَتْ الرَّوَايَةُ أَنَّهُ لا يُبْنَى لِقَصْدِ الضَّرَارِ، وَإِنْ لَمْ يُقْصَدُ وَلا حَاجَـةً فَرِوَايَشَانِ، رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى: لا يُبْنَى، وَاخْتَارُهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ يَجِبُ هَدْمُهَا، وَقَالَهُ فِيمَا بَنَى جِوَارَ جَامِعِ بَنِي أَمَيَّةً.

وَظَاهِرُ رِوَايَةِ صَالِحٍ؛ يُبْنَى (م ٦)^(١).

نَقَلَ أَبُو دَاوُد نِي مِحْرَابٍ يُرِيدُ أَنْ يَنْحَرِفَ عَنْهُ الإِمَامُ، قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يُحَوَّلَ وَيُحَرَّفَ، وَأَنَّهُ يُكُرَهُ أَنْ يَكُونَ أَسْـفَلَ غَلِّـةٍ المَسْجِدِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ المَسْجِدِ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْجِدِ بَيْتُ غَلَّةٍ.

وَلَوْ جُعِلَ فَوْقَ الحَوَانِيَتِ مَسْجِدًا وَغُلَّتُهَا لِرَجُلِ، قَالَ: هَذَا لا بَأْسَ بِهِ، قِيلَ لَـهُ: فَتَخْتَارُ الصَّلاةَ فِي غَيْرِهِ؟ قَـالَ: لا، وَيُكْرَهُ تَطَوُّعُهُ مَوْضِعَ المَكْتُوبَةِ بِلا خَاجَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ م).

وَقِيلَ: تَرْكُهُ أُولَى كَالْمَامُوم.

وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الوُقُوفُ بَيْنَ السُّوَارِي، قَالَ أَحْمَدُ: لآنَّهُ يَقْطَعُ الصَّفِّ.

قَالَ بَعْضِهُمْ: فَتَكُونُ سَارِيَةً عَرْضُهَا مَقَامُ ثَلاثَةٍ بلا حَاجَةٍ وَيَتَوجُهُ أَكْفَرُ، أَوْ العُرف، وَمِثْلُهُ نَظَائِرُهُ وَلِهَـذَا لَمَّا جَـزَمَ القَاضِي بأنَّهُ يَرْجَعُ فِي العَمَلَ فِي الصَّلاةِ إِلَى العُرْفَ، وَيَحَثَ مَعَ الشَّافِعِيَّةِ فِي تَقْدِيرهِمْ بثَلَاثِ خُطُوَاتٍ.

قَالَ:َ القَدْرُ الَّذِي يَخْرُجُ بَهِ مِنْ حَدُّ القِلَّةِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلاثِ، وَلِهَذَا جَعَلُوا خِيَازَ الشُّرُطِ ثَلاثًا، وَقَالُوا: الثَّلاثُ آخِرُ حَدٌّ القِلَّةِ، وَفِي هَذَا المَوْضِع جَعَلُوا الثَّلاثَ فِي حَدِّ الكَثْرَةِ، وَمَا دُونَ الثَّلاثِ فِي حَدِّ القِلَّةِ، وَهَذَا خِـلافُ الأصُولِ وَعَنْـهُ: [لا] يُكْرُهُ (و) كَالْإِمَام.

وَيُكْرَهُ اتَّخَاذُ غَيْر إمَام مَكَانًا بِالمَسْجِدِ لا يُصَلِّي فَرْضَهُ إلاَّ بهِ.

وَيُبَاحُ ذَلِكَ فِي الْنَفْلِ، جَمْعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ، وَالْحَتَارُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يُكُرُهُ دَوَامُسهُ بِمَوْضِعِ مِنْهُ، وَقَالَ الْمَرُّوذِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ لا يُوطِّنُ الْآمَاكِنَ وَيَكْرَهُ إِيطَانَهَا.

وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتُ فَاضِلَةً (ش) وَيَتُوجُّهُ احْتِمَالٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا سَبَقَ مِـنْ تَحَرِّي نَقِرَةِ الإِمَـام؛ لأَنَّ عِتْبَـانَ لَمَّـا لِمَـمْ يَسْتَطِعْ المَسْجِدَ طَلَبَ مِنْ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانَ فِي بَيْتِهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ (٨٤٠): اتْخَذَهُ مُسْجِدًا.

وَلَانَ سَلَمَةً كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُسْحَفِ، وَقَالَ: إنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلاةَ عِنْدَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٠٢، م: ٥٠٩).

وَنَهُيُّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ عَنْ إِيطَانِ الْمُكَانِ كَإِيطَانِ البَّعِيرِ، فِيهِ تَمِيمُ بْنُ مَحْمُودٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَقَالَ البُّخَارِيُّ: فِي إسْنَادِ حَدِيثِهِ نَظُرٌ.

ثُمُّ يُحْمَلُ عَلَى مَكَّان مَفْضُولٍ، أَوْ لِخَوْف ِرِيَاءٍ وَنَحْوِهِ، وَظَاهِرُهُ أَيْضًا: وَلَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ، كَاسْتِمَاعٍ حَليسْتْ، وَتَلاريس، وَإِفْتَاء، وَنَحْوهِ، وَيَتَوَجُّهُ: لا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ اتَّفَاقًا لاَّنَّهُ يُقْصَدُ.

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (ولا يبني مسجدًا ضرارًا يعني لمسجدٍ آخر لقربه وإن لم يقصد الضّرار ولا حاجــة إليــه فروايتــان، روايــة محمَّد بن موسى: لا يبني، واختاره شيخنا وأنَّه يجب هدمها، وقال فيما بنى جوار جامع بني أميَّة، وظاهر رواية صالح: يبني). انتهى. الصَّحيح ما احتاره الشّيخ تقيُّ الدِّين، واللَّه أعلم.

تنبيه: ليس في باب العذر في ترك الجمعة والجماعة، وباب صلاة المريض شيء من المسائل التي فيها الخلاف المطلق.

فهذه ستُّ مسائل قد صحّحت، ولله الحمد.

باب العذر في ترك الجمُعة والجماعة

يُعْلَرُ فِيهِمَا بِمَرْضٍ، وَبِخُوف حُدُوثِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرُ بِإِثْيَانِهَا رَاكِبًا، أَوْ مَحْمُولاً، أَوْ تَبَرَّعَ أَحَدَّ بِهِ، أَوْ بِأَنْ يَقُودَ أَعْمَى لَزَمَتُهُ الجُمُعَةُ.

ُ وَقِيلَ: لا، كَالْجَمَاعَةِ، نَقَلَ الْمُوذِيُّ فِي الجُمُعَةِ: يَكُتَرِي وَيَرْكَبُ، وَحَمَلُهُ القَاضِي عَلَى ضَعْف عَقِب المَسرَضِ، فَأَمَّا مَعَ الْمَرْض فَلا يَلْزُمُهُ لِيقَاء العُذْر.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ يَخْضُرُ الجُمُعَةَ فَيَعْجِزُ عَنِ الجَمَاعَةِ يَوْمَنْنِ مِنْ التَّعَـبِ، قَـالَ: لا أَدْرِي، وَبِمُدَافَعَةِ أَحَـٰدِ الآخْبَنَيْنِ وَبِحَضْرَةِ طَعَامٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَيَشْبَعُ، لِخَبَرِ أَنَسٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٧٢، م: ٥٥٧)، وَلا يَعْجَلُنَ حَتَّى يَفْرُغُ مِنْهُ

وَعَنَّهُ: مَا يُسْكِنُ نَفْسَهُ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً فَي الْجُمُعَّةِ، وَذَكَرَ ابْنُ خَامِدٍ، إنْ بَدَأ بِالطَّعَامِ ثُسمٌ أَقِيمَتْ الصَّلاةُ ابْتَدَرَ إلَى الصَّلاةِ، لِخَدِيثِ عَمْرِو ابْنِ أُمَيَّةً أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ دُعِيَ إلَى الصَّلاةِ وَهُوَ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا، فَقَامَ وَصَلَّى.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٠٨، م: ٣٥٥).

َ كَذَا قَالَ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ مَعَ عَدَمِ الحَاجَةِ، وَبِخَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، وَلَوْ تَعَمَّدَ سَــبَبَ المَـال، خِلافًـا لابْــنِ عَقِيــلٍ فِــي الجُمُعَةِ، قَالَ: كَسَائِر الحِيَّل لإسْقَاطِ العِبَادَاتِ، كَذَا أَطْلَقَ، وَاسْتَذَلُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ خَافَ ظُلْمًا فِي مَالِهِ فَلْيَجْعَلْهُ وَقَايَةً لِدِينِهِ، وذَكَرَهُ الحَلاُّلُ.

أَوْ ضَائِعٌ يَرْجُوهُ، أَوْ مَعِيشَةٌ يَخْتَاجُهَا، أَوْ مَالَّ ٱسْتُؤْجِرَ عَلَى حِفْظِهِ، وَبِخَوْف مُعْسِرٍ حَبَسَهُ، أَوْ لَزَّهُ، أَوْ تَطْوِيــلُ إِمَــام، أَوْ مَوْتُ قَرِيبِهِ، نَصْ عَلَيْهِ.

وْ تُمَريضُهُ.

وَنَقَلَ أَبُنُ مَنْصُورٍ فِيهِ: وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَخْدُمُهُ، وَأَنَّهُ لا يَتْرُكُ الجُمُعَةَ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَخْدُمَهُ إِلاَّ أَنْ يَتَضَرَّرَ وَلَمْ يَجِدْ بُدًا مِنْ حُضُورِهِ، أَوْ رَفِيقِهِ أَوْ فَوْتِ رُفَقَتِهِ، وَبِغَلَبَةِ نُعَـاسٍ يَخَافُ فَوْتَهَا فِي الوَقْتِ، وَكَذَا مَعَ الإِمَامِ.

وَقِيلَ: فِي الجَمَاعَةِ لا الجُمُعَةِ.

وَقِيلَ: لا، فِيهِمَا، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يُعْذَرُ فِيهِمَا: بِخَوْفِهِ نَقْضَ وُضُوثِهِ بِانْتِظَارِهِ، وَبِالتَّاذِّي بِمَطَرِ، أَوْ وَحُلِ (م) فِي الجُمْعَةِ.

وَعَنْهُ: سَفَرًا، وَيَرِيحِ بَارِدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ: مُظْلِمَةً.

وَقِيلَ: ربع شنيدة.

وَعَنْهُ: سَفَرًا.

وَعَنْهُ: كُلُهَا عُذَرٌ فِي سَفَرِ لا حَضَرِ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرِ زَادَ مُسْلِمٌ فِي يَسَوْمٍ جُمُعَةٍ إِذَا قُلْت أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلا تَقُلْ حَيُّ عَلَى الصَّلاةِ، قُلْ: صَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ، فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَقَـالَ: فَعَلَـهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ بِنِّي، يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَعَنِ ابْنِ خَمَرَ مَرْفُوعًا أَنْهُ كَانْ يَأْمُرُ الْحَوَّقُ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ فِي السُّفَرِ أَنْ يَقُولَ: أَلَا صَلُّوا فِي حَالِكُمْ.

وَلِمْ يَقُلُ ابْنُ مَاجَهُ (٩٣٧): فِي السُّفَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٩٠١، م: ٦٦٩).

فَدَلُّ عَلَى العَمَل بأيُّهمَا شَاءً، وَيَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِي الجَّامِع.

وَفِي الفُصُولِ: يُعَلَّدُ فِي الجُمُعَةِ بِمَطَرٍ وَيَرْدٍ وَخَوْفٍ وَفِيْنَةٍ، كُلَاا قَالَ.

وَنَقُلَ أَبُو طَالِبٍ: مَنْ قَدَرَ يَلْهَبُ فِي الْمَطَرِ فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، ثُمَّ قَالَ: لَوْ قُلْنَا: يَسْعَى مَعَ هَلِهِ الْآغَذَارِ لَآذَهَبْت الحُشُوعَ، وَجَلَبْت السَّــهُوَ، فَتَرَكَـهُ أَفْضَـلُ، وَقَــالَ: وَالزُّلْزَلَةُ عُذْرٌ؛ لأَنَّهَا نَوْعُ خَوْفٍ.

والولون عدار الله على عوص الله على الله على دفع النّعاس ويُصلّل مَعَهُمْ الفَضَلُ، وَأَنَّ الآفضَلُ تَـرَكُ مَـا يَرْجُوهُ لا مَـا يَخَافُ تَلَقَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ الرُّخَصَ غَيْرُ الجَمْعِ الْفَضَلُ، وَيَأْتِي كَلامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الجُمْعَةِ، وَظَاهِرُ كَـلامِ أَبِي الْمَعَالِي أَنَّ كُلُّ مَا أَذْهَبَ الْحُمُعُمُ عَلْرُ الجَمْعِ الْفَضَلُ، وَيَأْتِي كَلامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الجُمْعَةِ، وَظَاهِرُ كَـلامٍ أَبِي الْمَعَالِي أَنَّ كُلُّ مَا أَذْهَبَ الْحُمْعُ وَالْإِفْتَاءِ. كُلُّ مَا أَذْهَبَ الْحُمْورُ المَسْجِدِ مَنْ أَكُلَ بَصَلاً أَوْ فُجْلاً وَنَحْوهُ حَتَى يَذْهَبَ رِيحُهُ.

وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَان، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ خَلا المَسْجِدُ مِنْ آدَمِسِيٌّ، لِتَـاَذِّي المَلائِكَةِ، وَالْمَرَادُ حُضُورُ الجَمَاعَةِ، وَلَوْ لَـمْ تَكُـنُ بِمَسْجِدٍ، وَلَوْ فِي غَيْرٍ صَلاةٍ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ قَوْلِهِ فِي الرَّعَايَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الفُصُولِ: تُكْرَهُ صَلاةً مَنْ أَكُلَ ذَا رَائِحَـةٍ كَرِيهَةٍ مَـعَ بَقَائِهَا، أَرَادَ دُخُولَ المُسْجِدِ أَوْ لا.

وَفِي المُغْنِي فِي الآطَجِمَةِ: [يُكُرُّهُ] أَكُلُ [كُلًّ] ذِي رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ لأَجْلِ رَائِحَتِهِ أَرَادَ دُخُولَ المَسْجِدِ أَوْ لا، وَقَالَ ابْسنُ البَسْ فِي أَحْكَام الْمَسَاجِدِ: (بَابُ مَا تُجَنُّبُ الْمَسَاجِدُ وَيُمْنَعُ مِنْهُ فِيهَا لِمُحْرَمَتِهَا).

وَمِمَّا ذُكِرَ خَبَرُ جَابِرِ المَذْكُورِ لِخَبَرِ أَنْسَ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَلَوِهِ الشَّجَرَةِ فَلا يَقْرَبُنَّا وَلا يُصَلِّي مَمَنَا وَلِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ: فَلا يَأْتِيَنُّ

مُتَّفِّقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٨٥٣، م: ٥٦١).

وَلِمُسْلِم (٦٧ ه) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ: فَلا يَقْرَبَنُ مَسْجِدَنَا، فَإِنْ الْمَلاثِكَةَ تَتَاذًى مِمَّا يَتَأذّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ وَفِي الصَّحِيخِيْسِ أَنّ عُمَرَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَالَ عَنِ البَصَلَ وَالنُّومِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنْ الرُّجُلِ آمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى

وَّتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَغِيرَةَ فِي المُسْجِدِ وَقَدْ أَكُلَ ثُومًا، وَقَالَ: إِنَّ لَكِ عُذْرًا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨١٧٦)، وَأَبُو دَاوُد (٣٨٢٦).

وَاحْتَجَّ بِهِ الشَّيْخُ عَلَى أَنَّهُ لا يَحْرُمُ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لا يُخْرَجُ.

وَاطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَعْنَى كَلامٍ الْمَالِكِيَّـةِ وَالشَّافِيئَةِ وَخَيْرِهِمْ، لَكِينَ إِنْ حَـرُمَ دُخُولُـهُ وَجَـبَ

وَسِئَالُهُ أَبُو طَالِبٍو: إِذَا شِهُمُ الْإِمَامُ رِيحَ النُّومِ يَنْهَاهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَقُولُ: لا تُؤذُوا أَهْلَ المَسْجِدِ بِرِيحِ النُّومِ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمْرَ بِإِخْرَاجٍ رَجُلٍ مِنْ المَسْجِدِ شَمَّ مِنْهُ رِيحَ الثُومِ. قَالَ بَعْضُ الْأَطِبُّاء: يَقْطُعُ الرَّائِحَةَ الكَرِيهَةَ مِنْ الْمُأْكُولُ مَضْغُ السَّلَابِ أَوْ السُّعْدِ

وَيُتَوَجُّهُ مِثْلُهُ مَنْ بِهِ رَائِحَةً كَرِيهَةً، وَلِهَذَا سَالُهُ جَعْفُرُ بَنُ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّفْطِ يُسْرَجُ بِهِ، قالَ لَمْ أَسْمَعْ فِيسِهِ بِشَهَيْءٍ، وَلَكِسَنْ يُتَأَذِّى بِرَائِحَتِهِ، ذَكَرَهُ أَبْنُ البِّنَّا فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ.

وَيُعْذَرُ مَنْ عَلَيْهِ قَوَدٌ إِنْ رَجَا الْعَفْوَ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ جَمَاعَةٌ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رَجَاهُ عَلَى مَال، لا مَنْ عَلَيْهِ حَدًّ، أَوْ [حَدًّ] قَذْفُو، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ وَجْهُ إِنْ رَجَا العَفُورَ.

وَلا يُعْذَرُ بِمُنْكُرِ فِي طَرِيقِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنُ الْمُقْصُودَ لِنَفْسِهِ لا قَضَاءُ حَقٌّ لِغَيْرِهِ، قَالَ فِي الفُصُول: كَمَا لا يَتْرُكُ الصَّــلاةَ عَلَى الجِنَازَةِ لأَجْلِ مَّا يَتَبَعُهَا مِنْ نَوْحٍ وَتَعَدَادٍ فِي أَصَحُ الرُّوايَتُين، كَذَا هُنَا، كَذَا قُالَ، وَلا بِما لجَهْل بِمالطَّرِيقِ إِذَا وَجَدْ مَنْ يَهْدِيدِ، وَكَذَا بِالْعَمِّي.

وَقَالَ فِي الفُنُونِ: الإسْقَاطُ بِهِ هُوَ مُقْتَضَى النَّصُّ.

﴿ وَفِي الفُّصُولِ: لَلْرَضُ وَالعَمَى مَعَ عَدَمُ القَائِدِ لا يَكُونُ عُلْرًا فِي حَقَّ الْمُجَاوِرِ فِي الجَامِعِ [وَالْمُجَاوِرَ] لَــهُ لِمَـدَمُ المُشَـقَّةِ، قَالَ فِي الخِلافِ وَغَيْرُو: وَيَلْزَمُهُ إِنْ وَجَدَ مَا يَقُومُ مَقَامَ القَائِدِ، كَمَدُّ الحَبْلِ إِلَى مَوْضِعِ الصَّلاقِ، قَالَ فِي الفُنُونِ أَيْضًا: وَمَعْلَمُهُ لِغَيْرِو، وَيُصَلِّي جُمُعَةً فِيهَا دُعَاءٌ لِبُغَاةِ، وَيُنْكِرُهُ بِحَسَبِهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَغْلَمُ.

باب صلاة المريض

يُصَلِّي قَائِمًا (ع) وَلَوْ مُعْتَجِدًا بِشَيْء، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: لا يَلْزَمُهُ اكْتِرَاءُ مَنْ يُقِيمُهُ وَيَغْتَجِدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَتَّ لِضَرَرِ أَوْ تَسَاخُر بُرْء فَقَاعِدًا (و) وَيَتَرَبُّعُ (وَ م) نَدْبًا (و) وَقِيلَ، وُجُوبًا وَيَثْنِي رِجْلَيْهِ كَمُتَنَقَّلٍ، قَالَ فِي نِهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي وَالرَّعَايَةِ: وَإِنْ قَدَرَ أَنْ يَرْتُفِعَ إِلَى حَدُّ الرُكُوعِ لَزَمَهُ، وَإِلاَّ رَكَعَ قَاعِدًا.

وَعَنْهُ: إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ تَرَبُّعَ، وَإِلَّا افْتَرَشَ، وَلا يَفْتُوشُ مُطْلَقًا (هـ ر ق).

وَعَنْهُ: ۚ لَا يَقْعُدُ إِلاَّ إِنْ عَجَزَ عَنْ قِيَامِهِ لِدُنْيَاهُ.

وَأَسْفَطَهُ الفَاضِي فِي كِتَابِهِ (الآمْرِ بِالمُعْرُوفِ) بِضَرَرِ مُتَوَهِّم، وَأَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ الصَّيَامُ وَالقِيَامَ حَثَى ازْدَادَ مَرَضُهُ أَئِسَمَ، وَإِنَّ الْاَمْرُ عَلَى فُلان بِالمَعْرُوفِ فَإِنَّهُ يَقْتُلُك لَمْ يَسْفُطْ عَنْهُ لِلذَلِكَ، يُؤيِّدُ مَا الْآمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنَّهُ يَقْتُلُك لَمْ يَسْفُطْ عَنْهُ لِلذَلِكَ، يُؤيِّدُ مَا قَالُهُ: إِنَّ اللَّمْنِ وَقَدْ قَالُوا: يُصَلِّي صَلاةَ الحَوْفِ إِذَا لَـمْ يُؤمِّدُ الآمْنِ، وَقَدْ قَالُوا: يُصَلِّي صَلاةَ الحَوْفِ إِذَا لَـمْ يُؤمِّدُ الْآمْرِ بِالمَعْرُوفِ أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَـوْفَ التَّلْفِ، وَكَـذَا هُجُومَ العَنْوِفِ الْآمْرِ بِالْمَعْرُوفِ أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَـوْفَ التَّلْفِ، وَكَـذَا أَنْ يَأْمُنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَـوْفَ التَّلْفِ، وَكَـذَا أَنْ يَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ خَـوْفَ التَّلْفِ، وَكَـذَا

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا كَانَ قِيَامُهُ يُوهِنُهُ وَيُضْفِقُهُ أَحَبُ إِلَيَّ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَيُصَلِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ قَاعِدًا إِنْ أَمْكَنَ مَعَهُ الصَّوْمُ وَإِنْ شَقَّ قَاعِدًا وَالْمَذْهَبُ: وَلَوْ بِتَعَدِّيهِ بِضَرْبِ سَاقِهِ كَتَعَدِّيهَا بِضَرْبِ بَطْنِهَا فَنَفْسَتْ كَمَا سَبَقَ فَعَلَي جَنْبِهِ، وَالْآَيْمَنُ أَفْضَالُ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ وَإِنْ تَرَكَهُ قَادِرًا وَصَلَّى عَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلاهُ إِلَى القِبْلَةِ كُرِهَ وَتَصِحُّ.

وَعَنْهُ: لا، (وَ ش). وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُور: يُصَلِّى عَلَى مَا قَدَرَ وَتَيَسَّرُ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الآثْرُمُّ وَغَيْرُهُ: كَيْفَ شَاءً، كِلاهُمَّا جَائِزٌ، وَلا يَلْزَمُهُ الاسْتِلْقَاءُ أَوَّلاَ (هـ) وَيَلْزَمُهُ الإيَـاءُ بركُوعِـهِ وَسُـجُودِهِ مَـا أَمْكَنَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: وَأَقَلُّ رُكُوعِـهِ مُقَابَلَـةُ وَجْهِـهِ مَـا وَرَاءَ رُكْبَتَيْـهِ مِـنَ الآرَضِ أَذْنَـى مُقَابَلَـةٍ، وَتَتِمَّتُهَـا الكَمَالُ.

وَجَمِّلُ سُيجُودِهِ أَخْفَضُ، وَإِنْ سَجَدَ مَا أَمْكَنَهُ عَلَى شَيْءٍ رَفَعَهُ كُرِهَ وَصَحَّ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيل روَايَةً: لا يُجْزِئُهُ، كَيَدِهِ.

وَلا بَأْسَ بِسُجُودِهِ عَلَى وسَادَةٍ وَنَحُوهَا.

وَعَنْهُ: هُوَ أَوْلَى مِنْ الإِيمَاءِ، وَاخْتَحِ أَخْمَدُ بِفِعْلِ أَمَّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا، قَالَ: وَنَهَى عَنْهُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ. وَإِنْ عَجَزَ أَوْمَا بِطَرَفِهِ، نَاوِيًا، مُسْتَخْضِرًا الفَيعْلَ وَالقَوْلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِقَلْبِهِ، كَأْسِيرٍ عَاجِزٍ عَنْهُ لِخَوْفِهِ قَالَ أَخْمَــدُ: لا بُـدُ مِنْ شَيْء مَمَ عَقْلِهِ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: صَلَّى بِقَلْبِهِ أَوْ طَرْفِهِ.

وُنِي الخِلاَفُوَ: أَوْمًا بِغَيْنَيُّهِ، وَجَاجَبَيْهِ، أَوْ قَلْبِهِ، وَقَاسَ عَلَى الإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ، وَلا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الإِيمَاءُ بِيَدَيْهِ، لآنَـهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَلْزَمَهُ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: يُصَلِّي مُضْطَجِعًا وَيُومِئُ، قَالَ: فَأَطْلَقَ وَجُوبَ الإِيمَاءِ وَلَـمْ الطُّرْفَ مِنْ مَوْضِعِ الإِيمَاء، وَاليَدَانِ لاَ مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الإِيمَاء بِحَال.

وَظَاهِرُ كَلَامٍ حَمَاَعَةِ: لا يَلْزَمُهُ الإيمَاءُ بِطَرْفِهِ، وَهُوَ مُثَّجِهٌ لِعَسدَمُ ثَبُوتِهِ، وَإِنْ كَانَ القَاضِي قَدْ اخْتَجُ بِمَا رَوَاهُ زَكَرِيًّا السَّاجِيُّ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الحُسَيْنِ عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْسَنَ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُصَلِّي المَرْيَضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَجَالِسًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمَسْتَلَقِيًّا وَأُومًا بِطَرْفِهِ.

الفروع - كتاب الصلاة

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٤٢) وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا، وَلَيْسَ فِيهِ: وَأَوْمَأَ بِطَرْفِهِ. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفًا.

وَكَتَحْرِيكِ لِسَان عَاجِز وَأُولَى؛ لأَنَّهُ لازمٌ لِلْمَأْمُور بهِ.

قَالَ فِيَ الفُنُونِ: ٱلآخَذَٰبُ يُجَدَّدُ لِلرُّكُوعَ لِيُقَا، لِكَوْنَهِ لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَرِيضٍ لا يُطِيقُ الحَرَكَـةَ يُجَـدُّدُ لِلكُـلِّ فِعْـلٍ وَرُكْـنِ قَصْدًا كَفُلْكِ فِي الْعَرَبِيَّةِ لِلْوَاحِدِ وَالجَمْعِ بالنَّيَّةِ.

وَعَنْهُ: تَسْقُطُ الصَّلاةُ.

اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (وَ هـ) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَــاعِدًا، فَإِنْ لَـمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَـى حَنْـ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٨١٩) وَالبُخِارِيُّ (١١١٧) وَغَيْرُهُمَا، وَفِي لَفْظٍ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: رَوَاهُ النَّسَافِيُّ (٦٢٠)، كَذَا قَالَ.

وَرَوَى الدَّارِمِيُّ وَٱبَو بَكْرِ النَّجَّادُ وَٱبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ رَوَايَةِ يَخْيَى الحِمَّانِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْـنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا يُصَلِّي المَرِيضُ قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَمُسْتَلَقِيًا، فَـإِنْ لَـمْ يَسْتَطِعْ فَاللَّهُ أُولَى بِالعُلْرِ وَإِسْنَادُهُ صَعِيفٌ.

وَمَنْ صَلَى فَذَّا أَوْ خَيْرَ قَائِم لِعُذْرِ فَهَلْ يَكُمُلُ ثَوَابُهُ؟ سَبَقَتْ فِي صَلاةِ التَّطَوُّعِ وَأَوَّلُ صَلاةِ الجَمَاعَةِ، وَمَنْ تَسرَكَ العِبَـادَةَ عَجْزًا فَهَلْ يَكُمُلُ ثَوَابُهُ؟ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ اللّحَرَّرِ فِي أَخْبَارِ فَصْلِ الجَمَاعَةِ عَلَى الفَسَدُّ: لا يَصِيحُ حَمْلُهَا عَلَى المُنْفَرِدِ لِعُذْرِ؛ لآنُ الآخْبَارَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنْ مَا يَفْعَلُهُ لَهُ لَوْلا الغَذْرِ.

ثُمَّ ذَكَرَ خَبَرَ أَبِي مُوسَى: إذَا مَرضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَنْ تَوَضَّـاً ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلُوا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلاَّهَا وَحَضَرَهَا لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨٠)، وَأَبُو دَاوُد (٦٤٥)، وَالنَّسَافِيُّ (٥٨٣).

وَالْمَرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: مِثْلَ أَجْرِ وَاحِدٍ مِمَّنْ صَلاَّهَا؛ لأَنْ غَايَتُهُ كَأَحَدِهِمْ.

وَكَذَا اخْتَارَ ابْنُ الجَوْزِيُّ فِي كَشَفُ الْمُشْكِلِ فِي حَدِيثٍ مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ أَنْ لَهُ أَجْرَ الشُّهِيدِ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ (٢٦٧٤) مِنْ حَدِيثِ أنْسٍ: مِّنْ سَأَلُ اللَّهَ الشُّهَادَةَ صَادِقًا أَعْطِيهَا وَلَوْ لَمْ تُصيبُهُ.

وَمِنْ حَدِيثِ سَهْل بْن حُنَيْفٍ: مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشُّهَادَةَ بصِدْق بَلُّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاء وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ.

وَلَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيَثِ َابِي هُرَيْرَةَ: مَنْ دَعَا إِلَى هُدَى كَانَ لَهُ مِنْ الآَجْرِ مِثْلُ أَجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنْ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامٍ مَنْ تَبِعَهُ لا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْآنْصَارِيِّ: مَنْ ذَلُّ عَلَى خَيْرِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ مَرْفُوعًا: مَنْ فَطُرَ صَافِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِو، غَيْرَ أَنَّهُ لا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّافِم شَيْئًا.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٣٣٠)، وَأَبْنُ مَاجَهُ (١٧٤٥)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٧٠٨)، وَصَحَّحَهُ.

وَعَنْ أَبِي كَبِّشَةَ الآنْمَارِيِّ مَرْفُوعًا: مَثَلُ هَنِهِ الأُمُّةِ مِثْلُ أَرْبَعَةِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاَ وَعِلْمَا فَهُـوَ يَعْمَـلُ فِي مَالِـهِ بِعِلْمِـهِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ عِلْمًا فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ مَالِ فُلان لَعَيلْت فِيهِ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَهُمَا فِي الآجْرِ سَوَاءٌ، وَرَجُلٌ آتَـاهُ اللَّـهُ مَالاَ وَلَمْ يُؤْتِهِ عِلْمًا، فَهُوَ يَتَخَبُّطُ فِيهِ لا يَنْرِي مَا لَهُ مِمَّا عَلَيْهِ؛ وَرَجُلٌ لَمْ يُؤْتِهِ اللَّهُ مَالاَ وَلا عِلْمًا فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مَالَّ؛ لَعَمِلْتتُ فِيهِ مِثْلَ عَمَل فُلان، فَهُمَا فِي الإِثْمِ سَوَاءٌ.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رُواهُ ابْنُ مَاجَهُ (لَا٢٧٨)، وَالبِّهَقِيُّ (٤/ ١٨٩).

وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرِ فِي قولهِ تعالى: ﴿وَالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونِ﴾ [التين ١ – ٦]. وَرَوَاهُ عَن ابْن عَبَّاسٍ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوَزِيِّ عَنْهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ، وَابْن قُتَيْبَةَ: ﴿ أَنَّ المُؤْمِنَ تُكْتَبُ لَهُ طَاعَاتُهُ الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا».

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ خِلافًا، إِنَّمَا ذَكَرَ الخِلافَ فِي الْمَرَادِ بِالآيَةِ، وَكَذَا ذَكَرُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَاخْتَارَهُ القُرْطُبِيُّ فِي شَرْح مُسْلِم، وَقَالَ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي قَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿لاَّ يَسْتَوِيُّ الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥] فِي المَعْلُور قِيلَ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُ مُسَاوِيًا.

وَقِيلَ: يَعْطَى أَجْرُهُ بِلا تَضْعِيف َ فَيَغْضُلُهُ الغَازِي بِالتَّضْعِيف، لِلْمُبَاشَرَةِ، قَالَ: وَالآوُلُ أَصَحُ، وَاحْتَجُ بِقَوْلِهِ أَكَتُبُوا لَـهُ مَـا كَان يَعْمَلُ فِي الصَّحَّةِ وَبَحَدِيثِ أَبِي كَبْشَةَ.

وَبَقَوْلِهِ عَليه السلامُ: ﴿إِنَّ بِالمَدِيَّنَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلا قَطَعْتُمْ وَادِيًا، إلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمْ الْمَرْضُ».

وَنِي رَوَايَةٍ: ﴿ إِلاَّ شُرَكُوكُمْ فِي الْآجُرِ﴾.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩١١) مِنْ حَدِّيثِ جَأْبِر.

وَرَوَى البُّخَارِيُّ (٢٨٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَس: إلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ.

قَالُوا: يَا رَسُوَلَ اللَّهِ! وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَبَسَهُمْ العُلْرُ، وَلَمْ يُجِبْ القُوطُبِيُّ عَنْ ظَاهِرِ الآيَةِ المَذْكُورَةِ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهَا: إنَّهُ فَصْلَلُهُمْ عَلَى القَاعِدينَ مِنْ أُولِي الضُّورِ بِدَرَجَةٍ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ بِدَرَجَاتٍ.

وَقَالَ بَعْضُ مُتَاخِّرِي أَصْحَابِنَا: هَلَمَا أُولَنِي مِنَ التَّلْكِيدِ وَالتَّكْوَارِ.

وَهُوَ أَيْضًا قُولُ سَعِيدِ بْنِ جُنَيْرٍ، وَمُقَاتِلٍ، وَالسُّدِّيُّ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ: التَّفْضِيلُ فِي المَوْضِعَيْنِ عَلَى القَاعِدِينَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، مُبَالغَةً، وَبَيَانًا، وَتَأْكِيدًا.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سُلَيْمَانَ الدَّمَشْقِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، كَصَّاحِبِ المُحْصُـول فِي تَفْسِيرِهِ فِي الآيَةِ، وَاخْتَـارَهُ المُهَـدُويُّ المَالِكِيُّ، وَذَكَرَ فِي شَرْح مُسْلِم فِي المُتَخَلِّفِ عَن الجهادِ لِمُذْرِ: لَهُ شَيْءٌ مِن الآخِر لا كُلُهُ.

مَعَ قَوْلِهِ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ قَائِمًا لِمَجْزِهِ ثَوَابُهُ كَثَوَابِهِ قَائِمًا، لَا يَنْقُصُ بِاتْفَاقِ أصْحَابِنَا.

فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ فَعَلَ العِبَادَةَ عَلَى قُصُورٍ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّ التَّفْضِيلَ فِي هَذَا وَفِي صَلاةِ الجَمَاعَةِ عَلَى الفَذَّ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ﴾ [النســـاء: ٩٥] إنَّمَا هُوَ عَلَى المُغَذُورِ.

قَالَ: وَحَدِيثُ: ۚ فَذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالأَجُورِ، يُبَيِّنُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الخَيْرَ لَيْسَ كَمَنْ عَجَزَ عَنْ الحَجِّ، فَإِنْ ذَكَرُوا حَدِيثَ: «مَنْ كَانَ لَهُ حِزْبٌ مِنَ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْهُ أَوْ مَرِضَ، كُتِبَ لَهُ»، قُلْنَا: لا نُنْكِرُ تَخْصِيسَصَ مَـا شَــاءَ اللَّهُ تَخْصِيصَهُ بِالنَّصِّ، وَإِثْمَا نُنْكِرُهُ بِالظِّنِّ وَالرَّأْيِ، كَذَا قَالَ.

فَفَرُّقَ بَيْنَ ٱلعِبَادَاتِ، وَمَشَى مَعَ الظَّاهِرِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ (١٤٥٩) غَنِ النَّبِيُّ ﷺ: •مَنْ نَامَ وَنِيْتُهُ أَنْ يَقُومَ فَنَامَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى •، وَلِمَــنْ يَقُــولُ بِعَــدَمِ المُسَاوَاةِ أَنْ يَقُولُ: المُرَادُ نِيَّةُ مَا نَوَى، لا عَمَلُهُ مِنْ اللَّيْل، عَلَى ظاهِرِهِ.

يَدُكُ عَلَيْهِ: مَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٢٠)، ومُسْلِمٌ (٧٤٧)، وأهْلُ السُّنَنِ عَنْ عُمَرَ [رضي الله عنه] مَرْفُوعًا مَنْ نَامَ عَـنْ حِزْبِـهِ مِنْ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلاةِ الفَجْرِ وَصَلاةِ الظَّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنْمَا قَرَأَهُ مِنْ اللَّيْــلِ وَقَـالَ شَــْيِخُنَا: مَـنْ نَــوَى الحَيْرَ وَفَعَلَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْهُ كَانَ لَهُ مِنْلُ أَجْرِ الفَاحِلِ.

ثُمَّ احْتَجُ بِحَلِيثِ أَبِي كَبْشَةَ، وَحَلِيثِ إِنَّ بِالمَلِينَةَ لَرجَالاً وَحَلِيثِ إِذَا مَرِضَ العَبْدُ وَحَلِيثِ مَنْ دَعَا إِلَى هُــدَى [قــال:] وَلَهُ نَظَائِرُ، وَاحَتَجُ بِهَا فِي مَكَان آخَرَ، وَبَقَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿لا يَسْتَوِي القَاهِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥].

وَقَالَ أَيْضًا حَنَّ حَدِيثَتِ: ﴿إِذَا مَرْضَ العَبْدُ›: هَلَمَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ تَرَكَ الجَمَاعَة لِمَرَضِ أَوْ سَفَرٍ وَكَــانَ يَعْتَادُهَا كُتِبَ لَـهُ أَجْرُ الجَمَاعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْتَادُهَا لَمْ يُكْتَبْ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الحَالَيْنِ إِنَّمَا لَهُ بِنَفْسِ الفِعْلِ صَلاةً مُنْفَرِدٍ، وَكَذَلِكَ المَريضُ إذَا صَلَّى قَاعِدًا أَوْ مُصْطَجَعًا، قَالَ: وَمَنْ قَصَدَ الجَمَاعَة فَلَمْ يُلُوكُهَا كَانَ لَهُ أَجْرُ مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ، وَقَالَ ابْنُ هُبَـيْرَةَ فِي قَوْلِ مُعَاذِ لآبِي مُوسَى: ﴿أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ ثُمَّ أَتُومُ، فَأَقْرَاءُ، فَاحْتَسِبُ فِي نَوْمَتِي، مَا أَحْتَسِبُ فِي قَوْمَتِي،

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤٣٤١، م: ١٧٣٣).

قَالَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العَبْدَ إِذَا نَوَى بِالنَّوْمِ القُوَّةَ عَلَى القِيَّامِ وَإِرَاحَةَ بَدَنِهِ لِلْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ مِنْ النَّوَابِ مَا يُكَتَّبُ لَهُ فِي حَالَةِ قِيَامِهِ؛ لآنَهُ يَسْتَرِيحُ لِيَدَأَبَ، وَيَنَامُ لِيَقُومَ، فَكَانَ حُكْمُهُ كَمُحُكْمِهِ

وَقَالَ فِي حَدِيثِ: ذَهَبَ أَهْلُ اللَّثُورِ بِاللَّرْجَاتِ العُلا: كَانَ مِنْ حُسْنِ فِقْهِ الفُقَرَاءَ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ لَهُمْ مِشْلَ تَسْبِيحِ الآغْنِيَاء؛ لآنُهُمْ أَخَذُوهُ مِنْهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ فَلَهُمْ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ يُشِيرُ إِلَى الفِقْهِ، فَالفَضْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُـوَ فَضِلُ الآدمِيِّ فِي عِلْمِهِ عَنْهُ وَقَالُوا لَهُ فَأَجَابَهُمْ: ذَلِكَ فَضَلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ يُشِيرُ إِلَى الفِقْهِ، فَالفَضْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ هُـوَ فَصْلُ الآدمِيِّ فِي عِلْمِهِ وَقِقْهِهِ.

فُصلُ

وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعِ وَسُجُودٍ وَأَمْكَنَهُ قِيَامٌ قَامَ وَأَوْمَا بِرِكُوعِهِ قَائِمًا، وَبِسُجُودِهِ جَالِسًا، لا جَالِسًا يُومِئُ بهمَا (هـ) وَبَنَـاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنْ القِيَامَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ قَدَرَ فِيهَا عَلَى قِيَامٍ أَوْ قُمُودٍ لَزِمَهُ وَأَتَمَّهَا (و)، فَ إِنْ كَانَ لَـمْ يَفْرَأُ قَامَ فَقَرًا، وَإِلاَّ قَامَ وَرَكَعَ بِلا قِرَاءَةٍ، وَإِنْ أَبْطَأَ مُثَنَّاقِلاً مَنْ أَطَاقَ القِيَامَ فَصَادُ العَجْزُ، فَإِنْ كَانَ فِي قُمُودٍ مِنْ صَلاتِهِ كَنْشَهُدٍ صَحَدَّنَ، وَإِلاَّ بَطَلَتْ صَلاتُهُ وَصَلاَةُ مَنْ حَلْفَةُ وَلَوْ جَهِلُوا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَالِي وَغَسْرُهُ، وَظَاهِرُ [كَـلامٍ] جَمَاعَةٍ: فِي المَامُومِ الْخِلافُ، وَهُو أَوْلَى.

وَيُنْنَى عَلَى إِيمَاء (هـ) وَيَنْنِي عَاجِزٌ فِيهَا (و) وَلَوْ طَرَأَ عَجْزٌ فَاتَمَّ الفَاتِحَةَ فِي انْحِطَاطِهِ أَجْزَأَ؛ لأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنْ القُعُسودِ، لا مَنْ صَحَّ فَأَتَمُّهَا فِي ارْتِفَاعِهِ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْ عَدَمِ الإِجْزَاءِ بِالتَّحْرِيَةِ مُنْحَطًا لا يُجْزِئُهُ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لا تُجْزِئُهُ التَّحْرِيَةُ مُنْحَطًا كَقِرَاءَ الْمُتَنَفِّلُ فِي انْحِطَاطِهِ.

وَمَنْ قَدَرَ قَائِمًا مُنْفَرِدًا وَجَالِسًا جَمَاعَةٌ خُيِّرَ (وَ هـ ش).

وَقِيلَ: جَمَاعَةً أُولَى.

وَرَيْنَ وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ قَائِمًا، وَلِلْمَرِيضِ الصَّلاةُ مُسْتَلْقِيًا (وَ هـ) بِقُولِ مُسْلِم ثِقَةٍ طَبِيبٍ وَسُمِّيَ بِهِ لِحِدْقِهِ وَفِطْنَتِهِ وَقِيلَ بِثِقَتَيْنِ إِنَّهُ يَنْفَعُهُ.

وَقِيلَ: عَنْ يَقِينٍ، وَقَاسَ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الفِطْرِ لِرَجَاءِ الصَّحَّةِ، وَنَصَّ أَخْمَدَ أَنَّهُ يُفْطِرُ بِقُولٍ وَاحِدِ: إنَّ الصَّوْمَ مِمَّا يُمَكِّنُ العِلْةُ.

وَمَنْ أَكْرِهَ عَلَى الصَّلاةِ قَاعِدًا فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْآسِيرَ الْحَائِفَ يُومِئُ، وَسَبَقَ آخِرُ اجْنِنَابِ النَّجَاسَةِ مَـنْ خَـافَ إِن انْتَصَـبَ قَائِمًا.

Service Services

باب صلاة السافر

مَن الْبَدَأُ سَفَرًا مُبَاحًا (و م ش) وَالْأَصَحُّ: أَنْ هُوَ أَكْثَرُ قَصْدِهِ.

وَقَيَلَ: أَوْ نَقَلَ سَفَرَهُ الْمُبَاحَ إِلَى مُحَرَّم كَالْمَكْس، كَتَوْبَتِه، وَقَدْ بَقِيَ مَسَافَةَ قَصْرِ فِي الْآصَحِّ، وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: أَوْ لا. وَعَنْهُ: مُبَاحًا غَيْرَ نُوْهَةٍ وَلا فُرْجَةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو الْمُعَالِي لآنَّهُ لَهُوَّ بِلا مَصْلُحَةٍ، وَلَا حَاجَةٍ، مَعَ أَنْهُمْ صَرَّحُوا بِإِبَاحَتِهِ، وَسَبَقَ فِي الْمَسْحِ كَلامُ مُنْيَخِنَا أَنَّهُ يُكُرُهُ.

وَنَقَلَ مُحَمُّدُ بُنُ العَبَّاسِ: سَفَرَ طَاعَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ حَامِدٍ [بَاوِيًا] (و) وَمَنْ لَـهُ قَصْدَ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَـمْ يَلْزَمْهُ صَلَاةً، كَحَافِضٍ وَكَافِرٍ مُمْ تَطْهُرُ وَيُسْلِمُ وَقَدْ بَقِي دُونَ المَسَافَةِ قَصَرَ، وَكَذَا مَنْ بَلَغَ [هـ] خِلافًا لآبِي المَعَالِي، وَأَطْلَقَ بَعْضَهُمْ قَوْلاً فِيمَنْ كَلْفَ نَاوِيًا مُسَافَةَ يَوْمَيْنِ أَرْبَعَةَ بُرْدٍ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: تَحْدِيدًا، وَظَـاهِرُ كَلامِهـمْ: تَغْرِيبًا، وَهُـوَ أُولَلَى سِتَّةً عَشَـرَ قَوْلاً فِيمَنْ كَلْفَ نَاوِيًا مُسَافَةً يَوْمَيْنِ أَرْبَعَةً بُرْدٍ قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: تَحْدِيدًا، وَطَـاهِرُ كَلامِهـمْ: تَغْرِيبًا، وَهُـوَ أُولَلَى سِتَّةً عَشَـرَ فَرْمِنْ أَوْلَى سِتَّةً اللهِ وَمِنْ وَلِهُ اللهِ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَاهُ وَلَيْلُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَوْلًا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

وَقِيلَ: وَالْحَرَابُ، كَمَا لَوْ وَلِيَهُ عَامِرٌ وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: أَوْ جَعَلَ مَزَارِعَ وَبَسَاتِينَ يَسْكُنُهُ أَهْلُهُ وَلَوْ فِي فَصْل لِلنَّزْهَةِ.

وَقِيلَ: إِذَا فَارَقَ سُورَ بَلَدِهِ، وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ: وَلَوْ اتَّصَلَ بِهِ بَلَدٌ، وَاغَتَّبَرَ أَبُو الْمَعَالِي انْفِصَالَهُ وَلَوْ بِذِرَاعٍ، وَكُذَا فِــي كَــلامِ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ: لا يَتْصِلُ.

قَالَ أَبُو المُعَالِي وَإِنْ بَرَزُوا بِمَكَان لِقَصْدِ الاجْتِمَاع، ثُمٌّ يُنْشِؤُونَ السُّفَرَ مِنْهُ فَلا قَصْرَ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: يَقْصُرُ، وَهَوَ مُتَّجَةً، وَيُعْتَبَرُ فِي سَكَّان القُصُور وَالبَسَاتِين مُفَارَقَةُ مَا نُسِبُوا اللَّهِ عُرْفًا.

وَاعْتَبَرَ أَبُو الوَّفَاءِ وَٱبُو الْمَعَالِي مُفَارَقَةَ مَنْ صَعِدَ جَبَلاً الْمُكَانَ الْمُحَاذِيَ لِرُؤُوسِ الحِيطَانِ، وَمُفَارَقَـةَ مَـنْ هَبَـطَ لآسَاسِـهَا؛ لآنَّهُ لَمَّا اعْتَبَرَ مُفَارَقَةَ البُيُوتِ إِذَا كَانَتْ مُحَاذِيَةُ اعْتَبَرَ هُنَا مُفَارَقَةَ سِمَتِهَا.

وَعَنْهُ: يُعِيدُ مَنْ لَمْ يَبْلُغُ الْمَسَافَةَ (خ).

وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلِ القَصْرُ بِبُلُوغِ المَسَافَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا (خ)، كَنِيَّةِ بَلَدِ بِعَيْنِهِ يَجْهَــلُ مَسَافَتَهُ ثُـمُ عَلِمَهَــا يَقْصُرُ بَعْلَا عِلْمِهِ، كَجَاهِلِ بِجَوَازِ القَصْرُ ِ ابْنِدَاءُ، أَوْ عَلِمَهَا ثُمَّ نَوَى إِنْ وَجَلَا غَرِيَهُ رَجَعَ، أَوْ نَوَى إِقَامَةً بِبَلَدٍ دُونَ مَقْصِدِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِ يُئِيَّهِ الْأُولَى دُونَ مَسَافَةِ القَصْرُ؛ لآنَ سَبَبَ الرُّحْصَةِ انْعَقَدَ، فَلا يَتَغَيْرُ بالنَّيْةِ الْمُلْقَةِ حَتَّى يُوجَدَّ الشَّرْطُ الْمُغَيِّرُ.

وَقِيلَ: لا يَقْصُرُ، وَلا يَتَرَخُّصُ فِي نَفْيِ وَتَغْرِيبٍ، إلاَّ مَحْرَمَ المَرْأَةِ يَتَرَخُّصُ.

فُصلُ

وَيَقْصُرُ وَيَتَرَخُصُ مُسَافِرٌ مُكْرَهًا، كَأْسِيرٍ عَلَى الآصَحُ (ش) كَامْرَأَةِ (و) وَعَبْدِ (و) تَبَعًا لِزَوْجٍ وَسَيَّدٍ فِي نِيُّتِهِ وَسَفَرِهِ. وَفِيهِمَا وَجْهُ فِي النَّوَادِر: لا قَصْرَ.

وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي: تُعْتَبَرُ نِيَّةُ مَنْ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ.

وَقَالَ: وَالجَيْشُ مَعَ الآمِيرِ، وَالجُنْدِيُّ مَعَ أُمِيرِهِ إِنْ كَانَ رِزْقُهُمْ فِي مَالِ أَنْفُسِهِمْ فَفِي أَيْهِمَا تُغْتَبَرُ نِيَّتُهُ؟ فِيــهِ وَجُهَــانِ، وَإِلاَّ فَكَالآجِير، وَالعَبْدِ لِلشَّرِيكَيْنِ تُرَجَّحُ نِيَّةُ أَحَدِهِمَا.

وَمَتَىٰ صَارَ الآسِيرُ بَبَلَدِهِمْ أَتَمْ فِي المُنْصُوصِ تَبَعًا لإِقَامَتِهمْ كَسَفَرِهِمْ، وَيَقْصُرُ مَنْ حُبِسَ ظُلْمًا، أَوْ حَبَسَهُ مَرَضٌ أَوْ مَطَرٌ وَنَحْوُهُ (و)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبْطُلَ حُكْمُ سَفَرهِ لِوُجُودِ صُورَةِ الإِقَامَةِ.

لعلَّه: وهُو أَربِعٌ وغشرون، أو: والذَّراعُ أَربِعٌ وعشرون.

وَقِيلَ: لا، بَلْ لِقَصْدِ صَحِيحٍ، خُرَّجَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَى سَفَرِ النَّوْهَةِ، مَعَ أَنَّهُ فَرَضَ الْسَالَةَ فِي بَلَدِ لَــهُ طَرِيقَــانِ كَمَــا

وَتَخْرِيجُهُ الْمُسْأَلَةَ عَلَى مَنْفَرِ النَّزْهَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ أَنْشَأَ السُّفَرَ لِقَصْدِ التّرخُص فَقَطْ أَنَّهُ يَكُونُ كَمَا لَوْ أَنْشَأَهُ لِلنَّزْهَـةِ عَلَى مَا سَبَقَ، وَهَذَا يُبَيِّنُ ضَعْفَ النَّخْرِيجِ، وَلَمْ أَجِدْهُ لآَخَدٍ قَبْلَهُ، وَلا تَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلامِهمْ مَنْعُ مَسَنْ قَصَـدَ قَرْيَـةُ بَعِيـدَةً لِحَاجَةٍ هِيَ فِي قَرْيَتِهِ، وَجَعَلَهَا صَاحِبُ المُحَرُّرُ أَصْلاً لِلْجَوَاز فِي الَّتِي قَبْلَهَا، وَلَعَلُّ النَّسْوِيَةُ أَوْلَى، وَلَوْ سَافَرَ لِيَسْتَرَخْصَ فَضَدْ ذَكَرُوا لَوْ سَافَرَ لِيُفْطِرَ حَرُمَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّر: يُكْرَهُ قَصَّدُ المَسَاجِدِ لِلْإعَادَةِ، كَالسَّفَرَ لِلنَّرَخُص، كَسَذَا [قَـال] وَقَـالَ فِـي مَسْأَلَةٍ: هَلْ المَسْحُ أَفْضَلُ أَمْ الغَسْلِ أَفْضَلُ؟ أمَّا مَنْ لا خُفَّ عَلَيْهِ، وَأَرَادَ اللَّبْسَ لِغَرَضِ اَلْمَسْحِ خَاصَّةً فَلا يُسْتَحَبُّ لَــهُ، كَمَـا لا يُسْتَحَبُّ إِنْشَاءً السُّفَرِ لِغَرَضِ التَّرَخُّصِ، كَذَا قَالَ.

وَيَأْتِي فِي الْأَيْمَانِ: َ مَنْ سَافَرَ يَقْصِدُ حَلَّ يَمِينِهِ وَقَالَ فِي الْمُغْنِي: الحُجَّةُ مَـنْ أَبَـاحَ القَصْـرَ فِـي كُـلٌ سَـفَرٍ، لَـمْ يُخَـالِفُ إِجْمَاعًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ حُدُّ فَتَحْدَيدُهُ بَيْرِيدٍ أَجْوَدُ، وَقَالَهُ أَيْضًا فِي سَفَرِ الْمُصِيّةِ، وَأَنْ ابْنَ عَقِيلٍ رَجْحَهُ فِيهِ فِي بَعْضِ الْمُوَاضِعِ (م ش) كَأْكُلِ المُيْتَةِ فِيهِ، فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا فِي التَّلْخِيصِ، وَهِيَ أَظْهَرُ (و) وَكَعَاصٍ فِي سَفَرِهِ (و) وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّ السَّفَرَ وَأَنْ مُ مَنَ مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ اللَّهُ عَلَى السَّفَرَ السَّفَرَ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ المُكْرُوهُ يَمْنَعُ التَّرْخُصَ.

وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو البَرَكَاتِ ابْنُ الْمَنجَى؛ لآنَهُ مَنْهِيُّ عَنْهُ، وَكَذَا [قَالَ] ابْنُ عَقِيلٍ فِي السَّفَرِ إِلَى المَشَاهِدِ لا يَتَرَخُّصُ بِهِ؛ لآنَّهُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ أَشْبَهُ مَفَرَ المَعْصِيَةِ، وَتَأْتِي المَسْأَلَةُ فِي الاعْتِكَافِ، وقَدْ بَانَ بِمَا سَبَقَ فِي المَسْحِ عَلَى العِمَامَةِ الصَّمَّاءِ أَنَّ الكَرَاهَةَ هَلْ تُمْنَعُ التّرَخُصُ؟ عَلَى وَجْهَيْن (م ١)(١).

وَأَطْلَقَ ٱصْحَابُنَا إِبَاحَةَ السُّفَرِ لِلتُّجَارَةِ، وَلَعَلُّ الْمَرَادَ: غَيْرُ مُكَاثِرٍ فِي اللُّنْيَا، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ، وَحَرَّمَهُ فِي المُبْهِجِ، قَالَ ابْنِ تَمِيم: وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنَ عِنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، مُرْفُوعًا وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلالاً مُكَــَاثِرًا ۖ لَقِي اللَّــةَ وَهُــُو عَلَيْهِ غَصْبُانُ مَكْحُولٌ لَّمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَأَمَّا سُورَةً ﴿الْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكوير: ١].

فَتَدُلُ عَلَى التَّحْرِيم لِمَنْ شَغَلَهُ عَنْ عِبَادَةٍ وَاجِبَةٍ، وَالتَّكَاثُرُ مَظِنَّةٌ لِلذَلِكَ، أَوْ مُحْتَمِلٌ، فَيُكْرَهُ، وَقَلا قَالَ ابْنُ حَــزم. اتَّفَقُــوا عَلَى أَنَّ الاَتْسَاعَ فِي المُكَاسِبِ وَالمَبَانِي مِنْ حِلَّ إِذَا أَدًى جَمِيعَ حَقُوقِ اللَّهِ قَبْلَةَ مُبَاحٌ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَمِنْ كَارِهِ وَمِنْ غَيْرِ كَـارِهِ، وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ (و) وَالْإِتْمَامُ جَائِزٌ (هـ) فِي الْمُنْصُوص فِيهِمَا.

وَعَنْهُ: لا يُعْجَبُنِي الإِثْمَامُ، وَكَرَهَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَيُوتِرُ وَيَرْكُعُ مَنْنَةَ الفَجْرِ، وَيُخَيِّرُ فِي غَيْرهِمَا (ش) فِي فِعْلِهِ، وَعَن الحَنَفِيَّةِ كَقَوْلِنَـا وَقَوْلِـهِ، وَعِنْـدَ شَـيْخِنَا: يُسَـنُ تَرْكُـهُ غَيْرَهُمَا، قِيلَ لآخْمَدَ: التَّطَوُّعُ فِي السُّفُرِ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ، وَأَطْلَقَ أَبُو المَعَالِي التَّخْييرَ فِي النَّوَافِل وَالسُّنَنَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيْ: يَتَطَوَّعُ أَفْضَلُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ، وَالمُسْتَوْعِبِ، وَغَيْرِهِمَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي غَيْرِ الرُّوَاتِبِ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُم (ع).

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وقد بان بما سبق في المسح على العمامة الصَّمَّاء أنَّ الكراهة هل تمنع التَّرخُص؟ على وجهسين. انتهى، منع جواز الترخص في السُّفر المكروه، صرَّح به ابن منجًا في شرح المقنع، وقاله ابن عقيل في السُّفر إلى المشاهد.

قال المصنّف هنا: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

قلت: الصُّواب الجواز، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال في الهداية والخلاصة وغيرهما: إذا سافر سفرًا في غير معصيةٍ فله أن يقصر، فظاهر كلامهم جواز القصر في السّفر المكروه.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ويسنُّ لمسافر لغير معصيةٍ. انتهى، وصحُّحه ابن نصر اللُّــه في حواشــيه، وكــلام المصنَّـف في «بُمابِو المُسْح عَلَى الخَفَيْنِ، يقوِّي هذا، ولكنَّ أكثر الأصحاب منعوا من المسح على العمامة الصَّمَّاء.

والَّذي يظهر أنَّ منعهم من جواز المسح عليها لعدم حصول المشقَّة بنزعها، لا لكونها مكروهةٌ، ولــو علَّلنــا بالكراهــة فقـط لكــان الصُّحيح جواز المسح عليها، وقد قال بالجواز الشَّيخ تقيُّ الدِّين وغيره على ما تقدُّم.

تُشْتَرَطُ نِيَّةً القَصْرِ (و ش) وَالعِلْمُ بِهَا عِنْدَ الإخْرَامِ، وَإِنَّ إِمَامَهُ إِذًا مُسَافِرٌ [وَلَـوْ] بأَمَارَةٍ وَعَلامَةٍ كَهَيْمَةِ لِبَاسِ، لا أَنْ إِمَامَهُ نَوَى القَصْرَ، عَمَلاَ بِالظُّنِّ؛ لِآنَّهُ يَتَعَدَّرُ العِلْمُ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ قَصَرْتِ، وَإِنْ أَتَمَ أَثْمَمْت، لَمْ يَضُرُّ، ثُمَّ فِي قَصْرِهِ إِنْ سَبَقَ إمَامُهُ الحَدَثُ قَبْلَ عِلْمِهِ بحَالِهِ وَجْهَان، لِتَعَارُض أَصْل وَظَاهِرِ (م ٢)(١).

وَإِن اسْتَخْلَفَ مُقِيمًا أَتَمُوا (هـم) لآنَهُمْ باقْتِنَائِهِمْ [بهِ] التَزَمُوا حُكْمَ تَحْرِيَتِهِ؛ وَلآن قُدُومَ السَّفِينَةِ بَلْدَةً يُوجِبُ الإِنْمَامَ وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمْهُ، وَإِنْ اسْتَخْلُفَ مُقِيمٌ مُسَافِرًا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَصْرٌ وَخِدَهُ، والحَيَّارَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ فِيمَنْ شَكَّ فِي نِيْةِ القَصْسَرِ ثُـمُّ عَلِمَ بِهَا أَنْهُ كِمَنْ شَكٌّ هَلِ أَحْرَمَ بِفُرْضٍ أَنْ نَفْلُ، وَالخَتَارَ جَمَاعَةٌ: يَصِحُ القَصْرُ بِلا نِيَّةٍ (و هَــَ م) وَالْإَشْهَرُ: وَلَوْ نَوَى الإِثْمَامُ ابْتِدَاءُ (م) لآنَّهُ رُخْصَةٌ، فَيُخَيَّرُ مُطْلَقًا كَالْصُّوم.

وَلَوْ نُوَىِ الْقَصْرَ ثُمَّ رَفَضَهُ وَنَوَى الْإِثْمَامُ جَازَ (م) وَأَتُمَّ، لِعَدَمِ افْتِقَارِهِ إِلَى التَّعْيِينِ، فَبَقِيَتْ النَّيَّةُ مُطْلَقَةً، وَلَوْ فَعَلَهُ عَمْــذَا مَعَ بَقَاء نِيَّةِ قَصْرُو فَفِي الصَّحَّةِ وَجْهَان (م ٣)(٢).

وَمَنْ عَزَمَ فِي صَلَّاتِهِ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ تَابَ مِنْهُ فِي صَلَاةٍ أَتَمُّ، وَلَوْ ذَكَرَ مَنْ قَامَ إِلَى ثَالِفَةٍ سَهُوّا قَطَعَ، فَلَوْ نَـوَى الإِثْمَامَ إِنَّمَ، وَأَقَى أَنْ مِنْ سَهَا إِمَامًا بِمُسَافِرٍ تَابَعَهُ (هـم) إلاَّ أَنْ يَعْلَمَ الإِثْمَامَ إِنَّمَ، وَأَتَى لَهُ بِرَكِعْتَيْنِ سِوَى مَا سَهَا بِهِ فَإِنَّهُ يَلْفُو (هـ) وَلَوْ كَانْ مَنْ سَهَا إِمَامًا بِمُسَافِرٍ تَابَعَهُ (هـم) إلاَّ أَنْ يَعْلَمَ بِسَهْوِهِ فَتَبْطُلُ صَلاتُهُ بَمُتَابَعَتِهِ، كَقِيَام مُقِيم إِلَى خَامِسَةٍ.

وَيَتَخَرُّجُ مِنْهُ: لا تُبْطُلُ

وَمَنْ نَوَى القَصْرَ فَأَتَمُّ سَهْوًا فَفَرْضُهُ الرَّكْعَتَانَ (و) وَالزِّيَادَةُ سَهْوٌ يَسْجُدُ لَهَا.

وَحَكَىٰ فِي الْأُولَى اغْتِبَارًا بِحَالَةِ أَدَائِهَا كَصَلَاةِ صِحَّةٍ فِي مَرْض.

وَمَنِ التُّمُّ بِمُقِيمٍ اعْتَقَدَةً مُسَافِرًا أَوْ لا وَعَنْهُ فِي رَكْعَةً فَأَكْثَرَ ۚ (و م) أتّمٌ، فَيَيمُ مَنْ أذرَك تَشَهُّكَ الجُمْعَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَى

(١) (مسألة - ٢): قوله: ولو قال: (إن قصر إمامي قصرت، وإن أتم أتممت لم يضرُّ، ثمُّ في قصره إن سبق إمامه الحدث قبل علمه بحاله وجهان، لتعارض أصلِ وظاهرٍ). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم: أحدهما له القصر، وهو الصُّحيح، قدَّمه في المغني والشُّرح.

قال في الرَّعاية الكبرى: ومن نوى القصر فأحدث إمامه المقيم قبل علمه بحاله، أو بان الإمام المقيم قبل السَّلام محدثًا، فلــه القصــر في الأصحُّ. انتهى.

وليست عين المسألة، ولكنُّها تشبهها، وقيل قبل ذلك: وفي وجوب إتمام من علم حدث إمامه المقيم قبل سلامه وجهان. انتهى.

وقال ابن تميم: فإن غلب على ظنَّه أنَّ إمامه مسافرٌ بأمارةٍ، أو علمه مسافرًا، فله أن ينوي القصر، ثمُّ يلزمه متابعة إمامه في القصــر والإتمام، فإن سبق إمامه الحدث في هذه الحال، فخرج ولم يعلم المأموم ، فله القصر في وجهٍ، ويلزمه الإتمسام في آخـر. انتهـي، وقــال في الرَّحاية الصُّغرى: فإن جهل المؤتمُّ حال إمامه تبعه، وإن علم أنَّه لم يرد الإتمام فتبعه ففي الصَّحَّة وجهان. انتهى.

(٢) (مسألة - ٣) قوله: (ولو نوى القصر ثمَّ رفضه ونوى الإتمام جاز.

ولو فعله عمدًا مع بقاء نيَّة قصره ففي الصَّحَّة وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان.

قلت الصُّواب جوازه، وفعله عمدًا دليلٌ على بطلان نيَّة القصر، ثمُّ وجدت ابن نصر اللَّه في حواشيه قال: وجه الصُّحَّة إلغاء نيُّــة القصر بفعل الإتمام، لأصالته، ووجه البطلان كون النَّالئة والرَّابعة زيادة فعل عمدًا، ومقتضى ذلك البطلان. انتهى.

والأوَّل أقوى، والله أعلم.

الثَّانِيَّةِ: يَقْصُرُ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ مِنْ صَلَاةِ الخَوْفِ: يَقْصُرُ مُطْلَقًا، كَمَا خَرَّجَ بَعْضُهُ مَ ايقَاعَهَا مَرَّنَيْنِ عَلَى صِحَّةِ مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفَّلٍ، وَإِنْ نَوَى مُسَافِرٌ الْقَصْرَ حَيْثُ يُحْرِمُ عَالِمًا كَمَنْ نَوَاهُ خَلْفَ مُقِيمٍ عَالِمًا تَنْعَقِدْ، لِنِيَّتِهِ تَرْكِ الْمَتَابَعَةِ ابْتِدَاءً، كَنِيَّةِ مُقِيم القَصْرَ، وَنِيَّةٍ مُسَافِر وَعَبْدِ الظُّهْرَ، خَلْفَ إِمَامٍ جُمُعَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: تَنْعَقِدُ؛ لَآنَهُ لا يُعْتَبَرُ لِلْإِثْمَامِ تَعْبِينُهُ بِنِيَّةٍ، فَيَتِمُ تَبَعًا كَغَيْرِ العَالِمِ، وَإِنْ صَحَّ القَصْرُ بِلا نِيَّةٍ فَصَرَ، وَتَتَخَرَّجُ الصَّحَّةُ

فِي عَبْدِ إِنْ لَمْ تَجِبُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ نُوَاهَا الْمُسَافِرُ قُصْرًا أَتُمُّ

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: يَتَّجِهُ أَنْ تُجْزِقُهُ إِنْ قُلْنَا الجُمُعَةُ ظُهْرٌ مَقْصُورَةً.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: وَإِنْ الْتُتَمُّ مَنْ يَقْصُرُ الظُّهْرَ بِمُسَافِرٍ، أَوْ مُقِيم يُصَلِّي الصُّبْحَ أَتُمَّ.

فُصل

وَإِنْ فَسَدَتْ صَلاةً مَنْ لَزِمَهُ الإِثْمَامُ وَلَوْ خَلْفَ مُقِيمٍ (هـ) وَلَوْ فَسَدَتْ قَبْلَ رَكْمَةٍ (و) فَأَعَادَهَا أَتَـمُ، وَلَـوْ بَـانَ الإِمَـامُ مُخْدِئًا أَتَمُّ، وَلَوْ بَانَ قَبْلَ السَّلام فَوَجْهَانِ (م ٤)(١).

قَالَ أَبُو المُعَالِي: إِنْ بَانَ مُخُدِثًا مُقِيمًا مَعًا قَصَرَ، وَكَذَا إِنْ بَانَ حَدَثُهُ أَوَّلاً لا عَكُسُهُ.

وَلَوِ النُّمُّ مَنْ جَهِلَ حَدَثَ نَفْسِهِ بِمُقِيمٍ ثُمُّ عَلِمَ قَصَرَ؛ لآنَّهُ بَاطِلٌ لا حُكْمَ لَهُ، وَيُتِمُّ مَنْ سَافَرَ بَغِدَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ.

وَعَنَهُ: يَقْصُرُ (وَ هـ ش) كَمَا يَقْضِي المَريضُ مَا تَرَكَهُ فِي الصَّحَّةِ نَاقِصًا، اخْتَجَّ بهِ ابْنُ عَقِيلٍ، وَكَمَا تَجَبُ الجُمُعَـةُ عَلَى عَبْدِ عَتَىٰ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَكَالَمَسْحِ، وَالفَرْقُ أَنَّ مُدُّتُهُ غَيْرُ مُرْتَبِطَةٍ، فَلا يَفْسُدُ المَسْحُ فِي أُولِهَا بِفَسَادِهِ فِي آخِرِهَا، فَاعْتُبِرَ بِحَالِهِ، بِخِلافِ الصَّلاةِ.

وَقِيلَ: إِنْ ضَاقَ الوَقْتُ لَمْ يَقْصُرُ.

وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِهَا قَصَرَ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَإِنْ نُسِيَ صَلاةً سَفَر فَذَكَرَهَا فِيهِ قَصَرَ (و).

وَقِيلَ: لاَ؛ لأَنَّهُ مُخْتَصٌّ بالآدَاء كَالْجُمُعَةِ، وَنَقُلُ المَرُّوذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: وَكَذَا فِي سَفَرٍ آخَرَ (و).

وَقِيلَ: يُتِمُّ كَذِكْرِهِ فِي إِقَامَةٍ مُتَخَلِّلَة، وَقِيلَ فِيهِ: يَقْصُرُ؛ لآنَّهُ لَمْ يُوجَدُ الْبِتدَاءُ وُجُوبِهَا فِيهِ. زَاعِمَا مِرَاهِ ذُولًا مِنَّ مِنْ تَقُورِهِ إِنَّالًا أَنْ إِنَّالًا مِنْ مِنْ أَنْ أَنَّهُ لَمْ يُوجِدُ الْب

وَأَخِذَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ مِنْ تَقْيِيدِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِنَاسٍ، وَمِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِيَ الَّتِي قَبْلَهَا: يُتِمُّ مَنْ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَهَا بِلا عُذْرٍ حَتَّى ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْهَا، وَقَاسَهُ عَلَى السَّفَرِ الْمُحَرَّمِ، وَقَالَهُ الحَلْوَانِيُّ، فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ تُفْعَلَ فِي وَقْتِهَا.

ُوتِيلُ: يَقْصُرُ (و) لِعَدَمُ تَخْرِيمِ السَّبَبِ، وَذَكَرَ فِي أَلَمْنِي الآوُلُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا كَالجُمُعَةِ.

قَالَ: وَهُوَ فَاسِدٌ لَمْ يَرِذُ بِهِ شَرَعٌ.

وَفِي التَّعْلِيقِ فِي وُجُوَّبِ الصَّلَاةِ بِأَوَّلِ الوَقْتِ: إِنْ سَافَرَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا لَمْ يَقْصُرُهَا؛ لآنَهُ مُفَرِّطٌ، وَلا تَثْبُتُ الرُّخْصَــةُ مَعَ التَّفْرِيطِ فِي اَلْمُرْخُص فِيهِ.

فُصلُ

وَإِنْ نَوَى مُسَافِرٌ إِقَامَةً مُطْلَقَةً وَقِيلَ: بِمَوْضِع يُقَامُ فِيهِ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي (و هـ) أَتُمَّ، وَكَذَا إِنْ نَوَى مُدَّةً فَوْقَ أَرْبَعَةِ ۚ أَيَّامٍ، أَوْ شَكَ فِي نِيَّةِ المُدَّةِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ المُذْهَبُ، وَصَحَّحَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وأطلقهما في التَّلخيص والرَّعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاويين، وغيرهم:

أحدهما: يتم

قلت: وهو الصُّواب، أشبه ما لو بان بعد السُّلام.

والوجه الثَّاني: يقصر.

قال في الرَّعاية في موضع آخر: فله القصر في الأصحُّ.

⁽١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن فسدت صلاة من لزمه الإتمام أثمُّ ولو بان الإمام محدثًا أثمُّ، ولو بان قبل السُّلام فوجهان). انتهى.

وَعَنْهُ: أَوْ أَرْبُعَةُ أَيَّام (و م ش).

وَصَدَّهُ الْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ صَلاةً، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَآبُو بَكْرٍ وَجَمَاعَةً، وَذَكَرَهُ فِي الكَافِي الْمَلْهَبُ وَفِي النَّصِيخَةِ: فَوْقَ ثَلاثَةِ آيَّامٍ لا خَمْسَةً عَشْرَ يَوْمًا (هُـ) بَلْ فِي رُسْنَاقِ يَنْتَقِلُ فِيهِ، نَصِّ عَلَيْهِ كَقَصْرِهِ عليه السلام بِمَكَّةَ وَمِنْى وَجَرَفَةً عَشْرًا وَقِيلَ: لا، وَقَائِلٍ هَذَا يَمْنَعُ القَصْرَ بِوُصُولِهِ مُنْتَهَى قَصْدِهِ (خ)، وَيَوْمُ الدُّخُولِ وَالحُرُوجِ مِنْ المُدَّةِ.

وَعَنْهُ: لا (و م ش).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا ۚ وَغَيْرُهُ: القَصْرَ وَالفِطْرَ وَٱلنِّهُ مُسَافِرٌ مَا لَمْ يُجْمِعُ عَلَى إقامَةٍ وَيَسْتَوْطِنُ، كَإِقَامَتِهِ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِلا نِيَّةٍ إقَامَةٍ (و) لا يَعْلَمُ فَرَاغَ الْحَاجَةِ قَبْلَ الْمُدَّةِ.

وَ قَيْلَ: وَلا يَظُنُ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدِر: لِلْمُسَافِرِ القَصْرُ مَا لَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةٌ، وَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ سُنُونَ (ع) وَفِسَى التَّلْخِيـص: إِقَامَةُ الطَّوِيلَةِ لِلْغَزْوِ لا تَمْنَعُ النَّرَخُص، لِفِعْلِهِ -عليه السلام- (و هـ م ق) وَلَوْ نَوَى إِقَامَةٌ بِشَرُطٍ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلا كَلامَ، وَإِنْ وُجِدَ فَقَسَخَ بَنْدَهُ بِنِيَّةِ السَّفْر، فَعَنْهُ: كَفَسْخِهِ مَعَهُ، إِبْطَالاً لِلنَّيَّةِ بِالنَّيَّةِ، فَيَقْصُرُ مِنْ نِيَّتِهِ، وَاخْتَارَ الآكَثَرُ: يَقْصُــرُ إِذَا سَافَرَ، كَمَا لَوْ تَمَّتْ مُدَّةُ الإِقَامَةِ (م ٥)(١) (م هـ).

وَلَوْ مَرَّ بِوَطَنِهِ أَتُّمُّ (و هـ م ق).

وَعَنْهُ: لاَ ولا حَاجَةَ فِيهِ وَإِلاَّ قَصَرَ، وَكَذَا إِنْ مَرُّ بَبَلَدٍ لَهُ فِيهِ امْرَأَةُ أَوْ تَزَوَّجَ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَهْلُ (خِ) أَوْ مَاشَيْهَةٌ (خِ) لآنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسِ أَوْ هُمَا (و م).

وَقِيلَ: أَوْ مَالَ، وَفِي (عُمَدِ الآوِلَّةِ) لا مَنْقُولٌ وَقِيلَ: إِنَّ كَانَ بِهِ وَلَـدٌ أَوْ وَالِـدٌ أَوْ وَالِـدٌ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالِـدُ أَوْ وَالْـدُ أَوْ وَالْـدُونُ وَقِيلُ وَلَهُ لَا مُنْقُولًا وَقِيلًا وَالْـدُالُونُ وَلَلْـدُ أَوْ وَالْلِـدُ أَوْ وَالْـدُ أَوْ وَالْـدُونُ وَالْـدُونُ وَلَوْلُونُ وَقِيلُ وَالْـدُونُ وَلَالُونُ وَالْـدُونُ وَالْمُونُ وَالْـدُونُ وَالْـدُونُ وَالْـدُونُ وَالْـدُونُ وَالْـدُونُ وَالْمُونُ وَالْمُونُونُ وَالْمُونُ و

وَمَنْ فَارَقَ وَطَنَهُ بِنِيَّةِ رُجُوعِهِ بِقُرْبٍ لِحَاجَةٍ لَمْ يَتَرَخُصْ حَتَّى يَرْجِعَ وَيُفَارِقَهُ (و) وَكَذَا إِنْ رَجَعَ كَمُرُورِهِ بِهِ فِسَي طَرِيـق مَقْصِدِهِ (ق) وَعَلَى الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ: هُوَ كَغَيْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِ الرُّجُوعَ بَلْ بَدَا لَهُ لِحَاجَةٍ لَمْ يَتَرَخُصْ بَعْدَ نِيَّةٍ غَوْدِهِ حَتَّى يُفَارِقَهُ ثَانِيَةُ (و) وَعَنْهُ.

يَتَرَخُّصُ فِي عَوْدِهِ إِلَيْهِ لا فِيهِ، كَنِيَّةٍ طَارِئَةٍ لِلْإِقَامَةِ بِقَرْيَةٍ قَريبَةٍ مِنْهُ.

وَمَنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدٍ أَقَامَ بِهِ إِفَامَةً مَانِمَةً تُرَخُّصَ مُطْلَقًا حَتَّى فِيهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) لِزَوَالِ نِيَّةٍ إِفَامَتِهِ، كَمَوْدِهِ مُخْتَارًا.

وَقِيلَ: كَوَطَنِهِ، وَيُعْتَبَرُ لِلَسَّفَرِ الْمِبِيحِ كَوْنُهُ مُنْقَطِعًا، فَإِنْ كَانَ دَائِمًا كَمَلاَّحٍ بِأَهْلِهِ دَهْرَهُ لَمْ يَتَرَخُصُ (خ)؛ لِتَفْويتُ رَمَضَانَ بِلا فَائِدَةٍ؛ لأَنَّهُ يَقْضِيهِ فِي السَّفَرِ، وَكَمَّا تَعْتَدُ امْرَأَتُهُ مَكَانَهَا (و) كَمُقِيمٍ، وَمِثْلُةً مُكَارٍ، وَرَاعٍ، وَسَاعٍ، وَبَرِيدٍ، وَنَحْوِهِهُم، نَـصُّ عَلَيْهِ (خ) وَقِيلَ عَنْهُ: يَتُوَخُصُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، قَالَ: سَوَاءً كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ أَوْ لا، لآنُهُ أَشَقٌ، وَلَمْ يَغَنِّبِرْ الْقَاضِي فِي مَوْضِعِ فِي مَلاَحٍ وَغَيْرِهِ أَهْلُهُ مَعَهُ، فَلا يَتَرَخْصُ وَحْدَهُ، وَهُوَ خِلافُ نُصُوصِهِ.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان في رعايته الكبرى:

إحداهما: يكون كُفسخه معه إبطالا للنُّيَّة بالنَّيَّة، كما قال المصنَّف وغيره، فيقصر من نيَّته.

قلت: وهو قوي.

والقول الثَّاني: يقصر إذا سافر، وهو الصَّحيح، وعليه جمهور الأصحاب.

قال المجد في شرحه وتبعه في مجمع البحرين والمصنّف هنا: عليه أكثر الأصحاب.

(٢) تنبيه: قوله: (ولو مرُّ بوطنه أثمُّ وكذا إن مرُّ ببلدٍ له فيه امرأة أو تزوُّج، وعنه: أو أهلُ أو ماشيةٌ وقيل: أو مالٌ، وفي عمد الأدلَّة لا منقولٌ، وقيل: إن كان به ولدٌ أو والدُّ أو دارٌ قصر، وفي أهل غيرهما ومال وجهان). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ هذين الوجهين المطلقين من تتمَّة الطَّريقة، وهي القول الأخير، لا أنَّهما وجهان مستأنفان مطلقان، فهذه خس مســائل في هذا الباب، والله أعلم.

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (ولو نوى إقامةً بشرط، فإن لم يوجد فلا كلام، وإن وجد ففسخ بعـــده بنيَّـة السَّفر فعنــه كفســخِه معــه إبطالا للنِّيَّة بالنِّيَّة، فيقصر من نيَّته، واختار الأكثر: يقصر إذا سافر، كما لو تمَّت مدَّة الإقامة). انتهى.

وَمَنْ لَهُ القَصْرُ فَلَهُ الفِطْرُ وَلا عَكْسَ؛ لآنَ المَريضَ وَنَحْوَهُ لا مَشْتَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الصَّلاةِ، بخِلافِ الصَّوْم.

وَقَلْ يَنْوِي الْمَسَافِرُ مَسِيرَةً يَوْمَيْنِ وَيَقَطَّعُهُمَا مِنَّ الفَّجْرِ إِلَى الزَّوَالِ مَثَلاَ فَيَفُطِّرُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرُ، أَشَارَ اَبْنُ عَقِيلِ إِلَيْهِ، لَكِنْـهُ لَمْ يَذْكُرْ الفِطْرَ، فَقَدْ يُعَايَا بِهَا، وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ أَنْ مَنْ قَصَرَ جَمَعَ لِكُونِهِ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَــرُوهُ فِي بَــابِ الجَمْع: لا.

وَّفِي الخِلافِ فِي بَحْثِ المَسْأَلَةِ إِذَا نَوَى إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لَهُ الجَمْعُ لا مَا زَادَ، وَقِيلَ لَهُ: فِيمَا إِذَا لَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةً لا يَقْصُرُ؛ لآنَّهُ لا يَجْمَعُ، فَقَالَ: لا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ لَهُ الجَمْعُ، وَهَلْ يَمْسَحُ مُسْخَ مُسَافِرٍ مَنْ قَصَرَ؟ قَالَ الآصْحَابُ كَالقَاضِي وَغَيْرِهِ: هُوَ مُسَافِرٌ مَا لَمْ يَفْسَخْ أَوْ يَنْو الإِقَامَةَ أَوْ يَتْزَوَّجْ أَوْ يَقْدَمُ عَلَى أَهْل.

وَاحْتَجُ القَاضِي عَلَى ۚ أَنَّ الجَيْشَ إِذَا أَقَامَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُدَّةٌ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ آيَامٍ أَتَمَّ بِنَصُّ أَحْمَدَ [رحمه الله] عَلَى ذَلِك، وَبَقَوْلِهِ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: اللَّسِحُ فِي دَارِ الحَرْبِ وَغَيْرِهِ وَاحِدٌ، لِلْمُسَافِرِ ثَلاثَةَ آيَامٌ وَلَيْسَالِيهِنَ، وَلِلْمُشَافِرِ وَاليَّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَقَالَ الأَصْحَابُ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ: الآخْكَامُ المُتَمَلِّقَةُ بِالسَّفَرِ الطَّويلِ أَرْبَعَةٌ: القَصْرُ وَالجَمْعُ وَالمَسْحُ ثَلاثًا وَالفِطْرُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنْ نَوَى إِقَامَةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ آيَّامٍ صَارَ مُقِيمًا، وَخَرَجَ عَنْ رُخْصَةِ السَّفَرِ.

وَيَسْتَبِيحُ الرُّخَصَ وَلَا يَخْرُجُ عَنْ حُكُمِ السَّفَرِ إِذَا نَوَى مَا دُونَهَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَتَى يَخْرُجُ قَصَرَ وَلَوْ كَانَ شُـهُورًا؛ لآنَـهُ لَيْسَ بِمُسْتَوْطِنِ بَلْ مُنْزَعِجٌ انْزِعَاجَ السَّاتِرِينَ فَصَارَ بِمِثَابَةِ السَّاتِرِ، وكَذَا ذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ السَّـفَرَ الطُويـلَ يَسْتَبِيحُ [به] جَمِيعَ الرُّخْص، إلَى أَنْ قَالَ فِي المَلاَّح وَنَحْوَو: لا يَسْتَبِيحُ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ إِلاَّ التَّيْمُمَ وَأَكُلَ المَيْتَةَ، كَذَا قَالَ.

قَالَ: وَإِنْ نَوَى ۚ إِقَامَةَ ۗ أَكْثَرَ مِنْ إِخْدَى وَعِشْرِينَ صَلاةً [لَمْ يَتَرَخُصْ، وَإِنْ نَسُوَى إقَامَةَ إِخْدَى وَعِشْرِينَ صَلاةً] فَعَلَى رَوَايَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَنُو إِقَامَةَ مُدُّةٍ مُمَيَّئَةٍ بَلِ أَقَامَ لِحَاجَتِهِ تَرَخُصَ وَإِنْ طَالَ الزَّمَانَ، وَسَأَلَ إِسْحَاقُ بُنُ إِبْرَاهِيمَ لَآخَمَة: رَجُلُّ سَافَرَ فِي رَمَضَانَ إِذَا دَخَلَ مِصْرًا يَأْكُلُ؟ قَالَ: يَجْتَنِبُ الآكُلُ أَحَبُ إِلَيَّ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ فِيهِ إِقَامَةً، فَإِذَا زَادَ عَلَى إِقَامَةِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَرَيَادَةٍ صَامَ وَأَتَمُ الصَّلَاة، فَذَلُ عَلَى تَسَاويهما.

َ وَلَعَلُّ مُرَادَهُ بَاجْتِنَابِ الآكُلِ ظَاهِرًا، وَاحْتَجُ صَاحِبُ الْحَرَّرِ فِيمَنْ نَوَى إِقَامَـةٌ طَوِيلَـةٌ فِي رُسْتَاق بِمَـا رَوَاهُ الآثُـرَمُ أَنْ مَوْرِقًا سَأَلَ ابْنَ غُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي تَاجِرٌ ٱتَنَقُّلُ فِي قُرَى الآهْوَازِ فَأَقِيمُ فِي القَرْيَةِ الشَّهْرَ وَأَكْثَرَ، قَالَ: تَنْوِي الإِقَامَـةَ؟ قُلْـت: لا، قَالَ: لا أَرَاكَ إِلاَّ مُسَافِرًا، صَلَّ صَلَاَةً مُسَافِر.

وَكَذَا احْتَجُ فِي الْمُغْنِي وَقَالَ: لا يَبْطُلُ خُكُمُ سَفَرِو، وَهَلِهِ الْمَسْأَلَةُ وَاضِحَةً، وَإِنْمَا ذَكَرْت هَذَا لآمْرِ اقْتَضَى ذَلِسَكَ، وَاللَّـهُ أُعْلَمُ.

باب الجَمعُ بين الصلاتين

تَركهُ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: فِعْلُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ، كَجَمْعَيْ عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ.

وَعَنْهُ: التَّوَقُّفُ، وَيَجُورُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصّْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ، فِي سَقَرِ القَصْرِ (هـ).

وَقِيلَ: وَالقُصِيرِ (و م).

وَقِيلَ: لا يَجُوزُ الجَمْعُ إلاّ لِسَائِر.

وَعَنْهُ: لِسَاثِر وَقْتَ الْأُولَى، فَيُؤخَّرُ إِلَى الثَّانِيَةِ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ (و م).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: الْآطْهَرُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنْ صِفَةَ الجَمْعِ فِعْلُ الْأُولَى آخَرَ وَقْتِهَا وَالثَّانِيَّةِ أَوَّلَ وَقْتِهَا.

وَيَجُوزُ لِمُرْضِع، نَصُّ عَلَيْهِ، لِلْمَشَقَّةِ بِكُثْرَةِ النَّجَامَةِ.

وَفِي الْوَسِيلَةِ رَوَايَةٌ: لا (و).

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيَ: هِي كَمَرِيض وَلِعَاجِز عَنِ الطَّهَارَةِ وَالنَّيَمُّمِ لِكُلِّ صَلاةٍ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ الوَقْتِ. وَيَجُوزُ لِمَرِيضٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِلْمَشَقَّةِ (و م) وَزَادَ: يُقَدَّمُ خَوْفَ الإغْمَاء، وَاخْتَجُ أَخْمَدُ بِأَنَّهُ أَشَـدُ مِنْ السَّفَرِ، وَشَـرَطَ بَعْضُهُمْ: إِنْ جَازَ لَهُ تَرُكُ القِيَامِ، وَاخْتَجَمَ أَحْمَدُ بَعْدَ الغُرُوبِ ثُمَّ تَعَشَّى ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ إِخْدَاهُمَا، قَالَ فِي الخِلافِ: يَحْتَمِلُ وَجَهَيْن:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَانَ مُسَّافِرًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَافَ إِنْ أَخُرَ العِشَاءَ يَمْرَضُ، لآجُلِ الحِجَامَةِ السَّابِقَةِ، وَيَجُوزُ لِمَطَرٍ وَثَلْجٍ، فِي

وَحَكِّى المَنْعُ روَايَةُ (و هــ) يَشُقُ (و م ش).

وَقِيلَ: وَلِطُلَ بَيْنَ الْمُغْرِبِ وَالعِشَاء وَلُوْ فِي وَقْتِ العِشَاء (ش).

وَعَنْهُ: بَيْنَ الطُّهْرِ وَالعَصْرِ، اخْتَارَةُ جَمَاعَةٌ (و ش) وَالأَوَّالُ أَشْهَرُ، وَيَجُوزُ لِلْوَحْلِ فِي الآصَحُ (هِـ ش).

وَقِيلَ: عَلَى الْأَصَّحُ لَيْلاً، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً، وَقَامَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الْجَمْعَ لَهُمَّا لِلْوَحْلِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ هَذَا: الوَحْلُ عُذَرٌ فِي الجَمْع، وَذَكَرَ رِوَايَةً أَبِي طَالِبِ المَذْكُورَة، قَالَ: فَقَدْ جَعَلَهُ عُذْرًا فِي إِسْقَاطِ الجُمْعَةِ، وَاحْتَجُ بِخَبْرِ ابْنِ عُمَرَ أَنْــهُ أَمَـرَ مُنْهَامِهُ وَالْتُعَمِّى مِنْ وَاللّهِ اللّهِ لِللّهُ كُورَة، قَالَ: فَقَدْ جَعَلَهُ عُذْرًا فِي إِسْقَاطِ الجُمْعَةِ، وَاحْتَجُ بِخَبْرِ ابْنِ عُمَرَ أَنْــهُ أَمَـرَ مُنَادِيَهُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَنَادَى: الْصَّلاةُ فِي الرِّحَال.

وَذَكَرَ الْخَبَرَ، قَالَ: فَإِذَا جَازُ تَرْكُ الجَمَاعَةِ لأَجْلِ البَرْدِ كَانَ فِيهِ تَثْبِيهًا عَلَى الوَحْلِ؛ لأنَّـهُ لَيْسَ مَشَـقُهُ الـبَرْدِ بِـأَعْظُمَ مِـنْ الوَحْلِ، وَيَدْلُ عَلَيْهِ خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْف وَلا مَطَــرٍ»، وَلا وَجْـهَ لَـهُ يُحْمَــَلُ عَلَيْـهِ إِلاَّ

قَالَ: وَهُوَ أُوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ العُذْرِ وَالنُّسْخِ؛ لأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى فَائِدَةٍ.

وَقِيلَ: لَيْلاَ مَعَ ظَلْمَةٍ (و م ر) وَمِثْلُهُ ربيحٌ مُتَدِيدَةً بَأُردَةً (خَ) وَذَكَرَ أَحْمَدُ لِلْمَيْمُونِيُّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجْمَعُ فِي اللَّيْلَةِ البَارِدَةِ، وَسَبَقَ كَلامُ القَاضِي فِي المَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وكلامُهُمُّ لا يُخَالِفُ فِيمَا إِذَا ظِهَرَ أَنَّ مَشْقَةً بَعْضِ سَـبَبَيْنِ فَـأَكَثَرَ مِـنْ ذَلِـكَ البَارِدَةِ، وَسَبَقَ كَلامُ القَاضِي فِي المَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، وكلامُهُمُّ لا يُخَالِفُ فِيمَا إِذَا ظِهَرَ أَنَّ مَشْقَةً بَعْـضِ سَـبَبَيْنِ فَـأَكْثَرَ مِـنْ ذَلِـكَ كَمَشُقَّةِ سَبَبٍ مِنْهَا، أَنَّهُ يَجُوزُ الجَمْعُ لِعَدَمِ الفَرْقِ، وَإِنْ لَمْ يَنَلُهُ مَطَرٌ أَوْ وَحْلٌ أَوْ رِيحٌ، أَوْ نَالَهُ يَسِيرٌ، جَمَعَ فِي الآصَـحُ، وَلَـوْ كَانَ غَيْرَ مُعْتَكِفٍ (م).

وَقِيلَ: مَنْ خَافَ فَوْتَ مَسْجِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ جَمَعَ.

وَقَدَّمَ أَبُو الْمَالِي: يَجْمَعُ الإِمَامُ، وَاحْتَجُ بِفِعْلِهِ عليه السلام، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَالجَمْعُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ أَفْضَلُ.

وَقِيلَ: فِي جَمْع السُّفُر (و ش).

وَقِيلَ: التَّقَدِيمُ.

وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي جَمْعِ الْمَطَرِ (و م) وَنَقَلَهُ الْأَثْرَمُ، وَإِنْ جَمَعَ فِي السُّفَرِ يُؤخِّرُ.

وَقِيلَ: الآرْفَقُ بِهِ، وَاخِتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ المُنْصُوصَ عَنْهُ (م ١)(١).

وَإِنَّ فِي جَوَازِهِ لِلْمَطَرِ فِي وَقْتِ النَّانِيَةِ وَجُهَيْنٍ؛ لأَنَّا لا نَثِقُ بِدَوَامِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مُشْنَيْش: يَجْمَعُ فِي حَضَر لِضَرُورَةِ مِثْل مَرَض أَوْ شَعْل (خ).

قَالَ القَاضِي: أَرَادَ مَا يُبيعُ تَرُكُ الجُمُعَةِ وَالجَمَاعَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: هَٰذَا مِنْ القَاضِي يَدُلُّ عَلَى أَنْ أَعْذَارَهُمَا كُلُهَا تُبيحُ الجَمْعَ، وَاخْتَجُ فِي الجِلافِ بِأَنْ الجَمَاعَةَ تَسْقُطُ بِالْمَطَرِ، لِلْحِبَرِ، وَإِذَا سَقَطَتْ الجَمَاعَةُ لِلْمَشَقَّةِ جَازَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِهَذَا المَعْنَى.

وَنَقَلَ ٱبْنِ طَالِبِ فِي المَطْرِ يَكُونُ يَوْمَ الجُمْمَةِ بِالغَدَاةِ فَيَصِيرُ طِينًا ثُمَّ يَنْقَطِعُ وَقْتَ الذَّهَابِ فَقَالَ: مَنْ قَدَرَ أَنْ يَذْهَبَ فَهُــوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَمْ يَذْهَبُ، قَالَ: فَقُدْ جَمَلَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي إِسْقَاطُ الجُمُعَةِ، فَعَلَى قِيَاسِهِ يَكُونُ عُذْرًا فِي الجَمْعِ، وَيَتَوَجَّهُ مُرَادُهُ غَيْرُ غَلَبَةٍ نُعَاسٍ.

مراده عير عبد للمان. وقال صاحب المحرَّر وصاحب النَّظم: الخَوْف يُبيح الجَمْع في ظاهر كلام أخمَدَ، كَالْمَن وَنَحْوه، وَأُولَى، لِمَهْهُوم قول ابن عبَّاس: «مِنْ غَيْر خَوْف ولا مَطَرٍ» وَبهِ تَمَسَّكَ إِمَامُنَا فِي الجَمْع لِلْمَطْر، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الجَمْع لِتَحْصِيلِ الجَمَاعة، ولِلصَّلاةِ فِي حُمَّام مَع جَوَازِها فِيهِ خَوْف قَوْمَ الوقْت، ولِخُوف تَحَرُّج فِي تَرْكِه، أيْ مَشَقَّة. وفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (م: ٧٠٥) فِي خَبْر ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُيْلَ: لِمَ فَعَلَ ذَلِك؟ قال: «أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أَحَسَدًا مِنْ أَمْتِهِ»،

(١) (مسألة – ١): قوله بعدما ذكر ما يجوز الجمع لأجله: (قال بعضهم: والجمع في وقت الثَّانية أفضــل، وقيــل: في جمـع الســفر، وقيل: التُقديم، وجزم به غير واحدٍ في جمع المطر ونقله الأثرم، وإن جمع في السَّفر يؤخُّر، وقيل: الأرفــق بــه، واختــاره شــيخناً، وذكــره ظاهر مذهب أحمد المنصوص عنه). انتهى.

ذكر المِصنّف عدّة أقوال في محلّ الأفضليّة، حيث قلنا يجوز الجمع فنقول: روي عن الإمــام أحمـد أنّ جمـع التّاخـير أفضــل مطلقًـا، وجزم به في الحرَّر والإفادات، ومجمع البحرين، والمنوَّر، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقدَّمه في المستوعب والنَّظم، وحواشي المصنَّف على المقنع، وقال: ذكره جماعةً.

قال الشَّارح: لأنَّه أحوط، وفيه خروجٌ من الخلاف وعملٌ بالأحاديث كلُّها.

قال الزُّركشيّ: وعليه الأصحاب، يعني أنَّ جمع النَّاخير أفضل، لكن ذكره في جمع السُّفر.

وقال في روضة الفقه: الأفضل التَّاخير في جمع المطر، وقيل: جمع التَّاخير أفضل في السُّفر دون الحضر.

وجزم به في الهداية، والخلاصة، وتقدم كلام الزركشي، وقدم ابن تميم: أن جمع التأخير في حق المسافر أفضل، وقسال: نسص عليــه، وجزم بأنَّ الأفضل في حقٌّ المريض فعل الأصلح له، وقدَّم أنَّ التقديم في جمع المطر ونحوه أفضل. انتهى.

وقال الآمدي: إن كان سائرًا، فالأفضل التَّاخير وإن كان في المنزل فالأفضل التَّقديم، وقال في المذهَّب: الأفضل في حقٌّ مــن يريــد الارتحال في وقت الأولى ولا يغلب على ظنَّه النَّزول في وقت الثانية أن يقدُّم الثَّانية، وفي غير هذه الحال الأفضل تاخير الأولى إلى وقت الثَّانية. انتهى.

وقيل: جمع التُّقديم أفضل مطلقًا، وقيل: جمع التَّقديم أفضل في جمع المطر، نقله الأثرم، وجمع التَّاخير في غيره وجزم بــه في الكــافي، والحاويين، وقدَّمه في الرِّعايتين، وتقدُّم كلام ابن تميم.

وقيل: يفعل الأرفق به مطلقًا، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وقال: هو ظاهر المذهب المنصوص عن أحمد، وجزم به الشّيخ في المقسّع، وصاحب الوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وشرح ابن منجَّى، وغيرهم.

قلت: وهو الصُّواب، وقيل: يفعل المريض الأرفق به من التَّقديم والتَّأخير، وجزم به ابن تميم كما تقــدُم، وقالـه صــاحـب الفــائق، والشَّيخ الموفَّق، وزاد: فإن استويا عنده فالأفضل التَّاخير.

وقال ابن رزين: ويفعل الأرفق إلاَّ في جمع المطر فإنَّ التَّقديم أفضل. انتهى.

تنبيه: إذا قلنا بأن يفعل الأرفق واستويا عنده، قال في الكافي وابن منجًا في شرحه: الأفضل التَّاخير في المرض، وفي المطر التَّقديـــم، وتقدُّم كلام الشَّيخ أيضًا في المريض، والله أعلم.

فهذه مسألة واحدة في هذا الباب.

فَلَمْ يُعَلِّلُهُ بِمَرْضٍ وَلا غَيْرِهِ وَحُمِلَ عَلَى آخِرِ الوَقْتِ وَأَوْلِهِ، وَعَلَى الْمَشَقَّةِ، وَمَثْلَ صَاحِبُ الْمُحَرّْرِ بِالضَّعِيفِ لِلْكِبَرِ.

وَأَجَابُ القَاضَيي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي ابْتِدَاء الآمْر ثُمَّ نُسِخَ.

قَالَ: وَقَدْ أَوْمَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَدْ جَاءَتْ الآحَادِيثُ بِتَحْدِيدِ المَوَاقِيتِ، وَسَـبَقَ كَلامُـهُ فِـي الجَمْع، لِلْوَحْل.

فُصلُ

تُشْتَرَطُ النَّيَّةُ لِلْجَمْعِ فِي الآشْهَرِ (و م ش) قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ المَلْهَبُ، فَإِنْ جَمَعَ وَفَـتَ الأُولَـى اُشْـتُرِطَتْ عِنْـدَ إِخْرَامِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلَ فَرَاغِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ إِخْرَامِ الثَّانِيَةِ (و م ر).

وَجَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ: وَإِحْرَامِ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ:ٰ هُوْ فَقَطْ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الثَّانِيَةِ مُطْلَقًا (و) وَالْمَوَالاةُ إِلاَّ بِقَدْرِ إِقَامَةٍ وَوُصُوءٍ (و م ش).

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَذِكْرِ يَسِيرِ كَتَكْبِيرِ عِيدٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ سُنَّةٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَجُوزُ تَنَفُّلُهُ بَيْنَهُمَا، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا بَأْسَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَيْنَهُمَا.

وَاحْتَارُ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ العُرْفَ.

وَفِي الخِلْافُ رِوَّايَةُ أَبِي طَالِبٍ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الجَمْعِ وَإِنْ لَمْ تَحْصُسُلُ الْمُوَالاَةُ، وَاعْتَبَرَ فِي الفُصُولِ الْمُوَالاَةُ، قَـالَاَ: وَمَغْنَاهَا أَنْ لا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ، وَلا كَلام، لِلَلاَّ يَزُولَ مَغْنَى الاسْمِ وَهُوَ الجَمْسِعُ، وَقَـالَ: إِنْ سَبَقَهُ الحَـنَثُ فِي الثَّانِيَةِ وَقُلْنَا: تَبْطُلُ [بِهِ] فَتَوَضَّأُ أَوْ اَغْتَسَلَ وَلَمْ يُطِل فَفِي بُطُلانِ جَمْعِهِ اختِمَالان، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لا مُوَالاَةً، وَأَخَذَهُ مِنْ رَوَايَةٍ أَبِسِ طَالِبٍ وَالْمُرُوذِيِّ: لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُصَلِّيَ العِشَاءَ قَبْلَ مَفِيبٍ اَلشَّفَقِ، وَعَلَّلُهُ أَخْمَدُ بِأَنْهُ يَبَجُورُ لَـهُ الجَمْعُ، وَمِنْ نَصَّهِ فِي جَمْعِ المَطَرِ: إِذَا صَلَى إِخْدَاهُمَا فِي بَيْتِهِ وَالْآخْرَى فِي الْمُسْجِدِ فَلا بَأْسَ، وَيُشْتَرَطُ وُجُودُ العُذْرِ عِنْدَ إِخْرَامِهِمَا.

وَالْأَشْهَرُ: وَسَلامِ الْأُولَى.

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ دَوَامُهُ فِيهَا وَإِنْ انْقَطَعَ السُّفَرُ فِي الأُولَى فَلا جَمْعَ، وَتَصِيحُ وَيُتِمُهَا، وَكَذَا بَعْدَهَا، وَكَذَا بَعْدَهَا، وَكَذَا فِي الثَّانِيَـةِ كَـالقَصْرِ فَيْتِمُّهَا نَفْلاً.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: لا يَبْطُلُ الجَمْعُ، كَانْقِطَاعِ مَطَرٍ فِي الآشْهُرِ، وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ أَنْ نَتِيجَتُهُ وَخُلَّ فَيَنْبَمُهُ، وَهُمَا سَوَاءٌ فِي المَعْنَى بِخِـلافُو مَنْ جَمَعَ لِسَفَرٍ فَرَالَ وَثَمَّ مَطَرٌ أَوْ مَرَضٌ يَبْطُلُ جَمْعُهُ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي احْتِمَالاَ يُبْطِلُ الجَمْعُ بَعْدَ الثَّانِيَّةِ، وَمَرِيضٌ كَمُسَافِرٍ. فَصِنْ "

وَإِنْ جَمَعَ وَقْتَ النَّانِيَةِ أَشْتُرِطَتْ نِيَّةُ الجَمْعِ قَبْلَ أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِ الآُولَى بِقَدْرِهَا، لِفَوْتِ فَاقِدَةِ الجَمْعِ، وَهِيَ التَّخْفِيــفُ بِالْمَقَارَئَةِ بَيْنَهُمَا، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَخَيْرُهُ، وَذَكَرَ الآكَثُرُ: مَا لَمْ يَضِقْ عَنْ فِعْلِهَا، لِتَخْوِيم التَّأْخِيرِ إِذَنْ (و ش).

َ وَقِيلَ: أَوْ قَدْرُ تَكْبِيرَةٍ أَوْ رَكْمَةٍ، وَوُجُودُ العُدْرِ إِلَى وَقْـتِ النَّانِيَةِ، وَالسَّرْتِيبُ (شَ) لَأَنْ عَلَيْهَمَا أَمَـارَهُ، وَهِـيَ اخْتِمَـاعُ الجَمَاعَةِ؛ وَلاَنْ النَّانِيَةَ نَبَعٌ لِلأَوَّلَةِ فَمَا لَمْ يُوجَدُ المَّبُوعِ لا يَثْبُتُ حُكْمُ التَّبِعِ؛ وَلاَّنُهَا إِنْمَـا يَجُـوزُ فِعَلُهَـا بِصَـلاةِ الآوُلـةِ، فَقَـدْ صَلاَّمًا قَبْلَ وَقْتِهَا فَلا يَصِحُ، بِخِلافِ الفَوَائِتِ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ (وَ هـ) لآنَ إخْدَاهُمَا هُنَا تَبَعّ لاسْتِفْرَارِهِمَا، كَالفَوَائِتِ، وَيَتَوَجُّهُ مِنْهَا تَخْرِيجُ يَسْقُطُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: [وَضِيقً] وَقُتِ الثَّانِيَةِ كَفَاتِتُةٍ مَعَ مُؤَدَّاةٍ، وَإِنْ كَانَ الوَقْتُ لَهُمَا أَدَاءً.

وَقِيلَ: وَالْمُوَالاةُ، فَيَأْتُمُ بِالنَّأْخِيرِ، وَقَدُّمْ أَبُو الْمَعَالِيَ: لا.

وَلا يَقْصُرُهَا لاَنْهَا قَضَاأًمٌ، وَإِنَّ تَعَدَّدَ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ، أَوْ نَوَاهُ المَعْلُورُ مِنْهُمَا، أَوْ صَلَّى الأُولَى وَحْدَهُ ثُــمُ الثَّانِيَـةَ إِمَامًـا أَوْ

مَأْمُومًا، صَحَّ فِي الْأَشْهَرِ، وَلَهُ الوِثْرُ قَبْلَ مَغِيبِ الشُّفَقِ (م) وَصَلاةً عَرَفَةَ وَمُؤْذَلِفَةَ كَغَيْرِهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ: اخْتَسَارَهُ الأَكْفَرُ (و ش) وَاخْتَارَ أَبُو الحَطَّابِ فِي عِبَادَاتِهِ وَشَيْخُنَا: الجَمْعَ وَالقَصْرُ مُطْلَقًا (و م) وَالآشْهَرُ عَنْ أَخْمَدَ: الجَمْعُ فَقَطْ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و هـ) وَلامْتِنَاعِ القَصْرِ لِلْمَكَيِّ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُولِّى أَحَدٌ مِنْهُمْ المَوْسِمَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَفْدُمُ وَأَبُـو بَكُـرٍ وَعُمَـرُ وَعُفْمَانُ –رضي الله عنهم– مِنَ المَدِينَةِ وَقَالَ عَطَاءً: مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لا يُولِّى أَحَدٌ مِنْهُمْ

باب صلاة الخوف

تُجُوزُ (و) فِي قِتَال مُبَاحِ (و) وَلَوْ حَضَرًا (و) مَعَ خَوْفِ هَجْمِ العَدُوّ، فَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ القِبْلَةِ لَمْ يَخَفُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَخَافُوا كَمِينًا صَلَى بِهِمْ صَلاةً عُسْفَانَ، فَيَصَفُهُمْ خَلْفَهُ صَفَيْنِ فَٱكْثَرَ، فَيُصَلِّي بِهِمْ جَمِيعًا حَتَّى يَسْجُدَ، فَيَسْجُدَ مَعَهُ [الصَّفَأَ] الآوَلُ، وَيَحْرُسُ الثَّانِي حَتَّى يَقُومَ الإِمَامُ إِلَى الثَّانِيَةِ فَيَسْجُدُ وَيَلْحَقُهُ.

وَفِي الحَبَرِ: «تَأْخُرَ الْمُتَقَدِّمُ وَتَقَدَّمُ الْمُتَأْخُرُ»، فَقِيلَ: هُوَ أُولَى لِلنَّسْوِيَةِ فِي فَضييلَةِ المَوْقِفِ، وَلِقُرْبِ مُوَاجِهَةِ العَدُوّ. وَقِيلَ: يَجُوزُ (م 1)(۱)

وَفِي الرُّكْعَةِ النَّائِيَةِ يَحْرُسُ السَّاحِدَ مَعَهُ أَوَّلاَ ثُمَّ يَلْحَقُهُ فِي النَّشْهُدِ، فَيُسَلِّمُ بِجَمِيعِهِمْ.

وَقَاْلَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: يَحْرُسُ الصَّفُ الآوَّلُ أَوَّلاً؛ لآنَّهُ أَخْوَطُ، وَإِنْ خُرَسَ بَعْضُ الصَّفُ أَوْ جَعَلَهُمْ صَفًا وَاحِدًا جَازَ، لا حِرَاسَةَ صَفَّ وَاحِدٍ فِي الرُّكْعَتَيْن.

فُصلُ

وَإِنْ كَانَ العَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ القِبْلَةِ صَلَّى بِهِمْ صَلاةَ ذَاتِ الرَّقَاعِ، فَيَقْسِمُهُمْ طَائِفَتَيْنِ تَكُفِي كُلُّ طَائِفَةِ الصَّدُوْ، زَادَ أَبُـو الْمَعَالِيَ: بِحَيْثُ يَحْرُمُ فِرَارُهَا، فَإِنْ فَرَّطَ الإِمَامُ فِي ذَلِكَ أَوْ فِيمَا فِيهِ خَظْ لَنَا أَثِمَ، وَيَكُونُ صَغِيرَةً، وَهَلْ يَقْدَحُ فِي الصُّـلاةِ إِنْ قَارَنَ الصَّلاةَ؟ الأَشْبَهُ لا يَقْدَحُ؛ لآنَ النَّهْيُ لا يَخْتَصُّ بِشَرْطِ الصَّلاةِ.

وَقِيلَ: يَفْسُقُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ، كَالْمُودَعِ وَالْآمِينِ وَالوَصِيِّ إِذَا فَرُّطَ فِي الْآمَانَةِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلِ، وَيَتَوَجَّــهُ فِيهِــمْ هَــٰذَا الجِلافُ.

قَالَ: وَتَكُونُ الصُّلاةُ مَعَهُ مَبْنِيَّةً عَلَى إِمَامَةِ الفَاسِق (م ٢)(٢).

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ كَوْنُ كُلِّ طَافِفَةٍ قَلائُةٍ فَٱكْثَرَ، قِيلَ: يَكُونُهُ أَقَلُ، طَافِفَةٌ تَحْرُسُ وَطَافِفَةٌ يُصَلِّيَ بِهَا رَكَعَةً ثُمُّ تُفَارِقُـهُ فِي قِيَـامِ النَّانِيَةِ إِذَا اسْتَتَمُّ قَافِمًا، وَلا يَجُوزُ قَبْلُهُ؛ لآنُهَا مُفَارِقَةٌ بِلا عُنْرٍ، وتُتِمُّهَا لِنَفْسِهَا، وتُسَلِّمُ وَتُنْوِي الْمَفَارِقَةَ؛ لآنُ مَنْ تَسرَكَ الْمَتَابَعَـةَ

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن كان في جهة القبلة فيصفُهم [خلفه] صفَّين، فاكثر، ويصلّي بهم جميعًا حتَّى يسجد، فيسجد معـه الصَّفُ الأوَّل، ويحرس الثَّاني حتَّى يقوم الإمام إلى الثَّانية فيسجد ويلحقه، وفي الخبر: •تَأَخَّرُ المُتَقَدَّمُ وَتَقَــدُمَ المُتَّاخَرُ*، فقيـل: هـو أولى للتَّسوية في فضيلة الموقف، ولقرب مواجهة العدوً، وقيل: يجوز). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشُّرح، وغتصر ابن تميم، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم، وهو ظاهر ما جزم به في الكافي، والهادي، وشرح ابن رزين، فإنَّهم ذكروا الصُّفة الَّتي في الحديث، واقتصروا عليها.

والقول الثَّاني: جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغة، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن كان العدرُ في غير جهة القبلة قسمهم طائفتين تكفي كلُّ طائفةِ العدرُ فإن فرُّط الإمام في ذلك أو فيما فيه حظَّ لنا أثم، ويكون صغيرةً، وهل يقدح في الصُّلاة إن قارن الصُّلاة؟ الأشبه لا يقدح؛ لأنَّ النَّهي لا يختـصُ بشـرط الصُّلاة، فيما يقدح، وأن لم يتكرَّر، كالمودع والأمين والوصيُّ إذا فرُّط في الأمانة، ذكر ذلك ابن عقيلٍ وتكون الصُّلاة معــه مبنيَّةٌ على إمامــة الفاسق). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، فقال: فإن ترك الأمير ما فيه حظُّ المسلمين أثم، وهل يفسق بذلك قبل تكراره؟ على وجهين. انتهى.

قال ابن عقيلٍ في ألفصول: وهذا لفظه: إن فعل ذلك عمدًا كان عاصيًا، ويحتمل أن يصير بذلك فاسقًا، كالمودع والأمين والوصــيّ إذا فرّط، فتخرّج صُحّة إمامته على الخلاف في صلاة الفاسق.

ويحتمل أن يكون ذلك صغيرةً لا توجب بمجرَّدها الفسق حتَّى يشفعها بأمثالها، هل يقدح ذلك في الصَّلاة لكونها معصبـة قارنت الصَّلاة؟ الأشبه أنَّها لا تقدح، وعلَّله. انتهى.

واقتصار المصنّف على كلام ابن عقيل يقوّي ما قال إنَّه الأشبه، واللَّه أعلم.

قلت: الصُّواب أن يفسق، وارتكاب مًا فعله يدلُّ على أمرٍ عظيم، والَّذي يظهر أنَّ هذا ليس من الخـــلاف المطلـق الَّــذي اصطلــع عليه المصنَّف، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

وَلَمْ يَنُو الْفَارَقَةَ بَطَلَت.

وَتَسَجُدُ لِسَهُو إِمَامِهَا قَبْلَ الْمُفَارَقَةِ عِنْدَ فَرَاغِهَا، وَهِيَ بَعْدُ الْمُفَارَقَةِ مُنْفَردَةً.

وَقِيلَ: مَنْوِيَّة، وَالطَّائِفَةُ الثَّائِيَّةُ مَنُويَّةً فِي كُلُّ صَلاتِهِ، يَسْجُدُونَ لِسَهْوهِ لا لِسَهُوهِمْ.

وَمَنَعَ أَبُو اَلْمَعَالِي انْفِرَادَهُ، فَإِنَّ مَنَ فَارَقَ إِمَامَهُ فَادْرَكَهُ مَامُومًا بَقِي خُكُمُ إِمَامَتِهِ، وَإِذَا أَتَمَّتْ وَسَـلَمَتْ مَضَتْ تَحْرُسُ، وِيُعْلِيلُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى تَحْضُرَ الْأَخْرَى فَتُصِلِّي مَعَهُ الثَّانِيَّةِ، يَقْرَأُ إِذَا جَاءُوا بِالفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ، وَإِنْ كَانَ [قَرَأً] قَرَأً بِقَدْرِ الفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ، وَلا يُؤخِّرُ القِرَاءَةَ إِلَى مُجِيثِهَا (ق).

ُ وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّكُوتُ وَلَا التَّسْبِيحُ وَلَا الدُّعَاءُ وَلَا القِرَاءَةُ بِغَيْرِ الفَاتِحَةِ، لَمْ يَبْقَ إِلاَّ البُدَاءَةُ بِالفَاتِحَةِ وَسُورَةٍ طَوِيلَةِ، كَذَا قَالَ: لَا يَجُوزُ، أَيْ يُكُرَّهُ، وَيَكْفِي إِذْرَاكُهَا لِرِكُوعِهَا، وَيَكُونُ تَرَكَ الإِمَامُ المُسْتَحَبُّ.

وَفِي الْفُصُولِ: فَمَلَ مَكْرُوهَا، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهَادِ كَرَّرُهُ، وَصَلَّتْ الثَّانِيَةُ وَسَلَّمَ بهَا.

وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يُسَلَّمَ قَبُلُهَا.

وَقِيلَ: يَقْضِي بَعْدَ مَىلَامِهِ (و م ر)، وَتَسْجُدُ مَعَهُ لِسَهْوِ وَلا تُعِيدُهُ؛ لأَنَّهَا لَمْ تُنْفَرذ عَنْـهُ، وَجَعَلَهَــا الْقَـَـاضِي وَابْـنُ عَقِيــلِ

وَقِيلَ: إِنْ سَهَا فِي حَالِ انْتِظَارَهَا، أَوْ سَهَتْ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ، فَهَلْ يَثْبُتُ حُكُمُ القُدُووَ^(١)؟

وَإِذَا لَحِقُوهُ فِي التُّشْهَدِ هَلْ يُغَتِّبُرُ تَجْدِيدُ نِيَّةِ الاقْتِدَاء؟ فِيهِ خِلافٌ مَأْخُوذٌ مِمَّنْ رُحِمَ عَنْ سُجُودٍ إِذَا سَهَا فِيمَا يَــَأْتِي بـهِ، أَوْ سَهَا إمَامُهُ قَبْلَ لُحُوقِهِ، أَوْ سَهَا المُنْفَرَدُ ثُمُّ دَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ، وَفِيهِ وَجْهَان، قَالَهُ أَبُو المُعَالِي.

وَأُوْجَبَ أَبُوَ الْخُطَّابِ سُجُودَ السُّهُوْ عَلَى الْمَرْحُوم لانْفِرَادِهِ بِفِعْلِهِ.

وَقِيَاسُ قَوْلِهِ فِي البَاقِي كَذَلِكَ، قَالَ صَاحِبُ الْمُخَرُّرِ وَانْفَرَدَ بِهِ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابنَا وَعَامَّةِ العُلَمَاء: إِنَّ انْفِرَادَ المَأْمُوم بِمَا لا يَقَطَعُ قُدُوتَهُ مَتَى سَهَا فِيهِ [أَوْ بِهِ] حَمَلَ عَنْهُ الإِمَامُ.

يعلم عدوله سمى سه بير داو برد سور سور المنظرة وإن التنظرة الجالسًا بلا عُذْر وَاثْتَمَتْ بهِ مَعَ العِلْم بَطَلَتْ. وَهَلْ يَجُورُ تَرْكُ الطَّائِفَةِ الَّتِي تَحْرُسُ الحِرَاسَةُ لِمَدَدٍ أَغْنَاهَا عَنْهَا بِلا إِذْنُ وَتُصلِّي، لِحُصُولِ الغَرَضِ، أمْ [لا] لآنُ رَأَيَ الإِمَامِ لا يَجُورُ نَقْضُهُ بِرَأْي آحَادِ المُسْلِمِينَ فِيمَا يَنْفُرهُ بِالنَظرِ فِيهِ، بِدَلِيلِ الرُّسَاةِ يَـوْمُ أَحْدٍ وقول عمالى: ﴿ إِنْسَا اسْتَرَلُّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّ الشَّيْطَانُ ﴾ [آل عمران: ٥٥٥] فيهِ وَجْهَان (م ٣)(٠٠).

(١) تنبيه: قوله: (وتسجد معه لسهو ولا تعيد؛ لأنَّها لم تنفرد عنه، وجعلها القاضي وابن عقيل كمسبوق.

وقيل: إن سها في حال انتظارها، أو سهت بعد مفارقته، فهل يثبت حكم القـــدوة؟ وإذا لحقــوه في التَّشــهُد هــل يعتــبر تجديــد نيَّــة الاقتداء؟ فيه خلافٌ مأخوذٌ ثمّن زحم عن سجودٍ إذا سها فيما يأتي به، أو سها إمامه قبل لحوقه، أو سها المنفسود شمُّ دخـل في جماعــةٍ، وفيه وجهان، قاله أبو المعالى.

وأوجب أبو الخطَّاب سجود السُّهو على المزحوم، لانفراده بفعله، وقياس قوله في الباقي كذلك.

قال صاحب الحُرَّر: وانفرد به عن أكثر أصحابنا وعامَّة العلماء انفراد المأموم بما لا يقطع قدوته متى سها فيه أو به حمل عنه الأمام، ونصُّ عليه في مواضع، لبقاء حكم القدوة). انتهى كلام المصنُّف ونقله.

وملخَّص ذلك: أنَّ الصَّحيح من المذهب: تحمُّل الإمام عن الماموم ما ذكره المصنَّف من الصُّور الَّتي انفرد بها الماموم، وأنَّ الخلاف المطلق الَّذي ذكره إنَّما هو طريقةً لبعض الأصحاب، وأنَّ المقدَّم خلاف، وهو المنصوص، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٣) قوله: (وهل يجوز ترك الطَّائقة الَّتي تحرس الحراسة لمددٍ أغناها [عنه] بلا إذن وتصلُّي، لحصــول الغـرض، أم لا لأنَّ رأي الإمام لا يجوز نقضه برأي آحاد المسلمين بما ينفرد بالنَّظر فيه، بدليل الرُّماة يوم أحدٍ.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اسْتَرْلُهُمُ الشَّيطَانِ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، فيه وجهان. انتهى).

وأطلقهما ابن تميم.

قلت: إن تحقَّقت الُّغناء بالمدد الَّذي جاء جاز لها ترك الحراسة والصَّلاة، وإن غلب على ظنَّها الغناء أو شكَّت فيه لم يجز، واللَّه أعلم. ولم أر هذه المسألة في غير كلام المصنّف.

(ع): ما أجمع عليه

وَعَلَيْهِمَا: تَصِيحُ(١)، لِآنَ النَّهٰيَ لا يَخْتَصُّ بشَرْطِ الصَّلاةِ، وَقَدْ قِيلَ: لَوْ خَاطَرَ أَقَلُ مِمَّا شَرَطْنَا، وَتَعَمَّدُوا الصَّلاةَ عَلَىي هَذِهِ الصُّفَةِ، فَقِيلَ: تَصِحُ؛ لآنُ التَّحْرِيمَ لَمْ يَعُذُ إِلَى شَرْطِ الصَّلاةِ، بَلْ إِلَى الْمُخَاطَرَةِ بِهِمْ كَتَرَكِ حَمْلِ سِلاحٍ مَعَ حَاجَتِهِ.

وَقِيلَ: لا، وَهَذِهِ الصُّفَةُ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِيهِ (و م ر ش) وَنَصُّهُ: تَفْغَلُ وَإِنْ كَانَ الْعَـدُو ۖ فِي جِهَـةِ القِبْلَـةِ وَخَالَفَ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَبِالنَّانِيَةِ رَكْعَةٌ (و) وَلا تَفْسُدُ، بِمَكْسِهِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا؛ لآنُهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى انْتِظَارَيْنِ، وَالانْصِرَافُ فِي غَيْر مَحَلُّ الفَضِيلَةِ لا الجَوَاژُ.

وَيَتَخَرَّجُ: تَفْسُدُ مِنْ فَسَادِهَا بِتَفْرِيقِهِمْ أَرْبَعَ طُوَائِفَ (و هــ).

وَإِنْ كَانَتْ رُبَاعِيَّةٌ غَيْرَ مَقْصُورَةٍ صَلَّىٰ بِكُلِّ طَاقِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، وَتَصِيحُ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةٌ وَبِـالْخْرَى ثَلاثًا، وَتُفَارِقُهُ الأولَى فِـي المُغْرِبِ وَالرَّبَاعِيَةِ عِنْدَ فَرَاغِ النَّشَهُدِ، وَيَنْتَظِرُ الثَّانِيَةَ جَالِسًا يُكَرِّرُهُ، فَإِذَا أَتَتْ الثَّانِيَةُ قَامَ، زَادَ أَبُو المَعَالِي: تُحْرِمُ مَعَهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ

وَقِيلَ: الْمُفَارَقَةُ وَالانْتِظَارُ فِي النَّالِئَةِ (و م ر ق) فَيَقْرَأُ سُورَةً وَيُبخَمَلُ تَكْرَارُ الفَاتِحَةِ، وَلا تَتَشَهَّدُ النَّانِيَةُ بَعْدَ ثَالِغَةِ المَغْرِبِ

لأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلُّ تَشَهَّدِهَا.

وَقِيلَ: تَتَشَهَدُ مَعَهُ إِنْ قُلْنَا يَقْضِي رَكْعَتَيْن مُتَوَالِيَتَيْن، لِثَلاَّ تُصَلِّي المَغْرِبَ بتَشَهُّدٍ، وَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَــا فَصَلَّـى بكُـلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةُ صَحَّتْ صَلاةُ الآوُلِئِين فَقَطْ (و ق) لِمُفَارقَتِهمَا قُبْلَ الانْتِظَارِ النَّالِثِ وَهُوَ الْمُبْطِلُ؛ لآنَّهُ لَمْ يَرِدْ، ذَكَرَ ذَلِــكَ الْبِنُ حَـامِدٍ وَغَيْرُهُ، وَاحْنَجُ بِأَنَّ أَحْمَدَ إِنْمَا صَارَ إِلَى فِعْلِهِ عليه السلام، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: وَسَوَاءٌ احْتَسَاجَ إِلَى هَـٰذَا التَّفْرِيـق أَوْ لا؛ لآنَّهُ يُمْكِنُهُمْ صَلَاةُ شِيدًةِ الحَوْفِ، وَقَالَ صَاحِبُ المُحَرَّدِ: الصَّحِيحُ عِنْدِي عَلَى أصلينَا إن كَانَ لِحَاجَةٍ صَحَّتِ صَلاةً الكُـلّ لِحَاجَتِهمْ بإزَاء العَدُوُّ إِلَى ثَلاثِ مِائَةٍ وَالجَيْشُ أَرْبُعُ مِائَةٍ لِجَوَازِ الانْفِرَادِ لِعُلْر، والانْتِظَارُ إِنْمَا هُوَ تَطْويلُ قِيَام وَقِرَاءَةٍ ۚ وَذِكْر، وَإِلاَّ صَحَّتُ صَلاةُ الْأُولَى لِجَوَازِ مُفَارَقَتِهَا، بدَلِيل جَوَازِ صَلاتِهِ بالثَّانِيَّةِ الرُّكَفَاتِ الشُّلاثِ عَلَىٰ مَا مُسَبَّقَ، وَبَطَلَتْ صَلاَّةُ الْإَمَام وَالثَّانِيَةِ؛ لانْفِرَادِهِمَا بلا عُذُرٍ، وَهُوَ مُبْطَلٌ عَلَى الْأَشْهَرِ، وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ لِدُخُولِهِمَا فِي صَلاةٍ بَاطِلَةٍ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ صَلاةُ الكُلِّ لِنيَّتِهِ صَلاةً مُحَرَّمَةً ابْتِدَاءً.

وَقِيلَ: تَصِحُ صَلاةُ الإِمَام فَقَطْ، وَجَزَمَ بهِ فِي الخِلافِ، قَالَ: لآنٌ صَلاةَ المَأْمُومِينَ إنْمَا فَسَدَتْ لانْصِرَافِهمْ فِي غَيْر وَقْتِ الانْصِرَافِ بِلا حَاجَةٍ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ: تَبْطُلُ صَلاةُ الأُولَى وَالثَّالِثَةُ (و هـ م) لانْصِرَافِهِمَا فِي غَيْرَ مَحِلَّهِ، وَمَنْ جَهلَ مِنْهُــنَّ المُفْسِدَ صَحَّتْ صَلاتُهُ إِنْ جَهلَهُ الإمَامُ، كَحَدَثِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلِهَذَا قِيلَ: لا تُصِحُ كَحَدَثِهِ.

وَقِيلَ: لا تُصِحُّ مُطْلَقًا، لِلْعِلْمِ بِالْمُفْسِدِ، وَالْجَهْلُ بِالْحُكُمَ لا تَأْثِيرَ لَهُ كَالحَدَثِ

وَلَوْ صَلَّى كَخَبَر ابْن عُمَرَ بِطَائِفَةٍ رَكُعَةً وَمَضَتِ" ، ثُمَّ بالثَّانِيَةِ رَكْعَةً وَمَضَتْ، وَسَلَّمَ ثُمَّ أتَستْ الأولَى فَـأتَمَّتْ الصَّـلاةَ بِقِرَاءَةِ وَقِيلَ: أَوْ لا؛ لَأَنْهَا مُؤتَّمَةً بهِ حُكْمًا فَلا يَقْرَأُ فِيمَا يَقْضِيهُ مَنْ زُحِمَ أَوْ نَامَ حَتَّى سَلَّمَ إِمَامُهُ، وَنَصُّهُ خِلافُهُ.

ثُمُّ أَنَّتَ النَّانِيَةُ فَاتَّمْتَ بقِرَاءَةٍ أَجْزَأَ (قَ)، وَلَيْسَتْ الْمُخْتَارَةَ (هـ) وَعِنْدَهُ: تَفْعَلُ وَلَوْ كَانَ العَدُوُّ بِجِهَةِ القِبْلَةِ، وَلَــو قَضَـت الثَّالِيَّةُ رَكْخَتَهَا وَقْتَ فَارَقَتْ إِمَامَهَا وَسَلَّمَتْ، ثُمُّ مَضَتْ وَأَنْتُ الأُولَى فَاتَمْتْ كَخَبَرِ الْبـنِ مَسْعُودٍ صَـَحٌ، وَهُـوَ أُولَـى، قَالَـهُ

فإطلاق القولين الأخيرين من تتمَّة الطَّريقة الثَّانية، والمذهب صحَّة الصَّلاة، وهو الَّذي قدَّمه المصنّف.

(٢) الثَّاني: قوله في فصل: (ولو صلَّى كخبر ابن عمر، فلا يقرأ فيما يقضيه من زحم).

قال ابن نصر الله: لعله: كمن زحم، وأجراه شيخنا على ظاهره، والأوَّل أولى.

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله بعد إطلاق الوجهين المتقدِّمين: (وعليهما تصحُّ -يعني: الصُّلاة-؛ لأنَّ النَّهي لا يختصُّ بشـرط الصُّلاة، وقد قيل: لو خاطر أقلُ ثمّا شرطنا وتعمَّدوا الصُّلاة على هذه الصُّفة، فقيل: تصحُّ؛ لأنَّ التَّحريــم لم يعــد إلى شــرط الصَّـلاة بــل إلى المخاطرة بهم، كترك حمل سلاح مع حاجةٍ، وقيل: لا). انتهى.

بَعْضُهُمْ، وَلُوْ صَلَّى كَخَبَر أبي بَكْرَةَ بكُلِّ طَائِفَةٍ صَلاةً وَسَلَّمَ بهَا صَحٌّ.

وَبَنَاٰهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ، وَنَصَّهُ التَّفْرِقَةَ ، وَلَمَّا مَنَعَ القَاضِي وَغَيْرُهُ مُفْتَرِضًا خَلْفَ مُتَنَفِّلِ قَــالَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عليه السلام فَمَلَهُ فِي الوَقَتِ الَّذِي كَانْ يُعَادُ فِيهِ الفَرْضُ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْن، فَصَلاتُهُ فِي حَــالِ اقْتِــدَاءِ المُفْـتَرِضِ بِـهِ مُؤَدَّاةً بِنِيَّةِ الفَرْضِ، وَإِنْمَا كَانَتْ تَصِيرُ نَفْلاً بَعْدَ إِعَادَتِهَا، وذَلِكَ لا يُغَيِّرُ حُكْمَ صَلاَةِ المَامُوم.

كَمَّغُذُورِ لا تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ أَمَّ مِثْلَهُ فِي الظَّهْرِ ثُمَّ شُهْدَ الْإَمَامُ الجُمُعَةُ، وَلَوْ صَلَّى بِهِمْ الرُّبَاعِيَّةَ الجَائِزَ فَصَرُهَا تَامَّةً، بِكُـلًّ طَائِفَةِ رَكْفَتَيْنَ بِلا قَضَاء، فَتَكُونُ لَهُ تَامَّةً، وَلَهُمْ مَقْصُورَةً، فَنَصَّهُ: تَصِيحُ، لِخَبر سَلامِهِ فَتَكُونُ الصَّفَةُ قَبْلُهَا وَلَوْ قَصَرَهَا وَصَلَّى بِكُلُّ طَائِفَةٍ رَكِعَةً بِلا قَضَاء كَصَلاتِهِ عَلَيه السلام فِي خَبرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةً وَزَيْدِ بْنَ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِمْ صَعَ فِي ظَاهِر كَلامِهِ، فَإِنْهُ قَالَ: مَا يُرْوَى فِيهِ عَنَ النَّبِيِّ ﷺ كُلُهَا صِحَاحٌ.

ابْنُ عَبَّاسِ يَقُولُ رَكْعَةً رَكْعَةً إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَكْعَتَانِ، وَلِلْقَوْمِ [رَكْعَةً] رَكْعَةً، وَلَمْ يَنُصُّ عَلَى خِلافِهِ، وَلِلْخَوْفِ وَالسَّفَر، وَمَنَعَةُ الاَّكْثَرُ (و).

فَصاً،

وَإِنْ صَلَّى صَلَاةً الخَوْفِ وَلَا خَوْفَ بَطَلَتْ وَقِيلَ: لا صَلَاةً إَمَامٍ، وَالْمَرَادُ عَلَى خَبَرِ أَبِي بَكْرَةً، وَيُصَلِّي الجُمُعَةَ فِي الْحَوْفِ حَضْرًا بِشَرْطِ كَوْنِ الطَّافِفَة أُرْبَعِينَ، فَيُصَلِّي بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً بَعْدَ خُضُورِهَا الخُطْبَة، فَإِنْ أَخْرَمَ بِالْتَّبِينَ، فَيُصَلِّي بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً بَعْدَ خُضُورِهَا الخُطْبَة، فَإِنْ أَخْرَمَ بِالْمَائِفَةِ رَكْعَةً بِلا جَهْرٍ، وَيَتَوَجَّهُ تَبْطُلُ إِنْ بَقِيَ مُنْفَرِدًا بَعْدَ ذَهَابِ الطَّائِفَةِ، وَكَمَا لَوْ نَقَصَ العَدَدُ.

وَقِيلَ: يَبَجُوزُ هُنَا لِلْعُذْر؛ وَلاَّنَّهُ مُوْتَقِبٌ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَإِنْ صَلاَّهَا كَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ جَازَ، قَالَ: وَيُصَلِّ الاسْتِسْقَاءَ ضَرُورَةً، كَالْمَكُتُوبَةِ، وَالكُسُوفُ، وَالعِيدُ آكَسُدُ مِنْهُ، وَيُسْتَحَبُّ حَمْلُ سِلاحٍ خَفِيفٍ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ يَجِبُ (و م ش) وَلا يُشْتَرَطُ (و) وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ.

وَفِي الْمُنتَخَبِ: هَلْ يُسْتُخَبُ؟

فيه روايتان: نَقَلَ آبُنُ هَانِي: لا بَأْسَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلِ: أَنْ حَمْلُهُ فِي غَيْرِ الْخَوْفِ مَحْظُورٌ، فَهُــوَ أَمْـرٌ بَهْـلاً حَظْرٍ، وَهُوَ لِلْإِبَاحَةِ، كَذَا قَالُوا مَعَ قَوْلِهِمْ: يُسْتَحَبُّ، وَقَالُهُ القَاضِي [أَيْضًا] وَقَالَ أَيْضًا عَنْ رَفْعِ الجُنَاحِ عَنْهُمْ: رَفْعُ الكَرَاهَــةِ عَنْهُمْ! لاَنْهُ مَكُرُوهٌ فِي غَيْرِ الهُذْرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَيُكَرُهُ مَا يُنْقِلُهُ أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِنْ مَا يَعْقِلُهُ أَوْ يَمْنَعُ إِكْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ أَوْ يَمْنَعُ أَوْ يَمْنَعُ إِلْمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِلَيْكُورُهُ مَا يُنْقِلُهُ أَوْ يَمْنَعُ إِلَى الْكَمَالُهِــا أَوْ يَمْنَعُ إِلَيْكُورُهُ مَا يُنْقِلُهُ أَوْ يَمْنَعُ إِلَى الْكَمَالُهِــا أَوْ يَمْنَانُ عَلَى الْفُصُولِ: يُكُرُهُ مَا يَمْنَعُهُ المُتَيْفَاءَ الآرَكَانِ، وَهُوَاذُهُ عَلَى الكَمَالِ، قَالَ: إلاَ فِي حَرْبٍ مُبَاحٍ، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَسْتَنُونُ فِي مَكَانَ آخَوْ وَيَحْمِلُ نَجَسًا لِحَاجَةٍ.

وَفِي اَلْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ (م ٤)^(١).

فُصلُ

يَجُوزُ فِعْلُ الصَّلَاةِ حَالَ الْمَسَايَفَةِ أَوْ الْهَرَبِ الْمَبَاحِ كَظَنَّ سَبُعٍ وَنَحْدِهِ أَوْ غَرِيم ظَالِم، أَوْ خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ ذَبِّهِ عَنْهُ، وَعَلَى الْأَصَحَّ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ عَنْ مَالِ غَيْرِهِ رَاجِلاً وَرَاكِبًا، إيمَاءُ إِلَى القِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، وَجَدَ ذَلِكَ قَبْلَ الصَّلاةِ أَوْ فِيهَا.

وَلَوِ احْتَاجَ عَمَلاً كَثِيراً، وَعَنْهُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِذَنْ وَلا يَجْبُ (هُـ بَخِلاف، مَنْ هُذَدَ بالقُتْلَ وَمُنِعٌ مِنْهَا فَيجُورُ تَأْخِيرُهَا، قَــالَ القاضيي وَغَيْرُهُ: لآنَهُ غَيْرُ قادِرٍ وَهَذَا قَادِرٌ، وَتُنْعَقِدُ الجَمَاعَةُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِلنَّصُوصِ، فَدَلَ أَنْهَا تَجِبُ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَـا اخْتَجُّـوا

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويحمل نجسًا لحاجةٍ، وفي الإعادة روايتان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: قلت: يحتمل الإعادة وعدمها وجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الإعادة وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية الصُّغرى، فإنَّه قال: لا يضرُّ تلويث سلاحه بدم، وهي قريبةٌ عًا إذا تبسّم في الحضر خوفًا من البرد وصلّى، فإنَّ الصّحيح: لا يعيد كما تقدّم، ولها نظائر كثيرةٌ.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب، فيها الخلاف مطلق.

وَقِيلَ: لا تَجِبُ، وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ وَالشَّيْخِ: لا تُنْعَقِدُ (و هـ) وَيُعْفَى عَنْ تَقَدُّم الإمّام، كَعَمَلِ كَثِيرٍ.

وَفِي الفُصُولَ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَعْفَى، وَلَمْ يَلْكُرْ غَيْرَهُ، لَكِنْ يُعْتَبَرُ إِمْكَانُ الْمُتَابَحَةِ وَلا يَجِبُ سُجُودُهُ، عَلَى دَائِيَهِ وَلَهُ الكَرُّ وَالفَرُّ وَنَحُوهُ لِمَصْلَحَةِ وَلا يَرُولُ الحَوْفُ إِلاَّ بِالْهَزَامِ الكُلُّ وَلا تَبْطُلُ بِهِ وَلِهَذَا جَزَمَ القَاضِي بِأَنْ لَهُ التَّاخِيرَ لِدَفْعِ الإِكْرَاهِ، لاَنَّهُ غَيْرُ قَـادِرٍ، بِخِـلافِ شِـدَةِ هَذَا: لَوْ أَكْرِهَ عَلَى زِيَادَةٍ فِمْلٍ لَمْ تَبْطُلُ بِهِ، وَلِهَذَا جَزَمَ القَاضِي بِأَنْ لَهُ التَّاخِيرَ لِدَفْعِ الإِكْرَاهِ، لاَنَّهُ غَيْرُ قَـادِرٍ، بِخِـلافِ شِـدَةٍ الحَوْفَءِ، وَسَنِينَ مِنْ كَلام الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ فِي سُجُودِ السَّهُو خِلاَفُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَثُرَ دَفْعُ عُدُوًّ مِنْ مَيْلٍ وَمَنْبِع وَسُقُوطِ جَدَارِ وَنَحْوِهِ ٱبْطَلَ، قَالَ فِي الجِلافِ: عَلَى أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَلْزَمَهُ الفِعْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَدُّ بِهِ، كَالْمُضِيَّ فِي الْحَجُّ الْفَاسِدِ، وَالدُّخُولِ مَعَ الإِمَامِ فِي حَالِ السُّجُودِ، كَذَا قَالَ: وَلا يَلْزَمُ الإِحْرَامُ إِلَى اللهِّوَاءُ الدَّاتَةِ

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ قَادِرًا، وَذَكَرَ أَبُو بَكُر وَابْنُ عَقِيل روَايَةً: وَعَاجِزًا، وَلِطَالِبِ عَدُوً يَخَافُ فَوْتَهُ الصَّلاةُ كَذَلِكَ.

وَعَنْهُ: لا، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلِ (وَ) وَكَذَا التَّيْمُمُّ لَهُ.

وَنَقَلَ أَبُو ذَاوُد فِي القَوْمِ يَخَافُونَ فَوْتَ الغَارَةِ فَيَوَخُرُونَ الصَّلاةَ حَتَّى تَطْلُـعَ الشَّـمْسُ أَوْ يُصَلَّـونَ عَلَى دَوَابُهِـمْ قَـالَ: [كُلُّ] أَرْجُو، وَمَنْ أَمِنَ أَوْ خَافَ فِي الصَّلاةِ انْتَقَلَ وَبَنَى (ش) فِي الثَّانِيَةِ، وَلا تَبْطُلُ (هـ) وَمَنْ صَلاَّهَا لِظَنَّ عَدُو، فَلَمْ يَكُنْ، أَعَادَ (و هـ م ق) لِعَدَم المُبيع، كَمَا لَوْ كَانَ مُحْدِئًا.

وَقِيلَ: لا، وَذَكَرَهُ أَبْنُ هُبَيْرَةً روَايَةً، وَكَذَا إِنْ كَانَ وَتُمَّ مَانِعٌ.

وَقِيلَ: إِنْ خَفِيَ الْمَانِعُ وَإِلاَّ أَغَادَ، وَإِنْ بَانَ يَقْصِدُ غَيْرَةُ لَمْ يُعِدْ فِي الآصَحُ، لِوُجُودِ سَبَبِ الحَــوْف بِوُجُــودِ عَــدُوَّ يَخَـافُ هَجْمَهُ، كَمَا لا يُعِيدُ مَنْ خَافَ عَدُوًّا فِي تَخَلُّفِهِ عَنْ رُفْقَتِهِ فَصَلاَّهَا ثُمُّ بَانَ أَمْنُ الطَّرِيق.

وَعَنُهُ: مَنْ خَافَ كَبِينًا أَوْ مَكِيدَةً إِنْ تَرَكَهَا صَلاَّهَا وَأَعَادَ، وَإِنْ خَافَ هَدْمَ سُورً أَوْ طَمَّ خَنْدَق إِنْ صَلاَّهَا آبِنًا فَصَـلاةُ خَافِف، مَا لَمْ يَعْلَمْ خِلافَهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: يُصَلِّي آبِنًا مَا لَمْ يَظُنُّ ذَلِك، والله سبحانه اعلم.

باب صلاة الجمعة

قَالَ فِي الفُصُول: سُمُّيت جُمُعَةٌ لِجَمْعِهَا الجَمَاعَاتِ.

وَقِيلَ: لِجَمْع طِين آدَمَ فِيهَا.

وَقِيلُ: لأَنَّ آدَمَ جُمِعَ فِيهَا خَلْقُهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٣٩) وَغَيْرُهُ (ن: ١٦٦٥) مَرْفُوعًا.

وَقَدَّمَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: لِجَمْعِهَا الخَلْقَ الْكَثِيرَ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ الظُّهْرِ، وَهِيَ صَلاةً مُسْتَقِلَةً، لِعَــدَمِ انْعِقَادِهَـا بِنِيَّـةِ الظُّهْرِ مِمَّنْ لا تُنجِبُ عَلَيْهِ، وَلِجَوَازِهَا قَبْلَ الزَّوَال لا أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْن.

قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ: وَلا تُجْمَعُ فِي مَحَلُّ يُبِيحُ الجَمْعَ.

وَعَنَّهُ: ظُهْرٌ مَقْصُورَةً.

وَفِي الانْتِصَار وَالوَاضِح وَغَيْرِهِمَا: هِيَ الآصَلُ وَالظَّهْرُ بَدَلَ، زَادَ بَعْضُهُمْ: رُخْصَةٌ فِي حَقٌ مَنْ فَاتَتُهُ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ وَجَهَيْنِ: هَلْ هِيَ فَرْضُ الوَقْتِ أَوْ الظَّهْرِ (و هـ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى الظَّهْرِ بِنَفْسِهِ بِلا شَرَط، وَلِهَذَا يَقْضِي مَنْ فَاتَتُهُ ظَهْرًا، وَجَـزَمَ فِي الْجِلافِ وَغَيْرِهِ بِأَنْهَا فَرْضُ الوَقْتِ عِنْدَ أَحْمَنَ؛ لأَنْهَا الْمَخَاطَبُ بِهَا، وَالظَّهْرُ بَدَلٌ، وَذَكَرَ كَلامَ أَبِي إِسْحَاقَ وَيَبْدَأُ بِالجُمْعَةِ خُوفَ فَوْتِهَا، وَيَتُرُكُ فَجْرًا فَائِتَةً نَصَّ عَلَيْهِ (هـ) وَقَالَ فِي القَصْرِ: قَدْ قِيلَ: إِنَّ الجُمُعَةِ تُقْضَى ظُهْرًا، وَيَدَلُ عَلَيْهِ أَنْهُ قَبْلَ فَوَاتِهَا لا تَجُوزُ الظَّهْرُ، وَإِذَا فَاتَتُ الجُمُعَةُ لَزَمَتُ الظَّهْرُ، قَالَ: فَلَا أَنْهَا قَصَاءً لِلْجُمُعَةِ

وَهِيَ فَرْضُ عَيْنِ (و)َ عَلَى المُسْلِمِينَ الرَّجَالِ (و) المُكَلِّفِينَ (و) لا الحَنَاثَى، وَلا تَصِيعُ مِنْ كَافِرِ وَزَائِلِ العَقْلِ، وَفِي نِهَايَـةِ الآرَجِيِّ رَوَايَةٌ: تَلْزَمُ النِّسَاءَ، وَإِنْ لَزَمَتْ المُكْتُوبَةُ صَبَيًّا لَزَمَتْهُ.

وَقَيْلَ: لا، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ وَقَالَ: وَهُوَ كَالإِجْمَاعِ، لِلْخَبَرِ، وَإِنْمَا تَلْزُمُ الآخْرَارَ، قَالَ ابْسَنُ عَقِيـلِ وَغَيْرُهُ: فَمَا لا يَجِبُ شَرْعًا لا يَمْلِكُ السَّيْدُ إِجْبَارَهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّمَّئِدِ كَالنَّوَافِل.

وَكَذَا قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: الحُقُوقُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَمَلَّـىُ بِيَخِطَـابِ الشَّـارِعِ لَا بِبَاذْنِ السَّيِّدِ وَلَا بِإِجْبَـارِهِ كَـالنُّوَافِلِ، فَـإِنْ خَـالَفَ وَحَصْرَهَا مِتَقَطَ فَرْضُ الظَّهْرِ وَأَثِمَ كَالاَبق.

وَقِيلَ: تَلْزُمُ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ فِي نَوْيَتِهِ.

وَعَنْهُ: تَلْزَمُ العَبْلَدَ، اخْتَارَهُ أَبُّو بَكُرِ (خ)، فَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَأْذِنْ سَيَّدَهُ؛ وَيَحْرُمُ مَنْعُهُ وَيُخَالِفُهُ.

وَعَنْهُ: بإذْن سَيُّدٍ (خ).

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ المُسْتَوْطِنِينَ بُنْيَانًا مُعْتَادًا وَلَوْ كَانَ فَرَاسِخَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ بِحَجْرِ أَوْ قَصَبِ وَنَخُوهِ، مُتَصِيلاً أَوْ مُتَفَرِّفًا، يَشْمَلُهُ اسْمٌ وَاَحِدٌ، وَاَخْتَرَ أَخْمَدُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ القَاسِمِ الجُبْمَاعَ المَسْارُ فِي الْقَرْيَةِ، قَالَهُ القَاضِي، وَقَالَ أَيْضًا: مَغْنَاهُ مُتَقَارِبَةُ الاَبْنِيَةِ وَالْمَازَلَ لَمْ تَقُمْ بِهَا الجُمُعَةُ؟ فَأَجَابِ بِأَنْهُ لَمْ يَجْمَعْهُمْ وَطَنَّ، عَلَى الاَجْتِمَاعِ الْمُعْرِقُ مَتَقَارِبًا جَازَ إِقَامَتُهَا فِيهِسَا، قَالَ الآصْحَابُ؛ لا أَنْ لا تَعْرِفُ مَنْ أَصْحَابِنَ وَايَةُ فِي النَّفُرِيقِ، وَالصَّحِيحُ أَنْهُ إِنَّ كَانَ النَّعْرِيقُ مُتَعَرِّبًا جَازَ إِقَامَتُهَا فِيهِسَا، قَالَ الآصْحَابُ؛ لا يَشْعَرُ وَالْمُولِقِيقِ مَنْ أَلُهُ إِنَّ مُولِقًا وَالإِقَامَةِ بِهَا، فَتَصِحُ فِي غَيْرِ الْمَصْرُ وَلَوْ مَعَ فُرْجَةٍ يَنْهُ وَيَعْمُ فِي عَيْرِ الْمُسْتَافِرِ القَصْرُ وَالْفِطْرُ فِيهِ، وَتَجُوزُ إِقَامَتُهَا بِقُرْبِ بِنَاء فِي صَحْرَاء بِلا عُلْرٍ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ فِي حَيْرُ الْمُسْتَافِرِ القَصْرُ وَالْفِطْرُ فِيهِ، وَكَرَّهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: بَل فِي جَامِعِ (و م ش).

وَفِي الخِلافِ: إِنَّ كَلَّامَ أَحْمَدُ يَحْتَولُ الجَوَازَ وَلَوْ بَعُدَ، وَإِنَّ الْأَمْنَةِ بِتَأْوِيلِهِ المَنْعُ، كَالعِيدِ يَبجُوزُ فِيمَا قَرُبَ لا فِيمَا بَعُدَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِذَا ٱلْفِيمَتْ فِي صَخْسِرًاءَ اسْتَخْلَفَ مَـنَ يُصَلِّي بِٱلضَّعَفَةِ، وَقَـدُمَ ٱلأَرْجِيُّ صِحْتَهَـا وَوُجُوبَهَـا عَلَى المُسْتَوْطِينَ بِعَمُودِ (خ) أَوْ خِيَام (خ) وَاخْتَارُهُ شَيْخُنَا، وَهُو مُتَّجَة.

نَقُلَ أَبُو نَصْرِ العِجْلِيُّ: لَيْسُ عَلَى أَهْلِ البَادِيَةِ جُمُعَةً لأَنْهُمْ يَتَنَقَّلُونَ قَالَ بَعْضَهُمْ: فأسْقطَهَا عَنْهُمْ، وَعَلْلَ بِأَنَّهُمْ غَيْرُ

مُسْتَوْطِنِينَ، وَالآوَّلُ المَذْهَبُ، وَلا يُتَمَّمُ عَدَدٌ مِنْ مَكَانَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ، لِعَدَمِ اسْتِيطَانِ الْمَتَمِّمِ وَلا يَجُوزُ تَجْمِيعُ أَهْلِ كَامِلٍ فِي نَاقِص، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: إلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنُهُمَا كَبَيْنِ البُنْيَانِ وَمُصَلَّى العِيدِ، لِعَدَمِ خُرُوجِهِمْ عَنْ حُكْمٍ بُقْمَتِهِمْ، وَالآوَلَى مَعَ تَتِمُّةِ العَدَدِ تَجْمِيعُ كُلُّ قُومٍ.

وَقِيْلَ: يَلْزُمُ القَرْيَةَ قَصْدُ مُصْرِ بَيْنَهُمَا فَرْسَخٌ فَأقَلُ، وَحَكَى روايَةً، وَلا جُمُعَةً بِمِنَى (هـ) كَعَرَفَةَ، نَقَلَ يَعْقُوبُ: لَيْسَ بِهِمَا جُمُعَةً، إِنْمَا يُصَلِّي الظَّهْرَ وَلا يَجْهَرُ، وقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُد عَنْ وَالِي مَكُةً يَرْكَبُ مِنْ مِنْي فَيُجْمِعُ بِهِمْ، قَالَ: لا إلاَّ إذَا

كَانَ [هُوَ] بِمَكُّةً.

وَالْمَقِيمُ فِي قَرْيَةٍ لا تَبْلُغُ عَدَدَ الجُمُعَةِ، أَوْ فِي الجِيَامِ وَنَحْوِهَا، وَالْمُسَافِرُ غَيْرَ سَفَرِ قَصْرٍ، لا تَسْلَزَمُهُمْ إلاَّ إذَا كَسَانَ فَرْسَـخًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م) قَالَ جَمَاعَةً: تَقْرِيبًا عَنْ مَكَانِ الجُمُعَةِ.

وَعَنْهُ: عَنْ أَطْرَافِ البِّلَدِ (و مَ) فَتَلْزَمُهُمْ.

وَعَنْهُ: المُعْتَبُرُ إِمَكَانُ سَمَاعِ النُّدَاءِ (و شُ) زَادَ بَعْضُهُمْ: غَالِبًا مِنْ مَكَانِهَا أَنْ أطْرَافِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ: أَيُّهُمَا وُجِدَ. وَعَنْهُ: بَلِّ إِنْ سَمِعُوهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلُوهَا ثُمَّ رَجَعُوا لِيَوْمِهِمْ لَزِمَهُمْ، وَلَوْ سَمِعَتْهُ قَرْيَةٌ مِنْ فَوْقِ فَرْسَخِ لِعُلْـوٌ مَكَانِهَـا، أَوْ لَـمْ تُسْمِعَهُ مَـنْ دُونَـهُ لِجَبَلٍ حَائِلٍ أَوْ انْخِفَاضِهَا، فَعَلَى الجِلاف، وَحَيْثُ لَزِمَهُمْ لَمْ تُنْعَقِدْ بِهِمْ لِثَلاً يَصِيرَ التَّابِعُ أَصْلاً، وَفِي صِحَّةِ إِمَامَتِهِمْ فِيهِ وَجْهَان، لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِمْ، وَعَدَم انْعِقَادِهَا بِهِمْ (م ١)ُ^(١).

وَكُذَا إِنْ لَزِمَتْ مُسَافِرًا أَقَامُ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ وَلَمْ يَنْوِ اسْتِيطَانًا (م ٢)(٢)، والآشهرُ تَلْزَمُهُ.

وَعَنْهُ: لا جَزْمَ بهِ فِي النَّخْلِيصِ وَغَيْرِو (خ).

وَتُجْزِئُ امْرَأَةً خَضَرَتْهَا تَبَعًا (وَ) وَلاَ تَنْعَقِدُ بِهَا وَلا تَوْمُ (و)، وَكَذَا مُسَافِرٌ لَهُ القَصْرُ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ تَلْزَمَهُ تَبَعًا لِلْمُقِيمِينَ (خ)، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ مُتَّجَّةً.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَجْهًا، وَحَكَى روَايَةً تَلْزَمُهُ بِحُضُورِهَا (خ) فِي وَقْتِهَا مَا لَمْ يَنْضَرُ بالانْتِظَار، وَتَنْعَقِدُ، (و هــــ م ر) وَيَــؤُمُّ فِيهَا (م رَ) كَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ تَخْفِيقًا لِعُذْرِ مَرَضَ وَخَرَّفُو وَنَخُوهُمَا (و) لِزَوَالُ ضَرَرَهِ، فَهُو كَمُسَافِرٍ يَقْدَمُ فَلَــوْ دَاْمَ ضَرَرُهُ، كَخَالِفُ عَلَى مَالِهِ وَحَاقِنِ، جَازَ انْصِرَافُهُ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ خَاصَةً، فَلُوْ صَلَّى بَقِيَ الْوَجُوبُ لِعَدَمِ الْمُسْقِطِ، وَهُوَ الشَّيْغَالُهُ بِدَفْعِ ضِرَرِهِ، بِخِلافِ المُسَافِرِ، لِبُقَاءِ سَفَرِهِ، وَهُوَ الْمُسْقِطُ وَإِنْ لَزِمَتْ عَبْدًا انْعَقَدَتْ بِهِ وَأَمْ وَإِلاَّ فَسِلاَ عَلَى الْأَصَبِحُ فِيهِمَا، وَلَيْسِ كَمُسَافِرٍ (خ) وَمُمَيِّزٌ كَعَبْدِ (خُ) وَمَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ لِمَرَضِ أَوْ سَفَرِ أَوِ اخْتُلِفَ فِي وُجُوبِهَا كَعَبْـدٍ، فَهِـيَ أَفْضَـلُ فِي حَقَّـهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ.

قَالَ: وَكَرِهُ قَوْمٌ التَّجْدِيعِ لِلظَّهْرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي حَقَّ أَهْـلِ العُـذْرِ لِقَـلاً يُفسَاهِيَ بِهَـا جُمُعَـةٌ أُخْرِي، اخْتِرَامَـا لِلْجُمُعَـةِ المَشْرُوعَةِ فِي يَوْمِهَا لَا كَامْرَأَةٍ (و).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي صحَّة إمامتهم فيها وجهان، لوجوبها عليهم، وعدم انعقادها بهم). انتهى.

يعني: من وجبت عليه الجمعة بغيره، كمن هو مقيمٌ بقريَّةٍ لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة، أو كان مقيمًا في الخيام ونحوها، أو كان مسافرًا دون مسافة قصر، ونحوهم وبقربهم، في مسافة فرسخ فما دون من تجب عليه الجمعة، فصلَّى معهم.

وأطلق الخلاف أيضًا في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، وحواشي المصنِّف على المقنع، والفائق، وغيرهم، وأطلقه في مجمع البحرين في المقيم غير المستوطن، أحدهما لا تصحُّ إمامتهم، وهو الصُّحيح.

وهو ظاهر كلام القاضي والشَّيخ في الكافي، وفي المقنع في المسافر، وجزم به في الإفادات، وصحَّحه في النَّظم، والوجه الثَّاني تصحُّ إمامتهم فيها، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وأبي بكر، لأنَّهما علَّلا منع إمامة المسافر بأنَّها لا تجب عليه قاله في مجمع البحرين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا إن لزمت مسافرًا أقام ما يمنع القصر ولم ينو استيطانًا). انتهى.

(ش): الإمام الشافعي

وذلك كمن أقام بمصر لعلم أو شغلٍ ونحوه، وقد علمت الصُّحيح في المسألة الَّتي قبلها، فكذا في هــذه، وأطلـق الحـلاف في المحـرَّد ومختصر ابن تميم والرَّعاية والفائق وغيرهم.

(ر): روایشان

فُصلُ

مَنْ لَزِمَتُهُ الجُمُعَةُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ شَاكًا هَلْ صَلَّى الإِمَامُ الجُمُعَةَ؟ لَمْ تَصِيحٌ (و ش) كَشَكَّهِ فِي دُخُـول الوَقْبِ:، لأَنْهَـا فَرْضُ الوَقْتِ لِلأَخْبَارِ، وَالمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةً عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيـلٍ وَغَـيْرُهُ؛ وَلآنَ الجُمُعَـةَ لا تَتَعَـذُرُ فِي حَقَّـهِ إِلاَّ بِسَـلامِ الإِمّـامِ، لاختِمَال بُطْلابِهَا فَيَسْتَأْنِفُهَا، فَتَقَمُ ظُهْرًا هَذَا قَبْلُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ أَمْكَنَهُ إِذْرَاكُهَا وَإِلاَّ صَحَّتْ (و م) وَسَبَقَ وَجْهُ أَنْ فَرْضَ الوَقْتِ الظُّهْرُ، فَتَصِحُ مُطْلَقًا (و هــ) وَقَدِيــمُ قَوْلَــيْ الشَّافِعِيُّ وَلِهَذَا يُصَلِّي الفَجْرُ عِنْدَ أَبِي حَيِيفَةً مَنْ خَافَ فَوْتَ الجُمُعَةِ؛ لآنٌ فَرْضَ الوَقْتِ الظَّهْرُ وَلَـــمْ تَفُــتْ، لَكِــنْ لا تَبْطُــلُ ظُهْرُهُ بالسَّعْيِ إِلَى الجُمُعَةِ (هـ) وكَذَا لَوْ صَلَّى الظَّهْرَ أَهْلُ بَلَدٍ مَعَ بَقَاء وَقْتِ الجُمُعَةِ لَمْ يَصِحُ فِي الآشِهْرِ (هـ).

وَقَيلَ: إِنَّ أَخُّرَ الإِمَامُ الجُمُعَةَ تَأْخِيرًا مُنْكُرًا، فَلِلْغَيْرِ أَنْ يُصَلِّي ظُهْرًا وَيُجْزِئُهُ عَنْ فَرْضِيهِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِّبُ الْمَحَرَّ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرَ كَلامِهِ (و م) لِخَبَر تَأْخِيرِ الأَمْرَاء الصَّلاةَ عَنْ وَقَيْهَا، وَسَبَقَ أَنْ أَحْمَدَ احْتَجُ بِهِ عَلَى أَنْ تَارِكَ الصَّلاةِ لا يَكَفُرُ، وَاحْتَجُ فِي الْجِلافِ بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَى صَحَّيْهَا بِغَيْرِ مُلْطَان قَالَ: وَلَمْ يُفَرِّقُ بَيْسَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَلَمْ يُفَرِّقُ بَيْسَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَلَمْ يُفرِّقُ بَيْسَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: وَالْحَرُوا الصَّلاةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَالَ: يُصَلِّيهَا لِوَقْتِهَا وَيُصَلِّيهَا مَعَ الإِصَامِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكْرَ هُنَا لَا يُصَلِّيهَا وَيُصَلِّيهَا مَعَ الإِصَامِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكْرَ هُنَا لَا يُصَلِّيهَا غَيْرُ وَلِيَّ الأَمْرِ إِذَا تَأْخُرُوا الصَّلاةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَقَالَ: يُصَلِّيهَا لِوَقْتِهَا وَيُصَلِّيهَا مَعَ الإِصَامِ،

وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ فِي صَلاةِ الجَمَاعَةِ يُصَلِّي غَيْرُهُ، ويُوافِقُهُ مَا احْتَجُّ بِهِ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي صِحَّتِهَا بِـلا سُـلْطَان بِمَـا رَوَى ابْنُ الْمُنذِرِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ لَمَّا أَبْطَأَ الوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةً بِالخُرُوجِ، وَصَلَّى أَبُو مُوسَــى الْآشَـعَرِيُّ بِالنَّـاسِ حِـين أَخْرَجُوا سَعِيدَ بْنَ العَاصِ.

وَمَنْ لَمْ تَلْزَمْهُ الجُمُعَةُ صَحَّتْ ظُهْرُهُ قَبْلُهُ عَلَى الْأَصَحُّ (و) وَلَوْ زَالَ عُلْرُهُ.

وَقِيلَ: لَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ (و م) كَصَبِيِّ بَلَغَ فِي الْأَشْهَرِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَنْ لَزِمَتُهُ بِحُصُــُـورِهِ لَـمْ تَصِـحُ وَإِلاَّ صَحَّ فِيمَنْ دَامَ عُلْدُهُ، كَامْرَأَةِ، تَصِحُّ قَوْلاَ وَاحِدًا.

وَقِيلَ: الْأَفْضَلُ لَهُ التَّقْدِيمُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ مَنْ أَطْلَقَ، وَلا تَبْطُلُ بِالسَّعْيِ فِي الآشْهَرِ (هـ) بِدَلِيلِ صَلاةٍ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ، مَعَ مَنْع اقْتِدَاء مُفْتَرض بمُتَنَقِّل، اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الاقْتِدَاء.

وَلا تُكُرَّهُ لِمَنَّ فَاتَتُهُ (مُ) أَوْ لِمَعْذُور الصَّلاةُ جَمَاعَةً فِي المِصْر (هـ) وَفِي مَكَانِهَا وَجُهَان (م ٣)(١).

وَلَمْ يَكُرَهْهُ أَحْمَدُ، ذَكُرَهُ الفَاضِي قَالَ: وَمَا كَانَ يَكُرُهُ إِظْهَارَهَا، قَالَ: وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَرِهَ إِظْهَارَهَا وَكَثْرَةُ الجَمْسِعِ فِيهَا لَـمْ يَضُرُّ؛ لأَنَّهُمْ رُبُّمَا أَتُهِمُوا بِالرَّغْبَةِ عَنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الإمَام، فَيُعَاقِبُهُمْ الإِمَامُ إِذَا لَمْ تَكُسنُ أَعْلَارُهُمْ ظَاهِرَةً، فَأَمَّا إِنْ كَانَتُ ظَاهِرَةً لَمْ تُكْرَهْ، وَعَلَى أَنَّ أَبًا حَنِيفَةَ اسْتَحَبُ الآذَانَ وَالإِقَامَةَ لِلطَّهْرِ يَوْمَ الجُمْعَةِ، وَلا يُستَحَبُّ إِظْهَارُهُ.

ُ وَنَقَلُ الآثْرَمُ وَغَيْرُهُ: لَا يُصَلِّي فَوْقَ ثَلاثُةٍ جَمَاعَةً، ذَكَرَهُ القَاضِيَّ وَالْبِنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا، وَيَأْتِي قَبْلَ آخِرِ فَصْلٍ فِي البَابِ: هَلْ يُؤذِّنْ لَهَا.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ فَتَرَكَهَا بِلا عُذْرِ تَصَدُّقَ بِدِينَارِ أَوْ نِصْفِهِ، لِلْخَبَرِ، وَلا يَجِبُ (عِ) وَلا يَجُسورُ لِمَـنْ تَلْزَمُـهُ السَّـفَرُ فِـي يَوْمِهَا بَعْدَ اللَّزُومِ حَتَّى يُصَلِّيَ، بَنَاءَ عَلَى اسْتِقْرَارِهَا بأَوْلِهِ.

فَلِهَذَا خَرَجَ أَلِجُوازُ مَعَ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ يُحْرِمْ بَهَا لِعَدَمِ الاسْتِقْرَارِ (و هـ)، وَفِيهِ قَبْلَ اللُّزُومِ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ رِوَايَتَـانِ (م ر ق) وَثَالِثَةَ يَجُوزُ لِلْجَهَادِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ، نَقَلَهَا أَبُو طَالِبٍ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ولا تكره لمن فاتته أو لمعذور الصَّلاة جماعةً في المصر، وفي مكانها وجهان). انتهى.

قال ابن تميم وابن حمدان في الرّعاية الكبرى: ولمن فاتته أو لم تلزمه أن يصلّي الظّهر جماعةً بأذان وإقامةٍ ما لم يخف فتنةً، وهل يكسره في موضع صلّيت فيه الجمعة؟ فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: يكره، وهو الصّحيح، قال في المغني والشّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم: لا يستحبُّ إعادتها في المسجد الّذي اقيمت فيـــه الجمعة، وعلّلوه بما يقتضي الكراهة.

والوجه الثَّاني: لا يكره، وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية الصُّغرى والحاوي وجماعةٍ، وجزم به في مجمع البحرين.

وَقِيلَ: الرُّوايَاتُ إِنْ دَخَلَ وَقَتُهَا وَإِلاًّ جَازَ (م ٤)(١٠.

وَلَهُ السُّفَرُ إِنْ أَتَى بِهَا فِي قَرْيَةٍ بِطَرِيقِهِ، وَإِلاَّ كُرِهَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: رَوَايَةُ وَاحِدَةً (و مَ) وَظَاهِرُ كَلامٌ جَمَاعَةٍ: لا يُكُرُّهُ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ سَافَرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ: قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهُ إِلاَّ رَأَى مَا يَكُرَهُ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي بَابِ الصَّيْدِ: اتَّفَقُوا أَنْ سَفَرَ الرَّجُلِ مُبَاحٌ لَهُ مَا لَمْ تَزُلُ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الخَبِيسِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ السَّفَرَ حَرَامٌ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ الجُمْعَةُ إِذَا نُودِي لَهَا، كَذَا قَالَ.

فُصلُ

يُشْتَرَطُ لِصِيحَةِ الجُمُعَةِ الاسْتِيطَانُ، وَقَدْ سَبَقَ، وَالوَقْتُ، وَتَجبُ بالزُّوال.

وَعَنُهُ: وَقُتَ العِيدِ [وَتَجُوزُ وَقُتَ العِيدِ] نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْآكُثَرَ، وَذَكَرَ القَاضِي وَغَـيْرُهُ أَنَّـهُ المَذْهَـبُ وَعَنْـهُ: فِي السَّاعِةِ السَّادِسَةِ، اخْتَارَهُ الحِرْقِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ وَابْنُ شَاقِلا وَالشَّيْخُ، وَاخْتَارَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي الحَامِسَةِ.

وَعَنْهُ: بَعْدَ الزُّوَالِ، اَخْتَارَهُ الاَجُرَّيُّ (و) وَهُوَ الآفْضَلُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَلَيْلِ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ وَمُفْرَدَاتِهِ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ وَقْتُ الظَّهْرِ لا الغُرُوبُ (م ر).

فَإِنْ خَوْرَجَ صَلَوْا ظَهْرًا ۚ فَإِنْ كَانُوا فِيهَا أَتَمُوا جُمُعَةً، قَالَ بَعْضُهُمْ: نَصْ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَـاهِرُ المَذْهَبِ (و م) قَـالَ القَـاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ المَذْهَبُ؛ لآنَّ الوَقْتَ إِذَا فَاتَ لَمْ يُمكِنْ اسْتِلْرَاكُهُ، فَسَقَطَ اعْتِبَـارُهُ فِي الاسْتِلَامَةِ لِلْعُـذْ، وَمِثْلُـهُ العَـدَدُ وَهُـوَ المَسْبُوقُ، وَلآنَّ الوَقْتَ حَصَلَ عَنْهُ بَدَلٌ وَهُوَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ، وَلآنَ بَعْضَهُ كَجَمِيعِهِ فِيمَنْ طَرَأَ تَكُلِيفُهُ فِي آخِرِهِ، بِخِـلافِ العَـدَدِ فعمَا.

وَعَنْهُ: قَبْلَ رَكْعَةٍ لا، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَالشَّيْخُ.

ثُمُّ هَلْ يُتِمُّونَهَا ظُهْرًا (و ش) أَوْ يَسْتَأْنِفُونَهَا؟ (و هـ) فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥)(٢).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ولا يجوز لمن تلزمه السَّقر في يومها بعد اللَّزوم حتَّى يصلِّي وفيه قيل: اللَّزوم بعد طلوع الفجر روايتان: وثالثه يجوز للجهاد، وأنّه أفضل نقلها أبو طالب، وقيل: الرَّوايات إن دخل وقتها وإلاّ جاز). انتهى.

وأطلقهنَّ في الهداية والفصول والمذهب ومسبوك الذَّهب والخلاصة والتَّلخيص والبلغة وغتصر ابن تميم والحاويين وشرح الحرقيّ للطُّوفيّ، وأطلق الرَّوايتين في غير الجهاد في الكافي:

إحداهنُّ: يجوز مطلقًا، وهو الصُّحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، قال في مجمع البحرين: هـذا أصبحُ الرَّوايـات، واختـاره الشَّـيخ الموفِّـق وابـن عبـدوسٍ في تذكرته، وقدَّمه في المستوعب والمقنع والنَّظم والفائق.

والرَّواية الثَّانية: لا يجوز، جزم به في الوجيز والمنسوَّر، وقدَّمه في الحمرُّر، والرعمايتين، وشسرح ابــن رزيــن وإدراك الغايــة وغــيرهـم وصحَّحه ابن عقيلٍ وغيره.

والرُّواية الثَّالثةُ: بجوز للجهاد خاصَّةً جزم به في الكافي والإفادات وقدَّمه في الشُّرح.

قال هو والشّيخ في المغني: وهو الّذي ذكره القاضي وقال الطُّوقُ في شرح الحُرقيّ: قلت: وينبغي أن يقال لا يجـوز لـه السّـفر بعـد الزّوال أو حين يشرع في الأذان لها، لجواز أن يشرع في ذلك في وقت صلاة العيد على الصّـحيح من المذهب.

ولا نزاع في تحريم السُّفر حينتنب، لتعلُّق حقُّ اللَّه بالإقامة، وليس ذلك بعد الزُّوال. انتهى.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (فإن خرج الوقت صلّوا ظهرًا، فإن كانوا فيها أثّوا جمعةً وعنه: قبل ركعة لا، اختـاره الحرقـيُّ والشّيخ،
 ثمُّ هل يتمُّونها ظهرًا أو يستأنفون؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي والمقنع والحوَّر، وشرح الجحد، ومختصر ابن تميم وشرح ابن منجًا، وبجمع البحرين وحواشسي المصنَّف والفسائق والحاويين والزَّركشيُّ وغيرهم:

أحدهما: يتمُّونها ظهرًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في المذهّب والوجيز، وقدَّمه في الرِّعايتين والنَّظم. العبد التَّذِيد والله عند الله السَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في المذهّب والوجيز، وقدَّمه في الرِّعايتين والنَّظم.

والوجه الثَّاني: يستأنفونها ظهرًا.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

800

الفروع - كتاب الصلاة

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ الوَقْتُ فِيهَا إِلاَّ السَّلامَ.

وَإِنْ غَرَبَتْ وَهُمْ فِيهَا، فَقِيلَ: كَذَلِكَ، وَقِيلَ تَبْطُلُ؛ لأَنْ وَفْتَ الغُرُوبِ لَيْسَ وَقْنَا لِلْجُمُعَةِ، وَوَفْتُ العَصْرِ وَفْتُ الظُّهْرِ الَّتِي الجُمُعَةُ بَدَلُهَا (م ٢)(١).

فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَوْ بَقِيَ مِنْ الوَقْتِ قَدْرُ الْحُطِّبَةِ وَالتَّحْرِيمَةِ لَزِمَهُم فِعْلُهَا، وَإِلاَّ لَمْ يَجُنْ

وَكَذَا يَلْزَمُهُمْ إِنْ شَكُّوا فِي خُرُوجِهِ، عَمَلاً بِالآصْل

الشُّرْطُ النَّالِثُ: تَنْعَقِدُ بِأَرْبُعِينَ فَأَكْثَرَ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و ش) لا بِمَنْ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةٌ عَادَةً (م).

وَعُنْهُ: بِخُمْسِينَ.

وَعَنَّهُ: بِسَبْعَةٍ.

وَعَنْهُ: بَخَمْسَةٍ.

قلت: وهو الصُواب.

وقال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح: فعلى هذا إن دخل وقت العصر قبل ركعة فعلى قياس الخرقيِّ تفسد ويستأنفها ظهرًا، وعلى قول أبي إسحاق ابن شاقلا يتمُّها ظهرًا، وهو ظاهر كلام ابن رزين في شرحه والزَّركشيُّ.

قال الطُّوفيُ في شرح الخرقيُّ: والوجهان مبنيَّان على قول أبي إُسحاق ابن شاقلا والحرقيُّ الآتيان. انتهى.

فعلى هذا يكون الصّحيح من المذهب أنّه يتمُها ظهرًا إن كان قد نوى الظّهر، وإلاّ استأنفها، وظـاهر كـلام المصنّف أنّهمـا ليســا مبنيّين على قول الحرقيّ وابن شاقلا، لأنّه هناك قدّم قول الحرقيّ، وهنا أطلق الحلاف.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وإن غربت وهم فيها فقيل كذلك يعني يكون الحكم كما لو خرج وقت الظُهر وهم فيها وقيل: تبطسل؛ لأنَّ وقت المغرب ليس وقتًا للجمعة، ووقت العصر وقت الظُهر التي الجمعة بدلها). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: هو كدخول وقت العصر.

قدمه في الرعاية الكبرى، فقال: وإن دخل وقت المغرب وهم في الجمعة؛ فهو كدخول وقت العصر.

وقيل: بل تبطل. انتهى.

والوجه الثَّاني: تبطل.

قَلَت: وَهُوَ الْصُوَّابِ الَّذِي لا يعدل عنه، وإطلاق المُصنَّف فيه نظرٌ ظاهرٌ.

تنبيه: هذه المسألة ذكرها ابن تميم في مختصره، وابن حمدان في رعايته الكبرى والمصنّف، ولم أرها لغيرهم، وظاهرهما مشكلٌ، فبأنّ الإمام أحمد والأصحاب قالوا: يخرج وقت الجمعة بدخول وقت العصر، وإنّمها اختلفوا إذا دخيل وقبت العصر وهم فيها، فكيف تصحح الجمعة بعد غروب الشّمس، على قول.

فيحتمل أن يكون مرادهم إذا جوّزنا الجمع بين الجمعة والعصر، وجمع جمع تأخير، وتأخّروا إلى آخر الوقت، لكن لم نطّلع على كلام أحدٍ من الأصحاب أنّه قال ذلك، أو حصل لهم إفاقةٌ من جنونٍ أو إسلامٌ أو بلوعٌ أو عذرٌ من الأعــذار إلى آخـر وقـت العصـر، وجوّزنا الصّلاة لهم، ولم أرهم ذكروا ذلك.

والقول بانّهم دخلوا في الصّلاة من قبل دخول وقت العصر استمرُّوا إلى الغروب بعيــدٌ جـدًّا، ثـمٌ وجـدت القـاضي في التّعليقـة الكبيرة وهو الخلاف الكبير قال فيما إذا دخل وقت العصر وهم في الجمعة: قال أبو حنيفة والشَّافعيُّ، واحتجا بأن وقــت الظهر غـير وقت العصر، فلم يجز فعلها في وقت العصر، كما لا يجوز فعلها في وقت المغرب.

والجواب: أنّه يجوز فعلها في وقت المغرب كما يجوز في وقت العصر، ولا فرق. انتهى، فقطع بهذا، وقال بعد ذلك بأسطر: لما قسال المخالف الوقت شرطٌ، كما أنّ العدد شرطٌ، ثمّ ثبت أنّه لو تفرّق العدد قبل الفراغ منها استقبل الصّلاة كذلك الوقت. انتهى.

فقال القاضي في الجواب الثَّالث: فأمَّا إذا خرج وقت العصر ودخل وقت المغرب، فيحتمَّــل أنْ نقـُول: تبنَّى، ويحتمــل أنْ نقــول: تبطل؛ لأنَّ وقت المغرب لم يجعل وقتًا للجمعة، ووقت العصر قد جعل وقتًا للظُّهر الَّتِي الجمعة بدلٌ عنها. انتهى:

فالَّذي يظهر أنَّه جعل وقت العصر مع وقت الجمعة وقتًا واحدًا للعذر على أحد الاحتمالين، كغيرها من الصُّلوات، واللَّه أعلم.

وَعَنْهُ: بأَرْبُعَةٍ (و هــ).

وَعَنْهُ: بَثَلاثَةٍ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: بِثَلَاثُةٍ فِي القُرَى.

وَعَنْهُ: يَعْتَبُرُ كُوْنُ الإِمَّامِ رَائِدًا (خ) فَعَلَيْهَا لَوْ بَانَ مُحْدِثًا نَاسِيًا لَمْ تُجْزِثُهُمْ إِلاَّ أَنْ يَكُونُوا بِدُونِهِ العَدَدَ المُعْتَبَرُ، وَيَتَخَرَّجُ: لا مُطْلَقًا، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِنَاءً عَلَى رِوَايَةٍ أَنْ صَلاةَ المُؤتّمَّ بِنَاسٍ حَدَثَةً تَفْسُدُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَـرَأَ خَلْفَهُ، تَقْدِيـرًا لِصَلاتِـهِ صَلاةً انْفِرَادِ.

وَإِنْ رَأَى الإِمَامُ وَحْدَهُ الِعَدَدَ فِنَقَصَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَؤُمُّهُمْ، وَلَزِمَهُ اسْتِخْلافُ أَحَدِهِمْ، وَبِـالعَكْسِ لا يَــلْزَمُ وَإِحِــدًا مِنْهُمَــا، وَلَوْ أَمْرَهُ السُّلْطَانُ أَنْ لا يُصَلِّي إِلاَّ بِسَارْبَعِينَ لَـمْ يَجُـزْ بِسَاقَلُ، وَلَا أن يَسْتَخْلِف، لِقِصَـرَ ولايَتِـهِ، بَخِـلافِ التُّكْبِـيرِ الزَّائِــدِ، وَبِالعَكْسِ الولايَةُ بَاطِلَةٌ، لِتَعَذَّرهَا مِنْ جهَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ أَحَدَهُمْ.

وَلَوْ لَمْ يَرَهَا قَوْمٌ بِوَطَن مَسْكُونَ، فَظَاهُر كَلامِهِ لِلْمُحْتَسِبِ أَمْرُهُمْ بِرَأَيهِ بِهَا، لِنَلاً يَظُنَّ الصَّغِيرُ أَنَّهَا تَسْقُطُ مَعَ زيادَةِ العَندِ، وَلِهَذَا المَعْنَى قَالَ أَحْمَدُ: يُصَلِّهَا مَعَ بَرُّ وَفَاجِر، مَعَ اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الإَمَامِ، وَيَحْتَمِلُ: لا، قَالَ أَحْمَدُ: لا تَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِك، وَلَيْنَ المَّدَةِ، وَكَيْنُ اللَّ عَلَى السَّلُطَائِيةِ، عَلَى مَذْهَبِك، وَلَيْسَ لِمَنْ قَلْدَهَا أَنْ يَوُمُ فِي الصَّلُوَاتِ الْحَمْسِ، بِنَاءً عَلَى أَنْهَا صَلاةً مُسْتَقِلَةً، وَكَرَهُ فِي الاَحْكَامِ السَّلُطَائِيّةِ، وَلَا مَا يَوْمُ فِي الاَحْكَامِ السَّلُطَائِيّةِ، وَلَيْسَ لِمَنْ قَلَّدَ أَحَدَهُمَا أَنْ يَوُمُّ فِي عِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاء.

وَإِنْ نَقَصَ العَدَدُ ابْتَدَءُوا ظُهْرًا، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش).

وَقِيلَ: يُتِمُّونَ ظُهْرًا (و م ر).

وَقِيلَ: جُمُعَةُ (و هـ) وَلَوْ لَمْ يَسْجُدْ فِي الْأُولَى (هـ).

وَقِيلَ: جُمْعَةٌ إِنْ بَقِيَ مَعَهُ اثْنَا عَشَرَ؛ لآنَهُ العَدَدُ البَاقِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وكَانُوا فِي الصَّلاةِ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٩٣٦).

وَالْمَرَادُ: فِي انْتِظَارِهَا.

كَمَا رَوَى مُسْلِمٌ (٨٦٣) فِي الخُطْبَةِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤١٢): بَقِيَ مَعَهُ أَرْبَعُونَ رَجُلاً، تَفَـرُدَ بِـهِ عَلِـيُّ بْـنُ عَـاصِم، وَإِنْمَـا انْفَضُوا لِظُنُّهُمْ جَوَازُ الانْصِرَافِ.

وَلاَ بِي ذَاوُد فِي «مَرَاسِيلِهِ» (٦٢) بإسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ مُقَاتِل بْنِ حَيَّانَ أَنَّ خُطْبَتَهُ عليه السلام هَــَــَهِ كَــَانَتُ بَعْــَدُ صَــَلاةِ الْجُمُعَةِ، وَظُنُوا لا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الانْفَضَاضِ عَنِ الْحُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَلِهِ القَضِيَّةِ إِنَّمَا كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْحُطْبَةِ وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُـــمْ الْجُمُعَةِ، وَطُنُوا لا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الانْفَضَاضِ عَنِ الْحُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَلِهِ القَضِيَّةِ إِنَّمَا كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْحُطْبَةِ وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُـــمْ انْفَضُوا لِقُدُوم النَّجَارَةِ لِشِدَّةِ الْمُجَاعَةِ، أَوْ ظَنَّ وُجُوبِ خُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ فَرَغَتْ.

وَفِي الْخِلافِ فِي مَسْأَلَةٍ نَقْضِ الوُصُوءِ بِالقَهْقَهَةِ، كَانَ لِعُذْرٍ، وَهُوَ الْحَاجَةُ إِلَى شيرًاءِ الطُّعَامِ؛ وَلاَنَّ سَسمَاعَ الخُطْبَةِ لَيْسَنَ بشَرْطٍ، وَإِنَّمَا الوَاجِبُ هُوَ الصَّلاةُ.

وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونُوا رَجَعُوا لِلصَّلاةِ، كَذَا قَالَ.

وَقِيلَ: يُتِمُّونُ جُمُعَةً إِنْ كَانَ بَعْدَ رَكْعَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَذَكَرَهُ قِيَاسُ المَذْهَبِ (و م ر) كَمَسْبُوق.

وَفَرُقَ غَيْرُهُ بِالنَّهَا صَحَّتْ مِنَ المَسْبُوق تَبَعًا كَصِحَّتِهَا مَنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةَ تَبْعًا، وَإِنْ بَقِيَ العَدَّدُ أَنَمُ جُمُعَةً. قَالَ أَبُو المُعَالِي: سَوَاءٌ كَانُوا سَمِعُوا الْخُطْبَةَ أَوْ لَحِقُوهُمْ قَبْلَ نَقْصِهِم بِلا خِلاف كَبَقَابِهِ مِنْ السَّامِعِينَ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَظَاهِرُ كَلام بَعْضِهِم خِلافُهُ.

الشُّرْطُ الرَّابِعُ: الْحُطْبَةُ، وَيَأْتِي.

فَصل

وَلا يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا إِذْنُ الإمَام (و م ش).

وَعَنْهُ: بَلَى (و هــ).

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ.

وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ لِوُجُوبِهَا لا لِجَوَازِهَا.

وَتَقَلَ أَبُو الحَارِثِ وَالشَّالَنْجِيُّ: إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِصْنِ قَدْرُ مَا يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلاةَ جَمَعُوا وَلَسُوْ بِـلا إذْنِ، وَإِنْ لَـمْ يُعْلَـمْ بِمَوْتِهِ إِلاَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَاشْتَرَطَ إِذْنَهُ، فَعَنْهُ: لا إِعَادَةَ، لِلْمَشَقَّةِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، لِبَيَان عَدَم الشُّرْطِ (م ٧)^(١).

وَإِنْ غَلَبَ الْخَوَارَجُ عَلَى بَلَدٍ فَأَقَامُوا فِيهِ الجُمُعَة، فَنَصُّ أَحْمَدُ: يَجُوزُ اتَّبَاعُهُمْ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيل، قَالَ القَاضِي: وَلَوْ قُلْنَا مِنْ شُرَّطِهَا إِمَامٌ إِذَا كَانَ خُرُوجُهُمْ بِتَأْوِيلِ سَائِغ.

وَيَجِبُ السُّعْيُ بِالنِّدَاءِ الثَّانِي (وَ).

وَعَنَّهُ: بِالْأَوُّل، قَالَ بَعْضُهُمْ: لِسُقُوطِ الفَرْضِ بِهِ.

وَقِيلَ: لَأَنَّ عُثْمَانَ سَنَّهُ، وَعَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ.

وَتَتَخَرَّجُ رِوَايَةٌ بِالزَّوَالِ وَالآشْهَرُ أَنَّ النَّدَاءَ الآوَّلَ مُسْتَحَبٌّ، وَعِنْدَ ابْنِ البّنّاءِ: لا يُسْتَحَبُّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَجِبُّ النَّذَاءُ الَّذِي يُحَرِّمُ البَّيْعَ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ روَايَةً.

وَمَنْ بَعُدَ مَنْزِلُهُ سَعَى فِي وَقْتِ يُدْرِكُهَا كُلُّهَا إِذَا عَلِمَ جُضُورَ العَدَدِ، وَأَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَالْمَرَادُ: بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرَ لا قَبْلَهُ، ذَكَرَهُ فِي الخِلاف وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقَّتِ لِلسَّعْيِ أَيْضًا

وَتَجُوزُ فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعِ لِحَاجَةٍ، كَخَوْف ِفِتْنَةٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ ضِيقِ (ش هـــ ر م ر) لِشَلاً تَفُوتَ حِكْمَـةُ تَجْمِيعِ الخَلْقِ الكَثِيرِ دَائِمًا، وَلِجَوَازِهَا فِي الْخَوْفِ لِلْعُذْرِ، وَإِنْمَا افْتَتَحَنْهَا الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ بَعْدَ صَلاةِ الأُولِي، لِعَدْمِ بُطْلانِهَا بِبُطْلانِ الثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: فِي مَوْضِعَيْنِ، وَذَكَرَ مِثْلَةُ القَاضِي فِي كِتَابِ التَّخْرِيجِ وَالحِلافِ فِي العِيدِ، وَقَالَهُ ابْنُ عَقِيــلٍ: وَذَكَـرَ فِـي الجُمُعَـةِ

وَعَنْهُ: لا، مُطْلَقًا؛ لأنَّهُ قَالَ: لا أَطْلَمُ أَحَدًا فَعَلَهُ وَفِعْلُ عَلِيٌّ إِنَّمَا هُوَ فِي العِيدِ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ (خ) لأنَّهُ أَطْلَقَ القَوْلَ فِي رِوَايَةِ المَرُّوذِيُّ وَغَيْرِهِ، وَسُئِلَ عَنِ الجُمْعَةِ فِي مَسْجِدَيْنِ فَقَالَ: صَـلٌ، فَقِيـلَ لَـهُ: إِلَى أَيُّ شَيْءٍ تَذْهَبُ؟ قَالَ: إِلَى قَوْلِ عَلِيٌّ فِي العِيدِ: إِنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ بضَبَفَةِ النَّاس، ذَكَرَهُ القَاضِيّ وَغَيْرُهُ، وَحَمَلَهُ عَلَى الجَاجَةِ، وَفِيهُ نَظَرٌ؛ لِآنَهُ اخْتَجُ بِعَلِيٍّ فِي الْعِيدِ، وَلا حَاجَةَ فِيهِ، لإمْكَانَ صَلاتِهِ بالنَّاسِ فِي الجَامِعِ بِلا مَشَقَّةٍ، وَغَايَـةُ مَا تَـرَكَ فَضِيلَةُ الصَّحْرَاءِ، إِنْ كَانَ يَرِي أَفْضَلِيَّتُهَا فِيهَا، وَإِنْ صَلَّى بالنَّاسِ فِي الصَّحْرَاءِ فَلا حَاجَةَ إِلَى الأَسْتِخْلافِ، لِجَـوازِ التَّرْكِ، وَلَيْسَ فِي الْحُضُورِ كَبِيرُ مَشْتَقَّةٍ، لِقُرْبِ المَسَافَةِ جَدًّا، وَعَدَمَ تَكَرُّرُو؛ لآنَّهُ فِي السُّنَةِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ.

وَيَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِي اسْتِخْلافِ عَلِي فِي العِيدِ.

وَفِي الفَصُولِ: إِنْ كَانَ البَلَدُ قِسْمَيْنِ بَيْنَهُمَا نَابِرَةٌ كَانَ عُذْرًا أَبْلَغَ مِنْ مَشَقَّةِ الازدِحَامِ، ويَختيلُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَــى ظُهْرٍ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (إذا قلنا: يشترط إذن الإمام، وإن لم يعلم بموته إلاّ بعد الصّلاة، فعنه: لا إعادة للمشقّة، وعنه: بلي لبيان عدم الشرط). انتهى.

الرُّواية الأولى: هي الصُّحيحة.

قال ابن تميم في مختصره: هذا أصحُّ الرُّوايتين، وصحَّحها الشَّيخ الموفَّق و الشَّارح والمصنَّف في حواشي المقنع.

والرُّواية الثَّانية: اختارها أبو بكر.

قال في التَّلخيص: ومع اعتباره فلا تقام إذا مات حتَّى يبايع عوضه.

وقال في الرَّحاية الكبرى: وإن علم موته بعد الصَّلاة ففــي الإعــادة روايتــان، وقيــل: مـع اعتبــار الإذن، وقيــل: إن اعتبرنــا الإذن أعادوا، وإلاَّ فلا.

وقيل: إن اعتبرنا إذنه فيها فمات فلا تقام الجمع حتَّى يبايع عوضه. انتهى.

وقال أبو بكرٍ: الرُّوايتان بناءً على اعتبار إذنه وعدمه، فإن قلنا باعتباره وجبت الإعادة، نقله ابن تميم.

لا جُمْعَةِ، كَالْآعْذَار سَوَاءٌ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

ُ وَلَوْ أَفِنَ الإِمَامُ وَلاَ حَاجَةً لَمْ يَجُزُّ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، وَظَاهِرُ كَلامِ غَيْرِهِ مُخْتَلِفٌ؛ لآنَ سُقُوطَ فَرْضِ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَسَرِدْ لا يَجُوزُ؛ وَلآنَهُ مَا خَلا عَصْرٌ عَنْ نَفَرِ تَفُوتُهُ الجُمُعَةُ، وَلَمْ يُنْقَلْ تَجْمِيعٌ، بَلْ صَلَوا ظُهْرًا، وَلَمْ يُنْكَرْ، وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ المُنْذِرِ أَنَّهُ لا تُجْمَعُ (ع) وَحَيْثُ مُنِعَتْ فَالمَسْبُوقَةُ بِالإِحْرَامِ (وِ ش).

وَقِيلَ: بِشُرُوعِ الْحُطَبَةِ بَاطِلَةً، وَلَوْ صََعَّ بِنَاءُ الظَّهْرِ عَلَى تَحْرِيَةِ الجُمُعَةَ لِعَدَم انْعِقَادِهَا لِفَوْتِهَا. وَقِيلَ يُتِمُّونَ ظُهْرًا، كَمُسَافِرٍ نَوَى القَصْرَ فَبَانَ إِمَامُهُ مُقِيمًا، وَإِنْ امْتَازَتْ المَسْبُوقَةُ بِإِذْنِ الإِمَامِ وَقِيلَ: أَوْ المَسْجِدِ الآغظَـمِ (و هـ م) وَزَادَ: أَوْ الْعَتِيقُ صَحَّتُ.

وَقِيلَ: السَّابِقَةُ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَمَّا صَلُّوا جُمُعَةً (و) وَإِنْ جُهِلَ الحَالُ أَوْ جُهِلَتْ السَّابِقَةُ صَلُّوا ظُهْرًا.

وَقِيلَ: جُمُعَةً.

وَقِيلَ: فِي الصُّورَةِ الأُولَى (و ش).

يُسَنُّ الغُسْلُ لَهَا أَحْدَثَ بَعْدَهُ أَوْ لا، وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلْ خُسْلُهُ بِالرُّوّاحِ (م) وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ مُضِيِّهِ، وَسَبْقِهِ بِجِمَاعٍ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَالتَّطَيُّبُ (و) وَفِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ: ﴿وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمُرْأَةِۗۗۗ.

يَّدْنِي: مَا ظُهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيمُهُ لِتَأْكُدِ الطَّيبِ، وَظَاهِرُ كَلامِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَالآصْحَابِ خِلاقُهُ. وَلَبْسُ أَفْضَلِ ثِيَابِهِ (و) وَالبَيَاضُ، وَالتَّبكِيرُ وَلَوْ كَانْ مُشْتَفِلاً بِالصَّلاةِ فِي مَنْزِلِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ مَاشِيًا (و) بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْسِرِ

وَقِيلَ: بَعْدَ صِلاتِهِ، لا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (هـ) وَلا بَعْدَ الزُّوالِ (م) نَقَلَ حَنْبَلْ: الجُمُعَةُ وَاجبَةٌ فَــرْضٌ، وَالذَّهَـابُ إِلَـى الجُمُعَةِ تَطَوُعُ مُنُنَّةً مُؤكِّدَةً، قَالَ القَاضَيَ: لَمْ يُرَدْ بالذَّحَابِ إِلَيْهَا القَصْدَ، وَإِنْسَا أَرَادَ [بع] البُكُورَ أَوْ السُّعْيَ، وَهُوَ سُرْعَةُ الْمُشَيِّ، قَالَ: وَقَدْ قَالَ فِي رَوَايَةٍ حَنْبَل: ﴿فَاسْغُوا ۚ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] فَسُرُوهُ عَلَى غَيْر وَجْهِهِ قَالُوا [وَقَدْ] قَـالَ البِّنُ مَسْعُودٍ: لَوْ قَرَاتُهَا لَسَعَيْتَ حَتَّى يَسْفُطُ رِدَايِي، وَلا بَأْسَ بِرُكُوبِهِ لِعُلْدٍ أَوْ لِلْعَوْدِ، وَيُسَنُّ الدُّنُو مَنْ الإَمَامِ، وَاسْتِفْبَالُ القِبْلَةِ، وَالاشْتِغَالُ بِالصَّلاةِ وَالذُّكْرِ، وَكَذَا بِالصُّلَاةِ عَلَى النُّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِهَا، لآمْرِ الشَّارِع بِهِ فِسِي أَخْبِـارٍ، وَفِنْي بَعْضيهَـا: وَلَيْلَتِهَـا، وَذَكَرَهُ يَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَكِنَ الحَبَرَ فِي اللَّيْلَةِ مُوْسَلُ صَمَّعِيفٌ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَزْفُوعًا أُولَى النَّاسُ بِي يَوْمَ القِيَامَـةِ أَكْثَرُهُمْ

رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ (٤٨٤) وَحَسَّنَهُ.

قَالَ الآصْحَابُ: وَلَيْلَتَهَا.

وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفُ فِي يَوْمِهَا، زَادَ أَبُو الْمَعَالِي: وَلَيْلَتِهَا، لِلْخَبَرِ، وَيُكُثِّرُ الدُّعَاءَ، وَأَفْضَلُهُ بَعْدَ العَصْرِ. قَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الحَدِيثِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا الإِجَابَةُ أَنْهَـا بَعْدَ صَـلاةِ العَصْرِ، وَتُرْجَى بَعْدَ زَوَالِ الشَّسْسِ، وَيُكْرُهُ تَخَطِّي أَحَدٍ، وَحَرَّمَهُ فِي النَّصِيحَةِ وَالْمُنْتَخَبِ وَأَبُو المُعَالِي وَشَيْخُنَا.

وَإِنْ رَأَى فُرْجَةً، فَإِنْ وَصَلَّهَا بِدُونِهِ كُرهَ، وَإِلاَّ فَلا.

وَعَنْهُ: لا مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ.

وَعَنْهُ: ثَلاثَةُ صُفُوفٍ.

وَعَنْهُ: بَلْ أَكْثَرُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ أَمَامَهُ لَمْ يُكُرَّهُ، وَجَرْمَ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لا يُكْرَهُ لِلْإِمَام، وَكَذَا أَبُو المَعَــالِي، وَزَادَ: وَأَنْ تَبْكِـيرَهُ لا

وَجَزَمَ فِي الغُنْيَةِ: يَتَخَطَّى إِمَامٌ وَمُؤذَّنَّ.

وَجَزُمُ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ: لا يُكُرَّهُ لإِمَامٍ وَغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ.

وَتَخَطُّى أَحْمَدُ زَوَارِقَ عِدَةً بِلِاجُلَةً بِلاُ إِذْنِ؟ لآنَهُ عِنْدُهُ حَرِيمُ وَجَلَةً، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَمًا صَبُّقُ واالطُّرِيقَ جَـازَ مَشْسُهُ

وَيَسُورُمُ (و) وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكُونُ أَنْ يُقِيمَ غَيْرُهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ وَلَوْ كَانَ الغَيْرُ وَلَدَهُ أَوْ عَبْدَهُ أَوْ عَادَتُمَ يُصِلِّي فِيهِ، خَتْسَ الْمَلُّمُ وَنَحْوُهُ (شِ) لَآنَ عِنْدَهُ إِذَا حَضَرَ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ جُلُوسُهُ فِيهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِلاَّ مَنْ جَلَسَ بِمَكَانِ يَخْفَظُهُ لِغَسْيُرِهِ بِإِذْلِهِ أَنْ يُرْدُ وَيَنْ وَنَا مِنْ وَهِنَا مِنْ وَمِنْ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ جُلُوسُهُ فِيهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِلاَّ مَنْ جَلَسَ بِمَكَانٍ يَخْفَظُهُ لِغَسْيُرِهِ بِإِذْلِهِ أَوْ دُونَهُ، قِيلُ: لِآنَهُ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ.

و دوله بين من يعلى بستي وبرا يخصُلُ ذَلِكَ إلا بإقامَتِهِ، وَلَمْ يَذَكُرْ جَمَاعَةُ: أَوْ دُونَسَهُ، فَقَىالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ: لآنَّهُ تَوَكِيلٌ فِي اخْتِصَاصِ بِمُبَاحٍ، كَتَوْكِيلِهِ فِي تَمَلُّكِ الْبَاحِ وَمَقَاعِدِ السُّوقِ (م ٨) (١٠). قالَ أَبُو الْمَعَالِي: فَإِنْ جَلَسَ فِي مُصَلِّى الإِمَامِ، أَوْ طَرِيقِ المَارُةِ، أَوْ اسْتَقْبُلَ الْمُصَلِّينَ فِي مَكَانَ ضَيَّتِ، أَقِيمَ. وَإِنْ آثَرَ بِمَكَانِهِ الْأَفْضَلَ، أَوْ سَبُقَ إلَيْهِ آخَرُ، فَقِيلَ: يُكَرَّهُ.

وَفِي الفُّصُول: لا يَجُوزُ الإيثَارُ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ إِنْ آثَرَ الْفَصْلَ مِنْهُ.

وَفِي الفُنُونِ: إِنْ آثَرَ ذَا هَيْئَةِ بِعِلْم وَدِينٍ جَازَ، وَلَيْسَ بِإِيثَارِ حِقِيقَةً، بَلُ اتَّبَاعَا لِلسُّنَّةِ (م ٩، ١٠)(٢).

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ويحرم وفي الرَّحاية يكره أن يقيم غيره فيجلس مكانه.

قال الأصحاب: إلاَّ من جلس بمكان يحفظه لغيره بإذنه أو دونه، قيل: لأنَّه يقوم باختياره.

وقيل: لأنَّه جلس لحفظه له، ولا يحصِّل ذلك إلاَّ بإقامته، ولم يذكر جماعةً: أو دونه، فقال صاحب المحرُّر: لأنَّه توكيلٌ في اختصــاص بمباح كتوكيله في تملُّك المباح ومقاعد السُّوق). انتهى.

القول الأوَّل: وهو القيام باختياره، جزم به في التُّلخيص وغيره، وبه علَّـل الشَّبخ في المغني و الشَّـارح، و ابـن رزيـن في شــرحه،

والقول الثَّاني: ظاهر ما قاله الجند في شرحه.

(٢) (مسألة - ٩ - ١٠): (وإن آثر بمكانه الأفضل أو سبق إليه آخر، فقيل: يكره، وقيــل: يبــاح، وفي الفصــول: لا يجــوز الإيشــار، وقيل: يجوز إن آثر أفضل منه، وفي الفنون: إن آثر ذا هيئةٍ بعلم ودينٍ جاز، وليس إيثارًا حقيقةً، بل اتّباعًا للسُّنّة). انتهى.

ذكر المستّف مسالتين:

(المسألة الأولى): لو آثر بمكانه الأفضل، فهل يكره أو يباح أو يجرم أو يجوز إن كان أفضل منه؟

أطلق الخلاف، أحدها يكره الإيثار مطلقًا، وهو الصّحيح.

جزم به في المذهب والمستوعب والكافي والتَّلخيص والرَّعاية والنَّظم والحاويين وغيرهم.

وقدُّمه في المغني والشُّرح وغتصر ابن تميم، وعجمع البحرين، وشرح ابن رزينٍ وحواشسي المصنَّف على المقنع والرَّعايـة الكـبرى

قَالَ المُصنِّفُ فِي النُّكتُ: هذا المشهور. انتهى.

والقول الثَّاني: يباح، وهو احتمالٌ للمجد في شرجه.

والقول الثَّالث: لا يجوز الإيثار، قاله في الفصول.

والقول الرَّابِع: يجوز إن آثر أفضل منه، وهو احتمالًا في المغني وغيره، وقد ذكر المصنَّف كلامه في الفنون.

(المسألة الثَّانية): لو آثر شخصًا فسبق إليه غيره فهل يكره أو يباح؟ اطلق الحلاف، أو بجرم؟ فيه اثوالٌ:

أحلها: عِرم، وهو الصحيح.

قَدُّمه في المغني والشُّرح وصحُّحاه، وصحَّحه في الرُّعاية الكبرى.

لِقَوْلِهِ عليه السلام: ۚ الْيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْآحْلامِ وَالنُّهَىُّ، فَإِذَا قَامَ مَقَامَ ذَلِكَ فَقَدْ غَصَبَهُ عَلَيْهِ، كَـذَا قَـالَ، وَيُؤخَـذُ مِـنْ كَلامِهِمْ تَخْرِيجُ سُؤَالٍ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَهُوَ مُتَّجِةً، وَصَرَّحَ فِي الْهَذَي فِيهِمَا بِالإِبَاحَةِ، وَلا يُكْرَهُ القَبُولُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَالطُّريقُ لِلْمُرُورِ فَلَمْ يُكْرَهُ السُّبْقُ.

وَمَنْ فَرَشَ مُصَلِّى فَفِي جَوَاز رَفْعِهِ لِغَيْرِهِ وَجُهَان، وَقِيلَ.

إِنْ تَخَطَّى رَفَعَهُ (م ١١)(١)، وَلا يُصَلِّي َعَلَيْهِ، وَقُدَّمَ فِي الرَّعَايَةِ: يُكُرَّهُ جُلُوسُـهُ عَلَيْهِ، وَجَـزَمَ صَـاحِبُ المُحَـرُّر وَغَـيْرُهُ بتَحْرِيمِهِ، وَيَتَوَجُّهُ إِنْ حَرُمَ رَفْعُهُ فَلَهُ فَرْشُهُ وَإِلاَّ كُرهَ، وَاطْلَقَ شَيْخُنَا: لَيْسَ لَهُ فَرْشُهُ.

وَمَنْ قَامَ لِحَاجَةٍ ثُمُّ عَادَ قَالَ بَعْضُهُمْ قَرِيبًا، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ فَهُوَ أَحَقُ فِي الْأَصَحِ، فَإِنْ وَصَـلَ بِالتَّخَطِّي فَكَمَا سَبَقَ، وَجَوَّزُهُ أَبُو الْمُعَالِي.

يُشْتَرَطُ لِصِيحَةِ الجُمُعَةِ خُطْبَتَانِ (و م ش) وَهُمَا بَـدَلُ رَكْعَتَيْـن فِـي المُنْصُـوص، وَمِنْـهُ: خُطْبَـةٌ (و هـــ) وَمَـنْ شَــرْطِهمَا تَقْدِيمُهُمَا (و) وَقْتَ الجُمُعَةِ (و) وَلَمْ يَذْكُرُهُ بَعْضُهُمْ، وَقَوْلُ الحَمْدِ لِلَّهِ (و م ر ش) وَالصَّلاةُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ (و م ر ش).

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَوْ يَشْهَدُ أَنْهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَأَوْجَبُهُ شَـيْخُنَا فَقَـطْ، لِدَلالَتِهِ عَلَيْهِ؛ وَلآنُـهُ إيمَـانْ بـهِ، وَالصَّلاةُ عَلَيْهِ دُعَاءٌ لَهُ، وَٱيْنَ هَذَا مِنْ هَذَا، فَالصَّلاةُ عَلَيْهِ مَشْرُوعَةٌ مَعَ الدُّعَاءِ أَمَامَهُ، كَمَا قُدُّمَ السَّلامُ عَلَيْهِ فِي النَّشَهُادِ عَلَـى غَيْرِهِ، وَالتَّشْهُدُ مَشْرُوعٌ فِي الخِطَابِ وَالنُّنَاءِ، وَأَوْجَبَ فِي مَكَان آخَرَ ٱلشُّهَادَتَيْنِ، وَأَوْجَبَ الصَّلاةَ عَلَيْهِ مَعَ الدُّعَاء الوَاجـب، وَتَقَّدِيمُهَا عَلَيْهِ لِوُجُوبِ تَقَدِيمِهِ عَلَى النَّفْسِ، وَالسَّلامُ عَلَيْهِ فِي التَّشَهُدِ، وَتَأْتِي رِوَايَةٌ أَبِي طَالِبٍ، وَظَاهِرُهَـا وُجُـوبُ الصَّلاةِ

وَقِيلَ: لا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ.

وَتُشْتَرَطُ المَوْعِظَةُ و م ر ش).

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ، وَذَكَرَ أَبُو المُعَالِي وَشَيْخُنَا: لا يَكْفِي ذَمُّ الدُّنْيَا وَذِكْرُ المَوْتِ، زَادَ أَبُو المُعَالِي: وَكَذَا الحِكَمُ المَعْقُولَةُ الَّتِي لا تَتَحَرُكُ لَهَا القُلُوبُ وَلا تُنْبَعِثُ بِهَا إِلَى الحَيْرِ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى: •أطيعُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا مَعَاصِيَهُ• فَالآظْهَرُ: لا يَكْفِسِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَوْصِيَةٌ؛ لأَنَّهُ لا بُدُّ مِنْ اسْمَ الخُطْبَةِ عُرْفًا، وَلا يَحْصُلُ باخْتِصَارِ يَفُوتُ بهِ المَقْصُودُ.

والقول الثَّاني: يباح، اختاره ابن عقيل، وصحُّحه النَّاظم، وجزم به في الفصول والمستوعب.

وقدُّمه في مختصر ابن تميم ومجمع البحرين وحواشي المصنَّف وغيرهم.

والقول الثَّالث: يكره، وقيل: بالمنع هنا إن قيل الإيثار غير مكروه، وهو احتمال للمجد، وهو موافقٌ لما قاله الشُّيخ وغيره.

تنبيه: لم يذكر المصنّف القول بالتّحريم، مع أنّه هو الصّحيح، وإنّما ذكر الكراهة والإباحة وأطلق الحلاف فيهما، والصّحيح منهما الإباحة.

(١) (مسألة – ١١): قوله: (ومن فرش مصلَّى ففي جواز رفعه لغيره وجهان، وقيل: إن تخطَّى رفعه). انتهى.

وأطلقهما في الفصول والمذهب ومسبوك الذَّهب والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والشُّسرح، وشرح ابن منجًا، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين والحاويين و مجمع البحرين، والنَّظم، وشرح الحرقيُّ للطُّوفيُّ، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: ليس له رفعه وهو الصّحيح.

صحَّحه في التصحيح، وجزم به في المنوَّر ومنتخب الآدميُّ وقدَّمه في الهداية والخلاصة والحمرَّر والفائق وإدراك الغاية وغيرهم. والوجه الثَّاني: له رفعه، اختاره القاضي، وذكره في الفصول، وجزم به في الوجيز، وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لغيره رفعه في أظهر قولي العلماء.

وقال في الفاتق: قلت: فلو حضرت الصُّلاة ولم يحضر رفع. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، والظَّاهر: أنَّه مراد من أطلق، وأنَّ عملُ الخلاف في غير هذه الصُّورة، واللَّه أعلم. وقيل: إن وصل إليه صاحبه من غير تخطّي أحدٍ فهو أحقُّ، وإلاّ جاز رفعه.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه وغيره، ولم يذكره المصنّف، وهو عجيبٌ منه.

وَقِرَاءَةُ آيَةٍ (و م ر ش).

وَعَنْهُ: بَعْضِهَا، وَقِيلَ فِي الْأَوْلَةِ، وَقِيلَ [فِي] الثَّانِيَةِ.

وَعَنْهُ: لا تَعْجِبُ قِرَاءَةً، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وقَالَ أَبُو المُعَالِي: لَوْ قَـرًا آيَـةً لا تَسْتَقِلُ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمٍ كَقُولِـهِ: ﴿ ثُمُّ نَظَـرَ ﴾

[المدثر: ٢١] أَوْ ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] لَمْ يَكُفُ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى الجُنُبِ. وَهَذَا احْتِمَالُ لِصِمَاحِبِ الْمَحَرَّرِ فِي غَيْرِ الجُنُبِ، وَأَنَّهُ يَكْفِي بَعْضُ آيَةٍ تُفِيدُ مَقْصُودَ الخَطْبَةِ، وَإِنْ قَـرَأَ مَـا يَتَضَمَّـنُ الحَمْــنَ وَالْمُوعِظَةَ ثُمُّ صَلَّى عَلَى النَّبِيُّ ﷺ كَفَى.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِقَوْل أَحْمَدَ: لا بُدُّ مِنْ خُطُبَةٍ.

وَنَقَلَ الْبُنُ الْحَكُمِ: لَا تَكُونُ خُطْبَةً إِلاَّ كَمَا خَطَبَ النَّبِيُ ﷺ أَوْ خُطْبَةً تَامَّةً، وَسُئِلَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: تُبخُونُهُ مُسُورَةً؟ فَقَالَ: عُمَرُ قَرَأُ سُورَةً الحَجِّ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فَقَالَ: عُمَرُ قَرَأُ سُورَةً الحَجِّ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيُّ عليه السلام.

وَفِي الفُصُولَ: إِنْ قُرَّا سُورَةَ فَاطِرْ أَوْ الآنْعَامِ وَبَحْوهِمَا فَهَلْ تُجْزَوُهُ عَنِ الآذْكَارَ؟ ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ وَلَمْ يَزِدْ. وَقِيلَ: يَجِبُ تَرْثِيبُ الحَمْدِ وَمَا بَعُدَهُ، وَأَوْجَبَ الجِرَقِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ، وَلا يَكْفِي مَا يُسَمَّى خُطْبَةً (م ر) وَلا تُحْمِيدَةً أَوْ تُسْبِيحَةً (هـ م ر).

وَيُشْتَرَطُ حُضُورَ العَدَدِ (م ر) وَسَائِرُ شُرُوطِ الجُمُمَةِ لِلْقَدْرِ الوَاجِبِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا لِخَفْضِ صَوْتِهِ أَوْ بُعْدٍ، لَــمْ تَصِيحُ، وَلَا مَحْتُ، وَإِنْ كَانُوا صُمَّا، فَلَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: تَصِيحُ، وَذَكْرَ غَيْرُهُ: لَا (م ١٢)(١).

وَإِنْ قَرُبَ الْآصَمُ وَبَعُدَ مَنْ يَسْمَعُ فَقِيلَ: لا تَصِيحُ، لِفَوَاتِ المَقْصُودِ.

وَقِيلُ: تُصِحُ.

عَلَىٰ اللهِ عَقِيلِ: كَمَا لَوْ كَانْ جَمِيعُ أَهْلِ القَرْيَةِ طُرْشًا، أَوْ كَانُوا عُجْمًا وَكَانْ عَرَبِيًّا (م ١٣)(٢). قَالَ أَبُو الْمَالِي: وَهَذَا كَمَا نَقُولُهُ فِي شَاهِدِ النِّكَاحِ إِذَا كَانَ أَصَمَّ لَمْ يَصِحُ، وَكَذَا مَنْ حَلَفَ لا يُكَلِّمُ فُلانًا فَكَلَّمَهُ فَلَامَ يَسْمَعُ لِصَمَمِهِ، وَفِيهِمَا الْخِلافُ فَيَتَّجِهُ هُنَا مِثْلُهُ، كَذَا قَأَلَ.

وَإِنِ انْفَضُوا وَعَادُوا وَكَثْرُ التَّفْرِيقُ عُرْفًا أَوْ فَاتَ رُكُنَّ مِنْهَا فَفِي البِنَاءِ وَجْهَانِ (م ١٤)(٣).

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن كانوا صمًّا فذكر صاحب المحرُّر: تصحُّ، وذكر غيره: ٧). انتهى.

ما قاله المجد جزم به ابن تميم أيضًا، وما قاله غير المجد جزم به في الرَّعاية، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ١٣): (وإن قُرب الأصمُّ وبعد من يسمع فقيل: لا تصعُّ، لفوات المقصود، وقيل: تصحُّ، قال ابن عقيبل: كما لـو كان جميع أهل القرية طرشًا، أو كانوا عجمًا وكان عربيًّا. انتهى).

قال في الرعاية الكبرى: وإن تعذر السماع لخفض صوته أو لبعد الكل، فلا.

وقيل: إن كان في حد السماع طرشًا، وليس ثَمَّ من يسمع، صحَّت، فإن كان النُّعَداءُ منه سامعين، ولم يسمعوها، فوجهان. انتهى. وهذه مسالة المصنّف، واطلق الخلاف أيضًا في التّلخيص وعتصر ابن تميم والنُّكت للمصنّف والزُّركشيّ، وحكاهما ابن عقيـــلِ في فصوله احتمالين، وأطلقهما.

أحدهما: لا تصح.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلامه في الرعاية الصغرى، والحاويين وغيرهما.

والقول الثاني: تصح، وفيه قوة.

(٣) (مسألة – ١٤): (وإن انفضوا: وعادوا وكثر التفريق عرفًا، أو فات ركن منها، ففي البناء وجهان). انتهى. وأطلقهما في الرعايتين والحاويين.

أحدهما: يستأنفهما، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب؛ لاشتراطهم سماع العدد المعتبر للخطبة، وقد انتفى. قال في المذهب: فإن انفضُوا ثمَّ عادوا قبلُ أن يتطاول الفصل صِلاَّها جمعةً. آنتهي.

فمفهومه أنَّه إذا تطاول الفصل لا يصلِّي جمعةً ما لم يستانف الخطبة، وجزم به في النَّظم، وكذا جزم به في المغني وشرح ابن رزين،=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَفِي الفُصُول: إِنْ انْفَضُوا لِفِئنَةِ أَوْ عَدُوً، أَبْتُدِئَ كَالصَّلَاةِ وَيَخْتَمِلُ أَنْ لا تَبْطُلَ، كَالوَقْتِ يَخْرُجُ فِيهَا. وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُفَرُّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الوَقْتَ يَتَقَدَّمُ وَيَتَأْخُرُ لِلْعَلَارِ وَهُوَ الجَمْعُ؛ وَلاَنَّ الجُمْعَةَ مُشْتَقَّةً مِنْ الجَمْعِ، وَقَدْ زَالَ، وَسَبَقَ الذَّذِينَ وَمِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ وَيَتَأْخُرُ لِلْعَلَارِ وَهُوَ الجَمْعُ؛ وَلاَنْ الجُمْعَةُ مُشْتَقَةً مِنْ الجَمْعِ، وَقَدْ زَالَ، وَسَبَقَ فِي الأنفِضاض فِي الصَّلاةِ.

وَيُشْتَرَطُ الْمُوالْاةُ بَيْنَ الخُطْبَتَيْنِ، وَيَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلاةِ فِي الْآصَحُ (و ش) كَبَيْنَ أَجْزَاءِ الخُطْبَةِ، وَحَكَى فِيهِ الخِلاف، وَإِنْ قَرَأُ آيَةً سَجُدَةٍ فَنَزَلَ فَسَجَدَ لَمْ يُكُرَّهُ (م).

وَقِيلَ: يَبْنَي وَلَوْ طَالَ كَسَأْبِرِ سُنَيْهَا ۚ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُسْتَحَبُ قُرْبُ المِنْبَرِ مِنْ المِحْرَابِ لِثَلاً يَطُـولَ الفَصـْـلُ بَيْـنَ الخُطْبَـةِ وَالصَّلاةِ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيُّأُ جَازَ كَالْأَذَان وَالإِقَامَةِ

وَتُشْتَرَطُ النَّيَّةُ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونَ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ، وَفِي بُطْلانِهَا بِكَلامٍ مُحَرَّم وَجْهَانِ، كَأَذَانِ، وَأُولَى (م 10)``

وَإِنْ حَرُمَ الكَلامُ فِي الْحُطْبَةِ لَمْ تَبْطُلُ بِهِ، وَقَوْلُهُ عليهَ السلام لا جُمُعَةَ لَـهُ فِيهِ نَظَرٌ، وَضَعْفٌ، وَلا يَصِحُ، وَإِنْ صَحَ فَمَعْنَاهُ لا جُمُعَةَ لَهُ كَامِلَةٌ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ كَقَوْلِهِ لا صَلاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلاَّ فِي الْمَسْجِدِ بِالإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحُطْبَةُ بِغَيْرٍ عَرَبِيَّةٍ كَقِرَاءَةٍ، وَقَالَ القَاضِي: وَعَلَى أَنْ لَفْظَ القُرْآنَ دَلِيلُ النُبُوَّةِ وَعَلامَةُ اَلرَّسَـاَلَةِ وَلاَ يَحْصُـلُ بالعَجَبيَّةِ، وَالْخُطْبَةُ الْمَقْصُودُ بِهَا الوَعْظُ وَالتَّذُّكِيرُ وَحَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلاةُ عَلَى رَسُسُولِهِ؛ وَلآنُ القُرآنَ الاغْتِبَارُ فِيـهِ بِسَاللَّفْظِ وَالنَّظْـمِ دُونَ المَعْنَى، وَالْحُطْبَةُ يُجْزِئُ فِيهَا المَعْنَى، وَهَلْ يَجِبُ إبْلَنَالُ عَاجِزٍ عَنْ قِرَاءَةٍ بِلزِكْرٍ أَمْ لا لِحُصُولِ مَعْنَاهَا مِسَنْ بَقِيَّةِ الأَذْكَـارِ؟ فِيــهِ

وَلا يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطُّهَارَتَان، اخْتَارَهُ الْآكْثُرُ (و هـ م ر).

وَعَنْهُ: بُلِّي (و ش).

وَعَنْهُ: الكُّبْرَى اخْتَارَهُ جَمَّاعَةً، وَنَصَّهُ: تُجْزِئُ خُطْبَةُ الجُنْبِ؛ لآنَ تَحْرِيمَ لَبْيْهِ لا تَعَلَّقَ لَهُ بِوَاجِبِ العِبَادَةِ، كَصَـلاَةِ مَـنْ مَعَهُ دِرْهَمُ غُصبٍ.

=فقالوا: فإن طال الفصل لزمه إعادة الخطبة إن كان الوقت متسمًا، وإن ضاق الوقت صلُّوا ظهرًا، والمرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة. انتهى.

قال في التَّلخيص: ومع طول الفصل فقد فاتت الموالاة، وهي مشترطة على الأصحُّ، فيستأنف. انتهى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ البناء على ما تقدُّم من الخطبة. (١) (مسألة – ١٥): قوله: (وفي بطلانها بكلام محرُّم وجهان، كأذان وأولى). انتهى.

قلت: قد تقدُّم أنَّ الصُّحيح من المذهب بطلان الأذان بالكلام الحرَّم مطلقًا، فكذا هنا يبطل وأولى، والمصنّف قد أطلق الخـــلاف في بطلان الأذان بالكلام الحرم إذا كان يسيرًا على ما تقدَّم، فليراجع.

وقد قال هنا: إنَّه أولى بالبطلان، واللَّه أعلم، الوجه الثَّاني: لا تبطل.

قِلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، لأنَّهم لم يذكروه مـن شـروط صحَّة الخطبة، وأطلق الوجهـين في الرَّعايـة الكـبرى ومختصر ابن تميم.

ومراد المصنِّف بالكلام الحرُّم: الكلام اليسير، فهو محلُّ خلاف.

(٢) (مسألة – ١٦): قوله: (والخطبة بغير العربيَّة كقراءةٍ وهل يجب إبدال عاجزٍ عن قراءةٍ بذكرٍ أم لا، لحصــول معناهــا مــن بقيَّـة الأذكار؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم فقال: وهل يحتاج إلى إبدالها عند العجز عنها؟ فيه وجهان.

وأطلقهما في الرَّعاَّية الكبرى، وهما احتمالان مطلقًا في شرح الزَّركشيُّ:

أحدهما: يجب.

قلت: وهو الصُّواب، كالقراءة في الصَّلاة فإنَّها أيضًا مشتملةٌ على ذكرٍ.

والوجه الثَّاني: لا يجب.

وَقِيلَ: لا لِتَخْرِيمِ لَبُيْهِ، وَإِنْ عَصَى بِتَخْرِيمٍ قِرَاءَةٍ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَرْضٍ لَهَا، فَهُوَ كَصَلَاةٍ بِمَكَانِ غَصْبٍ. وَفِي الفُصُول: نَصُّ أَحْمَدَ يُعْطِي أَنَّ الآيَةَ لا تَشْتَرِطُ، وَهُوَ أَشَبَهُ، أَوْ جَوَازُ قِرَاءَةِ الآيَةِ لِلْجُنْبِ، وَإِلاَّ فَلا وَجْهَ لَـهُ، وَفِي فُنُونِهِ أَوْ عُمَدِ الآوَلَّةِ: يُخْمَلُ عَلَى النَّاسِي إِذَا ذُكْرَ أَعْنَدُ بِخُطْبَتِهِ، بِخِلافِ الصَّلاةِ، وَسَتْرِ العَوْرَةِ، وَإِرَّالَـةِ النَّجَاسَةِ، كَطَهَـارَةٍ

وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَلِيَ الخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلاةَ وَاحِدٌ (و هـ) وَفِي خُطْبَةِ مُمَّيَّزٍ وَنَخوِهِ وَجْهَانِ (م ١٧)٬١٠

وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ (و ق).

وَعَنْهُ: لِغَيْرِ عُذْرِ (و م) ذَكَرَ فِي الفُصُولِ أَنْهُ ظَاهِرُ المَذْهَبِ؛ لأَنَّ الْمَرْوِيُّ صَنْ أَحْمَدَ فِيمَـنْ أَحْدَثَ بَعْدَ الخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاةِ، وَالْخِلافُ إِنَّ وَلِي الْخُطْبَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا اثْنَان.

وَقِيلَ: إِنْ جَازَ فِي الأُولَى فَهُنَا وَجُهَان.

وَلا يُشْتَرَطُ حُضُورُ النَّائِبِ الْخُطْبَةَ (و مَ) كَالْمَامُوم، لِتَعْيَيْهَا عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى (و هـ ش) لأَنَّهُ لا تَصِحُ جُمُعَةً مَنْ لَمُ يَشْهَدُ الخُطَّبَةَ إلاَّ تَبَعَـا، كَمُسَافِر، وَإِنْ أَخِدَثَ وَاسْتَخُلَفَ مَنْ لَـمْ يَخْضُرُ الْحُطْبَةَ صَحَّ فِي الْأَشْهَرِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى مَعْهُ عَلَى الْأَصَحُّ (خ) إِنْ أَذْرَكَ مَعَهُ مَا تَبِسمُ بِـهِ جُمُعَـةٌ، وَتَعْلِيلُهُمَـا مَـا سَبَقَ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ فِي النَّشَهُدِ فَسَبَقَ فِي ظُهْرٍ مَعَ عَصْرٍ، وَإِنْ مَنَعْنَا الاسْتِخْلافَ أَتَمُوا فُرَادَى، قِيلَ: ظَهْرًا؛ لآنُ الجَمَاعَةُ شَرْطُ عَـَادَانَ أَنْكُ الآرَانُ كَمَا لُو أَخْتَلُ العَدُدُ.

وَقِيلَ: جُمُّعَةً بِرَكْعَةٍ مَعَهُ، كَمَسْبُوق.

ويين. جمعة بُمِطْلَقًا، لِبَقَاء حُكْمِ الجُمَاعَةِ لِمَنْعِ الاسْتِخْلافِ (م ١٨)(٢). وَلِينَ جُمَعَةُ مُطْلَقًا، لِبَقَاء حُكْمِ الجُمَاعَةِ لِمَنْعِ الاسْتِخْلافِ (م ١٨)(٢). وَإِنْ جَازَ الاسْتِخْلافُ فَأَتَمُوا فُرَادَى لَمْ تَصِحُّ جُمُعْتُهُمْ (و) وَلَوْ كَانَ فِي النَّانِيَةِ (ش) كَمَا لَوْ نَقَصَ العَدَدَ، وَأُولَى، وَقَدْ يَتُوَجُّهُ مِنْهُ تُخْرِيجٌ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَتَوَلَّى الْحُطْبَةَ غَيْرُ الإِمَامِ أُعْتُبَرَتْ عَدَالَتُهُ، وقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَتَخَرَّجَ رِوَايْتَانِ قَالَ أَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُ: وَمَنْ قَدْمَةُ إِمَامٌ أُوْلَى إِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِحَدَيْهِ حَتَّى لَوْ تَوَضًا وَعَـادَ عَـادُوا لإِمَامَتِـهِ، وَإِلاَّ مَـنْ قَدْمَـهُ الْمَأْمُومُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ وَاحِدٌ بلا اسْتِخْلافِ فَفِيهِ احْتِمَالٌ، وَالْأَظْهَرُ الْجَوَازُ.

وَإِنْ طَالَ الفَصْلُ حَتَّى اسْتَخْلَف، فَإِنْ أَتُواْ فِيهِ بِرُكُنِ وَانْقَصَى فَلَا اسْتِخْلاف، وَإِنْ لَمْ يَنْقَضِ فَفِيهِ احْتِمَـالٌ، وَلا حَاجَـةَ إِلَى نِيَّةِ الافْتِدَاءِ بِالثَّانِي، فَإِنْ قَطَعُوا نِيَّةَ الافْتِدَاءِ بِالأَوَّلِ فَالقِيَاسُ بُطْلانُ الجُمُعَةِ، قَالَةُ أَبُو الْمَعَالِي.

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (ولا يشترط أن يلي الخطبتين [والصَّلاة] واحدٌ، وفي خطبة نميَّز ونجوه وجهان). انتهى.

قال ابن تميم: وإن قلَّنا يعتدُ بآذان الصُّبِّيِّ المميِّز ففي خطبته وجهان. انتهى.

وقال ابن حمَّدان في الرَّعاية الكبرى: وإن قلنا يعتدُّ بأذان ثميَّز ففي صحَّة خطبته وجهان، إن صحُّ أن يؤمُّ غير من خطب. انتهى. أحدهما: لا تصحّ.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأن الصحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد أنها بدل من ركعتين، لما تقدم، وهو لا تصح إمامته في الفرض على الصحيح؛ لأنَّه الصَّحيح من المذهب أيضًا.

والوجه الثَّاني: تصحُّ.

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وإن منعنا الاستخلاف أتُّوا فرادى، قيل: ظهرًا؛ لأنَّ الجماعة شرطٌ كما لو اختلَّ العدد، وقيل: جمعسةً بركعةٍ معه، كمسبوق، وقيل: جمعةً مطلقًا، لبقاء حكم الجماعة لمنع الاستخلاف). انتهى.

وأطلقهن ابن تميم:

أحدها: يتمُّها جمعةً بركعةٍ معه كمسبوق، وهو الصَّحيح، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

وهو ظاهر ما قطع به في التُّلخيص، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يتمُّها جمعة مطلقًا، لما علَّل المُصنَّف.

والوجه الثَّالث: يتمُّها ظهرًا لما قاله المصنَّف.

وَقَالَ: وَإِنْ أَحْدَثَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَجِبْ اسْتِخْلاف وَلا مُتَابَعَة، وَأَتَمُوا جَمَاعَة أَوْ فُرَادَى، أَوْ بَعْضُهُمْ، كَـٰذَا قَـالَ، وَقَالَ: وَإِنْ أَحْدَثَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَجْدِثَ أَوْ بَعْدَمَا أَحْدَثَ أَوْ لَمْ يُقَدَّمْ فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ، فَصَلاتُهُمْ تَامَّةً.

وَيُصَلِّي الْخُرْسُ ظُهْرًا لِفَوْتِ الخُطْبَةِ صُورَةً وَمَعْنَى.

وَقِيلَ: جُمُعَةً يَخْطُبُ أَحَدُهُمْ إِشَارَةً، كَمَا تَصِحُ جَمِيعُ حِبَادَاتِهِ: صَلائَهُ وَإِمَامَتُهُ وَظِهَارُهُ وَلِعَانُهُ وَيَمِينُهُ وَتَلْبِيَتُهُ وَشَسهَادَتُهُ وَإِسْلامُهُ وَرِدْتُهُ، وَالقَصْدُ التَّفَهُمُ، بِخِلاف القِرَاءَةِ، فَإِنَّ القَصْدَ النَّطْقُ بِالعَرَبِيَّةِ، وَلِهَذَا لَوْ كَانُوا عُجْمًا فَخَطَبَ بِهِمْ بِالعَجَمِيَّةِ صَحَّ، بِخِلاف القِرَاءَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل.

وَلِمَنْ لا يُحْسِنُ الخُطْبَةَ قِرَاءَتُهَا مِنْ صَحِيفَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو المُعَالِي وَابْنُ عَقِيلٍ، قَالَ: كَالقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ لِمَنْ لا يُحْسِنُ القِرَاءَةَ فِي المُصْحَفِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: كَالقِرَاءَةِ مِنْ الحِفْظِ، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا مِثْلُهُ؛ لآنُ الخُطْبَة شَرْطُ كَالقِرَاءَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ عُفْمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ وَعَبْدُ اللَّلِكِ بْنُ مَرْوَانَ وَمَعْنُ بْــنُ زَائِــدَةَ وَخَالِدُ القَسْرِيُّ أَنْهُمْ خَطَبُوا فَارْتُجُ عَلَيْهِمْ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ قَالَ: هَيْبَةُ الزُّلُلِ تُورِثُ حَصْرًا، وَهَيْبَةُ العَاقِبَةِ تُورِثُ جُبْنًا.

وَذَكَرَ أَبُو جَعْفُو النَّحُاسُ أَنَّهُ أَرْتُحُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فَعَادَ إِلَى الحَمْدِ ثَلاثًا، فَارْتُحُ عَلَيْدِ فَقَالَ: يَا أَهْلَ الشَّامِ، عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَعْدَ عُسْرِ يُسْرًا، وَبَعْدَ عِي بَيَانًا، وَأَنْتُمْ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَخْوَجُ مِنْكُمْ إِلَى إِمَامٍ قَائِلٍ.

ثُمُّ نَزَلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَو بْنَ العَاصِ فَاسْتَحْسَنَهُ.

وَقِيلَ لِمَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ: عَجِلَ عَلَيْك الشَّيْبُ، فَقَالَ: كَيْفَ لا يَعْجَلُ، وَأَنَا أَعْرِضُ عَقْلِي عَلَى النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً أَنْ مَرْتَيْن؟ وَخَطَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ فِي يَوْمِ أَصْحَى فَارْتُجٌ عَلَيْهِ، فَقَالَ: لا أَجْمَعُ عَلَيْكُمْ لَوْمًا وَعِيًّا، مَنْ أَخَذَ شَاةً مِـنْ السُّوقِ فِهِيَ لَهُ وَتَمَنُهَا عَلَيٌّ.

وَأَرْتُجُ عَلَى مَعْنِ بْنِ زِائِدَةَ فَقَالَ وَضِرَبَ بِرِجْلِهِ الْمِنْبَرَ: فَتَي حُرُوبٍ لا فَتَى مَنَابرَ.

قَالَ الجَوْهَرِيُّ: رَجُلُ لُومَةً: يَلُومُهُ النَّاسُ، وَلُومَةً: يَلُومُ النَّاسَ، مِثْلُ هُزْأَةٌ وَهُزَأَةً.

فُصلُ

تُسَنُّ خُطْبَتُهُ عَلَى مِنْبَرِ أَوْ مَحَلًّ عَالٍ (و) يَكُونُ عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبِلِي القِبْلَةَ، كَذَا كَانَ مِنْـبَرُهُ عليـه الســـلام وَسُــمُّيَ مِنْـبَرًا لارْتِفَاعِهِ، مِنْ النَّبْرِ، وَهُوَ الارْتِفَاعُ.

وَذَكَرَ فِي شَرْحٌ مُسْلِمٍ: أَنَّ اتَّخَاذَ الِنْبَرِ سُنَّةً مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَكَانَ مِنْبَرُهُ عليه السلام ثلاثَ دُرَج يَقِفُ عَلَى الثَّالِيَّةِ، اللَّهِ عَلَى الثَّالِيَةِ، ثُمَّ عُمَرُ عَلَى الأُولَى، تَأَدُّبًا، ثُمَّ وَقَفَ عُثْمَانُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمُّ عَلِي مَكَانَ الاسْتِرَاحَةِ، ثُمَّ وَقَفَ عُثْمَانُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمُّ عَلِي مَكَانَ اللَّهِ بَكْرٍ، ثُمُّ عَلِي مَكَانَ اللَّهِ بَكْرٍ، ثُمُّ عَلِي مَكَانَ اللَّهِ بَكْرٍ عَلَى الثَّالِيَةِ، ثُمَّ عُمْرُ عَلَى الأُولَى، تَأَدُّبًا، ثُمُّ وَقَفَ عُثْمَانُ مَكَانَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمُّ عَلِي مَنْ اللَّهُ عَلَى الثَّالِيَةِ اللَّهِ مَنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّ

ثُمَّ زَمَّنَ مُعَاوِيَةَ قَلَعَهُ مَرْوَانُ وَرَادَ فِيهِ سِتَّ دَرَجٍ، فَكَانُ الخُلْفَاءُ يَرْتَقُونَ سِتًّا يَقِفُونَ مَكَانَ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَإِنْ وَقَفَ بِالآرْضِ وَقَفَ عَلَى يَسَارِ مُسْتَقْبِلِي القِبْلَةِ، بخِلافِ المِنْبَر.

وَيُسَنُّ سَلامُهُ إِذَا اَسْتَقْبَلَهُمْ (هـ م) كَسَلامِهِ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ فِي خُرُوجِهِ (و).

قَالَ القَاضِي وَجَمَاعَةً: وَلأَنْهُ اسْتِقْبَالَ بَعْدَ اسْتِلْبَارٍ، فَأَسْبَهَ مَنْ فَارَقَ قُومًا ثُمُّ عَادَ إِلَيْهِمْ، زَادَ صَاحِبُ الْمَحَــرُرِ: وَعَكْسُـهُ الْمُؤَذِّنُ إِذَا صَعِيدٌ، وَرَدُّ هَذَا السَّلامِ وَكُلِّ سَلامٍ مَشْرُوعٍ فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى الجَمَاعَةِ الْمُسَلَّمِ عَلَيْهِمْ لا فَرْضُ عَيْنِ (هـ).

وَقِيلَ: سُنَّةً (خ) كَانْتِدَاثِهِ (و) وَفِيهِ وَجْهً غَرِيبٌ: يَجبُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا

وَيُسنَ جُلُوسُهُ وَقْتَ التَّأْذِينِ (و) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ إَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ.

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِم: (هـ) [وَمَالِكُو] فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يُسْتَحَبُّ، وَكَذَا بَيْنَ الخُطْبَتَيْنِ، خَفِيفَــةٌ قَـالَ جَمَاعَـةٌ: بِقَــدْرِ سُــورَةِ الإِخْلاصِ، وَإِنْ أَبَى فَصَلَ بسَكْتَةِ، وَخُطْبُتُهُ قَائِمًا.

وَعَنْهُ: هُمَّا شَرْطَانِ، جَزَّمَ فِي النَّصِيْحَةِ (و ش م ر).

وَقَالَهُ أَبُو بَكُو النَّجَّادُ فِي جَلْسَتِهِ بَيْنَهُمَا، وَعَنْ (م) يَجبُ، وَتَصِيحُ بِدُونِهِ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ قَوْل (ش): لَمْ يَقُلُهُ غَيْرُهُ. وَاعْتِمَادُهُ عَلَى سَيْفِ أَوْ قَوْسِ أَوْ عَصًا (و) بإخدى يَدَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ بِاليُسْرَى وَالْأَخْرَى بِحَرْفِ اللِّنْبِرَ أَوْ يُرْسِلُهَا، وَإِنْ لَـمْ يَعْتَمِدْ أَمْسَكَ يَمِينَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ أَرْسَلُهُمَا، وَقَصْدُهُ تِلْقَاءَهُ (و) وَيُقصَّرُ الخَّطْبَةَ (و) وَفِي النَّعْلِيقِ: وَالثَّانِيَةُ أَفْصَـرُ، جَعَلَـهُ أَصْـلاً لإفْرَادِ الإقَامَةِ، وَرَقَعَ صَوْتَهُ حَسَبَ طَاقَتِهِ وَالدُّعَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلا يَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ (ش)

وَقِيلَ: وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ (خ) وَجَزَمَ بهِ فِي الفُصُول، وَاحْتَجُ بِالعُمُومِ.

وَقِيلَ: لا يُستَحَبُ، قالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّد: بِدَعَةَ، وِفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَأَى عُمَارَةُ بِـنُ رُوَيْبَـةَ بِشُـرَ بُـنَ مَرْوَانَ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الخُطْبَةِ: فَقَالَ: قَبِّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ اليَدَيْنِ، لَقَدْ رَأَيْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُـولَ بِيَدَيْهِ هَكَـذَا، وَأَشَارَ بِأُصْبُهِهِ الْمُسَبِّحَةِ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٤)، وَأَحْمَدُ (٤/ ١٣٦).

وَفِي لَفُظٍ: لَعَنَ اللَّهُ هَاتَيْنِ اليَدَيْنِ.

وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ لِمُعَيَّنِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ لِسُلْطَان، وَيُسْتَحَبُ الدُّعَاءُ لَهُ فِي الجُمْلَةِ، حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ: لَوْ كَانَ لَنَا دَعْوَةً مُسْتَجَابَةٌ لَدَعُونَا بِهَا لإمَام عَادِل؛ لآنً فِي صَلاحُهِ صَلاحَ المُسْلِمِينَ.

وَفِي ﴿ الصَّحِيكَيْنِ ﴾ (خ: ١٦٠، م: ١٠٣١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ سَبْعَةٌ يُظِلُهُمْ اللَّهُ فِي ظِلَّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلاَّ ظِلَّهُۥ الإِمَّامُ اللَّهُ وَفِي ﴿ اللَّهِ عَنِهُ اللَّهِ اللَّهُ الْإِمَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّا اللللَّهُ الللل

وَالْحُكَّامِ، وَبَدَأَ بِهِ لِعُمُومِ نَفْعِهِ.

وَقَٰالَ الْبَنُ خَامِدٍ فِي أَصُولِهِ: فَامَّا مَحَبَّتُهُ إِذَا كَانَ عَذَلاَ فَلا أَعْلَمُ خِلافًا فِي وُجُوبِهَا، لِقَوْلِهِ عليه السلام النَّظُرُ إِلَى الإِمَامِ العَادِل عِبَادَةً وَقَوْلِهِ عليه السلام الخرمُوا الشَّهُودَ فَإِنَّ اللَّهُ يَسْتَخْرِجُ بِهِمْ الحُقُوقَ، وَقَالَ أَخْمَدُ: إِنِّي لَا أَدْعُولَ لَهُ بِالتَّسْدِيدِ وَهُو غَرِيبٌ، وَالْجَبَرَانِ لا يُعْرَفَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ خِلافًا لِلنَّاسِ فِي وَجُوبِ وَالتُوفِيقِ، وَأَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا، كَذَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَامِدٍ، وَهُو غَرِيبٌ، وَالخَبَرَانِ لا يُعْرَفَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ خِلافَهَا، قَالَ: وَالمَاحْدِ فَي وُجُوبِ البَرَاءَةِ مِنْهُ بِنَاءً عَلَى زَوَال إِمَامَتِهِ بِذَلِكَ، كَرَواتِهٍ لَنَا المَلْمَبُ خِلافَهَا، قَالَ: وَالمَأْخُوذُ بِهِ مَا بَيْنَ الْمُعْرَمُ عَلَى إِنْ الطَّعْرَبُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى يَعْرَفُونَ بِعَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وَمَا قَالَهُ مِنْ القَوْل بَخَلْقِ القُرْآنَ وَنَخُوهِ فَبِنَاءُ عَلَى التُكْفِيرَ بِهِ، وَمَا قَالَهُ مِنْ القَوْل بِالرَّفْضِ وَنَحْوهِ فَخِلافُ ظَاهِرِ كَــلامِ أَحْمَدَ [رحمه الله] وَالآصْحَابِ فِي عَدَمٍ جَوَاذِ الحُرُوجِ، وَإِنْ فَسَقَ وَجَارَ لَكِنَّ ابْنَ حَامِدٍ يُشْيِرُ إِلَى الحُرُوجِ عَلَيْهِ بِالبِدَعِ، فَهُــوَ

قَوْلٌ ثَالِثُ

وَإِنَ اسْتَدَّبَرَهُمْ فِي الخُطْبَةِ صَحَّ فِي الآصَحُ (و) وَيَنْحَرِفُونَ إِلَيْهِ فِيهَا (و) وَفِي التَّنْبِيهِ: إِذَا خَرَجَ، وَيَسَرَبُّعُونَ فِيهَا، وَلا تَكُونُهُ اَلَّهُونَهُ فِيهَا، وَلا تَكُونُهُ الْخَبُونُ، نَصَّ عَلَيْهِ، (و) وَكَرِهَهَا صَاحِبُ الْمُغْنِي وَالْمَحَرَّر، لِنَهْيهِ عليه السلام فِي السَّنَنِ، وَفِيهِ ضَعْفَ، وَيُكُسُرهُ أَنْ يُسْنِكَ الإِنْسَانُ ظَهْرَهُ إِلَى القِبْلَةِ، وَكَرِهَةَ أَحْمَدُ، وَقَدْ يُتَوَجَّهُ احْتِمَالَ، لا لَإِخْبَارِهِ عليه السلام أَنَّهُ رَأَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام مُسْنِئاً ظَهْرَهُ إِلَى البَيْتِ المُعْمُور.

وَقَالَ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاَهِيمَ البُوشَنْجِيِّ: مَا رَأَيْـت أَحْمَـدَ جَالِسًا [إلاً] القُرْفُصَـاءَ إلاً أَنْ يَكُـونَ فِـي الصَّـلاةِ، وَقَـالَ الْبَنُ الجَوْزِيِّ: هَذِهِ الجِلْسَةُ الَّتِي تَحْكِيهَا قِيلَةُ: إنِّي رَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا جِلْسَةَ الْمُتَخْشُعِ القُرْفُصَاءَ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَقْصِدُ فِي جُلُوسِهِ هَذِهِ الجِلْسَةَ وَهِيَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى ٱلْيَتَيْهِ رَافِعًا رُكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، مُفْضِيًا بِأَخْمَصِ قَدَمَيْهِ إِلَى الآرْضِ، وَرُبُّمَا احْتَبَى

بِيَدَيْهِ، وَلا جَلْسَةَ اخْشَعُ مِنْهَا.

وَقَالَ أَيْضًا فِي أَدَبِ القِرَاءَةِ: يَنْبَغِي أَنْ لا يَتَرَبَّعَ وَلا يَتَّكِئَ.

وَخَبُرُ قِيلَةً رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٨٤٧)، وَالتَّرْمِلِيُّ (٢٨١٤)، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ.

وَلِلْبُخَارِيُّ (٢٦٧٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُحْتَبِيًّا بِيَكَيْهِ، وَهُوَ القُرْفُصَاءُ.

وَلِمُسْلِمَ (٦٧٠) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ: كَانْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الفَجْرَ تَرَبُّعَ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى تَطْلُـعَ الشَّـمْسُ حَسَنًا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُونِ: مِنْ أَعْظَــمِ مَنَـافِعِ الإِسْــلامِ وَآكَــدِ قَوَاعِــدِ الآذيبانِ الآمْـرُ بِــالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْــيُ عَـنِ المُنْكَــرِ مَانَكُ، لَهُ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْإِسْــلامِ وَآكَــدِ قَوَاعِــدِ الآذيبانِ الآمْـرُ

فَهَذَا آشَقُ مَا تَحَمَّلُهُ الْمُكَلِّفُ؛ لآنَهُ مَقَامُ الرُّسُلِ، حَيْثُ يَثْقُلُ صَاحِبُهُ عَلَى الطّبَاعِ وَتَنْفِرُ مِنْهُ نَفُوسُ أَهْلِ اللّذَاتِ، وَيَمْقُتُهُ أَهْلُ الخَلاعَةِ، وَهُوَ إِحْيَاءٌ لِلسُّنَنِ، وَإِمَاتَةٌ لِلْبِدَع، إِلَى أَنْ قَالَ: لَوْ سَكَتَ الْمُجِقُونَ وَنَطَقَ الْمُطِلُونَ لَتَعَوُّدَ النَّشَءُ مَا شَاهَدُوا.

وَٱلْكَرُوا مَا لَمْ يُشَاهِدُوا، فَمَنَّى رَامَ الْمُتَدَّيَّنُّ إِحْيَاءَ سُنَّةٍ ٱلْكَرَهَا النَّاملُ وَظُنُوهَا بدْعَةً، وَلَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ، فَالقَـــاثِمُ بهَــا يُعَــدُ مُبْتَدَعًا، كُمَنْ بَنَى مُسْجِدًا سَاذَجًا، أَوْ كُتَبَ مُصْحَفًا بِلا رُخْرُف، أَوْ صَعِدَ مِنْبَرًا فَلَمْ يَتَسَوَّدْ، وَلَمْ يَدُقُّ بِسَـ يْفِ مَرَاقِي الْمِنْبَرِ، وَلَمْ يَصْعَدْ عَلَى عَلَم وَلا مَنَارَةٍ، وَلا نَشَرَ عَلَمًا، فَالوَيْلُ لَهُ مِنْ مُبْتَدَعٍ عِنْدَهُمْ، أوْ أَخْرَجَ مَيْتًا لَهُ بِغَيْرِ صُرَاخٍ وَلا تَخْرِيتِ وَلَا قُرَّاءٍ وَلا ذِكْرِ صَحَابَةٍ عَلَى النَّعْشِ وَلا قَرَابَةٍ.

مَنْ دَخَلَ الْمُسْجِدَ فِي الْحُطْبَةِ لَمْ يُمْنَعُ مِنْ التَّحِيَّةِ (هـ م) وَلا تَجُوزُ الزُيَّادَةُ عَلَيْهِمَا (و) بَـلْ يَرْكَعُهُمَا وَيُوجِزُ، أَطْلَقَهُ أَخْمَدُ وَالْأَكْثُرُ.

وَقَالَ صَاحِبُ المُغْنِي، وَالتُلْخِيــصِ، وَالمُحَرُّدِ: إِنْ لَـمْ تَفُتُهُ مَعَهُ تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ وَإِنْ جَلَسَ قَـامَ فَـأَتَى بِهَـا، أَطْلَقَـهُ

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالًا: تَسْقُطُ مِنْ عَالِم وَمِنْ جَاهِلِ لَمْ يَعْلَمْ عَنْ قُرْبٍ، وَأَطْلَقَ الشَّافِعِيَّةُ سُقُوطَهَا بِهِ، وَحَمَلَـهُ بَعْضُهُـمْ عَلَى العَالِم، وَعِنْدَ الْحَيْقُ السَّعَجُ التَّحِيَّةُ لِلإِمَـامِ؛ العَالِم، وَعِنْدَ الْحَيْقُ النَّحِيَّةُ لِلإِمَـامِ؛ وَلا تُسْتَحَبُ التَّحِيَّةُ لِلإِمَـامِ؛ وَلا تُسْتَحَبُ التَّحِيَّةُ لِلإِمَـامِ؛ لأنه لم ينقل.

وقد ما ينس. ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، وَمَنْ ذَكَرَ فَائِتَةً أَوْ فَلْنَا لَهَا سُنَةً صَلاَهَا وَكَفَتْ، وَالْمَسْرَادُ إِنْ كَانَتْ الفَائِتَةُ رَكَعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ؛ لآنَ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ لا تَحْصُلُ بِغَيْرِهَا، وَلا بِصَلاةٍ جِنَارَةٍ (و) وَلَوْ نَوَى التَّحِيَّةُ وَالفَرْض، فَظَاهِرُ [كلامِهم] حُصُولُهُمَا لَــهُ (و ش) وقَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةً: لَوْ نَوَى غُسْلَ الجَنَابَةِ وَغُسْلَ الجُمْعَةِ أَجْزَأُ عَنْهُمًا (و م ش)؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام وَإِنْمَا لامْرِئِ مَا نَـوَى وَلاَّنَّهُ لا تَنَافِي، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلاةٍ يَنْوِي بِهَا الفَرْضَ وَتَحِيَّةُ الْمُسْجِدِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: احْتِمَالُ وَجَهَهَيْنِ، أَحَلُهُمَا هَذَا، وَلَمْ يُبَيِّنُ الثَّانِي، فَيَخْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ لا تَخْصُلُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا، كَمَا لَوْ نَوَى - " النَّذِينِ مِنْ الْأَعْلَاقِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَمْ يُبَيِّنُ الثَّانِي، فَيَخْتَمِلُ أَنْ مُرَادَهُ لا تَخْصُلُ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا، كَمَا لَوْ نَوَى بصَلاتِهِ الفَرْضَ وَالسُّنَّةَ.

ُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَهُ لا يَحْصُلُ غُسْلُ الجُمُعَةِ، لِعَدَم صِحْتِهِ قَبْلَ غُسْلٍ الجُنَابَةِ فِي وَجْهِ؛ لآنَ القَصْدَ بـهِ حُضُورُ الجُمُعَةِ، وَالجَنَابَةُ تَمْنَعُهُ، وَالآَشْهَرُ تُجْزِئُ نِيَّةُ غُسْلٍ الجَنَابَةِ عَنِ الجُمُعَةِ، كَالفَرْضِ عَنْ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، فَظَاهِرُهُ حُصُولُ ثَوَابِهَا. وَقِيلَ: لا تُحزَى، لِلْحَبَر اللَّذَكُور، وَكَالفَرْضِ عَنِ السُّنَّةِ.

وَلا تَجِبُ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ (و) خِلَافًا لِدَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ تُسْتَحَبُ التَّحِيَّةُ لِكُلِّ دَاخِلٍ قَصَـــدَ الجُلُـوسَ [أوْ لا] يُؤيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي البُدَاءَةِ بالطُّوافِ.

وَيَجُوزُ الكَلامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ (هـ) كَبَعْدِهَا (هـ) نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُكُرُهُ.

وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ وَالنَّحْرِيمِ (و هـ م) أَوْجُة، وَجَعَلَ صَاحِبُ المُغْنِي وَالْمُحَرِّرِ أَصِلَ التَّحْرِيسِمِ سُكُوتَهُ لِتَنَفُسِ، وَيَتُوَجُّهُ فِيهِ احْتِمَالُ (م ١٩)(٢).

⁽١) تنبيه: قوله في تحيُّة المجلس: (وإن جلس قام فأتى بها، أطلقه أصحابنا). انتهى.

قلت: ذكر المجد في شرحه في سجود التَّلاوة في فصلٌ إذا قرأ السُّجدة عدثًا أنَّ التَّحيَّة تسقط بطول الفصل.

⁽٢) (مسألة - ١٩): قوله: (ويجوز الكلام قبل الخطبة كبعدها، نصُّ عليه، وقيل: يكره.

وبين الخطبتين في الجواز والكراهة والتَّحريم أوجةً، وجعل صاحب المغني والحرُّر أصل التَّحريم ســكوته لتنفُّس، ويتوجَّه فيــه =

وَيَحْرُمُ فِيهِمَا وِ هـ م).

وَقِيلَ: وَحَالَةَ الدُّعَاء.

وَقِيلَ: المُشْرُوعُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ عَلَى السَّامِعِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ مُطْلَقًا (و ش).

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَلَهُ الصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (هـ م ر ق) وَفِي التَّخْرِيجِ لِلْقَاضِي: فِي نَفْسِهِ وَالسُّنَّةُ فِسِي الصَّـلاةِ عَلَيْهِ ﷺ سِرًّا، كَالدُّعَاء اتَّفَاقًا قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَرَفَعُ الصَّوْتِ قُدَّامَ بَعْضِ الْحُطَبَاء مَكْرُوهُ أَوْ مُحَرَّمُ اتَّفَاقًا، وَدُعَاءُ الإِمَام بَعْدَ صُعُودِهِ لا أَصْلَ لَـهُ، وَيَجُوزُ تَأْمِينُهُ عَلَى الدُّعَاء، وَحَمْدُهُ خُفْيَةُ إِذَا عَطَسَ، ويَجُوزُ تَشْمِيتُ العَاطِسِ، وَرَدُّ السَّلام نَطْقًا كَإِشَارَتِهِ بِهِ؛ لآنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِحَـقُ آدَمِيً، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ، فَدَلُّ أَنْ الْبَيْدَاءَ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَنْعِ الكَلام، كَتَحْذِيرِ الضَّرِيرِ، فَدَلُّ أَنْ الْبَيْدَاءَ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَنْعِ الكَلام، عَدَّلُ اللهُ يَجَبُ، وَأَنْهُمْ عَبُرُوا بِالجَوَازِ لاسْتِثْنَاتِهِ مِنْ مَنْعِ الكَلام، فَدَلُّ أَنْ الْبَيْدَاءَ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَنْعِ الكَلام، عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ وَأَنَّ الاَّبْتِدَاءَ كَالَرَّدُ عَلَى الرُّوَايَتَيْن.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَيَتَوَجُّهُ: يَجُوزُ إِنْ سَمِعَ وَلَمْ يَفْهَمْهُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مُطْلَقًا (و هِـ م) كَالْآمْرِ بالإنْصَاتِ.

وَ عَلَا ابْنُ عَقِيلِ: وَكَذَا التَّعْلِيمُ وَالْمُذَاكِرَةُ، وَالآشْهَرُ النَّعُ، لِنَهْيِهِ عليه السلام عَنِ الحِلَقِ يَوْمَ الجُمْعَةِ قَبْلَ الصَّلاةِ، وَلآنَهُ لا سَبَبَ لَهُ، وَلا يَهُوتُ، وَيَفْضِي إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ، وَاحْتَعُ الشَّيْخُ بِالحَبَرِ عَلَى كَرَاهَةِ الحِلَقِ قَبْلَهَا.
وَيَحْرُمُ ابْتِدَاءُ نَافِلَةٍ (و) فِي كَلامٍ بَعْضِهِمْ: بِجُلُوسِهِ عَلَى الْمِنْبِر، وَفِي كَلامٍ بَعْضِهِمْ: بِخُرُوجِهِ (و هـــ) وَهُـوَ أَشْهَرُ فِي اللهُ مُنْ اللهُ الل

وَلَوْ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْخَطْبَةِ (م) وَظَاهِرُ كَلامٍ بَعْضِهِمْ: لا، وَعِنْدُ ابْنِ عَقِيلٍ وَابْنِ الجَوْزِيُّ: لا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا (خ).

وَفِي الخِلاَفِ وَغَيْرِهِ: يُكْرَهُ ابْتِدَاءُ النَّطَوُع بِخُرُوجِهِ، لاتَّصَالِهِ بِحَالِ الخُطْبَةِ. وَالكَلامُ يُمْكِنُ قَطْعُهُ فَلا يَتَّصِلُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمَّ: لا تَحْرِيمَ إِنْ لَمْ يَحْرُمْ الكَلامُ فِيهَا، وَهُوَ مُنَّجِة (ش) ويُخَفَّفُهُ مَنْ هُوَ فِيهِ وَمَنْ نُوَى أَرْبَعًا صَلَّى رَكُعَتَيْن.

=احتمالٌ). انتهى.

وأطلقهنَّ المصنِّف أيضًا في حواشي المقنع.

وقال في الرُّعايتين: وفي كراهته بين الخطبتين وجهان.

وقال في الحاويين، وفي الكلام بين الخطبتين وجهان.

وقال ابن تميم: وفي إباحته في الجلوس بين الخطبتين وجهان.

وأطلق في الفائق الوجهين في الكراهة والتّحريم، وأطلق في النّظم وجهين، وأطلق في المغني والشّرح احتصالين في المنع والجـواز، أحدها يباح وهو الصّحيح.

قال الحجد في شرحه: هذا عندي أصحُّ وأقيس، قال ابن رزين في شرحه: ويجوز الكلام في الجلسة؛ لأنَّه غير خاطب.

وقيل: لا يجوز. انتهى.

والوجه الثَّاني: يكره، ويحتمله كلام ابن رزين. والوجه الثَّالث: يحرم وهو ظاهر كلام القاضيُّ، قاله في مجمع البحرين.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (ويجرم ابتداء نافلةٍ، في كلام بعضهم: بجلوسه على المنبر، وفي كلام بعضهم: بخروجـه، وهــو اشــهر في

. الأوَّل: جزم به في الكافي والمغني والشَّرح والنَّظم ومجمع البحرين وغتصر ابن تميم والرَّعاية الكبرى والزَّركشيّ وغيرهم. والثَّاني: قطع به أبو المعالي ابن منجَّى، وذكر المصنَّف في أصله كلام القاضي في الخُلاف وفي غيره.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّدِ: يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، بخِلافِ السُّنَّةِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: فِي السُّنَّةِ يَأْتِي بِرَكْعَتَيْنِ، فَلَوْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِسَجْدَةِ، فَقَالَ بَعْضُ الْحَنْفَيَّةِ: يَعُودُ إِلَى الْقَعْدَةِ وَيُسَلِّمُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُتِمُّهَا أَرْبَعًا وَيُخَفَّفُ، كَمَا لَوْ قَيْدَهَا بِالسَّجْدَةِ، وَلا يُمنَّعُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ذِخْرِ اللَّهِ خُفْيَةً (هـ م) بَلْ هُوَ أَفْضَلُ فِي الْمُصُوصِ فَيَسْجُدُ لِيَلاوَةِ.

وَفِي الْفُصُول: إِنْ بَعُدُوا فَلَمْ يَسْمَعُواً هَمْهَمَتَهُ جَازَ أَنْ يَتَشَاغَلُوا بِالقِرَاءَةِ وَالْمَذَاكَرَةِ فِي الفِقْهِ، وَيُبَاحُ كَلامُ الخَساطِبِ وَلَـهُ لِمَصْلُحَةِ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: يُكْرَهَانِ وَلا مَنْعَ (هـ م ر) كَأَمْرِ إِمَامٍ بِمَعْرُوف (و) وَإِشَارَةُ الآخْرَسِ المَفْهُومَةُ كَلامٌ، وَلِغَيْرِهِ وَفِي كَلامٍ صَــاحِب المُحَرَّرُ وَلَهُ تَسْكِيتُ مُتَكَلِّم بإشَارَةِ.

ُ وَيْنِيَ الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرٍهِۚ: يُسْتَحْبُ، وَلا يَتَصَدُّقُ عَلَى سَائِلٍ وَقْتَ الخُطْبَةِ، وَلا يُنَاوِلُهُ إِذَنْ لِلْإِعَانَةِ عَلَى مُحَرَّمٍ، وَإِلاَّ جَــازَ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَسُوَّال الحَطيبِ الصَّدَقَةَ عَلَى إنْسَان.

وَفِي الرَّعَايَةِ: الكَرَاهَةُ وَقْتَ الخُطْبَةِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ السُّؤَالُ وَالتَّصنَدُقُ فِي مَسْجدٍ.

جَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادُّ الصَّادَقَةُ عَلَى مَنْ سَأَلَ، وَإِلاَّ لَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ بَطَّةَ: يَخْرُمُ السُّوَالُ، وَقَالَهُ فِي إِنْ لَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ بَطَّةَ: يَخْرُمُ السُّوَالُ، وَقَالَهُ فِي إِنْ لَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ بَطَّةَ: يَخْرُمُ السُّوَالُ، وَقَالَهُ فِي إِنْ لَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ بَطَّةَ: يَخْرُمُ السُّوَالُ، وَقَالَهُ فِي

قَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: لا تُنْشَدُ الضَّالَةُ فِي المَسْجِدِ، وَيَأْتِي كَلامُ صَاحِبِ الْمُحَرِّرِ آخِرَ الاعْتِكَافِ فِي البَيْحِ فِيهِ، فَيَجِبُ الإِنْكَارُ إِنْ وَجَبَ الإِنْكَارُ فِي الْمُخْلَفَةِ وَعِصْيَانِهِ، وَعَلَى الآوَل يُسْتَحَبُّ، وَيَقُولُ الإِنْكَارُ إِنْ وَجَبَ الإِنْكَارُ إِنْ وَجَلَى الآوَل يُسْتَحَبُّ، وَيَقُولُ لِهُ لَمُخْلَفَةِ وَعِصْيَانِهِ، وَعَلَى الآوَل يُسْتَحَبُّ، وَيَقُولُ لِمَنْ نَشَدَ الضَّالَةَ أَيْ طَلَبَهَا: لا رَدُهَا اللَّهُ عَلَيْك، فَإِنْ المَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، فَنَظِيرُهُ الدُّعَاءُ عَلَى السَّائِلِ، كَفَول إنن عُمَرَ لِمَذَا اللَّهُ عَلَيْك، وَاللَّهُ لَك، وَسَيَأْتِي، وَصَحَّ عَن ابْن عُمَرَ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢٠ ٢٠٠): أنَّهُ رَأَى مُصَلِّيًا لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ، فَحَصَّبَهُ وَأَمْرَهُ بِرَفْعِهِمَا.

وَلِمُسْلِمِ (٢٠٢١) عَنْ سَلَمَةً بْنِ الْآكُوعِ: أَنْ رَجُلاً أَكُلَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشِمَالِهِ، فَقَالَ: كُــلْ بِيَمِينِـك فَقَـالَ: لا أَسْتَطِيعُ فَقَالَ: لا اسْتَطَعْت مَا مَنَعَهُ إِلاَ الكِبْرُ، فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ.

قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: فِيهِ جَوَازُ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ الحُكُمَ الشُّرْعِيُّ بلا عُذْر، كَذَا قَالَ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا فِيمَسَنْ فَعَـلَ مُحَرَّمًا، كَمُرُورِ رَجُلٍ بَيْنَ يَدْيِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ أَوْ أَتَانٍ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَ: قَطَّعَ عَلَيْنَا صَلاتَنَا قَطَعَ اللَّهُ أَثَرَهُ فَأَفْعِدَ.

لَهُ طَرِيقٌ حَسَنَةً، رَوَاهُ أَخْمَدُ (٤٤/٤)، وَأَبُو دَاوُد (٧٠٥) وَغَيْرُهُمَاْ.

وَسَبَقَّ دُعَاءُ عُمَارَةً عَلَى الَّذِي رَفَعَ يَدَيْدِ فِي الْخُطْبَةِ، فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ مِنْهُ كَذِبِ أَوْ شَوَّشَ عَلَى مُصَلٍّ فَوَاضِحٌ. وَعَنْهُ: إِنْ حَصَبَ سَاثِلاً وَفْتَ الْخُطْبَةِ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيّْ، فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ.

وَيُكْرَهُ العَبْثُ (و) وَكَذَا شُرْبُ مَاء إِنْ سَبِعَهَا، وَإِلاَّ فَلا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: مَا لَمْ يَشْتَدُّ عَطَشُهُ.

وَجَزْمُ أَبُو المَعَالِي بِأَنَّهُ إِذَنْ أُولِي. وَفِي النَّصِيحَةِ: إِنَّ عَطِشَ فَشَرِبَ فَلا بَأْسَ (و ش) قالَ فِي الفُصُـولِ: وَكَـرِهَ جَمَاعَـةٌ مِـنْ العُلَمَـاءِ شُـرُبّهُ بِقِطْعَـةِ بَعْـدَ الآذَانِ؛ لآنَهُ بَيْعٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَأَكُلُ مَالٍ بِالبَاطِلِ، قَالَ: وَكَذَا شُرْبُهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَـهُ الثَّمَـنَ بَعْـدَ الصَّـلاةِ؛ لآنُـهُ بَيْـعٌ، فَـأُطْلِقَ،

وَيَتَوَجُّهُ: يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ، دَفْعًا لِلضَّرَرَ، وَتَخْصِيلاً لاسْتِمَاعِ الخُطْبَةِ. وَهَلْ يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الإِقَامَةِ أَوْ إِذَا فَرَغَ لِيَقِفَ بِمِخْرَابِهِ عِنْدَهَا؟ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ٢١)(١١).

(ر): روایتــان

أحدهما: ينزل عند لفظة، الإقامة وهو الصَّحيح، قدَّمه في الرَّعايُّتين، والحَّاويين.

والوجه الثَّاني: ينزل عند فراغه من الخطبة، وعليه عمل كثيرٍ من الخطباء، وهو الصُّواب.

⁽١) (مسألة – ٢١): قوله: (وهل ينزل يعني الخطيب عند لفظة الإقامة أو إذا فرغ ليقف بمحرابه عندها؟ يحتمل وجهين). انتهى. تابع المصنّف صاحب التُلخيص في العبارة، وتابعه أيضًا ابن تميم، ذكره في أوّل صفة الصّلاة.

قَالَ ابْنُ عَقِيل وَغَيْرُهُ: يُسْتَحَبُ أَنْ يَكُونَ حَالَ صُعُودِهِ عَلَى تُؤدَةٍ لآنُهُ سَعْيٌ إِلَى ذِكْرٍ، كَالسَّعْي إِلَى الصَّــلاةِ، وَإِذَا نَـزَلَ نْزَلَ مُسْرِعًا لا يَتَوَقَّفُ، كَذَا قَالُوا، وَلا فَرْقَ، وَيُسْتَحِبُ لِمَنْ نَعَسَ أَنْ يَتَحَوُّلَ، مَا لَـمْ يَتَخَطُّ، وَسَبَقَ فِي الآغـذَار، وَسَبَقَ حُكْمُ الصَّلاةِ فِي المَقْصُورَةِ، آخِرَ بَابِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ.

وَصَلاةُ الجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ (ع) يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأُ جَهْرًا (و) فِي الْأُولَى بِالجُمُعَةِ، وَالنَّانِيَةِ بِالْمَنَافِقِينَ بَعْدَ الفَاتِحَةِ (و ش).

وَعَنْهُ: الثَّانِيَةُ بـ: ﴿سَبِّحْ﴾ لا: ﴿الغَاشِيَةِ﴾، (م). وَقِيلَ: الأُولَى بـ: ﴿سَبِّحْ﴾، وَالثَّانِيَةُ بالغَاشِيَةِ.

وَقَالَ الْحِزَقِيُّ: سُورَةُ (و هــ)، وَفِي فَجُرهَا، الم السُّجْلَةُ (م) وَفِي النَّانِيَةِ: ﴿هَلَ أَتَى﴾ (م).

قَالَ شَيْخُنَا لِتَصْمَنْنِهِمَا لابْتِدَاء خُلُق السُّمَاوَاتِ وَالآرْض، وَخَلْق الإنْسَان إِلَى أَنْ يَدْخُلَ الجُنَّةُ أَوْ النَّارَ.

وَتُكُرَّهُ مُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا، فِي أَلَمْصُوص.

قَالَ أَحْمَدُ: لِنَلاَّ يُظَنُّ أَنُّهَا مُفَضَّلَةً بِسَجُدَةٍ، وَقَالَ جَمَاعَةً: لِنَلاَّ يُظَنُّ الوُجُوبُ، وَقَرَأَهَا أَحْمَدُ فَسَـهَا أَنْ يَسْجُدَ فَسَـجَدَ

قَالَ القَاضِي: كَدُعَاءِ القُنُوتِ، قَالَ: وَلا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا بَقِيَّةُ سُجُودِ النَّلاوَةِ فِي غَيْرِ صَلاةِ الفَجْرِ فِي غَيْرِ الجُمُعَــةِ، لأَنَّـهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مِثْلُهُ هَنَا، وَيُحْتَمَلُ الفَرْقُ لِلتَّرْغِيبِ فِي هَلْوِ السَّجْدَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَيُكْرَهُ تَحَرِّيهِ قِرَاءَةَ سَجْدَةٍ غَيْرِهَا، وَالسُّنَّةُ إِكْمَالُهَا، وَيُكْرَهُ بالجُمُعَةِ.

زَادَ فِي الرِّعَايَةِ: وَالْمُنَافِقِينَ فِي عِشَاء لَيْلَتِهَا.

وَعَنْهُ: لا، وَلا سُنَّةً لَهَا قَبْلَهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و م).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ وَٱكْثَرَ أَصْحَابِهِ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الآثِمَّةِ؛ لآنُهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَهْرًا، فَتَفَارَقُهَا فِي أَحْكَامٍ.. وَكَمَا أَنْ تَرْكَ الْمُسَافِرِ السُّنَّةُ أَفْضَلُ، لِكُوْنِ ظُهْرِهِ مَقْصُورَةً، وَإِلاَّ لَكَانَ التَّرْبِيعُ أَفْضَلُ، لَكِنْ لا يُكْـرَهُ، وَأَلْـهُ لا يُـدَاهِمُ إِلاَّ وَيَمَا أَنْ تَرْكِ الْمُسَافِرِ السُّنَةُ أَفْضَلُ، لِكُوْنِ ظُهْرِهِ مَقْصُورَةً، وَإِلاَّ لَكَانَ التَّرْبِيعُ أَفْضَلُ، لَكِنْ لا يُكْـرَهُ، وَأَلْـهُ لا يُـدَاهِمُ إِلاَّ لِمَصْلَحَةٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِ يَدُكُّ كَلامُ أَحْمَدَ.

وَعَنْهُ: بَلَى رَكْعَتَان، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيل.

وَعَنَّهُ: أَرْبُعُ (و هـ ش).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ قَوْلُ طَافِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْت أَبِي يُصَلِّي فِي المَسْجِدِ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ يَـوْمَ الجُمُعَةِ رَكَعَاتٍ، وَقَالَ: رَأَيْته يُصَلِّي رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْخَطْبَةِ، فَإِذَا قَرُبَ الآذَانُ أَنَّ الحُطْبَةُ تَرَبُّعَ وَنَكُسَ رَأَسَهُ، وَقَالَ ابْسُنُ هَـانِيعَ رَأَيْتُ إِذَا أَخَذَ فِي الأَذَانِ قَامَ فَصَلَّى رَكُعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، قَالَ: وَقَالَ: اخْتَارَ قَبْلَهَا رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا سِيًّا، وَصَلاةُ أَحْمَــدُ قَبْـلَ الأَذَانِ تَــدُكُ عَلَى الاسْتِحْبَابِ (و ش) وَجُمْهُورُ العُلْمَاء، لِقَوْلِهِ عليه السلام ثُمُّ أتَّى الجُمُّعَةَ فَصَلَّى مَا قُدَّرَ لَـهُ الحَديبـث، وَسَـبَقَ قَوْلُهُـمْ: يَشْتَغِلُ بالصَّلاةِ، وَأَكْثَرُهَا بَعْدَهَا سِتًّا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ الشُّيْخُ أَرْبَعًا (و هـ ش). `

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: قَالَ شَيْخُنَا: أَذْنَى الكَمَال سِتًّ، وَحُكِي عَنْهُ: لا سُنَّةَ لَهَا، وَإِنَّمَـا قَـالَ: لا بَـأْسَ بتَرْكِهَـا، فَعَلَـهُ عِمْـرَانُ، وَاسْتَحَبُّ أَحْمَدُ أَنْ يَدَعَ الإِمَامُ الآفْضَلَ عِنْدَهُ تَأْلِيفًا لِلْمَامُوم، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَلَــوْ كَـانْ مُطَاعًـا يَتْبعُـهُ المَـأْمُومُ، فَالسُّنَّةُ أُولَى، قَالَ: وَقَدْ يُرَجُّحُ الْمُفْصُولُ، كَجَهْرِ عُمَرَ بِالاسْتِفْتَاحِ لِتَعْلِيمِ السُّنَّةِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ بِالقِرَاءَةِ عَلَى الجِنَازَةِ.

وَلِلْبُخَارِيِّ حَنْ جَابِرِ أَنْهُ صَلَّى فِي إِزَارِ وَثِيَّابُهُ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارِ وَاحِدٍ؟ فَقَـالَ: إِنْمَـا صَنَعْـت ذَلِـكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلُك، وَأَيُّنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟

وَلِمُسْلِم (٢٥٠): أَنْ أَبَا هُرَيْرَةً قِيلَ لَهُ: مَا هَذَا الوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي فَرُّوخَ أَنْتُمْ هَاهُنَـا؟ لَـوْ عَلِمْتِ أَنْكُمْ هَاهُنَـا مَـا تَوَصَّأَت هَذَاً الوُضُوءَ، سَمِعْت حَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: تَبْلُغُ الحِلْيَةُ مِنْ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الوُضُوءُ أَرَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْمَوَالِسِيّ، وَكَـانَ خِطَابُهُ لأَبي حَازم.

وَفَرُوخَ بِفَتْحِ الفَاء وَتَشْدِيدِ الرَّاء بِخَاء مُعْجَمَةٍ لا يَنْصَرِفُ، قَالَ صَاحِبُ كِتَابِ العَيْنِ: بَلَغَنَا أَنُهُ كَـانَ صِنْ وَلَـدِ إِبْرَاهِيـمَ ﷺ مِنْ وَلَدٍ كَانَ بَعْدَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ كَثُرَ نَسْلُهُ، وَنَمَا عَدَدُهُ، فَوَلَدَ العَجَمِ الَّذِينَ هُمْ فِي وَسَطِ البِلادِ، وكَذَا نَقَلَ صَاحِبُ المَطَالِعِ وَغَيْرُهُ أَنْ فَرُوخَ ابْنَ لِإِبْرَاهِيمَ ﷺ وَأَنْهُ أَبُو العَجَم.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا يَنْبَغِيَ الْحُرُوجُ حَنْ عَادَاتِ النَّاسِّ إِلاَّ فِي الْحَرَامِ؛ لِتَرْكِدِ -عليه السلام- بِنَسَاءَ الكَعْبَةِ، وَتَـرَاكِ أَحْمَـدَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ المَغْرِب، وَقَالَ: رَأَيْتِ النَّاسَ لا يَعْرِفُونَهُ.

فَصلُ

وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةُ أَتَمَّ جُمُعَةً (و) وَكَذَا دُونَهَسَا فِي رِوَايَةٍ (و هس) وَالمَذْهَبُ: لا، وَذَكَرَ الْمِنُ عَقِيلٍ أَنَّ الآصَحَابَ لا يَخْلَفُونَ فِيهِ؛ لآنَ إِذْرَاكَ الْمَسَافِرِ إِذْرَاكَ إِيجَابِ وَهَذَا إِذْرَاكَ إِسْقَاطِ؛ لآنَهُ لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا صَلَّى أَرْبَعًا، فَاعْتُبِرَ إِذْرَاكَ تَامُ؛ وَلَا تُهُ اللهَ عَلَى عَنْ الجُمُعَةِ أَمُ تَفَرُقَتُ الجَمَاعَةُ أَذَرَكَ فَضْلَ الجَمَاعَةِ، وَلَى أَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْ الجُمُعَةِ لَمْ تَفَرُقتُ الجَمَاعَةُ أَذَرَكَ فَلَى الجَمَاعَةِ، وَلَى أَذْرَكَ وَلِيكَ مِنْ الجُمُعَةِ لَمْ يُنْفِي أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَفَعَلَهُ أَصْحَابُ النَّبِي ﷺ فَعَلَى هَذَا إِنْمَا الرَّوْلُ (و م ش).

وَقِيلَ: لاَ تَصِحُ، لاخْتِلاَفُو النَّيْةِ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَذَّكَرَهُ الْقَاضِي: المَلْهَبُ يَنْسُوي الجُمُعَةَ (خ) تَبَعَّا لإِمَامِهِ ثُـمَّ يُتِسَمُّ ظُهْرًا، قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّهُ فَرَّ مِنْ اخْتِلافِ النَّيْةِ ثُمَّ التَزَمَهُ فِي البِنَاءِ، وَالوَاجِبُ العَكْسُ أَوَ التَّسُويَةُ، وَلَمْ يَقُلُ أَحَدٌ مِنْ العُلَمَاء بالبنَاء مَعَ اخْتِلافِ يَمَنَّعُ الاقْتِلاَة.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ قُولُهُ وَالقَوْلَ الآوُّلَ روَايَتَيْن.

وَقَالَ فِي فَنُونِهِ أَوْ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ: لاَ يَجُوزُ أَن يُصَلَّيَهَا وَلا يَنُويَهَا ظَهْرًا؛ لآنَ الوَقْتَ لا يَصْلُحُ، فَإِن دَخَلَ نَـوَى جُمُعَةُ وَصَلَّى رَكْمَتَيْن، وَلا يَعْتَذُ بِهَا، وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الإمَامِ مَا يَعْتَذُ بِهِ فَأَخْرَمَ، ثُـمَ رُحِمَ عَـنِ السُّجُودِ أَوْ نَسِيَهُ، أَوْ أَدْرَكَ القِيَـامَ وَرُحِمَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى سَلَّمَ، أَوْ تَوَصَّلُمُ الْ يَعْتَذُ بِهِ فَأَخْرَمَ، ثُلِيعِ وَنَحُو ذَلِيكِ، اسْتَأْنَفَ ظَهْرًا، نَـص عَلَيهِ (و م) لاخْتِلافِهِمَا فِي فَرْضٍ وَشَرْطِ، كَظُهْرٍ وَعَصْرٍ، وَلافْتِقَارِ كُلَّ مِنْهُمَا إِلَى النَّيَّةِ، بِخِلاف بِنَامِ التَّامَّةِ عَلَى المَقْصُورَةِ؛ لآنَ الإِتْمَامَ لا يُفْتَقِرُ.

وَعَنْهُ: يُتِمُّهَا ظُهْرًا (و ش).

وَعَنْهُ: جُمُعَةً (و هـ) كَمُدَّركِ رَكْعَةٍ.

وَعَنْهُ: يُتِمُّ جُمُعَةً مَنْ رُحِمَ عَنْ سُجُودٍ أَوْ نَسِيَهُ لإذرَاكِهِ الرُّكُوعَ، كَمَنْ أَتَى بالسُجُودِ قَبْلَ سَلامِ إِمَامِهِ عَلَى الآصَحُ (و م) لآنَهُ أَتَى بِهِ فِي جَمَاعَةِ، وَالإِذْرَاكُ الحُكْمِيُّ كَالحَتِيقِيِّ لِحَمْلِ الإِمَامِ السَّهُوَ عَنْهُ، وَإِنْ أَخْرَمَ فَرُحِمَ وَصَلَّى فَذَا لَسَمْ يَصِحُ، وَإِنْ أَخْرِجَ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ نَوَى مُفَارِقَتَهُ أَتَمُ جُمُعَةً، وَإِلاَّ فَعَنْهُ: يَتِمُ جُمُعَةً، كَمَسَبُوقٍ.

وَعَنَّهُ: يُعِيدُ؛ لآنَّهُ فَذَّ فِي رَكْعَةٍ (م ٢٢)(١).

وَلا أَذَانَ فِي الآمْصَارِ لِّمَنْ فَاتَتُهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي الْسَافِرِينَ إِذَا أَذْرَكُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَحَضَرَتْ صَـلاةَ الظُّهْـرِ صَلُوا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ إِنْمَا هِي ظُهْرٌ، وَيَتَوَجُهُ أَنْ إِظْهَارَهُ كَالجَمَاعَةِ كَمَا سَبَقَ، وَيَتَوَجُّهُ إِخْفَاؤُهُ.

⁽١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن أحرم فزحم وصلَّى فلَّا لم يصحُّ، وإن أخرج في الثَّانية فإن نوى مفارقته أثمَّ جمعةً، وإلاَّ فعنه: يتسمُّ جمعةً، كمسبوق، وعنه: يعيد؛ لأنَّه فلَّ في ركمةٍ). انتهى.

وأطلقهماً في الفصول والمغني والشَّرح والرِّعاية الكبرى، إحداهما: لا تصحُّ، ويعيدها ظهرًا، وهو الصَّحيح.

قدُّمه ابن تميم، ذكره في باب موقف الإمام والمأموم.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

والرواية الثانية: يتمها جمعةً، وتصح.

فهذه اثنتان وعشرون مِسألةٍ قد منَّ اللَّه بتصحيحها.

تَسْقُطُ الجُمُعَةُ إِسْقَاطَ حُضُورِ لَا وُجُوبٍ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ كَمَرِيضٍ وَنَحْوِهِ، لَا كَمُسَافِرٍ وَنَحْوِهِ عَشَنْ حَضَرَ العِيــــذَ مَـعَ الإمامِ عِنْدُ الاجْتِمَاعِ، وَذَكَرَ فِي الْخِلافِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ فِيمَنْ كَانْ خَارِجَ البَّلَدِ، وَيُصَلِّي الظَّهْــرَ كَصَــلاةِ أَهْــلِ

وَعَنْهُ: لا تُسقُطُ (و) كَالْإِمَام.

وَعَنْهُ: تَسْقُطُ عَنْهُ ٱلْيَضَا، أَخْتَأْرَهُ جَمَاعَةً، لِعِظَمِ المَشَقَّةِ عَلَيْهِ، فَهُوَ أُوْلَى بالرُخْصَةِ. وَجَزَمٍ البِنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ لَهُ الاسْتِنَابَةَ، وَقَالَ: الجُمْعَةُ تَسْقُطُ بِالْيَسَرِ عُذْرٍ، كَمِنْ لَهُ عَرُوسٌ تُجَلَّى عَلَيْتِهِ، فَكَـذَا المَسَـرُّةُ بالعِيدِ، كَذَا قَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: َلَا وَجْهَ لِعَدَم سُقُوطِهَا مَعَ إِمْكَانِ الاسْتِنَابَةِ. وَعَنْهُ: لا تَسْقُطُ عَنِ العَدَدِ الْمُعْتَبَرِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّلْخَيصِ، ويَسْقُطُ فِي الآصَحِّ العِيدُ بِالجُمُعَةِ (خ) كَالعَكْسِ ۖ وَأُولَى، فَيُعْتَبُرُ الْعَزْمُ عَلَى الْجُمُعَةِ.

. وَقَالَ أَبُو الحَطَّابِ وَالشَّيْخُ: يَسْقُطُ بِفِعْلِهَا وَقْتَ العِيدِ، وَفِي مُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلِ اخْتِمَالُ تَسْقُطُ الجُمَعُ وَتُصَلَّى فُرَادَى. وَفِي الفُصُولِ وَالمُسْتَوْعِبِ وَالتَّلْخِيصِ وَنِهَايَةِ أَبِي المَعَالِي: وَيَجْلِسُ مَكَانَهُ لِيُصَلِّيَ العَصْرُ، وَلَمْ يَذْكُوهُ الآكُونُ، لِضَعْف الخَبَر الخَاصِّ فِيهِ. ۚ

وَاخْتَجُ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا بِقَوْلِهِ عليه السلام لَنْ تَزَالُوا فِي صَلاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا وَيُسْتَحَبُّ انْتِظَـارُ الصَّـلاةِ بَعْدَ الصَّـلاةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي وَالمُحَرَّرِ، وَجُلُوسُهُ بَعْدَ فَجْرٍ وَعَصْرٍ إِلَى طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا، لا فِي بَقِيَّةِ الآوْقَـاتِ، نَـصَّ

وَاقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمُغْنِي وَالْمُحَرُّرِ عَلَى الفَجْرِ؛ لآنَهُ عليه السلام كَانَ لا يَقُومُ مِنْ مُصَلاَّهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الصُّبْحَ حَتَّى تَطَلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٧٢) عَنْ جَابِر بْن سَمْرَةَ أَيْ: مُرْتَفِعَةً، وَإِنْ قَامَ وَجَلَسَ بِمَكَـان فِيـهِ فَـلا بَـأْسَ، لِقَـوال الأصْحَابِ: لا يَجُوزُ الخُرُوجُ مِنْ مُعْتَكَفِهِ، وَصَرَّخُوا بِالْمُسْجِدِ، وَالآوَّلُ أَفْضَلُ وَأُولَلَى.

وَفِي االصَّحِيحَيْنِ؛ (خ: ٦٢٠، م: ٦٤٩) مِنْ حَلَيْتِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَــزَلْ الملائِكـةُ تُصَلِّـي عَلَيْـهِ مَــا دَامَ فِـي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمُّ صَلٌّ عَلَيْهِ، اللَّهُمُّ ارْحَمْهُ، وَلا يَزَالُ فِي صَلاَّةٍ مَا انْتَظَرَ الْصَلاةَ وَفِي الصَّحِيح فَإِذَا دَخَـلَ المَسْجِدَ كَـانَ فِي الصَّلاةِ مَا كَانَتْ الصَّلاةُ تَحْبسُهُ وَرَّادَ فِي دُعَاء المَلاتِكَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تُبُ عَلَيْهِ، مَا لَمَ يُؤْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ.

وَفِي الصَّحِيح: المَلاثِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلاًّهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ وَفِي الصَّحِيح أَحَدُكُمْ فِي صَلاةٍ مَا دَامَــتْ الصَّلاةُ تَحْبسُهُ وَالْمَلائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمُّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مُصَلاَّهُ أَوْ يُخدِثْ.

وَفِي الْصُّحِيحِ: لا يَزَالُ فِي الصُّلاةِ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ كَمَا لَمْ يُحْدِثْ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: انْتِظَارُ العِبَادَةِ عِبَادَةً، وَإِذَا لَمْ يُحْدِثْ فَهُوَ عَلَى هِيْنَةِ الانْتِظَارِ، فَنَافَى بحَدَثِهِ حَالَ الْمُتَـأُهُبِينَ لَهَـا، فَلِذَلِـكَ كَانَ الدُّعَاءُ مِنْ المَلاثِكَةِ لَهُ، وَيَتَوَّجُّهُ احْتِمَالُ لا يَخْرُجُ حَتَّى يَزُولَ النَّهٰيُ.

وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْن، لِلْخَبَر، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْحَرَّرِ: وَالْآوَلَى أَلْ يَشْنَغِلَ بِالدَّكْرِ، وَأَفْضَلُهُ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، وَعَنْ حَطِيَّةَ العَوْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا يَقُولُ اللَّهُ: مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ القُرْآنِ عَنْ دُعَائِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتِه أَفْضَلَ قَرَابِ الشَّاكِرِينَ، وَإِنْ فَضْلَ كَـلامِ اللَّهِ عَلَى سَاثِر الكَلام كَفَصْل اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ.

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٢٩٢٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ.

وَعَن ابْن عُمَرَ مَرْفُوعًا مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْته أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ رَوَاهُ أَبُو حَفْص بْنُ شَاهِين، وَذَكَرَ أَنَّ حَبَرَ أَبِي سَعِيدٍ يُفَسِّرُهُ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، قَــالَ ابْـنُ حبَّـانُ: هَــذَا مَوْضُـوعُ مَــا رَوَاهُ إلاَّ صَفْـوَانُ بْـنَ أَبِـي الصَّهْبَاءِ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ الحَبَرَيْنِ فِي المُوضُوعَاتِ، كُلَّا قَالَ، وَلَيْسَ حَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ بِمَوْضُوعٍ، وَفِـي حُسْنِهِ نَظَـرٌ، وَقُـالَ

تَعَالَى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبُ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرَّفُوعًا: «مَنْ لَمْ يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ».

وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: ﴿لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ﴾.

رُوَاهُمَا التَّرْمِذِيُّ (٣٣٧٣)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٨٢٩).

وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْقُوعًا: ﴿أَعْجَزُ النَّاسِ: مَنْ عَجَزَ بِالدُّعَاءِ، وَٱلبَّخَلُ النَّاسِ: مَنْ بَخِلَ بِالسَّلامِ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ وَغَيْرُهُ.َ

وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ المَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْآعْتِكَافَ، وَلَمْ يَرَهُ شَيْخُنَا، وَيَأْتِي آخِرَ الاعْتِكَافِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-.

باب صلاة العيدين

وَهِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَيُقَاتِلُ الإِمَامُ أَهْلَ بَلَدٍ تَرَكُوهَا.

وَعَنْهُ: فَرْضُ عَيْن، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و هـ).

وَعَنْهُ: سُنَّةً، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ (و م ش) فَلا يُقَاتَلُ تَارِكُهَا، كَالتَّرَاوِيحِ وَالآذَانِ، خِلافًا لِنِهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي. وَيُكْرُهُ أَنْ يَنْصَرَفَ مَنْ حَضَرَ وَيَتْرُكَهَا.

وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِهَا شُرُوطُ الجُمُعَةِ (و) وَأَوْجَبَهَا فِي الْمُنْتَخَبِ بِدُونِ العَدَدِ.

وَقِيلَ لأَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ هَانِيءٍ: عَلَى المَرْأَةِ صَلاَةُ عِيدٍ؟ قَالَ: مَا بَلَغَنَا فِي هَذَا شَيْءٌ، وَلَكِنْ أَرَى أَنْ تُصَلِّيَ، وَعَلَيْهَا مَا عَلَى الرُّجَال، يُصلِّينَ فِي بُيُوتِهنَّ.

وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا أَدَاءُ الاسْتِيطَانُ، وَعَدَدُ الجُمْعَةِ، فَلا تُقَامُ إِلاَّ حَيْثُ تُقَـامُ، اختَـارَهُ الآكَـثَرُ (و هـــ): وَعَنْـهُ لا، اخْتَـارَهُ جَمَاعَةً (و م ش) فَيَفْعَلُهَا الْمُسَافِرُ وَالعَبْدُ وَالْمَبْدُ وَالْمَنْفُرِدُ، وَعَلَى الْأُولَى يَفْعَلُونَهَا تَبَعًا، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِيهَــا مَـنْ فَاتَتُـهُ كَمَا يَأْتِي، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لا (وَ هـ)، وَأَنَّهُ: هَذِهِ الرُّوَايَّةَ لأنَّهُ -عليه السلام- وَخُلَفَاؤُهُ لَمْ يُصَلُّوهَا فِي سَفَرٍ، قَــالَ صَـاحِبُ المحرَّر: لَيْسَتْ بِدُونِ اسْتِيطَانِ وَعَدَدٍ سُنَّةً مُؤكَّدَةً (ع) وَأَوْجَبَ ابْنُ عَقِيلِ السّغيَ مِنْ بُعْدٍ، لِعَسدَمِ تَكَرَّدُو وَإِنَّا إذَا لَـمْ نَعْتَـبِرْ العَدَدَ كَفَى اسْتِيطَانُ أَهْلِ البَادِيَةِ، وَاعْتُبرَ الاسْتِيطَانُ روايَةٌ وَاحِدَةً، وَذَكَرَ فِي العَدَدِ الرُّوايَتُين.

وَلِلْمَرْأَةِ حُضُورُهَا (و م ر).

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَصَاحِبُ الْمُحَرُّر و شَ) فِي غَيْرِ الْمُسْتَحْسَنَةِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ.

وَعَنْهُ: لِلشَّابَّةِ (و هــ).

وَعَنْهُ: لا يُعْجبُنِي (و م ر)

وَوَقَتُهَا كَصَلاَةٍ الْصُحَىٰ لا بِطُلُوعِ الشَّـمْسِ (و ش م ر) وَيُسَنُّ تَعْجِيـلُ الآضْحَـى (م) بِحَيْثُ يُوَافِـقُ مَـنْ بِعِنْـى فِـي ذَبْحِهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَالإِمْسَاكُ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْ أَصْحِيَّتِهِ (و) وَتَأْخِـيرُ الفِطْـرِ (م) وَالآخْـلُ فِيـهِ قَبْـلَ الحُـرُوجِ (و) وَالآفضَـلُ تَمَرَاتٍ وتَرَا.

للواحو برود. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهُوَ آكَدُ مِنْ إِمْسَاكِهِ فِي الْآضِحَى، وَالتَّوْسِعَةُ عَلَى الْآهْلِ، وَالصَّدْقَةُ، وَتَبْكِيرُ الْمَأْمُومِ مَاشِيًا، قَـالَ جَمَاعَةً: بَعْدَ صَلاةِ الفَجْرِ (و ش) لا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (م ر)، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ كَــانَ البَلَـدُ ثَغْـرًا أَسْتُحِبُ الرُّكُـوبُ وَإِظْهَارُ السُّلاحِ، وَيَكُونُ مُظْهِرًا لِلتَّكْبِيرِ (و م شُ).

وَعَنْهُ: يُظْهَرُهُ فِي الْفِطْرِ فَقَطْ، لا َّعَكْسِهِ (هـ) وَيُسَنُّ لَبْسُ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ (و) إلاّ المُعْتَكِفُ فِي العَشْرِ الآوَاخِرِ أَوْ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ مِنْ مُعْتَكَفِهِ إِلَى الْمُصَلِّى فِي ثِيَابِ اعْتِكَافِهِ (و ش) نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: إِلاَّ الإِمَامُ (و).

وَقَالَ القَاضِي فِي مَوْضِعِ مُعْتَكِفٌ كَغَيْرِهِ فِي زِينَةٍ وَطِيبٍ وَنَحْوهِمَا.

وَعَنْهُ: ثِيَابٌ جَيُدَةٌ وَرَثُةٌ ٱلكُلُ مَنَوَاءٌ، وَيُسَنُّ تَأَخُرُ الإِمَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ (و هـ م) نَقَلَ حَنْبَــلُ: الخُـرُوجُ إِلَى الْمُصَلَّى ۚ فِي العِيدِ أَفْضَلُ إِلاَّ ضَعَيْفًا أَوْ مَرِيضًا، وَلَمْ يَزَلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَأْتِي الْمُصَلَّى حَتَّى ضَعْف، وَكَرِهَ الأَكْثَرُ الجَامِعَ بِـلَّا عُذْرٍ، وَلَيْسَ بِأَفْضَلَ إِنْ وَسِعَهُمْ (ش) بَلْ لأَهْلِ مَكَّةً ﴿وَ) لِمُعَايَنَةِ الكَعْبَةِ، وَذَهَالُهُ فِي طَرِيقٍ وَرُجُوعُـهُ فِي آخَـرَ (و) قِيسَلَ: عَدْرِ وَيُونَ يَرْجِعُ فِي الْأَقْرَبِ، وَالْجُمُعَةُ فِي هَلْهِ كَالعِيدِ فِي المُنصُوصِ. فَصِارًا

ثُمُّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْن (ع) فَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامَ (و) ثُمَّ يَسْتَفْتِحُ (م) ثُمٌّ يُكَبِّرُ سِتًّا (و م).

وَعَنْهُ: سَبْعًا (و شَ) زَوَاثِدَ، ثُمٌّ يَتَعَوَّذُ (م).

وَعَنْهُ: يَسْتَفْتِحُ بَعْدَ الزُّوَائِدِ، اخْتَارَهُ الْخَلاُّلُ وَصَاحِبُهُ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، وَيُكَبِّرُ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ قِرَاءَتِهَا.

وَعَنْهُ: بَعْدَهَا (و هـ) خَمْسًا زُوَائِدَ (و م ش) لا ثَلاثًا زُوَائِدَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (هـ).

وَعَنْهُ: خَمْسًا فِي الْأُولَى وَأَرْبُعًا فِي النَّالِيَةِ، وَاخْتَجَّ بِانْسٍ، قَالَ أَحْمَلُ: الخُتَلَف أصْحَـابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْتَكْبِيرِ وَكُلُّهُ جَائِزٌ.

وَعَنْهُ: يُصَلِّى أَهْلُ القُرَى بلا تَكْبير.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ": يُصَلِّي أَهْلُ اَلقُرَى أَرْبُعًا، إلاّ أنْ يَخْطُبَ فَرَكْعَتَيْنِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلُّ تَكْبِيرَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لا لإِحْرَامِهِ فَقَطْ (م) وَلا لَهُ وَلِلزُّوالِدِ (هـ)

وَيَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ذِكْرٌ (هـ م) غَيْرُ مُؤَقَّتِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ (و ش) يُؤيِّدُهُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ: يَحْمَدُ وَيُكَبُّرُ وَيُصَلِّي عَلَـى النَّبِيّ ﷺ وَعَنَّهُ: وَيَدْعُو.

وَعَنْهُ: وَيُسَبِّحُ وَيُهَلِّلُ.

وَعَنْهُ: يَذْكُرُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيُّ ﷺ.

وَعَنْهُ: يَدْعُو وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيُّ ﷺ.

وَاحْتَجُ فِي الْمُسْأَلَةِ بِقُولِ ابْنِ مُسْعُودٍ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ.

وَفِي الذُّكْرِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الآخِيرَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَجْهَانِ (م ١)(١).

وَالنُّكْبِيرَاتُ الزُّوالِدُ وَالذُّكْرُ بَيْنَهَا سُنَّةٌ (و).

وَعَنْهُ: شَرَطُ لِلصَّلاةِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنْ تَرَكَ التُّكْبِيرَاتِ الزُّوَائِدَ أَثِمَ وَلَمْ تَبْطُلْ، وَسَاهِيًا لا يَلْزَمُهُ سُجُودٌ لأَنْهَا هَيْئَــةٌ كَـٰذَا قَـالَ وَيَقْـرَأُ، فِيهِمَــا

وَعَنْهُ: أَذْنَاهُ بَعْدَ الفَاتِحَةِ الأُولَى بسَبِّح وَالثَّانِيَةُ بالغَاشِيَةِ، وَعَنْهُ الأُولَى ق، وَالثَّانِيَةُ: ﴿اقْتَرَبَتْ﴾ اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ.

وَعَنْهُ: لا تَوْقِيتَ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ (و هَـ م)، وَمِنْ أَدْرَكَ الإمَامَ قَافِمًا بَعْدَ التَّكْبِيرِ الزَّائِدِ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَمْ يَأْتِ بِهِ فِي الْأَصَحُ (و ق) نَصُّ عَلَيْهِ فِي المَسْبُوق، كَمَا لَوْ أَدْرَكُهُ رَاكِعًا (هـ) نَصُّ عُلَيْهِ.

قَالَ جَمَاعَةً: كَالقِرَاءَةِ، وَأُولَى؛ لأَنْهَا رُكُنّ، قَالَ الأصْحَابُ: أَوْ ذَكَرَهُ فِيهِ (و) وَفِي كلام الحَنَفِيَّةِ: يَقُــومُ فَيَــأَتِي بــهِ؛ لأَنّـهُ يُؤْتَى بِهِ فِيهِ، كَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ عِنْدَ الانْحِطَاطِ لِلرُّكُوعِ؛ وَلاَّنْ المُقْتَدِيَ المستبُوقَ بِهَا يَأْتِي بِهَا إِذَا خَافَ رَفْعَ الإِمَامِ مِنْ الرُّكُوعِ.

وَعَنْ (هـ) فِيَ عَوْدِ رَاكِيمٍ إِلَى القِيَامِ لِلْقُنُوتِ رِوَايْتَانِ، وَإِنْ أَتَى بِهِ الذَّاكِرُ لَمْ يُعِذْ القِرَاءَةُ (م) وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَتَـى بِهِ ثُــمُّ يَسْتَأْنِفُهَا.

وَقِيلَ: لَا يَسْتَأْنِفُ إِنْ كَانَ يَسِيرًا، وَأَطْلَقَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ، فَلَوْ خَطَبَ قَبْلَ الصَّلاةِ لَمْ يَعْتَدُ بِالخُطْبَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّدِ قَوْلُ أَكْثَرِ العُلَمَـاءِ (هــ ش) وَذَكَـرَ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي الذِّكر بعد التَّكبيرة الأخيرة في الرُّكعتين وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، ومجمع البحرين، وغيرهم.

أحدهما: يأتي به أيضًا، وهو الصُّحيح، قال المجد في شرحه: هذا أصحُّ.

قال الزُّركشيُّ: وهو ظاهر كلام أبي الخطَّاب.

والوجه الثَّاني: لا يأتي به، قاله القاضي وابنه أبو الحسين، وجزم به في الحُرَّر، والوجيز، وقدَّمه في الفائق.

قال في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين: ويقوله في وجه، فظاهره أنَّ المشهور لا يقوله.

قلت: وهو ظاهر كلامه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين؛ لأنَّهم قالوا: يأتي بهذا الذُّكر بين كلِّ تكبيرتين.

أَيُو المَعَالِي وَجُهَيْنِ، وَهُمَا كَالجُمُعَةِ فِي أَحْكَامِهَا عَلَى الآصَعِّ (و م) إلاَّ التُكْبِيرَ مَعَ الحَاطِبِ (م ر) وَاسْتَشْنَى جَمَاعَةُ الطُّهَارَةُ وَاتَّحَادُ الإِمَامِ وَالقِيَامَ وَالجَلْسَةَ وَالعَدَدَ لِكُونِهَا سُنُةً (و) لا شَرْطَ لِلصَّلاةِ فِي الآصَعِّ، فَأَشْبَهَا الآذَانَ وَالذَّكْرَ بَعْدَ الصَّلاةِ، وَفِي تَحْرِيمُ الْكَلامِ وَوَايْتَانِ إِمَّا كَالْجُمُعَةِ أَنْ لاَّنَّ خُطَّبْتَهَا مَقَامُ رَكْعَتَيْنِ، بِخِلافِ العِيلُو (م ٢)''.

وَفِي النَّصِيحَةِ: إِذَا اسْتَقْبَلَهُمْ سَلَّمَ وَأُومًا بِيَدِهِ.

وَيُسنَ أَنْ يَسْتَفْتِحَ الأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ (و ش) نَسَقًا (و) وَظَاهِرُ كَلامِهِ: جَالِسًا.

وَقِيلَ: قَائِمًا (و م ق) فَلا جَلْسَةُ لِيَسْتَرِيحَ إِذَا صَعِدَ، لِعَدَمِ الآذَانِ هُنَا، بِخِلاف الجُمُعَة.

وَالثَّانِيَةُ: بِسَبِّع (و ش).

وَعَنْهُ: بَعْذُ فَرَّأُخِهَا اخْتَارَهُ القَاضِي، قال أَحْمَدُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: إنَّــهُ مِـنْ السُّنَّةِ وَقِيـلَ: التَّكْبِـيرَاتُ شَرُطٌ، وَاخْتَارَ شَيْخَنَا: يَفْتَتِحُهَا بِالحَمْدِ؛ لآنَهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ افْتَتَح خُطْبَةً بِغَيْرِهِ، وَقَالَ: كُلُّ أَمْسَوٍ ذِي بُـالٍ لا يُبْـدَأُ فِيهِ بِالْحَمْلِدِ لِلَّهِ؛ فَهُوَ أَجْذَمُ وَيَذْكُرُ فِي خُطْبَةِ [الفِطْر] حُكَّمَ الْفِطْرَةِ وَفِي الْأَضْحَى الأَضْحَيَّةَ.

وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمَالِيْ: إِذَا فَرَغَ فَرَأَى قَوْمًا لَمْ يَسْمَعُوهَا أَسْتُحِبٌ إَعَادَهُ مَقَاصِدِهَا لَهُمْ؛ لآنَهُ عليه السلام حَيْثُ رَأَى أَنْـهُ لَمْ يُسْمِعْ النَّسَاءَ أَنَاهُنَّ فَوَعَظَ وَحَثْ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَدَلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي حَقَّ النَّسَاءِ لِفِعْلِهِ عليه السلام المُتَفَقِ عَلَيْهِ، وَلَـمْ مَا مُرْدُونَا قَدْ مَنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَدَلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي حَقُّ النَّسَاءِ لِفِعْلِهِ عليه السلام المُتَفَقِ عَلَيْهِ، وَلَـمْ يَذَكُرُهُ الآصْحَابُ.

وَالْمَرَادُ مَعَ عَدَم خَوْف فِتْنَةٍ وَتَرْكُ نَفْلِ الصَّـلاةِ قَبْـلُ صَـلاةِ العِيـدِ وَبَعْدَهَـا فِـي مَكَانِهَـا قَبْـلَ مُفَارَقَتِـهِ أُولَـى؛ لأنَّ فِـي «الصُّحِيحَيْن» (خ: ٩٨٩، م: ٨٨٤) وَغَيْرُهِمَا أَنَّهُ عليه السلام لَمْ يَفْعَلْهُ.

وَأَمَّا نَهْيُهُ –عليهِ السلام- [عَنْهُ] مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ، رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ، وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبِ عَـنْ أَبِيـهِ عَـنْ جَدُّهِ، رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةً، فَلا تَظْهَرُ صِحُّتُهُمَا.

قَالَ أَخْمَدُ: لا أرَى الصَّلاة.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو: لا يُسَنُّ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لا يُصَلِّي، وَهُوَ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُكُوَّهُ (و م و هـ) قَبْلهَا و [وَافَقَهُ] (ش) فِي الإِمَامِ.

وَفِي الْمُوجَزِ: لا يُجُوزِ.

وَفِي الْمُحَرَّزُ: لا سُنَّةً لَهَا قَبْلهَا وَلا بَعْدهَا، كَذَا قَالَ، وَكَذَا حَكَاهُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةً. وَفِي النَّصِيحَةِ: لا يَنْبُغِي أَنْ يُصَلِّي قَبْلهَا وَلا بَعْدهَا حَتَّى تَــزُول الشَّـمْس، لا فِي بَيْتِهِ وَلا فِي طَرِيقِهِ، اتَّبَاعًـا لِلسَّـنَةِ وَلِجَمَاعَةٍ صَحَابَةٍ، وَهُوَ قُولُ أَحْمَدَ، كَذَا قَالَ.

القَاضِي: هُوَ كَمِنْ فَاتَنَّهُ الجُمُعَة، لا فَرْقَ فِي التَّحْقِيق.

وأطلقهما في الفصول والشرح والحاويين:

إحداهما: لا يجوز الكلام، وهو الصحيح.

قال في الرَّعايتين: خطبتا العيدين في أحكامهما كخطبة الجمعة حتَّى في أحكام الكلام على الأصحُّ، وقدَّمه في الفانق.

قال ابن تميم: وهي في الإنصات والمنع من الكلام كخطبة الجمعة، نصُّ عليه.

وعنه: لا بأسّ بالكلام فيها، بخلاف الجمعة. انتهى.

قال الإمام أحمد: إذا لم يسمع الخطيب في العيد إن شاء ردَّ السَّلام وشمَّت العاطس، وإن شاء لم يفعل. انتهى. والرُّواية النَّانية: يجوز الكلام حالة الخطبة؛ لأنَّ الخطبة غير واجبةٍ، فلم يجب الإنصات كسائر الأذكار.

⁽١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي تحريم الكلام يعني حال الخطبة روايتــان، إمّــا كالجمعــة، أو لأنَّ خطبتهــا مكــان ركعتــين، بخـــلاف

وَيُكَبِّرُ مَسْبُوقٌ فِي القَضَاء بمَذْهَبهِ، كَبَعْدِ الفَرَاغ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن، ذَكَرَهُمَا أَبُو المَعَالِي.

وَعَنْهُ: بِمَذْهَبِ إِمَامِهِ (و مُ) كَمَأْمُوم (م ٣)^(١) (و).

وَكَذَا إِنْ فَاتَهُ رَكُعَةٌ أَوْ الْنَتَاٰنِ بِنَوْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ وَعِنْدَ (هـ) بِمَذْهَبِ إمَامِهِ، وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمَعَالِي خِلافٌ فِي الْمَاهُومِ. وَمَنْ فَاتَتْهُ حَضَرَ الخُطْبَةَ ثُمُّ صَلاَّمًا (هـ) نَدْبًا (و) عَلَى صِفَتِهَا (م ش) مَتَى شَاءَ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: قَبْلَ الزَّوَالِ، وَإِلاَّ مِنَ

وَعَنْهُ: لا يُكَبِّرُ الْمُنْفَردُ.

وَقِيلُ: وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُصَلِّيهَا أَرْبَعًا بلا تَكْبيرِ بسَلام.

قَالَ بَعْضُهُمْ: كَالظُّهْرَ.

وَعَنْهُ: أَوْ بِسَلامَيْن.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ بَيْنَ رَكْعَتَيْن وَأَرْبَع.

وَإِنْ خَرَجَ وَقُتُهَا فَكَالسُّنَن فِي القَضَاء (و).

قَالَ فِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ: فَيمَنْ قَضَاهَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ أَهْلَهُ وَيُصَلِّبَهَا جَمَاعَةً، فَعَلَهُ أَنَسٌ.

وَيَجُوزُ اسْتِخْلافُهُ لِلضُّعَفَةِ (م).

وَفِي صِفَةِ صَلاةِ الخَلِيفَةِ الحِلافُ لاحتِلافِ الرَّوايَّةِ فِي صِفَةِ صَلاةِ خَلِيفَةِ عَلِيٌّ أبِي مَسْعُودِ البَدريّ [رضــي الله عنهمــا وعنه]: يُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِنْ خَطَبَ فَإِنَّهَا تُسْتَحَبُّ لَهُ، وَلَهُ تَرْكُهَا، وَإِلاَّ أَرْبَعًا.

وَقِيلٍ: إِنْ صِبْلِي أَرْبُعًا لَمْ يُصَلِّهَا قَبْلَ الإِمّامِ؛ لآنًا بِتَعْبِيدِهِ يَظْهَرُ شِعَارُ اليَّوْمِ، وَأَيُّهُمَا سَبَقَ سَقَطَ بِـهِ الفَرْضُ وَضِحَى، وَيَنُوبِهِ المُسْبُوقُ نَفْلاً.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: فَإِنْ نَوَوْهُ فَرْضَ كِفَايَةٍ أَوْ عَيْنٍ، أَوْ جَهِلُوا السُّبْقَ فَنَــوَوْهُ فَرْضًــا أَوْ سُـنُةً، فَوَجْهَــانِ، وَيَــأَتِي فِــي صَـــلاةِ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويكبّر مسبوقٌ في القضاء بمذهبه، كبعد الفراغ في أحد الوجهين، ذكرهمـــا أبــو المعــالي، وعنــه: بمذهــب إمامه، كمأموم). انتهى.

أطلق المصَّنَّف الوجهين في صفة تكبير المأموم إذا صلَّى بعد فراغ الإمام.

أحدهما: يكبر بمذهبه.

قلت: وهذا الصُّواب الُّذي لا شكُّ فيه.

والوجه الثَّاني: يكبِّر بمذهب الإمام، وقد قال الأصحاب: إذا أدرك الإمام في النُّشهُّد قام إذا سلَّم فصلَّى كصلاته على الصَّحيح. وإن أدرك معه ركعةً قضى أخرَى وكبَّر فيها ستًا بناءً على الصَّحيح من المذهب أنَّ مــا أدرك مــع الإمــام فهــو آخــر صلاتــه، ومــا يقضيه أوَّلها، وعلى الرَّواية الأخرى يكبِّر خسًا.

تنبيه: صرَّح المصنَّف أنَّ المسبوق يكبُّر في القضاء بمذهبه على المقدَّم من الرَّوايتين، والرَّواية الثَّانيــة يكبِّر بمذهــب إمامــه، إذا علــم ذلك، فظاهر كلامه أنَّ المصلِّي إذا لم يدرك شيئًا من الصُّلاة بل صلَّى بعد الفراغ منها أنَّ في صفة صلاته وجهين، ذكرهما أبو المعالي.

أحدهما: يكبّر بمذهبه، والثَّاني بمذهب الإمام الَّذي صلَّى، وهو مشكلٌ جدًّا، بل الصُّواب الَّذي يقطع به أنّه يكبّر بمذهب نفسه، إذ لا تعلُّق له بالإمام بعد الفراغ، وكيف يتأتَّى أن يقدُّم المصنِّف أنَّ المسبوق يكبِّر في القضاء بمذهبه لا بمذهب إمامه ويطلق الخــلاف فيمــا إذا صلَّى بعد فراغ الإمام؟ هذا لا يقال ولا يصحُّ.

ولعلُّه أراد بالفراغ الفراغ من التُّكبير لا الفراغ من الصُّلاة، وأراد بالمسبوق الأوَّل المسبوق ببعض التُّكبير، وهو بعيدٌ، واللَّه أعلم. فإن كان أراد هذا فالصُّحيح أنَّ حكمه حكم المسبوق ببعض التُّكبير من أنَّه يكبِّر بمذهبه. انتهي.

والوجه الثَّاني: الَّذي ذكره أبو المعالي مسكوتٌ عنه، فيحتمل أن يكون كما قلنا، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وأنه لم يـــدرك مـــع الإمام شيئًا من الصُّلاة، وهو أولى، ولغرابته عزاه المصنِّف إليه إذ لم يذكره غيره، وقصد حكاية الخلاف في إطلاقه.

ولعلُّ وجهه أنَّ صلاة هذا تبعُّ لصلاة الإمام فيصلِّي كصلاته، وهو بعيدٌ جدًا.

الجنَازَةِ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَاحْتَجَّ فِي الخِلافِ بصَلاةِ خَلِيفَةِ عَلِيٌّ أَرْبَعًا عَلَى قَضَاء مَنْ فَاتَّنَّهُ أَرْبَعًا.

َ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْتُخْلِفْ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ صَلاَّةُ العِيدِ أَدَاءً؛ لآنَّ الآدَاءَ لا يَكُونُ أَرْبَعًا، وَإِنْمَا يَكُونُ رَكْعَتْنِ نِ عُلِمَ أَنَّهُ اسْتَخْلُفَ عَلَيْهِمْ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ بَعْدَ فَوَاتِ الصَّلَاةِ مَعْهُ، كَذَا قَالَ: وَإِذَا أَخُرُوا العِيدَ لِفُ لَوْ غَيْرِهِ (هــ) إِلَى الدُّوال صَلُواْ (م) [مِنْ] الغَذِ، وَلَوْ أَمْكُنَ فِي يَوْمِهَا (ش) وَكَذَا لَوْ مَضَى أَيُّامٌ صَلُواْ، خِلافًا لِلْقَاضِي (هــ) فِي الفِطْرِ و [فِي] الآضْحَى وَثَانِي التَّشْرِيقِ وَفِي تَعْلِيقِ القَاضِي: إِنْ عَلِمُوا بَعْدَ الزُّوَالِ فَلَمْ يُصَلُّوا مِنْ الغَدِ لَمْ يُصَلُّوا، وَهِيَ قَصَاءً، وَفِي فِهَايَةِ أَيِي الْمَعَالِي: أَذَاءٌ مَعَ عَدَمُ العِلْمِ أَوْ العُذْرِ.

فُصلُ

يُسَنُّ التَّكْبِيرُ لَيْلَةَ الفِطْرِ (هـ م) وَإظْهَارُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَمِنْ الخُرُوجِ (و) إِلَى فَرَاغِ الخُطْبَةِ وَعَنْهُ: إِلَى خُرُوجِ الإِمَامِ (و ق).

وَعَنْهُ: إِلَى وُصُولِهِ الْمُصَلِّي.

وَالنَّكْبِيرُ ۚ فِيهِ أَوْكَدُ مِنَ الْآضْحَى، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلا يُكَبِّرُ عَقِبَ المَكْتُوبَةِ فِي الآشْهَرِ (و) ويُسَنُّ المُطْلَقُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ (هـ م) وَلَوْ لَمْ يَرَ بَهِيمَةَ الآنْعَامِ (ش) وَيَرْفَعُ صَوْتُهُ بِهِ، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَفِي الغُنْيَةِ وَالكَافِي وَغَيْرِهِمَا: يُسَنُّ إِلَى آخِرِ التَّشْرِيقِ أَيْضًا وَأَيَّامُ العَشْرِ الآيَّامُ المَعْلُومَاتُ (و هــ ش) وَأَيَّـامُ التَّشْرِيقِ المَعْدُوذَاتُ (و).

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ.

وَعَنْهُ: المَعْلُومَاتُ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَان بَعْدَهُ (و م).

وَعَنْهُ: يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشُرِيقِ، وَيُكَبِّرُ فِي خُرُوجِهِ إِلَى المُصَلِّى (و) وَيُسَنُّ فِيهِ الْمُقَيَّدُ وَهُوَ لِلْمَحَلِّ.

وَعَنْهُ: حَتَّى الْمُنْفَرِدُ (و م شَ) مِنْ صَلَاةٍ فَجْر يَوْم عَرَفَةَ (و هــ).

وَعَنْهُ: هُوَ كَالْمُخْرِمِ مِنْ صَلاةِ الظَّهْرِ يَوْمَ النَّخْرِ (َو م ش) لا مِنْ فَجْرِ عَرَفَةَ (هـ) وَيَنْتَهِي تَكْبِيرُهُمَا عَقِبَ عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لا عَصْرُ يَوْمِ النَّحْرِ (هـ) وَلا صَلاةُ فَجْرِ آخِرِ آئيامِ التَّشْرِيقِ (م ش) وَنَقَلَ جَمَاعَةً: مِثْلُهُ لِمُحْرِم، اخْتَارَهُ الأَجْرِّيُّ. وَيُكَبِّرُ إِمَامٌ [إِلَى] القِبْلَةِ فِي ظَاهِرِ نَقْلِ ابْنُ القَاسِم، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ كَغَيْرِهِ.

وَالْأَشْهَرُ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَقِيلَ يُخَيِّرُ وَإِنْ قَضَى فِيهَا مَكْتُوبَةً مِنْ غَيْرِ أَيَّامِهَا كَبَّرَ فِي رِوَايَـةٍ (و هــ ش) كَأَيَّامِهَا (و) فِي عَامِهَا قِيلَ فِي خُكُم الْمُقْضِيُّ كَالصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: أَذَاءُ؛ لأَنَّهُ تَعْظِيمٌ لِلزُّمَانِ.

وَعَنْهُ: لَا يُكَبِّرُ (م ٤ و ٥)^(١) (ُو ق).

(١) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (وإن قضى فيها مكتوبةً من غير أيامها كبّر في روايةٍ كأيَّامهـــا، في عامهــا، قيــل: في حكــم المقضــيِّ، كالصُّلاة، وقيل: أداءً؛ لأنَّه تعظيمٌ للزَّمان، وعنه: لا يكبِّر. انتهى).

ذكر المصنّف مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤): إذا قضى في أيَّام التَّكبير صلاةً مكتوبةً من غير أيَّامها، فذكر فيها روايتين:

إحداهما: يكبّر، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشّرح وشرح ابن رزين.

والرَّواية الثَّانية: لا يكبِّر، قال الحجد في شرحه، الأقوى عندي أنَّه لا يكبِّر، وقَدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وجزم به في الرعاية الصغرى، الحاويين.

قلت: والنُّفس تميل إليه.

(المسألة الثَّانية - ٥): (إذا قضى صلاةً من أيَّام التَّكبير في أيَّام التُّكبير في عامها فإنَّه يكبِّر لها، إذا علمت ذلك فقال المصنّف: قيسل: في حكم المقضيّ، كالصّلاة، وقيل أداءً؛ لأنَّه تعظيمٌ للزَّمان، يعني: هل يوصف التُّكبير بالقضاء كالصّلاة أو لا يوصف، وإن وصفت الصّلاة به لأنَّها تعظيمٌ للزَّمان؟

(ع): ما أجمع عليه

وَلاِ يُكَبِّرُ بَعْدَ أَيَّامِهَا، لآنَهُ سُنَّةٌ فَاتَ وَقُتُهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بَاطِلٌ بِالسُّنَنِ الرَّاتِبَةِ، فَإِنْهَا تُقْضَى مَعَ الفَرَائِضِ، أَسْبَهَ التَّلْبِيَةَ، وَلا يُكَبِّرُ عَقِبَ نَافِلَةٍ خِلافًا لِللَّجُرِّيِّ (ق) وَلا عَقِبَ الْآضْحَى وَالفِطْرِ إِنْ قِيلَ فِيهِ مُقَيَّدٌ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (ق).

َ وَعَنْهُ: يُكَبِّرُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الوَفَاءِ، وَقَالَ: هُوَ الأَشْبُهُ بِالْمُدْمَبِّ وَأَخَقُ لأَنْهُ لَيْسَ لَنَا صَلاةً لا يَتَعَقَّبُهَــا ذِكْرُ.

وَلا تَجْهَرُ بهِ امْرَأَةً، وَتَأْتِي بهِ كَالذُّكْرِ عَقِبَ الصَّلاةِ.

وَعَنْهُ: تُكَبِّرُ تَبَعًا لِلرِّجَالِ فَقَطْ (و هـــَ).

وَعَنْهُ: لا تُكَبِّرُ كَالآذَان، وَقَالَ القَاضِي: هَلَا النَّهْيُ يَرْجِعُ إِلَى الجَهْرِ، كَمَا حَمَلْنَا حَذْفَ السَّلامِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الجَهْرِ. وَفِي التَّرْفِيبِ: هَلْ يُسَنَّ لَهُنَّ التَّكْبِيرُ؟ فِيهِ رَوَايَتَان.

وَمُسَّافِرٌ كَمُقيمٍ وَلَوْ لَمْ يَأْتَمُّ بِمُقيمٌ (هـ) وَمُمَيَّزٌ كَبَالِغٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ صَلاةً مُعَادَةً، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ، قَالَ فِي الفُصُولِ فِي صَلاةِ الصَّبِيِّ يُضْرَبُ عَلَيْهَا بِخِلاَفِ نَفُل البَالِغ.

وَمَنْ نُسِيمُ [قَضَاهُ مَكَانَهُ وَيَعُودُ فَيَجْلِسُ مَنَ قَامَ أَوْ ذَهَبَ.

وَقِيلَ: أَوْ مَاشِيًا (و ش) كَالذُّكَرِ] بَعْدَ الصَّلاةِ، وَإِنْ طَالَ الفَصْلُ لَمْ يَأْتَ بِهِ (و م ش) وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ، وَهُـوَ ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وَإِنْ أَحْدَثَ وَلَوْ سَهْوًا (هـ) أَوْ خَرَجَ مِنْ المَسْجِدِ.

وَقِيلَ: أَوْ تَكُلُّمَ، فَوَجْهَانِ (م ٦)(١).

وَيُكَبِّرُ مَأْمُومٌ نَسْيَةً إِمَامُهُ ۚ (و) وَمَسْبُوقٌ إِذَا قَضَى (و) وَمَنْ لَمْ يَرْمٍ جَمْرَةَ العَقَبَةِ كَبَّرَ ثُمَّ لَبَى، نَصَّ عَلَى الكُلِّ. وَصِفْتُهُ شَفْعًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلْهِ الحَمْدُ» (و هـ).

قال في المغني وتبعه في الشُرح: وإذا فاتته صلاةٌ من أيّام التّشريق فقضاها فيها فحكمها حكم المؤدّاة في التّكبير الأنها صلاةٌ في أيّام التّشريق). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه تبعُّ للصُّلاة فهو في حكم المقضيُّ، واللَّه أعلم.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ومن قضى زمن التُّكبير صلاةً فائتةً فيه كبُّر، وإلا فلا، وقيل: بلى، وقيل: هـل يسـنُ التُّكبـير للقضـاء في آيَّام التّشريق ثمّا تركه من غيرها؟ فيه وجهان.

وقيل: من فاتته صلاةً من أيَّام التُّشريق فقضاها فيها، فهي كالمؤدَّاة في أيَّام التَّشريق في التَّكبير وعدمه. انتهى.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أحدث ولو سهوًا، أو خرج من المسجد، وقيل: أو تكلُّم فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وصاحب تجريد العناية، أحدهما: لا يكبّر، وهو الصّحيح. قال الشّيخ في المقنّع: قضاه ما لم يحدث أو يخرج من المسجد، وهو ظاهر ما جزم به التّلخيص والحرَّر والرَّعاية الصّغرى والحــاويين والفائق وإدراك الغاية وغيرهم.

وقدُّمه في المغني والشُّرح والرُّعاية الكبرى وغيرهم.

قال في الكافي: وإن أحدث قبل التُّكبير لم يكبُّر، وإن نسي التُّكبير استقبل القبلة وكبُّر ما لم يخرج من المسجد. انتهى.

وقال في المغني والشَّرح أيضًا: قال أصحابنا: لا يكبِّر إذا أحدث.

والوجه الثّاني: يكبّر.

قال الجد في شرحه: وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ في المغني: والأولى إن شاء اللَّه أنَّه يكبّر ولو أحدث؛ لأنَّ ذلك ذكر مفردٌ بعد سلام الإمسام، فسلا تشــترط لــه الطّهـــارة، كسائر الذّكر. انتهى. وهو الصُّواب.

وهذا الوجه اختاره الشُّيخان، ولكن يقوى المذهب ما قطع به في الكافي وغيره.

تنبيه: قوله: (وقيل: أو تكلَّم، هذا القول اختاره ابن عقيلٍ، قال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح: وبالغ ابـــن عقيــلٍ فقــال: إن تركــه حتَّى يتكلَّم لم يكبِّر). انتهى.

فهذه ست مسائل قد صحت ولله الحمد.

وَاسْتَحَبُّ ابْنُ هُبَيْرَةَ تَثْلِيثَ التَّكْبِيرِ أَوَّلاً (و م ر) وَآخِرًا (و ش) وَلا بَأْسَ قَوْلُـهُ لِغَيْرِهِ: «تَقَبَّـلَ اللَّـهُ مِنْـا وَمِنْـك» نَقَلَـهُ الجَمَاعَةُ، كَالجَوَابِ، وَقَالَ: «لا أَبْتَدِئُ بِهِ».

وَعَنْهُ: ﴿ الكُلُّ حَسَنَّ ٩.

وَعَنْهُ: الْيُكْرُهُ ، وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةٍ خَنْبَلِ: تَرَى لَهُ أَنْ يَبْتَدِئ؟ قَالَ: لا.

وَنَقَلَ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ: مَا أَحْسَنَهُ إِلاَّ أَنْ يُخَافَ الشُّهْرَةَ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: أَنَّهُ فِعْلُ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُ قُولُ العُلْمَاء.

وَلا بَأْسَ بِالتَّمْرِيفِ عَشْيَةً عَرَفَةَ بِالأَمْصَارِ، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ م) وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ وَذِكْرٌ، قِيلَ لَهُ: تَغْعَلُهُ أَنْت؟ قَـالَ: لا، وَأَوْلُ مَنْ فَعَلَهُ أَبْنُ عَبُّاسٍ وَعَمْرُو بْنُ حُرَيْشٍ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، ذَكَرَةً شَيْخُنَا (خَ) نَقُلَ عَبْدُ الكَوِيمِ بْنُ الْمَيْفَمِ أَنْ أَحْمَدَ فِيلَ لَهُ: يَكَثُّرُ النَّاسُ، قَالَ: وَإِنْ كَثْرُوا.

قُلْت: تَرَى أَنْ يَذْهَبَ إِلَى المَدِينَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ عَلَى فِضْلِ أَبْنِ عَبَّاسٍ؟ قَالَ: سُبُحَانَ اللَّهِ.

وَرَخُصَ ۚ فِي الدَّهَابِ، وَلَمْ يَرَ ۚ شَيْخُنَا زِيَارَةَ القُدْسَ لِيَقِفَ بِهِ، أَوَّ عِنْدَ النَّحْرِ، وَلا لِلتَّعْرِيفِ بِغَيْرِ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ لا لِـزَاعَ فِيـهِ بَيْنَ العُلْمَاءِ، وَأَنَّهُ مُنْكَرً، وَفَاعِلُهُ صَالً، وَمَنْ تَوَلَّى صَلاَةَ العِيدِ أَقَامَهَا كُلُّ عَامٍ؛ لآنَهَــا رَاتِبَـةٌ، مَـا لَـمْ يُمُنَـّعْ مِنْهَـا، بِخِـلافِ كُسُوفٍ وَاسْنِسْقَاءٍ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب صلاة الكُسُوف

يُقَالُ: كَسَفَتْ الشَّمْسُ بَفَتْحِ الكَافِ وَضَمَّهُمَا وَمِثْلُهُ خَسَفَتْ.

وَقِيلَ: الكُسُوفُ لِلشَّمْسِ، وَالحُسُوفُ لِلْقَمَرِ تُسَنُّ (و) حَضَرًا (و) وَسَفَرًا (و) وَالآفْضَلُ جَمَاعَةُ (و) فِي جَامِعِ (و). وَعَنْهُ: فِي المُصَلَّى، لا أَنَّ خُسُوفَ القَمَرِ فِي البَيْتِ مُنْفَسرِدًا (هـ م) وَلِلصَّبْيَـانِ حُضُورُهَـا، وَاسْتَحَبَّهُ ابْـنُ حَـامِدٍ لَهُـمْ وَالِلْعَجَائِز كَجُمُعَةٍ وَعِيدٍ.

وَمَنْبَقُ حُضُورِ النَّسَاءِ جَمَاعَةَ الرُّجَالِ، وَلا يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الإِمَامِ وَلا الاسْتِسْقَاءُ (و) كَصَلاتِهِمَا مُنْفَرِدًا.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لاسْتِسْقَاء.

وَعَنْهُ: لَهَا لِصَلَاةً وَخُطْبَةٍ، لا لِلْخُرُوجِ وَالدُّعَاء، وَلا تُشْرَعُ خُطْبَةٌ (و هـ م). وَعَنْهُ: بَلَى بَعْدَهَا خُطْبَتَان، تُجَلِّى الكُسُوفُ أَوْ لا، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ (و ش) وَأَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِــي اسْتِحْبَابِ الْحُطْبَ رِوَايَتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرُ القَاضِي وَغَيْرُهُ نَصًا أَنْهُ لا يَخْطَبُ، إِنْمَا أَخَذُوهُ مِنْ نَصَّهِ: لا خُطْبَةَ فِي الاسْتِسْفَاءٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَمْ يَذْكُرْ لَهَا أَحْمَدُ خُطْبَةً.

وَقَالَ ايضا: لم يددر لها احمد حصه. وَفِي النَّصِيحَةِ: أُحِبُ أَنْ يَخْطُبَ بَعْدَهَا، وَإِنْ تَجَلَّى لَمْ يُصَلِّ (و) وَفِيهَا يُخَفِّفُ. وقِيلَ: كَنَافِلَةٍ إِنْ تَجَلَّى قَبْلَ الرُّكُوعِ الآوَّلِ أَوْ فِيهِ، وَإِلاَّ أَتَمْهَا صَلاةً كُسُوفِ، لِتَأكْدِهَا بِخَصَائِصِهَا، وَقَالَ أَبُو الْمَالِي: مَنْ جَوَّزَ الزِّيَادَةَ عِنْدَ حُدُوثِ الامْتِدَادِ عَلَى القَدْرِ المُنْقُولِ جَوَّزَ النَّقْصَانَ عِنْدَ التَّجَلِّي، وَمَنْ مَنَعَ مَنَعَ النَّقْصَ، لآنَهُ الـتَزَمَ رُكنَا بالشُّرُوع، فَتَبْطُلُ بِتَرْكِهِ.

وَقِيْلَ: لا تُشْرُعُ الزَّيَادَةُ لِحَاجَةِ زَالَتَ، كَذَا قَالَ، وَكَذَا إِنْ خَرَبَ، وَالْآشْهَرُ يُصَلِّي إِذَا خَابَ القَمَرُ خَاسِفًا لَيْلاَ، وَفِي مَنْعِ الصَّلاةِ لَهُ بِطُلُوعِ الفَّجْرِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَجْهَان، إِنْ فُعِلَتْ وَقْتَ نَهْي (م ١) (١). وَلَيْسَ وَقَتُهَا كَالْعِيدِ (م) وَلا تُقْضَى، كَامْتِسَفَّاءٍ وَتَحَيَّةٍ مَسْجِدٍ وَشُجُودٍ شُكْرٍ، وَلا تُعَادُ (و).

وَقِيلَ: بَلَى رَكْعَتَيْن.

وَأَطْلَقَ أَبُو الْمَعَالِيَ فِي جَوَاذِهِ وَجْهَيْنِ، وَعَلَى الآوَّلِ: يَلْكُرُ وَيَلْعُو حَتَّى تَنْجَلِيَ، وَيُعْمَلُ بِالآصْلِ فِي بَقَائِهِ وَوُجُودِهِ وَلا عِبْرَةَ بِقُولِ الْمُنَجَّمِينَ، وَلا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى جَهْرًا عَلَى الْأَصَحُ، وَلَوْ فِي كُسُوف ِ الشَّمْسِ (خ) بِالفَاتِحَةِ، ثُمُّ بِنَحْوِ البَقَرَةِ، ثُـمُّ يَرْكَـعُ

(١) (مسألة – ١): قوله: (والأشهر يصلُّي إذا غاب القمر خاسفًا ليلا، وفي منع الصَّلاة له بطلوع الفجر كطلوع الشَّمس وجهان، إن فعلت وقت نهي). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى ومختصر ابن تميم وتجريد العناية.

قال الشارح: فيه احتمالان، ذكرهما القاضي:

أحدهما: لا يمنع من الصُّلاة إذا قلنا إنَّها تفعل في وقت نهي، اختاره الجد في شرحه.

قال في مجمع البحرين: لم يمنع في أظهر الوجهين، وهو ظاهر كلام أبي الخطَّاب. والوجه الثَّاني: اختاره الشَّيخ الموفَّق.

قال في مجمع البحرين: قال الشارح عن احتمالي القاضي: أحدهما: لا يصلِّي، لأنَّ القمر آية اللَّيل، وقد ذهب اللَّيل، أشبه ما إذا طلعت الشُّمس.

والثَّاني: يصلِّي؛ لأنَّ الانتفاع بنوره باقٍ، فأشبه ما قبل الفجر. انتهى.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقَالَ جَمَاعَةً: نَحْوَ مِئَةِ آيَةٍ (و ش).

وَقِيلَ: مُعْظَمُ القِرَاءَةِ.

وَقِيلَ: نِصْفُهَا، ثُمُّ يَرْفَعُ فَيَقْرُأُ الفَاتِحَةَ، وَدُونَ القِرَاءَةِ الأُولَى، قِيلَ: كَمُعْظَمِهَا، ثُمَّ يَرْكَعُ دُونَ الآوَّلِ، نِسْبَتُهُ إِلَى القِرَاءَةِ كَنِسْنَةِ الأَوَّلُ مِنْهَا، ثُمُّ يَرْفَعُ، ثُمُّ يَسْجُكُ سَجْدَتَيْن وَيُطِيلُهُمَا فِي الْأَصَحُ (ش).

وَقِيلَ: كَالرَّكُوعِ (و م).

وَقِيلَ: كَذَا الجَنَّلْسَةُ بَيْنُهُمَا (خ) وَلا يُطِيلُ اعْتِدَالَ الرُّكُوعِ، (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).

وَانْفَرَدَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا بِإِطَالَتِهِ، فَيَكُونُ فَعَلَّهُ مَرَّةً لِبَيَانِ الجَوَازِ، أَوْ أَطَالَهُ قَلِيلاً لِيَأْتِيَ بِالذَّكْرِ الوَارِدِ فِيهِ، قَـالَ جَابِرٌ: فَانْصَرَفِ حِينَ انْصَرَفَ وَقَدْ آضَتَ الشَّمْسُ، أيْ رَجَعَتْ إلَى حَالِهَا الأَوَّلِ بِهَمْزَةِ مَمْدُودَةِ مِنْ آضَ يَثِيسضُ إذَا رَجَعَ، وَمِنْهُ قُولُهُم (أَيْضًا).

وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْهُ وَوَصَفَتْ عَائِشَةُ بِأَنَّهُ أَطَالَهَا جِدًا وَهُوَ بِكَسْرِ الجِيمِ نُصِبَ عَلَى المَصْدَرِ أَيْ جَدَّ جِدًّا وَفِي الإِشَارَةِ: بَصْـدَ رَفْهِهِ مِنْ رُكُوعِهِ الْأَوَّالِ يُسَبِّحُ قَدْرَ مَا قُرَا وَرُويَ: يَقْرَأُ وَنِي ٱلنَّصِيَحَةِ: إَذَا رَفَعَ مِنْ رُكُوعِهِ ٱلثَّانِي فِي الْأُولَى سَسَمَّعَ وَحَمَّــٰدَ، وَإِنْ ذَكَرَ فَحَسَنٌ، ثُمُّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ دُونَ الأُولَى، (و) قَالَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلِ: القِرَاءَةُ فِي كُلِّ قِيَامِ أَفْصَرُ مِمًّا قَبْلُهُ، وَكَذَا التَّسْبِيحُ، وَذَكُرُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ قِرَاءَةَ القِيَامِ الثَّالِثِ أَطْوَلَ مِنْ الثَّانِيَ، ثُمَّ يَتَشَّهُدُ وَيُسْلَمُ، وَلَيْسَتُ كَهَيْئَةِ نَافِلَةِ (هـ وَوَافَقَهُ (مَ) فِي خُسُوفِ القَمَرِ، وَتَجُوزُ بِكُلِّ صِفَةٍ رُويَتْ فَقَطْ، فَمِنْهُ ثَلاثُ رَكُوعَاتٍ فِي كُلِّ رَكُعَةٍ، وَأَرْبَعْ فِي كُلِّ رَكُعَةٍ.

وَرَوَىٰ أَبُوْ دَاوُد (١١٨٢) مِنْ حَلَيِثُ أَبَيُّ بْنِ كَغَبْرٍ: خَمْسٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَمَنَعَهُ بَغْضُهُمْ؛ لآنَّهُ لَمْ يَرَهُ.

وَفِي السُّنُن: كَصَلاةِ النَّافِلَةِ.

وَعَنْهُ: أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَفْضَلُ وَالرُّكُوعُ النَّانِي سُنَّةً، وَتُدْرَكُ بِهِ الرَّحْعَةُ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن (م ٢)(١) (و م). وَاخْتَارَ أَبُو الوَفَاءِ إِنْ صَلاَهَا الإِمَامُ بِفَلاثِ رُكُوعَاتِ لإِذْرَاكِهِ مُعْظَمَ الرُّكُمَّةِ، وَلَوْ رَادَّ فِي السُّجُودِ كَمَّا زَاهَ فِسي الرُّكُوعِ لَمْ يَجُزُ؛ لآنَّهُ لَمْ يَرِدْ، وَالرُّكُوعُ مُتَّحِدٌ.

يُقَدُّمُ الجِنَازَةُ عَلَى الكُسُوف، وَيُقَدُّمُ هُوَ عَلَى الجُمُعَةِ إِنْ أَمِنَ فَوْتُهَا، (و) أَوْ لَمْ يُشْرَعْ فِسِي خُطْبَتِهَا، وَكَـٰذَا عَلَى العِيدِ وَالْمُكْتُوبَةِ فِيَ الْأَصَحُ (و)، وَفِي تَقْدِيمِ الوِتْرِ إِنْ خِيفَ فَوْتُهُ وَالتَّرَاوِيحِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ (م ٣، ٤)(٢).

(١) (مسألة – ٢): قوله: (والرُّكوع الثَّاني سنَّةٌ، وتدرك به الرُّكعة في أحد الوجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وصاحب مجمع البحرين والمصنّف في حواشيه، وهما احتمالان مطلقان في المغني والشُّرح:

أحدهما: يدرك به الرُّكوع، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

والوجه الثَّاني: لا يدرك به الرُكوع، اختاره القاضي وجزم به في الإفادات وذكر المصنُّف اختيار ابن عقيل.

(٢) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (وفي تقديم الوتر إن حيف فوته والتّراويح عليه وجهان). انتهى.

يعنى: إذا اجتمع وترُّ وكسوفٌ أو تراويح وكسوفٌ، وخيف من فوات الوتر أو التّراويح، فهل يقدُّمان على الكسوف؟.

أطلق الخلاف، فذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا اجتمع الوتر والكسوف وخيف من فوات الوتر فالصَّحيح من المذهب تقديم الكسوف.

قال المجد في شرحه: هذا أصحُ

قال في المذهب: بدأ بالكسوف في أصحَّ الوجهين، وصحَّحه النَّاظم.

وجزم به في المغني، والشَّرح، والمنوَّر، ومنتخب الآدميُّ، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية والمستوعب والخلاصة والمحرُّر ومختصر ابن تميم، والرعايتين، والحاويين وشرح ابن رزين وغيرهم. والوجه الثَّاني: يقدُّم الوتر، واختار في المغني أنَّه إذا حيف فوت الوتر أنَّه يقدُّم، فإن لم يبق إلاَّ قسدر الوتــر فــلا حاجــة إلى التُّلبُّـس بصلاة الكسوف؛ لأنَّه إنَّما يقع في وقت النَّهي.

وحكي الأوَّل عن الأصحاب؛ وأطلقهما في مجمع البحرين والفائق.

(خ): خالفة الأئمة (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة وَقِيلَ: إِنْ صُلَّيَتْ التَّرَاويع جَمَاعَةً قُدَّمَتْ لِمَسْتَقَّةِ الانْبَطَّارِ.

وَإِنْ كَسَفَتْ بِعَرَفَةَ صَلَّىَ ثَمَّ دَفَعَ، وَإِنْ مُنِعَتْ وَقْتَ نَهْيٍ ذَعَا وَذَكَرَ، وَلا يُصَلَّي صَـلاةَ الكُسُوف لِغَيْرِهِ (و م ش) إلاَّ لِزَلْزَلَةِ، فِي المُنْصُوص.

وَعَنْهُ ۚ: وَلِكُلِّ آيَةٍ ۚ (و هـ) وَذَكَرَ مُنَيْخُنَا أَنَّ هَذَا قَوْلُ مُحَقِّقِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ: كَمَا ذَلُّ عَلَى ذَلِكَ السُّنَنُ وَالآثَارُ، وَلَوْلاَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِشَرِّ وَعَذَابِ لَمْ يَصِعُ النَّخْويفُ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ صَلاةُ رَهْبَةٍ وَخَسَوْفُو، كَمَا أَنَّ صَـلاةَ الاسْتِسْفَاء صَلاةُ رَغْبَةٍ وَرَجَاء، وقَدْ أَمَرَ اللَّهُ [تَعَالَى] عِبَادَهُ أَنْ يَدْهُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا.

وَفِي اَلنَّصِيحَةِ: يُصَلُّونَ لِكُلُّ آيَةٍ مَا أَحَبُّوا، رَكْمَتَيْنَ أَمْ أَكْثَرَ، كَسَائِر الصَّلَوَاتِ، وَأَنَّهُ يَخَطُّبَ.

وَقِيْلُ: لا يُتَصَوَّرُ كُسُوفٌ إلاَّ فِي قَامِنِ وَعِشْرِينَ، أَوْ تُأْسِعٌ وَحِشْرِيْنَ، وَلا ْخُسُوفٌ إلاَّ فِي إبْدَار الْقَمَر.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَرُدَّ بِوَقُوعِهِ فِي غَيْرِهِ، فَذَكَرَ أَبُو شَامَةَ الْشَافِعِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ القَمَرَ خُسَفَ لَيْلَـةَ الْسَّادِسَ عَشَـرَ مِـنَّ جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَسْمِينَ وَمِتْمِاتَةِ، وَكَسَفَتْ الشَّمْسُ فِي غَدِهِ، وَاللَّهُ عَلَى كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، قَالَ: وَاتَّضَمَعَ بِذَلِكَ مَا صَوْرَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ اجْتِمَاعِ الكُسُوفِ وَالعِيدِ، وَاسْتَبْعَدَهُ أَهْلُ النَّجَامَةِ، هَذَا كَلامُهُ، وَكَسَـفَتْ الشَّـمْسُ يَـوْمَ مَـوْتُ إِبْرَاهِيسمَ عَاشِرَ شَهْرِ رَبِيعٍ، قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَذَكْرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اتَّفَاقًا.

قَالَ فِي اَلْفُصُولِ: لا يَخْتَلِفُ النَّقُلُ فِي ذَلِكَ، نَقَلَهُ الوَاقِدِيُّ وَالرُّبَيْرِيُّ، وَأَنَّ الفُقَهَاءَ فَرَّعُوا وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ عِيدٌ وَكُسُوفٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: لا ميئِمَا إذَا اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ فَتَطَلَّعُ مِنْ مَغْرِبِهَا، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: مَا يَدُّعِيهِ الْمَنجُمُونَ مِنْ أَنْهُــمْ يَعْرِفُونَ ذَلِـكَ قَبْلَ كَوْنِهِ مِنْ طَرِيقٍ فَلا يَخْتَصُّ بِهِم دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَعْرِفُ الجِسَابِ، بَلْ هُوَ مِمَّا إذَا حَسَبَهُ الحَاسِبَ عَرَفَهُ، وَلَيْسَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى انْهُمْ يَتَخْصُصُونَ فِيهِ، مِمَّا يَجْعَلُونَهُ حُجَّةً فِي دَغُواهُمْ عِلْمَ الغَيْبِهِ مِمَّا تَفَرَّدَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ بِعِلْمِهِ، فَإِنَّهُ لا دَلالَةَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلا فِيمَا تَعَلَّمُوا بِهِ مِنْ هَذَا الاحْتِجَاجِ عَلَى مَا أَرْهَجُوا بِهِ.

وَيُسْتَحَبُ العِنْقُ فِي كُسُوفِهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، لأَمْرُو عليه السلام بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٩٥٥، م: ١٥٠٨).

قَالَ فِي الْمُسْتُوْعِبِ وَغَيْرِو: لِقَادِرِ.

 ⁽المسألة الثانية - ٤): إذا اجتمع كسوف وتراويح، وعيف من فوت التّراويح، وتعذّر فعلها في ذلك الوقست، فبأطلق الخيلاف في تقديم التّراويح أو الكسوف.

وأطلقه في المغني والشُّرح ومجمع البحرين والرَّحاية الكبرى والفائق وغيرهم.

أحدهما: تقدُّم التراويح، اختاره الشَّيخ في المغني، وقدَّمه ابن تميم.

والوجه الثّاني: يقدّم الكسوف، قدّمه ابن رزينٍ في شرحه. قلت: وهو الصّواب؛ لأنّ الكسوف آكد.

فهذه أربع مسائل قد صحَّحت محمد الله تعالى.

باب صلاة الاستسقاء

تُسَنُّ (هـ) حَضَرًا وَسَفَرًا عِنْدَ جَدُبِ الأَرْضِ.

وَقِيلُ: وَخُوفِهِ وَاخْتِبَاسِ القَطْرِ لِمُجْدِبِ، وَفِي مُخْصِبِ لِمُجْدِبِ وَجْهَان (م ١)(١).

وَلا اسْتِسْفَاءَ لانْقِطَاعِ مَطَرٍ عَنَّ أَرْضٍ غَيْرِ مَسْتَكُونَةٍ وَلا مَسْلُوكَةٍ لِعَدَمِ الضَّرْرِ. وَإِنْ غَارَ مَاءً عَيْنٍ أَوْ نَهَرٍ أَوْ نَقِصَ وَصَرَّ فَرِوَايَتَانِ (م ٢)(٢)، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُسْتَسْفَقَى، وَأَنَّ الآصْحَابِ قَالُوا: لا.

وَالْآَفْضَلُ جَمَاعَةُ (و م ش) وَقُتَ العِيدِ (و م ش).

وَقِيلَ: بَعْدَ الزُّوَال، وَيَعِظْهُمْ الإِمَامُ وَيَّأْمُرُهُمْ بِالتَّوْبَةِ وَأَدَاءِ الْحَقُوق، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالصَّدَامُ، وَادَ جَمَاعَةٌ: فَلائِمَةُ أَيَّامٍ، وَأَنْهُ يَخْرُجُ صَائِمًا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لا يَلْزُمُ الصَّوْمُ بِأَمْرِه، مَعَ أَنَّ فِي المُسْتَوَعِبِ وَغَيْرِهِ تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ المُعْصِيَةِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع).

وَلَعَلَّ الْمَرَادَ: فِي السَّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ وَالْأَمُورِ الْمُجْتَهَدِ فِيهَا لا مُطْلَقًا، وَلِهَذَا جَزَمَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ فِي الطَّاعَةِ، وتُسْمَنُّ فِي المُسْنُون، وَتُكْرَهُ فِي الْمُكْرُوهِ.

وَذَّكَرَ أَبُو الْوَفَاءَ وَأَبُو الْمَعَالِي: لَوْ نَذَرَ الإِمَامُ الاسْتِسْقَاءَ رَمَنَ الجَدْبِ وَحْدَهُ أَوْ هُوَ وَالنَّاسُ لَزِمَهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَسهُ أَنْ يُلْزِمَ غَيْرَهُ بِالْحُرُوجِ مَعَهُ، وَإِنْ نَذَرَهُ غَيْرُ الإِمَامِ انْعَقَـدَ أَيْضًا، كَالصَّلْوَاتِ المشرُوعَةِ لِلْأَسْبَابِ، كَرَكْعَتْمَي الطُّوافِ وَتَحِيَّةٍ

المَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَرْكَعَ لِلْطَّوَافَ إَوْ أَنْ أَحَتِي المَسْجِدَ صَعَّ. وَيَعِدُهُمْ يَوْمَ خُرُوجِهِمْ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى المُصَلَّى (و) مُتَوَاضِعًا مُتَفَمِّرًا مُتَذَلِّـلاً، مُتَنَظِّفًا، وَقِيـلَ فِيـهِ: لا، كَالطَّيبِ (و)، وَمَعَهُ الشُّيُوخُ وَأَهْلُ الدِّينِ.

وَيُسْتَحَبُّ خُرُوجُ الْمُمَيَّزِ (و م ش).

وَقِيلَ: يَجُوزُ كَالطُّفْل، وَالبَّهِيمَةِ وَقِيلَ فِيهَا: يُكُرُّهُ.

وَفِي الفُصُولِ: نَحْنُ لِخُرُوجِ الشُّيُوخِ وَالصِّبْيَانِ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا، قَالَ: وَيُؤْمَرُ سَادَةُ العَبِيدِ بِـإِخْرَاجِ عَبِيدِهِــمْ وَإِمَــائِهِمْ وَلا يَجِبُ، وَالْمَرَادُ مَعَ عَدَم الفِتْنَةِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مخصب لمجدب وجهان).

يعني: هل يصلِّي المخصب للمجدب أم تختصُّ الصُّلاة بالمجدب؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يصلُّون لهم، وهو الصُّحيح.

قطع به ابن عقيلِ وصاحب التَّلخيص، والنَّظم، ومجمع البحرين، والإفادات، والفائق، وغيرهم.

قال ابن تميم: لا يختص بأهل الجدب.

قال في الرَّعاية: وإن استسقى مخصبٌ لجدب جاز، وقيل: يستحبُّ). انتهى.

قال المجد في شرحه: يستحبُّ ذلك. انتهى.

والوجه الثاني: لا يصلي بهم.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وإن غار ماء عين أو نهر أو نقص وضر، فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب والتَّلخيص ومختصر ابن تميم ومجمع البحرين، وهما وجهان في شرح المجد:

أحدهما: يصلُّون، وهو الصُّحيح.

جزم به في الفصول والمستوعب والإفادات والنَّظم والحاويين.

قال في الرُّعايتين: استسقوا على الأقيس، واختاره القاضي وابن عقيل وغيرهما.

والرُّواية الثَّانية: لا يصلُّون.

قال ابن عقيل وتبعه الشَّارح: قال أصحابنا: لا يصلُّون.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وقدَّمه في الفائق.

وَيَجُوزُ خُرُوجُ العَجَائِزِ (و م).

وَقِيلَ: لا وَجَعَلَهُ أَبُو الْوَقَاء ظَاهِرَ كَلامِهِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (و هـ ش)َ وَلا تَخْرُجُ ذَاتَ هَيْئَةِ؛ لآنَ القَصْدَ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ، وَضَرَرَهَا أَكْثَرُ، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: يُكْسَرَهُ (و) وَيُكُرَهُ إِخْرَاجُنَا لآهٰلِ الذَّمَّةِ (و).

وَقِيلَ: لا.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلا يُكْرَهُ خُرُوجُهُمْ (هـ) وَإِنْ خَرَجُوا لَمْ يُمنْعُوا وَلَمْ يَخْتَلِطُوا بِالمُسْلِمِينَ،.

وَهَلُ الْأَوْلَى إِفْرَادُهُمْ بِيَوْمِ أَمْ لَا؟ (و) فِيهِ وَجُهَانِ (م ٣)(١).

وَنِيَ خُرُوجٍ عَجَائِزِهِمْ الخِلُافُ(٢)، وَلا تَخْرُجُ شَائَةٌ مِنْهُمْ بِلا خِلافو نِي المَذْهَب، ذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ.

وَجَعَلَ كَأَهْلِ الذُّمَّةِ مَنْ خَالَفَ دِينَ الإِسْلامِ فِي الجُمْلَةِ.

وَيَجُوزُ النُّوسُلُ بِصَالِحٍ.

وَقِيْلَ: يُسْتَحَبُّ، فَالَ أَخْمَدُ فِي مَنْسَكِهِ الَّذِي كَتَبَهُ لِلْمَرُّوذِيِّ: إِنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيُّ ﷺ فِي دُعَائِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِسِ الْمَسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَجَعَلَهَا شَيْخُنَا كَمَسْأَلَةِ الْيَدِينِ بِهِ، قَالَ: وَالتُّوسُلُ بِالإَنْهَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَالصَّلاةِ وَالسَّلامِ عَلَيْهِ ﷺ وَبِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَنَحْوهِ مِمَّا هُوَ مِنْ فِعْلِهِ وَأَفْعَالِ العِبَادِ المَّامُورِ بِهَا فِي حَقَّهِ مَشْرُوعٌ (عٍ) وَهُوَ مِنْ الوَسِيلَةِ المَّامُورِ بِهَا فِي قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهُ وَابْتَعُوا إِلَيْهِ الوَسِيلَةِ﴾ [المائدة: ٣٥].

وَقَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ عليه السلام: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»: الاسْتِمَاذَهُ لا تَكُونُ بِمَخْلُوقٍ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ: الدُّعَاءُ عِنْدَ قَبْرِ مَعْرُوفِ التَّرْيَاقُ الْمَجَرَّبُ.

وَقَالَ شُنَيْخُنَا: ۚ قَصْدُهُ لِلدُّعَاء عِنْدُهُ رَجَاءَ الإِجَابَةِ بِدْعَةٌ لا قُرْبَةٌ بِاتْفَاقِ الآفِمَّةِ، وَقَالَ أَيْضًا: يَحْرُمُ بِلا نِزَاعٍ بَيْنَ الآفِمَّةِ. وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ النَّاسِ لا مييَّمَا أَهْلُ الحَديثُ تَعْظِيمُ السُّلْطَانِ مَحْمُودٍ بْنِ سُبُكِتْكِينَ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الغَافِرِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الفَارِسِيُّ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ نَاصُورِ الدَّيْنِ أَبِي مَنْصُورِ، وَلِيُّ خُرَاسَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ثُمُّ عَظْمَهُ إِلَى غَايَةٍ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ زُرْت مَشْهَدَهُ بِظَاهِرِ خَزْنَةَ وَهُوَ الَّذِي يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ النَّاسُ وَيَرْجُدُونَ اسْتِجَابَةَ الدَّعَـوَاتِ عِنْدَهُ، تُوفِّيَ فِي جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ إِخْدَى وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَيَأْتِي كَلامُهُ فِي الفُنْونِ آخَـرَ الفَصْلُ الشَّانِي مِـنْ بَــابِ الدُفْنِ^{٣٣}.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (وهل الأولى إفرادهم بيوم أم لا؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى.

أحدهما: لا يفردون بيوم، وهو الصَّحيح، نصره الجد في شرحه وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين.

قال في تجريد العناية: لا يفرد أهل الذُّمَّة بيوم في الأظهر.

وجزم به في المغني والشُرح والإفادات والنَّظمُ وغيرهم.

وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى ومختصر ابن تميم والحاويين والفائق، وحواشي المصنَّف والزَّركشيِّ، وغيرهم.

وقال في مجمع البحرين: لو قال قائلٌ: إنَّه لاُّ يجوز خروجهم في وقت مفرد، لم يبعد؛ لأنَّهم قدَّ يسقون فيخشى الفتنــة على ضعفـة المسلمين. انتهى.

والوجه الثَّاني: الأولى خروجهم منفردين بيوم، اختاره ابن أبي موسى، وجزم به في التُّلخيص.

⁽٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وفي خروج عجائزُهم الخلاف).

الظَّاهر: أنَّه الخلاف الَّذي في عجائز المسلمين، والمذهب الجواز.

⁽٣) الثَّاني: قوله: (ويأتي كُلامه في الفنون آخر الفصل الثَّاني من باب الدُّفن).

صوابه: آخر الفصل الأوَّل.

فَصاً

وَيُصَلِّي بِهِمْ كَالعِيدِ (و ش).

وَعَنْهُ: بِلا تَكْبِيرِ زَائِدٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الجِرَقِيِّ (و م) وَفِي النَّصِيحَةِ: يَقْرُأُ فِي الأُولَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١]. وَفِي الثَّانِيَةِ: مَا أَحَبُّ، ثُمُّ يَخْطُبُ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ (و م ش).

وَعَنْهُ: قَبْلَ الصَّلاةِ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَيَخْطُبُ عَلَى المِنْبُر (م) كَالعِيدِ فِي الآحْكَامِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ (و) خُطْبَةً مُفْتَتَحَةً بَتِسْع تُكْبِيرَاتٍ وَعَنْهُ: بالحَمْدِ (و م ر). وَقِيلَ: بالاسْتِغْفَار (و ش م ر) وَيُكْثِرُهُ فِيهَا، وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالصَّلاةَ عَلَى النَّبِيُّ ﷺ وَيُكَبِّرُ فِيهَا كَالعِيلَـ (م ش).

وَعَنْهُ: خُطْبَتَيْن، قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً: اخْتَارَهَا الحِرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرِ وَابْنُ حَامِدٍ (و م ش).

وَعَنْهُ: ّيَدْغُو فَقَطْ (و هـ) نَصَرَهُ فِي الجِلاف وَغَيْرو، قَالَ فِي الفُصُول: وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَقَتَ الدُّعَـاء فَقَطْ وَظُهُورُهُمَا نَحْوَ السُّمَاء، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَسَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلاةِ وَيَرْفَعُونَ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَمِنْهُ «اللَّهُمُّ اسْقِنَا غَيْنًا ۖ مُغِيثًا مَريتًا مَريعًا طَبَقًا خَدَقًا نَافِعًا خَيْرَ ضَارٍ، عَاجِلاً غَيْرَ آجِل، اللَّهُمُّ اسْق عِبَادَك وَبَهَاثِمَك، وَانْشُرْ رَحْمَتَك، وَأَحْي بَلَدَك المُّسِتَ» وَيُؤَمُّنُونَ، قَالَ الحَلْوَانِيُّ وَقَالَ الحِزَقِيُّ: يَدْعُونَ، وَيَقْرَأُ: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا زَبُّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] الآياتُ.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ١٠١٣) م: ٨٩٧): إنَّهُ عليه السلام ﴿اسْتَسْقَى فِــى خُطَّبَـةِ الجُمُعَةِ﴾ وَهُــوَ نَــوعُ مُسْـتَحَبُّ (و) فَقَالَ: ﴿اللَّهُمُّ أَغِنْنَا﴾ ثَلَاثًا، فَفِيهِ تَكْرَارُ الدُّعَاءُ ثَلاثًا، وَالآشْهَرُ فِي اللُّغَةِ، غِنْنَا بلا ألِف مِنْ غَاثَ يَغِيثُ أَيْ أَنْزَلَ المَطَرَ، وَذَكَــرُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا فِي الخَبَر مِنْ الإغَاثَةِ بِمَعْنَى الْمُونَةِ لا مِنْ طَلَبِ الغَيْثِ، وَلا يُكُرَّهُ قَوْلُ اللَّهُمُّ أَمْطِرْنَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي يُقَــالُ: مَطَرَتْ، وَأَمْطُرَتْ؛ وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةً: أَمْطَرَتْ فِي العَذَابِ.

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ القِبْلَةِ فِي أَثْنَاء كَلامِهِ، قِيلَ: بَعْدَ خُطْبَتِهِ.

وَقِيلَ: فِيهَا (م ٤)(١)، فَيَدُعُو سِرًّا.

وَيُحَوِّلُ رِدَاءَهُ (هـ) بَعْدَ اسْتِقْبَالِهِ اليَمِينَ يَسَارًا وَاليَسَارَ يَمِينًا، نَصَّ عَلَيْهِ، لا جَعْلَ أَعْلَى الْمُرَبَّع أَسْفَلَهُ (ش) وَالنَّاسُ كَذُلكَ.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد: يَقْلِبُ الإزَارَ تَنْقَلِبُ السُّنَّةُ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٦٦) وَغَيْرُو عَنْ جَعْفَر بْن مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ حَوْلَ ردَاءَهُ لِيَتَحَوَّلَ القَحْطُ»، وَلا تَحْويـلَ فِي كُسُوفٍ وَحَالَ الْإَمْطَارِ وَالزُّلْزَلَةِ، وَيَتْرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ..

وَوُقُوفُهُ أَوَّلَ اللَّطَرَ وَإِخْرَاجُ أَثَاثِهِ وَثِيَّابِهِ لِيُصِيبَهَا، وَتَطْهِيرُهُ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَقِرَاءَتُهُ عِنْدَ فَرَاغِهِ: ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَغُوتُكُمُا فَاسْتَقِيمًا ﴾ [يونس: ٨٩] وَشَيْبِهَهَا، تَفَـاؤُلاً بالإجَابَـةِ، وَإِنْ سُقُوا وَإِلاْ عَادُوا ثَانِيَا وَثَالِتًا، وَإِنْ سُقُوا بَعْدَ خُرُوجَهِمْ صَلُّوا، لا قَبْلَ النَّاهْبِ لَهُ، وَبَعْدَ النَّاهْبِ يَخْرُجُـونَ وَيُصَلُّـونَ شُـكُرًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَيَسْأَلُونَ المَزيدَ.

وَقِيلَ: يَخْرُجُونَ وَلَا يُصَلُّونَ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَقِيلَ بِنَفْيهِمَا.

والوجه الثَّاني: يسنُّ بعدها.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

⁽١) (مسألة – ٤): قوله: (ويستحبُّ استقبال القِبلة في اثناء كلامه، قيل: بعد خطبته وقيل: فيها). انتهى.

أحدهما: يستحبُّ ذلك في أثناء الخطبة، وهو الصَّحيح، وعليه الأكثر.

وجزم به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والكافي والمقنع والرّعايتين والحاويين ومجمع البحرين والوجــيز ومختصــر ابــن تميم والشرح وغيرهم.

قال في الحُرُّر والفائق وغيرهما: ويستقبل القبلة في أثناء دعائه.

وَإِنْ خِيفَ مِنْ زِيَادَةِ المَاءِ ٱسْتُحِبُّ قُولُ اللَّهُمُّ حَوَالَيْنَا وَلا عَلَيْنَا، اللَّهُمُّ عَلَى الظَّرَابِ وَالآكَامِ وَبُطُونِ الآوْدِيَةِ وَمَنَـابِتِ

جرِ». وَيَهْلُ: وَيُسْتَحَبُّ صَلاةً كُسُوف إليْضًا، وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ «مُطِرْفًا بِفَصْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ». وَيَهَحْرُمُ: بِنَوْءٍ كَذَا (ش) لِخَبَرِ زَيْدِ بْن خَالِدٍ فِي «الصَّحيحَيْنِ» (خ: ٨٤٦، م: ٧١). وَلِمُسْلِم (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً [مَرْفُوعًا] «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُم قَالَ: مَا أَنْعَمْت عَلَى عِبَادِي مِنْ بِعْمَةِ إِلاَّ أَصْبَحَ وَلِمُسْلِم (١٢٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً [مَرْفُوعًا] «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُم قَالَ: مَا أَنْعَمْت عَلَى عِبَادِي مِنْ بِعْمَةِ إِلاَّ أَصْبَحَ فَرِينٌ مِنْهُمْ بُهَا كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الكَوْكِبُ وَبِالكَوَاكِبِ».

وَلَهُ أَيْضًا عَنْهُ مَرْفُوعًا: •مَا أَنْزِلَ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلاَّ أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنزَّلُ اللَّهُ الغَيْثَ فَيَقُولُونَ: عَ مُعَنَ سَرَيَهِ

وَفِي رِوَايَةٍ: •بِكُوكَبِ كَذَا كَذَا»، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ كُفْرُ النَّعْمَةِ، وَإِضَافَةُ المَطَرِ إِلَى النَّــوْءِ دُونِ اللَّـهِ كُفْـرٌ (ع) وَلا يُكْرَهُ: فِي نُوء كَذَا، خِلافًا لِلْآمِدِيِّ.

وَإِنْ نَذَرَ الْمُطَاعُ فِي قَوْمِهِ زُمَنَ الجَدْبِ أَنْ يُسْتَسْفَي لَزِمَهُ وَخْدَهُ، وَهَلْ تَلْزَمُهُ الصَّلاةُ بِلا تَعْيِينِهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٥)١٠٠. وَلُوْ نَذَرَهَا زَمَنَ الْحِصْبِ، فَقِيلَ: لا يَنْعَقِدُ.

وَقِيلَ: بَلَى؛ لآنَّهُ قُرْبَةٌ فِي الجُمْلَةِ، فَيُصَلِّيهَا، وَيَسْأَلُ دَوَامَ الحِصْبِ وَشُمُولَهُ (م ٦)(٢).

وَمَنْ رَأَى سَحَابًا أَوْ هَبُّتْ الرِّيحُ سَأَلَ اللَّهَ خَيْرَهُ، وَتَعَوَّذُ بِهِ مِنْ شَرَّهِ، وَمَا سَأَلَ سَائِلٌ وَلا تَعَوَّذُ مُتَعَوِّذٌ بِمِفْلُ الْمُعَوِّذُتَيْنِ، وَوَرَدَ فِي الْآثَرِ: ﴿إِنَّ قَوْسَ قُرَحِ أَمَانَ لَأَهْلِ الآرْضِ مِنْ الغَرَقَ» قَالَ ابْنُ حَامِدٍ فِي أَصُولِهِ: هُوَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ: وَدَغُورَى العَامَّةِ: إِنْ غَلَبَتْ حُمْرَتُهُ كَانَتْ الفِتَنُ وَالدَّمَاءُ، وَإِنْ غَلَبَتْ خُضْرَتُهُ كَانَ رَخَاءً وَسُرُورٌ، هَلَيَانٌ.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (ولو نذر المطاع في قومه زمن الجدب أن يستسقي لزمه وحده، وهل تلزمه الصُّــلاة [بــلا] تعيينهــا؟ فيــه وجهان). انتهي.

أحدهما: تلزمه.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا تلزمه.

⁽٢) (مسألة - ٦): قوله: (ولو نذرها زمن الخصب فقيل: لا ينعقد، وقيـل: بلـى، لأنَّه قربةٌ في الجملة، فيصلّيها، ويسأل دوام الخصب وشموله). انتهى.

أحدهما: ينعقد لما علَّله المسنّف.

والقول الثَّاني: لا ينعقد.

قلت: وهو الصُّواب، وليست هذه الصَّلاة استسقاءً.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب الجنائز

وَهُوَ بِفَتْحِ الجِيمِ جَمْعُ جَنَازَةِ بِالكَسْرِ، وَالفَتْحُ لُغَةٌ، وَيُقَالُ بِالفَتْحِ لِلْمَيِّتِ، وَبِالكَسْرِ لِلنَّعْشِ عَلَيْهِ مَيِّتٌ، وَيُقَـالُ: عَكْسُـهُ، وَهِيَ مُثْنَقَةٌ مِنْ جَنزَ إِذَا سَتَرَ، يَجْنِزُ بِكَسْرِ النُّونِ.

باب ما يتعلُّق بالمريض وما يُضْعَلُ عند الموت

تَرْكُ الدُّوَاء أَفْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ القَاضِي وَٱبُو الوَفَاء وَابْنُ الجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُمْ فِعْلُهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ، زَادَ بَعْضُهُمْ: إِنْ ظَنَّ نَفْعُهُ، وَلَيْسَا سَوَاءُ (م) وَيَحْوُمُ بِمُحَّرُم (و هـ مُ و ش) فِي الْمُسْكِرِ مَأْكُولِ وَغَيْرِهِ مِـنْ صَوْتِ مَلْهَاةِ وَغَيْرِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ فِي أَلْبَانِ الآثُن وَاحْتَجُ بَتَحْرِيمِهَا.

وَفِي التَّرْيَاقِ وَالْحَمْرِ، وَيَقَلَهُ المَرُّوذِيُّ فِي مُدَاوَاةِ اللَّهُرِ بَالْحَمَّرِ وَنَقِلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيهِ وَفِي سَقْيِهِ الدَّوَابُ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ. لا يُدَاوَى بهَا جُرْحٌ وَلا غَيْرُهُ، وَهِيَ مُخَرَّمَةٌ.

وَلَوْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِشُرْبِ دَوَاءَ بِخَمْرٍ وَقَالَ: أَمُكُ طَالِقٌ لَلاثًا إِنْ لَمْ تَشْرَبُهُ حَرُمَ شُرْبُهُ، نَقَلَهُ هَارُونُ الحَمَّالُ، وَيَتَوَجُّهُ فِي هَذِهِ تَخْرِيجٌ مِنْ رَوَايَةٍ جَوَازِ التَّحَلُّلِ لِمَنْ أَخْرَمَتْ بِحَجَّةِ الإِسْلامِ، فَحَلَفَ رَوْجُهَا بِطَلاقِ ثَلاثِ لا تَنحُجُّ العَمَامَ، لِعِظَمِ الضَّرَرِ، مَعَ أَنْ فِي الجَوَازِ خِلاقًا مُطْلَقًا، وَالحَجُّ كُمَا يَجُوزُ تَركُهُ لِلْعُذَرِ كَذَا شُرْبُ المُسْكِرَ لِفِذَر عُضَّةٍ أَوْ إِكْرَاهِ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِمَسْأَلَةِ التَّدَاوِي، وَمَالَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ قَالَ: إِذًا دَخَلَ أُوْلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَامْرَأَتُسهُ طَالِقٌ ثَلاثًا إِنْ لَمْ يُخْرِمْ أُوْلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: يُخْرِمُ وَلا تُطَلِّقُ امْرَأَتُهُ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَــى مَكَّةَ إِذَا عَلِـمَ مِنْهُ رُشْنَدًا.

فَجَوَّرُ أَحْمَدُ إِسْفَاطَ حَقَّ السَّيِّدِ لِضَرَرِ الطَّلاقِ الثَّلاثِ، مَعَ تَأكُدِ حَقُّ الاَدَمِيِّ، فَمَسْأَلْتَنَا أُولَى، وَيَتَوَجَّهُ مِنْهَا تَخْرِيجٌ بِمَنْعِ الإِحْرَامِ وَهُوَ أَظْهَرُ وَأَقْيَسُ، وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي مَسْأَلَةِ ابْسِ إِبْرَاهِيمَ: لا يُعْجِبنِي أَنْ يَمْنَعَهُ، قَالَ فِي الانْتِصَارِ: فَاسْتُجِبُّ أَنْ لا يَمْنَعَهُ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ: مُثِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلِ حَلَفَ بِالطَّلاقِ ثَلاثًا لا بُدُّ أَنْ يَطَأَ امْرَأَتَسَهُ اللَّيْلَةَ فَوَجَدَهَا حَائِضًا، قَـالَ: تَطْلُقُ مِنْهُ امْرَأَتُهُ وَلا يَطُوُهُمَا، قَدْ أَبَاحَ اللَّهُ الطَّلاقَ وَحَرَّمَ وَطْءَ الحَائِض.

وَقَلَا ذَكَرَ الْبُنُ عَقِيلٍ فِيمَا إِذَا حَلَفَ لا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَسْتُونِيَ حَقَّهُ، فَفَاسَهُ الحَاكِمُ، فَفَارَقَهُ، لِعِلْمِهِ بوُجُوبِ مُفَارَقَتِهِ شَـرْعَا، أَنْهُ لا يَخْنَثُ عَلَى رَوَايَةٍ أَنْ الإِكْرَاءَ التَّهْدِيدُ وَالوَعِيدُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ رِوَايَةً فِيمَا إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمَ يَوْمَ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أَصْمَى يَقْضِي وَلَا يُكَفِّرُ، قَالَ الشَّيْخُ: لآنَ الشَّرْعَ مَنَعَهُ مِنْ صَوْمِهِ فَهُـوَ كَـالْمُكْرَهِ، فَيَتَوَجَّـهُ فِي مَسْأَلَةِ إِبْرَاهِيهِمَ الحَرْبِيُ كَذَلِكَ، وَهُوَ جَارِ فِيهَا.

وَيَجُوزُ التَّنَاوُي بِبَوْل إِبلِ فَقَطْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (هـ) وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ كَقَوْلِنَا، وَنَصَّ أَخْمَدُ عَلَى التَّسْدَاوِي بـهِ، وَظَـاهِرُ كَلامِهِ فِي مُوضِعِ: لا يَجُوزُ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّبْصِرَةِ وَغَيْرِهَا؛ لأَنَّهُ حَرَّمَ التُدَاوِي بِالخَمْرِ وَاسْتِعْمَالَهُ إِلاَّ ضَرُورَةً كَعَطَـشِ وَطَفْـي حَرِيقٍ، قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مَأْكُولٍ مُسْتَخْبَتْهِ كَبُولٍ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ، وَكُلُّ مَالِعِ نَجِسٍ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَالمَرُّوذِيُّ وَابْنُ هَانِي وَغَيْرُهُمْ.

وَيَجُوزُ بِيَوْلُ مَا أَكِلَ لَحْمُهُ.

وَفِي الْمُشْتَوْعِبُ وَالتَّرْغِيبِ: يَجُوزُ بِلِفْلَى وَنَحْوِهَا لا تَضُرُّهُ.

نَقَلَ ابْنُ هَانِيعِ وَالفَصْلُ فِي حَشِيشَةٍ تُسْكِرُ تُسْجَقُ وَتُطْرَحُ مَعَ دَوَاءَ لا بَأْسَ، أَمَّا مَعَ المَاء فَلا، وَشَدَّدَ فِيهِ.

وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الدَّوَاءُ المَسْمُومَ إِنْ غَلَبَ مِنْهُ السَّلامَةُ، زَادَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ مَعْنَى كَلامَ غَيْرِو. وَرُجِيَ نَفْعُهُ أَبِيــحَ شُـرَبُهُ لِدَفْعِ مَا هُوَ أَخْطُرُ مِنْهُ كَغَيْرِهٍ مِنْ الآدْوِيَةِ، وَقِيلَ لا؛ لآنَ فِيهِ تَعْرِيضًا لِلتَّلْفِ، كَمَا لَوْ لَمْ يُرِدْ التَّدَاوِيَ.

وَفِي البُلْغَةِ: لا يَجُوزُ النَّدَاوِي بِخُمْرٍ فِي مَرَضٍ، وَكَذَا بِنَجَاسَةٍ أَكْلاَ وَشُرَّبًا.

وَظَاهِرُهُ: يَجُوزُ بِغَيْرِ أَكُلُ وَشُرْبِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بِطَاهِرِ وَفِي الغُنْيَةِ: يَحْرُمُ بِمُحَرَّم كَخَمْرٍ وَشَيْءٍ نَجِسٍ.

وَقَدْ نَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ: لا بَأْسَ بِجَعْلِ الْمُسْكِرِ فِي الدُّواَءِ وَيُشْرَبُ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِيِّ: يَجُوزُ اكْتِحَالُهُ بِمَيْلِ ذَهَبِ وَفِضَّةٍ.

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: لأَنَّهَا حَاجَةٌ وَيُبَاحَان لَهَا.

وَفِي الإيضَاحِ: يَجُوزُ بِبَرْيَاقِ، وَسَبَقَ فِي الآنِيَةِ امْتِعْمَالُ نَجِسٍ، وَلا بَأْسَ بِالحِمْيَـةِ، نَقَلَهُ حَنْبَلَ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْهَا مَسْأَلَةُ التَّذَاوِي، وَأَنْهُ يُسْتَحَبُّ، لِلْخَبَرِ: ۚ يَا عَلِيُّ لا تَأْكُلْ مِنْ هَذَا، كُلْ مِنْ هَذَا، فَإِنْهُ أَوْفَقُ لَكَ"، وَلِهَـذَا لا يَجُـوزُ تَنَـاوُلُ مَـا يُظَـنُ ضَرَرُهُ وَلا يَجِبُ التَّذَاوِي إِذَا ظُنْ نَفْعُهُ.

يُكْرَهُ الْآنِينُ عَلَى الْآصَحِّ، وَكَذَا تَمَنِّي المَوْتَ عِنْدَ الضَّرْرِ، كَذَا فَيْدُوهُ، وَكَـٰذَا فِي الخَبَرِ، وَلَعَـلُ الْمُرادَ أَنَّـهُ خَـرَجَ عَلَى الغَالِبِ، وَأَنْهُ يُشْتَعْتَبُ».

قَالَ عليه السلام: «فَإِنْ كَانَ لا بُدُّ مُتَمَنِّياً فَلْيَقُلْ: اللَّهُمُّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

رَوَاهُ أَخِمَدُ (٢٦٣/٢)، وَالبُخَارِيُّ (١٥٦٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ أنس.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُ هَذَا، جَزَمٌ بِهِ بَغْضُهُمْ، وَلَعَلُ الْمَرَادَ: مَعْ عَدَمِ الضُّرَرِ، جَمَّعَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَبَرِ عَمَّارِ أَنْهُ صَلَّى صَلاةً فَـأَوْجَزَ فِيهَا، فَانْكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَلَمْ الْبَهُ اللَّهُ عَلَى السَّجُودَ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَمَّا إِنِّي قَدْ دَعَوْت فِيهَا بِدُعَاء «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْعُو بِهِ اللَّهُمُّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، وَقَدْرَتِك عَلَى الحَلْق، أَخْيِنِي مَا عَلِمْت الحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي، إِذَا كَانَتْ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي، لِللَّهُمُّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَشْيَتَك فِي الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الغَضْرَ وَالْغِنَى، وَلَـدُّةً النَّظَرَ إِلَى أَسْأَلُكَ خَشْيَتَك فِي الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَلِمَةَ الْحَقْ فِي الغَضْرَ وَالْغِنَى، وَلَـدُّةَ النَّظَرَ إِلَى وَبَعْدَ مُصْرَاةٍ، وَمِنْ فِتَنَةٍ مُصْلَةٍ، اللَّهُمُّ زَيِّنَا بِزِينَـةِ الْإِيمَـانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُعْرَدٍ، وَمِنْ فِتَنَةٍ مُصْلَةٍ، اللَّهُمُّ زَيِّنَا بِزِينَـةِ الْإِيمَـانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُنْ مَنَّاء مُعْرَدً، وَمِنْ فِتَنَةٍ مُصْلَةٍ، اللَّهُمُّ زَيِّنَا بِزِينَـةِ الْإِيمَـانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُعْرَدً، وَمُ

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢٢٩) عَنْ يَحْيَى بْنِ حَبِيبِ ابْنِ عَرَبِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّى بِنَـا عَمَّارٌ، فَذَكَرَهُ.

سَمِعَ حَمَّادٌ مِنْ عَطَاءٍ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ، فَهُوَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَـا إِسْحَاقُ الآَوْرَقُ، عَـنْ شَـرِيكِ، عَـنْ أَبِـي هَاشِم، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَمَّارٌ، فَلَكَرَهُ.

وَّلا يُكْرَةُ لِصَرَرٍ بِلْدِينِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: يُسْتَحَبُّ، لِلْخَبَرِ المَشْهُورِ •وَإِذَا أَرَدْت بِعِبَادِك فِثْنَةٌ فَاقْبِصْنِي إلَيْك غَيْرَ مَفْتُونِ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَّاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٦٨)، وَالتَّرْمِدِيُّ (٣٢٣١)، وَصِحَحَهُ. أ

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُّوذِيِّ: أَنَا أَتَمَنَّى المُوْتَ صَبَاحًا وَمَسَاءً أَخَافُ أَنْ أُفْتَنَ فِي الدُّنْيَا. وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدٍ بْن عَوْفٍ: الفِتْنَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ يَقُومُ بَأَمْرِ النَّاسِ.

وَمُرَادُ الْآصَنحَابِ [رحمهمُ الله]: عَيْرُ تَمَّنِي الشُّهَادَةِ عَلَىٰ مَا فِيَ الصَّنجِيحِ: «مَنْ تَمَنَّى الشُّهَادَةَ خَالِصًا مِـنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ اللهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ».

وَفِيَ البُخَارِيُّ (١٨٩٠): أَنْ عُمَرَ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ، وَرُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي قِصَّةِ أُحُدٍ وَغَيْرِهَا، وَذَكَــرَهُ بَعْضُهُــمْ فِـي كِتَابِهِ الهَدْيِ.

وَفِي فَنُون ابْنِ عَقِيل: قَالَ عَالِمٌ يَوْمًا لِكَرْبٍ دَخَلَ عَلَيْهِ: لَيْنَنِي لَمْ أُعِسْ لِهَذَا الزَّمَان، فَقَالَ مُنَحَذْلِقٌ يَدُعِي الزُّهْدَ يُرِيدُ أَنْ يُظْهِرَ اعْتِرَاضَهُ عَلَى أَهْلِ العِلْمِ: لا تَقُلْ هَذَا وَأَنْتَ إِمَامٌ تَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ تَصَالَى، مَا أَرَادَهُ اللَّهُ بِكَ خَيْرٌ مِمَّا تَتَمَنَّاهُ لِنَفْسِكَ، وَهَذَا اتَّهَامٌ لِلَّهِ، فَأَجَابُهُ: مِنْ أَيْنَ لَك لِسَانٌ يَنْظِقُ بِمَا لا نَكِيرَ فِيهِ عَلَى الْمُلْمَاءِ؟ كَانُك تُعَلَّمُهُمْ مَا لا يَعْلَمُونَ، وَتُوهِمُ أَنْك تُدْرِكُ [عَلَيْهِمْ] مَا يَجْهَلُونَ.

أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ حَكَى عَٰنْ مَرْيَمَ: ﴿ يَا لَيُتَنِي مِتُ قَبَلَ مَذَا﴾ [مريم: ٢٣] وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقُ: يَا لَيْتَنِي كُنْـت مِثْلَـك يَـا طَائِرٌ.

وَفِي كَرَاهَةِ مَوْتِ الفَجْأَةِ روَايَتَانَ (م ١)(١).

وَالْآخْبَارُ مُخْتَلِفَةً، وَكَذَا الرُّوَايَتَانِ فِي حُقْنَةٍ لِحَاجَةٍ، وَقَطْعِ العُرُوقِ وَفَصْدِهَا (م ٢،٤)(٢)، وَوُصِفَتْ الحُقْنَةُ لِرَجُلِ كَـانَ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي كراهة موت الفجأة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى والفائق:

أحدهما: يكره، صحَّحه القاضي أبو الحسين، وقدَّمه ابن تميم.

والرُّواية الثَّانية: لا يكره.

قلت: الصُّواب أنَّه إن كان مقطوع العلائق من النَّاس مستعدًّا للقاء ربَّه لم يكره، بل ربَّما ارتقى إلى الاستحباب، وإلاَّ كره.

[والَّذي يظهر انَّ معناه انَّ صفة هذه الموتة هل مكروهةٌ عند الله ام لا؟ لأنَّ الميِّت لا صنع له في ذلك، فيقال هذه الموتــة مكروهــةٌ عند الله تعالى أو غير مكروهةٍ، كما أنَّ الموت في سبيل الله عجوبٌ عند الله، وموت السُّكران مثلا مكروهٌ عند الله، والله أعلم].

(٢) (مسألة - ٢ – ٤): قوله: (وكذا الرَّوايتان في حقنةٍ لحاجةٍ وقطع العروق وفصدها). انتهى.

ذكر المسنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): هل تكره الحقنة لحاجةٍ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه القاضي، فقال: هل تكره الحقنة؟ على روايتين:

إحداهما: تكره للحاجة وغيرها، نقلها حربٌ وغيره.

والثَّانية: لا تكره للحاجة والضّرورة، نقلها محمَّد بن الحسن بن هارون والأثرم وإبراهيم بن الحارث وأبو طالب وصالحٌ وإسحاق بن إبراهيم وأحمد بن بشير الكنديُّ. انتهى.

إحداهما: لا تكره بل تباح للحاجة، وتكره مع عدمها وهو الصُّحيح.

جزم به في الرَّعاية الكبرى، وجزم به في الصُّغرى في آدابها.

قال في المستوعب: لا تكره عند الاضطرار إليها. انتهى.

وقدُّمه في الآداب، وقال الخلاُّل: كأنَّ أبا عبد اللَّه كرهها في أوَّل مرَّةٍ ثمَّ أباحها على معنى العلاج.

وقال المرُّوديِّ: وصف لأبي عبد اللَّه ففعله، يعني الحقنة.

قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يكره مطلقًا.

قلت: وهو ضعيفٌ.

(المسألة الثَّانية - ٣): (هل يكره قطع العروق على وجه التَّداوي أم لا؟.

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب فقال: يكره قطع العروق على وجه النَّداوي على إحدى الرَّوايتين، والأخرى لا يكره). انتهى. وفيه إيماءً إلى تقديم الكراهة، واقتصر على ما في المستوعب في الآداب:

إحداهما: تكره، وهو أقوى من الرُّواية الأخرى.

والرَّواية الثَّانية: لا تكره.

قلت: الصُّواب في ذلك أن يرجع إلى حذًّاق الأطبَّاء، إن قالوا في قطعها نفعٌ وإزالة ضورٍ لم يكره، وإلاّ كرهت.

(المسألة الثَّالثة - ٤): هل يكره فصد العروق أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه القاضي فقال: هل يكره فصد العروق أم لا؟ على روايتين:

إحداهما: لا يكره، نصُّ عليه، في رواية الجماعة، منهم صالحٌ وجعفرٌ.

والثَّانية: يكره. انتهي.

إحداهما: لا يكره، وهو الصُّحيح من المذهب، نصُّ عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة، كما قال القاضي، وكذا الحجامـة، وجـزم به في المستوعب والرُّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب، وعليه العمل في كلُّ عصرٍ ومصرٍ.

والرُّواية الثَّانية: يكره.

قال في رواية المرُّوذيِّ: لا يتعوُّده، وقال: ما فصدت عرقًا قطُّ.

إذًا دَنَا مِنْ أَهْلِهِ أَنْزَلَ، فَقَالَ لَهُ أَخْمَدُ: اخْتَقِنْ.

وَكُذَا الْخِلَافُ فِي كَيُّ وَرُقْيَةٍ وَتَعْوِيذَةٍ وَتَمِيمَةٍ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ قَبْلَ الْأَلَمِ (م ٥، ٦)(١) فَقَطْ.

وَفِي كَرَاهَةِ التَّفْلِ وَالنَّفْخِ فِي الرُّفْيَةِ رِوَايَاتٌ، النَّالِثَةُ يُكْرَهُ التَّفْلُ (م ٧)(٢).

(١) (مسألة – ٥ – ٦): قوله: (وكذا الحلاف في كيُّ ورقيةٍ وتعويذةٍ وتميمةٍ، وعنه: يكره قبل الألم). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٥): الكيُّ هل يكره أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلق في المستوعب فقيال: يكره الكيُّ على إحدى الرّوايتين، والأخرى: لا يكره. انتهى.

إذا علمت ذلك فالصَّحيح من المذهب إباحت للضَّرورة، والكراهة مع عدمها، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى والآداب الكبرى، والمستوعب في آدابه، وعنه: يكره مطلقًا.

قال الإمام أحمد في رواية حربٍ: ما يعجبني الكيُّ، وعنه: يباح بعد الألم لا قبله.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهي أصحُّ.

قال في آداب الرَّعاية الصُّغرى: ويباح بعد الألم ويكره قبله، وعنه: وبعده. انتهى.

(المسألة الثَّانية – ٦): الرُقى والتَّماويذ والتَّماثم، فقال في الرَّحاية الكبرى بعد أن قال: ويباح الكيُّ للضّرورة، ويكـره مـع عدمهـا، وعنه: يكره مطلقًا، وعنه يباح بعد الألم لا قبله وهو أصحُ.

قال وكذا الخلاف والتَّفصيل في الرُّقى والتَّعاويذ والتَّمائم ونحوها قبل الألم ويعده. انتهى.

وقال في آداب الرَّعاية: ويكره تعليق التَّماثم ونحوها، ويباح تعليق قلادةٍ فيها قرآنٌ أو ذكرٌ غيره، نصَّ عليه.

وكذا التّعاويذ، ويجوز أن يكتب القرآن أو ذكرٌ غيره بالعربيّة، ويعلّق على مريضٍ، ومطلقه، وفي إناءٍ ثمّ يســقيان منــه ويرقــى مــن ذلك وغيره بما ورد من قرآن وذكرٍ ودعاء. انتهى.

وقال في آداب المستوعب: ولا بأس بالقلادة يعلِّقها فيها القرآن، وكذا التَّعاويذ، ولا بأس بالكتاب للحمَّى، ولا بأس بـالرُقى مـن النَّملة. انتهى.

وقال المصنّف في الآداب الكبرى: يكره التّماثم ونحوها، كذا قيل يكره.

والصُّواب: ما يأتي من تحريمه لمن لم يرق عليها قرآنٌ أو ذكرٌ ودعاءٌ، وإلاُّ احتمل وجهين.

ويأتي أنَّ الجِواز قول القاضي، وأنَّ المنع ظاهر الخبر والأثر.

وتباح قلادةً فيها قرآنٌ أو ذكرٌ غيره، وتعليق ما هما فيه، نصُّ عليه، وكذا التَّعاويذ، ويجوز أن يكتـب للحمَّى والنَّملـة والعقـرب والحيَّة والصُّداع والعين ما يجوز، ويرقى من ذلك بقرآن.

وما ورد فيه من دعاء وذكر، ويكره بغير العربيَّة، وُيحرم الرُّقي والتُّعوُّذ بطلسم وعزيمةٍ.

قال في نهاية المبتدثين: ويكره بغير اللَّسان العربيُّ، وقيل يحرم، وكذا الطُّلسم، وقطع في موضع آخر بالتَّحريم، وقطع به غيره.

وقال ابن منصورٍ لأبي عبد اللَّه: هل يعلُّق شيئًا من القرآن؟

قال: التّعليق كلُّه مكروه، وكذا قال في رواية صالح.

وقال الميمونيُّ: سمعت من سأل أبا عبد اللَّه عن التَّمادم تعلَّق بعد نزول البلاء فقال: أرجو أن لا يكون به باسّ.

قال أبو داود: وقد رأيت على ابن لأبي عبد الله وهو صغيرٌ تميمةً في رقبته في أدم، قال الحلاَّل: قد كتب هو من الحمَّى بعد نــزول البلاء، والكراهة من تعليق ذلك قبل نُزول البلاء هو الَّذي عليه العمل. انتهى.

وظاهر كلام المصنّف بعد ذلك في التّميمة التّحريم.

وقال أيضًا: لا بأس بكتب قرآن أو ذكر ويسقى منه مريضٌ أو حاملٌ لعسر الولد، نصُّ عليه فلم يجك فيه خلافًا.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وفي كراهة التَّفل والنُّفخ في الرُّقية رواياتٌ، النَّالثة يكره التُّفل). انتهى.

قال في الرَّعاية وتبعه المصنّف في الآداب: ويكره التُفل بالرِّيق والنَّفخ بلا ريسقٍ، وفي كراهـة النَّفـث في الرُّقيـة وإباحتـه مـع الرِّيـق وعدمه روايتان. انتهى.

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الجنائز

وَيَحْرُمُ ذَلِكَ بغَيْر لِسَان عَرَبي.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَكَلَّنَا الْطُلِّسَمُ، وَأَمَّا التَّعِيمَةُ وَهِيَ عُوذَةً أَوْ خَيْطٌ وَنَحْوُهُ فَنَهَى الشَّارِعُ عَنْـهُ، وَدَصَّا عَلَـى فَأَعِلِـهِ، وَقَالَ: ﴿لا تُزيدُكُ إِلاَّ وَهِنَا انْبِذُهَا عَنْكَ، لَوْ مِتُّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفَلَحْت أَبَدًا».

رَوَى ذَلِكَ ٱخْمَدُ (٤/ ٤٤٥) وَغَيْرُهُ (هَـ: ٣٥٣١)، وَالْإِسْنَادُ حَسَنَّ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: يَحْرُمُ ذَلِكَ.

وَقَالَ: شَبُّهُ النُّبِيُّ ﷺ تَعْلِيقَ التَّميمَةِ بِمَثَابَةِ أَكُلُ التَّرْيَاقُ وَقَوْلُ الشُّعْرِ، وَهُمَا مُحَرَّمَان.

وَقَالَ أَيْضًا: يَجُوزُ جِمْلُ الآخْبَارِ عَلَى اخْتِلافُ حَالَيْنِ، فَنَهَىَ إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ أَنْهَا هِيَ النَّافِعَةُ لَهُ وَاللَّافِعَةُ عَنْـهُ، وَهَـذَا لا يَجُوزُ؛ لآنُ النَّافِعَ هُوَ اللَّهُ.

وَالمَوْضِعُ الَّذِي أَجَازَهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ النَّافِعُ، وَلَعَلُّ هَذَا خَرَجَ عَلَى عَادَةِ الجَاهِلِيَّةِ كَمَا يَعْتَقِدُونَ: أَنَّ الدَّهْرَ يَضُرُّهُمُ قَطْعَ البَاسُور، زَادَ ابْنُ هَانِيع: كَرَاهِيَةُ شَدِيدَةً، وَإِنْ خِيفَ مِنْهُ التَّلَفُ حُرَّم، وَإِن خِيف مِنْ تَرْكِهِ جَازَ.

وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ الْجَوَازَ كَأَكْلَةٍ وَيَطْ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، زَادَ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا: مَعَ ظَنُّ السَّلَامَةِ، وَنَحصُ أَحْمَـدُ عَلَى مَعْنَـاهُ، وَلا بَأْسَ بِكَتْسِهِ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرٍ وَيُسْقَى مِنْهُ مَرِيضٌ وَحَامِلٌ لِمُسْرِ الوَلَدِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ المَوْتِ وَالاسْتِعْدَادُ لَهُ، وَكَذَا عِيَادَةُ المَريض (و).

وَقِيلَ: بَعْدَ أَيَّامٍ، لِخَبَرِ ضَعَيف، وَأَوْجَبَ أَبُو الفَرْجَ وَيَعْضُ العُلَمَاءِ عِيَادَتَهُ، وَالْحَرَادُ مُرَّةً، وَاخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ، وَفِي أَوَاخِر الرُّعَايَةِ: فَوْضُ كِفَايَةٍ، كَوَجْهِ فِي ابْتِدَاء السَّلام، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ: السُّنَّةُ مَرَّةً، وَمَا زَادَ نَافِلَةً.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيّ: قَلَاثَةٌ لَا تُعَادُ، وَلَا يُسَمَّى صَاحِبُهَا مَرِيضًا: الضَّسَرُسُ وَالرَّمَـدُ وَالدُّمُـلُ، وَاحْتَـجُ بِخَـبَرِ صَعِيـف وَوَاهُ النَّجَادُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ الصَّيْرَفِيِّ نَقَلَ عَنْ أَمَامِنَا [رضي الله عنه] أنَّهُ قَالَ لَهُ وَلَدُهُ: يَا أَبْت، إنْ جَارَنَا فُلانًا مَريضٌ، فَمَا نَعُودُهُ؟ فَقَالَ: يَا بُنَيُّ مَا عَادَنَّا فَنَعُودُهُ.

وَيُشْبِهُ هَذَا مَا نَقَلَ عَنْهُ البَّنَاهُ فِي السَّلامِ عَلَى الحُجَّاجِ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي كِتَابِ الْعَزْلَةِ لِلْخَطَّابِيِّ عَنْ مَـالِكِ أَنَّهُ كَانَ يَشْهَدُ الجَنَائِزَ وَيَعُودُ الْمَرْضَ، وَيُعْطِيَ الإِخْوَانَ خَقُوقَهُمْ، فَنَرَكُ وَاحِدًا وَاحِدًا وَاحِدًا حَثَّى تَرَكَهَا كُلُّهَا، وَكَانَ يَقُولُ: لا يَتَهَيَّسُا لِلْمَرْءَ أَنْ يُخْبِرُ بِكُلِّ عُدْرٍ.

وَعَنِ ابْنَ وَهُمْدِ قَالَ: لَا تَعُدُ مَنْ لا يَعُودُكُ، وَلا تَشْهَدُ جَنَارُةَ مَنْ لا يَشْهَدُ جَنَارُتُك، وَلا تُؤَدِّ حَقَّ مَنْ لا يُؤَدِّي حَقَّـك، فَإِنْ عَدَلْتُ عَنْ ذَلِكَ فَأَبْشِرْ بالجَوْرِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُرَادُ بِهِ التَّأْوَيبُ وَالتَّقْوِيمُ دُونَ ٱلْكَافَأَةِ وَالْمُجَازَاةِ.

وَبَعْضُ هَٰذَا مِمَّا يُرَاضِ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ، وَعَنْ أَبِيَ هُرَيْسَةَ مَوْقُوعًا ﴿ فَخَمْسَ تَجِيبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيبِهِ: رَدُّ السَّلامِ، وَتَشْرِيتُ العَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ المريضِ وَاتَبَاعُ الجَنَائِزِ، وَفِي لَفْظِ احْقُ الْمَسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْـسَ، وَفِي لَفْظُ ا وحَقُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِيتًا، وقِيلَ: وَمَا هُنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ إِذَا لَقِيتَه فَسَلَمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْـتَنْصَحَكُ

فقدُّم الكراهة مطلقًا.

وقال في المستوعب: وكره النَّفث في الرُّقي، ولا باس بالنَّفخ.

والظَّاهر: أنَّه أراد ابن القيِّم في الهدي وغيره.

⁼ وقال في آداب الرَّحاية الكبرى: ويكره التُّفل بالرِّيق في الرُّقية والنُّفخ بلا ريقٍ، وقيل في كراهــة النَّفــث فيهـا مــع الرِّيــقُ وعدمــه روايتان. انتهى.

وقال في الأداب الكبرى: وجزم بعض متأخَّري الأصحاب باستحباب النَّفخ والتُّفل؛ لأنَّه إذا قويسَت كيفيَّـة نفس الرَّاقي كنانت الرُّئية أثمَّ تأثيرًا وأقوى فعلاً، وهذا تستعين به الرُّوح الطُّيَّبة والحبيثة فيفعله المؤمن والسَّاحر. انتهى.

فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُهُ، وَإِذَا مَرضَ فَعُدْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبعْهُ،

مُتَفَقَ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٢٤٠، م: ٢١٦٢)، إلا أن البُخَارِيُّ لَمْ يَذْكُرْ لَفُظَ حَدِيثِ السِّتِّ، ولا ذَكرَ فِيهِ النَّصييحَة.

وَعَنْهُ: كَبَيْنَ خُطْبَتَيْ الجُمُعَةِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِلافُهُ باخْتِلافِ النَّاسِ، وَالعَمَلُ بِالقَرَائِنِ وَظَاهِرِ الحَالِ، وَمُرَادُهُمُ فِي الجُمْلَةِ. ويَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ: لا بَأْسَ، طَهُورٌ إنْ شَاءَ اللَّهُ، لِفِعْلِهِ عليه السلام، قَالَ أَحْمَدُ: يَعُودُهُ بُكْرَةً وَعَشِيًّا، وَقَالَ عَسن قُرْبِ وَسَطِ النَّهَارِ: لَيْسَ هَذَا وَقْتَ عِيَادَةٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ إِذًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّرِ: لا بَأْسَ فِي آخِرِ النَّهَارِ، لِلْخَبَرِ.

وَنَصَ ۚ أَخْمَدُ: العِيَادَةُ فِي رَمَضَانَ لَيُلاَّ، قَالَ جَمَاعَةُ: وَيَفِيبُ بِهَا، وَظَاهِرُ إِطْلاق الجَمَاعَةِ خِلافُهُ، وَيَتَوَجُّهُ اخْتِلافُهُ بِاخْتِلافِ النَّاسِ، وَالعَمَلُ بِالْقَرَائِنِ، وَظَاهِرِ الحَالِ، وَمُرَادُهُمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ تُشْبِهُ الزَّيَارَةَ، وَقَدْ كَتَبْت مَــا تَيَسُّرَ فِيهَـا فِـي أَوَاخِرُ الآدَابِ الشُّرْعِيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الصَّيْرَفِيِّ الحَرَّانِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي نَوَادِرِهِ الشُّعْرَ المَشْهُورَ:

إِنَّ العِيَسَادَةَ يَسُومٌ بَيْسَنَ يَوْمَيْسَن لا تُضجِرَلُ عَلِيلاً فِسَي مُسَاءَلَةٍ وَاجْلِسُ بِقَدْرِ فُواقِ بَيْنَ حَلْبَيْن بَلْ سَلْهُ عَسَنْ حَالِهِ وَادْعُ الْإِلَّــةَ لَــهُ

وَكَــانَ ذَاكَ صَلاحًــا لِلْخَلِيلَيْـــن مَنْ زَارَ غِبُّنا أَخَنا دَامَستُ مَوَدُّنَّهُ

وَيُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ بِلا شَكُوَى، وَكَانَ أَحْمَدُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَوْلاً، لِخَبَرِ ابْن مَسْعُودٍ إِذَا كَانَ الشُّكُرُ قَبْـلَ الشَّكُوى فَلَيْسَ

مُتَّفَّقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: يُخْبِرُ بِمَا يَجِدُهُ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ، لا لِقَصْدِ شَكْوَى، وَاخْتَجُ أَحْمَدُ بِقَوْلِهِ عليه السلام لِعَائِشَةَ لَسًا قَالَتُ: وَا رَأْسَاهُ، قَالَ: وَبَلِ أَنَا وَارَأْسَاهُ.

وَاحْتَجُ ابْنُ الْمُبَارَكِ بِقُول ابْن مَسْعُودٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَتُوعَكَ وَعْكًا شَدِيدًا قَالَ أَجَلْ كَمَا يُوعَكُ رَجُلان مِنْكُمْ﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٦٣٥) م: ٢٥٧١).

وَفِي الفُنُونَ: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٢٦] يَدُلُّ عَلَى جَوَاز الامسْتِرَاحَةِ إِلَى نَـوْع مِـنْ الشُّكُوى عِنْدُ إِمْسَاسِ البُلُوى، قال: وَقَطِيرُهُ: ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿مَسَنِيَ الضُّـرُ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وَوْمَا زَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرُ تُعَاوِدِنِي ۗ وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الجَوْزِيِّ فِي الآيَةِ الأُولَى: هَذَا يَدُلُّ عَلَى إَبَاحَةِ إَظْهَـارِ مِثْـلِ هَـذَا الفَـوالِ عِنْدَمَا يَلْحَقُ الإِنْسَانُ مِنْ الْآذَى وَالتَّعْبِ، وَلا يَكُونُ ذَلِكَ شَكْوَى.

وَقَالَ ابْنُ اَلْجَوْزِيِّ: شَكَوْى الْمَرِيضِ مُخْرِجَةً مِنْ التَّوكُلِ، وَقَدْ كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنِينَ الْمَرِيضِ لآنَهُ يُتَرْجِمُ عَنِ الشَّكُوَى، ثُـمُّ احْتَجُّ بِقَوْلِ رَجُلٍ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ [رحمه الله]: كَيْفَ تَجِدُك يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: بِخَيْرٍ فِي عَافِيَةٍ، فَقَالَ لَهُ: حُمِمَـت البَارِحَـة؟ فَقَالَ: إِذَا قُلْت لَكَ: أَنَا فِي عَافِيَةٍ فَحَسْبُك لا تُخْرِجْنِي إِلَى مَا أَكْرُهُ.

وَوَصَفُ المَريض مَا يَجَدُهُ لِلطَّبِيبِ لا يَضُرُّهُ، وَالنُّصُّ المَذْكُورُ لا حُجَّةً لَهُ فِيهِ، إنَّمَا يَـدُلُ عَلَى مَـا قَالَـهُ هُــوَ وَغَـيْرُهُ: إذَا كَانَتْ الْمُصِيبَةُ مِمَّا يُمْكِنُ كِتّْمَانُهَا فَكِينْمَانُهَا مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ الْخَفِيَّةِ، وَلِهَاذَا ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنْ عَمَـلَ القَلْبِ مِنْ النَّوكُ لِ وَخَيْرِهِ وَاجِبٌ بِاتُّفَاقِ الْآئِمَّةِ، وَأَنَّ الصُّبْرَ وَاجِبٌ بِالاتُّفَاقِ.

قَالَ: وَالصَّبْرُ لا تُنَافِيهِ الشَّكُوِّي، قَالَ: وَالصَّبْرُ الجَمِيلُ صَبْرٌ بِغَيْرِ شَكُوَّى إلَى المخلُوقِ، وَالشَّكُوَّى إلَى الحَالِقِ لا تُنَافِيهِ، وَمُرَادُهُ: بَلْ شَكْوَاهُ إِلَى الْخَالِقِ مَطْلُوبَةٌ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِيعِ آخَرَ وَقَدْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي أَنِسِنِ المَرِيـضِ: أَرْجُـو أَنْ لا يَكُـونَ شَكُوَى، وَلَكِنَّهُ اشْتَكُى إِلَى اللَّهِ.

وَاقْتَصَرَ ابْنُ الْجَوْدِيُّ عَلَى قُولِ الزَّجَّاجِ: إِنَّ الصَّبْرَ الْجَمِيلَ لا جَزَعَ فِيهِ وَلا شَكُورَى إِلَى النَّاسِ. وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُف ﴾ [يوسف: ٨٤] بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ شَكَا إِلَى اللَّهِ بِهِ مِنْهُ، وَاخْتَارَهُ الْمِنْ : الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ز): روايتان

الْأَنْبَارِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَالثَّانِي أَنَّهُ أَرَادَ الدُّعَاءَ، فَالمَعْنَى: يَا رَبِّ ارْحَمْ أَسَفِي عَلَى يُوسُف.

وَقَاْلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي قوله تعالَى: ﴿ أَنِّي مَسْنِيَ الضُّرُّ وَٱنْتَ ٱرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، إنْ قِيلَ: أَيْنَ الصَّبْرُ وَهَذَا لَفَظُ الشَّكُورَى؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الشَّكُورَى إِلَى اللَّهِ لا تُنَافِي الصَّبْرَ وَإِنْمَا المَذْمُومُ الشَّكُورَى إِلَى الخَلْقِ، أَلَمِ تَسْمَعْ قَوْلَ يَعْقُوبَ: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَشِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦].

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً: وَكَذَلِكَ مَنْ شَكَا إِلَى النَّاسِ وَهُوَ فِي شَكَوَاهُ رَاضٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَزَعًا، أَلَـمْ تَسْمَعْ «قَوْلُ النَّبِيُ ﷺ لِجِبْرِيلَ فِي مَرْضِهِ أَجِدُنِي مَغْمُومًا وَأَجِدُنِي مَكْرُوبًا» وَقَوْلُهُ: «بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ» هَـذَا سِيَاقُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ. الْجَوْزِيِّ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ (٢١٦٣)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢٤٨٣) وَصَحَّحَهُ، عَنْ خَبَّابِ أَنْهُ قَالَ: وَقَدْ اكْتَوَى فِي بَطْنِهِ سَبْعَ كَيَّاتٍ مَـا أَعْلَمُ أَخَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ مِنْ البَلاءِ مَا لَقِيت، وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَهُ خَبَّابٌ تَسْـلِيَةً لِلْمُؤْمِنِ الْمُصَـابِ لا عَلَى وَجُهِ الشّكَايَةِ، كَمَا قَالُهُ ابْنُ هُبَيْرَةً عَنْ قُولِ أَبِي هُرَيْرَةً عَنْ جُوعِهِ وَرَبْطِهِ الحَجَرَ، تَسْلِيَةً لِلْفَقِيرٍ، وَيُحْسِنُ ظُنَّهُ بِرَبُّهِ.

قَالَ القَاضِي: يَجِبُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: يَنْبَغِي.

ُ وَفِي «الصَّحِيحَيْن» (َخ: ٥٠٤٧، م: ٢٦٧٥): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَا عِنْدَ ظَنَّ عَبْدِي بِي»، وَرَادَ أَحْمَــُدُ: «إِنْ ظَــَنَّ بي خَيْرًا فَلَهُ، وَإِنْ ظَنَّ بِي شَرًّا فَلَهُ».

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى «مَنْ أَحَبُّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبُّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦١٤٢، م: ٢٦٨٢).

قَالَ: يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ العَبْدِ ظَنَّهُ عِنْدَ إِحْسَاسِهِ بِلِقَاءِ اللَّهِ، لِثَلاَّ يَكُرَهُ أَحَدٌ لِقَاءَ اللَّهِ يَوَدُّ أَنْ لَوْ كَانَ الآمْرُ عَلَى خِلاف مَا يَكُرَهُهُ، وَالرَّاجِي المَسْرُورُ يَوَدُّ زِيَادَةَ ثُبُوتِ مَا يَرْجُو خُصُولَهُ وَيَغْلِبُ رَجَاءَهُ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: يَغْلِبُ الخَوْفُ لِحَمْلِهِ عَلَى العَمَلِ وَفَاقًا لِلسَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ الفَصْنَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ وَغَيْرُهُ، وَنَصُّهُ: يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ رَجَاؤُهُ وَخَوْفُهُ وَاحِدًا.

وَادَ فِي رِوَايَةٍ: فَأَيُّهُمَا غَلَّبَ صَاحِبَهُ هَلَكَ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا هُوَ العَدْلُ، وَلِهَذَا مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَالُ الْحَوْفِ أَوْقَعَهُ فِي نَوْعِ مِنْ البَأْسِ وَالقُنُوطِ، إمَّا فِي نَفْسِهِ وَإِمَّا فِي أَمُورِ فِي أَمُورِ النَّاسِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حَالَ الرَّجَاءِ بلا خَوْفِ أُوقَعَهُ فِي نَوْعِ مِنْ الآمْنِ لِمَكْرِ اللَّهِ، إمَّا فِي نَفْسِهِ وَإِمَّا فِي أَمُورِ النَّاسِ، وَالرَّجَاءُ بِحَسَنِ ظَنَّ عَبْدِي بِي، النَّاسِ، وَالرَّجَاءُ بِحَسَبِ رَحْمَةِ اللَّهِ الَّتِي سَبَقَتَ غَضَبَهُ يَجِبُ تَرْجِيجُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ حُسْنِ ظَنَّ عَبْدِي بِي، فَلْيَالُ بِي خَيْرًا» وَأَمَّا الحَوْفُ فَيَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَفْرِيطِ الغَبْدِ وَتَعَدَّيهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَدْلُ لا يَسَاحُدُ إلاَّ بِالذَّنْبِ، وَعِنْدَ الجَنَفَيْةِ: يُعَلِي التَّوْبَةُ وَالوَصِيَّةُ، وَيَذَكُوهُ (و) زَادَ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ: المُحَوَّفُ عَلَيْهِ النَّوْبَةُ وَالوَصِيَّةُ، وَيَدْعُو بِالصَّلاحِ

وَلا بَأْسَ بِوَضْعٍ يَدِهِ عَلَيْهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (كَانَ عليه السلام إذَا عَادَ مَرِيضًا مَسَحَةُ بِيَمِينِهِ وَقَالَ أَذْهِبْ البَاسَ رَبُّ النَّاسِ وَاشْفُ وِوَانْتَ الشَّافِي لا شِفَاءَ إلاَّ شِفَاؤُكِ شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٣٥١)، مَا ٢١٩١).

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٢٣٩) وَأَبِي دَاوُد (٣١٠٦) وَغَيْرِهِمَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ مَرْفُوعٌ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مَرِيضًا لَمْ يَخْضُـرُ أَجَلُـهُ فَيَقُولُ سَنِّعَ مَرَّاتِ: أَسْأَلُ اللَّهَ العَظِيمَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ أَنْ يَشْفِيك، إلاَّ عُوفِيَ» وَفِي الفُنُون: إنْ سَأَلُكَ وَضْعَ يَـدِك عَلَـى رَأْسِهِ لِلتَّشْفَى فَجَدَّدُ تَوْبَةً لَعَلَّهُ يَتَحَقَّقُ ظُنَّهُ فِيك، وَقَبِيحٌ تَعَاطِيْك مَا لَيْسَ لَك، وَإِهْمَالُ هَذَا وَأَمْثَالِهِ يُعْمِي القُلُـوب، ويخمـرُ العُيُوب، ويَعُودُ بالرَّيَاء.

قَالَ: حُكِيَ أَنْ مَسْخَرَةً مِنْ مَسَاخِرِ الْمُلُوكِ رُبِيَ رَاكِبًا بزيٌّ حَسَنِ، فَلَقِيَهُ أَبُو بَكْرِ الشَّبْلِيُّ فَخَدَمَهُ خِدْمَةَ مَنْ ظَـنَّ أَنْـهُ مِـنْ أَنَّـهُ مِـنْ أَنَّ عَيْرٌ مِنْي، أَنْتَ تَأْكُلُ الدُّنْيَــا بِمَـا تُسَــاوِي، وَأَنَــا أَجِلاَّهِ الدُّوْلَةِ، فَتَرَجُّلَ وَقَالَ: أَيْهَا الشَّيْخُ إِنَّمَا أَنَا مَسْخَرَةُ اللَّلِكِ، فَقَالَ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنْي، أَنْتَ تَأْكُلُ الدُّنْيَــا بِمَـا تُسَــاوِي، وَأَنَــا

آكُلُ اللَّنْيَا بالدِّينِ فَانْظُرْ إِلَى هَذَا المَّاجِنِ كَيْف لَمْ يَرْضَ لِنَفْسِهِ أَنْ يُكُرَمَ إِكْرَامًا يَخْسُرُجُ عَـنْ رَثَبَتِهِ حَتَّى كَشَـفَ عَـنْ حَالِـهِ وَصِنَاعَتِهِ، فَلَيْسَ الدُّعَاءُ بَسْطَ الكَفْيْنَ بَلْ تَقْدِيمُ النَّوْبَةِ قَبْلَ السُّؤَال.

سَأَلَ مَرِيضٌ بَعْضَ الصَّلَحَاءِ مَسْحَ يَدِهِ مَوْضِعَ ٱلَّمِهِ، فَوْقَفَ، فَعَاوَدُهُ.

فَقَالَ: اَصْبُورْ حَتَّى أَحَقَّنَ تَوْبَةً لَعَلَّكَ تَنْتَفِعُ بِإِمْرَارِهَا.

وَقَالَ ابْنُ هَبَيْرَةَ فِي قَوْل أَبِي جُحِيْفَةَ: وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ يَدَهُ وَيَمْسَحُونَ بِهَا وُجُوهَهُمْ ﷺ، قَالَ: يَسَدُلُّ عَلَى جَوَاز أَنْ يَمْسَحُ الإِنْسَانُ وَجَهَةَ بِيَدِ العَالِمِ وَمَنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ مِنْ الصَّالِحِينَ، وَكَذَا قَسَالَ غَيْرُهُ، وَرَوَى الخَلاَلُ فِي أَخُلاقَ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيٌّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَنَّهُ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى أَحْمَدَ ثُمَّ مَسَحَهَا عَلَى بَدْنِهِ، فَغَضِبَ غَضَبًا شِندِيدًا، وَجَعَلَ يَنْفُسضُ يَـدُهُ، وَيَقُولُ: عَمَّنْ أَخَذَتُمْ هَذَا؟ وَأَنْكُرُهُ شَدِيدًا.

وَيَأْتِي قَبْلَ بَابِ الدُّفْنِ، مَعَ أَنْ أَحْمَدَ كَانَ كَثِيرًا يُقَبَّلُ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ ويَدَهُ وَلا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، نَقَلَ مُهَنَّا: وَلا يَكْرَهُهُ. وقال عَبْدُ اللَّهِ: لَمْ أَرَهُ يَشْتَهِي أَنْ يُفْعَلَ بهِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مَيْسُوطٌ فِي الآذابِ الشُّرْعِيَّةِ.

وَنِي مُسْلِم (٢٣٢٩): عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةً أَنَّهُ اصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلاةً الأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ،

فَاسْتَقْبَلَهُ وَلَدَانُ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ حَدَّيَ أَحَدِهِم وَاحِدًا وَاحِدًا وَمَسَّحَ خَدِّي؟. • قَالَ الرُّهُ هُيَّيْوَةً: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ السُّنَّة، تَأْنِيسًا، وَلِلْذَكُرُهُ الطَّفَارُ بِلَاك مَا عَاشَ فَيَتَوَحَّمُ عَلَيْهِ، وَخَصَّ الحَدُّ لآنُـهُ أَفْرَبُ

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ السُّنَّةِ، تَأْنِيسًا، وَلِيُذَكَّرُهُ الطَّفْلُ بِذَلِكَ مَا عَاشَ فَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، وَخَصَّ الحَدُّ لآنَــهُ أَقْـرَبُ إِلَى الطُّهَارَةِ فِي حَقِّ الطَّفْلِ.

وَفِي خَبَرِ ضَعِيفٍ: ﴿إِذًا دَخَلْتُمْ عَلَى المَريض فَنَفَّسُوا لَهُ فِي أَجَلِهِ﴾.

وَفِي آخَرَ مِنْ رِوَايَةِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَان عَنْ غُمَرَ وَلَمْ يُدْرِكُهُ مَرْفُوعًا: ﴿سَلُوهُ الدُّعَاءَ فَإِنْ دُعَاءَهُ كَدُعَاءِ المُلائِكَةِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٤٤١) وَغَيْرُهُ.

وَمِنْ الْمَجَبِ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّ سَنَدَهُ صَحِيحٌ، وَتَقْلِيدُ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ لَهُ، وَاسْتَحَبُّهُ الآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْأَمْرَاضُ تَمْحِيصُ الذُّنُوبِ، وَقَالَ لِمَرِيضِ تَمَاثُلَ: يَهْنِيكَ الطَّهُورُ، وَرَوَى جَمَاعَةٌ فِي تَرْجَمَـةِ مُوسَى بُـنِ عُمَيْرِ وَهُوَ كَذَّابٌ عَنِ الحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْآسُودِ عَنْ عُبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا «دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّلَاقَةِ، وَجَصَّنُـوا أَمْوَالْكُـمُ بالزُّكَاةِ، وَأَعِدُوا لِلْبَلاءِ الدُّعَاءَ» وَجَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ يَفْعَلُونَ هَذَا، وَهُو جَسَنٌ، وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ.

َ قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يَكُرُهُ أَنْ يَعُودَ أَجْنَبِيُّ امْرَاةً غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ أَوْ تَعُودَهُ، وَتَعُودُ امْرَأَةً امْرَاةً مِنْ أَقَارِبِهَــا، وَإِنْ كَـانَتْ أَجْنَبِيّةً فَهَلْ يُكُرُهُ؟ يَخْتَدِلُ وَجْهَيْنِ، وَأَطْلَقَ غَيْرُهُ عِيَادَتَهَا، وَيَأْتِي قَـوْلٌ فِي إِذْن زُوْجٍ لِعِيَـادَةٍ نَسِيبٍ، وَرُوِيَ أَنْ امْرَأَةً مِـنْ الرَّمُلَـةِ عَادَتْ بِشُرًا بَبَغْدَادَ، وَأَنْ أَخْمَدَ رَآهَا عِنْدَهُ وَأَعْلَمَهُ بِذَلِكَ وَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهَا تَذَعُو لَنَا، وَدَعَتْ.

وَلِمُسْلِمُ (٢٤٥٤) وَغَيْرِهِ: عَنْ أَنْسٍ: أَنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لِمُمَرَ رضي الله صنهما بَعْدَ وَفَاةِ النّبِيِّ ﷺ انْطَلِقْ بِنَا إِلَــى أُمُّ أَيْمَــنَ نَزُورُهَا كَمَا كَانَ النّبِيُّ ﷺ يَزُورُهَا، وَذَهَبًا إِلَيْهَا.

فَفِيهِ زِيَارَةُ المُرْأَةِ الصَّالِحَةِ وَسَمَاعُ كَلامِهَا.

وَقَالَ البُّنُ سَعْدٍ: عَنْ عُلَّيَّةَ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ البن عُلَيَّةَ: كَانَتْ امْرَاةُ نَبيلَةٌ عَاقِلَةً.

وَكَانَ صَالِحٌ الْمُرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ وُجُوهِ الْبَصْرَةِ وَفُقْهَائِهَا يَدْخُلُونَ عَلَيْهَا، فَتَبْرُرُ وتُحادِثُهُمْ وتُسَائِلُهُمْ.

وَالْأُوْلَى حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ لا يُخَافُ مِنْهَا فِتَنَةٌ كَالْعَجُوزِ، وَكَلامُ الْآصْحَابِ عَلَى خَوْفِهَا جَمْعًا.

(ش): الإمام الشافعي

وَيَأْتِي حُكُمُ الْخَلْوَةِ فِي آخِر العَدَدِ.

وَفِي شَرَّحٍ مُسْلِمٍ: عِيَادَةُ المَريضِ سُنُةٌ بالإِجْمَاعِ، كَذَا قَالَ، وَسَوَاءٌ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُهُ وَمَـنْ لا يَعْرِفُهُ وَالقَرِيبُ وَالآجَنَبِيُّ؛ وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي الآوكَدِ وَالآفْضَلِ مِنْهُمَا.

كَذَا قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ القَريبَ أَوْلَى.

فُصلُ

مَنْ جَهَرَ بِمَعْصِيَةِ مُطْلَقًا مَعَ بَقَاءِ إسلامِهِ فَهَلْ يُسَنُّ هَجْرُهُ أَمْ يَجِبُ إِنْ ارْتَدَعَ أَمْ مُطْلَقًا إِلَّا مِنْ السُّلامِ، أَمْ تَسركُ السُّلامِ

فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَيُكْرَهُ لِبَقِيَّةِ النَّاسَ؟ فِيهِ أُوْجُهُ (م ٨)(١)

وَفِي تَحْرِيم السَّلام عَلَى مُبْتَدِع غَيْرِ مُخَاصِم رِوَايَتَان (م ٩)(٢).

وَيَعِي تَحْرِيْمِ السَّارَمِ عَلَى سَبِينَ عَيْرِ حَدَّمَ الْمُنْدَعِّقَ وَحَرَّمَهَا فِي النَّوَادِر وَعَنْهُ: لا يُعَادُ النَّاعِيَةُ، وَاعْتَبَرَ شَيْخُنَا المَصْلَحَةَ فِي وَرَّالًا الْمَالُحَةَ فِي وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ اللَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَهَرَ بِالبِدْعَةِ دَعَا إِلَيْهَا أَمْ لا أَوْ أَسَرَّهَا، وَظَاهِرُ بَعْضِهَا: وَالْمُعْصِيَّةُ، نَقَسَلُ أَبُسُو دَاوُدُ فِي الرَّجُلِ يَمشِي مَعَ الْمُبْتَدِعِ: لا يُكَلِّمُهُ.

وَنَقَلَ عَيْرُهُ: إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْمُتَدِعِ فَهُوَ يُحِبُّهُ.

وَتَقَلَ الفَصْلُ: إِذَا عَرَفْت مِنْ أَحَدٍ نِفَاقًا فَلا تُكَلِّمُهُ لآنَ النَّبِيُّ ﷺ خَافَ عَلَى النَّلاثَةِ الَّذِيسَ خُلِّفُوا فَـأَمَرَ النَّـاسَ أَنْ لا

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ: نَهَى النَّبِيُّ -عليه السلام-، فَكَذَا كُلُّ مَنْ خِفْنَا عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إِنَّهُ اتُّهُمَهُمْ بِالنَّفَاقَ، فَكَذَا مَنْ أَتُّهُمَ بِالكُفْرِ لا بَأْسَ بِتَرَاكِ كَلامِهِ.

وَعَنْهُ: إِنَّهُ أَخَذَ بِحَدَيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةً الْإِفْكِ، ۚ وَإِنَّهُ عليهَ السلام تَرَكَ كَلامَهَا وَالسَّسلامَ عَلَيْهَا ۖ حِينَ ذُكِرَ مَا ذُكِرَ "،

(١) (مسألة - ٨): قوله: (من جهر بمعصية مطلقًا مع بقاء إسلامه فهل يسنُّ هجره أم يجب إن ارتدع، أم مطلقًا إلا مسن السَّلام، أم ترك السُّلام فرض كفايةٍ ويكره من بقيَّة النَّاس؟ فيه أوجهٌ). انتهى.

أحدها: يسنُّ هجره، أوماً إليه في رواية حنبل، وقال: لا يأثم إن جفاه حتَّى يرجع، وقدَّمه المصنِّف في الآداب الكبرى والوسطى. وفي آداب ابن عبد القويِّ فقال: وهجران منَّ أبدى المعاصي سنةً.

وقال في الآداب: وظاهر ما نقل عن أحمد ترك الكلام والسُّلام مطلقًا، وظاهره الوجوب، فإنَّه قال: إذا عرفت من أحدٍ نفاقًــا فـلا تكلُّمه؛ لأنَّ النِّيُّ ﷺ خاف على الثُّلاثة الَّذين خلَّفوا، فأمر النَّاس أن لا يكلُّموهم.

وظاهر رواية مثنّى وغيره إباحة الهجر وترك الكلام والسُّلام لخوف المعصية، ورواية الميمونيّ تدلُّ على وجوبه، وكلام الأصحاب أو صريحه في النشوز على تحريمه.

وأطال في الآداب الكلام في هذا وغيره، وذكر دليل كلِّ قول من الأقوال الَّتي ذكرها المصنَّف.

وقال في مكان آخر: قال أحمد في مكان آخر: يجب هجر من كفر أو فسق ببدعةٍ أو دعا إلى بدعــةٍ مضلَّـةٍ أو مفسِّـقةٍ، وقيــل: يجــب

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وقطع به ابن عقيل في معتقده قال: ليكون ذلك كسرًا أو استصلاحًا.

وقال ابن حامدٍ: يجب على العالم، ومن لا يحتاج إلى خلطتهم لنفع المسلمين.

وقال ابن تميم: وهجران أهل البدع كافرهم وفاسقهم والمتظاهرين بالمعاصي وترك السُّــــلام عليهـــم فــرض كفايــة، مكــروة لـــــاثر

وقال القاضي أبو الحسين في التَّمام: لا تختلف الرَّواية في وجوب هجران أهل البدع وفسَّاق الملَّة.

وقال في الآداب: أطلق كما ترى، وظاهره أنَّه لا فرق بين الجاهر وغيره في المبتدع والفاسق.

وقال القاضي في الأمر بالمعروف: لا فرق بين ذي الرَّحم والأجنبيِّ إذا كان الحق لله، وإن كان لآدمي كــالقذف والسـب والغيبـة، فإن كان فاعل ذلك من أقاربه وأرحامه لم يجز هجره وإن كان غيره فهل يجوز؟ على روايتين، وقال ولده أبو الحسين أيضًا.

قال في الآداب: وكلام أكثر الأصحاب يقتضي أنَّه لا فرق، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في مواضع، وهو أولى. انتهى. قلت: وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي تحريم السُّلام على مبتدع غير مخاصم روايتان). انتهى. قال ابن تميم: ترك السُّلام على أهل البدع فرض كفَّايةٍ، ومكروة لسَّائرَ النَّاس، وقيل: لا يسلُّم أحدٌ على فاسق معلن، ولا مبتــدع

> معلن داعية، ولا يهجر مسلمًا مستورًا غيرهما من السُّلام، فوق ثلاثة آيَّام، ذكره في الأداب. قلت: وظاهر ما قدَّمه في الآداب عدم التَّحريم، وهذه المسألة شبيهةً بالَّتِي قبلها.

> > وذكر المصنّف في كتابه كلام ابن حامدٍ وغيره.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَوْ صَرِيحُهُ فِي النَّشُوزِ تَحْرِيمُ الْمَجْرِ بِخَوْفِ الْمَعْصِيَّةِ، وَتَحْرِيمُهُ عَلَى روَايَةِ الْمَيْمُونِيُّ ضَعِيفٌ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: إِذَا غُلِمَ مِنْ الرَّجُلِ أَلَٰهُ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَمْ يَأْثُمْ إِنْ هُوَ جَفَاهُ حَتَّىَ يَرْجِعَ، وَإِلاَّ كَيْفَ يَبِينُ لِلرَّجُلِ مَا هُــوَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَرَ مُنْكَرًا عَلَيْهِ، وَلا جَفْوَةً مِنْ صَدِيقٍ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: يَكُونُ فِي سَقْفِ البَيْتِ الذُّهِّبُ يُجَانَبُ صَاحِبُهُ] يُجْفَى صَاحِبُهُ.

وَلَمَلُهُ أَرَادَ تُرِّكُ اللَّطْفُ لَا تُرْكُ الكَلامِ؛ لآنُ حَنْبُلاَ نَقُلَ: لَيْسَ لِمَنْ قَارَفَ شَيْئًا مِنْ الفَوَاحِشِ حُرْمَةٌ وَلا صِلَةٌ إِذَا كَانَ مُعْلِنًا، وَهَذَا مَعْنَى كَلامِ الحَلاقِ الكَلاقِ الشَّيْخِ مُعْلِنًا، وَهَذَا مَعْنَى كَلامِ الحَلاقِ مَعَ وَعَيْرُهُ: إِنْ مَنْ أُسِرَ بِمَعْصِيَةٍ لا يُهْجَرُ مَعَ إَطْلاقِهِم وَإِشْلاقِ الشَّيْخِ وَغَيْرُهِ هَجْرَ أَهْلِ البَدَعِ وَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ، مَعَ أَنَّ القَاضِيَ ذَكَرَ مَا رَوَاهُ الخَلاَّلُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً ضَحِكَ فِي جنَازَةٍ وَغَيْرُهِ هَجْرَ أَهْلِ البَّسَنَةَ وَالآشُهُرَ، فَمَا يُكَلَّمُهَا، وَعَنْ أَنْ العَامِي خَيْطًا مِنْ الحُمْنَ : لَوْ مِتُ وَهَذَا عَلَيْكَ لَمْ أُصَلَّ عَلَيْك.

وَعَنْ سَمُرَةً أَنَّهُ قَيْلَ لَهُ: أَكُلَ ابْنُك طَعَامًا كَادَ يَقْتُلُهُ، قَالَ: لَوْ مَاتَ مَا صَلَّيْت عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ وَالآصْحَابِ فِي

البدْعَةِ: سُوَاءٌ كُفَرَ بِهَا أَمْ لا.

َ وَقَالَ صَاحِبُ ٱلْمُحَرَّرِ: لآنَ الذَّمِّيُ تَجُوزُ إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ وَتُرَدُّ التَّحِيَّةُ عَلَيْهِ إِذَا سَلَمَ وَيَجُوزُ قَصْلُهُ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، فَجَــازَتْ عِيَادَتُهُ وَتَغَزِيَّتُهُ كَالْمُسْلِمِ.

وَعَكْسُهُ مَنْ حُكِمَ بِكُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، لِوُجُوبِ هَجْرِهِ، قَالَ القَاضِي: وَلَمْ نَهْجُسِرْ أَهْلَ الذَّمَّةِ لآنَّـا عَقَدَنَاهَـا مَمَهُـمْ لِمَصْلَحَتِنَا بَاخْذِ الجَزْيَةِ؛ وَلاَ أَهْلَ الحَرْبِ، لِلضَّرْرِ بَتْرَكُ البَيْع وَالشَّرَاه، وَأَمَّا المُرْتَدُونَ فَهِنَ الصَّحَابَـةَ بَـايَنُوهُمْ بِالقِتَـال، وَأَيُّ هَجْرٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا؟ وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ فِي أُصُولِهِ: الْمُبْتَدِعُ الْمُدَّعِي لِلسَّنَّةِ هَلْ يَجبُ هَجْرُهُ وَمُبَاعَدَتُهُ؟ نَقَلَ عَلِيُّ بَنُ سَعِيدٍ فِـي المُرْجِي يَدْعُو إِلَى طَعَامِهِ أَوْ أَدْعُوهُ؟ قَالَ: تَدْعُوهُ وَتُجْيَبُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ دَاعِيَةً أَوْ رَأْسًا فِيهِمْ.

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: أَهْلُ البِدَعِ لا يُعَادُونَ (و م) وَلا تُشْهَدُ لَهُمْ جَنَازَةٌ (و م) وَنَقَلَ حَرْبٌ: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يُخَالَطَ أَهْـلُ البِدَع، وَرَدُّ الخَطَّابُ أَبُو ثَابِتٍ سَلامَ جَهْمِيِّ، فَقَالَ أَحْمَدُ: تَرُدُّ عَلَى كَافِرٍ؟ فَقُلْت: أَلَيْـسَ تَـرُدُُ عَلَى الْيَهُـودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ؟ فَقَالَ: اليَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ قَدْ تَبَيْنَ أَمْرُهُمَا.

قَالَ ابْنُ حَامِدِ: فَمَذْهَبُهُ فِي أَهْلِ البِدَعِ إِنْ كَانَ دَاعِيَةٌ مُشْتَهِرًا بِهِ فَلا يُعَادُ، وَلا يُسَلَّمُ عَلَيْهِ، وَلا يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلا يُجَابُ إِلَى طَعَامٍ وَلا دَعْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ التَّقِيَّةُ بِلا إِظْهَارٍ فَعَلَى وَجْهَيْنِ: الجَوَازُ، والمَنْعُ أَيْضًا، بِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ إِمَامَتِهِ، كَـذَا قـالَ [بِنَـاءِ عَلَى إِمَامَته].

وَعَنْهُ: لا، وَيَأْتِي ذَلِكَ.

قال: وَأَيْنَ مَنْغَنَّا: فَبَايَعَهُ وَلا يَعْلَمُ؟ فَظَهَرَ مِنْ كَلامِهِ أَنْهُ تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ بِالرَّبْحِ لآنَّـهُ لَـمْ يَقْـدُمْ عَلَى مَحْظُـور يَعْلَمُهُ فَعَفِّي عَنْهُ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجُهُ أَنْ ظَاهِرَ المَذْهَبِ إِنْ لَمْ يَصِحُّ رَدُّ الرَّبْحَ إِلَى المَالِكِ، فَإِنْ تَعَدُّرَ تَصَدُّقَ بِهِ: وَظَاهِرُ كَـلامٍ أَحْمَـدَ المَذْكُور: وُجُوبًا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمكِنْ أَنْ يَسْتَرِدُهُ فَيْتَوَجَّهُ فِيهِ، كَمَنْ بِيَاهِ رَهْنُ أَيسَ مِنْ رَبُّهِ.

وَقَالَ الحَطَّابُ ٱبُو ثَابِتِ لآحْمَدَ: أَشْتَرِيَ دَقِيقًا لآبِي سُلَيْمَانُ الجُوزَجَانِيُّ؟ قَالَ: َمَا يَحِلُ لَك أَنْ تَشْتَرِيَ دَقِيقًا لِرَجُلٍ يَـرُدُ أَحَادِيثَ رَسُول اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ الحَلاَّلُ فِي العِلْمِ. قَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَأَمًّا مُنَاكَحَتُهُمْ فَتَحْرُمُ قَوْلاَ وَاحِدًا، وَيَسْتَوِي أَهْلُ النَّقِيَّةِ وَالْمَجَادَلَةِ وَعِلْمُهُ بِهِ وَعَدَسُهُ؛ لأَنْهُ أَفْـوَى، كَـٰذَا قَالَ، وَلا وَجْهَ لِلْمَنْعِ مَعَ تَخْرِيجِهِ عَلَى إِمَامَتِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي بَيْعِ وَنِكَاحِ مَنْ كَفُرْنَاهُ كَمُوْتَدُ إِنْ دَعَا إِلَيْهَا أَوْ مُطْلَقُــا، وَإِلاَّ جَـازَ، وَسَيَأْتِي فِي إِرْثِ أَهْلَ الْمِلْلِ.

قَيْلَ لَآخُمَدُ: آخُذُ عَلَى ابْنِ الجَهْمِيُ؟ قَالَ: كُمْ لَهُ؟ قُلْت: ابْنُ سَبْعِ أَوْ ابْنُ ثَمَان، قَالَ: لا تَأْخُذُ عَلَيْهِ وَلا تُلَقَّنُهُ لِتُسَالِلًا اللَّهَ يَهْدِيه عَلَى يَدِهِ وَيَنْشِئُهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، ﴿ وَلا تَنزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَخْرَى ﴾ الآب به، ويَتُوجُهُ: يَأْخُذُ عَلَيْهِ وَيُلَقَنَهُ، لَعَلُ اللَّهَ يَهْدِيه عَلَى يَدِهِ وَيَنْشِئُهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، ﴿ وَلا تَنزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَخْرَى ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِي ۚ أَبُو مُحَمَّدِ البَرْبَهَارِيُّ مِنْ مُتَقَدَّمِي أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ مُسَرِّحِ السُّنَةِ: وَإِذَا رَأَيْتِ الرَّجُلَ رَدِيءَ الطَّرِيقِ وَالمَذْهَبِ، فَاصِحْبُهُ وَاجْلِسْ مَصَهُ، فَإِنَّكَ لَيْسَ تَصُرُكُ الطَّرِيقِ وَالمَذْهَبِ، فَاصِدْبُهُ وَأَجْلِسْ مَعَهُ، وَلا تَسْمَعْ كَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ كَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ كَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ كَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ فِي طَرِيقِ، فَلا تَجْلِسْ مَعَهُ، وَلا تَسْمَعْ كَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ مَلَامَهُ، وَلا تَسْمَعْ عَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ عَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ عَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ عَلامَهُ، وَلا تَسْمَعْ عَلَيْهِ فَعَلِي طَرِيقِ، فَإِنْ لَا آمَنَ أَنْ تَسْتَحْلِي طَرِيقَةٍ فَتَهْلِكَ مَعَهُ.

وَقَالَ [الإمَامُ] أَحْمَدُ فِي رسَالَتِه إِلَى مُسَدُّدٍ: وَلا تُشَاوِرْ أَهْلَ البِدَع فِي دِينِك، وَلا تُرَافِقُهُ فِي سَفَرك.

وَقَالَ أَبُو َ الفَرَجِ الشَّيرَازِيُّ فِي كِتَابِ التَّبْصِرَةِ لَهُ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبُلِ رضي الله عنه: إذَا رَّأَيْت أَلشَّابٌ أَوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فَارَجُهُ، وَإِذَا رَأَيْته مَعَ أَصْحَابِ البدَع فَأَيْاسْ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّابِّ عَلَى أَوَّل نَشُوفِهِ.

وَرَوَى أَبُو الحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَاتَ مِنْ حَدِيثِ الطَّبَرَانِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: قُبُـورُ أَهْـلِ السُّنَّةِ مِـنْ أَهْلِ الكَبَاثِرِ رَوْضَةً، وَتَّبُورُ أَهْلِ البِدَعِ مِنَ الرَّنَادِقَةِ حُفْرَةً، فُسَّاقُ أَهْلِ السُنَّةِ أُولِيَاءُ اللَّهِ، وَرُهَّادُ أَهْلِ البِدَعِ أَعْدَاءُ اللَّهِ.

وقَالَ أُخْمَدُ عَنِ الْحَارِثِ الْمُحَاسِيِّيُّ: ذَاكَ جَالَسَهُ المُغَازِلِيُّ وَيَعْقُوبُ وَفُلاَلُ، فَسَاخُرَجَهُمْ إِلَى وَأَي جَهَمْم فَهَلَكُواْ بِسَبَبِهِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَزُوي الحَدِيثَ وَهُوَ سَاكِنَّ خَاشِعٌ مِنْ قِصْتِهِ، فَغَضِب آبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَجَعُل يَحْكِي: وَلاَ يَصْدَلُ خُشُوعَهُ وَلِينُهُ، وَيَقُولُ: لا تَغْتَرُوا بنكس رَأْسِهِ فَإِنَّهُ رَجُلُ سُوء لا يَعْرِفُهُ إِلاَّ مَنْ قَذ خَبَرُهُ، لا تُكَلِّمُهُ، وَلا كَوَامَةً لَهُ.

فصل

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُوَجُّهُ الْمُحْتَضَرُ عَلَى جَنْبِهِ الْآيْمَنِ، نَقَلَهُ الْآكِثُورُ (و).

وَعَنْهُ: مُسْتَلْقِيًا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: سَوَاةً، وَزَادَ جَمَاعَةً عَلَى الثَّانِيَةِ: يُرْفَعُ رَأْسُهُ قَلِيلاً لِيَصِيرَ وَجُهُهُ إِلَى القِبْلَةِ دُونَ السَّمَاء، وَاسْتَحَبَّ الشَّيْخُ تَطْهِـيرَ ثِيَابِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ؛ لآنَ أَبَا سَعِيدٍ لَمَّا حَضَرَهُ المَوْتُ دَعَا بِثِيَابٍ جُدُدٍ فَلَبِسَهَا ثُمُّ قَالَ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «المَّبْتُ يُبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ النِّتِي يَمُوتُ فِيهَا».

رُوَّاهُ أَيُوُّ دَاوُد (٣١١٤).

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: أَنْ بَعْضَ الْمُلَمَاء قَالَ: الْمَرَادُ بِثِيَابِهِ عَمَلُهُ، قَالَ: وَاسْتَدَلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهُرُ ﴾ [المدثر: ٤]، يُويِّدُهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلُهُ الْآكَثُرُ، وَيَنْبَغِي الْ يَشْتَغِلَ بَنْفُسِهِ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى اللَّهِ فِي مَنْ يُحِبُّهُ مِنْ وَلَدٍ وَغَيْرِهِ، وَيُوصِي الْأَرْجَحَ فِي نَظْرِهِ بِهِمْ، وَقَدْ قَالَ فِي الفُنُونِ: إِنْ حَدَّتُتُكَ نَفْسُكَ بِوَفَاء أَلْبَاء الزَّبَان فَقَدْ كَذَبَتْكِ الْجَدِيثَ، هَذَا سَيِّدُ البَشَي مَاتَ وَحُقُوتُهُ عَلَى الْجَرْقِ بِهِ الفُنُونِ: إِنْ حَدَّتُتُكَ نَفْسُكَ بِوَفَاء أَلْبَاء الزَّبَان فَقَدْ كَذَبَتْكِ الْجَدِيثَ، هَذَا سَيْدُ البَشْدِ مَاتَ وَحُقُوتُهُ عَلَى الْجُرَا اللهُ الْوَدَّةُ فِي الفُرْبَى ﴾ [الشورى: ٣٣]، عَلَى الْخَرْق بِهِ الذَّلِيلُ، فَقَطَعُوا رَحِمَهُ، وَظُلُّ أَوْلادُهُ بَيْنَهُمْ بَيْنَ أُسِيرٍ وَقَيْلٍ، وَأَصْحَابُهُ قَتْلَى، عُمَرُ فِي المُسْجِدِ، وَعُذَا مَعْ إِسْدَاء الفَصَائِل وَإِقَامَةِ الْعَدُلُ وَالزُهْدِ، أَطْلُبْ لِخَلَقِك مَنْ كَانَ لِسَلَفِك.

ويُسنتَخْبُ أَنْ يُنَدًى حَلْقُهُ، وَأَنْ يُلَقُّنَ: ۚ وَلاَ إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ» ۚ لاَّنْ إِقْرَارُهُ بِهَا إِفْرَارُهُ بِهَا إِفْرَارُهُ بِهَا الْخَوْرَى، وَيَتَوَجُهُ اخْتِمَالُ كَمَا ذَكَرَ جَمَاعَةً مِنْ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِيئِةِ: يُلَقُنُ الشَّهَادَتَيْنِ؛ لاَنْ الثَّائِيَةَ تَبَعْ، فَلِهَذَا اقْتَصَرَ فِي الْحَبَرِ عَلَى الأُولَى، وَيُلَقُنُ مَرَّةً، نَقَلَهُ مُهُنَّا وَآبُو طَالِبِ (و) وَاخْتَارَ الآكْفُرُ ثَلاثًا، وَلا يُزَادُ، فَإِنْ تَكَلَّمَ أُعِيدَ بِرِفْقٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي: يُكُرَهُ التَّلْقِينُ مِنْ الوَرَثَةِ بِـلا عُـذْرٍ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ الفَاتِحَةُ، وَيَس، نَصُّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: وَتَبَارَكَ، وَكَرِهَ مَالِكٌ قِرَاءَةً القُرْآن عِنْدُهُ، وَكَرِهَهَا الحَنْفِيَّةُ بَعْدَ مَوْتِهِ حَتَّى يُغَسُّلَ.

وَإِذَا مَاتَ أُسْتُحِبُ أَنْ يُغْمِضَهُ (و) لِلْخَبَرِ، لِتَلاَّ يَقْبُحَ مَنْظَرُهُ، وَقَوْلُ: البسم اللهِ وَعَلَسَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ا نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُغْمِضُ الرَّجُلُ ذَاتَ مَحْرَمٍ وتُغْمِضُهُ، قَالَ أَحْمَسَهُ: يُكْرَهُ أَنْ يُغْمِضِهُ جُنَّبٍ أَوْ حَالِضَ أَوْ يَقْرَبَاهُ وَيَشُدُ لَحَيْهِ، وَيُلَيِّنُ مَفَاصِلَهُ، وَيَنْزِعُ ثِيَابَهُ، وَيُسَجَّبه بِفُوْبٍ (وِ) وَيَجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدَةً أَوْ طِينًا وَنَحْوَهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَهَذَا لاَ يُتُصَوِّرُ إلاَّ وَهُوَ عَلَى ظَهْرِهِ، قَالَ: فَيَجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ شَيءٌ عَـالٍ لِيَحْصُــلَ مُسْتَقْبِلاَ بِوَجْهِـهِ

قَالَ الْآصْحَابُ: وَيُسْتَحَبُ أَنْ يُسْرِعَ فِي تَجْهِيزِهِ، مَعَ أَنْهُمْ اخْتَجُوا بِقَوْلِهِ عليه السلام ﴿لا يَنْبَنِي لِجِيفَةِ مُسْلِمِ أَنْ تُخْبَسَ بَيْنَ ظُهْرَانَىٰ أَهْلِهِ،

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٩).

وَسَبَقَ أَنْ: لَا يَنْبَغِي، لِلتَّحْرِيم، وَاحْتَجُّ بَعْضُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ الشَّارِع، كَقَوْلِهِ عليه السلام فِي الحَرِيرِ ﴿لَا يَنْبَغِي هَـٰذَا لِلْمُنَّقِينَ﴾ وَيُسْرِعُ فِي قَضَاء دَيْنِهِ وَالْمَرَادُ وَاللَّهُ أَطْلَمُ يَجِبُ وَوَصِيْتُهُ، ويَنْتَظِرُ مَا لَمْ يُخَفُّ عَلَيْهِ أَوْ يَشْقُ جَمَّعٌ بِقُرْبِ، نَصَّ عَلَيْهِ ﴿ وَمَعَنَّا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ وَاللَّهُ أَطْلَمُ يَجِبُ وَوَصِيْتُهُ، ويَنْتَظِرُ مَا لَمْ يُخْفُ عَلَيْهِ أَوْ يَشْقُ جَمَّعٌ بِقُرْبِ، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ) وَأَطْلَقَ تَعْجِيلَهُ فِي رِوَايَةٍ.

وَفِي الانْتِظَارُ لِوَلِيِّ وَجْهَانِ (م ١٠)^(١).

وَيُنْتَظَرُ فِي مَوْتِ الفَجْأَةِ حَتَّى يُعْلَمَ مَوْتُهُ، بانْخِسَافِ صُدْغَيْهِ، وَمَيْل أَنْفِهِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَانْفِصَالُ كَفَّيْهِ، وَارْتِخَاء رجْلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَوْمَان، مَا لَمْ يُخَفُّ عَلَيْهِ، قَالَ الاَجُرِّيُّ فِيمَنْ مَاتَ عَشْيَّةً: وَيُكْرَهُ تَرَكُهُ فِي بَيْتِ وَحْلَهُ.

قَالَ النَّخَعِيُّ: كَانُوا لا يَدَعُونَهُ فِي بَيْتٍ وَحْدَهُ، يَقُولُونَ: يَتَلاعَبُ بهِ الشَّيْطَانُ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿الْمُؤْمِنُ بَمُوتُ بِعَرَقَ الْجَبِينِ﴾.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٥٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (٤٥٢)، وَالتَّرْمِذَيُّ (٩٨٢) وَحَسَّنَهُ، مِنْ حَلِيثِ بُرَيْدَةَ.

وَلا يُسْتَحَبُّ النَّعٰيُ وَهُوَ النَّدَاءُ بِمَوْتِهِ (م) بَلْ يُكُرَّهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ): لا يُعْجِبني. وَعَنْهُ: يُكُرَهُ إعْلامُ غَيْر قَريبٍ أَوْ صَلِيق.

وَنَقُلَ حَنبَلُ: أَوْ جَارٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَهْلِ دَيْنٍ، وَيَتَوَجَّهُ اسْتِحْبَابُهُ، وَلَمَلُهُ الْمَرَادُ، لإهلامِهِ عليه الصلاة والسلام أصْحَابَهُ بالنَّجَاشِيِّ. وَقَوْلِهِ عليه الصلاة والسلام: «عَنِ الَّذِي يَقُمُّ المَسْجِدَ أَيْ يَكْنُسُهُ أَفْسلا كُنْتُـمْ آذَنْتُمُونِي؟»؛ أيْ: أَعْلَمَتْمُونِي، وَلا يَـلْزَمُ إغلامُ قريبٍ.

وَلا بَاْسَ بِتَقْبِيلِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَوْ بَعْدَ تَكُفِينِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَلاَّحْمَدَ (اللهِ عَنْ عَلَيْتُهُ قَالَتْ: إِنْ أَبَا بَكُو لَمَّا حَضْرُته الوَفَاةُ قَالَ: أَيُّ يَوْم هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمَ الاثْنَيْنِ قَالَ: فَالِنْ مِتُ مِنْ لَيْلَتِي فَلا تَنْتَظِرُوا مِي الغَدَ، فَإِنْ أَحَبُ الآيَّامِ وَاللَّيَالِي إِلَيْ أَقْرَبُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَمَاتَ مِنْ لَيْلَةِ النَّلانَاعِ رضي الله

والوجه الثَّاني: لا ينتظر.

فهذه عشر مسأئل.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ١٠): قوله في سرعة تجهيزه: (وينتظر ما لم يخف عليه جمٌّ بقرب، نصٌّ عليه، وفي الانتظار لولي وجهان). انتهى. أحدها: لا بأس أن ينتظر وليُّه، وهو الصَّحيح.

جزم به ابن تميم وابن عبد القويِّ في مجمع البحرين، والظَّاهر أنَّهما تابعا المجد في شرحه على ذلك.

قال في الرَّعاية الكبرى: ويجوز التَّانِّي قدر ما يجتمع له النَّاس من أقاربه وأصحابه وغيرهم، ما لم يشقُّ عليهم أو يخف عليه الفســاد

باب غُسُلُ الْيُت

غُسْلُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ (و) بِمَاءٍ طَهُورِ (م ر) مَرَّةٌ وَاحِدَةً (و) وَيُغتَبَرُ كَوْنُ الغَاسِلِ مُسْلِمًا، فَلاَ يَصِبحُ غُسْلُ كَـافِو لِمُسْلِمَ (هـ م ق) إنْ أَعْتُبرَتْ لَهُ النَّيَّةُ وَإِلَّا صَحُّ ا

وَعَنْهُ: وَلا نَاقِبًا لِمُسْلِم نَوَاهُ المُستَنِيبُ، وَالْمَرَادُ: وَإِنْ صَحَّ يَنْبَغِي أَنْ لا يُمَكَّنَ؛ لآنُ البَهُ ودِي ُلَمَّا أَسْلَمَ عِنْدَ مَوْتِهِ.

قَالَ عليه الصلاة والسَّلام: «لُوا أَخَاكُمْ» وَيُعْتَبَرُ العَقْلُ (و) وَلا يُكْرَهُ كُونُهُ جُنَّبًا أَوْ حَائِضًا (و هـ ش).

وَعَنْهُ: بَلَى، وَعَنْهُ فِي الحَافِضِ: لا يُعْجبنِي، وَالجُنْبُ أَيْسُو، لا العَكْسُ (م).

وَقِيلَ: مِثْلُهُمَا الْمُحْدِثُ (خ) وَيُغْسَلُ جَلالٌ مُحْرِمًا وَعَكْسُهُ (و) قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: الْأَفْضَلُ ثِقَةً عَارِفَ بِأَحْكَامٍ

وَقَالَ أَبُو المُعَالِي: يَجبُ، نَقُلُ حَنْبَلُ: لا يَنْبَغِي إلاَّ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: تُعْتَبُرُ الْمُعْرِفَةُ.

وَقِيلَ: العَدَالَةُ.

وَفِي مُمَيَّزُ رَوَايَتَانَ كَأَذَانِهِ (م ١)(١).

فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مِنْ الْمَلائِكَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الآكثُو وَفِي الانتِصَارِ: يَكْفِي إِنْ عَلِمَ، وَكَذَا فِي تَعْلِيقِ القَاضِي، وَاخْتَجُّ بِغُسْلِهِمْ لِحَنْظَلَةَ، وَبِغُسْلِهِمْ لاَدَمَ عليه السلام، وَلَمْ تَأْمُرُ اللَّلائِكَةُ وَلَدَهُ بِإِعَادَةِ غُسْلِهِ وَبِالْ «سَعْدًا لَمَّا صَاتَ أَسْرَعَ عليه

(١) تنبيه: قوله: (ويعتبر كون الغاسل مسلمًا فلا يصحُ غسل كافر لمسلم إن اعتبرت له النّيّة وإلاَّ صحُّ). انتهى. الظّاهر: أنّ هنا نقصًا فإنّ الكلام الثّاني، وهو قوله: (فلا يصحُّ غسل كافر لمسلم إن اعتبرت له النّيّة وإلاَّ صحُّ) تخريبجُ للمجد في شرحه و المنصوص عن الإمام أحمد أنَّه لا يغسُّله مطلقًا كما قال المجد في شرحه وابن تميم وابن حمدان وابن عبد القويِّ وغيرهم. وبعضهم حكى وجهًا بالصُّحَّة إذا لم نعتبر النَّيَّة والمجد ذكر تخريجًا، واللَّه أعلم.

لكن قال في المغني والشَّرح: فإن كانت الزُّوجة ذمَّيَّةٌ فليس لهـا غســل زوجهـا؛ لأنَّ الكـافر لا يغسُّـل المسـلم لأنَّ النَّيَّة واجبـةٌ في

والكافر ليس من أهلها، وقالا بعد ذلك: ولا يصحُّ غسل الكافر المسلم؛ لأنَّه عبادةٌ وليس من أهلها؛ ولأنَّ الكافر نجسٌ، فلا يطهّر غسله المسلم. انتهى: فأزالا الإيهام الَّذي في الكلام الأوَّل.

(۲) (مسألة - ۱): قوله: (وفي مميّز روايتان كأذانه).

يعنى هل يجزئ غسله للميِّت أم لا:

أحدهما: يصحُ ويجزئ، وهو الصّحيح.

جزم به في المغني، فقال: إذا غسّل الصّبيُّ العاقل النّيت صحَّ غسله، صغيرًا كان أو كبيرًا؛ لأنَّ طهارته تصحُّ، فصحَّ أن يطهّ ر غيره كالكبير. انتهى.

قال ابن تميم وصاحب الفائق: ويجوز من مميّز في أصحُ الوجهين، وصحَّحه النّاظم.

قال في القواعد الأصوليَّة: والصَّحيح السُّقوطُ.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى ومجمع البحرين والزُّركشيُّ وغيرهم.

قال في الرَّعاية الصُّغرى: ويكره أن يكون الغاسل ميِّزًا، واقتصر عليه، وقد ذكرنا في الأذان إجزاء أذاته على الصَّحيــح فكـذا هنــا كما قال المصنّف.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، ولا يجزئ.

وقال في مجمع البحرين بعد أن قدَّم الصَّحَّة.

قال المجد: ويتخرَّج لنا أنَّه إذا استقلَّ بغسله لم يعتدُ به، كما لا يعتدُ بأذانه، لأنَّه ليس أهلا لأداء الفرض، بل يقع فعله نفلاً. انتهى. وقال في القواعد الأصوليَّة: حكى بعضهم في جواز كونه غاسلاً للميِّت ويسقط به الفرض روايتين، وطائفةٌ وجهين.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): مخالفة الأثمة

الصلاة والسلام فِي المَشْي إلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: خَشِيت أَنْ تَسْبِقَنَا الْمَلاثِكَةُ إِلَى غُسْلِهِ كَمَا سَبَقَتَنَا إِلَى غُسْل حَنْظَلَةَ».

قَالَ: فَيَدُلُ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَغَسَّلُ حَنْظَلَةَ لَغَسَّلُهُ، وَلَكِنْ غُسْلُهَا قَامَ مَقَامَ خُسْلِهِ، وَأَنْهَـا لَـوْ سَبَقَتْ إِلَـى سَـعْدٍ سَـقَطَ فَـرْضُ الغُسْل، وَإِلاَّ لَمْ يُبَادِرْ إِلَيْهِ؛ لآنُهُ كَانَ يُمْكِنُهُ غُسْلُهُ بَعْدَ غُسْلِهِمْ لَهُ، وكذا ذَكَرَهُ بمَعْنَاهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر وَغَيْرُهُ، مَعَ أَنْـهُ وَجُـهَ عَدَمَ صَيحَّتِهِ مِنْ الْمُثَيِّرُ بَانَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الفَرْض، مَعَ أَنَّهُ يَصَعُّ تَطْهِيرُهُ لِنَفْسِهِ فَكَذَا لِغَيْرِهِ، وَذَكَ رَ ابْسَنُ شِهَابٍ مَعْنَسَى كَـلام القَاضِي وَقَالَ: قَالُوا هَذَا غُسُلُ المَلائِكَةِ، وَكَلامُنَا فِي غُسُلِ الآدَمِيُّينَ.

قِيلَ: الوَاجِبُ الغُسْلُ، فَأَمَّا الغَاسِلُ فَلا يُعْتَبَرُ عَلَى رِوَايَةٍ، وَلِهَذَا نَقُولُ: يَجُوزُ مِسنْ غَـيْر أَهْـلِ النَّيْـةِ كَـالصَّبِيِّ وَالكَـافِرِ، فَكَيْفَ بغُسْلِ الْمَلاقِكَةِ، وَكَذَا قَالَ الحَنفِيَّةُ: الوَاجِبُ الغُسْلُ، فَأَمَّا الغَاسِلُ فَيَجُوزُ مَنْ كَانَ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْنَا لِمُخَاطَبَتِنَا بِحَقُّ الْآذَمِيُّ دُونَ المَلائِكَةِ، وَإِنَّمَا أُمِرُوا فِي البَعْض إظْهَارًا لِلْفَضِيلَـةِ، وَيَتَوَجُّهُ فِي مُسْلِمِي الجنُّ كَذَلِكَ، وَأُولَى، لِتَكْلِيفِهم، وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي آخِرِ صَلَّاةِ الجَمَاعَةِ.

يُقَدُّمُ بِهِ وَصِيُّهُ العَدْلُ.

وَقِيلَ: أَوْ فَاسِقٌ، ثُمُّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلا.

وَعَنُهُ: يُقَدَّمُ الابْنُ عُلَى الجَدَّ (و ش) لا عَلَى الآبِ (م) وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ [مِنْ] نِكَاحٍ، وَلِهَذَا قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ مُخْتَجًّا لِلْمَذْهَبِ: وَلاَّنَّ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الآبَ مُقَدَّمٌ عَلَى الابْنِ فِي وِلاَيَةِ النُّكَاحِ، كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ؛ ثُسَمَّ ابْنُـهُ وَإِنْ نَـزَلَ، ثُـمَّ أَفْرَبُ عُصْبَتِهِ نُسَبًا وَيُعْمَةً.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ أَخَّ وَابْنُهُ عَلَى جَدٍّ (م).

وَعَنْهُ: سَوَاءٌ، ثُمُّ ذَوُو أَرْحَامِهِ، كَالِمِرَاثِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَصَاحِبُ النَّظْمِ: ثُمُّ صَليبَقُهُ، فَيَتَوَجُّهُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الجَارِ عَلَى أَجْنَبِيُّ وَقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ فِسي الصَّـلاةِ، وَلا فَرْقَ، وَفِي تَقْدِيمِهِ عَلَى صَدِيقَ نَظَرٌ.

وَقِيلَ: لا تَصِحُ الوَصِيَّةُ (و).

وَقِيلَ: وَلَوْ صَخَّتْ بِصَلَاةٍ؛ لأنَّهُ لا يَخْتَلِفُ إلاَّ بِجَوْدَةِ الصَّنْعَةِ، كَخَفْرِ الغَبْرِ وَالحَمْلِ وَطَرْحِ التّرَابِ.

وَقِيلَ: لا يُقَدُّمُ عَلَى الوَلِيُّ.

وَالْآُولَى تُغَسَّلُ الْمَرَاقَ وَصِيْتَهَا عَلَى مَا سَبَقَ، ثُمَّ أَمُّهَا وَإِنْ عَلَتَ، ثُمَّ بِنتُهَا وَإِنْ نَزَلَتَ، ثُمَّ القُرْبَى كَالِيرَاتِ، وَعَمْتُهَا وَخَالَتُهَا سَوَاءٌ، لاسْتِوَائِهَا فِي القُرْبِ وَالْمَحْرَبِيَّةِ، وَكَذَا بِنْتُ أَخِيهَا وَبِنْتُ أَخْتِهَا. وَفِي الْمِذَايَةِ: بِنْتُ الآخِ، فَذَلُ أَنْ مَنْ كَانَتْ عُصِبَّةً لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا فَهِيَ أُوْلَى، لَكِنَّهُ سَوَّى بَيْنَ العَمَّةِ وَالْحَالَةِ، وَيُقَدَّمُ اللهَ مَنْ كَانَتْ عُصِبَةً لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا فَهِيَ أُوْلَى، لَكِنَّهُ سَوَّى بَيْنَ العَمَّةِ وَالْحَالَةِ، وَيُقَدَّمُ

مِنْهُنَّ مَنْ يُقَدُّمُ مِنَ الرُّجَالَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل فِي الصَّلاةِ عَلَيْهِ: حَتَّى وَالِيه وَقَاضِيه.

وَيُغَسِّلُ أَمُّ وَلَدِهِ فِي الْآصَحُ (هَـ) وَأَمَنَهُ القِنْ عَلَى الْآصَحُ (هـ) لِبَقَاء الِلْكِ مِنْ وَجْهِ، لِلْزُومِهِ تَجْهِيزَهَا (و)(''. وَإِنَّ الشِّيْءَ إِذَا انْتَهَى تَقَرَّرَ حُكْمُهُ، وَكَذَا تَغْسِيلُهُمَا لَهُ، وَقِيلَ بِالنَّبِعِ هُنَا، وَقِيلَ فِي أَمَّ الوَلَدِ، لِبَقَاءِ اللَّـكِ فِي الْآمَةِ مِـنْ وَجُهِ لِقَضَاء دَيْنِ وَوَصِيَّةٍ.

ُ وَتُغَسِّلُ زَوْجُهَا ۚ (وَ) ۚ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةً (ع) وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُول (هـ) أَوْ وَلَدَتْ عَقِبَ مَوْتِهِ (هـ) وَفِيهِمَا وَجْهَ، أَوْ بَعْــدَ طَلاقِ رَجْعِي (ش م ر) إِنْ أَبِيحَتْ الرَّجْعِيَّةُ، وَجُكِيَ عَنْهُ: تُغَسِّـلُهُ لِعَــدَم، فَيَحْـرُمُ نَظَـرُ عَـوْرَةِ، وَحُكِي عَنْـهُ المُنْـعُ مُطْلَقًـا، كَالْمَدْهُبِ فِيمَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ (و).

وَيُغَسِّلُ امْرَأَتُهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و م ش).

كذا في النُّسخ، ولعلَّه تجهيزهما، بضمير المثنى، وقد صرَّح في المغني وغيره بلزوم تجهيز أمَّ الولد.

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (ويغسل أم ولده وأمته القنَّ لبقاء المِلْكِ من وجه، للزومه تجهيزها).

وَعَنْهُ: لِعَدَم.

وَعَنْهُ: الْمُنْعُ، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ (و هـــ)(١٠).

وَمَتَى جَازَّ نَظَرَ كُلُّ [وَاحِدًا مِنْهُمَا غَيْرَ العَوْرَةِ، ذَكَرَهُ جَمَّاعَةٌ، وَفَاقًا لِجُمْهُور، العُلَمَاء، وَجَوَّزَهُ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ بِــلا لَذَّةٍ، وَاللَّمْسُ وَالْخَلُوَةُ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْهُ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، وَظَاهِرُ كَلامٍ ابْنِ شِهَابٍ، وَاخْتَلَفَ كَلامُ القَـاضِي فِي نَظَـرِ الفَرْجِ، فَتَارَةُ أَجَازَهُ بِلا لَذَّةٍ وَتَارَةُ مَنْعَ، وَقَالَ: الْمُنِّنُ فِي الغُسُل وَالقَائِمُ عَلَيْهِ كَالغَاسِل فِي الخُلْوَةِ بِهَا وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا...

قَالَ أَبُو اَلْمَالِيَ: وَلَوْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ بَعْلَا مَوْتِهِ، أَوْ قَبَّلْتْ ابْنَهُ لِشَهْوَةٍ لَمْ تُغَسَّلُهُ، لِرَفْكَ ذَلِكَ حِلَّ الْنُظْرِ وَاللَّمْسِ بَعْدَ المَوْتِ، وَلَوْ وَطِئَ أَخْتُهَا بِشُبْهَةٍ ثُمَّ مَاتَ فِي العِدَّةِ لَمْ تُغَسَّلُهُ إِلاَّ أَنْ تَضْعَ عَقِبٌ مَوْتِهِ، لِزَوَالِ الحُرْمَةِ، وَلا يُغَسَّلُ أَمْتَهُ الْمَزَوْجَةَ وَالْمُعْتَدَةً مِنْ زَوْجٍ، فَإِنْ كَانَتْ فِي اسْتِبْرَاء فَوَجْهَانُ¹⁷.

وَلَا الْمُعْتَقَ بَعَفْضُهَا، وَلَا تُغَسُّلُ مُكَاتَبَةٌ سَيِّدًا لَمَ يَشْتُرطْ وَطَأَهَا، وَيُغَسِّلُهَا.

وَتَرْكُ التَّغْسِيلِ مِنْ رَوْجٍ وَرَوْجَةٍ وَسَيِّلهِ أَوْلَى، وَالأَشْهَرُ يُقَدِّمُ أَجْنَبِيٌّ عَلَيْهَا وَأَجْنَبِيَّةٌ عَلَيْهِمَا.

وَفِي تَقْدِيم زَوْجٍ عَلَى سَنَيَّادٍ وَعَكْسِهِ وَتَسَاوِيهِمَا أَوْجُهُ (م ٢)(٣).

وَفِي أُمُّ وَلَٰدٍ عَلَى زُوجَةٍ وَعَكْسِهِ وَجْهَان (مَ ٣)(٠٠).

(١) الثَّاني: قوله: (ويغسُّل إمرأته، وعنه: لعدم، وعنه: المنع، اختاره الخرقيُّ). انتهى.

إنَّما اختار الحَرْقِيُّ الرَّواية النَّانية لا الثَّالثة، فإنَّه قال: وإن دَّعت الضَّرورة إلى أن يغسِّل الرَّجل زوجته فلا بأس، والمصنَّف قد أثبت ثلاث روايات والشَّيخ الموفَّق لمَّا نفى رواية الجواز مع الضَّرورة جعل اختيار الحَرْقيِّ الجواز مطلقًا لا المنع مطلقًا، فعلى كـــلا التَّقديريــن لم يختر الحَرْقيُّ المنح مطلقًا، كما قال المصنّف.

(٢) الثَّالث: قوله: (ولا يغسُّل أمته المزوَّجة والمعتدَّة من زوج، فإن كانت في استبراء فوجهان). انتهى.

الَّذي يظهر أنَّ هذه المسألة من تتمَّة كلام أبي المعالي الَّذي حكاه المصنّف عنه قبل ذلك، وإلاَّ فكيف يقــال: لا يغسّل السُّيِّد أمتــه المزوّجة والمعتدّة من زوج.

ثمُّ يحكى خلافًا في الأولويَّة فيما إذا اجتمع زوجٌ وسيِّدٌ كما ذكره المصنَّف بعد ذلك؟

فإذا جعلنا هذه المسألة من تتمَّة كلام أبي المعالي زال الإشكال، وكان هذا قولًا مؤخَّرًا، وطريقةً ضعيفةً، فيقال:

الصَّحيح من المذهب: صحَّة غسل السُّيِّد لأمته المزوَّجة والمعتدَّة، وهو الَّذي قدَّمه المصنَّف.

وأبو المعالي يقول: لا يغسُّلهما، وحكى في المستبرأة وجهين، هذا ما ظهر لي وإن لم نحمله على هذا يحصل التَّناقض، واللَّه أعلم. دسم در الله على هذا المحمد المستبرأة وجهين، هذا ما ظهر لي وإن لم نحمله على هذا يحصل التَّناقض، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٢): قوله: (وفي تقديم زوج على سيَّد وعكسه وتساويهما أوجهً). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان والمصنَّف في حواشي المقنع:

أحدها: الزُّوج أولَى من السُّيِّد وهو الصُّحيح، قال في مجمع البحرين: الزُّوج أولى في أصحُّ الاحتمالين.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: السُّيِّد أولى.

والوجه الثَّالث: التُّساوي.

قال في مجمع البحرين: وهو ظاهر كلام أبي الخطَّاب.

(٤) (مسألة - ٣): قوله: (وفي أمُّ ولد زوجة وعكسه وجهان). انتهى.

يعني: إذا كان للرَّجل الميَّت زوجةٌ وأمُّ ولدٍ، فهل الزُّوجة أولى بالغسل من أمَّ الولد، أم أمُّ الولد أولى من الزُّوجة؟

هذا ظاهر عبارته، وفيه نظرٌ، والَّذي رأيناه في كلام الأصحاب: أنَّ الخلاف إنَّما هو: هل الزُّوجة أولى أم هما سواءٌ؟

كذا قال المجد في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان، وابن عبد القويّ في مجمع البحرين، وغيرهم.

فلعلُّ المُصنَّف اطَّلع في ذلك على نقلٍ خاصٌ، وهو الظُّنُّ به، لكنَّ كونه لم يحك ما قاله هؤلاء الجماعــة دلُّ على أنَّـه أراد قولهــم، ولكن حصل ذهولٌ، والله أعلم.

إذا علم ذلك فالصَّحيح من المذهب: أنَّ الرُّوجة أولى من أمَّ الولد في غسله.

الفسروع - كتاب الجنائز

قَالَ أَبُو الْمَالِي: وَالْقَاتِلُ لا حَقُّ لَهُ فِي الْمُقْتُولِ إِنْ لَمْ يَرِثْهُ، لِمُبَالْغَتِهِ فِي قَطِيعَةِ الرُّحِم، وَلَمْ أَجِدْ ذَكَرَهُ غَــيْرُهُ، وَلا يَتْجِـهُ فِي قَتْلِ لا يَأْثُمُ بِهِ

لِلرَّجُلِ وَالْمِزَاةِ غُسْلُ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْآكْفُرُ، وَلَوْ بِلَحْظَةِ (هــ). وَعَنْهُ: وَسَنْعٌ إِلَى عَشْرٍ، الْخَتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و م) أَمْكَنَ الوَطْءُ أَوْ لا (م) فَـــلا عَــوْرَةَ إِذَنْ، لِقَوْلِـهِ عليــه الصـــلاة والســـلام «وَفَرُقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

وَلِلدَّارَقُطْنِي (١/ ٢٢٩)، وَالْمِنِ مَنْدَهُ: الآمْرُ بِالتَّفْرِيقِ لِسَبْعٍ. وَقِيلَ: تُحَدُّ الجَارِيَةُ بِتِسْعٍ، لِقَوْلِ عَائِشَةً: إِذَا بَلَغَتَ الجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ امْرَأَةً.

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَذَكِّرَهُ ٱلبُخَّارِيُّ (٤٨٦٣).

وَرَوَاهُ القَاضِي بِإِسْنَادِهِ عَنَ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا، وَحَكَى فِيهِمَا: إِلَى البُلُوغِ، لِعَدَمِ النُكْلِيفِ، كَقَبْلِ السَّبْمِ.

وَعَنْهُ: الوَقْفُ فِي الرُّجُلِ لِلْجَارِيَةِ.

وَقِيلَ: بِمُنْعِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لَهُ غُسلُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ دُونَ سَبْعٍ إِلَى ثَلاثٍ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ: يُفَسَّلانِ مَنْ لا يُشْتَهَى. وَيُمْنَعُ المُسْلِمُ مِنْ غُسْلُ قَرِيبِهِ الكَافِرِ وَتَكْفِينِهِ وَاتَّبَاعِ جِنَازَتِهِ وَدَفْنِهِ (و م).

رَعَنْهُ: يَجُوزُهُ الْحَجْزَاقُ الْآجُرَاقُ وَالْبُو حَفْصِ (و هـ شَ). وَعَنْهُ: يَجُوزُهُ الْحَجْزَاقُ الْجَمَاعَةُ، وَلَعَلُ مَا رَوَاهُ الْبِنُ مُشْنِشٍ قَوْلٌ قَدِيمٌ، أَوْ تَكُونُ قَرَابَةً بِعِيدَةً، وَإِنْمَا يُؤْمَرُ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً، قَالَ أَلِّو حَفْصٍ: رَوَاهُ الجَمَاعَةُ، وَلَعَلُ مَا رَوَاهُ الْبِنُ مُشْنِشٍ قَوْلٌ قَدِيمٌ، أَوْ تَكُونُ قَرَابَةً بِعِيدَةً، وَإِنْمَا يُؤْمَرُ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً، مِثْلَ مَا رَوَى حَنْبَلُ، كَذَا قَالَ.

. قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: المَذْهَبُ لا يَجُوزُ عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْهُ، وَمَا رَوَاهُ حَنْبُلُ لا يَدُلُ عَلَى الجَسُوازِ؛ لآنَـهُ قَـالَ: يُحَضُّـرُ وَلا يُغَسِّلُ، وَاحْتَجُّوا بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُوالاةِ، وَهُوَ عَامٌّ؛ وَلآنَهُ تَعْظِيمٌ وَتَطْهِيرٌ لَهُ، فَأَشْبَهَ الصَّلاةَ، وَفَارَقَ غُسْـلَهُ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّـهُ لا وَمُنْ مُنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنِ الْمُوالاةِ، وَهُوَ عَامٌّ؛ وَلآنَهُ تَعْظِيمٌ وَتَطْهِيرٌ لَهُ، فَأَشْبَهَ الصَّلاةَ، وَفَارَقَ غُسْـلَهُ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّـهُ لا يَقْصِدُ ذَلِكَ.

ُوعَنْهُ: يَجُوزُ دُونَ خُسْلِهِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، لِعَدَم ثُبُوتِهِ فِي قِصَّةِ أَبِي طَالِب. وَعَنْهُ: دَفْنَهُ خَاصَّةً، كَالعَدَمِ (و) وَلَعَلُ الْمَرَادَ إِذَا خُسُّلِ فَكَثَوْبِ نَجِسٍ، فَلَا وُضُوءَ وَلا نِيَّةَ لِلْغُسْلِ، وَيُلْقَى فِي حُفْرَةِ، قَالَ ابْنُ عَقِيل وَجَمَاعَةً: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتْبَعَهُ رَكِبَ وَسَارَ أَمَامَهُ.

وَذَكَرَوا قَوْلَ ابْنِ خُمَرَ: إِنَّهُ إِذَا سَارَ أَمَامَهُ لا يَكُونُ مَعَهُ، وَرُوبِيَ مَرْفُوهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ لَزِمَنَا دَفْنَهُ فِي ظَاهِرِ كَـلامِ

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي وَغَيْرُهُ: لا، وَقَالَ مَنْ لا أَمَانَ لَهُ كَمُرْتَدُ نَثْرُكُهُ طَعْمَةٌ لِكَلْبٍ، وَإِنْ غَيْبُنَاهُ فَكَجِيفَةٍ. وَالزُّوْجَةُ وَأَمُّ الوَلَدِ وَقِيلَ: وَالْآجْنَبِيُّ كَقَرِيبٍ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ، ثُمَّ بِالآفَرَبِ، ثُمَّ قِيلَ: الآسَنُّ. وَقِيلَ: الآفْضَلُ، وَأَطْلَقَ الآجُرِّيُّ: تَقْدِيمَ الآخُوفُ ثُمَّ الفَقِيرِ ثُمَّ مَنْ سَبَقَ (م ٤)(''.

ويؤيِّد ذلك ما اختاره ابن عقيلِ أنْ أمُّ الولد ليس لها غسل سيِّدها وإن جوَّزناه للزُّوجة، واللَّه أعلم.

وا**لوجه الثّاني:** هما سواءً، فيقرع بينهما، مع المشاحّة، قاله ابن تميم، وابن حمدان، وابن عبد القويّ وغيرهم، وقول المصنّف: إنّ أمّ الولد أولى من الزُّوجة وجهٌ ثالثُّ، إن وجد به نقلٌ، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ويستحبُّ أن يبدأ بمن يخاف عليه، ثمَّ الأقرب، ثمَّ قال: الأسسنُّ. وقيل: الأفضل، وأطلق الآجرِّيُّ=

اختاره المجد في شرحه وقدّمه ابن تميم، وابن حمدان.

الفروع - كتاب الجنائز

وَيُسْتَحَبُّ تُوْجِيهُهُ فِي كُلُّ أَخْوَالِهِ، وَكَذَا عَلَى مُغْتَسَلِهِ (و) مُسْتَلْقِيًا، وَنُصُوصُهُ: كَوَقْتِ الاخْتِضَارِ، مُنْحَلِرًا نَخْوَ رِجَلَيْهِ، تَخْتَ سِنْرَ مُجَرَّدًا، مَسْتُورَ العَوْرَةِ.

وَنَقَلَ الْمُرُّوذِيُّ: فِي بَيْتٍ مُظْلِمٍ.

وَإِنْمَا غُسُلَ عليه السلام فِي قَمِيص عَلَى مَا رَوَاهُ مَـالِكُ (١/ ٢٢٢)، وَأَحْمَــُدُ (٢ ٢٦٣٠)، وَأَبُــو دَاوُد (٣١٤١)، وَغَيْرُهُمْ؛ لأَنَّهُ طَيِّبٌ حَيًّا وَمَيْتًا، وَعَنْهُ غُسْلُهُ فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ أَفْضَلُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ (و ش).

وَيُكْرُهُ أَنْ يُحْضِرُهُ إِلاَّ مَنْ يُعَيِّنُ غَاسِلُهُ وَذَّكَرَ القَاضِّي وَآلُبنُ عَقِيلٍ لِوَلِيَّهِ اللَّحُولُ عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ.

وَلا يُغَطِّي وَجْهَهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و) وَظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي بَكْرٍ: يُسَنَّ، وَأُومَا إِلَيْهِ، لآنُهُ رُبَّمَا تَغَيَّرَ لِدَمِ أَوْ غَيْرِهِ فَيُظَنُّ السُّوءُ. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ عليه السلام: «حَمَّرُوا وُجُوهَ مَوْنَاكُمْ وَلا تَتَشَبَّهُوا بِاليَهُودِ»، فَلَمْ يَصِحُّ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ أَنَّ فِعْلَهُ أَوْ تَرْكُهُ لا بَأْسَ.

وَيُرافَّحُ رَاسُهُ إِلَى قَرِيبٍ جُلُوسِهِ، وَلا يُشَقُّ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَيَعْصَرُ بَطَنْهُ بِرِفْقٍ، وَيَكُونُ ثَمَّ بَخُورٍ، وَعِنْدَ أَبِسِي حَنِيضَةَ لا يُرْفَمُ رَأْسُهُ هُنَا بَعْدَ غُسْلِهِ، وَيَحْرُمُ مَسُّ عَوْرَتِهِ (و) وَنَظَرُهَا (و).

_ وَظَاهِرُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ يَسْتُرُ [العَوْرَةَ] الغَلِيظَةُ: الفَرْجَانِ، لِثَلاَّ يَشْقُ الغُسْلُ، وَيُنَجِّبه بِخِرْقَةِ (و) ويُسْــتَحَبُّ فِــي بَقِيَّـةِ نه

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بَدَنُهُ عَوْرَةً، إِكْرَامًا لَهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ سَتْرُ جَمِيعِهِ، فَيَحْرُمُ نَظَرُهُ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَحْضُسُرَهُ إِلاَّ مَـنْ يُعَيِّـنُ فِي أَمْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام أَبِي بَكْرٍ.

َ فِيَ الغُنْيَةِ: كَالاَّصْحَالِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ عَوْرَةً، لِوُجُوبِ سَتْرِ جَمِيعِهِ، ثُمَّ يَنْوِي غُسْلُهُ، وَهِيَ فَرْضْ عَلَى الاَّصَحُ (هـ م ر ق) وَفِي وُجُوبِ الفِعْلِ وَجْهَانٍ (م ٥)(١)، فَائِدَتُهُمَا فِي] نِيَّةٍ غُسْلِ غَرِيقٍ وَنَخْوِهِ.

= تقديم الأخوف، ثمَّ الفقير، ثمَّ من سبق) انتهى.

أحدهما: يقدّم الأفضل على الأسنّ.

قلت: وهو الصُّواب.

وقد قدُّم الأصحاب في الإمامة الأفضل على الأسنُّ.

والوجه الثَّاني: يقدُّم الْأسنُّ عليه.

(١) (مسألة – a): قوله: (ثمُّ ينوي غسله، وهي فرضٌ على الأصحُّ وفي وجوب الفعل وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجب نفس الفعل، وهو الصَّحيح.

اختاره المجد في شرحه وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه في مجمع البحرين.

قال المصنَّف في حواشي المقنع: وهو ظاهر ما ذكره الشَّيخ وغيره.

والوجه الثَّاني: يجب الفعل.

قال في التَّلخيص: لا بدُّ من إعادة غسل الغريق على الأظهر، فظاهره اعتبار الفعل، قاله المصنَّف في حواشيه.

قلت: كلامه في التَّلخيص محتمل، فإنَّ من يقول لا يجب نفس الفعل يقول: لا بدُّ أن يكون عنده من ينوي الغسل؛ لأنَّهم قالوا: لو ترك المَّيت تحت ميزاب أو أنبوبة أو مطر، أو كان غريقًا، فحضر من يصلح لغسله، ونوى غسله إذا اشترطناها فيه، ومضى زمـنُ يمكـن غسله فيه، أجزأ ذلك على القول الأوَّل.

وعلى الثَّاني: لا يجزئه.

وإذا كان الميُّت مات بغرق أو بمطر، فقال في مجمع البحرين: يجب تغسيله، ولا يجزئ ما أصابه من الماء، نصُّ عليه.

قال المجد: هذا إن اعتبرنا الفعل، أو لم يكن ثمَّ من نوى غسله، في ظاهر المذهب.

قال: ويتخرُّج أن لا حاجة إلى غسله إذا لم نعتبر الفعل ولا النَّيَّة.

وقال في الفائق: ويجب غسل الغريق على أصحُّ الوجهين، ومأخذهما وجوب الفعل.

وَفِي النُّسْمِيَةِ الرُّوَايَاتُ السَّابِقَةُ (م ٦)(١)، وَلا بُدُّ مِنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةِ، وَلا يَكفِي مَسْحُهَا، وَلا وُصُولُ المَاءِ إِلَيْهِ بَـلْ يَجِبُ أَنْ تُنَحِّرُ (هـ).

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ: لا يُنَجَّى لِثَلاَّ يَسْتَرْخِيَ فَتَخْرُجُ نَجَاسَةٌ أُخْرَى، وَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ وَمَنْخِرَيْهِ بِمَاء (هـ) نَدَبًا. وَقِيلَ: وُجُوبًا، ثُمَّ يُتَمِّمُهُ كُوضُوءِ الصَّلاةِ (و) وَظَاهِرُهُ يَمْسَحُ رَأْسَهُ (هـ) وَالآصَحُ لا يَجِبُ تَوْضِيتُهُ (و) لِقِيَسامِ مُوجِبِهِ وَهُوَ زَوَالُ عَقْلِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ يَصُبُّ مَاءً عَلَى فِيهِ وَإِنْفِهِ لِمَصْمَضَةٍ وَاسْتِنشَاقٍ، وَلا يُدْخِلُهُ فِيهِمَا (ش).

ثُمُّ يَغْسِلُ برَغْوَةِ السَّدْر رَأْسَهُ بتَثْلِيثِ رَاء رَغْوَةٍ وَلِحْيَتَهُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَبَقِيَّةً بَدَنِهِ، وَنَصُّهُ: لا يُسَرُّحُ، قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: يُكُرُّهُ.

وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ: يُسَرَّحُ خَفِيفًا (و ش)، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الآيْمَنَ ثُمَّ الآيْسَرَ، ويَقْلِبُهُ عَلَى جَنْبِهِ، مَعَ غَسْلِ شِقْيْهِ (و هـ). وَقِيلَ: بَعْدَهُمَا (و ش) يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: حَتَّى الوُصُوءَ، وَحَكَى رَوايَةً، ثَلاثًا، وَلِلْمَالِكِيَّةِ خِلافٌ فِي تَكْرِيرِ وُصُوبِهِ، وَيُكْرَهُ مَرَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ (و).

وَعَنْهُ: لا يُعْجبنِي، وَيُمِرُّ كُلُّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ (و ش).

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: عَقِبَ الثَّانِيَةِ (و هـ) لأَنَّهُ يُلِّينُ، فَهُوَ أَمْكُنُ.

وَعَنْهُ: وَعَقِبَ الثَّالِثَةِ، وَإِنْ لَمْ يُنَقُّ بِثَلاثِ زَادَ حَتَّى يُنَقِّيَ (و) وَيَقْطَعُ عَلَى وثْرٍ.

وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: لا يُزَادُ عَلَى سَبْعٍ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: لا تُجُوزُ الزُّيَادَةُ.

وَنَقَلَ ابْنُ وَاصِلِ: يُزَادُ إِلَى خَمْسٍ، وَيُمْزَجُ بسِندر مَضْرُوبٍ أَوَّلاً، وَيَجُوزُ مَعْنَاهُ، كَخِطْمِيًّ.

وَقِيلَ لَأَحْمَدَ: إِنَّ لَمْ يُوجَدْ يَسْتَعْمِلُ الغُبَيْرَاءَ؟ قَالَ: لا أَعْرِفُهُ.

ثُمُّ يُغَسِّلُ فَيَكُونُ غُسلُهُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: بَعْدَ تَنْقِيَةِ بَدَنِهِ مِنْ السَّدْرِ بِخِرْقَةٍ.

وَقِيلَ: يَذُرُّ فِي مَاء (و هــ).

وَقِيلَ: لا يُغَيِّرُهُ، وَإِلاَّ لَمْ يُعِدْ غُسْلَهُ فِي وَجْهِ (و ش) وَيَجْعَلُ كُلُّ مَرَّةٍ (و م).

قِيلَ لأَحْمَدَ: يَبْقَى السِّدْرُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: وَإِنْ بَقِيَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: يَجْعَلُ أُوَّلَ مَرَّةٍ، اخْتَارَهُ جَمَّاعَةٌ (و ش).

وَعَنْهُ: وَالثَّانِيَةُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ أَيْضًا: ثَلاثًا بِسِدْرٍ وَآخِرُهَا بِمَاءٍ وَاخْتَلَفَ الْحَنْفِيَّةُ هَلْ السَّدْرُ فِي الثَّانِيَةِ أَمْ [فِي] الثَّالِئَةِ؟ وَيَجْعَلُ فِي الآخِيرَةِ كَافُورًا (هــ) وَنِي مَذْهَبِهِ خِلاَفٌ.

وَمِنَ العَجَبُ أَنْ بَغَضَ أَصِحًابِهِ خَطًّا مَنْ نَقُلَ عَنْهُ لا يُستَحَبُّ، قِيلَ: مَعَ السِّدْرِ، وَنَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ العَمَسُلُ، وَذَكَرَهُ الخَلاْلُ، وَقِيلَ: وَحْدُهُ (م ٧)(٢).

وأطلقهما ابن تميم.

القول الأوَّل: هو ألصَّحيح، وقد نقله الجماعة عن الإمام أحمد.

وقال الخلاَّل: عليه العمل، واختاره المجد وغيره، وهو ظاهر كلام الشَّارح.

والقول الثَّاني: يجعل وحده في ماء قراح، اختاره القاضي وغيره.

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي التُّسمية الرُّوايات السَّابقة): يعني: التي في الوضوء والغســل والمصنَّف قــد أطلـق الخــلاف هنــاك، وصحَّحنا المذهب من ذلك، فليعاود فإنَّ الحكم واحدُّ في المواضع النَّلاث عند الأصحاب.

⁽٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويجعل في الأخيرة كافورًا قيل: مـع السُّـدر، ونقلـه الجماعـة، وعليـه العمـل، وذكـره الخـلاّل، وقيـل: وحده). انتهى.

الضروع - كتاب الجنائز

وَقِيلَ: يُجْعَل فِي الكُلُّ (خ) وَيُكُرَهُ عَلَى الآصَعِّ مَاءٌ حَارٌّ (م) بِلا حَاجَةٍ كَخِلال وَأَمْنُنَان، وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ حَــامِدٍ (و هـــ) وَلا بَأْسَ بِغُسْلِهِ فِي حَمَّام، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَلا يَغْتَسِلُ غَاسِلُهُ بِفَضْلِ مَاءٍ سُخِّنَ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِـــذُ غَـيْرُهُ تَرَكَـهُ حَتَّـى يَـبْرُدَ، قَالَـهُ أَحْمَدُ، ذَكَرَهُ الخَلاَّلُ.

وَيَجِزُ شَارِبَهُ (و ق) وَعَلَى الآصَحُ: وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ (و ق)، وَيَأْخُذُ شَعْرَ إِبْطِهِ فِي المُنصُوصِ (و ق).

وَعَنَّهُ: وَعَانَتِهِ، قِيلَ فِيهَا: بنَوْرَةِ، لِتَحْرِيم النَّظَرِ.

وَفِي الفُصُولِ: لأَنْهَا أَسْهَلُ مِنْ الْحَلْقِ بِالْحَلِيدِ.

وَقِيلَ: بِحَلْقِ أَوْ قُصٌّ (م ٨)^(١).

وَعَنْهُ: فِي الكُلِّ إِنْ فَحَشَ.

وَقَالَ ٱلْبُوَّ الْمَعَالِي: وَيَأْخُذُ مَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَعَهُ، كَعُضْوِ سَاقِطٍ، وَيُعَادُ غُسْلُهُ، نَــصٌّ عَلَيْهِ؛ لآنُـهُ جُـزَءٌ مِنْـهُ، كَعُضُو، وَالْمَرَادُ يُسْتَحَبُّ.

وَيُّبْقَى عَظْمٌ نَجِسٌ جُبِرَ بِهِ مَعَ المُثْلَةِ وَقِيلَ: لا، وَقِيلَ عَكْسُهُ.

وَفِي الفُصُول: إِنْ اتَّخَذَّ أَذْنَا بَدَلَ أَذْنِهِ وَسَقَطَتْ حِينَ غُسْلِهِ دُفِنَتْ مُنْفُرِدَةً، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ ثُمُّ أَلْصِفَتْ ثُمَّ بَانَتْ أُعِيدَتْ إِلَيْهِ، وَتُزَالُ اللَّصُوقُ لِلْغُسْلِ الوَاجِبِ، وَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيَتْ وَمُسِحَ عَلَيْهَا، وَلا يَبْقَى خَاتَمُ وَنَحْوُهُ وَلَـوْ بِبَرْدِهِ، لآنُ بَقَاءَهُ إِثْلافٌ لِغَيْر غَرْض صَحِيح، قَالَ أَحْمَدُ تُرْبُطُ أَسْنَانُهُ بِذَهِبٍ إِنْ حِيفَ سَقُوطُهَا.

وَقِيلَ: لا يَجُوزُ، كَمَا لَوْ سَقَطَتَ لَمْ تُرْبَطْ فِيهِ، فِي الآصَحِّ، وَيُؤخَذُ إِنْ لَمْ تَسْقُطْ، وَيَحْرُمُ خَتْنَهُ (و) وَكَذَا حَلْــقُ رَأْسِـهِ، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ: يُكْرَهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

نَقَلَ المُرُّوذِيُّ: لا يَقُصُّ.

وَقِيلَ: يَحْلِقُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ خِضَابُ الشُّعْرِ بِحِنَّاءٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: الشَّائِبُ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يُخَصُّبُ مَنْ عَادَتُهُ الخِصَابُ، وَيُضَفُّرُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونِ، ويُسْدَلُ خَلْفَهَا.

وَقَالَ ٱلْبُو بَكُو: أَمَامَهَا، لاَ أَنَّهُ يُضَفَّرُ صَغُرَتَيْنِ عَلَى صَدَارِهَا (هـ.) وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحْدِ مِنْ الحَنَفِيَّةِ: لا يُضَفَّـرُ، قِيسلَ لآخمَــدَ: العَرُوسُ تَمُوتُ فَتَجَلَّى، فَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا.

وفي الفصول: لأنَّها أسهل من الحلق بالحديد، وقيل: بحلق أو قصًّ). انتهى.

وظاهر المغني والشُّرح والزُّركشيُّ إطلاق الخلاف:

أحدهما: يكون أخذها بنورةٍ، اختاره القاضي.

قلت: وهو أولى إن تيسر.

والقول الثَّاني: يكون بحلقٍ أو قصَّ، قدُّمه ابن رزينِ والمصنَّف في حواشيه.

وقال: نصٌّ عليه.

قلت: نصُّ عليه في رواية حنبل، وقيل: يزال بأحدهما، جزم به في الهداية والمذهب والمستوعب وغيرهم.

قال في الخلاصة والتُلخيص: ويزال شعر عانته، وأطلق.

وقال ابن تميم، ويزال شعر عانته بالنَّورة أو بالحلق.

قال في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين: وينوَّر أو يحلق إبطاه وعانته، فظاهر كلام هؤلاء أنّه لا مزيَّة لأحدهما على الآخر، فهـو قـولٌ ثالثٌ.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وفي جواز أخذ شعر عانته بالحلق أو بالنُّورة وجهان، وقيل: بل بالنُّورة فقط.

⁽١) (مسألة - ٨): قوله: (ويأخذ شعر إبطه في المنصوص، وعنه: وعانته، قيل فيها: بنورةٍ، لتحريم النَّظر.

وَيُنَشُّفُ المَيْتُ بِثُوبٍ (و) لِثَلاَّ يَبْتُلُّ كَفَنُّهُ.

وَفِي الرَاضِحِ: لَآنَهُ سُنَّةٌ لِلْحَيِّ فِي رِوَايَةٍ، كَلَمَا قَالَ.

وَفِي الوَاضِحُ: لأنَّهُ مِنْ كَمَالِ غُسْلِ الحَيِّ، وَلا يَتَنَجَّسُ مَا نُشْفَ بهِ، فِي المَنْصُوص (و).

وَإِنَّ خَرَجَ شَكِيءٌ بَعْدَ غُسْلِهِ غُسِلَتَ النَّجَاْسَةُ (و) وَوُضَّى (هـ) فَقَسط، اخْتَسَارَهُ البَّوَ الحَطَّابِ وَخَيْرُهُ، وَنَصَّهُ: وَاخْتَسَارُهُ الآكثَرُ، وَأُعِيدَ غُسْلُهُ (هـ م ق) وَفِي الفُصُولِ: لا يَخْتَلِفُ المَّذْمَبُ فِيهِ؛ لآنٌ هَذَا الغُسْلَ وَجَبَ لِزَوَالِ العَقْلِ، فَقَدْ وَجَبَ بِمَا لا يُوجِبُ الغُسْلَ، فَجَازَ أَنْ يَبْطُلَ بِمَا تَبْطُلُ بِهِ الطَّهَارَةُ الصَّغْرَى، بِخِلافٍ غُسْلِ الجَنَابَةِ؛ وَلاَنَّهُ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَبْطُلَ الغُسْلُ بِمَا لَمْ يُوجِبُ الغُسْلِ، كَخُلُعِ الحُفْلَ لا يُوجِبُ غَسْلَ الرَّجْلِ، وَيَنْقُضُ الطُهَارَةُ فِيهَا.

وَإِنْ لَمَسَتُهُ امْرَأَةٌ بِشَهْوَةٍ وَانْتَقَضَ طُهْرُ ٱلْلَمُوسِ غُسِلَ، وَعَلَى الْأُولَى يُوَضُّأ فَقَطْ، ذَكَرَهُ أَبُو المُعَالِي.

وَإِنْ جَاوَزُ سَبْعًا لَمْ يُعِدْ غُسْلُهُ، وَيُوَضَّأُ.

وَعَنْهُ: لا، لِلْمَشَقَّةِ وَالْحَوْف عَلَيْهِ، وَلا يُكْرَهُ حَشْوُ المَحَلِّ إنْ لَمْ يَسْتَمْسِك بقُطْنِ أَوْ طِينِ حُرٍّ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ وَفَاقًا لِمَشَايِخِ الْحَنْفِيَّةِ، وَعِنْدَ (ش) لا بَأْسَ، وَرُويَ عَنْ أَبِي خَييفَةً.

وَيَجِبُ التُّلَجُّمُ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِو خُولَ (و).

وَعَنَّهُ: يُعَادُ غُسْلُهُ وَيُطَهِّرُ كَفَنَّهُ.

وَعَنْهُ: قَبْلَ سَبْعٍ.

وَعَنْهُ: يُعَادُ مِنْ الكَثِيرِ قَبْلَ تَكْفِينِهِ وَبَعْدَهُ.

وَعَنْهُ: خُرُوجُ دَمَ أَيْسَرُ، وَإِنْ خَاطَبَهُ الغَاسِلُ حَالَ غُسْلِهِ نَحْوُ: انْقَلِبْ رَحِمَك اللّهُ، فلا بَأْسَ، لِقَوْلِ [عَلِسِيً] لِلنّبِيّ ﷺ: *طِنِت حَيًّا وَمَيْنًا».

فُصلُ

وَإِنْ مَاتَ رَجُلُ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ خُنتَى مُشْكِلٍ، يُمَّمَ (و) بِحَائِلٍ.

وَقَيلُ: أَوْ بِدُونِهِ، كَمُحْرِم (و هـ).

وَعَنْهُ: يُغَسُّلُ فِي قَبِيصٍ بِلا مَسٍّ.

وَقِيلَ: بَلا بِحَائِلٍ.

وَعَنْهُ: التَّيْمُمُ وَالْغُسْلُ سَوَاءً، وَيَجُوزُ أَنْ يَلِيَ الْحُنْثَى النَّسَاءُ وَالرُّجَالُ وَهُمْ أُولَى.

وَقِيلَ: النَّسَاءُ، وَيَتَخَرَّجُ فِي الكُلِّ كَمَنْ تَعَلَّرَ غُسْلُهُ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَيَمَّمَ وَعَنْهُ: لا (خ) لِتَعَدُّرِهِ؛ وَلاَنَّ المَقْصُــودَ التَّنظيـفُ، وَيُكَفِّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ (هـ) وَيُدْفَنُ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي المُخَرِق وَتَحْوِد: يُصَبُّ عَلَيْهِ المَاءُ، كَمَــنْ خِيـفَ عَلَيْهِ بِعِ: يَغَسَّلُ، وَذَكَرَ أَبُو المُعَالَي فِيمَنْ تَعَلَّرَ خُرُوجَةً مِنْ هَدْمٍ: لا يُصَلَّى عَلَيْهِ، لِتِعَدُّرِ الغُسْلِ كَمُخْرِقٍ، وَالمُحْرِمُ كَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَهُ نَظُرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ، فَيَجُوزُ التُّغْسِيلُ (و ش).

وَعَنْهُ: مَعَ عَدَم غَاميل (و م) وَإِنْ كَانَ ثُمُّ مَنْ لا شَهْوَةً لَهُ يُطِيقُ الغُسْلَ عَلِمُوهُ وَيَاشَرَهُ، نُصُّ عَلَيْهِ (و).

وَيُصَلِّى عَلَى طُفْلُ (وَ) وَرُويَ عَنْ غَيْرِ وَجْوِ اللّهُ عليه السلام صَلَّى عَلَى النِهِ إِبْرَاهِيمَ»، وَعَنْ عَائِشَــةَ: «أَنَّـهُ لَــمْ يُصَــلُّ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣١٨٧)، وَأَحْمَدُ (١/ ٢٠١)، وَقَالَ: مُنْكُرٌ جِدًّا قَالَ: وَهُوَ مِنْ ابْنِ إِسْحَاقَ.

وَإِذَا كَمُّلَ السَّقْطُ بَتَنْلِيثِ السَّينِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَجَرَمَ بِهِ فِي الْمَسْتُوْعِبِ، وَقَدْمَهُ جَمَاعَـةٌ، أَوْ بَهَانَ فِيهِ خَلْـقُ إنْسَانَ خُسُّلَ، وَصُلِّى عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَهِلُ، (و قَ) وَيُسْتَحَبُ تُسْمِيَّتُهُ، فَصُ عَلَيْهِ، الخَتَارَهُ الحَلَالُ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لآَنَهُ لا يُبْعَثُ قَبْلَهَا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَ فِي المُعَتَمَدِ أَنْــهُ يَبْعَـثُ، وَأَنْـهُ ظَـاهِرُ كلام أَحْمَدَ.

الفروع - كتاب الجنائز

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ الفُقَهَاء.

وَفِي نِهَايَةِ المُبْتَدِئِ: لا يُقْطَعُ بإعَادَتِهِ وَعَدَمِهَا، كَالْجَمَادِ.

وَفِي الفُصُولِ: أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنَّ يُصَلِّى عَلَيْهِ، كَالعَلَقَةِ؛ لآنُهُ لا يُعَادُ وَلا يُحَاسَبُ، وَذَكَرَ البَرْبَهَارِيُّ أَنَّهُ يَقْتَصُّ مِنْ الحَجَــرِ لِمَ نَكَبَ أَصْبُعَ الرَّجُلِ؟ وَذَكَرَ ابْنُ خَامِدٍ فِي أَصُولِهِ أَنَّ القِصَاصَ بَيْنَ الشَّجَرِ وَالعِيدَانِ جَائِزٌ شَرْعًا بِإِيقَاعِ مِثْلِ مَـا كَـانَ فِي

وَفِي البُخَارِيِّ (٢٠٩) وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: ﴿لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمَوَذُنِ جِنَّ وَلا إِنْسُ وَلا شَسَيْءٌ إلاَّ شَسَهِدَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ».

وَلا دَلِيلَ عَلَى تَأْوِيلِهِ.

وَأَمَّا البَّهَائِمُ فَالقِصَاصُ بَيْنَهَا فَهُو قُولُنا وَقُولُ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، خِلافًا لِبَعْضِ المُعْتَزِلَةِ، لِخُرُوجِهَا عَنِ

وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَسْتَهَلُّ (هـ) وَإِنْ جَهَلَ أَذَكَرٌ أَمَّ أَنْفَى سَمَّى بِصَالِح لَهُمَا، كَطَلْحَةَ

وَإِنْ كَانَ مِنْ كَافِرَيْنِ فَإِنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ فَكَمُسْلِم، وَإِلاَّ فَلا.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: يُصَلِّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، وَيَأْتِي فِي مَجْهُول الحَال.

وَيُغَسُّلُ الْمُحْرِمُ بِمَاء وَسِيدْرٍ، كُمَّا سَبَقَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: ۚ الْمَنْعَ مِنْ تَغْطِيَّةِ رِجْلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الجِرَقِيِّ وَالتَّلْخِيصِ، وَهُـوَ وَهْـمّ، قَالَـهُ الخَـلاّلُ، وَظَـاهِرُ كَـلام الإمَـام وَالْأَصْحِتَابِ أَنْ بَقِيَّةً كَفَيْهِ كَحَلَالَ، وَذَكَرَ الجَلَالُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُكَفَّنُ فِسَي قُونَيْهِ لَا يُسْزَادُ، وَاخْتَسَارَهُ الحَسَلَالُ، وَلَعَـلُّ الْمُرَادَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ، فَيَكُونُ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ فِي المُغْنِي وَغَيْرو الجَوَازَ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: وَيَسْنَتُرُ عَلَى نَعْشِهِ بِشَيْءٍ، وَيُجَنُّبُ مَا يُجَنُّبُ حَيًّا (هـم) لِبَقَاء إخرامِهِ.

وَقِيلَ: وَيَفْدِي الفَاعِلُ، وَلا يُوقَفُ بِعَرَفُةً، وَلا يُطَافُ [بهِ] بِدَلِيلِ الْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لآنَّهُ لا يُحِـسُّ بذَلِـكَ كَمَا لَوْ جُنَّ، وَيَنْقَطِعُ ثَوَابُهُ وَلا يُمْنَعُ مِنْ السَّدْرِ (هـ م) وَلاَ تُمْنَعُ الْمُعَتَدَّةُ مِنَ الطِّيبِ فِي الْآصَحُ.

شَهِيدُ المَعْرَكَةِ وَلَوْ كَانٍ غَيْرَ مُكَلِّفٍ (هـ) لا يُغَسِّلُ، وَجَزَمَ أَبُــو المَعَـالِي بِتَحْرِيمـهِ، وَحَكَـى رِوَايَــةً (و هـــ ش) لأنَّـهُ أَثَــرُ الشُّهَادَةِ وَالعِبَادَةِ وَهُوَ حَيٌّ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: لا يَجُوزُ غُسُلُهُ.

وَفِي الصَّلاةِ رِوَايَتَانِ، وَيُغَمَّلُ لِجَنَابَةِ أَوْ طُهْرٍ مِنْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ عَلَى الْأَصَحُ (م ش)، فَفِي تَوْضِيثَةِ مُحْسَدِثُ وَجُهَسَانِ (م ٩)(١)، وَسَبَقَتُ الْمُسْأَلَّةُ.

وَكَذَا كُلُّ ضُمَّلٍ وَجَبَ قَبْلَ المَوْتِ، كَالكَافِرِ يُسْلِمُ ثُمَّ يُقْتَلُ، وَقِيلَ فِيهِ: لا غُسْلَ، وَلا فَرْقَ. وَتُغْسَلُ نَجَاسَةٌ (و) وَيُحْتَمَلُ بَقَاوُهَا، كَالدَّم (و) وَلَوْ لَمْ تَوْلُ إِلاَّ بِالدَّمِ لَمْ يَجُزْ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَالِي وَجَزَمَ غَسْيُرهُ بِغُسْلِهَا، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ وَصَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي تَكْفِينِهِ فِي ثَوْبِهِ يَجِبُ بَقَاءُ الدَّم، وَذَكَرُوا رِوَايَةً كَرَاهَةِ تَسْفِيفِ الْأَعْضَاءِ كَـدَمِ

(١) (مسألة - ٩): قوله في الشّهيد: (وفي توضئة محدث وجهان).

يمني: إذا قلنا يغسُّل لجنابةِ أو طهرٍ من حيضٍ أو نفاسٍ فهل يوضًّا إذا كان محدًّا حدثًا أصغر فقط؟

أطلق الخلاف، وأطلقه ابن تميم، وابن حمدان في الرُّعاية الكبرى، والمصنِّف في حواشيه على المقنع:

أحدهما: لا يوضًا؛ لأنَّه تبعّ للغسل، وهو ظاهر الأحاديث، ولكنّ قول أكثر الأصحاب: والشَّهيد لا يغسَّل، يدلُّ على أنَّه يوضَّا، وفيه ما فيه.

والوجه الثَّاني: يوضًّا، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

(خ): مخالفة الأثمة (ر): موافقة الأئمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(ع): ما أجمع عليه

قَالَ الْأَصْحَابُ: أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ (خ) غُسُلُ (ش) كَبَقِيَّةِ الشُّهَدَاء.

وَقِيلَ: لا، وَحَكَى رِوَايَةً، وَكَذَا مَنْ عَادَ عَلَيْهِ سَهْمُهُ فِيهَا، فِي المنْصُوصِ (ش) وَإِنْ جُرِحَ فَأَكُلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَـامَ أَوْ بَـالَ أَوْ تَكَلَّمَ زَادَ الجَمَاعَةُ: أَوْ عَطَسَ غُسُّلَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ).

وَمَعْنَاهُ قُولُ (م).

وَعَنْهُ: إِلاَّ مَعَ جِرَاحَةٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ طَالَ الفَصْلُ (و) وَالْمَرَادُ عُرْفًا، لا وَقْتَ صَلاةٍ أَوْ يَوْمُسَا أَوْ لَيْلَـةً، وَهُـوَ يَعْقِـلُ، خِلافًـا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْحَرَّرِ: أَوْ أَكُلَ غُسُلَ.

وَقِيلَ: لا يُغَسِّلُ وَإِنْ مَاتَ حَالَ الحَرْبِ (و ش) نَقَلَ جَمَاعَةً: إنَّمَا يُتْرَكُ غُسلُ مَنْ ثُتِلَ فِي المَعْرَكَةِ، وَإِنَّ مَنْ حُسِلَ وَفِيهِ رُوحٌ غُسُّلَ، وَلا يُغَسَّلُ المَقْتُولُ ظُلْمًا عَلَى الْأَصَحُّ.

وَعَنْهُ: فِي مَعْرَكَةٍ (و هِـ ق) أَوْ قَتَلَهُ الكُفَّارُ صَبْرًا (و) وَكُلُّ شَهِيدٍ غُسَّلَ صَلَّى عَلَيْهِ وُجُوبًا(١).

وَمَنْ لا يُغَسُّلُ لا يُصَلِّى عَلَيْهِ] (و م).

وَعَنْهُ: تَجِبُ الصَّلاةُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و هــ).

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ فَهِيَ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: تَرَكُهَا، وَظَاهِرُ الحِلافِ أَنْهُمَا سَوَاءً؛ لآنَهُ قَالَ: وَجْهُ الرَّوَايَةِ الثَّالِئَةِ فَعَارُضُ الآخْبَـارِ فَيَخَيَّرُ، كَمَـا قُلْنَا فِي رَفْـعِ اليَدَيْنِ إِنْ شَاءَ إِلَى الأَذْنَيْنِ أَوْ إِلَى المُنْكِبَيْنِ.

وَحُكِيَ عَنْهُ النَّحْرِيمُ (و ش) وَتُنزَعُ عَنَّهُ لامَةُ الحَرْبِ (م ر) وَنَحْوُ فَرْو (م) وَخُفٌّ (م)، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيَجِبُ دَفْنُهُ فِي بَقِيَّةِ ثِيَابِهِ، فِي المُنْصُوص (ش) فَلا يُزَادُ (هـ م) وَلا يُنْقَصُ (هـ) بحَسْبِ المَسْنُون.

وَقِيلَ: لا بَأْسَ، وَالغَالُ الْمَقْتُولُ فِي المَعْرَكَةِ شَهِيدٌ فِي أَخْكَامِ اللَّانْيَا، وَأَمَّا فِي أَخكَامِ الاَّخِرَةِ فَفِي «الصَّحِيحَيْن» (خ: ٤٢٣٤، م: ١١٥)، وَغَيْرهِمَا: ﴿أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ تِيْلَ لَهُ: إِنَّهُ شَهَيَدٌ.

وَقِيلَ: لَهُ هَنِيتًا لَهُ الشُّهَادَةُ، فَقَالَ: كَلاُّ، وَأَخْبَرَ عَنْ عَذَابِهِ بِمَا غَلُّهُ».

وَالْمَرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ ثَوَابَهُ نَقَصَ لِغُلُولِهِ، وَلَهُ ثَوَابٌ. َ

وَالشُّهِيدُ غَيْرُ شَهِيدِ المُعْرَكَةِ بِضُعْةَ عَشْرَ، مُفَرَّقَةً فِي الآخْبَارِ.

وَمِنْ أَغْرَبُهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٦١٣)، وَالحَلاُلُ مِنْ رِوَايَةِ الْهُذَيْلِ بْنِ الحَكَمِ وَهُـوَ صَعَيـف، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ، عَن ابْن عَبَّاسِ مَرْفُوعًا: ﴿مَوْتُ الغَرِيبِ شَهَادَةٌ ﴾.

وَقَالَ ابْنُ مَعِين: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَأَغْرَبُ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي بْنُ المُنَجّى وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ العَاشِقَ مِنْهُمْ.

وَأَشَارُوا إِلَى الْخَبَرِ المَرْفُوعِ: ﴿مَنْ عَشِقَ وَعَفٌّ وَكَتَمَ فَمَاتَ مَاتَ شَهِيدًا﴾.

وَهَذَا الْحَبَرُ مَذْكُورٌ فِي تُرْجَمَةِ سُوَيْد بْن سَعِيدِ فِيمَا أَنْكِرَ عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ عَدِيٌّ وَالبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ الحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ: أَنَا أَتَعَجُّبُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحَدَّثْ بِهِ غَيْرَ سُويْدٍ، وَهُوَ ثِقَةً، كَذَا قَالَ، وَقَدْ كَذَّبُهُ الْسِنُ

وَقَالَ البُخَارِيُّ: حَدِيثُهُ مُنْكَرِّ.

وَقَالَ أَيْضًا: ۚ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ النُّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: صَدُوقٌ، زَادَ أَبُسو حَـاتِم: كَثِـيرُ التَّدْلِيـس، وَزَادَ غَـيْرُهُ:

وجد في كثيرٍ من النُّسخ: (وصُلِّيَ عليه بالواو)، وهو خطأً، والصُّواب حذفها، وهو في بعض النُّسخ كذلك.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

(م): الإمام مالك

⁽١) تنبيه: قوله: (وكلُّ شهيد غسَّل وصُلَّىَ عليه).

عَمِيَ فَكَانَ يُلَقِّنُ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ هَذَا الحَبْرَ فِي المؤضوعات، وَرَوَاهُ سُويَلد مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْن عَبَّاس، وَرَوَاهُ أَيْضًا مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّار، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْن عَبْدِ الْعَزيز بْن الْمَاجشُون، عَــنْ عَبْـدِ العَزيز بْن أَبِي حَازَم، عَن ابْن أَبِي نَجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَن ابْن عَبَّاسُ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَـنْ عَشِـقَ فَعَـف فَمَـاتَ فَهُـوَ شَهَيْدًا، قَالَ أَحْمَدُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ: هُوَ كُذَا وَكَذَا، وَمَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ؟ وَقَالَ أَبُو دَاوُد: كَانَ لا يَعْقِلُ الحَدِيثَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَشْرِقِيِّ: لَا يَدْرِي الْحَدِيثُ، وَضَعَّفُهُ السَّاجِيُّ وَالْأَرْدِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ: دَارَتَ الفُتْيَا عَلَيْهِ فِي زَمَانِهِ إِلَى مَوْتِهِ، وَكَانَ مُولَعًا بِسَمَاعِ الغِنَاءِ، وَاحْتَجُ بِـهِ النَّسَائِيُّ، وَوَثَّقَـهُ ابْـنُ حِبَّانَ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مُتَاخِّرِي الآصْحَابِ: كَوْنُ العِشْقِ شَهَادَةً مُحَالً، وَأَنَّى بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَمَا المَانِعُ مِنْهُ؟ وَهُوَ بَلْــوَى مِـنْ اللَّهِ، وَمِحْنَةٌ وَفِتْنَةٌ، صَبَرَ فِيهَا وَعَفُ وَاحْتَسَبَ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُون: سُؤلَ حَنْبَلِ يُّ: لِـمَ كَـانَ جهَـادُ النَّفْسِ آكَــدَ الجَهَادَيْن؟ قَالَ: لأَنْهَا مَحْبُوبَةً، وَمُجَاهِدَةُ المَحْبُوبِ شَدِيدَةً، بَلْ نَفْسُ مُخَالَفَتِهَا جهَادً.

وَسَبَّقَ كَلامُهُ وَكَلامُ غَيْرِهِ فِي أُوَّل صَلاةِ النَّطَوُّع.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزَيُّ فِي الْمِنْهَاجَ قُبَيْلُ كِتَابِ آدَابِ السَّفَر: وَكُلُّ مُتَجَرِّدٍ لِلَّهِ فِي جهَادِ نَفْسِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، كَمَا وَرَدَ عَنْ بَعْـض الصَّحَابَةِ: رَجَعْنَا مِنْ الجهَادِ الآصَغَرَ إِلَى الجهَادِ الآكْبَرِ، وَسُيْلَ شَيْخُنَا عَنْ هَذَا الخَبر مَرْفُوعًا، قَالَ: لَا يَصِحُ: وَإِنْمَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ مَنْ صَنَّفَ فِي الرَّقَائِق، وَذَكَرَهُ البَغْويُّ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨].

وَلاَ إِن مَاجَهُ (١٦١٥) مِنْ رَوَايَةِ [إبرَاهِيمَ إِنْ أَبِي يَحْيَى وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ مُوسَى بْن وَرْدَانَ، عَسنْ أَبِسي هُرَيْسَرَةُ مَرْفُوعُــا: «مَنْ مَاتَ مَريضًا مَاتَ شَهيدًا».

يُغَسِّلُ مَجْهُولُ الإِسْلامِ بِعَلامَتِهِ، وَيُصَلِّى عَلَيْهِ (و) وَلَوْ كَانَ أَقْلَفَ أَوْ كَانَ بِنَارِنَا لا بِنَارِ الحَرْبِ وَلا عَلامَةً، نَصَّ عَلَى

وَنَقَلَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ: يُسْتَدَلُّ بخِتَان وَثِيَابٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَدْر صَلَّى عَلَيْهِ، لَا يَضُرُّهُ.

وَدُفِنَ مَعَنَا، وَجَزَّمَ بهِ ابْنُ عَقِيلِ فِي كِتَابهِ المَنْثُورِ فِيمَنْ مَاتَ بَيْنَ دَارِنَا وَدَارِ الحَرْبِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الإِجْمَاعَ إِذَا وُجِدَ الطَّفْلُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مَيَّنًا يَجَبُ غُسُلُهُ وَدَفْنُهُ فِسي مَقَابِرِنَـا، قَـال: وَقَـدْ مَنَعُـوا أَنْ يُدْفَنَ أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَمَنْ مَاتَ فِيَ سَفِينَةٍ غُسُّلَ وَصُلِّي عَلَيْهِ بَعْدَ تَكْفِينِهِ وَٱلْقِيَ فِي البَحْرِ سَلًا كَإِدْخَالِـهِ فِي القَبْرِ، مَعَ خَـوْف فَسَـادِهِ أَوْ

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يُثَقِّلُ بِشَيْءٍ، وَذَكَرُهُ فِي الفُصُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا، قَالَ: وَلا مَوْضِعَ لَنَا المَاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِسنَ السُّرَابِ إلاَّ هُنَـا،

وَمَنْ مَاتَ بِيثْرِ أُخْرِجَ بِأَجْرَةٍ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ مِنْ بَيْتِ النَّالِ، وَإِلاَّ طُمَّتْ وَجُعِلَتْ قَبْرَهُ، وَمَعَ حَاجَةِ الآخْيَاءِ إِلَيْهَا يُخْرَجُ. وقيلَ: لَا مُعَ مُثْلَةٍ وَفِي الفُصُولِ: إِنْ أَمْكَنَ إِخْرَاجُهُ وَأَمِنًا عَلَى النَّازِلِ فِيهَا لَزِمَ ذَلِكَ، وَإِلاَّ طُمَّتَ، وَمَعَ الحَاجَةِ إِلَيْهَا

وَيَلْزَمُ الغَاسِلَ سَنْرُ الشُّرُّ لا إظْهَارُ الخَيْرِ، فِي الآشْهَرِ فِيهِمَا، نَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لا يُحَدَّثُ بِهِ أَحَـدُا، وَكَمَـا يَحْرُمُ تَحَدُّثُهُ وَتُحَدُّثُ الطُّبيبِ وَغَيْرُهُمَا بِعَيْبٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: إلاَّ عَلَى مُشْنَتُهِ بِفُجُورِ أَنْ بِلاَعَةٍ فَيُسْتَحَبُّ ظُهُورُ شَرٌّهِ وَسَتْرُ خَيْرِهِ.

وَتَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى ٱلْمُسِيءُ وَلَا نَشْهَدُ إِلاَّ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَهُ الآصحابُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ اتَّفْقَتْ الأُمَّةُ عَلَى الثَّنَاء أَوْ الإسَاءَةِ عَلَيْهِ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ الآكَثُوُّ، وَأَنَّهُ الآكُثُوُّ دِيَانَةً، وَظَاهِرُ كَلاّمِهِ: وَلَوْ لَمْ

تَكُنْ أَفْعَالُ النَّبَّتِ مُوَافِقَةً لِقَوْلِهِمْ، وَإِلاَّ لَمْ تَكُنْ عَلامَةً مُسْتَقِلَةً، وَكَذَا مَغْنَى كَلامِ ابْنِ هَبَيْرَةَ: الاغْنِبَارُ بِأَهْلِ الخَيْرِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِي عَنِ الشَّهَادَةِ لِلْعَشْرَةِ بِالجَنَّةِ فَقَالَ: النِّسَ أَبُو بَكْرٍ قَاتِلَ أَهْلِ الرَّدُّةِ وَقَالَ: لا، حَتَّى تَشْهَدُوا أَنْ قَتْلاَنَا فِي الجَنَّـةِ وَقَتْلاكُمْ فِي النَّارِ؟ فَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ أَبِي بَكْرٍ أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةٍ قُلْت: فَحَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيِّبِ: لَوْ شَهِدْت عَلَى أَحَدٍ حَـيًّ أَنَّـهُ فِي الجَنَّـةِ لَشَهدَتْ عَلَى ابْن عُمْرَ.

َ قَالَ أَبُو عَبْدِ اَللَّهِ: فَمَا قَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ أَحَدٌ حَيٌّ، إلاَّ وَيُعْلِمُك أَنَّ مَنْ مَاتَ قَدْ شَهَدَ لَهُ بِالجُنَّةِ.

وَعَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُمَرَ مَرْقُوعًا: «أَيْمَا مُسْلِّمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْيَعَةً بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ اَجَنَّةً، قَالَ: فَقُلْنَا: وَثَلاثَةً ۚ قَالَ: وَثَلاثَةً قُلْنَا: وَاثْنَانَ؟ قَالَ: وَاثْنَانَ» ثُمَّ لَمْ نَسْأَلُهُ عَنِ الوَاحِدِ.

رَوَاهُ أَخْمَدُ (١/ ٢١)، وَالبُخَارِيُّ (١٣٠٢).

وَفِي مَنْتُورِ ابْنُ حَقِيلِ عَنْ أَحْمَلُا: «مَنْ مَاتَ بِبَغْلَادَ عَلَى السُّنَّةِ نَقِلَ مِنْ جَنَّةٍ إِلَى جَنَّـةٍ» وَرَوَى الحَـاكِمُ فِـي تَارِيخِـهِ عَـنِ الآصْمَعِيِّ قَالَ: جَنَّاتُ الدُّنْيَا [فِي] قَلاتِ مَوَاضِعَ: نَهَرِ مَنْقِلِ بالبَصْرَةِ، وَدِمَشْقُ بالشّام، وَسَمَرَقَنْلُ بِخُرَاسَانَ.

وَكَثْرَ تَفْضِيلُ بَغْدَادَ رَمَدْحُهَا مِنْ المُلَمَاءِ، قَالَ شُعْبَّةُ لاَينيَ الوَلِيدِ: أَدَخَلْت بَغْدَادَ؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَكَأَنْك لَمْ تَرَ الدُّنْيَا.

وَعَالَ أَبْنُ عُلَيْةً: مَا رَأَيْت قُومًا أَعْقَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْل بَغْدَادَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِيُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْآعْلَى: ۚ دَخَلْت بَغْلَادَ؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: مَا رَأَيْت النَّاسَ وَلا رَأَيْت اللَّانُيَّا وَقَالَ: مَا دَخَلْت بَلَدًا قَطُ إِلاَّ عَنَدْتُهُ سَفَرًا إِلاَّ بَغْدَادَ، فَإِنِّي حِينَ دَخَلْتهَا عَدَدْتهَا وَطُنَا وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ: الإِسْلامُ بِبَغْدَادَ، وَإِنْهَا لَصَيَّادَةً تَصِيدُ الرِّجَالَ، وَمَنْ لَمْ يَرَهَا لَمْ يَرَ الدُّنْيَا.

وَقَالَ ابْنُ مُجَاهِدٌ: رَأَيْت أَبَا عَمْرِو بْنَ العَلامِ فِي النَّوْمِ فَقُلْت: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِك؟ قَالَ: دَعْنِي مِمَّا فَعَلَ اللَّهُ بِي، مَنْ أَقَسَامَ بِبَغْدَادَ عَلَى السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَمَاتَ نُقِلَ إِلَى إِلجَنَّةِ، وَقَالَ أَبْوِ مُعَاوِيّةَ وَذَكرَ بَغْدَادَ فَقَالَ هِيَ ذَارُ دُنْيَا وَآخِرَةٍ.

وَقَالَ ذُو النَّونِ المِصْرِيُّ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ الْمُرُوءَةَ وَالظَّرْفَ فَعَلَيْهِ بِسُقَاةِ المَّاءِ بِبَغْدَادَ، ثُمُّ ذَكَرَ أَنْـهُ لَمُّـا حُمِـلَ إِلَيْهَـا رَأَى سِقَاءُ فَقَالَ: هَذَا سِقَاءُ السُّلْطَانِ؟ فَقِيلَ: سِقَاءُ العَامَّةِ، فَشَرِبَ مِنْهُ، فَشَمَّ مِنْ الكُوزِ رَائِحَةَ المِسْكِ، فَقُلْت لِمَسِنْ مَعِـي: أَعْطِـهِ دِينَارًا، فَأَتِى أَخْلَهُ فَقُلْت: لِمَ؟ قَالَ: أَنْتَ أُسِيرٌ، وَلَيْسَ مِنْ المُرُوءَةِ آخُدُ مِنْك.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى: إِذَا كَانَ عِلْمُ الرَّجُلِ حِجَازِيًّا، وَخُلُقُهُ عِرَاقِيًّا، وَطَاعَتُهُ شَـَامِيَّةً، فَقَـذَ كَمْلَ.

وَقَالَ الحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ فِي أَهْلِ بَغْدَادَ: هُمْ جَهَابِذَةُ العِلْم.

وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ الدَّيْلَمِيُّ وَهُوَ شَيْخٌ يَنْطِقُ بِعُلُومٍ: دَخَلْتُ البُلْدَانَ مِنْ سَمَرْقَنْدَ إِلَى القَيْرُوانِ وَمِسَنْ سَرَنْدِيبَ إِلَى بَلَـدِ الرُّومِ، فَمَا وَجَدْت بَلَدًا أَفْضَلَ وَلا أُطْيَبَ مِنْ بَغُدَادَ.

وَتَقَالَ: إِذَا خَرَجْت مِنْ العِرَاق، فَالدُّنْيَا كُلُّهَا رُسْتَاقٌ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: اعْتِنَالُ هَوَائِهَا وَطِيبُ مَائِهَا لا يُشْكُ فِيهِ، وَلا يُخْتَلَفُ فِي أَنْ فُطْنَ أَهْلِهَا وَعُلُومَهُمْ وَذَكَاءَهُمْ يَزِيكُ عَلَى أَهْلِ كُلُّ بَلَكِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى هَذَا جَمِيعُ فُطْنَاء الغُرْبَاء، وَإِنْمَا يَعِيبُهَا الجَامِدُ الذَّهْنِ، وَمَا رَالَتْ الشَّعْرَاءُ تَمْدَحُهَا، كَـٰذَا قَالَ، وَمِنْ الْمُعْلُومِ أَنَّ فِي فَضْلُ الشَّامِ مِنْ الكِتَابِ وَالسَّنَّةِ مَا لَيْسَ فِي العِرَاق، وَأَفْصَلُ الشَّامِ مِنْ الكِتَابِ وَالسَّنَّةِ مَا لَيْسَ فِي العِرَاق، وَأَفْصَلُ الشَّامِ وَمَثْنَ بِلا شَـٰكُ، فَهُو فَاضِلَّ فِي نَفْسِهِ، وَأَقَامَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ العُلْمَاء وَالزُّهُادِ وَالعَبَّادِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ أَكْثَوَ مِنْ عَيْرِهِ، وَمَا يَتُغِقُ فِيهِ قَسَلُ أَنْ يَتَّفِقَ فِي غَيْرِهِ، بَلْ لا يُوجَدُه فَمَنْ تَأَمَّلَ ذَلِكَ وَالْصَفَ عَلِمَهُ.

وَمَعْلُومٌ مَا فِي ذُمُّ المُشْرِق مِنْ الآخْبَارِ الصَّحِيحَةِ وَالفِتَنِ.

وَيَغْدَادُ مِنْهُ، وَفِيهَا مِنْ اَلْحُرِّ الشَّلِيدِ وَكَثْرَةِ اسْتِيلاءِ الغَرَقَ عَلَيْهَا مَا هُوَ مَعْلُومٌ بالمُشَاهَدَةِ وَالآخْبَارِ وَفَضْلُ بَغْدَادَ عَــارضَ بِسَبَبِ الْحُلْفَاءِ بِهَا، وَفِي ذَمَّهَا خَبَرٌ خَاصٍّ عَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعًا «تُبْنَى مَدِينَةٌ بَيْنَ قُطْرِبُّلَ وَالصَّرَاةِ وَدِجْلَةٌ وَدُجَيْـلُ، يَخْرُجُ مِنْهَــا جَبَّارُ أَهْلِ الأَرْضِ، يُجْبَى إلَيْهَا الحَرَاجُ، يَخْسِفُ اللَّهُ بِهَا، أَسْرَعُ فِي الآرْضِ مِــنْ المِغــوَلِ فِـي الآرْضِ الرَّخْــوَةِ، فَهَــذَا خَـبَرٌ مَعْرُوفٌ بِعَمَّارٍ بْنِ سَيْف، ضَعَفَهُ أَبُو رُزعَةً وَأَبُو حَاتِم.

وَقَالَ ابْنُ مَعِين: لَيْسَ بشَيْء، وَقَالَ أَيْضًا: ثِقَةً.

وَقَالَ العِجْلِيُّ: ثِقَةً ثَبْتَ مُتَعَبِّدٌ صَاحِبَ سُنَّةٍ، وَتَرَكَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَقَالَ الْحَطِيبُ: لا أَصْلَ لَهُ، وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ، رُويَ مِنْ سِئَّةً عَشَرَ طَريقًا كُلُهَا وَاهِيَةً، وَرُويَ نَحْوُهُ مِسنَ حَدِيثٍ عَلِميًّ مِنْ ثَلاثَةٍ طُرُق، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسَ مِنْ طَرِيقَيْن، وَمِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ وَلا يَثْبُتُ، وَذَكَرْتَهَا فِي المَوْضُوعَاتِ.

قَالَ [الإِمَامُ] أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ وَسُؤِلَ عَنْ هَٰذَا الحَدِيثِ اثْبُنَى مَدِينَةٌ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ أَصْلُ، وَمَا حَدَّثَ بهِ إِنْسَانٌ ثِقَةً، فَـالَ الحَطِيبُ: كُلُّ هَذِهِ الآحَادِيثِ وَاهْيَةُ الآسَانِيدِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِالنَّفْلِ، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ اخْتَجٌ فِي فَضْلُ الْعِرَاق بأشْيَاءَ مِنْ جنْسِهَا، وَتَابَعَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزَيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ ذَمَّ بَغْلَادَ، فَعَن الفُضَيْل بْنِ عِيَاضٍ: هِيَ مَغْصُوبَةٌ وَقِيــلَ؛ مِـنْ السُّوَادِ وَهُوَ وَقُفُّ لا يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلا شِرَاؤُهَا.

وَقِيلَ: لِمُجَاوَرَةِ السَّلاطِينِ وَالْمُتْرَفِينَ.

وَقَالَ سُفْيَانُ: الْمُتَعَبِّدُ بِبَغْدَاذَ كَالْمُتَعَبِّدِ فِي الكَنِيفِ، قَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ دَاوُد الخَرِيبِيُّ: كَانَ سُفْيَانُ يَكْرَهُ جِوَارَ القَوْمِ وَقُرْبُهُمْ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ بِبَغْدَادَ مُسْكَنُ الزُّهَّادِ.

ثُمُّ أَجَابَ ابْنُ الجَوْزِيُّ بِمَا لَا يَنْفَعُ، وَقَدْ كَانَ أَحْمَدُ يَوْزَعُ دَارِهِ وَيَخْرُجُ عَنْهَا، قَالَ أَصْحَابُـهُ: لَأَنَّ بَغْـدَادَ كَـانَتْ مَسَـاكِنَ

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَوَاطُؤُ الرُّؤْيَا كَتَوَاطُوْ الشُّهَادَاتِ.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَحْرُمُ سُوءَ الطُّنُّ بِمُسْلِمِ ظَاهِرِ العَدَالَةِ، وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الخَيْرِ بِـالآخِ الْمُسْلِمِ، قَـالَ: وَلا يَنْبَغِي تَحقِيقُ ظُنَّهِ فِي ريبَةٍ.

وَفِي نِهَايَةً الْمُبْتَدِئ: حُسْنُ الظُّنُّ بِأَهْلِ الدِّينِ حَسَنَّ.

وَذَكَرَ المَهْدَوِيُّ وَالقُرْطُبِيُّ المَالِكِيَّانِ عَنْ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ اللهُ يَحْرُمُ ظَنُّ الشُّرِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الخَيْرُ، وَأَنَّـهُ لا حَرَجَ بِظُنْـهِ بِمَـنْ

وَفِي البُّخَارِيُّ (٦٠٦٨): «مَا يَكُونُ مِنْ الظُّنَّ» ثُمَّ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ عليه السلام قَالَ «مَا أظُنُّ فُلانًــا وَفُلانًــا يَعْرِفَــانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا) وَفِي لَفُظٍ: ﴿دِينِنَا الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ٩.

وَفِي «الصَّعِيتَيْنِ» (خ: ٤٨٤٩، م: ٢٥٦٣)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِيَّاكُمْ وَالظُنَّ فَإِنَّ الظُنَّ أَكْذَبُ الحَلِيثِ». «وَيَمَثُ عليه السلام عَمْرًا الحُزَاعِيُّ إِلَى مَكُّةً، فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ يَصْحَبُهُ فَقَالَ لَهُ: إِذَا هَبَطْت بِلادَ قَوْمِهِ فَـاحْذَرْهُ فَإِنَّـهُ قَدْ قَالَ الْقَائِلُ أَخُوكَ البَكْرِيُّ لا تَأْمَنُهُۥ وَذَكَرَ الحَدِيثَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ (٥/ ٢٨٩).

(هـ): الإمام أبو حنيفة

باب الكفن

وَهُوَ وَمُؤْنَةُ تُجْهِيزِهِ (و).

وَقِيلَ: وَحَنُوطُهُ وَطَيِيهِ (و م ق)، وَلا بَأْسَ بِالمِسْكُ فِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَاجِبٌ مِنْ رَأْسٍ مَالِهِ بِـالمَعْرُوفِ، لأَمْرِ الشَّـارِعِ

رَوَاهُ أَخْمَدُ (١٤١٤٥)، وَمُسْلِمٌ (٩٤٣).

فَيَجبُ مَلْبُوسُ مِثْلِهِ، ذَكَرَهُ غَيْرِ وَاحِد، وَجَزَمَ بهِ صَاحِبُ الْمَحَرُّر (و هـ) مَا لَمْ يُوص بدُونِهِ.

وَفِي الفُصُولِ: إِنَّ ذَلِكَ بِحَسَبٌ حَالِهِ، كَنَفَقَتِهِ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَجَرَ عَلَيْـهِ لَيسَـفَهِ أَوْ فَلْـسِ أَنْفَـقَ عَلَيْـهِ بقَـدار حَالِهِ، كَذَا بَعْدَ المُوْتِ.

قَالَ: وَمَنْ أَحْرَجَ فَوْقَ العَادَةِ فَٱكْثَرَ الطَّيبَ وَالحَوَائِعِجَ، وَأَعْطَى المُقْرِثِينَ بَيْنَ يَدَيْ الجِنَازَةِ، وَأَعْطَى الحَمَّالِينَ وَالحَفَّارَ زَيَادَةً عَلَى العَادَةِ عَلَى طَرِيقِ المُرُوءَةِ لا بقَدْرِ الوَاجِبِ فَمُتَبَرِّعٌ، فَإِنْ كَانَ مِنْ التركةِ فَمِنْ نَصِيبِهِ.

وَتَكْرَهُ الزِّيَادِةَ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٥٤٪) بِإِسْنَادٍ جَيِّدُ عَنْ عَلِيٌّ مَرْفُوعًا: ﴿لا تُغَالُوا فِي الكَفَن فَإِنَّهُ يُسْلَبُهُ سَلْبًا سَرِيعًا» وَلَيْسَ الكَفَنُ سُنْةً، خِلافًا لِلتَّحْفَةِ وَالمُحِيطِ وَغَيْرُهَمَا مِنْ كُتُبِ الحَنَفِيَّةِ، وَالجَدِيدُ أَفْضَلُ، فِسي المُنْصُوصِ (ش) وَلَيْسَا سَـوَاءً (هــ) وَقِيلَ لاَحْمَدَ: يُصَلِّي أَوْ يُحْرِمُ فِيهِ ثُمُّ يَغْسِلُهُ وَيَضَعُهُ لِكَفَنِهِ، فَرَآهُ حَسَنًا.

وَعَنْهُ: يُعْجبنِي جَدِيدٌ أَوْ غَسِيلٌ، وَكُرهَ لُبْسُهُ حَتَّى يُدَنَّسَهُ، قِيلَ: لَهُ بَيْعُهُ مِنْ أَجْل أَنَّهُ يَتَمَنَّى المَوْتَ؟ فَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا.

وَفِي الْمُغْنِيَ: جَرَتْ العَادَةُ بتَحْسِينِهِ، وَلا تَجبُ، وَكَذَا فِي الوَاضِح وَغَيْرُو: يُسْتَحَبُّ بِمَا جَرَتْ بــهِ عَــادَةُ الحَــيِّ، وَيُقَدِّمُـهُ عَلَى دَيْنِ الرَّهْنِ وَأَرْشِ الجِنَايَةِ وَنَحْوِهِمَا فِي الْأَصَحُّ (هـ ش) وَلا يُسْتَرُ بِحَشيش، وَيُقْضَى دَيْنُهُ، فِي ظَاهِر كلامِهم، وَصَرَّحَ بهِ فِي الفُنُون، وَيُدْفَنُ فِي مَقْبَرَةٍ مُسْبَلَةٍ بقَوْل بَعْض الوَرَثَةِ؛ لآنَهُ لا مِنْةً، وَعَكْسُهُ الكَفَنُ وَالمُؤنَّةُ، نَـصٌ عَلَيْـهِ، وَظَـاهِرُهُ: لَهُــمْ أُخْذُهُ مِنْ السُّبيل، وَالمَذْهَبُ: بَلْ مِنْ تَرَكَتِهِ، وَلَوْ بَذَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمْ بَقِيَّة الوَرَثَةِ قَبُولُـهُ، لَكِـنَ لَيْـسَ لِلْبَقِيَّـةِ نَقْلُـهُ وَسَلْبُهُ مِنْ كَفَيْنِهِ بَعْدَ دَفْنِهِ، بخِلافِ مُبَاذَرَتِهِ إِلَى دَفْنِهِ فِي مِلْكِ الْمَيْتِ، لانْتِقَالِهِ إِلَيْهِمْ، لَكِنْ يُكْرَهُ لَهُمْ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيَّتِ تَرَكَةً فَعَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ (م ر) ثُمَّ فِي بَيْتِ المال (و) ثُمَّ عَلَى مُسْلِم عَالِم بهِ، أَطْلَقَهُ الآصحابُ، قَالَ فِي الفُنُونَ: قَالَ حَنْبَلُّ: بِثَمَنِهِ كَالْمُضْطَرِّ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا غَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخُنَّا: وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لا يَقُومُ بِهِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي: إذَا ذَهَبَتْ رِفْقَتُهُ وَتَرَكُوهُ بِطَرِيتِي سَـابِلَةٍ أَوْ قُـرْبِ العَامِرِ أَسِّاءُوا وَإِلاَّ أَيْمُوا، وَإِنْ وَجَدُوهُ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الحَنُوطِ وَالكَفَنِ لَـمْ تُـلْزَمْهُمْ الصَّـلاَةُ عَلَيْهِ، عَمَـلاَ بِالظَّـاهِرِ، كَـذَا قـال، وَيُتَوَجُّهُ تَلْزَمُهُمْ

وَلا يَلْزَمُهُ كَفَنُ امْرَأَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ر).

وَقِيلَ: بَلَى، وَحَكَى روَايَةً (و هـ ش م ر).

وَقِيلَ: مَعَ عَدَم تَركَةٍ، وَلا يُكَفَّنُ ذِمِّيٌّ مِنْ بَيْتِ المَال لِعَدَم، كَمُرْتَدٌّ.

وَقِيلَ: يَجِبُ كَأَلَخْمَصَةِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً، لا يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْهُ، لكِنْ لِلْإِمَامِ أن يُعْطِيَهُ، وَجَزَمَ بِلَاكِ صَاحِبُ المُحَرُّدِ، وَادَ بَعْضُهُمْ: لِمَصْلَحَتِنَا.

يَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ ثَوْبٌ، لا سَتْرَ العَوْرَةِ (ق) وَكَذَا لِحَقِّ اللَّبَ الرَّجُلِ وَالمَرْأَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ (و م ق). وَقِيلَ: ثَلاثَةٌ، وَحَكَى رِوَايَةٌ وَاحْتَجُّ القَاضِي وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُمْ صَاحِبُ المُحَرَّرِ بِأَنْهَا لَوْ لَمْ تَجِبْ لَمْ تَجُوْ مَعَ وَارِثِ صَغِيرٍ، وَأَبْطَلُهُ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالكُفَنَ الْحَسَنِ.

وَقِيلَ: يُقَدِّمُ النَّلائَةُ عَلَىَ الإِرْثِ وَالوَصِيَّةِ لا عَلَى الدَّيْنِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرِّرِ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو المَعَالِي، وَقَالَ: فَإِنْ كُفَّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالُ فَتُوْبٌ.

الفسروع - كتاب الجنائز

وَفِي الزَّائِدِ لِلْكَمَالِ وَجْهَان، وَلَيْسَ الوَاجِبُ ثَوْيَيْن (هـ) وَيُقَدَّمُ عَلَى تَكْفِين جَمَاعَة فِي ثَوْبِ لِعَدَم، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر، وَالآشْهُورُ يُجْمَعُونَ فِي اَلثُوْبِ، لِخَبَرِ أَنَسٍ فِي قَتْلَى أُحُدٍ، وَهَلْ يُقَدَّمُ سَتُّرُ رَأْسِهِ لآنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ بَاقِيه وَبَاقِيه بِحَشِيشٍ أَوْ كَخَالِ الْحَيَاةِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م 1)(١).

وَإِنْ وَصَّى بِتَكُفِينِهِ فِي قُونِبٍ أَوْ دُونَ مَلْبُوسِ مِثْلِهِ جَازَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّد (ع).

قَالَ أَبُو المَعَالِي: أَوْ فِي كِسْوَةٍ لا تَلِيقُ بهِ، وَذَّكَرَ جَمَاعَةٌ: إنْ وَجَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثُوْبٍ فَفِي صِحَّتِهِ وَجْهَان.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَإِنْ وَصَّى فِي الْوَالَبُ ثَمِينَةٍ لَا تَلِيقُ بِهِ لَمْ يَصِحُ، وَسَبَقَتُ الْكَرَاهَةُ، وَلا تُمنَعُ الصِّحُّةُ، فإن صَحَّ فَمِنْ ثُلُهِ (و هـ) ويُعْتَبُرُ أَنْ لَا يَصِفَ الكَفَنُ البَشْرَةَ (و) وَتُكُرهُ وقَةٌ تَحْكِي هَيْثَةَ البَدن، نَصَّ عَلَيْهِ، وَبِشَعْرٍ وَصُوفٍ، ويَحْرُمُ بِجُلُودٍ، وكَذَا تَكْفِينُ المَرْأَةِ بِحَرِيرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ر) كَصَبِيَّ، وَلَمْ يَذْكُرهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ إلاَّ اخْتِمَالاً لَابْنِ عَقِيلٍ وَعَنْهُ: يُكُرهُ وَمَاحِبُ المُحَرَّرِ إلاَّ اخْتِمَالاً لَابْنِ عَقِيلٍ وَعَنْهُ: يُكُرهُ وَم مَن).

وقِيلَ: لا (و هـ) وَمِثْلُهُ المَذْهَبُ وَيُكُرُهُ، تَكْفِينُهَا بِمُرْعَفَرِ (هـ) وَمُعَصَفَّرِ؛ لآمْرِهِ عليه السلام بالبَيَاضِ، وَكَالرَّجُلِ، وَيَتَوَجَّهُ كَمَا سَبَقَ فِي سِتْرِ العَوْرَةِ، فَيَجِيءُ الجِلافُ، فَلا يُكُرَّهُ لَهَا، لَكِنَّ البَيَاضَ أَوْلَى، وَزَادَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُكُرَّهُ بِمَا فِيهِ مِنْ النَّهُوسِ، وَهُو مَعْنَى الفُصُول، وَيَجُوزُ لِعَدَم تَكْفِينِهِ فِي تُوْبِ وَاحِدٍ حَرِير لِلضَّرُورَةِ، لا مُطْلَقًا (م ر).

النُقُوش، وَهُوَ مَعْنَى الفُصُول، وَيَجُوزُ لِعَدَم تَكْفِينِهِ فِي ثَوْبِ وَاحِدٍ حَرِيرٍ لِلضَّرُورَةِ، لا مُطْلَقًا (م ر). وَلاَ يُكْرَهُ فِي خَمْسَةِ اثْوَابِ (و) وَلا تَعْمِيمُهُ (و) فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ فِيهِمَا (م ٢،٣)(٢)، بَلْ فِي مَنْبَعَةِ أَثْوَابِ (م).

(۱) (مسألة – ۱): قوله: (وهل يقدَّم ستر رأسه لأنَّه أفضل من باقيه، وباقيه بمشيشٍ أو كحال الحياة؟ فيه وجهان). انتهى. أحدهما: يقدَّم رأسه على سائر جسده.

وجزم به في المستوعب أيضًا فقال: فإن لم يكف لستر جميع الميّت ستر به ما يلي راسه، وباقي جسده بالحشيش والورق. انتهى. وجزم به في الرّعاية الكبرى أيضًا فقال: فإن لم يكفه ستر من قبل راسه ووجهه، وستر بقيّّة بدنه بورق أو حشيشٍ. انتهى. والوجه الثّاني: يستر عورته، وما فضل يستر به رأسه وما يليه، وهو الصّحيح.

جزم به في مجمع البحرين والنُّظم، والظَّاهر أنَّه تابع الحجد، وقدَّمه ابن تميم، والمصنَّف في حواشي المقنع.

وقال في المغني والشّرح وشرح ابن رزين: فإن لم يجد للرّجل ثوبًا يستر جميعه ستر رأسه، وجعل على رجليه حشيشًا أو ورقًا، كمـــا فعل مخبّاب، فإن لم يجد إلاّ ما يستر العورة سترها. انتهى.

فجزموا بتقديم ستر العورة على ستر الرَّاس، وهو الَّذي جـزم بـه في عجمـع البحريـن والنَّظـم، وقدَّمـه ايـن تميـم، و المصنَّـف في حواشيه، وقالوا: لو فضل عن ستر العورة شيءٌ ستر به الرَّاس، وهذا صحيحٌ بلا نزاع على هذا القول وغيره.

قلت: القول بأنّه يستر الرّاس وما يليه ولا يستر العورة ضعيفٌ جدًّا وما استدلُوا به إنّما يدلُّ على تقديم الرّاس، ومسا يليه على الرّجلين وما يليهما، لا على العورة، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ولا يكره في خسة أثواب، ولا تعميمه في أحد الوجهين فيهما)، انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٧): إذا كفِّن الرَّجل في خسة أثوابٍ هل يكره أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يكره، وهو الصّحيح.

جزم به في المغني، والشُرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يكره.

قدُّمه في الرُّعاية الكبرى وابن تميم وصحَّحه أيضًا.

(السالة النَّانية - ٣): هل يكره تعميمه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبري:

أحدهما: لا يكره، قدَّمه ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الصُّغرى، وصاحب الحاويين.

الفسروع - كتاب الجنائز

وَيَحْرُمُ وَفَنْ قَوْبٍ وَحُلِيٌّ غَيْرِ الكِفَنِ، وَكَرِهَهُ أَبُو حَفْصٍ، وَقَلْ ذَكَرُوا تَحْرِيمَهُ أَصْلاَ لِرِوَايَةِ تَحْرِيمِ الطَّــلاقِ بِــلا حَاجَــةٍ، وَيَأْتِي فِي الغَصْبِ تَأْثِيمُ مُثْلِفِهِ، وَلَوْ أَذِنَ مَالِكُهُ.

يُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْأَثْوَابِ ثَلَاثَ لَفَائِفَ بَيض، لا وَاحِدٌ مِنْهَا [حَبرَةً] يُخَمَّرُ وَحْدَهُ (هــ) وَيُسْتَحَبُّ تَبْخِيرُهَـا، زَادَ غَـبْرُ وَاحِدِ: ثَلاثًا، لِلْخَبَرِ، وَالْمَرَادُ: وتْرًا، بَعْلَدَ رَمُنَّهَا بِمَاءٍ وَرْدٍ أَوْ غَيْرُو، لِيُعَلِّق، وَيُبْسَطُ بَعْضُهَا، فَسَوْقَ بَعْـض، وَأَحْسَنُهَا أَعْلاهَـا، لِيَظْهَرَ لِلنَّاسِ كَعَادَةِ الحَيِّ، وَيُذَرُّ بَيْنَهَا حَنُوطٌ وَهُوَ أَخْلاطٌ طِيبٌ لا ظَاهِرَ العُلْيَا (و) وَلا عَلَى النَّوْبِ الَّذِي عَلَى النَّمْشِ (و) نَقَلَهُ [الجَمَاعَةُ] لِكَرَاهَةِ السَّلَفِ.

وَعَنْهُ: وَلا كُلُّ العُلْيَا (خ) ثُمُّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيُحَنُّطُ قُطْنٌ يُجْعَلُ مِنْهُ بَيْنَ ٱلْيَتَيْهِ، وَيُشَدُّ فَوْقَهُ خِزْقَةٌ تَجْمَسُمُ ٱلْيَتَيْـهِ وَمَثَانَتُهُ، وَيُجْعَلُ البَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يُجَنُّبُ القُطْنَ إلاَّ لِمَا لا بُدَّ مِنْهُ، كَمَنَافِذِهِ.

وَفِي الغُنْيَةِ: إِنْ خَافَ حَشَاهُ بِقُطْنِ وَكَافُورٍ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إنْ خَافَ، لاَ بَأْسُ بهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُطَيُّبُ مَوَاضِعُ سُجُودِهِ وَمَغَابِنُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَتَطْبِيبُ كُلِّهِ حَسَنَّ.

وَعَنْهُ: الكُلُّ سَوَاءٌ، وَالْمَنْصُوصُ: يُكُورُهُ دَاخِلَ عَيْنَيُهِ (و) وَيُكُورُهُ وَرْسٌ وَزَعْفَرَانٌ فِي حَنُوطٍ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّر: لآجُسل لَوْيِهِ، فَرَبُّمَا ظُهَرَ عَلَى الكَفَن.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لاسْتِغْمَالِهِ غِذَاءً وَزينَةً، وَلا يُعْتَادُ التَّطَيُّبُ بِهِ، قَالَ: وَيُكْرَهُ طَلْيُهُ بِصَبْرِ لِيَمْسِكُهُ وَيُغَيَّرَهُ، مَا لَمْ يُنْقَلُ، ثُمُّ يُرَدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ العُلْيَا مِنْ الجَانِبِ الآيْسَرَ عَلَى شِقَّهِ الآيْمَن، ثُمَّ طَرَفُهَا الآيْمَن عَلَى الْآيْسَرَ، ثُـمُّ الثَّانِيَةُ، وَالثَّالِفَةُ كَذَلِكَ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ صَاحِبُ الفُصُولِ الْمُسْتَوْعِبِ وَالْمُحَرُّرِ وَقَالَ: لآنَّهُ عَادَهُ لُبْسِ الحَيِّ فِي قَبَاءَ وَرِدَاءَ وَنَحْوِهِمَا.

وَجَزَمَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالعَكْسِ، لِثَلاَّ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّرَفُ الآيْمَنُ إِذَا وُضِعَ عَلَى يَمِينِهِ فِي الفَــبْرِ، وَيُتَوَجَّـهُ اختِمَـالُ أَنْهُمَـا سَوَاءٌ، وَيُعجْعَلُ مَا عَنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِنْ رَجْلَيْهِ؛ لِشَرَفِهِ، وَالفَاضِلُ عَنْ وَجْههِ وَرجْلَيْهِ عَلَيْهِمَــا، وَيَعْقِدُهَـا إنْ خَـافَ انْبِشـَـارَهَا، فَلِذَا تُحَلُّ فِي القَبْرِ، زَادَ أَبُو المُعَالِي وَغُيْرُهُ: وَلَوْ نَسِيَ بَعْدَ تَسْوِيَةِ النّرَابِ عَلَيْءِ قَريبًا؛ لَأَنْـهُ سُـنْةٌ، وَيُكْـرَهُ تَخْريفُـهُ، وَكَرهَـهُ أَحْمَدُ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ فِيهَا.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: إلاَّ لِخَوْفِ نَبْشِهِ.

قَالَ أَبُو الوَفَاءِ: وَلَوْ خِيفَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام غَيْرُو، وَلا يُحَلُّ الإزَّارُ نُصُّ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ، وَظَاهِرُ الهِدَايَةِ يُكُرُّهُ فِي مِثْزَرِ ثُمُّ قَييصٍ، وَالْمَنْصُوصُ: بِكُمَّيْنِ وَدَخَارِيصَ لا يُزَرُّ الآنَّةُ لا يُسَنُّ لِلْحَيَّ زَرَّهُ فَوْقَ إِزَارٍ، لِعَدَم الحَاجَةِ؛ لآنْسهُ عليه السلام كُسانٌ قَبِيصُهُ مُطْلَقَ الْآزْرَادِ، كَلَمَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّدِ، وَيَتَوَجُّهُ عَكْسُهُ لِلْحَيِّ؛ لآنُهُ العَادَةُ وَالعُرْفِ، وَالآصْلُ التَّفْرِيرُ وَحَدَمُ التُّغْيرِ، وَيَأْتِي كَلامُ أَحْمَدَ فِيمَنْ يَدْخُلُ القَبْرَ: تُحَلُّ أَزْرَارُهُ؟ قَالَ: لا.

وَظَاهِرُهُ الاسْتِحْبَابُ، وَأَنَّهَا لا تُحَلُّ لِلْلَكَ.

وَفِي اللَّبَاسِ لِلْقَاضِي وَجَزَمَ بهِ صَاحِبُ النَّظْمِ: لا يُكُرَهُ حَلُّ الآزرَارِ، وَاحْتَجُ بِخَبَرِ قُرَّةَ المَذْكُورِ، وَبِقُول ثَابِتِ بْنِ عُبَيْسِدِ: مَا رَأَيْتِ ابْنَ عَبْاسٍ وَابْنَ عِمْرَ زَارَيْنِ قَمِيصًا قَطَّ، وَإِنْمَا أَسْارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ إِلَى خَبَرِ قُرَّةً، وَلَيْسَسَ فِي الْحَبَرِ إِلاَّ وَأَنْ قُرَّةً المزّنِيُّ رَآهُ عليه السلام كَلَاكِ،

لَكِنْ كَانَ قُرُّهُ لَا يَزِرُ قَمِيصَهُ، وَكَذَلِكَ ابْنُهُ مُعَاوِيَةُ وَابْنُ مُعَاوِيَةً إِيَاسٌ، لا فِي شِتَاءِ وَلا صَيْفُو، إسْنَادُهُ جَيِّلًا.

قال في الفصول: لا يكون في الكفن قميصٌ ولا عمامةً، واستدلُّ بمديث عائشة.

وقال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح وغيره: الأفضل عند إمامنا أن يكفُّن الرُّجل في ثلاث لفسائف بيـض، ليسس فيهـا قميـصَّ ولا عمامة، فظاهره الكراهة، وهو الصواب.

فهذه ثلاث مسائل قد فتح الله بتصحيحها. (م): الإمام مالك (ش): الإم

⁼ والوجه الثَّاني: يكره، اختاره بعض الأصحاب.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٤)، وَأَبُو دَاوُد (٤٠٨٢).

وَقِيلَ: يَزُرُّهُ، وَهُوَ فِي رَوَايَةٍ فِي الْوَاضِح: ثُمُّ لِفَافَةٌ فَوْقَهُمَا:

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْمُسْتَحِبُ قَمِيصًا ثُمُّ إِزَارًا يَسْتُرُهُ كُلُّهُ ثُمُّ لِفَافَةً كَذَلِك.

فَصل

وَالْمُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ مِثْزَرٌ ثُمُّ قَمِيصٌ وَهُوَ الدُّرْعُ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ، وَدِرْعُ الحَدِيدِ مُؤَثَّتَةٌ، وَحُكِي تَذْكِيرُهُ ثُمُّ خِمَارٌ ثُمَّ لِفَافَتَان، جَرَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَنَصُهُ: وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَخَذَاهَا فَمُ مِثْرَدٌ، ثُمُّ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ، ثُمُ لِفَافَةٌ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْحَرْرُ: تُسَدُّ فَخَذَاهَا بِمِثْزَر تَخَمَّ بِوْرَهُ وَيُلْفُ فُوْقَ الدُّرْعِ الخِمَارُ بِاللَّفَافَتَيْنِ، جَمْعًا بَيْنَ الآخْبَار، وَذَكَرَ بَخَصْهُمْ: لا بَأْسَ الْ تُنْفَبَ وَلَيْسَتْ كَرَجُلٍ مَعَ خُمَارٍ، وَخِرْقَةٌ خَامِسَةٌ تُشَدُّ بِهَا بَقِيلَةُ الْآكْفَانِ فَوْقَ ثَلْتَيْهَا (هـ) لِيَجْمَعَهَا، وقَالَهُ (ش) وَزَادَ: ثَوْبَيْنِ، وَالْمَقَطَ القَمِيصَ

وَيُكَفَّنُ الصَّغِيرُ فِي ثَوْبٍ (و) وَيَجُوزُ فِي ثَلاثَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: وَإِنْ وَرِثَهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ لَمْ تَجُزْ الزَّيَــادَةُ عَلَى ثَوْبِ، لأَنْهُ تَبَرُّعٌ، وَالصَّغِيرَةُ فِي قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ وَكَذَا بِنْتُ تِسْعٍ إِلَى البُلُوغِ، كَمَا لا يَجِبُ خِمَارٌ لِصَلاتِهَا.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: كَالْبَالِغَةِ (و هـ) وَكَذَا الْمُرَاهِنُ عِنْدُ أَبِي خَنِيفَةَ

وَيُقَدُّمُ فِي الْآصَحُ مَنْ احْتَاجَ كَفَنَ مَيَّتِ لِبَرْدٍ وَنَحْوِهِ، زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّر وَغَيْرُهُ: إنْ خُشِيَ التَّلُفُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الجَوْزِيُّ: يُصَلِّي عَلَيْهِ عَادِمْ فِيَ إِخْدَى لِفَافَتَيْهِ، وَالآشْهَرُ عُرْيَانًا، كَلِفَافَةٍ وَاحِدَةٍ يُقَدُّمُ النِّيثُ بهَا.

وَإِنْ نُبشَ وَسُرُقَ كَفَنُهُ كَفَّنَ فِي الْمُنصُّوصِ ثَانِيًا وَثَالِثًا، وَلَوْ قُسَّمَتْ، مَا لَمْ تُصْرَف فِي دَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ، وَمَـن جُبِـيَ كَفَنْـهُ فَمَا فَضَلَ فَلِرَبِّهِ، فَإِنْ جَهِلَ فَفِي كَفَنِ آخَرَ، نَصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَمَدُّرَ تَصَدُّقَ بِهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يُصْرَفُ فِي التُكْفِينِ مُطْلَقًــا، نَصَ عَلَيْهِ.

ُ وَفِي الْمُنتَخَبِ: كَرْكَاةٍ فِي رِقَابٍ أَوْ غُرْمٍ، وَجَعَلَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ اخْتِلاطَهُ كَجَهْلِ رَبُّهِ، وَكَلامُ غَيْرِهِ خِلافُهُ، وَهُوَ أَظْهَـــرُ، وَلَا يَأْخُلُهُ وَرَثَتُهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَلَعَلُّ الْمُرَادُ وَرَثَةُ رَبِّهِ، فَهُوَ إِذَنْ وَاضِحَ مُتَعَيِّنٌ، وَإِلاَّ فَضَعِيفٌ، وَلا يُبجَنِّى كَفَنْ لِمَدَمْ إِنْ سُتِرَ بِحَشِيشِ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُون (هـ).

abysatta nyedina a tegatha ya a kalifa iliyatika ka

Subject to the subject of

باب الصلاة على الميت

وَهِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ (و) تُسَنُّ لَهَا الجَمَاعَةُ، وَلَمْ يُصَلُّوهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِإِمَامٍ (ع) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرَّ، اخْتِرَامَا لَـهُ وَتَعْظِيمًا.

وَرَوَى البَزَّارُ (٨٤٧)، وَالطُبْرَانِيُّ (٤٠٠٨): أَنْهُ أَوْصَى بِذَلِكَ، مَعَ أَنْ فِي الصّلاةِ عَلَيْهِ وَالإِمَامَةِ خِلافًا لِبَعْضِ العُلَمَاءِ،
 وَتَسْفُطُ برَجُل أَوْ امْرَأَةٍ (و هـ م ق) كَفُسْلِهِ.

وَقِيلُ: بِثَلَاثُةٍ (و ق).

وَقِيلَ: بَجُمَاعَةٍ.

وَقِيلَ: بَنِسَاءٍ وَخَنَاثَى عِنْدَ عَدَم الرِّجَال، وَتُسَنُّ لَهُنَّ جَمَاعَةٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ (م ش) كَالمَكْتُوبَةِ.

وَقِيلَ: لَا، كَصَلَاتِهِنَّ بَعْدَ رِجَالَ، فِي وَجْهِ، وَيُقَدُّمُ عَلَيْهِنَّ مَنْ قُدُّمَ عَلَى الرَّجَال.

وَفِي الفُصُول: حَتَّى قَاضِيهِ وَوَالِيهِ لِسَوْغَانِ الاجْتِهَادِ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: يَسْتَقُطُ اَلفَرْضُ بِالأُولَى، وَالثَّانِيَةُ تَطَوَّعُ، فَلا يَجُورُ؟ فَقَالَ: سُقُوطُ الفَرْضِ فِي حَقِّهِ لا يَمْنَعُ صِحْتَهَا ثَانِيًا، بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّسَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِنَّ فَرْضُ الصَّلاةِ، وَسَعَ صَذَا فَإِنَّهُ تَصِحُ صَلاتُهُنَّ، فَدَلُ أَنَّهُ لا يَسْقُطُ الغُسْلُ بِفِعْلِ الصَّبِسِيِّ، لَا يَسْقُطُ الغُسْلُ بِفِعْلِ الصَّبِسِيِّ، لاَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الفَرْضِ، وَقَدَّمَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: يَسْقُطُ الفَرْضُ بِفِعْلِ الْمَيْزِ، كَغُسْلِهِ.

وَقِيلَ: لا؛ لأَنَّهُ نَفْلٌ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي، وَالْآوَلَى بِهَا الوَصِّيُّ أَنْ صَحَّتْ (و م) إنْ قَصَدَ خَيْرًا، وَصِحَّتُهَا عِنْدَنَا

كُولايَةِ نِكَاحٍ.

وَ أَبْخَاسُ الآبِ لا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ، ثُمُّ ولايَةُ النَّكَاحِ حَقٌّ لِلْمُولَّى عَلَيْهِ لا لَهُ.

ثُمَّ السُّلْطَانُ يُقَدَّمُ هُنَا عَلَى العَصَبَةِ، وَوَصِيْتُهُ إِلَى اثْنَيْن قِيلَ: يُصَلِّيَان مَعًا، وَقِيلَ مُنْفَردَيْن (م ١)(١).

وَقِيلَ: تَبْطُلُ وَوَصِيْتُهُ إِلَى فَاسِقِ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ إِمَامَتِهِ، وَجَزَمَ أَبُو اَلْمَالِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، قَالَ فِي الفُصُـولِ: لآنَّ النَّتَ إِذَا جَهِلَ أَمْرَ الشَّرْعِ لَمْ تُنَفَّذُ وَصِيَّتُهُ، وَلا يَصِحُّ بِتَغْيِينِ مَـأْمُومٍ لِعَـدَمِ الفَـائِدَةِ، ثُـمَّ السُّـلْطَانُ (و هــم) وَهُـوَ الْإِمَـامُ الأعظمُ.

وَإِنْ لَمْ يَحْضُرُ فَأُمِيرُ البَلَدِ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرُ فَالحَاكِمُ، ذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ الآمِيرُ فَالنَّائِبُ مِنْ قِبَلِهِ فِي الإِمَامَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالحَاكِمُ؛ لَآتُهُ لَمْ يَنْقُلْ اسْتِثْذَانَ الوَالِي، وَلآنُ فِي تَقْدِيهِ عَلَيْهِ رَفْضًا لِحُرْمَتِهِ، بخِلافِ غُسْلِهِ وَدَفْنِهِ، وَبخِلافِ نِكَاحٍ، وَكَبْقِيَّةِ الصُّلُوَاتِ، وَلَيْسَ تَقْدِيمُ الخَلِيفَةِ وَالسُّلْطَانِ وُجُوبًا (هـ)، وَوَافَقُوا عَلَى إِمَامِ الحَيِّ.

َ ثُمَّ أَقْرَبُ ٱلْمَصَنَبَةِ، ثُمَّ ذَوُو ٱلْحَامِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي غُسْلِهِ، وَالْمَرَادُ ثُمَّ الزَّوْجُ إِنْ لَمْ يُقَدَّمْ عَلَى عُصَّبَةِ (و هـ) وَنَـصَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَنَقِلَ عَنْهُ: إِذَا حَضَرَ الآبُ وَالآخُ وَالزَّوْجُ فَالآبُ وَالآخُ أُولَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ الزَّوْجُ فَهُو أُولَى.

- وَٱطْلَقَ فِي الْمُحَرَّرِ: ثُمَّ ٱقْرَبُ العَصَبَةِ، وَإِنَّمَا قُدُمُ أَخَّ وَعَـمٌّ وَالْبُهُمَّا لأَبُويُسْ لِآنَ لِلنِّسَاءِ مَذَخَلاً مَأْمُومَةً وَمُنْفَرِدَةً، وَوَامُمَا القَاهِ.. ﴿ التَّذِرُةِ كَنِكَامِ

وَجَعَلَهُمَا القَاضِي فِي النَّسُويَةِ كَنِكَاحٍ. وَفِي الفُصُولُ فِي تَقْدِيمُ أَخِ لآبَويُن عَلَى أَخِ لآبِ رِوَايَتَان، إخدَاهُمَا سَوَاءٌ قَالَ: وَهِي أَشْبَهُ؛ لآنَّهُ وِلايَة، بِخِلافِ الإِرْثِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي أَنَّهُ قِيلَ فِي النَّرْجِيحِ بِالْأَمُومَةِ وَجْهَانِ، كَنِكَاحٍ، وتَحَمَّلِ عَقْلٍ لآنَّهُ لا مَدْخَلَ لَهَا فِي وِلايَةِ الصَّلاةِ،

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (ووصيَّته إلى اثنين، قبل: يصلِّيان معًا، وقبل: منفردين). انتهى.

أحدهما: يصلُّيان معًا صلاةً واحدةً.

قدَّمه في الرِّعاية، قال: وفيه نظرٌ.

والقول الثَّاني: يصلَّيان منفردين.

قلت: ويحتمل أن يقرع بينهما إن أوصى إليهما معًا، وأنَّ الوصيَّة إلى النَّاني عزلٌ للأوَّل.

ويحتمل أيضًا بطلان الوصيَّة إذا أوصى إليهما معًا، واللَّه أعلم.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ سُلْطَانَ عَلَى وَصِيٍّ، وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ وَلِيٌّ عَلَى سُلْطَان.

وَنَقُلَ البُنُ الحَكَم: يُقَدَّمُ زُوْجٌ عَلَى عَصَبَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً (خ) كَغُسُلِهَا (و م ش) وَذَكَرَ الشَّرِيفُ: يُقَدُّمُ زُوجٌ عَلَى البَنِهِ. وَمَقَلَ البُنُ الحَكَم: يُقَدِّمُ زُوجٌ عَلَى عَصَبَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً (خ) كَغُسُلِهَا (و م ش) وَذَكرَ الشَّرِيفُ: يُقَدِّمُ زُوجٌ عَلَى البَنِهِ.

وَٱلْبِطَلَهُ أَبُو الْمَعَالِي بِتَقْدِيمِ أَبِ عَلَى جَدًّ، وَيَعَوَجُهُ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّرِيفُ التَّعْدِيمَ (و هـ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي كَرَاهَة إِمَامَتِهِ بِابْنِ (و هـ)، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الحِلافِ: الزَّوْجُ أُولَى مِنْ ابْنِ النِّبَةِ [مِنْهَ] لاَّتُهُ يَلْزَمُهُ طَاعَة أَبِيهِ، فَيَلْزَمُهُ تَقْدِيمُهُ فِي مَدُورِ الْمَجَالِسِ وَسَرَوَاتِ الطَّرُق، فَقِيلَ لَهُ: يَلْزَمُ عَلَيْهِ الصَّلَوَاتُ الفَـرْضُ يُقَـدُمُ الابْـنُ إِذَا كَـانَ أَفْـرَأَ، وَإِنْ كَـانَ يَلْزَمُهُ طَاعَتُهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا قُدَّمَ [عَلَيْهِ] هَنَاكُ لَآنَهُ لا ولايَة لَهُ فِي ذَلِك، وَلَهُ ولايَة فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ.

وفي بَعْضِ النُسَخِ: الزَّوْجُ أَوْلَى مِنْ سَاهِرِ العَصَبَبَاتِ، فِي ۗ إَخْدَى الرَّوَايَتَيْنَ، وَقَاسَ عَلَيْهِ ابْنَهُ مِنْهَــا، فَقِيــلَ لَـهُ: إِنْمَـا لَــمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ لاَّنَهُ يَلْزَمُهُ طَاعَةُ أَبِيهِ، فَقَالَ: فَيَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ فِي سَاهِرِ الصَّلْوَاتِ الْفَرُوضَاتِ، وَيَجِبُ أَنْ يَتَقَـدُمَ عَلَيْهِ فِي الفُسْلِ وَالدُّفْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَةً أَبِي دَاوُد السَّابِقَةَ فِي الإِمَامَةِ، وَقَالَ: فَقَذْ أَجَازُ تَقَدُّمَهُ عَلَيْهِ، وَيَتَخَرَّجُ مِنْ تَقْدِيمِ الزَّوْجِ تَقْدِيمُ المُرْأَةِ عَلَى ذَوَاتِ قَرَابَتِهِ.

وَعِنْدُ الْآجُرِيِّ: يُقَدُّمُ السُّلْطَانُ ثُمَّ وَصِيٌّ ثُمُّ زَوْجٌ ثُمُّ عَصَبَةً.

وَالسُّيُّدُ أُولَى بِرَقِيقِهِ مِنْ سُلْطَان عَلَى الْأَصَحُ (وَ) كُغُسُلِهِ..

وَإِنْ قَدَّمَ الوَصِيُّ غَيْرَهُ فَوَجْهَانَ (م ٢)(١)، وَمَنْ قَدَّمَهُ وَلِيٌّ بِمُنْزِلَتِهِ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: فَإِنْ غَابَ الْأَقْرَبُ بِمَكَانِ تَفُوتُ الصَّلاةُ بِخُضُورِهِ تَحَوَّلَتْ لِلْأَبْعَدِ، فَلَهُ مَنْعُ مَنْ قُــدٌمَ بِوكَالَـةٍ وَرِسَـالَةٍ، كَذَا قَالَ، وَقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ، وَيَتَوَجَّهُ: لا، كَنِكَاح، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ هُنَا.

وَيُقَدِّمُ مَعَ التَّسَاوِي الْأَوْلَى بِالإِمَامَةِ؛ وَتُقِيلَ: الْآسَنُّ (و هُـ ش) لآنٌ دُعَاءَهُ أَفْرَبُ إِجَابَةِ، وَهُوَ أَكْبُرُ المَقْصُـــودِ، فَلَــوْ قَــدُمَ غَيْرَهُ فَقِيلَ: لا يَمْلِكُ ذَلِكَ (م ٣)'' (و هـ)، وَحُرُّ بَعِيدٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عَبْدٍ قَرِيبٍ، لآنَّهُ لا وِلايَةَ لَهُ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالَ، وَالرِّجَالُ

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وإن قدَّم الوصيُّ غيره فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرِّعاية الكبرى:

أحدهما: ليس له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب. والوجه الثَّاني: له ذلك.

قلت: وهو ضعيف جدًا؛ لأنَّ الوصيُّ له غرضٌ صحيحٌ في تخصيص الموصى إليه بالصَّلاة، بخاصيَّةٍ فيــه لا توجـد في غيره عنـده، ولها نظائر، بل يقال: إن لم يصلُّ بطلت الوصيَّة، ورجعت الاحقيَّة إلى أربابها، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (ويقدّم مع التّساوي الأولى بالإمامة، وقيل: الأسنّ؛ لأنّ دعاءه أقرب [إجابةً] وهو أكبر المقصود، فلمو قدّم غيره [فقيل] لا يملك ذلك). انتهى.

قلت: هذا القول هو الصُّواب، كالوصيَّ، على ما تقدَّم، والحقُّ ليس مخصوصًا به، بل هم متساوون فيه، وله نوع مزَّيَّة، فقدَّم بهـــا، ويحتمل قولٌّ آخر: بأنَّه يملك ذلك، كسائر الأولياء، وكالوصيِّ، لكنَّه ضعيفٌ، ومع ضعفه يحتمله كلامــه في المغــني والشُّـرح وغيرهمــا، فإنَّهم قالوا: ومن قدَّم الوليُّ فهو بمنزلته؛ لأنَّها ولايةً تثبت له، فكانت له الاستنابة فيها، كولاية، النُكاح. انتهى.

وقاله المصنّف قبل ذلك أيضًا، فقال: ومن قدَّمه وليُّ بمنزلته. انتهى.

لكنَّ مراد هؤلاء والله أعلم: إذا اختصَّ الوليُّ بذلك، لكونه أولى؛ لأنَّه ليس في درجته من يساويه لقربه، وفي هـذه المسألة حصـل التَّساوي، لكن له نوع مزيَّةٍ وهو الكبر، إذا علم ذلك فيحتمل أن يقال في كلام المصنَّف نقصٌ، وهــو القــول بأنَّـه يملـك تقديــم غــيره، وأطلق الخلاف.

والعلَّة الموجبة في عدم تقديم غيره هنا غير موجودةٍ في جميع الأولياء، فلذلك قدِّم هناك جواز تقديم الوليّ غيره.

وفي هذه المسألة إمَّا أنَّه اقتصر على هذا القول، ويكون طريقةٌ لبعض الأصحاب، وهو الظَّاهر، أو حصل في الكلام سـقطّ، واللَّـه لم.

وتقدُّم الكلام على هذا وشبهه في المقدَّمة.

(ع): ما أجمع عليه

الآجَانِبُ أُوْلَى بِالصَّلاةِ عَلَى المَرْأَةِ مِنْ نِسَاء أقَارِبِهَا، وَإِنْ بَدَرَ أَجْنَبِي وَصَلَّى، فَإِنْ صَلَّى الوَلِي خَلْفَهُ صَارَ إِذْنَا، وَيُشْبِهُ تَصَرُّفَ الفُصُولِيِّ إِذَا أَجِيزَ، وَإِلاَّ فَلَهُ أَنْ يُعِيدُ الصَّلاةِ؛ لَآنُهَا حَقَّهُ.

ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي [وَظَاهِرُهُ] لا يُعِيدُ غَيْرُ الوَلِيِّ، وَقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ عَلَى أَصْلِهِم، وَلا يَجِيءُ هَذَا عَلَى أَصْلِبَا، وَتَشْبِيهُ الْمَسْأَلَةِ بِتَصَرُّف الفُصُولِيُّ يَقْتَضِي مَنْعَ التَّقْدِيمِ بلا إِذْن، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَخْتَعِلُ أَنَّهُ كَتَقْدِيمٍ غَيْرٍ صَاحِبِ البَيْتِ وَإِمَامِ المَسْجِدِ بِـلا إِذْن، وَيَحْتَعِلُ المُنْعَ هُنَا لِمَنْعِ الصَّلَاةِ ثَانِيًا وَكُونُهَا نَفْلاً، عِنْدَ كَثِيرِ مِنْ العُلْمَاء.

وَقِيلَ لِلْقَاضِيَ وَغَيْرِو: الوَلِيُّ لَهُ حَقُّ التَقَدُّم، فَلَيْسَ لِغُيْرُو أَنْ يُبطِلَ حَقَّهُ إِلاَّ أَنْ يُسْقِطُهُ الوَلِيُّ، فَإِذَا لَمْ يُسْقِطْ حَقَّهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ جَازَ وَانْتَقَضَتْ الصَّلاةُ الأُولَى، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ ثُمَّ حَضَرَ لِصَلاةِ الجُمْعَةِ انْتَقَضَ ظُهْرُهُ، فَقَالَ: حَقَّ التَّقْدِيمِ الَّـذِي لِلْوَلِيِّ يَسْقُطُ بِسُقُوطٍ فَرْضِ الصَّلاةِ، وَقَدْ سَقَطَ فَرْضُ الصَّلاةِ بِفِعْلِ الجَمَاعَةِ بالإجْمَاعِ؛ لآنَّ الوَلِيُّ لَوْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ لَكَانَ فَرْضُ الصَّلاةِ عَلَى المَّيْتِ مَاقِطًا، وَصَلاتُهُمْ مُحْتَسَبًا بِهَا، وَإِذَا سَقَطَ فَرْضُهَا سَقَطَ التَّقْدِيمُ الذِي هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا.

وَمَنْ مَاتَ بِأَرْضِ فَلاةٍ فَفِي الفُصُولِ يُقَدُّمُ أَقْرَبُ أَهْلِ الْقَافِلَةِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالأَشْفَقُ، وَالْمَرَادُ كَالإِمَامَةِ.

فَصا

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدُّمَ إِلَى الإمَّامِ الْآفْضَلُ (و).

وَقِيلَ: الأَكْبَرُ.

وَقِيلَ: الأَدْيَنُ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ السَّابِقُ (و ش) إلاَّ المَرْأَةَ (و) جَزَمَ بِهِ أَبُو المَعَالِي، كَمَا لا يُؤخَّرُ المُفْضُولُ فِـي صَـفَّ المَكْثُوبَةِ فِـي الصَّـفُّ الآوَّلِ، وَقُرْبِ الإِمَامِ، وَقَالَ: لا يَجُوزُ تَقْدِيمُ النِّسَاءِ عَلَى الرَّجَالِ، ثُمَّ القُرْعَةُ، وَمِعَ التَّسَاوِي يُقَدَّمُ مَنِ اتَّفَقَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنَّ يَقَدُّمَ الحُرُّ ثُمُّ العَبْدُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الخُتْنَى ثُمَّ الْمَرْاةُ، نَقلَهُ الجَماعة ، كَالْمَكْتُوبَةِ.

وَعَنهُ: الصَّبِيُّ عَلَى العَبْدِ (و م ش).

وَعَنْهُ: عَبْدٌ عَلَى حُرٌّ دُونَهُ (و هــ).

وَعَنْهُ: المَرْأَةُ عَلَى الصَّبِيِّ (خ) كَمَا قَدْمُهَا الصَّحَابَةُ فِي الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالفَرْقُ أَنْهُنَّ مِنْ أَهْلِ فَرْضِيهَــا، اخْتَارَهَــا الجَرْقِيُّ وَأَبُو الوَفَاءِ، وَنَصَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَهُو رِوَايَةٌ فِي مَكْتُوبَةٍ ذَكَرَهَا أَبْنُ الجَوْزِيِّ.

وَقِيلَ: وَعَلَى عَبْدٍ، وَهُوَ خِلافُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَأَحِدٍ (ع) وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ أَمَامَهَا فِي الْمَسِيرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَجَمْعُ المُوْتَى فِي الصَّلاةِ افْضَلُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م) كَمَّا لَوْ تَغَيَّرَ أَوْ شَقَّ، وَقِيلَ عَكْسُهُ (وَ ش)، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ بِالتَّسْوِيَةِ .)

وَيُسْتَحَبُّ وُقُوفُ الْإِمَامِ عِنْدَ صَدْرِ الرَّجُلِ وَوَسَطِ المَرَاةِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الآكثَوُ (و ش) وَالْحُنْثَى بَيْنَهُمَا.

وَعَنْهُ: يَقِفُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ. وَعَنْهُ: عِنْدَ صَدْرَيْهِمَا (و هـ) لا عِنْدَ وَسَطِهِ وَمَنْكِبهَا (م).

وَتَقَلَ جَمَاعَةٌ يُسَوِّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ الاجْتِمَاعِ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ الرِّجَال، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ فِي رَجَالٌ وَنِسَاءُ وَلَمَلُهُ أَوْ نِسَاء يَجْعَلُونَ ٰ دَرَجًا، رَأْسَ هَذَا عَنْدُ رِجْلِ هَذَا، وَأَنْ هَذَا وَالتَّسُويَةَ سَوَاءً، قَالَ الْحَدِّرِ الحَلَاّلُ: عَلَى هَذَا ثَبَتَ قُولُهُ، وَكَذَا قَالَهُ (هـ م) فِي رِجَال أَوْ نِسَاء، وَأَنْهُ إِنْ شَاءَ جَعَلَ رَأْسَ كُلُّ وَاحِدٍ عِنْدَ رَجْلِ الآخَرِ (ش) وَيُقَدَّمُ مِنْ أُولِيَسَاءِ الْمُوتَنَى وَمُذْهُبُنَا يُسَوَّى بَيْنَ رُمُوسِهِمْ، وَكَذَا جَمَاعَةً خَنَاقَى، لا أَنَّ رَأْسَ كُلُّ وَاحِدٍ عِنْدَ رِجْلِ الآخَرِ (ش) وَيُقَدَّمُ مِنْ أُولِيَسَاءِ الْمُوتَنَى الْآوَلَى بالإمَامَةِ وَقِيلَ: وَلَيْ أَسْبَقُهُمَا حُضُورًا.

وَقِيلَ: مَوْتُا.

وَقِيلَ: تَطْهِيرًا، ثُمُّ القُرْعَةُ وَلِوَلِيٌّ كُلٌّ مَّيْتِ أَنْ يَنْفَردَ بِصَلاتِهِ عَلَى وَلِيَّهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُفُّهُمْ وَأَنْ لا يُنْقِصَهُمْ عَنْ ثَلاثَةِ صُفُوفَو، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، لِلْأَخْبَارِ، وَسَبَقَ حُكْمُ الفَذُّ فِي بَــابِ مَوْقِـفِ الجَمَاعَةِ.

فُصلُ

ثُمُّ يَحْرُمُ كَمَا سَبَنَ فِي صِفَةِ الصَّلاقِ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ.

وَأَعْنُهُ: لَا (و) وَعَنْهُ يَسْتَفْتِحُ (و هـ) قَبْلَهُ، اخْتَارَهُ الحَلَائُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ، وَيَضَعُ يَمِينَــهُ عَلَى شِـمَالِهِ، نَقَـلَ الْمِنُ منْصُهُ رِ أَنْ أَخْمَدُ كَانَ يَهْعَلُهُ.

وَنَقُلَ الِفَصْلُ أَنْهُ أَرْسَلَهُمَا (و هـ ر) قَالَ أَحْمَكُ: وَيَقْرَأُ الفَاتِحَةَ سِرًّا وَلَوْ لَيْلاً (و) فِي التُكْبِيرَةِ الأُولَى.

وَفِي النُّبْصِيرَةِ: وَسُورَةً.

وَفِي الحِلاَفِ وَغَيْرِو: فِي الصَّبِيِّ الشَّهِيدِ أَنْهُ يُخَالِفُ الكَبِسِرَ فِي الدُّصَاءِ لَـهُ بِـالمَغْفِرَةِ؛ لأَنَّـهُ لا ذُنْبَ عَلَيْهِ، وَكَـذَا فِي الفُصُول: أَنَّهُ يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ؛ لأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لَهُ، فَالعُدُولُ إِلَى الدُّعَاءِ لِوَالِدَيْهِ هُوَ السَّنَّةُ، وَلَمْ يَذْكُرُ أَكْثَرُ الحَنْفِيَّةِ الدُّعَاءَ لِوَالِدَيْهِ، بَلْ: «اللَّهُمُّ اجْعَلْهُ لَنَا ذُخْرًا وَفَرَطًا، وَشَفَّعُهُ فِينَا»، وَنَحْوَهُ.

وَعِنْدُنَنَا: إِنْ لَمْ يَعْرِفْ إِسْلامَ وَالِدَيْهِ دَعَا لِمَوَالِيهِ، وَمُرَادُهُمْ فِيمَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَمَاتَ، كَصَغِيرٍ.

نَقَلَ حَنْبُلٌ وَغَيْرُهُ: وَيُشِيرُ بِأُصْبُعِهِ فِي الدُّعَاءِ.

وَنَقَلَ الأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ: لا بَاسَ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ بَعْدَ النَّالِئَةِ، اخْتَارَهُ الخَلاَّلُ، وَاخْتَجُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ بِلَلِكُ عَلَى أَنَّهُ لا يَتَعَيُّنُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ فِي النَّالِئَةِ، بَلْ يَجُورُ فِي الرَّابِعَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلافًا، ثُمَّ يُكَبَّرُ الرَّابِعَةَ وَيَقِفُ قَلِيلاً (و هَدِم ق) نَقَلَهُ الجُمَاعَةُ، وَاخْتَارُهُ الجُرَقِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ وَغَيْرُهُمْ لِيُكَبِّرَ آخِرُ الصَّفُوفِ وَلَمْ يَذْكُو بَعْضَهُمْ الوُقُوفَ، وَصَرَّحَ بِعَدَيهِ بَعْضُهُمْ الوُقُوفَ، وَصَرَّحَ بِعَدَيهِ بَعْضُ الْحَنْفُودِ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: وَيَلَاعُو (و ق) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ و الآجُرُيُّ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَجَزَمَ بهِ فِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ؛ لآنَّ ابْسَنَ أَبِي أَوْفَى فَعَلَهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ الْمُجَرِيُّ ضَعِيفٌ قَالَ أَخْمَدُ: هَسُو مَسْنَ أَصْلُنحِ مَـا رَوَى، وَقَـالَ: لا أَعْلَمُ شَيْئًا يُخَالِفُهُ، فَيَقُولَ: «اللَّهُمُّ رَبِّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَلَابَ النَّارِ».

وَقِيلَ: ﴿اللَّهُمُّ لا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ -وَفَتْحُ النَّاءِ أَفْصَحُ-، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُۥ

وَفِي الوَسِيلَةِ رَوَايَةٌ: ﴿ أَيُّهُمَا شَاءَ، وَلا يَتَشَهَّدُ وَلا يُسَبُّحُ مُطْلَقًا، نَصُّ عَلَيْهِ (و).

وَاخْتَارَ حَرْبٌ يَقُولُ: «السَّلامُ عَلَيْك أَيُهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، لاَّنَّهُ قَوْلُ عَطَاء، ثُمُّ يُسَلِّمُ وَاحِدَةُ (و م) عَنْ يَمِينِه، وَيَجُوزُ تِلْقَاءَ وَجُههِ، نَصَّ عَلَى ذَلِك، وَيَجُوزُ ثَانِيَةً، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ ظَاهِرَ كَلامِهِ يُكُرَهُ؛ لأَنْهُ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَزَادَ الحَاكِمُ فِي رِوَايَةٍ فِي خَبَرِ ابْنِ أَبِي أُوفَى المَذْكُورِ: تَسْلِيمَتَيْنِ، وَصَحَّحَهُ، وَاسْتَحَبُّ القَاضِي ثَانِيَةً، وَذَكَرَهُ الحَلْوانِيُّ رِوَايَةً (و هـ ش). وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَجْهَرُ إِمَامٌ بهَا، وَقَالُهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلام ابْن الجَوْزِيُّ يُسِرُّ (و هـ ش م) قِيلَ لَهُ فِي روايَةِ ابْــن القَاسِم: تَعْرِفُ عَنْ أَحَدِ مِنَ الصُّحَابَةِ أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا تَسْلِيمَتَيْنِ؟ قَالَ: لا، وَلَكِنْ يُرْوَى عَنْ سِسَّةٍ مِـنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُــمَّ كَانُوا يُسَلِّمُونَ وَاحِدَةً خَفِيَّةً عَنْ يَمِينِهِ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةً، وَوَاثِلَةً، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

وَهَلَ يُتَابَعُ الإِمَامُ فِي التَّسْلِيمَةِ النَّانِيَةِ؟ يَتَوَجُّهُ، كَالقُنُوتِ فِي الفَجْرِ.

وَفِي الفُصُول: يَتَبُعُهُ فِي القُنُوتِ، قَالَ: وَكَذَا [فِي] كُلِّ شَيْء، لا يَخْرُجُ بهِ عَنْ أقاويل السُّلَف (م ٤)(١).

وَيَرْفُعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلُّ تَكْبِيرَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (م ر) وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الحَنَفِيَّةِ، فَعَلَهُ أَنَسٌ وَأَبْنُ عُمَرَ، وَرُويَ عَنْهُ مَرْفُوعًـا، لا الأولَى فَقَطْ (هـ) وَهُوَ أَشْهَرُ عَنْ (م) وَصِفَةُ الرَّفْعِ وَانْتِهَاؤُهُ كَمَا سَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلاةِ، وَاسْتَحَبُّ أَحْمَدُ وُقُوفَهُ مَكَانَهُ حَتَّى

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَقِفْ.

قِيلَ لَهُ: يَسْتَأْذِنُ مَنْ انْصَرَفَ مِنْ المَقْبَرَةِ؟ قَالَ: لا، قِيلَ: فَيَقُولُ: انْصَرِفُوا رَحِمَكُمْ اللَّهُ؟ قَالَ: بدعةٌ، وَكَرِهَهُ أَبُو حَفْـصٍ، وَأَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ أَنْ يُؤَذَّنُوا، وَهُوَ رِوايَةٌ عَنْ (م) وَقَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالآوَّلُ قَوْلُ عَامَةِ العُلَمَاءِ (و).

يُشْتَرَطُ لَهَا كَمَكَتُوبَةٍ (و).

قَالَ صَاحِبُ الخُلاصَةِ، وَالتَّلْخِيصِ، وَجَمَاعَةٌ: وَحُضُورُ النَّيْتِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلا تَصِحُ عَلَى جنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ. صَرَّحَ بهِ جَمَاعَةً فِي المُسْبُوق (و) لَأَنَّهَا كَإِمَام، وَلِهَذَا لا صَلاةً بِدُونِ النَّيْتِ، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: وَقُرْبُهَا مِنْ الإمَام مَقْصُودٌ، كَقُرْبِ المَأْمُوم؛ لأَنَّهُ يُسَنُّ الدُّنُوُّ مِنْهَا.

وَلُوْ صَلَّى وَهِيَ مِنْ وَرَاء جَدَار لُمْ يَصِحُّ.

وَفِي الخِلافِ: صَلاةُ الصَّفُّ الأَخِيرِ جَائِزَةٌ وَلَوْ حَصَلَ بَيْنَ الجِنَازَةِ وَبَيْنَهُ مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ، وَلَـوْ وَقَـفَ فِـي مَوْضِـعِ الصَّـفُّ الْآخِيرِ بِلا حَاجَةٍ لَـمْ يَجُزْ، وَإِسْلامُ النِّسْتِ، وَلا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ عَيْنِ النِّيْتِ، فَيَنْوِي الصَّلاةَ عَلَى الحَاضِرِ.

وَقِيلَ: إِنْ جَهِلَهُ نَوَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ الإِمَامَ.

وَالآوْلَى مَعْرِفَةُ ذُكُورِيَّتِهِ وَأَنُوثِيَّتِهِ وَاسْمِهِ، وَتَسْمِيَتُهُ فِي دُعَاتِهِ، وَإِنْ نَوَى أَحَدَ المَوْنَى أَعْتُبَرَ تَعْيِينُهُ، كَتَرْوَيْهِ أَحَدَ مَوْلِيَّتْنِهِ، فَإِنْ بَانَ غَيْرَهُ فَسَبَقَتْ فِي بَابِ النَّيْةِ، وَجَزَمَ أَبُو المَعَالِي: لا يَصِحُ، قَالَ: وَسَبَقَ نَظيرُهُ فِي نِيَّةٍ النَّيْمُم، قَالَ: فَإِنْ نَوَى عَلَى هَذَا الرَّجُلِ فَبَانَ امْرَأَةً أَوْ عَكْسَهُ فَالقِيَاسُ تُجْزِئُهُ، لِقُوَّةِ التَّعْيِينِ عَلَى الصَّفَةِ فِي الآيْمَانِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَعْنَى كَلاَمَ غَيْرِهِ، وَالفَرْضُ القِيَامُ أَفِي فَرْضِهَا (و) وَظَاهِرُهُ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ إِنْ قِيلَ الثَّانِيَّةُ فَرْضٌ (و ش) وَالتُكْبِــيَرُ (و) فَلَـوْ نَقَـصَ تَكْبِـيرَةً عَمَٰـدًا بَطَلَـت، وَسَهُوا يُكَبِّرُهَا، مَا لَمْ يَطُلُ الفَصْلُ.

وَقِيلَ: يُعِيدُهَا، وَالفَاتِحَةُ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهَا (و ش).

وَعَنْهُ: لا يَقْرَؤُهَا فِي مَقْبَرَةٍ، وَلَمْ يُوجب شَيْخُنَا قِرَاءَةً، بَلْ اسْتَحَبُّهَا (هـ م) وَهُوَ ظَاهِرُ نَقُل أبي طَالِبٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ وَاصِلٍ وَغَيْرُهُ: لا بَأْسُ، وَالصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (و ش) قال صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَغَيْرُهُ: إنْ وَجَبَتْ فِي الصَّلاةِ. وَأَذْنَى دُعَاء لِلْمَيُّتِ (و) وَتَسْلِيمَةٌ (هـ).

وَعَنْهُ: ثِنْنَانٌ (خ) خَرَّجَهَا أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، وَلَعَلُّ ظَاهِرَ ذَلِكَ لا تَتَعَيَّـنُ القِرَاءَةُ فِي الْأُولَى، وَالصَّلاةُ فِي الثَّالِيَةِ، وَاللَّعَاءُ فِي الثَّالِثَةِ، خِلافًا لِلْمُسْتَوْعِبِ وَالكَانِي وَلَمْ يَسْتَدِلُ لَهُ، وَقَالَهُ فِي الوَاضِحِ فِي القِرَاءَةِ فِي الأُولَى، وَهُوَ ظَاهِرُ كَـلامِ أبي المُعَالِي وَغَيْرُو، وَسَبَقَ كَلامُ صَاحِبِ الْمُحَرُّدِ.

قلت: الصُّوابُ هنا تقديم المتابعة، وإن قلنا: يتابعه في القنوت؛ لأنَّ صلاته هنا قد فرغت بالتُّسليمة الأولى.

⁽١) (مسألة – ٤): قوله: (وهل يتابع الإمام في التَّسليمة الثَّانية؟ يتوجُّه، كالقنوت في الفجر، وفي الفصول: يتبعه في القنوت، قال: وكذا في كلُّ شيء لا يخرج به عن أقاويل السُّلف). انتهى.

وَيُشْتَرَطُ لَهَا تَطْهِيرُ اللِّيتِ بِمَاءٍ، أَوْ تَيَمُّم لِعُذْرِ (و) فَإِنْ تَعَذَّرَ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ.

وَإِنْ كَبْرَ الإِمَامُ سَبْعًا تَابَعَهُ الْمُأْمُومُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، اخْتَارَهُ الخَلاَلُ وَصَاحِيْهُ وَابْنُ بَطْةَ وَأَبْرُو حَفْصٍ وَالقَاضِي وَغَيْرُهُمْ، وَاحْتَجُّ بِالْأَخْبَارِّ، قَالَ: وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَامُومَ يُتَابِعُ الْإِمَامَ فِي تَكْبِيرَاتِ العِيدِ، كَذَا تَكْبِيرَاتِ الجِنَازَةِ.

وَعَنَّهُ: يُتَابِغُهُ إِلَى خِمْس، وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُتَابِعُهُ إِلَى أَرْبِعِ فَقَطْ (و) وَهُوَ اللَّذَهَبُ، قَالَهُ أَبُو المَعَالِي، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ: كَمَا لَوْ عَلِمَ وَقَالَ أَيْضًا: أَوْ ظَنْ بِذَعَتُهُ أَوْ رَفْضَهُ، لإِظْهَارِ شِعَارِهِمْ، وَهَلْ يَدْعُو بَعْدَ الزِّيَارَةِ؟ يَخْرُجُ عَلَى الدُّعَاءِ بَعْدَ الرَّابِعَةِ.

وَقِيلَ: لا يَدْعُو هُنَا^(؟)؛ لأَنَّهُ تَكْبِيرٌ لا يُسْتَحَبُّ.

وَقِيلَ: يَدْعُو هُنَا.

وَلُوْ كَبُرَ فَجَيءَ بِثَانِيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَكَبَّرَ وَنُوَاهَا لَهُمَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ تَكْبِيرِهِ أَرْبَعٌ جَازَ عَلَى غَيْرِ الرَّوَايَةِ الثَّالِثَةِ، نَصَّ عَلَيْتُهِ، ثُمَّ هَلْ يُكَبِّرُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ مُتَنَابِعًا كَمَسْبُوقٍ أَمْ يَقْرَأُ فِي الخَامِسَةِ وَيُصَلِّي فِي السَّادِسَةِ وَيَدْعُـو لِلْمَيِّـتِ فِي السَّابِعَةِ، أَمْ هَلْ يُكَبِّرُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ مُتَنَابِعًا كَمَسْبُوقٍ أَمْ يَقْرَأُ فِي الخَامِسَةِ وَيُصَلِّي فِي السَّادِسَةِ وَيَدْعُـو لِلْمَيِّـتِ فِي السَّابِعَةِ، أَمْ يَدْعُو فَقَطَ؟ فِيهِ أُوجُهُ.

وَفِي إِعَادَةِ القِرَاءَةِ أَوْ الصَّلاةِ لِلَّتِي حَضَرَتْ بَعْدَهُمَا الوَجْهَان (م ٦،٥)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وهل يدعو بعد الزّيادة؟ يخرّج على الدّعاء بعد الرّابعة، وقيل: لا يدعو هنا؛ لأنّه تكبيرٌ لا يستحبُّ، وقبل: يدّعو

فذكر المصنّف فيما مضى: أنَّ الصَّحيح من المذهب أنَّه لا يدعو بعد الرَّابعة، وقدَّمه.

وقال هنا: يخرج على الدُّعاء بعد الرَّابعة، فيكون المقدَّم أيضًا في هذه المسألة أنَّه لا يدعو بعــد الزّيـادة؛ لأنَّـه حرَّجهـا علـى تلـك، وقدُّمه في الرِّعاية الكبرى أيضًا.

قلت: الصُّواب أيضًا أنَّه يدعو هنا فيما قبل الأخير، وإن قلنا لا يدعو بعد الرَّابعة، وهو احتمالٌ للمجد، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٥ – ٦): قوله: (ولو كبَّر فجيء بثانيةِ أو أكثر فكبُّر ونواها لهما وقد بقي من تكبيره أربــعٌ جــاز عـلــى غــير الرُّوايــة النَّالثة، نصُّ عليه، ثمُّ هل يكبِّر بعد التَّكبيرة الرَّابعة متتابعًا كمسبوق، أم يقرأ في الحامسة، ويصلِّي في السَّادسة، ويدعـو للميِّت في السَّابعة، أو يدعو فقط؟

فيه أوجه، وفي إعادة القراءة أو الصَّلاة الَّتي حضرت بعدهما الوجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى – ٥): إذا كبَّر وجيء بثانيةِ أو أكثر فكبُّر ونواها لهما، وقد بقي من تكبيره أربعٌ، فإنَّه يجوز على غير الرَّوايـة الثَّالثـة الَّتِي ذكرها قبل ذلك، نصُّ عليه، فعلى المنصوص، هل يكبُّر بعد الرَّابعة متتابعًا، أم يقرأ ويصلِّي ويدعو، أم يدعو فقط؟ أطلق الخلاف:

أحدها: أنَّه يقرأ في الخامسة، ويصلِّي على النَّبيُّ ﷺ في السَّادسة، ويدعو في السَّابعة، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي وغيره.

وقدَّمه في المغني والشُّرح وصحُّحاه، وشرح ابن رزينِ والرَّعايتين والحاويين وغيرهم. والوجه النَّاني: يدعو عقيب كلُّ تكبيرة، اختاره القاضي في الخلاف.

قال في مجمع البحرين: وهو أصحُّ، وأطلقهما في المذهب والتَّلخيص ومختصر ابن تميم.

والوجه الثَّالث: يكبُّر متتابعًا، وهو احتمالٌ لابن عقيل.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وقيل: بل يقرأ الحمد في الرَّابعة، ويصلِّي على النِّيِّ ﷺ في الحامسة، ويدعو في السَّادسة، ليحصُّل للرَّابع أربع تكبيرات. انتهى.

(المسألة الثّانية - ٦): قول المصنّف: (وفي إعادة القراءة أو الصّلاة للّي حضرت بعدهما الوجهان. قال ابن حمدان في الرّعاية الكبرى وهل يعيد القراءة والصّلاة على النّبيّ ﷺ بعد التّكبيرة النّانينة للّتي حضرت؟ فيه وجهان).

وقال ابن تميم: وهل يعيد القراءة والصُّلاة على النُّبيُّ ﷺ بعد التُّكبيرة النَّانية للَّتي حَضَرَت؟ على وجهين، انتهى.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: إِنْ لَمْ يَزِدْ فِي التَّكْبِيرِ أَدَّى إِلَى النَّقْصَان فِي حَقِّ الجِنَازَةِ الثَّائِيَةِ وَالثَّائِئَةِ، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِع، كَمَا قُلْنَا فِي اللَّاصُوسِ بِمُجَاوَزَةِ مَنْعِ عَمْدًا (و). قُلْنَا فِي القَارِن تَسَقُطُ أَفْعَالُ العُمْرَةِ، وَإِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِمًا وَلا تَبْطُلُ فِي النَّصُوسِ بِمُجَاوَزَةِ مَنْعِ عَمْدًا (و). قَالَ أَخْمَدُ: وَيَنْبَغِي أَنْ يُسَبِّحَ بِهِ، وَقَبْلَهَا لا يُسَبِّحُ بِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ وَجْهَا: تَبْطُلُ بِمُجَاوَزَةِ أَرْبَعِ عَمْدًا، وَيِكُلُ

وَفِي الْحِلْافِ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي رِمَالَةِ مُسَدَّدٍ: خَالْفَنِي الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا فَقَالَ: إذَا زَادَ عَلَـى أَرْبُـعٍ تُعَـادُ الصَّـلاةُ، وَاحْتَـجُ بحَدِيثِ النَّجَاشِيِّ، قَالَ أَحْمَدُ: وَالْحُجَّةُ لَهُ.

الرَّابِعَةُ، فَإِنْ أَحَبُّ مَلَّمَ مَعَهُ.

وَإِنْ أَحَبُ قَضَى ثَلَاثَ تَكُبِيرَاتِ، لِيُتِمُّ صَلاتَهُ عَلَى الجَسِيم، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: تَتِمُّ صَلاتُهُ عَلَى الجَسِيع وَإِنْ سَلَمَ مَعَهُ، لِتَمَامِ أَرْبَع تَكُبِيرَاتٍ لِلْجَسِيع، وَالْمَخْلُورُ النَّقْصُ مِنْ ثَلاثٍ وَمُجَاوَرُهُ سَبْع، وَلِهَذَا لَوْ جِيءَ بِجِنَارَةٍ خَامِسَةٍ لَمْ يُكَبِّرْ عَلَيْهَا الْخَامِرَةِ بَنَ التَّكْبِيرَةَ يُنْ التَّكْبِيرَةَ يَنْ التَّكْبِيرَةَ وَكُمْتَةً، فَلا يَشْتَعْلُ اللَّهُ عَلَيْهَا اللَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ وَكُمْتَةٍ، فَلا يَشْتَعْلُ بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، وَعَنْ يَعْمُ وَعَلَيْهُمَا بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، فَلا يَشْتَعْلُ بِعَضَائِهَا بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، فَلا يَشْتَعْلُ بَعْضَائِهَا بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، فَلا يَشْتَعْلُ بِغَضَائِهَا بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، فَلا يَشْتَعْلُ بِعَضَائِهَا بِخِلافِ الحَاضِ فَإِنَّهُ مُدْرِكً لِلتَّكْبِيرَةِ، فَلا يَشْتَعْلُ الللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ا

فَيَأْتِي بِهَا وَقْتَ حُضُور نِيْتِهِ.

وَفَي الفُصُولِ دِوَايَةٌ: إِنْ شَاءً كَبَّرَ وَإِنْ شَاءَ انْتَظَرَ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أُولَى مِنْ الآخِرِ، كَسَابِرِ الصُّلُوَاتِ، كَذَا قَالَ، وَيَقْطَسعُ

قِرَاءَتُهُ لِلنَّكْبِرَةِ الثَّائِيَّةِ؛ لآنُهَا سُنَّةً، وَيَتَبَعُهُ كَمَسْبُوق يَرْكَعُ إِمَاهُهُ. وَاخْتَارَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: يُتِمُّهَا مَا لَمْ يَخَف فَوْتَ الثَّائِيَّةِ؛ لآنَهُ لَمْ يَنُوكُ مُتَابَعَةً وَاجِبَةً، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مَنْ رَكَحَعَ إِمَامُـهُ، وَلا فَرْقَ، وَذَلُّ كَلامُهُمْ أَنَّ القِرَاءَةَ لَوْ وَجَبَتْ أَتَمُهَا، وَهُوَ وَاضِعٌ، وَإِذَا كَبُّرَ الإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَذْرَكُ النَّكْبِيرَةَ كَالحَاضِرِ، وَكَإِذْرَاكِهِ

وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي وَجْهًا: لا، وَيَلاخُلُ مَسْبُوقٌ فِي الْآصَحُّ بَعْدَ الرَّابِعَةِ. وَقِيلَ: إِنْ قُلْنَا بَعْدَهَا ذِكْرٌ، وَيَقْضِي ثَلاثًا، وَقِيلَ أَرْبَعًا، ويَقْضِي مَا فَاتَهُ عَلَى صِفَتِهِ، فَإِنْ خَشِيَ رَفْعَهَا تَابَعَ، رُفِعَتْ أَمْ لا، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ق).

وَعَنْهُ: مُتَتَابِعًا، فَإِنْ رُفِعَتْ قَطَعَهُ (و هــ).

وَقِيلَ: يُتِمُّهُ، وَقَالُهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ: مَا لَمْ تُوضَعْ عَلَى الآكتَّافِ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ، مَا لَمْ تَتَبَاعِدْ.

فعلى هذا يكون الصحيح من الوجهين أنَّه يعيد القراءة والصَّلاة على النِّيُّ ﷺ وهو الصُّواب، والله أعلم.

تنبيهان: الأوَّل: قوله في الصَّلاة على الجنازة: (وفي فعل البعض بعد البعض وجهان). انتهى.

يعني: هل تكون الصَّلاة النَّانية فرض كفايةٍ أم لا؟ وهذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

والمذهب: أنَّها لا تكون فرض كفايةٍ، بل سنَّةً، وقد قطع المصنَّف بأنَّ فرض الكفاية، إذا فعل مرَّةً يكون الفعل الثَّاني سنَّةً. وأنكر على من قال: هو فرض كفاية، ذكره في صلاة التَّطوع عند القول بأنَّ العلم أفضل التَّطوُّعات

الثاني: قوله: (والمحذور النّقص من ثلاثٍ).

كذا في النَّسخ، وصوابه: والمحذور النَّقص من أربع لأنَّ الواجب أربعٌ لا ثلاث، واللَّه أعلم.

فإن كان ما ذكره ابن تميم وابن حمدان مراد المصنف، وهو الصواب، فالألف في قوله: (أو الصلاة)، وقعت زائدة سهوًا، ويكون مراده بالقراءة قراءة الفاتحة، وبالصَّلاة الصَّلاة على النِّيّ ﷺ ويكون الضَّمير في قوله بعدهما، عائدًا إلى التُّكبيرتين الأولتين المُستملتين على القراءة والصَّلاة، ولكن لم يتقدَّم لهما ذكرٌ في كلامه، إلاَّ أنَّ في قوله وفي إعادة القراءة والصُّلاة إشعارًا بأنَّهما قد فعـــلا في علَّهمــا، وهما التُّكبيرة الأولى والثَّانية.

الفسروع - كتاب الجنائز

وَقِيلَ: عَلَى صِفَتِهِ (و ق) وَالآصَحُ إِلاَّ أَنْ تُرْفَعَ فَيُتَابِعُ، وَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَقْضِهِ صَحَّ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ. وَعَنْهُ: لا (و) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالآجُرِّيُّ وَالحَلُوانِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ وَقَالَ: اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: ويَقْضِيهِ بَعْلَدُ سَلامِهِ، لا يَأْتِي بِهِ ثُمُّ يَتُبُعُ الإِمَامَ، فِي أَصَحُّ الرُّوايَتُيْنِ.

وَمَنْ صَلَّى لَمْ يُصَلِّ ثَانِيًا (و) كَمَا لا يُسْتَحَبُّ رَدُهُ سَلامًا ثَانِيًا، ذَكَرَهُ صِنَاحِبُ الْمُحَرِّرِ، وَكَذَا فِي الْمُنْبِيّ: لا يُسْتَحَبُّ هُنَا، وَنَصَلُّ اَحْمَدُ هُنَا: يُكْرَهُ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَإِنْمَا احْتَجُوا بِقُولِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدُ بْنِ نَصْدِ إِذَا صَلَّى مَرَّةً يَكْفِيه، وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَإِذَا وُضِعَتْ فَإِنْ شَاءَ صَلَّى عَلَى القَبْرِ.

وَقِيلَ: يَخْرُمُ، وَذَكَرَهُ فِي المُنْتَخَبِ نَصًا، كَالْغُسُلِ وَالتَّكَفِينَ وَالدَّفْنِ، وَفِي كَلامِ القَاضِي: الكَرَاهَةُ وَعَدَمُ الجُوازِ، وَاحْتَسِجُ بِمَسْأَلَةِ السَّلامِ السَّابِقَةِ أَنْ مَنْ رَدُ بَعْدَ الآوُل صَبِّ الرَّدُ، وَلَوْ رَدُّ الآوُلُ مَرَّةً قَانِيَةً لَمْ يُعْتَدُّ بِالثَّانِي.

وَقَالَ أَيْضًا: مَعْلُومٌ إِنْ تَكُوَّرَ الصَّلاةُ مِنْ شَخْص وَاحِدٍ لا يَصِحُّ.

وَفِي الفُصُول: لا يُصَلِّيهَا مَرُّتَيْن، كَالعِيدِ.

تُسْتَحَبُّ الْيَلَاءُ.

وَمَنْ لَمْ يُصِلُّ جَازَ أَنْ يُصَلِّي (هـ م) بَلْ يُسْتَحَبُّ (و ش) لِصَلاتِهِمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا لَـوْ صَلَّـى عَلَيْهِ بِـلا إذْنِ وَال حَاضِرٍ، أَنْ وَلِيِّ بَعْدَهُ حَاضِرٍ، فَإِنَّهَا تُعَادُ تَبَعًا (و) لا إِلَى ثَلاثَةِ أَيَّام (هـ م).

وَلِيْلَ: يُصَلَّىٰ مَنْ لَمْ يُصَّلُ أَلَى فَنَهْرٍ، وَقَيْدَهُ ابْنُ شِهَابٍ بِهِ، وَالْآوَلُ جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ المُغْنِي وَالتَّلْخِيصِ وَغَيْرِهِمَا. وقيلَ: لا تُجْزِقُهُ بِنِيَّةِ السُّنَّةِ، جَزَمَ بِهِ أَبُو المَعَالِي؛ لآنَهَا لا يَتَنَفَّلُ بِهَا، لِتَغْيينِهَا بِدُخُولِهِ فِيهَا، كَــذَا قَـالَ، وَذَكَرَ شَـهُخُنَا أَنْ بَعْضَ أَصْحَابِنَا ذَكَرَ وَجْهَا: أَنْهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ (و ش) مَعَ سُعُوطِ الإِثْمِ بِالآوَلَى (ع) وَلَعَلُّ وَجْهَـهُ بِأَنْهَـا شُـرِعَتْ لِمَصْلَحَةِ، وَهِيَ الشُّفَاعَةُ، وَلَمْ تُعْلَمْ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يَكُفِي الظُّنُّ.

وقال أيضًا: فُرُوضُ الكِفَايَاتِ إِذَا قَامَ بِهَا رَجُلُّ مَقطَ، ثُمُّ إِذَا فَعَلَ الكُلُّ ذَلِكَ كَانَ كُلُهُ فَرْضًا، ذَكَسَرَهُ ابْسُ عَقِيسَ مَحَـلٌ وقاق، لكِنْ لَمَلُهُ إِذَا فَعَلُوهُ جَمِيعًا فَإِنَّهُ لا خِلافَ فِيهِ، وَفِي فِعْلِ البَعْضِ بَعْدَ البَعْضِ وَجْهَانِ وَسَبَقَ فِي صَلاةِ التَّطَوُّعِ، وَمَتَى رُفِعَتْ لَمْ تُوضَعْ لآحَدٍ، فَظَاهِرُهُ يُكُرَّهُ.

وَقَالَ ٱخْمَدُ: إِنْ شَاءَ قَالَ لَهُمْ ضَمُوهَا حَتَّى يُصَلُّوا عَلَيْهَا، فَيَضَعُونَهَا فَيُصَلِّي، وَإِنْ دُفِنَ صُلِّي عَلَيْهِ إِلَى شَهْرٍ، قِيلَ: مِسن دَفْنِهِ، وَتِيلَ مِنْ مَوْتِهِ (م ٧)(١١)، وَتَعَفَّرُمُ بَعْدَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيَوْنَ وَيِينَ مِن مُورِدِ مِم مَن مُورِدُ مِن مَن اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ أَبُو إِلْمُ اللهُ أَبُو إِلْمُ اللهِ أَن اللهِ اللهُ السلام، وْكَانْ بَعْدَ شَهْرٍ، قَالَ القَاضِي: كَاليُومْيْنِ، وَقِيلَ إِلَى مَنَةٍ.

وأطلقهما أبن تميم.

أحدهما: أوَّل المدُّة من حين دفنه، وهو الصَّحيح.

جزم به في التُّلخيص والبلغة والوجيز وغيرهم، وصحَّحه النَّـاظم وغيره، وقدُّمه في المستوعب والرَّعـايتين والحـاويين، ومجـــع البحرين والفائق والزُّركشيُّ، وقال: هذا المشهور.

واختاره ابن أبي موسى وغيره، فعلى هذا لو لم يدفن ملة تزيد على شهر جاز ان يصلَّى عليه إلى تمام الشُّهر منذ دفن.

والوجه الثَّاني: أوَّل المدُّة من حين الموت، اختاره ابن عقيلٍ.

⁽١) (مُسَالَة – ٧): قوله: (وإن دفن صَلِّي عَلَيْهُ إلى شهرٍ، قيل: من دفته، وقيل: من موته). انتهى.

وَقِيلَ: مَا لَمْ يَبْلَ.

فَإِنْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ فَوَجْهَان (م A)^(۱).

وَقِيلَ: أَبُدًا (و ش) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ فَرْضِهَا يَوْمَ مَوْتِهِ، (ش) وَعِنْدَ (هـ م) هُوَ كَمَا قَبْلَ الدُّفْنِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤/ ١٥٤)، وَالبُخَارِيُّ (٣٨٦): ﴿أَنَّهُ عَلِيهِ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَخُـدٍ بَعْـدَ ثَمَـان سِنِينَ كَالْمُودُع لِلْأَحْيَاء وَالْأَمْوَاتِ، وَكَانَ قَدْ صَلَّى عَلَيْهِمْ، فَلِلْلِكَ كَانَ خَاصًّا.

ُ وَإِنْمَا لَمْ يَجُزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى قَبْرِهِ ﷺ (عَ) لِلْلَا يُتَخَذَ مَسْجِدًا، وَالمَسْجِدُ مَا أَتَّخِذَ لِلصَّلاةِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ الخِلافِ وَالْمُحَرَّرِ: إِنْمَا لا يُصَلَّي عَلَيْهِ الآنَ لِتَلاَّ يُتُخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ، أَوْ لِلْمَسْعِ مِسْ الصَّلاةِ عَلَى الَيْتِ بَعْدَ شَهْرٍ، وَمَنْ شَكَّ فِي الْمُدَّةِ صَلَّى حَتَّى يَعْلَمَ فَرَاغَهَا، وَيَتَّجهُ الوَجْهُ فِـي الشَّكِّ فِـي بَقَائِـهِ (و هَـب) هَـذَا هُـوَ الآشهرُ فِي مَذْهَبِهِ: إَذَا شَكُ فِي تَفَسُّخِهِ وَتَفَرُّقِهِ لا يُصَلِّى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ الحَنَفِيسَةِ ثَلاثَـةَ أَيَّـامٍ، وَكَـذَا حُكـمُ غَرِيـقٍ

وَقِيلَ: إِذَا تَفَسُّخُ الَيْتُ فَلا صَلاةً:.

وَلا تَصِحُ مِنْ وَرَاء حَائِلٍ قَبْلَ الدُّفْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) لِعَسدَمِ الحَاجَةِ، وَسَبَقَ أَنْـهُ كَإِمَـام، فَيَجِيءُ الخِيلاف، وَصَحَّحَهُ مِن مِن مِن مَا مُنْ أَوْهُ مِنْ أَوْلَا الدُّفْنِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) لِعَسدَمِ الحَاجَةِ، وَسَبَقَ أَنْـهُ كَإِمَـام، فَيَجِيءُ الخِيلاف، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ، كَالْكِبُّةِ.

وَيُصَلِّي الإِمَامُ وَالآخَادُ نَصُّ عَلَيْهِ عَلَى الغَائِبِ عَنِ البَلْدِ مَسَافَةَ قَصْرٍ وَدُونَهَا، فِي قِبْلَتِهِ أَوْ وَرَاءَهُ بِالنَّبَّةِ.

وَعَنَّهُ: لا يَجُوزُ (و هـ م).

وَقِيلُ: إِنْ كَانَ صَلَّى عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ شَيْخُنَا: وَلا يُصَلِّي كُلُّ يَوْمٍ عَلَى كُلٌّ غَاقِبٍ؛ لآنُهُ لَمْ يُنْقَلَ. يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ: إِنْ مَاتَ رَجُلٌ صَالِحٌ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَاخْتَجُ بِقِصَّةِ النَّجَاشِيِّ وَإِطْلاقُ كَلامٍ الآصْحَابِ وَاللَّـهُ أَعْلَـمُ لا

قَالَ: وَمُقْتَضَى الِلْفُظِ أَنَّ مَنْ كَانَ خَارِجَ السُّورِ أَوْ مَا يُقَدِّرُ سُورًا يُصَلَّى عَلَيْهِ، لَكِنَّ هَذَا لا أَصْلَ لَهُ، فَلا بُدُّ مِنْ انْفِصَالِهِ عَن البَلَدِ بِمَا يُعَدُّ الذُّهَابُ إِلَيهِ نَوْعَ سَفَرٍ.

وَقَدْ قَالَ القَاضِي: يَكْفِيَ خَمْسُونَ خُطْوَةً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَٱقْرَبُ الحُدُودِ مَا تَجِبُ فِيهِ الجُمُعَةُ؛ لآنَهُ إذْنَ مِنْ أَهْلِ الصَّلاةِ فِي البَلَدِ، فَلا يَعُدُّ غَائِبًا عَنْهَا، وَمُدَّتُهُ كَمُــدَّةِ الصُّلاةِ عَلَى القُبْرِ.

وَفِي الخِلافِ: يُصَلِّي، وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ البَلَدِ الكَبيرِ وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بَعْضُهُمْ لَمْ يُصَلُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، لِلْمَشَقَّةِ، وَٱلْبُطْلَهَا صَاْحِبُ الْمُحَرَّرُ بِمَشَقَّةِ مَرَضٌ وَمَطْرٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا تَخْرِيجٌ. وَإِنْ حَضَرَ الغَائِبُ ٱسْتُحِبُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ثَانِيًا، جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَعِيمٍ وَغَيْرُهُ، فَيَعَايَا بِهَا. وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى مُسْتَحِيلٍ بِإِحْرَاقٍ وَأَكِيلٍ سَبُعٍ وَنَحْوِهِ وَجْهَانِ (م ٩)(١).

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وتحرم الصَّلاة بعد شهرٍ، نصَّ عليه، وقيل: تجوز ما لم يبل، فإن شكُّ في بقائه فوجهان). انتهى.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه الأصل، ما لم يغلب على ظنَّه أنَّه بلي، ولم أر هذه المسألة في غير هذا المكان.

والوجه الثّاني: عدم الجواز.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وفي الصَّلاة على مستحيل بإحراق وأكل سبع ونحوه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان في الرُّعاية الصُّغرى والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: لا يصلَّى عليه، وهو الصُّحيح.

قال في التّلخيص: لا يصلَّى عليه على الأظهر، وجزم به في المذهب وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قال في الفصول بعد أن ذكر أحكام الصُّلاة على الغائب فإن أكله السُّبع أو أحـرق بالنَّـار احتمـل أن لا يصلَّـى عليـه، بخـلاف =

قَالَ فِي الفُصُولِ: فَأَمَّا إِنْ حَصَلَ فِي بَطْنِ سَبُعٍ لَمْ يُصَلُّ عَلَيْهِ مَعَ مُشَاهَدَةِ السُّبُعِ.

وَلا يُصَلِّي إِمَامُ قَرْيَةٍ وَهُوَ وَالِيهَا فِي القَصَاء، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، نَقَلَ حَرْبُ: إِمَامُ كُللَّ قَرْيَةٍ وَالِيهَا وَخَطَّأَهُ الخَلاَّلُ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُد: وَالصَّوَابُ تَصُوبِيُهُ، فَإِنَّ أَعْظَمَ مُتُولً لِلْإِمَامِ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ يَخْصُلُ بِامْتِنَاعِهِ الرَّدْعُ وَالرَّجْرُ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: الإمَامُ الْآعْظُمُ، اخْتَارَهُ الْخَلاُّلُ، وَجَزَّمَ بُهِ فِي التَّبْصِرَةِ.

وَقِيلَ: أَوْ نَائِبُهُ عَلَى غَالَ مِنْ غَنِيمَةٍ، وَقَاتِل نَفْسِهِ عَمْدًا.

وَقِيلَ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَحَكَى رِوَايَةً، قَالَ ابْنَ عَقِيلِ: هُوَ مَنْ هَجَرَ أَهْلَ البِدَعِ وَالفُسَّاق، فَيَجِيءُ الحِلاف، فَلا يُصَلِّي أَهْلُ الفَضْلِ عَلَى الفُسَّاقِ (و م ر) وَلِهَذَا فِي الخِلافِ: لآنٌ فِي امْتِنَاعِ الإِمَامِ رَدْعَا وَزَجْرًا؛ لآنٌ صَلاةً الإِمَامِ وَأَهْلِ الفَضْلِ شَرَفٌ النَّ مَن نَشِّ اللَّهُ مِن اللَّهِ اللهِ اللَّهِ اللهِ اللَّهُ إِلَيْ الْمِنْاعِ الإِمَامِ رَدْعَا وَزَجْرًا لِلْمَيْتِ وَرَغْبَةٌ فِي دُعَايِهِ لَهُ.

وَعَنْهُ: وَلا يُصَلِّي عَلَى أَهْلِ الكَبَائِرِ (خ) جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي كُلِّ مَهِنْ مَاتَ عَلَى مَعْصِيَةٍ ظَاهِرَةٍ بلا تَوْبَةٍ، وَهُوَ مُتْجةً.

وَعَنْهُ: وَلا عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدُّ (و م).

وَعَنْهُ: وَلا عَلَى مَدِين (خ).

وَعَنْهُ: يُصَلِّني عَلَى كُلِّ أَخْدِ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (و) كَمَا يُصَلِّي غَيْرُهُ حَتَّى عَلَى بَاغٍ (هـ) وَمُحَارِبٍ (هـ)، وَهَــل يُغَسَّلُ وَيُصَلِّى عَلَيْهِ قَبْلَ صَلْبِهِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١٠)(١).

وَمَقْتُولِ بِالعَصَبِيَّةِ (هـ) وَمَنْ قَتَلَ أَبَوَيْهِ (هـ) وَلاَصْحَابِهِ خِلافٌ فِيمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، ظُلْمًا، وَعَلَى أَهْلِ البِسَدَعِ فِي رَوَايَةٍ (و هـ ش م ر)، وَيَأْتِي فِي إِرْثِ أَهْلِ الْمِلَلِ.

وَإِنْ وُجِدَ بَعْضُ الَّذِتِ تَحْقِيقًا ذَكَرَهُ الْبَنُّ عَقِيلَ وَغَيْرُهُ، غَيْرُ شَعْر وَظُفْر، وَالْمرَادُ: وَسِنًّا.

وَقِيلَ: وَغَيْرُ عُضْو قَاتِل، كَيَدٍ وَرجْل صَلَّى عَلَيْهِ (و ش) وُجُوبًا، إنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، كَغُسُلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ فِي الْأَصَحُ (و) وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ.

وَقِيلَ: يَنُويَ الجُمُلَةَ، وَإِذَا صَلَّى ثُمُّ وَجَدَ الْأَكْثَرَ احْتَمَلَ أَنْ لا تَجِبَ، وَاحْتَمَلَ أن تَجِبَ، وَإِنْ تَكَـرُرَ الوُجُوبُ، جَعْـلاَ : مَارِئُونُ دَارِدِينَ! لِلْأَكْثَر كَالكُلُّ (م ١١)^{(١١}.

=الغريق والضَّائع؛ لأنَّه قد بقى منه ما يصلَّى عليه. انتهى.

فاقتصر على هذا الاحتمال، وتابعه الشَّارح.

والوجه الثاني: يصلَّى عليه.

قلت: وليس ببعيد، بل هو الصُّواب؛ لأنَّ الصُّلاة لأجل الخير الَّذي يحصل بسببها من الشُّواب والشَّفاعة، وهم أهلّ لذلك، ومحتاجون إليها، والله أعلم.

(١) (مسألة – ١٠): قوله في الحارب: وهل يغسُّل ويصلَّى عليه قبل صَّلبه أو بعده؟ فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: يغسُّل ويصلُّى عليه قبل صلبه، قدُّمه في التُّلخيص، ومختصر ابن تميم.

والوجه الثَّاني: يفعل ذلك به بعد صلبه، جزم به في الرُّعاية الكبرى في باب الحَّاربين.

وقال في هذا الباب: وإن غسِّل قاطع طريق قبل صلبه وبعده على الخلاف فيه صلَّى عليه. انتهى.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (وإن وجد بعض الميُّت تحقيقًا صلَّى عليه، وإذا صلَّى ثمُّ وجد الأكثر احتمل أن لا تجسب واختمـل أن تجب، وإن تكرُّر الوجوب، جعلا للأكثر كالكلِّ). انتهى.

تبع المصنِّف في هذه العبارة المجد في شرحه، وتبعه أيضًا في مجمع البحرين والرَّعابة الكبرى:

أحدهما: تجب الصَّلاة أيضًا على الأكثر، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني والشَّرح وشرح ابن رزينٍ. والاحتمال الثَّاني: لا تجب الصَّلاة ثانيًا، بل يكتفى بالصَّلاة الَّتِي فعلت على البعض الأوَّل: وَعَنْهُ: لا يُصِلِّي عَلَى الآقَلُ (و هـ م) لِثَلاَّ تَتَكَرَّرَ الصَّلاةُ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرّْرِ: نَحْنُ نُجِيزُهُ إِذَا لَمْ يَكُنُ الْيَستُ حَـاضِرًا الْتِدَاءُ كَمَنْ صَلِّي عَلَى غَائِبٍ ثُمَّ حَضَرَ، فَقَدَّرْنَا غَيْبَةَ الكُلِّ احْتِيَاطًا لِلصَّلاةِ، وَذُكِرَ هَذَا فِي الْرَّعَايَةِ قَوْلًا، وَبَعْدَهُ، وَهَلْ يُنْبَشْ لِيُدْفَنَ مَعَهُ أَمْ بِجَنْبِهِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ (م ١٢)(١).

وَمَا بَانَ مِنْ حَيٌّ كَيْدِ سَارِقِ َانْفَصَلَ فِي وَقْتُو لَوْ وُجِدَتْ فِيهِ الجُمْلَةُ لَمْ تُغَسُّلْ وَلَمْ يُصَلُّ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: يُصَلِّى عَلَيْهِمَا إِنْ أُخْتُمِلَ مَوْتُهُ.

وَإِنْ اشْنَبَةِ مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِغَيْرِهِ كَمُسْلِم وَكَافِرٍ نَوَى بِالصَّلاةِ مَنْ يُصَلِّسي عَلَيْهِ وَهُـوَ الْمَسْلِمُ، وَلا يُعْتَبَرُ الآكُـفَرُ (هـــ) وَغَسَّلُوا وَكَفَّنُوا، لِيُعْلَمَ شَرْطُ الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَمْكَنَ عَزْلَهُمْ وَإِلاَّ دُفِنُوا مَعَنَا نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ اخْتَلَطُوا بِنَا بِدَارِ الحَرْبِ فَلَا صَلاةً، وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: يُفَسُّلُونَ إِنْ تَسَاوَوْا، وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّلاةِ إِذَنْ.

وَسَبَقَ أَنْ الجِنَارَةَ تَقَدُّمُ عَلَى صَلاةِ الكُسُوف، فَدَلُ أَنْهَا تُقَدُّمُ عَلَى مَا قُدُّمَ الكُسُوفُ عَلَيْهِ، وَصَرَّحُوا مِنْهُ بِالعِيدِ وَالْجُمُعَةِ.

وَصَرَّحَ ابْنُ الجَوْزِيِّ أَيْضًا بِالمُكْتُوبَاتِ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: تُقَدَّمُ الجَنَازَةُ عَلَى فَجْرٍ وَعَصْرٍ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ. وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُقَدَّمُ الْمُغْرِبُ عَلَيْهَا لَا الفَجْرُ، وَذَكَرَ الْجَنَفِيَّةُ تَقْدِيمَ المَغْرِبِ وَالعِيدُ عَلَيْهَا، وَيُقَدَّمُ الوَلِيمَةَ مَنْ دُعِيَ إلَيْهَـا لِتَعْيِينِهَا بِالدِّعَايَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ.

وَلا تُكْرَهُ صَلاةُ الجُنَازَةِ فِي المُسْجِلِ (هـ م ر).

وَقِيلَ: هُوَ أَفْضَلُ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَخَيْرَهُ أَحْمَدُ^(٢).

وَقَالَ الأَجُرِّيُّ: السُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّى عَلَيْهَا فِيهِ، وَإِنَّهُ قَوْلُ (ش) وَأَحْمَدَ.

وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ تَلْوِيثُهُ لَمْ يَجُزْ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِيُ وَغَيْرُهُ وَأَجَابَ فِي الخِلاف وَغَيْرهِ عَنْ قَوْلِ الْمُخَالِف يُحْتَمَلُ انْفِجَارُهُ بِأَنَّهُ نَادِرٌ، ثُمَّ هُوَ عَادَةً بِعَلَامَةٍ، فَمَتَى ظَهَرَتْ كُرهَ إِذْخَالُهُ المسْجِدَ، وَإِلاَّ فَسلا، كَمَا تَذْخُـلُ المَرْأَةُ المَسْجِدَ وَإِنْ جَازَ أَنْ يَطْرُفُهَا الحَيْضُ، زَادَ صَاحِبُ المُحَرِّر: ثُمُّ لَوْ صَلَّى اَلإِمَامُ فِيهِ وَالجِنَازَّةُ خَارَجُهُ كُرهَتْ عِنْدَ المُخَالِفِ.

وَلِلْحَنَفِيَّةِ خِلافٌ فِيمَا ذَّكَرُهُ عَنْهُمْ، حَتَّى كَرِهَهُ بَمِضْهُمْ لِكُلِّ مُصَلًّ فِي المسْجِدِ، بِنَاءُ عَلَى أَنَّ المَسْجِدِ لِلْمَكْتُوبَاتِ، الأَّ لِعُذَر مَطَرٍ وَنَحْوهِ، وَلِلْحَنْفِيَّةِ خِلافٌ: هَلْ الكَرَاهَةُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيَةِ؟

وَلا تُنْحْمَلُ الجِنَارَةُ إِلَى مَكَان وَمَحَلَّةٍ لِيُصَلَّى عَلَيْهَا، فَهِيَ كَالإِمَام يَقْصِدُ وَلا يَقْصِدُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ.

وَلَهُ بِصَلاةِ الجِنَارَةِ قِيرَاطٌ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ حِنْدَ اللَّهِ، وَذَكَرَ ابْنَ عُقِيلٍ أَنْهُ قِيرَاطٌ نِسْبَتُهُ مِسنَ أَجْدٍ صَّنَاحِبِ الْمُصِيبَةِ وَلَـهُ

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وهل ينبش ليدفن معه أم بجنبه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن عقيلٍ في الفصول وحكاهما احتمالين، وابن تميم، وابن حمدان في الرُّعاية الكبرى:

أحدهما: يدفن بجنبه، وهو الصّحيح.

قال ابن رزينِ في شرحه: دفن بجنبه ولم ينبش؛ لأنَّه مثله.

قال الشَّيخ في المغني والشَّرح: وإن وجد الجزء بعد دفن الميَّت غسَّل وصلَّي عليه ودفن إلى جانب القبر، أو نبش بعض القبر ودفــن فيه، ولا حاجة إلى كشف الميَّت لأنَّ ضرر نبش الميَّت وكشفه أعظم من الضَّرر بتفرُّق أجزائه. انتهى.

والوجه الثَّاني: ينبش ويدفن معه،

(٢) تنبيه: قوله: (ولا تكره صلاة الجنازة في المسجد، وقيل: هو أفضل، وقيل عكسه، وخيَّره أحمد). انتهى.

ظاهر كلام المصنّف: أنَّ الّذي قدَّمه أنَّ صلاة الجنازة في المسجد مباحةً، وهو كذلك، فقد قال أكثر الأصحاب: لا بــاس بهــا فيــه، فيكون المصنّف قد قدّم حكمًا وهو الإباحة، فليس الخلاف بمطلقٍ، لكن على غير المقدّم: هل فعلها فيه أفضل أم فعلها خارجه أفضل؟ حكى قولين.

قلت: الصُّواب عدم الأفضليَّة في المسجد، واللَّه أعلم.

الفسروع - كتاب الجنائز

بِتَمَامٍ دَفْنِهَا آخَرُ، وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي وَجْهَا: أَنَّ الثَّانِيَ بِوَضْعِهِ فِي قَبْرِهِ. وَيَخَوَجُهُ احْتِمَالَ: إِذَا سُتِرَ بِاللَّبِنِ، وَهَلْ يُغْتَبَرُ لِلثَّانِي أَنْ لا يُفَارِقَهَا مِـنْ الصَّـلاةِ حَتَّـى تُدْفَــنَ أَمْ يَكُفِــي حُضُــورَ دَفْنِهَــا؟ يَتَوَجَّهُ وَجْهَانِ (م ١٣)(١).

قَالَ الْأَجُرُّيُّ: وَأَسْمَعُ النَّاسَ إِذَا سَلْمُوا مِنْ الجِنَازَةِ يَقُولُ بَعْضَهُمْ لِيَعْضِ: آجَرَكَ اللَّهُ، وَلا نَعْرِفُهُ مِنْ أَهْسِلِ العِلْمِ سُئِلَ عَنْهُ بِشَرْ بُنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ: مَنْ قَالَ هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد عَنْ قُولِ النَّاسِ إِذَا تَنَاوَلُهُ مِنْ صَاحِيهِ: سَلَّمُ رَحِمَسك اللهُ عَنْ بَشَرُ بُنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ: مَنْ قَالَ هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد عَنْ قُولِ النَّاسِ إِذَا تَنَاوَلُهُ مِنْ صَاحِيهِ: سَلَّمُ رَحِمَسك اللُّهُ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

قِيلَ لَهُ: كَن بَدْهَبُ إِلَى مَسْجِدِ الجَنَائِزِ فَيَجْلِسُ يُصَلِّي عَلَى الجَنَائِزِ إِذَا جَاءَتْ؟ قَالَ: لا بَأْسَ، وَكَأَنُهُ رَأَى إِذَا تَبَعَهَا مِنْ أَهْلِهَا ۚ هُوَ أَفْضَلُ، قَالَ فِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ: ﴿وَتَبِعَهَا مِنْ أَهْلِهَا ۚ يَعْنِي مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَـازَةِ فَتَبِعَهَا مِنْ أَهْلِهَا فَلَـهُ

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ١٣): قوله: (وله بصلاة الجنازة قيراطٌ وله بتمام دفنها آخر وهل يعتبر أن لا يفارقهــا مــن الصَّلاة حتَّى تدفين أم يكفي حضور دفنها؟ يتوجُّه وجهان). انتهى.

أحدهما: يعتبر أن لا يفارقها من الصَّلاة حتَّى تدفن، فلا بدُّ من اتَّباعها وحضور دفنها.

قلت: وهو الصُّواب، فإنَّ في اتَّباعها أجرًا كثيرًا له وللميَّت.

وفي صحيح مسلم ما يدلُّ على أنَّه يتبعها من بيتها.

والقول الثَّاني: يكفي حضور دفنها، وهو ظاهر الحديث أيضًا.

فهذه ثلاث عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب حَمَّلِ الجنائز وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ (ع) لَا يَخْتَصُ كَوْنُ فَاعِلِهِ مِنْ أَهْلِ القُرْبَةِ، فَلِهَذَا يَسْـقُطُ بِكَـافِرٍ وَغَـيْرِهِ (و) وَلا تُكْـرَهُ الأُجْـرَةُ، فِـي

وَعَنهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: بلا حَاجَةٍ.

وَ قِبَلَ: تَهَخْرُمُ، وَقَالُهُ الأمِدِيُّ (خ) وَكذَا تَكفِينُهُ (و) وَدَفَنُهُ (و) لِمَدَمِ اغْبَبَارِ النَّيَّةِ (م ١)(١).
وَيَأْتِي أَخَذُ الرِّزْقِ وَمَا اخْتَصَ بِهِ أَهْلُ القُرْبَةِ فِي الإجَارَةِ يُسَنُّ أَنْ يَخْمِلَهُ أَرْبَعَةً؛ لآنَهُ يُسَنُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ (وَ هـ ش)
وَقَالَهُ المَالِكِيَّةُ، وَهُوَ أَنْ يَضْعَ قَائِمَةُ النَّمْشِ النِّسْرَى الْمَقَدَّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ البُمْنَى، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخِّرَةِ، ثُمَّ يُمْنَى النَّمْشِ عَلَى كَتِفِهِ اليُسْرَى يَبْدُأُ بِمُقَدِّمْتِهَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (وَ هـ ش).

وَعَنْهُ: بِالْمُؤخِّرَةِ، وَلا يُكْرَهُ حَمْلُهُ بَيْنَ العَمُودَيْنِ، كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاتِقِهِ، عَلَى الأصَحُ، (هـ) وَلَيْسَ بِـأَفْضَلَ مِـنَ الـتُربِيعِ /

وَعَنْهُ: هُمَا سَوَاءٌ (وَ م) وَالأَوْلَى الجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَزَادَ فِي الرَّعَايَةِ: إنْ حُمِلَ بَيْنَ العَمُودَيْنِ فَمِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ، ثُمَّ مِـنْ عِنْـدِ

وَفِي الْمُذْهَبِ: مِنْ نَاحِيَةِ رَجْلَيْهِ لا يَصْلُحُ إلاَّ التَّرْبِيعُ.

قَالَ أَبُو حَفْص وَغَيْرُهُ: يُكُرَهُ الازْدِحَامُ عَلَيْهِ أَيْهُمْ يَحْمِلُهُ وَأَنَّهُ يُكُرَهُ التَّرْبِيعُ إِذَنْ، وَكَذَا كَرِهَ الآجُـرِيُّ وَغَيْرُهُ التَّرْبِيعَ إِنْ ازْدَحَمُوا وَإِنْ قَوْلَ أَبِي دَاوُد: ﴿ وَأَيْتَ أَحْمَدَ مَا لا أَحْصِي يَتَبُعُهَا وَلا يَحْمِلُهَا »، يَحْتَمِلُ الزِّحَامَ، وَإِلاَّ فَالتَّرْبِيعُ أَفْضَــلُ عِندَهُ، وَيَسْتَحَبُ سَتْرُ بِالكِبَّةِ، وَمَعْنَاهُ فِي الفُصُولِ، قَالَ بَعْضَهُمْ: أَوْلُ مَن أَتُتَا مِنَاءً مَا يَتَ مِنَاءً مَا يَعْنَ مَا يَعْنَ مَا يَعْنَ مِنَا مَا يَعْنَ مَا يَعْنَ مَا يَعْنَ مِنْ اللهُ مَا يَعْنَى اللهُ مَا يَعْنَى مَا لَا أَعْنَى اللهُ مَا يَعْنَى مَا لَا أَعْنَى اللَّهُ مَا يَعْنَى مَا لَا أَعْنَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا مَن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الْحَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّه أُتَّخِذَ ذَلِكَ لَهُ زَيْنَبُ أَمُّ المُؤمِنِينَ، مَاتَتْ مَنَةَ عِشْرِينَ.

وَفِي التَّلْخِيصِ: لَا بَأْسَ بِجَعْلِ المِكَبَّةِ عَلَيْهَا، وَفَوْقَهَا ثَوْبٌ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الجَوْذِيُّ وَغَيْرُهُمَا: لا بَأْسَ بِحَمْلِهَا فِـي تَابُوتٍ، وَكَذَا مَنْ لَا يُمْكِنُ تَرَكُهُ عَلَى نَعْشِ إِلاَّ بعِثْلِهِ، كَحَدَبِ وَنَحْوهِ.

قَالَ فِي الفُصُولِ: الْمُقَطَّعُ تُلَفَّقُ أَعْضَاؤُهُ بطِينِ حُرٌّ وَنِفْطٍ حَتَّى لا يَتَبَيْنَ تَشْويهُهُ، فَإِنْ ضَاعَتْ لَمْ يُعْمَلُ شَكَلُهَا مِنْ طِين. وَقَالَ أَيْضًا: الوَاجِبُ جَمْعُ أَعْضَائِهِ فِي كَفَنِ وَاحِدٍ وَقَبْرِ وَاحِدٍ، وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ وَغَيْرُهُ: يُسْتَحَبُّ شَدُّ النَّعْشِ بِعِمَامَةٍ.

وَلا بَأْسَ بِحَمْلٍ طَفْلٍ عَلَى يَدَيْهِ، وَلا بَأْسَ بِحَمْلِ النَّبَّ بِالْعَمِدَةِ لِلْحَاجَةِ، كَجَنَارَةِ الْبِنِ عُسَرَ، وَعَلَى دَابُّةَ ، لِغَرَض صَحِيح، وَيَجُوزُ لِبُعْلِ قَبْرِهِ، وَعَنْهُ يُكْرَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا يَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ أَوْ هَيْشَةٍ يُخَافُ مَعَهَا سُفُوطُهَا، وَمَا وَكُولُهُ وَمِالِا لا وَ هِي مِنْ وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالٌ (وَ ش).

وَيُسْتَحَبُّ الإِسْرَاعُ بِهَا دُونَ الخَبَبِ (و) نَصَّ عَلَيْهِ، زَادَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: وَفَوْقَ السَّعْيِ، وَعِنْدَ القَاضِي: لا يَخْرُجُ عَنِ المَشْي

في كلام المصنّف ثلاث مسائل حكمهنّ واحدٌ، أجرة حمله وتكفينه، ودفنه، وأطلق الخلاف في ذلك:

إحداهنُّ: يكره مطلقًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه في الحاوي الصُّغير، وقدَّمه في الرِّعايتين، ومجمع البحرين.

والرُّواية الثَّانية: لا يكره مطلقًا.

والرُّواية الثَّالثة: يكره لغير حاجةٍ، ولا يكره للحاجة.

قدُّمه في المستوعب ومختصر ابن تميم، وهو قويٌّ، بل هو الصُّواب.

وأطلق الثَّانية والنَّالثة في الحاوي الكُّبير.

وذكر المصنّف قولاً بالتّحريم، وقاله الآمديُّ.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (ولا تكره الأجرة في روايةٍ، وعنه: بلى، وعنه: بلا حاجةٍ وقيـــل: تحـرم، وقالـه الآمــديُّ، وكــذا تكفينــه ودفنه، لعدم اعتبار النُّيَّة). انتهى.

الْمُعْتَادِ، وَتُرَاعَى الحَاجَةُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و).

وَاتَبَاعُهَا سَنُةٌ (و) وَسَأَلُهُ مُثَنَّى: الْجِنَارَةُ تَكُونُ فِي جَوَارِ رَجُلٍ وَقْتَ صَلاةٍ أَيْنَبُعُهَا وَيُعَطِّلُ الْمَسْجِدَ؟ فَلَمْ أَرَهُ يُعْجِبُهُ تَرْكُهَا وَلَوْ تَعَطِّلَ، وَسَبَقَتْ رَوَايَةُ حَنْبُل أَنْهُ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ النَّافِلَةِ.

وَفِي آخِرِ الرَّعَايَةِ: اتَّبَاعُهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ، لآمْرِ الشَّارِع بِهِ فِي «الصَّحيحَيْنِ» (خ: ١١٨٢، م: ٢٠٦٦) مِنْ حَدِيتُ البَرَاءِ
وَلَنِسَتَ النَّوَافِلُ أَفْمَلَ، إلاَّ لِجَوَارِ أَوْ قَرَابَةٍ أَوْ صَلاحٍ، خَلاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ، وَنَظِيرُهُ قُولُ صَاحِبِ الطَّوَازِ الْمَالِكِيِّ إِنَّ الْمَشْهُورَ
عِنْدَهُمْ أَنْ صَلاةً الجِنَارَةِ مَنْقُ مَالَةٍ أَوْ عَنْرِهَا، وَهُوَ حَقُّ لَهُ وَلاَهْلِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ قَدَرَ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَسْتَحِقُ هَذَا الحَـقُ
جَنَازَةَ مَنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ، أَوْ لَهُ حَقُّ قَرَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَهُوَ حَقُّ لَهُ وَلاَهْلِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ قَدَرَ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَسْتَحِقُ هَذَا الحَـقُ
لِمُزَاحِمٍ أَوْ لِعَدَمِ السَّخِخُقَاقِهِ تَبِعَهُ لاَجْلِ أَهْلِهِ إِخْسَانًا إِلَيْهِمْ لِتَأْلُهُ أَوْ مُكَوْقًةً أَوْ غَيْرِه، وَذَكَرَ فِعْلَ النِّبِيِّ ﷺ مَعْ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ لِمُزَاحِمٍ أَوْ لِعَدَمُ السَّخِخُقَةِ تَبِعَهُ لاَجْلِ أَهْلِهِ إِخْسَانًا إِلَيْهِمْ لِتَأْلُفُوا أَوْ مُكْوفًا أَوْ غَيْرِه، وَذَكَرَ فِعْلَ النِّبِيِّ ﷺ مَعْ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ الشَّابُونُ مَنْ عَلْمُ اللَّسُلَمُ، وَيُكْمَرُهُ لِلْمَرْأَةِ اتَبْاعُهَا (وَ هُو شُوهُ مَنْ الشَّابُةِ، وَقَالَ: جَمِيعُ مَا تَفْعَلُهُ النَّسَاءُ مَعَ الْجَنَازِ مَخْطُورٌ عِنْدُ الْعَلَمَاء.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يُمْنَعْنَ مِنْ اتَّبَاعِهَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ جُمْهُورَ العُلْمَاء، وَأَبَاحَهُ بَعْضُهُمْ لِقُرَّابَةٍ.

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: هُوَ بِدْعَةٌ، وَيَجِبُ طَرْدُهُنَّ، فَإِنْ رَجَعْنَ وَإِلاَّ رَجَعَ الرَّجَالُ بَعْدَ أَنْ يَخْتُواْ فِي وُجُوهِهِنَّ التَّرَابَ، قَــالَ: وَرَخُصَ أَحْمَدُ فِي اتْبَاعِ جَنَارَةٍ تَبِعَهَا النِّسَاءُ.

قَالَ أَبُو حَفْصُ: وَيَتَحْزُمُ بُلُوغُهَا المَقْبَرَةَ، لِلْخَبَرِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، ثُمُّ يُحْمَلُ عَلَى وَقْتَ تَحْرِيمُ زِيَارَتِهِنَّ. وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ المَاشِي أَمَامُهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (وَ م ش) لَا خَلْفَهَا (هـ) وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ حَيْثُ شَاءً.

وَفِي الكَافِي: حَيْثُ مَشَى فَحَسَنَ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لا يَجُوزُ اعْتِبَارُ هَذَا بِالشَّفِيعِ، لأَنَّ تَقَدُّمَ الشَّفِيعِ وَتَـاَخُرُهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدِ لَيْسَ بَعْضُهُ بَافْضَلَ مِنْ بَعْض، وَلا كَذَلِكَ المَشْيُ أَمَامَ الجِنَازَةِ وَخَلْفَهَا؛ لأَنَّهُمُ أَتَفَقُوا أَنْ أَحَدَمُمَا أَفْضَلُ مِنْ الآخِرَ

فَقَالَ: لا نُسَلِّمُ هَذَا، بَلْ التَّقَدُّمُ بِالخِطَابِ فِي الشَّفَّاعَةِ وَإِظْهَارِ نَفْسِهِ وَالْمَبَالَغَةِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ التَّاخُرُ فِيهَا، فَلا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: وَالجِنَارَةُ مَتْبُوعَةً مَعْنَاهُ مَقْصُودَةً، فَإِنَّ النَّاسَ يَمْشُونَ لَآجْلِهَا، وَقَذْ يَكُونُ الشَّيْءُ مَتْبُوعًا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ عَنْ تَابِعِهِ، أَلا تَرَى أَنَّ النَّاسَ إِذَا مُتَفَعُوا لِرَجُلِ تَقَدَّمُوا عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ جُنْدُ السُلْطَانِ يَتَقَدَّمُونَهُ وَهُمْ ثَبِعٌ؟ وَكَذَلِكَ قَاسَ ابْسَنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ عَلَى الشَّفِيعِ يَتَقَدَّمُ المَشْفُوعَ فِيهِ.

وَالرَّاكِبُ خَلْفُهَا (و) قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ، وَيُكُرَهُ أَمَامَهَا.

قَالَ النَّخَعِيُّ كَانُوا يَكْرَهُونَهُ، رَوَاهُ سَعِيدٌ.

وَفِي رَاكِبِ سَفِينَةٍ وَجُهَّانَ (م ٢)(١).

قَالَ بَعْضُهُمْ: بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ كَرَاكِبِ أَوْ مَاشٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِمَا يَثْبَنِي دَوَرَائُهُ فِي الصَّلَاقِ، وَيُكْرَهُ لِمَنْ تَبِعَهَا الرُّكُوبُ (و م ش).

وَقِيلَ: لا (و هـ) كَرُكُوبِهِ فِي عَوْدِهِ (و) وَالقُرْبُ مِنْهَا أَفْضَلُ، وَيُكُرُّهُ تَقَدُّمُهَا إِلَى مَوْضِعِ الصَّلاةِ لا إِلَى المَقْــبَرَةِ، وَيُكُــرَهُ

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي راكب سفينةٍ وجهان). انتهى.

يعني: إذا تبعها وهو راكب سفينةٍ هل يكون أمامها كالماشي، أو خلفها كراكب الدَّالَّة؟

قال بعضهم: بناءً على أنَّ حكمه كراكب، أو كماش، وأنَّ عليهما ينبني دورانه في الصُّلاة. انتهى.

وأطلَّقهما في الرُّعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم، والفَّائق، وحواشي المصنَّف على المقنع:

أحدهما: يكون خلفها.

قلت: قد ذكر المصنّف وغيره في باب جامع الأيمان: لو حلف لا يركب، حنث بركوب سفينةٍ، في المنصوص، تقديًا للشّرع واللّغة، فعلى هذا يكون راكبها خلفها، وهو الصّواب؛ لأنّه ليس بماش، وهو إلى ركوب الدّائة أقرب، والله أعلم.

والوجه الثَّاني: يكون أمامها كالماشي.

قلت: وفيه ضعفٌ.

جُلُوسُ مَنْ تَبِعَهَا قَبْلَ وَضُعِهَا بِالآرْضِ لِللَّفْنِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و هـ).

وَعَنَّهُ: لِلصَّلاةِ.

وَعَنْهُ: فِي اللَّحْدِ.

وَعَنْهُ: لا يُكْرَهُ (وم ش) كَمَنْ بَعُدَ، وَيُكُرُهُ قِيَامُهُ وَتِيَامُ مَنْ مَرُّتْ بِهِ لَهَا (و).

وَعَنْهُ: القِيَامُ وَتَرْكُهُ سَوَّاءً.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ؛ اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَمُنَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: حَتَّى تَغِيبَ أَوْ تُوضَعَ.

وقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: وَلَعَلُّ الْمَرَادَ عَلَى هَلَا: يَقُومُ حِينَ يَرَاهَا قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ، لِلْخَبَرِ؛ لآنَّهُ عليه السلام أَمَرَ بِـهِ حِينَ يَرَاهَا، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتُ جِنَازَةَ كَافِرٍ، لِفِعْلِهِ عليه السلام، مُتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٣١١، م: ٩٦٠).

قَالَ الْمَرْوَذِيُّ: رَأَيْت أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَارُةٍ هُوَ وَلِيُّهَا لَمْ يَجْلِسُ حَتَّى تُدْفَنَ، وَوَقَفَ عَلِيٌّ عَلَى قَبْرِ فَقِيـلَ: ٱلا تَجْلِسُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: قَلِيلٌ لَآخِينَا قِيَامُنَا عَلَى قَبْرِهِ، ذَكَرَهُ أَخْمَدُ مُختَجًّا بِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ: لا بَأْسَ بِقِيَاهِهِ عَلَى القَهْرِ حَتَّى يُدْفَنَ، جَبِّرًا وَإِكْرَامًا.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّدِ: ذَلِكَ حَسَنٌ لا بَأْسَ بِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُكْرَهُ تَغْطِيَةُ النَّعْشِ بِغَيْرِ البَيَاضِ، وَيُسَنُّ بِهِ، وَتُكْرَهُ مُرَقَّعُهُ، قَالَ الآجُرَّيُّ: كَرِهَهَا العُلَمَاءُ، وَاتَّبَاعُهَــا بِمَــاءِ وَرُدٍ وَنَحْــوِهِ وَنَارٍ (و) إلاَّ لِحَاجَةِ نَصَّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ النَّبْخِيرُ عِنْدَ خُرُوجٍ رُوحِهِ يُكْرَهُ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ، وَقَالَهُ (م) وَغَيْرُهُ.

ُ وَيُسَنُّ الذَّكُرُ وَالقِرَاءَةُ سِرًا، وَإِلاَّ الصَّمْتُ، وَيُكُرُهُ رَفَّعُ الصَّوْتِ وَلَوْ بِالقِرَاءَةِ، اتَّفَاقًا، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَحَرَّمَــهُ جَمَاعَـةٌ مِـنَ الحَنَفِيَّةِ وَغَيْرهِمْ وَمَا يُعْطَوْنَهُ مِنْ الاَّجْرَةِ سَبَقَ أَوْلَ بَابِ الكَفَنِ، وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ إِبَاحَةُ القِرَاءَةِ، وَأَنَّهُ يَكُو الحِلافِ، وَتُكُرَهُ المُحَادَثَةُ فِي الدُّنيَا، وَالتَّبَسُمُ وَالضَّحِكُ أَشَكُ، وَكَذَا مَسْحَهُ بِيَدٍ أَوْ شَيْءٍ عَلَيْهَا تَبَرُّكَــا، وَقِيــلَ بِمَنْهِـهِ كَــالقَبْرِ، وَأُولَى: قَالَ أَبُو المَعَالِي: هُوَ بِدَعَةً يُخَافُ مِنْهُ عَلَى المَيْتِ، قَال: وَهُو قَبِيحٌ فِي الحَيَاةِ، فَكَذَا بَعْدَ المُوْتِ.

وَفِي الفُصُولِ: يُكُورُهُ قَالَ: وَلِهَذَا مَنَعَ أَكْثَرُ العُلْمَاءِ مِنْ مَسَّ القَبْرِ، فَكَيْفٌ بالجَسَدِ؛ وَلآنُهُ بَعْدَ المَوْتِ كَالحَيْسَاةِ، ثُـمُّ حَالَ الحَيَاةِ يُكُرُهُ أَنْ يُمَسَّ بَدَنُ الإِنْسَانِ، لِلاحْتِرَامِ وَغَيْرِهِ سِوَى المُصَافَحَةِ، فَأَمَّا غَيْرُهَا فَسُوهُ أَدَبٍ، كَذَا بَعْدَ المَوْتِ، بَلْ بَعْدَ المَوْتِ الْفَتَطَعَتْ المُواصَلَةُ بِالبَدَنِ سِوَى الْقُبْلَةِ، لِلسَّنَّةِ؛ وَلاَّلَ ضَرَبَهُ بِمِنْدِيلٍ وَكُمَّ حَدُّ لِلْمَرِيضِ، فَلا يُفْعَلُ بِالنِّتِ، وَرَوَى الحَلاُلُ فِي الْفَطَعَتْ المُواصَلَةُ بِالبَدَنِ سِوَى الْقَبْلَةِ، لِلسَّنَّةِ؛ وَلاَّلَ ضَرَبَهُ بِمِنْدِيلٍ وَكُمَّ حَدُّ لِلْمَرِيضِ، فَلا يُفْعَلُ بِالنِّتِ، وَرَوَى الحَلاَلُ فِي أَخْلَقُ أَعْنَ بَعْدَ الطَّيْرِانِي صَنَحَ يَلَهُ عَلَى أَخْمَدَ، ثُمَّ مُسَمِّعَا عَلَى بَدَنِهِ، وَهُـو يَنْظُرُ، فَفْصِبَ أَخْمَدُ أَنْعُ مُلْكِ؟ وَالْكَرَهُ شَدِيدًا وَسَبَقَ فِي فَصْلِ: ويُسْتَحَبُ ذِكْرُ المُوتِ.

وَنَقَلَ الْمُووَذِيُّ فِي الوَرَعِ أَنْ يَحْيَى بِنَ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ أَوْصَى لآخْمَدَ بِجَبَّتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌّ صَالِحٌ قَدْ أَطَاعَ اللَّــة فِيهَــا، أَتَبَرُكُ بِهَا، فَجَاءُ ابْنُ يَحْيَى بِعِنْدِيل ثِيَابٍ، فَرَدُهَا مَعَهَا.

وَقُولُ القَائِلِ مَعَ الجِنَازَةِ: اسْتَغْفَرُوا لَهُ وَنَحْوَهُ بِدْعَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَكَرِهَهُ، وَحَرَّمَسهُ أَبُو حَفْيصٍ، نَقَـلَ ابْـنُ مَنْصُـور: مَـا يُغْجَبُنِي، وَرَوَى سَعِيدُ أَنَّ ابْنَ حُمَرَ وَسَعِيدَ بْنَ جُبُيْرِ قَالا لِقَائِلِ ذَلِكَ: لاَ غَفَرَ اللَّهُ لَك، كَمَا سَبَقَ فِـي آخِـر الجُمُعَةِ الدُّعَسَاءُ عَلَى مَنْ نَشَدَ ضَالَّةً، لِمُخَالفَتِهِ السُّنَّة، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ صَحَابِي ًّ وَلا تَابِعِي ْ خِلافُــهُ، إلاَّ مَـا رَوَى أَحْمَــدُ: عَنْ أَنْسِ أَنْهُ شَهَدَ جَنَازَةً انْصَارِيَّ، فَأَطْهَرُوا لَهُ الاسْتِخْفَارَ فَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَلا يُعَارِضُ صَرِيحَ القَوْل.

قَالَ أَحْمَدُ: َلا يَقُولُ فِي حَمْلِ الجِنَازَةِ: سَلِمَ يَرْحَمُك اللَّهُ، فَإِنَّهُ بِدْعَةً، وَلَكِنْ يَقُولُ: •بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ إِذَا تَنَاوَلَ السَّرِيزَ.

وَيَحْوُمُ أَنْ يَتَبُعَهَا مَعَ مَنْكُرٍ هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ، نَصْ عَلَيْـهِ، لِلنَّهْـي، نَحْـو طُبُـول أَوْ نِيَاحَـةٍ أَوْ لَطْـم نِسْـوَةٍ وَتَصْفِيـق وَرَفْـع أَصْوَاتِهِنَّ وَعَنْهُ: يَتْبَعُهَا وَيُنْكِرُهُ بِحَسَبِهِ (و هـ) وَيَلْزَمُ القَادِرَ، فَلَوْ ظُنَّ إِنْ اتَّبَعَهَا أَزِيلَ المُنْكُرُ لَزِمَهُ، عَلَى الرَّوَايَتَيْــنِ، لِخُصُــولِ المَقْصُودَيْنِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّر، فَيَعَايَا بِهَا.

وَقِيلَ: العَاجِزُ كَمَنْ دُعِيَ لِغُسُلِ مَيَّتَ فَسَمِعَ طَبْلاً أَوْ نَوْحًا، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، نَقَلَ المَرُوذِيُّ فِي طَبْلِ: لا.

and the first the first that the second of t

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ وَأَبُو دَاوُد فِي نَوْحٍ: يُغَسِّلُهُ وَيَنْهَاهُمْ (م ٣)(١). وَضَرَّبُ النَّسَاءِ بِالدُّفِّ مُنْكَرَّ مَنْهِيٍّ عَنْهُ اتَّفَاقًا، قَالَهُ شَيْخُنَا رَحْه الله تعالى.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ويحرم أن يتبعها مع منكر هو عاجزٌ عنه، نصُّ عليه.

وعنه: يتبعها وينكره بحسبه، ويلزم القادر، فلو ظنَّ [أنَّه] إن اتَّبعها يزيل المنكر لزمه على الرُّوايتين.

وقيل: العاجز كمن دعي لغسل ميَّت، فسمع طبلا أو نوحًا، وفيه روايتان، نقل المرُّوذيُّ في طبلٍ: لا، ونقل أبو الحارث وأبـــو داود في نوح: يغسُّله وينهاهم). انتهى.

قلَّت: الصُّواب إن غلب على ظنَّه زوال الطَّبل والنُّوح بذهابه ذهب وغسُّله، وإلاَّ فلا، واللَّه أعلم.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

(ع): ما أجمع عليه

And the second

باب الدُّفن

الآوَلَى بِهِ وَبِالتَّكُفِينِ الآوَلَى بِالغُسْلِ، ثُمَّ بِالدُّفْنِ الرُّجَالُ الآجَانِبُ، ثُمَّ مَحَارِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ ثُــمَّ الآجَنبِيَّاتُ، وَمَحَارِمُهَــا الرِّجَالُ أُولَى مِنْ الآجَانِبِ وَمِنْ مَحَارِمِهَا النِّسَاء بِدَفْنِهَا.

وَهَلْ يُقَدَّمُ الزَّوْجُ عَلَى مَحَارِمِهَا أَلرُّجَالِ (وَ مَ شَ) أَمْ لا (و هـ) فِيهِ روَايَتَان (م ١)(١)، فَإِنْ عُدِمَا فَهَلُ الآجَانِبُ أَوْلَى (وَ هـ ش) أَمْ نِسَاءُ مَحَارِمِهَا مَحَدُورِ مِنْ تَكَشُّفِهِنَ بِحَصْرَةِ الرِّجَالِ أَوْ غَسِرِهِ؟ قَالَ صَاحِبُ المُحَرُّدِ: أَوْ اتّبَاعِهِنَّ الجَارَةَ؟ فِيهِ روَايَتَان (م ٢)(١)، وَيُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ خَصِيٍّ ثُمُّ شَيْعٌ، ثُمُّ الْآفضَلُ دِينًا وَمَعْرِفَةً.

وَمَنْ بَعُدَ عَهْدُهُ بجمَاعِ أُولَى مِمَّنْ قَرُبَ.

وَلا يُكْرَهُ لِلرَّجَالِ دَفْنُ امْرَأَةٍ وَقَمَّ مَحْرَمٌ، نَصِّ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: يَحْمِلُهَا مِنْ المُغْتَسِلِ إِلَى النَّعْشِ وَيُسَلِّمُهَا إِلَى مَنْ فِي القَبْرِ، وَيُحَلُّ عُقَدُ الكَفَن، وَقَالَهُ (ش) فِي الْأُمُّ وَبَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَمَتَى كَانَ الْآوَلَى بِغُسْلِهِ الْآوَلَى بِتَغْنِهِ تُوَلَّاهُمُا بِنَفْسِهِ، ثُمُّ بِنَاثِيهِ إنْ شَاءَ، وَظَاهِرُهُ أَنْ نَائِبَهُ أُولَى، حَضَرَ أَمْ غَابَ، خِلافُ كَلام أبي المَعَالِي فِي الصَّلاةِ.

وَيُسْتَحَبُ تَعْمِينُ القَبْرِ وَتَوْسِيعُهُ بلا حَدًّا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِلَى الصَّذَٰرِ، وَقَالَ أَكَثُرُ الآصْحَابِ: قَامَةٌ وَبَسْطَةٌ (و ش) وَذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ نَصًّا وَالبَسْطَةُ البَاعُ وَيَكَفِسِي مَـا يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبَاعَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلا يَجُوزُ بَدَلَ القَبْرِ وَضْعُهُ بِالآرْضِ وَيَضَعُ أَجْبَالاً مِنْ تُرَابِ لآئَهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، كَمَا لا

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل يقدُّم الزُّوج على محارمها الرِّجال أم لا؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم والمصنّف في نكت الححرُّد.

إحداهما: يقدُّم الزُّوج، اختاره القاضي وأبو العالي.

والرُّواية الثَّانية: الحارم أولى من الزُّوج، وهو الصَّحيح.

قال الخلاَّل: استقامت الرُّواية عن الإمام أحمد: أنَّ الأولياء يقدَّمون على الزُّوج. انتهي.

وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

وظاهر ما قدَّمه في المغني، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين، فإنَّهم قالوا: يدخلها محرمها وإلاَّ امراةً، والأصحُّ وإلاَّ شابُّ ثقةً، وقدَّمـــه في النظم.

وظاهر كلام الزُّركشيّ: أنَّ حكم هذه المسألة حكم الصَّلاة عليها، فعلى هذا أيضًا المحارم أولى على الصُّحيح.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (فإن عدما يعني الزُّوج ومحارمهما فهل الأجانب أولى أم نساء محارمهــا مــع عــدم محــذور مــن تكشُّـفهنّ بحضرة الرِّجال أو غيره؟ قال صاحب الحرُّر: أو اتِّباعهنَّ الجنازة؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، والمصنّف في نكت المحرُّد:

إحداهما: الأجانب أولى.

قال الشَّيخ الموفَّق: هذا أحسن وأصحُّ، واختاره الجد وقدَّمه النَّظم.

وقال: هذا أشهر القولين.

قلت: وهذا الصّحيح، والله أعلم.

والرُّواية الثَّانية: نساء محارمها أولى، جزم به الحرقيُّ، واختاره ابن عقيلٍ وأبو المعالي.

وقدُّمه الزُّركشيّ، وابن رزينٍ في شرحه.

وقال: نصُّ عليه.

قال الحجد في شرحه: هذه الرَّواية محمولةً عندي على ما إذا لم يكن في دفنهنَّ محذورٌ من اتّباع الجنازة أو التّكشُّف بحضـرة الأجــانب أو غيره كما تقدُّم.

قلت: لا يسلمن من ذلك في الغالب، والله أعلم.

(م): الإمام مالك

يَجُوزُ سِنْتُرُهُ إِلاَّ بِالنَّيَابِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَجَّى قَبْرُ امْرَأَةٍ لا قَبْرُ رَجُلٍ (ش) بَل يُكْرَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، إلاَّ لِعُذْر مَطَنٍ وَغَيْرهِ.

وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ عَلَى الآصَحِّ (و) بَلْ يُكْرَهُ الشَّقُّ بلا عُذْر، وَهُوَ حَفْرَةٌ فِي أَرْضِ القَبْرِ بِقَدْرَهِ، وَيُسَــقَفُ عَلَيْـهِ، حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ اللَّحْدُ لِكَوْن التُرَابِ يَنْهَارُ يُثْبِتُهُ بِلَبِنِ وَحِجَارَةٍ إِنَّ أَمْكَنَ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَلا يَشُقُّ إِذَا (ش) وَقَالُهُ الحَنَفِيَّةُ فِي أَرْضَ رَخُوَةِ أَوْ نَدِيَّةٍ، وَيُلْحَدُ مِمًا يَلِي القِبْلَةَ، وَلا يُعَمَّقُ اللَّحْدُ تَعْمِيقًا يَـنْزِلُ فِيـهِ جَسَدُ اللَّيْتِ كَثِيرًا، بَلْ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ الجَسَدُ غَيْرَ مُلاصِقِ لِلَّبِنِ.

ُ وَيُلاْخَلُ الْمَيْتُ قَبْرَةً مِنْ عِنْدِ رِجْلِ القَبْرِ (و ش)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعَ تَوَجُّهِ، بَلْ دُخُول، فَلُخُولُ الرَّأْسِ أُولَى كَمَادَةِ الحَيِّ، يُؤَيِّلُهُ قَوْلُ القَاضِي وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ يُبْدَأُ فِي حَمْلِ النِّبَ مِنْ الرَّأْسِ لأَنَّهُ أَفْضَلُ الآغضَاء كُلُهَا؛ لأَنْهُ يَبْدَأُ بالرَّأْس فِي اللَّبَاس. وَلِهَذَا قُلْنَا: يَقِفُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ رَأْس النِّبَ، وَهَذَا مَعَ النَّذِي قَبْلَهُ يَدُلُ أَنْهُ يُبْدَأُ بالرَّأْس فِي اللَّبَاس.

وَلا يُلاخِلُ اللَّيْتُ مُغْتَرِضًا (هـ) مِنْ قِبْلَتِهِ (هـ) وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: الْإَسْهَلُ، ثُمُّ سَوَاءٌ (وَ مَ).

وَقِيلَ: يُبْدَأُ بِإِذْخِالَ رَجُلَيْهِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ (و ش)، ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ.

قَالَ أَجْمَدُ فِيَمَنْ دَخَلُ القَبْرُ وَعَلَيْهِ خُفٌّ: لا يُعْجِبُنِي، قِيلَ: يَجِلُ إِزَارَهُ؟ قَالَ: لا.

وَلا تَوْقِيتَ فِيمَنْ يُدْخِلُهُ، بَلْ بحَسَبِ الحَاجَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ م) كَسَائِر أَمُورهِ (وَ).

وَقِيلَ: الوَثْرُ أَفْضَلُ (و ش) وَيُسِتَحَبُّ قَوْلُ وَاضِعِهِ: •بسْم اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةٍ رَسُول اللَّهِ» لِلْخَبَر.

وَعَنْهُ: يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَارِكَ فِي القَبْرِ وَصَاحِبِهِ»، وَإِنْ قَرَأَ: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ [طه: ٥٥]، أو أتَى بِذِكْرٍ أو دُعَاء يَلِيقُ عِنْــدَ وَضْعِهِ وَإِلْحَادِهِ فَلا بَأْسَ، لِفَعْلِهِ عِليه السلام، وَفِعْلِ الصَّحَابَةِ رضِي الله عنهم.

فُصلٌ

يَجِبُ دَفْنُهُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، عِنْدَ القَاضِي وَأَصْحَابِهِ وَالشَّيْخِ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الخُلاصَةِ وَالْمُحَرَّرِ: يُسْتَحَبُّ، كَجَنْبِهِ الْآيْمَنِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ تَخْتَ رَأْسِهِ لَبِنَةً، كَالمِخَدَّةِ لِلْحَيِّ، وَهُوَ مُشْبَّةً بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ الحَنَفِيَّةُ، وَتُكْـرَهُ قَطِيفَةٌ تَخِتَـهُ (و)، لِكَرَاهَـةِ الصَّحَابَةِ، وَنَصَّهُ: لا بَأْسَ بِهَا مِنَّ عِلَّةٍ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُ؛ لآنَ شُقْرَانَ وَضَعَهَا تَحْتَ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ اتَّفَاق مِنْهُمْ، وَيُكْرَهُ مِخَدَّةٌ (وَ) وَالنَّصُوصُ: مُضَرَّبَـةٌ (و) قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحِبُّهُمَا، وَيُدْنِيهِ مِنْ قِبْلَةِ اللَّحْدِ، ويُسْنَدُ خَلْفَهُ، ويُنْصَبُ عَلَيْهِ لَبِنّ (و).

وَعَنْهُ: فَصَبٌ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ وَصَاحِبُهُ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَيَسُدُّ الفُرْجَةَ بِحَجَرٍ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْء، وَلَكِنْـهُ يُطَيِّبُ نَفْسَ الحَيِّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِر مَرْفُوعًا، «ثُمَّ يُطَيِّنُ فَوْقَهُ».

وَدَلُ سَدُّ الفُرْجَةِ بِحَجَرِ عَلَى أَنَّ البَّلَاطَ كَاللَّبِنِ، وَإِنْ كَانَ اللَّبِنُ أَفْضَـلَ، يُؤَيِّـدُهُ قَوْلُهُـمُ: إِنَّ اللَّبِنَ مِنْ جِنْسِ الأَرْضِ وَٱبْعَدُ مِنْ أَبْنِيَةِ الدُّنْيَا، بِخِلافِ القَصَبِ.

وَلاَّحْمَدَ (١٧٧٨٠) عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ: «لا تَجْعَلُوا فِي قَبْرِي خَتْنَبًا وَلا حَجَرًا»، وَلِلْحَنَفِيَّةِ خِلافٌ فِي الحَجَرِ، نَظَرًا إِلَى أَنْ كَرَاهَةَ الاَجْرِّ لاَثَوِ النَّارِ أَمْ لِإِحْكَامِ البِنَاءِ وَالزِّينَةِ، وَالمُغْنَيان لَنَا، فَيَتَوَجَّهُ لَنَا كَذَلِكَ، وَيُكُرُهُ فِيهِ خَشَبٌ بِـلا ضَـرُورَةٍ، وَمَا مَسَّتُهُ النَّارُ، وَدَفْنَهُ فِي تَابُوتٍ (وَ) وَلَوْ كَانَ اللَّيْتُ امْرَأَةً، خِلافًا لِمَشَايِخِ الحَنَفِيَّةِ، نَصُّ عَلَى الكُــلِّ، رَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ فِي حَجَرِ مَنْقُوشٍ.

_ وَقَالَ بَعَضُهُمْ: أَوْ يُجْعَلُ فِيهِ حَدِيدٌ وَلَوْ كَانَتْ الآرْضُ رَخْوَةً أَوْ نَدِيَّةً، وَجَوَّزَهُ الحَنفيَّةُ، وَأَنَّهُ مِنْ رَأْسِ المَـــالِ، وَيُسْــتَحَبُّ حَفْيُ التُرَابِ عَلَيْهِ ثَلاثًا (و ش) باليّدِ.

وَقِيلَ: مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ.

وَقِيلَ: مَنْ دَنَا مِنْهُ.

وَعَنْهُ: لا بَأْسَ بِلَلِكَ، ثُمَّ يُهَالُ عَلَيْهِ التُرَابُ، وَيُكْرَهُ زِيَادَةُ تُرَابِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِلنَّهْيِ (و هـ ش) قالَ فِي الفُصُـول: إلاَّ أَنْ يَخْتَاجَ إِلَيْهِ، نَقَلَ أَبُو دَاوُد [إلاَّ أَنْ يَسْتَوِي بِالآرْضِ] وَلا يُعْرَفْ، وَالْمَرَادُ مَعَ أَنْ تُرَابَ قَبْرٍ لا يُنْقَلُ إِلَى آخَرَ، وَقَالَهُ الحَنْفِيَّةُ. وَلا بَأْسَ بِتَعْلِيمِهِ بِحَجْرِ أَوْ خَشْبَةٍ وَنَحْوِهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ (هـ) وَنَـصَ أَيْضَا أَنَهُ يُسْتَحَبُّ (و ش) وَاخْتَجُ بِأَنَّهُ «عليه السلام عَلَّمَ قَبْرٌ عُثْمَانًا بْن مَظْعُون بِصَخْرَةٍ عِنْدَ رَأْسِهِهِ.

رُوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٢٠٦).

وَلا بَأْسَ بِلُوحٍ، نَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: يُكْرَهُ.

ويُستَخَبُّ رَفْعُهُ شِبْرًا (و) وَتَسْنِيمُهُ أَفْضَلُ، نَصَّ عَلَيْهِ (ش) وَخَالَفَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، زَادَ الشَّيْخُ: التَّسْطِيخُ شِغَارُ أَهْــلِ البَّدِعِ فَيَكُرَهُ، وَحُمِلَ فِي الجِّلافِ بَعْضُ مَا رُويَ فِي التَّسْطِيحِ أَنَّهُ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَطَّحَ جَوَائِبَهَا وَسَنَّمَ وَسَــطَهَا، وَيُكُـرَهُ اللِّذِعِ فَيَكُرَهُ، وَحُمِلَ فِي الجِّلافِ بَعْضُ مَا رُويَ فِي التَّسْطِيحِ أَنَّهُ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَطَّحَ جَوَائِبَهَا وَسَنَّمَ وَسَــطَهَا، وَيُكُـرَهُ فَوْقَ شِبْرٍ، قَالَ عَلِي لَا يَدَعُ تِمْنَــالاَ إِلاَّ طَمَسْتِه وَلا قَبْرًا

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٩٦)، وَ مُسْلِمٌ (٢٢١٨)، وَأَبُو دَاوُد (٩٦٩)، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ فِي الجِلافِ: هَـذَا مَحْمُولُ عَلَى اَلقُبُورِ الَّتِي عَلَيْهَا البِّنَاءُ وَالْجِصُّ وَنَحْوُهُ.

وَأَمَرَ فَضَالَةُ بِقَبْرٍ فَسُوًّي وَقَالَ: •سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُد.

قَالَ صَاحِبُ اللَّهُ وَرْدِ: يُحْمَلُ حَلَى تَقْرِيبِهِ مِنْ الآرْضِ، وَالمَنْعُ عَلَى عَلُوهَا الفَاحِشِ.

وَتُرَشُّ بِمَاءٍ (و).

وَعَنْهُ: لَا بَأْسَ، وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَّى صِغَارٌ لِيَحْفَظُ ثُرَابَهُ.

وَفِي النَّلْخِيصِ: لَا بَاْسَ: وَلَا بَأْسَ بِتَطْبِينِهِ، قَالَهُ أَحْمَكُ، وَكَرِهَهُ أَبُو حَفْصٍ (و هـ). وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (خ) وَحُمِلٍ فِي الحِلافِ النَّهْيُ الَّذِي رَوَاهُ النَّجَادُ عَلَى طِينٍ لا حَاجَةَ إلَيْهِ، وَهُوَ الطَّينُ الَّذِي فِيهِ تَحْسِينُ لِلْقَبْرِ وَزِينَةٌ، فَيَجْرِي مَجْرَى التَّجْصِيص.

ُوْتُكُورَهُ الكِتَابَةُ عَلَيْهِ وَ شَ) وَتَجْصِيْصُهُ (و) وَتَزْوِيقُهُ وَتَخْلِيقُهُ وَنَحْوُهُ، وَهُوَ بِدُعَةٌ، وَيُكُرُهُ البِنَاءُ عَلَيْهِ (و) أَطْلَقَهُ أَخْمَـدُ وَالآصْحَابُ، لاصَقَهُ أَوْ لا، وَذَكَرَ صَاحِبُ المُسْتَوْعِبُ وَالْمَحَرِّرِ: لا بَأْسَ بِقُبْةٍ وَبَيْتٍ وَحَضِيرَةٍ فِي مِلْكِهِ؛ لأَنَّ الدُفْـنَ فِيـهِ مَـعَ كُونِهِ كُذَلِكَ مَأْذُونَ فِيهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَيُكُورُهُ فِي صَحْرًاءَ لِلتَّصْلِيق، وَالتَّشْلِيهِ بِٱلنِّيْةِ الدُّنْيَا.

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبُ: وَيُكْرَهُ إِنْ كَانَتْ مُسَبِّلَةً، وَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: الصَّحْرَاءُ.

وَفِي الوَّمِبِيلَةِ: يُكْرَهُ البِنَاءُ الفَاشِرُ كَالقُبَّةِ، فَطَسَاحِرُهُ: لا بَـأْسُ بِبِثَاءٍ مُلاميسِ؛ لأنَّهُ يُسرَادُ لِتَعْلِيبِهِ وَسِفْظِهِ دَائِمًا، فَهُسَ كَالْحَصْبَاءِ، وَلَمْ يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لآنَهُ خَرَجَ هَلَى المُعْنَادِ، أَوْ يُخْصُّ مِنْهُ، وَهَذَا مُتَّجِّة، لَكِنْ إِنْ فَحُسْ فَفِيهِ نَظْرٌ.

وَحَوَّمَ أَبُو ٰحَفْصٍ الْجُبْرَةَ، قَالَ: بَلْ تُهْدَمُ، وَجَرُّمَ الفُسْطَاطَ، وَكَرِهَ أَحْمَــــدُ الفُسْطَاطَ وَالحَيْمَـةَ، وَأَمَـرَ الْبـنُ عُمَـرَ بِإِرْالَـةِ الفُسْطَاطِ وَقَالَ: إنَّمَا يُظِلُّهُ عَمَلُهُ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا يَحْرُمُ البِنَاءُ مُبَاهَاةً وَلا لِقَصْدِ التَّمْيِيزِ، (م ر)، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ فِي الْمُبَاهَاةِ، فَإِنَّهُ تَحْرُمُ الْمُفَاخَرَةُ وَالرَّيَاءُ، وَقَالَهُ هُنَا الْمَالِكِيَّةُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ مَنْعُ الْبِنَاءِ فِي وَقْفُ عَامٌ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: رَأَيْتِ الآثِمَّةَ بِمَكَّةَ يَأْمُرُونَ بِهَدْمٍ مَا يُبْنَى، فَطَاهِرُ مَـا ذَكَـرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ أَنَّ الآَضَهَرَ لا يُمنَّعُ، وَلَيْسُ كَذَلِك، فَإِنَّ المُنْقُولَ فِي هَلَا مَا سَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَمَّنْ اتَّخَذَ حُجْـرَةً فِي المَفْبَرَةِ لِغَيْرِهِ، قَالَ: لا يُُدْفَنُ فِيهَا، وَالْمَرَادُ لَا يَخْتَصُّ بِهَا، وَهُوَّ كَغَيْرِو، وَجَزَّمَ ابْنُ الجَوْزِيِّ بِأَنَّهُ يَخْرُمُ حَفْرُ قَبْرٍ فِي مُسَبَّلَةِ قَبْلَ الحَاجَةِ، فَهَاهَمْنَا أولكي. وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ بَنَى مَا يَخْتَصُ بهِ فِيهَا فَهُوَ غَاصِبٌ، وَهَلَا مَذْهَبُ الْآتِمَةِ الآرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: فِيهِ تَصْنِيقٌ عَلَى الْسُلِمِينَ، وَفِيهِ فِي مِلْكِهِ إِسْرَافٌ وَإِضَاعَةُ مَال، وَكُلُّ مَنْهِي عَنْهُ.

وَقَالَ فِي الفُصُول: القُبُّةُ وَالخَظِيرَةُ وَالتُّرْبَةُ إِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ فَعَلَ مَا شَاءَ، وَإِنْ كَأَنْ فِي مُسَبُّلَةٍ كُرَه، لِلتَّصْبِيق بــلا فَــائِدَةٍ، وَيَكُونُ اسْتِغْمَالاً لِلْمُسَبَّلَةِ فِيمَا لَمْ تُوضَعْ لَهُ، وَيَحْرُمُ إِسْرَاجُهَا وَإِثْخَاذُ المَسْجِدِ عَلَيْهَا وَبَنْيُهَا، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (وَ) قَالَ شَــيْخُنَا: يَتَعَيَّنُ إِزَالَتُهَا، لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا بَيْنَ الْمُلْمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ، قَالَ وَلا تَصِحُ الصَّلَاةُ فِيهَا، عَلَى ظَاهِرِ الْمُذْهَــب، لِلنَّهْـي وَاللَّحْـن، وَلَيْسَ فِيهَا خِلافٌ، لِكُون المَدْفُون فِيهَا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي المُفْبَرَةِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْ مَسْجِدٍ، هَلْ حَدُّهَا ثَلاثَةُ أَقْــبُر أَوْ يُنْهَى عَنِ الصَّلاةِ عِنْدُ القَّبْرِ الفِّذَّ؟ عَلَى وَجُهَيْنَ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْيِ: لَوْ وُضِعَ الْمُسْجِدُ وَالْقَبْرُ مَعًا لَمْ يَجُزْ وَلَمْ يَصِيحُ الْوَقْفُ وُلا الصَّلاةُ، وَسَبَقَ كَلامُهُ فِي الفُصُــول فِي

الصَّلاةِ فِيهَا، وَظَاهِرُهُ خِلافُهُ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي حَدِيثٍ جُنْدَبٍ وَأَلا فَلا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ، إنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: نَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ لَوْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا إِلَى جَانِبِ قُبْرِ كُرة ذَلِكَ، وَلا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُوَ حَرَامٌ، كَذَا قَالَ.

وَفِي الوَسِيلَةِ: يُكُرُّهُ إِتَّخَاذُ المَسَاجِدِ عِنْدَهَا (و ش) وَفِي الفُنُسُونِ: لا تُخَلِّقُ الفُبُورُ بـالخُلُوق، وَالـتُزويق وَالتَّفْبِيلُ لَهَـا وَالطُّوَافِ بِهَا، وَالتُّوسُلُ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: وَلا يَكْفِيهِمْ ذَلِكَ حَتَّى يَقُولُوا: بالسِّرُّ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ.

وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ اللَّهِ يُسَمَّى سِرًّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ؟ قَالَ: وَيُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ النّبران وَالنّبنجير بالعُودِ، وَالآبنيّةِ الشّاهِقَةِ البّابِ، متموا ذَلِكَ مُشْهَدًا.

وَاسْتَشْفُوا بِالنُّرْبَةِ مِنْ الْآسْفَام، وَكَتَبُوا إِلَى النُّرْبَةِ الرُّفَاعَ، وَدَسُّوهَا فِي الآثْقَابِ، فَهَذَا يَقُولُ: جِمَالِي قَدْ جَرِبَستْ، وَهَـذَا يَقُولُ: أَرْضِي قَلَا أَجْدَبَتْ، كَأَنَّهُمْ يُخَاطِبُونَ حَيًّا وَيَدْعُونَ إِلَهًا.

يُسْتَحَبُ الدُّعَاءُ لَهُ عِنْدَ الغَبْرِ بَعْدَ الدُّفْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَعَلَّهُ أَحْمَدُ، جَالِسًا، قَالَ [أَصْحَابُنَسا] وَشَيْخُنَا: يُسْتَحَبُّ وَقُوفُهُ، وَنَصُّ أَحْمَدُ أَيْضًا: لا بَأْسَ بهِ، قَدْ فَعَلَهُ عَلِيٌّ وَالْآحْنَفُ.

وَلاَّبِي دَاوُد (٣٢٢١) عَنْ عُثْمَانَ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقَفَ وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لاَّحِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنْ يُسْأَلُهُ.

وَرُوَى سَمِيدٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقِفُ فَيَدْعُو ۗ .

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ، الوَّقُوفُ بِدْعَةٌ، كَذَا قَالَ؛ وَلاَّنُهُ مُعْتَادٌ، بِدَلِيلِ قوله تعالى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَلا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبسة: ٨٤]، وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ٱكْثُرُ الْفَسِّرينَ.

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: [مَعْنَاهُ] وَلا تَتَوَلُّ دَفْنَهُ، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَكُ، وَالآكثْرَ قِرَاءَةٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَقْرَأُ أَلْ يَذَعُو، نَــصُ

وَأَمَّا تَلْقِينُهُ بَعْنَ دَفْنِهِ فَاسْتَعَتَّهُ الْآكْثَرُ (وَ م ش) لِقَوْلِ رَاشِيهِ بْنِ سَسعْدِ وَضَمْرَةَ بْـنِ حَبِيــبـو وَحَكِيــم بْـنِ عُمَــيْرٍ: كَــانُوا يَسْتَحِبُونَ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرُو: يَا فَلَانًا! قُلْ: (لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ، أَشْهَدْ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، أَشْهَدْ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، أَشْهَدْ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَدِينِي الإسْلامُ، وَنَبِيٌّ مُحَمِّدٌ) رُوَاهُ عَنْهُمْ أَبُو بَكُر بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ رُوَاهُ سَمِيدٌ، وَعَنْ أبسي أَمَامَـةَ مَرْفُوعًا ﴿لِيَقُــمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ وَلْيَقُلْ: يَا فُلانَ ابْنَ فُلانَةً، فَإِنَّهُ يَسْمَعُ لا يُجيبُ، ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلانَ ابْنَ فُلانَةً، فَإِنَّهُ يَسْتَوِي قاعِدًا، ثُمُّ لِيَقُلْ: يَا فُلانَ ابْنَ فُلاَنَة، فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرْشِيئنَا يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَلَكِنْ لا تَسْمَعُونَ فَيَضُولَ: أَذْكُو مَسَا خَرَجْتَ عَلَيْعٌ مِنْ اللَّهُ يَتَّكُونُ لا تَسْمَعُونَ فَيَضُولَ: أَذْكُو مَسَا خَرَجْتَ عَلَيْعٌ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْك رَضِيت بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ نَبيًّا، وَبِالقُرْآن إمَامًا، فَإِنْ مُنْكَرًا وَنُكِيرًا يَقُولان: مَا يُقْعِدُنَا عِنْدَ هَلَا وَقَدْ لُقْنَ حُجَّتَهُ؟ وَيَكُونُ اللَّهُ حَجيجَهُ ذُونَهُمَا فَقَالَ رَجُلٌّ: كَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَــَمْ يَصْرفْ اسْــمَ أُمَّهِ؟ قَالَ فَلْيَنْسُبُهُ إِلَى حَوَّاءً.

رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الشَّافِي، وَالطُّبَرَانِيُّ (٧٩٧٩)، وَابْنُ شَاهِينَ وَغَيْرُهُمْ، وَهُــوَ ضَعِيـفٌ، وَلِلطُّـبَرَانِيُّ أَوْ لِغَـيْرِهِ فِيــهِ "وَأَنَّ الجُنَّةَ حَقٌّ، وَأَنْ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ البَّعْثَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي القُبُورِ وَفِيهِ وَأَنَّكَ رَضِيت

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

بالإسلام دِينًا، وَبالكَعْبَةِ قِبْلَةً، وَبِالْمُؤْمِنِينَ إِخْوَانًا».

َ فَظَاهِرُ اسْتِذَلَالَ الآصْحَابِ بِهَذَا الخَبَرِ يَقْتَضِي القَوْلَ بِهِ، فَيَجْلِسُ الْمُلْقَنُ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَكَذَا قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ، وَيَقْتَضِي أَنَّهُ لاَ يُنْسَبَ إِلَى حَوَّاء إِلاَّ إِذَا لَمْ يُعْرَفُ اسْمُ أُمَّهِ، وَهُوَ خِلافُ المُعْتَادِ قَالَ أَحْمَدُ: مَا رَأَيْتِ أَحَدًا فَمَلَ هَذَا إِلاَّ أَهْلَى إِلَيْسَامٍ، وَفِيهِ تَشْرَتُ مَنَالُولِ الذَّا

وَلاَّحْمَلَا (٣/٣)، وَمُسْلِم (٩١٦)، وَأَبِي دَاوُد (٣١١٧)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: ﴿لَقُنُوا مَوْتَاكُمْ لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُۗ. اخْتَجُ بِهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ هُنَا، وَهَذَا وَإِنْ شَعِلَهُ اللَّفْظُ لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِلاَّ لَنْقَلَهُ الخَلَفُ عَنِ السَّلَف وَشَاعَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ثَلْقِينُهُ بَغْدَ دَفْنِهِ مُبَاحٌ عَنْدَ أَخْمَدَ وَبَعْضٍ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَأْرَهُ شَيْخُنَا، وَلا يُكْزَّهُ (هـ) قَـالَ آبُـو المَعَـالِي: لَـوْ انْصَرَفُوا قَبْلُهُ لَمْ يَعُودُوا؛ لآنَ الخَبَرَ: يُلَقَّنُونَهُ قَبْلَ انْصِرَافِهِمْ لِيَتَذَكَّرَ حُجَّتَهُ.

وَفِي تَلْقِينِ غَيْرِ الْمُكَلِّفِ وَجْهَانِ، بِنَاءُ عَلَى نُزُولِ الْمُلَكَيْنِ وَسُؤَالِهِ وَامْتِحَانِهِ، النَّفْـيُ قَـوْلُ القَـاضِي وَابْسِ عَقِيـلِ (و ش) وَالْإِثْبَاتُ قَوْلُ أَبِي حَكِيمٍ وَغَيْرُو، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدُوسَ عَنِ ٱلْأَصْحَابِ (م ٣)(١).

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ أَصَحُ، وَاخْتَجُ بِمَا.

رَوَاهُ مَالِكَ (١/ ٢٢٨) وَغَيْرُهُ عَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرُوِيَ مَرْفُوعًا: ﴿أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طِفْلٍ لَمْ يَعْمَلُ خِطِيئَةً قَطُّ، فَقَالَ اللَّهُمُّ قِه عَذَابَ القَبْرِ وَفِتْنَةَ القَبْرِهِ.

. وَلَا خُجَّةَ فَيهِ، لِلْجَزْمِ بِنَفْي التَّعْلَيبِ، فَقَدْ يَكُونْ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرَى الوَقْفَ فِيهِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الفِقْهِ وَالحَدِيثِ، مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَحَمَّادُ بْنُ سَـلَمَةَ وَابْـنُ الْبُــارَكِ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ: وَهُوَ يُشْبِهُ مَا رَسَمَ مَالِكٌ فِي مُوطِّئِهِ، وَمَا أُوْرَدَهُ مِنَ الْآحَادِيثِ.

يَحْرُمُ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي قَبْرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُكُرُهُ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَشُيْخُنَا وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ أَظْهَرُ (و هـ ش) وَجَزَمَ بِهِ صَـاحِبُ الْمَحَرُر فِي نَبْشِهِ لِغَـرَضِ صَحِيحٍ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِخِلافِهِ فَدَلَّ أَنَّ عِنْدَهُ اللَّذْهَبَ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ لا يَحْرُمُ وَعَنْهُ: يَجُوزُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ: لا بَأْسَ. وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي الْمَحَارِم.

وَقِيلٍ: فِيمَنْ لا حُكُمْ لِمُوْرَتِهِ، وَيَجُورُ لِحَاجَةِ، وَيُسْتَحَبُ أَنْ يُقَدُّمَ إِلَى القِبْلَةِ مَنْ يُقَدَّمُ إِلَى الإِمَسَامِ، وَأَنْ يُخْجَزَ بَيْنَهُمَا بتُرَابِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْأَجُرُيُّ: إِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ كَذَا قَالَ.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ الدُّفْنَ عِنْدَ طُلُوعَ الشَّمْسِ (و م) وَغُرُوبِهَا (و م) وَقِيَامِهَا (خ) قَالَ فِي المُغْنِسي، لا يَجُوزُ، وَذَكَرَ صَـاحِبُ

(١) (مسألة – ٣): وفي تلفين غير مكلُّف وجهان، بناءً على نزول الملكين وسؤاله وامتحانه، النُّفي قول القاضي وابن عقيلٍ، وهو ظاهر ما قدَّمه في المستوعب.

قلت: وهو الصُّحيح، وعليه العمل في الأمصار، والإثبات قول أبي حكيم وغيره، وحكاه ابن عبدوس عن الأصحاب.

وقدَّمه الشَّيخ عبد اللَّه كتيلة في كتابه العدَّة.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: وهو أصحُّ.

قال في المستوعب: قال شيخنا: يلقَّن، وقدُّمه في الرَّعايتين. قال في مجمع البحرين: وهو ظاهر كلام أبي الخطَّاب.

وقال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: قال أبو الحسن بن عبدوسٍ: يسأل الأطفال عن الإقرار الأوَّل حين الذريَّة، والكبار يسألون عن معتقدهم في الدُّنيا وإقرارهم الأوُّل. انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وصاحب الحاويين، ومجمع البحرين.

المُحَرِّر: يُكْرَهُ، وَنَهَارًا أُولَى(١)، وَيَجُوزُ لَيْلاً (و) وَذَكَرَهُ فِي شَرْح مُسْلِم قُولُ جَمَاهِير العُلَمَاء.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ اتَّفَاقَ الآثِمَّةِ الآرْبَعَةِ.

وَعَنْهُ: لاَ يَفْعَلُهُ إِلاَّ ضَرُورَةً، وَالدَّفْنُ فِي الصَّحْرَاءِ أَفْضَلُ، وَكَرَهَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ فِي البُنْيَان، وَتَأْتِي خَصَـائِصُ النَّبِيّ ﷺ فِي النَّكَاحِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ صَاحِبَاهُ الدُّفْنَ عِنْدَهُ تَشَرُّفًا وَتَبَرُّكًا بِهِ، وَلَمْ يَرْدْ عَلَيْهِمَا لآنٌ الحَرْقَ يَتْسِعُ، وَالمُكَانَ ضَيُّقٌ.

وَجَاءَتُ أُخْبَازُ تَدُلُ عَلَى دَفْنِهِمْ كَمَا وَقَعَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر وَغَيْرُهُ.

وَلَوْ وَصَّى بِدَفْنِهِ فِي مِلْكِهِ دُفِنَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ لأنَّهُ يَضُرُّ الوَرَثَةَ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ: لا بَأْسَ بشيرًاء مَوْضِع قَبْرو، وَيُوصِي بدَفْنِهِ فِيهِ، فَمَلَهُ عَثْمَانُ وَعَائِشَةُ، فَلِهَذَا حَمَلَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ الآوُّلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِسنَ ثُلُثِيْهِ، وَمَا قَالَـهُ مُتَّجِـة، وَبَعْـدَهُ

وَفِي الوَسِيلَةِ: فَإِنْ أَذِنُوا كُرِهَ دَفَنُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، ويَصِحُ بَيْخُ مَا دُفِنَ فِيهِ مِنْ مِلْكِهِ مَا لَمْ يُجْعَلُ أَوْ يَصِيرَ مَقْبَرَةً، نَصَّ عَلَيْهِ، وَمَنْعَ ابْنُ عَقِيلٍ بَيْعَ مَوْضِعِ القَبْرِ مَعَ بَقَاءِ رِمَّتِهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلِ فِي الفُنُونِ: لَأَنْهَا مَا لَمْ تَسْتَحِلْ تُرَابًا فَهِيَ مُحْتَرَمَةٌ.

قَالَ: وَإِنْ نُقِلَتُ العِظَامُ وَجَبَ الرَّدُ لِتَعْيِيهِ لَهَا، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَهُ حَرْثُهَا إِذَا بَلِيَ العَظْمُ، وَيُسْتَحَبُّ جَسْعُ الآقارب، وَالبَقَاعُ الشَّرْيَفَةُ، وَمَا كَثُرَ فِيهِ الصَّالِحُونَ، وَقَدْ سَأَلَ مُوسَى رَبُّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنْ الآرْضِ الْمَقَدَّسَةِ، وَقَسَالَ عُمَسَرُ: اللَّهُــمُّ أَرْزُفْنِـي شَهَادَةً فِي سَبِيلِك، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِك، وَهُمَا فِي ﴿الصَّحِيحِ﴾ (خ: ١٧٩١، م: ٢٣٧٢).

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَقْبُرَةٍ مُسَبَّلَةٍ قُدَّمَ، ثُمَّ يُقْرَعُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر، إِنْ اسْتَوَيَا قُدَّمَ بمَزيَّةٍ، نَحْوُ كَوْنِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ.

وَمَتَى عُلِمَ أَنَّهُ صَارَ ثُرَابًا وَمُرَادُهُمْ ظَنَّ، وَلِهَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ: يُغْمَلُ بقُول أَهْلَ الْجَبْرَةِ جَازَ دَفْنُ غَيْرِهِ فِي الْأَصَحُّ، وَإِلاّ

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ تَبْقَى عِظَامُهُ مَكَانَهُ وَيُدْفَنُ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ، وَذَكِرَ أَبُو المَعَالِي فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ: إذَا صِارَ تُرَابًا جَازَ الدَّفْنُ وَالزِّرَاعَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ (و) كَذَا أَطْلَقَ، وَالْمَرَادُ مَا لَمْ يُخَالِفُ شَرْطَ وَاقِفِهِ، لِتَعْيينِهِ الجهَةَ (و).

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنْ غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَرْضِ الحَرْبِ لَمْ تُنْبَشْ قُبُورُهُمْ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلا تُنْبَشُ مَقْبَرَةٌ عَتِيقَةٌ إلاَّ لِضَرُورَةٍ، وَالْمُرَادُ مَعَ بَقَاء رَمَّتِهِ، وَقَدْ كَانَ مَوْضِعُ مَسْجِدِ النَّبِيُّ ﷺ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَمَرَ بَنَبْشِهَا.

وَنَقَلَ المُرُّودَيُّ فِيمَنْ أَوْصَى بِبِنَاءِ دَارِهِ مَسْجِدًا فَخَرَجَتْ مَقْبَرَةً، فَإِنْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ لَمْ يَخْرُجُـوا وَإِلاَّ أَخْرِجَتْ عِظَامُـهُ، وَيَتَوَجُّهُ: يَجُوزُ نَبْشُ قَبْرِ الحَرْبِيِّ لِمَالَ فِيهِ، وَلا تَصْرِيحَ بخِلافِهِ بَلْ هُوَ ظَاهِرُ كَـلام مَـنْ جَـوْزَهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَفَاقًـا لِلشَّـافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَاحْتَجَّتْ بَأَنَّ الصُّحَابَةَ رضي الله عنهم نَبَشَتْ قَبْرَ أَبِي رغَالٍ، وَكَرهَهُ مَالِكٌ.

وَيَحْرُمُ حَفْرُهُ فِيَ مُسَبِّلَةٍ قَبْلَ الحَاجَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ، وَإِنْ ثَبِّتَ قُولًا بَجَوَاز بنَاءَ بَيْتٍ وَنَحْوهِ فَهَاهُنَا كَذَلِكَ، وَأُولُلَى، وَيَتَوَجُّهُ هُنَا مَا سَبَقَ فِي الْمُصَلِّي الْمُفْرُوشِ.

وَيَحْرُمُ الدُّفْنُ فِي مَسْجِدٍ وَنَحْوهِ وَيُنْبَشُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِي مِلْـكِ غَـيْرِهِ، وَلِلْمَـالِكِ نَقَلُـهُ، وَالآوْلَـى تَرْكُـهُ، وَكَرِهْـهُ أَبُــو المَعَالِي؛ لِهَتْكِ حُرْمَتِهِ.

مَنْ أَمْكَنَ غُسْلُهُ فَلَافِنَ قَبْلَهُ لَزِمَ نَبْشُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ آخَرُونَ: إِنْ خُشِيَ تَفَسُّخُهُ تُعرِكَ (و م ش) زَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ تَغَيُّرُهُ.

وَقَيِلُ: يَخْرُمُ نَبْشُهُ مُطْلَقًا (و هـ) إنْ أهِيلَ التُرَابُ، فَيُصَلَّى عَلَيْهِ، كَعَدَمٍ مَاءٍ وَتُرَابٍ (هـ) وَكَذَا مَنْ دُفِنَ غَيْرَ مُوجَّهِ (و). وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَقَدُّمَ ابْنُ تَعِيم.

يُسْتَحَبُّ نَبْشُهُ: وَإِنْ دُفِنَ قَبْلَ تَكُفِينِهِ فَقِيلَ: كَقَبْل غُسْلِهِ، قَالَ فِي الوَسِيلَةِ: نَصُّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله: (نهارًا أولي).

وكذا في النُّسخ، وصوابه: (ونهارًا) بزيادة: (واو)، تقديره: والدُّفن نهارًا أولى، واللَّه أعلم.

وَقِيلَ: لا، لِسَنْرِهِ بِالتِّرَابِ (م ٤)(١).

وَفِي الْمُنْتَخَبِ رُوَايَتَان.

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَقِيلَ: وَلَوْ بَلِيَ، كَذَا قَالَ، فَمَعَ تَفَسُّخِهِ فِي الكُلِّ أَوْلَى، وَإِنْ دُفِسَ قَبْـلَ الصَّـلاةِ فَكَالنُسْـلِ، نَـصُّ عَلَيْـهِ، لِيُوجَدَ شَرْطُ الصَّلاةِ، وَهُوَ عَدَمُ الحَائِل.

وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَالقَاضِي: لا يُنْبَشُ، وَيُصَلِّى عَلَى القَبْرِ (و)، لإِمْكَانِهَا عَلَيْهِ.

وَعَنُهُ: يُخَيِّرُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَكَذَا غَيْرُهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: الْأَمْرُ آكَدُ مِنَ النَّهَي؛ لآنُـهُ مِنْهُ مَا يُكَفَّـرُ بِهِ، وَلا يَسْقُطُ بِالنَّدَم، وَنَصَ أَحْمَدُ عَكْسَهُ، وَقَالَ فِي فُتُونِهِ: رَجُلَّ دَفَنَ بِنَتَا لَهُ، ثُمُّ رَأَى فِي مَنَامِهِ وَهِي تَقُولُ: دُفِنْت حَيَّةً، هَلْ تُنْبَشُ لَنَامِنَ اللهُ عَنْمَ اللهُ عَنْمَ اللهُ عَنْمَ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمَ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمَ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ اللهُ عَنْمُ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَنْمُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَنْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَّمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ ال لِذَلِك؟ يَخْتَمِلُ أَنْ يَجُوزُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا يَجُوزَ، فَإِنْ نُبِشَتْ وَوُجِدَتْ جَالِسَةً قَدْ مَرُقَتْ كَفْنَهَا فَيَحْتَمَلُ أَنْ لا يَجِبَ الغُسْلُ ثَانِيًا، وَهَــل يَــلْزَمُ مِـَـنْ دَفَنَهَا اللَّايَةُ؟ يُختَمَلُ يَلْزَمُ مَنْ طَرَحَ عَلَيْهَا التّرَابَ، وَيُحْتَمَلُ لا.

وَيَجُوزُ فِي المَنْصُوصِ نَبْشُهُ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ (خ) كَتَحْسِين كَفَنِهِ، وَخَيْرٍ مِنْ بُقْعَتِهِ، وَدَفْنِهِ لِعُسْلُرْ بِسِلاً غُسْلُ وَلا حَنُـوطٍ، وَكَإِفْرَادِهِ، لإِفْرَادِ جَابِرٍ لآبِيهِ؛ ﴿لاَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَخْرَجَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبَيُّ بَعْدَمًا دُفِنَ، فَوَضَمَهُ عَلَى رُكُبَتِيْهِ، وَنَفَتَ فِيهِ مِـنْ رِيقِـهِ، وَٱلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، وَكَالَاً كُسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا، وَذَٰلِكَ مُكَافَأَةٌ بِسِبَبِ عَمِّهِ، وَإِمَّا لإِكْرَامٍ وَلَذِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَشِيرَتِهِ قَالَ أَحْمَـٰذُ: قَـٰذ حُوِّلُ طُلْحَةً، وَحُوَّلَتْ عَائِشَةُ، وَنَبَشَ مُعَاذَّ امْرَأَتُهُ وَكَانَتْ كُفَّنَتْ فِي خَلِقاًن فَكَفُّنَهَا.

وَدَفْنُ الشَّهِيدِ بِمَصْرَعِهِ سُنَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ نُقِلَ رُدُّ إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ نَقْلُ غَيْرِهِ (و م) أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، وَالْمَرَادُ وَهُوَ ظَـاهِرُ كَلامِهِمْ [إنْ أَمِنَ تَغَيُّرُهُ] وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: إنْ لَمْ يُظَـنُّ تَغَيِّرُهُ، وَلا يُنْقَـلُ إلاَّ لِغَـرَضِ صَحِيـحٍ (و ش) كَبُقْعَـةٍ شَـرِيفَةٍ وَمُجَاوَرَةِ صَالِحٍ، كَمَا نَقَلَ سَعْدٌ وَسَعِيدٌ وَاسْتَامَةُ إِلَى المدينَةِ، لِثَلاً تَفُوتَ سُـنَّةُ تَعْجِيلِهِ، وَظُـاهِرُ كَلَامِهِـمْ: وَلَـوْ وَصُـى بِـهِ، وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْمُعَالِي.

وَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ نَقْلَ المُّيتِ مُطْلَقًا، وَحَرَّمَهُ آخَرُونَ مِنْهُمْ، وَجَوَّزَ الحَنفِيَّةُ نَقْلُهُ مِيلَيْنِ.

وَقِيلَ: وَدُونَ السُّفَرِ، وَقِيلَ عِنْدَهُمْ: لا يُكْرَهُ السُّفَرُ.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَيَنْجِبُ لِضَرُورَةِ، نَحْوُ كَوْنِهِ بِدَارِ حَرْبٍ، أَوْ مَكَان يُخَافُ نَبْشُهُ، وَتَحْرِيقُهُ، أَوْ الْمُثْلَةُ بِهِ، قَالَ: وَإِنْ تَعَــذُرَ نَقُلُهُ بِلَارِ حَرْبٍ فَالآوْلَى تَسْوِيتُهُ بِالآرْضِ، وَإِخْفَاؤُهُ، مَخَافَةُ الْعَدُوُّ، وَمَعْنَاهُ كَلامُ غَيْرِو، فَيْعَايَا بِهَا.

وَإِنْ وَقَعَ فِي القَبْرِ مَا لَهُ قِيمَةٌ عَادَةً وَعُرْفًا وَإِنْ قُلُ خَطَرُهُ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، ذَكَرَهُ أَبُسِ المَعَالِي، قَالَ: وَيَحْتَصِلُ مَا يَجِب تَعْرِيفُهُ، أَوْ رَمَاهُ رَبُّهُ نُبُشَ وَأُخِذَ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي مِسْحَاةِ الحَفَّار، لِتَعَلُّق حَقّهِ بعَيْنِهِ (و).

وَعَنْهُ: المُّنْعُ إِنْ بَلَٰكَ لَهُ عِوَضَهُ، فَلَالُ عَلَى رَوَايَةٍ: يُمْنَعُ نَبْشُهُ بِلا ضَرُورَةٍ.

وَإِنْ كُفِّنَ بِغَصْبِ لَمْ يُنْبَشْ، لِهَتْكِ حُرْمَتِهِ، وَصَرَرُ الآرْضِ يَتَأَبَّدُ، فَيَغْرَمُ مِنْ تَركتِهِ، وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمُحَرَّرِ: يَصْمَنُهُ مَـنْ كَفْنُهُ بِهِ، لِمُبَاشَرَتِهِ الإِثْلافَ عَالِمًا، فَإِنْ جَهِلَهُ فَالقَرَارُ عَلَى الغَاصِبِ، وَلَوْ أَنَّهُ النِّيْتُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ الغُرْمُ نُبِشَ.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن دفن قبل تكفينه، فقيل: كقبل غسله؛ قبال في الوسيلة: نبصُّ علينه، وقيسل: لاء ليستره بـالتُّراب).

وهما احتمالان مطلقان في الفصول.

وأطلقهما في المغنى والشرح ومختصر ابن تميم:

أحدهما: حكمه حكم دفنه قبل: غسله.

قدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب.

والقول الثَّاني: لا ينبش لستره بالتَّراب، صحَّحه في الحاوي الكبير، والنَّظم.

(ش): الإمام الشافعي

وَقِيلَ: يُنْبَشُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كُفُّنَ بِحَرِيرٍ فَلَكُرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي نَبْشِهِ وَجْهَيْنِ، وَإِنْ بَلَعَ مَا تَبْقَى مَالِيَّتُهُ كَخَاتَم، وَطَلَبَهُ رَبُّـهُ، لَمْ يُنْبَشْ، وَخَرِمَ مِنْ تَرِكَتِهِ، كَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا فَأَبْقَ، تَجِبُ قِيمَتُهُ، لآجلٍ الحَيْلُولَةِ، فَإِنْ تَمَلَّدَ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَمْ تُبْذَلُ قِيمَتُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَبْذُلُهَا وَارِثُ شُقَّ جَوْفُهُ فِي الآصَحُ.

وَقِيلَ: يُشَقُّ مُطْلَقًا، وَيُؤخَذُ، فَلُو كَانَ ظُنُّهُ مِلْكُهُ فَوَجْهَان (م ٥)(١).

وَذَكُرَ جَمَاعَةً: يَغْرَمُ الْيَسِيرَ مِنْ تُرِكَتِهِ وَجَهُمُا وَاحِدًا، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً وَإِنْ بَلَعَهُ بِإِذْنِ رَبِّــهِ أَحِــذَ إِذَا بَلِــي، وَلا يُعْرَضُ لَــهُ قَبْلَهُ، وَلا يَضْمَنُهُ.

وَقِيلَ: هُوَ كُمَالِهِ.

وَفِي الفُصُولِ: إِنْ بَلَعَهُ بِإِذْنِهِ فَهُوَ الْمُتْلِفُ لِمَالِهِ، كَقَوْلِهِ: أَلَّقَ مَتَاعَكَ فِي البَحْرِ فَالْقَاهُ، قَـالَ: وَكَـذَا لَـوْ رَآهُ مُخْتَاجًا إِلَـى رَبْطِ أَسْنَانِهِ بِذَهَبِ، فَأَعْطَاهُ خَيْطًا مِنْ ذَهَبِ، أَوْ أَنْهَا مِنْ ذَهَبِ فَأَعْطَاهُ فَرَبَطَ بِهِ، وَمَاتَ، لَمْ يَجَبِ قَلْعُهُ وَرَدُّهُ؛ لآنُ فِيهِ مُثْلَـةُ، كَذَا قَالَ: وَيِلا إِذْنَ يَغْرَمُ مِنْ تَرِكَتِهِ، وَإِنْ بَلِي وَأَرَادَ الوَرَثَةُ إِخْرَاجَهُ مِنْ أَلْقَبْرِ جَازٌ إِذَا ظَنَّ انْفِصَالُهُ عَنْهُ وَلَمْ يَتَشَعَّتُ مِنْهُ وَيَلَمُ مَنْ تَرِكَتِهِ، وَإِنْ بَلِي وَأَرَادَ الوَرَثَةُ إِخْرَاجَهُ مِنْ أَلْقَبْرِ جَازٌ إِذَا عَلَى مَنْ تَرِكَتِهِ، وَإِنْ بَلِي وَأَرَادَ الوَرَثَةُ إِخْرَاجَهُ مِنْ أَلْفَا فِلْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنَ فَوَجْهَانِ (م ٢)(٢).

وَقِيلَ: يُشَنُّ وَيُؤْخَذُ

وَفِي الْمُبْهِجِ: يَحْسِبُ مِن ثُلْثِهِ، وَلا يُقْلَحُ أَنْفُ ذَهَبِ، وَيَأْخُذُ بَائِعُهُ ثَمَنَهُ مِنْ تَرِكَتِهِ، وَمَعَ عَدَيهَا يَأْخُذُهُ إذَا بَلِيَ.

وَقِيلَ: يُؤَخَّذُ فِي الحَالِ، فَدَلُ أَنَّهُ لا يُعْتَبَّرُ لِلرُّجُوعِ حَيَاةُ الْمُلْسِ، فِي قَوْلٍ، مَعَ أَنَّهُ فِيهِ هَنَا مُثْلَةً .

وَإِنْ مَاتَتُ امْرُأَةٌ حَامِلٌ حَرُمَ هَنَقُ جَوْفِهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَخْتَمِلَتْ حَيَاتُهُ أَذْخَلَ النَّسَاءُ ٱلِدِيَهُنَّ فِي فَرْجِهَا فَأَخْرَجْنَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ يُشْقُ وَيُخْرَجُ، وَالمَذْهَبُ: لا، فَعَنْهُ: يَفْعَلُ ذَلِكَ الرِّجَالُ، وَالْمَحَارِمُ أُولَى، اخْتَارَهُ أَبْسُو بَكُسْرٍ وَصَـاحِبُ الْمَحَرُّر، كَمُدَاوَاةِ الْحَيِّ، وَالآشِهُرُ: لا (م ٧)(٣).

وَلَا تُدْفَنُ حَتَّى يَمُوتَ، وَلا يُوضَعُ عَلَيْهِ مَا يُمَوَّتُهُ، خِلافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ بَمْضُ الشّافِعِيَّةِ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن بلع ما تبقى ماليَّته كخاتم، وطلبه ربُّه، لم ينبش، وغرم من تركته، فإن تعذَّر شقُّ جوف في الأصبحّ، وقيل: يشقُّ مطلقًا، ويؤخذ، فلو ظنَّه ملكه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: ينبش.

قلت: وهو الصُّواب، ولا عبرة بظنُّه، وهو ظاهر كلام الجماعة من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا ينبش.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وإن بلع مال نفسه لم ينبش، إلا إذا بلي، لأنَّه أتلف ملكه حيًّا فلو كان عليه دينٌ فوجهان). انتهى.

أحدهما: ينبش، وهو الصّحيح.

جزم به في مجمع البحرين.

قلت: وهو الصُّواب. والوجه الثَّاني: لا ينشب وه

والوجه الثَّاني: لا ينبش، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشُّرح، وغيرهما.

قلت: وهو ضعيفٌ.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن ماتت امرأةً حاملٌ حرم شقُ جوفها، نصٌ عليــه، فــإن احتملـت حياتـه أدخــل النَّسـاء أيديهــنُّ في فرجها، فأخرجنّه، فإن تعذّر فاختار ابن هبيرة يشقُّ، والمذهب: لا، فعنه يفعل ذلك الرِّجال، والحجارم أولى، اختــاره أبــو بكــرٍ وصــاحب الحرَّر. كمداواة الحيِّ، والأشهر: لا). انتهى.

الأشهر هو الصَّحيح من المذهب؛ أعني: وإنَّما يفعل ذلك النَّساء لا غير.

اختاره القاضي، وصَّاحب المغني، والتُّلخيص، والشُّرح، وغيرهم، وقدَّمه في الرَّعايتين والحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثانيةُ: اختارها أبو بكُّرٍ، وصاحب الحرر وغيرهما، وأطلقهما ابن تميم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

وَفِي الخِلافِ: إِنْ لَمْ تُوجَدْ أَمَارَاتُ الظُّهُورِ بِانْتِفَاخِ الْمَخَارِجِ وَقُوَّةِ الحَرَكَةِ فَلا تَسْطُو القَوَابِلُ. وَقِيلَ: يُشْقُ مُطْلَقًا إِنْ ظَنَّ خُرُوجَهُ حَبًّا (و هَــ م ش ر) كَمَنْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا، فَلَوْ مَاتَ إِذَا أَخْرِجَ، فَإِنْ تَمَدُّرَ غُسْلُ مَــا

وَقِيلَ: يُيَمَّمُ لِمَا بَقِيَ، وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ بِمُسْلِم دُفِنَتْ مُفْرَدَةً، نَصَّ عَلَيْهِ (وَ ش) لأَنُهُ جَائِزٌ. وَدَفْنُ النَّيْتِ عِنْدَ مَنْ يُبَايِنُهُ [فِي دِينِهِ] مَنْهِيٍّ عَنْهُ، وَلِلْحَنَفِيَّةِ أَقْوَالَ ثَلاقَةً، وَالْمَرَادُ إِنْ أَمْكَنَ، وَإِلاَّ مَعَنَا كَمَا سَسَبَقَ فِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

وَيُجْعَلُ ظَهْرُهَا إِلَى القِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهَا الآيْسَرِ، لِيَكُونَ وَجْهُ الجَنِينِ إِلَى القِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الآيْمَن، وَلَمْ يَذْكُرُهُ الحَنفِيَّةُ، وَلا يُصَلِّى عَلَيْهِ (و) لأنَّهُ لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلا سَقْطٍ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّى عَلَيْهِ إنْ مَضَى زَمَنُ تَصْوَيْرِهِ، وَلَعَلُّ مُـرَادَهُ إِذَا انْفَصَـلَ، لَكِنْ عَلَّلَ فِي الفُصُول عَدَمَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ بِأَنَّا لا نَتَحَقَّقُ حَمْلاً فِي بَطْنِهَا، وَالصَّلاةُ لا يُدخَــلُ فِيهَـا مَـعَ الشَّـكُ فِـي سَـنِيهَا: وَاخْتَارَ الاَجُرَّيُّ: تُدْفَنُ بِجَنْبِ قُبُورِ المُسْلِمِينَ، وَأَنْ المُرُوذِيُّ قَالَ: كَلامُ أخْمَدَ يَدُلُّ: لا بَأْسَ بِهِ مَعَنَا، لِمَا فِي بَطْنِهَا، ويُصَلَّــى عَلَى مُسْلِمَةٍ حَامِلٍ وَحَمْلُهَا بَعْدَ مُضِيٌّ زَمَنِ تُصُويرِهِ، وَإِلاًّ عَلَيْهَا دُونَهُ.

بأب ما يَفْعَلُهُ المُصابُ وما يُفْعَلُ معه لأجل المصيبة

َ يُسْتَحَبُ لِلْمُصَابِ أَنْ يَسْتَرْجِعَ (و) فَيَقُولَ: (إِنَّا لِلَّهِ) أَيْ نَخْنُ عَبِيدُهُ يَفْعَلُ بِنَا مَا يَشَاءُ، ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُسُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، أيْ: نَخْنُ مُقِرُونَ بالبَعْثِ وَالجَرَاءِ عَلَى أَعْمَالِنَا: «اللَّهُمُّ أَجْرِنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفُ لِي خَيْرًا مِنْهَا».

أجرني مَقْصُورٌ وَ[قِيلَ] مَمْدُودٌ وَأَخْلِفُ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ اللّامِّ، يُقَالُ لِمَنْ ذَهَبَ مِنْـهُ مَا يُتَوَقَّعُ مِثْلَـهُ: أَخْلَـفَ اللّهُ عَلَيْك، أَيْ رَدًّ عَلَيْك مِثْلُهُ، وَمَن ذَهَبَ مِنْهُ مَا لا يُتَوَقَّمُ مِثْلُهُ: خَلَفَ اللّهُ عَلَيْك، أَيْ كَانَ اللّهُ خَلِيفَةَ مِنْهُ عَلَيْك.

قَالَ الآجُرِّيُّ وَجَمَاعَةٌ: ويُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَهُوَ مُتَّجِةً، فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ: ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ [البقرة: ٥٤]، وَلَمْ يَذُكُرُهُا جَمَاعَةٌ.

وَلاَحْمَدَ (١/ ٢٦٨)، وَأَبِي دَاوُد (١٣١٩) عَنْ خُذَيْفَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى».

وَلِمُسْلِم (٩١٩) عَنْ أُمْ سَلَمَةَ مَرْفُوعَا: الإِذَا حَضَرْتُمْ المَرِيضَ أَوْ اللَّيْتَ فَقُولُ وا خَيْرًا، فَإِنَّ المَلائِكَةَ يُؤَمَّنُ ونَ عَلَى صَا تَقُولُونَا. فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: قُولِي: «اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ وَاعْقُبْنِي مِنْهُ عُقْبَى حَسَنَةً» وَيَصْبُرُ وَالصَّبْرُ الحَبْسُ ويَجِبُ مِنْهُ عَالَمُ مُنْ عَنْ مُحَرَّم، وَقَدْ سَبَقَ فِي الفَصْلِ النَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الجَنَائِزِ، قَالَ شَيْخُنَا: عَمَلُ القَلْبِ كَالصَّبْرِ وَالنَّوكُلِ وَالخَوْفِ وَالرَّجَاء وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ وَاجبَ بِاتَّفَاقِ الآئِمَةِ.

قَالَ: وَلَمْ يَأْمُرُ الشَّرْعُ بِالْحُزُن، بَلَ نَهَى عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ، وَإِنْ تَعَلَّنَ بِأَمْرِ الدِّين، لَكِنْ لا يُدَمُّ وَلا يُحْمَدُ عَلَيْهِ لِمُجَرَّدِهِ. وَلا يَلْزَمُ الرُّضَا بِمَرَضَ وَفَقَر وَعَامَةٍ، خِلافًا لابْن عَقِيل، وَيَحْرُمُ الرُّضَا بِمَا فَعَلَهُ العَبْدُ مِنْ كُفْرٍ وَمَعْصِيَةٍ، ذَكَرَهُ النَّن

عَقِيلِ (ع).

وَذَكْرَ شَيْخُنَا وَجْهَا: يَرْضَى بِذَلِك؛ لأَنْهَا مِنْ المَقْضِيُّ، قَالَ: وَقِيلَ: يَرْضَى بِهَا مِنْ جَهةِ كَوْنِهَا خَلْفًا لِلَّهِ، لا مِنْ جَهةِ كَوْنِهَا فِعْلاَ لِلْعَبْدِ، قَالَ: وَكَثِيرٌ مِنْ النَّسَاكِ وَالصُّوفِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الكَلامِ حَيْثُ رَاوَا النَّ اللَّهُ خَالِقُ كُلُّ شَسَيْء وَرَبُّهُ اعْتَقَدُوا أَنْ ذَلِكَ يُوجِبُ الرِّضَا وَالمَحْبُة لِكُلُّ ذَلِكَ، حَتَّى وَقَعُوا فِي قَوْلِ المُشْرِكِينَ: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَغَفَلُوا عَنْ كُونِ الْخَالِقِينَ نَهْى عَنْ ذَلِكَ وَالْبَعْضَهُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ اشْتَبَاهُ مَسْأَلَةِ الشُرْعِ وَالقَدَر، وَيَتَمَسَّكُونَ بِالإِجْمَاعِ عَلَى الرُضَا القَدَرِيَّةُ المُشْرِكِيةُ، وَأَمَّا القَدَرِيَّةُ المَجْوَسِيَّةُ فَنَفُوا أَنْ اللَّهَ قَــُدُرَةً وَقَضَاءُ وَإِلاَ لَـلَزِمَ الرَّضَا القَدَرِيَّةُ المَجْوَسِيَّةُ فَنَفُوا أَنْ اللَّهَ قَــُدُرَةً وَقَضَاهُ وَإِلاَ لَـلَزِمَ الرَّضَا القَدَرِيَّةُ المَجْوَسِيَّةُ فَنَفُوا أَنْ اللَّهَ قَــُدُرَةً وَقَضَاءُ وَإِلاَ لَـلَزِمَ الرَّضَا الْكُفُولُ اللَّهُ مَا بِالْحُولِينَ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى الْهُمَاء فَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَالَعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

قَالَ: وَالتَّحْقِينُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ نَصَّ يَأْمُرُ فِيهِ بِالرِّصْنَا] بِكُلِّ مَقْضِيٌ، وَلا قَالَهُ أَحَدٌ مِنْ السَّلَف، وَأَمَّا مَا فِي كَلامِ العُلَمَاء وَالآثَارِ مِنْ السَّلْف، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ؛ وَلاَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبُ الصَّبْرُ عَلَى ذَلِك، بَلْ تَجِبُ إِرَالتُهُ بِحَسَبٍ الإِمْكَانِ، فَالرِّضَا أَوْلَى، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِذَا نَظُرَ إِلَى إِحْدَاتِ السَّرِبُ لِذَلِك، لِلْحِكْمَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا تَجَبُهُا

وَيَرْضَاهَا، رَضِيَ لِلَّهِ بِمَا رَضِيَهُ لِنَفْسِهِ، فَيَرْضَاهُ وَيُحِبُّهُ مَفْعُولاً مَخْلُوقًا لِلَّهِ.

وَيُبْغَضُهُ وَيَكْرَهُهُ فِعْلاَ لِلْمُنْذِبِ الْمُخَالِفِ لآمْرِ اللَّهِ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ فِيمَا خَلَقَهُ مِنْ الآجْسَامِ الحَبِيثَةِ، قَالَ: فَمَنْ فَهِمَ هَذَا المَوْضِحَ انْكَشَفَ لَهُ حَقِيقَةُ هَذَا الآمْرِ الَّذِي حَارَتْ فِيهِ العُقُولُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: وَالصَّـبْرُ عَلَى العَافِيَةِ أَشْـدُ؛ لآنَّهُ لا يَتِمُّ إِلاَّ بِالقِيَامِ بِحَقِّ الشَّكْرِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَتَهُونُ المُصِيبَةُ بِـالنُظَرِ إِلَى جَـلالِ مَـنْ صَـدَرَتْ عَنْـهُ وَحِكْمَتِـهِ وَمُلْكه.

ُ وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢٢]: اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ عَلِمَ أَنْ مَـا قُضِـيَ لا بُدُّ أَنْ يُصِيبَهُ قَلَّ حُزْنُهُ وَفَرَحُهُ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ: اتَّفَقَ العُقَلاءُ مِنْ كُلُّ أَمَّةٍ أَنَّ مَنْ لَمْ يَمْشِ مَعَ القَدَرِ لَمْ يَتَهَنَ بِعَيْشٍ.

وَلْيَعْلَمْ قَوْلُهُ عَلَيه السلام «الدُّنْيَا سِجْنُ المُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِ» وَقَوْلُهُ عليه السلام «الدُّنْيَا دَارُ بَلامٍ، فَمَنَّ أَبْتُلِسِيَ فَلْيَصْبِرُ، وَمَنْ عُوفِيَ فَلْيَشْكُرُ».

وَقُولُهُ ﴿ أَشَدُ النَّاسِ بَلاءُ الآنْبِيَاءُ ثُمُّ الصَّالِحُونَ الآمْثَلُ فَالآمْثَلُ ﴾ وَمَنْ نَظَرَ فِي سِيَرِ الآنْبِيَاء وسَادَاتِ أَتْبَاعِهِمْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَنْ كَابَدَ النَّارَ وَذَبَحَ الوَلَدَ كَإِبْرَاهِيمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَبَرَ عَلَى الفَقْر وَقَاسَى مِنْ قَوْمِهِ الْحِحَنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ بُلِسِيَ الزَّمَـنَ الطُّويـلَ،

مَنْ نَظَرَ فِي ذَلِكَ وَفِي كَوْن مُصِيبَتِهِ لَمْ تُكُنّ فِي دِينِهِ هَانَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَتُهُ بلا شَكٌّ، وَتَسَلَّى بهـــمْ وَتَأسُّى، وَلَيَعْلَـمُ الإنْسَـانُ قَوْلَهُ عليه السلام «اخْفَظْ اللَّهُ يَحْفَظْكُ، احْفَظْ اللَّهُ تُجِدْهُ أَمَامَك، تَعَرُّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءَ يَعْرِفْك فِي الشَّدَّةِ، إِذَا مـَّسألْت فَاسْأَلُ اللَّهُ، وَإِذَا اسْتَعَنْت فَاسْتَعِنْ بِٱللَّهِۥ وقوله تعالى عَنْ يُونُسّ: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، وَعَسنْ فِرْعَوْنَ: ﴿ٱلاَنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنْ الْفُسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وَمِنْ قَصِيدَةِ ابْنِ هَانِيعِ الَّتِي يَرْبِي فِيهَا وَلَدَهُ:

طَبِعَتْ عَلَى كَلَدُ وَأَلْتَ تُويدُهَا ﴿ صَفْوا مِسَنَ الْأَفْسَلَاءِ وَالْآكُسِدَارِ وَمُكَلِّمُ الْآيْسَامِ صِسَدٌ طِبَاعِهُسَا ﴿ مُتَطَلِّبٌ فِسِي الْمَسَاءِ جَسَدُوةَ نَسَار

وَكَانَ شَيْخُنَا يَتَمَثَّلُ بِهَلَايْنِ البَيْتَيْنِ كَثِيرًا، فَالْعَجَبُ مِشَّنْ يَدُهُ فِي سَلَّةِ الآفَاعِي كَيْفَ يُنْكِرُ اللَّسْعَ، وَأَعْجَبُ مِنْهُ مَنْ يَطْلُبُ مِنْ المَطْبُوعِ عَلَى الضُّرُّ النَّفْعَ. ۗ

وَقُدْ قِيْلَ:

وَمَا اسْتَغْرَبَتْ عَيْنِي فِرَاقًا رَأَيْته وَلا عَلْمَتْنِي غَيْرَ مَا القَلْبُ عَالِمَهُ قَالَ ابْنُ الجَوْذِيِّ: وَمَنْ تَأَمَّلَ حَقَائِقَ الآشْنِيَاء رَأَى الابْتِلاءَ عَامًّا وَالآغْرَاضَ مُنْعَكِسَةٌ وَعَلَى هَذَا وَضْعُ هَذِهِ الـــــُّار، فَمَــنُ طَلَبَ نَيْلَ غَرَضِهِ مِنْ هَلَهِ الدَّارِ فَقَدْ رَامَ مَا لَمْ تُوضَعْ لَهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُوطَنَ نَفْسَهُ عَلَى الْمُكْرُوهِ، فَإِنْ جَـــاءَتْ رَاحَةً عَدْهَــا

ُولا يُكْرَهُ البُكَاءُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْيَهِ (م ش) لِكَثْرَةِ الآخْبَارِ، وَأَخْبَارُ النَّهْيِ مَحْمُولَةٌ عَلَى بُكَاءٍ مَعَهُ نَدْبُ أَوْ نِيَاحَةٌ. قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: أَوْ إِنَّهُ كُرِهَ كَثْرَةُ البُكَاءِ وَالدَّوَامُ عَلَيْهِ أَيَامًا، وَيَتَوْجَهُ أَخْتِمَالُ: بِحَمْلِ النَّهْيِ بَعْـدَ المَـوْتِ عَلَى تَـرَكِ الأولى.

وَقُدْ قِيلَ:

عَجبت لِمَنْ يَبْكِي عَلَى فَقْدِ غَيْرُو دُمُوعًا وَلا يَبْكِي عَلَى فَقْدِو دَمَّا عَظِيمًا وَفِسِي عَيْنُهِ عَـنْ عَيْهِ عَمْس وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا أَنْ يَسرَى عَيْسِ غَيْرِهِ

قَالَ جَمَاعَةً: وَالصَّبْرُ عَنْهُ أَجْمَلُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ، رَحْمَةً لِلْمَيَّتِ، وَأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنْ الفَرَح، كَفَـرَح الفُضَيْــلِ لَمَّــا مَّاتَ ابْنَهُ عَلَىٰ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٩٤٢، م: ٩٢٣): اللَّمَّا فَاضَتْ عَيْنَاهُ عليه السلام لَمَّا رُفِعَ ابْنُ بِنْتِهِ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَــعُ كَأَنْهَـا فِي شَنْهِ، أَيْ لَهَا صَوْتٌ وَحَشْرَجَةٌ كَصَوْتِ مَاء الْقِي فِي قِرْبَةٍ بَالِيَةٍ، قَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: هَلِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا "وَالْهُ مَنْهُ مِنْ أَنْهُ مِنْ أَنْهُمُ اللَّهُ مِنْ أَنْهُ مِنْ أَنْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهَا لَعْلَمُ اللَّهُ اللَّلُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ».

وَيَحْرُمُ النَّذَبُ وَالنَّيَاحَةُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، وَالصُّرَاخُ، وَخَمْشُ الوَجْهِ، وَنَتْفُ الشُّعْرِ وَنَشْرُهُ، وَشَنَّ الثَّوْبِ، وَلَطْــمُ الحُــدُودِ،

َ زَادَ جَمَاعَةٌ: وَالنَّحَفِي، قَالَ فِي الفُصُول: يَحْرُمُ النَّحِيبُ وَالتَّعْدَادُ وَالنَّيَاحَةُ وَإِظْهَارُ الجَسْزَعِ، وَذَكَرَهُ ابْسُ عَبْدِ البَرِّ فِي النَّيَاحَةِ (ع)، أَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الكَرَاهَة؛ لأَنَّهُ ونَهِي عَنِ النِّيَاحَةِ، فَقَالَتْ أَمُّ عَطِيَّةً: إلاَّ آلَ فُلانٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَدُونِي فِي النَّيَاحَةِ (ع)، أَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الكَرَاهَة؛ لآنَهُ ونَهِي عَنِ النِّيَاحَةِ، فَقَالَتْ أَمُّ عَطِيَّةً: إلاَّ آلَ فُلانٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَسْعَدُونِي فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلا بُدُّ لِي مِنْ أَنْ أَسْعِدَهُمْ، فَقَالَ إِلاَّ آلَ فُلانٍ،

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٠٦، م: ٩٣٦).

وَهُوَ خَاصٌّ بَهَا، لِخَبَر أنس: ﴿لا إِسْعَادَ فِي الإِسْلامِ﴾.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٩٧).

وَلاَّنَّهُ مُعْنَادٌ فِيهِ مَا يَخِرُمُ، وَلَمْ يَنْهَهَا مَعَ حَدَاثَتِهَا بالإمثلام، وَتَأْخِيرُ البَيَان عَنْ وَقْتِ الحَاجَةِ لا يَجُوزُ وَعَنْهُ: يُكْرَهُ النَّدْبُ وَالنَّوْحُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِلاَّ تَعْدَادُ الْمَحَاسِن بصِدْق.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَنْ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُ عَلَى إِبَاحْتِهِمَا، وَأَنَّهُ اخْتِيَارُ الحَلاُّل وَصَاحِبهِ.

وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ أَنْهُ لا بَأْسَ بِيَسِيرِ النَّدْبِ إِذَا كَانَ صِدْقًا، وَلَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ النَّوْح، وَلا قُصِدَ نَظْمُهُ، نَـصَّ عَلَيْهِ، (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

كَفِعْل أَبِي بَكْر وَقَاطِمَةً رضي الله عنهما.

وَّجَأَةُتُ إِلَّا خَبَارُ الْمُتَفَقُ عَلَى صِحْتِهَا بِتَعْلِيبِ النِّتِ بِالنِّيَاحَةِ وَالبُكَاءِ عَلَيْهِ، فَحَمَلُهُ ابْنُ حَامِدِ عَلَى مَـن أَوْصَـى بِـهِ؛ لآنُ عَادَةَ العَرَبِ الوَصِيَّةُ بَفِعْلِهِ، فَخَرَجَ عَلَى عَادَتِهمْ.

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: هُوَ قَوْلُ الْجُمِهُورِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَإِنْ سِيَاقَ الحَبَرِ يُخَالِفُهُ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ البَابِ، وَحَمَلُهُ الأَثْرَمُ عَلَى مَنْ كُذُّبِّ بِهِ حَيْنَ يَمُونَ وَقِيلَ: يَتَأَذَّى بَذَلِكَ مُطْلَقًا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ: يَتَاذَى بِلَاكِ إِنْ لَمْ يُوصِ بِتَرْكِهِ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يُوصُونَ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ كَـُونُ النِّيَاحَةِ عَـادَةَ أَهْلِـهِ: وَاخْتَارَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ أَنْ مَنْ هُوَ عَادَةُ أَهْلِهِ وَلَمْ يُوصِ بِتَرْكِهِ عُذَّبَ، لآنَّهُ مَتَى ظَنَّ وُقُوعَهُ وَلَمْ يُوصِ فَقَدْ رَضِيَ وَلَــمْ يَنْـهَ مَعَ قُلْرَتِهِ.

وَمَا هَيْجَ الْمُصِيبَةَ مِنْ وَعْظِ وَإِنْشَادِ شِعْرٍ فَمِنْ النَّيَاحَةِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَمَعْنَاهُ لابْنِ عَقِيلِ فِي الفُنُونِ، فَإِنَّـهُ لَمَّا تُوفِّي النَّـهُ عَقِيلٌ قَرَأً قَارِئَ: ﴿ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنْ لَهُ أَبَّا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذُ أَحَدَنَا مَكَانَهُ إِنَّا نَرَاكُ مِنْ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسيف: ٧]، فَبَكَـى السنُ عَقِيلٍ وَبَكَى النَّاسُ فَقَالَ لِلْقَارِينِ: يَا هَذَا إِنْ كَان يُهَيِّجُ الْحَزْنَ فَهُوَ نِيَاحَةٌ بِالقُرْآنِ، وَلَمْ يُنزَلُ لِلنَّوْحِ بَلَ لَهُ لِتَسْكِينِ الْآخزَانِ.

وُّلا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ المُصَابُ عَلَى رَأْسِهِ ثَوْبًا، وَالْمَرَادُ عَلامَةٌ لِيُعْرَفَ بِهَا فَيُعَرُّى.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يَكُرُهُ لُبْسُهُ خِلافَ زِيِّهِ الْمُعْتَادِ، قِيلَ: يُكُرُهُ لَهُ تَغْبِيرُ حَالِهِ: مِسنْ حَلْحِ رِدَائِـهِ وَنَغْلِـهِ وَتَغْلِيـقِ حَالُوتِـهِ، وتُعطيل مَعَاشِهِ.

وَتِيْلَ: لا، وَسُئِلَ أَحْمَدُ [رحمه الله] يَوْمَ مَاتَ بِشُرٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا يَوْمَ جَوَابٍ، هَذَا يَوْمُ حُزْنٍ، قَالَ صَـاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَلا بَأْسَ بِهَجْرِ الْمُصَابِ لِلزِّينَةِ وَحُسَنِ النَّيَابِ ثَلاثَةَ إِيَّامٍ.

يُسْتَحَبُّ تَعْزِيَةُ أَهْلِ الْمُصِيبَةِ حَتَّى الصَّغِيرِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّفْنِ (هـ) كَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا، وَالشَّافِعِيَّةُ مَذْهَبُ (هـ)، وَمَذْهَبُهُ كُمَا يَأْتِي.

وَفِي الخِلَافَ: بَعْدَهُ أُولَى، لِلْإِيَاسِ التَّامِّ مِنْهُ، وَيُكُرُهُ لامْرَأَةِ شَائِةٍ أَجْنَبِيَّةٍ لِلْفِتْنَةِ، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ مَا فِي تَشْــمِيتِهَا إِذَا عَطَسَـتُ وَيُعَزُّي مَنْ شَقَّ ثَوْبَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِزَوَالِ الْمُحَرَّمِ وَهُوَ الشَّقُّ، وَيُكُرَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ، وَلَمْ يَحُدُّ جَمَاعَةٌ آخِرَ وَقْتِ التَّعْزِيَةِ، مِنْهُمْ الشُّيْخُ، فَظَاهِرُهُ يُسْتَحَبُّ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الخَبَر.

السبع، عديره يستعب المسلم والمو المبر المبر. وَلاَ خَمَدَ (١٥٥٩) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرُّةَ عَنْ أَبِيهِ: «كَانَ النَّبِيُ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فِيهِمْ رَجُلٌ لَهُ ابْنَ صَغِيرٌ يَأْتِيهِ مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ فَيَقْعِدُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَهَلَكَ، فَامْتَنَعَ الرَّجُلُ أَن يَخْمُرَ الحَلْقَةَ، لِذِكْرِ ابْنِهِ، فَفَقَدَهُ النَّبِيُ ﷺ، وَقَالَ: مَا لِي لا أَرَى فَلاَنَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بُنِيَّهُ الَّذِي رَأَيْتِه هَلَكَ، فَلَقِيَهُ النَّبِيُ ﷺ، فَسَأَلُهُ النَّبِيُ عليه السلام، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ هَلَكَ، فَعَزَّاهُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ تَمَامَ الحَدِيثِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُ إِلَى ثَلَاثَةً آيَام، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ وَالآمِدِيُّ وَأَبُو الفَرَجِ وَغَيْرُهُمْ، يُكْسَرَهُ بَعْدَهَــا (و هـــ ش) لِتَهْيِيجِ الْحُزْنِ، وَاخْتَأْرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لإِذْنِ الشَّارِعِ فِي الإِحْدَادِ فِيهَا.

وَقَالَ: لَمْ أَجَدُ فِي آخِرِهَا كَلَامًا لآصَحَابِنَا.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِيّ: اتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهَتِهِ بَغَذَهَا، وَلا يَبْعُدُ تَشْبِيهُهَا بِالإِحْدَادِ عَلَى النِّتِ. وَقَالَ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ خَائِبًا فَلا بَأْسَ بِتَعْزِيتِهِ إِذَا حَضَرَ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّظْمِ، وَزَادَ: مَا لَمْ تُنْسَ الْمُصِيبَةُ.

وَقِيلَ: آُخِرُهَا يَوْمُ الدُّفْنِ (م ١)(١)، وَهِيَ النَّسْلِيَةُ، وَالحَثُ عَلَى الصَّبْرِ بِوَعْدِ الْآخِرِ وَالدُّعَاءِ لِلْمَيَّتِ وَالْمَصَابِ، وَلا تَعْيِينَ

(١) (مسألة – ١): قوله: (ولم يحدُّ جماعةٌ آخر وقت التَّعزية، منهم الشَّيخ، فظاهره: يستحبُّ مطلقًا، وهو ظاهر الخبر.

وفي المستوعب وغيره: يستحبُّ إلى ثلاثه أيَّام، وذكر ابن شهاب والآمديُّ وأبو الفرج يكره بعدها، واختاره صاحب الحرَّر، وقــال: لم أجد في آخرها كلامًا لأصحابنا.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

فِي ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ قَالَ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَك، وَأَحْسَنَ عَزَاءَك، وَغَفَرَ لِمَيَّتِك، وَعَزَّى أَحْمَدُ رَجُلاً فَقَالَ: آجَرَنَا اللَّهُ وَإِيَّـاكَ فِي هَذَا الرَّجُلِ وَعَزَّى أَبَا طَالِبٍ فَقَالَ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكُمْ وَفِي تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذَّمَّةِ خِلافٌ يَأْتِي فِي أَحْكَامِهِمْ، وَدُولُ وَعَزَى إِنَّا اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكُمْ وَفِي تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذَّمَّةِ خِلافٌ يَأْتِي فِي أَحْكَامِهِمْ، وَيَدْعُو لَهُ بَمَا يَرْجِعُ إِلَى طُولِ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةِ المَالِ وَالوَلَدِ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: وَيَقُولُ: وَأَحْسَنَ عَزَاءَك.

وَقِيلَ: لا يُعَزَّى مُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الرُّعَايَةِ، وَلا يَدْعُو لِكَافِر حَيٍّ بِالآجْرِ، وَلا لِكَافِر مَيْتٍ بِمَغْفِرَةٍ، وَرُويَ أَنَّهُ مَاتَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ أَخْتُ، فَأَتَوْهُ لِلتَّعْزِيَةِ فَلَمْ يَقْبُلُهَا مِنْهُمْ: وَقَالَ: كَانُوا لا يُعَرُّونَ لامْرَأَةٍ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ أَسُّا، وَمِثْلُهُ عَنْ مَالِكِ، وَلَمْ يَذْكُرْ الأَصْحَابُ هَلْ يَرُدُّ الْمُعَرَّي شَيْئًا؟

وَرَدُّ أَحْمَدُ: اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاكَ، وَرَحِمَنَا وَإِيَّاكَ.

وَمَنْ قَالَ لَآخَرَ: عَزُّ عَنِّي فُلانًا، تَوَجُّهَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: فُلانٌ يُعَزِّيك، كَمَا يَقُولُ: يُسَلِّمُ عَلَيْسك، أوْ فُـلانْ يَقُـولُ لَـك كَـذَا،

وَقَالَ أَخْمَدُ لِلْمَرُّوذِيِّ: عَزَّ عَنِي فُلانًا، قَالَ: فَعَزَّيْته فَقُلْت لَهُ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَك، وَلا يُكُرُهُ أَخْسَدُهُ بِيَسِهِ مَسَنْ عَنزَاهُ، نَـصَّ

وَعَنْهُ: الوَقْفُ، وَكَرِهَهُ عَبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ.

وَقَالَ الخَلاَّلُ: أُحِبُّ أَنْ لا يَفْعَلَهُ، وَكَرِهَهُ أَبُو حَفْصٍ عِنْدَ الفَبْرِ، وَلَمْ يَرَ أَحْمَــدُ لِمَـنْ جَاءَتُـهُ التَّعْزِيَـةُ فِـي كِتَـابِ رَدَّهَـا [كِتَابَةً] بَلْ يَرَدُّهَا عَلَى الرَّسُولِ لَفْظًا، وَيُكُرَّهُ تَكْرَارُ التَّعْزِيَةِ، نَصْ عَلَيْهِ، فَلا يُعَزَّى عِنْدَ الفَبْرِ مَنْ عُزِّيَ.

وَيُكْرَهُ الجُلُوسُ لَهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخِتَارَهُ الأَكْثَرُ (و مَ ش).

وَعَنْهُ: مَا يَنْبَغِي.

وَعَنَّهُ: مَا يُعْجَبُنِي. وَعَنْهُ: الرُّخْصَةُ؛ لَأَنَّهُ عَزَى وَجَلَسَ، قَالَ الخَلاَّلُ: سَهُلَ أَحْمَدُ فِي الجُلُوسِ إِلَيْهِمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَنُقِلَ عَنْهُ: المَنْعُ. وَعَنْهُ: الرُّخْصَةُ لاَهْلِ المَيْتِ، نَقَلَهُ حَنْبُلِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ، وَمَغَنَاهُ اخْتِيارُ أَبِي حَفْصٍ.

وَعَنْهُ: وَلِغَيْرِهِمْ خَوْفَ شِيئَةِ الجَزَعِ، وَقَالَ: أَمَّا الْمِبِتُ عِنْدَهُمْ فَأَكْرَهُهُ.

وَقَالَ: الأَجُرِّيُّ: يَأْتُمُ إِنْ لَمْ يَمْنَعُ أَهْلَهُ.

وَفِي الفُصُولِ: يُكْرَهُ الاجْتِمَاعُ بَعْلَدَ خُرُوجِ الرُّوحِ؛ لأَنْ فِيهِ تَهْيِيجًا لِلْحُزْنِ، وَلا بَأْسَ بِالجُلُوسِ بِقُــرْبِ دَارِ النِّبَتِ لِيَتْبَـعَ الجِنَازَةَ أَوْ يَخْرُجَ وَإِلَّهُ فَيُعَزِّيَهُ، فَعَلَهُ السَّلَفُ.

وَفِي االصَّحِيحَيْنِ؟ (خ: ١٢٨٦، م: ٩٢٨): أنَّ ابْنَ عُمَرَ جَاءَ يَنْتَظِرُ جِنَازَةَ أَمَّ أَبَانَ ابْسن عُثْمَـانَ وَابْسنُ أَبِي مُلَيْكَـةَ إِلَـى جَانِبهِ، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسَ وَقَائِدٌ يَقُودُهُ، فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةً.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَكُنْتِ بَيْنَهُمَا فَفِيهِ جُلُوسُ مَفْضُولَ بَيْنَ فَاضِلَيْن، لَكِنْ قَضِيَّةٌ فِي عَيْن يَحْتَمِلُ العُذْرَ وَغَيْرَهُ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلِيَكَةً: فَإِذَا صَوْتٌ مِنْ الدَّارِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَأَنَّهُ يَمْرِضُ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ أَنْ يَقُومَ فَيَنْهَاهُمْ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿إِنَّ النِّيتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنَّا مَعَ أَمِيرٍ المؤمنِينَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ، إلَى أَنْ قَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّيْتَ لَيُعَذَّبُ بَبِعْضِ بُكَاء أَهْلِهِ».

قلت: الصُّواب ما قاله في المستوعب، فإنَّه قطع به هو وابن تميم، وصاحب الفائق، والحاويين، وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعايتين، وكلام ابن شهاب والأمديِّ، وأبي الفرج والجد، وأبي المعالي لا ينافيه، وتقييد أبي المعالي، ومتابعة النَّـاظم لــه حسنٌ صحيحٌ، وكذلك الخبر الَّذي ذكره المصنِّف محتملٌ لهذا أيضًا.

وكلام الشَّيخ وجماعةٍ ليس بنصُّ في ذلك.

وقال أبو المعالي: اتَّفقوا على كراهته بعدها إلاَّ أن يكون غائبًا فلا بأس بتعزيته إذا حضر، واختاره صاحب النَّظم، وزاد: ما لم تنس المصيبة، وقيل: آخرها يوم الدُّفن). انتهى.

قَالَ مُخْتَجًّا عَلَى صُهَيْبٍ: فَإِنَّ عُمَرَ لَمَّا أُصِيبَ جَاءَ صُهَيْبٌ فَقَالَ: وَا أَخَاهُ، وَا صَاحِبَاهُ، وَفِي تَبَمَّتِهِ أَنْ عَائِشَةَ قَـالَتَ: «لا وَاللَّهِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّيْتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءٍ أَحَدٍ وَلَكِنْ قَالَ: إِنَّ الكَافِرَ يَزِيدُهُ اللَّهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَذَابًا» وَقَالَتْ عَـنْ عُمَرَ وَابْنِهِ: إِنْكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِينَ وَلا مُكذَّبِينَ، وَلَكِنْ السَّمْعَ يُخْطِئُ.

وَذَكَرَ الْحَنَفِيُّةُ: لا بَأْسَ بِجُلُوسِهِمَ فِي البَيْتِ أَوْ المَسْجِدِ وَالنَّاسُ يَأْتُونَهُمْ لِلتَّغْزِيَةِ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ الجُلُوسُ عَلَى بَابِ السَّارِ، وَأَنْ مَا يُصنَعُ فِي بِلادِ العَجَمِ مِنْ فَرْشِ البُسُطِ وَالقِيَامِ عَلَى الطَّرُق مِنْ أَثْبَحِ الفَبَاقِح، وَكَرِهَهَا بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ فِي المَسْجِدِ لَا فِي غَيْرِهِ، مَعَ أَنْ تَرَكَهُ أَحْسَنُ، وَأَنْهُمْ يَمْنَعُونَ القُرَّاءَ وَلا يُعْطُونَهُمْ مَنْيُنَّا، وَاذَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكِ لا يُكْرَهُ جُلُوسُهُمْ لَهَا، وَيُسْتَحَبُّ صُنْعُ طَعَام يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ.

زَادَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: مُدَّةَ الثَّلَاثِ، لِلنَّهِي عَنِ الإِخْدَادِ بَعْدَ ثَلاثِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ إِذَا قُصِدَ بِهِ أَهْلُهُ، فَأَمَّا لِمَا يَخْدَمُمْ فَيْكُوهُ، لِلْمُسَاعَدَةِ عَلَى الْمُرُوءِ،

وَيُكْرَهُ صُنْعُ أَهْلِ اللَّيْتِ الطُّعَامَ (و ش) زَادَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إلاَّ لِحَاجَةِ.

وَقِيلَ: يَخْرُمُ (و هـ)، كُرهَهُ أَخْمَدُ.

وَقَالَ: مَا يُعْجِبُنِي.

وَنَقَلَ جَعْفُرٌ: لَمْ يُرَخُصُ لَهُ.

وَنَقَلَ المُرُوذِيُّ: هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْكَرَهُ شَنييناً، وَلاَّحْمَدَ وَغَيْرِهِ وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ عَنْ جَرِيرٍ رضــي الله عنــه قـَـالَ: كُنَّا نَعُدُّ الاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمُيتِّ وَصَنْعَةَ الطَّمَام بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ النَّيَاحَةِ.

وَكَرِهَ أَحْمَدُ الذُّبْحَ عِنْدَ القَبْرِ وَأَكُلَّ ذَلِكَ، لِخَبْرِ انْسِ الا عَقْرَ فِي الإِسْلامِ عَديثٌ صَحِيحٌ.

رَوَاهُ أَخْمَدُ (١٩٠٥)، وَأَبُو ذَاوُد (٣٣٢٢).

قَالَ: وَقَالَ عَبْدُالرُّزَّاقِ: كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقَرَةُ أَوْ شَاةً.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةً الْمُرُوذِيِّ: كَانُوا إِذَا مَاتَ لَهُمْ اللَّيْتُ نَحَرُوا جَزُورًا، فَنَهَى عليه السلام عَنْ ذَلِكَ:

وَفَسَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُعَاقَرَةِ الآغْرَابِ يَتَبَارَى، رَجُلان فِي الكَرَمِ، فَيَعْقِرُ هَذَا، وَيَعْقِرُ هَذَا، حَتَّى يَغْلِبَ أَحَدُهُمَــا الآخَرَ، فَيَكُونُ مِمَّا أُهِلُّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ كَذَا قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ، ذَكَرَهُ البَيْهَقِيُّ، وَهَذَا غَيْرُ هَذَا، جَزَمَ الآبِمَّةُ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا، وَتَبِعَهُــمْ أَهْلُ غَرِيبِ الحَدِيثِ.

وَحَدِيثُ النَّهِي عَنْ مُعَاقِرَةِ الأَعْرَابِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٨٢٠).

ِ ثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنْ [عُوفو، عَنْ] أَبِي رَيْحَانَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُعَاقَرَةِ الْآغْرَابِ»، حَديثٌ حَسَنٌ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُخْتَارَةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُد: وَقَفَهُ غُنْدُرٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاس.

وَلاَّبِي دَاوُد عَنْ هَارُونَ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاء، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنِ الزَّبَيْرِ بْنِ الحِرّيتِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْن عَبَّاس: •أَنَّ النّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامَ الْمُتَبَارِيَيْنَ، إِسْنَاذً جَيِّدٌ.

قَالَ ٱلْهُو دَاوُد: أَكْثُرُ مِنْ رَوَاهُ عَنْ جَرِيْرِ لا يُذْكُرُ فِيْهِ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (١١٩٤٢): ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَنْبَل: ُحَدَّثِنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: أَنْبَأَنَا أَبِي، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَسى، عَن الزُّيْرِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نُهِيَ عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَّارِيَيْنِ.

َ وَرَوَاهُ فِي «المُخْتَارَةِ»، وَهُوَ إِسْنَادٌ جُيِّدٌ، وَيَأْتِي الذَّبْحُ لِغَيْرِ اللَّهِ فِي آخِرِ الذَّكَاةِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفِي مَغْنَى الذَّبْحِ عِنْدَ القَبْرِ الصَّدَقَةُ عِنْدُهُ، فَإِنَّهُ مُحْدَثٌ، وَفِيهِ رِيَاهٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيهَا: لَمْ أَسْمَعُ فِيهِ بِشَيْء، وَأَكْرَهُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الصَّدَقَةِ.

وَحَرُّمْ شَيْخُنَا الذَّبْحَ وَالنَّضْحِيَةَ عِنْدَهُ، قِيلٌ لَآحْمَدَ عَمَّا تُفَرِّقُهُ الْمَجُوسُ عَلَى الجِيرَانِ مِمَّا يَصِنَعُونَهُ لَآهُلِ مَيَّتِهِم، فقال: لا بَاسَ بهِ. باب زيارة القبور وإهداء القرب وما يتعلُّق بذلك

يُسْتَحَبِّ لِلرِّجَالِ ذِيَارَةُ الفُبُورِ، نَصُ عَلَيْهِ (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع) لأَمْرِ الشّارِع بِهِ، وَإِنْ كَانْ بَعْدَ حَظْرٍ، لأَنْهُ عليه السلام عَلَّلُهُ بِتَذَكِّرِ الْمُوْتِ وَالْآخِرَةِ.

وَنَقَلَ أَبُوْ طَالِبٌ إِنَّا رَجُّلاً سَأَلَ أَحْمَدَ: كَيْفَ يَرِقُ قَلْبِي؟ قَالَ: أَهْخُلُ المُقْبَرَةَ، وَامْسَحْ رَأْسَ يَتِيم وَعَنْهُ: لا بَأْسَ، وَمِثْلُهُ كَلامُ الحِرَقِيِّ وَغَيْرُ وَاحِلُو وَأَخَلَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كَلامِ الحِرَقِيِّ الإِبَاحَةَ، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُد عَنْ زِيَارَتِهَا لِلنَّسَاء، قَالَ: لا، قُلْت: فَالرَّجُلُ أَيْسَرُ ؟ قَالَ نَعَمْ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يُكْرَهُ الإكْثَارُ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرَّأَةِ.

وَعَنَّهُ: لا؛ لأَنْ عَائِشَةَ زَارَتْ، وَقَالَتْ: ﴿إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمُّ أَمَرَ، رَوَاهُ الآثْرَمُ، وَاحْتَجُّ بِهِ أَحْمَكُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، كَمَا لَوْ عَلِمْت أَنَّهُ يَقِعُ مِنْهَا مُحَرَّمٌ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ مَعَ تَأْثِيمِهِ بِطَـنَّ وَتُـوعِ النَّـوْحِ، وَلاَ فَـرْق، وَلَـمْ يُحَرِّمْ هُوَ وَغَيْرُهُ دُخُولَ الحَمَّام إلاَّ مَعَ العِلْم بالمُحَرَّم، وَأَمَّا الجُمُوعُ لِلزَّيَارَةِ كَمَا هُوَ مُعْتَادٌ فَبدْعَةً.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَبْرًأُ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ، وَكَلَّامُهُ فِي آذَابِ القِرَاءَةِ: مِنْ الآذابِ الشّرعيَّةِ، قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرُ وَغَــيْرُهُ: تَجُــورُ زِيَارَةُ قَبْرِ الْمُشْرِكِ وَالْوَقُوفُ، لِزِيَارَتِهِ حَلَيه السلامِ قَبْرَ أُمَّهِ، وَكَانَ بَعْتَ الفَتْحِ، وَنَـزَلَ قولـه تعـالى: ﴿وَلا تَقُهُمْ عَلَى قَـبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤] بِسَبَبو عَبْلُو اللَّهِ بَنِ أَبَيُّ فِي آخِرِ التَّامِيعَةِ، لَكِنَّ الْمَرَادَ عِنْدَ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرينَ القِيَامُ لِلدُّعَاءِ وَالْامِنْتِغْفَارٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: تَجُوزُ زِيَارَتُهُ لِلاعْتِبَارِ، وَقَالَ: وَلا يُمنْعُ الكَافِرُ زِيَارَةَ قَرِيبُو المُسْلِم، وَيَقِفُ الزَّائِرُ أَمَامَ القَبْر.

وَعَنْهُ: حَيْثُ شَاءً.

وَعَنْهُ: قُعُودُهُ كَثِيَامِهِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْرَبَ مِنْهُ، كَزِيَارَتِهِ حَيًّا، ذَكَرَهُ فِسي الوَسِيلَةِ وَالتَّلْخِيـصِ، وَيَجُـورُ

وَعَنْهُ:ۚ يَكُوٰهُ؛ لآنَ القُرْبَ تُتَلَقَّى مِنَ التَّوْقِيفِ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ سُنَّةً؛ وَلآنَهُ حَادَةُ أَهْلِ الكِتَابِ، وَعَنِ الشَّافِعِيَّةِ كَهَانَا. وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ مِثْلُهُ وَٱلَّذِي قَبْلُهُ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، صَحَّحَهَا أَبُو الحُسَيْن فِي التَّمَّام؛ لآنَّهُ يُشْبُهُ مُصَافَحَةَ الحَيّ، لا مييْمًا مِمَّنْ تُرْجَى بَركتُهُ.

وَفِي الوَسيِلَةِ: هَلْ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ فَرَاغَ دَفْنِهِ وَصْغُ يَلِهِ عَلَيْهِ وَجُلُوسُهُ عَلَى جَانِيْيُو؟ فِيهِ روَايَتَان، ويُسْــتَحَبُّ إذَا رَارَهَــا أَوْ مَرُّ بِهَا أَنْ يَقُولَ: ﴿السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمَ مُؤْمِنِينَ أَوْ أَهْلَ اللَّيَارِ مِنْ المؤمِينَ وَالْمَسْلِمِينَ وَإِنَّسَا إِنْ مُسَاءَ اللَّهُ بكُـمُ لاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَةَ، اللَّهُمُّ لا تَحْرُمُنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ، وَلا يَشْتُ عَلَى الْمُقَابِر، وَإِطْلَاقُ الْآهْلِ عَلَى سَاكِنِ الْكَانِ مِنْ حَيْ وَمَيْتٍ.

وَدَعَاً حَليهُ السلام لأَهْلِ البَقِيعِ فَقَالَ: •اللَّهُمَّ اخْفِرْ لأَهْلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ، سُمَّيَّ بِـهِ لِغَرْقَـدِ كَـانَ فِيـهِ وَهُـوَ مَـا عَظُـمَ مِـنُ

وَقِيلَ: كَلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكً، قَالَ جَمَاعَةً: السُّلامُ هُنَا مُعَرِّفٌ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٦/ ٩٢)؛ لأنَّهُ أَشْهَرُ فِي الإخْبَار.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤ُ٧٩) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيُرَيَّلَاةً، وَالتَّنْكِيرُ فِي طَرِيقٌ لَآخَمَكَ (٥/٢٦) مِنْ رِوَايَةٍ أَبِي هُرَّيْرَةً وَعُلِيثَةً. وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ تَنْكِيرَهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ، وَخَيَّرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ نَصَّاً، وكَذَا السَّلامُ عَلَى الآخَيَاءِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَعَنْهُ: تَعْرِيفُهُ أَفْضَلُ، قَالَ صَاحِبُ النَّظْم: كَالرُّدِّ.

وَقِيلَ: تَنْكِيرُهُ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ؛ لآنَّهُ رُويَ عَنْ عَائِشَةً.

وَقَالَ ابْنُ البِّنَّاءِ: سَلامُ التَّحِيُّةُ مُنكُرٌ وَسَلامُ الوَقَاعِ مُعَرُّفٌ، وَإِنْمَا قَالَ حليه السلام: ﴿ عَلَيْكِ السَّلامُ تَحِيبُتُهُ المَوْتَى ﴾ عَلَى عَادَتِهُمْ فِي تَحِيَّةِ الْأَمْوَاتِ يُقَدِّمُونَ اسْمَ اللِّيَّةِ عَلَى اللَّهُعَاءِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ، وَفَعْلُوا ذَلِكَ لَأَنْ الْمُسَلِّمُ عَلَى قَوْمٍ يَتَوَقَّعُ جَوَابًا وَالْمَيْتُ لَا يُتَوَقَّعُ مِنْهُ، فَجَعَلُوا السَّلامَ عَلَيْهِ كَالجَوَابِيَ، وَهَذَا فِي الدُّعَاءِ بِالخَيْرِ وَالمَذْحِ، وَيُقَدَّمُ الضَّمِيرُ فِي الشَّـرُّ وَالمَذَّمُّ كَقَوْلُهِ تُعَالَى: ﴿عَلَيْهِمْ ذَائِرَةُ السُّومَ﴾ [الفتح: ٦] ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَغَنْتِي﴾ [ص: ٧٨].

وَفِي ﴿الصَّحِيحِ ۚ (مِ: ١٣٣٣): أَنْ ابْنَ عُمَرَ مَرَّ بِابْنِ الزَّبَيْرِ وَهُوَ مَقْتُولٌ فَقَالَ: السُّلامُ عَلَيْك أَبَسًا خُبَيْسِ، وَكَرَّزُهُ ثَلاثًا، فَدَلُ أَنَّهُ كَسَلَامٍ عَلَيَ الحَيُّ وَأَنَّ الآوَّلِ ٱفْضَلُ، وَفِيهِ السَّلَامُ عَلَى مَنْ لَمْ يُدْفَنْ، وَوَرَدَ تَكُرَارُهُ فِي الحَيُّ فِـي الْمَتَهَاجِرِينَ وَفِي سَلام جَابِر عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّى.

وَيَسْنَمُ ۚ النِّبَ ٱلْكَلامَ، وَلاَّحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سُفَيَانَ عَمَّنْ سَمِعَ ٱنْسَا عَنْهُ مَرْفُوعًا ﴿إِنَّ أَعْمَالُكُمْ تُعْرَضُ عَلَى ٱقَدَارِبِكُمْ وَعَشَائِوكُمْ مِنْ الْآمْوَاتِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا اسْتَبْشَرُوا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ قَالُوا: اللّهُسمُّ لا تُبتُهُمْ خَتَّى تَهْدِيَهُمْ كَمَا هَدَيْتَنَا» وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد الطُّيَالِسِيُّ فِي المُسْنَلِوِ؛ (١٢٦٨٣) عَنْ جَابِر مَرْقُوعًا، وَهُوَّ ضَعِيفٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَعْرِفُ زَاثِرَ يَوْمِ الجُمْعَةِ بَعْدَ الفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَفِي الغُنْيَةِ: يَعْرَفُهُ كُلُّ وَقْتُو، وَهَذَا الوَقْتُ آكَدُ، وَأَطْلَقَ أَبُو مُحَمَّدِ البَرْيَهَارِيُّ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَعْرَفُهُ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرِّ المَصُونِ: الَّذِي يُوجِبُهُ القُرْآنُ وَالنَّظَرُ أَنَّ الْكَيْتَ لَا يَسْمَعُ ۚ وَلا يُحِسَّ، قَالَ تُعَالَى: ﴿وَسَا أنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِيَ القُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٧]، وَمَعْلُومٌ أَنْ آلَاتِ الحِسِّ قَدْ فُقِـلَاتْ، وَأَجَـابَ عَنْ خِـلافِ هَـلَا بِرَدُ الآرواح، وَالتَّعْلَيْبُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ ابْن عَقِيلِ عَلَى الرُّوحِ فَقَطْ.

وَعِنْدَ الْقَاضِي: يُعَذَّبُ البَدَنُّ أَيْضًا وَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ فِيهِ إِذْرَاكًا.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ أَيْضًا: وَمِنْ الجَائِزِ أَنْ يُجْمَلَ البَدَنْ مُعَلِّقًا بِالرُّوحِ فَيُعَذَّبُ فِي القَبْر.

وَفِي الْإِفْصَاحَ فِي حَدِيثِ بُرَيْدُةً فِي السَّلامَ عَلَى أَهْلِ الْمُقَارِزُ قَالَ: فِيهِ وُجُوبُ الإيمَانَ بأنَّ المُوتَى يَسْمَعُونَ سَلامَ الْمُسَـلِّم عَلَيْهِمْ، وَأَنْهُ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَأْمُرَ بِالسَّلامِ عَلَى قَوْمٍ لاَ يَسْمَعُونَ، قَالَ شَيْخُنَّا: اسْتَفَاضَتْ الآئسارُ بِمَعْرَفَتِهِ بِالْحَوَالِّ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنْ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ، وَجَاءَتْ الْآثَارُ بِأَنْهُ يَرَى أَيْضًا وَبِأَنَّهُ يَلَايٍ بِمَا يُفْعَلُ عِنْدَهُ، وَيُسَوُّ بَمَا كَانَّ حَسَنًا، وَيَتَأَلُّمُ بِمَا كَانَ قَبِيحًا، وَكَانَ أَبُو الدُّرْدَاء يَقُولُ: اللُّهُمُّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَعْمَلَ عَمَـلَا أَخْـزَى بِـهِ عِنْـدَ عَبْـدِ اللَّهِمُّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَعْمَلَ عَمَـلَا أَخْـزَى بِـهِ عِنْـدَ عَبْـدِ اللَّهِ بْـن رَوَاحَةً، وَهُوَ الْمِنْ صَمَّهِ، وَلَمَّا دُفِنَ عُمَرُ عِنْدَ عَائِشَةَ كَانَتْ تَسْتَتِرُ مِنْهُ وَتَقُولُ: إنَّمَا كَانَ أَبِي وَرُوْجِي، وَأَمَّا عُمَرُ فَأَجْنَبِيٌّ، تَعْنِي

وَيُكْرَهُ الحَدِيثُ عِنْدَ القُبُورِ وَالْمَشْيُ بِالنَّعْلِ، وَيُسْتَحَبُّ خَلْعُهُ إِلَّا خُوْفَ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْلِتُمْ وَنَحْوِهِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَاخْتَجُّ بخبر بُشِير بن الخَصَاصِيَةِ.

وَفِي النَّمَشُكِ^(۱) وَنَحْوهِ وَجْهَانِ، نَظَرًا إِلَى المَعْنَى، وَالقَصْرُ عَلَى النَّصِّ (م ۱)^{۱۱)}. وَعَنْهُ: لا يُسْتَحَبُّ خَلْعُ النَّعْلِ، كَالْحُفُّ، وَيُكْرَهُ الاتّكَاءُ إِلَيْهِ وَالجُلُوسُ وَالوَطْءُ عَلَيْهِ، لِلْأَخْبَارِ، وَيُرْوَى عَنِ البَـنِ مَسْعُودٍ وَإِبْنِ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرَةً.

أحدهما: لا يكره، وهو الصّحيح.

اختاره القاضي وغيره.

وجزم به في المستوعب وشرح الخرقيُّ للأصفهانيُّ وغيرهما، وقدَّمه الزُّركشيُّ وغيره.

وهو ظاهر كلام الخرقيُّ وغيره.

والوجه الثّاني: يكره.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، كغيره من النَّعال، وهو الصُّواب.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وقال عن القول بعدم الكراهة: ليس بشيء.

⁽١) تنبيه: التُّمُشُك بضمَّ التاء المثنَّاء من فوق وضمَّ الميم أيضًا وسكون الكاف نوعٌ من النَّمال مشهور الاسم عند أهل بغداد، قالــه ابن نصر الله في حواشيه.

⁽٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي التَّمشُك ونحوه وجهان، نظرًا إلى المعنى، والقصر على النُّصُّ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين، والنُّكت، والفائق، وغيرهم:

الفروع - كتاب الجنائز

وَفِي تَعْلِيقِ القَاضِي: لا يَجُوزُ، كَالتَّخَلِّي عَلَيْهِ، وَفِيهِ وَفِي نِهَايَةِ الأَرْجِيِّ: يُكْرَهُ، وَيُكْرَهُ التَّخَلِّي بَيْنَهُمَا، وَكَرِهَهُ أَحْمَـٰكُ، زَادَ حَرْبُ: كَرَاهِيَةُ شَدِيدَةً.

وَفِي الفُصُولِ: حُرْمَتُهُ بَاقِيَةٌ، وَلِهَذَا يُمْنَعُ مِنْ جَمِيعٍ مَا يُؤذِي الحَيُّ أَنْ يُنَالَ بهِ، كَتَقْرِيبِ النَّجَاسَةِ مِنْهُ. وَفِي الكَافِي وَغَيْرُو: لَهُ المَشْيُ عَلَيْهِ لِيَصِلَ إِلَى مَـنْ يَـزُورُهُ، لِلْحَاجَةِ، وَفَعَلَـهُ أَحْمَـدُ، وَسَـالَهُ عَبْـدُ اللّهِ: يُكُـرَهُ دَوْسُهُ وتَخَطَّبِهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ يُكْرَهُ دَوْسُهُ، وَلَمْ يَكُرُهُ الآجُرِّيُ تَوَسُّدَهُ، لِفِعْلِ عَلِيٍّ.

رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٢٣٣) بَلاغًا.

وَفِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَضْطَجعُ عَلَيْهَا، فَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ الجُلُوسُ.

وَلِلْبُخَارِيُّ (١٣٦١): ۚ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجْلِسُ عَلَيْهَا، وَأَنَّ يَزِيدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: إنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ أَحْـدَثَ عَلَيْهِ، وَهُـوَ مُحْمُولٌ عَلَى التَّحْرِيم جَمْعًا.

لا تُكْرَهُ القِرَاءَةُ عَلَى القَبْر وَفِي المَقْبَرَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالقَـاضِي وَجَمَاعَـةٌ، وَهُـوَ المَذْهَبُ (و ش) وَعَلَيْهِ العَمَلُ عِنْدَ مَشَايِخِ الْحَنَفِيَّةِ، فَقِيلَ: تُبَاحُ.

وَقِيلَ: تُسْتَخَبُّ، قَالَ أَبْنُ تَقِيمٍ: نَصَّ عَلَيْهِ (م ٢)(١) كَالسَّلام وَالذَّكْرِ وَالدُّعَامِ وَالاسْتِغْفَارِ.

وَعَنْهُ: لا تُكْرَهُ وَقْتَ دَفْنِهِ.

وَعَنْهُ: تُكْرُهُ، الخُتَارَهُ عِبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ وَابُو حَفْصٍ (و هـ م) قَالَ شَيْخُنَا: نَقَلَهَا الجَمَاعَةُ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ، وَعَلَيْهَا قُدَمَاءُ أَصْحَابِهِ، وَسَمَّى المَرُّوذِيُّ.

به صادًا المتحابِّبِ وتعلمي الرويوي. وَعَلْلُهُ أَبُو الرَّفَاءَ وَأَبُو الْمَعَالِي بِأَنْهَا مَدْفِنُ النَّجَاسَةِ، كَالحَشُّ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَبُو حَفْصٍ يُغَلِّبُ الحَظْرُ، كَذَا قَالَ. وَصَحَّ عَنِ ابْنِ عُمْرَ أَنْهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ البَقْرَةِ وَخَاتِمَتِهَا فَلِهَذَا رَجَعَ أَحْمَدُ عَنِ الكَرَاهَةِ.

وَقَالَ الْحَلَالُ وَصَاحِبُهُ: المَذْهَبُ روَايَةٌ وَاحِدَةٌ لا يُكْرَهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر عَلَى رَوَايَةِ الكُرَاهَةِ: شَنَدُهَ أَحْمَدُ حَتَّى قَالَ: لا يُقْرَأُ فِيهَا فِي صَلاةِ جَنَازَةِ.

وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ فِيمَنْ نَلَارَ أَنْ يَقْرَأُ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِ: يُكَفِّرُ يَمِينَهُ وَلا يَقْرَأُ.

وَيَتَوَجُّهُ: يَقُرًا إِلاَّ عِنْدَ القَبْرِ، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي المَذْهَبِ، كَنَذْرِ الطُّوافِ عَلَى أَرْبَعِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدِ فِيمَـنْ نَـذَرَ طَاعَـةٌ عَلَى صِفَةٍ لا تَتَعَيَّنُ، يَأْتِي بالطَّاعَةِ.

وَفِي الكَفَّارَةِ لِتَرْكِ الصُّفَةِ وَجْهَانٍ، فَتَشْمَلُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ، وَدَلَّتْ رِوَايَةُ المَرُّوذِيِّ عَلَى الْغَاءِ المُوصُـوف لِإِلْغَاءِ صِفَتِهِ فِي النذر، وَهُوَ غَريبٌ.

وَعَنْهُ: بِدْعَةً؛ لآنُهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ عليه السلام وَفِعْلِ أَصْحَابِهِ، فَعُلِمَ أَنَّهُ مُحْدَثٌ، وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ: يَحْسِلُ مُصْحَفًا إِلَى القَبْر فَيَقْرَأُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: بدْعَةً.

أحدهما: يستحبُّ.

قال في الفائق: تستحبُّ القراءة على القبر، نصُّ عليه أخيرًا. انتهى. وتقدُّم كلام ابن تميم ونقل المصنَّف.

والقول الثَّاني: يباح.

قال في الرَّعاية الكبرى: وتباح القراءة على القبر، نصُّ عليه.

قال في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين: لا بأس بالقراءة عند القبر، وقدُّم الإباحة في الرَّعاية الصُّغرى والحاويين.

قلت: وهو الصُّواب.

⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (لا تكره القراءة على القبر وفي المقبرة، نصُّ عليه، وهو المذهب، فقيل: تباح، وقيل: تستحبُّ، قــال ابــن تميم: نص عليه). انتهى.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَمْ يَقُلُ أَحَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ المُعْتَبَرِينَ: أَنَّ القِرَاءَةَ عِنْدَ القَبْرِ أَفْضَـلُ، وَلا رَخَّـصَ فِـي اتَّخَـاذِهِ عِيـدًا كَاعْتِيَـادِ القِرَاءَةِ عِنْدَهُ فِي وَقْتِ مَعْلُوم، أو الذِّكْرِ أَوَ الصَّيَام.

قَالَ: وَإِتَّخَاذُ المَصَاحِفِ عُنِدُهَا وَلَوْ لِلْقِرَاءَةِ بِلْعَةٌ، وَلَوْ نَفَعَ المَّيْتَ لَفَعَلَهُ السَّلَفُ، بَـلْ هُـوَ كَالقِرَاءَةِ فِي المَسَاجِدِ عِنْدَ

السُّلَف، وَلا أَخْرَ لِلْمَيِّتِ بِالقِرَاءَةِ عِنْدَهُ، كَمُسْتَمِع.

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ قَالَ: إَنْهُ يَنْتَقِعُ بِسَمَاعِهَا دُونَّ مَا إِذَا بَعُدَ القَارِئُ فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ، مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَأَذَّى النَّيثُ بِالْمُنْكُر عِنْدَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

َ ۖ وَٱحْتَجُ ٱبُو الْمَعَالِي بِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ ۚ جَنَبُوهُ جَارَ السُّوِّ، وَبِخَبَرِ عَائِشَةَ «اللَّيثُ يُؤذِيهِ فِـي قَبْرِهِ مَـا يُؤذِيهِ فِـي بَيْتِـهِ، وَلا يَصِحَّانِ، لَكِنْ قَدْ سَبَقَ: يُسْتَحَبُّ الدُّفْنُ عِنْدُ صَالِحِ لِتَنَالَهُ بَرَكَتُهُ، وَيُسَنُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُ ۖ (').

وَإِذًا تَأَذُّى بِالْمُنْكُرِ انْتَفَعَ بِالْخَيْرِ، وَصَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةً.

وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بِجَعْل جَرَيِدَةٍ رَطْبَةٍ فِي الْقَبْرِ، لِلْخَبَرِ، وَأَوْصَى بِهِ بُرَيْدَةُ.

ذَكَرَهُ البُّخَارِيُّ (١٣٦١)، وَفِي مَعْنَاهُ غَرْسٌ غَيْرِهَا.

وَأَنْكُرُ ذَلِكَ َجْمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَاء، وَكَرِهَ الْحَنَفِيَّةُ قَلْعَ الحَشيشِ الرَّطْبِ مِنْهَا، قَالُوا: لآنَهُ يُسَبِّح فَرُبَّمَا يَأْنَسُ اللَّبَ بَسَنبِيحِهِ. وَفِي شَرْحٍ مُسْلِم: أَنَّ العُلَمَاءَ اَسْتَحَبُّوا القِرَاءَةَ عِنْدَ القَبْرِ لِحَبْرِ الجَرِيدَةِ؛ لآنَهُ إِذَا رَجَا التَّخْفِيفَ لِتَسْبِيحِهَا فَالقِرَاءَةُ أَوْلَى. وَعَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا: فِإِذَا قَضَى أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ؛ فَلْيَجْعَلْ لِيَبْتِهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلَ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلاتِهِ خَيْرًا».

وَعَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: «مَثَلُ البَيْتِ الَّذِي يُذَكَرُ اللَّهُ فِيهِ وَالبَيْتُ الَّذِي لا يُذْكَرُ اللَّهُ فِيهِ مِثْلُ الحَيِّ وَالمَيْتِ. رَوَاهْمَا مُسْلِمٌ (٧٧٨).

وَقَالَ البَرَاءُ: ﴿كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الكَهَفِ، وَعِنْدُهُ فَرَسٌ مَرْبُوطٌ، فَغَشِيَتُهُ سَحَابَةٌ، فَجَعَلَت تَدُورُ وتَدَنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ مِنْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ، فَلَكَرَ ذَلِك، فَقَالَ تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ لِلْقُرْآنِ أَوْ تَنَزَّلَتْ عِنْدَ القُرْآنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٦١٤، م: ٧٩٥).

فَصلُ

كُلُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا السَّلِمُ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِلْمُسْلِمِ نَفَعَهُ ذَلِكَ، وَحَصَلَ لَهُ النَّوابُ، كَالدُّعَاء (ع) وَالاسْتِغْفَارِ (ع) وَوَاجِبِ
تَذَخْلَهُ النَّيَابَةُ (ع) وَصَدَقَةِ النَّطَوُّع (ع) وَكَذَا العِتْقِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ أَصْلاً، وَذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي وَشَيْخُنَا (ع)
وَصَاجِبُ المُحَرِّدِ (و)، وَكَذَا حَجُّ التَّطُوُّع (م ر) وَفِي المُجَرِّدِ: مَن حَجُّ نَفْلاَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَسَعَ عَمَّن حَجُّ التَّطُوُّع (م ر) وَفِي المُجَرِّدِ: مَن حَجُّ نَفْلاَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَسَعَ عَمَّن حَجُّ المَّلَوُّع (م اللَّهُ لِيَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الخَيْرِ مِنْ صَلاةٍ أَنْ صَدَقَةٍ أَنْ غَيْرِهِ رَاللَّهُ وَيَجْعَلُ نِصْفَهُ
القِرَاءَةُ وَالصَّيَامُ، نَقَلَ الكَحُالُ فِي الرَّجُلِ يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الخَيْرِ مِنْ صَدَقَةٍ أَنْ صَدَقَةٍ أَنْ عَيْرِهِ (م ش هـ ر)، وَفَرَقُوا بِانَّ صَدَّقَةً التَّطُوع تَصِحُ النِّيَابَةُ فِيهَا، فَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ ثَوَابُهُ لِنَيْرِه، وَلَوْ تَصَدُّقَ عَنْ نَفْسِهِ تَطُونُ عَلَوْعًا ثُمَّ أَهْدَى ثَوَابَهُ لَمْ يَصِعَدُ.

وَأَجَابَ ٱلْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِأَنَّ عِتْقَهُ عَنِ اللَّبِ بِلَا وَصِّيْةٍ يَقَعُ عَنِ المُعْتِقِ، بِدَلِيلِ الوَّلَاءُ لَهُ وَلِعَصَبَتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ صُـرِفَ مُن الله الله الله الله الله الله الله عَنْهُ اللَّهِ بِلَا وَصِيْلَةٍ يَقَعُ عَنِ المُعْتِقِ، بِدَلِيلِ الوَّلَاءُ لَهُ وَلِعَصَبَتِهِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ صُـرِفَ

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ فِي العِنْقِ: قَدْ صَحَّ إِهْدَاؤُهُ وَإِنْ وَقَعَ عَنْ فَاعِلِهِ، فَإِنْ أَرَادَ القَاضِي مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ مِنْ نَقْلِ ثُوَابٍ وَقَعَ لِفَاعِلِهِ لَمْ يُسَلِّمُهُ الْمُخَالِفُ، وَهُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الوَلاءَ لِلْمُعْتِقِ وَالثُّوابَ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ العِثْقِ فَلَيْسَ بِجَوَابِ.

وَٱلنَّانِي: ظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْأَثْرِ، فَكَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يُعْتِقَانِ عَنْ عَلِيٌّ رضي الله عنهم بَعْدَ مَوْتِهِ، رَوَاهُ أَبُو حَفْـصِ

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) تنبيه: قوله: (ويسنُ يُخِفِّف عنه): كذا في النُّسخ.

قال شيخنا: لعلُّه يسنُّ مَا يَخْفُف عنه.

فهاتان مسألتان في هذا الباب.

وَاعْتَقَتْ عَائِشَةُ عَنْ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَن بَعْدَ مَوْتِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ المُنْذِرِ، وَلَمْ يُنْقَلْ غَيْرُ العِشْقِ.

وَنُصُوصُ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا، كَمَا يَأَيِّي فِي الفَرَافِضِ، مَعَ أَنْ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَغَيْرَهُ جَزَمُوا هَنَاكَ بِأَنْ الشَّوَابِ لِلْمُغْتِقِ، وَكَان وَجْهُهُ أَنْ يَتُبَعَ الوَلاءَ، وَلَمْ يَذْكُر فِي الْتَبْصِرَةِ خِلاقَهُ إِلاَّ اخْتِمَالاَ، قَالَ: لأَنَّ القُرَب يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَى النِّتِ، ثُمُّ الصَّوْمُ وَالصَّلاةُ وَالرَّكَاةُ وَالحَجُّ وَالآذَانُ، لا يَصِحُ إهْدَاؤُهُ، مَعَ دُخُول النَّيَابَةِ فِي بَعْضِهَا: قَالَ القَاضِي: وَلآنُ الشَّوَاب تَبَعَ لِلْفِسْلِ، فَإِلَى اللَّهُ وَالحَجْ وَالآذَانُ، لا يَصِحُ إهْدَاؤُهُ، مَعَ دُخُول النَّيَابَةِ فِي بَعْضِهَا: قَالَ القَاضِي: وَلآنُ الشَّوَابِ تَبَعَ لِلْفِسْلِ، فَإِنَّ اللَّهُ وَلا يَضَدُّ وَلا يَضَدُّ كُونُكُ أَهْدَى مَا لا يَتَحَقَّقُ حُصُولُهُ لاَنُهُ يَظَنَّهُ، فِقَةَ بِالوَعْدِ وَحُسْنَا لِلْظُنِّ، فَلا يَسْتَعْمِلُ الشَّكُ، نَقَلَ المَرُّوذِيُّ: إِذَا دَحَلَتُمْ الْمَقَابِرَ فَاقْرَؤُوا آيَةَ الكُرْسِيُّ وَشَلاثَ مَرَّاتِ ﴿ فَعَلْ هُمُو اللَّهُ أَحِدُ اللَّهُ أَحِدَ اللَّهُ الْمَعْرَابِ عَلْمُولُ الشَّكُ، فَلَا اللَّهُمُ إِنْ فَضَلَةً لَاهُل المَقَابِرَ فَاقْرَؤُوا آيَةَ الكُرْسِيُّ وَشَلاثَ مَرَّاتِ ﴿ فَاللَّهُ أَلِنُ وَاللّهُ أَنْ وَاللّهُ اللّهُ اللّه

وَقَالَ الفَاضِي: لا بُدُّ مِنْ قَوْلِهِ: اللَّهُمُّ إِنْ كُنِّتَ ٱلنَّبَتَنِي عَلْى هَلَا فَقَدْ جَمَلْت ثَوَابَهُ أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ لِفُلانٍ؛ لآنَّهُ قَدْ يَتَخَلُّفُ،

فَلا يَتَحَكُّمُ عَلَى اللَّهِ.

ُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: مَنْ سَأَلَ النُّوَابَ ثُمَّ أَهْدَاهُ كَقَوْلِهِ: اللَّهُمُّ أَيْبُنِي عَلَى عَمَلِي هَلَمَا أَحْسَنَ النُّوَابِ وَاجْعَلُهُ لِفُلانِ كَانَ أَحْسَنَ، وَلا يَضُرُّ كَوْنُهُ مَجْهُولاً؛ لآنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ، كَمَنْ وَكُلَ رَجُلاَ فِي أَنْ يُهْدِيَ شَيْثًا مِنْ مَالِـهِ يَعْرِفُـهُ الوَكِيــلُ فَقَـطْ صَسحٌ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ أَنْ يَنُويَهُ بِذَلِكَ وَقُتَ فِعْلِ القُرْبَةِ، وَفِي تَبْصِرَةِ الحَلْوَانِيِّ: فَبْلَهُ.

وَفِي مُفْرَدَاْتِ الْبِرْ عَقِيلَ: يُشْتَرَطُ أَنْ تَتَّقَدُمْ نِيُّةً ذَلِكَ أَوْ تُقَارُنُهُ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْـإِهْدَاءِ وَنَقْـلِ الشُّـوَابِ أَنْ يَشْوِيَ النِّتُ بِهِ الْبِدَاءُ كَمَا فَهِمَهُ بَعْضُ الْمُتَاخِّرِينَ وَبَعْدَهُ فَهُوَ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِعُمُومٍ كَلامِ الإمَامِ وَالآصْخَابِ لا وَجُـهَ لَـهُ فِـي أَشَـرٍ وَلا نَظَرٍ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ القُرْبَةُ عَنِ النِّيْتِ الْبِيْدَاءُ بِالنَّيَّةِ لَهُ فَهَذَا مُتَّجَةً، وَلِهَذَا أَنْ الْبُوذِيِّ: ثَوَابُ القُــرْآنِ يَصِـلُ إِلَى النِّيتِ إِذَا نَوَاهُ قَبْلَ الفِعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ الإِهْدَاءُ، فَظَاهِرُهُ عَدَمُهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا سَبَقَ فِي النَّبْصِرَةِ.

وَفِي الفُنُونِ عَنْ حَنْبَلِيٌّ: يُشْتَوْطُ تَقْدَيمُ النَّيَّةِ؛ لآنَ مَا تَدْخُلُهُ النِّيابَةُ صِنْ الآغمَالِ لاّ يَخْصُلُ لِلْمُسْتَنِيبِ إلاّ بِالنَّيَّةِ مِـنْ

النَّائِبِ قَبْلَ الفَرَاغِ.

وَنَى الفُصُولُ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَجَرُّدِ: أَنْ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ حَيَّ أَوْ مَيُّتِ لَمْ يَنْعَقِدْ عَن الغَيْرِ، فَلَوْ نَابَ عَنْ حَيٍّ فِي حَجًّ فَا عَنْمَ الْخَرَةِ وَلَوْ كَانَ مَيُّنَا وَقَعْتُ عَنِ النَّيْتِ وَلا يَخْتَاجُ إِلَى إِنِّى إِنَّى الْفَرْةِ الْبَسَبِهِ فَا الْخَيْبِ وَلَا يَحْتَلُ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مَيُّنَا وَقَعْتُ عَنِ النَّيْتِ بِالقُرْبَةِ الْبَناءُ يَقَعُ عَنْهُ كُمُهُ إِلَيْهِ الْفَيْتِ قُوابَهَا، فَقَدْ جَعَلَ يَيُّةُ النَّتِ بِالقُرْبَةِ الْبَناءُ يَقَعُ عَنْهُ كُمُهُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ وَلَا مَنْ الْمَنْهُ مَنْ الْمَاسِ وَلَوْ الْفَرْ وَلِي اللّهُ وَالْمَالُونِ وَلِهُ اللّهُ وَالْمَالُونِ وَلَا مَا اللّهُ وَالْمَالُونُ وَلِهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ الللّهُ وَاللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ ولِلللللّهُ وَاللّهُ ول

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ١٨١).

وَيَأْتِي كُلامُ صَاحِبِ الْمِحَرُّدِ فِي أَوَّلِ الفَصْلِ بَعْدَهُ.

وَمُنَبِّقَ قُولُ القَاضِي: الثُّوابُ تُبَعُّ.

وَقَالَ أَيْضًا: لا يَصِيحُ أَنْ يَفْعَلُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ ثَوَابُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، ثُـمَّ ذَكَرَ رِوَايَـةَ الْمَرُوذِيِّ السَّابِقَةَ وَلَمْ يَسْتَنَلِلُّ لَهُ، كَذَا قَالَ، قَالَ: وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: لَوْ صَلَّى فَرْضًا وَأَهْدَى ثَوَابَهُ صَحَّتْ الْهَلِيَّةُ، وَلا يَمْتَسِعُ أَنْ يُعَرَّى عَمَلُهُ عَنْ ثَوَابٍ، كَالصَّلاةِ فِي مَكَان غَصْبِ، ثُمَّ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ لِخَبَرِ عَمْرِهِ بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِسِهِ، عَنْ جَـدُّهِ، مَرْفُوعًا، رَوَاهُ حَرْتٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ أَكْثَرَ، وَالآشْهَرُ خِلافُ قُول القَاضِي فِي ثَوَابِ الفَرْضِ، وَيَعْلَنُهُ بَعْضُهُمْ، وَيُسْتَحَبُّ إِهْدَاءُ القُرَبِ، قِسَلَ لِلْقَاضِي: فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجِئِنِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْ الصَّفُّ الآوَّل وَيُقَدِّمُ أَبَاهُ هُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَبَرُّهُ بَغَيْرِ هَذَا، فَقَالَ: وَقَدْ نُقِلَ مَــا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الكَرَاهَةِ، فَنَقَلَ أَبُو بَكُرِ بْنُ حَمَّادٍ فِيمَنْ يَأْمُرُهُ أَبُوهُ بِتَأْخِيرِ، الصَّلاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ، قَالَ: يُؤَخَّرُهَا.

ُ وَالْوَجْهُ فَيْهِ قَدْ نُدِبَ إِلَى طَاعَةِ أَبِيهِ فِي تَرْكُ صَوْمٍ النَّفْلِ وَصَلَاةِ ٱلنَّفْلِ، وَقَدْ نَقَلَ هَارُونَ؛ لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَصُومُ إِذَا نَهَيَاهُ،

كُذَا قَالَ: نَدْبُ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: فَإِنْ قِيلَ: الإِيغَارُ بِالفَصَائِلِ وَالدِّينِ غَيْرُ جَائِزِ عِنْدَكُمْ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ كَلامِ القَاضِي، وَهَذَا مِنْهُمَّا تَسْـوِيَةٌ بَيْنَ نَقْلِ الثَّوَابِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ لَهُ وَبَيْنَ نَقْلِ سَبَبِ الثَّوَابِ قَبْلَ فِعْلِهِ، وَسَبَقَتْ المَثْالَةُ فِي آخِر الجُمُعَةِ.

وَقَالَ فِي كِتَابِ الْهَدْي، فِي غَزُوَةِ الطَّافِفِ أَيْ فَرُقَ بَيْنَ أَنْ يُؤْثِرَهُ بِفِعْلِهَا لِيُحْرِزَ ثَوَابَهَا وَبَيْنَ أَنْ يَعْمَلَ ثُمَّ يُؤْثِـرَهُ بِغَوَابِهَـا؟ قالَ فِي الفُنُون: يُستَحَبُ إِهْدَاؤُهَا حَتَّى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَكَذَا قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَةِ السَّلْفِ أَهْدَاءُ ذَلِكَ إِلَى مَوْتَى الْسُلِمِينَ، بَلْ كَسانُوا يَدْعُونَ لَهُمْ، فَلا يَنْبَغِي الخُرُوجُ عَنْهُمْ، وَلِهَذَا لَمْ يَرَهُ شَيْخُنَا لِمَنْ لَهُ كَأْجُرِ العَامِلِ، كَالنَّبِيُّ ﷺ وَمُعَلِّم الخَيْرِ، بِخِلافِ الوَالِدِ لآنَ لَهُ أَجْرًا لا كَأْجُرِ الوَالِدِ؛ لآنَ العَامِلَ يُثَابُ عَلَى إهْدَائِهِ، فَيَكُونُ لَهُ أَيْضًا مِثْلُهُ، فَإِنْ جَازَ إهْدَاؤَهُ فَهَلُمُّ جَرًّا، وَتَسَلْسَلَ قَوَابُ العَمَلِ الوَاحِدِ، وَإِنْ لَمْ يَجُنْ فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ عَمَل وَعَمَل؟

وَإِنْ قِيلَ: يَخْصُلُ ثَوَابُهُ مَرْتَيْنِ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ، وَلَا يَبْقَى لِلْعَامِلِ ثَوَابٌ، فَلَمْ يَشْرَعْ اللَّهُ لاَّحَدِ أَنْ يَنْفَعَ غَيْرَهُ فِي الآخِرَةِ، بلا مَنْفَعَةِ لَهُ فِي الدَّارِيْنِ، فَيَتَضَرَّرُ، وَلا يَلْزَمُ دُعَاوُهُ لَهُ وَنَحْوُهُ؛ لأَنَّهُ مُكَافَاةً لَهُ كَمْكَافَاتِهِ لِغَيْرِهِ يَتَنْفِعُ بِهِ الْمَدْعُولُ لَـهُ، وَلِلْمَامِلِ أَجْرُ الْمُكَافَاةِ، وَلِلْمَدْعُولُ لَهُ مِثْلُهُ، فَلَمْ يَتَضَرَّرُ وَلَمْ يَتَسَلَّسَلْ، وَلا يَقْصِدُ أَجْرَهُ إِلاَّ مِنْ اللَّهِ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنْ أَفْدَمَ مَنْ بَلْغَهُ أَنْـهُ أَهْدَى لِلنَّبِي ﷺ عَلِي بْنَ الْمُوثَقِّ، أَحَدُ الشَّيُوخِ المَشْهُورِينَ مِنْ طَبَقَةٍ أَخْمَدَ وَشُيُوخَ الجُنْيُدِ.

وَقَالَ الْخَاكِمُ فِي تَارِيْخِهِ: مُخَمَّدُ بُنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ مُحَدِّثُ عَصْــرِهِ، وَهُـوَ إِمَامُ الحَدِيثِ بَعْلَدَ البُخَارِيِّ بِبُخَارَى: سَمِغْت السَّرَّاجَ يَقُولُ: خَتَمْت القُرْآنَ عَنِ النَّبِيُ ﷺ اثْنَتَيْ عَشْرَ السُّرَاجَ يَقُولُ: خَتَمْت القُرْآنَ عَنِ النِّبِيُ ﷺ اثْنَتَيْ عَشْرَ الْفَ أَصْحِيْةٍ.

فُصلُ

وَالحَيُّ كَالَمُنْتِ فِي نَفْعِهِ بِالدُّعَاءِ وَنَحْوِهِ، فَكَذَا القِرَاءَةُ وَنَحْوُهَا وِفَاقًا لِلْحَنفِيَّةِ.

قَالَ القَاضِي: لا نَعْرِفُ رَوَايَةً بَالفَرْقَ، بَلْ ظَاهِرُ رَوَايَةِ الكَحَّال يَعْنِي: السَّابقَةَ: يَعُمُّ

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ الفَرْقَ؛ لآَنُ العَجْزَ مُصَحَّحٌ فِي الحَجُّ وَالصَّوْمِ، وَافْتِفَاعُهُ بِالدُّعَاءِ بِإجَابَتِهِ وَقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي المَدْعُوّ، وَهُوَ أَمْرُ آخَرُ هَيْرُ الثُّوَابِ عَلَى نَفْسِ الدُّعَاءِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي حَسَجٌ النَّفْلِ هَـنِ الحَـيِّ، وَلَـمْ يَسْتَدِكُ لَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَالْآوَّلُ أَصِحُ لَآنَ نَفْعَ الإِجَابَةِ وَقَبُولَ الشَّفَاعَةِ إِنَّمَا حَصَلَ حَيْثُ قَصَدَهُ الدَّاعِي لِلْمَلْعُوَّ لَهُ، وَأَرَادَهُ لَهُ مُتَقَرِّبًا بِسُوَالِهِ وَخُصُوعِهِ وَتَضَرُّعِهِ، فَكَذَلِكَ سَائِرُ ثَوَابِ القُرَبِ الَّذِي قَصَدَهُ بِفِعْلِهَا، وَصَحَّ عَنْهُ عليه السلام الْأَنهُ ضحَّى بكَبْشَيْنِ، الخَدِيثُ.

قَالَ: وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنْ أُمَّتُهُ أَمْرَاتَهُمْ وَأَحْيَاءَهُمْ قَدْ نَالِهُمْ النَّفْعُ وَالآجُرُ بِتَصْحِيَتِهِ، وَإِلاَّكَانَ ذَلِكَ عَبَثًا، فَظَاهِرُ قَوْلِهِ هَذَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ وَإِهْدَاءُ الثَّوَابِ عَنِ الأَمَّةِ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ.

وَلِهَذَا احْتَجُّ بِهِ مَنِ احْتَجُّ عَلَى أَنْ الْأَصْحَيْةُ لا تَجبُ، وَافْتَصَرَ فِي هِدَايَةِ الجَنْفِيَّةِ عَلَى الاسْتِيْلال بِالْحَبَرِ المَذْكُور، وَمَنْبَقُ الْجُلُوسِ لِلتَّغْزِيَّةِ وَصَنْعَةِ الطَّعَامِ، وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا: جَمْعُ أَهْلِ الْمُصِيبَةِ النَّاسَ عَلَى طَعَامَ لِيَقْرَءُوا وَيُهَسَدُوا لَـهُ لَئِسَ مَغُرُوفًا فِي السَّلْفِ، وَالصَّدَقَةُ أُولَى مِنْهُ، لا سِيَّمَا عَلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ عَلَى مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ، كَالقُرَّاءُ وَنَحْوِهِمْ، فَإِنَّهُ قَمَدُ كَرِهُ فَيْ وَجُهِ، وَقُرْبُ دَفْنِهِ مَنْهِيًّ عَنْهُ، وَعَدَّهُ السَّلَفُ مِنَ النَّيَاحَةِ، وَذَكَرَ حَبَرَ جَرِيرٍ السَّابِقَ، وَهَـنَا عَلَى مَنْ يَقْرَا النَّاكِةَ، وَذَكَرَ حَبَرَ جَرِيرٍ السَّابِقَ، وَهَـنَا الْمُلَاقِيْلُ مِنْ فَيْرِ وَجْهِ، وَقُرْبُ دَفْنِهِ مَنْهِيًّ عَنْهُ، وَعَدَّهُ السَّلَفُ مِنَ النِّيَاحَةِ، وَذَكَرَ حَبَرَ جَرِيرٍ السَّابِقَ، وَهَـنَا

وَاكْتِرَاءُ مَنْ يَقْرَأُ وَيُهْدِيهِ لِلْمَيِّتِ بَدْعَةً، لَمْ يَهْعَلْهَا السَّلْفُ، وَلا اسْتَحَبَّهَا الآقِمَةُ، وَالفُقَهَاءُ تَنَازَعُوا فِي جَوَازِ الاخْتِرَاء عَلَى تَعْلِيمِهِ، فَأَمَّا اكْتِرَاءُ مَنْ يَقْرَأُ وَيُهَدِيهِ فَمَا عَلِمْت أَحَدًا ذَكَرَهُ، وَلا تُوَابَ لَهُ، فَلا شَيْءَ لِلْمَيِّتِ، فَالَـهُ العُلْمَاءُ، فَالاَ وَلاَ تَقْلَقُ، وَلِلْوَاقِفِ كَأْجُرِ العَامِلِ، وَهُمَو دَاخِلٌ فِي تَنْفُذُ وَصِيَّتُهُ بِذَلِك، وَالوَقْفُ عَلَى القُرَّاءُ وَالعُلْمَاءُ أَفْضَلُ مِنْ الوَقْفِ عَلَيْهِ اتّفَاقًا، وَلِلْوَاقِفِ كَأْجُرِ العَامِلِ، وَهُمو دَاخِلٌ فِي قُولِهِ عليه السلام «مَنْ أَخْيًا سُنَةٌ مِنْ سُنَتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَسَنْ غَيْرٍ أَنْ

يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا»؛ لآنَ ذَلِكَ سَعْىٌ فِي سُنَّتِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: الوَقْفُ عَلَى التَّرَبِ بِدْعَةٌ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيهَا مَصْلَحَةُ الحَضُّ عَلَى بَقَاء حِفْظِهِ وَيَلاوَيْهِ، وَفِيهَا مَفَاسِدُ: مِنْ القِرَاءَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَاشْتِغَالِهِ بهِ عَن القِرَاءَةِ المَشْرُوعَةِ، وَالتَّأْكُلُ بِهِ، فَمَتَى أَمْكَنَ تَحْصِيلُ هَلَوِ المَصْلَحَةِ بِدُونِهِ فَالْوَاجِبُ المَنْعُ مِنْهُ وَإِبْطَالُهُ.

وَشَرْطُ إِهْدَاءَ الْقِرَاءَةِ يَنْبَنِي عَلَى إِهْدَاء ثُوَابِ العِبَادَةِ الْبَدَيْئَةِ، فَمَنْ كُمْ يُجَوَّزُهُ أَبْطَلُهُ، وَمَنْ جَـوْزَهُ فَإِنْـهُ إِذَا كَـانَ عِبَـادَةً، وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهِ وَجُهُ اللَّهِ، فَأَمَّا بِإِجَارَةٍ وَجَعَالَةٍ فَلا تَكُونُ قُرْبَةً، وَإِنْ جَازَ أَخَذَ الآَجْرِ وَالجَعْلَ عَلَيْهِ، ثُــمَّ ذَكَـرَ الحِـلافَ فِـى أُجْرَةٍ تَعْلِيمٍ وَنَخُوهِ، فَقَدْ حُكِمَ بِعَدَهِ الصَّحَّةِ لِمَا قَالَ: لا تَنْفُذُ وَصِيَّتُهُ فِيهِ، وَإِنَّ الوَقْفَ عَلَيْهِ بَدْعَـةٌ، وَفِي كَلامِـهِ الآخِـيرِ إِنَّ أَمْكَنَ تَحْصِيلُ الْمَمْلَحَةِ المَذْكُورَةِ لاَ يَصِحُ وَإِلاَّ صَــحٌ، وَلا إِهْـدَاءَ، لِعَـدَم الْقُـوَابِ، فَعَلَـى هَــذَا يَصِـحُ لِتَحْصِيـل المَصْلُحَةِ المَذْكُورَةِ، وَلاَ يُهْدِي شَيْئًا، وَذَكَرَ الآصْحَابُ فِي مَسْأَلَةِ الحَجِّ بِأَجْرَةِ أَنَّهُ لا يُجُوزُ الإَشْتِرَاكُ فِي العِبَادَةِ، فَمَنْ فَعَلَهُ مِّسْنَأَلَةِ الحَجِّ بِأَجْرَةِ أَنَّهُ لا يُجُوزُ الإَشْتِرَاكُ فِي العِبَادَةِ، فَمَنْ فَعَلَهُ مِّسْنَ أَخْذِ الْأَجْرَةِ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ عِبَادَةً، فَلَمْ يَصِحُ، مَعَ أَنْهُ يَصِحُّ فِي روَايَةٍ أُخْرَى، كَـأَخْذِ النَّفَقَـةِ لَآجْلِـهِ، وَكَـذَا الوَصِيَّـةُ بزَائِـدَ عَلَيْهَا، خِلافًا لِلْفُصُولِ.

قَالَ: لأَنَّهُ بِمَثَابَةِ إِجَارَةٍ وَجَعَالَةٍ، فَلا يَجُوزُ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي مَسْأَلَةِ الإجَارَةِ: وَالجَعَالَةُ أَوْسَعُ، لِجَوَازِهَا مَعَ جَهَالَةِ العِمَل وَالمُدُةِ، وَذَلُ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ العَمَلَ لأَجْل العِوَض لا يُخْرَجُهُ، عَنْ كَوَّنِهِ قُرْبَةٌ فِي الجُمْلَةِ، وَهَذَا أَوْلَىَ بِقُولَ شَيْخِنَا؛ لأَنْ مَالَ الوَقْفِ رزْقٌ وَمَعُونَةٌ لا إجَـارَةٌ وَلا جَعَالَةً، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَا ذَكَرُوا مِنْ أَخْلَا الرَّزْقِ مِنْ بَيْتِ المَال عَلَى النَّفْسَعِ الْمَتَعَـدّي، وَأَلْمُهُ يَجْدِي مَجْرَى الوَقْفِ عَلَى مَنْ يَقُومُ بِهَاذِهِ الْمَصَالِحِ، وَيَصِحُ الوَقْفُ عَلَى مَنْ يَحُجَّجُ عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ بدْعَةٌ لَم يُغرَّفُ فِي السَّلَفِ، لَكِنْ َلا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، كَالَمَدَارس وَالصُّوفِيَّةِ، فَكَذَا مَنْ يَقْرَأُ لَهُ عَلَى نَحْو مَسَائِل الحَجِّ.

وَقَدْ وَجُّهُ ابْنُ عَقِيلَ فِي الْمُفْرَدَاتِ أَنَّ القِرَاءَةَ وَنَحْوَهَا لا تَصَلُ إِلَىَ الحَيِّ: بأنَّهُ يَفْتَحُ مَفْسَدَةً عَظِيمَةً، فَإِنَّ الآغْنِيَاءَ يَنْكِلُونَ عَنِ الآعْمَالِ بِبَذْلِ الآمْوَالِ الَّتِي تُسَمِّلُ لِمَنْ يَنُوبُ عَنْهُمْ فِي فِعْلِ الخَيْرِ، فَيَفُوتُهُمْ أَسْبَابُ النُّسوَابِ بِالاتُّكَـالِ عَلَى النُّوابِ، وَتَخُرُجُ أَعْمَالُ الطَّاعَاتِ عَنْ بَابِهَا إِلَى المُعَاوَضَاتِ، وَيَصِيرُ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ مُعَامَلاتٍ لِلنَّاسَ بَعْضِهَمْ مَعَ بَعْضَ، وَيَخْرُجُ عَنِ الإِخْلاصِ، وَنَحْنُ عَلَى أَصْلٍ يُخَالِفُ هَلَا، وَهُوَ مَنْعُ الاسْتِتْجَارِ وَأَخْـلِ الآغـوَاضِ وَالْهَدَايَـا عَلَـى الطَّاعَـاتِ، كَإِفْرَاء القُرْآنَ وَالحَجَّ، وَفَارَقَ قَضَاءَ الدُّيْنُ وَضَمَانَهُ؛ لأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيُّ، وَحَقُ اللَّهِ فِيهِ قَامِعٌ، فَدَلُّ كَلامُهُ عَلَى التَّسْرِيَةِ، وَأَنْـهُ لَـوْ جَارْ هَٰنَاكَ جَارْ هُنَا، وَٱللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَمَتَى لَمْ يَصِحُ الوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ وَالوَصِيَّةُ بَقِيَ عَلَى مِلْكِ الوَاقِفِ وَالْمُوصِي.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَوْ وَصَّى أَنْ يُصَلِّي عَنْهُ نَافِلَةً بِأُجْرَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَلِّي عَنْهُ، باتَّفَاق الآثِمَّةِ، كَذَا قَالَ، وَهِيَ كَالقِرَاءَةِ، كَسَا سَبَقَ، قَالَ: وَيَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى أَهْلِ الْصَّلاةِ، فَيَكُونَ لَهُ أَجْرُ كُلِّ صَلاةٍ اسْتَعَانُوا عَلَيْهَا بهَا، مِنْ غَيْر نَقْص أَجْر المُصَلِّي، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ: إِذَا أَرَادَ الوَرَثَةُ [ذَلِك] وَقَالَ فِيمَنْ وَصَّى بشِرَاء وَقْفٍ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ: يُصْرَفُ فِي جنْسَ المُنْفَعَةِ، كَإعْطَاء الفُقَــرَاء في القِرَاءَةِ، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المُصَالِحِ، فَفِي الْتِيَي قَبْلُهَا اعْتَبَرَ جِنْسَ المُنْفَعَةِ، وَهُنَـا جَـوَّزَهُ ۖ فِـيَ الْمُصَالِحِ، فَهُمـوَ كَـاحْتِلافــوَ الرُّوَايَةِ فِي الصُّدَّقَةِ بِفَاضِل ربِع الوَقْفَوَ، هَلْ يُعْتَبَرُ جِنْسُ المُنْفَعَةِ أَمْ يَجُوزُ فِي المُصَالِح؟ وَاللَّهُ أَخْلُمُ.

(ش): الإمام الشافعي

كتاب الزُّكاة

وبيان من تجب عليه، وسببها، وشرطُها ومُسْقِطِها وما تجب فيه من الأموال

وَهِيَ لُغَةً: النَّمَاءُ.

وَقِيلَ: وَالتَّطْهِيرُ؛ لآنُّهَا تُنَمِّي الآمْوَالَ، وَتُطَهِّرُ مُؤَدِّيهَا.

وَقِيلَ: تُنَمِّي أَجْرَهَا.

وَقَالَ الآَّزُهْرِيُّ: ثَنَمَّي الفُقَرَاءَ، وَسُمَّيَت شَرَعًا زَكَاةً لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ، وَهِيَ شَرْعًا حَقَّ يَجِبُ فِي مَالٍ خَـاصَّ، وَسُمَيَّتُ صَدَقَةً لَآتُهَا دَلِيلَ لِصِحَّةِ إِيمَان مُؤدِّيهَا وَتَصْدِيقِهِ.

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ رحمهم الله تعالى: هَلْ قُرِضَتْ بِمَكَّةَ أَوْ بِالمَدِينَةِ؟ وَفِي ذَلِكَ آيَاتٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي آيَةِ الذَّارِيَاتِ: ﴿وَفِي الْمُوالِمِهُمْ حَقَّ﴾ [الذاريات: ١٩] هَل الْمُرَادُ بِهِ الزَّكَاةُ؟

وَيَتُوجُهُ: أَنَّهُ الزُّكَاةُ، لِقَوْلِهِ فِي آيَةٍ سَأَلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤].

وَالْمَعْلُومُ: إِنْمَا هُوَ الزُّكَاةُ لا التُطُوعُ، وَذَكَر صَاحِبُ المغني وَالْمَحَرُّر وَشَيْخُنَا أَنَهَا مَدَيْئَةً، وَلَعَلَ المُرَادَ طَلَبُهَا وَبَعْثُ السَّمَاةِ لِقَبْضِهَا، فَهَذَا بِالمَدِينَةِ، وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: إِنَّ الظَّوَاهِرَ فِي إِسْفَاطِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ مُعَارَضَةٌ بظَوَاهِرَ وَقَتَضِي وُجُوبَ الرَّكَاةِ فِي كُلُّ مَال، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤]، وَاحْتَجُ فِي أَنَّ الصَّلاةَ لا يَجبُ عَلَى كَافٍ فِعْلُهَا، وَيُعَاقَبُ بِهَا بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَاللَّهِ لِلْمُشْرِكِينَ اللَّذِينَ لا يُؤتُونُ الرُكَاةَ ﴾ [فصلت: ٢، ٧]، والسُّورَةُ مَكِيَّةٌ، مَعَ أَنْ الْعَلَومُ ﴾ [المعارج: ٢٤]، والسُّورَةُ مَكِيَّةٌ، مَعَ أَنْ المُعْلَومُ هُو اللَّوْلَةِ بَعَالَى: ﴿وَاللَّذِينَ فِي خَيلافِ القَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّذِينَ فِي أَمُوالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤]، والمُولِمُ مَنَا الرَّكَاةُ فِيهَا بِالتَّوْحِيدِ، وَاحْتَجَ فِي خَيلافِ القَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللّذِينَ فِي أَمُوالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤]، والحَقِ أَمْوالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤]، والحَقْ فِيهَا بِالتَّوْحِيدِ، وَاحْتَجُ فِي خَيلافِ القَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمُوالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومُ ﴾ [المعارج: ٢٤]، والحَقْ أَمْوالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومُ هُمَالِمَ عَلَى الْمُعْرِقُ وَلَيْ الْعَلَومُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ وَلَا الْعَامِي الْمُولِمُ عَلَى الْمُعْلَقِمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَيْمُ الْعُلُهُ الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلْمُ الْعَلِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلُومُ الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلْمُ الْعُلِمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُولُولُومُ الْعُلُومُ اللْعُلُومُ السُعْمُ السُعُولُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْم

وَكَذَا يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٦)، وَالنُسَائِيُّ (٧٠٥٠)، وَابْنُ مَاجَهُ (١٧٨٧) وَغَيْرُهُمْ، عَنْ أبي عَمَّارِ وَاسْمُهُ عُرَيْبٌ، بِفَتْحِ العَيْنِ الْمُهْمَلَةِ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزُّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَتْ الزُّكَاةُ لَـمْ يَامُونَا وَلَمْ يَنْهَنَا، وَنَحْنُ نَفْعَلُهُ، إِسْنَاهُ جَيَّدٌ.

لَكِنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ صَدَقَةَ الفِطْرَ مَعَ رَمَضَانَ، وَهُوَ فِي السُّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَفِي هَذَا الْخَبَرَ أَنَّ الزُّكَاةَ بَعْدَهَا.

وَاخْتَلَفَ الْمُسَرُّونَ فِي قوله تَعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تُزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبُّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٥].

وَقُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْمُرَادَ: تَطَهَّرَ مِنْ الشُّرِكِ، وَالصَّلُوَاتُ: الْخَمْسُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الجَوْدِيِّ وَقَالَ: لآنَ السُّورَةَ مَكَيَّةً بِلا خِلافٍ وَلَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ رَكَاةً وَلا عِيدٌ، يُؤيِّدُهُ رِوَايَةُ الوَالِبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِسي قول على: ﴿هُو اللَّذِي أَنْزَلَ السِّكِينَةَ ﴾ خِلاف وَلَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ رَكَاةً وَلا عِيدٌ، يُؤيِّدُهُ رِوَايَةُ الوَالِبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِسي قول على: ﴿هُو اللَّهُ عَنِ الْسُحَينَةَ ﴾ [الفتح: ٤]، قال: الرَّحْمَة.

إِنَّ اللَّهُ بَعَثَ نَبِيَّهُ ﷺ بِشَهَادَةِ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ، فَلَمَّا صَدُّقُوا بِهَا زَادَهُمْ الصَّلاَة، فَلَمَّا صَدُّقُوا بِهَا زَادَهُمْ الصَّلَاة، فَلَمَّا صَدُّقُوا بِهِ زَادَهُمْ الجِهَادَ، ثُمَّ أَكْمَلُ لَهُمْ دِينَهُمْ فَقَالَ: ﴿اليَّوْمَ صَدَّقُوا بِهِ زَادَهُمْ الجِهَادَ، ثُمَّ أَكْمَلُ لَهُمْ دِينَهُمْ فَقَالَ: ﴿اليَّوْمَ أَكُمُ الْمِسْلامَ دِينَا﴾ [المائدة: ٣].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَوْثَقُ إِيمَانَ أَهْلِ السُّمَوَاتِ وَالآرْضِ وَأَصَٰدَقُهُ وَٱكْمَلُهُ شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ.

وَكَذَا ذَّكَرَ اَبْنُ عَقِيلٍ فِي الوَاضِحِ فِي مَسْئَالَةِ النَّسْخِ أَنَّ الزُكَاةَ بَعْدَ الصُّوْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهِيَ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِم حُسرً (ع) أَنْ مُعْتَقِ بَعْضُهُ (هـ م) بِقَدْرُو، أَنْ صَبِيٍّ (هـ) أَنْ مَجْنُون (هـ) لِلْعُمُومِ وَأَشْوَال الصَّحَابَةِ؛ وَلاَنْهَا مُوَاسَّاةً، وَهُمَّا مِخْلُونٌ، وَالعَقْلُ لِلنَّصْرُةِ، وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا. أَهْلِهَا، كَالمْرَاةِ، بِخِلافِ الجِزْيَةِ فَإِنْهَا لِحَقْنِ الدَّم، وَمُهُمَا مَخْقُونٌ، وَالعَقْلُ لِلنُصْرُةِ، وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا.

وَسَيَقَ حُكْمُ الكَافِرِ أَوَّلَ الصَّلاةِ، وَلاَ يَلْزَمُّ قِنَّا وَمُدَيَّرًا وَأَمَّ وَلَدٍ (و) فَإِنْ مَلْكَهُ السَّيِّدُ مَسَالاً وَقُلْنَسا لاَ يَمْلِكُهُ (و هــ ش) زَكَّاهُ السَّيِّدُ (و هـ ش) وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُهُ (و م) فَلا زَكَاةَ فِيهِ (و م)، فَلا فِطْرَةَ إِذًا فِي الآصَحِ.

وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ العَبْدُ.

وَعَنْهُ: بإذْن السُّيِّدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُزَكِّيهُ السَّيِّدُ.

وَعَنْهُ: التَّوَقُفُ، وَلا يَلْزَمُ مُكَاتَبًا (و) لِنَقْصِ مِلْكِهِ؛ لآنُهُ لا يَرِثُ وَلا يُورَثُ، وَعَنْهُ هُوَ كَالقِنِّ. وَعَنْهُ: يُزَكِّي بِإِذْن سَيِّلِهِ وَلا عُشْرَ فِي زَرْحهِ، (هـ) وَإِنْ هَتَقَ أَوْ عَجَزَ أَوْ فَبَضَ قِسْطًا مِنْ نُجُومٍ كِتَابَتِهِ وَفِي يَسدِهِ نِصَـابٌ أَمَا يَاللُهُ مِنْ اللّهِ عَلَمْ مِنْ مِنْ مُنْ مُنْهُ مِنْهُ أَنْهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَمُ اللّهُ عَلَم اسْتَقْبَلَ الْمَالِكُ بِهِ حَوْلاً، وَمَا دُونَ نِصَابٍ فَكُمُسْتَفَادٍ.

وَهَلْ تُجِبُّ فِي المَالِ المُنْسُوبِ إِلَى الْجَيْنِ إِذَا انْفُصَلَ حَيًّا، كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ؛ لِحُكْمِنَا لَهُ بِالمِلْكِ ظَاهِرًا، حَنْسَى مَنْغُنَا بَاقِيَ الوَرَقَةِ، أَمْ لا، كُمَا هُوَ ظَاهِرُ كُلامُ الأَكْثَرِ.

وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْحَرُرِ فِي مَسْأَلَةً زَكَاةً [مَالِ] الصَّبِيِّ، مُعَلَّلاً بِأَنَّهُ لا مَالَ لَهُ، بِدَلِيلِ سُقُوطِهِ مَيَّنًا، لاحْتِمَــالِ أَنَّـهُ لَيْسَ حَمْلاً، أَوْ أَنَّهُ لَيْسَ حَيًّا؟ فِيهِ وَجْهَان، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْمُعَالِي (م ١)(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي فِطْرَةِ الجَنِينِ: لَمْ تَثْبُتْ لَهُ أَخْكَامُ اللَّذُيْنَا إِلاَّ فِي الإرْثِ وَالوَصِيَّةِ، بِشَرَطِ خُرُوجِهِ حَيَّا، مَعَ أَنْهُ احْتَجُ هُــوَ وَغَيْرُهُ لِلْوُجُوبِ هَنَاكَ بِالعُمُومِ، وَيَأْتِي قَوْلُ أَحْمَدَ: صَارَ وَلَدِّا، وَهَدَمُ الوُجُوبِ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيُّ.

وَإِنْمَا تَلْزَمُ مَنْ مَلَكَ يَصَابًا (و) فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَعَنْهُ لا زَكَاةَ (و هـ ش) وَذَهَبَ الآكثرُ: لا تَصُرُّ حَبُّةٌ وَحَبُّنَانِ (م ٢)(٢). وَعَنْهُ: وَلا أَكْثَرُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل تجب في المال المنسوب إلى الجنين إذا انفصل حيًّا، كما اختاره صاحب الرَّعاية؛ لحكمنا لـبه بـالملك ظاهرًا، حتَّى مُنْعنا باقي الورثة، أم لا، كما هو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به صاحب الحرَّر في مسألة زكاة مال الصَّبيُّ، معلَّلاً بأنَّه لا مال له، بدليل سقوطه ميِّنًا، لاحتمال أنَّه ليس حملاً أو ليس حيًّا؟ فيه وجهان، ذكرهما أبو المعالي). انتهى.

قلت: الصُّواب ما قاله الجد، وهو عدم الوجوب، كما هو ظاهر كلام الأصحاب.

وقال في القاعدة الرَّابعة والثَّمانين: والَّذِي يقتضيه نصُّ أحمد في الإنفاق على أمَّه من نصيبه أنَّه يثبت له الملــك بــالإرث مــن حــين موت أبيه.

وصرَّح بذلك أبن عقيلٍ وغيره من الأصحاب، ونقل عن أحمد ما يدلُّ على خلافه، وذكر نصَّين صريحين في ذلك.

وتأتي هذه المسألة بعينها في باب ميراث الحمل وزيادة.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإنَّما تلزم من ملك نصَّابًا، فإن نقص عنه فعنه: لا زكاة، وذهب الأكثر: لا تضرُّ حِبَّة وحبَّتان). انتهي. وأطلقهما في الكافي وحواشي المقنع للمصنّف والزّركشيّ:

إحداهما: لا تضرُّ حبَّةً ولا حبَّتان.

وهو الصَّحيح من المذهب، وعليه جاهير الأصحاب.

قال في المغني والكافي وتبعه ابن عبد القويُّ في مجمع البحرين: قاله غير الخرقيِّ.

قال الشَّارح: وتبعه المصنِّف في حواشيه، قاله الأصحاب.

قال الزُّركشيِّ: هذا الأشهر عند الأضحاب.

قال الجد في شرحة: هذا الصّحيح.

قال في الفائق: وجبت في أصحُّ الوجهين.

وقدُّمه في الرَّعايتين وغِتصر ابن تميم والحاويين وغيرهم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والنَّظم، وغيرهم. والرُّواية النَّانية: النَّصاب تحديدٌ، فلا زكاة فيه إذا نقص عن النَّصاب ولو كان نقصًا يسيرًا.

(ش): الإمام الشافعي

قال في المبهج: هذا أظهر وأصحُّ.

قال الشَّارح: وهو ظاهر الأخبار، فينبغي أن لا يعدل عنه، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ، وهو قول القاضي، إلاَّ أنَّه قال: إلاَّ أن يكسون نقصًا يدخل في المكاييل، كالأوقيَّة ونحوها، فلا يؤثَّر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في المغني وشرح ابن رزينٍ وغيرهما.

ta dha cua la cultur e 🚉 🖯

وَعَنْهُ: حَتَّى ثَلاثَةُ دَرَاهِمَ وَثُلُثُ مِثْقَال.

وَعَنْهُ: إِنْ جَازَتْ جَوَازَ الْوَازْنَةِ، وَجَبَّتْ (و م).

وَلَمَلُ الْمِرَادَ الْمُضِرُوبَةُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ (م) قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ لَمْ تَجُزْ، أَوْ لَمْ تَكُنْ مَصْرُوبَةُ إِثْنَ دِرْهَم.

وَفِي الذُّهَبِ: ثُلُثُ مِثْقَالٍ. وَقِيلَ: تَسْقُطُ بنَقْصِهِ يَسِيرًا أَوَّلَ الحَوْل وَوَسَطَهُ فَقَطْ، وَهَلْ نِصَابُ الزَّرْعِ وَالثَّمَر تَحْدِيدٌ جَزَمَ بهِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ صَسَاحِبُ

المُجَرَّدِ وَالمُغْنِي وَالْمُحَرَّرِ، لِتَحْدِيدِ الشَّارِعِ بِالأَوْسُقِ كَمَا يَأْتِي أَوْ تَقْرِيبِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٣)''. وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانَ، فَيُؤثِّرُ نَحْوُ رَطَّلَيْنَ وَمُدَّيْنَ عَلَى التَّحْدِيدِ لَا عَلَى التَّقْرَيبِ، وَجَعَلَهُ فِي الرَّعَايَةِ فَاثِدَةَ الخِلاف، وَقَــدُّمَ القَوْلُ بِالتَّقْرِيبِ، وَلا أَعْتِبَارَ بِنَقْصِ ذَاخِلِ فِي الكَيْلِ فِي الْآصَحُ، جَزَمَ بهِ الآثِمُّةِ (و).

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْخِيصَ: إِذَا نَقَصَ مَا لَوْ وُزِّعَ عَلَى الخَمْسَةِ أُوسُقَ ظَهَرَ فِيهَا سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وَإِلاًّ فَلا.

وَتَجِبُ الزُّكَاةُ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ بالحِسَابِ (و)، وَقَالَهُ أَبُو يُوسُّفَ وَمُحَمِّدٌ: وَلَوْ لَـمْ يَبْلُـغُ نَفْـدًا أَرْبَعِينَ دِرْهَمَـا أَوْ أَرْبَعَةُ دَنَانِينَ (هـ) إلاَّ السَّائِمَةُ قَلا زَكَاةً فِي وَقُصِهَا.

وَقِيلَ: بَلَى، اخْتَارَهُ الشِّيرَازِيُّ (و) (وَ مَ رُ قَ)، وَمُحَمَّدِ، وَزُفَرَ.

فَعَلَى هَذَا لَوْ تَلِفَ بَعِيرٌ مِنْ تِسْعٍ، أَوْ مَلَكَهُ قَبْلَ التَّمَكُن إِن اعْتَبَرْنَا التَّمكُن يُسْقِطُ تُسْعَ شَاوً، وَلَوْ تَلِفَ مِنْهَــا سِيتُةٌ زُكُـى البَاقِيَ ثُلُثُ شَاةٍ، وَلَوْ كَانَتْ مَغْصُوبَةً فَأَخَذَ مِنْهَا بَعِيرًا بَعْدَ أَلْحَوْل رُكَى زَكَاةً بتُسْع شَاةٍ، وَلَوْ كَــانَ بَعْضُهَـا رَدِيشًا أَوْ صِغَـارًا كَانَ الوَاجِبُ وَسَطًا، وَيُخْرِجُ مِنْ الآعْلَى بالقِيمَةِ، وَعَلَى الآوَّل فِي الصُّورَةِ ٱلْأُولَى شَاةً.

وَفِي النَّانِيَةِ ثَلاثَةَ أَخْمَاسِهَا.

وَفِي الثَّالِثَةِ خُمُسَهَا.

وَفِيَّ الرَّابِعِ يَتَمَلَّقُ الوَاجِبُ بِالْخِيَارِ، وَالرَّدِيءُ بِالوَقْصِ؛ لآنَهُ أَحَطُ، وَالْحِتَارَهُ أَبُو الفَرْجِ أَيْضًا، وَلَـوْ تَلِـفَ عِشْرُونَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا فَبْلَ النَّمَكُن فَنِصَفُ بنْتِ لَبُون، وَعَلَى الْأَوَّلُ خَمْسَةُ أَنْسَاعهَا.

وَلَيْسَ الوَاجِبُ أَرْبَعَ شِيَاهٍ جَعَلاَ لِلتَّالِفِ مَعْدُومًا (هـ) لآنُهُ لَوْ نَقَصَ بِالتَّلَف عَنْ نِصَابِ زَكْى البَاقِيَ بِقِسْطِهِ (و) وَعَلَـى الآوَّلِ دَيْنٌ بِقَدْرٍ وَقْصِ لا يُؤَثِّرُ بِالشَّاةِ الْمُلَّقَةِ بِالنَّصَابِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَفِي تَمَلِّي الرُّجُوبِ بِالزَّائِدِ عَلَى نِصَابِ السُرقَةِ احتِمَالان (م ٤)^(١).

وَلا عُشْرَ فِي أَرْضِ لا مَالِكَ لَهَا كَالأَرْضِ الوَقْفِ عَلَى الْمُسْجِدِ، خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل نصاب الزُّرع والنُّمر تحديدٌ جزم به جماعةٌ، منهم صاحب الجرُّد والمغنى والحسرّر، لتحديد الشَّارع بالأوسق أو تقريبٌ؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وصاحب الفائق.

إحداهما: تحديد، وهو الصحيح، على ما اصطلحناه.

وجزم به القاضي في الجرُّد، والشَّيخ في المغنى، والجد والشَّارح وصاحب المستوعب وغيرهم، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ. والرُّواية الثَّانية: مو تقريب.

قلت: وهو الصُّواب، وجزم به في الوجيز، والنَّظم، وغيرهما.

وقدُّمه في الرُّعايتين والحاويين وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٤): وقوله: (وفي تعلُّق الوجوب بالزَّائد على نصاب السُّرقة احتمالان). انتهى. يعني: أنَّ القطع هل يتعلَّق بجميع المسروق النَّصاب والزَّائد عليه أو بالنَّصاب منه فقط؟

أطلق احتمالين، وظاهر ما قطع به المجد في شرحه أنه يتعلّق بالجميع، فإنّه علّل عدم الوجوب في الوقص من السّائمة بإنّه مال نياقصّ عن نصاب يتعلُّق به فرضٌ مبتدأً، فلم يتعلُّق به وجوب أصله ما نقص عن النَّصَابُ الأوَّل، وعكسه زيادة نصاب السّرقة. انتهي.

وهذه المسألة نظيرة المسألة التي ذكرها المصنّف قبلها في تعلّق الوجوب بالوقص وعدمه.

فلذلك ذكرها المُصنّف هنا تبعًا للمجد في شرحه، ولم نرها في غيره، ففي إطلاق المُصنّف شيءٌ، واللّه أعلم

(ع): ما أجمع عليه

وَيُعْتَبُرُ تَمَامُ مِلْكِ النَّصَابِ فِي الجُمْلَةِ (و) فَلا زَكَاةَ فِي دَيْنِ الكِتَابَةِ (و) لِعَدَم اسْتِقْرَارهَا، وَلِهَذَا لا يَصِحُ ضَمَانُهَا، وَفِيهِ رِوَايَةً، فَدَلُ عَلَى الخِلافِ هُنَا، وَلا فِي دَيْنِ مُؤجَّلِ، أَوْ عَلَى مُعْسِرٍ، أَوْ مُمَاطِلٍ، أَوْ جَـاحِدِ قَبْضِهِ، وَمَغْصُوبِءٍ، وَمَسْرُوقٍ، وَمُعَرُّفٍ، وَضَالٌ رَجَعَ، وَمَا دَفَنَهُ وَنُسِيَهُ، وَمُوْرُوكٍ، أَوْ خَيْرِهِ جَهلَهُ، أَوْ جَهلَ عِنْدَ مَــنْ هُــوَ، فِــي روايَــةٍ صَحَّحَهَـا صَــاحِبُ التُّلخِيص وَغَيْرُهُ، وَرَجُّحَهَا بَعْضُهُمْ. وَاخْتَارَهَا ابْنُ شِهَابٍ وَشَيِّخُنَا (و هـ)، وَفِي روَايَةٍ: تُجبُ، اخْتَارَهُ الآكِنُورُ.

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الهِدَايَةِ وَالْمُحَرَّرِ: ظَاهِرَ المُذْهَبِ (و م ش) وَجَزَمَ بهِ جَمَاعَةٌ فِي المؤجَّل (َو) (م ٥)(١)؛ لِصِحَّةِ الحَوَالَةِ بــهِ وَالإِبْرَاء، فَيُزَكِّي ذَلِكَ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى مِنْ السُّنِينَ (م ر).

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ: إِذَا قُلْنَا تَجِبُ فِي الدَّيْنِ وَقَبْضِهِ، فَهَلْ يُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ، وَقَيْدَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ الْمُجْحُودَ ظَاهِرًا وَيَاطِنًا.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: ظَاهِرًا، وَقَالَ غَيْرُهُمَا: ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا أَوْ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ بهِ بَيِّنَةً فَوَجْهَان (م ٦)(٢).

وَقِيلَ: تَجِبُ فِي مَدْفُونٍ بِدَارِهِ، وَدَيْنٍ عَلَى مُعْسِرٍ وَمُمَاطِلٍ، وَالرَّوَايَتَانِ فِي وَدِيعَةٍ جَحَدَهَا الْمُــودَعُ، وَجَـزَمَ فِـي الكَــافِي بِوُجُوبِهَا فِي وَٰدِيعَةٍ جَهِلَ عِنْدُ مَنْ هِيَ (مَ ٧)(٣)، وَلاَ يُخْرِجُ الْمُودَعُ بِلا إِذْنِ رَبُّهَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَيَّدَ الْحَنَفِيَّةُ المَدْفُونَ بِمَفَازَةٍ، وَعَكْسُهُ المَدْفُونُ فِي البّيتِ.

وَفِي المَدْفُون فِي كَرْمُ أَوْ أَرْضِ اخْتِلافُ المَشَايِخُ، وَتَجِبُ عِنْدَهُمْ فِي دَيْنِ عَلَى مُعْسِر، أو جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيْنَـةُ، أوْ عَلِـمَ بِـهِ القَاضِي، وَعَلَى مُعْسِر، لا تَجِبُ، لِتَحَقُّقِ الإِفْلاسِ بِالتَّفْلِيسِ لا يَصِحُ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ، لا تَجِبُ، لِتَحَقُّقِ الإِفْلاسِ بِالتَّفْلِيسِ عِنْدُهُ، وَقَالَهُ أَبُو يُوسُفَ، وَقَالَ فِي حُكْمِ الزُّكَاةِ كَأْبِي حَنِيفَةَ: رِعَايَةٌ لِلْفُقَرَاء.

وَلَوْ وَجَبَتْ فِي نِصَابِ، بَعْضُهُ دَيْنٌ عَلَى مُعْسِرَ أَوْ غَصْبٌ أَوْ ضَالٌ، فَفِي وُجُوبِ إِخْرَاج زَكَاةِ مَا بيَدِهِ قَبْلَ قَبْض الدُّيْسِن

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ولا في مؤجّل أو على معسر أو مماطل أو جاحد قبضه ومفصوب ومسروق ومعرّف وضالً رجع، وما دفنه ونسيه، وموروث أو غيره جهله، أو جهل عند من هو، في روايةٍ صحَّحها صاحب التَّلخيص وغيره، ورَجُّحها بعضهم، واختارهـــا ابن شهاب وشيخنا.

وفي روايةٍ: تجب، اختاره الأكثر وذكره صاحب الهداية والحرَّر ظاهر المذهب، وجزم به جماعةً في المؤجَّل). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمذهب الأحمد، والحرَّر، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هي الصُّحيحة في المذهب، اختارها الأكثر، كما قاله المصنَّف. ``

وصحَّحها ابن عقيل وأبو الخطَّابَ وابن الجوزيِّ وأبو المعالي في الخلاصة، ونصرها في شرحه، وقال: اختارها الخرقيُّ وأبو بكرٍ. وجزم به في الإيضاح والوجيز وغيرهما، وصحَّحها في تصحيح الحرُّر.

وجزم به جماعةً في المؤجُّل، منهم صاحب المغنى والكافي والتُّلخيص، وشمله كلام الخرقيُّ.

والرُّواية الأولى: جزم بها في العمدة في غير المؤجَّل، وقدَّمها ابن تميم وصاحب الفائق وغيرهما، واختارها من قاله المصنّف.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (وإن كان به بيَّنةُ فوجهان).

يعنى: إذا قلنا: لا تجب في المجحود الَّذي لا بيُّنة به، فهل تجب فيما به بيُّنةٌ أم لا؟ أطلق الخلاف.

قال ابن تميم: فإن كان بالمجحود بيِّنةً فوجهان ذكرهما القاضي. انتهى.

أحدهما: تجب، وهو الصّحيح.

جزم به المجد في شرحه، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، والماثق، وغيرهم.

قال الشَّارح: وفي الجحود الَّذي لا بيُّنة به روايتان، فظاهر وجوبها إذا كان به بيُّنةً.

والوجه الثَّاني: لا تجب، وهو ظاهر كلام جماعةٍ لإطلاقهم، فعلى هذا الوجه هو كما لا بيُّنة به.

(٣) (مسألة – ٧): قوله: (والرُّوايتان في وديعةٍ جحدها المودع، وجزم في الكافي بوجوبها في وديعةٍ جهل عند من هي). انتهى. الصُّحيح عدم الوجوب، كالمسائل الَّتي قبلها، واللَّه أعلم.

وَالغَصْبِ وَالضَّالُّ وَجُهَانِ (م ٨ ، ٩)(١)، فَإِنْ قُلْنَا: لا، وَكَانَ الدُّيْنُ عَلَى مَلِيء، فَوَجْهَــان، وَمَتَى قَبَـضَ شَـيْنًا مِـنْ الدُّيْنِ أَخْرَجَ زَكَاتُهُ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغُ نِصَابًا، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش) خِلافًا لِلْقَاضِي وَابْنِ عَقِيلٌ وَمَالِكِ، وَخِلافًا لآبي حَنيفَةَ إنْ كَانَ الدُّيْسَنُ بَدَلاَ عَنْ مَالٍ غَيْرِ رُكُوِيٌ أَو كَانَ عَنْ رُكُوِيٌ، وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دَنَانِــيرَ، وَيَرْجَــُعُ المَغْصُــوبُ مِنْـهُ عَلَــى الغَاصِبِ بِالزِّكَاةِ، لِنَقْصَدِ بِيَدِهِ كَتَلَفِهِ، وَإِنْ غُصِبَ رَبُّ المَالِ بِأَسْرِ أَوْ حَبْسٍ وَمُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لَمْ تَسْقُطْ زَكَاتُـهُ فِي الآصَحّ، لِنَفُوذِ تَصَرُّفِهِ وَلَوْ حُمِلَ إِلَى دَارِ الحَرْبِ؛ لآنَ عِصْمَتُهُ بالإسلام، لِقَوْلِهِ عليه السسلام: «فَإِذَا قَالُوهِا عَصَمُوا مِنْسي

وَعِنْدَ أَبِي حَنْيِفَةَ تَسْقُطُ؛ لآنُ العَاصِمَ دَارُ الإِسْلامِ فَلا يَضْمَنُ بِإِثْلاف، وَيَمْلِكُ بِاسْتِيلاءٍ، وَمَنْ دَيْنُسَهُ حَالٌ عَلَى مَلِيءٍ بَاذِل زَكَّاهُ عَلَى الْأَصَحُّ (و)، إذَا قَبَضَهُ. ﴿

وْعَنْهُ: أَوْ قَبْلَهُ (وَ مَ شُ) وَيُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى، قَصَدَ بَبَقَائِهِ عَلَيْهِ الفِرَارَ مِنْ الزّكاةِ (و) أَمْ لا (م).

وَعَنْهُ: لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ، بِنَاءٍ عَلَى أَنْهُ يُعْتَبُرُ لِوُجُوبِهَا إَمْكَانُ الآدَاءِ، وَلِمْ يُوجَدْ فِيمَا مَضَى، وَيُجْزِثُهُ إخْرَاجُ الزُّكَاةِ فَبْلَ قَبْضِهِ (م) لِزَكَاةِ سِنِينَ، وَلَوْ مُنِعَ التَّعْجِيلُ لِأَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ، لِقِيَام الرُّجُوبِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الآدَاءُ رُخْصَةً، وَلَوْ مَلَكَ مِثَةً نَفْـدًا وِمِثَـةً مُؤجَّلةً زَكْى النُّقْدَ لِتَمَامٍ حَوْلِهِ وَالْمُؤجُّلَ إِذَا قَبَضَهُ، وَإِذَا مَلَكَ الْمُلْتَقِطُ اللَّقطَةَ اسِتُقْبَلَ بِهَا [حَوْلاً] وَزَكَى، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنَّـهُ لا شَيْءَ فِي ذِمْتِهِ.

وَقِيلَ: لا يَلْزَمُهُ؛ لآنَّهُ مَدِينٌ بهَا، فَإِنْ مَلَكَ مَا يُقَابِلُ قَدْرَ عِوَضِهَا رُكِّي.

وَقِيلَ: لا (و م) لِعَدَم اسْتِقْرَار مِلْكِهِ لَهَا، وَإِذَا مَلْكُهَا الْمُلْتَقِطُ وَزَكَّى فَلا زَكَاةَ إِذَا عَلَى رَبُّهَا عَلَى الْأَصَحّ، وَهَـل يُزكِّبهَـا رَبُّهَا حَوْلَ التَّعْرِيفِ أَو بُغْدِهِ إِذَا لَمْ يَمْلِكُهَا الْمُلْتَقِطُ؟ الرُّوايَتَانِ فِي المَالِ الضَّالِّ، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكُ اللَّفَطَةَ وَقُلْنَا يَتَصَدَّقُ بِهَـا، لَّـمْ يَصْمَنْ حَتَّى يَخْتَارَ رَبُّهَا الضَّمَانَ، فَيَثْبُتُ حِينَوْلِهِ فِي ذِمّْتِهِ، كَدَيَّنِ تَجَدَّدَ، وَإِنْ أَخْرَجَ الْمُلْتَقِطُ زَكَاتَهَا عَلَيْهِ مِنْهَا ثُمَّ أَحَدَّهَا رَبُّهَــا رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أُخْرَجَ.

وَقِيلَ: لَا إِنْ قُلْنَا: لَا تَلْزُمُ زُكَاتُهَا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لِوُجُوبِهَا عَلَى الْمُلْتَقِطِ إِذًا.

وَيَسْنَقْبِلُ بالصَّدَاقَ وَعِوَضَ الخُلْعِ وَالأَجْرَةِ بالعَقْدِ حَوْلاً، عَيْنًا كَانَ ذَلِكَ أَوْ دَيْنًا مُسْتَقِرًا أَوْ لا، نَــصُ عَلَيْهِ (و ش و م) فِي غَيْرِ نَقُلْدٍ لِلْعُمُومِ؛ وَلاَّنَّهُ ظَاهِرُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ.

وَعَنْهُ: حَتَّى يَقْبُضَ ذَلِكَ (و هـ).

(١) (مسألة – ٨ – ٩): قوله: (ولو وجبت في نصاب، بعضه دينٌ على معسر أو غصبٌ أو ضالً، ففي وجوب إخسراج زكـاة مــا بيده قبل قبض الدَّين والغصب والضَّالُّ وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم:

أحدهما: يجب إخراج زكاة ما بيده، هو الصّحيح.

جزم به في المغنى والشُّرح، وقدَّمه في الرَّعايتين والحاويين، وهو ظاهر ما قدَّمه المجد في شرحه، فلو كانت إبله خسًّا وعشرين، منهـــا خمسٌ مغصوبةً أو ضالَّةً، أخرج أربعة أخماس بنت مخاض.

والوجه الثَّاني: لا يجب عليه شيءٌ حتَّى يقبض ذلكَ.

فعلى هذا الوجه قال المصنّف: (وكان الدّين على مليء فوجهان).

وهذه مسألة أخرى، أطلق فيها الخلاف.

وأطلقه ابن تميم وابن حمدان في رعايتيه، وصاحب الحاويين فيهما.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

أحدهما: يجب.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما اختاره صاحب الفائق.

والوجه الثَّاني: لا تجب حتَّى يقبض، كغير المليء.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

الفسروع - كتاب الزكاة

وَعَنْهُ: لا زَكَاةَ فِي صَدَاق قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى يَقْبِضَ فَيَثْبُتَ الانْعِقَادُ وَالرُّجُوبُ قَبْلَ الدُّخُولِ، قَـالَ صَـاحِبُ المُحَرَّرِ: بالإجْمَاع، مَعَ احْتِمَال الأنْفِسَاخ.

وَعَنَّهُ: تَمْلِكُ قَبْلَ الدُّخُولَ نِصْفَ الصَّدَاق، وَكَذَا الجِلاف: فِي اعْتِبَارِ القَّبْضِ فِي كُلِّ دَيْنٍ لا فِسي مُقَابَلَةِ مَـال، أَوْ مَـال

غَيْر زُكُويٌ، عِنْدَ الكُلِّ، كَمُوصَعَى بهِ وَمَوْرُوتُو وَثَمَن مَسْكُن.

وَعَنْهُ: لا حَوْلَ لِأَجْرَةِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا (خ) وَقَيْدُهَا بَعْضُهُمْ بأُجْرَةِ العَقَار (خ) نَظَرًا إِلَى كَوْنِهَا غَلَّةَ أَرْضَ مَمْلُوكَةٍ لَهُ.

وَعَنْهُ: وَمُسْتَفَادٌ، وَذَكَرَهَا أَبُو المَعَالِي فِيمَنْ بَاعَ سَمَكًا صَادَهُ بَيْصَابِ زَكَاْةٍ، فَعَلَى الآوُّلِ لا يَلْزَمُهُ الإخْرَاجُ قَبْـلَ القَبْـض، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا مِنْ بَهيمَةِ الْآنْعَام فَلا زَكَاةَ (و) لاشْتِوَاطِ السُّومْ فِيهَا، بخِلاف ِ سَائِر الدُّنُونَ، فَإِنْ عُيْنَتْ زُكَيْتْ كَغَيْرهَـا، وكَـٰذًا الذَّيَّةُ الوَاجِبَةُ لا تُزَكِّي (و)؛ لأَنَّهَا لَمْ تَتَعَيَّنْ مَالاَ زَكُويًّا؛ لآنَ الإبلَ فِي الدَّيّةِ فِيهَا أَصْلُ أَوْ أَخَدُهَا.

وَتَجِبُ فِي قَرْضٍ وَدَيْنِ عَرْضُ تِجَارَةٍ (و)، وَكَذَا فِي مَبِيعِ قُبْلَ القَبْضِ (هـ ر)، جَزْمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ وَغَيْرُهُ، فَيُزَكِّبِهِ المُشتَرِي وَلَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ أَلْ زَالَ أَوْ انْفَسَخَ العَقْدُ بِتَلَف مَطْغُوم قَبْلَ قَبْضِي، وَيُزكَّسي الْمِبِيعَ بِشرط الجَيْسَارِ أَوْ فِي خِيسَارِ المُجلِسُ مَنْ حُكِمَ لَهُ بِمِلْكِهِ وَلَوْ فُسِخُ العَقْلُ، وَدَيْنُ السُّلَم إنْ كَانَ لِلتَّجَارَةِ وَلَمْ يَكُنْ أَثْمَانًا، وَثَمَّنُ المَبِيعِ وَرَأْسُ مَالِ السَّــلَمَ قَبْلَ قَبْضِ عِوَضِهِمَا وَلَوْ انْفَسَخَ العَقْدُ، جَزَمَ بِذَلِكَ كُلُّهِ جُمَاعَةً، لآنَ الطَّارِئَ لا يُضْعِفُ مِلْكًا تَامًّا، كَمَسَالِ الابْسِ مُعَرُّضًا لِرُجُوع أبيهِ وَتُمَلَّكِهِ.

وَفَيَيَ الرَّعَايَةِ: إِنَّمَا تَجبُ الزَّكَاةُ فِي مِلْكِ تَامٌّ مَقْبُوضٍ.

وي المراقب المسترب ال

فِي قِيمَةِ المُخرَجِ؟ وَجُهَان (م ١٠)^(١).

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِذَا دَلُّسَ البَّائِعُ العَيْبَ فَرُدٌ عَلَيْهِ فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَبِيعْ غَيْرُ مُتَعَيَّنِ وَلا مُتَمَيَّزِ فَيُزَكِّيهِ البّائِعُ، وَكُلُّ دَيْسِنٍ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَتَعَوَّضْ عَنْهُ سَقَطَتْ زَكَاتُهُ (و).

وَقِيلَ: هَلْ يُزَكِّيهِ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ؟ يُخَرِّجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَإِنْ أَسْقَطَهُ رَبُّهُ زَكَّاهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (م)؛ لأنَّهُ أَتْلَفَ مَا فِيبِ الرَّكَـاةُ، فَقِيرًا كَانَ المدينُ (هـ) أَوْ غَنِيًا.

وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ الْمُبَرُّأُ المَدِينُ؛ لآنُّهُ [مَلَك] مَا عَلَيْهِ.

وَحَمَلَهَا صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ عَلَى أَنَّ بِيَدِ المَدِينِ يَصَابًا مَنَعَ الدَّيْنُ زَكَاتَهُ (و م) وَإِلاَّ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: لا زَكَاةَ عَلَيْهِمَا (خ) وَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ لَهِهِ] عِوَضًا أَوْ أَخَالَ أَوْ اخْتَالَ زَادَ بَعْضُهُمْ: وَقُلْنَا الحَوَالَــةُ وَفَـاءٌ زَكَّـاهُ كَعَيْــنٍ

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: القول قول المخرج.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: القول قول المشتري.

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایشان

⁽١) تنبيه: قوله: (وفي ثمن المبيع ورأس مال السُّلم قبل قبض عوضهما، ودين السُّلم إن كان للتَّجارة ولم يكسن اثمانًـا، والمبيـع في مدَّة الحيار قبل القبض، روايتان). انتهى.

ليس هذا من الخلاف المطلق، إنَّما هو من تتمَّة كلام صاحب الرَّعاية، فليعلم ذلك.

والمصنِّف قد قدُّم في هذا حكمًا، وإنَّما حكى كلام صاحب الرَّعاية طريقةً.

⁽٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وللبائع إخراج زكاة مبيع فيه خيارٌ منه، فيبطل البيع في قدره، وفي بقيَّتُ ووايتنا تفريـق الصَّفقَـة، وفي أيُّهما يقبل قوله في قيمة المخرج؟ وجهان). انتهى.

وَعَنْهُ: زَكَاةُ التَّعْويضِ عَلَى الَمَدِينِ، وَقِيلَ فِي ذَلِكَ وَفِي الإِبْرَاء: يُزَكِّبهِ رَبُّهُ إِنْ قَدَرَ وَإِلاَّ الْمَدِينُ، وَالصَّدَاقُ كَالدَّيْنِ (و). وَقِيلَ: سُقُوطُهُ كُلَّهُ، لَانْفِسَاخِ النَّكَاحِ مِنْ جِهَتِهَا، كَإِسْقَاطِهَا وَإِنْ رَكَّتْ صَدَاقَهَا كُلَّهُ ثُمَّ تَنَصَّفَ بِطَلاقِهَا رَجَعَ فِيمَا بَقِسِيَ كُلِّ حَقِّهِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانِ مِثْلِيًّا وَإِلاًّ فَبَقِيمَةِ حَقَّهِ.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ بنِصْفُ مَا بَقِيَ وَنِصْفِ بَدَل مَا أَخْرَجَتْ.

وَقِيلَ: يُخَيِّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَيُصْفَى قِيمَةِ مَا أَصَادَقَهَا يَوْمَ العَقْدِ أَوْ مِثْلَةٍ، وَلا تُجْزِقُهَا زَكَاتُهَا مِنْهُ بَعْدَ طَلاقِهِ؛ لآنَهُ مُشْتَرَك.

وَقِيلَ: بَلَى، عَنْ حَقِّهَا وَتَغْرَمُ لَهُ نِصْفَ مَا أَخْرَجَتْ، وَمَتَى لَمْ تُزَكِّهِ رَجْعَ بِنِصْفِهِ كَامِلاَ، وَتُزَكِّيهِ هِيَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَيَتُوجُهُ: لا يَلْزَمُ الزَّوْجَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ بَلَى، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالعَيْنِ.

رَتِيلُ: أَوْ بِاللَّمَّةِ.

وَيُزَكِّى الْمَزْهُونُ عَلَى الآصَحَ ﴿ وَ) وَيُخْرِجُهَا الرَّاهِنُ مِنْهُ بِلا إذْنِ إِنْ عَدِمَ، كَجِنَايَةِ رَهْنِ عَلَى دَيْنِهِ.

وَقِيلَ: مِنْهُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ عُلَّقَتْ بِالْعَيْنِ.

وَقِيلَ: يُزَكِّي رَاهِنَّ مُوسَرٍّ، وَإِنْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ جَعَلَ بَدَلَهُ رَهْنًا.

وَقِيلُ: لا

وَفِي مَال مُفْلِس مَحْجُورِ عَلَيْهِ رَوَايَتَا مُدُيْنٍ، عِنْدَ أَبِي المَعَالِي وَالأَرْجِيِّ، وَعِنْدَ القَاضِي وَالشَّيْخِ كَمَغْصُوبِ (م ١١)''. وَقِيلَ: يُزَكِّي سَاقِمَةً، لِنَمَاقِهَا بِلا تَصَرُّفو.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيَ: إِنْ عَيْنَ خَأَكِمٌ لِكُلِّ غُرِيمٍ شَيْئًا فَلا زَكَاةً، لِضَعْف مِلْكِهِ إِذًا، وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ وُجُوبِهَا لَمْ تَسْقُطْ. وقِيلَ: بَلَى إِنْ كَانَ قَبْلَ تَمَكَّيْهِ مِنَ الإِخْرَاجِ، وَهَلْ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢)(٢).

وَلا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهَا، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: يُقْبَلُ، كَمَا لَوْ صَدَّقُهُ الغَرِيمُ فَأَمَّا قَبْلَ الحَجْرِ فَإِنَّ الدَّيْنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ المَالِ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي قَدْرِهِ فِي الآمْوَالِ البَاطِنَةِ (و م).

قَالَ أَبُو الفَرَجِ: وَهِيْ الذَّهَبُ وَالفِضَّةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَقِيمَةُ عُرُوضِ التَّجَارَةِ.

وَفِي المُعْدِنِ وَجُهَانِ (م ١٣)(٢).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي مال مفلس محجور عليه روايتا مدين، عند أبي المعالي والأزجيّ، وعند القاضي والشيخ كمفصوب). انتهى.

القول الثاني: هو الصّحيح.

اختاره القاضي والشَّيخ الموفَّق والشَّارح، وقدُّمه في الرَّعايتين.

والقول الأوَّل: اختاره أبو المعالي والأرْجِيُّ في نهايته، وقال عن القول الَّذي قبله: هذا بعيدٌ، بَلَ إَلَحاقه بمال الدَّين أقرَب.

(٢) (مسألة - ١٢): (وهل له إخراجها منه؟ فيه وجهان):

أحدهما: لا يملك، إخراجها من المال، لانقطاع تصرُّفه، وهو الصُّحيح.

اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وجزم به في الرَّعاية الصَّغرى، وقدَّمه في الكبرى.

والوجه الثاني: بملك ذلك.

قال ابن تميم: والأولى: أنَّه يملك كالرَّاهن.

(٣) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي المعدن وجهان). انتهى.

يعني: هل هو من الأموال الظَّاهرة أو الباطنة؟

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَعَنْهُ: لا يَمْنَعُ الدُّيْنُ الزُّكَاةَ (و ش).

وَعَنْهُ: يَمْنَعُهَا الدَّيْنُ الحَالُّ خَاصَّةً، جَزَمَ بِهِ فِي الإرْشَادِ وَغَيْرِهِ، وَيَمْنَعُهَا فِي الآمْــوَالِ الظَّـاهِرَةِ، كَمَاشِـيَةٍ وَحَـبٌّ وَتَمَـرٍ أيْضًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالحَلْوَانِيُّ وَابْنُ الجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: هَذَا الصُّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَعَنَّهُ: لا يَمْنَعُ (و م ش).

وَعَنْهُ: يَمْنُعُ مَّا اسْتَدَانَهُ لِلنَّفَقَةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْ كَانَ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَعَنْهُ: خَلا الْمَاشِيَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الجِرَقِيّ وَمَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِتَأْثِيرِ ثِقَل المؤنَّةِ فِي المُعَشَّرَاتِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: كُلِّ دَيْنِ مُطَالَبٍ بَهِ يُمْنَعُ إِلاَّ فِي الْمُعْشَرَاتِ؛ لآنٌ الوَاجَبَ فِيهَا لَيْسَ بزكاةٍ عِنْدَهُ، وَمَتَى أَبْـرَأ المَدِينُ أَوْ قَضَى مِنْ مَالٍ مُسْتَحْدَثِ البَتْدَأَ حَوْلاً؛ لأَنْ مَا مَنْعَ وُجُوبَ الرُّكَاةِ مَنْعَ انْعِقَادَ الحَوْلِ، وَقَطَعَهُ.

وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ (و م) فَيَبْنِي إِنْ كِانَ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ، وَبَعْلَهُ يُزَكِّيهِ فِي الحَال، وَلاَ يَمْنَعُ الدَّيْنُ خُمُسَ الرَّكَــاز، وَيَمْنَعُ أَرْشُ جنَايَةِ عَبْدِ التُّجَارَةِ زَكَاةً قِيمَتِهِ؛ لأنَّهُ وَجَبَ جَبَّرًا لا مُوَاسَاةً، بخِلافِ الزُّكَاةِ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ كَالدُّيْنِ.

وَمَنْ لَهُ عَرْضُ قُنْيَةٌ يُبَاعُ لَوْ أَفْلَسَ يَفِي بِدَيْنِهِ، فَعَنْهُ: يُجْعَلُ فِي مُقَابَلَتِهِ، وَيُزكّي مَا مَعَهُ مِــنْ الْمَـالِ الرُّكـوِيّ (و م) جَمْعًـا بَيْنَ الْحَقَيْنِ، وَهُوَ أَحَظً.

وَعَنْهُ: يُجْعَلُ فِي مُقَابَلَةِ مَا مَعَهُ وَلا يُزَكِّيهِ (و هـ)؛ لِثَلاَّ تَنخْتَلُ الْمَوَاسَاةُ (م ١٤)(١).

وَلاَّنْ عَرَضَ القِّنْيَةِ كَمَلْبُوسِهِ فِي أَنَّهُ لا زَكَاةَ فِيهِمَا، فَكَذَا فِيمَا يَمْنَعُهَا، وَكَذَا الجِلافُ فِيمَنْ بِيَدِهِ أَلْـفَّ، وَلَـهُ أَلْـفَّ دَيْنًـا وَالْمَرَادُ عَلَى مَلِيءٍ.

وَجَزَمَ بِهِ بَغْضُهُمْ، وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا، يُرَكِّي مَا مَعَــهُ عَلَى الأُولَى (و م) لا الثَّانِيَةِ (م ١٥)^(١) (و هـــ)، وَإِنْ كَـانَ العَـرَضُ

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان في رعايته، وصاحب الحاويين فيهما، وغيرهم:

أحدهما: هو من الأموال الظَّاهرة.

قال الشُّيرازيُّ: الأموال الباطنة الذُّهب والفضَّة فقط.

فظاهره: أنَّ المعدن من الظَّاهرة، وقطع به في الرَّعاية الكبرى أيضًا في بابه.

والوجه الثَّاني: هو من الأموال الباطنة.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه أشبه بالأثمان وعروض التَّجارة من غيرها.

قال في الفائق: ويمنع في المعدن، وقيل: لا. انتهى.

وكلامه في التَّعليق، والمغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين محتملٌ للقولين، فإنَّهم قالوا: الأموال الباطنة الأثمــان وعــروض التَّجــارة، وقالُوا: الأموال الظَّاهرة المواشي والحبوب والثَّمار، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (ومن له عرض قنية يباع لو أفلس يفي بدينه، فعنه يجعل في مقابلته، ويزكّي ما معه من المـــال الزّكــويّ جمعًا بين الحقِّين، وهو أحظَّ، وعنه: يجعل في مقابلة ما معه ولا يزكِّيه، لئلاُّ تختلُ المواساة). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه وصاحب الفائق.

الرُّواية الأولى: اختارها أبو المعالي اعتبارًا بما فيه الأحظُّ للمساكين.

قال القاضي: هي قياس المذهب.

والرُّواية الثَّانية: صحَّحها ابن عقيلٍ. وقدُّمه في الرُّعايتين والحاويين، ومختَّصر ابن تميم، وحواشي المصنَّف على المقنع، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وكذا الخلاف فيمن بيده الفّ، وله الفّ دينًا والمراد على مليءٍ، وجزم به بعضهم وعليه مثلها، يزكّـي ما معه على الأولى لا الثَّانية). انتهى.

قلت: قدَّم هنا في الرَّعايتين، والحاويين، والفائق جعل الدَّين مقابلًا لما في يده، وقالوا: نصُّ عليه.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

لِلتَّجَارَةِ، فَنَصَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي الحَارِثِ المَرْوَذِيُّ: يُزَكِّي مَا مَعَهُ، بِخِلافِ مَا لَوْ كَانْ لِلْقِنْيَةِ، وَحَمَلَهُ القَاضِي عَلَى أَنْ الَّذِي عِنْدَهُ لِلْقِنْيَةِ وَفْقَ حَاجَتِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ فِيمًا مَعَهُ مِنَ المَال الزُّكُويُّ مِنْ جَنْسُ الدُّيْن جَعَلَ فِي مُقَابَلَتِهِ.

وَحَكَى روايَةُ: وَإِلاَ أُعْتُبِرَ الْآحَظُ [وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ] الآحَظُ لِلْفَقْرَاء مُطْلَقًا، فَمَنْ لَهُ مِثْنَا دِرْهُم وَعَشَـرَةُ دَنَانِيرَ قِيمَتُهَا مِئْنَا وَرُهُم، جَعَلَ الدُنَانِيرَ قَبَالَةَ دَيْنِهِ وَرَكَى مَا مَعَهُ، وَمَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً وَعَشَرَةُ أَبْعِرَةٍ، وَدَيْنُهُ قِيمَةُ أَحَدِهِمَا جَعَلَـهُ قَبَالَـةَ الغَنَـمِ وَرَكَى بِشَاتَيْنِ، وَنَقَدُ البَلَدِ أَحَظُ لِلْفُقْرَاء، وَفَوْقَ نَفْعِهِ زِيَادَةُ اللَّلِيَّةِ، وَدَيْنُ المُصْمُونَ عَنْهُ يَمْنَـعُ الزَّكَاةَ بِقَـنَارِهِ فِي مَالِهِ، دُونَ الضَّامِنَ (هـ)، خِلافًا لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، كَنِصَابٍ غُصِبَ مِنْ غَاصِبِهِ وَٱثْلِفَ فَإِنَّ المُنْعَ يَخْتَـصُ بِالشَّانِي، مَعَ أَنَّ لِلْمَالِكِ طَلَبَ كُلُّ مِنْهُمَا (و).

ُ وَلَوِ اَسْتَأْجَرَ لِرَعْيِ غَنْمِهِ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ صَحَّ، وَهِيَ كَاللَّيْنِ فِي مَنْعَهَا لِلزُّكَاةِ، وَحَيْثُ مَنْعَ دَيْنُ الآدَمِيَّ، فَعَنْهُ: دَيْسُ اللَّهِ مِنْ كَفَّارَةٍ وَنَذَرْ مُطْلَقِ وَدَيْنِ الحَجُّ وَنَحْوهِ كَذَلِكَ، صَحَّحَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ وَالرَّعَايَةِ (و م) وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ البَنَّاءِ فِي خِلافِهِ فِي الكَفَّارَةِ وَالخَرَاجِ وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي احْتَجُ لَهُ القَاضِي فِي الكَفَّارَةِ.

وَعَنْهُ: لا يَمُنْكُمُ (م ١٦)^(١).

وَفِي الْمُحَرِّرِ: الْخَرَاجُ مِنْ دَيْنِ اللَّهِ، وَقَدَّمَ أَحْمَدُ الْخَرَاجَ عَلَى الزَّكَاةِ، وَيَأْتِي فِي اجْتِمَاعِ العُسْرِ وَالْحَرَاجِ فِي أَرْضِ الْعَنْرَةِ. وَعِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ: لا يَمْنَعُ إلاَّ دَيْنَ رَكَاةٍ وَخَرَاجٍ؛ لآنَّ لَهُمَا مُطَالِبًا بِهِمَا، وَأَجَابَ القَاضِي عنه: بِأَنَّ الكَفَّارَةَ عِنْدَنَا عَلَى الفَوْرِ، فَإِنْ مَنْعَهَا وَعَلِمَ الإِمَامُ بِذَلِكَ طَالَبُهُ بِإِخْرَاجِهَا كَالزَّكَاةِ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِعٍ: يُجْبَرُ المُظَاهِرُ عَلَى الكَفَّارَة.
الفَوْرِ، فَإِنْ مَنْعَهَا وَعَلِمَ الإِمَامُ بِذَلِكَ طَالَبُهُ بِإِخْرَاجِهَا كَالزَّكَاةِ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِعِ: يُجْبَرُ المُظَاهِرُ عَلَى اللّهَ الْكَفَّارَة.

عَلَى أَنْ هَذَا لا يُؤَثِّرُ فِي الحَجُّ، كَذَا الكَفَّارَةُ؛ وَلاَّنَّ الإِمَامَ لا يُطَالِبُ بِزَكَاةِ مَال بَاطِن، وَاللَّيْنُ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَيَأْتِي فِي مَـنْ مَنَعَ الرُّكَاةَ، وَإِنْ نَذَرَ الصَّدْقَةَ بِمُمْنِّنِ قَالَ لِلْهِ عَلَيُّ أَنْ أَتَصَدُّقَ بِهَذَا، أَنْ هُوَ صَدَقَةً، فَحَالُ الحَوْلُ، فَلا رُكَاةَ (هـ) لِزَوَال مِلْكِهِ أَنْ نَفْصِهِ، وَعِنْدُ ابْنِ حَامِدِ: تَجِبُ، فَقَالَ فِي قَوْلُهِ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي تَصَدُّقْت مِنْ هَاتَيْنِ المِتَنَسْنِ بِمِشَةٍ فَشُغِي أُمَّ حَالَ الحَوْلُ قَبْلَ الصَّدَقَةِ وَجَبَتْ الزُّكَاةُ.

ُ وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ نَذَرَ التَّضْحِيَةَ بِنِصَابِ مُعَيَّنٍ وَقِيلَ: أَوْ قَالَ: جَعَلْته ضَحَايَا فَلا ژَكَاةَ، وَيَخْتَمِــلُ وُجُوبَهَــا إِذَا تَــمُّ حَوْلُــهُ :أَدَا

وَإِنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيُّ الصَّدَقَةُ بِهَذَا النَّصَابِ إِذَا حَالَ الحَوْلُ، فَقِيلَ: لا زَكَاةً.

قلت: وهو الصُواب.

والرُّواية الثَّانية: لا يمنع وجوب الزَّكاة؛ لأنَّ الزُّكاة آكد منه، وقدُّمه في إدراك الغاية.

وقال في المستوعب: وهل تمنع الكفَّارة وجوب الزُّكاة؟ على وجهين مستنبطين من منع الدَّين وجوب الكفَّارة.

وفي ذلك روايتان، فإن قلنا: لا يمنع الدَّين وجوب الكفَّارة ومنعت الكفَّارة، وجوب الرَّكاة؛ لأنَّها أقوى من الدَّيــن، وإن قلنــا: إنَّ الدَّين يمنع وجوب الكفَّارة، لم تمنع الكفَّارة وجوب الرَّكاة؛ لضعفها عن الدَّين. انتهى.

وكذا قال في الهداية وغيره.

ثم قالوا: وقيل مقابلا للدين. انتهى.

قلت: الصُواب هنا إخراج زكاة ما في يده.

⁽١) (مسالة - ١٦): قوله: (وحيث منع دين الآدميّ، فعنه: دين الله من كفّارةٍ ونذر مطلق ودين الحسجّ ونحوه كذلـك، صحّحه صاحب الحرّر والرّعاية، وجزم به ابن البنّاء في خلافه في الكفّارة والخراج، وقال: نصّ علّيه وعنّه: لا يمنع). انتهى

واطلقهما في الهداية والمغني والحرَّر والشَّرح ومختصر ابن تميم والحاويين وحواشي المصنِّف والفائق وغيرهم:

إحداهما: هو كدين الآدميُّ، وهو الصُّحيح، صحَّحه الجد فيُّ شرحه، وابن حمدان في رعايتيه، كما قال المصنّف، وهو قول القاضي وأتباعه.

وَقِيلَ: بَلَى (م ١٧)(١) فَتُجْزِئُهُ الرُّكِاةُ مِنْهُ فِي الآصِحُ، وَيَبْرَأُ بِقَدْرِهَا مِنْ الرُّكَاةِ وَالنَّـذَرِ إِنْ نَوَاهُمَا مَعًا، لِكَوْن الرُّكَاةِ صَدَقَةُ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِبَعْض النَّصَابِ، هَلْ يُخْرِجُهَا أَوْ يُدْخِلُ النَّذْرَ فِي الزَّكَاةِ وَيَنْوَيهمَا؟

وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيم: إِذَا نَذَرَ الْصُدْقَةَ بنِصَابِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ، فَقِيلَ لا زَكَاةً.

وَقِيلَ: بَلَى، فَيُجْزِئُهُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ، وَيَبْرَأُ بِقَلْرِهَا مِنْ الرُّكَـاةِ وَالنَّــٰذُر، وَيَحْتَمِـلُ أَنْ لا يُجْـزِئَ إِخْرَاجُهَـا مِنْـهُ، وَإِنْ نَــٰذَرَ الصَّدَقَةَ ببَعض النَّصَابِ وَجَبَّتْ الزُّكَاةُ وَوَجَبَّ إِخْرَاجُهُمَا مَعًا.

وَقِيلُ: يَدْخُلُ النَّذْرُ فِي الزُّكَاةِ وَيَنْوِيهِمَا مَعًا

وَلا زَكَاةً فِي الفَيْءِ (و) وَالْخُمُس (و).

وَكَذَا الغَنِيمَةُ المَمْلُوكَةُ إِذَا كَانَتْ أَجْنَاسًا (و) لأنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْسِمَ بَيْنَهُمْ قِسْمَةَ تَحَكُم، فَيُعْطِي كُلُّ وَاحِـدِ مِنْهُمُ مِـنْ أَيُ الْأَصْنَافِ شَاءَ، فَمَا تَمَّ مِلْكُهُ عَلَى مُعَيَّنٍ، بِخِلافِ المِرَاثِ، وَإِنْ كَانَتْ صِنْفًا فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَالقَاضِي، وَالْآشُهُرُ يَنْعَقِدُ الحَوْلُ عَلَيْهَا إِنْ بَلَغَتْ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ نِصَابًا، وَإِلَّا انْبَنَى عَلَى الْخَلْطَةِ، وَلا يُخْرِجُ قَبْلَ القَبْض، كَالدُّيْن،

وَلا زَكَاةَ فِي وَقْفٍ عَلَى غَيْرِ مُعَيِّنِ أَوْ عَلَى الْسَاجِدِ وَالْمَدَارِسِ وَالرَّبُطِ وَنَحْوهَا (م).

قَالَ أَحْمَدُ فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةً عَلَى المُسَاكِينِ: لا عُشَرُ؛ لآنُهَا كُلُّهَا تَصِيرُ إِلَيْهِمَ، وَسَبَقَ فِي الفَصْلِ النَّانِي حِـــلافُ الحَنفِيّــةِ فِي العُشْرِ، وَلَمْ يُصَرِّحُواْ بِالوَقْفِ عَلَى فُقَهَاءٍ مَذْرَسَةٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَيَتَوَجُّهُ الجِلافُ، وَإِنْ وَقَسَفَ سَـاقِمَةٌ أَوْ أَسَـَامَهَا المَوْتُــوفُ عَلَيْهِ عَلَى مُعَيَّنِينَ كَأَقَارِيهِ فَفِيهَا الزُّكَاةُ، نَصِّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لا، لِنَفْصِ مَلِكِهِ، وَكَمَا لَوْ قُلْنَا: الْمُلْكُ لِلَّهِ، وَلا يَخْرُجُ مِنْهَا، لِمَنْعِ نَقْلِ المِلْكِ فِسي الوَقْف، وَإِنْ وَقَفَ أَرْضُنا أَوْ شَجَرًا عَلَيْهِ وَجَبَتِ الْغَلَّةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِجَوَازِ بَيْعِهَا.

وَقِيلَ: تَجِبُ مَعَ خِنَى المَوْقُوفِ عَلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الفَرَجِ وَالحَلْوَانِيُّ وَابْنُهُ صَاحِبُ التَّبْصِيرَةِ، وَلَمَلُهُ ظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ وَصَّى بِلدَرَاهِمَ فِي وُجُوهِ البِرِّ، أَوْ لِيَشْتَرِيَ بِهَا مَا يُوقَفُ، فَاتُّجَرَ بِهَا الوَصِيُّ، فَرِبْحُهُ مَعَ المَالِ فِيمَا وَصَّى، وَلا زَكَاةَ فِيهِمَا، وَيَضْمَنُ إِنَّ خُسِرَ، نَقَلَ ذَلِكَ الْجَمَاعَةُ.

ُ وَقِيلَ: رَبْحُهُ إِرْثٌ، وَيَأْتِي كَلَامُ صَاحِبِ المُوجَزِ وَشَيْنِخِنَا فِي آخِرِ الشَّرِكَةِ. وَالمَالُ الْمُوصَى بِهِ يُزِكِّيهِ مَنْ حَالَ الحَوْلُ عَلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ وَصَّى بِنَفْعِ نِصَابِ سَائِمَةٍ زَكَّاهَا مَالِكُ الآصْــلِ، وَيَخْتَبِلُ: لا زَكَاةَ إِنْ وَصَّى بِهِ أَبْدًا، وَلا زَكَاةَ فِي حِصَّةِ المُضَارِبِ، وَلا يَنْمَقِدُ الحَوْلُ قَبْلَ اسْتِفْرَارِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالقَاضِي وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ وَالشُّيْخُ وَغَيْرُهُ.

و تَشْيَى وَ يَبِرَا. وَذَكَرُهُ فِي الوَسِيلَةِ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، لِعَدَمِ اللَّكِ أَوْ لِضَعْفِهِ؛ لأَنَّهُ وقَايَةُ لِرَأْسِ المَال. وَاخْتَارَ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: تَجِبُ الرُّكَاهُ، وَيَنْعَقِدُ حَوْلُهُ بِمِلْكِهِ بِظَهُورِ الرَّبْحِ (و هــ ش) أَوْ بِغَيْرِهِ، عَلَى خِلافٍ يَأْتِي، كَمَغْصُوبٍ وَدَيْنٍ عَلَى مُفْلِسٍ، وَأَوْلَى لِيَدِهِ وَتُنْمِيّتِهِ، فَعَلَى هَذَا بُعْتَبَرُ بُلُوغٌ حِصَّتِهِ نِصَابًا، وَدُونَهُ يَنْبَنِي عَلَى الْخُلْطَةِ، وَمَلْهَبُ (م) يُزَكِّيهَا.

ُوَإِنْ قَلْتُ: بِحَوْلِ الْمَالِكِ، وَلا يَلْزَمُهُ مِنْدَنَا إِخْرَاجُهَا قَبْلَ القَبْضِ، كَالدَّيْنِ، وَلا يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَـةِ بِـلا إِذْن، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنُّهُ وَقَايَةٌ.

مِمَاهِ صَلَى اللّهُ وَكُولُهُمَا عَلَى حُكُم الإسلام، صَحَّحَهُ صَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ وَالْمَحَرُّرِ. وقِيلَ: يُزكِّيهَا رَبُّ المَالَ (خ) بِحَوْل أَصْلُهِ؛ لأَنَّهُ نَمَاؤُهُ، وَالعَامِلُ لا يَمْلِكُهُ عَلَى هَذَاً، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ فِيمَـنْ اشْـتَرَى بِأَلْف المُضَارَبَةِ عَبْدَيْنِ فَصَارَ يُسَاوِي كُلُّ مِنْهُمَا أَلْفًا زَكَاهُ قِيمَتِهِمَا عَلَى المَالِكِ، لِشَغْلِ رَأْسِ مَالِهِ كُلاً مِنْهُمَـا، كَشَـغْلِ الدَّيْـنِ بِأَلْف المُضَارَبَةِ عَبْدَيْنِ فَصَارَ يُسَاوِي كُلُّ مِنْهُمَا أَلْفًا زَكَاهُ قِيمَتِهِمَا عَلَى المَالِكِ، لِشَغْلِ رَأْسِ مَالِهِ كُلاً مِنْهُمَـا، كَشَـغْلِ الدَّيْـنِ

والقول الأوّل: اختاره ابن عقيل.

⁽١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإن قال: للَّه عليُّ الصَّدقة بهذا النَّصاب إذا حال الحول، فقيل لا زكاة، وقيل: بلي). انتهى. القول الثَّاني: هو الصَّحيح، اختاره الجد، وهو الصُّواب.

الفسروع - كتاب الزكاة

زَاَدَ بَعْضُهُمْ: فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ، وَهُوَ سَهْوْ قَبْلَ قَبْضِهَا، وَفِيهِ احْتِمَالٌ، وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُهَا قَبْلَهُ، لِتَزَلْزُلِهِ، وَإِذَا أَدَّاهَا مِسْنُ

غَيْرِهِ فَرَأْسُ المَالَ بَاقَى، وَإِنَّ أَدَّاهَا مِنْهُ حُسِبَتْ مِنَ المَالَ وَالرَّبْحِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَتَبِعَهُ صَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ وَالْمَحَرَّرِ وَغَيْرُهُمَا. وَفِي الْمُغْنِي: تُحْتُسَبُ مِنْ الرِّيْحِ، وَرَأْسُ المَالِ بَاقِ، لآنَهُ وِقَايِسَةٌ، وَلا يُقَـالُ مُؤْنَـةٌ كَسَـابِ الْمُـؤَنِ، لآنَـهُ يَـلْزَمُ أَنْ تُحْسَب

وَفِي الكَافِي: هِيَ مِنْ رَأْسِ المَال، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَكُ، لآنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ كَدَيْنِهِ، وَليسَ لِعَامِلَ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ تَلْزَمُ رَّبُّ المَال إِلاَّ بِإِذْنِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَمَنْ شَرَطَ مِنْهُمَا رَكَاةً حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ عَلَىَ الآخَرِ جَازَ؛ لأَنَّهُ شَرَطَ لِنَفْسَيْهِ نِصْفَ الرَّبْحِ وَتُلْمَنَ عُشْرُو، وَلا َيُصِيحُ أَنْ يَشْرُطَ رَبُّ المَال زَّكَاةَ رَأْس المَال أَوْ بَعْضِهِ مِنْ الرَّبْح؛ لآنَّهُ قَدْ يُحِيطُ بالرَّبْح، فَهُوَ كَشَرْطِ فَضْل ذَرَاهِــم، سَــأَلَهُ المَرُّوذِيُّ: يَشْتَرِطُ المُضَارِبُ عَلَى رَبُّ المَالَ ِ أَنَّ الرُّكَاةَ مِنْ الرَّبْعِ، قَالَ: لا، الرُّكَاةُ عَلَى رَبُّ الْحَال، وَصَحْحَهُ شَيْخُنَا، كَمَا يَخْتَصُّ بِنَفْعِهِ فِي الْمُسَاقَاَّةِ إِذَا لَمْ يُثْمِرِ الشَّجْرُ، وَبرُكُوبِ الفَرَسُ فِي الجهادِ إِذَا لَمْ يَغْنَمُوا، كَذَا قَالَ.

قَالَ الشَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ: وَيَصِحُ شَرْطُهَا فِي الْمَسَاقَاةِ عَلَى العَّامِلِ؛ لأَنَّهُ جُزَّ مِنْ النَّمَاء المُشْتَرَكِ، فَمَعْنَاهُ القَـدُرُ الْمُسَمَّى [لَكَ] مَا يَفْضُلُ عَنْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا يَصِحُ؛ لآنًا لا نَعْلَمُ هَلْ يُوجَّدُ مِنْ الثَّمَرَةِ مَا فِيهِ العُشْرُ أَنْ لا؟ فَيَصِيرُ نَصِيبُهُ مُجْهُـ ولاً؛ وَلاَّنَّهُ يُفْضِي إِلَى أَنْ يَصِيحُ لَهُ القُلِيلُ إِذَا كَثْرَتْ الثُّمْرَةُ، وَالكَثِيرُ إِذَا قَلْتُ، وَلا نَظِيرَ لَهُۥ

وَيُشْتَرَطُ الحَوِّلُ لِلأَثْمِنَانِ وَالمَاشِيَةِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ خَاصَّةٌ (و) وَمُضِيَّةُ عَلَى نِصَابٍ تَسَامٌ (و) رِفْقُسا بِالمَسالِكِ، وَلِيَتَكَسَامَلَ النَّمَاءُ فَيُسَاُّوي مِنْهُ، وَيُعْفَى عَنْ سَاعَتَيْن فِي الأَشْهَر، وَفِي نِصْلْفِ يَوْم وَجِهَان (م ١٨)(١)

وَقَدُّمَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: يُؤَثِّرُ مُعْظُمُ اليَوْم.

وَقَالَ ٱبُو بَكْرٍ: وَعَنْ يَوْمٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَهُ القَاضِيَ أيْضَا^(٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ تُعِيمً.

وَقِيلَ: وَيُومُنِن.

وَقِيلَ: الْحَمْسَةُ وَالسَّبْعَةُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن.

وَفِي الرَّوْضَةِ: وَآيَامٌ، فَإِمَّا أَنْ مُرَادَهُ ثَلاَثُهُ آيَامٍ، لِقِلْتِهَا وَاعْتِبَارِهَا فِي مَوَاضِعَ، أَوْ مَا لَمْ يُعَدَّ كَثِيرًا عُرْفًا، وَلا يُعْتَبَرُ طَرَفَا الحَوْل خَاصَةً (هـ) وَلَنَا وَجُهُ كَقُولِهِ فِي العُرُوضِ، وَلا يُعْتَبَرُ آخِرُهُ فِي العُرُوضِ خَاصَّةً، فَلا يُؤَثِّرُ نَفْصُ النَّصِابِ فِسِي غَيْرِهِ الحَوْل خَاصَةً (هـ) وَلَنَا وَجُهُ كَفُولُهِ فِي العُرُوضِ، وَلا يُعْتَبَرُ آخِرُهُ فِي العُرُوضِ خَاصَّةً، فَلا يُؤثِّرُ نَفْصُ النَّصِابِ فِسِي غَيْرِهِ خَاصَةً (شـ مَهِ)

وَنَصُّ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ عَلَى العُرُوضِ كَالْأَوُّل، وَهُوَ المُلْهَبُ.

وَيَثْبَعُ يَتَاجُ نِصَابِ السَّائِمَةِ وَرِبْحُ النِّجَارَةِ لِلأَصْلَ فِي حَوْلِهِ، إنْ كَانْ نِصَابُا؛ لِتَبَعِهَا فِي المِلْكِ حَتَّى مُلِكَتَ بِمِلْكِ الآصل، وَإِلاَّ فَخَوْلُ الجَمْيَعِ مِنْ حِينَ كُمُلَ نِصَابًا.

وَلَّوْ نَضَ الرَّبْحُ قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَسْتَأْنِفْ لَـهُ حَوْلاً (ش) فِي أَصَـحٌ قَوْلَيْهِ، وَهَـل يَبْتَابِقُـهُ صِنَ النَّفْسُوضِ أَوْ الظُّهُـودِ؟

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (ويعفى عن ساعتين في الأشهر، وفي نصف يوم وجهان). انتهى.

أحدهما: يعفى عنه، وهو الصُّحيح.

اختاره المجد في شرحه ومحرَّره، وأبو بكر والقاضي.

وصحُّحه ابن تميم وغيره، وجزم به في الحرُّر والرُّعايتين والحاويين والفائق.

والوَّجه الثَّاني: لا يعفي عنه.

(٢) تنبيه: قول المصنّف: (وقال أبو بكرٍ: وعن يوم، وجزم به في المحرُّر وغيره، وقاله القاضي أيضًا). انتهى. ليس كما قال عن الحرَّر، فإنَّه قال: ولا يؤثِّر نقصه دون يوم، وليس هو الحجرَّد للقاضي، لقوله بعده: وقاله القاضي أيضًا. لأصنحابِهِ وَجْهَانِ، وَتَأْتِي فِي السَّائِمَةِ رِوَايَةٌ حَوْلَ الجَمِيعِ مِنْ حِينِ مَلَكَ الأَمَّاتِ، كَذَا يُقَالُ: أَمَّاتٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَمُّهَــاتٌ فِي بَنَاتِ آدَمَ فَقَطْ.

وَاسْتَعْمَلَ الفُقَهَاءُ الأُمُّهَاتِ فِي المَوَاشِي أَيْضًا، وَهُوَ خَلَطٌ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَوْلُ الفُقَهَاء لُغَةً أيْضًا، وَيُقَالُ فِي بَنِي آدَمَ: أَمُّهَاتٌ، وَفِيهِ لُغَةً: أَمَّاتٌ.

وَلا يُتْبِعُ الْمُسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ الحَوْلِ لِجنسِهِ (هـ)، وَلَوْ كَانَ سَائِمَةُ (م) أَفْضَى إِلَى النَّشْقِيص أَمْ لا، وَلا عُشْرَ فِي ذَلِكَ.

وَحَكَىٰ فِي الْأَجْرَةِ [رِوَايَةً] كَفَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً، وَلا يَبْنِي الوَارِثُ عَلَى حَوْلِ المُورُوثِ.

ذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ المُيْمُونِيُّ، وَابْنَ عَبْدِ البَرُّ (ع).

وَلِلشَّافِعِيُّ قُولٌ: يَبْنِي.

وَيَأْتِي قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٌ فِي الفَصْلِ النَّالِثِ مِنَ الخُلْطَةِ، وَيُضَمُّ المُسْتَفَادُ إِلَى نِصَابِ بِيَدِهِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ فِي حُكْسِهِ، وَيُزَكِّي كُلُّ وَاحِدِ إِذَا تُمُّ حُولُهُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي مُسْتَفَادٍ، وَيَنْقَطِعُ الحَوْلُ بِنَقْصِ النَّصَابِ فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَبَيْعِهِ بِغَيْرِ جِنْسِهِ (م ر). وَإِنِ اخْتَلَطَ مَا لا زَكَاةً فِيهِ بِمَا فِيهِ زَكَاةً، ثُمَّ تَلِفَ البَعْضُ قَبْلَ الحَوْلِ، وَلَمْ يُعْلَمُ، لَـمَّ يَجِبُ شَـيْءٌ، وَلا يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الأمَّاتِ وَالنَّصَابُ تَامُّ بِالنِّتَاجِ (و).

وَلا يَتْبَعُ فَاسِدٌ بِخِلافِ الْمَغْصُوبِ، فِي رِوَايَةٍ، وَلا بإبْدَال نِصَابِ ذَهَبِ بفِضَّةٍ أَوْ بالعَكْس (ش).

وَفِيهِ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنْ عَدَم ضَمَّ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخُر وَإَخْرَاجهِ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعُ الحَوْلُ أَخْرَجَ مِمَّا مَعَهُ عِنْدَ وُجُــوب الزُّكَاةِ، وَذَكَرَ القَاضِي فِي شَرْحَ المَذْهَبِ: يُخْرِجُ مِمَّا مَلَكَةُ أَكُثَرَ الْحُول.

قَالَ ابْنُ تَمِيم: وَنَصٌ أَحْمَدُ عَلَى مِثْلِهِ، وَلا يَنْقَطِعُ فِي أَمْوَال الصَّيَارِفَةِ (و) لِشَلاً يُفْضِيَ إِلَى سُـقُوطِهَا فِيمَـا يَنْمُو أو وُجُوبُهَا فِي غَيْرُو،ۚ وَالْأَصُولُ تُقْتَضِي العَكْسَ، وَلا فِي نِصَابِ تَجَبُ فِي عَيْنِهِ أَلِدَلَهُ بجنْسِهِ نَـصٌ عَلَيْـهِ (و م) وَلأَنَّـهُ بِسَـبَبِ الآوَّل مِنْ جنْسِهِ، كَنِتَاج، وَذَكَرَ أَبُو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُ تَخْرِيجًا: يَنْقَطِعُ (و ش) كَالجنْسَيَن، وَكَرُجُوعِهِ إلَيْهِ بعَيْبِ أَوْ فَسْخ.

وَقَالَهُ (هَــ) فِي الْمَاشِيَةِ لِنُمُوَّهَا مِنْ عَيْنِهَا، وَقَدْ زَالَتَ، بخِلافِ النَّقْدِ، وَقَاسَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ القَاضِي وَأَصْحَابُـهُ وَصَـاحِبُ المُغْنِي وَالْمُحَرَّرِ عَلَى عَرَضِ تِجَارَةٍ يَبِيعُهُ بِنَقْلٍ أَوْ يَشْتَرِيهِ بِهِ يَبْنِي (و) وَحَكَى الخِلاف، ثُمَّ بَعْـضُ الآصْحَابِ عَـبَّرَ بـالإبْدَال، وَبَعْضُهُمْ بِالبَيْعِ، وَدَلِيلُهُمْ يَقْتَضِي التَّسْوِيَّةَ، وَعَبَّرَ القَاضِيَ بالإبْدَال ثُمَّ قَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ فِي روَايَةِ أَحْمَدَ بْن سَعِيدٍ: فِي ۖ الرَّجُل ُ يَكُونُ عِنْلَةً غُنَمٌ مَنائِمَةً، فَيَبِيعُهَا بِضِعْفِهَا مِنْ الغَنَم، هَلْ يُزَكِّيهَا أَمْ يَزكي الآصلَ؟ فَقَالَ: بَلَ يُعْطِي زَكَاتُهَا، عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ فِي السُّخْلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي لَآنَ نَمَاءَهَا مِنْهَا.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: الْمُبَادَلَةُ هَلْ هِيَ بَيْعٌ؟ فِيهِ روَايَتَان، ثُمُّ ذَكَرَ نَصَّهُ بجَوَاز إبْدَال الْمُصْحَفِ لا بَيْعُهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْمُعَاطَاةُ بَيْعٌ، وَالْمُبَادَلَةُ مُعَاطَاةً، وَإِنْ هَٰذَا أَشْبَهُ، قَالَ: فَإِنْ قُلْنَا هِيَ بَيْعٌ انْقَطَعَ كَلَفْظِ البَيْع، لآنُهُ ابْتِدَاءُ مِلْـك، نَعَمُ الْمُبَادَلَةُ تَدُلُ عَلَى وَضِع شَيْءٍ مُكَانَ شَيْءٍ مُمَاثِلٍ لَـهُ، كَالنَّيْسُمِ صَنِ الوُصُوء، فَكُـلُ بَيْسِع مُبَادَلَةٌ لا العَكْسُ، وَإِنْ زَادَ بِالأَسْتِبْدَالِ تَبِعَ الْأَصْلَ فِي الحَوْٰلِ أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ (وَ م) كَيْتَاجٍ، فَلَوْ أَبْدَلَ مِقَةَ شَاةٍ بِمِثَنَيْنِ لَزِمَةُ شَاتَانِ إِذَا حَالَ حَوْلُ اَلِمُهَ. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يَسْتَأْنِفُ لزَّائِلْدٍ حَوْلاً.

وَفِي الانْتِصَار: إِنْ أَبْدَلَهُ بغَيْر جنْسِهِ بَنَى، أَوْ أَوْمَاً إِلَيْهِ ثُمُّ سَلَّمَهُ، وَفَرُّقَ.

وَفِيهَا وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَعِيمُ وَالرَّحَايَةِ: لا يَبْنِي فِي الْآصَحُ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِيمَا إذَا أَبْدَلَ نِصَابًا بِغَـيْرِ جِنْسِهِ ثُـمُ رُدُّ عَلَيْهِ بعَيْبٍ وَنَحْوهِ يَبْنِي عَلَى الْحَوْلُ الْأَوُّلُ إِذًا لَمْ يَحْصُلْ.

وَفِي نُسْخَةٍ: نَقُلُ الْمُبَادَلَةِ بَيْعٌ.

وَمَنْ قَصَدَ بِبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِثْلَافٍ وَنَحْوِهِ الفِرَارَ مِنْ الزُّكَاةِ حَرُمَ، وَلَمْ تَسْقُطْ، (و م) أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، وَذَكَرَهُ بِمُضْهُمْ قَوْلاً، وفِي مُثْنَهَى الغَايَةِ وَغَيْرِهَا: لا أَوْلُ الحَوْلِ، لِنُدْرَتِهِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةُ: مُنْهُمُ مُوهُ مُوهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهَ اللّه يُعْتَبُرُ قُرْبُ وُجُوبِهَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: قُبْلَ الْحَوْلُ بِيَوْمَيْنَ.

وَقِيلَ: بِشَهْرَيْنِ، لَا أَرْيَدَ، وَفِي كُلام القَاضِي: قَبْلَ الحَوْل بِيَوْمَيْنِ، وَفِي أَوَّل الحَوْل نَظَرٌ. وَقَالَ أَيْضًا: فِي أُوَّلِهِ أَو وَسَطِهِ لَمْ يُوجِدْ لِرَبِّ المَالِ الغَرَضَ وَهُوَ النَّرَقُهُ بِأَكْثَرِ الحَوَّلِ وَالنَّصَسَابُ وَحُصُولُ النَّمَاءِ فِيهِ، وَيُزَكِّي مِنْ جنس المُبيع لِلذَّلِكَ الحَوْل فَقَطُّ (و م).

وَقِيلَ: إِنْ أَبْدُلُهُ بِعَقَارِ وَنَحْوِهِ وَجَبَتْ زَكَاةُ حَوْل.

وَسَأَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ: مَلَكَ نِصَابِ غَنَم سِتُّةَ أَشْهُرٍ ثُمٌّ بَاعَهَا فَمَكَثِ ثَمَنُهَا عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ؟

قَالَ: إِذَا فَرَّ بِهَا مِنَ الزُّكَاةِ زَكْى ثَمَنَّهَا إِذَا حَالً الْحَوْلُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ الْآحَظُ لِلْفُقَرَاء، وَإِنْ قَالَ لَمْ أَقْصِدْ بِذَلِكَ الفِرَارَ فَفِي قَبُولِهِ فِي الحُكْمِ وَجْهَانِ (م ١٩)(١). وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ عَنْ بَعْضِ الآصُحَابِ: تَسْقُطُ بِالتَّحَيُّلِ (و هـ ش) كَمَا بَعْدَ الحَوْلِ الآوَّلِ (و) لِعَدَمَ وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ عَنْ بَعْضِ الآصُحَابِ: تَسْقُطُ بِالتَّحَيُّلِ (و هـ ش) كَمَا بَعْدَ الحَوْلِ الآوَّلِ (و) لِعَدَمَ تَحَقُّقِ النُّحَيُّلِ فِيهِ، وَيَأْتِي آخِرَ زَكَاةِ العُرُوضِ: مَنْ أَكْثَرَ شِرَاءِ عَقَارٍ فَارًا مِنْ الزُّكَاةِ.

تَجِبُ الزُّكَاةُ فِي عَيْنِ المَالِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الجَمَاعَةُ، قَالَ الجُمْهُورُ: هَذَا ظَاهِرُ المُذْهَبِ، حَكَاهُ أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ (و هـــم

وَعَنْهُ: تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَٱبُو الحَطَّابِ وَصَاحِبُ التَّلْخِيصِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ الآشْبَهُ بِمَذَّهَبِنَـا (و ق)، فَعَلَى الآوَّلِ: لَوْ لَمْ يُوَكُ نِصَابًا حَوْلَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ زَكَاةً وَاحِدَةٌ (و هـ ق) وَلَوْ تَعَدَّى بِالتَّاخِيرِ (م)، وَعَلَى النَّانِيَةِ: يُزكِّي لِكُلِّ فَعَلَى الآوَّلِ: لَوْ لَمْ يُوَكُ نِصَابًا حَوْلَيْنِ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ زَكَاةً وَاحِدَةٌ (و هـ ق) وَلَوْ تَعَدَّى بِالتَّاخِيرِ (م)، وَعَلَى النَّانِيَةِ: يُزكِّي لِكُلِّ حَوْل (و قَ)، أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ وَبَعْضُ الأَصْحَابِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ قُلْنَا إِنَّ الدُّيْنَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ لَمْ تَسْقُطْ هُنَا، لآنَ الشَّيْءَ لا يُسْـقِطُ نَفْسَـهُ، وَقَــذ يُسْـقِطُ

وَاخْتَارَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَالْمُسْتَوْعَبِ: إِنْ سَقَطَتْ الزُّكَاةُ بِدَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ لَهُ ميوَى النَّصَابِ فَلا زَكَاةً لِلْحَوْلِ النَّانِي، لأَجْلِ الدُّيْنِ، لا لِلتَّعَلُّق بَالعَيْن.

ذَاذَ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبَ: مَتَى قُلْنَا يَمْنَعُ الذَّيْنُ فَلا زَكَاةَ لِلْعَامِ الثَّانِي، تَعَلَّقَتْ بِالعَيْنِ أَوْ بِالذَّمَّةِ، وَإِنَّ أَحْمَدَ حَيْثُ لَمُ يُوجِبْ زَكَاةَ العَامِ الثَّانِي فَإِنَّهُ بِنَاءً عَلَى رِوَايَةٍ مَنْعِ الدَّيْنَ؛ لآنُ زَكَاةَ العَامِ الآوَّل صَارَتْ دَيْنَا عَلَى رَبِ المَال، والعَخْسُ بِالعَكْسِ، وَجَعَلَ فَوَائِدَ الرُّوَايَتَيْنِ إِخْرَاجَ الرَّاهِنِ المُوسِرِ مِنْ الرَّهْنِ بِلا إِذْنِ إِنْ عُلَقَتْ بِالعَيْنِ، وَاخْتَارَهُ فِي سُقُوطَهَا بِسَائِلَفِ

وَقَالَ غَيْرُهُ خِلاَفَهُ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فَوْقَ نِصَابٍ، فَإِنْ وَجَبَتْ فِي العَيْنِ نَقِصَ مِنْ زَكَاتِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَسْدِرِ نَقْطِيهِ بِهَا، فَـإِذَا نَقَصَ بِذَلِكَ عَنْ نِصَابِ فَلا رُكَاةً لِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنَّ وَجَبَتْ فِي اللَّمُّةِ زَكَّاهُ جَنِيعَهُ لِكُلِّ حَوْلِ، مَا كُمْ تُفْنَ الرُّكَاةُ الْمَالَ.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيم: إِنْ قُلْنَا تَجبُ فِي العَيْنِ فَهَلْ تَتَكَرَّرُ الزَّكَاةُ بِتَكَرُّر الآخْوَال؟ فِيهِ وَجْهَان.

وَالشَّاةُ فِي الإبلِ تَتَكَرَّرُ بِتَكُرُّر الآخْوَالَ إِنْ قُلْنَا: دَيْنُ الزَّكَاةِ لا يَمُنْعُ، كَذَا قَالَ.

وَكَذَا عِنْدَ زُفَرَ تَتَعَلَّقُ بِالغَيْنِ وَتَتَكَرَّرُهُ كُمَا لَوْ كَانَتْ الزَّكَاةُ دَيْنًا، فَأَثْلَفَ نِصَابًا وَجَبَتْ فِيهِ، ثُسمٌ حَـالِ عِنْـدَهُ حَـولٌ عَلَـى

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (ومن قصد ببيع أو هبةِ أو إتلاف ونحوه الفرار من الزُّكاة حرم ولم تسـقط، وإن قـال: لم أقصــد بذلــك الفرار ففي قبوله في الحكم وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم:

أحدهما: يقبل.

قلت: وهو أولى من الوجه الثَّاني.

والوجه الثّاني: لا يقبل.

قلت: الصُّواب في ذلك أن يرجع إلى القرائن، فإن دلَّت على الفرار لم يقبل، وإلاَّ قبل، واللَّه أعلم.

نِصَابِ آخَرَ وَرَدَ بِالْمُنْعِ عَلَى رَوَايَةٍ ثُمُّ التَّعَلُّقُ بِالْعَيْنِ ٱقْوَى.

وَلِهَذَا يُمْنَعُ النَّذُرُ الْمُتَعَلِّقُ بِالعَيْنِ، وَلا يُمْنِّعُ إِذَا كَانَ فِي اللَّمَّةِ، عَلَى روايَةٍ.

فَعَلَى الْمَانْهَبِ فِي مِتَنَيْنِ وَوَاحِدَةٍ مِنَ الغَنَمَ خَمْسٌ، ثَلَاثٌ لِلأُوَّل، وَاثْنَتَانِ لِلثَّانِي (و ق). وَعَلَى الثَّانِي سِتُّ لِحَوْلَيْنِ، وَلَوْ لَمْ يُزَكُ خَمْسِينَ مِنَ الغَنَم اثْنَيْ عَشَرَ حَوْلاً زَكَى أحَدَ عَشْرَ شَاةً.

وَفِي النَّانِيَةَ عَشْرَةً الحِلافَ، أمَّا لَوْ كَانَ الوَاجِبُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسَ كَالإِبِلِ الْمَزَكَاةِ بِالغَنَم، فَنَصُّ أَحْمَدُ: أنَّ الوَاجِبُ فِيهِ فِي الذُّمَّةِ، وَأَنَّ الزُّكَاةَ تَتَكَرَّرُ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الوَاجِبُ مِنَ الجُنْسُ (َو مَ قِ)؛ لأَنَّ الوَاجِبَ هُنَا لَيْسَ بِجُزَّءٍ مِنَ النَّصَابِ.

وَظَاهِرُ كَلام أَبِي الخَطَّابِ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ وَالْمُحَرَّرِ: أَنَّهُ كَالوَاجبِ مِنْ الجنس عَلَى مَا سَبَقَ (و هـــ ق) مِنَ العَيْن وَاللَّمْةِ؛ لأَنَّ تَعَلَّقَ الزَّكَاةِ كَتَعَلَّقَ الآرْش بالجَانِي، وَاللَّايْن بالرَّهْن، فَلا فَرْقَ إِذًا، فَعَلَّى النَّصِّ: لَوْ لَــمْ يَكُسْ لَـهُ سِـوَى خَمْس مِنَ الإبل، فَفِي امْتِنَاع زُكَاةِ الحُوْل الثَّانِيُ؛ لِكُوْنِهَا دَيْنًا الْخِلَافُ.

قَالَ القَاضِيَ فِي الخِلافِ: فِي هَلَـٰهِ المُسْأَلَةُ لا تَلْزَمُهُ؛ لآنَ أَحْمَدَ عَلَّلَ فِي المال بأنّه إذَا أدّى مِنْهُ نَقَصَ، فَساقَتْضَى ذَلِـكَ إذَا أَدَّى مِنْ الغَنَّمِ مَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ بِهِ دَيْنٌ لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لآنَ الدَّيْنَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الزُّكَاةِ، وَحُمِلَ كَلامُ أَحْمَــدَ عَلَى أَنْـهُ عِنْـدَهُ مِـنَ الغَنَم مَا يُقَابِلُ الْحُولَيْنِ.

. فَعَلَى النَّصَّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَعِيرًا فِي ثَلاثَةِ أَخْوَالٍ، لآوُّلٍ حَوْلٍ بِنْتُ مَخَاضٍ، ثُمُّ ثَمَانٍ شِيَاهِ لِكُلِّ حَوْلٍ^(۱).

وَعَلَى كَلامِ أَبِي الْخَطَّابُ إِنَّهَا تَجِبُ فِي الْمَيْنِ مُطْلَقًا كَلُلِكَ لأَوَّل حُوَّالٍ ثُمَّ النَّانِيِّ، ثُسمٌ إِنْ نَقَسِي النَّصَابُ بِذَلِكَ عَـنْ عِشْرِينَ بَعِيرًا إِذًا قُوْمُنَاهَا فَلِلنَّالِثِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَإِلَّا أَرْبَعٌ، وَهَلْ يَمْنَعُ النَّعَلُّقُ بِالعَيْنِ انْعِقَادَ الحَوْلِ النَّانِي قَبْلَ الإِخْرَاجِ؟ يَأْتِي فِي الفَصل الثالِثِ مِنَ الخُلْطَةِ.

يَجُوزُ لِمَالِكُ إِخْرَاجُ الزُّكَاةِ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ بِلا رِضَى السَّاعِي (و)، وَنَمَاءُ النَّصَابِ بَعْدَ وُجُوبِهَا كُلُّهُ لَهُ (و) وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَعْذَ وُجُوبِهَا لَزَمَهُ مَا وَجَبَ فِيهِ مِنَ الحَيَوَانِ لا قِيمَةُ الحَيَوَانِ (و) وَإِثْلاقُهُ (و)، وَوَطِئَ أَمَةً لِلتَّجَارَةِ، وَكَذَا لَهُ بَيْعُهُ وَغَيْرُهُ مِــنْ التَّصَرُّفَاتِ، وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِالعَيْنِ، لِهَذِهِ المُسَائِلِ، وَلِمَفْهُومِ النَّهْيِ عَنْ بَيْع الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاحُهَا، وَكَارْشِ الجِنَايَةِ.

وَفِي هَلَا الْأَصْل خِلَافٌ، وَمَسْأَلَتُنَا مِثْلُهُ، فَلَنَا عَلَى الجِلافَ فِيهَا (و شَ) وَلا يَرْجِعُ البَائِعُ بَعْدَ لُزُومِ البَيْسِ فِي قَدْرِهَا، وَيُكَلِّفُ إِخْرَاجُهَا، فَإَنْ تَعَذَّرَ فَسَخْنَاهُ فِي قَدْرِهَا، وَلِلْمُشْتَرِي الْجِيَارُ، لِتَفْريق الصَّفْقَةِ.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيم: لِلسَّاعِي فَسَنحُ البَّيْعِ فِي قَدْرِهَا، فِي أَحَدِ الوَّجْهَيْنِ، أَصَلُهُمَا مَحَسلُ الرُّكَاةِ، وَفِي غَـيْرِو رِوَايَشَا تَفْرِيـتِ الصُّفْقَةِ، ذُكْرَهُ فِي الشَّافِي.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: رَهْنُ مَا وَجَبَتْ فِيهِ الرُّكَاةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ غَيْرَهُ لا يَجُورُ، وَقَالَ فِي الفُنُونِ: يَجُورُ بَيْعُ مَالِ الزُّكَاةِ كُلُّهِ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوجُّهُ أَنَّ البَّيْعَ كَالرُّهْن فِي المَنْع.

وَفِي الرِّعَايَةِ: لِلْبَائِعِ الفَسْخُ فِي قَدْرِهَا.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ فِي الكُلِّ، كَذَا قَالَ.

وَتَيْلَ: تَبْقَى فِي ذِمَّتِهِ، وَقَدُّمَهُ بَعْضُهُمْ.

(١) تنبيه: قوله في فوائد وجوب الزَّكاة في العين أو في الذِّمّة إذا كان الواجب من غير الجنـس كـالإبل المزكَّـاة بـالغنـم، فنصُّه: أنَّ الواجب فيه في الذُّمَّة.

وظاهر كلام أبي الخطَّاب وغيره أنَّه كالواجب من جنسٍ: (فعلى النَّصُّ في خمسٍ وعشرين بعيرًا في ثلاثة أحوالٍ، لأول حول بنــت نخاض، ثمَّ ثمان شياو لكلِّ حول). انتهى.

في كلام المصنّف سقطً، وصُوابه أن يقال بعد ثمان شياءٍ: لكلّ حول أربعٌ، فسقط لفظ أربع بعد قوله: لكلّ حسولٍ، وهــو واضـحٌ، والله أعلم.

فُصلُ

المَذْهَبُ: تَجِبُ الزُّكَاةُ إِذَا حَالَ الحَوْلُ، فَلا يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الآدَاءِ (و هـــ ق) لِخَبَرِ الشَيْرَاطِ الحَوْلِ، لانْعِقَـادِ الحَوْل الثَّانِي عَقِبُ الحَوْل الآوُل (ع).

وَّاحْتَجُ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ لِلسَّاعِي المُطَالَبَة، وَلا تَكُونُ إِلاَّ بِحَقُّ سَبَقَ وُجُوبُهُ، وَكَالصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَقْضِيهِ المَرِيضُ بِخِلافِ الإِطْعَامِ عَنْهُ، عَلَى الاَّصَحُّ؛ لآنً فِي الكَفَّارَةِ وَالفِدْيَةِ مَعْنَى العُقُوبَةِ.

وَعَنَّهُ: لا تُجبُ، فَيُعْتَبَرُ التُّمَكُّنُ مِنْ الآدَاء (و م ق).

فْعَلَى الْأُولَى: لَوْ تَلِفَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلَ قَبْلَ النَّمَكُن مِنَ الْآدَاء ضَمِنَهَا.

وَعَلَى الثَّانِيَّةِ: لا، وَجَزَمَ فِي الكَافِي وَنِهَايَةً أَبِي المَعَالِي بِالضَّمَانِ، وَاخْتَجًا بِهِ لِلْمَذْهَبِ؛ لآنُهَا لَوْ لَمْ تَجِبْ لَمْ يَضْمُنْهَا، وَقَاسَهُ أَبُو الْمَالِي عَلَى تَفُويِتِهِ العَبْدَ الجَانِي.

قَالَ: وَهَذَا بِالتَّفَاقِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَكَذَا لَوْ تَلِفَ ضَمِنَهَا عَلَى الآوْلَى، لآنَّهَا عَيْسِنَ تَلْزَمُهُ مُؤْلَـةُ تَسْلِيمِهَا إِلَى مُسْتَحِقُّهَا تَلِفَتْ فِي يَدُو، وَسُـقُوطُ المُشْرِ بِآفَةٍ قَبْـلَ مُسْتَحِقُّهَا تَلِفَتْ فِي يَدُو، وَسُـقُوطُ المُشْرِ بِآفَةٍ قَبْـلَ اللهِّيْخُ وَغَيْرُهُ. الإِحْرَازِ؛ لآنَهَا مِنْ صَمَانِ البَاقِع، بدَلِيلِ الجَافِحَةِ، كُذَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّرُ وَغَيْرُهُ بَكَلَ: ﴿قَبْلَ الإِحْرَازِ﴾: قَبْلَ أَخْلُوهِ، وَاحْتَجُ بالجَافِحَةِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: قَبْلَ قَطْعهِ، وَعَلَى النَّانِيَةِ: لا يَضْمَنُهَا بِتَلَفِّهِ، وَظَاهِرُ الحِّرَقِيِّ: مُطْلَقًا، (و) وَاخْتَـارُهُ فِـي النَّصِيحَةِ وَالمُغْنِي وَالمُسْتَوْعِبِ وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ رِوَايَةٌ، مَعَ افْتِصَارِهِمْ عَلَى وُجُوبِهَا بِالحَوْل، لِوُجُوبِهَــا مُوَاسَــاةً، فَـلا تَجِبُ مَـعَ فَقْرِهِ وَعَدَم مَالِهِ، وَكَوْدِيْعَةٍ وَلُقَطَةٍ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ إِنْ عُلَقتَ بِاللَّمَةِ لَمْ تَسْقُطْ، وَإِلْ فَالْحِلافَ.

وُقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ عَلَى [الرُّوَايَةِ] الثَّانِيَةِ: تَسْفُطُ فِي الْآمُوَالِ الظَّاهِرَةِ دُونَ البَاطِنَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م) فِسي رِوَايَـةِ أَبِسي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ وَغَيْرِهِ كَذَا.

ُ قَالَ: وَقَالَ أَبُو حَفْصَ العُكْبَرِيُّ: رَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ الفَرْقَ بَيْنَ المَاشِيَّةِ وَالمَالِ، وَالعَمَلُ عَلَى مَا رَوَى الجَمَاعَةُ أَنَّهَا كَالمَال، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ القَاضِي وابْنُ عَقِيلِ روَايَّةً: يُعْتَبُرُ إِمْكَانُ الآدَاء فِي غَيْرِ المَال الظَّاهِر، وَذَكَرَ أَبُو الحُسَيْنِ روَايَـةً: لا تَسْقُطُ بِتَلَـفِ النَّصَابِ غَيْرُ المَاشِيَةِ، كَمَا لا تُضَمَّمُ مَاشِيَتُهُ فِي بَلَدَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ، وَتُضَمَّ بَقِيَّةُ الآمُوالِ، كَذَا قَالَ، أَمَّا لَوَ أَمْكَنَهُ الآدَاءُ فَلَمْ يُسِرُكُ لَمْ تَسْقُطْ، كَزَكَاةِ الفِطْرِ وَالحَجِّ؛ وَلاَنْ المُسْتَحِقُ غَيْرُ مَعَيَّن.

وَفِي العَبْدِ الجَانِي مُعَيَّنٌ رَضِيَ بِالتَّرْكِ، أَوْ المُسْتَحِقُ هُنَا هُوَ اللَّهُ وَقَدْ أَمَرَ بِالدَّفْعِ، قَالَ الحَنَفِيَّةُ: وَيَعْدَ طَلَبِ السَّاعِي قِيـلَ:

يَضْمَنُ، وَقِيلَ لا، لانْعِدَامِ النَّفْويتِ. وَفِي الاسْتِهْلاكِ وُجِذَ التَّمَلُّي، وَعِنْدَهُمْ فِي هَلاكِ البَّغْضِ يَسْقُطُ بِقَدْرِهِ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ فِي المُسْتُوْعِبِ السُّـقُوطَ بِالتَّلَفِ إِلاَّ بالعَبْلِ الجَانِي، فَيَلْزَمُهُ وَلَوْ تَمَكُن، وَصَرَّحَ بِخِلافِهِ، وَمَنْ أَمْكَنَهُ لَكِنْ خَافَ رُجُوعَ السَّاعِي فَكَمَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ (ش) وَلَوْ نَتَجَتْ

ِ اَلسَّاقِمَةُ لَمْ يَضُمُّ فِي حُكْم الحَوْل الآوَّل عَلَى الْمُلْهَبِ، وَيَضُمُّ عَلَى النَّانِي، كَقَبْل الحَوْل.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ: لَوْ تَلِفَ بَعْضُهُ رَكَى البَاقِيَ، عَلَى الْمُذْهَبِ الآوَّل، وَلَوَّ أَسْقَطُنَا رَكَاةَ التَّالِف، لا عَلَى النَّانِي، كَسَدَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ احْتَجُ لِلرِّوايَةِ الثَّانِيَةِ بِنَصِّ أَحْمَدَ فِي هَلِهِ السَّالَةِ: لا ذِكَاةَ لِمَا تَلِف، وَظَاهِرُهُ يُزكِّي بَقِيْتُهُ عَلَى هَـلِهِ الرَّوايَـةِ، وَذَكَرَ أَيْضًا الرَّوايَتَيْنِ فِي الزَّرْعِ وَالثَّمْرِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ تَلِفَ البَّعْضُ وَبَقِيَ دُونَ نِصَابٍ فَفِيهِ بِقِسْطِهِ، عَلَى الرَّوايَـةِ النَّصُوصَةِ. كَبَقِيَّةِ الزَّكَوَاتِ.

وَذَكَرَ فِي الْكَافِي الرَّوَايَةَ الأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَة، ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ تَلِفَ بَعْضُ النَّصَابِ قَبْلَ التَّمَكُنِ سَقَطَ مِنْ الرَّكَاةِ بِقَدْرِهِ.

وَمَنْ نَلَدَّ أَضِيُّةً أَوْ الصَّدَقَة بِدَرَاهِم مُعَيِّنَةٍ، قَتَٰلِفَتْ، فَرَوابَتَانِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ القَاضِي وَٱبُو الْخَطَّابِ: وَلَوْ تَمَكَّنَ، نَظْرًا إَلَى عَدَمِ تَعْيِينِ مُسْتَحِقٌ، كَزَكَاةٍ، وَإِلَسَى تَعَلِّـقِ الحَـقُّ بِعَيْـنٍ مُعَيَّنَةٍ، كَعَبْلِهِ جَانٍ. وَأَمَّا أَبُو الْمَعَالِي فَقَالَ: إِنْ تَلِفَتْ قَبْلَ التُمَكُّنِ فَلا صَمَانَ، وَإِلاَّ فَوَجْهَانِ إِنْ قُلْنَا يَسْلُكُ بِالنَّذْرِ مَسْلُكَ الوَاجِبِ شَرْعًا ضَمِنَ، وَمَسْلُكَ التَّبُرُّعُ لَمْ يَضْمَنْ (م ٢٠)''

فُصلُ

وَلا تَسْقُطُ زَكَاةٌ بِالمَوْتِ عَنْ مَفْقُودٍ وَغَيْرِهِ، وَتُؤخَذُ مِنْ التَّرِكَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) وَلَوْ لَمْ يُوصِ (هـ م) بِهَا كَالعُشْرِ (و) فَإِنْ أَوْصَى بِهَا فَمِنْ ثُلُثِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكُو، وَكَذَا قَالَ فِي الحَجِّ.

وَقَدَّمَهَا مَالِكٌ عَلَى بَقِيَّةِ الوَصَايَا إِنْ فَرُّطَ، وَبِدُونِهِ تَكُونُ مِنْ رَأْس مَالِهِ.

وَنَقَلَ إِسْخَاقُ بْنُ هَانِيَ فِي حَجٍّ لَمْ يُوصِ بِهِ وَزَكَاةٍ وَكَفَارَةٍ مِنْ النَّلُثِ، وَنَقِلَ عَنْهُ أَيْضًا: [مِنْ رَأْسِ المَالِ مَعَ عِلْمٍ وَرَثَتِهِ، وَنَقِلَ عَنْهُ أَيْضًا]: فِي زَكَاةٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ مَعَ صَدَقَةٍ، فَهَلِهِ أَرْبَعُ رِوَايَاتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَفْظُ الرَّوَايَةِ النَّائِيَةِ يُختَمَلُ تَقْيِيدَهُ بِعَدَمِ الوَصِيَّةِ، كَمَا قَيْدَ الحَجُ، يُؤيِّدُهُ أَنَّ الرُّكَاةَ مِثْلُهُ، أو آكَدُ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَيَختَمِلُ أَنَّهُ عَلَى إطْلاقِهِ، وَلَـمْ أَجِدْ فِي كَـلامِ الرَّعَلَةُ عَلَى السَّابِق، وَيَتَحَاصُ دَيْنَ اللَّهِ وَدَيْنَ الآدَمِيُّ، نَصُّ عَلَيْهِ (و ق).

وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: يَبْدَأُ بِالدُّيْنِ (و ق).

وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قُوْلاً وَاحِدًا لِتَقْدِيمِهِ بِالرَّهْنِيَّةِ.

وَقِيلَ: تُقَدُّمُ الزُّكَاةُ إِنْ عُلَّقَتْ [و ق] بِالعَيْنِ، اخْتَارَهُ فِي الْمُجَرَّدِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ صَاحِبُ الْحَرُرِ: كَبُقاءِ المَالُ الرُّكُوِي، فَجْعَلَهُ أَصْلاً، وَذَكَرَهُ بَعْضَهُمْ مِنْ تَتِمَةَ الْقُول، وَزَادَ صَاحِبُ الْمَحَسِرُ: وَتُقَدَّمُ وَلَوْ عُلَقَتْ بِالذَّمَةِ وَلَمْ عَلَى مُرْتَهِن وَغَرِيم وَمُفْلِس، كَأْرَش جَنَاية، وَإِنْ تَعَلَّقَتَ بِالذَّمَةِ فَهَذَا التَّعَلَقُ بِسَبَبِ المَالِ فَيَوْذَادُ وَيَنْقُصَ وَيَخْلِفُ بِحَسَبِهِ، وَهُوَ مِنْ حَقُوقِ المَالِ وَنَوَائِبُهِ، فَأَلْحِقَ بَهَا فِي التَّقْدِيم عَلَى سَائِرِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٨٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٥)، وَابْنُ مَاجَهُ (١٤٢٥)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢١٣) وَحَسَّنَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٢).

وَلَهُ أَيْضًا مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ.

وَدُيُونُ اللَّهِ سَوَاءً، نَصُّ عَلَيْهِ، فَدُّلُّ أَنَّ الرَّوَايَاتِ السَّابِقَةَ فِي كُلِّ دَيْنِ لِلَّهِ.

وَعَنْهُ: تُقَدَّمُ الزُّكَاةُ عَلَى الحَجُّ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ؛ لآنٌ قَدَّرَ الوَّاجِبِ [مِنْهَا] مُسْـتَقِرٌ، وَذَكَـرَهُ بَعْضُهُـمْ قَـوْلاَ، وَيُقَـدُّمُ النَّـذُرُ بِمُمَيَّنِ عَلَيهَا، وَعَلَى الدَّيْنِ، كَمَا يَأْتِي فِي الْأَصْحِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ وَجَوَازِ بَيْعِهِ وَإِبْدَالِهِ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (ومن نذر أضحيَّةُ أو الصَّدقة بدراهم معيَّنةٍ فتلفت فروايتان.

وقال جماعةً منهم القاضي وأبو الخطَّاب: ولو تمكُّن، نظرًا إلى عدم تعيين مستحقٌ كزكـاةٍ وأمَّـا أبــو المعـالي فقــال: إن تلفــت قبــل التَّمكُن فلا ضمان، وإلاَّ فوجهان، إن قلنا: يسلك بالنَّذر مسلك الواجب شرعًا ضمن، ومسلك التَّبرُّع لم يضمن). انتهى.

ذَكَّر المصنَّف في هذه المسألة ثلاث طرق، وقدَّم أنَّ فيها روايتين إذا لم يتمكَّن من الإخراج، وأطلقهما:

إحداهما: لا يضمن.

قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يضمن.

فهذه عشرون مسألةً في هذا الباب، أطلق الخلاف فيها، وصحَّح أكثرها، والحمد للَّه.

الفسروع - كتاب الزكاة

فَصلُ

النَّصَابُ الزُّكُويُّ سَبَبٌ لِوُجُوبِ الزُّكَاةِ وَكَمَا يَدْخُلُ فِيهِ تَمَامُ المِلْكِ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ تَجبُ عَلَيْهِ.

فُصلُ

المَالُ الزَّكُويُّ: الإبلُ وَالبَقَرُ وَالغَنَمُ وَالزَّرْعُ وَالثَّمَرُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَفِي حُكْمِهِ العَسَلُ وَنَحْوُهُ. وَالآَفْمَانُ وَقِيْمُ غُرُّوضِ التِّجَارَةِ، وَيَأْتِي مُبَيِّنًا فِي أَبْوَابِهِ، وَلا زَّكَاةَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ بَعْدَهُ حُكْمُ المُتَوَلِّدِ بَيْنَ الوَحْشِيُّ وَالآهْلِيُّ وَبَقَرِ الوَحْشِ وَالظَّبَاءِ وَالحَيْلِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

باب زكاة السأئمة

تُجبُ الزُّكَاةُ فِي الإبل (ع)، والبَقَر (ع)، والغَنَم (ع) السَّاقِمَةِ (و هـ ش) لِلدُّرِّ، والنَّسْل.

زَادَ بَعْضُهُمْ: والتُّسْمِينَ.

وَقِيلَ: والعَمَل، كَالإبلَ الَّتِي تُكْرَى، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَنَصُّ أَحْمَدُ: لا (و هـ ش).

وَقِيلَ: تَجبُ فِي المَعْلُونَةِ (و م) كَمُتَوَلَّدٍ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُونَةٍ (و).

وَيُهَانُ دَبِهِ فِي الْحَدِينَ لِمُ اللَّهِ النَّصَابِ رَضِيعًا مَاهِمًا وَجُهَيْنِ (')، وَبَعْضُهُمْ: احْتِمَالَيْنِ، وَسَيَأْتِي. وَيُعْتَبُرُ السُّومُ بِأَنْ تَرْعَى الْمُبَاحَ، فَلَوِ اشْتَرَى لَهَا مَا تَرْعَاهُ أَوْ جَمَعَ لَهَا مَا تَأْكُلُ فَلا زَكَاةً، وَلا زَكَاةً فِي مَاشِيَةٍ فِي الذَّمْــةِ. كَمَا سَيَقَ.

وَلِلأَصْحَابِ وَجْهَانِ: هَلْ السُّومُ شَرْطٌ، أَوْ عَنَمُهُ مَانِعٌ؟ فَلا يَصِحُ النُّعْجِيلُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ عَلَى الآوْلِ، ويَصِحُ عَلَى الثَّانِي (م ۱)^(۱).

(١) تنبيةً: قوله: (وأطلق بعضهم فيما إذا كان نتاج السَّائمة رضيعًا سائمًا وجهين). انتهى.

لعلُّه: رضيعًا غير سائم، كما في الرَّعاية وغيرها، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١): قوله: (وللأصحاب وجهان، هل السُّوم شرطٌ، أو عدمه مانعٌ؟ فــلا يصــحُ التَّعجيــل قبــل الشّروع فيـه علــى الأوَّل، ويصحُّ على الثَّاني). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى، وصاحب الفائق، وبنوا هذا الفرع على هذا الخلاف، كما فعل المصنّف. أحدهما: عدم السُّوم مانعٌ.

قلت: في كلام الشَّيخ، والشَّارح، وغيرهما القطع بأنَّ عدم السُّوم مانعً.

والوجه الثَّاني: السُّوم شرطٌ.

تنبيه: قال القاضي محبُّ الدِّين بن نصر اللَّه في حواشي هذا الكتاب: في تحقُّن هذا الخلاف نظرٌ؛ لأنَّ كلُّ ما كان وجوده شرطًا كان عدمه مانعًا، كما أنَّ كلُّ مانع فعدمه شرطً، ولم يفرُّق أحدُّ بينهما.

بل نصُّوا: على أنَّ المانع عكس الشُّرط، فوجود المانع كعدم الشُّرط، فلزم من كلِّ منهما انتفاء الحكم، ووجود الشّرط كعدم المانع، لأنَّه يلزم من كلُّ منهما وجود الحكم، وحينتذٍ لا فرق بين العبارتين.

وإذا كان كذلك لم يظهر وجه الاختلاف في الفرع المذكور، فإنَّ معنى كون عدم السُّوم مانعًا أنَّه يمنع انعقــاد الحــول، ومعنــى كــون وجوده شرطًا أنَّه شرطً لانعقاده، فإن كان انعقاد الحول شرطًا في صحَّة التُّعجيل لم يصحُّ مع عدم السُّوم، لعـدم انعقـاده، وصـحُ مـع وجوده، وإن لم يكن انعقاد الحول شرطًا في صحَّة التُّعجيل صحُّ مع عدم السُّوم، ولكن هذا لا يعرف، أعني كـون انعقـاد الحـول ليــس شرطًا في صحَّة التَّعجيل، وعلى مقتضى ما ذكره المصنّف، من أنَّ وجود مانع انعقاد الحول لا يمنع صحَّة تعجيل الزّكاة لــو كــان معــه نصابٌ، وعليه دينٌ مثله، صحُّ تعجيله؛ لأنَّ الدِّين مانعٌ، فلينظر في ذلك.

قال: وقد تقدُّم قبل هذه الورقة بخمس ورقاتٍ في أوَّل الصَّفحة اليمني: متى أبرئ المدين أو قضى من مال مستحدث ابتدأ حـولا؛ لأنَّ ما منع وجوب الزَّكاة منع انعقاد الحول وقطعه، وهذا يحقَّق أنَّه لا فرق بين وجود المانع وعدم الشّرط في الحكم. انتهى.

والجواب عمًّا قال وباللَّه النُّوفيق: أنَّ الخلاف الَّذي ذكره المصنّف ليس مختصًا به، بل نقله عن الأصحاب، وهــو ثقـةٌ فيمــا ينقــل، وصرَّح به ابن تميم، وابن حمدان وصاحب الفاتق، وغيرهم، وكذلك الفرع المبنيُّ عليه لم يختصُّ به المصنَّف، بل قد سبقه إليه ابــن تميــم، وابن حمدان، وغيرهما، وهم من أثمَّة المذهب.

وقد تابعهم المصنّف ولم يتعقّبهم كما هو عادته، وملخّص الجواب أنّ التّعجيل يصحُّ إذا وجد السّبب وهو النّصــاب، مـع وجــود المانع وهو عدم حولان الحول، ألا ترى أنَّ الأصحاب قالوا: يجوز التّعجيل قبل الحول ونـصُّ عليـه في روايـةٍ جماعـةً، وهـو مـانعٌ مـن وجوبها، بل التَّعجيل لا يكون إلاَّ كذلك، ولا يصحُّ مع وجود الشَّرط كاملا، كمضيُّ الحول فإنَّه شرطَ بلا نزاع، ولا يصـحُّ التّعجيـل بعد وجوده، لوجوبها إذن، فهذا شرطً لا يصحُّ التُّعجيل بعد وجوده، وما قلناه أوَّلا مانعٌ يصحُّ التَّعجيل مع وجَــوده، وهــذه شـبيهةّ=

وَيُعْتَبَرُ السُّومُ أَكْثَرَ الحَوْل، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ صَالِح.

وَفِي الخِلافِ فِي مَسْأَلَةِ نَقْصَ النَّصَابِ: فِي بَعْض الحُول، نَصُّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، وَذَكَرَهُ الخِرَقِيُّ فَمَنْ بَعْلَهُ (و هـ). وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ كُلُهُ، زَادَ بَعْضُهُمَ: وَلا أَثَرَ لِعَلَفٍ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ (و ش) وَلا يُعْتَبَرُ لِلسَّوْمِ.

وَالعَلَفُ نِيَّةً، فِي وَجْهٍ، فَلَوْ سَامَتْ بنَفْسِهَا أَوْ أَسَامُهَا غَاصَيبٌ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ، كَغَصْبُو حَبِّسًا وَزَرْعِـهِ فِـي أَرْض رَبِّـهِ فِيـهِ العُشْرُ عَلَى مَالِكِهِ، كَنْبَاتِهِ بِلا زَرْعٍ، وَإِنَّ اعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ عَلَفَهَا غَاصِبٌ فَلا زُكَاةً، لِفَقْدِ السَّوْمِ المُشْتَرَطِ، والمُحَرَّمُ الغَصْبُ لا العَلَفُ، وَيُعْتَبُرُ لَهُمَا النِّيَّةُ فِي وَجْهِ أَخَرَ، فَلا زَكَاةً إِذَا سَامَتْ بنَفْسِهَا أَوْ أَسَامَهَا غَـاصِبٌ (م ٢)(١)؛ لآنُ رَبُّهَـا لَـمْ يَـرْضَ

=يمسألة المحشِّي يصحُّ التَّمجيل مع وجود المانع، وهو عدم حولان الحول، ولا يصحُّ مع حصول الشَّرط، وهو مضيُّ الحول، فإن عجَّــل لحول مستقبل فالشُّرط لم يوجد، والمانع موجودٌ، والله أعلم.

وَّقول الحَشِّي: (لأنَّ كلِّ ما كان وجوده شرطًا كان عدمه مانعًا، كما أنَّ كلِّ مانع فعدمه شرط، ولم يفرّق أحد بينهما بل نصّوا على أنَّ المانع عكس الشَّرط). انتهى.

هذا صحيحٌ، قد نصُّ عليه الأصوليُّون لكن لم يمنعوا من ترتيب حكم على وجود المانع وانتفائه قبل وجود الشرط أو بعضه.

وقوله: (فإنّ معنى كون عدم السّوم مانعًا أنّه يمنع انعقاد الحول) غير مسلّم، بل ينعقد الحول ويكسون مراعّى، ألا تـرى أنّ الإبسل مثلا إذا لم ترع في أوَّل الحول، كالشُّهر الأوَّل، والنَّاني، والنَّالث، والرَّابع مثلا، ثمَّ رحت بعد ذلك أكـشر مـن نصـف الحـول، نتبيَّن انَّ الحول انعقد عن أوَّله وإن لم تكن رعت فيه، فليس عدم السَّوم مانعًا من انعقاد الحول مطلقًا، بل من الوجوب.

وقوله أيضًا: (معنى كون وجوده شرطًا أنَّه شرط لانعقاده) غير مسلم أيضًا، بل قد ينعقد الحول قبل وجود الشرط، كما مثَّلنــا بــه قبل، وقد لا ينعقد إلاَّ بعد وجوده، كالإسلام، والحرِّيَّة.

وقوله: (فإن كان انعقاد الحول شرطًا في صحّة التّعجيل لم يصحّ مع عدم السّوم، لعدم انعقاده، وصحّ مع وجوده)، فنقــول: ليـس بين انعقاد الحول وعدم السُّوم ملازمةً، لصحَّة التُّعجيل، بل قد ينفكُ عنه وهو وجود انعقاد الحول مع عدم السُّوم، كما مثَّلنا به قبل.

وقوله: (وإن لم يكن انعقاد الحول شرطًا في صحَّة التّعجيل صحَّ مع عدم السُّوم)، فنقول: هذا صحيحٌ فإنَّ عـدم انعقـاد الحـول ليـس بشرط في صحَّة التَّعجيل، بل يصحُّ التَّعجيل قبل انعقاد الحول إذا وجد السُّب، ألا ترى أنَّ الأصحاب جوَّزوا التّعجيل عن الحــول الشّاني قبل دخوله، على الصَّحيح من المذهب، وقدَّمه المصنِّف، وكذلك عن الحول الثَّالث على رأي، وقد صحَّ انعقاد الحول مع عدم السُّوم.

وقوله: (وَلَكُنْ هَذَا لَا يَعْرَفُ أَعْنِي كُونُ انعقاد الحول ليس شرطًا في صحَّة التَّعْجِيــلُ) غير مسلَّم، بـل هــو معـروف، وقـد قالــه الأصحاب، كما قلنا إذا عجَّله لأكثر من حول إذا وجد السَّب وهو النَّصاب، وعلى كلُّ تقدير يجوز التَّعجيل إذا وجــد السُّببُ وهــو النَّصاب، مع وجود المانع وهو عدم حولان الحول، وأمَّا وجود بعض الشُّروط كاملا فلا يتصوُّر معه تعجيل الزَّكـــاة، كخـــؤلان الحـــول مثلاً، وقد يتصوَّر إذا وجد بعض الشُّرط، كالسُّوم إذا قلنا إنَّه شرطٌ وشرع فيه، وكـذا الشُّـروع في الحـول في زكـاة النَّقديـن ونحوهمـا، وقوله: (وعلى مقتضى ما ذكره المصنّف من أنّ وجود مانع انعقاد الحول لا يمنع صحّة تعجيل الزَّكاة لو كان معه نصابٌ، وعليه مثلــه، صحَّ تعجيله؛ لأنَّ الدَّين مانعٌ فلينظر) غير مسلَّم؛ لأنَّ المصنّف لم يلتزم أنَّ كلُّ مانع بجوز التّعجيل معه، بل قال ذلك إذا وجد السّبب. وهنا لم يوجد السُّبب لوجود الدُّين، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (ولا يعتبر للسُّوم، والعلف نيَّة في وجه، فلمو سامت بنفسها أو أسامها غـاصبٌ وجبت الرَّكاة، وإن اعتلفت بنفسها أو علفها غاصبٌ فلا زكاة، لفقد السُّوم المشترط، والحرُّم الغصب لا العلف، ويعتبر لها النَّيَّة في وجه آخر، فلا زكـــاة إذا سامت بنفسها أو أسامها غاصب). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، والزَّركشيُّ، وأطلقهما في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ فيما إذا كانت معلوفة عند المــالك سائمةً عند الغاصب، وقدُّموا في عكسها عدم الزُّكاة، ونصره في المغني، والشُّرح.

أحدهما: لا يعتبر لهما النَّيَّة، وحجَّه أبو المعالي، قال ابن تميم وصاحب الفائق، والمصنَّف في حواشسي المقنع: لا يعتبر في السُّوم، والعلف نيَّةً في أصحُّ الوجهين. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يعتبر لها النَّيَّة.

قال المجد في شرحه: وهو أصحُّ، وصحُّحه في مجمع البحرين، هو ظاهر كلام الخرقيُّ.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

بإسامَتِهَا فَقَدْ فُقِدَ قَصْدُ الإسامَةِ المُشْتَرَطُ، زَادَ صَاحِبُ المُغْنِي، والمُحَرَّرِ: كَمَا لَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسِيمَهَا، فَجَعَــلاهُ أَصْلاً، [وكَذَا] قَطَعَ بِهِ أَبُو المَعَالِي، وتَجَبُ إِذَا اعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ عَلَفْهَا غَاصِبٌ، لآنْ فِعْلَهُ مُحَرَّمٌ، كَمَــا لَـوْ خَصَـبَ أَنْمَانُـا فَصَاغَهَا حُلِيًّا، وَلِعَدَمُ الْمُؤْنَةِ، كَمَا لَوْ ضَلَّتْ فَأَكَلَتْ مِنَ الْلَبَاحِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُخُرُّرِ: وَطَرْدُهُ: مَا لَوْ سَلَّمَهَا إِلَى رَاعٍ يُسِيِّمُهَا فَعَلَفَهَا، وَعَكْسُهُ: مَا لَوْ تَبَرُّعَ حَاكِمٌ وَوَصْـى بِعَلَـفِ مَاشِيةِ يَتِيم وَصَادِيقِ بِلَالِكَ، بِإِذْن صَدِيقِهِ، لِفَقْدِ قَصْدِ الإِسَامَةِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ وُجُودُهُ مِنْهُ.

وَقِيلُ: تَجَبُ إِذَا عَلَفَهَا غَاصِبٌ، اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، فَقِيلَ: لِتَحْرِيمِ فِعْلِهِ، وَقِيلَ لانْتِفَاءِ الْمُؤْنَةِ عَنْ رَبَّهَا (م ٣)(١). وَقِيلُ: تَجَبُ إِنْ أَسَامَهَا، لِتَحَقُّقِ الشُّرْطِ، كَمَا لَوْ كَمُلَ النَّصَابُ بِيَدِ الغَاصِبِ، فَهَذِهِ خَمْسَـةُ أَوْجُهِ فِي مَسَائِلِ السُّوْمِ سُنَة.

وَإِنْ لَمْ يُعْتَدُّ بِسَوْمِ الغَاصِبِ فَفِي اعْتِبَارِ كَوْنِ سَوْمِ المَالِكِ أَكْثَرَ السَّنَةِ وَجْهَانِ (م ٤)(٣).

قَالَ الْأَصْحَابُ: يَسْتُوي غَصْبُ النَّصَابِ وَضَيَّاعُهُ كُلُّ الحَوْل أَوْ بَعْضَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ السُّومُ عِنْدَ الغَاصِبِ أَكْثَرَ فَالرُّوايْتَانِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ رَبُّهَا أَكْثَرُ وَجَبَتْ، وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةٌ عِنْدَهُمَا وَجَبَتْ الزُّكَاةُ عَلَى روَايَةِ وُجُوبِ الزُّكَاةِ فِي المَغْصُوبِ، وإلاَّ فَلَا.

وَإِنْ غَصَنَبُ رَبُّ السَّائِمَةِ عَلَفَا، فَعَلَفَهَا وَقَطَعَ السَّوْمَ، فَنِي اغْتِبَارِ الْقِطَاعِهِ شَرْعًا وَجْهَانِ (م ٥)(٣). وَكَذَا لَوْ قَطَعَ مَاشِيَتَهُ عَنِ السَّوْمِ لِقَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا وَنَحْوِهِ، أَوْ نَوَى قِنْيَةَ عَبِيدِ التَّجَارَةِ لِلْذَلِكَ، أَوْ نَوَى بِثِيَابِ الحَرِيرِ وَكُذَا لَوْ قَطَعَ مَاشِيَتَهُ عَنِ السَّوْمِ لِقَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا وَنَحْوِهِ، أَوْ نَوَى قِنْيَة لِلتُّجَارَةِ لُبْسَهَا (م ٦)(١).

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ أَسَامَهَا بَعْضَ الحَوْل ثُمَّ نَوَاهَا لِعَمَلِ أَوْ حَمْلٍ فَلا زَكَاةً، لِسُقُوطِ زَكَاةِ النِّجَارَةِ بِنِيَّةِ القِنْيَسةِ، كَـٰذَا قَـالَ، وَهِيَ مُخْتَمَلَةٌ، وَبَيْنَهُمَا فَرَقٌ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنْ مَنْ نَوَى بِسَائِمَةٍ عَمَلاَ لَمْ تَصِرْ لَـهُ بِعِ قَبْلَـهُ، وَإِنْ غَصَـبَ حُلِيًّا فَكَسَـرَهُ أَوْ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وقيل: تجب إذا علفها غاصبٌ، اختاره غير واحدٍ، فقيل: لتحريم فعله، وقيل: لانتفاء المؤنة عن ربّهــــا).

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى، ومختصر ابن تميم. أحدهما: إنَّما تجب لتحريم فعله، واختاره القاضي، وجزم به ابن رزينٍ في شرحه.

والقول الثَّاني: لانتفاء المؤنة، اختاره الآمديُّ.

قلت: وهو الصُّواب.

وأبطل الشَّيخ، والشَّارح التَّمليلين بناءً منهما على عدم وجوب الزُّكاة إذا علفها الغاصب، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (فإن لم يُعتد بسوم الغاصب، ففي اعتبار كون سوم المالك أكثر السُّنة وجهان). انتهى.

واطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، فإنَّهم قالوا: لــو كــانت ســاتمةً عنــد المــالك، والغاصب وجبت الزكاة وأطلقوا.

والوجه الثَّاني: يعتبر.

وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو قويٌّ.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن غصب ربُّ السَّائمة علفًا، فعلفها وقطع السُّوم، ففي انقطاعه شرعًا وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان.

أحدهما: ينقطع، وتسقط الزُّكاة، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والشَّرح في محثهما، وهذا ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب. والوجه الثَّاني: لا ينقطع السُّوم، ولا تسقط الزُّكاة.

(٤) (مسألة – ٦): قولَه: (وكذَا لو قطع ماشيته عن السُّوم لقصد قطع الطُّريق بها ونحوه، أو نوى قنيــة عبيــد التّجــارة لذلــك، أو نوى بثياب الحرير للتّجارة لبسها). انتهى.

وقد تقدُّم حكم المقيس عليه، فكذا المقيس، وهذا هو الصُّحيح؛ أعني: أنَّ الصُّحيح سقوط الزُّكاة بذلك.

(ر): روايتــان

ضَرَبَهُ نَقْدًا وَجَبَتْ، فِي الْآصَحُ، لِزَوَالِ الْمُسْقِطِ لَهَا، وَإِنْ غَصَبَ عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ فَاتُجَرَ فِيهِ لَمْ تَجِبْ، لآنُ بَقَـاءَ نِيَّـةِ التَّجَـارَةِ شَرُطٌ، فَإِنْ نَوَى التَّجَارَةَ بِهَا عِنْدَ الغَاصِبِ فَوَجْهَانِ (مَ ٧)(١).

أَقَلُ نِصَابِ الإبلِ خَمْسٌ (ع) فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ (ع) وَقَالَ أَبُو بَكْرِ تُجْزِقُهُ عَشَرَةُ ذَرَاهِمَ؛ لأَنْهَا بَدَلُ شَاةِ الجُبْرَانِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: لا تُجْزِئُهُ مَعَ وُجُودِ الشَّاةِ فِي مِلْكِهِ، وَإِلاَّ فَوَجْهَان.

وَلا تُعْتَبَرُ الشَّاةُ بِغَالِبِ غُنَمِ البَلَدِ (م) وتُعْتَبَرُ الشَّاةُ بِصِفَّةِ الإبلِ، فَفِي كِرَامٍ سِمَانِ كَرِيَةٌ سَمِينَةٌ، والعَكْسُ بِالعَكْسِ، وَإِنْ كَانَتِ الإبلُ مَعِيبَةً فَقِيلَ الشَّاةُ كَشَاةِ الصَّحَاحِ؛ لآنُ الوَاجِبَ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ كَشَاةِ الفِلْآيَةِ، والأَضْحِيَّةِ.

وَقِيلَ: بَلْ صِحْتُهَا بِقَدْرِ الْمَالِ، تَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ نَقْصِ الإِبِلِ كَشَاوَ الغُنَمِ.

وَقِيلَ: شَاةً تُجْزئُ فِي ٱلْأَصْنُحِيَّةِ (م ٨)^(٢).

وَلا تُعْتَبَرُ القِيمَةُ، وَلا يُجْزئُ بَعِيرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م) كَبَقَرَةٍ، وَكَنِصْفَيْ شَاتَيْن فِي الأصَحُّ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ كَانَتْ، قِيمَتُهُ قِيمَةَ شَاةٍ وَسَطٍ فَأَكْثُرَ، بِنَاءُ عَلَى إِخْرَاجِ القِيمَةِ (و هـ).

وَقِيلَ: تُجْزئُ إِنْ أَجْزًا عَنْ خَمْسَ وَعِشْرِينَ (و ش).

وَفِي عَشْرِ شَاتَان (ع) وَفِي خَمْسُ عَشْرَةً ثَلاثُ شِيَاهِ (ع) وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَحُ شِيَاهِ (ع) وَفِي خَمْسِ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضِ (ع) وَلَهَا سَنَةً سُمُيّتُ بِذَلِكَ؛ لآنُ أَمُهَا قَدْ حَمَلَتْ غَالِبًا، وَلَيْسَ بِشَرْطِ، والمَاخِضُ الحَامِلُ فَإِنْ عَدِمَهَــا فِي مَالِـهِ أَوْ عَنَ مِنْ مَنْ ثَانِ مِنْ أَنِّ مِنْ أَنِّ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ أَنْ كَانَتْ مَعِيبَةً فَالْبِنُ لَبُونِ ذَكُرٌ.

والآشهَرُ: أَوْ خُنْثَى، وَلَهُ سَنَتَانِ، وَلَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهُ عَنْهَا (هـ)، أَوْ حِقّ، أَوْ جَذَعٌ، أَوْ ثَنِيٌّ وَأُوْلَــى، لِزيَـادَةِ السِّـنّ، وَفِي بِنْتِ لَبُونٍ وَلَهُ جُبْرًانُ وَجْهَانِ، لاسْتِغْنَائِهِ بابْنِ اللَّبُونِ عَنِ الجُبْرَانِ.

وَجَزَمٌ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِالْجَوَازِ (م ٩)^{٣٢}؟ لآنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَشْتُرِطْ لآحَدِهِمَا عَدَمَ الآخَرِ.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن غصب عرضًا للتّجارة فاتَّجر فيه لم تجب؛ لأنَّ بقاء نيَّة التّجارة شرطٌ، فإن نــوى التّجارة بهــا عنــد الغاصب فوجهان). انتهي.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: لا تجب الزَّكاة.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: تجب الزُّكاة، وتؤثَّر النَّيَّة.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كانت الإبل معيبةً، فقيل: الشَّاة كشباة الصَّحاح؛ لأنَّ الواجب من غير الجنبس كشباة الفديمة، والأضحيَّة، وقيل: بل صحَّتها بقدر المال، تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل، كشاة الغنم، وقيل: شاةٌ تجزئ في الأضحيَّة). انتهى.

وأطلقهما الحجد في شرحه.

أحدهما: يلزمه شاة كشاة الصَّحاح، لما علَّله المسنَّف.

قلت: وهو أضعفها، وما قيس عليه غير مسلم.

والقول الثَّاني: وهو لزوم شاةٍ صحَّتها بقدر المال وهو العدل، والصُّواب، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وقدَّمه في المغنى، والشّرح، وشرح ابن رزين.

والقول الثَّالث: احتاره القاضي، وفيه ما فيه.

(٣) (مسألة – ٩): قوله: (فإن عدمها يعني بنت المخاض فابن لبون ذكر، أو حقٌّ، أو جذعٌ، أو ثنيٌّ وأولى، لزيادة السِّنّ، وفي بنت لبون وله جبران وجهان، لاستغنائه بابن لبون عن الجبران، وجزم صاحب المحرَّر بالجواز). انتهى.

أحدهما: يجوز، وهو الصُّحيح.

جزم به الحجد في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان، وغيرهم؛ لأنَّ الشَّارع لم يُشترط لأحدهما عدم الآخر.

والوجه الثَّاني: لا يجوز ولا يجزئ.

وَفِي جُبْرَان الْأَنُوثَةِ بزيَادَةِ سِنَّ فِي غَيْرِهَا وَجُهَان (م ١٠)(١).

وَإِنْ كَانَ فِي مَالِهِ بِنُتُ مُخَاضِ أَعْلَى مِنَ الوَاجِبِ لَمْ يُجْزِهِ ابْنُ لَبُونِ (ش).

واَلآمُنهُرُ: لاَ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا، بَلْ يُخَيَّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ شِرَاء بِنْتِ مَخَاضٌ بِصِفَةِ الوَاجِبِ، وَإِنْ عَدِمَ ابْسَ لَبُسُونِ لَزِمَهُ شِرَاءُ بِنْتِ مَخَاضٍ عَلَى وَلاَ يَجْزِقُهُ هُوَ (ش)؛ لِقَوْلِهِ فِي حَبَر أَبِي بَكُرَ الصَّحِيعِ (خُ: ١٣٨٠): فَلَمْ يَكُسنُ عِنْدَهُ ابْنَهُ مُخَاضٍ عَلَى وَجَهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْسُ حَامِدٍ وَتَبِعَهُ الآصْحَابُ، وَيَأْتِي قَوْلُ أَبِي الْمَالِي فِيمَنْ عَدِمَ الوَاجِبَ. الوَاجِبَ. الوَاجِبَ.

وَيْنِي سِتٌّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونِ (ع) سُمُّيْتَ بِهِ؛ لآنَّ أَمُّهَا وَضَعَتْ فَهِيَ ذَاتُ لَبَنٍ.

وَقِيْلَ: وَيُجْزِئُ اَبْنُ لَبُون بَجُبُرَانَ لِعَدَم، وَفِي سِتُّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ (عُ) وَلَهَا ثَلاَثُ سِنِينَ سُمُئِتِ بِلَاكِ َ لاَّنْهَا اسْتَحَقَّتُ أَنْ تُرْكَبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا وَيَطُرُّقَهَا الفَّحْلُ وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَلَعَةٌ (ع) وَلَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لأَنْهَا تَجْذَعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنْهَا وتُجْزِئُ ثَنِيَّةٌ بِلا جُبْرَان سُمُبَتْ بِلَاكِ، لاَّنْهَا أَلْقَتْ ثَنِيَّةًا، وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي الجُبْرَان وَجْهَان.

قًانَ أَبُو الْمُعَالِي: وِلَّا يُجْزِئُ فَوْقَهَا، وَأَطْلَقَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي مَسْأَلَةٍ الجُبْرَانَ الإجْزَاءَ وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: تُجْزِئُ حِقْتَانَ أَوْ اَبْنَتَا لَبُون (و ش) وَابْتَتَا لَبُون مَنِ الحِقّْةِ، جَزَمَ بِهِ اَلشَّيْخُ، قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُنْتَقَضُ بِبِنْــتِ مَخَـاضٍ هَنْ هِشْرِينَ، وَبَقَلاتِ بَنَاتِ مَخَاضِ هَن الجَلَاعَةِ.

وَالاَّمِشَانُ المَذْكُورَةُ لِلْإِبلِ قَوْلُ أَهْلِ اللَّغَةِ (و) وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُومَى لِبِنْتِ مَخَاضِ سَنَتَان، وَلِبِنْتِ لَبُسونِ ثَـلاتٌ، وَلِجِقّةٍ أَرْبَعٌ، وَلِجَذَعَةٍ خَمْسٌ كَامِلَةً، فَكَيْفَ يَحْمِلُهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ عَلَي بَعْضِ السَّنَةِ مَعَ قَوْلِهِ: كَامِلَةٌ.

وَقِيلَ: لِبِنْتِ مَخَاضٍ: نِصْفُ سَنَةٍ، وَلِبِنْتِ لَبُونٍ: سَنَةً، وَلِحِقَّةٍ: سَنَتَأَنٍ، وَلِجَلَّاعَةٍ: ثَلاثٌ.

وَتِيلُ: بَلُ سِت

وَفِي سِتَّ وَسَبْعِينَ الْبَنَا لَبُون (ع) وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقْتَان (ع) وَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِثَةٍ ثَلاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَهَــلْ الوَاحِدَةُ عَفْرٌ وَإِنْ تَغَيَّرَ بِهَا الفَرْضُ أَوْ يَتَعَلَّقُ بِهَا الوُجُوبُ؟ فِيهِ وَجَهْان (م ١١)(٢).

ثُمُّ تَسْتَقِرُ الْفَريضَةُ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ كَبُون، وَفِي كُلُّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، هَذَا المَذْهَـبُ، لِلأَخْبَار، مِنْهَا خَبَرُ أَنَسٍ فِي

(١) (مسألة – ١٠): قوله: وفي جبران الأنوثة بزيادة سنٌّ في غيرها وجهان. انتهى.

يعني: هل يجبر فقد الأنوثة بزيادة سنَّ في غير بنت المخاص، وتجزئ، أم لا؟

أطلُّق الخلاف فيه، وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى.

أحدهماً: لا يجبر، ولا يجزئ، وهو الصَّحيح.

قدَّمه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم، ونصروه، واختاره القاضي، وابن عقيلٍ، والمجد في شرحه.

وقال: ذكر ابن عقيلٍ في موضعٍ من الفصول جواز الجذع عن الحقَّة وعن بنت لبونٍ، لجواز الحقُّ عن بنت المخاض، وعلُّه.

قال المجد: وهذا مناقضٌ لما ذكره من أنّه لا يجوز إخراج الحقّ عن بنت لبون، وهو مع ذلك سهوّ، وبيَّن وجه السُّهو. وقال في الفائق: ولا يجبر نقص الذّكوريّة بزيادة سنّ، في أصحّ الوجهين. انتّهي.

وقان في الفائق، ولا يجبر نفض الدكورية بري

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: يجبر، وقد تقدُّم ما قاله ابن عقيلٍ في موضعٍ من الفصول، وما ردَّه به المجد.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح عن هذا الوجه: اختاره القاضي، وابن عقيلٍ.

والظَّاهر: أنَّ لهما اختيارين، فإنَّ الأوَّل ذكره المجد عنهما، والنَّاني ذكره الشُّيخ عنهما أيضًا، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وفي إحدى وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون، وهل الواحدة عفو وإن تغيّر بها الفرض أم يتعلّ بها الوجوب؟ فيه وجهان). انتهى.

وهما لابن عقِيلٍ في عمد الأدلَّة، وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: يتعلَّق بَها الوجوب، وكذا بغيرها، وهو ظُأهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثَّاني: هي عفوٌ وإن تغيُّر بها الفرض.

البُخَارِيِّ (١٣٨٦) وَحَدِيثِ أَبِي بَكُر (و ش م ر).

وَعَنْهُ: الحِقْتَانِ إِلَى مِثَةِ وَثَلَاثِينَ، فَتَسْتَقِرُّ الْفَرِيضَةُ كَمَا سَبَقَ، فَفِي مِاثَةٍ وَثَلاثِينَ حِقَّةٌ وَبِنْسَا لَبُسون، اختَسَارَهُ أَبُسو بَكْسِ فِسي كِتَابِ الخِلاف وَأَبُو بَكْرِ الاَجُرِّيُّ (و م ر) لِخَبَرِ عَمْرِو بْن حَزْم، وَفِيهِ ضَعْفٌ، فَإِنْ صَحَّ غُورِضَ بِرِوَّالِيَتِهِ الْأَخْرَى، وَبِمَا هُسُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَصَحُّ، وَلا أَثَرَ لِزِيَادَةٍ بَعْض بَعِيرِ وَ[لا] بَقَرَةٍ أَوْ شَاةٍ.

وَمَذْهَبُ (هـ) تُسْتَأَنْفُ الفَرِيضَةُ بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَمِثَةٍ، فَفِي كُلِّ خَمْسِ شَاةً مَعَ الجِقَيْنِ، إِلَى خَمْسِ وَالرَّبْعِينَ فَفِيهَا حِقَتَانِ وَبِنْتُ مَخَاضٍ، ثُمَّ فِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلاثُ حِقَاق، ثُمَّ تُسْتَأَنْفُ الفَرِيضَةُ، فَإِذَا رَادَتْ فَفِي كُلُّ خَمْسٍ مِنَ الزِّيَادَةِ شَاةً، إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ مَعَ ثَلاثِ الجِقَاق، وَفِي سِتٌّ وَثَلاثِينَ بِنْتُ لَبُونِ مَعَ ثَلاثِ الجِقَاق، وَفِي سِتٌّ وَأَرْبَعِينَ جِقَّةٌ مَعَ ثَلاثِ الجِقَاق، فَيَصِيرُ أَرْبَعًا، إِلَى مِافَتَيْنِ، فَإِذَا رَادَتْ اسْتُؤْنِفَتْ الفَرِيضَةُ كَمَا بَعْدَ المِائَةِ، والخَمْسِينَ إِلَى المِاقَتَيْنِ هَكَذَا أَبْدًا، لِووَايَةٍ مُرْسَلَةٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رضي الله عنه.

فُصلُ

فَإِذَا بَلَغَتْ مِتَتَيْنِ اتَّفَقَ الفَرْضَانِ، فَيُخَيِّرُ المَالِكُ، لِلأَخْبَارِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وابن حَامِدٍ وَجَمَاعَةٌ، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: والأَكْثُرُ. قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّرِ: وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى نَظِيرِهِ فِي زَكَاةِ البَقَرِ، وَنَصَّ أَحْمَدُ: تَجبُ الحِقَاقُ.

وَقَالَهُ القَاضِي فِي اَلشَّرْحِ، وَهُوَ قَوْلُ (هـ) عَلَىَ أَصْلِهِ، كَمَا سَــَبَقَ، وَأَوْلُـهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَـى صِفَةِ التَّخْييرِ، وَقَـدَّمَ القَاضِي فِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنَّ السَّاعِيَ يَأْخُذُ أَفْضَلُهُمَا (و م ش) وَعَيْنَ القَاضِي، وابن عَقِيلٍ، وغيرهما مَا وُجِــَدَ عِنْـدَهُ مِنْهُمَا.

وَمُرَادُهُمْ -وَاَللَّهُ أَعْلَمُ-: أَنَّ السَّاعِيَ لَيْسَ لَهُ تَكْلِيفُ المَالِكِ سِوَاهُ (و) وَفِي كَلام غَيْرِ وَاحِدٍ مَا يَـدُلُّ عَلَى هَـذَا، وَلَـمْ أَجِدْ تَصْرِيحًا بِخِلافِهِ، وإلاَّ فَالقَوْلُ بِهِ مُطْلَقًا بَعِيدٌ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ، وَلا وَجْهَ لَهُ

وَلُوْ أَخْرَجُ مِنَ النَّوْعَيْنِ كَأَرْبُعِ حِقَاقٍ وَخَمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ عَنِ أَرْبَعِمِائَةٍ جَازَ.

هَذَا هُوَ الْمُعْرُوفُ، وَجَزَمَ بِهِ الْآئِمَةُ، فُإطْلاقُ وَجْهَيْنِ سَهْوٌ، أَمَّا مَعَ الكَسْرِ فَلا، كَحِقْتَيْن وَبِنتَيْ لَبُون وَيَصْفَا عَنْ مِسائتَيْنِ، وَفِيهِ تَخْرِيجُ مَنْ أَعْتَقَ نِصْفَيْ عَبْدَيْنِ فِي الْكَفَّارَةِ، وَهُوَ صَعِيفٌ، وَإِنْ وُجِدَ أَحَدُ الفَرْضَيْنِ كَامِلاً، والآخُرُ نَاقِصًا لا بُدُّ لَهُ مِنْ جُبْرَانٍ، تَمَيِّنَ الكَامِلُ؛ لآنَّ الجُبْرَانَ بَدَلَّ، فَعَلَى هَذَا مَعَ نَقْصِهَا أَقُلُّ عَدِدٍ مِنَ الجُبْرَانِ لا تَجُوزُ مُجَاوَزَتُهُ.

وَقِيلَ: تَجُوزُ، لِكُونِهِ لا بُدُ مِنَ الجُبْرَان، وَمَعَ عَدَم الفَرْضَيْنِ أَوْ عَيْبَهُمَا لَهُ الْمُدُولُ عَنْهُمَا مَسعَ الجُبْرَان، فَيَخْرِجُ خَمْسَ بَنَاتِ مَخَاضِ وَخَمْسُ جُبْرَانَاتِ عَشْرُ شِيَاهٍ أَوْ مِاقَةً دِرْهَم، أَوْ يُخْرِجُ أَرْبَعَ جَلْزَانْ، وَلا الجَدْ أَرْبَعَ جَبْرَانَاتِ عَسْرُ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَيَشَاعِفُ الجُبْرَانْ، وَلا الجَدْعَاتِ عَسْنُ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَيَأْخُدُ الْبُغُونُ اللَّهُ فِي مِينٌ لا تَلِي الوَاجِهُ الضَّعِيفُ، وَاحْتَجُ بِالنَّعِ هُنَا عَلَى المَنْعِ فِي مِينٌ لا تَلِي الوَاجِب، ولا الجُبْرَانْ مُضَاتِ لَبُونِ مَعَ جُبْرَانِ، وَلا خَمْسَ حِقَاق وَيَأْخُذُ الجُبْرَانْ.

فُصا

مَنْ عَدِمَ سِنًا وَاجِبًا لَمْ يُكَلِّفْ تَحْصِيلُهُ (م) وَيُخْرِجُ دُونَهُ سِنًا يَلِيهِ وَمَعَهُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ يُخْرِجُ فَوْقَـهُ سِنًا تَلِيهِ وَمَعَهُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ يُخْرِجُ فَوْقَـهُ سِنًا تَلِيهِ وَيَاكُوهِ، فَإِنْ عَلَى اللَّمُ اللَّمَالِيَ فِيمَـنْ قَلِمَ أَبُن عَلَى اللَّمَالُي: لا يُغْتَبَرُ، وَمَذْهَبُ (هـ) لَهُ دَفْعُ سِنٌ فَوْقَ الوَاجِـبِ أَوْ دُونَـهُ، عَلِمَ ابْنَ لَلْهُوسِينَ فَوْقَ الوَاجِـبِ أَوْ دُونَـهُ، وَيَأْخُذُ وَيَدَفَعُ عَيْمَةً الفَضَلُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُقَوِّمِينَ، كَانَّ السَّنُ الوَاجِبُ عِنْدَهُ أَوْ لا بَنَاءً عَلَى القِيمَةِ.

َ وَفِي الْجِلَالَةِ لِلْحَنَفِيَّةِ: َ مَنْ لَزِمَهُ سِنَّ فَلَمْ يُوجَدْ أَحَدَ الْمُصَّدُّقُ الآعلَى مِنْهَا وَرَدُّ الفَضْلَ، أَوْ أَحْذَ دُونَهَا وَأَخَذَ الفَضْلَ بِنَـاءُ عَلَى أَخَذِ القِيمَةِ.

إِلاَّ أَنَّ فِي الوَجْهِ الآوَّلِ لَهُ أَنْ لا يَأْخُذَ وَيُطَالِبَ بِعَيْنِ الوَاجِبِ أَوْ بِقِيمَتِهِ؛ لآنَهُ شِرَاءٌ، وَفِي الوَجْهِ الثَّانِي يُخْسِيُرُ؛ لآنَّـهُ لا بَيْعَ فِيهِ، بَلْ هُوَ إِعْطَاءُ بالقِيمَةِ.

وَمَنْ جَبَرَ بِشَاةٍ وَعَشْرَةِ دَرَاهِمَ، أَوْ أَخْرَجُ مِينًا لا تَلِي الوَاجِبَ لِعَدَم، عَلَى مَا سَبَقَ وَأَخَذَ الجُبْرَانَ أَوْ أَعْطَاهُ، فَفِي الْجَسُوازِ

وَجْهَان (م ۱۲، ۱۳)^(۱).

وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي الآوُّل لا عَكْسُهُ (ش) وَحَيْثُ تَعَدُّدَ الجُبْرَانُ جَازَ جُبْرَانٌ غَنَمًا وَجُبْرَانٌ دَرَاهِمَ.

وَقِيلَ: لا يَجُوزُ، والمَسْأَلَةُ كَالكَفَّارَاتِ، وَفِي الجُبْرَانِ الوَاحِدِ الخِلافُ، وَيُخَيِّرُ المَالِكُ فِي الصُّعُــُودِ، والـنّزُولِ، وَكَـٰذَا فِي الشِّيَاوِ، والدُّرَاهِم.

وَقَالَ صَاحِبُ المُجَرُّدِ، والمُحَرَّر: يُخَيَّرُ مُعْطِي الجُبْرَان (و ش).

وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجٌ فِي الَّتِي قَبْلُهَا: يُخَيِّرُ السَّاعِي (و ش).

وَإِنْ عُدِمَتْ الفَّرِيضَةُ وَالنَّصَابُ مَعِيبٌ فَلَهُ وَفَعُ السَّنَّ السُّفْلَى مَعَ الجُبْرَان، وَلَيْسَ لَهُ دَفْعُ مَا فَوْقَهَا مَعَ أَخْذِ الجُبْرَان؛ لآنًا الجُبْرَانَ قَدَّرَهُ الشَّارِغُ وَفْقَ مَا بَيْنَ الصَّحِيحَيْن، وَمَا بَيْنَ المَعِيبَيْن أَقُلُّ مِنْهُ، فَإِذَا دَفَعَهُ المَالِكُ جَسَارٌ، لِتَطَوُّحِهِ بـالزَّائِدِ، بخِـلاف السَّاعِي وَيخِلافِ وَلِيُّ اليِّتِيم، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ إِلاَّ إِخْرَاجُ الآذَوْن، وَهُوَ أَقَلُ الوَاجِبِ، كَمَا لا يَتَبَرُّعُ.

وَلا جُبْرَانَ فِي غَيْرِ الإبلِ (و) وَلاَّنَّ النَّصُّ فِيهَا لا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ.

وَإِنْ جَبَرَ صِفَةٌ الوَاجَبِّ بَشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ فَأَخْرَجَ الرَّدِيءَ عَنِ الجَيِّدِ وَزَادَ قَدْرَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الفَضْلِ لَمْ يَجُزْ؛ لآنُ الفَصْدَ مِنْ غَيْرِ الْآثْمَانِ النَّفْعُ بِعَيْنِهَا، فَيَفُوتُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ، وَمِنَ الآثْمَانِ القِيمَةُ.

وَقَالَ فِي الانْتِصَار: يُحْتَمَلُ فِي الْمَاشِيَةِ كَمَسْأَلَةِ الآثْمَان، عَلَى مَا يَأْتِي.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُخَرِّرِ: وَقِيَاسُ المَذْهَبِ جَوَازُهُ فِي المَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا، عَلَى مَا يَأْتِي فِي المُكَسَّرَةِ عَنِ الصَّحَاحِ، وَفِـي مَسْأَلَةِ الْمُكَسَّرَةِ عَن الصَّحَاحِ.

قَالَ فِيَ الْخِلَافَو: ۚ لا يَلْزَمُ عَلَيْهِ نِصَابُ الرَّرْعِ، والنُّمَرِ؛ لآنُهُ لا يَمْتَنِعُ أنْ يَقُولَ فِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَجِبْ بِغَيْرِ هَذَا.

(١) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (ومن جبر بشاةٍ وعشرة دراهم، أو أخرج سنًا لا تلــي الواجـب لعـدم، علـى مـا سـبق وأخـذ الجبران أو أعطاه، ففي الجواز وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): هل يصعُّ الجبران بشاةٍ وعشرة دراهم أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب، والتَّلخيص، والحمرُّر وشرح الهداية، والرَّعـايتين، والحــاويين، والنَّظــم، والفــانق، والقواعــد الفقهيَّة، والزُّركشيِّ، وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، ويجزئه، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي.

قال المجد في شرحه: وهو أقيس بالمذهب، قال ابن أبي المجد في مصنَّفه: أجزأه في الأظهر، وجزم به في الإفسادات وقدَّمه في الكافي وشرح ابن رزين، وصحَّحه، في تصحيح الحرُّر.

والوجه الثَّانَي: لا يجزئه، وهو احتمالٌ في الكافي، والمغني، والشُّرح، ومالا إليه، وقدَّمه ابن تميم قلت: وهو ظــاهر كــلام كثــير مَــن

(المسألة الثَّانية – ١٣): هل يجوز الانتقال إلى سنَّ لا تلي الواجب من فوق أو أسفل أم لا؟

(ش): الإمام الشافعي

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والكافي، والتَّلخيص، ومختصر ابن تميم، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

أحدهما: الجواز، والإجزاء، وهو الصّحيح.

اختاره القاضى في الجرُّد، وأومأ إليه الإمام أحمد.

قال النَّاظم: هذا الأقوى، وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدومي، والمنوِّر ومنتخب الآدميُّ وشرح ابن رزينِ و غسيرهم، وقدَّمــه في المقنع، والحُمُّر، والشُّرح، والفائق، ومال إليه في المغني.

والوجه الثَّاني: لا يجوز ولا يجزئه، اختاره أبو الخطَّاب، وابن عقيل.

قال في النهاية: هذا ظاهر المذهب، وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، وقدَّمه في المستوعب، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين ونصــره المجد في شرحه.

(ر): روایتان

أَقَلُ نِصَابِ البَقرِ ثَلاثُونَ (و) فَيَجبُ فِيهَا تَبِيعٌ؛ لآنُهُ يَتُبُعُ أُمَّهُ، حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَهُــوَ جَـذَعُ البَقَـرَةِ الَّـذِي اسْتُونَى قَرْنَاهُ وَحَاذَى قَرْنُهُ أَذُنَهُ غَالِبًا أَوْ تَبِيعَةٌ (وَ) لِكُلِّ مِنْهُمَا سَنَةٌ، ذَكَرَهُ الآكثَرُ (و هــ ش) وَفِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: نِصْفُ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى سَنَتَان (و م) وَيُجْزِئُ مُسِنٍّ.

وَفِي صِحَاحُ الجَوْهَرِيُّ أَنْ الجَلَاعُ لِوَلَدِ الْبَقَرَةِ فِي السُّنَةِ النَّالِثَةِ.

وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ (وَ) ٱلْقَتْ سِنَّا غَالِبًا، وَهِيَ الَّثِيَّةُ، وَلَهَا سَنَتَانِ (و هـ ش) وَفِي الآخكامِ السُّلطَانِيَّةِ: سَنَةً. وَقِيلُ: ثَلاثُ (و م).

وَقِيلَ: أَرْبَعْ، وَتُجْزَئُ أَعْلَى مِنْهَا سِنًّا، وَلا يُجْزِئُ مُسِنٌّ (هـ).

وَقِيلَ: يُجْزِئُ عَنْهَا تَبِيعَانِ، جَزَمَ بِهِ بَمْضُهُمْ، فَيَجْزِئُ ثَلاثَةٌ عَنْ مُسِنَّتَيْنِ (و ش) وَفِي سِتَّينَ تَبِيعَانِ (و) ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلاثِينَ تَبيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسَنَّةٌ (وَ).

وَإِنْ اَجْتَمَعَ الفَرْضَانِ، كَمِانَةٍ وَعِشْرِينَ، فَكَالإِبلِ (و) وَنَصَّ أَحْمَدُ هُنَا: التَّخْيِرَ، وَمَذْهَبُ الجَنَفِيَّةِ كَقُولِنَا، وَعَنْ (هــ) أَيْضًا ذَاذَ عَلَى الآرْبَعِينَ بِحِسَابِهَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعُ عُشْرِ مُسِنَّةٍ، وَعَنْ (هــ) أَيْضًا: لا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسِينَ، فَتَجبَ فِيهَا مُسِنَّةً وَرُبِّعُ مُسِنَّةٍ.

أَقُلُ نِصَابِ الغَنَم أَرْبَعُونَ (ع) فَتَجبُ فِيهَا شَاةٌ (ع) وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَان (ع) وَفِي مِائَتَيْن وَوَاحِدَةٍ ثَــلاتُ شِيَاوِ (و) إِلَى أَرْبَعِمِائَةٍ فَتَجَبُ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاوِ (و) ثُمٌّ فِي كُلُّ مِاقَةِ شَاةٍ شاةً (و).

وَعَنْهُ: فِي ثَلاثِ مِنْةٍ وَوَاحِدَةٍ أَرْبَعُ شَيِيَاهِ، ثُمُّ فِي كُلُّ مِنْةً شَاةٍ شَاةً، فَعَلَيْهِمَا فِي خَمْسِمِافَةٍ خَمْسُ شِسيَاهٍ، وَعَنْـهُ أَنَّ المِافَـةَ زَائِدَةً، فَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ خَمْسُ شَيَاهِ، وَفِي خَمْسِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ سِتُ شَيَّاهِ، وَعَلَى هَذَا أَبْدًا، فَمِنَ الأصحابِ مَن ذَكَرَ هَٰذِهِ الرَّوَايَةَ وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرِ أَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا سَهْوٌ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ الثَّانِيَةَ.

وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ الثَّالِثَةَ، وَذَكَرَهُمَا بَعْضُ الْمُتَاخِّرِينَ، وَعَلَى كُلِّ حَالِ فَالمَذْهَبُ الرَّوَايَــةُ الأُولَـى، نَـصُّ عَلَيْهَا أَحْمَدُ، وَسَبَقَ حُكُمُ الآوْقَاصِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الفَرَائِضِ فِي الفَصْلُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الزُكَاةِ.

وَحَيْثُ وَجَبَتْ الشَّاةُ فِي إِبلِ أَوْ غَنَمْ فَلا يُجْزِئُ إلاَّ الجَلَعُ مِنَ الضَّأْنِ (و ش) وَأبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ وَرِوَايَةً عَــن (هـــ) وَلَهُ نِصْفُ سَنَةٍ (و هـ ش).

وَقِيلَ: ثُلْنَاهَا، لا سَنَةً (م)، والنَّنِيُّ مِنَ المَعْز (و ش) وَلَهُ سَنَةً (و هـ ش) لا سَنَتَان (م) وَلا يُعْتَبَرُ النَّنِيُّ مِنْهُمَا (هــــ) وَلا يَخْفِي الْجَلَاعُ مِنْهُمَا (م) وَقَدَّمَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْجَلَاعَ لِوَلَدِ الشَّاةِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَـالُ مِثْلِـهِ، وِفَاقًـا لِلأَصَـحِّ عِنْـدَ

وَلا يُجْزِئُ مِنْ [في] مَاشِيَتِهِ إِنَاثِ إِخْرَاجُ ذَكَرٍ، إلاَّ مَا تَقَدُّمُ مِنْ ابْنِ لَبُونِ وَتَبِيعٍ.

وَقِيلَ: يُجْزِئُ ذَكَرُ الغَنَمِ عَنِ الإبَلِ (و هـ). وَقِيلَ: وَعَنِ الغَنَمِ (و هـ)، وَإِنْ كَانَتْ كُلُهَا ذُكُورًا أَجْزَأُ الدُّكَرُ (و م ش). وَقِيلَ: لا، فَيُخْرِجُ أَنْنَى بِقِيمَةِ الدُّكَرِ، فَيَقَوْمُ النَّصَابُ مِنَ الإِنَاثِ، [وَتَقُومُ فَرِيضَتُهُ]، وَيُقَوَّمُ نِصَابُ الذُّكُورِ، فَيَوْخَذُ أَنْنَى

وَقِيلَ: يُجْزِئُ عَنِ الغَنَّمِ لا عَنِ الإبل، والبَقَر.

وَيْلَ بَالْآوَلُ قَالَ: يُخْرِجُ أَنْ الْعَرْمُ لِتُعَلَّمُ وَالْبَقَرِ، لِتَعَلَّمُ يُخْرِجُ أَبْنَ لَبُونَ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَعَـنْ سِتُّ وَثَلاثِينَ، فَيَتَسَاوَى الفَرْضَانِ، وَمَنْ قَالَ بِالآوَلُ قَالَ: الفَرْضُ بِعِيفَةِ المَالِ، وقِيمَتُهُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ دُونَ قِيمَتِهِ مِنْ سِتُّ وَثَلاثِينَ، بَيْنَهُمَا فِي القِيمَةِ كَمَـا

بَيَّنَهُمَا فِي العَدَدِ، فَلا يُؤَدِّي إِلَى التَّسْوِيَةِ، كَالغُنَّم.

وَقِيلَ: يُخْرِجُ ابْنَ مَخَاصِ حَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، فَيَقُومُ الذُّكَرُ مَقَامَ الْأَنْثَى الَّتِي فِي سِنَّهِ، كَسَـائِرِ النَّصُـب، وَحَكَـاهُ ابْـنُ تَمِيم عَن القاضي، وَأَنْهُ أَصَحُ.

ُ وَقَالَ: قَالَ الْقَاضِي: يُخْرِجُ عَنْ مبِتً وَقُلاثِينَ ابْنَ لَبُون زَائِدَ القِيمَةِ عَلَى ابْنِ مَخَاضٍ بِقَدْرٍ مَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ، وَلا تُؤخَذُ الرَّبِّى وَهِيَ الْنِي لَهَا وَلَدْ تُرَبِّيهِ (و) وَلا الحَامِلُ، وَلا طَرُوقَةُ الفَحْل (و)؛ لأَنْهَا تَحْبَلُ غَالِبًا إِلاَّ بَرَضِي رَبِّ المَال (و).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَلَوْ كَانَ المَالُ كَذَلِك، لِمَا فِيهِ مِنْ مُجَاوَزَةِ الْآشْيَاء المُحْدُودَةِ، وَكَذَا خَيَارُ الْمَال.

وَالْآكُولَةُ وَهِيَ السَّمِينَةُ (و) مَعَ أَنَّهُ يَجِبُ إخْرَاجُ الفَرِيضَةِ عَلَى صِفْتِهِ مَعَ الاكْتِفَاءِ بِالسِّنَّ المُنْصُوصَ عَلَيْهِ.

وَكَذَا لا تُؤخَذُ سِنٌّ مِنْ جنْسِ الوَاجبِ أَعْلَى مِنْهُ إلاَّ بِرِضَى رَبَّهِ (و) كَبَنْتِ لَبُسُونَ غَـنْ بِنْتِ مَخَـاضٍ، نَقَـلَ حَنْبَـلُّ: إنْ أَخْرَجَ أَجْوَدَ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَلَـٰلِكَ فَضْلُ لَهُ، وَلَمْ يُجَوِّزُهُ دَاوُد الظَّاهِرِيُّ، وَذَكَرَهُ أَبْنُ عَقِيلٍ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ وَجُهَا.

وَقَدْ قَالَ الْحَلْوَانِيُّ فِي التَّبْصِرَةِ: إنْ شَاءَ رَبُّ المَالِ أَخْرَجَ الْآكُولَةَ -وَهِيَ السَّميينَةُ-، فَلِلسَّاعِي قَبُولُهَا.

وَعَنْهُ: لا؛ لأَنَّهَا قِيمَةٌ، كَلَمَا قَالَ، وَهُوَ غَرِيبٌ بَعِيدً.

وَفَحْلُ الضَّرَابِ لا يُؤخِّذُ لِخَيْرُو (و).

َ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، والقَاضِي، وَكَلْمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، فَلَوْ بَلَالَهُ الْمَالِكُ لَزِمَهُ قَبُولُــهُ حَيْثُ يُقْبَــلُ الذُكرُ.

وَقِيلَ: لا، لِنَقْصِهِ وَفَسَادِ لَحْمِهِ، كَتَيْسِ لا يَضْرُبُ.

وَلَا تُجْزِئُ مَعِيبَةٌ لَا يُضَحَّى بِهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثُرُ.

وَفِي نِهَايَةِ الآرَجِيِّ وَأَوْمَا إِلَيْهِ الشَّيْخُ يُرَدُّ بِهِ فِي الْبَيْعِ، وَنَقَلَ حَنْسِلُ: لا تُؤخَذُ عَـوْرًاءُ وَلا عَرْجَاءُ وَلا نَاقِصَـهُ الخَلْـٰتِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ جَوَازَهُ إِنْ وَآهُ السَّاعِي أَنْفَعَ لِلْفُقْرَاء، لِزِيَادَةِ صِفَةٍ فِيهِ (و م ش) وَأَنَّهُ أَقْيَسُ بِالْمَذْهَبِ؟ لآنَ مِنْ أَصْلِلنَا إِخْرَاجَ الْمُكَسَّرَةِ عَنِ الصَّحَاحِ وَرَدِيءَ الحَبِّ عَنْ جَيِّدِهِ إِذَا زَادَ قَلْدُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الفَصْلِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَسَبَقَ آخِـرَ الفَصْـلِ الثَّالِثِ قَبْلَهُ.

ولا تُؤخَذُ صَغِيرَةٌ (و) وَإِنْ كَانَ النَّصَابُ مَعِيبًا بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ صِغَسَارًا جَسَارٌ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، نَـصُّ عَلَيْهِ فِي الصَّغِيرَةِ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ: لاَ يُجْزِئُ إِلاَّ سَلِيمَةٌ كَبِيرَةً بِقَدْرٍ قِيمَةِ الْمَالِ (وَ مَ) وَحَكَاهُ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ لِقَوْلِ: أَحْمَدَ فِي رِوَايَسَةٍ أَحْمَدَ بْن سَعِيدٍ: لا يَأْخُذُ إِلاَّ مَا يَجُورُ فِي الضَّحَايَا.

قَالَ القَاضِي: وَأُوْمًا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، والوَاضِح رِوَايَةً.

قَالَ الحَلْوَانِيُّ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِ الجَرَقِيُّ، كَشَاةً الإبلِ، لَكِنَّ الفَرْقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَنْ َجنْسِ المَال، فَلا يَرْتَفِسَ ٱلْمَالِكُ، وَهُنَا مِنْ جَنْسِهِ، فَهُوَ كَالْحُبُوبِ، فَعَلَى المُلْمَبِ يُتُصَوَّرُ أَحْلُ الصَّغِيرَةِ إِذَا بَدُّلَ الكِبَارَ بالصَّغَارِ أَوْ مَاتَتْ الأَمْهَاتُ وَبَقِيَسَ الصَّغَارُ، وَذَلِكَ عَلَى الرَّوَايَةِ المَشْهُورَةِ أَنَّ الحَوْلَ يَنْعَقِدُ عَلَى الصَّغَارِ مُفْرَدَةً كُمَا يَأْتِي، وإِلاَّ انْقَطَعَ.

وَالفُصْلانُ، والعَجَاجِيلُ كَالسَّخَال، فِي وَجْهِ، فَلا أَثَرَ لِلسَّنَّ، وَيُعْتَبَرُ الْمَدَدُ، فَيَوْخَذَ مِـنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَـى إِخْـدَى وَسِتَّينَ وَاحِدَةً مِنْهَا، ثُمَّ فِي سِتَّ وَمَنْهِينَ ثِنْتَان، وَكَذَا فِي إِحْدَى وَيَسْعِينَ، وَفِي ثَلاثِينَ حِجْلاَ إِلَى تِسْع وَخَسْرِينَ وَاحِدٌ.

وَفِي سِتَّينَ إِلَى تِسْمِ وَ ثَمَانِينَ اثْنَان، وَفِي اَلتَّسْعِينَ ثَلَاثٌ مِنْهَا، والتَّعْدِيلُ بِالقِيمَةِ، مَكَـانُ زِيَـادَةِ السَّـنُ، كَمَـا سَـبَقَ فِـي إخْرَاجِ الدُّكَرِ مِنَ الذُّكُورِ، فَلا يُؤدِّي إِلَى تَسْوِيَةِ النُّصُبِ الَّتِي غَايَرَ الشَّرْعُ الآخْكَامَ فِيهَا باخْتِلافِهَا.

وَيُقِيلُ: لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ فُصْلانٍ وَعَجَاجِيلَ، والنِهِ مَيْلُ الشَّيْخِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَسَرُدِ، فَيُقَـوَّمُ النَّصَـابُ مِـنَ الكِيَــارِ، وَيُقَوَّمُ فَرْضُهُ.

ثُمُّ يُقَوُّمُ الصَّغَارُ، وتُؤخَذُ عَنْهَا كَبِيرَةٌ بِالقِسْطِ (و ش) لِئلاً يُؤدِّيَ إِلَى تَسْوِيَةِ النَّصَبُ فِي مِنَّ المُخْرَجِ.

وَقِيلَ: تُضَاعَفُ زِيَادَةُ السِّنَّ لِكُلُّ رُبُّهُمْ مِنَ الْإِبِلِ، وَاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَزَادَ فِي الانْتِصَارِ: وَفِي البَقَرِ كُمُضَاعَفَةِ السِّنُّ فِسَي الفَرْضِ المُنصُوضَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ بِـالجُبْزَانِ الشَّرْجِيُّ فِي الإِبـلِ،

وَيُضَاعَفُ لِكُلِّ رُبُنَةٍ (م 18)''؛ لأَنْ زِيَادَةَ الفَرِيضَةِ زِيَادَةُ المَالِ بِالسِّنَّ أَوْ بِالعَدْدِ، وَلَمْ يَكُنِ اعْيَبَارُهُمَسَا، فَاعْتَبَرُنَاهَا بِجُبْرَانَ اعْتَبَرَهُ الشُّرْعُ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْرُ الوَاجِبِ الَّذِي يُوجِبُ الزِّيَادَةَ بِالسِّنَّ، وَلا يُقَالُ هَذَا الجُبْرَانُ إِذَا كَانَ الْمُرَكِّـــى كِيَبَارًا؛ لأَنْهُ مَتَى كَانَتْ الزُّكَاةُ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ فَلا فَرْقَ، بِللَيلِ أَنْ فِيهِمَا دُونُ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ صِغَارًا مِنَ الإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَمَاةً، مَاسَرًا

جَزَّمَ بِهَذَا فِي الْمُسْتَوْهِبِ، وَزَادَ: وَلَمْ يَعْتَبُرُ الشُّرْعُ الجُبْرَانَ فِي البَقَرِ، وَلا يُؤْخَدُ وَاحِدٌ مِنْهَا كَمَا يُجْزِفُهُ مِنْ ثَلاثِينَ، فَيُوْخَذُ مَعَهُ ثُلُثُ فِيمَةٍ وَاحِدٍ مِنْهَا لِلضَّرُورَةِ، قَالَ: وَهُو ظَاهِرُ كَلامٍ أَخْمَدَ فِي رِوَايَةٍ إِبْرَاهِيمَ بُنِ حَرْبِ: إِذًا وَجَبَ عَلَى صَاحِبِ مَاشِيَةٍ مِنْ فَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ يُعْطِيهِ مَا عِنْدَهُ وَزِيَادَةً، وَلا يَشْتَرِي لَهُ، عَلَى حَدِيثِ عَلِي رضي الله عنه كَذَا قَالَ: إِنَّ عَلَى حَدِيثِ عَلِي رضي الله عنه كَذَا قَالَ: إِنَّ عَبْرَاهِ مُ مَنْ عَنْدَهُ يُعْطِيهِ مَا عِنْدَهُ وَزِيَادَةً، وَلا يَشْتَرِي لَهُ، عَلَى حَدِيثِ عَلِي رضي الله عنه كَذَا قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ ظَاهِرُ كَلام أَحْمَدَ.

هَذَا وَإِنِ الجُتْمَعَ كِبَارٌ وَصِغَارٌ وَمَعِيبَاتٌ وَصِحَاحٌ وَجَبَتْ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ قِيمَتُهَا عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ المَالَيْنِ (و) فَإِذَا كَانَ قِيمَةُ الْمَالُ الْمُخْرَجِ -إِذَا كَانَ الْمُزَكِّى كُلُّهُ كِبَارًا صِحَاحًا- عِشْرِينَ، وَقِيمَتُهُ بِالعَكْسِ عَشْرَةً، وَجَبَ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ قِيمَتُهَا خَمْسَةَ عَشْرَ، هَذَا مَعَ تَسَاوِي العَدَدَيْنِ، وَلَوْ كَانَ النُّلُكُ أَعْلَى، والثُّلُكَانِ أَذْنَى فَشَاةٌ قِيمَتُهَا ثَلاثَةَ عَشَرَ وَتُلُكُ، وَبِالعَكْسِ قِيمَتُهَا سِـــُّةً عَشَرَ وَتُلْثَانِ، لِلنَّهْيَ عَن الصَّغِيرِ، والمَعِيبِ وَكَرَائِمِ المَالِ.

وَرَوَى أَبُو ذَاوُدَ (٨٢/٥٥) قُولُهُ عليه السلام: ' وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمْوَالِكُمْ،

تُجْزِئُهُ صَحِيحَةً وُمُعِيبَةً (و).

ُ وَكَذَا فِي مِثَةٍ وَحِشْرِينَ سَخُلَةٍ وَشَاةٍ كَبِيرَةٍ شَاةً كَبِيرَةً وَسَخْلَةً إِنْ وَجَبَتْ فِي سِخَال مُفْسَرَدَةٍ، وإلاَّ كَبِيرَةً بِالقِسْطِ، وَهُـوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: فَإِنْ كَانِ الصَّحِيحُ غَيْرَ الوَاجِبِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ الوَاجِبِ صَحِيحًا بِقَدْرِ المَالُ، فَيَجِسبُ مِـنْ كِـرَام وَلِشَامٍ وَسِـمَانٍ وَمَهَازِيلَ وَسَطِ، نُصُّ عَلَيْهِ، بقَدْر قِيمَةِ الْمَالَيْنَ، كُمَّا سَبَقَ.

وَذَكَرَ الشُّيْخُ: مِنْ أَحَدِهِمَا بِقُدْرِ القِيمَةِ؛ لآنُهَا مَعَ اتَّحَادِ الجنسِ هِيَ المَقْصُودَةُ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكُرٍ فِي هَزِيلَةٍ بِقِيمَةِ سَمِينَةٍ، وَكَذَا اللهُ عَنْنِ الْفَصُودَةُ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكُرٍ فِي هَزِيلَةٍ بِقِيمَةِ سَمِينَةٍ، وَكَذَا إِنْ كَانْ نَوْعَيْنِ، كَبَخَاتِي وَعِرَابِ، وَبَقِرٍ وَجَوَامِيسَ، وَصَأَنَ وَمَعْنِ، أَخْرَجَ مِنْ أَيْهِمَا شَاءَ بِقَدْر قِيمَتِهَا، كَمَا سَبَقَ. وَيَتَوَجَّهُ فِي حِنْثِ مَنْ حَلْفَ لا يَأْكُلُ لَخْمَ بَقرٍ بِجَامُوسٍ، الْخِلافُ هُنَا فِي تَصَارُضِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، والعُرْفِيَّةِ أَيْهُمَا مِنْهُمَ وَمُعْنِ مَنْ حَلْفَ لا يَأْكُلُ لَخْمَ بَقرٍ بِجَامُوسٍ، الْخِلافُ هُنَا فِي تَصَارُضِ الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، والعُرْفِيَّةِ أَيْهُمَا

وَفِي الْحِدَايَةِ لِلْحَنَفِيَّةِ: لا يَخْنَتُ بِهِ؛ لآنُ أَوْهَامُ النَّاسِ لا تَسْبِقُ إِلَيْهِ فِي دِيَارِنَا، لِقِلَّتِهِ. وَقِيلَ: يُخَيِّرُ السَّاعِي.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (والفصلان، والعجاجيل كالسُّخال في وجه، فلا أثـر للسِّنِّ، ويعتـبر العـدد، وقيـل: لا يجـوز إخـراج فصلان وعجاجيل، واليه ميل الشَّيخ، واختاره صاحب الحرُّر، وقيل: تضاعف زيادة السِّنُّ لكلُّ رَبِّمةٍ في الإبـل واختـاره في الانتصـار، وزاد في الانتصار: وفي البقر كمضاعفة السِّنَّ في الفرض المنصوص عليه، وقيل بالجسبران الشَّرعيُّ في الإبـل، ويضاعف لكـلُّ رُتبـةٍ).

الوجه الأوِّل: قدَّمه في النَّرْح وشرح ابن رزينٍ، ومختصر ابن تميم، والرَّعاية الكبرى، والحاوي الكبير.

والوجه الثَّاني: مال إليه الشَّيخ في المغني، واختاره المجد في شرحه فقال: هذا الوجه اقوى عندي، وعلَّه، وهــو الصَّحيح علــى منا اصطلحناه في الخطبة.

والوجه الثَّالث: احتاره أبو الخطَّاب في الانتصار.

وأطلقهنُّ الجد في شرحه وقوَّى الوجه الثَّاني. والوجه الرَّابع: اختاره أبو الخطَّاب في الانتصار أيضًا.

والوجه الخامس: لصاحب المستوعب، واختاره.

any alient of the company, and the fight head was a

David to Beginning the state of the first

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ فِي ضَأَنٍ وَمَعْزٍ: يُخَيِّرُ السَّاعِي لاتَّحَادِ الوَاجِبِ، وَلَمْ يَعْتَبِرْ أَبُو بَكْرِ القِيمَةَ فِي النَّوْعَيْنِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: ۗ وَهُوَ ظُاهِرُ نَقُل حَنْبُلَ (و م)، وَلا يَلْزَمُهُ مِنْ أَكْثُرِهِمَا عَدَدًا (م).

وَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ النَّصَابِ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ مِمَّا لَيْسَ فِي مَالِهِ مِنْهُ جَازَ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيمَةُ الْمُخْرَجِ عَنِ النَّوْعِ الوَاجِبِ، وَعَلَى قَوْلُ أَبِي بَكْر: وَلَوْ نَقَصَتْ.

وَقِيْلَ: لا تُجْزِئُ هُنَا مُطْلَقًا، كَغَيْرِ الجُنْس.

وَجَازَ مِنْ أَحَلِّهِ نَوْعَيْ مَالِهِ لِتَشْقِيصَ ٱلفَرُّض.

وَقِيلَ: تُجْزِئُ ثَنِيَّةٌ عَنِ الضَّانِ عَنِ المَعْزِ وَجْهَا وَاحِدًا.

فُصل

المَذْهَبُ يَنْعَقِدُ الحَوْلُ عَلَى صِغَارِ مَاشِيَةٍ مُفْرَدَةٍ مُنْذُ مِلْكِهِ (و م ش) فَلَوْ تَغَذَّتْ بِاللَّبَنِ فَقَطْ فَقِيلَ: تَجِبُ، لِوُجُوبِهَا فِيهَا تَبَعُا لِلأُمَّاتِ كَمَا تَتْبَعُهَا فِي الحَوْل.

وَقِيلَ: لا، لِعَدَمِ السُّومِ الْمُعْتَبَرِ، وَالْحُتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ، وَذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلِ الْحَتِمَالَيْنِ (م ١٥)(١)، وَقَدْ سَبَقًا.

وَعَنْهُ: لا يَنْمَقِدُ حَتَّى تُبْلُغَ سِنًا يُجْزِئُ مِثْلُهُ فِي الزُكَاةِ (َو هـ) وَحَكَى ابْنُ تَمِيْم أَنَّ القَـاضِيَ قَـالَ فِـي شَـرْحِهِ الصَّفِـيرِ: تَجبُ الزُّكَاةُ فِي الحِقَاق، وَفِي بَنَاتِ المُخَاض، واللَّبُون وَجْهَان، بنَاءً عَلَى السِّخَال.

َ وَنَقَلَ حَرْبٌ: لا زَكَاةَ فِي بَنَاتِ المَخَاضِ حَتَّى يَكُونَ فِيهَا كَبِيرً، كَذَا قَالَ، فَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ يَنْقَطِعُ الحَوْلُ مَــا لَـمْ تَبْـقَ وَاحِدَةً مِنَ الأَمَّاتِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يَبْقَ نِصَابٌ مِنَ الأَمَّاتِ.

وَعَلَى المَذْهَبِ لا يُنْقَطِعُ كُمَا سَبَقَ، وَيَتُبِعُ النَّتَاجُ الْأَمَّاتِ فِي الخَوْل إِذَا كَانَتْ الأَمَّاتُ فِصَابًا (و) فَلَوْ مَاتَتْ وَاحِمَةٌ مِنَ الأَمَّاتِ فِي الْحَوْل إِذَا كَانَتْ الأَمُّ لَمْ يَنْقَطِعْ، وَلَوْ مَاتَتْ قَبْل أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُهَا انْقَطَعَ؛ لآنَهُ لَمْ يَنْفَطِعْ، وَلَوْ مَاتَتْ قَبْل أَنْ يَنْفَصِلَ جَمِيعُهَا انْقَطَعَ؛ لآنَهُ لَمْ يَثُبُتْ لَمَّا اللَّمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَمْ يَثُولِيعٌ وَاحْتِمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكَمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُل مِن الكَمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكَمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُل مِن الكَمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكَمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُل مِن الكَمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكَمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُل مِن الكَمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكَمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُل مِن الكَمَال، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِصَابًا فَكُمُلَتْ بِيَتَاجِهَا فَحَوْلُ الكُلْ

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: حَوْلُ الكُلِّ مُنْدُ مُلِكَتْ الأَمَّاتُ (و م) كَنْمَاء النَّصَابِ، وَرَدٌ: إنَّمَا ضُمَّ إلَيْهِ لانْعِقَـادِ الحَـوْلِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ، فَصَلُحَ لاسْتِبْبَاعِ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا ضُمَّ إلَيْهِ المُسْتَفَادُ مِنَ الجِنْسِ بِسَبَبِ مُنْتَقِلٍ وَلا إلَى مَا دُونُ النَّصَابِ (و).

وَكَذَلِكَ قُلْنَا فِي رَبْحِ التّجَارَةِ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَوْ أَبْذَلَ بَعْضَ نِصَّابِ بِنِصَابِ مِنْ جِنْسِهِ، كَعِشْرِينَ شَاةً بِأَرْبَعِينَ، اخْتَمَلَ أَنْ يَبْتَدِئَ الْحَوْلَ مِنْ كَمَالُ النَّصَابِ؛ لأَنْهُ لَيْسَ بِنَمَامُ مِنْ عَيْنِهِ، كَرِبْحِ التّجَارَةِ (م 17)".

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (المذهب ينعقد الحول على صغار ماشية مفردة منذ ملكه، فلو تغذَّت باللَّين [فقسط] فقيل تجب لوجوبها فيها تبعًا للأمَّات كما تتبعها في الحول، وقيل: لا، لعدم السُّوم المعتبر، واختاره صاحب المحرَّر، وذكرهما ابن عقيل احتمالين). انتهى. وأطلقهما ابن تميم، والزَّركشيُّ، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: لا زكاة فيها، لعدم السُّوم المعتبر، اختاره المجد في شرحه، وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى في موضع آخر.

قلت: وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف في أوَّل الباب، حيث قال: تجب الزَّكاة في الإبل، والبقر، والغنم السَّائمة للدَّرَّ، والنَّسل.

وأطلق بعضهم فيما إذا كان نتاج النَّصاب رضيعًا غير سائم وجهين، ويعضهم احتمالين، وستأتي، فجعل مـــا أطلقه هنــا طريقــةً مؤخَّرةً في أوَّل الباب، والله أعلم.

والقول الثَّاني: تجب فيها تبعًا للأمَّات.

(۲) (مسألة – ۱۲): قوله: (ولو لم يكن نصابًا فكملت بنتاجها فحول الكلّ من الكمال، نقله الجماعة، ونقل حنبلٌ: حــول الكــلً من ملك الأمّات، فعلى هذه الرّواية لو أبدل بعض نصاب بنصاب من جنسه كعشرين شاةً باربعين احتمل أن يُبنى على حــول الأولى، واحتمل أن يبتدئ الحول من كمال النّصاب؛ لأنّه ليس بنماء من عينه، كربح التّجارة). انتهى.

وهما وجهان مطلقان في مختصر ابن تميم، وروايتان مطلَّقتان في الرُّعاية الكبرى.

الفسروع - كتاب الزكاة

وَيَتَوَجُّهُ مِنَ الاخْتِمَالِ الآوَّلِ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ فِي رِبْحِ التَّجَارَةِ، وَسَبَقَ نَظِيرُ المَسْأَلَةِ فِي اشْتِرَاطِ الحَوْلِ.

تَجِبُ الزُّكَاةُ فِي الْمُتَولِّدِ بَيْنَ الوَحْشِيِّ وَالْآهْلِيِّ، جَزَمَ بِهِ الْآكْثَرُ، وَلَمْ أُجِدْ بِهِ نَصًّا، تَغْلِيبًا وَاخْتِيَاطًا، كَتَحْرِيمٍ قَتْلِهِ، وَإِيجَابِهِ الْجَزَاءَ، والنَّصُوصُ تَتَنَاوَلُهُ.

زُّادَ صَاّحِبُ الْمَحَرَّرِ: بِلا شَكَّ، وَأَطْلَقَ فِي التَّبْصِرَةِ وَجُهَيْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ أَنْ القَاضِيَ ذَكَرَهُمَا فِـي الرَّعَايَـةِ رِوَايَتَيْـنِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لا تُجبُ (و ش) وَهُوَ مُتَّجَةً.

قَالَ: والوَاجِبَاتُ لا تَنْبُتُ احْتِيَاطًا بِالشَّكُ، فَيَلْزَمُ صَوْمُ لَيْلَةِ الغَيْم، وَمَغْشُوشٌ شُكُ فِي بُلُوخِهِ نِصَابًا، قَالَ: وَلاَنْـهُ يَنْفَـردُ باسْمِهِ وَجِنْسِهِ، فَلا تَتَنَاوَلُهُ النَّصُوصُ، وَلاَنْهُ لا يُجْزِئُ فِي هَذِي، وَأَصْحِيَّةٍ وَدِيَةٍ، وَلا يَدْخُلُ فِي وَكَالَةٍ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ لا نَسْلَ لَهُ، وَمَذْهَبُ (هـ م) إِنْ كَانَتْ الأَمَّاتُ أَهْلِيَّةً وَجَبَتْ، وإلاَّ فَلا.

وَكَذَا تَجِبُ فِي نِصَابِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بَقَرُ وَحْشٍ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: يُسَمَّى بَقَــرًا يَتُ يَهِ بَرَيْنَ مِنْ مِنْ اللهِ حَقِيقَةً، فَدَخَلَ تُحْتَ الظَّاهِرِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَاخْتِصَاصُهُمَا بِتَقْيِيدٍ أَوِ اسْمِ لا يَمْنَعُ دُخُولَهَا، كَالجَوَامِيسِ، والبَخَاتِيِّ، وَإِنْمَا لَمْ تَجُزْ فِي هَـدْي وَأَصْعِيَّةٍ فِي أَشْهَرِ الوَجْهَيْنِ؛ لأَنَّ المَقْصُودَ اللَّحْمُ، فَنَقْصَانُ لَحْمِهَا كَالعَيْبِ، ثُمَّ لا يَمْنَعُ تَعَلَّقَ الرُّكَاةِ، كَصَغِيرٍ وَمَعِيبِ، وَكَـذَا هَـلْ يَفْدِي فِي حَرَم وَإِحْرَامٍ؟.

وَقِيلَ: يَفْدِي؛ لِتَأْثِيرُ الحَرَمِ فِي عِصْمَةِ كُلِّ دَمِ مُبَاحٍ، كَـالْمُلْتَجِي، وَلا يُضَادِي بِهَـا، وَمَنْعَـهُ بَعْـضُ الأصْحَـابِ، قَالَـهُ أَبُـو

وَعَنْهُ: لا زَكَاةَ فِيهَا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و) وَكَذَا الغَنَّمُ الوَحْشِيَّةُ (و)، وَلا زَكَاةَ فِي الظُّبَاءِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و) كَبِغَـالٍ وَحَسِيرٍ، وَعَن ابْن حَامِدٍ: تَجِبُ، وَحَكَى روَايَةً؛ لأَنْهَا تُشْبِهُ الغَنَمَ، والظُّبْيَةُ تُسَمَّى عَنْزًا.

(هــ) أَيْضًا روَايَةً: تُجبُ فِي ذُكُورِهَا الْمُفْرَدَةِ. `

وَفِي ﴿الْصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٩٨٢، م: ١٣٩٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِم فِي عَبْدِهِ وَلا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ». وَلاَّبِي دَاوُد (١٥٩٤): ﴿ لَيْسَ فِي الْحَيْلِ، والرَّقِيقِ زُكَاةٌ إِلاَّ زَكَاةَ الفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ﴾.

وَلاَّحْمَدَ (٨٢): حَدُثُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي، عَنْ سُفْيَان، عَنْ أَبِي إسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْن مُضَرَّبٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أهْل الشَّام إلَى عُمَرَ، فَقَالُوا: إنَّا قَدْ أَصَبْنًا أَمْوَالاَ وَخَيْلاَ وَرَقِيقًا نُحِبُّ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِيهِ زَكَاةٌ وَطَهُورٌ؟ قَالَ: مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ قَبْلِيَّ فَافْعَلُهُ، فَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَفِيهِمْ عَلِيٌّ فَقَالَ عَلِيٌّ: هُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ تَكُسنْ جِزْيَـةٌ وَاتِبَـةٌ يُؤْخَـذُونَ بِهَـا مِـنْ

وَفِي "الصَّحِيحَيْنِ»: «فِيمَنْ لَهُ الخَيْلُ سَتْرٌ ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقُّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا وَلا رِقَابِهَا». وَفِيهِمَا أَيْضًا: «فِي ظُهُورِهَا وَيُطُونِهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا».

فَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ الجِهَادُ بِهَا إِذَا تُعَيَّنَ.

والقول الثَّاني: يبتدئ الحول من كمال النَّصاب.

قلت: وهو قويٌّ؛ لأنَّ الكمال في المسألة الأولى حصل من نفس العين، وحصل الكمال هنا بسبب العين، وهو البدل، فأشبه ربــــع التَّجارة، وهذا ظاهر كلام جماعةٍ.

فهذه ستُّ عشرة مسألةً فتح الله بتصحيحها.

أحدهما: يبنى على حول الأولى، فأشبه النَّتاج.

وَقِيلَ: الحَقُّ فِي رقَابِهَا الإحْسَانُ إِلَيْهَا، والقِيَامُ بِهَا.

وَتَيْلَ: الْمَرَادُ بِحَقَّ اللَّهِ خُمُّسُ الفَيْيِمَةِ، وَحَمَلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ الحَقَّ عَلَى الجهَادِ بِهَا أَخْيَانَا، والإِرْفَاقِ بِهَا فِيهِ، أَوْ الْحَرَّرِ الْحَقَ عَلَى مِثْلَ مَلْهِ الْمُنْوَبَةِ، فَإِنَّ إِطْلاقَ الحَقَّ عَلَى مِثْلِ مَلْهِ المُنْدُوبَاتِ جَائِرٌ، مِثْلُ حَلِيثِ إِعَارَتُهَا، أَوْ يُعْمَلُ حَلِيثِ الْمُنْدَقِقِ، فَإِنَّ الْمُؤْمَى الْحَدَقَةِ، فَإِنَّ الْمُؤْمَى الْحَدَقَةِ، فَإِنْ اللَّهِ الْمُنْدَ اللَّهِ الْمُؤْمَى مَثْلُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ، وَمَا حَقُهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ فَخْلِهَا، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَمَنْيَحَتُهَا، وَحَلَيْهَا عَلَى اللَّهِ، وَمَا حَقُهَا؟ قَالَ: إِطْرَاقُ فَخْلِهَا، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَمَنْيَحَتُهَا، وَحَلَيْهَا عَلَى الْمَامِ، وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٨)، كَذَا قَالَ.

وَيَأْتِي أَوْلَا أَصْنَافِ الزُّكَاةِ، وَأَجَابَ القَاضِي بِالجِهَادِ بِهَا وَبِإِعَارَتِهَا وَحَمْلِ المُنْقَطِعِ، والصَّدَقَةِ بِـأَنَّ أَخْبَارَنَـا أُولَـى؛ لآنّـهُ قَصَدَ بِهَا بَيَانَ الحُكُم المُخْتَلَفِ فِيهِ.

باب حكم الخُلُطَة

الخُلْطَةُ: مُؤثِّرَةٌ فِي الزُّكَاةِ (هـ)، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ مَالُ كُلِّ خَلِيطٍ بِمُفْرَدِهِ نِصَابًا (م)، وَلا أَثَرَ لِخُلْطَةٍ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ (و)، وَلا فِي دُون نِصَابِ (و)، وَلا خُلْطَةَ لِغَاصِبِ بِمَغْصُوبٍ، فَإِذَا خَلَطَ نَفْسَانِ فَأَكْثُرُ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ مَاشِيَةٌ لَهُمْ جَمِيعَ الحَوْل فَبَلَغَتْ نِصَابًا فَأَكْثَرَ، خُلُطَةَ أَعْيَانٍ، بِأَنْ يَمْلِكَا مَالاَ مُشَاعًا بِإِرْثُو أَوْ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ خُلُطَةَ أَوْصَافٍ، بِأَنْ يَتَمَيُّزَ مَـالُ كُلُّ وَاحِدٍ عَنِ الآخَرِ.

فَلُو اسْتَأَجَّرَ لِرَغِي غَنَدِهِ بِشَاةٍ مِنْهَا، فَحَالَ الحَوْلُ وَلَمْ يُفْرِدُهَا، فَهُمَا خَلِيطَان، وَإِنْ أَفْرَدُهَا فَنَقَسِصَ النَّصَابُ فَـلا زَكَـاةً، لَكِنْ يُغْتَبَرُ فِي خُلُطَةِ الآوْصَافِ أَنْ لا يَتَمَيَّزَ فِي المَرْعَى، والمَسْرَحِ، والمَبِيتِ، وَهُـوَ الْمُراحُ، والمُخلَبُ، وَهُـوَ المُوضِعُ الَّـذِي تُخلَبُ فِيهِ.

وَقِيلَ: وَآنِيَتُهُ، والفَحْلُ، ذَكَرَهُ [في] الجِرَقِيِّ، والمُحَرَّر، وَقَدَّمَ فِي المُسْتَوْعِبِ إِسْقَاطَ المُحْلَبِ، وَزَادَ: الرَّاعِي، وَفَسَّرَ المَسْرَحَ بِمَوْضِع رَغِيهَا وَثَنْرُبِهَا، وَأَنْ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، وَفَسَّرَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ المَسْرَحَ بِمَوْضِع الرَّغَيِ، مَعَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي المُحَرِّرِ مُتَابِعَةً لِلْجَرَقِيِّ، وَقَالَ: إِنَّ الجَرَقِيُّ يُحَتَّمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالمُرْعَى الرَّعْيِ اللَّذِي هُوَ المُصْدَرُ لَا المُكَانَ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِالمُسْرَحِ المُصَدِّرَ اللَّهُ الللللْمُ اللَ

وَكَذَاً قَالَ ابْنُ حَامِدِ: المَرْعَى، والمُسْرَحُ شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ المَسْرَحَ لِيَكُونَ فِيهِ رَاعٍ وَاحِدٌ، وَجَزَمَ فِي الهِدَايَــةِ، والكَافِي بِمَا سَبَقَ فِي الحِرَقِيِّ، والمُسْتَوْعِب (و ش).

وَقِيلَ: لا يُعْتَبُرُ ٱلْمُسْرَحُ، وَهُوَ مَوْضِعُ الجَتِمَاعِهَا لِتَذْهَبَ لِلرَّغْيِ، وَقَدْمَ بَغْضُهُمْ اغْتِبَارَهُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي الْمُشْرَبِ الآنِيَةُ أَيْضًا.

وَعَنْهُ: يُعْتَبُرُ الحَوْضُ، والرَّاحِي، والمُرَاحُ فَقَطْ، وَاعْتَبَرَ فِي الوَاضِحِ الفَحْلَ، والرَّاعِيَ، والمَحْلَب، وَاعْتَبَرَ فِي الإيضَـَاحِ الفَحْلَ، والمُرَاحَ، والمَسْرَحَ، والمَبيتَ، وَذَكَرَ الآمِدِيُّ المُرَاحَ، والمُسْرَحَ، والفَحْلَ، والمُرْعَى

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ الرَّاعِي فَقَطْ، ذَكَرَهُ القَاضِي عَنْ بَعْضِهِمْ، وَذَكَرَ رَوَايَةً: يُعْتَبُرُ الرَّاعِي، والمبيتَ فَقَطْ.

وقيل: يَلْزَمُ خَلْطُ اللَّبَنِ (و ش) وَهَذَا فِيهِ مَشَقَّةً، لِلْحَاجَةِ إِلَى قِسْمَتِهِ، بَلْ قَدْ يَخْصُلُ لِوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ لَبَنِهِ، فَيَفْضِي إِلَى الرَّبَا، فَلِهَذَا اعْتَبَرَ جَمَاعَةً تَمْييزَهُ، وَلا يُعْتَبَرُ ثَلاثَةٌ مِنْ رَاعٍ وَفَحْــلِ وَدَلْــوٍ وَمُـرَاحٍ وَمَبِيــتُو مَــعَ السَّــنَّ، والنَّــوْعِ (م) وَاحْتَــجُ الآصْخابُ لاعْتِبَار ذَلِكَ بِحَدِيثِ مَعْدٍ: «الحِلِيطَان مَا اجْتُمْعَا عَلَى الحَوْض، وَالفَّحْل، والرَّاعِي».

رَوَاهُ الخَلاُّكُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٠٤)، وَغَيْرُهُمَا.

وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ (١٠٦٠)، وَجَعَلَ بَدَلَ الرَّاعِي: المَرْعَى.

وَهَذَا الخَبَرُ صَعَّفَةُ أَحْمَدُ، وَلَمْ يَرَهُ حَدِيثًا، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيمَةَ، فَلِهَذَا يَتَوَجَّهُ العَمَــلُ بِـالعُرْف ِ فِي ذَلِـك، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ خُلُطَةَ الآوْصَاف ِ لا أَثَرَ لَهَا، كَمَا يُرْوَى عَنْ طَاوُس وَعَطَاه، لِعَدَم الدَّلِيل.

وَالْأَصْلُ: اعْتِبَارُ المَال بِنَفْسِهِ، فَإِذَا حَلَطًا المَالَ كَمَا سَبَقَ فَحُكُمْهُمَا فِي الرُّكَاةِ حُكْمُ الوَاحِدِ، سَوَاءٌ أَثْرَت فِي إيجَابِ الزُّكَاةِ أَوْ إِسْفَاطِهَا أَوْ فِي تَغْيِر الفَرْض.

ُ فَلَوْ كَانَ لِآرَبُعِينَ مِنْ أَهْلَ الرُكَاةِ أَرْبَعُونَ شَاةً لَزِمَهُــمْ شَــاةً، وَمَـعَ انْفِرَادِهِـمْ لا يَــلْزَمُهُمْ شَــيْءٌ، وَلَـوْ كَـانَ لِثَلاثَـةِ مِثَـةً وَعِشْرُونَ؛ لَزِمَهُمْ شَاةً، وَمَعَ انْفِرَادِهِمْ ثَلاثُ شِيَاءٍ وَيُوزِعُ الوَاجِبُ عَلَى قَدْرِ المَالِ مَعَ الوَقْصِ، فَسِيَّةُ أَبْعِرَةٍ، مَـعَ تِسْـعَةٍ يَــلْزَمُ رَبُّ السّـتُ شَاةً وَخُمُسُ شَاةٍ، وَيَلْزَمُ الآخَرَ شَاةً وَأَرْبَعَةً أَخْمَاسَ شَاةٍ.

وَلا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ نِي خُلْطَةِ الْآعْيَان (ع).

وَكَذَا فِي خُلُطَةِ الآوْصَافِ عِنْدَ أَبِي الْخُطَّابِ، والشَّيْخِ، وَاحْتَجُ بِنِيَّةِ السَّوْمِ فِي السَّاقِمَةِ، وَكَنِيَّــةِ السَّـقْيِ فِي المُعَشَّـرَاتِ، وتُعْتَبَرُ عِنْدَ صَاحِبِ المُحَرِّرِ، والمُجَرِّدِ. وَاحْتَجُ أَنَّ القَصْدَ فِي الإِسَامَةِ شَرْطٌ، وَجَزَمَ أَبُو الفَرَجِ، والحَلْوَانِيُّ، وغيرهما بالثَّانِي (م ١)(١).

وَيَنْبَنِي عَلَى الْحِلافِ خَلْطٌ وَقَعَ اتَّفَاقًا، أَوْ فَعَلَهُ رَاعٍ، وَتَٱخُوُ النَّيْةِ عَن المِلْكِ.

وَقِيلَ: لا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ بِزَمَنِ يَسِيرِ كَتَقْدِيمِهَا عَلَى المِلْكِ بِزَمَنِ يَسِيرٍ.

وَإِنْ بَطَلَتْ الْخُلْطَةُ بِفَوَاتِ شَرْطٍ مِمًّا سَبَقَ ضَمَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ مَالَهُ بَعْضَهُ إِلَى بَعْسَض، وَرَكَّاهُ إِنْ بَلَـغَ نِصَابًـا، وإلا فُلا.

وَقَالَ فِي الانْتِصَار: إنْ تَصَوَّرَ بِضَمَّ حَوْلِ إِلَى آخَرَ نَوْعَ نَفْع، فَكَمَسْأَلَتِنَا –يَعْنِي: مَسْأَلَةِ الْخُلْطَةِ–، كَذَا قَالَ.

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ لاَحَدِ الخَلِيطَيْنَ حُكْمُ الانْفِرَادِ بحَال، بَــأَنْ يَمْلِكَـا المَـالَ مَعّـا بشيـرَاء أَوْ إِرْثُو، أَوْ غَـيْرِهِ فَزَكَاتُهُمَـا زَكَـاةُ الخُلْطَةِ، وَإِنْ ثَبَتَ لَهُمَا حُكْمُ الانْفِرَادِ فِي بَعْضِ الحَوْل، بأنْ خَلَطًا فِي أَثْنَاتِهِ نِصَابَيْنَ ثَمَانِيْنَ شَــاةً، زَكْس كُـلُّ وَاحِـدٍ إِذَا تَــمُّ حَوْلُهُ الآوَّلُ زَكَاةَ انْفِرَادِ (و ش) لِلانْفِرَادِ فِي بَغَضِ الْحَوْلُ، كَخُلْطَةٍ قَبْلَ آخِرِهِ بِيَوْمَيْنِ؛ فَإِنَّهُ لا أَثْرَ، بِالاتْفَــاق، وَلآنُ الْخُلْطَةُ يَتَعَلَّقُ إيجَابُ الزُّكَاةِ بهَا، فَاعْتَبَرَتْ جَمِيعَ الحَوْلِ كَالنَّصَابِ لا زَكَاةَ خُلْطَةٍ، خِلافًا لِقَدِيم قَوْلَي (ش).

وَلُو خَلَطًا قَبْلَ آخِرِ الحَوْلِ بِشَهْرِ فَأَكْثَرَ (م).

وَفِيهَا بَعْدَ الحَوْلِ الْآوُلِ زَكَاةُ خُلُطَةٍ، وَإِنْ اتَّفَقَ حَوْلاهُمَا أَخْرَجَا شَاةٌ عِنْدَ نَمَام الحَـوْل، عَلَىي كُـلِّ وَاحِـدٍ نِصْفُهَـا، وَإِنْ اخْتَلَفَ فَعَلَى الآوَّل نِصْفُ شَاةٍ عِنْدَ تَمَام حَوْلِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْر المَال فَعَلَى الثَّانِي نِصَفْ شَاةٍ أَيْضًا إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ.

وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْمَالِ؛ فَقَدْ تُمُّ حَوْلُ النَّانِي عَلَى تِسْعِ وَسَبْعِينَ شَاةً وَيْصَف ِشَاةٍ، لَهُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ شَاةً، فَيَلْزَمُــهُ أَرْبَعُــونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفُ جُزْء مِنْ شَاقٍ، فَتُضَعِّفُهَا فَتَكُونُ ثَمَانِينَ جُزْءًا مِنْ مِاقَـةٍ وَتِسْعَةٍ وَخَمْسِينَ جُـزْءًا مِـنْ شَاةٍ، ثُمُّ كُلُّمَا تُمُّ حَوْلُ أَحَلِهِمَا لَزَمَهُ مِنْ زَكَاةِ الجَميع بقَدْر مَا لَهُ فِيهِ.

وَإِنْ ثَبَتَ لاَّ حَدِهِمَا حُكُمُ الاِنْفِرَادِ وَحْدَهُ، بِأَنْ يَمَلِّكَا نِصَابَيْنِ فَيَخْلِطَاهُمَا، ثُمُّ يَبيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبيُّا، فَقَـندْ مَلَـك المُشْتَرَيُ أَرْبَعِينَ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكُمُ الانْفِرَادِ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الآوَّلُ لَزَمَهُ زَكَاةُ انْفِرَادٍ، شَاةً، فَإِذَا تَــمَّ حَوْلُ الثَّـانِي لَزَمَـهُ زَكَـاةُ خُلْطَةٍ نِصْفُ شَاةٍ إِنْ كَانَ الآوَّلُ أَخْرَجَ الشَّاةَ مِنْ غَيْرِ المَال.

وَإِنْ كَانَ أَخْرَجَ مِنْهُ لَزَمَ الثَّانِيَ أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ، ثُمُّ يُزَكّيَان بَعْدَ الحَوْل الآوَّل زَكَاةَ خُلْطَةٍ، كُلِّمَا تُمُّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا زَكِّي بِقَدْرِ مِلْكِهِ فِيهِ.

وَقِيلَ: يُزَكِّي النَّانِي عَنْ حَوْلِهِ الآوَّل زَكَاةَ انْفِرَادِ؛ لآنُ خَلِيطَــهُ لَـم يَنْتَفِع فيــهِ بالخُلْطَةِ، وَيَثْبُـتُ أَيْضًا حُكْـمُ الانْفِـرَادِ لأَحَدِهِمَا بِخُلْطَةِ مَنْ لَهُ دُونَ نِصَابِ لآخَرَ فِي بَعْض الحَوْل، وَمَنْ أَبْدَلَ نِصَابًا مُنْفَرَدًا بنِصَابٍ مُخْتَلَطٍ مِنْ جنْسِهِ، وَقُلْنَـا: لا يَنْقَطِعُ الحَوَّلُ بِذَلِكَ، زَكْيًا زَكَاةَ انْفِرَادٍ، كَمَالَ وَاحِدٍ حَصَلَ الانْفِرَادُ فِي أَحَدِ طَرَفَيْ حَوَّلِهِ، وَكَذَا لَوْ الشَّيْرَى أَحَدُ الخَلِيطَيْنِ بأرْبَعِينَ مُخْتَلِطَةً أَرْبَعِينَ مُنْفَرَدَةً وَحَلَطَهَا فِي الحَال، لِوُجُودِ الانْفِرَادِ فِي بَعْض الحَوْل.

وَقِيلَ: يُزَكِّي زَكَاةَ خُلْطَةً؛ لآنَّهُ يَبْنِي عَلَى حَوْلَ خُلْطَةٍ، وَزَمَنُ الانْفِرَادِ يَسَيرٌ.

وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نِصَابَانِ حَلْطَةً ثَمَانُونَ شَاةً، فَبَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ غَنَمَهُ بِغَنَم صَاحِيهِ وَاسْتَدَامَا الخُلْطَةَ لَـمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُمَـا، وَلَمْ تَزُلْ خُلْطَتُهُمَا عَلَى ظِاهِرٍ المَذْهَبِ فِي أَنْ إبْدَالَ النَّصَابِ بِجنْسِهِ لاَ يَقْطُعُ الحَوْلَ، وَكَذَا لَوْ تَبَايَعَا البَغْضَ بالبَغْض، قَلَّ أَوْ كَثُورُ، وَغَيْرُ المبيعَ تَبْقَى الخُلْطَةُ نِيهِ إِنْ كَانْ نِصَابًا، فَيَرَكِّي بِشَاةٍ زَّكَّاةَ انْفِرَادٍ عَلَيْهِمَا لِتَمَامٍ حَوْلِهِ، وَإِذَا حَـالَ حَـوَالُ المبِيـعِ وَهُــوَ

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، صحَّحه في الكاني، والخلاصة، والنَّظم وشرح الحرَّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشُّرح ونصراه، والحاويين وشرح ابن رزين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والقول الثَّاني: اختاره من ذكره المصنَّف، لكن قال ابن رزينٍ في شرحه: وليس بشيءٍ.

وأطلقهما في المذهَّب، ومسبوك الذَّهب، والتَّلخيص، والبلغةُ، والحرُّر، ومختصر ابن تمَيم، والرَّعايتين، والفائق، وغيرهم.

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (ولا تعتبر نيَّة الخلطة في خلطة الأعيان إجماعًا وكذا في خلطة الأوصــاف عنــد أبــي الخطَّـاب، والشَّـيخ، وتعتبر عند صاحب المجرَّد، والمحرَّر وجزم أبو الفرج، والحلوانيُّ، وغيرهما بالنَّاني). انتهى.

أَرْبَعُونَ فَهَلْ فِيهِ زَكَاةً؟ فِيهِ وَجُهَان (م ٢، ٣)(١٠.

وَهَلْ هِيَ زَكَاةُ خُلُطَةٍ، فَيَلْزَمُهَا نِصْفُ شَاةٍ، أَو زَكَاةُ انْفِرَادٍ، فَيَلْزَمُهَا شَاةً؟ فِيهِ وَجْهَان.

فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَاهَا ثُمُّ تَبَايَعَاهَا ثُمُّ خَلَطَاهَا، فَإِنْ طَالَ زَمَنُ الانْفِرَادِ بَطَلَ حُكُمُ الخُلْطَةِ، وَإِلاَّ فَوَجْهَان (م ٤)(٢).

وَإِنْ أَفْرَدَا بَعْضَ النَّصَابِ وَتَبَايْعَاهُ، وَكَانَ اَلْبَاقِي عَلَى الْخُلْطَةِ نِصَابًا، بَقِيَ خُكُمُ الْخُلْطَةِ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ نِصَابٌ، وَهَـلُ يَنْقَطِعُ فِي المَبْيعِ؟ فِيهِ الحِلافُ فِي ضمَّمُ مَالِ الرَّجُلِ المُنْفَرِدِ إِلَى مَالِهِ المُخْتَلِطِ، وَإِنْ بَقِيَ دُونَ نِصَابٍ بَطَلَتْ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيــلِ: تَبْطُـلُ الحُلْطَةُ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ، بنَاءً عَلَى انْقِطَاعِ الحَوْلُ بَبْيِعِ النَّصَابِ بِجِنْسِهِ.

وَفِي كَلامِ القَاضِيِّ كَالاَّوَّلِ، والثَّانِيِّ، وَرَدُّ فِي الْكَافِي هَذَا القَوْلَ بِأَنَّ البَيْعَ لا يَقْطَعُ حُكْمَ الحَوْلِ فِي الرَّكَاةِ، فَكَذَلِكَ فِي الحُلطَةِ، كَذَا قَالَ.

فَصلُ

وَمَنْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاةً ثُمَّ بَاعَ نِصْفَهَا، مُعَيُّنًا مُخْتَلَطًا أَوْ مُشَاعًا، انْقَطَعَ الْحَوْلُ وَاسْتَأَنْفَا حَوْلاً مِنْ حِينِ البَيْـعِ، عِنْـدَ أَبِـي بَكْرِ؛ لأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ فِي النَّصْفِ المَبِيعِ.

ُ وَعِنْدُ ابْنِ حَامِدٍ: لَا يَنْقَطِعُ حَوَٰلُ البَامِعِ فِيمَا لَمْ يَبِعْ (م ٥) (اللهِ عَلَى الْحَوْلِ، فَعَلَى

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (ومن كان بينهما نصابان خلطته ثمانون شاةً، فباع كلُّ واحد غنمه بغنم صاحبه، واستداما الخلطة،
 لم ينقطع حولهما، ولم تزل خلطتهما على ظاهر المذهب.

وكذا لو تبايعا البعض بالبعض، قلّ أو كثر، وغير المبيع تبقى الخلطة فيه إن كان نصابًا، فيزكي بشاةٍ زكاة انفرادٍ عليهما لتمام حوله، وإذا تمّ حول المبيع وهو أربعون، فهل فيه زكاةً؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: فيه الزُّكاة، وهو الصُّحيح.

قدَّمه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، ومختصر ابن تميم، وصحَّحه.

والوجه الثّاني: لا زكاة فيه.

اختاره القاضي في المجرّد، وقدَّمه في الرّعاية.

فعلى الأوَّل قال المصنّف: (وهل هي زكاة خلطةٍ فيلزمها نصف شاةٍ، أو زكاة انفرادٍ فيلزمها شاةٌ؟ فيه وجهان). انتهى.

وهي.

(مسألة - ٣) أخرى:

إحداهما: هي زكاة خلطةٍ، وهو الصُّحيح.

قدَّمه في المعني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، ومختصر ابن تميم وصحَّحه، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: زكاة انفرادٍ، فتجب شاةً.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (فأمًّا إن أفرداها ثمَّ تبايعاها ثمَّ خلطاها، فإن طال زمن الانفراد بطل حكم الخلطة، والأ فوجهان).

وأطلقهما الجحد في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان في رعايته الكبرى وجهان:

أحدهما: تبطل.

قال المجد في شرحه بعد أن أطلق الوجهين: وقد سبق توجيههما، واختار في توجيههما أنَّه يبطل، فقال: الصُّحيح البطلان.

قلت: وهو الصُّواب، وقدَّمه أيضًا في الرَّعايتين، والحاويين، فقالا: لو باع بعض نصابه في حوله، مشاعًا أو معيَّناً، بوصف، أو بعد إفراده ثمُّ خلطه سريعًا انقطع، وقيل: لا. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا تبطل.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (ومن ملك أربعين شاةً ثمَّ باع نصفها معيَّنًا مختلطًا أو مشاعًا، انقطع الحسول واستأنفا حبولاً مـن حـين البيع، عند أبي بكر، وعند ابن حامد: لا ينقطع حول البائع فيما لم يبع). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهِّب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيـص، والبلغـة، والشُّرح،=

(ع): ما أجمع عليه

هَٰذَا يُزكِّي نِصِفْ شَاةٍ إِذَا تَمُّ حَوْلُهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ زَكَّى المُشْتَرِي بنِصْف ِشَاةٍ، إِذَا تَمُّ حَوْلُهُ. جَزَمَ بِهِ الآكْثَرُ، مِنْهُمْ أَبُو الحَطَّابِ فِي الهِدَايَةِ؛ لآنَّ التَّعَلُّقُ بِالغَيْنِ لا يَمْنَعُ انْمِقَادَ الحَوْلِ، بِاتَفَاقِنَا، بِدَلِيلِ مَنْ لَزِمَتْـهُ زَكَــاةُ نِصَابِ فَأَخْرَجَهَا مِنْ خَيْرُهِ بَعْدَ أَشْهُرَ، ثُمَّ نَمَّ الحَوْلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُزَكَّى ثَانِيَةً.

وَيَحْتَسِبُ الحَوْلَ الثَّانِيَ مِنْ عَقِبٌ الْأَوَّلِ، لا مِنَ الإِخْرَاجَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّر. وَاخْتَارَ الشَّيْخِ فِي كُتُبِهِ، وَأَبُو الْمَعَالِي: أَنَّهُ لا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالعَيْنِ، لِنَقْصِهِ بِتَعَلَّقِهَا بِالعَيْنِ، وَذَكَرَهُ * رُبُونِ مِنْ النَّهُ أَنِّهُ اللَّهُ لِللَّهُ لا شَيْءً عَلَى الْمُشْتَرِي إِنْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِالعَيْنِ، لِنَقْصِهِ بِتَعَلَّقِهَا بِالعَيْنِ، وَذَكْرَهُ الشيخُ عَن أبي الخَطَّابِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: هَلِمَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ، وَلا يُعْرَفُ لَهُ مَوْضِعٌ يُخَالِفُهُ.

وَإِنْ أَخْرَجَ البَائِعُ مِنَ النَّصَابِ بَطْلَ حَوْلُ المُشْتَرِي (َو) وَذَكَرَهُ صَــاحِبُ الْمَحَرُّر (ع) لِنَقْـص النَّصَــَابِ، إلاَّ أنْ يَسْـتَذيهمَ الفَقِيرُ الخُلْطَةَ بِنِصْفِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ زَكْى البَائِعُ مِنْهُ إِلَى فَقِيرِ زَكْى المُشْتَرِي.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ، كَأَخَٰذِ السَّاعِي مِنْهُ.

وَهَذَا القَوْلُ النَّانِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- عَلَى قَوْل أَبِي بَكْرِ: وَإِذَا لَمْ يَلْزَمُ المُشْتَرِيَ زَكَاهُ الخُلُطَةِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ سَائِمَةٌ ضَمَّهَا إِلَى حِصَّتِهِ فِي الخُلُطَةِ، وَزَكَّى الجَمِيعَ زَكَاةَ انْفِرَادِ، وإلاَّ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَا حُكُمُ البَائِعِ بَعْدَ حَوْلِهِ الآول، مَا ذَامَ نِصَابُ الخُلُطَةِ نَاقِصًا، وَإِنْ كَانَ البَائِعُ اسْتَدَانَ مَا أَخْرَجَهُ وَلا مَالَ لَهُ يُجْعَلُ فِي مُقَاتِلَةِ دَيْنِهِ إِلاَّ مَالَ الخُلُطَةِ، أَوْ لَمْ يُخرِجُ البَائِعُ اللهَ اللهُ اللهُ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ وَلا مَالَ لَهُ يُجْعَلُ فِي مُقَاتِلَةِ دَيْنِهِ إِلاَّ مَالَ الخُلُطَةِ، أَوْ لَمْ يُخرِجُ البَائِعُ اللهُ الزُّكَاةُ حَتَّى تُمُّ حَوَّلُ الْمُشْتَرِي.

فَإِنْ قُلْنَا: الدَّيْنُ لا يَمْنَعُ وُجُوبَ الزَّكَاةِ، أَوْ قُلْنَا: يَمْنَعُ لَكِنْ لِلْبَاقِعِ مَالَ يُخْمَلُ فِي مُقَابَلَةِ دَيْـنِ الزَّكَـاةِ، زَكْـى المُسْتَرِي حِصَّتُهُ زَكَاةَ الخُلْطَةِ نِصْفَ شَاةٍ، وإلاَّ فَلا زَكَاهَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ تَمييم فِي المُسْأَلَةِ الْأُولَى: إِذَا أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ [قَالَ:] فَوَجْهَانٍ.

أحدهما: لا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَأْنِفَانِ الحَوْلَ مِنْ حِينِ الْإِخْرَاجِ، ذَكَرَهُ الفَّاضِي فِي شَرْحِ المَذْهَبِ، بِنَاءٌ عَلَى تَعَلُّقِ الزُّكَـاةِ

وَالنَّانِي -وَقَطَعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا-: عَلَيْهِ الرُّكَاةُ، وَلا يَمْنَعُ النَّعَلُقُ بِالعَيْنِ وُجُوبَهَا، مَا لَمْ يَحِلُ حَوْلَــهُ قَبْـلَ إِخْرَاجِهَـا، وَلا يَمْنَعُ النَّعَلُقُ بِالعَيْنِ وُجُوبَهَا، مَا لَمْ يَكُنْ أَخْرَجَ حَتَّى يَمْضِيَ قَبْلَ الإغْرَاجِ، فَلا تَجبَ الرُّكَاةُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخْرَجَ حَتَّى تَــمُ حَـولُ المُشْتَرِي فِهِيَ مِنْ صُورِ تِكْرَادٍ الحَولِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الرُّكَاةِ، وَاقْتَصَرَ فِي مَسْأَلَةٍ تَعَلَّقِ الرُّكَاةِ بِالعَيْنِ: أَنَّهُ لا يَمْنَعُ التَّعَلُــقُ بِالعَيْنِ المُعَنْ انْعِقَادَ الْحُوْلِ الثَّانِي قَبْلَ الإخْرَاجِ، قُطَعَ بهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ النَّفْرِيعِ عَلَى قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ، وَابَن حَامِلُو فِي أَصَلُ الْمُسْأَلَةِ لَوْ كَانَتْ المَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، والمَالُ ثَمَسَانِينَ شَمَاةً، فَإِنَّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدُ يُزَكِّي البَائِعُ نِصْفَ شَاةٍ عَنِ الآرْبَعِينَ (١) البَّأَقِيَّةِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا، وَلَوْ كَأَنَّ المَالُ مِنِّينَ، والمِبِيعُ ثُلُفَهَا، زَكْسَى ثُلُفَيْ شَاةٍ عَن الآرْبَعِينَ البَاقِيَةِ، وَعَلَى قُول أَبِي بَكْرِ يُزَكِّي فِي الصُّورَتَيْنِ شَاةً شَاةً.

وَذَكَرَ ابْنُ تَعِيم: أَنَّ الشَّيْخَ خَرَّجُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجُهَيْن، وَأَنَّ الأَوْلَى وُجُوبُ شَاةٍ، كَذَا قَالَ، وَهَــذَا التَّخْريجُ لا يَخْتَـصُ

أحدهما: ينقطع الحول ويستأنفان حولًا من حين البيع، وهو الصُّحيح.

قطع به في الإفادات، والوجيز وقلَّمه في الرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وإدراك الغاية، وغيرهم.

وصحُّحه في تصحيح الحرُّر.

والقول الثَّاني: لا ينقطع حول البائع فيما لم يبع.

اختاره ابن حامدٍ، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الخلاصة.

(١) تنبية: قوله: (ولو كان المال ستّين، والمبيع ثلثها زكَّى ثلثا شاةٍ عن الأربعين).

صوابه: ثلثي شاةِ بالياء، وتقدُّم ذكر الفاعل في الَّتي قبلها.

[≖]وغتصر ابن تميم، والحرَّر وشرح الهداية، والفائق، والحاوي الكبير وشرح ابن منجًّا، ومصنَّف ابن أبي الجد، وغيره.

Algrafia daga aratu daka bara da

الفسروع - كتاب الزكاة

بِالشَّيْخِ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ بَعْضَ النَّصَابِ وَبَاعَهُ ثُمَّ خَلَطَاهُ انْقَطَعَ حَوْلُهُمَا، لِوُجُودِ النَّفْرِقَةِ، كَحُدُوثِ بَعْضِ مَبِيعِ بَعْدَ سَاعَةٍ.

وَقُمَالَ القَاضِي: يَخْتَمِلُ أَنْ حُكْمَ ذَلِكَ كَبَيْمِهَا مُخْتَلِطَةًۥ لَأَنْ هَذَا رَمَنْ يَسِيرٌ.

وَلَوْ كَانَ النَّصَّابُ لِرَجُّلَيْنِ، فَبَاعُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا، فَإِنَّ الخَلِيطَ الَّذِي لَمْ يَبِعْ كَبَائِع نِصْفَ الأَرْبَعِينَ الَّتِي لَهُ، فِيمَا لَمْ يَهِهُ، والمُثنَّرِي هُنَا كَالمُثنَّرِي هُنَاكَ فِيمَا مَنَتَ.

يبعه، والمسري من كالمسري سال بيب سبى. وَلُوْ مَلَكَ أَحَدُ الخَلِيطَيْنَ فِي نِصَابِ فَأَكْثَرَ حِصَّةَ الآخَوَ مِنْهُ بِشِرَاء أَوْ إِرْثٍ أَوْ غَيْرِو، فَاسْتَدَامَ الْحُلْطَةُ فَهِسَيَ مِفْلُ مَسْالَةِ أَبِي بَكُو، وابن حَامِدٍ فِي المَغْنَى لا فِي الصُّورَةِ؛ لأَنْهُ هُنَاكَ كَانَ خَلِيطَ نَفْسِهِ، فَصَارَ خَلِيطَ أَجْنَبِي، وَهُنَا بِالمَكْسِ، فَعَلَى قَوْل أَبِي بَكُو لا زَكَاةَ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ المَالَيْنِ مِنْ كَمَالِ مِلْكِهِمَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا فَيُزَكِّيَهُ زَكَاةَ انْفِرَادٍ، وَعَلَمَى قَـوْلِ إِنْنَ حَامِدٍ يُرْكِي مِلْكُهُ الآوَّلَ لِتَمَام حَوْلِهِ زَكَاةَ خُلْطَةٍ.

وَذَكَرَ اَبْنُ عَقِيلٍ فِيمًا إِذَا كُانَ بَيْنَ رَجُلٍ وَابْنِهِ عَشْرٌ مِنَ الإِبلِ حَلْطَةً، فَمَاتَ الآبُ فِي بَعْضِ الحَــوْل، وَوَرِفَـهُ الابْـنُ أَنّـهُ يَبْنِي عَلَى حَوْل الآبِ فِيمَا وَرَثَهُ، وَيُؤكِّيهِ

فصار

وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا ثُمَّ مَلَكَ آخَرَ لا يُغَيِّرُ الفَرْضَ، بأَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ بِسَبَبِ مُسْتَقِلً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ فِي صَفَسَو، فَفِي الْأُولَى لِتَمَامِ حَوْلِهَا شَاةً، لانْفِرَادِهَا فِي بَعْضِ الْمُول، وَلا شَيْءَ فِي الثَّانِيَةِ لِتَمَامَ حَوْلِهَا، فِني وَجْهِ قَدَّمَـهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُو، لِلْعُمُومِ فِي الآوْقَاص، كَمَمْلُوكِ دَفَعَهُ.

وَقِيلَ: شَنَاةً كَالْأُولَى كَمَالِكُ مُنْفَرِدٍ.

وَقِيلَ: زَكَاةُ خُلُطَةٍ نِصْفُ شَاةٍ كَأَجْنَبِيُّ (م ٦)(١٠.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ومن ملك نصابًا ثمَّ ملك آخر لا يغيِّر الفرض، بأن يملـك أربعـين شـاةً في الححرَّم بسببير مستقلً، ثـمَّ أربعين في صفرٍ، ففي الأولى لتمام حولها، في وجه قدَّمه في الحرَّر وغيره وقيل شاةً كالأولى كمالكو منفرد، وقيل: زكاة خلطة نصف شاةٍ كالأجنبيًّا. انتهى.

وأطلقهنُّ في المستوعب، والتُّلخيص، والبلغة، ومختصر ابن تميم، والقواعد الفقهيَّة:

أحدها: لا شيء عليه في الثَّاني، وهو الصُّحيح.

صحَّحه في النُّصحيح، وقدَّمه في الحرَّر، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم، وهذا وجه الضَّمَّ.

والوجه الثَّاني: عليه للثَّاني زكاة خلطةٍ، كَالأَجنبيُّ. ةَالدَالِمُونِ وَمَا أَمْ جُنِّ الْمَالَةِ مِنْ أَلَانِهِ مِنَاكُمْ مِنْ

قال الجد: وهذا أصحُّ، وأطلقهما في المغني، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا. والوجه الثّالث: يلزمه شاةً كمالك منفردٍ.

ذكره أبو الخطَّاب، وضعَّفه الشَّيخ الموقَّق، والجَّد، والشَّارح، وغيرهم، وهــذا وجــه الانفــراد، وتفريــع المصنَّـف الآتــي علــى هــذه الأوجه، وقد علمت الصَّحيح منها، والله أعلم.

تنبيه: قال الشّيخ العلاَّمة زين الدّين بن رجب في قواعده في الفائدة الثّالثة: المستفادُ بعد النّصاب في أثناء الحول هـل يضمُّ إلى النّصاب أو يفرد عنه؟ فإذا استفاد مالا زكويًّا من جنس النّصاب في أثناء خوله فإنّه يفرد بحول، عندنا، لكن هل يضمُّه إلى النّصاب في العدد، أو يخلط به ويزكّيه زكاة خلطةٍ، أو يفرده بالزّكاة كما أفرده بالحول؟ فيه ثلاثه أوجهٍ:

أحدها: يفرده بالزُكاة، وهذا الوجه عَتَصُ بما إذا كان المستفاد نصابًا أو دون نصاب، ولا يغيُّر فـرض النَّصَـاب، أمَّـا إن كـان دون نصاب ويغيِّر فرض النَّصاب لم يتأتُّ فيه هذا الوجه، صرَّح به الجد في شرحه، ويختَصُّ هذا الوجه أيضًا بالحول الأوَّل، صنرَّح بـه ضير واحل، وكلام بعضهم يشعر باطراده في كلِّ الأحوال، وصرَّح القاضي أبو يعلى الصّغير بحكاية ذلك وجهًا.

الوجه الثَّاني: أنَّه يزكِّي ذلك زكاة خلطةٍ، صحَّحه الجد، وزعم أنَّ صاحب المغنى ضعَّفه فيه، وإنَّمَا ضعَّف الأوُّل. أ

والوجه التَّالَت: يضمُ إلى النَّصاب، فيزكِّي زكاة ضمٌّ، وعلى هذا فهيل الزِّيادة كنصاب منفرو، أو الكنلُ نصابٌ واحدُّ؟ على حدى:

احدهما: أنَّها كنصاب منفرد، ولولا ذلك لزكَّى النَّصاب عقيب تمام حوله بحصَّته من فرض الجموع، ولم يؤلُّكُ زَّكاة أنفرادٍ عنه الم

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الألمة الثلاثة

وَفِيمَا بَعْدَ الْحُول الآوَّل يُزكِيهِمَا زَكَاةَ خُلْطَةِ، كُلَّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا أَخْرَجَ قِسْطَهَا نِصْفُ شَاةٍ، وَلَوْ مَلَكَ أَيْضًا أَرْبَهِينَ فِي رَبِيعٍ، فَعَلَى الآوَلِ لا شَيْءَ سِوَى الشَّاةِ الأَولَى، عَلَى الثَّانِي شَاةً، وَعَلَى الوَّجُهِ الثَّالِثِ زَكَاةً خُلُطَةٍ، ثُلْثُ شَاةٍ لاَّنْهَا ثُلُثُ الجَبِيعِ، وَفِيمَا بَعْدَ الحَوْلِ الآوَّل الْآوَل الْحَوْل الآوَّل الْمَاعِ فَيَاهُ لِتَمَامِ حَوْلِهَا، وَإِنْ مَلَكَ خَمْسَةَ أَبْعِرَةٍ بَعْدَ خَمْسِ وَعِشْرِينَ، فَعَلَى الْأُولُ لا شَيْءَ سِوَى بنْتَ مَخَاصِ لِلأُولَى، وَعَلَى الثَّانِي شَاةً، وَعَلَى الثَّالِثُ سُدُسُ بنْتِ مَخَاصٍ لِلأُولَى، وَعَلَى الثَّانِي شَاةً، وَعَلَى الثَّالِثُ سُدُسُ بنْتِ مَخَاصٍ، وَفِيمَا بَعْدَ الحَوْل الآوَّل فِي الأُولَى، خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بِنْتِ مَخَاصٍ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا، وَسُدُسُهَا فِي الخَمْسِ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا، وَإِنْ مَلَكُ مَعَ ذَلِكَ سِتُنَا فِي الْأُولَى، خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بِنْتِ مَخَاصٍ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا، وَسُدُسُهَا فِي الخَمْسِ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا، وَإِنْ مَلَكُ مَعَ ذَلِكَ سِنَّا فِي اللهَاقِي اللهَاهِ وَيَسُونَا بَعْدَامِ حَوْلِهَا، وَإِنْ مَلَكُ مَعَ ذَلِكَ سِنَّا فِي اللهَاهِ وَلِيْ اللهَاهِ فَي الْعَامِ حَوْلِهَا، وَسُولُ اللهَ وَلَى اللهَاهِ الْوَلْقِ مَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى الْعَلْمُ عَلْكُ مَا اللهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى الْعُلْمُ الْعَلْمُ مَوْلُهُا وَلِنْ مَلَكُ مَلْ اللّهُ وَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ مَا اللّهُ وَلَى الْلِهُ الْوَلْمُ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ وَلَى الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُولُ الْعُلْمُ الْعُلْمِ اللّهُ الْعُلْمُ ال

مَنْ فَنِي الأُولَى بِنْتُ مَخَاصٍ، وَفِي الإِحْدَى حَشْرَةَ لِتَمَامِ حَوْلِهَا رُبُعُ بِنْتِ لَبُون وَيْصَفُ تُسْـعِهَا، وَعَلَى النَّـانِي لِكُــلٍّ مِـنَّ الخَمْسِ، والسِّتِّ شَاةً، لِتَمَامٍ حَوْلِهَا مُدُسُّ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَفِي السَّتُ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا الخَمْسِ، والسِّتِّ شَاةً، لِتَمَامٍ حَوْلِهَا مُدُسُّ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَفِي السَّتُ لِتَمَامٍ حَوْلِهَا

سُنُسُ بِنْتِ لَبُونٍ، وَإِنْ نَقَصَ الثَّانِي عَنْ نِصَابِ وَلَمْ يُغَيِّرْ الفَرْضَ فَلَا زَكَاةَ؛ لأنَّهُ وَقُصَّ.

وَقِيَلَ: بَلْ رُكَاةُ خُلْطَةِ كَأْجُنَبِيّ، فَفِي عِشْرِينَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ ثُلْثُ شَاةٍ، وَفِي عَشْرِ مِنَ البَقَرِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ خُمُسُ مُسِنَّةٍ، وَفِسي خُمْس بَعْدَ ثَلاثِينَ سَبُعُ تَبِيعٍ، وَإِنَّ غَيَّرَ الفَرْضَ وَلَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا، كَعَشْرِ مِنَ البَقَرِ بَعْدَ ثَلاثِينَ، فَفِي الأُولَى لِتَمَامٍ حَوْلِهَا تَبِيعٌ، وَفِي الْعَشْرِ زَكَاةُ خُلْطَةٍ رُبِّعُ مُسِنَّةٍ؛ لآنَهُ تَمَّ نِصَابُ المُسِنَّةِ فَأَخْرَجَ بِقِسْطِهَا.

وَقِيلَ - عَلَى الوَجْهِ النَّانِي - : لا شَيْءً، وَإِنْ غَيْرَ الفَرَض، وَبَلَغَ نِصَاّبًا وَجَبَتْ زَكَاتُهُ، وَقَدْرُهَا يَنْبَنِي عَلَى الوُجُوهِ فِيمَا إِذَا لَمُ يُغَيِّرُ الفَرْضُ، فَعَلَى الوَجُو البَّانِي فِي الشَّانِي، لَمَ الْفَرْضُ، فَعَلَى الأَول هُنَاكَ تُنظَّرُ هُنَا إِلَى زَكَاةِ الجَمِيع، فَيَسْقُطُ مِنْهَا مَا وَجَبَ فِي الأُول، وَيَجِبُ البَاقِي فِي الشَّانِي، وَعَلَى الوَجْهِ الثَّانِي هُنَاكَ يُعْتَبَرُ مُسْتَقِلاً بِنَفْدِه، فَكَذَا هُنَا، وَعَلَى النَّالِثِ تَجِبُ زَكَاةً خُلُطَةٍ، فَكَذَا هُنَا، وَعَلَى الوَجْهِ الثَّانِي هَنَاكَ يُعْتَبَرُ مُسْتَقِلاً بِنَفْدِه، فَكَذَا هُنَا، وَعَلَى النَّالِثِ شَاةً وَوَلَائَةُ اسْبَاعِ شَاةً، وَعَلَى الوَجْهِ الثَّالِثِ شَاةً وَرُبُعٌ؛ لآنَ فِي الكُلُّ وَسُدُسُهُ أَنْ مَلِكَ مُعْتَقِلًا مِنْ فَرْضِهِ رَبِعَةً وَسُدُسُهُ، وَفِي إِحْدَى وَقَمَانِينَ شَاةٍ بَعْدَ أَرْبُعِينَ شَاةً شَاةً، وَعَلَى الشَاقِي وَالْكُلُّ وَسُدُسُهُ أَنْ مَلَكُ مُعْتَقِلُ اللَّهُ وَالْمُلُوثُ وَالْمُلُوثُ مُنَاقًا مِنْ عَلْمُ وَعِشْرِينَ جُزَّا مِنْ شَاةٍ، كَافِي الكُلُّ وَسُدُسُهُ وَفِي الْكُلُّ وَسُدُسُهُ وَفِي الْكُلُّ وَسُدُسُهُ وَلِي اللَّهُ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ جُزَّا مِنْ طَاقًةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ جُزَّا مِنْ شَاةٍ، كَخَلِيطٍ، وَفِي وَالْمُلُوثُ وَالْمُونَ جُزَّا مِنْ مَاقًةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعْدَ وَلَا مِنْ شَاةً عَلَى النَّائِي، وَالْمَاقِي وَاللَّهُ وَالْمُونَ مُؤْمَا وَالْمُونَ مُؤْمًا مِنْ شَاقًا مُونَا اللَّهُ عَلَى النَّائِي، وَاقَدَةً وَعَشْرِينَ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعِيرًا شَاةً عَلَى الثَّافِي، وَاقَةً وَاعْشُونَ مُؤْمًا وَالْمُونَ مُؤْمًا مِنْ عَلَى الْمُونَ بَعْدَ عِشْرِينَ بَعِيرًا مُنَاقًا عَلَى النَّائِينَ مَلَى النَّالِي مُنَاقًا وَالْمُونَ مُؤْمًا اللَّهُ وَالْمُونَ مُؤْمًا وَلَالَالَالَ مِنْ الْمُونِ مُؤْمًا مِنْ الْمُؤْمِلُولُ وَالْمُونَ الْمُؤْمِلُولُ وَمُونَ مُؤْمًا مِنْ اللَّهُ وَالْمُؤْمِلُولُ مُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُ الْ

وَعَلَى الثَّالِثِ خُمُسُ بِنْتِ مَخَاضٍ، زَادَ ابْنُ تَعِيمٍ: والآوَّلُ، وَفِي ثَلاثِينَ مِنَ البَقِّرِ بَعْدَ خَمْسِينَ تَبِيعٌ عَلَى الثَّانِي، وَثَلاثَـةُ

أرْبَاع مُسِنَّةٍ عَلَى الثَّالِثِ.

وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَحَرُّرِ لا يَجِيءُ الوَجْهُ الآوَّلُ فِي هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لآنَّهُ يُفْضِي فِي الآوَّل إِنَهَ إِيجَابِ مَا يَبْقَسَى مِنْ بِنْتِ مَخَاصَ بَعْدَ إِسْفَاطِ أَرْبَعُ شِيَاءٍ، وَهِيَ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ، وَفِي الثَّانِيَّةِ إِلَى إِيجَابِ فَرْضَ نِصَابِ عَمَّا دُونَهُ، فَلِهَــذَا قَـالَ: الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَصَحَّ المِحَدِّ إِلَى بَعْنَ مَال خَلِيطِهِ، فَمَالُ الوَاحِدِ أَصَحَّ المَّذِي بَعْضِهِ إِلَى بَعْضِ أُولَى مِنْ خَلِيطٍ إِلَى خَلِيطٍ، وَيَهَذَا ضَعَّفَ فِي الْمُغْنِي الوَجْهُ الثَّانِي.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيم فِيمَا يُغَيِّرُ الفَرْضَ وَلَمْ يَبْلُغُ نِصَابًا: عَلَيْهِ زَكَاهُ خُلْطَةٍ، قَطَعَ بهِ بَعْضُ أَصْحَابنَا.

قَالَ: وَقَالَ: إِنَّ كَانَ يَبْلُغُ نِصَابًا وَجَبَ فِيهِ (َكَاةُ انْفِرَادٍ، فِي وَجْهِ، وَخُلُطَةٍ، فِي آخَرَ، وَلا يُضَمَّمُ إِلَى الآوُل فِيمَا فِيهِمَا وَجُهًا وَاحِدًا إِذَا كَانَ الضَّمُّ يُوجِبُ تَغْيِيرَ جِنْسِ الرُكَاةِ أَوْ نَوْجِهَا، كَثَلاثِينَ مِنَ البَقْرِ بَعْدَ خَمْسِينَ، فَيَجِبُ إِنَّ تَبِيعٌ أَوْ ثَلاَثَةُ أَرْبَاعِ مُسِنَّةٍ، وَلا تَجبُ الْمَسِنَّةُ.

وَجَلَى الوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا يَجِبُ ضَمَّ النَّانِي إِلَى الآوَّلِ، وَيُخْرِجُ إِذَا حَالَ الحَوْلُ النَّانِي مَا بَقِيَ مِنْ زَكَاةِ الجَسِيعِ، فَيَجِبُ هَاهُنَا المُسِنَّةُ قَالَ وَهُوَ أَحْسَنُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(ق): قولي الشافعي

والثَّاني: انَّه نصابٌ واحدٌ، وهو ظاهر كلام القاضي، وابن عقيل، وصاحب المغني، وهو الأظهر. واستطرد في ذلك وأطال وأجاد، وذكر فوائد الاختلاف في مسائل كثيرة، فرحمه اللَّه ما أكثر تحقيقه، وأغزر علمه.

فهذه ست مسائل قد صحّحت بعون الله تعالى.

وهذا قول أبي الخطّاب في انتصاره وصاحب الحرّر.

فَصل

مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً فِي بَلَدِ وَأَرْبَعُونَ فِي بَلَدِ آخَرُ، وَبَيْنَهُمَا مَسَافَةُ القَصْرِ، لَزِمَهُ شَاتَان، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ بَلَدِ عِشْرُونَ فَلا زَكَاةً، هَذَا المَّشُهُورُ عَنْ أَخْمَدُ، نَقَلَهُ الآثْرُمُ وَغَيْرُهُ، فَجَعَلَ التَّفْرِقَةَ فِي البَلْدَيْنِ كَالتَّفْرِقَةِ فِي المِلْكَيْنِ؛ لَأَنْهُ لَمَّا أَشُرَ اجْتِمَاعُ مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ كَمَالِ الوَاحِدِ، كَذَا فِي الافْتِرَاقِ الفَاحِشِ فِي مَالِ الوَاحِدِ يَجْعَلُهُ كَاللَّالِيْنِ، وَاحْتَجُّ أَخْمَدُ بِقَوْلِهِ عليه السلام: «لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتْعَرِي خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

وَعِنْدَنَا مَنْ جَمَعَ أَوْ فَرَّقَ خَشْيَةَ الصَّدَقَةَ لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ، وَلاَّنْ كُلُّ مَالِ يَنْبَغِي تَفْرِقَتُهُ بَبَلَدِهِ، فَتَعَلَّقَ الوُّجُوبُ بهِ.

وَعَنْهُ: الكُلُّ كَسَّائِمَةٍ مُجْتَمِعَةٍ فِي المَسْأَلَتَيْنِ ۚ (و) لِلْعُمُومِ، وَكَمَا لَوْ كَانَّ بَيْنَهُمَّا دُونَ مَسَافَةِ القَصْـرِ ﴿ع﴾ وَكَفَـيْرِ السَّـائِمَةِ (ع).

اخْتَارَهُ أَبُو الخَطَّابِ، والشَّيْخُ، وَحَمَلَ كَلامَ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّ السَّاعِيَ لا يَأْخُذُهَا، فَأَمَّا رَبُّ المَّال فَيَخْرِجُ إِذَا بَلَغَ مَالُـهُ نِصَابًا، ثُمُّ ذَكَرَ روايَةَ المُيْمُرِنِيُّ وَخَنْبَل: لا يَأْخُذُ المُصَدَّقُ مِنْهَا شَيْثًا، وَهُوَ إِذَا عَرَفَ ذَلِكَ وَضَبَطَهُ أَخْرَجَ، كَذَا قَالَ.

ُ وَقَالَ أَبُو بَكُرِ: بِمَا رَوَى ۚ الآَثْرُمُ أَقُولُ، وَلَوْ جَازَ أَنَّهُ يُخْرِجُهُ إِذَا صَبَبَطَهُ وَعَرَفَهُ لَجَازَ أَنْ لَا يُعْطِيَ عَنْ ثَمَانِينَ شَاتَيْنِ؛ لآنُـهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ شَاةً، فَلَمًّا أَخَذَ مِنْهُ شَاتَيْنِ وَجَبَ أَنْ يُعْطِيَ شَاةً، كَذَا قَالَ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ فِي سَائِرِ الآَمْوَالِ رِوَايَتَيْنِ، كَالمَاشِيَةِ، قَالَهُ أَبْنُ تَعِيم.

وَعَلَى هَذُهِ الرَّوَايَةِ تَكْفِي شَاةً، بَبَلَدِ أَحَدِهِمَا؛ لآنُّهُ حَاجَةٌ، وَقِيلَ بالقِسْطِ.

وَمَنْ لَهُ مِنْوِنَ شَاةً فِي كُلِّ بَلَدٍ عَشْرُونَ خُلُطَةٍ بعِشْرِينَ لآخَرَ، فَإِنْ كَانَ بَيْنُهُمَا مَسَافَةُ القَصْرِ فَعَلَى الآشهَرِ تَجِبُ ثَــلاتُ شِيَاهِ، عَلَى رَبِّ السَّتِينَ شَاةً وَنِصْفَ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ القَصْرِ، أَوْ كَانَ وَقُلْنَا بروايَةِ.

اخْتِيَارِ أَبِي الْحَطَّابِ، فَفِي الجَمِيعِ شَاةً، نِصِنَّهَا عَلَى رَبِّ السَّتِّينَ، وَعَلَىٰ كُلِّ خَلِيطٍ سُدُسُ شَاةٍ، هَذَا قَوْلُ الآصْخَابِ -رحمهم الله - ضَمًّا لِمَال كُلِّ خَلِيطٍ إِلَى مَال الكُلِّ، فَيُصِيرُ كَمَال وَاحِدِ...

وَلِيلَ: فِي الجَمِيعِ شَنَاتَانِ وَرُبُعٌ، عَلَى رَبُّ السُّتِينَ فَلَائُهُ أَرْبَاعِ شَاَةٍ؛ لآنُهَا مُخَالِطَةٌ لِعِشْــرِينَ خَلْطَـةٍ وَيَصْـف، وَلآرْبَعِـينَ بجهةِ المِلْك، وَحِصَّةُ العِشْرِينَ مِنْ رُكَاةِ الثَّمَانِينَ رُبُعُ شَاةٍ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ؛ لآنُهُ مُخَالِطُ العِشْرِينَ فَقَطْ.

َ ۚ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وَاحْتَجَّ هُوَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ مَالُ كُلِّ خُلْطَةٍ نِصَابًا، فَلَوْ كَانَتْ كُلُّ عِشْرِينَ مِنَ السِّـتِّينَ خُلْطَة بعَشْر لاخَرَ لزمَهُ شَاةً.

وَلَا يَلْزُمُ الْخَلَطَاءَ شَيْءً؛ لأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ.

وَلَوْ ضُمُّ مَالُ الخَلِيطُ إِلَى مَالٍ مُنْفُرِدٍ لِخَلِيطِهِ، أَوْ إِلَى مَالِ خَلِيطِهِ خَلِيطِهِ لَـمْ يُغتَـبَرْ ذَلِـكَ، وَلَصَحَـتُ الخُلْطَـةُ اغتِبَـارًا بالمَجْمُوع.

وَقَالَ الْآمِدِيُ بِهَذَا الرَّجْهِ إِلاَّ أَنَّهُ يَلْزُمُ كُلُّ خَلِيطٍ رُبْعُ شِنَاةٍ، لِمَا سَبَقَ؛ لآنُ مَالِ الوَاحِدِ يُضِمُّ.

وَعِنْدَ اَبْنِ عَقِيلُ: فِي الجَمِيعِ ثَلاثُ شِيَاهٍ، عَلَى رَبُّ السُّتَينَ شَاةٌ وَيْصُفْ، جَعْلاَ لِلْخُلْطَةِ قَاطِعَةٌ بَعْضَ مِلْكِهِ صَنْ بَعْضَ، بحَيْثُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالَ آخَرُ مُنْفَرِدًا أُعْتَبرَ فِي تَزكِيَتِهِ وَحْدَهُ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ نِصْفُ شَاةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِطْ سِوَى عِشْرِينَ.

ُ قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: تَفْرِيقُ مِلْكِ الوَاحِدِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلِنَا، بِدَلِيلِ تَفْرَقَتِهُ فِي البُلدَانُ وَلَوْ لَمْ يُخَالِطُ رَبُّ السَّتَينَ مَنْهَا إِلاَّ بِعِشْرِينَ لِعِشْرِينَ لِاَخْرَ، فَعَلَى الآوَّل فِي الجَمِيعِ شَاةً، عَلَى رَبُّ السَّتَينَ ثَلاثَةُ أَرْيَاعِهَا، وَعَلَى رَبُّ السَّتَينَ لِلاَخْرَ، فَعَلَى رَبُّ العِشْرِينَ لِمُغْهَا، وَعَلَى الثَّانِينَ الْمُؤْدَةِ لُكُ شَاةٍ، ضَمَّا إِلَى بَقِيَّةٍ مِلْكِهِ، وَفِي العِشْرِينَ رَبْعُ شَاقٍ، ضَمَّا لَهَا إِلَى بَقِيَّةٍ مِلْكِه، وَهِي العِشْرِينَ رَبْعُ شَاقٍ، ضَمَّا لَهَا إِلَى بَقِيَّةٍ مِلْكِه، وَهِي العِشْرِينَ اللَّذَوِ، والى عِشْرِينَ الاَخْرِ، لِمُخَالَطَتِهَا، بَعْضَهُ وَصْفًا، وَبَعْضَهُ مِلْكًا، وَعَلَى رَبُّ العِشْرِينَ نِصْفُ شَاقٍ، وَذَكَرَهُ فِي النَّافِينَ الْمُؤْدَةِ، والى عِشْرِينَ نِصْفُ شَاقٍ، وَذَكَرَهُ فِي التَّفْرِينَ اللهِ عُلْمَالًا لِللْهِ اللَّهِ الْمُؤْدَةِ، والى عِشْرِينَ الاَخْرِ، لِمُخَالَطَتِهَا، بَعْضَهُ وَصْفًا، وَبَعْضَهُ مِلْكًا، وَعَلَى رَبِّ العِشْرِينَ نِصْفُ شَاقٍ، وَذَكَرَهُ فِي النَّكِينَ الْمُؤْدَةِ، والى عِشْرِينَ المَائِنَا اللَّهِ الْعَلْمَةُ مِنْهُ اللْهُ وَالْوَلْمُ اللْهُ لَكُونَ اللْهُ لَيْنَ اللْهُ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمَالَوْنِينَ الْمُؤْدِقِ الْعِشْرِينَ الْمُؤْدَةِ الْمَالَةِ الْمَلْوَةُ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمَالَةِ الْمَالَةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمَالَةُ الْمُؤْدَةِ الْمَالَةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةِ الْمَالِقِيْمِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدِقِ الْمُؤْدَةِ الْمَالَةُ اللْمَالَةُ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِقُ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِقُ الْمِثْرِينَ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِينَ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدَةِ الْمُؤْدَةُ الْمُؤْدِينَ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدُونِ اللْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِةِ الْمُؤْدِينَ الْمُؤْدُةُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدِةُ الْمُؤْدِينَ الْمُؤْدِةُ الْمُؤْدِةُ الْمُؤْدِةُ الْمُؤْدِةُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُةُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونِ الْمُؤْ

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى النَّالِثِ، كَالآوُّلِ هُنَا، وَعَلَى الرَّابِعِ فِي الآرْبَعِينَ المُخْتَلِطَةِ شَاةً، بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَفِي الآرْبَعِينَ المُفْرَدَةِ شَسَاةً، عَلَى رَبُّهَا، وَمَنْ لَهُ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَعِيرًا كُلُّ خَمْسُ خُلْطَةٍ بِخَمْسُ لِآخَرَ، فَعَلَى الآوُّل عَلَيْهِ نِصْفُ حِقْةٍ، وَعَلَى كُلُّ خَلِيطٍ عُشْرُهَا، وَعَلَى الثَّانِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَعَلَي كُلُّ خَلِيطٍ شَاةً، وَعَلَى الثَّالِثِ عَلَيْهِ خَمْسَـةُ أَسْدَاسٍ بِنْتِ

(خ): غالفة الأثمة

مَخَاضٍ، وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ سُدُسٌ، وَعَلَى الرَّابِع عَلَيْهِ خَمْسُ شيبَاهٍ وَعَلَى كُلِّ خَلِيطٍ شَاةً، وَعَن المَالِكِيَّـةِ، والشَّـافِعيَّةِ: الضَّــمُّ مُطْلَقًا وَعَدَمُهُ.

وَلا أَثَرَ لِلْخُلْطَةِ فِي غُيْرِ السَّائِمَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ المَشْهُورُ (و م) فِي غَيْرِ الْمَسَاقَاةِ؛ لآنُهَا لا تُؤَثِّرُ إلاَّ ضِرَارًا بِرَبُّ الْمَسَالِ، لِعَدَم الوَقْص فِيهَا، بخِلافِ السَّائِمَةِ.

وَعَنْهُ: تُوَثِّرُ خُلْطَةُ الآعْيَان فِي غَيْر السَّائِمَةِ (و ش).

وَقِيلَ: وَخُلْطَةُ الآوْصَافِ.

قَالَ فِي الخِلافِ: نَقَلَ حَنْبُلِ": تُضَمُّ كَالْمَوَاشِي فَقَالَ: إِذَا كَانَا رَجُلَيْن لَهُمَا مِنَ المَال مَا تَجبِ فِيهِ الرُّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ، والوَّرق فَعَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ بِالحِصَص، فَيُعْتَبُرُ عَلَى هَذَا الوَّجْهِ اتَّحَادُ الْمُؤنَّ وَمَرَافِقُ المِلْكِ.

وَاخْتَارَ هَاذِهِ الرُّوايَةُ الأَجُرِّيُّ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيل، وَخَصَّهَا القَاضِي فِي شَرْحِهِ الصَّغِير بالذَّهَب، والفِضَّةِ.

وَالْسَاعِي أَخْذُ الفَرْضَ مِنْ مَالَ أَيْ الخَلِيطَيْنِ شَاءً، ثَمَعَ الحَاجَةِ وَعَدَمِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَظَاهِرُهُ: وَلَــو بَعْــدَ قَسْــمِهِ فِـي خُلْطَةِ أَعْيَانَ مَعَ بَقَاء النَّصيبَيْنِ، وَقَلْ وَجَبَتْ الزِّكَأَةُ، قَالَهُ صَاحِبُ المحرَّر، وَفِي المجرَّدِ: لا، وَلا وَجْـهَ لَـهُ إلاَّ عَـدَمَ الحَاجَـةِ، فَيَنَوَجُّهُ مِنْهُ أَعْتِبَارُ الْحَاجَةِ لآخُذِ السَّاعِي، وَمَنْ لا رْكَاةَ عَلَيْهِ كَذِمِّيٌّ وَمُكَاتَبٍ لا أثَرَ لِخُلْطَتِهِ فِي جَوَازِ الآخْذِ (و)؛ لآنَ الحَبَرَ نِي خَلِيطَيْنِ يُمْكِنُ رُجُوعُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ، وَلا مَشْقَةَ، لِنُدْرَتِهَا، وَحَيْثُ جَـازَ الآخــٰذُ فَـاِنْ الْمَـَاخُوذَ مِنْـهُ يَرْجــعُ عَلَـى خَلِيْطَاءِ بِقِيمَةِ حِصْتِهِ (و) يَوْمَ أَخِلَتْ مِنْهُ، لِزَوَالَ مِلْكِهِ إِذَا، فَيَرْجِعُ بِالقِسْطِ الّذِي قَابَلَ مَالَهُ مِنَ الْمُخْرَجِ، فَـهاذَا أَخَـذُ الفَـرْضَ مِنْ مَالَ رَبُّ الثُّلُثِ رَجَعَ بقِيمَةِ ثُلُقِي المُخْرَجِ عَلَى شريكِهِ، وَإِنْ أَخَلَهُ مِنَ الآخَر رَجَعَ بقِيمَةِ ثُلُثِهِ، فَيَرْجعُ رَبُّ عَشْـرَةِ أَبْصِرَةٍ أخِذَتْ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى رَبِّ العِشْرِينَ بِقِيمَةِ ثُلْقَيْهَا، وَبَالعَكْس بقِيمَةِ ثُلْثِهَاً.

وَبِثَلَاثِينَ مِنَ البَقَرَ عَلَىٰ رَبِّ أَرْبَعِينَ بَأَرْبَعَةِ أَسْبَاعٍ تَبِيعٍ وَمُسِنَّةٍ، وَبَالعَكْس بثلاثَةِ أُسْبَاعِهِمَا.

وَيُقْبَلُ قُوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ فِي القِيمَةِ مَعَ يَمِينِهِ وَخَدَمَ بَيُّنَةٍ إِذَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ؛ لأَنَّهُ مُنْكِرٌ غَارِمٌ، وَقَـدْ تُبَسَ السُّرَاجُعُ فِي شَرِكَةِ الْأَعْيَانِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الزُّكَاةُ مِنْ غَيْرِ جنْسِ المَال، كَشَاةٍ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الإبل، وَكَذَا مِنْ بَيْنِهِمَا ثَمَانُونَ شَاةً نِصْفَيْس، وَعَلَى أَحَدِهِمَا دَيْنٌ بِقِيمَةِ عِشْرِينَ مِنْهَا، فَعَلَيْهِمَا شَاةٌ، عَلَى المَدِينِ ثُلُثُهَا، وُعَلَى الآخَرِ ثُلثَاهَا.

وَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الوَاجِبِ بِلا تَأْوِيلٍ، كَأَخْلِو عَنْ أَرْبَعِينَ مُخْتَلِطةِ شَاتَيْنِ مِنْ مَال أَحَدِهِمَا، وَعَنْ ثَلاثِينَ بَعِسِيرًا جَذَعَةُ، رَجَعَ عَلَى خَلِيطِهِ فِي الْأُولَى بِقِيمَةِ نِصُفْ شَاةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقِيمَةِ نِصْف بنْتُ مَخَاضَ؛ لأَنَّ الزَّيَادَةَ ظُلْمٌ، فَلا يَجُوزُ رُجُوعُهُ عَلَى غَيْر ظَالِمِهِ (و) وَأَطْلَقَ شَيْخُنَا فِي رُجُوعِهِ عَلَى شَريكِهِ قُولَيْن، وَمُرَاذُهُ لِلْعُلْمَاء، قَالَ: أَظْهَرُهُمَا يَرْجَعُ.

وَقَالَ فِي الْمُظَالِمِ الْمُشْتَرِكُةِ، تُطْلُبُ مِنَ الشُركَاء، يَطْلُبُهَا الوُلاةُ أو الظُّلَمَةُ مِنَ البُلدَان أوْ التَّجَّار أوْ الحَجيج أوْ ضَيْرهِم، والكُلَف السُّلْطَانِيَّةِ، وَخَيْرَ ذَلِكَ، عَلَى الآنْفُسَ أَو الآمُوال أو الدَّوابِّ: يَلْزَمُهُمْ التِزَامُ العَدْل فِي ذَلِكَ، كَمَا يَلْزَمُ فِيمَا يُؤْخَـــذُ مُنْهُمْ بَحَقٌّ، وَلا يَجُوزُ أَنَّ يَمْتَتِعَ أَحَدٌ مِنْ أَدَاءَ تِسْلِطِهِ مِنْ فَلِكَ، بحَيْثُ يُؤخَذُ قِسْطُهُ مِنَ الشُّرَكَاء؛ لآنَّهُ لَمْ يَذَفَ الظُّلْـمَ عَنْـهُ إِلاَّ بِظَلْمَ شُرَكَاثِهِ؛ لآنُهُ يَطْلُبُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يُطْلُمُ فِيهِ غَيْرُهُ، كَمَنْ يُولِّي أَوْ يُوكِّلُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلُبُ وَيَامُرُهُ بِعَدَم الظُّلْم، لَيْـسَ لَهُ أَنْ يُوَلِّيهُ، وَلاَّنَّهُ يَلْزَمُ العَدْلَ فِي هَذَا الظُّلْم، وَلاَّنَّ النَّفُوسَ لا تَرْضَى بالتَّخْصِيص، وَلاَّنَّهُ يُفْضِسي إِلَى أَخَـلْدِ الجَمَيْـع مِسْ الضُّعْفَاء، وَلَأَنَّهُ لَوْ احْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَمَّع مَالَ لِلنَّفِع عَدُوًّ كَافِر لَزمَ القَادِرَ الاشْيَرَاكُ، فَهُنَا أُولَى، فَمَسَن تَغَيَّبَ أَوْ امْتَشَعَ وَأَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ حِصْنَتُهُ، رَجَعَ عَلَى مَنْ أَدًى عَنْهُ، فِي الْأَظْهَر، إِلاَّ أَنْ يَنْويَ تَبَرُّعَا.

ُولًا شُبْهَةً عَلَى الآخِذِ فِي الآخْذِ، كَسَائِر الوَاجَبَاتِ، كَعَامِلِ الزُّكَاةِ، وَنَاظِرِ الوَّفْفِ، والوَصِيِّ، والمُضَارِبِ، والشُّريل؛، والوَّكِيلَ، وَسَائِرَ مَنْ تَصَرُّفَ لِغَيْرُو بولايَةٍ أوْ وَكَالَةٍ، إذَا طَلَبَ مِنَّهُ حِصَّةً، مَا يَنُوبُ ذَلِكَ المَالُ مِنَ الكُلُفِ، فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يُؤَدُّوا ذَلِكَ مِنَ المَالِ، بَلْ إِنْ كَانَ لَمْ يُؤَدُّومُ، أَخَذَ الظُّلَمَةُ أَكْثَرَ وَجَبَ؛ لآنُهُ مِنْ حِفظِ المَال، وَلَوْ قُدَّرَ غَيْبَةُ المَال، فَافْتَرَصُوا عَلَيْهِ، أَو

(ش): الإمام الشافعي

أَدُّوا مِنْ مَالِهِمْ، رَجَعُوا بِهِ، وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ.

وَمَنْ لَمْ يَقُلُ بِهِ لَزِمَ مِنَ الفَسَادِ مَا لا يَعْلَمُهُ إِلا رَبُّ العِبَادِ.

قَالَ: وَغَايَةُ هَلَا أَنْ يُشَبَّهُ بِغَصْبِ المُشَاعِ، فَالغَاصِبُ إِذَا قَبَضَ مِنَ المُشْتَرَكِ نَصِيبَ أَحَدِ الشَّـرِيكَيْنِ كَـانَ ذَلِكَ مِـنْ مَـالَ ذَلِكَ الشَّرِيكِ، فِي الْآظْهَرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وغيرهما، وَلَوْ أَقَرُّ أَحَدُ الابْنَيْنِ بِأَخٍ وَكَذَّبُهُ أَخُوهُ لَزْمَ الْمُقِـرُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمُقرِّ بِهِ مَا فَضَلَ عَنْ حَقِّهِ، وَهُوَ السُّدُسُ، فِي مَذْهَبِ مَالِكِ، والشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، جَعَلُوا مَا غَصَبَــهُ الآخُ المُنْكِرُ مِنْ مَال الْمُقرِّ بِهِ خَاصَةً لَآجُل النَّيَّةِ.

وَكَذَا هُنَا إِنْمَا قَبَضَ الظَّالِمُ عَنْ ذَلِكَ المَطْلُوبِ لَمْ يَقْصِدْ أَخْذَ مَالِ الدَّافِعِ، لَكِنْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِسي غَصْبِ الْمُشَاعِ: مَا قَبَضَهُ الغَاصِبُ يَكُونُ مِنْهُمَا، اغْتِبَارًا بِصُورَةِ القَبْضِ، وَيَكُونُ النَّصْفُ الَّذِي غُصَبَهُ الآخُ الْمُنْكِرُ مِنْهُمَا، وَهُوَ قُولٌ فِي مَذَهَب

الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدَ.

قَالَ: وَمِنْ صُودِرَ عَلَى مَال وَأَكُرِهُ أَقَارِبُهُ أَوْ جَيْرَانُهُ أَوْ أَصَادِقَاؤُهُ أَوْ شُرَكَاؤُهُ عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا عَنْهُ فَلَهُ مِمْ الرُّجُوعُ؛ لآنَهُمْ ظُلِمُوا لآجْلِهِ وَلآجْلِ وَالْقَالِدِ، وَالطَّالِمُ مَقْصُودُهُ مَالَهُ لا مَالُهُمْ، وَاحْتَجُ بقِصَّةِ إنسن اللَّتَبِيَّةِ، وَقَالَ: فَلَمَّا كَانُوا إِنْسَا أَعْطَوهُ وَأَهْدَوْا إِلَيْهِ لاَّجْلِ وَلاَيْتِهِ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ المَال المُسْتَحَقِّ لآهُلِ الصَّدَقَاتِ؛ لآنَهُ بسَبَبِ أَمْوَالِهِمْ قَبَضَ، وَلَمْ يُخَصَّ بُهِ الْعَلَمِ وَالْمَعْقِ النَّاسِ، فَمَنْهَا يُحْسَبُ مَا أَعْطِي لاَّجْلِهَا فَهُوَ مَغْزَمٌ مِنْهَا، لا يَمْسَ أَخْصَ النَّاسِ، فَمَنْهَا يُحْسَبُ مَا أَعْطِي لاَّجْلِهَا فَهُوَ مَغْزَمٌ مِنْهَا، لا يَمْسَ أَخْطَوهُ، وَكَذَا مَنْ لَمْ يُخَلِّصُ مَالَ غَيْرُو مِنَ التَّلْفِ إِلاَّ بِمَا أَدُى عَنْهُ رَجَعَ بِهِ فِي أَطْهَرُ قَوْلَي العُلْمَاءِ، وَهُو مُحَسِّنٌ، وَتَأْتِي هَذِهِ الْمَسَائِلُ فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالَى.

فُصل

وَإِنْ اَخَذَهُ بِتَأْوِيلِ، كَاعْذِهِ صَحِيحَةً عَنْ مِرَاضٍ، أَوْ كَبِيرَةً عَنْ صِغَارٍ، أَوْ قِيمَةَ الوَاجِسِبِ، رَجَعَ عَلَيْهِ (و) لأَنْ السَّاعِيَ نَائِبُ الإِمَامِ فِغَلَّهُ كَفِعْلِهِ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّدِ: فَلا يُنْقَضُ، كَمَا فِي الحَاكِم.

قَالَ الشَّيْخُ: مَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ وَجَبَ دَفْعُهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الوَاجِبِ، وَافْتَصَرَ غَيْرُهُ عَلَى أَنْ فِعْلَهُ فِسِي مَحَـلُّ الاجْتِهَـادِ سَافِغٌ نَافِلٌ، فَتَرَتُّبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ، لِسَوَغَانِهِ.

وَفِي الخِلافِ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ: مَعْنَى كَلامِ الشَّيْخِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمُخَالِفَ لَهُ فِي تِلْكَ المَسْأَلَةِ وَهُمْ الْحَنَفِيَّةُ وَافَقُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا أَخَذَ القِيمَةُ رَجَعَ عَلَيْهِ بالحِصَّةِ مِنْهَا.

وَقَالَ أَبُو الْمَالِي: إِنْ أَحَدُ القِيمَةَ وَجَازَ أَخْذُهَا رَجَعَ بِنِصْفِهَا، إِنْ قُلْنَا القِيمَةُ أَصْلُ، وَإِنْ قُلْنَا بَدَلُ فَبِنِصْفِ قِيمَةِ الشَّاةِ،

وَإِنْ لَمْ تُجْزِ القِيمَةُ فَلا رُجُوعَ، كَذَا قَالَ. وَقَالَ ابْنُ تَدِيم: إِنْ أَخَذَ السَّاعِي فَوْقَ الوَاجِبِ، بِتَأْوِيلٍ، أَوْ أَخَذَ القِيمَـةَ، أَجْزَأَتْ فِي الْأَظْهَـرِ، وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِلَلِكَ، وَإِطْلاقُ الْأَصْحَابِ يَقْتَضِي الإِجْزَاءَ وَلَوْ اعْتَقَدَ اَلْمَاخُوذُ، مِنْهُ عَدَمَهُ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الفَصْلِ، وَصَوَّبَ فِيسهِ شَـيْخُنَا الإِجْزَاءَ،

وَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعِ آخَرَ كَالْصَلْلَاةِ خَلْفَ تَارِكِ شَرْطٍ عِنْدَ الْمَامُومِ. قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ طَلَبَهَا مِنْهُ فَكَصَلَاةِ الجُمُعَةِ خَلْفُهُ، وَسَبَقَ كَلامُ الشَّيْخِ، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ طَرِيقِ الحُكْــمِ

خِلافٌ فِيمَنْ حُكِمَ لَهُ أَنْ عَلَيْهِ بِخِلافِ اغْتِقَادِهِ. وَإِنْ أَخَذَ السَّاعِي فَرْضًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُخْتَلِفٌ هَلْ هُوَ عَنِ الخَلِيطَيْنِ أَنْ عَسنْ أَحَدِهِمَـا، عَمِـلَ كُـلٌّ فِـي الـتَّرَاجُعِ بِمُقْتَضَى مَذْهَبِهِ؛ لأَنَّهُ لا نَقْضَ فِيهِ لِفِعْلِ السَّاعِي، فَمِشْرُونَ خُلْطَةٍ لِسِتَّيْن فِيهَا رَبْعُ شَاةٍ، فَإِذَا أَخَذَ الشَّــاةَ مِـنَ السَّـتِّينَ رَجَعَ

بِمُقتَضَى مُذَهَبِهِ؛ لانهُ لا نقضَ فِيهِ لِفِعَلِ السَّاعِي، فَمِشْرُونَ خَلطَةٍ لِسِتَيْنِ فِيهَا رَبْعَ شَاءً، فَإِذَا الْحَدُ الشَّـاةِ مِن السَّتَيْنِ رَجْع رَبُّهَا بِرُبْعِ الشَّاةِ (هـ م) وَإِنْ أَخَذَهَا مِنَ العِشْرِينَ رَجْعَ رَبُّهَا بِثَلاثَةِ أَرْبَاعِهَا، لا بقِيمَتِهَا كُلِّهَا (هـ م) وَهَذِهِ الصَّورَةُ إِنْ وَقَعَتْ فَنَادِرَةً؛ لَأَنْ مَا يَأْخُذُهُ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا، فَتَكُونُ المَسْأَلَةُ السَّابِقَةُ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُوهَا الآكْثُرُ.

وَلا تَسْقُطُ زِيَادَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بِأَخْذِ السَّاعِي مُجْمَعًا عَلَيْهِ، كَمِاقَةٍ وَعِشْرِينَ خُلُطَةٍ بَيْنَهُمَا، تَلِفَ سِتُونَ عَقِبَ الحَوْل فَأَخَذَ نِصْفَ شَاةٍ، بِنَاءٌ عَلَى تَعَلَّقِ الرُّكَاةِ بِالنَّصَابِ، والعَمْوِ، وَجَعْلاَ لِلْخُلْطَةِ، والتَّلُف تَأثِيرًا لَزِمَهُمَا إِخْرَاجُ نِصِف شَساةٍ، وَمَذْهَبُ

(خ): خالفة الأئمة

(هـ) يُلْزِمُهُمَا إِخْرَاجَ شَاةٍ؛ لآنَ الوَاجِبَ عِنْدَهُ شَاتَان، سَقَطَ بِالنَّلَفِ نِصْفُ، وَاحِـدَةٍ؛ لآنَـهُ يُعَلِّـقُ الوُجُـوبَ بِالنَّصَـابِ دُونَ العَفْوِ، كَذَا ذَكَرَ هَلَهِ المَسْأَلَةَ، والتِي قَبْلَهَا فِي مُنتَهَى الغَايَةِ، وَمُفْتَضَى مَا ذَكَرَهُ فِي الثَّالِيَةِ: وَلَوْ كَانَ مَا أَخَذَهُ فِي الأُولَـى يَـرَاهُ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا، وَهَذَا خِلافُ ظَاهِرِ مَا ذَكَرَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى

وَالسَّاعِي فِي هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ يَقُولُ: أَنَّا أَعْلَمُ الخِلافَ فِي هَذَّا، وَأَنَا أَجْتَهِدُ فِيــهِ، والوَاجِـبُ فِـي هَـذَا المَـالِ دُونَ هَـذَا، والوَاجِبُ كَذَا لا أَكْثَرَ، فَاحُذُهُ لِلْفَرْضِ.

ُ وَفِشْلُهُ وَقَوْلُهُ يِاجْتِهَادٍ، فِي مُخْتَلَفَ فِيهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لا يُخَالَفَ وَلا يُنْقَضَ، كَالْمَسْأَلَةِ الأُولَى، وَكَبَقِيَّةِ مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ، لا سِيِّمَا قَوْلُ الشَّيْخِ: مَا أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ وَجَبَ دَفْعُهُ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الوَاجِبِ فَتَعيينُ وُجُوبِ دَفْعِ مَا طَلَبَهُ يَمَنْخُ وُجُوبَ غَيْرٍه، وَلَا قَلُو بَقِيَ غَيْرُهُ وَاجِبًا لَمْ يَتَعَيِّنْ؛ لآنُ بَاذِلَهُ يَكُونُ بَاذِلاً لِلْوَاجِبِ، وَمَنْ بَذَلَ الوَاجِبَ لَزَمَ قَبُولُهُ وَلا تَبَعَةَ عَلَيْهِ

ثُمُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرِّر فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ يَأْخُذُ وُلاَّةُ الْآمْرِ الزَّكَاةَ مِنْ إنْسَان طُولَ عُمْرِهِ.

ثُمُّ يُؤخَذُ بُعْدَ ذَلِكَ بِالقَدْرِ الزَّالِدِ عَنْ جَمِيعِ مَا مَضَى، بَلْ وَيَعْدَ مَوَّيَهِ، وَلا سَبَيلَ إِلَىَ اسْتِقْرَارِ الْآمْرِ، وَمَذَا لا نَظِيرَ لَـهُ، وَنَظِيرُ المَسْأَلَةِ الْجِزِيَّةُ مَنْ أَلَامُرِ الْجَزِيَّةَ مِنْ إِنْسَان طُولَ العُمْرِ، ثُمَّ يُطَالِبُ بِالقَدْرِ الزَّائِدِ عَـنْ جَمِيعِ مَا مَضَى، بَـلْ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، بَلْ، والآبَاءُ وَإِنْ عَلَوا، وَمَذَا ظَاهِرُ الفَسَادِ، و يَأْتِي فِي الصَّنْفِ الثَّالِبُ مِنْ الزَّكَاةِ أَنَّ العَامِلَ إِذَا أَسْـ قَطَ أَوْ أَخَـذَ وَنَ مَا يَعْتَقِدُ اللَّالِكُ يَلْزَمُ اللَّلِكَ الإِخْرَاجُ، زَادَ فِي الآحَكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَهَذَا يَدُلُ أَنْ اللَّلِكَ إِنْ الْمَنْعَلِقُ النَّامِلِكَ الإِخْرَاجُ، زَادَ فِي الآحَكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، فَهَذَا يَدُلُ أَنْ اللَّلِكَ إِنْ الْمَامِلِ الْمَالِكَ إِنْ اعْتَقَدَ لَزِمَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ القَاضِي، فَلا يُنْتَقَصْ اجْتِهَادُ العَامِلِ ظَاهِر كَلام غَيْرِ الْعَاضِي يَلْزُمُ مُطْلَقًا.

وَسَبَقَ كَلَامُ شَيَّخِنَا فِي هَذَا الفَصْلِ، وَيَأْتِي هُنَاكَ: إِذَا اجْتَهَدَ رَبُّ المَالِ وَأَخْرَجَ وَقَدْ فَاتِ وَقْتُ مَجِيء السَّاعِي لا يُعْتَـبَرُ اجْتِهَادُ رَبِّ المَالِ، فَأُولَى أَنْ لا يُغَيِّرَ اجْتِهَادُ السَّاعِي هُنَا، وَلِهَذَا السَّبَبِ –وَاللَّهُ أَعْلَـمُ– لَـمْ يَذْكُرِ الآصْخَابُ رحمهـم اللَّهُ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ.

وَهَذَا أَشْبَهُ إِذَا رَأَى الإِمَامُ تَعْزِيرَ وَاحِدٍ قَدْرًا مُعَيَّنًا فِعْلَهُ أَوْ لا، هَلْ لِغَيْرِهِ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ؟ وَسَيَأْتِي فِي التَّعْزِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّــهُ نَعَالَى.

وَمَنْ أُخْرَجَ مِنْهُمَا فَوْقَ الوَاجِبِ لَمْ يَرْجِعُ بِزِيَادَةٍ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: عَقْدُ الْخُلْطَةِ جَعَلَ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا كَالآذِنِ لِخَلِيطِهِ فِي الإِخْرَاجِ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ تَمِيمِ عَنِ ابْنِ خَامِدٍ: يُجْزئُ إِخْرَاجُ أَحَدِهِمَا بلا إذْن الآخر، حَضَرَ أَوْ غَابَ.

﴿ وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: لَا يُجْزِئُ، وَسَبَّقَ فِي المُضَارَبَةِ: لا زَكَاةَ فِي المُنْصُوصِ بِلا إذْن؛ لآنُهُ وقَايَةٌ، فَدَلَّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَوْلا المَانِعُ، وَلَعَلَّ كَلَامَهُمْ فِي إذْن كُلِّ شَرِيكِ لِلآخرِ فِي إخْرَاجِ زَكَاتِهِ يُوَافِقُ مَا اخْتَارَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَيُشْبِهُ هَذَا أَنَّ عَقْـدَ الشَّرِكَةِ يُفِيدُ التَّصَرُّفَ بِلا إذْن صَرِيحٍ، حَلَى الآصَحُ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

باب زكاة الزَّرع والثَّمر وحُكم بيع المسلم وإجارته وإعارته من الذُّمِّيُّ العقار وغيره، وزكاة العسل ونحو ذلك وتضمين أموال العُشْرِ، والخُراج

تَجِبُ الزُّكَاةُ فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدُّخُرٍ، نَقَلَهُ آَبُو طَالِبٍ، وَكَذَا نَقَلَ صَالِحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ: مَا كَانَ يُكَالُ وَيُدُخُرُ، وَيَقَعُ فِيهِ القَفِيزُ، فَفِيهِ العُشْرُ، وَمَا كَانَ مِثْلَ القِثْاءِ، والجيّارِ، والرّيّاحِينِ، والبّصلِ، والرّمّانِ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةً إِلاَّ أَنْ يُبَسَاعَ وَيَحُولَ عَلَى ثَمَنِهِ حَوْلًا، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَجَزَمَ بِهِ آخَرُونَ ﴿

وَالْمُذْهَبُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ: مِنْ حَبُّ وَيُمَرِ، كَالْحُبُوبِ، والتَّمْرِ، والزَّبِيبِ، واللَّوْذِ، والفُسْتُقِ، والبُنْدُقِ، والسَّمَّاقِ، والـبُزُورِ، نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى الزُّكَاةِ فِي اللَّوْزَ، وَعَلَّلَ أَنَّهُ مَكِيلٌ.

نص احمد على الزهاةِ فِي اللور، وعلى الله محيل. وقال ابْنُ حَامِدِ: لا تَجبُ فِي حَبُ البُقُول كَحَبُ الرُّشَادِ وَحَبُ الفُجْلِ، والقِرْطِم، والآبَـازِيرِ كَالكُسْفُرَة، والْكَسُّون، والبُرُور، وكَبَدْر القِثَّاء، والحَيَّار، وَبِزْر الرِّيَاحِينَ؛ لآنُهَا لَيْسَتْ بِقُوتٍ وَلا أَدْم، وَيَدْخُلُ فِي هَـٰذَا بِزُرُ اليَقْطِين، وَذَكَرَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ: مِنَ المُقْتَاتَ، والآوَّلُ أَوْلَى، وَيُخْرِجُ الصَّعْتَر، والأَمْنَانَ وَنَحْوَهُمَا، وَحَبُ ذَلِكَ عَلَى الآقُوالِ الثَّلاثَةِ، وَكَـنَا كُـلُ وَرَق مَقْصُودٍ، كَوَرَق السُّدْر، والخِطْمِيُّ، والأس.

وَلا زَكَاةَ فِي الْأَشْهَرِ فِي الجَوْزِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَّلَ بأنَّهُ مَعْدُودٌ.

والشَّيْخُ، وغيرهم، فِيهِ روَايَتَان؟ (م ١)^(١).

وَكَذَا القُطْنُ (مِ ٢)(٢)، فَإِنْ لَمْ تَجِبْ فِيهِ (و م ش)، وَجَبَتْ فِي حَبُّهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً، مِنْهُ مَ الشَّبْخُ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُ مَ وَجْهَيْن، وَقَدَّمَ ابْنُ تُمِيم عَدَمَ الوُجُوبِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل تجب في الزُّيتون؟ اختاره القاضي وصاحب الحرُّر، وغيرهما، أم لا؟ اختباره الحرقيُّ وأبــو بكــر، والشّيخ، وغيرهم، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهِّب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمغني، والتَّخليص، والرَّعايتين، والحاويين، والفَّائق، والزَّركشُلِّيّ وتجريد العناية، وغيرهم:

إحداهما: لا زكاة فيه، وهو الصَّحيح، اختاره الحرقيُّ، وأبو بكرٍ، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، والقاضي في التَّعليق، قاله الزَّركشيّ. قال ابن منجًا في شرحه: هذا أصحُّ، وقدُّمه في الكافي، والمقنع، والهادي.

والرُّواية الثَّانية: تجب فيه، صحِّحها ابن عقيلٍ في الفصول، والشِّيرازيُّ في المبهج، وأبو المعالي في الحلاصة، واختاره القاضي، والمجد في شرحه، وجزم به ابن عقيل في التَّذكرة، والشِّيرازيُّ في الإيضاح، وقدَّمه ابن تميم في مختصره.

قلت: وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا القطن). يعني: أنَّه كالزُّيتون، فيه الرَّوايتان المطلقتان، وأطلقهما في الهداية، والمذهَّب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والتَّلخيــص، والحُـرَّر، والرِّعايتين، والحاويين، والفائق وتجريد العناية، وغيرهم، وحكاهما في الإيضاح وجهين.

احدهما: لا تجب فيه، وهو الصَّحيح اختاره أبو بكرٍ، والقاضي في التَّعليق، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ، واختاره الشُّيخ، والشَّارح. قال ابن منجًا في شرحه: هذا أصبحُ، وقدَّمه في المغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشُّرح، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: تجب فيه، اختارها ابن عقيلٍ، وصحَّحها في المبهج، والخلاصة، وجزم بها في الإفـــادات وقدَّمهـــا ابــن تميـــم، وابــن رزينِ في شرحه، وهو الصُّواب.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَالْكُتَّانُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَكَذَا القِنْبُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: إِنْ وَجَبَتْ فِيهِ فَفِيهِمَا احْتِمَالانِ (م ٣)(١). وَالرُّوَايَتَانَ فِي الزُّعْفَرَانِ (مَ ٤)(٢).

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: لا تَجِبُ (و ش م) وَلَعَلَّهُ اخْتِيَارُ الآكثَوِ، وَيُخَرَّجُ [عَلَيْهِ العُصْفُرُ، والوَرْسُ، والنَّيلِ، قَالَ الحَلْوَانِيُّ: والفُوَّةُ].

وَفِي الحِنَّاء الخِلافُ (م ٥)^(٣).

ويي البيد و المؤرد و الوَرَق (و) وَطَلْع الفُحُال (و)، والسَّعَف (و)، والحُوصِ (و)، وَقُشُورِ الحَبِّ (و)، والنَّبْنِ (و)، والحَطَبِ (وَ)، والحَشَبِ (و) وَأَغْصَانِ الجِلافِ (و). وَذَكْرَهُ صَاحِبُ المُحَرِّدِ: فِيهِ وَفِي وَرَقِ التُّوتِ (ع)، والحَشِيشِ (و)، والقَصَبِ الفَارِسِيِّ (و) وَلَبْنِ المَاشِيَةِ (ع) وَصُوفِهَا

(ع) وَنُحُو ذَٰلِكَ.

وَكَذَا الْخَرِيرُ وَدُودُ القَزِّ، وَحَكَى ابْنُ المُنْلِرِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَخْرَى: لا زَكَاةً إِلاَّ فِي التَّمْرِ، والزَّبِيسِبِ، والـبُرِّ، والشَّعِيرِ، قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينِ فِي مُخْتَصَرِهِ، وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ حُمَرَ وَأَبِي مُوسَى، وَقَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَجَمَاعَـةٌ بَعْدَهُـمْ، وَلا يَخْتَـصُ الوُجُوبُ بالتَّمْر، والزَّبيبِ، والمُقْتَاتِ المُدُّخَرِ (ش م).

وَرَادَ (م ر): السَّمْسِمُ، والنَّرْمُسُ، وَنَقَضَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ بِهِمَا، فَإِنَّهُمَا مُقْتَاتَانِ كَدُخْنٍ وَمَاشٌ وَلُوبِيَا. وَكَذَا ذِكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُمَا مُقْتَاتَانِ، وَتَجِبُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُنَّحَمَّدِ فِي كُلِّ مَا يَبِسَ وَبَقِيَ مِسْ زَرْعٍ وَتَمْسَرَةٍ، وَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ مَكِيلاً، كَالتِّين وَنَحْوهِ، لا فِي الخَضْرَاوَاتِ وَيَزْرِهَا.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (والكتَّان مثله، ذكرِه القاضي، وكذا القنَّب، وذكر بعضهم: إن وجبت فيه ففيهما احتمالان). إنتهى. قال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين: وفي الكتَّان، والقنَّب وجهان، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى في الكتَّان.

أحدهما: تجب فيهما، قدُّمه في الرَّعاية الكبرى في القنّب.

قال الشَّارح: وإذا قلنا بوجوب الزُّكاة في القطن احتمل أن تجب في الكتَّان، والقنَّب، واقتصر عليه، وهو الصُّواب. والرُّواية الثَّانية: لا تجب.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (والرُّوايتان في الزُّعفران). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهِّب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والتَّلخيـص، والمحـرَّر، والرَّعـايتين، والحــاويين، والفــائق وتجريــد العناية، وغيرهم:

إحداهما: لا تجب فيه، وهو الصّحيح.

اختاره الشَّيخ الموفِّق في المغني، والحجد في شرحه، والشَّارح، وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: وهو أصحُّ.

قال الزَّركشيّ: اختاره أبو بكر، والقاضي في التَّعليق.

قال المصنّف هنا: (ولعلُّه اختيار الأكثر).

وقدُّمه في المغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشَّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: تجب فيه، اختاره ابن عقيلٍ، وصحَّحه في المبهسج، والحَّلاصـة، وجـزم بـه في الإفـادات، وقدَّمـه ابـن تميــم، وهــو

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وفي الحنَّاء الحلاف). إنتهي.

وأطلقه في الرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وحكوه وجهين.

أحدهما: لا تجب، وهو الصحيح.

جزم به في المستوعب وغيره، وآختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وابن رزينٍ، وغيرهم.

والقول الثَّاني: تجب فيه أيضًا، وهو ظاهر كلام الأكثر، وهو الصُّواب.

وَمَا نَبَتَ مِنَ الْمُبَاحِ فِي أَرْضِهِ، وَقُلْنَا عَلَى الآمنهر: لا يُملُكُ بِمِلْكِ الآرْضِ، بَلْ بِأَخْذِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ كَالبُطْمِ، والعَفْصِ، والزَّعْبَلِ وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ وَبِذَرٌ قَطُونَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلا زَكَاةَ فِيهِ، فِي اخْتِيَارِ ابْنِ حَامِدٍ وَصَاحِبِ الْمُغْنِي، والْمُحَرَّرِ وَذَكَ رَأَنْـهُ المَشْهُورُ، وغيرهم (و م ش).

لآنً وَقْتَ الرُجُوبِ وَهُوَ بُدُو الصَّلاحِ لَمْ يَمْلِكُهُ، فَأَشْبَهَ مَا يَلْتَقِطُهُ اللَّقَاطُ مِنَ السُّنْبُل، نَصَّ عَلَيْهِ

أَوْ يَاخُدُهُ أَجْرَةُ لِحَصَادِهِ وَمَا يَمْلِكُهُ بَعَدُ بُدُوٌ صَلاحِهِ بِشِرَاء أَوْ إِرْثُو أَوْ غَيْرَهِ، وَإِنْمَا وَجَبَتْ فِي اَلْعَسَلِ لِلأَثَرِ. وقال ابْنُ الجَوْزِيِّ: فِي المَذْهَبِ تَجِبُ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ (و هـ). قال القاضي: هَوَ قِيَاسُ قُول أَحْمَدُ (م ٢)(١)؛ لآنَّهُ أُوجَبَهَا فِي العَسَلِ، فَيَكْتَفِي بِمُلْكِهِ وَقْتَ الآخْذِ، كَالعَسَلِ، وَإِنْ نَبَتَ بِنَفْسِهِ مَا يَزْرَعُهُ الآدَمِيُّ، كَمَنْ سَقَطَ لَهُ حَبُّ جِنْطَةٍ فِي أَرْضِهِ أَوْ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ زَكَّاهُ؛ لآنَهُ يَمْلِكُهُ وَقْتَ الوُجُوبِ.

وَلا زَكَاةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَتَّى يَبْلُغَ نِصَابًا، قَدْرُهُ بَعْدَ التَّصَنْفِيَةِ فِي الحُبُوبِ، والجَفَافِ فِي الثَّمَارِ خَمْسَةُ أُوسُسَ (و م ش)، وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، فَلا تَجِبُ فِي أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ (هـ) لِقَوْلِهِ عليه السلام: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُتِ صَدَقَةٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٤٠، مَ: ٩٧٩).

وَلاَّنُهُ وَفْتُ كَمَالِهِ وَلُزُومٍ الإِخْرَاجِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ الحَوْلُ (ع) لِنكَامُلِ النَّمَاءِ عِنْدَ الوُجُوبِ. وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ نِصَابُ النَّخْلِ، والكَرْمُ رُطَبًا وَعِنْبًا، (خ) اخْتَارَهُ الحَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ، والقَــاضِي وَأَصْحَابُـهُ، مَـعَ أَنَّ القَـاضِيَ ذَكَرَ أَنَّ الآوَّلُ أَصَحُ الرِّوَايَتَيْنِ، وَيُؤخَذُ عُشْرُ مَا يَجِيءُ مِنْهُ.

وَعَنْهُ: عُشْرُهُ يَابِسًا

وَّالْوَسْقُ وَهُوَ ۚ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا سِتُّونَ صَاعًا (ع) لِنَصَّ الْحَبَرِ، فَيَكُونُ ثَلاثُمِانَةِ صَاعٍ، والصَّاعُ رِطْلٌ وَسُبْعٌ دِمَشْقِيٌّ، فَزِدْ عَلَى النَّلاثِمِانَةِ سَبْعَهَا، يَكُنْ ثَلاثَمِانَةٍ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ رِطْلاَ وَسِنَّةَ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ بِالدَّمَشْقِيُّ، والرَّطْلُ بِكَسْرِ السرَّاءِ وَفَتْحِهَا

كَالشُّعِيرِ، وَالذُّرُةِ.

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (وما نبت من المباح في أرضه، وقلنا: على الأشهر: لا يملـك بملـك الأرض، بـل يـأخذه، أو في سوات كالبطم، والعفص، والزُّعبل وبزر قطونا وغير ذلك، فلا زكاة فيه، في اختيار ابن حامدٍ، وصاحب المغنى، والحرَّر، وذكسر أنَّـه المشــهور، وغيرهم).

وقال ابن الجوزيُّ: في المذهِّب تجب، وجزم به أبو الخطَّاب وجماعةٌ، قال القاضي: هو قياس قول أحمد. انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، وغنصر ابن تميم، وغيرهم، القول الأوَّل هو الصَّحيح. وهو القول بعدم الوجوب، اختاره ابن حامله، والشَّيخ في المغني، وقدَّمه في الكافي، والمقنَّع، واختاره المجد في شرحه.

وقال: هذا الصُّحيح، واختاره أيضًا الشَّارح، وابن رزين في شرحه، وجزم به في الإفادات فيما يجتنبه من المباح.

والقول الثَّاني: اختاره في المذهب فقال فيه: المذهب تجب في ذلك، وجزم به في الهداية، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والهادي،

قال في الرَّعاية: أشهر الوجهين الوجوب، وقدَّمه في المستوعب، والتَّلخيص، والفائق، والزَّركشيُّ، وغيرهم. وجزم به في الإفادات فيما ينبت في أرضه، واختاره القاضي صريحًا في هذه المسألة، قاله المجد.

وقال القاضي أيضًا في الخلاف، والأحكام السُّلطانيَّة: قياس قول أحمد وجوب الزُّكاة فيه؛ لأنَّه أوجبها في العســل، فيكتفى بملكــه وقت الأخذ كالعسل، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

وَأَكْثَرُ التَّمْرِ أَخَفُّ مِنَ الحِنْطَةِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يُكَالُ شَرْعًا؛ لآنُ ذَلِكَ عَلَى هَيْتَتِهِ غَيْرُ مَكْبُوسٍ، وَنَـصُّ أَخْمَـدُ وَغَـيْرُهُ مِنَ الآئِمَّةِ عَلَى أَنَّ الصِّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَال وَثُلُثٌ بِالحِنْطَةِ، أَيْ بِالرَّزِينِ مِنَ الحِنْطَةِ؛ لآنَّهُ الْذَيْهِ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الحَفِيفِ إِذَا قَارَبَ هَذَا الوَزْنَ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُهُ؛ لآنَهُ فِي الكَيْل كَالرَّزِين.

َ وَمَنِ اتَّخَذَ مَكِيلاً يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَال وَلُكُنَّ مِنَ جَيِّدِ الحِنْطَةِ، كَمَا سَبَقَ، ثُمَّ كَالَ بِهِ مَا شَاءَ، عَرَف مَا بَلَغَ حَــدُ الوُجُـوبِ مِنْ غَيْرِهِ، نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَهُ الْقَاضِي وَهَيْرُهُ.

وَحَكَى الفَاضِي عَنِ ابْنِ حَامِدٍ: يُعْتَبَرُ أَبْعَدُ الآمْرَيْنِ مِنَ الكَيْلِ أَوْ الوَرْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ الاعْتِبَارَ بِالوَرْنِ.

قَالَ الآئِمَّةُ مِنْهُمْ صَاَحِبُ المُغْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ وَمَتَى شَكُ فِي بُلُوخٍ قَـذَرِ النَّصَـابِ اخْتَـاَطَ وَاخْرَجَ، وَلا يَجِبُ؛ لآنَـهُ الآصلُ، فَلا يَثْبُتُ بِالشَّكَ، وَسَبَقَ: هَلْ النَّصَابُ تَحْدِيدٌ؟ فِي الفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الرَّكَاةِ.

وَإِنْ كَانَ الحَبَّ يُدَّخَرُ فِي قِشْرِهِ عَادَةً لَحَفِظُهُ، وَهُوَ الأَرْزُ، والعَلْسُ فَقَسْطُ بِفَتْحَ العَيْنِ وَسُكُون اللاَّمِ وَقَنْجِهَا وَمَثْلَ بَغْضُهُمْ بِهِمَا، فَنِصَابُهُمَا فِي قِشْرِهِ عَادَةً لَحَمْنَةً أَوْسُق، وَيَخْلِفُ وَلِكُ فِي ثِقَلَ وَخِشْة، وَمَتَى شَكُ فِي بُلُوغِ النَّصَابِ خُيْرَ بَيْنَ أَنْ يُخْتَاطَ وَيُخْرِجَ عَشْرَةً قَبْلَ قِشْرِهِ، وَبَيْنَ قِشْرِهِ وَاعْتِبَارِهِ بِنَفْسِهِ، كَمَغْشُوشِ الآثَمَانِ، عَلَى مَا يَاتِي. يَاتِي.

وَتَيْلِ: يُرْجَعُ فِي نِصَابِ الأَرْزِ إِلَى أَهْلِ الجِبْرَةِ، والعَلْسُ نَوْعٌ مِنَ الجِنْطَةِ (و) مَنْقُولٌ عَنْ أَئِمَةِ اللُّغَةِ، والفِقْدِ.

وَالذَّرَةُ بِقِشْرِهَا خَمْسَةً أُوْسُقٍ.

وَنِصَابُ الزُّيْتُون خَمْسَةُ أَوْسُقَ كَيْلاً، نَقَلَهُ صَالِحٌ (و ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمُّدٍ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُرَنِيِّ: نِصَابُهُ سِنُّونَ صَاعًا، قَالَ أَبْنُ تَمِيم، وَنَقَلُّهُ صَالِحٌ: وَلَعَلُّهُ سَهُوٌّ.

وَفِي الْمِدَايَةِ: لا نَصُّ فِيهِ، ثُمَّ ذُكِرَ عَنِ القَاضِي أَنَّهُ كَالقُطْنِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: والظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنَهُوٍّ.

وَقَالَ فِي الإِيضَاحِ: هَلْ يُعَتَّبَرُ بالزُّيْتِ؟ أَوْ بالزُّيْتُون؟ فِيهِ روَايَتَان.

فَإِنْ أُعْتَبِرَ بِالْزُيْتِ َفَنِصَابُهُ خَمْسَةُ أَفْرَاق كَذَاً قَالَ، وَهُوَ غَرِيَبٌ، وَيُخْرِجُ مِنْهُ، وَإِخْرَاجُ زَيْتِهِ أَفْضَىلُ (و هــ ش) هَـذَا المَشْهُورُ، وَلاَ يَتَّعَيْنُ (م) لاعْتِبَارِهِ الآوْسَاقَ بِالرَّيْتِ فِيمَا لَهُ زَيْتٌ.

وَقِيلَ: يُخْرِجُ زَيْتُونَا، كَمَا لَا زَيْتَ فِيهِ، لَوْجُوبِهَا فِيهِ (مِ ر) وَكَدُبُسٍ عَنْ تَمْرٍ.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: عَلَى الأَوَّل: وَيُخْرِجُ عُشْرَ كُسِّبْهِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ غَيْرِوً؛ لآنَّهُ مِنْهُ، بخِلاف ِالتَّبْن.

وَفِي الْمُسْتُوعِبِ: هَلْ يُخْرِجُ مِنَ الزَّيْتُونِ أَوْ مِنْ دُهْنِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

فَيُخْتَمَلُ: أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْخِلافَ فِي الوُجُوبِ.

وَيَدُلُ عَلَيْهِ سِيَاقُ كَلامِهِ، وَيَخْتَمِلُ الْأَفْضَلِيُّةَ.

وَظَاهِرُهُ: لا يَلْزَمُ إخْرَاجُ غَيْرِ الدَّهْنِ، وإلاَّ فَلَوْ أَخْرَجَهُ، والكُسْبَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَجْـهِ الآخَـرِ وَجْـةٌ، وَلآنَ الكُسْبَ يَصِـبرُ وَقُودًا كَالتّبْنِ، وَقَدْ يُنْبَذُ وَيُرْمَى رَغْبَةً عَنْهُ.

وَقَالَ بَعَضُهُمْ: لا يُجْزِئُ شَيْرَجٌ عَنْ سِمْسِمٍ، وَظَاهِرُهُ كَمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِ أَبِي المَعَالِي، و أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الشَّيْرَجَ، والكُسْبَ أَجْزَأً، وَقَلْ ذَكَرَ الآصْحَابُ زَكَاةَ السَّمْسِمِ مِنْهُ كُغَيْرِهِ.

وَظَاهِرُهُ: لا يُجْزِئُ شَيْرَجٌ وَكُسْبٌ لِمُيْبِهِمَا، لِفَسَادِهِمَا بِالادِّخَارِ، كَإِخْرَاجِ الدَّقِيقِ، والنُّخَالَةِ، بِخِـلافِ الزَّيْتِ وَكُسْبِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: إِنْ كَانَ الزَّيْتُونُ لا زَيْتَ فِيهِ أُخْرِجَ حَبُّهُ، وإلاَّ خُيَّرَ.

وَفِيهِ وَجُهٌّ: يُخْرَجُ مِنْ دُهْنِهِ، قَالَ: وَلا يُخْرَجُ مِنْ دُهْنِ السَّمْسِمِ وَجْهَا وَاحِدًا

وَنِصَابُ مَا لا يُكَالُ كَالقُطْنِ، والزَّعْفَرَان، والوَرْسِ بِالْوَرْنِ أَلْفُ وَسِتُّمِاقَةِ رَطْلٍ عِرَاقِيَّةٍ، فِي اخْتِيَارِهِ فِي الْمُجَرَّدِ، والْمُغْنِي. وَاخْتَارَ فِي الحِلافِ، والهِدَايَةِ، وَمُثْنَهَى الْغَايَةِ بُلُوغُ قِيمَتِه قِيمَة أَذْنَى نَبَاتٍ يُزَكِّي. زَادَ فِي الحِلافِ: إلاَّ العُصْفُرَ فَإِنَّهُ تَبَعَّ لِلْقِرْطِمِ (م ٧)(١)؛ لآنَّهُ أَصْلُهُ، فَاعْتُبِرَ بِهِ، فَإِنْ بَلَخَ القِرْطِـمُ خَمْسَـةَ أَوْسُـقٍ زُكَّـيَ، وَتَبِعَهُ العُصْفُرُ، وإلاَّ فَلا.

وَقِيلَ: يُزَكِّي قَلِيلُ مَا لا يُكَالُ وَكَثِيرُهُ (و ش) وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهُ بِـالزَّعْفَرَانِ، وَلا فَـرْقَ، وَقِيـلَ نِصَـابُ زَعْفَـرَانٍ وَوَرْسٍ وَعُصِنْهُ حَمْسَةُ أَمْنَاءٍ، جَمْعُ مَنَا، وَهُوَ رِطْلانِ، وَهُوَ الْمَنَّ وَجَمْعُهُ أَمْنَاكَ.

وَتُضَمُّ أَنْوَاعُ الجنس بَعْضُهَا إِلَى بَعْضِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ (و) فَالسُّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ.

جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً، مِنْهُمُ الشَّيْخُ وَصَاحِبُ الْمُحَرُّرِ؛ لَأَنَّهُ أَشْبَهَ الحُبُوبَ فِي صُورَتِهِ.

وَفِيْ اَلْمُسْتَوْعِبِ: لَوْنُهُ لَوْنُ الْجِيْطَةِ وَطَبْعُهُ طَبْعُ الشَّعِيرِ فِي البُرُودَةِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌ بِنَفْسِهِ، أوْ هَـلْ يُعْمَـلُ بِلَوْنِيهِ أَوْ طَبْعِهِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَنَّ السُّلْتَ يُكْمُلُ بِالشُّعِيرِ.

وَقِيلَ: لا، يَعْنِي أَنَّهُ أَصْلٌ بنَفْسِهِ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ.

وَيَيْنَ مَا يَكِيْ يَكِيْ الْمَكُلُونَ الْمُكُلُّسُ نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَأَطْلَقَ فِي الرَّعَايَةِ وَجْهَيْنِ فِي ضَمِّ العَلْسِ إِلَى الْحِنْطَةِ، وَأَطْلَقَ فِي الرَّعَايَةِ وَجْهَيْنِ فِي ضَمِّ العَلْسِ إِلَى الْحِنْطَةِ، وَتُضَمَّ ذُرَةً وَيُضَمَّ ذُرَةً العَامِ الوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضِ، اتَّفْقَ إطْلاعُهُ وَإِذْرَاكُهُ، أو الخَتَلَفُ (و م ق)، كَمَا لَوْ تَقَارَب، وتُضَمَّ ذُرَةً حُصِدَت ثُمَّ نَبْتَت، وَلا يَخْتَصُ الضَّمُ بِمَا اتَّفْقَ زَرْعُهُ فِي فَصْلٍ وَاحِدٍ مِنَ الفُصُولِ الآرْبَعَةِ (ق)، والحَنْفِيَّة، وَلا بِمَا اتَّفْقَ مَ رَائِهُ مَا اللّهَ مَا اللّهُ مَا اللّهَ مَا اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّ حَصَادُهُ فِي فَصْلُ مِنْهَا (ق)

وَتُضَمَّمُ ثَمَرَةُ ٱلعَامِ الوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضِ (و) لِعُمُومِ الحَبَرِ، وَكَمَا لَوْ بَدَا صَلاحُ إخْدَاهُمَا قَبْلَ الْأَخْرَى، وَسَوَاءُ تَعَدَّدُ

البَلَدُ أَوْ لاَ، نَصَّ عَلَيْهُ (و) وَلِعَامِلِ البَلَدِ الآخُذُ مِنْ مَحَلٌ وَلايَتِهِ حِصَّتَهُ مِنَ الوَاجبِ (و م ش). وَعَنْهُ: لا يَجُوزُ، لِنَقْصِ مَا فِي وِلايَتِهِ عَنْ نِصَابِ، فَيُخْرِجُ المَالِكُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللّهِ (و هـ) وَكَذَا المَاشِيَةُ الْمُتَفَرِّقَةُ حَيْسَتُ

على برى به. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: النَّخْلُ التَّهَامِيُّ يَتَقَدُمُ لِشِدَةِ الحَرَّ، فَلَوْ أَطْلَعَ وَجَذَّ، ثُمَّ أَطْلَعَ النَّجْسِدِيُّ، ثُمَّ لَمْ يُجَدُّ عَتَى أَطْلَعَ النَّجْسِدِيُّ، ثُمَّ لَمْ يُجَدُّ عَتَى أَطْلَعَ النَّجْسِدِيُّ، ثُمَّ النَّجْسِ التَّهَامِيُّ الثَّانِي؛ لآنُ عَادَةَ النَّخْلِ يَخْوِلُ كُلُّ عَامٍ مَرَّةً، فَيَكُونُ التَّهَامِيُّ الثَّانِي ثَمَرَةً عَادَةً النَّجْلِي يَخْولُ كُلُّ عَامٍ مَرَّةً، فَيَكُونُ التَّهَامِيُّ الثَّانِي عَشَرَ شَهْرًا، بَلُ وَقْتُ اسْتِغْلال المُغَلُّ مِنَ العَامِ عُرْفًا، وَأَكْثَرُ عَادَةً نَحْوُ سَتَّةً أَشْهُرٍ، عَلَى النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّالِي الْمُؤْلِدِي النَّالِي الْمُؤْلِدُ مِنْ العَامِ عُرْفًا، وَأَكْثَرُ عَادَةً نَحْوُ سَتِّةً الشَهْرِ، عَلَى النَّالِي النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّيْلُولُولُ اللَّهُ اللَّالِي النَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّ بِقَدْرٍ فَصْلَيْنَ، وَلِهَذَا أَجْمَعْنَا ۚ أَنْ مَٰنِ اسْتَغَلَّ حِنْطَةَ أَوْ رُطْبَا آخِرَ تَمُوزَ مِنْ عَام، ثُمَّ عَادَ اسْتَغَلَّ مِثْلَهُ فِي العَامِ الْمُقْبِلِ أَوَّلَ تَمُوزَ أَوْ خَزِيْرَانَ لَمْ يُضِمَّا، مَعَ أَنْ بَيْنَهُمَا دُونَ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، وَهُوَ مَعْنَى كَلامِ ابْنِ تَعِيسُم، وَحَكَمَى عَنِ ابْنُ حَامِدِ: لا يُضَمَّ صَيْفِيٌّ إِلَى شَتُويُّ إِذَا زُرعَ مَرُّتَيْن فِي عَامٍ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَإِنَّ كَانَ لَهَ نَخُلُ يَخُمِلُ [فِي السُّنَةِ حِمْلَيْنِ ضُمُّ أَحَدُهُمَا إلَى الآخرِ كَزَرْعِ العَامِ الوَاحِدِ.

وَقَالَ القَاضِي: لا يُضَمُّ، لِنُدْرَتِهِ، مَعَ تَنَافِي أَصْلِهِ، فَهُو كَثَمَرَّةِ عَامُ آخَرَ، بِخِلاف الزُرْعِ، فَعَلَّى هَٰ ذَا لَـ كَانَ لَـهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ] بَعْضُهُ فِي السَّنَةِ حِمْلاً، وَبَعْضُهُ فِي السَّنَة حِمْلَيْنِ ضُمُّ مَا يَخْمِلُ حِمْلاً إِلَى أَيْهِمَا بَلَغَ مَعَـهُ، وَإِنْ كَـانَ بَيْنَهُمَـا فَـإِلَى

وأطلقهما في المذهب.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح اختاره من ذكره المصنِّف، وقدَّمه في الشَّرح وشرح ابن رزينٍ، ومختصر ابن تميم، والرَّحايتين، والفَّـائق، وغيرهم، واختاره ابن منجًا في شرحه، وجزم به في الإفادات.

والقول الثَّاني: احتمال للقاضي في التَّعليق، واختاره أبو الخطُّاب في الهداية، والمجد في شرحه، والقاضي في الخلاف، وجسزم بــه في الخلاصة، وقدُّمه في الحاويين.

⁽١) (مسألة – ٧): قوله: (ونصاب ما لا يكال، كالقطن، والزُّعفران، والورس بالوزن الفّ وستُّمائة رطل عراقيَّة، في اختيـاره في المجرِّد، والمغني، واختار في الخلاف: إلاَّ العُصفر فإنَّه تبعّ للقرطم).

أَقْرُبِهِمَا إِلَيْهِ (و ش).

وَفِي كِتَابِ ابْنِ تَعِيم: وَفِي ضَمَّ حِمْلِ نَخْلٍ إِلَى حِمْلِ نَخْلٍ آخَرَ فِي عَامٍ وَاحِدٍ وَجْهَانٍ، كَذَا قَالَ، وَلا تُضَمُّ ثَمَـرَةُ عَـامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى آخَرَ.

وَلا يُضِمُّ جِنْسٌ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (و ش)، والحَنَفِيَّةُ كَأْجُنَاسِ النَّمَارِ (ع)، وَأَجْنَاسِ الْمَاشِيَةِ (ع).

وَعَنْهُ: تُضَمُّ الحُبُوبُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، رَوَاهَا صَالِحٌ وَأَبُو الحَارِسْ، والمَيْمُونِيُّ، وَصَحَحَهَا القَاضِي وَغَـيْزُهُ، وَأَوْمَـأَ فِي رواية إستحاق بن هاني إلى الأول.

وَقَالَ أَيْضًا: رَجَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ: يُضَمُّ، وَهُوَ أَحْوَطُ.

قَالَ القَاضِي: فَظَاهِرُهُ الرَّجُوعُ عَنْ مَنْعِ الضَّمَّ، قَدَّمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَحَكَاهُ الشَّيْخُ اخْتِيَارُ أَبْــو بَكْــرٍ، لاتْفَاقِهِمَــا فِــي قَدْرِ النَّصَابِ، وَالْمُخْرَجِ، كَضَمَّ أَنْوَاعِ الجِنْسِ.

وَعَنْهُ: تُضَمُّ الحِنْطَةُ إِلَى الشُّعِيرَ، والْقَطَأَنِيُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.

ُ اخْتَارَهُ الْخِرْقِيُّ وَآلِو بَكْرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أُصَّبْحَابِ القَاضِي (و مُ). فَعَلَيْهَا تُضَمُّ الْآبَازِيرُ بَعْضُهُمَّا إِلَى بَعْضَنِ، وَحَبُّ البُقُولِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، لِتَقَارُبِ المَقْصُودِ، وَكَذَا يُضَمُّ كُلُّ مَا تَقَــارَبَ، وَمَعَ الشُّكُّ فِيهِ لا ضَمَّ.

وَحَكَمِ ابْنُ تَعِيم رِوَايَةً: تُضَمُّ الجِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ، وَلَمَلُّهُ عَلَى رِوَايَةِ أَنْهُمَا جِنْسٌ، قَسَالَ: وَعَنْـهُ: يُضَـّمُ مَا تَقَارَبَ فِي الْمُبَتِ، والْمُحْصَدِ (م ٨)(١)

وَخَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ ضَمَّ التَّمْرِ إِلَى الزَّبِيبِ عَلَى الجِّلافِ فِي الحُبُوبِ. قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّدِ: وَلا يَصِحُ، لِتَصَرِيحِ أَحْمَدَ بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الحُبُسوبِ، عَلَى قَوْلِهِ بِالضَّمِّ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ وَحَنْبَلٍ، وَهُوَ خِلافُ المَحْفُوظِ عَنْ سَاثِرِ الْعُلَمَاء.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ولا يضمُّ جنسٌ إلى آخر في تكميل النَّصاب، في روايسةٍ اختارهـا النُّديخ وغـيره وعـنـه: تضـمُ الحبـوب بعضها إلى بعض، نقلها صالحٌ وأبو الحارث الميمونيُّ وصحَّحها القاضي وغيره، وأوماً في رواية إسحاق بن هاني إلى الأول.

وقال أيضًا: رجع أبو عبد الله وقال يضمُّ، وهو أحوط، قال القاضي: فظاهره الرُّجوع عــن منـع الضَّــمّ، قدَّمـه في الحـرّر وغــيره، وحكاه الشَّيخ اختيار أبي بكرٍ وعنه: تضمُّ الحنطة إلى الشُّعير، والقطــانيُّ بعضهــا إلى بعــضٍ، اختــاره الخرقــيُّ وأبــو بكــرٍ وجماعــةٌ مــن أصحاب القاضي.

وعنه: يضمُّ ما تقارب في المنبت، والمحصد). انتهى.

وأطلق الرُّوايات النَّلاث الأول في الهداية، والمستوعب، والجد في شرحه وتجريد العناية، والمذهَّب، ومسبوك الذَّهب، والزَّركشيِّ. الرُّواية الأولى: هي الصَّحيحة، والمذهب على ما اصطلحناه، اختارها الشَّيخ المونِّسة، والشَّارح وصاحب الفائق، وصحَّحها في إدراك الغاية، وقدُّمها في المقنع، والكافي، والهادي، وابن تميم، والنَّاظم.

والرُّواية الثَّانية: صحَّحها القاضي وغيره كما قال المصنِّف ورأيته صحَّحها في التَّعليق، وجزم بــه في المنـوّر، وقدَّمـه في الخلاصـة، والحُرَّر، والرَّعايتين، والحاويين وشرح ابن رزينٍ ونهايته.

والرُّواية الثَّالثة: اختارها الحرقيُّ وابو بكرٍ، والشُّريف وابو الخطَّاب في خلافيهما، قال في المبهج: يضمُّ ذلك في أصحُّ الرُّوايتين.

(ق): قولي الشافعي

قال القاضي: وهو الأظهر، نقله عنه ابن رَزينِ في شرحه.

قال الجد في شرحه: قال القاضي في المجرد: وهي الصَّحيحة. قال الشيخ في المغني، والشارح: قال القاضي: هذا الصحيح.

وجزم به في الإيضاح، والإفادات، والوجيز، وغيرهم.

والرُّواية الرَّابعة: لم أطُّلع على من اختارها، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

(ش): الإمام الشافعي

وَقَالَ ابْنُ تَمِيم بَعْدَ كَلامِ ابْنِ عَقِيلٍ: وَقَالَهُ أَبُو الخَطَّابِ، وَتَوَقَّفَ عَنْهُ فِي رِوَايَةِ صَالِح. فَصَاْرٌ

وَيُؤْخَذُ الوَاجِبُ مِنَ الزَّرْعِ، والشَّمَرَةِ بِحَسَبِهِ، جَيِّدًا أَنْ رَدِيثًا، مِنْهُ أَنْ مِنْ غَيْرِهِ (و) وَلا يَنجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيءِ عَــنِ الجَيِّــدِ (و)، وَلا إِلْزَامُهُ بِإِخْرَاجِ الجَيِّدِ عَن الرَّدِيءَ (و)، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْع حِصْتُهُ (و هـ).

اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَحَكَاهُ عَنْ أَكْثَرَ العُلَمَاء، لِعَدَم المُشَقَّةِ؛ لَأَنَّهُ لا حَاجَةَ إلَى التَّشْقِيص.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: مِنْ أَحَدِهِمَا بِالقِيمَةِ، كَالضَّأْنَ، والمُغْزِ، وَاخْتَارَهُ الآكْفُرُ: إِنْ شَقَّ مِـنْ كُـلَّ نَـوْعٍ حِصْتُـهُ لِكَـفْرَةِ الآنـوَاعِ وَاخْتِلافِهَا أَخَذَ الوَسَطَ (م ٩)'' (و م ش).

وَقِيلَ:َ مِنَ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ أَخْرَجَ الوَّسَطَ عَنْ جَيِّدٍ وَرَدِيءٍ بِقَــدْرِ قِيمَتَـيْ الوَاجِـبِ مِنْهُمَـا، أَوْ أَخْـرَجَ الـرَّدِيءَ عَـنِ الجَيِّـدِ بالقيمةِ، فَقَدْ سَبَقَ فِي آخِر فَصْلُ فِي زَكَاةِ الإبل.

َ وَلا يَجُوزُ إِخْرَاجُ جِنْسٍ عَنِ الْآخَرِ؛ لأَنَّهُ قِيْمَـةٌ، وَلا مَشَـقَّةَ، وَلَـوْ قُلْنَـا بِـالضَّمُ (و م)؛ لأَنْـهُ اخْتِيَـاطٌ لِلْفُقَـرَاءِ، اخْتَـارَهُ الأَصْحَابُ، وَجَوَّزُهُ ابْنُ عَقِيلُ إِنْ قُلْنَا بَالضَّمُّ.

فُصلُ

وَيَجِبُ العُشْرُ (ع) فِي وَاحِدِ مِنْ عَشْرَةٍ (ع) فِيمَا سُقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ، كَالسُّيُوح، وَمَــا يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ، كَـالبَعْلِ، وَيَصْـفُ العُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ (ع) كَدَالِيَةٍ -وَهُوَ الدَّلُوُ الصَّغِيرُ- وَدُولَابٍ وَنَاعُورَةٍ وَسَانِيَةٍ وَنَاضِحٍ -وَهُمَــا البَهِـيرُ الَّـذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ-، وَمَا يَحْتَاجُ فِي تَرْقِيَةِ المَّاء إِلَى الآرض إِلَى آلَةٍ مِنْ غَرْفٍ أَوْ غَيْرِهِ.

ُ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والمُحَرَّرِ: وَلا تُؤثِّرُ مُؤْنَةُ حَفْرِ الآُنْهَارِ، والسَّوَاقِي، لِقِلَّةِ المُؤْنَةِ؛ لآنُهُ مِسنَ جُمْلَـةِ إِخْيَـاءِ الآرْضِ، وَلا يَتَكَرَّرُ كُلُّ عَام، وَكَذَا مَنْ يُحَوِّلُ المَّاءَ فِي السَّرَاقِي؛ لآنَهُ كَحَرْثِ الآرْض.

وَإِنَّ اشْتَرَى مَاءَ بِرَكَةِ أَوُّ حَفِيرٍ وَسَقَى سَيْحًا فَالمُشْرُ فِي ظَّاهِرِ كَلامِ أَصْحَابِنَا، قَالَّهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ، لِنُـــُدْرَةِ هَــلــِهِ المُؤنّــةِ، رَهِيَ فِي مِلْكِ المَّاءَ لاَ فِي السَّقْي بُهِ، قَالَ: وَيُحتَمَلُ نِصْفُ العُشْرَ؛ لآنُهُ سُتِي بَمُؤنّةٍ، وَأَطْلَقَ ابْنُ تَعِيم وَجَهَيْن.

وَهِيَ فِي مِلْكِ المَاءِ لاَ فِي السَّقْي بِهِ، قَالَ: وَيُحْتَمَلُ نِصْفُ العُشْرِ؛ لاَّنَهُ سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ، وَاطْلَقَ ابْنُ تَمِيمُ وَجَهَيْن. وَإِنْ جَمَعَهُ وَسَقَى بِهِ فَالعُشْرُ، وَقَدْ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ المَذْكُورَةِ، وَإطْلاقُ كَلامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ يَقْتَضِيهِ، كَعَمَـلِ العَيْن، ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَ ذَكَرَ ابْنُ تَعِيمٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَتِ العَيْنُ أَوْ القَنَاةُ يَكَثُّرُ نُصُوبُ مَائِهَا وَيُخْتَاجُ إِلَى حَفْرٍ مُتَوَالٍ فَلَـٰلِكَ مُؤْنَةً.

وَإِنْ سُقِيَتْ أَرْضَ العُشْرِ بِمَاءِ الحَرَاجِ لَمْ يُؤخَذْ مِنْهَا، وَإِنْ سُقِيَتْ أَرْضَ الخَرَاجِ بِمَاءِ ٱلعُشْرِ لَـمْ يَسْقُطْ خَرَاجُهَا، وَلا يَمْنَعُ مِنْ سَقْي كُلٌّ وَاحِدَةِ بِمَاءِ الْآخرى، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ كُلُّهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدِ: إِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ وَجَبَ القِسْطُ (و ق) فَإِنْ جُهلَ القَدْرَ جُعِلَ بِكُلْفَةِ الْمُتَيَقُّـنِ، والبَـاقِي سَـيْحًا، وَيُؤخَذُ بِالقِسْطِ، وَهُوَ مَعْنَى القُوْلِ بِلْزُومِ الآنْفَعِ لِلْفَقيرِ، وَكَذَا كَلامُ مَنْ أَطْلَقَ وُجُوبَ المُشْمَرِ إِنْ أَمْكَـنَ، وإلاَّ فَالْمَرَادُ عَلَى المَذْهَبِ، وَيَتَوَجُهُ احْتِمَالٌ فِي جَهْلِ القَدْرِ قَلائَةً أَرْبَاعِ العُشْرِ، لِتَقَابُلِ الآمْرَيْن (و ش)، والاغْتِبَارُ بالآكثُو فِيمَــا يُغَذّبِهِ، نَـصُ

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ويؤخذ من كلّ نوع حصّته، اختاره الشّيخ وغيره وعند ابسن عقيل: من أحدهما بالقيمة، كالضّان، والمعز، واختار الأكثر: إن شقّ من كلّ نوع حصّته -لكثرة الأنواع واختلافها- أخذ الوسط). انتهى.

ما اختاره الشَّيخ قدُّمه في المغني، والكَّافي، وصحَّحه فيهما، وصحَّحه الشَّارح وغيره.

وجزم به ابن رزينٍ في شرحه وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف.

والقول القّالث: هو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب كما قال المصنّف، وجزم به في الهداية، والمذهـب، والمستوعب، والحلاصـة، والمقنع، والهادي، والتّلخيص، والححرَّر، وشرح المجد ونصره، والنظم، والوجيز، والمنوِّر، ومنتخب الآدميِّ، وشرح ابن منجًا، وغيرهم. وقدّمه في الرّعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، وغيرهم.

عَلَيْهِ، وَقَالَهُ القَاضِي.

وَقَالَ أَيْضًا: بِعَدَدِ السُّقْيَاتِ، وَقِيلَ باغْتِبَارِ الْمُدَّةِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ تَمييم ثَلاثَةَ أُوجُهِ.

وَمَنْ لَهُ حَاثِطَانِ صُمًّا فِي النَّصَابِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا حُكُمُ نَفْسِهِ فِي سَقْيِهِ بِمُؤْنَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا، وَيُصَدَّقُ المَالِكُ فِيمَا سَقَى بِهِ. وَقِيلَ: يُحَلُّفُ، لَكِنْ إِنْ نَكُلَ لَزِمَهُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ فَقَطْ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: تُعْتَبَرُ البَّيَّنَةُ، فِيمَا يَظْهَرُ، وَهُوَ مُرَّادُ غَيْرُو كَمَا يَأْتِي.

وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمَ هَذَا وَجُهَّا، كَذَا قَالَ.

فُصلُ

وَإِذَا اشْتَدُ الحَبُّ وَبَدَا صَلاحُ النُّمَرِ وَجَبَتْ الزُّكَاةُ (و م ش)؛ لأنَّهُ يُقْصَدُ لِلأَخْلِ، كَاليَسابِسِ (و)؛ لأنَّهُ وَفْتُ خَرْصِ الثُّمَرَةِ، لِحِفْظِ الزُّكَاةِ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِهَا.

وَيَدُلُ عَلَيْهِ: لَوْ أَتْلَفَهُ لِزَمَهُ زَكَاتُهُ، وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ قَبْلَ الحَرْص وَيَعْدَهُ فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ لا عَلَى المُشْتَرِي، والمَوْهُـوبِ لَـهُ، وَلَوْ مَاتَ وَلَهُ وَرَثَةً لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةً وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا لَمْ يُؤَثِّرْ ذَلِكَ، وَلَوْ وَرَّئَهُ مَنْ لا دَيْـنَ عَلَيْـهِ لِمَدْيُــونَ لَـمْ تَمْتَنِـعْ بذَلِـكَ الدَّيْنِ (و)، وَلَوْ كَانْ ذَلِكَ قِبْلَ صَلاحِ الثَّمْرِ وَاشْتِيدَادِ الحَبِّ وَهُوَ مُرَادُهُ فِي الخِلافِ وَمُنتَهَى الغَايَةِ: وَانْعِقَأَدُ الحَبِّ انْعَكَسَتْ الآحْكَامُ، وَلا زَكَاةَ (و) إلاَّ أنْ يُقْصَدَ الفِرَارُ مِنْهَا، فلا تَسْقُطُ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي آخِر فَصْل اشْتِرَاطِ الحَوْل، فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ.

وَلَيْسَ وَقْتُ الوُجُوبِ ظُهُورَ الثَّمَرَةِ وَيَبَاتَ الزُّرعِ (ع)، فَلَوْ أَتْلَفَهُ إذَّنْ ضَمِنَ زَكَاتَهُ عِنْدُهُ؛ لآنٌ فِسي الخَضْرَاوَاتِ الزُّكَـاةُ عِنْدُهُ، وَوَاْفَقَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَرَثَ عَنْهُ زَكَّاهُ الثَّانِي، وَأَوْجَبَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الزُّكَاةَ يَوْمَ الحَصَــادِ، والجُــذَاذِ، لِلآيَـةِ، فَيَزَكِّــهِ الْمُشْتَرِي، لِتَعَلَّق الوُّجُوبِ فِي مِلْكِهِ.

وَلَوْ شَرَطَ البَائِعُ الزِّكَاةَ عَلَى الْمُشْتَرِي، فَإطْلاقُ كَلامِهِمْ لا مِيَّمَا الشَّيْخُ لا يَصِحُّ.

وِقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ (و م) وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَعِيم، وابِنَ حَمْدَانَ: قِيَاسُ الْمَدْهَبِ يَصِحُ، لِلْعِلْم بِهَا، فَكَأَنَّهُ اسْتَثْنَى قَدْرَهَـا، وَوَكُلُهُ فِي إِخْرَاجِهَا، حَتَّى لَوْ لَمْ يُخْرِجْهَا الْمُشْتَرِي وُتَعَدُّرَ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ الْزَمَ بِهَا البَّـاثِعَ، وَتُفَـارُقُ إِذَا اسْتَثْنَى زَكَـاةَ نِصَـابِ مَّاشْيَةٍ، لِلْمُجَهَالَةِ، أَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَبْدُ صَلاحُهُ بِأَصْلِهِ، لا يَجُوزُ شَرْطُ المشْتَرِيَ زكاتَهُ عَلَى البَائِعِ؛ لآنُهُ لا تَعَلَّقَ لَهَا بِـالعِوضِ الَّذِي تَصِيرُ إِلَيْهِ، وَلا يَسْتَقِرُّ الوُّجُوبُ إِلاَّ بِجَعْلِهِ فِي الجَرين، والبَّيْدَر.

وَعَنْهُ: بِتَمَكُّنِهِ مِنَ الآدَاءِ، كَمَا مَنَقَ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ، لِلَزُومِ الإِخْرَاجِ إذَنْ (و)، فَإِنَّهُ يَلْزُمُ إِخْـرَاجُ زَكَـاةِ الحَـبُّ مُصَفًّى، والثَّمَر يَابِسًا (و).

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَقِيلَ: يُجْزئُ رُطُبُهُ.

وَقِيلَ: فِيمَا لا يُتَمُّرُ وَلا يُزَبُّبُ كَذَا قَالَ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لا عِبْرَةَ بِهِ، وَإِنْمَا يُؤخِذُ مِنْهُمَا بِمَا انْفَرَدَ بِهِ بِالنَّصْرِيحِ، وَكَذَا يُقَيِّــــُدُ نِي مَوْضِع الإِطْلاقِ، ويُطْلِقُ فِي مَوْضِعِ التَّقْبِيدِ، ويُسَوِّي بَيْنَ شَيْئَيْنِ المَعْرُوفُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا وَعَكْسُةً، فَلِهَذَا وَأَمْثَالِـهِ حَصَــلَ الخَوْفُ وَعَدَمُ الاعْتِمَادِ.

وَأَطْلَقَ ابْنُ تَمِيمٍ عَنِ ابْنِ بَطَّةً: لَهُ أَنْ يُخْرِجَ رُطُبًا وَعِنْبَا، وَمِيَاقُ كَلامِهِ إِذَا اعْتَبَرْنَا نِصَابِهِ كَذَلِكَ، وَلا يَلْزَمُهُ أَنْ يُـوَدِّيَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ أَمْكَنَهُ، وَإِنْ أَخْرَجَ سُنُبُلاً وَعِنْبَا لَمْ يُجْزِهِ وَوَقَعَ نَفْلاً، وَإِنْ كَانَ أَخَذُهُ السَّاعِي فَجَفَّفَـهُ وَصَفَّـاهُ، وكَـانَ قَدْرُ الزَّكَاةِ، فَقَدْ أَسْتَوْفَى الوَاجَبُ، وإلاَّ أَخَذَ البَسَاقِي وَرَدُّ الفَّصْلَ، وَإِنْ كَانَ رُطَبَا بِحَالِهِ رَدُّهُ، وَإِنْ تَلِفَ رَدُّ مِثْلَهُ، عِنْدَ الْأَصْحَابِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرِّرِ، قَالَ: وَعِنْدِي إِنْ أَخَذَهُ بِاخْتِيَارِهِ وَتَلِفَ بِلا تَعَدُّ مِنْهُ لَمْ يَضْمَنُهُ، وَإَخْتَارَهُ ابْنُ تَعِيم، وقَدَّمَ: الآصْحَابِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرِّرِ، قَالَ: وَعِنْدِي إِنْ أَخَذَهُ بِاخْتِيَارِهِ وَتَلِفَ بِلا تَعَدُّ مِنْهُ لَمْ يَضْمَنُهُ، وَإَخْتَارَهُ ابْنُ تَعِيم، وقَدَّمَ: يَضْمَنَهُ بِقِيمَتِهِ، وَفِيهِ وَجْهٌ بِمِثْلِهِ، كَذَا قَالَ:

وَلَوْ مَلَكَ ثَمَرَةً قَبْلَ صَلاحِهَا ثُمُّ صَلَحَت بِيَدِهِ بِوَجْهِ صَحِيحٍ كَمَـن الشُّتَرَى شَجَرَةً مُثْهِرَةً، وَتَسَرَطَ الثَّمَرَةَ، أَوْ قَبِلَهَـا

قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ وَهَبَتْ لَهُ ثَمَرَةٌ قَبْلَ صَلاحِهَا ثُمُّ صَلَحَتْ بِيَدِهِ لَزِمَهُ زَكَاتُهَا، لِوُجُودِ سَبَبِهِ فِي مِلْكِهِ. وَلَوْ صَلَحَتْ فِي مُدَّةٍ خِيَارٍ زَكَاهَا مَنْ قُلْنَا الِمْلُكُ لَهُ، وَمَتَى صَلُحَتْ بِيَدِ مَنْ لا زَكَاةَ عَلَيْهِ فَلا زَكَــاةَ فِيهَــا، إلاَّ أَنْ يَكُــونَ

الآوَّلُ قَصَدَ الفِرَارَ، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَإِن اشْنَرَى ثَمَرَةً قَبْلَ صَلاحِهَا، بِشَرَطِ القَطْعِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى صَلْحَتْ بِيَدِهِ، فَفِي بُطْلانِ البَيْعِ وَجُكُم (كَاتِهِ كَـلامٌ يَـأْتِي فِي بَيْعَ الْأُصُول، والثَّمَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَظَاهِرُ كَلامِهِم أَوْ صَرِيحُ بَعْضِهِ: أَنْ صَلاحَ الثَّمَرِ كَمَا يَأْتِي فِي البَّيْعِ.

قَالَ جَمَاعَةً: صَلاحُ اللَّوْزِ وَنَحْوِهِ إِذَا انْعَقَدَ لَبُهُ، وَالرَّيْتُونُ جَرَيَانُ اللَّهْنِ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَيْتُ فَبَانَ يَصْلُحَ لِلْكَبْسِ. وَمَنْ لَهُ شَنَجَرٌ وَعَلَيْهِ دَيْنَ فَمَاتَ ثُمُّ الْمَرَتُ، فَالنَّمْرَةُ لِلْوَرْقَةِ، فِيهَا الزُّكَاةُ، وَإِنْ قُلْنَا: لا تَتَنَقِسُلُ التَّرِكَةُ مَعَ اللَّيْسِ تَعَلَّقَ وَمَنْ لَهُ شَنَجَرٌ وَعَلَيْهِ دَيْنَ فَمَاتَ ثُمُ الْمَرَتُ، فَالنَّمْرَةُ لِلْوَرْقَةِ، فِيهَا الزُّكَاةُ، وَإِنْ قُلْنَا: لا تَتَنَقِسُلُ التَّرِكَةُ مَعَ اللَّيْسِ تَعَلَّقَ بِالنُّمَرِ وَلَا زَكَاةً، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ أَثْمَرَٰتْ تِعَلَّقَ بِهَا الدُّيْنُ، ثُمُّ إِنْ كَانَ بَعْدَ وَقْتَ الوُجُوبِ فَفِي الزَّكَاةِ رِوَايَتَانِ، وَكَـذَا إِنْ كَانَ قُبْلَهُ وَقُلْنَا تَنْتَقِلُ التُّرِكَةُ مَعَ اللَّيْنِ، وإلاَّ فَلا زَكَاةَ (م ١٠)(١٠.

وَإِن أُحْتِيجَ إِلَى قَطْعِ ذَلِكَ بَعْدَ صَلاحِهِ، قَبْلَ كَمَالِهِ لِخَوْفِ عَطَشِ، أَوْ لِضَغْفِ أَصْلِ، أَوْ لِتَخْسِينِ بَقِيْتِهِ جَازَ؛ لأَنْهَا مُوَاسَاةً، وَلَأَنَّ حِفْظُ الْأَصْلِ أَحَظُ، لِتَكُورُ الْحَقِّ.

سوالمناه و من عبيد . عس و حسور على الله يُجُزُّ قَطْعُ الكُلِّ، وَفِي كَلام بَعْضِهِمْ إطْلاقٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ رُطْبَا لا يَجِيءُ مِنْـهُ تَمْـرٌ، أَوْ عِنْبًا لا يَجِيءُ مِنْهُ زَبِيبٌ زَادَ فِي الكَافِي: أَوْ زَبِيبُهُ رَدِيءٌ جَازَ قَطْعُهُ، وَإِنْمَا قَالَ: جَازَ؛ لآنُهُ اسْتَثْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الجَوَازِ. أَوْ عِنْبًا لا يَجِيءُ مِنْهُ زَبِيبٌ زَادَ فِي الكَافِي: أَوْ زَبِيبُهُ رَدِيءٌ جَازَ قَطْعُهُ، وَإِنْمَا قَالَ: جَازَ؛ لآنُهُ اسْتَثْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الجَوَازِ.

وَمُرَادُهُ: يُنجِبُ لإِضَاعَةِ المَالِ، وَلا يَجُوزُ القَطُّعُ إلاُّ بإذْن السَّاعِي إنْ كَانَّ.

وَتَجِبُ زَكَاةُ ذَلِكَ عَمَلًا بِالغَالِبِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ: أَيُعْتَبُرُ بِنَفْسِهِ؛ لآنَهُ مِنَ الحُفسَرِ، وَهُـوَ قَـوَلُ مُحَمَّـدِ بُنِ الحَسَنِ، وَاحْتِمَالَاً فِيمَا لا يُتْمِرُ وَلا يَصِيرُ زَبِيبًا (و م ر).

ثُمُّ هَلِ يُعْتَبَرُ نِصَابُهُ يَابِسًا مِنْهُ تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا؟ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، كَغَيْرِهِ أَمْ يُعْتَبَرُ رُطَبَ وَعِنْهَا؟ اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ لآنَّهُ نِهَايَتُهُ، بَخِلاَف غَيْرُهِ؟ فِيهِ وَجُهَان.

ُ وَفِي الْمُسْتَوْعَبِ رَوَايَتَانِ (مَ ١١) (٢٠)، وَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ الْوَاجْبُ مِنْهُ مُشَاعًا أَوْ مَقْسُومًا بَعْدَ الجُـذَاذِ، أَوْ قَبْلَهُ بِـالخَرْصِ (و م ش)؛ لآنهَا مُواسَاةً، فَيَتَخَيَّرُ السَّاعِي بَيْنَ مُقَاسَمَةِ رَبِّ المَالِ النَّمْرَةَ قَبْلَ الجُذَاذِ بِالخَرْصِ، وَيَأْخُذُ نَصِيبَهُ شَجَرَاتٍ مُفْرَدَةً، وَبَيْنَ

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن مات بعد أن أثمرت تعلُّق بها الدَّين، ثمُّ إن كان بعد وقت الوجوب ففي الزُّكاة روايتــان، وكــذا إن كان قبله وقلنًا تنتقل التُّركة مع الدُّين، والأ فلا زكاة). انتَّهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرُّعاية الكبرى، وقال: على روايتين سبقتا:

إحداهما: تجب إذا مات بعد وقت الوجوب، وهو الصُّحيح.

قال ابن رجب في فوائد قواعده في الفائدة التَّانية: لو كان له شجرٌ وعليه دينٌ، فمات بعدما أثمرت، تعلَّق الدَّيسن بالنُّمرة، شمُّ إن كان موته بعد وقت الوجوب، فقد وجبت عليـه الزُّكـاة، إلاَّ أن نقــول إنَّ الدَّيــن يمنــع الزُّكــاة في المــال الظّــاهـر، وإن كــان قبــل وقــت الوجوب، فإن قلنا تنتقل التُّركة إلى الورثة مع الَدَّين فالحكم كذلك، وإن لا قلنا: تنتقل التُّركة إليهم فلا زكاة عليهم. انتهى.

فقطع بوجوب الزُّكاة إذا كان موته بعد وقت الوجوب.

والرُّواية الثَّانية: لا تجب.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (وإن احتيج إلى قطع ذلك بعد صلاحه قبل كماله لخوف عطش ونحوه جاز ولا يجوز القطـع إلاّ بـإذن السَّاعي ثمَّ هل يعتبر نصابًا يابسًا منه تمرًا أو زبيبًا كما اختاره ابن عقيلٍ وغيره، وجزم به الشَّيخ وغيره، كغسيره أم يعتــبر رطبًــا وعنبًــا؟ اختاره غير واحدٍ؛ لأنَّه نهايته، مخلاف غيره؟ فيه وجهان، وفي المستوعب: روايتان). انتهى.

القول الَّذي اختاره ابن عقيلٍ و الشَّيخ، وغيرهما هو الصَّحيح، وصحَّحه الجمَّد في شـرحه، وجـزم بـه الشَّـارح، وابـن رزيـن في شرحه، وغيرهما، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

وال**قول الثَّاني:** اختاره غير واحدٍ كما قال المصنَّف، وهو قوي في النُّظر، وأطلقهما في المستوعب وغيره، وهما في شرح المجد وغيره وجهان. مُقَاسَمَتِهِ الثَّمَرَةَ بَعْدَ جَدُّهَا بِالكَيْلِ، اخْتَارَ ذَلِكَ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَنَصُّ أَحْمَدُ.

وَاخَتَارَهُ أَبُو بَكْرِ يَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ يَابِسًا (م ١٢)(١) (خُ) لِقَوْلِهِ عَلَيه السلام: «يُخْرَصُ العِنَبُ فَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيبًا». فَلَوْ اتْلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمْرَةَ ضَمَيِنَ الوَاجِبَ فِي فِمْتِهِ تَمْرًا أَوْ زَبِيبًا، كَفَيْرِهَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ، فَهَـلْ يُخْرِجُ قِيمتَـهُ، أَوْ يَبْقَى فِي ذَمَّتِهِ يُخْرِجُهُ إِذَا قَدَرَ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ، فِي الإرْشَادِ.

وَقِيلَ: فِيهِ وَجُهَان، بِنَاءً عَلَى الرُّوَايَتَيْنَ فِي جَوَّازِ إِخْرَاجِ القِيمَةِ عِنْدَ تَعَذَّرِ الوَاجِبِ (م ١٣)(١).

وَعَلَى الْأَوْل: إِذَا ۚ أَتْلَفَهَا رَبُّ الْمَالَ صَمِّنَ الْقِيمَةَ، كَأَجْنَبِيُّ، ذَكَرَهُ القاضي، والشَّيخُ فِي الكَافِي (و م ش) وَإِنْ أَخْرَجَ قِيمَةَ الوَاجِبِ هُنَّا، وَمَنَعْنَا إِخْرَاجَ القِيمَةِ، فَعَنْهُ: لا يَجُوزُ، كَغَيْرُهِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، لِمَشْقَةً إخْرَاجِهِ رُطْبًا، لِثَلاَّ يَفْسُدَ بِالنَّاخِيرِ، لِمَدَمِ السَّاعِي أو الفقير (م ١٤)(٣٠.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (فيُخيَّر السَّاعي بين مقاسمة ربِّ المال الثَّمرة قبل الجذاذ بالخرص، ويـأخذ نصيبهــم شــجراتٍ مفــردة، وبين مقاسمته النُّمرة بعد جذَّها بالكيل، اختاره القاضي وجماعةً، ونصُّ أحمد واختاره أبو بكرٍ يلزمه أن يخرج يابسًا). انتهى.

المنصوص هو الصَّحيح، وعليه الأكثر، وجــزم بــه في الإفــادات، والوجــيز، والمنــوّر، وغــيرهـم، وقدّمــه في الهدايــة، والمســتوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والقول الأوَّل: اختاره القاضي، وصحَّحه ابن تميم، وابن حمدان، وغيرهما.

وقدُّمه في المحرُّر، والنَّظم، والفائق وتجريد العناية؛ وغيرهم، وهو ظاهر ما قدُّمه المصنَّف.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (فلو أتلف ربُّ المال هذه الثَّمرة ضمن الواجب في ذمَّته تمرًا أو زبيبًا كغيرها، فإن لم يجده، فهــل يخـرج قيمته، أو يبقي في ذمَّته يخرجه إذا قدر؟ فيه روايتان، في الإرشاد، وقيل: فيه وجهان، بناءً على الرُّوايتين في جــواز إخــراج القيمــة عنــد تعذَّر الواجب). انتهي.

وأطلق الرَّوايتين في المستوعب، وحكاها عن ابن أبي موسى، كما قال المصنَّف.

وقال المجد في شرحه: فإن لم يجد التَّمر ففيه وجهان:

أحدهما: يؤخذ منه قيمته، والثَّاني يبقى في ذمَّته إلى أن يقدر عليه، فيأتي به.

وأصلهما: هل يجوز أخذ القيمة عند إعواز الفرض؟ على روايتين، وقد سبقتا. انتهى.

فهذه الطَّريقة هي الطَّريقة الثَّانية الَّتِي ذكرها المصنَّف بصيغة قيل. وقال الجد أيضًا في شرحه: قبل الخلطة: إذا ثبت أنَّ القيمة لا تجزئ، ولو لم يوجد الفرض ففيه روايتان، إحداهما أنّه يبقى في ذمُّتـه إلى أن يقدر عليه، والثَّانية يؤخذ منه قيمته هنا، للضُّرورة، ودفعًا لحاجة المالك، والفقير. انتهى.

فأطلق الخلاف في المقيس عليه أيضًا.

قلت: الصُّحيح من المذهب في هذه المسألة عدم الجواز.

وقد قدُّمه المصنِّف وغيره، وجزم به كثيرٌ من الأصحاب، فعلى هذا لا يجزئ إخراج القيمة عند من يقول إنَّها مثلها، كالمجد وغيره. وقال في الرَّعايِتين، والحاويين، وعلى المذهب بأنَّه يجب أن يخرج يابسًا: لو عجز عن تمرٍ وجبٌ عن رطبو أخرج عن قيمة الرُّطب، وعنه: متى وجد التَّمر لزمه. انتهى. وهي مسألتنا.

وقال أيضًا في الكبرى في مكان آخر: وهل الخرص للاعتبار أو التَّضمين؟ قلت: يحتمل وجهين، فــإن قلنــا للتَّضمـين وجـب مـن جنس ما أتلف، والأ وجب قيمة الواجب يوم أتلفه، وإن أتلفه قبل الخرص وقلنا بــالأوَّل، فـإن كــان قــد بــدا الصّــلاح وجـب قيمــة الواجب رطبًا يوم أتلفه، وإن قلنا بالثَّاني، فهل تجب في قيمته أو جنسه؟ يحتمل وجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب عدم جواز إخراج قيمته هنا أيضًا وتبقى في ذمُّته.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن أخرج قيمة الواجب هنا، ومنعنا إخراج القيمة، فعنه: لا يجوز، كغيره، وعنه يجوز، لمشقة إخراجه رطبًا، لثلاً يفسد بالتّأخير، لعدم السَّاعي أو الفقير). انتهى، وأطلقهما المجد في شرحه.

إحداهما: لا يجوز، وهو ظاهر ما قدَّمه ابن تميم، وابن حمدان في رعايتيه، وصاحب الحاويين، وظاهر كلام أكثر الأصحاب. والرواية الثَّانية: يجوز.

(ر): روایتسان

وَصَحْحَ ابْنُ تَعِيمُ وَغَيْرُهُ قَوْلَ القَاضِي السَّابِقَ فِيمَا يَصِيرُ تَمْرًا وَرُبِيبًا، وَيَأْتِي فِي آخِرِ ذِكْدِ أَهْـلِ الزُكَـاةِ -قَبْـلَ صَدَقَـةِ التطَوُّعِ- حُكْمُ رُجُوعٍ زَكَاتِهِ إلَيْهِ.

ويُستَحَبُّ أَنْ يَبْعَثَ الإِمَامُ خَارِصًا إِذَا بَدَا صَلاحُ النَّمَرِ (و م ش) لِلأَخْبَارِ المَشْهُورَةِ فِي ذَلِكَ، وَلآنَهُ اجْتِهَادُ فِي مَغْرِفَةِ الْحَقِّ بِالظَّنِّ، لِلْحَاجَةِ كَغْيَرُو، وَأَنْكَرَهُ الحَنْفِيَّةُ؛ لآنَهُ خَرَرٌ وَتَخْمِينٌ، وَإِنْمَا كَانْ تَخْوِيفًا لآرْبَابِ الآمْوَال لِنَلاَ يَخُونُوا. وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي بْنُ الْمَنْجُا: أَنْ نَخْلَ البَصْرَةِ لا يُخْرَصُ، وَأَنْهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَفَقَهَاءُ الآمْصَارِ، وَعُلَّلَ بِالمَشَقَّةِ

وَيَكُفِي خَارِصٌ (ق)؛ لأنَّهُ يُنَفِّلُ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، كَحَاكِم وَقَائِف، فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ مِنْ قَائِف، وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ مُسْلِمًا، أمِينًا لا يُتَّهَمُ، خُبِيرًا.

وَقِيلَ: حَرًّا وَلَمْ يَذْكُرْ خِيْرَ وَاحِدِ: لا يُتَّهَمُ وَلَهُ حَرَّصُ كُلِّ شَجَرَةٍ مُنْفَرِدَةً، والكُلُّ دَفْعَةٌ، وَيَلْزَمُ خَرْصُ كُلِّ نَسْخِع وَحْـدَهُ، لاخْتِلافِ الْأَنْوَاعِ وَقْتَ الْجَفَافِ.

ثُمُّ يُعَرُّفُ الْمَالِكُ قَدْرَ الزُّكَاةِ، وَيُخَيِّرُ بَيْنَ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِمَا يَشَاءُ وَيَصْمَنُ قَدْرَهَا، وَبَيْنَ حِفْظِهَا إِلَى وَقْتِ الجَفَافِ، فَإِنْ لَـمْ يَضْمَنْ الزُّكَاةَ وَتَصَرُّفَ صَحَّ تَصَرُّفُهُ، قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَكُرِهَ.

وقِيلَ: يُبَاحُ، وَحَكَى ابْنُ تَمِيمَ عَنِ القَاضِي: لا يُبَاحُ النَّصَرُّفِ، كَتَصَرُّفِهِ قَبْلَ الْخَرْصِ، وَاللهُ قَسالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: لَـهُ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ ضَمِيْهَا، وَعَلَيْهِمَا يَصِحُ تَصَرُّفُهُ، وَإِنْ الْلَهُهَا المَالِكُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ ٱلْلِفَتْ بِتَفْرِيطِهِ ضَمِنَ (كَاتَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا (حَدَّ مَا النَّهُ مَانَ اللهُ قَدَّ مَا لَهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله (و م ق)؛ لأنَّهُ يَلْزُمُهُ تَجْفِيفُ هَلَمَا الرُّطَبِ، بِخِلاَفِ الْآجْنَبِيِّ.

وَعَنْهُ: رُطْبَا (و ق) لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: إذَا بَاعَ الثُّمْرَةَ قَبْلَ بُدُوُّ صَلاحِهَا ضَمِنَ عُشْرُ قِيمَتِهَا، كَالآجْنَبِيُّ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ

وَقِيلَ: بِقِيمَتِهِ رُطَبًا، قَدَّمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَوْ حَفِظَهَا إِلَى وَقْتِ الإِخْرَاجِ زَكَّى المَوْجُودَ فَقَطْ، وَافَسَقَ قَـوْلَ الحَـارِصِ أَوْ لا، سَوَاهً اخْتَارَ حِفْظَهَا ضَمَانًا بِأَنْ يَتَصَرَّفَ أَوْ أَمَانَةً؛ لأَنَّهَا أَمَانَةٌ كَالوَدِيعَةِ، وَإِنَّمَا يُعْمَلُ بِالاجْتِهَادِ مَسَعَ عَـدَمِ تَنِيبِينِ الْحَطَـا؛ لآنً النَّذِي مِن الرَّبِينُ الظَّاهِرَ الإصابَةُ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مَا قَالَهُ الخَارِصُ مَعَ تَفَاوُت قَدْرٍ يَسِيرٍ، يُخَطُّأ فِي مِثْلِهِ (و م) لانْتِقَالِ الحُكْمِ إِلَى قَوْلِهِ، بِدَلِيـــلِ وُجُوبِـهِ عِنْـدَ

وَفِي الرِّعَايَةِ: لا يَغْرَمُ مَا لَمْ يَفْرُطْ وَلَوْ خُرِصَتْ.

وَلا زُكَاةً لِمَا تَلِفَ بِلا تَقْرِيطٍ قَبْلَ الجُذَاذِ، والحَصَادِ، نَصُّ عَلَيْهِ (وَ) ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ النَّذِر (ع) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ فِي الجَرِينَ، والبَيْدَر؛ لأَنَّهُ لَمْ تَثْبُتِ البَدُ عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ الرُّجُوعِ عَلَى البَائِعِ بِالجَائِعَةِ، فَاسْتُصْحِبَ حُكْمُ العَدَمِ [فِيدًا، ثُمُّ إِنْ بَقِيَ نِصَابٌ زَكَّاهُ، وَإِلاَّ فَلا، وَذَكَرَ ابْنُ تُدِيمٍ وَجَهْنِنِ إِنْ لَمْ يَبْقَ نِصَابٌ.

اخْتَارَ الشَّيْخُ الوُجُوبَ فِيمًا بَقِيَ بِقِسْطِهِ، قَالَ: وَهُوَ أَصَحُ، كَتَلَفِ بَعْضِ نِصَابٍ غَيْرِ زَرْعٍ وَقَمْرٍ بَعْدَ وُجُوبِ الرَّكَاةِ قَبْــلَ ... : الدِنَا

وَمَا سَبَقَ مِنْ مُنْقُوطِ الزُّكَاةِ بِالتُّلَفِ قَبْلَ الاسْتِقْرَارِ، بِخِلافِ ثَبُوتِ اليِّبِ عَلَى نِصَابٍ وُجِيدَ حَقِيقَةً وَحُكُمُنا فَصَادَفَهُ الوُجُوبُ ثُمَّ تَلِفَ بَعْضُهُ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا القَاضِي، وابنَ عَقِيلٍ، قَالَهُ صَاحِبُ المُحَرِّد.

وَقِيلَ: لا يَسْقُطُ، وَهُوَ فِي عُمَادِ الآدِلَّةِ، وَأَظَّنُ فِي الْمُغْنِي أَنَّهُ قَالَ: قِيَاسُ مَنْ جَعَلَ وَقْتَ الوُجُوبِ بُدُوُّ الصَّلاحِ وَاشْتِدَادَ الحَبُّ أَنَّهُ كَنَفْصِ نِصَابِ بَعْدَ الوُجُوبِ قَبْلَ التَّمَكُنِ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الرُّكَاةِ (و م ش) وَأَبِي يُوسُف، وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ (و) بِلا يَمِينِ، وَلَوْ أَتُّهُمَ (م ش) نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَدُّمُ فِي الرَّعَايَةِ: بِيَمِينِهِ.

وَفِي ذَعْوَى خُلُطٍ مُمْكِنَ مِنَ الْخَارِصِ، فَإِنْ فَحَشَ فَقِيلَ: بُرَدُّ قَوْلُهُ.

وَقِيلَ: ضَمَانًا كَانَتْ أَوْ أَمَانَةً (١ يُرَدُّ فِي الفَاحِش فَقَطُ (م ١٥)(٢).

ظَّاهِرُ كَلامِهِمْ: كَمَا لَوْ ادَّعَى كَلْبَهُ عَمَّدًا لَمْ يُقَبِّلُ، وَجَزَمْ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَإِنْ قَـالَ إِنْمَـا حَصَـلَ بِيَـدَيَّ كَـذَا قَبِـلَ مِنْـهُ، وَيُكَلِّفُ بَيِّنَةً فِي دَعْوَاهُ جَائِحَةً ظَاهِرَةً تَظْهَرُ عَادَةً (و) ثُمَّ يُصَدَّقُ فِي التَّلْفِ (و) وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ، وَجَزَمَ بِهِ فِــي الرُّعَايَـةِ أَنْـهُ يُصَدَّقُ فِي جَائِحَةٍ، وَقَدَّمَهُ إِنْنُ تَمِيم، ثُمَّ حَكَى الآوَّلَ عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ، وَأَنْهُ إِنْ ادْعَى مَا يُخَالِفُ العَادَةَ لَمْ يُقْبَلْ.

(١) تنبيه: قوله: (ضمانًا كانت أو أمانةً).

الضَّمان: أن يختار التَّصرُّف ويضمن قدر الزَّكاة.

والأمانة: أن يختار حفظهما إلى وقت الجفاف من غير تصرُّف، ويخرج عن المتحصُّل.

إذا علم ذلك فيحتمل أنَّ مراده بالقول الأوَّل إذا اختار أن يكون عنده أمانةٌ، ويحتمل أن يكون مراده إذا اختبار أن يكون عنده ضمانًا، فعلى الأوَّل يلزم منه أنَّه يردُّ قوله إذا قلنا إنَّها عنده أمانةٌ إذا فجش على القولين، ولا يردُّ إذا كانت ضمانًا على القول الأوَّل، وهو بعيدٌ.

ويلزم على النَّاني: أن يردُّ قوله إذا كانت ضمانًا على القولين، ولا يردُّ إذا كانت أمانةٌ على القول الأوَّل، وهــو أولى، لأنَّ الأمـين يقبل قوله.

ثمَّ ظهر لي أنَّ القول الأوَّل فيما إذا ادَّعي غلطًا فاحشًا يردُّ قوله مطلقًا، بحيث إنَّه يؤخذ منه زكاة ما قاله الخارص بأجمعه.

والقول الثَّاني: يردُّ قوله في الفاحش فقط، بحيث إنَّه يسقط عنه زكاة ما دون الفاحش مَّا يقبــل قولــه فيــه إذا ادَّعــاه، ويؤخــذ منــه الزَّائد على ذلك، وهذا -والله أعلم- هو الصُّواب.

وفي كلامه ما يدلُّ على ذلك، فإنَّه قال في القول الثَّاني: (يردُّ في الفاحش فقط)؛ فقيَّده بذلك، وفي القول الأوَّل قال: يردُّ قوله، من غير تقييدٍ، أي مطلقًا، يعني في الفاحش وغيره، ويقرب من ذلك ما قاله الأصحاب فيما إذا وكُله في بيعٍ فباع بدون ثمن المثل، فإن كان عًا لا يتغابن النَّاس بمثله فهو معفوَّ عنه، وإن كان عمَّا يتغابن النَّاس بمثله صحَّ وضمن.

وفي قدره وجهان:

أحدهما: هو ما بين ما باع به وثمن المثل.

والثّاني: هو ما بين ما يتغابن به النّاس وما لا يتغابنون، وما قاله الزّركشيّ في خيار العيب فيما إذا كسر مكسـرًا يمكـن الاسـتعلام بدونه، فالقول الأوّل في مسألة المصنّف موافقٌ للوجه الأوّل في مسألة الوكالة.

والقول الثاني: موافق للوجه الثاني في الوكالة.

والصَّحيح: الوجه الأوَّل، على ما يأتي في كلام المصنّف في الوكالة، فإنّه أطلق الخلاف فيها، فكذا يكون في هذه، وهو الصُّواب، وعموم كلام، الأصحاب المتقدّم يدلُّ عليه، واللّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (ويصدُّق في دعوى غلط ممكن من الخارص، فإن فحش، فقيل: يردُّ قوله، وقيل: ضمانًا كانت أو أمانةً
 يردُّ في الفاحش فقط). انتهى.

لم يظهر لي الآن تحرير محلَّ الحلاف في هذه المسألة، وسيأتي ما فيه في التّنبيه الآتي بعد هذا، قال ابسن تميسم: وإن ادَّعـى في الخسرص غلطًا يقع مثله عادةً، كالسُّدس ونحوه، قبل منه، وإن كثر كالثُّلث ونحوه لم يقبل، لكن إن قال: ما حصل في يديَّ غير كذا، قبل. انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: فإن ادَّعى ربُّه غلطه وأطلق، ولم يثبته ببيَّنةٍ لم يسمع قوله، وإن قال: غُلط بالسُّدس ونحـو، صـدُّق، فـإن ادَّعى أكثر منه كنصف وثلث فلا، وقيل: إن ادَّعى غلطًا محتملا قبل قوله بلا يمين، والأَّ فلا، انتهى وقال في الحاوي الكبير: فـإن ادَّعى غلطًا في السُّدس ونحوه صدَّق، وقيل: إن ادَّعى محتملا قبل بلا يمين.

وقاله أيضًا في التَّلخيص، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغيرَ، وغيرهم.

وقال في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: وإن ادّعى ربُّ المال غلط الخارص، وكان ما ادَّعى عتملا، قبــل قولــه بغــير يمين، وإن لم يكن عتملا مثل: إن ادَّعى غلط النَّصف ونحوه لم يقبل منه، وإن قال: لم يحصل في يديٌّ غير كذا قبل منه بغير يمينٍ انتهى. * فهؤلاء الجماعة قالوا: حيث ادَّعى غلطًا كثيرًا لم يقبل منه، وأطلقوا.

مهرد البحث عافوا عيف الرحي صف عين مها يبيل سعة والصفوا. والظّاهر أنّه مراد المصنّف بقوله: (فإن فحش)، وقوله: (يردُّ في الفاحش).

قلت: وهذا الصُّحيح، ولا نعلم ما ينافيه، وظاهر كلامهم أنَّه سواءٌ كان أمانةٌ أو ضمانًا، واللَّه أعلم.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَٰذَا مِنْ تَتِمُّةِ قَوْلَ ابْنَ عَقِيلٍ، وَسَبَقَ قَرِيبًا بِمَا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ.

وَيَجِبُ أَنْ يُتْرَكَ فِي الْخَرْصِ لِرَبِّ أَلِمَالُ النُّلُثُ أَوْ الرَّبَعُ، بِحَسَبِ الْجَيْهَادِ السَّاعِي، بِحَسَبِ المُصْلَحَةِ.

وَقَالَاَ فِي شَرْحِ المَذَّهَبِ: الثَّلُثُ كَثِيرٌ لا يَتْرُكُهُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، والآمِدِيُّ وَصَحَّحَةُ ابْنُ تَمِيمٍ يُتْرَكُ قَدْرُ أَكْلِهِمْ وَهَدِيْتِهِمْ بِالمَعْرُوفِ بِلا تَحْدِيدٍ، لِلأَخْبَارِ الحَاصَّةِ، وَلِلْحَاجَةِ إِلَى الآكْلِ، والإطْمَامِ وَأَكْلِ المَارَّةِ، والطَّيْرِ وَتَنَاثُرِ الثَّمَارِ، وِفَاقَا لآخُفَرِ العُلْمَاء.

العلماء. وَقَالَ ابْنُ حَامِدِ: إِنَّمَا يُتْرَكُ فِي الخَرْصِ إِذَا رَادَتْ النَّمْرَةُ عَنِ النَّصَابِ، فَانِ كَانَتْ نِصَابًا فَلا، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَرُفَرَ وَمَالِكٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، والشَّافِعِيِّ: يُحْسَبُ عَلَى رَبُّ المَالَ مَا أَكُلَ وَأَطْعَهَ، لِلْعُمُومِ، وَكَمَا لَوْ أَتُلْفَهُ عَيْنًا، والفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لأَنَّهُ لا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلَ هُوَ كَالتَّلْفِ بِجَائِحَةٍ، وَهَذَا القَدْرُ التَّرُوكُ لا يُكْمِلُ بِهِ النَّصَابُ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَدَلُ أَنْ رَبُّ المَالِ لَوْ لَمْ يَأْكُلُ شَيْنًا لَمْ يُرَكِّهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وأَظُنُ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بِهِ أَو قَدْمَهُ، وَذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ احْتِمَالاً لَهُ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَنَّهُ مُخْتَسَبٌ مِنَ النِّصَابِ، فَيَكْمُلُ بِهِ، ثُمَّ يَأْخَذُ زَكَاةُ البَاقِي مِوَاهُ بِالقِسْطِ، وَاخْتَجُ بِأَنَّا قُلْنَـا لَـوْ بَقُوهُ لاَّخَذْنَا زَكَاتَهُ؛ لاَّنَّهُ كَالسَّالِم مِنْ شَيْء أَشْرَفَ عَلَى النَّلْفِ، وَكَذَا ذَكَرَ هَذِهِ المَسْأَلَةَ غَيْرُهُ، وَإِنْ لَـمْ يَـتُرُكُ الخَـارِصُ شَـيْنًا فَلِرَبُ المَالِ الاَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، وَلا يُحْسَبُ عَلَيْهِ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَبْعَثِ الْإِمَامُ خَارِصًا فَعَلَى رَبِّ المَالِ مِنَ الخَرْصِ مَا يَفْعَلُهُ السَّاعِي، لِيُعْرَفَ قَدْرُ الوَاجِبِ قَبْـلَ التَّصَـرُفِ؛ لآنُـهُ مُسْتَخْلُفُ فيه.

وَلا يَخْرُصُ غَيْرُ النَّخْلِ، والكَرْم (و م ق)؛ لأَنَّ النَّصُّ فِيهمَا.

وَلا يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ (قُ).

وَقَالَ ابْنُ الْجُورِيِّ: يُخْرَصُ كَغَيْرِهِ، كَذَا قَالَ وَلا فَرْقَ.

وَلا يُخْرَصُ الحُبُوبُ، (ع) وَقَلْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُنَاظَرَاتِهِ خَـبَقَ الخَـرْصِ فِـي مَسْأَلَةِ العَرَايَـا، وَإِنْ خَـرَصَ الحَـارِصُ باطرَادِ العَادَةِ، والإِدْمَان كَالِكِيَّالِ.

وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ لابَسَ أَرْبَابَ الصَّنَائِع، كَقَطْع الخَبَّازِينَ لِكُبَّةِ العَجِينِ لا تُرَجَّحُ هَذِهِ عَلَى هَذِهِ، فَتَصِيرُ يَدُهُ كَالِيزَانِ، كَـٰذَا تَصِيرُ عَيْنُ الحَّارِصِ مَعَ قَلْبِهِ وَفَهْمِهِ كَالِكُيَّال، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِلْمَالِكِ الْآكُلُ مِنْهَا هُوَ وَعِيَالُهُ بِحَسَبِ العَادَةِ، كَالفُرِيكِ وَمَا يَحْتَاجُهُ، وَلا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَلا يُهذِي، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ فِي الخِلافِ: أَسْقَطَ أَحْمَدُ عَنْ أَرْبَابِ الزَّرْعِ الزَّكَاةَ فِي مِقْدَارِ مَا يَأْكُلُونَ، كَمَا أَسْقَطَ فِي النَّمَارِ.

قَالَ: وَذَكَرَهُ الأَمِدِيُّ فِي رِوَايَةِ الْمُوذِيُّ، وَجَعَلَ الحُكُمَّ فِيهِمَا سَوَاءٌ وَفِي الْمُجَرَّدِ، والفُصُّولِ، وَغَيْرِهِمَا: يُحْسَبُ عَلَيْهِ، وَلا يُتْرَكُ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ (و م).

وَحَكَى ابْنُ تَمِيمٍ أَنَّ القَاضِيَ قَالَ فِي تَغْلِيقِهِ: مَا يُلكُلُهُ مِنَ الثَّمَرَةِ بِالمَغْرُوفِ لا يُحْسَبُ عَلَيْهِ، وَمَا يُطْعِمُهُ جَارَهُ وَصَدِيقَـهُ يُخْسَبُ، نَصْ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ: لا زَكَاةَ فِيمَا يَلكُلُهُ مِنْ زَرْعِ وَثَمَرَ، وَفِيمَا يُطْعِمُهُ رَوَايَتَانِ، وَحَكَى القَـاضِي فِي شَـرْحِ المَذْهَبِ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ مِنْ زَرْعِهِ وَجُهَيْنِ، والخَرْصُ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا يَأْتِي فِي حَصَادٍ.

وَكُرهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْحَصَادَ، والجُذَاذَ لَيْلاً.

وَإِنْ تَرَكَ السَّاعِي شَيْئًا مِنَ الوَاجِبِ أَخْرَجَهُ المَالِكُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ مَسَالِكِ الآرْضِ (و م ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ، لِلْعُمُومِ، وَلآنَّهُ مَسَالِكَ لِـلزُرْعِ، كَالْمُسْتَعِيرِ (و) دُونَ المُعِيرِ وَكَتَاجِرِ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا، وَلآنَ فِي إِيجَابِهِ عَلَى المَالِكِ إِجْحَافًا يُسَافِي الْمُواسَاةَ، وَهُـوَ مِـنْ حُقُـوقِ الزَّرْع، بِدَلِيلِ أَنَّهُ: لا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَزْرَعْ، وَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ، بِخِلاف غَيْرِهِ مِنَ الخَـرَاجِ، فَإِنَّـهُ مِـنْ حُقُـوقِ الأَرْضِ، فَلِهَـذَا كَـانَ خَرَاجُ الْعَنْوَةِ عَلَى رَبِّهَا (و).

وَعَنْهُ: الْخَرَاجُ عَلَى الْمُسْتَأْجِر (خ) أَيْضًا.

وَقِيلَ: وَعَنْهُ: وَمُسْتَعِيرِهَا.

وَقِيلَ: عَلَى المُسْتَعِيرِ ذُونَهُ.

وَقِيلَ لأَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ حَرْبِي: أَرْضُ العُشْرِ تُؤَجُّرُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ السُّلْطَانُ؟ قَالَ: عَلَى الرُّقَبَةِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي الْحَبُّ، والنُّمْرِ إِذَا سُقِيَ بِغَيْرِ كُلْفَةٍ العُشْرُ، وَبِكُلْفَةٍ نِصْفُهُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَمْلِكُ رَقَبَةَ الأَرْضِ.

وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ: (بَابٌ: إِنَّ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا إِنَّ الغَشْرَ، والحَرَاجَ عَلَيْهِ دُونَ رَبُّ الأَرْضِ). و يودون والعَرَاجِ وَيُرْدِ وَيُرْدُونَ وَلَا مُنْ وَعَلَى إِنْ مُؤْدِدُ وَلَا مُؤْدُدُ وَالْحَرَاجَ عَلَيْهِ

وَسَاقَ قَوْلَ أَحْمَٰدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الصُّغْرِ فِي أَرْضِ السُّوادِ يَتَقَبَّلُهَا الرَّجُلُ يُؤدِّي وَظِيفَةٍ عُمَرَ، ويُؤدِّي العُشْرَ بَعْــٰذَ وَظِيفَةٍ -

وَقَالَ القَاضِي: ظَاهِرُهُ أَنَّ الخَرَاجَ عَلَى المُسْتَأْجِر، قَالَ: وَقَدْ جُعِلَ فِي رِوَايَسَةِ مُحَمَّدِ لِمِن أَبِي حَرْبِ المُسْتَأْجِرُ بِمَنْزِلَةِ المُؤَجِّر، قالَ: وَعِنْدِي أَنْ كَلامَ أَحْمَدُ لا يَقْتَضِي مَا قَالَهُ أَبُو حَفْص؛ لأَنْهُ إِنْمَا نَصْ عَلَى رَجُسُلِ تَقَبَّلُ أَرْضَنَا مِنَ السَّلْطَانِ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ بِالخَرَاجِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ أَجْرَتَهَا؛ لاَنْهَا لَمْ تَكُنْ فِي يَدِ السُّلْطَانِ بِأَجْرَةٍ، بَلْ كَانَتْ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، والمَسْأَلَةُ النِّنِي ذَكَرْنَا إِذَا كَانَتْ بِيَدِ مُسْلِمٍ بِالْحَرَاجِ المُضْرُوبِ فَأَجَّرَهَا، فَإِنَّ الثَّانِيَ لا يَلْزَمُهُ الحَرَاجُ، بَلْ عَلَى الآوَلِ؛ لأَنْهَا بِيَدُو بِأَخْرَةٍ هِيَ الحَرَاجُ، بَلْ عَلَى الآوَلِ؛ لأَنْهَا بِيَدُو بِأَخْرَةٍ هِيَ

وَتَلْزَمُ الزُّكَاةُ فِي الْمُزَارَعَةِ مَنْ يُحْكُمُ بِالزَّرْعِ لَهُ، وَإِنْ صَحَّتْ فَبَلَغَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا نِصَابًا زَكَّاهُ، وَإِلاَّ فَرِوَايَتَا الخُلْطَـةِ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ، وَمَذْهَبُ (هـ): رَبُّ الآرْضِ كَمُوَجَّرٍ، لِثَبُوتِ الآجْرَةِ لَهُ، فَالعُشْرُ عَلَيْهِ.

ُ وَمَتَى حَصَدَ غَاصِبُ الآرْضِ زَرْعَهُ اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الغَصْبِ وَزَكَّاهُ، وَإِنْ تَمَلُّكُهُ رَبُّ الآرْضِ فَبْلَ اشْــتِدَادِ الحَبُّ زَكَّاهُ، وَكَذَا قِيلَ بَعْدَ اشْتِدَادِ الحَبُّ؛ لآنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى أَوْلِ زَرْعِهِ، فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ إِذَنْ

ُ وَقِيلَ: يُزَكِّيهِ الغَاصِبُ؛ لأَنَّهُ مَلَكَهُ وَقُستَ الوُجُوبِ، وَيَأَتِي قَوْلُ إِنَّ الزَّرْعَ لِلْغَاصِبِ فَيَزَكِّيهِ (و ش) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ (هـ) إِلاَّ أَنْ تَنْقُصَ الآرْضُ بِالزَّرْعِ، فَيَكُونُ لَهُ أُجْرَة النَّقْصِ، وَيَصِيرُ كَالْمُؤجِّرِ عَلَى أَصْلِهِ.

وَإِنَّ اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَعَارَ ذُِمِّيٌّ أَرْضَ مُسْلِمٍ فَزَرَعَهَا فَلَا رَكَاةً (و م شُّ) وَمَذْهَبُ (هـ) الْعُشْرُ عَلَّـى الْمَوَجُّرِ وَعَلَـى الْمَعِيدِ هُنَا، لِتَعَذَّرُو عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِفِعْلِهِ.

وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ الْحَقُّ عَلَى اللَّمِّيِّ (خ) فَعِنْدَ مُحَمَّدٍ عُشْرٌ.

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عُشْرَان، كَقُولِهِمَا فِي الشَّرَاء.

وُفَي كِتَّابُ إَبْنِ تَمِيم: اَخْتِمَالٌ أَلَهُ يُلْحَقُ بِالشُّرَاء، وَفَرُقَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ بَيْنَ هَلِهِ وَمَسْأَلَةِ الشَّـرَاء عَلَى مَـا يَـاأَيّ بِـأَنْ مَضَرَّةَ الإسْقَاطِ تَتَأَبَّدُ غَالِبًا هُنَاكَ، أمَّا هُنَا فَكَشِرَافِهِمْ مُنْقُولَ زُكُويٌ، وَلَمْ يَتَعَــرُضْ لِلْكَرَاهَةِ، وَمَعْنَـى كَـلامِ الآكُـشَرِ كَقَوْلِـهِ، وَظَاهِرُهُ لَا كَرَاهَةَ، كَمَنْقُولِ زَكُويٌ، وَسَوَّى الشَّيْخِ وَغَيْرُهُ بَيْنَهُمَا فِي الكَرَاهَةِ، وَأَنْ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَيْهِ، و قَالَ: لا يُؤجَّرُ مِنْهُ

وَعَلَّلُهُ أَحْمَدُ بِالضَّرَرِ، وَأَنْهُ لا يُؤدِّي الزُّكَاةَ، ثُمَّمْ خَصَّ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ رِوَايَةَ المَنْعِ بِالشَّرَاهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَعْطِيلُ العُشْرِ بِاسْتِئْجَارِ الذِّمِّيُّ الْآرْضَ أَوْ مُزَّارَعَتِهِ فِيهَا كَتَعْطِيلِهَ بَالاَبْتِيَــَاعٍ، وَمَا سَبَقَ مِنْ كَـلامِ أَحْمَـــدَ يُوافِقُ قَوْلَهُ، وَلَمَلُهُ أَظْهَرُ، وَمَنْ بِلَدَارِهِ شَنجَرَةٌ مُثْمِرَةٌ رَكُاهَا؛ لآنُهَا مِلْكُهُ كَغَيْرِهَا، وكَوْنُهَا غَيْرَ مُتَّخَذَةٍ لِلاسْتِنْمَاءِ بِالزَّرَاعَـةِ مَنَــعَ أَخْذَ الحَرَاجِ مِنْهَا، ومَذْهَبُ (هـ) لا رَكَاةً كَالحَرَاجِ.

فَصل

وَيَجْنَمِعُ العُشْرُ، والحَرَاجُ فِيمَا فُتِحَ عَنْوَةً، وَكُلُّ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَالحَرَاجُ فِي رَقَبَتِهَا، والعُشْرُ فِي غَلَّتِهَا (و م ش) لِلْعُمُومِ؛ لآنَّ مَنَبَ الحَرَاجِ التَّمْكِينُ مِنَ النَّفْعِ، لِوُجُوبِهِ، وَإِنْ لَمْ يُزْرَعُ، وَمَنَبَ العُشْرِ الزَّرْعُ، كَــَأْجُرَةِ المُتَجَرِ مَـعَ زَكَـاةِ التَّجَارَةِ، لآنَهُمَا بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمُسْتَحِقَيْنِ، فَاجْتَمَعَا، كَالجَزَاءِ، والقِيمَةِ فِي الصَّيْلِ المُلُوكِ، وَمَذْهَبُ (هـــ) لا عُشْـرَ فِـي الآرْضِ الحَرَاجِيَّةِ، وَلا زَكَاةَ فِي قَدْرِ الحَرَاجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ يُقَابِلُهُ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: عَلَى الصَّحِيحِ فِي

وَنْيَ الْمُسْتَوْعِبِ: لأَنَّهُ كَدَيْنِ آدَمِيٌّ، وَكَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ أَصَحُ الرَّوَايَاتِ، وَأَنْـهُ اخْتِيَــارُ الجِرَقِــيِّ؛ لآنَّـهُ مِـنْ مُؤنَّـةِ الأرْض، كَنَفَقَةِ زَرْعِهِ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ الرُّوايَاتُ.

وَمَتَىٰ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى غَلَّهِ الْأَرْضُ، وَفِيهَا مَا لَا رَكَاةَ فِيهِ، كَالْحُضَرِ، جَعَلَ الحَرَاجَ فِي مُقَابَلَتِهِ؛ لآنُهُ أَحْوَطُ لِلْفُقْرَاهِ.

وَلا يَنْقُصُ النُّصَابُ بِمُؤْنَةِ حَصَادٍ وَدِيَاسٍ، وغيرهما مِنْهُ، لِسَبْق الوُّجُوبِ.

وَقَالَ: صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يُختَمَلُ ضِيدُهُ، كَالْخَرَاجِ، وَيَأْتِي فِي مُؤنَّةِ المُعْدِن.

يَجُوزُ لِأَهْلِ الذُّمَّةِ شِيرًاءُ الآرْضِ العُشْرِيَّةِ فِي رِوَايَةِ (و ش م ر) ثُمَّ مِنَ الآصْحَابِ مَنْ افْتَصَرَ عَلَى الجَوَازِ، وَمِنْهُــمْ مَـنْ قَالَ: وَيُكُرُهُ.

نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: يَمْنَعُونَ مِنْ شِرَائِهَا، اخْتَارَهَا الْحَلَّالُ وَصَاحِبُهُ (م ١٦، ١٧)(١)، فَعَلَيْهَا يَصِحُ، جَزَمَ بِـهِ الأصْحَابُ رحمهم الله.

ُوحَكَٰى أَحْمَدُ رحمه الله عَنِ الحَسَنِ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ: يَمْنَعُونَ مِنَ الشَّرَاء، فَإِن اشْتَرَوْا لَمْ يَصِحُ. وَكَلامُ شَيْنِخِنَا فِي وَاقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، يُعْطِي أَنَّ عَلَى المُنْعِ لا يَصِحُ (وَ م ر)، فَعَلَى عَدَمِ المُنْعِ: لا عُشْرَ عَلَيْهِمْ (و م ر ش)؛ لأنَّهُ زَكَاةً، فَلا مَنْعَ، وَلا زَكَاةَ كَالسَّافِمَةِ وَغَيْرِهَا.

وَذَكَرَ (القَاضِي فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ) أَنَّ إِخْدَى الرُّوَّايَتَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الذَّمِّيِّ غَيْرِ التَّغْلِبِيِّ نِصْفُ العُشْـرِ، سَـوَاءٌ اتَّجَـرَ بِذَلِكَ أَمْ لَمْ يَنْجِرْ بِهِ، مِنْ مَالِهِ وَثَمَرِهِ وَمَاشِيَتِهِ، وَيَأْتِي فِي أَخْكَامُ الذَّمَّةِ.

وَذَكُرَ شُنِيْخُنَا فِي «افْتِضَاء الصَّرَاطِ المُسْتَقِيمِ» عَلَى مَلْنا: هَلُ عَلَيْهِمْ عُشْرَان أَمْ لا شَيْءَ عَلَيْهِمْ؟ عَلَى روايَتَيْن، وَهَـذَا غَرِيب، وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ لَفُظِ «المُقْنِع»: وَعَلَى المَنْعِ عَلَيْهِمْ عُشْرَان؛ لأَنْ فِيهِ تَصَنَّحِيحَ كَلامِ المُتَعَاقِدَيْنِ، وَدَفْعَ الضَّرر المُؤَيَّدِ عَنِ الْفُقْرَاء بوُجُوبِ الْحَقْ فِيهِ، وكَانَ ضِعْفَ مَا عَلَى المُسْلِمِ كَمَا يَجِبُ فِي الْآمْوَالِ الَّتِي يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى العَاشِرِ نِصَفْ العُشْرِ، ضَعْفَ العُشْرِ، ضَعْفَ العُشْرِ، ضَعْفَ العُشْرِ، ضَعْفَ العُشْرِ، ضَعْفَ الدُّمْوالِ النِّتِي يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى العَاشِرِ نِصَفْ العُشْرِ، ضَعْفَ العُشْرِ،

(١) (مسألة - ١٦ – ١٧): قوله: (ويجوز لأهل الذُّمَّة شراء الأرض العشريَّة في روايةٍ، ثمَّ من الأصحاب من اقتصر على الجواز، ومنهم من قال: ويكره، نصُّ عليه، وعنه: روايةٌ ثالثةٌ: يمنعون من شرائها، اختارها الخلاُّل وصاحبه). انتهى.

دخل في ضمن كلام المصنف مسألتان:

(المسألة الأولى – ١٦): هل يجوز لأهل الذُّمَّة شراء الأرض العشريَّة أم لا يجوز؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهِّب، ومسبوك الذُّهب، والهادي:

إحداهما: يجوز، وهو الصّحيح.

جزم به في المقنع، والإفادات، والوجيز، وغيرهم، ونصره المجد في شرحه وغيره.

وقدَّمه في الخلاصة، والكافي، والمغني، والشَّرح، والرَّعايتين، لأوالحاويين وشرح ابن رزين، وابن منجًا وإدراك الغاية، وغيرهم. والرُّواية الثَّانية: لا يجوز.

اختارها الخلاُّل وصاحبه، وقدُّمها في المستوعب، ومختصر ابن تميم. (المسألة الثَّانية - ١٧)؛ إذا قلنا بالجواز، فهل هو مع الكراهة أم لاً؟ قال المصنَّف: منهم من اقتصر على الجواز، ومنهم مسن قبال: وېكرە، نصُّ عليه. انتهى.

قال في الكافي: ويجوز ويكره بيعها لهم.

وقال في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ: ويكره بيعها لهم، واقتصر في الهداية، والمذهَّب، والمستوعب، والمقنع، والهــادي وشــرح ابن منجًا، ومختصر ابن تميم.

قال في الرُّعايتين، والحَاويين: يجوز، وعنه: يكره، وعنه: يحرم، فذكر روايةً بالجواز وروايةً بالكراهة، والله أعلم

(و): موافقة الألمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه

وَعَنْهُ: لا شَيْءَ عَلَيْهِمْ، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

وَعَنْهُ: عُشْرٌ وَاحِدٌ، ذَكْرَهَا فِي الخِلافِ كَمَا كَانَ، لِتَعَلَّقِهِ بِالآرْضِ، كَبَقَاء الحَرَاجِ إِذَا اشْتَرَى مُسْلِمٌ أَرْضًا خَرَاجيَّةٌ مِنْ ذِمِّيَّ، وَلا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ هَذَا فِي الرَّعَايَةِ، وَلا تَصِيرُ هَذِهِ الآرَاضِي خَرَاجيَّةٌ؛ لَآتُهَا أَرْضُ عُشْر، كَمَا لَوْ كَانَ مُشْتَرِيهَا مُسْلِمًا، وَمَذَهَبُ (هـ) تَصِيرُ خَرَاجيَّة أَبَدًا، وَلَوْ أَسْلَمَ رَبُّهَا أَوْ مَلكَهَا مُسْلِمٌ؛ لآنَ الإسْلامَ لا يُنَافِي الْحَرَاجِيَّة

فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَشْتَرِي مِنْ بَنِي تَغْلِبَ جَازُ، نَقْلَهُ ابْنُ القَاسِم، خُرَاجِيَّةٌ كَأَنَتْ أَوْ عَشْسَرَيَّةٌ، وَلَزِمَهُ المُشْسَرَانِ (و) كَالمَاشِيَةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْمُشْتَقَبِّلِ، لِعُمُوم الآخَبَارِ، وَلاَنْهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الكُفُو، لِخَقْنِ الدَّمِ، فَأَشْبَهَ الْجَنْقِيَ عَشْرُ الزَّكَاةِ لِلْمُسْتَقَبِّلِ، لِعُمُوم الآخَبَارِ، وَلاَنْهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الكُفُو، لِحَقْنِ الدَّمِ، فَأَشْبَهَ الجِزيَة، وَلاَنْهُ مِنْ حَقِّ الزَّرْعِ، فَأَشْبَهَ بَقِيَّةً أَمْوَالِهِمْ، وَمَذْمَبُ (هـ) الحُكُمُ كُمَا كَانَ، كَالْحَرَاجِ الّذِي ضَرَبَهُ عُمْرُ رضي الله عنه، وَكَذَا مَذْهَبُهُ إِنْ بَاعَهَا مِنْ ذَمِّيٌ، وَعِنْدَنَا لا شَيْءَ فِيهَا كَمَا لَوْ بَاعَهُ مَاشِيَتَهُ، وَلَنَا وَجُة فِي الحَارِجِ مِنْهَا عُشْرَانِ مُلْعِلَا مَلْهُ اللَّهُ الْمُؤْوسِ فَصَرَّ صَلاحُهُ بَادٍ أَوْ زُرْعٌ مُشْتَذَّ بَقِي المُشْرَانِ عَلَى بَالْعِدِ، وَيَسْقَطَانِ عَشْرَانِ، ثُمَّ إِنْ بَاعَهَا وَلَوْ وَمِنْ مَسْرًا صَلاحُهُ بَاءٍ أَوْ زُرْعٌ مُشْتَذًا بَقِي المُشْرَانِ عَلَى بَالْعِدِ، وَيَسْقَطَانِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا الْوَقُوسِ (ش) وَجِزْيَةُ الاَرْضِ وَهُو خَرَاجُهَا بِالإِسْلامِ (هـ ش) لِسُقُوطِ جِزْيَةِ الرُّؤُوسِ (ش) وَجِزْيَةُ الاَرْضِ وَهُو خَرَاجُهَا بِالإِسْلامِ (هـ ش) لِسُقُوطِ جِزْيَةِ الرُّؤُوسِ (ش) وَجِزْيَةُ الاَرْضِ وَهُو خَرَاجُهَا بِالإِسْلامِ (هـ) وَلَمْ يَكُنْ وَقْتُ الوُجُوبِ مِنَ

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً: لا يَسْقُطُ أَحَدُهُمَا بالإِسْلامِ (و هـ ش) وَإِنْ اسْتَأْجَرَ اللَّمِّيُّ هَذِهِ الآرْضَ، فَقَدْ مَنَبَقَ فِي الفَصْــلِ قَبْلَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا يُكْرَهُ بَيْعُهُ مَنْقُولاً رَكُويًّا، وَمُفْتَضَى مَا سَبَقَ فِي الإِجَــارَةِ لا سِيَّمَا الكَرَاهَةَ أَنْ يَكِـُــونَ مِثْلَهَا؛ لآنَّـهُ يُشْبِهُهَا، وَيَأْتِي فِي الفَصْلِ الثَّالِثِ بَيْعُهُ وَإِيجَارُهُ عَقَارًا وَمَنْقُولاً، وَفِيمَا مَلَكَــهُ الذَّمْـيُّ بِالإِحْيَـاءِ الرَّوَايَسَانِ فِي أَوْل الفَصْـلِ، وَمَصْرَفُ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، وَلا شَيْءَ عَلَى ذِمْيٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنْ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ، وَالحَقَهُ ابْنُ البَنَّاءِ فِي شَرْحِهِ بالآرْضِ العُشْرِيَّةِ.

فَصلُ

وَالْأَرْضُ الخَرَاجِيَّةُ مَا فَتِحَ عَنْوَةً وَلَمْ يُقْسَمْ، وَمَا جَلا عَنْهَا أَهْلُهَا خَوْفًا، وَمَا صُولِحُوا عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا لَنَا وَتُقِرُّهَا مَعَهُـمْ بالخَرَاج، لا أَنْ غَيْرَ السَّوَادِ لا خَرَاجَ فِيهِ (ش).

وَالْآرْضُ العُشْرِيَّةُ عِنْدَ أَحْمَدَ، والآصحابِ رحمهم الله مَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيهَا، نَقَلَهُ حَرْبٌ، كَالمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا، وَمَسا أَخْيَسَاهُ المُسْلِمُونَ وَاخْتُطُوهُ، نَقَلَهُ أَبُو الصَّقْرِ، كَالبَصْرَةِ، وَمَا صُولِحَ أَهْلُهُ عَلَى أَنْهُ لَهُم كَارْضِ اليَمَنِ، وَمَا فُتِحَ عَنْوَةً وَقُسِمَ، «كَيْصِفْ خَيْيَرَ، قَسَمَهُ النَّبِيُ ﷺ.

وَكَذَا مَا أَفْطَعَهُ الْحُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ رضي الله عنهم مِنَ السَّوَادِ إِفْطَـاعَ تَمْلِيـكِ، عَلَـى الرَّوَايَتَيْــنِ (و م ش) وَيَــدُلُّ عَلَيْــهِ حَدِيثُ العَلاء بْنِ الحَضْرَمِيِّ، قَالَهُ فِي مُتْتَهَى الغَايَةِ.

قَالَ القَاضِيَ: وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يُوجِبْ فِي قَطَائِعِ السُّوادِ خَرَاجًا، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَقْطَعَهُمْ مَنَافِعَهَا وَخَرَاجَهَا

وَلِلإِمَامِ أَنْ يُسْقِطَ الخَرَاجَ، عَلَى وَجْهِ الْمُصْلُحَةِّ، وَلَعَلُ ظَاهِرَ كَلامِ القَاضِي هَذَا أَنْهُــمْ لَـمْ يَمْلِكُـوا الآرْضَ بَـلْ أَفْطِعُـوا المَنْفَعَة، وَٱسْقِطَ الحَرَاجُ لِلْمَصْلُحَةِ] وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةٌ هَذَا القِسْمَ مِنْ أَرْضِ العُشْرِ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ، وَقَدْ قَــالَ: مَـا فَعَلَـهُ عليـه الصلاة، والسلام مِنْ وَقْفِ أَوْ قِسْمَةٍ، أَوْ الآقِمَةُ بَعْدَهُ، فَلَيْسَ لآحَدٍ نَقْضَهُ وَلا تَغْيِرُهُ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي البَيْعِ: إِنَّ حُكْمَ إِقْطَاعِهِ حُكْمُ البَيْعِ، فَيَجُوزُ بِحُكْمِ حَاكِمِ أَوْ بِفَعْلِ الإِمَامِ لِمَصْلِحَةِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ، وَمَا سَبَقَ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامِ القَاضِي لَيْسَ فِيهِ نَقْضٌ، لَكِنَّهُ خِلافُ ظَاهِرِ نُصٌّ أَحْمَدَ، وَيَأْتِي ذَلِكَ، وَحُكْمُ مَكُةَ فِي حُكْمِ الآرْضِ المُغْنُومَةِ مِنَ الجِهَادِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبَيَانُ أَرْضِ الصَّلْعِ وَأَرْضِ العَنْوَةِ

وَالْمَرَادُ: أَنَّ الآرْضَ العُشْرِيَّةَ لا يَجُوزُ أَنْ يُوضَعَ عَلَيْهَا خَرَاجٌ، كُمَّا ذَكَرَّهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاحْتَجٌ بِقَوْلِهِ فِسي رِوَايَةِ أَبِي الصَّفْرِ: مَنْ أَحْيًا أَرْضًا مَوَاتًا فِي غَيْرِ السَّوَادِ فَلِلسَّلْطَانِ عَلَيْهِ فِيهَا العُشْرُ، لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنَّ العُشْرَ، والخَرَاجَ يَجْتَمِعَانِ فِي الآرْضِ الخَرَاجِيَّةِ، كَمَا مَبْقَ، فَلِهَذَا لا تَنَافِيَ بَيْنَ قَوْلِهِ فِسِي الْمُنْسِي، والرَّعَايَةِ: الآرْضُ الغَشْرِيَّةُ هِيَ الْتِي لا خَرَاجَ عَلَيْهَا، وَقُولُ غَيْرِهِ: مَا يَجِبُ فِيهَا العُشْرُ خَرَاجِيَّةً أَوْ غَيْرَ خَرَاجِيَّةٍ، وَجَعَلَهَا أَبُو البَرَكَاتِ بْنُ الْمُنجَّ قُولُلْمِن، وَإِنَّ قَـوْلَ غَيْرَ الشَّيْخِ ظَاهِرٌ فِي هَذَا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ العُشْرِ فِي أَرْضِ الصُّلْحِ، ذَكَرَهُ الشَّـيْخُ وَغَيْرُهُ، وَلا يَجُوزُ بَقَـاءُ أَرْضِ بــلا عُشْـرِ وَلا خَـرَاجٍ، بالاتَّفَاق، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، فَيُخْرِجُ مَنَ أَقْطَعَ أَرْضًا بِأَرْضَ مِصْرَ أَوْ غَيْرِهَا العُشْرَ، والمَرَادُ إلِا أَرْضَ الذِّمْيَّ، فَإِنَّـهُ لَـوْ جَعَـلَ دَارِهِ بُسْتَانًا أَنْ مَزْرَعَةً، أَنْ رَضَحَ الْإِمَامُ لَهُ أَرْضًا مِنَ الْغَنِيمَةِ، أَنْ أَحْيَا مَوَأَتًا، وَقُلْنَا يَمْلِكُهُ، فَإِنَّهُ لا شَيْءَ فِيهَا، نَقُلَهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: فِيهَا العُشْرُ وَلا خَرَاجَ عَلَيْهَا؛ لآنُهُ أَجْرَةٌ عَن أَرْض مُسْلِم، كَخَرَاج عُمَرَ رضي الله عنه، أن لِكُفْرهِ لِحَفْن دَمِهِ، كَجزيّةِ الرُّؤُوس، فَيُعْتَبُنُ الشَّرْطُ، والالتِرّامُ، وَمَذْهَبُ (هـ) عَلَيْهَا الخِّرَاجُ، لِثَلاّ تَتَعَطَّلَ، وَمَتَى أَسْلُمَ أَوْ مِلْكَهَا مُسْلِمٌ فَهـيَ غُشْرِيَّةٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ الخَرَاجُ بِحَالِهِ، كَخَرَاجِ العَنْوَةِ.

وَإِنْ بَاعَ أَوْ آجَرَ مُسْلِمٌ دَارَهُ مِنْ كَافِرٍ، فَنَقَلَ المُرُوذِيُ: لا تُبَاعُ، يُضرَبُ فِيهَا بِالنّاقُوسِ وَيُنْصَبُ فِيهَا الصُّلْبَانُ؟ وَاسْتَعْظَمَ

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: لا أَرَى ذَلِكَ، يَبِيعُهَا مِنْ مُسْلِمِ أَحَبُّ إِلَيٍّ.

وَقِيلَ لَهُ: فِي رَوَالِهَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ إِجَارَتُهَا مِنْ ذِمِّيٍّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْرَبُ فِيهَا الْحَمْرَ وَيُشْرِكُ فِيهَا، فَقَالَ: كَانَ الْمِنُ عَوْنِ لا يُكْرِي إِلاَّ مِنْ أَهْلِ الذَّمْةِ، يَقُولُ: نُرْعِبُهُمْ، قِيلَ لَهُ: كَأَنَّهُ أَرَادَ إِذَٰلالَ أَهْلِ الذَّمَّةِ بِهِذَا قَالَ: لاَ، وَلَكِنْهُ أَرَادَ أَنَّهُ كَسِرِهَ أَنْ مُنْهُ مَنَا أَنْ اللَّهِ مِنْ مَنَا مُنْ مَنْ أَهْلِ الذَّمْةِ، يَقُولُ: فَرْعِبُهُمْ، قِيلَ لَهُ: كَأَنَّهُ أَرَادَ إِذَٰلالَ أَهْلِ الذَّمَّةِ بِهِذَا قَالَ: لاَ، وَلَكِنْهُ أَرَادَ أَنَّهُ كَسِرِهَ أَنْ يُرْعِبَ الْمُسْلِمِينَ، وَجَعَلَ يَعْجَبُ مِنْ ابْن عَوْن.

وَكَذَا نَقُلُ الآثْرَمُ، وَسَأَلَهُ مُهَنَّا: كَيُحِرِّي الْمَجُوسِيُّ وَارَهُ أَوْ دُكَّانَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَرْنُونَ؟ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَــوْنِ لا يَـرَى أَنْ يُكْرِيَ الْمُسْلِمَ يَقُولُ: أَرْعِبُهُم بِأَخْذِ الغَلَّةِ، وَيُكْرِي غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ.

يعربي السجم يعوق الربيهم به حرامت ويعربي عبر السرون على فعل ابن عون، وَلَمْ يَنْفُذُ لَهُ فِيهِ قَوْلٌ. قَالَ الخَلَالُ: كُلُّ مَنْ حَكَى عَنْهُ فِي الكِرَاءِ: فَإِنْمَا أَجَابَ عَلَى فِعْلِ ابْنِ عَوْن، وَلَمْ يَنْفُذُ لَهُ فِيهِ قَوْلٌ. وَقَدْ رَآهُ إِبْرَاهِيمُ مُعْجَبًا بِقُولِ ابْنِ عَوْن، وَ اللَّذِي رَوَوا عَنْهُ فِي البّيْعِ أَنْهُ كَرِهُهُ كَرَاهَةُ شَدِيدَةً، فَلَوْ نَفَذَ لآبِي عَبْدِ اللَّهِ قَوْلٌ فِي السّكُنْكَ كَانَ السّكُنْكِ، والبّيْعُ عِنْدِي وَأَحِدًا، والآمْرُ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ لا تُبَاعُ مِنْهُ، والآمْرُ عِنْدِي لا تُبَاعُ مِنْهُ، وَلا تُكْرَى؛ لأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ.

ثُمَّ رَوَى الخَلَّالُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ قَالَ لَآخُمَدُ: حَدَّنَنِي أَبُو سَعِيدِ الآشَجُّ: سَمِعْتِ أَبَا خَسالِدِ الآخِمَرَ يَقُولُ: حَفْصٌ بَساعَ دَارَ حُصَيْنِ بْنِ عِبْدِ الرَّحْمَنِ عَابِدِ أَهْلِ الكُوفَةِ مِنْ عَوْنِ البَصْرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: حَفْصٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَعَجِبَ أَحْمَدُ، يَعْنِي مِنْ حَفْص بْن غَيَّاتٍ.

قَالَ الْخَلَالُ: وَهَذَا تَقْوِيَةٌ لِمَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَهَا مِنْ فَاسِقِ فَكَذَلِسكَ مِـنْ كَـافِرٍ، فَـإِنَّ الذَّمْـيُّ يُقَـنُّ، والفَاسِقُ لا يُقَرُّ، وَلَكِنْ مَا يَفْعَلُهُ الذُّمِّيُّ فِيهَا أَعْظُمَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ العَزِيزِ: لا فَرْقَ بَيْنَ البَيْعِ، والإِجَارَةِ عِنْدَهُ، فَإِذَا أَجَارُ البَيْعَ أَجَارُ الإِجَارَةَ وَإِذَا مَنْعَ البَيْعَ مَنْعَ الإِجَارَةَ. قَالَ شَيْخُنَا: وَوَافَقَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: كَرِهَ أَخْمَدُ أَنْ يَبِيعَ دَارَهُ مِنْ ذِمِّيٍّ فَيَكَفُمُرُ فِيهَا، وَيَسْتَبِيحُ المَخْطُورَاتِ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَبْطُلُ البَيْعُ. وَكَذَا قَالَ الأَمِدِيُّ: أَطْلَقَ الكَرَاهَةَ مُقْتَصِرًا عَلَيْهَا، وَمُقْتَضَى مَا سَبَقَ مِـنْ كَـلامٍ الحَـلاَّلِ وَصَاحِبِهِ تَحْرِيـمُ ذَلِـكَ، قَالَـهُ

وَقَالَ القَاضِي: لا يَجُوزُ أَنْ يُوَاجِرَ دَارِهِ أَنْ يَيْتُهُ مِمَّنْ يَتُخِذُهُ بَيْتَ نَارٍ أَنْ كَنِيسَةُ، أَنْ يَبِيعُ فِيهِ الْخَمْرَ سَوَاءٌ شَرَطَ أَنْ يَبِيعَ فِيهِ الْخَمْرُ أَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهِ الْخَمْرَ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: لا أَرَى أَنْ يَبِيعَ دَارِهِ مِنْ كَافِرٍ يَكْفُرُ فِيهَا، يَبِيعُهَا مِنْ مُسْلِم أَحَبُ إِلَيَّ.

وُقَالَ أَيْضًا ۚ فِي نَصَارَى وَقَفُوا صَيْعَةً لَهُمْ لِلْبِيعَةِ: لا يَسْتَأْجِرُهَا الرَّجُلُ الْمسْلِمُ مِنْهُمْ، يُعِينُهُمْ عَلَى مَا هُمْ فِيهِ، قَالَ شَيْخُنَا:

الفسروع - كتاب الزكاة

فَقَدْ حَرَّمَ القَاضِي إِجَارَتَهَا لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبِيعُ فِيهَا الخَمْرَ، مُسْتَشْهِدًا عَلَى ذَلِكَ بِنَصَّ أَخْمَدَ عَلَى أَنَّـهُ لا يَبِيعُهَـا لِكَـافِرٍ، وَلا يَكْتَرَي وَقْفَ الكَنِيسَةِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ الْمُنْعَ عِنْدَهُ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ مَنْعُ تَخْرِيم.

ُ قَالَ القَاضِي فِي أَثْنَاءِ المَسْأَلَةِ: فَإِنْ قِيلَ: آلَيْسَ قَدْ أَجَازُ أَخْمَدُ إِجَارَتَهَا مِنْ أَهْلَ اللَّمْـةِ مَـعَ عِلْمِـهِ بِـائَهُمْ يَفْعَلُـونَ ذَلِـكَ المَا؟

قِيلَ: المَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ حَكَى قَوْلَ ابْنِ عَوْنَ وَعَجِبَ مِنْهُ، وَهَلَا يَقْتَضِي: أَنَّ القَاضِيَ لا يُجَوِّزُ إِجَارَتَهَا مِنْ ذِمِّيٍّ. وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الآثْرَمِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَارِثِ جَوَازُ ذَلِكَ، فَإِنَّ إِعْجَابُهُ بِالفِعْلِ ذَلِيلٌ عَلَى جَـوَاذِهِ عِنْـدَهُ، وَاقْتِصَـارُهُ عَلَى الجَوَابِ بفِعْلَ رَجُل يَقْتَضِي أَنَّهُ مَذْهُبُهُ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وقَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَ البَيْعُ، والإِجَارَةِ أَنَّ مَا فِي الإِجَارَةَ مِنْ مَفْسَدَةِ الإِحَازَةِ مَا لَجَارَةً مِنْ الْجَارَةَ مِنْ مَفْسَدَةِ الإِحَازَةِ مَا لِجَارَةً مِنْ الْمُعَالَبَةِ الْمَالَةِ مَن الْمُسْلَحَةُ، وَهِيَ صَرْفُ إِرْحَابِ الْمُطَالَبَةِ بَالْكُواءِ عَن الْمُسْلِمَ وَإِنْزَالُهُ بِالكُفَّارِ، كَافْرَارِهِ بالجَزيَّةِ، فَانَّهُ إِفْرَارٌ لِكَافِرٍ، لَكِنْ جَازُ لِمَا تَصَمَّفُهُ مِنَ الْمُسْلَحَةُ مُنْتَفِيَةً فِي البَيْعِ، قَالَ: فَيَصِيرُ فِي الْمُسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَال، وَظَاهِرُ كَلامٍ مَنْ لَمْ يَخُـصَ مَلْوِهِ الْمُسْأَلَةَ بِالذَّكُورِ كَالشَّيْخِ وَغَيْرِهِ الجَوَارُ (م ١٨)(١) كَمَا أَنْ ظَاهِرَ كَلامٍ الْآكثُورِ فِيمَـا إِذَا مَلكُـوا دَارًا عَالِيَـةً مِنْ مُسْلِمٍ لَـمْ تُنْقَضْ أَنْهُ لاَ يَبْطُلُ البَيْعُ وَفَيْرِهِ الجَوَارُ (م ١٨)(١) كَمَا أَنْ ظَاهِرَ كَلامٍ الْآرْضِ العُشْرِيَّةِ بِالذَّكُو جَرَازُ غَيْرِهَا.

وَيَدُلُ عَلَيْهِ: أَنَّ المُلْبُوسَ يَكُفُرُ فِيهِ الدِّمِّيُّ وَيَعْصِيُّ، فَمُقْتَضَى مَا سُبَقَ المَنْعُ تَحْرِيمًا أَوْ كَرَاهَةً.

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنْ مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، والى اليَـوْمِ يُيَـاعُ لَهُــمْ مِـنْ ضَيْرِ نَكِـيرٍ شَــافِعَا، لَــمْ يَشَــوَرُغ مِنْـهُ أَحَــدُ، وَكَالَمَاكُولِ، والمَشْرُوبِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مَحَلُ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ.

قِيَلَ: الغَرَضُ فِي غَيْرِهَا، مَعَ أَنَّ المُلْبُوسَ لا بُدُّ مِنْهُ، وَكَذَا الإِيوَاءُ، والسُّكِنُ، وَإِنْ قِيلَ: هُوَ كَمَسْأَلْتِنَا، قِيلَ هَذَا مَعَ العِلْمِ ببُطْلانِهِ: لا نَعْلَمُ بهِ قَائِلاَ، واللهُ أَطْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ أَخْمَدُ رحمه الله فِي المَجُوسِ: لا تَبْن لَهُمْ..

وَقَالَ لَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: سُئِلَ الآوْزَاهِيُّ عَنِ الرَّجُلِ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ لِنَطَارَةِ كَرْمِ النَّصْرَانِيِّ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، فَقَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ؛ لآنْ أَصْلَ ذَلِكَ يُرْجِعُ إِلَى الْخَمْرِ إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ أَنْهُ يُبَاعُ لِغَيْرِ الْخَمْرِ فَلا بَأْسَ.

وَيَتَّجِهُ فِي مَاتَيْنِ المَسْأَلِيِّينِ مَا سَبَقَ مِّنَ الخِلافَ، وَيَدُلُ عَلَيْهِ نُصُّهُ فِي اسْتِنْجَارِ وَقَف الكنيسةِ.

وَقُولُكُ: ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يُبَاعُ لِغَيْرِ الْخَعْرِ ﴾، لَيْسَ هَلَنَا عَلَى ظَاهِرِهِ، واللَّهُ أخلَمُ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن باع أو آجر مسلم داره من كافر، فنقل المروديُّ: لا تباع، يضرب فيها بالنَّاقوس وينصب فيها الصُلبان؟ واستعظم ذلك وشدُّد فيه، ونقل أبو الحارث: لا أرى ذلك، يبيعها من مسلم أحبُّ إليَّ.

قال الخلال: الأمر عندي لا تباع منه ولا تكرى، لأنَّه معنَّى واحدٌ.

وقال أبو بكر عبد العزيز: لا فرق بين البيع، والإجارة، وإذا منع البيع منع الإجارة.

قال شيخنا -يعني: الشَّيخ تقيُّ الدِّين-: ووافقه القاضي وأصحابه على ذلك.

قال ابن أبي موسى: كره أحمد أن يبيع داره من ذمّيُّ يكفر فيها ويستبيح المحظورات، فإن فعل لم يبطل البيع.

وكذا قال الآمديُّ وأطلق الكراهة مقتصرًا عليها، ومقتضى ما سبق من كلام الحلاُّل وصاحبه تحريم ذلك، قاله شيخنا.

وقال القاضي: لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته ثمن يتَّخذه بيت نارٍ أو كنيسةٌ أو يبيع فيها الخمر.

قال شيخنا: فقد حرَّم القاضي إجارتها لمن يعلم أنَّه يبيع فيها الخَمر، مستشهدًا على ذلك بنصَّ أحمد، وذلك يقتضي أنَّ المنع عنده في هاتين الصُّورتين منع تحريم.

(ق): قولي الشافعي

(ر): روایتان

وظاهر كلام من لم يخصُّ هذه المسألة بالذُّكر -كالشَّيخ وغيره- الجواز). انتهى.

قلت: هذا هو الصواب مع الكراهة.

وقد استشهد المصنّف لذلك بمسائل، ومال إليه، واللّه أعلم.

فُصل

وَيَجِبُ فِي العَسَلِ العُشْرُ، سَوَاءً أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ.

قَالَ فِي الرَّحَايَةِ وَغَيْرِهَا: أَوْ مَلَكَ غَيْرَهُ، قَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِح: العَسَلُ فِي أَرْضِ الخَرَاجِ أَوْ العُشْرِ حَيْثُ كَانَ فِيهِ العُشْرُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، والشَّافِعِيُّ فِي القَدِيمِ، وَلَوْ مِنْ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ (هــ) لِعَسَدَمِ الجُنِيمَاعِ العُشْدِ، والحَرَاجِ عِنْـدُهُ، وَمَذْهَبُ (م هـ ش) لا شَيْءَ فِيهِ، اخْتَجُ الأَصْحَابُ رحمهم الله بِخَبْرِ أَبِي سَيَّارَةَ الْمَتَعِيِّ.

﴿ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٨٤٤)، وابن مَاجَهُ (١٨٢٣)، رَوَاهُ عَنْهُ سُلِّيْمَانَ بَنْ مُوسَى الآشْنَدَقُ وَلَمْ يُدْرِكُهُ مَعَ أَنْسِهُ وَإِنْ كَـانَ ثِقَـةً عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ كَمَا قَالَهُ التَّرْمِذِيُّ فَإِنَّ عِنْدَهُ مَنَاكِيرِ كَمَا قَالَهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَبِخَبَرِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ.

قَالَ:َ •جَاءَ هِلَالٌ أَحَدُ بَنِي مُتْعَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُشُورٌ نَخُلِهِ، وَكَانَ سَأَلُهُ أُنَّ يَخْمَى ۚ لَهُ وَادِيّا يُقَالُ لَهُ أَسَلَبَهُ، فَحَمَى لَهُ ذَلِكَ الوَادِيَّة، فَلَمَّا وَلِي عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضَي اللهِ عَنه، كَتَبَ إلَيْهِ سُفْيَانُ بْنُ وَهْبِ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِـك، فَكَتَبَ إلَيْهِ: إِنْ أَدًى إلَيْكَ مَا كَانَ يُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُشُورٍ نَخْلِهِ، فَاحْم لَهُ سَلَبَةً، وإلاَّ فَإِنْمَا هُوَ ذُبَابُ عَيْثُ يَأْكُلُهُ مَنْ يَشَاءُ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٦٠٠)، والنَّسَائِيُّ (١٦٥٥)، وَغَيْرُهُمَا، وَعَمْرٌوْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدُّهِ فِيهِ كَلامٌ كَتِيرٌ لِلْمُحَدِّثِينَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: رُبُّمَا احْتَجَجْنَا بِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَهُ مَنَاكِيرُ، يُكْتَبُّ حَدِيثُهُ يُعْتَبُرُ بِهِ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ حُجَّةً فَلا.

وَرَوَاهُ عَنْهُ عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ المِصْرِيُّ، وَهُوَ إِمَامٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: رَأَيْتَ لَهُ مَنَاكِيرَ.

وَلاَّبِي دَاوُد (١٦٠١) هَذَا المُغْنَى بِإِسْنَادَيْنِ آخَرَيْنِ إِلَى عَمْرِو، وَفِيهِمَا مَقَالٌ، وفِيهِمَا: ﴿مِنْ كُلِّ عِشْر قِرَبِ قِرْبَةٌ».

ثُمَّ يَتَوَجَّهُ مِنْهُ عَدَمُ الوُجُوبِ وَأَنَّ اَلَآدَاءَ لَآجُلِ الحِمَى صُلْحًا أَوْ عِوَضًا لِمَصْلَحَةِ اَلْمَسْلِمِينَ؟ لَآنَ عُمَرَ رَضَيَ الله عنه أَمَرَ بِالحِمَى إِنْ أَدْى العُشْرَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِأَخْذِ العُشْرِ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَخَذَ العُشْرَ مُطْلَقًا لكان دَفْعُهُ مَعَ الحِمَى أَصْلَحَ لِهِلال، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْهُ، وَأَنْهُ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ لِآجْلِ الحِمَى، واللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَمَّا أَحْمَدُ رَضِي الله عنه فَإِنَّمَا اخْتَجَّ بِقُولَ عُمَرَ رَضِي الله عنه.

قِيلَ لآخْمَكَ: إِنَّهُمْ تَطَوَّعُوا بِهِ، قَالَ: لاَ، بَلْ ٱلحَذَ مِنْهُمْ، وَهَذَا مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ لا حُجَّةً عِنْدُهُ فِي خَبَرٍ مَرْفُوعٍ فِي ذَلِـكَ، لِضَعْف إسْنَادِهِ أَوْ دَلاَلَتِهِ، اولهما.

وَكَذَا قَالَ البُخَارِيُّ، والتَّرُمِذِيُّ، وابن المُنذِرِ، وغيرهم: إنَّهُ لا يَصِحُّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ، وَقَوْلُ عُمَرَ فِي هَذَا لا بُدُّ مِـنْ بَيَــانِ صِحَّتِهِ وَصِحُّةِ دَلاَلَتِهِ، ثُمَّ قَدْ بَيْنًا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرُ بِالْحَذِ العُشْرِ مُطْلَقًا، فَيَتَعَارَضُ قَوْلاهُ.

ثُمُّ المَسْأَلَةُ لَيْسَتْ إِجْمَاعًا فِي الصَّحَابَةِ، وَلا حُجَّةَ مَعَ اغْتِلافِهِمْ، ثُمَّ فِي الاخْتِجَاجِ بِقُولِ الصَّحَابِيِّ رِوَايَتَانِ، أَشْــهَرُهُمُمَا يَخْتَجُ بهِ.

وَمَنْ تَأْمُلَ هَذَا وَغَيْرَهُ ظَهَرٍ لَهُ صَعْفُ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ لأَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى: لا زَكَاةً فِيهِ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ.

وَسَبَقَ قُوْلُ القَاضِي فِي النَّمَرِ يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَبَاحِ يُؤكِّهِ فِي قِيَاسِ قَوْلَ أَحْمَدَ فِي العَسَلِ، فَقَدْ سُوَى بَيْنَهُمْسَا عِنْدَ أَخْمَدَ، فَدَلَّ أَنْ عَلَى القَوْلِ الآخَرِ لا زَكَاةَ فِي العَسَلِ مِنَ الْمَبَاحِ عِنْدَ أَحْمَدَ، كَرِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفُ، وَقَدْ اعْتَرَفَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ كَمَا سَبَقَ أَنْهُ القِيَاسُ، لَوْلا الآثَرُ.

فَيُقَالُ: قَدْ تَبَيْنَ الكَلامُ فِي الآثَرِ، ثُمُّ إِذَا تَسَاوِيَا فِي المُغنَى تَسَاوِيَا فِي الحُكْمِ، وَتَرْكِ القِيَاسِ، كَمَا تَعَدَّى فِي العَرَايَـا إِلَـى بَقِيَّةِ الثِّمَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، عَلَى الجِلافِ فِيهِ.

وَلِهَذَا قَالَ اَبْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: فَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الشَّجَرِ، كَالَمَنَّ، والتَّرنْجَبِين، والشيرخشك وَشَبَهِهَا، وَمِنْهُ اللاَّدَنُ وَهُوَ طَلَّ وَنَدَى يَنْزِلُ عَلَى نَبْتِ تَأْكُلُهُ الْمُعْزَى، فَتَتَعَلَّقُ تِلْكَ الرَّطُوبَةُ بِهَا فَيُؤخَذُ فِيهِ العُشْرُ، كَالعَسَلِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: لا عُشْرَ فِيهِ، لِعَدَمِ النَّصَّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَّامٍ جَمَاعَةٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي، والْمُحَرَّر فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ البَحْر (م ١٩)(١)، واللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ صَاَحِبُ الْمُحَرِّرِ: إِنَّ قِصَةً هِلال الْمُذَكُورَةَ تَرُدُ هَذَا؛ لآنَهُ عليه السلام أَخَذَهُ مِنْ عَسَـلِ فِي وَادٍ مُبَـاح؛ لآنَ الإِفْطَـاعَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُبَاحِ، فَيُقَالُ: الفَرْقُ إِنَّمَا هُوَ فِي العَسَلِ بَيْنَ أَخْذِهِ مِنْ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ مُبَاحَةٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ النَّخُلُ مَمْلُوكَا، كَقِصَةً هِلالِ، فَالعَسَلُ نَمَاوُهُ تَابِعٌ لَهُ، فَلا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُجْنَى مِنْ أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ أَوْ مُبَاحَةٍ، أَوْ مِنْ شَيْءٍ يُوضَعُ عِنْدَهُ.

وَلا زَكَاةً فِي قَلِيلِهِ (هـ)، وَيُعْتَبُرُ فِيهِ نِصَابٌ قَدْرُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ، نَصٌ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الجُوزَجَانِي عَنْ عُمْرَ.

وَسَبَقَ قَرْلَ ۚ فِي نِصَابِ الرَّيْتِ خَمْسَةُ أَفْرَاقٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيَّجٌ؛ لآنُهُ أَعْلَى مَا يُقَـدُّرُ بِهِ فِيهِ، فَاعْتُبِرَ خَمْسَـةُ أَمْثَالِـهِ كالوَسْق، والفَرَقُ، بفَتْح الرَّاء.

وَقِيْلَ: وَبِسْكُونِهَا، شَيئةٌ عَشْرَ رطْلاَ عِرَاقِيَّةً، وَهُوَ مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَقَعْلَبٌ، والجَوْهَرِيُّ، وغـيرهم، وَيَدُلُلُّ عَلَى ذَلِكَ خَبَرُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً فِي الفِدْيَةِ، وَحَمْلُ كَلامٍ عُمَرَ فِي الْمُتَعَارَف بِبَلَدِهِ أُولِلَى، قَـالَ أَحْمَـدُ فِي روَايَـةِ أَبِي دَاوُد: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فِي عَشْرَةٍ أَفْرَاق فَرَقَ، والفَرَقُ سِتَّةً عَشْرَ رطْلاَ، وَهَــذَا ظَـاهِرُ الآحْكَـامِ السُّـلْطَانِيَّةٍ، وَاخْتَـارَهُ صَـَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَغَيْرُهُ، وَفِي الْجِلافِ: الفَرَقُ سِتَّةٌ وَثَلاثُونَ رِطْلاَ عِرَاقِيَّةً.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: هُوَ سِتُونَ رِطْلاَ هِرَاقِيَّةً وَأَمَّا اَلفَرْقُ -بِسُكُونِ الرَّاءِ-، فَمِكْيَالٌ ضَخْمٌ مِنْ مَكَـابِيلِ أَهْـلِ العِـرَاقِ، قَالَـهُ لحَلـارُ.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةً وَغَيْرُهُ: يَسَعُ مِاقَةً وَعِشْرِينَ رطْلاً.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لا قَائِلَ بِهِ هُنَا، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ قَوْلاً، وَحُكِيَ قَوْل: مِثَةٌ.

قَالَ ابْنُ تَمِيم: وَعَنْ أَحْمَدَ نَحُوهُ.

وَقِيلَ: نِصَابُهُ أَلْفُ رِطْلٍ عِرَاقِيَّةً، وَقَدَّمَهُ فِي الكَافِي.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد مِنْ عَشْرٍ قِرَبُو قِرْبَةً.

(١) (مسألة - ١٩): قول المصنّف بعد أن تكلّم على حكم العسل، وأنّه هل تجب فيه الزّكاة أم لا؟ ومال إلى عــدم وجوبهـا فيــه، قال: (وقد اعترف صاحب الحرّر أنّه القياس، لولا الأثر، فيقال: قد تبيّن الكلام في الأثـر، ثــمَّ إذا تســاويا في المعنــى تســاويا في الحكــم وترك القياس).

يعني: بكلامه هذا لأجل تخريج قول آخر بعدم الوجوب في العسل قال: كما تعدَّى في العرايا إلى بقيَّـة الثَّمـار وغـير ذلـك، علـى الحلاف فيه، ولهذا قال ابن عقيلٍ وغيره: فما ينزل من السَّماء علــى الشَّـجر كـالمنَّ، والــترنجبين، والشيرخشـك ونحـوه وشـبهها ومنـه اللاَّدن، وهو طلَّ وندًى ينزل علَى نبت تأكمله المعزى، فتتعلَّق تلك الرُّطوبة بها، فيؤخذ منه العشر، كالعسل.

قال بعضهم: وهو ظاهر كلام أحمد، وقيل: لا عشر فيه، لعدم النُّصَّ، وهو ظاهر كلام جماعة، وجـزم بـه في المغـني، والحـرَّد فيمـا يخرج من البحر، انتهى كلام المصنّف.

واعلم أنَّه ليس في كلامه على المنَّ، والترنجبين، والشيرخشك تقديم حكم على آخر، مع حكايته الخلاف، فهـو في حكـم الخـلاف المطلق في كلام المصنّف.

إذا علمت ذلك فالصُّحيح من القولين عدم الوجوب، قدَّمه ابن تميم وصاحب الفائق، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وجزم به في المغني، والجد في شرحه، والشَّارح، وغيرهم، في مسألة عدم الوجوب فيما يخرج من البحسر، وهـو ظـاهر مـا مـال إليـه المصنّف في العسل، والله أعلم.

والقول الآخر تجب فيه، كالعسل، اختاره ابن عقيلٍ وغيره.

قال بعض الأصحاب: وهو ظاهر كلام الإمام أحمدً، وجزم به ابن عقيل في تذكرته، وصاحب المنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم. واقتصر في المستوعب على كلام ابن عقيل، وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين.

وقال في الرِّعاية الكبرى: فيه وجهان، أشهَّرهما الوجوب، وقيل: عدمه. انتهى.

واطلقهما في تجريد العناية، فهذه تسم عشرة مسألةً قد صحَّح معظمها، فلله الحمد.

وَمَنْ زَكِّى مَا سَبَقَ فِي هَذَا البَّابِ مِنَ المُعَشَّرَاتِ مَرَّةً فَلا زَكَاةً فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ (و) خِلافًا لِلْحَسَنِ؛ لآنَهُ غَيْرُ مُرْصَدِ لِلنَّمَاءِ، فَهُوَ كَالقِنْيَةِ، بَلْ أَوْلَى، لِنَقْصِهِ بِأَكْلِ وَنَحْوهِ.

عَهُو كَانْتِيْتِ؟ بَنْ أُونِى، يُسْتَسِرُ بِ مَنْ وَتُسْتِرُ مِنْ وَقُنْ وَعُنْتِ وُجُوبِ إِخْرَاجٍ عُشْرُو (م)؛ لآنَّ نَيْتُــهُ كَالْمَعْدُومَـة؛ لآنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَعْتَبِرْهَا، وَأَوْجَبَ العُشْرَ، وَإِذَا انْتُهَى وُجُوبُ العُشْرِ فَنَوَى بِهِ النَّجَارَةَ فَالرَّوَايَتَــانِ فِي عَـرْضِ قِنْيَـةِ نَـوَى بِـهِ ** اللَّهُ الشَّرْعَ لَمْ يَعْتَبِرْهَا، وَأَوْجَبَ العُشْرَ، وَإِذَا انْتُهَى وُجُوبُ العُشْرِ فَنَوَى بِهِ التَّجَارَةَ فَالرَّوَايَتَــانِ فِي عَـرْضِ قِنْيَـةٍ نَـوَى بِـهِ

وَتَصْمِينُ أَمْوَالَ العُشْرِ، والحَرَاجِ بَاطِلٌ، نَصَّ أَحْمَدُ رحمه الله عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ، وَعَلَّلُهُ فِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا بأنْ ضَمَانَهَا بِقَدْرٍ مَعْلُوم يَقْتَضِي الاقْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي تَمَلُّكِ مَا زَادَ وَغُرْمٍ مَا نَقَصَ، وَهَـذَا مُثَافٍ لِمَوْضُوعِ العِمَالَةِ وَحُكُمْمِ الآنَانَةِ

سُيْلَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ عَنْ تَفْسِيرِ حَلِيثِ ابْنِ عُمَرَ القَبَسالاتُ رِبًّا، قَـالَ: هُــوَ أَنْ يَتَقَبَّلَ بِالقَرْيَـةِ وَفِيهَا العُلُـوجُ، والنَّحْلُ، فَسَمَّاهُ ربًّا، أيْ فِي حُكْمِهِ فِي البُّطَّلان.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: إَيَّاكُمْ، والرَّبَا، أَلَّا وَهِيَ اَلْقَبَالاتُ، أَلا وَهِيَ الذُّلُّ، والصُّغَارُ. قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: القَبِيلُ: الكَفِيلُ، والعَرِيفُ، وَقَدْ قَبَلَ بِهِ: يَقْبِلُ وَيَقْبُلُ قَبَالَةً، ونَحْنُ فِي قِبَالَتِهِ؛ أَيْ: فِي عِرَافَتِهِ، واللَّـهُ مَاذِعَ * أَنْ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

The state of the s

باب زكاة النَّهب والفضَّة وييان حكم المصوغ، والتَّحلُي بدلك ويغيره وما يتعلَّق بدلك

تُجِبُ زُكَاةُ الذَّهَبِ، والفِضَّةِ (ع) ويُعْتَبَرُ النَّصَابُ (ع).

فَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالاً (و)، والمِثْقَالُ ورْهَمَّ وَثَلاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَم، ويَصَابُ الفِضَّةِ مِاتَتَا دِرْهَمَ (ع)، وَفِيهِمَا رُبْـعُ العُشْرِ (ع) سَبَقَ فِي الفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الرُّكَاةِ حُكْمُ الزَّيَادَةِ، والنَّفْصِ.

وَقَالَ فِي رُواَيَةِ الْمُنْمُونِيُّ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَمَّنَ عِنْدَهَ شَيْءٌ وَزْنُهُ دِرْهُمٌ سَوَاءٌ، وَشَيْءٌ وَزْنُهُ دَانَقَان، وَهِيَ تُخَرِّجُ فِي مَوَاضِعَ، ذَا مَعَ وَزْنِهِ وَذَا مَعَ نُقْصَانِهِ، عَلَى الوَزْنِ سِوَاءٌ؟ فَقَالَ: يَجْمَعُهَا جَمِيعًا ثُمَّ يُخْرِجُهَا حَلَى سَبْعَةِ مَثَاقِيلَ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الآثْرَمُ: قَدْ اَصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى دَرَاهِمِنَا وَدَنَانِيرِنَا هَذُو، وَالدُّنَانِيرُ لا اخْتِلافَ فِيهَا، فَيَرَكِّي الرَّجُلُ المِائْتَيْ دِرْهَم مِنْ دَرَاهِمِنَا هَذِهِ، فَيَعْطِي مِنْهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَسَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الحُكَم عَنِ الدُّرَاهِمِ السُّودِ، فَقَالَ: إذَا حَلَّتُ الزُّكَاةُ فِي مِائْتَيْنِ مِنْ دَرَاهِمِنَا هَذِهِ وَجَبَتْ فِيهَا الرُّكَاةُ، فَاحْدَ بِالاحْتِيَاطِ، فَأَمَّا الدَّيَّةُ فَأَخَافُ عَلَيْهِ، وَأَصْجَبَـهُ فِي الرُّكَاةِ أَنْ يُـؤَدِّيَ مِنْ مِائْتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى رَجُلُ دِيَةٌ أَنْ يُعْطِيَ السُّودَ الوَافِيَةَ، وَقَالَ: هَذَا كَلامٌ لا تَحْتَمِلُهُ العَامُّةُ.

قَالَ القَاضِي: وَظَاهِرُ مَّذَا أَنَّهُ إِنَّمَّا اعْتَبَرَ وَرْنَهُ سَبْعَةُ مَنَاقِيلَ فِي الرُّكَاةِ، والخُرَاجُ مَحْمُولُ عَلَيْهِ، وَاعْتُبِرَ فِسِي اللَّيْهِ أَوْفَى مِنْ ذَلِك، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الشَّفَاءِ المَالِكِيُّ: لا يُصِحُ أَنْ تَكُونُ الأُوقِيَّةُ، والدَّرَاهِمُ مَجْهُولَةَ زَمَنَ النَّبِي ﷺ وَهُو يُوجِبُ الرُّكَاةَ فِي أَعْدَادٍ مِنْهَا، وَتَقَعُ بِهَا البَيَاعَاتُ، والآنكِحةُ، كَمَا فِي الآخبَارِ الصَّحِيحةِ، وَهُو يُبَيِّنُ أَنْ قَوْلَ مَنْ يَزْعُمُ أَنْ الدُّرَاهِمَ لَا الدَّرَاهِمَ مَعْلُومَةُ إِلَى زَمَنِ عَبْدِ المَلِكِ وَآنَهُ جَمَعَهَا بِرَأِي العُلَمَاء، وَجَعَلَ وَرْنُ الدَّرْهَمِ سِتَّة دَوَانِيقَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَإِنَّهُ مَعْنَى مَا فَيْ لَا تَخْتَلِفُ، فَرَأُوا صَرْفَهَا إِلَى ضَرَبِ الإِسْلامِ، وَعَلَى صِفَةٍ لا تَخْتَلِفُ، فَرَأُوا صَرْفَهَا إِلَى ضَرَبِ الإِسْلامِ وَنَقْشِهِ، فَجَمَا وَأَنْهُ مَنْ مَلْ وَرُبُهُمْ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِم: قَالَ أَصْحَابُنَا: أَجْمَعَ أَهْلُ العَصْرِ الآوُلِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ الدَّرْهَمَ سِنَّةُ دَوَانِيقَ، وَلَمْ تَتَغَيَّرْ الْمُسَاقِيلُ و مَنْ اللهِ مُنْ وَمَنْهُ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهُ

فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَالإسْلاُم.

وَسَبَقَ كَلامُ شَيْنِخِنَا ۚ أَوَّلَ الحَيْضِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الشُّرْعَ، والحُلْفَاءَ الرَّاشِدِينَ رَتَّبُوا عَلَى الدَّرَاهِمِ أَحْكَامًا، فَمُحَالَ أَنْ يَنْصَرُفَ كَلامُهُمْ إِلَى غَيْرِ المُوْجُودِ بِبَلَدِهِمْ أَوْ زَمَنِهِمْ؛ لآنُهُمْ لا يَعْرِفُونَهُ وَلا يَعْرِفُهُ المُخَاطَبُ، فَلا يُفْصَدُ وَلا يُدْمَوْ وَعَانَتِهِ وَعَاذَتِهِ وَعُرْفِهِ، أَمَّا تَغْيِيدُ كَلامِهِمْ وَاعْتِبَارُهُ بِأَمْرٍ حَسادِثْ خَاصَّةً غَيْرِ مَوْجُودٍ بِبَلَدِهِمْ العُمُومُ، فَيَعُمُ كُلُّ بَلَدٍ وَزَمَنٍ بِحَسَبِهِ وَعَاذَتِهِ وَعُرْفِهِ، أَمَّا تَغْيِيدُ كَلامِهِمْ وَاعْتِبَارُهُ بِأَمْرٍ حَسادِثْ خَاصَّةً غَيْرٍ مَوْجُودٍ بِبَلَدِهِمْ وَرَمَنِهِمْ مِنْ غَيْرِ دَلِيلِ عَنْهُمْ كَيْفَ يُعْجَنُ، واللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ

وَلا زَكَاةَ مِنْ مَغْشُوشِهِمَا حَتَى يَبْلُغَ النَّقْدُ الحَالِصُ فِيهِ نِصْابًا (و م ش) نَقَلَ حَنْبَـلٌ فِي دَرَاهِـمَ مَغْشُوشَةِ لَـوْ خَلَصَتْ نَقَصَتْ النَّلُثُ أَوْ الرَّبُعُ: لاَ زَكَاةَ فِيهَا؛ لآنَ هَذِهِ لَيْسَتْ بِمِاتَتَيْنِ مِمَّا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا تَمَّتْ فَفِيهَا الزَّكَاةُ، وَحَكَـى ابْنُ حَامِدٍ وَجْهًا: إِنْ بَلغَ مَضْرُوبُهُ نِصَابًا زَكَاهُ (و هـ) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الغِشُّ أَكْثَرَ (هـ) وَقَالَ أَبُو الفَسَرَجِ: يُقَـوْمُ مَضْرُوبُهُ كَتَرْ رَشِي الآوَلِ إِنْ شَلَكُ فِيهِ خَيْرَ بَيْنَ سَبَكِهِ فَإِنْ بَلغَ قَدْرُ النَّقَدِ نِصَابًا زَكَاهُ وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَظْهِرَ وَيُخْرِجَ مَا يُجْزِقُهُ بِيَقِينِ.

وَقِيارَ: لا زُكَاةً.

وَإِنْ وَجَبَتُ الرُّكَاةُ وَشَكُ فِي زِيَادَةِ اسْتَظْهَرَ، فَالْفُ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، سِتُعِاقَةٍ مِنْ أَخَدِهِمَا، يُزَكِّي سِتُعِاقَةٍ ذَهَبًا وَأَرْبَعَمِافَةٍ فِضَّةً، وَإِنْ لَمْ يُجْزِئْ ذَهَبًّ عَنْ فِضَّةٍ زَكَّى سِتَّعِاقَةٍ ذَهَبًا وَسِتَّعِاقَةٍ فِضَّةً، وَمَتَى أَزَادَ أَنْ يُزَكِّي الْمُشُوشَةَ مِنْهَا وَعَلِمَ قَدْرَ الفِشُ فِي كُلَّ دِينَارِ جَازَ، وإلاَّ لَمْ يُجْزِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَسْتَظْهِرَ فَيَخْرِجَ قَدْرَ الزُّكَاةِ بِيقِينٍ، وَإِنْ أَخْرَجَ مَا لا غِـشَ فِيهِ فَهُـوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ أَمنقَطَ الغِشُّ وَرَكُى عَلَى قَدْرِ الدُّمَبِ كَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا سُدُسُهَا غِشٌ، فَأَسْقَطَهُ، وَأَخْرَجَ نِصَسْفَ دِينَارِ جَـازَ؛ لآنَّهُ لا رَكَاةَ فِي غِشُهَا، إلاَّ أَنْ يَكُونَ غِشُهَا فِيهِ الرَّكَاةُ، بِأَنْ يَكُونَ فِضَّةٌ وَلَهُ مِنَ الفِضَّةِ مَا يَتِمُّ بِهِ نِصَابًا، أَوْ نَقُولُ بِرِوَايَةٍ ضَمِّهِ إِلَى الذَّهَبِ.

َ رَادَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: أَوْ يَكُونُ غِشُهَا لِلتَّجَارَةِ، فَيَزَكِّي الغِشُّ حِينَتِلْهِ، قالَ: فَقَلائُونَ مِثْقَالاَ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ نُحَاسُ، والبَّـاقِي ذَهَبّ، قِيمتُهَا عِشْرُونَ بِغَيْرِ غِشْ، إِنْ كَانَتْ زِيَادَةُ اللَّيْنَارَيْنِ كَزِيَادَةِ قِيمَةِ النُّحَاسِ دُونَ اللَّهَبِ، فَفِيهِ الرَّكَاةُ كَسَــائِرِ عُــرُوضِ التَّجَارَةِ، وإلاَّ فَلا زَكَاةَ؛ لاَنْ زِيَادَةَ النُقْلِ بِالصِّنَاعَةِ، والضَّرْبُ لا يَكْمُلُ بَعْضُ نِصَابِهِ فِي القَدْرِ.

وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: مَنْ ضَمَّ بِالآجْزَاءُ لَمْ يُختَسَبُ بِقِيمَةِ الغِشِّ، قَالَ الآصَّخَابُ: وَإِنْ زَادَتُ قِيمَةُ الغَشُوشِ بِصَنْعَةِ الغِشُّ أَخْرَجَ رُبُعَ عُشْرِهِ، كَحُلِيِّ الكِرَاءَ إِذَا زَادَتْ قِيمَتُهُ بِصِنَاعِتِهِ، وَيُعْرَفُ غِشُهُ بِوَضْع ذَهَبٍ وَزَنْهُ فِي مَاءٍ، ثُمَّ فِضُةٌ كَذَلِك، وَهِسِيَ أَضْخَمَ، ثُمُ المَغْشُوشُ، وَيُعْلَمُ عُلُوُّ المَاءٍ، وَيُمْسَحُ بَيْنَ كُلُّ عَلامَتَيْنِ فَمَعَ اسْتِوَاءِ المَسْوَحَيْنِ نِصْفُهُ ذَهَبٌ، وَنِصْفُهُ فِضُةٌ، وَمَسَعَ زيادَة وَنَقْصِ بِحِسَابِهِ.

وَيُكُرُهُ ضَّرَبُ نَقْدٍ مَغْشُوشِ وَإِتَّخَاذُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، قَالَ فِي رَوَايَةً مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّادِي: كَيْسَ لَآهُلُ الإِسْسلامِ أَنْ يَضْرِبُوا إِلاَّ جَيِّدَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَامَلُونَ بِدَرَاهِمِ العَجَم، فَكَانَتْ إِذَا رَافَتْ عَلَيْهِمْ أَتَوْا بِهَا السُّوقَ فَقَالُوا: مَنْ يَبِيعُنَا بِهَـلَوِهُ وَذَاكَ أَنَّهُ لَمْ يَضْرِبُهُ النَّبِيُ ﷺ، وَلا أَبُو بَكُرٍ وَلا عُمَرُ وَلا عُفْمَانُ وَلا عَلِيٌّ وَلا مُعَاوِيّة رَضِي الله عنهم وَلَعَلُّ عَدَمَ الكَرَاهَـةِ ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَيَأْتِي حُكُمُ إِنْفَاقِهِ آخِرَ بَابِ الرَّبَا.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَيُكْرَهُ الضَّرْبُ لِغَيْرِ السَّلْطَانِ، كَذَا قَالَ، وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: لا يَصْلُحُ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ إلاَّ فِي دَارِ الضَّرْبِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ؛ لآنَ النَّاسَ إِنْ رُخُصَ لَهُمْ رَكِبُوا العَظَاقِمَ، قَالَ القَاضِي فِي الآخْكَامِ السَّلْطَانِيَّةِ: فَقَـذْ مُنِيعَ مِنَ الضَّرْبِ بِغَيْرٍ إِذْنَ السُّلْطَانِ لِمَا فِيهِ مِنَ الافْتِيَاتِ عَلَيْهِ.

فَصل

وَيُخْرِجُ عَنْ جَيِّدٍ صَحِيحٍ وَرَدِي مِنْ جنْسِهِ، وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ بِحِصَّتِهِ وَقِيلَ وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ إِنْ شَقَّ لِكَ فُرَةِ الْآنُواعِ فَمِنَ الْوَسَطِ، كَالمَاشِيَةِ وَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْآغلَى عَنَ الْآذنَى أَوْ الوَسَطِ، وَزَادَ قَلْارَ الوَاجِبِ مِنَ الْآغلَى كَانَ أَفْضَلَ، وَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْآغلَى مِنَ الْآذنَى أَوْ الوَسَطِ، وَزَادَ قَلْارَ القِيمَةِ جَانَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وإِلاَّ فَلا (هـ) جَرَمَ بِهِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيسَم، والرَّعَايَةِ، وظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ، وتَعْلِيلُهُمْ أَنْهَا كَمَعْشُوشٍ عَنْ جَيَّدٍ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْآعلَى بِقَدْرِ القِيمَةِ دُونَ الوَزْنِ لَمْ يُجْزِئُهُ (و) ويُجزِئُ قَلِيلُ القِيمَةِ عَنْ كَثِيرِهَا مَعَ الوَزْنِ لَمْ يُجْزِئُهُ (و) ويُجزِئُ قَلِيلُ القِيمَةِ عَنْ كَثِيرِهَا مَعَ الوَزْنِ

وَقِيلَ: وَزِيَادَةُ قَلْرِ القِيمَةِ، وَيُجْزِئُ مَغْشُوشٌ قِيلَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ عَنْ جَيُّدٍ، وَمُكَسَّرٌ عَنْ صَحِيحٍ، وَسُودٌ عَنْ بِيهِ ضَ، مَعَ الفَضْلُ بَيْنَهُمَا، نَصْ عَلَيْهِ، لا مُطَّلِقًا (هـ).

وَقِيلَ: يَجِبُ المِثْلُ، اخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ (و م ش) وَاخْتَارَهُ فِي الْمُجَرَّدِ فِي غَيْر مُكَسَّر عَنْ صَحِيح

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلا رِبَا بَيْنَ العَبْدِ وَرَبَّـهِ كَعَبْـدِ وَسَيَّدِهِ؛ لَآنَـهُ مَالِكُهُمَّـا حَقِيقَـةً، والرَّبَـا فِي المُعَارَحَاتِ، وَلا حَقِيقَةَ مُعَارَحَةِ، فَلا رَبَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لِلْمُخَالِفِ أَنْ يَقُولُ هَذَا إِذَا لَمْ يَمْلِكُهُ، وإلاَّ جَرَى بَيْنُهُمَـا كَمْكَاتَبِ وَسَـيَّدِهِ، وَلاَّنُـهُ يُزَكِّي مَـا يُصَّالِلُ الصُنْعَةَ، وَهُوَ تَقُوِيمُ يُمْنَعُ مِنْهُ فِي الرَّبَا، وَلاَنْهُ لا بَيْعَ بَلْ مُوَاسَاةً، كَجَبْرِ نَفَقَةِ الآقارِبِ بِزِيَادَةٍ لِآخِلِ الرَّدَاءَةِ فِي الآقُواتِ.

وَكَذَا قَالَ فِي الحِلافِ: الرَّبَا فِيمَا طَرِيقَتُهُ المُعَاوَضَاتُ، وَلا مُعَاوَضَةَ هُنَا، فَجَرَتْ الزَّيَادَةُ مَجْرَى رَيَادَةٍ عَلَى نَفَقَةٍ مُقَــُدُرَةٍ. وَمَجْرَى الهِبَةِ، وَلاَّنَهُ جليه الصلاة، والسلام عَلَقَ تَجْرِيمَ الرَّبَا بِعَقْدِ البَيْعِ فَقَالَ: ﴿لا تَبِيعُوا الدَّهَبَ بِالذَّهِبِ إِلاَّ مِثْلًا بِمِثْلٍ».

قَالَ: وَأَجَابَ أَبُو إِسْحَاقَ بِأَنْ هَذَا لَيْسَ بِرِبًا؛ لآنَّ الرَّبَا هُوَّ الزِّيَادَةُ، وَلَيْسَ هُنَا زِيَادَةٌ فِي الحَقِيقَةِ، وَإِثْمَا ذَلِكَ فِـي مُقَابَلَـةِ النَّقْص، قَالَ الآصْحَابُ رحمهم الله: وَلا يَلْزَمُ قَبُولُ رَدِيء عَنْ جَيِّدٍ فِي عَقْدٍ وَغَيْرٍو (و) وَيَثْبُتُ الفَسْخُ (و).

قَالَ فِي الْآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لا يَلْزَمُ أَخْذُ المَكْسُورِ في أَلْخَرَاجِ، لالتِبَاسِهِ وَجَوَازِ اخْتِلاطِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا عَنِ

المُضرُوبِ الصَّحِيحِ.

وَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ سُفْيَانَ: إِذَا شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ بِالْفِ دِرْهَمْ وَبِمِانَةِ دِينَــارٍ فَلَــهُ دَرَاهِــمُ ذَلِكَ البَلَدِ وَدَنَانِيرُ ذَلِكَ البَلَدِ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيِّدٌ.

قَالَ القَاضِي: فَقَدْ أُعْتُبِرَ نَقْدُ البَلَدِ وَلَمْ يَتَعَرُّضْ لِلرِكْرِ الصَّحَاحِ.

وَيَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ، واَلْإِفْرَار، وغيرهما، وَلا يُرْجَعُ فِيمَا أَخْرَجُهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ عَــن أَصْحَابِنَـا، وَيَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِيكِ، وَالزُّكَاةِ المُعَجَّلَةِ خِلافٌ، وَلا فَرْقَ.

فُصلٌ

وَيَكُمُلُ نِصَابُ أَخَدِهِمَا بِالآخَرِ، فِي رَوَايَةٍ اخْتَارَهَا الْآكَثُرُ: الحَلاَّلُ، والحِرَقِيُّ، والقَاضِي وَأَصْحَابُــهُ وَصَـاحِبُ المُحَـرُّرِ، وغيرهم (و هـ م) حَاضِرًا أَوْ دَيْنًا فِيهِ زَكَاةً؛ لأَنْ مَقَاصِدَهُمَا وَزَكَاتَهُمَا مُتَّفِقَةً، فَهُمَا كَنَوْعَيْ الجِنْسِ.

وَعَنَّهُ: لا يُكُمُّلُ.

قَالَ صَاحِبُ الْحَرُّرِ: يُرْوَى أَنْ أَحْمَدَ رَجَعَ إِلَيْهَا أَخِيرًا، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَهَا فِي الكَافِي، والرَّعَايَةِ، وابن تُعِيم (م ١)(١) (و ش) لِلْعُمُومِ فَعَلَى الأُولَى يَكْمُلُ بِالآَجْزَاءِ (و م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَرَوَايَةٍ عَنْ (هـ)، وَأَطْلَقَ فِي الهِدَايَـةِ عَنْهُ القِيمَةَ، وَعَنْ أَحْمَدَ: بِالقِيمَةِ ذَكَرَهَا أَبُو الحُسَيْنِ، والرَّعَايَةِ إِلَى وَزْنِ الآخَرِ، فَيُقَوَّمُ الآَعْلَى بِالآذَنَى.

وَعَنْهُ: يُضَمُّ الْأَقَلُ مِنْهُمَا إِلَى الْآكْثُوِ، ذَكَرَهَا فِي مُثْنَهَى الغَايَةِ، فَيَقَوُّمُ بَقِيمَةِ الْآكَثُو، نَقَلَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ.

وَعَنَهُ: يَكُمُلُ أَحَدُهُمَا بِالآخَرِ بِالآحَظِّ لِلْفُقَرَاء مِنَ الآجْزَاءِ أَوْ القِيمَةِ، ذَكَرَهَا القَاضِي وَغَـيْرُهُ (و هـ) فَعَلَيْهَا: لَـوْ بَلَـخَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا ضُمُّ إِلَيْهِ مَا نَقَصَ عَنْهُ مِنَ الآخَرِ، فِي أَصَعُ الوَجْهَيْنِ، فَبِاقَةُ دِرْهَم وَعَشَرَةُ دَنَانِيرَ قِيمَتُهَا مِاثَةُ دِرْهَم يُضَمَّان، وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا دُونَ مِاثَةٍ ضُمًّا عَلَى غَيْرِ رِوَايَةِ الضَّمَّ بِالقِيمَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الدُّنَانِيرُ ثَمَانِيَةٌ قِيمَتُهَا مِاثَةُ دِرْهَم ضُمُّا، عَلَى غَيْر رَوَايَةِ الضَّمَّ بِالآجْزَاء.

وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ قِيمَتُهَا مِائَةَ دِرْهَم فَلا ضَمَّ، وَيُضَمُّ جَيَّدُ كُلُّ جِنْسٍ وَمَضْرُوبُهُ إِلَى رَدِيبْهِ وَتِبْرِهِ (و).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويكمل نصاب أحدهما بالآخر في رواية اختارهما الأكثر: الخيلال، والخرقي، والقياضي واصحابه وصاحب المحرّر، وغيرهم.

وعنه: لا يكمل، قال صاحب المحرَّر: يروى أنَّ أحمد رجع إليها أخيرًا، واختارها أبو بكرٍ، وقدَّمها في الكافي، والرَّعاية، وابن تميمٍ). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمقنع، والتَّلخيص، والبلاغة، والنَّظم، والزَّركشيّ وشرح الأصفهانيّ على الخرقيّ، وغيرهم:

إحداهما: يضمُّ، وهو الصُّحيح من المذهب، وعليها الأكثر، كما قبال المصنَّف، منهم الخبلاَّل، والخرقيُّ، والقباضي واصحاب. الشُّريف، وأبو الخطَّاب في خلافيهما، والشِّيرازيُّ، وابن عقيلٍ في التَّذكرة، وابن البنَّا، والقاضي أبو الحسين، وغيرهم.

ونصره ابن عقيلٍ في الفصول أيضًا، وجزم به في الإيضاح، والإفادات ونهاية ابن رزينٍ، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم. وصحَّحه في التُصحيح، وقدَّمه في الخلاصة، والهادي، والحرَّر، والحاوين، وغيرهم.

واختاره الحجِّد في شرحه، وابن رزين فقال: هذا أظهر، وهو الصُّواب ولا يسع النَّاس غيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يكمل.

قال المجد في شرحه: يروى أنَّ أحمد رجع عنها أخيرًا ورأيت في نسخةٍ: رجع إليها أخيرًا واختارها أبو بكرٍ في التَّنبيه مع اختيــاره في الحبوب الضَّمُّ.

قال في الفائق: ولا يضمُّ أحد النَّقدين إلى الآخر، في أصحُّ الرُّوايتين، وهو المختار. انتهى.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا أصحُّ، وهو ظاهر ما نصره الشَّيخ في المغني، وجزم به الآدمـيُّ في منتخبـه، وقدَّمـه في الكـافي، وابــن تميم، والرَّعايتين. وَتُضَمُّ قِيمَةُ عُرُوضِ التَّجَارَةِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّهَبِ، والفِضَّةِ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ، والشَّيْخُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يُقَوَّمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَقَالَ: لا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، قَالَ: وَلَوْ كَانَ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَعُرُوضَ صُمُّ الجَمِيعُ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، وَكَسَلَا فِي الكَافِي: يَكُمُلُ نِصَابُ التَّجَارَةِ بِالآثْمَانِ؛ لآنُ زَكَاةَ التَّجَارَةِ تَتَعَلَّقُ بِالقِيمَةِ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدً، وَجَعَلَهُ فِسِي مُنْتَهَى الغَايَةِ أَصْلاَ لِلرَّوَآيَةِ الأُولَى، فَقَالَ: وَلاَنَّهُمَا يُصَمَّأُن إِلَى مَا يُضَمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَضَمُّ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخَرِ كَانُواعِ الجِنْسِ، وَاجْدُهِمَا اللَّهُ اللَّحِرِ كَالْوَاعِ الجِنْسِ، وَاجْدُهُ مَا لُكُولُ وَالْجَلِيمَ عَلَيْهِ مَنْالْتَنَا.

وَهَٰذَا اَغْتِرَافَ ۚ مَٰنَهُ بِالنَّسْوِيَةِ، فَيَقَالُ: فَيَلْزَمُ حِيثِنِدِ التَّخْرِيجُ؛ لآنَّ التَّسْوِيَة مُقْتَضِيَةٌ لاتِّحَادِ الحُكْسِم وَعَـدَمِ الفَـرْق، وَيُقَـالُ: كَيْفَ يَعْتَرِفُ بِالتَّسْوِيَةِ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي الحُكْمِ، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ يُقَــوَّمُ بِكُـلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَأَنْ ذَكَـاةَ التَّجَـارَةِ تَتَعَلَّـىُ بالقِيمَةِ، فَلَيْسُ هَذَا فَرُقًا مُؤثِّرًا، وَإِنْ كَانَ فَلا وَجُهُ لاعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا بِالاَّحْرِ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ أَظُنْهُ أَبَا الْمَعَالِي بْنَ الْمُنجَّا بِأَنْ مَسَا قُومٌ بِهِ العَرْضُ كَنَاضٌ عِنْدَهُ، فَفِي ضَمَّةٍ إِلَى غَيْرِ مَا قُومٌ بِهِ الحِلافُ السَّابِقُ، وَقَدَّم فِي كِتَابِ الْنِ تَمِيمٍ، وَالرَّعَايَةِ هَذَا، فَقَـالاً فِيمَنْ مَعَهُ ذَهَبَ وَفِضَةٌ وَعَرْضَ لِلتِّجَارَةِ: ضُمَّ الجَمِيمُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ النَّقَدُ لِلسَّابِقُ، وَقَدَّمْ فِي كِتَابِ النِّنِ تَمِيمٍ، وَالرَّعَايَةِ هَذَا، فَقَـا

وَقِيلَ: إِلَيْهِمَا، زَادَ فِي الرَّعَايَةِ: إِنْ قُلْنَا بِضَمُّ الذُّهَبِ إِلَى الفِضَّةِ، كَذَا قَالَ، قَالا: ويُضَمُّ العَرْضُ إِلَى أَحَدِ النَّقْدَيْسِ بَلَخَ كُارُ وَاحِد نِصَابًا أَوْ لا.

فُصل

لا زَكَاةً فِي حُلِيٌّ مُبَاحٍ قَالَ جَمَاعَةً: مُعْتَادٍ، وَلَمْ يَذَكُرُهُ آخَرُونَ لِرَجُلِ أَوْ امْرَأَةٍ إِنْ أَعِدُّ لِلْبُسِ مُبَسَاحٍ أَوْ إِجَارَةٍ (و م ش) وَلَوْ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ، كَرَجُلُ يَتَّخِذُ حُلِيَّ النِسَاء لِإِعَارَتِهِنَّ، أَوْ امْرَأَةٍ تَتَّخِذُ حُلِيًّ الرِّجَالِ لِإِعَسَارَتِهِمْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ: صَاحِبُ الْمَجَرُّدِ، والفُصُول، والمُسْتَوْعِب، والمُغْنِي، والمُحَرَّر (م) مَعَ أَنْ عِنْدَهُ لا زَكَاةً فِيمَا يَتَّخِذُهُ لِزَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لا فَارًا فِيمَا يَتَّخِذُهُ لَزَوْجَتِهِ وَآمَتِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لا فَارًا

وَعَنْهُ: تُجِبُ زَكَاتُهُ.

وَعَنْهُ: إِذَا لَمْ يُعَرُّ وَلَمْ يُلْبَسْ.

وَقَالُهُ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ، نَقَلَ ابْنُ هَانِي: زَكَاتُهُ عَارِيَّتُهُ، وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ خَمْسَةٍ مِنَ الصَّحَابَسَةِ، وَذَكَرَهُ الْأَثْمَرُمُ عَـنْ خَمْسَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الوَسِيلَةِ، وَذَكَرَهُ فِي المُغْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ جَوَابًا، وَكَذَا فِي الحِلاف، لَكِنْ قَالَ: لا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ العَارِيَّةُ مُبَاحَةً وَيَتَوَعَّذُ، عَلَى مَنْعِهَا، لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَمْنِعُونَ المَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧].

وَحَدِيثُ: وَمَا حَقَّهَا؟ قَالَ: ﴿إِعَارَةُ دَلُوهَا وَإِطْرَاقُ فَحْلِهَا».

فَتَوَعَّدَ عَلَى تَرْكِ هَلِهِ الآمْنَيَاء وَهِيَ مُبَاحَةً، كَذَا قَالَ وَأَجَابَ أَيْضًا هُوَ وَصَاحِبُ الْحَرَّرِ: يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى وَفَسَو كَانَ الذَّهَبُ فِيهِ مُحَرَّمًا عَلَى النِّسَاء، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِبَاحَتِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْحَلِيُ لِيَتِيمِ لا يَلْبَسُهُ فَلِوَلِيَّهِ إِعَارَتُهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَلا رُكَاةً، وَإِنْ لَمْ يُعِرُهُ فَغِيهِ الرُكَاةُ، نَصَّ أَخْمَدُ عَلَى ذَلِكَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةُ، وَيَأْتِي فِي العَارِيَّةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُ المُعِيرِ أَهْلاً لِلتَّبَرُّع، فَهَذَانِ قَوْلاَنِ، أَوْ أَنَّ هَذَا لِمَصْلَحَةِ مَالِهِ، وَيُقَالُ: قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةِ النُّوَابِ تَوَجُّهُ خِلافً كَالقَرْضِ.

وَتَجَبُ فِيمَا أُحِدٌ لِلتَّجَارَةِ (و) كُحُلِيِّ الصَّيَارِفِ أَوْ قِثْيَةِ وَادُّخَارِ (و) أَوْ نَفَقَةٍ إِذَا اخْتَاجَ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ رَبَّهُ ثَنَيْنًا، وَكَذَا مَا أُعِدٌ لِلْكِرَاءِ، نَصُّ عَلَيْهِ (م ش) حَلَّ، لَهُ لُبْسُهُ أَوْ لا (و م)؛ لآنَّ الْآصْلَ فِي جِنْسِهِ الرُّكَاةُ، بِخِلافِ النَّيَابِ، والعَقَارِ يُقْصَدُ نَمَا وُهَا بِالكِرَاءِ.

وَقِيلَ: مَّا اَتَّخَذَ مِنْ ذَلِكَ لِسَرَفِ أَوْ مُبَاهَاةٍ كَرِهَ، وَزُكِّيَ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ قَوْلُ القَاضِي الآتِي فِيمَنْ اتَّخَــذَ خَوَاتِيمَ، وَمُرَادُهُ مَعَ نِيَّةٍ لُبْسِ أَوْ إِعَارَةٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الآكُثَرِ: لا زَكَاةً، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ اتَّخَذَهُ لِسَرَفِ أَوْ مُبَاهَاةٍ فَقَطْ فَـالْمَدْهَبُ قَوْلاَ وَاحِدًا: تَجِبُ الزِّكَاةُ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ وَحُمِدِ الآوِلَّةِ: زَكَاةً فِيمَا أَعِدُ لِلْكِرَاهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ: لا زَكَاةَ فِي حُلِيَّ مُبَاحٍ لَمْ يُعَدُّ لِلتَّكَسُّبِ بِهِ، وَتَجِبُ فِي الحُلِيِّ ٱلْمُحَرَّمِ (وَ مَ)، وَآنِيَةِ الذَّهَـب، والفِضَّةِ (و) حَرُمَ اسْتِعْمَالُهَا أَوْ اتَّخَاذُهَا أَوْ هُمَا؛ لَآنَ الصَّنَاعَةَ لَمَّا كَانَتْ لِمُحَرَّمٍ جُعِلَتْ كَالعَدَمِ، وَلا يَلْزُمُ مِنْ جَوَازِ

الاتّخَاذِ جَوَازُ الصَّنْعَةِ، كَتَحْرِيمٍ تَصُويرِ مَا يُدَاسُ مَعَ جَوَازِ اتّخَاذِهِ، وَحَكَى ابْنُ تَمييم أَنْ أَبَا الحَسَنِ التّمييميُّ قَــالَ: إنْ اتّخَـذَ رَجُلٌّ حُلِيُّ امْرَأَةٍ فَفِي زَكَاتِهِ رَوَايَتَانَ، وَلَمَلُّ الْمَرَادَ كَمَذْهَبِ مَالِكِ السّابق، واللّهُ أَعْلَمُ.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: يُزَكِّيهِ وَلَوْ نَوَى إصْلاحَهُ، وَصَحَّحَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَلَمْ يَذَكُرْ نِيَّةَ إصَلاحِ وَلا غَيْرَهَا؛ لآنْ مُجَرَّدَ النَّيَّةِ لا يُسْقِطُ الزُّكَاةَ، كَنِيَّةِ صِيَاعَةِ مَا لا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهُ إلاَّ بِسَبْكِ، وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى تَجْدِيدِ صُنْعِهِ زَكَّاهُ (و).

﴿ وَقِيلَ لا الا نُوَى ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ: إِنْ لَمْ يَمْنَعُ الكَسُرُ اللَّبْسَ وَنَوْى إصلاحَهُ فَلا زَكَاهَ، وإِلاَّ وَجَبَتْ، كَذَا حَكَاهُ ابْنُ تَعِيمُ وَإِنْمَا هُـوَ قَـوْلُ القَاضِي المَذْكُورُ وَلا زَابِدَةَ غَلَطًا ١٠٠.

وَإِنْ وُجِدَ الكَسْرُ المُسْقِطُ مِنْ خَاصِبِ قَالَ فِي مُتُنَهَى الغَايَةِ: أَوْ بِأَمْرِ لَمْ يَعْلَمُهُ المَالِكُ حَتَّى حَالَ الحَوْلُ وَجَبَتُ، فِي الآصَحَّ، كَمَا مَنَبَقَ فِيمَنْ خَصَبَ مَعْلُوفَةً وَمَامَهَا، وَمَا سَقَطَتْ رَكَاتُهُ فَنَوَى مَا يُوجِبُهَا وَجَبَتْ، فَإِنْ صَادَ وَنَـوَى مَا يُسْقِطُهَا مَقَطَتْ.

وَيُعْتَبُرُ نِصَابُ الكُلِّ بِوَزْنِهِ، هَذَا الْمُذْهَبُ (و).

ويسبر بسب المسلم ويسبب المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم ويسلم المسلم ويسلم المسلم ويسوزن المسلم ويسار المسلم ال

﴿ وَأَمُوا الْحَلِيمُ الْمُبَاحُ لِلنَّجَارَةِ فَتُعَتَّبُرُ قِيمَتُهُ، نَصَ عَلَيْهِ، فَلَوْ كَانْ مَعَهُ نَقَدْ مُعَدَّ لِلسِّجَارَةِ فَإِنَّهُ عَرْضٌ يُقَوَّمُ بِالآخَرِ إِنْ كَانْ أَحَظُ

لِلْفُقْرَامِهِ أَوْ نَقَصْنَ مَنْ نِصَابِهِ.

وَقَالَ بَعْضَهُمْ: هُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ، والآثْرَمُ، وَجَوْمَ بِهِ فِي الكَافِي وَغَيْرِهِ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الفَايَسَةِ: وَنَـصَّ فِي رِوَايَةِ الآثْرَمُ عَلَى مِنْ كَسَلَمُ وَالْفَلَامِ وَايَتُلَنَ، وَالظَّنُ صَلَا مِنْ كَسَلَمُ وَالْمَالِدِي بَعْضُهُمْ الطَّنَاهِ رِوَايَتُلَنَ، وَالظَّنُ عَنْ جَزْمِهِ بِالآثُولِ فِي وَكَانَ المُرُوضِ. المُوفِيُّ عَنْ أَحْمَدُ حَلَى الاسْتِحْبَابِ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَظْنُهُ فِي الْمُغْنِي مَعْ جَزْمِهِ بِالآول فِي وَكَاةِ العُرُوضِ.

وَتُعْتَبُرُ القِيمَةُ فِي الإِخْرَاجِ إِنْ أَعْتُبِرَتِ فِي النَّصَابِ، وَإِنْ لَمْ تُعْتَبُرُ فِي النَّصَابِ لَمْ تُعْتَبُرُ اللَّهِ عَلَى الإِخْرَاجِ.

مَلْلُطَاهِرُ كَلامِ أَحْمَلَ، قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَصَحْحَهُ فِي الْمُشْتُوْعِبِ وَغَيْرِهِ (و) لِمَا فِيهِ مِنْ سُوءِ الْمُشَارِكَةِ، أَوْ تَكَلِيفِهِ أَجْوَدَ لِيُقَابَلَ الصِّنْعَةُ، فَجَعَلَ الوَاجِبَ رُبُعَ حُشْرِهِ مُقْرَدًا مُمَيَّزًا مِنَ المَصْرُوبِ الرَّابِيعِ.

وَالْأَشْهَرُ وَاخْتَارَهُ القَاضِي، والسَّيْخُ، وَغَيْرُهُمَا: يُعْتَبَرُ فِي الْمُبَاحِ خَاصَّةٌ ۚ (و م ر).

وَقَالُوْ الفَاضِي: هُوَ قِيَاسُ قَوْلُو أَخْمَدُ إِذَا أَخْرِجَ عَنْ صِحَاحٍ مُكَمَّرُوْ يُعْطِي مَا بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبَرَ الصَّنْعَة دُونَ الوَزْن، كَزِيَادَةِ القِيعَة لِنَفَاسَة جَوْهُرِهِ، فَإِنْ أَخْرَجَ رُئِعَ عُشْرِهِ مُشَاعًا، أَوْ يِفُلُهُ وَرُثَا مِمَّا يُقَابِلُ جَوْدَتُهُ زِيَسَادَةَ الصَّنْعَةِ جَـاز، وَإِنْ جَـبَرَ زِيَسَادَةَ الصَّنْعَةِ بِزِيَادَةٍ فِي الْمُخْرَجِ فَمُكَمَّرُةٍ عِنْ صِحَاحٍ، عَلَى مَا مَبَتَىٰ (و) وَإِنْ أَرَادَ كَسْرَهُ مُنِعَ، لِنَفْصِ قِيمَةِدِ.

· وَقَالَهَ اللَّهِ تَمَيْمَ إِنْ أَخْرَجَ مِنْ خَيْرِهِ المَعْرِهِ أَجَازُ وَلَوْ مِنْ خَيْرِ جِنْسِهِ، وَإِنْ لَمْ تُعْتَبُرُ اللَّيْمَتَةُ ۚ لَـمْ يُمْنَتَعَ مِنْ الكَسْرِ، وَلَـمْ يُخْرِجُ مِنْ خَيْرِ الجنس، وكذا حُحْمُ النَّبَاقِكِ.

⁽١) تنييهان: الأوَّل: قولِه عن كلام أبي الفرج: (ولا زائده غلطًا). ... كِنَا فِي النَّسخ، وصوابه: (ولم زائده غلطًا)؛ لأنَّها في كلام أبي الفرج.

فُصلُ

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الذَّهَبِ (و)، والفِصَّةِ (و) كَمَا مَبَيْقَ فِي اللَّبَاسِ مِنْ سَتْرِ العَوْرَةِ، وَسَبَقَ فِيهِ حُكْمُ المُنسُوخِ بذَلِكَ، والمُمَوَّهِ بهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَيَسِيرُ ذَلِكَ تَبَعًا، كَزَرُّ الذَّهْبِ، والطُّرْزِ وَيَسْمَارِ خَاتَم وَفَصَّهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

َ وَيَسِيرُهُ فِي َ الاَنِيَةِ، وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلٌ قَلِيمٌ: لَا يَحْرُمُّ اسْتِعْمَالُ آئِيَّةِ ذَلِكَ، والجَرَقِيُّ أَطْلُقَ الكَرَاهَةَ، وَمُسرَادُهُ التَّحْرِيـمُ عِنْـدَ الآكَفَر، وَجَزَمَ الشَّيْخُ أَنَّهُ لا خِلافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَفِي جَامِع القَاضِي، والوَسِيلَةِ: ظَاهِرُهُ كَرَاهَةُ التَنزيهِ، قَالَ الآصْحَابُ رحمهم الله: وَتَحْرِيسُمُ الآنِيَةِ أَشَـدُّ مِـنَ اللّبَـاسِ، لِتَحْرِيهَا عَلَى الرِّجَالِ، والنَّسَاء، وَلَمْ أَجِدْهُمْ احْتَجُوا عَلَى تَحْرِيم لِيَاسِ الفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ، وَلا أَعْرِفُ التَّحْرِيمَ نَصًّا عَـنُ أَحْمَدَ، وَكَلامُ شَيْخِنَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ لَبْسِهَا لِلرِّجَال، إلاَّ مَا ذَلُّ الشُوْعُ عَلَى تَحْرِيهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَبْسُ الفِضَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَفُظَّ عَامٌ بِالنَّحْرِيمِ لَمْ يَكُنْ لاَّحَدِ أَنْ يُحَرِّمَ مِنْهُ إِلاَّ مَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَحْرِيهِ، فَإِذَا أَبَاحَتْ السَّنَّةُ خَاتَمَ الفِضَّةِ ذَلُّ عَلَى إِبَاحَةِ مَا فِي مَعْنَاهُ، وَمَا هُوَ أُولَى مِنْهُ بِالإِبَاحَةِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيَخْتَاجُ إِلَى نَظَر فِي تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيهِ.

وَيُؤُيِّدُهُ قُولُه تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الآرْض جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]، والتَّخريمُ يَخْتَاجُ إلَى دَلِيل، والآصَلُ عَدَمُهُ.

وَدَلِيلُ التَّحْرِيمِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِي الله عنهم نَقَلُوا عَنْـهُ عليه الصـلاة، والسـَلام اسْتِعْمَالَ يَسِيرُ الفِصْة، فِي أَخْبَارٍ مَشْهُورَةٍ، لِيَكُونُ ذَلِكَ حُجَّةً فِي اخْتِصَاصِهِ بالإِبَاحَةِ، وَلَوْ كَانَتْ الفِضَةُ مُبَاحَةً مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ، فِي نَقْلِهِـمُ اسْتِعْمَالَ اليَسِيرِ مِنْ ذَلِكَ كَبْيرَ فَاقِدَةٍ، وَيُقَالُ: قَوْلُكُمْ: •كَبِيرَ فَاقِدَةٍ، وَلِيـلُ عَلَى أَنْ فِيهِ فَـاقِدَةً سِـوَى الْمُطْلُـوبِ، فَنَقَلُـوَ، لاَجْلِهَا، وَلا يُقَالُ لِلأَمْرَيْنِ؛ لأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ وَلا دَلِيلَ عَلَيْهِ [وَهَذَا] كَمَا نَقَلُوا أَجْنَامَ آنِيَتِهِ وَهَلابِسِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانْ قَوْلُ أَنْسٍ: •انْكَسَـرَ قَدَحُ النِّيمِ ۚ ﷺ فَإِنْجَذَ مَكَانُ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضْةٍ، حُجَّةً فِي إِبَاحَةِ السِّيرِ فِي الآنِيَّةِ، لِعُمُومَ دَلِيلِ التَّحْرِيمِ.

وَلاَّنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْحَاتَمِ مِنْ أَيُّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ؟ قَالَ: ومِنْ وَرِقٍ وَلا تُتِمُّهُ مِثْقَالاً؟

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (دَ: ٣٣٧٤، ت: ١٧٨٦، ن: ٩٩١٥) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَة.

قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، ثُمُّ أَيْنَ التَّحْرِيمُ فِيهِ؟ وَلاَّنَهُ عليه الصلاة، والسلام رَخُصُّ لِلنَّسَاء فِي الفِضَّةِ، وَنَهَاهُنُّ عَسَنَ الذَّهَبِ، فِي أَخْبَارِ رَوَاهَا أَحْمَدُ (٢٦٦٨٢) وَغَيْرُهُ، وَبَعْضُهُمَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَلَوْ كَانَتْ إِبَاحَتُهَا عَامَّـةً لِمَـا خَصَّهُسَ بِالذَّكْرِ، وَلَهُمَّ، لِعُمُومَ الفَائِدَةِ، بَلْ وَلَصَرَّحَ بِذِكْرِ الرِّجَال، لإِزَالَةِ اللَّبْسِ وَايضَاحِ الحَقُّ.

وَيُقَالُ: إِنَّمَا حَصَهُنَّ؛ لَآنُهُنُّ السَّبَبُّ؛ لَآنُهُ نَهَاهُنُ عَنِ الذَّهَبِ وَآبَاحُ لَهُنُ الفِصْة، فلا خُجَة إذَا، بَلُ يُقَالُ: إِبَاحَتُهَا لَهُنُ إِبَاحَةٌ لِلرِّجَالِ؛ لآنُّ الْآصِلُ التُسَاوِي فِي الاَحْكَامِ إِلاَّ مَا حَصَهُ الدَّلِيلُ، وَلاَّنَهُ يَحْرُمُ اسْيَعْمَالُ الإِنَاء فِيهُا فَحَرُمُ لَبُسُهَا، كَالذَّهَبِ، وَهَذَا؛ لآنُ تَسُويَةَ الشَّارِعِ بَيْنَهُمَا فِي تَحْرِيمِ الإِنَاء دَلِيلٌ عَلَى التَّسُويَةِ فِي غَيْرِهِ، وَيُقَالُ: تَحْرِيمُ الذَّهَـبِ آكَـدُ بِلاَ شَكُ، فَيَمْتَنِعُ الإِلْحَاقُ، وَتَسْوِيَةُ الشَّارِعِ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمِ الْمَوَّلِهِ وَهُوَ الأَنِيَّةُ لا يَدُلُ عَلَى التَّسُويَةِ فِي غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ أَخْمَدُ -رحمه الله- فِي حَاتَمُ ٱلْفِصْةِ لِلرَّجُلِ: لَيْسَزُّ بِهِ بَأْسٌ (و) وَاحْتَجْ بِأَنْ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَهُ خَاتَمٌ.

وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٢٢٨) وَغَيْرُهُ، وَإِنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ اليُّسْرَى.

وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ فِي رَوَايَةٌ الآَثْرَمِ: إِنْمَا هُوَ شَيْءٌ يَرْوِيهِ أَهْلُ الشَّامِ، وَحَدَّثَ بِحَدِيثِ أَبِي رَيْحَانَةَ عَسنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَرِهَ عَشْرَ خِلال، وَفِيهَا الْخَاتَمَ إِلاَّ لِذِي سُلْطَان، فَلَمَّا بَلَغَ هَذَا المَوْضِعَ ثَبَسَّمَ كَالْمَتْحَجِّبِ.

وَّمَلْنَا الخَبَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٤ُ) فِي •المُسْنَلِهِ: حَدَّثَنَا يَحْتِي بْنُ غَيْلانَ: حَدَّثَنَا الْمَفَشَّلُ بْنُ فَضَالَــَةَ: حَدَّثَنَا عَيَّــاشُ بْــنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي الحُصَيْنِ الْهَيْمَ بْنِ شُفَيِّ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: خَرَجْتِ أَنَّا وَصَاحِبٌ لِي يُسَمَّى أَبُــا عَـامِرٍ، رَجُـلٌ مِـنَ الْمَــافِرِ، لِنُصَلِّى بِإِيلِيَاهَ، وكَانْ قَاضِيهِمْ رَجُلاً مِنَ الآرْدِ يُقَالُ لَهُ أَبُو رَيْحَانَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ َ أَبُو الحُصَيْنِ، فَسَبَقَنَي صَاحِبِي إِلَى المَسْجِدِ، ثُمُّ أَذْرَكُتُه فَجَلَسْتَ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَالَنِي: هَـلْ أَذْرَكُت قَصَـصَ أَبِـي رَيْحَانَةَ؟ فَقُلْت: لا، فَقَال: سَمِعْته يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرَةٍ: عَنِ الوَشْرِ، والوَشْــم، والنَّنْـف، وَعَـنْ مُكَامَعَةِ

(خ): عَالَفَةُ الْأَلِمَةُ

الرَّجُلِ الرَّجُلَ بغَيْرِ شِعَارٍ، وَمُكَامَعَةِ المَرَأَةِ المَرَأَةِ بغَيْرِ شِعَارٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ قَوْبِ حَرِيرًا مِشْلَ الآعَاجِمِ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَلَى مَنْكَبَيْةِ حَرِيرًا مِثْلَ الآعِاجِمِ، وَعَنِ النَّهْبَى وَعَنْ رُكُوبِ النَّمُورِ، وَلَبُوس الحَاتَم إِلاَّ لِذِي سُلْطَانٍ».

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٠٤٩)، والنَّسَائِيُّ (٤/ ١٣٤) مِنْ حَديثِ المفضَّلِ أَبُو عَامِرٍ رَّوَى عَنُهُ الهَيْثَمُ وَعَبْدُ المَلِكِ الحَوْلانِيُّ.

وَذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" (٥٧)، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلامًا، وَبَاقِي إِسْنَادِهِ جَيِّدٌ، فَهُــوَ حَدِيثٌ حَسَنَّ، وَلَـمْ يُضَعِّفُهُ ابْـنُ الجَوْذِيُّ فِي جَامِعِ المَسَانِيدِ، وَقَالَ: النَّهِيُ عَنِ الخَاتَمِ لِيَتَمَيُّزَ السُّلُطَانُ بِمَا تَخَتَّمَ بِهِ.

وُسَبَقَتْ روَايَةُ الآثْرَم.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ النُّصِّ الآوَّلِ: فَظَاهِرُهُ لا فَصْلُ فِيهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي النَّلْخِيصِ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، قَدُّمَهُ فِي الرِّعَايَةِ، وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيم: يُكْرَهُ لِقَصْدِ الزِّينَةِ، وَذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ قَوْلاَ

وَالْأَفْضَلُ جَعْلُ فَصُّهِ يَلِي كَفَّهُ؛ لأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ يَجْعَلُهُ يَلِي ظَهْرَ كَفَّهِ، وَلَهُ جَعْلُ فَصَّهِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِو؛ لأَنَّ فِي البُخَارِيُّ (٣٣٥٥) مِنْ حَدِيثِ أنَسِ: «كَانَ فَصُّهُ مِنْهُ».

وَلِمُسْلِم (٩٤): «كَانَ فَصَّهُ حَبَشِيًا»، وَلُبْسُهُ فِي خِنْصَرِ يَدُ مِنْهُمَا، قَدَّمَـهُ فِي الرَّعَايَـةِ؛ لآنَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٥٨٧٦، م: ٢٠٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ: «أَنَّ النَّبِيُّ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ».

وَلِمُسْلِم (٢٠٩٥): فِي يَسَارِهِ.

وَلِمُسْلِمُ (٢٠٩١) مِنْ حَلِيتُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَمَّا لَبِسَ خَاتَمَ الذَّمَبِ جَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ.

وَجَزَمَ فِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّلْخِيصِ: فِي يَسَارِهِ (و َم) وَهَذَا نَصُّ أَحْمَدَ نَقَلَهُ صَالِحٌ، والفَضْلُ، وَأَنَّهُ أَقَرُّ وَٱثْبَتُ، وَضَعَّـفَ فِي رِوَايَةِ الآثْرَم وَغَيْرِهِ حَدِيثَ التَّخُتُم فِي البُمْنَي.

ُ وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: المَحْفُوظُ أَنَّهُ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَسَارِهِ، وَلاَّنَّهُ إِنَّمَا كَانَ فِي الخِنْصَرِ، لِكَوْنِـهِ طَرَفُـا، فَهُـوَ أَبْعَـدُ مِـنَ الانتِهَان فِيمَا تَتَنَاوَلُهُ اليّدُ، وَلاَنَّهُ لا يَشْغَلُ اليّدَ هَمًا تَتَنَاوَلُهُ.

وَقِيلَ: فِي النَّمْنَى أَفْضَلُ^(١) (و ش)؛ لَأَنْهَا أَحَقُّ بِالإَكْرَامِ، وَكَرِهَـهُ أَحْمَـدُ رحمه الله فِي السَّبَّابَةِ، والوُسْطَى لِـلرَّجُلِ، وَلِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ ذَلِكَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ فِـي السَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَـاهِرُ ذَلِـكَ لا يُكْـرَهُ فِـي غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الخِنْصَرُ أَفْضَلَ، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصَ.

(١) التَّنبيه الثَّاني: قوله في الحاتم: (وله لبسه في خنصر يدٍ منهما.

قدَّمه في الرِّعاية، وجزم في المستوعب، والتَّلخيص: في يساره، وهذا نصُّ أحمد نقله صالحٌ، والفضل، وأنَّه أقـرُّ وأثبـت، وقيـل: في اليمنى أفضل). انتهى.

فقدَّم المصنَّف: أنَّه الأفضل في لبسه في خنصر احدهما، وهو الَّذي قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وتبعه المصنّف هنا.

وفي الأداب الكبرى، والوسطى:، والصُّحيح من المذهب أنَّ لبسه في يساره أفضل، نصُّ عليه في رواية صالح، والفضل بن زيادٍ. وقال الإمام أحمد: وهو أقرُّ وأثبت وأحبُّ إليَّ.

وجزم به في المستوعب، والتَّلخيص، والبلغة، ومختصر ابن تميم، والإفادات، وغيرهم.

قال ابن عبد القويِّ في آدابه المنظومة:

ويحسن في اليسرى كأحمد وصحبه

قال ابن رجبو في كتاب الخواتم: وقد أشار بعض أصحابنا إلى أنَّ التَّختُم في اليمنى منسوخٌ، وأنَّ التَّختُم في اليسار آخــر الأمريــن. نتهى.

قال في التَّلخيص: ضعَّف الإمام أحمد حديث التَّختُم في اليمين، قال المصنّف: هنا ضعَّف في رواية الأثرم وغيره حديث التَّختُم في اليمني.

وهذه المسألة قدَّم فيها المصنِّف خلاف المنصوص، والصَّحيح من المذهب فيما يظهر، واللَّه أعلم.

وقوله: (وقيل في اليمني أفضل):

قدُّم هذا القول في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، فلصاحب الرَّعاية في هذه المسألة ثلاث اختيارات، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: والإِبْهَامُ مِثْلُهُمَا فَالبِنْصِرُ مِثْلُهُ، وَلا فَرْقَ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَيُسَنُّ ذُونَ مِثْقَال، وَظَاهِرُ كَلامِ أَحْمَدَ رحمه الله تعالى، والآصْحَابِ: لا بَأْسَ بأكثرَ مِنْ ذَلِك، لِضَعْـفُ خَبَرِ بُرَيْدَةَ السَّابِق، والْمَرَادُ: مَا لَمْ يَخْرُجُ عَنِ العَادَةِ، وَإِلاَّ حَرُمَ؛ لآنَّ الآصْلَ التَّخْرِيمُ؛ خَسَرَجَ المُعتَّـادُ، لِفِعْلِـهِ عليـه الصـلاة، والسلام وَفِعْلَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَمْ يَخْرُجُ بصِيغَةِ لَفْظِ لِيَعْمُ، ثُمُّ لَوْ كَانَ فَهُو بَيَانٌ لِلْوَاقِع.

وَلِهَٰذَا جَزَّمَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ بِمَا ذَكَرُهُ الْقَاضِي: لَوْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عِدَّةَ خَوَاتِيمَ أَوْ مَنَاطِقَ لَمْ تَسَفُّطُ الزَّكَاةُ فِيمَا خَـرَجَ عَـنِ العَادَةِ، إِلاَّ أَنْ يَتَخِذَ ذَلِكَ لِوَلَدِهِ أَوْ عَبْدِهِ، مَعَ أَنَّ الْحَاتَمَ الخَارِجَ عَنِ العَادَةِ أُولَى؛ لآنُ كُـلُّ وَاحِـدٍ مِـنْ عِـدَّةِ خَوَاتِيــمَ مُعْتَـادً لُبُسُهُ، كَحُلِيٍّ المَرْأَةِ الكَثِيرِ، وَلِهَذَا ظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ: لا زَكَاةً فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: لا زَكَاةَ فِي كُلِّ حُلِيٌّ أَعِدٌ لاسْتِعْمَالِ مُبَاحٍ، قَلْ أَوْ كَثْرَ، لِرَجُلِ كَانَ أَوْ لامْرَأَةٍ.

وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ وَعَيْرُهُ: كُلَ فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِ الحُلِيُّ وَكَثِيرِهِ، ثُمُّ ذَكَرً الْجِلَافَ الآتِيَ فِي كُلِي عَلَمُ الْمَرْأَةِ، وَلِهَذَا لَـُو كَـانَ لَـهُ أَوَانِي: أَلْفُ إِنَاء فَأَكْثُرُ، فِي كُلِّ إِنَاء صَبَّةً مُبَاحَةً فَلا ژكاةً، جَرَمُوا بِهِ، لَكِنْ إِنْ قِيلَ: ظَـاهِرُ هَـذَا لا فَـرْقَ بَيْسَ الكِجَرِ وَكَـفْرَةِ العَدَدِ، كَحُلِيُّ الْمُرْأَةِ، قِيلَ: يُحْتَمَلُ ذَلِكَ، والظَّاهِرُ أَنْهُ غَيْرُ مُرَادٍ، لِمَا سَبَقَ، وَحُلِيُّ المَرْأَةِ أَبَاحَهُ الشَّارِعُ بِلَفْظِهِ، لَمْ يُحَرِّمُ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنْهُ، وَعَلَى هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ يُخَرِّجُ جَرَارُ لُبْسِ خَاتَمَيْنِ فَأَكْثَرَ جَدِيمًا، واللهُ أُعْلَمُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْخَاتُم ذِكْرُ اللَّهِ: قُرْآنَ أَوْ غَيْرُهُ.

نَقَلَ إسْحَاقُ أَظُنُهُ ابْنَ مَنْصُورٍ لا يُكْتَبُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ، قَالَ إسْحَاقُ بْنُ رَاهُويْهِ لِمَا يَدْخُلُ الحَلاءَ فِيهِ، وَلَعَلَّ أَحْسَدَ رحمه الله كرههُ لِذَلِكَ.

وَعَنْهُ: لا يُكْرَهُ دُخُولُ الحَلاءِ بِذَلِكَ، وَلا كَرَاهَةَ هُنَا، وَلَمْ أَجِـــدْ لِلْكَرَاهَـةِ دَلِيـلاَ سِــوَى هَــذَا، وَهِــيَ تَفْتَقِـرُ إِلَـى دَلِيــلٍ، والآصلُ عَدَمُهُ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ لا يُكْرَهُ غَيْرُهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: أَوْ ذِكْرُ رَسُولِهِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ، لا يُكْرَهُ ذَلِكَ (و م ش) وَأَكْثَرُ العُلَمَاء، لِمَا فِي "الصَّحيحيْنِ، وَخَدُر رَسُولِهِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ، لا يُكْرَهُ ذَلِكَ (و م ش) وَأَكْثَرُ العُلَمَاء، لِمَا فِي "الصَّحيحيْنِ، وَلَيْصَرَ، والنَّجَاشِيُّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لا يَقْبَلُونَ كِنْارَ أَنْ يَكْتُبُ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، والنَّجَاشِيُّ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلاَّ بِخَاتَم فَصَاغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا حَلْقَةً فِضَةً، وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَقَالَ لِلنَّاسِ إِنِّي اتَّخَذْت خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقَشْت فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَلا يَنْقُشُ أَحَدُكُمْ عَلَى نَقْشِهِ».

وَلِلْبُخَارِيِّ (٨٧٧): (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، وَ (رَسُولٌ) سَطْرٌ، وَ (اللَّهُ) سَطْرٌ، وَيَأْتِي كَلامُ أَبِي المَعَالِي فِي آخِرِ الرَّبَا أَنَّهُ يُكُــرَهُ أَنْ النَّهُ ال

عَلَى الدَّرَاهِم عِنْدُ الضَّرْبِ.

وَتُبَاحُ قَبِيْمَةُ السَّيْفِ (و) لِلْخَبَرِ، وَكَذَا حِلْيَةُ المِنْطَقَةِ، حَلَى الآصَحِّ (و)؛ لآنَّهَا مُعْتَىادَةً لَـهُ، بِخِـلافِ الطَّـوْقِ وَعَـيْرِهِ مِـنَ حُلِيِّهَا، وَعَلَى قِيَاسِهِ حِلْيَةُ الجَوْشَنِ، والخُوذَةِ، والخُفُّ، والرَّانَ، والحَمَائِل، قالَهُ أَصْحَائِنَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَغَيْرُهُ: لَأَنَّهُ يَسِيرُ فِضَّةٍ فِي لِبَاسِهِ كَالمِنْطَقَةِ، وَجَزَّمَ فِي الكَافِي، بِإبَاحَةِ الكُلِّ، وَنَصُّ أَحْمَكُ.

فِي الْحَمَائِلِ النَّحْرِيمَ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ الاقْتِصَارُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاء.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَيَوْخَذُ مِنْهُ مَا صَرَّحَ بهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ الخِلافَ فِـي المِغْفَـرِ، والنَّعْـلِ وَرَأْسِ الرُّمْـحِ وَشَـعِيرَةِ السُّكِّينِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا أَظْهَرُ، لِعَدَمِ الفَرْقِ، جَرَمَ ابْنُ تَمِيم بِأَنَّهُ لا يُبَاحُ تَحْلِيَةُ السَّكِّينِ بِالفِصْةِ.

وَفِي الرُّغَّايَةِ الصُّغْرَى: بِالمَكْسِ، وَيَدْخُلُ فِي الْخِلاَفِ تَركُأْشُ النُشَّابِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَالكَلالِيبُ؛ لأَنَّهَا يَسِيرُ تَابِع وَوَاحِدُ الكَلالِيبِ كَلُوبٌ بِفَتْحِ الكَافِ وَصَمَّمُ اللاَّمِ المُشَدَّدَةِ وَيُقَالُ أَيْضًا كِلابٌ وَلا يُبَاحُ غَيْرُ ذَلِكَ، كَتَحْلِيَةِ الْمَاكِبِ، وَلِبَـاسِ الخَيْل، كَاللَّجُم، وَقَلافِدِ الْكِلابِ، وَنَحْو ذَلِك، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى تَحْرِيم حِلْيَةِ الرَّكَابِ، واللَّجَام.

وَّقَالَ: مَا كُانْ عَلَى سَرْجٍ وَلُجَامَةٍ زَكِيّ، وَكَذَا تُخلِيّةُ الدُّرَاةِ، والمُقلَّمَةِ، والكِمْرَانِ، والمِرْآةِ، والمُشلط، والمُكْحُلّةِ، والمِيلِ،

والمِرْوَحَةِ، والشُّرْبَةِ، والمُدْهَنُّ، وَكَذَلِكَ المِسْعَطُ، والمِجْمَرُ، والقِنْدِيلُ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، كَذَا قِيلَ: وَلا فَرْقَ، وَنَقَلَ الأَثْرَمُ: أَكْرَهُ رَأْسَ المُكْحُلَةِ وَحِلْيَةَ المِرْآةِ فِضَةً، ثُمَّ قَالَ: هَـذَا شَيَّ تَافِـة، فَأَمَّا الآنِيَةُ فَلَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ.

(خ): غالفة الأثمة

قَالَ القَاضِي: ظَاهِرُهُ لا يَحْرُمُ؛ لآنُهُ فِي حُكُمُ الْمُصَبِّبِ، فَيَكُونُ الحُكُمُ فِي حِلْيَةِ جَمِيحِ الآوَانِي، كَذَلِكَ قَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبُ، وَسَبَقَ مُكُمُ الآيَةِ، وَسَأَلُهُ مُحَمَّدُ بُنُ الحُكُم عَنِ الرَّجُلِ يُوصِي بِفَرَسٍ وَلِجَامٍ مُفَضَّضٍ يُوقِفُهُ فِي سَبيلِ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ وَقَفْ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ، وَإِنْ بِيعَ الفِضَّةُ مِنَ السَّرْجِ، واللَّجَامِ وَجُعِلَ فِي وَقَفْ مِثْلِهِ فَهُوَ أَحَبُ إِلَيُّ؛ لآنُ الفِضَّةَ لا يُسْتَعَى بَهَا، وَلَعَلَ عَلَى مَا أَوْصَى بِيلُكَ الفِضَّةُ مِنَ الْمَسْلِمِينَ.

قِيلَ لَهُ: تُبَاعُ الفِضَّةُ وَتُجْعَلُ نَفَقَةَ الفَرَس، قَالَ: لا، الفَرَسُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نَفَقَةٌ فَهُوَ عَلَى مَا أَوْصَى بهِ صَاحِبُهُ.

قَالَ القَاضِي: لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّةِ الوَقْفُ فِي السَّرْجِ، واللَّجَامِ، وَصَحَّحَهُ الآمِدِيُّ مَعَ الفَرَسِ، لا مُفْـرَدُا، وَقَـدُّمْ بَعْضُهُــمْ عَدَمَ الصَّحَةِ ثُمُّ ذَكَرَ الصَّحَّةَ رَوَايَةً، ثُمَّ قَالَ: وَعَنْهُ.

تُبَاعُ الفِضَّةُ وَتُصْرَفُ فِي وَقَفٍ مِثْلِهِ.

وَعَنْهُ: أَنْ تُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصِّحَّةِ إِبَاحَةَ تَحْلِيَتِهِمَا، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الآجُرِّيُّ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: أَخْشَــى أَنْ لا يَكُونَ السَّرْجُ مِنَ الحُلِيِّ، قَالَ أَبُو دَاوُد: كَأَنَّهُ أَرَادَ: يُكْرَهُ.

وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ مَسْجِلِهِ وَمِحْرَابِ، وَكَلْنَا إِنْ وَقَفَ عَلَى مَسْجِلِهِ أَوْ نَحْوهِ قِنْلِيلَ نَقْلِ لَمْ يَصِيحً.

وَقَالَ الشَّيْخُ: ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ، فَيُكْمَرُ وَيُصَرَّفُ فِي مَصَلْحَةِ المَسْجِدِ وَعِمَارَتِهِ، وَيَأْتِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِيمَنْ وَقَفَ سُتُورًا عَلَى غَيْرِ الكَمْبَةِ، ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ؛ وَكَذَلِكَ إِن حَبَسَ الرَّجُلُ فَرَسًا، لَهُ لِجَامٌ مُفَضَّضَ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَـٰهُ، فَذَكَرَ رِوَايَةَ الْمِن الحَكَمِ، ثُمَّ قَالَ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ إِبَاحَةُ تَحْلِيَةِ السَّرْجِ، واللَّجَامِ بِالفِصْةِ، لَوْلا ذَلِكَ لَمَا قَالَ: هُوَ عَلَى مَا وَقَفَهُ؛ لَأَنَّ المَادَةَ جَارِيَسَةً بِهِ، كَجِلْيَةِ المُنْطَقَةِ.

وَيَحْرُمُ تَمْوِيهُ سَقُفُو وَحَائِطٍ بِتَقْدِهُ لآنَّهُ سَرَفَ وَحُيَلاهُ، كَالآنِيَةِ، فَدَلَّ عَلَى الجِلافِ السَّسابِق فِي إِبَاحَتِهِ تَبَعَّىا مِنْ غَيْرِ تَخْصِيص، وَكَأَنَّ الآصْحَابَ رحمهم الله فِي هَذَا البَابِ ذَكَرُوا الرَّاجِعَ، وإلاَّ فَلا فَرْقَ، وَحَيْثُ قُلْنَا بِسَائِحُومِ وَجَبَّتِ إِزَالْتُهُ وَزَكَاتُهُ، وَإِنْ اُسْتُهْلِكَ وَعَدُّهُ بَعْضُهُمْ فَوْلاَ فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ، وَلا زَكَاةً، لِمَدَمِ الفَائِدَةِ، وَذَهَابِ المَائِذِةِ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الرُّجُلِ يَسِيرُ اللَّمَبِ مُفْرَدًا، كَالْحَاتَمِ (و) وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع) وَعَنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ كَرَاهَتُــهُ، وَعَـنْ بَعْضِهِـمْ إِبَاحَتُهُ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، والبَرَاء، وَلِمُسْلِمِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيُ ﷺ رَأَى خَاتَمَا مِنْ ذَهَــبِ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ وَطَرَحَهُ، وَقَالَ: يَعْمِدُ الحَدُكُمُ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ فَيَجْدَلُهَا فِي يَدِهِ فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَمَــا ذَهَــبَ رَسُــولُهُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَك انْتَقِعْ بِهِ، فَقَالَ لا، واللَّهِ لا آخُلُهُ أَبْلنَا وَقَذَ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَلا يُبَاحُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّمَبِ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ (و) كَجَعْلِهِ أَنْفًا وَشَدَّ السَّنَّ، والآسنَان، وَهَلْ تُبَاحُ قَبِيعَةُ السَّيْفِ أَمْ لا؟ (و م ر) فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَذَكَرَ فِي الفُصُول أَنْ أَصْحَابَنَا جَعَلُوا الجَوَارُ مَذْهَبَ أَحْمَدَ (م ٢)(١).

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم:

إحداهما: يباح، وهو الصحيح.

وقال الزَّركشيِّ: هذا المشهور، وجزم به في المذهّب، ومسبوك الذَّهب، والمقنع، والنَّظم وشرح ابن منجًا، والمنوَّر ومنتخب الأدميَّ، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والخلاصة، والحرَّر، وغنصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم.

قال في تجريد العناية: يباح في الأظهر.

والرَّواية التَّانية: لا يباح، وهي احتمالٌ في الهداية، والخلاصة، والمحرَّر، وهو ظاهر ما جزم به في التَّلخيص، والبلغة، لعدم ذكره لـــه في المباح، وقدَّمه في المستوعب.

قلت: وهو ظاهر كلام جماعةِ أيضًا.

 ⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل تباح قبيعة السيّف أم لا؟ -يعني: من الذّهب- فيه روايتان، وذكر في الفصول أنّ أصحابنا جعلوا الجواز مذهب أحمد). انتهى.

(هــ): الإمام أبو حنيفة

الفسروع - كتاب الزكاة

وَقَيَّدَهَا بِالنِّسِيرَةِ، مَعَ أَنُهُ ذَكَرَ: *أَنَّ قَبِيعَةَ سَيْفٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَزُنْهَا ثَمَانِيَةَ مَثَاقِيلَ».

وَذَكُرَ بَعْضُهُمْ الرُّوايَتَيْن فِي إِبَاحَتِهِ فِي السُّيْفِ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّ سَيِّفَ غَمَرً كَانَ فِيهِ سَبَائِكُ مِنْ ذَهَبَ وَأَنْ سَيْفَ عَثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ كَانَ فِيهِ مِسْمَارٌ مِنْ فَهَبِ.

وَقِيلَ: يُبَاحُ فِي سِلاحٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: كُلُّ مَا أَبِيحَ بِفِضَّةٍ أَبِيحَ بِذَهَبِ، وَكَذَا تَحْلِيَتُهُ خَاتَمُ الْفِضَّةِ بِهِ.

وَيُبَاحُ لِلْمَرَاْةِ مِنَ الذَّمْبِ، وَالْفَضَّةِ مَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ، كَالطُّوق، وَالخَلْخَال، والسُّوَار، والدُّمُلُـوج، والقُرْط، والحَاتَم، وَظَاهِرُهُ مِنْ ذَهَبِ أَوْ فِضَةٍ، خِلافًا لِلْخَطَّابِيِّ الشَّافِعِيِّ فِيهِ مِنْ فِضَّةٍ؛ لآنَّهُ مُعْتَادً لِلرَّجُلِ كَلَمَا قَالَ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَمَا فِي المَخَانِق، والْمَقَالِدِ مِنْ حَرَاثِزُ وَتَعَاوِيذَ، وَأَكْر.

قَالَ فِي الْمِدَايَةِ، والْمُسْتَوْعِبِ، والْمُحَرِّر، وغيرها: والتَّاجُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَلُ أَوْ كَثْرَ (و).

وَقَالَ لَمِي التَّلْخِيصِ: إِنْ بَلَغَ ٱلْفَا فَهُوَ كَثِيرٌ، فَيَحْرُمُ لِلسَّرَفِ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ مِنَ اللَّهَبِ، كَمَا صَرَّحَ بِـهِ بَعْضُهُـمْ، وَاخْتَـارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَعَنْهُ أَيْضًا: أَلْفُ مِثْقَال كَثِيرٌ.

وَرُوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِّر، وَلآنَهُ سَرَفٌ وَخُيَلامٌ، وَلا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الاسْتِعْمَال.

وَعَنْهُ: عَشَرَةُ آلاف دِرْهُم كَثِيرٌ.

وَٱبَاحَ القَاضِي ٱلْفَ مِثْقَالَ فَمَا دُونَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُبَاحُ الْمُعْنَّادُ وَلَكِنْ إِنْ بَلَغَ الحُلْخَالُ وَنَحْوُهُ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ العَـادَةِ، وَسَبَقَ [قَـوَلَا] أَوَّلَ الفَصْلُ قَبْلَهُ: مَا كَانَ لِسَرَفٍ كُرهَ وَزُكِيَ.

وَفِي جَوَازِ تَحْلِيَةِ المَرَاقِ بِدَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ مُعْرَاةِ أَوْ فِي مُرْسَلَةٍ وَجَهَانٍ، فَإِنْ جَازَ سَقَطَتْ الرَّكَاةُ، وإلاَّ فَلا (م ٣)(١).

فُصلُ

وَلا زَكَاةَ فِي الجَوْهَرِ، واللَّوْلُو؛ لآنُهُ مُعَدُّ لِلاسْتِعْمَال، كَثِيَابِ البِذُلَةِ، وَلَوْ كَانَ فِسي حُلِيِّ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةِ فَيَضَوَّمُ جَمِيعُهُ تَبَعًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: إلاَّ أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةِ وَسَرَفو، وَإِنْ كَانَ لِلْكِرَاءِ فَوَجْهَانِ (م ٤، ٥)(١).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي جواز تحلية المرأة بدراهم أو دنانير معراةٍ أو في مرسلةٍ وجهان، فإن جاز سقطت الزّكاة، والأ فلا). مى.

واطلقهما في الرَّعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاويين، والفائق، وغيرهم قلت: ذكر المصنَّف وغيره في جامع الأبحـان: إذا حلـف لا يلبس حليًّا فلبس دراهم أو دنانير مرسلةً، في حنثه وجهان، جزم في الوجيز ومنتخب الأدميّ بعــدم الحنث، وصحَّحـه في التَّصحيح، وجزم في المنوَّر بحنثه، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقال في الإرشاد: لو لبس ذهبًا أو لؤلؤًا وحده حنث. انتهى.

وظاهر كلام الأصحاب هناك الجواز، ثم اختلفوا: هل يسمَّى حليًّا عرفًا وعادةً أم لا؟، والصُّواب في ذلك أن يرجع إلى العرف، والعادة، فإن كان ثمَّ عادةً وعرفٌ بلبس ذلك لبسًا معتادًا جاز، ولا زكاة فيه، وقد جرت عادة كثير من النَّساء بالتَّحلي بذلك، فهو من جملة الحليِّ لهنَّ بلا شكَّ، ومن لا عادة له بذلك ولا عرف فعليه الزُّكاة، والذي يظهر لي أنَّ عدم جُواز التَّحلية للنَّساء بذلك ضعيفٌ جدًّا، وما المانع من الجواز؟، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (ولا زكاة في الجوهر، واللؤلؤ... ولو كان في حليّ؛ إلا أن يكون لتجارةٍ فيقـوم جميعـه تبعًا، ذكـره الشيخ وغيره.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحْدِ: إِلاَّ أَنْ يَكُونُ لَتَجَارَةٍ وَسَرْفُو، وَإِنْ كَانَ لَلْكُرَاءُ فَوْجُهَانَ}. انتهى.

اشتمل كلام المصنف على مسالتين:

(ع): ما أجم عليه

(المسألة الأولى – ٤): هل يشترط في عدم وجوب الزّكاة في الجواهر، واللَّؤلؤ أن لا يكون للتّجـــارة فقـط؟ أو لا يكــون للتّجــارة، والسَّرف؟ فيه قولان:

أحدهما: يشترط أن يكون للتّجارة فقط، فيقوَّم جميعه تبعًا، وهو الصّحيح.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

وَالفُلُوسُ كَعُرُوضِ التَّجَارَةِ فِيهَا زَكَاةُ القِيمَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الْحَلُوانِيُّ: لا زَكَاةَ فِيهَا.

وَقِيلَ: تُجِبُ إِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا، زَادَ ابْنُ تَمِيم، والرُّعَايَةِ: وَكَانَتْ رَافِجةً.

وَقَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: فِيهَا الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا ۚ رَائِجَةً أَوْ لِلتَّجَارَةِ وَبَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا، فِي قِيَاسِ المَذْهَبِ (و هـ). وَقَالَ أَيْضًا: لا زَكَاةَ إِنْ كَانَتْ لِلنَّفَقَةِ، فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ قُوِّمَتْ كَعُرُوضِ.

فَصا

وَلِلرَّجُل، والمَرْأَةِ التَّحَلِّي بالجَوْهَرِ وَنَحْوهِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي: يُكُرَهُ ۚ لِلَرَّجُلِ النَّشْبُهُ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ غَيْرُ تَخْتُمِهِ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، وَهِيَ تَشْبُهُ الرَّجُلِ بِسَالَمْأَةِ، والمَرْأَةِ بالرَّجُلِ فِي اللّبَاسِ وَغَيْرِهِ يَحْرُمُ وَفَاقًا لآكُثُو الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ المَرُّوذِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللّهِ، فَمَرَّتْ بِهِ جَارِيَةٌ عَلَيْهَا قَبَاءً، فَتَكُلَّمَ بِشَيْءٍ، قُلْتُ: تَكُرَّهُهُ؟ قَالَ: كَيْفَ لا أَكْرَهُهُ جِدًّا؟ «لَمَنَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ الْتَشْبُهَاتِ مِنَ النِّسَاء بَالرِّجَالَ».

قَالَ: وَكَرِهَ -يَعْنِي: أَحْمَدَ- أَنْ يَصِيرَ لِلْمَرْأَةِ مِثْلُ جَيْبِ الرِّجَـالِ، وَجَـزَمَ بِـهِ الشَّيْخُ، وَجَـزَمَ بِـهَ الآصْحَابُ: صَـاحِبُ الفُصُولِ، والنَّهَايَةِ، والمُغْنِي، والمُحَرَّر، وغيرهم فِي لُبْس المَرَأَةِ العِمَامَةَ.

وَكَذَا قَالَ القَاضِي: يَجبُ إِنْكَارُ تَشَبُّهِ الرِّجَالُ بِالنِّسَاء، وَعَكْسُهُ.

وَاحْتَجَّ بِمَا نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد: لا يُلْبِسُ خَادِمَتَهُ شَيْتًا مِنْ َزِيِّ الرِّجَالِ، لَا يُشَبِّهُهَا بِهِمْ، وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ: لا يُخَاطُ لَهَا مَـا كَـانَ لِلرَّجُل وَعَكْسُهُ.

وَفَى المُسْتَوْعِبِ، والتَّلْخِيصِ، وابن تَمِيم: يُكْرَهُ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ (و هـ) مَعَ جَزْمِهمْ بِتَحْرِيسِمِ اتَّخَاذِ أَحَدِهِمَا حُلِيًّ الآخرِ لِيَلْبَسَهُ، مَعَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي المَسْأَلَةِ، وَلَعَلَهُ الَّذِي عَنَاهُ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ بِكَلامِهِ السَّابِقِ فِي الفَصِلْ قَبْلِهِ.

وَّغِي الفُصُولِ: يُكْرَهُ صَلَاةً أَحَدِهِمَا بِلِبَاسِ الاَّخْرِ، لِلتَّشْبُهِ، وَاخْتَجُ بِخَبَرَ لَمُنِهِ عَلَيهِ السَّلاَمَ، وَقَدْ قَالَ البَّنُ حَـزْمِ: اتَّفَقُـوا عَلَى إِبَاحَةِ تَحِلِّي النِّسَاءِ بِالجَوْهَرِ، والنَاقُوتِ، وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ لِلرِّجَالِ، إِلاَّ فِي الحَاتَمِ فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ التَّخَتُــمَ لَهُــمْ بِجَمِيعِ الاَحْجَارِ مُبَاحٌ مِنَ النَاقُوتِ وَغَيْرِهِ.

اختاره الشيخ الموقّق، فجزم به في المغني، والشرح، والمذهّب، والمستوعب، وغيرهم.
 وقدّمه في الرّعاية الكبرى، وهو ظاهر ما قدّمه المسنّف.

والقول الثَّاني: يشترط أن لا يكون لتجارةٍ ولا سرفي، قاله غير واحدٍ، منهم صاحب الرِّعاية الصُّغرى، والحاويين، وهــو قـولٌ في الرِّعاية الكبرى.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى: ولا زكاة في حليٌّ جوهرٍ، وعنه: ولؤلؤٍ. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ٥): ما أعدُّ للكراء من ذلك، أطلقَ في وجوب الزُّكاة فيه وجهين، وأطلقهما الرَّعايتين، ومختصر ابـن تميـم، والحاويين، وغيرهم:

أحلهما: لا زكاة فيه، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلامه في المستوعب، فقال: ولا زكاة في شيءٍ من اللآلئ، والجواهــر وإن كــثرت قيمتها إلاّ أن تكون للتَّجارة. انتهى.

وقال في المذهِّب: لا تجب الزُّكاة في الحلية من اللُّؤلؤ، والمرجان ونحو ذلك.

وقال في المغني، والشَّرح: فإن كان الحلميُّ لؤلؤًا وجواهر وكان للتَّجارة قوَّم جميعه، وإن كان لغيرها فلا زكــاة فيهــا؛ لأنهــا لا زكــاة فيها منفردةً، فكذا مع غيرها. انتهى.

وقد اختارٍ ابن عقيلٍ في مفرداته وعمد الأدلَّة أنَّه لا زكاة فيما أعدُّ للكراء من الحليِّ.

والوجه الثَّاني: فيه الزَّكاة، وهو قويٌّ، لأنَّه شبية بالتَّجارة.

قال في التبصرة: لا زكاة في حليٌّ مباح لم يعد للتَّكسُب.

فهذه خس مسائل قد فتح الله علينا بتصحيحها.

وَيُسْتَحَبُّ التَّخَتُّمُ بِالعَقِيقِ، ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِيصِ، وابن تَمِيم، والمُسْتَوْعِب. وَقَالَ: قَالَ عَلَيه السلام (تَخَتَّمُوا بِالعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكُ» كَذَا ذُكِرَ.

قَالَ العُقَيْلِيُّ (٤٦٦): لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا شَيْءٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي المَوْضُوعَاتِ، فَلا يُسْتَحَبُّ هَذَا عِنْدَ

وَلَمْ يَذْكُرُهُ جَمَاعَةً، فَظَاهِرُهُ لا يُسْتَحَبُّ، وَهَذَا الْحَبَرُ فِي إسْنَادِهِ يَعْقُوبُ بْنُ إبْرَاهِيمَ الزُّهْــرِيُّ الْمَدْنِيُّ، قَــالَ ابْــنُ عَـــدِيٌّ:

لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ وَبَاقِيهِ جَيِّدً، وَمِثْلُ هَذَا لا يَظْهَرُ كُونُهُ مِنَ الْمُوضُوعِ.

وَيُكُرُهُ لِلرَّجُلِ، والمَرْأَةِ خَاتَمُ حَدِيدٍ وَصُفْرٍ وَنُحَاسَ وَرَصَاصٍ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ جَمَاعَةٌ، وَنَقَلَ مُهَنَّا: أَكْرَهُ خَاتَمَ الحَدِيدِ؛ لأَنَهُ حِلْيَةٌ أَهْلِ النَّارِ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: «كَانَ لِلنَّبِيُّ ﷺ خَاتَمُ حَدِيدٍ عَلَيْهِ فِضَّةٌ. فَرَمَى بِهِ. فَلا يُصَلِّي فِي الحَدِيدِ، والصُّفُ »

والمستود. وَهَلَا الخَبَرُ لَمْ يَرُوهِ فِي مُسْنَدُهِ، وَعَنْ إِيَاسِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ المُعَيْقِيبِ عَنْ جَدُّهِ قَالَ: «كَانَ خَساتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيدٍ مَلْوِيٌّ عَلَيْهِ فِضْةٌ»، قَالَ: فَرُبَّمَا كَانَ فِي يَدَيُّ، قَالَ: «وَكَانَ المُعَيْقِيبُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ، اسْنَادُهُ جَيِّدٌ إِلَى إِيَاسٍ.

وَإِيَاسٌ تَفَرَّدَ عَنْهُ نُوحُ بْنُ رَبِيعَةً، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلامًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٢٢٤)، وَالنُّسَائِيُّ (٢٠٢٥).

وَسَأَلَهُ الآثُرُمُ عَنْ خَاتَمِ الحَدِيدِ، فَلَكَرَ خَبَرَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «هَذِهِ حِلْيَةُ أَهْــلِ النَّـادِ»، وابــن مَا النَّـادِ»، وابــن مَسْعُودٍ قَالَ: «لُبْسَةُ أَهْلِ النَّارِ».

وابن عُمَرَ قَالَ: «مَا طَهُرَتْ كَفٌّ فِيهَا خَاتَمُ حَدِيدٍ».

وَقَالَ النَّبِيُ ﷺ فِي حَلِيتِ بُرَيْدَةَ لِرَجُلٍ لَبِسَ حَاتَمًا مِنْ صُفْرٍ: «مَا لِي أَجِـدُ مِنْك رِيحَ الآصنَامِ»، فَقَـدُ احْتَجُ بِخَبَرِ

وَقَالَ فِي "مُسْنَدِهِ" (١٣٢): حَدَّثْنَا يَحْتَى، عَنِ ابْنِ عَجْلانْ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ عَـنْ جَـدَّو: «أَنْ النّبِيّ ﷺ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَٱلْقَاهُ وَإِتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ هَذَا شَـرٌ، هَـذِهِ حِلْيَـةُ أَهْـلِ النَّارِ فَأَلْقَاهُ وَإِتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرق، فَسَكَتَ عَنْهُ».

حَديثُ حَسُنِيٌّ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا حَدَّثَنَا عَفَّانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ: أَنْبَانَا عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارُ: أَنْ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَكَرَهُ وَفِيهِ عَنْ خَاتِمِ الذَّهَبِ أَلْقِ ذَا فَالْقَاهُ وَقَالَ عَنْ خَاتَمِ الحَدِيدِ هَذَا شَرِّ، لَمْ يَقُلْ: هَذَا حِلْيَــةُ أَهْـلِ النّـارِ عَمَّـارٌ لَـمْ يُدْرِكُ عُمَرَ فَهَذَا يَدُلُ عَلَى النَّحْرِيمِ كَرِّوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، والأَثْرَمَ، وَقَالَهُ بَعْضُ الحَنْفِيَّةِ.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: اَلدُّمْلُوَجُ الحَدِيدُ، والحَاتَمُ الحَديِّيدُ نَهَى الشَّرْعُ عَنْهُمَا، فَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَلَقَ عَلَيْكِ وَيَوْ الْنَوْنِ عَنْهُ وَمَوْدِهِ مِنْ ثَالِ حَدِيدَةً أَوْ تَمِيمَةً فَقَدُ أَشْرَكَ»، كَذَا قَالَ.

وَأَجَابَ أَبُو طَالِبٍ: يَجُوزُ دُمْلُوجٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ الْحَاتَمُ وَنَحْوُهُ (و ش). وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِهِ: الرَّصَاصُ لا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا، وَلَهُ رَاثِحَةً، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

باب زكاة المعدن

جَارِيًا فَكَأَرْضِهِ، إِنْ قُلْنَا: [هُوَ] عَلَى الإبَّاحَةِ وَأَنَّهُ يَمْلِكُهُ.

وَإِنْ قُلْنَا: لا يَمْلِكُهُ، وَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِمِلْكِ الآرْضِ أَوْ كَانَ جَامِدًا فَهُوَ لِرَبِّ الآرْضِ، لا يَلْزَمُهُ زَكَاتُهُ حَتَّى يَصِـــلَ إِلَـى يَــــدِهِ

وَمَذْهَبُ (م): أَنْ المُعْدِنَ لِلإِمَامِ فِي أَرْضٍ غَيْرٍ مَمْلُوكَةٍ، وَأَنَّهُ لَهُ فِي مَمْلُوكَةٍ لِغَيْرٍ مُعْيَّنٍ، وإلاَّ لِلْمَصَالِحِ. قَالَ الْأَصْحَابُ: مَنْ أَخْرَجَ نِصَابَ نَقْلُو (و م ش).

وَعَنْهُ: أَوْ دُونَهُ (و هــ) أَوْ أَخْرَجَ مِنْ مَعْدِن غَيْرِ نَقْدٍ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ خِلافًا لِلاَجُرِّيِّ و (م ش). وَإِنْ لَمْ يَنْطَبِعْ (هــ) مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الآرْضِ، كَجَوْهُر وَيَلُور وَقَارٍ وَكُحْلٍ وَنَوْرَةٍ وَمَغْرَةٍ وَعَقِيقٍ وَكِبْرِيتٍ وَزِفْــتٍ وَرُجَـاجٍ وَهُوَ مُثَلُّتُ الزَّايَ، بخِلاف زِجَاجٍ جَمْعُ رُجُّ الرُّمْحُ فَإِنَّهُ بِالكَسْرِ لا غَيْرُ.

يُنْطَبِعُ بِالنَّارِ، وَلا حَقُّ فِيهِ عِنْدَهُمْ، كَذَا ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَ قَالَ عَمَّا يُرْوَى مَرْفُوعًا: ﴿ لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ ۚ ۚ إِنْ صَبَّعُ مَحْمُولٌ عَلَى الآخْجَارِ الَّتِي لا يَرْغَبُ فِيهَا عَادَةً، فَدَلُ عَلَى أَنْ الرُّخَامَ، والبِرَامَ وَنَخْوَهُمَا مَعْدِنْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَعْنَى كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وَلاَبِي حَنِيفَةَ رِوَايَتَانِ فِي الرُّثَبَّقِ، الرُّئْبَةِ، الوُجُوبُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ؛ لآنَّهُ مَاءُ الفِضَّةِ.

وَعَدَمُهُ قُولُ أَبِي يُوسُفَ.

قَالَ أَحْمَدُ رَحْمَهُ اللهُ: كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ المَعْدِنِ فَفِيهِ الزُّكَاةُ حَيْثُ كَانَ فِي مِلْكِهِ أَوْ فِي البّرَارِيُّ.

قَالَ الْأَصْحَابُ رحمهم الله: والطِّينُ، والمَّاءُ غَيْرُ مَرَّغُوبٍ فِيهِ، فَلا حَقُّ فِيهِ، وَلاَّنْ الطِّينَ تُرَابٌ، وَنَقَلَ مُهَنَّا عَنْهُ: لَمْ أَسْمَعْ فِي مَعْدِنِ القَارِ، والنَّفْطِ بِكَسْرِ النَّونِ وَقَتْحِهَا وَسُكُونِ الفَّاءِ، والكُحْلِ، والزَّرنيخ شَيْئًا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَظَاهِرُهُ التُّوَقُّفُ عَنْ غَيْرِ المُنْطَبِع، فَفِيهِ الزُّكَاةُ لأَهْلِهَا رُبْعُ العُشْسِ (و م ق) فِـي الحَـالِ (و) بَعْـدَ السُّـبْكِ، والتَّصْنيَةِ (و) فَإِنْ وَقْتَ الإخْرَاجِ بَعْدَهُمَا، كَالْحَبُّ، وَوَقْتُ وُجُوبِهَا إِذَا أُخْرِزُ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وابن تَعِيم، وغيرهما، وَجَزَمَ فِي الْكَافِيُ وَمُنْتَهَى الْغَايَةِ بَطْهُورِهِ، كَالثَّمْرَةِ بِصَلاحِهَا، وَلْغَلُّ مُزَادَ الآوُلَيْنِ اسْتِقْرَارُ الوُجُوبِ، وَلا يُختَسِبُ بِمُؤنَّتِهَــا، فِي الْأَصَحُ (هــ) كَمُؤْنَةِ اسْتِخْرَاجُهِ (هــَ)؛ لأنَّهُ ركَازٌ عِنْدَهُ، كَالغَنِيمَةِ، وَإِنْ كَانْ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ ٱخْتُسِبَ بِهِ فِي ظَاهِرَ المَذْهَبِ، كَمَا سَبَقَ فِي النَّفَقَةِ عَلَى الزُّرْعِ، كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، أَظُنُّهُ فِي الْمُغْنِي، وَجَزَمَ بِـهِ فِي مُنْتَهَى الغَابَـةِ، وَأَطْلَـقَ فِي الكَـافِي وَغَيْرُو: لا يُحْتَسَبُ كَمُؤَن الحَصَادِ، وَالزُّرَاعَةِ.

وَفِي الإِفْصَاحِ لابْنِ هَبَيْرَةَ: فِي المُعْلِنِ الْحُمُسُ (و هـ ق) يُصْرَفُ مَصْرِفَ الفَيْءِ (و هـ ق) فَهُوَ فَيْءٌ مِنَ الكُفَّارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَالرُّكَّاذِ، واَلغَنِيمَةِ، مَعَ أَنَّ الشَّارِعَ غَايَرَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ: «المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي اَلرُّكَازِ الحُمُسُ».

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: ۚ الْمُغْدِنُ جُبَارًا ۚ إِذَا وَقَعَ حَلَى الآجِيرِ شنيءٌ وَهُـوَ يَغْمَـلُ فِـي الْمُعْـدِنِ فَقَتَلَـهُ لَـمُ يَـلْزَمُ المُسْتَأْجِرَ شَيْءً.

وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ: زَكَّاهُ.

وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي مِقْدَارِهِ، وَيَعْمَلُ وَلِيُّ الْآمْرِ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِي الجِنْسِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ وَفِي الصَّدْرِ الْمَأْخُوذِ

قَالَ فِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: فَإِنْ كَانَ مَنْ سَبَقَ مِنَ الآثِمَّةِ، والوُلاةِ قَدْ اجْتَهَدَ رَأَيْهُ فِي الجِنْسِ الَّـذِي تَجِبُ فِيهِ، وَفِي القَدْرِ المَّاخُوذِ مِنْهُ، وَحَكَمَ فِيْهِمَا خُكْمًا أَنْفَذَهُ وَأَمْضَاهُ، اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ فِي الآجْنَاسِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَقُّ المَعْدِنِ، وَلَـمْ يَسْتَقِرُّ

الفروع - كتاب الزكاة

حُكْمُهُ فِي القَدْرِ الْمَاخُوذِ؛ لأَنْ حُكْمَهُ فِي الجِنْسِ مُعْتَبَرٌ بِالْمَعْدِنِ الْمَوْجُودِ، وَحُكْمُهُ فِي القَدْرِ مُعْتَبَرٌ بِالْعَامِلِ اللَّهْقُودِ، كَذَا قَـالَ، وَهَٰذَا يُشْبُهُ تَغْيِيرُ مَا فَعَلَهُ الْآئِمَةُ فِي أَرْضِ الْغَنْوَةِ مِنْ وَقُفٍ وَقِسْمَةٍ.

وَفِي الْجَزْيَةِ، والْحَرَاجِ هَلْ يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ، وَيَأْتِي ذَٰلِكَ.

وَسَوَاءٌ أَخْرَجَ وَفِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفَعَاتِ لَمْ يَتُرُكُ الْعَمَلَ بَيْنَهُمَا تَوْكَ إِهْمَال، فَلا أَثَرَ لِتَرْكِهِ لِمَرَضِ وَسَفَوٍ وَإِصْلاحِ آلَةٍ وَنَحْسَوِهِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ، كَالاسْتِرَاحَةِ لَيْلاَ أَوْ نَهَارًا، أَوْ الثَّيْغَالِهِ بِتُرَابِ خَرَجَ بَيْنَ النَّيْلَيْنِ، أَوْ هَرَبَ عَبِيدُهُ، لا أَنْ كُلُّ عِرْقٍ يُعْتَبَرُ بَنْفُسِهِ (م قَ) قَالَ أَصْحَابُنَا: إنْ أَهْمَلَهُ وَتَرَكَهُ فَلِكُلِّ مَرَّةٍ حُكُمٌّ.

وَلا يُضَمُّ جنسٌ إِلَى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: مَعَ تَقَارُبِهِمَا، كَقَارٍ وَنَفْطٍ وَحَدِيدٍ وَنُحَاسٍ، وَقَالَ الشَّيْخُ: تُضَمُّ الآجْذَاسُ مِنْ مَعْدِنِ وَاحِدِ، لِتَعَلَّقِهَا بِالقِيمَةِ، كَالعُرُوض.

وَمَنْ أَخْرَجَ نِصَابًا مِنْ جِنْسٍ مِنْ مَعَادِنَ ضُمَّ، كَالزُّرْعِ فِي مَكَانَيْنِ، وَلِلْمَالِكِيُّةِ، والشَّافِعِيَّةِ وَجُهَانِ.

وَفِي ضَمَّ نَقَدٍ إِلَى آخَرَ الرُّوايَتَان (١).

وَإِنْ أَخْرَجَ اثْنَانِ نِصَابًا فَالرَّوَايَتَانِ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّقْدِ وَقِيمَةِ غَيْرُو، وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ: مِنْ عَيْنِهِ

وَلا تَتَكَرَّرُ زَكَاهُ غَيْرِ نَقْدِ، إِلاَّ أَنْ يَقْصِدَ التَّجَارَةَ فَالرَّوَايَتَانِ.

وَإِنْ أَخْرَجَ بِبُرًا وَاسْتَظْهَرَ بِزِيَادَةٍ جَازً، وإلاَّ اسْتَرَدَّهُ أَوْ بَدَلَهُ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّر: لا ضَمَمَانَ بلا تَعَدُّ كَذَافِعِ مُخْتَارِ؛ لأَنَّهُ قَبَضَ صَحِيحَهُ لا يَصْمُمَنُ، فَكَذَا فَاسِدُهُ، وَإِنْ صَفَّاهُ الآخِدُ فَكَانَ الوَاجِبُ أَجْزَأ، وإِلاَّ زَادَ أَوْ اسْتَرَدَّ، وَلا يَرْجِعُ بَتَصْفِيَتِهِ، وَمَنْ أَخْرَجَ دُونِ نِصَابٍ فَكَمُسْتَفَادٍ، وَقَدْ سَبَقَ فِي اعْتِبَارِ الحَوْلِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَعييم أَنْ أَبَا الفَرَجِ قَالَ: هَذَا قِيَاسُ قَوْلَهِمْ، وَقَدَّمَ ابْنُ تَمِيم: لا زَكَاةَ فِيهِ.

كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ فِيمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ، وَأَنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ الإِخْرَاجُ مِنْهُ.

وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إخْرَاجِهِ بِلدَارِ حَرْبِ إلاَّ بِقَوْمِ لَهُمْ مَنَعَةٌ فَغَنِيمَةٌ، فَيَخَمَّسُ أَيْضًا بَعْدَ رُبْعِ العُشْرِ.

وَلا شَيْءٌ فِيمَا أَخْرَجَهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ، كَالْمُكَاتَبِ، والذُّمِّيُّ (هـ م ر).

وَقِيلَ: يُمْنَعُ الذُّمِّيُّ مِنْ مَعْدِن بِدَارِنَا، وَيَمْلِكُ مَا أَخَذَهُ قَبْلَ مَنْعِهِ مَجَّانًا.

وَقَالَ فِي التَّلْخِيصِ: حَفْرُ ذَلِكَ كَإَحْيَائِهِ المَوَاتَ، وَظَاهِرُ السَّالَةِ أَنَّ الحَرْبِيُّ المُسْتَأَمِّنَ كَذَلِكَ، قَالَ فِي مُسْتَهَى الغَايَةِ: قِيَاسُ مَذْهَبِنَا لَهُ كُلُّهُ كَبَقِيَّةِ الْمُبَاحَاتِ، وَمَذْهَبُ (هـ) يُؤخَذُ مِنْهُ إِلاَّ أَنْ يُخْرِجَهُ بِإِذْنِ الإِمَامِ فَعَلَيْهِ الحُمْسُ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَبْدٌ لِمَوْلاهُ زَكَّاهُ مَوْلاهُ، وَإِنْ كَانَ لِنَفْسِهِ انْبَنَى عَلَى مِلْكِ العَبْدِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ تُرَابِ مَعْدِنَ وَصَاعَةٍ بِغَيْرٍ جِنْسِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ كَصَرَصٍ (و)؛ لآنَّهُ مَسْتُورٌ بِمَـا هُـوَ مِـنَ أَصْـلِ الحِلْقَةِ، فَهُـوَ

(١) تنبيه: قوله: (وفي ضمَّ نقلهِ إلى آخر الرُّوايتان). انتهى.

يعني: إذا استخرج ذهبًا وفضّةً من معدن، هل يضمُّ احدهما إلى الآخر أم لا؟ قال المصنّف، فيــه الرّوايتــان: يعـني بهمــا اللّـــين في تكميل أحدهما بالآخر اللَّتين ذكرهما في الباب الَّذي قبل هذا، وقد أطلق الخلاف فيها.

وذكرنا الصُّحيح من المذهب في ذلك، فإن قلنا: يكمل ضمَّ، وإن قلنا: لا يكمل أحدهما من الآخر لم يجز الضُّمُّ، واللَّه أعلم. قوله بعد ذلك: (وإن أخرج اثنان نصابًا فالرُّوايتان). انتهى.

يعني: بهما اللَّتين في الخلطة، والصُّحيح من المذهب أنَّه لا تأثير للخلطة في غير السَّائمة، وقد قدَّمه المصنّف هناك.

وقوله بعد ذلك: (ولا تكرُّر زكاة غير نَقْدٍ، إلاَّ أن يقصد التَّجارة، فالرَّوايتان). انتهى.

يعنى: بهما اللَّتين في عروض التَّجارة فيما إذا نوى التَّجارة بها.

والصَّحيح من المذهب: أنَّها لا تصير للتَّجارة إلاَّ أن يملكها بفعله بنيَّة التَّجارة.

والرُّواية الأخرى: تصير للتَّجارة بمجرَّد النَّيَّة، وهذه المسألة كذلك.

كَالْبَاقِلاَء فِي قِشْرَيْهِ، والجَوْزِ، وَكَاللَّبَن فِي الضَّرْعِ تَبَعًا لِلشَّاةِ، لا مُنْفَرِدًا، كَبَيْعِ التُّبْرِ مُنْفَرِدًا عَنِ التُّرَابِ، وَلاَّنْ تُرَابَ الصَّاغَةِ لا يُرِي كَنَ مَنْ الدُّ فِي مَانِ لِللَّهِ مِمَانَةٍ مَرَمَةً وَ لا يُمْكِنُ تَمْيِيزُهُ إِلاَّ فِي ثَانِيَ الْحَالَ بِكُلُّفَةٍ وَمَشْتَقَّةٍ.َ

وَعَنْهُ: لَاَّ، نَقَلَهُ ٱلْبُوْ الْحَارِثِ (وَ شَ) كَجِنْسِهِ (و)، وَنَقَلَ مُهَنّا: لا فِي تُرَابِ صَاغَةٍ، وَأَنْ غَيْرَهُ ٱلهْوَنُ (و م) وَزَكَاتُـهُ عَلَى البَائِع، لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ، كَبَيْع حَبِّ بَعْدَ صَلاحِهِ.

وَلا شَيْءٌ فِيمَا يَخْرُجُ مَنَ البَحْرِ مِنْ لُؤلُو وَعَنْبَرٍ، وغيرهما، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الحِرَقِـيُّ وَأَبْـو بَكْـرٍ، والشَّـيْخُ، وغـيرهم

وَعَنْهُ: فِيهِ الزَّكَاةُ كَالمَعْدِن، نُصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَقِيلَ: غَيْرُ حَيَوَانِ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، كَصَيْلِهِ البَرِّ، وَنَصُّ أَحْمَدُ التُّسْوِيَةَ.

وَمَثْلَهُ فِي الْهِدَايَةِ، والْمُسْتَوْعِبِ، والْمُحَرَّر، وَغَيْرِهَا بالمِسْلكِ، والسَّمَكِ، فَيَكُونُ المِسْكُ مِنَ البَحْرِيِّ.

وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: أَنَّهُ بَرِيءٌ فِيهِ الْزُكَاةَ، كَذَا قَالَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ القاضي فِي الحِيلاف.

يُؤَيِّدُهُ مِنْ كَلام أَحْمَدُ: أَنْ فِي الجِلافَ بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ قَالَ: وَكَذَلِكَ السَّمَكُ، والمِسْك، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ المَيْمُونِيِّ فَقَالَ: كَانَ الحِسَنُ يَقُولُ: فِي المِسْكِ إِذَا أَصِابَهُ صَاحِبُهُ الزُّكَاةُ، شَبَّهُ بِالسَّمَكِ إِذَا صَادَهُ وَصَارَ فِي يَدِهِ مِنْهُ مِاتَتَا دِرْهَـم، وَمَـا أَشْبَهَهُ بهِ، وَظَاهِرُ كَلامِهمْ عَلَى هَذَا لا زَكَاةً فِيهِ وَلَعَلَّهُ أُولَى.

وَسَبَقَ فِي أُوَّلِ الفَصْلِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا خَرَجَ مِنْ لُؤَلُو وَعَنْبَرٍ وَنَحْوِهِ مَمْلُوكًا فَيَتَوَجَّسهُ، كَمَـنْ أَخَـذَ دَابَّـةً بمَضْيَعَةٍ عَجْزًا (و م)، واللَّهُ أَعْلَمُ.

باب حكم الرُكاز

نِي الرِّكَازِ -وَهُوَ الكُنْزُ- الْخُمُسُ (و) وَلَوْ كَانْ غَيْرَ نَقْدِ (م ش) نِي الحَالِ (و) وَلَوْ قَلُ (ش) وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ عَلَى أَنُّهُ زَكَاةً، فَلا يُعْتَبَرُ فِيهِ حَوْلٌ وَلا نِصَابٌ، وَلا كُوْنُهُ ثَمَنًا.

وَقَالَ القَاضِي فِي مَوْضِع: يَتَعَيَّنُ أَنْ يُخَرِّجَ مِنْهُ، فَعَلَى هَذَا لا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِ، وَهَـلْ هُـوَ رَكَاةً يُصْرَفُ لاَهْلِ الرَّكَاةِ؟ (و ش) لِقَوْل عُلِيٍّ وَكَالمَغْدِنِ أَوْ فَيْءٍ يُصْرَفُ لاَهْلِ الفَيْءِ؟ (و هـ م) لِفِغْلِ عُمَرَ، وَلاَنْـهُ مَالٌ مَخْمُوسٌ كَخُمُسِ الغَنِيمَةِ؛ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١)(١).

مَنْ الْمُنْتِينِ وَدِينِ مِنْ الْمُنْيِمَةِ بَلْ الفَيْءِ المُطْلَقِ لِلْمُصَالِحِ كُلِّهَا (هـ)، فَإِنْ قُلْنَا هُوَ زَكَاةً لَمْ تَجِبْ عَلَى مَــنْ لَيْسَ وَلاَ يَخْتُصُ بِمَصْرِفِ خُمُسِ الغَنِيمَةِ بَلْ الفَيْءِ المُطْلَقِ لِلْمُصَالِحِ كُلِّهَا (هـ)، فَإِنْ قُلْنَا هُوَ زَكَاةً لَمْ تَجِبْ عَلَى مَــنْ لَيْسَ

مِنْ أَهْلِهَا (و ش).

مِين البَيْهِ 'وَ سَنَّ؟ لَكِنْ إِنْ وَجَدَهُ عَبْدٌ فَلِسَيِّدِهِ كَكَسْبِهِ، وَيَمْلِكُهُ الْمُكَاتَبُ، وَيَمْلِكُهُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونَ وَيُخْرِجُهُ عَنْهُمَا الوَلِيُّ، وَصَحَّحَ بَعْضُهُ مَّ عَلَى أَلَّهُ زَكَاةً، وُجُوبُهُ عَلَى كُلِّ وَاجِدٍ، وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ فَيْءٌ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاجِدٍ (و هـ م) وَعَلَى هَـذَا يَجُـوزُ لِمَـنُ وَجَـدَهُ تَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قُلْنَا زَكَاةً، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ م).

تفريعة بنفسية، حمّا أنه لو قلنا ركاه، لص عليهِ رو صـم. وَاحْتَجُ بِقَوْلِ عَلِيٌّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الكَافِي وَغَيْرِهِ؛ لأَنَّهُ أَذَى الحَقُّ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ، كَالزَّكَاةِ. وَقَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَلَّلُهُ بِمَنْزِلَةِ الوَاجِدِ إِذَا غَنِمَ شَيْئًا، فَإِنَّ تَمْيِيزَ الحُمُسِ إِلَيْهِ، قَالَ: وَكَذَلِكَ يَجُوزُ دَفْعُ الحُمُسِ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا يَجُوزُ فِي غَنِيمَةِ الوَاجِدِ، كَذَا قَالَ: وَيَأْتِي فِي غَنِيمَةِ الوَاجِدِ أَنَّ الإِمَامَ يُخَمِّسُهُ، فَدَلَّ عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِـي دَفْع الخُمُس مِنْ غَيْرِهِ.

وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُكُ ۚ قَلْمُهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ وَغَيْرِهَا، كَخُمُسِ الْغَنِيمَةِ، والفّيءِ، فَعَلَى هَذَا هَلْ يَضْمَنُ؟

ذَكُرَ فِي الْمُغْنِي عَنْ أَبِي تُوْرِ: يَضْمَنُ.

وَظَاهِرُهُ: لا يَضْمُنُ عِنْدَنَا، وَيَتَوَجَّهُ الحِلافُ فِي أَجْنَبِي فَرَقَ وَصِيَّةٌ لِغَيْرِ مُعَيَّنِ فِي جَهَتِهِ، وَعَلَى الجَـوَازِ تُعْتَبَرُ نِيَّتُهُ فِيهِ، جَمَلَهُ القَاضِي كَغَنِيمَةِ الوَاجِدِ، وَلَمْ يَلْكُرْهُ بَعْضُهُمْ، وَقَلْ يَتَوَجَّهُ فِيهِ تَخْرِيجٌ مِنَ الْخَرَاجِ، وَاخْتَارَ ابْنُ حَامِدٍ يُؤْخَذُ الرِّكَارُ مِـنَ الذُّمِّيِّ لِبَيْتِ المَالَ، وَلا خُمُسُ فِيهِ.

بَعْلَى بِيْبِعُوْ اللَّهُ الرُّكَاةَ عَلَى مَنْ أَخِذَتْ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا؟ اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَــيْرُهُ؛ لَآنَٰهُ أَخَذَهَــا بِسَبَبِ مُتَجَــُدُو، كَإِرْبُهَا أَوْ قَبْضِهَا مِنْ دَيْنٍ، بِخِلافِ مَا لَوْ تَرَكَهَا لَهُ؛ لآنُهُ لَمْ يَبْرَأُ مِنْهَا، نَــص عَلَيْهِ، أَمْ لا يَجُــوزُ؟ اخْتَـارَهُ أَبُــو بَكْــرٍ وَذَكَــرَهُ المَذْهَبُ، فِيهِ روَايَتَانَ (م ٢)(٢).

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وهل هو زكاةً يُصرَفُ لأهل الزُّكاة أو فيءٌ يصرف لأهل الفيء؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الإيضاح، والمذهِّب، والمستوعب، والتَّلخيص، والزُّركشيِّ، وغيرهم:

إحداهما: هو زكاةً، جزم به الخرقيُّ وصاحب المنوِّر، وغيرهما.

وقدُّمه في مسبوك الذُّهب، والبلغة، والحرُّر، ومختصر ابن تميم، والفائق، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هو فيءٌ، وهو الصُّحيح.

اختاره ابن أبي موسى، والقاضي في التَّعليق، والجامع، وابن عقيلٍ، والشَّيرازيُّ، والشُّيخ الموفَّق، والشَّارح، وابن منجًّا في شرحه. وقال: هذا المذهب، وصحُّحه الحجد في شرحه، وجزم به ابن عبدوسٌ في تذكرته، والآدميُّ في منتخبه، وقدَّمه في الهداية، والحلاصة، والكافي، والمقنع، والنَّظم، والرِّعايتين، والحاويين، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقال في الإفادات: لأهل الزُّكاة أو الفيء.

⁽٢) (مسألة - ٢): قوله: (هل يجوز ردُّهُ الزُّكاةَ على من أخذت منه إن كان من أهلها؟ اختاره القاضي وغيره أم لا يجوز؟ اختــاره أبو بكر وذكره المذهب، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، والفائق:

وَكَذَا صَرْفُ الْحُمُسُ إِلَى وَاجِدِهِ، فَيَقْبِضُهُ مِنْهُ ثُمَّ يَرُدُهُ إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ رَدُّ خُمُس الرُّكَازُ فَقَطْ (مَ ٣)(١).

وَإِنْ قُلْنَا خُمُسَ الرُكَازِ فَيْ ۚ جُّارُ تَرْكُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْهُ، كَالْخَرَاجِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَلِلإِمَـامِ رَدُّ خُمُسِ فَيْ، وَغَنِيمَة، فِي الْآصَحُ، وَذَكَرَ الْحَرَاجُ أَصْلاً لِلْجَوَازِ فِيهِ وَيَأْتِي فِي آخَر ذِكْرِ أَهْلِ الرُّكَاةِ وَلا يَجُورُ لِوَاجِدِ الرُّكَاذِ، والمَعْدِنِ أَنْ يُمْسِكَ الْخُمُسِ لِنَفْسِهِ لِحَاجَةٍ (هـ)، والبَاقِي بَعْدَ الخُمُسِ لِوَاجِدِهِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَأْمَنَا بِدَارِنَا يَجُورُ لِوَاجِدِ الرُّكَاذِ، والمَعْدِنِ أَنْ يُمْسِكَ الْخُمُسِ لِنَفْسِهِ لِحَاجَةٍ (هـ)، والبَاقِي بَعْدَ الخُمُسِ لِوَاجِدِهِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَأْمَنَا بِدَارِنَا (هـ)، إِلاَّ أَنَّهُ فِي عَنُوَةٍ أَوْ صَلَحٍ لَهُمْ (م)، وَقَوْلُنَا: «بَاقِيهِ لِوَاجِدِهِ» إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجِيرًا لِطَالِبِهِ (و) وَهَذَا إِذَا وَجَدَهُ فِسَي مَـوَاتِ أو أرض لا يُعلُّمُ لَهَا مَالِكٌ.

ِوَإِنَّ وَجَلَهُ فِيْمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَنْ غَيْرِهِ فَلِوَاجِلِهِ، فِي رِوَايَةٍ، وَهِيَ أَشْهَرُ، سَوَاءٌ ادْعَاهُ أَوْ لا. وَعَنْهُ: لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ، وإلاَّ فَلِمَنْ قَبْلُهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ كَذَلِكَ (م ٤)''، إِلَى أَوْلٍ مَــالِكِ، فَيَكُــونُ لَـهُ وَإِنْ لَـمْ

إحداهما: يجوز، وهو الصّحيح.

اختاره القاضي وغيره، وقدَّمه المجد في شرحه ونصره، وقدَّمه أيضًا في الرُّعايتين، والحاويين وغيرهما.

وجزم به في التّلخيص، والبلغة وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، اختاره أبو بكرٍ وغيره، وذكر أنَّه المذهب.

واحتاره القاضي في موضع من المجرَّد في الرَّكاز، والعشر، نقله المجد في شرحه.

ويأتي قريبٌ من هذا في آخر زكاة الفطر وقبيل صدقة التَّطوُّع أيضًا.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا صرف الخمس إلى واجده، فيقبضه منه ثمُّ يردُّه إليه -يعني: أنَّه فيه الرُّوايتـــان المتقدَّمتــان- وقيــل: يجوز ردُّ خمس الرُّكاز فقط). انتهى.

قال ابن تميم في مختصره: وفي جواز دفع خس الفيء، والغنيمة إلى من أخذ منه وجهان، وفيــه وجــة: يجــوز ردُّ خــس الرّكــاز دون غيره من الركاة. انتهى.

وكذا قال في الرَّعاية الكبرى، وقال قبل ذلك: ولا يخسُّس ما وجده حرَّ مسلمٌ مكلُّفٌ إن جاز دفع خسه إليه في الأصعُّ بعد قبضــه منه، إن قلتا: هو زكاةً، وإن قلنا هو فيءٌ خُس، ويجوز تركه له قبل قبضه منه على الأقيس، إن قلنا: هو فيءً، والآ فلا.

وقال في الرَّحاية الصُّغرى على القول بأنَّه فيءٌ وما وجده مسلمٌ جاز دفع خسه إليه، في الأصحُّ، ويجوز تركه له قبل قبضه منه على

وقال في الحاويين: وما وجده مسلمٌ جاز دفع خسه إليه، في أصحٌ الوجهين، ويجوز تركه له قبل قبضه منه، وجزم به فيهما.

وقد قال المصنّف: (وإن قلنا خمس الرُّكاز فيءٌ جاز تركه قبل قبضه منه كالحراج). وقال في المغني، والشُّرح: قال القاضي: وليس للإمام ردُّ خس الرَّكاز على واجده، كالزُّكاة وخس الغنيمة.

وقال ابن عقيل: يجوز. انتهى.

وقدُّم ابن رزينٍ قول القاضي، انتهى: إذا علم ذلك فالصُّحيح، والصُّواب الجواز كالرُّكاة.

وجزم به في التّلخيص، والبلغة وقدَّمه الجد في شرحه ونصره.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن وجده فيما انتقل إليه عن غيره فلواجده، في روايةٍ، وهي أشهر وعنه لمالكو قبله إن اعترف به، والأ فلمن قبله إن اعترف به كذلك). انتهى.

الرُّواية الأولى: هي الصُّحيحة الَّتي قال عنها هي أشهر.

قال الزَّركشيّ: هي أنصُّهما، واختاره القاضي في التَّعليق وغيره، وصحَّحه الشَّيخ، والشَّارح، وغيرهما.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقلَّمه في الخلاصة، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وصف فله مع يمينه، على الصّحيح.

جزم به من قاله المصنّف عنه: بل لواجده، وظاهر كلام المصنّف أنّه قدّم فيها حكمًا.

(م): الإمام مالك

يَعْتَرِفْ بِهِ (و هـ ش م ر) كَمَا لَوْ ادَّعَاهُ بِصِفَةٍ، لا لآوَّل مَالِكٍ فَقَطْ (هـ) ثُمَّ لِوَرَثَتِهِ، ثُمَّ لِبَيْسَةِ الْمَالِ، فَعَلَى هَـلَهِ إِنْ ادْعَاهُ وَاجِدُهُ فَهُوَ لَهُ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ: لا، وَعَلَى الآوَّلِ إِنْ ادْعَاهُ المَّالِكُ قَبْلَهُ بِلا بَيْنَـةٍ وَلا وَصْف فَلَهُ مَـعَ يَبِينِهِ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ، والثَّيْخُ، وغيرهما.

وَعَنُهُ: بَلَ لِوَاجِدِهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجُهَيْنِ، وَمَتَى دُفِعَ إِلَى مُدَّعِيهِ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِ غَرِمَ وَاجِدُهُ بَدَلَهُ إِنْ كَـانَ أَخْرَجَ باخْتِيارهِ، فَإِنْ كَانَ الإِمَامُ أَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا غَرِمَهُ.

لَكِنْ هَلْ هُوَ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالَ؟ فِيهِ الحِلافُ(١٠).

وَذَكُنَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّهُ إِذَا خَمَّسَ رَكَارًا فَادُعِيَ بِبَيْنَةٍ هَلْ لِوَاجِدِهِ الرُّجُـــوعُ؟ كَزَكَـاةٍ مُعَجَّلَـةٍ، وَعَنْـهُ، رِوَايَـةٌ ثَالِفَـةٌ: يَكُــونُ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اغْتَرَف، فَإِنْ لَمْ يَعْتَرَف بهِ أَوْ لَمْ يُعْرَف الآوَّلُ فَلِوَاجِدِهِ.

وَقِيلَ: لِبَيْتِ الْمَالَ، فَعَلَى هَذُهِ الرَّوَايَةُ إِنْ انتَقُلَ إِلَيْهِ الْمِلْكُ إِرْثًا فَهُوَ مُيرَاثٌ، فَإِنْ أَنكُرَ الوَرَثَةُ أَنَّهُ لِمُورِثِهِمْ فَلِمَنْ قَبْلَهُ، كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ أَنْكُرَ وَاحِدٌ سَقَطَ حَقَّهُ فَقَطْ، وَكَذَا الكَلامُ إِنْ وَجَدَ الرَّكَارَ فِي مِلْكِ آذَمِيٍّ: مَعْصُوم [فَلِوَاجِدِهِ] فَلَوْ ادْعَاهُ صَاحِبُ اللَّكِ فَفِي دَفْعِهِ إِلَيْهِ بِقُولِهِ الحِلافُ. المُعَامُ اللَّهُ فَقِي دَفْعِهِ إِلَيْهِ الحِلافُ.

وَعَنْهُ: هُوَ لِصَاحِبِ اللَّلُكِ.

وَعَنْهُ: إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ، وَإِلَّا فَعَلَى مَا سَبَقَ.

وَإِنْ وَجَدَ لُقَطَةً فَرَوَايَتَان، ذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ، مِنْهُمُ القَاضِي، والشَّيْخُ (مَ ٥)(٢).

إُخْدَاهُمَا: هِيَ لِصَاحِبِ اللَّكِ بِدَعْوَاهُ بِلا صِفْةٍ؛ لأَنْهَا تَبَعُ لِلْمِلْكِ.

وَالثَّانِيَةُ: لِوَاجِدِهَا، قَدَّمَهَا بَعْضُهُمْ؛ لآنَّ الظَّاهِرَ مَعْرَفَتُهُ بِمَالِهِ.

وَكَذَا حُكُمُ الْمُسْتَأْجِرِ يَجِدُ فِي الدَّارِ الْمُؤجِّرَةِ رِكَّازًا أَوْ لَقُطْةَ أَم ٦)(٣).

وَعَنْهُ: صَاحِبُ الكِرَاء أَحَقُ بِاللَّقَطَةِ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن كان الإمام أخذه منه قهرًا غرمه، لكن هل هو من ماله أو من بيت المال، فيه الخلاف).

الظَّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الحلاف الَّذي في خطئه، وفيه روايتان، والمذهب أنَّه في بيت المال.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن وجد لقطةً فروايتان، ذكرهما جماعةٌ منهم القاضي، والشَّيخ). انتهى.

يعنى: إذا وجدها في ملك آدميُّ معصوم:

إحداهما: هي لواجدها، قدُّمه بعضهم؛ لأنَّ الظَّاهر معرفته بماله، وهو الصَّحيح.

قدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، والفائق، والمجد في شرحه، وقال: نصَّ عليه في رواية الأشـرم، وهــو الَّــذي نصــره القاضي في خلافه، ولذلك ذكره في المجرَّد في اللُقطة، ولم يذكر فيه خلافًا. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: يكون لصاحب الملك بدعواه بلا صفةٍ لأنَّها تبع للملك.

قدُّمها ابن رزينٍ في شرحه، وأطلقهما في الحرر، وحكاهما روايتين.

وقال في الكافي: وإن وجد ما عليه علامة الإسلام فادُّعاه من انتقل عنه ففيه روايتان:

إحداهما: يدفع إليه من غير تعريف ولا صفة، لأنَّه كان تحت يده، فالظَّاهر أنَّه ملكه كما لو لم ينتقل عنه.

والثَّانية: لا يدفعه إليه إلاَّ بصفة؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّه لو كان له لعرفه. انتهى.

تنبيه: ظهر لي من تعليل الشّيخ في الكافي للرّواية الثّانية أنّ في كلام المصنّف في تعليله للرّاوية النّانية الّي جعلتهـــا هنـــا أولى نقصًــا، وتقديره: إحداهما هي لواجدها إن لم يصفها صاحب الملك، قدّمها بعضهم، لأنّ الظّاهر معرفته بماله.

فالنَّقص هو: (إنَّ لم يصفها صاحب الملك): حتَّى يوافق ما علَّل المصنَّف الرَّواية به، واللَّه اعلم.

(٣) (مسألة – ٦): قوله: (وكذا حكم المستأجر يجد في الدَّار المؤجَّرة ركازًا أو لقطةً).

يعنى: أنَّ حكم هذه السالة حكم المسائل الَّتي قبلها، وقد علمت الصُّحيح من المذهب من ذلك مسن كـلام المصنَّف ومـن كلامنــا على المُقطة، وصحَّح القاضي أيضًا هنا أنَّه لواجده، وأطلقهما في المغني، والشُّرح أيضًا في الرَّكاز وقال: بناءً على الرَّوايتين فيمن وجــد ركازًا في ملكِ انتقل إليه.

الفسروع - كتاب الزكاة

وَإِنْ وَجَدَهُ مَنْ ٱسْتُؤْجِرَ لِحَفْرِ شَيْءٍ أَوْ هَذْمِهِ فَقِيلَ: هُوَ عَلَى مَا مَبَقَ مِنَ الخِـلاف؛ جَـزَمَ بِـهِ الشَّـبْخُ، وَقِيـلَ هُـوَ لِمَـنْ اسْتَأْجَرَهُ

جَزَمَ بِهِ القَاضِي فِي مَوْضِمٍ، قَالَ: لآنُ عَمَلَهُ لِغَيْرِهِ، وَذَكَرَ القَاضِي فِي مَوْضِعِ آخَرَ أَنَّهُ لِوَاجِـــــِهِ، فِــي أَصَــَحٌ الرُّوَايَتَيْــنِ، والثَّانِيَةُ لِلْمَالِكِ، كَالْمُدْدِن فَإِنَّهُ لِصَاحِبِ الدَّارِ، فَكَذَا الرَّكَازُ.

> قَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: وَفِيهِ نَظَرٌ (م ٧)^(١)؛ لآنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الرُّكَازَ المَّذَفُونَ يَدْخُل فِي البَيْعِ كَالمُعْدِنِ، وَلَوِ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مُكْرِي الدَّارِ وَمُكْتَرِيهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ أَوْلاَ، أَوْ أَنَّهُ دَفَنَهُ، فَوَجْهَانِ (م ٨)^(٢).

وَمَنْ وَصَفَهُ حَلَفَ وَأَخَذَهُ: نَقَلَهُ الفَضْلُ، لا أَنَّهُ يُصَدِّقُ السَّاكِنَ مُطْلَقًا (ش).

وَإِنْ كَانَتِ الدَّارُ عَادَتْ إِلَى الْمُكْرِي فَقَالَ: دَفَنْتُه قَبْلَ الإجَارَةِ.

وَقَالَ الْمُكْتَرِي: أَنَا وَجَدْته وَدَفَنْته، فَالوَجْهَان فِي التَّلْخِيصَ (م ٩)(٣).

وَمَنْ دَخَلَ َدَارَ غَيْرِهِ بِلا إذْنِهِ، فَحَفَرَ لِنَفْسِهِ، فَقَالَ فِي الخِلاَف؛ لا يَمْتَنِعُ أنْ يَكُونَ لَهُ، كالطَّائِرِ، والظَّبْيِ (م ١٠)''.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن وجده من استؤجر لحفر شيء أو هدمه فقيل: هو على ما سبق من الخلاف، جزم به الشّيخ، وقيل: هو لمن استأجره، جزم به القاضي في موضع، قال: لأنَّ عمله لغيرهُ، وذكر القاضي في موضع آخر أنَّه لواجـده، في أصـحُ الرُّوايتـين، والثّانية للمالك، كالمعدن فإنَّه لصاحب الدَّار، فكذا الرَّكاز، قال في منتهى الغاية: وفيه نظرٌّ). أنتهى كلام المصنَّف.

قال المجد في شرحه: في كلام القاضي نظرٌ، لأنَّه يوهم أنَّ الرَّكاز المدفون يدخل في البيع كالمعدن. انتهى.

إذا علم ذلك فطريقة الشَّيخ الموفِّق هي الصَّحيحة، وجزم بها الشَّارح أيضًا.

وقال ابن رزين في شرحه: هو للأجير، نصُّ عليه، قال ابن تميم: ومن استؤجر لحفر بثرٍ أو غيرها فوجد كنزًا أو لقطةً، فطريقان: أحدهما: لمن استأجره، كما لو استُؤجر لطلب كنز.

والثَّاني: هو على ما تقدُّم من الخلاف. انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن وجده من استؤجر لحفر بثر أو غيرها أو هدم مكان فهو لقطةً، وعنه: بل هو ركازً، فيـأخذه واجـده إن كان فيه علامة كفرٍ، وعنه: بل هو لربِّ الأرض. انتهى.

وكذا قال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وقدُّم المجد في شرحه أنَّه للمستأجر.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (لو ادُّعى كلُّ واحد من مكري الدَّار ومكتريها أنَّه وجده أوَّلا، أو أنَّه دفنه، فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والتَّلخيص، والمجد في شرحه، والشَّرح، ومختصر ابن تميم، والرَّعايتين، والحاويين. أحدهما: القول قول المكري، قدَّمه ابن رزينِ وقال: لأنَّ اللَّهُن تابعٌ للأرض.

والوجه الثَّاني: القول قول المكتري.

قلت: وهو الصُواب، لزيادة اليد عليه.

 (٣) (مسألة - ٩): قوله: (فإن كانت الدّار عادت إلى المكري، فقال: دفنته قبل الإجارة، وقال المكتري: أنا وجدته ودفنته، فالرجهان في التّلخيص). انتهى.

وتبعه ابن تميم، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى:

إحداهما: القول قول المكري.

والوجه الثَّاني: القول قول المكتري.

قلت: الصُّواب أنَّ القول قول من هي في يده منهما.

(٤) (مسألة – ١٠): قوله: (ومن دخل دار غيره بلا إذنه فحفر لنفسه، فقال في الخلاف: لا يمتنع أن يكون لــه كالطُّــائر، والظَّـبي). تهي.

قلت: ويحتمل أن يكون لربّ الدَّار، بل هو أولى من الَّذي قبله، وقد حكى المصنّـف الخـلاف فيمـا إذا وجـد المستأجر ركـازًا في الماجور، أو استؤجر لحفر شيء، كما تقدَّم، فهاهنا أولى؛ لأنَّه دخل بغير إذن شرعيٌ، ولعلَّ القاضي أراد أنَّه لا يمتنع القول بأنَّه لواجده، مقابلةً لمن قال: أنَّه لربِّ الدَّار، وإنَّ منعناه منه في المسائل الَّتي قبلها، وهو ظاّهرٌ، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

وَمُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ كَمُكْرٍ وَمُكْتِر (م ١١)^(١).

وَجَزَمَ فِي الرَّعَايَةُ بِأَنْهُمَا كَبَائِعٍ مَعَ مُشْتَرٍ، يُقَدُّمُ قَوْلُ صَاحِبِ الْيَدِ، كَذَا قَالَ، وَذَكَرَ القَاضِي إِنْ كَانَ لُقَطَةُ الرُّوايَتَيْنِ

نَقَلَ اَلاَّقْرُمُ: لا يَدْفَعُ إِلَى البَاثِعِ بِلا صِفَةٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُجَرُّدِ، وَنَصَوَهُ فِي الحِلاف.

وَعَنْهُ: بَلَى، لِسَبْقِ يَدْوِ، قَالَ: وَبِهَٰذَا قَالَتْ الجَمَاعَةُ: والرِّكَارُ مَا وُجِدَ مِنْ دَّفْنِ الجَاهِلِيُّـةِ، أَوْ مَـنْ تَقَـدُمْ مِـنَ الكُفَّـارِ فِـي الجُمْلَةِ، فِي دَارِ إسْلاَمَ أَوْ عُهِدَ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عَلامَةُ كُفْرٍ فَقَطْ، نَص عَلَيْهِ (و)، فإن كَانَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عَلامَةُ الإسلام (ع) أَوْ لا عَلَامَةً عَلَيْهِ كَالْحُلِيُّ، والسَّبَائِكِ، والآنِيَةِ فَلُقَطَّةٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي إِنَاءٍ نَقْدٍ: إِنْ كَانَ يُشْبِهُ مَتَاعَ العَجَمِ فَهُوَ كُنْزٌ، وَمَا كَانَ مِثْلَ العِرْقِ فَمَعْدِنْ، وإلاَّ فَلْقَطَةٌ، وَكَذَا حُكُمُ ذار الحَرْبِ إِنْ قَدْر عَلَيْهِ بِلا مُنْعَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: غُنِيمَةً (و هـ ش).

خَرَّجَهُ فِي مُثْنَهَى الغَايَةِ مِنْ قَوْلِنَا: الرَّكَارُ فِي دَارِ الإِسْلامِ لِلْمَالِكِ، كَمَا لَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ بِمَنَعَةٍ (و) قال فِـي مُنْنَهَى الغَايَـةِ وَغَيْرِهَا: المَذَفُّونُ فِي دَارِ الحَرْبِ كَسَائِرِ مَالِهِمُ المَّاحُوذِ مِنْهُمْ وَأِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ عَلامَةُ الإِسلامَ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: إِنْ وَجَدَ بِدَارِهِمْ لُقَطَةً مِنْ مَتَاعِنَا فَكَدَارِنَا، وَمِنْ مَتَاعِهِمْ غَنِيمَةً، وَمَعَ الْاحْتِمَالِ تُعَرَّفُ حَوْلاً بِدَارِنَا، ثُـمَّ تُجْعَلُ فِي الغَنِيمَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتِيَاطًا.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي المَذْهَبِ فِي اللُّقَطَةِ: فِي دَفْنِ مَوَاتٍ عَلَيْهِ عَلامَةُ الإِسلامِ لْقَطَةٌ، وإلاّ رِكَازٌ (و هـ ق) وَلَــمْ يُفَـرُقُ بَيْنَ دَارِ وَدَارِ، وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم: إِذَا لَمْ يَكُنْ سَكُةً لِلْمُسْلِمِينَ فَالْحُمُسُ، وَكُذَا جَـزَمَ بِـهَ فِـي عُيُــونِ الْمَسَائِلِ: مَـا لا عَلامَةً عَلَيْهِ رِكَازً، والحَقَ شَيْخُنَا بِالمَذْنُونِ حُكْمًا المَوْجُودَ ظَاهِرًا بِخَرَابٍ جَاهِلِيُّ أَوْ طَرِيقٍ غَيْرٍ مَسْلُولَهِ، وَاخْتَجُ بِخَبَرٍ عَمْــرِو

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٧١٠): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّهِ عَبْدِ اللَّـهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ، عَنْ رَسُول اللَّهِ ﷺ: «أَنْهُ سُثِلَ عَنِ النَّمَرِ الْمُعَلَّقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءً عَلَيْهِ، وَمِنْ خَرَجَ بِشَيْءً مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ، والعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْـــدَ أَنْ يُؤويَــهُ الجَريــنُ فَبَلَــغَ ثَمَــنَ المِجَنِّ فَعَلَيْهِ القَطْعُ﴾، قَالَ: وَسُئِلَ عَن اللُّقَطَةِ فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْهَا فِي الطُّريق الميتَاء أو القَرْيَةِ الجَامِعَةِ فَعَرُّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَـاءَ طَالِبُهَا فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَاتَتِ فَهِيَ لَك، وَمَا كَانَ مِنَ الْحَرَابِ يَعْنِي فَفِيهَا وَفِي الرَّكَارِ الخُمُسُ».

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١٧١١) أَيْضًا عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَمْرِو بِهَذَا.

وَعَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْآخَنُسِ عَنْ عَمْرُو بَهَذَا.

وَعَنْ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ العَلَاءِ عَنِ ابْنِ إِذْرِيسَ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إسْحَاقَ عَنْ عَمْرُو بِهَذَا.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٨٥)، وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ (١٢٨٩) أَوَّلَهُ وَقَالَ: حَسَنٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: سَمِعْت رَجُلاً مِنْ مُزَيْنَةَ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَن الحَريسَةِ الْتِي تُؤخَـذُ مِـنْ مَرَاتِعِهَـا، فَقَـالَ: «وَفِيهَـا ثَمَنُهَا مَرَّتَيْنَ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطَنِهِ فَفِيهِ القَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَــنَ الِمِجَـنَّ فَقَــالَ: يَــا رَسُــولَ اللَّـهِ، فَالثَّمَارُ وَمَا أَلْخِذَ مِنْهَا مِنْ أَكْمَامِهَا؟ فَقَالَ: مَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتَّخِذَ خُبْنَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءً، وَمَنْ اخْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُــهُ مَرَّتَيْسٍ، وَضَرْبُ نَكَال، وَمَا أُخِذُ مِنْ أَجْرَانِهِ فَفِيهِ القَطْعُ إِذَا بَلَغُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ المِجَنَّ».

⁽١) (مسألة – ١١): قوله: (ومعيرٌ ومستعيرٌ كمكرٍ ومكترٍ).

وكذا قال ابن تميم وغيره.

وذكر المصنّف بعدُّ ذلك خلافًا، لكنَّ الَّذي قدَّمه هذا، فيأتي الخلاف الَّذي في المكري، والمكتري. وقد علمت الصُّحيح من ذلك هناك، فكذا يكون هنا.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب. (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٦٨٣): ثَنَا يَعْلَى: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عِمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَلَّابْن مَاجَة (٢٥٩٦) مَعْنَاهُ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الوَلِيدِ بْنِ كَثِيرِ عَنْ عَمْرُو.`

وَلِلنَّسَائِيُّ (٨/ ٨٥) مَعْنَاهُ وَرَادَ فِي آَخِرِو: •وَمَا لَمْ يَبْلُغُ ثَمَنَ المِجَنَّ فَفَيهِ غَرَامَةً مِثْلَيْهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ» عَـنِ الحَـارِثِ بْـنِ مِسْكِينِ عَن ابْن وَهْبِ عَنْ عَمْرُو بْن الحَارِثِ، وَهِشَام بْن سَعِيدٍ عَنْ عَمْرُو بْن شُعَيْبٍ.

وِرَوَّواهُ ٱلِدُّارَقُطْنِيُّ (٤/ ٣٣٦) عَنْ أَبِي بَكْمِ النَّيْسَائُورِيَّيَّ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنِ ابْنِ وَهْبِ.

فَهَذَا الْخَبَرُ ثَابِتُ إِلَى عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ وَعَمْرُو مُخْتَلِّفٌ فِيهِ.

وَسَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدُ فِيهِ فِي ۚ زَكَاةً العَسَلِ، وَأَخَذَ بِخَبَرِهِ هَذَا نَيْ غَيْرِ اللَّقَطَـةِ، وَاحْتَـجٌ غَيْرُ شَيْخِنَا بِهِ كَصَـَاحِبِ المُغْنِي، والمُحَرَّرُ عَلَى أَنَّهُ فِي الحَرَابِ الجَاهِلِيِّ، والطَّرِيقِ غَيْرِ المَسْلُوكِ كَالمَدْفُونِ لَكِنْ بِالعَلامَةِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ (ض) لَكِنْ قَالَ: إنْ كَانَ ظَهُورُهُ لِسَبَبِ، كَسَيْل، وإلاَّ فَلا.

وَقَالَ فِي الخِلافِ، والانتِصَار، وغيرهما: الْمَرَادُ بِالوُجُودِ بِخَرِبٍ عَادِيٌّ فِـي خَبَرِ عَمْرو بْنِ شُعَيْبٍ مَا تَرَكَهُ الكُفَّارُ وَهَرَبُوا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ [فَيْءً] فِيهِ الحُمُسُ، كَالرُّكَازِ، ذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنَّهُ اخْتَجٌ بِهِ مَنْ أَوْجَبَ الحُمُسَ فِي المَعْدِنِ؛ لآنَهُ فَرَّقَ فِيهِ بَيْنَ المَدْفُون، فِي العَادِيِّ وَبَيْنَ الرُّكَازِ.

قَالَ: فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالرَّكَازِ المَعْدِنَ، ثُمَّ أَجَابَ صَاحِبُ المُحَرُّرِ بِمَا سَيَقَ فِي الانْتِصَارِ: «المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَارُ الخُمُسُ»، فَغَايَرَ بَيْنَهُمَا.

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ صَاحِبُ الصَّحِيحِ هَلَمَا الحَبَرَ فِي الآخْبَارِ الَّتِي اسْتَنْكَرَهَا أَهْلِ العِلْمِ عَلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ، وَقَالَ: الصَّحِيخُ المَشْهُورُ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْهُ أَوْجَبَ الحُمُسَ فِي الرَّكَازِ فَقَطْ».

وَلا عَلِمْنَا أَحْدًا مِنْ عُلَمَاءِ الأَمْصَارِ صَارَ إِلَى القَوْل فِي اللَّقَطَةِ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ أَنْهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ، وَقَالَ: غَرَامَةُ الِمُثَلَيْنِ لَمْ تُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ أَحَدٍ عَلِمْنَاهُ غَيْرَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَةِيُ (٤/ ٢٥٢)، وَقَالَ: لَيْسَ بِالقَوِيّ، واللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

باب زكاة التجارة

وَهِيَ وَاجِبَةٌ (و)، وَاحْتَجُ الآصْحَابُ -رحمهم الله- بِمَا رُويَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبِ: حَدَّثَتِي خُبَيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمْرَةَ، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: ﴿ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَـانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِـنَ اللهِ عَنْهِ اللهِ اللهِ عَنْهُ اللهِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمْرَةً، قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: ﴿ فَإِنْ رَسُولَ اللّهِ ﷺ كَـانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِـنَ

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٦٢ ١٥).

وَدُويَ أَيْضًا بِهَذَا السَّنَادِ نَحْوُ سِتَّةِ أَخْبَارٍ، مِنْهَا: «مَنْ جَامَعَ المُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ؛ فَهُوَ مِثْلُهُ». وَمِنْهَا: «مَنْ كَتَمَ غَالًا فَإِنَّهُ مِثْلُهُ»، وَهَذَا إِسْنَادٌ لا يَنْهَضُ مِثْلُهُ لِشَغْلِ الذَّمَّةِ، لِعَدَمِ شَهْرَةٍ رِجَالِهِ وَمَعْرِفَةٍ عَدَالَتِهِمْ.

وَخُبَيبٌ تَفَرَّدَ عَنْهُ جَعْفُرٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٌ: جَعْفَرٌ وَخُبَيبٌ مَجْهُولان.

وَقَالَ الْحَافِظُ عُبْدُ الْحَقِّ: خُبَيْبٌ ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ جَعْفُو مِثْنُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ القَطَّانِ: مَا مِنْ هَؤُلاء مَنْ يُعْرَفُ حَالُهُ.

وَقَدْ جَهَدَ الْمُحَدِّثُونَ فِيهِمْ جُهْدَهُمْ، وَإِنْفَرَدَ الحَافِظُ عَبْدُ الغَنِيُّ الْقَدْيِسِيُّ بِقَوْلِهِ: إسْنَادُهُ مُقَارِبٌ عَنْ أَبِي ذَرُّ مَرْفُوعًا: «وَفِي البَرُّ صَدَقَةً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٥٥٧).

وَرَوَاهُ الحَاكِمُ (١/ ٣٨٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُمَا وَأَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَرَوَاهُ النَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٠٢)، وَعِنْدُهُ قَالَهُ بِالرَّايِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ جَمِيعَ الرُّوَاةِ رَوَوْهُ بِالرَّايِ، وَفِي صِحَّةِ هَــذَا الحَـبَرِ

وَيَدُلُ عَلَى ضَعَفِهِمَا: أَنْ أَحْمَدُ إِنَّمَا احْتَجُّ بِقُولِ عُمَرَ رضي الله عنه لِحِمَاسٍ: أَدُّ زَكَاةَ مَالِكِ، فَقَالَ: مَا لِي إِلاَّ جِعَـابٌ

فَقَالَ: قُومُهَا ثُمُّ أَدُّ زَكَاتُهَا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةً: عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ حِمَاسٍ عَنْ أَبِيهِ. وَرَوَاهُ سَعِيدٌ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْبَنِ بْنُ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَمْرِو بْنُ حِمَاسٍ: أَنْ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ.

وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْلٍ وَأَبُو بَكُر بْنُ أَبِي شَيْبَةً، وغيرهما، وَهُوَ مَشْهُورٌ.

وَسَأَلَ الْيُمُونِيُّ أَبَا عَبُدِ اللَّهِ عَنْ قَوْل ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الَّذِي يُحَوِّلُ عِنْدُهُ الْمَتَاعَ لِلتَّجَارَةِ قَالَ: يُزَكِّيهِ بِـالثَّمَنِ الْـذِي اشْـتَرَاهُ، ** مَا أَحْسَنَهُمْ فَقَالَ أَحْدُ مَ هُوْ مُنْ مُنْ مُنْ مِنْ وَقَا مُرْهُمُ فَقِيلَ: مَا أَحْسَنَهُ، فَقَالَ أَحْسَنُ مِنْهُ حَدِيثٌ عُمَر: ﴿قَوَّمُهُۥ

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَيْسَ فِي العُرُوضِ زَكَـــاةٌ إلاَّ عَـرْضٌ فِـي

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ بِمَعْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ.

وَهَٰذَا صَحِيحٌ عَن ابْن عُمَرً، وَأَمَّا أَبُو عَمْرُو عِنْ أَبِيهِ فَحِمَاسٌ لا تُعْرَفُ عَدَالتُّهُ.

وَاحْتَجُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ مُتَقَلَّمٌ، وَاعْتَمَلَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمُنْلِدِ، وَإِنْمَا قَالَ: أَجْمَعَ عَامَةُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى أَنْ فِي العُرُوضِ الَّتِي تُرَادُ لِلنِّجَارَةِ الزُّكَاةَ، وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي القَدِيمِ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا زَكَاةً،

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَجِبُ، قَالَ: وَهُوَ أَحَبُ إِلَيْنَا، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ أَثْبَتَ لَهُ قَوْلاً فِي القديمِ: لا تَجِبُ، وَحَكَى أَحْمَــُدُ هَــٰذَا عَنْ مَالِك، وَهُوَ قُوْلُ دَاوُد، وَاحْتَجَّ بِطْوَاهِرِ العَفْرِ عَنْ صَدَقَةِ الْحَيْلِ، والرَّقِيقِ، والحُمْرِ، وَلاَّنَّ الآصْلَ عَدَمُ الوُجُوبِ وَيَتَوَجَّهُ هُنَا مَا مُنَبِّقَ فِي زُكَاةِ العَسَل.

وَقَلْ يَتُوجُهُ تَخْرِيجٌ مِنْ نِيَّةِ الْأَصْحِيَّةِ مَعَ الشُّرَاءِ لا تَصِيرُ أَصْحِيَّةً، فَلَمْ تُؤثّر النَّيَّةُ مَسعَ الفِصْلِ فِي نَقْل حُكْم الأصل،

وَفَرَّقَ القَاضِي مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدِهِمَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ بِهَا أَصْحِيَّةً بَعْدَ حُصُولِ المِلْكِ، فَلِهَذَا لَمْ يَصِحُّ مَعَ المِلْكِ، وَهُنَـا لا تَصِحُّ نِيَّةُ التَّجَارَةُ بَعْدَ حُصُولِ المِلْكِ، فَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَنْوِيَ مَعَ المِلْكِ.

وَالثَّانِي: ﴿ الشُّرَاءَ يُمْلُكُ بِهِ.

وَنِيَّةُ الْأَصْحِيَّةِ سَبَبَ يُزِيلُ اَلِمْلُكَ، فَلَمْ يَقَعْ المِلْكُ وَسَبَبُ زَوَالِهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، والرُّكَاةُ لا تُزِيلُ المِلْكَ، وَلا هِيَ سَبَبٌ فِي إِرَالَتِهِ، والشَّرَاءُ يُمْلُكُ بِهِ، فَلِهَذَا صَعَّ أَنْ يَنْوِيَ بِهَا الزُّكَاةَ حِينَ الشَّرَاءِ، كَذَا قَالَ، وَفِيهِمَا نَظَرٌ.

فَصلُ

وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي قِيمَةِ العُرُوضِ (و م ش)؛ لآنُهَا مَحَلُ الوُجُوبِ، كَاللَّيْنِ، لا فِي نَفْسِ العَرْضِ، بشَرَطِ أَنْ تَبُلُغَ نِصَـابَ القِيمَةِ (هـ) فَلَوْ نَقَصَتْ قِيمَةُ النَّصَابِ بَعْدَ الوُجُوبِ فَكَالتَّلْفِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَنَا، وَعِنْ كَالآثْمَانِ، لِتَعَلَّقِهَا بِالقِيمَةِ، لا مِنَ العَرْضِ عِنْدَنَا، إلاَّ أَنْ نَقُولَ بِإِخْرَاجِ القِيمَةِ فَيَجُورُ بِقَدْرِهَا وَقْتَ الإِخْرَاجِ.

وَعِنْدَهُ: يُخَيِّرُ بَيْنَ رُبُعِ عُشْرِ القِيمَةِ أَوْ رُبُعِ عُشْرِ العُرُوضِ مُطَلِقًا؟ لَأَنَّهُمَا أصلانٍ.

وَعَنْدَ صَاحِبِيهِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: رَبُّعُ عُشْرِ العَرْضِ؛ لآنَّـهُ الآصْلُ، وَيُجْزَئُ نَفْدٌ بِقَـدْرِ قِيمَتِـهِ وَفْتَ الإِخْرَاجِ، وَتَتَكَرَّرُ الزَّكَاةُ كُلَّ حَوْل، نَصَّ عَلَيْهِ، وَمَذَّهَبُ (م): يَزِكِي مَنْ تَرَبُّصَ نِفَاقًا وَلَوْ بَقِيَ عِنْدَهُ سِنِينَ لِعَامَ وَاحِدٍ.

أمًا اللَّذِينُ فَهَلْ يُقَوِّمُ وَيُزَكِّي؟ أَمْ لا يَلْزَمُهُ حَتَّى يَنِضَّ لَهُ وَلَوْ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ؟ فِيسَّهِ عَـنْ (م) روَايَشَان، وَلا يَصِـبُرُ العَـرْضُ لِلتَّجَارَةِ إِلاَّ أَنْ يَمْلِكِهُ بِفِعْلِهِ وَيَنْوِي أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ تَمَلُّكِهِ، فَإِنْ مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ وَلَمْ يَنْوِ التَّجَارَةَ، أَوْ مَلَكَهُ بِإِرْثِ، أَوْ كَانَ عِنْـــَـّهُ عَرْضٌ لِلْقُنْيَةِ فَنَوَاهُ لِلتَّجَارَةِ، لَمْ يَصِرْ لِلتِّجَارَةِ.

وَهَذَا ظَاهِرُ المَذْهَبِ (و)؛ لآنْ مُجَرَّدَ النَّيْةِ لا تَنْقُلُ عَن الآصل، كَنِيَّةِ إسَامَةِ المَعْلُوفَةِ، وَنِيَّةِ الحَاضِرِ السَّفَرِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ، وابن إِبْرَاهِيمَ، وابن مَنْصُورِ أَنَّ العَرْضَ يَصِيرُ لِلَتِّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النَّيْةِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُرٍ، وابنَ عَقِيــلِ، وَجَـزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ، والرَّوْضَةِ، لِخَبَرِ سَمُرَةً، وَلا يَعْتَبِرُ فِيمَا مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ الْمُعَاوَضِّةَ، هَذَا الآشْهَرُ.

َ وَاخْتَارَهُ فِي الخِلاف، لِخَبَرِ مَمُرَةً، وَلاَنَّهُ يَفْعَلُهُ كَفَيْرِهِ وَاخْتَــارَ فِـي الْمَجَـرَّدِ: يَعْتَـبِرُ الْمُعَاوَضَــةَ (و ش) تَمَحُّضَـتْ كَبَيْــعِ وَإِجَارَةٍ أَوْ لا، كَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَم عَمْدٍ.

َ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَهُوَ نَصُهُ فَي رَوَايَةُ ابْنِ مَنْصُورٍ؛ لآنَ الغَنِيمَـة، والاخْتِشَـاش، والحِبَـةَ لَيْسَ مِـنْ جِهَـاتِ التِّجَـارَةِ كَالْمَوْرُوثِ، وَعَن الْحَنَفِيَّةِ كَهَذَا، والذِي قَبْلُهُ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبِرُ كَوْنُ العَرْضِ نَقْدًا (و م) ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، لاعْتِبَارِ النَّصَابِ بِهِمَا، فَيَعْتَبِرُ أَصْلُ وُجُودِهِمَا، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيــلِ رِوَايَةً فِيمَا إِذَا مَلَكَ عَرِضًا لِلتُّجَارَةِ بِعَرْضِ قُنْيَةٍ لا زَكَاةً، فَهِيَ هَذِهِ الرُّوَايَةُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُخَرِّجُ مِنْهَا اعْتِبَارَ كُوْنَ بَدَلِهِ نَقْدًا أَوْ عَرَّضَ تِجَارَةٍ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَإِنْ مَلَكَهُ بِلا عِوَضٍ كَوَصِيَّةٍ وَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَغَنِيمَةٍ وَاخْتِطَابِ فَوَجْهَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا مَلَكَهُ بِفِعْلِهِ عَيْنَ مَال بَلْ مَنْفَعَةَ عَيْن وَجَبَتْ الزَّكَاةُ.

ُ وَقِيلَ: لا، كَمَاً لَوْ نَوَاهَا بِدَيْنِ حَالٍ، وَإِنْ بَاعَ عَرْضَ قُنْيَةٍ ثُمُّ اسْتَرَدُهُ نَاوِيًا بِهِ النِّجَارَةَ صَارَ لِلتَّجَـارَةِ وَلَــوِ اسْــتَرَدُهُ لِعَيْــبِ فَمَنِهِ الْمُعَيِّن (هــ)؛ لآنُهُ تَمْلِكُهُ بِاحْتِيَارِهُ، بِخِلافٍ مَا لَوْ رُدُّ عَلَيْهِ لِعَيْبِهِ فِيهِ

وَمِثْلُهُ عَرْضُ تِجَارَةٍ بَاعَهُ بَعَرْضَ قُنْيَةٍ ثُمُّ رَدُّهُ عَلَيْهِ لِعَيْبٍ فِيهِ؛ لآنَّهُ كَمَوْرُوثٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ خِلافًا أَظْنُهُ آبُو الْمَعَالِي فِيمَا مَلَكَهُ بِفَسْخٍ، هَلْ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ؟ فَإِنَّ الفَسْخَ فِي عَسْرَضِ تِجَارَةِ صِيرُ لِلتِّجَارَةِ.

وَقَالَ: إِنَّ الْمُضَارِبَ إِذَا اسْتَرَى طَعَامًا لِعَبِيدِ التَّجَارَةِ وَلا نِيَّةٍ صَارَ لِلتَّجَارَةِ، لِلْقَرِينَةِ، لا لِرَبِّ المَالِ كَلَمَا قَالَ.

قَالَ: وَإِنْ مَلَكَ بَفِعْلِهِ بلا نِيَّةٍ بعَرْض تِجَارَةٍ عَرْضًا صَارَ لِلتَّجَارَةِ.

وَقِيلَ: لَيْسَ قُنْيَةٌ عِنْدَ بَائِمِهِ، وَالقَوْلُ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَظْهَرُ، وَأَظْنُهُ اللَّهْبَ؛ لآنْ نِيْـةَ التَّجَـارَةِ لَـمْ تَقْطَعْهَـا، وَسَـبَقَ كَــلامُ الآصْحَابِ، واللَّهُ أَعْلَمُ. لَكِنْ لَوْ قُتِلَ، عَبْدُ تِجَارَةٍ خَطَأً، فَصَالَحَ عَلَى مَال، صَارَ لِلتَّجَارَةِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ عَمْدًا وَقُلْنَا الوَاجِبُ أَحَــدُ شَـيْقُيْن، وإلأَ لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ إلاَّ بِنِيَّةٍ، وَلَوْ تَخَمَّرَ عَصِيرُ لِلتِّجَارَةِ ثُمَّ تَخَلُّلَ عَادَ حُكْمُ التِّجَارَةِ، وَلَوْ مَاتَتْ مَاشِيَةُ لِلتِّجَارَةِ فَدُبِغَ جُلُودُهَـا وَقُلْنَا تَطْهُرُ فَهِيَ عَرْضُ تِجَارَةٍ.

وَتُقْطَعُ نِيُّةُ القُنْيَةِ.

وَقِيلَ: الْمُمَيَّزَةُ حَوْلُ النِّجَارَةِ وَتَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ (و) خِلافًا لِمَالِكِ فِي رِوَايَةٍ ضَمَيفَةِ؛ لآنُهَا الآصلُ، كَالإِقَامَةِ مَعَ السَّفَرِ وَحُلِيٍّ اسْتِعْمَالِ نَوَى بهِ القُنْيَةَ أَوْ التَّجَارَةَ يَنْعَقِدُ عَلَيْهِ الحَوْلُ (و).

وَقِيلَ: لا نِيَّةَ مُحَرَّمَةٍ، كَنَاوِ مَعْصِيَةً فَلَمْ يَفْعَلْهَا، فِي بُطْلانِ أَهْلِيَّتِهِ لِلشَّهَادَةِ خِلافٌ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَلَنَسَا خِـلافٌ، هَـلُ يَأْتُمُ عَلَى قَصْلَهِ المَعْصِيَةِ بِدُونِ فِعْلِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؟ مَذْكُورٌ فِي فُصُولِ التَّوْبَةِ مِنَ الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

فُصلُ

قَذْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الرَّكَاةِ أَنَّهُ يَعْتَبِرُ الحَوْلَ، والنَّصَابَ فِي قِيمَةِ العَرْضِ فِي جَمِيعِ الحَوْلِ وَحُكُمِ الْمُسْتَفَادِ، والرِّبْحِ، وَإِنْ الشَّنْرَى أَوْ بَاعَ عَرْضَ تِجَارَةٍ بِنِصَابِ نَقْدِ أَوْ بِعَرْضِ تِجَارَةٍ بَنَى عَلَى حَوْل الآوَّل (و) وَيَبْنِي حَوْل التَّقْدِيرِ عَلَى حَوْل الْعَرْضِ مَنْ قَطَعَ نِيَّةَ التَّجَارَةِ؛ لآنَ وَضْعَ التَّجَارَةِ عَلَى التَّقَلُب، والاسْتِبْدَال بَثَمَن وَعَرْضٍ، فَلَوْ لَمْ يَبْنِ بَطَلَت زَكَاةُ التَّجَارَةِ، العَرْضِ مَنْ قَطَعَ نِيَّة التَّجَارَةِ؛ لآنَ وَضْعَ التَّجَارَةِ عَلَى التَّقَلُب، والاسْتِبْدَال بَثَمَن وَعَرْضٍ، فَلَوْ لَمْ يَبْنِ بَطَلَت زَكَاةُ التَّجَارَةِ، وَلَا لَمْ يَكُنْ النَّقُلُت مِنْ عَرْضٍ إلَى عَرْضٍ، فَهُو كُنَقْدِ نُقِلَ مِنْ بَيْتِ، والقِيمَةُ فِيهِمَا وَاحِدَةً انْتَقَلَتْ مِنْ عَرْضٍ إلَى عَرْضٍ، فَهُو كُنَقْدٍ نُقِلَ مِنْ بَيْتِ إلَى بَيْتِ، والقِيمَةُ مِي العَرْض، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ النَّقْدُ نِصَابًا فَحَوْلُهُ مُنْذُ كُمُلُت فِيمَتُهُ فِيصَابًا، لا مِنْ شِرَافِهِ (و هـ).

وَإِن اشْنَرَاهُ أَوْ بَاعَهُ بِيْصَابِ سَائِمَةٍ لَمْ يَنْنِ (و) لاخْتِلافِهمَا فِي النَّصَابِ، والوَاجَبُ، إلا أَنْ يَشْتَرِي نِصَابَ سَائِمَةٍ لِلنَّجَارَةِ بِيفَالِهِ لِلْقُنْيَةِ، فِي الْآصَحَ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةُ؛ لآنَ السَّوْمَ سَبَبُ الزَّكَاةِ، قَسَدُّم عَلَيْهِ رَكَاةُ النَّجَارَةِ، لِقُوتِهِ، فَبزَوال، لِلمَّارضِ ثَبَتَ حُكْمُ السُّوْم، لِظَهُورهِ، وَتَقَوَّمُ المُرُوض عِنْدَ الحُول بِمَا هُوَ أَحَظُ لِلْفُقَرَاء مِنْ ذَهَبِ أَوْ فِضَةٍ (و همَ)؛ لآنَ المُعَارضِ ثَبَتَ حُكْمُ السُّوْم، لِظَهُورهِ، وَتَقَوَّمُ المُرُوض عِنْدَ الحُول بِمَا هُوَ أَحَظُ لِلْفُقَرَاء، فَيَقُومُ بِالآحَظُ لَهُمْ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَرْض قُنْيَةٍ وَفِي البَلَدِ نَقْدَان تَسَاويًا فِي الغَلَبَةِ يَنْلُغُ أَحَدُهُمَا نِصَابً البَرِّ : بِالنَّقْدِ الْبَرِّ الْمُنْفُنِ سَوَاءٌ فِي قِيمَةِ الْآشْنِيَاءِ، وَذَكَرَ الْمِنُ عَبْدِ البَرِّ : بِالنَّقْدِ الْمُنْفَاتِ، وَخَيْرَهُ أَبُو حَيْفَةً فِي رِوَايَةِ الآصلِ؛ لآنَّ النَّمَنَيْنِ سَوَاءٌ فِي قِيمَةِ الْآشْنِيَاءِ، وَذَكَرَ الْمِنُ عَبْدِ البَرِّ : بِالنَّقْدِ الْمُنْوَاتِ الْمُعَالِيْ الْمُعَلِيْ مِنْ اللَّهُ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ عَلَيْهِ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ عَلَيْهِ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ عَلَى الْمُعَلِيْ الْمُعَالِيْ الْمُعَلِيْ مِنْ الْمُعَلِيْ عَلَيْهُ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِي الْمُولِي الْمُؤْوِلِ الْمُعَلِيْ الْمُعَلِيْ مِنْ اللْمُعَلِيْ الْمُعَلِّي الْمُعَلِيْ عَلَى الْمُعَلِيْ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُولُ اللْمُعَلِي الْمُؤْلِقُولُ الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعُمِّ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقِ الْمُعْلِي الْمُؤْلِقُ الْمُعْمَالِيْنَالِ الْمُؤْلِقِ الْمُعَلِي الْمُعْلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِيْ الْمُعَلِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْلِي الْمُعَلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِيقِ الْمُعْلِي الْمُعْمِلِي الْمُؤْمِقِي الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِقُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُؤْمِ الْمُعْلِي الْمُعْمُ الْمُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُؤْمِ الْمُعْلِي الْم

وَقَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ، كَالْمُتْلِفِ، وَكَذَا ذَكَرَ الحَلْوَانِيُّ: بِنَفْسِدِ البَلَدِ، فَإِنْ تَعَدَّدُ فَالآحَظُ، وَكَذَا مَذْهَبُ (ش) وَأَبِي يُوسُفَ: يَقُومُ بِالنَّقْدِ الغَالِبِ إِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِعَرْض، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِنَقْدِ قَوْمٍ بِجِنْسِ مَا اشْتَرَاهُ [بِـهِ]؛ لآنَّـهُ الَّـذِي وَجَبَسَتُ الزُّكَاةُ بِحَوْلِهِ، فَوَجَبَ جنْسُهُ، كَالمَاشِيَةِ، وَلآنَ أَصْلَهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لا يُقَوَّمُ نَقْدٌ بَاخَرَ، بنَاءً عَلَى قَوْلِنَاً: لا يُنْبَنِي حَوْلُ نَقْدٍ عَلَى حَوْلُ نَقْدٍ آخَرَ، فَيُقَوِّمُ بِمَا اشْتُرَى بِهِ، وَمَا قَوْمَهُ به لا عِبْرَةَ بِتَلِفِهِ، إلاَّ قَبْلَ التَّمَكُنِ، فَعَلَى مَا سَبَقَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ (و)، وَلا بِنَقْصِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلا زِيَادَتِهِ إلاَّ قَبْـلَ التَّمَكُـنِ، فَإِنَّهُ كَتَلَفِهِ، (و)، وَإِنَّمَا لَمْ تُؤَثِّرُ الزَّيَادَةُ كَنِتَاجٍ مَاشِيَةٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةُ وَجْهَانِ، كَسَمْنِ مَاشِيَةٍ بَعْدَ الحَــوْلِ، وَعِنْدَنَـا: تُجْزِقُـهُ صِفَـةُ الوَاجبِ قَبْلَ السَّمْنَ.

وَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَةً العَرْضِ بِكُلِّ نَقْدٍ نِصَابًا خُيْرَ بَيْنَهُمَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ (و هـ) وَذَكَرَ القَاضِي، والشَّيْخُ، وغيرهَما: بِالآنَفُع لِلْفَقْرَاء، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَغَيْرُهُ كَأْصُلِ الوُجُوب، وَقِيلَ بِفِضَة، وَلِلشَّافِيئَةِ كَهَذِهِ الوُجُوهِ، وَتُقَوَّمُ اللَّعْنَيَةُ سَاذَجَة، وَيُقَوَّمُ الذَّهَبِ اللَّهِ الْمُحُدِّ وَغَيْرُهُ كَأْصُلُ الوُجُوب، وَقِيلَ بِفِضَة، وَلِلشَّافِيئَة، وَلا عِبْرَةَ بِقِيمَة آلِيَة ذَهَبِ وَفِضَّة، وَسَبَقَ فِي خَمَّمُ الذَّهَبُ اللَّهُ المُعَدُّ لِلتَّجَارَةِ، وَتُضَمَّ بَعْضُ العُرُوضِ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَقَتْ قِيمَة العَرْضِ إِلَى أَحْدِهِمَا، والنِّهِمَا، والنِّهمَا، وَسَبَقَ فِي الحُلِيُّ النَّقُدُ المُعَدُّ لِلتَّجَارَةِ، وَتُضَمَّ بَعْضُ العُرُوضِ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَقَتْ قِيمَةً وَمُشَرِّى (و)، وَسَبَقَ حُكُمُ المُسْتَفَادِ.

فُصلُ

مَنْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لِلتَّجَارَةِ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ (و هـ)؛ لآنٌ وَضْعَهَا عَلَى التَّقَلُبِ، فَهِيَ تُزِيلُ سَبَبَ زَكَاةُ السَّوْمِ، وَهُوَ الافْتِنَاءُ لِطَلَبِ النَّمَاءِ مَعَهُ، وَاقْتَصِرَ الشَّيْخُ عَلَى التَّعْلِيلِ بِالآحَظِّ.

وَقِيلُ: زَكَاهُ السُّومِ (وَ م ش)؛ لأَنُّهَا أَقْوَى لِلإِجْمَاعِ وَتَعَلَّقُهَا بِالعَيْنِ.

وَقِيلَ: الْآحَظُ مِنْهُمَا لِلْفُقَرَاءِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ، فَفِي أَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسِينَ حِقَّةٌ أَوْ جَذَعَةٌ أَوْ قَنِيَّةٌ، أَوْ إخْدَى وَسِنِّينَ جَذَعَةِ أَوْ ثَنِيَّةٍ، أَوْ مِائَةٍ مِنَ الغَنَمِ، زَكَاةُ التُّجَارَةِ، أَحَظُ، لِزَيَادَتِهَا بِزِيَادَةِ القِيمَةِ مِنْ غَيْرِ وَقُصِّ

وَفِي سِتُ وَثَلَاثِينَ بِنْتَ مَخَاصِ أَوْ بِنْتُ لَبُونِ، أَوْ خَلْسِ وَعَِثْرِينَ بِنْتِ مَخَاضَ، أَوْ ثَلَّاثِينَ تَبِيعًا، زَكَاهُ السَّوْمِ أَحَظُ. وَفِي إِخْدَى وَسِتِّينَ دُونَ الجَلَعَةِ، أَوْ خَلْسِينَ بِنْتِ مَخَاضِ أَوْ بِنْتِ لَبُــونِ، أَوْ خَلْسٍ وَعِشْرِينَ حِشَّةٌ، أَوْ خَلْسٍ مِنَ مُنَا اللّهُ مَثَلُ مِنْ يَتَهُونَ الجَدَاءَ اللّهُ عَلَيْهِ مُخَاضٍ أَوْ بِنِّتِ لَبُــونِ، أَوْ خَلْسٍ وَنِ

كَلامِ أَحْمَدَ وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، لِمَا سَبَقَ.

ُوَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْسَّابِقُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (م 1)(١)؛ لأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ رُكَاتِهِ بِلا مُعَارِضٍ. وَإِنْ وُجِدَ نِصَابُ أَحَدِهِمَا كَثَلاثِينَ شَاةً قِيمَتُهَا مِائتَا دِرْهَم، أَوْ أَرْبَعِينَ قِيمَتُهَا دُونَهَا قُدِمَ مَا وُجِدَ نِصَابُهُ وَلَمْ نَعْتَبِرْ غَـــْيْرُهُ

(و) قَالَ الشُّيخُ: بغَيْر خِلاف، لِوُجُودِ سَبَبِ الزُّكَاةِ فِيهِ بلا مُعَارض.

وَقِيلٍ: يُغَلِّبُ مَا يُغَلِّبُ إِذَا اجْتَمَعَ النَّصَابَانِ وَلَوْ سَقَطَتْ، ذَّكَرَهُ صَاحِبُ المحرَّرِ، وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ، وَجَزَمَ غَسَيْرُ وَاحِــادٍ بأنَّهُ إِنْ نَقَصَ نِصَابُ السُّومِ وَجَبَتْ زَكَاةً التَّجَارَةِ.

بِ مَن الله عَلَى بَعْب السَّوْمِ بِأَنْ كَانَتْ قِيمتُهُ دُونَ نِصَابِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يُتِمَّ الْحَوْلُ مِنْ بُلُوغِ النَّصَابِ، فِي وَجْهِ، وَهُو ظَاهِرُ كَلامِ الإِمَامِ أَحْمَدُ؛ لآنُ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَتَاحَّرُ، وَفِي وَجْهِ: تَجَبُ زَكَاةُ السَّوْمِ عِنْدَ حَوْلِهِ (م ٢)(٢).
وَإِذَا حَالَ حَوْلُ السَّوْمِ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ نِصَابِ وَكَذَا حَكَى الشَّيْخُ إِذَا سَبَقَ حَوْلُ السَّوْمِ، وَإِنْ نَقَصَ عَنْ نِصَابِ

جَمِيعَ الحَوْل وَجَبَتْ زَكَاةُ السُّوم فِي الْآصَحُ، لِثَلاَّ تَسْقُطَ بِالكُلَّيَّةِ.

جبيع الحول وجبت رقاه السوم في الاصعم، ينح تسقط بالمعيد. وَمَنْ مَلَكَ سَاوِمَةٌ لِلتَّجَارَةِ نِصْفَ حَوْل ثُمَّ قَطَعَ نِيَّةَ التَّجَارَةِ اسْتَأَنْفَ لِلسَّوْمَ حَولاً؛ لأَنْهُ لا يَبْنِي حَولَهُ عَلَى حَولِ التَّجَارَةِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يَبْنِي، لِوُجُودِ مَبَبَبُ الرَّكَاةِ بِلا مُعَارِضٍ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنُو التَّجَارَةَ أَوْ لَمْ تَبْلُغْ نِصَابَ القِيمَةِ. وَبَنَاهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ عَلَى تَقْدِيمٍ مَا وُجدَ نِصَابُهُ فِي المَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، قَالَ: جَعَل النَّقِطَاعِ حَوْلِ النَّجَارَةِ بِقَطْعِ النَّيَةِ

كَانْقِطَاعِهِ بِنَقْصِ قِيمَةِ النَّصَابِ، وَٱطْلُقَ ابْنُ تَمِيمٍ وَجْهَيْنِ. فَصْلُ

وَإِن اشْتَرَى لِلتَّجَارَةِ أَرْضًا يَزْرَعُهَا أَوْ زَرَعَهَا بَبَذْر لِلتَّجَارَةِ أَوْ نَخْلاَ فَأَثْمَرَتْ زَكَّى قِيمَةَ الكُلِّ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ق). وَقِيلَ: يُزكِّي الآصْلَ لِلتَّجَارَةِ، والثَّمَرَةَ، والزَّرْعَ لِلْمُشْرِ (و هـ م ق) إلاَّ أَنَّهُ لا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْـدَ (هــ) فِـي الآرْضِ؛ لآنْ

(١) (مسألة - ١): قوله: (من ملك نصاب سائمةِ للتّجارة فعليه زكاة التّجارة.

وقيل: زكاة السُّوم، وقيل: الأحظُّ منهما للفقراء وهذا كلُّه سواءً اتَّفق حولاهما أو لا.

وفي وجهٍ، وهو ظاهر كلام أحمد، وجزم به الشَّيخ، لما سبق، وقيل: يقدُّم السَّابق، واختاره صاحب المحرَّرُ). انتهى.

قلت: الصُّواب ما قطع به الشَّيخ، وتابعه الشَّارح، وأبن رزين في شرحه، وغيرَهم.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

قلت: بل هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وامَّا إن سبق حول السُّوم، بأن كانت قيمته دون نصابٍ في بعض الحول، فلا زكاة حتَّى يتمُّ الحول مسن بلوغ النَّصاب، في وجه، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد وفي وجه: تجب زكاة السُّوم عند حوَّله). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

الوجه الأوَّل: اختاره القاضي في الجرُّد، قاله ابن تميم وغيره، وقال: عن أحمد ما يدلُّ عليه.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، واقتصر عليه المجد.

والوجه الثَّاني: احتمالٌ في المغني، والشُّرح، ومالا إليه.

قلت: وهو الصُّواب، مراعاةً لحق للفقراء، وظاهر المنني، والشُّرح إطلاق الخلاف، فإنَّهما قالا: فقال القاضي كذا، ويحتمل كذا.

العُشْرَ حَقُّ الشَّجَرِ وَمَغْرَسِهِ، فَهُوَ تَابِعٌ، لِلشَّمَرَةِ، وَتَعْلِيلُ المَسْأَلَةِ كَمَسْأَلَةِ السَّائِمَةِ لِلتَّجَارَةِ النِّي قَبْلَهَا، وَقِيـلَ بزكَـاةِ العُشْرِ (و هـ) هُنَا، لِكَثْرَةِ الوَاجِبِ، لِعَدَم الوَقْصِ، والخَلْفُ في اعْتِبَارِ النَّصَابِ، وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلُ التَّجَارَةِ عَلَى زُرْعٍ وَثَمَرَةٍ مِنْ حَصَـادٍ وَجُذَاذِ (و ش)؛ لآنً بهِ يَنْتَهِي وُجُوبُ العُشْرِ الَّذِي لَوْلاهُ لَجَرَيًا فِي حَوْلُ النِّجَارَةِ.

ُ وَقِيلَ: لا يَسْتَأْنِفُهُ إِلاَّ بِشَمَنِهِمَا إِنْ بَيْعًا (وَ هُـمَ) كَمَال القُنْيَةِ وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمِ بِأَنَّهُ يُخْرِجُ عَلَى مَـالِ القُنْيَةِ، وَإِنْ اخْتَلَـفَ وَقْتَ الوُجُوبِ أَوْ وَجَدَ نِصَابَ أَحَدِهِمَا فَكَمَسْأَلَةِ مَائِمَةِ التَّجَارَةِ الْتِي قَبْلَهَا فِي تَقْدِيمِ الْأَسْنِقِ وَتَقْدِيمَ مَا تَمَّ نِصَابُهُ.

وَإِنْ ذَرَعَ بَلَدُرَ تِجَارَةٍ فِي أَرْضِ قُنُيَةٍ فَهَلْ يُوَكِّي الزَّرْعَ زَكَاءَ عُشْرِ؟ (و هـ م ق) أَوْ قِيمَةً؟ فِيَهِ الحِيلَّافُ^(١) المَلْكُورُ، وَفِي بَذْرِ قُنْيَةِ المُشْرُ (و) وَفِي أَرْضِهِ لِلتَّجَارَةِ القِيمَةُ (هـ) وَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ، والزَّرْعُ لا زَكَاءَ فِيهِ، أَوْ كَانَ لِعَسَارِ لِلتَّجَارَةِ وَعَبِيدِهَا أَجُرَةً، ضَمَّ فِيمَةُ الثَّمَرَةِ، والأَجْرَةِ إِلَى قِيمَةِ الأَصْلِ فِي الحَوْل، كَرْبُح وَيَتَاجٍ.

وَقِيلَ: لا (و م) وَكَذَا عِنْدَ (م) ثَمَنَ صُوفٍ وَلَّبَنِ غَنَّم رَقَّابُهَا لِلتُّجَارَةِ.

فُصلُ

وَإِن اشْتَرَى صَبَّاغٌ مَا يَصَبُّغُ بِهِ وَيَبْقَى كَزَعْفَرَانْ وَنِيلِ وَعُصْفُرٍ وَنَحْوِهِ فَهُوَ عَرْضُ تِجَاوَةٍ يَقُــومُ عِنْــدَ حَوْلِــهِ (و هـــ ش) لاغْتِيَاضِهِ عَنْ صَبْعٍ قَائِم بِالثَّوْبِ، فَفِيهِ مَعْنَى التُجَارَةِ، وَكَذَا مَا يَشْتَرِيهِ دَبُّاغٌ لِيَنْبُغُ بِهِ، كَمَنَصْ وَقَرَظٍ، وَمَا يَدْهُنُ بِهِ، كَسَــمْنِ وَمِلْحٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ البَّنَامِ، وَجَرَمَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ بِأَنَّهُ لا زَكَاةَ فِيهِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُ لا يَبْقَى لَهُ ٱتَــرٌ، كَمَـا يَشْتَرِيهِ قَصَّـارٌ مِـنْ قِلْـي وَنَوْرَةٍ وَصَابُونَ وَأَشْنَانَ وَنَحْوهِ.

وَلا شَيْءَ فِي آلاتِ الصُّنَّاعِ وَأَمْتِعَةِ التَّجَارَ وَقَرَارِيرِ عَطَّارٍ وَسِمَّانِ وَنَحْوِهِمْ (و) إلاَّ أَنْ يُرِيدَ بَيْمَهَا مَعَ مَا فِيهَا، وَكَذَلِسكَ آلاتُ الدُّوَابُ إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِهَا، وَإِنْ كَانَ يَبِيعُهَا مَعَهَا، فَهِيَّ مَالُ تِجَارَةِ.

وَلا ذِكَاةَ لِغَيْرِ تِجَارَةِ فِي عَرْضٍ وَحَيَوَانَ وَعَقَارِ وَشَجَرٌ وَبَيَاتٍ (و) سِوَى مَا سَبَقَ، وَلا فِي قِيمَـةِ مَـا أَعِـدُ لِلْكِـرَاءِ مِـنُ عَقَارِ وَحَيَوَان، وغيرهما، وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ اتَّخَذَ سَفِينَةً أَوْ أَرْحِيَةً لِلْفُلَّةِ فَلا زَكَاةَ، يُرْوَى عَـنْ عَلِـيٍّ وَجَـابِرٍ وَمُعَـاذٍ رَضَـيَ الله عنهم: لَيْسَ فِي العَوَامِل صَدَقَةً.

ُ وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ فِي َ ذَلِكَ تَخْرِيجًا مِنَ الحُلِيِّ الْمُعَدِّ لِلْكِرَاء، وَهَذَا الْمُغَنَى هُوَ الَّذِي حَمَلَ ابْنَ عَقِيلٍ عَلَى أَنَّــهُ لا زَكَـاةَ فِـي خُلِيِّ الكِرَاء، قَالَ: لَأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْكِرَاء حُكْمًا، فَلاَ وَجْهَ لِجَعْلِهِ فِي النَّقْدِ.

ُ وَفَرَّقَ اَلْقَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ زَكَاةُ الحُلِيِّ، فَلا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلاَّ بِمَعْنَى يُخْرِجُهُ عَنْ طَلَبِ النَّمَاءِ وَيُقْصَدُ بِهِ الانِسْذَالُ المَخْصُوصُ، وَهُنَا الْآصَلُ عَدَمُهَا، فَلا يُخْرِجُ عَنْهُ إِلاَّ بِالنَّمَاء المَقْصُودِ، وَهُوَ نِيَّةُ التَّجَارَةِ.

وَمَنْ أَكْثَرَ مِنْ شِرَاءٍ عَقَارٍ فَارًا مِنَ الزُّكَأَةِ فَقِيلَ: يُزَكِّي قِيمَتُهُ، قَدُّمُهُ يَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: لا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام الأَكْثَرِ أَوْ صَرَيْحُهُ (م ٣)(١٠).

وَقَدْ مَنَبَقَ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ حُكُمُ ٱلفَارُّ.

وَمَنِ اشْتَرَى ۚ شَيْقُصَا لِلتَّجَارَةِ بِالْفُو، فَصَارَ حِنْدَ الحَوْلِ بِالْفَيْنِ، زَكَاهُمَا، وَأَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِالْفَ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِــالْفَيْنِ فَصَــارَ عِنْدَ حَوْلِهِ بِالْفُو زَكَّى الْفَا وَأَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِالْفَيْنِ؛ لآنَهُ يَأْخَذُ بِمَا وَقَعَ عَلَيْـهِ العَشْدُ، وَكَـذَا يَـرُدُهُ الْمُشْتَرِي بِـالْعَيْبِ وَيُزَكِّـهِ، لِوُجُوبِهَا فِي مِلْكِهِ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وإن زرع بذر تجارة في أرض قينة فهل يزكي قيمة الزرع زكاة عشر أو قيمة؟ فيه الخلاف) المذكبور في أوّل الفصل:، والمذهب يزكّي قيمة الكلّ، نصُّ عليه.

 ⁽٢) (مسألة – ٣): قوله: (ومن أكثر من شواء عقار فارًا من الرُّكاة، فقيل: يزكي قيمته، قدَّمه بعضهم، وقيل: لا، وهو ظاهر كلام الأكثر أو صريحه). انتهى.

وأطلقهما في الحاويين.

أحدهما: يزكّي قيمته، قدّمه في الرّعايتين، والفائق قلت: وهو الصّواب، معاملةً له بضدٌ مقصوده، كالفارّ من الزّكاة ببيع وغيره. والقول الثّاني: للحزكاة فيه، وهو ظاهر كلام الأكثر أو صريحه كما قال المصنّف.

وَإِذَا أَذِنْ كُلُّ شَرِيكِ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ الرُّكَاةِ فَأَخْرَجَا مَمَّا ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّ الآخَر؛ لآنَّهُ انْعَزَلَ حُكْمًا؛ لآنَّهُ لَـمْ يَبْقَ عَلَى الْمُوكُلِ زَكَاةً، كَمَا لَوْ عَلِمَ ثُمَّ نَسِيَ، والعَزْلُ حُكْمًا العِلْمُ وَعَدَمُهُ فِيهِ سَوَاءً، بِدَلِيلِ مَا لَوْ وَكَلَّهُ فِي بَيْسِعِ عَبْـدِ فَبَاصَهُ الْمُوكُلُ أَوْ أَعْتَقَهُ، وَإِنْ تَأَخْرَ أَحَدُهُمَا ضَمِنَ حَقَّ الآوُل.

وَقِيلَ: لا يَضْمَنُ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بإخْرَاجِ صَاحِبِهِ، بنَاءُ عَلَى أَنَّ الوَّكِيلَ لا يَنْعَزَلُ قَبْلَ العِلْم.

وَقِيلَ: لا يَصْمُنُ وَإِنْ قُلْنَا يَنْعُزِلَ، وَآخْتَارَهُ الَشَّيْخُ؛ لآنُهُ حَرَّهُ، كَمَا لَوْ وَكُلُهُ فِي قَضَاء ذَيْنِ فَقَضَاهُ بَعْدَ قَضَاء الْمُوكُلِ وَلَسَمْ يَعْلَمُ، وَفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ بِأَنْهُ لَمْ يُفَوَّتْ حَقُّ الْمَالِكِ بِدَفْعِهِ، إِذْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى القَابِضُ، فَنَظِيرُهُ لَوْ كُسَانُ القَسَابِضُ مِنْهُمَا السَّاعِي بُهِ، وَمُسرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ مَثَابَعَةً لِلْقَاضِي أَنْهُ لا يَرْجِعُ عَلَى الفَقِيرِ بِشَيْءٍ، وَمُسرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ مَثَابَعَةً لِلْقَاضِي أَنْهُ لا يَرْجِعُ عَلَى الفَقِيرِ بِشَيْءٍ، ويَقَعُ تَطَوُّعُا، كَمَنْ ذَكَاهُ يَعْفَى الْفَافِي بَعْدِ السَّاعِي، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مَثَابَعَةً لِلْقَاضِي أَنْهُ لا يَرْجِعُ عَلَى الفَقِيرِ بِشَيْءٍ، ويَقَعُ تَطَوُّعُا، كَمَنْ ذَكَاهُ يَعْ فَعَيْ الْفَافِي بِشَيْءٍ، وَيَقَعُ تَطَوُّعًا، كَمَنْ ذَكَاهُ يَعْفِي فِي خِيلافٌ، وَفِيهِ خِيلافٌ، وَيَالَّي الْآصُلُ فِي تَعْجِيلُ الرُّكَاةِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّ الآخر.

وَقِيلَ: لا، كَالجَاهِلِ مِنْهُمَا، والفَقِيرِ الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُمَا، فِي الآقْيُس فِيهمَا.

كَذَا قَالَ: وَإِنْ أَذِنْ غَيْرُ شَرِيكَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَلاَّحَرِ فِي إِخْـرَاجِ زَكَاتِهِ فَعَلَى مَـا سَبَقَ، وَهَـلْ يُبْـدَأُ بِزَكَاتِهِ؟ فِيهِ وَايَتَان.

وَجَزَمَ القَاضِي بِجَوَازِ إِخْرَاجِ زَكَاةً غَيْرِهِ قَبْلَ زَكَاتِهِ.

وَقَرُقْ بِيْنَهَا وَبَيْنَ الحَجَّ (م ٤)(١) بِأَنَّهُ تَخْتَصُّ النَّيَابَةُ فِيهِ بِالعَجْزِ عَنْهُ، فَلَمَّا اخْتَصُّ بِحَالِ دُونَ حَال لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ يَخْتَصُّ بِحَال النَّاقِبِ دُونَ حَال، وَلاَنَّهُ لَوْ أَخْرَمَ مُطْلَقًا مَنْ عَلَيْهِ فَرْضُهُ انْصَرَفَ إِلَيْهِ، بِخِلافِ وَمَنْ بَقَاءَ بَعْضِ الحَجِّ يَمْنَعُ أَدَاءَهُ عَنْ غَيْرِهِ كَذَلِكَ بَقَاءُ جَمِيعِهِ، بِخِلافِ الرُّكَاةِ، وَاقْتَصَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى الفَرْقِ الآخِسِرِ، وَمَـنْ لَوْمَهُ نَذْرٌ وَزَكَاةً قَدُمُ الرُّكَاةَ، فَإِنْ قَدَّمَ النَّذْرَ لَمْ يُصْرَفْ إِلَى الزُّكَاةِ.

وَعَنْهُ: يَبْدَأُ بِمَا شَاءً، وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي قَضَاء رَمَضَانَ قَبْلَ صَوْم النَّذْر.

وَقَلْ دَلَّتْ هَٰذِهِ المَسْأَلَةُ، وَالَّتِي قَبْلَهَا عَلَى أَلَ نَفْلَ الصَّدَّقَةِ قَبْلُ أَدَاء الرُكاةِ فِي جَوَازِهِ وَصِحْتِهِ مَا فِي نَفْلِ بَقِيْسَةِ العِبَـادَاتِ قَبْلَ أَدَائِهَا، وَمَنْ وَكُلَ فِي إِخْرَاجٍ زَكَاتِهِ ثُمَّ أَخْرَجَهَا هُوَ ثُمَّ وَكِيلُهُ قَبْلَ عِلْمِهِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ فِي ضَمَانِهِ الحِلافَ السَّسابِق، وَلِهَـذَا لَمْ يَذْكُرْهَا الآكُثُورُ، اكْتِفَاءً بِمَا سَبَقَ.

وَٱطْلَقَ بَعْضُهُمْ ٱوْجُهِاً، ثَالِقَهَا: لا يَضْمَنُ إِنْ قُلْنًا لا يَنْعَزِلُ، وإلاَّ صَمِنَ، وَصَحَّحَهُ فِي الرَّعَايَةِ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُوكِّلِ: إِنَّهُ أَخْرَجَ قَبْلَ دَفْعِ وَكِيلِهِ إِلَى السَّاعِي وَقَوْلُ مَنْ دَفَعَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَيْهِ ثُسَمُّ ادْعَى أَنَّهُ كَانَ أَخْرَجَهَا، وَيُؤْخَذُ مِنَ السَّاعِي إِنْ كَانْ بِيَدِهِ، فَإِنْ تَلِفَ أَوْ كَانْ دَفَعَـهُ إِلَى الفَقِيرِ، أَوْ كَانَا دَفَعَـا إِلَيْهِ فَسلا، وَسَبَقَ حُكْمُ رَبِّ المَالِ، والمُضارَبِ فِي الفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَّابِ الرُّكَاةِ.

⁽۱) (مسألة – ٤): قوله: (وإن أذن غير شريكين كلُّ واحدٍ منهما للآخر في إخراج زكاته فعلى ما سبق، وهــل يبـدأ بزكاتـه؟ فيــه روايتان، وجزم القاضي بجواز إخراج زكاة غيره قبل زكاته، وفرَّق بينهما وبين الحجِّ). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم.

إحداهما: يجوز، وهو الَّذي جزم به القاضي قلت: وهو الصُّواب.

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب في مسألة الشُّركاء، والوقت اليسير يعفى عنه على القول بالفوريَّة، واللَّه أعلم. والرَّواية الثَّانية: لا يجُوز.

فهذه أربع مسائل.

باب زكاة الفطر

الْمُحَرَّر، أَمْ لا؟ (و هـ) فِيهِ روَايَتَا المُضْمَضَةِ (مَ ١)(١).

وَتَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٌّ وَمُكَاتَبِ (خ) لا عَلَى سَيِّدِهِ (م ر)، ذَكَرٍ أَوْ أَنْفَى كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ (و)، وَلَسَوْ فِي مَالِ صَغِيرٍ، نَصُّ أَحْمَدُ رحمه الله عَلَى ذَٰلِكَ كُلُّهِ (و) وَحُكِيَ وَجُهُ.

وَقِيلَ: لا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ مُخَاطَبِ بِالصَّوْمِ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ: تَجِبُ عَلَى مُرْتَدُ، وَعَنْ عَطَاءٍ، والزَّهْرِيُّ وَرَبِيعَةَ، واللَّيْثِ: لا تُلْزَمُ أَهْلَ البَوَادِي.

وَلا فِطْرَةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَفْضُلُ عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالِهِ يَوْمَ العِيلِ وَلَيْلَتَهُ صَاعٌ (و) وَفِي بَعْضِهِ رِوَايَتَانِ، الـتُرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ

وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ: الرُّجُوبِ؛ لِقَوْلِهِ عليه السِلام: ﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَغْتُمْ، وَكَبَعْضِ نَفَقَةِ القَرِيبِ. وَعَدَم الوُجُوبِ، كَالكَفَّارَةِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل تسمَّى فرضًا كقول جمهور الصَّحابة، وغيرهم؟ قاله صاحب المحرَّر، أم لا؟ فيه روايتا المضمضــة).

وأطلقهما ابن تميم وغيره، والذي قدَّمه المجد في شرحه أنَّها واجبةً مفروضةً.

وقال: وحكى ابن عقيل عن إمامنا في تسميتها فرضًا مع كونها واجبةً روايتين:

إحداهما: تسمَّى فرضًا، وهو قول الجمهور من الصَّحابة، وغيرهم.

والأخرى: لا تسمَّى فرضًا. انتهى.

وقال في المغني، والشُّرح: وقال بعض أصحابنا: هل تسمَّى فرضًا مع القول بوجوبها؟ على روايتين، قالا:، والصُّحيح أنَّها فرضٌ، واستدلاً لذلك بأدلَّةٍ، وهذا هو الصَّحيح، والمصنَّف رحمه الله قد جعلها كالمضمضة، وقد تقدم تحريــر المضمضــة والاستنشــاق في بــاب الوضوء، فإنَّ المصنَّف أطلق الخلاف هناك أيضًا، وذكرنا فائدة الخلاف، فليعاود.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولا فطرة على من لم يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته صاعً، وفي بعضه روايتان، التّرجيح

وأطلقهما في الهداية، والمذهِّب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعِب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقتبع، والهادي، والتّلخيص، والبلغة، والشُّرح، وشرح المجد وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

إحداهما: يلزمه إخراجه، وهو الصّحيح، كبعض نفقة القريب.

جزم به في الإفادات، والمنوِّر ومنتخب الآدميِّ، وغيرهم.

وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم وقواعد ابن رجب، وفرَّق بينه وبين الكفَّارة، قال في الرَّعـايتين، والحـاويين، والفـائق: أخرجـه في أصحِّ الرَّوايتين، واختاره ابن عبدوسَ في تذكرته وغيره، وقدَّمه في المحرَّر وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يلزمه إخراجه للكفَّارة، وجزم به ابن أبي موسى في الإرشاد، وابن عقيلٍ في التذكرة.

وقال في الفصول: هذا الصُّحيح من المذهب، وقدَّمه ابن تميم، وابسن رزيين في شيرحه، وصباحب إدراك الغاية وتجريد العناية،

وهو ظاهر كلامه في المبهج، والعمدة، والوجيز، وغيرهم، وظاهر ما قدَّمه ابن رزين في نهايته.

(٣) تنبيه: قوله: (التُّرجيح مختلفً): تحصيل الحاصل، لأنَّه ذكر في الخطبة: إذا اختلفَ التُّرجيح اطلقت الحلاف.

وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة، ويأتي نظير ذلك في باب الإحرام، فإنَّه وقع له هذان المكانان بهذه العبارة لا غير.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة

وَيُعْتَبَرُ كُونُ ذَلِكَ بَعْدَمَا يَخْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ تَلْوَمُهُ مُؤنَّتُهُ مِنْ مَسْكَن وَعَبْدِ وَدَابَّةٍ وَلِيَابِ بِذَلَةٍ وَنَخُو ذَلِكَ (و). وَذَكَرَ بَمْضُهُمْ هَذَا قَوْلاً، كَذَا قَالَ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ، أَوْ لَهُ كُتُبُ يَخْتَاجُهُمَا لِلنُظرِ، والحِفْظِ أَوْ لِلْمَرَّأَةِ حُلِمٍ لِلْبُسِ أَوْ لِلْكِرَاءِ مُخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَجِدُ هَذَا فِي كَلامِ أَحَدٍ قَبْلُهُ، وَلَمْ يُسْتَدَلُ عَلَيْهِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ مُخْتَاجٌ إِلَى ذَلِكَ كَغَيْرِهِ، مِمَّا سَبَقَ.

وَذَكَرَهُ فِي الهِدَايَةِ لِلْحَنَفِيَّةِ فِي كُتُبِ العِلْم لأَهْلِهَا.

وُظَاهِرٌ مَّا ذَكَرُهُ الآكْفُرُ مِنَ الوُجُوبِ وَاقْتِصَارِهِمْ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ المَانِعِ أَنْ هَذَا لا يَمْنُعُ، وَلِهَذَا لَمْ أَجَـدُ أَحَـدُا امْسُتُثَنَّى ذَلِكَ فِي حَقُّ الْمُفْلِس، مَعَ أَنَّ الْآصْحَابَ أَحَالُوا الْاسْتِطَاعَةَ فِي الْحَجُّ عَلَى الْمُفْلِس.

وَذَكَرَ فِي الفُصُولَ فِي الفَلَسِ أَنَّ الاسْتِطَاحَةَ فِي الحَجِّ نَظِيرُهُ، فَهَذَانِ قَوْلانِ عَلَى هَذَا، وَوَجْهُهُ التَّسْدِيَةُ بَيْـنَ حَـقُ اللّـهِ * الكِنْدَ * أَنْ أَنْ الكِنْدُ * آئِهُ وَحَقُّ الْآدَمِيُّ أَوْ أَنَّ الْآدَمِيُّ آكُدُ.

وَيْتُوجُّهُ الْحَيْمَالُ ثَالِثٌ أَنْ الكُتُبَ تَمْنَعُ بِخِلافِ الحَلِيِّ لِلْبُسِ، لِلحَاجَةُ إِلَى العِلْم وتَخْصِيلِهِ، وَلِهَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ الكُتُبَ تَمْنَعُ فِي الحَجُّ، والكَفَّارَةِ، وَلَمْ يَذَكُرُ الحُلِيِّ، فَعَلَى الأولَى هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَخَذِ الزُكَاةِ؟ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالان: أَحَدُهُمَا: يَمْنَعُ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، والقاهبي فِي الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرَّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي فِي الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرَّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي المُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي في الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي في الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي في الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي في الحُلِيِّ كَمَا سَبَقَ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَحْمَدُ، والقاهبي في الحُلِيِّ لَكُنْ عَدْ يُقَالُ: لَمْ يُصَرِّحُ أَوْمَ اللّهِ الْعَلَىٰ الْعَلَاقِ الْعَلَامُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَامُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

بِأَنَّهُ لِلَّبْسِ، فَلا تُعَارُضَ.

وَقَدْ يُقَالُ: الظَّاهِرُ مِنْ اتَّخَافِهِ اللَّبْسُ، فَيَحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ، كَالْمُعَرَّحِ بِهِ، وَوَجْهُهُ أَنْ ذَلِكَ مِنَّا مِنْسَهُ بُسَّا، فَمَشَعَ كَغَيْرِهِ،

وَأَخْذُ الرُّكَاةِ أَصْنَيْقُ، وَلِهَذَا تُمْنَعُ القُدْرَةُ عَلَى الكَسْبِ فِيهِ، وَلاَّ تُوْخَذُ فِي َ غَيْرِهِ. وَالنَّانِي: لا يُمْنَعُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، كَمَا لا بُدُّ مِنْهُ، وَلِهَذَا سَوَّى الشَّيْخُ هُنَا فِي الحُلِيِّ بَيْسَ اللَّبْسِ، والحَاجَةِ إِلَى كِرَائِهِ (م سر(۱)

لَكِنْ يَلْزَمُ مِنْ هُنَا جَوَارُ أَعْلَمِ الفَقِيرَةِ مَا تَشْتَوِي بِهِ حُلِيًّا، كَمَا تَأْعُدُ لِمَا لا بُدُ مِنْهُ، وَسَبَقَ كَلامُ شَيْخِنَا أَعْدُ الفَقِيرِ لِشِرَاءِ كُتُب يَخْتَاجُهَا(٢)، وَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ فِي كَلام الْأَصْحَابُ.

وَحَلَى القَوْلِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ ظَّاهِرُ مَا ۚ ذَكَرَهُ الآكُثُرُ يَنْتَعُ ذَلِكَ أَخْذَ الرُّكَاةِ، وَعَلَى الاَحْتِمَالِ الآوَّلِ السَّذِي يُوَافِقُهُ نَـصُّ أَحْمَدَ فِي الحُلِيُّ هَلْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنْ أَخْلُو الرُّكَاةِ أَنْ يَكُونَ كَالدَّرَاهِمِ، وَالدَّنَانِيرِ فِي بَقِيَّةِ الْآبُوابِ تَسُويَةُ بَيْنَهُمَا ٢ : 20

لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ أَصْنَيْقُ، يَتُوجُهُ الجِلافُ، وَعَلَى الاحْتِمَالِ النَّانِي هُوَ كَسَافِر مَا لا بُدُّ مِنْهُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.
وتَلَفُ الصَّاعِ قَبْلَ التَّمَكُنِ مِنْ إِخْرَاجِهِ كَتَلَفِ مَالِ الزَّكَاةِ، وَمَا فَصُلَ عَنْهُ لَزِمَهُ بَيْهُهُ أَوْ رَهْنَهُ أَوْ كِرَاهُ فِي الفِطْسِرَةِ إِذَا لَـمُ
يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ، وَلا يُعْتَبُرُ أَنْ يَمْلِكَ نِصَابَ نَقْدِ أَوْ قِيمَتَةً فَاضِلاَ عَمَّا لا بُدُّ مِنْهُ (هـ) وَيَمْنَعُ الدَّيْنُ وُجُوبَهَا إِنْ كَانَ مُطَالَبًا بِهِ،
وإلاَّ فَلا، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، نَصَ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الآكُثُورُ (و م ر)؛ لأَنَّهُ كَمَنْ لا فَصْلَ عِنْدَهُ.

وَعَنَّهُ: يَمُنَّمُ مُطْلَقًا.

وذكر بعد هذا أقوالاً، ثمَّ قال: (فعلى الأوَّل، هل يمنع ذلك من أخذ الزُّكاة؟ يتوجُّه احتمالان:

إحداهما: يمنع، وهو الّذي نصُّ عليه أحمد، والقاضي في الحليِّ، كما سبق، لكن قد يقال: لم يصرِّح أحمد، والقاضي بأنّه للّبس، فلا

والثَّاني: لا يمنع، للحاجة إليه، كما لا بدُّ منه، ولهذا سوَّى الشَّيخ هنا في الحليُّ بين اللَّبس، والحاجة إلى كرائه). انتهى. قلت: الصُّواب أنَّ ذلك لا يمنع من أخذ الزَّكاة، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (وسبق كلام شيخنا أخذ الفقير لشراء كتب بحتاجها).

لم يسبق هذا، وإنَّما يأتي في أوَّل باب ذكر أصناف الزَّكاة.

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (ويعتبر كون ذلك فاضلا عمًّا يحتاجه لنفسه أو لمن تلزمه مؤنته من مسكن وخادم وعبسه ودائبة وثيساب بذلةٍ ونحو ذلك وجزم الشّيخ: أو له كتبّ يحتاجها للنَّظر، والحفظ، أو للمرأة من حليٌّ للَّبس أو لكراء تحتاج إليه، ولم أجد هذا في كلام

وَقَالَهُ أَبُو الحَطَّابِ (و م ر) كَزْكَاةِ المَالِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: عَكْسَهُ، (و ش هـ ر) لِتَأكُّدِهَا، كَالنَّفَقَةِ وَكَالحَرَاجِ، والجِزْيَةِ. وَلا تَجَبُ إِلاَّ بِغُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الفِطْرِ، فَلَوْ أُسْلَمَ بَغْدُ الغُرُوبِ أَوْ تَزُوَّجَ أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدَّ أَوْ مَلَكَ عَبْدًا فَلا فِطْرَةَ عَلَيْهِ، نَقَلَ ذَلِكَ الجَمَاعَةُ، وَهُوَ المُذْهَبُ (و ش م ر).

وَعَنْهُ: يَمْتَدُ وَقْتُ الوُجُوبِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ الفِطْرِ، وَاخْتَارَ الآجُرِّيُ مَغْنَاهُ.

وَعَنْهُ: تُجِبُ بِطُلُوعِ الفَجْرِ مِنْهُ (و هـ م ر ق).

وَحَنْهُ: وَيَمْتَدُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ العِيدَ، ذَكَرُهَا فِي مُنتْهَى الغَايَةِ، وَاحْتَجُ بِقُولِ أَخْمَــدَ فِيمَــنُ أَيْسَــرَ وَإِنْ كَــانَ مُعْسِـرًا وَقُــتَ الوُجُوبِ ثُمَّ أَيْسَرَ فَلا فِطْرَةَ (و).

وَعَنْهُ: يُخْرِجُ مَتَى قُلَـرَ.

وَعَنْهُ: إِنَّ أَيْسَرَ أَيَّامَ العِيدِ، وإلاَّ فَلا.

وَمَتَى وُجِدَ قَبْلَ الغُرُوبِ، مَوْتُ وَنَحْوُهُ فَلا فِطْرَةَ (و)، وَلا تَسْقُطُ بَعْدَ وُجُوبِهَا بِمَوْت وَغَيْرِهِ (و) ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ (ع) فِي عِنْق عَبْدٍ.

وَالْفِطْرَةُ فِي عَبْدٍ مَوْهُوبِ وَمُوصَى بِهِ عَلَى الْمَالِكِ وَقُـتَ الوُجُوبِ، وَكَـذَا الْمِيسِعُ فِني مُـدَّةِ الْجِيَّـارِ، وَلَـوْ زَالَ مِلْكُـهُ، كَمَقْبُوضِ بَعْدَ الوُجُوبِ وَلَمْ يُفْسَخْ فِيهِ الْعَقْدُ، (و) وَكَمَا لَوْ رَدَّهُ المُشْتَرِي بِعَيْبِ بَعْدَ قَبْضِهِ (و) وَمَنْ مَلَـكَ عَبْـدًا دُونُ نَفْدِهِ فَهَلْ فِطْرَتُهُ عَلَيْهِ؟ أَوْ عَلَى مَالِكِ نَفْعِهِ؟ أَوْ فِي كَسْبُو؟ فِيهِ الآوجُهُ فِي نَفْقَتِهِ (م ٤)(١).

وَقَدُّمَ جَمَاعَةً أَنْهَا عَلَى مَالِكِ الرُّقَبَّةِ، لِوُجُوبِهَا عَلَى مَنْ لا نَفْعَ فِيهِ.

وَقِيلٌ: هِيَ كَنَفَقَتِهِ.

فُصلُ

مَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ لَزِمَهُ فِطْرَةُ مَنْ تَلْزَمُهُ مُؤْنَتُهُ إِنْ قَدَرَ (و) فَيَؤَدِّي عَنْ عَبْدِهِ، لِلأَخْبَار، خِلافًا لِدَاوُد، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْسهِ النَّرُ عَنْ عَطَاءِ وَأَبِي قَوْدٍ، حَتَّى المَرْهُونُ، وَحَنْ دَاوُد أَيْضًا: تَلْزَمُهُ، وَيَلْزَمُ السَّيَّدَ تَمْكِينَهُ مِنْ كَسْسِهَا، وَإِنْ كَسَنِهِ الْمُصَارِبِ عَبْدَهُ عَبِيدُهُ عَبِيدُهُ وَجَبَتْ فِطْرَقُهُ، نَصْ عَلَيْهِ (هـ) كَزْكَاةِ التَّجَارَة، وَهِيَ مِنْ مَالِ الْمُصَارِبَةِ، كَنَفَقَتِهِ، لاَ عَلَى رَبِّ المَالِ؛ لاَنْهُمْ عَبِيدُهُ (م ش)، وَإِنْ تَعَذْر الفِطْرَةِ، كَمَا سَبَقَ.

وَيُؤَدِّي عَنْ زُوجَتِهِ، نَصَ عَلَيْهِ (هـ) وَعَنْ خَادِمِهَا إِنْ لَزِمْتُهُ نَفَقَتُهُ (هـ).

وَقِيلَ: لا تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ زُوْجَتِهِ الْآمَةِ: وَيُؤَدِّي عَنْ عَبْدِهِ إِنَّ لَمْ يُمْلَكُ بِالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ مَلَكَ فَلا فِطْرَةَ (و م ق) لِعَدَم مِلْسكِ السَّيِّدِ الآغلَى وَنَقَصَ مِلْكُ العَبْدِ؛ لآنُهُ لا يُلزَمُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَعَنْ غَيْرِهِ أَرْثَى.

وَقِيلَ: يَلْزَمُ السَّيَّدُ الحُرُّ، كَنَفَقَتِهِ، وَهِمُو ظَاهِرُ الخِرَقِيِّ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: لا يَلْزَمُ الْمُكَاتَبَ فِطْرَةُ زُواجَتِهِ وَرَقِيقِهِ، وَحَكَى عَنْ أَحْمَدَ.

وَمَنِ اسْتُأْجَرَ أَجِيرًا أَوْ ظِنْرًا بِطَمَّامِهِ لَمْ تَلْزَمْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و)؛ لآنَ الوَاجِبَ أَجْزَةٌ بِالشَّرْطِ، كَالآثْمَانِ.

وَقِيلَ: تَلْزَمُهُ، كَنَّفَقَتِهِ، وَكَذَا الصَّيْفُ (و).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ومن ملك عبدًا دون نفعه فهل فطرته عليه؟ أو على مالك نفعه؟ أو في كسبه؟ فيه الأوجــه في نفقته). نهى.

وقد أطلق المصنّف أيضًا الخلاف في نفقته في باب الموصى به، والصّحيح وجوبها على مالك المنفعة، على ما يسأتي هنـاك إن شساء اللّه تعالى، صحّحه في التّصحيح، واختاره الشّيخ الموفّق، والشّارح، وجزم به في المنوّر ومنتخب الأدميّ، وقدّمه في الخلاصـة، والحسرّر، والنّظم وتجريد العناية، وغيرهم، فكذا الصّحيح هنا وجوبها على مالك المنفعة، وهذه هي الطّريقـة الصّحيحـة، أصـني أنّ هـذه المسـالة مبنيّةٌ على وجوب النّفقة، قدّمه المصنّف وغيره.

وقدُّم جماعةً من الأصحاب: أنَّ الفطرة تجب على مالك الرَّقبة، لوجوبها على من لا نفع فيه، وحكسوا الأوَّل قنولاً، منهــم الشَّـيخ الموقّق، وابن تميم، وابن حمدان، وغيرهم. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: تَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقْتُهُ وَكُلُّ مَنْ تَجْرِي عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: كُلُّ مَــنْ فِـي عِيَالِـهِ يُؤَدِّي عَنهُ.

وَتَلْزَمُهُ فِطْرَةُ ٱبْوَيْهِ (هـ) وَإِنْ عَلَوَا (م) وَوَلَدُهُ الكَبيرُ (هـ) كَالصَّغيرِ (و) وَلا يَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ كَافِرِ وَلَوْ كَانَ عَبْدَهُ (هِـ) نَصَّ عَلَيْهِ، وَلا يَلْزَمُ الكَافِرَ عَنَ عَبْدِهِ المُسْلِم (و) لِظَاهِر قُولِهِ فِي الخَبَر: "مِنَ المُسْلِمِينَ" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تَلْزَمُهُ، احْتَارَهُ فِي الْمُجَرَّدِ، وَصَحَّْحَهَا ابْنُ تَميْم، وَكُلُّ كَافِرَ لَزَمَهُ نَفَقَةُ مُسْلِم فَفِي فِطْرَتِهِ الحِلافُ.

وَالتَّرْتِيبُ فِي الفِطْرَةِ كَالنَّفَقَةِ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بزَوْجَتِهِ ثُمَّ بِرَقِيقِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ عَلَيْهَا، لِثَلاَّ تَسْقُطُ بِالكُلَّيْةِ؛ لآنَ الزَّوْجَةَ تَخْرُجُ مَعَ القُدْرَةِ، ثُمَّ بأمَّهِ، ثُمُّ بأبيهِ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَحَكَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى روَايَةً.

وَقِيل: بتُسَاويهمَا، ثُمُّ بوَلَدِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ عَلَيْهِمَا، جَزَمَ بهِ جَمَاعَةٌ، وَقَدَّمَهُ آخَرُونَ، وَذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ ظَاهِرَ المَذْهَبِ.

وَقِيلَ: مَعَ صِغُرو، جَزَمَ بهِ ابْنُ شِهَابٍ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ الوَلَدُ عَلَى الزُّوجَةِ.

وَقِيلَ: الصُّغِيرُ عَلَيْهَا وَعَلَى عَبْدٍ، ثُمُّ عَلَى تَرْتِيبِ المِيرَاتِ الْأَقْرَبُ فَالْآقْرَبُ، وَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ أَقْرِعَ بَيْنَهُمْ. وَقِيلَ: تُوزِّعُ بَيْنَهُمْ، وَقِيلَ: يُخَيِّرُ.

وَمَنْ تَبَرُعَ بِمُوْنَةِ شَخْصٍ شَهْرَ رَمَضَانَ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ عليه السلام: اعَمَّنْ تَمُونُونَ».

رَوَاهُ أَبُو بَكُر فِي الشَّافِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرَيْرَةً، والدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٤٠) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى الرَّضَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ عَنْ آبَائِهِ مَرْفُوعًا.

وَكَمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَاغْتُبرَ جَمِيعُ الشُّهْرِ تَقْوِيَةً لِنَفَقَةِ التُّبَرُّع.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قِيَاسُ المَذْهَبِ تَلْزَمُهُ إِذًا مَانَّهُ آخِرَ لَيْلَةٍ مِنَّ الشَّهْرِ كَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ زَوْجَةٌ قَبْلَ الغُرُوبِ، وَمَعْنَساهُ فِي الانتِصَار، والرُّوْضَةِ.

وَعَنَّهُ: لا تَلْزَمُهُ (و) اخْتَارَهُ أَبُو الخَطَّابِ، والشَّيْخُ.

وَقَالَ: يُحْمَلُ كَلامُ أَحْمَدَ عَلَى الاسْتِحْبَابِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَلاَنْ سَبَبَ الرُّجُوبِ وُجُوبُ النَّفَقَةِ، بِدَلِيسِلِ وُجُوبِهَـا لِمَـنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ، وَقَدْ تُعَذَّرَتْ بِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَعَلَى الآوَّل: لَوْ مَانَهُ جَمَاعَةٌ اخْتَمَلَ أَنْ لا تُجبَ، لِعَدَم مُؤنَّةِ الشُّهْرِ مِنْ وَاحِدٍ.

وَاحْنَمَلَ أَنْ تُجبَ فِطْرَتُهُ بِالحِصَص كَعَبْدٍ مُشْتَرَك (م ٥)(١).

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ فِطْرَةِ زَوْجَتِهِ أَخْرَجَتْ الحُرَّةُ عَنْ نَفْسِهَا، وَسَيَّدُ الآمَةِ عَنْهَا؛ لآنَّهُ كَالمَعْدُوم.

وَقِيلَ: لا تُجِبُ، كَالنَّفَقَةِ، فَعَلَى هَلَا هَلْ تَبْقَى فِي ذِمْتِهِ كَالنَّفَقَةِ؟ أَمْ لا كَفِطْرَةِ نَفْسِهِ؟ يَتَوَّجُهُ احْتِمَالان (م ٦)^(١).

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ومن تبرُّع بمؤنة شخص شهر رمضان لزمته فطرته، نصُّ عليه، وعلى الأول لو مانه جماعةً احتمل أن لا تجب، لعدم مؤنة الشُّهر من واحدٍ، واحتمل أن تجب فطَّرته بالحصص، كعبدٍ مشتركٍ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، ومختصر ابن تميم، والزُّركشيُّ، وغيرهم، وحكاهما ابن تميم وجهين.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وجزم به في الفائق، وقدَّمه في الرُّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: تجب عليهم بالحصص

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (ومن عجز عن فطرة زوجته أخرجت الحرُّة عن نفسها، وسيَّد الأمــة عنهـا، لأنــه كـالمعدوم، وقيــل: لا تجب، كالنَّفقة، فعلى هذا هل تبقى في ذمَّته كالنَّفقة؟ أم لا كفطرة نفسه؟ يتوجُّه احتمالان). انتهى.

قلت: الصُّواب السُّقوط، وهو كالصَّريح في كلامه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، لأنَّ فطرة نفسه آكد، وقد سقطت، واللَّه أعلم.

(ق): قولي الشافعي

وَعَلَى الآوَّلِ: هَلْ تَرْجِعُ الحُرَّةُ، والسَّيَّدُ عَلَى الزَّوْجِ كَالنَّفَقَةِ؟ أَمْ لا كَفِطْرَةِ القريبِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧)٬٬٬

وَفِطْرَةُ زَوْجَةِ العَبْدِ قِيلَ: عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَعَلَى سِيِّدِ الآمَةِ؛ لآنٌ مَنْ لا تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ فَغَيْرُهُ أُولَى.

وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَى سَيِّدِ العَبْدِ، كَمَنْ زَوَّجَ عَبْدَهُ بِأُمْتِهِ، قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا قِيَاسُ المَذْهَبِ، كَالنَّفَقَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ: الآوَّلُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَعَلَّقِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ بِرَقَبَةِ المَبْدِ، أَوْ أَنَّ سَيِّدَهُ مُعْسِرٌ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا وَقُلْسَا نَفَقَةُ زَوْجَةِ عَبْدِهِ عَلَيْهِ فَفِطْرَتُهَا عَلَيْهِ (م ٨)''.

وَمَنْ تَسَلُّمَ زَوْجَتُهُ الْآمَةُ لَيْلاً فَقطْ، فَقِيلَ: فِطْرَتُهَا عَلَى سَيُّدِهَا، لِقُوَّةِ مِلْكِ اليَمِينِ فِي تَحَمُّلِ الفِطْرَةِ، لِلْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: بَيْنَهُمَا، كَالنَّفَقَةِ (م ٩)(٣)

مَنْ رَوَّجَ قَرِيبَهُ وَلَزِمَهُ نَفَقَةُ امْرَاتِهِ فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهَا، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الجَنِينِ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و)؛ لآنَ ظَاهِرَ الحَبَرِ أَنَّ الصَّاعَ يُبخِزِئُ عَنِ الأَنْفَى مُطْلَقًا، وَكَأْجِنَّةِ السَّائِمَةِ، وَنَقَلَ يَعْقُوبُ: تَجِبُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، لِفِعْلِ عُثْمَانَ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَهُ، صَارَ وَلَدًا، وَلِلْعُمُومُ.

وَتَلْزَمُهُ فِطْرَةُ الْبَائِنِ الْحَامِلِ إِنْ قُلْنَا النَّفْقَةُ لَهَا، وَإِنْ قُلْنَا لِلْحَمْلِ لَمْ تَجب، عَلَى الآصَحِّ، بِنَاءُ عَلَى وُجُوبِهَا عَنِ الجَنِينِ. وَفِي الرِّعَايَةِ: إِنْ وَجَبَتْ نَفَقْتُهُ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُ، وَفِي أُمَّهِ وَجْهَان، كَذَا قَالَ.

وي الرصير الله وجبت تعلق وجبت بسرح وي المرود وي المرود وي المرود وي المرود وي الرصير الله وي الرصير الله وي الم وتَحبُ فِطْرَةُ عَبْدِ مُشْتَرَكِ (هـ) أَنْ عَبْدَيْنِ (هـ) وَمَنْ بَعْضُهُ حُرُّ (هـ) وَمَنْ وَرَفَهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيَجبُ صَاعً بِقَدْرِ النَّفَقَةِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ صَاحِبُ المَّنْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ (و م ش)؛ لآنُ الشَّارِعَ إِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَى الوَاحِدِ صَاعًا، فَأَخْرَأُهُ، لِظَاهِرِ الخَبْرِ كَغَيْرِهِ، وكَمَاء طَهَارَتِهِ.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وعلى الأوَّل هل ترجع الحرَّة، والسَّيَّد على الـزُّوج؟ كالنَّفقة، أم لا كفطرة القريب؟ فيـه وجهـان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تميم وصاحب الحاويين.

أحدهما: يرجعان عليه، قال في الرُّعايتين.

ترجع عليه الحُرَّة في الأقيس إن أيسر بالنَّفقة، وقال في مسألة السَّيَّد: يرجع على الزُّوج الحرِّ، في وجهٍ. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يرجعان عليه إذا أيسر، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشُّرح.

قلت: وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وفطرة زوجة العبد قيل: عليها إن كانت حرَّةً، وعلى سيِّد الأمة وقيل: تجب على سيِّد العبد، كمن زوَّج عبده بأمته، قال الشَّيخ: هذا قياس المذهب، كالنَّفقة، قال صاحب الحرَّر وغيره: الأوَّل مبنيُّ على تعلُق نفقة الزَّوجة برقبة العبد، أو أنَّ السيِّد معسرٌ، فإن كان موسرًا وقلنا نفقة زوجة عبده وعليه ففطرتها عليه). انتهى.

وتبعه ابن تميم.

القول الأوَّل: قدَّمه ابن تميم، وابن رزينٍ في شرحه.

قال في المغني، والشَّارح: قالَه أصحابنا المُتأخِّرون.

قال في الحاويين: ويزكِّي السُّبِّد عن أمته تحت أحدهما في أصحُّ الوجهين.

قال في الرُّعاية الصُّغرى: ويخرج السُّيِّد عن أمته تحت أحدهماً، يعني: العبد، والمعسر، في الشُّهر.

والقول الثَّاني: هو الصُّحيح.

قال الشَّيخ في المغني ومن تبعه: هذا قياس المذهب، قال ابن تميم: هذا أصحُّ، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

(٣) (مسألة – ٩): قوله: (ومن تسلم زوجته الأمة ليلا فقط، فقُيل: فطرتها على سـيَّدها، لقـوَّة ملـك اليمـين في تحمُّـل الفطـرة، للإجماع عليه، وقيل: بينهما، كالنَّفقة). انتهى.

وأطلقهما المجدُّ في شرحه.

(ع): ما أجمع عليه

القول الأوَّل: مال إليه في شرحه، وجزم به في المنوِّر، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

والقول الثَّاني: لم أر من اختاره.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

وَعَنْهُ: عَلَى كُلِّ وَاحِدِ صَاعٌ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَٱكْثَرُ الْأَصْحَابِ؛ لأَنْهَا طُهْرَةٌ، كَكَفَّارَةِ القَتْلِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهَا، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرِ فِيمَنْ بَعْضُهُ حُرُّ يَلْزَمُ السَّيِّدُ بِقَدْرِ مِلْكِهِ فِيهِ وَلا شَيْءَ عَلَى العَبْدِ، وَعَنْ مَالِكِ كَهَذَا، وَعَنْهُ أَيْضًا: كُلُهَـا عَلَـى مَالِكِ بَاقِيهِ؛ لأَنْ مِيرَاثَهُ عِنْدَهُ لَهُ، فَهُو كَمُكَاتَبُو.

وَلا تَدْخُلُ الفِطْرَةُ فِي الْمَهَايَاةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةً؛ لأَنْهَا حَقُّ اللَّهِ، كَالصَّلاةِ، وَمَنْ عَجَزَ عَمَّا عَلَيْهِ لَـمْ يَـلْزَمُ الآخَـرَ قِسْطُهُ، كَشَرِيكِ ذِمِّيِّ، لا يَلْزَمُ المُسْلِمَ قِسْطُهُ، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ العِيدِ نَوْيَةُ العَبْدِ الْمُثَقِ فِصْفُ مَشَلاً أَعْتُمِرَ أَنْ يَفْضُلُ عَـنْ قُوتِـهِ فِصْفُ صَاعٍ، وَإِنْ كَانْ نَوْيَةُ سَيِّدِهِ لَزَمَ العَبْدَ فِصَّفُ صَاعٍ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكُ غَيْرَهُ؛ لأَنْ مُؤْنَتُهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: تُدْخُلُ الفِطْرَةُ فِي الْمُهَايَاةِ، بِنَاءُ عَلَى دُخُولِ كُسْبِ نَادِرٍ فِيهَا، كَالنَّفَقَةِ فَلَوْ كَانَ يَوْمَ العِيلَهِ نَوْبَةُ العَبْدِ وَعَجَـزَ عَنْهَـا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدَ شَيْءٌ؛ لَآنَهُ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَمُكَاتَبِ صَجَرَ عَنْهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: تَلْزَمُهُ إِنْ وَجَبَتْ بِالغُرُوبِ فِي نَوْيَتِهِ، وَهَلَا مُتَوَجَّة، وَإِنْ كَانْ نَوْيَةُ السَّيِّدِ وَعَجَزَ عَنْهَا أَدَّى العَبْـــُدُ قِسْطَ حُرِيَّتِهِ، فِي الْآصَحُ، بنَاءَ عَلَى أَنْهَا عَلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّحَمُّل، كَمُوسِرَةِ تَحْتَ مُغْسِر.

وَإِنْ ٱلْحَقَتْ القَافَةُ وَلَذًا بِاثْنَيْنِ فَكَالعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ، جَزَمَ بِهِ الأَصْحَابُ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والمُحَرَّرِ، وَتَبِعَ ابْـنُ تَعِيــم قَوْلَ بَغْضِهِمْ: يَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ صَلَّعَ، وَجُهَّا وَاحِدًا، وفَاقًا لاَبِي يُوسُف، وتَبَعَهُ فِي الرُّعَايَةِ.

ثُمُّ خَرَجَ خِلاقُهُ مِنْ عِنْدِهِ، وفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ، وَلَا نَصُّ فِيهَا لآبَي حَنيفَةَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ لِمَنْ قَالَ: النَّسَبُ لا يَتَبَعُضُ، فَيَصِيرُ ابْنَا لِكُلُّ وَاحِدْ مِنْهُمَا، وَلِهَذَا يَرِثُ كُلاَّ مِنْهُمَا، قَـالَ: افْتِرَاقُ النَّسَبِ، والِلْكِ فِي هَذَا لا يُوجِبُ فَرْقًا بَيْنَهُمَا فِي مَسْأَلَتِنَا، كَمَا لَمْ يُوجِبُهُ فِي النَّفَقَةِ، ثُـمٌ إِنْ لَـمْ يَتَبَعُّضَ النُّسَبُ تَبَعُّضَتُ أَحْكَامُهُ، بدَلِيلِ أَنْهُمَا يَرِثَانِهِ مِيرَاثَ أَبِ وَاحِدٍ، وَلَوْ لَزَمَنْهُ فِطْرَقُهُمَا أَخْرَجَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ صَاعًا.

وَمَنْ لَوْمَ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِإِذْن مَنْ لَوْمَتْهُ جَازَ، وَإِنْ كَانَ بلا إذْنِهِ.

ژادَ فِي الانْتِصَارِ: وَنِيْتُهُ فَرَجُهَانِ، بِنَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَزِمَتُهُ فِطْرَةُ خَيْرِهِ هَلَ يَكُونُ مُتَحَمَّلاَ عَنِ الغَيْرِ لِكَوْنِهَا طُهْـرَةً لَـهُ؟ أَوْ أصيلاً؛ لأَنْهُ المُخَاطَبُ بهَا؟ فِيهِ وَجُهَان (م ١٠)(١)(٢).

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (ومن لزم غيره فطرته فأخرج عن نفسه بإذن من لزمته جاز وإن كان بلا إذنه زاد في الانتصار: ونيَّته فوجهان، بناءً على أنَّ من لزمته فطرة غيره هل يكون متحمَّلا عن الغير لكونها طهرةً له؟ أو أصيلا؛ لأنَّه المخاطب بها؟ فيه وجهـان). انتــــ.

وأطلق الوجهين في المسألة الأولى في الهداية، والمذهّب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهــادي، والتّلخيـص، والشّرح، ومختصر ابن تميم، والحاويين، والفائق وإدراك الغاية، وغيرهم.

أحدهما: يجزئه، وهو الصُّحيح.

جزم به في الإفادات، والوجيز، والمنوّر ومنتخب الأدميّ، وغيرهم.

قال في تجريد العناية: أجزأه في الأظهر، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وصحَّحه في التَّصحيح، والنُّظم.

وقدُّه في الحرُّر، والرُّعايتين، فعلى هذا يكون متحمُّلا لا أصَيلًا.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا ظاهر المذهب. والوجه الثّاني: لا يجزئه، قدّمه ابن رزين في شرحه، فعلى هذا يكون أصيلا لا متحمّلاً.

(٢) تنبيه: قوله: بناءً على الله من لزمته قُطرة غيره هل يكون متحمّلا عن الغير لكونها طهرةً له؟ أو أصيلاً؛ لأنّ المخـاطب بهـا؟

وكذا قال في التَّلخيص، والمجد في شرحه، وابن تميم، وابن منجًّا في شرحه، وغيرهم، وهو الصُّواب.

وذكر ابن حمدان المسألة فقال: إن أخرج عن نفسه جاز، وقيل: لا، وقيل: إن قلنسا: الـزوج والقريب متحمُّـلان جــاز، وإن قلنــا: أصيلان فلا. انتهى.

فظاهره: أنَّ المقدَّم عنده عدم البناء.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لعدم بنائهم.

وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْ مَعَ قُدْرَتِهِ لَمْ يُلْزَمْ الغَيْرُ شَيْعٌ: وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالإِخْرَاجِ جَزَمَ بِهِ الآصْحَابُ مِنْهُمْ أَبُو الخَطَّابِ فِي الانْتِصَــارِ كَنْفَقَتِهِ، وَهَلْ تُعْتَبَرُ نِيْتُهُ؟ فِيهِ وَجُهَان (م ١١)(١).

وَقَالَ أَبُو المَعَالِي: لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِهَا وَلا اقْتِرَاضُهُ عَلَيْهِ كَذَا قَالَ.

وَلُوْ أَخْرَجَ العَبْدُ بلا إذْن سَيِّدِهِ لَمْ يُجْزَثْهُ.

وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ مَالاَ وَقُلْنَا يُمْلِكُنِّ، فَفِطْرَتُهُ عَلَيْهِ مِمَّا فِي يَدِهِ. فَيُخْرِجُ العَبْدُ عَنْ عَبْدِهِ مِنْهُ، وَمَنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ بِإِذْبِهِ أَجْزَأ، وإلاَّ فَلا، قَالَ أَبُو بَكْـرِ الآجُـرِّيُّ: هَـذَا قَـوْلُ وَيُوْنِهِ أَخْزَا، وإلاَّ فَلا، قَالَ أَبُو بَنْهُ، وَمَنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ بِإِذْبِهِ أَجْزَأ، وإلاَّ فَلا، قَالَ أَبُو بَكْـرِ الآجُـرِّيُّ: هَـذَا قَـوْلُ

وَإِنْ شَكُ فِي حَيَاةِ مَنْ لَزِمَتُهُ فِطْرَتُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَاجُهَا، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنُ الآصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمَّةِ. وَالظَّاهِرُ مَوْتُهُ، وَكَالنَّفَقَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ تَلْزَمُهُ (و ش) لِنَلاَّ تَسْقُطَ بِالشَّكَ، والكَفَّارَةُ ثَابِتَةٌ بِيقِينِ، فَلا تَسْقُطُ مَعَ الشَّكُ فِي حَيَاتِهِ، وَعَلَى الآوُلِ إِنْ عَلِمَ حَيَاتَهُ أَخْرَجَ عَنْهُ، لِمَا مَضَى، كَمَالِ غَاثِبٍ بَانَتْ سَلامَتُهُ.

وَقِيلَ: عَنِ القَرِيبِ، كَالنَّفَقَةِ، وَرَدَ بِوُجُوبِهَا، وَإِنَّمَا تَعَدُّرَ إِيصَالُهَا كَتَعَذُّرِهِ بِحَبْسٍ وَمَسرَضٍ، وَسَقَطَتْ لِعَسَامَ ثُبُوتِهَا فِي

وَتَجِبُ فِطْرَةُ الآبِقِ، والمَغْصُوبِ، والصَّالُ، لِلْعُمُومِ، وَلِوُجُوبِ نَفَقَتِهِ، بِدَلِيلِ رُجُوعٍ مَنْ رَدُّ الآبِقَ بِنَفَقَتِهِ عَلَيْسِهِ، بِخِلافِ زَكَاةِ المَالَ؛ لآنُ النَّمَاءَ يَخْتَلُ، وَهُوَ سَبَبُ الوُجُوبِ، وَعَنْهُ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنْ زَكَاةِ المَالِ: لا تَجِبُ (وَ هُـ مَ) وَلَوْ ارْتُجِيَ صَوْدَ الآبق (م)، وَإِنُّهَا إِنْ وَجَبَتْ لَمْ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَعُودَ إَلَيْهِ.

َ زَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ يَعْلَمَ مَكَانَ الآبِقِ، وَلا يَلْزَمُ الزَّوْجَ فِطْرَةُ مَنْ لا نَفَقَةَ لَهَا، كَنْشُوزِ وَصِغَرٍ وَغَيْرِهِ (و م ش) خِلافًا لآبِي الخَطَّابِ، وَاحْتَجُ عَلَيْهِ صَاحِبُ المُحَرَّرِ بِالنَّهَا كَالآجُنبِيَّةِ، والمُشْتِعَةِ مِنْ تَسْلِيمٍ نَفْسِهَا ابْتِذَاءُ. يَتَاذِيهِ فِيزَاءُ مِنْ مَنْ مَنْ مَا لاَ يَعْنَ مُنْتَنَةً

وَتَلْزَمُهُ فِطْرَةُ مَريضَةٍ وَنَحْوهَا لا تُحْتَاجُ نَفَقَةً.

وَمَنْ لَوْمَتُهُ فِطْرَةً حُرًّا أَوْ عَبَلَدٍ فَقِيلَ يُخْرِجُهَا مَكَانَهُمَا، قَدْمَهُ بَعْضُهُمْ وِفَاقًا لآبِي يُوسُف، وَحَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةً؛ لآنُهُمَا ومَنْ أَرْمَتُهُ وَمِنْ مَنْ مِنْ مِنْ مِنْ أَبِي كَمَال مُزَكِّي فِي غَيْر بَلَدِ مَالِكِهِ.

وَقِيلَ: مَكَانَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ.

وَفِي مُنْتَهَى الغَايَةِ نَصُّ عَلَيْهِ (م ١٢)(٢) (و هـ م) كَقِطْرَةِ نَفْسِهِ (و)؛ لأنَّهُ السَّبَبُ، لِتَعَدُّدِ الوَاجِبِ بِتَعَسَدُّدِو، وَاعْتُجْبَرَ لَهَـا

(١) (مسألة – ١١): قوله: (ولو لم يخرج مع قدرته لم يلزم الغير شيئًا وله مطالبته بالإخراج، جزم به الأصحاب وهل تعتبين نيَّتـه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان.

أحدهما: لا تعتبر نيَّته.

قلت: وهو الصُّواب، وظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثاني: تعتبر نيَّته.

قلت: يحتمل أنَّ الحلاف هنا مبنيٌّ على أنه هل هو أصيلٌ أو متحمَّلٌ؟ فإن قلنا هو أصيلٌ لم تعتبر نيَّته، والأ اعتبرت، واللَّه أعلم. (٢) (مسألة - ١٢): قوله: (ومن لزمته فطرة حرُّ أو عِبلو فقيل: يخرجها مكانهما، قِدُّمه بعضهم وقيل: مكانه، وهو ظـاهر كلاسه،

وفي منتهى الغاية نصُّ عليه). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحلهما: يخرجها مُكانه، أعني مكان المخرج بكسر الرَّاء وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصَّواب، وقد عزاه الجدّ إلى النَّصِّ. والقول الآخر: يخرجها مكانهما.

قلت: وفيه عسرٌ ومشقَّة في بعض الصُّور، وقدَّمه في الرُّعايتين، والحاويين.

(هـ): الإمام أبو حنيضة

المَالُ لِشَرْطِ القُدْرَةِ، وَلِذَا لا تَزْدَادُ بِزِيَادَتِهِ، وَلا تَلْزَمُ الفِطْرَةُ مِنْ نَفَقَتِهِ فِي بَيْتِ المَال؛ لآنَ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِنْفَاق، وَإِنْمَا هُوَ إيصَالُ المَالِ فِي حَقِّهِ، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، أَوْ لا مَالِكَ لَهُ، والمُرَادُ: مُعَيَّنِ، كَعَبِيدِ الغَنِيمَةِ قَبْلَ القِسْمَةِ، والفَيْءِ، وَنُحْوِ ذَلِكَ.

فَصلُ

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخْرِجَهَا قَبْلَ صَلاةِ العِيدِ أَوْ قَدْرِهَا (و).

قَالَ أَحْمَد: يُخْرِجُ قَبْلَهَا.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدِ: الآفْضَلُ أَنْ تُخْرَجَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، وَفِي الكَرَاهَةِ بَعْدَهَا وَجْهَانٍ، والقَوْلُ بِهَــا أَظْهَـرُ، لِمُخَالِفَةِ الآمر (م ١٣)٬٠٠.

وَّقَلْ رَوَى سَعِيدٌ، والدَّارَقُطْنِيُّ (٢/١٥٣) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُمْ، لا سِيَّمَا عَنْ نَافِعِ عَسنِ البنِ عُمَـرَ مَرْفُوعًا: «أَغْنُوهُمْ عَنِ الطُّلَبِ فِي هَذَا اليَوْمَ».

وَقِيلَ: تَحْرُمُ بَعْدَ َالصَّلاةِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ أَنَّ أَحْمَدَ رحمه الله أَوْمَأَ إلَيْهِ، وَتَكُونُ قَضَاءً، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِـي يَتَابِ أَسْبَابِ الهِدَايَةِ (خ).

قَالَ الْأَصْحَابُ رحمهم الله: وَهِيَ طُهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ، والرَّفَثِ.

وَذَكَرُوا قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَرَضَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الفَطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو، والرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَـنْ أَدًاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةً مَقْبُولَةً، وَمَنْ أَدًاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

حَلِيتٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٦٠٩)، وابن مَاجَهُ (٧٧٪)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٣٨).

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ العِيدِ بِيَوْمَيْنِ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ ابْــنِ عُمَــرَ: كَــانُوا يُعْطُــونَ قَبْــلَ الفِطْـرِ بِيَــوْمِ أَوْ يَوْمَــينِ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ.

وَالطُّاهِرُ بَقَاوُهَا أَوْ بَقَاءُ بَعْضِهَا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَجُزُ بِأَكْثَرَ لِفَوَاتِ الإِغْنَاء المَائُمُور بِهِ فِي اليَوْم، بِخِلافِ الزُّكَاةِ، وَلاَنْ الْفَطِرُ سَبَبُهَا أَوْ اَقْوَى جُزْاَيْ سَبَبِهَا، كَمَنْعِ التَّقْلِيمِ عَنِ النَّصَابِ، كَلَا ذَكْرُوا، والآوْلَى الاقْتِصَارُ عَلَى الآمْسِ بِالإِخْرَاجِ فِي الوَقْتِ الْخَاصُ، خَرَجَ مِنْهُ التَّقْلِيهِمْ، بِاليَوْمَيْنِ لِفِمْلِهِمْ، وإلاَّ فَالمَعْرُوفُ مَنْعُ التَقْلِيمِ عَلَى السَّبَبِ الوَاحِدِ، وَجَوَازُهُ عَلَى أَحَدِ السَّبَيْنِ. السَّبَيْنِ .

وَهَلَا مَذْهَبُ (م) عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّهْذِيبِ، وَقُولُ الكَرْخِيِّ الحَنْفِيِّ، وَمَذْهَبُ (م) المُنْعُ قَبْلَ وُجُوبِهَا إِلاَّ إِلَى نَـاثِبِ الإِمَامِ لِيُقَسِّمْهَا فِي وَقْتِهَا بِغَلِيْ مَشْقَةٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِثَلاثَةِ آيَّام، جَزَمَ بِهِ فِي المُسْتَوْعِب، وَيَجُوزُ بِأيَّام.

وَأَقِيلَ: بِخُمْسَةَ عَشَرَ، وَخُكِيَ رِوَايَةً جَعَلاً لِلأَكْثَرِ كَالكُلِّ.

وَقِيلٍ: بِشَهْرٍ (و ش) لا أَكْثَرُ (هـ)؛ لآنَّ سَبَبَهَا الْصُومُ، والفِطْرُ مِنْهُ، كَزَكَاةِ المالِ.

وَإِنْ أَخْرَهَا عَنْ يَوْمِ العِيدِ أَيْمَ، وَلَزِمَهُ القَضَاءُ لِمَا سَبَقَ (و) وَهَنْهُ، لا يَأْتُمُ، نَقَلَ الآثْرَمُ: أَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ، وَقِيلَ لَهُ فِــي رِوَايَةِ الكَحَّالِ: فَإِنْ أَخْرَهَا؟ قَالَ: إِذَا أَعَدُهَا لِقُومٍ.

فَصلُ

يَجِبُ صَاعٌ عِرَاقِيٍّ مِنْ بُرٌ، وَمِثْلُ مَكِيلٍ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ التَّمْرُ (ع)، والزَّبِيـبُ (و)، والشَّعِيرُ (ع)، والآقِـطُ، نَـصُّ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا مَنَبَقَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَفِي آخَرِ الغُسْلِ وَفِي زَكَاةِ المُعْشِرَاتِ، وَلَا عِبْرَةَ بِوَزْنِ التَّمْرِ، وَيُخْتَاطُ فِـي الثَّقِيـلِ،

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (والأفضل أن تخرج إذا خرج إلى المصلَّى، وفي الكراهة بعدهـــا وجهــان، والقــول بهــا أظهــر، لمخالفــة الأثر). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

أحدهما: يكرُّه، ولهو الصُّحيح، قال المصنَّف: وهو أظهر.

قال الشُّيخ في الكافي، والحجد في شرحه: كان تاركًا للاختيار، وقدَّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم. وا**لوجه الثَّاني:** لا يكره، اختاره القاضي. لِيَسْقُطُ الفَرْضُ بِيَقِينِ، وَلا يُجْزِئُ نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) لِخَبَر أبي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «أَوْ صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ» وَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ سُفَيْانَ بْنِ خَسَيْنِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ عِنْدَهُمْ، لا سِيَّمَا فِي الزَّهْرِيِّ. - مَنْ رَوَايَةِ سُفَيْانَ بْنِ حَسَيْنِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ عِنْدَهُمْ، لا سِيَّمَا فِي الزَّهْرِيِّ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٤٤٤) وَغَيْرُهُ.

وَرَوَى أَيْضًا (٢/ ١٤٨) مِنْ روَايَةِ النُّعْمَان بْن رَاشِيدٍ، عَن ابْن صُعَير، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «أدُّوا مِنْ بُـرُّ عَـنْ كُـلِّ إنْسَانِ، صَغِيرِ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٌّ أَوْ مَمْلُوكِ، غَنِيُّ أَوْ فَقِيرٍ، ذُكَرِ أَوْ أَنْفَى٣.

وَرَوَاهُ أَخْمَدُ (٢٣٦٦٤)، وَأَبُو دَاوُد (١٦١٩)، وَقَالا: ﴿صَاعًا مِنْ بُرٌّ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ﴾، والنُّغمَانُ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِنْمَا هُوَ مُرْسَلُ يَرُويهِ مَعْمَرُ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيُّ مُرْسَلًا.

مَعَ أَنْهُ رَوَاهُ فِي «مُسْنَنَدِهِ» (٢٣٦٦٤) أيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّرَاقِ، عَنِ آَبْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ شِهَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَعْلَبَةَ وَهُـوَ ابْنُ صُعَيْرِ مَرْفُوعًا، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّلًا.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يُجْزِئُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَقَالَ: وَهُوَ فِيَاسُ المَذْهَبِ فِي الكَفَّارَةِ، وَإِنَّهُ يَقْتَضِيهِ مَا نَقَلَهُ الآنْــرَمُ (و هــــ) كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّ القَاضِيَّ قَالَ عَنِ الصَّاعِ: نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ، فَقَالَ: صَاعٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٣٥١)، وَأَبِي دَاوُد (١٦١٥)، والنَّسَائِيُّ (٢٥٠٠) مِنْ حَلِيثِ الحَسَن عَن ابْن عَبَّاس: "نِصْفُ صَـاعٍ مِـنْ بُرٌ" وَلَمْ يَسْمَعُ الحَسَنُ مِنْهُ، قَالَ ابْنُ مَعِينِ، وابن المَدِينِيّ، لَكِنْ عِنْدُهُ مُرْسَلاتُ الحَسَنِ الَّتِي زَوَاهَا عَنْهُ الثَّقَاتُ صِحَاحٌ، ۖ وَهَذَا إسْنَادٌ جَيِّدٌ إلَيْهِ، وَكَذَا نَقَلَ مُهَنَّا: هِيَ صَحَيِحَةٌ، مَا نَكَادُ نَجِدُهَا إلاَّ صَحِيحَةً، والآشْهَرُ لا يَخْتَجُ بِهَا، وَذَكَرَهُ الْسُنُ سَـعْلَو عَسْنِ العُلَمَاء، وَهُوَ الَّذِي رَأَيْته فِي كَلام الأصْحَابِ، وَمَذْهَبُ الْحَسَنِ صَاعٌ.

وَلَآخُمَدَ (٦/ ٣٤٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ «مُدَّيْن مِنْ قَمْحٍ»، وَفِيهِ أَبْنُ لَهِيعَةً.

وَلِلتَّرْمِذِيُّ (٦٧٤)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثٍ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدُّهِ الْمُدَّانِ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ صَـاعٌ مِنْ طَعَامٍ، وَفِيهِ سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِين وَأَبُو حَاتِمٍ، وَغَيْرُهُمَّا، وَوَثَقُهُ أَبُو زُرْعَةٌ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ ٱلْحَمَدُ: مَا يُبِحَدِيثِهِ بَأْسٌ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَلاَّبِي دَاوُد فِي الْلرَّاسِيلِ» (١٢٠) بِإِسْنَادِ جَيَّادِ عَنْ سَعِيدِ بُسنِ الْمُسَيِّب قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ ﴾.

وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، وَقَلَدْ ذَكَرَ الجُوزَجَانِيُّ، وابن المُنْذِرِ، وغيرهما: أنَّ أخْبَارَ نِصْف صَاعٍ لا تَثْبُستُ عَـنِ النَّبِـيُّ ﷺ كُذَا ذُكُرُوا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٥٠٨، م: ٩٨٥) عَنْ أَبِي سَعِيدِ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذَا كَانٌ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَام، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، حَتَّى قَسِمِ مُعَاوِيَةُ المَّامِئَةَ فَقَالَ: إِنِّي لآرَى مُذَيْنِ مِنْ سَمْرًاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِلَاكِ،

وَلِلنْسَائِيِيُّ (٢٢٩٠) عَنْهُ، قَالَ: ﴿ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاحًـا مِـنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاحًـا مِـنْ تَصْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ).

صاعا مِن افِطِهِ. وَلَآبِي دَاوُد (١٦١٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنْ عُمَرَ جَعَلَ نِصْفَ صَاعِ جِنْطَةً مَكَانَ صَاعٍ، واللَّهُ أَطْلَمُ. وَعَنْ (هـ) رِوَايَةٍ يُجْزِئُ نِصْفُ صَاعِ رَبِيبٍ، وَمَنْ أَخْرَجَ فَوْقَ صَاعِ فَأَجْرُهُ أَكْثُرُ، وَحُكِيَ لَآخُمَدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ حِــدَاشٍ: سَمِعَتْ (م) يَقُولُ: لا يَزِيدُ فِيهِ؛ لآنَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الطَّهْرَ خَمْسًا، فَقَصِبَ أَحْمَدُ وَاسْتَبْعَدَ ذَلِكَ، وَيُجْزِئُ أَحَدُ هَـذِهِ الآجْنَاس وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوتُهُ (ق).

ُ وَعَنِّ (نَّمَ) قُولًا ثَالِثٌ: يُجْزِئُ مَنْ قُوتُهُ الشَّعِيرُ إِخْرَاجُ البُرَّ، لا العَكْسُ، وَمَذْهَبُ (مَ) يُعْتَبَرُ الإِخْسَرَاجُ مِـنْ جُـلَّ قُـوتِ البَلَدِ، وَيُجْزِئُ دَقِيقُ البُرَّ، والشَّعِيرِ وَسَوِيقُهُمَا، نَصِ عَلَيْهِ، وَاحْتَجُ بِزِيَادَةِ انْفَرَدَ بِهَا ابْنُ عُنَيْنَـةَ مِـنْ حَدِيـثُو أَبِي سَعِيدٍ، ﴿أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ، قِيلَ لاَبْنِ عُيَيْنَةً: إِنَّ أَحَدًا لا يَذْكُرُهُ فِيهِ، قَالَ: بَلَي، هُوَ فِيهِ،

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٤٦)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٦١٨).

قَالَ: قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: أَنْكَرُوهُ عَلَى سُفْيَانَ فَتَرَكَهُ سُفْيَانُ، قَالَ أَبُو دَاوُد: هِي وَهْمٌ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: بَلْ أُولَى بِالإِجْزَاءِ؛ لأَنَّهُ كُفِيَ مُؤنَّتُهُ كَتَمْرِ نُزِعَ حَبُّهُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يُجْزِئُ كُمَا يُجْزِئُ تَمْرٌ وَزِيبٍ نُزِعَ حَبُّهُ.

وَعَنْهُ: لا يُجْزِئُ ذَلِكَ (و مَ ش) وَاخْتَارَهُ صَاحَبُ الإِرْشَادِ، والْمُحَرَّرِ فِي السَّوِيقِ، وَصَاعُهُ بِوَرْنِ حَبِّهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِتَفَرُّقِ الآجْزَاء بالطَّحْن، وَيُهجْزئُ بلا نَخْل.

وَقِيْلَ: لَا كُمَّا لَا يُكَمِّلُ تَمْرٌ بِنُوَّاهُ المُنْزُوعِ.

وَيُجْزَئُ أَقِطٌ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَهُوَ الْآصَعُ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَعَنْهُ: يُجْزِئُ لِمَنْ يَقْتَاتُهُ، اخْتَارَهُ الجِّرَقِيُّ (و م ش).

وَعَنْهُ: لا يُجْزِئُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكُو (و قَ) فَعَلَى الآوُل فِي اللَّبَنِ غَيْرِ المَخِيضِ، والجُبْنِ أَوْجُهُ، النَّاالِثُ يُجْزِئُ اللَّبِنُ لا الجُبْنُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، والذِي وَجَدَتُهُ عَنْهُ يُووَى عَنِ الحَسَسِ: صَاعُ لَبَنِ لاَنَّ الآقِط رَبُّمَا ضَاق، فَلَمْ يَعَوْض لِلْجُنِنِ، والرَّابِعُ يُجْزِئُ ذَلِكَ عِنْدُ عَدَم الآقِطِ، ويَخْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئُ الجُبْنُ، لا اللَّبَنُ (م 18)(١).

وَلا يُجْزِئُ غَيْرُ الْآصَنَافَ المَذْكُورَةِ مَعَ قُلْرُتِهِ عَلَى تَخْصِيلِهَا، كَاللَّبْسِ (و)، والمَصْلِ (و) وَكَذَا الحُبْزِ، نَـصُ عَلَيْهِ (و)، وَقَالَ: أَكْرُهُهُ.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: يُخْزِعُ، وَقَالُهُ الشَّافِعِيَّةُ إِنْ جَازُ الآقِطُ، ولا القِيمَةُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَنْــهُ رِوَايَـةٌ مُخَرَّجَـةٌ (و هـــ): وَقِيــلَ يُخِزئُ كُلُّ مَكِيلِ مَطَّعُوم.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (ويجزئ أقطّ، نقله الجماعة فعلى الأول في اللّبن غير المخيض، والجبن أوجهٌ: الشّالث: يجـزئ اللّـبن لا الجبن.

قال بعضهم: وهو ظاهر كلامه، والرَّابع يجزئ ذلك عند عدم الأقط، ويحتمل أن يجزئ الجين لا اللَّين). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، وابن تميم، وأطلق النَّلاثة الأوَّل في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم. وأطلق الأوليين في الزَّركشيّ.

قال ابن تميم، وابن حمدان: ظاهر كلام الإمام أحمد: إجزاء اللَّبن لا الجين.

أحدها: لا يجزئ ذلك مطلقًا، اختاره ابن أبي موسى، قاله في المستوعب، وهو ظاهر كلام الخرقيّ، قاله الشّيخ في المغني.

قلت: وهو الصَّحيح، واختاره الشَّيخ الموقَّق، والشَّارح، وغيرهما، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. والوجه الثَّاني: يجزئ مطلقًا.

والوجه الثَّالث: يجزئ اللَّبن لا الجبن.

قال ابن تميم، وابن حمدان: ظاهر كلام الإمام أحمد: إجزاء إخراج اللَّبن دُونَ الجَينَ كمَا تقدُّم، وهمــا المراد بقـولُ المصنَّف: (قـال بعضهم: وهو ظاهر كلامه).

والوجه الرَّابع: يجزئ ذلك عند عدم الأقط، وهو قويٌّ.

قال في المذهِّب، ومسبوك الدُّهب: إذا قلنا يجواز إخراج الأقط مطلقًا، فإذا عدمه اخرج عنه اللَّبن.

قال القاضي: إذا عدم الأقط وقِلنا له إخراجه جاز له إخراج اللَّين.

قال ابن عقيلٍ في الفصول: إذا لم يجد الأقط على الرَّواية الَّتي تقول يجزئ وأخرج عنه اللَّين أجزأه، لأنَّ الأقط من اللَّين، لأنَّه جمَّدٌ مجنَّفٌ بالمصل، وجزم به ابن رزينٍ في شرحه.

وقال: لأنّه أكمل، وهو ظاهر ما قدَّمه في المستوعب، وردَّ الشّيخ في المغني، والشّارح قول القاضي ومسن تبعه، فقالا: وما ذكره القاضي لا يصحُّ؛ لأنّه لو كان أكمل من الأقط لجاز إخراجه مع وجوده، ولأنّ الأقبط أكمسل من اللّبن من وجه؛ لأنّه بلغ حالة الإدخار، لكن يكون حكم اللّبن، والجين حكم اللّحم يجزئ إخراجه عند عدم الأصناف المنصوص عليها، على قول ابسن حامد ومن وافقه.

والقول الحامس: إجزاء إجراج الجين لا اللَّين، وهو احتمالٌ ذكره ابن تميم، وابن حدان وتبعهما المصنَّف.

قلت: وهو أقوى من عكسة، وأقرب إلى الأقط من اللَّين.

الفسروع - كتاب الزكاة

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَقَدْ أَوْمًا إِلَيْهِ، لِقَوْلِهِ عليه السلام: ﴿صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»، وَقُوتُ بَلَدِهِ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي المَنْعِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يُجْزِئُ قُوتُ بَلَدِهِ، مِثْلُ الْأَرْزِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ رِوَايَةً، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثُرِ العُلَمَاءِ.

وَاحْنَجُ بِقُولِهِ: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رُزِينِ، وَقَالَهُ (م ش) فِي كُلِّ حَبُّ يُحِبُ فِيهِ العُشْرُ.

وَيُخْرِجُ مَعَ عَدَمُ الْآصْنَافِ صَاعُ حَبُّ أَنْ ثَمَرٍ يُقْتَاتُ، عِنْدُ ٱلْحِرَقِيِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَمَعْنَاهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِكَلامٍ أَخْمَدَ، نَقَلَ حَنْبَلَ: مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا صَسَاعٌ، وَكَـلَمَا قَـالَ الشُّيْخُ عَنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: إنَّهُ ظَاهِرُ الحِرَقِيِّ، وَقَدَّمَهُ فِي الكَافِيِّ وَغُيْرِهِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: بِالبَلَدِ غَالِبًا.

وَقِيلَ: يُجْزئُ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكِيلاً.

وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ: يُخْرِجُ مَا يَقْتَاتُهُ، كَلَحْم وَلَبْنِ.

وَقِيلَ: لَا يَعْدِلُ عَنْهُمَا بِحَالَ (م ١٥)(ا)

وَالْأَصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ: يَتَعَيَّنُ غَالِبُ قُوتِ بَلَدِهِ إِلاَّ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى أَغْلَى مِنْهُ.

وَلا يُجْزِئُ مَعِيبٌ، كَحَبُّ مُسَوِّسٍ وَمَبْلُولٍ وَقَلِيمٍ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، لِلاَّيَّةِ (و) فَإِن خَالَطَهُ مَا لا يُجْزِئُ فَإِن كَــُثُرَ لَــمْ يُجْزِفُهُ، وَإِنْ قَلَّ زَادَ بَقَدْر مَا يَكُونُ المُصَفَّى صَاْحًا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ غَيْبًا، لِقِلَّةِ مَشَقَّةِ تَنْقِيَتِهِ.

قَالَ أُحْمَٰكُ: وَاجِبٌ تَنْقِيَةُ الطُّعَامِ، وَيُجْزِئُ صَاعٌ مِنَ الآجْنَاسِ المَلْكُورَةِ، نَص عَلَيْهِ، لِتَقَارُب، مَعْصُودِهَا أَوْ اتَّحَادِهِ، وَقَاسَ الشُّيْخُ عَلَى فِطْرَةِ عَبْدٍ مُشْتَرَلُّةِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ فِيهَا، يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ مِنَ الكَفَّارَةِ: لا يُجْزِئ، لِظَاهِرِ الآخْبَــارِ (و) إلاُّ أَنْ نَقُولَ بِالقِيمَةِ (و هـ).

وَالتُّمْرُ أَفْضَلُ، مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م) لِفِعْلِ ابْن عُمَرَ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١١٥).

وَقَالَ لَهُ ٱبُو ۚ مِجْلَزِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْسَعَ، والبُرُّ أَفْضَلُ، فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابِي سَلَكُوا طَرِيقًا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَسْلُكُهُ. رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَاحْتَجُ بِهِ، وَلَآنُهُ قُوتٌ وَحَلاوَةً، وَأَقْرَبُ تَنَاوُلاً، وَأَقَلُّ كُلْفَةً، ثُمَّ قِيلَ: الزَّبِيبُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ. وَقِيلَ: البُرُ.

جَزَمَ بهِ فِي الكَافِي (و م) لا مُطْلَقًا (ش).

وَقِيلَ: الْأَنْفَعُ، لا مُطْلَقًا (هـ).

وَعَنْهُ: الْآقِطُ أَفْضَلُ لآهُل الْبَادِيَةِ إِنْ كَانَ قُوتُهُمْ.

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ويخرج مع عدم الأصناف صاع حبُّ أو يقتات، عند الخرقيُّ، قال صاحب الحسرُر: ومعناه قبول أبسي بكرٍ وهو أشبه بكلام أحمد وكذا قال الشَّيخ عن كلام أبي بكرٍ: إنَّه ظاهر الخرقيُّ، وقدَّمه في الكافي وغيره، زاد بعضهـــم: بـالبلد غالبًـا، وقيل: يجزئ ما يقوم مقامها، وإن لم يكن مكيلاً.

وعند ابن حامدٍ: يخرج ما يقتاته، كلحم ولين، وقيل: لا يعدل عنهما بحال). انتهى.

قول الخرقيُّ هو الصُّحيح.

جزم به في الإفادات، والوجيز، والمنوّر ومنتخب الأدميّ، وغيرهم، وقدَّسه في الكـاني، والمحـرّر، ومختصـر ابـن تميـم، والرّعـايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: وهو أقيس، وفي كلام المصنَّـف إيمـاءً إلى ذلـك، زاد في التَّلخيـص، والبلغـة، وابـن تميـم، وابـن حمـدان، وغيرهم: ما يقتات غالبًا، وهو معنى كلام المصنِّف، (زاد بعضهم: بالبلد غالبًا).

وقول ابن حامدٍ جزم به في الخلاصة، والعمدة، والتَّلخيص، والبلغة.

قال في التَّلخيص: هذا المذهب، وأطلقهما في الهداية، والمذهَّب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وغيرهم.

(ع): ما أجم عليه

وَقِيلَ: قُوتُ بَلَدِهِ غَالِبًا وَقْتَ الوُجُوبِ (م ١٦)(١).

وَتُصْرَفُ فِي أَصْنَافِ الزُّكَاةِ، لا يَجُوزُ غَيْرُهُمْ.

وَفِي الفُنُونَ عَنْ بَعْضَ أَصْحَابِنَا: يُدْفَعُ إِلَى مَنْ لا يَجِدُ مَا يَلْزَمُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَّا: لا يَجُوزُ دَفْعُهَا لِلاَّ لِمَنَّ يَسْتَحِقُ الكَفَّارَةَ وَهُوَ مَنْ يَأْخُذُ لِحَاجَتِهِ، لا فِي الْمَرْلُفَةِ، والرَّقَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ صَرْفُ صَاعِ إِلَى جَمَاعَةٍ، وَآصُعِ إِلَى وَاحِدٍ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي اسْتِيعَابِ الْأَصْنَــاف.ِ، والْأَفْضَــلُ أَنْ لا يَنْقُصَ الوَاحِدُ عَنْ مُدُّ بُرُّ أَوْ نِصْف صَاع مِنْ غَيْرُو.

وَعَنْهُ: الآفْضَلُ تَفْرِقَةُ الصَّاع، وَهُوَ ظَاهِرُ مَّا جَزَمَ بَهِ جَمَاعَةٌ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الخِلاف.

وَعَنْهُ: الآفْضَالُ أَنْ لَا يُنْقَصَّ الوَاحِدَ عَنْ صَاعٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاَّعَةٍ، لِلْمَشْتَقَةِ وَعَدَمٍ نَقْلِهِ، وَعَمَلِهِ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: لَوْ فَرَّقَ فِطْرَةً رَجُلِ وَاحِيدٍ عَلَى جَمَاعَةٍ لَمْ تُجْزِثْهُ، كَذَا قَالَ.

وَيَاتِي هَلَ إِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ أَفْضَلُ أَمْ دَفْمُهُمَّا إِلَى الإِمَامِ؟ وَمَنْ أَعْطَاهَا فَقِيرًا فَرَدُهَا إِلَيْهِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ حَصَلَتْ عِنْـــدَ الإِمَــامِ فَقَسَّمَهَا فَمَادَتْ إِلَى إِنْسَانٍ فِطْرَتُهُ، جَازَ عِنْدَ القَاضِي.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَذْهَبُ أَحْمَدَ لا، كَثْيِرَائِهَا (م ١٧)(٢)، وَسَبَقَتْ فِي الرِّكَادِ.

قَالَ أَحْمَدُ: في رِوَايَةِ الفَصْلِ بْنِ زِيَادٍ: مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ عَطَاءً يَفْعَلُ، يُعْطِي عَنْ أَبُويْهِ صَدَقَةَ الفِطْرِ حَتْــى مَـاتَ، وَهَــذَا تَبَرُّعُ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (والتَّمر أفضل مطلقًا، نصَّ عليه، ثمَّ قيل: الزَّبيب، جزم به أبو الخطَّاب وغيره، وقيل: البرُّ، جزم به في الكافي، وقيل: الأنفع وعنه: الأقط أفضل لأهل البادية إن كان قوتهم، وقيل: قوت بلده غالبًا وقت الوجـوب). انتهـى القـول بتقديـم الزَّبيب على غيره بعد التَّمر في الأفضليَّة هو الصَّحيح.

جزم به في الهداية وعقود ابن البنَّاء، والمذهَّب، ومسبوك النَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغــة، والحـرَّر، والمنـوّر وإدراك الغاية، وغيرهم.

وقدَّمه في الرُّعايتين، وغتصر ابن تميم، والحاويين، والفائق وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

قال ابن منجًا في شرح المقنع:، والأفضِل بعد النَّمر عند الأصحاب الزَّبيب، قال الزَّركشيِّ: هو قول الأكثرين. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه قد شابه النَّمر بحيث إنَّه يساويه في جميع صفاته ومنافعه، بل ربَّما زاد عليه، وقيل: البُّر أفضل، جــزم بــه في الكافي، والوجيز، وقدَّمه في المغني، والشُّرح ونصراه، وحمل ابن منجًا كلامه في المقنع عليه، وهو خلاف ظاهر كلامه، وقيــل: الأنفــع للفقراء أفضل، اختاره الشَّيخ في المقنع، فجزم به فيه، وجزم به في التَّسهيل، وقدَّمه في النَّظم.

قلت: لو قيل: إنْ كلُّ واحدٍ منهما أفضل في بلده ومحلَّته لكان له وجهٌ، كما قالوا في المفاضل بـين تمـر النَّخيـل، والعنـب، وأطلـق الخلاف في تجريد العناية.

وأطلق الأول، والثالث المجد في شرحه.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (ومن أعطى فقيرًا فردَّها إليه عن نفسه، أو حصلت عند الإمام فقسَّمها فعـاد إلى إنســانٍ فطرتــه، جــاز بند القاضي.

وقال أبو بكرٍ: مذهب أحمد لا، كشرائها). انتهى.

الصُّحيح قولُ القاضي، قال في التَّلخيص: عن ردُّ الفقير إليه فطرته جاز في أصحُّ الوجهين، وقدُّمه في الفائق.

قلت: وهو الصُّواب إن لم يكن حيلةٌ، وصحَّع الجد في شرحه مع تقديمه له جواز إعطاء الإمام الفقير زكاته الَّتي دفعها إليه، وجزم به في التُّلخيص، والبلغة، ذكروه في باب زكاة الرُّكاز، وتقدَّم الكلام على هذه هناك على كلام المُصنَّف أيضًا.

وياتي أيضًا هذا قبيل باب صدقة التَّطوُّع، ففي كلام المصنَّف بعـض تكـرار، وأطلـق الحَـلاف في هـاتين المسـالتين في الرِّعـايتين، والحاويين، وأطلقهما في الاَخيرة في الفائق أيضًا، قال في الرِّعايتين: الحَلاف في الإِّجزاء، وقيل في التَّحريم. انتهى.

(ق): قولي الشافعي

فهذه سبع عشرة مسألة قد فتح الله علينا بتصحيحها.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

باب إخراج الزُّكاة

لا يَجُوزُ لِمَنْ لَزِمَتُهُ تَأْخِيرُ إِخْرَاجِهَا عَنْهُ مَعَ القُدْرَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ لِلْفَوْرِ، وَلاَّنْهَا لِلْفَوْرِ بطَلَبِ السَّاعِي (و) فَكَذَا بطَلَبِ اللَّهِ تُعَالَى، كَعَيْنِ مَغْصُوبَةٍ.

ُ قَالَ صَاحِّبُ الْمُحَرَّرِ: بَلْ أُولَى، وَلِثَلاَّ يَخْتَلُ الْمُقْصُودُ مِنْ شَرْعِ الزَّكَاةِ، وَلِهَذَا قَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ، مَعَ أَنَّ الأَمْـرَ عِنْدَهُــمْ لَيْسَ عَلَى الفَوْر، وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ الآمْرُ لِلْفَوْرِ قُلْنَا بِهِ هَنَا.

وَقِيلَ:َ لا يَلْزَمُهُ عَلَى الفَّوْرِ (و هـ) لإطْلاقِ الآمْرِ كَالْمَكَانَ فَعَلَى الآوُّلِ يَجُوزُ التَّأْخِيرُ إِذَا خَشَى ضَوَرًا مِنْ عَوْدِ السَّاعِي، وَكَذَا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَنَحْوِهِ، كَمَا يَجُوزُ لِدَيْنِ الآدَمِيِّ.

وَلِلإِمَامِ، والسَّاعِي التَّأْخِيرُ لِعُذْرِ قَخُطٍ وَنَحْوِهِ، احْتَجَّ أَحْمَدُ بِفِعْلِ عُمَرَ رضي الله عنه، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِقُولِــهِ ﷺ عَـنِ العَبَّاس: «فَهِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٣٩٩).

وَكَذَا أُولُهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَلِلْمَالِكِ تَأْخِيرُهُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا لِتَعَدُّرِ إِخْرَاجِهَا مِنَ النَّصَابِ لِغِيبَةِ وَغَيْرِهَا إِلَى القَدْرَةِ، قَدَّمَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ.

وَيَحْتَمِلُ لا ۚ إِنْ وَجَبَتْ فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتِّلَفِ، وَيَجُوزُ لِمَنْ حَاجَتُهُ أَشَدُ.

نَقَلَ يَعْقُوبُ: لا أُحِبُّ تَأْخِيرَهَا إِلاَّ إِنْ لا يَجِدَ قَوْمًا مِثْلَهُمْ فِي الحَاجَةِ فَيُؤَخِّرَهَا لَهُمْ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضَهُمْ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: يَجُوزُ بِزَمَن يَسِير؛ لآنَّ الحَاجَةَ تَدْعُو إلَيْهِ وَلاَ يَفُــوتُ المَقْصُــودُ، وإلاَّ لَـمْ يَجُـزُ تَــرَكُ وَاجِــبِ لِمَنْـدُوبِ، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ المُنْعُ، وَكَذَا قَرِيبٌ.

جَزَمَ بِهِ حَمَاعَةً، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمُ المُّنْعَ، وَجَارٌ مِثْلُهُ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ الآكْثُرُ.

وَعَنْهُ: ۚ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ قَرِيبَهُ كُلُّ شَهْرِ شَيْئًا.

وَعَنْهُ: لا، وَحَمَلَ أَبُو بَكْرِ الآوْلَى عَلَي تَعْجِيلِهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَهُوَ خِلافُ الظَّاهِرِ، وَأَطْلَقَ القَاضِي، وابن عَقِيلِ الرُّوَايَتُشِن.

وَيَلْزُمُ الوَلِيُّ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ عَنْ صَبِيٌّ وَمَجْنُونِ (و ش) كَنَفَقَةٍ وَغَرَامَةٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ خَافَ أَنْ يُطَالَبَ بِذَلِكَ فَلا، كَمَنْ يُخْشَى رُجُوعَ السَّاعِي لَكِنْ يُعْلِمُهُ إِذَا بَلْغَ.

فُصلُ

ُ وَمَنْ مَنَعَهَا جَحْدًا لِوُجُوبِهَا فَإِنْ كَانَ جَاهِلاً وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ كَقَرِيبِ العَهْدِ بِالإِسْلامِ، والنَّاشِي بِبَادِيَـةٍ بَعِيـدَةٍ يَخْفَـى عَلَيْـهِ ذَلِكَ عُرِّفَ، فَإِنْ أَصَرُّ، أَوْ كَانَ عَالِمًا بِهِ كَفَرَ (ع) وَلَوْ أَخْرَجَهَا (ع) وَقُتِل مُرْتَدًا (ع) وَأَخِذت مِنْهُ إِنْ كَانَ وَجَبَتْ.

وَإِنْ مَنَعَهَا بُخْلاَ أَنْ تَهَاوُنًا أَخِذَتَ مِنْهُ (و مَ ش) كَمَا يُؤْخَذُ مِنهُ العُشْرُ (و) وَلَآنُ لِلإِمَامِ طُلَبَهُ بِهِ، فَهُوَ كَالْحَرَاجِ، بِخِلافِ الاسْتِنَّابَةِ فِي الحَجِّ، والتُّكُفيرِ بِالمَالِ، وَسَبَقَ فِي مَنْعِ دَيْنِ اللَّهِ الزَّكَاةَ، وَلا يُخبَسُ لِيُـؤَدِّيَ (هــ) لِعَـدَمِ النَّسَةِ، والعِبَـادَةِ مِـنَ المُمْتَنِع.

وَيُعَزِّرُ مَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ إِمَامٌ أَوْ عَامِلُ زَكَاةٍ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَالُهُ بَاطِنًا عَزُرَهُ إِمَامٌ أَوْ مُحْتَسِبٌ فَقَطْ، كَذَا أَطْلَقَ جَمَاعَةٌ التَّعْزِيرَ، وَذَكَرَ القَاضِي، وابن عَقِيلٍ: إِنْ فَعَلَسهُ لِفِسْقِ الإِمَام لِكَوْئِهِ لا يَضَعُهَا مَوَاضِعَهَا لَمْ يُعَزِّرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ (و ش).

وَإِنْ كَتَمَ مَالَهُ أُمِرَ بِإخْرَاجِهَا وَاسْتُتِيبَ ثَلاثَةَ آيَّامَ فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ قُتِلَ حَدُّا، عَلَى الآصَحِّ فِيهِمَا (خ) لِظَاهِرِ الكِتَّابِ، والسُّنَّةِ، وَلا أَثَرَ لِكَوْن أَخْذِهَا إِلاَّ بِالقِتَال وَجَبَ وَالسُّنَةِ، وَلا يَجِه، وَإِنَّ لَمْ يُمْكِن أَخْذُهَا إِلاَّ بِالقِتَال وَجَبَ عَلَى الإِمَامِ قِتَالُهُ إِنْ وَضَعَهَا مَوَاضِعَهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَّةُ: لا يَجِبُ إِلاَّ مَنْ جَحَدَ وُجُوبَهَا، وَلا يَكْفُرُ بِمُقَاتِلَةِ الإِمَامِ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و).

وَعَنَّهُ: بَلَى، بِخِلاف ِ مَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلُهُ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَأَطْلَقَ آخَرُونَ الرُّوَايَتَيْنِ وَسَبَقَ ذَلِكَ وَحُكُــمُ الصَّـوْمِ، والحَـجُ فِي آخَر كِتَابِ الصَّلاةِ.

وَلاَ تُؤْخَذُ مِنَ الْمُتَنِعِ مُطْلَقًا زِيَادَةً عَلَى الرُّكَاةِ (و)؛ لآنَّ الصَّدِّيقَ مَعَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَـمْ يَنْقُـلْ عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَلَآنُهُ لاَ يُزَادُ عَلَى أَخَذِ الْحَقَّ مِنَ الطَّالِم، كَسَايِر الحُقُوق.

وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: ﴿الْمُعْتَدِي فِي الْصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا﴾ فِيهِ سَعْدُ بْنُ سِنَانٍ صَعَّقَهُ الأَكْثَرُ.

رَوَاهُ أَبُو ذَاوُد (١٥٨٥)، وابن مَاجَهُ (١٨٠٨)، والتَّرْمِلْزِيُّ (٦٤٦)، وَقُالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَعَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعًا مِثْلُهُ، إسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

رَوَاهُ الطُّبُرَ أَنِيُّ (٢٢٧٥).

وُعَنْهُ: تُؤْخَذُ مِنْهُ وَمِثْلُهَا.

ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَقَالَهُ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مَوْضِعٍ: إِذَا مَتَعَ الزُكَاةَ فَرَأَى الإِمَامُ التَّفْلِيظَ عَلَيْهِ بِأَخْذِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا اخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ فِي ذَلِكَ، وَقَدَّمَ الحَلْوَانِيُّ فِي التَّبْصِرَةِ: يُؤْخَذُ مَعَهَا شَطْرُ مَالِهِ.

وَقَالَهُ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ رَوَايَةً.

وُقَالَةٍ (ش) فِي القَدَيمِ، وَعَنْ إسْحَاقَ كَهَذَا وَمِثْلُهَا مَعَهَا، وَقَالَ أَبُو بَكُرِ أَيْضًا: شَطْرُ مَالِهِ الزُّكُوِيِّ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْ خَيَارِ مَالِهِ زِيَادَةُ القِيمَةِ بشَطْرِهَا مِنْ غَيْر زِيَادَةٍ عَدَدٍ وَلا مِنْ.

﴿ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ: وَهَذَا تَكُلِيفٌ ضَمَيفٌ، وَجْهُ ذَلِكَ مَا رَوَى بَهْزُ بْنُ حَكِيم عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ مَرْفُوعًا «فِي كُــلٌ إِسِل مُسَائِحَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُون لا تُفَرَّقُ الإبلُ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنْعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرُ إِيْلِهِ عِزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا لاِ يَجْلُ لِلَّلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءً».

﴾ ﴿ كَوْوَاهُ أَحْمَدُ (ه/ ۲)، والنَّسَائِيُّ (۲۲۲۶)، وَأَبُو دَاوُّد (۱۵۷۵)، وَقَالَ: «شَطْرُ مَالِهِ»، وَهَسَلَا ثَسَابِيُّ طَرُقِ إِلَى بَهْ زِ وَبَهْزَّهُ وَنُقِّةُ ابْنُ مُعِينَ، وابن المَدِينيُّ، والنَّسَائِيُّ.

> وَقَالِمَ أَبُو زُرْعَةَ: صَالِحٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُد: هُوَ حُجَّةٌ، وَقَالَ، البُخَارِيُّ: مُخْتَلِفُونَ فِيهِ. وَقَالَ اللّهِ خَاتِم لا مُخْتَحُّ بِهِ، وَقَالَ صَالِحٌ حَنَرَةُ اسْنَادُ اهْرَادٍ

ُوقَالَ اَلِّهِ حَاتِم لا يُحْتَجُّ بهِ، وَقَالَ صَالِحٌ جَزَرَةُ إِسْنَادُ إِغْرَابِيٍّ. *قَالَوْ أَنْهُ عَامِنَ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ عَارِهُا مُنْكَانِ مَا لُحُّ جَزَرَةُ إِسْنَادُ إِغْرَابِيٍّ.

َ ﴿ وَقَالَ أَبْنُ عَدِيٌّ: لَمْ أَرَ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ يَخْتَلِفُ فِي الرَّوَايَسَةِ عَنْـهُ، وَقَـالَ الْمِنُ حِبَّـانَ: يُخْطِئُ كُثِيرًا، فَأَمَّا أَحْمَدُ وَإِسْخَاقُ فَاحْتَجًا بِهِ، وَتَرَكَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَثِمُتِنَا، وَلَوْلا حَدِيشُهُ ﴿ إِنَّـا آخِلُوهَـا وَشَـَطُرَ مَالِـهِ، لآذَخَلْنَـاهُ فِي الثَّقَاتِ. الثَّقَاتِ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الإِسْنَادِ، وَلا أَدْرِي مَا وَجْهُهُ.

﴿ وَقِيلَ: هُوَ مَنْسُوخٌ؛ لَآنَ ظَاهِرَهُ لَيَجَابُ بِنْتِ لَبُونَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا اسْتَقَرَّ الآمْرُ فِي النَّصْبِ، والآسنَانِ عَلَى حَدِيثِ الصَّدِّيقِ، وَفِيهِ •مَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلا يُعْطِهُ».

وَفِي كَلامٍ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ لَمْ يُعْمَل بِهِ فِي المَانِعِ غَيْرُ الغَالُّ (ع) وَلَيْسَ كَذَلِكَ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ أَخَذَهَا غَيْرُ عَدَل فِيهَا لَــمْ يَأْخُذْ مِنَ المُمْتَنِعِ زِيَادَةً، وَأَطْلَقَ آخَرُونَ كَمَسْأَلَةِ التَّعْزِيرِ السَّابِقَةِ.

وَمَنْ طُولِبَ بِالزَّكَاةِ فَادَّعَى أَدَاءَهَا أَوْ بَقَاءَ الحَوْل أَوْ نَقْصَ النَّصَابِ أَوْ زَوَالَ مِلْكِهِ أَوْ تَجَدُّدَهُ قَرِيبًا أَوْ أَنْ مَا بِيَسـدِهِ لِغَـيْرِهِ أَوْ أَنْهُ مُنْفَرَدٌ أَوْ مُخْتَلَطٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ قُبلَ قَوْلُهُ (و) بَلا يَعِين، نَصُّ عَلَيْهِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِ لا يَشْرَعُ، نَقُلَ حَنْبَلُ: لا يَسْأَلُ الْمُتَصَدَّقُ (أَنَّ عَنْ شَيْءٍ، وَلا يُبْحَثُ، إنَّمَا يَأْخُذُ مَا أَصَابَهُ مُجْتَمَعًا.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتان

⁽١) تنبيه: قوله: (نقل حنبلّ: لا يسأل المتصدّق).

صوابه: المصدِّق، محذف التَّاء وهو السَّاعي، وقد كشطها بعضهم.

قَالَ فِي عُيُونِ الْمَسَاوِلِ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: لا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ لا يَجبُ وَلا يُسْتَحَبُّ؛ لأنَّهُ عَبَادَةٌ مُؤْتَمَنَّ عَلَيْهَا، كَالصَّالاةِ، والكَفَّارَةِ، بخِلاف الوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاء بمَال، ويَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بهَذَا فِي آخِر بَابِ الدَّعَاوَى.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُسْتَخِلَفُ فِي الرَّكَاةِ فِيَ ذَلِكَ كُلُّو (و هـ ش) وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ إِنْ اتْهمَ (و م). وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: إِنْ رَأَى العَامِلُ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ فَعَلَ، وَإِنْ نَكُلَ لَمْ يَقْض عَلَيْهِ بَنْكُولِهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَكَذَلِكَ الْحُكُمُ فِيمَنْ مَرُّ بِعَاشِرِ وَادْعَى أَنَّهُ عَشَرَهُ أَخَرُ.

قَالَ أَحْمَدُ رَحْمُهُ اللهُ: إِذَا أَخَذَ مِنْهُ المُصَدِّقُ كُتُبَ لَهُ بَرَاءَةً، فَإِذَا جَاءَ آخَرُ أَخْرَجَ إِلَيْهِ بَرَاءَتُهُ.

قَالَ القَاضِي: وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَنْفِي التُّهْمَةَ عَنْهُ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ الكِتَابَةُ؟ يَأْتِي فِي مَنْ سَأَلَ الحَاكِمَ أَنْ يَكُتُسبَ لَـهُ مَا نَبَتَ عِنْدُهُ، وَإِنْ ادُّعَى التُّلَفَ بِجَائِحَةٍ فَسَبَقَ فِي زَكَاةِ الثُّمَرِ، وَإِنْ أقَرُّ بقَدْر زكاتِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ قَدْرَ مَالِهِ صُلِّقَ، والْمَرَادُ وَفِسَي الْيَضِينِ الخلاف.

وَالنَّيْةُ شَرْطٌ فِي إِخْرَاجِ الرُّكَاةِ (و) فَيُنْوِي الرُّكَاةَ أَوْ الصَّدَقَةَ الوَاجِبَةَ أَوْ صَدَقَةَ المَالِ أَوْ الفِطْرِ، وَلَوْ نَسُوَى صَدَّفَةَ مُطْلَقَةً لَمْ يُجْزِثُهُ وَلَوْ تَصَدُّقَ بِجَمِّيْعِ مَالِهِ، كَصَدَقَتِهِ بَغَيْرِ النَّصَابِ مِنْ جِنْسِهِ (و)؛ لأن صَرْفَ المَالِ إلَى الفَقِيرِ لَهُ جِهَاتٌ، فَلا تَتَعَيْنُ الزُّكَاةُ إِلاَّ بِتَغْيِينٍ، وَظَاهِرُهُ لاَ تَكْفِي نِيُّةُ الصَّدَقَةِ الوَاجِبَةِ أَوْ صَدَقَةِ المَال.

وَهُوَ ظَاهِرُ مَّا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَنَّهُ يَنْوِي الرَّكَاةُ، وَهَذَا مُتَّجَـةٌ، وَالآوَّلُ جَزَمَ بِـهِ جَمَاعَـةٌ، وَفِي تَعْلِيـقِ القَـاِّضِي: إنْ تَصَدُّقَ بِمَالِهِ الْمَعَيِّنِ أَجْزَأُهُ.

وَكَذَا مَذْهَبُ (هـ) وَصَاحِبَيْهِ، لِثَلاَّ يَلْزَمَهُ بإِحْسَانِهِ ضَمَانٌ، فَإِنْ تَصَـدُقَ بَبَعْضِهِ أَجْزَأُهُ عَنْ زُكَاةِ ذَلِـكَ البَعْـض، عِنْـدَ مُحَمَّدٍ، لِإِشَاعَةِ المُؤَدَّى فِي الجَمِيعِ، لا عِنْدَ أَبِيَّ يُوسُفَ، لِعَدَم تَعَيَّنِ البَعْـضِ؛ لأنّ البَـاقِيّ مَحَـلٌ لِلْوُجُـوبِ، وَلا تُغَتَّبَرُ نِيَّـةُ الفَرْض، وَلا تَعْيِينُ المَالِ الْمُزَكِّي عَنْهُ.

وَفِي تَعْلِيقَ الْفَاضِيَ وَجْهُ: تُعْتَبَرُ نِيَّةُ التَّعْيين إذَا اخْتَلَفَ المَالُ، مِثْلُ شَاةٍ عَنْ خَمْس مِنَ الإبل، وأخْرَى عَــنْ أَرْبَعِـينَ مِـنَ الغَنَم، وَدِينَارٌ عَنْ نِصَابٍ ثَالِفٍ، وَآخَرُ عَنْ نِصَابٍ قَائِم، وَصَاعٌ عَنْ فِطْرَةٍ، وَآخَرُ عَنْ عُشْرٍ، فَعَلَى الأوَّل إنْ نَوَى زُكَاةً مَالِـهِ الغَايِبِ فَإِنْ كَانْ تَالِفًا فَعَنِ الحَاضِرِ أَجْزَأُ عَنْهُ إِنْ كَانَ الغَايِبُ ثَالِفًا، بَخِلافِ الصُّلاةِ، لاعْتِبُسار التَّعْيِين فِيهَا، وَإِنْ أَدَّى فَــلارَ زَكَاةِ أَحَدِهِمَا جَعَلَهَا لاَيُّهِمَا شَاءً، كَتَعْيِينِهِ ابْتِدَاءً، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنُهُ أَجْزَأً عَنْ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ نَوَى عَنِ الْغَاقِبِ فَبَانَ تَالِفًا لِـمْ يَكُـنْ لَهُ صَرْفُهُ إِذًا إِلَى غَيْرِهِ (وَ) كَمِيْنَ فِي كُفَّارَةٍ مُعَيِّنَةٍ فَلَمْ تَكُنَّ؛ لِآنَ النَّيَّةَ لَمْ تَتَنَاوَلُهُ، وَإِنْ نَوَى عَنَ الغَبابِ إِنْ كِنانَ سَالِمًا، أَوْ نَوَى، وإلاَّ فَنَفْلٌ، أَجْزَاً؛ لآنَّهُ حُكُّمُ الإطَّلاق فَلا يَضُرُّ تَقْبِيدُهُ بهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ: لا يُجْزِثُهُ؛ لآنَّهُ لَمْ يُخْلِصُ النَّيَّةَ لِلْفَرْضَ، كَمَنْ قَالَ: هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي أَنْ نَفْلٌ أَوْ إِنْ كَانَ مَاتَ مُورَّثِي فَهَاذِهِ زَكَاةُ إِرْثِي مِنْهُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَبْنَ عَلَى أَصْل.

قال الشَّيخ وَغَيْرُهُ: كَقَوْلِهِ لَيْلَةَ الشَّكُّ: إنْ كَانْ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرْضِيٌّ، وإلاَّ فَنَفْلٌ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: كَقَوْلُهِ: إِنْ كَانَ وَقْتُ الظُّهُر دَخَلَ فَصَلاتِي فِي هَلِهِ عَنْهَا، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: لَوْ قَالَ فِسي الصَّلاةِ: إِنْ كَانَ الوَقْتُ دَخَلَ فَفَرْضٌ، وإلاَّ فَنَفْلٌ فَعَلَى الوَجْهَيْنَ.

وَقَالَ أَبُو البَقَاء فِيمَنْ بَلَغَ فِي الوَقْت: التَّرَدُدُ فِي العَبَادَةِ يُفْسِدُهَا، وَلِهَذَا لَوْ صَلَّى وَنَوَى إِنْ كَانَ الوَقْتُ قَـدٌ دَخَـلَ فَهـيَ فَريضَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنُ قَدْ دَخَلَ فَهِي نَافِلَةٌ لَمْ تَصِيحٌ لَهُ فَرْضًا وَلا نَفْلاَ، وَإِنْ نَوَى عَن الغَائِبِ إِنْ كَانَ سَــَالِمًا، وإلاّ فَــَارْجِعُ بِـهِ فَذَكَرَ أَبُو المُعَالِي: لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قُولُ الرُّجُوعِ فِي التَّلَفِ.

قَالَ: وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ فَلَمْ يُجْزِنَّهُ لِعَيْبِهِ عَتَقَ، وَلَوْمَهُ بَدَلُهُ، فإن قَالَ: أعْتِفْهُ عَنْ كَفَّارَتِي، وإلاَّ رَدَدْته إلَى الــرْقِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْزِقًا فَلَهُ رَدُّهُ إِلَى الرَّقَّ، ثُمُّ فَرُقَ بَيْنَةُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ المَذْكُورَةِ عَلَى الْأَصْحَ فِيهَا بِأَنَّ الْآصْـ لَ عَـدْمُ ذُخُـ ولِ وَقْتِ الصُّوْمِ، وَهُنَا الْآصِلُ بَقَاءُ الْمَالَ وَوُجُوبُ الزُّكَاةِ.

وَمَنْ شَنَكُ فِي بَقَاءٍ مَالِهِ الغَائِبِ لَمْ يَلْزَمُهُ الإِخْرَاجُ عَنْهُ، وَكَلَمَا إِنْ عَلِمَ بَقَاؤُهُ، وَقُلْنَا: الزُّكَــاةُ فِـي العَيْــنِ، وَإِنْ قُلْنَــا: فِـي

الذُّمَّةِ فَوَجْهَان.

وَظَاهِرُ اخْتِيَارِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي فَائِدَةِ تَعَلَّقِهِ بِالعَيْنِ أَوْ الذَّمَّةِ أَنْهُ يَلْزَمُهُ (م ١)(١).

وَالآوْلَى مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لِلدَّفْعِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِزَمَن يَسِيرٍ، كَالصَّلاةِ، وَسَبَقَ فِيهَا خِلافٌ، وَيَأْتِي آخِرَ البَــابِ اعْتِبَــارُهُ فِي الرَّوْضَةِ النِّيَّةِ عِنْدَ الدَّفْعِ (و م ش) وَلَوْ عَزَلَ الزُّكَاةَ لَمْ تُكَفْ ِالنَّيَّةُ عِنْدَهُ عَنْهَا حَالَةَ الدَّفْعِ مَعَ طُول الزَّمَن (هــ).

وَيَجُوزُ التَّوْكِيلُ فِي إِخَرَاجِ الزُّكَاةِ (و) وَلا بُدُّ مِنْ كَوْنِ الوَكِيلِ ثِقَةً، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي التَّعْلِيقِ َفِي الْاسْتِئْجَارِ عَلَى الحَجِّ: لَوِ اسْتَنَابَ كَافِرًا يُفَرِّقُ زَّكَاةً مَالِهِ عَلَى الفُقْرَاء أَجْزَاً، عَلَى اخْتِلافٍ فِي المَذْهَبِ، كَمَـا إِذَا اسْتَنَابَ الذَّمِّيَّ فِي ذَبْحِ أَضْجِيَّتِهِ صَحَّ عَلَى اخْتِلافِ الرُّوَايَتَيْنِ، وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ بِجَوَازِهِ، كَالْمَسْلِم

وَفِي صِحَّةِ تَوكيل مُمَيَّزِ فِيهَا وَجُهَان (م ٢)(٢)، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزيُّ.

فَإِنْ نَوَى الْمُوكِّلُ وَحْدَهُ جَازَ، فَإِنْ بَعُدَ دَفْعُ الوكِيل عَنْ نِيَّةِ المَالِكَ فَمِنْدَ القَاضِي وَغَيْرِهِ لا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ التَّوكِيلِ.

وَعِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ وَغَيْرِهِ تُجْزَئُ بِدُونِهَا (م ٣)(٢) (و) وَلا تُجْزِئُ نِيَّةُ الوَكِيلِ وَحْدَهُ (و)؛ لآنَ نِيَّتُهُ لَــمْ يُـوَّذَنْ لَـهُ فِيهَـا، فَتَقَعُ نَفْلاَ وَلَوْ أَجَازَهَا، وَكَذَا مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مَالِهِ (كَاةً عَنْ حَيِّ بِلا إِذْنِهِ لَمْ تُجْزِفُهُ وَلَوْ أَجَازَهَا؛ لاَنْهَا مِلْكَ الْمَتَصَدِّقُ فَوَقَعَـتْ

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن شك في بقاء ماله الغائب لم يلزمه الإخراج عنه، وكذا إن عُلِمَ بقاؤه، وقلنا: الزَّكاة في العمين، فمإن قلنا: في الذَّمَة فوجهان، وظاهر اختياره في المستوعب في فائدة تعلَّقه بالعين أو الذَّمَة أنَّه يلزمه). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، وابن تميم، قال ابن رجب في الفائدة الثَّانية: لو كان النَّصاب غائبًا لم يلزمه إخراج زكاتـه حتَّـى يتمكَّن من الأداء منه، نصَّ عليه في روايةٍ مهنًا، وصرَّح به المجد في شرحه في موضع؛ لأنَّ الزَّكاة مواساةً، فلا يلزم أداؤها قبــل التَّمكُــن من الانتفاع بالمال.

ونصُّ في رواية ابن ثوابٍ فيمن وجب عليه زكاة مالٍ فاقرضه أنَّه لا يلزمه أداء زكاته حتَّى يقبضه، وهذا لعلَّه يرجع إلى أنَّ الزُّكــاة لا تجب على الفور.

وقال القاضي، وابن عقيل: يلزمه أداء زكاته قبل قبضه؛ لأنّه في يده حكمًا، وكذا ذكر المجد في شــرحه في موضــع آخــر، وأشـــار في موضع إلى بناء ذلك على محلّ الزّكاة، فإن قلنا في الذّمّة لزمه الإخراج عنه من غيره، وإن قلنا في العين لم يلزمه الإخراج حتَّـــى يتمكَّــن من قبضه، والصَّحيح الأوَّل، انتهى كلام ابن رجـبـــ ونقله، وما قدَّمه من عدم لزوم إخراجه عنه هو الصَّحيح، ونصَّ عليه.

والقول الآخر يلزمه إخراجه عنه، اختاره القاضي، وابن عقبل، والجد في موضع، وظاهر ما اختاره في المستوعب مخالفٌ للقولــين، وما قدَّمه في القواعد مخالفٌ أيضًا للوجهين ولصاحب المستوعب، قُتلخٌص مُّا تقدَّم ثُلاثة طرق أو أربعةٌ، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وِفي صحَّة توكيل مُمَّيْزِ وجهان).

يعني: في إخراج الزُّكاة، ذكره ابن الجوزيُّ في المذهَّب، ومسبوك الذَّهب.

أحدهما: لا يصحُّ.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه ليس أهلا لأداء العبادة الواجبة، والله أعلم.

ثمُّ وجدت المجد في شرحه علَّل بهذا، لكن في غير هذه المسألة.

والوجه الثاني: يصحُ.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (فإن نوى الموكّل وحده جاز، فإنّ بعد دفع الوكيل عن نيَّة المالك فعنــد القــاضي وغــيره لا بــدٌ مــن نيَّــة الوكيل، وعند أبي الخطّاب وغيره تجزئ بدونها). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى.

أحدهما: لا بدُّ من نيَّة الوكيل، والحالة ما ذكر وهو الصَّحيح.

جزم به المستوعب، والمغني، والتّلخيص وشرح ابـن رزيـنٍ، وغـيرهم، وصحَّحـه الشّـارح وغـيره، وقدَّمـه في الرّعايـة الصُّغـرى، والحاويين، واختاره القاضي وغيره.

(ق): قولي الشافعي

(ر): روایتمان

والقول الثَّاني: تكفي نَيْهُ الموكِّل، اختاره أبو الخطَّاب، والمجد في شرحه.

وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، والمقنع، وقدَّمه في المذهَّب، والحُرَّر، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الفـروع - كتاب الزكاة

عَنْهُ، بِخِلافِ مَنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ بِلا إذْنِهِ وَأَجَازَهَا رَبُّ النّصَابِ، وَصَحّ تَصَرُّفُ الفُضُولِيّ مَوْقُوفًا، فَإِنَّهَا تُجْزِئُ؛ لآنُّهَا لا تَقَعُ عَنِ الْمُخْرِجِ.

وَإِنْ وَكُلُهُ فِي إَخْرَاجَ زَكَاتِهِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالاً وَقَالَ: قَصَدُق بِهِ، وَلَمْ يَنْوِ الزُّكَاةَ، فَنَوَاهَــا الوّكِيــلُ، فَقيــلَ: لا تُجْزِفُهُ؛ لأنَّـهُ خَصَّهُ بَمَا يَقْتَضِيَّ النَّقَلَ، ۚ وَقِيلَ تُجْزِئُهُۥ لَآنَ الرُّكَاةَ صَدَقَةٌ (م ٤)(١) كَقُوْلِهِ؞َ تَصَدُق بِهِ نَفْلاَ أَوْ عَنْ كَفَّارَتِي ثُمَّ نَوَى الرُّكَاةَ بِهِ

قَبْلَ أَنْ يَتَصَدُّقَ أَجْزًا عَنْهَا؛ لآنُ دَفْعَ وَكِيلِهِ كَدَنْهِهِ، فَكَأَنَّهُ نَوْى الزُّكَاةَ ثُمَّ دَفَعَ بِنَفْسِهِ، كَذَا عَلْلَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَـةِ (و هَـــ) وَظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ لا يُجْزئُ، لاغْتِبَارِهِمْ النُّيَّةَ عِنْدَ التَّوْكِيلِ.

وَمَنْ قَالَ لاَخَرَ: أَخْرَجْ عَنِّي زَكَاتِي مِنْ مَالِكِ، فَفَعَلَ، أَجْزَأ عَنِ الآمِر، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الكَفَّارَةِ، وَجَزَمَ بهِ جَمَاعَـةٌ، مِنْهُــمْ الشَّيْخُ فِي الرُّكَاةِ، وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتُهُ مِنْ مَال غَصْبٍ لَمْ تُجْزِثْهُ، وَفِيَهِ خِلاَفٌ يَأْتِي فِي تَصَرُّفُو الغَاصِب.

وَمَنْ دَفَعَهَا إِلَى الإِمَامِ وَنَوَاهَا دُونَ الإِمَامِ جَازَ؛ لأَنَّهُ لا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ المستَنحِقُّ فَكَذَا نَائِبُهُ، وَإِنْ نَــوَى الإِمَـامُ دُونَ رَبِّ المَـالِ أَجْزَأُ عِنْدَ القَاضِيُ وَغَيْرُو؛ ۚ لَآنَ ٱخْذَهُ كَالقِسَمْ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ، وَلآنَ لَهُ وِلاَيَةَ أَخْذِهَا، وَلا يَدْفَعُ إِلَيْسِهِ غَالِبُنَا إِلاَّ الزُّكَاةَ، فَكَفَى الظَّاهِرُ عَنِ النَّيَّةِ فِي الطَّائِعِ.

وَالْإِمَامُ يَنُوبُ عَنِ الْمُمَّتَنِعِ فِيمَا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ، وابنَ عَقِيلٍ: لا تُجزِئ؛ لآنَ الإِمَامَ إمَّا وَكِيلُهُ أَوْ وَكِيلُ الفُقَرَاءِ أَوْ وَكِيلُهُمَا ا فَتُعَمَّرُ نِيُّـةُ وَبِّ الْمَالِ، وَكَالصَّلاةِ، فَعَلَى هَذَا تَقَعُ نَفْلاً مِنَ الطَّائِعِ وَيُطَالَبُ بِهَا، وَتُجْزِئُ مِنَ الْمُكْرَو ظَاهِرًا لا بَاطِنًا، كَالْمُصَلِّي كَرْهًا.

وَعِنْدَ الحِزَقِيِّ، والشَّيْخِ: لا تُجْزِئُ الطَّائِعَ، كَدَفْعِهِ إلَى الفَقِيرِ بِلا نِيَّةٍ (م ٥)(١)، وَلا وِلايَةَ عَلَيْهِ، بِخِــلاف المُمْنَنِع كَبَيْعِهِ

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن وكُّله في إخراج زكاته ودفع إليه مالا وقال: تصدُّق بــه ولم ينــو الزُّكــاة فنواهــا الوكيــل، فقيــل: لا تجزئه، لأنَّه خصَّه بما يقتضي النَّهٰل، وقيل: تجزئه؛ لأنَّ الزَّكاة صدقةٌ). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان.

أحدهما: لا تجزئه.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه الظَّاهر من لفظ الصَّدقة، وأيضًا الزُّكاة واجبةٌ عليه يقينًا، فــلا تــــقط بمحتمــل، وأيضًــا لا بــدَّ مــن نيَّــة الموكِّل، وهنا لم ينو الزُّكاة في هذا المال.

وقد ذكر المصنّف وغيره من الأصحاب أنَّ الموكّل إذا لم ينو ونوى الوكيل أنَّها لا تجزئه، فكذا هنا، واللَّه أعلم. والوجه الثّاني: تجزئ، لما علَّله المصنّف، وهو ضعيفٌ، لاشتراط نيَّة الموكّل في الإخراج، وهنا لم توجد، وما علَّل بــه المصنّف بعــد ذلك فيه نظرٌ.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ومن دفعها إلى الإمام ونواها دون الإمام جاز، لأنَّه نــاثب المستحقُّ، وإن نــوى الإمــام دون ربُّ المــال أجزأ عند القاضي وغيره.

وعند أبي الخطَّاب، وابن عقيل: لا تجزئ، لأنَّ الإمام إمَّا وكيله أو وكيل الفقراء أو وكيلهما، فتعتبر نيَّة ربُّ المال، فعلى هذا تقــع نفلا عن الطَّائع، ويطالب بها، وتجزَّى للمكره ظاهرًا لا باطنًا، كالمصلَّى كرهًا.

وعند الخرقيُّ، والشَّيخ لا تجزئ الطَّائع، كدفعه إلى الفقير، بلا نيُّةٍ). إنتهى.

إذا أخذ الإمام الزُّكاة من ربِّها فلا يخلو، إمَّا أن يأخذها كرهًا أو طوعًا، فإن أخذها قهـرًا وأخرجهـا ناويًـا للزُّكــاة ولم ينوهــا ربُّهــا أجزأت عن ربها، على الصّحيح.

قال المجد في شرحه: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد، والحرقيُّ لمن تأمُّله، قال ابن منجًّا في شرحه: هذا المذهب.

قال في القواعد: هذا أصحُّ الوجهين، وجزم به في المذهِّب، ومسبوك الذَّهب، والوجيز، وغيرهم، وقدَّمه في المغني، والمقنع، والتَّلخيص، والشُّرح، والحاويين، والرَّعايتين وصحَّحه، وشرح ابن رزين، وغيرهم، واختاره القاضي في الجرَّد وغيره من الأصحاب.

وقال أبو الحطَّاب، وابن عقيلٍ: لا تجزئه من غير نيُّة، واحتاره صاحب المستوعب، والشَّيخ تقيُّ الدِّين في فتاويه، قاله الزَّركشيّ. قال في القواعد الأصوليَّة: وهذا أصوب، وصحَّحه في تصحيح الحرَّر، وأطلقهما المجد في شرحه ومحـرَّره، وابـن تميـم، والزَّركشـيُّ وصاحب الفائق، وغيرهم. مَالَهُ فِي دَيْنِهِ، وَتَزْوِيجِهِ مُوَلِّيَتُهُ، وَلاَنَّ الْمُثَنِعَ لَوْ لَمْ تُجْزِفُهُ لَمْ يَجُزُ الآخُذُ مِنْهُ، وَذَكَرَ فِي مُنْتَهَى الغَايَـةِ أَنَّ هَـٰذَا ظَـاهِرَ كَـلامِ

وَقَالَ الفَاضِي فِي مَوْضِع: لا يَحْتَاجُ الإِمَامُ إِلَى نِيَّةٍ مِنْهُ وَلا مِنْ رَبِّ المَال. وَلَوْ خَابَ المَالِكُ أَوْ تَعَذَّرُ الوُصُولُ إِلَيْهِ بِحَبْسِ وَنَحْوهِ فَأَخَذَ السَّاعِي مِنْ مَالِهِ أَجْزَأَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ لآنُ لَهُ وِلاَيَّةَ أَخْلِهَمَا إِذَنْ، وَنِيَّةُ المَالِكِ مُتَعَذَّرَةً بِمَا يُعْلِرُ فِيهِ، كَصَرَف الوَّلِيِّ زَكَاةً مَالِ مُولِّيهِ.

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دَفْعِهَا: اللَّهُمُّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا، لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿إِذَا أَعْطَيْتُمُ الزَّكَاةَ فَلا تَنْسَـوْا ثُوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا ذَلِكَ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٧٩٧) مِنْ رِوَايَةِ البَخْتَرِيِّ بْنِ غُبَيْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ لآَذَافِهَا.

وَيُسْتَحَبُ قُولُ الْآخِلِ، أَجَرَكَ اللَّهُ فَيَمَا أَصْلَيْت، وَبَارَكَ لَك فِيمَا أَبْقَيْت، وَجَعَلَهُ لَك طَهُورًا. وَلَمْ يَأْمُرْ عليه السلام سُعَاتِهِ بِالدُّعَاءِ، والآمْرُ فِي الآيَةِ لِلنَّدْبِ، وَأَجَابَ بَعْضُ العُلَمَاءِ بِأَنْ دُصَاءَهُ عليـه الســــلام سـَـكَنَّ لَهُمْ، بخِلافِ غَيْرُو.

وَيْي أَحْكَامٍ اَلقَاضِي: عَلَى العَامِلِ إِذَا أَخَذَ الرُّكَاةَ أَنْ يَدْعُو لآهْلِهَا، وَعَلَـى ظَـاهِرَةٌ فِي الوُجُـوبِ، وَأَوْجَبَـهُ الظَّاهِرِيُّـةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَدْ ذَكَرُهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَعَلَى الْغَاسِلِ سِتْرٌ مَا رَآهُ ﴾ وَفِي بَابِ الحُرُوفِ مِنَ الْعُسَدَّةِ، والتَّمْهِيسِدِ: أَنَّ «عَلَى»

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ؛ (خ: ١٣٧٦، م: ١٠٠٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: (عَلَى كُلُّ مُسْلِم صَدَقَةً». وَفِيهِمَا (خ: ١٠٠٩، م: ٢٧١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (كُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ».

قَالَ فِي شَرْح مُسْلِم: قَالَ العُلَمَاءُ: صَدَقَةُ نَدْبُ لا إيجَابِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ إِخْرَاجِهَا، فِي الْآصَحُ.

وَالوَجْهُ النَّالِثُ: إِنْ مَنَعَهَا أَهْلَ بَلَدِهِ أَسْتُحِبٌ، وإلاَّ فَلا وَإِنْ عَلِمَهُ أَهْلاً لَهَا كَرِهَ إِغلامُهُ بِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ. قَالَ أَخْمَدُ: لَمْ يُبَكِّتُهُ، يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ، مَا حَاجَتُهُ إِلَى أَنْ يُقَرِّعَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: قَرِكُهُ أَفْضَلُ. وَمَالِ مِنْهُ أَنْهُ مِنْهُ مِنْهِ مِنْهِ وَيَسْكُتُ، مَا حَاجَتُهُ إِلَى أَنْ يُقَرِّعَهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: قَرِكُهُ أَفْضَلُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا يُسْتَحَبُّ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، وَفِي الرُّوضَةِ: لا بُدُّ مِنْ إعْلامِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَعَنْ أَحْمَدَ نَحُوهُ.

وَإِنْ عَلِمَهُ أَهْلاً وَيَهْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ لا يَأْخُذُ زَكَاةً فَأَعْطَاهُ وَلَمْ يُعْلِمْهُ لَمْ تُجْزِفُهُ، فِي قِيَاسِ المَذْهَـب؛ لآنُـهُ لَـمْ يَقْبَلْ زَكَاةً ظُاهِرًا، وَلِهَا لَهُ لَهُ لَمْ يَيْراً، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ، كُذَا قَالَ، ومُقْتَضَى هَـذَا الاعْتِبَارِ يَجِبُ إغلامُهُ مُطْلَقًا، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَفِيهِ بُعْدٌ.

وَاخْتَارَ صَاحِبِ الرَّعَايَةِ يُجْزِفُهُ، وَفَرْضُ المَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا جَهِلَ أَنَّهُ يَأْخُذُ، وَيَأْتِي فِي الآصْــلِ المَذْكُـورِ خِـلافٌ مُتَقَـارِبٌ،

واختاره أيضًا أبو الحطَّاب، وابن حقيلٍ، وابن البنَّاء، والشَّارح، والشَّيخ تقيُّ الدِّيـن في فتاويـه، وقدَّمـه ابـن تميــم، وابـن رزيـنَ في شرحه وصاحب الفائق، وغيرهم.

والقول الثَّاني: تجزئه، اختاره ابن حامدٍ، والقاضي، وغيرهما.

قال في المستوعب: هو ظاهر كلام الحرقيّ.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

فعلى الصَّحيح تجزئ ظاهرًا لا باطنًا، وإن أخذها منه طوعًا ونواها الإمام دون ربِّها لم تجزئه، على الصَّحيح من المذهب. قال المجد: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، والحرقيُّ لمن تأمُّله، قال المصنِّف هنا: هو قول الحرقيُّ، والشّيخ.

وَقَدْ اعْتَبُرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر بِهِ

يَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ تَفْرَقْتُهَا بِنَفْسِهِ (و ش) لِقَوْل اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدْقَاتِ﴾ الآيـة [البقرة: ٢٧١]، وَكَالدَّيْنِ، وَلاَّنَّ القَابِضَ رَشِيدٌ قَبَضَ مَا يَسْتَحِقُّهُ، والإمَامُ وَكِيلُهُ وَنَائِبُهُ، فَجَازَ الدُّفْعُ إِلَيْهِ، كَالْمَرَكُل، وَيُحْمَلُ مَا خَالَفَ ذَلِكَ عَلَى الجُوَازِ، أَوْ أَنْ لِلإِمَامِ أَخَذَهَا، أَوْ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرَفْ مَصَارَفَهَا، أَوْ عَلَى مَنْ تَرَكَهُا جُحُودًا أَوْ بُخْلاً.

وَقِيلَ: يُعِبُ دَفْعُ زَكَاةٍ المَّالِ الظَّاهِرِ إِلَى الإمَامِ، وَلا يُجْزِئُ دُونَهُ (و هـ م) وَزَادَ: وَزَكَاةِ المَّالَ البَّاطِنِ.

قَالَ (هـ)َ: وَأَمْوَالَ النُّجَّارِ الَّتِي تُسَافِرُ بِهَا كَالظَّاهِرَةِ، فَيَأْخَذُ العَاشِرُ زَكَاتُهَا إنْ بَلَغَتْ نِصَابًا، لِلْحَاجَةِ إلْسَى حِمَايَتِهَا مِنْ قُطَّاعِ الطَّريق، إلاَّ أنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الفَسَادُ، كَالفَاكِهَةِ، فَلا تُعْشَرُ؛ لآنْ قُطَّاعَ الطَّريقِ لا يَقْصِدُونَهُ خَالِبًا إلاَّ اليَسِينَ مِنْهُ

وَأَعِنْكَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ: يُعْشَرُ أَيْضًا.

وَلَهُ دَفْعُ الرُّكَاةِ إِلَى إِمَامٍ فَاسِقٍ (و هـ) قَالَ أَحْمَدُ رحمه الله تعالى: الصُّحَابَةُ رضي الله عنهم يَأْمُرُونَ بِدَفْعِهَا، وَقَدْ عَلِمُوا

وَفِي الْآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَحْرُمُ إِنْ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ أَهْلِهَا، وَيَجِبُ كُتْمُهَا عَنْهُ إِذَنْ (و م ش) وَتُجْزِئُ مُطْلَقًا (م ش). لِمَا رَوَاهُ الْبِنُ مَاجَهُ (۱۷۸۸)، والتَّرْمِلِيُّ (۲۱۸) وَحَسَّنَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا أَدْيْتَ زَكَاةَ مَالِكِ فَقَدْ قَصَيْت مَــا عَلَنْك ٥.

وَلاَحْمَدَ (٣/ ١٣٦) عَنْ أَنْسِ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا أَدْيْتُهَا إِلَى رَسُولِي فَقَدْ بَرِقْت مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَكَ أَجْرُهَا، وَإِفْمُهَا عَلَى مَن بَدُّلَهَا ا

وَلِلإِمَامُ طَلَبُ الزُّكَاةِ مِنَ المَالُ الظُّامِرِ، والبّاطِن إنْ وَصَعَهَا فِي أَهْلِهَا (و) وَلَوْ مِنْ بَلَدٍ خَلَبَ عَلَيْهِ الْحَوَارِجُ فَلَمْ يُؤَدُّ أَهْلُهُ الزُّكَاةَ ثُمُّ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الإِمَامُ، (هَـ)؛ لأَنْهُمْ وَقْتَ الْوُجُوبِ لَيْسُوا تَحْتَ حِمَايَتِهِ.

وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لا نَظُرَ لَهُ فِي زُكَاةِ الْبَاطِنِ إِلاَّ أَنْ تُبْذُلَ.

وَذَكَرَ ابْنُ تَعِيمَ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ الزُّكَاةُ: قَالَ القَاضِي إِذَا مَرُّ المُضَارِبُ أَنْ المَاذُونُ لَهُ بِالمَالِ عَلَى عَاشِرِ الْمُسْلِعِينَ أَخَـذَ مِنْـهُ الزُّكَاةُ، قَالَ:.

وَقِيلَ: لا تُؤخِّذُ مِنْهُ حَتَّى يَحْضُرُ المَالِك، وَإِذَا طَلَبَ الزُّكَاةَ لَمْ يَجِبْ دَفْعُهَا إلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَلْسَى ذَلِكَ إذَا لَـمْ يَمنَعُ إِخْرَاجُهَا بِالكُلَّيْةِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنَ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ، قَالَ فِي الحِلافِ: نَصُّ عَلَيْهِ فِي روَايَةٍ أَحْمَدَ بْن سَعِيدٍ فِي صَدَقَةِ المَاشِيَةِ، وَالْعَبْسَ: إذَا أَبَى النَّاسُ أَنْ يُعْطُوهَا الإِمَامَ قَاتَلَهُمْ عَلَيْهَا إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا نَحْنُ نُخْرِجُهَاً.

وَقِيلَ: يَجِبُ دَفْقُهَا إِلَيْهِ إِذَا طَلَبَهَا (و) وَلا يُقَاتِلُ لآجُلِهِ؛ لَآنَهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، جَزَمَ بِهِ فِي مُنتَهَى الغَايَةِ، وَجَمَّعَ بِهِ بَيْنَ الاَدِلَّةِ وَصَحْحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ فِي الحِلافِ: لاَنَّهُ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الاجْتِهَادُ، كَالحُكْمِ بِشَهْعَةِ الجِوَارِ عَلَى سَنْ لا يَرَاهَا. وَقِيلَ: لا يَجِبُ دَفْعُ البَّاطِن بطَّلَبهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَجُهُا وَاجِداً، وَذَّكَرَ شَيْخُنَا أَنْ مَنْ أَدَّاهَا لَمْ تَجُزُ مُقَاتَلَتُهُ، لِلْخُلْفِ فِي إِجْزَائِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ نُسِصُّ أَحْمَــَدَ فِي مَنْ قَالَ: أَنَا أَوْدِيهَا وَلا أَعْطِيهَا لِلإِمَامِ: لَمْ يَكُنْ لَهُ قِتَالُهُ، ثُمُّ قَالَ: مَنْ جَوْزَ القِتَالَ عَلَى تَوْكِ طَاعَةِ وَلِي الآمْرِ جَسُوزَهُ، وَمَـنْ لَمْ يُجَوِّزُهُ إِلاَّ عَلَى تَرَاكِ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يُجَوِّزُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ تَفْرِقَةُ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَ أَمَانَتِهِ، وَهُوَ مُرَادُ غَيْرِهِ، أيْ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ،

وَقَالَ أَيْضًا: أَحَبُّ إِلَىُّ أَنْ يُقَسِّمُهَا هُوَ.

وَقِيلَ: دَفْعُهَا إِلَىٰ إِمَامٌ عَادِلِ أَفْضَلُ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الجِلافِ، وَزَوَالِ التَّهْمَةِ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو الحَطَّابِ (و ش) وَقَالَهُ (هـ م) حَيْثُ جَازُ الْدُفْعُ بِنَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: دَفْعُ الظَّاهِرِ أَفْضَلُ.

وَعَنْهُ: يَخْتُصُ بِالغُشْرِ.

وَعَنْهُ: بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، نَقَلَهُ المُرُوذِيُّ، وَيَجُوزُ الدُّفْعُ إِلَى الْحَوَارِجِ، والبُغَاةِ، نَصُ حَلَيْهِ فِي الحَـوَارِجِ: إذَا عَلَبُوا عَلَى بَلَـدٍ وَأَخَذُوا مِنْهُ العُشْرَ وَقَعَ مَوْقِعَهُ.

وَقَالَ القَاضِي فِي مَوْضِع: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنْهُمْ خَرَجُوا بِتَأْوِيلِ. وَقَالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: إِنْمَا يُجْزِئُ أَخْذُهُمْ إِذَا نَصَبُّوا لَهُمْ إِمَامًا، وَظَاهِرُ كَلامِهِ فِي مَوْضِعِ مِـنَ الآحْكَـامِ السُّـلْطَانِيَّةِ: لا يُجزئُ الدُّفعُ إلَّيْهِمْ اختِيَارًا.

وَعَنْهُ: ٱلنَّوَقُفُ فِيمَا أَخَذَهُ الْخَوَارِجُ مِنَ الزَّكَاةِ.

وَقَالَ القَاضِي: وَقَدْ قِيلَ: تَجُوزُ ٱلصَّلاةُ خَلْفَ الآثِمَةِ الفُسَّاقِ، وَلا يَجُوزُ دَفْعُ عُشْرٍ وَصَدَقَةٍ إِلَيْهِمْ وَلا إِقَامَةِ حَدًّ. وَعَنْ أَخْمَدَ نَحْوُهُ.

والظَّاهر: أنَّ الْمَرَادَ بِجَوَازِ الدَّفْعِ الإِجْزَاءُ: لآنَهُ لا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ فِي المُنْصُوصِ، وَإِنْ أَجْزَأُ فِي المُنْصُوصِ. وَهَلْ لِلإِمَامِ طَلَبُ النَّذْرِ، والكَفَّارَةِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ٦)(١):

أَحَدِهِمَا: لَهُ ذَلِكَ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ.

كُلُّ؛ لأنَّهُمْ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ التَّبَعَاتِ فُقَرَاءُ

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: إِذَا أَخَذَ الْخَوَارِجُ زَكَاهُ السَّافِمَةِ فَقِيلَ: تُجْزِئُ؛ لآنَّ الإمَامَ لَمْ يَحْمِهِمْ، والجبَايَةُ بالحِمَايَةِ. وقِيلَ: لا؛ لآنَّ مَصْرِفَهَا لِلْفَقْرَاء وَلا يَصْرِفُونَهَا إِلَيْهِمْ، وَلَهُمْ قُولَ ثَالِثٌ: إِنْ نَوَى التَّصَدُّقَ عَلَيْهِمْ أَجْزَأَ، وَكَذَا الدَّفْعُ إِلَى

يَحْرُمُ نَقْلُ الزُّكَاةِ مَسَافَةَ قَصْرٍ لِسَاعٍ وَغَيْرِهِ، سَوَاءٌ كَانَ لِرَحِم وَشِيدٌةٍ حَاجَةٍ أَوْ لا، نَصُّ عَلَى ذَلِـكَ (و ش) وَفِـي تَعْلِيــقِ القَاضِي، وابن البِّناء: يُكْرَهُ.

وَنَقُلَ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدِ: لا يُعْجِبُني، فَإِنْ فَمَلَ فَفِي الإِجْزَاءِ رِوَايَتَانِ (م ٧)(٢).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وهل للإمام طلب النَّذر، والكفَّارة؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعايتين، وصاحب الحاويين:

أحدهما: له ذلك، نصَّ عليه في الكفَّارة، والظَّهار، قاله المسنَّف.

قلت: وهو الصُّواب.

قال ابن تميم وهو المنصوص في كفَّارة الظَّهار.

قال في الرِّعاية الكبرى: وله طلب كفَّارة الظُّهار، نصَّ عليه، وفي النَّذر وبقيَّة الكفَّارات، وقيل: مطلقًا وجهان. انتهى. والوجه الثّاني: ليس له ذلك.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (يحرم نقل الزَّكاة مسافة قصر فإن فعل ففي الإجزاء روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية وعقود ابن البنّاء، والفصول، والملهِّب، ومسبوك النَّهب، والمستوعب، والحلاصــة، والكــافي، والمقنـع، والهــادي، والتُّلخيص، والبلغة، وشرح المجد، وشرح ابن منجًا، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وتجريد العناية، والزَّركشيِّ، وغيرهم:

إحداهما: تجزئه، وهو الصُّحيح من المذهب.

جزم به في الوجيز، والمنوّر ومنتخب الآدميّ، وغيرهم. وصحُّحه في التَّصحيح، واختاره أبو الخطَّاب وصاحب المغني، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيرهم.

قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد يقتضي ذلك، ولم أجد فيه نصًّا في هذه المسألة، وقدَّمه في المغني وشرح ابن رزين. والرُّواية الثَّانية: لا تجزئه.

اختارها الخرقيُّ، وابن حامدٍ، والقاضي وجماعةٌ، قاله المصنَّف، وصحَّحه النَّاظم.

وهو ظاهر ما في الإيضاح، والعمدة، والحُرَّر، والتَّسهيل، وغيرهم؛ لاقتصارهم على عدم الجواز، واللَّه أعلم.

وَاخْتَارَ الْخِرَقِيُّ، وابن حَامِدٍ، والقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: لا تُجْزِئُ (و هـ م ق) كَصَرَفِهَا فِي غَــيْرِ الْأَصْنَـافِ، والعُمُومَـاتُ لا تُتَنَّاوَلُهُ، لِتُحْرِيمِهِ.

وَفِي مُنتُهَى الغَايَةِ: لأَنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَاخْتَارَ أَبُو الحَطَّابِ، والشَّيْخُ، وغيرهما: تُجْزِئُ. وَعَنْهُ: يَجُوزُ نَقَلُهَا إِلَى النَّغْرِ، وَعَلَّلَهُ القَاضِي بِأَنَّ مُرَابَطَةَ الغَازِي بِهِ قَدْ تَطُولُ وَلا يُمْكِنُهُ المُفَارَقَةُ، ثُمَّ إِنَّ حَاجَــةَ الآخــٰـذِ

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِلَى غَيْرِ النُّغْرِ أَيْضًا (و م) مَعَ رُجْحَانِ الحَاجَةِ، وَكَرِهَهُ (هـ) إِلاَّ لِقَرَابَةِ أَوْ رُجْحَانِ حَاجَةٍ، وَاخْتَارَ الآجُرُيُّ

وَيَجُورُ النَّقُلُ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لآنَهُ فِي حُكْمِ بَلَدِ وَاحِدِ، بِدَلِيلِ أَحْكَامِ رُخَصِ السَّفَرِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجَهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ، وَقَدْ عَلَّلَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ عَدَمَ النَّقُلِ فِي الجُمْلَةِ بِأَنْ فَقَرَاءَ كُلِّ مَكَانَ لَا يَعْلَمُ بِهِمْ غَالِبًا إِلاَّ أَهْلُهُ.
وَلِلْاَلِكَ تَجِبُ نَفْقَةُ الفَقِيرِ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ، وَبَذْلُ الطُّعَامِ لِلْمُضْطَرِّ، وَيَحْرُمُ نَقُلُهُ عَنْهُ إِلَى مُضْطَرُّ أَوْ مُحْتَاجٍ فِي

عَالَ: وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٣) عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «أَيْمَا أَهْلِ عَرْصَةٍ أَصْنَحَ فِيهِمْ اصْرُقَ جَـافِعٌ فَقَـذَ بَرِفَتَ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ» وَإِنْ كَانَ بِبَادِيَةٍ أَوْ خَلا بَلَكُهُ مِنْ مُسْتَحِقًّ لَهَا فَرُقَهَا فِي أَفْرَبِ البِلادِ [مِنْهُ]، عِنْدَ كُلِّ مَنْ لَـمْ يَـرَ نَقْلَهَـا؛ لآنّـهُ

يَبِهُمْ وَنِدُهُ اللَّهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرُو، وَأَطْلَقَ فِي الرَّوْضَةِ، وَنَقْلُهَا عَلَيْهِ (م ر) كَوَرْأَن وَكِيلٍ. وَالسِّفَّارُ بِالمَالِ يُرَكِّي فِي مَوْضِعِ أَكْثَرَ إِقَامَةِ المَالِ فِيهِ، نَقَلَهُ الآكثَرُ، لِتَعَلَّقِ الآطَمَاعِ بِهِ غَالِبًا، وَظَاهِرُ نَقْـلِ مُحَمَّـدِ بُـنِ

الحَكَم: يُفَرِّقُهُ فِي البَلَدَانِ الَّتِي كَانَ بَهَا فِي الحَوْل.

وَعِنْدَ القَاضِي: هُوَ كَغَيْرِهِ اعْتِبَارًا بِمَكَّانِ الوُجُوبِ، لِثَلاَّ يُفْضِيَ إِلَى تَأْخِيرِ الزُّكَاةِ، وَلا يَجُوزُ نَقْسُلُ الزُّكَـاةِ لاسْتِيعَابِ الآصْنَافِ إِنْ تَعَذَّرُ بِدُونِهِ وَوَجَبَ، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَان.

وَمَنْ لَزِمَهُ زَكَاةً المَالِ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ فَرَّقَهَا فِي بَلَدِ المَالِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) فَإِنْ كَانَ مُتَفَرَّقًا زَكَّى كُلُّ مَالٍ حَيْثُ هُوَ، فَإِنْ كَانَ نِصَابًا مِنَ ٱلسَّائِمَةِ، فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ فِي كُلِّ بَلَدِ بقَدْر مَا فِيهِ مِنَّ المَال، لِثَلاَّ يَنْقُلَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْر بَلَدِهِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ الإِخْرَاجُ فِي بَعْضِهَا، لِنَلاَّ يُفْضِيَ إِلَى تَشْقِيصِ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ.

وَفِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: هُوَ ظَاهِرُ كَلامَ أَحْمَدَ (م ٨)(١).

وَسَبَقَتْ زَكَاةُ الفِطْرِ فِي بَابِهَا فِي آخِرِ الفَصْلُ النَّانِي وَٱنَّهَا تَجَبُّ فِي بَلَدِ البُدْن.

وَيَجُوزُ نَقْلُ الكَفَّارَةِ وَالنَّذَرِ والوَّصِيَّةِ فِي الآصَحُّ (و) وَإِذَا حَصَلَ عِنْدَ الإِمَامِ مَاشِيَّةً أُسْتُحِبُّ لَهُ (هـ) أَنْ يَسِمَ الإِبلَ، والبَقَرَ فِي أَفْخَاذِهَا، والغَنَمَ فِي َ آذَانِهَا، لِلأَخْبَارِ فِي الوَسْم، وَلِلجِفَّةِ الشَّعْرِ فِي َذَلِكَ فَيَظْهَرَ، وَلاَنَّهُ يَتَمَــيُّزُ، فَـانْ كَـانَتْ زُكَـاةً كَتَبَ: وَلِلْهِ، أَوْ «رَكَاةً» وَإِنْ كَانَتْ جِزْيَةٌ كَتَبَ: وصَغَارً» أَوْ «جِزْيَةٌ»؛ لآنُهُ أقَلُّ مَا يَتَمَيُّنُ بِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّ الوَسْمَ بِحِشَّاءٍ أوْ بقِيرِ أَفْضَلُ.

لا يُبخزئُ إخْرَاجُ قِيمَةِ الزُّكَاةِ طَائِمًا (و م ش) أوْ مُكْرَهًا (م) لِقَوْلِهِ عليه السلام لِمُعَاذٍ: «خُذْ الحَبُّ مِنَ الْحَسبُ، والشَّاةَ

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ومن لزمته زكاة المال في بلدٍ وماله في بلدٍ آخر فرُّقها في بلد المال، نصُّ عليه، فإن كان متفرُّقًا زكْسى كـلُّ مال حيث هو، فإن كان نصابًا من السَّائمة فقيل: يلزمه في كلِّ بلله بقدر ما فيه من المال، لثلاُّ ينقــل الزَّكــاة إلى غــير بلــده وقيــل: يجــوز الإخراج في بعضها، لئلا يفضى إلى تشقيص زكاة الحيوان.

وفي منتهى الغاية: هو ظاهر كلام أحمد). انتهى.

وأطلقهما الحجد في شرحه، والشَّيخ في الكافي.

القول الأوَّل: ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: هو الصُّواب، لما علَّله به المصنَّف، ويغتفر مثل ذلك لأجل التَّشقيص.

مِنَ الغُنَم، والبَعِيرَ مِنَ الإبل، والبَقَرَ مِنَ البَقَر».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٩٩٩٪)، وابن مَاجَهُ (٤١٨١)، وَفِيهِ انْقِطَاعُ.

وَالْجُبْرَانَاتُ الْمُقَدَّرَةُ فِي خَبَرِ الصَّدَّيق رضي الله عنه الَّذِي رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٤٤٨) وَغَيْرُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ القِيمَةَ لا تُشْرَعُ، وإلاً كَانَتْ عَبَنًا، وَكَسَمِينَةٍ حَنْ مَهْزُولَتَيْنِ، وَكَالمُنْفَعَةِ، وَكَيْصُفْ صَاعٍ جَيَّلٍ كَنْ صَاعٍ رَدِيءٍ أَوْ يُصْفُ صَاعٍ تَمْسُرٍ عَـنْ، صَـَاعٍ شِعِيرٍ مِثْلِهِ فِي القِيمَةِ، (و) مَعَ تَجْوِيزِ الْمُخَالِف قَرْبًا عَنِ الإِطْعَامِ فِي الكَفَّارَةِ بِطَرِيقَ القِيمَةُ، وَكَعُدُولِهِ عَنَ السُّجُودِ الوَاجِسِبُ إِلَى وَضْعِ الْخَدِّ، أَوْ عَنِ الرُّكُوعِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَبْلَغَ فِي الْخَصْوعُ، أَوْ عَنِ الْأَضْطِيَّةِ إِلَى أَصْعَافِ قِيمَتِهَا.

وَعَنْهُ: تُجزئُ القِيمَةُ (و هـ).

وَعَنْهُ: فِي غَيْرِ زَكَاةِ الفِطْرِ.

وَعَنْهُ: تُجْزِئُ لِلْحَاجَةِ، مِنْ تَعَلَّرِ الفَرْضِ وَنَحْوِهِ، نَقَلَهَا وَصَحَّحَهَا جَمَاعَةً.

وَقِيلَ: وَلِمُصَلِّحَةٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: لِلْحَاجَةِ إِلَى البَيْعِ. قَالَ ابْنُ البَنَّاءِ فِي شَرْحِ الْمَجَرَّدِ: إذَا كَانَتْ الزَّكَاةُ جُزْءًا لا يُمكِنُ قِسْمَتُهُ جَازَ صَرَفْ ثَمَنِهِ إِلَى الفُقَرَاءِ.

قَالَ: وَكَذَا كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَى بَيْعِهِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بَعِيرًا (و) لا يَقْدِرُ عَلَى المَشْي.

وَهَلْ يُجْزِئُ نَقْدٌ مَنْ آخَرَ (و م) أَمْ لا؟ فِيهِ الرَّوَايَتَانِ، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لا يُجْزِئُ مُطْلَقًا، وَهَنِ ابْنِ حَامِدٍ: أَنَّهُ يُخْرِجُ مَا فِيهِ حَظَ لِلْفُقَرَاءِ (م ٩)^(١).

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وهل يجزئ نقدٌ عن آخر أم لا؟ فيه الرَّوايتان.

وقدَّم بعضهم: أنَّه لا يجزئ مطلقًا، وعن ابن حاملٍ يخرج ما فيه حظٌّ للفقراء). انتهى.

الظَّاهر: أنَّه أراد بالرَّوايتين اللَّتين ذكرهما قبل ذلك في جواز إخراج القيمة، فإن كان أراد ذلك فقد قدم أنَّه لا يجزئ إخراجها، فلا يجزئ إخراج نقدٍ عن آخر، على الصَّحيح، بناءً على هذا، ويحتمل أنَّه أراد روايتي تكميل أحدهما من الآخــر اللَّتـين ذكرهمــا في بــاب زكاة الذَّهب، والفضَّة، وهو الصُّواب.

إذا علمت ذلك؛ فالمصنّف قد أطلق الحلاف هناك في التُّكميل، وذكرنا الصّحيح من الرّوايتين، وقد أطلق الحلاف في هذه المسألة، يعني: إجزاء إخراج نقدٍ عن آخر صاحب الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والمقنع، والتُّلخيص، والشُّسرح، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

إحداهما: يجوز ويجزئ، وهو الصّحيح.

قال في الفائق: ويجوز في أصحُّ الرُّوايتين.

قال الشَّيخ في المغني: وهي أصحُّ، ونصرها الشَّريف أبو جعفرٍ في رؤوس المسائل، والشَّارح وصحَّحها في التَّصحيح، والحاوي الكبير، وجزم بها في الإفادات، وقدَّمها ابن تميم وغيره.

قلت: وهو الصُّواب. والرُّواية الثَّانية: لا يجزئه، جزم به الأدميُّ في منتخبه، وقلَّمه في الخلاصة، والحِرَّر، والرَّعايتين.

قال ابن منجًا في شرحه: وهي أصحُّ، واختارها أبو بكرٍ، كما اختار عدم الضُّمِّ، ووافقــه أبــو الخطَّـاب وصــاحب الخلاصــة هـنــا، وخالفاه في الضُّمُّ، فاختلرا جوازه.

وصحَّح الشَّيخ، والشَّارح جواز الإخراج، ولم يصحُّحا شيئًا في الضُّمُّ.

وصحَّح في الفائق عدم الضَّمِّ.

وصحُّح جوازًا إخراج أحدهما عن الآخر، كما تقدُّم عنه.

قال ابن تميم: وعنه: لا يجوز، واختلف أصحابنا في ذلك، فمنهم من بناه على الضُّمُّ، ومنهم من أطلق. انتهى.

قلت: بناهماً على الضُّمُّ في المستوعب، والكافي.

قال في الحاويين: وهل يجزئ مطلقًا إخراج أحد النُّقدين عن الآخر إذا قلنا: بالضُّمُّ؟ على وجهين.

وَإِنْ أَجْزَأُ فَفِي فُلُوسٍ عَنْهُ وَجْهَانِ (م ١٠)(١٠.

وَعَنْهُ: يُجزئُ عَمَّا يُضَمُّ إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تُجْزِّئُ القِيمَةُ، وُهِيَ الثَّمَنُ لِمُشْتَرِي ثَمَرَتِهِ الَّتِي لا تَصِيرُ تَمْرًا وَزَبِيبًا مِنَ السَّاعِي قَبْلَ جِدَادِهِ (و م ش).

وَالْأَشْهَرُ: لا يُصِحُ شِرَاؤُهُ، فَلا تُجْزَئُ الْقِيمَةُ.

وَإِنْ بَاعَ النَّصَابَ قَبْلَ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ وَصَحَّ فِي المُنْصُوصِ (و) فَعَنْـهُ: لَـهُ أَنْ يُخْرِجَ مِـنْ ثَمَنِـهِ وَأَنْ يُخْرِجَ مِـنْ جَنْس النَّصَابِ، وَنَقَلَ صَالِحٌ، وابن مَنْصُورٍ: إِذَا بَاعَ ثَمَرَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَلْ بَلَغَ فَفِي ثَمَنِهِ العُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ، وَنَقَلَ أَبُو طَــالِبٍ: يَتَصَــُدُقُ بعُشْرِ الشَّمَن.

قَالَ القَاضِي: أَطْلَقَ القَوْلَ هُنَا أَنَّ الزُّكَاةَ فِي الثُّمَنِ، وَخُيَّرَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي ذَاوُد.

وَعَنْهُ: لا يَجُورُ أَنْ يُخْرِجَ مِنَ الثَّمَنِ.

قَالَ القَاضِي: الرَّوَايْتَانَ هُنَا بِنَاءً عَلَى رِوَايْتَي إِخْرَاجِ القِيمَةِ.

وَقَالَ: هَذَا الْمُغْنَى قَبْلُهُ أَبُو إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ، وَقَالَهُ بَعْدَهُ آخَرُونَ.

وَقَالَ أَبُو حَفْصِ البّرْمَكِيُّ: إِذَا بَاعَ فَالزُّكَاةُ فِي النَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَبِعُ فَالزَّكَاةُ فِيهِ.

وَقَالَ القَاضِي أَيُّضًا: يُمْكُنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ [وَقَالَ] كَالْمُرَّ إِذَا طُلَّقُهَا فَإِنَّهُ رَجَعَ فِيهِ مَعَ بَقَابِهِ، وإلاَّ إِلَى قِيمَتِــهِ عِنْـدَ تَلَفِـهِ، وَلَمْ تُكَلَّفُ المُرَاةُ الدُّفْعَ إِلَيْهِ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الرَّوَايَتَيْن فِـي إِخْرَاجٍ قَمَـن الزَّكَاةِ بَصْدَ البَيْسِع إِذَا تَصَدَّرُ إِخْرَاجُ الِثْلِ، وَعَنْ أَبِي بَكْدٍ: إِذَا لَمْ يَقُدِرْ عَلَى تَمْرٍ وَزَبِيبٍ وَوَجَدَ رُطْبًا وَعِنْبًا، أَخْرَجَةً وَزَادَ بِقَـدْرِ مَا بَيْنَهُمْ أَ (١) (٢)،

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن أجزأ ففي الفلوس عنه وجهان). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تميم وصاحب الفائق، والحاويين، والرَّعايتين.

وقال: قلت: إن جعلت ثمنًا جاز، والأ فلا، وقد قدم هنا أنُّها أثمانً.

وقال في الحاويين بعد أن حكى الخلاف في إجزاء إخراج أحد النّقدين عن الآخر: إمّا مطلقًا أو إذا قلنا: بــالضّمّ، وعليهمـا يجـري إجزاء الفلوس.

وقال في الرَّعايتين: وعنه: يجوز إخراج أحدهما عن الآخر بالحساب مع الضَّمَّ، وقيل: وعدمه مطلقًا، وفي إجزاء الفلوس عنها مــع الإخراج المذكور وجهان. انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب عدم الإجزاء، والصُّواب الإجزاء إذا كانت نافقة، واللَّه أعلم.

 (۲) (مسألة - ۱۱): قوله: (وإن بلغ النّصاب قبل إخراج زكاته وصح في المنصوص فعنه: له أن يُخرج مـن ثمنـه، وأن يخـرج مـن منس النّصاب.

ونقل صالح، وابن منصور إن باع ثمره أو زرعه وقد بلغ ففي ثمنه العشر أو نصفه.

ونقل أبو طالب؛ يتصدُّق بُعشر النُّمن وعنه لا يجوز أن يُخرج من النُّمن.

قال القاضي: الرُّوايتان هنا بناءً على روايتي إخراج القيمة، وقال هذا المعنى قبله أبو إسحاق، وقاله بعده آخرون.

قال أبو حفص البرمكيُّ: إذا باع فالزُّكاة في النَّمن، وإن لم يبع فالزُّكاة فيه.

وقال القاضي أيضًا: يمكن أن يقال ذلك وذكر ابن أبي موسى الرّوايتين في إخراج ثمن الزُّكاة بعد البيع إذا تعذَّر … المشـل، وعـن أبي بكر: إن لم يقدر على تمرّ وزبيب ووجد رطبًا وعنبًا أخرجه وزاد بقدر ما بينهما). انتهى.

وأطلق الإجزاء وعدمه ابن تميم، وابن حمدان في الكبرى:

أحدهما: لا يجزئ الإخراج منُّ ثمنه.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وبناء القاضي وأبي إسحاق ومن بعدهما يدلُّ على ذلك.

وقد قال الجد في شرحه: وإذا تصرَّف في التَّمرة أو الزَّرع وقد بدا الصُّلاح واشتدُّ الحبُّ ببيع أو هبةٍ أو غيرهما صحُّ تصرُّفه قبل الخسرص وبعده، وتبقى الزُّكاة على البائع، والواهب تمرًا، وعنه: يجزئه عشر النَّمن، والأوَّل أصحُّ، لعموم الخبر بإيجاب التَّمر، والزَّبيب. انتهى. فصحَّح ما قلنا، واللَّه أعلم.

والرُّواية الثَّانية: يجوز ويجزئ عشر ثمنه.

وَسَبَقَ مَعْنَاهُ.

وَسَبَقَ إِنْ شَرَطَ زَكَاتُهُ عَلَى المُشْتَرِي فِي الفَصْلِ السَّابِعِ فِي زَكَاةِ الشَّمَرِ. فَصْلُ

وَيَجِبُ عَلَى الإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ السُّعَاةَ عِنْدَ قُرْبِ الوُجُوبِ لِقَبْضِ ذَكَاةِ المَالِ الظَّاهِرِ، وَأَطْلَقَ الشَّيْخُ؛ لآنَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْحُلُقَاءُ رضي الله عنهم كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَمِنِ النَّاسِ مَنْ لا يُزكِي وَلا يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ، فَفِي إِهْمَالُ ذَلِكَ تَولَّ لِلزَّكَاةِ، وَلَمْ يَذُكُرْ جَمَاعَةٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَيُوْخَذُ مِنْهُ: لا يَجِبُ، وَلَعَلَّهُ أَظْهَرُ، وَيَجْعَلُ حَوْلُ المَاشِيَةِ الْمَحْرُمُ؛ لآنَهُ أَوْلُ السَّنَةِ، وَتَوَقَّفَ أَحْمَسُهُ فِي ذَلِكَ، وَمِيلُهُ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَعُدُّ المَاشِيَةَ عَلَى أَهْلِهَا عَلَى المَاءِ أَوْ فِي أَفْنِيَتِهِم، لِلْخَبَرِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ صَاحِبُ المَالِهِ بِعَدُوهِ قِبَلَ مِنْهُ وَلا يُحَلِّفُهُ، كَمَا مَبَقَ

وَإِنْ وَجَٰدَ مَالاَ لَمْ يَحُلْ حَوْلُهُ فَإِنْ عَجُّلَ رَبُّهُ زَكَاتَهُ، وإِلاَّ وَكُلَ ثِقَةً يَقْبِضُهَا ثُمَّ يُصَرِّفُهَا فِي مَصْرِفِهَا، وَلَهُ جَعْلُ ذَلِكَ إِلَى رَبِّ النَّال إِنْ كَانْ ثِقَةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثِقَةً فَقَالَ القَاضِي: يُؤخَّرُهَا إِلَى العَامِ الثَّانِي.

وَقَالَ الآمِدِيُّ: لِرَبُّ المَالِ أَنْ يُخْرِجَهَا.

وَقَالَ فِي الكَّافِي: إِنْ لَمْ يَعَجَّلُهَا فَإِمَّا أَنْ يُوكَلِّ مَنْ يَقْبِضُهَا مِنْـهُ عِنْـدَ حَوْلِهَـا وَإِمَّـا أَنْ يُؤَخِّرَهَـا إِلَـى الحَـوْلِ الثَّـانِي (مِ الكَّافِي (مِ ١٢)(١٠)....

وَإِذَا قَبَضَ السَّاعِي الزُّكَاةَ فَرَّقَهَا فِي مَكَانِهِ وَمَا قَارَبَهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ حَمَلَهُ، وإلا فَلا، كَمَا سَبَقَ.

وَلِلسَّاعِي بَيْعُ مَالُ الرُّكَاةِ مِنْ مَاشِيَةٍ وَغَيْرِهَا لِحَاجَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ، وَصَرَفُهُ فِي الآخظُ لِلْفُقَـرَاء أَوْ حَـاجَتِهم، حَتَّـى فِـي إجَارَةٍ مَسْكَن، وَإِنْ بَاعَ لِغَيْر حَاجَةٍ وَمَصْلُحَةٍ فَلَكَرَ القَاضِي: لا يَصِحُّ؛ لآنُهُ لَمْ يُؤذَنْ لُهُ، فَيَضْمَنُ قِيمَةً مَا تَعَدُّزَ رَدُّهُ.

ُ وَقِيلَ: يَصَّبِحُ، قَدَّمَهُ بَعْضَهُمْ (مَ ١٣)(٢)، لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ •في الآمْوَال» عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَــازِم: «أَنَّ النَّبِيُ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءَ فَسَأَلَ عَنْهَا الْمُصَدِّق، فَقَالَ: إنِّي ارْتَجَعْتَهَا بِإِبِلٍ، فَسَكَتَ».

وَمَعْنَى الرَّجْعَةِ، أَنْ يَبيعَهَا وَيَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا غَيْرَهَا.

﴿ وَاقْتُصَرَ الْشَّنِخُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا خَأَفَ تَلَفَهُ، قَالَّ: لآنُهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الحِلافَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَالَ إِلَى الصَّحَّةِ، وَكَذَا جَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ أَنَّهُ لا يَبِيعُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، كَخَوْفِ تَلَفٍ وَمُؤْنَةِ نَقْلٍ، فَإِنْ فَعَلَ فَفِي الصَّحَّةِ وَجُهَـانِ، وَإِنْ أَخَـرَ السَّـاعِي

(١) (مسألة – ١٢): قوله فيما إذا لم يجد السَّاعي ثقةً يوكّله في قبض ما تأخّر وجوبه: (فقال القاضي: يؤخّرها إلى العام الثّاني. وقال الآمديُّ: لربّ المال أن يخرجها.

وقال في الكاني: إن لم يعجُّلها فإمَّا أن يوكُل من يقبضها منه عند حولها، وإمَّا أن يؤخِّرها إلى الحول الثَّاني). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم.

قول القاضي هو اُلصَّحيح، حيث وجدت تهمةٌ، وهو ظاهر كلامه في الكافي، وقطع به في الرَّعاية الكبرى.

وقول الأمديِّ: لم أر من اختاره، وهو قويُّ إن اطلع على إخراج ربُّ المال.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن باع -يعني: السَّاعي- لغير حاجسةٍ ومصلحةٍ، فذكر القباضي: لا يصحُّ، وقبل: يصحُّ، قدَّمه بعضهم). انتهى.

وأطلقهما ابن تميم وصاحب الحاويين، وظاهر الشُّرح إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا يصح البيع.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، حيث قيَّدوا الجواز بما إذا رآه مصلحةً.

قال في المغني: له بيعها لمصلَّحةٍ وكلفةٍ في نقلها أو مرضها أو غيرها.

والقول الثَّاني: يصحُّ، قدَّمه في الرَّعايتين، فقال في آخر الباب: وإن باع شيئًا لغير حاجةٍ ومصلحةٍ صحَّ، وقيل: لا، فيضمـــن قيمـة ما تعذَّر ردُّه. انتهى.

ومال في الكافي إلى الصَّحَّة، وهو احتمالٌ للشَّيخ في المغنى، ومال إليه.

قِسْمَةَ زَكَاةٍ عِنْدَهُ بلا عُذْرٍ، كَاجْتِمَاعَ الفُقَرَاء أو الزُّكَوَاتِ، لَمْ يَجُزُ، وَيَضْمَنُ، لِتَفْريطِهِ.

وَكَذَا إِنْ طَالِبَ أَهْلُ الغَنِيمَةِ بِقِسْمُتِهَا ۚ فَأَخَّرَ بِلَا عُذْرَ، وَإِنْمَا لَمْ يَضْمَنْ الوكيلُ مَالَ مُوكَلِهِ الَّذِي تَلِفَ بِيَدِهِ قَبْـلَ طَلَبِهِ؛ لأَنْ لِلْمُوكُلِ طَلَبَهُ، فَتَرَكَهُ رِصًا بِبَقَائِهِ بِيَدِهِ، وَلَيْسَ لِلْفُقْرَاء طَلَبُ السَّاعِي بِمَا بِيَدِهِ لِيَكُونْ تَرْكُ الطَّلَبِ دَلِيلَ الرَّصَـا بِـهِ، ذَكَـرَ ذَلِكَ أَبُو المَعَالِي، وَذَكَرَ ابْنُ تَعِيمُ وَغَيْرُهُ: إِنْ تَلِفَتْ بِيَدِ إِمَامَ أَوْ سَاعٍ بِتَفْرِيطٍ ضَمَينَهَا.

وَتَأْخِيرَهَا لِيَحْضُرُ الْمُسْتَحِقُ وَيَعْرِفُ قَدْرَ حَاجَتِهِ لَيْسَ بَتُفْرِيطٍ.

وَإِنْ أَخُرَ الْوَكِيلُ تَفْرِقَةَ مَالٍ، فَيَأْتِي فِي آخِرِ الوَدِيعَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ، فِي الْآصَحِّ، خِلافًا لِلشَّافِعِيَّةِ؛ لآنُــهُ لا يَلْزَسُهُ، بِخِلافِ الإمَام، كَذَا قَالُوا.

فُصلُ

مَنْ أَخْرَجَ زَكَاةً فَتَلِفَتْ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الفَقِيرُ لَزِمَهُ بَدَلُهَا (هـ) كَمَا قَبْلَ العَزْل، لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا بِهِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ العَوْدِ فِيهَا إِلَى غَيْرِهَا وَلَمْ يَمْلِكُهَا المُستَحِقُ، كَمَالَ مَعْزُول لِوَقَاءَ رَبُّ الدَّيْن، بخِلافِ الآمَانَةِ.

وَيُشْتَرَطُ لِمِلْكِ الفَقِيرِ وَإِجْزَائِهَا قَبْضُهُ، وَلا يَصِحُ تَصَرَّفُهُ قَبْلَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَخَرَجَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي الْمُعَيَّنَةِ الْمُقْبُولَةِ: كَالْمُقْبُوضَةِ، كَالْمِيَةِ وَصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، والرَّهْنِ، قَالَ: والآوَّلُ أُصَحُّ، لِلأَمْسِرِ بِهَـا بلَفْظِ الإيتَاء، والآذَاء، والآخُذِ، والإعطاء.

َ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ۚ إِبْرَاهِيمَ –وَهُوَ مَجْهُوَلَّ–، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ العَبْدِيِّ –وَلَيْسَ بِالقَوِيِّ–، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَـبِ –وَهُـوَ مُخْتَلَفَ ۚ فِيهِ–، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبُضَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٢)، وابن مَاجَهُ (٢١٩٦).

وَلَوْ قَالَ الفَقِيرُ لِرَبِّ المَالِ آشْتَرِ لِي بِهَا قَوْبًا وَلَمْ يَقْبِضُهُ مِنْهُ لَمْ يُجْزِفْهُ.

وَلُوِ اشْتُرَاهُ كَانَ لَهُ، وَلُوْ تُلِفَ فُمِنْ ضَمَانِهِ.

وَيَتُوجُهُ تَخْرِيجٌ مِنْ إِذْنِهِ لِغَرِيمِهِ فِي الصَّدَقَةِ بِدَيْنِهِ عَنْهُ أَوْ صَرْفِهِ أَوِ المُضاربَةِ

فُصلُ

يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الحَوْل إِذَا تَمَّ النَّصَابُ، جَرَمَ بِهِ الآصْحَابُ (م) لِقِصَّةِ العَبَّاسِ، وَلآَتُهُ حَقُّ مَسَالٍ أُجَّـلَ لِـلرُّفْقِ، فَجَازَ تَعْجِيلُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ، كَالدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ وَدِيَةِ الخَطِأِ، نَقَلَ الجَمَاعَةُ: لا بَأْسَ بِهِ.

زَادَ الْآثْرَمُ: هُوَ مِثْلُ الكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ، والظَّهَارُ أَصْلُهُ.

فَظَاهِرُهُ أَنُّهُمَا عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ فِيهُمَا الْخِلافُ فِي الْجَوَازِ، والفَضيلَةِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الآصْحَابِ أَنْ تُرْكَ التَّعْجِيلِ أَفْضَلَ، وَيَتَوَجَّهُ اختِمَالٌ: تُعْتَبُرُ المَصْلَحَةُ، وَنَصَّ فِي المُغْنِي أَنْ تَأْخِيرَ الكَفَّارَةِ بَعْدَ الْجِنْدُ فَلِيسَ بِافْضَلَ قَالَ: كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَكَفَّارَةِ القَتْلِ، وَأَنَّ الجِلافِ المُخَالِفَ لا يُوجِبُ تَفْضِيلَ المُجْمَعِ عَلَيْهِ، كَتَرْكِ الجَمْع بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ حَكَى رَوَاتِثَيْنِ: هَلْ الجَمْعُ أَفْضَلُ؟ وَفِي كَلامِ القَاضِي وَغَيْرُهِ، مِنْهُمْ صَاحِبُ ٱلمُحَرَّدِ: أَنَّهُمَا مَبَبَانَ فَقُدُمَ عَلَى أَحَدِهِمَا.

وَّفِي كَلامِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ: شَرْطَانِ، وَفِي كَلامِ بَعْضِهِمْ: سَـبَبٌ وَشَـرْطٌ، وَجَـوُزَهُ أَصْحَـابٌ (م) سِـوَى أَشْـهَبَ بِـالزُّمَنِ اليّسِيرِ، وَنَقَلُهُ ابْنُ القَاسِم عَنْ (م)، وَكَذَا ابْنُ عَبْدِ الحَكَمْ وَقَالَ: كَالشَّهْرِ وَنَحْوهِ.

وَهَلْ لِوَلِيٌّ رَبُّ المَالِّ أَنْ يُعَجُّلَ زَكَاتَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ أَم ١٤)(١)، وَلاَ يَصِيعُ التَّعْجِيلُ قَبْلَ تَمَامِ النَّصَابِ (و) بِـلا خِـلاف

وأطلقهما في الرَّعايتين، ومختصر ابن تميم، والحاوي الكبير، والفائق.

أحدهما: يجوز، قدُّمه في تجريد العناية، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب هنا.

⁽١) (مسألة – ١٤): قوله: (وهل لوليٌّ ربُّ المال أن يعجِّل زكاته؟ فيه وجهان). انتهى.

الفسروع - كتاب الزكاة

نَعْلَمُهُ، قَالَهُ فِي الْمُغْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ، وَرَادَ: فَيَسْتُرْجِعُ إِنْ أَعْلَمَ الفَقِيرَ بالتَّعْجِيلِ، وإلاَّ كَـانَتْ تَطَوُّحًا وَلَـمْ يَسْتَرَدُّ، وَسَوَاءً عَجُّلَ زَكَاتَهُ أَوْ زَكَاةً نِصَابِ، وَيَجُوزُ لِعَامَيْنِ، لِقِصَّةِ العَبُّاسِ، وَلاَّنُهُ عَجُّلَهَا بَعْـدَ مَسَبَبِهَا وَعَنْـهُ: لا؛ لآنَ حَوْلَهَا لَـمْ يَنْعَقِـذ، كَتَعْجِيلِهَا قَبْلَ تَمَام نِصَابِهَا.

وَالنَّصَابُ سَبَبُ ۖ لِزَكَاةِ وَاحِدَةٍ لا لِزَكُواتِ، لِلإِجْحَافِ برَبِّ المَالِ، فَعَلَى الْأُولَى: لا يَجُوزُ لَهُ لِلْلاَثَةِ أَعْوَامٍ فَأَكْثَرَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيل: لا تَخْتَلِفُ الرُّوايَةُ فِيهِ، اقْتِصَارًا عَلَى مَا وَرَدَ.

وَعَنْهُ يَجُوزُ (وَ هـ ق) لِمَا سَبَقَ وَكَتَقْدِيمِ الكَفَّارَةِ قَبَّلَ مُدُّةِ الحِسْءِ، بِأَهْوَامٍ وَإِذَا قُلْنَا: يُعَجَّلُ لِعَامَيْنِ فَعَجَّلَ عَسَنْ أَرْيَصِينَ شَاةً شَاتَيْنِ مِنْ خَيْرِهَا جَازَ، وَمِنْهَا: لا يَجُوزُ خَنْهُمَا، ويَنْقَطِعُ الحَوْلُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّعْجِيلُ بِشَاةٍ وَاحِدَةٍ عَسَنِ الحَوْلِ الشَّانِي وَحْدَهُ؛ لاَنْ مَا عَجَّلُهُ مِنْهُ لِلْحَوْلِ الثَّانِي زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ فَنَقُصَ بِهِ.

وَلُواْ قُلْنَا: يُواتَّجِعُ مَا عَجُّلَهُ؛ لَآلَهُ تُجْدِيدُ مِلْكِ، فَإِنْ مَلْكَ شَيْئًا اسْتَأْنَفَ الحَوالَ مِنَ الكَمَال.

وَقِيلَ: إِنْ عَجُّلَ شَاتَيْنِ مِنَ الآرْبَعِينَ أَجْزًا عَنِ الْحَوْلِ الآوُلِ إِنْ قُلْنَا يَرْجِعُ، وَإِنْ عَجُلَ وَاَحِدَةً مِنْهَا وَأَخْرَى مِسن غَيْرِهَا جَازَ، جَزَمَ بِهِ فِي مُنْتَهِي الغَايَةِ، لآنُ نَقَصَ النَّصَابَ بَعْجِيل قِلْرُ مَا يَجِبُ عِنْلَا الْحَوْلِ لا يَمْنِعُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: تُجْزِئُ وَاحِدَةً عَنِ الخَوْلِ الآوَّلِ فَقَطْ، وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا فَعَجُّلَ زَكَاةً نِصَابَيْنِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابِهِ أَجْزَأُ عَنِ النَّصَابِ دُونَ الزَّيَادَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش)؛ لآنُهُ عَجُّلَ زَكَاةً مَالٍ لَمْ يَمْلِكُهُ، فَلَمْ يُوجَىدُ السَّبَبُ كَمَا فِي النَّصَابِ النَّوْلُ، أَوْ مِنْ غَيْر جنْسِهِ.

وَعَنْهُ: يُجْزِئُ عَنْ الزّيَادَةِ أَيْضًا، لِوُجُودِ سَبَبِ الرّكَاةِ فِي الجُمْلَةِ، وَيَتَوَجّهُ مِنْهَا اخْتِمَالُ تَخْرِيجِ بِضَمَّهِ إِلَى الآصْـلِ فِـي حَوْل الوُجُوبِ، فَكَذَا فِي التُّعْجيل (و هـ) وَصَاحِبَيْهِ.

وَلِهَذَا اخْتَارَ فِي الانْتِصَارِ: يُجْزئُ عَنِ المُسْتَفَادِ مِنَ النَّصَابِ فَقَطُّ.

وَيْهَالَ بِهِ إِنْ لَمْ يَبْلُغُ الْمُسْتَفَادُ يُصَّابًا؛ لَأَنْهُ يَتْبَعُهُ فِي الوُجُوبِ، والحَوْل، كَمَوْجُودٍ، وَإِذَا بَلَغَهُ اسْتَقَلُ بِالوُجُوبِ فِي الجُمْلَةِ لَوْ لَمْ يُوجَدُ الآصلُ، وَلَوْ عَجُّلَ عَنْ حَمْسَ عَشْرَةَ وَعَنْ نِتَاجِهَا بِنْتَ مَخَاصِ فَنْتَجَتْ مِثْلَهَا فَالآشْهَرُ لاَ تُجْزِئُهُ، وَيَلْزَمُهُ بِنْتُ مَخَاصِ، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَ المُعَجَّلَةَ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ١٥) (١) أَنْ جَازَ فَأَخَذَهَا ثُمُّ دَفَعَهَا إِلَى الفَقِيرِ جَازَ، وَإِنْ اعْتَدَّ بِهَا قَبْلَ أَخَذِهَا فَلا؛ لاَّنْهَا عَلَى مِلْكِ الفَقِير، وَلَوْ عَجُّلَ مُسِنَّةً عَنْ فَلاقِينَ بَقَرَةً وَيَعَاجِهَا فَالآشْهَرُ لا تُخْزِقُهُ عَنِ الجَمِيعِ، بَـلْ عَـنْ فَلاثِينَ، وَلَيْسَ لَهُ ارْتِجَاعُهَا، وَيُخْرِجُ لِلْعَشْرِ رُبْعَ مُسِنَّةٍ.

وَعَلَى قُول ابْنِ حَامِدٍ يُعَنِّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَيَيْنَ ارْتِجَاعِ الْمُسِنَّةِ وَيُخْرِجُهَا أَوْ غَيْرَهَا عَنِ الجَمِيعِ، وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً، ثُمَّ أَبْدَلَهَا بِمِثْلِهَا، أَوْ نَتَجَتْ أَرْبَعِينَ سَخْلَةً، ثُمَّ مَاتَتْ الأُمَّاتُ، أَجْزَأَ المُعَجَّلُ عَنِ البَدَلِ، والسُّسخَالِ؛ لآنَهَا تُجْزِئُ مَعَ بَقَاءِ الأَمَّاتِ عَنَ الكُلِّ، فَعَنْ أَحَدِهِمَا أَوْلَى.

⁼ قال ابن تميم: وهو ظاهر كلامه.

والوجه الثَّانيُ: لا يجوز، وهو الصَّواب، صحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، وهو ظاهر كلام جاعةٍ في بــاب الحجـر، حيث قــالوا: يجب عليه أن يعمل ما فيه الأحظُّ له في ماله.

قلت: ويحتمل قول ثالث، وهو ما إذا حصل فاقة أو قحطٌ وحاجةٌ شديدةٌ فإنَّه يجوز، والاَّ فلا، وهو أقوى من الوجه الأوَّل، والله علم.

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله: (ولو عجَّل عن خس عشرة وعن نتاجها بنت مخاصٍ فنتجبت مثلهـا فالأشــهر لا تجزئـه ويلزمـه بنــت مخاض، وهل له أن يرتجع المعجَّلة؟ على وجهين). انتهى.

وَاطلقهما الجحد في شُرحه، وابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: له أن يرتجعها.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك.

وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ وَجْهَا: لا تُجْزِئُ؛ لأَنَّ التَّعْجِيلَ كَانَ لِغَيْرِهَا، فَعَلَى الأَوَّلِ لَوْ عَجُّـلَ شَـاةً عَـنْ مِشَةِ شَـاةٍ أَوْ تَبِيعًا عَـنْ ثَلاثِينَ بَقَرَةً ثُمَّ نُتِجَتِ الأَمَّاتُ مِثْلُهَا وَمَاتَتْ أَجْزَأَ المُعَجُّلُ عَنِ النَّتَاجِ؛ لأَنَّهُ يَتْبَعَ فِي الحَوْلِ.

وَقِيْلَ: لا؛ لآنُهُ لا يُجْزِئُ مَعَ بَقَاءِ الأَمَّاتِ، فَعَلَى الآوَّلِ لَوْ نَتَجَنَّ نِصْفَ الشَّاةِ مِثْلَهَا ثُـمٌ مَاتَت أَمَّاتُ الآوْلادِ أَجْـزَأُ الْمَحَجُّلِ عَنْهُمَا.

وَعَلَى الثَّانِي: تَجبُ شَاةً، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ؛ لآنُهُ نِصَابٌ لَمْ يُزْكِهِ، وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الغَايَـةِ بِنِصْـف ِ شَـاةٍ؛ لآنَـهُ قِـسْـطُ السِّخَالِ مِنْ وَاجبِ المَجْمُوع، وَلَمْ يَصِحُّ التَّعجيلُ عَنْهَا.

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ؛ لا يَجِبُ شَيْءٌ، قَالَ ابْنُ تَمييم: وَهُوَ أَشْبُهُ بِالمَذْهَبِ، وَلَوْ نَتَجَتْ نِصْفُ البَقْرِ مِثْلَهَا ثُسمٌ مَـاتَتْ الأَمَّـاتُ أَجْزَأَ المُعَجُّلُ، جَزَمَ بهِ الشَّيْخُ؛ لآنَ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي العُجُول تَبَعًا لآمَاتِهَا.

وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: عَلَى النَّانِي نِصْفُ تَبِيعٍ بِقَدْرِ قِيمَتِهَا، قِسْطُهَا مِنَ الوَاجِبِ، وَلَوْ عَجُّلَ عَنْ أَحَدِ نِصَابَيْبِ وَتَلِفَ لَمْ يَصْرِفُهُ إِلَى الآخرِ (و) كَمَا لَوْ عَجُّلَ شَاةً عَنْ خَسْسٍ مِنَ الإِبِلِ فَتَلِفَتْ وَلَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً لَمْ تُجْزِئَهُ عَنْهَا.

وَفِيَ تَخْرِيجِ القَاَضِي: مَنْ لَهُ ذَهَبَّ وَفِضَّةٌ وَعُرُوضٌ فَعَجُلَّ غَنْ جنْسِ مِنْهَا ثُمَّ تَلِفَ صَرَفَهُ إِلَى الآخَـرِ، وَمَـنْ لَـهُ أَلْـفُ دِرْهَم، وَقُلْنَا: يَجُورُ التَّعْجِيلُ لِعَامَيْنِ، وَعَنِ الزِّيَادَةِ قَبْلَ حُصُولِهَا، فَعَجُلَ خَمْسِينَ، وقَالَ: إِنْ رَبِحَتْ أَلْفًا قَبْـلَ الحَـوْلِ فَهِـيَ عَنْهُمَا، وإلاَّ كَانَتْ لِلْحَوْلِ الثَّانِي، جَازَ، كَإِخْرَاجِهِ عَنْ مَالٍ غَائِبٍ إِنْ كَانَ سَالِمًا، وإلاَّ فَمَنِ الحَاضِرِ؛ لآنَّهُ لا يُشْــتَرَطُ تَغْيِينُ المُخْرَج عَنْهُ.

وَمَنْ عَجُّلَ عَنْ أَلْفٍ يَظَنَّهَا لَهُ فَبَانَتْ خَمْسَ مِثَةٍ أَجْزًا عَنْ عَامَيْنِ.

إِنْ أَخَذَ السَّاعِيَ فَوْقَ حَقِّهِ اعْتَدُ بِالرَّيَادَةِ مِنْ سَنَةِ ثَانِيَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَخْمَدُ رَحْمُهُ الله: يُختَسِبُ مَا أَهْدَاهُ لِلْمَاسِلُ مِنَ الرُّكَاةِ أَيْضًا.

وَعَنْهُ: لا يَعْنَدُ بِذَلِكَ، قَدُمُ هَذَا الإطلاق عَيْرُ وَأَحِدُ، وَجَمَعَ الشَّيْخُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ نَـوَى المَـالِكُ التَّمْجِيـلَ اعْتَدُ، وإلاَّ فَلا، وَحَمَلُهَا عَلَى ذَلِكَ، وَحَمَلَ صَاحِبُ الْمَحَرُّر رِوَايَةَ الجَوَازِ عَلَى أَنَّ السَّاعِيَ أَخَذَ الزَّيَادَةَ بِيَيَّةِ الرَّكَـاةِ إِذَا نَـوَى التَّمْجِيلَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِ وَأَخَذَهَا لَمْ يَعْتَدُّ بِهَا عَلَى الآصَحُّ، لآنَهُ أَخَذَهَا غَصْبًا قَالَ: وَلَنَا رِوَايَةً: إِنَّ مَنْ ظُلِـمَ فِي خَرَاجَهِ يَخْتَسِيهُ مِنَ العُشْرِ أَوْ مِنْ خَرَاجِ آخَرَ، فَهَذَا أَوْلَى.

وَّنَقَلَ عَنْهُ حَرْبٌ فِي أَرْض صُلْحٍ يَأْخُذُ السُّلْطَانُ مِنْهَا نِصْفَ الغَلَّةِ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، قِيلَ لَهُ: فَيُزَكِّي المَالِكُ عَمَّا بَقِي َ فِي يَدِهِ؟ قَالَ: يُجْزِئُ مَا أَخَذَهُ السُّلُطَانُ عَنِ الرَّكَاةِ، يَعْنِي إِذَا نَوَى بِهِ المَالِكُ.

وَقَالَ ابْنُ خَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: إِنْ زَادَ فِي الْحِرْصِ هَلْ يَحْتَسِبُ بِالْزَيَادَةِ مِنَ الرُّكَاةِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، قَالَ: وَحَمَلَ القَاضِي المُسْأَلَةُ

أَنْهُ يَخْسَبِ بِنِيَّةِ الْمَالِكِ وَقُتَ الآخَذِ، وإلاَّ لَمْ يَنْجَزِفُهُ. وَقَالَ شَيْخَنَا: مَا أَخَذَهُ بِاسْمِ الرَّكَاةِ وَلَوْ فَوْقَ الوَاجِبِ بِلا تَأْوِيلِ اعْتَدُّ بِهِ، وإلاً فَلا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَعْتَدُ بِمَا أَخَذَ.

وَعَنَّهُ: بوَجْهِ سَائِغٍ. ُ

وَعَنْهُ: لَا، وَكَذَا ذَكُرَهُ ابْنُ تَعِيمٍ فِي آخَرِ فَصْلِ شِرَاءِ الذُّمِّيُّ لآرْضٍ عُشْرِيَّةٍ، وَقَدَّمَ: لا يَعْتَدُّ بِهِ.

وَإِذَا تَمَّ الحَوْلُ وَنِصَابُهُ نَاقِصٌ قَدْرَ مَا عَجَّلَهُ أَجْزَأُهُ، وَكَانَ حُكُمُ مَا عَجُلَهُ كَالمَوْجُودِ فِسي مِلْكِـهِ يَتِسمُ بِـهِ النَّصَابُ؛ لآنَـهُ كَمَوْجُودٍ فِي مِلْكِهِ وَقْتَ الحَوْلِ فِي إِجْزَائِهِ عَنْ مَالِهِ، كَمَا لَوْ عَجُلَهُ إِلَى السَّاعِي وَحَالَ الحَوْلُ وَهُـــوَ بِيَـدِهِ مَــعَ زَوَال مِلْكِـهِ؛ لآنَّهُ لا يَمْلِكُ ارْتِجَاعَهُ، وَلِلسَّاعِي صَرْفُهُ بلا ضَمَان، بخِلاف ِزَوَال مِلْكِهِ بَبَيْع وَغَيْرِهِ

وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ: لا يُجْزِئُ وَيَكُونُ نَفَلاَ وَيَكُونُ كَتَالِف (و هـ) فَعَلَى اَلآوَّل لَوْ مَلكَ مِثَةً وَعِشرِينَ شَاةً، ثُمُّ نَتَجَتْ قَبْــلَ الحَوْلِ وَاحِدَةً لَزِمَهُ شَاةً ثَانِيَةً، وَعَلَى الثَّانِي لا، وَلَوْ عَجُّلَ عَنْ ثَلاثِ مِثَةِ دِرْهَم خَمْسَةَ دَرَاهِم ثُــمٌ خَمَالَ الحَـوْلُ لَزِمَـهُ زَكَـاةً

مِائَةٍ، دِرْهَمَان وَنِصْفُ"، وَنَقَلَهُ مُهَنَّا، وَعَلَى الثَّانِي يَلْزَمُهُ رَكَاةُ اثْنَيْنِ وَيَسْعِينَ دِرْهَمَا وَنِصْفَ دِرْهَمَ^(۱). وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ أَلْفِ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ مِنْهَا ثُمَّ رَبِحَتْ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ لَزِمَهُ زَكَاتُهَا، وَعَلَى الثَّانِي: لا.

وَلُوْ تَغَيَّرَ بِالْمُعَجَّلِ قَدْرُ الفَرْضِ قُدُّرَ كَذَلِكَ.

وَعَلَى النَّانِي: لاَ، وَإِنَّ نَتَجَ المَالَ مَا يُغَيِّرُ الفَرْضَ^(٢)، كَتَبِيعٍ عَنْ ثَلاثِينَ بَقَرَةً، فَنَتَجَتْ عَشْرًا، فَقِيلَ: لا يُجْزِئُهُ الْمُعَجَّلُ عَــنْ شَيْء، لِتَبَيُّن أَنَّ الوَاجِبَ غَيْرُهُ، وَهَلْ لَهُ ارْتِجَاعُهُ؟ فِيهِ وَجُهَانً.

وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ عَمًّا عَجَّلَهُ عَنْهُ، وَيَلْزَمُهُ لِلنَّنَاجِ رُبُعٌ مُسِنَّةٍ، لِنَكلاً يَمْتَنِعَ المَالِكُ مِنَ التَّمْجِيلِ غَالِبًا (م ١٦، ١٧)^{٣).} وَإِنْ عَجُّلَ عَشْرُ الزَّرْعِ والنَّمَرِ بَعْدَ ظُهُورِهِ أَجْزَأُهُ، ذَكَرَهُ فِي الهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا؛ لأَنْ ذَلِكَ كَالنَّصَابِ، والإِذْرَاكُ كَــالحَوْلِ (و

وَقِيلَ: يَجُوزُ بَعْدَ مِلْكِ الشَّجَرِ وَوَضِع البَدْرِ فِي الآرْضِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَشْقَ لِلْوُجُوبِ إِلاَّ مُضِيُّ الوَقْتِ عَادَةً، كَالنَّصَابِ الحَوْلِيُّ، وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ، وابن مَنْصُورِ: لِلْمَالِكِ أَنْ يَحْسَبَ فِي العُشْرِ مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ السَّاعِي لِسَنَةِ أَخْرَى. وَقِيلَ: لا يَجُوزُ حَتَّى يَشْتَدُ الحَبُّ وَيَبْدُو صَلاحُ الشَّمَر؛ لآنَهُ السَّبَبُ، اخْتَارَهُ فِي الانتِصَارِ وَمُنْتَهَى الغَايَةِ (و ش)، وَجَزَمَ

ابْنُ تَمِيم أَنَّ سَبَبَ الوُجُوبِ بِظُهُورِ ذَلِكَ.

وَإِنْ عَجُّلَ الرَّكَاةَ فَمَاتَ قَابِضُهَا أَوِ ارْتَدُّ أَوِ اسْتَغْنَى مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَ الحَوْلِ أَجْزَأْتُ، فِي الْآصَحُّ (ش) كَمَــا لَـوِ اسْتَغْنَى مِنْهَا أَوْ عُدِمَتْ عِنْدَ الحَوْلِ؛ لأَنَّهُ يَعْتَبِرُ وَقْتَ القَبْضِ (و).

(١) تنبيه: قوله: (وإذا تمُّ الحول ونصابه ناقصٌ قدر ما عجُّله أجزأه، وكان حكم ما عجُّله كالموجود في ملكه يتمُّ به النَّصاب.

وقال أبو حكيم: لا يجزئ ويكون نفلا، ويكون كتالف، فعلى الأوَّل لو عجَّل عن ثلاثماثة درهم خسة دراهم ثمَّ حال الحول لزمه زكاة مائة، درهمان ونصف، ونقله مهنًّا، وعلى الثَّاني يلزمه زكاة اثنين وتسعين درهمًا ونصف درهم). انتهى.

تابع المصنّف الجحد في هذا البناء على القول الثّاني وهو خطأً، وإنّما يلزمه زكاة خسة وتسعين درهمًا لا زكاة اثنين وتسعين درهمُــا ونصف، كما قالاً، لأنَّ التَّعجيل إنَّما هو خسةٌ لا غير، فالباقي من غير تعجيل خسـةٍ وتسـعون، فيلزمـه زكاتهـا، وهــو واضحٌ جـدًا، فالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَّقَةً قَلَمُ، فَلَذَلَكَ حَصَلَ الْخَلَلُ، وَاللَّهُ أَعَلَّمُ.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن نتج المال ما يغيّر الفرض).

قال شيخنا: لو قال المصنَّف: ما يغيِّر صفة الفرض كما قال الجد في شرحه، بزيادة لفظة: (صفة) لكان أولى.

(٣) (مسألة – ١٦ – ١٧): قوله: (وإن نتج المال ما يغيّر الفرض، كتبيع عن ثلاثين بقرةً، فنتجت عشرًا، فقيــل: لا يجزئــه المعجّــل عن شيء، لتبيُّن الَّ الواجب غيره، وهل له استرجاعه؟ فيه وجهان، وقيل: يجزئه عمَّا عجُّله عنه، ويلزمه للنَّتاج ربع مسنَّة؟ لشـلاً بمتنـع المالك من التعجيل غالبًا). انتهى،

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٦): إذا نتج المال ما يغيّر الفرض، كتعجيل تبيع عن ثلاثين من البقر، فنتجت عشرًا، فهل يجزّث المعجّل عمّـا عجُّله، ويلزمه للنَّتاج ربع مسنَّةٍ؟ أو لا يجزئه عن شيء لتبيُّن أنَّ الواجب غيره؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الحجد في شرحه، وابن تميم.

أحدهما: لا يجزئه عن شيء، لما علَّله به المصنَّف، قدَّمه ابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يجزئه عمًّا عَجُّله، ويلزمه للنَّتاج ربع مسنَّةٍ، وهو أولى، لتحصل فائدة التُّعجيل.

(المسألة الثَّانية - ١٧): إذا قلنا: لا يجزئه ما عجَّله، فهل له إسترجاع المعجَّل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الحجد في شرحه، وابن تميم، وابن حمدان. أحدهما: له استرجاعه.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: ليس له ذلك.

(ق): قولي الشافعي

وَلِهَذَا لَوْ عَجَّلَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقَّهَا، ثُمُّ وَجَبَتْ وَقَدْ اسْتَحَقَّهَا، أَوْ صَرَفَهَا بَعْدَ وُجُوبِهَا بِمُدَّةٍ إِلَــى مُسْتَحِقٌّ كَـانَ وَفْـتُ وُجُوبِهَا غَيْرَ مُسْتَحِقٌ، أَجْزَأَتْهُ، وَلِنَكَلَّ يَمْتَنِعَ التَّعْجِيلُ، وَكَمَا لَوْ عَجْلَ الكَفْارَةَ بِمِنْقِ مَا يُجْزِئُ فَصَارَ عِنْدَ الوُجُوبِ لا يُجْزِئُ.

وَإِنْ مَاتَ الْمَالِكُ أَوِ اِرْتَدُ أَوْ تَلِفَ النَّصَابُ أَوْ نَقَصَ؛ فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْمُخْرَجَ غَيْرُ زَكَاةٍ (وَ) لانْقِطَاعِ الوُجُوبِ بِذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ مَاتَ بَعْدَ أَنْ عَجُّلَ وَقَعَتْ المَوْقِعَ وَأَجْزَأَتْ عَنِ الوَارِثِ.

وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَانِ؛ لِآنٌ غَايَتُهُ وَقُوعُ التَّعْجِيلِ قَبْلَ الحَوْلِ الْمَزكَّى عَنْهُ، فَهُوَ كَتَعْجِيلِهَا لِحَوْلَيْن، والفَرْقُ أَنَّ التَّعْجِيلَ وُجدَ مِنْهُ مِنْ نَفْسِهِ مَعَ حَوْلً مِلْكِهِ، لَكِنْ إِنْ قُلْنَا: لَهُ ارْتِجَاعُهَا فَلَهُ فِعْلُهُ، لِينْقَطِعَ مِلْكُ الفَقَيرِ عَنْهَا ثُمُّ يُعِيدَهَا إَلَيْهِ مُعَجَّلَةُ إِنْ شَـاءً، كَدَيْن عَلَى فَقِير لا يَحْتَسِبُهُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَوْ اسْتَوْفَاهُ مِنْهُ جَازَ صَرْفُهَا إِلَيْهِ.

وَإِذَا بَانَ الْمُعَجُّلُ غَيْرَ زَكَاةٍ فَوَجْهَان، وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ رَوَايَتَيْن:

إَحْدَاهُمَا: لا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهِ مُطْلَقًا (و هــ) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرَ وَغَيْرُهُ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ الْمَذْهَبُ، لِوُقُوعِهِ نَفْلاً، بدَلِيلِ مِلْكِ الْفَقيرِ لَهَا، وَكَصَلاةٍ يَظُنُّ دُخُولَ وَقْتِهَا فَبَانَ لَمْ يَدْخُلْ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: هُوَ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، قَالَ: كَمَا لَوْ أَدَّاهَا يَظَنُّهَا عَلَيْهِ فَلَمَّ تكُنّ، وَذَكَرَهُ القَاضِي، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِيهَا: يَرْجِعُ، فِي الْأَصَحُ، كَعِنْقِهِ عَنْ كَفَّارَةٍ لَمْ تَجِبْ فَلَمْ تَجِبْ.

وَالثَّائِيَّةُ: يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهِ (و ش) وَذَكَرَهَا فِي الوَّسِيلَةِ أَيْضًا، وَفِي الحِلافِ أومًا إلَيْهِ فِي روَايَةِ مُهَنَّـا فِيمَـن دَفَعَ إِلَـى رَجُلِ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ ثُمُّ عَلِمَ غِنَاهُ يَأْخُذُهَا مِنْهُ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَابن شيهَابِ وَأَبُو الخَطَّابِ (م ١٨)(١).

وَاحْتَجُ فِي الانْتِصَار بروَايَةِ مُهَنَّا المَذْكُورَةِ، كَمَا لَوْ عَجُلَ الأَجْرَةَ ثُسمٌ تَلِيفَ المَأْجُورُ، والفَرْقُ وْتُوعُهَا نَفْلاً، بَخِلافِ الأُجْرَةِ، وَكَمَا لَوْ كَانَتْ بَيْدِ السَّاعِي عِنْدَ التَّلَفِ فَإِنْ لَهُ ارْتِجَاعَهَا، بِالاتَّفَاقِ، قَالَهُ صَاحِبُ الفُصُولِ.

وَكَذَا فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ قَالَ: لآنٌ قَبْضَهُ لِلْفُقَرَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّدَقَةِ الوَاجِبَةِ، فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَلِرَبُّ المَالِ وَيَكُونُ وَكِيلَـهُ فِي إخْرَاجِهَا؛ لآنُهُ لَيْسَ لَهُ وِلايَةُ أَخْذِهَا، وَقَبْضُهُ لِلْمُعَجَّلَةِ مَوْقُوفَ إِنْ بَانَ الوُجُوبُ، فَيَدُهُ لِلْفَقِيرِ، وإلاَّ فَيَدُهُ لِلْمَالِكِ، وَذَكَرَ النُّ تَمِيم: أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ قَطَعَ بهِ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ: إنْ كَانَ الدَّافِعُ وَلِيُّ رَبِّ المَّالِ رَجَعَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ رَبُّ المَّالِ وَدَفَحَ عَ إِلَى السَّاعِي مُطْلُقًا رَجَعَ فِيهَا مَا لَمْ يَدْفَعُهَا إِلَى الفَقِيرِ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِنَّهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ رَبُّ المَالَ.

وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ إَبْنِ حَامِدٍ: إِنْ كَانَ الدَّافِحُ لَهَا السَّاعِي رَجَعَ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَعْلَمَ رَبُّ المَالِ لِلسَّاعِي بِالتَّعْجِيلِ وَدَفَـعَ إِلَى الفَقِيرِ رَجَعَ عَلَيْهِ، أَعْلَمَهُ السَّاعِي بِهِ أَمْ لا.

وَقِيلَ: لا يَرْجِعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ بِهِ، وَإِنْ دَفَعَ إِلَى الفَقيرِ وَأَعْلَمَهُ بِالنَّهَا زكاةٌ مُعَجَّلَةٌ رَجَعَ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (وإذا بان المعجّل غير زكاة فوجهان، وذكر أبو الحسين روايتين:

إحداهما: لا يملك الرُّجوع فيه مطلقًا، اختاره أبو بكرٍ وغيره.

قال القاضي وغيره: وهو المذهب، لوقوعه نفلاً.

قال في منتهى الغاية: هو ظاهر المذهب، والثَّانية بملك الرُّجوع فيه، ذكرها في الوسيلة أيضًا.

وفي الحلاف: أوما إليه في رواية مهنًا اختاره ابن حامدٍ، وابن شهابٍ وأبو الخطَّابِ، انتهى كلام المصنّف.

وأطلقهما في الهداية، والمذهِّب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والشُّرح، والحاوي الكبير، وغيرهم.

أحدهما: لا يرجع، وهو الصّحيح.

قال في الرَّعايتين: لم يرجع، في الأصحّ، وجزم به في الخلاصة، والوجيز ومنتخـب الآدمـيّ، والمنـوّر، وغـيرهم، وقدَّمـه في المقنـع، والمحرَّر، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

قال المجد في شرحه: هذا ظاهر المذهب.

قال القاضي وغيره: هذا المذهب، واختاره أبو بكرٍ وغيره، قال في الهداية وغيره: اختاره أبو بكرٍ، والقاضي. والرُّواية الثَّانية: يملك الرُّجوع، اختاره ابن حامدٍ، وابن شهابٍ وأبو الخطَّاب، كما قال المصنَّف.ُّ

وَقِيلَ: يَرْجِعُ وَإِنْ لَمْ يُعْلِمُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ أَنْهَا ذَكَاةً رَجَعَ عَلَيْهِ، وإِلاَّ فَلا، وَقِيلَ فِي الوَلِيِّ أَوْجُهُ، النَّسَالِثُ يَرْجِعُ إِنْ أَعْلَمَهُ، وَكَسَلَا مَسَ دَفَعَ إِلَى السَّاعِي. السَّاعِي.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِنْ أَعْلَمَهُ وَكَانَتْ بِيَدِهِ، وَمَتَى كَانْ رَبُّ المَالِ صَادِقًا فَلَهُ الرُّجُوعُ بَاطِنًا، أَعْلَمَهُ بِـالتَّعْجِيلِ أَوْ لا، لا ظَـاهِرًا، مَعَ الإطْلاق؛ لأَنْهُ عِلافُ الظَّاهِرِ.

. وَإِن اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ التَّعْجِيلِّ صُدُّقَ الآخِذَ، عَمَلاً بِالآصْلِ، وَيَخْلِفُ، جَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمُّ 'خَنْدُنَ.

وَلَوْ مَاتَ وَادُّعَى عِلْمَ وَارِيْهِ فَفِي يَعِينِهِ عَلَى نَفْي العِلْم هَذَا الخِلافُ.

وَتِيلَ: يُصَدُّقُ الْمَالِكَ، وَجَزَمَ بهِ أَبُو الْمَعَالِي؛ لأَنَّهُ الْمَمَّلَكُ لَهُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ دَفَعْته قَرْضًا وَقَالَ الآخَرُ هِبَةً.

وَمَتَى رَجَعَ فَإِنْ كَانَتْ العَيْنُ بَاقِيَةً أَخَذَهَا بِزِيَادَتِهَا المُتْصِلَةِ لا المُنفَصِلَةِ، لِحُدُوثِهَا فِي مِلْكِ الفَقِيرِ، كَنَظَـائِرِهِ، وَأَشَـارَ أَبُـو المَعَالِي إِلَى تَرَدُّدِ الْآمْرِ بَيْنَ الرُّكَاةِ، والقَرْض، فَإِذَا تَبَيْنًا أَنْهَا لَيْسَتْ بْزَكَاةٍ بَقِي كَوْنُهَا قَرْضًا.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ بِالْمُنْفُصِلَةِ، كَرُجُوعِ بَائِمِ الْمُنْتِرَدُّ عَيْنِ مَالِهِ بِهَا، وَإِنَّ نَقَصَتْ عِنْدَهُ ضَمِنَ نَقْصَهَا كَجُمْلَتِهَا وَأَبْعَاضِهَا، تَمَيِم وَمَهْرٍ.

َ وَكَيلَ: لَا يَضْمَنُ وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً ضَمِنَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّعْجِيلِ، والمُرَادُ واللَّهُ أَخْلَمُ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمُصَرَّدِ: يَـوْمُ التَّلْفِ عَلَى صِفْتِهَا يَوْمُ التَّعْجِيلِ؛ لآنٌ مَا زَادَ بَعْدَ القَبْض حَدَثَ فِي مِلْكِ الفَقِيرِ فَلا يَضْمَنُهُ، وَمَا نَقَصَ يَضْمَنُهُ.

وَقِيلَ: لا، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّ الإمَامَ يَدْفَعُ إِلَى الفَقِيرِ عِوضَهَا مِنْ مَال الصَّدَقَاتِ.

وَمَلْهَبُ (ش): إِنْ قَبَضَهَا لِنَفْعِ الْفَقْرَاءِ لا بِسُؤَالِهِمْ ضَمَيْهَا؛ لأَنْهُمْ أَهْلُ رُمُنْدٍ، وَإِنْ كَانَ بِسُــــَقَالِ الْمَـالِكِ فَحِنْ ضَمَانِهِ، كَوكِيلِهِ، وَإِنْ كَانَ بِسُؤَالِ الفَرِيقَيْنِ فَلاصْحَابِهِ وَجْهَانَ: هَلْ هِيَ مِنْ ضَمَانِ المَالِكِ أَو الفُقَرَاءِ؟ وَإِنْ لَمْ يَشِمُ شَرَطُ الوُجُـوبِ فِي الْمَحَجُلَةِ لِنَقْصِ النِّصَابِ أَوْ خَيْرٍهِ فَينْ ضَمَانِ المَالِكِ؛ لأَنْهُ أَمِينُهُ؛ لآنُ أَمَانَتَهُ لِلْفُقَرَاءِ تَخْتَصَ الوَجِبَ

وَتَعَمُّدُ الْمَالِكَ ۚ إِثْلَافَ النَّصَابَ ۚ أَنْ بَعْضِهِ بَعْدُ التَّعْجِيلِ لا فَارًّا مِنَ الزُّكَاةِ كَتَلَفِهِ بِغَيْرٍ فِعْلِهِ فِي الرُّجُوعِ.

وَقِيلَ: لا يَرْجِعُ.

وَقِيلَ: فِيمَا إِذًا تَلِفَ دُونَ الرُّكَاةِ، لِلتَّهْمَةِ.

فَصلُ

وَإِنْ أَعْطَى مَنْ ظَنَّهُ مُسْتَحِقًا فَبَانَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ شَرِيفًا لَمْ يَجُزْ، فِي الْآشْهَر (هــ) وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي الكُفْرِ، لِتَقْصِيرِهِ، وَلِظُهُورِهِ غَالِبًا، فَشْنَتَرُدُ فِي ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَالِي.

ُ وَكَلَمَا ۚ ذَكَرَ الاَّجُرَّيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَسْتَرِدُهَا، وَكُلَّمَا إِنْ بَانَ قَرَيْبًا لا يَجُوژُ الدُّفُحُ إلَيْهِ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَسَوَّى فِي الرَّعَايَـةِ بَيْنَهَــا وَيَيْنَ مَسْأَلَةِ الغَنِيِّ، وَأَطْلَقَ رِوَايَتَيْنِ، وَنُصُّ أَحْمَدُ: يُجْزُقُهُ، اَحْتَارَهُ صَاحِبُ المحرَّرِ، قَالَ: لِخُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ، وَالْ بَانَ الاَّخِذُ غَنِيًّا أَجْزَانُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ. صَرَفَهَا وَكِيلُ المَالِكِ إلَيْهِ وَهُو فَقِيرٌ فَلَمْ يَعْلَمَا لا تُجْزِئَهُ، لِعَدَم خُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ، وَإِنْ بَانَ الاَّخِذُ غَنِيًّا أَجْزَانُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، لِلْمَشَقَّةِ، لِخَفَاء ذَلِكَ عَادَةً، فَلا يَمْلِكُهَا الآخِذُ، لِتَحْرِيم الآخُذِ.

وَعَنْهُ: لا يُجْزَقُهُ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ وَصَاحِبُ الْحَرَّرِ، وَغيرهما (و م ش).

كَمَا لَوْ بَانْ عَبَدُهُ، وَكَحَقُّ الآدَمِيُّ، وَلِبَقَاءِ مِلْكِهِ، لِتَخْرِيمِ الآخْلِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الغَنِيُّ بِهَا وَيِقِيمَتِهَا إِنْ تَلِفَتْ يَوْمَ تَلْفِهَا إِذَا

عَلِمَ أَنُّهَا زَكَاةً، روَايَةً وَاحِدَةً، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

عيم به رق به وربه وربه والمستخدى وعيره . قال أبن شيها به: ولا يَلْزُمُ إِذَا دَفَعَ صَدَقَة النَّطُوعِ إِلَى فَقِيرِ فَبَانَ غَيُّا؛ لآنَّ مَقْصِدَهُ فِي الرُّكَاةِ إِبْرَاءُ اللَّمَّةِ، وَقَلْ بَطَلَ ذَلِكَ، فَيَمْلِكُ الرُّجُوعَ، والسَّبَبُ الَّذِي أُخْرَجَ لآجُلِهِ فِي التَّطَوُعِ الثَّرَابُ، وَلَمْ يُفْتِ، فَلَمْ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ. وَسَبَقَ رِوَايَةُ مُهَنَّا فِي الرُّكَاةِ المُعَجَّلَةِ وَكَلامُ أَبِي الخَطَّابِ وَغَيْرِهِ. وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيم كَمَا ذَكَرَهُ القَاضِي، وَذَكَرَ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ بَعْضَهُمْ: أَنْ كُلُّ زَكَاةٍ لا تُجْزِئُ أَوْ إِنْ بَانَ الآخِذُ غَنِيلًا فَالحُكُمُ

فِي الرُّجُوعِ كَالْمُعَجُّلَةِ.

وَإِنْ دَفَّعَ الْإِمَامُ أَوْ السَّاحِي الزُّكَاةَ إِلَى مَنْ ظُنَّهُ أَهْلاَ فَلَمْ يَكُنْ فَرِوَايَاتٌ.

النَّالِئَةُ: لا يَضْمَنُ إِذَا بَانَ غَنِيًّا، وَيَضْمَنُ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَغَيْرُهُ: لا يَضْمَنُ مَعَ الغَنِيِّ، وَفِي غيرهِ روَايَتَان.

وَقَدُمْ فِي الرَّعَايَةِ الصُّعْرَى الضَّمَانَ، وَلَمْ يَذَكُو التَّفْوِقَةَ كَذَا قَالَ (م ١٩)(١)، وَكَذَا الكَفَّارَةُ، وَمَـنْ مَلَـكَ الرُّجُوعَ مَلَكَـهُ

وَلا يَدْفِعُ الرُّكَاةَ إلاَّ إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِهَا، فَلَوْ لَمْ يَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِهَا ثُمَّ بَانَ مِنْهُمْ لَمْ تُجْزِفُهُ، خِلافًا لِلأَصَحَ لِلْحَنَفِيَّةِ، وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجٌ مِنَ الصُّلاةِ إِذَا أَصَابَ القِبْلَةَ.

وَيَأْتِي فِي الغَارِمِينَ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي الزُّكَاةِ تَمْلِيكُ الْمُعْطِي.

وَسَبَقَ نَحْوُهُ قَبْلَ فُصُول التَّغَجيلَ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (وإن دفع الإمام أو السَّاعي الزُّكاة إلى من ظنَّه أهلا فلم يكن فرواياتٌ، الثَّالثة: لا يضمن إذا بان غنيًّا، ويضمن في غيره، وهو أشهر، وجزم صاحب الحرَّر وغيره: لا يضمن مع الغنيّ، وأطلق في غيره روايتـين، وقـدَّم في الرَّعايـة الصُّغـرى الضَّمان ولم يذكر التَّفرقة، كذا قال). انتهى.

وتبع صاحب الحاويين صاحب الرَّعاية الصُّغرى في ذلك، وأطلق الرُّوايات ابن تميم:

إحداهنٌّ: رواية التَّفرقة، وهي أنَّه لا يضمن إذا بان غنيًّا ويضمن في غيره، وهو الصَّحيح من المذهب.

قال المصنّف: هذا أشهر.

قال المجد في شرحه: لا يضمن مع الغنيِّ، وجزم به.

قال القاضي في المجرُّد: لا يضمن الإمام إذا بان غيًّا، بغير خلاف، وصحَّحه في الأحكام السُّلطانيَّة.

والرُّواية الثَّانية: يضمن مطلقًا، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى فقال: وإن ظنَّه السَّاعي أو الإمام أهلا فلم يكن ضمنها، وعنه: لا يضمن، وعنه: إن بان من أخذها غنيًّا، وإلاَّ ضمن، وقيل: إن بان غنيًّا أجزأت ولم يملكها، وعنه: لا تجزئ ويرجع بها على الغـنيّ إذا علـم أنَّهـا زكاةً، روايةً واحدةً، وقيل: إن ظنِّه الإمام فقيرًا فبان غنيًا لم يضمن، وإن ظنَّه حرًّا مسلمًا فبان عبدًا أو كافرًا ضمن. انتهى.

وذكره الأقوال الثّلاثة الأخيرة ليس فيه كبير فائدةٍ، فإنّ قوله في القول الأوّل منها: (ولم يملكها) الّذي يظهر أنّ هذا ليس فيه نزاعٌ، وأنه لا يملكها البتة.

وقوله في القول الثَّاني: (ويرجع بها على الغنيِّ إذا علم، روايةً واحدةً).

وهذا أيضًا ممَّا لا نزاع فيه فيما يظهر.

والقول الثالث: من جملة الروايات الثلاث الأول، ولكنه فرّق بين الإمام وغيره، والذي يظهر: أنَّه لا فرق بين الإمــام، والسَّـاعي، والمسألة فيهما.

فحكايته لهذه الأقوال دليلٌ على أنَّها غير الرُّوايات الأول، وليس الأمر كذلك، وإنَّما هي حكايسات عبـارات الأصحـاب، واللَّمه أعلم.

فهذه تسع عشرة مسألةً قد فتح الله تعالى بتصحيحها.

باب ذكر أصناف أهل الزُّكاة وما يتعلُّق بدلك

وَهُمْ ثَمَانِيَةٌ (ع) فِي قُولِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء﴾ [التوبة: ٦٠].

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ الْأَصْحَابُ: ﴿إِنَّمَا﴾ تُفيدُ الحَصْرُ، قَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: وَكَذَلِكَ تَغريفُ الصَّدَقَاتِ بالآلِفِ، واللأم يَسْتَغْرُقُهَا كُلُهَــا، فَلَوْ جَازَ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ النَّمَانِيَةِ لَكَانَ لَهُــمْ بَعْضُهَـا لا كُلُّهَـا، وَسَبَقَ حُكْـمُ الصَّدَقَةِ الْمُطْلَقَةُ فِـي كَفُــارَةِ وَطَ الحَائِض، وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي كُتُبًا يَشْتَغِلُ فِيهَا فَقَالَ: يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهَا مَا يَشْتَرِي لَهُ بهِ مِنْهَــا مَــا يَخْتَـاجُ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الِعِلْمِ الَّتِي لا بُدُّ لِمَصْلَحَةِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَسَبَقَ أُوَّلَ زَكَاةِ الفِطْرِ.

وَصَحُّ عَنْ أَنَسَ، والحَسَن أنَّهُمَا قَالا: مَا أَعْطَيْت مِنَ الجُسُور، والطُّرُق فَهِيَ صَدَقَةٌ قَاضِيَةٌ أي مُجْزَئَةٌ.

وَمَغْنَاهُ لِمَنْ بِالجُسُورِ، والطَّرُق مِنَ العَشَّارينَ، وغيرهم مِمَّنْ يُقِيمُهُ السُّلْطَانُ لآخُذِ ذَلِكَ، كَذَا ذَكَرَةُ أَبُو عُبَيْلٍ وَغَيْرُهُ.

وَذُكِرَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَان: لَا يُعْتَدُ بِمَا أَخَذَهُ العَاشِرُ (خ) وَعَنْ رِبْعِيٌّ بْنِ حِرَاشِ أَنَّهُ مَرَّ بالعَاشِـــرِ فَـأَخْفَى كِيسـّــا مَعَــهُ حَتَّى جَاوَزَهُ، وَكَذَلِكَ فِي كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ وَكِتَابِ صَاحِبِ الوَهْم: مِنَ الجُسُور، والطُّرُق، وَلَمْ يَفُولا: فِي الجُسُور، والطُّرُق. وَفِي الْمُغْنِي: •فِي، وَاحْتَجُ عَلَيْهِمَا بِالآيَةِ، كَذَا قَالَ، وَرَدُّهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ.

فَالفَقِيرُ مَنْ وَجَدَ يَسِيرًا مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ لا (و ش)، والمِسْكِينُ مَنْ وَجَدَ أَكْثَرَهَا أوْ نِصْفَهَا.

وَعَنْهُ: إِنَّهُ فَقِيرٌ، والآوُّلُ مِسْكِينٌ، وَأَنَّ المِسْكِينَ أَشَدُ حَاجَةً، اخْتَارَهُ ثَعْلَبٌ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابَ (و هـــ م)، وَلَيْسَا سِـوَاءً (ق)، وابن القَاسِم الْمَالِكِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ.

وَمَنْ مَلَكَ مِنْ غَيْرِ نَقْدٍ مَا لا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ فَلَيْسَ بِغَنِيٌّ وَلَوْ كَثْرَتْ قِيمَتُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا كَانَ لَهُ عَقَارٌ أَوْ ضَيْعَةٌ يَسْتَغِلُهَا عَشَرَةُ آلافٍ أَوْ أَكْثُرُ لا تُقِيمُهُ يَمْنِي لا تَكْفِيهِ يَسَأْخُذُ مِنَ الرَّكَاةِ، وَقَالَ فِيمَنْ لَهُ أُخْتٌ لِا يُنْفِقُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا: يُعْطِيهَا، فَإِنْ كَانَ لَهَا حَلِيٌّ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِرْهَمَّا فَلا، قِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الـزَّرْعُ القَائِمُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَحْصُدُهُ، ٱيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَأْخُذُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَفِي مَعْنَاهُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِقَامَــةِ مُؤْنَتِـهِ وَإِنْ لَمْ يُنْفِقُهُ بَعْيْنِهِ فِي الْمُؤْنَةِ، قَالَ فِي الحِلاف: نَصُّ عَلَى أَنَّ الحُلِيُّ كَالدَّرَاهِم فِي المُنْع، وَسَــبَقَ ذَلِـكَ وَمَــن لَــهُ كُتُـبُ يَحْتَاجُهَــا لِلْحِفْظِ، وَالْطَالَعَةِ أَوَّلَ زَكَاةِ الفِطْرِ.

وَقَالَ عِيسَى بَنُ جَعْفُر لَآبِي غَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ لَهُ الضَّيْعَةُ يُفِلُ مِنْهَا مَا يَقُوتُهُ ثَلاثَةَ أَشْهُرٍ مِنْ أَوَّلِ السَّنَةِ يَأْخُذُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: إِذَا نَفِدَتْ وَيَأْخُذُ مِنَ الزُّكَاةِ تَمَامَ كِفَايَتِهِ مَنَةً.

وَعَنْهُ: يَأْخُذُ تَمَامَ كِفَايَتِهِ دَافِمًا بِمَتْجَرِ أَوْ آلَةِ صَنْعَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلا يَسْاخُدُ مَا يَصِيرُ بِهِ غَنِيًّا وَإِنْ كَثُرَ (خ) لِلآجُرِيُّ وَشَيْنِخِنَا، لِمُقَارَنَةِ المَانِعِ، كَزِيَادَةِ المَدِينِ، والْمُكَاتَبِ عَلَى قَضَاءِ دِينِهِمَا، وَإِنْ مَلَكَ مِنَ النَّقْدِ مَا لا يَقُومُ بِكَفَايَتِهِ فَكَفَيْرِهِ، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَاخْتَارَهُ ابْنُ شِيهَابِ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَقَالًا: يَأْخُذُ كِفَايَتُهُ دَائِمًا.

وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: لا يَأْخُذُ مَنْ مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ فِيمَتُهَا ذَهَبًا وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا، وَيَأْخُذُ مَنْ لَمْ يَمْلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُــنْ مُخْتَاجًا(١)، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (خ).

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتان

⁽١) تنبيه: قوله فيمن ملك مالا يقوم بكفايته: (ونقل جماعةً لا يأخذ من ملك خمسـين درهمًــا أو قيمتهــا ذهبًـا وإن كــان محتاجًــا، ويأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجًا). انتهى.

فقوله في الرُّواية: (ويأخذ من لم يملكها وإن لم يكن محتاجًا): فيه شيءٌ، إذ قال الأصحاب: لا يأخذ مع عدم الحاجـة، بـلا خـلافر، وصرُّح به هنا في المغني، والشُّرح، وغيرهما.

قال الزُّركشيّ: وقد يقال: ظاهر الخرقيّ أنَّ من له حرفةً ولا يملك خمسين أو من ملك دونها ولا حرفة له أنَّ له أخــذ الزُّكــاة، وإن كان ذلك يقوم بكفايته، وليس كذلك، إذ من حصلت له الكفاية بصناعةٍ أو غيرها ليس له أخذها، وإن لم يملك شيئًا.

وفي كلام الخرقيُّ إيماءً إليه، إذ لفظ الفقير، والمسكين يشعر بالحاجة، ومن له كفاية ليس بمحتاج. انتهى.

قلت: وكلام المصنّف في حدِّ المسكين يدلُّ عليه، واللَّه أعلم، نبُّه على ذلك شيخنا في حواشيه.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، وَلا وَجْهَ لَهُ فِي الْمُغْنِي، وَإِنَّمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ رحمه الله، لِخَبَر ابْن مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَلَعَلَّهُ لَمَّا بَانَ لَهُ ضَعْفُهُ رَجَعَ عَنْهُ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ كَانُوا يَتْجُرُونَ بِالْخَمْسِينَ فَتَقُومُ بِكِفَايَتِهِمْ، وَأَجَـابَ غَـيْرُ ابْن شِهَابِ بضَعْفِ الخَبَر، ثُمَّ حَمَلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى المَسْأَلَةِ، فَتَحْرُمُ المَسْأَلَةُ وَلا يَحْرُمُ الآخذُ.

وَحَمَلَهُ صَاحِبُ المُحَرِّرُ عَلَى أَنَّهُ عليه السلام قَالَهُ فِي وَقْتُ كَانَتُ الكِفَايَةُ الغَالِبَةُ فِيهِ بخَمْسِينَ دِرْهَمًا.

وَلِلْهَلِكَ جَاءَ التَّقْدِيرُ بِأَرْبَعِينَ وَيَخَمْسِ أَوَاقٍ وَهِيَ مِثْنَانٍ.

وَوَجُهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الكُلِّ مَا ذَكَرْنَا.

وَهُلْ يُعْتَبُرُ الْذُهَبُ بِقِيمَةِ الوَفْتِ؛ لآنَ الشَّرْعَ لَمْ يَحُدُّهُ؟ أَوْ يُقَدَّرُ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ لِتَعَلَّقِهِ بِالرَّكَاةِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١)(١). وَنَصَ أَحْمَدُ فِيمَنْ مَعَهُ خَمْسُ مِثَةٍ وَعَلَيْهِ الْفَ: لا يَأْخُذُ، وَحُمِلَ عَلَى اللهُ مُؤجَّلٌ أَوْ عَلَى مَا نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَلَيْسَ المَـانِعُ

مِنْ أَخْذِ الزُّكَاةِ مِلْكُهُ نِصَابًا أَوْ قِيمَتُهُ فَاضِلاَ عَمَّا يَحْتَاجُهُ فَقَطْ (هـ) أَوْ مِلْكُهُ كِفَايَتُهُ (م ش)، وَعِيَالُهُ مِثْلُهُ، فَيَاخُذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ خَمْسِينَ أَوْ قَدْرَ كِفَايَتِهِ، عَلَى الجِلافِ.

وَإِن ادْعَاهُمْ قَلْدَ وَأَعْطِيَ، اخْتَارَهُ القَاضِي، والآكثُرُ؛ لآنُ الظَّاهِرَ صِدْقُهُ؛ لآنُهُ لا يَتَبَيْنُ كَذِبُهُ غَالِبًا.

وَتُشْتُهُ إِقَامَةُ البَيْنَةِ لَا سَيُّمَا عَلَى الغَرِيبِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ عَقِيلٍ البِّيّنَةَ (و ش) عَمَلاً بِالآصْلِ، وَإِنِ ادَّعَـى الفَقْـرَ مَـنْ عُـرِفَ غِنَاهُ لَمْ يُقْبَلُ إِلاَّ بِثَلاثَةِ شُهُودٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِخَبَر قَبيصَةً.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ بَاثَنَيْنِ (و) كَدَيْنِ الْآدَمِيِّ؛ لَآلَ خَبَرَ قَبِيصَةَ فِي حَلِّ المَسْأَلَةِ، فَيُقْتِصَرُ عَلَيْهِ، أَجَابَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ. وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ فِي الْإِعْسَارِ ثَلاقَةٌ، وَاسْتَحْسَنَهُ شَيْخُنَا؛ لآنَّ حَقَّ الآدَمِيِّ آكَدُ، وَلِخْفَاهِهِ، فَاسْتَظْهَرَ بِالثَّالِثِ، والمَذْهَبُ الآوَّلُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَلا يَكْفِي فِي الإعْسَارِ شَمَاهِدٌ وَيَمِينٌ.

وَقَالَ مُنْيَخْنَا: فِيهِ نَظَرٌ، وَمَنْ جُهِلَ حَالُهُ وَقَالَ لا كَسْبَ لِي وَلَوْ كَانَ جِلْدًا يُخْبِرُهُ أَنْهَا لا تَجِلُ لِغَنِي وَلا لِقَوِيُّ مُكْتَسِب (هـ م) وَيُعْطِيه بلا يَمِينِ (و) لِلْخَبَرِ الصَّعِيحِ.

وَإِخْبَارِهِ بِذَلِكَ يُتَوَجَّهُ وَجُوبُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِمْ: أَعْطَاهُ بَعْدَ أَنْ يُخْبِرَهُ، وَقَوْلُهُمْ: أَخْبَرَهُ وَأَعْطَاهُ، لِفِعْلِهِ عليه السلام، وَاحْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ، والآصلُ عَدَمُ العِلْمِ، وَفِي السُّؤَالَ الْمُعْتَاجُ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّرْجِيحِ، فَلا تَبْرَأُ اللَّمَةُ بِالشُّكِّ.

وَعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٌّ رَضِي الله عنهما مَرْفُوعًا: ﴿لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ،

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٠١)، وَقَالَ: لَيْسَ لَهُ أَصْلُ.

وَأَبُو دَاوُد (١٦٦٥) مِنْ رَوَايَةِ يَعْلَى بْنِ أَبِي يَحْيَى، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَاخْتَلْفَ فِي سَمَاعِ الحُسَيْنِ. قَالَ فِي الْمُنْتَقَى: وَهُوَ حُجَّةً فِي قَبُولِ قَوْلِ السَّائِلِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيفٍ وَإِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِ وَلَيْسَتْ الْمَنْأَلَةُ بِحَرْفَةٍ، وَإِنْ تَفَرَّغَ قَادِرٌ عَلَى الكَسْبِ لِلْعِلْمِ وَتَعَذَّرُ الجَمْعُ.

وَقِيلَ: لِعِلْم يَلْزَمُهُ أَعْطِيَ، وَإِنْ تَفَرُّغَ لِلْعِبَادَةِ فَلا.

وَلُو سَأَلُهُ مَنْ ظَاهِرُهُ الفَقْرُ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا فَأَعْطَاهُ.

فَقِيلَ: يُقْبَلُ قَوْلُ الدَّافِعِ فِي كُونِهِ قَرْضًا، كَسُؤَالِهِ مُقَدَّرًا كَمَشرَةِ دَرَاهِمَ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ونقل جماعةً: لا يأخذ من ملك خسين درهمًا أو قيمتها ذهبًا

وهل يعتبر الذُّهب بقيمة الوقت، لأنَّ الشُّرع لم يحدُّه؟ أو يقدَّر بخمسة دنانير لتعلُّقها بالزَّكاة؟ فيه وجهان). انتهي.

وأطلقهما المجد في شرحه، وقال: ذكرهما القاضي فيما وجدته بخطُّه على تعليقه.

واختار في الأحكام السُّلطانيُّة الوجه النَّاني. انتهى.

الوجه الأوَّل: ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: اختاره القاضي في الأحكام السُّلطانيَّة كما قال المجد.

وَقِيلَ: لا يُقْبَلُ، كَقَوْلِهِ: شَيْئًا، إنِّي فَقِيرٌ، ذَكَرَ هَنْهِ الْمَسْأَلَةَ أَبُو الْمَعَالِي (م ٢)(١).

قَالَ شَيْخُنَا، وَإَعْطَاءُ السُّوَّالَ فَرْضُ كِفَايَةٍ إِنْ صَدَقُوا، وَلِهَلَا جَاءً فِي الحَدِيثِ «لَوْ صَدَقَ لَمَا أَفْلَحَ مَنْ رَدُّهُ» وَقَدْ اسْتَدَلُّ الإمَامُ أَحْمَدُ بِهَذَا، وَأَجَابَ بَانَ السَّائِلَ إِذَا قَالَ: أَنَا جَائِعٍ، وَظَهَرَ صِدْقُهُ، وَجَبَ إطْعَامُهُ.

وُهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي أَمُوالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٩].

وَإِنْ ظَهَرَ كَذَبَّهُمْ لَمْ يَجِبْ إِعْطَاوُهُمْ، وَلُوَّ سَالُوا مُطْلَقًا لِغَيْرِ مُمَّيُّنُ لَمْ يَجِبْ إعْطَاؤُهُمْ وَلَوْ أَفْسَـمُوا؛ لآنَّ إِسْرَارَ القَسَـمِ إِنْهَا هُوَ إِذَا أَفْسَمَ عَلَى مُمَيَّنَ، وَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا مِنَ الْحَبَرِ هُوَ مِنْ حَدِيثِ إِلِي أَمَامَةُ: وَلُولًا أَنَّ الْسَاكِينَ يَكُذَبُونَ مَا أَفْلَـحَ مَـنُ رَدُهُمْ، وَلَمْ أَجِلَهُ فِي الْمُسْنَدِ، والسُّنَنِ الآرْبَعَةِ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفَ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ مُهَنَّا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وَإَطْمَامُ الْجَائِعِ وَنَحْوهِ وَاجِبٌ (عَ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي المَال حَقُّ سِوَى الزُّكَاةِ.

وَعَن ابْنِ عَبْاسَ مَرْفُوعًا «إَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرضْ الرُّكَاةَ إِلاَّ لِيُطَيِّبَ مَا بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ؛ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ﴿إِذَا أَدَّيْت رُكَاةَ مَالِك فَقَدْ قَضَيْت مَا عَلَيْك؛ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٦٨٨)، والتَّرْمِذِيُّ (٢١٨)، وقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ الذُّهَبَ والفِّصْلَةَ﴾ [التوبة: ٣٤] إنْمَا كَانَ هَــٰذَا قَبْــٰلَ أَنْ تَـنْزِلَ الرُّكَـاةُ فَلَمُّا أَنْزِلْتَنْ جَعَلَهَا اللَّهُ طُهْرًا لِلأَمْوَال.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٤٠٤) تَعْلِيقًا.

وَلِمَالِكِ (١/ ٢٥٦) هَلْنَا الْمُغْنَى، وَكَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَوَاهُ سَعِيدٌ.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ١٤٠٣، م: ٩٨٧) مِنْ حَلِيشُو أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿مَا مِنْ صَاحِبٍ كُنْزِ لا يُؤدِّي زَكَاتُهُۥ وَذَكَرَ عِقَابَهُ.

وَفِيْهِمَا (خ: ٣٠٤) أَيْضًا مِنْ حَدِيْدِهِ «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدُّ رَكَاتُهُ» وَذَكَرَ عِقَابَــهُ وَأَنْـهُ يَقُـولُ لَـهُ: «أَنَـا مَالُك أَنَـا لَكُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدُّ رَكَاتُهُ» وَذَكَرَ عِقَابَــهُ وَأَنْـهُ يَقُـولُ لَـهُ: «أَنَـا مَالُك أَنَـا لَكَ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدُّ رَكَاتُهُ» وَذَكَرَ عِقَابَــهُ وَأَنْـهُ يَقُـولُ لَـهُ: «أَنَـا مَالُك أَنَـا لَكُونُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدُّ رَكَاتُهُ» وَذَكَرَ عِقَابَــهُ وَأَنْـهُ يَقُـولُ لَـهُ: «أَنَـا مَالُك أَنَّا

قَالَ القُرْطُبِيُّ: اتَّفَقَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ بَعْدَ أَدَاءِ الرُّكَاةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرَّفُ الْمَـالِ إِلَيْهَـا، قَـالَ (م) يَجِبُ عَلَى النَّاسِ فِدَاءُ أَسْرَاهُمْ وَإِنْ اسْتَغْرَقَ ذَلِكَ آمْوَالُهُمْ، وَهَذَا (ع) أَيْضَنَا، قَالَهُ القُرْطُبِيُّ.

َ وَاخْتَارَ الاَجُرِّيُّ: أَنَّ فِي المَال َحَقًّا مِوَى الزُّكَاةِ، وَهُوَ قُوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاء، قَالَ: نَحْوُ مُوَاسَاةٍ قَرَابَةٍ وَصِلَـةِ إِخْـوَانٍ وَإِعْطَاء مِنَائِل وَإِعَارَةٍ مُخْتَاجٍ دَلُوهَا، وَرُكُوبِ ظَهْرِهَا، وَإِطْرَاق فَخْلِهَا وَسَقْي مُنْقَطِع حَضْنَ حِلابَهَا حَتَّى يُرُوَى.

وَمَنَتِنَ حَلِّيتُ جَابِرِ آخِرُ زُكَاةِ السَّائِمَةِ، فَالْعَمَلُ بِهِ مُقْتَصِراً عَلَيْهِ أُولَى.

وَقَدْ ثِيلَ: إِنَّهُ فِي مَوَّضِع يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَرَاسَاءُ، وَهَذَا يُبْطِلُ فَائِدَةَ التَّخْصِيـصِ، وَقَـدْ فِيـلَ: إِنَّـهُ يُختَمَـل أَنَّـهُ قَبْـلَ وُجُـوبِ الزُّكَاةِ، وَهَذَا صَمِيفَ إِنْ كَانَتْ الزُّكَاةُ مَكَيَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ مَدْنِيَّةً.

غَنِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٠٤١، م: ٩٨٧) مِنْ حَلِيتُو أَبِي هُرَيْرَةَ «وَمِنْ حَقَّهَا حَلَيْهَا يَوْمَ وردِهمّا».

وَالْزُكَاةُ وَجَبَتْ قَبُّلَ إِسْلامِ أَبِي هُرُيْرَةَ بِسَتَتَيْنِ، بِلا شَكُ، وَهَذَا أَخَصُ مِنْ حَدِيثِهِ إِنْ صَحُّ: وَإِذَا أَدُيْت رَكَاةَ صَالِك فَلَمَذُ قَضَيْت مَا عَلَيْك، واللَّهُ أَطْلَمُ.

وَمُنْبَقَ كَلامُ القَاضِي فِي زُكَاةِ الْحُلِيِّ.

وَذَكَرَ القَاضِي عِيَاضٌ الْمَالِكِيُّ: أَنَّ الْجُمْهُورَ قَالُوا: إِنَّ الحَقَّ فِي الآيَةِ الْمَرَادُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَأَنَّسَهُ لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقَّ سِوَى الزَّكَاةِ، وَمَا جَاءَ غَيْرُهُ عَلَى النَّدْبِ، وَمَكَارِمِ الآخلاقِ.

وَقِيلَ: هِيَ مُنْسُوخَةً.

قَالَ: وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ، والحَسَنُ وَطَاوُوسٌ وَعَطَاءٌ وَمَسْوُوقٌ، وغيرهم إلَى أَنْهَا مُحْكَمَةٌ، وَأَنَّ فِي المَالِ حَقًّا سِوَى الزُّكَاةِ، مِنْ فَكُ الآسِيرِ وَإِطْعَامِ المُضْطَرَّ، والمُواسَاةِ فِي العُسْرِ وَصِلَةِ الفَرَابَةِ، كَذَا قَالَ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي شَرْحٍ مُسْسَلِم،

قلت: ظاهر كلام الأصحاب قبول قول الدَّافع.

⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (ولو سأله من ظاهره الفقر أن يعطيه شيئًا فأعطاه فقيل: يقبل قول الدَّافع في كونه قرضًا، كسؤاله مقدَّرًا كمشرة دراهم، وقيل: لا يقبل، كقوله شيئًا، إنِّي فقيرٌ، ذكر هذه المسألة أبو المعاليُ. انتهى.

وَهَٰذَا عُجْبٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ.

وَلَوْ جُهِلَ حَالُ السَّائِلِ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ الوُجُوبِ.

قَالَ فِي الْفُنُونِ فِي قَوْلُهِ عليه السلام: «كَيْتَانِ» لِمَنْ خَلَفَ دِينَارَيْنِ قَالَ: لَعَلُّ ذَلِكَ إِلَى مَنْ كَانْ يُطْهِرُ النَّجَرُّة، وَالفَقْرَ بِحَالِهِ، فَكَانْ ذَلِكَ لِمَكَانِ التَّرْوِيوِ لا لِتَحْوِيمِ الادْخَسارِ، وَلَعَلُّ مُرَادَ ابْنِ عَقِيلٍ: أَظْهَرَ ذَلِكَ لِيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ لِيُطْعَمَ وَنَحْوُهُ. ۗ

مَنْ أَبِيحَ لَهُ أَخَذُ شَيْءٍ أَبِيحَ لَهُ سُؤَالُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش).

فَالْفِنْيِ فِي بَابِ الرُّكَاةِ نُوْعَانِ: نَوْعٌ يُوجِبُهَا، وَنَوْعٌ يَمْنُعُهَا؛ لآنَهُ عليه السلام لَمْ يُنْكِرْ عَلَى السُّوَالِ إِذَا كَانُوا مِنْ أَمْلِهَا، وَلِكَثْرَةِ التَّاذِّي بِتَكْرَارِ السُّؤَالِ.

وَعَنْهُ: يَخْرُهُمُ السُّلُوَالُ لَا الْآخَلُوعَلَى مَنْ لَهُ قُوتُ يَوْمِهِ خَلَاءً وَعِشَاءً، ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنْهُ اخْتَارَهُ جَمَاعَـةً (و هـــ) فَيَكُــونُ غِنِّي ثَالِثًا يُمنَّعُ السُّؤَالُ.

وَعَنْهُ: غَدَاءً أَوْ عِشَاءً، لاخْتِلافِ لَفْظِ الْحَبَر.

وَعَنْهُ: خَمْسُونَ دِرْهَمَا، لِخَبَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ، ذَكَرَ هَلِهِ الرَّوَايَاتِ الحَلاَّلُ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي النِهَاجِ: إِنْ عَلِمَ اللهُ يَجِتُ مَنْ يَسْلُلُهُ كُلُّ يَوْم لَمْ يَجُوْ اَنْ يَسْلُلُ كُلُّ يَوْم وَلَيْلَةٍ، وَإِنْ خَسَالُ الْوَقَى مَا يَكُفِيه لِسَتَتِهِ، وَعَلَى هَذَا يَنُولُ الحَدِيثُ فِي الجُمْلَةِ أَنْ يَسْأَلُ فَوْقَ مَا يَكُفِيه لِسَتَتِهِ، وَعَلَى هَذَا يَنُولُ الحَدِيثُ فِي الجُمْلَةِ أَنْ يَسْأَلُ فَوْقَ مَا يَكُفِيه لِسَتَتِهِ، وَعَلَى هَذَا يَنُولُ الحَدِيثُ فِي الجُمْلَةِ أَنْ يَسْأَلُ فَوْقَ مَا يَكُفِيه لِسَتَتِهِ، وَعَلَى هَذَا يَنُولُ الحَدِيثُ فِي الجُمْلَةِ أَنْ يَسْأَلُ فَوْقَ مَا يَكُفِيه لِسَتَتِهِ، وَعَلَى هَذَا يَنُولُ الحَدِيثُ فِي الغِنَى بَخَمْسِينَ دِرْهَمًا، فَإِنْهَا تَكُفِي الْمُنْفَرِدَ الْمُقْتَصِدَ لِسَنَتِهِ.

وَقِي الرَّعَايَةِ رِوَايَةٌ: تُحَرِّمُ المَسْأَلَةَ عَلَى مَنْ لَهُ أَحْدُ الصَّدَقَةِ مُطلَقًا، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمُ اتَّفَقُوا أَنْ المَسْأَلَةَ حَرَامٌ عَلَى كُلُّ قَوِيٌّ عَلَى الكَسْبَ أَوْ غَنِيٌّ إِلاُّ مَنْ تَحَمَّلَ حَمَالَةً أَوْ سَأَلَ سُلْطَانًا أَوْ مَا لا بُدْ مِنْهُ، وَاتَّفَقُواْ عَلَى أَنْ مَا كَانَ أَقَسَلُ مِنْ مِشْدَارِ قُوتُ اليَوْم فَلَيْسَ غِنِّي، كَذَا قَالَ.

نَقُلَ الْجُمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الرَّجُلِ لَهُ الآخُ مِنْ أَبِيهِ وَأَمَّهِ وَيَرَى عِنْدَهُ الشّيءَ يُعْجِبُهُ فَيَقُولُ: هَبْ هَذَا لِي، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ يَجْرِي بَيْنَهُمَا.

وَلَعَلُّ الْمَسْؤُولَ يُحِبُّ أَنْ يَسْأَلُهُ أَخُوهُ فَالِكَ، قَالَ: أَكْرَهُ الْمَسْأَلَةَ كُلُّهَا، وَلَمْ يُرَخُّصْ فِيهِ إِلاَّ أَنَّهُ بَيْسِنَ الآبِ، والوَلْـدِ أَيْسَـرُ، وَذَلِكَ: ﴿ أَنَّ فَاطِمَةً رضي الله عنها أَتَتْ النَّبِيُّ ﷺ وَسَالَتُهُۥ

وَإِنِ اشْتُرَى شَيْثًا وَقَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِكَذًا فَهَبْ لِي فِيهِ كَذَا، فَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الحكم: لا تُعْجَبُنِي هَلِهِ المَسْأَلَةُ، قَالَ رَمُسُولُ

اللَّهِ ﷺ: ﴿لا تَسِلُ المُسْالَةُ إِلاَ لِللَّلاثِ، وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْحَاجَةَ فَيُسْتَوْهَبُ عَلَيْهَا: لا يُعْجِبُنِي. وَسَالَةُ لا تُعْجِبُنِي، وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم فِي الرَّجِعْ لِي، فَقَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لا تُعْجِبُنِي، وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ اسْتُوْضَعَهُ أَنَّ اسْتُوهَبَهُ لا يَجُوزُ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: يُكْرَهُ.

قَالَ الْقَاضِي: كَرِمَهُ أَخْمَدُ وَإِنْ كَانَ يَلْحَقُ بِالنِّيعِ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لا يَلْزَمُــهُ بَــلَانُ مَـا سَــالَهُ، وَاحْتَــارَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ: لا يُكُونَهُ لاَنَّهُ لاَ يَلْزُمُ السَّائِلُ أَمْضَاءَ العَقْدِ بِدُونِهَا، فَيُصِيرُ فَمَنَا لاَ هِبَةً.

وَسُؤَالُ الشَّيْءِ اليَّسِيرِ كَشِسْعِ النَّعْلِ أَوْ الجِذَاءِ هَلْ هُوَ كَغَيْرِهِ فِي المَنْعِ أَمْ يُرَخَّصُ فِيهِ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ (مِ ٣)(١).

(١) (مسالة - ٣): قوله: (وسؤال الشيء اليسير كشسع النَّعل أو الحذاء هل هو كغيره في المنبع أم يرخُـص فيه؟ فيه روايتنان).

إحداهما: يرخص فيه.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّ العادة جاريةٌ بذلك.

والرُّواية الثَّانية: يمنع من طلبه كغيره.

وهي بعيدةً فيما يظهر.

(ع): ما أجمع عليه

قَوْل أَحْمَدَ فِي أَنْ تَعْلَمَ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ العِلْم لِدِينِهِ فَرْضٌ.

وَقَ مُعَنَى قَوْلَ الْآصْحَابِ السَّابِقِ فِي آخِرِ الْإِمَّامَةِ: لا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى مَا لا يُعْلَمُ جَوَازُهُ، قَــالَ الآجُـرُيُّ: وَلَمَّـا عَلِـمَ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ مَسْأَلَة ذَلِكَ السَّائِلِ كَانَتْ اسْتِكْفَارًا كَانْ عِنْدُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِقُ فَنَثَرَ ذَلِكَ لِلِبِلِ الصَّلَاقَةِ، والمُـرَادُ: لآنَـهُ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ مَسْأَلَة ذَلِكَ السَّائِلِ كَانَتْ اسْتِكْفَارًا كَانْ عِنْدُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِقُ فَنَثَرَ ذَلِكَ لِإِبلِ الصَّلَاقَةِ، والمُـرَادُ: لآنَـهُ لا يَعْرِفُ أَرْبَابَهُ فَيُصْرَفُ فِي الْمَمَالِحِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمِنْهَاجِ: وَإِنْ أَخَذَ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهُ حَيَّاءُ لَمْ يَجُزُ الْآخُذُ وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ، فَــدَلُّ أَنَّ المِلْكَ لا يُنْتَقِلُ، وَعُمُومُ كَلامِهِمْ خِلاَفُهُ، وَلَنَا خِلافٌ فِي بَيْعِ الْهَازِلِ، وَهَذَا أَوْلَى أَوْ مِثْلُهُ، وَقَدْ وَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ مِنَ السُّوَالِ

المُسْؤُولَ اسْتَحْيِي أَوْ خَافَ رَدُّك.

وَلا خَيْرَ فِي مَال خَرَجَ لا عَنْ طِيبِ نَفْس.

وَ حَيِر بِي مَانَ الْجَوْزِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ السَّرِّ الْمُصُونِ: أَنَّ الشَّبْلِيُّ طَلَبَ شَيْئًا مِنْ بَعْضِ أَرْبَـابِ الدُّنْيَا، فَقَـالَ لَـهُ: يَـا شِبْلِيُّ، وَذَكَرَ ابْنُ اللَّهِ، فَقَالَ: أَنَا أَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ الاَّخِرَةِ، وَأَطْلُبُ الدُّنْيَا مِنْ خَسِيسٍ مِثْلِك، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مِاقَةَ دِينَارٍ، قَالَ ابْسَنُ عَقِيـلٍ: أَطْلُبُ مَنَ اللَّهِ الاَّخِرَةِ، وَأَطْلُبُ الدُّنْيَا مِنْ خَسِيسٍ مِثْلِك، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مِاقَةَ دِينَارٍ، قَالَ ابْسَنُ عَقِيـلٍ: إِنْ كَانَ بَعَثَ إِلَيْهِ اتَّقَاءَ ذَمِّهِ فَقَدْ أَكُلَ الشَّبْلِيُّ الْحَرَّامَ.

يَّن فَانَ بَعْتُ بِمِيْهِ عَلَى مُنْ الْمُعْلِينِ مِنْ بَعْمُولِي مَنْ يَتَحَدَّثُ سِرًّا، قَالَ: وَيُكُرَّهُ إِنْ كَانَ إِذَّنُهُ اسْتِحْيَاءً، وَعَنْ مُعَاوِيَـةً مَرْفُوعًا وإنَّمَا أَنَا خَازِنَ فَمَنْ أَعْطَيْتِه عَنْ طِيبِ نَفْسٍ فَيْبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطَيْته عَنْ مَسْــاَلَةٍ وَشَــرَوْ كَـانَ كَـالَّذِي يَــاْكُلُ وَلا

وَفِي لَفَظٍ: ﴿لَا تُلْحِفُوا فِي الْمُنْالَةِ، فَوَاللَّهِ لا يَسْالُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهُ فَيَبَارَكُ لَـهُ فِيمًا أعْطَيْتُهُ.

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٠٣٧).

وَقَدْ ذَكُرَ بَعْضُ العُلَمَاءِ هَذَا فِي المُسْأَلَةِ المُحَرَّمَةِ مَعَ ذَكَرِهِمْ مَا سَبَقَ مِنْ إشْرَافُ النَّفْسِ عَلَى ظَاهِرِهِ، مَعَ أَنْ كَلامَ الشَّارِعِ فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَقَدْ يُحْتَمَلُ ذَلِكَ، وَلَا مُنَافَاةً، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَنْأَلَةِ الْمُبَاحَةِ.

وَكُرِهَ عليه السلام كَثْرَةُ المُسْأَلَةِ مَعَ إِمْكَانٍ الصُّبْرِ، والتَّعَلُّف؛، فكَانْ ذَلِكَ سَبَبًا لِعَدَمِ البَرَكَةِ، كَاإِمْــرَاف النَّفْس، وَيُؤيِّــدُ

هَذَا أَنْ ظَاهِرَ الْحَبَرِ نَقُلُ المِلْكِ، وَلا يَنْتَقِلُ مَعَ تُحْرِيمُ الْمُسْأَلَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي.

وَفِي لَفْظٍ: ﴿إِنَّ مَلَنَا الْمَالَ خَضِرَةً حُلْوَةً، فَمَنْ أَخَلَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقّهِ فَنِعْمَ الْمُعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَلَهُ بِغَيْرِ حَقّهِ كَـانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلا يَشْبَعُ، وَفِي لَفُظْ وَإِنَّ مَلَمَا المَالَ خَضِرَةً خُلُوةً، وَيَعْمَ صَاْحِبُ الْمَسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أَعْطَى مِنْهُ المِسْكَنِّنِ، والنَّتِيمَ، والنَّيْسِمَ، والنَّيْسِمَ، والنَّيْسِمَ، والنَّيْسِمُ، والنَّيْسِمُ، وأَنْهُ مَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقَّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْخُلُ وَلا يَشْبَعُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَسِهِيدًا يَـوْمَ

مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ١٩٢١، م: ١٠٢٥).

وَيُتَوَجُّهُ عُدُولُ مَنْ أَبِيحَ لَهُ السُّؤَالُ إِلَى رَفْعٍ قِصَّةٍ أَوْ مُرَاسَلَةٍ.

قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ الشَّخْيرِ فِيمَنْ لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ: لِيَرْفَعَهَا فِي رُقْعَةٍ وَلا يُوَاجِهُنِي بِهَا؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَرَى فِي وَجْهِ أَحَدِكُمْ ذُلُّ المَسْأَلَةِ.

وَكَذَا رُويَ عَنْ يَحْيَى بْن خَالِدِ بْن بَرْمَكِ وَتُمَثَّلَ فَقَالَ:

مَا أَغْتَاصَ بَاذِلُ وَجْهِهِ بِسُوَالِهِ عَوَضًا وَلَوْ نَالَ الْغِنَسَى بِسُوَالِ وَإِذَا بُلِيتَ بِبَدُلِ وَجْهِكَ سَائِلاً فَابْذُلُهِ لَلمُتَكَسَرُمُ الْفُضَالِ وَإِذَا السُّوَالُ وَخَفْ كُلُّ نَوَالُ وَزَنْتِهِ وَجَعَ السُّوَالُ وَخَفْ كُلُّ نَوَالُ

وَمَا جَاءَهُ مِنْ مَال بِلا مَسْأَلَةٍ وَلا اسْتِشْرَاف ِ نَفْسٍ وَجَبَ أَخْذُهُ، نَقَلَ الآثْرَمُ: عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذُهُ، لِقَــولِ النَّبِـيِّ ﷺ: «خُــذُهُ» وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذُهُ إِنْ كَانَ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ أَنْ يَرَدُهُ.

وَذَكَرَ أَحْمَدُ أَيْضًا هَذَا الْخَبَرَ وَقَالَ: هَذَا إِذًا كَانَ مِنْ مَالَ طَيَّبِ

وَنَقَلَ جَمَاعَةً: أَخَافُ أَنْ يُضَيِّقَ عَلَيْهِ رَدُّهُ، وَقَالُهُ فِي الثُّنَّبِيهِ، وَٱقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ.

وَنَقَلَ إِسْحَاقَ بِنُ إِبْرَاهِيمَ: لا بَأْسَ إِذَا كَانَ عَنْ غَيْرِ اسْتَشْرَافِ أَنْ يَـرُدُّ أَوْ يَــأُخُذَ، هُــوَ بِالخِيَــارِ، كَــذَا تَرْجَــمَ الحَــلاُلُ أَنْ القَبُولَ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِشْرَافِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ رَدُّ ذَلِكَ وَقَالَ: دَعْنَا نَكُونُ أَعِزَّاءَ، وَرَدُّ فِي رِوَايَةِ المَّرُوذِيِّ فَقَــالَ لَـهُ إِسْحَاقُ: أَيُّ شَـَيْءٍ تَكُـونُ الحُجَّـةُ وَكَيْفَ يَجُوزُ؟ فَقَالَ: لا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلاَّ أَنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ إِذَا تَعَوَّدَ لَمْ يُصْبرُ عَنْهُ.

وَذَكَرَ أَبُو الحُسَيْنِ فِي كَرَاهَةِ الرَّدِّ رِوَايَتَيْنِ، وَعَلَّلَ عَدَمَ الكَرَاهَةِ بِمَا فِي رَوَايَةِ المَرُّوذِيِّ، وَكَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرُّرِ رُوَايَـةَ بِجَوَازِ الرَّدُّ وَقَالَ: قَدْ بَيْنَ العِلَّةَ فِي جَوَازِ الرَّذُ وَأَنْ عَلَى هَذَا تُحْمَلُ النُّصُوصَ المَذَكُورَةَ لِلْوُجُوبِ عَلَى الاسْتِحْبَابِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي المِنْهَاجِ أَنَّهُ لا يَأْخُلُهُ إِلاَّ مَعَ حَاجَتِهِ إلَيْهِ إِذَا سَلِمَ مِنَ الشُّبْهَةِ، والآفاتِ، فَإِنَّ الآفضَلَ أَخْـــُدُهُ، وَمَــا ذَكَرَهُ مِنْ سَلامَتِهِ مِنَ الشُّبْهَةِ يُؤْخُلُ مِنْ كَلامٍ غَيْرِهِ؛ لآنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَلا يَجِبُ قَبُولُ الْمُكْرُوهِ، وَهَذَا مَعْنَى المُنْقُولِ عَنْ أَحْمَدَ فِي جَائِزَةِ السُّلْطَان، مَعَ قَوْلِهِ: هِي خَيْرُ مِنْ صِلَةِ الإِخْوَان.

وَظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدِ: يَجِبُ مَا لَمْ يَحْرُمْ، وَقَالَهُ ابْنُ حَزْمِ الظَّاهِرِيُّ، قَالَ: لآنُـهُ دَاخِلٌ فِي وُجُوبِ النَّصِيحَةِ، فَإِنْ طَابَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَبْقَاهُ، فَلْيَتْصَدُقْ بِهِ فَيُوْجَرُ عَلَى كُلِّ حَالَ، ثُمُّ مِنَ الجَهْلِ اسْتِسْهَالَ المَرْءِ أَخْذَ مَال رَيْدِ فِي بَيْسَع أَوْ أُجْرَةِ ثُمَّ يَتَجَنَّبُهُ إِذَا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِطِيبٍ نَفْسٍ، ثُمَّ احْتَجُ بِقَوْلِهِ عليه السَّلام «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنْسِي» قَالَ: وكَانُ مَالِكَ، والشَّافِعِيُّ لا يَرُدُون مَا أَعْطِيَا.

وَظَاهِرُ كَلامٌ أَصْحَابِنَا أَنْ جَائِزَةَ السُّلْطَانِ كَغَيْرِهِ، وَحُصُولُ الجِلافِ فِيهَا، وَتَشْدِيدُ أَحْمَدَ لآجْلِ الشُّبْهَةِ، عَلَــى مَـا يَــأْتِي فِي صَدَقَةِ النَّطَوُّعِ.

ي صلحة وتقالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: الصَّحِيحُ المَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الجُمْهُورُ: يُسْتَحَبُّ القَبُولُ فِي غَيْرِ عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ وَأَمَّا عَطِيَّةُ السُّلْطَانِ فَحَرَّمَهَا قَوْمٌ، وَكَرِهَهَا قَوْمٌ، قَالَ: والصَّحِيحُ إِنْ غَلَبَ الحَرَامُ فِيمَا فِي يَدِ السُّلْطَانِ حَرُمَتَ، وإلاَّ أَبِيحَ السُّلْطَانِ فَحَرَّمَهَا قَوْمٌ، وَكُرِهَهَا قَوْمٌ، قَالَ: والصَّحِيحُ إِنْ غَلَبَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ، وَاسْتَحَبُّهُ آخَرُونَ فِي عَطِيَّةٍ إِنْ لَمُ يَكُنْ فِي القَابِضِ مَانِعٌ مِنَ الاسْتِحْقَاقِ، وَأَوْجَبَتْ طَائِفَةً الآخْذَ مِنَ السُّلْطَانِ وَخَيْرِهِ، وَاسْتَحَبُّهُ آخَرُونَ فِي عَطِيَّةِ السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَإِنَ اسْتَشْرَفَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ بِأَنْ قَالَ: سَيَبْعَتُ لِي فُلانَّ أَوْ لَعَلَّهُ يَيْعَتُ لِي وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ أَوْ تَعَرَّضَ بِقَلْبِهِ عَسَى أَنْ يَفْعَـلَ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ فَنَقَلَ جَمَاعَةً: لا بَأْسَ بِالرَّدِّ.

وَرَادَ أَبُو دَاوُد: وَكَأَنَّهُ احْتَارَ الرَّدُ، وَنَقَلَ الْمُؤْدِيُّ رَدُّهَا، وَقَالَ لَهُ الآثْرَمُ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدُّهُ كَمَا يَرُدُّ المَسْأَلَةَ؟ فَالَ: كَيْسَ عَلَيْهِ، وَسَأَلَهُ جَعْفَرٌ: يَخْرُمُ أَخْذُهُ؟ قَالَ: لا.

وَنَقَلَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم: لا يَأْخُذُهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: هَذَا لِلاسْتِحْبَابِ، وَكَذَا ذَكَرَ أَبُو الحُسَيْنِ أَنَّهُ لا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ أَنَّهُ لا يَحْرُمُ، لِعَدَمِ المَسْأَلَةِ. وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكْرَهُ أَخْذُهُ.

وَقِيلَ: رَدُهُ أُولَى (م ٤)(١).

وَقَدْ دَلْتُ رِوَايَةُ الْأَثْرَمِ وَكَلامُ أَبِي الْحُسَيْنِ، وغيرهما أَنَّهُ يَحْرُمُ بِالمَسْأَلَةِ، لِتَحْرِيمِ مَنَبَبِهِ وَهُــوَ السُّـوَالُ، وَفَاقُــا لِلشَّـافِعِيَّةِ، وغيرهم، وَلَهُمْ وَجَةٌ ضَعِيفٌ: لا يُحَرُّمَانِ، قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: بِشَرَّطِ أَنْ لا يُذَلَّ وَلا يُؤخِي المَسْـؤُولَ، وَالاَّ حَـرُمَ اتّفَاقًا.

وَإِنْ سَأَلَ لِرَجُلٍ مُحْتَاجٍ فِي صَدَقَةٍ أَوْ حَجُّ أَوْ خَزْو، فَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُد: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَكَلَّمَ لِنَفْسِهِ فَكَيْفَ لِغَيْرِو؟ التَّمْرِيضُ أَعْجَبُ إِلَيَّ، وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ وَجَمَاعَةً لا، وَلَكِنْ يُعَرِّضُ.

كُمْ ذَكَرَ حَلِيثَ ٱلَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَسْأَلُ، زَادَ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبِ. رُبَّمَا سَـاْلَ رَجُلاَ فَمَنَعَهُ فَيَكُونُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ، وَنَقَلَ الْمُرُّودِيُّ أَنَّهُ قَالَ لِسَائِلِ: لَيْسَ هَذَا عَلَيْك.

وَلَمْ يُرَخُّصْ لَهُ أَنَّ يَسْأَلَ، وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ رَخُّصٌ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: هَلَ يُكُرَّهُ أَنْ يَسْأَلَ لِلْمُحْتَاجِ أَمْ لا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ (م ٥)(٢).

وَمَنْ أَعْطِي شَيْئًا لِيُفَرِّقَهُ فَهَلِ الْآوْلَى أَخْلُهُ أَوْ عَلَمَهُ ؟ حَسَّنَ أَخْمَلُ رَحِمَّ الله عَدَمَ الآخْذِ، فِي رِوَايَةٍ، وَأَخَذَ هُــوَ وَفَرَّقَ، فِي رِوَايَةٍ (م ٦)(٣).

فُصلُ

وَمَنْ سَأَلَ غَيْرَهُ الدُّعَاءَ لِنَفْعِهِ أَوْ نَفْعِهِمَا أَيْيْبَ، وَإِنْ قُصَدَ نَفَعَ نَفْسِهِ فَقَطْ نُهِيَ عَنْهُ، كَالِمَانِ وَإِنْ كَانَ قَــذَ لَا يَــأَثُمُ، ذَكَــرَهُ شَيْخُنَا.

وَظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ خِلافُهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الآخْبَارِ، وَيَأْتِي قُولُهُ فِسِي الْمُسْتَوْعِبِ: كَانُوا يَغْتَنِمُونَ أَدْعِيَـةَ الحَـاجُ قَبْـلَ أَنْ

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن استشرفت نفسه إلى الأخذ بأن قال: سيبعث لي فلانٌ أو لعلَّه يبعث لي وإن لم يتعرُّض أو تعرُّض بقلبه عسى أن يفعل نصُّ على ذلك أحمد فنقل جماعةٌ لا بأس بالرُّدِّ.

زاد أبو داود: وكأنَّه اختار الرُّدَّ، ونقل المرُّوذيُّ ردُّها.

وقال له الأثرم: فليس عليه أن يردُّه كما يردُّ المسألة؟

قال: ليس عليه، وساله جعفرٌ: يحرم أخذه؟ قال: لا، ونقل إسحاق بن إبراهيم: لا يأخذه.

قال صاحب الحرَّر: هذا للاستحباب، وكذا ذكر أبو الحسين أنَّه لا تختلف الرَّواية أنَّه لا يحرم، لعدم المسألة. وفي الرَّعاية: يكره أخذه، وقيل: ردُّه أولى). انتهى كلام المصنَّف.

قلت: قواعد الإمام أحمد وما عرف من عادته وفعله مع النَّاس كراهة قبول ذلك -واللَّه أعلم- وهو الصُّواب.

وقول النُّبيِّ ﷺ لعمر رضي الله عنه يدلُّ على ذلك، وقدَّم الجد في شرحه أنَّ له الرَّدُ، والقبول مباحٌ، وحمل ما ورد عن الإمام أحمد من منع الأخذ على الاستحباب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن سأل لرجل محتاج في صدقة أو حجُّ أو غزو، فنقسل محمَّد بـن داود: لا يعجبني أن يتكلَّم لنفسه فكيف لغيره؟ التَّعريض أعجب إليَّ، ونقل المرُّوذيُّ وجماعةً: لا، ولكن يعرّض.

وقال صاحب الحرُّر: هل يكره أن يسأل للمحتاج أم لا؟ على روايتين). انتهى كلامهما:

إحداهما: لا يكره.

قلت: الصُّواب إن علم حاجة من طلب لأجله أو غلب على ظنّه ذلك لم يكره السُّؤال له، والتّعريض لا يكفي، خصوصًا في هذه الأزمنة، لا سيّما إن كان المحتاج لا يقدر على الطّلب من الحياء أو غيره، واللّه أعلم.

والرُّواية الثَّانية: يكره ولكن يعرض.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (ومن أعطى شيئًا ليفرّقه، فهل الأولى أخذه أم عدمه؟ حسّن أحمم عدم الأخذ، في رواية، وأخذ هـ و وفرّق في رواية).

قلت: طريقة الإمام أحمد في أغلب أحواله عدم الأخذ، ولكن في هذه الأزمنة إن كان يحصل بسالأخذ إعطساء مـن يستحقُّ غُـن لا يحصل له ذلك بعدم أخذه توجُّه رجحان الأخذ، والله أعلم.

يَتَلَطُّخُوا بِالذُّنُوبِ.

وَفِي ﴿الصَّاحِيحَيْنِ ۗ (خ: ١٨٨١، م: ٢٦٠): أَنْ أَمُّ أَنْسٍ قَالَتْ: ﴿يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُسلُّ خَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ آخِرِهِ اللَّهُمُّ أَكْثَرَ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكُ لَهُ فِيهِا.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِم: َفِيهِ طَلَبُ الدُّعَاءَ مِنْ أَهْلِ الحَيْرِ، وَجَوَّارُ الدُّعَاءِ بِكَثْرَةِ المَال، والوَلَدِ مَعَ البَرَكَةِ فِيهِمَا. وَفِي مُسْلِم (٤٧٤٪): «أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ عَنْ أُويْسِ القَرَنِيِّ فَمَنْ لَقِيَّةُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

وَلَهُ فِي رَوَايَةٍ: قَالَ لِعُمَرَ: «إِنْ اسْتَطَعْتِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ».

قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِم: فِيهِ اسْتِحْبَابُ طَلَبِ الدُّعَاء، والاسْتِغْفَار مِنْ أَهْلِ الصَّلاحِ وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا فِي الْفَتَاوَي الْمِصْرِيَّةِ، لا بَأْسَ بِطَلَبِ الدُّعَاءِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضُ، لَكِنَّ أَهْلَ الفَضْــلِ يَنْـوُونَ بِذَلِـكَ أَنْ

الَّذِي يَطْلَبُونَ مِنْهُ الدُّعَاءَ إِذَا دَعَا لَهُمْ كَانَ لَهُ مِنَ الآَجُرِ عَلَى دُعَاقِهِ لَهُمْ أَغْظَمُ مِنْ أَجُرِو لَوْ دَعَا لِنَفْسِهِ وَخُدَهَا. ثُمَّ ذَكْرَ قَوْلُهُ عليه السلام: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَدْعُو لآخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ إِلاَّ وَكُلَّ اللَّهُ مَلَكًا كُلُبَ دَعَا لآخِيهِ بِدَعْـوَةٍ، قَـالَ الْمَلَكُ الْمُوكَلُ بِهِ آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ».

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السلام لِعَلَيٌّ رَضَي الله عنه: ﴿ يَا عَلِيُّ، عُسمٌ، فَإِنَّ فَصْلَ الْعُمُومِ عَلَى الحُصُوصِ كَفَصْلِ السَّمَاءِ عَلَى

وَقُولُهُ لِعُمَرَ رضي الله عنه: ﴿ لا تُنْسَنَا يَا أَخَيَ مِنْ دُعَائِكُ ۗ.

قَالَ: وَمَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يَسْأَلُونَهُ الدُّعَاءَ لَهُمْ.

فُصلُ

الثَّالِثُ: العَامِلُ عَلَيْهَا:

كَالْجَابِي، والكَاتِب؛ والقَاسِم، والحَاشِر، والحَافِظ، والكَيَّال، والوَزَّان، والعَدَّادِ وَمَنْ يُخْتَاجُ إلَيْهِ فِيهَا، وَقِيلَ لآخْمَدَ فِسي رِوَايَةِ الْمُرُدِيُّ: الكَتَبَةُ مِنَ العَامِلِينَ؟ قَالَ: مَا سَمِعْت، وَأَجْرَةُ كُيْلِ الزَّكَاةِ وَوَزْنِهَا وَمُؤْنَةُ دَفْعِهَا عَلَى المَالِكِ.

ويُشتَرَطُ كَوْنُ العَامِلِ مُكَلِّفًا (و) أمِينًا (و) وَكَذَا إمسالامُهُ، فِـي رِوَايَـةٍ اخْتَـارَهُ جَمَاعـةً (و)؛ لأَنْهَـا وِلايَـةٌ، وَلاشْـتِرَاطِ الآمَانَةِ، فَأَشْبَهَ الشُّهَادَةَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِأُمِينٍ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لا تأمّنُوهُمْ وَقَدْ خَوْنَهُمْ اللّهُ.

وَعَنْهُ: لا يُشْتَرَطُ إِسْلامُهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (م ٧)(١٠).

(١) (مسألة – ٧): قوله: (ويشترط كون العامل مكلَّفًا أمينًا، وكذا إسلامه في روايةٍ، اختاره جماعةٌ.

وعنه: لا يشترط إسلامه، اختاره الأكثر). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والتَّلخيص، والبلغة، وشرح المجد، ومختصر ابن تميم، والرَّركشيّ، وغيرهم. قَالَ فِي الرَّعَايَةُ: وفي الكافر وقيل الذُّمِّيُّ روايتان:

إحداهما: يشترط إسلامه، وهو الصُّحيح اختاره القاضي، قاله في الهداية وغيره.

قال الزَّركشيِّ: أظنَّه في الجرَّد، واختاره الشَّيخ الموفَّق، والجمد، والشَّارح، والنَّاظم، وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في المقنَّع، والحُرُّر، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وجزِم به في الإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس ونهاية ابن رزين، والمنوّر، ومنتخب الأدميّ، وغيرهم، وهو الصّواب. والرُّواية الثانية: لا يشترط إسلامه.

قال الجد في شرحه وتبعه المصنّف اختاره الأكثر. انتهى.

قلتُ: منهم القاضي في التَّمليق، والجامع الصُّغير، وجزم به الحرقيُّ، وصاحب الفصول، والتَّذكرة، والمبهج، وعقود ابن البنَّاء، وغيرهم. وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة وشرح ابن رزين وإدراك الغاية ونظم المفردات، وغيرهم.

وقال القاضي في الأحكام السُّلطانيُّة: يجوز أن يكون الكافرَ عاملاً في زكاةٍ خاصَّةٍ عرف قدرها، وإلاَّ فلا. انتهى.

تنبيه: بني بعض الأصحاب الخلاف هنا على ما ياخله العامل: إن قلنا ما ياخله أجرةً لم يشترط إسلامه، وإن قلنا هو زكاة اشترط إسلامه. والصُّحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد: أنَّ ما ياخذه أجرةً.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغيرُ: وَلِهَذَا يَصِحُ أَنْ يُوكِّلُهُ الوَصِيُّ فِي مَالِ اليِّتِيم بَيْعًا وَابْتِيَاعًا، كِذَا قَالًا، وَيَأْتِي فِسِي أَوْل الرَّهٰن، قَالَ القَاضِي وَغَيْرِهِ: إِنْمَا هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ وَكَالَةٌ، بدَلِيلِ أَنَّ الإمَامَ إذَا وَلَيَ لَمْ يَأْخُذْ بِحَقٌّ عِمَالَتِهِ؛ لآنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّــهُ مِنْ بَيْتِ الْمَال، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ السَّاعِي بِحَقٌّ جِبَايَتِهِ، كَذَا قَالَ، وَيُتَوَجَّهُ مِنْ هَذَا فِي الْمُنَيِّز العَاقِل الْآمِين تَخْريجُ.

وَكَذَا ذَكَرَ الآصْحَابُ أَنَّهُ إِذَا عَمِلَ الإمَامُ أَوْ نَائِبُهُ عَلَى الزُّكَاةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخِذُ شَيءً؛ لأَنَّهُ يَأْخُذُ رَزْقَهُ مِنْ بَيْتِ المَال

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَنَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ: العَامِلُ هُوَ السُّلْطَانُ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ تَمَالَى لَهُ الثَّمَنَ فِي كِتَّابِهِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ نَحْوَهُ، كَلَمَا ذُكِرَ، وَمُرَادُ أَحْمَدَ: إِذَا لَمْ يَأْخُلُ مِنْ بَيْتِ الْمَال شَيْئًا فَلا اخْتِلافَ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرو. وَفِي الشِّيرَاطِ كُويِّهِ مِنْ غَيْرِ ذَوي القُرْبَى وَجْهَان، الآشْهَرُ لا.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرُّر وَغَيْرُهُ: هُوَ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، كَقَرَابَةِ رَبِّ المَال مِنْ، واللهِ وَوَلَلٍ، والآظْهَرُ بَلَى (ش).

وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ أَخَذَ أُجْرَتُهُ مِنْ غَيْرِهَا جَازً.

وَقِيلَ: إِنْ مُنِعَ مِنَ الْخُمُس جَازَ (م ٨)(١).

وَلا تُشْتَرَطُ حُرَّايْتُهُ (هـ شَ) وَلا فَقُرُهُ (و)، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر (ع) فِيهِ، وَفِيهِمَا وَجَهٌ.

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ إِسْلامُهُ وَحُرَّيْتُهُ فِي عِمَالَةِ تَفْويض لا تَنْفِيلٍ.

وَقَالَ فِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيُّةِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَّامِلُ كَافِرًا فِي زَكَاةٍ خَاصَّةٍ عُرِفَ قَدْرُهَا، وإلاَّ فَلاً.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ: مِنْ شَرْطِ العَامِلِ الفِقْهِ؟ فَقَالَ: مِنْ شَرْطِهِ مَعْرِفَةُ مَا تَجبُ فِيهِ الرَّكَ اةُ وَجِنْسُهُ، كَمَا يَخْتَاجُ وَمُوهِ وَتَدَيَّنُ مِنْ مُوسِدٍ وَمُوسِدٍ وَمُوسِدٍ إِلَيْهِ الْعَلْمِ الْفِقْهِ؟ فَقَالَ: مِنْ شَرْطِهِ مَعْرِفَةً مَا تَجَبُ فِيهِ الرَّكَ اةُ وَجِنْسُهُ، كَمَا يَخْتَاجُ الشَّاهِدُ مَعْرِفَةَ كَيْفَ يَتَحَمَّلَ الشُّهَادَةَ.

وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الرُّكَاةِ إِنْ كَانَ مِنْ عُمَّالِ النَّفْويضِ، وَإِنْ كَانَ مُنْقَذًا فَقَدْ عَيَّنَ لَـهُ الإِمَـامُ مَا يَأْخُذُهُ جَارَ أَنْ لا يَكُونَ عَالِمًا، وَأَطْلَقَ غَيْرُهُ أَنْهُ لا يُشْتَرَطْ إِذَا كَتَبَ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ، كَسْعَاةِ النِّبِيِّ ﷺ.

وَالظَّاهِرُ أَنْ مُرَادَهُمْ –وَاللَّهُ أَعْلَمُ– بِالْآمَانَةِ: العَدَالَةُ، وَجَزَمَ بِاشْتِرَاطِهَا فِي الآحْكَامِ السُّلْطَأَنِيَّةِ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وفي اشتراط كونه من غير ذوي القربي وجهان، الأشهر لا.

قال صاحب الحرُّر وغيره: وهو ظاهر المذهب، كقرابة ربُّ المال مِن، والله ووله، والأظهر بلى.

وقال الشَّيخ: إن أخذ أجرته من غيرها جاز، وقيل: إن منع من الخمس جازً). انتهى.

وأطلقهما في الفائق: أحدهما: يشترط كونه من غير ذوي القربي، وهو الصُّحيح، على ما اصطلحناه في الخطبة.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المغني، والشَّرح ونصراه، وابن تميم في مختصره، وغيرهم. واحتاره الشَّيخ الموفَّق، والجد المسدِّد، والشَّارح، والنَّاظم، وغيرهم.

قال المصنّف هنا: وهو الأظهر.

قال ابن منجًا في شرحه هذا المذهب.

والوجه الثَّاني: لا يشترط، وعليه الأكثر.

قال المصنّف: وهو الأشهر.

قال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح: قاله أصحابنا.

قال الزُّركشيّ: هذا المشهور، والمختار لجمهور الأصحاب.

قال الجد في شرحه: هذا ظاهر المذهب.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر، وجزم به في الهداية وعقود ابن البنَّاء، والمذهب، ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والتَّلخيـص، والبلغة، وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في الخلاصة، والهادي، والحرَّر، والإفادات وإدراك الغاية وشرح ابن رزين، وغيرهم، لعدم «دكرهم ً له في الشروط.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين ونظم المفردات، وغيرهم.

وقال الشَّيخ الموفَّق أيضًا: إن أخذ أجرته من غيرها جاز، وإلاَّ فلا، وتبعه الشَّارح، وأبن تميم على ذلك.

وَسَبَقَ قُولُهُمْ إِنْهَا وَلَايَةً.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَنَّ الوَّكِيلَ لا يُوكِّلُ إِلاَّ أَمِينًا، وَأَنَّ الفِسْنَ يُنَافِي ذَلِكَ،

وَيُتَوَجُّهُ مِنْ جَوَازِ كَوْنِهِ كَافِرًا كَوْنُهُ فَاسِقًا مَعَ الآمَانَةِ، وَلَعَلُّهُ مُرَادُهُمْ، وَإِلَّا فَلا يُتَوَجُّهُ اعْتِبَــارُ العَدَالَـةِ مَــعَ الآمَانَةِ، وَلَعَلُّهُ مُرَادُهُمْ، وَإِلَّا فَلا يُتَوَجُّهُ اعْتِبَــارُ العَدَالَـةِ مَــعَ الآمَانَـةِ دُونَ الإسلام، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاعِي، والحَمَّالُ وَنَحْوُهُمَا كَافِرًا أَوْ عَبْدًا، وغيرهما؛ لآنٌ مَا يَأْخُذُهُ أَجْزَةً لِعَمَلِهِ لَا لِعِمَالَتِهِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَافِيَا وَهُوَ مُرَادُ غَيْرُو، وَظَاهِرُ مَا سَبْقُ لا تُعتَبَرُ ذُكُورِيَّتُهُ، وَهَذَا مُتَوَجَّهُ، وَمَنْ وَكُلُّ مَسْنُ يُفَرِّقُ زَكَاتُهُ لَيمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مِنْ سَهُم العَامِلِ، وَمَا يَأْخُذُهُ العَامِلُ أُجْرَةً فِي المنْصُوصِ (و) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ (ع).

وَعَنْهُ: الثَّمَنُ مِمَّا يُجيبُهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: فَعَلَيْهَا إِنْ جَاوَرُتُ أَجْرَتُهُ النَّمَنَ أَعْطِيَ مِنْ مَالِ الْمَسَالِحِ (ش)، وَيُقَـدُمُ بِأَجْرَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَـهُ الآخَذُ وَإِنْ تَطَوَّعَ بِعَمَلِهِ،؛ لآنَهُ علِيهِ السلام «أَمْرَ لِعُمَرَ رضي الله عنه بِعُمَالَةٍ فَقَالَ: إِنْمَا عَمِلْتَ لِلّهِ.

فَقَالَ: إِذَا أَعْطِيت شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْآلَ، فَكُلْ وَتَصَدَّقُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٦٣) م: ١٠٤٥).

وَعَنْ بُرَيْدَةً مَرْفُوعًا: «مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَرَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٩٤٣).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّر: فِيهِ تَنْبِيةٌ عَلَى جَوَاز أَخْلِ العَامِلِ حَقَّهُ مِنْ تَخْتَ يَدِهِ، فَيَقْبِضُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَمَا قَالَهُ مُتَوَجَّهٌ.

وَلا يُمَارِضُ مَا رَوَاًهُ مُسْلِمٌ (١٨٣٣) عَنْ عَدِيٌّ بْنِ عَبِيرَةَ مَرْفُوعًا؛ ومَنْ اسْــتَغْمَلْنَاهُ مِنْكُــمْ عَلَى عَمَــلِ فَلْيَجِـىعْ يِقَلِيلِـهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى».

وَعَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا وَالْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالحَقِّ كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٤٣)، وَأَبُو دَاوُد (٢٩٣٦)، وابن مَاجَة (٩ ١٨٠)، والتَّرْمِلْذِيُّ (٦٤٥)، وَحَسِّنَهُ وَإِسْنَادُهُ جَيِّلًا.

وَقِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ وَقَدْ صَرَّحَ بِالسَّمَاعِ، وَهَنْ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعًا: ﴿إِنَّ الْحَازِنَ الْمَسْلِمَ الآمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمِرَ بِهِ كَامِلاً مُوَقْرًا طَيَّبَةً بِهِ نَفْسُهُ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِيَّ أَمَرَ لَهُ أَحَدُ الْمَتَصَدَّقِينَ، مُتّفَقّ عَلَيْهِ (خ: ١٤٣٨، م: ١٠٢٣).

وَسَبَقَ فِي مَانِعِ الزُّكَاةِ: ﴿الْمُتَعَدِّي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا﴾.

وَعَنْ جَرِيرٍ: ﴿ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْآعْرَابِ قَالُوا لِلنِّبِيِّ ﷺ: إِنْ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَا فَيَظْلِمُونَنَا، فَقَالَ: أَرْضُوا مُصَدِّقِيكُم ﴾. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٩)، وَٱبُو دَاوُدَ (٩٨٩).

وَزَادَ: ﴿قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَإِنْ ظُلَمُونَا؟ قَالَ: وَإِنْ ظُلِمْتُمْۗ.

وَهَذَا يَدُكُ: أَنَّ بَعْضَ الظُّلْمِ لا يَفْسُقُ بِهِ، وإلاَّ لانْعَزَلَ، وَلَمْ يُجْزِئُ الدُّفْعُ إلَيهِ.

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: قَدْ يَكُونُ الظُّلْمُ بِغَيْرَ مَعْصِيَةٍ، كَذَا قَالَ.

وَلاَّبِي دَاوُد (٩٨٦) بِإِسْنَادِ جَيِّدِ غَنْ بَشِيرِ بْنِ الخَصَاصِيَةِ: ﴿قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّادَقَةِ يَغْتَدُونَ عَلَيْنًا، أَفَنَكُتُمُ مِنْ أَمْوَالِنَا بِقُدُر مَا يَعْتَدُونَ عَلَيْنَا؟ فَقُالَ: ﴿١٠.

وَتَأْتِي مَسْأَلَةَ الظُّفْرِ آخِرَ طَرِيقِ الحُكْم، وَإِذَا تَلِفَتْ الزُّكَاةُ بِيَدِهِ بلا تَفْريطٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَيُعْطَى أَجْرَتُهُ مِنْ بَيْتِ المَال.

وَقِيلَ: لا يُعْطَى شَيْئًا (و هـِ)، قَالَ ابْنُ تَمْيِم: اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّر.

والآصِحُ''': أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ لَهُ جُعُلٌ عَلَى عَمَلِهِ فَلا شَيْءَ لَهُ قَبْلَ تَكْسِيلِهِ، وَإِنْ عَقَدَ لَهُ إِجَارَةً وَعَيْنَ أَجْرَتَهُ مِمَّا يَأْخُذُهُ فَـلا

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وإذا تلفت الزَّكاة بيده بلا تفريط لم يضمن، وبعطى أجرته من بيت المال، وقيل: لا يعطى شسينًا، قـال ابن تميم: واختاره صاحب الحرَّر، والأصحُّ إلى آخره).

هذا الكلام الأخير غير محرَّر، وصوابه: وقال ابن تميم: واختار صاحب المحرَّر وهو الأصحُّ إلى آخره، بزيادة واو قبل: (قال ابن تميم)؛ لأنَّ هذا القول غير القولين الأوَّالين، فهو مغايرٌ لهما، لأنَّه مفصًّل، وحذف الهاء من قوله: واختاره؛ لأنَّه لم يذكر ما اختارهُ إلاَّ بعد ذلك.

وزيادة: (هو) قبل قوله: (والأصحُّ) كما قررناه أوَّلاً أنه الصُّواب، واللَّه أعلم.

شَيْءَ لَهُ عِنْدَ تَلَفِ مَا أَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ أَوْ بَعَثُهُ الإِمَامُ وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ شَيْئًا أَضْطِي مِنْ بَيْتِ المَال.

وَيُخَيِّرُ الإِمَامُ إِنْ شَاءَ نَفَلَ العَامِلَ مِنْ غَيْرِ حَقْدِ وَلا تَسْمِيَةِ شَيْء، وَإِنْ شَاءَ عَقَكَ لَهُ إِجَارَةً، وَلِلْعَامِلِ تَفْرِقَةُ الرَّكَاةِ إِنْ أَذِنْ لَهُ فِي ذَلِكَ وَأَطْلِقَ، لِخَبَر عِمْرَانَ بْنِ حُصِيْنٍ، وإِلاَّ فَلا، وَإِذَا تَأَعْرَ الْعَامِلُ بَعْدَ وُجُوبِ الرُّكَاةِ تَشَاهُلاً بِأَخْذِهَا مِنْ نَاحِيَةٍ اُقْتُصِرَ عَلَى هَذَا فِي الآحَكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ: أَوْ عَلْرٌ فَيْرُهُ انْتَظَرَ أَرْبَابُ الآمْوَالُ وَلَمْ يُخْرِجُهُوا، وإلاَّ أَخْرَجُنوا بِٱلْفُنْدِهِمْ بِاجْتِهَاوَ أَنْ تَقْلِيهِ، ثُمَّ إِذَا حَضَرَ العَامِلُ وَقَدْ أَخْرَجُوا، وَكَانَ اجْتِهَادُهُ مُؤَدِّيًا إِلَى إَيْجَابِ مَا أَسْفَطَ رَبُّ المَالِ أَنْفَذَ، وَأَلِسَدَلُ فِي الْآخِرَجُهُ نَظَهُوْ: فَإِنْ كَانَ فَايِتًا فَاجْتِهَادُ رَبُّ المَالِ أَنْفَذَ، وَأَلِسَدَلُ فِي الآحِكَامِ السُّلْطَائِيَّةِ: فَوَقْتَ مَجِيئِهِ»: وَقْتُ الإمْكَان.

َ وَإِنْ أَسْقَطَ الْمَامِلُ أَوْ أَخَذَ دُونَ مَا يَعْتَقِدُ المَالِكُ وُجُوبَهُ لَزِمَهُ الإِخْرَاجُ، زَادَ فِي الْآحْكَامِ السَّلْطَانِيَّةِ: فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّـهِ تَمَالَى.

وَسَبَقَ مَا يَتَمَلَّنُ بِهَذَا آخِرُ الخَلْطَةِ، وَلا وَجْهَ لِتَمَلَّقِ القَاضِي بِمَا نَقَلَهُ حَرْبُ: إذَا لَـمْ يَسَاحُذُ السُّلْطَانُ مِنْهُ تَمَـامَ المُشْرِ يُخْرِجُ تَمَامَ العُشْرِ يَتَصَدُّقُ بِهِ.

وَإِن ادُّعَى رَبُّ المَال دَفَعَ رَكَاتِهِ إِلَى المَامِلِ فَانْكَرَهُ صُدُّقَ بِلا يَمِين، وَحَلَفَ المَامِلُ وَبَرِئَ، وَإِن ادَّعَى المَامِلُ الدُّفْعَ إِلَى فَقِيرِ صَدُّقَ المَامِلُ فَقِيرِ صَدُّقَ المَامِلُ فَقِيرِ صَدُّقَ المَامِلُ فَقِيرِ صَدُّقَ المَامِلُ فَقَيْرٍ مَنْ فَعَلَمُ فِي وَمُنْعِهَا خَيْرٍ وَيُعْجَمُ أَوْرَارُهُ بِعَبْضِهَا وَلَوْ عُزِلَ، وَيَأْتِي حُكُمُ مَذَيْتِه فِي الْمَنْيَةِ لِلْقَسَاضِي، وَتُقْبَلُ مُنْهَادَةُ أَرْبَابِ الْآمُوالُ عَلْيُهِ فِي وَصُمْعِهَا خَيْرٍ مَوْضِعِهَا لا فِي أَخْفِظِا مِنْهُمْ، وَإِنْ فَتَهِدَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ قَبْسَلَ النَّسَاكُر، والنَّخَاصُم قُبلَ وَعَرَمَ العَامِلُ، وإلاَّ فَلا، وَإِنْ فَتَهِدَ أَهْلُ السَّهْمَانِ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ لَمْ يُقْبَلُ، وَلا يَلْزُمُهُ وَفَعُ حِسَابِ مَا تَوَلاَهُ إِذَا لَمَ اللهُ عَلْمَ مِنْ المَّامِلُ وَعَرَمَ العَامِلُ، وإلاَّ فَلا، وَإِنْ فَتَهِدَ أَهْلُ السَّهْمَانِ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ لَمْ يُقْبَلُ، وَلا يَلْزُمُهُ وَقُعُ حِسَابِ مَا تَوَلاَهُ إِلَّهُ إِلَى اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ لَمْ يُقْبَلُ، وَلا يَلْزُمُهُ وَقُعُ حِسَابِ مَا تَوَلاَهُ إِلَى اللهُ عَلَى وَعَرَمَ العَامِلُ ، وإلاَ فَلا، وَإِنْ فَتَهِدَ أَهُلُ السَّهُمَانِ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ لَمْ يُقْبَلُ، وَلا يَلُونُهُ وَلَهُ عَلَى مَا اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللّ

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يُحنَّمَلُ ضِدُّهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٥٩٧، م: ٢٨٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدِ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَعْمَلَ ابْنَ اللَّنْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَامَبَهُ»، قَالَ فِي شَرْح مُسْلِم: فِيهِ مُحَامَبَةُ المُمَّالِ لِيَعْلَمَ مَا عَبَضُوهُ وَمَا صَرَفِوهُ، وَكَالِخُرَاجِ، وَقَالَهُ (هـ) فِي العَشْر، ويُتَوَجَّهُ قَوْلُ ثَالِثَ، يَلْزَمُهُ مَعَ النَّهُمَةِ، وَيَأْتِي حُكُمُ نَاظِر الوَقْفِ.

فُصلُ

الرَّابِعُ: الْمَوْلْفَةُ قُلُوبُهُمْ، وفَاقًا لِلأَصَحُّ لِلْمَالِكِيَّةِ.

وَهُمْ رُوْسَاءُ قَوْمِهِمْ مِمَّنَ يُرْجَى إِسْلَامُهُ أَوْ كَفَّ شَرَّو، وَمُسْلِمٌ يُرْجَى بِعَطِيْتِهِ قُوَّةُ إِيَّالِنِهِ أَوْ أَمِسْلامُ نَظِيرِهِ أَوْ نُصْحُهُ فِي الجهادِ أَوْ ذَبُهُ عَنِ الدِّينِ أَوْ قُوَّةُ أَخْذِ الرَّكَاةِ مِنْ عَانِعِهَا أَوْ كَفَّ شَرَّهِ، وَيُقْبَلُ قُولُهُ فِي ضَعْف إِسْلامِهِ لا أَنَّنهُ مُطَاعً إِلاَّ بِبَيْنَةٍ، وَيُعْطَى الغَنِيُّ مَا يَرَى الْإِمَامُ، أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ.

وَمُرَادُهُ مَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةً: مَا يَحْصُلُ بِهِ النَّالِيفُ؛ لآنَّهُ المَقْصُوهُ، وَلا يُزَادُ، لِعَدَم الحَاجَةِ.

وَعَنْهُ: انْقِطَاعُ حُكْمِهِمْ (و هـ م).

وَعَنْهُ: مَعَ كُفْرِهِمْ (وَ ش) فَعَلَيْهَا يُوَدُّ مِنَهُمُهُمْ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ أَوْ يُصْرَفُ فِي صَصَالِحِ الْمَسْنَافِ نَصَّ حَلَيْهِ، وَظَـاهِرُ كلام جَمَاعَةٍ: عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ فَقَطْ.

َ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ؛ عَلَى بَقِيَةِ الآصناف، لا أَطَلَمْ فِيهِ خِلافًا إِلاَّ مَا رَوَّاهُ حَنْبَلَّ، وَلَأَصَرَ النَّحِنُ السَّافِيّ، وَلَسَمْ يَلْكُرْ لَـهُ ذليلاً، ثُمَّ مَلْ يَحِلُّ لِلْمُوَلِّفِ مَا يَأْحُلُهُ؟

يُتَوَجُّهُ: إِنَّ أَضْلِيمَ السَّلِمُ لِيَكُفُّ ظُلْمُهُ لَمْ يَحِلُّ، كَقَوْلِنَا فِي الْهَائِيةِ لِلْمَامِلِ لِيَكُفُّ ظَلْمُهُ، وإلاَّ حَلَّ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

الخَامِسُ: ٱلرَّقَابُ: وَهُمْ الْكَاتِبُونَ.

قَالَ جَمَاعَةً: وَمَنْ عَلَقَ عِنْفُهُ بِمَحِيءِ المَّالِ فَيَأْخُلُونَ مَا يُؤَدُّونَ لِعَجْزِهِمْ وَلَوْ مَعَ القُوَّةِ، وَالْكَسْبِ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: إِذَا حَلُّ نَجْمٌ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ فِي الْمُؤَجِّلِ، وَلا يُقْبُلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ مُكَاتَبَةٍ بِسِلا بَيُّنَاةٍ، وَكَـذَا إِنْ صَدُقَهُ مَسَيْدُهُ لِلتُّهْمَةِ، وَفِيهِ وَجْهُ، لِبُعْدِ احْتِمَال الْمُوَاطَّأَةِ مَمْ وُجُودِهِ مَعَ البِّيُّنَّةِ.

وَٱطۡلَقَ بَعۡضُهُم وَجَهِّين (١).

وَيَجُوزُ لِلسَّيِّلِ دَفْعُ رُكَاتِهِ إِلَى مُكَاتَبِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا (و هـ ش) اخْتَارَهُ القَاضِي.

وطعه. مر رو المسالس المسار المساري . قال صَاحِبُ الْمَحَرِّر: وَهِيَ أَفْيَسُ؛ لَأَنْ تَمَلُّقَ حَقَّهُ بِمَالِهِ أَشَدُّ مِنْ تَمَلُّقِ حَقَّ الوَالِدِ بِمَالِ الوَلَدِ. وَإِنْ أَعْنِقَ بِأَدَاءٍ أَنْ أَبْرَاءٍ، فَمَا فَضُلَ مَعَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ وَكَمَا لَوْ فَضَلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ صَدَقَةِ تَطَوُّعٍ، أَوْ لِلْمُعْطِي؟ كَمَسا لَـوْ أَعْطِي شَيْئًا لِفَكَ رَقَبَتِهِ، فِيهِ وَجْهَان.

وَقِيلَ: روَايَتَان (م ٩ ^(٢).

وقيلَ لِلْمُكَاتِبِينَ هَيْرُهُ، وَلَوْ اسْتَنَانُ مَا عَتَى بِهِ وَبِيَدِهِ مِنَ الزُكَاةِ بِقَدْرِ اللَّيْنِ فَلَهُ صَرَفَهُ فِيهِ، لِبَقَاءِ حَاجَتِهِ إلَيْهِ بِسَبَبِ الكِتَابَةِ، وَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاتَ وَنَحْوُ فَلِكَ وَلَمْ يُعْتَقُ بِمِلْكِهِ، فَعَنْهُ: مَا بِيَدُو لِسَيَّدِهِ (و هـ).

وَعَنَّهُ: لِلْمُكَاتِبِينَ.

وَقِيلَ: لِلْمُعْطِيَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ، والقَاضِي: وَلَوْ كَانَ دَفَعَهَا إِلَى سَيَّدِهِ اسْتَرْجَعَهُ المُعْطِي (و م ش). وَقِيلَ: لا يَسْتَرْجِعُ مِنْهُ، كَمَا لُوْ قَبَضَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ (م ١٠)(٢٠.

(١) الثَّاني: قوله: (ولا يقبل قوله إنَّه مكاتبٌ بلا بيَّنةٍ وكذا إن صدَّقه سيِّده، للتُّهمة، وفيه وجهَّ وأطلق بعضهم وجهين). انتهى. قدُّم المُصنَّف: عدم قبول قوله ولو صدَّقه سيِّده، ولم أر من تابعه على ذلك.

والوجه الثَّاتي: يُعْبَل قوله إذا صَدَّتُه سَيِّده، ويه قطع في الوجيز، والأدميُّ في منتخبه ومنوَّره وتذكرة ابن عبدوس، والإفادات، وغيرهم. قال المجد في شرحه: وهو الأصحُّ، وقدُّمه في الحرُّر.

قلت: وهو الصّحيح.

وأطلق الوجهين في الهداية، والمذهَّب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتّلخييص، والبلغة، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، وختصر ابن تمينم، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق وتجريد العناية، وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أعنق –يعني: المكاتب- بأداء أو إبراء، فما فضل معه فهل هو له؟ كمَّا لـــو فضــل معنه شميءٌ مــن صدقة تطوّع، أي للمعطي؟ كما لو أعطي شيئًا لفكّ رقبته، فيه وجهان، وقيل: روايتان). انتهى،

وأطلقهما المجد في شرحه، وابن تميم وصاحب الفائق. أحدهما: يردُ ما فضل، وهو الصّحيح.

جزم به في الكاني، والمقنع، والإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وإدراك الغاية، وغيرهم، قال ابن منجًا في شرح المقنع. هذا المذهب، وصحَّحه في الرَّعايتين، والحاوي الكبير، وقدَّمه في المغني، والحيرَّر، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، والنظم، وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يردُّ بل يأخذ أخذًا مستقرًّا، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ، وقدَّمه في إلرَّعايتين، والحاوي الكبير.

(٣) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن عجز أو مات ونحو ذلك ولم يعنق بملكه، فعنه: ما بيده لسيَّده، وعنه: للمكاتبين، وقيل: للمعطي، قال أبو بكرٍ، والقاضي: ولو كان دفعها إلى سيَّده استرجعه المعطي، وقبل: لا يسترجع منه، كما لو قبضها منه ثمَّ اعتقه). انتهي. إحداهمًا: ما بيده لسيَّده، وهو الصُّحيح من المذهب.

قال في الرَّحايتين، والحاوي الكبير: هذا أصحُّ، زاد في الكبرى: وأشهر، واختاره الشَّيخ الموفَّق، والشّارح، وقالب الحرقميُّ فيمــا إذا عجز، وقدَّمه في المستوعب، وقدَّم في الحرُّر أنَّها تستردُّ إذا عجز. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: يردُّ للمكاتبين، نقلها حنبلٌ، وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، ويحتمله تقديمه في الحرُّر.

وجزم به في المذَّهب فيما إذا عجز حتَّى ولو قبضها سيِّده، وْأَطْلَقْهُمَّا فِي الشُّرْحَ فِي بَابُ الكتابة، ومُسَالَ إِلَى الرُّوايَاءُ الأُولَى قيمًا إذا كان ما معه من صدقةٍ مفروضةٍ، وقطع بما إذا كان من صدّقة تطوّع أو وَصيَّةٍ أنّه لسنيَّده، وقيّل: هــو للمعطى، معشّى قـال البُـوُ بكــر، والقاضي: ولو دفعها إلى سيَّده، وقيل: لا تؤخذ من سيَّده، كما لو تَبضها منه ثمَّ أعتقه، جزم به الزُّركشيّ وغيره،

وَإِنِ اشْتَرَى بِالرَّكَاةِ شَيْئًا ثُمُّ صَجَزَ العَرْضُ بِيَدِهِ، فَهُوَ لِسَيَّدِهِ، عَلَى الآولَى، وَفِيهِ عَلَى النَّانِيَةِ وَجْهَانِ (م ١١)(١). وَيَجُورُ الدَّفْعُ إِلَى سَيِّدِ الْكَاتَبِو بِلا إذْنِهِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهُوَ الآولَى، كَمَا يَجُورُ لِلإِمَامِ، فَـَالِنْ رَقَّ لِمَجْزِهِ أَخِـذَتْ مِنْ

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: إِنْمَا يَجُورُ بِلا إِذْنِهِ إِنْ جَازَ العِنْقُ مِنْهَا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ وَلا إِلَى نَافِيهِ، كَقَضَاء دَيْنِ الغَوِيسم بِلا إِذْنِهِ، وَلَوْ تَلِفَتْ الرُّكَاةُ بِيَدِ الْمُكَاتَبِ أَجْزَأَتْ وَلَمْ يَغْرَمُهَا، عَتَقَ أَوْ رُدُّ رَقِيقًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَغْدِيَ مِنَ الرُّكَاةِ أَسِيرًا مُسْلِمًا، نُـصُ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَجَزَمَ بِهِ آخَرُونَ.

قَدُّمَهُ بَعْضُهُمْ (و) وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ رِوَايَتَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَكَذَا لَوْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ مُّسْلِمٍ هَرَّمَهُ سُلْطَانٌ مَالاً لِيَدْفَعَ جَوْرَهُ. وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً يُمْتِقُهَا بِغَيْرِ رَحِم؟ (و م) لِظَاهِرِ الآيَةِ.

وَكَمَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ (١٣٩٨) عَنِ ابْنِ عَبَّاسَ، وَكُونُ العِنْقِ إِسْقَاطًا لا يَمْنَعُ سُقُوطَ الفَرْضِ بِهِ وَإِنْ أَعْتُبَرَ التَّمْلِيكُ فِي غَيْرِهِ كَخِصَال الكَفَّارَةِ أَمْ لا يَجُورُ؛ (و هـ ش) لِظَّاهِرِ الآيةِ، وَلِعَدَمِ التَّمْلِيكِ المُسْتَحَقَّ، فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١٢)(١٢.

فَإِنْ جَازَ فَأَعْتَقَ عَبْدَهُ أَوْ مُكَاتَبَهُ عَنْ زَكَاتِهِ فَفِي الْجَوَازِ وَجْهَان (م ١٣)(٣).

(١) (مسألة – ١١): قوله: (وإن اشترى بالزَّكاة شيئًا ثمُّ عجز، والعرض بيده، فهو لسيَّده على الأولى، وفيه على الثَّانية وجهان).

وأطلقهما ابن تميم، وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يكون للمكاتبين، كالرُّواية النَّانية في المسألة الَّتي قبلها، وهو الصُّواب.

ثمُّ رأيت الشَّيخ في المغني، والشَّارح، وابن رزين قطعوا بذلك في باب الكتابة وقالوا: حكمه حكم ما إذا وجد المأخوذ بعينه. والوجه الثَّاني: لا يصرف للمكاتبين.

(٢) (مسألة – ١٣): قوله: (وهل يجوز أن يشتري منها رقبةً يعتقها بغير رحم أم لا يجوز؟ لعدم التَّمليك المستحقّ، فيـه روايتــان).

وأطلقهما في الهداية، والمغني، والشُّرح، والمقنع، والتَّلخيص، والحرُّر، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح.

جزم به في المبهج، والعمدة، والإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنوّر ومنتخب الآدميُّ ونظم نهاية ابن رزين، وغيرهم. واحتاره القاضي في التعليق وغيره، والمجد في شرحه، وغيرهما، وقدَّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والرَّواية الثَّانية: لا يجوز، اختاره الخلاَّل، وقدَّمه الحرقيُّ وصاحب المستوعب، وآلخلاصة، والبَّلغة، والنَّظم، والرَّعايتين، والحــاريين وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال الزُّركشيّ: رجع أحمد عن القول بالعتق، حكاه من رواية صالح ومحمَّد بن موسى، وابـن القاسـم، وسـندي وروده في المغني

وعنه: لا يعتق من زكاته رقبة، لكن يعيِّن في ثمنها.

قال أبو بكر: لا يعتق رقبة كاملة.

قال في الرُّعَاية: وعنه: لا يعتق منها رقبةً تامُّةً، وعنه، ولا بعضها، بل يعيِّن في ثمنها. انتهى.

ولم يذكرهما المصنّف هنا.

(٣) (مسألة – ١٣): قوله: (فإن جاز فأعتق عبده، أو مكاتبه عن زكاته، ففي الجواز وجهان) انتهى.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، ومختصر ابن تميم، والفائق، وغيرهم. أحدهما: لا يجوز، ولا يجزئ، وهو الصحيح، جزم به في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: يجوز، ويجزئ، اختاره القاضي في التعليق.

الفسروع - كتاب الزكاة

وَلَوْ عَلَّقَ العِنْقَ بِشَرْطٍ ثُمَّ نَوَاهُ مِنَ الزُّكَاةِ عِنْدَ الشَّرْطِ لَمْ يُجْزِفُهُ (و).

جَعَلَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرُ أَصْلاً لِلْعِنْقُ بِالرَّحِمِ (و) خِلافًا لِلْحَسَنَ.

وَعَنْهُ: الرِّقَابُ عَبِيدٌ يُشْتَرَوْنَ مِنَ الْزُكَاةِ وَيُغْتَقُونَ حَاصَّةً (و مَّ مَا لَمْ يُعْطَ الْكَاتَبُ مِنْهَا فِي آخِر نَجْم، وَمَنْ عَتَى مِنَ الرُّكَاةِ فَالْهِمِ مَنْ عَتَى مِنَ الرَّكَاةِ فَالْهِمِ مِنْ وَلاَئِمِ عِنْ مِثْلِهِ، فِي ظُلْهِرِ اللَّذَهَبِ. الرَّكَاةِ مَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ مَا أَنْ مُعْمَلُهُمْ وَجُهًا رَدُّ مَا رَجَعَ مِنْ وَلاَئِمِ فِي عِنْقِ مِثْلِهِ، فِي ظُلْهِرِ اللَّذَهَبِ.

وَقِيلُ: وَفِي الصَّدَقَاتِ، قَدَّمَهُ ابْنُ تَعِيم، وَهَلْ يَعْقِلُ عَنْهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ١٤)(١).

وَعَنْهُ: وَلَاؤُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهُ.

وَمَا أَغْتَقَهُ السَّاعِي مِنَ الزُّكَاةِ فَوَلاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَعَنْهُ: لا يُعْتِقُ مِنْ زَكَاتِهِ رَقَبَةً لَكِن يُعَيِّنُ فِي ثَمَنِهَا وَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْدٍ: لا يَعْتِقُ رَقَبَةً كَامِلَـةً، وَلا يُعْطِي الْمُكَـاتَبَ لِجِهَـةِ الفَقْر؛ لأَنَّهُ عَبْدٌ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً

فُصلُ

السَّادِسُ: الغَّارِمُونَ:

إِمَّا لإصلاح ذَاَتِ البَيْنِ قَالَ فِي العُمْدَةِ، وابن تَمِيم وَفِي الرَّعَايَةِ الكُبْرَى: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَيَأْخُذُ مَا غَرِمَ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا، خِلافًا لابُنِ عَقِيلٍ وَإِمَّا غَارِمَ لِنَفْسِهِ فِي مُبَاحٍ، أوِ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الكُفَّارِ، فَيُعْطَى قَدْرَهُ مَعَ فَقْرِهِ، فَلَـوْ فَضَـلَ عَـنِ الكِفَايَـةِ بقدر بَعْضِهِ أَعْطِي بَقَدْر بَقِيَّتِهِ.

وَقِيلَ: وَغِنَاهُ (وَ قُ).

وَنَقَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الحَكَمِ، وَتَأَوَّلُهُ القَاضِي عَلَى أَنَّهُ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ، وَإِذَا قُلْنَا الغَنِيُّ مِنْ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمَــا لَـمْ يَمَنَـعْ ذَلِـكَ الآخْذُ بالغُرْم، فِي أَصَحَ الرَّوايَتَيْن.

الا بحد بالعرم، في اسمنح الرواييس. فَتَلَى هَذَا مَنْ لَهُ مِائَةً وَعَلَيْهِ مِفْلُهَا أَعْطَيَ خَمْسِينَ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَكْثُرُ ثُركَ لَهُ مِمًّا مَعَهُ خَمْسُونَ وَأَعْطِي تَمَامَ دَيْهِ، والثَّائِيَةُ يُمْنَعُ، فَلا يُعْطَى حَتَّى يَصْرِفَ مَا فِي يَهِو، وَلا يُرْادُ عَلَى خَمْسِينَ، فَإِذَا صَرَفَهَا فِي دَيْنِهِ أَعْطِي مِفْلَهَا حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ وَمَذْهَبُ (م) مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَمَعَهُ بِقَدْرِهِ أَلْ قَدْر بَهْضِهِ أَعْطِي بَقَدْر كَمَال وَفَاء الدَّيْنِ، وَمَنْ لَهُ أَلْفَ وَعَلَيْهِ أَلْفَان وَلَهُ دَارٌ أَلْ خَادِمٌ يُسَاوِي ٱلْفَيْنِ لَمْ يُعْطَ شَيْتًا، فَإِنْ أَدَى الآلْفَ فِي دَيْنِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ أَوْ الْحَادِمِ فَصْلُ يُغْنِيه أَعْطِي وَلَمْ كَانَ مِنَ الفُقرَاء، والفَارمِينَ، هَذَا مَذْهَبُهُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يُقْبُلُ قُولُهُ إِنَّهُ غَارِمٌ، بِلا بَيِّنَةٍ، وَيُقَبُلُ إِنْ صَدَّقَهُ غَرِيْهُ، فِي الآصَحُ، وَمَنْ غَرِمٌ فِي مَعْصِيَةٍ لَمْ يُدْفَعُ إِلَيْهِ شَيْءً، فَإِنْ تَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ، فِي الآصَحُ.

وَلُوْ أَتْلُفَ مَالَهُ فِي الْمَعَاصِي حَتَّى افْتَقَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الفُقَرَاء، وَإِنْ دُفِعَ إِلَى الغَارِمِ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ لَمْ يَجُزُ صَرَفُهُ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا، وَكَذَا الْمُكَاتَبُ، والغَازِي لا يَصْرِفُ مَا يَأْخُذُهُ إِلاَّ لِجِهَةِ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ دُفِعَ إِلَى الغَارِمِ لِفَقْرِهِ جَـازَ أَنْ

إحداهما: لا يعقل عنه.

قلت: وهو الصُّواب.

ثمَّ وجدت الشَّيخ قدَّمه في المغني ونصره، وقال: اختاره الخلاَّل ذكره في باب قسمة الفيء والغنيمة، والصَّدقة، فقـال: فصـلّ: ولا يعقل عنه، اختاره الخلاَّل.

وعنه: أنّه يعقل عنه، اختاره أبو بكر؛ لأنّه معتقٌ فيعقل عنه، كالّذي أعتقه من ماله، وإنّما لم يأخذ مــن ميراثـه بــالولاء لــُــلاً ينتفــع بزكاته، والعقل عنه ليس بانتفاع فيبقى عُلى الأصل، ثمّ قال: ولنا أنّه لا ولاء له عليه، فلم يعقل عنه، كمــا لــو كــان وكيــلاً في العتــق، ولأنّه لا يرثه، فلم يعقل عنه، كمّا لو اختلف دينهما، وما ذكروه يبطل بالوكيل، والسّاعي إذا أعتق من الزّكاة. انتهى.

ويأتي قريبًا من ذلك في أوَّل باب الولاء من كلام أبي المعالي.

يَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ، وَحُكِيَ وَجْهٌ، وَإِنْ أَبْرِئَ الغَرِيمُ أَوْ قُضِيَ دَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ المُؤكَاةِ أَسْتُرِدٌّ مِنْهُ، عَلَى الآصَحُّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةُ، وَجَرَمُ بهِ آخِرُونَ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ ظَاهِرُ المَذْهَبِ (و ش) ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ المقاضِي فِي تَطْلِيقِهِ: هُوَ عَلَى الرُوايَتَيْنِ فِي المُكَاتَبِ، فَإِنْ قُلْنَا أَحَذَهُ هُنَاكَ مُسْتَقَرُّ فَكَذَا هُنَا، قَدَّمَهُ ابْنُ تَسِيمٍ وَغَيْرَهُ، قَسَالَ: فَإِنْ كَسَانَ فَقِيرًا فَلَـهُ إِمْسَاكُهَا وَلا تُؤْخَذُ مِنْهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِع وَقَالَهُ غَيْرُهُ: إذَا اجْتَمَعَ الغُرْمُ، وَالْفَقْرُ فِي مَوْضِع وَاحِدِ أَخِذَ بِهِمَا، فَإِنْ أَعْطِيَ لِلْفَقْرِ فَلَهُ صَرْفُهُ فِي الدَّيْنِ، وَإِنْ أَعْطِيَ لِلْغُرْمِ لَمْ يَصْرُفْهُ فِي غَيْرِهِ، فَالمَلْمَبُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِسَسَبَبِ يَسْتَقِرُ الْآخَدُهُ الْآخَدُهُ وَإِنْ أَمْ يَسْتَقِرُ صَرْفُهُ فِيمَا أَخَذَهُ لَهُ خَاصَّةً، لِعَدَمَ ثَبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجُهِ، وَلِهَذَا يُسْتَرَدُ مِنْهُ إِذَا أَبْرِئَ، أَوْ لَمْ يَغْزُدُ

ُ وَمَنْ تَحَمَّلَ بِسَبَبِ إِثْلَافَ ِ مَالٍ أَوْ نُهْبِ أَخَذَ مِنَ الرُّكَاةِ، وَكَذَا إِنْ صَمَونَ عَنْ غَيْرِهِ مَالاً وَهُمَا مُعْسِرَانِ جَسَارُ الدُّفْعُ إِلَى كُلُّ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجُوزُ الدُّفْعُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْأَصِيلُ مُعْسِرًا، والحَمييلُ مُوسِرًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَجُوزُ إِنْ هَمَينَ مُعْسِرٌ مُومِيرًا بِلا أَمْرِهِ، وَيَأْخُلُ الغَارِمُ لِلْمَاتِ البَيْنِ قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِ، وَفِي الغَسارِمِ لِنَفْسِهِ الوَجْهَانُ(١).

وَلَوْ وَكُلِّ الغَارِمُ مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةً قَبْلَ قَبْضِهَا مِنْهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لِوَكِيلِهِ فِي دَفْمِهَا إِلَى الغَرِيمِ عَنْ دَيْنِهِ جَازَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: وَيُحْتَمَلُ ضِدُّهُ وَسَبَقَ فِي فُصُول تَعْجيلِ الزَّكَاةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَإِجْزَائِهَا قَبْضُ الفَقِير.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَكُلَ الْمَالِكُ، قِيلَ: فَلَوْ قَالَ الشَّتَرِ لِي بِهَا شَيَّعًا وَلَمْ يَعْبِضْهَا مِنْهُ فَقَدْ وَكُلَةُ أَيْضًا، وَلا يُجَــزِعُ لِحَـدَمِ قَبْضِهَا، وَلا فَرْقَ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا التَّسْوِيَةُ وَتَخْرِيجُهُمَا عَلَى قَوْلِهِ لِغَرِيهِ: تَصَدُقُ بِدَيْنِي عَلَيْك أَوْ ضَارَبَ بِهِ، لا يَصِـحُ، لِحَـدَم قَبْضِه، وَفِيهِ تَخْرِيجُ: يَصِحُ، بِنَاءُ عَلَى إِنَّهُ هَلْ يَصِحُ قَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ لِمُوكَلِّهِ؟

وَفِيهِ رَوَايَتَانَ، وَيَأْتِي فِي التَّصَرُّفُو فِي الدُّيْنَ^(٢).

وَإِنْ دَفَعَ الْمَالِكُ إِلَى الغَرِيمِ بِلا إِفْنِ ٱلْفَقِيرِ، فَعَنْهُ: يَصِحُّ، صَحَّحَهَا غَيْرُ وَاحِــدٍ، كَدَفْعِهَا إِلَى الفَقِيرِ، والفَـرْقُ وَاضِـحٌ وَعَنْهُ: لا (م ١٥)(٣) (و هـ) لِمَا مَبَقَ.

وَعَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الدَّيْنَ عَلَى الغَارِمِ، وَلا يَصِحُّ قَضَاؤُهُ إِلاَّ بِتَوكِيلِـهِ، وَأَظُـنُّ الشَّـيْخَ ذَكَـرَ هَـذَا أَيْضَـا، وَهَـذَا خِـلافُ المُذَهَبِ، وَلِلإِمَامِ قَضَاءُ المدَّيْنِ مِنَ المُرَّكَاةِ بِلا وَكَالَةِ، لِولايَتِهِ عَلَيْهِ فِي إِيفَائِهِ.

وَلِهَذَا يُجْبِرُهُ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ، وَيُشْتَرَطُ فِي إِخْرَاجِ الرَّكَاةِ تَمْلِيكٌ الْمُعْطِيَ (و)، فلا يَجُـوزُ أَنْ يُغَـَدِّيَ الفُقَـرَاءَ، وَيُعَشَّيَهُمْ،

لعلُّه أراد بالوجهين الوجهين اللَّذين في المكاتب قبل أن يحلُّ النجم، فإن كان أراد ذلك.

فالصَّجيع من المذهب جواز الآخذ قبل حلَّه، نصَّ عليه، وقدَّمه المصنَّف وغيره.

(٢) الثَّاني: قوله: (فيه تخريج يصحُّ، بناءً على أنَّه هل يصحُّ قبضه من نفسه لموكَّله؟ وفيه روايتان، وياتي في التَّمسَرُف في الدَّيسَ). نتهى.

يأتي هذا في التَّصرُف في الدَّين في أواخر باب السَّلم، وقد أطلق الخلاف هناك، وقدَّم المُصنَّف الصَّحَّة في بـاب التَّصـرُف في المبيـع وقال: إنَّ أحمد نصَّ عليه.

(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن دفع المالك إلى الغريم بلا إذن الفقير، فعنه: يصبح، صحّحها غير واحد، كدفعها إلى الفقير،
 والفرق واضع، وعنه: لا). انتهى.

إحداهما: يصخ.

قال في الرَّعايتين، والحاويين: جاز، على الأصحِّ، وهو ظاهر ما اختاره الشَّيخ تقيُّ اللَّينَ. والرَّواية الثَّانية: لا يصحُّ، وهو ظاهر كلام الأكثر، وفي كلام المصنَّف إشعارٌ بميله إليه.

⁽١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (ويأخذ الغريم لذات البين قبل حلول دينه، وفي الغارم لنفسه الوجهان).

وَلا يَقْضِي مِنْهَا دَيْنَ مَيِّتٍ غَرْمَهُ لِمُصْلَحَةٍ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرُو.

حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وابن عَبْدِ البَرِّ (ع) لِعَدَم أَهْلِيَّتِهِ لِقَبُولِهَا، كَمَا لَوْ كَفُّنَهُ مِنْهَا (ع).

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَبِي ثُوْرٍ: يُجُوزُ. ُ

وَعَنْ مَالِكِ أَوْ بَعْضَ أَصَحَابِهِ مِثْلُهُ.

وَٱطْلَقَ صَاحِبُ البَيَانِ الشَّافِعِيُّ وَجُهَيْنِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذِكْرُهُ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَــنَ أَحْمَـــنَ؛ لآنَّ الغَــارِمَ لا يُشْـتَرَطُّ تَــلْيكُهُ؛ لآنُ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالغَارِمِينَ﴾ [التوبَة: ٢٠]، وَلَمْ يَقُلُ: وَلِلْفَارِمِينَ.

وَإِنْ أَبْرَأَ رَبُّ اللَّيْنِ غَرِيمَهُ مِنْ دَيْنِهِ بِنِيَّةِ الرَّكَاةِ لَمْ يُجْزِفْهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، سَسَوَاءٌ كَانَ المُخْرَجُ عَنْمُ عَيْشًا أَنْ دَيْشًا (و م ش) خِلاقًا لِلْحَسَن وَعَطَاء، وَيُتَوَجَّهُ لَنَا اخْتِمَالُ وَتَخْرِيجُ كَقَوْلِهِمَا، بِنَاءَ عَلَى أَنَّهُ هَلْ هُوَ تَمْلِيكَ أَمْ لا؟.

وَقِيلَ: تُجَٰزِقُهُ مِنْ زَكَاةِ دَيْنِهِ، حَكَاهُ شَيْخُنَا، وَآخَتَارَهُ أَيْضًا؛ لَآنُ الرَّكَاةَ مُواسَاةً.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: تَسْقُطُ زَكَاةُ الدَّيْنِ بِالْإِبْرَاء مِنْهُ وَلَوْ بِلا نِيَّةٍ.

وَلا تَكُفِي الحَوَالَةُ بِهَا، جَزَمَ بِهِ أَبْنُ تَمْيِمَ وَعَيْرِهِ، وَسَبَقَ فِي تَمَامِ اللِلكِ مِنْ كِتَابِ الرَّكَاةِ: هَلْ الحَوَالَةُ وَفَاءٌ؟ وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي انْبِقَال الحَقِّ الْخَوَالَةِ الْفَائِضِ، وإلاَّ كَانَ بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَلَى الْجَفَا اللهِ الْمَائِضِ، وَيَجُورُ وَفَعُ رَكَاتِهِ إِلَى غَرِيهِ لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ، سَوَاءٌ وَفَعَهَا إِلَيْهِ الْبَسَاة حَقَّهُ فَاحَالَهُ بِهِ فَفَارَقَهُ ظَنَّا مِنْهُ أَنَّهُ قَذَ بَرُّ أَنَّهُ كَالنَّاسِي، وَيَجُورُ وَفَعُ زَكَاتِهِ إِلَى غَرِيهِ لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ، سَوَاءٌ وَفَعَهَا إِلَيْهِ الْبَسِاءَ الْمَائِقُ فَلَ بَرُّ أَنَّهُ كَالنَّاسِي، وَيَجُورُ وَفَعُ زَكَاتِهِ إِلَى غَرِيهِ لِيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ، سَوَاءٌ وَفَعَهَا إِلَيْهِ الْبَسِاءَ الْمَاعِلُ اللهِ الْبَعِلَاقِيْقَ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِهِ وَيْنَ الْمُؤْمِنِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَرَادَ إِحْيَاءَ مَالِهِ لَمْ يَجُزْ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ كَانْ حِيلَةٌ فَلا يُعْجَبُنِي.

وَقَالَ أَيْضًا: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ حِيلَةً فَلَا أَرَاهُ، وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ: إِذَا أَرَادَ الحِيلَةَ لَمْ يَصْلُحْ وَلا يَجُوزُ قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: يَعْنِي بِالحِيلَةِ أَنْ يُعْطِيّهُ بِشَرْطِ أَنْ يَرُدُهَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِهِ، فَلا تُجْزِقُهُ؛ لآنَ مِنْ شَرُطِهَا تَمْلِيكًا صَحِيحًا، فَإِذَا شَـرَطَ لِرُجُوعِ لَـمْ يُوجَذُ فَلَمْ تُجْزِفْهُ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّهُ حَصَلَ مِنْ كَلامِ الإِمَامِ أَخْمَدَ أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ بِالدَّفْعِ إِحْيَاءَ مَالِـهِ وَاسْتِيفَاءَ دَيْنِهِ لَـمْ يَجُوزُهُ لأنَّهَا لِلْهِ، فَلا يَصْرُفْهَا إِلَى نَفْعِهِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى: إِنْ قَضَاهُ بِلا شَرْطٍ صَحَّ، كَمَا لَوْ قَضَى دَيْنَهُ بِشَيْء ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ زَكَاةً، وَيُكُوهُ حِيلَـةً، كَـذَا قَـالَ، وَذَكَرَ أَبُو المَعَالِي الصَّحَّةَ وَفَاقًا، إِلاَّ بِشَرْطٍ؛ لآنُهُ تَمْلِيكَ كَذَا قَالَ، وَاخْتَارَ فِي النَّهَايَـةِ الإِجْزَاءَ؛ لآنُ اشْتِرَاطَ الـرُّدُّ لا يَمُتَـعُ التَّمْلِيكَ التَّامُ؛ لآنُ لَهُ الرُّذُ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَيْسَ مُسْتَحِقًا.

وَقَالَ: وَكَذَا الْكَلامُ إِنْ أَبْرَأُ اللَّهِينَ مُحْتَسِبًا مِنَ الزُّكَاةِ، كَذَا قَالَ.

وَذَكَرَ ابْنُ تَعِيمٍ كَلامَ القَاضِينِ، ثُمُ قَالَ: والآصَعُ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ لِجِهَةِ الغُرْمِ لَـمْ يَمْنَـع الشَّوْطُ الإِجْرَاءَ، ثُـمُ ذَكَرَ كَـلامَ الشَّيْعِ.

ثُمُّمُّ قَالَ: وَإِنْ رَدُّ الغَرِيمُ إِلَيْهِ مَا قَبَضَهُ وَفَاءُ عَنْ دَيْنِهِ فَلَهُ أَخْلُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى غَرِيهِ عَشَرَةَ وَرَاهِــمَ سِنَ الزَّكَاةِ ثُمُّ قَبَضَهَا مِنْهُ وَفَاءً عَنْ دَيْنِهِ: لا أَرَاهُ، أَخَافَ أَنْ تَكُونَ حِيلَةً، وَدَيْنُ اللَّهِ فِي الآَخْذِ لِقَضَائِهِ كَدِينِ الآدَمِيِّ لِمُمُومِ الآيَةِ، وَلاَمْرِهِ عليه السلام لِسَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ بِصَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ لِيُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ.

فُصلُ

السَّابِعُ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ:

وَهُمْ الْفُوْاَةُ الْلَٰيِنَ لا حَقَّ لَهُمْ فِي اللَّيوان؛ لآنْ مَنْ لَهُ رِزْقَ رَاتِبٌ يَكْفِيه مُسْتَغْن بِذَلِكَ (و) فَيَدَفَعُ إِلَيْهِمْ كِفَايَةُ غَزْوِهِسمْ وَعَوْدِهِمْ، وَلَوْ مَعَ غِنَاهُمْ (هـ) نَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا أَوْصَى بِفَرَسَ تُدْفَعُ إِلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ فَرَسَّ أَحَبُّ إِلَيُّ إِذَا كَأَنَّ ثِقَةً.

وَفِي جَوَاذٍ شَيْرًاءٍ رَبُّ المَالِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْغَازِي ثُمَّ يَصْرُفُهُ إِلَيْهِ وِوَايْتَانِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو حَفْصٍ.

وَلِلشَّافِعِيُّةِ وَجْهَانَ، الآشْهَرُ المُنْمُ؛ لآنَّهُ قِيمَةً.

اختَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ الحَكَم، وَنَقَلَ أَيْضًا: يَجُوزُ (م ١٦)(١)؛ لأنَّهُ لَمَّا لَمْ تُعْتَبَرْ صِفَــةَ المَدْفُـوعِ إلَيْـهِ – وَهُوَ فَقُرُهُ- لَمْ تُعْتَبَرْ صِفَةَ المَال، وَغَيْرُ الغَازي بخِلافِهِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الزُّكَاةِ فَرَسًا يَصِيرُ حَبيسًا فِـي الجهـَـادِ، وَلا دَارًا وَلا ضَيْعَةً لِلرَّبَاطِ أَوْ يَقِفُهَا عَلَى الغُزَاةِ، وَلَا غَزَوْهُ عَلَى فَرَس أَخْرَجَهُ مِنْ زَكَاتِهِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ كُلُّـهِ (و)؛ لأنَّـهُ لَـمْ يُعْطِهَا لآحَدٍ وَيَجْعَلُ نَفْسَهُ مَصْرَفًا، وَلا يُغْزَى بهَا عَنْهُ، وَكَذَا لا يَخُجُّ هُوَ بهَـا وَلا يُحَجُّ بهَـا عَنْـهُ (و) وَإِنْ اشْـنَرَى الإِمَـامُ بزَكَاةِ رَجُل فَرَسًا فَلَهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ يَغْزُو عَلَيْهَا، كُمَّا لَهُ أَلْ يَرُدُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ لِفَقْرُو أَوْ غُرْمِهِ، وَإِنْ لَـمْ يَغْـزُ رَدُّهُ (و)؛ لآنَّـهُ أَعْطِـيَ عَلَى عَمَلَ لَمْ يَعْمَلُهُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكُلَ مِنَ الصَّدَقَةِ.

ُوَهَلْ يَرُدُُونَ مَا فَضُلَ بَعْدَ غُزُوهِمْ وَعَوْدِهِمْ لِزَوَالَ الْحَاجَةِ؟ جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً، أَمْ لا؟

جَزَمَ بِهِ فِي مُنْتُهَى الغَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا؛ لأَنَّهُ جُعَلَ صَمِلَ مَا أَخَذُهُ عَلَيْهِ، وَلأَنَّهُ أَخَذَ كِفَايَتَهُ، وَإِنْمَا ضَيَّسَقَ عَلَى نَفْسِهِ، فِيهِ وَجُهَانُ (م ۱۷)^(۲).

وَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ غَازٍ؟ جَرْمَ بِهِ الشَّيْخُ؛ لآنُهُ لا يُمكِّنُ إقَامَةُ البَّيَّنَةِ، أمْ بِبَيَّنَةِ؟ فِيهِ وَجَهَانِ (م ١٨)(٣).

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وفي جواز شراء ربُّ المال ما يحتاج إليه الغازي ثمُّ يصرفه إليه روايتان، ذكرهما أبــو حفـص الأشــهر المنع، لأنَّه قِيمةً، اختاره القاضي وغيره، ونقله صالحٌ وعبد الله وكذا نقله ابن الحكم، ونقل أيضًا: يجوزُ). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه، الصُّحيح من المذهب المنع، كما قال المصنَّف أنَّه أشهر.

قال الزَّركشيِّ: هذا أشهر الرَّوايتين، وهو ظاهر ما قدَّمه في المغنى، والشُّرح.

والرُّواية الثَّانية: يجوز، كما نقله ابن الحكم أيضًا، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى فقال: ويجـوز أن يشـتري كـلُّ أحــدٍ مــن زكاتــه خيــلا وسلاحًا ويجعله في سبيل الله، وعنه: المنع منه. انتهى.

(٢) (مسألة – ١٧): قوله: (وهل يردُون ما فضل بعد غزوهم وعودهم لزوال الحاجة؟ جزم به جماعة، أم لا؟ جزم بـــه في منتهـى الغاية فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرِّر، والرعايتين، والحاويين.

إحداهما: يلزمه ردُّه، وهو الصَّحيح.

جزم به في المذهب، والكافي، والمقنع وشرح ابن منجًا، والإفادات، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وإدراك الغاية، والمنوّر ومنتخب الأدميِّ ونهاية ابن رزينٍ، وغيره.

وقدَّمه في الشَّرح، وصحَّحه في تصحيح المحرَّر.

والوجه الثَّاني: لا يردُّه، جزم به المجد في شرحه، وابن رزينِ أيضًا في شرحه وصحَّحه النَّاظم، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، فإنَّــه قال في باب زكاة الغنم: وإن قضى الغارمون، والرِّقاب وفي سبيل الله حاجتهم بها وفضل معهم فضلٌ ردُّوا الفضل، إلاّ الغــازي فــإنّ ما فضل معه بعد غزوه فهو له، وذكره الخرقيُّ في غير هذا الموضع. انتهى.

وقال في باب قسم الفيء، والغنيمة، والصَّدقة: ويدفع إلى الغازي دفعًا مراعًا، فإن لم يغز ردُّه، وإن غزا وعاد فقد ملك مــا أخــذه؛ لأنَّا دفعنا إليه قدر الكفاية، وإنَّما ضيَّق على نفسه. انتهي.

وقال في القاعدة الثَّانية، والسُّبعين: قال الخرقيُّ، والأكثرون: لا يستردُّ. انتهى.

وحمل الزُّركشيّ كلام الحرقيُّ في الجهاد على غير الزُّكاة. انتهى.

قلت: كلامه يحتمل الأمرين فإنَّه قال: ومن أعطى شيئًا يستعين به في غزاته فما فضل فهو له. انتهى.

ويحتمل أنَّه أراد الزُّكاة وغيرها، وهو ظاهر عبادته، ويحتمل أنَّه أراد غير الزُّكساة، واحتمالُه إرادة الزُّكـاة فقـط بعيـدٌ، ولم يتعـرُّض الشَّيخ في المغنى في الجهاد إلى ما أراد بذلك، بل أجراه على ظاهره، وكذلك ابن رزين في شرحه.

(٣) (مسألة – ١٨): قوله: (وهل يقبل قوله إنّه غاز؟ جزم به الشّيخ، أم بنيَّته؟ فَيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يقبل، وهو الصَّحيح، جزم به الشَّيخ في المَّغني، والشَّارح وصاحب التَّلخيص، والبلغة، والزُّركشيُّ، وغيرهم. قال في الرُّعايتين، والحاويين، والفائق يقبل: قوله في أصحُّ الوجهين، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يقبل إلاَّ ببيُّنةٍ.

قلت: الصُّواب الرُّجوع في ذلك إلى القرائن فإن دلَّت على قبول قوله قبلنا من غير بيِّنةٍ، وإلاَّ فلا بدُّ من بيِّنةٍ، واللَّه أعلم.

الفسروع - كتاب الزكاة

وَيُتَوَجُّهُ أَنَّ الرَّبَاطَ كَالغَزْو، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: يَأْخُذُ نَفَقَةَ ذَهَابِهِ وَمَا أَمْكَنَ مِنْ نَفَقَةٍ إِقَامَتِهِ.

وَالْحَجُّ مِنَ السَّبِيلِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ المَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ (و) فَعَلَى الْأُولَى يَأْخُذُ الفَقِيرُ.

وَقِيلَ: والغَنِيُّ، كَوَصِيَّتِهِ بِثُلْثِهِ فِي السَّبِيلِ، ذَكَرَهُ أَبُو المَعَالِي، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الوَقْفِ مَا يَحْجُ بِــهِ الفَرْضَ أَوْ يَسْتَعِينُ بِـهِ فِيهِ، جَزَمَ بهِ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَعَنْهُ: ۚ وَالنَّفَالُ وَهُوَّ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، والخِرَقِيِّ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ، والعُمْرَةُ كَالحَجِّ فِي ذَلِكَ، نَقَلَ جَعْفَرُ: العُمْـرَةُ مِـنّ سبيل اللهِ.

وَعَنْهُ: هِيَ سُنَّةً.

فُصلُ

الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبيل:

وَهُوَ الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ، وَفِي نُوْهَةٍ وَجُهَان (م ١٩)(١).

وَعَلَلَهُ غَيْرُ وَاحِيدٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصَيَةٍ، فَلَالُ أَنَّهُ يُعْطَى فِي سَفَرٍ مَكْرُوهٍ، وَهُوَ نَظِيرُ إِبَاحَةِ التَّرْخُصِ فِيهِ، لا سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ، فَإِنْ تَابَ مِنْهُ دُفِعَ إِلَيْهِ، فِي الْأَصَحُ.

وَقِيلَ: بَلْ سَفَرُ طَاعَةٍ، جَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ أَنْشَا السَّفَرَ مِنْ بَلَدِهِ (و ش) فَيَأْخُذُ مَا يُوصُلُهُ إِلَى بَلَدِهِ وَلَوْ مَعَ غِنَاهُ بِبَلَـدِهِ، وَيَـأْخُذُ أَيْضًا لِمُنْتَهَـى فَصْـدِهِ وَعَوْدِهِ إِلَى بَلَدِهِ، فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ رحمه الله وَاخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا، حَكَاهُ الشَّيْخُ عَنْهُمْ؛ لآنَ الظَّاهِرَ إِنَّمَا فَارَقَ وَطَنَهُ لِقَصْــدٍ صَحِيح، فَلَوْ قَطَعْنَاهُ عَلَيْهِ أَصْرَرْنَا بِهِ، بخِلافِ المُنْشِئِ لِلسَّفَر.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لا يَأْخُذُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ ظَاهِرُ رَوَايَةِ صَالِحٍ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي الخَطَّابِ.

وَيُقْبَلُ قُولُهُ: إِنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ، فِي وَجْهِ قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

وَجَزَمَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ أَبُوْ الْجَنْطُابِ، وَالسَّيْخُ: ببَيِّنَةٍ، عَمَلاً بالآصل (م ٢٠)(١١).

وَتُعْتَبُرُ بَيْنَةً فِي أَنَّهُ فُلْتِيرٌ إِنْ كَانَ عُرِفَ بِمَالَ، وَإِلاَّ فَلا، وَيُصَدُّقُ فِي إِرَادَةِ السُّفَرِ بِلا يَمِين لِمَا سَبَق، وَيَرُدُ مَا فَصُــلَ بَحْـيَ وُصُولِهِ (و ش)؛ لآنَ الآخٰذَ قَارَنَهُ يَسَارٌ سَابِقٌ يُقْتَضِي النَّحْرِيمَ لَوْلا الحَاجَةُ المُعَارِضَةُ، فَيَظْهَرُ عَمَلُ المُقْتَضِي لَوْلا الْمُعَارِضُ.

وَعَنْهُ: هُوَ لَهُ وَيَكُونُ أَخَذَهُ مُسْتَقِرًا كَالْمُكَاتَبِ، والغَارِم، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الأَجُرِّيُّ: يَلْزَمُهُ صَرْفُهُ لِلْمَسَاكِينِ، كَذَا قَالَ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ: مَعَ جَهْلِ أَرْبَابِهِ.

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (وهو المسافر المنقطع به في سفر مباح، وفي نزهةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، والفائق، والزَّركشيُّ.

أحدهما: يجوز له الأخذ، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال في التّلخيص: فيعطى بشرط أن لا يكون سفر معصيةٍ.

وقال في الرَّعاية: وهو من انقطع به في سفرٍ مباح، قال ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع، الأصحُّ أنَّه يعطى، لأنَّه من أقسام المبـــاح، في الأصحُّ.

والوجه الثَّاني: لا يجوز ولا يعطى، قدَّمه أبن رزينٍ في شرحه.

وقال المجد في شرحه بعد أن أطلق الخلاف:، والصُّحيح، والجواز في سفر التَّجارة دون النَّنزُّ، قلت:، والنَّفس تميل إلى ذلك.

(٢) (مسألة – ٢٠): قوله: (ويقبل قوله: إنَّه ابن سبيلٍ، في وجو قدَّمه بعضهم، وجزم جماعةٌ منهم أبــو الخطَّـاب، والشَّـيخ: ببيُّنـةٍ، عملاً بالأصل). انتهى.

أحدهما: لا يقبل إلاَّ ببيُّنةٍ، وهو الصُّحيح.

جزم به في الهداية، والمذهّب، والخلاصة، والمقنع وشرح المجد، وابن منجًا، والنَّظم، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يقبل قوله من غير بيَّنةٍ، جزم به في التُّلخيص، والبلغة، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

(ع): ما أجمع عليه

فَصل

يَجُوزُ دَفْعُ الزُّكَاةِ إِلَى مُسْتَحِقٌ وَاحِدِ (و هـ م) وَيُسْتَحَبُّ اسْتِيعَابُ الآصنَافِ النَّمَانِيَةِ بِهَا، لِكُلِّ صِنْفِ ثُمَنُهَا إِنْ وُجِدَ، حَيْثُ وَجَبَ الإِخْرَاجُ، وَلا يَجِبُ الاسْتِيعَابُ، نَصْ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الجُرِقِيُّ، والقَاضِي، والآصْحَابُ، وَهُوَ المَذْهَبُ (و هـ م) كُمَا لَوْ فَرُّقَهَا السَّاعِي (و) وَذَكْرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر فِيهِ (ع) وَكَوْصِيَّةٍ لِجَمَّاعَةٍ لا يُمْكِنُ خَصْرُهُمْ (و) وَيُخَرَّجُ عَلَى هَذَا، والذِي قَبْلُهُ خُمُسُ الفَنِيمَةِ، وَكَقَوْلِهِ، إِنْ مَنْفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَمَالِي صَدَقَةً، فَشُنْفِي مَريضَهُ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ الاسْتِيعَابُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُو وَأَبُو الْخُطَّابِ (و شَ) فَلا يُجْزِئُ مِنْ كُلِّ صِنْفِ دُونَ ثَلاَئَةٍ (و ش) فَعَلَى هَذَا إِنْ خَمْنُ وَلَهُ الْعَلْمُ اللَّهُمِ؛ لآنَّهُ القَلْرُ الْمُسْتَحَبُّ؟ أَوْ بِأَقَلَّ جُزْءٍ مِنَ السَّهُمِ؛ لآنَّهُ المُجْزِئُ؟ يَخْرُجُ وَجْهَان (ق) كَالْأَصْعِيَةٍ (١) إِذَا أَكَلَهَا.

وَعَنْهُ: يُجْزَئُ وَاحِدٌ، اخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ وَصَاحِبُ الْمُحَوَّرِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمْكِنُ الاسْتِغْرَاقُ حُمِلَ عَلَى الجِنْسِ، كَقُولِهِ لا تَزَوَّجْت النَّسَاءَ، وَكَالعَامِلِ (و) مَعَ أَنَّهُ بِلَفْظِ الجَمْعِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وابن السَّبِيلِ لا جَمَعَ فِيهِ

وَقَالَ فِي الانْتِصَارِ فِي خُمُسِ الغَنيِمَةِ: إِذَا وَجُبَ الاَسْتِيعَابُ فِيو لِمَ لا نَقُولُ بَهِ فِي الزَّكَاةِ (خ) وَلا تَجبُ التَّسْوِيَةُ بَيْـنَ الآصناف إِنْ وَجَبَ الاَسْتِيعَابُ، كَتَفْضِيلِ بَعْضِ صِنْفُو عَلَى يَعْضِ (و)، وَكَالوَّصِيَّةِ لِلْفُقْرَاءِ، بخِلافِ الْمُعَيَّنِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي بَكْرٍ بِإِعْطَاءِ العَامِلِ النُّمُنَّ.

وَقَدْ نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى وُجُوبِهِ (و ش).

_ وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: إِنْ قُلْنَا مَا يَأْخُذُهُ العَامِلُ أَجْرَةُ أَجْزَأَ وَاحِدٌ، وإِلاَّ فَلا (خ) وَيَسْقُطُ سَهُمُهُ إِنْ أَخْرَجَهَا رَبُهَا بِنَفْسِهِ (و).

وَإِنْ حَرُمَ نَقْلُ الزِّكَاةِ كَفَى المَوْجُودِ بِبَلَدِهِ، فِي الْآصَحُ، وَمَنْ فِيهِ سَبَبَانٍ أَخَذَ بِهِمَا (ق).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ؛ لآنَّهُ عليه السلام •أعْطَى سَلَمَةُ بْنَ صَخْرٍ لِفَقْرِهِ٠.

وَدَيْنِ الكَفَّارَةِ، وَلِلْمُنُومِ، كَشَخْصَيْنِ، كَالِيرَاثِ وَتَعْلِيقِ طَلاق بِصِفَاتٍ تَجْتَمِعُ فِي عَيْسِ وَاحِدَةٍ، وَلا يَجُورُ أَنْ يُعْطِيَ بأخدِهِمَا لا بِعَيْنِهِ، لاخْتِلافِ أَحْكَامِهِمَا فِي الاسْتِقْرَارِ وَغَيْرِهِ، وَقَلاَ يَتَعَلَّدُ الاسْتِيعَابُ فَلا يُعَلَّمُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَإِنْ أَعْطَى بِهِمَا وَعَيْنَ لِكُلِّ مَبَبِو قَدْرًا، وإلاَّ كَانَ يَيْنُهُمَا نِصْفَيْنِ.

تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ لِوْ وُجِدَ مَا يُوجِبُ الرُّدُّ.

فُصلُ

وَيُسَنُّ صَرْفُ زَكَاتِهِ إِلَى قَرِيبِ لِا يَرِثُهُ وَلا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، بِقَدْرِ خَاجَتِهِ، (و) وَفِي مَذْهَبِ (م) أَيْضًا الكَرَاهَـةُ، والجَـوازُ، وَإِذَا أَحْضَرَ رَبُّ المَالِ إِلَى العَامِلِ مِنْ أَهْلِهِ مَنْ لا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ لِيَدُفَعَ إِلَيْهِمْ زَكَاتَـهُ دَفَعَهَـا قَبْـلَ خَلْطِهَـا بِغَيْرِهَـا، وَبَعْـدَهُ هُـمْ كَغَيْرِهِمْ، وَلا يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا؛ لأَنْ فِيهَا مَا هُمْ أَخَصُّ بِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

ُ وَيُقَدَّمُ الآقُرَبُ (و)، والآخْوَجُ (و) وَإِنْ كَانَ الآجُنَيِيُّ أَخْوَجُ أَعْطَى الكُلُّ وَلَمْ يُحَابِ بِهَا قَرِيبَهُ، والجَارُ أَوْلَـى مِـنْ غَـيْرِ الجَارِ (و)، والقريبُ أُولَى مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (ش) كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ.

ُ وَٱلَّذِي وَجَذَتِه فِي كَلامِ الشَّافِعِيَّةِ كَمَذْهَبِنَا، وَيُقَدَّمُ العَالِمُ، والدَّيِّنُ عَلَى ضِدَّهِمَا، وَلا يَجُوزُ دَفْعُهَــا إِلَـى الوَالِدَيْـنِ وَإِنْ عَلَوَا، والوَلَدُ، وَإِنْ سَفَلَ فِي حَال تَجبُ نَفَقَتُهُمَا (ع).

وَكَلْنَا إِنْ لَمْ تَجِبْ، حَتَّى وَلَدِ البِّئْتِ، نَصْ عَلَيْهِ (و هـ م) لاتَّصَالِ مَنَافِعِ المِلْكِ بَيْنَهُمَا عَادَةً، فَيَكُونُ صَارِفًا لِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا

⁽۱) تنبيه: قوله: (ولا يجب الاستيعاب، نصُّ عليه، وعنه: يجب، فعلى هذا إن دفع إلى اثنين ضمن نصيب الشَّالث، وهـل يضمنـه بالنُّلث؛ لأنَّه القدر المستحبُّ؟ أو باقلٌ جزء من السَّهم؛ لأنَّه الجزئ؟ يتخرَّج وجهان، كالأضحيَّة). انتهى.

وهذا التَّخريج للمجد في شرحه، وحكَّاهما ابن رجب في قواعده من غير تخريج.

والصُّحيح من المذهب في الأضحيَّة: أنَّه يضمن أقلُّ جزءٍ يجزَّئ منها، فكذا هنا، وليس مسن الخيلاف المطلق، كما نبَّهنا عليه في الخطبة، والله أعلم.

لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلآخَر، وَكَقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ مُنِعُوا الْحُمُسَ.

احْتَجُ بِهَذَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ القَاضِي.

وَقِيلَ: يُبجُوزُ، اخْتَارَهُ القَّاصِي فِي الْمَجَرُّدِ وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي الخَطَّابِ (و ش) وَمَذْهَـبُ (م): لا نَفَقَةَ لِجَدُ وَوَلَدِ وَلَدِ.

وَٱطْلَقَ فِي الْوَاضِحِ فِي جَدُّ، وابن ابْنِ مَحْجُوبَيْنِ وَجُهَيْسِ، وَمَذْهَبُ (ش) لا نَفَقَة لِغَيْرِ عَمُودِي نَسَبِهِ، وَلا يُغْطِي عَمُودِي نَسَبِهِ لِغُرُم لِنَفْسُهِ أَوْ كِتَابَةٍ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَجُورُ (و ش) وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْحَرَّدِ الْنَ سَبِيلِ كَلَالِكَ، وَاخْتَسَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَبَقَ كَلامُهُمُ فِي كُونِهِ عَامِلاً.

كوبه عامِلا. وَفِي جَوَازْ دَفْعِهَا إِلَى مَنْ يَرِثُهُ بِفَرْضٍ أَوْ قَعْصِيب نُسَب أَوْ وَلاء كَالآخ، وابن العَمِّ. وَقَالَ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ فِي الوَاضِحِ: وَبِنْتُ الابْنِ، وابن البِنْتِ فِيهِ رُوايَاتُ، الجَوَازُ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و هـ) كَمَــا لَـوْ تَعَــلُـرُتْ النَّفَقَةُ، وَإِذَا قَبِلَ: زَكَاةُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ قَرِيبُهُ فَلا نَفَقَةً لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ وَطَالَبَهُ بِنَفْقَتِهِ الوَاجِبَةِ أُجْبِرَ، وَلا يُجْزِفُــهُ فِي هَـــلَـهِ الحَــالِ جَعْلُهَا زَكَاةً.

والثانِيَةُ: المُنعُ.

والثَّالِئَةُ: المُنْحُ إِنْ كَانَ يَرِثُهُ، وإِلاَّ فَلا^(١).

(١) تنبيهات: الأوَّل: الَّذي يظهر أنَّ في كلام المصنَّف نظرًا من وجهين:

احدهما: أنَّه جعل علَّ الخلاف فيمن يرثه بفرض أو تعصيبو، ثمُّ فرَّق في الرَّواية الثَّالثة بين من يرث ومن لا يرث، فقال: (الثَّالثة: المنع إن كان يرثه، وإلاُّ فلا)، فأدخل في هذه الرُّواية من لا يرث، وهو مناقضٌ لما صدَّر به المصنّف المسألة.

grafink to be skilled & also the algebra & to the last of the

ويلزم من هذه إيضًا أنَّ الرُّوايتين الأولتين مشتملتان على من يرث ومن لا يرث، فيحصل التَّناقض أيضًا بهما لمَّا صدَّر به المسألة، ويعكّر على هذا كون المصنّف ذكر في أوّل الفصل استحباب صرفها إلى أقاربه الّذين لا يرثونه، وفاقًا، وحكاه المجد إجماعًا.

وقال الزَّركشيّ: بلا نزاع، ويمكن الجواب بأنَّ المراد بما صدّر به المسألة من يرثه حالاً أو مالًا، وبما قبله في أوَّل الفصل من لا يرث حالاً ومآلاً، لبعده ونحوه، ويكون مراده بصدر الرُّواية النَّالثة من يرثه حالاً، ويعجزها من يرثه مِـآلاً، لكونــه محجوبًا، وقــد ذكــر هــذه الرُّواية في الفائق على ما يأتي في التُّنبيه الثَّاني، فعلى هذا يكون في كلام المصنَّف نقصٌ، وتقديره الثَّالثة المنع إن كــان يرث حــالا، وإلاّ فلا، فلفظة: (حَالاً) ساقطة من الكاتب.

ويشكل على هذا ألجواب ما يأتي في التَّنبيه التَّالث من قوله: (وعكسه الآخر)، وبما مثَّــل بـه في أصــل المســألة فإنَّـه مثَّـل بــالأخ، والعمَّ، فإنَّ ظاهره أنَّ كلُّ واحدٍ منهما يرث الآخر، ويدلُّ عليه ما قال بعد هذا: (وإن ورث أحدهما الآخر. كأخوين لأحدهما ابنُّ).

ويشكل أيضًا كلام المصنّف من وجو آخر، وهو كونه أطلق الرُّوايتين الأولتين على تقدير ثبوتهما في حمله ما أطلق من الرُّوايــات، وقد التزم في الخطبة أنَّه لا يطلق الخلاف إلاَّ إذا اختلف التَّرجيح، والرَّواية النَّانية وهي رواية المنع مطلقًـــا تشــمل مــن لا يــرث حــالا، والحاصل أنَّ المذهب جواز دفعها إليه، قطع به الشَّيخ في المغني، والمجد في شرحه، والشَّارح، وابن رزين في شرحه، وغيرهم، وهو ظاهر كلام من لم يصرِّح بذلك، بل لا نعلم أحدًا اختار ذلك، فعلى هذا يكون في إطلاقه الخلاف نظرُّ أيضًا.

الوجه الثاني: من النَّظر كونه حكى روايةً رابعةً بالفرق بين من تجب نفقته ومن لا تجيب، فقـال: (الرَّابعـة: المنـع إن كـانت نفقتــه

فيلزم من هذا على مصطلحه أن تكون الرُّوايتان الأولتان مشتملتين على مِن نفقته واجبةً أو غير واجبةٍ، مع إطلاقه لهمــا في جملــة الرُّوايات المطلقة، ورواية المنع منهما ضعيفةٌ فيمن نفقته غير واجبةٍ، لتعذُّر النُّفِقةِ لكون ماله لا يَسَعُ لها، وإن كانت الزُّكاة واجبـةً عليــه فإنَّ القاضي في التَّعليق، والجمد في شرحه قطعا بجواز الدُّفع إليه بما يقتضي أنَّه محلُّ وفاق بين الأصحاب، وهو ظاهر كلام غيرهمـــا مــن الأصحاب، لتقييدهم الحلاف بمن تجب نفقته، وفي كلام المصنّف ما يدلُّ على أنّه ليس فيه نزاعٌ، لقوله في الرّواية الأولى: •الجــواز نقلــه الجماعة، كما لو تعذّرت النّفقة".

ومن جملة تعذُّر النُّفقة إذا كان المال لا يتَّسع لنفقته وتجب الزُّكاة في ماله، بل الظَّاهر أنَّه مراده؛ لأنّه تابع الحجد، والمجد مثَّل بذلسك،=

والرَّابِعَةُ: المُنْعُ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ وَاجِبَةً، وإِلاًّ فَلا.

اخْتَارَهَا الْآكَثُرُ مِنْهُمْ الجِرَقِيُّ، والقَاضِي وَصَاحِبُ الْمَحَرُّرِ (م ٢١)(١).

وَإِنْ وَرِثَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كَعَمَّةٍ، وابن أخِيهَا، وَعَتِيقٍ وَمُغْتِقِهِ وَأَخَوَيْنِ لآحَدِهِمَا ابْنُ فَالوَارِثُ مِنْهُمَا تَلْزَمُهُ النَّفْقَةُ، عَلَى

=والله أعلم، وإن حملنا الرّواية على إطلاقها، أحتى رواية المنع، ناقض ما قاله في أوّل الفصل، كما تقدّم، فإطلاق المصنّف لهذه الرّوايــة في جملة الرّوايات فيه نظرٌ على مصطلحه، والله أعلم، ويمكن الجواب عن هذا وعن الّذي قبله من هذه الحيثيّة بأنّه لم يفرد الرّوايــة بمسا اعترضٍ عليه، بل أضافه إلى صورةٍ أخرى، الحلاف فيها قويّ، والله أعلم.

التَّنبيه الثَّاني: اعلم أنَّ الأصحاب ثمن اطَّلعنا على كلامه لم يحك في هذه المسألة هنا إلاَّ روايتين فيمن تجب نفقته، منهم صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمخني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والمحرُّر وشرح المخد، والرَّعابتين، والحاويين، والنَّظم، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، وابن رزين، والزَّركشي، وغيرهم إلاَّ صاحب الفائق فإنَّه حكى الرَّواية التَّالثة فقال: وفيمن يجب الإنفاق عليهم من الأقارب رواياتُ:

النَّالَثَة: إن وجب حالاً منع، وإلاَّ فلا.

الرَّابعة: إن كان يموِّنهم عادةً منع، وإلاَّ فلا، ذكرها ابن الزَّاغونيِّ. انتهى.

ولكن ليس من مصطلح صاحب الفائق أنَّه لا يطلق الحلاف إلاَّ إذا اختلف التُرجيع، بخلاف المصنَّف، ولم يذكــر الرَّوايــة الرَّابعــة الَّتِي ذكرها المصنَّف قلت: تؤخذ الرَّواية التَّالثة من كلام الأصحاب في نفقات الاَّقارب، فإنَّهم حكوا روايةً بوجوب نفقــة مـن يرثــه في المَّال، لكونه محجوبًا وهو موسرٌ.

لكن إذا أوجبنا النّفقة على من يرث في المآل فهو داخلٌ في كلام من أوجبها على من تلزمه نفقته لم يخرج عنه، واللّــه أعلــم، وأمّــا الرّواية الرّابعة فتؤخذ من كلام القاضي في التّعليق، فإنّه لما ذكر النّصوص عن الإمام أحمد العامّّة في المنع، والجـــواز قــال: يمكــن حملهــا على اختلاف حالين، فالمنع إذا كانت النّفقة واجبةً، والجواز إذا كانت غير واجبةٍ. انتهى.

فظاهر هذا أنَّ غيره من الأصحاب أجرى النُصوص على عمومها، فشملت من تجب نفقته ومــن لا تجـب، لكــون مالــه لا يســع، والله أعلم.

إذا علم ذلك؛ فالكلام مع المصنّف في إطلاقه الخلاف.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي جواز دفعها إلى من يرثه بفرض أو تعصيب نسب أو ولاء كالأخ، وابن العمُّ.

وقال ابن الزَّاغونيُّ في الواضح: وبنت الابن، وابن البنت فيه روّاياتٌ، الجواز نقله الجماعةُ، كما لو تعذَّرت التُفقة، والثَّانية: المنع، والثَّالثة: المنع إن كان يرثه، وإلاَّ فلا، والرَّابعة: المنع إن كانت نفقته واجبةُ، وإلاَّ فلا، اختاره الأكثر، منهم الحرّقيُّ، والقاضي وصــاحب الحرَّر). انتهى.

إذا كانت نفقته واجبةً عليه لم يجز دفعها إليه على الصّحيح من المذهب، نصُّ عليسه في روايـة الجماعـة، قالـه القـاضي في التّعليـق وسردها، وجزم به الخرقيُّ وصاحب المبهج، والإيضاح وعقود ابن البنّاء، والعمدة، والإفادات ومنتخـب الأدمـيّ، والتّسـهيل، ونظـم المفردات، وقد قال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وغيرهم، واختاره القاضي في التَّعليق، والأحكام السُّلطانيُّة وقال: هذه الرُّواية أشهر.

قال الزَّركشيّ: هي أشهر وأنصُّ، قال ابـن هبـيرة: هـي الأظهـر، واختارهـا الجـد في شـرحه، وصحَّحهـا في التَّلخيـص، والبلغـة وتصحيح الحرَّر، وغيرهم، وقدَّمها في المستوعب، والحُلاصة، والرَّعايتين وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

قال المصنّف هنا: اختاره الأكثر، والرَّواية الثَّانية يجوز دفعها إليهم، نقلها الجماعة عنَّ الإمام أحمد، قسال في المغني، والشُّرح: هـي الظَّاهر عنه، رواها عنه الجماعة، وهو عكس ما قاله القاشي في التَّعليق، فيكون قد نصُّ على كـلٍّ من الرِّوايتين في روايـة الجماعـة، وجزم به في الوجيز، والمنوَّر وصحَّحه في التَّصحيح.

قال القاضي في التَّعليق، يمكن حملها على اختلاف حالين، فالمنع إذا كانت النَّفقة واجبةً، والجواز إذا كانت غير واجبةٍ. انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهّب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهسادي، والمحرَّر وشسرح المجـد، والشَّرح، والنَّظس، والمذهب الأحمد، والفائق، والزَّركشيّ، وغيرهم.

الْآصَحَ (١)، وَفِي دَفْعِ الزُّكَاةِ إِلَيْهِ الخِلافُ، وَعَكْسُهُ الْآخَرُ.

وَيَنجُوزُ دَفْعُهَا إَلَٰى ذَوِي الأَرْحَامِ وَلَوْ وَرِثُوا، عَلَى الآصَحُ، لِضَعْفِ قَرَابَتِهِمْ(*)، وَفِي الإِرْثِ بِالرَّدُّ الجِلافُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يَجُوزُ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ، وَسَبَقَ كَوْنُ القَريبِ عَامِلاً.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: لا تَخْتَلِفُ الرُّوَايَةُ أَنَّهُ يُعْطِيَ لِغَيْرِ النَّفَقَةِ الوَاجِبَةِ، نَحْوُ كَوْنِسِهِ غَارِسًا أَوْ مُكَاتَبًا أَوِ ابْـنَ السَّبيلِ، بخِلافُ عَمُودِي النَّسَبِ، لِقُوَّةِ القَرَابَةِ، وَجَعْلِهَا فِي الزَّعَايَةِ كَعَمُودِي نَسَبِهِ فِي الإِعْطَاءِ لِغُـرْمَ وَكِتَابَـةٍ^(٣)، فِي قَـوْلٍ، وَجَـزَمَ ٱلشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يُعْطِي قَرَابَتَهُ لِعِمَالَةِ وَتَأْلِيفُ وَغُرَّمَ لِذَاتِ البَّيْنِ وَغَرْوٍ، وَلا يُعْطِي لِغَيْرِ ذَلِكُ.ُ

وَإِلَّ تَبَرُّعَ بِنَفَقَةِ قَرِيبٍ أَوْ يَتِيمٍ أَوْ غَيْرُو ضَمَّهُ إِلَى عِيَالِهِ فَعَنْهُ: يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ (و هـ ش) وَنَقَـلَ الْأَكْشُرُ: لا، اخْتَارَهُ فِي التَّنْبِيهِ، والإرْشَادِ (م ٢٢)(َ (و م).

رُويَ عَنَّ ابْنَ عَبَّاس، وَلاَّنَّهُ يُذُمُّ عَلَى تَرْكِهِ فَيَكُونُ قَدْ وَقَى بِهَا مَالَهُ أَوْ عِرْضَهُ، وَلِهَذَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْبًا فِي غَـيْرِ مَوُونَتِـهِ الَّتِي عَوَّدَهُ إِيَّاهَا تُبَرُّعًا جَازَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و).

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: كَانَتْ الْعُلْمَاءُ تَقُولُ فِي الزُّكَاةِ: لا يَدْفَعُ بِهَا مَذَمَّةُ وَلا يُحَابِي بِهَا قَرِيبًا، اخْتَجُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ هُنَا، وَرَدُّ

(١) التَّنبيه الثَّالث: قوله: (وإن ورث أحدهما الآخر كعمَّة، وابن أخيها، وعتيق ومعتقه، وأخوين لأحدهما ابـنّ فـالوارث منهمــا تلزمه النُّفقة، على الأصحُّ)، فتلزم النُّفقة ابن أخيها له، والمعتق لعتيقه وأبا الابن لأخيه، على الصُّحيح من الرُّوايتين.

وقوله: (وفي دفع الزُّكاة إليه الخلاف).

يعني: به الخلافُ الَّذي تكلَّمنا عليه، ولكن لا تتأتَّى الرُّوايات الأربع هنا، فلا تأتي الرُّواية النَّالثة ولا الرَّابعة أيضًا، فيما يظهر. وقوله: (وعكسه الآخر).

يعني: أنَّ العمَّة، والعتيق، والأخ الَّذي ليس له ولدٌّ لا تلزمهم النُّفقة لا لابن أخيها ولا للمعتق ولا للآخ الَّذي ليس له ابنَّ، على الصَّحيح، لكون بعضهم لا يرث البُّنَّة وبعضهم محجوبًا.

ويجوز دفع الزُّكاة إليهم من غير خلاف هذا العكس الَّذي عناه المُصنَّف، وهذا الأخير وهو جواز الدُّفع إليهـم مـن غـير خــلاف ينافي ما أجبنا به عن الرُّواية الأولى في حقُّ الأخ الَّذي له ابنَّ، واللَّه أعلم.

وهذا مًّا فتح الله الكريم به.

(٢) التُّنبيه الرَّابِع: قوله: (ويجوز دفعها إلى ذوي الأرحام ولو ورثوا، على الأصحُّ، لضعف قرابتهم).

مراده غير عمودي النسب.

وقوله: (وفي الإرث بالرَّدُ الخلاف): مراده بالخلاف: الخلاف الَّذي ذكرناه أيضًا، فإنَّ الأصحاب قالوا: لو كان للمعسر أمُّ وأخــتّ إنَّ النَّفقة واجبةٌ عليهما أخماسًا.

ففي جَواز الدُّفع إلى المعسر الخلاف، واللَّه أعلم، لكون نفقته واجبةً عليهما وهما يرثانه بالفرض، والرَّدّ.

(٣) التَّنبيه الخامس: قوله: (وجعلها في الرَّعاية كعمودي نسبه في الإعطاء لغرم وكتابة): كذا في النَّسخ.

ورأيت في نسخةٍ معتمدةٍ: (لغزو وكتابة)، ورأيتها في نسخةٍ اخرى كذلك، إلاَّ أنَّهم أصلحوها: (لغرم)، والله أعلم.

(٤) (مسألة – ٢٢): قوله: (وإن تبرُّع بنفقة قريب إو يتيم أو غيره ضمُّه إلى عياله، فعنه: يجوز دفعها إليــه، اختــاره الأكــثر، ونقــل الأكثر: لا، اختاره في التُّنبيه، والإرشاد). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه وصاحب الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير:

إحداهما: يجوز دفعها إليه، وهو الصّحيح.

قال المجد في شرحه: هو ظاهر كلام الحرقيّ، والقاضي وأكثر الأصحاب. انتهى.

والمصنِّف قال: اختاره الأكثر.

قلت: اختاره صاحب المغني، والشَّارح، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وغيرهم، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، اختارها أبو بكرٍ في التَّنبيه، وابن أبي موسى في الإرشاد، وجزم به في المستوعب.

وقدُّمه في الحاوي الكبير وشرح ابن رزين، ونقلها الأكثر عن الإمام أحمد.

الشَّيْخُ المَعْنِي المَذْكُورَ بِأَنَّهُ نَفْعٌ لا يُسْقِطُ بِهِ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَلا يَجْتَلِبُ بِهِ مَالاً إلَيْهِ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي عَائِلَتِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبُ وَغَيْرِهِ: لَا يَجُوزُ إِنْ بَقِي مَالُهُ بزَكَاتِهِ.

وَيَهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مِنَ الرُّكَاةِ اللَّهُ ا

ُ قَالَ أَحْمَدُ: دَفْعُ المَذَمَّةِ أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ قَرَابَتِهِ صَلَيْهِ حَقَّ فَيْكَافِئَهُ مِنَ الزُكَاةِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ قَرِيبٌ مُحْتَاجٌ وَغَيْرُهُ أَحْوَجُ مِنْهُ فَلا يُعْطِي القَريبَ وَيَمْنَعُ البَعِيدَ، بَلْ يُعْطِي الجَميِعَ.

وَلا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى زَوْجَتِهِ (ع) وَفِي الرَّعَايَةِ:.

وَيْهِلَ: بَلَى، وَالنَّاشِرُ كَغَيْرِهَا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ.

وَمَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْآةِ دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى زُوْجِهَا؟ اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والنَّيْخُ ()، وغيرهم (و ش) أَمْ لا؟ اخْتَارَهُ جَمَاعَةُ، مِنْهُمْ الجِرَقِيُّ، وَآبُو بَكْرٍ، وَصَاحِبُ الْمُخَرِّرِ وَحَكَاهُ عَنْ أَبِي الْحَطَّابِ (و هدم) فِيسة رِوَايَشَانِ (م ٢٣)()،

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ ظَاهِرَ الْمُذْهِبِ.

وَلَمْ يَسْتُشْنُ جَمَاعَةٌ شَيْئًا.

وَقِيلَ فِي الزَّوْجَيْنِ: يَجُورُ لِغُرْم لِنَفْسِهِ وَكِتَابَةٍ؛ لأَنَّهُ لا يَدْفَعُ عَنْهُ نَفَقَةً وَاجِبَةً (و ش) كَعَمُودَيْ نَسَهِ، وَلا يَجُسُورُ دَفْعُهَا إِلَى فَقِيرٍ أَلِهَا رَوْجٌ فَنِيُّ إِلَى غَيْرًا مَا يَدَيْنِهَا عَلَيْهِ (و) وَكُولَدٍ صَغِيرٍ فَقِيرٍ أَبُوهُ مُوسِرٌ (و) بَلْ أُولَى، لِلْمُعَاوَضَةِ وَتُبُوتِهَا فِي اللَّهُورُ وَقَعَلَ لا يَجُورُ دَفْعُهَا إِلَى غَنِي بِغَفَقَةِ لازِمَةِ اخْتَارُهُ الآكُثُورُ.

وَأَطْلَقَ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَيْنِ، وَيَّجَوُّرُهُ فِي اَلكَّافِي؛ لَآنَ اسْتِحْقَاقَهُ لِلنَّفَقَةِ مَشْرُوطٌ بِفَقْرِهِ، فَيَلْزَمُ مِسنَ وُجُوبِهَا لَـهُ وُجُـوهُ الفَقْر، بخِلاف الزُوجَةِ.

قَالَ صَاحِبُ ٱلْمُحَرِّرِ: وَلا أَحْسِبُ مَا قَالَهُ إِلاَّ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ فِي الوَلَدِ الصَّغِيرِ.

(١) تنبيه: قول المصنّف عن الرّواية الثّانية: (اختاره الشّيخ) فيه نظرٌ، فإنّه أطلق الخلاف في المغني، والكافي، والمقنع، والهادي، كمسا نقدٌم.

ولكن في المغني نوع إيماء ما؛ لكونه لمّا اعترض على رواية حمل عدم الجواز أجاب عنه، ولا يلزم من ذلك أنّه اختياره؛ لأسّه أطلـق الرُّوايتين أوَّلا، وعلَّل كلَّ روَّايةٍ بعللها، ولم أجد أحدًا نسب هذه الرُّواية إلى اختيار الشَّيخ غير المصنِّف، والمصرَّح به في العمدة خـلاف ذلك، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (وهل يجوز للمرأة دفع زكاتها إلى زوجها؟ اختياره القياضي وأصحابه، والشيخ، وغيرهم، أم لا؟
 اختاره جماعة، منهم الحرقي، وأبو بكر، وصاحب الحرر وحكاه عن أبي الخطّاب، فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمبهج، والإيضاح وعقود ابس البنّاء، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكنافي، والمقنع، والهادي، والتّلخيص، والبلغة، والحرّر، والشّرح، والرّعايتين، والحاويين، والنّظم، والفائق ونهاية ابن رزين، والزَّركشيِّ وتجريد العناية، وغيرهم: إحداهما: لا يجوز، وهو الصّحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: وهي الصُّحيحة، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر وقال: اختاره القاضي في التَّعليق. انتهى.

وجزم به الحرقيُّ، والعمدة، والمنوَّر، والتَّسهيل، وغيرهم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، واختاره، وقاله أبـــو بكــر والجــد في شــرحه، وقال: احتاره أبو الخطَّاب. انتهى.

واختاره الخلاّل أيضًا وقال: هذا القول الّذي عليه أحمد، ورواية الجواز قولٌ قديمٌ رجع عنه، فاختار الشّيخان هذا، واللّه أعلم. والرَّواية الثّانية: يجوز، اختاره القاضي وأصحابه، والنشّيخ الموفّق، على ما زعمه المسنّسف، وغيرهم، واختـاره أبـو بكـرٍ، قالـه في تصحيح الحرَّر.

قال ابن رزينٍ في شرحه: هذا أظهر، وصحَّحه في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والتُّصحيح، وجزم بــه في الوجييز، وقدَّمـه في إدراك بة.

(م): الإمام مالك

وَقِيلَ: وَفِي غَنِيٍّ بِنَفَقَةٍ تَبُرَّعَ بِهَا قَوِيبُهُ أَوْ غَيْرُهُ وَجْهَانِ، وَإِنْ تَمَلَّرَتِ النَّفَقَةُ مِنْ رُوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ بِغَيْبَةٍ أَوِ امْتِنَـاعٍ أَوْ خَـيْرِهِ جَازُ الآخَذُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) كَمَنْ غُصِبَ مَالُهُ أَوْ تَعَطِّلَتْ مَنْفَعَةُ عَقارِهِ،

وَلا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى كَافِرِ إِلاَّ مَا سَبَقَ مِنْ كَوْنِهِ عَامِلاً أَوْ مُؤَلِّفًا، لَمْ يَسْتَثْنِ صَاحِبُ المُغْنِي، والمُحَسَرُدِ، وغيرهما سيوى هَذَيْن.

وَيِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا يَجُورُ دَفْعُهَا إِلَى مَمْلُولُو وَلا كَافِرِ ذِمِّيٍّ أَوْ حَرْبِيٍّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً أَوْ مُؤَلِّفًا أَوْ غَارِمًا لِذَاتِ البَيْنِ أَوْ غَازِيًا، وَكُلُّ مَنْ حَرَّمْنَا الزَّكَاةَ عَلَيْهِ مِنْ ذَوِي القُرْتِي، وغيرهم إِذَا كَانَ أَحَدُ هَوُلاءِ الآرْبَعَةِ جَازَ لَهُ أَخْذُهَا، كَذَا قَالَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ، زَادَ شَيْخُنَا: وَفِي أَخَجَ الْجِلافُ، وَجَزَمَ ابْنُ تَمِيمٍ: لا يُدْفَعُ إلَى عَارِم لِنَفْسِهِ كَافِرٍ، فَظَـَّاهِرُهُ يَجُـوزُ لِذَاتِ البَيْنِ، وَلَمَلُهُ ظَاهِرُ كَلامِ الشَّيْخِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ المُنْعَ فِي الغَارِم لِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمُنْفِرِ. لا يُدْفَعُ إِلَى كَافِرٍ (ع).

َ وَعَنِ الَرُّهْرِيِّ، وابن شَبْرُمَّةَ وَرُفَرَّ: يَجُورُ، وَكَلَا ۚ زَكَاْةُ الفِطْرِّ، نَصِّ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ ذِمِّيًا (هـ وَ) لَا إِلَى عَبْلَهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) إِلَّا مَا سَبُقَ مِنْ كَرْيُهِ عَامِلاً، لَمْ يَسْتَثْن صَاحِبُ المُغْنِي، والمُحَرَّر، وغيرهما ميوى هذا، وَلا يَجُورُ وَلَوْ كَانَ السَّيْدُ فَقِيرًا (هـ):

قَالَ صَاحِبُ الْحَرِّرِ: لآنَّ الدَّفْعَ إِلَيْهِ دَفْعٌ إِلَى سَيَّدِهِ؛ لآنَّهُ إِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ فَلَهُ تَمَلُّكُهُ هَلَيْسِهِ، والزَّكَاةُ دَيْسَ أَوْ أَمَانَةً، فَللا يَذَفَعُهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَأَذَنَ لَهُ الْمُسْتَحِقَّ، وَإِنْ كَانَ عَبْدُهُ، كَسَايِرِ الْحَقُوق، وَفِي الكِتَابَةِ مِنْ تَعْلِيق القَاضِي فِي العَبْدِ بَيْسَ اثْنَيْسِ يُكَاتِيُهُ أَحَدُهُمَا يَجُونُ، وَمَا قَبْضَهُ مِنَ الْصَّدَقَاتِ فَيْصَفْهُ يُلاقِي نِصَفْةُ الْكَاتَبِ فَيَجُوزُ، وَمَا يُلاقِي نِصَفْ السَّيْدِ الآخرِ إِنْ كَانَ فَقِهَا جَازَ فِي حِصْيَهِ، وَإِنْ كَانَ خَيْبًا لَمْ يَجُز.

قَالَ صَاحِبُ الْحَرِّرِ: وَكَذَا إِنْ كَاتَبَ بَعْضَ عَبْدِهِ فَمَا أَخَذَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ يَكُونُ لِلْحِصَّةِ الْكَاتِبَةِ مِنْهُ بَقَدْرِهَا، والبَّاقِيَ لِحِصَّةِ السَّيْدِ مَعْ فَقُرِه، وَيُتَوَجَّهُ أَنْ ذَلِكَ يُشْهِهُ دَفْعَ الرُّكَاةِ بِغَيْرٍ إِذْنِ المَدِينِ إِلَى غَرِيهِ، هَلْ يَجُوزُهِ وَجَرَمَ غَيْرُ القَاضِي بِصَرْفِهِ جَمِيعَ مَا يَأْخُذُهُ فِي كِتَابَتِهِ؛ لأَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ بِجُزْئِهِ الْمُكَاتَبِ، وَلا حَقُّ لِلسَّيِّدِ فِيهِ، كَمَّا يَرِثُ بِجُزْئِهِ الْحُرِّ، وَكُمَّ الْوَلْسَدِ، وَلا حَقُّ لِلسَّيِّدِ فِيهِ، كَمَّا يَرِثُ بِجُزْئِهِ الْحُرِّ، وَأَمُّ الْوَلْسَدِ، وَالْمَلْقُ حِدْقَةُ بِصِفْقِهِ حَرَّ بِقَدْرِ نِسْبَتِهِ مِنْ خَمْسِينَ أَوْ مِنْ كِفَايَتِهِ، عَلَى الجِلاف، فَمِنْ يَصْفِيهِ حَرَّ بِقَدْمِ خَرً بِقَدْرٍ فِي خَمْ مَا أَوْ مِنْ كَفَايَتِهِ، عَلَى الجِلاف، فَمِنْ يَصْفِيهِ حَرَّ بِقَالِمِهِ عَمْ عَمْسُونَ أَوْ مِنْ كِفَايَتِهِ، عَلَى الجِلاف، فَمِنْ يُصَافِعِهِ حُرَّ بِقَدْمِ فَي عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْكُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقِ عَلَى اللَّهُ اللْ

وُسَبَقَ لاَ يَجُورُ دَفْعُ الزُّكَاةِ إِلَىٰ غَنِيٌّ إِلاَّ مَا سَبَقَ.

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَا خَالَطَتْ الزُّكَاةُ مَالاً إِلاَّ أَهْلَكَتُهُ» فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَفْوَانَ، ضَعَّفَهُ أَبْسِو حَساتِم، وَوَثَّقَتُهُ ابْنُ حِبَّانَ.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٢٢٠)، والبُخَارِيُّ فِي فَتَارِيخِهِ (١/ ١٨٠)، والحُمَّلِدِيُّ (٢٣٧)، وَزَادَ: قَالَ: يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْـك فِي مَالِك صَدَقَةٌ فَلا تُخْرِجُهَا فَيُهْلِكُ الحَرَامُ الحَلالَ: وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كُنَّا نُنْكِرُ هَذَا الحَدِيثَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ خَتْمَان، وَمُحَمَّدٌ مَكُمُّ لا بُلْسَ بِهِ.

وَقَالَ أَخْمَٰذُ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَاوُد: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ: تَفْسِيرُهُ أَنْ الرَّجْلَ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ وَهُوَ غَنِيٌّ وَإِنْمَا هِيَ لِلْفَقَرَاءِ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿لَا تَدْخُلُ الصَّدْقَةُ فِي مَالِ إِلاَّ مَحْقَتْهُۥ

وّلا يَجُورُ ۚ دَفْعُ الزِّكَاةِ إِلَى بَيْنِ هَاشِيمٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (و) كَالنِّبِيِّ ﷺ (ع) لِقَولِهِ عَليه السلام ﴿إِنَّا لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٠)، وَمُسْلِمٌ (١٠٢٩).

وَفِي مَذْهَبِ (م) أَيْضًا الجَوَازُ، وَمَالَ شَيْخُنَا إِلَى أَنْهُمْ إِنْ مُنِعُوا الْحُمُسَ أَخَذُوا الزّكاةَ، وَرَبَّمَا مَالَ إِلَيْهِ أَبُو البَقَاء

وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ الفَاضِي يَعْقُوبَ مِنْ أَصْحَابِنَا، ذَكَرَهُ أَبْنُ الصَّيْرَفِيُّ فِي مُنْتَخَسِبِ الفُنُسُونِ، وَاخْتَسَارَهُ الأَجُسُرُيُّ فِي كِسَّابِ النَّصِيخَةِ؛ لآنُهُ مَحَلُّ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ وَقَالَهُ أَبُو يُوسُفَ.

وَقَالُهُ الإِصْطَخْرِيُّ مِنَّ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِم: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيِّ الِصَيْصِيُّ حَدَّثَنَا الْمُغَمِّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَنْس، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: ﴿وَغِبْتِ لَكُمْ عَنْ غُسَالَةِ الآبْدِي؛ لآنَ لَكُمْ فِي خُمُسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ أَوْ يَكْفِيكُمْ حَنَسٌ اسْمَهُ خُسْيَنُ بْنُ قَيْسٍ، لا يُخْتِجُ بِهِ اتّفَاقًا، قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ: مَـغُرُوكَ،

الفروع - كتاب الزكاة

وَفِي كِتَابِ الْمُرْتَضَى فِي الْفِقْهِ أَنْ مَذْهَبَ الْإِمَامِيَّةِ يَجُوزُ لِبَنِي هَاشِمِ الفُقَرَاءِ أَخْذُ زَكَاةِ بَنِسي هَاشِم، وَسَـبَقَ كَـوْنُ الهَاشِــمِيُّ عَامِلاً، وَلَمْ يَسْتَثْن جَمَاعَةً سِوَاهُ.

وَقَالَ الْشَيْخُ: كَيْعْطَى لِغَزْوِ ۚ أَوْ حَمَالَةٍ، وَأَنَّ الْآصْحَابَ قَالُوا: يُعْطَى لِغُـرْمِ لِنَفْسِهِ، ثُـمَّ ذَكَـرَ اخْتِمَـالاً: لا يَجُـوزُ، وَذَكَـرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ أَظْهَرُ.

وَبَنُو هَاشِيمٍ مَنْ كَانَ مِنْ سُلالَتِهِ (و)، وَذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّر، وغيرهم.

قَالَ فِي رِوْآيَةِ الْمُرُوذِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لا تُحِلُّ الصَّدَقَةُ لِيَنِي هَاشِيمٍ﴾.

وَذَكَرَ حَلِيثُ أَبِي رَافِع، وَفِي مَلْهَبِ (م): فِيمَا بَيْنَ غَالِبٍ وَهَاشِم قُولان.

وَجَزَمَ فِي الرُّعَايَةِ بِقَوْلَ بَعْضِهِمْ: هُمْ آلُ العَبَّاسِ، وال عَلِيَّ، وال جَعْفَرِ، وال عَقِيلِ، وال الحَارِثِ بْنُ عَبْدِ المُطِّلِبِ.

وَرُويِيَ عَنْ أَبِي حَنِيَفَةَ، وَجَزَمَ بِهُ فِي الْهِلَالَةِ وَغَيْرُهَا مِنْ كُتُبُ الْحَنَفِيَّةِ، وُلا يَجُورُ دَفْعُهَا إِلَى مَوَالِيهِمْ (و هــــ)، وَأَكْشَرُ الشَّافِعِيَّةِ نَصُّ عَلَيهِ.

وَفِي مَذْهَبِ (م) قَوْلانِ، لِحَلِيشِهِ أَبِي رَافِع: ﴿إِنَّ الصَّدَقَةَ لا تُحَوِلُ لَنَا وَإِنَّ مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٩٩ وَ ٩١)، وَكُلِمُو دَاوُد (١٦٥٠)، وَالنَّسَالِيُّ (٥/٧٧)، وَالنَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وَيَأْتِي فِي الوَّلَاءِ: "الوَلاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، وَلاَّتُهُ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ فِي أَحْكَامٍ، فَغَلَبَ الحَظْرُ، وأَوْمَا أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ يَغْفُوبَ إِلَى الْجَوَازِ (وَ م)؛ لأَنْهُمْ لَيْسُوا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَكَمَوَالِي مَوَالِيهِمْ، وَيَجُوزُ إِلَى وَلَدِ هَاشِيئِةِ مِنْ خَيْرِ هَاشِيمِيَّ، فِي ظَاهِر كَلامِهِمْ، وَقَالَهُ القَاضِي اعْتِبَارًا بِالآبِ (و).

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ: فِي التَّنْبِيهِ لا يَجُوزُ، وَاخْتَجَّ بِحَدِيتِ أَنْسِ: •البن أُخْتِ القَوْمِ مِنْهُمْ مُتَفْتَقٌ عَلَيْمِهِ (خ: ٣١٤٧، م:

وَلا تَخْرُمُ الرَّكَاةُ عَلَى أَزْوَاجِهِ عليه السلام، فِي ظَاهِرِ كَلامِ أَحْمَدَ، والآصْحَابِ (و) كَمَوَالِيهِنَّ (ع) لِلأَخْبَارِ فِيهِم. وَفِي المُغْنِي أَنْ خَالِدَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ بَعَثَ إِلَى عَائِشَةً بِسُفْرَةِ مِنَ الصَّدْقَةِ فَرَدُتْهَا وَقَالَتَ: إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لا تَحْلُ لَنَا الصَّدَقَةُ: وَهَذَا يَدُلُ عَلَى تَحْرِيهَا عَلَى أَرْوَاجِهِ عليه السلام، وَلَمْ يُذْكُرْ مَا يُخَالِفُهُ، مَعَ أَنْهُمْ لَمْ يَذْكُسرُوا هَـذَا فِـي الوَصِيَّةِ، والوَقْفِ، وَهَذَا يَدُلُنُّ عَلَى أَنْهُنَّ مِنْ أَهْل بَيْتِهِ فِي تَحْرِيم الزُّكَاةِ.

ُ وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: أَزْوَاجُهُ عَلَيه السّلامَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ المُحَرَّمِ عَلَيْهِمْ الزُّكَاةُ، فِـي إِحْـدَى الرُّوَايَتَيْـنِ، ثُـمُّ احْتَـجُ بِقَوْلِ عَائِشَةَ المَذْكُورِ، رَوَاهُ الخَلَالُ وَصَاحِبُهُ، وكَالدُّفْعِ إلَيْهِ عليه السلام، فَإِنَّهُنَّ فِي جَبْسِـهِ وَنَفَقَتِـهِ حَبَّـا وَمَيُّتُـا، وَلِهَـذَا كُـنُ يُعْطَيْنَ مِنْ سَهْمِهِ مِنَ الفِّيْءَ مِنْ بَعْلِهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿لا تُقَسَّمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْت بَعْدَ نَفَقَةٍ نِسَائِي وَمُؤْنَةٍ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٧٧٦، م: ١٧٦٠).

وَالثَّانِيَةُ: لا يَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ، وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٤٠٨).

وَقَالَ مُنَيْخُنَا فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاقَةِ عَلَيْهِنَّ: وَكُونِهِنَّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ رِوَايَتَانِ، أَصَحُّهُمَا التَّحْرِيمُ، وَكُونُهُنَّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، كَـٰذَا

وَهَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى بَنِي الْمُطَّلِبِ؟

اخْتَارَهُ الْجِرَقِيُّ، والشَّيْخُ وَصَاحِبُ المُحَرَّر، وغيرهم، أمْ لا؟ اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ (و ش) فِيهِ رَوَايَتَسَان (م ٢٤)(١)،

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (وهل يجوز دفعها إلى بني المطَّلب، اختاره الخرقيُّ، والشَّيخ وصاحب المحـرَّر، وغـيرهـم، أم لا؟ اختـاره القاضي وأصحابه، فيه روايتان). انتهي.

وأطلقهما في الهداية، والمذهَّب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكبافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحُرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزينٍ، والفائق، والزَّركشيِّ، وتجريد العناية، وغيرهم:

(م): الإمام مالك

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَلَمْ يَذْكُرُوا مَوَالِيَهُمْ (١)

وَيُتَوَجَّهُ أَنَّ مُرَادَ أَحْمَدُ، والآصْحَابِ أَنَّ حُكْمَهُمْ كَمَوَالِي بَنِي هَاشِم، وَهُــوَ ظَـَاهِرُ الخَـبَرِ، والقِيَـاسِ وَذَكَــرَ الْـنُ بَطَّـالِ المَالِكِيُّ الجَوَازَ (ع).

وَسُؤُلَ فِي رِوَايَةِ المُيْمُونِيِّ عَنْ مَوْلَى قُرَيْشِ يَأْخُذُ الصَّلَاقَةَ؟ قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي.

قِيلَ لَهُ: فَإِنَّ كَانَ مَوْلَى مَوْلَى؟ قَالَ: هَذَا أَبْعَدُ، فَيَحْتَمَلُ النَّحْرِيمُ.

وفَاقًا لِلأَصَحُّ عِنْدُ الشَّافِعِيَّةِ. ۚ

وَيَجُورُ أَنْ يُعْطُوا مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّع، والوَصَايَا لِلْفُقَرَاءِ نُصُّ عَلَيْهِمَا (ع).

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ: لا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ أَيْضًا، فَالوَصِيَّةُ لِلْفُقَرَاءِ أُولَي.

وَفِي مَذْهَبِ (م) المُّنْعِ أَيْضًا، والمُّنْعُ مَعَ جَوَازِ الفَرْضِ، وَالعَكْسُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ فِي الوَرَعِ، عَنِ المِسْوَرَ أَنَّهُ كَانَ لا يَشْرَبُ مِنَ المَاءِ الَّذِي يُسْسَقَى فِـي المَسْجِدِ وَيَكْرَهُـهُ، يَـرَى أَنَّـهُ صَدَقَةً، والكَفَّارَةُ كَزَكَاةٍ فِي هَذَا، لِوُجُوبِهَا بالشَّرْعِ.

وَقِيلَ: هِيَ كَالنَّطَوُّعِ، والنَّذْرُ كَالوَصَيَّةِ، وَجَزَمَ فِـي الرُّوْضَـةِ بِتَحْرِيـمِ النَّفْـلِ عَلَى بَنِـي هَاشِـم وَمَوَالِيهِـم، وَأَنَّ النَّـذْر، والكَفَّارِةَ كَالرُّكَاةِ، وَإِنْ حُرِّمَتْ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى بَنِي هَاشِمِ فَالنَّبِيُّ ﷺ أُولَى.

وَنَقَلَ الَيْمُونِيُّ: وَكَذَا إِنْ لَمْ تَحْرُمُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلانِ؛ لآنُ ذَلِكَ مِـنْ ذَلائِـلِ نُبُوِّتِـهِ، وَنَقَـلَ جَمَاعَةٌ؛ لا تَحْرُمُ، اخْتَارَهُ القَاضِي، كَاصْطِنَاع أَنْوَاع المُعْرُوف إِلَيْهِ عليه السلام (ع).

واحتَجُ أَحْمَدُ، والآصْحَابُ بِقَوْلِهِ عَليه السلام: «كُلُّ مَعْرُوفُ صَدَقَةٌ» وَأَطْلَقَ ابْنُ البَنَّاء فِي تَحْرِيم صَدَقَةِ التَّطَوُّع عَلَى النَّبِيُ ﷺ وَجَهْيْنِ، وَمُرَادُهُمْ بِجَوَّازِ المَعْرُوفِ الاسْتِحْبَابُ، وَلِهَذَا احْتَجُوا بِقَوْلِهِ «كُلُّ مَعْرُوفِ صَدَقَةٌ» وَمَعْلُومَ أَنَّ هَذَا لِلْمُنْتِحْبَابُ، وَلِهَذَا احْتَجُوا بِقَوْلِهِ «كُلُّ مَعْرُوفِ صَدَقَةٌ» وَمَعْلُومَ أَنَّ هَذَا لِلْمُنْتِحْبَابِ (ع) وَإِنَّمَا عَبْرُوا بِالجَوَّازِ؛ لآنَهُ أَصْلٌ لِمَا أَحْتُلِفَ فِي تَحْرِيهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، فَلا وَجْهَ لِقَولِ صَاحِبِ الرَّعَايَةِ: فَلْتَ: سُنْتَحَدُّ.

وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الرَّكَاةُ بِمَا مَبَقَ فَلَهُ أَخْذُهَا هَدِيَّةٌ مِمَّنْ أَخَذَهَا وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا (و)، لآكْلِهِ عليه السلام مِمَّا تُصُدُّقَ بِسهِ عَلَى أَمُّ عَطِيَّةٌ، وَقَالَ: ﴿إِنَّهَا قَذْ بَلَغَتْ مَحَلُّهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٤٦، م: ١٠٧٦).

إحداهما: بجوز، وهو الصّحيح، اختاره الخرقي، والشّيخ، وصاحب الحرّر في شرحه.

وجزم به ابن البنَّاء في عقوده، وصاحب المنوَّر.

قال في العمدة:، وآل محمَّد بنو هاشم ومواليهم، فظاهره جواز الدُّفع لبني المطَّلب.

وقدُّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز.

اختاره القاضي وأصحابه وصحَّحه في التَّصحيح، وابن منجًا في شرحه، وجزم به في الإفادات، والوجـيز، والتَّسـهيل، واليـه مـال زُركشيّ.

قال في الإرشاد: لا يعطى من الزَّكاة بنو المطُّلب الَّذين لا تحلُّ لهم الصَّدقات، واللَّه أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (ولم يذكروا مواليهم، ويتوجَّه أنَّ مراد أحمد، والأصحاب أنَّ حكمهـــم كمــوالي بـني هاشـــم، وهــو ظــاهرٌ الخــبر، والقياس). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ المصنّف تابع القاضي، فإنّه قال في بعض كلامه: لا نعرف فيهم روايةً، ولا يمتنع أن نقول فيهم ما نقول في بني هاشـــم. نتم..

. قلت: لم يطَّلع المصنَّف على كلام القاضي وغيره من الأصحاب في ذلك، فقد قال في الجامع الصَّغسير، والإنسارة، والخصـال لـ.: تحرم الصَّدقة المفروضة على بني هاشم وبني المطَّلب ومواليهم، وكذا قال في المبهج، والإيضاح.

وقال في الوجيز: ولا تدفع إلى هأشميُّ ومطلبي ومواليهما. انتهى.

نُصلُ

وَالذُّكَرُ والْأَنْثَى فِي أَخْذِ الزُّكَاةِ وَعَدَمِهِ سَوَاءٌ، والصَّغِيرُ كَالكَبير.

وَعَنْهُ: إِنْ أَكُلَ الطَّعَامَ، وإلاَّ لَمْ يَجُزْ، ذَكَرَهَا صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَنَقَلَهَا صَالِحٌ وَغَيْرُهُ، والآوَّلُ المَذْهَبُ، لِلْعُمُومِ، فَيُصَهِرَفُ ذَلِكَ فِي أُجْرَةِ رَضَاعَتِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَا لا بُدُّ مِنْهُ.

وَيُقْتِلُ وَيُقْتِضُ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ الزُّكَاةَ، والحَبَّةَ، والكَفَّارَةَ مَنْ يَلِي مَالَهُ، وَهُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ الآمِـينُ، وَيَـاْتِي ذَلِـكَ، فَـالَ ابْـنُ مَنْصُورِ: قُلْت لآخمَدَ: قَالَ سُفْيَانُ: وَلا يَقْبِضُ لِلصَّبِيِّ إِلاَّ الآبُ أَوْ وَصِيٍّ أَوْ قَاضٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: جَيَّدٌ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ قَبَضَتُ الأَمُّ وَأَبْسُوهُ حَسَاضِوَ، فَقَالَ: لا أَعْرِفُ لِـلأُمُّ قَبْضًا، وَلا يَكُسُونُ إلاَّ لأب.

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ تَصْرِيحًا بِأَنَّهُ لا يَصِيحُ قَبْضٍ غَيْرِ الوَّلِيِّ مَعَ عَدَمِهِ، مَعَ أَنَّهُ المَشْهُورُ فِي المَذْهَبِ.

وَذَكَرَ الْشَيْخُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يُعَتَّمَلُ أَنَّهُ يَصِحُ قَبْضُ مَنْ يَلِيه مِسنَ أَمَّ وَقَرِيسِ، وغيرهما عِنْـدَ عَـدَمِ الوَلِيُّ؛ لآنَّ حِفْظَهُ عَنِ الضَّيَاعِ، والهَلاكِ أُوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الولايَةِ، وَذَكَرَ صَسَاحِبُ المُحَرُّو أَنَّ هَـٰـذَا مَنْصُسُوصُ أَخْمَـدَ، نَقَـلَ هَارُونُ الحَمَّالُ فِي الصَّغَارِ يُعْطَى أُولِيَاؤُهُمْ فَقُلْت: لَيْسَ لَهُمْ وَلِيٌّ، قَال: يُعْطَى مَنْ يُعنَى بَأَمْرِهِمْ.

وَنَقَلَ مُهَنًّا فِي الصَّبِيُّ، والمُجُّنُونِ يَقْبِضُ لَهُ وَلِيُّهُ قُلْتَ: لَيْسَ لَّهُ وَلِيٌّ.

قَالَ: الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ نَصًا ثَالِثًا بِصِحَّةِ القَبْضِ مُطْلَقًا، قَالَ بَكُوْ بْسِنُ شُحَسَّدٍ، سُثِلَ أَحْمَسُ: يُعْطَى مِسَ الزُّكَاةِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يُعْطَى أَبَاهُ أَوْ مَنْ يَقُومُ بِشَأْنِهِ، وَذَكَرَ فِي الرَّحَايَةِ عَلْهِ الرَّوَايَةَ ثُمُّ قَالَ: فَلْت

إِنْ تَعَذَّرَهُ وَإِلاَّ فَلا، والْمُمَيِّزُ كَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي عَدَمٍ صِحَّةِ فَبَضِهِ أَنَّهُ ظَاهِرُ رَوَايَةِ صَــَالِح، وابـن مَنْصُــور، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامٍ أَصْحَابِنَا، وَصَرَّحَ بِهِ القَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ فِي بَابِ الْمُكَاتَبِ، وَأَنْ ظَاهِرَ المُرُوذِيُّ يَهِجُوزُ، قَــالَ المَرُوذِيُّ: قُلْتَ لآخمَدَ: يُعْطَى غُلامًا يَتِيمًا مِنَ الرَّكَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَدْفَعُهَا إِلَى الغُلامِ، قُلْت: فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَيَّعَــهُ، قَــالَ: يَدْفَعُهُ إِلَى مَــنْ يَقُومُ بِالْمُرْهِ.

ُ وَأَشْنَارَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ إِلَى قَوْلِ أَبِي جُحَيْفَةَ: ﴿قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدَّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِسْ أَغْنِيَائِكَ، فَجَعَلَهَـا فِي فُقرَائِنَا، فَكُنْت غُلامًا، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُلُوصًا».

فِيهِ أَشْعَتُ هُوَ ابْنُ سَوَّار، مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٦٤٩) وَحُسَّنَهُ.

وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي بِصِحَّةِ قَبُولِهِ بِلا إذْنٍ، وَكَذَا قَبْضُهُ، كَكَسْبِهِ مُبَاحًا مِنْ حَشِيشٍ وَصَنَيْدٍ، وَيُحْتَمَلُ صِحْتُهُ بِإِذْنِ وَلِيَّـهِ لِفَـلاً يُضَيِّمَ المَالَ.

فَصلُ

يَخْرُمُ شِرَاءُ زَكَاتِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَشْهُرُ.

قَالَ صَاحِبُ الْحَرَّرِ: صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنَّ أَصْحَابِنَا وَأَهْلُ الظَّاهِرِ بِأَنَّ النِّيْعَ بَاطِلٌ، وَاخْتَجُّ أَخْمَـــُدُ [رحمـه الله] بِقَوْلِـهِ عليــه السلام «لا تشتَرِ وَلا تَعِدْ فِي صَدَقَتِك» وَلاَنَّهُ وَميلَةً إِلَى امْتِرْجَاعِ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لآنَهُ يُسَامِحُهُ رَغْبَةً أَوْ رَهْبَةً.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ (و م ش) لِشِيرَاه ابْن هُمَرَ، وَهُوَ رَّاوِي الحَديث.

وَعَنْهُ: يُنَاحُ (و هَ) كَمَا لَوْ وَرِثْهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (و) لِلْخَبَرِ، وَعَلَلُهُ جَمَاعَةٌ بِأَلَهُ بِغَيْرٍ فِعْلِهِ، فَيُؤخَدُ مِنْهُ: أَنْ مَا كَانَ بِفِعْلِهِ كَالَيَئِعِ (و ش) وَنُصُوصُ أَحْمَدَ إِنْمَا هِيَ فِي الشَّرَاء، وَصَرَّحَ فِي رِواَئِةٍ عَلِيٌّ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ الْحِبَةَ كَالِمِرَاثِ، وَنَقَلَ حَنْبَلَ": مَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيّهُ فَلا، إِذَا كَانَ شَيْءٌ جَعَلَهُ لِلَّهِ فَلا يَرْجَعُ فِيهِ وَتَأْتِي رَواَئِةً أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِه، وَاحْتَجٌ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ لِصِحَّةِ الشَّرَاء بِأَنْهُ يَصِحُ أَنْ يَأْخُلُهَا مِنْ دَيْئِهِ وَبِهِبَةٍ وَوَصِيْهٍ، فَبِعِرَضِ أُولَى، وَظَاهِرُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ الشَّافِعِيَّة، وَتَقَلَّهُ أَبُو دَاوُد فِي قَرَمِ جَمِيلٍ، وَظَاهِرُ التَّعْلِيلُ بِأَنْهُ يُسَاحِبُ الْعَرْقَ الفَرْقَ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ مِئْنُ أَخَذَهَا مِنْهُ، وَكَذَا ظَاهِرُ كَلامِهمْ أَنَّ النَّهْيَ يَخْتَصُّ بِهَا، وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: وَمَـا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ نِتَاجِهِ فَلا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ لا تَشْتُرِهَا وَلا شَيْئًا مِنْ نَسْلِهَا ا نَهَى عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَـمْ أَجِيدْ فِي حَدِيتِ عُمَرَ النهي عَن شيرًاء نسلِها.

وَرَوَى أَخْمَدُ (١/ ١٦٤): حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ -يَعْنِي: التَّنِييُّ-، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْسَدِ اللَّهِ بْسَنِ عَامِرٍ، عَنَ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ أَنْ رَجُلاً حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ يُقَالُ لَهُ خَمْرَةُ أَوْ غَمْرَاهُ قَالَ.

فَوَجَدَ فَرَسًا أَوْ مُهْرًا يُبَاعُ، فَنُسِبَ إِلَى تِلْكَ الفَرَس، فَنَهَى عَنْهَا.

أَبُو عُثْمَانَ هُوَ النَّهْدِيُّ الإِمَامُ، فَالظَّاهِرُ رَوَايَتُهُ عَنَّ مَعْرُوفِي، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَعَلَّهُ ابْنُ عَامِر بْن رَبيعَةَ الثَّقَّةُ المَشْهُورُ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٣٩٣) مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ، والصَّدَقَةُ كَالزُّكَاةِ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، نَقَلَ ٱلبَّــو طَــالِبٍ وَغَــيْرِهِ: إذَا تَصـــدُقَ

بصَدَقَةٍ لا يَرْجِعُ فِيهَا، إنَّمَا يَرْجِعُ بالمِيرَاثِ، وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ فِي صَدَقَتِهِ.

وَاحْتَجُ بِقُوْلِهِ عليه السلامُ: ﴿ لَا تُرْجِعُ وَلا تَشْتَرِهَا، كُلُّ مَا كَانَ مِنْ صَلَاقَةٍ فَهَذَا مَسَيلُهُ، فَإِنْ رَجَعَ بِـ إِوْثُ جَـازَ، وَظَـاهِرُ كَلامِهِمْ لَهُ الْآكُلُ مِنْهُ، وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ فِيمَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَى قَرِيبِهِ بِدَارِ أَوْ غُلامِ أَوْ شَيَءٍ: إِنْ أَكُلَ مِنْهُ قَبْلُ أَنْ يَرِثُهُ فَلا، قَـالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ: لا أَجَيْزُهُ لَهُ.

وَهَلْ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ رَدُّ الزُّكَاةِ عَلَى مَنْ قَبَضَهَا مِنْهُ؟ أَوْ يُخْرِجُهَا الفَقِينُ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى مَنْ قَبَضَهَا مِنْهُ؟ كَمَــا هُــوَ الآشــهَرُ فِي كَلامِ القَاضِي وَنَصَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَعَيْرُهُ، أَمْ لا يَجُورُ؟ ﴿ وَشَ لِيَلاَّ يَصِيرَ المَالِكُ صَارِفًا لِنَفْسِهِ ۚ كَمَا لَـوْ تُركَتَ لَـهُ ، وَلاَنْهَا طَهْرَةً فَلا يَجُوزُ أِنْ يَطَهَّرَ بِمَا قَدْ تُطُهَّرَ بِهِ، فِيهِ روَايَتَان (٣٥، ٢٦) (١)، وَسَبَقَ هَذَا وَنَحْزُهُ فِي أَوَّل الزَّكَاةِ.

وَمَلْهَبٌ (هـ) يَجُوزُ فِي حَقٌّ الرَّكَاز، والمَعْدِن؛ لآنَّهُ عَنْدُهُ فَيْءٌ، وَلَمْ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ، كَوَصْسَعَ الِخَـرَاج، وَلا يَجُـوزُ فِي العُشر وَسَائِر الزُّكُوَاتِ؛ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَقَلَا أَمَرَ بِالنَّقَرُّبِ بِبَعْضِهِ وَلا يَتَحَقَّقُ إذَا كَانَ هُوَ المصرف.

وَسَبَقَ فِي أَوَّل البَابِ هَلْ فِي المَال حَقُّ سَوى الزُّكَاةِ؟ وَمَنْ لَهُ عَبْدٌ لِلتَّجَارَةِ فأغتَقَهُ بَعْدَ الحَوْل قَبْلَ إِخْسَرَاج زَكَـاةٍ قِيمَتِيهِ وَقِيمَتُهُ نِصَابٌ فَلَهُ دَفْعُ زَكَاةٍ قِيمَتِهِ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَانِعٌ، واللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٢٥ – ٢٦): قوله: (وهُل يجوز للإمام ردُّ الزُّكاة على من قبضها منه؟ أو يخرجها الفقير عبن نفسه إلى من قبضها منه؟ كما هو الأشهر في كلام القاضي ونصره صاحب الحرَّر وغيره، أم لا يجوز؟ لثلاَّ يصير المالك صارفًا لنفسه كما لو تركت له، لأنَّها طهرةً فلا يجوز أن يُطَهِّر بما قد تطهُّر به، فيه روايتان). انتهى.

(المسألة الأولى - ٢٥): هل يجوز للإمام ردُّ الزُّكاة على من قبضها منه أم لا؟ أطلق الخلاف:

إحداهما: بجوز، وهو الصحيح.

جزم به في التُّلخيص، والبلغة فقال في الرُّكاز: ويجوز صرفه إلى واجده، وكذا زكاة المعدن، وغيرهما من الزُّكوات.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين فقال: ويجوز للسَّاعي أن يعطيه عين زكاته، وعنه: المنع، كإسقاطها عنه. انتهى.

واختاره القاضي وغيره، وقدَّمه المجد في شرحه ونصره، فقال: ويجوز للإمام صرف الرَّكاز إلى واجده، وكذا صرف العشــر وســائر الزُّكوات إلى من وجبت عليه، ونصٌّ عليه أحمد، وهو أصحُّ، ونصره.

وقاله القاضى في الجرُّد، والخلاف.

وقال في موضع من الجرَّد: لا يجوز ذلك، ذكره في الرَّكانَ، والعشر، وحكى أبو بكر ذلك عن أحمد في زكاة الفطر، ذكره في المجرَّد.

والرُّواية النَّانية: لا يجوز، اختاره أبو بكرٍ، وذكره في المذهب، وتقـدُّم في كــلام المصنَّف في بــابِ الرّكــاز مــا يوهـــم دخــول جميـــع الزُّكوات، وكذلك في أواخر زكاة الفطر، ففي كلامه نوع تكرار، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية - ٢٦): (هل يجوز للفقير أن يخرجها عن نفَّسه إلى من قبضها منه أم ٧٧).

أطلق الخلاف، والحكم كالَّتي قبلها.

قلت: الصُّواب الجواز، إن لم يكن حيلةً، كما تقدُّم في الفطرة.

فهذه ستُّ وعشرون مسألةً، قد فتح اللَّه الكريم بتصحيحها.

باب صدقة التُطوع

تُستَحَبُ فِي كُلِّ وَفْتِ (ع)، وَهِيَ أَفْضَلُ ميرًا (و) بِطِيبِ نَفْسِ (و) فِي الصَّحَّةِ (و)، وَفِي رَمَضَان وَأُوقَــاتِ الحَاجَـاتِ، وَفِي كُلُّ زَمَانٍ أَوْ مَكَانَ فَاضِلٍ، كَالعَشْر، والحَرَمَيْن، وَذُوُو رَحِيهِ، والجَارُ أَفْضَلُ، لا مييْمًا مَعَ عَدَاوَتِهِ، لِقَوْلِهِ عليه السِــــلام: والصَّدَقَةُ عَلَى المِسْكِينِ صَدَقَةً، وَعَلَى ذِي الرَّحِم ثِنْتَانِ: صَدَقَةً وَصِلَةًه.

وَقَوْلُهُ: وَأَفْضَلُ الصَّدْقَةِ الصَّدْقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِم الكَاشِحِ».

رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/ ٤٠٢، ٥/ ٤١٦) وَغَيْرُهُ.

وَسَبَقَ فِي أُوَّلِ فَصْلُ مَنْ تُدْفَعُ إِلَيْهِ الزُّكَاةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَنْ تَنَالُوا البِرُّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِسَّا تُحِبُّونَ﴾

وَقَالَ: ﴿ وَلا تَيَمُّمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وَقَالَ عليه السلام: ﴿ لا تُحْقِرَنُ مِنَ الْمُعْرُوفِ شَيْئًا﴾.

وَقَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بشِقٌّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَجدُوا فَبكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

وَقَالَ: ﴿ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَدِرْهُمْ سُبَقَ مِثَةُ ٱلْفِ.

وَتُستَخَبُّ الصَّدَقَةُ مِمَّا فَصُلَ عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَنْ يُمَوِّنُهُ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةً، والمُرَادُ، واللَّهُ أَطْلَمُ دَائِمًا، كَمَا ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، بمَتْجَر أَوْ غَلَّةِ مِلْكِ أَوْ وَقُفٍ أَوْ صَنْعَةٍ، وَفِي الْاكْتِفَاء بِالصَّنْعَةِ نَظَرٍّ..

وَفِي مَعْنَى كَلام ابْن الجَوْزيُّ فِي كِتَابِهِ المَذْكُورِ: لَا يَكْفِي، وَقَالُهُ فِي غَلَّةِ الوَقْفِ أيضًا وَلِلشَّـافِعِيَّةِ أَوْجُـة: الاسْتِحْبَابُ، وَعَدَمُهُ، والنَّالِثُ وَهُوَ أَصَحُ إِنَّ صَبَرَ عَلَىَ الضِّيقِ أَسْتُحِبٌ لَّهُ، وإلاَّ فَلاَ، وَقَلا ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِـي مَوَاضِـعَ: أَقْسِـمُ بِاللَّـهِ لَـوْ عَبَسَ الزُّمَانُ فِي وَجْهِكَ مَرَّةً لَعَبَسَ فِي وَجْهِكَ أَهْلُك وَجِيرَانُك.

ثُمُّ حَثْ عَلَى إمْسَاكِ المَال.

وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْذِيُّ فِي كِتَأَبِهِ السِّرِّ المُصُونِ أَنَّ الآولَى أَنْ يَدُخِرَ لِحَاجَةٍ تَعْرِضُ وَأَنَّهُ قَدْ يُتَّفَقُ لَهُ مُرْفَقٌ فَيَخْرُجُ مَا فِي يَسدِهِ فَيَنْقَطِعُ مِرْفَقُهُ فَيَلاقِيَ مِنَ الضَّرُّاءِ وَمِنَ الذُّلَّ مَا يَكُونُ المُوْتُ دُونَهُ، فَلا يَنْبَغِي لِعَاقِلِ أَنْ يَعْمَلَ بِمُقْتَضَى الْحَالِ الحَـاضَرُّةِ، بَـلَأُ يُصَوِّرُ كُلُّ مَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لا يَنْظُرُونَ فِي العَوَاقِبِ، وَقَدْ تَزَهَّدَ حَلْقٌ كَثِيرٌ فَأَخْرَجُوا مَا بِسَايْدِيهِمْ ثُسَمَّ اخْسَاجُوا

ُ وَالْحَازِمُ مَنْ يَحْفَظُ مَا فِي يَدِهِ، والإِمْسَاكُ فِي حَقَّ الكَريم جهَادً، كَمَا أَنَّ إِخْرَاجَ مَسا فِي يَـدِ البَخيــلِ جِهَـادٌ، والحَاجَـةُ تُحْوِجُ إِلَى كُلَّ مِحْنَةٍ، قَالَ بِشْرٌ الحَافِي: لَوْ أَنْ لِي دَجَاجَةُ أَعُولُهَا خِفْت أَنْ أَكُونَ عَشَارًا عَلَى الجِسْرِ.

بِي وَقَالُ النُّوْرِيُّ: مَنْ كَانَ بِيَدِهِ مَالَ فَلْيَجْعَلْهُ فِي قَرْنِ ثَوْرٍ، فَإِنَّهُ رَمَانَ مَنْ اخْتَاجَ فِيهِ كَانَ أُوَّلَ مَا يَبَذُلُ دِينَهُ. قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: وَبَعْدُ فَإِذَا صَدَقَتْ نِيَّةُ العَبْدِ وَقَصْدُهُ رَزَقَهُ اللَّهُ وَحَفِظَهُ مِنَ الذَّلِّ، وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّــهَ﴾ الآيَّةُ [الطلاق: ٢].

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنْ أَصْرً ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْ بِغَرِيمِهِ أَوْ بكفَالَتِهِ أَثِمَ (و هـ م) وَلِلشَّافِعِيَّةِ أَوْجُهُ، ثَالِثُهَا يَاثَمُ فِيمَنْ يُمَوِّنُهُ لا فِي نَفْسِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِنْ لَمْ يَضُرُ فَالْآصْلُ الاسْتِحْبَابُ، وَجَزَمَ فِي الرَّعَايَةِ بِمَسَا ذَكَرَهُ بَغِضُهُمْ إِنَّهُ يُكْرَهُ التَّصَدُّقُ قَبْلَ الوَفَاءِ، والإِنْفَاقِ الوَاجِبِ، وَقَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خُصَّاصَةٌ ﴾ [الحشر: ٩].

وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ فَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوكُلِ، والصَّبْرِ عَلَى المَسْأَلَةِ جَازَ وَدَلِيلُهُم يَقْتَضِي الاسْتِحْبَابُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ وَغَيْرِهَا، وفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَذَكَرَ القاضي عِيَاضَ المَالِكِيُّ أَنْهُ جَـوْرُهُ جُمْهُ ورُ العُلَمَاءِ وَأَلِنَّةُ الْأَمْصَارِ، وَعَنْ غَمْرَ رَدَّ جَمِيعَ صَدَقَتِهِ، وَمَذَهَبُ أَهْلِ الشَّامِ يَنْفُذُ فِي النَّكْثِ، وَعَنْ مَكْحُولٍ فِي النَّصْف.

وَقَالَ الطُّبَرَيُّ: المُسْتَحَبُّ النُّلُثُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَجُزُّ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَيُعْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَيُحْجَرُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، يُكْرَهُ، وفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَائِلَةٌ وَلَهُمْ كِفَايَةٌ أَوْ يَكْفِيهِمْ بمكسّبهِ جَازَ، لِقِصُّـةِ الصَّدّيـق رضـى الله عنـه، وإلاّ فَـلا، وَيُكُرَّهُ لِمَنْ لا صَبْرَ لَهُ عَلَى الضِّيقِ وَلا عَادَةً لَهُ بِهِ أَنْ يُنْقِصَ نُفْسَةُ عَنَ الكِفايَةِ التَّامَّةِ، نَصَّ عَلَيْهُ، وَظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنْ الفَقِيرَ لا يَقْتَرَضُ وَيَتَصَدَّقُ، وَنَصُّ أَحْمَدُ فِي فَقِيرٍ لِقَريبَهِ وَلِيمَةٌ: يَسْتَقْرضُ وَيَهْدِي لَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنِ فِي الطُّبَقَاتِ، قَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ صِلَةُ الرُّحِم بالقَرْض، وَيُتَوَجَّهُ أَنَّ مُرَادَةُ أَنَّهُ يَظُنُّ وَفَاءً.

وَيُسْتَحَبُ ٱلتَّعَقُفُ قَلَا يَأْخُذُ الغَنِيُّ صَدَقَةً وَلا يَتَعَرُّضُ لَهَا، فَإِنْ أَخَذَهَا مُظْهِرًا لِلْفَاقَةِ فَيَتَوَجَّهُ التَّحْرِيمُ:

وَيَحْرُمُ المَنُ بالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ كَبِيرَةً، عَلَى نَصُّ أَحْمَدَ: الكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا أَوْ وَعِيدٌ فِسي الآخِرَةِ وَيَبْطُـلُ التُّوَابُ بِلَالِكَ، لِلَايْةِ، وَلاَصْحَابِنَا خِلافٌ فَيهِ وَفِي بُطْلانِ طَاعَةٍ بِمَعْصَيةٍ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الإِخْبَاطَ بِمَعْنَى الْمَوَارَنَةِ، وَذَكَرَهُ أَنَّـهُ قَوْلُ أَكْثَرُ السُّلَفِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٠٧٥، م: ١٠٦٤) مِنْ حَلِيتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِم: «أَنْ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَى الْوَلَّفَةَ وَلَـمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ، فَكَأَنْهُمُ وَجَدُوا فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الآنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدَكُمْ صُلاَّلًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ لَمِي؟ وَكُنْتُكُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَالْفَكُمْ اللَّهُ بي؟ وَعَالَةٌ فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي؟ فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنَّ، فَقَالَ: أَلا تُجيبُونَ؟ لَوْ شِيْتُمْ لَقُلْتُمْ: جَنْتَنَا كَذَا وَكَذَاهِ الحَدِيثُ، مُتَّفَقّ

فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَزْم: لا يَحِلُ أَنْ يَمُنَّ إِلاَّ مِنْ كُفِرَ إِحْسَانُهُ وَأُسِيءَ إِلَيْهِ، فَلَــهُ أَنْ يُعَـدَّدَ إِحْسَانُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ كُمَا قَالَهُ شَارِحُ الْآحْكَامِ الصُّغُرَى إِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِقَامَةِ الحُجَّةِ عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَيْهَا عَلَى الخَصْم، وَلَمَّا كَانَتْ نِعْمَةُ الإِيمَانَ أَعْظُمُ قَدَّتَهَا إِنْهُمْ يَعْمَةُ الْأَلْفَةِ أَعْظَمُ مِنْ نِعْمَةِ المَالَ؟ لآنُ المَالَ يُبْذَلُ فِي تَحْصَيلِهَا، واللَّهُ أَعْلَمُهُ

ُومَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا يَتَصَدَّقُ بَهِ أَنْ وَكُلَّ فِي ذَلِكَ ثُمٌّ بَدًا لَهُ ٱسْتُحِبُّ أَنْ يُمْضِيَهُ، وَلا يَجّبُ (و).

وَسَبَقَ فِي إِخْرَاجِ الزُّكَاةِ قَبَلَ تَعْجِيلِهَا، نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُد أَنْ أَبَّا عَبْدِ اللّهِ سُثِلَ عَنْ رَجُـل بَعَثَ دَرَاهِمَ إِلَى رَجُـلَ يَتَصَدُّقُ بِهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَجَدُهُ الرَّسُولُ فَبَدَا لَلْمُرْسَلِ أَنْ يُمْسِكِهَا، قَالَ: مَا أَحْسَنُهُ أَنْ يُمْضِيَهُ.

وَكَذَا نَقَلَ الْأَثْرَمُ: مَا أَحْسَنَهُ أَنْ يُمْضِيَهُ.

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورِ لاَّبِي عَبْدِ اللَّهِ: سُئِلَ سُفْيَانُ عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَا لا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَمَاتَ المَعْطِي.

- قَالَ: مِيرَاتٌ قَالَ أَخْمَدُ: أَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمِيرَاتٍ إِذَا كَانَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ شَيْء أخْرَجَهُ لِلَّحَجِّ، وَإِنْ كَسَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُـوَ مِيرَاثَ.

قَالَهُ إمنحاقُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ، وَكَذَا نَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَرُدُّ أَحْمَدُ رحمه الله أنْ الوَكِيلَ يُخْرِجُهُ، بَلْ يَتَعَيْنُ مَـا عَيْنَـهُ المَّيْتُ، أَوْ يَكُونُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيَكُونُ رِوَايَةً بِالنَّفْرِقَةِ، وَعَنَّ أَحْمَدَ رحمه الله روَايَةٌ أُخْرَى، قَالَ حُبَيْشٌ: ۚ إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ: رَجُلُ دَفَعَ إِلَى رَجُل دَرَاهِمَ فَقَالَ لَهُ تَصَدِّقَ بِهَلِهِ الدَّرَاهِم، ثُمُّ إِنَّ الدَّافِعَ جَاءً إِلَى صَاحِبِهِ فَقَالَ لَهُ: رُدُّ عَلَيَّ هَــَذِهِ الدَّرَاهِم، مَا يَصْنَعُ المَدْفُوعُ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: لا يَرُدُهَا عَلَيْهِ، يَمْضيهَا فِيمَا أَمَرَهُ بهِ، وَنَقَلَ جَعْفَرْ أَنْ أَبَا عَبُدِ اللَّهِ سُتِلَ عَنْ رَجُل أَخْرَجُ صَدَقَةً مِنْ مَالِهِ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُوضَعَ فِي أَهْلَ السَّكَّةِ، ٱللَّهُ أَنْ يَرْجَعَ؟ قَالَ: مَضَى، فَرَاجَعَهُ صَاحِبٌ المَسْأَلَةِ فَأَبَى أَنْ يُرَخُصَ فِي ذَلِكَ.

وَتَرْجَمَ الْخَلَالُ: الرَّجُلُ يُخْرِجُ الْصَّدْتَةَ فَلا يَرُدُّهَا إِلَى مَالِهِ بَعْدَ أَنْ سَمَّاهَا صَدَقَةً، فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ تَكُلُّمَ بأَنَّهُ صَدَقَةً فَالرُّوَايَتَانِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنْهُ هَلْ يَتَعَيَّنُ بِذَلِكَ كَالنَّذْرِ أَمْ لا؟ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ فَقَدْ نَوَى خَيْرًا فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْضِيَسَهُ، وَقَــذْ صَــحً عَنْ عَمْرُو بْنِ العَاصِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذًا أُخْرِجَ الطُّعَامُ لِلسَّائِلَ فَوَجَدَهُ قَلْ ذَهَبَ عَزَلَهُ حَتَّى يَجِيءٌ سَائِلُ آخَـرُ، وَصَحَّ هَـذَا

وَرَوَاهُ لَيْثٌ عَنْ طَاوُس، وَصَمَّعُ عَنْ حُمَيْدٍ وَيَكُر بْن عَبْدِ اللَّهِ الْمَزِنِيِّ قَــالا: لا يُعْطِيـه سَـائِلاً آخِـرَ، رَوَى ذَلِـكَ الآنْـرَمُ،

وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِذًا مَاتَ الوَاهِبُ أَوْ المَوْهُوبُ قَبْلَ القَبْض.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَمَنْ سَأَلَ فَأَعْطِيَ فَقَبَضَةً فَسَخِطَهُ لَمْ يُعْطِ لِغَيْرِهِ، فِي ظَاهِرِ كَلَام العُلَمَاءِ رضي الله عنهم، وَعَنْ عَلِيٌّ بْــنِ الحُسَـيْنِ أَنّــهُ كَانَ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ الحَلَّالُ، وَفِيهِ جَابِرٌ الجُعْفِيُّ ضَعِيفٌ، فَإِنْ صَحَّ فَيَحْتَمَّلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ عُقُوبَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ سُخْطَهُ ذَلِيلٌ عَلَى أَلْسَهُ

(هـ): الإمام أبو حنيفة

الفسروع - كتاب الزكاة

لا يَخْتَارُ تَمَلُّكُهُ، فَيُتَوَجُّهُ مِثْلُهُ عَلَى أَصْلِنَا، كَبَيْعِ النَّلْجِنَةِ، وَيُتَوَجُّهُ فِي الآظَهَرِ أَلَّ أَخْذَ صَدَقَةِ النَّطَوُّعِ أُولَى مِسنَ الزَّكَاةِ، وَأَنَّ أَخْذَهَا سِرًّا أُولَى، وَفِيهِمَا قَوْلان لِلْمُلْمَاء أَظُنُّ عُلْمَاءَ الصُّوثِيَّةِ

وَتَجُوزَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى كَافِرِ وَخَيْنٍ، وغيرهما، نَصُّ عَلَيْدٍ.

وَلَهُمْ أَخْذُهَا، واللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

فُصلُ

وَالصَّدَفَةُ المُسْتَحَبَّةُ عَلَى القَرَابَةِ والرَّحِمِ أَفْضَلُ مِنَ العِنْيِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، لِقَوْلِهِ عليه السلام لِمَيْمُونَةَ وَقَدْ عَتَقَــتُ الجَارِيَـةُ وَلَوْ أَعْطَيْتُهَا أَعْوَالُك كَانَ أَعْظَمَ لاَجْرِك...

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خْ: ٢٤٥٢، م: ٩٩٩).

وَالْعِنْنُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الآجَانِبِ إِلَّا زَمَنَ الغَلاء، والحَاجَةِ.

نَقَلَهُ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ وَأَبُو دَاوُد، وَيَأْتِي كَلامُ الْحَلْوَانِيُّ أَوَّلُ الْعِتْق.

وَهَلْ حَجُّ النَّطُوعِ افْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطُوعِ؟ سَأَلَ حَرْبُ لَآخَمَدَ أَيْحُجُ نَفْلاَ أَمْ يَصِلُ قَرَابَتَهُ؟ قَالَ: إِنْ كَـانُوا مُخَدَّا جِينَ يَصِلُهُمْ أَحَبُ إِلَيْ، قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا قَرَابَةً؟ قَالَ: الحَجُّ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ هَلِهَ الرَّوَايَةِ رِوَايَةُ أَخْرَى عَنْ أَخْمَدَ أَنَّهُ سُيْلَ عَنْ هَلِهِ المَسْأَلَةِ فَقَالَ: مِنَ النَّـاسِ مَـنْ يَقُــولُ لا أَغْــدِلُ بالمُشَاهَدِ شَيْئًا.

وَتُرْجَمَ أَبُو بَكُو: فَصْلَ صِلَةِ القَرَابَةِ بَعْدَ فَرْضِ الحَجُّ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيعٌ فِي هَلْوِ المُسْأَلَةِ: وَإِنْ قَرَابَتُهُ فُقُرًاهُ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: يَمْمُهُمَا فِي أَكْبَادٍ جَائِمَةٍ أَحَبُّ إِلَىُّ.

فَظَاهِرُهُ العُمُومُّ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ الْحَجُّ الْفُسَلُ، وَأَنَّهُ مَلْحَبُ الْحَمَدَ، فَظَهَرَ مِنْ هَلَا هَـلُّ الحَـجُ الْفُصَّلُ؟ أَمْ الصَّدَقَةُ مَعَ الحَاجَةِ؟ أَمْ مَعَ الحَاجَةِ عَلَى العَرِيبِ؟ أَمْ عَلَى العَرِيبِ مُطْلَقًا؟

فِيهِ رِوَايَاتٌ أَرْبُعٌ وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَمَيْتُهُ بِالصَّلَاقَةِ أَفْضَلُ مِنْ وَمَيْتِهِ بِحَجٌّ التَّطَوُّعِ فَيُؤْخَذُ مِنْـهُ أَنَّ الصَّلَاقَةَ أَفْضَـلُ بِـلا حَاجَةِ (مَ ١)(١).

وَلَيْسَ الْمَرَادُ الضَّرُورَةُ؛ لآنَّ الفَرْضَ أَنَّهَا تَطُوُّعٌ.

وَفِي ﴿الرُّعْكِ ۗ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَحْجُ أَحْجُ، قَلَا حَجَجْت، صِلْ رَحِمًا، تَصَدُق عَلَى مَغْمُومٍ، أَحْسِنْ إِلَى جَار.

وَفِي كِتَابِ َالصُّغُوَّةِ لابْنِ الجَوْزِيُّ أَنَّ الصَّدْقَةَ ٱفْضَلُ مِنَ الحَجُّ وَمِنَ الجهَادِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل حِجُّ التَّعلَّعُ أفضل من الصَّدقة مطلقًا؟ أم الصَّدقة مع الحاجة؟ أم مع الحاجمة على القريب؟ أم
 على القريب مطلقًا؟ رواياتٌ أربعٌ.

وفي المستوعب: وصيَّتِه بالصَّدقة أفضل من وصيَّته بحجَّ التَّطوُّع، فيؤخذ منه أنَّ الصَّدقة أفضل بلا حاجةٍ). انتهى.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: الحجُّ أفضل من الصَّدقة، وإنَّه مذهب أحد.

وقال ابن الجوزيِّ في كتاب الصُّفوة: الصَّدقة أفضل من الحبحُّ ومن الجهاد. انتهى.

قلت: الصُّواب: أنَّ الصَّدَّقة زمن المجاعة على المحاويج افضل، لا سيَّما الجار خصوصًا صاحب العائلة، وأخصُ من ذلك القرابة، فهذا فيما يظهر لا يعدُّ له الحجُّ التَّطوُّع، بل النَّفس تقطع بهذا، وهذا نفعٌ عامٌ، وهو متعدٌ، وهو قاصرٌ، وهو ظاهر كلام المجد في شــرحه وغيره.

وامًّا الصَّدَّة مَطَلَقًا أو على القريب غير المحتاج فالحجُّ التَّطوُّع أفضل منه، واللَّه أعلم، وقد حكى المصنّف في بساب صلاة التَّطوُّع قولا إنَّ الحجُّ أفضل تطوُّعات البدن، وذكر أدلَّة ذلك، ثمَّ قال: فظهر من هذا أنَّ نفل الحجُّ أفضل من صدقة التَّطوُّع ومن العتـق وصن الأضحيَّة، ويأتي ذلك في صدقة التَّطوُّع، والأضحيَّة. انتهى.

قلت: ما قاله مسلم إذا لم يكن حاجة، فأمَّا مع الحاجة فلا، والله أعلم.

وَعَلَّلَ بِانَّهَا مِيرٌ لَا يَطُّلِمُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسَبَقَ أُوَّلُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ أَنَّ الحَجُّ أَفْضَلُ مِنَ العِنْقِ، فَحَيْثُ قُدَّمَتْ الصَّدَقَةُ عَلَى الحَجُّ فَعَلَى العِنْقِ أُولَى، وَحَيْثُ قُـدُّمَ العِنْقُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَالْحَجُّ أُولَى.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةً (١٥٢) وَغَيْرُهُ عَنِ التَّابِعِينَ قَوْلَيْنِ: هَلِ الحَجُّ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ وَرَوَى أَيْضًا (١٥١): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي مِسْكِينٍ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنْهُ إِذَا حَجٌّ مِرَارًا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ.

قَدْ سَبَقَ فِي ذَكَرِ الفَقْرِ، والمُسْكَنَةِ فِي البَابِ قَبْلَهُ مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةُ مَنْ جَاءَهُ مَالٌ بِسُؤَالِ أَوْ إِشْرَافِ نَفْسِ أَوْ بِهِمَا، وَهَلْ يُجِبُ أَخَذُهُ بِدُونِهِمَا؟ فَأَمَّا إِنْ شَكَ فِي تَخْرِيمِ المَال، فَإِنْ أَصْلُهُ التَّخْرِيمُ كَالَّذِبِيحَةِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الإسلامُ وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ فِمُحَرَّمٌ، لِحَدِيثِ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِمٍ: ﴿إِذَا أَرْسَلُتُ كَلْبَكَ فَاذْكُو اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْت مَعَ كَلْبِك كَلْبًا غَـيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٢٩، م: ١٥٩٥).

وَإِنْ كَانَ أَصَلُهُ الإِبَاحَةُ كُمَّا لَوْ شَكُ فِي المَاءِ المُتَغَيِّرِ هَلْ هُوَ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لا عَبِـلَ بِـالآصَلِ، لِقَـوْل عَبْـلِو اللَّـهِ بَـنِ زَيْـلـو: «شَكِيمَ إِلَى النِّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: لا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٧، م: ٣٦١).

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ أَصْلٌ فَإِنْ عَلِمَ أَنْ فِيهِ حَرَامًا وَحَلالاً كَمَنْ فِي مَالِهِ هَذَا وَهَذَا فَقِيلَ بِالتَّحْرِيم، قَطَعَ بهِ شَرَفُ الإسْسلام عِبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَبِي الفَرَجِ فِي كِتَابِهِ المُنتَخَبِ، ذُكَرَهُ قُبُيلٌ بَابِ الصَّيْدِ [وَعَلَسَلَ القَساخِي] وُجُوبَ الحِجْرَةِ مِنْ دَارِ الخَرْبِ بتُحْريم الكَسْبِ عُلَيْهِ هُنَاكَ، لاخْتِلَاطِ الآمْوَال لآخْلِهِمْ مِنْ غَيْر جهَتِهِ وَوَضَعْهِ فِي غَيْر حَقّهِ.

وَقَالَ الآرْجِيُّ فِي نِهَايَتِهِ: هَذَا قِيَاسُ الْمُذْهَبِ كَمَا قُلْنَا فِي اشْتِيَاهِ الآوَانِي الطَّناهِرَةِ بِالنَّجِسَةِ، وَقَدْمَهُ أَبُو الخَطَّابِ فِي الانتِصار فِي مَسْأَلَةِ اشْتِبَاوِ الآوَانِي، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَسَأَلَ الْمُرُوذِيُّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَن الَّــذِي يُعَــامَلُ بالرُّبَا يُؤْكَلُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: لا، قَدْ ﴿لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الْرُّبَا وَمُوكِلَهُۗۗ .

وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالوَّقُوفِ عِنْدَ الشُّبْهَةِ، وَمُرَادُهُ حَدِيثُ النَّعْمَانُ بْن بَشِيرٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٢، م: ١٥٩٩).

وَقَالَ أَنَسٌ: إذَا دَخَلْت عَلَى مُسْلِمِ لا يُتَّهَمُ فَكُلُّ مِنْ طَعَامِهِ، وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ.

ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ (١٤٥).

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِي مَرْفُوعًا وَمَعْ مَا يَرِيبُك، إِلَى مَا لا يَريبُك.

رَوَاهُ أَحْمَدُ ۚ (١/ ٢٠٠)، والنَّسَائِيُّ (٢٠ ٤)، والتَّرْمِذِيُّ (١٨٥٧) وَصَحَّحَهُ.

وَالنَّانِي: إِنْ زَادَ الحَرَامُ عَلَى الثُلُثِ حَرُمَ الكُلُّ، وإِلَّا فَلا، قَدْمَهُ فِي الرِّعَايَةِ؛ لآنُ الثُّلُثَ ضَابِطٌ فِي مَوَاضِعَ. وَالنَّالِثُ: إِنْ كَانَ الآكْثُرُ الحَرَامُ حَرُمَ، وإلاَّ فَلا، إقَامَةُ لِلأَكْثَرِ مَقَامَ الكُلُّ؛ لآنُ القَلِيلَ تَابِعٌ.

قَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي الْمِنْهَاجِ.

وَذَكَّرَ مُشَيْخُنَا: إِنْ خَلَبَ الحَرَامُ هَلُ تَحْرُمُ مُعَامَلَتُهُ؟ أَوْ يُكُرُّهُ؟ عَلَى وَجْهَيْن.

وَقَدْ نَقَلَ الْآثْرَمُ وَغَيْرُ وَاحِدِ عَنِ الْإِمَامِ أَخْمَدُ فِيمَنْ وَرِثَ مَالاً: إنْ عَرَفَ شَيْئًا بِعَيْنِهِ رَدُّهُ، وَإِذَا كَانَ الغَــالِبُ عَلَى مَالِـهِ الفَسَادُ تَنَزُّهُ عَنْهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ عَنْهُ حَرْبٌ فِي الرُّجُلِ يَخْلُفُ مَالاً: إنْ كَانْ غَالِبُهُ نَهْبًا أَوْ رِبَا يَنْبَنِي لِوَارِثِهِ أَنْ يَتَــنَزَّهُ عَنْـهُ، إلاَّ أَنْ يَكُــونْ يَسِـيرًا لا يُعْرَفُ، وَنَقَلَ عَنْهُ أَيْضًا: هَلْ لِلرُّجُلِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ وَرَقَةِ إِنْسَانٍ مَالاً مُضَارَبَةً يَنْفَعُهُمْ وَيَنْتَغِعُ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ غَالِبُهُ الْحَرَامُ فَلا.

وَالرَّابِعُ: عَدَمُ النَّحْرِيمِ مُطْلَقًا، قَلَّ الْحَرَامُ أَوْ كَثْرَ، لَكِنْ يُكْرَهُ.

وَتَقُوَى الكَرَاهَةُ وَتَضْعُفُ بِحَسْبِ كَثْرَةِ الحَرَامِ وَقِلْتِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرُهِ، وَقَدَّمَهُ الآرَجِيُّ وَغَيْرُهُ (م ٢)(١)، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُّ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَأَطْعَمَهُ طَعَامًا فَلْيَـاكُلْ مِـنْ طَعَامِـهِ وَلا يَسْأَلُهُ عَنْهُ، وَإِنْ سَقَاهُ شَرَابًا فَلْيَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ وَلا يَسْأَلُهُ عَنْهُ».

وَرَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُتَلِّمَةً بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ ذِرِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَن ابْن مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلاَ سَأَلَهُ فَقَالَ: لِي جَارٌ يَأْكُلُ الرُّبَا وَلا يَزَالُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: مَهْنُؤُهُ لَك وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ.

قَالَ الثُّورِيُّ: إنْ عَرَفْته بعَيْنِهِ فَلا تَأْكُلُهُ، وَمُرَادُ ابْن مَسْعُودٍ وَكَلامُهُ لا يُخَالِفُ مَذَا.

وَرَوَى جَمَاعَةُ أَيْضًا مِنْ حَلِيتُ مَعْمَرٍ حَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَنِ الزُّيْرِ بْنِ الخِرِّيتِ عَنْ سَسَلْمَانَ قَـالَ: إِذَا كَـانَ لَـك صِدِّيتٌ عِامِلٌ فَدَعَاكَ إِلَى طَعَامٍ فِاقْبُلُهُ، فَإِنَّ مُهَنَّاهُ لُكَ وَإِثْمُهُ عَلَيْهِ قَالَ مَعْمَرٌ: وكَأَنْ عَدِيُّ بْنُ أَرْطَاهَ عَامِلُ البَصْرَةِ يَبْعَثُ إِلَى الحَسَسَن كُلُّ يَوْمٍ بِجِفَانِ ثَرِيدٍ، فَيَأْكُلُ مِنْهَا وَيُطْعِمُ أَصْحَابَهُ، وَيَبْعَثُ حَـدِيٌّ إِلَى الشُّعْبِيّ، وابـن سِـيرِينَ، والحَسَـنِ، فَقِبَـلَ الحَسـَنُ، والشُّعْبِيُّ وَرَدُّ ابْنُ سِيرِينَ.

وَقَالَ: وَسُئِلَ الحَسَنُ عَنْ طَعَامِ الصَّيَارِفَةِ فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرَكُمْ اللَّهُ عَنِ اليّهُودِ، والنّصَارَى أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الرَّبُــا وَأَحَـلُ لَكُــمْ

وَقَالَ مَنْصُورٌ: قُلْت لإِبْرَاهِيمَ النُّخَعِيُّ: عَرِيفٌ لَنَا يُعِييبُ مِنَ الظُّلْمِ فَيَدْعُونِي فَلا أُجِيبُهُ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لِلشَّيْطَانِ غَرَضٌ بهَذَا لِيُوقِعَ عَدَاوَةً، وَقَدْ كَانَ العُمَّالُ يَهْمِطُونَ وَيُصِيبُونَ ثُمَّ يَدْعُونَ فَيَجَابُونَ.

قُلْت: نَزَلْت بِعَامِلِ فَنَزَلَنِي وَأَجَازُنِي، قَالَ: اقْبُلْ، قُلْت: فَصَاحِبُ رِبًا، قَالَ: اقْبُلْ مَا لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِهِ.

قَالَ الجَوْهَرِيُّ: الْهَمُّطُ الظُّلْمُ، والحَلْطُ وَيُقَالُ: هَمَطَ النَّاسَ فُلانٌ يَهْمِطُهُمْ إذَا ظَلَمَهُمْ حَقَّهُمْ، والهَمْطُ أَيْضًا الآخَــلُ بغَـيْر تَقْدِيرٍ: وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا الخِلافِ حُكْمُ مُعَامَلَتِهِ وَقَبُولُ صَنَاقَتِهِ وَهِبَتِهِ وَإجَابَةُ دَعَوْته وَنَحْوُ ذَلِكَ(٢).

قَالَ ابْنُ الجَوْذِيِّ: بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ إِذَا كَانَ الآكْثَرُ الحَرَامُ يَجِبُ السُّؤَالُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِّ أَكْثَرُ فَالوَرَعُ التَّفْتِيشُ وَلا يَجِبُ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَسْؤُولُ وَعَلِمْت إِنَّ لَهُ غَرَضًا فِي حُضُورِك وَقَبُولِ مَديَّتِهِ فَلا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ، واللَّهُ أعْلَمُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ فِي َ المَالِ

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وإذا شكُّ في تحريم المال وعلم أنَّ فيه حرامًا وحلالا كمن في ماله هذا وهذا، فقيل بالتُّحريم، قطــع بــه شرف الإسلام عبد الوهَّاب بن أبي الفرج في كتاب المنتخب، ذكره قبيل باب الصَّيد.

وقال الأزجيُّ في نهايته: هذا قياس المذهب وقدَّمه أبو الخطَّاب في الانتصار في مسألة اشتباه الأواني.

والثَّاني: إن زاد الحرام على النُّلثِ حرَّم الكلُّ، وإلاَّ فلا، قدَّمه في الرَّعاية.

والثَّالث: إن كان الأكثر الحرام، وإلاَّ فلا، قطع به ابن الجوزيِّ في المنهاج، وذكر شيخنا: إن غلـب الحـرام هــل تحـرم معاملتـــ؟ أم تکره، عل*ی* وجهین.

والرَّابِع: عدم التَّحريم مطلقًا، قلُّ الحرام أو كثر، لكن يكره، وتقوى الكراهية وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلَّته، جزم به في المغني وغيره، وقدَّمه الأزجيُّ وغيره). انتهى.

وأطلقها في الآداب الكبرى، والقواعد الأصوليَّة.

قلت: الصُّحيح الأخير، على ما اصطلحناه، وجزم به الشَّارح.

وقاله ابن عقيل في الفصول، وغيره، قال في الآداب الكبرى بعد أن ذكر ما ذكره المصنَّف هنا عن هذا القول: وهو ظاهر مــا قطــع به، وقدَّمه غير واحدً، ثمَّ قال: قدَّمه الأزجيُّ وغيره، وجزم به في المغني وغيره. انتهى.

(ق): قولي الشافعي

والصُّواب: القول الأوَّل، لقوله عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام: ﴿ فَعْ مَا يَوِيبُكُ إِلَى مَا لا يَرِيبُك،

وقد قال في آداب الرّعاية الكبرى: ولا يأكل مختلطًا بمرام بلا ضرورةٍ، واللّه أعلم، ولا يُسعنا إلاّ حلم الله وعفوه.

(٢) تنييه: قوله: (وينبني على هذا حكم معاملته وقبول صَّدقته وهبته، وإجابة دعوته ونحو ذلك). انتهى.

قد علمت الصُّحيح من المذهب من ذلك.

(م): الإمام مالك

وقوله في أوَّل الفصل بعده: (ومال بيت المال إن شكُّ في الحرام فيه فالحكم على ما سبق). انتهى.

يعني: بالحكم هذا الَّذي تكلُّمنا عليه، واللَّه أعلم.

حَرَامًا فَالآصْلُ الإِبَاحَةُ، وَلا تَحْرِيمَ بِالاحْتِمَالِ، وَإِنْ كَانَ تَرَكُهُ أُولَى لِلشُّكُّ فِيهِ، وَإِنْ قَوِيَ سَبَبُ التَّحْرِيمِ فَظَنَّهُ فَيُتَوَجَّهُ فِيسِهِ كَآتِيَةِ أَهْلِ الكِتَابِ وَطَعَامِهِمْ.

فَصلٌ

وَمَالُ بَيْتِ المَالِ إِنْ عَلِمَهُ حَلالاً أَوْ حَرَامًا، أَوْ عَلِمَهُمَا فِيهِ، أَوْ شَكُ فِي الحَرَامِ فِيهِ، فَالحُكُمُ عَلَى مَا سَبَقَ، فَلَا يُتُجَهُ إطْلاقُ الحُكُم فِيهِ، لَكِنْ خُرِّجَ الكَلامُ عَلَى الغَالِبِ، والغَالِبُ أَنْ فِيهِ حَلالاً وَحَرَامًا، وَفِيهِ الخِلافُ المَشْهُورُ السَّابِقُ، فَلِهَ لَمَا كَثُورَ الاخْتِلافُ فِيهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْخَابِنَا: يَجُوزُ العَمَلُ مَعَ السُّلْطَانِ وَقَبُولُ جَرَائِزِهِ، وَقَيَّدَهُ فِي التَّرْغِيبِ بِالعَـادِلِ، وَقَيَّـدَهُ فِي التَّبْصِـرَةِ بِمَنْ غَلَبَ عَدْلُهُ، وَأَنْهَا تُكْرَهُ، فِي رِوَايَةٍ، وَقِيلَ لِلإِمَامِ أَخْمَدَ فِي جَائِزَتِهِ وَمُعَاملَتِهِ، فَقَالَ: اكْرَهُهُمَا، وَجَائِزَتُهُ أَحَبُّ إِلَيُّ مِــنَ الصَّدَتَةِ، وَقَالَ: هِي خَيْرٌ مِنْ صِلَةِ الإِخْوَانِ، وَأُجْرَةُ التَّعْلِيمِ خَيْرٌ مِنْهُمَا، ذَكَرَهُ مُنْيِخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: لَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: يَمُوتَ بِدِينِهِ وَلا يَعْمَلُ مَعَهُمْ، وَقَالَ بِهِجْرَانِهِ، وَيَخْرُجُهُ إِنْ لَمْ يَنْتُهِ، وَهَجَرَ أَخْمَدُ أَوْلادَهُ وَعَمَّهُ، وابن عَمَّـهِ لَمَّا أَخَذُوهَا.

قَالَ القَاضِي: وَهُوَ يَقْتَضِي جَوَازَ الْهَجْرِ بِأَخْلِو الشَّبْهَةِ، وَإِنَّمَا أَجَازُهُ؛ لآنَّ الصَّحَابَـةَ رضـي الله عنهــم هَجَـرَتْ بِمَــا فِـي مَعْنَاهُ، كَهَجْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ صَحِكَ فِي جِنَازَةٍ، وَحُلَيْفَةُ بِشَدَّ الخَيْطِ لِلْحُمَّى، وَعُمَرُ أَمَرَ بِهَجْرِ صَبِيغٍ بِسُؤَالِهِ عَنِ الذَّارِيَاتِ، والمُرْسَلاتِ، والنَّازِعَاتِ.

وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: لَتَنْتَهِينٌ عَائِشَةُ أَوْ لاَّحْجُرَنَّ عَلَيْهَا، فَهَجَرَتُهُ.

وَقَالَ الخَّلَالُ: كَأَنَّ أَخْمَنَ تَوَسَّعَ عَلَى مَنْ أَخْلَمَا لِحَاجَةٍ، فَلَمَّا أَخْلُوهَا مَعَ الاسْتِغْنَاء هَجَرَهُمْ ثُمُّ كَلَّمَهُمْ، وَهُــوَ عِنْدِي عَلَى غَيْرِ قَطْعِ الْمَسَارَمَةِ؛ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ اسْتَغْنَوْا فَلَهُمْ حُجَّةٌ قُويَّةٌ، وقِيلَ لآخْمَن: تَرَى أَنْ يُعِينَدَ مَنْ حَجَّ مِنَ الدِّيوَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَذَا كَرَهَ مُعَامَلَةَ الجُنْدِيُّ وَإِجَابَةَ ذَعُوْتُه، وَمُرَادُهُ مَنْ يَتَنَاوَلُ الحَرَامَ الظَّالِمُ.

ُ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَكَّدِ فُورَانَ عَنْ أَخْمَدَ فِي الْمَالِ الحَلالِ، والحَرَامُ، فَالرُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ قَالاً: كُلْ، فَهَسَدًا عِنْدِي مِـنَّ مَالِ السُّلْطَانِ، كَمَا قَالَ عَلِيُّ عَلَيهِ السلام: بَيْتُ الْمَالِ يَذَخُلُهُ الحَبِيثِ، والطَّيِّبُ فَيَصِلُ إِلَى الرَّجُسُلِ فَيَتَكُلُ مِنْهُ، فَإِنَّ الحَسْرَابِ وَالطَّيْبُ فَيَمْ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ تَصَدُقَ بِهِ. وَحَرَامُ مِنْ مِيرَاثِ أَوْ أَفَادَ ذَلِكَ رَجُلٌ مَالاَ فَإِنَّهُ يَرُدُ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمْ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمْ تَصَدِّقَ بِهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: لآنَ بَيْتَ المَالَ لا مُسْتَحَقَّ لَهُ مُعَيَّنَ حَتَّى يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَالْمُمُومُ البَلْوَى بِهِ، وَامْتَنَعَ جَمَاعَةٌ مِـنَ التَّابِمِينَ فَمِـنَ بَعْدِهِمْ مِنْ بَيْتِ المَالِ، وَعَلِّلُهُ بَغْضِ السَّلْفِ بِأَنْ بَاقِي المُسْتَحَقِّينَ لَمْ يَأْخُذُهُ، قَالَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ.

قَالَ: وَلَيْسَ بِشَيَّهِ؛ لَآنُهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَيَبْقَى حَقُّ أُولَئِكَ فِي مَقَامٌ مَعْلُومٌ فِي مَقَامٍ مَظْلُومٌ، وَلَيْسَ المَالُ مُشْنَرَكَا، وَقَبِسُلَ مِنْهُ ابْنُ عُمَرَ، وابن عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ، والحَسَنُ، والحَسَيْنُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ رضي الله عنهم، وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّسَابِعِينَ، وَخيرهم، وَمَالِكَ، والشَّافِعِيُّ، وَسُئِلَ حُثْمَانُ عَنْ جَوَائِزِ السُّلْطَانِ، فَقَالَ: لَحْمُ ظَبْيِ ذَكِيٍّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: وَكَانَ الشَّعْبِيُّ، والنَّخَيِيُّ، والحَسَنُ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَسَانَ، والفُقْهَاءُ السَّبْعَةُ سوى سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ يَقْبُلُونَ جَوَالِزَ السُّلْطَانِ، وَكَانِ النُّوْدِيُّ مَعَ وَرَعِهِ وَفَصْلِهِ يَقُولُنَ: هِيَ أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ صِلَةِ الإِخْوَانِ

وَمَنْ دَفَعَ جَائِزَتَهُ إِلَى آخَرَ فَمِنْذُ أَحْمَدُ لا يُكُرُهُ لِلنَّانِي؛ لَأَنَّهُ إِنْمَا كُرِهَ لِـلأُولِ لِلْمُحَابَـاةِ، وَلا فَـرْقَ عِنْـدَ عَبْـدِ الوَهُــاَبِ، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ مَنْ أَحْمَدُ لاَجْل الشَّبُهَةِ.

فَصلُ

وَإِنْ أَرَادَ مَنْ مَعَهُ مَالُ حَلالٌ وَحَرَامٌ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِثْمِ الحَرَامِ أَوْ يَتَصَرُّفَ، فَنَقَلَ جَمَاعَةٌ التَّحْرِيــمَ إِلاَّ أَنْ يَكُثُّرُ الحَـلالُ، وَاحْتَجُّ بِخَبَرِ عَدِيٌّ بْنِ حَاتِمٍ فِي الصَّيْدِ السَّابِقِ، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ لا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي الصَّيْدِ بَيْنَ القِلْةِ، والكَـفْرَةِ، وَعَنْـهُ أَيْضًــا: إِنَّمَا قِلْتُهُ فِي دِرْهَم حَرَام مَعَ آخَرَ، وَعَنْهُ أَيْضًا: فِي عَشرَةٍ فَأَقَلُ لا تُجْحِفُ بهِ..

وَقَالَ فِي الخِلاَفِ فِي مَسْأَلَةِ اشْتِبَاهِ الآوَانِي الطَّاهِرَةِ بالنَّجسَةِ: ظَاهِرُ مَقَالَةِ أَصْحَابنَا يَعْنِي أَبَا بَكْر وَأَبَا عَلِيَّ النَّجَّادَ وَأَبَا

إسْحَاق: يَتَجَرُّى فِي عَشَرَةٍ طَاهِرَةٍ فِيهَا إِنَامٌ نَجِسٌ؛ لآنَهُ قَدْ نِصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الدُّرَاهِم فِيهَا دِرْهَمٌ حَرَامٌ، فَإِنْ كَانَتْ عَشَـرَةٌ أَخْرَجَ بِقَدْرِ الحَرَامِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُ امْتَنَعَ مِنْ جَمِيعِها، قَالَ: ويَجِبُ أَنْ لا يَكُونُ هَٰذَا حَدًّا، وَإِنْمَا يَكُــونُ الاغْتِبَـارُ بِمَـا

كَثُرَ عَاذَةً، وَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَدْ قُلْتُمْ: إِذَا اخْتَلَطَ دِرْهُمُّ حَرَامٌ بِمَرَاهِمُ يَعْزِلُ قَدْرَ الْحَرَامِ ويَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي. فَقَالَ: إِنْ كَانَ لِلدَّرَاهِمِ مَالِكَ مُعَيِّنَ لَمْ يَجُوْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُنْفُسِرِك، وَإِلاَّ حَنْزَلَ قَـدْرَ الحَرَامِ وَتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي، وَكَانُ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفِا فَهُو شَرِيكَ مَعَهُ، فَهُو يَتُوصُلُ إِلَى مُقَاسَمَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فَبَاكُثُرُ مَـا وَ الْبَاقِي، وَكَانُ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفِا فَهُو شَرِيكَ مَعَهُ، فَهُو يَتُوصُلُ إِلَى مُقَاسَمَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فَبَاكُثُرُ مَـا فِيهِ أَنَّهُ مَالٌ لِلْفُقَرَاء، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

وَاحْتَارَ الْقَاضِي فِي مَوْضِع آخَرَه والآصُحَابُ، والثَّلِيْخُ أَنْ كَلامَ أَحْمَدَ لَيْسَ لِلتَّخدِيدِ، وَأَنْ الوَاجِبَ إِخْرَاجُ قَدْرِ الْحَرَامِ (م ٣)(١)؛ لآنَه لَمْ يَحْرُمْ لَعَيْنِهِ، وَإِنَّمَا حَرُمْ لِتَعَلَّقِ حَقَّ غَيْرِهِ بِهِ، فَإِذَا أَخْرَجَ هِوَضَهُ زَالَ التَّحْرِيمُ هَنْهُ، كَمَا لَـوْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاضِرًا فَرَضِيَ بِعِوضِهِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلِمَ صَاحِبُهُ، وَلَيْسَ بِمُوَادٍ.

وَقَدْ سَبَقَ كَلَامُ أَحْمَدُ، والقَاضِي، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَمَالَى فِي الغَصْبِ الخِلافُ فِي المُغصُوبِ إِذَا خَلَطَهُ بِمَا لا يَتَمَــيَّزُ، كَدَرَاهِمَ وَزَيْتُهِ، هَلْ يَلْزَمُ مِثْلُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءً؟

وَذَكُرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النُّوَادِرِ عَنْ أَخْمَدُ: إِذَا اخْتَلَطَ رَيْتُ حَرَامٌ بِمُبَاحٍ تَصَدُقُ بِهِ، هَذَا مُسْتَهْلَكَ، والنَّقْدُ يُتَحَرَّى. وَذَكَرَ الْحَلَالُ عَنْ أَبِي طَالِبِ عَنْ أَخْمَدَ فِي الزَّيْتِ: أَصْجَبُ إِلَيُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ، هَذَا هَيْرُ الدَّرَاهِم، وَذَكَرَ الأَصْحَابُ فِي الدُّرَاهِم أَنَّ الوَرَغَ تَوْكُ الجُميع.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لا يَتَبَيْنُ لِي أَنْ ذَلِكَ مِنَ الوَرَعِ، وَمَتَى جَهِلَ قَدْرَ الحَرَامِ تَصَدُّقَ بِمَا يَرَاهُ حَرَامًا، نَقَلَهُ فُورَانُ فَدَلُ هَذَا أَنْسَهُ يَكُفِي الظُّنُّ، وَقَالَهُ ابْنُ الجَوْذِيِّ، ويُتَوَجَّهُ أَنْهَا كَصَلاةٍ مِنْ خَمْسٍ، وَقَدْ يُقَرُّقُ بِكَثْرُةِ المَشْقَةِ، لِكَسْوَا إِخْدِلاطِ الآسْوَالِ، فَتَعْسُمُ

قَالَ أَحْمَدُ: لا يَبْحَثُ مَنْ شَيْءٍ مَا لَمْ يُعْلَمُ، فَهُوَ خَيْرٌ، وَبِاكُلِ الْحَلالِ تُطَمِّئِنُ القُلُوبُ وَتَلِينُ.

وَالوَاجِبُ فِي المَالِ الحَرَامِ التَّوْبَةُ وَإِخْرَاجُهُ هَلَى الفَوْرِ، بِتَغْمِهِ إِلَى صَاحِبِهِ أَوْ وَارِثِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ أَوْ هَجَنَ دَفَعَهُ إِلَى الْحَاكِم، وَهَلْ لَهُ الصَّدَقَةُ بِهِ؟ تَأْتِي المَسْأَلَةُ فِي الغَصْبِ، وَمَتَى تَمَادَى بِبَقَائِهِ بِيَدِهِ تَصَرَّفَ فِيهِ أَوْ لا عَظُمَ إِثْمُهُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أواد من معه ملل حلال وحوام أن يخرج من إثم الحرام أو يتصدرُف فنقبل جماعية التُحريس إلاً أن يكثر الحلال وعنه أيضًا: إنّما قلته في درهم حرام مع آنجر، وعنه أيضيّاز في عشرةٍ فأقلُ لا تجعف به.

وقال القاضي في الخلاف الاعتبار بما كثر صادةً واختار القاضي في موضع آخر، والأصحاب، والشَّيخ أنَّ كلام أحد ليس للتّحديد، وأنَّ الواجب إخراج قدر الحرام). انتهي. _

قلت: هذا هو الصُّواب، وهو المذهب، فإذا فعل ذلك وتصرُّف خرج من الإثم وجاز له التَّصرُّف، واللَّه أعلم. تنبيه: حصل في كلام المُصنَّف تكوارً، فإنَّه ذكر ما هنا بعينه في أوَّل باب الشُّركة، وحصل في كلامه في الموضمين نظرٌ من وجوءٍ. منها قُولُه هنا: (نقل جماعة التّحريم إلاّ أن يكثر الحلال).

وقال هناك: (نقل الجماعة) بالتَّعريف، و: (جماعة) غير (الجماعة) في مصطلحه ومصطلح غيره.

ومنها قوله هنا: (وذكر ابن عقبَل في النَّوَادر)، وذكر هناك: (وذكر ابن عقيل، والنَّوادر)، وهُمُو الضُّواب، إذ ابـن عقيــل ليـس لــه نوادر، ولا ذكرها أحدٌ في مصنَّفاته، وإنَّما هي لابن الصَّيرفيُّ.

ومنها: أنَّ ظاهر كلامه هنا إطلاق الخلاف، وهناك قدَّم حكمًا.

ومنها قوله مَنا: (واختار القاضي، والأصنحاب؛ والشّيخ: الْ كلام أحد ليس للتّحديد، وألَّ الواجب إخراج قدر الحرام):

وقال هناك: (واختار الأصحاب: لا يخرج قدر الحرام).

وقال أيضًا هنا: (وذكر الأصحاب في الدُّراهم: أنَّ النَّورع تَرَكُ الجميع).

فهذه ثلاثٍ مسائل في هذا الباب قد صحَّحت محمد الله تعالى.

Mary Mary Commencer

وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ الصَّدَقَةُ بِهِ لَمْ تُقْبَلْ صَدَقَتُهُ وَيَأْتُمُ، وَإِنْ وَهَبَهُ لِإِنْسَانِ فَيْتَوَجَّهُ أَنْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعَاوَلَةِ عَلَى البِرِّ، وَالتَّقْوَى، وَفِي رَدِّهِ إِعَانَةُ الظَّالِمِ عَلَى الإِثْمِ، والعُلْوَانِ، فَيَلْقَمُهُ إِلَى صَاحِبِهِ أَنْ وَارِثِهِ، وإلاَّ دَفَعَهُ إِلَى الحَاكِمِ أَنْ تَصَدُّقَ بِهِ، عَلَى الجِيهِ أَنْ وَارْقِهِ، وإلاَّ دَفَعَهُ إِلَى الحَاكِمِ أَنْ تَصَدُّقَ بِهِ، عَلَى الجِيهِ مَنْ المُعَلَّقِ وَارْقِهِ، وإلاَّ دَفَعَهُ إِلَى الحَاكِمِ أَنْ تَصَدُّقَ بِهِ عَلَى الجِيهِ مِنَ المُعَلِّقُ وَالتَّي كَبِيرَةً، كَذَا قَالَ، وَمُنْ الْخُومُ مَا ذَكَرَهُ أَبْنُ حَزْمٍ، وَإِنْ وَهُبَهُ فَلَتَى، فَإِنْ عَرَفَ صَاحِبَهُ فَقَدْ زَادَ فِسْقُهُ وَاتَى كَبِيرَةً، كَذَا قَالَ،

وَقَدْ نَقُلَ عَبْدُ اللّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَرَأَ بَعْدَ آيَةِ غَضُّ البَصَرِ: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّيِنَ﴾ [المائلة: ٢٧] يَتُقِي الآشنياء، لا يَعِلُ لَهُ، وَحَكَاهُ إِنْهُ الجُوزِيِّ عَنِ النِّ عَبَّاسِ، والْمَرَادُ أَنَّهُ يَتَّقِي الكَفْرَ، والرّبًا، والمَعَاصِيّ، فَتَحْبَطُ الطَّاعَةُ بِالمُعْصِيّةِ فِيمَا لا يَحِلُّ لَهُ، وَحَكَاهُ النُّ الجُوزِيِّ عَنِ النِّيْ عَلْمُ الْمُقَلِّينَ؛ المُرَادُ المُوحِدِينَ، قَالَ مُنْيِخُنَا وَغَيْرُهُ: إلاَّ مِثْنِ اتَقَسَى اللّهَ مِنْهُمَا اللّهُ عَنْ أَكْثَرُ الْمُقْرِقِينَ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو المُقَامِّينَ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو المُقَامِّينَ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهَ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ أَكُنُو اللّهُ اللّهُ عَنْ أَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل نِي عَمَلِهِ فَفَعَلَهُ كُمَا أُمِرَ خَالِصًا، وَإِنَّهُ قُولُ السَّلَف، والأَيْمَّةِ.

grand in the analysis of the affiliation of the second of the second of the second of the second of the second

n na karan na katamban na manaka sa sa karan karanta di kababaga di sa karan ng sa gillip basa sa Karang Sa sa sa katamban na pagsalang lian

we have the contribute a first of the property રેકાર અંદ ભાતું કરાયા મિલા એક હાર્યું છે. કેંગ્રેના મેર્કિટ કર્યા હતું છે. કહ્યું અને હાર્ય કહ્યું હતા છે જો સ

of the graduation of the state of

visita, tibilana ist senaklikikilisepilaspita, japan kiljetita tibuga.

The Design of the Section of the Sec

وَعِنْدُ الْحَوَارِجِ وَالْمُعَتَزِلَةِ: إِلاَّ مِمَّنَ اتَّقَى الْكَبَّائِرُ.

وَعِنْدَ الْمُرْجَنَّةِ: ۚ إِلاَّ مِمَّنْ اتَّقَى الشُّرِّكَ، وَاللَّهُ مُنْبِحَانَهُ أَعْلَمُ.

كتاب الصيام

الصَّوْمُ لُغَةً: الإمْسَاكُ، وَمِنْهُ: ﴿إِنِّي نَلَوْت لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]. وَيُقَالُ لِلْفَرَسِ: صَائِمٌ، لإِمْسَاكِهِ عَنِ الصَّهِيلِ فِي مَوْضِعِهِ، وَكَذَا عَنِ العَلْفَ.

وَشَرْعًا: إمْسَاكُ مَخْصُوصٌ.

قِيلُ: سُمِّيَ رَمَضَانُ لِحَرِّ جَوْف الصَّائِم فِيهِ وَرَمَضِهِ، والرَّمْضَاءُ: شيئةُ الحَرِّ.

وَقِيلَ: لَمَّا نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللَّغَةِ القَدِيمَةِ سَمُّوهَا بِالآرْمِنَةِ الَّتِي وَقَمَتْ فِيهَا، فَوَافَقَ هَذَا الشُّهُرُ أَيُّـامَ شِيدٌةِ الحَرُّ

وَقِيلَ: لأَنَّهُ يَحْرِقُ الذُّنُوبَ.

وَقِيلَ: مَوْضُوعٌ لِغَيْرٍ مَغْنَى كَسَائِرِ الشُّهُورِ، كَلَمَا قِيلَ، وَقِيلَ فِي الشُّهُورِ مَعَانٍ أَيْضًا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَجَمْعُهُ وَمَضَانَــاتٌ وَأَرْمِضَةٌ وَرَمَاضِينُ وَأَرْمُضٌ وَرمَاضٌ وَرَمَاضَى وَأَرَامِيضُ.

وَالْمُسْتَحَبُّ قَوْلُ شَهْر رَمَضَانَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقوة: ١٨٥].

وَلا يُكْرَهُ قَوْلُ رَمَضَالَنْ، بِإِسْقَاطِ الشَّهْرِ (و هـ) وَأَكْثَرُ العُلَمَاءِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ؛ يُكْرَهُ إلاَّ مَـعَ قَرِينَةِ الشَّهْرِ وِفَاقًـا لآنحُـقَرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجُهَا ۚ: يُكْرَهُ وِفَاقًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَهُ مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ، وَقَالًا: لَعَلَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاء اللَّهِ تَعَالَىٰ.

وَفِي الْمُنتَخَبِ: لا يَجُوزُ.

وَرُوَى ابْنُ عَدِيٌّ (٧/ ٢٥ ٧٠)، والبَيْهَقِيُّ (٤/ ٢٠١)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ عَنِ المَقْـبُرِيَّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً مَرْفُوعًا: ﴿لا تَقُولُوا رَمَضَانَ فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاء اللَّهِ وَلَكِنْ قُولُوا شَهَرُ رَمَّضَانَ».

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: مَوْضُوعٌ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ أَحَدٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَلا يَجُوزُ أن يُسَمَّى بِهِ (ع).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لَوْ صَعُّ مِنْ أَسْمَائِهِ لَمْ يُمْنَعُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ، كَالْآسْمَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْمُشَارَكَةُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَآخَتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدُّمَ مِنْ ذُنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاخْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدُّمَ مِنْ ذَنْبهِ".

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٨، م: ٧٦٠).

زَادَ أَحْمَدُ (٧٦/ ٣٨٥) فِي رِوَايَةٍ عَنْ عَفَّانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِسي سَلَمَةَ عَنْ أَبِسي هُرَيْـرَةَ: دوَمَا تَأْخُرُ١.

وَحَمَّادٌ لَهُ أَوْهَامٌ، وَمُحَمَّدٌ تُكُلِّمَ فِيهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٠٠، م: ١٠٧٩).

وَلِلْبُخَارِيِّ (١٨٠٠) أَيْضًا: افْتُحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ) يَخْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَخْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ: كَـفْرَةُ الخَيْرِ وَكَـفْرَةُ

وَمَعْنَى صُفَّدَتْ غُلَّتْ، والصَّفَدُ: الغُلُّ، وَهُوَ مَعْنَى سُلْسِلَتْ، والمَرَادُ المَرَدَةُ، فَلَيْسَ فِيهِ إعْدَامُ الشُّرُّ بَلْ قِلْتُهُ، لِضَعْفِهِمْ وَلِهَإِنَا رَوَى النَّرْمِلِيمُ (٦٨٢)، وابن مَاجَهْ (١٦٤٢) مِنْ حَلييثِ أبي هُرَيْرَةَ: (صُفَّدَتْ الشَّيَاطينُ وَمَرَدَةُ الجنَّء.

اللَّهِ لآبيهِ هَلَا فَقَالَ: هَكَذَا الْحَدِيثُ وَلَا تَكُلُّمَ فِي ذَا.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٢/ ٢٩٢): حَدُّتُنَا يَزِيدُ ٱلْبَاْلَا هِشَامُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْآسُودِ، عَنْ أَبِي سَــلَمَةَ بْـنِ عَبْدِالرُّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وأَغْطِيت أَمَّتِي حَمْسَ خِصَالٍ فِي رَمَضَــانَ لَــمْ تُعْطَهَـا أَمُــةً قَبْلَهُـم:

خُلُوفُ فَم الصَّائِم أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَبِيحِ المِسْكِ وَتَسْتَغَفِّوُ لَهُ المَلائِكَةُ حَتَّى يُفطِرَ، وَيُزَيِّنُ اللَّـهُ كُـلَّ يَسوم جَنَّتُـهُ ثُـمَّ يَقُـولُ: يُوشِكُ عِيَّادِي الصُّالِحُونَ أَنْ يُلقُوا عَنْهُمُ ٱلْمُؤْنَةَ، والآذَى ويَصيرُوا إليَّكِ، وتُصنَفْدُ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينَ فَلا يَخْلُصُونَ فِيهِ إلَى مَا كَانُوا يَخْلُصُونَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ، وَيُغْفَرُ لَهُمْ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللّهِ! أهِيَ لَيْلَةُ القَدْرِ؟ قَالَ: لا، وَلَكِنَّ العَامِلَ إِنْسَا يُوَفِّي أَجْرَهُ إِذَا قَضَى عَمَلُهُ).

قَالَ ابْنُ نَاصِرِ الحَافِظُ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِسْنَادُهُ عُدُولٌ.

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرْضٌ (ع) فُرِضَ فِي السَّنَةِ النَّانِيَةِ مِنَ المِجْرَةِ (ع) فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَنِعَ رَمَضَانَـاتٍ (ع) وَيَجبُ صَوْمُهُ بِرُوْيَةِ هِلالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُرَمَعَ الصَّحْوِ لَيْلَةَ الثَّلاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ أَكْمَلُوهُ ثَلاثِينَ ثُمَّ صَامُوا وَصَلُوا الـتُرَاوِيحَ (و) كَمَـا لَـوْ رَاوَهُ، وَإِنْ حَالَ دُونَ مَطْلَعِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَوْ غَيْرُهُمَا لَيْلَةَ الثَّلاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَجَبَ صَوْمُهُ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ، اخْتَارَهُ الأصْحَــابُ، وَذَكَرُوهُ ظَاهِرَ المَذْهَبِ، وَأَنَّ نُصُوصَ أَحْمَدَ عَلَيْهِ، كَذَا قَالُوا.

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِالوُّجُوبِ وَلا أَمَرَ بِهِ، فَلا تَتَوَجَّهُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا: لا أَصْلَ لِلْوُجُوبِ فِسي

كَلام أَحْمَدُ، وَلا فِي كَلام أُحَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَاحْتَجُ الْآصْحَابُ بِحَدِيثِ ابْنَ عُمَرَ وَفِعْلِهِ، وَلَيْسَ بِظَاهِرِ فِي الوُجُوبِ، وَإِنْمَا هُوَ احْتِيَاطٌ قَدْ عُورَضَ بِنَهْي، وَاحْتَجُوا بِاقْيِسَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ العِبَادَاتِ يُحْتَاطُ لَهَا، وَاسْتَشْهَدُوا بِمُسَائِلَ، وَهِيَ إِنْمَا تَدُلُّ عَلَى الاحْتِيَـاطِ فِيمَـا ثَبَـتَ وُجُويُـهُ أَوْ كَـانَ الْأَصْلُ، كَثَلَاثِينَ رَمَضَانَ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَمْ يَثْبُتْ الوُجُوبُ، والْأَصْلُ بَقَاءُ الشَّهْر.

وَمِمَّا ذَكَرُوهُ: الشُّكُّ فِي انْقِضَاءِ مُدَّةِ المَسْحِ يَمْنَعُ المَسْحَ، وَإِنَّمَا كَانَ لآنَ الآصْلَ الغُسْلُ، فَمَعَ الشُّكُ يُعْمَلُ بهِ.

وَيَأْتِي: هَلْ يُتَسَحُّرُ مَعَ الشُّكُ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؟ قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَإِنَّمَا لَمْ تَجب الطَّهَارَةُ مَعَ الشُّكُ اخْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ، لَأَنَّهُ حَقٌّ لَادَمِيٌّ، فَلا يُبْطِلُهُ بِالشُّكُّ، فَيَقَالُ: وَجَوَازُ الآكُل، والجماع حَقٌّ لآدَمِيٌّ فَلا يُحَرِّمُهُ بِالشُّكِّ.

وَقَالَ القَاضِي، وابن شِهَابٍ: وغَيرِهما لآنَ الطُّهَارَةَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فِي نَفْسِهَا، وَقَدْ قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِسَي أَنِّهُ لا يَسْلَزُمُ النُّفَلُ بالشُّرُوع: الطُّهَارَةُ مَقْصُودَةً؟ فِي نَفْسِهَا، وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ تَجْدِيدُهَا، بخِلاف إِرْالَةِ النَّجَاسَةِ، وَتَبَأْتِي فِيمَا يُفْعَـلُ عَـنِ

للبيطية. وَقِيلَ لِمَنْ نَظَرَ مِنَ الْآصْحَابِ فِي كُتُبِ الخِلافِ: صَوْمُ يَوْمِ الغَيْمِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ نَذْرُ صَوْمٍ رَجَبِ أَوْ شَسَعْبَانُ: فَإِنَّـهُ إِذَا غُسمُ أَوْلُهُ لَمْ يَلْزَمْ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: والنُّذُورُ لا تُبْنَى إِلاَّ عَلَى أَصُولِهَا مِنَ الفُرُوضِ، كَـذَا قَـالَ وَيَتَوَجَّـهُ: يَـلْزَمُ، لاَنَّـهُ فَرْضٌ شَرْعِيٌّ عِنْدَهُمْ، فَعَلَى هَذَا يَصُومُهُ حُكْمًا ظُنَيًّا بوُجُوبِهِ احْتِيَاطًا، وَيُجْزِئُهُ.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لا يَصِحُ إلا بِالنَّيْةِ وَمَعَ الشَّكُّ فِيهَا لا يَحْرُمُ بِهَا، فَقَالَ: لَا يَمْتَنِعُ التُّرَدُدُ فِيهَا لِلْحَاجَةِ، كَالأَسِيرِ وَصَلاةٍ

مِنْ خَمْس، كُذَا قَالَ.

وَذَكَرَ ۚ فِي الانْتِصَارِ اللَّهُ يُجْزِئُهُ إِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ بِيَّةُ التَّمْيِينِ، وإلاَّ فلا، كَذَا قَالَ، وَتُصَلَّى الـتُرَاوِيحُ لَيْلَتِيْدَ، فِي الحَتِيَادِ الْهِنِ حَامِدٍ، والقَاضِي وَجَمَاعَةٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَهُوَ أَشْبُهُ بِكَلامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الفَصْلِ: القِيَامُ قَبْـلَ الصّيَـامِ احْتِيَاطًـا لِسُنَّةِ قِيَامِـهِ وَلا يَتَضَمَّـنُ مُحْذُورًا، والصُّومُ نُهِيَ عَنْ تَقَدُّمِهِ.

وَاخْتَارَ أَبُو حَفْصٌ العُكْبَرِيُّ، والتَّعييميُّون، وغيرهم لا تُصَلَّى، افْتِصَارًا عَلَى النُّصّ (م ١)(١).

قال ابن تميم: فعلت في أصحُّ الوجهين.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وتصلَّى التَّراويح ليلتنذِ في اختيار ابن حامدٍ، والقاضي وجماعةٍ، قال صاحب الحرَّر: وهـــو أشــبه بكــلام أحمد واختار أبو حفص العكبريُّ، والتميميون، وغيرهم: لا تُصلَّى، اقتصارًا على النُّصُّ). انتهى.

القول الأوَّل: هو ألصَّحيح، قال في المستوعب في صلاة التَّطوُّع، والحاوي الكبير: هذا الأقوى عندي قال في تجريد العناية: وتصلَّي التّراويح ليلتئذٍ في الأظهر.

وَلا تَثْبُتُ بَقِيَّةُ الآحْكَام مِنْ حُلُول الآجَال وَوْقُوعِ الْمُعَلَّقَاتِ وَانْقِضَاء العِدَّةِ وَمُدَّةِ الإيلاء وَغَيْر ذَلِكَ.

وَذَكَرَ القَاضِي احْتِمَالاً: تَثْبُتُ كِمَا يَثْبُتُ الصُّوْمُ وَتُوَابِعُهُ مِنَ النَّيْةِ وَتَثْبِيتُهَا وَوُجُوبُ أَلكَفَّارَةٍ بِــَّالوَطْمِ فِيهِ وَنَحْوُ ذَلِيك، والآوَّلُ أَشْهَرُ، عَمَلاً بالآصل (و) خُولِفَ لِلنُّصُّ وَاحْتِيَاطًا لِعِبَادَةٍ عَامَّةٍ.

وَعَنْهُ: يَنْوِيهِ حُكْمًا جَازِمًا بِوُجُوبِهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، فَيَصَلَّي التَّرَاوِيحَ إذَنْ.

وَعَنْهُ: لا يَجِبُ صَوْمُهُ قَبْلَ رُؤْيَةٍ هِلالِهِ أَوْ إِكْمَال شَعْبَانَ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ النَّبْصِرَةِ وَشَيْخُنَا.

وَقَالَ: هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ المُنْصُوصُ الصَّريحُ عَنْهُ ﴿و هــ)، وَٱوْجَبَ طَلَبَ الهِلال لَيْلَتنِذِ.

وَعَنْهُ: النَّاسُ تُبَعّ لِلإِمَام، فَإِنْ صَامَ وَجَبَ الصَّوْمُ، وإلاَّ فَلا، فَيَتَحَرَّى فِي كَثْرَةٍ كَمَال الشُّـهُورَ قَبْلَـهُ وَتَقْصِهَـا، وَإِخْبَـارِهِ بِمَنْ لَا يُكْتَفَى بِهِ وَغَيْرٍ ذَٰلِكَ مِنَ القَرَائِنِ، وَيُعْمَلُ بِظَنَّهِ، وَيَأْتِي: الْمُنْفَرِدُ بِرُوثِيَتِهِ هَلْ يُصُومُهُ؟

وَعَنْهُ: صَوْمُهُ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، اخْتَارَهُ أَبُو القَاسِمِ بْنُ مَنْدَهُ الْآصَّنْهَانِيُّ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وآبسن عَقِيـل، وغـيرهم، فقيـل: يُكُـرَهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ دِوَايَةً، وَعُمِلَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الفُنُونِ بِعَادَةٍ غَالِبَةٍ، كَمُضِيً شَهْرَيْنِ كَامِلَيْنِ فَالثَّالِثُ نَاقِصٌ، وَأَنَّهُ مَعْنَى

وَقَالَ أَيْضًا: البُعْدُ مَانِعٌ كَالغَيْمِ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَنْبَلِيٍّ يَصُومُ مَعَ الغَيْمِ أَنْ يَصُومُ مَعَ الغَيْمِ أَنْ يَصُومُ مَعَ الغَيْمِ أَنْ يَصُومُ مَعَ البُعْدِ، وَلا أَحَدَ قَالَ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ مَعَ رَمَضَانَ فِي حَقَّ المُطْمُورِ كَاليَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنَ الشَّهْرِ فِي التَّحَرُّةِ وَطَلَبِ التَّعْفِيقِ، وَلا أَحَدَ قَالَ بِوُجُوبِ الصَّوْمِ مَنْ رَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهُ فِيهِ مِنَ الشَّهْرِ فِي التَّحَرُّةِ وَطَلَبِ التَّعْفِيقِ، عَلَيْهِ، بَلْ بِالتَّأْخِيرِ، لِيَقَمَ أَدَاءً أَوْ قَضَاءً.

كَذَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ يَوْم لا يَتَحَقَّقُ مِنْ رَمَضَالَ، وَقَالَ فِي مَكَان آخَرَ: أَوْ يَظُنُّهُ، لِقَبُولِنَا شَهَادَةَ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّخْرِيمِ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلَ، ذَكَرَهُ القَاضِي (م ٢)(١) (و م ش) وَأُوْجَبُ (م) الصُّوْمَ عَلَى مَـنُ شَـكُتْ فِـي انْقِطَاعِ حَيْضِهَا قَبْلَ الفَجْرِ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ صَوْمُهُ وَجَبَ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ بِالرُّوْيَةِ وَإِنْ لَمْ يُسْأَلُ عَنْهَا. وَمَنْ نَوَاهُ احْتِيَاطًا بِلا مُسْتَنَدِ شَرْعِيَّ فَبَانَ مِنْهُ فَعَنْهُ: لا يُبْجَزِنُهُ (و م ش).

وَعَنَّهُ: بَلَى (و هـــــ).

وَعَنْهُ: يُجْزِئُهُ وَلُوْ اعْتَبَرَ نِيَّةَ التَّعْيين.

قال ابن الجوزيُّ: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد واختيار أكثر مشايخنا المتقدِّمين، ذكره في كتساب (درء اللـوم والضّيــم في صـوم يـوم

واختاره القاضي أبو الحسين، واختاره أيضًا ابن حاميٍ، والقاضي، وغيرهما، كما قال المصنّف: ﴿

والقول الثَّاني: جزم به ابن عبدوس في تذكرته وصاحب المنوِّر، قال في التَّلخيص: وهو أظهر.

قال النَّاظم: وهو أشهر القولين. وصحَّحه في تصحيح الحرَّر، واختاره أيضًا من ذكره المصنِّف، وأطلقهما المجد في شرحه ومحــرَّره، وصباحب الرَّعـايتين، والحــاوي الصَّغير، والفائق، والقواعد الفقهيَّة، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وعنه: صومه منهيٌّ عنه -يعني: صوم يوم ليلة الغيم- اختاره أبــو القاســم بــن منـــــــ الأصفهـــانيُّ وأبــو الخطَّاب، وابن عقيل، وغيرهم، فقيل: يكره.

وذكره ابن عقيلِ روايةً وقيل: النَّهي عنه للتَّحريم، ونقله حنبلٌ، ذكره القاضي). انتهى.

وأطلقهما الزُّركشيّ وصاحب الفائق فقال: وإذا لم يجب فهل هو مباحّ أو مندوبٌ أو مكروةٌ أو محرّمٌ؟ على أربعة أوجبو، اختيار شيخنا الأوُّل. انتهي.

وقال الزَّركشيّ: اختار أبو العبَّاس أنَّه يستحبُّ صومه. انتهي.

وقال في الاختيارات: حكي عن أبي العبَّاس أنَّه كان يميل أخيرًا إلى أنَّه لا يستحبُّ. انتهي. قلت: ظاهر النَّهي التَّحريم إلاَّ أنَّه يصرفه عن ذلك دليلٌ، فتجيء في صيامه الأحكام الخمسة.

قال الزُّركشيِّ: وقولٌ سادسٌ بالتُّبعيُّة.

وَقِيلَ: فِي الْإِجْزَاء وَجْهَانَ، وَتَأْتِي الْمُسْأَلَةُ (م ٣)(١).

وَيَدْخُلُ فِيهَا قُولُهُ فِي الرَّغَايَةِ: مَنْ صَامَ بِنُجُومِ أَوْ حِسَابٍ لَمْ يُجْزِفُهُ وَإِنْ أَصَابَ، وَلا يُحْكِمُ بِطُلُوعِ الحِــلالِ بِهِمَــا وَلَـوْ كَثْرُتْ إِصَابَتُهُمَا وَهَذَا مَعْنَى كَلامِهِ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ، قَالَ: لآنَّهُ لَيْسَ بَمُسْتَنَادٍ شَرْعِيٍّ.

وَإِنْ رُئِيَ الْحِلَالُ نَهَارًا قَبْلُ الزُّوالِ أَنْ بَعْدَهُ أَوَّلَ السُّهُو أَنْ آخِرَهُ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ (و) هَذَا الْمَشْهُورُ، فَلَا يَجِبُ بِو صَوْمٌ، وَلا يُبَاحُ بِهِ فِطْرٌ.

وَعَنْهُ: بَعْدَ الزُّورَال لِلْمُقْبِلَةِ، اخْتَارُهُ أَبُو بَكْرٍ، والقَاضِي.

وَعَنْهُ: بَعْدَ الزُّوالَ آخِرَ الشُّهْرِ لِلْمُقْبِلَةِ.

وَعَنْهُ: آخِرَ الشُّهُرُ قَبْلُ الزُّوالُ وَبَعْدُهُ لِلْمُقْبِلَةِ.

ويُقَالُ مِنَ الصَّبَاحَ إِلَى الزُّوالَ: رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ، كَمَا فَفِي قُولِهِ عليه السلام فِي حَدِيثِ الرُّؤيَّا رَأَيْتِ اللَّيْلَةَ، وَبَعْدَ الـرُّوال

ويعان مِن السَّبِي مِن مُسَرِّق مَغَيْرُهُ، قَالُواً: وَهِيَ مُشْنَقَةً مِنْ بَرِحَ إِذَا زَالَ. يُقَالُ: رَأَيْتِ البَارِحَة، قَالَهُ ثَمْلَبٌ وَغَيْرُهُ، قَالُواً: وَهِيَ مُشْنَقَةً مِنْ بَرِحَ إِذَا زَالَ. وَفِي «الصَّبِيحَيْنِ» (خ: ٦٦٣٩، م: ٢٢٧٥) عَنْ سَمُرَةَ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصَّبْحَ قَالَ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ البَارِحَةُ رُؤْيَا»(٢).

فَيَكُونُ مُرَادُ ثَعْلَبٍ وَغَيْرِهِ الْحَقِيقَةَ، وإلاَّ فَالمَنْعُ مُطْلَقًا بَاطِلٌ، وَيُغْضُ العَوَّام يَخْذِفُ الْحَاءَ مِنَ البَارِحَةِ، واللُّغَةُ إنْبَاتُهَا.

وَإِنْ ثَبَتَتْ رُؤْيَتُهُ بِمَكَانِ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ لَزِمَ جَمِيعَ البِلادِ الصَّوْمُ، وَحُكْمُ مَنْ لَمْ يَرَهُ كَمَنْ رَآهُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ المَطَالِعُ، نَصُّ عَلَيْهِ، (و) ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، لِلْعُمُوم.

وَاخْتَجُ القَاضِي، والآصنحاب، وَصَاحِبُ المغني، والمُحَرَّر بِثَبُوتِ جَمِيعِ الآخْكَامِ، فَكَذَا الصَّوْمُ، كَذَا ذَكَرُوهُ، وَمَنْ يُخَالِفُ فِي الصَّوْمُ مَعَ الاخْتِيَاطِ لِلْعِبَادَةِ لا أَظْنُهُ يُسَلِّمُ هَذَا، وَلِهَذَا عَلَى المَلْعَبِ يَجِبُ مَعَ الغَيْمِ وَلا تَثْبُتُ الآخُكَامُ. وَاخْتَجُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ صَابِطَ اخْتِلافِ المَطْالِعِ مِنْ جَهَةِ الْمُخَيِّنِ، كَذَا قَالَ، وَأَجَابَ القاضي عَنْ قَوْلِ المُخَالِفِ: الحِلالُ وَاخْتَجُ بَعْضُهُمْ بِأَنْ صَابِطَ اخْتِلافِ المُخَالِفِ: الحِلالُ وَاخْتَجُ بَعْضُهُمْ بِأَنْ صَابِطَ اخْتِلافِ المُخَالِفِ: الحِلالُ المُخَالِفِ: الحِلالُ اللهُ وَالْتُعْلِيفِ اللهُ الْعَلَيْ الْمُعَالِمُ مَنْ جَهَةٍ المُعْتَمِينَ اللهُ ا

يَجْرِي مَجْرَى طُلُوعَ الشَّمْسَ وَخُرُوبِهَا، وَقَدْ ثُبَّتَ أَنَّ لِكُلِّ بَلَهِ حُكْمَ نَفْسِهِ.

كَذَا الهِلالُ فِقَالَ: يَتَكَرَّرُ مُرَاعَاتُهَا فِي كُلِّ يَوْم، فَتَلْحَقُ المُشَقَّةُ فِي اعْتِبَارِ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا، فَيَوْدُي إِلَى قَضَاء العِبْــادَاتِ، والهلالُ فِي السُّنَّةِ مَرَّةً، فَلَيْسَ كَبِينُ مَشَقَّةٍ فِي قَضَاءٍ يَوْمٍ، وَدَلِيلُ المَسْأَلَةِ مِنَ العُمُومِ يَقْتَضيي النَّسْوِيَةَ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: ومن نواه احتياطًا بلا مستنار شرعيٌّ قبان منه فعنه: لا يجزئه، وعنه: بلسيء وعنيه: يجزئيه ولمو اعتبر نيَّة التَّعيين، وقيل: في الإجزاء وجهان وتاتي المسألة. انتهى.

قلت: قال المصنّف في باب نيّة الصُّوم: فإن لم يردّد نيّته بل نوى ليلة الثّلاثين من شعبان أنّه صدائمٌ غدًا من رمضان بـلا مستند شرعي كصحو أو غيم ولم نوجب الصُّوم به فبان منه فعلى الرَّوايتين فيمن تردَّد أو نوى مطلقًا. انتهى.

والصُّحيح من المذهب، والرُّوايتين أنَّه لا يصحُّ مع البُّردُه، والإطلاق قليَّمه المصنَّف في باب نيَّة الصُّوم وغيره، فكذا الصَّحيح مــن المذهب في مسألة المصنّف الأولى أنّه لا يصحُّ، إذا علم ذلك.

فالظَّاهِر: أنَّ هذه المسألة مراده بقوله: (وتأتي المسألة).

ويجتمل أنَّه أراد بالمسألة الأولى إذا نوى احتياطا بغير مستند شرعيُّ الصُّوم بنجوم أو حساب ونحوه، وأراد في المسالة الثَّانيـة بغـير المستند الشرعيُّ الصُّوم في يوم الثَّلاثين من شعبان إذا كانت السَّماء مصحية أو كان غيمٌ ولم نوجب الصُّوم به كمَّا مثَّل المصنَّف، وفيــه بعدٌ، وعلى كلا الاحتمالين في إطلاق المصنّف نظرٌ، لأنَّ الصُّعيح من المذهب في هذه المسائل عدم الإجزاء، فكان الأولى أنَّ يقدّم في مسألة عدم الإجزاء، والله أعلم.

(٢) تنبيهان: الأول: قوله في «الصّحيحين» عن سمرة: قالله على كَانَ إِذَا صَلَّى الصَّبْحَ قَالَ عَلْ رَأَي أَحَدٌ مِنْكُمْ البّارِحَةَ رُوْيًا». ليس في البخاري ذكر البارحة. وَسَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ أَوَّلَ الْمَوَاقِيتِ: الزَّوَالُ فِي اللَّهُنِّيا وَاحِدٌ، لَعَلَّهُ أَرَادَ هَذَا، وإلأ فالوَاقِعُ خِلاقَهُ إِ

وَقَالَ شَيْخُنَا: تَخْتَلِفُ الْمَطَّالِعُ بِاتَّفَاقِ أَهْلِ الْمُوفَةِ بِهَذَا، قَالَ: فَإِنْ اتَّفَقَتْ لَزِمَ الصَّوْمُ، وَإِلاَّ فَلا، وِفَاقًا لِلأَصَبَّحُ لِلشَّافِعِيَّةِ وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ البُعْدَ مَسَافَةَ قَصْر، فَلا يَلْزَمُ الصَّوْمُ.

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِم أَنَّهُ الآصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ البُعْدَ اخْتِلافَ الإقليسم وَعَـنَ (م) وَقَالَـهُ الْمَخِيرَةُ، وابسَ المَاجشُونَ يَلْزُمُ بَلَدَ الرُّوْيَةِ وَعَمَلُهُ فَقَطْ إِلاَّ أَنْ يَحْمِلُ الإِمَامُ النَّامَ عَلَى ذَلِكِ، وَذَكَرَ اَبْنُ عَبْدِ البَرِّ (ع) أِنَّ الرُّوْيَسـةَ لا تُرَاعَـى مَمَ البُعْدِ، كَالاَّنْدَلُس مِنْ خُرَامَـانَ، كَذَا قَالَ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ تَفُرِيمًا عَلَى المَدْهَبِ: وَاخْتِيَارُهُ لَوْ سَافَرَ مِنْ بَلَدِ الرُّوْيَةِ لَيْلَةَ الجُمْعَةِ إِلَى بَلَدِ الرُّوْيَةِ لَيْلَةَ الجُمْعَةِ إِلَى بَلَدِ الرُّوْيَةِ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَبَعْدَ وَتَمْ اللَّهُ مِنْ مُعَلَّمُ وَعَلَى المَدْهَبِ يُعْطِرُ، فَإِنْ شَهَدَ بِهِ وَتُعْلَى قَوْلُهُ أَفْطُرُوا مَعَهُ، عَلَى المَدْهَبِ، وَإِنْ سَافَرَ إِلَى بَلْدِ الرُّوْيَةِ لَيْلَةَ السَّبْتِ وَيَعْدَ الْعَلَى مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمًا، عَلَى المَدْهَبِ، وَلَمْ يُعْطِرُ عَلَى الثَّانِي، وَلَوْيَةِ لَيْلَةَ السَّبْتِ وَيَعْدَ الْعَلَى مَعَهُمْ وَقَضَى يَوْمُهِ عَلَى المَدْهَبِ، وَلَمْ يَعْلَمُ عَلَى الثَّانِي، وَلَوْ لَيْلَةَ السَّبْتِ وَيَعْدَ بِي أَوْلِ لَيْلَةَ الْمُعْرِيمِ اللَّهُ اللْمُعْلِى اللْمُعْلِى اللللْمُ الللِهُ اللِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُولِلْمُ اللَّهُ اللْمُ اللللْمُ اللْمُ اللْمُولِلْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُلْمُ اللْ

وَمَا ذَكَرَهُ عَلَى المَلْهَبِ وَاضِحٌ، وَعَلَى اخْتِيَارِهِ فِيهِ نَظَرٌ، لآنَّهُ فِي الأُولَى أُعْتَبِرَ حُكْمُ البَلَدِ المُنْتَقِلِ إِلَيْهِ، لآنَّهُ صَارَ مِنْ جُمْلَتِهمْ، وَفِي الثَّانِيَةِ أُعْتَبرَ حُكْمُ المُنْتَقِل مِنْهُ، لآنَّهُ التَزَمَ حُكْمَهُ.

وَالْآصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ اغْتِبَارُ مِمَا انْتَقَلَ إَلَيْهِ، والنَّانِي مَا انْتَقَلَ مِنْهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر فِيمَا إِذَا أَفْطَرَ عَلَى الْمَذْهَبِ: وَلَيْكُنْ خُفْيَةً.

فُصل

وَيُفْتِلُ فِي هِلالِ رَمَضَانَ قَوْلُ عَدَل وَاحِدٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) وَحَكَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُلَمَاء لِحَدِيثَسَيْ البَنِ عَبَّـاسٍ، وابن عُمَرَ، وَلاَخْتِلافِ أَخُوال الرَّائِي، والمُرْبِيِّ، وَلِهُذَا لَـوْ وابن عُمَرَ، وَلاَخْتِلافِ أَخُوال الوَّمِلُ بَهَا (و هِم) وَفِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ حَتَّى مُعَ غَيْمٍ وَقَتْرٍ، فَيُفْهَـمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُقَـدُمْ خِلافُهُ، والمُذَهِبَ التَّسُويَةُ، وَقَالَ أَبُو بَكُرِ: إِنْ جَاءً مِنْ خَارِج الْصِلْرِ أَوْ رَآهُ فِيهِ لا فِي جَمَاعَةٍ قُبِلَ وَاحِدٌ، وإلاَّ اثْنَانٍ، وَحَكَى رِوَايَةً.

وَفِي الرَّعَايَةِ هَذِهِ الرَّوَايَةُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: لا فِي جَمَّعِ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَقُلُ: وَإِلاّ اثْنَانِ، لا فِي جَمْعِ كَثِيرٍ قُبِلَ، وَالاّ فَلا.

وَمَذْهَبُ (هِـ) يُقْبَلُ وَاحِدٌ فِي غَيْمٍ أَوْ رَآهُ حَارِجَهُ أَوْ أَخْلَى مَكَانِ مِنْهُ كَالْمَنَارَةِ، وَمَعَ الصَّخُو النَّوَاتُرُ، وَصَنْ أَحْمَـذَ رحمـه الله: يُعْتَبُرُ عَذَلانِ (و م ق) فَعَلَى الآوُلُ وَهُوَ المَلْهَبُ: هُوَ خَبَرٌ، فَتَقْبَلُ المُرْأَةُ، والعَبْدُ وَلا يُخْتَصُ بِحَاكِمٍ، فَيَلْزَمُ الصَّـوْمُ مَـنْ سَمِعَهُ مِنْ عَذَل، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَلَوْ رَدَّ الحَاكِمُ قَوْلُهُ، وَلا يُعْتَبُرُ لَفُظُ الشَّهَادَةِ.

وَذَكَرَ القَاضِّي فِيهِ فِي شُهَادَةِ القَاذِف أَنَّهُ شَهَادَةً لا خَسبَرٌ، وَذَكَرَ بَعْضُهُ مْ وَجُهَيْسِ، فَتَنْمَكِسُ الآخَكَامُ، وَهَـذَا أَصَـحُ لِلشَّافِعِيَّةِ.

> وَيَتَوَجَّهُ فِي المَسْتُورِ، والمُمَيُّزِ الحِلاف، وَجَزَمَ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: لا يُقْبَلُ صَبِيً. وَفِي الكَافِي: يُقْبَلُ العَبْدُ، لآنَّهُ خَبَرٌ، وَفِي المَرْأَةِ وَجْهَان: أَخَدُهُمَّا: يُقْبَلُ لآنَّهُ خَبَرٌ.

وَالنَّانِي: لا؛ لآنَ طَرِيقَهُ الشَّهَادَةُ، وَلِهَذَا لا يُقْبَلُ فِيهِ شَاهِدُ الفَرْعِ، مَعَ إِمْكَسانِ مُسَاهِدِ الأَصْـلِ، وَيَطْلِعُ عَلَيْهِ الرَّجَـالُ، كهلال شَوَّال، كَذَا قَالَ.

وَإِذَا ثَبَتَ بِقُولِ الْوَاحِدِ ثَبَتَتْ بَقِيَّةُ الآخْكَام، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّر فِي مَسْأَلَةِ الْغَيْم.

وَقَالَ الفَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الغَيْمِ مُفَرَّقًا بَيْنَ الْصَوْمِ وَبَيْنَ غَيْرُو: قِلْ يَثْبُتُ الصَّوْمُ بِمَا لاَ يَثَبُتُ الطَّلاقُ، والعِنْقُ ويَحِلُّ الدَّيْنُ وَهُوَ شَهَادَةُ عَدْل، وَيَأْتِي إِذَا عُلَقَ طَلاقُهَا بِالحَمْلِ فَشَهِدَ بِهِ امْرَأَةٌ هَلْ تُطْلَقُ؟ وَلا يُقْبَـلُ فِي بَقِيَّـةِ الشَّـهُورِ إلاَّ رَجُـلانِ (و م ش) لا وَآحِدٌ، حُكَاهُ النَّرْمِذِيُّ (ع) عِلافًا لآبِي ثُورُ وَغَيْرُو.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَعَنْهُ: يُقْبَلُ فِي هِلال شَوَّالَ قَوْلُ عَدْلُ وَاحِدٍ بِمَوْضِعِ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُهُ، لا رَجُلَّ وَامْرَأْتَانِ (هـ) لأَنْــهُ يُقْبَــلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ المُقُوبَاتِ، وَلا يُعْتَبُرُ التَّوَاتُرُ فِي العِيدَيْنِ مَعُ الغَيْمَ (هـ).

وَمَنْ صَامَ بِشَاهِدَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَهُ إِذَنْ أَحَدُ أَفْطَرَ.

وَقِيلَ: لا، مَعَ صَحْوٍ، وَاخْتَارَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ وَأَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الجَوْزِيُّ(۱): لآنُ عَدَمَ الهِلالِ يَقِينَ، فَيُقَدَّمُ عَلَى الظُّنُّ وَهِيَ الشُّهَادَةُ، وَعَلَى الآوَّلِ فِيمَنْ صَامَ بِقُولِ وَاحِدٍ وَجُهَانٍ.

وَقِيلَ: رَوَايَتَانَ (مَ ٤)^(١).

وَقِيلَ: لَا فِطْرَ مَعُ الغَيْمِ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ (و هـ)، والآصِيّعُ لِلشّافِييّةِ، وَإِنْ صَامُوا لآجُلِ الْغَيْمِ لَمْ يُفْطِــرُوا، لآنّ الصُّومُ إِنَّمَا كَانَ احْتِيَاطًا، فَمَعَ مُوَافَقَتِهِ لِلْأَصْلِ وَهُوَ بَقَاءُ رَمَضَانَ أُولَى.

قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: إِنْ صَامُوا جَزْمًا مَعَ الغَيْمِ أَفْطَرُوا، وإلاَّ فَلا، فَعَلَى الآوَّل إِنْ غُمَّ هِـلالُ شَـعْبَانَ وَهِـلالُ رَمَضَـانَ فَقَدْ نَصُومُ اثْنَيْنِ وَتَلاِثِينَ يَومًا، حَيْثُ نَقَصْنَا رَجَبًا وَشَعْبَانَ وَكَانَا كَامِلَيْنِ، وكذا الزَّيَادَةُ إِنْ غُمَّ هِلالُ رَمَضَانَ وَشَوَّالٍ وَٱكْمَلْنَا شَعْبَانَ وَرَمَضَهَانَ وَكَانَا نَاقِصَيْن.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِهِ: وَعَلَى هَلَا فَقِسْ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ مُطْلَقًا، قَالَ فِي شَرَح مُسْلِم.

قَالُوا -يَعْنِي: العُلَمَاءَ-: لا يَقَعُ النَّقْصُ مُتَوَالِيَّا فِي أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُر.

وَفِي الصَّعْجِيحَيْنِ» (خ: ١٨١٢، م: ١٠٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكُرِ اشْهَرُّرًا عِيدِ لا يَنْقُصَان رَمَضَانُ وَذُو الحِبََّةِ». نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ، والآثْرَمُ، وغيرهما: لا يَبِخْتَعِعُ نُقْصَانُهُمَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَعَلُّ الْمَرَادُ: غَالِبُكَ، وَانْكَـرَ أَحْمَـدُ تَـأُولِلَ مَـنْ تَأُولُهُ عَلَى السُّنَةِ الَّتِي قَالَ النَّبِي عَلَى ذَلِكَ فِيهَا.

وَنَقُلَ أَبُو دَاوُد: لا أَدْرِي مَا هَذَا؟ قَدُ رَأَيْنَاهُمَا يَنْقُصَان.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ: مَعْنَاهُ ثُوَابُ العَامِلِ فِيهِمَا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرِ الصَّدَّبَق، واليَوْمُ وَاحِدٌ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ لا يَنْقُـصُ ثُوَابُهُمَا وَإِنْ نَقُصُ العَلَدُهُ، وَفَاقًا لِإِسْحَاق وَجَمَاعَةٍ مِنَ العُلْمَاء.

وَقَالُهُ ابْنُ هُبَيْرَةً، قَالَ: وَيَزِيدُهُمَا فَضَلًّا إِنْ كَانَا كَامِلَيْنِ.

قَالَ القَاضِي: الآمْنَبُهُ الآوَّلُ، لآنَ فِيهِ دَلالَةً عَلَى مُعْجِزَةِ النُبُوَّةِ، لآنَهُ أَخْبَرَ بِمَا يَكُونُ فِي الثَّانِي، وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَإِنَّمَا هُوَ

(١) الثَّاني: قوله: (ومن صام بشاهدين ثلاثين يومًا ولم يره إذن أحدُّ أفطر، وقيل: لا، مع صحوٍ، واختاره في المستوعب وأبو محمَّد بن الجوزيّ). انتهي.

ليس كما قال عن صاحب المستوعب، فإنَّه قال فيه: وإن صاموا بشهادة عدلين افطروا وجهًا، واحسلًا ولم يـزد عليـه اللّهــــة إلّا أن يكون ذكر ذلك في غير هذا الحلِّ، أو في غير الكتاب، أو وجد في نسخةٍ، ثمُّ وجدته في بعض النُّسخ، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن صام بشاهدين ثلاثين يومًا ولم يره إذن أحدٌ أفطر، وقيل: لا، مع صحوٍ. وعلى الأوَّل فيمن صام بقول واحدٍ وجهان، وقيل روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والكافي، والمقنع، والشُّرح، والرُّعايتين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يفطرون، وهُوَ الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والمذهب، والخلاصة، والبلغة، والنَّظم.

قال في القواعد الفقهيَّة: لا يفطرون، في أشهر الوجهين.

واختاره أبن عبدوس في تذكرته، وجزم به في العمدة، والمنوّر ومنتخب الأدميّ، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والفَّصول، والمستوعب، والهادي، والتَّلخيص، والحرُّر وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يفطرون، اختاره أبو بكرٍ، وجزم به في الوجيز، والتَّسهيل، وظاهر كلامه في الحاويين انَّ على هذا الأصحاب فإنَّه قال فيهما: ومن صام بشهادة اثنين ثلاثين يومًا ولم يره مع الغيم أفطر، ومع الصَّحو يصوم الحادي، والثَّلاثين، هذا هو الصَّحيح.

وقال اصحابنا: له الفطر بعد إكمال الثَّلاثين، صحوًا كان أو غيمًا، وإن صام بشهادة واحـــدٍ فعلى مــا ذكرنــا في شهادة الاثنــين، وقيل: لا يفطر بحال. انتهي.

إِثْبَاتُ حُكْم كَذَا قَالَ.

وَإِنْ صَنَّامُوا فَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ ثُمَّ رَأُوا هِلالَ شَوَّالٍ قَضَوا يَوْمًا فَقَطْ، نَقَلَهُ حَنْبَل، وَاحْتَجٌ بِقُولٍ جَلِيٌّ رضي الله عنه، وَلِيُعْدِ الغَلُطِ بِيَوْمَيْنِ.

وَيَتُوَجُّهُ تُخريجُ وَاحْتِمَالٌ.

وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْلَهُ وَرُدُّتُ مُنْهَادَتُهُ لَزِمَهُ الصَّوْمُ (و)، وَحُكْمِهُ (و) لِلْعُمُوم، وَكَعِلْم فَاسِسِقٍ بِنَجَاسَةِ صَاءٍ أَوْ دَيْنِ عَلَى مَوْدُويْهِ، وَلاَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِمْسَيَاكُهُ لَوْ الْعَلَىَ فِيهِ، وَيَتَقِعُ طَلِاقُهُ وَحِيثُهُ الْمُمَلِّقُ بِهِلالِ رَمَضَسَانَ وَخُبِيْرِ وَلِيكِنَ جَمِسَائِصُ الرُّمُّضَانِيَّةِ، وَلِهَذَا فَارَقَ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَيْسَتْ الكَفَّارَةُ مَقُويَةٍ مَخْفَةً، بَلْ هِيَ عِبَادَةً أَنْ فِيهَا شَائِبَةً لِلعِبَادَةِ، بِخِلافِ الحَدَّ، وَيَأْتِي فِي صَوْمُ الْمُسَافِرِ أَنَّ الجِلافَ لَيْسَ شُبْهَةً فِي إِسْقَاطِهَا، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي مُنتَهَى الغَايَةِ.

وَفِي الْمُسْتَوَعِبِ وَغَيْرِو هَلَى رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: لا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ لا يَلْزَمُهُ شَيْءً مِنْ أخكامِهِ، وَجَدِيبَثُ أَبِسي هُرَيْدِيَةَ: وَصَوْمُكُمْ

رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٢٩٧)، وَقَالَ: حَسَنَّ غَرِيبٌ، وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَر، وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَهُمْ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ حِبَّالَ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٣٢٤)، وابن مَاجَة (١٦٦٠)، والإسْنَادُ جَيِّدٌ، فَلَكَرَ الفِطْرَ، والآهنْخَي فَقَـطْ، وَمَذْهَـبُ (هـــ) إنْ وَطِئَ فِيهِ فَلا كَفَارَةً عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْلُو البَرُّ قُولَ أَكْثُو العُلَمَامِ، كَذَا قَالَ، وَنَقَلَ حَنْبُلُ: لا يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَعَلَىٰ الْأُوَّلِ هَلْ يُفْطِرُ يَوْمَ الِثَلاثِينَ مِنْ صَيَامِ النَّاسِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ذِكْرَهُمَا أَيُو المِخَطَّابِ (م ٥)(١٠). ﴿

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهُمَا وُقُوعُ طَلاقِهِ وَحِلُّ دَيْنِهِ الْمُعَلِّقَيْنِ بهِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ يَقَعُ وَيَجِلُ، وَإِنْ رَأَى هِلالَ شَـُوال وَحْهِنَّهُ لَمْ يُفْطِرْ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و هـ م) لِلْحَبَرِ السَّابِقِ، وَقَالَةُ عُمَرُ وَعَالِئَسَةُ، وَإِحْيَمَالُ خَطَيْهِ وَتَهْمَتَكِهِ، فَوَجَبُ الاخْتِيَاطُ، قَالَ شَلْهُ عَلَى أَصْلُ وَهُوَ أَنَّ الْحِلَالَ مَلْ هُوَ السَّمْ لِمَا يَطْلُسُمُ فِي السَّمَاءِ وَإِنْ لَمْ يُشْتَهَرْ، وَلَمْ يَظْهُرْ، أَوْ أَنَّهُ لا يُسَمَّى هِللاً إِلاَّ بِالظَّهُورِ، والاشْتِهَارِ، كَمَا يَدُلُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، والسُّنَةُ، السَّمَاء وَإِنْ لَمْ يُشْتَهَرْ، وَلَمْ يَظْهُرْ، أَوْ أَنَّهُ لا يُسَمَّى هِللاً إِلاَّ بِالظَّهُورِ، والاشْتِهَارِ، كَمَا يَدُلُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، والسُّنَةُ، والاغْتِبَارُ؟ فِيهِ قَوْلان لِلْعُلَمَاء، هُمَا روَايَتَان عَنْ أَحْمَدَ.

وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ ۚ يَتَخَرُّجُ أَنْ يُفْطِرَ . وَاحْتَارَهُ أَيُو بَكْنِ، قَالِ ابْنُ حَقيلٍ: يَجبهُ أَنْ يُفْطِرَ سَرًا (و ش) لأنَّهُ يَتَبَقَّنُهُ يَوْمَ العِيسَدِ، وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ بِمَا فِيهِ مِنَ المُفْسَدَةِ، كَتَرْكِهِ بِنَاءَ الكَفْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إبْرَاهِيمَ وَقَتْلَ الْمَنافِقِينَ، قَالَ: وَلاَّنَ الحُفُـوقَ يُحْكَـمُ بِهَـا عَلَيْهِ فِيمَا يَخُصُهُ ۚ كَلِنَا الْفِطْوُ، وَلَمَّا أُحْتُجُ عَلَى القَاضِي بِثُبُوتِ الْحُقُوقِ الَّتِي عَلَيْهِ أَجَابَ بِأَنَّا لِا نَعْرِفُ الرَّوَابَةَ فِي ذَلِك، نُسمُّ فَرُّقَ بِأَنْهَا عَلَيْهِ، والفِطْرُ حَقَّ لَهُ، كَاللَّقِيطِ إِذَا أَقَرَّ بأَنْهُ عَبْلًا يُقْبُلُ فِيمَا عَلَيْهِ وَهُوَ الرَّقْ، وَلاَ يُقْبَلُ فِيمَا لَهُ مِنْ إِبْطَالِ العُقُودِ.

قِيلَ الأبْن عَقِيل: فَيَجبُ مَنْعُ مُسْافِر وَمَريض وَحَافِض مِنَ الفِطْر ظَاهِرًا، لِقَلاّ يُتَّهُمّ، فَقَال: إنْ كَانَتْ أَعْــذَارًا خَفِيّــة مُنِــعَ مِنْ إظْهَارِهِ، كَمَرَضِ لا أَمَارَةَ لَهُ وَمُسَافِرَ لا عَلاَمَةَ عَلَيْهِ، وَذَكَرُ الفَاهَنِي أَنَّهُ يُنكُو عَلَى مَنْ أَكُلَ فِي رَمَصَانَ ظَاهِرًا، وَإِنَّ جَازَ هُنَاكَ عُنْزٌ فَظَاهِرُهُ الْمُنْعُ مُطْلَقًا، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحِه الله: أَكْرَهُ الْمُنْحَلُ السُّوءَ.

وَفِي الرَّعَايَةِ فِيمَنْ رَأَى هِلالَ شَوَّالِ.

وَعَنْهُ: يُفْطِرُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (من رأى هلال رمضان وحده وردّت شهادتة لزّمه الصّوم) قمليه: (هل يفطر يسوم الثّلاثين من صيام النَّاس؟ فيه وجهان ذكرهما أبو الخطَّاب). "انتُّهيَّ.'

ن في وجهن سرسه بيو . _ _ ... قال في الرّعايتين، والفائق: قلت: فعلى الأوّل هل يُفطر مع النّاس أو قبلهم؟ يحتمل وجهين. انتهى.

🖖 أحلهما: لا يقطر:

قلت: وهو العشواب، قياساً على أما إذا رأى معلال شوال وحده، وقواعد الشيخ على الدين تقتضيه. وقد ذكر المعنف كلامة بعد ذلك.

والوجه الثَّاني: يفطر، للزومه بالصُّوم في أوَّله برؤيته.

distant with the english of the control of the same of the control

Something & gold of the great of the second sold

وَقِيلَ: سِرًّا، كُذَا قَالَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لا يَجُورُ إِظْهَارُ الفِطْرِ (ع) قالَ: والمُنْفَرِدُ بِمَفَارُةِ لَيْسَ بِقُرْبِهِ بَلَدٌ يَبْنِي عَلَى يَقِينِ رُوْيَتِهِ، لأَنَّـهُ لا يَتَيَقُنُ مُخَالَفَةَ الجَمَاعَةِ بَلَ الظَّاهِرُ الرُّوْيَةُ مِمَكَانَ آخَرَ.

وَإِنْ رَآهُ عَدْلانِ وَلَمْ يَشْهَدَا عِنْدُ الْحَاكِمِ أَنْ شَهدًا فَرَدُهُمَا لِجَهْلِهِ بِحَالِهِمَا لَمْ يَجُزُ لَآحَدِهِمَا وَلَا لِمَــنْ عَـرَفَ عَدَالْتَهُمَــا الْفِطْرُ بِقَوْلِهِمَا، فِي قِيَاسِ المَّذْهَبِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لِمَا سَبَقَ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الاخْتِلافِ وَتَشْتِيتِ الكَلِمَــةِ وَجَعْـلِ مَرْتَبَـةِ الْفِطْرُ بِقَوْلِهِ عَلَىهُ السّلام: • فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَافْطِرُوا».

رَوَّاهُ أَحْمَدُ (٤ُ/ ٣٢١)، والنَّسَائِيُّ (٣٤٤٢).

فُصلُ

وَإِذَا اشْنَبَهَتِ الْآشْهُرُ عَلَى الْآسِيرِ، والمَطْمُورِ وَمَنْ بِمَفَارَةٍ وَنَحُوهِمْ نَحَرَّى وَصَامَ، فَإِنْ وَافَقَ الشَّهُرَ أَوْ مَـا بَعْـدَهُ أَجْرَأَهُ (و) فَلَوْ وَافَقَ رَمَضَانُ السَّنَةَ القَابِلَةَ فَقَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: قِيَاسُ المَلْهَبِ لا يُجْزِئُهُ عَنْ وَاَحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ اعْتَبَرْنَا نِيِّـةَ التَّعْيِسِنِ، وإلاَّ وَقَعَ هَنِ الثَّانِي وَقَضَى الآوَّلَ، وَإِنْ وَافَقَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئُهُ، نَصِّ عَلَيْهِ (و) لآنَهُ، إِنْ تَكَرَّرَ قَبْلَهُ يَقْضِي السُّنَةَ الآخِيرَةَ فَقَسَطُ (هـ).

وَلَوْ صَامَ شَعْبَانَ ثَلَاثَ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً ثُمُّ عَلِمَ صَامَ ثَلاثَةَ أَشُهُو، فَهَوْا عَلَى أَثَرِ شَسَهْرٍ، كَالصَّلَاةِ إِذَا فَاتَشُهُ، نَقَلَمهُ مُهَشًا، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكُو فِي التَّنْبِيهِ.

وَمُوَادُهُمْ -وَاللَّهُ لَعَلَمُ-: أَنْ هَلِهِ الْمَسْأَلَةَ كَالشُّكُ فِي دُعُولِ وَقْتِ الصَّلاةِ، عَلَى مَا منبَقَ، وَسَبَقَ فِي بَسَابِ النَّبِةِ: تَصِيحُ نِيُّةُ الفَضَاء بَنِيَّةِ الآدَاء وَعَكْسُهُ إِذَا بَانَ خِلافُ ظُنِّهِ لِلْعَجْرِ عَنْهَا.

وَإِنْ تَسَخَرُى وَشَلَكُ وَقَعَ قَبْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَاهُ، كَمَنْ تَنَخَرَى فِي الغَيْمِ وَصَلَّى، وَمَنْ صَامَ بِلا اجْتِهَادِ فَكَمَسَنْ حَفِيَتَ عَلَيْهِ القِبْلَةُ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّهْرَ لَمْ يَلْخُلِ فَصَامَ لَمْ يُجْزِئُهُ وَلَوْ أَصَابُ، وَسَبَقَ فِيهِ فِي الْفِبْلَةِ وَجُفَّةً، وَكَذَا لَوْ شَكُ فِي دُحُولِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجُهَيْن، كَذَا قَالَ.

وَيَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ صَامَ لَا يَنْدِي هُوَ رَمْضَنَانُ أَوْ لَا فَإِنَّهُ يَقْضِي إِذَا كَانَ لَا يَنْدِي، وَيَأْتِي حُكَّمُ القَضَاءِ فِي بَابِهِ.

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِم بَالِغِ عَاقِلِ قَادِرٍ مُقِيمٍ (ع) وَسَبَقَ حُكُمُ الكَافِرِ أَوَّلَ كِتَابِ الصَّلَاقِ، وَلا يَجِبُ عَلَى مَبِيُّ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ أَطَاقَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابِن أَبِي مُوسَى.

وَقَالَةُ عَطَاءً، والآوزَاعِيُّ وَعَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ المَاجِشُونِ المَالِكِيُّ.

وَأَطْلُقَ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَين.

وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلِ الرَّوَايَتَيْنِ، والْمَرَاهُ الْمَيِّلُ، كَمَا ذَكَرَهُ جَعَاعَةً ﴿ إِنَّ أَن الْمَ

وَحَدُّ ابْنُ أَبِي مُوسَى طَاقَتَةً بِصَوْمٍ ثَلاثَةِ آيَامٍ مُتَوَالِيَةٍ وَلا يَضُرُّهُ، لِخَبَرٍ مُرْسَلٍ.

وَعَنُهُ: يَلْزَمُ مَنْ بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ وَأَلْحَاقَهُ، وَقَدُّ قَالَ الحِرَقِيُّ: يُؤْخَذُ بَهِ إِذَٰنَ، قَالَ الخِرْقِيُّ: يُؤْخَذُ بَالْ الْآيُخُ فَوْلَ الحِرْقِيُّ وَقَالَ: اعْتِبَارُهُ بِالعَشْرِ ٱوْلَى، وَيُصْرَبُ عَلَيْهِ لِيَعْنَادَهُ، أَيْ يَجِبُ عَلَى الوَلِيِّ ذَلِك، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ قَوْلَ الحِرْقِيُّ وَقَالَ: اعْتِبَارُهُ بِالعَشْرِ ٱوْلَى، لاَمْرُهِ عَلَيْهِ اللسَّلَامُ بِالصَّرْبِ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَهَا.

ُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لا يُؤخَذُ بِهِ، وَيُفتَرَبُ عَلَيْهِ فِيمَا دُونَ العَشْرِ كَالصَّلاةِ، وَإِنْ أَسْلَمُ الكَافِرُ الآصَلِيُّ فِي أَثْنَاءُ الشَّهْرِ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ مَا سَبَقَ مِنْهُ خِلافًا لِعَطَاء وَعِكْرَمَةً.

وَإِنْ أَسِنْلُمَ الْكَانِرُ أَنْ بَلْخَ الصَّبِيُّ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونَ فِي النّهَارِ لَزِمَهُ إِمْسَاكُ ذَلِكَ اليّسوم (م ش) وَقَضَىاؤَهُ (خ) فِي ظَاهِرِ المُلْهَبِ؛ لآمْرِهِ عليه السلام بإمْسَالُكِ بَوْم حَاشُورَاءَ وَلَمَحُرْمَةِ الْوَقْتِ (و هـ)، وَكَفِيّام بَيُّنَةٍ فِيهِ بِالرُّوْيَةِ، كَمَا تَحِبُ الصَّلاةُ بِآخِرٍ وَقَيْهَا، وَكَالْمُحْرِم يَلْزَمُهُ صَوْمٌ يَوْم عَنْ بَعْض مَدَّ فِي الفِلاَيَةِ. وَعَنْهُ: لا يَجِبَانِ، وَيَأْتِي الكَلامُ فِي المَجْنُونِ: هَلْ يَقْضِي؟ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الصَّبِيِّ عَصَلَى بِالْفِطْرِ وَأَمْسَكَ، وَقَضَى كَالْبَالِغ.

وَإِنْ نَوَى المَيْزُ الصَّوْمَ ثُمَّ بَلَغَ فِي النَّهَارِ بِسِنَّ أَوْ اخْتِلام وَقُلْنَا يَقْضِي لَوْ بَلَغَ مُفْطِسِرًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ القَاضِي، كَنَدْرِهِ إِتْمَامَ نَفْل.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، كَقِيَام البِّيِّنَةِ يَوْمَ الثَّلاثِينَ وَهُوَ فِي نَفْل مُعْتَادٍ (م ٦)(١٠.

وَسَبَقَ الوُّجُوبُ فِي أَحَدِهِمَا وَتَجَدُّدُهُ فِي الآخَرِ مُلْغَى بِمَا لَوْ كَانَا مُفْطِرَيِّنِ، وَكَبُلُوهِهِ فِي صَلاةٍ وَحَجُّ، فَعَلَى هَــلَا هُــوَ كَمُسَافِرِ قَدِمَ صَائِمًا يَلْزَمُهُ الإمْسَاكُ وَحُكِيَ قَوْلٌ هُنَاً، وَعَلَىَ الْأَوُّل هُوَ كَبُلُوخِهِ مَفْطِرًا(٢٠).

وَإِنْ طَهْرَتْ حَافِضْ أَوْ نُفَسَّاهُ، أَوْ قَدِمَ مُسَّافِرٌ أَوْ أَقَامَ مُفْطِرًا، أَوْ بَرِئَ مَرِيضٌ مُفْطِرًا، لَزِمَهُمْ الإِمْسَاكُ عَلَـى الأَصَـحُ (و هـ) كَالقَضَاءِ (ع) وَكَمُقِيم تَعَمُّدَ الفِطْرَ (و) سَافَرَ، أَوْ حَاضَتْ المَرْأَةُ أَوْ لا.

نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِم وَحُنْبَلٌ، وَيُعَالَى بِهَا، وَيَتَوَجُّهُ: لِا إِمْسَاكَ مَعَ حَيْضٍ، وَمَعَ السُّفُرِ خِلافً.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ رَوَايَةً فِي صَائِم الْفَطَرَ عَمْدًا أَوْ لَمْ يَنُو الصُّومُ حَتَّى أَصْبَحَ: لا إمْسَاكَ عَلَيْهِ، كَسَلَمَا قَسَالَ، وَأَطْلَـقَ جَمَاعَـةٌ الرُّوايَتَيْنَ فِي الإمْسَاكِ، وَقَالَ فِي الفُّصُول: يُمْسِكُ مَنْ لَمُّ يُفْطِرْ، وإلاَّ فَرَوَايَتَان.

وَذَكَرَ الْحَلْوَانِيِّ: إِذَا قَالَ الْمُسَافِرُ: أَفْطِرُ خَدًا، كَقُدُومِهِ مُفْطِرًا. ﴿

وَجَعَلَهُ القَاضِي مَحَلٌ وِفَاقٍ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ الإِمْسَاكُ فَقَدِمَ مُسَافِرٌ مُفْطِرًا فَوَجَدَ امْرَأَتُهُ طَهُرَتْ مِنْ حَيْضِهَا لَهُ أِنْ يَطَأَهَا، وَإِنْ بَرِئَ مَرِيضٌ صَاَئِمًا أَوْ قَدِمَ مُسَافِرٌ أَوْ أَقَامَ صَافِمًا لَوْمَهُ الإِثْمَامُ (و) وَأَجْزَأ (و) كَمُقِيمٍ صَافِم مَرضَ ثُمُّ لَسَم يُفْطِوْ حَتَّى عُوفِيَ (و) وَلَوْ وَطِئْهَا فِيهِ كَفُرًا، نَصُّ عَلَيْهِ (هـ) كَمُقِيمٍ وَطِئَ ثُمَّ سَافَرَ، وَإِنْ عَلِمَ مُسَافِرٌ أَنَّهُ يَقْدَمُ غَدًا لَزِمَهُ الصَّوْمُ، نَقَلُهُ أَبُو طَالِبِ وَأَبُو دَاوُدٍ.

كَمَنْ نَلَارَ صَوْمَ يَوْمُ يَقْدُمُ فُلانً وَعَلِمَ قُلُومَهُ فِي خَدٍ، بِخِلافِ الصَّبِيُّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبْلُغُ فِي خَدٍ، لآنَهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ.

وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ (و) لِوُجُودِ سَبَب ِ الرُّخْصَةِ.

أَنَّ الفَجْرَ لَمْ يَطْلُعُ وَقَدْ طَلَعَ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

صبحوسم يسبع وحد سبع وحسن مسلم. وقال شيخنًا: يُمسيك ولا يَقْضِي، وَأَنْهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالرُّوْيَةِ إِلاَّ بَعْدَ الغُرُوبِ لَمْ يَقْض. وَالرِّدَّةُ تَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ (ع) فَلَوْ ارْتَدُّ فِي يَوْم ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ ارْتَدُّ فِي لَيْلَيْسِهِ ثُـمُ أَسْلَمَ فِيهِ فَجَرَمَ الشَّيْخُ

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن نوى المميّز الصُّوم ثمَّ بلغ في النَّهار بسنُّ أو احتلام وقلنا يقضي لو بلغ مفطرًا فلا قضاء عليه عنـــد القاضي، كنذره إتمام نفل، وعند أبي الخطّاب: يلزمه القضاء، كقيام البيَّنة يوم الثّلاثين وهو في نفلٍ معتادٍ). إنتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمغني، والكباني، والمقنع، والهادي، والمجد في شرجه وعرَّره، والنَّظم، والرَّعايتين، والبشّرح، وشرح ابن منجًا، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

قول القاضي هو الصَّحيح، قال في الخلاصة، والبلغة: لا قضاء في الأصحّ، وقدُّمه في المستوعب، والتَّلخيـص وشـرح ابـن منجًّا، والحاويين، والفائق وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قلت: وهو الصُّوَّاب، وما قيس عليه في الوجه الثَّاني لا يشابه مسألتنا، واللَّه إعلم.

(ش): الإمام الشافعي

وقول أبي الخطَّاب جزم به في الإفادات، والوجيز.

(٢) تنبيهان: الأوُّل: قوله بعد ذلك: (فعلى هذا هو كمسافر قدم صائمًا يلزمه الإسساك وعلى الأوَّل، هو كبلوغه مفطرًا). انتهى. هذا سهوٌ، وصوابه: فعلى الأوُّل، وهو قول القاضي، هو كمسافر قدم صائمًا، وعلى الثَّاني وهو قوَّل أبي الخطَّاب، هو كبلوغه مفطرًا. وهو واضح، وصرَّح به الجد وغيره.

(ر): روایتسان

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: يَنْبَغِي عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِيمَا إِذَا وُجِدَ الْمُوجِبُ فِي بَعْضِ اليَوْم، فَإِنْ قُلْنَسا يَجِبُ وَجَبَ هُنَا، وإلاَّ فَلا، وَمَذْهَبُ (هـ) لا يَقْضِي، لِوُجُودِ الْمُسْقِطِ، وَمَذْهَبُ (شَ) يَقْضِي، لأَنْ الرَّدَّةَ لا تَمْنُعُ الْوُجُوبَ عِنْدَهُ.

وَإِنْ حَاضَتْ الْمُرَاّةُ فِي يَوْمُ فَقَالَ أَحْمَدُ: تُمْسَكُ، كَمُسَافِرِ قَدِمَ، وَجَعَلَهَا القَاضِي كَعَكْسِهَا، تَغْلِيبًا لِلْمُوجِبِ، ذَكَسَرُهُ الْسَنُ عَقِيلَ فِي المَنْثُور، وَذَكَرَ فِي الفُصُول فِيمَا إِذَا طَرًا المَانِعُ روايَتْيُن، وذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرُّر وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلام غَيْرُو،

ُ إِنْ طَرَأَ جُنُونْ وَقُلْنَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ وَأَنَّهُ لا يَقْضِي أَنُهُ هَلْ يَقْضِي عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي إِفَاقَتِهِ فِي أَثْنَاءِ يَوْم، بِجَامِعِ أَنَّهُ أَذْرَكَ جُزْءًا مِنَ الوَقْتِ؟ وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا إِمْسَاكَ مِعَ المَانِع، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ لَيْلاَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ لَمْ يَصِحُّ صَوْمُهُ (هـ) لآن الصَّوْمَ الإمْسَاكُ مَعَ النَّيْةِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ خُرَّجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ رَوَايَةِ صِحَّةَ صَوْمٍ رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَوَّلِهِ أَنَّهُ لاَ يَقْضِي مَنْ أَغْسِيَ عَلَيْهِ أَيَّامًا بَعْدَ نِيِّتِهِ المَّذْكُورَةِ؛ وَإِنْ أَفَاقَ المُغْمَى عَلَيْهِ فِي جُزْء مِنَ النَّهَارِ صَحَّ صَوْمُهُ، لِلدُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ عَليه السلام «يَسَدَعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، وَمَذْهَبُ (م ق)، إِنْ كَانَ مُفِيقًا أَوْلُ اليَوْمِ صَحَّ، وإِلاَّ فَلا، لآنَّ الإِمْسَاكَ أَحَدُ رُكُنَيْ الصَّوْمِ، فَاعْتَبِرَ لآوَلِهِ كَالنَّيَّةِ، وَاعْتَبَرَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ إِفَاقَتَهُ أَكْثَرَ اليَوْمِ، وَلا يُفْسِدُ قَلِيلُ الإِغْمَاءِ الصَّوْمَ (ق)، والجُنُونُ كَالإِغْمَاء (و).

وَقِيلَ: يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِقَلِيلِهِ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَلْبَنَاءٍ وَصَاحِبُ الْمَحَرَّرِ (وَ ق) الجَديدُ، كَالحَيْضِ، بَلْ أُوْلَى، لِعَدَمٍ تَكْلِيفِهِ.

وَقَالَ فِي الْوَاضِحِ: هَلْ مِنْ شَرْطِ إِفَاقَتِهِ جَمِيعَ يَوْمِهِ أَوْ يَكُفِي بَعْضُهُ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ.

وَإِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ صَعُّ صَوْمُهُ (و) خِلافًا لِلْمُصْطَخْرِيُّ الشَّافِعِيِّ.

لأَنَّهُ إِجْمَاعٌ قَبْلُهُ، وَلاَّنَّهُ مَعْتَادٌ إِذَا نُبُّهَ انْتَبَهَ، فَهُوَ كَذَاهِلِ وَسَاهٍ، وَإِذَا لَمْ يَصِيحُ الصَّوْمُ مَعَ الإِغْمَاء لَوْمَهُ القَضَاءُ فِي الآَصَحُ (و) لآنَهُ مَرضَ، وَلاَنَهُ يُغَطِّي العَقْلَ، وَلا يَرْفَعُ التُكْلِيف، وَلا تَطُولُ مُدُّتُهُ، وَلا وِلاَيَةَ عَلَى صَاحِبِهِ، وَيَدْخُلُ عَلَى الآنِيَاء؛ بخِلاف الجُنُون.

وَلَا يَلْزَمُ الْمَجْنُونَ الْقَضَاءُ سَوَاءً فَاتَ بِالْجِنُونِ الشَّهْرُ أَوْ بَعْضُهُ (و ش).

وَعَنْهُ: يَقْضِي (و م).

وَعَنْهُ: إِنْ أَفَاقَ فِي الشَّهْرِ قَضَى وَإِنْ أَفَاقَ بَعْدَهُ لَمْ يَقْضِ (و هـ) لِعِظَم مَشَقَّةِ القَضَاء

وَمَنْ جُنَّ فِي صَوْمٌ قَضَاءً وَكَفَّارَةٍ وَنَحْوِ ذُلِكَ قَضَاهُ بِالرُّجُوبِ السَّابِق.

فُصلُ

يُكْرَهُ الصَّوْمُ وَإِنْمَامُهُ لِمَرِيض يَخَافُ زِيَادَةَ مَرَضِهِ أَوْ طُولَهُ، وَلِصَحِيحٍ مَرِضَ فِي يَوْمِهِ أَوْ خَافَ مَرَضًا بِعَطَشِ أَوْ غَــيْرِهِ (ع) وَيُجْرُفُهُ (و) كَمَريض يُبَاحُ لَهُ تَرَكُ القِيَام أَوْ الجُمْعَةِ أَوْ يُبَاحُ لَهُ التَّيْمُمُ.

قَالَ صَاحِبُ ٱلْمُحَرُّر: وَقِيَاسُ قُولَ مَنْ قَالَ: إِنْ صَوْمَ الْمُسَافِرِ لا يُعْتَدُّ بِهِ أَنْ المَريضَ كَذَلِكَ وَأُولَى.

وَمَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ التَّذَاوِي فِي مَرْضِهِ^(۱) وَتَرْكُهُ يَضُرُّ بِهِ فَلَهُ التَّذَاوِي، نَقَلَهُ حَنْبُسلُّ فِي مَنْ بِهِ رَمَـدٌ يَخَـافُ الضَّـرَرَ بِـتَرْكِ الاكْتِحَال لِتَضَرَّرُو بالصَّوْمُ كَتَضُرُّرُو بِمُجَرَّدِ الصَّوْم.

وَلا يُفْطِرُ مَرِيضٌ لا يَتَضَرَّرُ بِالصُّومِ (و).

(١) الثَّاني: قوله: (ومن لم يمكنه التَّداوي في مرضه): كذا في النُسخ ولعلَّه: (ومن لم يمكنه التَّداوي في صومه). أو: ومن لم يمكنه التَّداوي في مرضه إلاَّ بفطره، فيكون فيه نقصٌ، وهذا أولى من التَّقدير الأوَّل.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ فِي وَجَع رَأْسِ وَحُمَّى ثُمَّ قَالَ: قُلْت إِلاَّ أَنْ يَتَضَرَّرَ، كَذَا قَالَ. وَقِيلَ لَآخَمَدَ: مَتَى يُفْطِرُ المَريضُ؟ قَالَ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ، قِيلَ: مِثْلُ الحُمَّى؟ قال: وَأَيُّ مَرَضٍ أَشَـــدُّ مِنَ الحُمَّى؟ - وَقِيلَ لَآخَمَدَ: مَتَى يُفْطِرُ المَريضُ؟ قَالَ: إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّوْمَ، قِيلَ: مِثْلُ الحُمَّى؟ وَمَنْ خَافَ تَلَفًّا بِصَوْمِهِ كُرَهُ وَأَجْزَاهُ.

ُوقَالَ فِي غُيُّونِ الْمُسَائِلِ، والاَنْتِصَارِ، والرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يَحْرُمُ (و م) وَلَمْ أُجِدْ ذَكَرُوا فِي الإِجْزَاءِ خِلافًا، وَذَكَـرَ جَمَاعَـةٌ فِي صَوْم الطُّهَارِ أَنَّهُ يَتَجِبُ فِطْرُهُ بِمَرَضٍ مَخُوفَيٍ.

وَقِيلُ لِلْقَاضِي فِي الْخِلاَفُو يَوْمُ الْمِيلَا يَهْزُمُ مُصَوْمُهُ بِيخِلافُو سَافِي الآيَّام فَقَالَ: هَذَا لا يَمْتَعُ صِيحْتَهُ، يَسَدُلُ عَلَيْهِ لَـوْ نَـذَرَ صِيَامَ يَوْم هُوَ مَريضٌ فِيهِ مَرَضًا مَخُوفًا فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَطَلَيْهِ القَّضَاءُ وَإِنَّ كَانَ مَعْصِيةً.

وَقَالَ ۚ الاَجُرُّيُّ: مَنْ صَنْعَتُهُ شِيَاقَةً فَإِنْ خَافَ تَلَقَا ۚ ٱفْطَرَ وَقَصَى، وَإِنْ لَمْ يَضُرُّهُ تَرَكُهَا ٱلِمْ، وإلاَّ فَلا، قال: هَذَا قَوْلُ الفُقَهَاء رُحِمَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى وَمُنَبَقَ هَذَا المُعْنَى فِي تُرْتِيبِ الصُّلُوَاتِ.

وَإِنْ خَافَ بِالصَّوْمُ ذَعَابَ مَالِهِ فَسَنَّقَ أَنَّهُ خُذَرٌ فِي تَرْلُو الجُمُعَةِ، والجَمَاعَةِ وَفِي صَلاةِ الحَوْف، وَإِنْ أَحَسَاطَ العَـدُوُّ بِبَلَـٰدٍ، وَالصُّوْمُ يُضْعِفُهُمْ فَهَلْ يَجُوزُ الفِطْرُ (و م)؟ ذَكَرَ الْحَلاُّلُ رِوَايَتَيْن، وَيُعَانِي بها.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ حَصْرَ العَدُوُ بَلْدًا أَوْ قَصْدُوا عِدُوًّا بِمَسْآفَةٍ قَرِيبَةٍ لَـٰمْ يَجُوْ الفِطْسُ، والقَصْرُ عَلَى الآصَحُ، وَنَقَـلَ حَنْبَلّ: إِذَا كَانُوا بِأَرْضِ العَدُوُّ وَهُمْ بِالقُرْبِ أَفْطَرُوا عِنْدُ القِتَالِ (م ٧)(١١).

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيمُنَ هُوَ فِي الغَزُّوِ وَتَحْفَمُو الصَّلاةُ، والمَاءُ إِلَىٰ جَنْبِهِ يَخَافُ إِلَ ذَهَبَ إِلَيْهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ فَـوْتَ مَطْلُوبِهِ، فَعَنْهُ: يَتَيَمُّمُ وَيُصَلِّى اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: لَا يَتَبُمُّمُ وَيُؤَخِّرُ الصَّلاةُ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَخَفَ عَلَى نَفْسِهِ تَوَخَنّا وَصَلَّى، وَسَبَقَ فِي النَّيْسُم (م ٨)(٢).

وَمَنْ بِهِ شَبَقَ يَخَافُ تَنْشَقُ مَثَانَتُهُ جَامَعَ وَقَضَى وَلَا يُكَفِّرُ، نَقَلَهُ الشَّالَنجيُ، قال الآصْحَابُ: هَـٰذَا إِنْ لَــمْ تَنْدَفِيعُ شَــهُوتُهُ

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن أحاط العدوُّ بيلم، والصُّوم يضعفهم فهل يجوز الفطرُّ؟ ذكر الحلاُّل روايتين.

وقاله ابن حقيل إن حصر العدوُّ بلدًا أو قصدوا عدوًّا بمسافة قربيةٍ لم يجز الفطس، والقعسر على الأصبح، ونقبل حنبلّ إذا كـانوا بأرض العدوُّ وهو بالقرب أفطروا عند القتال). انتهى.

قال الجمد في شرحه: قال القاضي: في ذلك روايتان، ذكرهما الجلاَّل في كتاب السير، نقلت ذلك من خطَّ المقاضي على ظهر الجسزء العشرين من تعاليقه من المسائل الجارية في النظر، والخطُّ مقلوبٌ. انتهى.

إحداهما: يجوز الفطر، والحالة هذه.

وقد اختار الشَّيخ تقيُّ الدِّين الفطر، للتَّقوِّي على الجهاد وفعله وأمر به لمَّا نازل العدوُّ دمشق، وقدَّمه في الفائق.

وقال: نصُّ عليه في رواية حنبل من الشَّافي، وهو الصُّواب، واللَّه أعلم.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (وذكر جماعة فيمن هو في الغزو وتحضر الصَّلاّة، والماء إلى جنبه يخاف إن ذهب إليه على نفسه أو فسوت مطلوبه، فعنه: يتيمُّم ويصلِّي، اختاره أبو بكرّ.

وعنه: لا يتيمم ويؤخر الصلاة.

وعنه: إن لم يخف على نفسه توضًّا وصلَّى، وسبق في التَّيمُم). انتهى.

قلت: الصَّحيح من المذهب التِّيمُم، والصَّلاة، وعليه الأصحاب في الخائف على نفسه، وقدَّمه المصنِّف في باب التّيمُ في الغازي إذا كان بقربه الماء ويخاف إن ذهب على نفسه، وأطلق هناك في فوت مطلوبه الرُّوايتين في التُّيمُم، وصحَّحنا هناك الرُّوايتين، والمصنَّ ف رحمه الله إنَّما ذكر هله المسألة هنا على سبيل الاستشهاد للمسألة الَّتي قبلهاء ولكنَّ إتيانه بهله الصَّيعة يحتمل أنَّ حكى هـذه الطَّريقة على صفتها.

ويحتمل أنَّه أتى بها كذلك لقوَّة الخلاف من الجانبين، واللَّه أعلم.

بِدُونِهِ، وَإِلاَّ لَمْ يَجُزْ، وَكَذَا إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ لا يُفْسِدَ صَوْمَ رُوجَتِهِ لَـمْ يَجُـزْ، وإلاَّ جَـازَ لِلفَسُّرُورَةِ، وَمَـعَ الضُّرُورَةِ إِلَى وَطَّءِ حَائِض وَصَائِمَةٍ فَقِيلَ: الصَّائِمَةُ أُولَى، لِتَحْرِيمِ الحَائِضِ بالكِتَابِ.

وَقِيْلَ: يَتَخَيَّرُ لِإِفْسَادِ صَوْمِهَا (م ٩)(١)، وَإِنْ تَعَلَّرَ فَضَاؤُهُ لِدَوَامِ مُنْبَقِهِ فَكَالشَيْخِ الْمَرِمِ عَلَى مَا يَأْتِي.

لِلْمُسَافِرِ الفِطْرُ (ع) وَهُوَ مَنْ لَهُ القَصْرُ (و) وَإِنْ صَامَ أَجْزَأُهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و) وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يُعْجَبُنِي، وَاخْتَجُ بِقَرْلِسِهِ عليه السلام «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السِّفَرِ، وَعُمَرُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَالُمُرَانِهِ بِالإِعَادَةِ، وَقَالُهُ الظَّهِرِيَّةُ، وَيُورَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْنِ عَوْفُو، وابن عُمَرَ، وابن عَبَّاسٍ، والسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ تَرُدُّ هِذَا القَوْلَ، وَرَوَايَةُ حَنْبَلِ تَحْتَمِلُ عَدَمَ الإِجْزَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ كَـثْرَةُ تَقَرُّدِ حَنْبَل، وَحَمْلُهَا عَلَى رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَوْلَى، وَلِهَالَمَا نَقَلَ حَرْبٌ: لا يَصُومُ.

قَالَ حَرْبٌ: يَقُولُهُ بِتَوكِيَدٍ، وَنَقَلَ أَيْضًا: إنْ صَامَ أَجْزَأُهُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ.

وَسَأَلُهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم عَنِ الصَّوْمِ فِيهِ لِمَنْ قَوِيَ فَقَالَ: لا يَصُوْمُ، وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ عَنِ الآصَحَابِ، قَالَ: وَعَنْدِي لا يُكُرُهُ إِذَا قَوِيَ عَلْيُهِ، وَاخْتَارَهُ الأَجْرِّيُ، وَظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ وَضَيْرِو: لا يُكْرَهُ، بَىلْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ وَيَنْ مَخْصَةِ القَصْرِ أَنْهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا تَبْراً بِهَا الذَّمَّةُ، وَرُدٌ بِصَوْمِ المَرِيضِ وَبِتَأْحِيرِ الْمُفْرِدَ الْفَصْرِ النَّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا تَبْراً بِهَا الذَّمَّةُ، وَرُدٌ بِصَوْمِ المَريضِ وَبِتَأْحِيرِ المَفْورِ. المَنْ صَافَرَ لِيُفْطِرَ.

وَلا يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ، والْمُسَافِرِ أَنْ يَصُومًا فِي رَمَضَانَ عَنْ غَيْرِهِ (و مِ ش) كَالْمَتِيمِ الصَّحِيحِ (و) لآنَهُ لَوَ قَبِلَ صَوْفًا مِنْ الْمَعْلُورِ قَبِلَهُ مِنْ غَيْرِهِ، كَسَائِرِ الزَّمَانِ الْمَتْمَيِّقِ لِمِبَادَةِ، وَلَآنَ العَزِيمَةَ تَتَمَيْنُ بِرَدُ الرُّحْصَةِ، كَتَرْكِ الجُمُعَةِ لِمُلْرِ لاَ يَجُورُ صَـرَفُ ذَلِكَ الرَّغْصَةِ فِي غَيْرِهِ، فَعَلَى هَلَا هَلَ يَقَعُ صَوْمُهُ بَاطِلاً؟ (و م شَّى) أَمْ يَقَعُ مَا نَوَاهُ؟ هِي مَسْأَلَةُ تَعْيِن النَّيْةِ، وَمَلْهَبُ (هـ) يَجُورُ عَنْ وَاجبِ لِلْمُسَافِرِ، وَلاَصْحَابِهِ خِلافٌ فِي الْمِيضِ، لآنَهُ لا يُخَيِّرُهُ بَلْ إِنْ تَفَسِرُونَ لَزْمَهُ الْفِطْرُ، وَإِلَّا لَوَلِقَ فِي الْمُسَافِرِ صَوْمُ النَّفْلِ فِيهِ، وَعَلَى المُلْهَبِ: لَوْ قَلْبَ صَوْمَ رَمَضَانَ إَلَى نَفْلِ لَـمْ وَالْآصَحُ عَنْ (هـ) لا يَصِحُ النَّفَلُ، وَلَنَا قَوْلًا: لِلْمُسَافِرِ صَوْمُ النَّفْلِ فِيهِ، وَعَلَى المُلْهَبِ: لَوْ قَلْبَ صَوْمَ رَمَضَانَ إِلَى نَفْلِ لَـمْ

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي مَنْفَرِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ (و) بِمَا شَاءَ (و هـ ش) لِفِطْرِهِ عَلِيه السلام، فِي الآخْبَارِ الصَّحيحَةِ، وَلاَّنَ مَنْ لَهُ الآكُلُ لَهُ الجِمَاعُ، كَمَنْ لَمْ يَنْو، وَذَكَرَ جَمَاعَةً مِنْهُمُ الشَّيْخُ أَنْهُ يُفطِرُ بَيْئِةِ الفِطْرِ، فَيَقَعُ الجِمَاعُ بَعْدَ الفِطْرِ، فَعَلَى هَذَا لا كَفَّـارَةُ بِالجِمَاعِ (و هـ ش) اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَكْتُرُ أَصْحَابِنَا، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: يُكَفَّرُ، وَجَزَمَ بِهِ عَلَـى هَـذَا، وَهُوَ أَظْفَهُ.

وَعَنْهُ: لا يَجُوزُ بالجِمَاعِ (و م) لأنَّهُ لا يَقْوَى عَلَى السَّفَرِ، فَعَلَى هَذَا إِنْ جَامَعَ كَفُرَ (و م ر).

وَعَنْهُ: لا، لآنَّ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي جَوَازَهُ، فَلا أَقَلُّ مِنَ العَمَلِ بِهِ فِي إِسْقَاطِ الكَفَّارَةِ (و م ر)، لَكِينَ لَـهُ الجِمَـاعُ بَعْــدَ فِطْــوِهِ بِغَيْرِهِ، كَفِطْرِهِ بِسَبَبِ مُبَاحٍ، وَمَذْهَبُ (م) الآثمَلُ، والشُّرْبُ كَالجِمَاع.

َ وَالْمِيضُ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ الفِطْرُ كَالْمَسَافِرِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وغيرهمـا، وَجَعَلَـهُ القَـاضِي وَأَصْحَابُـهُ، وابـن شِهَابِ فِي كُتْبِ الحِلافِ أَصْلاَ لِلْكَفَّارَةِ عَلَى الْمُسَافِرِ بِجَامِعِ الإِبَاحَةِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِالإِبَاحَةِ عَلَى النَّفْلِ.

وَتَقَلَّ مُهَنَّا فِي الْمِيضِ يُفْطِرُ بِأَكْلٍ، فَقُلْت: يُجَامِعُ ؟ قَالَ: لاَّ أَدْرِي، فَأَعَدْت عَلَيْهِ فَخُـوَّلَ وَجْهَهُ عَنَّى، والمَرَضُ الَّـذِي

⁽١) (مسألة – ٩): قوله: (ومع الضُرورة إلى وطء حائضٍ وصائمةٍ، فقيل، الصَّائمة أولى، لتحريم الحائض بالكتاب، وقيل: يتخـيُّر لإفساد صومها). انتهى.

أحدهما: وطء الصَّائمة أولى، وهو الصَّحيح، صحَّحه العلاَّمة ابن رجبو في القاعدة الثَّانية عشرة بعد المائة، وقدَّم ابـن رزيـن في شرحه.

والقول الثَّاني: يتخيَّر لإفساد صومها، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشَّرح، والذي يظهر أنَّ المصنّف تابع الشّيخ في المغــني، لأنَّ ما علّل به المصنّف بعينه في المغني، فحينتذيبقي في إطلاقه الخلاف شيءً، واللّه أعلم.

⁽٢) تنبيه: قوله في فصل: للمسافر الفطر: (وليس الفطر أفضل)، صوابه وليس الصُّوم أفضل.

يُنْتَفَعُ فِيهِ بِالْجِمَاعِ كَمَنْ يَخَافُ تَشَقُّنَ أَنْثَيْيُهِ لا يُكَفِّرُ.

وَمَنْ نَوَى الصُّومَ ثُمُّ سَافَرَ فِي أَثْنَاء اليَوْم طَوْعًا أَوْ كَرْهَا فَسَالاً فَضَلُ أَنْ لا يُفْطِسَ ذَكَـرَهُ الْقَبَاضِي، وابسَ عَقِيـل، وابسَ الزَّاغُونِيِّ، وغيرهم، وَيُعَانِى بهَا، وَلَهُ الْفِطْرُ، لِظَاهِرِ الآيَةِ، والآخْبَارِ الصَّريحَةِ، وكَالَرَضِ الطَّــارِي وَلَــوْ بَفِعْلِــهِ، والصَّــلاةِ لا يُشَقُ إِنْمَامُهَا وَهِيَ آكَدُ، لأَنْهَا مَتَى وَجَبَ إِنْمَامُهَا لَمْ تُقْصَرُ بِحَال، وَكَمَا يَفْطِرُ بَعْدَ يَوْم سَفَرهِ (و) خِلافًا لِغَبَيْدَةَ وَسُـوَيْدِ بْـنِ غَفَلَةً وَأَبِيَ مِجْلَزٍ، فَعَلَى هَلَمَا لا يُفْطِرُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، لآنُهُ لَيْسَ بِمُسْافِر، خِلاقًا لِلْحَسَنَ وَإِسْخَاقَ وَعَطَاءٍ، وَزَادَ: وَيَقْصَدُرُ.

وَعَنْهُ ۚ لَا يَجُورُ (و): لا يَجُورُ بِجِمَاعٍ، فَعَلَى المُنْعِ يُكَفِّرُ مَنْ وَطِئَ (هـ مَر) وَجَعَلَهَـا بَعْضُهُمْ كَمَـنْ نَـوَى الصَّـوْمَ فِـي سَفَرهِ ثُمُّ جَامَعَ، وَدَعْوَى أَنَّ الخِلافَ شُبَّهَةً فِي إسْقَاطِ الكَفَّارَةِ مَمْنُوعٌ، وَلا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَٱلْطَلَةُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِالوَطْءِ بَعْدَ الفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّخْسِ، فَإِنَّهُ زَمَنَ مُخْتَلَفَ فِي وُجُسوبِ صَوْبِهِ، فَإِنَّ الآغيسَنُ وَغَيْرَهُ لَمْ يُوجِبُوهُ.

وَيَبْطُلُ عِنْكَ الْحَنَفِيِّ بِوَطْنِهِ فِي مَسِيرَةِ يَوْمَيْنِ، وَيَبْطُلُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَأَكْثَر الْمَالِكِيَّةِ بِالوَطْءِ قَبْلَ خُرُوجِـهِ عِنْمَدَ إِرَادَةِ سَنفَرِهِ، وَبَعْضُ المَالِكِيَّةِ قَالَ؛ لا كَفَّارَةً، ويُعْضُهُمْ قَالَ: وَإِلَّا لَمْ يُسَافِرْ.

مَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِكِبَرِ وَهُوَ الْمِمُّ، والْمِمَّةُ، أَوْ مَرَضِ لا يُرْجَى بُرُوَّهُ فَلَهُ الفِطْرُ (ع) ويُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَسَوْمٍ مِسْكِينًا (م) مَا يُجْزِئُ فِي الكَفَّارَةِ، لِقُول ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قُولِكِ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدَيَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٨٤] لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ. هِيَ لِلْكَبِيرِ لَا يُسْتَطِيعُ الصُّومَ.

رَوَّاهُ البُخَارِيُّ (٥٠٥)، وُمُعَنَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذٍ وَلَمْ يُلْدِكُهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤/ ٢٢)، وَكَلَّمَا أَبُو هَاوُد (٨ (٢٣):

وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ عَنِ أَبْنِ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنْ رَسُؤُلَ اللَّهِ ﷺ، فَلَكَرَهُ.

وَإِنْ كَانَ الكَّبَيرُ مُسَافِرًا أَوْ مَريضًا فَلا فِلْيَةً لِفِطْرِهِ بِعُلْر مُعْتَادٍ، ذَكَرَهُ فِي الخِلاف، وَلا قَضَاءَ، لِلْعَجْزُ عَنْـهُ وَيُعَـايَى بهَـا، وَإِنْ أَطَعْمَ ثُمُّ قَدَرُ عَلَى القَفَاءِ فَكَمَعْضُوبٍ حَجَّ ثُمٌّ عُوفِي ١١٠، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحَرُدِ.

وَذُكُرُ بَعْضُهُمْ احْتِمَالَيْنَ:

أَحَدُهُمَا: هَذَا.

والثَّانِي: يَقْضِي، كَمَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لا تَلْرِي مَا رَفَعَهُ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ ثُمُّ تَحِيضُ، وَفِيهَا أَيْضًا وَجْهَان (٢٠).

وَيُكْرُهُ صَوْمُ الْحَامِلِ، والمُرْضِعِ مَعَ حَوْف الضَّرَرِ عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى الوَلَـدِ، وَيُجْوِئُ (و)، فَ إِنْ أَفْطَرَتَا قَضَتَا (و) لِقُدْرَتِهِمَا عَلَيْهِ، بِخِلافِ الكَبيرِ.

قَالَ أَحْمَدُ: ۚ أَقُولُ بَقُولُ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَعْنِي لا بِقَوْل بقَول ابْنِ عُمَرَ، وابق عَبَّاسٍ فِي مَنْعِ القَضَاءِ. وَخَبَرُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكُ الْكَعْبِيِّ وَإِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ المُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاقِ وَمَنْ عُذْرِهِمَا وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسَخِ: إنْ خَافَتُ حَامِلٌ وَمُرْضِعٌ حَلَى لِحَمْلٍ وَوَلَدٍ حَالَ الرَّضَاعِ لَمْ يَعِلُ الصَّوْمُ وَعَلَيْهَا

وَإِنْ لَمْ تَخَفُ لَمْ يَحِلُ الفِطْرُ.

وَلا إطْعَامَ إِنْ خَافَتًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا (و) كَالْمَريض.

صوابه: (حجُّ عنه ثمُّ عوفي).

قد ذكر المصنّف الوجهين في باب العدد وأطلقهما، ويأتي تصحيح ذلك إن شاء الله تعالى.

elitagala eta en errolagoa errola

⁽١) وقوله في الفصل الَّذي بعده: (فكمعضوب حبُّ ثمُّ عوقي).

⁽٢) وقوله بعد ذلك في قياس الاحتمال الثَّاني: (كمن ارتفع حيضها لا تَدري منا رفعـه تعتـدُ بالشُّهور ثـمُّ تحييْضُ وفيهـا أيضًـا وجهان). انتهى.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رَوَايَةُ: إِنْ خَافَتًا عَلَى وَلَدَيْهِمَا أَطْعَمَتُا عَنْ كُلٌّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَا يُجْزِيءُ فِي الكَفَّارَةِ، لِظَاهِرِ قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَلاَّنَهُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةً، وابن عُمَرَ، وابن عَبَّاس، وَلا يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالِفٌ، وَلاَّنَهُ إِفْطَارٌ بِسَبَبِ نَفْسِ عَاجِزَةٍ عَــنِ الصَّـوْم مِنْ طَرِيقِ الخِلْقَةِ كَالشَّيْخِ الهِمُّ (و ش) وَلَهُ قَوْلٌ: لاَ إِطْعَامَ (و هـ م ر)، وَقَوْلٌ ثَــالِثٌ: لا تُطْمِــمُ الحَــامِلُ (و م ر) وَخَيْرَهُمَــا إسْحَاقَ بَيْنَ القَصْنَاءِ، والْإطْعَامِ لِشَبْهِهِمَا بِمَرِيضٍ وَكَبِيرٍ.

وَيَجُورُ الفِطْرُ لِلظُّنْرِ ٱلَّذِي تُرْضِعُ وَلَدَ غَيْرِهَا، ذَكَرَهُ ۖ الآصْحَابُ، لآنَّ السَّبَبَ المبيحَ يُسَوَّى فِيهِ، كَالسَّفَرِ لِحَاجَتِهِ وَلِحَاجَــةِ

وَفِي الرَّعَايَةِ قَوْلٌ: لا تُفطِرُ الظَّنْرُ إِذَا خَافَتْ عَلَى رَضِيعِهَا، وَحَكَاهُ فِي الفُنُونِ عَنْ قَوْم. وَإِنْ قَبِلَ وَلَدُ المُرْضِعَةِ غَيْرَهَا وَقَدَرَتْ تَسْتَأْجِرُ لَهُ أَوْ لَهُ مَا تُسْتَأْجَرُ مِنْـهُ فَلْتَفْصُلْ وَلْتَصُـمْ، وإِلاَّ كَـانَ لَهَـا الفِطْـرُ، ذَكَـرَهُ صَاحِبُ المُحَرِّر، والإطْعَامُ عَلَى مَنْ يَمُونُهُ.

وَقَالَ فِي اَلْفُنُونَ: يَخْتُمِلُ أَنْهُ عَلَى الأُمِّ، وَهُوَ أَمْنَتُهُ، لأَنَّهُ تَبَعٌ لَهَا، وَلِهَذَا وَجَبَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَهُ، وَيَخْتَمِلُ أَنَّـهُ بَيْنَهَـا وَبَيْسَنَ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ مَالِدٍ، لأَنَّ الإِرْفَاقَ لَهُمَا، وَكَلْلِّكَ الظُّنْرُ، فَإِنْ لَمْ تُفْطِرْ فَتَغَيَّرَ لَبَنْهَا أَوْ نَقَصَ خَيِّرَ الْمُسْتَأْجِرُ.

فَإِنْ قَصَدَتُ الإِضْرَارَ أَيْمَتْ وَكَانَ لِلْحَاكِمَ إِلْزَامُهَا الفِطْرَ بِطَلَبِ الْمُسْتَأْجَر، ذْكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ.

وَقَالَ ٱبُو الخَطَّابِ: إنْ تَأذَّى الصَّبِّيُّ بنَقْصِهِ أَوْ تَغْييرِهِ لَزَمَهَا الفِطْرُ، فَإِنْ أَبَتْ فَلأَهْلِهِ الفَسْخُ.

وَيُؤخَذُ مِنْ هَذَا أَنْ يُلْزِمَ الحَاكِمُ إِلْزَامَهَا بِمَا يَلْزَمُهَا وَإِنَّ لَمْ تُقْصَدُ بِلاَ طَلَبٍ قُبلَ الفَسْخُ، وَهَذَا مُتَّجَّة.

وَيَجُوزُ صَرْفُ الإِطْعَامِ إِلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَظَاهِرُ كُلامِهِمْ إِخْرَاجُ الإِطْعَامِ عَلَى الفَـوْرِ، لِوُجُوبِهِ، وَهَـذَا أَقْيَسُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ: إِنْ أَتَى بِهِ مَعَ القَصَاء جَازَ، لآنَّهُ كَالتُّكْمِلَةِ لَهُ.

وَلا يَسْقُطُ الإطْمَامُ بِالعَجْزِ، ذَكَرَهُ فِي ٱلمُسْتَوْعِبَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ، كَالدَّيْنِ، وَذَكَــرَ ابْـنُ عَقِيل، والشَّيْخُ: يَسْقُطُ، وَذَكَرَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَّجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرِّر: يَسْقُطُ فِي الْحَامِل، والمُرْضِع، كَكَفَّارَةِ السَّوَطْء، بَـلْ أولكى، لِلْعُـذْر هُنَـا، وَلا يَسْقُطُ عَـنِ الكَبــير، والْمَايُوسِ، لأَنْهَا بَدَلُ عَنْ نَفْسِ الصُّومِ الوَاجِبِ الَّذِي لا يَسْقُطُ بالعَجْزِ، فَكَذَا بَدَلُهُ.

وَكَذَا إِطْعَامُ مَنْ أُخْرَ قُضَاءً رَمَضَانَ وَغَيْرُو غَيْرُ كَفَارَةِ الجمَاعِ.

وَمَنْ وَجَدَ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فِي مَهْلَكَةٍ كَغَرِّيقٍ وَنَحْوِهِ فَفِي فَتَآوَى الْمِنُ الزَّاغُونِينُ: يَلْزَمُـهُ إِنْقَـاذُهُ وَلَـوْ أَفْطَـرَ، وَيَـأْتِي فِـي الدِّيَاتِ –إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى–: أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ فِي وُجُوبِهِ وَجُهَيْنٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هُنَا وَجْهَيْنَ وَهَلْ تَلْزَمُهُ الكَفَّارَةُ كَالْمُرْضِعِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن.

وَهَلْ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْمُنْقِلْدِ؟ قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَخْتَمِلُ وَجْهَيْن (م ١٠، ١٧)(١٠.

(١) (مسألة – ١٠ – ١٢): قوله: (ومن وجد آدميًا معصومًا في مهلكة كغريق ونحوه ففي فتاوى ابن الزَّاغونيِّ: يلزمه إنقــاذه ولــو أفطر، ويأتي في الدِّيات أنَّ بعضهم ذكر في وجوبه وجهين، وذكر بعضهم هنا وجهين، وهل تلزمه الكفَّارة كالمرضع؟ يحتمـــل وجهــين، وهل يرجع بها على المنقذ؟ قال صاحب الرَّعاية: يحتمل وجهين). انتهي.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ١٠): وهي مسألة إنقاد الغريق ونحوه هل يلزمه أم لا؟

قال ابن الزَّاغونيِّ في فتاويه: يلزمه الإنقاذ مع القدرة عليه ولو أفطر.

قلت: وهو الصُّواب، وقيل: لا يلزمه.

قال في التَّلخيص بعد أن ذكر جواز الإقطار للحامل، والمرضع للخوف على جنينهما.'

وهل يلحق بذلك من افتقر إلى الإفطار لإنقاذ غريق؟ بحتمل وجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب: أنَّ إفطاره أولى من إفطار الحامل، والمرضع، والحالة هذه.

Control (Electron Approximation)

for it stage assets

. Tanah sagaran sa kabupatèn

Carried Carried Contracting

وَيَتَوَجُّهُ: أَنَّهُ كَإِنْقَاذِهِ مِنَ الكُفَّارِ، وَنَفَقَتِهِ عَلَى الأَبِقِ.

وقد ذكر الأصحاب فيما إذا قدر على إنقاذه ولم يفِعل حتَّى مات في ضمانه وجهين، والذي جزم به في المنوَّر وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الضَّمان، والذي اختاره صاحب المغني، والشَّارح، وغيرهما عدم الضَّمان، ولعلُّ الحلاف مبنيُّ على لزوم الإنقاذ وعدمه. (المُسَالَة الثَّانية – 11): (هل يلزمه كفَّارةً إذا أفطر؟ ذكر المصنَّف أنَّه يحتمل وجهين.

قلت: قال في القاعدة السَّابعة، والعشرين: لو عُمَّى غريقًا في رمضان فدخل الماء في حلقه وقلنا يفطر به فعليه الفدية، وإن حصل له بسبب إنقاذه ضعفٌ في نفسه فأفطر فلا فدية، كالمريض في قياس المسألة الَّتي قبلها، يعني بها مسألة الحسامل، والمرضع، ثـمُّ ذكر كـلام صاحب التَّلخيص). انتهى.

قلت: ما ذكره ابن رجب أوَّلا هو الصُّوابِ، قياسًا على الحامل، والمرضع.

(المسألة الثَّالثة – ١٢): إذا قلنا: عليه الكفَّارة وكفَّر، فهل يرجع بها على المنقـذ؟ قـال صــاحب الرِّعايـة: يحتمــل وجهــين، ذكــره المصنَّف وأقرَّه عليه، وقوله: ويتوجَّه أنَّه كإنقاذه منِ الكفَّار ونفقته على الآبق. انتهى.

قلت: بل هنا أولى بلا شكّ من إنقاذه من الكفّار، وأولى من المرضع إذا خافت على ولدها، وقالوا في حتى المرضع: أنّ الصّحيح وجوب الكفّارة على من يموّن الولد، وكون إنقاذ الغريق وإنقاذ من في مهلكة أولى مسن هـؤلاء لا شـك فيـه، والقـول بعـدم الرُّجـوع ضعيفٌ جلّاً، والله أعلم.

فهذه اثنتا عشرة مسألةً قد فتح الله بتصحيحها.

⁼ وهو مراد المصنّف بقوله: (وذكر بعضهم هنا وجهين).

باب نيَّة الصُّوم وما يتعلُّق بها

لا يَصِيحُ صَوْمٌ إِلاَّ بِنِيَّةٍ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ (ع) كَالصَّلاةِ، والزُّكَاةِ، والحَبِّ، وَخَالَفَ زُفَرُ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ فِي حَنَّ الْمُقِيمِ الصَّحِيحِ وَمَنْ نَسِيَ النَّيَّةَ أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ حَتَّى طَلَيْعَ الفَجْرُ لَمْ يَصِحُ، وتُعْتَبَرُ النَّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ لِكُلُّ صَوْمٍ وَاجِبِ (و م ش) لِقُولِهِ عليه السلام: الا صِيامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعُ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيلِ.

رَوَاهُ الخَمْسِنَةُ (حم: ٦/ ٢٧٨، د: ٢٤٥٤، ت: ٧٣٠، ن: ٣٣٣٣، هـ: ١٧٠٠).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، والخَطَّابِيُّ، والبَيْهَقِيُّ: رَفَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْم وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَمْ يُثْبِتُ أَحْمَـــدُ رَفْعَهُ بَلْ عَنْ حَفْصَةً، وابن عُمَرَ.

وَصَحَّحَ التَّرْمِذِيُّ (٧٣٠) وَقُفَهُ عَلَى ابْن عُمَرَ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٧٢) عَنْ أَبِي بَكْرِ أَخْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الفَرَجِ أَبُو الزُّنْبَاعِ، حَدَّثَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْـنُ عَبّـادٍ، حَدَّثَنَا الْمُفَصِّلُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنِ أَلُوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عِنْ عُمَو، عَنْ عَائِشَةً، وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتُ الصَّيَّامَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَّجْرِ فَلا صِيَّامَ لَهُ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تَفَرَّدُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّادٍ عَنِ الْمَفَسَّلِ بِهَذَا الإسْنَادِ، وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ صَعِيفٌ، ثُمُّ قَــالَ: قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: رَوَى عَنْهُ أَبُو الزُّنْبَاعِ رَوْحٌ نُسْخَةً مَوْضُوعَةً.

وَرَوَاهُ مَالِكَ (١/ ٢٨٨)، والنُّسَافِيُّ (٣٣٣٣) عَنْهَا مَوْقُوفًا.

وَعَنْ حَفْصَةً وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلاَّنْ النَّيْةَ عِنْدَ ابْتِدَاءَ العِبَادَةِ كَالصَّلاةِ، والحَجَّ.

وَعِنْدَ بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ تُجْزئُ النِّيَّةُ مَعَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَبْطَلَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّر بالخَبَر، وَلِمَانُ الشَّرْطَ يَسْبَقُ المَشْسُرُوطَ، قَـالَ: وَكَفَا الْقَوْلُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا لا بُدُّ أَنْ تُوجَدَّ النَّيَّةُ قَبُّلَ دُخُولِهِ فِيهَا، كَذَا قَالَ.

وَسَبَقَ كَلامُهُ وَكَلامُ غَيْرُو: الآفْضَلُ مُقَارَنَةُ النَيَّةِ لِلتُّكْبِيرِ^(١).

وَمَذَهَبُ أَبِي حَنِيفَةً وَصَاحِبَيْهِ يُجْزِئُ رَمَضَانُ، والنَّذَرُّ ٱلْمَثِينُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الزُّوال.

وَعِنْدَ الْأُوْزَاعِيُّ يُجْزَئُ كُلُّ صَوْمَ بَنِيَّةٍ قَبْلَ الزُّوَالِ وَيَعْدَهُ، وَخُكِيَ عَنَ ابْنِ الْمُسَيِّبِ.

وَإِنْ أَتَى بَعْدَ النَّيْةِ بِمَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ لَمْ يَبْطُلُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) خِلاقًا لَابْن حامِد وَبَعْضَ الشَّـافِعِيَّةِ، لِظَـاهِر الجَـبَر، وَلاَّنْ اللَّهَ أَبَاحَ الأَكُلِّ إِلَى آخِر اللَّيْلِ، فَلَوْ بَطَلَتْ بِهِ النَّيَّةُ فَاتَ مَحَلُّهَا.

وَإِنْ نَوَتْ الْحَائِضُ صَوْمَ الْغَدِ وَقَدْ عَرَفَتْ الطَّهْرَ لَيْلاَ فَقِيلَ: يَصِحُ، لِمَشَقَّةِ الْمُقَارَنَةِ. وَقَيلَ: لا، لأَنْهَا لَيْسَتَ أَهْلاَ (م ١)^(٢) لِلصَّوْمِ.

وَلا تَصِيحُ النَّيُّةُ فِي نَهَارِ يَوْمُ لِصَوْمُ الغَلِدِ (وَ) لِلْخَبَرِ، وَكَنِيْتِهِ مِنَ اللَّيْل صَوْمَ بَعْدَ غَلِر.

(١) تنبيه: قوله: وسبق كلامه أي كلام المجد: (وكلام غيره: الأفضل مقارنة النَّيَّة للتُّكبير).

لم يسبق شيءٌ من ذلك، والذي قاله في النَّيَّة: ويجوز تقديمها على التُّكبيرين بزمنٍ يسيرٍ.

(و): موافقة الأئمة التلاثة

فيفهم من ذلك المقارنة لا أنَّه صرَّح به.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن نوت الحائض صوم الغد وقد عرفت الطُّهر ليلا فقيسل: يصبحُ، المسقَّة المقارنية، وقييل: لا، لأنَّهما ليست أهلاً). انتهى.

أحدهما: يصح.

قلت: وهذا هو الصّحيح، والصّواب؛ لمشقّة المقارنة.

والقول الثَّاني: لا يصحُّ، لما علَّله به المُصنَّف.

وقال في الرَّعاية: وإن نوت حائضٌ صوم فرض ليلا وقد انقطع دمها أو تمَّت عادتِها قبل الفجر صحُّ صومها، وإلاَّ فلا. انتهى.

وَعَنْهُ: يَصِيحُ؛ نَقَلَهَا ابْنِ مَنْصُورٍ، وَفِيهَا: لَمْ يَنْوهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَبَطْلَ بِهِ تَأْوِيلُ القَاضِي، وَهِيَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، فَيَبْطُـلُ بِـهِ تأويلُ ابْن عَقِيل، عَلَى أَنْهُ يَكْفِي لِرَمُضَانَ نِيَّةً فِي أَرَّلِهِ.

وَأَقَرُهَمَا أَبُو ٱلْحُسَيْنِ عَلَى ظُاهِرِهَا، وَتُعْتَبَرُ لِكُلُّ يَوْم نِيَّةٌ مُفْرَدَةً، لأَنْهَا عِبَادَاتٌ، لأَنْهُ لا يَفْسُدُ يَوْمٌ بِفَسَادِ آخِرَ، وكالقضاء.

وَعَنْهُ: يُجْذِئُ فِي أَوَّلَ رَمَصْنَانَ نِيَّةٌ وَاحِدَةً لِكُلِّهِ (و ُم) نَصَرَهَا أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ، وَعَلَى قِيَاسِهِ النَّذْرُ الْمُعَيِّنُ وَنَحْوُهُ.

فَعَلَيْهَا لَوْ أَفْطَرَ يُومًا بِعُلْدِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحُ صَيَّامُ الْبَاقِي بِتِلْكَ النَّيْةِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبُ وَعَيْرِهِ.

وَقِيلَ: يَصِحُ (و م) مَعَ بَقًاء النَّتَابُع، وَقَدُّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ فَقَالَ:.

وَقِيلُ: مَا لَيمُ يَفْسَخْهَا أَوْ يُفْطِوْ فِيهِ يَوْمًا.

وَيَجِبُ تَعْيِينَ النَّيَّةِ فِي كُلِّ صَوْمٍ وَاجِبٍ (و م ش) وَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّـهُ يَصُـومُ مِـنْ رَمَضَــَانَ أَوْ مِـنْ قَصَائِـهِ أَوْ نَــذْرِهِ أَوْ كَفَّارَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الخِلافِ: اخْتَارَهَا أَصْبِحَالِنَا أَبُو بَكُو وَٱبُو حَفْصٍ، وهيرهما.

وَاخْتَارَهُ الفَاضِي أَيْضًا، والآصْحَابُ مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي، لِقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئ مَا نَوَى ۗ.

وَكَالقَضَاءِ، والكَفَّارَةِ، والتَّغْيِينُ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ، لاعْتِبَارِهِ لِصَلاةٍ يَضِينُ وَقَتْهَا كَفَيْرِهَا.

وَمَنْ عَلَيْهِ صَلاةً فَاتِتَةً فَنَوَى مُطْلَقَ الصَّلاةِ الفَاتِتَةِ وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يُجْزِئْهُ، والحَجُّ يُخَالِفُ العِبَادَاتِ.

وَعَنْهُ: لا يَجِبُ تَمْيِينَ النَّبَةِ لِرَمَضَانَ (و هــ) لآنَّ التَّغْيِينَ يُرَادُ لِلتَّغْيِيزَ، وَهَذَا الزَّمَانُ مُتَعَيِّنَ، وَكَالَحَجَّ، فَعَلَيْهَــا يَصِحُّ بِنِيَّـةٍ مُطْلَقَةٍ، وَنِيَّةٍ نَفْلٍ (و هــ) لَيْلاً، وَنِيَّةً فَرْضِ تَرَدُّدَ فِيهَا.

وَاخْتَارَ صَاحْبُ الْمَحَرَّرِ: يَصِحُّ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ، لِتَعَذَّرِ صَرَّفِهِ إِلَى غَيْرِ نِيَّةٍ رَمَضَانَ، فَصُرُفَ إِلَيْهِ لِنَالًا يَبْطُلَ قَصْدُهُ وَعَمَلُ هُ، لا بِنِيَّةٍ مُقَيَّدَةٍ بِنَفْلٍ أَوْ نَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، لآنَّهُ نَاوٍ تَرِّكَهُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ كَنِيَّةِ الفِعْلِ.

وَهَلَا أَخْتِيَارُ الْجِرَفِيِّ فِي شَرْجِهِ لِلْمُخْتَصَرِ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا إِنْ كَانَ جَاهِلاً، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا فَلا، قَالَ: كَمَنْ دَفَعَ وَوِيمَةً رَجُلٍ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ التَّبَرُعِ ثُمَّ تَبَيْنَ أَنَّهُ كَانَ حَقَّهُ فَإِنَّهُ لا يَحْتَاجُ إِلَى إِعْطَاء ثَانَ، بَلَ يَقُولُ لَهُ: الَّذِي وَصَلَ إِلَيْكِ هُوَ حَقَّ كَانَ لَكَ عِنْدِي.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ فِيمًا وَجَبَ مِنَ الصَّوْمِ فِي حَجَّ أَوْ هُمْرَوْ: يَتَخَرَّجُ اللَّ لا تَجِبَ يَيُّةُ التَّغِيبِن، وَقَوْلُهُمْ: نِيْنَةُ فَرَضِ تَرَدُّدُ فِيهَا، بِأَنْ نَوَى لَيْلَةَ الشَّكُ: إِنْ كَانَ غَلَا مِنْ رَمِّضَانَ فَهُو فَوْضِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُو َ فَلْ، لاَ يُجْزَقُهُ عَلَى الرَّوايَةِ الأُولَى حَتَّى يَجْزَمُ بِأَنَّهُ صَافِمٌ غَلَا مِنْ رَمَضَانَ (و م ش) وَعَلَى الثَّانِيَةِ يُجْزَقُهُ (و هـ) قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّد: وَنَقَلَ صَالِحٌ عَنْ أَحْمَدَ رَايَةً ثَالِقَ النَّهِ الْمُعَلِّقِ النَّيَةِ المُعْذَى النَّائِيةِ يُجْزِقُهُ وَنَ الصَّحْو، لَوْبُحُوبِ صَوْمِهِ، وَإِنْ نَوَى إِنْ كَانَ عَنا مِنْ رَمَضَانَ (و م ش) فَعَلَى النَّائِيةِ يُحْرُقُهُ عَنْ ذَلِكَ الوَاجِبِ وَفِي إِجْزَافِهِ عَنْ وَاجِبِ عَيَّنَهُ بِنِيَّتِهِ لَمْ يُجْزِقُهُ عَنْ ذَلِكَ الوَاجِبِ، وَفِي إِجْزَافِهِ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ بَانَ مِنْ الرَّوايَتَانِ، وَإِنْ قَالَ: وإِلاَ فَالَا مُفْطِرٌ، لَمْ يَصِحُ ، وَفِيهِ لَيْلَةَ الثَّلاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ وَجُهَانِ، لِلشَّكُ، والبِنَّاعِ عَلَى الآصِلِ (م ٢)() (و ش).

وَإِنْ لَمْ يُرَدِّدْ نِيَّتَهُ بَلْ نَوَى لَيْلَةٌ الثَّلاثِينَ مِنْ شَعْيَانَ أَلَهُ صَافِمٌ خَدًا مِنْ رَمَصْنَانَ بِلا مُسَنَّتَنَدِ شَسَرْعِيُّ كَصَّخُو أَوْ خَيْسُم وَلَـمْ نُوجِبُ الصُّوْمَ بِهِ، فَبَانَ مِنْهُ، فَمَلَى الرُّوايَتَيْنِ فِيمَنْ تَرَدَّدَ أَوْ نَوَى مُطْلَقًا (و) وَظَاهِرُ رَوَايَةِ صَالِح، والآثْوَمُ تُجْزَفُهُ، مَعَ اغْتِبَــار التَّمْيِينِ لِوُجُودِهَا، وَإِنْ نَوَى الرَّمْضَائِيَّةَ عَنْ مُسْتَنَدِ شَرْعِيُّ أَجْزَأَهُ، كَالْمُجْتَهِدِ فِي الوَقْتِ، وَمَنْ قَـالًا: أنّـا صَــائِمَ خَــدًا إنْ شَــاءَ

أحدهما: يصحُّ.

قدُّمه وهو الصَّحيح في الرُّعاية.

قال في القاعدة الثَّامنة، والسُّتَين: صعُّ صومه في أصحّ الوجهين، لأنَّه بنى على أصلٍ لم يثبت زواله، ولا يقدح تردُّده، لأنَّــه حكــم صومه مع الجزم.

الوجه الثَّاني: لا يجزئه، اختاره أبو بكر. انتهى.

 ⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن نوى إن كان غدًا من رمضان فصومي عنه، وإلا فهو عن واجب عيَّسه بنيَّته لم يجزئه، وإن قـال:،
 وإلا فأنا مفطرٌ لم يصحُّ، وفي ليلة الثّلاثين من رمضان وجهان، للشّلكُ، والبناء على الأصل). انتهى.

اللَّهُ، فَإِنْ قَصَدَ بِالمَشِيئةِ الشُّكُ، والتَّرَدُّدَ فِي العَزْمِ، والقَصْدِ فَسَدَتْ نِيَّتُهُ، وإلاَّ لَمْ تَفْسُدُ، ذَكَرَهُ فِسِي التَّعْلِيتِ، والفُنُونَ؛ لآنُهُ إِنْمَا قَصَدَ أَنْ فِغَلَهُ لِلصَّوْمِ بِمَشِيئةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ وَتَيْسِيرِهِ، كَمَا لا يَفْسُدُ الإِيَانُ بِقَوْلِهِ: أَنَا مُؤْمِنْ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، غَيْرَ مُتَرَدِّهِ فِي الحَال، وَلِلشَّافِطِيَّةِ وَجُهَان.

ثُمُّ قَالَ القَاضِي: وَكَذَا نَقُولُ: سَائِرُ العِبَادَاتِ لا تَفْسُدُ بِذِكْرِ الْمَشِيثَةِ فِي نِيَّتِهَا، وَمَنْ خَطَرَ بِقَلْبِهِ لَيْلاَ أَنَّهُ صَــائِمٌ غَــدًا فَقَــدْ

نَهُ کَي

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ وَمَغْنَاهُ [لِغَيْرِهِ]: الآكُلُ، والشُّرْبُ بِنِيَّةِ الصَّوْمِ نِيَّةٌ عِنْدَنَا، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: هُــَوَ حِينَ يَتَعَشَّى، يَتَعَشَّى عَشَاءَ مَنْ يُرِيدُ الصَّوْمَ، وَلِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ حَشَاء لَيْلَةِ العِيدِ وَعَشَاء لَيَالِي رَمَّضَانَ، وَلا يُعْتَبَرُ مَـَعَ التَّغْيِين نِيَّـةُ الفَرْضِيَّةِ فِي فَرْضِهِ، والوَّجُوبُ فِي وَاجِبِهِ، خِلافًا لابْنِ حَامِدٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَانِ، وَإِنْ نَوَى خَارِجَ فَنَفْلُ إِلْغَاءً لَهُمَّا بالتَّعَارُضِ، فَتَبْقَى نِيَّةٌ أُصِّلُ الصَّوْمِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَحْرُر.

وَقِيلَ: عَنْ أَيُّهِمَا يَقَعُ فَيِهِ وَجْهَانَ، وَأَوْقَعَهُ أَبُو يُوسُفَ عَنَ القَصَاء لِتَعْيينهِ وَتَأكُدهِ، لاسْتِفْرَارهِ فِي الذُّمْةِ، وَوَافَقَ لَوْ نَــوَى

قَضَاءً وَكَفَّارَةَ قَتْلَ أَوْ كَفَّارَةَ قَتْلِ وَظِهَارِ أَنَّهُ يَقَعُ نَفْلًا.

وَيَصِحُ صَوْمُ النَّفْلِ بِنِيَّةٍ مِنَّ النَّهَارِ قَبْلِ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآكْفُرُ مِنْهُمْ القَاضِي فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ، لِفِعْلِهِ عليه السلام، وَأَقْرَال الصَّحَابَةِ وَفِعْلِهِمْ رضَي الله عِنهم، وَعَنْهُ.

لا يَجُوزُ بِنِيَّةٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، اَخْتَارَهُ فِي الْمَجَرُّدِ، وابن عَقِيلِ (و هـ ق)؛ لآنٌ فِمْلَهُ عليه السلام إنَّمَا هُوَ فِــي الغَـدَاءِ، وَهُــوَ قَبْلَ الزَّوَال، وَمَذْهَبُ (م) وَذَاوُد هُوَ كَالفَرْض، تَسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا، كَالصَّلاةِ، والحَجِّ.

وَيُحْكُمُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمُتَابِ عَلَيْهِ مِنْ وَقُتْ ِ النَّيْةِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ القَاضِي فِي المَنَاسِكِ مِنْ تَعْلِيقِهِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ظَهَرُ.

وَفِي الْمَجَرُّدِ، والْمِدَايَةِ مِنْ أُولِ النَّهَارِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ وَفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ وَآكُثُّرِ الشَّافِيئِةِ، وَقَالَهُ حَمَّادٌ وَإِسْحَاقُ إِنْ فَوَا النَّجَارِهُ مَا عَلَى النَّامِ فِي يَوْمٍ وَلَمْ يَأْكُلا بِصَوْمٍ بَقِيَّةِ اليَسومِ، وَعَلَى الشَّانِي لا مُتِنَاعِ تَبْعِيضِ صَوْمِ اليَوْمِ وَتَعَلَّرِ تَكْمِيلِهِ بِفَقْدِ الآهْلِيَّةِ فِي بَعْضِهِ، وَيَقَوَجُهُ: يَخْتَمِلُ أَنَّ لا يَصِحُّ عَلَيْهِمَا، لآنَّـهُ لا يَصِحُ مَنْهُمَ اللَّهُ لا يَصِحُ عَلَيْهِمَا، لآنَّـهُ لا يَصِحُ مِنْهُمَ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِلَةُ اللللْمُ اللللَّهُ اللللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللْ

وَإِلاَّ أُسْتُحِبُّ لِمِنْ أَكُلَّ ثُمُّ عَلِمَ بِهِ إِمْسَاكُهُ، لِلْخَبَرِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَتَبِعَهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ.

ُ وَمَنْ نَوَى الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش و م) وَرَادَ فِي رِوَايَةِ: يُكَفُّرُ إِنْ تَعَمَّدُهُ، لافْتِضَاءِ الدَّلِيلِ اعْتِبَارَ اسْتِدَامَةِ حَقِيقَةِ يُّةِ.

وَإِنَّمَا اكْتُفَى بِدَوَامِهِ حُكْمًا لِلْمَشَقَّةِ وَلا مَشَقَّةَ هُنَا، والحَجُّ آكَدُ.

وَعِنْدُ ابْنِ حَامِدٍ وَبَعْضِ المَالِكِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ كَالحَجَّ، مَعَ بُطْلانِ الصَّلاةِ عِنْدَهُمْ، وَمَذْهَبُ (هـــ) لا يَبْطُلُ سَوَاءٌ قَطَعَ النَّيَّةَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ لِقُوَّةِ الدُّوَامِ، وَقَوْلُنَا: أَفْطَرَ، أَيْ صَارَ كَمَنْ لَمْ يَنْوِ لا كَمَنْ أَكُلَ، فَلَوْ كَانَ فِي نَفْـلِ ثُمُ عَادَ نَوَاهُ جَازَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش).

وكَذَا لَوْ كَانَ فِي نَذْرِ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ قَضَاءٍ فَقَطَعَ نِيْتَهُ ثُمُّ نَوَى نَفْلاً جَازَ، وَلَوْ قَلَبَ نِيَّةً نَذْرٍ وَقَضَاءٍ إِلَى النَّفْلِ فَكَمَنْ انْتَقَــلَ

مِنْ فَرْض صَلاةٍ إِلَى نَفْلِهُا.

وَعَلَى الْمُذْهَبِ: لَوْ تَرَدُّدَ فِي الفِطْرِ، أَوْ نَسْوَى أَنَّـهُ سَيُفْطِرُ سَاعَةَ أَخْرَى أَوْ إِنْ وَجَـدْت طَمَامًا أَكَلْت، وإلاَّ أَنْمَمْت، فَكَالِحِلافِ فِي الصَّلَاةِ، قِيلَ: يَبْطُلُ لآنَّهُ يَجْزِمُ بِالنَّيْةِ، وَلِهَذَا لا يَصِحُّ ابْتِنَاءُ الصَّوْمِ بِمِثْلِ هَلْهِ النَّيْةِ، وَكَمَنْ تَرَدُّدَ فِي الكُفْرِ. نَقَلَ الآثَرَمُ: لا يُجْزِنُهُ مِنَ الوَاجِبِ حَتَّى يَكُونَ عَازِمًا عَلَى الصَّوْمِ يَومَهُ كُلُّهُ. n die gelegen gewone betreit der der Gelegen bei der State der der Gelegen bei der Gelegen bei der Gelegen bei Gelegen bestehnt der Gelegen bei der Gelegen bestehnt der Gelegen bei der Gelegen bestehnt der Gelegen bestehn

وَقِيلَ: لا يَبْطُلُ، لآنَهُ لَمْ يَجْزِمْ بِنِيَّةِ الفِطْرِ، والنَّيَّةُ لا يَصِحُ تَعْلِيقُهَا (م ٣)(١)

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (ومن نوى الإفطار أفطر، نصَّ عليه فعليه: لو تردَّد في الفطر، أو نوى أنه سيفطر ساعةً اخبرى، أو إن وجدت طعامًا أكلت، وإلاَّ أتممت، فكالحلاف في الصَّلاة، قيل: يبطل، لأنَّه لم يجزم بالنَّيَّة نقل الأثرم: لا يجزئه عن الواجِب حتَّى يكون عازمًا على الصَّوم يومه كلَّه، وقيل: لا يبطل، لأنَّه لم يجزم بنيَّة الفطر، والنَّيَّة لا يصحُّ تعليقها). انتهى.

وأطلقهما الزُّركشيّ.

قلت: قد قال المصنّف هنا: (إنَّ الحكم هنا كالحكم في نيَّة الصُّلاة)، وقد أطلق المصنّف الحلاف في الصَّلاة فيما إذا تردُّد في النَّيَّة أو عزم على فسخها.

وتقدُّم الكلام على ذلك مستوفَّى عرَّرًا، وذكرنا: أنَّ الصَّحيح عدم الصَّحَّة، فكذا الصَّحيح هنا عدم الصَّحَّة، واللَّه أعلم. فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب قد صحَّحت.

باب ما يُفْسِدُ الصَّوم ويوجب الكفَّارة وما يَحْرُمُ فيه او يُكُرْهُ أو يَجِبُ أو يُسَنَّ أو يُباحُ

مَنْ أَكُلَ أَوْ شَرِبَ أَفْطَرَ (ع) خِلافًا لِلْحَسَنِ بْنِ صَالِح فِيمَا لَيْسَ بِطَعَـام وَلا شَرَابِ، مِثْلُ: أَنْ يَسْتَفَ تُرَابُـا، وَخِلافًـا لِبَعْضِ المَالِكِيَّةِ فِيمَا لا يُغَذِّي وَلا يُنْمَاعُ فِي الجَوْفِ كَالحَصَاةِ، وَإِنِ اسْتَعَطَ بِدُهْنِ أَوْ غَيْرِهِ فَوَصَلَ إِلَــى حَلْقِـهِ (و) أَوْ دِمَاخِـهِ (م) أَفْطَرَ.

وَقَالَ فِي الْكَافِي: إِلَى خَيَاشِيمِهِ، لِنَهْبِهِ ﷺ الصَّائِمَ عَنِ الْبَالْغَةِ فِي الاسْتِنْشَاقِ.

وَعَنْ عَلِيٌّ: الصَّائِمُ لا يَسْتَعِطُ، وَكَالُواصِلُ إِلَى الْحَلْق.

وَعِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَدَاوُد: لا يُفْطِرُ بِوَاصِلِ مِنْ غَيْرِ الْفَمِ، لأَنْ النُّصُّ إنْمَا حَرَّمَ الآكُلَ وَالشُّرْبَ وَالْجِمَاعَ.

وَإِنْ اكْتَحَلَّ بِكُخُلِ أَوْ صَبِرٍ أَوْ قَطُورٍ أَوْ ذَرُورِ إِثْمِيدِ مُطَيَّبٍ فَقُلِمَ وُصُولَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى حَلْقِهِ أَفْطَرَ، نَصَ عَلَيْهِ، يُمُو الْمُغَرُّوفُ.

وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: إِنْ وَصَلَ يَقِينًا أَوْ ظَاهِرًا الْفَطَرَ، كَالوَاصِلِ مِنْ الآنْف، لآنُ العَيْنَ مَنْفَذَ، بِخِلافِ الْسَامُ، كَدُهْسنِ رَأْسِهِ، وَلِذَلِكَ يَجِدُ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ وَيَتَنْخُمُهُ عَلَى صِفْتِهِ، وَلا أَثَرَ كُونُ العَيْنِ لَيْسَتْ مَنْفَذًا مُعْتَادًا، كَوَاصِلٍ بِحُقْنَةٍ وَجَائِفَةٍ. وَلاَبِي دَاوُد (٣٣٧٧) عَنْهُ ﷺ: ﴿أَنَّهُ أَمْرَ بِالإِثْمِلِ الْمُرَبِّحِ عِنْدَ النَّوْمِ وَقَالَ لِيَتَّقِهِ الصَّائِمُ».

قَالَ أَخْمَدُ وَابْنُ مَعِين: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لَا يُفْطِرُ (وَ م ش) وَإِنْ قَطَرَ فِي أَذُنِهِ شَسِيْنًا فَدَخَـلَ دِمَاغَـهُ أَفْطَـرَ، خِلاقًا لِلأُوزُواعِيُّ وَاللَّيْتِ وَالحَسَن بْن صَالِح وَدَاوُد.

وَمَذْهَبُ (م) إِنْ دَخُلُ حَلْقَهُ أَفْطُرُ وَإِلاَّ فَلا.

وَإِنْ ذَاوَى جُرْحَهُ أَوْ جَائِفَتَهُ فَرَصَلَ الدُّرَاءُ إِلَى جَوْفِهِ (م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، أَوْ ذَاوَى مَأْمُومَتَهُ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاغِهِ (م) وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، أَوْ ذَاوَى مَأْمُومَتَهُ فَوَصَلَ إِلَى مُجَوَّفِ فِيهِ قُوَّةٌ تُعِيلُ الْفِلْمَاءُ أَوْ اللَّوَاءَ شَيْئًا مِنْ أَيُّ مَوْفِيعِ كَانَ وَلَـوْ كَانَ خَيْطًا الْبَلْمَهُ كُلَّهُ (و هـ ش) أَوْ بَعْضُهُ الْبَلَّمَةُ كُلَّهُ (و هـ ش) أَوْ بَعْضُهُ (هـ) أَوْ طَعَنَ نَفْسَهُ، أَوْ طَعَنَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ بِشَيْءٍ فِي جَوْفِهِ فَغَـابَ هُـوَ أَوْ بَعْضُهُ (هـ) أَوْ طَعَنَ نَفْسَهُ، أَوْ طَعَنَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ بِشَيْءٍ فِي جَوْفِهِ فَغَـابَ هُـوَا لَهُ عَلَى مَوْفِهِ إِلْعَامِلُ وَمُؤْمِهِ إِلَى جَوْفِهِ بِاخْتِيَارِهِ، كَغَيْرُوهُ وَلَانً غَيْرَ الْمُعْادِ فِـي الطَّنُ ، كَمَا سَبَقَ، كَذَا قَالَ، فِي مُنْتَهَى الغَلْرُ بِمُنَاوَاةٍ جَافِقَةٍ وَمَأْمُومَةٍ وَنَحُو ذَلِكَ، وَلا بِحُقْنَةٍ، وَعِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ: يُعْطِرُ بِالسَّعُوطِ فَقَطْ.

وَإِنْ حَجَمَ أُو احْتَجَمَ أَفْطَرَ، نُصْ عَلَيْهِ (خَ) لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ اَفْطُرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ؛

قَالَ أَحْمَدُ فِيهِ: غَيْرُ حَدِيثِ ثَابِتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: ثَبَتَ هَذَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهِ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: وَحَدِيثُ شَدَّادٍ صَعَيِيعٌ تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ

وَصَحْحَ التَّرْمِذِيُّ (٧٧٤) حَدِيثَ رَافِع، وَذُكِرَ عَنِ البُخَارِيُّ أَنَّهُ صَحْحَ جَدِيثَ قُوْيَانَ وَمُندَّادٍ، وَصَحَحَهُمَا أَحْمَدُ.

وَعَنْهُ: إِنْ عَلِمًا النَّهِيِّ.

وَلَهُ نَظَائِرُ سَبَقَتْ، وَلَمْ يَذْكُرْ الجِرَقِيُّ (حَجَمَ، وَذَكَرَ: (اخْتَجَمَ) كَلَا قَالَ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا أَنْهُ يُفْطِرُ الحَاجِمُ إِنْ مَصَّ الفَارُورَةَ وَإِلاَّ لا.

وَظَاهِرُ كَلامٍ أَخْمَدَ وَالآصْحَابِ: لا فِطْرَ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ دَمّ، وَهُوَ مُتَّجَة، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَضَعَّفَ خِلاقَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنّهُ يُفْطِرُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ دَمّ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ.

وَمَنْ جَرَحَ نَفْسَهُ لَا لِلتَّدَاوِي بَدَلَ الحِجَامَةِ لَمْ يُفْطِرْ، لآنَّ النَّهِيَ لا يَخْتَصُّ الصَّيَامَ، وَكَخُسرُوجِ السَّمْ يُفْطِرُ عَلَى وَجْهِ القَيْءِ لا غَيْرُ وَجْهِ القَيْم، ذَكَرَهُ فِي الخِلاف، وَلا يُفْطِسُ بِالفَصْد، جَزَمَ بِهِ القَاضِي وَصَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ وَالْمَحَرَّرِ فِيهِ، وغيرهم، لآنَ القِيَاسَ لا يَقْتَضِيه. وَذَكَرَ فِي التَّلْخِيصِ أَنَّ هَذَا أَصَحُ الوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي يُفْطِرُ، جَزَمَ بِهِ إِبْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَخْمَكَ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ أَصَحُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَعَلَى هَذَا قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَخْتَمِلُ التَّشْـرِيطُ وَجْهَيْـنِ، وَقَـالَ: الآولَـى إفْطَارُ المَفْصُودِ وَالمَشْرُوطِ دُونَ الفَاصِدِ وَالشَّارِطِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا فِطْرَ بِغَيْرِ ذَلِك، وَاخْتِيَارُ شَيْخِنَا أَنَّـهُ يَفْطِرُ مَـنْ أُخْـرِجَ دَمُهُ برُعَافٍ وَغَيْرُو، وَقَالَهُ الآوْزَاعِيُّ فِي الرُّعَافِ.

وَمَعْنَى الرُّعَافِ: السُّبْقُ، تَقُولُ العَرَبُ: فَرَسَّ رَاعِفَ إِذَا تَقَدُّمَ الْخَيْلَ، وَرَعَفَ فُلانٌ الخَيْلَ إِذَا تَقَدَّمَهَا فَسُمِّيَ الدُّمُ رُعَافًى

وَهُوَ بِفَتْحِ العَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَفَتْحِهَا وَضَمُّهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَضَمُّهَا فِيهِمَا شَاذً.

وَيُقَالُ: رِمَاحٌ رَوَاعِفُ: لِمَا يَقْطُرُ مِنْهَا الدُّمْ، أَوْ لِتَقَدُّمِهَا فِي الطُّعْنِ:

وَالرَّاعِفُ: طَرَفُ الأَرْنَبَةِ.

وَإِنْ لمسْتَقَاءَ فَقَاءَ (و) أيُّ شَيْءٍ كَانَ (و م ش) أَفْطَرَ، لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ •مَنْ ذَرَعَهُ الظّيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَمَسَنْ اسْتَقَاءَ

وَهُوْ صَعَيِفٌ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢/ ٩٩ ٤)، وَالبُخَارِيُّ، وَالتُرْمِذِيُّ (٧٢٠)، وَاللَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرِهِم وَيَتَوَجُهُ احْتِمَالُ: لا يُفْطِرُ، وَذَكَرَهُ البُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةً، وَقَالَهُ بَعْسَصُ

وُعَنْهُ: يُفْطِرُ بِمِلْ ِ الفَّم، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلِ (و هـ).

وَعَنْهُ: أَوْ نِصْفُهُ، كَنَقْضِ الوُضُوء.

وَعَنْهُ: إِنْ فَحُشَ أَفْطَرَ، وَقَالَهُ القَاضِي، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ الآشْهَرُ.

وَذَكُرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: الْأُوَّلُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرُ وَغَيْرُهُ: أَصَحُّ الرَّوَايَاتِ، كَسَايْرِ الْمُفْطِرَاتِ، وَاحْتَجُّ الفَاضِي بانَّهُ لَوْ تَجَشَّأُ لَمْ يُفْطِسُ، وَإِنْ كَـانَ لا يَخْلُو أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ أَجْزَاءً نَجِسَةً، لآنُهُ يَسِيرٌ، كَلَمَا هُنَا، كَلَمَا قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ ظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ إِنْ خَرَجَ مَعَهُ نَجِسٌ، فَـــإِنْ قَصَــدَ بِهِ القَيْءَ فَقَدْ اسْتَقَاءَ فَيُفْطِرُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ يَسْتَقِيعْ فَلَمْ يُفْطِرْ وَإِنْ نَقَضَ الوُضُوءَ، وَذَكَّرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ أَنَّهُ إِذَا قَـاءَ بَنَظُرِهِ إِلَى مَا يُغْثِيهِ يُفْطِرُ، كَالنَّظُرِ وَالفِكْرِ.

ُوَإِنْ قَبَلَ أَوْ لَمِسَ أَوْ بَاشْرَ ذُونَ الفَرْجِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ فَيَأْتِي فِيمَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ، وَإِنْ أَمْنَى أَفْطَرَ (و) لِلْإِنَمَاءِ ۖ فِي أَخْبَارَ التُّقْبِيلِ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَكَبِيَ مَحْوَى، ثُمَّ إِنْمَا نِيهَا أَنْهَا قَنْدُ تُكُونُ وَسِيلَةً وَذَريعَةً إِلَى الجمَاع، وَاخْتَجَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّ إِبَاحَةَ اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقَ مُبَاشَرَةِ النَّسَاءِ لَيَالِيَ الصَّوْمِ يَدُلُّ حَلَى التَّحْرِيسِمِ نَهَـاَرًا، وَالْأَصْلُ فِي التَّحْرِيسِمِ الفَسَادُ، خَرَجَ مِنْهُ الْمُبَاشِرَةُ بِلا إِنْزَالٍ، لِدَلِيلٍ، كَذَا قَالَ، وَالْمَرَادُ بِالْمُباشِرَةِ الجِمَاعُ، كَمَا رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، يُؤيِّسُدُهُ أَنْهُ هُوَ الَّذِي كَانَ مُحَرَّمًا ثُمُّ نُسِيحُ، لا مَا دُونَهُ، مَعَ أَنْ الآشْهَرُ لا يَحْرُمُ مَا دُونَهُ.

وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالٌ: لا يُفْطِرُ بِذَلِكَ، وَقَالُهُ دَاوُد.

وَإِنْ صَحَّ إِجْمَاعٌ قَبْلُهُ كَمَا قَلِو ادَّعَى تَعَيَّنَ القَوْلُ بِهِ.

وَعَنْ أَبِي يَزِيدَ الضُّنِّي عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلاةِ النِّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: ﴿سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ قَبَّلَ امْرَأْتُهُ وَهُمَــًا صَائِمـَـان، فَــالنَ:

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٣٦)، وَالْبِنُ مَاجَةُ (١٦٨٦)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٨٤))، وَقَالَ: لا يَثْبُتُ هَذَا.

وَأَبُو يَزيدَ الضُّنِّي لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ.

وَكُذَا قَالَ البُّخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: حَلِيتْ مُنْكُرٌ، وَٱبُو يَزِيدَ مَجْهُولٌ. ﴿

وَإِنْ مَذَى بِذَلِكَ أَفْطَرَ أَيْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م) وَاخْتَارَ الآجُرِّيُّ وَأَبُو مُحَمَّـدٍ الجَـوْزِيُّ وَأَظُـنُ وَمُسَيِّخُنَا: لا يُفْطِـرُ، وَهُـوَ أَظْهَرُ (و هـ شَ) عَمَلاً بِالآصْلِ، وَقِيَاسُهُ عَلَى المَنِيُّ لا يَصِحُ، لِظُهُورِ الفَرْقِ. وفي الرُّعَايَةِ قَوْلًا: يَبْطُلُ بِالْمُبَاشِرَةِ دُونَ الفَرْجِ فَقَطْ، كَذَا قَالَ.

وي الرحاية هون. يبعش بسبه سرو دون العرج علمه الله الله المنظر النظرَ فأمننى أفطَ رَ (هـ ش) خِلافًا لِلْمَاجُرِيّ، وَإِنْ وَإِنْ اسْتَمَنَى فَأَمْنِى الْوَ مَذَى فَكَذَلِكَ عَلَى الْجِلافِ وِفَاقًا، وَإِنْ كَرُّرَ النَّظْرَ فَأَمْن مَذَى لَمْ يُفْطِرْ فِي ظَاهِرِ المَدْهَبِ (م) وَالقَوْلُ بِالفِطْرِ اثْنِيسُ عَلَى المُدْهَبِ، كَاللَّمْس، لآنَ الضَّيفِ إِذَا تَكَرَّرُ قُويَ، كَتَكُرَادِ الضَّرْبِ بِصَغِيرٍ فِي القَوْدِ، وَإِنْ لَمْ يُكَرِّرُ النَّظْرَ لَمْ يُفَطِرْ (و هـ ش) لِعَدَم إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ.

وَقِيلَ: يُفْطِرُ (و م).

ويين. يعقور رو م.. وَنَصْ أَحْمَدُ يُفْطِرُ بِالمَذِيِّ لا بِالمَذِي: وَكَذَا الأَقْوَالُ إِنْ فَكُرَ فَانْزَلَ أَوْ مَذَى. فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَمَالِكِ سَوَاءً، لِدُخُولِ الفِكْرِ تَحْتَ النَّهٰي، وَظَاهِرُ كَلامِهِ لا يُفْطِرُ (م) وَهُوَ أَشْسَهَرُ، لأَنْهُ دُونُ الْمَبَاشَرَةِ وَتَكُرَارِ النَّظَرِ، بِخِلافِ ذَلِكَ فِي التَّحْرِيمِ إِنْ تَعَلَّقَ بِأَجْنَبِيَّةٍ، زَادَ صَاحِبُ المُغْنِي: أَوْ الكَرَاهَــةِ إِنْ كَانَ فِي

وَلا أَظُنُّ مَنْ قَالَ يُفْطِرُ بِهِ وَهُوَ أَبُو حَفْصِ البَرْمَكِيُّ وَابْنُ عَقِيلٍ يُسَلِّمُ ذَلِكَ. وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ عَنْ أَحْمَدُ: لا يَنْبُغِي فِعْلُهُ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّـهُ فِيمَـا يُكْرَهُ لِلصَّـاقِمِ، وَفِي الكَفُّـارَةِ عَـنْ مَـالِكِ روَايَتَان، وَالْمَرَادُ النَّيَّةُ الْمُجَرُّدَةُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَلَا ذَكَرَ البُّنُ عَقِيلِ اللَّهُ لَوْ اسْتَخْضَرَ حِنْدَ جِمَاعِ زَوْجَتِهِ صُورَةَ أَخْنِينَةٍ مُحَرَّمَةٍ أَوْ ذَكِرٍ أَنَّهُ يَأْتُمُ، وَذَكَ رَهُ فِني الرَّعَايَـةِ أَوْلَ

وَلا فِطْرُ وَلا إِثْمَ بِفِكْرِ غَالِبٍ (و).

وَنِي الإِرْشَادِ اُحْتِمَالٌ فِيمَنْ هَاجَتْ شَهْوَتُهُ فَامْنَى أَوْ مَدَى أَفْطَرَ. وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ قَوْلَ أَبِي حَفْصِ الْمَلْكُورَ ثُمَّ قَالَ: وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى احْتِمَالاً. وَيُفْطِرُ بِالمَوْتِ فَيُطْمَمُ مِنْ تَرِكَتِهِ فِي نَذْرٍ وَكَفَّارَةٍ.

وَإِنَّمَا يُفْطِرُ بِجَمِيعٍ مَا سَبَقَ إِذَا فَعَلَهُ عَامِدًا ذَاكِرًا لِصَوْمِهِ مُخْتَارًا، فَلا يُفْطِرُ نَاسٍ (م) نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَنَقَلَتُهُ الفَضْلُ فِي الحِجَامَةِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُقَدَّمَاتِ الجِمَاعِ، وَذَكَرَهُ الحِرَقِيُّ فِي الإِمْنَاءِ بِقُبْلَةِ أَوْ تُكْرَارٍ نَظَرٍ وَأَنَّهُ يُفْطِرُ بِوَطْيَهِ دُونَ الفَسْرِجِ

وفي المُسْتَوْعِبِ: المُسَاحَقَةُ كَالوَطْءِ دُونَ الفَرْجِ، وَكَذَا مَنِ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ المَنِيَّ، وَذَكَرَ أَبُـو الحَطَّابِ أَنَّهُ كَالآكُلِ فِي النَّسْيَانِ، لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَافِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُشْمِمْ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٨٩، م: ١١٥٥).

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ مَعْنَاهُ وَرَادَ:ٰ قَوَلا قَصَاءَ عَلَيْهِ ۚ وَفِي لَفُظ قَمَن أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَصَاءَ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةًۗ﴾.

ويساركسبي المساد ورود. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ مَرْزُوقَ وَهُوَ ثِقَةٌ عَنِ الأَنْصَارِيِّ. وَلِلْحَاكِمِ (١٥٦٩)، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمُ: «مَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةَ» وَلاَنَّهُ يَخْتَـصُ النَّهْيُ عَنْهُ بِالعِبَادَةِ لا حَدٌّ فِي جِنْسِهِ، فَلا يُؤثِّرُ بِلا قَصْدٍ، كَطَيَرَانِ الدُّبَابِ إِلَى حَلْقِهِ، بِخِلاف الرَّدُةِ وَالجِمَاعِ، وَكَصَوْمِ النَّفْ لِ

إِنْ أَمْنَى بِغَيْرِهَا مُطْلَقًا.

وَقِيلُ: عَامِدًا، أَوْ مَذَى بِغَيْرِهَا عَامِدًا.

وَقِيلَ: أَوْ سَاهِيًا.

وَلا يُفْطِرُ مُكْرَةٌ، سَوَاءٌ أَكْرِهَ عَلَى الفِطْرِ حَتَّى فَعَلَهُ أَوْ قُعِلَ بِهِ بِأَنْ صُبُ فِي حَلْقِهِ المَاءُ مُكْرَمًا أَوْ نَافِمًا أَوْ دَخِلَ فِيهِ مِسَاءٌ

المَطَر، نَصٌّ عَلَيْهِ، كَالنَّاسِي بَلْ أُولَى، بِدَلِيلِ الإِثْلافِ.

وفي الرَّعَايَةِ: لا قَضَاءً، فِي الْأَصَحُّ.

وَقِيْلَ: يُفْطِرُ إِنْ فَعَلَ بِنَفْسِهِ، كَالْمِيضِ، وَمَلْهَبُ الْحَتْفِيَةِ يُفْطِرُ، لِنُدْرَةِ الإِكْرَاهِ فَلا تَعُمُّ البَلْوَى، بِخِلاف النَّسْيَان، وَالنَّـ صُّ

وَمَذْهَبُ (م) يُفْطِرُ، كَالنَّامِي عَنْدَهُ.

وَمَذْهَبُ (ش) لا يُفْطِرُ إنْ فُعِلَ بهِ، وَإِنْ فَعَلَ بِنَفْسِهِ فَقُولَانِيْرُ

وَيُفْطِرُ الجَاهِلُ بِالنَّحْرِيمِ (و) نَصَّ حَلَيْهِ فِي الحِبَّامَةِ «الآنَّهُ جَلِيه السلام مَرَّ بِرَجُسُلٍ يَحْجُمُ رَجُلاً فَقَـالَ أَفْطَـرَ الحَـَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ» وَكَالِجَهْلِ بِالوَقْتَـرُ وَالنَّسْيَانُ يَكْثُرُ

وفي المِدَايَةِ وَالتَّبْصَرَةِ لا يُفْطِرُ؛ لآنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدُ الْمُفْسِدَ، كَالنَّاميي.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الكَافِي بَعْدَم التّأثيم.

وَإِنْ أُوجِرَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ مُعَالَجَةً لَمْ يُفْطِرُ.

وَقِيلَ: يُفْطِرُ، لِرِضَاهُ بِهِ ظَاهِرًا، فَكَأَنَّهُ قَصَدَهُ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ.

َ وَمَنْ أَرَادَ الفِطْرَ فِيهِ بِأَكْلِ أَوْ شُرْبِ وَهُوَ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٌ فَهَلْ يَجَبِ إَطْلامُهُ ؟ فِيهِ وَجُهَانِهِ وَيَتَوَجَّهُ ثَالِثٌ: إغسلامُ جَساهِلِ لا نَاس (م ١)''.

وَيَتَرَجُهُ مِثْلُهُ إخلامُ مُصَلِّ أَتَى بِمُنَافِ لا يُبْطِلُ وَهُوَ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٌ، وَسَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ حَلَى الْمَامُومِ تَنْبِيهُ الإِمَامِ فِيمَا يُبْطِلُ لِنَلاً يَكُونُ مُفْسِدًا لِصَلاتِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ.

فُصل

وَلا كَفَّارَةَ بِغَيْرِ جِمَاعٍ وَمُبَاشَرَةٍ، عَلَى مَا يَأْتِي، نَصُّ عَلَيْهِ (و ش) عَمَلاً بِالآصْلِ، وَلا دَلِيلَ، وَالجِمَاعُ آكِدُ. وَنَقَلَ حَنْبُلُ: يَقَضِي وَيُكَفِّرُ لِلْحُقْنَةِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ومن أراد الفطر فيه باكلي أن شربيو وهو ناس أو جاهلٌ فهل يجب إعلامه؟ فيه وجهان، ويتوجَّه شالثٌ: إعلام جاهل لا ناس). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى:

أحدهما: يلزمه إعلامه.

قلت: وهو الصُّواب، لا سيَّما الجاهل، لفطره به على المنصوص، ولأنَّ الجاهل بالحكم يجب إعلامه بــه، وهــذا ثمَّا يقوي توجيـه المصنّف للوجه النَّالث.

والوجه الثاني: لا يلزمه.

تنبيه: قال المصنّف هنا: ويتوجُّه مثله إعلام مصلُّ اتى بمناف لا يبطل وهو ناسٍ أو جاهلٌ. انتهى.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب الإعلام.

وئمًا يؤيِّده: ما إذا قام الإمام إلى خامسة، فإنَّه صرَّح في المغني وغيره بأنَّه يلزم المامومين تنبيهه، ولم يذكره المصنّف في موضعه ولا في غيره، ولهذه المسألة نظائر.

ِ منها: لو علم عجاسة ماء فأراد جاهلٌ به استعماله هل يلزمه إعلامه؟ قلتُمه في الرَّعايَة، أو يُلزَمه إن قبل إزالتها شرطً؟ فيه أقوالٌ. ومنها: لو دخل وقت صُلاةٍ على نائم هل يجب إعلامه، أو لا يجب، أو يجب إن ضاق الوقت؟

جزم به في التَّمهيد، وهو الصُّواب، فيه أقوالٌ، لأنَّ النَّائم كالنَّاسي، والقول بوجوب إعلامه بدخول الوقت مطلقًا ضعيفٌ جدًّا.

ومنها: لو أصابه ماء ميزاب وسأل، هل يلزم الجواب المسئول أو لا يلزم أو يلزم إن كان نجسًا؟ اختاره الأزجى، وهــو الصّــواب، فيه أقوالٌ.

لكن ينبغي أن يكون المثال الصُّحيح في هذه المسألة: لو أصابه الماء ولم يسأل، فهل يجيب على من يعلسم نجاسـته إعلامـه أم لا؟ ولم أرها، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بِنُ عَبْدِكَ: يَقْضِي وَيُكَفِّرُ مَن احْتَجَمَ فِي رَمَضَانَ وَقَدْ بَلَغَهُ الحَبُرُ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُهُ قَضَى.

وَّنَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: فَالْمُفْطِرَاتُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهَا أُولَى، وَقَالَ: قَالَ ابن البناء عَلَى هَلَوهِ الرَّوَايَةِ: يُكَفِّرُ بِكُلُّ مَا فَطْرَهُ بِفِعْلِهِ، كَبَلْع حَصَاةٍ وَقَيْءٍ وَرَدُّةٍ وَغَيْر ذَلِكَ.

وَفَي الرَّعَايَةِ ۚ بَغُندَ رِوَايَةِ مُخَمَّدِ بْنِ عَبْدِكَ: وَعَنْهُ يُكَفِّرُ مَنْ أَفْطَرَ بِأَكْلِ أَوْ شُرْاجٍ أَوِ اسْتِمْنَامٍ، اقْتَصَرَ عَلَيْ هَذَا.

وَخُصُّ الْحُلُوانِيُّ رُوايَةً الحِجَامَةِ بِالمُحْجُومِ.

وَذَكَرَ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ عَلَى رَوَايَةِ الْحِجَامَةِ كُمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ البَنَّاء، لآنَّهُ أَتَى بِمَخْطُورِ الصَّوْمِ كَالجِمَاعِ وِفَاقًا لِعَطَاءٍ وَأَبِي ثَوْدٍ. وَهَلَا ظَاهِرُ اخْتِيَارَ أَبِي بَكْرِ الآجُرُيُّ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي أَكُلِ أَوْ شُرْبٍ.

وَقِيلَ: يُكَفُّرُ لِلْحِجَامَةِ، كَحَامِلِ وَمُرْضِعٍ.

وَمَلْهَبُ (م) يُكفُّرُ مَنْ أكلَ أَنَّ شَرِبَ، وَحُكِيَ عَنْهُ أَيْضًا فِي الغَيْءِ وَبَلْعِ الحَصَـــاةِ التُكْفِيرُ وَعَدَمُـهُ، وَمَذْهَبُـهُ أَنْ الكُفْـرَ يَمْنَعُ وُجُوبَ الكَفَّارَةِ وَالقَضَاء.

وَمَذْهَبُ (هـ) يُكَفِّرُ لِلأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِنْ كَانْ مِمَّا يُتَغَذَّى بِهِ أَوْ يَتَدَاوَى بِهِ.

فُصُلُ

وَإِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ غُبَارُ طَرِيقِ أَوْ دَقِيقَ أَوْ دُخَانٌ لَمْ يُفْطِرْ (و) كَالنَّائِم يَدْخُلُ حَلْقَهُ شَيْءً.

وفَي الرِّعَايَةِ، فِي الصُّورَةِ الأُولِينَ: وَقِيلَ: فِي حَقُّ المَاشِي، وَفِي الثَّانِيَةِ: وَقِيلَ: فِي حَقُّ النُّخَّالِ.

وفي الثَّالِئَةِ: وَقِيْلَ فِي حَقِّ الوَقَّادِ، كَذَا قَالَ،ْ وَوَجَّهُهُ لِنُنُّرَتِهِ، فَلَا يُفْرَهُ بِحُكْمٌ، وَلَّهُ نَظَائِرُ، وَكَذَا إِنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَــابٌ لَمْ يَفْطِرْ (و) خِلافًا لِلْحَسَن بْن صَالِح.

ُ وَإِنِ اَخْتَلَمَ أَوْ أَمْنَى مِنَۚ وَطَٰء لَيْلِ ۚ (و) أَوْ أَمْنَى لَيْلاً مِنْ مُبَاشَرَتِهِ نَهَارًا (و) لَمْ يُفْطِرْ (و) وَظَاهِرُهُ وَلَوْ وَطِيعَ رَجُلٌ قُــرْبَ الفَجْرَ، وَيُشْبِهُهُ مَن اكْتَحَلَ إِذًا.

ُ وَلَا يُفْطِرُ مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ (و) وَلَوْ عَادَ إِلَى جَوْفِهِ بِغَيْرِ الْحَيْيَارِهِ (هـ) خِلافًا لأبي يُوسُف، وَلَوْ أَعَـادَهُ عَمْـدًا وَلَـمْ يَمْلَـأُ الفَمَ أَوْ قَاءَ مَا لا يُفْطِرُ بِهِ ثُمُّ أَعَادَهُ عَمْدًا أَفْطَرَ (هـ ر) خِلافًا لأبي يُوسُف، كَبَلْعِه بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَن الفَم (و).

َ وَإِنْ أَصَبَحَ وَفِي فِيهِ طَمَّامٌ فَرَمَاهُ، أَوْ شَنَقٌ رَمْيُهُ فَبَلَعَهُ مَعَ رِيقِهِ بِفَيْرِ قَصْدٍ أَوْ جَرَى رِيقُهُ بِبَقِيَّةٍ طُعَامٍ تُعَـــدُّرَ رَمْيُـهُ، أَوْ بَلَـعَ رِيقَهُ عَادَةً، لَمْ يُفْطِرُ (و) وَإِنْ أَمْكَنَهُ لَفْظُهُ بِأَنْ تَمَيُّزَ عَنْ رِيقِهِ فَبَلَعَهُ عَمْدًا أَفْطَرَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانْ دُونَ الحِمْصَةِ (هـ م).

قَالَ أَحْمَدُ رَحَهِ اللَّهَ فِيمَنْ تَنَخُّعَ دَمَّا كَثِيرًا فِي رَمْضَالَ: أَجْبُنُ عَنْهُ، وَمِنْ غَيْر الجَوْف أَهْوَلُ.

وَإِنْ بَصَنَ نُخَامَةً بِلا قَصْدٍ مِنْ مَخْرَجِ الْحَاءِ الْمُمَلَةِ فَفِي فِطْرِهِ وَجْهَانِ^(١)، مَعَ أَنُهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، كَذَا قِيلَ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ (م ٢)^(١).

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

يعنى: جزم بما قاله المسنف كله:

أحدهما: لا يفطر بذلك.

قلت: وهو الصُّواب، بل هذا عًا لا شكَّ فيه.

والوجه الثَّاني: يفطر.

(ع): ما أجمع عليه

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا.

Mark the first of the weap throughout a first

⁽١) الثَّاني: قوله بعد ذلك في غوص الماء: (وفي الرَّعاية: يكره، في الأصحُّ، فإن دخل حلقه ففي فطره وجهان). انتهى. إطلاق الوجهين هنا من تتمَّة كلام صاحب الرَّعاية.

ولكنَّ المصنَّف لم يذكر حكم ما لو دخل الماء إلى حلقه في الغسل الواجب أو المستحبُّ.

والصُّواب: أنَّ حكمه حكم الوضوء.

 ⁽٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن بصق نخامةً بلا قصد من مخرج الحاء المهملة ففي فطره وجهان، مع أنه في حكم الظاهر، كذا قيــل،
 وجزم به في الرَّعاية). انتهى.

وَإِنْ قَطَّرَ فِي ذَكَرِهِ دُهْنَا لَمْ يُفْطِرْ، نَصُّ عَلَيْهِ (هـ ر و ش) وَأَبِي يُوسُفَ، لِعَـدَم المُنْفَـذِ، وَإِنْمَـا يَخْـرُجُ البَـوْلُ رَشْـحًا، كَمُدَاوَاةِ جُرْح عَمِيقَ لَمْ يَنْفُذْ إِلَى الجَوْفِ.

وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا مَنْفُذٌ، كَمَنْ وَضَعَ فِي فِيهِ مَاءً لَمْ يَتَحَقَّقُ نُزُولُهُ فِي حَلْقِهِ.

وَقِيلَ: يُفْطِرُ إِنْ وَصَلَ مَثَانَتُهُ وَهِيَ العُصْلُو الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ البَوْلُ دَاخِلَ الجَوْف.

فَإِذَا كَانَ لا يَسْتَمْسِكُ بَوْلُهُ قِيلَ مَثِنَ الرَّجُلُ بِكَسْرِ النَّاءَ فَهُوَ أَمْثَنُ وَالمَرْأَةُ مَثْنَاهُ.

وَ قَالَ الكِسَائِيُّ: يُقَالُ: رَجُلٌ مَثِنٌ وَمَمْثُونٌ.

وَمَنْ أَصَبَحَ جُنُبًا قُدَّمُ اغْتَسَلَ صَمَعٌ صَوْمُهُ (و) مَعَ أَنَّهُ يُسَنُّ قَبْلَ الفَجْرِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ نَهَيْهُ عليه السلام فِي "الصَّعِيخَيْنِ»، أوْ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، لآنُ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ الجِمَاعَ وَغَيْرَهُ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، احْتَجُّ بِهِ رَبِيعَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ، وَلِفِعْلِهِ عليه السلام.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٢٥، م: ١١٠٩).

وَكَذَا إِنْ أَحْرَهُ يَوْمًا صَحُّ وَأَثِمَ (و).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَجِيءُ عَلَى الرُّوايَةِ الَّتِي تَقُولُ يَكَفُرُ بِتَمْلِكِ صَلاةٍ إِذَا تَضَايَقَ وَفْتُ الَّتِي بَعْدَهَا أَنْ يَبْطُلَ إِذَا تَضَايَقَ وَفْتُ اللَّهِ بَعْدَهَا أَنْ يَبْطُلَ إِذَا تَضَايَقَ وَفْتُ اللَّهِ وَصَلاةً الفَجْرِ، كَذَا قَالَ، وَسَبَقَ فِي تَرْكُ الصَّلاةِ، وَمُرَاهُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ: إِنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ الصَّلْـوَاتِ الظَّهْرِ قَبْلُنَا يَكُفُرُ بِتَرْكِهَا بِشَرْطِهِ بَطُلُ صَوْمُهُ، وَكَذَا الْحَافِضُ تُؤخَّرُهُ، وَسَبَقَ فِي الحَيْضِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي الْحَائِضِ تُؤَخِّرُهُ يَعْدُ الفَجْرِ: تَقْضِي.

والن تَمَضْمُضَ أَوْ اسْتَنْشَقَ فَدَحَلَ المَاءُ حَلْقَةُ بِلا قَصْدِ لَمْ يُفْطِرْ (هدم) وَإِنْ زَادَ عَلَى التَّلاثِ فِي أَحَدِهِمَا أَوْ بَالَغَ فِيهِ فَوَجْهَانِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ المُحَرُّرِ: يَبْطُلُ بِالْبَالغَةِ، لِلنَّهِي الخَاصُّ وَعَدَمٍ نُلاْرَةِ الوصُولِ فِيهَا، بِخِلافِ المُجَاوَزَةِ وَأَنْدُ ظَاهِرُ كلام أَخْمَدَ فِي المُجَاوِزَةِ: يُعْجَبُنِي أَنْ يُعِيدُ (م ٣)(١).

ُوَإِنْ تَمَضْمَضَ أَوْ اسْتَنْشَقَ لِنَيْرِ طَهَارَةٍ فَإِنْ كَانَ لِنَجَاسَةٍ وَتَخْوِهَا فَكَالوُضُوءِ، وَإِنْ كَانَ عَبَشًا أَوْ لِحَرُّ أَوْ عَطَيشٍ كُرِهَ، نَصُ عَلَيْهِ (م).

وَفِي الفِطْرِ بِهِ الخِلافُ فِي الزَّائِدِ عَلَى النَّلاثِ، وَكَذَا إِنْ غَاصَ فِي المَاءِ فِسَي غَيْرٍ غُسُلٍ مَشْرُوعٍ، أَوْ أَسْرَفَ، أَوْ كَـانَ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن تمضمض أو استنشق فدخل الماء حلقه بلا قصدٍ لم يفطر، وإن زاد على النَّلاث في أحدهما أو بـالـغ فيه فوجهان.

واختار صاحب المحرَّر: يبطل بالمبالغة، للنَّهي الخاصُّ وعدم ندرة الوصول فيها، بخلاف المجاوزة، وأنَّه ظاهر كلام أحمد في الجماوزة، يعجبني أن يعيد). انتهى.

وأطلق الوجهين في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، وشرح المجد وعرَّره، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم:

أحدهما: لا يفطر بذلك، وهو الصّحيح.

صحُّحه في النَّصحيح.

قال في العمدة: ولو تخضمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماءً لم يفسد صومه.

وجزم به في الإفادات ونظم المفردات، وقال: `

بنيتها على الصحيح الأشهر

وقال في الرِجيز والمنوّر: ولو دخل حلقه ماء طهارةٍ ولو بمبالغةٍ لم يفطر. انتهى.

والوجه الثَّاني: يفطر، صحَّحه في المذهب، ومسبوك الذُّهب.

وقدُّمه ابن رزينِ في شرحه.

وجزم ابن عقيلٍ في الفصول بالفطر بالمبالغة، وقال به إذا زاد على الثَّلاث، وقد ذكر المصنَّف احتيار المجد.

عَابِثًا(١)

ُ وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: إِنْ فَعَلَهُ لِغَرَضِ صَعِيعٍ فَكَالْمُضْمَضَةِ الْمَشْرُوعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبَثًا، فَكَمُجَاوَرَةِ الثَّلاثِ. وَنَقَلَ صَالِحٌ: يَتَمَضْمَضُ إِذَا أُجْهِدَ.

عل صابع. يتمضمص إدا الجهد. ﴿ وَمُ مُوْ إِلَا أَوْمِ أَنْ مُنْ مُنْ الْأَرْدُ مِي إِذَا

وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَغْتَسِلُ (هـ) لِلْخَبَرِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُخَرِّدِ: وَلَأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ الضَّجِرِ مِنْ العِبَادَةِ، كَالجُلُوسِ فِي الظَّلال البَارِدَةِ بِخِلافِ قَــُولِ الْمُخَـالِفِ: إِنَّ فِيهِ إِظْهَارَ التَّضَيَّجُرُ بِالعِبَادَةِ، وَقَوْلُهُ: إِنَّ الصَّوْمَ مُسْتَحِقٌ فِعْلُهُ عَلَى ضَرْبِ مِنْ الْمَشَقَّةِ، فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ بِمَـا لا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ كُـرِهَ، وَعَلَمُ عَلَى ضَرْبِ مِنْ الْمَشَقَّةِ، فَإِذَا لَوْ اللَّهُ عَلَيْهِ (و ش) وَنَقَلَ حَنْبُـلٌ: كَمَا لَوْ اسْتَنَكَ الْمُصَلِّي فِي قِيَامِهِ إِلَى شَيْءٍ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ أَنْ غَوْصَهُ فِي اللَّهِ كُصَبُ المَّاءِ عَلَيْهِ (و ش) وَنَقَلَ حَنْبُـلٌ: لا يَرْجُلُ المَاءُ حَلْقَهُ أَوْ مُسَامِعَهُ، وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُ وَمَالِكَ.

وَجَزُّمُ بِهِ بَعْضُهُمْ.

وفي الرُّعَايَةِ: يُكْرَهُ، فِي الْآصَحُ، فَإِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ فَفِي فِطْرِهِ وَجْهَانِ.

وَقِيلَ: لَهُ ذَلِكَ وَلا يُغْطِرُ.

ُ وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُد، وغيرهما: يَدْخُلُ الحَمَّامُ مَا لَمْ يَخَفُ ضَنَعْفًا، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ عَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِو.

قال في الخِلافو: مُا يَجْرِي بِهِ الرَّيْقُ لا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَكَذَا مَا يَبْغَى مِنْ أَجْزَاءَ المَاء مِنَ المُضْمَضَةِ، كَاللَّهُابُ وَالغُبَـارِ وَنَحْو ذَلِكَ، فَإِن قِيلَ: يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْ أَجْزَاء المَاء بَعْدَ المَضْمَضَةِ بأنْ يُبْزُقَ أَبْدًا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا ضَيْءً.

قَيلَ: هَذَا يَشْتُهُ، وَلَيْسَ فِي لَفُظِ مَا يُمْكِنُ لَفُظُهُ مَشَقَّةً، يَعْنِي مَا كَيْقَى فِي فِيهِ وَلَــمْ يَجْدُرٍ بِـهِ الْرِيْتَى، وَهَـذَا مَعْنَـى كَـلامَ صَاحِبِ الْمَحَرُّرِ هُنَا.

وَقَالَ فِي ذُوقِ الطُّمَّامِ: لا يُفطِرُ إِنْ بَصَتَى وَاسْتَقْصَى، كَالْمَضْمَقَةِ، وَيَأْتِي كَلامُ الشُّيْخِ أَوَّلَ الفَصلِ بَعْدَهُ.

فَصلُ

يُكُرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَجْمَعَ رِيقَهُ وَيَبْلَعَهُ، فَإِنْ جَمَعَهُ ثُمَّ بَلَعَهُ قَصْدًا لَمْ يُفْطِرْ (و) كَمَا لَوْ بَلَعَهُ قَصْدًا وَلَـمْ يَجْمَعُهُ؛ بِخِلافِ

وَقِيلَ: يُفْطِرُ، فَيَحْرُمُ ذَلِكَ، كَعَوْدِهِ وَبَلْعِهِ مِنْ بَيْنِ شَفَتَيْهِ.

وَفِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: ظَاهِرُ مُتَفَتَيْهِ، لإمْكَانِ التَّحَرُّزَ مِنْهُ عَادَةً، كَغَيْرِ الرِّيقِ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ فِيهِ حَصَاةً أَنْ دِرْهَمَا أَوْ خَيْطًا ثُمُّ أَعَادَهُ فَإِنْ كَانَ مَا عَلَيْهِ كَثِيرًا فَبَلَعَهُ أَفْطَرَ، وَإِنْ قَلَّ لَمْ يُفْطِرْ، فِي الآصَحَ (ش) لأَنْهُ لا يَتَحَقَّــقُ انْفِصَالُـهُ وَدُخُولُـهُ حَلْقَـهُ، كَالْمُضْمَفَةِ، وَلَوْ كَانَ لِسَانَهُ لَمْ يُفْطِرْ، أَطْلَقَهُ الآصْحَابُ (و) لآلُ الرِّيقَ لَمْ يُفَارِقْ مَحَلُّهُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُفْطِرُ.

وَإِنْ تَنَجَّسَ فَمُهُ أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ قَيْءٌ أَوْ قَلْسٌ فَبَلَعَهُ أَفْطَرَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَلَّ، لإِمْكَانِ التَّحَرُّزَ مِنْهُ، وَإِنْ بَصَقَهُ وَيَقِيَ فَسُهُ نَجِسًا فَبَلَعَ رِيقَهُ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ بَلَعَ شَيْتًا نَجِسًا أَفْطَرَ وَإِلاَّ فَلا، وَصِفَةُ غَسْلِ فَمِهِ سَبَقَ فِي الفَصْلِ الثَّانِي مِنْ إِرَالَةِ النَّجَاسَةِ.

َ وَهَلْ يُفْطِرُ بِبَلِّعِ النَّخَامَةِ (و ش) كَالَّتِيَ مِنْ جَوْفِهِ لَآنُهَا مِنْ غَيْرِ الفَمِ كَالتَّيْءِ أَمْ لاَ؟ لاغْتِبَارِهَا فِسِي الفَسَمِ كَـالرِّيقِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٤)(٢)، وَعَلَيْهِمَا يَنْبُنِي التَّحْرِيمُ.....

(١) تنبيهان: الأوّل: قوله: (وإن تمضمض أو استنشق لغير طهارة فإن كان لنجاسة ونجوها فكالوضوء، وإن كـان عبثًا أو لحـرٌ أو عطش كره، نص عليه، وفي الفطر به الحلاف في الزّائد على الثّلاث، وكذا إن خاص في الماء في غير غسل مشروع، أو أســرف، أو كـان عابثًا). انتهى.

مراده بالخلاف المتقدِّم في الَّتِي قبلها، وقد صرَّح به، وقد علمت الصَّحيح من ذلك، فكذا في هذه المسائل.

 (٢) (مسألة - ٤): قوله: (وهل يفطر ببلع النُّحامة كالُّني من جوفه الأنّها من غير الفم كالقيء أم لا؟ لاعتيارها في الفسم كالرّيق، فيه روايتان). انتهى.

وذكر المُصنّف في هذه المسألة ثلاثة طرق في محلّ الخلاف.

ولكنَّ الصَّحيح هذا الَّذي ذكرناه هنا، وَهُو الَّذي قدَّمه، وهي:

وفي المُسْتَوْعِبِ: أَنَّ القَاضِيَ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا فِي النَّخَامَةِ رِوَايَتَيْنِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يُفْطِرُ بِأَلْتِي مِنْ دِمَاغِهِ، وَفِي الَّتِي مِنْ صَدْرُو رِوَايْتَانِ. ومَنْ مِنْ وَمَنْ وَأَوْدِ مِنْ مُوسِدِينَ مِنْ وَمَاغِهِ، وَفِي الَّتِي مِنْ صَدْرُو رِوَايْتَانِ.

وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الطُّعَامِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ وَأَطْلَقُوا (و م).

وقَذ قَالَ أَخْمَدُ: أُخِبُ أَنْ يَجْتَنِبَ ذَوْقَ الطُّعَامِ، فَإِنْ فَعَلَ فَلا بَأْسَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْحَرَّرِ أَنَّ النَّصُوصَ عَنْهُ لا بَأْسَ بِ وَ لِحَاجَةٍ وَمَصْلَحَةٍ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّنْبِيهِ وَابْنِ عَقِيسِلُ (و هـ ش) وَحَكَاهُ أَحْمَدُ وَالبُّخَارِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّساس، وكَالْضَمَضَةِ الْمَسْنُونَةِ، فَعَلَى هَذَا عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْصَ فِي البَّصْقِ، فَمَ البَعْقِ، فَمَ إِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ لَمْ يُغْطِرُ كَالْمَضْمَفَةِ، وَإِنْ لَمَ يَسْتَغْصَ فِي البَصْق أَفْطَر، لِتَغْرِيطِهِ وَعَلَى الآوَّلِ يُغْطِرُ مُطْلَقًا، لإطلاقِ الكَرَاهَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وجَرَمَ جَمَاعَة بِفِطْرِهِ مُطْلَقًا، ويَعْرَاهُ الكَرَاهَةِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وجَرَمَ جَمَاعَة بِفِطْرِهِ مُطْلَقًا، ويَعْرَبُهُ اللهِ فَيْ مُجَاوِرَةٍ النَّلاثِ.

وَيُكْرَهُ مَضْغُ الْعِلْكِ الَّذِي لا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لآنَّـهُ يَخْلِبُ الفَـمَ، وَيَجْمَـعُ الرَّيـقَ وَيُسورِثُ العَطَـشَ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ، لآنَّهُ يُرْوَى عَنْ عَائِشَةَ وَعَطَاء، وَكَوَضْعِ الحَصَاةِ فِي فِيهِ.

قَالَ أَخْمَدُ فِيمَنْ وَضَعَ فِي فِيهِ وَرْهَمَا أَوْ دِينَارًا: لا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَجِدُ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ وَمَا يَجِدُ طَعْمَهُ فَلا يُعْجَبُنِي وَقَالَ فِي الصَّائِمِ يَقْتِلُ الخَيْطَ: يُعْجَبُنِي أَنْ يَبُرُق، فَعَلَى الآوُل هَلْ يُقْطِرُ إِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ أَمْ لا؟ لآنَ مُجَـرُدَ الطَّفْمِ لا يَعْطِرُهُ وَاللَّهُ عَلَى المُعْمَلُ فَي عَلْمُ لَا يَعْطِرُهُ وَاللَّهُ عَمِيلًا لَهُ اللَّهُ عَلَى المُعْمَلُ وَاللَّهُ عَمِيلُ أَجْزَاؤهُ إِلَى الْحَلْق، عَلَى وَجْهَيْن (م ٥)(١).

وَقِيلَ: يُكُرَّهُ بِلا حَاجَةٍ.

الطّريقة الأولى: إحداهما: يفطر إذا بلعها بعد أن تصل إلى فمه، وهو الصّحيح، كالّي من جوفه.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وصاحب المنوَّر، وقدَّمه في الحرَّر، والشَّرح، وهو الصُّواب، فعلى هذا بلعها حرامٌ عليه. والرَّواية الثَّانية: لا يُفطر، فيكره بلعها، جزم به في الوجيز وصحَّحه في الفصول.

الطُّريقة الثَّانية: في بلع النُّخامة من غير تفريق روايتان، وهي طريقة القاضي وغيره.

قاله في المستوحب، وجزم بها في المذهب، ومسبوك الذَّهب والجد في شرحه وعرَّره، والمغني، والمقنع، والنَّظم، وغيرهم. وقدَّمها في المستوحب، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يقطر بذلك، وهو الصّحيح.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته وصاحب المنور.

وقدُّمه في الحرُّر والشُّرح.

والرُّواية الثَّانية: لا يفطر به، وصحَّحه في الفصول.

وجزم به في الوجيز.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك النَّهب، والمغني، والمقنع، والمستوعب، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. الطُّريقة الثَّالثة: إن كانت من دماغه أفطر قولاً واحدًا، وإن كانت من صدره فروايتان، وهي طريقة ابن أبي موسى. قلت: الصَّواب الإفطار أيضًا.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ويكره مضغ العلك الَّذي لا يتحلُّل منه إجزاءٌ، نصُّ عليه.

فعلى الأوَّل: هل يفطر إن وجد طعمه في حلقه أم لا؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي والمجد في شرحه، والشُّرح والرَّعاية الكبرى.

قال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين: وفي تحريم ما لا يتحلُّل وجهان:

أحدهما: لا يفطر، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره، وإليه مال في المغني، والشّرح. والوجه الثّاني: ينطر.

جزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه ابن رزينِ في شرحه، وهو الصُّواب.

(ش): الإمام الشافعي

وَيَحْرُمُ مَضْمُ العِلْكِ الَّذِي يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءً (ع).

وَفِي الْمُفْتِحِ: إِلاَّ أَنْ يَبْلَحَ رِيقَةُ، وَقَرَّضَ بَعْضُهُمْ الْمَثَالَةَ فِي ذَوْقِهِ، وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَةً فِي خَلْقِهِ الْمُطَرَّ، وَسَنْبَقَ السُّواكَ فِي

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: وَيُكْرَهُ أَنْ يَدَعَ بَقَايَا الطُّعَامِ بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَشَمُّ مَا لا يَأْمَنُ أَنْ يَجْذِيَهُ نَفَسُهُ إِلَى حَلْقِهِ، كَسَحِيقِ مِسْكُ وَكَافُور وَدُهْن وَنَحْوهِ.

وَتُكُورُهُ الْقُبِلَةُ لِمَنْ تُحَرِّكُ شَهُوتَهُ فَقَطْ (و هـ) ولِقَوْل عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُقَبُّلُ الصَّـَاجِمُ؟ فَقَـالَ لَـهُ سَـَلُ هَلِهِ لِأُمَّ سَلَمَةً، فَأَخْبُرَتُهُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفْرَ اللّهُ لَك مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِك وَمَا تَأْخُر، فَقَالَ: أمّا وَاللّهِ إِنِّي لَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ وَأَحْسَاكُمْ لَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمُ (١١٠٨).

وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ شَابًّا، وَرَخْصَ لِشَيْخ.

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (٢٣٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةٌ وَأَبِي الدُّرْدَاء، وَكَذَا عَنِّ أَبْنِ عَبَّاسِ بِإِسْنَادِ صَحِيح. وَعَنْهُ: تُكْرُهُ لِمَنْ تُحَرِّكُ شَهْوَتَهُ وَلِغَيْرِهِ (وَ م ر) لاختِمَالِ خُدُوثِ الشَّهْوَةِ، وَكَالْإِحْرَامِ.

وَعَنْهُ: تَحْرُمُ عَلَى مَنْ تُحَرِّكُ شَهُوتُهُ. َ

وَجَوْمَ بِهِ فَيْ الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ (وَ مَ شَ) كَمَا لَوْ ظَنَّ الإنْزَالَ مَعَهَا، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ بِلا خِلافٍ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيُّ أَوْ مَذَيٌّ فَقَدْ سَبَقَ أَوَّلَ البَابِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءً لَمْ يُفْطِرْ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ (ع) لِمَا سَبَقَ، وَحَكَى ابْسَنُ المُنْـلَدِ عَن ابْن مَسْعُودٍ: يُفْطِرُ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابَيُّ عَنْهُ.

وَعَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، وَحَكَاهُ الطُّحَاوِيُّ عَنِ ابْنِ شُبْرُمَةَ، وَقَالَهُ ابْنُ القَاسِمِ المَالِكِيُّ، وَيَأْتِي فِي الغِيبَةِ هَلْ يُفْطِرُ بِهَـا وَبَكُـلُّ مُحَرَّمٌ؟ وَمُوَادُ مَنِ افْتَصَرَ مِنْ الآصْحَابِ عَلَى ذِكْرِ القُبْلَةِ دَوَاعِي الجِمَاعِ، وَلِهَذَا قَاسُوهُ عَلَى الإِحْرَامِ، وَقَـالُوا: عِبَـادَةً تَمْنَـعُ وَ وَمُوادُ مِنَ مِنْ مِنْ الْأَصْحَابِ عَلَى ذِكْرِ القُبْلَةِ دَوَاعِي الجِمَاعِ، وَلِهذَا قَاسُوهُ عَلَى الإِحْرَامِ، وَقَـالُوا: عِبَـادَةً تَمْنَـعُ الوَطْءُ فَمَنَعَتْ دُوَاعِيَهُ، كَالإحْرَامِ.

وفي الكَافِي: وَاللَّمْسُ وَتَكُورَأُرُ النَّظَرَ كَالْقُبْلَةِ، لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهَا.

وفي الرُّعَايَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الجِلافَ فِي مَسْأَلَةِ القُبْلَةِ وَكَذَا الجِلافُ فِي تَكْرَارِ النَّظَرِ وَالفِكْ رِ فِي الجِمَـاعِ: فَـإِنْ أَنْـزَلَ أَئِــمَ

وَالثَّلَدُّذُ بِاللَّمْسِ وَالنَّظَرِ وَالْمَانَقَةِ وَالثَّقْبِيلَ سَوَاءً.

هَٰذَا كَلَامُهُ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُنْتُوعِبِ.

وَاللَّمْسُ لِغَيْرِ شَهَوْرًا كَلَمْسَ اليَدِ لِيَعْرِفَ مَرَضَهَا وَنَحْوَهُ لا يُكُرُّهُ (و) كَالإخرَام.

قَالَ أَحْمَدُ رحمه الله تعالى: يَنْبُغِي لِلصَّائِم أَنْ يَتَعَاهَدَ صَوْمَةٌ مِنْ لِسَانِهِ وَلا يُمَسارِي، ويَصُنُونُ صَوْمَةٌ؛ كَـانُوا إِذَا صَسَامُوا قَعَدُواْ فِي الْمَسَاجِدِ وَقَالُوا نَحْفَظُ صَوْمَنَا، وَلاَ نَغْتَابَ أَحَدًا، وَلا يَعْمَلُ عَمَلاً يَجْرَحُ بَهِ صَوْمَة.

قَالَ الْأَصْحَابُ رحمهم الله: يُسَنُّ لَهُ كُثْرَةُ القِرَاءَةِ وَاللَّذَكْرِ وَالصَّلَقَةِ، وَكَفُّ لِسَانِهِ عَمَّا يُكْرَهُ، وَيَجبُ كَفَّهُ عَمَّا يَحْرُمُ مِسَنّ الكَذِب وَالغِيبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالشُّتُم وَالفَّحْسُ وَنَحْوِ ذَلِكَ (ع) وَذَكَرَ بَعْفَ أَصْحَابِشَا وَغَيْرُهُم قَوْلَ النَّخَعِيُّ: تَسْبيحة فِي رَمَضَانَ خَيْرٌ مِنْ ٱلْفِ تَسْبِيحَةٍ فِي غَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ ٱلْآجُرِّيُّ وَجَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيُّ.

وَلا يُفْطِرُ بِالغِيبَةِ وَنَخُوهَا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و).

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: لَوْ كَانَتْ الغِيبَةُ تُفْطِرُ مَا كَانَ لَنَا صَوْمٌ: وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ (ع)؛ لآنٌ فَرْضَ الصُّومِ بِظَاهِرِ القُرْآنِ الإِمْسَاكُ عَنِ الْآكُلُ وَالشُّرْبِ وَالجَمَاعِ، وَظَاهِرُهُ صِحْتُهُ إِلاَّ مَا خَصَّهُ دَلِيلٌ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّدِ.

وَقَالَ عَمَّا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٥٤)، والبُخَارِيُّ (١٨٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ لَمْ يَدَعُ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَــلَ

بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، مَعْنَاهُ الرَّجْرُ وَالتَّحْذِيرُ، لَمْ يُؤْمَرْمَنِ اغْتَابَ بِتَرْكِ صِيَامِهِ. قال: وَالنَّهْيُ عَنْهُ لِيَسْلَمَ مِنْ نَقْصِ الآجْرِ وَمُرَادُهُ أَنَّهُ قَدْ يُكْثِرُ فَيْزِيدُ عَلَى أَجْرِ الْصُسُومُ وَقَـدْ يَقِـلُ وَقَـدْ يَتَسَاوَيَانِ، قَـالَ شَيْخُنَا: هَذَا [مِمَّا] لا نِزَاعَ فِيهِ بَيْنَ الْأَفِمَّةِ.

وَاسْقَطَ أَبُو الفَرَجِ ثَوَابَهُ بِالغِيبَةِ وَنَحْوِهَا، وَمُرَادُهُ مَا سَبَقَ، وَإِلاَّ فَضِعِيفٌ، وَقِيلَ لآخْمَدَ فِي رِوَايَةِ اسْتَحَاقَ بُـنِ إِبْرَاهِيــمَ عَنْ قَوْلِهِ فِي تَأْوِيلٍ خَدِيثِ الحِجَامَةِ: كَانَا يَغْتَابَانِ، فَقَالَ: الغِيبَةُ أَيْضًا أَشَدُ لِلصَّــائِمِ، بِفِطْرِهِ أَجْــدُرُ أَنْ تُفْطِـرَهُ الغِيبَــةُ وَذَكَـرَ شَيْخُنَا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا ذَكُرَ رَوَايَةً ثَالِثَةً: يُفْطِرُ بِسَمَاعِ الغِيبَةِ.

وَذُكَرَ أَيْضًا وَجُهًا فِي الْفِطْرِ بَغِيبَةٍ وَنُمِيمَةٍ وَنُحُوهِمًا.

فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ اخْتِمَالَ". يُفْطِرُ بِكُلِّ مُحَرَّم، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ تَخْرِيجٍ مِنْ بُطْلانِ الآذَانِ بِكُلِّ مُحَرَّم. وَفِي والصَّحِيخَيْنِ، (خ: ١٧٩٥، م: ١١٥١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وإذَا كَانْ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَسلا يَرْفُثْ يَوْمَثِلْ وَلا يَصْخُبْ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُو صَادِمْ.

وَاخْتَارَ ابْنُ حَزْمٍ: يُفْطِرُ بِكُلِّ مَعْصِيَةٍ، وَاحْتَجَّ بِأَثْنِيَاهُ مِنْهَا: وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مِنْلَيْمَانَ التَّيْمِـيِّ عَنْ عُبَيْـدٍ مَوْلَـى رَسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿إِنْ رَسُولَ اللّهِ ﷺ: ﴿إِنْ رَسُولَ اللّهِ ﷺ: ﴿إِنْ رَسُولَ اللّهِ ﷺ: ﴿إِنْ رَسُولَ اللّهِ ﷺ أَتَى عَلَى امْرَأَتَيْنِ صَائِمَتَيْنِ تَغْتَابَانِ النَّاسَ فَقَالَ لَهُمَا: قِيـاً فَقَاءَتَـا قَيْحًـا وَدَمّـا وَلَحْمًـا عَبِيطًا، ثُمُّ قَالَ: إنَّ هَاتَيْنِ صَامَتًا عَنِ الحَلالِ وَأَفْطَرَتَا عَلَى الجَرَامِ ۗ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ. حَدَّثَنِي رَجُلٌ فِي مَجْلِس أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ عَنْ عُبَيْدٍ، فَذَكَّرَهُ.

وَقَالَ وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ البَّكَأَءِ عَنْ قَابِتِ البُّنَانِيِّ عَنْ أَنِسٍ: إِذَا اغْتَابَ الصَّائِمُ أَفْطَرَ، وَعَنْ إِبْرَاهِيــمَ قَـالَ: كَـانُوا يَقُولُــونُ: الكذب يُفطِرُ الصَّائِمَ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ أَنْ صَاحِبَ الحِلْيَةِ ذَكَرَ عَنِ الآوْزَاعِيِّ أَنْ مَنْ شَاتَمَ فَسَدَ صَوْمُهُ، لِظَاهِرِ النَّهْيِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيُسَنُّ لِمَنْ شُيِّمَ أَنْ يَقُولَ إِنِّي صَافِمٌ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ: يَقُولُهُ مَعَ نَفْسِهِ، يَمْنِي يَزْجُرُ نَفْسَهُ وَلا يُطْلِعُ النَّاسَ عَلَيْهِ لِلرِّيَاء.

وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ.

وَإِلاَّ جَهَرَ بِهِ، لِلأَمْنِ مِنَّ الرَّيَاء، وَنِيْهِ رُجَّرُ مَنْ يُشَاتِمُهُ بَتْنِيهِهِ عَلَى حُرْمَةِ الوَقْتِ المَانِمَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا لَنَا قَلالَةَ أَوْجُهِ: هَلَيْنِ، وَالنَّالِثُ وَهُوَ اخْتِيَارُهُ يَجْهَرُ بِهِ مُطْلَقًا (م ٦) (١٤ لَآنَ القَوْلَ الْمُطْلَقَ بِاللَّسَانِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ

يُسَنُ تَعْجِيلُ الإِفْطَارِ إِذَا تَحَقَّقَ خُرُوبُ الشَّمْسِ (ع) وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ (ع) مَا لَسَمْ يَخْسَ طُلُوعَ الفَجْرِ (و) ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَالْآصَدْخَابُ، لِلأَخْبَارِ، وَلَأَنَّهُ أَقْوَى عَلَى الصَّوْمِ، وَلِلتَّحَفُظِ مِنْ الخَطْرُ وَالْحُرُوجِ مِنْ الجِلاف، وَظَاهِرُ كَلامِ الشَّسَيْخِ: يُسْتَخَبُ السُّحُورُ مَعَ الشَّكُ فِي الفَجْرِ، وَذَكَرَ أَيْضًا قُولُ أَبِي دَاوُد: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا شَكُ فِي الفَجْرِ، وَذَكَرَ أَيْضًا قُولُ أَبِي دَاوُد: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا شَكُ فِي الفَجْرِ يَأْكُلُ حَتَى يَسْتَيْقِنَ أَنُ طُلُوعَهُ، وَأَنَّهُ قُولُ ابْنِ عَبَّاسِ وَعَطَّاء وَالْأُوزَاعِيُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَقُولُ اللَّهُ تَمَّالَي: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرُبُوا ﴾ الآيَةُ [البقرة: ١٨٧].

وَذَكَرَ الشُّيْخُ أَيْضًا قَوْلَ رَجُلٍ لابْنِ عَبَّاسٍ: إنِّي أَتَسَجُّرُ فَإِذَا شَكَكُت أَمْسَكُت، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلْ مَا شَكَكُت حَتَّى لا

وَقَوْلَ أَبِي قِلايَةٍ: قَالَ الصَّدِّيقُ رضي الله عنه وَهُوَ يَتَسَحُّرُ: يَا غُلامُ أَجِفْ حَتَّى لا يَفْجَأنَا الفَجْرُ، وَوَاهُ سَعِيدٌ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويسنُّ لمن شتم أن يقول: إنِّي صائمٌ.

قال في الرَّعاية: يقوله مع نفسه، يعني يزجر نفسه ولا يطلع النَّاس عليه للرِّياء، واختاره صاحب الحرَّر إن كان في غير رمضان وإلاًّ جهر به وذكر شيخنا لنا ثلاثة أوجو: هذين.

والثَّالث: وهو اختياره: يجهر به مطلقًا). انتهي.

قلت: وهو ظاهر الحديث، وكلام الأصحاب.

وَلا يُعْرَفُ لَهُمَا مُخَالِفٌ، وَلَعَلُّ مُرَادَ غَيْرِ الشَّيْخِ الجَوَارُ وَعَدَمُ النَّعِ بِالشَكَّ، وَكَذَا جَزَمَ ابْنُ الجَسُودِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَـأَكُلُ حَتْى يَسْتَيْقِنَ، وَاللَّهُ ظَاهِرُ كَلامِ أَحْمَدَ، وَكَذَا خَصَّ ٱلْآصْحَابُ المَنْعَ بِالْمَنْيَقْنِ، كَشَكُّو فِي نَجَامَةِ طَاهِرٍ.

وَقَالَ الاَجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ: لَوْ ُقَالَ لِمَالِمَيْنِ أَرْقُبَا الفَجْرَ، فَقَالَ إحلَهُما: طَلَّعَ، وَقَالَ الآخَرُ: لا أَكُلَ حُشَّى يَتَّفِقَا، وَأَنَّـهُ قَـوْلُ

أبي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وغيرهم.

وَاحْتَجُ مَنْ لَمْ يَرَ صَوْمً يَوْم لَيْلَةِ الغَيْمِ بِالآكُلِ مَعَ الشُّكُّ فِي الفَجْرِ.

وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ البِنَاءَ عَلَى ٱلْأَصْلَ هَنَا لا يُسْقِطُ العِبَـادَةَ، وَالبِنَـاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي مَسْأَلَةِ الغَيْـمِ يُسْقِطُ الصَّوْمَ، وَلِلْمَشَقَّةِ هُنَا، لِتَكْرَارُهِ، وَالغَيْمُ نَادِرٌ.

وَاقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدُ فِي الجَوَابِ عَلَى المُشَقَّةِ مَعَ مَا فِي الغَيْم مِنْ الخَبَرَ

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُصُولِ: إِذَا خَافِ طُلُوعَ الفَجْرِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُمْسِكَ جُزْءًا مِنَ اللَّيْلِ لِيَتَحَقُّسَقَ لَـهُ صَوْمُ جَميعِ اليَوْم، وَجَعَلَهُ أَصْلاً لِوُجُوبِ صَوْم يَوْم لَيْلَةِ الغَيْم، وَقَالَ: لا فَرْقَ.

ثُمُّ ذَكَرٍ هَذِهِ المُسْأَلَةَ فِي مَوْضِعِهَا وَأَنَّهُ لا يَحْرُمُ الآكُلُ مَعَ الشُّكِّ فِي الفَجْرِ، وَزَادَ: بَلْ يُسْتَحَبُّ، كَذَا قَالَ. وَفِي المُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ: الآوَلَى أَنْ لا يَأْكُلَ مَعَ شَكَّهِ فِي طُلُوعِهِ.

وَكَلِنَا جَزَمَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ مَعَ جَزْمِهِ بِأَنَّهُ لا يُكْرَهُ.

وَلا يُسْتَحَبُ تَأْخِيرُ الجِمَاعَ (وَ) لأَنْهُ لَا يَتَقَوَّى بِهِ، وَيُكْرَهُ مَعَ الشُّكِّ فِي الفَخْرِ، وَلا يُكْرَهُ الآنحُــلُ وَالشُّـرْبُ مَـعَ الشُّـكُ

نَصُّ عَلَى المَسْأَلَتَيْن، وَلا يَبِجبُ إِمْسَاكُ جُزْءِ مِنْ اللَّيْلِ فِي أُولِهِ وَآخِرِه، فِي ظَاهِرِ كَلام جَمَاعَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَــا سَـبَقَ أَوْ صَرِيحُهُ، وَذَكِرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ أَنْهُ أَصَحُ الوَجْهَيْنِ (م ر) وَقَطَّعَ جَمَاعَةٌ بِوُجُوبِهِ فِي أُصُسُولِ الْفِقْءِ وَقُرُوحِهِ، وَأَنَّـهُ مِشًا لا يَتِسمُ الوَاحِبُ إِلاَّ بِهِ، وَذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ وَإِلَى يَعْلَى الصُّغِيرُ وِفَاقًا فِي صَوْمٍ يَوْم كَيْلَةِ الغَيْمِ، وَهَلَا يُنَاقِضُ مَسَا ذَكَرُوهُ هُنَسَا، وَذَكَرَهُ القَاضِي فِي أَلِحِلافِ فِي النَّيَّةِ مِنْ اللَّيْلِ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، وَأَنَّهُ مَذْهَبَّنَا، لِقَلاّ يَفُوتَ بَعْضُ النَّهَارِ عَنِ النَّيَّةِ، وَالصَّــومُ يَدْخُــلُ فِيهِ بِغَيْرٍ فِعْلِهِ، فَلا يُمكِنُهُ مُقَارَنَةُ النَّيْةِ حَالَ الدُّخُولِ فِيهِ، بِخِلافِ الصَّلاةِ، كَذَا قَالَ وَسَبَقَ فِي النَّيْةِ مِنْ اللَّيْلِ، وَالْمَرَادُ بِـالفَجْرِ الصَّادِقَ، وَهُوَ البِّيَاضُ الْمُعْتَرِضُ، فَيَحْرُمُ الآكُلُ وَغَيْرُهُ بطَلُوعِهِ (و) فِي قُولَ عَامَّةِ العُلَمَاء، لِحَدِيثُ اعْدِي بُن حَـاتِم فِي قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الآبْيَضُ﴾ [البقرة: ١٨٧] إنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ»، وَلِحَديستُ ابْسَ عُمَـرَ وَعَائِشَةَ: ﴿إِنَّ بِلَالًا يَوَذِّنُ بِلَيْلِ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمُّ مَكْتُوم فَإِنَّهُ لا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الفَّجْرُۗ٤.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٩٢،٥)، م: ١٠٩٢).

وَلاَّحْمَدَ (٢٧/٦)، وَمُسْلِم (١١١٠)، وَأَبِي دَاوُد (٢٣٨٨)، عَنْ عَاقِشَةً؛ ﴿أَنَّ رَجُلاً قَـالَ: يَـا رَسُولَ اللَّـهِ، تُعْرِكُنِي الصَّلاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ؟ فَقَالَ: وَأَنَا تُدْرِكُنِي الصَّلاةُ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ فَقَالَ: لَسْتَ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَفَرَ اللَّهُ لَـك مَا تَقَدُّمَ مِنْ فَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرَ، فَقَالَ: وَٱللَّهِ إِنِّي لآرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتْقِيء.

يَدُلُ عَلَى أَنْ وَقْتَ صَلَاةِ الفَجْرِ مِنْ وَقْتِ الصَّوْمِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ فِي رُوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿لاَ يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ السُّحُورِ أَذَانُ بِلال وَالفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ.

وَقَالَ عَنْ قَيْسٌ بْن طَلْقِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿لَيْسَ الْفَجْرُ الْآبَيْضُ الْمُعْتَرضُ، وَلَكِنَّهُ الْآحْمَرُۗ﴾.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

كَذَا وَجَدَاتُه، وَلَفَظُهُ فِي مُسْنَدِهِ ﴿٤/ ٣٣٪): «لَيْسَ الفَجْرُ بِالْمُسْتَطِيلُ فِي الْأَفْقَ وَلَكِنَّهُ المُغتَرضُ الآخْمَرُ».

وَلاَّبِي دَاوُد (٣٣٤٨)، وَالتَّرْمِذِيِّ (٥٠٥)، وَقَالَ: حَسَنَّ غَرِيبٌ: ۚ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَغْتَرض ٓ لَكُمْ الآحْمَرُهُ. فَيَخْتَمِلُ أَنْ أَحْمَدَ قَالَ بِهِ، وَالنَّهُ رَوَايَةٌ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَيْسٌ عِنْدُهُ ضَعِيفٌ.

وَعَنْ عَاصِمِ عَنْ زِرٌّ: ﴿ قُلْتَ لِحُلَّيْفَةَ: أَيُّ سَاعَةٍ تُسَحُّرْت مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَارُ إِلاَّ أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعُ ﴾.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٦٩٥).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢١٥٢) أيْضًا مِنْ حَلِيتُو شُمْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زِرٌ، وَعَنْ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صِلَةَ وَلَمْ

(هـ): الإمام أبو حنيفة

يَرْفَعَاهُ، وَقَالَ: لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ خَيْرُ عَاصِم، فَإِنْ كَانْ رَفْعُهُ صَحِيحًا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ قُرْبَ النَّهَار، وَلَفْظُ أَحْمَسَك: هُأَبَعْتُ اللَّهُ الصُّبْح؟ قَالَ: نَعَمْ، هُوَ الصُّبْحُ غَيْرَ أَنْ لَمْ تَطْلُعُ السُّمُسِ،

وَعَاصِمٌ فِي حَدِيثِهِ اصْطَرَابٌ وَنَكَارَةٌ، فَرِوايَةُ الآثْبَاتِ أُولَى، وَقَالَ ابْنُ عُمَرُ: إنْ ابْنَ أُمَّ مَكْتُوم كَانَ لا يُؤَذِّنُ حَتَّى يُقَسَالَ لهُ: أصبَحْت أصبَحْت.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٩٢).

وَمَعَنَاهُ قَزُبَ الصُّبْحُ وَعِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوهَا: ﴿إِذَا سَمِعَ أَحْدُكُمُ النَّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَىٰ يُلِيَّو فَلا يَضَعْهُ جَتَّى يَقْضِي جَاجَتَهُ

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٠ ٢٣٥)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَحِقَّقْ طُلُوعُ القَمْخِرْ. ﴿

وَقَالَ مَسْرُوقَ: لَمْ يَكُونُوا يَعُدُونَ الفَجْرَ فَجْرَكُمْ، إنَّمَا كَانُوا يَعُدُونَ الفَجْرَ الَّذِي يَمْلاً البُيُوتَ وَالطَّرُقَ.

ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ صَبِّحٌ فَهُو رَأْيُ طَافِفَةٍ، مَعَ احْتِمَالُهُ مَعْنَاهُ تَحَقَّقُ طُلُوعِ الفَجْرِ.

وَالْمُذْهَبُ: لَهُ الْفِطْرُ بِالطُّنُّ (و) كِلَّا النَّاسَ أَفْطَرُوا فِي حَهْدِهِ ﷺ، ثُمُّ طَلَعَت الشُّنَجْسُ، وَكَـٰذَا أَفْطَـرَ عُمَـرُ وَالنَّـاسُ فِي عَهْدِهِ كَذَلِكَ، وَلاَنْ مَا عَلَيْهِ أَمَارَةٌ يَدْخُلُهُ التَّحَرِّي، وَيُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الوَاحِدِ، كَالوَقْتِ وَالِقِبْلَةِ، بِخِلاف الصَّلاةِ.

وَقَالَ فِي التُّلْخِيصِ: يَجُوزُ الآكُلُ بِالاجْتِهَادِ فِي أَوَّل اليَّوْم، وَلا يَجُوزُ فِي آخِرِهِ إلاّ بِيَقِينٍ وَلَسَنْ أَكِمَلَ وَلَسَمْ يَتَيَقَّنْ لَزِمَـهُ القَضَاءُ فِي الآخِرِ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ فِي الآوَّلَ، وَقَالَهُ بَعْضُ الشَّالِمِيَّةِ.

وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ الْآعْلَى ٱلْعَلْرَ الصَّائِمُ حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يُطْعِمْ، ذَكَرَهُ فِسي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَقُولُـهُ ﷺ: وإذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا وَإِنْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا وَخَرَبَتْ المُشْمِسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» أيْ أَفْطَرَ شَرْحًا، فَلا يُشَابُ عَلَى الوصَّال، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَقَدْ يَخْتَمِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ وَالْمَلامَاتُ الثَّلاثُ مُتَلازِمَةً، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَسْنِ الْعُلْمَاءِ، وَإِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَهَا لِتَلاُّ يُشَاهِدَ غُرُوبَ الشَّمْسَ فَيَعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِهَا، كَذَا قَالَ: وَرَأَيْتَ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا وَيَضُولُ؟: يُقْبِلُ اللَّيْلُ مَعَ بَقَاء الشَّمْسِ؟ وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ، وَاللَّهُ أَخَلَمُ.

وَالْفِطْرُ قَبْلُ الْصَّلَاةِ أَفْضَلُ (و) لِفِعْلِهِ ﷺ.

وَكَانَ عُمَرُ وَعُثْمَانَ رضي الله عنهما لا يُفْطِرَانِ حَتَّىٰ يُصَلِّيًا المُغْرِبَ وَيَنْظُوا إِلَى اللَّيْلِ الْآسَوْدِ. رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٢٨٩).

وَلا يَجِبُ السُّحُورُ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْلِرِ وَغَيْرُهُ (ع).

وَتَخْصَلُ فَضِيلَةُ السُّحُورِ بِأَكْلِ أَوْ شُرُبِ، لِحَلِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «وَلَوْ أَلَا يَجْزَعُ أَحَدُكُمْ جَرَعَةً مِنْ مَامٍ» وَفِيهِ عَبْدُالرُّحْمَن بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَمْلُمَ، وَهُوَ صَعِيلَاتُ

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٣/ ٢٢) وَغَيْرُهُ، وَرُوَاهُ ابْنُ أَبِي عَلِمِهِم وَغَيْرُهُ مِنْ جَدِينِهِ أَنَسٍ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ. قَالَ المُقَيْلِيُّ: لا يُتَابِعُ عَلَيْهِ، فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُخَرِّجُ القَوْلُ بِهَذَا عَلَى العَمِلِ بِالحَلِيثِ الضَّيَهْ فِي الفَضَائِلِ، وَقَدْ سَسَبَقَ فِي صَلاةِ التَّطُوعِ.

وَلاَحْمَٰذَ (٣/ ٣٦٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَتَسَحُّرْ وَلَوْ بِشَيْءٍ».

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُدِ: وَالطَّاهِنَّ أَنَّهُ مُزَّاةُ خَيْرُو: وَكُمَّالُ فَضِيلُتِهِ بِالْآتُلِ وَلِمَعْلِيثُ مَشْرِوا بْنِ المَّناصِ فِإِنْ فَصِنْلَ مَنَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامَ أَمْلِ لِلْكِتَابِ لِكُلَّةُ السُّحَوِّ. ﴿ أَنَّ لِي لِيهِ لَمُ

رَوَاهُ أَخْمَكُ ﴿٤/ ٢٠٤٪)، وَمُسْلِعٌ ٤٦٩ ١)، وَخَيْرُهُمَا.

وَيُسَنُ أَنْ ايْفُطِرَ عَلَى الرُّطَبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى التَّمْرِ فَإِنْ لِمْ يَجِدْ فَعَلَى المَّاءَ، لِفِعْلِهِ عَلِيْهِ

رَوَالُهُ أَلِحْمَهُ (٤/ ١٨)، وَأَلِّقِ عَلَهُ فَ (٢٣٥٥) ﴿ وَالْتُرْمِلِينَ ﴿ لَمُ عَالٍ مَنْ مُعَلِيثُ أَنْس ا

وَدَوُوا أَيْضًا وَصَحَّحَهُ التَّرْمِلِيُّ (٦٥٨) مِنْ حَلِيثِ سَلْمَانَ الضَّبِّيِّ: ﴿إِذَا الْعَلَمُ الْحَلْمُ فَلَيْفُطِرُ عَلَى تَعْزِ اخْبِيلُ لَـمْ يَجِـدُ فَعَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ ﴾، وَأَنْ يَدْعُو عِنْدَ فِطُوهِ. رَوَى ابْنُ مَاجَة (١٧٥٢)، وَالشَّرْمِلْهِيُّ (٩٥٩٨) وَحَسَّنَةً مِنْ حَلِيتِ أَبِي هُرُلُوءَ: •ثَلاثٌ لا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الإِمَامُ العَسادِلُ، وَالصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَدَعْوَةُ المَظْلُومِ».

وَلَابُنِ مَاجَهُ (١٧٥٣) مِنْ حَدِيْثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو (لِلصَّائِم عِنْدُ فِطْرِهِ دَصْـوَةٌ لا تُـرَدُّه وَاقْتَصـَـرَ جَمَاعـةٌ عَلَى قَـوْلِ «اللَّهُمُّ لَكَ صُمْت، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْت، مُنْبِحَانَكِ وَيَعْمَلِك، اللَّهُمُّ تَقَبَّلَ مِنْى إِنْك أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٥٨ُ١) مِنْ حَدِيثِ أنْسِ، وَمِنَّ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِمَّا ﴿تَقَبَّلْ مِنَّا» وَذَكَرَهُ أَبُّو الحَطَّـابِ وَخَيْرُهُ، وَهُوَ أُولَى، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا أَفْطَرَ: ﴿ذَهَبَ الظَّمَّا، وَابْتَلَتْ العُـرُوقَ، وَنَبَستَ الآجُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٣٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٣٢٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٨٥)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنَ، وَالحَاجِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ.

وَالْعَمَلُ بِهِذَا الْحَبَرِ أَوْلَى: ﴿ وَمَنْ فَطُرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءًا.

صَحَّحَهُ ٱلتَّوْمِلَوِيُّ (٨٠٧) مِنْ حَلِيتِ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ. وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: مِنْ أَيِّ شَيْءَ كَانَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الخَبْرِ.

وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٨٨٧) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الفَّارِمِيِّ وَذَكِرَ فِيهِ قَوَابًا عَظِيمًا إِنْ أَسْبَعَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مُرَادُهُ بِتَفْطِيرِهِ أَنْ يُشْبِعَهُ.

فُصلُ

. مَنْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشِّنْسِ وَدَامَ شَكُهُ، أَوْ أَكُلَ يَظُنُّ بَقَاءَ النَّهَارِ؛ قَصَسَى (ع) وَإِنْ بَـانَ لَيْـلاً لَـمْ يَضْضِ، وَعِبَـارَةُ بَغْضِهِمْ: صَحَّ صَوْمُهُ.

وَأَنْ أَكُلَ يَظُنُّ الغُرُوبَ ثُمَّ شَكُ وَمَامَ شَكُهُ لَمْ يَقْضِ، وَإِنْ أَكُلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَمَامَ شَكُهُ لَـمْ يَقْضِ (م) وَزَادَ: وَلَوْ طُرَا شَكُهُ، لِمَا سَبَقَ فِي الفَصْلِ قَبْلُهُ، وَلاَنْ الأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيل، فَيَكُونُ زَمَانُ الشَّكُ مِنْهُ.

َ وَإِنْ أَكُلُّ يَظِنُ طِلُوعَ الفَحْرِ فَبَانَ لَيْلاً وَلَمْ يُجَدُّدُ نِيَّةٍ صَوْمِهِ الوَاجِبُ قَضَى، كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، وَمَا سَسَبَقَ صِنْ أَنْ لَـهُ الآكُلَ حَتَّى يَتَيَقُنِ طَلُوعَهُ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لا يَمْنَعُ نِيَّةَ الصَّوْم، وَقَصْدُهُ غَيْرُ اليَقِينِ.

﴿ وَالْمَرَادُ – وَاَلْلَهُ أَخْلَمُ -: اِهْتِقَادُ طُلُوهِهِ، وَلِهَلَا فَرَضَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ هَلِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيمَـنَ اعْتَقَـدَهُ نَهَـارًا فَبَـانَ لَئِـلاً، لآنَّ الظَّانُّ شَاكُ، وَلِهَذَا خَصُوا النَّمَ بِالنِقِينِ، وَاعْتَبَرُوهُ بِالشَّكَ فِي نَجَاسَةٍ طَـاهِرٍ، وَلا أَثَـرَ لِلطَّنَّ فِيهِ، وَقَـدُ بَهَخَتِهِـلُ أَنْ الظَّنْ وَالاعْتِقَادَ وَاحِدُ، وَأَنْهُ يَاكُلُ مَعَ الشَّكَ وَالتُرَدُّدِ مَا لَمْ يَظُنُّ وَيَعْتَقِدْ النَّهَارَ.

وَإِنْ أَكُلَ يَظُنُّ أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْلَ فَبَانَ نَهَارًا فِي أَوْلِهِ أَنْ آخِرِهِ فَعَلَيْهِ القَصْاءُ (و) لآنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِإِثْمَامِ الصَّيَّامِ، وَلَـمْ يُبَشُّهُ، وَقَالَتَ أَسْمَاءُ: ﴿الْفَطْرَنَا حَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمَ خَيْمَ ثُمُّ طَلَقَتَ الشَّمْسُ.

قِيلَ لِهِشَامُ بُنَ جُوْوَةً وَهُوَ وَاوِي الْجَبُّونَ أَيرُوا بِالْقَصْاءُ؟ قَالُتَ لِلْ بُلَّا مِنْ قَصَاءِه

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٦ُ/ ٣٤٦)، وَالْبُخَارِيُ (١٨٥٨)، وَلَأَنَّهُ جَهِلَ وَقْتَ الصُّوْمِ كَالِجُهُلِ بِأَوْل رَمَعْمَانَ..

وَصَوْمُ الْمَطْمُورِ لَيْلاً بِالتَّحَرِّي، بَلْ أُولَى، لآن إِمْكَانَ الصَّحَرُّزِ مِنْ الخَطَّا لَهُنَا أَظَهَرُّ، وَالنَّسِيَّانَ لا يُمْكِنُهُ النِّحَرُّوْ مِنْهُ وَكَـلْمَا سَهُوُ المُصَلِّى بِالسَّلامِ عَنْ نَفْصٍ، وَلا عَلامَة ظَلْهِرَةً، وَلا أَمْسَارَةً مِسْوَى عِلْمَ المُصَلَّى، وَهُنَّمَا عَلاَمَهَاتَ، ويُمْكِنُ الاخْتِيَاطُ وَالتَّحَفُظُ، وَتَأْتِي رِوَايَةٍ: لا قَضَاءَ عَلَى مَنْ جَامَعَ جَاهِلاً بِالوَقْتِينِ،

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَّا وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ أُصُولَ أَخْمَدَ وَغَيْرُوٍّ.

وَسَبَقَ قَوْلُهُ فِيمَنْ أَفْطَرَ فَبَانَ رَمَصَانَ، وَاحْتَارَ صَاحِبُ الرَّحَايَةِ إِنْ أَكُلَ يَطُنُ بَعَاءَ اللَّيْلِ فَأَحُلَنَا كَنَمْ يَطْ ضَرَ، لِجَهْلِهِ، وَإِنْ ظَنَّ هُخُولُهُ فَأَخْطًا قَصْنَى ۚ وَصُبْحٌ عَنْ صُرَرَ رضي الله عنه فِي الصُّورَةِ الثَّائِيَةِ رِوَابِتَان؛ إخْدَاهُمَا القَصَاءُ وَالأَمْرُ [بع].

وَالنَّانِيَةُ لاَ نَقْضِيٰ مَا تَجَانَفَنَا لاِثْمَ، وَقَالَ: كُنَّا جَاهِلِينَ فَعَلَى هَلَا لاَ قَصَاءَ فِي الصَّورَةِ الأُولَى، وَقَالَهُ: فِيهَمَـٰا الخُسَـنُ وَإِسْحَاقُ وَالظَّاهِرِيَّةُ، وَقَالَهُ فِي الأُولَى مُجَاهِدٌ وَعَطَاءٌ وَيَعْضُ الشَّاقِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَوْ أَكُلَ نَاسِيًا فَظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَفْطَرَ فَأَكُلَ عَمْدًا فَيَعَرَجُهُ أَنْهَا مَسْأَلَةُ الجَاهِلِ بِالحُكْمِ، فِيهِ الجِلافُ السَّابِقُ. وَقَالَ صَاحِب الرَّعَايَةِ: يَصِحُّ صَوْمُهُ، وَيَحْتَمِلُ ضِدُّهُ، كَذَا قَالَ.

مَنْ جَامَعَ فِي صَوْمٍ رَمَضَانَ بِلا عُلْرِ لَزَمَهُ الغَضَاءُ وَالمَكَفَّارَةُ (و) وَمُرَادُهُمْ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ بِذَكْرٍ أَصْلِي فِي قُبُـلٍ أَصْلِي أَزْرَلَ أَمْ لاَ، لاَنَّهُ مَظِنَةُ الإِنْزَالِ، أَوْ لاَنَّهُ بَاطِنَّ كَالدُّبُوِ.

كُمَّا سَبَقَ فِي الأسْتِنجَاء.

وَأَنْهُ لَوْ أَوْلَجَ خُنْنَى مُشْكِلٌ ذَكَرُهُ فِي قُبُلٍ خُنْنَى مِثْلِهِ، أَوْ قُبُلٍ امْرَأَةٍ، أَوْ أَوْلَجَ رَجُلٌ ذَكَـرَهُ فِي قُبُـلٍ خُنْنَى مُشْكِلٍ، لَـمْ يَفْسُدُ صَوْمُ وَاحِهِ مِنْهُمَا إِلاَّ أَنْ يُنْزِلَ، كَالغُسْلِ، وَأَنَّ الْحَصِيُّ كَغَيَّرُو إِنْ أَوْلَجَ.

وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلٌ: لا يَقْضِي مَنَّ جَامَعَ كَجَمَّاعِ زَافِدٍ، أَوْ بِهِ بِلا َ إِنْزَالٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بَـنِ جُبَـيْرٍ وَالنَّخَدِيِّ: لا كَفُـارَةَ أَيْضًا مِن يَعْدِينَ فِي الْمُنْ مِنْ مُونِ أَوْمِ مُنَّالًا مُنْ اللَّهِ عَلَيْهِ إِلا أَوْزَالٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بَن وَقَالَ الآوْزَاعِيُّ: إِنْ كَفْرَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَقْضِ، وَإِلاَّ قَضَى.

وَيَأْتِي قَوْلُ شَيْخِنَا فِي فَصْلُ القَصْاءِ: وَالنَّاسِي كَالعَامِدِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهُ الآصْحَابُ (و م) وَالظَّاهِرِيَّةُ.

وَعَنْهُ: لا يُكَفِّرُ، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةَ (و م ر). وَعَنْهُ: لا يَقْضِي اخْتَارَهُ الاَّجُرِّيُّ وَٱبُوٰ مُحَمَّدٍ الجَوْذِيُّ وَشَيْخُنَا (و هـ ش).

وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَوْلَ جُمْهُورِ العُلَمَاءِ، وَكَذَاً مَنْ جَامَعَ يَغْتَقِدُهُ لَيْلاً فَبَانَ فَهَارًا يَقُضِي، جَـزَمَ بِـهِ الأَكْـثَرُ، وَجَعَلَـهُ يَرِّ أَمْ لاَكِنَانَ * جَمَاعَةُ أَصْلاً لِلْكُفَارَةِ.

بعث الرُّعَايَة رَوَايَةٌ: لا يَقْضِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَتَأْتِي وَوَايَةُ ابْنِ القَاسِم، وَهَلْ يُكَفِّرُ كَمَا اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا؟ قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّر، وَائَنُهُ قِيَاسُ مَنْ أَوْجَبَهَا عَلَى النَّاسِي، وَأُولَى أَمْ لا يُكَفِّرُ (و) فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ٧)(() وَعَلَى الثَّانِيَةِ إِنْ عَلِمَ فِي الجِمِنَاعِ أَنَّهُ فَهَارٌ وَدَامَ عَالِمًا بِالتُّحْرِيمِ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ، بِنَاءً عَلَى مَنْ وَطِحَ بَعْدَ إِفْسَادِ صَوْمِهِ،

وَإِنْ أَكُلَ نَاسِيًا وَاعْتَقَدَ الفِطْرَ بِهِ ثُمُّ جَامَعَ فَكَالنَّاسِي وَالْمُخْطِيعِ، إلاَّ أنْ يَعْتَقِدَ وُجُوبَ الإِمْسَاكِ فَيُكَثِّرُ فِي الآشْــهَرِ، كَمَــا

وَكَذَا مَنْ أَتَى بِمَا لَا يُفْطِرُ بِهِ فَاعْتَقَدَ الفِطْـرَ وَجَـامَعَ (و م ش) خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ فِي الاختِـلامِ وَذَرْعِ القَـيْءِ لا يُكَفِّـرُ، لِلامْنْتِبَاءِ بِنَظِيرِهِمَا وَهُوَ إِخْرَاجُ الْغَيْءِ وَالْمَنِيُّ عَمْدًا

وَالْمُكُرَّهُ كَالْمُخْتَارِ (و هـ م) فِي ظَّاهِرِ الْمُذْهَبِ.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمَ: كُلُّ أَمْرِ خُلِبَ عَلَيْهِ الصَّائِمُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَصْنَاءٌ وَلا كَفَّارَةً.

قَالَ الأَصْحَابُ: وَحَذَا يَدُلُّ عَلَى إِسْقَاطِ القَصْنَاء مَعَ الإِكْرَاءِ وَالنِّسْيَانِ ﴿

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: الصَّحِيحُ فِي الآكُلِ وَالْوَطَّةِ إِذَا غُلِبَ عَلَيْهِمَا لا يُفْسِدَانِ، فَأَنَا أَخَرِّجُ فِي الوَطَّمِ رِوَايَسةٌ مِنْ الآكل، وَفِي الآكِلُ رَوَايَةً مِنْ الوَطُّهُ.

> وَقِيلَ: يَقْضِي مَنْ فَمَلَ لا مَنْ فَعِلَ بِهِ مِنْ نَاكِمْ وَغَيْرِهِ (و ق) ﴿ ﴿ وَقِيلَ: لا قَضَاءَ مَعَ النَّوْمِ فَقَطْ، وَذَكِّرَهُ بَعْضُهُمَّ نَصَّ أَحْمَكَ فِيهِ، لِعَدَّم حُصُولِ مَقْصُودِهِ.

وَإِنْ فَسَدُ الصُّومُ بِذَلِكَ فَهُوَ فِي الكَفَّارَةِ كَالنَّاسِي (و ش):

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وكذا مِن جامع يعتقده ليلاً فبان نهارًا يقضي، جزم به الأكثر.

وهل يكفّر كما قاله أصحابنا، قال صاحب الحرُّر: إنّه قياس من أوجبها على النّاسي، وأولى، أم لا يكفّر؟ فيه روايتان). انتهى. والصُّحيح من المذهب: ما قاله الأصحاب، وكونه يطلق الخلاف مع اختيار الأصحاب لإحدى الرُّوايتين فيه شيءٌ.

وقد تقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة أوَّل الكتاب، واللَّه أعلم.

وأطلقهما المجد في شرحه، فتبعه المصنّف على ذلك.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ بِالْكُفَّارَةِ عَلَى مَنْ أَكْرَهَهُ.

وَقِيلَ: يُكُفِّرُ مَنْ فَعَلَ بِالْوَعِيدِ.

وَالْمِرْأَةُ الْمُطَاوِعَةُ يَفْسُدُ صَوْمُهَا وَتُكَفِّرُ (و هـ م ق) كَالرَّجُل.

وَعَنْهُ: لا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا (و ش) لآنَ الشَّارِعَ لَمُ يَأْمُرُهَا بِهَا وَلِفِطْرِهَا بِتَغْيِيبِ بَعْضِ الحَشَفَةِ، فَقَدْ سَبَقَ جَمَاعُهَا الْمُغْتَبَرُ. وَمَنْعَ ِهَذَا صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، لآنَّهُ لَيْسَ لِهَذَا القَدْرِ حُكْمُ الجَوْفِ وَالبَاطِنِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَوْ يُسْتَحَبُّ غُسْلُهُ مِنْ حَيْنِضٍ وَجَنَابَةِ وَنَجَاسَةٍ.

وَعَنْهُ: تَلْزُمُهُ كَفَّارَةً وَاحِدَةً عَنْهُمَا (و ق) خَرَّجَهُمَا أَبُسُ الحَطَّابِ مِنْ الحَجّ، وَضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، لآنَّ الآصْل عَدَمُ التَّدَاخُل، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ أُمُّ وَلَٰدِهِ صَامَتْ.

وَقِيلَ: يُكَفُّرُ عَنْهَا.

وَيَفْسُدُ صَوْمُ الْمُكْرَمَةِ عَلَى الوَطْء، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ م) وَعَنْهُ: لا (و ق).

وَقِيلَ: يَفْسُدُ إِنْ فَعَلْتَ، لَا الْمَغْهُورَةُ وَالنَّاتِمَةُ (و ق) وَأَفْسَدَ ابْنُ أَبِي مُوسَى صَوْمَ غَيْرِ النَّائِمَةِ، لِحُصُولِ مَقْصُودِ الـوَطَّ لَهَا، وَلا كَفَّارَةَ فِي حَقِّ الْمُكْرَهَةِ إِنْ فَسَدَ صَوْمُهَا، فِي ظَاهِرِ اللَّهْبِ نُصُّ عَلَيْهِ (و).

وَذَكَرَ القَاضِي روَايَةً: تُكَفِّرُ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهَا مُخْرَجَةً مِنْ الحَجِّ (و م) فِي المُسْتَيْقِظَةِ.

وَعَنْهُ: تُرْجِعُ بِهَا عَلَى الزُّوْجِ، لآنَّهُ الْمُلْجِيُ لَهَا إِلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ خَقِيلٍ: إِنْ أَكْرِهَتَ حَتَّى مُكَّنِّتْ لَوَمَتْهَا الكَفَّارَةُ، وَإِنْ غُصِيَتْ أَوْ كَانَتْ نَائِمَةً فَـلا، وَإِنْ جَـامِعَتْ نَاسِيَةً فَكَالرُّجُل (و) ذَكَرُهُ القَاضِيّ، لآنَ عُذْرَهَا بالإِكْرَاءِ أَفْوَى وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ: لا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا، وَهُوَ أَشْهَرُ (و) لِقُــوَّةِ جَنْبَةِ الرَّجُلِ، وَيَتَخَرَّجُ: أَنْ لَا يَفْسُنَدَ صَوْمُهَا مَعَ النَّسْيَانِ وَإِنْ فَسَلَدَ صَوْمُهُ، لآنْسَهُ مُفْسِيدٌ لَا يُوجِبُ كَفُسَارَةً، كَالآكُلِ، وَكَـٰذَا الجَاهِلَةُ وَنَحْوُهَا.

وَعَنْهُ: يُكَفِّرُ عَن المَعْذُورَةِ بإكْرَاهِ أَوْ نِسْيَانَ وَجَهْلَ وَنَحْوِهَا.

كُلُّمٌ وَلَٰذِهِ إِذَا أَكْرَمَهَا، وَالْمُزَّادُ: وَقُلْنَا تُلْزَمُهَا الكَفَّارَةُ.

وَلَوْ أَكْرَةَ الرَّوْجَةَ عَلَى الوَطْءِ دَفَعَتْهُ بِالآسْهَلِ فَالآسْهَلِ، وَلَوْ أَفْضَى إِلَى نَفْسِهِ، كَالمَارَّ بَيْنَ يَدَي الْمُصَلِّي، كَـٰذَا ذَكَـرَهُ فِي

وَالْوَطْءُ فِي الدُّبُر كَالقُبُل يَقْضِي وَيُكَفِّرُ (و).

وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ تَخْرِيَجٌ مِنْ الغُسْلِ وَمِنْ الحَدُّ، وَقَدْ قَاسَ جَمَاعَةٌ عَلَيْهِمَا، لَكِنْ يَفْسُدُ صَوْمُهُ إِنْ أَنْزُلَ (و).

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةً رِوَايَةً: لَا كُفَّارَةً.

وَإِنْ أُولَكِمْ فِي بَهِيمَةٍ فَكَالأدميةِ، نَص عَلَيْهِ اخْتَح الآصْحَابُ بوجُوبِ الغُسُلُ: وَسَوَاءٌ وَجَبَ الحَدُ كَالزُّنَا أَوْ لا، كَالزُّوجَةِ وَالْآمَةِ، وَخُرَّجَ أَبُو الخَطَّابِ فِي الكَفَّارَةِ وَجُهَيْن بنَاءً عِلَى الْحَدِّ، وَكَذَا خَرَّجَةُ القَاضِي روَايَةً بنَاءً عَلَى الْحَدُّ.

وَيَأْتِي قَوْلُ ابْن شِهَابِ: لا يَجِبُ بمُجَرِّدِ الإيلاجِ فِيهِ غُسُلٌ (و هـ) وَلا فِطْرٌ (و هـ) وَلا كَفْارَةُ (و هــ) كَـذَا قَـالَ، وَإِنْ أُوْلَجَ فِي مُيِّتٍ فَكَالْحَيِّ، وَسَبَقَ وَجُهٌ فِي الغُسْلِ. َ

وَقِيلَ هُنَا: فِي آدَمِيُّ حَيُّ أَوْ مَيِّتِ أَوْ بَهِيمٍ حَيٍّ.

وَقِيلَ: أَوْ مَيَّتُو، كَذَا قِيلَ وَفِي الْمُسْتَوْعِبُو: إِنْ أُولَجَ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ آدَمِي مَيِّتُو فَفِي الكِفَّارَةِ وَجُهَانَ.

وَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ فَعَلَيْهِ القَصْاءُ (و) وَالكَفَّارَةُ (هـ) لأنَّهُ مُنَعَ صِحَّةُ الصَّوْم بجمَـاع أَثِـم فِيـهِ، لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ، كَمَنْ وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، وَلاَّنَهُ لَوْ جَامَعَ فِي النَّهَارَ نَاسِيًا ثُمَّ ذَكَرَ وَاسْتَدَامَ قَضَى وَكَفَّرَ، وَلِأَنْهُ لَوْ جَامَعَ فِي النَّهَارَ نَاسِيًا ثُمَّ ذَكَرَ وَاسْتَدَامَ قَضَى وَكَفَّرَ، وَلِأَنْمَا أَنْسَدَ صَوْمَهُ بِالاسْتِدَامَةِ دُونَ الابْتِدَاءِ عِنْدَ الحَنَفِيَّةِ، وَلَمْ يُوجِبُوا عَلَيْهِ كَفَارَةً، وَأَمَّا أَلحَدُ عَلَى مُجَامِعٍ طَلْقَ فَلاثًا وَدَامَ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي وَجْدٍ، ثُمُّ الحَدُّ عُقُوبَةٌ مَحْضَةٌ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ، بِخِلافِ الكَفَّارَةِ.

وَقَاسَ غَيْرُ وَاحِدِ عَلَى مَنِ اسْتَدَامَ الوَطَّءَ حَالَ الإِحْرَامِ.

وَإِنْ نَزَعَ فِي الْحَالِ مَعَ أَوْلِ طُلُوعِ الفَجْرِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ حَامِدِ وَالقَاضِي، لآنُ النَّزعَ جِمَاعٌ يُلْتَذُ بِهِ كَالإيلاج، بِخِلاف مُجَامِعُ حَلَفَ لا يُجَامِعُ فَنَزَعَ، لِتَعَلَّقَ اليّمِينَ بالمُسْتَقْبَلِ أُوَّلَ أُوْقَاتِ الإمكان.

وَقُولَ اَبُو حَفْصٍ: لا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلا كَفَّارَةَ (و هـ ش) وَذَكَرَ القَافْدِي أَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ اخْتِلافُ الرَّوَايَتَيْنِ فِي جَسوَازِ وَطُعِ مَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ وَطِئْتُك فَانْتِ عَلَيٌّ كَظَهْرٍ أَمِّي قَبْلَ كَفَّارَةِ الظّهَارِ، فَإِنْ جَازَ فَالنَّرْعُ لَيْسَ بِعِمَاعٍ وَإِلاَّ كَانْ جِمَاعًا - مَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ وَطِئْتُك فَانْتِ عَلَيٌّ كَظَهْرٍ أَمِّي قَبْلَ كَفَّارَةِ الظّهَارِ، فَإِنْ جَازَ فَالنَّرْعُ لَيْسَ بِعِمَاعٍ وَإِلاَّ كَانْ جِمَاعًا

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَقْضِي، قَوْلاً وَاحِلنا وَفِي الكَفَّارَةِ عَنْهُ خِلافٌ (م ٨)(١)

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: وَهَذَا يَقْتَضِي رِوَايَتَيْنِ: إِخْدَاهُمَا يَقْضِي فَقَطْ، قَالَ: وَهُوَ أَصَحُ عِنْدِي (و م) لِحُصُولِهِ مُجَامِعًا أَوَّلَ جُزْءٍ مِنَ اليَوْمِ أُمِرَ بِالكَفَّ عَنْهُ بِسَبَبٍ سَأَبِقٍ مِنَّ اللَّيْلِ، فَهُوَ كَمَنْ ظَنْهُ لَيْلاً فَبَانْ نَهَارًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ فِيهِ عُذْرٌ صَارُ كُوَطْء النَّاسِيَ وَمَنْ ظُنُّهُ لَيُلاً.

وفي الكَفَّارَةِ بِذَلِكَ رِوَايَتَانَ، كَذَا هَذَا.

رَبِ الْحَامَةُ وَهُوَ صَحَيِحٌ ثُمُّ مَرضَ، لَمْ تَسْقُطْ الكَفَّارَةُ هَنْهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (هـ ق) أَوْ جُنَّ (هـ ق) أَوْ جُنَّ (هـ ق) أَوْ جُنَا الْسَامَ الْآغُرَابِيُّ بِالكَفَّارَةِ، وَلَمْ يَسْأَلُهُ، وَكَمَا لَوْ سَافَرَ (و). وَقُولُهُمْ: لَآنُهُ لا يُبِيحُ الفِطْرَ مَمْنُوعٌ، وَيُؤثِّرُ هِنْدَهُمْ فِي مَنْعِ الكَفَّارَةِ وَلا يُسْقِطُهَا بَعْدَ وُجُوبِهَا، تَفْرِقَةُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُقَارِنَا

وَلا يُقَالُ: تَبَيِّنًا أَنَّ الصَّوْمُ غَيْرُ مُسْتَحَىًّ عِنْدَ الجِمَاعِ، لآنَ الصَّادِقَ لَوْ أخْبَرَهُ أَنَّهُ سَيَمْرَضُ أَوْ يَمُوتُ لَمْ يَجُزْ الفِطْرُ. وَالصُّومُ لا تُتَحَرَّى صِحْتَهُ، بَلْ لُزُومُهُ كَصَالِمٍ صَبَّحُ أَوْ أَقَامَ.

وفي الانْتِصَارِ وَجْة: تَسْفُطُ بِحَيْضٍ وَنِفَاسٍ (وُ قَ) لِمَنْعِهِمَا الصَّحَّة، وَمِثْلُهُمَا مَوْتُ، وَكَذَا جُنُونَ إِنْ مَنْعَ طَرَآتُهُ الصَّحَّة، وَأَمْنَهُرُ أَفُوالِ الشَّافِعِيِّ كَفَوْلِنَا (و م).

وَمَنْ وَطِئَ ثُمَّ كَفُرَ ثُمَّ عَادَ فَوَطِئَ فِي يَوْمِهِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِمَا سَبَقَ فِيمَنْ اسْتَدَامَهُ وَفُــتَ طُلُوعِ الفَجْسَرِ، ** **

وَذَكَرَ الْحَلْوَانِيُّ رِوَايَةً لا كَفَّارَةً عَلَيْهِ (و) وَخَرَّجَهُ ابْنُ عَقِيلٍ مِنْ أَنَّ الشّهرَ هِبَادَةً وَاحِدَةً وَذَكَرَهُ الْسَنُ عَبْـلــِ الْـبَرُّ (ع) بِمَـا يَقْتَضِي دُخُولَ أَحْمَدَ فِيهِ.

وَإِنْ لَمْ يُكَفِّرْ عَنِ الْأَوَّالِ فَكَفَّارَةً وَاحِدَةً عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ومن طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام فعليه القضاء والكفِّسارة وإن نـزع في الحسال مـع أوّل طلـوع الفجر فكذلك عند ابن حامدٍ والقاضي.

وقال أبو حفص: لا قضاء عليه ولا كفَّارة وقال ابن أبي موسى: يَقْضَي، قولاً واحدًاٍ.

وفي الكفّارة عنه خلافٌ). انتهى.

وأطلق الوجهين في الإيضاح، والمبهج في موضع مسن كلامه، والهداية والمذهب، والمستوعب، والمغني، والهنادي، والتلخيص، والحرُّر، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم:

أحدهما: عليه القضاء والكفَّارة، اختاره ابن حامدٍ والقاضي، كما قال المصنَّف، ونصرهُ ابن عقيل في الفصول.

وجزم به في المبهج في موضع آخر، والمنوَّر ونظم المفردات.

قال في الخلاصة: فعليه القضاء والكفَّارة، في الأصحُّ.

والوجه الثَّاني: لا قضاء عليَّه ولا كفَّارة، اختاره أبو حفض، كما قال المصنَّف.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، قاله في القواعد. واختاره أيضًا صاحب الفائق، وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وكلام أبن أبي موسَى واختيار المجد ذكره المصنِّف.

قلت: الصُّواب أنَّه إن تعمَّد فعل الوطء قريبًا من طلوع الفجر مع علمه بذلك؛ فعليه القضاء والكَثَّـارة، وإلاًّ فـلا كضَّارة، واللَّـه

وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ بغَيْرِ خِلافٍ، فَعَلَى الآوُّل تَعَدَّدُ الوَاجِبُ وَتَدَاخَلَ مُوجِبُهُ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الفُصُولِ، والحَرَّر، وَغَيْرُهُمَا. وَعَلَى الثَّانِي: لَمْ يَجِبْ بِغَيْرِ الوَطْءِ الآوَّلِ شَيْءً، وَكَذَا كُلُّ وَاطِئٌ يَلْزَمُهُ الإِمْسَاكُ (و)

وَنَصُ أُحْمَدَ فِي مُسَافِرٍ قَدِمَ مُفْطِرًا ثُمُّ جَامَعَ: لا كَفَارَةَ عَلَيْهِ.

قَالَ القَاضِي وَأَبُو الْحَطَّابِ، هَذَا عَلَى رِوَايَةِ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ الإِمْسَاكُ.

وَاخْتَارَ صَاْحِبُ الْمُحَرَّرِ حَمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِو، وَهُوَ وَجُهُ فِي كِتَابِ المَلْهَبِ، لِضَعْفِ هَذَا الإِمْسَـاكِ، لآنُـهُ سُـنُّةٌ عِنْـدَ أَكْـفَرِ لِعُلَمَاء.

وَفِي تَعْلِيقِ القَاضِي وَجْهُ فِيمَنْ لَمْ يَنْوِ الصُّومَ: لا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ.

وَٱلْزَمَهُ مَالِكَ بِالكَفَّارَةِ بِمُجَرِّدِ تَرَكِ نِيَّةِ الصُّومِ عَمْدًا بِلا أَكُلِ وَلا جِمَاعٍ، وَإِنْ أَكُلَ ثُمُّ جَامَعَ فَالْخِلافُ ١٠٠٠.

وَسَبَقَ: هَلْ تُجَبُّ الكُفَّارَةُ بِأَكُلِّ؟

وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنَ، فَإِنْ كَقُرُ عَنَ الآوَّل كَفْرَ عَنِ الثَّانِي (وَ) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ (ع) وَقِيدِ رَوَايَةٌ عَنُ (هــــ) وَكَـٰذَا إِنْ لَمْ يُكَفِّرْ عَن الآوَّل، فِي اخْتِيَار ابْن حَامِدِ وَالقَاضِي، وَغَيْرهِمَا.

ُ وَخَكَاهُ ۚ أَبْنُ عَبَٰدِ الْبَرُّ عَنْ أَخْمُذُ (و مَ ش) لآنٌ كُلُّ يَوْمٌ عِبَادَةً، وَكَيَوْمَيْنِ مِنْ رَمَضَانَيْنِ، وَفِيهِ رِوَايَـةٌ عَـنْ (هــ) وَظَـاهِرُ

كلام الجِرَقِيِّ كَفَارَةً وَاحِدَةً، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكُر وَابْنُ أَبِي مُوسَى (م ٩)(٢) (وَ) كَالْحُدُودِ. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَعَلَى قَوْلِنَا بِالنَّنَاخُلِ لَوْ كَفَر بِالعِنْقِ فِي اليَوْمِ الآوَّلِ عَنْهُ ثُمْ فِي اليَسومِ الشَّانِي عَنْهُ ثُمْ أَسْتُجِقَّتُ النَّائِيَةُ وَخَدَهَا لَزِمَهُ بَدَلُهَا، وَلَوْ أَسْتُجِقَّتَا النَّائِيَةُ وَخَدَهَا لَزِمَهُ بَدَلُهَا، وَلَوْ أَسْتُجِقَّتَا النَّائِيةُ وَخَدَهَا لَزِمَهُ بَدَلُهَا، وَلَوْ أَسْتُجِقَّتَا النَّائِيةِ وَخَدَهَا لَزِمَهُ بَدَلُهَا، وَلَوْ أَسْتُجِقَّتَا جَمِيصًا أَجْزَأَهُ بَدَلُهُمَا رَقَبَةً وَاحِدَةً، لَآنٌ مَحَلُ التَّذَاخُلِ وُجُودُ السَّبَبِ النَّائِي قَبْلَ أَدَاءً مُوجِبِ الآوَّلِ، وَيَئِيَّةُ التَّغْيِينِ لا تُعْتَبَرُ، فَتَلْغُو أَوْ تَصِيرُ كَيْبَةِ مُطْلَقَةٍ.

هَذَا قِيَاسُ مَذْهَبَنَا، وَقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ، وَهُوَ مَذْهَبُ المَالِكِيَّةِ فِي نَظِيرِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ قُضِيَ فِيهِ بِتَدَاخُـلِ الآسْبَابِ فِي الكَفَّارَةِ إِذَا نَوَى التَّكْفِيرَ عَنْ بَعْضِهَا فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ جَمِيعِهَا، مِثْلُ مَنْ قَالَ لِزَوْجَاتِهِ: أَنْتُنَّ عَلَيْ كَظَهْرِ أَسِّي ثُمِّمَ وَطِيئَ وَاحِـدَةً

(١) تنبيه: قوله: (وإن أكل ثمَّ جامع فالخلاف). انتهي.

لعلَّه أراد به الخلاف الَّذي في الواطئ الَّذي يلزمه الإمساك في المسألة الَّتي قبلها.

وقد قطع أكثر الأصحاب بوجوب الكفَّارة على الواطئ بعد الأكل.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن جامع في يومين فإن كفر عن الأول كفر عن الثاني.. وكذا إن لم يكفر عسن الأول، في اختسار ابسن حامدٍ والقاضي، وغيرهما، وحكاه ابن عبد البرِّ عن أحمد وظاهر كلام الحرقيِّ كفارةٌ واحدةٌ، واختساره أبمو بكرٍ وابس أبمي موسسى).
 انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والزَّركشيّ، وغيرهم:

أحدهما: يلزمه كفّارتان، وهو الصّحيح، اختاره ابن حامّدٍ والقاضي في خلاف وجامعــه وروايتيــه، والشّـريف أبــو جعِفــرٍ، وأبــو الخطّاب في خلافيهما، وابن عبدوس في تذكرته، ونصره الجد في شرحه.

قال في الخلاصة: لزمه كفَّارتان، في الأصحِّ.

قال في المذهب، ومسبوك الذُّهب: هذا المشهور في المذهب.

قال في التَّلخيص: هذا أصحُّ الوجهين.

قال في تجريد العناية: لزمه ثنتان، في الأظهر.

وجزم به في الإيضاح والإفادات والمنوَّر ومنتخب الأدمي، وغيرهم، وقدَّمه في المذهب، ومسـبوك الذَّهب، والحسرَّر، والرَّعـايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه إلاَّ كفَّارةٌ واحدةٌ، وهو ظاهر كلام الحرِّقيِّ، اختاره أبو بكرٍ وابن أبي موسى.

قال في المستوعب: واختاره القاضي، وقدَّمه هو وابن رزينٍ في شرحه.

وَكَفَّرَ عَنْهَا أَجْزَأَهُ عَنِ الكُلّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَوَجَدْت أَنَا فِي كَلامِ الْحَنَفِيَّةِ: لَوْ أَطْعَمَ إِلاَّ فَقِيرًا فَوَطِئَ أَطْعَمَهُ فَقَطْ عَنْهُمَا، كَحَــدَّ

وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الفَرْجِ فَأَمْنَى وَعِبَارَةُ بَعْضِهِمْ: فَأَفْطَرَ، وَفِيهَا نَظَرٌ فَعَنْهُ: يُكَفِّرُ، اخْتَارَهُ الحِزَقِيُّ وَٱبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَالْآكُثُرُ (و م) كَالوَطْء فِي الفَرْج، وَالفَرْقُ وَاضِحٌ

وَعَنْهُ: لَا كَفَارَةً عَلَيْهِ (و هـ شُ) اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ صَاحِبُ النَّصِيحَةِ، والمغني، والحرَّر، وَهِيَ أَظْهَرُ (م ١٠)(١٠. وَعَلَى الْأُولَى: النَّاسِي كَالعَامِدِ، ذَكَرَهُ فِي النَّبْصِرَةِ، وَيَـدُلُلُّ عَلَيْهِ اعْتِبَـارُهُ بِـالفَرْجِ، وَقَـالَ صَـَاحِبُ المُغْنِي وَالرَّوْضَـةِ، وغيرهما: عَامِدًا، وَكَذَا إِذَا أَنْزَلَ الْمَجْبُوبُ بِالْمُسَاحَقَةِ.

وَكَذَا امْرَأْتَانَ إِنْ قُلْنَا يَلْزَمُ الْمُطَاوِعَةَ كَفَّارَةً، وَإِلاًّ فَلا كَفَّارَةً.

وَالقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ وَنَحْوُهُمَا كَالوَطْءِ دُونَ الفَرْجِ، فِي رِوَايَةٍ احْتَارَهَا القَاضِي (و م).

وَفِي رِوَايَةٍ: لا كَفَّارَةَ، اخْتَارَهَا الآصُحْابُ (و) وَنَصُّ أَحْمَدَ: إنْ قَبَّلَ فَمَذَى لا يُكفُّرُ (م ١١)(١)

(١) (مسألة – • 1): قوله: (وإن جامع دون الفرج فأمنى وعبارة بعضهم: فأفطر، وفيها نظرٌ فعنه: يكفّر اختاره الحرقيُّ وأبو بكـــر وابن أبي موسى والأكثر، كالوطء في الفرج، والفرق واضحٌ، وعنه: لا كفَّــارة... اختـاره جماعـةٌ، منهــم صـاحب النّصيحـة، والمغـني،ُ والمحرَّر، وهي أظهر). انتهي.

وأطلقهما في الهداية والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والكافي، والتَّلخيص، والحرُّر، والرَّعايتين، وغيرهم.

إحداهما: لا تجب الكفَّارة، وهي الصُّحيحة على ما اصطلحناه.

اختاره صاحب النَّصيحة، والمغني، والخلاصة، والحرُّر، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

قال ابن رزين في شرحه: وهي أصح.

قال المصنّف هنا: وهي أظهر.

وقدَّمها في النَّظم.

والرَّواية الثَّانية: تجب الكفَّارة، اختارها الأكثر، كما قال المصنّف، منهم الخرقيُّ، وأبو بكرٍ، وابن أبي موسى، والقاضي.

قال الزَّركشيُّ: هي المشهورة من الرُّوايتين، حتَّى إنَّ القاضي في التَّعليق لم يذكر غيرها.

وجزم به في الوجيز، والإفادات، وغيرهما.

وقدُّمه في الفائق، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهما.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (والقبلة واللَّمس ونحوهما كالوطء دون الفرج، في روايةِ اختارها القاضيُّ.

وفي روايةٍ: لا كفَّارة، اختارها الأصحاب، ونصُّ أحمد: إن قبُّل فمذى لا يكفِّر). انتهى.

ما اختاره القاضي جزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والتُّلخيص والحُرُّر والإفادات، وغيرهم.

وقال في الرَّحاية الكبرى: ومن باشر دون الفرج بوطء أو قبلة أو لمس أو استمناء أو تكرار نظرٍ فمذى أو أمنى ببعض ذلـك بطـل

وفي الكفَّارة رواياتٌ، الوجوب، وعدمه.

والثَّالثة: تجب في الوطء المذكور فقط، وكذا قال الجد في شرحه، وصاحب الحاوي الكبير.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى: ومن وطئ دون الفرح أو قبُّل أو لمس أو كرَّر النَّظر فأمنى أفطر مطلقًا، وفي الكفَّارة روايتان. وقيل: من أمنى ناسيًا بقبلةٍ أو لمس أو تكرار نظر لم يفطر، وكذا.

قال في الحاوي الصُّغير، فالمقدَّم في الرَّعاية الصُّغرى والحاوي الصُّغـير: أنَّ القبلـة واللَّمـس ونحوهمـا كـالوطء دون الفـرج، كمـا احتاره القاضي.

وأطلق الخلاف كالمصنّف المجد وابن حمدان في الرُّعاية الكبرى وصاحب الحاوي الكبير.

والرُّواية الثَّانية: لا كفَّارة في ذلك، وهو الصَّحيح.

قال المصنّف هنا: اختارها الأصحاب، وقلَّمها في المغنى، قال الشّارح: وفي الكفَّارة روايتان، أصحُّهما لا تجب، نقلها الأثرم وأبو=

الفروع - كتاب الصيام

وَإِنْ كَرَّرُ النَّظْرَ فَأَمْنَى فَلا كَفَّارَةَ (م) كَمَا لَوْ لَمْ يُكَرِّرُهُ (و) وَعَنْهُ: بَلَى، كَاللَّمْسِ، وَأَطْلَقَ فِي الْحِدَايَةِ وَغَيْرِهَا الرَّوَايَتَيْنِ. وَقَيْلَ: إِنْ أَمْنَى بِفِكْرِهِ أَنْ نَظْرَةٍ وَاحِدَةٍ عَمْدًا أَفْطَرَ، وَفِي الكَفَّارَةِ وَجُهَانِ، وَمَنَبَقَ حُكُمْ مَنْ جَامَعَ فِي يَوْم رَأَى الْحِلالَ فِي لَيْلَتِهِ وَرُدُّتْ شَهَادَتُهُ، وَجَمَاعِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ.

وَيَخْتُصُّ وُجُوبُ الكُفُّارَةِ برَمَضَالَ (وَ)؛ لَآلُ غَيْرَهُ لا يُسَاوِيه، خِلافًا لِقَتَادَةَ فِي قَضَائِهِ فَقَطْ.

وفي الرُّعَايَةِ: قُولًا يُكَفِّرُ إِنَّ أَفْسَدَ قَضَاءَ رَمَضَانَ.

وَمُنْبَقَ أُوُّلُ البَّابِ هَلْ تَخْتُصُ بِالْجِمَاعِ؟

وَالكُفَّارَةُ عَلَى الْتُرْتِيبِ، فَيَجَبُّ عِتَى رُقَبَةٍ، فإنْ لَمْ يَجِدْهَا صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتَّينَ مِسْكِينًا، مِثْلُ كَفَّارَةِ الطِّهَارِ، فِي ظَاهِرِ المَّذْمَبِ (و هـ ش) وَيُأْتِي فِيهَا [إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] اغْتِبَارُ سَلامَةِ الرَّقَبَةِ وَكُونِهَا مُؤْمِنَةً، وَلا يَحْرُمُ هُنَا الوَطْءُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، وَلا فِي لَيَالِي صَوْمِ الكَفَّارَةِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَأَظُنَّهُ فِي التَّلْخِيصِ وَغَيْرِهِ، كَكَفُّارَةِ القَتْلِ، ذَكَرَهُ فِيهَا القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَحَرَّمَهُ إبْنُ الحَّنْبِلِيَّ فِي كِتَابِهِ أَمْبَابُ النُّرُول، عُقُوبَةً

وَعَنْهُ: إِنْهَا عَلَى التَّخْيِرِ بَيْنَ العِنْقِ وَالصَّيَامِ وَالإِطْعَامَ، فَبَايَّهَا كَفُرَ أَجْزَأَهُ (و م)؛ لآنَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٤٦٠، م: ١١١١) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلاً أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكَفِّرُ بِعِثْق رَقَبَةٍ».

وَفِيهِمَا (خَ: ٢٤٦٠، م: ٢١١١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجِ عَنِ ابْنِ شِهَابِ عَنْ حُمَيْدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ رَجُلاً الْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَمْتِقَ رَقَبَةً لَمْ يَصُومَ شَهْرَيْن مُتَتَابِعَيْنَ أَوْ يُطْعِمَ سِتَّينَ مِسْكِينًا».

وَتَابَعَهُمَا ۚ اَكْثَرُ مِنْ عَشَرَةٍ، وَخَالَفَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ثَلاثِينَ، فَرَوُوهُ عَنِ الرُّهُ رِيِّ بِهَـذَا الإسْنَادِ أَنَّ إِفْطَارَ ذَلِيكَ الرُّجُـلِ كَـانَّ بِجِمَاعٍ، «وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ: هَلِ تَجِدُ مَا تَعْتِقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لا، قَالَ: هَلْ تَسْطِيعُ أَنْ تُصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟،

قَالَ: لا، قَالَ: هَلْ تُجدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لا.

ثُمُّ جَلَسَ فَأْتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بعَرَقِ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بهَذَا.

قَالَ: عَلَى أَفْقَرَ مِنَّا؟ قَالَ: اَذْهَبٌ فَاطْعِمْهُ أَهْلَكَ، وَفِي أَوْلِهِ: فَهَلَكْت يَا رَسُولَ اللّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَك؟ قَالَ: وَقَعْت عَلَى امْرَائِي فِي رَمْضَانَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٤٦٠، م: ١١١١). ﴿

وَهُوَ أُولَى، لَآنَهُ لَفُظُ النَّبِيُّ عِينَهِ، وَمُشْتَعِلٌ عَلَى زِيَادَةٍ، وَرَوَاهُ الْآكْثُورُ.

وَلِلدَّارَ قُطْنِيُّ (١٠/ ٢٣٢): هَلَكْت وَأَهْلَكْت.

واختارها من اختار عدم وجوب الكفّارة بالوطء دون الفرج.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ في كلام المصنَّف نظرًا من أوجهٍ:

أحدها: كونه خصُّص القاضي بإلحاق القبلة واللُّمس وغوهما بالوطء دون الفرج.

والحاصل: أنَّ كثيرًا من الأصحاب قال بمقالته وقطع بها.

الثَّاتي: نسبة القول الثَّاني إلى الأصحاب، وكثيرٌ من الأصحاب على خلاف ذلك، بل أكثرهم، ولم نر أحدًا غيره نسب إليهم مشل صاحب المغني والمجد في شرحه، والشَّارح، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

بل الَّذي اختار الفرق الخرقيُّ وأبو بكر وابن أبي موسى وناسٌ من المتأخَّرين.

الثَّالث: كونه نسب القول الأوَّل إلى القَّاضي، ولم يذكر عنه غيره، وقد قال في التَّعليق: إنَّ الكفَّارة تجب بالوطء دون الفــرج قــولاً واحلنًا، وخصُّ الرَّوايتين باللَّمس والقبلة ونخوهمًا، كما حكاه المصنّف عن الأصحاب.

> مع أنَّ المُصنَّف جعل الوطء دون الفرج والقبلة واللَّمس ونحوها على حدَّ سواء فيما إذا كان عرَّمًا في الحبجِّ. فهذه إحدى عشرة مسألةً قد يسرُّر الله تعالى بتصحيحها.

⁼طالب، واختارها الخرقيُّ وأبو بكرٍ وابن أبي موسى.

وَضَعَّفَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ البِّيهَةِيُّ، وَصَنَّفِ.الْحَاكِمُ ثُلاثَةٌ أَجْزَاء فِي إِبْطَالِهَا.

وَلاَّ بِي دَاوُد (٢٣٩٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثٍ هِشَامٍ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْهُ ﴿وَصُمْ يَوْمُا مَكَانَهُ وَقَـالَ: فَأَتَى بَعَرَقَ فِيهِ تَمْرٌ قَلْرُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا».

وَلَهُ (هُ٢٣٩) مِنْ حَلِيثِ عَائِشَةَ: فِيهِ عِشْرُونَ صَاعًا، وَهِشَامٌ تُكُلِّمَ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَتَابَعَهُ عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ عُمَرَ فِي الصَّوْم، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٦٧١)، وَتَابَعَهُ أَبُو أُويُسِ عَنِ الزُّهْرِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ وَفِيهِ كَلامٌ.

وَرَوَى ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَتَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْلَدٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ الزُّهْرِيُّ.

وَيَحْرِ بْنِ كَنِيزٍ، عَنِ الزُّهْرِيُّ، ذَكَرَهُ البَّيْهَقِيُّ (٤/ ٢٢٦).

وَأَشَارَ هُوَ وَغَيْرُهُ إِلَى صِحَّةِ هَذِهِ الزَّيَادَةِ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنِ اَبْنِ عَبَّاسٍ: عِنْقُ رَقَيَةٍ أَوْ صَوْمٌ شَهْرِ أَوْ إطْعَامُ لَلاثِينَ مِسْكِينًا، وَعَنِ الْحَسَنِ: عِنْقُ رَقَبَسَةٍ أَوْ إِهْـدَاءُ بَدَنَـةٍ أَوْ إِطْعَامُ عِشْرِينَ صَاعًا أَرْبَعِينَ مِسْكِينًا، وَعَنْ عَطَاءٍ نَحُوهُ، وَلِمَالِكُو فِي الْمُوطَّإِ عَنْ عَطَاءٍ الحُرَاسَانِيِّ عَنِ البُـنِ المُسْتَيِّبِ مُرْسَـلاً نَحْـوُهُ، وَلَمْ يَذْكُرُ عَدَدَ الْمَسَاكِينَ، وَفِيوَ: وَصُمْ يُومًا.

وَمَذْهَبُ (م) هَذِهِ ٱلكَفَّارَةُ إطْعَامٌ فَقَطْ، كَلَمَا قَالَ.

وَالْإِطْعَامُ كُمَّا يَأْتِي فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَإِنْ قَدَرَ عَلَى العِتْقِ فِي الصَيَّامِ لَمْ يَلْزَمْهُ الانْتِقَالُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مَنْ قَدَرَ قَبْلَهُ، وَيَأْتِي مَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ فِي الظَّهَارِ. وتَسْقُطُ هَنِهِ الكَفَّارَةُ بِالْعَجْزِ، فِي ظَاهِرِ الْمُبْعَبِ، نَصَّ عَلَيْهِ (وَ ق) (اذَ يَعْضُهُمُ: بالمَال.

وَقِيلَ: وَالصُّومُ كَلَمَا قَالَ، لأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ الآعْرَابِيُّ بِهَا أَخِيرًا، وَلَمْ يَذْكُرُ لَهُ بَقَاءَهَا فِي ذِمُّتِهِ، وَكَصَدَقَةِ الفِطْرِ.

وَعَنْهُ: لا تَسْقُطُ (و هـ ش) لأنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِهَا الآغَرَآبِيُّ لَمَّا جَاءَهُ العَرَقُ بَعْدَمَا أَخْبَرَهُ بِمُسْرَتِهِ، وَلَعَلَّ هَلِهِ الرَّوَايَةَ أَظْهَـــرُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَوْ كَفُرَ غَيْرُهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلُ: أَوْ دُونَهَا فَلَهُ أَخَذُهَا.

وَعِنهُ: لا يَأْخُذُهَا. وَعَنهُ: لا يَأْخُذُهَا.

وَأَطْلَقَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكُلُهَا أَمْ كَانَ خَاصًّا بِلَاكَ الْأَعْرَابِيِّ؟ عَلَى روَايَتَيْن.

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ: أَنَّهُ ﷺ رَخُصَ لِلأَعْرَابِيُّ فِيهِ لِحَاجَتِهِ، وَلَمْ تَكُنْ كَفَّارَةً،

وَلا تَسْقُطُ غَيْرُ هَلِهِ الكَفَّارَةِ بالعَجْزِ، مِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَار وَاليِّمِين وَكَفَّارَاتِ الحَجُّ وَنَحْو ذَلِكَ، نَصَّ عَلَيْهِ إِ

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُنَا لِعُمُومِ أَولَّتِهَا حَالَةَ الْإِعْسَارِ، وَلِتَخدِيثِ سَلَمَّةَ بْنِ صَخْرِ فِسَي الظَّهَـارِ، وَلاَّنْـهُ القِيَاسُ خُولِفَ فِي رَمَضَانَ لِلنَّصِّ، كَذَا قَالُوا: لِلنَّصِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلاَنَّهَا لَمْ تَجبُ بستَبِ الصَّوْمِ

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَيْسَ الصَّوْمُ سَبَبًا لِلْكَفَّارَةِ وَإِنْ لَمْ تَجِبُ إِلاَّ بِالصَّوْمُ وَالجِيمَاعِ، لآنَّهُ لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا. وَعَنْهُ: تَسْفُطُ.

وَمَلْهَبُ (ش) هِيَ كَرَمَضَانَ، إِلاَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ، لآنَ فِيهِ مَعْنَى المَثُوبَةِ وَالغَرَامَةِ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدِ اللَّهُ تَسْقُطُ كَفَّارَةُ وَطَءِ الحَائِض بالعَجْز، عَلَى الآصَحِّ.

وَعْنَهُ: بِالْعَبْجُرُ عَنْ كُلُّهَا، لَأَنَّهُ لَا بَدَلَ فِيهَا.

وَقَالَ ابُّنُ حَامَدٍ: تَسْقُطُ مُطْلَقًا، كَرَمَضَانَ.

وَأَكْلُهُ الكَفَّارَاتِ بِتَكْفِيرِ غَيْرِهِ عَنْهُ كَرَمَضَانٍ.

وَعَنْهُ: تَخْتُصُ بِالْوَطْءِ فِي رَّمَضَانَ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُرٍ، وَإِنْ مَلْكَهُ مَا يُكَفُّرُ بِهِ وَقُلْنَـا لَـهُ أَخْـدُهُ هُنَـاكَ فَلَـهُ هُنَـا أَكُلُـهُ، وَإِلاَّ أَخْرَجَهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: هَلْ لَهُ أَكُلُهُ أَوْ يَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ بِهِ؟ عَلَى رِوَايَتَيُنِ.

and had been a specificated as

باب حكم قضاء الصوم وغيره ﴾ **وما يَتعلُق بنزلڪُ** ﴿ فَأَيْهِ ۚ أَيُّهُ ﴿ وَإِنْ مُ إِنْ مُعَالِمُ وَاللَّهُ عَالِمُ ۖ اللَّهُ عَالِمُ ۖ

يُسْتَحَبُّ التَّتَابُعُ فِي قَضَاء رَمَضَانَ (و).

هَالَ البُخَارِيُّ (٣٩): قَالَ ابْنُ هَبُّاس: لا بَأْسَ أَنْ يُفَرُّقَ، لِقَوْل اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدُةٌ مِنْ أَيَّام أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا ﴿قَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرُّقَ وَإِنْ شَاءَ تَابَعَ﴾.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٩٣)، وَقَالَ: لَمْ يُسْنِدُهُ عَيْرُ مُنْفَيَّانَ بْنَ بِشْرَهِ ﴿

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لا نَعْلَمُ أَحَدًا طَعْنَ فِيهِ، وَالزِّيَادِةُ مِنْ النُّقَةِ مَقْبُولَةً

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٩٢) مِنْ رِوَايَةِ الوَاقِدِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو: فَسُثِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَسْنَ قَضْمًا ۚ وَمَضَمَانُ قَالَ: يَقْضِيهِ تِبَاعًا وَإِنْ فَرَّقَهُ أَجْزَأُهُ ۗ

وَلَهُ أَيْضًا، وَقَالَ: إسْنُنَادٌ حَسَنٌ عَن ابْن الْمُنْكَدِر مُرْسَلاً قَالَ: ﴿ذَلِكَ إِلَيْك، أَرَأَيْست لَـوْ كَـانَ عَلَـى أَحَدِكُـمْ دَيْسَ فَفَضَى اللَّارْهَمَ وَاللَّارْهَمَيْنِ أَلَمْ يَكُنْ قَضَاءً؟ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَلَا يَعْفُو وَيَغْفِرً٣.

وَحَبَرُ أَبِي هُرَيْرُةَ ﴿ فَلَيْسُرُدُهُ وَلَا يَقْطَعُهُ ﴾.

رَوَاهُ الْبَنُّ الْمُنْلِرَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ١٩٤) مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ القَساصُّ، ضَعَفَهُ الْمِنْ مَعِينِ والمدارقطني، وَقَوْلُ عَائِشَةً نَزَلَتْ (فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أَخَرَ مُتَنَابِعَاتٍ) فَسَقَطَتْ (مُتَنَابِعَاتُ).

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: إِسْنَاهُ صَحِيحُ بَصِنْكُ لِسَقُوطِ الحُكْمِ وَالتَّلاوَةِ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَلاَنَّهُ وَقُسَتَ مُوسَلَّعَ لَهُ كَصَوْمٍ التَّلاوَةِ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَلاَنَّهُ وَقُسَتَ مُوسَلَّعَ لَهُ كَصَوْمٍ اللَّهُ الذَارِيَّ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقُسْلَ مُولِلًا اللَّهُ اللَّلُولُ اللَّهُ ال

الْمُسَافِرِ أَدَاءُ، وَإِنَّمَا لَزِمَ التَّنَائِمُ فِيهِ فِي صَوْمٍ مُقِيمٍ لا عُذْرَ لَهُ لِلْفُور.

وَتُعَيُّنُ الوَقَتِ لاَ لِوُجُوبِ التَّتَابُعِ فِي نُفْسِهِ، فَنَظِيرُهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ بِينَ شَعْبَانَ إلاً مَا يَشْسِعُ لَـهُ، وَفِي التَّسَائِعِ خُـرُوجٌ مِـنَ الخِلاف، وَهُوَ أَنْجَزُ لِبَرَامَةِ اللَّهُمَّةِ، وَأَشْبُهُ بِالآدَاء، فَكَانَ أُولَى ﴿

وَذُكْرَ الْقَاضِي فِي الخِلافِ فِي الزُّكَاءَ عَلَى الفَوْرِ: أَنْ قَصَاءَ رَمَضَانَ عَلَى الفَوْرِ، وَاحْتُح بِنَصَّهِ فِي الكَفُــارَةِ، وَيَجُــوزُ أَنْ يُقَالَ: القَضَاءُ عَلَى التَّرَاخِي، وَاحْتُجُّ بِنَصُّهِ فِيهِ، كَذَا ذُكِرَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: يَجُوزُ تَأْخِيرُ قَضَاءٍ رَمَصَانَ بِلا عُلْرٍ مَا لَمْ يُدُوكُ وَمَصَانَ ثَانٍ، وَلا نَعْلَمُ فِيهِ خِلافُسا، وَعِنْنَدَ اكْشُو الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ أَفْطَرَ بِسَبَبِ مُحَرَّمٍ حُرَّمُ التَّأْخِيرُ.

قال في التهذيب لَهُمْ: حَتَّى بَعُلْرِ السَّقْرِ، وَأُوجَبَ دَاوُد الْبَادَرَةَ فِي أُوَّكِ يَوْم بَعْدَ العيد، وَهَلْ يَجِبُ العَرْمُ عَلَى فِعْلِهِ؟ يَمَ مُنْ العِدِدُ : ﴿ الْمُعْدِدِ لَكِنَ يُتَوَجُّهُ الحِلافُ فِي الصَّلاةِ (أ).

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُصُولِ فِي الصَّلَاقِ: لا يَنْتَفِي إِلاَّ بِشَرَّطِ العَزْمِ عَلَى الفِطلِ فِي قَانِي الرَّقْتِ عَلَى الفَالِ وَكَلاَ كُلُّ عُللًا كُلُّ ا عِبَادُةِ مُتْرَاخِيَةِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِم، العنبوجُ عِنْدُ مُحَقِّقِي الفُقَهَاءِ فِلَعْلِ الأَصُولِ فِيهِ وَفِي كُسِلُ وَإِجْسِبِو مُوَسِّعِ إِنْشِيا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ بِشَرْطُ العَرْمُ عَلَى فِعْلِهِ، وَعَنْ عَلِيُّ وَابْنِ عُمَرَ وَهُرُوَّةَ وَالْحَسْنَ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخييِّ لِيَجِبُ ٱلْتَتَابُعُ الْحَالَةِ

وَكَذَا قَأْلَ دَاوُد وَالِظَّاهِرِيَّةُ: يَهْجِبَةُ وَلَا يُشْتَرَطُ لِلصَّاحَةِ كَاذَائِهِ، وَأَجَالُ جَمَاعَةٌ مِنْ الصَّيْحَابَةِ، وَعَيرَهم الإَّسْرَيْنِ، قَالَ الطِّحَادِيُّ الا فَصْلُ لِلنِّتَائِمِ عَلَى النُّفْرِيقِ، لأَنْهُ لَمُو ٱلْخِطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمْضِيانَ يَقْضِيهِ بِيَوْمُ وَلا يُستَحَبُّ لَهُ قَصَاءُ شَهْرٍ.

(١) تنبيه: قوله: (و هل يجب العزم على فعله +يعني: فعل الضَّوم: يتوجُّه الحلاف في الصَّلَاة } انتهن .

يعني: هل يجب العزم على فعل المصوم المقضيُّ قبل الدُّخول فيه أو لا يجب؟ يتؤجُّه أنَّه كالعزم على الصّلاة إذا وخسل وقتهما قسل فعلمها، وفيه في الصُّلاة وجهان، والصُّحيح من المذهب وجوب العزم على فعل الصُّلاة، وقد قدَّمه المصنِّف في كتاب الصُّلاة مسن هـذا

فيكون الصُّحيح في الصُّوم كذلك على هذا التُّوجيه، واللَّه أعلم، وقد ذكر المصنَّف كلام ابن عقيل.

وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ تَامًّا أَوْ نَاقِصًا لِمُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ قَضَى عَدَدَ آيَامِهِ مُطْلَقًا الْخَتَارَهُ جَمَاعَةً مِنْهُــمْ صَـَاحِبُ الْمَحَرُّدِ وَالْمُغْنِي، والمستوعب (و هـ ش) كأعْدَادِ الصُّلُوَاتِ.

ِ وَعِنْدَ القَاضِي: إِنْ قَضَى شَهْرًا هِلالِيًّا أَجْزَأُهُ مُطْلَقًا، وَإِلاَّ تَمَّمَ ثَلاثِينَ يَوْمًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الحِرْقِيِّ، وَذَكَرَهُ صَـاحِبُ الْمُحَـرُّرِ ظَاهِرَ كَلام أَحْمَدَ، وَقَالَهُ الحَسَنُ بْنُ صَالِح وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، وَحُكِي عَنْ مَالِك.

فَعَلَى الْأَوْلِ: مَنْ صَامَ مِنْ أَوْلِ شَهْرٍ كَامِلٍ أَوْ مِنْ أَثْنَاءٍ شَهْرٍ تِسْعَةً وَهِشْرِينَ يَوْمًا وَكَانَ رَمَضَانُ الفَائِثُ نَاقِصًا أَجْـزَأُهُ عَنْهُ اعْتِبَارًا بعَدَدِ الْآيَامِ.

وَعَلَى النَّانِي: يَقْتَضِّي يَوْمًا تَكْمِيلاً لِلشَّهْرِ بِالْحِلال أَوْ العَدَدِ ثَلاثِينَ يَوْمًا.

وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ قَصَاء رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ ٱخْرَ بِلاَ عُذْر (و) نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِحْتَجُ بقُول عَاثِشَةَ رضي الله عنهـــا: مَـا كُنْـتُ أَقْضِي مَا عَلَيٌّ مِنْ رَمَضَانَ إلاَّ فِي شَعْبَانَ، لِمَكَان رَسُول اللَّهِ ﷺ.

وَّكَمَا لا تُؤخُّرُ الصَّلاةُ الأُولَى إلَى الثَّانِيَةِ، فَإِنْ فَعَلَ أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا (و م ش) رَوَّاهُ سَمِيدٌ بِإِسْسَنَادٍ جَيِّــ لا عَــنِ

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (٢/ ١٩٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَنجِيحٌ، وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا بِإِسْسَنَادٍ صَعِيفٍ، وَذَكَرَهُ غَـنَهُ عَـنُ جَمَاعَةِ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلا أَحْسَبُهُ يَصِحُ عَنْهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: لا يَلْزَمُهُ إِطْعَامٌ (و هـ) لِظَاهِرِ قُولُه تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّسَامُ أُخَرَكُ [البقرة: ١٨٤]، وَكَتَأْخِيرِ أَذَاء رَمَضَانَ عَنْ وَقْتِهِ عَمْدًا.

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ مِنْ رِوَايَةٍ عَبْدِ اَللَّهِ المُمَرِيُّ وَيَيهِ ضَعَفْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: يُطْمِمُ بلا قَضَاء. وَيُطْمِمُ مَا يُجَزِّئُ كَفَّارَةً (و)، ويَبجُورُ قَبْلَ القَضَاءِ وَمَعْهُ ويَعْدَهُ، لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَإِذَا قُضَى أَطْعُمَ. رَوَاهُ سَعِيدٌ بإسْنَادٍ جَيَّدٍ.

قَالَ صَاحِبُ ۚ الْمُحَرِّرِ: الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عِنْدَنَا، مُسَارَعَةً إِلَى الخَيْرِ، وَتَخَلُّصًا مِنْ آفَاتِ التَّاخِيرِ.

وَمَذْهَبُ (م) الْأَفْضَلُ مَعَهُ، وَإِنْ أَخُرَهُ بَعْدَ رَمَضَانَ ثَانٍ فَأَكْثَرَ لَمْ يَلْزَمْهُ لِكُلِّ سَنَةٍ فِلنَيْقُ، لأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَهُ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقَتِــهِ وَقُولُ الصَّحَابَةِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَانَ.

وَمَنْ دَامَ عُذْرُهُ بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ فَلَمْ يَقْضِ ثُمَّ زَالَ صَامَ الشَّهْرَ الَّذِي أَدْرَكَهُ ثُمَّ قَضَى مَا فَاتَهُ وَلا يُطْعِمُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و). وَعَن ابْن عَبَّاسِ وَأَبِي هُرَيْرَةً وَسَعِيدِ بْن جُبَيْرِ وَقَتَانِةً: يُطْعِمُ بلا قَضَاءٍ.

نَعَلَىٰ قَوْلِنَا إِنْ كَانَ أَمْكَنَهُ قَضَاءُ البَعْضُ قَضَى الكُلُّ وَأَطْعَمَ عَمَّا أَمْكَنَّهُ صَوْمُهُ.

وَإِنْ أَخْرَ القَصْاءَ حَتَّى مَاتَ فَإِنْ كَانَ لِعُلْر فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لِعَدَم الدَّلِيل.

وَفِي التُّلْخِيصِ رَوَايَةٌ: يُطْعَمُ عَنْهُ، كَالشُّيْخِ الْهَمِّ، وَالفَرْقُ أَنَّهُ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الرُجُوبُ عَلَيْهِ، بَخِلاف الْمُيَّتِ. وَقَالَ فِي الانْتِصَادِ: يَجْتَمِلُ إِلَّا يَجَبِ الصَّوْمُ هَنْهُ أَوْ التَّكْفِيلِ؛ كَمَنْ نَلَرَ صَوْمًا.

وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: إِنْ أُخْرَهُ النَّاذِرُ لِعُذْرِ حَتَّى مَاتَ فَلا فِدْيَةً.

عَلَى الْآصَحُ، ذَكَرَهُ عَقِبَ الحَجِّ، وَإِنْمَا مُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الصَّوْمُ، وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُ قَصْاءِ رَمُصْانَ لِغَيْرِ عُنْدٍ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ أَطْمِمَ هَنَّهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ (و).

رَوَاهُ النَّوْمِلِيُّ (١٨٨٪) عَنِ ابْنِ حُمْرَ مُرْفُوحًا بإسْنَادِ صَعِيفَهِ، وَقَالَ: الصَّحِيخُ عَنِ ابْنِ حُمَّرَ مَوْقُوفٌ. وَسُئِلُتْ عَائِشَةُ عَنِ القَصَاءِ فَقَالَتْ: لا بَلْ يُطْعِمُ، رَوَاهُ سَعِيدٌ بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ، وَكَذَا قَالَ إِبْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْدُ إِنْ نَذَوَ قَضَى عَنْـهُ - وَسُئِلُتْ عَائِشَةُ عَنِ القَصَاءِ فَقَالَتْ: لا بَلْ يُطْعِمُ، رَوَاهُ سَعِيدٌ بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ، وَكَذَا قَالَ إِبْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْدُ إِنْ لَذَوْ قَضَى عَنْـهُ وَلِيُّهُ، فَالرَّاوِي أَعْلَمُ بِمَا رَوَى. ۚ

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَانَّهُ لا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ فِي الْحَيَاةِ، فَكَذَا بَعْدُ الْمُوتِ، كَالصَّلاةِ.

وَقَالَ فِي الانْتِصَارَ فِي مَسْأَلُةِ مَنِحُةِ الاسْتِتَابَةِ فِي الحَجَّ عِنْدَ طَرْيَانَ العَضَب والكِبَر طَلَىٰ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِۥ وَإِنَّهُ إِذَا حَسجً النَّائِبُ وَقَعَ الْحَجُ عَنِ الْمُسْتَنِينِ ۚ (وَ مَ مِن) وَمَلَامَبُ (هـ) يَكُمُ الخَبُّ عَنَ الْحَاجُ تَطَوُحُنَا، وَلا يَقَعُ عَنِ الْمُسْتَنِيبِ إلاَّ ثَوَابُ النَّفَقَةِ، فَنَحْنُ نَقُولُ: أَقِيمَ حَجُّ نَافِيهِ مَقَامَ حَجَّهِ، فَفِعْلُ الغَيْرُ لِلْحَجُّ بَـــنَلٌ عَـنْ فِعْلِهِ فِيمَــا يُبْسِدَلُ، إلا الْمَـــوَّدِي وَهُــوَ الفَـــاعِلُ، وَعِنْدَهُمْ البَدَلُ هُوَ سَعْيُهُ بِمَا لَهُ فِي تَحْصِيلِ حَجِّ الغَيْرِ، فَالبَدَلُ عِنْدَهُ مُتَبَدَّلُ لَيْسَنَ هُـوَ فِحْلُ الحَجِّ، وَإِنْمَا هُـوَ بَـذَلُ الْمَالِ لِتَحْصِيلِ حَجِّ النَّافِبِ حَتَّى لَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيُّ وَحَجٍّ عَنْهُ بِإِذْنِهِ لَمْ يَجُزْ عَنْهُ، لآنَّ السَّغْيَ بِبَذَلِ المَالِ مَفْقُودٌ، فَالوَاجِبُ المُؤَدَّى هُوَ المُبْنَذَلُ.

وَاخْتَجُ لَهُمْ بِأَنْ سَابِرَ العِبَادَاتِ لا تَصِحُ النَّيَابَةُ فِيهَا، وَقَالَ: فَأَمُّا سَابِرُ العِبَادَاتِ فَلَنَا رَوَايَةٌ أَنْ السَوَارِثَ يَنُسُوبُ عَنْهُ فِي جَمِيمِهَا مِنْ الصَّوْمُ يَقَابَلُ فَايَتُهُ عِنْدَ العَجْزِ بِالمَوْتِ فِي الرَّكَاةِ، قُمْ الصَّوْمُ يَقَابَلُ فَايَتُهُ عِنْدَ العَجْزِ بِالمَوْتِ فِي الرَّكَاةِ، وَلا يَتَصَوَّرُ العَجْزُ فِيهَا عِنْدَنَا، بِخِلافِ الحَيجُ، وَلاَنْ الرُّكَاةَ مَقْصُودُهَا تَحْصِيلُ المَالِ لِلْفُقَرَاءِ مُوَاسَاةُ، وَتَعَالِمُ النَّذِينِ، وَالحَيْ المَالِ لِلْفُقَرَاءِ مُوَاسَاةُ، وَتَعَالِمُ المَّذِينِ مَقْصُودٌ اللَّهُ اللَّهُ المَجْزُ فِيهَا عَنْدَالَ العَجْزِ يَسْتَقِلُ بِأَحْدِ المَقْصُودُينِ وَيَلْتَحِقُ بِاللَّذِينِ، وَالحَبُّ الامْتِحَانُ، فَينْدَ العَجْزِ يَسْتَقِلُ بِأَحْدِ المَقْصُودُينِ وَيَلْتَحِقُ بِاللَّذِينِ، وَالحَبُّ الامْتِحَانُ فِيهِ مَقْصُودٌ، وَيَقَامَونُ المَجْزِ مَنْ عَبَدُنُ العَجْزِ الْمُؤْلِقِ وَحَرَمِهِمْ، وَقَدْ يَقْصِدُ المَلِكُ أَنْ تَكُونَ عَتَبُتُهُ مَخْدُومَةً وَلِيهِ مَقْصُودٌ آخَرُ سِوى الفِعْلِ، فَإِنَّهُ وَضِعَ عَلَى مِثَالِ حَضَرَةِ المُلُوكِ وَحَرَمِهِمْ، وَقَدْ يَقْصِدُ المَلِكُ أَنْ تَكُونَ عَتَبُتُهُ مَخْدُومَةً بِعَلْمُ الْمُعْلِ، فَوَامَةِ الْجِلامَةِ الْجِلامُةِ الْمُؤْلُودِ وَحَرَمِهِمْ، وَقَدْ يَقْصِدُ المَلِكُ أَنْ تَكُونَ عَبَتُهُ مَامُولُ اللَّهُ الْفِعْلِ، فَإِنْ الْمُؤْمُ الْحِلْمُ الْمُؤْلُودُ وَحَرَمِهِمْ، وَقَدْ يَقْصِدُ المَلِكُ أَنْ تَكُونُ عَامَةً الْجِلامَةِ الْمُؤْلِهُمْ الْمُؤْلُودُ وَحَرَمِهُمْ وَقَدْ يَقْصِدُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُولُ الْمَامِنُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَا لَالْمُؤْلُودُ وَلَا لَهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَوْلُولُولُ وَلَالًا لِللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَالْمُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُولُونُ وَلَالْمُؤُلِقُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَولُولُ وَلَولُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَلَالْمُؤْلِولُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ وَلَالْمُؤْلُولُ وَلُولُ وَلَالْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَلَولُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَلَمُ الْعُلُولُ وَلَولُولُولُولُولُولُولُولُ و

ُ وَالْصَّلاَةُ لا مَقْصُودَ فِيهَا ۚ إِلاَّ مَحْضُ التُكْلِيفِ بِالفِعْلِ امْتِحَانًا فَإِذَا فَعَلَ غَيْرُهُ ذَلِكَ فَاتَ كُلُّ المَقْصُودِ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الدَّيْن، يُصَحِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ الحَصْمُ إقَامَ لِلْحَجِّ بَدَلاً وَإِنْ خَالْفُنَا فِي صِفْتِهِ، وَلَمْ يُقِمْ لِلصَّلاةِ بَدَلاً.

وَاحْتَجٌ لَهُمْ أَيْضًا بِالقِيَاسِ عَلَى الصَّلاةِ وَالصَّيَامِ وَقَالَ: قَلْ تَقَدَّمَ الجَوَابُ بِالمَنْعِ وَالتَّسْلِيمِ، ثُمَّ هُنَاكَ لا يَلْزَمُ أَنْ يَنْوِيَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلا يُؤْمَرُ بَبَذَلَ الْمَالِ لِتَخْصِيلِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا مَنْ بَلَغَ مَعْضُوبًا تَلْزَمُهُ الاسْتِنَابَةُ.

ُ وَاحْتَجُ لِلْمُخَالَفَ بِالصَّلاةِ، وَأَجَابَ بِأَنَّ الصَّلاةَ لا نُسَلَمُهَا وَنَقُولُ: يُصَلِّي عَنْهُ بَعْدَ المَوْتِ، ثُمَّ الصَّلاةُ لا يُتَصَوَّرُ عَجْـزُهُ عَنْهَا إِلاَّ أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَزُولِ عَقْلُهُ، بِخِلافِ الحَجِّ، وَلَوْ وَصَّى بِهَا لَمْ تُصَلَّ عَنْهُ، بِخِلافِ الحَجِّ عِنْدَهُمْ، وَلا مَدْخَلَ لِلْمَالِ فِي جُبْرَانِهَا، وَالبَدَلُ جُبْرَانْ، بِخِلافِ الحَجِّ، ثُمَّ هُوَ قِيَاسٌ يُعَارِضُ النُّصُوصَ.

ثُمُّ ذَكَرَ بَعْدَهَا: لا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِبَذْلُ غَيْرِهِ، كَسَائِرِ اَلعِبَادَاتِ، فَقِيلَ لَـهُ: لا تَدْخُلُهَـا النّيَابَـةُ بِخِـلاف ِ الحَـجُ، فَقَـالَ: لا نُسَلّمُ، بَلْ النّيَابَةُ تَدْخُلُ الصَّلاةَ وَالصَّيَّامَ إِذَا وَجَبَتْ وَعَجَزَ عَنْهَا بَعْدَ المَوْتِ، فَلاَكَرَ فِي هَاتَيْنِ المَسْأَلَةِ النَّيَابَـةَ فِي الصَّلاةِ وَالصَّيَام بَعْدَ المَوْتِ، وَكَلامُهُ فِي المَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَالرُّوَايَةِ المَّذْكُورَةِ يَقْتَضِي: وَفِي الحَيَاةِ ايْضَا، كَالحَجَّ، فَعَلَى هَذَا يَتُوَجَّهُ، إِنْ عَجَزَ أَنْ يُكَبِّرَ لِلصَّلَاةِ كَبَّرَ عَنْهُ رَجُلْ، وَقَالَــهُ إمْسَحَاقَ، وَنَقَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالحُكَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَذَكَرَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ مَا ذَكَرَهُ غَــيْرُهُ مِـنْ قِيَـاسِ النَّيَابَةِ عَلَى الزُّكَاةِ، ثُمَّ قَالَ: وَلا يَلْزَمُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَّامَ فَإِنَّا إِنْ قُلْنَا تَدْخُلُهُمَا النَّيَابَةُ فَإِنَّهُمَا كَمَسْــاَلْتِنَا وَإِنْ قُلْنَـا لا تَدْخُلُهُمَا النَّيَابَةُ قُلْنَـا هُنَاكَ لَمْ يُؤْمَرُ أَنْ يَنْوِيهُمَا عَنْ غَيْرُو، بِخِلافٍ مَسْأَلَتِنَا.

وَمَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ إِلَى صَوَّمُ رَمَضَانَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ: لَوْ قِيلَ لَمْ أَبْعُدُ، فَعَلَى هَـذَا: الظَّـاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ: لا يُطْعِـمُ، كَقَوْل طَاوُس وَقِتَادَةَ، وَرَوَايَةٍ عَنِ أَلْحَسَنِ وَالزُّهْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ فِي القَدِيمِ، وَأَبِي ثَوْرٍ وَدَاوُد؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: «مَنْ مَـاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

مُتَفَقَّ عَلَيْهِ (خ: ١٨٥١، م: ١١٤٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةً، وَمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَـدْ يَتَوَجَّـهُ احْتِمَالُ أَنَّ الْمَرَادَ لَتُخْهُ.

قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: مَنْ يَقُولُ بِالصَّيَّامِ يَجُوزُ عِنْدُهُ الإِطْعَامُ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ تَـبَرَّعَ بِصَوْمِهِ عَمَّـنَ لا يُطِيقُـهُ لِكِـبَرٍ وَنَحْوهِ أَوْ عَنْ مَيْتَ وَهُمَّا مُعْسِرَانِ يَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ، لآنُهُ أَفْرَبُ إِلَى الْمُمَاثَلَةِ مِنْ المَالِ، وَكَذَا عَـنِ الآوْزَاعِـيُّ وَالشَّوْرِيُّ رَوَايَـةٌ: يَصُومُهُ عَنِ المَيْتِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُطْعِمُ عَنْهُ، وَكَذَا ذَكَرَ القَاضِي فِي صَوْمِ النَّذَرِ نَحْوَ قَوْل شَيْخِنَة فَذَكَرَ مَا ذَكَـرَهُ الآصَحَابُ أَنْ صَوْمَ النَّذْرِ لا يُغْمِلُ عَنْ عَاجِزٍ فِي حَيَاتِهِ، بَلْ يُطْعِمُ، ثُمَّ جَعَلَ هَذَا كُمْخَالِفِ فِي

قَالَ: وَالجَّوَابُ أَنَّهُ لا يَمْنَئِعُ أَلَٰ نَقُولَ يَصِحُ الصَّرْمُ حَنْهُ، كَمَا لَقُولَ فِي الحَجُّ إذَا عَجَزَ حَنْهُ فِي مَجَالِ الحَيَّـــاةِ يَحْـجُ عَنْـهُ، وَحَكَى القَاضِي عَنْ دَاوُد: لا يُصَامُ عَنْهُ وَلا يُطْعَمُ، خِلافَ مَا سَبَقَ عَنْهُ.

وَذَكَرَ القَاضِي عَيَاضٌ وَالشَّافِعِيُّةُ الإِجْمَاعَ أَنْهُ لا يُصَامُ عَنْ أَخَلَّوْ فِي حَيَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْإِطْعَامُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، أَوْصَى أَوْ لا (و ش) لا أَنَّهُ إِنْمَا يَجِبُ مِنْ النُّلُثِ إِنْ أَوْصَى (هـ م) كَالرُّكَاةِ عَلَى أَصْلِهِمَا.

وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ أَدْرَكُهُ رَمَضَانُ آخَرُ فَأَكْثُرُ أَجْزَأُهُ إِطْعَامُ مِسْكِينَ لِكُلُّ يَوْم، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لِكُلِّ يَوْم فَقِيرَان، لاجْتِمَاع النَّاخِير وَالْمُوْتِ بَعْدَ التَّفْريطِ.

قَالَ أَخْمَدُ رَحْمُهُ اللهُ فِيمَا رَوَاهُ أَبُوَّ هُرَيْرَةً مَرْفُوعًا: «مَنْ أَفْطَرَّ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ لَمْ يُبخِزِثُهُ صِيَامُ الدَّهْـرِ وَلَـوْ صَامَهُ»: لا يَصِحُّ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ نَفْسَ يَوْم مِنْ رَمَضَانَ لا يَكُونُ، وَكَلْما ضَعَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلا يَلْزَمُهُ عَنْ يَوْم سِوَى يَوْمٌ (وَ).

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لاَ يَقْضِي مُتَعَمِّدٌ بلاَ عُلْرِ (خ) صَوْمًا وَلا صَلاةً.

قَالَ: وَلا يَصِيحُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الآدِلَّةِ مَا يُخَالِفُ هَذَا يُلْ يُوَافِقُهُ وَصُعَّفَ أَمْرُهُ عليه السلام الْحَجَامِعُ بِالقَصَاءِ، لِعُدُولِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِم عَنهُ.

وَلَا يُجْزِئُ صُوْمُ كَفَّارَةٍ مَنْ مَيِّتٍ وَإِنْ أَوْصَى بِهِ، نَصَ عَلَيْهِ (و) خِلاقًا لأبي ثَوْدٍ، وَعَلَّلُهُ القَاضِي بِأَنْهُ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ المُقُوبَةِ، لارْتِكَابِ مَأْتُم، فَهِي كَالحُدُودِ، فَإِنْ كَانْ مَوْتُهُ بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَقُلْنَا: الاخْتِبَارُ بِحَالَةِ الوُجُوبِ أَطْعِمَ عَنْهُ ثَلاثَةً مَنْ مَنْ اللهُ مُنْ مُنْ اللهِ مَنْ مُنْ مُنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ مُنْ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ الله مَسَاكِينَ لِكُلُّ يَوْم مِسْكِينٌ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَلَوْ مَاتَ وَخُلَيْهِ صَوْمُ شَهْرٍ مِنْ كَفَاْرَةِ أَطْعَمَ حَنْهُ أَيْضًا، نَقَلَهُ حَنْبُلٌ، فَفِيهِ يَحَوَالُ الإِطْعَامِ عَنْهُ بَعْضُ صَـــوْمِ الكَفُــارَةِ، لأَنْ الإطْمَامَ هُنَا لَيْسَ هُوَ بِالْمَامُورِ بِهِ فِي الْكُفَّارَةِ، لَكِنْهُ بَدَلُ الصُّومُ -

وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ الْمُنْعَةِ يُطْعَمُ عَنْهُ أَيْضًا، نُصِيٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ القَاضِي: لآنَ هَذَا الصُّومَ وَجَبَ بأَصْلِ الشُّرْع، كَقَصَاء رَمَضَانُ.َ

وَصَوْمُ النَّذْرِ عَنِ الْمُبْتِ كَقَصْاءٍ رَمَصْالَ، عَلَّى مَيّاً سَبَقَ عَشْدَ الكُـلُّ (و) وَاختَـارَهُ ابْـنُ عَقِيـلِ، وَنَـصُ أَحْمَـدَ وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ: يَهْعَلُهُ الوَّلِيُّ عَنْهُ بِخِلاف رَمَضَان، وِفَاقًا لِلَّيْثُ وَأَلِي حُبَيْدٍ وَإِسْحَاق.

وَمُنْبَقَ قُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

ُوَيَجُوزُ أَنْ يَصُوْمَ غَيْرُ الوَلِيِّ بإِذْنِهِ وَيدُونِهِ، جَزَمَ بهِ القَاضِيِّ وَالْآكَثُرُ، لآنَّهُ عليه السلام شَبَّهُهُ بالدُّيْنِ.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ (و شَ) لآنَهُ خِلافُ القِيَّاسِ، فَلا يَتَعَدَّى النَّصِّ، وَذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّدِ أَنَّهُ ظَاهِرُ نَفْــلِ حَرْب. يَصُومُ أَقْرِبُ النَّاسِ إِلَيْهِ: ٓ النَّهُ أَوْ غَيْرُهُ، فَيَتَوَجَّهُ: يَلْزُمُ مِنَ ٱلاقْتِصَارِ عَلَى النَّصُّ: لا يَصُومُ بِإِذْنِهِ، وَكَذَا الرَّجْهَانِ فِي ٱلحَجَّ".

وَاخْتَارَ عَدَمُ الْصَحْةِ فِيهِ فِي الانْتِصَارِ، كَحَالِ الْجَهَاةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الفُصُولِ وَالمُحَرَّرَ الصَّحَةَ، لِعَدَمُ اسْتِفْصَالِهِ عليه

وَهَلَ يَجُوزُ صَوْمُ جَمَاعَةٍ هَنْهُ فِي يَوْم وَاحِدٍ وَيُجْزِئُ هَنْ عِدْتِهِمْ مِنْ الْآيَام؟ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَصُومُ وَاحِدًا.

قال في الجَلاف؛ فَمَنْعَ الاَمْنِيْرَاكَ كَالْحَبُجُّةِ الْمُنْدُورَةِ تُصِعُ النَّيَابَةُ فَيهَا مِنْ وَالْحِدِ لاَ مِنْ جَمَاعَةٍ. وَخَكَى أَحْمَدُ عَنْ طَاوُسِ الجَوَازَ، وَحَكَاهُ البُخَارِيُّ عَنِ الحَسَسَنِ، وَهُـوَ أَظْهَـرُ، وَالْحَشَارَةُ صَـَاحِبُ ثَـَـرْحِ الْهَـذُب مِـنَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ المَسْأَلَّةَ أَصْحَابُهُمْ.

وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (م ١)(٢).

وَحَمَلَ مَا سَبَقَ عَلَى صَوْمٌ مُتَوْطُهُ التَّنَابُعُ، وَتَعْلِيلُ القَاضِي يَدُلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ مَا جَازُ تَفْرِيقُهُ كُلُّ يَوْمٍ كَحَجَّةٍ مُفْرَدَةٍ، فَـدَلُ

قال في الخلاف: فمنع الاشتراك، كالحجَّة المُنْلُورة تصعُّ النِّيابة فيها من واحدٍ لا جماعةٍ.

وحكى أحمد عن طاوس الجواز... وهو أظهر... واختاره صاحب إلحرُّر). انتهى.

ما اختاره المجد هو الصَّحيح، واختاره المصنَّف هنا، وقلَّمه الزَّركشيُّ. والرُّواية الثَّانية: يصوم واحدٌ، وهو ظاهر كلام القاضي في الخلاف.

⁽١) تنبيه: مراده بقوله: (وكذا الموجهان في الحجُّ) المذكوران في صوم غير الوليُّ بغير إذنه اللَّذان في أوَّل المسألة.

⁽٢) (مسألة – ١): قوله في صوم النَّذر عِن الميَّت: (ويجوز أن يصوم غير الوليُّ بإذنه وبدونه، جزم به القلضي والأكستر، وقسل: لا يصحُ إلاَّ بإذنه، وكِذا إلوجهان في الحجُّ).

ثمُ قالٍ بعد ذلِك: (وهل يجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد ويجزئ بين عيدتهم من الأيَّام؟ نقلُ أبو طالبو: يصوم واحدً.

ذَلِكَ أَنْ مَنْ أَوْصَى بِفَلاثِ حِجَجِ جَازَ صَرْفُهَا إِلَى ثَلاثَةٍ يَحُجُونَ عَنْهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ بِأَنْـهُ لا يَجُـوزُ، لآنُ نَائِيَهُ مِثْلُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَن يَحْجُ ثَلاثَ حَجَّاتٍ فِي عَامَ وَاحِدٍ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلاً، وَلَمْ يَذَكَّرُ قَبْلَهُ مَا يُخَالِفُهُ.

ذَكَرَهُ القَاضِي فِي فَصْلُ اسْتِنَابَةِ المُغْصُوبِ مِنْ بَأْبِ الإِحْرَام، وَهُوَ قِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ القَاضِي فِي الصُّـوْم، وَهُـوَ لَـمُ يُفَـرِّقُ

بَيْنَهُمَا، وَلا فَرْقَ، وَيَأْتِي فِي تَفْرِيقِ الاعْتِكَافِ.

وَيُستَحَبُ لِلْوَلِيِّ فِعْلُهُ عَنْهُ، وَلَا يَجِبُ (و) خِلافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، كَالدَّيْن لا يَلْزَمُهُ إذَا لَمْ نَكُنْ لَهُ تَرَكَةً، وَلَهُ أَنْ يَصُـومَ، وَلَـهُ أَنْ يَنْفَعَ إِلَى مَنْ يَصُومَ عَنْهُ مِنْ قَرِكَتِهِ عَنْ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنَّ الَّهُ] تَرِكَةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءً.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: كَالحَجُ الْوَارِثِ بالخِيَارِ بَيْنَ الحَجِّ بنَفْسِهِ وَبَيْنَ دَفْع نَفَقَةٍ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: إِنَّ القَاضِيَ فِي الْمَجَرُّدِ لَمْ يَذْكُرُ أَنَّ الوَرَثَةَ إِذَا آمَنَنَعُوا يَلْزَمُهُمْ اسْتِنَابَةٌ وَلا إطْعَامَ.

وَذَكَرَ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ أَنْ مَعَ عَدَمٍ صَوْمٍ الوَرَثَةِ يَجِبُ إطْعَامُ مِسْكِينٍ مِنْ مَالِهِ عَنْ كُلٌّ يَوْمٍ، وَمَـعَ صَـوْمِ الوَرَثَـةِ لا

وَجَزَمُ الشَّيْخُ فِي مَسْإِلَةٍ مَنْ نَذَرَ صَوْمًا فَعَجّزَ عَنْهُ أَنْ صَوْمَ النَّذْرِ لَا إطْعَامَ فِيهِ بَعْلَا المُوْتَو، بِخِلاف رَمَهَمَانَ، وَلَـمْ أُجِـدْ نِي كَلامِهِ خِلافَهُ، وَلا كَفَّارَةً مَعَ الصُّومُ عَنْهُ أَو الإطْعَام.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الصَّوْمَ عَنْهُ بَدَلَّ مُجْزِئً بِلاَ كَفَّارُةٍ، وَيَأْتِي كَلامُهُمْ فِي الصَّلاةِ المُنْدُورَةِ. وَسَبَقَ كَلامُهُ فِي الاِنْتِصَارِ فِي تَأْخِيرِ قَضَاءِ رَمُضَانَ لِعُلْرٍ، وَأَوْجَبَهَا فِي المُسْتَوْعِب، قَالَ: كَمَا لَوْ عَيْنَ بِنَلْرِهِ صَوْمَ شَسَهْرٍ فَلَمْ يَصُمُّهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ القَضَاءُ وَالكَفَّارَةُ.

وفي الرُّغَايَةِ كَالْمُسْتَوْعِبِ، فَإِنَّهُ قَالَ: إنْ لَمْ يَقْضِهِ عَنْهُ وَرَثَتُهُ أَوْ غَيْرُهُمْ أَطْعَمَ عَنْهُ مِنْ تَوِكَتِيهِ لِكُـلَّ يَـوْمٍ فَقِـيرٌ مَـعَ كَفُـارَةِ يَمِين، وَإِنْ قَضَى كَفَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِين.

وَعَنَّهُ: مَعَ العُذْرِ الْمُتَصِلُ بِالْمُوتِ.

وَهَلَهِ وَالْمُوَايَّةُ -ُوَاللَّهُ أَطَلَمُ- هِيَ رَوَايَةُ حَنْبَلِ، فَإِنَّهُ نَقَلَ: إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْدٍ فَحَالَ بَيْنَهُ مَرَضٌ أَوْ عِلَّةٌ حَتْمَى مَاتَ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ وَاطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، لِتَفْرِيطِهِ، هَلَهُ كُلَّةً فِيمَنْ أَمْكَنَهُ صَوْمُ مَا نَذَرَهُ فَلَمْ يَصُمْهُ وَمَاتَ، وَلَوْ أَمْكَنَهُ صَوْمُ بَعْضِ مَا نَذَرَهُ تُضِيىَ عَنْهُ مَا أَمْكَنَّهُ صَوْمُهُ فَقَطَّ (و م).

ذَكَرَهُ القَّاضِي وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ أَيْضًا، لآنَ رَمَضَانَ يُعْتَبَر فِيهِ إِمْكَانُ الآدَامِ،

وَالنَّذَرِ يُحْمَلُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الفَرْضِ.

وَأَجَابَ القَاضِي بِأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَلَّ النَّذَرَ المُطْلَقَ يَثْبُتُ فِي ذِمْتِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِشَرُطِ الإمْكَانِ، كَالنَّذِرِ المُمَلَّقِ بِمُسَوْطٍ، وَالنَّـذُرُ فِي حَالِ المَرْضِ، وَقَضَاءُ رَمْضَانَ؛ وَمَلْهَبُ (هـ ش) يَلْزُمُ أَنْ يُقْضَى عَنْهُ كُلُّهُ، لِثُبُوتِهِ فِي ذِمْتِهِ صَحِيحَةٌ فِي الحَالِ، كَالكَفُارَةِ، بخِلافِ مَنْ دَامَ مَرَضُهُ حَتَّى مَاتَ لآنَّهُ لا ذِمَّةً لَهُ يَثْبُتُ فِيهَا الصَّوْمُ.'

وَذَكَرَ القَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الصُّومِ عَنِ النَّبَتِ: أَنْ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ وَهُوَ مَريضٌ وَمَاتَ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْسَهِ يَثْبُتُ الصِّيسَامُ

فِي ذِمَّتِهِ، وَلا يُعْتَبَرُ إِمْكَانُ الآدَاء، وَيُحَيِّرُ وَلِيُّهُ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ أَوْ يُنْفِقَ عَلَى مَنْ يَصُومَ.

وَقَرُقٌ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ النَّذْرَ مَحَلَّهُ اللَّمَّةُ، فَلا يُعْتَبَرُ فِيهِ إِمْكَانُ الآدَاءِ كَالكَفَّارَةِ، وَذَكَرٌ نَصُّ أَحْمَـدُ فِي رِوَايَـةِ عَبْـدِ اللَّـهِ فِي رَجُلِ مَرضَ فِي رَمَضَانَ: إنْ اسْتَمَرُّ بهِ المَرْضُ حَتَّى مَاتَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءً، وَإِنْ كِانْ نَذْرًا صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ إذَا هُوَ مَاتَ.

قَالَ: وَأُومًا إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ المَيْمُونِيُّ وَالفَضْلُ وَابْنِ مُنْصُورٍ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: أَنَّهُ يُقْضَى عَن الْمُيْتَ مَا تَعَلَّرَ فِعْلُهُ بِالْمَرْضِ دُونَ الْمُتَعَلَّرَ بِـالْمُوتِ، لَآنَ النَّـذَرَ وَإِنْ تَعَلَّـقَ بِالذَّمَّةِ يَتَعَلَّقُ بالآيَّام الآتِيَةِ بَعْدَ النَّذْرِ، فَإِذَا مَاتَ قَبَّلَ مُضِيِّ المُدَّةِ الْمُقَدِّرَةِ تَبَيّنًا أَنَّ قَدْرَ مَا بَقِيَ مِنْهَا صَنّادَفَ نَـذَرَهُ حَالَـةَ مَوْتِـهِ، وَهُــقَ يَمَنَّعُ النَّبُوتَ فِي ذِمَّتِهِ، كَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمٌ شَهْر مُعَيَّن فَمَاتَ قَبْلُهُ أَوْ جُنَّ وَدَامَ جُنُونُـهُ حَتَّى انْقَضَى، بَخِـلاف القَـنْد الَّـذِي أَدْرَكَهُ حَبًّا وَهُوَ مَرِيضٌ، لآنَ المَرَضَ لا يُنَافِي تُبُوتُ الصُّومَ فِي اللَّمَّةِ، بَدَلِيل أَنَّهُ يَقْضِي رَمَضَيانَ، وَيَقْضِي مَّنَ نَـذَرَ صَـوْمَ شَهْرٍ بِمَيْنِهِ فَلَمْ يَصُمْهُ لِمَرَضٍ، وَإِذَا ثَبَتَ فِي ذِمَّةِ المريض وَالنِّيابَةُ تَذخُلُهُ بَعْذَ المَوْتِ فَلا مَعْنَى لِسَقُوطِهِ بِهِ، وَإِنَّمَا سَقَطَ قَضَاءُ

رَمَضَانَ لآنَ النَّيَابَةَ لا تَذْخُلُهُ، وَلَمْ يَجِبْ الإطْعَامُ لآنُهُ وَجَبَ عُقُوبَةً لِلتَّفْرِيطِ وَلَمْ يُوجَدْ.

قَالَ: وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَمْرُهُ عَلَيهِ السَّلَامِ بِقَضَائِهِ عَنِ النَّبْتِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ تَرَكَهُ لِمَرَضِ أَوْ غَيْرِهِ.

هَٰذَا كُلُّهُ فِي النَّذُرِ فِي الذِّمَّةِ.

فَأَمًّا إِنْ نَذَرَّ صَوْمٌ شَهَّر بِعَيْنِهِ فَمَاتَ قَبْلَ دُخُولِهِ لَمْ يَصُمُ وَلَمْ يَقْضِ عَنْهُ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرُّدِ: وَمُّمُو مَذْهَبٌ مَتَابُرِ الْأَعِمَّةِ، وَلا أَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، وَإِنْ مَاتَ فِي أَثْنَائِيهِ سَتَقَطَ بَاقِيهِ فَإِنْ لَـمْ يَصُمُتُ لِمَرْضِ حَتَّى انْقَضَى ثُمَّ مَاتَ فِي الانْتِصَارِ وَالرِّعَائِةِ لِيمَا إِذَا كَانَ فِي الذَّمَّةِ، وَسَبَقَ كَلامُهُ فِي الانْتِصَارِ وَالرِّعَائِةِ لِلْمُ اللهُ عَلَى الجِلافِ السَّابِقِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الذَّمَّةِ، وَسَبَقَ كَلامُهُ فِي الانْتِصَارِ وَالرِّعَائِةِ فِيمًا إِذًا أَخْرَ قَضَاءً رَمَضَانَ لِعُذْر حَتَّى مَاتَ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجَّ مَنْذُورٌ فَعِلَ عَنْهُ، نَصْ عَلَيْهِ (و ش) لِصَرِيحِ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ وَجْـهِ، وَمَنْ اعْتَذَرَ عَنْ تَرْكُ القَوْلِ مِذَلِكَ هُنَا أَوْ فِي الصَّوْمِ بِاصْطِرَابِ الآخْبَارِ فَهُوَ غُذَرٌ بَاطِلٌ، لِصِحَّةِ ذَلِكَ عِنْدَ أَئِمَةِ الحَدِيثِ.

وَمَذْهَبُ (هـ م) كَقُولِهِمَا فِي الزُّكَاةِ وَحَجُّ الفَرْضَ.

وفي الرُّعَايَةِ قَوْلٌ: لا يَصْحِجُ، كَذَا قَالَ، وَلا يُعْتَبُرُ تُمَكُّنُهُ مِنْ الحَجُّ فِي حَيَاتِهِ، لِظَاهِرِ الخَبَرِ، وَكَنَذْرِ الصَّدَقَةِ وَالعِنْتِي، وَهَــذَا مَذْهَبُ (هـ) لَكِنَّ الوَاجِبَ عَنْده الإيصَاءُ بقَضَائِهِ.

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ (وَ ش) كَحَجُّةِ الْإِسْلام.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: هَذِهِ الْمُسْأَلَةُ شَبِيْهَةً بِمَسْأَلَةِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسِعَةِ الوَقْتِ هَلْ هُوَ فِي حَجَّةِ الفَرْضِ شَرْطً لِلوُجُوبِ أَوْ لِلُزُومِ الْآدَاءِ؟ وَٱللَّهُ أَعْلُمُ.

وَكَلَا الْعُمْرَةُ، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ اعْتِكَافَ مَنْلُورٌ فُعِلَ عَنْهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و ق) وَنَقَلَ ابْنُ إبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ: يَنْبَغِي لآهٰلِهِ أَنْ

قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا».

حَلِيتٌ صَمَعِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٣٠٧)؛ وَالنِّسَائِينُ (٦٤٨٥) مِنْ حَلِيثِ ابْن عَبَّاس.

وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦١٠، م: ١١٤٨)، وَلاَنَّهُ يُرْوَى عَنْ عَافِشَةٌ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسِ وَلَمْ يُصْرَفُ لَهُمْ مُخَـالِفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَقَاسَهُ جَمَاعَةً عَلَى الصُّوم، فَلِهَذَا فِي الرَّعَايَةِ قَوْلُ: لا يَصِحُّ (وَ) فَيَتَوَجُّهُ عَلَى هَذَا أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ كَفَّارَةَ يَمِين.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُطْمِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْم مِسْتَكِينًا (و) وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِهِ (هُـمَ وَيَكُونُ مِنْ ثُلَيْهِ (هُـم) وَاعْتَــَبَرَ يَعْـضُ الشَّـافِعِيَّةِ اليَوْمَ بِلَيْلَتِهِ، وَاسْتَشْكَلَهُ بَعْضُهُمْ، فَإِنَّ كُلُّ لَحْظَةٍ عِبَادَةً، وَمَا قَالَــَهُ مُختَمَـلٌ، وَعَلَى الآوُل إِنْ لَــمْ يُمْكِنْـهُ فِعْلُـهُ حَتَّى مَـاتَ فَالْخِلافُ كَالْصُوم.

قِيلُ: يَقضِي.

رين . وقِيل: لا، ويَسْقُطُ إِلَى غَيْرِ بَدَل (و) فَيَسْقُطُ عِنْدَهُمْ الإطْعَامُ الوَاجِبُ مَعَ التَّفْرِيطِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ. وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلاةً مَنْذُورَةً فَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: لا تُفْعَلُ عَنْهُ (و) لأَنْهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيْـةٌ مَحْضَـةٌ لا يَخْلِفُهَـا مَـالٌ وَلا يَجِـبُ بإفْسَادِهَا.

وَنَقَلَ حَرَّبٌ: تُفْعَلُ عَنْهُ، اخْتَارَهُ الآكْثُورُ.

قَالَ القَاضِي: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرِ وَالْجِرَقِيُّ، وَهِيَ الصَّحِيخَةُ (م ٢)^(١).

ونقل حربٌ: تفعل عنه، اختاره الأكثر، قال القاضي: اختارها أبو بكرٍ والخرقيُّ وهي الصَّحيحة). انتهى.

وأطلقهما في الحداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والحلاَّصة، والمقنع، والحادي، والتَّلخيسص، والبلغج، وشسرح الجسد وعرَّره، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، والزُّركشيُّ، وغيرهم:

إحداهما: تفعل عنه، وهي الصُّحيحة، وعليه الأكثر.

وجزم به في الإفادات، والوجيز، والمنوّر، ومنتخب الأدمي.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشاقعي

⁽١) (مسألة – ٢): قوله: (وإن مات وعليه صلاةً منذورةً فِنقل الجماعة: لا تفعل عنه.

رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَهُ البُّخَارِيُّ عَنْهُ، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَقَالَ الآوْزَاعِيُّ: وَعَلَى هَلَا تُصِحُّ وَصِيَّتُهُ بِهَا.

وَحَيْثُ جَازَ فِعْلُ غَيْرِ الصَّوْمِ فَلا كَفَّارَةً مَعَ فِعْلِهِ، لِظَاهِرِ النَّصُوصِ، وَلاَّنُهُ قَائِمٌ مَقَامَ فِعْلِهِ شَرْعًا، فَكَأَنَّهُ أَدَّاهُ بِنَفْسِهِ، وَإِلاَّ أَخْرَجَ عَنْهُ كَفَّارَةَ يَمِين، لِتَرْكِ النَّذُر.

َ وَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: إِنْ كَانَ قَدْ فَرُطَ، وَإِلاَّ فَفِي الْكَفَّارَةِ الرَّوَايَتَانِ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ فَلَــَمْ يَصُمُــهُ، لآنَّ فَـوَاتَ آيَام الحَيَاةِ فِيمَا إِذَا أُطْلِقَ كَفَوَاتِ الوَقْتِ الْمُنِّنِ إِذَا عُيِّنَ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ

وَمَلْهَبُ (هـ) يَلْزَمُهُ أَنْ يُوصِيَ بَأَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ إِنْ أَمْكَنَهُ فِعْلُهَا.

وَقَالَ الْبَغَوِيّ الشَّافِعِيُّ: لا يَبْعُدُ تَخْرِيجُ الإطْعَامِ مِنْ الاعْتِكَافِ إِلَى الصَّلاةِ، فَيَطْعِمُ عَــنْ كُـلُّ صَـلاةٍ مُـدُّا، أَمَّا صَـلاةُ الفَرْضِ فَلا تُفْعَلُ، وَسَبَقَ الكَلامُ فِيهَا فِي قَضَاءً رَمَضَانَ، وقَدْ قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: وَالشَّافِعِيَّةُ أَجْمَعُــوا أَنَّـهُ لا يُصَلَّلَى عَنْـهُ صَلاةً فَاتِنَةً، وَاللَّهُ اعْلَمُ.

قَالَ فِي الْإِيضَاحِ: 'مَنْ نَلَرَ طَاعَةً فَمَاتَ فُعِلَتْ، وَكَلَا فِي المُسْتَوْعِبِ: يَصِحُ أَنْ يُفْعَلَ عَنْهُ كُلُّ مَا كَـانَ عَلَيْهِ مِـنْ [نَـلْدِ] طَاعَةِ، إِلاَّ الصَّلاةَ فَإِنْهَا عَلَى رَوَايَتُيْنِ.

وَهَلْ يُفْعَلُ طُوَافٌ مَنْدُورٌ؟ ظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ كَصَلاةٍ (م ٣)(١).

وَفِي الْمُوطُّإِ (٢/ ٤٧٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرِ عَنْ عَمْتِهِ أَنْهَا حَدَّثَتُهُ أَنْهَا كَانَتْ جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا إِلَى مَسْجِدِ قُبَاءَ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَأَفْتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ ابْنَتَهَا أَنْ تَمْشِيَ عَنْهَا.

وقدَّمه في المغني وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والرَّواية الثَّانية: لا تفعل عنه، نقلها الجماعة. قال ابن منجًا في شرحه: هذه أصحُّ.

قال في إدراك الغاية: لا تفعل في الأشهر.

قال في نظم النَّهاية: لا تفعل في الأظهر.

(ع): ما أجمع عليه

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل يفعل طواف منذور؟ ظاهر كلامهم أنَّه كصلاة) يعني: منذورةً. فيه الخلاف المطلق، وقد تقدَّم حكمها قبل ذلك، وعلمت الصَّحيح من المذهب فيها، فكذا في هذه.

فهذه ثلاث مسائل قد صحّحت بحمد الله تعالى.

⁼ وهو ظاهر ما جزم به في العمدة، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وغيرهما.

باب صوم التُطوع وذكر ليلة القدر وما يتعلق بدلك

أَفْضَلُ صَوْمُ التِّطَوُّعِ صِيَامُ دَاوُدَ، نَصُّ حَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْلِو اللَّهِ بْنِ حَمْرٍو: •صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَلَالِـكَ صِيبًامُ دَاوُدُ عليه السلام وَهُوَ أَفْضَلُ الصَّيَّامِ».

نَقُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ٥٠.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٥٧، م: ١١٥٩).

ويُسْتَحَبُّ صُوْمٌ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلُّ شُهْدٍ (و) وَأَيَّامُ أَلْبِيضِ الْمُصَلُ (و ش) بَصُ عَلَى ذَلِكَ لِلأَخْبَارِ الصَّحيحَةِ فِسَي ذَلِكَ وَأَنَّهُ صَوْمُ الْدُّهْرِء وَثِي بَعْضِيهَا: كَعَمَوْم الدُّهْرِ.

وَآيًامُ البيضِ ثَلاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ سُمَّيْتْ بِذَلِكَ لالبِضَاضِ لَيْلِهَا، وَذَكَرَ أَبُو الحَسَنِ التَّميمِيُّ أَنَّ اللَّهُ تَابَ فِيهَا عَلَى آدَمَ وَبَيُّضَ صَحِيفَتَهُ.

وَعَنْ مَالِكُو: يُكُرُّهُ صَوْمُهَا.

وَهُسْتَحَبُّ صَوْمُ الاثَّنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، نَصُّ عَلَيْهِ. .

وَيُسْتَحَبُ إِنَّبَاعُ رَمَضَانَ بسِتُ مِنْ شُوَّال]. ا

وَلِمُسْلِم (١١٦٤) وَغَيْرِهِ مِنْ رِوَايَةِ سَعْد بْنِ سَعِيدٍ أخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي ٱلْيُوبَ مَرْفُوعًا «مَنْ صَامَ رَمَضَانٌ ثُمُّ أَتْبُعُهُ سِتًا مِنْ شَوَّالَ فَذَلِكَ صِيبَامُ الدُّهْرِ».

سَعْدُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَضَعّْفُهُ أَخْمَدُ (٣/ ٣٠٨).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٤٣٣) عَنِ النَّفَيْلِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ هُوَ الْقُرَاوَرْدِيُّ عَنْ صَفْـوَانَ بْـنِ سُـلَيْم، وَسَـعْدِ بْـنِ سَـعِيدِ عَـنَ عُمَرَ... فَلَأَكُرُهُ.

وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَكَذَا رَوَاهُ النِّسَائِيُّ (٢٨٦٣) مَنْ خَلاَّهِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ اللَّرَاوَرْدِيُّ، وَرَوَاهُ أيضًا مِنْ خَدِيثِ يَخْيَى بْنِ سَسمِيدِ عَـنْ عُمَـرَ، لَكِنْ فِيهِ عُنْبُةً بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، مُخْتَلُفٌ فِيهِ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٤٤) أَيْضًا مِنْ حَلِيثِ جَابِر مَرْفُوعًا، وَكَذَا مِنْ حَلِيثِ ثُوبَانَ، وَفِيهِ: ﴿وَسِتُهُ آيَّام بَعْدَ الفِطْرِ ۚ فَلِذَلِـكَ

اسْتَحَبُّ أَحْمَدُ وَالْآصْحَابُ رَحْهِم الله لِمَنْ صَامَ زُمِّضَانَ أَنْ يُتْبِعَهُ بِصَوْمٍ سِنَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّال. قال جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي وَالْمُحَرَّرِ: وَإِنَّمَا كُرِهَ صَوْمُ اللهُّهْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ الضَّغْسَفِ وَالتَّشَبُهِ بِالتَّبَتُلِ، وَلَـوْلا ذَلِكَ لَكَانَ فِيهِ فَضَلَّ عَظِيمٌ، لاسْتِغْرَاقِ الزَّمَانِ بِالطَّاعَةِ وَالعِبَادَةِ، وَالْمِبَادَةِ، وَالْمَبَادَةِ، وَالْمَبَادَةِ بِهِ عَلَى وَجُهِ لا مَشَقَّةً فِيهِ، كُمَا قَالَ عليه السلام فِي أَيَّامَ البيضِ، وَهِي مُسْتَحَبَّةً.

قَالَ فِي المُغْنِي: بِغَيْرِ خِلافِ، قَالَ: وَكُذَا نَهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمْرُو عَنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ فِي أَقَلُ مِنْ ثَلاثٍ، وَقَـالَ: ومَنْ قَـرًا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ فَكَأَنْمًا قَرَأَ ثُلُثَ القُرْآنِ».

أَرَادَ النَّشْبِية بِثُلْثِ القُرْآنِ فِي الفَصْلِ لا فِي كَرَاهَةِ الزَّيَادَةِ عَلَيْهِ، وَتَخْصُلُ فَضِيلَتُهَا مُتَنَابِعَةٌ وَمُتَقَرَّقَةً، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَهُــوَ ظَاهِرُ كُلام أَخْمَدُ.

وَقَالَ: ۚ فِي أُوَّلِ الشَّهْرِ وَآخِرِهِ، وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ تَتَابُعُهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ. وَبَعْضُهُمْ: عَقِبَ العِيدِ، وَاسْتَخَبُّهُمِّا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَلَمَلَّهُ مُرَادُ أَحْمَدُ وَالآصْحَبَابِ، لِبَا فِيهِ مِنَ الْمُسَارَعَةِ إِلَى الخَيْرِ، وَإِنْ حَصَلَتْ الفَضِيلَةُ بِغَيْرِهِ، وَسَمَّى بَعْضُ النَّاسِ الثَّامِنَ عِيدَ الآبُ رَارِ، وَاخْتَارَهُ مُسَيْخُنَا الآوُلُ،

لِظَاهِرِ الْحَبَرِ، وَذَكَرَهُ قَوْلُ الجُمْهُورِ وَقَالَ: وَلا يَجُوزُ اعْتِقَادُ ثَامِنِ شَوَّالٌ عِيدًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَعِيسَدٍ إِجْمَاطَ وَلا شَعَائِرُهُ شَعَائِرَ العِيدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيْتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ: تَخْصُلُ الفَضِيلَةُ بِصَوْمِهَا فِي غَيْرِ شَوَّال، وفَاقًا لِبَعْضِ العُلَمَاء، ذَكَرَهُ القُرْطُبِيُّ، لآنَ فَضِيلَتَهَا كَوْنُ الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْنَالِهَا، كَمَا فِي خَبْرِ ثُوبَانَ، وَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ بِشَوَّالَ لِسُهُولَةِ الصَّوْمِ لاغْتِبَارِهِ رُخْصَةٌ، وَالرُّخْصَةُ أُولَى.
وَيَتَوَجَّهُ تَخْصِيلُ فَضِيلَتِهَا لِمَنْ صَامَهَا وَقَضَاء وَمَضَانَ وَقَلْ أَفْطَرَهُ لِعُذْرٍ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الآصْحَابِ، وَمَا ظَاهِرُهُ خُرِّجَ عَلَى

الغَالِبِ المُعْتَادِ، وَأَلَلْهُ أَعْلَمُ.

وَكَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ صَوْمَ مِيتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، وَذَكَرَ مَالِكُ أَنْ أَهْلَ العِلْمِ يَكُرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ بِدْعَتَهُ وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ، قَالَ أَصْحَابُنَا، وغيرهم: يَوْمُ الفِّطْرَ فَاصِلٌ، بِخِلافِ يَوْمِ الشَّكِّ. ويُسْتَحَبُّ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الحَجَّةِ، وَآكَذُهُ التَّامِيعُ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ إِجْمَاعًا.

قِيلَ: سُمَّى بِذَلِكَ لِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فِيهِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّ جِبْرِيلَ حَجٌّ بِإِبْرَاهِيمَ -عليهما السلام-، فَلَمَّا أَنَّى عَرَفَةً قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ؟ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ.

وَقِيلَ: لِتَعَارُفُ آدُمَ وَحَوَّاءً بِهَا (م ١)(١).

ثُمُّ الثَّامِنُ وَهُوَ يَوْمُ التَّرُويَةِ.

قِيلَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لآنٌ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَاءً، فَكَانُوا يَتَرَوُّونَ مِنْ المَاء إلَيْهَا.

وَقِيلَ: لأَنَّ إَبْرَاهِيمَ ﷺ رَأَى لَيْلَةَ التُّرْوَيَةِ الآمْرَ بِذَبْحِ وَلَدِهِ، فَأَصْبَحَ يَتَرَوَّى هَلْ هُوَ مِنْ اللَّهِ أَنْ حُلْمٌ (م ٢)(٢)، فَلَمَّا رَآهُ اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ عَرَفَ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ.

وَلا وَجْهَ لِقَوْل بَعْضِيهمْ: آكَدُهُ الثَّامِينُ ثُمُّ التَّاسِيعُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويستحبُّ صوم عشر ذي الحجَّة، وآكدها التَّاسع، وهو يوم عرفة إجماعًا.

قيل: سَمِّي بذلك للوقوف بعرفة، وقيل: لأنَّ جبريل حجَّ بإبراهيم -عليهما السلام-، فلمَّا أتني عرفة قال: قند عرفت، وقيل: لتعارف آدم وحوّاء بها). انتهى.

هذه الأقوال للعلماء، وليست مخصوصةً بمذهب، ولكنَّ المصنِّف رحمه الله لمَّا لم يظهر له صحَّة أحدها أتى بهذه الصَّيغة ليدلُّ على قوَّة الخلاف، والله أعلم.

قال البغويُّ في تفسيره: واختلفوا في المعنى الَّذي لأجله سُمِّي الموقف عرفات، واليوم عرفة، فقال عطاءً: كان جبريل يوي إبراهيم المناسك ويقول: عرفت، فيقول: عرفت.

فسمى ذلك المكان عرفات، واليوم عرفة.

وقال الضُّحَّاك: لمَّا أهبط آدم عليه السلام وقع بالهند وحوَّاء بجــدَّة، فاجتمعا بعرفـات يـوم عرفـة وتعارفـا، فسـمَّى اليـوم عرفـة، والموضع عرفات.

وقال السُّدِّيُّ: لمَّا أذَّن إبراهيم عليه السلام في النَّاس بالحجُّ فاجابوه بالتَّلبية وأتاه من أتاه أمسره أن يخرج إلى عرفـات، ونعتهـا لــه، فخرج إلى أن وقف بعرفات، فعرفها بالنَّعت، فسمِّي الوقت عرفة، والموضع عرفات.

وعن ابن عبَّاسَ أنْ إبرَاهيمَ عَليه السلام رأى ليلة التَّروية أنَّه يؤمّر بذبح ابنه، فلمَّا أصبح روّى يومه أجمع، ثمَّ رأى ذلك ليلة عرفة ثانيًا، فلمَّا أصبح عرف أن ذلك من الله، فسمَّى اليوم عرفة، وقيل: سمَّى بذلك من العرف وهو الطَّيب.

وقيل: سمِّي بذلك لأنَّ النَّاس يعترفون في ذلك اليوم بذنوبهم. انتهى.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (ثمُّ التَّامن وهو يوم التَّروية، قيل: سمَّي بذلك لأنَّ عرفة لم يكن بها ماءٌ وكانوا يتروُّون من المــاء إليهــا، وقيل: لأنَّ إبراهيم عليه البسلام رأى ليلة التَّروية الأمر بذبح ولذه فأصبح يتروَّى هل هو من اللَّه أو حلم). انتهى.

وهذا أيضًا من جنس ما تقدُّم.

وقد تقدُّم في المقدِّمة الجواب عن هذا والَّذي قبله وغيره.

والقول الثَّاني: رواه أبو صالح عن ابن عبَّاسٍ، كما تقدُّم في الَّتِي قبلها.

وَلَعَلُّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا: آكَدُهُ يَوْمُ التَّرُويَةِ وَعَرَفَةً.

وَلا يُسْتَحَبُ لِلْحَاجُ بِعَرَفَةَ صَوْمُ يَوْمُ عَرَفَةَ (و م ش) وَفِطْرُهُ أَفْضَلُ، وَكَرِهَهُ جَمَاعَةٌ الِفِطْـرِهِ ﷺ بِعَرَفَةَ وَهُـوَ يَخْطُـبُ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٢٣، م: ١١٢٣).

وَلاَحْمَدَ (٣٢٦١)، وَابْنِ مَاجَهُ (١٧٣٢)، النَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَلِيمِهُ أَبِي هُرَيْرَةً مِنْ رِوَايَسةِ مَهْـدِيُّ الْهَجَـرِيُّ وَفِيـهِ جَهَالَـةٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلِيَتَقَوَّى عَلَى الدُّعَاء.

مع بهن حَبِقَةَ مَرْفُوعًا: فَيَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيلِنَنَا أَهْلَ الإسلامِ وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٥٢)، وَأَبُو دَاوُد (٩/ ٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٣٠)، وَالتَّرْمِلِيُّ (٣٧٣) وَصَحَّحَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَالْمَرَادُ بِهِ كَرَاهَةُ صَوْمِهِ فِي حَقَّ الْحَاجُ، وَاسْتَحَبَّهُ أَبُو حَنيفَةَ وَإِسْحَاقُ، إِلاَّ أَنْ يُضْعِفُهُ عَنِ اللَّعَاءِ. وَاخْتَارَهُ الْآجُرُيُّ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَحَكَى الخَطَّابِيُّ عَنْ إِمَامِنَا نَحْوَهُ.

وَجَزَمَ فِي الرَّعَايَةِ بَمَا ذَكَرَهُ بَعْصُهُمَّ: أَنَّ الْآفْصَلَ لِلْحَاجُّ الفِطْرُ يَوْمَ التُرْويَةِ وَيَوْمُ عَرَفَةَ بِهِمَا. وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ الْمَحَرَّمِ، قَالَ ﷺ: وأَفْصَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمُكْتُوبَةِ جَوْفُ اللَّيْلِ، وَأَفْصَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرٍ رَمَصَانَ شَهْرُ اللَّهِ .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣) وَغَيْرُهُ مِنْ حَلِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَلَعَلَهُ عَلَيهِ السلام لَمْ يَكُثِرُ الصَّوْمَ فِيهِ لِعُلَّرِ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَصْلَهُ إِلاَّ أَخِيرًا، قَالَ البَنُ الآثِيرِ: إِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعْظِيمًا وَتَفْخِيمًا، كَفَوْلِهِمْ بَيْتُ اللَّهِ، وَآلُ اللَّهِ لِقُرَيْشٍ، قَالَ: وَالشَّهْرُ: الهِلالُ، سُمِّيَ بِهِ لِشَهْرَتِهِ وَظُهُ وَوِه، وَأَفْصَلُهُ عَاشُورَاءُ وَهُو التَّاشِرُ، وَفَاقًا لاَّكُولِهِمْ بَيْتُ اللَّهِ، فَآلُ اللَّهِ لِقُرَيْشٍ، قَالَ: وَالشَّهْرُ: الْهِلالُ، سُمِّيَ بِهِ لِشَهْرَتِهِ وَظُهُ وَوَهِ، وَأَفْصَلُهُ عَاشُورَاءُ وَهُو التَّاشِرُ، وَفَاقًا لاَّكُولِهُمْ الْمُلَمَّةِ، ثُمْ قَاسُومَاءُ وَهُو التَّاسِعُ مَمْدُودَانِ وَخُكِي قَصَرُهُمَا وَعَنِ الْبَنِ عُمَـرَ: يُكْرَهُ صَوْمُ عَاشُورَاءً، وَعَنْ بَعْضَ السُّلَفِ: فَرْضٌ، وَهُمَا آكَدُهُ، ثُمُّ العَشْرُ.

رَوَى مُسْلِمٌ (١١٦٢) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا فِي صِيبَامٍ يَوْمٍ عَرَفَةَ: ﴿إِنِّي لِآخْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السُّنَةَ الَّتِي قَبْلَـهُ وَالسُّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُۥ وَقَالَ فِي صِيبَامٍ عَاشُورَاءَ: ﴿إِنِّي أَخْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السُّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُۥ

وَالْمَرَادُ بِهِ الصَّفَائِرُ، حَكَاهُ فِي شَرْحٍ مُسْلِم عَنِ العُلَمَاءِ فَإِلَّ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ رُجِيَّ التَّخْفِيفَ مِنْ الكَبَائِرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُــنْ رُفِعَتْ دَرَجَاتٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ: ﴿أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمٍ عَاشُورًاءً يَوْمَ العَاشِيرِ مِنْ الْمُحَرَّمِهِ.

إسْنَاذُهُ ثِقَاتًا، رَوَاهُ التَّرْمِلْذِيُّ (٧٥٥)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَمْ يَسْمَعُ الحَسَنُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: مُرْسَلاتُ الحَسَنِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ النَّقَاتُ صِحَاحٌ، وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارِ وَغَيْرِو: يَوْمُ عَاشُورَاءَ هُوَ اليَوْمُ التَّاسِعُ، لآنُ الْحَكَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الآغرَجَ سَّالَ ابْنَ عَبْاسِ عَنْ صَوْمِهِ أَيْ يَوْم؟ قَـالَ:َ إِذَا رَأَيْتُ هِلالَ المُحَرَّمِ فَاعْدُدْ، فَإِذَا أَصْبُحْت مِنْ تَاسِعِهِ فَأَصْبِعْ مِنْهَا صَائِمًا، قُلْت: أَكَذَلِكَ كَانَ يُصُومُهُ مُحَمَّــدُ ﷺ؟ قَـالَ:

رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَمَعْنَاهُ: أَهْكَذَا كَانَ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ أَوْ يَحُثُ عَلَيْهِ؟ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْحَرُّرِ. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ القَوْلانِ، وَاخْتَارِتْ طَافِفَةٌ صَوْمَ اليَوْمَيْنِ، صَعَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ: خَالِفُوا اليَهُــودَ وَعَــنَ أَبِـي رَافِـــم صَاحِبِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْن سِيرِينَ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَوْلُ أَبْنِ عَبَّاسٍ: لَمَّا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورًاءً وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ قَالُوا: إِنَّهُ يَوْمٌ تُعَظَّمُهُ البَّهُودُ وَالنَّصَارَى.

وَفِي لَفَظُ أَبِي دَاوُدُ (٥٤٤٧): تَصُومُهُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالَ: ﴿ فَإِذَا كَانَ المَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَمْمَنَا اليَوْمَ التَّاسِيمَ ﴾ ، فَلَمْ يَأْتِ العَامُ الْمُقْبِلُ حَتَى تُوفِّيَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٣٤)، وَأَبُو دَاوُد (٢٤٤٥)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ التَّاسِعَ بَلْ العَاشِرَ وَأَنَّهُ عَاشُورَاهُ، وَقَصَدَ

صَوْمَ التَّاسِعِ مَعَ العَاشِرِ مُخَالَفَةً لِلْيَهُودِ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى افْتِصَارِهِ عَلَى التَّاسِعِ، وَقَلْ رَوَى الخَلَّالُ فِي العِلَلِ: حَلَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ إسْمَاعِيلَ أَنْبَانَا وَكِيعٌ مَنَ أَبْنِ أَبِي ذِفْبٍ مَنِ القَاسِمِ بْنِ مَبَّاسٍ مَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ مَوْلَسَى ابْـنِ عَبَّاسٍ، عَـنِ ابْـنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «لَئِنْ بَقِيتَ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنُ التَّاسِعِ وَالْعَاشِرَ» إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَاحْتَجُ بِهِ أَحْمَدُ فِي رُواْيَةِ الْأَثْرُمِ.

وَبِقُولِ آبُنِ عَبَّاسٍ: صُومُوا ٱلنَّاسِعَ وَالعَاشِرَ.

وَلَا يُكُرِّهُ إِفْرَادُ الْعَاشِرِ بِالصُّومِ.

وَقَلْ أَمَرَ أَحْمَدُ بِصَوْمِهِمَا، وَوَالْفَقَ شَيْخُنَا المَلْهَبَ أَنَّهُ لا يُكُرَهُ، وَقَالَ: مُقْتَضَى كَلامٍ أَحْمَدُ يُكُرَهُ، وَهُوَ قَـوْلُ ابْسِ عَبَّـاسٍ (و هـ) وَلَمْ يَجِبْ صَوْمُ عَاشُورَاءَ، اخْتَارَهُ الْآكْثُرُ، مِنْهُمْ القَاضِي.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: هُوَ الْأَصَحُ مِنْ قَوْلَ أَصْحَابِنَا (و ش).

وَعَنْ أَحْمَدُ: وَجَبَ ثُمُّ نُسِيخَ، آخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ (و هـ) لِلأَمْرِ بهِ.

وَقُدْرُوَى أَبُو دَاوُد (٩٢٩٨): «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ أَكُلَ بِالقَصْاءِ»، ثُمَّ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ القَصَاءِ عَدَمُ وُجُوبِهِ، بِدَلِيلِ الخِلافِ فيمَنْ صَارَ أَهْلاً لِلْوُجُوبِ فِي أَثْنَاء يَوْم مِنْ رَمَضَانٌ.

وَحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ ﴿ لَمْ يُكْتَبُ عَلَيْكُمُ صِيَامُهُ ۗ فَمُعَاوِيَةُ أَسْلَمَ عَامَ الفَتْحِ.

وَقِيلَ: فِي عُمْرَة القَضِيَّةِ.

وَقِيلَ: زَمَنُ الحَّدَيْبِيَةِ، فَإِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا، وَعَاشُورَاءُ إِنَّمَا وَجَبَ فِي الْعَامِ الثَّانِي لِلهِجْرَةِ، فَوَجَبَ يَوْمًا ثُمَّ نُسِخَ بِرَمَضَانَ ذَلِكَ العَامِ، وَالآخَبَارُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورَةً وَمَنْ الخَسَّارَ الآوَّل حَمَـلَ الآَمْرَ قَبْـلَ رَمَضَانَ عَلَى شَأْكِيدِ وَكَرَاهَةِ تَرْكِهِ، فَلَمَّا فُرْضَ رَمَضَانُ بَقِيَ أَصْلُ الاسْتِحْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَنَالَ ابْنُ مَنْصُورَ أَحْمَدَ: هَلْ سَمِعْت فِي الحَدِيثِ أَنْ: «مَنْ وَسُّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسُّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَـائِرَ السَّـنَةِ» [فَقَالَ: نَعَمْ، رَوَاهُ سَفُقَيَانُ بْنُ عُنِيْنَةَ عَنْ جَعْفُرِ الآحْمَرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ –وَكَانَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ زَمَانِــــــــــــ أَنْــهُ بَلَغَهُ: أَنْ مَنْ وَسُّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسُّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ].

قَالَ ابْنُ عُنِيْنَةَ: قَدْ جَرَّبْنَاهُ مُنْذُ حَمْسِينَ أَوْ سِتَّينَ سَنَةً فَمَا رَأَيْنَا إِلاَّ خَيْرًا، وَذَكَرَهُ ابْسِنُ الجَسُوزِيِّ فِي العِلَـلِ المُتَنَاهِيَـةِ مِـنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ مُنْكَرٌ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالإِسْنَادُ ضَعِيفٌ، وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا مِثْلُهُ، وَفِيهِ: «عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ» ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي الاسْتِلْكَارِ، قَالَ جَابِرٌ: جَرَّبْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ، وَقَالَ شُعْبَةُ مِثْلَهُ.

وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ رضي الله عنه مِثْلُهُ، وَلَفْظُهُ: •مَسَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِ».

قَالَ يَخْيَى بْنُ سَمِيدٍ: جَرُبْنَا ذَلِكَ فَوَجَدْنَاهُ حَقَّا، وَكَرِهَ شَيْخُنَا ذَلِكَ وَغَيْرُهُ سِوَى صَوْمَهُ، قَالَ: وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ أَنَّهُ بَلَغَهُ، لَمْ يَذْكُرْ عَمَّنْ بَلَغَهُ، وَبَعْضُ الجُهّالِ وَالنَّوَاصِبِ وَنَخوِهِمْ وَضَعَ فِسِي ذَلِكَ قَبَالَـةَ الرَّافِضَةِ، قَـالَ: وَلَـمْ يَسَتَحِبُّ أَحَدٌ مِنْ الآثِمَّةِ فِيهِ غُسِلاً وَلا كُخلاً وَلا خِضْاَبًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالخَبَرُ بِذَلِكَ كَـدِبٌ اتَّفَاقًـا، وَعَلِيطَ مَنْ صَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَاسْتَحَبُّ ذَلِكَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ فِي كِتَابِهِ الْحُطَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هُصلُ

يُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِذَا أَدْخَلَ فِيهِ يَوْمَي العِيدَيْنِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْمَحَابُهُ، وَالكَرَاهَةُ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ، ذَكَـرَهُ صَاحِبُ المُغْنِي، والحِرَّر، وغيرهما، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَإِنْ أَفْطَرَ أَيَّامَ النَّهٰي جَازَ، خِلافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ، وَسَنَبَقَ كَلامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي إِحَادَةِ الصَّلاةِ، وَلَمْ يُكُرَهُ وَالْمَرَادُ مَا ذَكَرُهُ صَاحِبُ المُحَرَّدِ وَغَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَتُولُكُ بِهِ حَقًّا وَلا خَافَ مِنْهُ ضَرَرًا.

نَقَلَ حَنْبَلُ: إِذَا أَفْطَرَ آيَّامَ النَّهِي فَلَيْسَ ذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ. وَنَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا أَفْطَرَهَا رَجَوْت أَنْ لا بَأْسَ بِهِ، وَهَلَا اخْتِيَارُ القَاضِي وَأَصْحَابِهِ وَصَــاحِبِ المُحَرَّرِ وَالآكُثْرِ (و م ش) وَذَكَرَ مَالِكُ أَنْهُ سِمْعَ أَهْلَ العِلْمِ يَقُولُونَهُ، ولِقَوْلِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرُو: يَا رَسُولَ اللّهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصَّـوْمَ، أَفَــاَصُومُ فِـي السَّـفَرِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْت فَصُمْ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٤٠، م: ١١٢١).

وَلاَنْ أَبَا طَلْحَةً وَغَيْرَهُ مِنْ الصَّحَابَةِ، وغيرهم فَعَلُوهُ، وَلاَنْ الصَّوْمَ مَطْلُوبٌ لِلشَّارِعِ إِلاَّ مَا اسْتَثَنَاهُ. وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿لاَ صِامَ مَنْ صَامَ اللَّهْرَةِ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٨٧٦).

بِأَنَّهُ عِليهِ السَّلامِ خَشِي عَلَيْهِ مِمَا سَبَقَ، وَلِلِذَلِكَ قَالَ: لَيْتَنِي قَبِلْت رُخْمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَمَـا كَبْرَ، وَاخْتَـارَ صَـاحِبُ الْمُغْنِي: يُكْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ الْآثْرَم، وَلِلْحَنَفَيَّةِ قَوْلان.

وَقَالَ مَنَيْخُنَا: الصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ جَعَلَهُ تَرَكَا لِلأُولَى أَوْ كَرِهَهُ، فَعَلَى الآوَّلِ صَوْمُ يَسوم وَفِطْسُ يَسوم أَفْضَسَلُ مِنْهُ، خِلافًا لِطَائِفَةٍ مِنْ الفُقَهَاء وَالعُبَّادِ، ذَكَرَهُ مُنَيْخُنَا.

وَهُوَ ظَاهِرُ حَالٍ مَنْ سَرَدُهُ، وَمِنْهُمْ أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ مِنْ أَصْحَابِنَا، حَمْلاً لِنخَبِرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْدِو عَلَيْهِ وَعَلَى مَـنْ فِـي مَعْنَاهُ، لآَنُهُ عليه السَلام لَمْ يُرشيدْ حَمْزَةً بْنَ عَمْرِو إِلَى يَوْمٍ وَيَوْمٍ. قَالَ أَحْمَدُ: وَيُعْجِبُنِي أَنْ يُفْطِرَ مِنْهُ أَيَّامًا، يَعْنِي أَنَّهُ أُولَى، لِلْخُرُوجِ مِنْ الحِلاف.

وجزم به جَمَاعَةً.

وَقَالَهُ إِسْحَاقُ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ الكَرَاهَةَ، فَلا تَعَارُضَ.

يُكْرَهُ الوِصَالُ، وَهُوَ أَنْ لا يُغْطِرَ بَيْنَ اليَوْمَيْنِ، لآنَ النَّهْيَ رِفْقُ وَرَحْمَةً، وَلِهَذَا وَاصِلَ ﷺ بِهِمْ وَوَاصَلُوا بَعْدَهُ. وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ البُّنَاءَ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ البَّرُّ عَنْ الآبِعَّةِ الثَّلاثَةِ، وغيرهم، وَلِلشَّافَعِيَّةِ وَجْهَانٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجِبُنِي، وَأَوْمَأَ أَحْمَدُ أَيْضًا إِلَى إِبَاحَتِهِ لِمَنْ يُطِيقُهُ.

رُوِيَ عَنْ حَبْدِ اللَّهِ بَنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِهِ حَامِرٍ، وَخَيْرِهِمَا، فَنَقَلَ حَنْبَلِّ: أَنَّهُ وَاصَلَ بِالعَسْكَرِ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ مَسَا رَآهُ طَهِـمَ فِيهَـا وَلا شَربَ حَتَّى كُلَّمَهُ فِي ذَلِكَ فَشَربَ سَويقًا.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَخْتَمِلُ أَنَّهُ فَغَلَهُ حَيْثُ لا يَرَاهُ، لآنَهُ لا يُخَالِفُ النَّبِيُّ ﷺ، كَذَا قَالَ. ﴿

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: لا خِلافَ أَنْ الوِصَالَ لا يُبْطِلُ الصَّوْمَ، لأَنَّ النَّهْيَ مَا تَنَساوَلَ وَقُسْتَ العِبَسادَةِ، وَلاَنْـهُ ﷺ لَـمْ يَـاْمُرْ الُّذِينَ وَاصَلُوا بِالقَضَاءِ.

وَتَزُولُ الكَرَاهَةُ بِأَكُلِ تَمْرَةٍ وَنَحْوِهَا، لآنُ الآكُلُ مَظِنَّةُ القُوَّةِ، وَكَذَا بِمُجَرَّدِ الشُّرْبِ، عَلَى ظَاهِرِ مَا رَوَاهُ المَرُّوذِيُّ عَنْهُ أَنْسُهُ كَانَ إِذَا وَاصَلَ شَرَبُ شَرْبَةً مَاء، خِلاَفًا لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَلا يُكْرَهُ الوصَّالُ إِلَى السُّحَرِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالُهُ اسْحَاقُ، لِقَوْلِهِ عليه السَّلام فِي حَدِيثِ أَبِي سَمِيدٍ: ﴿فَٱلْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُواصِلْ إِلَى السَّحَرِ﴾.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٨٦٢).

لَكِنْ تَرَكْ الْآوْلَى، لِتَعْجِيلِ الفِطْرِ.

لَئِنَ مِنْ الْمُ وَمِيْ مِيَاضُ الْمَالِكِيُّ أَلَّ آكْتُوَ الْعُلْمَاءِ كَرِهَهُ. وَذُكَرَ الْقَاضِي هِيَاضُ الْمَالِكِيُّ أَلَّ آكْتُوَ الْعُلْمَاءِ كَرِهَهُ. هُصلُّ

ِيُكُمْرَهُ اسْتِقْبَالُ رَمَضَانُ بِيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ، ذَكَرَهُ التَّرْمِلِيُّ عَنْ أَهْلِ العِلْمِ. وجزم به الآصْحَابُ، مَعَ ذِكْرِهِمْ فِي يَوْمِ الشَّكِّ مَا يَأْتِي.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحْمُهُ الله تعالى فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد (٣٢٢٠) وَغَيْرِو: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَحُلْ دُونَهُ سَحَابٌ أَوْ قَتَرٌ يَوْمُ شَـكٌ، وَلا

وَكَذَا نَقَلَ الْآثُرُمُ: لَيْسَ يَنْبُغِي أَنْ يَصُومَ إِذَا لَمْ يَحُلْ دُونَ الجِلالِ شَيْءٌ مِنْ سَحَابٍ وَلا غَيْرِو، فَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ لِلنَّحْرِيسَمِ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي خُطْبَةِ الكِتَابِ (و ش).

وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحَدِ خِلَافَهُ، إِلاَّ مَا حَكَاهُ التَّرْمِذِي فِي يَوْمِ الشَّكِّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ الكَرَاهَةُ. وَالْآَظْهَرُ أَنَّهُ لا تَعَارُضَ، وَأَنْ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد يَوْمَ شَكَّ فِيهِ نَظَىرٌ، إِلاَّ أَنْ يَكُونُ المُرادُ: لَـمْ يَحُلْ دُونَـهُ شَيْءٌ وَتَقَاعَدُوا عَنِ الرُّوْيَةِ وَفِيهِ نَظْرٌ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَهُ فَيَوْمُ الشَّكُ مُحَرُّمٌ عِنْدُهُ، لِقَوْلِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ اليَوْمَ الذِي يَشُكُ فِيهِ فَقَـنْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ».

فَتَقَلَّمُهُ بِاليَوْمُ وَاليَوْمُيْنِ أُولَى عِنْدَهُ بِالتَّحْرِيمِ، لِصِحَّةِ النَّهْي فِيهِ، وَلا مُعَارضَ. وَوَجْهُ تَحْرِيمُ يَوْمُ الشَّكُ فَقَطْ أَنْ قَوْلَ عَمَّارٍ صَرِيحٌ، وَالنَّهْيُ يَحْتَمِلُ الكَرَاهَةَ، وَوَجْهُ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِهِ فَقَطْ النَّهْيُ، وَفِيهِ زيَادَةٌ عَلَى المُشْرُوعِ، وَصَوْمُ الشَّكُ احْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ، وَقَوْلُ عَمَّارٍ فِي إسْنَادِهِ أَبُو إسْحَاقَ وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَرُويَ مِنْ غَيْرٍ طَرِيقِهِ بَاسْنَادِ أَثْبَتَ مِنْهُ مَوْقُوفٍ.

وَلا يُكْرَهُ التَّقْدِيمُ بِأَكْثَرَ مِنْ يَوْمَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿لا يَتَقَدَّمَـنَ أَحَدُكُمُ رَمَضَـانَ بِصَـوْمٍ يَـوْمِ أَوْ يَوْمَيْنَ إِلاَّ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ بَعْدَ نِصْفُ شَعْبَانٌ، وَحَرَّمَهُ الشَّافِعِيَّةُ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلا تَصُومُوا﴾.

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حِم: ٢/ ٤٤٢) د: ٢٣٣٧، هـــ: ١٦٥١، ن: ٢٩١١، ت: ٧٣٨)، وَضَعَّفَهُ أَحْمَـدُ وَغَيْرُهُ مِـنَ الآيمَـّةِ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ وَحَمَلَهُ عَلَى نَفْيِ الفَضْيِلَةِ، وَحَمَلَ غَيْرَهُ عَلَى الجَوَاوْ.

قَالَ فِي الْمُسْتُوْعِبِ: آكَلُهُ يَوْمُ النَّصْفُو، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْلَةُ النَّصْفُ ِ لَهَا فَضِيلَةً فِي المَنْقُول عَــنْ أَحْمَـدَ، وَقَــذْ رَوَى أَحْمَــدُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، وغيرهم فِي فَصْلِهَا أَشْيَاءُ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ.

يُكُرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصُّومِ (خ) نَقَلَ حَنْبَلٌ: أَنَّهُ يُكْرَهُ.

رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ وَالْبَيْهِ وَأَلِي بَكُرَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: يُرْوَى فِيهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ عَلَى صَوْمِهِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ قَــالَ: يَصُومُـهُ إِلاَّ يَوْمُـا أَوْ أَيَّامُـا، وَعَــنِ ابْــنِ عَبَّاسِ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ انَّهَى عَنْ صِيَامٍ رَجَبِهِ.

رَّوَاهُ ابْنُ مَّاجَهُ (١٧٤٣) وَأَبُو بَكُو مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ رِوَايَةِ دَاوُد بْنِ عَطَاء، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَلاَنْ فِيهِ إِحْيَــاءُ لِشِـعَارِ الجَاهِلِيَّةِ بِتَعْظِيمِهِ، وَلِهَذَا صِبِحُ عَنْ عُمَرَ أَنْهُ كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ وَيَقُولُ: كُلُوا فَإِنْمَا هُوَ شَهْرٌ كَانَتْ تُعَظِّمُهُ الجَاهِلِيَّةُ

وَتَزُولُ الكَرَاهَةُ بِالْفِطْرِ أَوْ بِصَوْمٍ شَهْرٍ آخَرَ مِنْ السُّنَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَإِنْ لَمْ يَلِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ نَذَرَ صَوْمَهُ كُلُّ سَنَةٍ ٱفْطَرَ بَعْضَهُ وَقَضَاهُ.

وفي الكَفَّارَةِ الجَلافَةُ، قَالَ: وَمَنْ صَامَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرَةِ مِنْ الآشْهُرِ أثِمَ وَعُزَّرَ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ فِعْلُ عُمَرَ. وَقَالَ أَيْضًا: فِي تُحْرِيم إفْرَادِهِ وَجْهَان، وَلَعَلَّهُ أَخَذُهُ مِنْ كَرَاهَةِ أَخْمَدَ.

وَفِي فَتَاوَى أَبْنِ الصَّلَاحِ الشَّافِينِّ: لَمْ يُؤَثِّمُهُ أَحَدٌ مِنْ العُلَمَاء فِيمَا نَعْلَمُهُ.

وَلَا يُكُرَّهُ إِفْرَادُ شَهْرِ غَيْرِ رَجَبٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرُ: لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا لِلأَخْبَارِ، مِنْهَا أَنَّهُ «كَانْ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ وَرَمَصَانَ»، وَأَنْ مَعْنَاهُ: أَخْيَانًا: وَلَمْ يُدَاومْ كَامِلاً عَلَى غَيْر رَمَضَانَ. وَلَمْ يَذْكُرُ الْآكَثُرُ اسْتِحْبَابَ صَوْمَ رَجَبٍ وَشَعْبَانَ، وَاسْتَحَبُّهُ فِي الإِرْشَادِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ نِزَاعٌ، قِيلَ: يُسْتَحَبُّ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، فَيُفْطِرُ نَاذِرُهُمَا بَعْضَ رَجَبٍ.

وَاسْتَحَبُ الْآجُرُيُّ صَوْمَ شَعْبَانَ، وَلَمْ يَلْأَكُرْهُ غَيْرُهُ، وَسَبَقَ كَلامُ صَاحِبِ الْمُحَرَّر.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ الجَوْدِيِّ فِي كِتَابِ أَسْبَابِ الهِدَايَةِ: يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الآمْسُـهُرِ الحُـرُّمِ وَشَـعْبَانَ كُلُّـهُ، وَهُــوَ ظَـاهِرُ مَـا ذَكَـرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّر فِي الآشْهُر الحُرُم وَشَعْبَانَ كُلِّهِ.

وَقَٰدْ رَوَى ۗ أَخْمَدُ (٥/ ٨ُ٢)، وَأَبُو دَاوُد (٢٤٢٨)، وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ مُجِيبَةَ البَاهِلِيِّ وَلا يُعْرَفُ «عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَاهِلَةَ أَنُهُ عليه السلام أمَرَهُ بصَوْم الآشهُر الحُرُم».

وَفِي الْخَبَرِ الْخَبِلَانَّ ، وَصَعَفَّهُ بَعْضُهُمُ، وَلِهَلَمَا -وَٱللَّهُ أَعْلَمُ- لَمْ يَذْكُرْ اسْتِحْبَابَهُ الآكْتَرُ، وَصَوْمُ شَعْبَانَ كُلِّهِ إِلاَّ قَلِيلاً فِسِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٨٦٩، م: ١١٥٦) عَنْ عَاقِشَةَ.

وَقِيلَ: قُولُهَا: كُلُّهُ.

قِيلَ: غَالِبُهُ.

وَقِيلَ: يَصُومُهُ كُلُّهُ فِي وَقْتِ.

وَقِيلَ: يُفَرِّقُ صَوْمَهُ كُلَّهُ فِي سَنَتَيْنِ.

وَلاَ خَمَدَ (٣/٦٥)، وَمُسْلِم (٧٤٦)، وَأَبِي ذَاوُد (١٣٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٤٨)، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿لاَ أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَا القُرْآنَ كُلُّهُ فِي لَيْلَةِ، وَلا قَامَ لَيْلَةُ حَتَّى أَصَبَّحَ وَلا صَامَ شَهْرًا كَامِلاً غَيْرَ رَمَضَانٌ».

قَالَ فِي شَرْحَ مُسْلِم: قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّمَا لَمْ يَسْتُكُمِلْ غَيْرَهُ لِثَلاًّ يُظَنُّ وُجُوبُهُ.

وَعَنْهَا ٱلْنِصَاءُ وَاللَّهِ إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ وَلا أَفْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ.

وَلِمُسْلِم (١١٥٦): مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ.

وَعَنِ ابْنَ عَبَّاسِ: مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلاً قَطُّ خَيْرَ رَمَضَانَ.

وَلِمُسُلِمُ (١٥٦): مُنْذُ قَدِمُ الْمَدِينَةُ.

مُتَّفَقٌ عَلَّيْهِمَا (خ: ١٨٧٠، م: ١١٥٦).

وَصَوْمُ شَعَبَانَ كُلِّهِ فِي السُّنَنِ عَنْ أُمُّ سَلَمَةً.

وَرُوَاهُمًا أَخْمَدُ (٥/ ٢٠١).

وَلَمَلُ ظَاهِرَ مَا ذَكَرَهُ الآجُرَّيُ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ الْمُحَرَّمِ وَغَيْرِهِ، وَوَجْهُهُ قَوْلُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: لَمْ يَكُنْ ﷺ يَصُومُ مِنْ شَهْدٍ مَـا يَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ، وَقَالَ: ذَلِكَ شَهْرُ يَغْفُلُ النَّاسُ هَنْهُ.

رَوَاهُ أَبُو بَكُر البَزَّارُ (٢٦١٧)، وَأَبُو بَكُر بْنُ أَبِي شَيْبَةُ (٣/ ٢٠١).

وَفِي لَفَطَةٍ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «تَرْفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ، فَأُحِبُ أَنْ لا يُرفَعَ عَمَلِي إلاَّ وَأَنَا صَائِمٌ».

وَرَوَى اللَّفْظَيْن: أَحْمَدُ (٥/ ٢٠١)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٥٦)، وَالإِّسْنَادُ جَيِّدٌ.

وَرَوَى سَعِيدٌ: حَدُّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ اَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ قَالَ: أَظُنُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْـن إَبْرَاهِيــمَ التَّيْمِيِّ: «أَنْ أَمْنَامَةَ بْنَ زَيْدٍ كَانَ يَصَوْمُ شَهْرَ الْمُحَرَّمِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامٍ شَوَّالٍ، فَمَا زَالَ أَسَامَةُ يَصُومُــهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ

إسْنَادْ جَيَّدْ، إلاَّ أَنَّهُ قَالَ: أَظْنُهُ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٧٤٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْهُ، وَلَمْ يَشُكُ.

وَفِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ الآشْهُرَ الحُرُمَ.

فَقَالَ لَهُ: ﴿ صُمُّ شَوًّا لاً ﴾، فَتَرَكَهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَصُومُهُ حَتَّى مَاتَ.

وَلِلتَّرْمِلْدِيُّ (٦٦٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَأَبِي يَعْلَى المَوْصِلِيُّ (٣٤٢١) وَابْنِ حِبَّانْ مِنْ رِوَايَةِ صَدَقَةَ الدَّقِيقِـيِّ وَهُـوَ ضَعِيـفٌ

عَنْ ثَابِتِ عَنْ أَنَسٍ، «سُيُلَ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصِيّامِ، قَالَ: شَعْبَانُ تَعْظِيمًا لِرَمَضَانَ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةٌ فِي

وَذَكَرَتْ امْرَأَةٌ لِعَائِشَةَ أَنَّهَا تَصُومُ رَجَبًا فَقَالَتْ: إِنْ كُنْتَ صَائِمَةُ شَهْرًا لا مَخَالَةَ فَعَلَيْك بِشَعْبَانَ فَإِنَّ فِيهِ الفَضْلَ. رَوَاهُ حُمَيْدُ بْنُ رَنْجُويْهِ الحَافِظُ وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَسَأَلَ رَجُلٌ عَائِشَةَ هَـنِ الصَّيَـامِ فَقَــالَتْ: «كَـانَ النّبِيُّ ﷺ يَصُـومُ

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ (٦/ ١٢٨).

وْعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلُهُ، فَقُلْت: أَرَايْت أَحَبُّ الشَّهُورِ النِّك الصَّوْمُ فِي شَعْبَانَ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ فِي شَمْنَهَانَ حِينَ يَفْسِمُ مَنْ يُمِيتُهُ تِلْكَ السُّنَةِ فَأَحِبُ أَنْ يَأْتِيَ أَجَلِي وَأَنَا صَائِمَۗ﴾.

رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ دِوَايَةٍ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ عَنْ طَرِيفـو.

قَالَ العَقَيْلِيُّ فِي طَرِيفُو: لا يُتَابِعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَرَوَى يَخْيَى بْنُ صَاعِدٍ وَابْنُ البَنَّاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا هَذَا المَعْنَى مِنْ حَدِيثِهِ

وَقَدْ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي كُوْنِ أَكْثَرِ صَوْمِهِ عليه السلام فِي شَمْبَانْ، قَالَ: مَا أَرَى هَذَا إلاّ مِنْ طَرِيقِ الرّيَاضَةِ، لآنُ الإِنسَانَ إذًا هَجَمَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَتَعَوِّدُهُ صَعْبَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَلَدَّجَهَا بِالصُّومُ فِي شعْبَانَ لَآجُلِ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَذَا قِالَ.

وَذَكُرُ فِي الغُنْيَةِ اللهُ يَهُسْتُحَبُّ صَوْمُ أَوَّل يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ وَأَوَّل َحَمِيسُ مِنْـهُ وَالسَّابِعِ وَالعِشْرِينَ، وَآخِرِ السَّنَةِ وَأُولِهَا، وَصَوْمُ أَيَّامٍ الْأَسْبُوعِ وَصَلاةً فِي لَيَالِيهَا، وَذَكَرَ أَمْنيَاءَ، وَاحْتَجُ بِأَخْبَارٍ لَيْسَنْ بِحُجَّةٍ، وَآخَتُمَـدَ عَلَى مَا جَمَعَهُ أَبُو الحَسَنِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِيهِ.

وَذَّكَرَ ابْنُ الْجَوْدِيُّ ذَلِكَ أَوْ بَعْضَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كَكِتَابِهِ أَنْسُ الْمُسْتَأْنِسِ فِي تَرْتِيبِ الْمَجَالِسِ وَذَكَرَ أَخْبَارًا وَآثَـارًا وَاهِيَـةً، وَكَثِيرٌ مِنْهَا مَوْضُوعٌ.

وَالعَجَبُ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ المُوْضُوعَاتُ مَا هُوَ أَمثَلُ مِنْهَا وَيَذْكُرُهَا بِصِيغَةِ الجُزْمِ فَيَقُولُ: قَالَ النَّبِيُ ﷺ كَذَا، وَقَالَ فُلانَّ الصَّحَابِيُ كَذَا، وَالمُوضُوعُ لا يُحْتَجُ بِهِ بالإِجْمَاعِ: وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ الآصْحَابُ شَيْتًا مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ هَذَا: إِنَّـهُ يُضَابُ عَلَى صَوْمُ عَاشُورِاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُكْرَهُ أَنْ يَتِّعَمَّدَ إِفْرَادَ يَوْمِ الجُمْعَةِ بِصَوْمٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (م ٥) لِحَديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الا تَصُومُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ إلاَّ وَقَبْلُهُ يَـوْمُ أَوْ بَعْدَهُ يَوْمٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٨٣، م: ١١٤٣).

وَلِمُسْلِم (١١٤): وَلَا تَخُصُوا لَيْلَةَ الجُمْعَةِ بِقِيَام مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلا تَخْتَصُوا يَوْمَ الجُمْعَةِ بِصِيَامَ مِنْ بَيْسِ الأَيَّـامِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي صَوْم يَصُومُهُ أَحَدُكُمُ. ۚ

قَالَ الدُّرَاوُرْدِيُّ المَالِكِيُّ: لَمْ يَبْلُغُ (م) الحَديثُ.

قال في شَرْحٍ مُسْلِم: فِيهِ النَّهْيُ عَنْ تَخْصِيصِ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ بِصَلاةٍ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى كَرَاهَتِهِ، قَالَ: وَاحْتَجَّ بِهِ العُلْمَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ صَلاةِ الرُّغَائِبِ.

وَعَنْ جَابِرِ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمٍ».

﴿ وَوَخَلَ عَلَيه السَّلَامُ عَلَى جُونُورِيَةً فِي أَيوْمٍ جُمُّمَةٍ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا: أَصُمُست أَمْسُ ؟ قَالَتْ: لا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا؟، قَالَتْ: لا، قَالَ: فَأَفْطِرِي،

رَوَاهُمَا البُخَارِيُّ (١٨٨٥).

وَيُحْمَلُ مَا رُوِيَ مِنْ صَوْمِهِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ عَلَى صَوْمِهِ مَعَ غَيْرِهِ، فَلا تَعَارُضَ.

وَكَذَا إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا (م) لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بِشْرِ عَنْ أُخْتِهِ وَأَسْمُهَا الصَّمَّاءُ ﴿لا تَصُومُوا يَـوْمَ

السُّبْتِ إِلاَّ فِيمَا أَفْتُرضَ عَلَيْكُمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٨٩): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم حَدَّثَنَا ثُورٌ هَنْ خَالِدِ بْن مَعْدَانْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

فَذَكُرَهُ، إسْنَادُهُ جَيِّلًا.

وَرَوَاهُ أَلُو دَاوُد (٢٤٢١)، وَقَالَ: هَلَمَا مَنْسُوخٌ، وَقَالَ: قَالَ مَالِكٌ: هَـلَمَا كَـلَوِبٌ، وَالسَّرْمِلِيُّ (٧٤٤) وَحَسَّنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٦٢)، وَقَالَ: هَلِهِ أَحَادِيثُ مُضْطَرِبَةٌ، وَالحَاكِمُ (٩٥٩١)، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيُّ

وَقَالَ صَاحِبُ شَرْحٍ مُسْلِمٍ: صَحَّحَهُ الآثِمَةُ، وَلآنَهُ يَوْمُ تُعَظَّمُهُ اليَهُودُ، فَفِي إفرَادِهِ تَشَبُّهُ بهمٍّ.

قَالَ الآثْرَمُ: قَالَ ٱبُوَ عَبْدِ الْلَّهِ: قَدْ جَاءَ فِيهِ حَدِيثُ الصَّمَّاء، وَكَانْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ يَتَّقِيهِ وَٱبَى أَنْ يُحَدِّنَنِي بِهِ فَسَالَ الآثْرَمُ وَحُجَّةُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرُّخْصَةِ فِي صَوْمٍ يَوْمِ السَّبْتِ أَنَّ الآَخَادِيثَ كُلُهَا مُخَالِفَةٌ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بشْرٍ، مِنْهَسَا حَدِيثُ أَمُّ سَلَمَةً، يَعْنِي: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَصُومُ السَّبْتَ وَالآحَدَ وَيَقُولُ: «هَمَا حِيدَان لِلْمُشْرِكِينَ فَأَنَا أَحِبُ أَنْ أَخِالِفَهُمَا».

رَوَاهُ أَخْمَدُ، وَالنَّسَاتِيُّ (٢٧٧٦)، وَصَحَّجَهُ جَمَاهَةٌ، وَإِسْنَاهُهُ جَيِّدٌ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَّا أَنَّهُ لَا يُكُرَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ العُلْمَسَاء، وَأَنَّهُ الَّذِي فَهِمَهُ الآثْرَمُ مِنْ رَوَايَتِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ إِفْرَادُهُ لَمَا دَخَلَ الصَّوْمُ المُفْرُوضُ لِيُسْتَثْنَى، فَالحَدِثُ شَاذٌ أَوْ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّ هَلِهِ طَرِيقَةُ قُدَمَاء أَصْحَابِ أَحْمَدَ الَّذِينَ صَحَبُوهُ، كَالآثْرَمِ وَلَنِي وَاوْد، وَأَنَّ أَكْثَرَ بِالحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ الآجُرِّيُّ غَيْرَ صَوْمٍ يَوْمٍ الجُمُعَةِ، فَظَاهِرَهُ لَا يُكُوهُ غَيْرُهُ، ويَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِي الوَلِيمَةِ.

فُصل

وَكَذَا يُكُرُهُ إِفْرَادُ يَوْمِ النَّيْرُوزُ وَالْمِهْرَجَانِ بِالصَّوْمِ حِنْدَ أَصَحَابِنَا (خ) لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَلِفَقَةِ الكُفَّارِ فِي تَعْظيمِهِمَا. وَاخْتَارَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: لا يَكْرَهُ، لاَنْهُمُ لَا يُعَظَّمُونَهَا بِالصَّوْمِ، وَلِحَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةً، وَكَالاَّحَدِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: لَمَّمْ نَعْلَمْ أَحَدًا فَكُرُ صَوْمَهُ بِكُرَاهَةٍ وَعَلَىٰ قِيَاسِ كَرَاهَةٍ صَوْمِهِمَا كُلُّ عِيْدِ لِلْكُفَّارِ أَوْ يَسُومٍ يُفَرِّدُونَـهُ بِالتَّعْظِيمْ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُغْنِي وَالْمُحَرُّرِ.

فَصلُ

وَلا يَحْرُمُ صَوْمُ مَا سَبَقَ مِنْ الآيَامِ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الجُمُعَةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَلا نَعْلَمُ قَائِلاً بِخِلافِهِمَا، وَذَكَرَ ّالْبنُ حَزَّمٍ فِي صِحْتِهِ فِيهِ خِلافُسا، وَحَرَّمَ الآجُرَّيُّ صَوْمَـهُ وَنَقَـلَ حَنْبَلٌ.

مَا أُحِبُ أَنْ يَتَعَمَّدُهُ، وَذَكَرَ فِي الرَّعَايَةِ مَا سَبَقَ مِنْ الصَّوْمِ الْمَكُورُوو وَمِنْهُ إِفْرَادُ مَا سَبَقَ، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ فِي صِحَّةِ صَوْمِهَا بِدُونِ عَادَةٍ أَوْ نَذْرٍ وَجُهَان.

َ وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ صَوْمٍ أَعْيَادِهِمْ، وَلا صَوْمُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَلا قِيَامُ لَيْلَتِهَــا، وَيَــاْتِي كَلامُـهُ فِـي الوَلِيمَـةِ، وكَلامُ القَاضِي أَيْضًا، أمَّا مَعَ عَادَةٍ أَوْ نَذْرٍ مُطْلَقٍ فَلا كَرَاهَةَ، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

فُصلُ

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم: رَأَيْت أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَعْطَى ابْنَهُ دِرْهَمَ النَّيْرُورِ وَقَالَ: اذْهَبْ بِهِ إِلَى الْمُعَلَّمِ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَنَقَلَــهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ مِنْ خَطَّهِ.

هُصنُلُ

يَوْمُ الشُّكُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاء عِلَّةٌ وَلَمْ يَتَرَاءَى النَّاسُ الجِلالَ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: أَوْ شَهِدَ بِهِ مَنْ رَدُّ الحَاكِمُ شَهَادَتَهُ، قَالَ: أَوْ كَانَ فِي السَّمَاء عِلَّةٌ وَقُلْنَا لا يَجِبُ صَوْمُهُ، فَإِنْ صَامَـهُ بِيَّةِ الرَّمُضَائِيَّةِ اخْتِيَاطًا كَرِهَ، عَلَى مَا سَبَقَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّ، وَإِنْ صَامَهُ تَطَوُّطًا كُسِرة إِفْرَادُهُ، وَيَصِيحُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامٍ أَخْمَدَ، وَذَكَرَ رِوَايَةَ الآثْرَمِ السَّابِقَةَ فِي تَقَدُّم رَمُضَانَ، وَقَالَ: هَذَا الْكَــلامُ لا يُعْطِي أَكْمُرَ مِنْ مُجَرَّدٍ الكَرَامَةِ، كَذَا قَالَ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ وَلا يَصِحُ، اخْتَارَهُ ابْنُ البّنَّامِ، وَأَبُو الْحَطَّابِ فِي العِبَادَاتِ، وَصَاحِبُ المُحَرَّرِ، وغيرهم.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَغَيْرُهُ، وِفَاقًا لأَكْثَرَ الشَّافِعِيَّةِ..

وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَقِيلَ: يَحْرُمُ بِدُونِ عَادَةٍ أَوْ نَذْرِ مُطْلَقٍ، وَيُبْطُلُ عَلَى الآصَحُ بدُونِهمَا.

وَحَكَى الْحَطَّابِيُّ عَنْ أَخْمَلَدُ لا يَكُرَهُ (و هـ م) حَمُّلاً لِلنَّهْيِ عَلَى صَوْمِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَلا يُكْرَهُ شَعَ عَـادَةٍ (و) أَوْ صِلَتِـهِ بِمَا قَبْلَ النَّصْفُ (و) وَيَعْدَهُ الجِلافُ السَّابِقُ، وَلا يُكْرَهُ عَنْ وَالْجِبِ، لِجَوَاذِ النَّفْلِ الْمُعْتَادِ فِيهِ كَغَيْرِهِ، وَالشَّكُ مَـعَ البِنَـاءِ عَلَـى الأصل لا يَمْنَعُ مُنْقُوطً الفَرْض، وَعَنْهُ.

يُكُرَهُ صَوْمُهُ قَضَاءً، جَزَمَ بِهَ فِي الإيضَاحِ وَالرَسِيلَةِ وَالإفْصَاحِ، فَيَتُوَجَّهُ طَرْدُهُ فِي كُـلِّ وَاجِبِ (و هــ ش) لِلشَّكِّ فِي بَرَاءَةِ اللَّمَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الجَنَفِيَّةِ: لا يُجْزِئُهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ بَانَ مِنْ رَمَضَانَ عِنْدَدُمْ ، وَفِي (لُقَطَةِ العَجْلان): لا يَجُورُ صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِّ، سَوَاءٌ صَامَهُ نَفْلاً أَوْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ، فَإِنْ صَامَهُ لَمْ يَصِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ِ فَصلُ

يَخْرُمُ صَوْمُ يَوْمَيْ العِيدَيْنِ إِجْمَاعًا لِلنَّهِي المُتَفَقِ عَلَيْهِ (خ: ١٨٨٩، م: ١١٣٦) مِنْ حَدِيثِي عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلا يَصِحُ فَرْضَا (وَ مَ ش) وَلا نَفْلاً (و م ش) وَعَنْهُ: يَصِحُ فَرْضَا، تَقَلَّهُ مُهَنَّا فِي قَضَاء رَمَضَانَ، لأنَّهُ إِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ؛ لآنَّ النَّاسَ أَضْيَافُ اللَّهِ وَقَدْ دَعَاهُمْ، فَالصَّوْمُ تَرَكُ إِجَابَةِ الدَّاعِي، وَمِثْلُ هَذَا لا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَلَمْ يَصِحُّ النَّفَلُ لآنَّ الغَرَضَ بِهِ السَّوَابُ فَنَافَتْهُ المُصْنَةُ.

وَلِلَالِكَ لَمْ يَصِحُّ النَّفَلُ فِي غَصْبِ وَإِنْ صَحَّ الفَرْضُ، كَلَا ذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الصَّلاةِ فِي سَتْرِ العَوْرَةِ. وَفِي (الوَاضِح) روايَةٌ: يَصِحُّ عَنْ نَلْرُو الْمَعِيَّنِ.

ُ وَسَنَقَ مَذْهَبُ ۚ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ: لَا يَصِحُ عَنْ وَاجِبِ فِي الذَّمَّةِ، وَيَصِحُ عَنْ نَذْرِهِ الْمُعَيْنِ، وَالتَّطَوُّعُ بِهِ مَـمَ التَّحْرِيـم، وَلا يَلْزُمُ بالشُّرُوع، وَلا يُقْضَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ أَبِي يَوسُفَ يَلْزَمُ ويُقْضَى.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ كَقَوْلِهِمَا، وَوَجْهُ انْعِقَادِهِ أَنْ النَّهْيَ لا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ النَّهِيِّ عَنْهُ، وَلاَنْهُ دَلِيلُ النَّصَوُرِ، لاَنْ مَا لا يُتَصَـّوُرُ لا يُنْهَى عَنْهُ، وَالنَّصَوُّرُ الحِسِّيُّ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ إِجْمَاعًا، وَوَجْهُ الأَوْلِ النَّهْيُ.

وَلِمُسْلِم (١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ (لا يَصْلُحُ الصَّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ).

وَلِلْبُخَارِيِّ (١١٣٩): ﴿لا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنٍ﴾.

وَالنَّهُيُ وَلِيلُ التَّصَوُّر حِسًا، كَمَا فِي عَقُودَ الرَّبَا وَبَيْعِ الغَرَر وَيْكَاحِ الْمَحَارِمِ، وَهُوَ مُتَحَقَّقٌ هُنَا، فَإِنْ مَـنَ أَسْسَكَ فِيـهِ مَـعَ النَّيْةِ عَاصِ إِجْمَاعًا، وَرَدَّ قَوْلُهُمْ لا يَتَأَدُّى الكَامِلُ بِالنَّاقِصِ بِقَضَاءِ الْكَثُوبَةِ فِي الغَصْبِ وَفِيهِ نَظْرُ، عَلَى مَا سَبَق، لآنَ الْمَدَّمَ هُنَاكَ النَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الغَيْرِ وَتَرْكُ تُنْجِيَةِ الغَرِيقِ لا خُصُوصُ الصَّوْمِ، وَبِقَضَائِهَا فِي حَالِ الفَيْرَةِ عَلَى تُنْجِيَةِ الغَرِيقِ لا خُصُوصُ الصَّوْمِ، وَبِقَضَائِهَا فِي حَالِ الْفَرِيقِ لَا خُصُوسُ الْصَوْمِ، وَبِقَضَائِهَا فِي حَالِ الْغَرِيقِ لَا غَصُوبَ الْمَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ مِي الْمَلْمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُمِيُّ وَلا نُسْلَمُ أَنْ النَّهُي لَمْ يَرْجِعُ إِلَى عَيْنِ اللَّهُمِيُّ عَنْهِ الْعَلْمُ الْمُلْعَ النَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ وَمُحْدِثٍ.

فُصلُ

وَكَذَا صَوْمُ آيَّامِ التَّشْرِيقِ نَفْلاً (و) لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ: «أَنَّ النَّبِسِيُّ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنِنَ الْحَدَّثَانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

فَنَادَيَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَآلِيَّامُ مِنَّى آلِيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبٍ».

وَلِمُسْلِم (١١٤١) مِنْ حَدِيثِ نُبَيْشَةَ الْهُذَلِيِّ «أَيَّامُ النَّسْرِيْقِ أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبِ وَذِكْرِ اللَّهِ».

وَلاَّحْمَدُ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِهَا مِنْ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَغَلِوَ بِإِسْنَادَيْنِ صَيَغَيْنِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا، عَنْ يُونُسَ بْنِ شَدَّادٍ مَرْفُوعًا، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يُونُسُ شَبِيةً بِالمَجْهُول.

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ (٤/ ٧٧) النَّهِيَ مِنْ حَدِيثٍ عَلِيٌّ بِإِسْنَادٍ جَيُّدٍ.

وَهُوَ فِي الْمُوطُوا (١/ ٣٧٦) عَنْ أَبِي النِّصْرُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ مُرْسَلاً: ﴿وَمَنْ صَامَهَا أَوْ رَخُصَ فِيهِ فَلَمْ يَبْلُغُهُ النَّهْيُ﴾. قال صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: أَوْ تَأَوَّلُهُ عَلَى إفْرَادِهَا، فَهَذَا يُسَوِّغُ لَهُمْ، تَشْبِيهَا بِيَوْمِ الشَّكِّ. وَلا يَصِحُّ فَرْضًا فِي رِوَايَةٍ (و هـ ش) لَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَنِيفَةَ صَوْمَهَا عَنْ نَذْرِهَا خَاصَّةً، كَقَوْلِهِ فِي العِيــــــــ، وَيَصِحُّ فِــي رِوَايَةٍ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَعَاقِشَةً: لَمْ يُرَخُصْ فِي أَيَّامٍ النَّشْرِيقِ أَنْ يَصُمْنَ إِلاَّ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ الهَدْيَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ

وَذَكَرُ التَّرْمِلَدِيُّ عَنْ أَحْمَلَدَ: يَجُوزُ صَوْمُهَا عَنْ دُم المُتَّكَةِ خَاصَةً، وَكَلَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَبْنَ عَقِيسِلِ تَخْصِيصَ الرَّوَايَةِ بِصَوْمٍ المُتْعَةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ العُمْدَةِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ (م ٣)(١) وِفَاقًا لِمَالِكِ وَالآوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقَ وَقُولُ لِلشَّافِعِيِّ.

فُصُلُ

وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ صَوْمُ فَرْضِ أَنْ يَتَطَوَّعَ بالصُّومَ؟ فِيهِ روَايَتَانَ:

إخذاهُمَا: لا يَجُوزُ، وَلا يَصِحُّ؛ لِخَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ آمَنْ أَذْرَكُ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ تَطَوُّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ خَتِّى يَصُومَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٥٢) مِنْ روَايَةِ ابْن لَهيعَةً.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: ثُمُّ يُخْمَلُ عَلَى مَا ۚ إِذَا صَاقَ وَقْتُ القَصَاء عَنْهُ.

وَقَالَ فِي الْمُغْنِي: فِي سِيَاقِهِ مَا هُوَ مَتْرُوكَ، يَعْنِي: مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يُتَقَبَّلُ مِنْهُ، وَكَالَحَجِّ وَالثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ (م ٤)(٢) (و) لِلْمُمُومِ، وكَالتَّطُوعُ بِصَلاةٍ فِي وَقْتِ فَرْضٍ مُتَّسَمٍ قَبْسَلَ فِعْلِـهِ، وَكَـٰذَا يُخَرَّجُ فِـي التَّطَـوُعُ

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ولا يصحُّ فرضًا في روايةٍ... ويصحُّ في روايةٍ...

وذكر التّرمذيُّ عن أحمد: يجوز صومها عن دم المتعة خاصّةً، وكذا ظاهر كلام ابن عقيلٍ تخصيص الرّواية بصوم المتعة، وهو ظاهر العمدة، واختاره صاحب الحرّر). انتهى. يعني: صوم آيّام التّشريق.

والصُّحيح: الرُّواية الثَّالثة، صحَّحه في الفائق في باب أقسام النُّسك.

قال ابن منجًا في شرحه في باب الفدية: هذا المذهب.

وقدَّمه في المقنع، والشَّرح، والنَّظم هناك، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى في آخر باب الإحرام.

وجزم به في الإفادات، واختاره المجد في شرحه، وهو ظاهر العمدة، كما قال المصنف.

قال الزَّركشيُّ: حصُّ ابن أبي موسى الخلاف بدم المتعة.

والرُّواية الثَّانية: يجوز مطلقًا، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، واختاره ابن عبدوس في تذكَّرته.

وجزم به في المنوَّر، وقدَّمه في الحرَّر والرَّعاية الكبرى في باب صوم النَّذر والتَّطرُع.

والرُّواية الأولى: لا يجوز مطلقًا، اختاره ابن أبي موسى والقاضي.

قال في المبهج: وهي الصُّحيحة، وقدُّمها الخرقيُّ، وابن رزينٍ في شرحه.

قال الزُّركشيُّ: وهي الَّتي ذهب إليها أحمد أخيرًا، وجزم به في الوجيرُ والمنتخب.

وأطلق الجواز وعدمه في الهداية والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغني، والكبافي، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، وشرح الجمد، والشَّرح، والرَّعاية الصُّغرى، وشرح ابن منجًا هنا، والزَّركشيِّ، والحاوي الكبير، وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وهل يجوز لمن عليه صوم فرضٍ أن يتطوّع بالصّرم؟ فيه روايتان، إحداهما لا يجـوز ولا يصــحُ والثّانيــة يجوز). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمغني، وشرح المجد، والشُّرح، والفائق، وغيرهم:

إحداهما: لا يجوز، ولا يصحُ، وهو الصُّحيح في المَدْهب، نصُّ عليه في رواية حنبل.

قال في الحاويين: لم يصحُّ في أصحُّ الرُّوايتين، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وجزم به في المذهب، ومسبوك الذّهب والإفادات والمنوّر، وغيرهم، وقدَّمه في المستوعب، والحلاصة، والحرّر، وشرح ابس رزيس، والرّعايتين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يجوز ويصحُّ، قدَّمه في النَّظم.

قال في القاعدة الحادية عشرة: جاز على الأصحّ.

قلت: وهو الصُّواب.

الضروع - كتاب الصيام

بِالصَّلاةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ القَضَاءُ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةُ مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي وَالْمَحَرُّرِ عَدَمَ الصَّحَّةِ، لِوُجُوبِهَا عَلَى الفَوْرِ.

وَمُنْبَقَ فِي قَضَاء الفَوَاثِتِ.

وَيَبْدَأُ بِفَرْضِ الصَّوْمُ قَبْلَ نَذْر لا يَخَافُ قَوْتَهُ، نَقَلَ حَبْلٌ وَأَبُو الحَارِثِ فِيمَنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ مِنْ صَوْمٍ رَمَضَانَ أَيَّامُ: يَبْدَأُ بِالنَّذْرِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنْهُ كَانَ النَّذْرُ مُعَيَّنًا بِوقْتِ يَخَافُ فَوْتَهُ، وَقَضَاءُ رَمَضَانُ مُوسَّعُ الوَقْتِ، كَمَنْ نَذَرَ رَخْعَيْنَ عَقِبَ الزَّوَال، يَبْدَأُ بِهِمَا قَبْلَ الظَّهْر، لِسَعَةِ وَقْتِهَا، وَتَغْيِنَ النَّذْرِ بِذَلِكِ الوَقْتِ.

وَيَبْدَأُ بِالقَصْنَاءِ إِنْ كَانَ ٱلنَّذْرُ مُطْلَقًا، وَقُدْ صَرَّحَ ٱلْحَمَدُ فِي مَوْضِعٍ بِتَقَدِيم قضاءٍ رَمَضَانَ عَلَى النَّذْرِ وَالنَّفَلِ، فَيَجْمَعُ بَيْسَنَ

الرُّوايَتَيْن: تِلْكَ عَلَى صِيقِ الوَقْتِ وَهَذِهِ عَلَى سِعَةِ الوَقْتِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَالْبنُ عَقِيلٍ

فَإِنْ قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى إِنَّهُ لا يَجُوزُ النَّطَوُّعُ بِالصُّوْمِ قَبْلَ فَرْضِهِ لَمْ يُكْسَرَهُ قَضَاءً رَمَضَانَ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، بَـلْ يُسْتَحَبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَضَاهُ قَبْلَهُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالجَوَازِ.

فَعَنْهُ: يُكُرَهُ، كَقُولُ الحَسَن وَالزُّهْرِيِّ، وَرُويَّ عَنْ عَلِيٌّ وَلا يَصِيحُ عَنْهُ لِيَنَالَ فَضييلَتَهَا.

وَعَنْهُ: لا يُكْرَهُ (مَ ٥)(١) (َو) رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، لِظَاهِرِ الآيَةِ، وَكَمَشْرِ الْمَحَرَّمِ، وَالْمَبَاذَرَةُ إِلَى إِبْرَاءِ الذِّسُـةِ مِـنْ أَكْمَبُرِ الْعَمَــلِ مَاالح.

وَقَيْلَ: يُكْرُهُ القَصَاءُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَلا يُكْرَهُ عَلَى الأُولَى بَلْ يُسْتَحَبُّ، وَالطَّرِيقَةُ الأُولَى أَصَحُ، لآنًا إِذَا حَرَّمْنَا التَّطَوُّعَ قَبْلَ الفَرْضِ كَانَ أَبْلَغُ مِنْ الكَرَاهَةِ فَلا يَصِحُ تَفْرِيعُهَا عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

مَنْ ذَخَلَ فِي صَوْمٍ تَطَوُّعِ ٱسْتُحِبَّ لَهُ إِثْمَامُهُ وَلَمْ يَجِبْ، وَإِنْ أَفْسَدُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُــوَ المَلْهَـبُ (و ش) لِغَوْل عَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللّهِ أَهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ فَقَالَ: «أَرْبِنَيْهِ فَلَقَذَ أَصْبَحْت صَائِمًا».

ُ وَفِي أَوْلِهِ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمُ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لا، قَالَ: فَإِنِّي إذَا صَائِمٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٤)، وَالْحَسْمَةُ (حم: ٦/ ٤٩، د: ٢٥٤٧، ت: ٧٣٣، ن: ٢٣٠٧، هـ: ١٧٠١).

ُ وَزَادَ النَّسَائِيُّ (٢٣٢٢) بِإِسْنَادِ جَيِّدِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ النَّطَوُّعِ مِثْلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِسنَ مَالِيهِ الصَّدَقَةَ فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا».

ُ وَلَهُ أَيُّضًا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ: ﴿إِنَّمَا مَنْزِلَةُ مَنْ صَامَ فِي غَيْرٍ رَمَضَانَ أَوْ فِي النَّطَوْعِ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَخْرَجَ صَدَقَةَ مَالِهِ فَجَادَ مِنْهَا

(١) (مسألة – ٥): قوله: (فإن قلنا بالرَّواية الأولى إنَّه لا يجوز النَّطوُّع بالصَّرم قبل فرضه لم يكره قضاء رمضان في عشر ذي الحجَّة بل يستحبُّ إذا لم يكن قضاه قبله، وإن قلنا بالجواز فعنه: يكره، وعنه لا يكره). انتهى.

وأطلقهما في المغني، وشرح المجد، والشَّرح، والفائق، وغيرهم.

قال المصنّف: (وقيل: يكره القضاء على الثّانية، ولا يكره على الأولى بل يستحبُّ، والطّريقة الأولى أصحُّ، لأنّا إذا حرَّمنــا التّطــوُّع قبل الفرض كان أبلغ من الكراهة، فلا يصحُّ تفريعها عليه). انتهى.

الطُّريقة الأولى: هي الصُّحيحة، لما علَّله به المسنَّف، وتبع في ذلك الجد.

قال في المغني: وهذا أقوى عندي.

فعلى هذه الطُّريقة أطلق المصنِّف الرُّوايتين على القول بالجواز:

إحداهما: لا يكره.

قلت: وهو الصواب.

وقد قال في الرَّعايتين، والحاويين: ويباح قضاء رمضان في عشر ذي الحجَّة، وعنه: يكره. انتهى.

والرُّواية النَّانية: يكره.

وقد علَّل بأنَّ القضاء فيه يفوت به فضل صيامه تطوُّعًا.

وبهذا علَّل الإمام أحمد وغيره، ذكره ابن رجبو في اللَّطائف، وقال: وقد قيل: إنَّه يحصل به فضيلة صيام التَّطوُّع أيضًا. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه

بِمَا شَاءَ فَأَمْضَاهُ، وَبَخِلَ مِنْهَا بِمَا شَاءَ فَأَمْسَكُهُ، وَسَبَقَ فِي الجُمُعَةِ حَدِيثُ جُولُريّةَ.

وَعَنْ أُمَّ هَانِي *أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ دَعَا بِشَرَابِ فَشَرِبَ ثُمَّ نَاوَلَهَا فَشَرِبَتْ فَقَالَتْ أَمَّا إِنِّي كُنْت صَائِمَةً، فَقَالَ: الصَّائِمُ الْمَنطَـوْعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ إِنْ شَاءً صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَهُ لَهُ طُرُقٌ، فِيهِ كَلام يَطُولُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٤١) وَصَحَّحَهُ، وَأَبُو دَاوُد (٢٤٩٧)، وَالنَّسَسائِيُّ (٣٣٠٢) وَصَعَّفَهُ، وَالسَّرْمِذِيُّ وَقَسَالَ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالَ، وَصَعَّفَهُ أَيْضًا البُخَارِيُّ، وَكَمَوْمٍ مُسَافِرٍ فِي رَمَفَهَانَ لَهُ الْحُرُوجُ لِكُوْنِهِ كَان مُخَيِّرًا حَالَةَ دُخُولِهِ فِيهِ.

وَكَفِعْلِ الوُصُوءِ وَالاغَبِّكَافِ، مَتَلَّمَٰهُ أَبُو خُنِيقَةٌ عَلَى الآصَعُ هَنْهُ، وَكَشُرُوعِهِ فِي أَرْبَعِ بِتَسْلِيمَةٍ، لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَسْنِ (و) خِلاقًا لآبي يُوسَف وَغَيْرِهِ، وَكَدُّخُولِهِ فِيهِ ظَانًا أَنَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ، مَلَّمَهُ أَبُو حَنِيفَةً وَصَاحِبَاهُ وَأَشْهَبُ وَعَـنْ أَحْمَـدَ: يَجِبُ إِنْمَامُ الصَّوْمِ وَيَلْزَمُ القَضَاءُ، ذَكَرَهُ ابْنُ البَنَّاء.

وفي الكَافِي (وُ هـ م) لقوله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَصْمَالُكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

وَلِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَقَدْ أَفْطَرَتَا: ﴿لَا عَلَيْكُمَا صُومًا يَوْمًا مَكَانَهُۥ

رَوَاهُ أَبُو ذَاوُد (٢٤٥٧) وَغَيْرُهُ، وَضَعَقُوهُ، ثُهُمْ هُوَ لِلاَمْتِحْبَابِ، لِقَوْلِهِ: ﴿لا عَلَيْكُمَا﴾.

وَعَنْ شَدَّادٍ مَرْفُوعًا: ﴿ أَتَخَوَّفُ عَلَى أُمْتِي الشَّرْكَ وَالشَّهْوَةَ الْخَفِيَّةَ ﴾ وَفِيهِ: ﴿ وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ ۚ وَالشَّهْوَةُ الْخَفِيَّةُ ﴾ وَعَنْ شَنَهُوَةً الْخَفِيَّةُ ﴾ وَعَنْ شَنَهُوَةً مِنْ شَهُوَاتِهِ فَيَعْرُكُ صَوْمَهُ ﴾.

َرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٢٥) مِنْ رِوَايَةٍ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ رَيْدٍ وَهُوَ شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ مَتْرُوكَ بِالاَتْفَاقِ وَكَالحَجُّ وَالعُمْرَةِ، وَسَبَقَ مَـا يُبَيْنُ الفَرْقَ، وَلَأَنْ نَفْلَ الحَجُّ كَفَرَضِهِ فِي الكَفَّارَةِ وَتَقْرِيدٍ المَهْرِ بِالخَلْوَةِ مَعَهُ، بِخِلافِ الصَّوْمِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: إِنْ أُوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ فَٱفْطَرَ بِلا عُلْرَ أَعَادَ.

قَالَ الْقَاضِيّ: أَيْ نَذْرُهُ، وَخَالَفَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَذَكَرُهُ أَبُو بَكْرِ فِي النَّفْلِ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ، وَجَمِيعٌ أَصْحَابِهِ لا يَقْضِي، وَعِنْكَ مَالِكِ لا يَقْضِي وَعِنْدَ مَالِكِ لا يَقْضِي الْمَعْلُودِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَعِنْدَ مَالِكِ لا يَقْضِي، وَعَنْ مَالِكِ: فِيمَنْ أَفْطَرَ لِسَفَرِ رَوَايَتَانِ

وَلُوْ أَكُلَ نَاسِيًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ عِنْدُهُمَا، لِصِحَّةِ صَوْمِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعُذْرهِ عِنْدَ مَالِك، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ: لا يَقْضِي مَعْذُورٌ إِخْمَاعًا، وَلَعَلُ مُرَادَهُ عُذْرٌ لا صُنْعَ لَهُ فِيهِ كَالْحَيْض وَنَحْوِه، فَإِنَّ غَيْرَهُ حَكَــاهُ إِخْمَاعًا، وَعَلَى المَذْهَـبِ: هَــلْ يُكُـرَهُ خُرُوجُهُ؟ يَتَوَجَّهُ لا يُكْرَهُ لِعُذْرٍ، وَإِلاَّ كُرِهَ، فِي الْآصَعُ وِفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَهَلْ يَفْطُورُ لِضَيْفِهِ؟ يَتُوَجُّهُ كَصَائِم دُعِيَ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: يَفْطُرُ، وَصِرْحَ أَصْحَابُنَا فِي الاعْتِكَافِ: يُكْرَهُ تَرَكُهُ بِلا عُلْرٍ.

وَصَلاةُ النَّطَوُّعِ كَصَوْمِ النَّطَوُّعِ (و) وَعَنْهُ: يَلْزُمُ جِغِلافِ الصَّوْمِ.

قُالَ فِي الكَافِي: وَمَالُ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ الجُوزُجَأَفِيُّ وَقَالَ: الصُّلاةُ ذَاتُ إِحْرَامَ وَإِحْلالِ كَالْحَجِّ.

قَالَ صَّاحِبُ الْمَحَرُّرِ: وَلِلرُّوَايَةِ الَّتِي حَكَامًا ابْنُ البَّنَاء فِي الصَّوْمُ تَدُلُّ عَلَى عَكُسَ هَذَا َالقَوْلَ، لآنُهُ خَصَّهُ وَعَلُسلَ رَوَايَـةَ لَزُومِهِ بِأَنْهُ عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الكَفَّارَةُ العُظْمَى كَالحَجَّ، وَالمَذْهَبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَساً، وَلَـمْ يَذْكُـرْ أَكْفَرُ الأَصْحَابِ سِوَى الصَّلاةِ وَالصَّوْمِ.

وَقِيلَ: الاغَيْكَافُ كَالصَّوْمِ، عَلَى الجِلاف، يَعْنِي: أنَّهُ إِذَا دَخَلَ فِي الاعْبِكَافِ وَقَدْ نَوَاهُ مُدَّةً لَزِمَتُهُ وَيَقْضِيهَا (و م) وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ إِجْمَاعًا، لا بِالنَّيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ، خِلافًا لِبَعْضِ العُلمَاء، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: المُعْتَكِفُ يُجَـامِعُ يَبْطُلُ وَعَلَيْهِ الاعْتِكَافُ مِنْ قَابِل، وَلَعَلَّهُ فِي النَّذْر، وَالآصَعُ عِنْدَ أَبِي حَيِيفَةً كَقُولِنَا، وَقُولُ الشَّافِعِيِّ لا يَلْزُمُهُ

وَعَنْهُ أَيْضًا: يَلْزَمُهُ أَقَلُ الاَعْتِكَافِ عِنْدَهُ يَوْمٌ، وَرَدُّ صَاحِبُ المَحَرَّرِ، والمغني عَلَى كَلامٍ اَبْنِ عَبْدِ البَرِّ: ﴿وَصَلَّى ﷺ الصُّبْحَ مُرِيدًا لِلاعْتِكَافِ فِي المَسْجِدِ، وَكُلُّهُ مَوْضِعٌ لَهُ، ثُمُّ قَطَعَهُ لَمَّا رَأَى اَخْبِيَةَ نِسَائِهِ قَدْ صُرْبَتْ فِيهِ وَلَمْ يَقْضِينَ ﴾، وَمُجَـرُّدُ قَضَائِهِ لاَ يَدُكُ عَلَى وُجُوبِهُ، بدَلِيلَ قَطْعِهِ، وَمَا فِي السُّنَن أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَرَكَ الأَحْتِكَافَ لِسَقَل اعْتَكَفَ مِنْ العَام المُقْبِل عِشْرِينَ.

وَلَوْ نَوَى الصَّدَقَةَ بِمَالَ مُقَدَّرٍ وَشَرَعَ فِي الصَّدَقَةِ فَأَخْرَجَ بَعْضَهُ لَمْ تَلْزَمْهُ الصَّدَّقَةُ بِبَاقِيهِ، إَجْمَاعَــُا، قَالَـُهُ الشَّـيْخُ وَخَـيْرُهُ قالَ: وَهُوَ نَظِيرُ الاعْتِكَافِ، قَالُوا: وَمَا مَضَى مِنْ اعْتِكَافِهِ لا يَبْطُلُ بَتْرَكِ اعْتِكَافِ المُسْتَقَبَّلِ. وَقَالَ فِي الْكَافِي: وَسَائِرُ التَّطَوُّعَاتِ مِنْ الصَّلاةِ وَالاعْتِكَافِ، وغيرهما كَالصُّومِ إلاَّ الحَجُّ وَالعُمْرَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا سَبَقَ فِي الصُّلاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ شَرَعَ فِي صَلاةٍ تَطَوُّع قَائِمًا لَمْ يَلْزَمْهُ إِثْمَامُهَا قَائِمًا بِسَلا خِيلاف فِي المَذْهَبِ (و) خِلافًا لآبِي يُوسُفُ وَمُحَمَّادٍ

وَالْحَسَن بْن صَالِح.

وَذَكَرَ اَلْقَاضِيُّ وَجَمَاعَةً أَنَّ الطُّوافَ كَالْصَّلَاةِ فِي الآحْكَامِ إِلاَّ مَا خَصَّهُ الدَّلِيلُ فَظَهاهِرُهُ أَنَّهُ كَالصَّلَاةِ هُنَا (وم) وَهُـوَ ظَاهِرُ كَلام الحَنَفيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ عَلَى كُلِّ حَال أَنْ فِي طَوَافِ شَوْطٍ أَوْ شَوْطَيْنِ أَجْرًا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ تَمَامُ الأَسْبُوع، كَالْصَّلَاةِ وَلِهَنَّا قَالَ عَبْدُ الرُّزَّاق: رَأَيْت سُفْيَانَ يَفِرُ مِنْ أَصْحَابِ الحَديثِ، إِذَا كِقَرُوا َعَلَيْهِ دَخِلَ الطَّوَافَ فَطَافَ شَوْطًا أَنْ شُوطَيْنِ ثَــمُّ يَخْرُجُ وَيَدْعُهُمْ، وَلا تَلْزَمُ الصَّدَقَةُ وَالقِرَاءَةُ وَالآذْكَارُ بِالشُّرُوعِ وَفَاقًا.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيُّ فِي قُولِهِ: ﴿وَرَحْبَانِيُّةُ ابْتَدَعُوهَا﴾ الآيَةُ [الحديد: ٢٧].

قَالَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى: وَالابْتِدَاعُ قَدْ يَكُونُ بالقَوْل، وَبِمَا يُنْلِرُهُ وَيُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَدْ يَكُونُ بــالفِعْل بــالدُّخُول فِيــهِ، وَعُمُومُ الآيَةِ يَقْتَضِي الآمْرَيْنِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ كُلُّ مَنِ ابْتَدَعَ قُرْبَةً قَوْلاً أَوْ فِعْلاً فَعَلَيْهِ رِعَايَتُهَا وَإِثْمَامُهَا، كَلْمَا قَالَ.

وَيَلْزَمُ إِنْمَامُ نَفْلَ الحَجُّ وَالْعُمْرَةِ (و) لانْعِقَادِ الإِحْرَامُ لازِمًا، لِظَاهِرِ آيَةِ الإِحْصَادِ، فَإِنْ أَفْسَدَهُمَا أَوْ فَسَدَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ (و).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلافِهمْ.

وفي الهِدَايَةِ وَالانْتِصَارَ وَعُيُونَ المَسَائِلُ لابُّن شِيهَابٍ رَوَايَةٌ: لا يَلْزُمُ القَضَاءُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: لا أَحْسِبُهَا إلاَّ سَهْوًا، وَيَأْتِي فِي الحَجُّ.

سَبَقَ فِي الصُّلَاةِ فِي المَغْصُوبِ هَلْ يُثَابُ عَلَى العِبَادَةِ عَلَى وَجُهِ مُحَرَّم أَوْ مَكُرُوهِ، وَسَبَقَ كَلامُ شَيْخِنَا فِي صَلاةِ التَّطَوُّع، وَسَبَقَ هُنَاكَ هَلْ يُعْمَلُ بِالْحَبَرِ الضَّعِيفِ فِي هَذَا؟ وَذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِي آذَابِ القِّرَاءَةِ وَالدُّعَاء مِنْ الآذَابِ الشَّرْعِيَّةِ لَتُطُونِ وَسَبَقَ هُنَاكَ هَلَ يُعْمَلُ بِالْحَبَارِ فِي ذَلِكَ، كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (مَا جَاءَكُمْ عَلِّي مِنْ خَسِيرٍ قُلْتُهُ أَوْ لَـم أَقُلْهُ فَأَنَا لَا اللهُ عَلَى مَا مَا عَلَى اللهُ الل أَقُولُهُ، وَمَا أَتَاكُمْ مِنْ شَرٌّ فَأَنَا لَا أَقُولُ الشُّرُّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٦٧)، وَالبَرُّارُ (١٨٨) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعْشَرِ وَاسْمُهُ نَجِيحٌ، وَفِيهِ لِينَّ مَعَ أَنَّهُ صَدُوقَ حَافِظٌ، وَكَحَدِيثِ جَابِرِ "مَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءٌ لَهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ فَأَخَذَهُ إِيمَانًا بِهِ وَرَجَاءً ثَوَابِهِ أَعْظَاهُ اللَّهُ عَزُّ وَجَلُّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ».

رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةً فِي جُزْيُهِ.

وَيَتَوَجُّهُ: أَنْ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي ﴿المَوْضُوعَاتِ، مِنْ طُرُقٍ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ مِنْ الطُّرِيسَتِي الَّتِنِي ذَكَرَهَا ابْـنُ

أَمَّا إِذَا قَطَعَ الصَّلَاةَ أَوْ الصَّوْمَ فَهَلْ انْعَقَدَ الجُزْءُ المؤدِّى وَحَصَلَ بِهِ قُرْبَـةً أَمْ لا؟ وَعَلَى الآوَّل هَـل بَطَلَ حُكْمُ الا أَنْـهُ أَبِطُلَهُ؟ كَمَرِيضٍ صَلَّى جُمُعَةً بَعْدَ ظَهْرِهِ، أَوْ لا يَبْطُلُ؟ اخْتَلَفَ كَلامُ أَبِي الْحَطَّابِ فِي الانْتِصَارِ وَكَلامُ غَيْرِهِ فِي ذَلِك.

وَفِي كُلَام جَمَاعَةٍ بُطُلانُهُ وَعَدَمُ صَيحُتِهِ (م ٢ ، ٧)(١).

في ضمن كلام المصنف مسألتان.

(المسألة الأولى - ٦): إذا قطعها فهل انعقد الجزء المؤدَّى وحصل به قربةٌ أم لا.

(المسألة التَّانية - ٧): على الأوَّل هل بطل حكمًا أم لا؟.

قلت: الصُّواب في ذلك انعقاد الجزء المؤدَّى وحصول النُّواب به للمعذور والبطلان حكمًا.

وفي كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين والمصنَّف ما يدلُّ على ذلك.

entropy (Assuming the Charles)

⁽١) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (أمَّا إذا قطع الصَّلاة أو الصُّوم فهل انعقد الجزء المؤدَّى وحصل به قربــة أم لا؟ وعلـى الأوَّل هــل بطل حكمًا لا أنَّه أبطله؟ كمريض صلَّى جمعةً بعد ظهره، أو لا يبطل؟ اختلف كلام أبي الخطَّاب في الانتصار وكلام غيره في ذلك وفي كلام جماعةٍ بطلانه وعدم صحَّته). انتهى.

الفسروع - كتاب الصيام

وَحَمَلَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ حَدِيثَ عُبَادَةَ فِيمَنْ تَرَكَ مِنْ الصَّلاةِ شَيْئًا عَلَى مَنْ تَرَك وَاجِبًا كَخُشُوعٍ وَتَسْبِيحٍ، فَلَـمْ يَذْكُـرُوا تُركَ رُكُن وَشُرُطٍ.

وَذَكَرُّ الْآصَٰحَابُ: أَنْ تَوْكَ رُكُنِ وَشَرْطٍ كَتَرْكِهَا كُلُّهَا، قَالَ جَمَاعَةً: لآنَ الصَّلاةَ مَعَ ذَلِكَ وُجُودُهَمَا كَعَدَمِهَا، وَمُرَادُهُمُمْ

بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ لَا يُثَابُ عَلَى قِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَقَالَ شِنَيْخُنَا فِي رَدُّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: جَاءَتْ السُّنَّةُ بِفَوَّابِهِ عَلَى مَا فَعَلَهُ وَعِقَابِهِ عَلَى مَا تَرَكَهُ، وَلَوْ كَانَ بَاطِلاً كَعَدَمِـهِ وَلا ثُوَابَ فِيهِ لَمْ يُجْبَرُ بِالنَّوَافِلِ شَيْءً.

وَالْبَاطِلُ فِي عُرُّف اللَّهُ عَالَمُ الصَّحِيح فِي عُرْفِهم، وَهُو مَا أَبْرَأُ اللَّمَّة، فَقَوْلُهُمْ بَطَلَتْ صَلاتُهُ وَصَوْمُهُ وَحَجُهُ لِمَنْ تَرَكَ رَكْنًا بِمَعْنَى وَجَبَ القَضَاءُ، لا بِمَعْنَى أَنَّهُ لا يُقَابُ عَلَيْهَا بِشَيْء فِي الآخِرَة، إِلَى أَنْ قَالَ: فَنَفْيُ الشَّارِع الإِيَّانَ عَمَّنْ تَرَكَ وَكُنَّا بِمَعْنَى وَجَبُ القَضَاءُ، لا بِمَعْنَى أَنَّهُ لا يُقَابُ عَلَيْهَا بِشَيْء فِي الآخِرَة، إِلَى أَنْ قَالَ: فَنَفْي الشَّارِع الإِيَّانَ عَمَّنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْهُ أَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا فِيهِ كَنَفْي خَيْرِه، كَقُولِهِ: ﴿لا صَلاةَ إِلاَّ بِأَمَّ القُرْآنِ وَقُولِهِ لِلْمُسِيءِ: ﴿ فَإِنِّكَ لَمْ تُصَلُّ ، و: ﴿لا صَلاةَ اللهُ قَالَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللّه

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا فِي قوله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَصْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]: البُطْلانُ هُوَ بُطْلانُ النُّوَابِ، وَلا نُسَلَّمُ بُطْـلانُ جَمِيعِه، بَلْ قَدْ يُثَابُ عَلَى مَا فَعَلَهُ، فَلا يَكُونُ مُبْطِلاً لِمَمَلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ دَخَلَ فِي وَاجِبٍ مُوَسَّعٍ، كَفَضَاء رَمَضَانَ كُلُّهُ قَبْلَ رَمَضَانَ، وَالمَكْتُوبَسَةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَنَـذْرٍ مُطْلَـقٍ وَكَفَّارَةٍ إِنْ قُلْنَا: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُمَا حُرَّمَ خُرُوجُهُ مِنْهُ بِلا عُلْرٍ (و).

قَالَ الشُّيخُ: بغَيْر خِلافٍ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لاَ نَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، لآنَّ الحُرُوجَ مِنْ عُهْدَةِ الوَاجِبِ مُتَعَيِّسَنَّ، وَدَخَلَتُ التُوسِعَةُ فِي وَفَتِهِ رِفْقًا وَمَظِنَّةَ الْحَاجَةِ، فَإِذَا شَرَعَ تَعَيِّنَتُ المُصْلَحَةُ فِي إِثْمَامِهِ، وَجَازَ لِلصَّائِمِ فِي الشَّفَرِ الفِطْرُ، لِقِيَامِ المُبِيحِ وَهُـوَ السَّفَرُ، كَالمَرْضِ، وَمَافَقُوا عَلَى المُكْتُوبَةِ أَوْلَ وَفَتِهَا، وَإِذَا بَطَلَ فَلا كَفَّارَةً، وَلا يَلْزَمُهُ غَيْرُ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ

عِبِ بِيدٍ. قال في الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ: وَيُكَفِّرُ إِنْ أَفْسَدَ فَضَاءَ رَمَضَانَ. هَصلُّ

لَيْلَةُ القَدْرِ لِيْلَةٌ شَرِيفَةٌ مُعَظَّمَةٌ، زَادَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: وَالدُّعَاءُ فِيهَا مُسْتَجَابٌ.

قِيلَ: سُورَتُهَا مَكُيَّةً.

قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: هُوَ قُوالُ الْآكْثَرِينَ.

وَقِيلَ: مَدَنِيَّةً.

قَالَ النَّعْلَمِيُّ: هُوَ قَوْلُ الأَكْثَرِينَ (م ٨)^(١).

قَالَ مُجَاهَدٌّ وَالْمُصَّرُّونَ فِي قُولِّهِ: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣]؛ أيْ: قِيَامُهَا وَالعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ العَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْر خَالِيَةٍ مِنْهَا.

ُوَفِي ﴿الصَّحِيخَيْنِ﴾ (خ: ٣٥، م: ٧٦٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاخْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِسْنَ

(م): الإمام مالك

قلت: الصُّواب انَّها مدنيَّةً، وقطع به البغويُّ وغيره.

⁽١) (مسألة - ٨) قوله: (ليلة القدر شريفة عظيمة ... قيل: سورتها مكيّة.

قال الماورديُّ: هو قول الأكثرين.

وقيل: مدنيَّة، قال التَّعلبيُّ: هو قول الأكثرين). انتهى.

هذان القولان للعلماء، وليس ذلك مخصوصًا بالأصحاب ولكنَّ المصنَّف لمَّا رأى الخلاف قويًّا من الجانبين أتي بهذه العبَّارة.

وَسُمِّيَتْ لَيْلَةَ القَدْر؛ لآنَّهُ يُقَدِّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، رُويَ عَن ابْن عَبَّاس.

قَالَ صِناحِبُ الْمُحَرُّرُ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا انْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنِّنا مُنْذِرِينَ فِيهَنا يُفْرَقُ كُـلُّ أَمْر حَكِيمٍ ﴾ [الدَّحَان: ٣ - ٤] فَإِنَّ الْمَرَادَ بِذُلِكَ: لَيْلَةُ القَدْرُ عِنْدُ ابْنُ عَبَّاسَ.

قَالَ ابْنُ الجَوْدِيِّ: وَعَلَيْهِ الْمُفَسِّرُونَ، لِقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدُّر ﴾ [القدر: ١].

وَمَا رُويَ عَنْ عِكْرِمَةً وَغَيْرِهِ أَنَّهَا لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ صَعِيفٌ.

قِيلَ: سُمَّيَّتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لِعِظَم قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ.

وَقِيلَ: القَدْرُ بِمَعْنَى الضَّيْقُ، لِضِيقَ الأَرْضِ عَنِ المَلاثِكَةِ الَّتِي تُنْزِلُ فِيهَا.

فَرَوَى أَحْمَدُ (٢/ ١٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وإنَّ المَلائِكَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَكْثُرُ مِنْ عَدَدِ الحَصَى٩.

وَلَمْ تُرْفَعُ (و) لِلأَخْبَارِ بِطَلَبِهَا وَقِيَامِهَا.

وَعَنْ بَغْضٍ العُلَمَاءِ: رُفِعَتُ، وَحُكِيَّ رُوايَةً عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَهِيَ فِي رَمَضَانَ (و) لا فِي كُلّ السِّنَةِ، خِلافًا لاَبْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةً وَأَبِي يُوسُفُ وَمُحَمَّدٍ كَقُولِهِ.

وَجَزْم به ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ أَنَّ الآوَّلَ أَشْهَرُ عَنْهُ وَعَـنْ أَصْحَابِهِ، وَهِـيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْعَشْرِ الآخِيرِ مِنْهُ، عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وغيرهم (و م ش) وَلَيَالِي وِثْرِهِ آكِدُ، وَأَرْجَاهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، نَصَّ عَلَيْهِ، لَا لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ (ش).

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرَ كُلُّ العَشْرِ سَوَاءٌ (و م).

وَمَذْهَبُ (م) أَرْجَاهَا فِي تِسْعَ بَقِينَ أَنْ سَنْعَ أَنْ خُمْسٍ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: هِيَ فِي النَّصِفُ ِ النَّانِي مِنَّ رَمَضَانَ، وَعَنِ العُلَمَاء فِيهَا أَفْرَالٌ كَثِيرَةٌ. وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ: قَالَ الجُمْهُورُ: تَخْتَصُّ بِرَمَضَانَ، وَقَالَ الجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تَخْتَصُّ بِالعَشْرِ الآخِيرِ مِنْهُ، وَأَكْثَرُ ناد د الدَّ ذَا لَهُ مِنْ الْمُ أَنَّالِ الْمُعْشِرِهِ: قَالَ الجُمْهُورُ: تَخْتَصُّ بِرَمَضَانَ، وَقَالَ الجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تَخْتَصُ بِالعَشْرِ الآخِيرِ مِنْهُ، وَأَكْثَرُ الأحاديث الصحاح تَدُلُ عَلَيْهِ

وَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ: تَخْتُصُ بِلَيَالِي الوِثْرِ مِنْهُ، وَالْآحَادِيثُ الصَّحَاحُ تَدُلُّ عَلَيْهِ، كَـذَا قَـالَ، وَالمَذْهَـبُ لا تَخْتَـصُ، بَـلْ الَمْذَهَبُ أَنْهَا آكَدُ وَأَبْلُغُ مِنْ لَيَالِي الْشَفْعِ، وَعَلَى اخْتِيَارِ صَاحِبِ الْمَحَرَّر كُلُهَا سَوَاءً.

وَقَالَ فِي المُغْنِي وَالكَافِي: تُطْلَبُ فِي جَمِيعٍ رَمَضَانْ.

قال في الكَافِي: وَأَرْجَاهُ الوِتْرُ مِنْ لَيَالِي العَشْوِ الآخِيرِ، كَذَا قَالَ.

عَنْ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثُوْرٍ، وَقَالَهُ أَبُو حَنِيفَةً.

وَظَاهِرُ رَوَايَةٍ حَنْبَلِ أَنْهَا لَيْلَةً مُتَعَيِّنَةً، ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرَّر، وَقَالَهُ أَبُو يُوسُف وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيَّةُ.

فَعَلَي هَذَا لِوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لِيْلَةَ القَدْرِ قَبْلَ مُضِيٌّ لَيْلَةِ الْعَشْرِ(١٠)، وَقَعَ فِي اللَّيْلَةِ الآخيرَةِ، وَمَعَ مُضِيٌّ لَيْلَةٍ مِنْهُ يَقَعُ فِسِي السُّنَةِ النَّانِيَةِ لَيْلَةَ قُولِهِ فِيهَا.

وَعَلَى أَصْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ النَّصْفُ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ، كَالعَشْرِ عِنْدَنَا، وَحَكَى صَـاحِبُ الوَسِيطِ الشَّافِعِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ: إِنْ قَالَ فِي نِصْفِ رَمَضَانَ أَنْتِ طَالِقٌ لَيْلَةَ القَدْرِ لَمْ تَطْلُقُ مَا لَمْ تَنْقَضِ سَنَةً، لاحْتِمَالِ كَوْنِهَا فِسي جَمِيعِ الشَّهْرِ، فَلا يَقَعُ بالسُّكُّ، وَهَذَا مَعْنَى قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ إِلاَّ فِي كَوْنِهَا تَنْتَقِلُ.

وَعَلَىٰ قَوْلِنَا الْآوَّل: إِنَّهَا فِي اَلعَنْشِ وَتَتَنَقُّلُ إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيٍّ لَيُلَةٍ مِنْهُ وَقَعَ فِي اللَّيْلَةِ الآخِيرَةِ، وَمَعَ مُضِيٍّ لَيُلَةٍ مِنْـهُ يَضَعُ فِي اللَّيْلَةِ الآخِيرَةِ مِنْ اَلعَامِ المُقْبِلِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لِلأخبَارِ أَنَّهَا فِي العَشْرِ، وَأَنْهَا فِي لَيَالٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهُ.

(١) تنبيه: قوله: (فعلى هذا لو قال: أنت طالقٌ ليلة القدر قبل مضيٌّ ليلة العشر). إنتهي. الظَّاهر: أنَّ هنا سقطًا، وتقديره: قبل مضيٌّ ليلةٍ من العشر أو ليلةٍ من أوَّل العشر، واللَّه أعلم.

فهذه ثمان مسائل قد أطلق فيها الخلاف وصحَّح أكثرها.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَيَتَخَرِّجُ حُكُمُ العِنْقِ وَاليَمِينِ عَلَى مَسْأَلَةِ الطَّلاق.

وَمَنْ نَلَرَ قِيَامَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَامَ الْمَشْرَ، وَنَلْزُهُ فِي اَثْنَاهُ الْمَشْرِ كَطَّلَاق، هَلَى مَا سَبَق، ذَكَرَهُ القَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ فِي النُّلُورِ. وقَالَ شَيْخَنَا: الوِتْرُ يَكُونُ باعْتِبَارِ المَاضِي، فَتُطْلَبُ لَيْلَةُ الْهَنَّرِ لَيْلَةَ إَحْدَى وَلَيْلَةَ ثَلاثِ إِلَى آخِرِه، وَيَكُونُ بِاعْتِبَارِ البَّاقِي، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لِتَاسِمَةِ تَبْقَى...» الحَدِيثُ.

فَإِذَا كَانَ الشَّهْرُ ثَلاثِينَ يَكُونُ ذَلِكَ لَيَالِي الإِشْفَاعِ، فَلَيْلَةُ الثَّالِيَّةِ تَاضِعَةٌ تَبْغَى، وَلَيْلَةُ أَرْبَسِمٍ سَسَابِعَةٌ تَبْغَى، كَسَا فَسُرَهُ أَبْـو سَعِيدٍ الخُنْدِيُّ، وَإِنْ كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ كَانَ التَّارِيخُ بِالبَاقِي كَالتَّارِيخ بِالمَاضِي.

ُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ فِيهَا، «لِقُوْلِ َعَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَاقَفَّتِهَا مَّا أَقُولُ؟ قَالَ قُولِي اللَّهُ مَّ إِنَّـك عَضُو تُحِبُّ الْمَفْسَ اَاعْهُ مُ عَنِّـ»

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٨/٦)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٨٥٠)، وَالتَّرْمِلْيُّ (٣١٥٣) وَصَحَّحَهُ، هَنْهَا: ﴿يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلِمْتَ لَيْلَةَ القَدْر مَا أَقُولُهُ؟ قَالَ: قُولِي، وَذَكَرَهُ.

قَالَ أَبَيّ بْنُ كَعْبِ عَنَ النَّبِيّ ﷺ: ﴿وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشُّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيْضَاءَ لا شُعَاعَ لَهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٦٢) وَخَيْرُهُ، وَصُحَّحَهُ التَّرْمِلِيُّ (٧٩٣).

وَلاَّحْمَدَ (٢/ ٢٤١) مِنْ روَايَةِ ابْن عَقِيلِ عَنْ عُمَرَ بْن عَبْدِ الرُّحْمَن.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرَهُ، وَحَليِيْهُ فِي أَهْلِ الحِجَّازِ عَنْ هُبَادَةَ مَرْفُوهًا «مَنْ قَامَهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأْخُرَه.

َ وَلَهُ (٢/ ٥٠٣ ه، ٢٨٩) أَيْضًا مِنْ رِوَايَةٍ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانْ هَنْ هُبَادَةَ وَلَمْ يُلْدِكْـهُ وَقَـالَ فِيـهِ «وَاحْتِسَـابًا، ثُـمُ وَقَعَـتُ لَـهُ» وَذَكَرَهُ.

وَنِيهِ (٥/ ٢٧٤): وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فإِنَّ أَمَارَةً لَيُلَةِ الفَسْرِ أَنَّهَا صَافِيَةً بَلْجَةً، كَأَنَّ فِيهَا فَمَرًا سَاطِمًا سَاكِنَةً سَاجِيَةً، لا بَرَدَ فِيهَا وَلا حَرَّ، وَلا أَمَارَتُهَا أَنَّ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا تَخْرُجُ مُسْتَوِيّةً لَيْسَ فِيهَا حَثِّى تُصْبِحَ وَإِنْ أَمَارَتُهَا أَنَّ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا تَخْرُجُ مُسْتَوِيّةً لَيْسَ فِيهَا مُعْمَعًا مَعْرَبُهُ فَي مُعْمَلًا وَلا مُعْمَلُهُمْ وَيُسْنُ أَنْ يَنَامَ مُتَرَبُّهُا مُسْتَوِيّا إِلَى شَيْءٍ، فَصُ مَنْ المُعْمَلُهُمْ وَيُسْنُ أَنْ يَنَامَ مُتَرَبُّهُا مُسْتَوِيّا إِلَى شَيْءٍ، فَصُ مَنْ المُعْمَلُهُمْ وَيَأْتِي فِي المُعْمَلُونِ أَنْ يَعْفِي مُعَلِّا يَوْمُولُوهِ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُسَنُّ أَنْ يَنَامَ مُتَرَبِّهُا مُسْتَوِيّا إِلَى مُعْمَلًا مَنْ مُعْمَلًا مُعْلَى مُعْمَلًا مُوا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمَلًا مُعْمِلًا مُعْمَلًا مُعْمُعُولًا مُعْمَلًا مُعْمِعُلًا مُعْمُلًا مُعْمِلًا مُعْمِلًا مُعْمِلًا مُعْمُلُوا مُعْمَ

فَصلُ

وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ اَفْضَلُ اللَّيَالِي، وَهِيَ اَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ، لِلاَيَةِ، وَدَّكَرَهُ الخَطَّابِيُّ إَجْمَاعًا وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَيْنِ: إِخْلَاهُمَا: خَلَا.

وَالنَّانِيَةُ: لِيُلَّةُ الجُمُعَةِ الْفَعْلُ.

وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَا هُوَ ٱلْمُعَدِّلُ الآيَّامِ وَهُوَ يَوْمُ الجُمُعَةِ.

قَالَ صَاَحِبُ الْمُحَرَّدِ: وَهِيَ اخْتِيَاوُ ابْنَ بَعْلَةً وَأَبِي الحَسَنِ الْحَرَزِيُّ وَلِي خَفْصِ الْبَرْمَكِيِّ.

وَاحْتَجُوا بِأَنَّ اللَّيْلَةُ تَابِعَةً لِيُوْمِهَا، وَفِيهِ مَا لَمْ يُذْكُرُ فِي فَصْلِلَ يُومْ لَيْلَةِ القَدْرِ، وَلِيَقَاءٍ فَصْلِهَا فِي الجَنَّةِ، لآنَ فِي قَلَوْ يَوْمِهَا تَقَعُ الزِّيَّارَةُ إِلَى الْجَقِّ مُنْبِحَالَةُ.

كَمَا رَوَاهُ التَّرْمِلُويُّ (٢٥٤٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٣٣٦) مِنْ مَعْلِهِمْ وَبْهِي هَرَيْرَة، وَإِسْنَافُهُ حَسَنَ.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّبِيمِيُّ: لَيُلَةُ الغَدْرِ الَّتِي أَنْزِلَ فِيهَا القُرَّالُ أَفْصَلُ مِنْ لَيُلَةِ الجَّمَّمَةِ، فَأَمَّا أَمْثَالُهَا مِنْ فَيُسَالِيَ الغَسْرِ فَلَيْكَةُ الجُمُمَةِ أَفْضَلُ، وَذَكَرَ أَبُو بَكُو بُنُ العَرَيْقُ المَالِكِيُّ فِي العَارِضَةِ، وَذَكَرَ خَيْرَهُ: أَنْ يَوْمُ الجَمْمَةِ أَفْضَالُ الآيَام، اللهَ اللهِ العَالِمِيْ أَلِي العَارِضَةِ، وَذَكَرَ خَيْرَهُ: أَنْ يَوْمُ الجَمْمَةِ أَفْضَالُ الآيَام،

وَقَالَ شَيْنَانِ إِنْ أَلْفَصَلُ أَلِيمُ الْإِسْتُبُوعِ إِجْمَاعًا، وَقَالَ: يَوْمُ النَّيْحِ الْفَيْلُ أَلِهم العَمْمِ.

رَكَلَا ذَكَرَهُ جَلَّهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ فِي صَلاةِ العِيدِ مِنْ شَرْحِهِ مُتَّتَهِّى الغَايَةِ أَنْ يَوْمَ النَّحْرِ أَفْضَالُ.

وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَكِيمٍ أَنْ يَوَّمَ حَرَقَةَ أَفْهَتُلُّ، وَعَلَهُ أَظْهَرُهُ وَقَالَهُ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَعْفَهُمْ: يَـوْمُ الجُمُعَـةِ، وَظَهُـرُ مِسًا سَبَقَ أَنْ هَلِهِ الآيَّامَ أَفْهَلُ مِنْ غَيْرِهَا.

(ر): روایتیان

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى اخْتِيَارِ شَيْخِنَا بَعْدَ يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ القَرَّ الَّذِي يَلِيهِ، لآنَهُ احْتَجَ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَعْظُمُ الآيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّحْرِ ثُمَّ يَوْمُ القَرَّ﴾.

وَقَالَ فِي الغُنْيَةِ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ مِنْ الآيَّامِ أَرْبَعَةً: الفِطْنَ وَالآضخى وَعَرَفَةَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا يَوْمَ عَرَفَةَ... وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِلْحُسَيْنِ الشَّهَادَةَ فِي أَشْرَفُو الآيَّامِ وَأَعْظَمِهَا وَأَجَلَهَا وَأَرْفَعِهَا عِنْدَهُ مَنْزِلَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَشْرُ ذِي الحِجَّةِ أَفْضَلُمْ، عَلَى ظَاهِرَمَا فِي العُمْدَةِ وَغَيْرُهَا وَسَبَقَ كَلامُ شَيْخِنَا فِي صلاةِ التَّطَوُّعَ....

وَقَالَ ٱيْضَكَا: قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ وَقَلَدُيْقَالُ: لَيَالِي عَشْرِ رَمَضَانَ الآخِيرِ وَآيَامُ ذَلِسكَ أَفْضَىلُ، قَسَالَ: وَالْآوُلُ ٱطْهَـرُ، لِوُجُـودِهِ، وَذَكَرَهَا.

وَرَمَضَانُ أَفْضَلُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابِ فِيمَنْ زَالَ عُلْرُهُ، وَذَكَرُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ فِيهِ أَفْصَلُ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ. قَالَ شَيْخُنَا وَيَكْفُرُ مَنْ فَضُلِّلَ رَجَبًا حَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي إِلفَنْيَةِ: إِنَّ اللَّهَ إِخْتَارَ مِنْ الشُّهُورِ أَرْبَعَةُ: رَجَبًا وَشَهَنَانَ وَرَمَضَانَ وَالْمَحَرُّمَ، وَاخْتَارَ مِنْهَا شَعْبَانَ، وَجَعَلَــهُ شَـهْرَ النَّبِيُّ ﷺ، فَكُمَا أَنَّهُ أَفْضَلُ الآنبِيَاء فَشَهْرُهُ أَفْصَلُ الشُّهُورِ، كَلَا قَالَ.

مَ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: قَالَ القَاضِيُ أَبُو يَعْلَى فِي قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرُمٌ﴾ [التوية: ٣٦]: إنَّمَا سَمَّاهَا حُرُمُ التَّخْرِيمِ القِيارِ فِيهَا، وَلِيَعْظِيمِهِ فِي غَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ تَعْظِيمُ أَلطَّاعَاتِ، ثُمُّ ذَكْرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ أَحَدَ القَوْلَيْنِ فَي قوله ثعالى: ﴿ فَسَلا تَظْلِمُوا فِيهِ مِنْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٦]؛ أي: في الأرْبَعَةِ، وَأَنْ أَحَدَ الآفُوال: أَنْ الظُّلْمَ الْمَاصِي، قَالَ فَتَكُونُ فَالِئَهُ تَخْصِيصِهِ بِهِسَا: أَنَّ شَالَ تَعْظِيمِ الْمَاصِي فَيهَ أَشَدُ مِنْ تَعْظِيمِهِ فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ لِفَصْلِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا، كَتَخْصِيصِ جِبْرِيلَ وَمِيكَ الِيلَ، وقولِهِ: ﴿ فَلا رَفَتْ وَلا فَيهَا أَشَدُ مِنْ تَعْظِيمِهِ فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ لِفَصْلِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا، كَتَخْصِيصِ جِبْرِيلَ وَمِيكَ الِيلَ، وقولِهِ: ﴿ وَلَهُ لا رَفَتْ وَلا اللّهِ مِنْ الْحَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ારા છે. કોંગ્રે કરવાન મહાલે ફ્લાકોન વર્ષોના તુંકે તાલું કરવાના કાલ કરવાના મહિલાનો તાલું કે વર્ષોણી, હાફા કેઈ માળસ માં જે તેનું તર કોંગ્રે કરતા કરી હોઈ જો કારા હાફેનું સફાઈ કે જે કેન્દ્રી કોઈ હો હાફ્ક કોંગ્રેસ ફાલ હો. તો તો ત

galak alah 1948-bilah dan merendi sebagaian dan 1988-ada sebesah dan berasah bilah bilangan

وَكُمَّا أَمَرَّ بِالْمُحَافَّظَةِ عَلَى الصَّالِةِ الوُسْطَى، وَقَالَ: وَهَذَا قَوْلُ الْآكْثُونِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

state of the confidence with the construction engine their action of the constructions

in mental property of the state of the state

en maj kan linger et groep disployer, et dat betrek ende kan

្សាស្តី សំខាន់ទំនំនេះ សម្រេចសង្សាប់ផ្តែល

Committee to the state of the state of

A Mary Strate Country of the Strate Country

باب الاعتكاف

الاعْتِكَافُ لُغَةً: لُزُومُ الشِّيء وَمِنْهُ: ﴿ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَام لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

يُقَالُ: عَكَفَ بِفَتْحِ الْكَافِ يَعْكُفُ بِضَمَّهَا وَكَسْرِهَا، قِرَاءَتَانَ.

وَشَرَاعًا لَزُومُ أَلْمَنْجُدٍ بِصِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ قَالَ ابْنُ مَبَيْرَةً: وَهَلَا الاعْتِكَافُ لا يَجِلُّ أَنْ يُسِمَّى خَلْوَةً، وَلَمْ يَـزِدْ عَلَى هَـذَا، وَلَعَلَّ الكَرَاهَةَ أُولَى، وَيُسَمَّى جِوَارًا، ولِقَوْلِ عَائِشَةً رضي الله عنها، عَنْهُ عليه السلام: وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي المُسْجِلِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٩٢، م: ٢٩٧).

وَفِيهُمَا (خ: ١٩١٤، م: ١١٦٧) مِنْ خَلِيتِ أَبِي سَمِيلِ، قَالَ: ﴿كُنْتَ أَجَاوِرُ هَلِهِ العَشْرُ -يَتْنِي: الأوْسَطَ-، ثُمُّ قَسَدُ بَسَا لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَلَـٰهِ العَشْرَ الآوَاخِر فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَثْبُت فِي مُعْتَكَفِهِۗ.

وَهُوَ سُنَّةٌ (ع) وَيَجِبُ بِنَذْرِهِ (ع)، وَإِنْ عَلَّقَهُ أَوْ غَيْرُهُ بِشَرْطٍ، فَلَهُ شَرْطُهُ، نَحْوَ لِلَّهِ عَلَيٌّ أَنْ أَعْتَكِفَ شَـهْرَ رَمَضَـانَ إِنْ كُنْت مُقِيمًا أَوْ مُعَافِّي، فَكَانَ فِيهِ مَريضًا أَوْ مُسَافِرًا لَمْ يَلْزَمُّهُ شَيَّءً.

وَهَلْ يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ أَوْ بِالنَّيَةِ؟ مَنَتِقَ آخِرَ البَابِ قُبْلَهُ، وَلا يَخْتَصُّ بِزَمَانِ إِلاَّ مَا نُهِيَ عَنْ صِيَامِهِ، لِلاخْتِىلافِ فِي جَوَازِهِ بِغَيْرِ صَوْمٍ، وَآكَدُهُ رَمَضَانُ، (ع) وَآكَدُهُ العَشْرُ الآخِيرُ (ع) وَلَمْ يُفَرِّقِ الآصْنُحَابُ بَيْنَ النَّفْرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَأَضِحْ. رَبَعَنَ أَلِي مِلَا مِن لا يَمْنِكُ وَ مِنْ الْعَشْرُ الآخِيرُ (ع) وَلَمْ يُفَرِّقِ الآصْنُحَابُ بَيْنَ النَّفرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَأَضِحْ.

وَنَقَلُ أَبُو طَالِبٍ: لا يَعْتَكِفُ فِي النَّفْرِ لِثَلاَّ يَشْغَلَهُ نَفِيرٌ.

وَلا يَصِحُ إِلاَّ بِالنَّكَةِ (و) وَيَجِبُ تَغْيِينَ المُنْدُورِ بِالنَّكَةِ لِيَتَمَيَّزَ، وَإِنْ نَوَى الخُرُوجَ مِنْهُ فَقِيلَ: يَبْطُلُ، لآنُهُ يَخْرُجُ مِنْهُ بِالفَسَادِ،

وَقِيلَ: لا، لِتَمَلَّقِهِ بِمَكَان، كَالحَجَّ (م ١)(١)، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَان، وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لا يُبْطِلُ وَلَمْ يَكُنْ نَوَى مُدَّةً مُقَدَّرَةً الْبَسَدَّةِ. وَإِلاَّ فَلا، ذَكَرُهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَّاعَةٍ: لا يَبْتَلِئُهَا، وَلا يَصِحُّ مِنْ كَسَافِرٍ وَمَجْنُسُونِ وَطِفْسُلٍ، كَصَسلاةٍ

وَ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ، عَلَى وَكُلَا ذَكَرَ غَيْرُهُ، لِخُرُوجِهِ بِالجُنُونِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ المَسْجِدِ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي بَالْبِ الفُسْلِ، لَكِنْ يَتُوجُهُ: هَلْ يَبْنِي أَوْ يَبْتَدِئُ؟ الحِلافُ فِي بُطْلانَ الصَّوْمِ. فِي بَاللهِ الفُسْلِ، لَكِنْ يَتُوجُهُ: هَلْ يَبْنِي أَوْ يَبْتَدِئُ؟ الحِلافُ فِي بُطْلانَ الصَّوْمِ. وَلا يَبْطُلُ بِإِغْمَاءٍ، جَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَيَأْتِي فِي النَّذْرِ نَلْدُ الكَافِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَكِفَ العَبْدُ بِلا إِذْنِ سَيُّدِو، وَلا المَرْاةُ بِلا إِذْنَ رَوْجِهَا، (و)، لِتَفْوِيتِ مَنَافِيهِمَا الْمَنْلُوكَةِ لَهُمَا، فَإِنْ شَـرَعَا فِي نَلْرِ أَوْ نَفْلِ بِلا إِذْنِ فَلَهُمَا تَخَلِيلُهُمَا (و)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً: ﴿لاَ تَصُومُ المَرْأَةُ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَّضَـانَ إِلاَّ مَاذَدِهِ

َ ۚ اَمِنْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ الْحَسْمَةُ (حم: ٢/ ٢٤٥، د: ٢٤٥٨، ت: ٧٨٢، ن: ٢٩٢٠، هـ: ١٦٧١)، وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ. وَضَرَرُ الاعْتِكَافِ أَعْظَمُ، وَالحَجُّ آكَدُ، وَخَرَّجَ فِي مُتَّتَهَى الغَايَةِ: لا يُمْنَعَان مِنْ اعْتِكافِ مَنْدُور، كَرِوَايَسَةٍ فِي المَرْأَةِ فِي صَوْمٍ وَحَجَّ مَنْدُورَيْنِ، ذَكَرَهَا فِي الْمُجَرَّدِ وَالتَّعْلِيقِ، وَنَصَرَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَالعَبْدُ يَصُومُ النَّـذُرُ، وَيَسَاتِي هَـذَا الوَجْـهُ فِي

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويجب تعيين المنذور بالنَّية ليتميَّز، وإن نوى الخروج منه فقيل: يبطل، لأنَّه بخرج منه بالفساد، كـالصُّلاة، وقيل: لا، لتعلُّقه بمكان، كالحجُّ). انتهى.

وأطلقهما الجحد في شرحه، فقال: لأصحابنا وجهان، وعلَّلهما بما قاله المصنَّف.

وأطلقهما أيضًا في الرَّعاية الكبرى:

أحدهما: يبطل، لأنَّه يخرج بالفساد منه، فهو كالصَّلاة والصَّيام.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والثَّاني: لا يبطل، لما علَّله المصنَّف.

الوَاضِح فِي النَّفَقَاتِ.

قَالَ: وَيَتَخَرُّجُ وَجُهُ ثَالِثٌ: مَنْعُهُمَا وَتَحْلِيلُهُمَا مِنْ نَذْرِ مُطْلَقِ فَقَطْ، لآنُهُ عَلَى التَّرَاخِي، كَوَجْهِ لآصْحَابِنَا فِي صَوْمٍ وَحَجَّ مَنْدُورَيْنِ، قَالَ: وَيَتَخَرُّجُ وَجُهُ رَابِعٌ: مَنْعُهُمَا وَتَحْلِيلُهُمَا إلاَّ مِنْ مَنْدُورٍ مُعَيَّنٍ قَبْـلَ النّكَـاحِ وَالِلْـكِ، كَوَجْـهِ لآصْحَابِنَـا فِي سُقُوطٍ نَفْقَتِهِمَا.

وَيَتَوَجَّهُ: إِنْ لَزِمَ بِالشُّرُوعِ فِيهِ فَكَالْمُنْذُورِ، وَقَالَهُ الآوْزَاعِيُ.

فَعَلَى الآوَّل: إِنْ لَمْ يُحَلِّلُاهُمَا صَعَّ وَأَجْزَأَ (و).

وَقَالَ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ ابْنُ البَّنَاءِ: يَقَعُ بَاطِلاً، لِتَخْرِيمِهِ، كَصَلاةٍ فِي مَغْصُوبٍ.

وجزم به فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَكَذَا فِي الرَّعَايَةِ، وَذَكَّرَهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِي العَبْدِ.

وَإِنْ أَذِنًا لَهُمَا ثُمُّ أَرَادًا تَحْلِيلَهُمَا فَلَهُمَا ذَلِكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، وَإِلاَّ فَلا (و ش) لآنُهُ ﷺ أَذِنَ لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ فِي الاغْتِكَافِ ثُمَّ مَنَعَهُنَّ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلْنَ فِيهِ، وَلآنَ حَقَّهُمَا وَاجِبٌ، وَالتَّطَوُّعُ لا يَلْزُمُ بِالْمَشْرُوعِ، عَلَى مَا سَبَق، فَهِيَ هِبَهُ مَنَافِعَ تَتَجَدُّدُ، وَلا يَلْزَمُ مِنْهَا مَا لَمْ يُقْبَضْ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي العَارِيَّةِ.

وَمَذْهَبُ (م) مَنْعُ تَحْلِيلِهِمَا مُطْلَقًا، لِلْزُومِهِ بِالشُّرُوعِ عِنْدَهُ.

وَمَذْهَبُ (هَ) لَهُ تَخْلِيلُ العَبْدِ فِيهِمَا لآنَّهُ لاَ يُمْلَكُ بِالتَّمْلِيكِ، وَيُكْرَهُ لإخْلافِ الوَعْدَ، وَلا يَمْلِكُ تَخْلِيلَ الزُّوْجَةِ فِيهِمَا، لِمِلْكِهَا بِالتَّمْلِيكِ، وَلَوْ رَجَعًا بَعْدَ الإِذْنِ قَبْلَ الشُّرُوعِ جَازَ (ع)، بِخِلاف حَقَّ الشُّفْعَةِ وَالقِصَاصِ فَإِنَّهُ إِسْقَاطَ لآمْرٍ مَضَى لا يَتَجَدُّدُ.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ فِي النَّذْرِ الْمُطْلَقِ الَّذِي يَجُوزُ تَفْرِيقُهُ كَنَذْرِ عَشَرَةِ آيَّامٍ مُتَفَرَّقَةٍ أَوْ مُتَنَابِعَةٍ إِذَا اخْتَـارَا فِعْلَـهُ مُتَنَابِعًا وَاذِنَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ يَجُوزُ تَخْلِيلُهُمَا مِنْهُ عِنْدَ مُنْتَهَى كُلِّ يَوْمٍ، لِجَوَاذِ الخُرُوجِ لَهُ مِنْهُ إِذَنْ، كَالتَّطُوعِ، قَـالَ: وَتَعْلِيـلُ أَصْحَابِنَـا يَدُلُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مُتَوَجَّةً، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ النَّعُ كَغَيْرِهِ.

وفي الرُّعَايَةِ: لَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا فِي غَيْرِ نَذْرٍ.

ُ وَقِيلَ: فِي وَقْتُومُمُنَّنِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجُهَاْن، وَالْإِذْنُ فِي حَقْدِ النَّذْرِ إِذْنٌ فِي فِعْلِهِ إِنْ نَذَرَا رُمَنًا مُعَيِّناً بِالْإِذْنِ، وَإِلاَّ فَلاَ، (و ش) لآنٌ رَمَنَ الشُّرُوعِ لَمْ يَقْتَضِهِ الإِذْنُ السَّابِقُ وَقَدَّمَ الشَّيْخُ مَنْعَ تَحْلِيلِهِمَا أَيْضًا، كَالْإِذْن فِي الشُّرُوع.

وَلِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَعَنَّكِفَ بِلا إِذْنَ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِمِلْكِهِ مَنَافِعِهِ، كَحُرُّ مَدِيْنِ، بِخِلافِ أُمُّ الْوَلَدِ وَالْمَدَّبِرِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَـمْ يَحِلُّ نَجْمٌ، وَلَهُ أَنْ يَحُجُّ بِلاَ إِذْنُ^(١) نَصَّ عَلَيْهِ، كَالاعْتِكَافِ، وَأُولَى، لامِكَانَ التَّكَسُّبِ مَعْهُ، وَلا يُمْنَعُ مِنْ إِنْفَاقِهِ لِلْمَال فِيهِ كَالاعْتِكَافِ، وَكَثَرْكِهِ التَّكَسُّبِ مُدَّةً، وَيُنْفِقُ فِيهَا عَلَيْهِ مِمَّا قَدْ جَمَعَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَخْتَجُ أَنْ يُنْفِقَ فِيهِ مِمَّا قَدْ جَمَعَهُ مَا لَمْ يَجِلُّ نَجْمٌ.

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ: لَهُ الحَجُّ مِنْ المَال الَّذِي جَمَعَهُ مَا لَمْ يَأْتِ نَجْمُهُ، وَحَمَلَهُ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَ الشَّـيْخُ عَلَى إِذْنِيهِ لَـهُ، وَيَجُوزُ بِإِذْنِهِ، اطْلَقَهُ جَمَاعَةً وَقَالُوا: نَصُ عَلَيْهِ الْحَمَدُ.

وَلَعْلُ الْمِرَادَ مَا لَمْ يَحِلُ نَجْمٌ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

رَعَنهُ: المُنعُ مُطْلَقًا، (و ق).

وَمَنْ بَعْضَكُ حُرٌّ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ مُهَايَأَةٌ فَلَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ وَيَحُجُّ فِـي نَوْبَتِـهِ بِـلا إِذْنِـهِ، لآنُ مَنَافِعَـهُ لَـهُ فِيهَـا، وَإِلاَّ فَلِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصلُ

وَلا يَصِحُ مِنْ رَجُلِ تَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مُدَّةِ اعْتِكَافِهِ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الجُمَاعَةُ، (و هـ)، وَلَــوْ مِـنْ رَجُلَيْـنِ مُعْتَكِفَيْنِ، وَإِلاَّ صَحَّ مِنْهُ فِي مَسْجِدِ غَيْرِهِ، وَفِي الانْتِصَارِ: وَلا يَصِحُ مِنْ الرَّجُلِ مُطْلَقًا إِلاَّ فِي مَسْجِدِ ثُقَامُ فِيهِ الجَمَاعَةُ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وله أن يحبحُ بلا إذن). يعني: المكاتب.

يأتي في باب الكتابة بيان: أنَّ المصنَّفُ ناقضٌ في كلامه من وجهين، وتحرير ذلك.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: وَهُوَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الخِرَقِيِّ، وَوَجْهُ المُذْهَبِ مَا رَوَاهُ سَعِيدًا: حَدَّثَنَسَا سُـفْيَانُ عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِيدٌ عَنْ شَقِيقٍ بْنِ سَلَمَةً عَنْ حُذَيْفَةً أَنْهُ قَالَ لاَبْنِ مَسْعُودٍ: لَقَـذْ عَلِمْتَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَـالَ ﴿لا اغْتِكَافَ إَلاَّ فِي الْمَسَاجِدِ النَّلاثَةِ، أَوْ قَالَ: ﴿فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عنِها قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَىَ المُعْتَكِفُ إِلَّا لا يَعُــودَ مَرْيضًا وَلا يَشْهَدَ جنَـازَةً وَلا يَمَــسُ امْـرَأَةً وَلا

يُبَاشِرَهَا وَلا يَخْرُجُ لِخَّاجَةٍ إِلاَّ لِمَا لا بُدُّ مِنْهُ، وَلا آخِيْكَافَ إِلاَّ بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ، إِلاَّ بِي مَسْجَدٍ جَامِعٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٧٣)، وقَالَ: غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ لا يَقُولُ فِيءٍ: قَـالَتْ: السُّنَّةُ، يَغَنِي: أَنَّـهُ مَوْقُـوفٌ، وَعَبْـدُ الرَّحْمَن مُخْتَلُفٌ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.

ورَوَّاهُ الدَّارَقُطنيُّ (٢/ ٢٠١) بِإِسْنَادِ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَابْنِ الْمَسَيِّبِ عَسَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثِ عَنْهَا، وَفِيهِ: ﴿وَإِنَّ السُّنَّةُ ﴾، وَذَكَرَهُ.

وَفِي آخِرِهِ: ﴿وَيَامُرُ مَنِ اعْتَكَفَ أَنْ يَصُومَۥ وَقَالَ: يُقَالُ: ﴿إِنَّ السُّنَّةَ...﴾ إِلَى آخِرِهِ مِنْ قَوْل الزُّهْرِيِّ.

وَمَنْ أَدْرَجَهُ فِي الحَدِيثِ فَقَدْ وَهَمَ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكُو النُّجَادُ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِي وَغَيْرُو، وَلَآنٌ اَلِجَمَّاعَةٌ وَاجِبَةً، فَيَحْرُمُ تَرَكُهَا. وَيَفْسُدُ الاعْتِكَافُ بِتَكْرَارِ الْخُرُوجِ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا ۚ إِنْ قُلْنَا لا تَجِبُ الجَمَاعَةُ يَصِحُ فِي كُــلٌ مَسْجِدٍ، (و م ش)، لِظَـاهِرِ

وَلا يَصِيحُ إِلاَّ فِي مَسْجِدٍ (ع)، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ، وَجَوَّزُهُ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فِي مَسْجِدِ بَيْتِهِ. وَيَصِحُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ (ع)، حَكَاهُ ابْنُ المُنْذِرِ، وَعَنْ حُذَيْفَةَ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ: لا اعْتِكَافَ إلاَّ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَحَبَةُ المَسْجِدِ لَيْسَتْ مِنْهُ، فِي رَوَايَةٍ، وَهِيَ ظَاهَرُ كَلامِ الجَرَقِيِّ، وَعَنْهُ: بَلَى، جَزَمَ بهِ بَعْضُهُمْ (و).

وجزم به القَاضي فِي مَوْضِع، وَجَمَعَ بَيْنَ الرُّوايَتَيْن فِي مَوْضِع، فَقَالَ: إنْ كَانَتْ مَحُوطَةً فَهي مِنْهُ، وَإلاَّ فَلا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَنَقَلَ مُّحَمَّدُ بْنُ الحَكَمِ مَا يَدُلُكُ عَلَى صِيحَتِهِ فَقَالَ: إذَا سَيعَ أذَانَ العَصْرَ فِي رَحَبَّةِ مَسْعِدِ الجَسَامِعِ انْصَرَفَ وَلَمْ يُصَلُّ، لَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ المُسْجِدِ، حَدُّ المُسْجِدِ هُوَ الَّذِي جُعِلَ عَلَيْهِ حَائِطٌ وَيَابِّ.

وَقَدَّمَ هَذَا فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَصَحْحَهُ أَيْضًا وَقَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ جَعَلَ الْمُسْأَلَةَ عَلَى روَايَتَيْن (م ٢)(١)

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ورحبة المسجد ليست منه، في روايةٍ، وهي ظاهر كلام الخرقيُّ وعنه: بلي، جزم به بعضهم. وجزم به القاضي في موضع، وجمع بين الرُّوايتين في موضع، فقلل: إن كانت محوطةً فهي منه، وإلاَّ فلا.

قال صاحب الحرُّز: ونقل محمَّد بن الحكم ما يدلُّ على صحَّتِه فقال: إذا سمع أذان العصـر في رحبـة مسـجد الجسامع انصـرف ولم يصلُّ، ليس هو بمنزلة المُسجد، حدُّ المسجد هو الَّذي عليه حائطٌ وبابُّ.

> وقدُّم هذا في المستوهب وصحُّحه أيضًا وقال: ومن أصحابنا من جعل المسألة على روايتين انتهى كلام المصنّف وأطلق الرُّوايتين الأولتين في الفائق والزَّركشيُّ:

إحداهما: ليست من المسجد، وهو الصّحيح، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ وجماعةً منهم الشَّسارح وصباحب الرَّعـايتين، والحياويين في موضع من كلامهم، وقدَّمه المجد في شرحه، وهو ظاهر ما قدَّمه الشَّارح في موضع، ونصُّ عليه في رواية إسحاق بن إبراهيم.

قال الحارثيُّ في إحياء الموات: اختاره الحِرقيُّ وصاحب الحرُّر. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: هي من المسجد.

قال المُصنّف: جزم به بعضهم.

قلت: جزم به في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين في موضع فقالًا: ورحبة المسجد كهو، وجمع القاضي بينهما في موضع من كلامه بمسا

وقدُّمه في المستوعب، وقال: ومن أصحابنا من جعل المسألة على روايتين.

والصُّحيح: أنَّها روايةٌ واحدةً على اختلاف الحالين. انتهى.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى في موضع، وكذا في الآداب الكبرى والوسطى.

National States of the States

وَفِي كَلام الشَّافِعِيَّةِ: الرَّحَبَةُ المُتَّصِلَةُ بِهِ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَظُهْرُ الْمُسْجِدِ مِنْهُ (و هـ ش).

وَمَذْهَبُ (مَ) لا يَعْتَكِفُ فِيهِ وَلا فِي بَيْتِ قَنَادِيلِهِ.

وَقَالَ (م) أَيْضًا: يُكْرَهُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمَنَارَةُ الَّتِي لِلْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ فِيهِ أَوْ بَابُهَا فِيهِ فَهِيَ مِنْهُ، بِدَلِيلِ مَنْع جُنُب وَالأَشْهَرُ عَنْ مَالِكُو: يُكْرَهُ، وَقَالَهُ اللَّيْثُ.

وَإِنْ كَانَ بَابُهَا خَارِجًا مِنْهُ بِحَيْثُ لا يَسْتَطْرِقُ إِلَيْهَا ۚ إِلاَّ خَارِجَ الْمَسْجِلُو أَوْ كَانَتْ خَارِجَ الْمَسْجِلُو وَاللَّهُ أَعْلَـــمُ وَهِــيَ قريبَةٌ مَنْهُ كَمَا جَرْمَ [بِهِ] بَمْضُهُمُ فَخَرَجَ لِلأَذَانِ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ، لَآنَهُ مَشَى حَيْثُ يَمْشِي جَنُبُ، لأَمْرٍ مِنْهُ بُـــُدُ، كَخُرُوجِـهِ إلَيْهَــا

وَقِيلَ: لا يَبْطُلُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ البِّنَّاء، وَصَاحِبُ الْمُحَرَّر.

قَالَ القَاضِي: لأَنَّهَا بُنِيَتْ لَهُ، فَكَأَنُّهَا مِنهُ.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: لآنَّهَا كَالْتُصِلَةِ بِهِ.

وَتَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: لاَّنْهَا بُنِيْتَ لِلْمُسْجِدِ لِمُصْلَحَةِ الآذَانِ، فَكَانُهَا مِنْهُ فِيمَا بُنِيَتْ لَــهُ، ولا يَـلْزَمُ ثُبُـوتُ بَقِيَّةِ أَحْكَـامِ المُسْجِدِ، لاَّنْهَا لَمْ تُبْنَ لَهُ ۚ وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَتَالِثُ: إِنْ أَلِفَ النَّاسُ صَوْتَ المؤذِّنِ جَازَ، لِلْحَاجَةِ وَإِلاَّ فَلا، وَإِنْ كَانَتْ فِــي الرَّحَبَّةِ فَهِيَ مِنْهَا، وَإِلَّا فَلا، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْأَفْضَلُ اعْتِكَأَفُ الرَّجُلِ فِي الجَامِعِ إِذَا كَانَ اعْتِكَافُهُ تَتَخَلَّلُهُ جُمُعَةً، وَلا يَلْزَمُ وَفَاقًا لآكثَرِ العُلَمَسَاء، مِنْهُم ٱبُـو حَنِيضَةَ وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَاهُ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكِ، لِمَا سَبَقَ، وَلاَنَّهُ خَرَجَ لِمَا لا بُدُّ مِنْـهُ، وَكَأَنَّـهُ اسْتَثْنَى الجُمُعَـةَ،

وَلا تُتَكَرُّرُ، بِخِلافِ الْجَمَاعَةِ.

وي الانتصار وجه: بَلْزَمُ، فَإِنْ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِهِ بَطْلَ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا، (و م)، لآنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَخْتُرزَ مِنْهُ، كَالْحَارِجِ مِنْ وَقِ الانتِصَار وَجْهُ: يَلْزَمُ، فَإِنْ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِهِ بَطْلَ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا، (و م)، لآنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَخْتُرنَ مَوْضِعُ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَنَامِيْنِ إِلَى صَوْمٍ رَمَضَانَ، وَنَحْنُ نَمْنُعُهُ، عَلَى مَا يَأْتِي، فَأَمَّا إِنْ عَيْنَ بَنَذْرِهِ المَسْجِدَ الجَامِعَ تَعَيِّنَ مَوْضِعُهَا، وَلا يَصِحُ إِنْ وَجَبَتْ الجَمَاعَةُ بِالاعْتِكَافِ فِيمَا تَقَامُ فِيهِ الجُمُعَةُ وَخَدُهَا، وَلا يَصِحُ عِنْدَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَلِمَنْ لا تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي خَيْرِ الجَامِعِ، وَيَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا إِلاَ أَنْ يَشْتَرِطُهُ، مَا مَا لَا يَالَّهُ اللهُ إِنْ اللهُ عَلَى اللهُ وَالشَّافِعِيُّ وَلِمَنْ لا تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي خَيْرِ الجَامِعِ، وَيَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا إِلاَ أَنْ يَشْتَرِطُهُ،

وَيَصِيحُ مِنَ المَرَأَةِ فِي كُلِّ مُسْجِدٍ، لِلآيَّةِ، وَالجَمَّاعَةُ لا تَلْزَمُهَا.

بَيْتِهَا وَهُوَ مَا اتَّخَذَتُهُ لِصَلَاتِهَا لِمَا سَبَقَ.

وَهَذَا لَيْسَ بِمَسْجِلِو حَقِيقَةً وَلا حُكْمًا، وَيَصِعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَنَّهُ أَنْصَلُ، وَفِي كُتْبِهِمْ كَالْمُخْتَـارِ: المَـرَاةُ تَعْتَكِـفُ فِـي يَيْتِهَا.

قَالَ الْأَصْبِحَابُ: فَلِمَ لَمْ يُنَبِّهُ أَزْوَاجَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ وَإِنْمَا خَافَ عَلَيْهِنَّ التّنَافُسَ فِي الكَــوْنِ مِعَـهُ، وَتَـرَكُ المُسْـتَحَاصَةِ فِيــهِ والطست تَحْتَهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: إِنَّمَا نَكْرَمُهُ لَهَا إِذَا لَمْ تَتَحَفُّظْ بِنِيَاءٍ وَنَخْوِهِ، وَاسْتَحَبُّهُ غَيْرُهُ، وَأَنْ لا يَكُونَ بِمَوْضِعِ الرَّجَـالِ، نَقَـلَ أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ: يَعْتَكِفْنَ فِي الْمَسَاجِدِ وَيَضْرِبْنَ لَهُنَّ فِيهَا ٱلْخِيَّمَ. َ

قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: وَلا بَأْسَ أَنَّ بَسْتَتِرَ الرَّجُلُ أَيْضًا، لِفِعْلِهِ ﷺ، لآنَّهُ أَخْفَى لِعَمَلِهِ.

وَنَقُلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ: لا إلاَّ لِبَرْدِ شَدِيدٍ.

وَنَقَلُ صَالِحٌ وَالْبِنُ مُنْصُورٍ: لِبَرْدٍ.

فُصلُ

ويَصِحُ بِغَيْرِ صَوْمٍ، هَذَا المُذْهَبُ (و ش)، لأَنْ عُمَرَ مَالَهُ عِلَيْهِ النِّي نَذَرْتَ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً».

وَفِي لَّفَظُرِ لِمُسْلِمُ (١٦٥٦): ﴿يَوْمًا فِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: ﴿أَوْفُ بِبَنْدُرِكُۗۗ٩.

زَادَ البُخَارِيُّ (١٩٣٧): ﴿فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً».

وَلِحَدِيثِ آبْنِ عَبَّاسٍ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفُ صِيَّامٌ إِلاَّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾.

رَوَاهُ الدَّارَقُطَّنِيُّ (٢/ ١٩٩)، وَقَالَ: رَفَعَهُ السُّوسِيُّ أَبُو بَكْرٍ، وَغَيْرُهُ لا يَرْفَعُهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: هُوَ ثِقَةٌ فَيُقْبَلُ رَفْعُهُ وَزِيَادَتُهُ.

قَالَهُ الخَطِيبُ: دَخَلَ بَغْدَادَ وَحَدُّثَ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً، وَلاَنَّهُ لا دَلِيلَ.

وَتَفَرَّدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُدَيْلٍ وَلَهُ مَنَاكِيرُ بِقُولِهِ ﷺ لِعُمَرَ: ﴿اعْتَكِفْ وَصُمْ}.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٤٧٤)، وَضَعَفَهُ وَزَيَادَتُهُ أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

ثُمُّ أَمَرُهُ اسْتِحْبَابًا أَنْ نَذَرَهُ مَعَ الاعْتِكَأْفِ، بِدَلِيلِ قُوله: إنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الشَّرْكِ وَيَصُومَ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٠٠): إسْنَادٌ حَسَنٌ تَفَرُّدَ بِهِ سُعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَأَقْوَالُ الصُّحَابَةِ مُخْتَلِفَةٌ.

فَمَلَى هَذَا اقَلُهُ تَطَوُّعًا، أَوْ نَذَرَ اغْتِكَافًا وَأَطْلَقْهَ مَا يُسَمَّى بِهِ مُعْتَكِفًا لابِغًا، فَظَاهِرُهُ وَلَوْ لَخَظَةٌ وَفَاقَـا لِلأَصَـحُ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَاقَلُهُ عِنْدَهُمْ مُكْثُ يَزِيدُ عَلَى طُمَّانِينَةِ الرُّكُوعِ أَذْنَى زِيَادَةٍ، وَفِي كَلامٍ جَمَاعَةِ أقلُهُ سَاعَةٌ لا لَخْظَةٌ، وَلا يَكْفِي عُبُورُهُ، خِلافًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَصِحُ الاغْتِكَافُ فِي آيَّامِ النَّهْيِ الَّتِي لا يَصِحُ صَوْمُهَا.

وَلَوْ صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ عَمْدًا لَمْ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ.

وَعَنْهُ: لاَ يَصْبِحُ الاغْتِكَافُ بِغَيْرِ صَوْمٍ (و هـ م)، فَعَلَى هَذَا لا يَصِحُ لَيْلَةً مُفْرَدَةً، وَفِي أَقَلُـهِ وَجْهَـانِ، قَالَـهُ فِي مُنتُهَـى الغَايَةِ: أَحَدُهُمَا يَوْمٌ، اخْتَارَهُ أَبُو الْحُطَّابِ (و هـ ر)؛ لآنَّهُ أَقَلُ مَا يَتَأَتَّى فِيهِ الصَّوْمُ.

الثَّانِي: أَقَلُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الاسْمُ إِذَا وُجِدَ فِي الصُّومِ، لِوُجُودِ اللَّبْتُ بِشَـرْطِهِ، وَجَـزَمَ بِهَـذَا غَـيْرُ وَاحِـدِ (م ٣)(١)، وَهُـوَ أَصَحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَجَزَمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ، وغيرهما: إنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا وَالْحَلْقَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ، وَمُرَادُهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَائِمًا، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِيمَا إِذَا نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمُ يَقْدَمُ فُلانْ أَجْزَاهُ بَقِيَّةُ النَّهَارِ إِنْ كَانَ صَائِمًا، وَجَرَّسُوا فِي النَّـذْرِ عَلَى الآوَّلِ بِـأَنْ يَوْمًا وَلَيْلَةً أُولَى، لا يَوْمًا (ش) لِيَخْرُجَ مِنْ الحِلافِ، وَمَذْهَبُ (م) يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَعَنْهُ أَيْضًا: ثَلاثَةً.

وَلا يَصِحُّ فِي أَيَّامِ النَّهْيِ الَّتِي لا يَصِحُّ صَوْمُهَا (و هـ م) وَاعْتِكَافُهَا نَذْرًا وَنَفْلاً كَصَوْمِهَا نَذْرًا وَنَفْلاً فَإِنْ أَتَى عَلَيْهِ يَــوْمُ العِيدِ فِي الْنَاء اعْتِكَافٍ مُتَنَابِعٍ، فَإِنْ قُلْنَا يَجُورُ الاعْتِكَافُ فِيهِ فَالآوْلَى أَنْ يَثْبُتَ مَكَانَهُ، وَيَجُورُ خُرُوجُسهُ لِصَــلاةِ العِيــدِ، وَلا يَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ، خِلاقًا لِلشَّافِعِيُّ وَعَبْدِ الْمَلِكِ الْمَالِكِيِّ.

وَإِنْ قُلْنَا: لا يَجُوزُ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى إِنْ شَاءَ وَإِلَى أَهْلِهِ، وَعَلَيْهِ حُرْمَةُ العُكُوف ثُمَّ يَعُودُ قَبْلَ خُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِـهِ

أحدهما: يوم، قاله أبو الخطَّاب.

والثَّاني: أقلُّه ما يقع عليه الاسم إذا وجد في الصُّوم، لوجود اللَّبث بشرطه، وجزم بهذا غير واحدٍ). انتهى.

الوجه الأوَّل: اختاره أبو الحطَّاب، وقدَّمه في المغنى، والشُّرح، والفائق.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية والمذهب، والمقنع، والتَّلخيص، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: جزم به في الحُرَّر والإفادات، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم، واختاره في الفائق. قلت: وهو الصَّواب.

وأطلقهما المجد في شرحه، والزَّركشيُّ، وذكر المصنَّف كلامه في المستوعب والرَّعاية، وغيرهما، وبيَّن مرادهم.

(ر): روایتان

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (ويصحُّ بغير صوم، هذا المذهب وعنه: لا يصحُّ بغير صوم، فعلى هذا لا يصحُّ في ليلةٍ مفردةٍ، وفي أقلَّــه وجهان، قاله في منتهى الغاية:

الفروع - كتاب الصيام

لِتَمَامِ أَيَّامِهِ، هَذَا قَوْلُ مَالِكِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ، وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَصُومَ لِلاغْتِكَافِ مَا لَـمْ يَنْـذُرْ لَـهُ الصُّومَ، لِظَـاهِرِ الآيَـةِ وَالْخَبَرِ.

وَكَمَا يَصِحُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي رَمَضَانَ تَطَوُّعًا أَوْ بِنَذْرِ عَيَّنَهُ بِهِ (و)، وَشَرَطَهُ الحَنفِيَّةُ لِلاغْتِكَافِ الوَاجِبِ فِي الذُّمَّةِ.

فَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَجَبٍ فَتْرَكُهُ وَاعْتَكُفَ رَمَصَانَ أَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ رَمَضَانَ فَتَرَكَهُ وَاعْتَكَفَ رَمَضَانَ الْقُبْلَ لَمْ يُجْزِفُهُ.

ُ وَكُذَا عِنْدَهُمْ الاغْتِكَافُ الْمُطْلَقُ إِذَا فَعَلَهُ فِي رَمَضَانَ، لِوُجُوبِ صَوْمٍ فِي ذِمْتِهِ، فَلا يَتَأَدَّى بِرَمَضَانَ، كَنَذَّرِ الصَّوْمِ المُفْرَدِ، وَأَجِيبَ بالمُنْم، وَأَنَّ الوَاجِبَ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي أَيِّ صَوْم كَانَ.

كَمَنْ نَذَرَ صَلاةً وَهُوَ مُحْدِثٌ ثُمُّ تَطَهُّرَ لِمَسِّ الْصُحْفَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِهِ.

وَلاَّنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ رَمَضَانَ فَأَفْطَرُهُ لِعُذْر فَقَضَاهُ وَاعْتَكَفَ مَمَ القَّضَاء أَجْزَأَهُ (و).

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ رَمَضَانَ فَفَاتَهُ لَزِمَهُ شَهْرٌ غَيْرُهُ (و) خِلافًا لاّبِي يُوسُفِّ وَرُفَرَ، لاَنْ كُلُّ قُرْبَةٍ مُعَلَّقَةٌ بِرَمَسِ لا تَسْـفُطُ بِفَوَاتِهِ كَنَذْر صَلاَةٍ فِي يَوْم مُعَيِّن، أَوْ الصَّدَقَةِ، وكَنَذْر اعْتِكَاف مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ غَيْر

وَخَالَفَ فِيهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ، لِفَوَاتِ الْمُلْتَزَم، وَيَبْطُلُ هَذَا بِالصَّوْمِ الْمُتَّيْنِ (ع) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِذَا لَزِمَ شَهْرٌ غَيْرُهُ فَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ لا يَلْزَمُهُ صَوْمٌ، لآنَّهُ لُمْ يَلْتَزَمْهُ.

وَقِيلَ: يَلْزُمُهُ.

قال في الرَّعَايَةِ: وَهُوَ أُولَى، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: إِنْ شَرَطْنَاهُ فِيهِ لَزِمُهُ، وَإِلاَّ فَلا، وَهَــذَا هُـوَ الَّـٰذِي فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَمُنْتَهَى الغَايَةِ، تَخْفِيقًا لِشَرْطِ الصَّحَّةِ (م ٤)(١).

وَيُجْزَئُ مَعَ شَرَاطِ الصَّوْمِ رَمَضَانُ آخَرُ.

وَذَكَرَ القَاضِي وَجْهَا: لا يُجْزِئُهُ، وَهُوَ كِقُول الحَنَفِيَّةِ السَّابِق، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجُهَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ القَاضِي خِلافًا فِي نَـذْرِ الاغْتِكَافِ المُطْلَق أَنْهُ يُجْزِئُهُ صَوْمٌ رَمَضَانَ وَغَيْرُو، وَهَذَا خِلافَ نَصِّ أَحْمَدَ.

وَمُتَنَاقِضٌ، لَآنُ المُطْلَقَ اقْرَبُ إِلَى التِزَامِ الصَّوْمِ، فَهُوَ اُولَى، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَرَّر، وَلَمْ يَرُدُ القاضِي هَــذَا وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ كَلامُهُ، وَالقَوْلُ بِهِ فِي المُطْلَقِ مُتَمَيِّنٌ، وَعَلَّلَ فِي المُسْتَوْعِبِ الإِجْزَاءَ بِاللهُ لَمْ يَلْزَمُهُ بِالنَّذُر صِيَامٌ، وَإِنْمَا وَجَبَ ذَلِكَ عَــنْ شَــهْرِ رَمَضَانَ وَعَلَّلَ عَدَمَهُ بِأَنْهُ لَمَّا فَاتَهُ لَزِمَهُ اعْتِكَافُ شَهْرٍ بِصَرْمٍ، فَلَمْ يَقَعْ صِيَامُهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ عَشْرِهِ الآخِيرَ فَنَقَصَ أَجْزَأَهُ وِفَاقًا، بِخُلافِ نَنْدُوهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَنَقَصَ يَقْضِي يَوْمًا (و). وَإِنْ فَإِنّهُ العَشْرُ فَقَضَاهُ خَارِجَ رَمَضَانَ جَازَ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وِفَاقًا، ولِقَضَائِهِ ﷺ فِي العَشْرِ الأَوَلِ مِنْ شَوَّالٍ». مُتُفَقَّ عَلَيْهِ (خ: ١٩٣٦، م: ١١٧٧).

وَكَقَضَاء نَذُرهِ صَوْمَ عَرَفَة أَوْ عَاشُورَاءَ فِي غَيْرُهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُومَى: يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ مِنْ قَابِلْ، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ حَنْبَلِ وَابْنِ مَنْصُورِ فِي الْمُعْتَكِفِ يَقَمُ عَلَى امْرَاتِهِ عَلَيْهِ الاعْتِكَافُ مِنْ قَابِل، لاشْتِمَالِهِ عَلَى لَيْلَةِ القَدْرِ، وَسَبَقَ أَنْ مَنْ نَذَرَ فِيَامَهَا لَزِمَهُ، فَكَذَا اعْتِكَافُهَا، ذَكْرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر. وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ مِنْ رَمَصَانَ الآثِي، فِي الآشْهَرِ، قَالَ مِنْ عِنْدَهُ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُجْزِفَهُ مِثْلُهُ مِنْ شَهْرِ غَيْرُو. وَيَتَوَجُّهُ مِنْ تَغْيِنِ الغَشْرِ تَغْيِنْ رَمَضَانَ فِي الْتِي قَبْلِهَا، وَلِهَذَا لَمُا ذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ المَسْأَلَةَ الْأُولِي قَالَ: وَقَلْ ذَكَرَ الْسِنُ

فقوله: (قدم بعضهم لا يلزمه صومٌ): من البعض صاحب الرُّعايتين، والحاويين والفائق.

قلت: الصُّواب ما قاله صاحب المستوعب، والجد في شرحه.

وليس ذلك بمنافو لما قدَّمه في الرُّعايتين، والحاويين والفائق، والله أعلم.

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن نذر أن يعتكف رمضان ففاته لزمه شهرٌ غيره...

ثمَّ إذا لزم شهرٌ غيره فقدُّم بعضهم لا يلزمه صومٌ، لأنَّه لم يلتزمه، وقيل: يلزمه.

قال في الرَّعاية: وهو أولى، ثمَّ قال: وقيل، إن شرطناه فيه لزمه، وإلاَّ فلا، وهذا الَّذي في المستوعب ومنتهى الغايـة، تحقيقًا لشـرط الصَّحَّة). انتهى.

فَذَكَرَ قَوْلُهُ وَلَمْ يَزِدْ، وَلَمَلُ النَّانِيَ أَظْهَرُ، لآنُ فِعْلَهُ ﷺ تَطَوُّعُ، وَالصَّوْمُ يُبخِزِئُ المَفْضُولُ فِيهِ عَسنِ الفَّـاضِلِ، بِدَلِيــلِ أَيَّــامٍ الْأُسْبُوعِ وَالْآشْهُرِ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

مَنْ قَالَتَ لِلَّهِ عَلَيٌّ أَنْ أَعْتَكِفَ صَائِمًا أَنْ بِصَوْمٍ لَزِمَاهُ مَمًّا، قَلَوْ فَرَّقَهُمَا أَنْ إعْتَكَسَفَ وَصَسَامٌ فَرَضَ رَمَضَسَانَ وَنَحْوَهُ لَـمْ يُجْزَنُهُ، لِظَاهِر قُولِهِ ﷺ: الْيُسَ عَلَى المُعْتَكِفُ مِيبًامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلُهُ عَلَى نَفْسِهِ.

وَلَأَنَّ الصُّومُ صِفَةٌ مَقْصُودَةً فِيهِ، كَالنَّتَابُعِ وَكَالقِيَامِ فِي صَلاَّةِ التَّطَوُّعِ..

وَذُكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدُ عَنْ بَعْضِ أَصْبِحَابِنَا: يَلْوُمُهُ ٱلْجَمِيعُ لا الجَمْنَعُ فَلَهُ فِعْلُ كُلُّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا.

وَقَالُهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ كُمَّا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّي صَائِمًا أَوْ بِالْعَكْسِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لِا نُسَلِّمُهُ وَتَقُولُ: يَلْزَمُهُ الجَمْعُ كَثَمَا قَالَ، ثُمُمُ سَلْمَهُ وَهَلَا خُسَقَ الْمُصْوَفُ، لِكُون كُلُّ مِنْهُمَـا لَيْسَ بِمُقْصُودٍ فِي الآخُرِ وَلا سُنَّتُهُ.

وَإِنْ نَذَّرَ أَنْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا فَالوَجْهَانِ لَنَا وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي الَّتِي قَبَّلْهَا، قَالَهُ صَاحِبُ الْمُعَرِّدِ، وَفَرُّقَ فِي التَّلْخِيصِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصُّومَ لَيْسَ مِنْ شِعَارِهِ الاغْتِكَافُ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ مُصَلِّيهُ فَالوَّجْهَانُ (١) فِي المَذْهَبَيْنِ.

وَفِيهِمَا وَجْهُ ثَالِثٌ: لا يَلْزَمُهُ الجَمْعُ هُنَا، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَ العِيَسادَتَيْنِ، وكُسلُّ وَاحِيدٍ مِينَ الصَّوْمِ وَالاعْتِكَسَافِ كَـَفَّ مُغْتَـبَرٌ بِالزَّمَانِ، فَلَزِمَ الجَمْعُ تَيْنَهُمَا بِالنَّلْرِ، كَالحَجُّ وَالْمُهْرَةِ، وَلا يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَلِّي جَمِيعَ الزَّمَانِ، ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمُحَرَّةِ، وَالْمُرَادُ رَكَمَةَ أَوْ رَكَمَتَانِ، وَلَمْ يَلْكُرْ هَلِهِ الصُّورَةَ فِي التَّلْخِيصِ وَالرَّحَايَةِ، وَذَكَرَ أَنْ يُعْمَلُي مُعْتَكِفًا وَأَنَّهُ لا يَلْزَمُ، وَلا فَرْق بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ نَذَرَ أَنَّ يُصَلِّي صَلاةً وَيَقْرَأُ فِيهَا سُورَةً بِمَيْنِهَا لَزِمَهُ الجَمْعُ، فَلَوْ قَرَّاهَا خَارِجَ الصَّلاةِ لَمْ يُجْزِفُهُ، ذَكْرَهُ فِي الانْتِصَــارٍ، وَلِلشَّافِعِيُّ قُولان: أَحَدُهُمَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُر: وَيَتَخَرَّجُ لَنَا مَثْلُهُ، وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ: لا يَلْزَمُ حَالَ النَّافِر فِي جَمِيعِ هُـلِهِ الْمَسَالِلِ إِذَا كَمَانَتْ عِبَادَةُ مُفْرَدَةً، فَإِذَا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّي مُعْتَكِفًا أَوْ بِالعَكْسِ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ مُصَلِّيًا أَوْ بِالمَكْسِ، أَوْ نَذَرَ أَنْ يَحْجُ مُمُتَكِفًا أَوْ بِالعَكْسِ، وَنَحْوِهِ، لَزِمَهُ الْآوَلُ لا الْتَانِي، لا مُنْفَرِدًا وَلا مَعَ الآوَلِ، لاَنْهُ لَمْ يَلْتَزِمَهُ مُنْفَرِدًا، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ مَقْصُوفَةٍ لِيَلْزَمُ بِالنَّذِرِ.

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَالِمًا لَوِمَهُ الصَّوْمُ، لِكُوبُهِ شُرْطًا فِيهِ عَلَى ٱصْلِهِمَ ، وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ مُعْتَكِفًا فَلَهُمَ وَجُهَانٍ: أَحَدُهُمَا لَا يَلْزُمُهُ مِيوَى الصُّوم، كُمَّا سَبَقَ.

وَالنَّانِي: يَلْزَمُهُ الاعْتِكَافُ، لآنَّهُ لَيْسَ عِبَادَةً مُسْتَقِلَّةً، فَجَازْ جَعْلُهُ شَرْطًا فِي العِبَادَةِ الَّتِي جَعِلَتْ شَرْطًا لَهُ.

وَنَصْرَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ وُجُوبَ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ كُلَّهِ، لآنَهُ المَتَوْمَهُ كَلَالِكَ فَيَلْخُلُ فِي عُمُومٍ قَرَّاهِ ﷺ: •مَنْ نَلَرَ نَلْرًا أَطَاقَهُ فُلْيَفِ بِهِ، وَلاَّنَّهُ طَاعَةً، لاَ مُنتِبَاقِهِ إِلَى الْخَيْرَانِدِ، وَلِكُويُهِ أَشْقٌ.

قَالَ: وَمَا عَلَّلَ بِهِ الْمُخَالِفَ يَبْعُلُ بِالنِّتَابُعِ فِي الصَّوْمَ يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ، وَكُلُّ يَوْم عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

مَنْ نَذَرَ الاغْتِكَافَ أَو الصَّلاةُ فِي أَحَدِ المُسَاجِدِ الثَّلاثَةِ: المُسْجِدِ الحَسرَامِ أَوْ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ أَو المُسْجِدِ الآتُصَـّى لَـمُ يُجْزَنُهُ فِي غَيْرِهَا (هــ) لِفَضْل العِبَادَةِ فِيهَا عَلَى غَيُّرهَا، وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلُ: يَتَعَيُّنُ المُسْجِدُ الحَرَامُ فَقَطْ.

وَإِنْ عَيْنَ المَسْجِدَ الحَرَامَ كُمْ يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ، لآنَهُ أَفْضَلُهُمْ، الحَتَجُّ بهِ أَحْمَدُ وَالآصْحَابُ، فَدَلُ -إِنْ قُلْنَا: إِنَّ المَدِينَـةُ الْفَصْـلُ-أَنْ مَسْجَدَهَا أَفْفِيْلُ ۚ (رَم)، وَهَلَا ظَأَهِرُ كَلَامَ صَاحِبْ الْمُخَرِّرُ وَخَيْرُو، وَصَرَّحٌ بِهِ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ.

يعني: المتقدِّمين قبل، والمصنّف قد قدَّم أنّهما يلزمانه معًا فيما إذا نذر أنْ يعتكف صائمًا أو تصوم، فكذا هنا، والله أعلم.

⁽١) تنبيه: قوله: (وإن نذر أن يصوم معتكفًا فالوجهان): ﴿

وكذا قوله: (وإن نذر أن يمتكف مصلَّيًا فالوجهان).

الفسروع - كتاب الصيام

وَإِنْ عَيْنَ مَسْجَدُ المَدِينَةِ لَمْ يُجْزِقْهُ غَيْرُهُ، لأَنَّهُ دُونَهُ، إلاَّ المسْجِدَ الحَرَامَ عَلَى مَا سَبَنَ.

وَإِنْ عَيْنَ السَّجِدَ الْأَفْصَى أَجْزَأُهُ المَّسْجِدَانِ فَقَطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، لاَفْصَلِيَّتِهِمَا عَلَيْهِ (م) فِي مَسْجِدِ المُدينَةِ.

وَإِنْ عَيْنَ مَسْجِلًا غَيْرَ هَلِو الثَّلاَقَةِ لَمْ يَتَعَيَّنَ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَّيْرَةَ ﴿ لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلَاقَةِ مَسَاجِنَا ۗ وَذَكَرَهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١١٣٢، م: ١٣٩٦).

وَلَمُسَلِم (١٣٩٧) فِي رِوَايَةٍ؛ وإنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى فَلاثَةِ مَسَاجِلَهُ فَلُوْ تَعَيْنَ اخْتَاجَ إِلَى ثَنَدُّ رَحْلِ، كَـذَا ذَكِرَهُ الآصْحَابُ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِيمَا إِذَا اخْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَخَالَفَ فِيهِ اللَّيْثُ، وَيَتُوجُهُ إِلاَّ مَسْجِدَ قُبَاءَ، وِفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ المَالِكِيِّ، لِقُولِ ابْن عُمَرَ: وكَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يَزُورُ قُبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيَاهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: •كَانَ يَاتِي قُبَاءَ كُلُّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَيُصَلِّي فِيهِ رَكِمَتَيْنِ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرُ يَفْعَلُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٦٦).

وَلِلنُسَائِيِّ (٦٩٩)، وَابْنِ مَاجَهُ (٤١٢) مِنْ حَلِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفُو: ﴿إِنَّ مَنْ خَرَجَ حَنَّى يَأْتِيَهُ فَيُصَلِّيَ فِيهِ كَانَ لَـهُ عَـدَالُ عُمْزَةِهِ.

وَعَنْ أُسَيِّكَ بْنِ ظُهَيْرٍ مَرْفُوعًا: ﴿الصَّلاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةٍ».

رَوَاهُ التُّوْمِذِيُّ (٣٢٤)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَلا نَعْرِفُ لأُسَيْدِ شَيْئًا يَصِحُ غَيْرٌ هَذَا.

وَفِيهِ تُخْصِيصُ بَعْضِ الآيَامِ بِالزَّيَّارَةِ، وَكَرِهَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمَالِكِيُّ.

أَمَّا مَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مُنَدُّ رَخُلٍ فَمَفْهُومٌ كَلَامِهِ فِي الْمُغْنِي يَلْزُمُ فِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الانْتِصَارِ، فَإِنَّهُ قَالَ: القِيَاسُ لُزُومُهُ تَرَكَنَاهُ لِقَوْلِهِ: الا تُشَدُّ الرِّحَالُ...».

وَذُكَرُهُ أَبُو الحُسَيْنِ احْتِمَالاً فِي تَغْيِنِ المَسْجِدِ العَتِيقِ لِلصَّلاقِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرِّرُ أَنَّ القَاضِيَّ ذَكَرَ تَغْيِينَهُ لَهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: لآنَهُ أَفْضَلُ، قَالَ: وَنَذَّرُ الاعْبَكَافِ مِثْلُهُ، وَأَطْلَقَ شَيْخُنَا وَجُهْيَن فِي تَعْبِينَ مَا امْتَازَ بِمِزْيَــةٍ شَـرُعِيَّةٍ، كَقِدَمْ وَكَثْرَةٍ جَمْع، وَاخْتَارَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: يَتَعَيَّنُ، وَصَرَّاحُ الْمَالِكِيَّةُ بِهَذَا فِي المَسْجِدِ القَرَيْبِ، وَقُطَعَ بِهِ ابْنُ الجَلاَّبِ مِنْهُمْ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بَنُ المُوَّازِ مِنْهُم فِي الْمُوَّازِيَّةِ عَنْ مَالِكُ، وَذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّافِيَّةِ وَجُهَا، وَيَعْضُهُمْ قَــوَلَاَ فِي تَغْيِينِ المَّسَاجِدِ لِلاعْتِكَافِ، وَاحْتَجُوا لِخَدَمُ التَّعْيِينِ بِأَنَّهُ لا مِزْيَّةَ لِيَعْضِ المُسَاجِدِ عَلَى بَعْضٍ بِمِزْيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَهَذَا يَيْطُلُ بِقُبَاهَ، فُمَّ هِــيَ طَاعَةً، فَتَذْخُلُ فِي الْحَبْرِ، فُمُّ مَا الفُرْقُ؟

وَاحْتُجُ الْأَصَٰحَابُ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُعَيِّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَانًا: وَيَبْطُلُ بِبَقَاعِ الحَجِّ.

وَقَالَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: الأعْتِكَافُ وَالصَّلاةُ لا يَخْتَصَّانَ بِمَكَّلْنِ، بِخِلافِ الصُّوم، كَذَا قَالا (م ٥)(١).

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن عيَّن مسجلًا غير هذه الثَّلاثة لم يتعيَّن...

أمًّا ما لم يحتج إلى شدّ رحل فمفهوم كلامه في المغني يلزم فيه، وهو ظاهر الانتصار، فإنَّه قال: القياس لزومه تركتاه لقوله: «لا تشدّ الرّحال...».

وذكره أبو الحسين احتمالاً في تعيين المسجد العتيق للصّلاة، وذكر صاحب الحرّر الَّ القاضي ذكر تعيينه لها.

قال صاحب الحُرَّد: لأنَّه أفضل، قال: وتذر الاعتكاف مثله، وأطَّلَق شيخنا وجهين في تعيين ما امتاز بمزيَّـةِ شـرعيَّةٍ، كقـدَمُ وكـثرة جمع، واختار في موضع آخر يتعيَّن وقال القاضي وابن عقيلٍ: الاعتكاف والصَّلاة لا يختصَّان بمكانٍ، بخلاف الصَّرم، كذا قــالاً). انتهــى كلام المُصنَّف، وملخَّصه:

> أنه إذا نذر اعتكافًا في مسجدٍ ولم يحتج، إلى شدٌ رحل فهل يلزمه إتيانه ويتعيَّن فيه أم لا؟ والصَّحيحُ من المذهب: أنَّه لا يتعيِّن غير المساجد الثَّلاث ولو لم يحتج إلى شدٌ رحلٍ. وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، بل هو كالصَّريح في كلام بعضهم. وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف في صدر المسألة، والله أعلم.

فَعَلَى الْمَذْهَبِ الْآوَّلِ يَعْتَكِفُ فِي غَيْرِ المَسْجِدِ الَّذِي عَيَّنَهُ، وَفِي الكَفَّارَةِ وَجْهَانِ إِنْ وَجَبَتْ فِي غَيْرِ المُسْتَحَبِّ.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ: يُصَلِّي فِي غَيْر مَسْجلٍ أَيْضًا، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ غَيْرهِمْ، وَهُوَ مُتَّجَةً.

وَإِنْ أَرَادَ الذُّهَابَ إِلَى مَا عَيَّنَهُ فَإِنْ اخْتَاجَ إِلَى شَدُّ رَحْلٍ خُيَّرَ عِنْدَ اَلقاضيي وَغَيْرِو، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَاحَتِهِ.

واختاره الشَّيخ فِي القَصِيرِ، وَاخْتَجُ بِخَبَرِ قُبَّاءَ، وَحَمَلَ ٱلنَّهٰيَ عَلَى أَنَّهُ لا فَضِيلَةً فِيهِ، وَقَالَهُ أَكْثَرُ الشَّافِيئَةِ، وَحَكَـاهُ فِي شَرْح مُسْلِم عَنْ جُمْهُورِ العُلْمَاء، وَلَمْ يُجُوزُهُ ابْنُ عَقِيلِ وَشَيْخُنَا (م ٧)(٢)؛ وِفَاقًا لِمَالِكِ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ: يُكْرَهُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُةً فِي التَّخْلِيصِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّهُ لا يَتَرَخُّصُ.

وَذَكَرَ الشُّنيخُ زَيْنُ الدِّينِ فِي شَرْحِ المُقْنِعِ: يُكْرَهُ إِلَى القُّبُورِ وَالمُشَاهِدِ وَهِيَ المُسْأَلَةُ.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِم مِنْدِي: أَنْ أَحْمَدَ سُوْلَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْمُسَاهِدَ وَيَلْمَبُ إلَيْهَا: تَرَى ذَلِك؟ قَالَ: أَمَّا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ أُمُّ مَكْتُوم: ﴿أَنَّهُ سَأَلَ ٱلنَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَتَّخِذَ ذَلِكَ مُصَلِّى، وَعَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ عُمَرَ يَتْبُعُ مَوَاضِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَٱثْرَهُ، فَلَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ، إلاَّ أَنَّ النَّاسَ أَفْرَطُوا فِي هَذَا جِدًّا وَأَكْثُرُوا.

قَالَ ابْنُ القَاسِمِ، فَذَكَرَ قَبْرَ الحُسَيْنِ وَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ عِنْدَهُ، وَحَكَى شَيْخُنَا وَجْهَا: يَجِبُ السَّفَرُ النَّـٰذُورُ إِلَى المُسَاهِدِ، وَمُرَادُهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: اخْتِيَارُ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: مَا شُرعَ جنْسُهُ وَالبِدْعَةُ اتَّخَاذُهُ عَادَةً كَأَنَّهُ وَاجبٌ كَصَلاةٍ وَقِـرَاءَةٍ [وَدُعَـام] وَذِكْـرِ جَمَاعـةً وَفُـرَادَى وَقَصْدِ بَعْضِ الْمُشَاهِدِ وَنَحْوِهِ يُفَرُّقُ بَيْنَ الكُثِيرِ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَالقَلِيلِ الخَفِيُّ وَالمُعْتَادِ وَغَيْرُهِ.

قَالَ: وَيَتَّرَنُّبُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ وَكَرَاهَتِهِ حُكَّمُ نَذْرِوً وَشَوْطِهِ فِي وَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ وَنَحْوُو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا مَا لَمْ يَحْتَجُ إِلَى شَدِّ رَحْلٍ فَيُخَيِّرُ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ.

وَقَالَ فِي الوَاضِحِ: الآفْضَلُ الْوَفَاءُ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

مَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا مُعَيَّنًا مُتَتَابِعًا لَيْلاً أَنْ نَهَارًا مُطْلَقًا، أَنْ شَرَاطَ تَتَابُغُهُ، أَنْ نَوَاهُ فِي يَوْمَيْنَ أَنْ لَيَلَتَيْنَ أَنْ أَكْثَرَ، أَنْ أَطْلَقَ وَقُلْبَ

يَجِبُ تَتَابُعُهُ فِي وَجْهِ كَمَا يَأْتِيَ لَزِمَهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ (و شُ) لآنَ اليَوْمَ اسْمَ لِبَيَاضِ النَّهَارِ. وَاللَّيْلَةَ اسْمٌ لِسَوَادِ اللَّيْلِ، وَالتَّشْنِيَةُ وَالجَمْعُ تَكْرَارُ الوَاجِدِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ مَا تَخَلِّلُهُ مِنْ الآيَّامِ أَوْ اللَّيَالِي تَبَعَا لِلْزُومِ التَّسَائِعِ

وَخَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا يَلْزَمُهُ مَا تَخَلَّلُهُ، لآنَ لَفُظَهُ لَمْ يَتَنَاوَلُهُ.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (فعلى المذهب الأوَّل يعتكـف في غير المسجد الَّـذي عيَّنـه، وفي الكفَّـارة وجهـان إن وجبـت في غـير المستحبُّ، وكذا الصُّلاة). انتهى.

وأطلق الوجهين في الحاويين، والفائق، والجرُّد، ذكره في باب النُّذر:

إحداهما: لا كفَّارة، وهو الصُّحيح.

جزم به في المقنع في بعض النسخ.

قال في الرَّعايتين: وعليه كفَّارة يمين، في وجه، فدلُّ على أن المقِدُّم والمشهور لا كفَّارة عليه.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: عليه الكفَّارُة.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

(٢) (مسألة – ٧): قُوله: (وإن أراد الذَّهاب إلى ما عيَّنه فإن احتاج إلى شدَّ رحل خيَّر عند القاضي وغيره، وجزم بعضهم بإباحته. واختاره الشَّيخ في القصير ولم يجوِّزه ابن عقيل وشيخنا). انتهى.

ما اختاره الشَّيخ الموفِّق هو الصُّواب، واختارهُ الشَّارح أيضًا.

وَاحْتَارَهُ أَبُو حَكِيم وَخُرَّجَهُ مِن اعْتِكَافِ يَوْم لا يَلْزَمُهُ مَعَهُ لَيْلَةً، وَهُوَ الآصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَحُكِي لَنَا قَوْلُ: لا يَلْزَمُهُ لَيْلاً. وَمَذْهَبُ (هـ م) يَلْزَمُهُ بِعَدْدِ مَا لَفَظَ بهِ، لآنً ذِكْرَ العَدَدِ مِنْ أَحَدِ جنْسَيْ الآيّـام وَاللّيَسَالِي عِبَـارَةٌ عَنْهُمَـا مَـعَ الإطـلاق، لقوله تعالى: ﴿ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالَ سَويًّا ﴾ [مريم: ١٠]، وَقَالَ: ﴿ ثَلاثَةَ آيًام﴾ [آل عمران: ٤١].

وَأُحِيبُ بِأَنَّ اللَّهَ نُصَّ عَلَيْهِمَا، كَمَا يُعْمَلُ بِالنَّيْةِ فِي اللَّزُومِ وَعَدَمِهِ (و).

وَمَنْ نَذَنَ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمًا مُعْنَيًّا أَوْ مُطْلَقًا ذَخَلَ مُعْتَكَفَّهُ قَبَّلَ فَجْرُو الثَّانِي وَخَرَجَ بَعْدَ غُرُوبٍ شَمْسِيهِ (و هـــش)؛ لأنَّـهُ اسْمُ اليَوْم، قَالَهُ الحَلِيلُ، وَلا تَلْوَمُهُ اللَّيْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ (م) لآنَ اللَّيْلَةَ لَيْسَت مِنَ اليَوْم.

وَحَكَمَى ابْنُ أَبِي مُوسَى رَوَايَةً: يَلْخُلُ مُعْتَكَفَهُ وَقُتَ صَلَاةِ الفَجْرِ.

وَكَذَا عِنْدَ مَالِكُو: إِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً لَزَمَتُهُ بِيَوْمِهَا، وَتَلْزَمُهُ عَنْدَنَا اللَّيْلَةُ فَقَطْ، فَيَدْخُلُ قَبْـلَ الغُـرُوبِ، وَيَخْـرُجُ بَعْـدَ فَجْرِهَا الثَّانِي (و ش)، وَإِنْ اعْتَبَرْنَا الصَّوْمَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيَّءٌ (و هـ).

وَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمَ لَمْ يَجُزْ تَفْرِيقُهُ بِسَاعَاتِ مِنْ أَيَّامٍ (و هـ م) لَأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ النَّتَابُعُ، كَقَوْلِهِ: مُتَنَابِعًا.

وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانِ، وَإُن قَالَ فِي وَسَطِ النَّهَارِ: لِلَّهِ عَلَيُّ أَنْ أَعْتَكِفْ يَوْمًا مِنْ وَقْتِي هَذَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِـهِ، لِتَعْيينِهِ ذَلِكَ بِنَذْرِهِ، وَفِي دُخُول اللَّيْلِ الْجِلافُ السَّابِقُ.

وَاخْتَارَ الْآجُرِّيُّ إِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ فَمِنَ الوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ.

وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ دَخَلَ مُعْتَكَفَّهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ أَوْلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ وَخَرَجَ بَعْكَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِو، نَصُّ عَلَيْهِ (و) وَعَنْهُ: أَوْ يَدَّخُلُ قَبْلَ فَجْرِهَا الثَّانِي.

رُويَ عَنِ اللَّيْثِ وَأَبِي يُوسُفَ وَرُفَزَ: وَإِنْ نَذَرَ عَشْرًا مُعَيَّنًا دَخَلَ قَبْلَ لَيُلَتِهِ الأُولَى (و) وَعَنْهُ: أَوْ قَبْلَ فَجْرِهَا الثَّانِي. وَعَنْهُ: أَوْ بَعْدَ صَلاتِهِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ العَشْرَ الآخِيرَ تَطَوُّعًا دَخَلَ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الأُولَى، نَصَّ عَلَيْهِ، لِرُوْيَـاهُ ﷺ لَيْلَـةَ القَدْرِ لَيْلَةَ إِخْدَى وَعِشْرِينَ، فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَحَضَّ أَصْحَابَهُ رضي الله عنهم عَلَى اغْتِكَافِ العَشْهِ، وَلَيْلَتُـهُ الْأُولَى، كَغَيْرِهَا وَهُوَ عَدَدٌ مُؤَنَّثُ.

وَعَنْهُ: بِعَدْ صَلاةِ الفَجْرِ أَوْلَ يَوْمِ مِنْهُ، وَقَالَهُ الآوْرُاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ المُنْـذِرِ، لِقَـوْلِ عَائِشَـةَ: «كَـانُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكَفَّهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٣٥، م: ١١٧٢).

وَحَمَلُهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ عَلَى الْجَوَازِ.

وَقَالَ القَاضِي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي يَوْمِ العِشْرِينَ لِيَسْتَظْهِرَ بَبَيَاضٍ يَوْم زِيَادَةً قَبْلَ دُخُولِ العَشْرِ، قَـالَ: وَنُقِــلَ هَذَا عَنْهُ، ثُمُّ ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةً، وَلَمْ أَجَدُهُ فِي الكُتُبِ المَشْهُورَةِ.

وَيَخْرُجُ بَعْدَ فَرَاغٍ مُدَّةِ الاعْتِكَافِ إِجْمَاعًا، فَإِنْ اعْتَكَفَ رَمَضَانَ أَوْ العَشْسَ الآخِيرَ أَسْتُحِبُ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةَ العِيـــــــ فِي مُعْتَكَفِهِ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمُصَلَّى، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا حَدِيثُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَقَالُهُ مَالِكٌ وَذَكِرَ أَنَّهُ بَلَغَهُ حَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ أَهْلِ الفَصْلِ الَّذِينَ مَصْرَوًا.

وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إَبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا يَسْتَحِبُونَ ذَلِكَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: لِيُصِلَ طَاعَةً بطَاعَةٍ.

قال في الكَافِي: وَلأَنْهَا لَيْلَةً تَتْلُو العَشْرَ، وَرَدَ الشُّرْعُ بالتُّرْغِيبِ فِي قِيَامِهَا فَأَشْبَهَٰتْ لَيَالِيَ العَشْرِ، وَأُوْجَبَهُ ابْسُ المَاجِشُونِ وَسَخُنُونْ، وَقَالَ: إِنَّهُ السُّنَّةُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهَا، فَإِنْ خَرَجَ لَيَّلَةً العِيدِ بِنَيْتِهِ، فَسَدَ اعْتِكَافُهُ^(۱).

⁽١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (فإن خرج ليلة العيد بنيَّته فسد اعتكافه). انتهى.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: كذا في النَّسخ، ولعلَّه إلى بيته. انتهى.

قلت: يحتمل أن يكون هنا نقصٌ، وتقديره: بنيَّة إقامته، أو بنيَّة قطعه، ونحوهما ممَّا يصحُّ به الحكم على مذهب من قال بـــالوجوب فإنه مبني عليه.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ: لَمْ يَقُلُ بِقَوْلِهِمَا أَخَدُ مِنْ الْعُلَمَاء إلاَّ رَوَايَةً عَنْ مَالِك، وَلَمْ يَسْتَحِيَّهُ الآوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، لانْقِصْنَاء المُدَّةِ، كَالْعَشْر الآوَّل أَو الأَوْسُنَطِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنَّ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ أَيَّامَ الغَشْرِ لَوْمَهُ مَا يَتَخَلُّلُهُ مِنْ لَيَالِيهِ لا لَمُهْتِهِ الأولَى، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِيهَا وَفِي لَيَالِيهِ الْمُتَخَلِّلَةِ الجِّلافُ السَّابِقُ أَوُّلَ الفَّصْلِ.

وَفِي الكَافِي: إِنْ نَذَرَ أَيَّامَ الشُّهْرِ أَوْ لَيَالِيَهُ أَوْ شَهْرًا بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ لَزمَهُ مَا نَذَرَهُ فَقَطْ، وَذَكَرَهُ فِسي الرَّعَايَـةِ فَـوْلاً، وَإِنْ نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا لَزَمَهُ تَتَابُعُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ م)؛ لآنَّهُ مُعْتَى يَصِحُ لَيْلاً وَنَهَارًا، كَمُلَّةِ العِلَّةِ وَالعِيْداء، وَلآنُـهُ يُفْهَـمُ مِنْ إطْلاقِهِ، بدَلِيلَ فَهْمِهِ مِنْ إطْلاقِهِ فِي العِنْةِ وَالإيلاء، فَعَلِمَ أَنَّ التَّصْريحَ جو فِي الكَفَّارَةِ تَأْكِيدٌ.

وَعَنْهُ: لاَ يَلْزَمُهُ، اخْتَارَهُ الآجُرُيُّ، وَصَنَحْحَهُ ابْنُ شَهَابٍ وَغَيْرُهُ (و ش) لآنَهُ يَصِسحُ إطْلاقُـهُ عَلَى ذَلِـك، وَلِهَـلَا يَصِبحُ تَقْيِيدُهُ بِالنَّتَابِعِ، وَلا يَلْزَمُهُ الشُّرُوعُ فِيهِ عَقِبَ النَّلْرِ، بِخِلافِ لا كَلْمَتْ زَيْدًا شهْرًا وَيَدَخُلُ مُعْتَكَفَهُ قَبْلَ الغُرُوبِ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ

وَعَنَّهُ: أَنْ وَقْتَ صَلَاةٍ لِلْغُرْبِ، وَذَكِرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَعَنْهُ: أَوْ قَبْلُ الفَجْرِ الثَّانِي مِنْ أُوَّل يَوْم مِنهُ.

وَلا يَخْرُجُ إِلاَّ بَعْدَ غُرُوبِ مُنَمْس آخِر أَيَّامِهِ.

وَيَكُفِي شَهْرٌ هِلالِيُّ نَاقِصٌ بِلَيَالِيهِ أَوْ ثُلاثِينَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ عَلَى رِوَايَةٍ: لا يَجِبُ التَّنَابُعُ: يَجُوزُ إِفْرَادُ اللَّيَالِي عَنِ الآيَامِ إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ الصَّوْمَ، وَإِنْ اعْتَبَرْنَاهُ لَـمْ يَجُزُ وَوَجَبَ اعْتِكَافُ كُلِّ يَوْمَ مَعَ لَيْلَتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ.

وَإِنَّ ابْتَدَا النَّلاثِينَ فِي اثْنَاء النَّهَارُ فَتَمَامُهُ فِي مِثْلُ تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ اليَوْمِ الحَادِي وَالنَّلاثِينَ، وَإِنْ ابْتَدَاهُ فِي اثْنَاء اللَّيْلِ تَمُّ فِي مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ اللَّيْلَةِ الحَادِيَةِ وَالنَّلاثِينَ، إِنْ لَمْ نَعْتَبِرْ الصَّوْمَ، وَإِنْ اخْتَبَرْنَاهُ فَثَلاثِينَ لَيْلَةُ صِحَاحًا بِأَيَّامِهَا الكَامِلَةِ، فَيَتِمُ اخْتِكَافُهُ بِغُرُوبِ مَهْمُسِ الحَادِي وَالنَّلاثِينَ فِي الصَّورَةِ الأُولَى، أَوْ النَّانِي وَالنَّلاثِينَ فِي الثَّانِيَةِ، لِنَلاَ يَعْتَكِفَ بَعْضَ يَوْمِ أَوْ بَعْضَ لَيْلَةٍ دُونَ يَوْمِهَا الَّذِي يَلِيهَا، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ آيًام أَوْ لَيَالٍ مَعْدُودَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ النَّتَابِمُ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ لِمَدَم دَلالَتِهَا عَلَيْهِ، وَكَذَا اخْتَحَ أَبْنُ عَبَّاسِ فِي قَضَاهِ رَمَضَانَ بِقُولِهِ: ﴿ فَعِلْةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَاحْتَجُ غَيْرُهُ فِي الكَفَّارَةِ بِقُولِهِ: ﴿ فَصِيبًامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَعِنْدَ القَاضِي: يَلْزَمُهُ (و هـ م) كَلَفْظِ الشُّهْرِ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ إِلاَّ فِي تَلاثِينَ يَوْمًا، لِلْقَرِينَةِ، لاَّنَّ العَادِنَةُ فِيهِ لَفْظُ الشَّهْرِ، فإن تَابَعَ لَزِمَهُ مَا يَتَخَلَّلُهَا مِــنْ لَيْــلِ أَوْ نَهَــارٍ، فِـي الأَشْهَرِ، وَيَدْخُلُ فِي الآيَّام مُعْتَكَفَّهُ قَبْلَ الفَّجْرِ الثَّانِي.

وَعَنْهُ: أَوْ بَعْدَ صَلاتِهِ.

وَإِنْ نَلَرَ شَهْرًا مُتَفَرَّقًا فَلَهُ تَعَابُعُهُ (و ش) قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدُ: لآنَّهُ أَفْضَلُ كَاعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ الحَرَام مِسَنَّ نَـلْر غَـيْرِهِ، قَالَ: وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلُ أَهْلِ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ قَلْلُوا فِيمَنْ أَوْصَى بِحَجَّنَيْن فِي عَامَيْن فَأُخْرِجَا فِي عَام: جَازَ، فَهَذَا أُولَى وَيُحْتَصِلُ أَنْ يُقَالَ: فَقَدْ سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْقِيَاسَ، فَدَلُّ عَلَى مُخَالَفَةِ لَفُظُ المُوصَي لِلأفضَلِيَّةِ لِمَصْلَحَتِهِ، فَمَعَ إطْلاقِهِ أُولَى، وَسَبَقَ فِسي الصُّوم عَن المُّنتِ، وَيَأْتِي كَلامُ أَحْمَدَ وَالأَصْحَابِ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِلَفْظِ الْمُومِي، وَسَبَقَ فِي الفَصْلِ قَبْلَهُ كَلامُ شَيْخِنَا.

مَنْ لَزِمَهُ تَتَابُعُ اعْتِكَافِهِ لَمْ يَجُزْ خُرُوجُهُ إِلاَّ لِمَا لا بُدُّ مِنْـهُ، فَيَخْرُجُ لِبَـوْلِ وَغَـائِطٍ (ع) وَقَـيْءٍ بَغَنَـهُ، وَغُسْـلِ مُتَنَجَّـسِ يحتاجه

وَلَهُ المَشْيُ عَلَى عَادَتِهِ وَقَصْدُ بَيْتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَلِيقُ بِهِ لا صَوَرَ عَلَيْهِ فِيهِ وَلا مِنْةً، كَسِقَايَةٍ لا يَخْتَشِمُ مِثْلُهُ مِنْهَــا وَلا نَقْصَ عَلَيْهِ، قَالُوا: وَلا مُخَالَفَةَ لِمَاذَتِهِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ، وَيَلْزَمُهُ قَصْدُ ٱقْرُبِ مَنْزِلَيْهِ لِدَفْعِ حَاجَتِهِ بِهِ، بِخِلاف مَنْ آغَتُكُ فَ فِي

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتیان

الفسروع - كتاب الصيام

المستجد الآبعد مِنْهُ، لِعَدَم تَعْيِن أَحَدِهِمَا قَبْلَ دُحُولِهِ لِلاعْتِكَافِ، وَإِنْ بَلَلَ لَهُ صَدِيقُهُ أَوْ غَيْرُهُ مَنْزِلَةَ القريبِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ، لِلْمَشَقْةِ بِتَرَكِ الْمُرُوءَةِ وَالاحْتِشَامِ مِنْهُ.

وَيَحْوُمُ بَوْلُهُ فِي الْمُسْجِدِ فِي إِنَاءٍ (و)؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ عليه السلام: ﴿إِنَّ الْمُسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلاةِ

وَقِرَامَةِ القُرْآنِ أَوْ كُمَا قَالَ.

وَيَتَوَجُّهُ أَخْتِمَالٌ، وَصَبِّحُ عَنْ أَبِي وَائِلِ أَنْهُ فَعَلَهُ، وَاحْتِمَالٌ آخَرُ: لِكِبَرِ وَضَعَف وَفَاقًا لِإِسْحَاق، وَكَـــذَا فَصَدَّ وَحِجَامَةُ، فَيَخْرُجُ لِحَاجَةٍ كَثِيرَةٍ، وَإِلاَّ لَمْ يَجُزَّ، كَمَرَض يُمكِنُهُ احْتِمَالُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ اخْتِمَالاً: يَجُوزُ فِي إِنَامِ (و ش) كَالْمُسْتَحَاضَةِ (و) مَعَ أَمْنِ تَلْوِيثِهِ، وَالفَرْقُ أَنَّهُ لا يُمْكِنُهَا النَّحَرُّزُ مِنْهُ إِلاَّ بَتَرَكِ الاعْتِكَاف

رو) مع الله تعويد، والمون الله والمعارد والمعالم المنظم ا

لُح بِحَائِطِهِ: مُرَادُهُ الْحَظْرُ فَإِنْ بَالَ خَارِجًا وَجَسَدُهُ فِيهِ لا ذَكَرُهُ كُرِهَ.

وَقِيلَ: فِيهِ وَجُهَان، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِغُسْلِ جَنَابَةٍ، وَكَلَا غُسْلُ جُمُعَةِ إِنْ وَجَبَ، وَإِلاَّ لَمْ يَجُـزُ (و) كَتَجْدِيدِ الوُضُومِ، وَيَخْرُجُ لِلْوُضُومِ لِحَدَث، نص عَلَيْدٍ.

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يُكُرِّهُ فِيهِ فِمْلُهُ فِيهِ بِلا صَرَرٍ، وَسَبَقَ فِي آخِرِ بَابِ الوُصْوءِ، وَيَخْرُجُ لِيَأْتِيَ بِمَأْكُولٍ وَمُشْرُوبٍ يَحْتَاجُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ ش).

يد و من الله الله الله الله يَعْتَكِفُ حَتَّى يُعِدُّ مَا يُصَلِحُهُ، كَلَا قَالَ، وَلا يَجُوزُ خُرُوجُهُ لآكُلِهِ وَشُرْبِهِ فِي بَيْتِهِ، فِي ظَاهِرِ كَلامِهِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي وَالْمَحَرُّرِ (و هـ)؛ لِعَلَم الحَّاجَةِ لإَبَاحَتِهِ وَلا نَفْصَ فِيهِ. وَذَكَرُ القَاضِي أَنَّهُ يُتَرَجُهُ الجَوَارُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَكِيمٍ، وَحَمَلَ كَلامَ أَبِي الْخَطَّابِ عَلَيْهِ ((و ش) لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْالُو الْمُرُومَةِ

وَيَسْتُحْيِي أَنْ يَأْكُلُ وَحْدَهُ وَيُرِيدُ أَنْ يُخْفِيَ جَنْسَ قُوْتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدُّ مِنْهُ إِلَى مُنْزِلِهِ أَكَلَ فِيهِ يَسِيرًا كُلْفُمْةٍ وَلْقُمْتَيْن، لا كُلُّ أَكْلِهِ.

وَلَهُ غَسْلُ يَلِيهِ فِي إِنَّاءٍ مِنْ وَسَنْحٍ وَزُفَرٍ وَنَحْوِهِمَا.

وَذُكِرَ صَاحِبُ الْمُجَرِّرِ: وَفِي غَيْرً إِنَامٍ، وَلا يَجُوثُ خُرُوجُهُ لِغَسْلِهَا، وَسَبَقَ أَوْلَ النِّابِ هَلْ يَخْرُجُ لِلْجُمُعَـةِ؟ وَلَـهُ التَّبْكِيرُ

رَاطَالَةُ الْقَامِ بَعْدَهَا (و هـ) وَلا يُكُرُّهُ (هـ)؛ لِصَلاحِيَةِ المُوْضِعِ لِلاعْتِكَافِ، وَيُسْتَحَبُ عَكْسُ ذَلِكَ، ذَكَرُهُ القَاضِي، وَهُــوَ ظَاهِرُ كُلام أَحْمَدُ.

وَذَكُو ۚ السَّيْخُ احْتِمَالاً: يُخَيِّرُ فِي الإِسْرَاعِ إِلَي مُعْتَكَفِهِ.

وَفِي مُنْتَهَى الغَايَةِ احْتِمَالُ تَبْكِيرِهِ أَفْضَلُ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامِ أَبِي الْحَطَّابِ فِي بَابِ الْجُمْعَةِ. لآنَّهُ لَمْ يَسْتَثُنِ الْمُعْتَكِفَ.

وفي الفُصُول: يَحْتَمِلُ أَنْ يَضِيقُ الوَقْتُ. وَأَنَّهُ إِنْ تَنَفَّلُ بَعْدَهَا فَلا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَع.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِي التَّبْكِيرِ: أَرْجُو.

وَأَنَّهُ يَرْجِعُ بَعْدَهَا عَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَازَ النَّبِكِيرُ لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ وَتَقْدِيمٍ وُضُوءِ الصَّلاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي أَوْلِ الوَقْتِ.

ظاهر العبارة إطلاق الخلاف.

والصَّحيح من المذهب: عدم الجواز، وعليه الأكثر، وقطع به أكثرهم.

⁽١) الثَّاني: قوله: (ولا يجوز خروجه لأكله وشوبه في بيته، في ظاهر كلامه، واختاره جماعـةٌ منهــم صــاحب المغــني والمحـرّر وذكــر القاضي أنَّه يتوجُّه الجواز، واختاره أبو حكيم، وحمل كلام أبي الخطَّاب عليه). انتهى.

وَلا يَلْزَمُهُ مُنْلُوكُ الطُّريقِ الآقْرَبِ، وَظَاهِرُ مَا مَنْبَقَ يَلْزَمُهُ، كَقَضَاءِ الحَاجَةِ.

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْآفَضَلُ خُرُوجُهُ لِلْكِكَ وَعَوْدُهُ فِي أَقْصَرِ طَّرِيقٍ لا سِيَّمَا فِي النَّذْرِ، وَالآفضَلُ سُلُوكُ أَطْوَلِ الطُّـرُقِ إِنْ خُرَجَ لِجُمُعَةٍ وَعِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَخْرُجُ لِمَرَضِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ القِيَامُ فِيهِ، أَوْ لا يُمْكِنُهُ إِلاَّ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ.

بِكُنْ يَحْتَاجَ إِلَى خِدْمَةٍ وَقِرَاشٍ (و) وَإِنْ كَانَ حَفِيفًا كَالصَّدَاعِ وَالحُمَّى الْحَنْيفَةِ لَمْ يَجُزْ (و) إِلاَّ أَنْ يُبَاحَ بِهِ الفِطْــرُ فَيَفْطِـرُ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِنْ قُلْنَا بِاشْتِرَاطِ الصُّومُ وَإِلاَّ فَلا، وَتَخْرُجُ الْمِرَاةُ لِحَيْضَ وَيْفَاسٍ (و) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْحِدِ رَحَبَـةٌ رَجَعَـتْ إِلَى بَيْتِهَا، فَإِذَا طَهُرَتْ رَجَعَتْ إِلَى المَسْجِدِ، وَإِنْ كَانْ لَهُ رَحْبَةٌ يُمْكِنُهَا ضَرِّوبُ خَيَاءٍ فِيهَا بِسلا صَسَرَرٍ فَعَلَبَتْ ذَلِيكَ، فَإِذَا طَهُسَرَتْ عَادَتْ إَلَى الْمَسْجِدِ، ذَكَرَهُ الجِرَقِيُّ وَالَبْنُ أَبِيَ مُوسَى، لِمَا رَوَى ابْنُ بَطَّةً: حَدَّثْنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاْعِيلَ حَدَّثَنَا رُهَيْرُ بْسَنُ مُحَمَّـدٍ وَأَخْمَدُ بْنُ مُنْصُورٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَّةَ: حَدَّثْنَا إِسْمَاحِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ الصَّفَّارُ حَدَّثْنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَسادِيُّ قَـالا: حَدَّثَنَا عَبْـدُ الـرَّزَاقِ حَدَّثَنَا الثُّوريُّ، عَن المِقْدَام بْن شُرَيْح، عَنْ أَبيهِ، عَنْ عَافِشَةَ، قَالَتْ:

«كُنَّ الْمُعْتَكِفَاتُ إِذَا حِضْنَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّمَ بِإِخْرَاجِهِنَّ عَنِ الْمَسْجِلِ، وَأَنْ يَضْرِبْنَ الآخْبِيَةَ فِسَي رَحَبَةِ الْمُسْجِلِ حَتَّى يَطْهُرُنْ ٥.

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ أَيْضًا، وَنَقَلَهُ يَعْقُوبُ بْنُ بُخْتَانَ عَنْ أَحْمَدَ.

وَقَالَ أَخْمَدُ: ﴿النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمْرَ أَنْ تُضْرَّبَ قُبُّةً فِي رَحَبَةِ الْمُسْجِدِهِ.

رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْقُوبَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْخَبَرِ عِنْدَهُ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: تَذْهَبُ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهْرَتْ بَنِّتْ عَلَى اعْتِكَافِهَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الحَسَنِ، كَبَقِيَّةِ الْأَعْذَارِ.

وَالفَرْقُ: ۚ أَنَّ مَقْصُودَ تِلْكَ الْآعْلَىٰارِ لا يَحْصُلُ مَعَ الكَوْنِ فِي الرَّحْبَةِ، وَعَلَى الآوَّلِ: إقَامَتُهَا فِي الرَّحْبَـةِ اسْـتِحْبَابٌ، فِـي أُخْتِيَار صَاحِبِ الْمُحَرَّر، والمغنى، وغيرهما.

وَجزم به فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَّالرَّعَايَةِ، وغيرهما، لآنَّ أَجْمَدَ قَالَ: كَانَ لَهَا المُضِيُّ إِلَى مَثْزِلِهَا، ذَكَرَهُ فِي الْمَجَرَّدِ. قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: وَهُوَ شَبِيةٍ بِالحَافِضِ تُودِّعُ البَيْتَ تَقِفُ بِبَابِ المَسْجِدِ فَتَدْعُو، فَكَذَا هُنَا، لِتَقْرَبَ مِنْ مَحَسلُ العِبَـادَةِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ إلرُّعَايَةً يُسَنُّ أَنْ تُجْلِّسَ فِي ٱلرُّحَبَةِ خَيْرٍ المُحُوطَةِ.

وَإِنْ خَافَتْ تَلْوِيفَهُ فَأَيْنَ شَاءَتْ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَخْرُجُ لِشَهَادَةِ (و) إلاَّ أَنْ يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَدَاوُهَا فَيَلْزَمُهُ الْحُرُوجُ (م) لِظَوَاهِرِ الآيَاتِ، وَكَالْخُرُوج إلَى الجُمُعَةِ، وَلا يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ (م)، وَلَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ النَّحَمُّلُ (ش) كَالنَّفَاس، وَلَوْ كَانَ سِبَبُهُ اخْتِيَاريًّا.

وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَحَمُّلُ الشَّهَادَةِ وَأَدَاوُهَا خَرَجَ لَهَا وَإِلاَّ فَلا وَيَلْزَمُ المَّرَأَةُ أَنْ تَخْرُجَ لِعِدَّةِ الوَفَاةِ فِي مَنْزِلِهَا، لِوُجُوبِهِ شَرْعًا (م) كَالْجُمْعَةِ، وَهُوَ حَقٌّ لِلَّهِ وَلِلَّذَمِيُّ لا يُسْتَذْرَكُ إِذَا تُرك َولا يَبْطُلُ اغْتِكَافُهُ (ق).

وَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِنْ أُحْتِيجَ الَّذِهِ لِجِهَادٍ مُتَعَيَّنِ، وَلا يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ، لِمَا ذَكَرْنَا، وَكَذَا إِنْ تَعَيَّنَ خُرُوجُهِهُ لإطْفَاء حَريـقِ أَوْ إِنْقَاذِ خَرِينِ وَنَحْوَهُ، وَإِنْ وَقَمَتْ ِ فِتْنَةٌ خَافَ مِنْهَا إِنْ أَقَامَ فِي المَسْجِدِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ نَهْبًا أَوْ حَرِيقًا وَنَخْــَوَهُ فَلَـهُ الخُرُوجُ، وَلا يَيْطُلُ اغْتِكَافُهُ، لآنَهُ عُذْرٌ فِي تَرْكِ الجُمُعَةِ، فَهُنَا أُولَى.

وَمَنْ أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْخُرُوجِ لَمْ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ وَلَوْ بِنَفْسِهِ (ق) كَحَايْضٍ، وَمَرِيـضٍ، وَخَايْفٍ أَنْ يَـاخُذَهُ السُّلْطَانُ ظُلْمًا فَخَرَجَ وَاخْتَفَى (و ش) وَإِنْ أَخَرَجَهُ لاسْتِيفَاءِ حَقُّ عَلَيْهِ فَإِنْ أَمْكَنَهُ الْجُرُوجُ مِنْهُ بِلاَ عُــلَدٍ بَطَـلَ اغْتِكَافُـهُ (و) وَإِلاَّ لَمْ يَبْطُلُ (م) لآنَّهُ خُرُوجٌ وَاجِبٌ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَانٍ: إِنْ ثَبَتَ الحَقُّ بِإِفْرَارِهِ وَإِلاَّ لَمْ يَبْطُلُ.

وَإِنْ خَرَجَ مِنْ الْمُسْجِدِ نَاسِيًا لَمْ يَبْطُلُ آغِيُّكَافُهُ، كَالصُّومُ.

ذَكَرَهُ فِي الْمُجَرُّدِ وَذَكَرَ فِي الجِللافِ وَالفُصُولِ: يَبْطُلُ، لِمُنَافَاتِهِ الاغْتِكَافَ، كَالجمناع، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ أَحَدَ الوَجْهَيْنِ: لَا يَنْقَطِعُ وَيَبْنِي، كَمْرَضِ وَحَيْضٍ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ قِيَاسَ مَذْهَبِنَا فِي الْمَظَاهِرِ يَطَأُ فِي نَهَـارِ صَوْمِـهُ غَـبْرَ المُظَاهَرِ مِنْهَا نَاسِيًّا، أَوْ يَأْكُلُ فِيهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيُّلُ فَيَبِينُ نَهَـارًا يَقْضِي اليَّـوْمَ وَلَا يَنْقَطِعُ تَتَابُعُـهُ، جَعْـلاً لَـهُ بِالنَّسْيَانِ وَالْحَطَـا

فَكَدًّا هُنَا، وَفَرَّقَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ الاعْتِكَافِ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ مُتُصِلَةٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، كَصَوْمٍ اليَوْمِ الوَاحِيدِ، وَأَجَبَابَ صَناحِبُ الْمَحَرَّرُ بِأَنَّ الْحُرُوجَ لِعُذْرٍ مُوجِبَ لِلْقَضَاء لا يُبْطِلُ المَاضِيَ مِنْ الاعْتِكَافَ، بِخِلافَ صَوْمُ أَلْيَوْمُ الْوَاحِدِ، فَعُلِمَ أَنَّـهُ كَيبَـادَات، قال: فَنَظِيرُ صَوْمِ اليَوْمِ مِنْ الاعْتِكَافِ أَنْ يَطَأْ فِي يَوْمِ مِنْهُ نَامِينًا وَهُوَ صَافِمٌ وَقُلْنَا مِنْ شَرْطِهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ يُفْسِدُ عَلَيْهِ اعْتِكَافَ ذَلِكَ اليَوْمِ كُلُّهُ، وَلا يُفْسِدُ مَا مَضَى، عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، وَجَزَمَ صَاحِبُ الْمُخَرِّرِ: لا يَنْقَطِعُ تَتَسابُعُ الْمُكْرَوِ، كَمَا سَبَقَ، وَأَطْلَـقَ بَعْضُهُمْ فِيهُمِمَا وَجْهَيْنِ، وَلا فَرْقَ، وَمَتَى رَالَ العُلْـرُ رَجَعَ وَقْتَ إَمْكَانِهِ، فَإِنْ أَخْرَهُ بَطَلَ مَا مَضَى، عَلَى مَا يَأْتِي فِيمَـــنْ خَـرَجَ لِمَا لَهُ بُدُّ، وَلا يَبْطُلُ بدُخُولِهِ لِحَاجَتِهِ تَحْتَ سَقْفُ (و).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَا يَدْخُلُ تَحْتَ سَقْفٍ، وَقَالَهُ عَطَاءٌ وَالنَّخَعِيُّ وَإِسْجَاقَ، وَعَنِ الشُّودِيُّ وَغَيْرُو: يَبْطُـلُ، وَقَيَّـدَهُ الحَسَـنُ وَالثُّورِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَإِسْحَاقُ بِسَقْفٍ لَيْسَ فِيهِ مَمَرُهُ، لآنَ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ، فَهُوَ كَالقَوْلَ الآوُلِ، وَمَنْ أَرَادَ المُنْحَ مُطْلَقًا فَلَا وَجْهَ لَا، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْمُغَنَادُ مِنْ هَلَهِ الْأَعْذَارِ وَهُوَ حَاجَةُ الإنسَانِ (ع) وَطَهَارَةُ الحَدَثِ (ع) وَالطُّعَامُ وَالشُّرَابُ (ع) وَالجُمُعَةُ، كَمَا لا يَبْطُسلُ الاعْتِكَافُ، فَلا تَنْقُصُ مُدُنَّهُ وَلا يَقْضِي شَيْثًا مِنْهُ، لآنُ الحُرُوجَ لَهُ كَالْمُسْتَثَنَى، لِكَوْنِهِ مُعْتَادًا، وَلا تَلْزَمُهُ كَفَّارَةً، وَبَقِيَّةُ الآغَــذَارِ إِنْ لَمْ تَطُلْ، فَذَكَرَ الشَّيْخُ لا يَقْضِي الرَّفْتَ الفَائِتَ بلَلِكَ، لِكَوْنِهِ يَسِيرًا مُبَاحًا أَوْ وَاجبًـا، كَحَاجَـةِ الإنْسَـان، ويُوَافِقُـهُ كَـلامُ القَاضِي فِي النَّاسِي، فِي الفَصْلِ قَبْلَهُ، وَعَلَى هَذَا يَتَّوَجُّهُ: لَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مُكْرَهَا أَنْ يُخَرِّجَ بُطْلانُهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَإِنَّمَا مَنَعَسهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ لِقَضَاءِ زَمَنِ الْحُرُوجِ فِيهِ بِالإِكْرَاءِ، وَفِي الصَّوْمِ يَغَنَدُّ بِزَمَنِ الإِكْرَاءِ، وَظَاهِرُ كَلامِ الجِرَقِيِّ وَغَـيْرِهِ أَنَّـهُ يَقْضِي، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ (وَ ش) كَمَا لَوْ طَالُتْ (م ٨)(١).

وَذَكَرَ أَنْ كَلامَ الحِرَقِيِّ المَلْكُورَ مُوهِمٌ، وَأَنَّهُ لا يَعْلَمُ بِهِ قَائِلاً، وَأَنَّهُ أَرَادَ البِنَاءَ مَسْعَ قَضَسَاءِ زَسَنِ الحُـرُوجِ، قَـالَ: وَكَنْـنَادِهِ اغْتِكَافَ يَوْمٍ فَخَرَجَ لِبَقِيَّةِ الْآغْذَارِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ زَمَنْ يَسِيرٌ، كَذَا قَالَ، وَظَاهِرُ كَلامِ الشَّيْخِ خَلِافُـهُ، كَمَا لَـ وْخَرَجَ لِحَاجَاةٍ

قَالَ: وَكَالاَّجِيرِ مُدَّةً مُتَنَّيْنَةً لا تُتَنَاوَلُ العَقْدَ الْمُعْتَادَ، بخِلاف غَيْرِو، كَذَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَٰلِكَ وَالاعْتِكَافُ مَنْذُورٌ فَلَهُ أَحْوَالَ:

أَحَدُهَا: نَذَرَ أَيَّامًا مُتَنَابِعَةً غَيْرَ مُعَيِّنَةٍ، فَيُخَيِّرُ بَيْنَ البِنَاءِ وَالقَضَاءِ (و م ش) مَعَ كَفَّارَةٍ يَمِينٍ، لِكَوْنِ النَّـذْرِ حِلْفَـةٌ (م ش) وَيَبْنَ الاسْتِثْنَافِ وَلا كَفَّارَةٍ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ نَلَزَ صَوْمَ شَهْرٍ غَيْرَ مُعَيَّنٍ وَشَرَعَ ثُمَّ أَفْطَرَ لِمُكْذَرٍ.

وَذَكُرُ فِي الرِّعَايَةِ: يَبْنِي، وَفِي الكَفَّارَةِ الخِلافُ.

وَقِيلَ: أَوْ يَسْتَأْنِفُ إِنْ شَاءً، كَذَا قَالَ.

وَمَذْهَبُ (هـ) يَلْزَمُ الاسْتِثْنَافُ بِعُذْرِ المَرَضِ، كَمَذْهَبِهِ فِي المَرْضِ فِي شَهْرَيُ الكَفَّارَةِ، وَيَتَخَرُّجُ كَقَوْلِهِ فِسي مَـرَضٍ يُبَـاحُ

(١) (مسألة – ٨): قوله: (والمعتاد من هذه الأعذار وهو حاجة الإنسان وطهارة الحدث والطُّعام والشُّراب والجمعة وبقيَّة الأعذار إن لم تطل، فذكر الشَّيخ لا يقضي الوقت الفائت بذلك، لكونه يسيرًا مباحًا أو واجبًا ويوافقه كلام القاضي في النَّاسي.

وظاهر كلام الحرقيِّ وغيره أنَّه يقضي، واختاره صاحب الحرَّر، كما لو طالت). انتهى.

ما اختاره الشّيخ الموفّق هو الصُّواب.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب واختاره أيضًا الشارح وغيره. (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

الفِطْرُ بِهِ، وَلا يَجِبُ، بِنَاءً عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ فِي انْقِطَاعِ صَوْمِ الكَفَّارَةِ بِمَا يُبِيحُ الفِطْرَ وَلا يُوجِبُهُ*''.

وَوَّافَقَتْ الْحَنَّفِيَّةُ عَلَى عُلْر الْحَيْض هُنَا وَفِي شَهْرَي الكَفْارَةِ.

وَاحْتَارَ فِي الْمَجَرُّدِ: أَنْ كُلُّ خُرُوجٍ لِوَاجِبٍ كَمَرَضَ لا يُؤْمَنُ مَعَ تَلُويتِ الْمَسْجِدِ لا كَفَّارَةَ فِيهِ، وَإِلاَّ فَفِيهِ الكَفَّارَةُ. وَاحْتَارَ الشَّيْخُ: تَجِبُ الكَفَّارَةُ إِلاَّ لِمُدْرَ حَيْضٍ وَيَفْلَسِ لِآنَةُ مُعْنَادٌ كَحَاجَةِ الإِنْسَانِ، وَصَعَفَهُمَّا صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ بِالْنَا سَوِّيْنَا فِي نَذْرِ الصَّوْمِ بَيْنَ الآعْلَارَ، وَبَانَ زَمَنَ الحَيْضِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ لا زَمَنَ حَاجَةِ الإِنْسَانِ، كَذَا قَالَ. وَعَالَمُ كُلِمِ الدَّنِينَ لا يَعْدِ مِنْ الْأَعْلَارِ، وَبَانَ لَا عَلَى مَا مَا مُعَلِّلُهُ لا يَعْدِ الْمَ

وَظَاهِرُ كَلام الشُّيخِ: لا يَقْضِينِ، وَلَعَلُّهُ أَظْهَرُ (٢٠).

وَيَتُوَجُّهُ مِنْ قُولِ القَاضِي هَنَا فِي الصَّوْمِ، وَلا فَرْقَهِ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

النَّالِيَّةُ: نَلَرَ اغْتِكَافًا مُعَيَّنًا فَيَقْضِ مَا تَرَكُّهُ وَلَكُفَّرُ لِتَرَكِّهِ النَّلْر فِي وَقْتِهِ، نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْكَفَّارَةِ فِي الخُرُوجِ لِفِئنَةٍ، وَذَكْرَهُ النَّا إِي مُوبِنَى فِي عِنْةٍ، وَعَنْ أَحْمَدُ فِيمَنْ نَلَرَ صَوْمَ شَهْرِ بِمَنْفِهِ وَذَكْرَهُ النَّ أَبِي مُوبِنَى فِي عِنْةٍ، وَعَنْ أَحْمَدُ فِيمَنْ نَلَرَ صَوْمَ شَهْرِ بِمَنْفِهِ فَصَرِضَ وَذَكْرَهُ النَّهُ عَلَى الْعَمْدُ وَالْمَا فِي مُوبِنَى فِي عِنْهُ، هَلَا مَعْنَى كَالِم أَبِي الْحَفَّابِ وَغَيْرُو، وَقَالَهُ فِي الْمَا أَنْ فِي الْكَفَّارِةِ مَعَ القَضَاءِ رَوَاتِنَانِ، وَالْافِيْكَافُ مِثْلُهُ، هَلَا مَعْنَى كَالِم أَبِي الْحَفَّابِ وَغَيْرُو، وَقَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر، والمُستوعب، وغيرهما.

قَالَ: فَيَتَخَرَّجُ جَمِيعُ الْأَعْلَارِ فِي الاَعْتِكَافِ عَلَى رِوالَتِي عَلَمْ وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ" (و م ش) كَرَمَصَانَ (1).

وَالفَرْقُ: أَنْ فِطْرَهُ لَا كَفَّارَهُ فِيهِ لِمُلْرِ أَوْ فِيَرِهِ.

وَنَقَلَ المُرُوذِيُّ وَحَنْبُلٌ عَدَمَ الكَفَارَةِ فِي الاعْتِكَافِ.

وَحَمَلُهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَلَى رِوَايَةٍ عَدَّمٍ وُجُوبِهَا فِي الصَّوْمِ وَمَائِدٍ المَنْلُورَاتِ، وَكَلامِ القَساخِي وَالشَّيْخِ وَالْحَنَفِيَّةِ هُنَـا

وَإِنْ تُرَكَ اعْتِكَافَ الزَّمَنِ الْمُعَيِّنِ لِمُلْمِ أَوْ غَيْرِهِ قَعْمَاهُ مُتَنَابِعُمَا (و م ش) بِنَاءَ حَلَى التَّبَائِمِ فِي الآيَّـامِ الْمُطْلَقَةِ، أَوْ لآنَّـهُ مُقْتَضَى لَفْظِ النَّافِرِ، لآنَهُ الْمُهُومُ مِنَ الشَّهْرِ الْمُتَيْنِ الْمُطْلَقِ فَتَضَمَّنَ نَلْرُهُ التَّنَائِعَ وَالتَّغْيِينَ، وَالقَضَاءَ يَحْكِي الآدَاءَ فِيمَا يُمْكِنُ.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله بعد هذه المسألة: (ويتخرَّج كقول أبي حنيفة في مرضٍ يباح الفطر به ولا يجب، بناءً على أحد الوجهين في انقطاع صوم الكفَّارة بما يبيح الفطر ولا يوجبه). انتهى.

هذان الوجهان ليسا من الخلاف المطلق، وإنَّما ذكر ذلك استشهادًا، والصَّحيح من المذهب أنَّه لا ينقطع التَّسابع، قدَّمه المسنَّف

(٢) الثَّانِي: قوله: (وظاهر كلام الشَّيخ لا يقضي، ولعلُّه أظهر).

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: صرَّح في المغني بأنَّ الحائض إذا طهرت رجعت فائمَّت اعتكافها، وقضت ما فاتها، ولا كفَّارة عليها، نص عليه.

هذا لفظ بحروفه، فكيف يقول: ظاهر كلام الشَّيخ لا يقضي؟ انتهى.

(٣) النَّالث: قوله: (فيتخرَّج جميع الأعذار في الكفَّارات في الاعْتكاف على روايتين عدم وجوب الكفَّارة).

صوابه: روايتي عدم، بإسقاط النُّون للإضافة.

(٤) الرَّابِعُ: قوله فيما إذا (نذر اعتكافًا معيُّنًا)، وخرج وتطاول: يقضي ما تركه ويكفِّس، لتركبه النَّـذر في وقته، نـصُّ احــد عـلـى الكفَّارة في الحَروج لفتنةٍ وذكره الحرقيُّ فيها، (وني الحروج لنفيرٍ وعلَّةٍ، وذكره ابن أبي موسى في علَّةٍ).

ثمُّ قال المُصنَّف: (وعن أحمد فيمن نلر صوم شــهر بعينـه فمـرض فيـه أو حـاضت فيـه المرأة في الكفَّـارة مــع القضــاء روايتــان، والاعتكاف مثله، هذا معنى كلام أبي الخطَّاب وغيره.

قاله صاحب الحرَّر، والمستوعب، وغيرهما.

قال: فيتخرُّج جميع الأعذار في الاعتكاف على روايتي عدم وجوب الكفَّارة كرمضان). انتهى.

الصُّحيح من المذهب: وجوب الكفَّارة في الجميع مع القضاء وعليه أكثر الأصحاب، وقد قدَّمه المصنِّف، ونصُّ أحمد على وجوب الكفَّارة في الحَروج لأجل الفتنة، والحرقيُّ فيها وفي النَّفير والعدَّة، وابن أبي موسى في العدَّة.

وليست هذه المسألة ممَّا نحن بصدده، ولكنَّ المصنَّف استشهد ما يعطي أنَّ المسألة على روايتين في المذهب، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك

الفسروع - كتاب الصيام

وَعَنْهُ: لا يَلْزَمُهُ التَّنَائِمُ إِلاَّ بِشَرْطِهِ أَوْ بِيَٰئِيهِ (و ش) كَرَمَضَانَ، وَعِنْدَ زُفَرَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: لا يَلْزَمُـهُ تَنَـائِعُ وَلَـوْ شَـرَطُهُ، لآنَ ذِكْرَهُ فِي الْمُثَيِّنَ لَغُوْ وَمَذْهَبُ (م) لا يَقْضِي مَعْلُورً.

فَعَلَى الْمُذْهَبِ الْأَوُّل مَا خَرَجَ عَن الْمُلَّةِ الْمُعَّيَّةِ يَقْضِيهِ مُتَتَابِعًا (ش) مُتَّصِلاً بها (ش).

ا لحَالَةُ الثَّالِثَةُ نَلْرَ أَيَّامًا مُطْلَقَةً، فَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ التَّنَابُعُ عَلَىَ قَوْل القَاضِي السَّابِق فَكَالحَالَةِ الأُولَى، وَإِنْ قُلْنَا لا يَجِبُ تَمْمَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يَبْتَدِئَ اليَوْمَ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ مِنْ أَوْلِهِ لِيَكُونَ مُتَنَّابِهَا وَلا كَفَّارَةً غَلَيْهِ الْإِنْهِ اللّهُ وَلِهِ مِنْ أُولِهِ لِيَكُونَ مُتَنَّابِهَا وَلا كَفَّارَةً خَلَيْهِ اللّهُ وَلِهُ مِنْ أَوْلِهِ لِيَكُونَ

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: قِيَاسُ الْلَهْمِ يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ البِنَاءَ هَلَى بَعْضِ اليَوْمِ، وَيُكَفِّرُ وَقِيَاسُ مَلْهَ بِ (ش) يَبْنِي بلا كَفَارَةٍ.

فُصْلُ

قَدْ سَبَقَ أَنُهُ لا يَجُوزُ خُرُوجُ المُعْتَكِفِ إِلاَّ لِمَا لا بُدُّ مِنْهُ، فَلا يَخْرُجَ لِكُلُّ قُرْنَةِ لا تَتَعَيَّنُ كَعِيَادَةِ مَريـض وَزيَـارَةٍ وَشُـهُودِ جَنَازَةٍ وَتَحَمُّلِ شَهَادَةٍ وَأَدَائِهَا وَتَفْسِيلِ مَيُّتٍ وَغَيْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الأصْحَابُ (و) لِمَا سَبَقَ أُوْلُ البَابِ، وَلاَّنْ مِنْهُ بُـدًا كَغَيْرِهِ، وَلاَّنْهُ لا يَجُوزُ تَرْكُ فَرِيضَةٍ –وَهُو النَّذْرُ– لِفَضِيلَةٍ.

ُوعَنْهُ: لَهُ ذَلِكَ، رَوَى أَخْمَدُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمٍ بْنِ ضَمْسَرَةَ عَـنْ عَلِي قَـالَ: المُعْتَكِـفُ يَعُودُ اللَّرِيضَ وَيَشْهَدُ الجَنَازَةَ وَيَشْهَدُ الجُمْعَةُ.

إسْنَادٌ صَحِيحٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: عَاصِمٌ حُجَّةٌ وَعَنْ أَنْسٍ مَرْفُوعًا اللَّعْتَكِفُ يَتْبَعُ الجَنَازَةَ وَيَعُودُ المريضَّ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (١٧٧٧) مِنْ حَلِيتْ عَنْبَسَةَ بْنِ عَبْلِالرَّحْمَٰنِ وَهُوَ مَتْرُوكْ.

وَرَوَى سَمِيدٌ: حَلَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَنْبَأَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ أَبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا يُحِبُّونَ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَشْتَرِط هَذِهِ الخِصَالَ، وَهِيَ لَـهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عِيَادَةً المُريض.

وَلا يَذَخُلُ سَقْفًا وَيَأْتِي الجُمْعَةُ وَيَشْهَدُ الجِنَارَةَ وَيَخْرُجُ فِي الحَاجَةِ وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى المَشْيِ فِي حَاجَةِ أَخِيبِ لِيَقْضِيهَا، كَذَا قَالَ، فَعَلَى الآوَّل إِنْ كَانَ الاعْتِكَافُ تَطَوُّحًا فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ لِذَلِك، لآنِهُ لا يَـلْزَمُ بِالشُّرُوعِ، وَمُقَامُهُ عَلَى اعْتِكَافِهِ أَفْضَلُ، لآنَهُ عليه ﷺ فَكَانَ لا يَخْرُجُ إلاَ لِحَاجَةِ الإنسَانِ».

وَلِقَوْل عَائِشَةَ: ﴿إِنَّهُ ﷺ كَانَ لا يُعَرِّجُ يَسْأَلُ عَنَ المُريَضِ ا

رُوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٤٧٢).

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: خُرُوجُهُ لِجِنَازَةِ أَفْضَلُ، لآنُّهَا فَرْضُ كِفَايَةٍ.

وَإِنْ تَعَيَّنَتْ صَلاَّةُ جِنَازَةٍ خَارِجَ الْمُسْجِدِ أَوْ دَفْنُ مَيْتِ وَتَغْسِيلِهِ فَكَشَهَادَةٍ مُتَعَيِّنَةٍ، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ فَلَهُ فِعْلَهُ، نَصُ عَلَيْهِ.

ذَكَرُهُ التَّرْمِذِيُّ (٢٤٧٢) وَغَيْرُهُ عَنْ بَعْض الصَّحَابَةِ، وَالنُّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ.

. وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ (٣٠٤٣) عَنْ عَطَاء وَالنَّحْمِيِّ وَقَتَادَةً، وَذَكَرَهُ البَغْرِيِّ عَنِ الشَّافِييِّ، جَمَعَا بَيْسَنَ مَـا سَبَقَ، وَلَأَنْ فِـي رِوَايَةِ الآثْرَمِ مِنْ قَوْلِ عَلِيَّ: وَلَيَأْتِ أَهْلَهُ وَلَيَأْمَرْهُمْ بِالحَاجَةِ وَهُوَ قَادِمٌ

وَذَكَرَ النَّوْمِذِيُّ وَابْنُ المُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ المُنْعَ (و) كَلِمَا سَبَقَ.

فَعَلَى الْأَوُّلِ لا يَقْضِي زُمْنَ الْخُرُوجِ إِذَا نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا، فِي ظَاهِرِ كَلامَ أَصْحَابِنَا، كَمَا لَوْ عَيْنَ الشَّهْرَ.

قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّد: لَوْ قَصْاهَا صَارَ الحُرُوجُ المُسْتَثَنَى وَالمَشْرُوط فِي غَيْرُ الشَّهْر.

وَعِنْدَ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: يَقْضِي، لإمْكَان حَمْل شَرْطِهِ عَلَى نَفْيِ انْقِطَاعِ الثَّنَابُع فَقَطْ، فَنَزَلَ عَلَى الآقَلُّ.

فَأَمَّا إِنْ شَرَّطَ مَا لَهُ مِنْهُ بُدُّ وَلَيْسَ بِقُرْيَةٍ وَيَحْتَّاجُهُ كَالعَشَاء فِي مَنْولِهِ وَالْبيتِ فِيهِ، فَعَنْهُ: يَجُوزُ، جَزَمٌ بِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، لآنُهُ يَجِبُ بِعَقْدِهِ، كَالوَقْفِ، وَلآنُهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ نَذَرَ مَا أَقَامَهُ، وَلِتَأَكَّدِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا وَامْتِنَاعِ النَّيَابَةِ فِيهَا ذَكَرَهُ صَـاحِبُ الْمُحَرُّرِ وَأَطْلَقَ غَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: الْمُنْعُ.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ (م ٩)(١)؛ لِمُنَافَاتِهِ الاعْتِكَافَ صُـورَةً وَمَعْنَى، كَشَرْطِ تَرَكِ الإِقَامَةِ فِي المَسْجِدِ وَالنَّزْهَةِ وَالفُرْجَةِ، لآنَّهُ رْمَنُ الحُرُوجِ فِي حُكْمِ المُعْتَكِف، لآنَـهُ لا يَجُـوزُ أَنْ يَفْعَـلَ فِيـهِ غَـيْرُ

المسروط... وَانْ شَرَطُ مَا فِيهِ قُرْبَةٌ يُلائِمُ الاغْتِكَافَ بِخِلاف مَذَا، وَالوَقْفُ لا يَصِعُ فِيهِ شَرْطُ مَا يُنَافِيهِ، فَكَذَا الاغْتِكَاف. وَإِنْ شَرَطَ الْحُرُوجَ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ لِلتَّجَارَةِ، أو التُّكَسُّبِ بِالصَّنَاعَةِ فِي المَسْجِدِ، لَمْ يَجُزْ، بـلا خِلاف عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ، قَالَهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ، مَالَ أَبُو طَالِبِ أَحْمَدَ: المُعْتَكِفُ يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنْ الْخِيَاطَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ: مَا يُعْجَبُنِي، قُلْت: إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ فَلا يَعْتَكِفُ.

وَسَنَقَ قَوْلُ النَّخَمِيُّ، وَأَجَازَ هُوَّ وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ شَرْطُ البَّيْعِ وَالشَّرَاءِ وَنَحْوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ قَالَ: مَتَى مَرِضْتُ أَوْ عَرَضَ لَيُّ عَارِضٌ خَرَجْتُ، فَلَهُ شَرْطُهُ (م) أَطْلَقَهُ الآصخابُ والشّيخُ وَغَـيْرُهُ، كَالشَّـرْطِ فِي

ُ وَقَأَلَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: فَالِمَدُّ الشَّرْطِ هُنَا سُقُوطُ القَصَاءِ فِي الْمُدَّةِ الْمَيَّنَةِ، فَأَمَّا الْمُطْلَقَةُ، كَنَذَر شَهْرٍ مُتَنَابِع لا يَجُوزُ الخُرُوجُ مِنْهُ إِلاَّ لِمَرَضِ، فَإِنَّهُ يَقْضِي زَمَنَ الْمَرْضِ، لإمْكَان حَمْلِ شَرْطِهِ هُنَا عَلَى نَفْي انْقِطَاعِ التَّنَائِعِ فَقَطْ، فَنَزَّلَ عَلَى الآقَلُ. وَيَكُونُ الشَّرْطُ أَفَادَ هُنَا البِنَاءَ مَعَ سُقُوطِ الكَفَّارَةِ، عَلَى أَصْلِنَا، وَهَذَا القُولُ مَعْنَى قَوْلٍ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ السَّابِقِ، فَيَتَوَجَّهُ

تخريجهما على الوجهين

وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لا بُدُّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ المَرِيضِ أَوْ غَيْرٍهِ –وَلا وَجْهَ لِقَوْلِهِ فِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ: أَوْ غَيْرٍهِ– فِي طَرِيقِهِ وَلَمْ يَعْرِجُ جَازَ (و) لِمَا سَبَقَ، وَكَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ وَلَمْ يَقِفُ لِلَالِكَ، فَأَمَّا إِنْ وَقَفَ لِمَسْأَلَتِهِ بَطَسلَ اعْتِكَافُـهُ (و) وَلِلَشَّافِعِيَّةِ وَجْـة: لا بَـأَسَّ بقدر صلاة الجنازة.

الرُّحْمَن بَأْسًا إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةِ الإِنْسَان فَلَقِيَهُ رَجُلٌ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ فَيَسْأَلُهُ ﴿

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: هَلَيْو الْمَسْأَلَةُ هَلَيْو فِيمَا لا بُدُّ مِنْهُ مِنْ حَاجَةِ الإِنْسَانِ وَمَعْنَاهَا، وَالْحُرُوجُ لِمَرَضِ وَحَيْضٍ لَــهُ الوَقْفَةُ وَالتَّعْرِيجُ، وغيرهما، فَالْخُرُوجُ لِمَا لا بُدُّ مِنْهُ لا يَجُوزُ مَعَهُ مَا يَزْدَادُ بهِ زَمَانُهُ مِمَّا مِنْهُ بُدًّ، لآنُهُ يُفَوَّتُ بهِ جُسْزَءًا مُسْتَحَقًّا مِـنْ اللُّبُثِ بِلَّا عُلْدٍ، كَمَا لَوْ خَرَجَ لَهُ، وَيَجُوزُ مَعَهُ مَا لا يَزْدَادُ بِهِ زَمَانُهُ غَيْرُ الْمَباشَرَةِ لآنُهُ لا يُفَــوَّتُ بِـهِ حَقًّا، فَأَمَّـا الْمُبَاشَـرَةُ فَــلا نُجُوزُ فِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْضَى وَقْتُهُ.

الْمُدَّة، لا تُختَسَبُ لَهُ وَيَقْضِيهَا، بِخِلاف خاجَةِ الْإِنْسَان، وَلِهَذَا لَوْ خَلْفَ أَنْ يَغتكِف شَهْرًا فَخَرَجَ لِمُذْرِ يَقْضِي زَمَنُهُ عَشْرًا غَيْرَ أَنْهُ لَمْ يَبَرُّ مَا لَمْ يَعْتَكِفْ ذَلِكَ، وَلاَنْ الصَّوْمَ الْمُتَتَابِعَ لا يَمْنَعُ الوَطْءَ فِي لَيَالِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَدَّتِهِ، كَذَا هُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لا بُدُّ مِنْهُ فَدَخَلَ مَسْجِدًا يُتِمُّ اغْتِكَأَفُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ النَّانِي أَقْرَبَ إِلَى مَكَان حَاجَتِهِ مِنَ الآوَّل (و ش) لآنُــهُ لَمْ يَتْرَكُكُ لُبُنًّا مُسْتَحَقًّا، كَانْهِدَامِهِ أَوْ إخْرَاجِهِ فَخَرَجَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ فَأَتّمْ فِيهِ، أَوْ خَرَجَ لِلْجُمُعَةِ وَأَقَامَ فِي الجَامِعِ يَوْمَا وَلَيْلَـةَ،

وجزم به القاضي وابن عقيل، وغيرهما، واختاره صاحب الحرُّر وغيره). انتهى.

إحداهما: الجواز، وهو الصحيح.

جزم به الشَّبخ الموفَّق والشَّارح وصاحب الرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، اختاره من ذكره المصنَّف.

⁽١) (مسألة – ٩): قوله: (فأمًّا إن شرط ماله منه بدًّ وليس بقربةٍ ويحتاجه كالعشاء في منزله والمبيت، فعنه: يجوز، جـزم بـه الشَّـيخ وغيره، وعنه: المنع.

وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً بِلا عُذْر بَطَلَ اعْتِكَافُهُ (و) لِتَرْكِهِ لُبْنًا مُسْتَحَقًّا.

وَلَمْ يُبْطِلُهُ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ فِي الْحَالَتُيْنِ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِمَا فِي الزَّمْنِ اليَسيرِ، عَلَى مَا يَأْتِي.

وَٱلْطَلَهُ أَبُو حَنِيفَةً فِيهِمَا، لِتَعْيِينِ الْمُسْجِدِ، كَتَعْنِينِ يَوْمَ بِشُرُوعَهِ فِي صَوْمٍ وَالفَرْقُ أَنَّ المَسْجِدُ لَا يَتَعَيِّنُ بِنَـٰذَرِهِ، بِخِلاف الصُّوم، والصُّومُ لا يُمكِنُ البناءُ مَعَ نَقْلِهِ، بخِلاف الاعْتِكَاف.

وَلُو تَلاصَقُ مَسْجِدَانِ فَانْتَقَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخَرِ، فَإِنْ مَشَى فِي انْتِقَالِهِ خَارِجًا مِنْهُمَا بَطَلَ، وَإِلاَّ فَـلا، وَيَبْطُـلُ عِنْـدَ أبي حَنِيفَةً مُطْلَقًا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ عَكْسُهُ.

وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدُّ فَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا فَقَدْ سَبَقَ فِي الْآعْـذَارِ، وَإِنْ أَخْـرَجَ بَعْـضَ جَسَـدِهِ لَـمْ يَبْطُـلْ، فِي المُنصُوصِ (و)؛ لآنْ عَاقِشَةَ «كَانَتْ تُرَجُّلُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفَ فِي المَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٩٢، م: ٢٩٧).

وَإِنْ أَخْرَجَ جَعْبِيعَهُ مُخْتَارًا عَمْدًا بَطَلَ وَإِنْ قَلْ (و) كَالْجِمَاعِ، لِتَحْرِيمِهِمَا، وَكَمَا لَـوْ زَادَ عَلَى نِصْف يَـوْم، وَأَبْطَلَـهُ أَبُـو يُوسُفُ وَمُحَمَّدٌ بِأَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْم فَقَطُّ.

وَأَبْطَلَهُ النَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِح إِنْ دَخَلَ تَحْتَ سَقْفٍ لَيْسَ مَمَرُهُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

ثُمُّ إِنْ كَانَ مُتَتَابِعًا بِشَرْطٍ أَوْ يُيْتِم أَوْ قُلْنَا: يُتَابَعُ فِي الْمُطْلَق، اسْتَأْنَف (و) لإمكانِهِ أنْ يَــأتِيَ بــالْمُذُور عَلَــى صِفْتِـهِ كَحَالَـةِ الابْتِدَاءِ، وَكَمَنْ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْن فِي كَفَّارَةٍ، أَوْ نَذْر فِي الذُّمَّةِ وَلا وَكَفَّارَةِ (وَ).

وُقَالَ فِي الرَّعَايَةِ: يَسْتَأْنِفُ المُطَّلَقَ المُتَتَابِعَ بلا كَفَّارَةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ يَبْنِي وَيُكَفِّرُ، كَذَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَابِعًا مُعَيِّنًا كَنَذْرِهِ شَعْبَانَ مُتَنَابِعًا، اسْتَأْنَفَ: (و م ش) كَالقَسَم قَبْلِهِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِمَا، وَالنَّتَابُعُ أُولَى مِنْ الوَقْتِ، لِكُونِهِ قُرْبَةً مَقْصُودَةً، وَيُكَفُّرُ (م ش).

وَمَذْهَبُ (هَــُ) وَصِاحِبَيْهِ يَبْنِي وَلا يَسْتَأْنِفُ، لآنَ التَّغْيِينَ أَصْــلَّ، وَالتَّتَابُعُ وَصْـفّ، وَحِفْـظُ الْإَصْـل أَوْلَـي، وَلا كَفَّـارَةَ عِنْدُهُمْ إِلاَّ أَنْ يُرِيدُ بِهِ اليَمِينَ فَيُكَفِّرُ مَعَ القَصْاء، وَعِنْدَ أَبَى يُوسُفُ إِنْ أَرَادَ اليَمِينَ كَفَّرَ بِلا قَصَاء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بِالنِّتَابُعِ كَنَدُرهِ اعْتِكَافُ شَهْر شَعْبَانَ فَقِيلَ: يَبْنِي (و هـ شَ) لآنَ النَّتَابُعَ هُنَسا حَصَسَلَ ضَسَرُورَةَ التُّعْيِين، فَسَقَطَ بِفَوَاتِهِ كَقَضَاء رَمَضَانَ.

وَوَافَقَ أَبُو حَنِيفَةً وَصَاحِبَاهُ عَلَى تَتَابُع قَضَائِهِ إِذَا فَوَّتَهُ.

وَقِيلَ: يَسْتَأْنِفُ لِتَصْمَمُنِ نَذْرِهِ التَّنَابُعَ، وَلاَّنْهُ أُولَى مِنْ المُدَّةِ المُطْلَقَةِ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكَ: يَسْتَأْنِفُ هُنَا دُونَ الصَّوْمِ، لِعَدَمِ تَقْبِيدِ الآيَّامِ المُطْلَقَةِ فِيهِ بِالتَّنَابِمِ عِنْدَهُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ أَنَّ هَذَا الوَجْهَ أَصَبِحُ فِسِي المَذْهَبِ، وَأَنْسُهُ قِيَاسُ قَـوْلِ الجُرَقِيِّ، وَأَصْلُ الوَجْهَيْنِ مَنْ نَذَرُ صَوْمٌ شَهْرِ بِعَيْنِهِ فَأَفْطَرَ فِيهِ فَإِنَّ فِيهِ رَوَايَتَيْن (م ١٠)(١)

وَيُكَفِّرُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةً (م ش)؛ لِتَرَكِهِ المُنْذُورَ فِي وَقْتِهِ الْمَئِينَ، وَمَذْهَبُ الحَنَفِيّةِ كَمَا سَبَقَ.

وَإِنْ وَطِئَ الْمُعْتَكِفُ فِي الفَرْجِ عَمْدًا بَطَلَ اعْتِكَافُهُ (ع) لِلآيَةِ، وَالنَّهِيُ لِلْفَسَادِ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ نَاسِيًا، نَسَصُّ عَلَيْهِ، لِقَـوْلِ

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كان متعيُّنًا ولم يقيِّده بالتَّتابع كنذر اعتكاف شهر شعبان، فقيل: يبني، وقيل: يستأنف.

وذكر صاحب الحرَّر: أنَّ هذا الوجه أصحُّ في المذهب، وأنَّه قياس قول الخرقيُّ.

وأصل الوجهين: من نذر صوم شهر بعينه فأفطر فيه، فإنَّ فيه روايتين). انتهى.

وأطلق القولين في المقنع، والحجد في شرحه، والشَّارح، وابن منجًّا في شرحه، وصاحب المستوعب، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم: أحدهما: يستأنف، وهو الصّحيح.

(خ): مخالفة الأثمة

اختاره الجحد، كما تقدُّم، وصحَّحه في التَّصحيح، وقدَّمه في الهداية والخلاصة.

والقول الثَّاني: يبني.

(ع): ما أجم عليه

انِنِ عَبَّاسِ: إذَا جَامَعَ المُعْتَكِفُ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ، رَوَاهُ حَرْبٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيعٍ، وَكَالْعَمْدِ وَكَالْحَجُ، وَخَـرُجَ صَـَاحِبُ المُحَرَّدِ مِـنْ الصَّرْمُ أَنَّهُ لا يُبْطِلُ.

وَقُالَ: الصَّنْجِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ يَبْنِي، وَقَدْ سَبَقَ فِي الإِعْذَارِ، وَفِي الفَصْلِ بَعْدهَا الوَطَّ وَمَنَ المُذْرِ، وَلا كَفَّارَةَ بِـالوَطْ ِ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و).

نَّقَلَهُ أَبُو دَاوُد وَهُوَ ظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاخْتَارَهُ جَمَاحَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ المُغْنِي، والحُرَّر، لِمَدَم الدَّلِيسلِ، وَكَـالصَّلاةِ وَأَنْوَاعِ الصَّوْمِ غَيْر رَمَضَانَ.

وَأَخْتَارَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ وُجُوبَ الكَفَّارَةِ، كَرَمَضَانَ وَالحَجَّ، وَالفَرْقُ وَاضِحٌ، وَاحْتَجُوا بِرِوَايَةِ حَنْبَلٍ.

وَالْأَوْلَى أَنَّهُ لا حُجَّةَ فِيهَا، عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّر وَغَيُّرُهُ.

وَمَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ، وَخِصَ القَاضِي وَجَمَاعَةُ الوُّجُوبَ بِالمُنْلُورِ.

وَذَكَرَ فِي الفُصُول أَنَّهَا تَجبُ فِي التَّطَوُّع، فِي أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْن.

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّدِ: لا وَجَهَ لَهُ، وَلَمْ يَلْكُرُهُا القَاضِي وَلا وَقَفْستُ عَلَى لَفْظ ِ يَـدُكُ عَلَيْهَا حَسَ أَحْمَـدَ، فَهَـذِهِ ثـلاثُ روايَاتٍ، وَهِيَ فِي المُسْتَوْعِبِ وَفِي النَّنْبِيهِ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَعِينَ.

وَحُكِيَ رِوَايَةً، وَمُوَادُهُ مَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ المَغْنِي، والحَرَّر، والممتوعب، وغيرهم أنَّهُ أَفْسَدَ المَسْلُورَ بِالوَطْء، وَهُـوَ كَمَـا أَفْسَدَهُ بِالْحُرُوجِ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدُّ، عَلَى مَا سَبَقَ، وَهَذَا مَعْنَى كَلامِهِ فِي الجَامِعِ الصَّغِيرِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الجِـلافَ فِي نَذْر.

وَقِيَلَ: مُعَيِّنٍ، فَلِهَذَا قِيلَ: تَجِبُ الكَفَّارَتَانِ، وَكَمَا لَوْ نَلْرَ أَنْ يَحْجٌ فِي عَامٍ بِعَيْنِهِ فَأَحْرَمَ ثُمَّ أَفْسَـدَ حَجَّـهُ بِـالوَطْء يَلْزَمُـهُ كَفَّارَةٌ لِلْوَطْء وَكَفَّارَهُ يَمِين لِلنَّذْرِ.

وَلا تَحْزُمُ الْبَاشَرَةُ فِي ۚ غَيْرِ اَلْفَرْجِ بِلا شَهْوَةٍ (و) وَذَكَرَ القَاضِي احْتِمَالاً: تَحْرُمُ، كَشَهْوَةٍ، فِي المَنْصُوصِ (و) وَمَتَى الْــْزَلَ بِهَا فَسَيّدَ اعْتِكَافُهُ (ق) وَإِلاَّ فَلا (م ق) كَالصَّوْمِ، وَمَتَى فَسَيّدَ خُرِّجَ فِي كَفَّارَةِ الوَطْءِ الجِلافُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلَ^(١).

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: يَتَخَرَّجُ وَجْهُ ثَالِثٌ: يَجِبُ بالإنزال عَنْ وَطْه لا عَنْ لَمْسَ وَقُبْلَةِ، قَالَ: وَهُبَاشَرَهُ ٱلنَّاسِي كَالْعَامِدِ، عَلَى إطْلاق أَصْحَابِنَا (و هـ م) وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْمُحَرَّو هُنَا لا يُبْطِلُهُ، كَالصَّوْم

فَصل

وَإِنْ سَكِرَ فِي اعْتِكَافِهِ فَسَدَ، وَلَوْ سَكِرَ لَيْلاً (هـ) لِخُرُوجِهِ عَنْ كَوْيْهِ مِنْ أَهْلِ الْمُسجدِ كَالحَيْض.

وَلَا يَبْنِي، لآنَهُ غَيْرُ مَعْلُودٍ، وَإِنْ لِمُرْتَدَّ فِيهِ فَسَدَ، كَالْصُومُ وَهَيْرِو، وَمَذْهَبْ (شَ) لا يَفْسُدُ وَيَبْنِي، لآنَهُ مِنْ أَهْلِ الْمُقَامِ فِي الْمُحَامِدِ، وَمَنْعَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّدِ، وَلَعَلِّ الْمُرَادَ أَنْهُ فِيهِ كَلُومِي، عَلَى مَا يَأْتِي فِي أَحْكَامِهِمْ.

وَإِنْ شَرِبَ خَمْرًا وَلَمْ يَسْكُرْ أَوْ أَتَى كَبِيرَةً فَقَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: ظَأَهِرُ كَلامِ القَأْضِي لا يَفْسُدُ، لآنَّسَهُ صِنْ أَهْـلِ العِبَـادَةِ وَالْمُقَامِ فِيهِ، وَمَذْهَبٌ (م) يَفْسُدُ، وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ (هـ ش) وَقَالَ عَطَاءٌ وَالزُّهْرِيُّ: إِنْ أَتَى ذَنْبًا فَسَدَ.

فصل

يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ النَّشَاغُلُ بِفِعْلِ المُقْرَبِ وَاجْتِنَابُ مَا لا يُعْنِيهِ (و) مِنْ جلال وَمِرَاءِ وَكُثْرَةِ كَلام وَغَيْرو.

قَالَ الشَّيْخُ: لآنَّهُ مَكْرُوهُ فِي غَيْرِ الْاعْتِكَافُ فَفِيهِ الْوَلَى، وَلا بَأْسَ أَنْ تَزُّورَهُ زَوْجَتُهُ فِي اَلَسْجَهِ وَتَتُحَدُّثُ مَعَهُ وَتُصَلِّحَ رَأْسَهُ أَنْ غَيْرُهُ، مَا لَمْ يَلْتَذُ بِشَيْء مِنْهَا، وَلَهُ أَلْ يَتَحَدُّثُ مَعْ مَنْ يَأْتِيهِ، مَا لَمْ يَكْبُرُ، لآنٌ صَفَيْهُ زَارَتُهُ ﷺ فَتَحَدُّثُ مَعْهُ، وَوَرَجُّلُتْ عَائِشَهُ رَأْسَهُ، وَلا بَأْسُ أَلْ يَأْمُرُ بِمَا يُرِيدُ خَفِيفًا لا يَشْغُلُهُ، فَصَّ عَلَيْهِ (و)، وَلَيْسَ الصَّمْتُ مِنْ شُرِيعَةِ الإِسْلامِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلَ: يُكْرَهُ الصَّمْتُ إِلَى اللَّيْلِ.

(١) تنبيهان: الأوّل: قوله: (ومتى فسد خرج في كفّارة الوطء الخلاف، ذكره ابن عقيلٍ).
 مراده بالخلاف: الخلاف الذي في الصّوم.

ذكره المجد في شرحه.

قال في المُغْنِي وَمُنْتَهَى الغَايَةِ: وَظَاهِرُ الْآخُبَارُ تَحْرِيمُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الكَافِي، رَأَى أَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقُ رَضِيَ الله عنه امْرَأَةُ لا تَتَكَلَّمُ فَقِيلَ لَهُ: حَجَّتْ مُصْمِتَةٌ، فَقَالَ لَهَــا: تَكَلَّمِي فَإِنَّ هَذَا لا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَل الجَاهِلِيَّةِ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣٦٢٢).

وَرَوَى أَبُو ذَاوُد (٢٨٧٣): حَدُثْنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدُثْنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ المَدِينِيُّ: حَدُثْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَالِدِ بْنِ سَمِيدِ بْنِ أَبُهُ سَمِيعُ شَيُّوخًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَمِنْ خَالِدِ بْنِ مَنْ اللهِ عَبْدِ اللَّهِ بَنْ أَبِي مَرْيَمٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رُقَيْشٍ: أَنَّهُ سَمِعَ شَيُّوخًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَمِنْ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بَنْ أَبِي مَرْيَمٌ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَمِنْ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بَنْ أَبِي أَبِي أَبِي أَبِي الْمُعْرَاقِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْدٌ ﴿ لا يُعْمَ بَعْدَ اخْتِلامٍ، وَلا صُمَّاتَ يَوْمَ إِلَى اللَّيْدِلِ ، حَدِيثُ خَسَنَى اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْدُ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللّهِ عَلْمُ اللّهِ عَلْمَ اللهِ اللهِ عَلْمَ اللّهِ عَلَيْدُ اللّهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلْمَ اللّهُ اللّهِ عَلْمَ اللّهُ اللّهِ عَلْمَ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

وَقَالَ الْآزْدِيُّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ: لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ.

وَإِنْ نُذَرَهُ لُمْ يَفِ بِهِ (و) لِمَا سَبِّقَ.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْلِرِ: لَهُ فِعْلُهُ إِذَا كَانَ أَسْلَمَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿مَنْ صَمَتَ نَجَا﴾ وَهُــوَ مَحْمُـولٌ عَلَى الصَّمْــتِ عَمَّا لا تغنيه،

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ القُرْآنَ بَدَلاً مِنْ الكَلامِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ المُغْنِي، والحَرُّر؛ لأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لَهُ فِي غَــيْرِ مَا هُوَ لَهُ، كَتَوَسُّدِ المُصْحَفِ أَوْ الوَزْن بِهِ، وَجَاءً: لا تُنَاظِرُ بكِتَابِ اللَّهِ.

قِيلَ: مَعْنَاهُ لا تَتَكَلَّمْ بِهِ عِنْدَ الشَّيْءَ تَرَاهُ، مِثْلَ أَنْ تَرَى رَجُلاً جَاءَ فِي وَقْتِهِ فَتَقُولَ: وَ﴿جِثْتَ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٤٠]. ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ نَحْوَ هَذَا المَعْنَى.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّلْخِيصِ وَالرَّعَايَةِ بِاللَّهُ يُكُرِّهُ.

وَذَكَرُ شَيْخُنَّا: إِنْ قَرَا عَنْدَ الحُكُمْ الَّذِي الْزِلَ لَهُ أَوْ مَا يُنَاسِيُهُ وَنَحْوَهُ فَحَسَنَّ كَقُولِهِ لِمَنْ دَعَاهُ لِذَنْبِ تَابَ مِنْهُ: ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَكَكُلُمْ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦].

وَقُولُهُ عِنْدَمَا أَمَمُهُ: ﴿ إِنَّمَا أَشَكُو بَشِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦].

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٧٠٧٧، م: ٩٩٤): أَنْ أَنْسَ بْنِ مَالِكَ حَدَّثَ ثَابِتًا وَجَمَاصَـةٌ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ، فَلَحَلُـوا عَلَـى الحَسَن فَحَدَّثُوهُ الحَدِيثَ فَقَالَ: هِيهِ بكَسْر الهَاء وَإِسْكَانَ الْيَاء وَكَسْر الهَاء الثَّانِيَّةِ.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ فِي اسْتِزَادَةِ الحَلِيثِ: إِيَّهِ، وَيُقَالُ هَبِهِ بِالْهَاءِ بَدَلَ الْمَمْزَةِ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِيهِ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ لآنُ مَعْنَاهُ الآمْرُ، تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِسنْ حَدِيبَ أَوْ عَسَلٍ: إِيهِ بِكَسْرِ الصَّهْزَةِ

قَالَ ابْنُ السُّكِّيتِ: فَإِنْ وَصَلَّت نُوَّنْت فَقُلْت إِيهِ حَدَّثْنَا.

قَالَ ابْنُ السَّرِيِّ: إِذَا قُلْت إِيهِ، فَإِنَّمَا تَأْمُرُهُ أَنْ يَزِينَكَ مِنْ الخَييثِ الْمَهُودِ بَيْنكُمَا وَإِنْ قُلْت إِيهِ بِالتَّنْوِينِ، كَـأَنَّك قُلْت: هَاتِ حَدِيثًا مَا، لَأَنْ التَّنُوينَ تَنْكِيرً، فَأَمَّا إِذَا أَسْكَتُهُ وَكَفَفَتَهُ، قُلْتُ: أَيُّهَا عَنَّا

قَالُوا لِلْحَسَنِ: قُلْنَا: مَا وَادَنَا، قَالَ: قَدْ حَدُثَنَا مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ يَوْمَلِ جَمِيعٌ، أَيْ مُجْتَمْعُ القُوَّةِ وَالْجِفْظِ، وَلَقَدْ تُسرَكُ شَيْنًا مَا أَدْرِي أَنْسِيَ الشَّيْخُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يُحَدُّثُكُمْ فَتُتَكِلُوا، قُلْنَا: فَحَدُثْنَا، فَضَحِكَ وَقَالَ: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، مَا ذَكُرْتُ لَكُمْ مَلَا إِلاَّ وَأَنَّا أُرِيدُ أَنْ أُحَدُّكُكُمُوهُ.

قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ لا بَأْسَ بِصَحِكِ العَالِمِ بِحَصْرَةِ أَصْحَابِهِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ أَنْسٌ، وَلَـمْ يَخْرُجُ ضَحِكُـهُ إِلَى حَدَّ يُعَدُّ تَرْكَا لِلْمُرُّومَةِ، وَفِيهِ جَوَازُ الاَسْتِشْهَادِ بالقُرْآنَ فِي مِثْلَ هَلَا المُوْطِنِ.

وَفِي «الصَّحِيح» مِثْلُهُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ لَمَّا طَرَقَ فَاطِّمَةٌ وَعَلِيًّا رضي الله َعنهما ثُمَّ انْصَرَف وَهُوَ يَقُسُولُ: ﴿وَكَانَ الإِنْسَانُ اكْثَرَ شَيْء جَدَلاً﴾ الكهف: ٥٤].

قَالَ: وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةً.

وَنَزَلَتْ: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلِ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، لَمَّا اسْتَعْجَلَتْ قُرُيْشُ العَذَابَ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْإِنْسَانِ النَّصْرُ بْنُ الْحَارِثِ.

وَقِيلُ: آدُم.

فَعَلَى هَذَاً، قَالَ الآكثُرُ: خُلِقَ عَجُولًا، فَوَجَدَ فِي أَوْلادِهِ وَأُوْرَثُهُمْ العَجَلَةَ.

وَقِيلَ: خُلِقَ بِعَجَلِ، اسْتُعْجِلَ بِخَلْقِهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ.

وَقِيلَ: الإِنْسَانُ اسْنُمُ جنْسٍ، فَقِيل: المَعْنَى خُلِقَ عَجُولاً قَالَ الزَّجَّائِجُ: العَرَبُ تَقُولُ لِلَّذِي يَكَثُرُ مِنْهُ اللَّهِـبُ إِنَّمَـا خُلِقْتَ مِنْ لَعِبِ، يُرِيدُونَ الْمُبَالَغَةَ فِي وَصْفِهِ بِلَلِكَ.

وَقِيلَ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالمَعْنَىَ خُلِقَتْ العَجَلَةُ فِي الإِنْسَان، وَالآيَةُ الآخْرَى رُويَ عَــنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ أَنْهَـا نَزَلَـتُ فِـي النَّصْرِ بْنِ الحَارِثِ، وَكَانَ جِدَالُهُ فِي القُرْآن، وَقِيلَ فِي أَبِيٌّ بْنِ خَلَفٍ، وَكَانَ جَدَلُهُ فِي البَعْثِ.

قَالَ الزُّجَّاجُ: كُلُّ مَا يَفْقِلُ مِنْ الْمَلائِكَةَ وَالجِنُّ يُجَّادِلُ، وَالْإِنْسَانُ أَكْثُرُ هَلِهِ الآشْيَاء جَدَلاً.

فُصل

وَلا يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ إِفْرَاءُ القُرْآنِ وَالعِلْمِ وَالْمُنَاظَرَةُ فِيهِ وَنَحْوُهُ (و م)، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ عَنْ أَصْحَابِنَا، نَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: لا يُقْرِئُ فِي الْمُسْجِدِ وَهُوَ مُغْتَكِفْ.

وَنَقَلَ المَرُوذِيُّ أَيْضًا: يُقْرئُ أَعْجَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَعْتَكِفَ، لآنَّهُ لَهُ وَلِغَيْرُو.

﴿ قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرِّرِ: لَوْلَا أَنَّ الإِقْرَاءُ يُكُرُهُ فِيهِ لَقَالَ يَعْتَكِفُ وَيُقْرِئُ، قَالَ أَبْسِو بَكْسٍ: لا يُقْرِئُ وَلا يَكْتُسِ الحَديثَ وَلا يُجَالِسُ العُلْمَاءَ، لِفِعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَحْتَجِبُ فِيهِ، وَاعْتَكَفَ فِي قَبْةٍ، وَكَالطُّوافِ.

وَذَكَرَ الأَمِدِيُّ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ رِوَايَتَيْنِ، وَاخْتَارَ أَبُـو الْخَطَّابِ وَصَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، وغيرهما يُسْتَحَبُّ (و هـ ش) لِظَرَاهِرِ الآدِلَّةِ، وَكَالْصُلَاةِ وَالذَّكْرِ، وَلا يَتَسِعُ الطَّوَافُ لِمَقْصُودِ الإقْرَاء وَنَحُوهِ، بِخِلافِ الْاعْتِكَافِ.

فَعَلَى الْأَوَّل فِعْلُهُ لِذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ الاعْتِكَافِ، لِتَعَدِّي نَفْعِهِ، كُمَا مَبَتِقَ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَيَتَخَرُّجُ فِي كَرَاهَةِ القَضَاءِ وَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى الإِقْرَاءِ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَسَاهُ، وَقَـالَ مَـالِكُ: لا يَقْضِي إلاَّ فِيمَا خَفَّ.

فُصلُ

وَلا بَأْسَ أَنْ يَتَزُوَّجَ، وَيَشْهَدَ النُّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِو، وَيُصْلِحَ بَيْنَ القَوْمِ، وَيَعُودَ المَريضَ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الجنسازَةِ، وَيُعَزِّيَ، وَيُهَنِّىَ وَيُؤَذِّنَ، وَيُقِيمَ، كُلُّ ذَلِكَ فِي المَسْجِدِ (و شِ) وقَالَهُ الحَنَفِيَّةُ إِلاَّ فِي الصَّلاةِ عَلَى الجِنازَةِ، لِكَرَامَتِهَا عِنْلَاهُمْ فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لا يَمُودُ مَرِيضًا فِيهِ إلاَّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جَنْبِهِ، وَلا يَقُومَ لِيُهَنَّىءَ، أَوْ يُعَزِّيَ أَوْ يَمْقِدَ نِكَاحًا فِيهِ إلاَّ أَنْ يَعْشَاهُ فِي مَجْلِسِهِ، وَلا يُصْلِحُ فِيهِ بَيْنَ القَوْمِ إلاَّ فِي مَجْلِسِهِ خَفِيفًا، وَآكُرَهُ أَنْ يُقِيمَ الصِّلاةَ مَعَ المُؤذِّنِنَ، لآنُهُ يَمْشِي، وَهُــوَ عَمَـلّ، وَلا يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جِنَازَةٍ فِيهِ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

ُ وَلَعَلُ ظَاهِرَ الإيضَاحِ: يَحْرُمُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يُزَوِّجَ.

فَصلٌ

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: قَالَ أَصْحَابُنَا: يُسْتَحَبُّ لَهُ تُوكُ لِنِس رَفِيعِ النَّيَابِ، وَالتَّلَذُذِ بِمَا يُبَاحُ لَهُ قَبْلَ الاغْتِكَافِ. وَأَنْ لا يَنَامَ إِلاَّ عَنْ غَلَبَةٍ وَلَوْ مَعَ قُرْبِ المَاء، وَأَنْ لا يَنَامَ مُضْطَجِعًا بَلْ مُتَرَبُّعًا مُسْتَنِدًا.

وَلا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَكَرِهَ ابْنُ الجَوْذِيُّ وَغَيْرُهُ لِيْسَ رَفِيعِ النِّيَابِ، وَلا بَأْسَ بَأَخْذِ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، فِــي قِيَــاس مَذْهَبِنَــا قَالَــهُ صَــاحِبُ المُحَـرُّر وَغَيْرُهُ، كَغَسْلِ يَدِهِ فِي طِيشْتُ وَتَرْجِيلِ شَعْرِهِ، وَكَرِهَ مَالِكَ أَخْذَ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ وَلَوْ جَمَعَهُ وَٱلْقَاهُ، لِحُرْمَةِ المَسْجِدِ، وَكَرِهَ ابْنُ عَقِيلٍ إِزَالَةَ ذَلِكَ فِي المَسْجِدِ مُطْلَقًا صِيَانَةً لَهُ.

وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يُسَنُّ ذَلِكَ، وَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، وَإِلاًّ بَحْرُمُ إِلْقَاؤُهُ فِيهِ.

وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ.

نَقَلَ المُرُوذِيُّ: لا يَتَطَيَّبُ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: لا يُعْجِبُنِي وَقَالَهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِيدٍ وَقَالُهُ عَطَّاةً فِي الْمُعْتَكِفَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: يَتَطَيِّبُ (و) كَالتَّنظُف، وَلِظْوَاهِرِ الأَدِلَّةِ، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَقَاسَ أَصْحَابُكَ الكَرَاهَةَ عَلَى الخَجِّ وَعَدَم التَّحْرِيمِ عَلَى الصُّومِ، وَأَطْلَقَ فِي الرَّعَايَةِ فِي كَرَاهَةِ لِبْسَ النُّوبِ الرُّفِيعِ وَالتَّطَيُّبِ وَجَهَيْنِ.

لَا يَجُوزُ البَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي المَسْجِدِ لِلْمُعْتَكِفِ وَغَيْرُو، نَصُّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ حَنْبَل.

وجزم به القَاضِي وَابْنُهُ أَبُو الْحُسَيَّنِ وَصَاحِبُ الوَسِيلَةِ وَالْإِيضَاحِ، وَغُيرِهم.

وَلَمَا رَوَى أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلان: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَـدُّهِ، قَـالَ: النّهَـى رَسُولُ اللّهِ ﷺ عَنِ البَيْعِ وَالشّرَاءِ فِي المُسْجِدِ، وَأَنْ تُنشَدَ فِيهِ الأَشْعَارُ، وَأَنْ تُنشَدَ فِيهِ الضّالَةُ، وَعَنِ الحِلْقِ يَوْمَ الجُمُعَـةِ قَبْـلَ

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (٤٤٧)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٣٢٣) وَحَسَّنَهُ، وَالنَّسَائِيُّ (٣١٧)، وَلَمْ يَذْكُوْ إِنْشَادَ الضَّالَةِ. وَعَنْ أَبِي ۚ هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ فَقُولُوا: لا أرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتُك».

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ التُّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنَّ غَريبٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: وَصَحَّتُ الآخْبَارُ بِالمُنْعَ مِنْ إِنْشَادِ الضَّالَّةِ، وَالبَّيْعُ وَفِي الاغتِكَافِ أُولَى.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً: مَنْعَ صِحَّتَهُ وَجَوَازَهُ أَحْمَلُ.

وَقِيلَ: إِنْ حَرُمَ فَفِي صِحَّتِهِ وَجُهَان.

وَجَزَمَ فِي الفُصُول، والمستوعب بأنَّهُ يُكْرَهُ (و م ش).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً يَجُوزُ.

وَيُكُونُ إِحْضَارُ السَّلَم فِي المُسجدِ عَلَى قَوْلِنَا يُكُونُ وَيُكُونُ لِلْمُعْتَكِفِ فِيهِ البَسيرُ (خ) كالكثير (و م ش).

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالَ المَالِكِيُّ: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنْ مَا عُقِدَ مِنْ البَيْعِ فِي المَسْجِد لا يَجُوزُ نَقْضُهُ، كَلَمَا قَالَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرَيَ فِي المَسْجَدِ مَا لا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُسنْ لَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْأَعْذَارِ فَإِنَّهُ قَالَ: لا يَبِيعُ وَلا يَشْتَرِي إلا مَا لَا بُدُّ لَهُ مِنْهُ، فَأَمَّا التَّجَـارَةُ وَالْآخَـٰذُ وَالْعَطَـاءُ فَـالَّا يَجُوزُ، فَهَذَا عَامٌ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرُو، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّر، وَقَالَةُ إِسْحَاقُ، وَظَاهِرُهُ المَنْعُ مِنْهُ، وَلَوْ خَرَجَ لِمَا لا بُدُّ مِنْسَهُ وَلَـمْ يَقِفْ لَهُ وَسَبَقَ جَوَازُهُ فِي فَصْلِ لَهُ السُّوَالُ عَنِ المَريضِ فِي طَرِيقِهِ مَا لَمْ يُعَرِّجْ فَعَلَى المَذْهَبِ لا يَجُوزُ فِي المَسْحِدِ وَيَخْرُجُ لَهُ، وَعَلَى الثَّانِي يَجُوزُ فَلا يَخْرُجُ لَهُ^(١) (م)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلاَ يَجُوزُ لَّهُ أَنْ يَتَكَسَّبَ بِالصَّنْمَةِ فِي المَسْجِدِ كَالْجِيَاطَةِ وَغَيْرِهَا، وَالقَلِيلُ وَالكَثِيرُ وَالمُحْتَاجُ وَغَيْرُهُ سَوَاءً، قَالَـهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ (و م) وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالْإِيْضَاحِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: قَالَهُ جَمَاعَةً.

(١) النَّاني: قوله: (لا يجوز البيع والشُّراء في المسجد للمعتكف وغيره، نصُّ عليه.

وجزم في الفصول، والمستوعب بأنَّه يكره، فعلى المذهب: لا يجوز في المسجد، ويخرج له، وعلى النَّاني: يجوز ولا يخرج له). انتهى. لعله: فعلى المذهب لا يصح في المسجد.

وعلى الثَّاني: يصحُّ لا أنَّه لا يجوز ويجوز، لأنَّه قد صدَّر المسألة بلا يجوز و بـ: يكره، فلو جعلنـــا البنــاء كذلــك لكــان عــين الأوَّل وتحصيل الحاصل وهو الصواب.

فعلى هذا يكون قد قدَّم المصنِّف هنا: أنَّ البيع لا يصحُّ، وقد أطلق الرَّوايتين في كتاب القوف، في الصُّخَّة وعدمها، فيكون قد قدَّم حكمًا في مكان، وأطلق الخلاف في موضع آخر.

وَنَقَلَ حَرْبٌ النُّوقُفَ فِي اشْتِرَاطِهِ، فَقِيلَ لَهُ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَخِيطُ فِي الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: لا أَدْرِي.

وَقَالَ لَهُ المُرُّودِيُّ: تَرَى أَنْ يَخِيطُ؟ قَالَ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَكِفَ إِذَا كَانْ يُرِيدُ أَنْ يَمْمَلَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَعْمَلَ فَإِنْ كَانْ يَمِخْتَاجُ فَلا يَعْتَكِفْ.

وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ: لا يَجُورُ لَهُ فِعْلُ غَيْرٍ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ العِبَادَةِ وَلا يَجُورُ أَنْ يَتَّجِرَ وَلا يَصْنَعَ الصَّنَائِعَ، قَــالَ: وَقَـدْ مَنَـعَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ الإِقْرَاء وَإِمْلاء الحَمْيِيثِ، كَلَا قَالَ.

وَقَالَ ابْنُ البُّنَاء: يَكُرُهُ أَنْ يَتَّجَرَ أَوْ يَتَكَسُّبَ بِالصُّنْعَةِ، حَكَلَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ.

وجزم به فِي المُسْتُوعِبِ وَغَيْرُو، وَأَبَاحَهُ الْحَسَنُ وَأَهْلُ الرَّأَي كَالْكَلامِ وَالنَّوْمِ.

وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ فِي اليَّسِيرِ، وَكَرِهَ الكَثِيرَ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِن احْتَاجَ لِلْبَسِهِ خِيَاطَةً أَوْ غَيْرَهَا لا لِلتَّكَسُّبِو فَقَالَ البَنَّ البَنَّاء: لا يَجُورُه حَكَاهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ، وَاخْتَارَ هُوَ وَالشَّـبْخُ، وَغَيْرُهُمَّا: يَجُورُ، قَالُوا: وَهُو ظَاهِرُ الجَرَقِيِّ (م ١١)(١)، كَلْفَّ مِمَامَتِهِ وَالنَّنظيفِ.

وَلا يَبْطُلُ الاعْتِكَافُ بِالنَيْمِ وَصَمَلِ الصَّنْعَةِ لِلتُكَسُّبِ، لآنُهُ إِنْمَا يُنَافِي حُرْمَةَ المَسْجِدِ، وَلِهَذَا أَبِيحَ فِـي مَمَـرُّو، وَذَكَـر فِـي مُنتَهَى الغَايَةِ قَوْلاً: يَيْطُلُ.

إِنْ حُرِّمَ، لِخُرُوجِهِ بِالْمُصِيَةِ عَنْ وُقُوعِهِ قُرْيَةً، وَقَالَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي القَديمِ مُطْلَقًا، لِمُنَافَاتِهِ الاغْتِكَاف، وَاللّهُ أَعْلَمُ. فَصْلُ

يَنْبَغِي لِمَنْ قَصْدَ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا أَلْ يَنْوِيَ الاغْتِكَافَ مُلَّةً لَبَيْهِ فِيهِ، لا سِيَّمَا إِنْ كَانَ صَائِمًا، ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيُّ فِي النِّهَاجِ، وَمَعْنَاهُ فِي الغُنْيَةِ، وِفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ، وَلَمْ يَرَّهُ شَيْخُنَا.

State of the second of the second

 ⁽١) (مسألة - ١١): قوله: (ولا يجوز له أن يتكسّب بالصّنعة في المسجد كالحياطة وغيرها... وإن احتاج للبسه خياطةً أو غيرها لا للتّكسّب، فقال ابن البنّاء: لا يجوز، حكاه في منتهى الغاية، واختار هو والشّيخ وغيرهما: يجوز، قـالوا: وهـو ظـاهر كـلام الخرقـي).
 انتهى.

ما اختاره الشيخ والجد وغيرهما هو الصّحيح، وعليه كثيرٌ من الأصحاب، وظاهر كلام كثيرٍ منهم أيضًا، لأنّهم قالوا: لا يتكسّب بالصّنعة.

وما اختاره ابن البنّاء سبقه إليه القاضي فقال: لا تجوز الخياطة في المسجد سواءٌ كان عتاجًا إليها أو لم يكن، قلُ أو كثر. انتهى. فجعله الشّيخ والشّارح في الخياطة مطلقًا سواءٌ كانت للبسه أو غيره، ويأتي آخر الوقف هل يجوز عمل الصّنعة في المسجد؟ فـإنّ المصنّف أطلق الخلاف هناك، وقدَّم هنا عدم الجواز، فحصل الحِظل إلاّ أن يفرّق بين المعتكف وغيره.

فهذه إحدى عشرة مسألةٍ في هذا الباب تكلَّمنا عليها، والله اعلم.

⁽م): الإمام مالك

High Market Committee (1987)

كتاب المناسك

الحَجُّ بِفَتْحِ الحَاء لا بكَسْرِهَا فِي الْأَشْهَرِ، وَعَكْسُهُ شَهْرُ الحِجَّةِ.

وَالْحَجُ لُغَةُ: القَفَادُ إِلَى مَن تُعَظَّمُهُ.

وَقِيلَ: كَثْرَةُ القَصْدِ إِلَيْهِ.

وَشَرْعًا: قَصْدُ مَكَّةً لِلنَّسُكِ.

وَالْعُمْرَةُ لُّغَةُ الزَّيَارَةُ، يُقَالُ: اعْتَمَرَهُ إِذَا زَارَهُ.

وَقِيلَ: القُصندُ.

وَشَرْعًا: زَيَارَةُ البَيْتِ عَلَى وَجْهِ مُخْصُوصٍ.

وَالْحَجُّ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلُّفٍ خُرٌّ مُسْتَطِيعٍ، فِي العُمْرِ مَوَّةً وَاحِدَةً.

وَفَرْضُ الْحَجُّ سَنَّةَ يَسْعِ فِي قُولُ الْأَكْثَرِ.

وَقِيلَ: سَنَةً عَشر.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلِّمَاء: سَنَةَ سِتٌّ، وَبَعْضُهُمْ: سَنَةُ خُمْس: وَالْغُمْرَةُ فَرْضٌ كَالْحَجّ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: أَطْلَقَ أَحْمَدُ وُجُوبَهَا فِي مَوَاضِعَ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُكِّيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ: وَهُوَ قُولُ شَيْخِنَا، فَلَلَّ أَنَّ أَحْمَلَ لَمْ يُصَرِّحْ بِوَجُوبِهَا عَلَى الْمُكِّيِّ، وَصَرَّحَ بِأَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَتَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ. وَقَرْضُ الْعُمْرَةِ قَوْلُ أَكْثَرَ الْعُلَمَاء مِنَ الصَّحَابَةِ، وَغَيْرِهِمْ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الجَدِيدِ.

وَلِلْمَالِكِيَّةِ قُوْلَانٍ، وَلِقَوْلُ عَائِشَةً: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلُ عَلَى النَّسَاءِ مِنْ جَهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لا قِتَالَ فِيهِ: الحَسَجُّ المُمْدَّةُهُ

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٦٥)، وَالْبِنُ مَاجَةٍ (٢٩٠١) بِإَسْنَادٍ صَحيحٍ.

وَعَنْ أَبِي رَزِينِ الْمُقَلِّلِيُّ: أَنْهُ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَنِّخٌ كَبِيرٌ لا يَسْتَطِيعُ الحَجُّ وَلا العُمْرَةَ وَلا الظَّعْنَ، فَقَـالَ: *حُجُّ عَنْ أَبِيكَ وَاغْتَمِرْ*.

إِسْنَادُهُ جَيِّلُهُ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ١٠/٤)، د: ١٨١٠، ت: ٩٣٠ ن: ٢٦٢١، هـ: ٢٩٩٦)، وَصَحَّمَةُ التّرْمِلِيُّ.

وَجَاءَ جِيْرِيلُ إِلَى النِّبِيُ ﷺ فَقَالَ: مَا الإِسْلامُ؟ قَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَـهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدَا رَسُولُ اللَّهِ، وتُقيسمَ الصُّلاةَ، وَتُؤَيِّيَ الرُّكَاةَ، وَتَعْجُ البَيْتَ وَتَغْتِرُ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ.

وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ.

رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي (صَحِيجِهِ (٣٠٦٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٨١)، وَقَالَ: إسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكُرِ الْجَوْزَقِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُخَرِّجِ عَلَى ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾.

وَعَنِ الصُّبِّيِّ بَنِ مَعْبَدِ، قَالَ: أَتَيْتَ عُمَرَ فَقُلْت: إِنِّي وَجَدْتَ الحَجْ وَالعُمْرَةَ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيٌّ فَأَهْلَلْت بِهِمَا، فَقَالَ عُمَرُ: هنديت لِسُنْةِ نَبِيْك ﷺ.

إسْنَادُهُ جَيَّدٌ، رَوَاهُ النُّسَالِيقُ (٢٧١٩) وَغَيْرُهُ.

وَاحْتَجُ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةً بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِيثُوا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَعَنْهُ: ۚ العُمْرَةُ مُنْنَةٌ وِفَاقًا لَآبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَأَحْدَ قُولَيِ الشَّافِعِيَّةِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا؛ لآنُ رَجُلاً أَنَى النَّبيُّ ﷺ فَقَالَ:

ِ زَعْمَ رَسُولُكَ أَنْ عَلَيْنَا... فَلَذَّكَرَ الصَّلاةَ وَالرُّكَاةَ وَصَوْمَ رَمَضَانَ وَحَجُّ البَيْتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "صَدَقَ)، فَقَـالَ: وَاللَّـذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلا أَنْقِصُ مِنْهُنَّ، فَقَالَ: «لَئِنْ صَدَقَ؛ لَيَدْخُلَنَّ الجُنَّةَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢).

وَأَجِيبَ بِأَنَّ اسْمَ الْحَجُّ يَتَنَاوَلُ العُمْرَةَ.

رَوَى مُسْلِمٌ (١٢٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ دَخَلَتْ العُمْرَةُ فِي الحَبِّجُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

وَفِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ مَعَ عَشْرِو بْنِ حَزْمٍ: ﴿... وَإِنَّ الْعُمْرَةَ الْحَجُّ الْآصْغَرُۗ﴾. رَوَاهُ الآثْرَمُ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٨٤).

وَعَنْ حَجَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُثِلَ عَنِ العُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: ﴿لاَ، وَأَنْ تَعْتَدِرَ خَـبْرٌ

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّرْمِذِيُّ (٩٣١)، وَقَالَ: حَسَنَّ صَحِيحٌ. كَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِهِ، وَحَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةً، ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مُدَلِّسٌ لا يُخْتَجُّ بِهِ اتّفَاقًا.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَرَوَاهُ يَخْيَى بْنُ ٱلْيُوبَ عَنْ حَجَّاجٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْمَنْكَذِّر، عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا. وَلِلطَّبَرَانِيُّ (٦٥٨٨): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ، عَنْ يَخْيَى بْنِ ٱلبُوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْسَنِ المُغِيرَةِ، * وَاللَّهُ اللَّهِ مِنْ أَنْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ، عَنْ يَخْيَى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِر مَرْفُوعًا مِثْلُهُ.

وَّرَوَاهُ اللَّارَقُطْنِيُّ (َ٢ٌ/ ٢٨٥)، عَنِ ابْنِ أَبِي دَاوُد، عَنْ مُحَمَّدٍ وَجَعْفَرِ بْنِ مُسَافِرَ وَيَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ ابْــنُ عُفَـيْرِ...

يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ثِقَةً، رَوَى لَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، لَكِنْ لَهُ مَنَاكِيرُ عِنْدَهُمْ كَهَذَا الحَدِيثِ.

مَعَ أَنَّ أَحْمَدَ قَدْ قَالَ فِيهِ: سَيِّئُ الْحِفْظِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم وَابْنُ القَطَّانِ: لا يُحْتَجُّ بهِ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: فِي بَعْضَ حَدِيثِهِ اصْطُوَابٌ، وَأَمَّا تَصْعِيفُ خَبَر جَابِر اِضَعْف عُبَيْدِ اللَّهِ كَمَا ذَكَـرَهُ فِـي مُنْتَهَـى الغَايَـةِ مُتَابَعَةُ لآبي إسْحَاقَ الشِّيرَازِيُّ فَلا يَتَوجُّهُ، لآنٌ عُبَيْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ حِنْدَهُمْ، وَثُقَّةُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوقٌ، ثُمُّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةَ القَضِيَّةِ أَوْ العُمْرَةَ مَعَ حَجَّتِهِمْ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةَ عَلَى مَنِ اعْتَمَرَ. وَعَنْ طَلْحَةً بْنَ عُبَيْكِ اللَّهِ مَرْفُوعًا ﴿ الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْمُمْرَةُ تَطَوُّعُ ۗ.

إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٩٨٩).

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٢٨١) عَنْ أَبِي صَالِحٍ الحَنْفِيُّ مُرْسِلاً وَقَال: لَيْسِ فِيهَا شَيءٌ ثَابِتٌ بِأَنْهَا تَطَوُّعَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبِّدِ الْبَرِّ دُوِي ذَلِكَ بِأَسَّانِيدَ لا تُصِعُ وَلا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجُّةُ، وَعَلَى هَذِهِ الرُّوايَةِ يَجِبُ إِثْمَامُهَا، كَمَا سَبَقَ آخِرَ صَوْمِ النَّطُوعِ.

وَعَنْهُ ۚ رِوَايَةً ۚ كَاٰلِيَةً : تَجِبُ إِلاَّ عَلَى الْمُكِيِّ، نَقَلَهَا حَبْدُ اللَّهِ وَالآفْرَمُ وَالمَيْمُونِيُّ وَيَكُرُ بْنُ مُحِمَّدٍ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَقَالَ شَيْخُيَا: عَلَيْهِ نُصُوصُهُ وَتَأْوُلُهَا القَاضِي عَلَى أَنَّهُ نَفَى عَنْهُمْ دَمَ التَّمَتُّعِ، كَذَا قَالَ، وقَدْ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: مِنْ أَيْنَ يَعْتَمِرُ أَهْلُ مَكَّةً؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ عُمْرَةً، لأَنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنَّهُ مِنَّ رِوَايَةِ إسْمَاحِيلَ بْنِ مُسْلِم الْكَيِّ، وَهُوَ صَعِيف، وَقَالَـهُ عَطَـاءٌ وَطَاوُسٌ، لآنٌ مَعْظَمَهَا الطَّوَافُ وَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، وَاجَّابَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لا يُصِحُ فِي حَسَقٌ مَنْ لَـمْ يَطَف، وَمَنْ طَافَ يَجِبُ أَنْ لا يُجْزِئَهُ عَنْهَا، كَالآفَاقِيِّ.

لا يَجِبُ الحَجُّ عَلَى كَافِرِ أَصْلِيٍّ (ع)، وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرٍ فُرُوعِ الإِسْلامِ (و ش) كَالتُوْحِيدِ (ع).

وَعَنْهُ: لا، وَهُوَ الآشْهَرُ لِلْحَنَفِيَّةِ وَلِلْمَالِكِيَّةِ وَجُهَان.

وَعَنْهُ: يُعَاقَبُ عُلَى النَّوَاهِي لا الآوَامِر، وَالْمُرْتَدُّ مِثْلُهُ، (و).

ُوَمَلْ يَلْزَمُ الحَمْجُ بِاسْتِطَاعَةٍ فِي رِدْتِهِ إِذَا ٱسْلَمَ، إِنْ قُلْنَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ صَلاةٍ وَصَوْمٍ لَزِمَــهُ (و ش) وَإِلاَّ فَــلا؟ (و هـــ

وَلا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بردَّتِهِ إِنْ قَضَى صَلاةً تَرَكَهَا قَبْلَ رِدَّتِهِ (هـ م).

وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ ارْتَدُّ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهُوَ مُسْتَعلِيعٌ فَهَلْ يَلْزَمُهُ حَجٌّ ثَانٍ؟ (و هـ م) أمْ لا؟ (و ش) فِيهِ رِوَايَتَانِ.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي الصَّلاةِ (م ١)^(١).

وَلا يَصِحُ الحَجُّ مِنْ كَافِرِ (ع) وَيَبْطُلُ إِحْرَامُهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرِدْتِهِ فِيهِ (و هـ) كَالصَّوْم، وَالجَمَاعِ قَدْ يُعْتَدُّ بِسَا فَعَلَهُ مَعَهُ، وَيَنْعَقِدُ الإِحْرَامُ مَعَهُ ابْتِدَاءً بِخِلافِ الرَّدَّةِ (ع) وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي خُرُوجِهِ مِنْهُ وَكُونِهِ كَالْمَجَامِعِ وَبَقَابِهِ إِذَا أَسْلَمَ أَوْجُهُ. هُمَانًا

وَلا يَجِبُ عَلَى مَجْنُونِ (ع) وَلا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِجُنُونِهِ (و) وَلا يَصِحُ الحَجُّ مِنْهُ إِنْ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ (ع) وَكَذَا إِنْ عَقَدَهُ لَهُ الوَلِيُّ، افْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ فِي الطَّفْل.

وَقِيلُ: يَصِحُ.

وَفِي مُنْتَهَى الغَايَةِ: اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ (و م ش) وَهَلْ يَبْطُلُ الإِخْرَامُ بِسَالجُنُونَ لآتُبَهُ لَـمْ يَبْسَقَ مِـنَ أَهْـلِ الْعِبَـادَاتِ، أَمْ لا؟ كَالمُوتِ، فِيهِ وَجْهَان (م ٢)(٢)، فَإِنْ لَمْ يَبْطُلُ فَكَمَنْ أَغْمِي عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرْ

وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجُهُيْنِ فِي بُطْلَانِهِ بِجُنُونِ وَإِغْمَاءٍ، وَالْمُؤُوفُ لا يَبْطُلُ بإغْمَاءٍ، كَالسُّكْرِ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مِثْلُهُ.

وَلا يَجِبُ عَلَى عَبْدِ (و) كَالجهَادِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لآنَّ القَصْدَ مِنْهُ الشَّهَادَةُ، وَلِلْخَبَرِ الآتِي فِي الآمْرِ بإَعَادَتِهِ إِذَا أَعْنِقَ، وَلاَنْــهُ لا يَمْلِكُ، وَيَصِحُ مِنْهُ (و) وَكَذَا مُكَاتَبُ وَمُدَبَّرٌ وَأَمُّ وَلَدٍ وَمُعْتَقَّ بَعْضُهُ (و) وَلا يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ إِلاَّ بِإِذْنِ سَــيَّدِهِ (و) لِتَفْوِيـتِ حَقِّهِ، فَإِنْ فَعَلَ انْعَقَدَ (و) خِلافًا لِدَاوُد، كَصَلاةٍ وَصَوْم كَذَا ذَكَرَ الآصْحَابُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ: وَيَتَخُرُّجُ بُطْلانُ إِخْرَامِهِ بِغُصِبْهِ لِنَفُسِهِ، فَيَكُونُ قَدْ حَجٌ فِي بَدَن غُصِبَ فَهُوَ آكَدُ مِنْ الحَجِّ بِمَال غُصِبَ، وَمَنَا مُتُوَجِّةٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مُوَثِّرٌ، فَيَكُونُ هُوَ الْمُذْهَبَ، وَمِنَتَى مِثْلُهُ فِي الاعْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ، فَدَلُ عَلَى أَنْهُ لَا يَجُورُ لَـهُ فِي الاعْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ، فَدَلُ عَلَى أَنْهُ لَا يَجُورُ لَـهُ فِي الاعْتِكَافِ بَنْهُ مَا لَوْنَهِ، وَتَعْلِيلُهُمْ يَدُلُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ صَلاةً وَصَوْمٌ، وَقَدْ يَكُونُ زَمَنُ الاعْتِكَافِ التَّطُوعُ أَقَلُ، وَلا يَجُورُ صَوْمُ المَرَاةِ إِلاَّ بِإِذْنِ الرَّوْجِ، وَحَقُّ السَّيِّدِ آكَدُ، وقَدْ سَوَّوْا بَيْنَهُمَا فِي الاعْتِكَافِ وَالحَجِّ بِلا إذَن لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَدَلْ اعْزَادُ الرَّاقِ إِلاَّ بِإِذْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَدَلْ الْعَبَالُهُمْ لَاللَّهُ بِالْعَلِيمُ الْمُعْلِيمُ اللَّهُ بِالْعَلِيمُ اللَّهُ بِالْعَبْوَالُولُ اللَّهُ بِالْعَلِيمُ اللَّهُ بِالْعَلَامُ اللَّهُ بِالْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ بِالْعَلِيمُ اللَّهُ بِالْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ بِالْعُلِيمُ لَالْعُولُ مَنْ أَلُولُ اللَّهُ بِالْعَلَى الْوَلَامُ لِي الْمُعْمِلُ عَلَى اللَّهُ بِالْعُلِيمُ اللَّهُ بِلَالْهُ عَلَى اللَّهُ لِللْهُ اللَّهُ بِلَا الْعَلَى الْوَلِمُ اللَّهُ بِلَا لَكُولُ اللَّهُ بِلَالْهُ اللَّهُ اللَّاعِيمُ الْعَلَى الْمُعْلِمُ اللْعَلَى الْهُ لَالْعُلِيمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَا اللَّهُ اللْمُعْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

وَعَلَى الآوَّل: لِسَيِّدِهِ تَحْلِيلُهُ، فِي رَوَايَةِ (و) اَخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ وَالشَّيْخُ وَجَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهَــا آخَـرُونَ، لِتَفْويـتِ حَقِّهِ، وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى صَوْمٍ يَضُرُّ بَدَنَهُ، وَمُرَادُهُ لا يُفَوَّتُ بِهِ حَقَّ، وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ، فِي رَوَايَةٍ نَقَلَهَا الجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَالْسَالُهُ تَحْلِيلُهُ، فِي رَوَايَةٍ نَقَلَهَا الجَمَاعَةُ، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي وَابْنُهُ، وغيرهم (م ٣) ٢٣ كَتَطَوُّع نَضْهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن حجّ ثمّ ارتد ثمّ أسلم وهو مستطيعٌ فهال يلزمه حجٌّ ثنان أم ٧٧ فيه روايتان، وسبق ذلك في الصّلاة). انتهى.

قلت: أطلق المصنّف الخلاف في كتاب الصّلاة أيضًا.

وقد ذكرنا هناك الصُّحيح من المذهب، ومن اختار كلُّ روايةٍ، فليراجع إذ لا حاجة إلى إعادته.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وهل يبطل الإحرام بالجنون لأنَّه لم يبق من أهل العبادات أم لا؟ كالموت، فيه وجهانًا. انتهى. وأطلقهما ابن عقيل والجمد في شرحه:

أحدهما: لا يبطل.

قلت: وهو قياس الصُّوم إذا أفاق جزءًا من اليوم، والصُّحيح هناك الصُّحَّة، وهو قــول الأثمَّـة النُّلاثـة، وهــو ظــاهر مــا قدَّمــه في "عانتين.

والوجه الثَّاني: يبطل، وهو قياس قول المجد في الصُّوم.

(٣) (مسألة – ٣) قوله عن العبد: (ولا يجوز أن يحرم إلاً بإذن سيّده... فإن فعــل انعقــد... فعلـى هــذه لسـيّده تحليلــه، في روايــةّ اختارها ابن حامدٍ والشّيخ وجماعةٌ، وجزم بها آخرون... وليس له تحليله في روايةٍ نقلها الجماعة، واختارها أبو بكـــرٍ والقــاضي وابنــه، وغيرهم). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الدُّهب.

إحداهما: لسيِّده تحليله، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النَّظم وغيره.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ قَوْلَ أَحْمَدَ: لا يُعْجِبُنِي مَنْعُ السَّيَّدِ عَبْدَهُ مِنْ الْمُضِيِّ فِي الإخْرَامِ رَمَنَ الإِحْسَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ، وَقَالَ: إِنْ لَمْ يُخَرِّجْ مِنْهُ وُجُوبَ النُّوَافِلِ بِالشُّرُوعِ كَانَ بَلاهَةً، وَإِنْ أَذِنْ لَهُ لَمْ يَجُزُ لَهُ تَحْلِيلُهُ (هـ) لِلْزُومِهِ، كَيْكَاحٍ وَإِعَارَةٍ . . .

وُّعَنْهُ: لَهُ تَحْلِيلُهُ، وَإِنْ بَاعَهُ فَمُثْنَرِيهِ كَبَابِعِهِ فِي تَحْلِيلِهِ، وَلَهُ الفَسْخُ إِنْ لَمْ يَعْلَمُ إِلاَّ أَنْ يَمْلِكَ بَابِعُهُ تَحْلِيلَهُ فَيَحَلَّلُهُ، وَإِنْ عَلِمَ العَبْدُ برُجُوع سَيِّدِوَ عَنْ إِذْنِهِ فَكَمَا لَوْ لَمْ يَأْذَنْ، وَإِلاَّ فَالْحِلافُ فِي عَزْل الوكيل قَبْلَ عِلْمِهِ.

وَإِنْ نَذَرَّ المَبْلَدُ الحَجُ لَزِمَهُ (و) قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلاقًا، وَهَلْ لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَلْرُهُ بِإِذْنِهِ (و

ش) أَمْ لا؟ لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ كُوَاجِبِ صَلاةٍ وَصَوْمٍ وَلَعَلُّ الْمَرَادَ بِأَصْلِ الشُّرْعِ لِيهِ رِوَايَتَانِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ النَّذَرُ عَلَى الفَوْرِ لَمْ يَمْنَعُهُ (مَ ٤)(١).

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي مَمْلُولَةٍ قَالَ: امْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلاثًا إِنْ لَمْ يُحْرِمُ أَوْلَ يَـوْمٍ مِـنْ رَمَضَــانْ، قَــالَ: يُحْرِمُ وَلا تَطَلّـتُهُ امْرَاتُهُ، قُلْت: فَإِنْ مَنْعَهُ سَيِّئُهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكَّةً؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِفَا عَلِمَ مِنْهُ رُمُّنْهَا،

ذَكَرَهُ الْخَلَالُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى المُمْلُوكِ مِنْ حَقَّ مَوْلاهُ وَمَا يَجِبُ مِنْ حَقَّ المَمْلُوكِ عَلَى سَيَّدِهِ.

وَعَنْهُ مَا يَدَّلُ عَلَى خِلافِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهم، وَسَبَقَ ذَلِكَ أَوَّلُ الجَنَّائِزِ.

وَإِنْ أَنْسَدُ العَبْدُ حَجَّهُ بِالْوَطْءَ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِيهِ وَالْقَصْاءُ (و ش) كَالْحُرُّ، وَيُصِحُ القَصَاءُ فِي رِقْهِ عَلَـى الْأَصَـَحُ، لِلْزُوبِ هِ وَأَنْ أَنْ الْعَبْدُ حَجَّهُ بِالْوَطْءِ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِيهِ وَالْقَصَاءُ (و ش) كَالْحُرُّ، وَيُصِحُ القَصَاءُ فِي رِقْهِ عَلَـى الْأَصَـَحُ، لِلْزُوبِ هِ لَهُ، كَالْنَذْر، بخِلاف حَجَّةِ الْإِمْلام.

وَلَيْسَ لِسَيَّدِهِ مَنْمُهُ مِنْهُ إِنَّ كَانَ شُرُوهُهُ فِيمَا أَفْسَدَهُ بِإِنْهِ، لآنَ إِنْنَهُ فِيهِ إِذْنَ فِي مُوجِيهِ، وَمِسَنْ مُوجِيهِ قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ عَلَى الغَوْرِ، وَلِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِنْهِ فَفِي مَنْمِهِ مِنْ القَضَاءِ وَجُهَانِ، كَالْمُنْدُورِ (م ٥، ٦)(٢).

وجزم به في المقنع، وشرح ابن منجًا، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهما.

واختاره ابن حامدٍ، والشَّيخ الموفِّق، والشَّارح، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: ليس له تحليله، نقلها الجماعة، واحتارها أبو بكرٍ والقاضي وابنه، وغيرهم.

قال ناظم المفردات: هذا الأشهر، وقدَّمه في الحوَّر وغيره.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن نذر العبد الحجّ لزمه... وهل لسيَّده منعه منه إذا لم يكن نذِّره بإذنه؟ أم لا؟ لوجوبه عليه كواجسب صلاةٍ وصوم... فيه روايتان، وقيل: إن كان النَّذر على الفور لم يمنعه). انتهى.

وأطلقهما الحجد في شرحه:

لحداهما: له منعه منه، وهو الصَّحيح، اختاره ابن حامدٍ والقاضي، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وابن رزين، وغيرهم. وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، والنَّظم.

قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: ليس له منعه، وجزم به الحرر.

(٢) (مسألة - ٥ - ٢): قوله: (وإن أفسد العبد حجَّه بالوطء لزمه المضيُّ فيه والقضاء كالحرَّ، ويصبحُ القضاء في رقِّ... وليس لسيِّده منعه إن كان شروعه فيما أفسده بإذنه... وإن لم يكن بإذنه ففي منعه من القضاء وجهان، كالمنذور). انتهى.

(المسألة الأولى - ٥): إذا كان الحبحُ تطوُّعًا وأنسله فهل للسيَّاد منعه من القضاء إذا كان شروعه فيما أفسله بغير إذنه أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: له منعه، وهو الصَّحيح، وقد قدَّمه المصنِّف في هذا الكتاب في باب محظورات الإحرام في هذه المسألة بعينها، وهــذه مـن جملة المسائل الَّتِي أطلق المصنَّف فيها الخلاف وقدَّم فيها حكمًا، كما تقدُّم التُّنبيه عليه في المقدِّمة.

والوجه الثَّاني: ليس له منعه.

(المسألة الثَّانية – ٢): إذا كان حجُّه منذورًا وافسده، وقد تقدُّم في كلام المصنِّف في المسألة الَّتي قبلها ما يشسابه هـذه، ولكَّـن تلـك الحلاف في منعه من فعله، وهنا منعه من قضائه، وعلى كلّ حال الصُّحيح أنَّ له منعه كالمسألة المقيسة والَّبي قبلها، واللّه أعلم. (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): ر

وَهَلْ يَلْزُمُ العَبْدَ القَضَاءُ لِفَوَاتِ أَوْ إِحْصَار؟

فِيهِ الْخِلافُ، كَالْحُرُ (١).

وَإِنْ أَعْنِقَ قَبْلُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ، لَزِمَهُ أَنْ يَبْدَأُ بِحَجَّةِ الإِسْلامِ، فَإِنْ حَالَفَ فَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ يَسْدَأُ بِنَـٰذَرٍ أَوْ خَـنْرِهِ قَبْلُ حَجَّةِ الإسلام.

وَإِنْ أَعْنِقَ فِي ۚ الْحَجَّةِ الفَّاسِدَةِ فِي حَالٍ يُجْزِقُهُ عَنْ حَجَّةِ الفَرْضِ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً؛ فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا، ويُجْزِقُهُ ذَلِكَ عَنْ

حَجَّةِ الإسلام وَالقَضَاء (و ش).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: عِنْدِي أَنَّهُ لا يَصِحُّ؛ لآنَهُ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ لَوْ صَحَّتْ أَجْزَأَتْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَضَاؤُهَا كَهِسِ، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ نَلْرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَغْدَمُ فُلانَ، فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ عَلَى الرَّوَايَةِ النِّي تَقُولُ يُجْزِقُهُ عَنِ النَّذَرِ وَالفَرْضِ لَوْ أَفْطُسَ ذَلِكَ اليَوْمَ لَزْمَهُ قَضَاءُ يَوْمَيْنِ.

وَلا يَكُونَ الاعْتِبَارُ فِي الْقَصَاءِ بِمَا كَانَ فِي الآدَاءِ، وَيَلْزَمُهُ حُكُمُ جَنَايَتِهِ، كَحُرُّ مُعْسِرِ.

وَإِنْ تَحَلُّلَ بِحَصْرِ أَوْ حَلَّلَهُ سَيَّدَهُ لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصَّوْم، وَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ فِي إِذْنِهِ فِيهِ ۚ وَفِي صَوْمِ آخَرَ فِي إَخْرَامٍ بِلا إِذْنِهِ وَجْهَانِ، كَنَلْمٍ، وَسَيَأْتِي.

وَعِنْدَ الْمَالِكِيُّةِ: إِنْ تَعَمَّدُ الْمَاذُونُ السَّبَبَ فَلِلسِّيُّدِ مَنْعُهُ إِنْ أَضَرَّ بِهِ فِي عَمَلِهِ، فِي الآشنهَرِ عِنْدَهُمْ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ مِثْلِهِ. وَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ وَوَجَدَ الْهَدْيَ لَزْمَهُ.

وَإِنْ مَاتَ العَبْدُ وَلَمْ يَصُمْ؛ فَلِسَيِّدِهِ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الفُصُول.

وَإِنْ الْفَسَدَ حَجُّهُ صَامً، وَكَذَا إِنْ تَمَتُّعُ أَوْ قَرَنَ؛ لأَنَّ الحَجُّ لَهُ كَالْمِرَّاةِ.

وَذَكَرَ القَاضِي: أَنَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِ، كَمَا لَوْ فَعَلَهُ نَائِبٌ بِإِذْن مُسْتَنِيبٍ.

وَلا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ، وَيَصِحُّ مِنهُ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أَخْرَمَ بِنَفْسِهِ، وَإِلاَّ أَخْرَمَ وَلِيُهُ عَنْهُ، وَيَقَعُ لاَزِمَا، وَحُكْمُتُ كَالْمُكَلُّفِ، نَصُّ عَلَيهِ (و م ش) لِقَوْلِ ابْنِ عَبُّاسٍ : ﴿إِنَّ امْرَاهُ رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيُّ ﷺ صَبِيًّا فَقَالَتْ: اللّهَذَا حَجُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَك أَجْزُهُ. رَوَاهُ مُسَالًةُ (١٣٣٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٦).

وَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدُ: ﴿ حُجُّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سَبْع سينينَ ﴾

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٩٥ُ٧١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَيْمَا صَبِيٌّ حَبِّجُ ثُمُّ بَلَغَ الْحِنْثَ فَعَلَيْهِ حَجَّةً أَخْرَى، وَأَيْمَا أَغْرَابِيُّ حَجَّ ثُمُّ هَـاجَرَ فَعَلَيْهِ حَجَّةً أَخْرَى، وَأَيْمًا عَبْدِ حَجُّ ثُمُّ عَتَنَى فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أَخْرَى.

وَانْفَرَدَ مُحَمَّدُ بْنُ اللِّنْهَالَ بِرَفْعِهِ وَهُوَ مُحْتَجُّ بِهِ فِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ ﴾، وغيرهما.

وَكَانَ آيَةً فِي الحِفْظِ وَلِهَلَاً صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ حَزْم، وَأَجَابَ بِنَسْخِهِ لِكُون فِيهِ الآغرَابِيُّ. وَقَدْ قَالَ أَبُو الوَلِيدِ حَسَّانٌ بْنُ مُحَمَّدِ مِنْ وَلَدِ مَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الحَدِيسِثِ فِي عَصْرِهِ بِخُرَامسَانَ، قَالَـهُ

الحَاكِمُ فِي «تَارِيْخِهِ»، وَقَالَ: دَرَسَ الفِقْهُ عَلَى أَبِي العَبَّاسِ بَنِ مُرْفِحِ صَنَّفَ المُخَرَّجَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيُّ، وَالمُخَرَّجَ عَلَى الصَّحِيحِ لِصَّلِم، وَكَانَ أَزْهَدَ مَــنَ رَأَيْتَ مِـنَ المُلْمَـاء وَأَكْثَرَهُمُ تَقَشُّفًا وَلُوْمًا لِمَدْرَسَتِهِ وَيَيْبِهِ وَأَكْثَرَهُمُ الجِبْهَادَا فِي العِبَادَةِ، سَعِعْت أَبَا الوَلِيدِ وَسُتِلَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا أَعْرَابِيُّ حَـجً قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا هَاجَرًا.

قَالَ: مَغْنَاهُ: قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ فَعَبَّرَ بِاسْمِ الحِجْرَةِ عَنِ الإِسْلامِ لآنُهُمْ إِذَا أَسْلَمُوا هَاجَرُوا، وَفَسْسَ النَّبِيمُ ﷺ الإِسْلامَ بِاسْمِ

يعني: كالحر الصغير.

وقد قدَّم المصنَّف في الحرُّ الصُّغير وجوب القضاء لفوات أو إحصارٍ، فكذا هذا، واللَّه أعلم.

⁽١) تنبيه: قوله: (وهل يلزم العبد القضاء لفوات أو إحصار؟ فيه الخلاف، كالحرًّا.

الهِجْرَةِ، وَإِنَّمَا سُمُّوا مُهَاجِرِينَ لآنَّهُمْ هَجَرُوا الكُفَّارَ إِجْلالاً لِلْإِسْلام.

سَمِعْتَ أَبَا الوَلِيدِ سَمِعْت ابْنَ سُرَيْجِ سَمِعْت إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ القَاضِي يَقُولُ: دَخَلْت عَلَى الْمُعْتَضِدِ فَدَفَعَ إِلَيْ كِتَابًا نَظَرْت فِيهِ، وَكَانَ قَدْ جَمَعَ لَهُ الزَّلُلَ مِنْ رُخَصِ العُلْمَاء وَمَا اخْتَجُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ، فَقُلْت لَهُ: يَا أَسِيرَ المُونِينَ، مُصَنَّفُ هَذَا الكِتَابِ زِنْدِيقَ، فَقَالَ لَمْ تَصِحُ هَلِهِ الآخَادِيثُ؟ قُلْت: الآخَادِيثُ عَلَى مَا رُويَتْ، وَلَكِنْ مَنْ أَبَاحَ المُسْتَكِرَ لَمْ يُبِحْ المُتْعَدَّدَ وَمَنْ أَبَاحَ المُتَعَدِّمُ وَلَا مِنْ عَالِم إِلاَّ وَلَهُ زُلَّةً، وَمَنْ جَمَعَ زَلَلَ العُلْمَاءِ ثُمَّ أَخَذَ بِهَا ذَهَبَ دِينُهُ، فَأَمَرَ الْمُعْتَادِ الْكَتَابُ.

وَاللّهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ عَنِ الحَبَرِ للَّذَكُورِ: ذَكَرَهُ هِبَهُ اللّهِ الطَّبَرِيُّ فِي مُنْنِهِ وَقَالَ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَساتِم، وَلآنَّهُ يَصِحُّ وُصُووُهُ كَالبَالِغ، بِخِلافِ المَجْنُون، وَلآنَّهُ إِذَا صَحَّ إِحْرَامُهُ يَجِبُ أَنْ يَصِحُّ عَلَى حُكْمِ البَالِغِ فِسي الضَّمَـانِ، كَالنَّكَـاح، وَلآنَهُ التِزَامُ بالفِعْل، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ القَوْل، بِخِلافِ نَذْرِهِ وَيَعِينِهِ.

وَكَفَّارَةُ اَلْحَجٌ تَتَّعَلُّنُ بِالْحَجُّ الفَاسِدِ وَتُتَحْرَمُ رُفْقَةُ، المُغْمَى عَلَيْهِ عَنْهُ عِنْدَهُمْ، بِخِلافِ الصَّـوْمِ فِيهَـا، وَمَذْهَـبُ أَبِـي حَنِيفَةَ وأصنحابهِ يَصِحُ إِخْرَامُهُ وَلا يَلْزَمُ، فَلا تَتَعَلَّقُ بهِ كَفَّارَةً.

وَيُرْتَفَضُ بِرَفْضِهِ، وَيَجْنُبُ الْطَيْبُ اسْتِحْبَابُها، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةً عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ هَذَا مَعْنَى قَوْل أَبِي حَنِيفَةَ لا أَنْـهُ يُخْرِجُهُ مِنْ ثَوَابِ الحَجِّ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الصَّلاةِ، وَهَذَا القَوْلُ مُتُجَة أَنَّهُ يَصِحُ إِخْرَاهُهُ وَلا يَلْزَمُهُ حُكْمُـهُ، وَيُثَـابُ عَلَيْـهِ إِذَا أَنَّمُهُ صَحِيحًا، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الالتِرَامِ، وَلَيْسَ عَلَى لُرُومِهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ.

وَيُحْرِمُ مُمَيِّزٌ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ بِإِذْنِ وَلِيَّهِ، كَالبَيْعِ.

وَيُولَ: ٰ يَصِحُ مِنْهُ بِدُونِهِ، وَالْحُتَّارَةُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ، كَصَلاةٍ وَصَــوْم، فَعَلَى هَـٰذَا يُحَلِّلُـهُ الوَلِيُّ مِنْـهُ إِنْ وَآهُ ضَـرَرًا، فِـي الآصَحُ، كَمَبْدٍ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ كَالوَجْهَيْنِ، وَلا يُحْرِمُ الوَلِيُّ عَنْ مُمَيِّزٍ (و مُ ش) لِعَدَم الدَّلِيلِ.

وَالْوَلِيُّ مَنْ يَلِي مَالَهُ، وَيَصِحُّ عَنَ الطَّفْلِ وَلَوْ كَانَّ مُخْرِمًا أَوْ لَمْ يَخُجُّ كَعَقْدِ أَلنَّكَاحَ لَهُ، وَلا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الوَلِيِّ، ذَكَـرَهُ القَاضِي وَأَنْهُ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ، كَالاَّجْنَبِيِّ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ حَنْبُــلٍ يَصِحُّ مِـنْ الأُمُّ أَيْضًا (و ش) لِلْخَبَرِ المَلْكُـورِ، وَاخْتَـارَهُ جَمَاعَةً.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي عَصَبَتِهِ كَالْعَمِّ وَابْنِهِ وَجْهَانِ، وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ الصَّحَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكُلُّ مَا أَمْكَنَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ كَالوُقُوف وَالْمِيتِ لَزِمَهُ، وَسَوَاءٌ أَحْضَرَهُ الوَلِيُّ: فِيهَا أَوْ غَيْرُهُ، وَمَا عَجَزَ عَنْهُ عَمِلَهُ عَنْهُ الوَلِيُّ: رُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي الرَّمْي، وَعَنْ أَبِي بَكْرِ أَنَّهُ طَافَ بِابْنِ الزَّيْنِ فِي خِرْقَةٍ، رَوَاهُمَا الآثَرَمُ.

وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُجَرِّدُ الصَّبْيَانَ لِلْإِخْرَامِ، وَفَاقًا لِآكُنُو العُلَمَاء مِنَهُمْ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَهُ عَطَّاءٌ، إِلاَّ الصَّلاةَ، وَاسْتَثَنَى مَالِكَ التَّلْبِيَةَ أَيْضًا، وَعَنْ أَشْعَتُ بْنِ سَوَّارٍ وَهُوَ ضَعَيفٌ عِنْدَ الآكُثُو عَنْ أَبِي الزَّيْئِرِ عَنْ دَجَابِرٍ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَنَا النَّسَاءُ وَالصَّبْيَانُ فَأَحْرَمُنَا عَنِ الصَّبْيَانِ».

رَوَاهُ سَمِيدٌ، وَلاَّحْمَدُ (٣/ ٣١٤)، وَابْنِ مَاجَهُ (٣٠٣٨): ﴿ فَلَبُّيْنَا عَنِ الصَّبْيَانِ وَرَمَيْنَا عِنْهُمْ ﴾.

وَلِلتُّرْمِذِيُّ (٩٢٧): ﴿فَكُنَّا نُلِّي عَنِ النِّسَاءِ وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ﴾.

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ إِلاَّ مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ، كَالنَّيَابَةِ فِي الحَبِجُ، فَإِنْ قُلْنَا بِالإِجْزَاء هُنَاكَ فَكَذَا هُنَا، وَإِلاَّ وَقَـــعَ الرَّمْـيُ عَنْ نَفْسِهِ إِنْ كَانْ مُحْرِمًا بِفَرْضِهِ، وَإِنْ كَانْ حَلالاً لَمْ يُعْتَدُ بِهِ، وَإِنْ قُلْنَا يَقُعُ الإِخْرَامُ بَاطِلاً هُنَاكَ فَكَذَا الرَّمْـيُ هُنَا.

وَإِنْ أَمْكُنَ الصَّبِيُّ أَنْ يُنَاوِلُ النَّايُّبِ الحَصَى نَاوَلُهُ وَإِلاَّ أَسُنُتُكِبُ أَنْ تُوضَعَ الحَصَاةُ فِي كَفِّهِ ثُمَّ تُؤخذَ مِنْهُ فَتُرْمَى عَنْهُ.

فَإِنْ وَضَمَهَا النَّائِبُ فِي يَدُهِ وَرَمَى بِهَا فَجَعَلَ يَدَهُ كَالاَلَةِ فَحَسَنٌ، وَإِنْ أَمْتَكَنَهُ أَنْ يَطُوفَ فَمَلَهُ وَإِلاَّ طِيفَ بِسهِ مَحْسُولاً أَنْ رَاكِبًا.

وَتُغْتَبَرُ النَّيَّةُ مِنْ الطَّافِف بِهِ وَكَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِعُ أَنْ يَمْقِدَ لَهُ الإِحْرَامَ، فَإِنْ نَوَى الطُّوَافَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الصَّبِيِّ وَقَسِعَ عَـنِ الصَّبِيِّ، كَالكَبِيرِ يُطَافُ بِهِ مَخْمُولاً لِمُلْدِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَنْهُ الحَلالُ وَالمُخْرِمُ، طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لا (و م ش) لِوُجُودِ الطَّوَافِ مِنْ الصَّبِيِّ، كَمَحْمُولٍ مَرِيضٍ،

وَلَمْ يُوجَدُ مِنْ الْحَامِلِ إِلاَّ النَّيَّةُ كُحَالَةِ الإِحْرَامِ.

وَذَكَرَ القَاضِي وَجُهًا لا يُجْزِئُ عَنِ الصَّبِيُّ كَالرَّمْي عَنِ الغَيْرِ، فَعَلَى هَذَا يَقَعُ عَنِ الحَامِلِ، لآنُ النَّيْةَ هُنَا شَرَطٌ، فَهِيَ كُجُزَّء مِنْهُ شَرْعًا.

وَّقِيلَ: يَقَعُ هُنَا عَنْ نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ نَوَى الحَجُّ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَالمَحْمُولُ المَغْذُورُ وُجِسَدَتِ النَّيَّةُ مِنْهُ، وَهُـوَ أَهْـلُ، وَيَحْتُمِلُ أَنْ تَلْغُو نِيْتُهُ هَنَا لِعَدَمِ التَّعْيِينِ، لِكُونِ ٱلطُّوَافِ لِا يَقَعُ عَنْ غَيْرٍ مُعَيَّنٍ.

وَنَفَقَةُ الحَبِّجُ فِي مَال وَلِيِّهِ، فِي رَوَايَةِ اخْتَارُهَا أَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الوَفَاءِ وَالْشَيْخُ، وغيرهم (و م ق)؛ لآنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ كَإِثْلَافِهِ مَالَ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ لَهُ.

وَعَنْهُ: فِي مَالِهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَاخْتَلَفَ اخْتِيَارُ القَاضِي (م ٧)(١)؛ لأنَّهُ لِمَصْلَحَتِهِ كَأُجْرَةِ حَامِلِهِ إِلَى الجَامِعِ وَالطُّبيــب وَنَحُوهِ، وَمَحَلُّ الجِلافِ يَخْتَصُ بِمَا يَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الحَضَرِ، وَإِنْشَاهِ السَّفَرِ لِلْحَجَّ بِهِ تَمْرِينًا عَلَي الطَّاعَةِ.

زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: وَمَالُهُ كَثِيرٌ يَخْتَمِلُ ذَلِكَ، فَأَمَّا مِنَفَرُهُ مَعَهُ لِيْجَارَةِ أَوْ خِذْمَةٍ أَوْ إَلَى مَكَّةٌ لاسْتِيطَانِهَا أَوْ للإِقَامِةِ بهَا لِعِلْمِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُبَاحُ لَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي وَفْتِ الحَبِّجُ وَغَيْرِهِ وَمَعَ الإِخْرَامِ وَعَدَمِهِ فَلا نَفَقَةَ عَلَى الوَلِيِّ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةً، بَلْ عَلَى الجِهَةِ الوَاجَبَةِ فِيهَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِحْرَامِ. وَيُؤخَذُ هَذَا مِنْ كَلامِ غَيْرُو مِنْ التَّصَرُّفُو لِمَصْلُحَتِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلام الشَّافِعِيَّةِ، وَكَذَا المَالِكِيَّةُ وَإِنْ كَانُواْ اسْتَثْنُواْ خَوْفَ الضَّيْمَةِ عَلَيْهِ فَقَطْ وَهَلَ الْفِدْيَةُ وَجَزَاءُ الصَّيْدِ عَلَى الوَلِيِّ كَنْفَقِّتِهِ؟ أَمْ عَلَيْهِ كَحِنَايَتِهِ؟ فِيهِ روَايَتَان (م ٨)(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ونفقة الحجُّ في مال وليُّه، في رواية اختارها أبو الخطَّاب وأبو الوفاء والشّيخ، وغيرهم. وعنه: في ماله، اختاره جماعةً، واختلف اختيار القاضي). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والكافي، وشرح الجد، والنَّظم، وغيرهم:

إحداهما: هي في مال وليَّه وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز والمنوَّر، ومنتخب الأدمي، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

قال في المذهب، ومسبوك الذَّهب: يلزم ذلك السوليَّ، في أقـوى الرَّوايتـين، واختـاره أبـو الخطَّـاب في الهدايـة، والشَّـيخ في المغـني، والشارح وصاحب الحاويين.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وهو أصحُّ، واختاره القاضي في بعض كتبه، وقدُّمه في المقنع، والمحرَّر، وشرح ابن رزين، وغيرهم. قال ابن رزين: فعلى وليَّه إجماعًا، ثمُّ حكى الخلاف.

والرُّواية الثَّانيَّة: يكون في مال الصُّبيِّ، قدَّمه في الهداية، والخلاصة، والمَّادي، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، والفــائتي، وإدراك الغاية، ونظم المفردات، وغيرهم، واختاره القاضي في الخلاف.

قلمته: وهو ضعيفٌ، وما علَّلت به هذه الرُّواية غير مسلَّم، وإطَّلاق المصنِّف فيه نظرٌ.

(٢) (مسألة – ٨): (قوله: وهل الفدية وجزاء الصَّيد على الوليِّ كنفقته؟ أم عليه كجنايته؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمغني، والكافي، وشرح الجد، والنَّظم، وغيرهم:

إحداهما: يكون في مال وليُّه، وهو الصُّحيح.

و قال في المذهب، ومسبوك الذَّهب: يلزم الوليُّ في أقوى الرَّوايتين.

قال ابن منجّى: هذا المذهب، وهو أصحُّ.

قال ابن عبدوس في تذكرته: نفقة الحجُّ ومتعلَّقاته المجحفة بالصُّبيُّ تلزم الحرم به.

وقدُّمه في المقنع، والحرَّر، وشرح ابن رزين، وحكاه إجماعًا، كما تقدُّم.

وجزم به في الوجيز، والمنوّر، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

واختاره أبو الخطَّاب، والشُّيخ الموفَّق، والشَّارح، وصاحب الحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يكون في مسال الصُّبيَّ، قدَّمه في الهداية، والخلاصة، والمَّادي، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، والفَّائق، وغيرهم، واختاره القاضي في الخلاف.

(ع): ما أجمع عليه

وَلِلشَّافِعِيُّ وَالْمَالِكِيَّةِ قَوْلان، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ (١٠)، وَسَوَّى جَمَاعَةٌ بَيْنَهُمَا وَيَخْتَصَنُّ الْحِلَافُ بِمَا فَعَلَهُ الصَّبِيُّ. وَيَلْزَمُ البَّالِغَ كَفَّارَتُهُ مَعَ خَطَلَ وَيُسْيَّانٍ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: أَوْ فَعَلَهُ بِهِ الوَلِيُّ لِمَصْلَحَتِهِ، كَتَغْطِيَسَةَ رَأْسِهِ لِـبَرْدٍ أَوْ تَطْبِيبِـهِ

وَإِنْ فَمَلَهُ بِهِ الوَلِيُّ لا لِمُلْرِ فَالفِلْيَةُ طَلَّيْهِ، وَمَا لا يَلْزُمُ البَّالِغَ كَفَّارَتُهُ مَعَ خِطَإٌ وَنِسْتِيان لا يَلْزُمُ الصَّبِيُّ، لآنْ عَمْدَهُ خَطًّا. وَمَتَى وَجَبَّتْ عَلَى الوَلِيِّ وَدَخَلَهَا الصَّوْمُ صَامَ هَنْهُ لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ الْبِيقَاءُ، كَصَوْمِهَا عَنْ نَفْسِهِ.

وَمَدْهَبُ مَالِكِ: لا يُفْدَى إِلاَّ بِالمَالِ، لآنَ الْعَيْرَ لا يُصَامُ هَنَّهُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَوَطْءُ الصُّبِّيُّ كَوَطْء البَالِغ نَامَيهًا يَمْضِي فِي فَاسِدِهِ وَيَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ.

وَلا يَصِحُ إِلَّا يَمْدَ بُلُوهِهِ، فَصَّ عَلَيْهِ، لِلْجَمْعِ بَيْنَ الدُّلِيلَيْنِ، وَفَطْ بِرُهُ اخْتِلامُ الْمَجْتُونِ يُوجِبُ الْغُسُلُ وَيُعْتَبَرُ لِصِحْتِهِ إِفَاتَتُهُ، لِعَدَم أَهْلِيَّتِهِ.

وَقِيلَ: يَصِحُ قَبْلَ بُلُوغِهِ كَالْبَالِمْ.

وَثِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ العَصَامُ، لِتَلاُّ تُلْزَمَهُ عِبَادَةً بَعَنِيْةً وَحَنِ الشَّافِعِيُّ كَالأَقْوَالِ الثَّلاثَةِ.

وَكُذُا قَصَالُهُ لِفَوَاتِ أَوْ إِخْصَارِ، وَمَيْحُتُهُ مِنْهُ وَهُوَ فِي القَصَّامُ بَعْدَ بُلُوخِهِ وَإِجْزَاكِهِ عَنْهُ وَعَنْ حَجَّةِ الإِسْسلامِ كَمَـا سَبَقَ فِي العَبْدِ.

وَإِنْ عَتَنَ العَبْدُ أَرْ بَلِغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ قَبْلَ الوَّقُوفِ بِعَرْفَةَ أَوْ وَهُوَ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ فَوْتُو وَقْتِهِ فَعَادَ فَوَقَفَ بِهَا أَجْزَأُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا فَلَا، نُصُّ عَلَى ذَلِكَ (و ش).

وَاحْتُجُ بِقُولَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَمَا لَوْ أَحْرَمَ إِذًا، وَلاَّنْهَا حَالَةً تَصْلُحُ لِتَغْيَنَ الإخرَام، كَحَالَةِ الإخرَام.

قَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِنَّمَا أَهْتُدُ لَهُ بإخْرَامِهِ المَوْجُودِ إِذًا، وَمَا قَبَّلَهُ تَطُوُّعٌ إِلَمْ يَنْقُلِبْ قَرْضًا، وَمِثْلُهُ الوُّقُوفُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر وَغَيْرُهُ: يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ مَوْقُوفًا فَتَتَبِّينُ الفَرْضِيَّةُ كَزَّكَاةٍ مُعَجَّلَةٍ، وكَالصَّلاةِ أَوْلَ الوَقْتِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.

وَكَذَا فِي الْخِلَافِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرُ الرُّكَاةَ، وَكَذَا فِي الانْتِصَار، قَالاً: كَمَا يَقِفُ عَلَى الوُقُوفِ فِسي إِذْرَاكِ الْحَسِجُ وَقَوَاتِهِ، فَقِيلَ لَهُمَا: يَلْزُمُ بَعْدَ فَوَاتِ الوَّقُوفِ، فَأَجَابُ القَاضِي بَأَلُّ الْأَفْعَالَ وُجِدَتْ فِي حَال النَّقْص، وَهُنَا فِي الكَمَال.

وَأَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ بِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُجْزئُ مَنْ حَجَّةِ الْإِسْلام، تَركنَاهُ لِخَبَر ابْنَ عَبَّاسِ.

وَأَجَابَ أَيْضًا مَنْ أَصْلِ السُّؤَالِ: بِأَنَّ الإِحْرَامَ لَيْسَ بَرِكُنِ بَلْ شُرطَ عَلَى وَجْهِ لَنَا."

فَهُوَ كُوُضُوءِ الصَّبِيُّ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فُلَيْسَ بِرُكُنِ مَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: لا يُجْزِئُهُ (و م) وَقُالَهُ (هـــ) فِي الْعَبْدِ. ُ وَقَالَ فِي الصَّبَيِّ: إِنْ جَدَّدَ إِخْرَامًا بَعْدَ بُلُوخِهِ أَجْزَأُهُ وَإِلاَّ فَلاء لِمَدَّم لُزُومِهِ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانْ أَحَدُهُمَا سَعَى قَبْسلَ الوُقُوفِ

بَعْدَ طَوَافِ القُدُومُ وَقُلْنَا: السَّعْيُ رُكُنَّ فَقِيلَ: يُجْزِئُهُ، لِحُصُّولِ الكَمَالِ فِي مُعْظَم الجَجُّ، ﴿ وَقِيلَ: لا يُجْزِقُهُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْمَحْرُرِ، قَالَ: وَهُـقَ أَمْشَهُ يِعَلِيـلَ أَحْمَـكَ (م ٩)(١) الإِجْزَاءَ بِاجْتِمَـاعِ الأركبانِ حَالَ

وإليه ميل المُصنّف، لقوله عن الطّريقة الأخرى: (كلَّا ذكره الشَّيخ وغيره). ؛

ولنا طريقة أخرى: وهي هل يلحقان بالنَّفقة فيكون فيهما الخلاف الَّذي فيها؟.

أو يكونان كجنايته فيجب عليه قولاً واحدًا؟

وهي طريقة الشَّيخ الموفَّق وجماعةٍ، وهو ظاهر ما قِلْمه المصنِّف؛ والَّذي يظهر أنَّ هله الطُّريقة ضعيفةٌ.

(٢) (مسألة - ٩): قوله: (وإن كان أحدهما سعى قبل الوقوف بعد طواف القدوم وقلنها: السَّعي ركنَّ فقيل: يجزئه، لحصول الكمال في معظم الحجّ، وقيل: لا يجزئه، اختاره صاحب الحرّر، قال: وهو أشبه بتعليل أحمد...)، وذكره. انتهى..

⁽١) تنبيه: حكم جزاء الصَّيد والفدية حكم نفقة الحجَّ، خلافًا ومذهبًا، ولِفَلْكِ جمهمها أكثر الأصحباب، وحكموا الخيلاف في الجميع، وهو الصواب.

فَعَلَى هَذَا لا يُجْزِقُهُ إِن أَعَادَ السَّغْيَ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ، لآنَهُ لا يُشْرِعُ مُجَاوَرَةُ عَدَدِهِ وَلا تَكْرَارُهُ، وَاسْتِينَامَةُ الْوَقُوفِ مَشْرُوعٌ، وَلا قُدْرَ لَهُ مُحَدُودٌ.

وَقَالَهَ فِي النَّرْغِيبِ: يُعِيدُهُ، عَلَى الْأَصَعُ، وَإِنْ عَتَقَ أَوْ بَلَغَ فِي الْمُمْرَةِ قَبْلَ طُوَافِهَا أَجْنَرَأَهُ، عَلَى الخِلاف (و) وَإِلاَّ فَللا (و) وَفِي الْنَاء طَرَافِهَا (و) وَلا أَثَرَ لإِعَادَتِهِ (و) وَحَيْثُ قُلْنَا بِالإِجْزَاء فَلا دَمَ (ق) لِنَقْصِهِمَا فِي ابْتِسَدَاء الإِحْرَام كَاسَتِمْرَارِهِ (. م م م مانِ آنَ كُنَا أَنْ الْمُعَادِّمِ الْمُعَادِّمِ الْمُعَادِّمِ الْمُعَادِّمِ الْمُعَادِّمِ الْمُعَادِّم (و ش)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَيْسَ لِوَلِيُّ السَّفِيهِ الْمُبَلَّرِ مَنْعُهُ مِنْ حَبِجُ الفَوْضِ وَلا تَخْلِيلُهُ، وَيَلافَعُ نَفَقَتُهُ إِلَى ثِقَةٍ لِيُنْفِقَ عَلَيْهِ فِسِي الطَّرِيــقِ، وَإِنْ أَخْرَمَ بِنَفْلِ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ حَضْرِهِ وَلَمْ يُكْتَسْبِ الزَّائِلةَ فَقِيلَ تَحَبَّدِ بِلا إذن وقِيلَ: لَهُ فِي الآصَحُ مَنْعُهُ مِنْهُ وَتَخْلِيلُهُ بِصَوْمٍ، وَإِلاَّ قَلا (م ١٠)١، فَإِنْ مَنَعُهُ فَأَخْرَمَ فَهُوَ كَمَنْ صَاْعَتُ لَفَقَتُهُ.

وَلِلزُّوْجِ تَخْلِيلُ الْمُرَاةِ مِنْ حَجَّ التَّطُوُّعِ فِي رَوَايَةٍ (و) اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرَ الْمُذْهَب، وَتَكُونُ كَالْمُحْسَر، كَالْمَبْدِ يُحْرِمُ بِلا إِذْنِ وَظَاهِرُهُ حُكُمُهُا خُكُمُهُ فِي التَّخْرِيمِ وَالصَّحَةِ، وَهُوَ مُثَّجَة، وَقَاسَ الشَّيْخُ عَلَى اللّهِينَةِ تُحْسِرُمُ بِللا إِذْنَ عَلَى مَنْعُهَا، وَلا يَجُورُ لَهَا السَّخَلُلُ. خَرِيمِهَا عَلَى وَجُو يَمْنَعُهُ إِيفَاءَ دَيْنِهِ الحَالُ عَلَيْهَا، وَمُرَادُهُ لَهُ تُخْلِيلُهَا، أَيْ مَنْعُهَا، وَلا يَجُورُ لَهَا السَّخَلُلُ.

وَعَنْهُ: لا يَمْلِكُ تُمَطِّيلُهَا.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَالقَاضِي وَابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ، وَغَيْرُهُم (م ١١)(١)، كَمَا لَوْ أَذِنْ لَهَا (و)، وَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تُحْرِمْ، فَعَلَى

وأطلقهما المجد في شرحه والزّركشي:

أحدهما: يجزئه، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، واحتاره القاضي في التّعليق، وأبو الحطّاب، وغيرهما.

وقدُّمه في الحُوُّر والرَّعاية الكبرى، والنَّظم، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يجزئه، وهو الصَّحيح، اختاره الجد في شرحه، والقاضي في الجيرَّد، وقيال: وهبو قيباس المذهب، وابين عقيمل،

وجزم به في الرُّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

بلا إذن، وقيل: له في الأصحُّ منعه وتحليله بصوم، وإلاَّ فلا). انتهى.

أحدهما: حكمه حكم العبد إذا أحرم بلا إذن سيده.

والقول الثَّاني: له منعه منه وتحليله بصوم.

وهو الصَّحيح من المذهب، صحَّحه النَّاظُم في أواخر باب الحجر.

قال في الرَّعاية الكبرى: فله في الأصحُّ منعه منه وتحليله بصوم، وإلاَّ فلا. انتهى.

وقال في المغني، والشَّرح في باب الحجر: فإن لم يكن له كسبٌ فلوليَّه تحليله، لما في مضيَّه فيه من تضييم ماله، ويتحلُّـل بالصِّبام كالمعسر، لأنَّه ممنوعٌ من النَّصرُّف في ماله.

ويحتمل أن لاً يملك تحليله بناءً على العبد إذا أحرم بغير إذن سيَّده. انتهى. ﴿ وَهُمُ مُنْ

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وللزُّوج تحليل المرأة من جعُّ التَّطوُّع، في رواية اختارها جاعةً، وذكره الشَّيخ ظاهر الملمب...

وعنه: لا يملك تحليلها، اختاره أبو بكرٍ والقاضي وابنه أبو الحسين، وغيرهم). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتَّلِخيص، والرَّعايتين، والخاويين، **والقواعد الفقهيَّة، والزَّركشيُّ، وغيرهم:** يش مشأل أبي مؤيد عند يالله من ليسلط عليه والمدين بالله أله أله أبلاً يها

إجداهما: له تحليلها؛ وهن الصُّبخيخ. ومن فالمن قيم عمل 1965 هـ ويوست محمور مان 2 أنفاذ إلى فالريط كيَّة الموقعة عواديج

قال الشيخ والشارح: هذا ظاهر المذهب.

ર્શ્વતિક માત્ર કરવાનું અમીત્ર માર્જી માત્ર મોર્જિસ્ટર છે

અને સ્ફ્રી જોડું લાસ્કુ જેમાં કૃષ્ણ કામ કેટ

الأوَّل فِي الحَجُّ المُنذُور روَايَتَان.

وَقِيلَ: يُفَرُّقُ بَيْنَ المُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ (م ١٢)(١)(١

وَإِنْ حَلَّلَهَا فَلَمْ تَقْبُلْ أَثِمَتْ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا، وَذَكَرَهُ المَالِكِيَّةُ، وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ الحُرُوجِ لِحَجَّةِ الإسلام وَالإخرَامِ بِهَـا إِنْ لَـمْ تَكْمُلُ شُرُوطُهَا، فَلَوْ أَحْرَمَتْ إِذَنْ بِلا إِذْنِهِ لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلَهَا، فِي الآصَحَّ، وَإِنْ كَمُّلَتْ شُرُوطُهَا لَـمْ يَمْلِكْ مَنْعَهَا وَلا تَحْلِيلَهَا (و) وَنَفَقَتُهَا عَلَيْهِ قَدْرَ فَقَقَ الْحَصْر، وَيُستَحَبُّ أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لَيْسَ لَهُ مَنْعُهَا، وَلا يَنْبَغِي أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ كَانْ غَائِبًا كَتَبَتْ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَذِنْ وَإِلاًّ حَجَّتْ بِمَحْرَمٍ.

وَعَنْهُ: لَهُ تَخْلِيلُهَا، فَيَتَوَجُّهُ مِنْهُ مَنْعُهَا، وَهُوَ قُولًا لِلْمَالِكَيَّةِ وَالْشَّافِعِيُّ، وَالْآوَّلُ اللَّمْبِ كَأَدَاء الصَّلَاةِ أَوَّلَ الوَقْتِ (و) وَقَضَاء رَمَضَانَ (و) وَظَاهِرُهُ وَلَوْ أَخْرَمَتْ قَبْلَ المِيقَاتِ، وَالآشْهَرُ لِلْمَالِكِيَّةِ لَهُ تَخْلِيلُهَا، وَمَنْ أَخْرَمَتْ بِوَاجِبِ فَحَلَفَ زَوْجُهَا بالطَّلاق الثَّلاثِ لا تَحْجُ العَامَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُجلُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ، وَرَوَاهُ حَنْ عَطَاءٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى كَمَا لَوْ مَنْعَهَا عَدُوَّ مِــنْ الحَــجُّ إِلاَّ أَنْ تَذَفَعَ إِلَيْهِ مَالَهَا.

> ُونَقَلَ مُهَنَّا وَسُئِلَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: قَالَ عَطَاءً: المطَّلاقُ هَلاكً، هِيَ بِمَنْزِلَةِ المُحْصَرِ، وَسَبَقَ أَوَّلَ الجَنَائِزِ. هَصِلْ:

لا يَجُورُ لِوَالِدِ مَنْعُ وَلَدِهِ مِنْ حَجٌّ وَاجِبٍ، وَلا تَخْلِيلُهُ مِنْهُ، وَلا يَجُورُ لِلْوَلَدِ طَاعَتُهُ فِيهِ، وَلَهُ مَنْعُهُ مِنْ التَّطَوُّعِ، كَالِجِهَادِ، فَدَلُ أَنَّهُ لا يَجُورُ لَهُ سَغَرٌ مُسْتَحَبُّ بِلا إِذْنَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي بَحْتُ مَسْأَلَةِ الجِهَادِ، وَيَتَوَجُّهُ: وَيُسْتَحَبُّ اسْتِثْذَانُهُ. اسْتِثْذَانُهُ.

َ فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَنْضَرُّ بِهِ وَجَبَ وَأَنْهُ وَاجِبٌ لِلْجِهَادِ لآنَّهُ يُرَادُ لِلشَّهَادَةِ بِخِلافِ غَيْرِهِ، كَمَا فَرَّقَ الآصْحَـابُ بَيْـنَ السَّـفَرِ لَـهُ وَلِغَيْرِهِ فِي مَسْأَلَةِ المَّذِينِ، وَلا يَجُورُ تَحْلِيلُهُ مِنْهُ، لِوُجُوبِهِ بِشُرُوعِهِ.

: واختارهما ابن حامدٍ، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ، وصحَّحه في الكافي، والنَّظم.

وجزم به في المقنع والإفادات والوجيز، وشرح ابن منجًّا، والمنوَّر، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يملك تحليلها، اختاره أبو بكرٍ والقاضي وابنه، وغيرهم.

قال ناظم المفردات: هذا أشهر.

قال الزُّركشيُّ: هي أصرحهما، وقدَّمه في المحرُّر.

(١) (مسألة – ١٢): قوله: فعلى الأوَّل في الحجُّ المنذور روايتان، وقيل: يفرُّق بين المعيِّن وغيره. انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين والقواعد، وغيرهم:

إحداهما: لا يملك تحليلها، وهو الصُّحيح.

وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وجزم به في المحرّر، وشرح ابن رزينٍ.

قال في المغني في مكان: وليس له منعها من الحبحُ المنذور.

قال الزَّركشيُّ: وهو المنصوص، وبه قطع الشَّيخان. انتهى.

ولم يطُّلع على إطلاقه الخلاف في المغني في مكان آخر، واعتمد على القطع به في المكان الآخر.

والرُّواية الثَّانية: علك تحليلها، وهو ظَّاهر كلامهم.

(٢) تنبيه; قوله: (وقيل: يفرُق بين المعيَّن وغيره).

قال في الرَّعاية الكبرى: فإن أحرمت به لم يملك تحليلها إن كان وقته معيَّنًا وإلاَّ ملكه. انتهى. `

مع أنَّه أطلق الرَّوايتين قبل ذلك، فمراده بهما غير ما جزم به، مخلاف غيره ثمَّن أطلق من غير استثناء، فإنَّـه يشـمل هـنـه المسـألة، لله أعلم.

(م): الإمام مالك

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الفَرْضِ: إِنْ لَمْ تَأْذُنْ لَكَ أُمُّكَ وَكَانَ عِنْسَدَكَ رَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَحُمِجٌ وَلا تَلْتَفِتْ إِلَى إِذْنِهَا وَاخْضَعْ لَهَا ذَارِهَا.

ُويَلْزَمُهُ طَاعَةُ وَالِدَيْهِ فِي غَيْر مَعْصِيَةٍ، وَيَحْرُمُ فِيهَا، وَلَوْ أَمَرَهُ بِتَأْخِير الصَّلاةِ لِيُصَلِّي بهِ أَخْرَهَا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ كُلَّهِ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبُ وَغَيْرِو: وَلُوْ كَانَا فَاسِقَيْنِ، وَهُوَ إطْلَاقُ كَلامُ أَخْمَد، وَقَالَ شَيْخُنَا: هَذَا فِيمًا فِيهِ نَفْسَعٌ لَهُمَّـا وَلاَ ضَـرَرَ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرُّهُ وَجَبَ وَإِلاَّ فَلاَ، وَإِثْمَا لَمْ يُقَيِّنَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِسُقُوطِ فَرَائِضِ اللَّهِ بِالضَّرَرِ، وَعَلَى هَــذَا بَنَيْنَـا تَمَلُّكُهُ مِنْ مَالِهِ، فَنَفْعُهُ كَمَالِهِ، فَلَيْسَ الوَلَّدُ بأَكْثَرَ مِنْ العَبْدِ، هَذَا كَلامُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فِيمَنْ تَسْأَلُهُ أَمُّهُ شِرَاءً مِلْحَفَةِ لِلْخُرُوجِ إِنْ كَانَ خُرُوجُهَا فِي بِرٌّ وَإِلاَّ فَلا يُعِينُهَا عَلَى الْخُرُوجِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: إِنْ أَمْرَنِي أَبِي بِإِثْيَانِ السُّلُطَانِ لَهُ عَلَيٌّ طَاعَةٌ؟ قَالَ: لا، فَيَحْمَلُ فِي هَذَا وَالَّذِي قَبَلَهُ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ وَمُظِينَّةٌ فِي المُحَرَّم، فَلا مُخَالَفَةُ لِمَا سَبَقَ، وَظَاهِرُهُمَا المُخَالَفَةُ، وَأَنَّهُ لا طَاعَةً إِلاَّ فِي البرِّ

وَنُقَلَ الْمُوذِيُّ: مَا أُحِبُّ أَنْ يُقِيمَ مَعَهُمَا عَلَى الشُّبُهَةِ، لأَنَّهُ عليـه السلام قـال: «مَـنْ تَـرَكَ الشُّبْهَةَ فَقَـذ اسْتَبْرَأ لِدِينِـهِ وَعِرْضِهِ» وَلَكِنْ يُدَارِي، فَظَاهِرُهُ لا طَاعَةَ فِي مَكْرُوهِ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ فِيمَنَّ تَعْرِضُ عَلَيْهِ أَمُّهُ شُبْهَةً يَأْكُلُ؟ فَقَالَ: إنْ عَلِمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بعَيْنِهِ فَلا يَأْكُلُ.

وَقَالَ أَجْمَدُ: إِنْ مَنَعَاُّهُ الصَّلاةَ نَفَلاً يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي، فَظَاهِرُهُ لا طَاعَةَ فِي تَوْكِ مُسْتَحَبُّ.

وَقَالَ: إِنْ نَهَاهُ أَبُوهُ عَنِ الصَّوْمِ لا يُعْجِبُنِيَ صَوْمُهُ وَلا أُحِبُّ لآبِيهِ أَنْ يَنْهَاهُ، فَظَاهِرُهُ لا تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي تَرْكِهِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَتَبَعَهُ ابْنُ تَعِيمٍ لا يَجُورُ مَنْعُ وَلَلِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَاتِبَةٍ وَأَنْ مِثْلَهُ الْمُكْتَرِي وَالزَّوْجُ وَالسَّيِّدُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الإِثْم بَتَرَكِ سُنَّةٍ رَاتِيَة، وَيَأْتِي فِي العَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ.

وَمُنْبَقَ كَلامُ القَاضِي فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْلَيْتِ وَفِي زِيَارَةِ القُبُورِ وَإِهْدَاءِ القُرَبِ، وَقَوْلُهُ: نُدِبَ إِلَى طَاعَةِ أَبِيهِ.

وَقُولُ أَحْمَدَ فِيمَنْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّفِّ الآوَّل لآجُلِ أَبِيهِ: لا يُغْجَبُنِي، هُوَ يَقْدِرُ يَيَرُ أَبَاهُ بِغَيْرٍ هَذَا. وَيَأْتِي أَوَّلَ الطَّلَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَلامُ أَحْمَدُ فِيمَنْ يَأْمُرُهُ أَحَدُ أَبُويُهِ بالطَّلاق، وَكَلامَ شَيْدَخِنَا فِي أَمْرِهِ بِنِكَاح مُمَيَّنَةِ.

ويابي الله المصلوي إن ساء الله لعالى عادم الحمد ويمن يامره الحد ابويه بالطلاق، وكلام شيخنا في المرّو بتلاح معينه. وقَالَ فِي الغُنْيَةِ: يَجُوزُ تَرْكُ النَّوَافِلِ لِطَاعَتِهِمَا، بَلُ الآفْضَلُ طَاعَتُهُمَا، وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الآدَابِ الشُّرَاعِيَّةِ نَخْـوَ ثُلُـثِ الكِتَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصلُ

الشَّرْطُ الحَامِسُ لِوُجُوبِ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ: مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و هـ ش) وَأَكْثَرُ العُلمَاء. وَقَالَهُ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ

وَمَذْهَبُ (م) لا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ إلاَّ لِمَنْ يَعْجَزُ عَنِ السَّفَرِ وَلا حِرْفَةَ لَهُ، فَإِنْ أَمْكَنَهُ المَشْيُ وَالتَّكَسُّبُ بِالصَّنْعَةِ فَعَلَيْهِ الحَّجُ، وَفِيمَنْ عَادَتُهُ السُّوَالُ وَالعَادَةُ إِعْطَاوُهُ قَوْلانِ لِلْمَالِكِيَّةِ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كَشْفِ المَشْكِلِ الرَّادَ وَالرَّاحِلَةَ فِسَي حَـقٌ مَـنْ يَحْتَاجُهُمَا كَقَوْلُ مَالِكِ.

قال في الرُّعَايَةِ: وَقِيلَ: مَنْ قَدَرَ أَنْ يَمْشِيَ عَنْ مَكُةً مَسَافَةَ القَصْرِ لَزَمَهُ الحَجُّ وَالعُمْرَةُ، لآنُهُ مُسْتَطِيعٌ، فَيَدْخُلُ فِـي الآيَـةِ، وَلآنُ القُدْرَةَ عَلَى الكَسْبِ كَالمَال فِي حِرْمَان الزُّكَاةِ وَوُجُوبِ الجزْيَةِ وَنَفَقَةِ القَرِيبِ الزَّمِنِ وَالمَدِينِ لِوَفَاءِ دَيْنِهِ، فَكَذَا هُنَا.

وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ الْأُولِينَ يُسْتَحَبُ لِمَنْ أَمْكَنَهُ الْشَيُ وَالْكَسْبُ بِالْصَنْعَةِ، وَيُكُرُهُ لِمَنْ حَرِفَتُهُ الْمَسْأَلَةُ: وَقَانَ قَسَالَ أَخْمَـدُ فِيمَـنُ يَدْخُلُ البَادِيَةَ بِلا زَادٍ وَلا رَاحِلَةٍ لا أُحِبُ لَهُ ذَلِكَ يَتَوَكُّلُ عَلَى أَزْوَادِ النَّاسِ، وَاخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي قولَـه: لا أُحِـبُ، هَـلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ؟ وَالتُوكُلُ عَلَى اللَّهِ وَاجبُ.

قَالَ شَيْخُنا: باتَّفَاق أَيْمَّةِ الدِّينِ.

وَاحْتَجُوا بِمَا رَوَاهُ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْلُو اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الحَسَنِ مُرْسَلاً: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ».

وَدَوَاهُ أَيْضًا هَنْ هُشَيْمٍ حَدُثْنَا يُونُسُ هَنِ الحَسَنِ مُرْسَلاً، وَرَوَاهُ أَخْمَدُ عَنْ هُشَيْم، سَأَلَ مُهَنّا أَخْمَـدُ: هَـلْ شَنيءٌ يَجِيءُ

عَنِ الْحَسَنِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ صَحِيعٌ مَا نَكَاهُ نَجِنُهَا إِلاَّ صَحِيحَةٌ وَلا سِيْمًا مِثْلَ هَذَا الْمُرْسَلِ، فَسَلا يَضُرُّ قَوْلُـهُ فِي رَوَايَةِ الْفَصْلِ بْنِ زِيَادٍ: لَيْسَ فِي الْمُرْسَلاتِ أَصْعَفُ مِنْ مُرْسَلاتِ الْحَسَنِ وَعَطَامٍ، كَأَنَّهُمَا كَانَا يَسَاخُذَانِ مِـن كُـلُّ، وَلَمَلْـهُ أَرَادَ مُرْسَلاتٍ خَاصَةً، وَعَنْ قَتَادَةً عَنْ أَنْسَ مَرْفُوعًا مِثْلُهُ، لَهُ فَيْرُ طَرِيقٍ.

وَبَعْضُهُا جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَبُو بَكُر بُنُ مَرَّدُويُهِ، وَاللَّارَقُطْنِيُ (٢/ ٢١٦)، وَالحَاكِمُ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيبَ وَالبَيْهَقِيُ (٤/ ٣٣)، وَقَالَ: المَحْفُوطُ عَنْ قَتَادَةً وَغَيْرِهِ عَنِ الحَسَنِ مُرْسَلًا، كَلَا قَالَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ صِيَاءُ الدِّينِ: بَعْضُ طُرُقِهِ ۚ لَا بَأْسَ بِهَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّزِ: إِمَّنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢١٥) وَغَيْرُهُ هَلَنَا الحَبَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ مَرْفُوعًا، وَلا يَصِيحُ مِنْهَا شَيْءً. وتَوَقَّفَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ فِي غَيْر حَديثٍ مِنْهَا، وَرَدُّدَ النَّظَرَ فِيهِ، وَلَيْسَ الآمْرُ كَذَلِك.

وَرَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٨١٣) مِنْ حَدِيثٍ إبْنِ عَمْرٍو قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ.

وَحَسَّنَهُ التَّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ بِحَسَنِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَاٰيَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الحُوذِيُّ وَهُوَ مَتْرُولَةً.

وَرُوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٧٨٩٧) مِنْ حَلَيْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ غُمُرٌ بْنُ صَطَاءً بْنِ وَرَّازُ وَهُوَ صُنَعِيفٌ، وَقِيَامِيًا عَلَى الحِهَادِ. وَعِنْدَ المَّالِكِيَّةِ لا يُعْتَبَرُ فِيهِ رَادٌ وَلا رَاحِلَةٌ، فَاللَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَـا أَتَـوْك لِتَحْمِلُهُــَمْ﴾ الآية [التوبة: ٩٧].

وَلا تَجِبُ الزُّكَاةُ وَالكَفَّارَةُ بِالقُدْرَةِ عَلَى الكَسْبِو، فَكَلَا الحَجُّ، وَقَدْ تَزُولُ القُدْرَةُ فِي الطُّرِيقِ فَيَفْضِي إِلَى ضَسَرَرٍ كَشِيرٍ، بخِلافِ مَا ذَكَرُوهُ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

َ وَيُعْتَبَرُ الزَّادُ قَرُبَتْ المَسَافَةُ أَوْ بَعُلَاتْ (و هــش) وَالْمَوَادُ إِنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ، وَلِهَلَمَا قَالَ البَنُ عَقِيلٍ فِسي الفُنُسُونِ: الحَـَجُ بَدَنِيًّ مَحْضٌ، وَلا يَجُوزُ دَعْوَى أَنَّ المَالَ شَرْطٌ فِي وُجُوبِهِ، لآنَّ الشَّرْطَ لا يُحْصُلُ المَشْرُوطُ دُونَهُ، وَهُوَ المُصَحِّحُ لِلْمَشْرُوطِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكُنِّي يَلْزَمُهُ وَلا مَالَ لَهُ، وَقَالَهُ الْحَبَّفِيُّةُ.

وَتُعْتَبُرُ الرَّاحِلَةُ مُعَ بَعْدِهَا وَهُوَ مَسَافَةُ القَصْرِ فَقَطْ، (و هـ ش) إلا مَعَ عَجْزٍ، كَشَيْخٍ كَبِيرٍ، لآنَّهُ لا يُمْكِنُهُ.

قال في الكَافِي: لا حَبُوا وَلَوْ أَمْكَنَهُ، وَهُوَ مُرَادُ غَيْرُو.

وَيُعْتَبَرُ مِلْكُ الرَّادِ، فَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْمَنَازِل لَمْ يَلْزَمْهُ حَمْلُهُ، وَإِلاَّ لَزِمَهُ (و هـ ش) وَأَنْ يَجِدَهُ بِفَمَنِ مِثْلِهِ، وَإِنْ وَجَدَهُ بِزِيَادَةٍ فَهِيَ كَمَسْأَلَةِ شِرَاءِ المَّاءِ لِلْوُصُوء، كَمَا سَبَقَ (و هـ ش) وَفَرَّقَ أَبُو الْخَطَّابِ فَاشْتَرَطَ لِوُجُوبِ بَذَلَ الزَّيَادَةِ كَوْنَهَا يَسِيرَةً فِي المَّاء، لِتَكَرِّرِ عَدَمِهِ، وَلَهُ بَدَلَ، بِخُلافِ الحَجَّ، وَلاَّنَّهُ التَزَمَ فِيهِ المَشَاقُ، فَكَذَا زِيَادَةُ ثَمَنٍ لا تُجْحَفُ، لِثَلاَ يَفُوتَ، وَهُو الَّذِي فِي المُسْتَوْعِبِ، والكَافِي وَالرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا.

وتُعْتَبُرُ القُدْرَةُ عَلَى وِعَاءِ الزَّافِي، لآنَّهُ لا بُدَّ مِنْهُ، وتُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ وَمَا يَحْتَاجُ مِنْ آلَيْهَا بِشِرَاءِ أَوْ كِرَاء صَالِحَا لِمِنْلِهِ عَسادَةً، لاخْتِلاف أخْوَال النَّاسِ، لآنَّ اعْتِبَارَ الرَّاحِلَةِ لِلْقَادِرِ عَلَى المَشْيِ لِدَفْعِ المَشَسَقَّةِ، كَـذَا ذَكَـرَهُ بَعْضُهُمْ، لِظَاهِرِ النَّصْ، وَاعْتَبَرَ فِي المُسْتَوْعِبِ إِمْكَانَ الرُّكُوبِ، مَعَ أَنْهُ قَالَ: رَاحِلَةٌ تَصْلُحُ لِمِفْلِهِ وَإِنْ لَسَمْ يَقْدُرُ عَلَى خِدْمَةِ بَغْضُهُمْ، لِظَاهِرِ النَّصْ، وَاعْتَبَرَ فِي المُسْتَوْعِبِ إِمْكَانَ الرُّكُوبِ، مَعَ أَنْهُ قَالَ: رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِفْلِهِ وَإِنْ لَسَمْ يَقْدُرُهُ الثَّهُ مِنْ مَبِيلِهِ، كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَظَاهِرَهُ لَوْ أَمْكَنَهُ لَرَمُهُ عَمَلاً بِظَاهِرِ النَّصْ.

. وَكَلامُ غَيْرُهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَالرَّاحِلَةِ، لِعَدَم الفَرَّق، وَالْمَرَادُ بِالزَّادِ أَنَّ لا يَحْصُلُ مَعَهُ ضَـَرَدٌ لِرَوَاءَتِهِءَ وَأَمَّـناً صَادَةُ مِثْلِهِ فَقَــنْ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالاً كَالرَّاحِلَةِ، وَطَاهِوُ كَلامِهِمْ يَلْزَمُهُ، لِظَاهِرِ النَّصِّ، وَلِثَلاَ يَقْضِي إِلَى قَرْلُو الحَجَّ، بعِلاف ِ الرَّاحِلَةِ.

وَيَعْتَبَرُ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ لِلْهَابِهِ وَحَرْدُو، خِلافًا لِيَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي بَلَنِو أَهْسَلَّ لَـمْ يَعْتَبِرِ العَـوْدُ؛ لآنَـهُ وَإِنْ تَسَاوَى الْمُكَانَانَ فَإِنَّهُ يَسْتَوْحِشُ الْوَطَنَ وَالْمُقَامَ بالغُرْبَةِ (و هـ ش).

ُ وَيَعْتَبِرُ أَنْ يَجَدَ المَاءَ وَالعَلَفَ فِي الْمَنَاوِل أَلْتَي يَنْزِلُهَا بِمَسَبِ العَادَةِ بِثَمَنِ مِثْلِبِهِ أَوْ بِالزَّيْـادَةِ المَذْكُـورَةِ، وَلا يَلْزَمُهُ حَمَّلُ مُ لِجَمِيعِ سَفَرِه، لِمَشْتَقَّةِ عَادَةً، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَلْزَمُهُ حَمَّلُ عَلْفِ البَهَائِمَ إِنْ أَلْكَنَهُ، كَالزَّادِ، وَأَظُنُّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي المَاء أَيْضًا. وَيَعْتَبِرُ كُونَ ذَلِكَ فَاضِلاً حَمَّا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ وَعَائِلَةِ مِنْ مَسْكَنِ (و ش) وَخَادِم وَمَا لا بُنَّامِنْهُ (و هـ ش) خِلاَفًا لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَشْتَرِيهِمَا بِنَقْدِ بِيَدِهِ، خِلافًا لآبِي يُومِئفَ فِي الْمَسْكَنِ، لآنٌ ذَلِكَ لا يَلْزَمُهُ فِي دَيْنِ الآدمي، عَلَى مَا يَأْتِي، وَتَضَرُّرُهُ بِذَلِكَ فَوْقَ مَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي حَقّ القَادِر عَلَيْهِ.

وَإِنْ فَضَلَ مِنْ ثَمَنَ ذَلِكَ مَا يَحُيجُ بِهِ بَعْدَ شِرَائِهِ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِ لَرْمَهُ.

وَيَعْتَبِرُ كَوْنَهُ فَاضِلاَ عَنْ قَصَاء دَيْنِ حَالٌ أَوْ مُؤَجُّلِ لآدَمِيُّ أَوْ لِلَّهِ، وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ (و هـ ش)، وَأَنْ يَكُــونَ لَـهُ إِذَا رَجَعَ مَا يَتُومُ بِكِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدُّوَامِ مِنْ عَقَارٍ أَوْ بِصَاعَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الهِدَايَــةِ وَمُنْتَهَـى الغَايَـةِ وَجَمَاعَةُ، لِتَصَرُّرُو بِلاَلِكَ، كَمَا سَبَقَ.

وَكَالْفُلِسِ عَلَىَ مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَالَ فِي َالرُّوْضَةِ وَالكَافِي؛ إِلَى أَنْ يَعُودَ فَقَطْ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ (و هـ ش) فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْفَلِسَ مِثْلُهُ وَأُولَى. وَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَجِبُ عَلَيْهِ الحَجُّ إِذَا كَانَ مَعَهُ نَفَقَةٌ تُبَلِّغُهُ مَكَّةٌ وَيَرْجِع، ويُخَلِّفُ نَفَقَةً لاَّهْلِهِ حَتَّى يَرْجِع.

وَيُقَدُّمُ النُّكَاحَ مَنْ خَافَ العَنَت، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ ش) لِوُجُوبِهِ إِذَنْ، رَّاذَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر: بالإجْمَاع، وَلِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ. وقِيلَ: يُقَدَّمُ الحَجُّ (و م) كَمَا لَوْ لَمْ يَخَفْهُ (ع) وَلاَّنَّهُ أَهَمُّ الوَاجِبَيْنِ، وَيُمْكِنُ تَخْصِيلُ مَصَالِحِهِ بَعْدَ إِخْرَازِ الحَجُّ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَمَنْ احْتَاجَ إِلَى كُتُبِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ بَيْعُهَا.

وَمَنْ اسْتَغْنَى بِإِحْدَى نُسْخَتَيْنِ بِكِتَابِ بَاعَ الْآخِرَى، وَسَبِقَ ذَلِكَ وَحُكُمُ الحَلْيِ أَوْلَ زَكَاةِ الفِطْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَوَاْهُ أَبُو دَاوُد (٢٤٨٩)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

قَالَ البُخَارِي: لا يَصِح.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: لا يُصَحِّحُهُ أَهْلُ العِلْم، رُوَاتُهُ مَجْهُولُونَ لا يُعْرَفُونَ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: ضَعَّفُوهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ، وَذَكَرَ مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ أَنَّهُمَــا مَنَعَـا مِـنْ رُكُوبِهِ مُدَّةَ زَمَانِهِمَا، وَضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ.

َقَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: وَلاَّنَّهُ يَجُوزُ سُلُوكُهُ بِأَمْوَالِ اليَتَامَى، فَأَشْبَهَ البَرَّ، وَإِنْ سَلِمَ فِيسِهِ قَـوْمٌ وَهَلَـكَ قَـوْمٌ^(١)، وَلا غَـالِبَ، فَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ عَنِ القَاضِي: يَلْزَمُهُ، وَلَمْ يُخَالِفَهُ، وَجَزَمَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ؛ لا يَلْزَمُهُ

وَقَالَ فِي مُنْتَهِى الغَايَةِ: الظَّاهِرُ يُخَرِّجُ عَلَى الوَجْهَيْنِ إِذَا اسْتَوَى الحَرِيرُ وَالكَتَّانُ (م ١٣)(٢).

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: العَاقِلُ إِذَا أَرَادَ سُلُوكَ طَرِيقَ يَسْتُوي فِيهِ اخْتِمَالُ السَّلَامَةِ وَالهَلاكِ وَجَبَ عَلَيْهِ الكَفُّ عَنْ سُلُوكِهَا.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَقَالَ: أَعَانُ عَلَى نَفْسِهِ فَلا يَكُونُ شَهِيدًا، وَإِنْ غَلَسِبَ الهَـلاكُ لَسمْ يَلْزَمْـهُ سُـلُوكُهُ، كَـلَا ذَكَـرُوهُ وَذَكَـرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ إِجْمَاعًا فِي البَحْرِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٩) مَرْفُوعًا: «مَنْ رَكِبَ البَحْرَ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ فَمَاتَ بَرَفَتْ مِنْهُ الذَّمَّةُ».

وقال في منتهى الغاية: الظَّاهر يخرَّج على الوجهين إذا استوى الحرير والكتَّان). انتهى.

ما قاله القاضي ولم يخالفه ابن عقيل، جزم به في التَّلخيص، والنُّظم.

وما جزم به الشَّيخ الموفَّق وغيره جزَّم به في الشُّرح، وَهو الصُّوابُ.

قال في الرَّعاية الكبرى: ويركب البحر مع أمنه غالبًا.

📢 Berton Konger

⁽١) تنبيه: (وإن سلم فيه قومٌ وهلك قومٌ): ليس هذا في نسخة المصنّف، وإنّما فيها: (وإن سلم فيه قومٌ ونجا قـومٌ)، فـأصلح كمـا ترى، وهو صحيحٌ، والله أعلم.

 ⁽٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن سلم فيه قوم وهلك قوم ولا غالب فذكر ابس عقيل عن القباضي: يلزمه، ولم يخالفه، وجنزم الشيخ وغيره: لا يلزمه.

وَيَعْتَبُرُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الطَّرِيقَ خِفَارَةً، لأَنَّهَا رِشُوةً، وَلا يَتَحَقَّقُ الأَمْنُ بِبَذْلِهَا.

وَقَالَ ۚ اَبْنُ حَامِدِ: ۚ إِنْ كَأَنَتْ ٱلْحِفَارَةُ لا تُمجْحِفُ بِمَالِهِ لَزِمَهُ بَذْلُهَا، وَقَيْدَهُ فِي مُنتَهَسَى الغَايَـةِ بِاليَسِيرَةِ، وَأَمْسِ الغَـذرِ مِـنَ المَبْذُول لَهُ، لِتَوَقَّفُ إِمْكَانِ الحَجِّ عَلَيْهَا، كَثَمَنِ المَاء، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الحِفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الحَاجَةِ لِليَّهَا فِي الدُّفْعِ عَٰنِ المُخَفَّرِ، وَلا تَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا، كَمَا يَـأْخُذُهُ السُّـلْطَانُ مِـنَ الرَّعَايَا.

وَيُشْتَرَطُ كُونُ الوَقْتِ مُتَّسِعًا يُمْكِنُهُ الحُرُوجُ إلَيْهِ فِيهِ وَالسَّيْرُ حَسَبَ مَا جَسرَتْ بِـهِ العَـادَةُ، وَاخْتَلَفَـتْ الرُّوَايَـةُ فِـي أَمْـنِ الطَّرِيق وَسَعَةِ الوَقْتِ بِحَسَبِ العَادَةِ، فَعَنْهُ: هُمَّا مِنْ شَرَائِطِ الوُجُوبِ.

وَقَالَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ (و هـ ش) لِعَدَم الاسْتِطَاعَةِ، وَلِتَعَدُّر فِعْلِ الحَجِّ مَعَهُ، كَعَدَم الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فَلَوْ حَجُّ وَفْتَ وَجُوبِهِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ تَبَيُّنَا عَدَمَهُ (و هـ ش) وَعَنْهُ: مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الآدَاء، اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا (م ١٤)(١٠.

وَهُوَ الآَصَحُ لِلْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ؛ لآنَّهُ عليه السلام فَسُرَ السَّبِيلَ بِسالزَادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَلآنُـهُ يَتَعَدُّرُ الآَدَاءُ دُونَ القَضَاء، كَالمَرْضِ المَرْجُوَّ بُرْوُهُ، وَحَدَمُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَلَّرُ مَعَهُ الجَمِيعُ، فَعَلَى هَذَا هَلْ يَسائَمُ إِنْ لَسَمْ يَعْزِمْ عَلَى الفِعْلِ إِذَا قَدَرَ؟ يَتَوَجَّهُ الجِلافُ الَّذِي فِي الصَّلاةِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَأْثُمُ إِنْ لَمْ يَعْزِمْ كَمَا نَقُولُ فِي طَرَّآنِ الحَيْضِ وَتَلَف الزُّكَاةِ قَبْلَ إِمْكَانِ الآدَاءِ، وَالعَزْمُ فِي العِبَـادَاتِ مَـعَ العَجْزِيقُومُ مَقَامَ الآدَاءِ فِي عَدَم الإِثْم.

فُصلُ

وَيُشْتَرَطُ لِلْمَرْأَةِ مَحْرَمٌ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَأَنَّهُ قَالَ: الْمَحْرَمُ مِنْ السَّبيلِ، وَصَرَّحَ فِي رِوَايَةِ المَيْمُونِيِّ وَحَرْبِ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْسَ الشَّائِةِ وَالعَجُوزِ وِفَاقًا، وَأَنْكُرَ فِي رِوَايَةِ المُيْمُونِيِّ التَّفْرِقَةَ فَقَالَ: مَنْ فَرَّقَ بَيْسَ الشَّابِّةِ وَالعَجُوزِ؟ لِحَدِيسَدِ البَّنِ عَبِّسَ «لا تُسَافِرْ امْرَأَةٌ إِلاَّ مَعَ مَحْرَمُ وَلا يَذْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلُ إِلاَّ وَمَعَهَا مَحْرَمٌ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ فِي جَيْشِ كَذَا وَكَذَا وَامْرَأَتِي تُرِيدُ الْحَجُّ، قَالَ أُخْرُجُ مَعَهَا».

عَزَاهُ بَعْضُهُمْ إِلَى الصَّحِيحَيْنِ (خ: ٢٨٤٤، م: ١٣٤١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَفُظَّ أَحْمَدَ (١/ ٢ ٢٢)، وَفِيهِمَا: ﴿إِنَّ امْرَاتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً وَإِنِّي اكْتَتِبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا، قَالَ انْطَلِـقْ فَحُـجً مَمْهَا».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿لا يَحِلُ لامْرَأَةِ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسْتَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَلِلَةِ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ». رَوَاهُ البَّخَارِيُّ (١٩٣٨).

وَلَفْظُ مُسْلِمَ (١٣٨٨): فَذُو مَحْرَم مِنْهَا،

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (واختلفت الرّواية في أمن الطّريق وسعة الوقت محسب العادة، فعنه: هما من شرائط الوجوب، وقالسه
 أبو الخطّاب وغيره... وعنه: من شرائط لزوم الأداء، اختاره أكثر أصحابنا). انتهى.

وأطلقهما في المبهج، والإيضاح، والمستوعب، والمغني، والكافي، والشُّرح، وشرح المجد، وغيرهم:

إحداهما: هما من شرائط الوجوب، وهو الصّحيح.

جزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والهادي، وغيرهم.

قال الزُّركشيُّ: هذا ظاهر كلام ابن أبي موسى، والقاضي في الجامع، واختاره أبو الخطَّاب وغيره.

والرُّواية الثَّانية: هما من شرائط لزوم الأداء.

قال المجد في شرحه وتبعه المصنّف هنا: اختاره أكثر أصحابنا.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وهو ظاهر كلام الخرقيّ، وصحَّحه في النّظم وغيره، وقدَّمه في المقنع، والتّلخيص، وشرح ابن منجًا وابن رزينٍ، وغيرهم. قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وهو الصُّواب.

وَلَهُ أَيْضًا: ﴿مُسِيرَةً يَوْمِ إِلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا ﴾.

وَلَهُ أَيْضًا: ﴿مُسِيرَةً لَيْلَةً إِلاَّ وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا﴾.

وَلاَّبِي دَاوُد (١٧٢٥) نَحْوُهُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: «بَرِيدًا».

وَصَنَّحُحَهُ الْحَاكِمُ (١٦١٦)، وَالنِّيهَقِيُّ (٣/ ١٣٨).

وَلِمُسْلِمِ أَيْضًا: «ثَلاثًا»، وَهَذَا مَعَ ظَاهِرِ الآيَةِ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ، وَخَبَرُ ابْن عَبّاسِ خَاصٌّ.

وَرَوَى الْدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٢٢): حَدَّثَنَا أَخْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الرَّجَالَ: حَدَّثَنَا أَبُوَ حُمَيْدٍ: سَمِعْت حَجَّاجًا يَقُــولُ: قَــالَ ابْنُ جُرَيْج، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبَدِ –مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ– أَوْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعَــا: ﴿لَا تَحُجَّـنُ اسْرَأَةَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرًم﴾.

أَبُو حُمَيْدٍ هُوَ: عُبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ تَمِيمٍ، وَحَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ثِقْتَانٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَبَرٌ حَسَنَّ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ فِي الشَّافِي.

وَكَالسُّفَرِ لِحَجُّ التُّطَوُّعُ (و) وَالزَّيَارَةُ (و) وَالتُّجَارَةُ (و)، وَلاَّنْ تَقْبِيدَ الآيَةِ بِمَا سَبَقَ أُولَى مِنْ مُجَرُّدِ الرَّأْيِ.

وَيَأْتِي خُكُمُ سَفَر الْهِجْرَةِ وَتَغْرِيبِ الزَّالِيَةِ.

وَعَنْهُ: المَحْرَمُ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الآدَاءِ.

وَقَالَهُ بَعْضُ الْحَنَفَيَّةِ، لِوُجُودِ الْسُبَبِ فَهُوَ كَسَلامَتِهَا مِنْ مَرَضٍ، فَمَلَى هَذَا يُحَجُّ عَنْهَا لِمَوْتِ أَلْ مَرَضِ لا يُرْجَى بُرْؤُهُ. وَيَلْزَمُهَا أَنْ تُوصِيَ بِهِ، وَظَاهِرُ الحِرَقِيِّ: أَنَّ المَحْرَمَ شَرْطً لِلْوُجُوبِ دُونَ أَمْنِ الطُريقِ وَسَعَةِ الوَقْتِ، حَيْثُ شَرْطُهُ دُونَهُمَا وَقَدَّمَهُ فِي المُقْنِعِ وَغَيْرُو، وَشَرَطَهُمَا فِي الهِدَايَةِ لِلْوُجُوبِ، وَذَكَرَ فِي الْمُحْرَمِ هَلْ هُوَ مِنْ شَرَاطِهِ الوُجُوبِ؟ روَايَتَيْنِ.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ: وَالنَّفْرِقَةُ عَلَى كِلا الطُّرِيقَيْنِ مُشْكِلَةً.

وَالصَّحِيحُ: التُّسْوِيَةُ بَيْنَ هَلَوِهِ الشُّرُوطِ النُّلائَةَ إِمَّا نَفْيًا وَإِمَّا إِنْبَاتًا، لِمَا سَبَقَ، وَمَا قَالَهُ صَحِيحً.

وَكَذَا سَوَّى ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بَيْنَ الثَّلاثَةِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهَا تُرَادُ لِلْحِفْظِ، وَالرَّاحِلَةُ تُرَادُ لِنَفْسِ السَّعْيِ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ: لا يُشْتَرَطُ الْمُحْرَمُ فِي الْحَبِّ الوَاجِبِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَأَنُّهَا تَخُرُجُ مَعَ النُّسَاء وَمَعَ كُلُّ مَنْ أَمِنْتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: مَعَ مُسْلِم لا بَأْسَ بهِ.

وَقَالَ الْأُوْزَاعِيُّ: مَعَ قَوْمَ عُلُدُول.

وقال مَالِك: مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ النَّسَاء.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعَ حُرُّةٍ مُسْلِمَةٍ ثِقَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أُصْحَابِهِ: وَحُدَهَا مَعَ الْأَمْنِ.

وَالصَّحِيحُ عَنْهُم: يَلْزَمُهَا مَعَ نِسْوَةٍ ثِقَاتِ، وَيَجُوزُ لَهَا مَعَ وَاحِدَةٍ لِتَفْسِيرِهِ ﷺ السَّبِيلَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ. وَقَوْلِهِ لِعَدِيٍّ بْنِ حَاتِم: ﴿إِنَّ الظَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالكَّمْبَةِ لا تَخَافُ إِلاَّ اللَّهُ».

مُتَّفَقُ عَلَيْهِ (خ: ٢٤٠٠).

وَإِنَّمًا هُوَ خَبَرٌ عَنِ الْوَاقِعِ.

وَأَخْتَجُ ابْنُ حَزْمٍ بِتَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿لا يَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ».

وَقُولِهِ: ﴿إِذَا اسْتُأَذَّنُّتُكُمْ نِسَاؤُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذَّنُوا لَهُنَّ ٩.

وَقَالَ عَنْ سَفَرِ الْمُرَاةِ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسِ السَّابِقِ: لَمْ يَأْمُرْ بِرَدُّهَا، وَلا عَابُ سَفَرَهَا، وَجَوَابُهُ أَنَّهُ عُرِفَ مِـنَ النَّهْـيِ، وَلَـمْ يَأْمُرْ بِرَدِّهَا لاَمْرِ الزَّوْجِ بِالسَّفَرِ مَعَهَا.

قَالَ صَاحِبٌ الْمُحَرُّرِ: وَعَنَّهُ رِوَايَةٌ رَابِعَةً: لا يُشْتَرَطُ المَحْرَمُ فِي القَوَاعِدِ مِنْ النّسَاءِ اللاَّتِـي لا يُخْشَى مِنْهُـنَ وَلا عَلَيْهِـنَّ

سُئِلَ فِي رِوَايَةِ الْمُرْدِيِّ عَنِ امْرَأَةِ عَجُوزِ كَبِيرَةِ لَيْسَ لَهَا مَحْرَمٌ وَوَجَدَات قَوْمًا صَالِحِينَ فَقَالَ: إِنْ تَوَلَّـتُ هِيَ النُّزُولَ وَالرُّكُوبَ وَلَمْ يَأْخُذُ رَجُلٌ بِيَدِمًا فَأَرْجُو لاَّنْهَا تُفَارِقُ غَيْرَهَا فِي جَوَازِ النَّظْرِ النَّهَا، لِلأَمْنِ مِنْ المَحْذُورِ، فَكَذَا هُنَا، كَـذَا قَالَ، فَأَخِذَ مِنْ جَوَازِ النَّظَرِ الجَوَازَ هُنَا، فَتَلْزَمُهُ فِي شَابُةٍ قَبِيحَةٍ وَفِي كُلِّ سَفَرٍ وَالْجَلُوةِ، كَمَا يَأْتِي فِي آخِرِ العَدَدِ، مَـعَ أَنْ الرُّوَايَـةَ

وَقَالَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ المُحَرُّر.

وَعِنْدُ شَيْخِنَا: تَحُجُّ كُلُّ امْرَأَةِ آمِنَةٍ مَعَ عَدَم المَحْسَرَم، وَقَـالَ: إِنَّ هَـذَا مُتَوَجَّـة فِـي كُـلِّ سَـفَرِ طَاعَـةٍ، كَـذَا قَـالَ، وَنَقَلَـهُ الكَرَابِيسِيُّ عَنِ الشَّافِعِيُّ فِي حَجَّةِ التَّطُوعُ، وَقَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِيهِ وَفِي كُلُّ سَـفَرٍ غَـيْرٍ وَاجِـبِ، كَزِيَـارَةٍ وَيُجَـارَةٍ، وَقَالَـهُ المَارِ أُنِيَاكِ أُنِدُ مَنْ مَنْ مُثَنِّ الْمُعْنَى وَقَالُهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ فِيهِ وَفِي كُلُّ سَـفَرٍ غَـيْرٍ وَاجِـبِ، كَزِيَـارَةٍ وَيُجَـارَةٍ، وَقَالَـهُ البَاجِيُّ المَالِكِيُّ فِي كَبِيرَةٍ غَيْرٍ مُشْتَهَاةٍ.

وَذَكِرَ أَبُو الْخَطَّابَ دِوَايَةً المَوْدِيُّ ثُمُّ قَالَ: وَطَاهِرُهُ جَوَالُ خُرُوجِهَا بِغَيْوِ مَحْرَم، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي مَسْأَلَةِ العَجُسُوزِ تَخْضُرُ الجَمَاعَةُ، هَذَا كُلامُهُ.

وَعَنْهُ: لا يُعْتَبُرُ المَحْرَمُ إلاَّ فِي مَسَافَةِ القَصْرِ (و هـ) كَمَا لا يُعْتَبُرُ فِي أَطْرَافِ البَلَدِ مَعَ عَدَمِ الحَوْفِ (و). وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: ﴿لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَّوْمِ الآخِوِ تُسَافِرُ مَسِيرَةً ثَلاثِ لَيَالٍ إلاَّ وَمَعَهَا ذُو مَجْرَمٍ». **رُنَّ مَنْ ذَرِيرِ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاليَّوْمِ الآخِوِ تُسَافِرُ مَسِيرَةً ثَلاثِ

مُتَّفَقُّ عَلَيْهِ (خ: ١٠٣٦)، م: ١٣٣٨).

وَفِي رَوَايَةٍ أَيْضًا: ﴿ثَلَاثَةًۗۗۗ ٤.

وَفِي رُوَايَةٍ: فَفُوقَ ثَلَاثٍ،

وَفِي اللُّخَارِيِّ (١٠٣٦) فِي بَعْض طُرُقِهِ: ﴿ قَالاتُهُ آيَامٍ﴾.

وَلِمُسْلِم (٨٢٧) مِن حَدِيثِ أَبِي مَعِيدٍ: (يَوْمَيْن).

وَلَهُ أَيْضًا: ﴿ثَلَاثُةًۥ

وَلَهُ أَيْضًا: ﴿ أَكُثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ﴾.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ اخْتِلافَ الرُّوايَاتِ لاخْتِلافِ السَّائِلِينَ وَسُوَّالِهِمْ، فَخُرِّجَتْ جَوَابًا.

وَالْمَوَادُ بِقُولِهِمْ: يُعْتَبُوُ الْمَخْرَمُ لِلْمَوْاتِهِ مَنْ لِمَوْرَتِهَا خُكُمٌ، وَهِيَ بِنْتُ مَنْبِعٍ، عَلَى مَا سَبَقَ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ؟

وَيَأْتِي فِي النُّكَاحِ وَآخِرِ العَدَدِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-.

قَالَ القَاضِي: اعْتَبُرَ أَخْمَدُ المَحْرَمَ فِيمَنْ يُخَافُ أَنْ يَنَالَهَا الرِّجَالُ، فَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَخْمَدَ بْسَنِ إِبْرَاهِيهِمَ: مَتَى لا يَحِلُ سَفَرُهَا إِلَّا بِمَحْرَمِ؟ قَالَ: إِذَا صَارَ لَهَا مَنْبِعُ مِينِينَ، أَوْ قَالَ: تِسْعً.

وَأَلِلُّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ شَيْخُنَا: إمَّاءُ المَرْأَةِ يُسَافِرُنْ مَعَهَا وَلا يَفْتَقِرْنْ إِلَى مَحْرَمٍ، لآنَّهُ لا مَحْرَمَ لَهُنَّ فِي العَادَةِ الغَالِبَةِ. فَأَمَّا عُتَقَاؤُهَا مِنَ الإِمَاء، وَيَيُّضَ لِذَلِكَ ..

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ أَنْهُنَّ كَالْإِمَاءِ، حَلَى مَا قَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ مَحْزَمٌ، وَاحْتِمَالُ مَكْسِهِ لاَنْقِطَاعِ التَّبَعِيَّةِ وَمِلْكِ أَنفُسِهِنُ بِالعِثْقِ، فَلا حَاجَةً، بِخِلافِ الْإِمَاءِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ احْتِبَالُ الْمِحْرَمِ لِلْكُلُّ، وَعَدَمُهُ كَمَدَمِ الْمُحْرَمِ لِلْكُلُّ أَعْلَمُ

وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تُحَرَّمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّالِيدِ بنسَبِ أَوْ سَبَبِ مُبَاحٍ، كَرَضَاع وَمُصَاهَرَةٍ وَوَطْء مُبَسَح بِنِكَسَح أَوْ غَيْرِه، وَرَابُهَا وَهُوَ رَوْجُهَا وَهُوَ ابْنُ زَوْجُهَا نُصَّ عَلَيْهِمَا (و) خِلافًا لِمَالِكِ فِي ابْنِ زَوْجِهَا.
وَتَقَلَ الْأَثْرَمُ فِي أَمِّ الْمَرَّاقِ يَكُونُ مَحْرَمًا لَهَا فِي حَجِّ الفَرْضِ فَقط (خ) قَالَ الْأَثْرَمُ: كَانُهُ ذَهَبَ إِلَى انْهَا لَهُ تُذْكُرُ فِي

قُولِهِ: ﴿ وَلا يُبْدِينَ زِينَتُهُنَّ ﴾ الآيَةُ [النور: ٣١].

وَعَنْهُ الْوَقْفُ فِي لَظُرِ مُنْعُرِهَا وَعَنْهُ الرَّبِيَّةِ، لِمَنْمَ وَكُرِهِمَا فِي الآيَةِ، (خ)، وَلا صَفْرَمِيَّةٌ بِوَطْءِ مُسُبِّهُمْ أَوْ فِظَا، فَلَيْسَ بِمَحْرَمُ لأَمُّ المَوْطُوءَةِ وَابْنَتِهَا، لأَنَّ السَّبَبَ غَيْرُ مُبْاحٍ.

قَالَ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ: كَالتَّحْرِيمِ بِاللَّمَانِ، وَأُولَى، لآنَ المَحْرَمِيَّةَ ثَعْلُهُ فَاعْتُبِرَ إِبَاحَةُ سَبَبِهَا كَسَافِرِ الرُّحَصِ. وَعَنْهُ: بَلَى، وَاخْتَارَهُ فِي الفُصُول فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ لا الزُّنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُ قَـوْلُ أَكُـثَرِ الْعُلْمَـاءِ، لِلْبُـوتِ جَمِيـعِ صَنْهُ: بُهُورِ وَاخْتَارَهُ فِي الْفُصُول فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ لا الزُّنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُ قَـوْلُ أَكُـثَرِ الْعُلْمَـاءِ، لِلْبُـوتِ جَمِيـعِ الْأَحْكَام فَيَدْخُلُ فِي الآيَةِ، بخِلاف الزُّنَا.

وَالْمُرَادُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- بِأَلْشُبْهَةِ مَا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةُ: الوَطْءُ الحَرَامُ مَعَ الشُبْهَةِ كَالجَارِيَةِ المُشْتَرَكَةِ وَنَحُومَا، لَكِنْ ذَكَرَ فِي الأَنْتِصَارِ فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ المُصَاهَرَةِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَنَّ الوَطْءَ فِي نِكَاحٍ فَاسِهِ كَالوَطْءَ بِشُبْهَةٍ، وَلَيْسَ بِمَحْرَم، لِلْمُلاعَنَةِ، مَسعَ دُخُولِهَا فِي إطلاق بَعْضِهِمْ، فَلِهَذَا قِيلَ: سَبَبٌ مُبَاحٌ لِحُرْمَتِهَا، وَذَكَرَهُ مِسنْ أَصْحَابِنَا الْتَشَاخُرِينَ صَاحِبُ الوَجِيزِ وَالأَدمي النَّذَ وَالْمُ مَن النَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِن اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلُولُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَاقِ اللَّهُ الْعُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلِمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّالِي الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللْمُلْعُلِمُ اللْمُلْعُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللللْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُنْفِقُ الْمُنْفِقُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلِلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ اللْمُلْم البَغْدَادِيَّان، وَلَمْ أَجَدْ الْحَنَّفِيَّةُ اسْتَثْنَوْهَا بَلْ الشَّافِعِيَّة.

قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: وَأَزْوَاجُ النَّبِيُّ ﷺ أَمْهَاتُ المُؤمِنِينَ فِي النَّحْرِيمِ دُونَ المُحْرَمِيَّةِ (و).

وَلَيْسَ العَبْدُ بِمَحْرَمِ لِسَيَّدَتِهِ، نَقَلَهُ الأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ، لأَنْهَا لاَ تَحْرُمُ أَبَدًا، وَلا يُؤمَنُ عَلَيْهَا، كَالآجْنَبِيُّ، وَلا يَــــْأَرَمُ مِــنَ النَّطَـــِ

وَرُوَى سَعِيدٌ وَخَيْرُهُ عِنْ إسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَاشٍ عَنْ بُوَيْعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عِنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: فستقرُّ المَرْأَةِ مَسعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةً، بَزيعٌ ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِم وَعَنْهُ: هُوَ مَحْرَمٌ لَهَا.

قَالَ صَاحِبُ ٱلْحَرِّرِ: لآلُّ القَاهِرِيُّ ذَكَرَ فِي شَرْحِ المُذْهَبِ أَلَّ مَذْهُبَ أَخْمَدَ أَنَهُ مَخْرَمٌ (و ش).

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحْرَمِ ذَكَرًا مُكَلِّفًا مُسْلِمًا (هـ شَ) نَصُّ عَلَيْهِ، لآنَ الكَـافِرَ لا يُؤمّنُ عَلَيْهَا، كَالْحَصَانَةِ، وكَالْمَجُوسِيّ، لاعْتِقَادِهِ حِلْهَا (و).

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ مِثْلَةً مُسْلِمٌ لَا يُؤمَّنُ، وَذَكَرُهُ فِي الْمُحِيطُ لِلْمُغَفِيَّةِ، وَيَقَوجُهُ أَنْ لا يُعْتَسَبَرَ إسْلامُهُ إِنْ أَمِسَ عَلَيْهَا، لِسَا سَبَق، وَالْحَصْنَانَةُ يُنَافِيهَا الكُفْرُ، لأَنْهَا ولايَدُّ، وَلِهَذَا نَافَّاهَا الفِسْقُ، وَلاَّنْهُ يُرْبُيهِ وَيَنْشَأُ عَلَى طَرِيقَتِهِ، بِخِلاف مَذَا.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ أَنْ الذَّنِيِّ الكِتَابِيُّ مَحْرَمٌ لاَبْنَتِهِ الْمُسْلِمةِ إِنْ قُلْنَا يَلِي نِكَاحَهَا كَالْمُسْلِم وَنَفَقَةُ الْمُحْرَمُ عَلَيْهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ، لآنَّهُ مِنْ سَبيلِهَاً.

وَذَكَرَهُ القُدُورِيُّ الْحَنَفِيُّ، فَيَعْتَبَرُ أَنْ تَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً لَهُمَا ﴿

وَذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ الْحَنْفِيُّ: لا نَفَقَةَ لَهُ وَلا يَلْزَمُهَا حَجٌّ، وَإِنْ بَلْلَتْ النَّفَقَةَ لَمْ يَلْزَمُ الْمُحْرَمُ –غَيْرَ عَبْدِهَا– السَّفَقُ بِهَــا، عَلَـى الأصَحُّ، لِلْمَشَقَّةِ، كَحَجِّهِ عَنْ مَريضِهِ.

وَوَجْهُ النَّالِيَةِ: أَمْرُهُ ﷺ لِلزُّوْجِ فِي خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَجَوَالِهُ أَنَّهُ أَمْرٌ بَعْدَ حَظْرٍ، أَوْ أَمْرُ تَخْيِرِ وَعَلِمَ ﷺ مِنْ حَالِمِ أَنَّهُ يُعْجِبُهُ أَنْ يُسَافِرَ.`

ُ وَإِنْ أَرَادَ أَجْرَةً فَطَاهِرُ كَلَامِهِمْ لا يَلْوَمُهَا، وَيَتَوَجَّهُ: كَنَفَقِهِم كَمَا ذَكَرُوهُ فِي التَّفْرِيبِ فِي الزَّنَا وَفِي قَـالِدِ الآعْمَى، فَـدَلَّ ذَلِكَ كُلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ لَمْ يَلْزَمْهَا، لِلْمِنَّةِ، وَيَتَرَجُهُ أَنْ يَجِبَ لِلْمَحْرَمِ أَجْسَرَهُ مِثْلِهِ لا النَّفَقَةُ، كَفَائِدِ الآعْمَى، وَلا ذَلِيلَ * مُنْهُ مَنْ اللّهُ لَوْ تَبَرَّعَ لَمْ يَلْزَمْهَا، لِلْمِنَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَجِبَ لِلْمَحْرَمِ أَجْسَرَهُ مِثْلِهِ لا النَّفْقَةُ، كَفَائِدِ الآعْمَى، ولا ذَلِيلَ يَخُصُ وُجُوبَ النَّفَقَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ حَجَّتِ الْمَرْأَةُ بِلا مَحْرُم حُرَّمَ وَأَجْزَأَ (و) وَإِنْ أَيسَتْ مِنْهُ فَيَاتِينَ فِي الْمَفْتُوبِ، لآنُهُ لِتِفْظِهَا.

وَمَنْ تَرَكَ حَقًّا يَلْزَمُهُ مِمًّا سَبَقَ مِنْ دَيْنِ وَغَيْرِهِ حَرُمٌ وَأَجْزَأً، لِتَعَلَّقِهِ بليمِّيهِ

وَيُصِحُ مِنْ مَعْضُونِهِ وَأَجِيرَ خِلْمَةً بِأَجْرَةٍ أَوْ لا، وَتَاجِرُ وَلا إِثْمَ، فَصُرُ عَلَي ذَلِك (و).

قَالَ فِي الفُصُول وَالمُنْتَخَبِّ، وغيرهما: وَالثَّوَابُ بِحَسَّبِ الإخْلاص.

قَالَ أَحْمَدُ: لَوْ لِلَّمْ يَكُنْ مَعَك تِجَارَةٌ كَانَ أَخْلَصَ، وَرَخُصَ فِي النَّجَارَةِ وَالعَمَلِ فِي الغَرْوِ ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ كَمَنْ لا يَشُوبُ غُزُونَهُ بِشَيْءَ مِنْ هَلَمَا، وَسَبَقَ فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلاةَ.

وَمُنْبَقُ فَي مَنْوِ الْعَوْرَةِ الْحَجُّ بِمَالٍ مَغْصُوبٍ، وَالْأَبُوانَ كُغَيْرِهِمَا إِلَّا مَنْ لَهُ أَنْ يَتَمَلُّكَ فَيُمْلِكَ.

أَنْ قِيلُ: مَا فَعَلَ بِمَالِ ابْنِهِ جَازٌ، وَأَلَلَّهُ أَعْلَمُ,

يَلْزَمُ الْأَعْمَى أَنْ يَحُجُّ بَنَفْسِهِ (هـ) بِالشُّرُوطِ المَلْكُورَةِ، لِقُلْرَتِهِ عَلَيْهِ، كَالبَصِيرِ، بِخِلافِ الجِهَادِ، وَيُعْتَبَرُ لِهُ قَـالِلهُ، كَبَصِيرِ يَجْهَلُ الطّرِيقَ، وَقَائِلُهُ كَالْمُحْرَم، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الجَوْزِيُّ وَأَطْلَقُوا القَائِدَ.

وَقَالَ فِي الْوَاضِحِ: يُشْتَرَطُ لِلأَدَاء قَائِدٌ يُلاكِمُهُ، أَيْ يُوَافِقُهُ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ أُمُّ مَكْتُوم لِلنَّبِيُّ ﷺ: لِي قَائِدٌ لا يُلائِمُنِي، وَأَمَرَهُ بِالْجَمَاعَةِ.

فَقَدْ يَحْتَمِلُ مِثْلُهُ هَهُنَا، وَالْفَرْقُ أَظْهَرُ، وَيَلْزُمُهُ أَجْرَةُ قَافِدٍ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ.

وَقِيلُ: وَزِيَادَةً يُسِيرَةً.

وَقِيلٌ: وَغَيْرُ مُجْحِفَةٍ، وَلَوْ تَبَرُّعَ لَمْ يَلْزَمْهُ؛ لِلْمِنَّةِ.

مَنْ لَزِمَهُ الحَيجُ أَوْ العُمْرَةُ لَمْ يَجُوْ لَهُ تَأْخِيرُهُ، بَلْ يَأْتِي بِهِ عَلَى الفَوْرِ، نَصٌ عَلَيْهِ (و هـــ م ر) وَأَبِي يُوسُنَفَ وَدَاوُد، بِنَـاءٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى الفَوْرِ، وَلِحَدِيثِ ابْن عَبَّاسِ (تَعَجُّلُوا إِلَى الحَجُّ؛ يَعْنِي الفَريضَةَ.

وَحَدِيثُهُ أَنْ حَدِيثُ الْفَصْلُ: ﴿مَنْ أَرَادَ الْحَجُّ فَلْيَتَعَجُّلُۗ﴾.

رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/ ٢١٤، ٢٢٥)، وَلاَبْنِ مَاجَهُ (٢٨٨٣) الشَّانِي، وَفِيهِمَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْملائِي إِسْمَاعِيلُ بُنُ جَلِيفَةَ . • • نَهُ مُوادًا مِنْهُ مِنْ وَمَا إِنْ مَاجَهُ (٢٨٨٣) الشَّانِي، وَفِيهِمَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْملائِي إِسْمَاعِيلُ بُنُ جَلِيفَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ إِلاَّ رِوَايَةً عَنِ ابْنِ مَعِينٍ.

وَلاَحْمَدَ (١/٣٢٣))، وَأَلِمِي َدَاوُد (١٧٣٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ، رَوَاهُ عَنْهُ مِهْرَانُ، تَفَرَّدَ عَنْهُ الحَسَنُ بْنُ عَبْرُو. وَثُقْهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلِمَا يَأْتِي فِي الفَوَاتِ وَالإِحْصَارِ، وَكَالِحِهَادِ وَكَخَجُّ المَعْضُوبِ بِالاسْتِنَابَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيُّ كَسَلَا احْتَجُّ بِـهِ بَعْضُهُمْ، وَلاَّنَّهُ لَوْ مَاتَ عَاصِيًا، لِلأَخْبَار، وَهُوَ ٱلْآصِمَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَقِيلَ: لا، فِي الشَّابِّ.

وَكَذَا الْجِلافُ لَهُمْ فِي صَحِيحٍ لَمْ يَحُجُّ حَتَّى رُمِنَ، قَالُوا: فَإِنْ عَصَى أَسْتُنِيبَ عَنْهُ عَلَى الفَوْرِ، لِخُرُوجِهِ بِتَقْصِيرِهِ عَنِ استحقاق الترقه.

وَقِيلَ: لا، كُمَنْ بَلَغَ مَعْضُوبًا.

وَيَمْصِي عِنْدَهُمْ مِنْ السُّنَةِ الآخِرَةِ مِنْ آخِر ميني الإمْكَان، لِجَوَازِ النَّاخِيرِ إِلَيْهَا.

وَقِيلَ: مِنْ الأُولَى، لاسْتِقْرَار الفَرْض فِيهَا.

رِتِهِيلَ: لِا يُسْنَدُ عِصْنِيَانُهُ إِلَى سَنَةِ مُعَيَّنَةٍ، وَحَيْثُ عَصَى لَهُمْ يُحْكُمْ بِشْهَادَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، لِبَيَّانِ فِسْقِهِ، وَإِنْ حُكِمَ بِهَا فِيمَا بَيْنَ الأولَى وَالآخِرَةِ.

وَقِيلَ: يَمْصَي، فَقَدْ بَانَ فِسْقُهُ، فَفِي نَقْضِهِ القَوْلانِ.

وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُؤخِّرُهُ، فَإِنَّهُ فُرِضَ سَنَةَ عَشْرٍ، وَالْأَشْهَرُ سَنَةَ تِسْعٍ، فَقِيلَ: أخْرَهُ لِغِدَمِ اسْتِطَاعَتِهِ.

وَقِيلَ: لأَنَّهُ كُرهَ رُؤيَّةَ المُشْرِكِينَ عُرَّاةً حَوْلَ البَيْتِ.

وَقِيلَ: بِأَمْرِ اللَّهِ لِتَكُونَ حَجَّتُهُ حَجَّةَ الوَدَاعِ فِي السُّنَةِ الَّتِي اسْتَدَارَ فِيهَا الزَّمَانُ وَتَتَعَلَّمَ مِنْهُ أَمْتُهُ لَلْنَاسِكَ الَّتِي اسْتَقَرُّ أَمْرُهُ عَلَيْهَا (م ١٥)^(١).

القول الأوَّل: حكاه الشَّيخ في المغني والجد في شرحه والشَّارح احتمالاً، قال المجد: حكى ذلك جدَّي في تفسيره.

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله: (وقيل: إنَّ النَّبيُّ ﷺ لم يؤخَّره فإنَّه فرض سنة عشر، والأشهر سنة تسع: فقيل: أخَّره لعـدم الاسـتطاعة وقيل: لأنّه كره رؤية المشركين عراةً حول البيت، وقيل: بأمر اللّه تعالى لتكون حجَّته -حجَّة الوداع- في السّنة الّتي استدار فيها الزّمـــان وتتعلُّم منه أمَّته المناسك الَّتي استقرُّ أمره عليها). انتهى.

وَظَاهِرُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُوا الحَجُ وَالعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] يَفْتَضِي الإِثْمَامَ بَحْدَ الشُّرُوعِ، وَلِهَـذَا قَالَ: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَلا حَصْرُ قَبْلَ الشُّرُوعِ.

وَسَبَبُ النَّزُول إخْرَامُهُمْ بِالعُمْرَةِ وَحَصْرُهُمْ عَنَّهَا، فَبَيْنَ حُكْمَ النَّسُكَيْنِ، وَيُحْمَلُ قَوْلُ عَلِيٌّ وَابْنِ مَسْـعُودٍ: إِنْمَامُهُمَـا أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِكَ عَلَى النَّدْبِ عِنْدَهُمَا، وَذَكَرَ أَبْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ رَوَايَةُ: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ.

ُ زَادَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: مَعَ العَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ فِي الجُمْلَةِ (و ش) وَمُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ، لِمَا سَبَقَ، وَلآنُـهُ لَـوْ أَخْرَهُ لَـمْ يُسَمَّ قَضَاءً، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يُسَمَّى فِيهِ وَفِي الزُّكَاةِ، وَذَكَرَهُ فِي الرُّعَايَةِ وَجْهَا ثُمَّ يَبْطُلُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى سَنَةٍ يَظُنُّ مَوْتَهُ فِيهَا، وَسَبَقَ العَزْمُ فِي الصَّوْمَ وَالصَّلاةِ.

فُصلُ

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ لا يُرْجَى بُرْؤُهُ، زَادَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: أَوْ كَانَ نِضْوَ الخَلْقِ لا يَقْدِرُ عَلَى النُّبُـوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلاَّ بِمَشَقَّةٍ غَيْرٍ مُخْتَمَلَةٍ.

قَالَ أَخْمَكُ: أَوْ كَانَّتُ الْمَرْأَةُ تَقِيلَةً لا يَقْدِرُ مِثْلُهَا يَرْكَبُ إِلاَّ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، وَأَطْلَقَ ٱبْدِ الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ عَدَمَ القُدْرَةِ، وَيُسَمَّى الْمُضُوبُ وَوَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، جَازَ وَصَحُّ أَنْ يَسْتَنِيبَ مَنْ يَأْتِي بِهِ عَنْهُ (م) وَيَلْزَمُهُ أَيْضَا (و هـ ش) لِقَول الْبنِ عَبُاسِ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنْعَمَ قَالَت: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي أَذْرَكَتُهُ فَرِيضَةً اللَّهِ فِي الحَجُّ شَيْخًا كَبِسِرًا لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْنَويَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، أَفَاحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: فَحُجَّى عَنْهُ.

مُتَّفَقُّ عَلَيْهِ (خ: ١٤٤٢، م: ١٣٣٤).

وَسَبَقَ خَبَرُ أَبِي رَزِينِ فِي العُمْرَةِ، وَخَبَرُ: «مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، وَكَسالصُّوْمِ يُفْدِي مَنْ حَجَزَ عَنْـهُ، سَوَاءٌ وَجَبَ عَلَيْهِ حَالَ العَجْزِ (هـ رم) أَوْ قَبْلُهُ (م) وَيَلْزَمُهُ عَلَى الفَوْر (ش) كَنْفْسِهِ، مِنْ حَيْثُ وَجَبَ أَوْ مِنْ المِيقَاتِ، كَمَا يَسَأْتِي، وَإِنْ وَجَدَ نَفَقَةَ رَاجِل لَمْ يَلْزَمُهُ، خِلافًا لِصَاحِبِ الرَّعَايَةِ وَالْأَصَحُّ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَإِنْ وَجَدَ مَالاً وَلَمْ يَجِدْ نَائِبًا فَفِي وُجُوبِهِ فِي ذِمَّتِهِ وَجُهَان، بِنَاءً عَلَى إمْكَان المسير (م ١٦)(١).

زَاَدَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فَإِنْ قُلْنَا يَثُبُتُ فِي ذَمِّتِهِ كَانَ الْمَالُ الْمُشْتَرَطُ فِي الإيجَابِ عَلَى الْمُضُوبِ بِقَدْرِ مَا نُوجِبُهُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَإِنْ قُلْنَا: لا يَثْبُتُ فِي ذِمِّتِهِ أَشْتُرِطَ لِلْمَالِ المُوجِبِ عَلَيْهِ أَنْ لا يَنْقُصَ عَنْ نَفَقَةِ المِثْلِ لِلنَّابِ، لِشَلَّا يَكُونِ النَّائِبُ بَاذِلاً لِلطَّاعَةِ فِي البَعْض.

وَاعْتَبَرَ الشَّافِعِيَّةُ وُجُّوهَ مَالٍ يَسْتَأْجِرُ مَنْ يَحْجُ بِهِ فَاضِلاً عَنْ حَاجَتِهِ لَوْ حَجُّ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوا مُؤنَّــةَ أَهْلِـهِ بَعْــلاً فَـرَاغِ

ققال: يكون تأخيره لاحتمال عدم الاستطاعة، إمّا في حقّه وحقّ الله لخوفه على المدينة من المنافقين واليهود، وإمّا لحاجة وفقــر في حقّه منعه من الخروج، ومنع أكثر أصحابه خوفًا عليه. انتهى.

ما حكاه المجد عن جده.

والقول الثَّاني: احتمالٌ أيضًا للشَّيخ في المغني والجد في شرحه والشَّارح، وغيرهم، وقوَّاه الجد واستدلُّ له بأشياء ومال إليه. والقول ا**لثَّالث**: احتمالٌ أيضًا لمن ذكرناه، ومال إليه الشّيخ الموثّق والشّارح.

قلت: وهو قويٌّ جدًّا، قال المجد: وقاله أبو زيدٍ الحنفيُّ.

قلت: تأخير ذلك بأمر الله تعالى، وهذا ئمّا لا شكّ فيه، وفي تأخيره حكمٌ كثيرةٌ، منها: لــُــلاً يــرى المشــركين وغــير ذلــك، فتكــون حكمة الله في تأخيره لمجموع ذلك، والله أعلم بالصّواب.

ويحتمل أنّه إنّما أخّره لأنّه قد حجّ قبل الهجرة، فاكتفي بـه في حقّـه، عليـه أفضـل الصّـلاة والسّـلام خاصّـةً لاختصاصـه بـالدّين الحنيفيّ، فكملت أركانه بالنّسبة إليه، ولم يعتبر ذلك بالنّسبة إلى غيره، لعدم حجّ غيره بعد إسلامه قبل فرضه، ذكـره ابــن نصــر اللّــه في حواشيه.

⁽۱) (مسألة – ۱٦): قوله: (وإن وجد مالاً ولم يجد نائبًا ففي وجوبه في ذمَّته وجهان، بناءً على إمكان المسير). انتهى. تقدُّم الصَّحيح من الحلاف في سعة الوقت هل هو من شرائط الوجوب أو من شرائط لزوم الأداء، قريبًا، فليعاود.

النَّائِبِ مِنَ الحَجِّ، وَالآصَحُ لَهُمْ: وَلا مُدُّةَ ذَهَابِهِ، لإِمْكَانِهِ تَحْصِيلَ نَفَقَتِهِمْ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَنِبْ فَلَهُمْ فِي الحَاكِمِ وَجْهَانِ، وَهِي مُحْتَمَلَةً، وَعِنْدَهُمْ: إِنْ طَلَسبَ الآجِيرُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ لَـمْ يَـلْزَمْ الاسْتِنْجَارُ، وَيَلْزَمُ إِنْ رَضِيَ بِأُقَلُّ.

وَتُثُوبُ اَمْرَاَةً عَنْ رَجُلٍ، خِلافًا لِلْحَسَنِ بْنِ صَالِح، وَأَصْفَفُ مِنْهُ قَوْلُ النَّخَعِيُّ وَابْنِ أَبِي ذِنْبِ: لا يَحُجُّ أَحَدُّ عَنْ أَحَدِ. وَلا إِسَاءَةَ وَلا كَرَاهَةَ فِي نِهَابَتِهَا عَنْهُ (وَ مَ ش) خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ، وَيَتَوَجُّهُ إِحْتِمَالُ مِفْلِهِ لِفَوَاتِ رَمَلٍ وَحَلْقٍ وَرَفْسعِ صَـوْتٍ

وَيُجْزِئُ الحَجُّ عَنِ الْمَعْصُوبِ وَلَوْ عُوفِيَ، نَصَّ حَلَيْهِ (هـ ش)؛ لأنَّهُ أَتَسَى بِمَا أُسِرَ، وَالمُعَتَبَرُ لِجَوَازِ الاسْتِنَابَةِ الإِيّـاسُ ظَاهِرًا، وَلُو اعْتَدُّتْ مَن ارْتَفَعَ حَيْضُهَا لَمْ تَبْطُلْ عِدُّتُهَا بِمَوْهِو.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرُّزِ: وَهِيَ تَظِيرُ مَسْأَلَتِنَا، فَلَالُ حَلَىَ خِلافٍ هُنَا لِلْخِلافِ هُنَاكَ، كَمَا سَبَقَ فِي الصَّوْمِ وَإِنْ عُوفِيَ قَبْـلَ فَرَاغِهِ أَجْزَأُهُ، فِي الْأَصَحُ، لأَنَّ الشُّرُوعَ هُنَا مُلْزِمٌ، وَإِنْ بَرِئَ قَبْلَ إِحْرَامِ النَّائِبِ لَمْ يُجْزِئْهُ و).

لَيْسَ لِمَنْ يُرْجَى رُوَالُ مِلْتِهِ أَنْ يَسْتَنِيبَ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُجْزِفْهُ (و) خَيلافًا لِمَا خَكَاهُ القَاهِي عَنْ (هـ) وَلا يَكُونُ مُرَاعَسَ (هـ) وَقَالُهُ أَصْحَابُهُ أَيْضًا فِي مَحْبُوسِ دَامَ حَبْشُهُ، وَيَمْضُهُمْ فِي الْمَرْأَةِ لِمَنهِ مَحْرَم وَدَامَ عَدَمُهُ، لآنهُ يَرْجُو الحَجُّ بِنَفْسِهِ، فَهُسَوَ كَصَحِيحٍ مُوسِرٌ افْتَقَرَ بَعْدَ وُجُوبِهِ عَلَيْهِ (و) وَلآنَ الآصَلَ فِعَلَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ المَنصُوصِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَيِسَتْ الْمَرَّأَةُ مِنْ مَخْرَم وَقُلْنَا يُشْتَرَطُ لِلْزُومِ السَّعْيُ، أَوْ كَانَ وُجِدَ وَفَرَّطَتْ بِالتَّأْخِيرِ حَتَّى عُـدِم، فَنَصَّلَ إِمْسِحَاقُ بُسنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَرَّاةِ لا مَحْرَمَ لَهَا هَلْ تَدْفَعُ إِلَى رَجُلٍ يَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: إِذَا كَانَتْ يَتِسَتَ مِنْ الْمُحْرَمِ فَارَى أَنْ تُجَهِّزُ رَجُلاً يَحْجُ عَنْهَا، وَكَذَا نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبِ: تُعْطِي مَنْ يَحُجُ عَنْهَا فِي حَيَاتِهَا.

وَعَنْهُ مَا يَدُلُهُ عَلَى الْمُنْعِ، نَقَلَ الْمُرُوذِيُ فِي امْرَأَةٍ لَهَا خَمْسُونَ سَنَةً لا مَحْرَمَ لَهَــا: لا تَخْرُجُ إِلاَّ مَـعَ مَحْرَمٍ، وَأَرْجُـو أَنْ تُرْزُقَ زُوْجًا (م ۱۷)^(۱).

قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ: يُمْكِنُ حَمْلُ المَنْعِ عَلَى أَنْ تَزَوُّجَهَا لا يَبْعُدُ عَادَةً وَالجَوَازُ عَلَى مَنْ أَيِسَتْ ظَاهِرًا وَعَادَةً، لِزِيَادَةِ سِنُ أَوْ مَرَضَ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى ظُنَّهَا عَدَمُهُ.

ثُمُّ إِنَّن تَزَوَّجَنِّت أَنِ اسْتَنَّابَت مَّنْ لَهَا مَحْرَمٌ ثُمُّ فُقِدَ فَكَالَمْضُوبِ، وَإِن جَهِلَت المَحْرَمُ ثُمُّ ظَهَرَ لَهَا رَحِمٌ مَحْرَمٌ. وَيَيُّضَ صَاحِبُ الْمُحَرُّدِ.

وَكَلامُهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى الإيّاس.

وَقَالَ فِي التُّبْصِيرَةِ: إِنْ كُمْ تُكِيدُ مَحْرَمًا فَرِوَايْتَانِ -وَاللَّهُ إَعْلَمُ- لِتَرَدُّدِ النَّظَرِ فِي حُصُولِ الإِيَاسِ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِبَذَٰلِ غَيْرٍو (و هـ م) لِمَا سَبَقَ فِي الْاسْتِطَاعَةِ، وَكَالْبَذَٰلِ فِسي الزُّكَاةِ، وَكَـٰذَا الكَفُـارَةُ، بِـلا خِـلاف،

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإن أيست المرأة من عرم وقلنا: يشترط للَّزوم السُّعي، أو كان وجد وفرُّطــت بالتّأخــير حتَّـى عــدم، فنقل إسحاق بن إبراهيم في المرأة لا محرم لها هل تدفع إلى رجل يحجُّ عنها؟ قال: إذا كانت يئست من المحرم فارى أن تجهّز رجـــلاً يحــجُّ عنها، وكذا نقل محمَّد بن أبي حرب: تعطي من يحجُّ عنها في حيَّاتها، وعنه ما يدلُّ على المنع، نقل المرُّوذيُّ في امرأةٍ لها خمسـون سـنةً لا محرم لها: لا تخرج إلاَّ مع محرم، وأرجو أن ترزق زوجًا). انتهى.

وأطلقهما المجد في شرحه.

قلت: الصُّواب: أنَّ لها أن تستنيب من يحجُّ عنها كالمعضوب.

ويؤيِّده ما قاله الآجرِّيُّ وأبو الخطَّاب في الانتصار، وهو في كلام المصنَّف.

لِلْمِنَّةِ، وَهِيَ هُنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، لأَنَّهُ تَمَلُكُ، وَلا يَجِبُ، بخِلاف الحَجِّ، وَكَتَمَكُّنِهِ مِنْ حِيَسازَةِ مَال مُبَياح، وَلا يَسلزَمُ بَسَدْلُ إعَالَةِ المَعْضُوبِ فِي وُصُوبِهِ، لآنًا لا نُسَلِّمُهُ، ثُمَّ الفَرْقَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ لَوْ وَجَدَهُ مُبَاحًا، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الغُايَةِ، وَجَزَمَ القَساضِي وَغَيْرُهُ: بِلْزُومِهِ لاَّنْهَا لا تُرَادُ لِنَفْسِهَا، وَلاَنْ الوُصُوءَ يَجِبُ عِنْدَ بَذَل المَاء بِالحَدَثِ السَّابق، فَلَمْ تُؤَثِّرُ طَاعَةُ غَيْرٍهِ فِي الوُجُسُوسِ، وَلاَنْ اَلاَّصْلَ عَدَمُ دَلِيلِ الوُجُوبِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ يُلْزِمُ هَذَا المُفضُوَّبَ بِبَذْلِ وَلَدِهِ أَنْ يَحْجُ عَنْهُ إِذَا كَانَ الوَلَدُ يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً وَقَدْ أَدِّى عَنْ نَفْسِهِ فَرْضَ الْحَجُّ، وَيَلْزَمُهُ.

أَنْ يَأْمُرُهُ بِهِ، وَلاَصْحَابِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ البَاذِلُ فَقِيرًا يُمْكِنُهُ المَشْيُ أَوْ أَجْنَبِيًا أَوْ بَذَلَ الْمَالَ وَجْهَانِ، وَالأَصَحُ عِنْدَهُ مَ جَوَارُ الرُّجُوعِ لِلْبَاذِلِ مَا لَمْ يُحْرِمُ، وَلا وَجْهَ لِتَمَسُّكِهِمْ بِأَنَّ الاسْتِطَاعَةَ مُطْلَقَةٌ وَبِخَيْرِ الْحَنْعَمِيَّةِ، وَكَقُدْرَتِهَ بِنَفْسِهِ، لِمَسَا سَبَقَ، وَاللَّـهُ

مَنْ لَرَمَهُ حَجَّ أَوْ عُمْرَةً فَتُوفِّي قَبْلَةً وَجَبَ قَصَاؤَهُ فَرَّطَ إَوْ لا مِنْ رَأْسِ مَالِهِ كَالزُّكَاةِ وَالدَّيْنِ، وَلَوْ لَمْ يُسوصِ بِهِ، وَسَـبَقَ فِي الزُّكَاةِ وَفِي فِعْلِهِ عَنِ الْمَيْتِ.

وَلِلْبُخَارِيُّ (١٧٥٤) عَنِ ابْنِ عَبُّاسِ: «أَنْ امْرَأَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمِّي نَذَرَت أَنْ تَحْجُ فَلَمْ تَحْسِجُ حَتَّى مَاتَت، أَفَاحُجُ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَايُت لَوْ كَانَ عَلَى أَمُك دَيْنَ أَكُنْتِ قَاضِيَتُهُ؟ اقْضُوا اللَّهَ فَاللَّهُ أَحْقُ بِالرَفَاءِ.

وَيُخْرَجُ عَنْهُ حَيْثُ وَجَبَ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لآنَ القَضَاءَ بصِفَةِ الآدَاء كَصَلاةٍ وَصَوْمٍ.

وَقَاسَ القَاضِي عَلَى مَعْضُوبِ أَحَجُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَيُسْتَنَابُ مِنْ أَقْرَبِ وَطَنَيْهِ لِتَخْيِيرِ الْمُنُوبِ عَنْهُ.

وَقِيلَ: مَنْ لَزَمَهُ بِخُرَاسَانَ فَمَاتَ بِبَغْدَادَ أُحِجُّ مِنْهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، كَحَيَاتِهِ.

وَقِيلَ: هَذَا هُوَ الْأَوُّلُ، لَكِنْ أُحْتُسِبَ لَهُ سَفَرُهُ مِنْ بَلَدِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لآنُهُ مُتَّجة لَوْ سَافَرَ لِلْحَجُّ.

وَيُجْزِئُ دُونَ الوَاحِبِ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، لآنُهُ كَحَاضِرٍ، وَإِلاَّ لَمْ يُجْزِفُهُ لِآنُهُ لَمْ يُكْمِلِ الوَاجَبَ.

وجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ أَنَّهُ لا يَصِيحُ دُونَ مَحَلٌّ وُجُوبِهِ.

وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ، كَمَنْ أَحْرَمَ دُونَ مِيقَاتٍ.

وَقِيلَ: يُجْزِّئُ أَنْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ مِيقَاقِهِ^(۱)، لا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ (و م ش)، وَيَقَعُ الحَجُّ عَنِ المَحْجُوجِ عَنْهُ. وَتَجُورُ النَّيَابَةُ بِلا مَالٍ (و م ش) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ، وتَشْبِيهِهِ بِالدَّيْنِ وَلِلْحَنَفِيَّةِ كَقَوْلِنَــا: قَـالَ فِـي الهِدَايَـةِ لَهُــم: هُــوَ ظَـاهِرُ الْمُذْهَبِ] وَلَهُمْ: يَقَعُ الحَجُّ لِلْحَاجُ، وَلِلْمَحْجُوجِ عَنْهُ ثَوَابُ النَّفْقَةِ فَقَطْ.

ثُمُّ فِي إِجْزَائِهِ لِلْحَاجُ قُولان.

وَعْنَدْهُمْ: يَجِبُ أَنْ يُحِجُّ عَنُهُ مِنْ ثُلُثِهِ مِنْ بَلَدِهِ رَاكِيًا، وَلا يُحْزِقُهُ مَاشِيًا إِلاَّ أَنْ لا يَبْلُغَ مِنْهُ إِلاَّ مَاشِيًا، فَعَنْ أَبِسِي حَنِيضَةً: يُخْيِّرُ رَاكِبًا مِنْ حَيْثُ بَلْغَ، وَمَاشِيًا مِنْ بَلْدِهِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ: رَاكِبًا.

وَلَوْ أُوصَى بِبَعِيرِهِ لِرَجُلِ لِيَحُجُّ عَنْهُ فَأَكْرَاهُ الرَّجُلُ وَٱنْفَقَهُ فِي طَرِيقِهِ وَحَجُّ عَنْهُ مَاشِيًا جَازَ اسْتِحْسَانًا.

ثُمُّ يُرَدُّ الْبَعِيرُ إِلَى وَرَثَتِهِ .

وَيُكُرُهُ حَجُّهُ عَلَى حِمَارٍ، كَذَا قَالُوا

وَإِنْ مَاتَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الطَّرِيقِ حُبٍّ عَنْهُ مِنْ حَبْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ –نُصُّ عَلَيْهِ– مَسَافَةُ وَفِعْلاً وَقَوْلاً.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: وَيُحَجُّ بِثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ، وَعِندَ أَبِي يُوسُف: مِمَّا بَقِيَ مِنَ الثَّلُثِ الأوَّل.

وُعِنْدَ مُحَمَّدِ: بِمَا بَقِيَ مِنَ المَالِ الَّذِي أَخَذَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ وَجَدِيَدٌ قَوْلَي الشَّافِعِيُّ: إَنْ مَاتَ الحَاجُ عَنْ نَفْسِهِ بَطَلَ مَا إِنَّى بِهِ إِلاَّ فِي النُّوَابِ، وَلا بِنَاءَ بَعْدَ التُّخْلِيلَيْنِ، عِنْدَهُمْ، وَيُهجَّبُرُ بِدَم.

(١) تنبيهان: (الأوَّل): قوله: (وقيل: يجزئ يحجُّ عنه من ميقاته).

كذا في النَّسخ والصُّواب: وقيل: (يجزئ أن يحجُّ عنه) بزيادة: (أن).

وَمَعْنَاهُ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَإِنْ صُدُّ فَعِنْدَنَا: فِيمَا بَقِيَ، لآنَّهُ أَمْنَقَطَ بَعْضَ الوَاجبِ وَمَنْ ضَاقَ مَالُهُ أَوْ لَزَسَهُ دَيْـنْ أَخِـذَ لِلْحَجُّ بحِصَّتِهِ وَحُجَّ بهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى بَعْض المَأْمُور بهِ.

وَعَنْهُ: يَسْقُطُ الحَجُّ عُيِّنَ فَاعِلُهُ أَمْ لا.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ الدُّيْنُ، لِتَأَكَّدِهِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ سَمَّى المُوصِي مَا لا يَبْلُغُ لَمْ يَصِحُ قِيَاسًا، وَحُجُّ بهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ اسْتِحْسَانًا.

وَمَنْ وَصَّى بِحَجَّ نَفْل، أَوْ أَطْلَقَ جَازَ مِنْ مِيقَاتِ، نَصَّ حَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، مَا لَمْ تَمْنَعْ قَرينَةً.

وَقِيلُ: مِنْ مُحَلِّ وَصِيَّتِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي التَّرْغِيبِهِ، كَحَجُّ وَاجبٍ، وَمَعْنَاهُ لِلشَّيْخ.

مَنْ نَابَ بلا إجَارَةٍ وَلا جُعْل جَازَ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) كَالغَزْو، وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَأْخُذَ دَرَاهِــمَ وَيَحُـجُ عَـنْ غَيْرُو إِلاَّ أَنْ يَتَبَرُّعَ، وَمُرَادُهُ الإِجَارَةُ أَوْ حَجَّةٌ بكذًا، وَقَدْ يَخْتَمِلُ حَمْلُهُ عَلَى إطْلاقِهِ، لَمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ.

وَالنَّائِبُ أَمِينٌ، يَرْكَبُ وَيُنْفِقُ بِالْمَعْرُوفِ مِنَّهُ أَوْ مِمًّا اقْتَرَضَهُ أَوْ اسْتَدَانَهُ لِعُذْر عَلَى رَبَّهِ، أَوْ يُنْفِقُ مِنْ نَفْسِهِ وَيَنْوي رَجُوعَـهُ بهِ، وَعِنْدَ أَكَثَرِ الْحَنَفِيَّةِ: يَرْجِعُ إِنْ أَنْفَقَ بِحَاكِم، وَكَلَا يَنْبغِي عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَيَتَوَجَّهُ لَنَا الخِلافُ فِيمَنْ أَدَّى عَــنْ غَــيْرُو وَاجبًا، وَلُوْ تُرَكَهُ وَٱنْفُقَ مِنْ نَفْسِهِ فَظَاهِرُ كَلامَ أَصْحَابِنَا يَضْمَنُ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ كَانَ مِنْ نَفْسِهِ أَكْثُرُ أَوْ مَشْمَى أَكْثُرَ الطُّرِيقِ صَمَعِنَ، وَإِلَّا فَلا.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَصْمَنُ مَا زَادَ عَلَى المَعْرُوفِ، وَيَرُدُّ مَا فَضَلَ إِلاَّ أَنَّ يُؤذَنَ لَهُ فِيهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ بَلْ أَبَاحَهُ.

فَيُؤخَذُ مِنْهُ: لَوْ أَحْرَمَ ثُمُّ مَاتَ مُسْتَنِيبُهُ أَخَذُهُ الوَرَثَةُ، وَضَمِنَ مَا أَنْفَقَ بَعْلَا مَوْتِهِ، وَقَالَهُ الحَنَفِيَّـةُ، وَيَتَوَجَّـهُ: لا، لِـلُزُومِ مَـا

قال في الإرشادِ وَغَيْرُهِ.

وَفِي حُبٌّ عَنَّى بِهَذَا فَمَا فَصْلَ فَلَكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ تِجَارَةٌ قَبْلَ حَجُّهِ.

وَكَذَا قَالَ الحَنَفِيَّةُ، قَالُوا: فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَضْمَنْ، وَأَجْزَأُ حِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَيَتَوَجُّهُ: يَجُورُ لَهُ صَرْفُ نَقْدٍ بِآخِرٍ لِمَصْلَحَةٍ وَشِيرًاءٍ مَاءٍ لِطَهَّارَةِ وَتَدَاوٍ وَدُخُولِ حَمَّامٍ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْحَنَفِيْتُ، وَلَهُمْ فِي دُهْن سِرَاج خِلا**فٌ**.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُنْفِقُ عَلَى خَاوِمِهِ إِنْ كَانَ مِثْلَةُ لا يَخْلُمُ نَفْسَهُ، وَهَذَا مُتَجِسة، وَإِنْ مَـاتَ أَوْ ضَـلُ أَوْ صُـدً أَوْ مَـرِضَ [أوْ تَلِفَ] بلا تَفْريطٍ أَوْ أُعُوزَ بَعْدَهُ لَمْ يَضْمَنْ.

وَيَتُوَجُّهُ مِنْ كَلامِهِمَّ: يُصَدَّقُ إِلاَّ أَنْ يَدُّعِيَ أَمْرًا ظَاهِرًا فَيَبَيِّنَهُ، وَلَهُ نَفْقَةُ رُجُوعِهِ، خِلافًا لِبَعْضِ الحَنَفِيَّةِ. وَعَنْهُ: إِنْ رَجَعَ لِمَرَضٍ رَدَّ مَا أَخَذَ، كَرُجُوعِهِ لِخَوْفِهِ مَرَضًا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ احْتِمَالٌ، وَإِنْ سَلَكَ مَا يُمْكِنُـهُ أَفْـرَبُ مِنْـهُ بِـلا ضَرَر ضَمِنَ مَا زُادَ.

قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ تَعَجُّلَ عَجَلَةً يُمْكِنُهُ تُركُهَا كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ الآثْرَمُ: يَضْمَنُ مَا زَادَ عَلَى مَا أَمِرَ بِسُلُوكِهِ، وَلَـوْ جَـاوَزُ المِيقَـاتَ مَجلًـا ثُـمٌ رَجَعَ لِيُحْرِمُ ضَمِـنَ نَفَقَـةَ تَجَـاوُزُهِ وَرُجُوعِهِ، وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَوْقَ مُدَّةِ قَصْرِ بلا عُذْر وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ: وَلا عَسادَةَ بـهِ، كَبَعْـضَ الحَنَفِيَّةَ فَمِـنْ مَالِـهِ، وَلَـهُ نَفَقَـةُ رُجُوعِهِ، خِلَافًا لِمَا فِي الرَّعَايَةِ الكُبْرَى وَأَبِي يُوسُفْ، إلاَّ أَنْ يَتُخِلَهَا ذارًا وَلَوْ سَاعَةٌ فَلاً، لِسَقُوطِهَا فَلَمْ تُعَدُّ إِنَّفَاقًا.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ ضَمِنَ أَنْ يَحْجُ عَنِ امْرَأَتِهِ فَاسْتُؤْجِرَ لِحَمْلِ مَتَاعِ إِلَى مِنْى يَبِيمُهُ بَعْدَ المُوسِمِ قَالَ: لا يُنفِقُ فِي إقَامَتِــهِ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهَا.

وَظَاهِرُهُ: كَثْرَتْ إِقَامَتُهُ أَوْ لا، وَأَنْ لَهُ نَفَقَةَ رُجُوعِهِ.

وَهَلِ الوَحْدَةُ عُذُرٌ إِنْ قَدَرَ أَنْ يَخْرُجَ وَحْدَهُ؟

يَتُوَجُّهُ خِلافٌ كَالْحَنَفِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلاّمٍ أَصْحَابِنَا مُخْتَلِفٌ، وَالآولَى أَنَّهُ عُذْرٌ، وَمَعْنَاهُ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، لِلنَّهْيِ، وَحَمْلُــهُ

عَلَى الْخَوْفُ فِيهِ نَظُرٌ؛ لآنٌ مِنْهُ المُبيتَ وَحْدَهُ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا: يَضْمَنُ إِنْ خَرَجَ.

وَذَكَرَ الطَّيْخُ إِنْ شَرَطَ الْمُؤْجِرُ عَلَى أَجِيرِهِ أَنْ لَا يَتَأْخُرَ عَنِ القَافِلَةِ أَوْ لا يَسْيرَ فِي آخِرِهَا أَوْ وَقْتَ القَائِلَةِ أَوْ لَيْلاً فَخَالَفَ ضَمِنَ، فَدَلُ أَنْهُ لَا يَضْمَنُ بِلا شَرَطٍ، وَالْمِرَادُ مِعَ الآمْنِ، وَمَتَّى ُ وَجَبَ القَضَاءُ فَمِنْهُ عَنِ الْمُسْتَنِيبِ، وَيَرُدُ مَا أَخَــذَ، لآنُ الحَجَّةَ لَمْ تَقَعْ عَنْ مُسْتَنبِيهِ لِجِنَايَتِهِ وَتَفْرِيْطِهِ، كَذَا مَغْنَى كَلامَ الشَّيْخِ، وَكَذَا فِي الرَّعَايَةِ: نَفَقَةُ الفَاسِدِ وَالقَصَاءِ عَلَى النَّساهِبِ، وَلَعَلَّـهُ ظَاهِرُ الْمُسْتُوعِبِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يَضْمَنُ، فَإِنْ حَجَّ مِنْ قَابِلِ بِمَالِ نَفْسِهِ أَجْزَأُهُ، وَمَعَ عُلْدٍ ذَكَسرَ الشَّيْخُ إِنْ فَسَاتَ بِـلا تَفْرِيـطِ أُحْتُسِبَ لَـهُ

فَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ القَضَاءُ فَعَلَيْهِ، كَذُخُولِهِ فِي حَبٍّ ظُنَّهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ وَفَاتَهُ.

وَجَزَمَ جَمَاعَةً'. إِنْ فَاتَ بِلا تَفْرِيطٍ فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا إِلاَّ وَاجْبًا عَلَى مُسْتَنِيبٍ؛ فَيُؤَدَّى عَنْهُ بوُجُوبٍ سَابق.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لا يَضْمَنُ إِنْ فَاتَ، لِعَدَم الْمُخَالَفَةِ، بَلْ إِنْ أَفْسَدَهُ.

وَعَلَيْهِ فِيهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالٍ نَفْسِهِ، وَالدُّمَاءُ عَلَيْهِ، وَالمُنْصُوصُ: وَدَمُ تَمَتُّع وَقِـرَانِ، كَنَهْيِهِ عَنْـهُ، وَعَلَى مُسْتَنبِهِ إِنْ أَذِنَ، خِلافًا لِلْحَنَفِيَّةِ كَدَم إِحْصَار، خِلافًا لآبي يُوسُف.

وَأَطْلَقَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي دَم إحْصَارِ وَجْهَيْنِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ أَمَرَ مَرِيضٌ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ فَنَسِي الْمَأْمُورُ أَسَاءَ وَالدُّمُ عَلَى الآمِرِ.

وَيَتَوَجُّهُ أَنْ مَا سَبَّقَ مِنْ نَفَقَةِ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ وَالدَّمْ مَعَ عُدْرٍ عَلَى مُسْتَنبِيهِ، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي النَّفَقَةِ فِي فَوَاتِهِ بِلا تَفْرِيطٍ،

وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدُّمَ الوَاجِبَ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يَصِيحٌ شَرَطُهُ، كَأَجْنَبيٌّ.

وَيَتَوَجُّهُ: إِنْ شَرَطَهُ عَلَى نَائِمِهِ لَمْ يَصِحُ، اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الرَّعَايَةِ، فَيُؤخذُ مِنْهُ: يَصِحُ عَكْسُهُ

وَفِي صِحَّةِ الاسْتِتْجَارِ لِحَجُّ أَوْ غُمْرَةٍ رِوَايْتَا الإِجَارَةَ عَلَى الْقُرَبِ الشَّهَرُهُمَا لا يُصِحُ (م ش) لاخْتِصَــاصِ كَـوْن فَاعِلِـهِ مُسْلِمًا، كَصَلاةٍ وَصَوْمٌ وَكَمِتْقِ بِعِوْضِ لا يُجْزِئُ عَنْ كَفَّارَةٍ، فَلا يَصِحُ أَنْ يَقَعَ إِلاَّ عِبَادَةً، فَيَخْرُجَ عَنْهَا بِالأَجْرَةِ، بِخِلاَف بِنَاء مَسْجِدٍ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِنَابَةٍ إِجَارَةً، بِدَلِيلِ اسْتِنَابَةٍ قَاضٍ وَفِي عَمَلِ مَجْهُولٍ وَمُحْدِثٍ فِي صَــلاةٍ، كَـذَا قَـالُوا، وَيَـاتِي فِي احَارَةً

وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلا: يَصِحُ، لآنَّهُ لا يَجبُ عَلَى أَجيرِ بخِلافٍ أَذَانٌ وَنَحْوِهِ، وَذَكَـرَ فِـي الوَسِيلَةِ الصَّحْـةَ عَنْـهُ وَعَنْ الْخِرَقِيِّ، فَعَلَى هَذَا تُعْتَبَرُ شُرُوطُ إِجَارَةٍ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِنَفْسَهِ قَيَّأْتِي، وَالمَنْحُ قَوْلُ (ش) وَالجَوَازُ قَوْلُ (م).

وَإِنِ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ لَمْ يَسْتَنِبْ، وَيَتَوَجَّهُ كَتَوكِيلُ وَأَنْ يَسْتَنيبَ لِعُلْدٍ.

وَإِنَّ ٱلْزَمَ ذِمَّتَهُ تَحْصِيْلُ حَجَّةٍ لَهُ اسْتَنَابَ، فَإِنَّ قَالَ بِنَفْسِكَ فَيَتَوَّجَّهُ فِي بُطْلانِ الإِجَارَةِ تَرَدُّدُ، فَــإِنْ صَحَّـتْ لَــمْ يَجُـزُ أَنْ يَسْتَنِيبَ، كُمَا سَبَقَ.

قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِجَارَةُ العَيْنِ: اسْتَأْجَرْتُك لِتَحُجُّ عَنِّي أَوْ عَنْ مَيِّتِي، فَإِنْ قَالَ: بِنَفْسِك، فَتَأْكِيدٌ. وَالذَّمَّةُ: أَلْزَمْت ذِمَّتَك تَحْصِيلَ الحَجِّ وَكُلَّ مِنْهُمَا قَدْ يُعَيِّنُ زَمَنَ العَمَلِ وَقَدْ لَا

الذُّمَّةِ، فَإِنْ قَالَ فِيهَا: بِنَفْسِك، لَمْ يَجُزْ، فِي وَجْهِ.

وَفِيَ آخَرَ: تَبْطُلُ ٱلإِجَارَةُ، لِتَنْاقُضِ الذُّمِّيَّةِ مَعَ الرَّبُطُ بِمُعَيِّنٍ، كَمَنْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةِ بُسْتَانٍ بِعَيْنِهِ (١)، وَمَا ذَكَرُوهُ حَسَنَّ.

هذا –والله أعلم– من تتمَّة كلام ألشَّافعيَّة، بدليل قول المصنِّفُ بعد ذلك: (وما ذكروه حسنٌ).

⁽١) النَّانِي: قوله في النَّيابة: (ولا يستنيب في إجارة العين، ويجوز في الذُّمَّة، فإن قال فيها: بنفسك، لم يجز في وجو، وفي آخــر تبطــل الإجارة، لتناقض الذُّمَّة مع الرَّبط بمعيِّن، كمن أسلم في ثمرةِ بستانِ بعينه). انتهى.

قَالَ الاَجُرِّيُّ: وَإِن اسْتَأْجَرَهُ، فَقَالَ: يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِ كَلَا لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَقُولَ يُحْرِمُ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتِ كَلَا وَإِلاَّ فَمَجْهُولَةً، فَإِنَا وَقُتَ مَكَانًا يُحْرَمُ مِنْهُ فَأَحْرَمَ قَبْلَهُ فَمَاتَ فَلا أَجْرَةً، وَالْأَجْرَةُ مِنْ إحْرَامِهِ مِمَّا عَيْنَةُ إِلَى فَرَاغِهِ، وَيَتَوَجَّهُ: لا جَهَالَةَ.

وَيُحْمَلُ عَلَى عَادَةِ ذَلِكَ البَلْدِ غَالِبًا، وَمَعْنَاهُ كَلامُ أَصْحَابِنَا وَمُرَادُهُمْ (و ش).

وَيَتَوَجُّهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَلَهِ إِلاَّ مِيقَاتٌ وَاحِدٌ جَازٌ، فَعَلَى قَوْلِهِ يَقَعُ الحَجُّ عَن الْمُسْتَنِيبِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ مِثْلِسِهِ، وَيُعْتَـبَرُ تَعْيـينُ النَّسُكِ وَانْفِسَاخُهَا بِتَأْخِيرٍ يَأْتِي فِي الإِجَارَةِ، وَإِنْ قَدِمَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَارُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَعَدَمُهُ بِعَدَمِهَا، وَإِلاَّ فَاحْتِمَالانِ، أَظْهَرُهُمَ

وَاطْلَقَ الشَّافِعِيَّةُ يَجُوزُ، وَأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا، وَمَعْنَاهُ كَلامِ الشَّيْخِ وَخَيْرِو، وَيَمْلِكُ مَا يَسَأْخُذُهُ وَيَتَصَرَّفُ، وَيَلْزَمُهُ الحَجُّ؛ وَلَـوْ أخصِرَ أَوْ ضَلُ أَوْ تَلِفَ مَا أَخَذَهُ فَرُّطَ أَوْ لا، وَلا يُحْتَسَبُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: لا يَضْمَنُ بِلاَ تَفْرِيطٍ، وَالدُّمَاءُ

وَمِثْلُهُ مَنْ ضَمِنَ الْحَجَّةَ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ كَفَّرَ وَمَضَى فِيهِ وَقَضَاهُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِنْ كَانَتُ إَجَّارَةُ عَيْنِ انْفُسَخَتْ وَقَفْهَا أُمَالاَّجِيرُ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الذَّمَّةِ فَمَنْهُ أَيْضًا فِي أَصَحَّ القَرْلَيْنِ، لِوَقُوعَ الآدَاءِ عَنْهُ، فَيَلْزَمُهُ حَجَّةٌ أُخْرَى لِلْمُسْتَأْجِر، وَإِنْ أَحْصِر، فَإِنْ تَحَلُّلُ فَمَا أَتَى بِهِ عَنِ الْمُسْتَأْجِر، فِي أَصَحَّ الوَجْهَيْنِ، فَيَوْلُو الْمَاسِّقَاجِر، وَإِنْ أَحْصِر، فَإِنْ قَاتَ بِغَيْرِ حَصْرٍ انْقَلَبَ إِلَيْهِ بِأَحْكَامِهِ، وَإِنْ فَاتَ بِغَيْرِ حَصْرٍ انْقَلَبَ إِلَيْهِ، وَلا شَهَءَ لِلأَجِبِرِ هُنَا

وَمَا فَضَلَ لَهُ، وَيَنْفَسِخُ بِمَوْتِهِ، كَبَهِيمَةٍ.

وَعَنْهُ: وَارِثُهُ مِثْلُهُ، وَتَجَبُّ أُجْرَةُ مَسَافَةٍ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ (و م).

وَقِيلَ: لا ﴿و ش﴾ وَٱطْلُقَ بَعْضُهُمْ وَجَهَيْنِ، وَعَلَى الأَوَّلِ: قُسُّطَ مَا سَارَهُ، لا أُجْرَةَ الِمُلِ، خِلافًا لِصَـَاحِبِ الرَّعَايَةِ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ رُكْنٍ لَزِمَهُ أَجْرَةُ البَاقِي، وَيَسْتَحِقُ عِنْدَ الشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَرٍ قَوْلُنِهِ، فَيَقَسَّطُ عَلَى السُّنيرِ.

وَقِيلَ: عَلَى العَمَلِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى العَيْنِ انْفَسَخَتْ.

وَلا يَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَأْجِرُ مَنْ يَهْنِي فِي جَدِيدٍ قَوْلَيْهِ، وَفِي اللَّمَّةِ: تَبْنِي وَرَثَتُهُ، إِنْ جَازَ البِنَاءُ، وَإِلاَّ اسْتَأْجَرُوا مَنْ يَسْتَأْنِفُهُ، فَإِنْ يَأْخِرَ إِلَى السُّنَةِ القَابِلَةِ قَلِلْمُسْتَأْجِرِ الحِيَارُ، وَمَنْ ضِيَهِنَ الجَجَّةَ بِأَجْرَةِ أَوْ جُعْلٍ فَلا شَيْءً لَهُ، وَيَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِلا تَفْرِيطٍ، كَمَا

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ مَاتَ بَعْدَ وُقُوفِهِ بِعَرِقَةَ أَجْزًا، لِوُجُودِ أَكْثَرُو، وَقَالُوا: لَوْ رَجْعَ فَيْسَلَ طَوَافِ الزِّيَسَارَةِ فَمُحْرِمُ أَبَسُنَا عَسَ النَّسَاء، فَيَرْجِعُ بنَفَقَتِهِ، وَيَقْضِي مَا بَقِيَ، لأَنَّهُ مِنْ جِنَايَتِهِ.

وَقَالَ الْأَجُرَّيُّ: وَإِنْ أَسْتُؤْجِرَ مِنْ مِيقَاتِ فَمَاتَ قَبْلُهُ فَلا، وَإِنْ أَخْرَمَ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ أَخْتُمِبَ مِنْهُ إِلَى مَوْتِهِ. وَمَنِ أَسْتُؤْجِرْ عَنْ مَيِّتِ فَهَلْ تَصِحُّ الإِقَالَةُ أَمْ لا وِفَاقًا لِلشَّافِعِيَّةِ؛ لآنَ الحَقَّ لِلْمَيِّتِ؟ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالانِ (م ١٨٠)(١٠).

في مُخَالَفَةِ الْنَّائِبِ

مَنْ أَمِرَ بِحَجٌّ فَاخْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ثُمُّ حَجٌّ فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَرِيُّهُ كُلُّ النَّفَقَةِ، لآنَّهُ لَمْ يُؤمَرْ بهِ (و هــــ). وَنَصَ أَخْمَدُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِنْ أَخْرَمَ بِهِ مِنْ مِيقَاتِهِ فَلا ﴿و شِ) وَمِنْ مَكَّةً يَرُدُّ مِنْ النَّفَقَةِ مَا بَيْنَهُمَا (م ١٩)(١٠.

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (ومن استؤجر عن ميَّت فهل تصحُّ الإقالة أم لا... لأنَّ الحقُّ للميِّت؟ يتوجُّه احتمالان). انتهى. يعنى: إذا قلنا تصح الإجارة.

قلت: الصُّواب الجواز لأنَّه قائمٌ مقامه، فهو كالشُّريك والمضارب.

والصِّحيح: جواز الإقالة منهما، فكذا هنا.

(٢) (مسألة – ١٩) قوله في مخالفة النَّائب: (من أمر بحجُّ فاعتمر لنفسه ثمُّ حجُّ فقال القاضي وغيره: يردُّ كلُّ النَّفقــة ونـصُّ أحمــد واختاره الشَّيخ وغيره: إن أحرم به من ميقاتٍ فلا، ومن مكَّة يردُّ من النَّفقة ما بينهما). انتهى. وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: تُوَرِّعُ الأَجْرَةُ عَلَى حَجَّةٍ مِنْ البَلَدِ إحْرَامُهَا مِنْ المِلقَاتِ، وَعَلَى حَجَّةٍ مِنْ البَلَـدِ إحْرَامُهَا مِنْ مَكَّةً، فَإِذَا كَانَتْ الأُولَى عِللَّهُ وَالثَّانِيَّةُ خَمْسِينَ حَطُّ نِصْفَ الْمُسَمَّى وَيَلْزَمُهُ هُمّ لِمِيقَاتِهِ.

وَمَنْ أَمِرَ بِإِفْرَادٍ فَقَرَنَ لَمْ يَصْمُمَنْ (هـ) وَوَافَقَنَا صَاحِبَاهُ، لآنُهُ زَادَ، لِوُقُوعِ العُمْـرَةِ عَنْـهُ كَتَمَتُّعِـهِ كَبَيْـعِ وَكِيـلٍ بِـأَكْثَرَ مِمَّـا

وفي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ هَدِرً، كَلَمَا قَالَ، وَاحْتَجُ الْحَنَفِيَّةُ بِمُخَالَفَتِهِ لِآمْرِهِ بِنَفَقَتِهِ فِي سَفَرِهِ لِلْحَجُّ فَقَطْ.

وَلا تَقَعُ العُمْرَةُ لِلْمَيِّتِ، كَذَا قَالُوا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ كَانَتُ الإِجَارَةُ عَلَى عَيْنِ وَالعُمْرَةُ فِي غَيْرِ وَقْيَهَا، وَإِلاَّ لَزِمَ الآجيرَ الدَّمُ، وَفِي جَهْرِ الْخَلَلِ بِهِ الجِلافُ. وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ، إِلاَّ أَنْ يَكُونُ عَلَى العَيْنِ وَقَدْ أَمْرَهُ بِتَأْخِيرِ العُمْرَةِ فَيَرُدُّ خِصْتُهَا، فَعَلَسَى الآوَّلِ إِنْ كَـانَ أَسَرَةً بَعْــدَ حَجَّـةٍ

بعُمْوَةٍ فَتُرَكَّهَا رَدٌّ بقَدْرِهَا مِنْ النَّفَقَةِ..

وَمَنْ أَمِرَ بِتَمَتَّعِ فَقَرَنْ لَمْ يَضْمَنْ.

وَقَالَ السَّافِعِيَّةُ: إِنْ لَمْ يُعَدِّدْ أَفْعَالُ النُّسُكَيْنِ فَفِي نَقْصِ الْأَجْرَةِ وَٱيُّهِمَا يَلْزُمُ الدُّمُ؟ وَجُهَانٍ.

وَقَالَ الِقَاضِي وَغَيْرُهُ: يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ، لِفُوَاتِ فَضِيلَةِ التَّمَتَّع.

وَعُمْرَةً مُفْرَدَةً كَإِفْرَادِهِ وَلَوْ اعْتَمَرَ، لآنَّهُ أَخَلُّ بِهِمَا مِنَ الْبِيقَاتِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِنْ كَانَتْ إِجَارَةُ عَيْنِ انْفَسَخَتَّ فِي العُمْرَةِ، لِفَوَاتِ وَقْتِهَا الْمُعَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الدُّمَّةِ فَإِنْ لَمْ يَعُدُ إِلَى الِيقَاتِ لَزَمَهُ دَمَّ.

وَفِي نَقْصِ الأَجْرَةِ الخِلافُ.

وَمَنْ أُمِرَ بَقِرَانَ فَتَمَتَّعَ أَوْ أَفْرَدَ فَلِلْآمِرِ.

وَيَوُدُ نَفَقَةً فَكُورٌ مَا يَثُوكُ، مِنْ إِخْرَام النَّسُكِ المَثْرُوكِ مِنْ المِيقَاتِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ. وفي الفُصُول وَغَيْرِهَا: يَرُدُّ نِصِفَ النَّفَقَةِ، وَأَنْ مَنْ تَمَتَّعَ لا يَضْمَنُ، لآتُهُ زَادَهُ خَيْرًا، وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِنْ تَمَتَّعَ فَإِنْ كَانَتْ إِجَارَةَ عَيْنٍ لَمْ يَقِعْ الحَبِجُ عَنِ المُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الذَّمَّةِ فَمُخَالِفٌ، فِي الآصَحَعُ، فَيَلْزَمُهُ الدَّمُ، وَفِي نَقْصَ الأَجْرَةِ العَلادَ : الخلاف.

وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ اغْتَمَرَ فَإِلَّ كَانَتْ عَلَى عَيْنِ رَدُّ حِصْتُهَا مِنْ الأَجْرَةِ، لِتَأْخِيرِ العَمَلِ عَنِ الوَقْتِ الْمُعَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الدُّسْةِ فَإِنْ لَمْ يَعُدُ إِلَى الْمِقَاتِ لَزْمَهُ دَمِّ.

وَفِي نَقْصِ الأَجْرَةِ الخِلافُ.

وَإِنْ اسْتَنَابَهُ فِي حَجٌ وَآخِرُ فِي عُمْرَةٍ فَقَرَنَ وَلَمْ يَأْذَنَا لَهُ صَحًا لَهُ وَضَمِنَ الجَمِيعَ، كَمَـن أُمِـرَ بِحَـجٌ فَـاعْتَمَرَ أَوْ عَكَمْـهِ، ذَكَرَهُ القَّاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: يَقَعُ عَنْهُمَا وَيَرُدُ نِصِفَ نَفَقَةٍ مَنْ لَمْ يَأْذَن، لآنَّ الْمَخَالَفَةَ فِي صِفَتِهِ، وَفِي القَوْلَيْنِ نَظَرَ، لآنَ المَسْأَلَةَ تُشْبِهُ مَنْ أُمِرَ بِالتَّمَتُعِ فَقَرَنَّ، وَالنَّفْرِقَةُ بِأَنَّ السُّكَيْنِ هُنَاكَ عَنْ وَاحِدٍ لا أَثَرَ لَهُ.

وَسَبَقَ قُولُهُمَا فِي ذَٰلِكَ، فَيَتُوجُهُ مِنْهَا: لا ضَمَانَ هُنَا، وَهُوَ مُتَّجَة إِنْ عَدُّدَ أَفْعَالَ النَّسُكَيْنِ وَإِلاَّ فَاحْتِمَالان (م ٢٠)(١)،

والصُّحيح من المذهب ما نصُّ عليه الإمام أحمد.

واختاره الشَّيخ في المغني وغيره، وقدَّمه في الشُّرح ونصره، وكذلك ابن رزينٍ في شرحه.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن استنابه في حجُّ وآخر في عمرة فقرن ولم يأذنا له صحًّا له وضمن الجميع، كمن أمر بحسجٌ فاعتمر أو عكسه، ذكره القاضي وغيره، واختار الشَّيخ وغيره: يقع عنهما ويردُّ نصف نفقة من لم يـــاذن، لأنَّ المخالفـة في صفتــه، وفي القولــين نظرٌ، لأنَّ المسألة تشبه من أمر بالتَّمتُع فقرن، والتَّفرقة بأنَّ النُّسكين هناك عن واحدٍ لا أثر له، وسبق قولهما في ذلك، فيتوجُّه منهــا: لا=

ما قاله القاضي وغيره جزم به في الحاوي الكبير والرَّعاية الكبرى في باب الإحرام، وقال هو وصاحب الحاوي: تقسع الحجَّة عـن نفسه دون المستنيب، وضمن جميع ما أنفق، هذا إن كان المنوب عنه حيًّا، فأمَّا إن كان ميِّنًا وقعت الحجَّة عنه وضمن النَّائب جميع النَّفقة أيضًا. انتهى.

وَإِنْ أَمِرَ بِحَجَّ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَرَنَ لِتَفْسِهِ فَالْخِلافُ.

وَإِنْ فَرَغَهُ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ صَحَّ وَلَمْ يَعْمُمَنْ وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ نَفْسِهِ مُلَّةً مُقَامِهِ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ أَرَادُوا إِقَامَةُ تَمْنَسُعُ القَصْرَ فَوَاضِحَّ، وَإِلاَّ فَظَاهِرُهُ يُخَالِفُ مَا سَبَقَ، لآنَهُ لا فَرْقَ بَيْنَ إِقَامِتِهِ حَبِّنًا أَوْ لِمَصْلُحَتِهِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ التَّفْرِقَةُ بِلَاكِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَإِنْ أَمِرَ بِإِخْرَامٍ مِنْ مِيقَاتٍ فَأَخْرَمَ قَبْلُهُ أَوْ مِنْ خَيْرِهِ أَنْ مِنْ بَلَدِهِ فَأَخْرَمَ مِنْ مِيقَاتٍ أَوْ فِـي عَـامٍ أَوْ فِـي شَــهْرِ فَخَـالْفَ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَسَاءَ لِمُخَالَفَتِهِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يَجُوزُ، لَإِذْنِهِ فِيهِ فِي الجُمْلَةِ.

وفي الانتِصَارِ: لَوْ نَوَاهُ بِنخِلافِ مَا أَمَرُهُ بِهِ وَجَبَ رَقُمُ مَا أَخَذَهُ.

وَنِيهِ فِي ذَبْحَ الْأَصْحِيَّةِ بِلا أَمْرِهِ لِا يَصْمَنُنْ بِتَقْوِيتُ الفَصْلِ مَعَ حُصُولِ المَقْصُودِ، كَخَسْسِهِ صَنْ تَبْكِـيرِ الجُمُعَـةِ، وَقَوْلِـهِ: اشْتَر لِي أَفْضَلَ الرَّقَابِ وَأَعْتَقُ عَنْ كَفَّارَتِي فَاشْتَرَى مَا يُجْزِقُهُ، وَيَتَوَجَّهُ المُنْعُ فِي تَرْكِهِ الآفْضَلَ شَـرْعًا، وَمَنْعُ مَا ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار فِي أَمْرِهِ بشِرَاء أَفْضَل رَقَبَةٍ.

فَعَلَى هَذَا الْمُخْتَارِ يَمْخَمِلُ أَنْ يَهْجِبَ دَمَّ لِلْمُخَالْفَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لآنُهُ لا دَلِيلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَسَعَ النُّسُكُ لِلنَّـاقِبِ وَيَرُدُ مَـا أَخَذَهُ، لآنَ المُخَالَفَةَ تَمْنَعُ وُقُوعَهُ عَنَ المُسْتَنِيب، كَتَصَرُّفُ الوكيلِ مَعَ المُخَالَفَةِ، وَيَخْتَمِلُ وَقُوعُهُ عَنِ المُسْتَنِيبِ وَتَنْجَبِرُ الْمُخَالَفَةُ بِنَقْصِ النَّفَقَةِ بِقِسْطِهِ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ لاَ يَرُدُ شَيْئًا، لآنَهُ كَمَيْبٍ يَسِيرٍ فَلا أثَرَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (م ٢١)''.

وَيُشْنِهُ شَرَطُ الإِحْرَامِ مِنْ مَكَانَ أَوْ رَمَانٍ، أَنْ نَظِيرِهِ شَرْطَ الوَّقُوف بِعَرَقَةَ رَاكِبًا أَوْ اللَّبْثِ فِيهَا أَوْ المَبِيتِ جَمِيتِ اللَّيْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ، وَنَحْو ذَلِكَ، فَيُخَالِفُ.

قَالَ أَصْنَحَابُنَا: وَإِنْ لَزِمَهُ بِمُخَالَفَتِهِ زِيَادَةً فَيِنْ النَّائِبِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ أَخَذَ طَرِيقًا أَبْعَدَ وَٱكْثَرَ نَفَقَةً وَهِيَ مَسْلُوكَةً جَازَ.

وَلَوْ عَيْنَ سَنَةً فَحَجٌّ بَعْدَهَا جَازَ، كَبعْهُ خَدًا فَيَبِيعُهُ بَعْدَهُ، وَفِيهِ خِلافُ زُفَرَ، وَلَوْ وَصَّى أَنْ يُحَجُّ عَنْهُ بثُلُثِهِ كُلُّ سَــنَةٍ حَجَّـةً فَعَنْ مُحَمَّدٍ كَإِطْلاقِهِ يُحَجُّ عَنْهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ حِجَجًا، وَهُوَ أَفْضَلُ، لِلْمُسَارَعَةِ إِلَى الطَّاعَةِ وَأَدَاء الْآمَانَةِ.

وفي اليَنَابِيعِ مِنْ كُتُبِهِمْ: إنْ كَانَ بِأَمْرِ الحَاكِمِ وَإِلاَّ صَمَونَ الوَصِيُّ، وَفِي المحيطِ مِنْ كُتُبِهِمْ: أَنْهُ لا عِبْرَةَ بِالْمَسْمَى، فَلَوْ أَحَجُّ

=ضمان هنا، وهو متَّجةً إن علَّد أفعال النُّسكين، وإلاَّ فاحتمالان). انتهى.

ما اختاره الشَّيخ وغيره قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، والشَّارح ونصره، وما اختاره القاضي وغيره قدَّمه في الرَّعاية الكبرى. وجزم به في الحاوي الكبير.

قلت: وهو الصُّواب، وما وجُّهه المصنِّف قويٌّ يقابل قوليهما في القوَّة، واللَّه أعلم.

وأولى الاحتمالين الضمان.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن أمر بإحرام من ميقات فأحرم قبله أو من غيره أو من بلده فسأحرم مسن ميقسات أو في عسام أو في شهر فخالف، فقال ابن عقيل: أساء لمخالفته، وذكر الشَّيخ يجوز، لإذنه فيه في الجملة، وفي الانتصار: لو نواه بخلاف ما أمره وجــب ردُّ

قال المصنّف: (ويتوجُّه المنع في تركه الأفضل شرعًا...).

فعلى هذا المختار يحتمل أن يجب دمّ، للمخالفة.

وفيه نظرٌ، لأنَّه لا دليل، ويحتمل أن يقع النُّسك للنَّائب ويردُّ ما أخذه، لأنَّ المخالفة تمنع وقوعه عن المستنيب، كتصرُّف الوكيل مع المخالفة، ويحتمل وقوعه عن المستنيب وتنجبر المخالفة بنقص النّفقة بقسطه، ويحتمل أن لا يردُّ شيئًا، لأنّه كعيب يسيرِ فلا أثر له، واللّه

جزم بما قاله الشَّيخ الشَّارح وابن رزين في شرحه وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

قلت: الصُّوابِ ما قاله ابن عقيلٍ إلاَّ فيَّما إذا كان ما فعله أفضل، وفعله كما لو أمر بالإحرام من بلده فأحرم من الميقـــات فإنَّــه لا إساءة في ذلك، لأنه فعل الأفضل، والله اعلم.

(ق): قولي الشافعي

والاحتمال الثّالث: هو الصّواب على ما بناه المصنّف، واللّه أعلم. (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الوَصِيُّ عَنْهُ بِاقَلَّ مِنْهُ جَازَ، لأَنَّ المُوصَى بِهِ وَهُوَ الحَجُّ لا يَخْتَلِفُ.

وَنِي عُمْدَةِ الْفَتَاوَى مِنْ كُتُبَهِمْ: أُحِجُّوا مِنْ ثُلُثِي حَجَّتَيْن يُكْتَفَى بَوَاحِدَةٍ، وَمَا فَضَلَ لِوَرَثَتِهِ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: إِنْ جَامَعَ بَعْذَ الْوُقُوفِ لَمْ يَفْسُدُ حَجُهُ وَلَمْ يَضْمَـنُ النَّفَقَةَ، لِحُصُولُ مَقْصُودِ الآمِر، وَعَلَى الحَاجُّ دَمُ جَنَايَتِهِ؛ لآنهُ الجَانِي عَنِ اخْتِيَار، وَكَذَا سَافِرُ دِمَاء الكَفَّارَاتِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ خِلافٌ: هَلْ المَشْرُوطُ كَالشَّرْعِيُّ؟ فَلَـوْ عَيَّنَا الكُوفَةَ لَزَمَ الآجِيرَ الدَّمُ بِمُجَاوَزَيَهَا، فِي الْصَحُ القُولَلِين، فَيُوزُعُ لَنَّمَ الدَّمُ بِمُجَاوِزَيَهَا، فِي الْصَحُ القُولَلِين، فَيُوزُعُ اللَّهُمِ مُنَالِقُ لَلْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ بَلْدَةً إِخْرَامِهَا مِنْهُ، وَعَلَى حَجَّةً مِنْ بَلْدَةً إِخْرَامِهَا مِنْهُ، وَعَلَى حَجَّةً مِنْ بَلْدَةً إِخْرَامِهَا مِنْ خَيْثُ أَخْرَمَ، وَإِنْ لَمْ يَـلْزَمُ اللَّهُمُ نُقِصَ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ خَرَةِ.

وَكَذَا لَوْ لَزَمَهُ دَمَّ بِتَرْكِ مَأْمُورٍ.

وَلا تَنْقُصُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ، وَإِنْ شَرَطَ الإِحْرَامَ أَوْلَ شَوَّال فَأَخْرَهُ فَالِحِلافُ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ أَنْ يَحُجُ مَاشِيًا فَحَجُ رَاكِبًا، لآنهُ تَرَكَ مَقْصُودًا، كَذَا خَصُّوا هَذَهِ المَسْأَلَةَ بِالذِّكْرِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَكْسُهَا مِثْلَهَا وَأُولَى، لآنَ الحَجُّ رَاكِبًا أَفْضَـلُ عِنْدَهُـم، وَلَهُ فِيهِ قَصْدُ صَحِيحٌ، قَالُوا: وَلَوْ صَرَفَ إِخْرَامَهُ إِلَى نَفْسِهِ ظُنًا مِنْهُ أَنْهُ يَنْصَرَفُ وَأَتَمَّ الحَجُّ عَلَى هَذَا لَمْ يَضُرُّ.

وَقِيلُ: لا يَسْتَعِينُ أَجْرَةً، لإغْرَاضِهِ عِنْهَا، وَسَبَقَ قُولُهُمْ فِيمَا إِذَا عَيْنَ عَامًا فَقَدِمَ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ الْمَالَ الْمَأْخُوذَ لِعَمَلِ قُرْيَةٍ عَلَى وَجْهِ النَّفْقَةِ وَالرَّرْقِ أَنْ إِجَارَةٍ أَوْ جِعَالَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ وَقْفٍ سَوَاءً، فَإِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ الشَّرْطُ وَالصَّفَةُ فِيهِ أَوْ لاَ، أَوْ يُعْتَبَرُ الآفْضُولُ شَرْعًا لا المَفْضُولُ.

وَلا يَظْهَرُ لِلنَّفْرُقَةِ بَيْنَ هَلَوِهِ الْأَبْوَابِ وَجَهْ شَرْعِيٌّ، وَلَمْ أَجَدُّهُمْ تَعَرَّضُوا لَهُ.

وَهَذَا ٱلْزَمُ لِلْحَنَفِيَّةِ، فَإِنَّ بَابَ الوَصِيَّةِ وَالوَقْفِ وَاحِدٌ، وَقَلَا ذَكْرُوا مَا سَبَقَ فِي الوَصِيَّةِ، وَنَحْنُ وَالشَّسَافِعِيَّةُ لا نَقُـولُ بِـهِ، وَلَئِسَ الوَقْفُ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ، فَمَا الفَرْقُ؟

وَتُفْرَضُ المَسْأَلَةُ فِيمَنْ وَقَفَ عَلَى الحَجِّ عَنْهُ كُلُّ عَام، أَوْ شَرَطَ الإخْرَامَ مِنْ مَكَان أَوْ فِي زَمَان، فَإِنْ قِيلَ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا فَهُوَ المَطْلُوبُ، وَيَجِبُ تَعْمِيمُهُ فِي كُلُّ وَقَفْ عَلَى عَمَلٍ قُرْبَةٍ، وَإِلاَّ فَلا فَرْقَ، ويَظْهَرُ أَنَّهُ عَسِرٌ جِداً.

يُؤيَّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الرَفْف مِنَ الْخِلاف فِيمَا إِذَا أُخِذَ مِنْهُ لِعَمَلِ قُرْبَةٍ هَلْ هُوَ إِجَارَةٌ أَوْ جَعَالَــَةٌ أَوْ رِزْقٌ وَإِعَانَـةٌ؟ فَمَـا خَرَجَ حُكْمُهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَهَذَا عِنْدَ تَأْمُلِ العَالِمِ المُنْصِفِ قَاطِعٌ، فَإِنْ لَمْ يُسَوَّ بَيْنَ الجَمِيعِ أَعْطِيَ حُكُمُ كُلُّ بَابٍ مَا فِي الآخَـرِ بـالنَّفْلِ وَالتَّخْرِيجِ، وَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ أُعْتُبِرَ فِي وَقْفٍ لا يَكُونُ تَرْكُهُ مَانِعًا مِنْ اسْتِحْقَاقِ شَيْءٍ رَأْسًا، كَمَا قَالَهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْمَا يُوزُعُ وَيُنْفَصُ بِقَدْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصلُ

مَنْ لَزِمَهُ الحَجُ فَأَحْرَمَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ حَيِّ أَوْ مَيِّتِ فَرْضًا أَوْ نَذْرًا أَوْ نَفْلاً لَمْ يَجُوْ وَيَقَعُ عَنْ فَرْضِ نَفْسِهِ، هَـذَا المَذْهَبُ (و ش)؛ لِحَديثِ عَبْدة بْنِ سُلَيْمَانَ عَن ابْنِ أَبِي عَرُوبَة عَنْ قَتَادة عَنْ عُزْرَة عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما-: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شَبْرُمَة، قَالَ: حَجَجْت عَنْ نَفْسِك؟ قَالَ: لا، قَالَ: حُجُ عَنْ نَفْسِك ثُسمُ حُجُ عَنْ شَبْرُمَةَ السَّنَادُهُ جَيِّدٌ، احْتَجُ بِهِ أَحْمَدُ فِي رِوايَةٍ صَالِحٍ.

قَالَ البَيْهَقِيِّ: إسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو يَعْلَى المُوْصِيلِيُّ (٢٤٤٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٢٤١٩).

وَنَقُلُ الآَثْرَمِ ذَلِكَ خَطَأً، رَوَاهُ عَبُدَةُ مَوْقُوفًا.

وَتَقَلَ مُهَنَّا: ُلا يَصِحُ، إِنْمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلاً، وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءِ عَنْ عَائِشَةَ عَنَ النَّبِيِّ ﷺ.

ُ وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُرْسَلاً، وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلابَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مُرْسَلاً، وَلَكِنَّ الحَدِيثَ صَحِيحٌ عَنْهُ، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ عَنْ

سُفْيَانَ عَن ابْن جُرَيْج.

وَعَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَيُوبَ، كَمَا سَبَقَ، فَمَنْ يُصَحَّحُهُ يَقُولُ: تَفَرَد بَرَفْعِهِ مُتَّصِلاً عَبْدَةُ وَقَدْ تَابَعَـهُ، غَيْرُهُ، وَهُـوَ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحَيْنِ الآثْبَاتِ، وَالزَّيَّادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَعَزْرَةُ هُـوَ الْمِنُ قَابِتِ كَمَا فِي إِسْنَادِ الْمِنِ مَاجَـهُ (٢٩٠٣)، وَهُـوَ مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحَيْنِ»، وَمَنْ يُضَعَّفُهُ يَقُولُ.

رَوَاهُ الآَثْبَاتُ مَوْقُوفًا وَمُرْسَلاً، وَقَبَادَةُ مُلكِّسٌ، وَعَزْرَةُ قِيلَ: لَيْسَ بِابْنِ ثَابِتٍ.

وَقِيلَ: لا يُعْرَفُ حَالُهُ.

وَمِمَّنْ ضَعَّفُهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَلَكِنْ مَنْ يَخْتَجُ بِقُولِ الصَّحَابِيُّ وَالْمُرْسَلُ حُجَّةً عَلَيْهِ.

وَقُولُهُ ﴿ حُبِّجُ عَنْ نَفْسِكِ ﴾ أي اسْتَلْدِمْهُ.

كُفُولِهِ لِلْمُؤْمِنِ: آمِنْ.

وَلِهَذَا رَوَى الْكَارَقُطْنِيُ (٢ / ٢٦٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ وَفِيهِ هِمَعْفُ هَمَلِهِ عَنْك وَحُجُّ عَنْ شُبُرُمُةَ وَخَبَرُ الخَنْعُمِيَّةِ قَضِيَّةٌ فِيْ عَنْنِ ، وَلَانَ ، الإِجْرَامَ رُكُنَ ، فَبَقَاوُهُ يَمْنَعُ أَدَاءَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، كَطُوَاهِ الزَّيَارَةِ، وَبِهِ يُقَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّكَاةِ ، فَإِنْهُ لا يَطُوفُ مَنْ لَسُمْ يَطُفُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيَنُوبُ فِيهَا مَنْ بَقِي عَلَيْهِ بَعْضُهُا لا يُقَالُ: الطُّوافُ مُوجَبِ بالإِحْرَامِ ، فَلا يَجُورُ صَرَّفُهُ إلَى غَيْرِهِ بَعْدَ الإَجْرَامِ ، فَلا يَجُورُ صَرَّفُهُ إلَى غَيْرِهِ بَعْدَ الإَجْرَامِ ، وَيَنُوبُ فِيهَا مَنْ بَقِي عَلَيْهِ بَعْضُهُا لا يُقَلِّ لَمْ يَجُرُ صَرَّفُ مُوجَبِهَا مِنْ رَكُوعٍ وَسُجُودٍ إلَى الفَرْضِ، وَلَهُ صَرَفُهُ اللهِ عَلَى الإَرْهُ مِنْ اللهِ عَلَى الطَّيَاسُ عَلَى الصَّبِيُّ وَوَقْتَ وَمُكَانِ ، بِخِلافِ الطُّوَافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّبِيُّ لا يَنْفَرَدُ بِيَيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانِ ، بِخِلافِ الطُّوَافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّبِيُّ لا يَنْفَرَدُ بِيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانِ ، بِخِلافِ الطُّوَافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّبِيُّ لا يَنْفَرَدُ بِيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانٍ ، بِخِلافِ الطُّوَافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّبِيُّ لا يَنْفَرَهُ بِيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانٍ ، بِخِلافِ الطُّوَافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّرِي اللهُ لا يُنْفَرَدُ بِيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانِ ، بِخِلافِ الطُوافِ، وَالقِيَاسُ عَلَى الصَّهُ عَلَى المَنْ الإِخْرَامِ ، لاَنْهُ لا يُنْفَرَدُ بِيَّةٍ وَوَقْتَ وَمُكَانِهُ اللهُ الْوَلَافِ الْمُؤَافِرِهُ اللهُ اللهِ عَلَى الْعَلَى الْمَاسُلِي الْمُؤْلِقِي اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُهُ اللهُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُو

وَقَالَ أَبُو حَفْصِ العُكْبُرِيُّ: يَنْعَقِدُ عَنِ المُحْجُوجِ هَنْهُ ثُمَّ يَغْلِبُهُ الحَاجُّ هَنْ نَفْسِهِ، نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالَنْجِيُّ: لا يُجْزِئُهُ، لآنُّ النَّبِيُّ ﷺ •قَالَ لِمَنْ لَبِي عَنْ غَيْرِهِ وَهُوَ صَرُورَةً اجْعَلُهَا عَنْ نَفْسِكِ﴾.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٩٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدَةَ السَّابِقِ، وَأَجَابَ القَاضِي: أَرَادَ التُّلْبِيَةَ، لِقَوْلِهِ «هَذِهِ عَنْك».

وَلَمْ يَجُزُ فَسَخَ حَجَ إِلَى حَجَ.

وَعَنْهُ: يَقَعُ بَاطِلاً، نَقَلَهُ الشَّالَنْجِيُّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، لِتَعْيين النَّيَّةِ لِطَوَافِ الزَّيَارَةِ، وَهَذَا لا يَلْزَمُ مِنْهُ بُطْلانُ إِخْرَامِهِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ عَنْ غَيْرِهِ وَيَقَعُ عَنَّهُ، جَعَلَهَا القَاضِي ظَاهِرَ نَقُلِ مُحَمَّدِ بْنِ مَاهَانَ فِيمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لا مَــالَ لَـهُ: أَيَحُبِجُ عَـنَ غَيْرِهِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ (و هــم) وَدَاوُد، وَفِي الانْتِصَارِ رِوَايَةً: عَمَّا نَوَاهُ بِشَرْطِ عَجْزِهِ عَــنْ حَجِّـهِ لِنَفْسِهِ، وَقَالَـهُ التُورِيُّ.

فَعَلَى الآوُّل: لا يَنُوبُ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرْضَ نَفْسِهِ.

وَيَتَوَجُّهُ مَا فَيلَ يَنُوبُ فِي نَفْلٍ عَبْدٌ وَصَبِيٌّ وَيَحْرُمُ، كَقَوْلِ الشَّافِعيُّ.

وَجَزَمُ مِهِ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَرَجُّحَ فَيْرٌ وَاحِدِ المُنْعَ، وَمَتَى وَقَعَ الحَجُّ لِلْحَاجّ لَمْ يَأْخُذُ شَيْئًا.

وَفِي الْفُصُولَ اخْتِمَالٌ، كَمَنْ بَنَى حَاتِطًا يَعْتَقِدُهُ البَانِي لِنَفْسِهِ لَمْ تَسْقُطْ الْأَجْرَةُ بِاعْتِقَادِهِ، كَذَا قَالَ: وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: لا يَسْتَحِقُ الْمُسَمَّى وَيَسْتَحِقُ أَجْرَةَ المِثْل، فِي أَصْحُ القَوْلَئِن.

قَالَ الْمُتَوَلِّي مِنْ أَصْحَابِهِ: وَإِنْ لِّمْ يَجْهَلْ الآجيرُ فَسَادَ الإجَارَةِ لَمْ يَسْتَحِقَ شَيْئًا، بلا جِلاف، قَالَ: وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِـي المَعْضُوبِ، فَإِنْ أَوْصَى المَيْتُ بِنَفْلِ وَقُلْنَا لا نِيَابَةَ وَقَعَ حَجُّ الأَجِيرِ عَنْ نَفْسِهِ وَلا أُجْرَةً لَهُ، بلا خِلاف، كذَا قَالَ

وَلَمْ أَجِدُ خِلافَهُ، وَتَتَوَجُّهُ لَنَا التَّفْرِقَةُ يُيْنَ الجَاهِلِ وَغَيْرِهِ وَيُمَدِّمِهِ مِنَ الشُّرُوطِ فِي البَيْمِ.

فُصل

وَإِنْ أَخْرَمَ مَنْ عَلَيْهِ حِجْةُ الإسلامِ بِنَذْرِ أَوْ نَفْلِ لَمْ يَجُزْ، وَيَقَعُ عَنْهَا، هَلَا المَذْعَبُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش) لآنُهُ قُولُ ابْنِ عُمَرَ وَانْسِ، فَإِنْ صَحَّ انْبَنَى عَلَى قُولُ الصَّحَابِيِّ، وَكَإِخْرَامِ مُطْلَقِ عَلَى الاَصَحَّ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ، وَفَرَّقُوا بِأَنْهُ مُطْلَقَ، فَانْصَرَفَ إِلَى المَعْرُونُونِ،كَمَا فِي نَقْدٍ غَالِبٍ، فَيَكْرُمُ مِثْلُهُ فِي الصَّلاةِ، وَلآنَّهُ عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الكَفَّارَةُ، كَصَوْمٍ رَمَضَانِ، وَفَرَّقُوا بِتَمْبِينِهِ، بِخِلافِ الحَجِّ، فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُدْعَى وَيُزَادَ فِي القِيَاسِ، فَإِنْ مَنْعَ الشَّدِلُ عَلَيْهِ.

الفسروع - كتاب المناسك

وَعَنْهُ: عَمَّا نَوَاهُ (و هـ م) لِقَوْلِهِ "وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى" وَأُجِيبُ: الْمَرَادُ: لا قُرْبَةَ إلاَّ بِنِيَّةٍ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الحَجّ، لِمَـا

وَعَنْهُ: يَقَعُ بَاطِلاً، وَلَمْ يَذْكُرُهَا بَعْضُهُمْ، فَعَلَى الآوُّلِ لا يُجْزِئُ عَنِ المَنْلُودِ، نَصَّ عَلَيْسِهِ، لآنَـهُ قَـوْلُ ابْسِنِ حُمَـرَ وَأَنَـسٍ، وَكَنَذُر حَجَّتَين، فَيَحُجُّ وَاحِدَةً.

وَنَقَلَ ٱللَّهِ طَالِبِ: تُنجَزْتُهُ عَنْهُمَا، وَأَنَّهُ قُولُ أَكْثُرَ العُلَمَاء، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْص.

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ (١١٨١)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةً ـ

وَقَالَ: أَرَائِتُمْ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّي ۚ أَرْبَعَ رَكُعَاتِ فَصَلَّى العَصْوَ ٱلنِّسَ يُجْزِئ عَنْهُمَا؟ قَالَ: وَذَكَرْتُ ذَلِكَ لابْنِ عَبَّاسٍ فَقَـالَ: أصَّبْت أوْ أَحْسَنْت كَذَا قَالَ، فَإِنْ صَعَّ ذَلِكَ فَالنُّعُ وَاضِعٌ، وَلا دَلِيلَ، وَغَايَتُهُ كَمَسْأَلَتِنَا

قَالَ الشُّيْخُ بَعْلَةَ هَلِهِ الرُّوَايَّةِ: وَصَارَ كَنَلْوِ صَوْمٍ يَوْمٍ يَقْدَمُ فُلانٌ فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانٌ فَنَوَاهُ حَنْ فَرْضِيهِ وَنَــٰذُرِهِ فَإِنَّـٰهُ يُجْزِئُهُ فِي روَايَةٍ، ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ.

كَذَا قَالَ: نَوَاهُ عَنْ فَرْضِيهِ وَنَذْرُوهِ، وَالمَنْقُولُ هُنَا: نَوَاهُ عَنْ نَذْرُو فَقَطْ.

وَيَأْتِي مَا ذَكَرَهُ فِي النَّذْرِ.

وَمَذَّهَبُ (م): إِنْ نَوَاهُمَّا فَعَنِ الْمَنْدُورِ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِنَقْلِ مَنْ عَلَيْهِ نَذَرٌ فَالرُّوَايَاتُ. وَيَتَوَجُهُ أَنْ هَذَا وَغَيْرَهُ الآشْهَرُ فِي أَنَّهُ يَسْلُكِ فِي النَّذْرِ مَسْلَكَ الوَاجِبِ لا النَّقْلِ، وَالعُمْرَةُ كَالحَجُّ، فِيمَا سَبَقَ، وَمَنْ أَتَسَى بوَاجِبِ أَحَدِهِمَا فَلَهُ فِعْلُ نَذْرِهِ وَنَفْلِهِ قَبْلَ الآخَرِ.

وَقِيلَ: لا، لِوُجُوبِهِمَا عَلَى الفَوْرِ، وَالنَّائِبُ كَالْمُوبِ عَنْهُ، فَلَوْ أَخْرَمَ بِنَلْدٍ أَوْ نَفْلٍ عَمَّنْ عَلَيْهِ حِجَّةُ الإِسْتِعلامِ وَقَـعَ عَنْهَـا، عَلَى الْمُدْمَبِ.

ثُمُّ الْأُخْرَى عَن النَّذْرِ، وَطَاهِرُ كَلامِهِمْ: وَلَوْ لَمْ يَنُوهِ.

وفي الفُصِوُكِ: يَخْتَولُ الإِجْزَاءُ، لَآنُهُ قِنا يُمْفَى خَنِ التَّنْبِين فِي بَابِ الحَجِّ وَيَنْمَقِسكُ مُبْهَمَسًا قُسمٌ يُعَيُّسُن، قَـالَ: وَهُبِوَ الشَّبَهُ، وَيَخْتَمِلُ عَكْسُهُ، لَاعْقِبَارِ تَعْيِينَهِ، بِبِخِلافِ حِجَّةِ الْإِسْلاَمِ.

تَصِحُ الاسْتِنَابَةُ عَنِ الْمُعْشُوبِ وَالْمُيْتِ فِي النَّفْلِ (و) وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلٌ مَوْجُوحٌ: لا.

وَقُولًا: وَلُو لَمْ يَكُنَّ المَّيْتُ حَجُّ وَلَا لَزَّمَهُ.

وَفِي تَعْلِيقِ الفَّاضِي وَالانْتِصَارِ رِوَايَةً ۚ لا نِيَابَةَ فِي نَفْلِ مُطْلَقًا؛ لآنَهُ يَنْبُتُ فِي الوَاجِبِ لِلْحَاجَةِ، وَيَصِحُ أَنْ يَسْتَنِيبَ الْقَادِرُ بِنَفْسِهِ فِيهِ وَفِي بَعْضِهِ، عِلْنَ الْأَصَحَ ﴿ (شُ) كَالْصَّدَقَةِ.

وَالْحِلَافُ فِي عَجْزِ مَرْجُو الزُّوال.

وَذَكَرَ الطُّنْيْخُ: يَجُوزُ، لِثَلاُّ يَتَأْخُرَ أَوْ يَفُوتَ، وَفِي آخِرِ الفَصْلُ قَبْلَ الفَصْل قَبْلَهُ مِا يَتَعَلَّقُ بهَذَا وَمَنْ أَوْقَعَ فَرْضُـــا أَوْ نَفْـلاً عَنْ حَيُّ بلا إذْنِهِ أَوْ لَمْ يُؤْمَرْ بهِ كَأَمْرِهِ بِحَجُّ فَيَعْتَمِرُ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَجُزْ، كَالزُكَاةِ، فَيَقَعُ عَنْهُ وَيَرُدُ مَا أَخَذَهُ.

وَيَجُونُ عَن النِّيتِ وَيَقَعُ عَنْهُ} لأَنْهُ ﷺ أَمِرٌ بِالحَجِّ عَنْهُ وَلا إِذْنَ لَهُ، وَكَالصَّادَقَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل وَتَبَعَهُ مَنْ بَعْدَهُ، قَالَ: لآنُ الَّيْتَ إِذَا عَزَى ٱلَّذِهِ العِبَادَةَ وَقَعَتْ عَنْهُ، وَيُصِيرُ كَأَنَّهُ مُهْلِدٍ إلَّذِهِ ثَوَابَهَا، وَهُوَ عَاجَزٌ عَن الكَسْبِو، بخِلافُ الحَيِّ.

وَسَوَّى القَاضِي فِي الْمُجَرَّدِ بَيْنَهُمَا، لِعَلَم الإذْن، والآوْلَى مَا سَبَقَ آخِر الْجُنَائِز فِي وُصُول القُرَب، وَيَتَعَيَّنُ النَّائِبُ بتَعْيين وَصِيَّ جُعِلَ إِلَيْهِ التَّعْيِينُ، فَإِنْ أَبَى عَيْنَ غَيْرُهُ، وَيَكُفِي النَّائِبَ أَنْ يَنُويَ المُسْتَنِيبُ، فَلَا تُعْتَبُرُ تَسْمَيَتُهُ لَفْظًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ جَهِلَ اسْمَهُ أَوْ نُسَبَّهُ لَبِّي عَمَّنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْمَالَ لِيَحْجُ بِهِ عَنْهُ.

وَقَدْ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الحَكَم: إِذَا حَجَّ عَنْ رَجُل فَيَقُولُ أَوْلَامَ مَا يُحْرِمُ؛ ثُمَّ لا يُبَالِي أَنْ يَقُولَ بَعْدَ، وَالْمَرَادُ يُسْتَحَبُّ.

فَصلُ

يُسْتَحَبُ أَنْ يَحُجُ عَنْ أَبَوَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُم، إِنْ لَمْ يَحْجًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَغَيْرِهِمَا، وَيُقَدِّمُ أُمَّهُ لَأَنُّهَا أَحَقُّ بِالبِرِّ.

وَيُقَدُّمُ وَاجِبَ أَبِيهِ عَلَى نَفْلِهَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا، نَقَلَ أَبْنُ إِبْرَاهِيمَ: مَنْ حَجٌ وَيُرِيدُ الحَجُ وَلَـمْ يَحُجُ وَالِـدُهُ يَجْعَلُ حَجَّةَ التَّطَوُّعِ عَنْهُمَا، عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ حَجَّةً.

نَقَلَ أَبُو طَالِبِ يُقَدِّمُ دَيْنَ أَبِيهِ عَلَى نَفْلِهِ لِنَفْسِهِ، فَأَمُهُ أُولَى، وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُد: «أَرِيدُ أَنْ أَحُجُّ عَنْ أُمِّي أَنَرْجُـو أَنْ يَكُونَ لِى أَجْرُ حَجَّةٍ أَيْضًا، قَالَ: نَعَمْ، تَقْفِي عَنْهَا دَيْنًا عَلَيْهَا.

وَقِيلَ لَهُ: أَحُجُّ عَنْهَا فَأَنْفِقُ مِنْ مَالِي وَأَنْوي عَنْهَا أَلَيْسَ جَائِزًا؟ قَالَ: نَعَمْه.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ مَرْفُوهًا ﴿إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ قَبِلَ مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَاسْتَبْشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًا﴾ فِيهِ أَبُو أُمَيَّةَ الطُّرَسُوسِيُّ وَأَبُو سَعْدِ البَقَالُ ضَعِيفَان.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبَوَيْهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بُعِثَ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ الآبْرَارِ» فِيهِ صِلَةُ بْسنُ سُلَيْمَانَ مَثْرُوكَ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو البَصْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيسِهِ أَوْ أُمَّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتُهُ وَكَانَ لَهُ فَصْلُ عَشْرٍ حِجَجِهِ».

ضَعِيفٌ، رَوَاهُنُّ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٥٩ × - ٢٠٠).

وَلِكُلُّ مِنْهُمَا مَنْعُ وَلَدِهِ مِنْ نَفْلِ لا تَحْلِيلُهُ، لِلْزُومِهِ بِشُرُوعِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي الفَرْضِ: إنْ لَمْ تَأْذَنْ لَك أَمُّكُ وَكَــانَ عِنْـدَك زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَحُجُّ وَلا تَلْتَفِتْ إِلَى إِذْنِهَا وَاخْضَعْ لَهَا وَدَارِهَا.

وَيَلْزَمُهُ طَاعَتُهُمَا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَيَحْرُمُ فِيهَا، وَلَوْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلاةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ أَخُرَ، نَصَّ عَلَى الجَمِيعِ، وَذَكَــرَهُ جَمَاعَةً.

وَقَالَ شَيْخُنَكَ هَذَا فِيمًا فِيهِ نَفْعٌ لَهُمَا وَلا ضَرَرَ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَقٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يَضُرُّهُ وَجَبَ وَإِلاَّ فَلا، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، لِسُقُوطٍ فَرَائِضِ اللَّهِ بِالضَّرَرِ، وَعَلَى هَذَا بَنَيْنَا تَمَلُّكُهُ مِنْ مَالِهِ، فَنَفْعُهُ كَمَالِهِ فَلَيْسَ الوَّلَهُ بِأَكْثَرَ مِنَ العَبْدِ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثَ فِيمَنَ تَسْأَلُهُ أَمُّهُ شِرَاءَ مِلْحَفَةِ لِلْخُرُوجِ: إنْ كَانْ خُرُوجُهَا فِي بِرُّ وَإِلاٌّ فَلا يُعِينُهَا عَلَى الْخُرُوجِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ: إِنْ أَمْرَنِي أَبِي بِإِنْيَانِ السُّلْطَانِ، لَهُ عَلَيَّ طَّاَعَةٌ؟ قَالَ: لا، وَهَذَا وَمَّا قَبْلَهُ خَاصَّانِ، فَلَمَلُهُ لِمَظِنَّةِ الفَيْنَتِ. فَـلا يُنَافِي مَا سَبَقَ وَكَذَا مَا نَقَلَ المُرُّوذِيُّ: مَا أُحِبُّ يُقِيمُ مَعَهُمَا عَلَى الشُّبْهَةِ، لاَّنَهُ عليه السلام قَالَ «مَنْ تَرَكَ الشُّبْهَةُ؛ فَقَدِ اسْتَبْرَأُ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَلَكِنْ يُدَادِي».

وَهَٰذَا كَقُولِهِ عليه السَلَام: «مَنْ وَقَعَ فِي الشُّبْهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَّامِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٢، م: ١٥٩٩).

وَلِهَذَا نَقَلَ غَيْرُهُ فِيمَنْ تَعْرِضُ عَلَيْهِ أَمُّهُ شُبْهَةً بِأَكُل فَقَالَ: إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بعَيْنِهِ لا يَأْكُلُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ مَنَعَاهُ الصَّلاةَ نَفْلاً يُدَارِيهِمَا وَيُصَلِّي.

ُ وَقَالَ: إِنْ نَهَاهُ عَنِ الصَّوْمِ لا يُعْجِبُنِي صَوَّمَهُ وَلا أُحِبُّ لآبِيهِ أَنْ يَنْهَاهُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ: لا يَجُوزُ مَنْعُ وَلَدِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَاتِبَةٍ.

وَأَنْ مِثْلَهُ مُكْرِ وَرُوجٌ وَسَيِّدٌ، وَهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- لإِثْمِهِ بِتَرْكِهَا، كَمَا يَأْتِي فِي الْعَدَالَةِ مِنْ الشَّهَادَةِ وَإِلاَّ فَلِتَغَــيُّرِ أُوضَــَاعِ الشَّرْعِ، كَامْرٍهِ يُسِرُّ فِي الفَجْرِ وَيَجْهَرُ فِي الظَّهْرِ وَنَحْوِهِ.

وَسَبَقَ كُلامُ القَاضِي فِي الصَّلاةِ عَلَى المَّيَّتِ.

وَقَالَ فِي الغُنْيَةِ: يَمجُورُ تَرْكُ النَّوَافِلِ لِطَاعَتِهِمَا، بَلِ الْإَفْضِلُ طَاعَتُهُمَا، فَإِنْ أرَادَ ظَاهِرَهُ فَخِلافُ مَا سَبَقَ. ﴿

هُصل

مَنْ أَرَادَ الحَجَّ فَلَيْبَادِرْ وَلْيَجْنَهِدْ فِي الْخُرُوجِ مِنْ الْمَظَالِمِ وَيَجْنَهِدُ فِي رَفِيقٍ حَسَنٍ.

الفروع - كتاب المناسك

قَالَ أَحْمَدُ رَحَمُهُ اللهُ: كُلُّ شَيْءً مِنْ الخَيْرِ يُبَادِرُ بِهِ.

قَالَ أَبُو بَكُو الْآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ: يُصَلَّي رَكُمَّتَيْنَ، ثُمُّ يَسْتَخِيرُ فِي خُرُوجِهِ، وَيُبَكِّرُ، وَيَكُونُ يَوْمَ الخَمِيسِ، وَيُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ رَخْعَيْنِ، وَيَقُولُ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلاً أَوْ دَخَلَ بَلَدًا مَا وَرَدَ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَغَيْرُهُ، يُصَلِّي رَكْعَتَيْسِ يَذَعُو بَعْدَهُمَا بِدُعَاءِ الاسْتِخَارَةِ، ويُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ رَكْعَتَيْن ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمُّ هَذَا دِينِي وَأَهْلِي وَمَالِي وَدِيعَةً عِنْدَك

اللُّهُمُّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْآهُل وَالمَّال وَالْوَلَدِ.

وَإِنَّهُ يَخْرُجُ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ اثْنَيْنِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا: يَدْغُو قَبْلَ السَّلامِ افْضَلُ، وَمَا سَبَقَ مِــنُ الاسْتِخَارَةِ فَهُـوَ ظَـاهِرُ قَـوْل جَاهِرِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الأَمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّوْرَةَ مِنَ القُرآنِ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٦٠١٩).

وَيَسْتَخِيرُ: هَلْ يَحْجُ العَامَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ كِانَ الْحَجُّ نَفْلاً، أَوْ لا يَحْجُ (١٠٠٠

وَتُودِيعُ المُنزِلُ بِرَكْعَتَيْنَ لَمْ أَجِدُهَا فِي السُّنَّةِ.

وَقَدْ رَوَى أَخْمَدُ (٢/ ٩٦)، وَالبُخَارِيُّ (٤١٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨٠)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا مَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالحِجْرِ قَالَ لَا تَذَخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ إِلاَّ أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ثُمَّ قَنَعَ رَأْسَهُ وَأَسْرَعَ السَّـيْرَ حَتَّى أَجَازَ الوَادِيَّ.

وَيَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ قُولُ أَحْمَدَ لا يُقِيمُ بِهَا، وَحُكُمُ مَائِهَا.

⁽١) تنبيه: قوله في آخر الباب: (ويستخبر هل يحجّ العام أو غيره وإن كسان نفـلاً أو لا يحـجّ) كـذا في النُسـخ: (وإن) بزيـادة واو، والصّواب حذفها.

فهذه إحدى وعشرون مسألةً في الباب.

باب المواقيت

نُمُّ يَلَمْلُمَ لِلْيَمَنِ وَقَرْنُ لِنَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ وَالطَّافِفِ.

وَذَاتِ عِرْق لِلْعِرَاقِ وَخُرَامِنَانُ وَالْمَشْرِقِ.

وَهَٰذِهِ النَّلَاثُ مِنْ مَكَّةً لَيْلَتَانِ.

وَهَلِهِ الْمَوَاقِيتُ ثَبَتَتْ بِالنُّصُّ وَعِنْدَ بَعْضِ العُلْمَاء، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الشَّالِعِيَّةِ.

وَقَالَ الشَّافِدِيُّ فِي الْأُمِّ، وَأَوْمَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، ذَاتُ َعِرْق باجْتِهَادِ عُمَرَ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ خَفِيُّ النَّصِّ فَوَافَقَهُ، فَإِنَّهُ مُوَفَّقٌ لِلصَّوَّابِّ.

وَلَيْسَ الْأَفْضَلُ لِلْعِرَاقِيِّ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ العَقِيقِ وَهُوَ وَادٍ وَرَاءَ ذَاتِ عِسْرَقٍ يَلِي الشَّرْقَ خِلافًا لِلشَّافِعِيُّ وَغَيْرِهِ، كَبَقِيَّةِ الْمَوَاقِيتِ.

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٣٤٤)، وَالتَّرْمِذِيِّ (٨٣٢) وَحَسَّنَهُ، وَأَبِي دَلُوُد (١٧٤٠)، عَنِ ابْسِنِ عَبَّـاسٍ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقُستَ لأَهْـلِ المَشْرِق العَقِيقَ».

تَفَرَّدَ بهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، شِيعِيٌّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

قَالَ ابَّنُ مَعِينِ وَٱبُّو زُرُّعَةً: لا يُحْتُجُ بِهِ.

وَقَالَ الْجُوزُجُّانِيُّ: سَمِعْتُهُمْ يُضَعِّفُونَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لَيْسَ بِقُوي.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٌّ: مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ: وَقَالَ أَبُو دَاوُد: لا أَعْلَمُ أَحَدًا تَرَكَ حَدِيثُهُ.

وَقَالَ العِجْلِيُّ: جَائِزُ الحَدِيثِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: ذَاتُ عِرْقِ مِيقَاتُهُمْ بِإِجْمَاع، وَالاغْتِبَارُ بِمَوَاضِعِهَا.

وَهُنَّ مِوَاقِيتُ لِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرٍ أَهْلِهَا، كَالشَّامِّي يَمُزُّ بِذِي الْحَلَيْفَةِ يُحْرِمُ مِنْهَا، نُصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّوْوِيُّ: بِلا خِلاَفُو، كَذَا قَالَ، وَمَذْهَبُ عَطَاء وَمَالِكُ وَإِلَى ثَوْرِ: لَهُ أَنَّ يُحْرِمَ مِنْ الْجُحْفَةِ، وَيَتَوَجَّهُ لَنَا مِثْلُهُ، فَإِنَّهُ قَوْلُهُ عليه السلام فِي خَبَر ابْنِ عَبَّاسٍ: «هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، وَمَنْ كَان ذُونَ ذَلِكَ فِمِنْ حَيْثُ أَنْشَا، حَتَّى أَهْلِ مَكُةً مِنْ مَكَةً هُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٥٢).

يَعُمُّ مِنْ مِيقَاتِهِ بَيْنِ يَدِي هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي مَرَّ بِهَا وَمَنْ لا وَقَوْلُهُ: ﴿لَآهُلِ الشَّامِ الجُحْفَةَ»، يَعُمُّ مَنْ مَرَّ بِمِيقَـاتِ آخَـرَ أَوْ لا، وَالآصْلُ عَدَمُ الوُجُوبِ، وَعِنْدَ دَاوُد: لا حَجَّ لَهُ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يُحْرِمُ أَهْلُ المَدينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ شَامِيًّ وَخَيْرِهِ مِنْ ذِي الْحَلَيْفَةِ، وَلَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ الجُحْفَةِ وَلا شَسَيْءَ عَلَيْهِمْ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةً: عَلَيْهِ دَمٌّ.

وَلِلشَّافِعِيُّ (١/ ٢٨٠): أَنْبَأْنَا ابْنُ عُنِيْنَةَ عَنْ يَحْتَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَلْ عَائِشَةَ اغْتَمَرَتْ فِي سَنَةٍ مَرَّنَيْنِ، مَرَّةٌ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ وَمَرَّةً مِنْ الجُحْفَةِ.

وَذَكَرَ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ المُنْذِرِ وَغَيْرُهُ عَنْ عَافِشَةَ كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ الحَجُّ أَحْرَمَتْ مِـنْ ذِي الحُلْيْفَةِ، وَإِذَا أَرَادَتْ العُمْرَةَ مِنْ الجُمْخَةِ.

قَالَ: وَلَوْ لَمْ تَكُنْ الْجُحْفَةُ مِيقَاتًا لِلَاكِ لَمَا جَازَ تَأْخِيرُ إِخْرَامِ الْمُمْرَةِ؛ لآنَهُ لا فَرْقَ لِلاَفَاقِيِّ. مَنْ كَلِدِ مَنْذِ مِنْ ذَا ذَا ذَا

وَفِي كَلامٍ بَعْضِهِمْ هُنَا نَظُرٌ.

الفسروع - كتاب المناسك

وَقَوْلُهُ آفَاقِيٌّ، وَصَوَابُهُ أَفْقِيُّ، قِيلَ بِفَتْحَتَيْنِ وَقِيلَ بِضَمَّتَيْنِ (م ١)(١) نِسْبَةً إِلَى المُفْرَدِ، وَالآفَاقُ الجَمْعُ فَأَمَّا إِنْ مَرَّ السَّسامِيُّ أَوْ المَدَنِيُّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَمِيقَاتُهُ الْجُحْفَةُ، لِلْخَبَرِ.

وَمَنْ عَرَجَ عَن الْمَوَاقِيتِ أَخْرَمَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ حَاذَى أَقْرَبَهَا مِنْهُ، وَيُسْتَحَبُ [لَهُ] الاختِيَاطُ، فَإِنْ تُسَاوِيَا فِي القُرْبِ إِلَيْهِ فَمِنْ أَيْعَلِهِمَا عَنْ مَكَةً، وَأَطْلَقَ الآجُرِّيُّ أَنْ مِيقَاتَ مَنْ عَرَّجَ إِذَا حَاذَى الْمَوَاقِيتَ.

قال في الرَّعَايَةِ وَالشَّافِعِيَّةُ: وَمَنْ لَمْ يُحَاذِ مِيقَاتًا أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ مَرْحَلَتَيْن.

وَذَكَرَ الْحَنَفِيَّةُ مِثْلَهُ إِنْ تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ الْمُحَاذَاةِ.

وَهَٰذَا مُتَّجَةً، وَمَنْ مُنْزِلُهُ دُونَهَا فَمِنْهُ لِلْحَجِّ وَالعُمْرَةِ، وَيَجُوزُ مِنْ أَقْرَبُهِ إِلَى الْبَيْتُو، وَالْبَعِيدُ أُولَى.

وَقِيلَ: سَوَاءً، وَكُلُّ مِيقَاتٍ فَحَذُوهُ مِثْلُهُ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: مَنْ مَنْزِلُهُ دُونَهَا لَهُ تَأْخِيرُ إِخْرَامِهِ إِلَى الْحَرَمِ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهُ إِلاَّ مُحْرِمًا لِمَنْ قِصَدَ النَّسُك، وَلَمْ يُجِيبُوا عَنِ الخَبْرِ السَّابِقِ: مِيقَاتُ مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةً -مَكِّيٌّ أَوْ لا- مِنْهَا.

وَظَاهِرُهُ: وَلا تُرْجِيحَ، وَأَظْهَرُ قُولَىُ الشَّافِعِيُّ: مِنْ بَابِ دَارُهِ.

وَيَأْتِي الْمُسْجِدَ مُخْرِمًا وَالنَّانِي: مِنْهُ، كَالْحَنَفِيَّةِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ عَنْ الْحَمَدَ، وَلَمْ أَجَدُ عَنْهُ خِلاقَهُ، وَلَمْ يَذْكُــرُهُ الآصْحَـابُ إلاَّ فِي الْإِيضَاحِ، قَالَ: يُحْرِمُ بِهِ مِنْ المِيزَابِ، وَيَجُوزُ مِنْ الحَرَمِ وَالحِلِّ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ وَأَبْنُ مَنْصُودٍ، وَتَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُــهُ (و م) كَمَا لَوْ خُرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ الشَّرْعِيُّ، وَكَالعُمْرَةِ، وَمَنعُوا وُجُوبَ إِخْرَامِهِ مِنْ الحَرَم وَمَكَةً.

وَعَنْهُ: عَلَيْهِ دُمّ.

وَعَنَّهُ: إِنْ أَخْرَمَ مِنْ الْحِلِّ.

وجزم به الشُّيْخُ، لْإِخْرَامُو دُونَ الْمِيْقَاتِ، قَالَ: وَإِنْ مَرُّ فِي الْحَرَمِ يَعْنِي قَبْلَ مُضَيِّدٍ إِلَى عَرَفَةَ فَلا دَمَ، لإِخْرَامِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ،

قَبْلُ المَوَاقِيتِ (و هـ ش) إلاّ أنَّ الصَّعيبِعَ عَنْهُ كَرِوَايَتِنَا قَبْلَ هَلَهِ نَفْسُ مَكَّةً، فَيَلْزَمُ لِدَم مَنْ أَخْـرَمَ مُفَارِقًا بُنْيَانَهَـا إنْ لَـمْ

وَقَدْ قَالَ جَابِرٌ: ﴿ أَمْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تُوَجُّهُنَا فَاهْلَلْنَا مِنْ الآبطنج».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٤).

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَعْتَبُرُ مُرُورَهُ فِي الْحَرَم مُلَبِّيًا.

وَلَمْ يَعْتَبُرُهُ صَاحِبَاهُ.

وَعَٰنْ أَخْمَكَ: الْمُحْرِمُ مِنَ الْلِيقَاتِ مِنْ خَيْرِهِ إِذَا قَضَى نُسْكَةُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ وَاجِبًا أَنْ نَفْلاً، أَوْ أَجْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ ثُمُّ أَرَادَ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ إِنْسَانِ ثُمُّ عَنْ آخَرَ، يَخْرُجُ يُحْرِمُ مِنْ المِيقَاتِ.

وَإِلَّا لَزِمَهُ دُمَّ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وجزم به القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْتُرْخِيبِ: لَا خِلافَ فِيهِ، كَذَا قَالَ؛ لآنَهُ جَاوَزَ المِيقَــاتَ مُرِيـدًا لِلنُّسُـكِ فَأَحْرَمَ [مِـن] دُونِـهِ، وَإِحْرَامُـهُ عَـنْ خَـيْرِهِ كَالَمَعْدُوم فِي حَقٌّ نَفْسِهِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ خِلافَ هَذَا، وَهُسوَ ظَاهِرُ كَـلام الجزَقِميُّ وَغَـيْرُهِ، وَكَـذَا أَحْمَـدَ، لَكِـن أَوْلَـهُ بَعْضُهُمْ؛ لأنَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ كَالْمُكِيِّ، كَمَا سَبَقَ، وكَالنُّسُكَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ، وَفَرَّقَ القاضي بِّبأَنَّ الثَّالِيَ تَابِعٌ لِلأَوْلِ، فَكَأَلْتُهُ أَحْرَمُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وصوابه أفقيُّ قيل: بفتحتين، وقيل: بضمَّتين). انتهى.

ليس مَّا نحن فيه من الخلاف المطلق الَّذي اصطلح عليه المصنِّف في الخطبة، ولكن لعلماء اللُّغة فيه قولان، ولمَّا كان احدهما ليسس أولى من الآخر أتى بهذه الصَّيغة.

وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقلَّمة، والأفصح الضُّمُّ.

وقال بعضهم: إنَّما فتحوا ذلك تخفيفًا، قاله ابن خطيب الدُّهشة.

بهمًا مَعًا مِن المِيقَاتِ، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: مَنِ اغْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَطْلَقَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَزَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ: مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَهَلُ بالحَجِّ مِنْ المَيْقَاتِ، وَإِلاَّ لَزَمَهُ دَمَّ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الآصْحَابِ.

وَأَوَّلْهَا بَعْضُهُمْ بِسُقُوطِ دَمِ المُتْعَةِ عَنِ الْأَفَاقِيِّ بِخُرُوجِهِ إِلَى المِيقَاتِ؛ وَذَكَرَ اْبْنُ أَبِي مُوسَى مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَـيْرِ أَهْلِهَـا إِنْ أَرَادَ عُمْرَةً وَاجْبَةً فَمِنْ المِيقَاتِ وَإِلاَّ لَزِمَهُ دَمَّ، كَمَنْ جَاوَرُ المِيقَاتِ وَأَحْرُمَ دُونَهُ.

وَإِنْ أَرَادَ نَفُلاً فَمِنْ أَدْنَى الحِلِّ، وَالآصَحُ أَنُ مِيقَاتَ مَنْ بِمَكُةَ أَوْ الْخَرَمْ مَكَّيٍّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَدْنَى الحِلِّ، «لآمُرو عليه السلام عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَ عَافِشَةَ إِلَى التَّنْعِيمِ لِتَعْتَمِرَ * وَلِيَجْمَعٌ فِي النَّسُكُ بَيْنَ الحِلِّ وَالحَرَمِ ؛ لأَنْ أَفْعَالَهَا فِي النَّسُكُ بَيْنَ الحِلِّ وَالحَرَمِ؛ لأَنْ أَفْعَالَهَا فِي التَّسُكُ بَيْنَ الحِلِّ وَالحَرَمِ ؛ لأَنْ أَفْعَالَهَا فِي التَّسُونِ الْحَرَمُ بَخِلافِ الحَجِّ، قِيلُ التَّنْعِيمُ أَفْضَلُ (و هـ).

رَ إِنِّ وَمُوسَمِ عَنِي المُعْلِينِ المُعْلِقِ المُعْلِمُ المُعْلِمُ اللهُ ا

وَعَيَّنَ مَالِكُ التُّنْعِيمَ لِمَنْ بِمَكَّةً، وَالعُلَمَاءُ بِخِلافِهِ.

وَقَدْ نَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ فِي المُكِّيِّ: أَفْضَلُهُ الْبُعْدُ، هِيَ عَلَى قَدْر تَعَبهَا.

قَالَ فِي الجِلافَءِ: مُرَادُهُ مِنْ المِيقَاتِ، بَيْنَهُ فِي روَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُخَمَّدٍ: يَخْرُجُ إِلَى المَوَاقِيتِ أَحَبُّ إِلَـيُّ؛ لآنَّـهُ عَزِيمَـةٌ، وَمِـنُ أَدْنَى الحِلِّ رُخْصَةٌ لِلْمَكِّيِّ، وَمُرَادُهُ فِي الوَاجِبِ، كُمَّا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُومَى، كَذَا قَالَ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي طَالِبٍ قَوْلُهُ ﷺ لِمَائِشَةً: «هِيَ عَلَى قُدْر منفرك وَنَفَقَتِك».

ُ وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ؟ (خ: ١٢١١، م: ١٦٩٥) أوْ مُسْلِم (١٢١١)، وَقَــوْلُ عَلِـيٍّ: أَخْـرِمْ مِــنْ دُوَيْــرَةِ أَهْلِـكَ مُخْتَجًــا بذَلِكَ.

وقالَ أَحْمَدُ أَيْضًا عَنْ هَلِهِ العُمْرَةِ أَيُّ شَيْء فِيهَا؟ إِنْمَا العُمْرَةُ الَّتِي تَعْتَمِرُ مِنْ مَــنْزِلِك، وَمُـرَادُهُ –وَاللَّـهُ أَعْلَــمُ-: الَّتِـي يُنشِئُ لَهَا السَّفْرَ، وَإِحْرَامُهَا مِنَ المِيقَاتِ، كَقُولِهِ فِي الحَجِّ: وَمَا الفَرْقُ؟ وكَفِعْلِهِ وَفِعْلِ أَصَّنْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَحَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لا يَتَّجهُ.

وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ يُحْرِمُ مِنَ المِيقَاتِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لا بَأْسَ قَبُلُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: كُلُّمَا تُبَاعَدْت فَلَكَ أَجْرٌ، وَمُرَادُهُ المُكِّيُّ.

وَإِنْ أَخْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكُةَ أَوْ الْحَرَمِ لَزِمَهُ دَمَّ، خِلافًا لِعَطَّامٍ، وَيُجَزِقُهُ إِنْ خَرَجَ إِلَى الحِلِّ قَبْلَ طَوَافِهَا، وَكَذَا بَعْدَهُ، كَإِخْرَامِهِ دُونَ مِيقَاتِ الحَجِّ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

َ وَلَنَا وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلًا: لَا (و م)؛ لآنَهُ نُسُكُ فَاعْتُبِرَ فِيهِ الجَمْعُ بَيْنَ الحِلِّ وَالحَرَمِ، كَالحَجُّ، فَيَخْرُجُ ثُمَّ يَعُوهُ يَسَاتِي بِهَـا، وَلا عِبْرَةَ بَفِعْلِهِ قَبْلَهُ

وَإِنْ حَلَقَ أُو أَتَى مَحْظُورًا فَدَى.

جزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذّهب، والخلاصة، والشّرح، وشسرح ابـن منجـا، والمقنـع، رأيتـه في نسـخةٍ مقـروءةٍ علـى المصنّف وعليها شرح الشّارح وابن منجّى.

والوجه الآخر: جزم به في المستوعب، والتُّلخيص، والبلغة والرَّعاية، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

(٢) تنبيهات: الأوَّل: قول المصنَّف: (وظاهر كلام الشّيخ سواء)؛ الظّاهر: أنَّه أراد في المغني، ولم يطَّلع على نسخة المقنع الَّـتي فيهــا ذلك، مع أنَّ كتاب المصنَّف المقنع وهو من حافظيه، والله أعـلم.

⁽١) (مسألة - ٢): قوله في أحكام العمرة: (قيل: التُّنعيم أفضل.

وفي المستوعب وغيره: الجعرانة يعني أفضل وظاهر كلام الشُّيخ سواءً). انتهى.

أحدهما: التنعيم أفضل، وهو الصّحيح.

وَإِنْ وَطِئَ فَدَى وَمَضَى فِي فَاسِدِهَا وَقَضَاهَا بِعُمْرَةٍ مِنْ الحِلِّ وَيُجَزِّئُهُ عَنْهَا، وَلا يَسْقُطُ دَمُ الْمَجَــاوَرَةِ بِخُرُوجِـهِ، وَالْمَـرَادُ عَلَى الرَّاجِح (ش) وَلِلْحَنَفِيَّةِ الحِلافُ.

فَصلُ

إذَا أَرَادَ حُرَّ مُسْلِمٌ مُكَلِّفٌ نُسُكًا أَوْ مَكُةً -نَصُّ عَلَيْهِ- أَوْ الحَرَمَ لَزِمَهُ إِخْرَامٌ مِنْ مِيقَاتِهِ (و هـ م) إِلاَّ أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ يُجَـوِّذُ لِمَنْ مَنْزِلُهُ المِيقَاتُ أَوْ دَاخِلُهُ مِنْ أَفْقِيٍّ وَغَيْرِهِ دُخُولَ الحَرَمِ وَمَكَّـةَ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ نُسُكًا، وَلا وَجْهَ لِلتَّفْرِقَةِ، وَظَاهِرُ مَلْهَ السَّالِقِي وَجَمَاعَةً، وَصَحَّحَهَا الْبِنُ عَقِيلٍ، وَهِي أَظْهَرُ، لِلْخَبَرِ السَّابِقِ. السَّابِقِ.

وَيُنْبَنِي عَلَى عُمُوم الْمَفْهُوم وَالْأَصْلُ عَدَمُ الوُّجُوبِ.

وَجْهِ الآوَّل: رَوَى حَرْبٌ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاس: لاَ يَدْخُلُن إنْسَانَ مَكُةَ إِلاَّ مُحْرِمًا إِلاَّ الْحَمَّالِينَ وَالْحَطَّابِينَ وَأَصْحَابُ وَجْهِ الآوَّل: رَوَى حَرْبٌ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لاَ يَدْخُلُ بِغَيْرِ إِحْرَام، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا اللّا يَدْخُلُ أَحْدٌ مَكَّةَ إِلاَّ مِنْ أَهْلِهَا، وغيرهم، فِيهِ حَجَّاجٌ ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ الْوَاسِطِيُّ ضَعَفْهُ أَحْمَدُ وَابْسَنُ مَدِينِ وَرُعْة، وَابْنُ عَدِيٍّ وَقَال: لا أَعْرَفُهُ مُسْنَدًا إِلاَّ بِهِ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وَاقْتَصِيَرَ الشَّيْخُ عَلَى لُزُومِ الْإِحْرَامِ بِنَذْرِ دُخُولِهَا، وَفِيهِ الخِلافُ، ذَكَرَهُ النُ حَزْم وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مُتَّجِةً

ثُمُّ النَّذُرُ قَرِينَةٌ فِي إِرَادَةِ النِّسَلُكِ المُخْتَصُّ بِهَا كَالسَّبَبِ الدَّالُّ عَلَى النَّيَّةِ، وَاخْتَجُّ القَاضِي وَابْنُ الغَرَبِيِّ المَالِكِيُّ، وغيرهمـــا بتَحْريم اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَكَّةً، وَذَا فِي القِتَال.

َ قَالُ فِي الانْتِصَارِ وَمَعْنَاهُ فِي الْخِلاف؛ الإخْرَامُ شَرْطُ إِبَاحَةِ دُخُولِهِ وَلا تَوْجِيةٌ لِلدُخُولِهِ، لِنَلاً يُقَـالَ لا يَتُــوبُ عَنْــهُ إِحْرَامٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ، كَمَا لَمْ يَنُب عَنْ مَنْذُورَةٍ، أَيْ كَمَا قَالَهُ زُفَرُ

وَمِنْ تُجَاوَزُهُ بِلاَ إِحْرَامَ لَمْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الإِحْرَام، ذَكَرَهُ القَاضِي فِي الْمُجَرُّدِ.

وجزم به الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ (و م ش) كَتَحِيَّةِ اللَّسْجِلْدِ رَاتِبَةٌ وَلا تُقْضَى، اخْتَجَّ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ، وغيرهما، والمُسرَادُ بَعْلَ سافه.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: مُطْلَقًا، وَسَبَقَ دُخُولُهُ فِي خُطْبَةِ الجُمْعَةِ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَدْخُلُ الحَرَمَ.

وَذَكَر القَاضِي أَيْضًا وَأَصْحَابُهُ: يَقْضِيه وَأَنَّ أَحْمَدَ أَوْمًا إِلَيْهِ كَنَذْرِ الإِحْرَامِ، فَإِنْ أَدْى بِهِ نُسُكًا مِنْ سَنَتِهِ سَـقَطَ عَنْـهُ، وَإِنْ أَخْرَهُ فَدَخَلَتْ السِّنَةُ الثَّانِيَةُ لَمْ يُجَزِّنُهُ وَلَزِمَهُ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةً، لِتَرْكُو المَّأْمُورَ بِهِ (و هـ).

وَمَنْ أَرَادَ مَكَةً لِقِتَالَ مُبَاحٍ أَوْ خَوْفُو َأَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، وَتَرَدُّدَ الْمُكِّيُّ إِلَى قَرِيبِهِ بِالحِلِّ لَمْ يَلْزَمْهُ، لِلْاَحُولِهِ عليه السلام هُـــوَ وأصْحَابُهُ يَوْمُ الفَتْحِ بِلا إخْرَامٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ، وكَتَجِيَّةِ المَسْجِدِ فِي حَقَّ قَيْمَهُ لِمَا تَكَرَّرُ لِلْمَشَقَّةِ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ النَّبْعُ لِمَنْ كَأَنْ خَارِجَ المِيقَاتِ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمُّ مَنْ لَمْ يَلْزَمُهُ ۚ أَوْ لَمْ يُرِدْ الحَرَّمَ إِنْ بَدَا لَهُ أَحْرَمَ حَيْثُ بَدَا لَهُ (و م ش) لِلْحَبَرِ السَّابِقِ؛ وَلاَنْ مَنْ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ لَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ ثُمُّ عَادَ لَمْ يَلْزَمُهُ.

وَعَنْ أَحْمَدُ: يَلْزُمُهُ كَمَنْ جَاوَزُهُ مُريدًا لِلنُّسُكِ.

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يُحْرِمُ حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْحِلِّ، وَكَذَا تَجَدُّدُ إِسْلام وَعِنْقٌ وَبُلُوغٌ نُصَّ عَلَيْهِنَّ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الشَّيْخُ؛ أَنَّهُ لا يَجِبُ الإِحْرَامُ مِنْهُ كَالقِسُّم قَبْلَهُ، وَكَالْمَخْنُونِ.

قَالَ القَاضِي: وَلِهَذَا نَقُولُ: لَوْ أَذِنْ لَهُمَا الْوَلِيُّ فِي الإِحْرَامِ مِنْ اللِقَاتِ فَلَمْ يُحْرِما لَزِمَهُمَا دَمَّ، كَذَا قَــالَ، وَكَـلامُ غَـيْرِهِ خِلانُهُ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ دَمَّ، كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مَنْ أَسْلَمَ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ؛ لآنُهُ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ، كَالْمَسْلِمِ، وَهُوَ مُتَمَكَّنٌ مِنْ زَوَالِ المَانِعِ؛ وَلِهَذَا مَــنْ لَمْ يَصِلُّ مَعَ حَدَثِهِ كَتَرْكِهَا مُتَطَهِّرًا.

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ: عَلَى العَبْدِ دَمَّ.

وَعِنْدُ الشَّافِعِيَّةِ: عَلَى الكَافِرِ، وَفِيهِمَا قَوْلانِ، وَمَنْ جَاوَزَهُ مَرِيدًا لِلنَّسُكِ أَوْ كَانَ فَرْضُهُ لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيَحْرِمَ مِنْهُ إِنْ لَـمْ يَخْفُ فَوْتَ الحَجُّ أَوْ غَيْرَهُ، وَأُطْلِقَ فِي الرَّعَايَةِ وَجُهَيْنٍ، وَظَاهِرُ المَسْتَوْعِبِ أَنْهُمَا بَعْدَ إِخْرَامِهِ، وَكُلِّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ، فَإِنْ رَجْعَ فَأَخْرَمَ مِنْهُ فَلَا دَمَ، وَخُكِي فِيهِ وَجْهُ.

وَإِنْ أَحْرَمَ دُونَهُ لِعُلْدِ أَوْ غَيْرِهِ صَمَّعٌ وَلَزَمَهُ نَمَّ (و).

وَمَنْ عَطَاء وَالْحَسَنِ وَالنَّحَمِيُّ: لا يَلْزَمُهُ، وَعَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالظَّاهِرِيَّةِ؛ لا يَصِحُّ نُسُكُهُ، وَلَمْ أَجِدْ لِمَنْ احْتَجُ لِلصَّحَّةِ دَلِيلاً صَحِيحًا، ثُمُّ لا يَسْقُطُ الدُّمُ بِرُجُوعِهِ إِلَى المِيقاتِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م) لِظَاهِرِ مَا رُويَ عَنِ النِنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا وَمَنْ تَرَكُ نُسُكًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَلاَّنُهُ وَجَبَ لِتَرَاكِ إِحْرَامِهِ مِنْ مِيقَاتِهِ؛ وَلاَنَّ الآصل بَقَاوَهُ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَرْجِعْ أَوْ لَمْ يَطْف أَوْ لَمْ يُلَبُ عِنْدَ مَنْ سَلَمَ: وَعَنْ أَحْمَدَ:

يَسْفُطُ: وَكَذَا عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ: إِنْ رَجَعَ قَبْلَ طَوَافِ قُلُومٍ أَوْ عَرَفَةَ سَقَطَ، وَذَكَرَهُ بَعْسَضُ الحَنَفِيَّةِ عَـنْ أَبِسَ يُوسُفُ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالُهُ أَبُو حَنِيفَةَ إِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ مُلْبَيًا، وَالجَاهِلُ وَالنَّاسِي كَالْعَالْمِ العَامِدِ، وَلا يَأْثَمُ نَاسٍ.

وَسَبَقَ حُكُمُ الجَاهِلِ آخَرَ صَلاةِ الجَمَاعَةِ.

وَذَكَرَ الشَّافِيَّةُ لا يَأْتُم، وَيَتَوَجَّهُ اللَّ لا دَمَ عَلَى مُكْرُو، أَوْ أَنَّهُ كَإِثْلاف، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْدَابِنَا: يَلْزَمُهُ، وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَخْتَولُ أَنْ لا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ أَفْسَدَ نُسْكَهُ هَلَا لَمْ يَسْقُطُ ذَمُ الْمَجَاوَرَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْآصْدَابُ، كَدَم مَخطُورٍ؛ وَلاَّنَهُ الْآصِلُ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا يَسْقُطُ بِقَصَائِهِ (و هما لِفِعْلِ المُتُرُوكِ وَهُوَ قَصَاءُ الإِخْرَامِ مِنْ المِيقَاتِ، وَأَجِيبُ لَمْ يَفْمَلُهُ لِدَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا.. فَصِلْ

يُكْرَهُ الإخْرَامُ قَبْلَ المِيقَاتِ وَيَصِيحُ.

قَالَ أَخْمَكُ: ۚ هُٰوَ أَخْجَبُ إِلَيُّ، وَقَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَالْمُغْنِي، والمستوعب، وغيرهم (و م) ﴿لَأَنَّهُ عليه السلام لَمْ يُحْرِمْ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ، وَحَجَّ مَرَّةً وَاعْتَمَرَ مِرَارًا»، وكَذَا عَامَّةُ أَصْحَابِهِ، وَأَنْكَرَهُ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانْ، وَعُثْمَانُ عَلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَامِرٍ، رَوَاهُمَا سَعِيدٌ وَالآثَوْرَمُ.

قَالَ البُخَارِيُّ، كُرِّهَهُ عُثْمَانُ، وكَإِحْرَامِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ الزَّمَانِيُّ، وَلِعَدَمِ أَمْنِهِ مِنْ مَخْطُ ورِ، وَفِيهِ مَشْغَةٌ، كَوصَال الصُّوْم، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِلاَّ مَعَ اخْتِمَالِ مَا لا يُمْكِنُ دَفْعُهُ؟ وقَالَ الشَّافِييُّ: اثْبَانَا مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمُنا وَكَذَا اللَّهِ ﷺ لَمُنا وَقُتَ المَوَاقِيتَ قَالَ يَسْتَمْتِعُ المُرْهُ بِالْعَلِمِ وَثِيَابِهِ حَتَّى يَأْتِي كَذَا وكذَا اللَّهِ اللهِ وَرَوَاهُ.

أَيْوِ يَعْلَى الْمُوْصِلِيُّ مِنْ حَلِيثِ أَبِي أَيُوبَ، وَقَلْمُ لَهِي الْرَّعَايَةِ الجَوَازَ، وَالْمُسْتَحَبُ الْمِقَاتِ، هُوَ ظَاهِرُ كَلامُ جَمَاعَةِ.

وَنَقُلَ صَالِحٌ.

إِنْ قُوِيَ عَلَى ذَلِكَ فَلا بَأْسَ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَفْضَلُ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ.

وَقَالَ بَغُضُ أَصْحَابِهِ: إِنْ أَمِنَ مَخْظُورًا، وَلِلشَّافِعِيِّ خِيلافٌ فِي الآفضلِ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي التَّرْجِيحِ، وَبَغُضُ أَصْحَابِهِ: يَكُرُهُ، وَيَعْضُهُمْ: يَسْتَحِبُّ إِنْ أَمِنَ مَخْظُورًا، لِخَبْرِ أَمَّ سَلَمَةً مَرْفُوعًا أَمَنْ أَمَلُ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ المَقْدِسِ غُفِرَ لَهُ».

رَوَّاهُ ابْنُ مَاجَة (٣٠٠١) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ مُدَلِّسُ ١١٪ وَصَرَّحَ بِالسَّمَاعِ.

وَلاَّحْمَدَ (٦/ ٢٩٩) مِنْ رِوَايَتِهِ وَصَرَّحَ بِالسَّمَاعِ امَنْ اَهَلُ مِنْ الْمَسْجِدِ الآقْصَى بِعُمْرَةِ أَوْ بِحَجْةٍ غُفِرَ لَـهُ مَـا تَقَـدُمَ مِـنْ ذَنْبِهِ، فَرَكِبَتْ أَمُّ حَكِيمٍ عَنْدَ ذَلِكَ الحَدِيثَ حَتَّى اَهَلَتْ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ.

وَفِي لَفْظِ لَهُ (٦/ ٩٩٩) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَةَ: «مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ المَقْدِسِ غَفَرَ لَهُ اللَّهُ مَا تَقَدُمُ مِنْ ذَنْبِهِ».

(١) الثاني: قوله: (رواه ابن ماجه من رواية ابن إسحاق مدلس).

كذا في النَّسخ، وصوابه: وهو مدلِّسٌ، أو ابن إسحاق مدلِّسٌ.

الفسروع - كتاب المناسك

وَفِي لَفُظِ (٢/ ٢٩٩): «مَنْ أَهَلُ بِحَجَّةِ أَلْ عَمْرَةِ مِنْ المَسْجِدِ الآفْصَى إِلَى المَسْجِدِ الحَرَامِ خُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِ وَمَا تَأْخُرَ» أَوْ «وَجَبَتْ لَهُ الجِنَّةُ» شَكُ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْتَهِمَا قَالَ: إسْنَادُهُ جَيِّدٌ، لَيْسَ فِيهِ ابْسَنُ إِسْجَاقَ، وَلَا وَجَهَ لِلْكَلام فِيهِ مِنْ قِبَلِ ابْنِ أَبِي فِلْدَيْلِكِهِ فَإِنْهُ ثِقَةً عِنْدُهُمْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الكُتُدِ والسُّنَّةِ، وَانْفَرَدَ ابْنُ سَعْدِ بِقَوْلِهِ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

فَأَلْجُوَابُ عَنْ هَٰذَا أَلْخَبَرُ بِضَعْفِهِ؛ فَيهِ نَظَرٌ، وَكَذَا جَوَابُ القَاضِي.

قَوْلُهُ: «مَنْ أَهَلُ»: مَعْنَاهُ: مَنْ قَصْدَهُ مِنَ المُسْجِدِ الآقْصَى وَيَكُونُ إِخْرَامُهُ مِنْ المِيقَات.

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَخْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بِيَيْتِ المُقَدِسِ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي المُسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِـدُ، وَلِلاَلِكَ أَخْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ يُحْرِمُ مِنْ غَيْرِهِ إِلاَّ مِنْ المِيقَاتِ.

وَعِنْدَ الظَّاهِ (يُّةِ: لَا يَصِيَّحُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْيِقَاتِ، وَذَكَرَ ابْسنُ المُسْلِدِ وَغَيْرُهُ الصَّحَّةَ إِجْمَاعًا؛ لآنَّـهُ فُعِـلَ مِـنَ الصَّحَابَـةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَمْ يَقُلُ أَحَدٌ قَبْلَ المُخَالِفِ: لا يَصِحُ.

فُصلُ

يُكْرَهُ الإِحْرَامُ بِالحَبِعُ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَيَصِيعُ حَجُهُ (و هـ م) نَقَلَ أَيُو طَالِبٍ وَشِنْدِيّ: يَلْزَمُهُ الحَجُ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ فَسَخَهُ بِعُسْرَةٍ فَلَهُ ذَلِكَ.

قَالَ القَاضِي: بنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى العُمْرَةِ.

وَعَنْ أَخْمَكُ يَتُعَقِدُ عُمْرَةً، اخْتَارَهُ الأَجْرِيُّ وَابْنُ حَامِدٍ (و ش) وَدَاوُد.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يَجْعَلُهُ عَمْرَةً، ذَكَرَهُ القَاضِي مُوَافِقًا لِلأَوْلِ، وَلَعَلُـهُ أَرَادَ إِنْ صَرَفَـهُ إِلَى عُمْـرَةٍ أَجْـزَأَ عَنْهَـا وَإِلاَّ تَحَلُّـلَ بِعَمَلِهَا وَلا يُعَزِّئُ عَنْهَا.

وَقُولُ : يَتَحَلُّلُ بِعَمَلِهَا وَلا يُجَزُّئُ عُنْهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يُكْرَهُ.

قَالَ القَاضِي: أَرَادُ كَرَاهَةَ تَنْزِيهِ، وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابِ العُكْبَرِيُّ رِوَايَةً: لا يَجُوزُ، وَجْهُ الآوَّل: ﴿يَسْأَلُونَكِ عَسَنِ الآهِلَّـةِ فُـلُ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وكُلُهَا مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ، فكذَا لِلْحَجِّ، وَأَحَدُ المِيقَاتَيْنِ كَمِيقَاتِ المُكَانِ.

وَقُولُهُ: ﴿ الْحَجُّ أَسْهُرٌ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي: مُعظَّمُهُ فِيهَا، كَقُولُهِ: ﴿ الْحَجُّ عَرَفَهُ ، أو أرادَ حَجُّ المُتَمِّعِ.

وَإِنْ أَضْمَرُ الإِحْرَامَ أَضْمَرْنَا الفَضِيلَةَ.

وَاَلْخَصْمُ يُضْنِيرُ الْجَوَازَ، وَالْمُضْمَرُ لا يَعُمُّ، وَقَوْلُ الْخَصْمِ: الْحَجُّ مُجْمَلٌ فِي القُرْآنِ بَيُنَهُ عليه السلام بِفِعْلِـهِ وَقَـالَ "خُــذُوا ي مَنَاسِككُمْ.

أَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: بَيْنَ عليه السلام الوَاجِبَ وَالمُسْتَحَبُّ، وَيَجِبُ عَلَيْنَا أَخْذُ الْمُسِنُونَ مِنْهُ كَالوَاجِبِ، وَقَـوْلُ ابْـنِ عَبَّاسِ: مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لا يُحْرِمَ بِالحَجِّ إلاَّ فِي شَهْرِ الحَجِّ، عَلَى الاسْتِحْبَابِ، وَالإِخْرَامُ تَتَرَاحَى الآفْعَالُ عَنْهُ، فَهُو كَالطُهَارَةِ وَنِيَّةِ الْصُوْمِ، بِخِلافِ الصَّلاةِ وَالصَّوْمِ، وَأَمَّا أَبُو الحَطَّابِ فَقَالَ: الإِخْرَامُ عِنْدَنَا شَرْطٌ؛ لآنَهُ يَخْصُلُ بِالنَّيَّةِ، وَهِيَ مُجَرَّدُ العَـزْمِ أَوْ القَصْدِ إِلَى فِعْلِ الحَجِّ، وَالعَرْمُ عَلَى الفِعْلِ غَيْرُ الفِعْل، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الفِعْل.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيُّ رُكُنَّ، فَلَمْ يَتَقَدُّمْ عَلَى وَقُتِ العِبَادَةِ كَبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ.

فُصلُ

أَشْهُرُ الحَجُّ شَوَّالُ وَذُو القِعْدَةِ وَعَشْرُ [فِي]، الحِجَّةِ.

مِنْهُ يَوْمُ النَّحْرِ، وَهُوَ يَوْمُ الحَجُ الآكْبَرِ، نَصُ عَلَى ذَلِكَ [أَحْمَدُ]، (و هـ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: آخِرُهُ لَيْلَـةُ النَّحْرِ، وَاخْتَـارَهُ الآجُرَّيُّ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: جَمِيعُ الحِجَّةُ مِنْهَا.

وَجْهُ الآوَّل: رَوَى البُخَارِيُّ (٤٣٨٠) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ يَوْمُ الحَجِّ الآكْبَرِ». وَلِلْبُخَارِيُّ (١٤٨٥) عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَشْهُرُ الحَجِّ شَوَّالُ وَذُو القِعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الحِجِّةِ». وَلِلنَّجَّادِ وَالدَّارَقُطْنِيِّ (٢/ ٢٢٦) مِثْلُهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَلا نُسَلِّمُ صِحَّةَ خِلافِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ. قَالَ القَاضِي: وَالْعَشْرُ بِإِطْلَاقِهِ لِلأَيَّامُ شَرْعًا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَرَبُّصَنَّ بَإِنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً إِشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقـرة: ٢٣٤]، وَقَـالَ هُـوَ وَالشُّنيخُ وغيرهمـــا: الِعَـرَبُ تُغَلَّبُ التَّانِيثَ فِي العَدَدِ خَاصَّةً لَسَبَقَ اللَّيَالِي فَتَقُولُ: سَرِنَا عَشْرًا.

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضٍ فِيهِنَّ الحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي: فِي أَكْثَرِهِنَّ، وَإِنَّمَا فَاتَ الحَجُّ بِفَجْرٍ يَسُومُ النَّحْرِ لِفَوَاتِ الوُقُوفِ لا لِخُرُوجِ وَقْتِ الْحَجُّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [آلبقرة: ١٩٧]؛ أيْ: فِي بَعْضِهَا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

ثُمُّ الجَمْعُ يَقَعُ عَلَى اثْنَيْنِ وَعَلَى بَعْضِ آخَرَ^(١) كَعِدَّةٍ ذَاتِ القُرُوءَ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: شَوَّالُ وَذُو القِعْدَةِ وَذُو الحِجَّةِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً مِنْ أَصْحَابِنَا.

وَفَائِدَةُ الخِلافِ تُعَلِّقُ الحِنْثِ بِهِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيُّ جُوَازُ الإِحْرَامِ فِيهَا، وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ، عَلَى خِلافٍ مَبَقَ.

وَعِنْدَ مَالِكِ: تَعَلَّقُ الدُّمْ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزُّيَارَةِ عَنْهَا.

قَالَ الْمُتَوَلِّي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: لا فَأَئِدَةَ فِيهِ إلاَّ فِي كَرَاهَةِ العُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكٍ فيها.

وَحُجَّةُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَتْ فِي ذِي الحِجَّة، عِنْدَ أَحْمَدَ، وَاحْتَجَّ بِقُولِ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرِ أَنَادِي يَوْم ورويز

تَعَبِي مَعَبِرِ عَلَى مَلَا إِلاَّ فِي ذِي الحِجَّةِ، رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي مَنَاقِبَ أَحْمَلُهُ، وَالآشْهَرُ فِي ذِي القِعْلَةِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا اتّفَاقًا، قَمْلَى هَذَا قَالَ فِي الحِلافِ: مَنْ حَجُّ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُجُّ عَلَى وَجْهِ يَقَعُ بِهِ مَدَ وَمَا مُنْ مَنَا مِنْ مَنْ مَعَ مَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطْ فَرْضُهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُبِجُ عَلَى وَجْهِ يَقَعُ بِهِ الإِجْزَاءُ يُقْتَدَى بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ احْتَجُ مِّنْ قَالَ لَيْسَ عَلَى الفَوْرِ بِقُولِهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الـوَدَاعِ •مَنْ أَحَبُ أَنْ يَرْجِعَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَـلُ* فَأَجَابَ: يَخْتَمِلُ.

أَنُّهُ قَالَهُ لِمَنْ حَجَّ فِي سَنَةِ تِسْعِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ، كَذَا قَالَ، وَهَذَا اللَّفْظُ لا نُسَلِّمُ صِحْتُهُ، وَالمَغْرُوفُ *مَنْ أَحَبُّ أَنْ يُخْرِمَ ۖ فِي عُمْرَةِ فَلْيَفْعَلُ ٩.

العُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ، فِي الصَّحِيحَيْنِ، (خ: ١٧٦٤، م: ١٢٥٦) وَغَيْرهِمَا مِنْ حَلِيكِ ابْن عَبَّاسِ اعْمُسْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حِجَّةً ﴾، أَوْ قَالَ: ﴿حِجَّةً مَعِي ﴾، وَرَوَوْا أَيْضًا: ﴿تَعْدِلُ ﴾.

وَلاَّ بِي دَاوُد (١٨١٩): ﴿ تَعْدُولُ حِبُّةً مَعِني عُمْرَةً فِي رَمَضَانِ﴾.

قَالَ بَعْضَهُمْ: فِي الثَّوَابِ، وَقَالَتْ أَمُّ مَعْقِلِ لِزَوْجِهَا: •قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَلَيَّ حِجَّةً، إلَى أَنْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إنِّي امْرَأَةً قَدْ سَقُمْتُ وَكَبْرْتُ، فَهَلْ مِنْ عَمَلِ يُجْزئُ عَنِّي مِنْ حَجَّتِي؟ فَقَالَ عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تُجْزئُ حِجَّةً٠.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٧٤)، وَأَبُو ذَاوُدُ (١٩٨٨).

وَفِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجُّ أَفْضَلُ عِنْدَنَا، ذَكَرَهُ فِي الخِلاف، قَالَ: لأَنَّهُ يَكُثُّرُ القَصْدُ إِلَى البّيْتِ فِي كُلُّ السَّنَةِ وَيَتَّسِعُ الخَيْرُ عَلَى أَهْلِ الحَرَمِ، وَحَكَى عَنْ أَحْمَدَ نَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: هِيَ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ، وَفِي غَيْرِ أَشْهُرٍ.

الحَجُّ ٱلْمَصْلُ، وَكَلَمَا نَقَلَهُ الآثْرَمُ، قَالَ: لآنُهَا أَتَمُّ؛ لآنَّهُ يُنْشِئُ لَهَا سَفَرًا، وَرُويَ مَلَنَا المَّغَنَى عَنْ عُمَرَ وَعَثْمَانَ وَعَلِيًّ.

قَالَ فِي الخِلافِ وَإِبْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: إنَّمَا قَالَ أَحْمَدُ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ لَا تَمَتَّعَ بِهَا، بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَا عَنْــهُ مِـنَ القَـولِ، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ التَّسُويَةِ.

كذا في النُّسخ، وصوابه: يقع على اثنين وبعض آخر بإسقاًط (على)؛ نبُّه عليه شيخنا، ففي هذا الباب مسالتان، واللَّه أعلم.

⁽١) الثَّالث: قوله: (ثمُّ الجمع يقع على اثنين وعلى بعضِ آخر).

وَقَالَ القَاضِي: وَقِيلَ: يُحْمَلُ قَوْلُهُ إِذَا صَاقَ الرَقْتُ عَنِ العُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَـجُّ يَكُـونُ فِعْلُهَـا فِي غَيْرِهَـا أَفْصَلُ؛ لآنُّ التَّشَاعُلَ بالحَجُّ أَفْصَلُ مِنْ العُمْرَةِ.

وَلاَّبِيَ دَاوُد (١٩٩١) بِإِسْنَادِ جَيِّدِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ عُمْرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي القِعْدَةِ وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ». وَلِلشَّافِعِيِّ (١/ ٣٧٩) بَإِسْنَادِ جَيِّدِ عَنْ عَلِيٍّ: (فِي كُلِّ شَهْرِ عُمْرَةٌ».

ولِلشَّافِعِي (١٧٩/١) بإسنادِ جيلدِ عن علي: "فِي . وَسَبَقَ فِي الْفَصْلُ قَبْلُهُ كَلامُ الْمُتَوَلِّي عَنْ مَالِكِ.

وَلا يُكُرَهُ الإحْرَامُ بِهَا يَوْمَ عُرَفَةَ وَالنَّعْرِ وَالنَّعْرِيقِ، نَفَسلَ أَبُو الحَارِثِ: يَعْتَسِرُ مَتَى شَاءَ (و م ش) وَدَاوُد، كَالإحْرَامِ بِالحَجُّ، وَكَالطُّوَافُ الْمُجَرُّدِ، وَكَبَقِيَّةِ الآيَّامِ وَالآصْلُ عَدَمُ الكَرَاهَةِ وَلا دَلِيلَ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً: يُكْرَهُ (و هـ) رَوَاهُ النَّجَادُ عَرْ عَائِشَةَ.

وَلِلاَثْرَمِ عَنْهَا: يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَيْنِ مِنْ التَّشْرِيقِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ وَهُوَ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ لآنَّ الكَلامَ فِي إِخْرَامِهَا وَلَيْــسَ مِنْهَــا وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رَوَايَةً: يُكْرُهُ أَيَّامَ التَّشْرِيق.

وَنَقَلَ أَبْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَنْ وَاقَعَ قَبْلَ الزِّيّارَةِ: يَعْتَمِرُ إِذَا انْقَضَتْ أَيَّامُ النَّشْرِيقِ.

قَالَ القَاضِي: ظَاهِرُهُ لَمْ يَرَ الْعُمْرَةَ فِيهَا، وَالمَذْهَبُ الآوَّلُ، لِقَوْلِهِ فِي رَوَاَيَةِ الآثْرَمِ: العُمْرَةُ بَعْدَ الحَجِّ لا بَـاْسَ بِهَـا، كَـذَا قَالَ، وَإِنْمَا أَرَادَ أَحْمَدُ لا يُحْرِمُ بِهَا مَعَ المَبِيتِ وَالرَّمْيِ، كَمَا قَالَخُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ مَالِكُ: لا يَجُوزُ لاَ هَلَ مِنْيَ فِي الْخَمْسَةِ الآيَّام المَذْكُورَةِ، وَيَجُوزُ لِغَيْرهِمْ، وَالآخْتِيَارُ تَرْكُهُ..

باب الإحرام

وَيَهْضُهُمْ حَكَى قَوْلاً: يَجَبُ، وَحُكِيَ حَنْ مَالِكُ وَجَمَاعَةٍ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ، وَابْنُ حَبِيبِ المَالِكِيُّ اعْتَبَرَ مَعَ النَّيَّةِ التَّلْبِيَةِ. وَجُهُ الآوَّل مِبَادَةً بَنَيْئَةً لَيْسَ فِي آخِرِهَا تُطْقُ وَاجِبٌ، فَكَذَا أَوَّلُهَا، كَصَوْم، بِخِلاَف الصَّلاةِ وَبِخِلاف هَمَدي وَأَصْحَيَّةٍ وَعَدْ مُولِدُ مِنَاذُ اللّهِ عَلَيْهِ لَهُ عَلَيْهِ مَا تُطْقُقُ وَاجِبٌ، فَكَذَا أَوَّلُهَا، كَصَوْم، بِخِلاف الصَّلاةِ وَبِخِلاف هَمَدي وَأَصْحَيَّةٍ فَإِنَّهُ إِيجَابُ مَالَ، كَالنَّذُرِ.

وَرَفْعُ الصَّوْمَتُو بِهَا لَا يَجْبُ فَلَا يَجْبُ قَالِمَهُ، ثُمَّ لِلنَّلَمَبِ، لِمَا سَنَقَ. وَيَتَوَجُهُ احْتِمَالَّ: تَجِبُ التَّلْبِيَةُ، وَالاَحْتِبَارُ بِمَا نَوَاهُ لا بِمَا سَنَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ (و) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ يَخْفَظُ عَنَّهُ مِن أَهْلِ العِلْمِ.

وَقَالَ مَالِكُ: الْلاحْتِبَارُ بِالْعَقْدِ دُونَ النَّيْةِ.

رِيُسْنَحَبُ لِمَنْ أَرَادَهُ الْتَنْظُفُ لَهُ بِالْحَلِّ شَعْرٍ وَظُغْرٍ وَتَحْوِجِمَا وَقَطْعٍ رَافِحَةٍ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَسْتَحِبُونَ ذَلِكَ ؛ ثُمُّ يَلْبَسُونَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِمْ رَوَاهُ سَعِيدٌ..

وَسَبَقَ أَنَّهُ يَغْتُسِلُ لَهُ. أ

وَهَلْ يَتَيَمُّمُ لِمَدَمِ أَمْ لِا؟ وَلا يَضُرُ حَدَثُهُ بَعْدَ خُسْلِهِ قَبْلَ إِخْرَامِهِ.

وَفِي جَوَامِع الفِقَّهِ لِلْحَنْفِيَّةِ: لَمْ يَنَلْ فَصْلَهُ، كَالْجُمُعَةِ، كَلَمَا فِي كَلامِهمْ.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّطَيْبُ، سَوَاءٌ بَقِيَ هَيْنُهُ كَالِمِسْكِ، أَوْ أَثْرُهُ كَالْبَخُورِ (وَ هُ ش) وَلَفْظُ أَخْمَدَ، لا بَاسَ أَنْ يَتَطَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ بِطِيبٍ يُعْرِمَ، وَيَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ بِطِيبٍ

وَلِمُسْلِم (١١٩٠): «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ فِي مَفْرِقِهِ وَهُــوَ مُحْرِمٌ وَهَـذَا فِي حَجَّةِ الـوَدَاعِ، وَكَرِهَـهُ مَـالِكُ وَجَمَاعَةً.

وَرُويَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ وَعُثْمَانَ.

وَذَكَّرَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَنْ مَالِكِ: لا يَجُوزُ.

وَإِنْ اسْتَدَامَهُ ۚ فَلا كَفَّارَةِ، لِخَبَرِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ﴿أَنْ رَجُلاً أَخْرَمَ فِي جُبَّةٍ، مُتَضَمِّخٌ بِالْخَلُوقِ.

وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ.

أمًا الطُّيُّبُ فَأَضْمِلْهُ ثَلاثُ مَرَّاتٍ.

وَأَمَّا الجُبَّةَ فَانْزَعْهَاه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَامَ حُنَيْنٍ سَنَةَ ثَمَانٍ بِلا خِلافٍ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السِّرُ، مَسَعَ أَنُّ السُّزَعْفُرَ مَنْهِيُّ عَنْـهُ . . . انت.

وَلَا يَلْزُمُ مِنْ مَنْعِ ابْتِدَائِهِ مَنْعُ اسْتِدَامْتِهِ، كَالنُّكَاحِ.

وَالرُّجُلُ وَالْمَرْآةُ سُوَاءٌ.

عَنْ عَالِشَةَ: «كُنَّا نَخْرُجُ مِعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إلَى مَكُةً فَنُضَمَّلُهُ جِبَاهَنَا بِالسُّكُ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الإِخْرَامِ، فَــإِذَا عَرِفَـتْ إخدَانَـا سَالَ عَلَى وَجُهُهَا، فَيَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلا يَنْهَاهَا﴾.

رَوَاهُ أَبُو دَارُد (١٨٣٠).

وَالْمُلْهَبُ: يُكُرُّهُ تَطْبِيبُ ثَوْبِهِ، وَحَرَّمَهُ الآجُرِّيُ.

وَقِيلَ: هُوَ كَبَدَنِهِ، وَهُوَ أَصَنَّحُ قُولُي الشَّافِعِيُّ.

وَإِنْ نَقَلَهُ مِنْ بَدَيْهِ مِنْ مَكَانَ إِلَى آخَرَ أَوْ نَقَلَهُ عَنْهُ ثُمْ رَدُّهُ أَوْ مَسُّهُ بِيَدِهِ أَوْ نَزَعَهُ ثُمْ لَبِسَهُ فَدَى، بِخِللف سَيَلانِ بِمَرَق

وَيُسْتَحَبُّ لَبْسُهُ إِزَارًا وَرِدَاءُ ٱبْيَضَيْنِ نَظِيفِينَ، وَتَعْلَيْنِ، جَعْدَ تَعَرُّو الرَّجْلِ عَنِ المَخيطِ، لَفِعْلِهِ عليه السلام، وَعَنِ ابْنِ عُمَـرَ مَرْفُوعًا ﴿لِيُحْرِمُ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ ٩.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٤).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ ذَٰلِكَ.

وَفِي تَبْصِيرَةِ الْحَلُوانِيِّ: إخْرَاجُ كَتِفِهِ الآيْمَنِ مِنْ الرِّدَامِ أُولَى، وَيَعْجُوزُ إخْرَامُهُ فِي تُوْبِ وَاحِلِدِ. وفي التبصيرَةِ: بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ.

فُصل

ثُمُّ يُحْرِمُ عَقْبَ مَكْتُرِيَةٍ أَوْ نَفْل، نَصٌّ عَلَيْهِ (و هـ).

قَالَ ابْنُ بَطَّال: هُوَ قُوْلُ جُمْهُورِ العُلَمَاء.

وَقَالَ البَغُويُّ: عَلَيْهِ العَمَلُ عِنْدُ أَكُثُرُ العُلَمَاء.

وَعَنْهُ: عَقِبَهَا، وَإِذَا رَكِبَ وَإِذَا سَارَ سُوَّاءً".

وَاخْتَارَ مُنْيَخُنَا عَقِبَ فَرْضِ إِنْ كَانَ وَقُتُهُ ۚ وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلإِخْرَامِ صَلاةً تَخْصُهُ.

وَعِنْدَ مَالِكِ: إِذَا رَكِبَ؛ لأَنَّهُ أَصَعُ مِنْ غَيْرِوا ۖ لأَنَّهُ فِي الْعَشْعِيْحَيْنِ، (خ: ١١٧٤، م: ١٤٨٤) مِنْ حَدِيثِ الْبَنِ عُمَرَ. وَلِلْبُخَارِيُّ (١٧١) مِنْ حَدِيثِ جَابِر، وَقَالَ: وَوَاهُ أَنَسٌ وَابْنُ عَبَّاس.

وفي المُوَطِّلِ (١/ ٣٣٢) عَنْ عُرُومًا مُرْسَلًا: «كَانْ يُصلِّي فِي مَسْجِدِ ذِيَّ الحُلْيْفَةِ رَكْمَتَيْنِ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلْتُهُ أَهَلُ».

وَذَكُونُهُ فِي شَرْحٍ مُسْلِم فِي الصَّحِيحِ أَظُنَّهُ مِنْ حَدِيثِ إِن عُمَّرَ.

وَإِنَّ اسْتِحْبَابَ الرُّكْعَتَيْنَ قُولُ عَامَّةِ العُلْمَاء، وَلا يَرْكُمُهُمَا وَقُتِ تُهٰيٍ.

وَيَتُوجُهُ فِيهِ خِلافُ صَلاَّةِ الاسْتِسْقَاءِ وَلا مِّنْ عَلِمَ المَّاءَ وَالتُّرَابَ، وَأَخَذُ قُولَيْ الشَّافِعِيُّ كَقُولِنَا، وَأَظْهَرُهُمَّا إِذَا سَارَ.

رَوَى أَحْمَدُ (٢٩٣١)، وَأَبُو دَاوُد (١٧٧٤)، وَالنُّسَائِيُّ (١/٢٦٠)) عِنْ أَنْسِ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلْتُهُ فَلَمَّا عَلا عَلَى جَبَلِ البِّيْدَاءِ أَمَلُّ.

وَجْهُ الآوُل عَن أَبْنَ إِمَنْحَاقَ: كَتَهُ تَقِي خُصِيَفَ الجَوْرِيُ وَعَسَنْ سَمِيدٍ بُنِن جُبَيْرٍ قُلْتَ لابْنِ عَبَّاسٍ: عُجَّبًا لاغْدِلافِ أَصْحَابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي إخلالِهِ، فقَالَ: إنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِلْلِكِنِّ، عَرَبِعَ حَاجًّا، فَلَثْ صَلَّى فِي مَسْتَجِدُو بِهَذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْمَتَنِهِ أَهَلُ بِالْحَجُّ حِينَ فَرَغَ مِنْهُمَا، فَسَمِع ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفِظُوا عَنْهُ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ آهَلٌ، فَاذْرُكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْسِوامٌ فَحَفِظُوا عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنْمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالاً، فَقَالُوا إِنْمَا أَهَلُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، فَلَمَّا عَلَى مَتَرَفِي البَيْدَاءِ أَهَلُ، فَأَذَرُكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَفْوَامُ فَقَالُوا إِنْمَا أَهَلُ حِينَ خَلَا عَلَى شَرَفُو البَّيْدَاءِهِ.

رُوَاهُ أَخْمَدُ (١/ ٢٠٠)، وَأَبُو دَاوُدُ (١٧٨٧).

وَفِي لَفَظٍ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمَلُ فِي ذُبُرِ الصَّلاقِهِ إِنَّ

رُوَاهُ جَمَّاعَةٌ مِنْهُمُ النَّسَالِيُّ (٢٩٣١)، وَالتَّرْمِلْدِيُّ (٨١٩) مِنْ رِوَايَةٍ خُطْمَيْقُمْ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةٍ ابْن إسْحَاقَ وَقَالَ: هُوَ الَّذِي يَسْتَحِيُّهُ أَهْلُ العِلْمِ أَنْ يُحْرِمَ ذَبُرَ الصَّلاةِ، وَأَكْثَرُهُمْ يُوتَلَقُ ابْنَ إِسْحَاقَ وَيَخْشَى مِنْهُ التَّدْلِيشَ، وَقَدْ وَال: ﴿ وَالْحَارِينَ فِي اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وَخُصَيْفٌ؛ وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينِ وَأَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ مَعْلِدٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَلِيٌّ: إِذَا حَلَّتُ عَنْهُ لِقَدٌّ فَلا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ يَحْيَى القَطَّانُ: كُنَّا نَجْتَنِيهُ.

وَصَعَفَهُ أَحْمَدُ، وَلِيهِ لِهَادَةً وَجَمَّعَ بَيْنَ الآخْبَارِ وَأَحْوَطُ وَأَمْسُرُغُ إِلَى العِبَادَةِ فَهُوَ أُولَى.

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالُ: إِنْ كَانَ بِالمِيقَاتِ مَسْجِدٌ أُسْتُحِبُّ صَلاةً الرَّكْعَتَيْن فِيهِ.

وَقَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ وَأَنَّهُ يُسْتَحَبِّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، صَحُّ عَن ابْن عُمَرَ.

وَقَالَهُ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ أَيْضًا: وَيُسْتَحَبُّ تَغْيِينُ النَّسُكِ لِفِعْلِهِ عليه السَّلامَ وَفِعْلِ مَنْ مَعَهُ فِي حَجَّةِ السَّوَدَاعِ، وَلِلشَّافِعِيُّ قُولًا: إطْلاقُ الإخْرَام أَفْضَلُ.

وَيُسْتَحَبُ (وَ هَدُ ش): قُوله: اللَّهُمُّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَ كَلَا فَيَسَّرُهُ لِي وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي.

وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا فِي الصَّلاةِ لِقِصَرُ مُدَّيِّهَا وَتَيَسُّرهَا عَادَةً وَذَكَرَهُ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ فِيهَا، وَكَلامُهُ فِي الرَّعَايَةِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْتَرَطَّ: وَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي أَوَّ مَعْنَاهُ، نَحْوُ أُرِيدُ كَذَا إِنْ تَيَسُّرَ وَإِلاَّ فَسلا حَرَّجَ عَلَيَّ، أَوْ قَـوْلُ عَائِشَـٰهَ لِعُرْوَةِ: قُلْ: اللَّهُمُّ إِنِّي أُرِيدُ الحَجُّ فَإِنْ تَيَسُّرَ وَإِلاَّ فَعُمْرَةً (و ش): لِقَوْل ضُبُاعَةً: «يَا رَسُولَ اللَّـهِ! إِنِّي أُرِيدُ الحَجُّ وَأَجِدُنِي وَجعَةً، فَقَالَ: حُجِّى وَاشْتَرطِي، وَقُولِي: اللَّهُمُّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِيّهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤٨٠١).

زَادَ النُّسَائِيُّ (٢٧٦٦) فِي رَوَايَةٍ إِسْنَادُهَا جَيَّدٌ: ﴿فَإِنَّ لَكِ عَلَى رَبُّكِ مَا اسْتَثْنَيْتُ

وَلاَّحْمَدَ (٦/ ٤١٩) بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ: ﴿فَإِنْ حُبِسْتِ، أَوْ مَرِضْتِ؛ فَقَدْ حَلَلْتِ مِنْ ذَلِكَ بشرطِك عَلَى رَبَّكِ، ﴿

فَمَتَى حُبِسَ بِمَرَض وَخَطَإ طَرِيق وَغَيْرِهِ خَلُّ وَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

قال في المُسْتَوَعِبِ وَخَيْرِهِ: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدِي فَيَلْزَمُهُ نَحْوُهُ، وَلَوْ قَالَ: فَلِي أَنْ أَحِلٌ خَيْرٌ، وَلَوْ شَــرَطَ أَنْ يَجِلُ مَتَى شَاءَ أَنْ إِنْ أَفْسَدَهُ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يَصِحُ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَخَيْرُهُ؛ لِآنُهُ لا عُلْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وَقِيلَ: يَصِيحُ اشْتِرَاطُهُ بِقَلْبِهِ، لآنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِحْرَام، وَيَنْعَقِدُ بِالنَّيَّةِ، فَكَذَا هُوَ.

وَاسْتَحَبُّ شَيْخُنَا الاشْتُرَاطَ لِلْخَائِفَ ۚ خَاصَّةً، جَمْعًا بَيْنَ الآدِلَّةِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: إِنْ اشْنَرَطَ فَلا بَأْسَ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَـةَ وَمَسَالِكٍ: لا فَـائِدَةَ فِـي الاشْـتِرَاطِ، ﴿لَأَنَّ ابْـنَ عُمَـرَ كَـانَ يُنْكِـرُ الاشْتِرَاطَ فِي الحَجُّ وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيْكُمْ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ؟٩.

رَوَاهُ النُّسَائِيُّ (١٥٧٦)، وَصَحَّحَهُ التَّرْمِلْزِيُّ (٢٤٢).

فُصلُ

يُخَيِّرُ بَيْنِ التَّمَتُّع وَالإِفْرَادِ وَالقِرَانِ (و) ذَكَرَهُ جَمَاعَةً إِجْمَاعًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: •حَرَجْنَا مَعَ رَسُول اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ: مِنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَلْ يُهِلُّ بِحَجَّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهِلُّ بِحَجَ قَالَت: وَإِهَلُّ بِالْحَجِّ، وَأَهَلُّ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهَلُّ مَعَهُ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجُّ، وَأَهَلُّ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتَ فِيمَنْ أَهَلُ بِمُمْرَةٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣١١، م: ١٢١١).

وَفِي مُسِيْلِم (١٢١١) عَنْهَا: ﴿لا نَوَى إِلاَّ الْحَجُّهُ.

وَفِيهِ (١٢١١) أَيْضًا: ﴿ خَرَجْنَا مُهلِّينَ بِالْحَجُّ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْأَكْثُرُ عَنْهَا.

وفي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٣١١، مَ: ١٢٦١): فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهِلُّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلِلْ، فَلَوْلا أَنِّي أَهْدَيْت لأَهْلَلْت بِعُمْرَةٍ».

وَفِي الصَّحِيحَيْنَ؛ (خ: ٣١١، م: ١٢١٢) عَنْ جَابِر: أَنَّهُ أَخْبَرُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ.

وَعِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْسُلَفِ وَالْخَلْفِ: لا يَجُوزُ إلاَّ التَّمَتَّعُ، وَقَالَهُ ابْنُ حَبَّاسٍ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ بَنِي أُمْيَّةَ وَمَنْ تَبَمَهُمْ نَهُوّا هَنِ التَّمَتُّع وَعَاقَبُوا مَنْ تَمَتُّعَ.

وَكَرِهَ النُّمَتُّعَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَمُعَاوِيَةُ وَابْنُ الزُّيْثِرِ، وَغَيْرُهُمْ، وَيَعْضُهُمْ: وَالقِرَانُ.

رَوَى الشَّافِييُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ: أَنْهُمْ أَخْتَلَفُوا فِيهِمَا، فَمِنْ مُوجِبِ لِلْلَكِ، وَمِنْ مَانِعٍ، وَمِنْ كَارِهِ، وَمِنْ مُسْتَحِبٌّ وَمِنْ مُبِيحٍ. وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكُ التَّمَتُّعُ ثُمُّ الإفْرَادُ ثُمُّ القرَانُ.

قال في رواية صالِح وَحَبْدِ اللَّهِ الَّذِي يَخْتَارُ المُتَعَة؛ لأنَّهُ آخَرُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ يَعْمَىلُ لِكُسلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى

. وَقَالَ أَبُو دَاوُد: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: نَرَى التَّمَثُّعَ أَفْضَلَ، وَسَمِعْتُهُ قَالَ لِرَجُل يُرِيدُ أَنْ يَحُجُّ عَنْ أُمَّهِ: تَمَثَّعُ أَحَبُّ إِلَيُّ... وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم: كَانَ اخْتِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّخُولَ بِعُمْرَةٍ؛ لَآنَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَـوْ اسْتَقْبَلْتُ مِسْ أَسْرِي صَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْت الْهَدْيَ، وَلاَّحْلَلْت مَعَكُمُّ».

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: العُمْرَةُ كَانَتُ آخَرَ الآمْرَيْنِ مِنْ رَسُول اللَّهِ ﷺ؛ لآنٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ (خ: ٣١١، م: ٢٢١٢) وَغَيْرِهِمَا مِنْ طُرُق: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا وَسَعَوا أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلاَّ مَنْ سَاقَ هَدْيُا، وَتَبَتَ عَلَىي إخْرَامِهِ لِمَسَوْقِهِ الهَدْيَ وَتَاسُّفَ، كَمَّا سَبَقَ، وَلا يَنْقُلُهُمْ إلاَّ إِلَى الآفضل، وَلا يَتَاسُّفُ إلاَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَامُرْهُمْ بِالفَسْخِ لِفَضْلِ التَّمتُع، بَلْ لَاعْتِقَادِهِمْ عَدَمَ جَوَازَ العُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، رُدُّ: لَمْ يَعْتَقِدُوهُ.

ثُمَّ لَوْ كَانَ لَمْ يَخُصُّ بِهِ مَنْ لَمْ يَسُقُ الْهَدْيَ؟ لِأَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الْاعْتِقَادِ، ثُمَّ لَوْ كَانَ، لَمْ يَتَأْسُفُ لَاعْتِقَادِهِ جَوَازَهَا فِيهَا

وَجَعَلَ العِلَّةَ فِيهِ سَوْقَ الْهَدِّي؟ وَلاَّنَّ التَّمَتُّعَ فِي الكِتَابِ دُونَ غَيْرُو.

قَالَ عِمْرَانُ: «نَزَلَتْ آيَةُ ٱلتَّمَتُع فِي كِتَابِ اللَّهِ وَأَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلُ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةً مُتْعَةِ الحَـجُ، لَـمْ يَنْـهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ ﷺ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٢٦) وَغَيْرُهُ.

وَلِلْبُخَارِيِّ (١٤٩٦) مَعْنَاهُ، وَلَإِنْيَانِهِ بِٱفْعَالِهِمَا كَامِلَةٌ عَلَى وَجْهِ الْيُسْرِ.

وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ: قَالُنَّهُ مَا خُيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنَ إِلاَّ اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا».

وَقُولُهُ: ﴿إِنَّ هَذَا الدُّيْنَ يُسْرُّ ۗ وَقُولُهُ *بُعِّفْت بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ».

وَتُجَزِّئُ عُمْرَةُ التَّمَتُّع، بلا خِلاف، وَفِي عُمْرَةِ الإِفْرَادِ مِنْ أَدْنَى الحِلِّ وَعُمْرَةُ القِرَانِ الخِلاف؛ وَلاَّنْ عَمَلَ المُفْرَدِ أَكْثُرُ مِنْ القَارِنِ، فَكَانِ أُولَى؛ وَلاَّنَّ فِي التَّمَتُع زِيَادَةٌ عَلَى الإِفْرَادِ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُوازيه وَهُوَ الدُّمُ، وَهُوَ دَمُ نُسُكِ لا جُبْرَانَ، وَإلاَّ لَمَـا أُبِيحَ لَهُ التَّمِتُكُمُ بِلا عُدْرٍ، لِعَدَمٍ جَوَازِ إَخَرَامُ نَاقِصٍ يَخْتَاجُ أَنْ يَجْبُرَهُ بِدَمْ قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍو: إذَا دَخَلَ بِعُمْرَةِ يَكُونُ ۚ قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ حَجَّةً وَعُمْرَةً وَدُمًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ دَمُ نُسُلُكِ لَمْ يَذْخُلُهُ الصَّوْمُ كَالْهَدْيِ وَالْأَصْحِيَّةِ، وَلا يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ الْمَنَاسِكِ؟ قِيلَ: دُخُــولُ الصَّـومِ لا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ نُسُكًا؛ وَلاَنْ الصُّومَ بَدَلٌ وَالقُرَبُ يَذْخُلُهَا الإبدالَ، وَاخْتِصَاصُهُ لا يَمْنَــُعُ كَوْنَـهُ نُسُـكًا، كَـالقِرَان نُسُـكُ وَيَقْتُصِرُ عَلَى طَوَافٍ وَسَعْيٍ.

وَلَأَنَّ سَبَبَ النَّمَتُعُ مِنْ جَهِتِهِ، كَمَنْ نَلْرَ حَجَّةً يُهْدِي فِيهَا هَدْيُسًا، ثُمَّ إِنْمَيَا اخْتَصَ لِوُجُـودِ سَبَبِهِ، وَهُـوَ التَّرَفُ بِـأَحَدِ السُّفَرَيْنِ، فَإِنْ قِيلَ: نَسُكُ لا دَمَ فِيهِ أَفْضَلُ كَإِفْرَادٍ لا دَمَ فِيهِ، رُدًّ: تَمَتُّعُ الْمَكّيّ وتَمَتُّعُ غَيْرُهِ الّذِي فِيهِ اللَّهُ سَوَاءٌ عِنْدَك.

وَإِنَّمَا كَانَ إِفْرَادُ لا دَمَ فِيهِ أَفْضَلَ؛ لأَنْ مَا يَجِبُ فِيهِ الدُّمُ دَمُ جِنَايَةٍ؛ وَلِهَذَا إِفْرَادٌ فِيهَ دَمُ تَطَـوُع أَفْضَيلُ، فَإِنْ قِيـلَ: فِي القِرَانَ مُسَارَعَةً إِلَى فِعْلِ العِبَادَتَيْنِ، وَهُوَ أُولَى لِلْآيَةِ وَكَالصَّلاةِ أُوَّلَ وَقْتِهَا، قِيلَ: العِيْرَةُ بمُسَارَعَةِ شُرْعِيَّةِ.

وَلِهَذَا تَخْتَلِفُ الصَّلَاةُ أَوَّلُ وَقُتِهَا وَآخِرَهُ، وَتُؤخُّرُ لِطَلَبِ المَاءَ أَوْ الجَمَاعَةِ.

وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ عَنْ أَحْمَدُ: إِنْ سَاقَ الهَدْيَ فَالقِرَانُ أَنْضَلُ ثُمُّ التَّمَتُسعُ؛ لآنٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤١٣٤، م: ١٢١١) عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذَيٌ فَلَيُهْلِلْ بِالحَبِّعْ مَعَ العُمْرَةِ ثُمُّ لا يَحِلُ حَتَّى يَحِلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَإِنْ اعْتَمَرَ وَحَجَّ فِي سُفُرَتَيْنِ أَوْ اعْتَمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الحَجَّ فَالإِفْرَادُ أَفْضَـٰلُ، بِاتَّفَـاقِ الآبِشّـةِ الآرْبَعَـةِ، وَنَصُ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الصُّورَةِ الأُولَى، وَذَكَرَهُ فِي الخِلَافِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَنَصُّ عَلَيْهِ، وَسَبَقَتِ الثَّانِيَةُ آخِــرَ البَابِ فَبْلَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ أَفْرَدَ العُمْرَةَ بِسُفْرَةٍ ثُمُّ قَادِمَ فِي أَشْهُرِ الحَجُّ فَإِنَّهُ مُتَمَتّع ﴿لَآنَ النّبِسِيُّ ﷺ وَأَصْحَابَـهُ رضي الله عنهــم اعْتَمَرُوا عُمْرَةَ القَضِيَّةِ ثُمَّ تَمَتَّعُوا).

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْقِرَانُ أَفْضَلُ. وَعِنْدَ مَالِكُ الإِفْرَادُ، وَهُوَ طَسَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الإِفْرَادُ أَفْضَـلُ ثُسمُّ التَّمَتُّعُ ثُسمُّ القِرَانُ، وَلَهُ فَوْلًا: التَّمَتُعُ، وَقُولًا: القِرَانُ، وَمَلْهَبُهُ: شَرْطُ أَفْضَلِيَّةِ الإِفْرَادِ أَنْ يَعْتَمِرُ تِلْكَ السَّنَةَ، فَلَوْ أَخْسَرَ العُسْرَةُ عَـنْ سَسَتَتِهِ فَالتَّمَتُّعُ وَالقِرَانُ أَفْضَلُ مِنْهُ، لِكَرَاهَةِ تَأْخِيرِ العُمْرَةِ عَنْ سَنَةِ الحَجِّ، أَمَّا حَجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ فَاخْتُلِفَ فِيهَا بِحَسَبِ المَلْاهِبِ، خَسَى الخَتَلَفَ كَلامُ القَاضِي وَغَيْرُهُ: هَلْ حَلَّ مِنْ عُمْوَتِهِ؟ وَفِيهِ وَجُهَانِ، وَالآظِهُرُ قُوْلُ أَخْمَدَ: لا شَكُ أَنَّهُ كَانَ قَارِنًا وَالمُنْعَـةُ أَحَبُ

قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَيْهِ مُتَقَدِّمُو أَصْحَابِهِ وَهُوَ بِاتَّفَاقِ عُلَمَاء الحَدِيثِ، كَذَا قَالَ.

وَجَةَ أَنَّهُ كَانَ مُتَمَتَّكُمَا قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمْرَ عَنْ أَبِيهِ فَتَمَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الوَدَاعِ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجَّ، وَأَهْدَى فَسِنَاقَ مَعَهُ الْهَدِّيَ مِنْ فِي الْحُلَيْفَةِ.

وَبَدَا فَأَهُلُ بِالمُمْوَةِ ثُمُّ أَهَلُ بِالحَجَّ، وَتَمَتَّعَ النَّامِنُ مَعَهُ بِالْهُمُوَةِ إِلَى الحَجَّ، فَكَانَ مِنْ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى وَينْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكُةَ قَالَ لِلنَّاسِ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى؛ فَإِنَّهُ لا يَجِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُسن أَهْدَى؛ فَلَيْطُفُ بِالبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَيْقَصِّرْ وَلَيْحْلِلْ، قُمَّ لِيْهِلِّ بِالحَجِّ وَلِيُهْلِهُ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامُ فَلاثِهِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَنْعَةِ إِذَا

وَعَنْ عُرُوزَةَ عَنُ عَائِشَةَ مِثْلُهُ وَأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالْمُتَّمَةِ وَقَالَ: سُنَّةُ أَبِي القَاسِمِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَّ (خ: ١٦٠٦، م: ١٢٢٧).

وَقَالَ نَاسَ لَابْنِ عُمَرَ: «كَيْفُ تُخَالِفُ أَبَاكَ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا؟ فَقَالَ: وَيُلْكُمْ أَلا تَتُقُونَ اللَّهَ، إِنْ كَانَ عُمَّوُ نَهَى عَنْهَا يَيْنَضِي فِيهِ الْحَيْرَ يَلْتَمِسُ بِهِ تَمَامَ الْعُمْرُةِ فَلِمَ تُنْحَرِّمُونَ ذَلِكَ وَقُلاً أَحَلَّهُ اللَّهُ وَطَمِلٌ بِهِ رُمُولِةُ الْلَهِ ﷺ؛ فَرَسُولُ اللَّهِ ؛ أَحَسَى أَنْ تَتْبِعُوا سَنَتَهُ أَمْ سَنَةَ عُمَرَ؟ لَمْ يَقُلُ لَكُمْ: إِنَّ العُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الحَبِّجُ حَرَامٌ، وَلَكِئُهُ قَالَ: إِنْ أَتَمُ لِلْعُمْرَةِ أَنْ تُفْرِدُوهَا مِنْ أَشْهُرِ الحَبِّجُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٩٥).

وَلِلتَّرْمِذِيِّ (٤٢٨)، وَالنُّسَائِيُّ هَٰذَا الْمُغْنَى.

وَلِمُسْلِمَ (١٢٣٩) وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿أَهَلُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، وَأَهَلُ أَصْحَابُهُ بِالْحَجَّ، فَلَمْ يُحِلُّ النَّبِيُّ ﷺ وَلا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَحَلُّ بَقِيَّتُهُمْ٢.

عَنْهُ؛ وَتَمَثَّعُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْنٍ وَحُمْسَرُ وَغُفْسَانُ كَذَلِكَ؟؛ وَأَوْلُ مَسَنْ وَلاَّحْمَدَ (١/٣١٣)، وَالنِّرْمِلْدِيِّ (٨٢٢) وَحَسَّنَهُ، نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ.

فِيهِ لَيْتُ بْنُ أَبِي سُلَيْم صَعَّفَهُ الْأَكْثَرُ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ ٱنَسَ: مُنْمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَهُلِّي بِالحَيْجُ وَالعُمْرَةِ جَنِيعًا يَقُولُ لَبُيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٨٨)، م: ١٢٣٢).

وَفِيهِمَا: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْكَرَهُ، وَأَنَّ أَنْسًا قَالَ: مَا تَعَدُّونَا إِلاَّ صَبَيَّانَا.

وَلِمُسْلِم: أَهَلُ بِهِمَا جَمِيعًا النَّبْيِكَ عُمْرَةً وَحَجًّا،

وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ الصَّيْقُلِ عَنْ أَنْسِ مَرْفُوعًا: «لَوِ اسْتَقْبَلْت مِسْنَ أَسْري مَـا اسْتَدْبَرْت لَجَعَلْتهَـا عُسْرَةً، وَلَكِنْ سُقْتَ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ بَيْنَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةِ، أَبُو أَسْمَاءَ نَفَرُهُ عَنْهُ أَبُو إسْخَاقَ.

وَقَالَ عُمَرُ: ﴿سَمِعْتِ النَّبِيُّ ﷺ بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتِ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلَّ فِي هَذَا السوادِي الْمُبَارَكِ وَقُـلُ عُنْزَةً فِي حَجَّةٍ٥،

وَفِي رَوَايَةٍ: ﴿ قُلْ عُمْرَةً وَحِجَّةً ۗ ١.

رَوَاهُمًا البُخَارِيُّ (١٤٦١) وَغَيْرُهُ.

وَأَهَلُ الصُّبَيِّ بْنِ مَعْتَهِ بِهِمَا جَعِيمًا، وَقَالَ لَهُ عُمَرُ: هُدِيت لِسُنَّةُ نَيِّك.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٤٤)، وَأَبُو دَاوُد (١٧٩٧)، وَالنُّسَائِيُّ (٣٦٩٩)، وَابْنُ مَاجَة (٢٩٧٠).

(ش): الإمام الشافعي

قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ أَنْسًا سَمِعَهُ يُلَقَّنُ قَارِنَا تَلْبِيَّهُ فَظَلُّهُ يُلِّبِي بِهِمَا حَنْ نَفْسِهِ أَوْ سَمِعَهُ فِي وَقَيْنٍ، أَوْ فِنِي وَفَسِهِ وَاحِدِ لَسًّا أَدْخَلَ الحَبُّ عَلَى العُمْرَةِ، أَنْ قُرَنْ بَيْنَهُمَا أَيُّ فَعَلَ الحِيثَةَ بَعَدْخَاً وَيُسَمَّى قِرَانًا لُغَةً.

(ر): روایتسان

وَخَبَرُ عُمَرَ يَخْتَمِلُ أَنْهُ أَرَادَ عُمْرَةً دَاخِلَةً فِي حِجَّةٍ كَقَوْلِهِ ﴿وَخَلَتْ العُمْرَةُ فِي الحَجِّ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ». وَخَبَرُ الصَّبَيّ فِيهِ أَنْ القِرَانَ سُنَّةً، وَإِنَّمَا الحِلافُ فِي الْأَفْضَلِ، فَإِنْ قِيلَ: عَنْ عَائِشَةَ: ﴿إِنَّ النَّبِيُ ﷺ أَفْرَدَ الحَجَّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١١).

وَلِلشَّافِعِيُّ (١/ ٣٧٦)، وَالنَّسَاثِيِّ: ﴿أَهَلُ بِالْحَجِّ».

وَلِمُسْلِمَ (١٢٣١)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٨٢٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَهَلُ بِالحَجُّ مُفْرَدًا». وفي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩١، م: ١٢١١) عَنْ جَابِرِ قَالَ: ﴿أَهَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالحَجِّ».

وَهُوَ فِيهِمَا (خ: ١٦٩١، م: ١٢١١) عَن ابْن عَبَّاسِ.

وَمُنْبَقُ خُبُرُ :عَائِشَةَ الْوَلا أَنِّي أَهْدَيْت لاَّهْلَلْت بِعُمْرَةٍ».

قِيلَ: أَفْرَدَ عَمَلَ الْحَجُّ عَنْ عَمَلِ الْعُمْرَةِ، أَوْ أَهَلُّ بِالْحَجُّ فِيمَا بَعْدُ.

وَٱكْثَرُ الرَّوَايَاتِ عَنْ جَابِر إِنَّمَا ذَكَرَ الصَّحَابَةَ فَقَطَّ، وَمَنَبَقَ خَبَرُ ابْن عَبَّاس أيضًا، وَأَجَابَ أَحْمَدُ فِي روايَةِ أَبِي طَالِبٍ

فَقَالَ: كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الآمُرِّ بِاللَّذِينَةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ بِالْمَدِينَةِ الْحُرَمَ بِالحَجِّ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى مَكَةً فَسَخَ. عَلَى أَصْحَابِهِ وَتَأْسَّفَ عَلَى النَّمَتُعِ لآجَلِ سَوْقِ الهَذي، فَكَانَ الْمَتَاعِّرُ أُولَلَى ثُمَّمَ أَخْبَـارُ النَّمَتُعِ أَكْثَرُ وَأَصْـحَ وَأَصْـرَحُ، فَكَانَتْ أُولِي.

عَلَى أَنْ قَوْلُهُ عليه السلام السَّابِقُ أُولَى مِنْ فِعْلِهِ، لاحْتِمَالِهِ احْتِصَاصُهُ بِهِ.

وَمِنْ العَجَبِ قَوْلُ القَاضِي عِيَاضِ وَاخْتَارَهُ النَّسِوَوِيُّ قَلْ أَكْثَرَ النَّاسُ الكَلَامَ عَلَى هَلِهِ الآخْبَارِ، وَأَوْسَعُهُمْ نَفْسًا الطُّحَاوِيُّ، تَكَلُّمَ فِيهِ فِي زِيَادَةٍ عَلَى أَلْفَ وَرَقَةٍ، وَتَكَلُّمَ مَعَهُ الطُّبَرِيُّ.

قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: وَأُولَى مَا يُقَالُ عَلَى مَا فَحَصْنَاهُ مِنْ كَلَّامِهِمْ أَنَّهُ أَخْرَمَ مُفْرِدًا بِالحَجِّ ثُمَّ أَذْخُلَ عَلَيْهِ العُمْرُةَ مُواسَاةً لأَصْحَابِهِ وَتَأْنِيسًا لَهُمْ فِي فِعْلِهَا فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، لِكَوْنِهَا كَانَتْ مُنْكَرَّةً عِنْدُهُمْ فِيهَا، وَلَمْ يُمْكِنُهُ التَّحَلُّلُ بِسَبَبِ الهَدْيِ.

وَاعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، فَصَارَ قَارِنًا آخِرَ أَمْرِهِ.

وَإِمَّا كَرَاهَةُ عُمَرَ فَفِي مُسْلِمِ (٢٢٢) أَنَّهُ قَالَ لآبِي مُوسَى: لَقَدْ عَلِمْت أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْت أَنْ يَظَلُوا مُعَرَّسِينَ بِهِنَّ فِي الْآرَاكِي ثُمَّ يَرُوحُونَ إَلَى الْحَجُّ تَقْطُرُ رُؤُومُهُمْ.

وفي ﴿الصُّحِيحَيُّنَ﴾ (خ: ١٤٨٤، م: ١٢٢٢): أنَّ أَبَا مُوسَى كَانَ يُفْتِي بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَإِمَارَةٍ عُمَرَ.

وَذَكِرَ الْخَبَرَ، إِلَى أَنْ قِالَ لِعُمَرَ: مَا هَذَا الَّذِي أَخْدَثْت فِي شَأْن النُّسُلَكِ؟ قَالَ: إِنْ تَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَيْمُوا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَإِنْ تَأْخُذُ بسَنَةِ رَسُول اللَّهِ ﷺ: ﴿فَإِنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَحِلُّ حَتَّى نَحَوَ الهَدْيَ﴾.

فَهَذَا رَأْيٌ مِنْهُ كَمَا قَالَ عُثْمَانُ لَمَّا قَالَ عَلِيٌّ وَكَانَ يَأْمُرُ بِالْمُتَعَةِ: أَنَّتَ تَنْهَى عَن ٱلمُتَعَةِ؟ فَقَالَ: هَذَا رَأْيّ.

وَقَدْ رُويَ عَنْ عُمَرَ مِنْ طُرُق اخْتِيَارُ النَّمَتْعِ، رَوَاهُ أَبُو عَبَيْدٍ وَالْآثْرَمُ وَالنَّجَّادُ، وغيرهم.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَأَنْكُرَ عَلَيْهِ سَعْدٌ وَعَجِبَ مِنْهُ آبْنُ عَبَّاسٍ.

وَالنَّبِي ﷺ حُجَّةً عَلَى الجَمِيع.

وَلِهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (٣٩٢/١) وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: اتَمَتَّعَ النَّبِيُ ﷺ، فَقَالَ عُرُّوَةُ: نَهَى أَبْسُو بَكْسِ وَعُمَّرُ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقِيلَ ذَلِكَ لابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَّرُ.

فَإِنْ قِيلَ: قُالَ أَبُو ذُر.

كَأَنْتُ مُنْعَةُ الحَجُ لَآصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَنِ اللَّرَاوَرْدِيٌّ عَنْ رَبِيعَـةَ بْـنِ أَبِـي عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ عَـنِ الحَّارِثِ بْنِ بِلال بْنِ الحَارِثِ المُزَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ، قُلْت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَنحُ الحَجَّ لَنَا خَاصَّـةً أَمْ لِلنَّـاسِ عَامَـةً؟ قَـالَ: بَـلْ لَنَـا

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٦٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٠٨) وَابْنُ مَاجَهُ (٢٩٨٤)، وَأَبُو دَاوُد (١٨٠٨)، وَلَفْظُهُ: «لَكُمْ خَاصَةُ». وَعَنْ أَبِي عِيسَى الْحُرَاسَانِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ: «أَنْ رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيُّ ﷺ أَتَى عُمَرُ فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ صَعِعَ رَسُسولَ

اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ يَنْهَى عَنِ العُمْرَةِ قَبْلَ الحَجَّهُ قِيلَ: قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُد: لَيْسَ يَصِحُ حَدِيثٌ فِي أَنْ الفَسْخُ كَانَ لَهُمْ خَاصَّةً.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْآثْرَمِ عَنْ قُولِ أَبِي ذَرٌّ: مَنْ يَقُولُ هَذَا وَالْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَأَجْمَعَ النَّـاسُ عَلَيْهَـا؟ وَقَـالَ أَحْمَــُــُ: لا يُشْبِتُ حَدِيثَ بِلَالٍ وَلا يُعْرَفُ الحَارِثُ، وَلَمْ يَرْوِهِ إِلاَّ الدُّرَاوَرْدِيُّ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ رَبِيعَةً، وَتَفَرَّدُ بِهِ ٱلدَّرَاوِرْهِيُّ عَنْهُ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ وَثْقَ أَبَا عِيسَى مبوى ابْنِ حِبَّانَ. وَلا يُخفِّي تُسَاهُلُهُ.

وَلَوْ صَحَّ هَذَا عِنْدَ عُمَرَ أُحْتُجٌ بِهِ فِي مَوْضِعٍ وَقَالَ ابْنُ القَطَّانِ: لا يُعْرَفُ حَالُهُ. وَيَدُكُ عِلَى ضَعْفِ ذَلِكَ قَوْلُ جَابِرٍ، «أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلٌ، فَقَالَ سُرَاقَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْت مُتْعَتَنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلأَبْدِ؟ فَقَالَ: بَلْ هِيَ لِلأَبْدِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٦٩٣، م: ١٢١٨).

زَادَ مُسْلِمٌ (١٢١٨): «دَخَلَت العُمْرَةُ فِي الحَبِّجُ مَرَّتُين لا بَلْ لأَبَدِ أَبْدٍ».

وَفِي مُسْلِم (١٧٤١): عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ مَرْقُوهَا: هَعْلِو عُمْرَةً اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيَخْلِلْ الحِلُّ كُلُّهُ، فَإِنَّ العُمْرَةَ قَدْ دُخَلَتْ فِي الحَجُّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ٩.

وَصَحُّ هَذَا المَعْنَى عَنْ عَلِيٌّ وَسَعْدِ بِّنِ أَبِي وَقَاصٍ وَأَسْمَاءَ، وَعِمْرَانَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْسنِ عَبَّـاسٍ، وخيرهم، وَهُــمُ أَكْـنُرُ وَأَعْلَمُ وَأَصَحُ وَمَعَهُمْ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَالْعَمَلُ بِذَلِكَ أَحَقُّ وَأُولَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

التَّمَتُّعُ أَنْ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ آخَرُونَ مِنْ الْمِيقَاتِ أَيْ مِيقَاتِ بَلَـدِهِ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ آخَرُونَ مِنْ الْمِيقَاتِ أَيْ مِيقَاتِ بَلَـدِهِ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الكَـافِي، وَمُرَادُهُمْ مَا جَزَمَ بِهِ آخَرُونَ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، وَهُو نَصُّ أَحْمَدُ؛ لآنُ العُمْرَةَ عِنْدَهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يُهِلُّ بِهَا فِيهِ، وَرُويَ مَعْنَـاهُ بإسْنَادٍ جَيَّدٍ عَنْ جَابِرٍ، لا الشُّهْرَ الَّذِيِّ يَحِلُّ مِنْهَا فِيهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَيَفْرُغُ مِنْهَا.

قال في المُسْتَوْعِبِ: وَيَتَّحَلُّكُ، قَالُوا: ثُمُّ يُحْرِمُ بِالحَيْجُ مِنْ عَامِهِ، زَادَ جَمَاعَـةٌ: مِـن مَكُـةَ، زَادَ بَعْضُهُـمَ: أَوْ قُرْبِهَـا، وَنَقَلَـهُ حَرْبُ وَأَبُو دَاوُد.

وَالإِفْرَادُ أَنْ يُحُجُّ ثُمُّ يَخْمَورَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً وَالشَّافِعِيَّةُ، قَالَ جَمَاعَةً: يُخرِمُ بِهِ مِنْ الميقَاتِ، ثُمٌّ يُخرِمُ بِهَا مِنْ أَذَلَـى الحِلِّ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَعَنْهُ: بَلْ مِنْ الْمِيقَاتِ.

وفي المُحَرِّر أَنْ لا يَأْتِيَ فِي أَشْهُر الحَجُّ بغَيْرهِ.

قَالَ القَاضِيَ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ تَجَلُّلَ مِنْهُ فِي يَوْمَ النَّحْرِ ثُمُّ أَحْرَمَ فِيهِ بِمُمْرَةٍ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّم، فِي ظَاهِرِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ هَانِي: لَيْسَ عَلَى مُعْتَمِرٍ بَعْدَ الحَجَّ هَدْيُّ؛ لآنُهُ فِي حُكْمٍ مَا لُيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ، بِدَلِيلِ فَوْتِ الحَجَّ فِيهِ، وَكَذَا فِي مُفَرَدَاتِ ابْسِ عَقِيـلِ، فَـدَالُّ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَمُ بَعْدَ تَحَلَّلِهِ مِنْ الآوُّلِ صَعَ^{دًا)}.

وفي الفُصُول: الإفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بالحَجِّ فِي أَشْهُرُو، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنْهُ أَحْرَمَ بالعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الحِلِّ.

وَالْقِرَانُ أَنْ يَصْرَمُ بِهِمَا مَعًا، قَالَ جَمَاعَةٌ. مِنْ الْمِيقَاتَ، أوْ بالْعُمْرَةِ مِنْهُ ثُمَّ بالحَجْ، قَالَ جَمَاعَةٌ. مِنْ مَكُةَ أوْ مِنْ قُرْبِهَا. وَإِنْ شَرَعَ فِي طُوَافِهَا لَمْ يُصِحُ (و ش) كمّا لوْ سَعَى، إلاَّ لِمَنْ مَعَهُ هَادِيُّ فَيَصِيحُ وَيَصِيرُ يَجُوزُ لَهُ النِّحَلُّلُ، وَلا يُعْتَبَرُ لِصِحُّةِ إِذْخَالِهِ الإِحْرَامَ بِهِ فِي أَشْهُرِه، عَلَى المَذْهَــب، وَاعْتَـبَرَهُ الشَّـافِعِيَّةُ عَلَى أَصْلِهِـم، وَلَهُـم، وَجْهَانَ لَوْ أَدْخَلَهُ فِيهَا وَكَانَ أَحْرَمَ بِهَا قَبْلُهَا، لِتَوَدُّدِ النَّظَرَ هَلْ هُوَ أَحْرَمَ بهِ قَبْلَ أَشْهُرُو؟

وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجُّ ثُمُّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ العُمْرَةَ لَمْ يَصِحُّ وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا، بِنَاءً.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (فدلُّ أنَّه لو أحرم بعد تحلُّله من الأوَّل صحًّ). انتهى. لعُلَّه: (بعد تحلَّله الأوَّل) بإسقاط: (من)، أو يَقال: بعد تحلُّله من النَّسك الأوَّل.

الفسروع - كتاب المناسك

عَلَى أَنْهُ لا يَلْزَمُهُ بِالإِحْرَامِ النَّانِي شَيْءٌ (و م ش) وَفِيهِ خِلافٌ لَنَا، وَالصَّحَّةُ قَوْلُ الحَنْفِيَّةِ مَسعَ أَنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةُ وَأَسَاءَ عِنْدَهُمْ، قَالُوا: فَإِنْ كَانَ طَافَ لِلْحَجُّ طَوَافَ القُدُومِ فَعَلَيْهِ دَمَّ، لِجَمْعِهِ بَيْنَهُمَا؛ لآنَهُ بَانٍ أَفْعَالَ العُمْرَةِ عَلَى أَفْصَالِ الحَجِّ مِنْ

وَجُو. ويُستَخَبُ أَنْ يَرفُضَهَا لِتَأكُدِ الحَجِّ بِفِعْلِ بَعْضِهِ، وَعَلَيْهِ لِرَفْضِهَا دَمَّ وَيَقْضِيهَا. وَمَذْهُبُنَا أَنْ عَمَلَ القَارِن كَالْمُودِ فِي الإِجْزَاء، نَقَلُهُ الجَمَاعَةُ، ويَسْقُطُ تَرْتِيبُ العُمْرَةِ ويَصِيرُ التَّرْتِيبُ لِلْحَجِّ، كَمَا يَتَأْخُرُ الجِلاقُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فَوَطَّوُهُ قَبْلَ طَوَافِهِ لَا يُفْسَدُ عُمْرَتُهُ، قَالَتُ عَافِشَةُ: وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الجَمِّ وَالعُمْرَةُ فَإِنْمَا طَافُوا الجِلاقُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فَوَطَّقُهُ قَبْلَ طَوَافِهِ لَا يُفْسَدُ عُمْرَتُهُ، قَالَتُ عَافِشَةُ: وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الجَمِّ وَالعُمْرَةُ فَإِنْمَا طَافُوا طُوافًا وَاحِدًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٨١، م: ١٢١٥).

وَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «يَسَعُك طَوَافُك لِحَجُّك وَعُمْرَتِك فَأَبْتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التُّنْعِيسِمِ فَاعْتَمَرَتْ بَعْـدَ

وَفِي لَفْظِ: ﴿ يُجْزَئُ عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفْأَ وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ ﴾.

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٢١١).

وفي الصَّحيحَيْنِ (خ: ١٤٤٤، م: ١٢١٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ وأَنْ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهَا: قَدْ حَلَلْت مِنْ حَجَّك وَعُمْرَتِك جَمِيعًا قَالَتْ: أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطُفْ بِالبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ فَاذْهَبْ بهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَن فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ».

زَادَ مُسْلِمٌ (١٢١٣): ﴿ وَكَانَ رَجُلاً سَهَلَا، إِذَا هَوِيَتِ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِهِ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ أَجْزَأُهُ لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٥٤)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٩٧٥).

وَفِي لَفُظِر: "مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ عَنْهُمَا حَتّي يَحِلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ النِّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ (٩٤٨)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ.

وَقَالَ: رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ نَافِعِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَهُوَ أَصْبَحُ، كَذَا قَالَ، وَرَفَعَهُ جَمَاعَةٌ عَسن نَـافِع مِنْ رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرُو.

رُوْكَمُمْرَةِ الْمُتَمَّمِّ، وَكُمَّمَا يُبْجُزِقُهُ الحَجُّ، وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَى القَارِنِ طَوَافَانِ وَسَعَيَانِ (و هـ) رَوَاهُ سَيَيدٌ وَالآفُـرَمُ عَنْ عَلِيًّ، وَفِي صِحْتِهِ نَظَرٌ، مَعَ أَنَّهُ لا يَرَى إِدْخَالَ العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُقَدَّمُ القَارِنُ فِعْلَ العُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُقَدَّمُ القَارِنُ فِعْلَ العُمْرَةِ عَلَى الْحَجْ، وَعَلَى الْحَجْ، فَعَلَى مَذِهِ اللَّوَايَةِ يُقَدَّمُ القَارِنُ فِعْلَ العُمْرَةِ عَلَى إِلَّهُ اللَّهُ الْعَلَى مَنْ مَنْ وَقَلَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طَوَافِهِ وَسَعْبِهِ لَهَا فَقِيلَ: تُنْتَقَضُ عُمْرَتُهُ وَيَصِيرُ مُفْرِدًا بِالْحَجِّ يُتِمُّهُ ثُمَّ يَعْتَمِرُ (و

وَقِيلَ: لَا تُنْتَقَضُ، فَإِذَا رَمَى الجَمْرَةَ طَافَ لَهَا ثُمُّ سَعَى ثُمُّ طَافَ لَهُ ثُمُّ سَعَى (م ١)(١):

وَيَأْتِي فِيمَنْ حَاصَتَ فَخَشِيَتُ فَوَاتَ الحَجُّ بَعْدَ فَصْلٌ فَسُنْحِ القَارِنِ وَالْمُفْرِدِ وَعَـٰنْ أَحْمَـٰدُ: عَلَـى القَـَارِنِ عُسُرَةً مُفْرَدَةً، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو حَفْصٍ، لِعَدَمٍ طَوَافِهَا، وَلاعْتِمَارِ عَائِشَةً.

وَسَبَقَ رِوَايَةٌ صَعِيفَةً: لا تُتَجْزِئُ العُمْرَةُ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ، وَالحَجُّ يُجْزِئُ لِلْمُتَمَنّعِ مِنْ مَكَّةً، فَالعُمْرَةُ لِلْمُتُودِ مِنْ أَذْنَى الحِسلّ

القول الأوَّل: قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والقول الثاني: لم أر من اختاره.

قلت: وهو الصُّواب، وظاهر كلام أكثر الأصحاب.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وعن أحمد: على القارن طوافان وسعيان فعلى هذه الرَّواية يقدُّم القارن فعل العمرة على فعـل الحـجّ، كمتمتّع ساق هديًا، فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعيه لها، فقيل: تنتقـض عمرتـه ويصير مفـردًا بـالحجّ، يتمـه ثـم يعتمـر، وقيـل: لا تنتقض، فإذا رمى الجمرة، طاف لها، ثمَّ سعى، ثمَّ طاف له، ثمَّ سعى)، انتهى.

نَصل

يَلْزَمُ الْمُتَمَّعَ دَمَّ، بِالإِجْمَاعِ، وَهُوَ دَمُ نُسُكِ لا جُبْرَانَ، وَسَبَقَ فِي ٱفْضَلِيَّةِ التَّمَثُع، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِشُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُمْرَٰتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي َ اَهَلُّ وَاحْتَجُّ بِقَوْلِ جَابِرِ السَّابِقِ؛ وَلاَنَّ الإِحْرَامَ نُسُكَ يُعَتَبَرُ لِلْهُمْرَةِ أَوْ مِنْ أَحْمَالِهَــا، فَاعْتُبِرَ فِي أَشْهُرِ الحَبِّ، كَالطُّوَافِ.

ۚ فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهَا ثُمُّ اسْتِناعُتُهُ كَالْبِتنابِهِ كَحُرَّيْةِ العَبْلِ بِعَرَفَةَ.

قِيْلُ: مِنْ أَطْمَالِهَا؛ لآنُّهُ يَعْتَبُرُ لَهُ مَا يَعْتَبُرُ لَهَا، وَيُنَافِيهِ مَا يُنَافِيهَا، وَلَيْسَ.

اسْتَدَامَتُهُ كَانْتِدَافِهِ، كُمَا لَوْ أُخْرَمَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ وَقْتِهَا وَاسْتَدَامَهُ.

- وَإِنَّمَا أَجْزَأُهُ إِذَا حَتَقَ؛ لآنَّ عَرُفَةً مُعْظَمُ الحَجَّ لا لآنَ ابْيَدَاءُهُ كَاسْتِدَامَتِهِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: هُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحِلُّ فِيسِهِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ طَافَ لِلْعُمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرُهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَقِّعٍ، وَإِلاَّ فَمُتَمَثِّعٌ، لآمْنِهِ إِفْسَادَهَا بِـوَطْءٍ بَصْدَ الآرْبَعَةِ، عِنْدَهُ، وَالآظْهَرُ، عَنِ الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَتَى بِأَفْعَالِهَا أَنْ بِبَغْطِها فِي أَشْهُرُو لَمْ يَلْزَمْهُ دَمَّ.

ثُمُّ قِيلَ عِنْدَهُمْ: يَلْزَمُهُ دَمُّ الإسَاءَةِ، لإحْرَامِهِ بالحَجُّ مِنْ مَكَّةً، وَالْأَصَعُّ: كَا، لآنُهُ جَاوَزُ الميقاتَ مُحْرِمًا.

الثَّانِي: أَنْ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ (وَ) خِيلاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ ۚ لآنَ ظَاهِرَ الآيَةِ الْمَوَالاَّةُ؛ وَلآنَهُ أُولَى لَوْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ثُمَّ حَجُّ مِنْ عَامِهِ، لِكَثْرَةِ التَّبَاهُدِ.

الثَّالِثُ: ألاَّ يُسَافِرَ بَيْنَ العُمْرَةِ وَالحَجَّ، فَإِنْ سَافَرَ مَسَافَةَ قَصْرٍ فَٱكْثَرَ اطْلَقَهُ جَمَاعَةٌ، وَلَعَلُّ مُرَادُهُـــمْ: فَـاْحْرَمَ بِهِ، فَـلا دَمَ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَرُدِيَ عَنْ حُمَرَ رضي الله عنه: مَنْ رَجَعَ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ، وَهُوَ عَامٌ؛ وَلاَّنْهُ مُسَافِرٌ لَمْ يَتَرَفَّهُ بِقَرْكِ أَحَـٰ السَّفَرَيْنِ كَمَحِـلٌّ الوفَاق.

وَلَا يَلْزَمُ الْمُفْرِدَ؛ لآنَ عُمْرَتَهُ فِي غَيْرِ أَشْهُرُو.

وفي الفُصُولِ وَالمُلَمَّبِ وَالمُحَرُّرِ: فَإِنَّ أَخْرَمَ بِهِ مِنْ المِيقَاتِ فَلا دَمَ، نَصَّ طَلَيْهِ أَحْمَسُهُ (و ش) وَحَمَلُـهُ القَسَاضِي عَلَى أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةً قَصْرٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: بَلْ هُوَ رِوَايَةٌ كَمَلْهَبِ (ش).

وَفِي التَّرْفِيسِدِ: ۚ إِنْ سَافَرَ إِلَيْهِ فَأَحْرَمُ مِنْهُ فَرَجْهَانِ؛ لآنَ اللَّمْ وَجَبَ لِتَرَكُ الإِحْرَامِ مِنْ المِيقَاتِ؛ رَدُّ بِالمُنْعِ بِدَلِيلِ القَارِنِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: إِنْ رَجَعَ إِلَى أَطْلِهِ فَلا دَمَ، رُويَ هِن ابْن هُمَّرً.

وَقَالَ مَالِكُ: إِنْ رَجْعَ إِلَى بَلْدِهِ أَوْ بِقَدَرِهِ فَلا دَمَ.

وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالُ: يَلْزَمُهُ دَمَّ وَإِنْ رَجَعَ.

وَقَالَهُ الْحَسَنُ وَابْنُ الْمُنْلِرِ، وَمَعْنَاهُ حَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِظَاهِرِ الْآيَةِ..

قَالَ القَاضِي فِي قُولُ ابْنِ عَبَّاسِ: لا يَمنَكُ أَنَّهُ مُتَّمنَّعٌ لَكِنْ عَلَيْهِ دَمَّ.

وَإِنْ رَجْعَ إِلَى الْمِقَاتِ مُسْوِمًا فَلَـ لِلْافُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُحِلُ مِنْ إِخْرَامَ العُمْرَةِ قَبْلَ إِخْرَامِهِ بِالحَجِّ، تَحَلُّلَ أَوْ لا فَإِنْ أَخْرَمَ بِهِ قَبْلَ حِلْهِ مِنْهَا صَارَ قَارِنًا.

الحَمَامِسُ: أَلاَّ يَكُونَ مِنْ حَاْضِوِي المُسْجِدِ الحَرَامِ (ع) لِلْآيَةِ، وَهُمْ أَهْلُ الحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ قَوْلُ أَحْمَــدُ وَالشَّافِعِيُّ.

وَقِيلَ: مِنْ مَكَّةً، وَقَالَهُ أَحْمَدُ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرٍ، تَصُ عَلَيْهِ (و ش) لآنً.

خاضِرَ الشُّيْءِ مَنْ حَلَّ فِيهِ أَوْ قُرُبَ مِنْهُ وَجَاوِرَهُ، بِلَالِيلِ رُحَصِ السُّفْرِ.

وَالْبَعِيدُ يَتَرَخْصُ، فَأَشْبَهُ مَنْ وَرَاءَ الْمِيقَاتِ إِلَيْنَا.

وَقَالَ (م) هُمْ أَهْلُ مَكَّةً.

وَقَالَ (هَ) أَهْلُ الْمَوَاقِيتِ وَمَنْ ذُونَهُمْ إِلَى مَكُفَّ، وَمَنْ مَنْزِلُهُ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ لَمْ يَلْزَمْهُ دَمْ؛ لآلٌ بَخْسِضَ أَهْلِيهِ مِسْ خَـاضِوِي المَسْجِدِ، فَلَمْ يُوجَدُ الشَّرْطُ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ القَرِيبِ، وَاعْتُمِرَ فِي الْمُجَرَّدِ وَالفُصُولِ إِقَامَتُهُ أَكْثَرَ بِنَفْسِهِ، ثُمْ بِمَالِهِ، تُسمُ بِيثِهِهِ، ثُمَّ الَّذِي أَخْرَمَ مِنْهُ (و ش) وَإِنْ دَخَلَ أَفْقِيٌّ مَكُةً مَتَمَتَّعًا نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ أَنْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ فَعَلَيْهِ السَّهُمُ (و) وَحُكِي وَجْهَ، وَإِنْ اسْتَوْطُنَ ٱلْفِي مَكَّةً فَحَاضِرٌ.

وَإِنْ اسْتُوطَنَ مَكِّي بِالشَّامِ ثُمٌّ عَادَ مُقِيمًا مُتَمَّعًا لَوْمَهُ الدُّمُ.

وَفَي الْمُجَرِّدِ وَالغُصُّولَ: لاَ، كَسَفَر غَيْر مَكِّي ثُمٌّ عَادً.

السَّادِسُ: أَنْ يُحْرِمُ بِالعُمْرَةِ مِنْ أَلِيقَاتِ.

ذَّكَرَهُ أَبُو الفَرَجِ وَالْخَلُواثِي.

وَذَكُوْ الْقَاضِيُّ وَابْنُ عَقِيلٌ وَجَزَمٌ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالرَّعَايَةِ، وغيرهما إنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةً دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ فَأَخْرَمَ مِنْهُ لَمْ يَلْزُمْهُ دَمُ الْمُتَعَةِ؛ لأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِي المُسْجِلِ، بَلْ دَمُ الْمَجَاوَزَةِ، وَقَالَهُ أَكْثُو الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضُهُمْ كَسَالاً وَّلِ، وَاخْتَسَارَ الشَّسِيْخُ وَغَيْرُهُ: إِذَا أَخْرَمَ مِنْهُ لَرْمَهُ الدَّمَانِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَنُوهَا بِهِ، وَلَيْسَ بِسَاكِنِ، وَنَصَّ أَخْمَدُ.

فِي أَفْقِيٌّ أَخْرَمَ بِعُمُّرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةً وَاغَتَمَرَ مِنْ التَّنَعِيم فِي أَشْهُرِهِ وَحَجٌّ مِنْ عَامِهِ أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ عَلَيْهِ دَمٌ. قال: فَالصُّرِرَةُ الأُولَى أُولَى.

وَقَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُنْدِرِ وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ: أَجْمَعَ العُلْمَاءُ أَنْ مَنْ أَخْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْسَهُرِهِ وَحَسَلُ مِنْهَا وَلَيْسَنَ مِنْ خَاصِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ خَلالاً ثُمَّ حَجُّ مِنْ عَامِهِ أَنَّهُ مُتَمَعِّعٌ عَلَيْهِ دَمْ

السَّابِعُ: نَيُّةُ التَّمَتُّعُ فِي ابْتِنَاءِ العُمْرَةِ أَوْ أَثْنَافِهَا، ذَكَرَهُ القاضي، وتَبِعَهُ الآكُمْنُ، وَاخْتَـارَ الشَّيْخُ وَغَمْرُهُ: لا، وَهُـوَ أَصَسَحُّ لِلشَّافِمِيَّةِ، لِظَاهِرِ الآيَّةِ، وَحُصُولُ التَّرَقُهِ، وَلا يُعْتَبَرُ وُقُوعُ النَّسُكَيِّنِ عَنْ وَاحِدٍ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَأَكْثُرُ الشَّافِمِيَّةِ

وَلا تُعْتَبُوُ هَلَوهِ الشُّرُوطُ فِي كُونِهِ مُتَمَثَّمًا، وَهُوَ أَصَحُ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَمَعْنَى كَلام الشَّيْخ: يُعْتَبَرُ.

وجزم به فِي الرَّعَايَةِ إِلاَّ الشَّرْطَ السَّادِسَ، فَإِنَّ المُتَعَةَّ لِلْمَكِّيِّ كَفَيْرِهِ (و م شُ) نَقَلَهُ ٱلجَمَاعَةُ، كَالإِفْرَادِ وَكَسَاهِرِ الطَّاعَاتِ، بَلْ هُمْ أُولَى؛ لأَنْهُمْ سُكَّانُ حَرَّم اللَّهِ.

وَنَقُلَ الْمُرْوِذِيُّ لَيْسَ لَأَهْلَ مُكَّةً مُتَّعَةً.

قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمُ النُّعَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةٌ: لا يَصِحُّ مِنْهُمْ.

وَقَالَ (هـ): لا تَصِيحُ مِنْهُمُ المُتَعَةُ وَالقَرَانُ، وَيُكُونُهُ لَهُ ذَلِكَ، وَمَتَى فَعَلَهُ لَزِمَةٌ دَمُ جَنَايَةٍ.

وَتَحْرِيرُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْكُنِّ لُوْ أَخْرَمَ بِغُمْرَةٍ ثُمَّ بِحَجَّ فَإِنَّهُ يَرْفُضُّ الحَبَّ وَعَلَيْهِ دَمَّ، وَعَلَيْهِ حِجَّةً وَعُمْسِرَةً، وَعِنْدُ صَاحِبِيهِ: يَرْفُضُ الغُمْرَةَ، وَيَقْضِيهَا، وَعَلَيْهِ دَمَّ، لآنَهُ لا بُدَّ مِنْ رَفْضٍ أَحَدِهِمَا؛ لآنُ الجَمْسَعَ بَيْنَهُمَا لا يُشْرَعُ لِلْمَكِّيِّ، وَرَفْضُهَا أَوْلَى؛ لآنُهَا أَذْنَى، وَأَقَلُ حَمَلاً، وَأَيْسَرُ قَضَاءً، لِعَدَم تَوْقِيتِها.

وَعِنْدَ (هَـ) تَأَكُّدِ إِخْرَامِهَا بِفِعْلِهِ بَعْضَهَا، وَفِي رَفْضِهَا إِنْطَالُ العَمَلِ، وَالحَيِجُّ لَمْ يَتَأَكَّذ، وَفِي رَفْضِهِ امْتِنَاعٌ عَنْهُ، وَإِثْمَا لَزِمَهُ بِالرَّفْضِ دَمَّ لِتَحَلَّلِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ، لَتَعَدَّرِ المُضِيِّ فِيهِ، كَالمَحْصَرَ، وَفِي رَفْضِ المُمْزَةِ قَضَاؤُهَا.

ُ وَفِي رَفْضِ الْحَجِّ فَضَاؤُهُ وَعُمْرَةً؛ لآنَهُ فِي مَعْنَى فَائِتِ الْحَجِّ، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِمَا أَجْوَاهُ لِتَأْدِيَةِ مَا التَوْمَهُ، لَكِنَّهُ مَنْهِيُّ عَنْهُ، وَلا يَمْنَعُ تَحَقِّي الفِعْلِ، عَلَى أَصْلِهِمْ، وَعَلَيْهِ دَمِّ، لِجَمْعِهِ بَيْنَهُمَا، لِتَمَكَّنِ النَّفْصِ فِي عَمَلِهِ، لِلنَّهْيِ، فَهُوَ دَمُ جَبْرٍ، وَفِي حَـىقً الأَفْقِى دَمُ شَكْرٍ.

وَإِن كَانَ طَّافَ لِلْعُمْرَةِ أَرْبَعَةَ أَمْتُواطٍ ثُمَّ أَخْرَمَ بِالحَجَّ رَفَضَهُ؛ لآنَّ لِلأَكْثَرِ حُكْمُ النَّكُلِّ، فَيَتَعَدُّرُ رَفْضُهَمَا، كَفَرَاغِهَا، وَاللَّـهُ أَغْلَمُ.

فُصل

يَلْزَمُ الغَارِنَ دَمَّ، نَصٌ عَلَيْهِ (و) وَاحْتَجُّ جَمَاعَةً مِنْهُمْ الشَّيْخُ بِالآيَةِ، وَبِأَلَّهُ تَرَفُّهَ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ، كَالْمُتَمَّعِ. وَتَقَلَ بَكُرُّ: عَلَيْهِ هَذَيُّ وَلَيْسَ كَالْمُتَمَّعِ. إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى المُتَمَتَّعِ هَدْيًا فِي كِتَابِهِ وَالقَارِنُ إِنَّمَا يُرُوَى عَنْ سَبِيدٍ عَـنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَـنْ إِبْرَاهِيــمَ أَنْ عُمَـرَ قَـالَ لِلصُّبِيِّ: اذْبُحْ تَيْسًا، كَذَا قَالَ.

وَهُوَ مُنْقَطِعٌ ضَعِيفٌ، وَسَأَلَهُ ابْنُ مُشَيْشٍ: القَارِنُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدُّمُ وُجُوبًا؟ فَقَالَ: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ وُجُوبًا؟ وَإِنَّمَا شَبُّهُوهُ النَّذَةِ .

فَيَتَّوَجُّهُ مِنْهُ رَوَايَةً': لَا يَلْزَمُهُ، كَقَوْل دَاوُد، ثُمُّ قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا: هُوَ دَمُ نُسُلكٍ.

وَقَالَ فِي الْمُبْهَجِ وَعُيُونِ الْمَسَائِلِ: لَيْسَ بِدَم نُسُكُو.

أيْ دَم جَبْرَانِ، كَأَكْثَر الْشَّافِعِيَّةِ.

وَلا يَلْزَمُ حَاضِرِي المُسْجِدِ الحَرَام، خِلافًا لِيَعْضِ المَالِكِيَّةِ وَيَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَظَاهِرُ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى الْاَيَةِ، وَالْقِيَاسُ أَنْهُ لا يَلْزَمُ مَنْ سَافَرَ سَفَرَ قَصْــرِ أَوْ إلَى المِيقَـاتِ إِنْ قُلْنَـا بِـهِ، كَظَـاهِرِ مَذْهَــبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَلامُهُمْ يَقْتَضِي لُزُومَهُ؛ لآنَّ اسْمَ القِرَانِ بَاقِ بَعْدَ السَّفَرِ بِخِلافِ التَّمَتُع.

فُصلُ

لا يَسْقُطُ دَمُ تَمَتُّع وَقِرَانٍ بِإِفْسَادِ نُسُكِهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) لآنٌ مَا وَجَبَ الإِنْيَانُ بِهِ فِي الصَّحِيَّحِ وَجَبَ فِي الفَاسِدِ، كَالطَّوَافِ وَغَيْرُو. الفَاسِدِ، كَالطَّوَافِ وَغَيْرُو.

وَعَنْهُ: يَسْقُطُ (و هـَ)؛ لأنَّهُ لَمْ يَتَرَفَّهُ بسُقُوطِ أَحَدِ السُّفَرَيْن.

وَقَالَ القَاضِي: إِنْ قُلْنَا: يَلْزَمُ القَارِنَ لِلإِفْسَادِ دَمَان سَقَطَ ذَمُ القِرَان.

وَلا يَسْقُطُ دَمُهُمَا بِفَوَاتِهِ أَيْضًا وَالْمَرَادُ عَلَى الْأَصَحُّ.

وَإِذَا قَضَى القَارِنُ قَارِنًا فَدَمَان لِقِرَانِهِ الآوَّل وَالثَّانِي، وَفِي دَم فَوَاتِهِ الرَّوَايَتَان^(۱).

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَلْزَمُهُ دَمَانِ لِقِرَانِهِ وَقَوَاتِهِ وَلَوْ قَضَى القَارِنُّ مُفْرُدًا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيَّءٌ؛ لأَنَّهُ أَفْضَلُ، جَزَمَ بهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ. وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ: يَلْزَمُهُ دَمَّ لِقَرَانِهِ الآوَّل (و ش) لآنَ القَضَاءَ كَالآدَاء، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَفِيهِ لِفَوَاتِهِ الْحَيلافُ.

وَزَادَ فِي الْقُصُولَ: وَدَمَّ ثَالِثٌ لِوُجُوبِ الْقَضَاء، كَذَا قَالَ.

وَإِذَا فَرَغَ حَجُّهُ أَخْرُمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ الْأَبْعَدِ، كَمَنَ فَسَدَ حَجُّهُ وَإِلاًّ لَزِمَهُ دَمّ، وَكَذَا إِنْ قَضَى أَخْرَمَ بِالحَجُّ مِنَ الْأَبْعَدِ.

يَلْزَمُ دَمُ النَّمَتُع وَالقِرَانِ بِطُلُوعٍ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، جَزَمَ بِهِ فِي الخِلاف، وَرَدٌّ مَا نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ بِخِلافِهِ إِلَيْهِ، وَاخْتَسَارَهُ أَبُـو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَهُ جَمَّاعَةً، لِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ أي: فَلْيُهْدِ، وَحَمْلُهُ عَلَى أَفْعَالِهِ أُولَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ، لِقَوْلِهِ: «الحَجُّ عَرَفَةً»، وهيَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الحَجُّ الآنْجَرِ»؛ وَلآنَ إِحْسَرَامَ الحَمْرَةِ. تَتَعَلَّقُ بِهِ صِحَّةُ النَّمَتُع، فَلَمْ يَكُنْ وَقْتَا لِلْوُجُوبِ كَإِحْرَامِ العُمْرَةِ.

وَلَأَنَّ الْهَدْيَ مِنْ جُنْسِ مَا يَقَعُ بِهِ التَّحَلُّلُ، فَكَانَ وَقُتُ وُجُوبِهِ بَعْدَ وَقْتِ الوَقُوفِ كَطَوَافٍ وَرَمْيٍ وَحَلْقٍ وَعَنْـهُ: بِـإِحْرَامِ الحَجُّ لِلاَيَةِ (و هـ ش)، وَلَآنُهُ خَايَةً، فَكَفَى أَوْلُهُ، كَامْرِهِ بِإِثْمَامِ الصَّوْمِ إِلَى اللَّيْلِ.

وْعَنْهُ: بِوَقُوفِهِ بِمَرَفَةَ (و م) وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَإِخْتِيَارُ القَّاضِيِّ، لآنَّهُ تُعَرُّضَ لِفَوَاتٍ قَبْلَهُ.

وَعَنْهُ: بَإِخْرَامُ الْعُمْرَةِ، لِنِيَّتِهِ التَّمَتُّعَ إِذَنْ.

وَيَتَوَجُّهُ ۚ أَنْ يَبُّنِي عَلَيْهَا مَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ سَبَبِ الوُجُوبِ يُخْرَجُ عَنْهُ مَنْ تَركَتِهِ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَر قَوْلَئِهِ.

وَالثَّانِي: لا يُخْرَجُ شَيْءٌ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فَاقِدَةُ: الرُّوَآيَاتِ إِذَا تَعَدَّرُ الدُّمُ وَٱرَادَ الانْتِقَالَ إِلَى الصَّــومِ فَمَتَـى ثَبَـتَ التَّعَدُّرُ فِيهِ الرَّوَايَاتُ، أَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ فَجَرَمَ جَمَاحَةً مِنْهُمْ المُسْتَوْهِبُ وَالرَّعَايَةُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ نَخْرُهُ قَبْلَ وَفْتِ وُجُوبِهِ.

(١) الثَّاني: قوله: (وإذا قضى القارن قارنًا فدمان، لقرانه الأوَّل والثَّاني، وفي دم فواته الرَّوايتان).

أي: المذكورتان بقوله قبيل ذلك: (ولا يسقط دُمهما بفواته أيضًا على الأصحُّ، وكذا قولمه بعمد ذلك)، (وفيه لفواته الخلاف)؛ يعني: الخلاف الَّذي ذكرناه قبل. وَقَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لا يَجُوزُ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ (و هـ م)، فَظَاهِرُهُ يَجُوزُ إِذَا وَجَب، لِقَوْلِهِ: ﴿وَلا تَخْلِقُوا رُوُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغُ الهَدْيُ مَحِلُهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَلَوْ جَازَ قَبْلَ يَوْم النَّحْرِ لَجَازَ الحَلْقُ، لِوُجُودِ الغَايَةِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لآنُهُ فِي الْمُحْصِرِ، وَيَنْبَنِي عَلَى عُمُومِ الْمُهُومِ وَلآنَهُ لَوْ جَازَ لَنَحَرَهُ عِليهِ السلام، وَصَارَ كَمَنْ لا هَذِي مَعَهُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لآنَهُ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا أَوْ كَانَ لَهُ نِيَّةً أَوْ فَغَـلَ الآفَضَـلُ؛ وَلَمَنَـعَ التَّحَلُـلَ بِسَـوْقِهِ، وَسَـيَأْتِي، وَقَاسُـوهُ عَلَـى الأضحيَّةِ وَالْمَدْي، وَهِيَ دَغُوَى؛ وَلاَّنَ جَوَازَ تَقْدِيهِ يُفْتَقُرُ إِلَى ذليل، الآصلُ عَدَمُهُ، فإن احْتَجَ بِمَا سَبَقَ فَسَبَقَ جَوَائِهُ ﴿

وَإِنْ قِيلَ كَالْصَّوْمُ وَهُوَ بَدَلَهُ قِيلَ هَذَا يَخْتَصُّ بِمَكَانُ فَأَخْتَصٌّ بَزَمَنِ، كَطَوَافٍ وَرَمَٰى وَوُقُوفَ، بِخِـلافِ الصَّوْمِ، وَهَـذَا البَدَلُ يُخَالِفُ الآبْدَالَ؛ لآنَ كُلُّ وَقْتِ جَازَ فِيهِ بَعْضُ البَدَل جَازَ كُلَّهُ وَهُنَا تَجُـوزُ الثَّلاَقَةُ لا السَّبْعَةُ، وَإِنْ قِيـلَ: إِنْمَـا جَـازَ الصَّوْمُ لِوُجُودِ السَّبْب، كَنَظَائِرُو، فَمِثْلُهُ هُنَا، أَشْكَلَ جَرَابُهُ.

وَاخْتَارَ فِي الانْتِصَارِ: لَهُ نَحْرُهُ بِإِحْرَامِ العُمْرَةِ، وَأَنَّهُ أُولَى مِنْ الصَّوْمِ؛ لآنَّهُ مُبْدَلَ، وَحَمَلَ رِوَايَةَ ابْنِ مَنْصُورٍ بِذَبْحِهِ يَسوْمَ النَّحْرِ عَلَى وُجُوبِهِ يَوْمَ النَّحْرِ.

وَقَالَ الآجُرُّيُّ: لَهُ نَحْرُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ يَوْمُ التَّرْويَةِ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى يَوْمُ النَّحْر.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ قَدِمَ قَبْلَ العَشْرُ وَمَعَهُ هَدْيٌ نُحَرَهُ لا يَضِيعُ أَوْ يَمُوتَ أَوْ يُسْرَقُ.

ُ وَكَذَا قَالَ عَطَاءً، وَهَذَا ضَمِيفٌ، وَمَذَهَبُ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ إِذَا أَحْرَمَ بِالحَيِّجُ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ: وَبَعْدَ حِلِّهِ مِنْ المُمْسَرَةِ، لا إِذَا أَحْرَمَ بِهَا، فَإِنْ عَدِمَ الهَدْيَ فِي مَوْضِعِهِ وَلَوْ وَجَدَهُ بِبَلَدِهِ أَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِتَوْقِيتِهَا، كَمَاءِ الوُصُهُوءِ، بِخِلافِ رَقَبَةِ الكَفَّارَةَ فَصِيبًامُ عَشْرَةٍ أَيَّامٍ كَامِلَةً كَمُلُتُ الحَجُّ وَأَمْرَ الْهَدْي، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَمَعْنَاهُ عِنْ إِنْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ القَاضِي: كَمُّلَ اللَّهُ الثَّوَابِ بِضَمَّ سَبْعٍ إِلِّي ثَلاثٍ.

وَقَالَ عَنْ قُولُه: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾؛ لآنَ الوَاوَ تَقَعَ وَتَكُونُ بِمَعْنَى أَوْ.

وَقِيلَ: تُوكِيدُ ﴿ ثَلاثَةٍ ﴾ ﴿ فِي الحَجِّ ﴾.

وَالْأَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ: الْأَنْضَلُ أَنْ آخِرَهَا عَرَفَةُ، (و هـ) وَعَلَّلَ بالحَاجَةِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَجَابَ القَاضِي بَانَ عَدَمَ اسْتِحْبَابِ صَوْمِهِ يَخْتُصُ بِالنَّفْلِ.

وَعَنْهُ: يَوْمِ التَّرْوِيَةِ (و م ش).

وَرُويَ عَنَ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةً.

وَفِي النُخَارِيُّ (٤٤٢٤) عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: يَصُومُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَفِي يَوْمِ عَرَفَةَ لا جُنَاحِ؛ وَلاَنْ صَوْمَهُ بِعَرَفَةَ لا يُستَحَبُ، وَلَى النَّمَةِ؛ لاَنْ المُمْرَةَ سَبَبَ لِوُجُوبِ صَوْمٍ المُتْعَةِ؛ لاَنْ إَحْرَامِ الْحَبَّةُ بِهِ صِحَّةُ التَّمْتُعِ، فَكَانَّ سَبَبًا لِوُجُوبِ صَوْمُ المُتْعَةِ؛ لاَنْ إِحْرَامِ الحَبِّ، وَكُلُّ شَيْفَيْنِ تَعَلَّقَ الوُجُوبِ مِهِمَا وَجَازَ اجْتِمَاعُهُمَا كَانَ الاَوْلُ مِنْهُمَا التَّعْرَبُ وَكُلُّ شَيْفَيْنِ تَعَلَّقَ الوُجُوبِ مِهِمَا وَجَازُ اجْتِمَاعُهُمَا كَانَ الاَوْلُ مِنْهُمَا مَبْبًا فَوْدِهِ وَلِيسَ صَوْمُ رَمَضَانَ سَبَبًا لِلْكُفَّارَةِ، وَلَلْ لَمْ تَجِلْ لِلْهُ لا يَجُونُ اجْدَامُهُمَا وَالْعَلْمَارِ وَالْعَوْدِ، وَلَيْسَ صَوْمُ رَمَضَانَ سَبَبًا لِلْكُفَّارَةِ، وَإِنْ لَمْ تَجِبُ إِلاَّ بِهِ وَبِالجَمَاعِ؛ لاَنْهُ لا يَجُونُ اجْدَامُهُمُ وَمَاقَهُ كَانَ هَـدَيَ اجْتِمَاعُهُمَا، قِيلَ لِلْقَاضِي: فَيَكُونُ إِحْرَامُهَا سَبَبًا لِهَذِي المُنْعَةِ وَيَثْبُتُ حُكْمُهُ فِيهَا، فَأَجَابَ: نَمَمْ، إِذًا أَخْرَمَ وَسَاقَهُ كَانَ هَـدْيَ

وَعَنْ أَحْمَدَ رحمه الله: بِالحَلِّ مِنْ العُمْرَةِ وَعَنْ أَحْمَدَ: وَقَبْلَ إِحْرَامِهَا، وَالْمَرَادُ فِي أَشْهُو الحَيَّجَ، وَنَقَلَهُ الآثُورَمُ، فَيَكُونُ السَّبَبَ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَحَدُ نُسُكَي التَّمَتُع، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْه، كَالحَجَّ، قَالَ: وَقَالَهُ عَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِد، وَمَذْهَبُ السَّبَب، قَالَ بُو عَلَيْه، وَمَذْهَبُ وَمَذْهَبُ مَالُكُ وَالشَّافِعِيِّ: لا يَجُوزُ حَتَّى يُحْرِمَ بِالحَجِّ، لِلآيَةِ، أَيْ فِي إِحْرَامِ الحَبِجُّ لا فِي وَقْتِهِ؛ لآنَّهُ لا بُدَّ مَعَهُ مِنْ إِحْرَام، فَفِيهِ زِيَسَادَةُ إِضْمَار. إِضْمَار.

ً قَالَ القَاضِي: وَفِي إِحْرَامِهِ مَجَازٌ؛ لآنَّهُ فِعْلٌ، فَلا يَكُونُ ظَرْفًا لِفِعْلِ، قَــالَ: وَقِيـلَ: فِي جَوَابِهَـا: إِنْهَـا أَفَـادَتْ وُجُـوبَ الصَّوْم، وَالكَلامُ فِي الجَوَاز.

وَعُنْدَنَا: يَجِبُ ۚ إِذَا أَخْرَمَ بِالحَجِّ، وَقَدْ قَالَ أَخْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ القَاسِمِ وَسِنْدِيّ وَسُثِلَ عَنْ صِيَامِ المُتْعَةِ: مَتَى يَجبُ؟ قَالَ: إِذَا عَقَدَ الإِخْرَامَ، كَذَا قَالَ، وَوَقْتُ وُجُوبِ صَوْمِ النَّلاَئَةِ وَقْتَ وُجُوبِ الْهَدْيِ، ذَكَرَهُ الآصْخابُ؛ لآنَهُ بَدَلَ كَسَائِرِ الْآبْدَالِ. وَقَالَ القَاضِي أَيْضًا: لا خِلافَ أَنَّ الصُّومَ يَتَمِّينُ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ بِحَيْسَتُ لا يَجُورُ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهَا، بِخِلافِ الْمَـذي فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي وَقْتِ الوُجُوبِ جَازَ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي وَقْتُو الْجُوَازْ.

وَمِنْ تَتِمُةٍ رِوَايَةٍ إِبْنِ القَاسِمِ وَسِنْدِيّ: إِذًا عَقَدَ الإِحْرَامَ فَصَامَ أَجْزَأَهُ إِذَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الحَجّ، وَهَذَا يَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَــالَ لا تُجزئ الكَفَّارَةُ إِلاَّ بَعْدَ الحِنْثُو، وَلَعَلُّ هَذَا يَنْصَرَفُ وَلا يَحُجُّ.

قَالَ القَاضِي: إِذَا عَقَدَ الإِخْرَامَ أَرَادَ بِهِ إِخْرَامَ الْمُمْرَةِ؛ لَأَنَهُ شَيْهَهُ بِالكَفَارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ، وَإِنْمَا يَصِحُ الشَّبَهُ إِذَا كَانَ صَوْمُهُ قَبْلَ الخِنْثِ، وَإِنْمَا يَصِحُ الشَّبَهُ إِذَا كَانَ صَوْمُهُ قَبْلَ الخَجْءَ وَهَذَا إِنْمَا يُفَالُ فِي إِخْرَامِ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، وَهَذَا إِنْمَا يُقَالُ فِي إِخْرَامِ الْإِخْرَامَ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ، وَهَذَا إِنْمَا يُقَالُ فِي إِخْرَامِ العُمْرَةِ؛ لأَنَّ مَنْ شَرْطِ التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِالعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الحَجُّ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُمْ والمُستَوَعَبُ، وغَيرَهُم أَنْهُ إَنْ أَخْرَهَا إِلَى يَوْمِ النُّحْرِ فَقَضَاءً، وَلَعَلُّهُ مَبْنِيٌ عَلَى مَنْعِ صِيَسَامٍ أَيَّـامٍ

التُشْرِيق، وَإِلاَّ كَانَ أَدَاءً، وَسَيَأْتِي فِي كَلام الشَّيْخ، فِي تُتَابُع الصُّوم.

وَّقَالَهُ الْشَافِعِيَّةُ، وَظَهَرَ أَنَّ جَوَازً التَّاخِيرِ إِلَيْهَا مَبْنِي عَلَيْهِ، وَسَبَقُ كلامُ القاضي، وَلَمَلُهُ مَبْنِيُ عَلَسَى مَشْعِ صَوْمِهَا، وَاللَّهُ

وَكَذَا تَكَلُّمَ الآصْحَابُ هَلْ يَلْزَمُهُ دَمَّ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْمَتُو وُجُوبِهِ؟ وَسَيَأْتِي.

وَفِي كَلامِهِمْ مِنْ النَّظَرِ مَا لا يَخْفَى.

وَالنَّانِي هُوَ الصَّحِيحُ.

وَيُعْمَلُ بِظُنَّهِ فِي عَجْزِهِ، وَيُلْزِمُ الشَّافِعِيَّةُ أَنْ.

يَجبُ تَقْدِيمُ إِخْرَامِ الْحَجُّ لِيَصُومَهَا فِيهِ.

وَخَكَى بَعْضُهُمْ وَجُهُا: يَجِبُ، وَفِي النَّشْرِيقِ خِلافٌ، وَسَبَقٌ فِي صَوْمِ النَّطَوُّعِ.

وَأَمُّا السَّبْعَةُ فَلا يَجُوزُ صَوَّمُهَا فِي التَّشْرِيقَ، نَصَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، لِبَقَاء أَعْمَال [مِنْ] الحَجُّ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ: بِلا خِلافو، وَحَكَى بَعْضُهُمْ قَوْلاً لِلشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنِّي إِلَى مَكَّة، وَيَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِيمَنْ قَلارَ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنِّي إِلَى مَكَّة، وَيَأْتِي كَلامُ القَاضِي فِيمَنْ قَلارَ عَلَى الهَدْيُ فِي الصَّوْمِ وَيَجُوزُ بَعْدَ النَّشْرِيقِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ م) وَالْمَرَادُ مَا قَالَهُ القَاضِي.

وَقَدْ طَافِ، يَعْنِي طُوَاف الزّيَارَةِ، لِلاَيْةِ، وَالْمَرَادُ: إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ عَمَلِ الحَجّ؛ لأنّه المَذْكُورُ وَمُعْتَبَرٌ لِجَوَازِ الصُّــوْم؛ وَلأَنَّـهُ لَزِمَهُ، وَإِنَّمَا أَخْرُهُ تَمْفَيْفًا كِتَاخِيرٍ رَمَضَانَ لِسَفَرٍ وَمَرَضٍ، وَمَنْعَ الْمُخَالِفُ لُزُومَةً فَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى وَطَنِهِ، وَاحْتَجُ القَاضِيُ بِحُجَّةً ضَعِيفَةٍ، لَكِنْ وُجِدَ سَبَبُهُ فَجَازَ عَلَى أَصْلِنَا، كَمَا سَبَقَ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَصِيرُ قَوْلُهُ عليه السلام: ﴿وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ (١) إِلَى أَهْلِهِ﴾ أي يَجِبُ إذَنْ، وَأَجَابَ القَاضِي: يُخْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ إذًا ابْتَدَأُ بِالرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ كَفَّوْلِنَا، وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ: بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى وَطَنِهِ، قِيلَ: وَفِي الطّريق.

فَلَوْ تَوَطَّنَ مَكُةً بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ ٱلحَجُّ صَامَ بِهَا وَإِلاًّ لَمْ يَجُزْ، فَإِنْ لَمْ يَجُزْ صَِوْمُ الثَّلاثَةِ فِي التَّشْرِيقِ أَوْ جَازَ وَلَـمْ يَصُمْهَـا صَامَ بَعْدَ ذَلِكَ العَشْرَةَ (و م ش) لِوُجُوبِهِ، فَقَضَاهُ بِفُواتِهِ، كَرَمَضَانَ؛ وَلَأَنَّهُ مُعَلِّقٌ بِشَرْطٍ، كَصَوْمِ الظَّهَارِ لَوْ مَسُّهَا لَمْ يَسْقُطُ؛ وَلَأَنَّهُ أَحَدُ مُوجِبِي المُتَعَةَ، كَالْهَدْي، وَلَأَنَّ الغَضَاءَ بِالْأَمْرِ الْأَوَّل، فِي الْأَشْهَرَ عِنْدُنَا.

> وَلَا تَلْزَمُ الْجُمْعَةُ إِذَا فَاتَ وَتَتَّهَا؛ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لا يَصُومُ ويَسْتَغِرُ الْهَدْيُ. رُويَ عَن عُمَرَ وَابْن عَبَّاسِ وَطَاوُوسِ وَمُجَاعِدٌ وَعَطَاءٍ وَسَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ، قُمُّ هَلْ يَلْزَمُهُ دَمَّ؟

فِيهِ رِوَايَاتُ، وَالنَّرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ^(٢).

كذا في النسخ، ولعله: (وعلى هذا يصير)، بإسقاط: (لا)، والمعنى يساعده، والسياق يدل عليه.

(ش): الإمام الشافعي

⁽١) الثالث: قوله: (وعلى هذا: لا يصير قوله عليه السلام: •وسبعة إذا رجع).

⁽٢) تنبيه: قوله بعد إطلاق الرُّوايات: (والتُّرجيع مختلف) تحصيل الحاصل؛ لأنَّه قد ذكر في خطبة الكتباب إذا اختلف الـتُرجيع أطلقت الخلاف، وتقدُّم مثل ذلك في باب زكاة الفطر، وتقدُّم الجواب عن ذلك وغيره في مقدَّمة الكتاب.

الفسروع - كتاب المناسك

إخْدَاهُنَّ: يَلْزُمُهُ لِتَأْخِيرِهِ؛ لآنَهُ صِهَوْمٌ مُؤَقَّتٌ بَدَلٌّ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ، بِخِلاف صَوْمِ الظَّهَارِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُؤَقِّت، وَصَوْمُ رَمَضَانَ أَصْلًا؛ وَلَآنَهُ نُسُكُّ وَاجِبٌ أَخُرَهُ عَنْ وَفْتِهِ، كَرَمْي إِلَجَمَادٍ.

وَالنَّانِيَةُ: لا (و م ش) وَعَلَلَهُ فِي الجِلافِ بِأَنَّهُ نُسُكَ أَخُرُهُ إِلَى وَفْتِ جَوَازِ فِعْلِهِ، كَالوُقُوفِ إِلَى اللَّيْلِ وَالطُّوافِ وَالحَلْتِ عَن التشريق، كَذَا قَالَ.

وَالثَّالِكَةُ: لا يَلْزَمُهُ مَمَ عُدُر (م ٢، ٣)(١٠.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُهْدِيَ فَقَطْ قَادِرٌ إِن أَعْتُمِرَ فِي الكَفَّارَةِ بِالآغْلَظِ، وَأَمَّا إِنْ صَامَ أَيَّـامَ التَّشْرِيقِ وَجَـازَ فَـلا دَمَ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ وَالرَّعَايَةُ وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْقَاضَي وَأَصْحَابِهِ، والمستوعب، وغيرهم بِتَأْخِيرِ الصَّوْمَ عَنْ أَيَّامِ الحَجِّ. والرَّوَايَاتُ المَذْكُورَةُ فِي تَأْخِيرِ الْهَدْي عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ هَلْ يَلْزُمُهُ ذَمَّ (م ٤، ٥)(٢).

وَاحْتَجُ أَحْمَدُ بِقُولِ ابْنِ عَبَّاسَ: يَلْزَمُّهُ هَدَيَانِ، وَعِنْدَ مَالِكِ وَالشَّافِعِيُّ: لا دَمَ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ هَدْيَانِ إِذَا أَيْسَرَ:.

(١) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (فإن لم يجز صوم الثَّلاثة في التَّشريق أو جاز ولم يصمها صام بعد ذلك.. العشرة ثمُّ هل يلزمــه دمُّ؟ فيه روايات، والترجيح مختلف، إحداهنُّ يلزمه لتأخيره.

والثَّانية: لا، والثَّالثة: لا يلزمه مع عذر). انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(مسألة - ٢): المعذور.

و(مسألة – ٣): غيره.

وفي مجموعهما ثلاث رواياتٍ، أطلقهنُّ في المستوعب، والمغني، والكافي، والشُّرح، والرَّعــايتين، والحــاويين والزُّركشــيّ، وغــيرهم، وأُطلق الخلاف في غير المعذور في الهداية والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والتَّلخيص، وغيرهم:

إحداهن: عليه دم، وهو الصّحيح.

جزم به في الإفادات والمنوّر، واختاره الخرقيُّ، وقلُّمه في المقنع، والحرّر، والفائق، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يلزمه، اختاره أبو الخطَّاب.

قال الزُّركشيُّ: وهي الَّتي نصُّها القاضي في تعليقه.

والرُّواية النَّالثة: لا يلزمه مع العذر، احتارها القاضي في المجرُّد.

وجزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والتُّلخيص في المعذور دون غيره، وقدَّم ابن منجًا في شرحه وجوب الدَّم إذا أخَّره لغير عذر، وأطلق الخلاف في المعذور.

(٢) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (والرُّوايات المذكورة في تأخير الهدي عن أيَّام النَّحر هِل يلزمه دُمٌّ؟). انتهى.

وفيه أيضًا مسألتان:

(مسألة - ٤): المعذور.

و(مسألة - ٥): غيره، وفيهما ثلاث روايات، وأطلقهنُّ أيضًا في المستوعب، والحاويين.

إحداهنُّ: يلزمه دمَّ آخِر، قدَّمه في المحرَّر والفائق.

والرُّواية الثَّانية: لا يلزمه سوى الهدي، قدَّمه في إدراك الغاية في غير المعذور.

والرُّواية الثَّالثة: إن أخْره لعذر لم يلزمه.

وقدُّمه في الرِّعايتين، وصحَّحه في الكبرى.

وجزم به في الهداية والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والكافي، والتَّلخيص، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

وكذا قدُّمه في إدراك الغاية في المعذور دون غيره.

قلت: الصَّحيح من المذهب عدم الوجوب على المعذور، وأطلق الخلاف في غير المعذور في الهدايـة والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة والكافي، والمغني، والتلخيص، والشَّرح، وغيرهم.

تنبيه: حكى جماعةً من الأصحاب الخلاف في المعذور وجهين، وفي غير المعذور روايتين.

أَحَدُهُمَا: لِحِلَّهِ بلا هَدْي وَلا صَوْم.

وَالثَّانِي: هَدْيُ الْمُتَّعَةِ أَوْ القِرَانِ.

وَلا يَبَجُّبُ تَتَابُعٌ وَلا تَفُرِينٌ فِي الثَّلاثَةِ وَلا السَّبْعَةِ (و) لِإطْلاق الآمْرِ وَكَــذَا التَّفْرِينُ بَيْنَ الثَّلاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قَضَى، كَسَائِر الصَّوْم، وَمَنْحَ الشَّبْعَةُ وُجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الآدَاء بِأَنْ صَامَ أَيَامَ مِنْى وَأَثْبَتَهَا السَّبْعَة، ثُمُّ إِنَّمَا كَـانَ مِنْ خَيْثُ الوَقْتِ كَسَائِر الصَّلاةِ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْثُ الفِعْلِ لَـمْ يَسْقُطْ وَأُوجَبَهُ وَمُرْدِي بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ، بِخِلافِ أَفْعَالِ الصَّلاةِ مِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَإِنَّهُ مِنْ خَيْثُ الفِعْلِ لَـمْ يَسْقُطْ وَأُوجَبَهُ وَمُنْ وَالْفَالِدُونِ وَالْعَبْدُ وَالْعَلْمُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَالُونُ الْعَلْمُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَلْمُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَبْدُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ لَاللَّاقُونُ الْعَلْمُ لِللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَالَ اللَّهُ وَالْعَالُ اللَّهُ وَالَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَالْعَالَ اللَّهُ وَالْعَالَ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلَالُوالِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ وَاللَّهُ وَالْعَالُ وَاللَّهُ وَالْعُلْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعُلْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْ أَكْثُرُ الشَّافِعِيَّةِ فَقِيلَ: يُفَرُّقُ بِيَوْمٍ.

وَقِيلَ: بأربَعَةِ.

وَقِيلَ: بَمُدَّةِ إِمْكَانِ السَّيْرِ إِلَى الوَطَنِ.

وَقِيلَ: بَهْمَا، وَهُوَ ٱللَّاهُبُ

وَإِنْ مَاتَ ۚ وَلَمْ يَصُمُ تَمَكَّنَ مِنْهُ أَوْ لا فَكَصَوْم رَمَضَانَ، عَلَى مَا سَبَقَ، فَصُ عَلَيْهِ (و ش).

وَإِنْ وَجَبَ الصُّوْمُ وَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ وَجَدَ هَدَيًّا لَمْ يَلْزَمْهُ وَأَجْزَأَهُ الصُّومُ (و م ش)، وَفِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ تَخْرِيجٌ مِنْ اغْتِبَارِ الأَعْلَظِ فِي الْكَفَّارَةِ.

وَالفَرْقُ: أَنَّ الْمُظَاهِرَ ارْتَكَبَ الْمُحَرَّمَ، فَنَاسَبَهُ الْمُعاقَبَةُ، وَالحَاجُ فِي طَاعَةٍ، فَخُفِّفَ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ الْمَزْنِيّ: يَلْزَمُهُ.

وَفِي وَاضِحِ ابْنِ الزَّاغُونِيُّ: إِنْ فَرَّغُهُ ثُمُّ قَدَرَ يَوْمَ النَّحْرِ نَحَرَهُ وَإِنْ وَجَبَ إِذَنْ وَأَنَّ دَمَ الْقِرَانِ يَجِبُ بِإِحْرَامِهِ، كَذَا قَالَ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلِنَا، إِلاَّ أَنْ يَجِدَهُ فِي صَوْمِ الثَّلاثَةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَقَبْــلَ حِلّــهِ فَلا يُجْزِئُهُ إِلاَّ الْهَدِيُ.

وَجُّهُ الْأَوَّلِ أَنَّ السَّبْعَةَ بَدَلًا أَيْضًا، لِلْلَهَةِ؛ وَلاَّنَّهُ صَوْمٌ لَزِمَهُ عِنْدَ عَدَمِ الْهَدْي، كَصَوْمِ الكَفَّارَةِ الْمَرْتَبَةِ، بِخِلافِ صَــوْمٍ فِدْيَـةِ الآذَى، وَاخْتِلاَفُ وَقْتِهِمَا لا يَمْنَعُ البَدَلِيَّةَ، كِمَا اخْتَلَفَ وَقْتُهُ وَوَقْتُ الْهَدُي، وَإِنَّمَا جَازَ مَعَ الْهَدْي؛ لآنُهُ بَعْضُ البَدَل.

قَالَ القَاضِي: وَإِنْمَا جَازَ فِعْلَهُ بَعْدَ التَّحَلُّل لِلنُّحُول وَقْتِهِ، قَالُوا: الصَّوْمُ القَائِمُ مَقَامَ الْهَدْي فِي الإِخْـــلالِ صَــوْمُ الثَّلائـةِ، فَهِيَ البَدَلُ؛ لأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ المُبْدَلِ رُدُّ: لَيْسَ لآجُلِ التَّحَلُّـلِ؛ بَـلْ لآنُ وَقْتَهَا أَنْ يَصُومَ فِـي الحَبِجّ، بِخِـلاف ِ السُّبْعَةِ، وَفَرَّقَ القَاضِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَيَمِّم يَجِدُ الْمَاءَ فِي الصَّلاةِ إِنْ قُلْنَا تَبْطُلُ: بأنَّ ظُهُورَ المُبْدَل هَنَاكَ يُبْطِلُ حُكْمَ البَدَل مِنْ أَصِلِهِ، ويُبْطِلُ مَا مَضَى مِنْ الصَّلاةِ، وَهَنَا صَوْمُهُ صَحِيحٌ يُثَابُ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَيُّنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوطَ، لإبَاحَةِ الإخلال، وَإِنَّمَا تَأخَّرَ فِعْلُهُ لِدُخُــول وَقْتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَيْضِهَا فِي عِدَّتِهَا بِالأَشْهُرِ بأنَّهُ يَجُوزُ تَرَكُهُ لِلْمَشْقَةِ بأنْ يَجِلُهُ بَبَلَدِهِ، وَلا يَبِيعَ مَسْكَنَهُ لأَجَلِـهِ، وَالمَرْأَةُ إذَا حَاضَتْ لَمْ تَعْتَدُ إلاَّ بِهِ مَا لَمْ تَبْأَسْ، وَإِنْ وَجَدَهُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فَعَنْهُ: لا يَلْزَمُهُ؛ لَآنُهُ ٱسْتَقَرُ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ (م ٦)(١) كَالْتَيْمُم يَجِدُ الْمَاءَ.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والحُمرُّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والفائق والزَّركشيُّ، وغيرهما:

إحداهما: لا يلزمه، وهــو الصُّحيح، صحَّحه في الهداية والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص،

قال في القواعد الفقهيَّة: هذا المذهب، فعلى هذا لو قدر على الشَّراء بشمنٍ في الذُّمَّة وهــو موســرٌ في بلــده لم يلزمــه ذلــك، بخــلاف كفَّارة الظُّهار، وغيرهما، قاله في القواعد.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم ومناسك القاضي موفَّق الدِّين.

وجزم به في الإفادات وتذكرة ابن عبدوس، وهو ظاهر ما جزم به الخرقيُّ وصاحب الوجـيز والمنـوَّر، وغـيرهم؛ لأنَّهـم قـالوا: لا يلزمه الانتقال بعد الشُروع.

قال في التَّلخيص وتبعه في القواعد الفقهيَّة: ومبنى الخلاف هل الاعتبار في الكفَّارات بحال الوجــوب أو بسأغلظ الأحــوال؟ فيــــ=

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (وإن وجب الصُّوم وشرع فيه ثمُّ وجد هديًا لم يلزمه وأجزأه الصُّوم وإن وجــده قبــل شــروعه فعنــه: لا

وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِنْ أُعَتَّبِرَ حَالُ الوُجُوبِ، وَبِالْآغُلَظِ، وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ هُنَا.

جَزَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الشَّيْخُ وَصَاحِبُ المُسْتَوْعِبِ، وَالرَّعَايَةِ بِالاسْتِحْبَابِ، وَمَعْنَاهُ عَن أَحْمَــَدَ، وَعَبَّرَ القَـاضِي وَأَصْحَابُـهُ وَصَاحِبُ الْمُحَرُّرُ وَغَيْرُهُمْ بِالجَوَازِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا: فَرَضَ المَسْأَلَةِ مَع الْمُخَالِفِ، ولِهَذَا ذَكَرَ القَاضِي اسْتِحْبَابَهُ فِي بِحَثُّ المَسْأَلَةِ،

قَالَ ابْنُ عَقِيَل: هُوَ مُسْتَحَبُّ عِنْدُ أَصْحَابِنَا لِلْمُفْرِدِ وَالقَارِن: أَنْ يَفْسَخَا نِيُّتَهُمَا بِالحَجِّ، زَادَ الشَّيْخُ: إِذَا طَافَا وَسَعَيَا فَنَوَيَــا بإخرَامِهِمَا ذَلِكَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً، فَإِذَا فَرَعَاهَا وَحَلاَّ مِنْهَا؛ أَخْرَمَا بِالحَجِّ لِيَصِيرًا مُتَمَثِّعَيْنِ.

وَقَالَ (هـ م ش) وَدَاوُد: لا يَجُوزُهُ وَلَنَا وَلَهُمْ مَا سَبَقَ فِي ٱلْفَصَلَ الْأَنْسَاكِ.

قَالُوا: ﴿لا تُنْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، رُدُّ بِـ: الفَسْخِ، نَقَلَهُ إِلَى غَيْرِهِ لا إَبْطَالُهُ، مِنْ أَصْلِهِ، زَادَ القَاضِي: عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْر مَسْأَلَتِنَا.

َ قَالُوا: ﴿وَآتِيمُوا الحَجُّ﴾ [البقرة: ١٩٦] ردُّ: الآيَة الخَتَصَّتْ الابْتِدَاءَ بِهِمَا لا البِنَاءَ. قَالُوا: أَحَـــُدُ النُسُـكَيْنِ كَــَالْعُمْرَةِ. رُدُّ: فَاسِدُ الاغْتِبَارِ، ثُمَّ لا فَاقِدَةَ، وَهُنَا فَضِيلَةُ التَّمَتُّعِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: فَضِيلَةُ الْإِفْرَادِ إِنَّ كَانَ قَارِنًا، فإنْ قِيلَ: صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَقِدْ فِعْلَ الحَجِّ مِنْ عَامِهِ، قِيلَ: مَنَعَهُ ابْنُ عَقِيــلِ وَغَيْرُهُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا بُذَّ أَنْ يُهِلُّ بِالحَجِّ مِنْ عَامِهِ لِيَسْتَفِيدَ فَضِيلَةَ التَّمَتُّعِ؛ وَلاَنْهُ عَلَى الفَوْرِ، فَلا يُؤخَّــرُهُ، كَمَـا لَـوْ لَـمُ يُحْرِمْ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَخْرَمَ؟

ُ وَاخْتَلَفَ كَلامُ القَاضِي، وَقَدَّمَ الصَّحَّةَ؛ لآنَ بِالفَسْخِ حَصَلَ عَلَى صِفَةٍ يَصِحُ مِنْهُ التَّمَتُّعُ؛ وَلآنَ العُمْرَةَ لا تَصِيرُ حَجَّا، وَالحَجُ يَصِيرُ عُمْرَةً لِمَنْ حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ أَوْ فَاتَهُ اَلحَجُّ.

قَالُوا: لا يَجُوزُ قَبْلَ الطُّوافِ وَالسُّعْنِي كَذَا بَعْدَهُ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٌ: يَجْعَلُهَا عُمْرَةً إِذَا طَأَفَ بِالبَيْتِ، وَلا يَجْعَلُهَا وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ. رُدُ: لآنٌ هَذَا الفَسْخَ لَـمْ يَجُـزْ فِي زَمَنِهِ عليه السلام؛ لآنٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٧٠١، م: ١٢٢١): أنَّهُ قَالَ لاَبِي مُوسَى: «طَـفْ بِـالبَيْتِ وَبالصَّفَ اوَالمَرْوَةِ ثُـمُ حِلَّ، وَلاَّنَهُ إِنَّمَا جَازَ الفَسْخُ لِيَصِيرَ مُتَمَّتِّمًا، فَإِذَا فَسَخَ قَبْلَ فِعْـلِ الحُمْـرَةَ لَـمْ يَحْصُـلُ ذَلِـكَ، وَلا يَجُـوزُ أَنْ يُقَـالَ: افْسَخُ وَاسْتَأْنِفْ عُمْرَةً؛ لآنُ الإِحْرَامَ الآوَّلَ تَعَرَّى عَنْ نُسُكِ، كَذَا قَالَهُ الْقَاضِي.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: يَجُوزُ، فَيَنْوِي إخْرَامَهُ بِالحَجِّ عُمْرَةً، وَخَبَرُ أَبِي مُوسَى أَرَادَ: أَنَّ الحَـلُّ يَـتَرَتُّبُ عَلَى الطَّـوَافِ وَالسَّـغي لَيْسَ فِيهِ المُنْعُ مِنْ قَلْبِ النَّيَّةِ.

وَلِهَذَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩٥، م: ١٢١١) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: نَزَلْنَا بِسَرِفْ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَكُسنْ مَعَهُ هَذِيْ، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلْهَا خُمْرَةً؛ فَلَيْفُعُل، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِيْ؛ فَلاّ.

وَفِيهِمَا (خ: ١٦٢٣، م: ١٣٥١) أَيْضًا عَنْهَا: ﴿ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكُةً، أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ أَنْ يَحِلُّهِ.

وَفِيهِمَا أَيْضًا عَنِ أَبْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَدِمَ لآرَيْمِ مَضَيْنَ مِنْ ذِي الحِجُّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالبَطْحَاءِ، وَقَالَ لَمَّا صَلَّى الصُّبْح: وَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً؛ فَلْيَجْعَلْهَا».

=روايتان. انتهى.

قلت: الصَّحيح من المذهب أنَّ الاعتبار في الكفَّارات مجال الوجوب، كما قدَّمه المصنَّف وغيره في كتاب الظَّهار، فعلى هــذا البنـاء أيضًا يكون الصَّحيح ما صحَّحناه أوَّلاً، واللَّه أعلم، وإن سلم هذا البناء كان في إطلاق المصنَّف الخــلاف نظـرٌ واضحٌ، ولكـنُّ ظـاهر كلامه عدم البناء.

تنبيهان: الأوَّل: قال في القواعد: فإن قلنا الاعتبار بحال الوجوب صار الصُّوم أصلاً لا بدلاً، وعلى هذا فهل يجزئه فعـل الأصـل وهو الهدي؟

المشهور: أنَّه يجزئه، وقطع به في الكافي وغيره، وحكى القاضي في شرح المذهب عن ابن حامدٍ أنَّه لا يجزئه.

وَفِي الانْتِصَارِ وَعُيُونِ الْمُسَائِلِ: لَوْ ادُّعَى مُدُّع وُجُوبَ الفَسْخِ لَمْ يَبْعُدْ.

وَاخْتَارَ ابْنُ حَزْمٍ وُجُوبَهُ، وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ ابْنَ عُبَّاسٍ، وَعَطَامٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَإِسْحَاق.

وَنِي مُسْلِم (١٢٤٤) عَنِ إَبْنِ عَبَّاسِ: أَنْ مَنْ طَافَ حَلَّ، وَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيكُمُ ﷺ.

وَابْنُ عَبَّاسُ إِنَّمَا يَرْوِي التَّخْيِيرَ أَوِ الْآمْرَ بِالحِلِّ، فَالتَّخْيرُ كَانَ أَوْلاً ثُمَّ خَتْمَهُ عَلَيْهِمْ آخِرًا لَمَّا امْتَنَعُوا، فَمِلَةُ الحَتْمِ وَالْتَّ. وَفِي مُسْلِم (١٢٤٥): أَنَّ ابْنَ جُرْبِجِ قَالَ لِعَطَامِ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِك؟ -يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ-، قَالَ: مِنْ قَـوْلِ اللَّهِ: ﴿فَـمُّ مَجِلُّهَا إِلَى البَّيْتِ العَتِيقِ [الحج: ٣٣].

قُلْت: فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْدُ الْمَوَّفِ، فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ يَعْدُ الْمَوَّفِ وَقَبْلَهُ كَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَسْرِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ حِينَ أَمَرُهُمْ أَنْ يَحِلُوا فِي حَجُّةِ الوَدَاعِ.

وَلَا يَصِحُ الْفَسْخُ إِلاَّ قَبْلَ وُقُوفِهِ بِعَرَقَةً، لِمَدَم جَوَازِهِ فِي وَقْتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلا يَسْتَفِيدُ بِهِ فَضِيلَةَ النَّمَتُع، وَلا يَصِيخُ الفَسْخُ مِثْنْ مَعَهُ مَدْيٌ مِنْهُمَا، وَكَذَا لَا يَجِلُّ مُتَمَثِّعٌ سَلَقَ هَدْيًا، فَيَخْرِمُ بِالحَبِّ إِذَا طَافَ وَسَعَى لِمُمْزَنِهِ قَبْلِ تَحَلَّلِهِ بِالْحَلْقِ، فَإِذَا ذَّبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ حَلَّ مِنْهُمَا مَعًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجُ بِأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ فِي العَشْرِ وَلَمْ يَحِلُّ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبَوْ: الْهَدْيُ يَمَنَّعُهُ مِنَ التَّحَلُلِ مِنْ جَمِيعِ الآهنيّاء فِي المَشْرِ وَغَيْرِو (و هـ). وَنَقَلَ أَيْضًا فِيمَنْ يَعْتَمِرُ قَارِنًا أَوْ مُتَمَّتُّعًا وَمَعَهُ هَدْيُّ: لَهُ أَنْ يُقَصَّرَ مِنْ فَعْرِ رَأْسِهِ حَاصَّـةً؛ لِقَـوْلِ مُعَاوِيَـةَ: قَصَّـرات مِـنْ رأس النبي عِندُ المُرورَةِ بمِشْقُص.

مُتَّفَقُّ عَلَيْهِ (خ: ١٦٤٣، م: ١٧٤٦).

قَالَ قَيْسُ بْنُ سَعْدِ الْحَبَشِيُّ وَهُوَ الَّذِي حَلَفَ عَطَاءً فِي مَجْلِسِهِ بِمَكَّةً فِي الفُتْيَا، وَقَـدْ رَوَاهُ عَـنْ عَطَـام، عَـنْ مُعَاوِيّـة: النَّاسُ يُنْكِرُونَ هَلْمَا عَلَى مُعَاوِيَةً.

وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى فَيمَنْ قَادِمَ مُتَمَتِّعًا مَعَهُ هَدْيٌ: إنْ قَدِمَ فِي شَوَّالَ نَحَرَهُ وَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ، وَإِنْ قَدِمَ فِي العَشْرِ لَمْ يَحِلُّ، فَقِيلَ لَهُ: خَبَرُ مُعَاوِيَةً فَقَالَ: إنَّمَا حَلُّ بمِقْدَارِ التَّقْصِيرِ.

قَالَ القَاضِي: ظَاهِرُهُ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ العَشْرِ لَا بَعْلَهُ إِلَّا بِتَقْصِيرِ الشَّعْرِ.

قَالَ: وَمَلَا يَفْتَضِي أَنَّ الْمَدْيَ لا يَمْنَعُ التَّحَلُّلَ، وَإِنَّمَا ٱسْتُحِبُّ الْمَقَامُ في العَشْرِ؛ لآنُهُ لا يَطُولُ إخْرَامُهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَهُ التَّحَلُّلُ وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ عِنْدَ المَرْوَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: وَيَخْتَمِلُهُ كَلامُ الْجِرَقِيِّ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ.

وَعَنْهُ: أَيْضًا كَقُولِنَا.

وَلَأَنَّ التَّمَتُّعُ أَحَدُ نَوْعَيْ الجَمْعِ بَيْسَنَ الإِحْرَامَيْسَنِ، كِمَالقِرَانِ. وَفِيهِ وَجُهُ الأَوُّلُ الآخْبَارُ السَّابِقَةُ، وَكَامْتِنَاعِهِ فِي وَقْتِهِ ﷺ؛ نَظَرٌ، وَحَيْثُ صَبَّحُ الفَسْخُ لَزِمَهُ دَمٌّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ القَاضِي فِي الْحِلَاهْءِ؛ لآنَ نِيَّةَ التَّمَتُعِ إِن أُخْبِرَتْ فَمَا حَلَّ حَتَّى نَوَى أَنَّهُ يَحِلُ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالحَجِّ.

وَذَكَرَ الشُّيْخُ عَنِ القَاضِي: لا؛ لِعَدَم النَّيَّةِ.

قَالَ فِي الْمُسْتُوعِبِ: لا يُسْتَحَبُ الإِخْرَامُ بِنِيَّةِ الفَسْنخ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: يُكْرَهُ ذَلِكَ.

مَنْ حَاضَتْ وَهِيَ مُتَمَثِّمَةٌ قَبْلَ طَوَاف العُمْرَةِ فَخَافَتْ فَوَاتَ الحَجِّ أَوْ خَافَهُ غَيْرُهَا أُحْرَمَ بِحَجٌّ وَصَارَ قَارِنًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) وَلَمْ يَقْض طُوَافَ القُدُومِ.

وَقَالَ (هـ): يُصِيرُ رَافِضًا لِلْعُمْرَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ مَا قَالَهُ غَيْرُهُ، لِخَبَرِ عُرُومَ عَنْ عَائِشَةَ أَنْهَا أَمَلُتْ بِعُسْرَةٍ فَحَاضَتْ، فَقَـالَ ﷺ: ﴿أَنْقُضِي رَأْسَك وَامْتَشِطِي

وَأَهِلِّي بِالْحَجِّ وَدَعِي العُمْرَةَ فَفَعَلْت.

فَلَمَّا قَصَيْنَا الْحَجُّ أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرَتْ مِنْهُ فَقَالَ: هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكِ» لَنَا مَا سَسَبَقَ فِي صِفَةِ القِرَانِ؛ وَلاَّنَّ إِذْخَالَ الحَجُّ عَلَى العُمْرَةِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرٍ خَشْيَةِ الفَوَاتِ، فَمَعَهُ أُولَى وَخَبَرُ عُرُوةَ رُويَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: حَدُّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ.

فَلَّمْ يَسْمَعْهُ، وَالإِثْبَاتُ عَنْ عَائِشَةَ بِخِلافِهِ، وَخَبَرُ جَابِرِ السَّابِقُ، وَمُخَالِفٌ لِلأُصُولِ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ رَفْـضُ نُسُـكُ يُعْكِـنُ يَقَاؤُهُ وَيُخْتَمَلُ: دَعِي العُمْرَةَ وَأَهِلِّى مَمَّهَا بالحَبِّ، أَوْ: دَعِي أَفْعَالَهَا.

وَكَذَا عِنْدَ ۚ أَبِي حَنِيفَةَ لَوْ وَقَفَ القَارِنُ بِعَرَفَةَ قَبْلَ الطُّوْافِ وَالسَّعْي لَزِمَهُ رَفْضُ العُمْـرَةِ؛ لآنَـهُ صَـارَ بَانِيُـا أَفْعَالَهَـا عَلَـى أَفْعَالِهِ مِنْ كُلِّ وَجُهِ، وَلِكَرَاهَتِهَا عِنْدَهُمْ فِي هَلِهِ الآيَّامِ، فَإِنْ رَفَضَهَا لَزِمَهُ دَمٌ لِرَفْضِهَا وَعُمْــرَةٌ مَكَانَهَـا، فَــلِنْ مَضَـى عَلَيْهِمَـا أَجْزَأَهُ، لآنُ الكَرَاهَةَ لِمَعْنَى فِي خَيْرِهَا، لاشْتِغَالِهِ بِأَدَاءً بَقِيَّةِ الحَجِّ، وَعَلَيْهِ دَمُ كَفَّارَةٍ لِبَجَمْعِهِ بَيْنَهُمَا.

وَقَالَ بَيْضُهُمْ : إِذَا حَلَقَ ثُمُّ أَخْرَمَ لا يَرْفُضُهَا، عَلَى ظَاهِرٍ مَا ذَكَرُوهُ فِي الأصلِ.

وَقِيلَ: بَلَى، لِلنَّهٰي

قَالَ الفَقِيهُ أَبُو جَعَفُو مِنْهُمْ وَعَلَيْهِ مَشَايخُنَا: وَعِنْدَنَا يَجبُ دَمُ القِرَان وَتَسْقُطُ عَنْهُ العُمْرَةُ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ اَلِحِلافِ؛ لآنَّ الوَّقُوفَ مِنْ أَفْعَال الحَجَّ، فَلَـمْ يَتَعَلَّىنَ بِـهِ رَفْضُ العُمْرَةِ، كَسَاخِرَام الحَجِّ؛ وَلاَنَّ الإِحْرَامَ لا يُرتَفَضُ بِرَفْضِهِ، وَلا يَتَحَلَّلُ بِوَطْء مَعَ تَلكُّدِهِ، فَالوُتُوفُ أُولَى وَلَيْسَ كَإِحْرَام بِحَجَّيْنِ، لآنُهُ لا يَصِحُّ المُضِيُّ فِيهِمَا وَالوَقْتُ لا يَصْلُحُ لَهُمَا، وَهَلَا بِخِلافِهِ، وَسَبَقً فِي صِفَةِ القِرَانِ إِذَا لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعَيَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فُصل

وَإِنْ أَخْرَمَ مُطْلَقًا، بَانَ نَوَى نَفْسَ الإخْرَامِ وَلَمْ يُمَيِّنْ نُسُكًا صَحُّ (و) كَإِخْرَامِهِ بِمِثْلِ مَا أَخْرَمَ بِهِ فُلان، ثُمَّ يَجْعَلُهُ مَا شَاءَ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـم) بِالنَّيَّةِ لا بِاللَّفْظِ، وَلا يُجْزِقُهُ العَمَلُ قَبْلَ النِّيَّةِ، كَانِيْدَاء الإِخْرَامِ، وَقَالَ الْحَنَفِيْتُ: فَإِنْ طَافَ شَوْطًا كَانَ لِلْعُمْرَةِ؛ لاَنْهُ رُكُنْ فِيهِ، فَكَانَ أَهَمُّ، وَكَذَا لَوْ أَحْصِرَ أَوْ جَامَعَ؛ لاَنْهُ أَقَلُ، وَإِنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ كَانَ لِلْحَجِّ، كَذَا قَالُوا.

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا: يَجْعَلُهُ عُمْرَةً، كَإِخْرَامِهِ بَعِثْلِ إِخْرَام فُلان.

وَقَالَهُ القَاضِي إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرُو، وَذَكَّرَ غَيَّرُهُ أَنَّهُ أُولَى، كَابْتِنَاء إخْرَام الحَجِّ فِي غَيْرِهَا عَلَى مَا سَبَق. وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: إِنْ جَمَلَهُ حَجَّا بَعْدَ دَخُولِ أَشْهُرُو لِمْ يَجِزْ فِي الْآصَحَ، بِنَاءُ عَلَى انْعِقَادِهِ عَمْرَةً لا مُبْهَمًا..

وفي الرَّعَايَةِ: إِنْ شَرَطْنَا تَعْيِينَ مَا أَحْرَمَ بِهِ بَطَلَ الْمُطْلَقُ، كُذَا قَالَ.

وَإِنْ أَبْهَمَ إِخْرَامَهُ فَأَخْرَمَ بِمَا أَخْرَمَ بِهِ فُلَانٌ أَوْ بِمِثْلِهِ صَحِّ، لِخَبَرِ جَابِرٍ: أَنْ عَلِيًّا قَدِمَ مِنْ اليَمَنِ فَقَالَ لَهُ النَّبِسِيُّ ﷺ: ﴿ بِسَمَ أَخْلُلْتَ؟›، قَالَ: بِمَا أَخْلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: ﴿ فَأَخْدِ وَامْكُتْ حَرَامًا﴾.

وَفِي خَبُرِ أَنْسٍ: «أَهْلَلْت بِإَهْلالِ كَإِهْلالِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَعَنْ أَبِيَ مُوسَّى قَائَهُ أَخْرَمَ كَذَلِكَ قَالَ سُقْتَ مِنْ هَذِي؟ قَالَ: لا، قَالَ: فَطُفْ بِالبَيْتِ وَبِالصُفَا وَالمَرْوَةِ ثُمَّمُ حِلَّ مُتُفَقَّ عَلَيْهَا، فَإِنْ عَلِمَ الْمَعْقَدَ بِمِفْلِهِ، فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَكَمَا سَبَقَ، فَظَاهِرُهُ لا يَلْزَسُهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا يُصْرَفُ إِلَيْهِ، كَظَاهِرُ مَلْمَا الشَّافِعِيَّ، وَلا إِلَى مَا كَانَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ، كَأْصَحُ الوَجْهَيْنِ لَهُمْ، وَأَطْلَقَ بَعْضَ أَصْحَابِنَا احْتِمَالَيْنِ، وَظَاهِرُ كَلام أَصْحَابِنَا الْمُعْلَى بَعْوَلِهِ لا بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَان، وَإِنْ كَانَ إِخْرَامُهُ فَاسِدًا فَيَتُوجَهُ الجِلافُ لَنَا وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِيمَا إِذَا نَذَرَ اللهُ عَلَى مَا يَأْتِي. عَبْدَا وَلَا مُعْلَى مَا يَأْتِي فَيْعَالَمُ الْمُعْلَى مَا يَأْتِي فَيْ نَفْسِهِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَان، وَإِنْ كَانَ إِخْرَامُهُ فَاسِدًا فَيَتُوجَهُ الجِلافُ لَنَا وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِيمَا إِذَا نَذَرَ

أَخْرَمْت، فَلَمْ يَكُنْ مُحْرِمَا.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحْرَمُ زَيْدٌ فَأَنَا مُحْرِمٌ، فَيَتَوَجُّهُ أَنْ لا يَصِحُّ (و).

وَلَوْ قَالَ: أَحْرَمْتُ يُومًا أَوْ بِنِصْفُ فِي نُسُكِي وَنَحْوهِمَا فَيَتَوَجَّهُ خِلافٌ، أَوْ يَصِحُّ، كَالشَّافِعِيَّةِ، وَإِنْ أَخْرَمَ بِنُسُكِ وَنَسِيَهُ جَعَلَهُ

عُمْرَةً، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد، كَمَا لَوْ نَذَرَ الإِحْرَامَ بنُسُكِ وَنُسِيَهُ؛ لأَنْهَا اليَقِينُ.

احْتَجُ بِهِ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغيرهماً، وَمُرَادُهُمْ: لَهُ جَعْلُهُ عُمْرَةً، لا تَعْبِينُهَا.

وَعَنْهُ: مَا شَاءَ، جَزَمَ بهِ القَاضَي وَجَمَاعَةً، وَحَمَلَ نُصُّ أَحْمَدَ عَلَى النَّدْسِ.

وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً: هَلْ يَجْعَلُهُ مَا شَاءَ أَوْ عُمْرَةً؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَإِنْ عَيَّنَهُ بِقِرَانِ صَحَّ حَجُّهُ.

وَقِيلَ: يَلْزُمُهُ دَمُ قِرَانِ، احْتِيَاطًا.

وَقِيلَ: وَتَصِيحُ عُمْرَتُهُ، بِنَاءُ عَلَى إِذْخَالِ العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ لِحَاجَةِ، فَيَلْزَمُهُ دُمُ قِرَانٍ، وَإِنْ عَيَّنَهُ بِتَمَثَّعِ فَكَفَسْخِ حَجَّ إِلَى عُمْرَةٍ، وَيَلْزَمُهُ دَمُ المُتْعَةِ وَيُجْزِقُهُ عَنْهُمَا.

﴿ وَإِنْ كَانَ شَنَكُهُ بَعْدَ طَوَافَ ِ العُمْرَةِ جَعَلَهُ عُمْرَةً، لامْتِنَاعِ إِذْخَالِ الحَجُّ إِذْن لِمَنْ لا هَدْيَ مَعَهُ، فَإِذَا سَعَى وَحَلَقَ فَمَعَ بَشَاء وَقْتِ الوَّقُوفِ يُخْرِمُ بِالحَجُّ وَيُتِمَّهُ وَيُهْجُونُهُ، وَيَلْزَمُهُ وَمَ لِلْحَلَّقِ فِي غَيْرٍ وَقْتِهِ إِنْ كَانَ حَاجًا، وَإِلاَّ فَدَمُ مُتَعَةٍ.

وَإِنْ كَانَ شَكُةً بَعَٰذَ طَوَافَ العُمْرَةِ وَجَعَلَهُ حَجًا أَوْ قِرَانًا تَحَلُّلَ بِفَعْلِ الْخَجُّ وَلَمْ يُجْزِفُهُ وَاَحِدُ مِنْهُمَا، لِلشَّكَ، لآنَهُ يَخْتَمِلُ

فَلا يُصِحُ إِذْخَالُهُ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَافِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْهُ حَجٌّ فَلا يُصِحُّ إِذْخَالُهَا عَلَيْهِ، وَلا دَمَ وَلا قَضَاءَ، لِلشَّكُّ فِـي سَبَبِهِمَا، وَقَالَ الشَّافِئِيَّةُ: إِنْ أَحْرَمَ بنُسُكِ وَنَسِيَهُ جَمَلُهُ قِرَانًا، فِي الجَلِيدِ، فَيَتِشُـهُ وَيُجْزِفُهُ عَنِ الحَجْرُقُ عَنِ العُمْرَةِ، فِـي الآصَحَّ، إلاَّ إِنْ جَازَ إِذْخَالُهَا عَلَى الحَجُّ فَيَلْزَمُهُ دَمُ القِرَانِ إِذْنَ. وَإِلاَّ قَلا، فِي الآصَحَّ.

قَالَ أَصْحَابُهُ: وَلَمْ يَذْكُرُ الشَّافِعِيُّ القِرَانُ؛ لَآنُهُ لا بَّذُ مَنْهُ، فَلَوَّ جَعَلَهُ حَجَّا وَاتَى بِعَمَلِهِ أَجْزَأُهُ، وَإِنْ جَعَلَ عُمْرَةً، وَاتَى بِعَمَلِ أَجْزَأُهُ وَلِنْ جَعَلَ عُمْرَةً، وَاتَى بِعَمَلِ الْحَجُّ وَلَوْ لَمْ يَجْعَلْهُ شَيْئًا وَأَتَى بِعَمَلِ الْحَجُّ تَحَلَّلُ وَلَمْ يُجْزِثُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِلشَّكَ فِيمَا أَتَى بِعَمَلِ الْعَمْرَةِ لَمْ يَتَحَلَّلُ لاحْتِمَالُ أَنَّهُ أَحْرَمٌ بِحَجٍّ وَلَمْ يُتِمَلِّ عَمْلُ الْعُمْرَةِ لَمْ يَتَحَلَّلُ لاحْتِمَالُ أَنَّهُ أَحْرَمٌ بِحَجٍّ وَلَمْ يُتِمَلِّهُ.

وَإِنْ عَرَضَ شَكُهُ بَعْدَ الوَّقُوفَ وَقَبْلَ الطُّوَافِ أَجْزَاهُ الحَجُّ إِنْ وَقَفَ ثَانِيًا لاحْتِمَال أَنْـهُ كَـانَ مُعْتَمِـرًا، فَـلا يُجْزِفُهُ ذَلِكَ الوُقُوفُ عَنِ الحَجِّ، وَإِنْ عَرَضَ بَعْدَ الطُّوَافِ وَقَبْلَ الوُقُوفِ فَنَوَى قَارِنًا وَأَتَى بِعَمَلِهِ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ حَجُّ وَلا عُمْرَةٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: يُتِمُ أَعْمَالَ العُمْرَةِ، وَمِنْهَا: الحَلْقُ أَوِ التَّقْصِيرَ ثُمُ يُخْرِمُ بِالحَجْ، وَيَأْتَى بِهِ فَيَصِحُ حَجُهُ.

قَالَ أَكْثَرُهُمْ: إِنْ فَمَلَ هَذَا صَعَّ حَجُهُ، وَلا نُفْتِهِ بِهِ، لاحْتِمَالِ أَنْهُ كَانَ مُحْرِمًا بِحَجٌّ، وَإِنْ هَذَا الحَلْقَ فِي غَيْرٍ وَقْتِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُبَاحُ بالعُذْر، قَالُوا: وَيَلْزُمُ غَيْرَ الْكُنِّيِّ دَمَّ عَنَ الوَاجِبِ عَلَيْهِ.

وَلَا يُعَيِّنُ جِهَٰتُهُ؛ لَآنُهُ إِنْ كَأَنْ مُعْتَمِرًا ۚ فَدَّمُ مُتَّعَةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ خَلَقَ ۚ فِي غَيْرِ وَقَٰتِهِ، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ كَمُتَمَتِّعٍ، وَلَا يُعَيِّـنُ الجهةَ فِي صِيَام ثَلاثَةٍ، فَإِنْ صَامَ ثَلاثَةُ فَقَطْ فَفِي بَرَاءَةِ فِمُّتِهِ وَجُهَان^(۱).

وَكَذَا إِنْ عَرَضَ الشُّكُ بَعْدَ الطُّوَافِ وَالوُّقُوفِ.

وفي القَلِيم: يَتَحَرَّى وَيَعْمَلُ بِظَنِّهِ، وَالْأَصَحُّ: يُجْزِئُهُ.

وَقَالَ الحَنَفِيُّةُ: إِنْ أَخْرَمَ بِنُسُكُ وَنَسِيَهُ أَوْ شَكُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِفِعْلِ مِنْ أَفْعَالِهِ وَتَحَرَّى فَلَـمْ يَظْهَـرَ لَـهُ لَزِمَـهُ أَنْ يَكُـونَ قارنًا، اخْيَبَاطًا

نَصلُ

وَإِنْ أَخْرَمَ بِحَجَّنَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ انْعَقَدَ بِوَاحِدَةٍ (و م ش) لآنَّ الزَّمَانَ يَصْلُحُ لِوَاحِدَةٍ، فَيَصِحُ بِهِ، كَتَفْرِيـق الصَّفْقَـةِ، فَـدَكُ عَلَى خِلافٍ هُنَا، كَأْصُلِهِ، وَهُوَ مُتَوَجَّةً، وَلاَ يَنْعَقِدُ بِهِمَا، كَبَقِيَّةٍ أَفْعَالِهِمَا، وَكَنَدْرِهِمَا فِي صَامٍ وَاحِدٍ، تَجِبُ إِخْدَاهُمَـا وَلَـمْ تَجِبْ الْأَخْرَى؛ لآنَّ الوَقْتَ لا يَصْلُحُ لَهُمَا، قَالُهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

ُ وَيَتَوَجُّهُ الجِلافُ، وَكَنِيَّةِ صَوْمَيْنَ فِي يَوْم، وَإِنْ أَحْرَمٌ بِصَلاتَيْ نَفْلِ أَوْ إخذاهُمَا قَالَهُ فِي الجِيلافِ وَالانْتِصَار وَيَتَوَجُّهُ

(١) الثّاني: قوله: (فإن صام ثلاثةً فقط ففي براءة ذمّته وجهان). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ هذا من تتمَّة كلام الشَّافعيَّة.

وَجُهُ: مُطْلَقًا انْعَقَدَ بِالنَّافِلَةِ لِعَدَم اعْتِبَار التَّعْيين.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: يَنْعَقِدُ بِالنَّسَكَيْنَ وَيَقْضِيَ وَاحِدَةً، فَلَوْ أَفْسَدَهُ قَصَاهُمَا، عِنْدَهُ.

وَقَالَ دَاوُد: لا يَنْعَقِدُ بِوَاجِدِيَّةٍ مِنْهُمَا، لِقَوْلِهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمِلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدًّا ۖ وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَسَالَتِنَا.

قَالَ الْحَنَفِيَّةُ: مَنْ أَخْرَمَ بِحَجَّ ثُمَّ يَوْمَ النَّحْرِ بِأَخْرَى لَزِمَتَاهُ، فَإِنْ حَلَقَ فِي الأولَى فَـلا شَـيءَ عَلَيْهِ، وَإِلاَّ لَزِمَهُ عِنْـلَا أَبِي حَنِيفَةً، قُصَّرَ أَوْ لَمْ يُقَصَّرُ.

وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ: ۚ إِنْ لَمْ يُقَصِّرُ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لآنَ الجَمْعَ بَيْنَ إِخْرَامَيْ الحَجِّ بِدَعَةِ، كَالجَمْعِ بَيْنَ إِخْرَامَيْ العَمْرَةِ، فَإِذَا حَلَى العُمْرَةِ، فَإِذَا حَلَى النَّانِي؛ وَلاَنْهُ فِي غَيْرِ أُوانِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْلِقُ حَتَّى حَجَّ فِي الْمَامِ الْقَابِلِ فَقَدْ أَخْرَا لِخَلِقَ عَنْ وَفْتِهِ فِي الإِحْرَامِ الأُولِ، وَذَلِكَ يُوجِبُ الدَّمَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا: لا.

قَالَ اَلْحَنْفِيَّةُ: وَمَنْ فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلاَّ التَّقْصِيرَ فَأَحْرَمَ بِأُخْرَى فَعَلَيْهِ دَمّ، لإِحْرَامِهِ قَبْلَ الوَقْت؛ لآنُهُ جَمَسَعَ بَيْـنَ إِحْرَامَـيْ العُمْرَةِ، وَهَذَا مَكُرُوهُ.

قَالُوا: فَلَوْ فَاتَهُ الحَجُّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِحَجُّ أَوْ عُمْرَةٍ فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْعُمْرَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ الآفِعَالُ وَبَيْنَ الْحَجُنَيْسِ إِحْرَامُـا، فَعَلَيْهِ أنْ يَرْفُضَهُمَا، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بهمَا مَعًا وَيَقْضِيهَا لِصِحَّةِ الشُّرُوعِ فِيهَا، وَدَمَّ لِرَفْضِهمَا بِتَحَلُّلِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ، بِنَاءً عَلَــى أَصْلِهــمْ أَنَّ فَائِتَ الْحَجُّ يَتَحَلُّلُ بِأَفْعَالِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقَلِبَ إِحْرَامُهُ إِحْرَامُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ أَهَلُ لِعَامَيْنَ، فَذَكَرَ أَبُو بَكُر روَايَةَ أَبِي طَالِبٍ إِذَا قَالَ لَبُيْكَ العَامَ وَعَامَ قَابِل.

فَإِنَّ عَطَاءً يَقُولُ: يَحُجُجُ العَامَ وَيَغْتَمِرُ قَابِلَ وَإِنْ أَحْرَمَ عَنِ اثْنَيْنِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ (وَ) لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ عَنْهُمَا وَلا أَوْلُويْةً.

وَكَإِحْرَامِهِ عَنْ زَيْدٍ وَنَفْسِهِ، وَكَذَا إِنْ أَخْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بِعَيْنِهِ، لآمْرِهِ بالتّغيينِ، وَاخْتَــارَ القَــاضِي وَأَبُــو الخَطّــابِ: لَــهُ جَعْلُهُ لَأَيُّهِمَا شَاءَ، لِصِحَّتِهِ بِمَجْهُولِ، فَصَحَّ عَنْهُ.

قَالَ اَلْحَنَفِيَّةُ: هُوَ الاسْتِحْسَانُ؛ لَأَنَّ الإِحْرَامَ وَسِيلَةٌ إِلَى مَقْصُودٍ، وَالْمُبْهَــمُ يَصْلُحُ وَسِيلَةٌ بوَاسِطَةِ التَّغيين، فَـاكْتَفَى بِـهِ شَرْطًا، فَلَوْ طَافَ شَوْطًا أَوْ سَعَى أَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ جَعْلِهِ تَعَيَّنَ عَلَى نَفْسِهِ؛ لأَنَّهُ لاَ يَلْحَقُهُ فَسَنْخٌ وَلا يَقَعُ عَنَ عَنْ عَلْنِ مُعَيَّنِ. وَعَنْهُ: يَبْطُلُ إِخْرَامُهُ، كَذَا فِي الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى.

وَيَضْمَنُ وَيُوَدُّبُ مَنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ حَجَّنَيْنِ لِيَحُجُّ عَنْهُمَا فِي عَامٍ، لِفِعْلِهِ مُحَرَّمًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي عَامٍ فِي نُسُكِ فَأَخْرُمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ وَنَسُيبَهُ وَتَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهُ فَإِنْ فَرُطَ أَجَادَ الحَجُّ عَنْهُمَا. وَإِنْ فَرَّطَ المُوصَى إلَيْهِ بِذَٰلِكَ غَرِمَ ذَٰلِكَ، وَإِلاَّ فَمِنْ تَرِكَةِ المُوصِيَيْنِ إِنْ كَانَ النَّافِبُ غَيْرٍ مُسْتَأْجَرٍ لِذَٰلِكَ، وَإِلاَّ لَزِمَاهُ.

وَإِنْ أَخْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ وَلَمْ يَنْسَهُ صَعَعُ وَلَمْ يَصِيحُ إِخْرَامُهُ لِلْآخَرِ بَعْدَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَظَـأَهِرُ مَـا سَبَقَ فِيمَـن أَهَـلُ بحَجَّةٍ عَنْ أَبُويُهِ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: مَنْ أَهَلُ بِحَجَّةٍ عَنْهُمَا أَجْزَأُهُ أَنْ يَجْعَلَهَا عِنْ أَحَدِهِمَا، لا مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، فَإِنْمَا يَجْعَلُ ثَوَابَ حَجِّهِ لَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَدَاءٍ الْحَجِّ، فَلَغَتْ نِيَّتُهُ قَبْلَ أَدَاقِهِ، وَصَحَّ جَعْلُهُ ثَوَابَهُ لآحَدِهِمَا بَعْدَ الآدَاءِ، بِخِلاف ِ المَّأْمُورِ، كَذَا قَالُوا، وَسَبَقَ آخِرَ الْمُنَاسِكِ فِي فَصْلِ الاسْتِنَابَةِ عَنِ المُعْضُوبِ.

التُّلبِيَّةُ سُنَّةٌ لا تَجِبُ، وَسَبَقَ أَوْلَ البَّابِ، وَتُسْتَحَبُّ عَقِبَ إِحْرَامِهِ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، لِمَا سَبَقَ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ إِذَا رَكِبَ، وَالْمَرَادُ: وَاسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلْتُهُ قَائِمَةً؛ لآنَّهُ فِي «الصَّحيحيْنِ» (خ: ١٤٧٧، م: ١١٨٤) مِنْ حَديثِ البن عُمَرَ.

وَلَفْظُ البُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ وَأَنَس: أَهَلُّ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ : يُلَبِّي مَتَى شَاءَ سَأَعَةً يُسْلِمُ وَإِنْ شَاءَ بَعْدُ.

وَعِنْكَ الشَّافِعِيَّةِ هِيَ كَالإِحْرَامِ.

وَصِفَتُهَا فِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤): عَنِ ابْنِ عُمَرَ: ﴿أَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبُلْكَ اللَّهُمُّ لَبُيْكَ، لَبَيْكَ

لا شريك لَك لَبِّيْك، إنَّ الحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَك، وَالْمُكَ لا شَرِيكَ لَك،

قَالَ الطُّحَاوِيُّ وَالقُرْطُبِيُّ: أَجْمَعَ المُلَمَاءُ حَلَى هَلِهِ التَّلَيْقِ، وَيَقُولُ: ﴿لَبُيكَ إِنَّ بِكَسْرِ الْمَمْزَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ.

قَالَ شَيْخُنَا: ۚ هُوَ ٱلْمُصَلُّ عِنْدَ ٱصْحَابِنَا وَالجُمْهُورِ، فَإِنَّهُ حَكِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنَنِ وَٱلكِسَائِيِّ وَالفَرَّاءِ، وغـــيرهم، وَقَالَـهُ

وَحُكِيَ الفَثْحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَآخَرِينَ قَالَ ثَعْلَبٌ: مَنْ كَسَرَ فَقَدْ عَمَّ يَعْنِي حَمِدَ لِلّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، قَالَ: وَمَنْ فَتَحَ فَقَـــدْ خَصُّ، أَيْ لَأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ أَيْ لِهَذَا السَّبَبِ.

وَلَبَيْكَ لَفْظُهُ مُثَنَّى، وَلَيْسَ بِمُثَنِّى، لآنُهُ لا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ يَقْصِدْ بهِ التَّثْنِيَةَ بَلْ لِلتَّكْثِيرِ.

وَالتُّلْبِيَّةُ مِنْ لَبُّ بِالْمُكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ، أَيْ أَنَا مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِك إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ، كَمَسَا قَـالُوا: ۚ حَنَـانَيْكَ وَنَحْـوَهُ، وَالحَنَـانُ الرَّحْمَةُ وَعِنْدَ يُونُسَ لَفَظْهَا مُفْرَدٌ، وَاليَّاهُ فِيْهَا كَالْيَاهُ فِي عَلَيْك وَإِلَيْك وَلَدَيْك، قُلَّبَتْ البّاءُ الثَّالِئَةُ يَاءُ اسْتِثْقَالاً لِتَلاثِ بَاءَاتِ، ثُمُّ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلُهَا، ثُمُّ يَاءً لإِضَافَتِهَا إَلَى مُصْمَرٍ، كَمَا فِي لَدَبْكَ، وَرَدُهُ مييبَوَيْهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

﴿فُلِّنِّي يَدَيْ مِسْوَرٍ ﴾

باليًاء دُونَ الآلِف مَعَ إضَافَتِه إلَى الظَّاهِرِ، وَهِيَ جَوَابُ الدُّعَاءِ.

وَالدُّاعِي قِيلَ: هُوَ اللَّهُ.

وَقِيلَ: مُحَمُّدٌ.

وَقِيلَ: إِبْرَاهِيمُ عليهما الصلاة والسلام (م ٧)^(١).

وَلا تُستَحَبُّ الزَّيَادَةُ عَلَيْهَا (هـ) وَلا يُكُرَّهُ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) لِقَوْل ابْن عُمَرَ: إنْ رَسُولَ اللَّهِ، ﷺ كَانَ لا يَزيـدُ عَلَى

وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ فِي آخِرِهَا: وَلَبَيْكَ لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْك، وَالرَّغْبَاءُ إلَيْك وَالعَمَلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤).

وفي المُوطِّإ (١/ ٣٣١)، وَأَبِي دَاوُد (١٨١٢) فِي زِيَادَتِهِ: •لَبُيْكَ لَبُيْكَ لَبُيْكَ، ثَلاثَ مَرَّات. وَزَادَ عُمَرُ مَا زَادَهُ ابْنَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٧٤، م: ١١٨٤).

وَعَنْهُ أَيْضًا: ﴿لَبِّيكَ ذَا النَّعْمَاء وَالْفَصْلِ الْحَسَنِ، لَبَّيْكَ مَرْهُوبًا وَمَرْهُوبًا إلَيْكِ».

رَوَاهُ الْآثُرَمُ وَابْنُ الْمُثْلِرِ.

وَلِمُسْلِم وَأَبِي دَاوُد مِنْ حَدِيثِ جَابِر كَخَبَر ابْن عُمَرَ.

وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ: ذَا المَعَارِجِ وَنَحْوُهُ مَنْ الكَّلامَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا، وَلَزَمَ تَلْبِيَتُهُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيتِهِ لَّبَيْكَ إِلَٰهَ الحَقُّ لَبَيْكَ».

حَلِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢/ ٤٧٦)، وَالنُّسَائِيُ (٢٧٥٢)، وَالْبِنُ مَاجَمَهُ (٣٩٢٠)، وَصَحْحَهُ الْبِنُ حِبُّانَ (٣٨٠٠)، وَالْحَاكِمُ (١٦٥٠).

عُمَرَ، وَلَيْسُ فِيهِ: ﴿ وَالْمُلَّكُ لَا شُرِيكَ لَك ﴾ .

وَقَلْ نَقَلَ المَرُّوذِيُّ: كَانَ فِي حَدِيثِ ابْنِ هُمَرَ «وَالْمُلْكُ لا شَرِيكَ لَك» فَتَرَكَهُ لآنَ النَّاسَ تَرَكُوهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَاسْتَحَبُّ الشَّافِعِيَّةُ إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ: «لَبَيْكَ إِنَّ العَيْشَ عَيْشُ الآخِرَةِ»، لِرِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ (١/ ٢٠٤) عَـنْ مُجَـاهِدٍ مُرْسَـلاً:

قلت: أكثر العلماء على أنَّه إبراهيم ﷺ، وقد قطع به البغويُّ وغيره من أهل التَّفسير.

(ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ٧) قوله في التَّلبية: (هي جواب الدُّعاء، والدَّاعي، قيل: هو اللَّه تعالى، وقيل: محمَّدٌ، وقيل: إبراهيم عليهما من اللَّه أفضل السلام). انتهى.

تُلْبِيَةُ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْم وَالنَّاسُ يُصَنَّرَفُونَ عَنْهُ كَأَنَّهُ أَعْجَبُهُ مَا هُوَ فِيهِ فَرَادَ فِيهِ ذَلِكَ.

وَكَذَا ذَكَرَ الآجُرِّيُّ إِذَا رَأَى مَا يُغُجِبُهُ قَالَ: «اللَّهُمُّ لا عَيْشَ إِلاَّ عَيْشَ الآخِرَةِه.

وَيُسْتَحَبُ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْ أَخْرَسَ وَمَرِيضٍ، نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ جَمَاعَـةٌ: وَجَنُـونِ وَإِغْمَـاءٍ، زَادَ بَعْضُهُـمُ: وَنَـوْمٍ، وَقَـدْ ذَكَرُوا أَنَّ إِشَارَةَ الآخْرَسِ الْمُفْهُومَةِ كَنُطُّقِهِ.

وَتَتَاكَدُ التَّلْبِيَّةُ إِذَا عَلَّا نَشَرًا أَوْ مَبَطَ وَادِيَا أَوْ لَقِيَ رِفْقَةً، أَوْ سَمِعَ مُلَبِّيًا، وَعَقِيبَ مَكَثَّوبَةٍ، أَوْ أَتَى مَحْطُهُ ورَا نَاسِيًا، وأَوْلَ اللُّيْل وَالنَّهَار، أَوْ رَكِبَ، زَادَ فِي الرَّحَايَةِ: أَوْ نَزَلَ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيَّةُ، وَلَمْ يُقَيَّدُوا الصَّلاةَ بِمَكْتُوبَةٍ.

قَالَ النُّخُعِيُّ: كَانُوا يَسْتَحِبُونَ النُّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ وَإِذَا هَبَـطَ وَادِيًّا أَوْ عَبِلاً نَشَـزًا أَوْ لَقِيَّ رَكْبًا أَوْ اسْتَوَتْ بِـهِ

وَعَنْ جَابِرِ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُلَبِّي فِي حَجَّتِهِ.

كَذَلِكَ، وَلَّمْ يَذَكُرُّ: إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلْتُهُ، وَزَادَ: وَمِسْنَ آخَرِ اللَّيْسَلِ، وَعِنْدَ مَالِكِ: لا يُلَبِّي عِنْدَ لِقَيَاءِ الرُّفْقَةِ، وَفِي المُسْتَوْعِبِ: يُسْتَحَبُّ عِنْدَ تَنْقُلُ الآخُوَال بهِ، وَذَكَرَ كَمَا سَبَقَ، وَرُادَ: وَإِذَا رَأَى البَيْت.

وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصُّوتَ بهَا، لِخَبَر السَّائِبِ بْن خَلَّدٍ:

﴿ أَتَانِي جِبْرِيلُ عليه السلام فَأَمْرَنِي أَنْ آمُرَ أَصَلْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتُهُمْ بالإهلال وَالتُّلْبِيَّةِ».

أَسَانِيلُهُ جَيِّلَةً، رَوَاهُ الخَمْسَةُ (حم: ٤/ ٥٥، د: ٤/ ١٨١٥، ت: ٨٢٩، ن: ٣٥٧ُ٢، هـ: ٢٩٣٢)، وَصَحَحَهُ التّرْمِذِيُّ. وَلاَّحْمَلَدَ (٤/ ٥٦) مِنْ رَوَايَةِ ابْن إِسْحَاقَ ﴿ أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لَهُ كُنْ عَجَّاجًا فَجَّاجًا».

وَالْعَبُّجُ: التُّلْبِيَّةُ، وَالنُّبُّجُ: نُبَّحْرُ البُّدْنِ.

وَعَنِ ابْنِ أَبِي فَدَيْكِ، عَنِ الْضَحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَلِّرِ، عَنْ عَبْسِدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَرَبُوعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ –رضي الله عنه—: «أَنَّ النَّبِيُ ﷺ مَثِلَ: أَيُّ الحَجُّ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: الْعَجُّ وَالنَّجُ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ تَفَرُدَ عَنْهُ ابْنُ المُنْكِيرِ.
قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ خَرِيبٌ، وَمَنْ رَوَاهُ عَلْسَى غَيْرٍ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَا عِنْدَ أَحْمَدَ وَالبُخَارِيُ

وَالنَّرُ مِذِي.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينِ فِي رَوَايَةٍ مُهَنَّا: أَصْلُ الحَدِيثِ مَعْرُوفٌ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي إسْنَادِهِ.

وَكُرَهُ مَالِكٌ إِظْهَارَهَا فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، حَكَاهُ بَعْضُهُمْ.

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: أَنَّهُمُ أَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِظِهَارَهَا مَسْنُونٌ فِي الصَّحَارَى، وَلا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الحِلِّ وَأَمْصَارَهَا (هـ) ذَكَرَهُ الآصْحَابُ، وَالْمُنْقُولُ عَنْ أَحْمَلُ: إِذَا أَخْرَمَ فِي مِصْرُو.

لا يُعْجِبُنِي أَنْ يُلَبِّي حَتَّى يَبْرُزُ، لِقَوْل ابْن عَبَّاس لِمَنْ سَمِعَهُ يُلَبِّسي بِالْمَدِينَةِ: إنَّ هَـذَا لَمَجْنُونَ، إنْمَـا التَّلْبِينَةُ إذَا بَـرَزْت وَاحْتُجُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ بِأَنْ إِخْفَاءَ التَّطَوُّعَ أَوْلَى خُوفَ الرَّيَّاءِ عَلَى مَنْ لا يُشَارِكُهُ فِي تِلْكَ العِبَادَةِ، بِخِلَافِ النَّبَرَادِي وَعَرَفَاتٍ وَالْحَرَمِ وَمَكَّةً، وَاحْتَجُّ الشَّيْخُ بِكَرَاهَةِ رَفْعِ الصُّوَّتِ فِي المُسْجِدِ.

وَجَلِيلُ قَوْلُيْ الشَّافِعِيُّ كَمَّا سَبَقَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً وَجُمْهُور أَصْحَابِهِ أَنَّ الحِلافَ فِي أَصْل التَّلْبِيَّةِ، فَإِنْ أَسْتُحِبُّتْ أَسْـتُحِبُّ إظْهَارُهَا وَإِلاَّ فَلاَ، وَيَعْضُهُمْ فِي إظْهَارِهَا وَٱلَّهُ إِنْ لَمْ يُسْتَحَبُّ فَفِي الْمَسَاجِدِ الثَّلاِئَةِ وَجْهَــانِ، وَذَكِـرَ ابْـنُ هُبَـيْرَةَ عَـنْ مَـالِكِ وَأَحْمَدَ كَقُوْلِنَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لا يُلبِّي بِوقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَمُؤْدَلِفَةَ، لِعَدَم نَقْلِهِ، كِذَا قَالَ، وَكَانَتْ عَائِشَــةُ تَتْرَكُهَــا إِذَا رَاحَـتْ إِلَـى الْمُوقِفِ، وَعَنْ جَعْفُر بْن مُحَمَّدِ أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَقْطَعُهُمَا إِذْ زَاغَتْ الشَّمْسُ مِنْ يَوْم عَرَفَةَ.

رُوَاهُمَا مَالِكُ (١/ ٣٣٨)، وَيَأْتِي مَتَى يَقْطَعُهَا.

وَالْإِكْثَارُ مِنْهَا، لِخَبَرِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ امَّا مِنْ مُسْلِم يُلَبِّي إِلاَّ لَبِّي مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ مِنْ حَجَــوٍ أَوْ شَــجَرٍ أَوْ صَــنَّتٍ حَتَّى تَنْقُطِعَ الْآرْضُ مِنْ هَاهُنَا وَهُنَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٢٩٢١) مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُيَّاشٍ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْهُمْ، وَكَذَا التَّرْمِذِيُّ (٨٢٨). وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ. وَعَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا (مَا مِنْ مُحْرِم يُضَحِّي لِلَّهِ يَوْمَهُ يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ إِلاَّ غَابَتْ بِذُنُوبِهِ فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أَمُّهُ».

إِسْنَادُهُ ضَمَّعِيفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَٱبْنُ مَاجَةُ (٢٩٢٥).

وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا (م) لِخَبَرِ خُزَيْمَةَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ اللَّهَ رَضُوْانَهُ وَالجَّنَّة، وَيَسْتَعينُ برَحْمَتِهِ مِنْ النَّارِ».

إسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٠٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٣٧).

وَالصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهَا (م) لِقُولِ القَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ كَانَ يُسْتَحَبُّ ذَلِك، فِيهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِسَدَةَ، فَـوَّاهُ أَحْمَدُ، وَضَعَّفَهُ الْجَمَاعَةُ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ؛ وَلَآنَهُ يُشْرِّعُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ كَصَلاةٍ وَأَذَانِ.

وَلا يُسْتَحَبُّ تَكُرَارُ التُّلْبِيَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَهُ فِي ٱلْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ لَهُ الآثْرَمُ: مَا شَيْءٌ يَفْعَلُهُ العَامَّةُ يُكَبِّرُونَ دُبُرَ الصَّلاةِ ثَلاثًا؟ فَتَبَسَّمَ وَقَالَ: لا أُذري مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بهِ؟

قُلْت: أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةً؟ قَالَ: بَلَى؛ لآنَ المَرْويُّ التَّلْبَيَةُ مُطْلَقًا.

وَاسْتَحَبُّهُ فِي الْخِلافِ، لِتَلَبُّسِهِ بالعِبَادَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: حَسَنَّ، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ وَثُرٌّ يُحِبُّ الوثْرَۗ».

وَعَن ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلاثًا﴾.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٩٤).

وَلاَّحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُد (١٥٢٤): ﴿أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو َ ثَلاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلاثًا».

وَلِلْبُخَارِيِّ (هَ٩) عَنْ أَنْسٍ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلُّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَـا ثَلاثًـا خَتَّـى تُفْهَـمَ عَشْهُ ۚ وَفِـي الرَّعَايَـةِ: يُكْـرَهُ تَكْرَارُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، كَذَا قَالَ، قَالَ: وَتُسَنُّ نَسَقًا، وَمِثْلُهَا التَّكْبِيرُ دُبُرَ الصَّلاةِ فِي الآضْحَـى وَالتَّشْريق، ذَكَرَهُ الشُّيْخُ، وَيُعْتَبُرُ أَنْ تُسْمِعَ آمْرَأَةً نَفْسَهَا بِهَا (و) وَالسُّنَّةُ أَنْ لا تَرْفَعَ صَوْتَهَا، حُكَاهُ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ (ع).

وَيُكْرَهُ جَهْرُهَا أَكْثَرَ مِنْ قَدْر سَمَاع رَفِيقَتِهَا خُوفَ الفِتْنَةِ (و ش) وَمَنْعَهَا فِي الوَاضِح، وَمِنْ أَذَان أَيْضًا.

وَعَلَى قَوْلِنَا: صَوْتُهَا عَوْرَةٌ تُمْنَعُ، كَبَعْض الشَّافِعِيَّةِ، وَظَاهِرُ كَلام بَعْض أَصْحَابنَا: أَنْ تَقْتُصِرَ عَلَى إسْمَاع نَفْسِهَا، وَهُــوَ مُتَجَّة (و ش) وَفِي كَلام أَبِي الْحَطَّابِ وَالشُّئِخَ، والمستوعب وَجَمَاعَةٍ: لا تُرَفِّعُ إلاَّ بَقَدْر مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا.

وَلا تُشْرَعُ إِلاَّ بِالعَرَبَيَّةِ إِنْ قُدِرَ، كَأَذَان وَذِكْر وَصَلاةٍ، وَلَمْ يُجَوِّزْ أَبُو الْمَعَالِي الْآذَانَ بَغَيْرِ العَرَبيَّةِ إِلاَّ لِنَفْسِهِ مَعَ عَجْزُهِ. وَهَلْ پُسْتَحَبُّ ۚ ذِكْرُ نُسُكِهِ فِيهَا؟ فِيهِ وَجُهَانَ (م ٨)^(١).

وَيُسْتَحَبُ لِلْقَارِنِ ذِكْرُ العُمْرَةِ قَبْلَ الحِيجُ، نُصِّ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ أنسٍ: إنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ «لَبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ الاَجُرِّيُّ الْحَجُّ قَبَلَ العُمْرَةِ، وَأَنَّهُ يَذْكُرُ نُسُكَهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَيَقْطَعُ الْحَاجُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ رَمْي أَوَّل حَصَاةٍ مِنْ جَمْرَةِ العَقَبَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: يُلِّنِي حَتَّى يَرْمِي جَمْرَةً العَقَبَةِ يَقْطِعُ عِنْدُ أَوَّلِ حَصَاةٍ (و هد ش)؛ لآنٌ فِي الصَّعِيحَيْنِ (خ: ١٤٦٩، م: ١٢٨١) عَن ابْن عَبَّاس: وَأَنَّ أَسَامَةَ كَانَ ردْفَ النُّبيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى المُزْدَلِفَةِ، ثُمُّ أَرْدَفَ الفَضْسلَ مِـنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مِنْى، فَكِلاهُمَا قَالَ: لَمْ يَزَلُ النَّبِيُّ عَلَيْ يُلِّبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ».

وَلِلنَّسَائِيُّ (٤٠٨٦): ﴿فَلَمَّا رَمَى قَطَعَ النَّلْبَيَّةِ﴾، وَرَوَاهُ حَنْبُلُ: ﴿قَطَعَ عِنْدَ أُوَّل حَصَاةٍ﴾.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسِ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: مَالِي لا أَسْمَعُ النَّاسَ يُلَبُّونَ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبَيْر: يَخَافُونَ مِنْ مُعَاوِيَةَ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وهل يستحبُّ ذكر نسكه فيها يعني في التَّلبية؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يستحبُّ، وهو الصَّحيح.

قدَّمه الشَّيخ في المغني والشَّارح ونصراه، وقدَّمه في الفائق، وابن رزين في شرحه، واختاره في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّانِي: لا يستحبُّ، جزم به في الهداية والمستوعب.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاس مِنْ فُسْطَاطِهِ فَقَالَ: لَبُيْكَ اللَّهُمُّ لَبُيْكَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ تَرَكُوا السُّنَّةَ مِنْ بُغْض عَلِيٍّ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦٠٠٣) بإسْنَادِ جَيِّدٍ، وَفِيهِ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ثَقَةً، لَكِنَّهُ شِيعِيٌّ لَهُ مَنَاكِيرُ.

«وَلَبِّي النَّبِيُّ ﷺ بِمُزْدَلِفَةً»، قَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ.

زَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٨٣).

«وَلَبَّى مِنْ مِنْى إِلَي عَرَفَة، فقيلَ لَهُ: لَيْسَ يَوْمَ تَلْبِيَةِ بَلْ يَوْمُ تَكْبِيرِ، فقال: أجْهِلَ النَّاسُ أَمْ نَسُوا»؟ «حَرَجْت مَسح رَسُول اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكَ النُّلْبَيَةَ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ إِلَّا أَنْ يُخَالِطَهَا تَكَبِيرٌ أَوْ تَهْلِيلٌ».

رُوَاهُ أَحْمَدُ (١/٤١٧).

وَلاَّنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِشُرُوعِهِ فِي الرَّمْي فَيَقْطَعُهَا كَالمُعْتَمِر بِشُرُوعِهِ فِي الطَّوَاف، بخِلاف مَا قَبْلَهُ.

وَأَصَحُ رِوَايَتَيْ مَالِكِ: يَقْطَعُ إِذَا ۚ زَالَتُ الشَّمْسُ مِنَّ يَوْمُ عَرَفَةً، لِمَا سَبَقَ فِي إِظْهَارِهَا. وَلِمَالِكُو (١/٣٤٣) عَنْ نَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْطَعُ النَّلْبِيَةَ فِي الحَجِّ إِذَا انْتَهَى إِلَى الحَرَمِ حَتَّى يَطُوفَ بِالبَيْتِ ثُسمٌ يَسْعَى ثُمُّ يُلَبِّيَ حِيْنَ يَغْدُو مِنْ مِنِّي إِلَى عَرَفَةَ، فَإِذَا غَدَا تَرَكَ النَّلْبِيَّةَ، وَكَانَ يَقَطَعُ التَّلْبِيَّةَ حِينَ يَدْخُلُّ الحَرَمَ.

وَيَقْطَعُهَا الْمُعْتَمِرُ وَالْمُتَمَّعُ بِشُرُوعِهِ فِي الطُّوَافِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ ش) وَهُوَ مَعْنَى قولٍ، إذَا اسْتَلَمَ الحَجَرَ، فَـلا وَجْـهَ لِلذِكْرِو، خِيلافًا لِمَا رَوَى النَّرْمِلْذِيُّ (٩١٩) وَصَحْحَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُ الحَدِيثُ: ﴿أَنَّهُ كَانَ يُمْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي العُمْرَةِ إِذَا اسْتَلُمَ الحَجَرَّ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاس: يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الحَجَرَ، صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةً، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٨١٧) مَرْفُوعُها مِـنْ رَوَايَـةِ ابْن أبي لَيْلَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الآكْثُر؛ وَلآنَّهُ لا يَتَحَلَّلُ قَبْلَهُ، فَلا يَقْطَعُهَا، كَمَا قَبْلَ مَحَلُّ النَّزَاع.

> وَعِنْدَ مَالِكُ: يَقْطَعُ إِذَا وَصَلَ الْحَرَمُ إِنْ أَحْرَمَ مِنْ المِيقَاتِ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ أَذْنَى الحِلُّ فَإِذَا رَأَى البّيثَ. وَقَالَ الْحِرَقِيُّ: يَقَطَعُهَا إِذَا وَصَلَ البَيْتَ.

وجزم به فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو، وَعَنْ أَحْمَدَ: بَرُوْيَتِهِ، وَحُمِلا عَلَى الْأَوَّل.

وَلا بَأْسَ بِهَا فِي طُوافِ القُدُومِ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ، لِمَا سَبَقَ، وَلامْكَانِ الجَسْعِ، وَلا ذَلِيلَ لِلْكَرَاهَةِ، وَحَكَى الشَّيْخُ عَنْ أَبِي الخَطَّابِ: لا يُلَبِّي؛ لأَنَّهُ مُشْتَغِلُّ بِذِكْرٍ يَخُصُهُ، قَالَ ابْنُ عُيْنَةَ: مَا رَأَيْنَا أَحَدًا يَقَتَدِي بِهِ يُلَبِّي حَوْلَ البَيْتِ إِلاَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ، وَهُوَ جَدِيدُ قَوْلَى الشَّافِعِيُّ، وَالقَدِيمُ: يُسْتَحَبُّ.

قَالَ الآصُحَابُ: لا يُظْهِرُهَا فِيهِ (و).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُوا لَا يُسْتَحَبُّ.

وَمَعْنَى كَلام القَاضِيَ: يُكْرَهُ، وَصَرَّحَ بهِ الشَّيْخُ، قَالَ: لِتَلاُّ يُشَوِّشَ عَلَى الطَّائِفِينَ.

وفي الرُّعَايَةِ وَجْهُ: يُسَنُّ، وَالسَّمْيُ بَعْنَ طَوَاف القُدُومِ يَتَوَجَّهُ أَنْ حُكْمَهُ كَذَلِك، وَهُوَ مُرَادُ أَصْحَابِنَا؛ لأَنَّهُ تَبَعَ لَـهُ (و ش) وَلا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّي الحَلالُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ (و هـ ش) كَسَائِرُ الآذْكَارِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَسَالُ: يُكُـرَهُ (و م) لِعَسَدَم نَقْلِهِ، وَلَمْ صَـحً اغْتِبَارُهَا بِسَائِرِ الآذْكَارِ كَانَتْ مُسْتَحَبُّةً.

وَيْتَوَجَّهُ: أَنَّ الكَلاَمَ فِي أَثْنَافِهَا وَمُخَاطَبَتَهُ حَتَّى بِسَلامٍ وَرَدُّهُ مِنْهُ كَأَذَانٍ، وَٱللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

باب محظورات الإحرام وكفأرتها وما يتعلق بذلك

وَهِيَ تِسْعٌ: إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِحَلْقٍ أَنْ قَطْعِ أَنْ تَغْمِ أَنْ غَيْرِهِ بِلاَ عُلْرِ يَتَفَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّسِعْرِ، بِالإِجْمَسَاعِ، لِقَـوْلِ اللَّهِ تَمَالَى: ﴿ وَلا تَخْلِفُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَى يَبْلُغَ الْمَدْيُ مُجِلَّهُ فَمَنْ كَانْ مِنْكُمْ مَرِيفَنَا أَنْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِسَنْ صِيَسَامَ أَنْ صَدَقَةٍ أَنْ * نُهُ كُـ لَذَا تُـ تِـ دِهِ دِيَّا

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ هَكَانَ بِي أَذًى مِنْ رَأْسِي فَحُمِلْت إلَى رَسُول اللَّهِ ﷺ وَالفَّمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أرَى الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، اتَّجِدُ شَاةً؟ قُلْتُ: لا، فَنَوَلَتْ الآيَةُ: ﴿فَفِدَيَّةً مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. قَالَ: هُوَ صَوْمُ ثَلاثَةِ آيَامٍ أَوْ إطْعَامُ سِنَّةِ مَسَاكِينَ نِصْف صَاعٍ نِصْف صَاعٍ طَمَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٢١، م: ١٢٠١).

وَلِمُسْلِم (١٢٠١): وَأَتَى عَلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنُ الْحَدَيْمَةِ فَقَالَ كَأَنَّ مَوَامٌ رَأْسِك تُوفِيك فَقُلْتُ: أَجَلَ، فَقَالَ: فَاخْلِقُهُ وَالْمُسْلِم (١٢٠١): وَأَتَى عَلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنُ الْحَدَيْمَةِ فَقَالَ كَأَنَّ مَوَامٌ رَأْسِك تُوفِيك فَقُلْتُ: أَجَلَ، فَقَالَ: فَاخْلِقُهُ وَاذْبَحْ شَاةً أَوْ صُمْ ثَلَاثُ المَّا اللَّهُ مَبُ مَنَا اللَّهُ مَبُ مَنَا اللَّهُ مَبُ مَنَا اللَّهُ مَنَا اللَّهُ مَنَا اللَّهُ مَنَا اللَّهُ مَنَا وَالْعَلَيْمَ وَالْعَبُونَ فِي مَوَاضِعَ، كَمَحَلُ الوِفَاقِ، وَاعْتُمِونَ فِي مَوَاضِعَ، كَمَحَلُ الوِفَاقِ، وَاعْتُمُونَ وَاعْتُمُونَ فِي مَوَاضِعَ، كَمَحَلُ الوَفَاقِ، وَاعْتُمُ وَمُنْ وَاعْتُمُ اللَّذِي وَاعْتُمُ واعْتُمُ وَاعْتُمُ وَاعْتُمُ وَاعْتُوا وَاعْتُمُ وَاعُوا وَاعْتُمُ وَاعْتُوا وَاعْتُمُ وَاعْتُواعُ وَاعْتُمُ وَاعْتُوا وَاعْتُمُ واعُواعُ وَاعْتُوا وَاعْتُمُ وَاعُواعُ وَاعُوا وَاعْتُمُ وَاعُواعُ وَاعُوا وَاعْتُمُ وَاعُونُ وَاعْتُمُ وَاعُوا وَاعْتُوا وَاعْتُو بخِلاف ِ رُبْعِ الرُّأْسِ وَمَا يُمَاطُ بِهِ الْآذَى.

وَعَنْهُ: فِي أَرْبُع.

نَقَلَهَا جَمَاعَةً، وَاخْتَارَهَا الْجِرَقِيُّ، لآنُ الآرْيَعَ كَثِيرٌ..

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُومَى رِوَايَةً فِي خَمْسٍ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي النَّنْبِيهِ، وَلا وَجْهَ لَهَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: فِــي رُبْـعِ الـرّأسِ، وَكَذَا فِي الرَّقَبَةِ كُلُّهَا أَوْ الإَبْطِ الوَّاحِدِ أَوْ الْعَانَةِ؛ لآنَّهُ مَقْصُودٌ.

وَقَالَ صَاحِبَاهُ: إِذَا حَلَقَ عُضُوا لَزِمَهُ دَمَّ، وَإِنْ كَانْ أَقَلُ فَطَعَامٌ، أَيْ الصَّدْرُ وَالسَّاقُ وَشَيْبُهُهُ.

وَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ نُسِبَ، فَيَجِبُ فِي رُبُعِهِ قِيمَةُ رُبُعٍ دَم وَإِنْ حَلَّقَ مَوْضِعَ المَحَاجِم لَزِمَهُ دَمّ، عِنْدَهُ، وَقَالا: صَدَقَةً. وَعِنْدَ مَالِكُ: فِيمَا يُمَاطُ بِهِ الْآذَى، وَيَتَوَجُّهُ بِمِثْلِهِ احْتِمَالٌ.

وَالْفِلْيَةُ دَمَّ أَوْ إطْعَامُ سِيَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلَّ سِسْكِينَ مُلَّ بُرُّ، فِي رِوَايَةٍ وَهِيَ [أشْهَرُ] كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ. وَفِي رِوَايَةٍ: نِصْفُ صَاعٍ (م 1)(1) (و م ش) كَغَيْرِو؛ لآنُهُ لَيْسَ بِمَنْصُـوصٍ عَلَيْهِ، فَيُعَتَّبَوُ بِالنَّمْرِ وَالزَّبِيسِبِ المَنْصُـوصِ

وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ: مِنْ البُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ صَاعٌ..

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: يُجْزِئُ خُبْزٌ رِطْلانُ عِرَاقِيَّةً، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِأَدْمِ وَإِنْ مِمَّا يَأْكُلُهُ أَفْضَلُ مِنْ بُرُّ وَشَعِيرٍ.

قَالَ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ: أَوْ صَوْمُ ثَلاثَةِ أَيَّام، وَاخْتَارَ الاَّجُرِّيُّ: يَصُومُ ثَلاثَةً فِي الحَجُّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

وَقَالَ الحَسَنُ وَنَافِعٌ وَعِكْرَمَةُ: يَصُومُ عَشَرَةٌ وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشَرَةٍ، كَلَا قَالُوا.

وَغَيْرُ المَعْلُورِ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِرِ، نَقَلَ جَعْفُرٌ وَغَيْرُهُ: كُلُّ مَا فِي القُرْآنِ: ﴿أَوْ ۖ فَهُوَ مُخَيِّرٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرُ المُذْهَــبِ (و م

والصَّحيح من المذهب هو الأوَّل، وهو أشهر كما قال المصنَّف.

وجزم به في المقنع، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاويين، والوجيز، والمنوِّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الفائق، وشرح ابن رزين. والرُّواية الثَّانية: جزم بها في الكافي.

وأطلقها في المغني والشُّرح.

(ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (والفدية يعني في حلق الرَّاس وتقليم الأظفار دمُّ أو إطعام سنَّة مساكين لكلِّ مسكينِ مــدُّ بـرَّ، في روايــةٍ وهي أشهر، ككفَّارة اليمين وفي روايةٍ: نصف صاع). انتهى.

ش)؛ لآنَّهُ تَبَعَّ لِلْمَعْذُورِ، وَالنُّبَعُ لا يُخَالِفُ أَصْلَهُ؛ وَلآنَ كُلُّ كَفَّارَةٍ خُيِّرَ فِيهَا لِعُلْدٍ خُيّرَ بِدُونِهِ كَجَزَاءِ الصَّهْدِ، وَلَمْ يُخَيّرُ اللَّهُ بشَرْطِ العُذْرِ، بَلِ الشُّرْطُ لِجَوَازِ الْحَلْقِ.

وَعَنْهُ: مِنْ غَيْرِ عُلْرٍ يَتَعَيَّنُ آلِدُمْ، فَإِنْ عَدِمَهُ أَطْعَمَ، فَإِنْ تَعَلَّرَ صَامَ، جَزَمَ بِهِ القَساضي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُسبِ الحِلاف (و هـ)؛ لآنَهُ دَمْ يَتَعَلَّقُ بِمَخْطُورٍ يَخْتَصُ الإِخْرَامَ، كَدَم يَجِبُ بِتَرَاكِ رَمْي وَمُجَاوَزَةِ مِيقَساتِ، وَلَهُ تَقْدِيمُ الكَفَّارَةِ عَلَى الحَلْقِ

وَفِي كُلِّ شَغْرَةٍ اطْعَامُ مِسْكِينٍ، نَصِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ المَذْهَبُ عِنْدَ الآصْحَابِ؛ لآنُهُ أقَلُ مَا وَجَبَ شَرْعًا فِلاَيَّةً. وَعَنْهُ: قَبْضَةُ طَعَامٍ، لآنَهُ لا تَقْدِيرَ فِيهِ، فَدَلُ أَنَّ الْمُرَادَ يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ. وَعَنْهُ: هِ * * * * *

وَعَنهُ: دِرْهُم.

وَعَنْهُ: نِصْفُهُ.

وَعَنْهُ: دِرْهَمْ أَوْ نِصِنْفُهُ، ذَكَرَهَا أَصْحَابُ القَاضِي، وَخَرَّجَهَا هُوَ مِنْ لَيَالِي مِنْي. وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ كَالآوُّلِ، وَفِي كَلامِهِمْ أَيْضًا: عَلَيْهِ صَدَقَةً، وَعَنْ مَالِكِ مِثْلُهُ.

وَعَنْهُ: أَيْضًا: لا ضَمَّأَنْ فِيمًا لَمْ يُمَطُّ بِهِ الآذَى.

وَعَنِ الشَّافِعِيُّ ثُلُثُ دِرْهَمٍ.

وَعَنْهُ: إطْعَامُ مِسْكِينٍ.

وَعَنْهُ: وَرْهَمُ ، وَيَتُوَجُّهُ تَخْرِيجٌ كَقَوْلِهِ الآوَلِ، لآنَ مَا ضُبِئْتُ بِهِ الجُمْلَةُ ضُبُونَ بَعْضُهُ بِيسْتَبَتِهِ كَصَيْلُو، وَبَعْضُ شَيعْرٍ كَهِي، لآنَّهُ غَيْرُ مُقَدِّر بمِسَاحَةٍ بَلْ كَمُوْضِحَةٍ يَسْتُويَ صَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا.

وَخَرْجَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهَا بِيسْبَتِهِ كَأَنْمُلَةِ أَصْبُعٍ، وَشَعْرِ الْبَدَنِ كَالرَّأْسِ فِي الفِدْيَةِ (و) خِلاقًا لِدَاوُدَ، لِحُصُولِ التَّرَقُهِ بِهِ، بَلْ أُوْلَى، أَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَيْهِ.

وَشَعْرُ الرُّأْسِ وَالبَدَن وَاحِدٌ فِي رَوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمَاعَةً مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ وَالشَّيْخ؛ لآنَّهُ جَنْسٌ وَاحِدٌ كُسَائِو البَّدَن، وَكُلْسِهِ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ وَفِي رَوَايَةٍ: لِكُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا حُكُمْ مُنْفَرِدٌ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَنَصَرَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ (م ٢) (١) (و)؛

وصهبود عليه وسراحين ربي وقاء المسكنية بالراكس فقط، فَهُوَ كَحَلْق وَلَبْس. لاَنْهُمَا كَجْسَيْن، لِتَعَلَّق النُسُكِ بِالرَّأْسِ فَقط، فَهُوَ كَحَلْق وَلَبْس. وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: إِنْ لَبِسَ أَوْ تَطَيِّب فِي رَأْسِهِ وَبَلْنِهِ فَالرَّوَائِتَانُ، وَنَصلُّ أَحْمَدَ رحمه الله: فِلْيَّةٌ وَاحِدَةٌ. وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ، وغيرهم؛ لآنَّ الحَلْق إثْلاف، فَهُوَ آكَدُ، وَالنُسُكُ يَخْتُصلُ بِالرَّأْسِ، وَذَكَرَ ابْنُ أبي مُوسَى الرُّورَايَتَيْن فِي اللَّبْس.

وَإِنْ حَلْقَ مُحْرِمُ ۚ أَوْ حَلَالٌ زَاْسٍ مُحْرِم إِلْوْلِهِ فَالفِلْيَةُ عَلَى المَحْلُوقِ رَاْسُهُ، وَلا شَيْءَ عَلَى الْحَالِقِ (و م شَ)؛ لآنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الفِدْيَةُ مَعَ عِلْمِهِ أَنْ غَيْرَهُ يَخَلِقُهُ.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٢): قوله: (وشعر الرَّاس والبدن واحدٌ، في روايةٍ اختارها جماعةٌ منهم أبو الحطَّاب والشَّيخ.

وفي رواية لكلِّ واحدٍ منهما حكمٌ منفردٌ، نقله الجماعة، ونصره القاضي وجاعةً). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والتُّلخيص، وشرح ابن منجًا والزَّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: أنَّ شعر الرَّاس والبدن واحدٌ، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب في الهداية والشَّيخ الموفَّق والشَّارح وقالا: هـذا ظـاهر المذهب، وهو ظاهر كلام الخرقيّ.

وجزم به الهادي والمنوّر، وقدَّمه في الخلاصة، والحرّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وشرح ابن رزين، وغيرهم. والرُّواية النَّانية: لكلِّ واحدٍ منهما حكمٌ منفردٌ، اختارها القاضي في التَّعليق وغيره وابن عقيلٍ وجماعةً.

وجزم به في المبهج ونظم المفردات وقال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً: عَلَيْهِ صَدَقَةً.

وَيْ الفُصُولِ: احْتِمَالُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، كَشَعْرِ الصَّيْدِ، كَذَا قَالَ: وَإِنْ سَكَتَ لَمْ يَنْهَهُ فَقِيلَ: عَلَى الحَالِقِ، كَإِنْلاَفِهِ مَالَهُ وَهُوَ

وقيل: عَلَى المُحْرِم؛ لآنُهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ كَوَدِيعَةٍ (م ٣)(١)، وَإِنْ حَلَقَهُ مُكْرَهَا أَوْ نَافِمًا فَالفِدْيَةُ عَلَى الحَمَالِقِ، نَـصُّ عَلَيْـهِ (و م)؛ لآنُهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ مِنْهُ، كَحَلْقِ مُحْرِمِ رَأْسَ نَفْسِهِ؛ وَلآنُهُ لاَ صُنْعَ مِنْ المَحْلُوقِ رَأْسُهُ، كَإِثْلاف وَدِيعَةٍ بِيَدِهِ.

وَقِيلَ: عَلَى الْمُخْلُوق رَأْسُهُ (و هـ) وَلِلشَّافِعِيُّ القَوْلان.

وفي الإرْشَادِ وَجُهُ: القَرَارُ عَلَى الحَالِق.

وَيَتُوَجُّهُ احْتِمَالُ لا فِدْيَةً عَلَى أَحَدٍ؛ لأَنَّهُ لا دَلِيلَ.

وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ حَلالاً فَهَدَرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ (و م ش) لإبَاحَةِ إِتْلافِهِ.

وَفِي الفُصُولِ احْتِمَالٌ؛ لآنُ الإحْرَامَ لِلْلَدَمِيِّ كَالْحَرَمَ لِلصَّيْدِ.

وَعَنْدَ أَبِي خَنِيفَةَ يَتَصَدُّقُ بِشَيَّء، وَمَنْ طَيَّبَ غَيْرَهُ وَفِي كَلَام بَعْضِهِمْ أَوْ الْبَسَهُ فَكَالَحُلُق وَإِنْ نَــَوْلَ شَـَـَعُرُهُ فَغَطَّـى عَيْنَيْهِ أَوْالَ مَا نَوْلَ، أَوْ خَرَجَ فِيهَا أَوْالَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، كَقَتْلِ صَيْدٍ صَائِلٍ، أَوْ قَطَعٍ جَلْدًا بِشَـعْدٍ، أَوْ اَفْتَصَــدَ فَــَوَالَ، لأَنْ السَّابِعَ لا مُونَ مُنْ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ طَيْهِ، كَقَتْلِ صَيْدٍ صَائِلٍ، أَوْ قَطَعِ جَلْدًا بِشَـعْدٍ، أَوْ اَفْتَصَــدَ فَــَوَالَ، لأَنْ السَّابِعَ لا يُضْمَنُ، كَفَطْعِ أَشْفَارِ عَيْنِ لَمْ يَضْمَنْ هَدْبَهَا، أَوْ حَجَمَ، أَوِ احْتَجَمَ، وَلَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا.

وَيَتَوَجُّهُ فِي الفَصْلاِ احْتِمَالُ مِثْلِهِ.

وَقَالَ فِي الْمُهِجِ: إِنْ أَوْالَ شَعْرَ الآنْفِ لَمْ يَلْزَمْهُ دُمَّ، لِعَدَمِ التَّرَفُّو، كَذَا قالَ، وَظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ خِلانُهُ، وَهُـوَ أَظْهَـرُ، وَإِنْ حَصَلَ أَذًى مِنْ غَيْرُ الشَّعْرِ كَشِيدًةٍ حَرٍّ وَقُرُوحٍ وَصُدَاعٍ أَوَالَهُ وَٰفَدَى، كَأْكُلِ صَيْدٍ لِضَرُورَةٍ. وَلَهُ تَخْلِيلُ لِحَيْتِهِ وَلِا فِدْيَةَ بِقَطْعِهِ بِلا تَعَمَّدٍ، نَقِلَةُ أَبْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْمَلْعَبُ أَنَّهُ إِنْ تَيَقُنْ أَنَّهُ بَانَ بِمَشْطِ أَوْ تَخْلِيلٍ فَلَانَ

قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ خَلَّلَهَا فَسَقَطَ إِنْ كَانَ شَعْرًا مَيُّنًا فَلا شَيْءً.

وَتُسْنَحَبُ الفِذَيَةُ مَعَ شَكِّهِ وَفِي الفُصُولِ: إِنْ شَكُ فِي عَدَدِ بَيْضِ صَيْدِ اخْتَاطَ، كَشَكَّهِ فِي عَدَدِ صَلَوَاتِ تَرَكَهَا وَلَهُ حَكُ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ بِرِفْقِ، نَصَّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا، وَقِيلَ غَيْرُ الجُنْبِ لا يُخَلِّلُهُمَا بِيَدَيْهِ وَلا يَحُكُهُمَا بِمُشْطِ أَنْ ظُفْرِ وَلَهُ غُسْلُهُ فِي حَمَّامٍ وَغَيْرُو بِلا تَسْرِيح، رُويَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِي وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِر، وغيرهم (و هـ ش)؛ لآنُ "النَّبِيّ ﷺ وَ مَا يَهُ مِنْ يَهُ مِنْ مُو مَا فَيَارِ مِنْ مِنْ مُنْ مُنْ عُمْرَ وَعَلِي وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ، وغيرهم (و هـ ش)؛ لآنُ "النَّبِيّ ﷺ غَسَلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بَيَدَيُّهِ فَٱقْبَلَ بهمَا، وَأَدْبَرَّ﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٤٣، م: ١٢٠٥) مِنْ حَلِيثِ أَبِي ٱلْيُوبَ.

وَاغْتَسَلَ عُمَرُ، وَقَالَ: لا يَزيدُ المَاءُ الشُّعْرَ إلاَّ شُعْثًاً.

رَوَاهُ مَالِكَ (١/ ٢٢٣)، وَالْشَافِعِيُّ (١/ ٣٠٩)، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي عُمَرُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ بِالجُحْفَةِ: تَعَـالَ أَبَـاقِيكَ أَيُّنَا أَطُولُ نَفَسًا فِي المَّاء رَوَاهُ سَعِيدٌ.

وَكُرهَ مَالِكٌ غَطْسَةُ فِي المَاء وَتَغْبِيبَ رَأْسِهِ فِيهِ، وَالكَرَاهَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن حلق محرمٌ أو حلالٌ رأس محرم بإذنه فالفدية على المحلوق رأسه، ولا شيء على الحالق وإن سكت ولم ينهه فقيل: على الحالق... كإتلافه ماله وهو ساكتٌ، وقيل: على المحرم، لأنَّه أمانةً عنده كوديعةٍ). انتهى.

واطلقهما في المستوعب، والمغني، والتَّلخيص، والحُرَّر، والشُّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: الفدية على المحلوق راسه، وهو الصُّحيح، صحَّحه في المذهب، ومسبوك الذُّهب وتصحيح الحرَّر، وهو ظــاهر كلامــه في المنوِّر، فإنَّه قال: وإن حلق مكرةٌ فدى الحالق.

وجزم به في الكافي.

والقول الثَّاني: الفدية على الحالق.

قال الأدمي في منتخبه: وإن حلق بلا إذنه فدى الحالق.

وجزم به في الإفادات، وهو ظاهر كلامه في المقنع.

وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ: تَرْكُهُ أُولَى أَوْ الجَزْمُ بِهِ؛ لأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لا يَغْسِلُ رَأْسَهُ إلاّ مِنِ اخْتِلامٍ.

رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٣٢٤).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاس: لا يَدْخُلُ الْمُحْرِمُ الحَمَّامَ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١٧٤٣)، وَلِلشَّافِعِيِّ (١/ ٣١٤) عَنْهُ: أَنَّهُ دَخَلَ حَمَّامًا بِالجُخْفَةِ وَقَالَ: مَا يَعْبَأُ اللَّهُ بأَوْسَاخِنَا:

ويُحْمَلُ هَذَا وَمَا سَبَقَ عَلَى الحَاجَةِ، أَوْ أَنَّهُ لا يُكْرَهُ، وَإِلاَّ فَالجَزْمُ بِأَنَّهُ لاَ بَأْسَ بهِ مَعَ أَنَّهُ مُزِيلٌ لِلشُّغَبِ وَالغُبَارِ، مَعَ الجَزْمِ باننهي عن النَّظرِ فِي المِزْآةِ لِإِزَالَةِ شُغْثِ وَغُبَار، فِيهِ نَظرٌ ظَاهِرٌ، مَعَ أَنَّ الحُجَّةُ: «أَنْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُغْنًا غُـبُرًا» وَهِي هَنَا، فَيَتَوَجَّهُ مِنْ عَدَمُ النَّهِي هَنَا عَدَمُهُ هُنَاكَ بِطُرِيقِ الآولَى، لِزَوَال الغُسْلِ مِنْ الشُّغْثِ وَالغُبَارِ مَا لا يُزِيـلُ النُّظَـرُ فِي المِرْآةِ وَاحْتِمَالُهُ إِزَالَةَ الشَّعْرِ، كَمَا سَيَأْتِي؛ فَلِهذَا يَتَوَجَّهُ مِنْ الكَرَاهَةِ هَنَاكَ القُولُ بِهَا هَنَا

وَإِنْ غَسَلَهُ بِسِدْرَ أَوْ خِطْمِيٍّ وَتَحْوِهِمَا جَازَ (و ش) قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاحْتَجٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد فِي الْمُحْرِمِ الَّـذِي وَقَصَتُهُ رَاحِلُتُهُ، وَذَكَرُ جَمَاعَةٌ: يُكُرُهُ.

وجزّم به فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالشَّيْخُ، وَحَكَاهُ عَنْ (هـ م ش) لِتَعَرُّضِهِ لَقَطْعِ الشَّعْرِ، وَكَرِهَهُ جَابِرٌ، وَاخْتَحِ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ القَصْدَ مِنْهُ النَّظَافَةُ وَإِزَالَةُ الوَسَخِ، كَالْأَشْنَانِ وَالمَاءِ، وَلا نُسَلَّمُ أَنَّهُ تُسْتَلَدُّ رَافِحَتُهُ، ثُمْ يَبْطُلَ بِالفَاكِهَـةِ وَالدُّهْنِ يَفْصِدُ بِهِ التَّرْجِيلَ وَإِزَالَةِ الشَّعَتْءِ، مَعَ أَنَّهُ ذُكِرَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَرِهَ المَحْلَبَ وَالْأَشْنَان

وَعَنْهُ: يَبْحُرُمُ (م ٤)(١)، وَيَفْدِي (و هـ م) نَقَلَ صَالِحٌ: قَدْ رَجُّلَ شَمْوَهُ وَلَعَلَّهُ يَقْطَعُهُ مِنْ الغَسْل.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمِّدً: عَلَيْهِ صَدَقَةً، كَذَا فِي الْمُسْتُوعِبُ وَذُكَرَهُ الشَّيْخُ، وغيرهما أنَّهُ يُكْرُهُ، وفي الفِلاَيَةِ رِوَايْتَانِ.

وَقِيلَ: هُمَا فِي تُحْرِيمِهِ، فَإِنْ أَحْرَمَ فَلَـَى وَإِلاَّ فَلا^(٢).

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَحْتَاجَ وَقَطَعَهُ لِحِجَامَةٍ أَوْ غَسْلِ وَلَمْ يَضُوُّهُ كَذَا قَالَ.

وَيَحْرُمُ أَنْ يَتَقَلَّى الْمُحْرِمُ أَوْ يَقْتُلَ قَمْلاً بِزِثْبَقِ أَوْ خَيْرُو أَوْ صِئْبَانًا؛ لأَنَّهُ بَيْضُهُ، لِتَرَفُهِهِ، كَإِرْالَةِ الشَّعْرِ، وَلِظَاهِرِ خَسَبَرِ كَعْسِ بن عُجْرَةً.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ كَسَائِرِ مَا يُؤْذِي، وَكَالْبَرَاغِيثِ، كَذَا قَالُوا، وَظَاهِرُ تَعْلِيقُ القَاضِي أَنَّ البَرَاغِيثَ كَقَمْلِ، وَهُــوَ مُتَّجَـة، وَكَـذَا

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن غسله بسدرٍ أو خطميٌّ ونحوهما جاز، وقاله القاضي وغيره... وذكر جماعةٌ: يكره.

وجزم به في المستوعب والشّيخ... وعنه: يحرم). انتهى.

الصُّحيح ما قاله القاضي وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف وصحَّحه في الكافي وغيره.

والقول الثَّاني: يكره، جزم به في المستوعب والشَّيخ في المغني، والشَّارح، وابن رزينٍ، وغيرهم.

قلت: وهو قويٌّ إذا خاف من قطع الشُّعر، وعنه: يمرم.

قلت: وهي ضعيفة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في هذه المسألة: (وعنه: يحرم ويفدي)، وذكر صاحبٌ المستوعب والشَّيخ، وغيرهما أنَّه يكره.

وفي الفدية روايتان، وقيل: هما في تحريمه، فإن حرمٌ فدى وإلاَّ فلا. انتهى.

قلت: قال في المغني وتبعه الشَّارح وابن رزين: يكره غسل رأسه بالسِّدر والخطميِّ ونحوهما، فإن فعل فلا فدية عليه، وعنه: عليه الفدية ونصروا عدم الفدية.

وقال في المستوعب: فإن غسل رأسه بالسَّدر والخطميُّ كره له، وهل تلزمه الفدية؟ على روايتين. انتهى.

قلت: الصَّراب: أنَّ علَّ الرَّوايتين في وجوب الفدية على القول بالتَّحريم، فأمَّا على القــول بالكراهــة فبعيــدٌ جـدًّا، إلاَّ أن يكــون المراد بالكراهة: التَّحريم؛ لأنَّها في عرف المتقدِّمين كذلك.

إذا علم ذلك فعلى القول بالكراهة أو الجواز لا فدية، على الصّحيح من المذهب، وإن كان الشّيخ وغيره قد ذكروا الخلاف في الفدية مع الكراهة، فهم قد صحّحوا عدم وجوب الفدية، وعلى رواية التّحريم تجب الفدية، على الصّحيح، وهو الّذي قدّمه المصنّف بقوله: (وعنه: يحرم ويفدي).

وقيل: فيه روايتان، كما ذكره المصنّف، واللَّه أعلم.

جَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ فِي مَوْضِع: لا يَقْتُلُهُ وَلا بَمُوضًا، وَذَكَرُهُ فِي مَوْضِعٍ قَوْلاً وَرَادَ: وَلا قُرَادًا. وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ قَرَصَهُ ذَلِكَ قَتَلَهُ مَجَّانًا، وَإِلاَّ فَلا يَقْتُلُهُ، وَرَمْيُ القَّمْلِ كَقَتْلِهِ، فِي قَوْل.

وَقِيلَ: مِنْ غَيْرِ ظَاهِرِ ثُوبِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَابْنُ حَقِيلٍ: الرَّوَايَتَان فِيمَا إِذَا أَرْالَهُ مِنْ شَعْرِهِ وَيَكَذِنهِ وَيَاطِنِ ثَوْبِهِ، وَيَجُوزُ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَحَكَى الشَّيْخُ عَنِ التَّاضِي أَنْ الرِّوَايَتَنْنِ فِيمَا إِذَا أَرْالَهُ مِنْ شَعْرِهِ (م ٥)(١).

عَنِي الْحَرُمُ قُتُلُ الْقُمْلُ فَغَنْهُ: يَتَصَدُّقُ بِشَيْءً، وُويَ عَنِ ابْنِ عُمَّرَ (و هـ م). وَعَنْهُ: لا^(۱)؛ لِخَبَرِ كَمْبِ؛ وَلاَنْهُ لا قِيمَةً لَهُ، كَسَائِرِ الْمَحَرَّمِ المُؤْذِي، وَلَهُ قَتْلُهُ فِي الحَرَمِ إِجْمَاعًا لإِبَاحَةِ التَّرَفُــهِ فِيــهِ بِقَطْــعِ الشُّعْرِ وَغَيْرِو، وَلَهُ قَتْلُ القُرَادِ هَنْ بَعِيرِهِ.

وَرُويَ َحَنِ حُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسَ (و َهـ ش) كَسَائِرِ المؤذِي، وَعِنْدَ مَالِكِ لا يَنجُوزُ، وَكَرِهَهُ عِكْرِمَةُ. وفي المَوَطُّإِ (١/٣٥٧): أنْ خُمَرَ فَعَلَهُ، وَأَنْ ابْنَهُ كَرِهَهُ

وَحُكُمُ الْآظْفَارِ كَالشَّعْرِ؛ لِآنَ المَّنْعَ مِنْهُ لِلتَّرَقُهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ المُنْلِرِ إِجْمَاعًا وَسَبَقَ قُولُ دَاوُد فِي تَخْصِيصِهِ بِسَالرَّأْسِ خَاصَّةً، وَيَتَوَجَّهُ هُنَا اخْتِمَالَ؟ لآنُهُ إِنْ سُلِّمَ التَّرْقُهُ بِهِ فَهُوَ دُونَ الشَّعْرِ، فَيَمَتَنِعُ الإِلْحَاقُ، وَلا نَصَّ يُصَارُ إِلَيْهِ، وَهُوَ أُولَى مِمَّا سَبَقَ فِي ان عند عند اللهِ ال المُبْهِج فِي شَعْرِ الْآنْفِ.

يَ بَيْ السَّنِيَّخُ وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لا فِلنَيَةَ عَلَيْهِ؛ لآنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ، فَطَاهِرُهُ أَنَّ الرَّوَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ، وَلَمْ أَجِدْهُ لِفَيْرِو^(**). وَعِنْدَ الْحَنْفِيْةِ: إِنْ قَصُّ أَطْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ لَزِمَهُ دَمَّ، فَإِنْ كَانَ فِي مُجَالِسَ فَكَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُمَا: أَرْبَعَتُهُ دِمَاءٍ إِنْ وَعِنْدَ الْحَنْفِيْةِ: إِنْ قَصُّ أَطْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ لَزِمَهُ دَمَّ، فَإِنْ كَانَ فِي مُجَالِسَ فَكَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَهُمَا: أَرْبَعَتُهُ دِمَاءٍ إِنْ قُلْمَ فِي كُلُّ مُجْلِس يَدًا أَوْ رَجُلاً.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ورمي القمل كقتله، في قول، وقيل: من غير ظاهر ثوبه، وقال القاضي وابن عقيل: الرّوايتــان فيمــا إذا أزاله من شعره وبدنه وباطن ثوبه، ويجوز من ظاهره، وحكى الشيخ عن القاضي أنَّ الرُّوايتين فيما إذا أزاله من شعره). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح اختاره صاحب المغني والشَّارح.

وجزم به ابن رزينٍ وغيره وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى وغيره، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب. والقول الثَّاني: إنَّما يكون كقتله إذا رماه من غير ظاهر ثوبه.

وقال الزُّركشيُّ: قال القاضي في الرُّوايتين: وموضع الرُّوايتين إذا القاها من شعر رأسه أو بدنه أو لحمه أمَّــا إن القاهــا مـن ظــاهر بدنه أو ثيابه أو بدن محلِّ أو محرم غيره، فهو جائزٌ. انتهى.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (فإن حرم قتل القمل، فعنه: يتصدُّق بشيء... وعنه: لا). انتهى.

وأطلقهما في الكافي والزُّركشيُّ.

إحداهما: لا شيء عليه، وهو الصّحيح.

قال في العمدة: ولا شيء فيما حرم أكله إلاَّ المتولَّد، وقدَّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، والنَّظم وصحَّحه.

والرُّواية الثَّانية: يتصدُّق بشيء، جزم به في الهداية، والمستوعب، والحرُّر، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

(٣) تنبيه: قوله في حكم الأظفّار بعد أن قدَّم أنَّ حكمها حكم الشُّعر: (وقال الشَّيخ: وفيه روايةٌ أخرى: لا فدية عليه، لأنَّ الشُّرع لم يرد به)، قال: (فظاهره: أنَّ الرَّواية عن أحمد ولم أجده لغيره). انتهى ما نقله عن الشَّيخ.

واعلم: أنَّ عبارته في المغني في باب الفدية: أجمع أهل العلم على أنَّ الحرم تمنوعٌ من أخذ أظفاره، وعليه الفديسة بأخذهـا، في قـول أكثرهم: حُمَادٍ ومالكُو والشَّافعيُّ وأبي ثورٍ وأصحاب الرَّأي، وروي عن عطاءٍ، وعنه: لا فدية عليه، لأنَّ الشَّرع لم يرد به بفديةٍ. انتهى.

هذا لفظه، والظَّامر أنَّ قوله: (وعنه) يعود إلى عطاء لا إلى الإمام أحمد؛ لأنَّه لم يتقدَّم له ذكرً، وذكرها بعد ذكر عطاء، وهذا واضحَّ جئًا، فقول المصنّف: (فظاهره أنَّ الرّواية عن أحمد) غير مسلّم، وقد رأيت لفظه، وقد نبُّه على ذلك أيضًا ابــن نصــر اللّــه في حواشــيه،

(م): الإمام مالك

الضروع - كتاب المناسك

وَإِنْ قَصَّ يَدًا أَوْ رَجْلاً لَزَمَهُ دَمَّ، إِقَامَةً لِلرُّبْعِ مَقَامَ الكُلِّ.

وَإَن قَصَّ أَقَلَ مِنْ خَمْسَةِ أَطْفَارٍ فَلِكُلِّ ظُفُرٍ صَدَقَةً، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ: تَجبُ بِقَصَّ قَلاَثَةٍ مِنْهَا، وَإِنْ قَصَّ خَمْسَةَ أَطَافِيرَ فَأَكْثَرَ مُتَفَرِّقَةً مِنْ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً، طَعَامُ مِسْكِينِ لِكُلِّ ظُفْرٍ؛ لاَّنَ فِي قَصَّهَا كَذَلِكَ يَشَأَذُى بِهِ وَيَشِينُهُ، بِخِلافِ حَلْقِ رُبْعِ الرَّأْسِ مِنْ مَوَاضِع؛ لآنُهُ مُعْتَادً، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يَلْزَمُ الدُّمُ:

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: يُطْعِمُ عَنْ كُلِّ كُفِّ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٨٩) مِنْ روَايَةِ المُغِيرَةِ بْنِ الْأَشْغَتْ.

قَالَ العُقَيْلِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، وَعِنْدَنَا وَعِنْدُ الشَّافِعِيَّةِ كَمَا سَبَقَ فِي الشُّعْر

وَإِنْ وَقَعَ بِظُفْرِهِ مَرَضٌ فَأَرْالُهُ أَوْ انْكَسَرَ فَقَصُ مَا احْتَاجَهُ فَقَطْ (و)، أَوْ قَلَعَ أُصَبُمًا بِظُفْرِهَا فَهَدَرٌ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْـهُ مُــذَاوَاةُ قُرْحِهِ إِلاَّ بِقَصَّهِ قَصَّهُ وَيَفْدِي، خِلاقًا لابْنِ القَاسِمِ المَالِكِيِّ قِيلَ لاَّحْمَدَ: يَنْكَسِرُ ظُفْرُهُ، قَالَ: يُقَلِّمُهُ.

وَلَعَلُّ ظَاهِرَهُ أَكْثُرُ مِمًّا أَنْكَسَرَ، وَقَالَ ٱلآجُرُّيُّ: إِنَّ انْكُسَرَ فَآذَاهُ قَطَعَهُ وَفَدّى.

فُصلُ

الثَّالِثُ: تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ إِجْمَاعًا لآنَّهُ عليه السلام «نَهَى المُحْرِمَ عَنْ لُبْسِ العَمَائِمِ وَالسَبَرَانِسِ»، وَقَوْلُـهُ فِي المُحْرِمِ النَّذِي وَقَصْتُهُ رَاحِلْتُهُ، «وَلا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٤٠٨٩)، م: ١٢٢١).

وَالْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ (و هـ م).

وَعَنْهُ: غُضْوَان مُسْتَقِلاًن، ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلِ (و ش).

وَعَنِ الزُّهْرِيُّ وَالنُّورِيُّ: مِنْ الوَجْهِ.

وَعَنِّ الشَّعْبِيُّ وَالحَسَنَ بْنِ صَالِح وَإِسْحَاقَ: مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنْ الوَجْهِ، وَمَا أَدْبَرَ مِنْ الرَّأْسِ، وَالبَيَاضُ الَّذِي فَوْقَهُمَا دُونَ الشَّعْر مِنْ الرَّأْسِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حُكْمُ المُوضِحَةِ فِيهِ

وَّهِيَ لا تَكُوُنُ إِلاَّ فِي رَأْسُ أَنْ وَجْهِ وَلَيْسَ مِنْ الوَجْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الرَّأْسِ إِجْمَاعًا وَالصَّــــنْغُ وَهُــوَ فَــوْقَ العِلنَارِ هَلْ هُوَ مَا يُحَاذِي رَأْسَ الأَذُن أَوْ يُنْزِلُ قَلِيلاً؟ فِيهِ وَجْهَانِ لَنَا وَلِلشَّافِعِيَّةِ، وَهَلْ هُوَ مِنْ الرَّأْسِ كَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ، أَوْ مِنْ الوَجْهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: وَذَكَرَ أَبُو الحُسَنِيْنِ رِوَايَتَيْنِ (م ٧، ٨)''.

وذكر أبو الحسين روايتين). انتهى.

ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ٧): في علِّ الصُّدع هل هو ما يجاذي رأس الأذن أو ينزل قليلاً؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: هو الشُّعر الَّذي بعد انتهاء العذار ويحاذي رأس الأذن وينزل عن رأسها قليلاً، وهو الصُّحيح.

جزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ والزُّركشيُّ، وغيرهم،

والوجه الثّاني: هو ما يحاذي رأس الأذن، وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الكبير ومجمع البحرين، وشرح ابن عبيدان، والظَّاهر أنهم تابعوا الجد على ذلك.

وقال في الرَّعاية الكبرى: هو ما حاذى مقدَّم أعلى الأذن، وهو الَّذي عليه الشَّــعر في حـنَّ الغــلام يحــاذي طــرف الأذن الأعلــى. انتهى.

ويصلح أن يكون موافقًا للقول الأوَّل، والأمر في ذلك يسيرٌ، واللَّه أعلم.

ولم نر من حكى الحلاف غير المصنّف، ويمكن حمل ذلك على محلٌّ واحدٍ وهو حمل القول الثَّاني على الأوَّل أو عكسه.

(المسألة الثَّانية - ٨): هل الصُّدغ من الرَّاس أو من الوجه؟ اطلق الخلاف، وأطلقمه في الهداية والفصول والمذهب، ومسبوك

 ⁽١) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (والصُّدخ وهو فوق العذار هل هو ما يجاذي رأس الأذن أو ينزل قليلاً؟ فيه وجهان... وهمل همو من الرَّأس... أو من الوجه؟ فيه وجهان.

وَالتَّخَلِيفُ الشَّعْرُ الخَارِجُ إِلَى طَرَف الجَبِنِ فِي جَانِبَيْ الوَجْهِ بَيْنَ النَّزَعَةِ وَمُنتَهَى العِذَارِ هَـلْ هُـوَ صِنْ الرَّأْسِ؟ كَـأَكُثُرِ وقد عَد أَن وَالرَّهُ وَمِن مِن مُعَلَمُ وَمِنْ وَمِنْ الرَّاسِةِ عَلَيْهِ الوَجْهِ بَيْنَ النَّزَعَةِ وَمُنتَهَى العِذَارِ هَـلْ هُـوَ صِنْ الرَّأْسِ؟ كَـأَكُثُرِ الشَّافِعِيَّةِ، أَوْ مِنْ الوَجْهِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٩)(أَ).

وَالنَّزَعَتَانِ بِفَنْحِ الزَّايِ، وَإِسْكَانِهَا لَغَةَ: مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشُّغُو مِنْ الرَّأسِ مُتَصَاعِدًا فِسي جَانِبَيْهِ مِسْ الرَّأسِ، كَالشَّافِعِيّ وَجُمْهُورِ العُلَمَاء، خِلافًا لَابْنَ عَقِيلٍ وَبَعْضِ العُلْمَاء.

وَالنَّاصِيَةُ الشُّعْوُ الَّذِي بَيْنَ النَّزَعَّتَيْنِ مِنْ الرَّأْسِ (و) وَبَعْضُ المَنْهِيِّ عَنْهُ مِثْلُهُ فِي التَّحْزِيمِ، فَيَحْوُمُ تَغْطِيَتُهُ بِلاصِــقِ مُغْتَـادٍ أَوْ لا، كَعِمَامَةٍ وَطِينٍ وَنُورَةٍ وَحِنَّاءٍ وَقِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ لا دَوَاءَ وَعِصَابَةٍ.

قَالَ أَخْمَدُ: وَشَدُّ سَيْرٍ فِيهِ.

وَيَفْدِي لِصُدَاعِ وَنَحْوهِ (و)

وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ مَنَيْنًا فَلا فِدْيَةَ (ش) كَسَتْرِهِ بِيَدِهِ، وَلا أَثْرَ لِلْقَصْدِ وَعَدَمِهِ فِيمَا فِيهِ فِدْيَةٌ وَمَا لا. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَصَدَ السِّنْرَ فَدَى، كَجُلُوسِهِ عِنْدَ عَطَّارٍ لِقَصْدِ شَمَّ الطَّيبِ.

وَإِنْ لَبَدَهُ بِغَسْلٍ أَوْ صَمْغٍ وَنَحْوِهِ فَلا يَدْخُلُهُ غُبَارٌ وَلا دَبِيبٌ وَلا يُصِيبُهُ شُعْتٌ جَازَ، لِقَوْلِ (ابْنِ عُمَـرَ: رَأَيْـت النَّبِـيُّ ﷺ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٦٦، م: ١١٨٤).

وَإِنِ اسْتَظُلُ فِي مَحْمَلٍ أَوْ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ نَازِلاً أَوْ رَاكِبًا قَالَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ حَرُمَ وَلَزِمَتُهُ الفِلنِيسَةُ، فِي رِوَايَـةٍ، اخْتَـارَهُ أَكْثَرُ الْآصَحَابِ (و م).

رُويِ عَنِ أَبْنِ عُمْرَ مِنْ طُرُقٍ النَّهْيُ عَنْهُ، وَاحْتَجُّ بِهِ أَحْمَكُ؛ وَلآنَهُ قَصَدَهُ بِمَا يَقْصِدُ بِهِ التَّرَقُة كَتَغْطَيْيَةٍ.

=الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وشرح ابن عبيدان، والزَّركشيّ، وغيرهم. أحدهما: هو من الرَّاس، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ في المغني، والكافي والمجد، وقال: هو ظاهر كلام أحمد.

قال في الرَّعاية الكبرى: الأظهر أنَّه من الرَّاسِ.

قال في مجمع البحرين: هذا أصبح الوجهين.

قال الشَّارِح: والصُّحيح أنَّه من الرَّاس، وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه وغيره، واختاره ابن حامدٍ، قاله القاضي وغيره.

والوجه الثَّاني: هو من الوجه، اختاره ابن عقيل، ذكره الشَّارح.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (والتَّحذيف –الشُّعر ألحارج إلى طرف الجبين في جانبي الوجه بين النَّزعة ومنتهى العذار– هـــل هــو مــن الرُّأس أو من الوجه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية والفصول والمذهب، ومسبوك الذُّهـب، والمستوعب، والخلاصـة، والتُّلخيـص، والبلغـة والرَّعايـة الصُّغـرى ومختصر ابن تميم، والحاويين، وشرح ابن رزينِ وابن عبيدان والزُّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: هو من الرَّأس.

وهو الصُّحيح، اختاره الشُّيخ في الكافي، والمجد في شرحه، وقال: هو ظاهر كلام أحمد.

قال في الرِّعاية الكبرى: الأظهر أنَّه من الرَّاس.

قال في مجمع البحرين: هذا أصح الوجهين.

والوجه الثَّاني: هو من الوجه، اختاره ابن حامدٍ، قاله جماعةً منهم القاضي والشَّيخ، والشَّارح، واختاره الشَّسيخ في المغـني، وتقـدُّم هذا والَّذي قبله في باب الوضوء في كلام المصنِّف، وأطلق الخلاف هناك أيضًا، فحصل تكرارٌ، واللَّه أعلم.

تنبيه: أكثر الأصحاب على أنَّ حكم الصُّدغ والتَّحذيف واحدٌ في الخلاف، هل همـــا مــن الــرَّاس أو مــن الوجــه؟ كــبـا جــزم بــه المصنّف هنا وفي باب الوضوء وغيره.

وقيل: التَّحَذيف من الوجه دون الصُّدغ، اختاره ابن حامدٍ والشَّيخ في المغني، كما تقدُّم عنهما، وأطلقهما ابن تميمٍ والزُّركشيُّ. وقال ابن عقيل: الصُّدغ من الوجه، قاله الشَّارح، وأطلق الحلاف في الفصول.

(م): الإمام مالك

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ طَالَ.

وَعَنْهُ: يُكُرُّهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: هِيَ الظَّاهِرُ عَنْهُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ (مَ ١١،١٠)(١) (و هـ ش)؛ لآنُ ﴿أَسَامَةَ أَوْ بِلالاً رَفَعَ ثُوبَهُ يَسْتُرُ النَّبِيِّ ﷺ بِسنَ الحَـرُّ حَتَّـى رَمَـى جَمْـرَةَ

(١) (مسألة - ١٠ – ١١): قوله: (وإن استظلُّ في محمل أو ثوب ونحوه نازلاً أو راكبًا قاله القاضي وجماعةً حرم ولزمته الفدية، في رواية، اختاره أكثر الأصحاب... وعنه: لا فدية، وعنه: بلى أن طال، وعنه: يكره، قال الشُّيخ: هي الظُّاهر عنه، وعنه: يجوز). انتهى.

اعلم أنَّ قوله (في رواية ابن عقيل) يجتمل أن يعود إلى لزوم الفدية لا غير، ويكسون قند قندَّم التَّحريسم وأطلق الخلاف في لنزوم الفدية، وهو الَّذي يظهر، ويحتمل أن يُعود إلى التَّحريم وإلى لزوم الفدية، فيكون الخلاف قد أطلقه في المسالتين في التَّحريم وعدمه، وفي وجوب الفدية وعدمها على القول بالتَّحريم.

وعلى كلِّ تقديرِ نذكر المسالتين ونذكر النُّقل في كلِّ مسالةٍ منهما:

(المسألة الأولى - ١٠): هل يحرم استظلالٌ بالمحمل ونحوه، أو يكره أو يجوز؟ فيه رواياتٌ:

إحداهنَّ: يحرم، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزَّركشيُّ: هذا المشهور والمختار لأكثر الأصحاب، حتَّى أنَّ القاضي في التَّعليق وغيره وابن الزَّاغونــيُّ وصـاحب التَّلخيـص، وعقود ابن البنَّا، وجماعةً لا خلاف في ذلك عندهم. انتهى.

وهذا ممَّا يقوّي أنَّ قول المصنّف: (حرم ولزمته الفدية في رواية اختاره الأكثر) عائدٌ إلى المسألتين، وأنَّ الحلاف مطلـقٌ في التَّحريــم الضًا.

والرُّواية الثَّانية: يكره، ولا يحرم، اختاره الشَّيخ والشَّارج وقالاً: هي الظَّاهر عنه.

وجزم به ابن رزينٍ في شرحه، وأطلقهما في الكافي، والمقنع والمذهب الأحمد، والمحرَّر، وشرح ابــن منجًّا، والرَّعـايتين، والحــاويين، مرهم.

والرُّواية الثَّالثة: يجوز من غير كراهةٍ.

(المسألة الثَّانية – ١١): إذا قلنا: (بحرم الاستظلال بالمحمل ونحوه)، فهل يلزمه فديةٌ أو لا، أو يلزمه إن طال؟ فيه رواياتٌ: المام تُعالى الله عنديًا المعرب العرب المعرب المعرب المعرب عند التَّم

إحداهنَّ: لا يلزمه بذلك فديةً، اختاره الشيخ الموفق، صحَّحه في التَّصحيح.

قال ابن رزين في شرحه: وهو أظهر.

قال في إدراك الغاية وتجريد العناية: ولا يستظلُّ بمحملٍ في روايةٍ.

جزم به في الوجيز والمستورد، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

وهو الصحيح على ما اصطلحناه.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه الفدية بفعل ذلـك، وهـو الصَّحيـح، جـزم بـه الخرقـيُّ، وابـن عقيـلِ في تذكرتـه، وابـن البِنَّـاء في عقـوده، والشَّيرازيُّ في إيضاحه، وابن حمدان في إفاداته، وصحَّحه في الفصول والمبهج، واختاره القاضي في التَّعليق، وابن عبــدوسٍ في تذكرتـه، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب والخلاصة، وابن رزين في شرحه، وغيرهم.

وأطلقهما في الكافي، والمقنع والحاوي والمذهب الأحمد والمحرَّر ونهاية ابن رزينٍ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّالثة: إن كثر الاستظلال لزمته الفدية، وإلاَّ فلا.

وهو المنصوص عن الإمام أحمد، في رواية جماعةٍ، واختاره القاضي أيضًا والزَّركشيُّ.

قلت: وهو أقوى وأولى من الرَّواية الثَّانية، وأطلقهنَّ في المذهب، ومسبوك النَّهب، والتَّلخيص، والبلغة، والنَّظم، والرَّعـايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف بل هو كالصّريح أنَّ علَّ الخلاف في لزوم الفدية على القول بالتَّحريم.

وقاله القاضي والشّيرازيُّ في المبهج، وابن الجوزيِّ في المذهب، ومسبوك الذَّهب، وصاحب التَّلخيص، والبلغة، وغيرهم وقال ابن أبي موسى والشّيخ في الكافي والمجد والشّارح وابن منجًا في شرحه، وغيرهم: هما مبنيَّان على الرَّوايتين في جواز الاســـــــظلال وعدمـــه، فإن قلنا: يحرم، وجبت الفدية وإلاَّ فلا، وهي طريقة ابن حمدونِ.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

العَقْبَةِ».

رُوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٩٨).

وَأَجَابَ أَخْمَدُ وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ سِتْرٌ لَا يُرَادُ لِلاسْتِدَامَةِ.

زَادَ ابْنُ عَقِيلِ: أَوْ كَانَ بَعْدَ رَمْي جَمْرَةِ العَقَبَةِ، أَوْ بِهِ عُلْرٌ وَقَدَى، أَوْ لَمْ يَعْلَمُ النَّبِيُ ﷺ بِهِ وَيَجُوزُ بِخَيْمَةِ وَنَصْب ثُـوْبٍ وَبَيْتٍ وَنَحْوهِمَا لَآنُ *النَّبِيُ ﷺ ضُرِبَت لَهُ قُبُّةً بِنَمِرَةَ فَنَزَلَهَا».

زَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨)) مِنْ خَلِيتُ جَابِرٍ.

وَلِآنَّهُ لا يُقْصَدُ بِهِ التَّرَقُهُ فِي البَّدَنِ طَاذَةً، بَلْ جَسْعُ الرِّجَالِ فِيهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ

وَيَجُوزُ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ، فِي رَوَايَةٍ اخْتَارُهَا الْأَكْثُرُ (وَ شَ) فَعَلَّهُ عُثْمَانًا.

رَوَاهُ مَالِكَ (١/ ٣٢٧).

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ عَنْهُ، وَعَنْ زَيْدٍ وَابْنِ الزَّيْمِ، وَالْهُ قَالَهُ ابْنُ عَبَاسٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَجَـابِرٌ، وَعَـنِ ابْسِ عُمَسرَ رِوَايَتَانِ، رَوَى النَّهْيَ عَنْهُ مَالِكُ (١/٣٢٧)؛ وَلَآنُهُ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ سُنَّةُ التَّقْصِيرِ مِنْ الرَّجُلِ فَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ خُرْمَةُ التَّخْمِيرِ كَسَـاثِرِ بَدَنِهِ.

وَعَنْهُ: لا يَجُوزُ، نَقَلَهَا الْآكَثُرُ، فَيَكُونُ كَالرَّأْسِ (م ١٢)(١) (و هـ) وَقَالَ مَالِكٌ: لا يَفْعَلُهُ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَلا فِدَيَةَ وَقَالَ بَمْضُ أَصْحَابِهِ فِيهَا رِوَايَتَانِ، لِقَرْلِهِ عليه السلام فِي المُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلْتُهُ *وَلا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُهُ.

وَيْنِي لَفُظْإِ: ﴿ وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ ۗ ١.

انْفَرَدَ بِهِمَا مُسْلِمٌ (١٢٠٦).

وَٱلَّذِيُّ فِي الصَّحِيحَيْنِ (خ: ١٢٠٦، م: ١٢٠٦): ﴿ وَلا تُخَمِّرُوا رَأْمَنُهُ.

وَدُويَ فِي الْحَبَرِ: ﴿وَخَمُّرُوا وَجَهُهُ وَلا تُخَمُّرُوا رَأْسَهُۗ﴾.

وَلَا تُنْجَهُ صِحْتُهُ، وَلا يَخْفَى وَجْهُ التَّرْجيح.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا فِي الْمُحْرِم يَمُوتُ، قَالَ: ﴿خَمَّرُوهُمْ وَلَا تَشَبُّهُوا بِاليّهُودِا.

وَفِي لَفُظِّهِ: ﴿ خَمَّرُوا وَجُوهَ مَوْتَاكُمْ وَلا تَشْبُهُوا بِاليَّهُودِ﴾.

رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩٦) الآوَّلَ مِنْ حَلِيتُ مَلِيَّ بْنِ عَاصِم، ضَعْفَهُ الآكَفُوُ، وَهُوَ كُثِيرُ الغَلَطْ وَالحَطَا مَعَ تَمَادِيهِ عَلَيْهِ. وَرَوَى الثَّانِيَ (٢/ ٢٩٧) مِنْ رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن صَالِح الآزْدِيِّ، ثِقَةٌ شيبعِيُّ.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: خُولِفَ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِي فَهُو الْمُحْرِمِ.

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (ويجوز تغطية الوجه، في رواية اختارها الأكثر... وعنــه: لا يجــوز، نقلهــا الأكــثر، فيكــون كــالرُّاس). نتهى.

وأطلقهما في الهداية والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحُرَّر، والشُّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يباح ولا فدية، وهو الصُّحيح.

قال المصنّف: اختارها الأكثر.

قلت: منهم القاضي وابن عقيلٍ والشَّيخ الموفِّق والشَّارح وابن عبدوسٍ في تذكرته.

قال في الرُّواية: والجواز أصحُّ، وصحَّحه في التَّصحيح والفصول.

وجزم به ابن البنّاء في عقوده وصاحب الوجيز، وغيرهما، وهو ظاهر ما جزم بسه في العميدة والمذهب الأحيد والمتوزّر ومنتخب الأدمي وتجريد العناية، وغيرهم، لاقتصارهم على المشيع من تغطية الرّاس، وقدّمه في الكنافي، وشسرح ابس رزيس، وإدراك الغايمة، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: لا يجوز وعليه الفدية، قدَّمه في المبهج.

قَالَ الفَصْلُ لَآخْمَدَ: لَمْ كُرِهَ الرُّكُوبُ فِي الْمَحْمَلِ فِي الشِّقِّ الآيْمَنِ؟ قَالَ: لِمَوْضِعِ البُّصِنَاقِ.

الرَّابِعُ: أَبْسُ المَخيطِ فِي بَدَيْهِ أَوْ بَعْضِهِ بِمَا خُمِلَ عَلَى قَدْرُو إِجْمَاعًا وَلَوْ وِرْعًا مَنْسُوجًا أَوْ لَبْدَأَ مَعْقُودًا وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ والنَّبِيُّ ﷺ سَنِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ، قَالَ: لا يَلْبَسُ القَميصَ وَلاَ الحِمَامَةَ وَلا البُّرنُسَ وَلا السَّرَاوِيلَ وَلا تُوبَّا مَسَّـهُ وَرُسٌ وَلا زَعْفُرَانٌ وَلا الْحُفِّيْنِ إلاَّ أَنْ لا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الكَمْبَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٣٤، م: ١٧٧) مِنْ حَدِيثُو ابْنَ عُمَرً.

زَادَ البُخَارِيُّ: ﴿وَلا تُنْتَقِبُ الْمَرَاةُ وَلا تُلْبَسُ القُفَّارَيُنِ ۚ قَالَ جَمَاعَةٌ بِمَا عُجِلَ عَلَى قَدْرِهِ قُصِدَ بِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُعْنَادٍ، كَجَوْرَبُ فِي كَفَّ وَخُفَّ فِي رَأْسٍ، كَفَرْدٌ وَفِي صَيْفتٍ، وَقَلِيلُ اللَّبُس وَغَــيْرُهُ سَوَاءٌ (و ش) لِظَاهِر قَوْلِهِ: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْيِضًا ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآيَّسَة؛ وَلآنَّيةُ اسْتِمْتَاعٌ، فَعَاغَتُبرَ فِيبِ مُجَـرَّدُ الفِسْل، كَوْطُو ِ فِي فَرْجٍ أَوْ مَخْطُورٍ فَلا تَتَقَدَّرُ فِلنَّيُّهُ بِزَمَنْ كَغَيْرِهِ وَاللَّبْسُ فِي العَادَةِ مُخْتَلِفٌ، وَلا يَحْرُمُ أَنْ يَسَأَتُورُ بِقَدِيتِ سِيخِيلافَ

وَهِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: فِي أَقُلُ مِنْ يَوْمِ أَوْ مِنْ لَيْلَةِ صَدَقَةً، وَعِنْدُ مَالِكِ: إِنْ لَمْ يَخصُلُ لَهُ انْتِفَاعٌ مَا بِأَنْ نَزَعَهُ فِسِي الحَالِ فَالا فِلاَيَّةَ، فَإِنْ أَحْرُمَ فِي قَدِيصٍ وَنَحْوِهِ خَلَّعَهُ وَلَمْ يَشْقُهُ وَلا فِلاَيَّةَ؛ لأَنَّ ايَعْلَى بْنَ أُمَّيَّةً أَخْرَمَ فِي جَبَّةٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بخَلْمِهَا». مُثُفَّقٌ عَلَيْهِ^(۱) (خ: ٤٧٠٠)،

وَلَآبِي دَاوُد (١٨٢٠): ﴿فَخَلَعْهَا مِنْ رَأْسِهِۥ وَلَمْ يَأْمُوهُ بِشِقٌّ وَلَا فِدْيَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُ العُلَمَاء يَشُقُهُ لِعَلاًّ يَتَغَطِّى رَأْسُهُ بِنَوْعِهِ.

وَإِن اسْتَدَامَ لُبْسَهُ لَخَطَةً فَوْقَ الْمُعْنَادِ فِي حَلْمِهِ فَدَى، عَلَى مَا سَبَقَ، وَإِنْ صَدِمَ إِزَارًا لَبِسَ سَرَاوِيلَ نَص عَلْيهِ (و ش) لِقُولِ أَبْنِ حَبَّاسٍ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَوَفَاتُو: امَنْ لَسَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنٍ؛ فَلْيَلْبَسُ الْحُنَّيْنِ، وَمَنْ لَسَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبُسُ مُتَرَاوِيلُ لِلْمُحْرِمِ.

مُتَّفَقٌ عُلَيْهِ (خ: ٤٤٤٤) رَوَاهُ الْأَثْبَاتُتُ، وَلَيْسَ فِيهِ: «بِعَرَفَاتٍهِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: لَمْ يُذْكُرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَبِعَرَفَاتِ، غَيْرُ شُعْبَةً.

وَقَالَ البُّخَارِيُّ: تَابَعَهُ ابْنُ غَيِّيْنَةً عَنْ غُمَرًا

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ تَابَّعَهُ سَعِيدٌ بْنُ زَيْدٍ أَخُو حَمَّادٍ.

وَلِمُسْلِمِ (١٦٧٩) عَنْ جَابِرِ مَرْفُوعًا مِثْلُةً، وَلَيْسَ فِيهِ ايَخْطُبُ بِعَرَفَاتِهِ أَجَازَ لَبْسَ السَّرَاوِيلِ مُطْلَقًا لِمَدَمِ الإزارِ. فَلُو اُعْتَبِرَ فَتَقَهُ لَمْ يُعْتَبَرْ عَدَمُهُ، وَلَمْ يُشْتَبَهُ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يُوجِبُ فِدَيَّةً، وَحَمْلُهَا أُولَى مِنْ جَوَازِ اللَّبْسِنِ؛ وَلَاثُمْ جَعَلَـهُ مُرَّدُ مُرَيِّدُ مُنْ مُنْ مُنْتَبِرُ عَدَمُهُ، وَلَمْ يُشْتَبُهُ عَلَى أَحْدٍ، وَلَمْ يُوجِبُ فِدَيَّةً، وَحَمْلُهَا أُولَى مِنْ جَوَازِ اللَّبْسِنِ؛ وَلَاثُهُ جَعَلَـهُ بَدَلاً، وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْمُبْدَل.

(١) تغييه: قوله في فصل الرَّابع: (... ولا فدية؛ لأنَّ يعلى بن أميَّة أحرم في جبَّة، فأمره النَّبيُّ ﷺ بخلفها. متَّفقٌ عليه.

ولأبي داود: فخلعها من رأسه ولم يأمره بشقها، ولا فدية.

وقال بعض العلماء: لئلا يتغطى رأسه بنزعه. انتهى.

وقوله في فصل الخامس: (... لأنَّه عليه السلام أمِر يعلى بن أميَّة بغسل الطَّيب). انتهى.

قال: ابن نصر الله: المعروف أنَّ يعلى راوي الحديث، وصاحب القصَّة غيره.

قلت: ليس كما قال: بل الصُّوابِ أنَّ يعلى راوي القصَّة.

قاله أثمّة أهل الحديث.

وذكره الحافظ ابن حجرٍ وابن الملقّن، وغيرهما وقد يرد معنّا بهما وهو راوي القصّة كابي سعيدٍ الحدريُّ في حديث الرُّقيــة بفاتحــة الكتاب

نبهت على ذلك لاغترار بعضهم بما قال.

وَمَتَى وَجَدَ إِزَارًا خَلَعَ السُّرَاويلَ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكِ: إِنْ لَبِسَ سَرَاوِيلَ فَدَى.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لا يَجُوزُ لُبْسُهُ حَتَّى يُفَتَّقُهُ، وَمَعْنَاهُ فِي الْمُوطُّإِ، وَانَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بِلُبْسِهِ؛ لآنَّـهُ لَـمْ يُـرْوَ الخَبَرُ فِيـهِ، وَجَـوْزَهُ أَصْحَابُهُ وَالرَّازِيُّ بلا فَنْق، وَيَفْدِي.

وفي الانْتِصَار ٱحْتِمَالٌ يَلْبَسُ سَرَاوِيلَ لِلْعَوْرَةِ فَقَطْ.

وَإِنْ عَدِمَ نَعْلَيْنِ لَبِسَ خُفِّيْنِ بِلا فِدَّيَّةٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَلا يَقْطَعُ خُفَّيْهِ.

قَالَ أَحْمَٰنُ: هُوَ ۚ فَسَادٌ، وَاحْتَّبِعُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ بِالنَّهٰي عَنْ إِضَاعَةِ المَالِ، وَجَوْزُهُ أَبُو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَقَالَهُ القَــاضِي وَالْبِنُ عَقِيل وَإِنَّ فَائِدَةَ التَّخْصِيصِ كَرَاهَتُهُ لِغَيْرِ إِحْرَام، لِخَبُر اَبْنِ عَبَّاسِ السَّابق.

قُالَ أَبُو الشُّعْنَاءِ لابْن عَبَّاسِ: لَمْ يَقُلَ: لِيَقْطُعْهُمَا، قَالَ: لا.

كان ابنو السنداء لا بن حباس. عباس. ييست المال المالية المنازيني عَمْرُو بْنُ دِينَارِ عَنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٢٨): حَدُّتَنَا يَحْيَى عَن ابْن جُرْيْجِ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارِ عَنْهُ.

صُجِيح.

وَطَافَ عَبْدُ الرُّحْمَنِ بِخُفَّيْنِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: وَالْحُفَّانِ مَعَ القَبَّاءِ؟ قَالَ: لَبِسْتُهُمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ، رَوَاهُ أَبُو حَفْص العُكْبَرِيُّ وَرَوَاهُ أَبُو بَكُرِ النَّجَّادُ.

وَرُويَ أَيْضًا عَنِ ابُّن عُمَرَ: الحُفَّان نَعْلان لِمَنْ لا نَعْلَ لَهُ.

وَمِنْ رَوَايَةِ الْحَارَثِ عَنْ عَلِي وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَأَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ لَبِسَهُمَا وَهَوَ مُخْرِمٌ وَقَالَ: أَمَرَتُنَا بِهِ عَائِشَةُ؛ وَلاَّنَ فِي قَطْعِهِ ضَرَرًا، كَالسَّرَاوِيلِ فَإِنَّهُ يُمْكِنُسهُ فَثْفُهُ وَيَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَلا يَلْبَسُهُ عَلَى هَيْئَتِهِ وَيَلْبَسُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ.

وَعَنُهُ: إِنْ لَمْ يَقْطَعْهُمَا دُونَ كَعْبَيْهِ فَدَى (و) لِخَبَرِ الْبِنَ عُمَرَ، وَالجُوابُ: أَنَّ زِيَادَةَ القَطْعِ لَمْ يَذْكُرُهَا جَمَاعَةٌ مِسَّنْ رَوَى الْجَبَرُ عَنْ نَافِع عَنِ الْبِن عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ.

وَرَوَاهَا أَبُو القَاسِمِ بْنُ بَشْرَانَ فِي أَمَالِيهِ بِإِسْنَادَ صَحَيِحٍ مِنْ قَوْلِ نَافِعِ عَـنْ حَمْزَةَ بْـنِ مُحَمَّـدِ الدَّهْقَـانِ، عَـنِ العَبَّـاسِ الدُّوْرِيِّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ هِشَام، عَنْ جَعْفُرِ بْنِ بُزَقَانَ عَنْهُ.

وَرُواهَا مَالِكُ ۚ (أَ/ ٤٢٣ُ)، وَٱلْيُوبُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الآئِمُةِ فَوَقَعُوهَا، فَقَدْ أُخْتَلِفَ فِيهَا، فَإِنْ صَحَّـتْ فَهِيَ بِالْمَدِينَةِ، لِرِوَايَـةِ أَحْمَدَ عَن ابْن عُمَرَ: «سَمِعْت النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ» وَذَكَرَهُ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ (٢/ ٢٢٩): أَنَّ رَجُلاً نَادَى فِي المَسْجِدِ: مَا يَتْرُكُ الحَرَامُ مِنْ النَّيَابِ؟.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُ: سَمِعْتُ أَبَا بَكُو النَّيْسَابُورِيُّ يَقُولُ: هُوَ فِي حَدِيثُ الْبُن جُرَيْجُ وَلَيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَجُرَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ حَنْ نَافِعِ عَنْهُ، وَخَبَرُ ابْنِ عَبْاسِ بِعَرَفَاتِ، فَلَوْ كَانَ القَطْعُ وَاجِبًا لَبَيْنَهُ لِلْجَمْعِ الْعَظِيمِ الْآيَّ لَمْ يَحْضُرُ الْمُثَوَّمُمُ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ كَلاتُهُ بِالْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعِ الْبَيَانِ وَوَقْتِ الحَاجَةِ، لا يُقَالَ: اكْتُفَى بِمَا سَبَقَ؛ لاَّنَّهُ يُلْجَمْعُ الْجَسَمُ وَوَقْتِ الحَاجَةِ، لا يُقَالَ: اكْتُفَى بِمَا سَبَقَ؛ لاَنْتُ يُقَالُ: فَلِم ذَكَرَ لُبْسَهُمَا بِلاَ قَطْع، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى الجَوَازِ كَمَا سَبَقَ فِي كَلام القاضِي وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْفَيْد عَلَى الْمُلْتِق بِاللّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ: فِيهِ زِيَادَةُ لَفُطْدِ: بِأَنْ خَبَرَفَا فِيهِ زِيَادَةُ حُكْمِ جَوَازِ اللّبُسِ بِلا قَطْع، بَاللّهُ عَنْ مِاكُونُ وَاللّهُ شَيْخُنَا، وَهُو أُولَى مِنْ دَعْوَى الشَيْخِ، كُمَا قَالُهُ صَاحِبُ الْمُغْيَى وَالْمَحَرِدِ.

ُ وَفِي كَلامِ القَاضِي مِنْ كَلَامٍ أَبِي دَاوُد وَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَنَّ ابْنَ أَبِي مُوسَى رَوَاهُ نَظَرٍّ.

وَإِنْ لَبِسَ مَقْطُوعًا دُونَهُمَا مُعَ وَجُودِ نَعْلٍ لَمْ يَجُزْ وَفَدَى، نَصَّ عَلَيْهِ (و هــــم) لأَنَّهُ ﷺ شَـرَطَ لِجَـوَاذِ لُبْسِـهِمَا عَــدَمَ النَّعْلَيْنِ، وَاَجَازَهُ؛ لأَنَّهُ يُقَارِبُ النَّعْلَيْنِ، وَلَمْ يُجِزْهُ لإِسْقَاطِ الفِدْيَةِ؛ وَلأَنَّهُ مُحِيطٌ لِعُضْوِ بِقَدْرِهِ، كَغَيْرِهِ.

وَذَكَرُ الْقَاضِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى جَوَازَهُ وَأَبْنُ طَيْلِ فِي مُفْرَدَاتِهِ وَصَاحِبُ الْمَحَرُّ وَمُسَيَّخُنَا الْأَنَّهُ لَيْسَ بِخُفَّ، وَإِنْمَا الْمَاحُ بِطَرِيقِ الْبَدَلِ أَمْرَهُمْ بِالقَطْعِ أُولًا؛ لَآنَ رُخْصَةَ البَدَل لَمْ تَكُنْ شُرِعَتْ؛ لآنَ القَطْعِ تَصِيرُ كَنَعْل، فَإِبَاحَتُهُ أَصْلِيَّة، وَإِنَّمَا الْمَبَاحُ بِطَرِيقِ الْبَدَلِ الحُفُّ الْمُطْلَقُ، وَإِنَّمَا شَرَطَ عَدَمَ النَّعْل؛ لآنَ القَطْعَ مَعَ وُجُودِهِ إِنْسَادٌ، وَلِلشَّافِعِيَّ قُولانٍ. وَلُبْسُ اللاَّلَكَةِ وَالجُمْجُمِ وَنَحْوِهِمَا يَجُوزُ عَلَى النَّانِي لا الآوُلِ، وَإِنْ وَجَدَ نَعْلاً لا يُمكِنُهُ لُبْسُهَا لَبِسَ الخَفْ وَلا فِدْيَـةَ، وَعِنْدَ أَخْمَدَ: يَفْدِي.

وتُبَاحُ النَّعْلُ كَيْفَ كَانَتْ، لإطلاق إبَاحَتِهَا.

وَعَنْهُ: فِي عَقِبِ النَّعْلِ أَوْ قَيْلِهَا السَّيْرُ الْمُغَرِّضُ عَلَى الزَّمَامِ الفِدْيَةُ، وَذَكَرَهُ فِي الإِرْشَادِ.

قَالَ القَاضِي: مُرَادُهُ العَريضَيْنِ، وَصَحَّحَهُ بَغَضُهُمْ؛ لآنَّهُ مُغَنَّادٌ فِيهَا، وَرُبُّمَا تَعَـُدُّنَ المَشْيُ بِدُونِـهِ، وَكَمَـا لا يَجِـبُ قَطْـعُ الخُفُ وَاوْلَى، وَالرُّأَنُ كَخُفُ.

وَإِنْ شَقَّ إِزَارَهُ وَشَدٌ كُلُّ نِصْفُ عَلَى سَاقَ فَكَسَرَاوِيلَ، وَلا يُزِرُهُ، وَلا يَعْقِدُ عَلَيْهِ شَيْئًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلا بِشُوكَةِ أَوْ ابْرَةِ أَوْ خَيْطٍ، وَلا يَزِرُهُ، وَلا يَغْرِزُ أَطْرَافَهُ، فَإِنْ فَعَلَ أَئِمٌ وَفَدَى؛ لآنُهُ كَمَخِيطٍ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمْرَ لِمُحْرِمٍ: وَلا تَعْقِدْ عَلَيْك شَيْئًا.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١أ).

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنِ ابْنُ جُرَيْجٍ مُوْسَلاً: رَأَى رَجُلاً مُحْتَزِمًا بِحَبْلِ فَقَالَ: النَّزعُ الحَبْلَ، مَرَّتَيْن.

وَرَوَى هُوَ (١/ ٣١٨)، وَمَالِكُ (١/ ٣٢٦) عَنِ ابْنِ غُمَرَ أَلَّهُ كُانَ يَكْرَهُ لُبُسَ الْمِنْطَقَةِ لِلْمُخْرِمِ، وَرَوَى الْآثْـرَمُ قَـوْلَ الْمِنِ عُمَرَ السَّابِقَ وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِمَوْلاهُ: يَا أَبَا مَعْبَدٍ رُرَّ عَلَيْ طَيْلَسَانِي، فَقَالَ لَهُ: كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَاً.

فَقَالَ:َ أُرِيدُ أَنْ أَفْتَدِيَ قَالَ أَحْمَدُ فِي مُحْرِمِ حَزَّمَ عِمَامَةً عَلَى وَسَطِهِ: لا يَعْقِدُهَا وَيُدْخِلُ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ.

وَلَهُ أَنْ يَلْتَحِفَ بِقَمِيصٍ وَيَوْتَدِيَ بِهِ وَبِرِدَاءُ مُوصِلٍ وَلا يَعْقِدَهُ، وَيَعْقِدَ إِزَارَهُ؛ لآنُهُ يَحْتَاجُهُ لِسَـغْرِ الْعَـوْرَةِ وَسُـغْرَةٍ نَفَقَتِـهِ، وَيُبَاحُ الهِمْيَانُ.

َ قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: أَجَازَهُ فُقَهَاءُ الآمُصَارِ مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَاخِّرُوهُمْ، فَمَتَى كَانَ فِيهِ نَفَقَتُهُ فَإِنْ ثَبَتَ بِغَـــيْرِ عَفْـدِ بِـأَنْ أَدْخَــلَ السُّيُورَ بَعْضَهَا فِي بَعْضِ لَمْ يَعْقِدُهُ، لِعَدَم الحَاجَةِ، وَإِلاَّ جَازَ عَقْدُهُ، نَصٌّ عَلَى ذَلِك

قَالَ إِبْرَاهِيهُمْ: كَانُوا يُرَخَّصُونَ فِي عَقُدِهِ لا فِي عَقْدِ غَيْرِهِ، وَعَن ابْن عُمَرَ وَغَيْرِهِ نَحْوُهُ.

وَعَنِ ابْنِ غُمَرَ أَيْضًا: أَنَّهُ كَرِهَ الْجِمْيَانَ لِلْمُحْرِم، يَعْنِي مَا لا نَفَقَةً فِيهِ وَلا يَجُوزُ عَقْدُهُ إِذَن، لِعَدَم الجَاجَةِ.

وَفِي رَوْضَةِ الفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لا يَعْقِدُ سُيُورَهُ.

وَقِيلَ: لا بَأْسَ، احْتِيَاطًا عَلَى النَّفَقَةِ.

وَإِنْ كَانَ فِي الْمِنْطَقَةِ نَفَقَةٌ فَكَهِمْيَانِ، وَإِنْ لَبَسَهَا لِوَجَعِ أَوْ حَاجَةٍ افْتَدَى، نَصُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْغِيبِ رِوَايَةٌ: الْمُنْطَقَةُ كَيْمِينَانِ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ وَابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ حَامِلٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ، وَغَيْرُهُ: أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا النَّفْقَةُ وَغَلِمُهَا، وَإِلاًّ فَهُمَا منواءٌ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: لَهُ شَنَدُ وَسَطِهِ بِحَبْلِ وَعِمَامَةِ وَنَحْوِهِمَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: وَرِدَاءً لِحَاجَةِ

وَيَحْمِلُ قِرْبَةَ المَاء وَلاَ يُدْخِلُهُ فِي صَدْرهِ.

نَقَلُهُ صَالِحٌ، وَيَتَقَلَّدُ بِسَيْفٍ لِحَاجَةٍ (و) لِقَضِيَّةِ صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ، رَوَاهُ البُخَارِيُ.

وَلا يَجُوزُ بلا حَاجَةٍ، نَقَلَ صَالِحٌ: إذَا خَافَ مِنْ عَدُوًّ، وَهُوَّ مَعْنَى قَوْلِهِ.

لا، إلا مِنْ ضَرُورَةٍ قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ لِقُولِ ابْنِ عُمَرَ: لا يَحْمِلُ المُحْرِمُ السَّلاحَ فِي الحَرَم، قَالَ: وَالقِيَاسُ إِبَاحُتُهُ، لاَّنَهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى اللَّبْسِ، وَلَوْ حَمَلَ قِرْبَةً فِي عُنْقِهِ لَمْ يَهْرُمُ وَلا فِلنَيْةَ، وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُلْقِي جِرَابَهُ فِي عُنْقِهِ لَمْ يَهْرُمُ وَلا فِلنَيْةَ، وَقَدْ سُئِلَ أَخْمَدُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُلْقِي جِرَابَهُ فِي عُنْقِهِ لَمْ يَعْرُمُ وَلا فِلنَيْةَ القِرْبَةِ فَقَالَ: أَرْجُو أَلا بَأْسَ، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ، وَظَاهِرُهُ يُبَاحُ عِنْدَهُ فِي الْحَرَمِ، وَعَنْ أَخْمَدُ: لِلْمُحْرِمِ أَلْ يَتَقَلَّدُهُ بِمَكُمَ النَّاعُونِيِّ، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ الْمَرَادَ فِي غَيْرٍ مَكُةً؛ لآنَّ حَمْلَ السَّلاحِ بِهَا لا يَجُووْ إِلاَّ لِحَاجَةٍ (و) نَقَلَ الأَكْرَمُ: لا يَتَقَلَّدُهُ بِمَكُةً إِلاَّ لِخَوْفُو.

رَوَى مُسْلِمٌ (١٩٥٥) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: ﴿لا يَحِلُ أَنْ يُخْمَلَ السَّلاحُ بِمَكَّةٌ، وَإِنْمَا مَنَعَ أَخْمَدُ مِنْ تَقْلِيدِ السَّيْف، وَاللَّهُ أَخْلَمُ؛ لآنَهُ فِي مَغْنَى اللَّبْسِ عِنْدَهُ، وَلِهَذَا نَقُلَ صَالِحٌ: يَحْمِلُ قِرْبَةَ المَّاءِ وَلا يُذخِلُهُ فِي صَدْرُو، وَمِثْلُهَا جَرَابُهُ، وَإِنْ جَالَ فِيهِمَا؛ فَلاَنْهُمَا فِي مَغْنَى هِمْيَّانِ النَّفَقَةِ وَيَقْدِي بِطَرْحٍ قَبَاءٍ وَنَحْوِهِ عَلَى كَتِفِهِ، نَصٌ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآخْـثَرُ (و م ش) لِنَهْبِهِ ﷺ

عَنْ لُبْسِهِ لِلْمُحْرِم، رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْلِر.

وَرَوَاهُ النَّجَّاذُ عَنْ عَلِيٌّ؛ وَلاَّنَّهُ مَخِيطٌ لُبْسُهُ عَادَةً لُبْسُهُ كَالْقَمِيص.

وَعَنْهُ: إِنْ أَذْخَلَ يَلْنَهِ فِي كُمُنِهِ فَلَكَى وَإِلَّا فَلا، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَٱلثَرْخِيبُ، وَوَجَّحَهُ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِو، لِمَا سَبَقَ فِي الحُفْ لِعَدَمِ نَعْلٍ، وَكَالْقَمِيصِ يَتَّشِحُ بِهِ وَرِدَاءٍ مُوصَلِ.

وفي الوّاضِحِ: أَوْ أَدْخُلَ إِخْدَى يَدَيْهِ

الْحَامِسُ: الطَّيبُ بِالإِجْمَاعِ؛ لآنَهُ ﷺ •أمَرَ يَعْلَى بْنَ أَمَيَّةً بِغَسْلِ الطَّيسِ؛ •وَقَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّـذِي وَقَصَتْـهُ رَاحِلْتُـهُ لا

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٤٠٧٤)، م: ١١٨٠).

وَلِمُسْلِمِ (٢٠٠١): الا تُوسُّوهُ بِطِيبِهِ فَإِنْ طَيَّبَ شَيْئًا مِنْ بَكَنِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ أَوْ فَوْبِهِ أَوْ مَسٌّ مِنْهُ مَا يَعْلَـقُ بِـهِ كَمَسَاءٍ وَرَدٍ وَمِسْكُ مُسْخُوق.

أَوْ لَبْسِ أَوْ اَسْتَعْمَلَ مَا صَبِغَ بِطِيبِ أَوْ بُخُرَ بِهِ أَوْ خُمِسَ فِي مَاءَ وَرُدٍ فَدَى. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ طَيْبَ أَقَلُّ مِنْ عُصْوٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً، قَالَ: وَإِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ أَوْ يَابِسُــا يُنْفَـضُ عَلَيْهِ ضَدَى وَإِلاَّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ طَيْبَ أَقَلُ مِنْ عُصْوٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً، قَالَ: وَإِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ أَوْ يَابِسُــا يُنْفَـضُ عَلَيْهِ ضَدَى وَإِلاَّ فَلا، أَوْ لَبِسَهُ مُبَخِّرًا بِعُودٍ أَوْ نِدُّ فَلا فِدْيَةً.

وَقَالَ مَالِكُ: ۚ إِنْ لَمْ يَحْصُلُ لَهُ بِالطَّيْبِ انْتِفَاعْ مَا بِأَنْ غَسَلَهُ فِي الحَالِ فَلا فِلاَيْةَ.

وَإِنْ قَصَدَ شُمُ طِيبٍ كَعَنْبُرٍ وَكَالُورٍ وَزُعْفَرَانٍ وَوَرْسٍ وَمَاءٍ وَرْدٍ وَنَخُوِهَا بِأَنْ قَصَدَ العَطَّارَ أَوْ الكَعْبَةَ حَالَ تَجْدِيرِهَا حَرُمَ وَفَدَى، نُصُّ عَلَيْهِ، كَمَا لُو بَاشَرَّهُ.

وفي التُغلِيقِ وَالانْتِصَارِ عَنِ ابْنِ حَامِدٍ يُبَاحُ (و ش) وَاخْتَلُفَ أَصْحَابُهُ فِي حَمْلِ مَا فِيهِ مِسْكُ لِيَشُمُّهُ كَمَا لَوْ لَـمْ يَفْصِـدْ، وَالفَرْقُ لا يُمكِنُ التَّخَرُّزُ.

وَإِنْ لَبِسَ ثُوبًا مُطْيِّبًا يَفُوحُ ريحُهُ برَسٌ مَاء فَدَى، كَظُهُورِهِ بِنَفْسِهِ، وَكَذَا إِنْ افْتَرَشَهُ، نَصُ عَلَيْسهِ، وَلَسُو تَحْسَ حَـائِل غَـيْرَ ثِيَابِ بَكَنِهِ َلا يَمْنَعُ رِيحَهُ وَمُبَاشَرَتُهُ، وَإِنْ مَنَعَ فَلا، وَأَطْلَقَ الاَجُزَّيُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَالِلٌ كُرِهَ وَلا فِلنَّيَةَ.

وَإِنْ طُبِّبَ بِإِذْنِهِ فَدَى، وَكَذَا إِنْ اكْتُحَلِّ بِهِ أَوْ اسْتَعَطَ أَوْ احْتَقَنَ لاَسْتِعْمَالِهِ كَشُمُّهِ.

وَإِنْ أَكُلَ أَوْ شَرِبَ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ رَيِّحُهُ فَدَى؛ لأَنْهَا المَقْصُودُ مِنْهُ وَلَوْ ظُبخَ أَوْ مَسَّتُهُ النَّارُ (هـ م) لِبَقَاء المَقْصُودِ مِنْــهُ، وَإِنْ ذَّهَبَتْ رَائِحَنُهُ وَيَقِيَ طَعْمُهُ فَدَى، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارُهُ الْآكَثُرُ؛ لآنَّهُ يَدُلُ عَلَى بَقَائِهَا.

وَقِيلَ: لا، كَبْقَاءٍ لَوْنِهِ فَقَطْ وَلَوْ لَمْ تَمَسُّهُ النَّارُ (هـ م)؛ لِبَقَاءِ المَفْصُودِ مِنْهُ، وَإِذَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ، فَدَى.

وَلِمُشْنَوبِهِ حَمْلُةً وَتَقْلِيبُهُ إِنْ لَمْ يَمَسُّهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ، وَلَوْ ظَهَسَرَ رَيِحُـهُ؛ لآنُـهُ لَـمْ يَقْصِدْ التُّطَيُّبَ وَلا يُمكِسنُ النَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَيَتَوَجُّهُ، وَلَوْ عَلِقَ بِيَدِهِ، لِعَدَم القَصْلُو، وَلِحَاجَةِ التُّجَارَةِ.

وَعَنِ ابْنِ عَقِيلِ: إنْ حَمَلَهُ مَعَ ظُهُور رَيْعِهِ لَمْ يَجُزْ، وَإِلاَّ جَازَ.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِم: لا يُصْلَحُ لِلْعَطَّارُ بِحَمْلِهِ لِلتُّجَارَةِ إِلاَّ مَا لا ربِحَ لَهُ

وَلَهُ شَمُّ العُودِ (وَ) لآنَّ القَصْدَ مِنْهُ اَلتَّبْخِيرُ، وَالفَوَاكِهِ كُلُّهَا كَالْزُجُّ وَتُقَاحِ (و) وَنَبَاتِ الصَّحْرَاءِ (و) كَشِيح، وَمَا يُنْبَتُهُ آدَمِيُّ لا لِقَصْدِ الطَّيبِ كَحِنَّاءٍ وَعُصْفُو (و) لآنَهُ لَيْسَ بِطِيبِ، وَلا يُتُخَذُ مِنْهُ طَيِبٌ، وَلا يُسَمَّى مُعَطَيَّبًا عَادَةً، وَكَذَا قُرُنْفُلُ وَذَارُ صِينِيُّ وَنَحُوُهُمَا.

وَلَهُ شَمُّ مَا لا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ كَرَيْحَانٍ فَارِسِيُّ وَنَمَّامٍ وَيَرَمٍ وَنَرْجِس وَمَرْزَجُوشٍ، فِسي رِوَايَـةِ الخَتَـارَهُ الأصْحَـابُ، لِمَـا

وَقَالَهُ هُثْمَانُ، وَذَكَرَهُ البُخَارِيُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَحْرُمُ فِي رِوَايَةٍ وَيَفْنِي، وَهُوَ أَصَحُ قَوْلَـيْ الشَّافِييِّ، لِقَـوْلِ جَـابِرِ: لا

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٢) وَغَيْرُهُ، وَكَرِهَهُ ابْنُ غُمَرَ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَرَوَاهُ الْأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ وَكَالُورْدِ.

وَّذُكُوَ القَاضَيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَحْتَمُولُ أَنَّ الْمُلْهَبُ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ: لا فِلاَيَةً، وَأَنْ قَوْلُ أَخْمَدُ: لَيْسَ مِنْ آلَةِ الْمُحْرِمِ، لِلْكَرَاهَـةِ (و هـ م) وَذَكَرَ أَيْضًا رِوَايَةً: يَحْرُمُ مَا نَبَتَ بنَفْسِهِ فَقَطُ (م ١٣)(١).

﴾ وعنو بيسة رُرِي يَمْ يَا مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ وَيُنْفُسَجُ وَيُنِيلُوفَرَ، وَيَاسَمِينِ وَهُوَ الَّذِي يُتَخَذُ مِنْهُ الزَّنْبَقُ وَمَنْثُورٍ، فِي رَوَايَةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ يَحْرُمُ وَيَفْدِي، اخْتَارَهُ القَاضِي وَالشَّيْخُ، وغيرهما، وَهِيَ أَظْهَرُ، كَمَاءٍ وَرْدِ (م ١٤) '''؛ وَلَأَنْهُ يَنْبُستُ لِلطّيب وَيُتَّخَذُ مِنْهُ، كَزَعْفُرَان، وَمَاء رَيْحَان وَنَحْوهِ كَهُوَ.

وفي الفُصُولِ احْتِمَالٌ بِٱلمَنْعِ كَمَا وَرَدَهَ وَيَتُوجُهُ عَكْسُهُ (م 10)(٣).

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وله شمُّ ما لا يَتَّخذ منه طيبٌ، كريجان فارسيُّ ونمَّام وبسرم ونرجس ومرزحوش، في رواية، اختياره الأصحاب، ويحرم في روايةٍ ويفدي.

وذكر القاضي وغيره: أنَّه يحتمل أنَّ المذهب روايةٌ واحدةً: لا فدية، وأنَّ قول أحمد: ليـس مـن آلـة المحـرم، للكراهـة، وذكـر أيضًـا روايةً: يجرم ما نبت بنفسه فقط). انتهى.

وأطلق الرُّوايتين في الهداية وعقود ابن البنَّاء والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والحُرَّر، والشُّرح، والمذهب الأحمد، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يباح شمُّه ولا فدية فيه، وهو الصَّحيح.

قال المصنّف هنا: (اختاره الأصحاب).

وجزم به في الإفادات والمنوّر ومنتخب الأدمي، وغيرهم، وقدَّمه في إدراك الغاية، وشرح ابن رزين.

والرُّواية الثَّانية: يحرم شمُّه، فإن فعل؛ فعليه الفدية.

صحَّحه في النَّظم، وصحَّح في النَّصحيح أنَّه لا شيء في شمَّ الرِّيجان، وأوجب الفدية في شمَّ النَّرجس والبرم.

قلت: والقول بالتَّفرقة غريبٌ، أعني التَّفرقة بين الرُّيجان وغيره.

تنبيه: في إطلاقه الخلاف مع قوله عن الرُّواية الأولى: (اختاره الأصحاب) نظرً؛ لأنَّه لم يختلف التَّرجيح حتَّى يطلق الخلاف، وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة، ويحتمل أنَّه أراد أن يقول: (اختاره أكثر الأصحاب)؛ فسبق القلم، أو سقط من النَّاسخ.

(٢)﴿مَمَالَلَةُ – ١٤): قوله: (وكذا ما يَتْخَذَ منه طيبٌ كوردٍ وبنفسج ونيلوفر ويـاسمين وهــو الّــذي يتّخـذ منـه الزّنبــق ومنشــورٌ في روايةٍ، وفي روايةٍ أخرى يحرم ويفدي، اختاره القاضي والشَّيخ، وغيرهما، وهي أظهر، كماء وردٍ). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتَّلخيص، والحُـرَّر، والمذهب الأحمـد، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: ليس له شمَّه، فإن فعل فدى، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

قال المصنّف هنا: وهو أظهر، وصحُّحه في التّصحيح، والكافي، والنّظم، وغيرهم، وقدَّمه ابن رزينِ وغيره.

وجزم به ابن البنَّاء في عقوده وصاحب الوجيز، وغيرهما.

والرُّواية الثَّانية: له شمُّه ولا فدية عليه، جزم به في الإفادات، والمنوِّر، ومنتخب الأدمي، وغيرهم. (٣) (مسألة – ١٥): قوله: (وماء ريحان ونحوه كهو، وفي الفصول احتمالٌ بالمنع كماء وردٍ، ويتوجُّه عكسه). انتهى.

ذكر المُصنّف في ماء الرّيحان ونحوه ثلاثٌ طرق، أصحُّها: أنّه كأصله، والأصل أطلق فيه الخلاف، فكذا يكون في مانه، وقد علمـت

الصُّحيح في أصله، فكذا يكون الحكم في مائه، واللَّه أعلم. تنبيهان: الأوَّل: ذكر المصنَّف الخلاف في ذلك روايتين، وتسابع على ذلك أبا الخطَّاب وصاحب المذهب، ومسبوك الذَّهب،

والخلاصة، والمقنع، والمذهب الأحمد، والحرَّر، والرَّعايتين، وغيرهم. وحكى الشّيخ في الكافي: في الرِّيمان الفارسيّ الرُّوايتين، ثمّ قال: في سائر النّبات الطّيب الرّائحة الّذي لا يتّخذ منه طيبّ وجهـان

وقدُّم ابن رزينِ: أنَّ جميع القسمين فيه وجهان وغيره، ثمُّ قال: وقيل في الجميع روايتان. انتهى.

فتلخص للأصحاب في حكاية الخلاف ثلاث طرق، والله أعلم.

وَلَهُ الادُّمَانُ بِدُهْنِ لا طِيبَ فِيهِ، كُزَيْتِ وَشَيْرَجٍ، نَصُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢٦)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٩٦٢)، وَاَبَّنُ مَاجَهُ (٣٠٨٣)، مِنْ حَليهِشْو ابْنِ عُمَرَ مِنْ رِوَايَةِ فَرْقَادِ السَّبْخِيِّ، وَهُـــوَّ

وَذَكَرَهُ البُخَارِيُّ (١٤٧٩) عَن ابْن عَبَّاسٍ، وَلِعَدَم الدَّلِيلِ.

وَعَنْهُ: المَنْعُ وَيَفْدِي، ذَكَرَ القَاضَي: أَنْهُ احْتِيَارُ الخِزُقِيُّ (وَ هَمَ) كَالْطَيْبِ؛ وَلاَنْهُمَا أَصْلُ الآدْهَان وَلَمْ يُكْتَسَبُ الدُّهْسنُ إِلاَّ الرَّائِحَةُ، وَلا أَثَرَ لَهَا مُنْفُرِدَةُ وَمَنَعَ القَاضِي ذَلِكَ، وَهُوَ وَاضِحٌ قَالَ: ويَحْتَمِلُ أَنَّ المَنْعَ لِلْكَرَاهَةِ وَلاَ فِدْيَــةَ، وَاقْتَصَـرَ القَـاضِي وَابْنُ عَقِيلَ عَلَى زَيْتٍ وَشَيْرَجٍ، وَقَاسَا الجَوَازَ عَلَى سَمْنٍ، فَلَعَلُّ الْمُرَادَ الحَنَفِيُّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً السَّمْنَ كَزَيْتٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ الشُّحْمَ وَالْأَدْهَانُ مِثْلُهُ، وَعَن ابْن عُمَرَ أَنَّهُ صُدِعَ، فَقَــالُوا: ألا نَدْهُنُـك بالسَّـمْن؟ قَـالَ: لا، قَـالُوا: أليَّـسَ تَأْكُلُهُ؟ قَالَ: لَيْسَ أَكُلُهُ كَأَدْهَان بِهِ وَعَنْ مُجَاهِدٍ: إِنْ تِنَارَى بِهِ فَدَى.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَالرُّوَايَتَان فِي رَأْسِهِ وَيَدَنِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ عَنْ أحْمَدَ فِي البَدَن شَيْئًا.

وَخَصَّ الشَّيْخُ الخِلافَ بالرَّأْسَ؛ لآنُهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ، فَكَانُ يَنْبَنِي أَنْ يَقُـوْلَ: وَالوَجْهُ^(١)، كَالشَّـافِعِيَّةِ؛ وَلِهَـذَا قَـالَ بَعْـضُ أَصْحَابِنَا هُمَا فِي دَهْن شَعْرُو، وَفِي الوَاضِح روايَةُ لاَ فِدْيَةَ بادِّهَانِهِ بدُهْن فِيهِ طِيبٌ، لِعَــدَم قَصْدُو، وَفِي الـتَرْغِيبِ وَغَـيْرُهِ: يَحْرُمُ شَمُّ دُهْن وَأَكُلُهُ مَعَ ظُهُور ريجِهِ أَوْ طَعْمِهِ، وَفِي غَيْرِ مُطَيَّبٍ رَوَايَتَان كَذَا قَالَ.

وَيُقَدُّمُ غَسْلُ طِيبٍ عَلَى نَجَاسَةٍ يَتَيَمُّمُ لَهَا، وَفْلِيَّةٌ تَغْطَيَةٍ وَلِبَاسَ وَطِيبٍ كَحَلْق وَمَنْ احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ فَعَلَهُ وَثْنَ حَاجَتِـهِ فَقَطْ وَفَدَى، كَحَلْق لِعُذْر، وَمَنْ بهِ شَيْءٌ لا يُحِبُّ أَنْ يَطْلِعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَبسَ وَفَدَى، نَصْ عَلَيْهِ، وَلا يَحْرُمُ دَلاَلَـةُ عَلَـى طِيــبـــِ وَلِبَاسِ ذَكَرَهُ القَاضِي وَابْنُ شِيهَابِ، وغيرهما؛ لآنَّهُ لا يَضَمَنُ بالسَّبَبِ؛ وَلاَنْهُمَا لا يَتَعَلَّقُ بهمَا حُكُمٌ مُخِتَصٌ، وَالدُّلالَةُ عَلَى الصُّيْدِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكُمْ مُخْتَصٌّ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الْآكُلِ وَالْإِثْمُ بِ

السَّادِسُ: النَّكَاحُ، فَإِنْ تَزَوَّجَ أَوْ زَوَّجَ مُحْرِمَةً أَوْ كَانَ وَلِيًّا أَوْ وَكِيلاً لَمْ يَصِحُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و م ش) تَعَمَّدُ أَوْ لا. لِمَا رَوَى مُسِلِمٌ (٩ أ ١٤) عَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا: ﴿لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلا يُنْكَحُ وَلا يَخْطُبُ٩.

وَلِمَالِكِ (١/ ٣٤٩)، وَالشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٥)، وَأَبِي ذَاوُد (١٨٤١): أَنْ عُمَرَ بْن عُبَيْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْن عُنْمَانَ وَآبَانُ يَوْمَئِذِ أَمِيرُ الحَاجُّ وَهُمَا مُحْرَمَان: إنَّى قَلْ أَرَدْتَ أَنْ أَنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بنْتَ شَيْبَةَ بْن جُبَيْر، وَأَرَدْت أَنْ تَنْخَضُرَ.

فَأَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانٌ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلا يَخْطِبُ٩.

وَعَنْ ابْن عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلا يُنْكَحُ وَلا يَخْطِبُ عَلَى نَفْسِهِ وَلا عَلَى غَيْرِهِۗۗۗ. رَوَاهُ مَالِكٌ (١/ ٣٤٩)، وَالشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٦)، وَرَفَعَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَلآخْمَدَ (٢/ ١١٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٢٦١) عَنْهُ: ﴿ أَنْ رَجُلاً أَرَّادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَقَـالَ: لا تَتَزَوَّجْهَا وَأَنْتَ مُخْرِمٌ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ).

وَلِمَالِكِ (١/ ٣٤٩)، وَالشَّافِعِيِّ (١/ ٣١٦): أَنْ رَجُلاً تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ مُحْرِمٌ فَرَدٌ عُمَرُ نِكَاحَهُ، وَعَنْ عَلِيٌّ وَزَيْلِ مَغْنَاهُ، رَوَاهُمَا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ؛ وَلاَّنْ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ الوَطْءَ وَدُواعِيَهُ، فَمَنَسعَ عَقْدُ النَّكَاحِ كَالعِدَّةِ؛ وَلاَّنْ العَقْدَ مِنْ دَوَاعِيمٍ الجمَّاع، فَمَنَعَهُ ٱلإِحْرَامُ، كَالطِّيبِ، أَوْ عَقْدٌ لا يَتَّعَقُّبُهُ اسْتِمْتَاعٌ، كَالْمُعْتَدُّةِ.

(١) النَّاني: قوله في الادَّهان بدهن لا طيب فيه: (قال القاضي وغيره: الرَّوايتان في رأسه وبدنه وخصُّ الشَّـيخ الخـلاف بـالرَّاس؛ لأنَّه محلُّ الشَّعر، فكان ينبغي أن يقول: والوجه). انتهى.

طريقة القياضي عليها الأكثر، كالشيخ في الكيافي وصياحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والححرُّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وطريقة الشَّيخ تابعه عليها الشَّارح وابن منجًّا وناظم المفردات.

وظاهر كلام المصنّف إطلاق الخلاف في محلّ الرُّوايتين.

وَإِجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَٱبُو حَييفَةً، لِقُولِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

مُتَّفَقُّ عَلَيْهِ (خ: ١١١،).

وَلِلْبُخَارِيِّ (٤٠١١): "وَيَنَى بِهَا وَهُوَ حَلالٌ وَمَاتَتْ بِسَرِفَمٍ".

وَلاَحْمَدُ (١/ ٢٤٥)، وَالنَّسَاقِيُّ (٢٨٣٠٩): ﴿ وَهُمَا مُحْرَمَانِ﴾.

وَالجَوَابُ هَنْ يَزِيدَ بْنِ الآصَمُ ۚ "عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلالاً وَبَنَى بِهَا حَلالاً وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ". إسْنَادُهُ جَيِّلَةً، رَوَّاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٥٩)، والتَّرْمِذِيُّ (٥٤٨))، وقَالَ: غَرِيبٌ، رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الآصَمُّ مُرْسَلاً. سَنَنَ مِيهُ إِنْ وَمِنْ أَوْلِهِ مِنْ مِنْ اللَّهِ مِذِي إِنْ الْأَصْمُ مُرْسَلاً. وَكَذَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٧).

وَلِمُسْلِمٌ (١٤١١) عَنْهُ: عَنْ مَيْمُونَةَ: وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌهُ قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَلاَّبِي دَّاوُد (١٨٤٣): «تَزَوَّجَنِي وَنَحْنُ حَلاَلان بسَرفٍ».

وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْلِهِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ َيَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلالاً وَبَنْسَى بهَا حَلالاً وَكُنْتِ الرُّسُولَ بَيْنَهُمَا".

إسْنَادُهُ جَيْدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٩٢)، وَالتُّرْمِدِيُّ (٨٤١) وَحَسْنَهُ، وَقَالًا: لا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ حَمَّـادِ بْــنِ رَيْسلو عَــنْ مَطَر بْن رَبيعَةً.

وَلِمَالِلَكِ (١/ ٣٤٨) عَنْ رَبِيعَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ مُرْسَلاً وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ بَعَثَ أَبًا رَافِعٍ مَسولاهُ وَرَجُلاً مِـنَ الآنْصَـارِ فَزَوَّجَـاهُ مَيْمُونَةَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قُبُلَ أَنْ يَخْرُجَّ٣.

وَكُذَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١٧/١).

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَهِلَ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَوْهَمَ، رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ، أَيْ ذَهَبَ وَهِمُهُ إِلَى ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بِمَعْنَى غَلِطٌ وَسَهَا، يُقَالُ وَهِلَ فِي الشِّيء وَعَن الشِّيء يَوْهَلُ وَهَلاَّ بِالتَّحْرِيكِ.

ُوَلِلْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُد (٨٤٥) هَذَا المُغنَى، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَديثَ ابْنِ عَبَّاسِ خَطَأً. وَكَذَا نَقَلَ ٱبْنِ الحَارِثِ عِنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ خَطَأً، ثُمَّ قِصَّةُ مَيْمُونَةَ مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا سَبَق، فَيَتَعَارَضُ ذَلِك، وَمَا سَسَبَقَ لا مُعَـارِضٍ لَهُ، ثُمَّ رِوَايَةُ الحِلِّ أَوْلَى؛ لآنُهَا أَكْثَرُ، وَفِيهَا صَاحِبُ القِصَّةِ وَالسَّفِيرُ فِيهَا، وَلا مَطْعَنَ فِيهَا، وَيُوَافِقُهَا مَا سَبَقَ، وَلَيْهَا زِيَـادَةً، مَعَ صِغَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَنْ، وَيُمْكِنُ الجَمْعُ بِأَنْ ظَهَرَ تَزْوِيجُهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ فِعْلُهُ خَاصٍّ بِهِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الجُلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ. وَالْهُوَ الْهِ عَبْسِ إِذَنْ، وَيُمْكِنُ الجَمْعُ بِأَنْ ظَهَرَ تَزْوِيجُهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ فِعْلُهُ خَاصٍّ بِهِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الجُلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَا سَبَقَ عَنْ عُمَرَ: وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ لا يُنْكِرُونَهُ.

وَعَقْدُ النَّكَاحِ يُرَادُ بِهِ الوَطْءُ غَالِبًا، وَيَنْحُرُمُ بِالعِدَّةِ وَالرَّدَّةِ وَاخْتِلافِ الدِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، بِخِلافِ شِرَاءِ الآمَةِ، فَافْتَرَقَا. وَيُعْتَبَرُ حَالَةَ عَقْدِ النَّكَاحِ، فَإِنْ وَكُلِّ مُحْرِمٌ حَلالاً فِيهِ فَمَقَدَهُ بَعْدَ حِلَّهِ، صَحْ فِي الآشْهَرِ، وَالعَكْسُ بِالعَكْسِ، فَـإِنْ وَكُـلَ ثُمُّ أَحْرَمَ لَمْ يَنْعَزِلْ وَكِيلُهُ، فِي الْآصِحَ فَإِذَا حَلُّ فَلِوَكِيلِهِ عَقْدُهُ لَهُ، فِي الآقيس.

وَإِنْ قَالَ: عُقِدَ قَبْلَ إِخْرَامِي، قُبِلَ قَوْلُهُ، وَكَذَا إِنْ عَكَسَ؛ لآنَهُ يَمْلِكُ فَسَخَهُ فَيَمْلِكُ إِفْرَارَهُ بِهِ، لَكِنْ يَلْزَمُهُ نِصْسَفُ المَهْرِ، وَيُصِحُّ مَعَ جَهْلِهِمَا وُقُوعُهُ؛ لآنَ الظَّاهِرَ مِنْ الْسُلِمِينَ تَعَاطِي الصَّحِيحَ، وَإِنْ وَكُلُـهُ فِي تُزْوِيجُ مُعَسَّدُةٍ فَفَرَغَتُ فَعَقَدَهُ لَـهُ

وَلَوْ قَالَ: تَزَوَّجْتُ وَقَدْ حَلَلْتُ قَالَتْ: بَلْ مُحْرِمَةٌ، صُدَّقَ، وَتُصَدِّقُ هِيَ فِي نَظِيرِهَا فِي العِدَّةِ؛ لآنُهَا مُؤْتَمَنَةٌ، ذَكَـرَهُ الْمِنْ

وَعَنْ أَخْمَكَ: إِنْ زَوَّجَ الْمُحْرِمُ غَيْرَهُ صَحَّ؛ لآنُهُ سَبَبٌ لإِبَاحَةِ مَخْظُورٍ لِحَلالٍ، فَلَمْ يَمْنَعُهُ الإِخْرَامُ، كَحَلْقِسهِ رَأْسَ حَـلالٍ، وَالْمُذْهَبُ الْآوُلُ، وَهُوَ نِكَاحٌ فَاسَدٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ٓ آخِرَ الصَّدَاقُ.

وَإِنْ أَحْرَمُ الإِمَامُ فَفِي التَّعْلِيقِ: لَمْ يَجُوْ أَنْ يُزَوِّجَ، وَيُزَرِّجُ خُلْفَاؤُهُ، ثَمَّ سَلْمَهُ؛ لآنُـهُ يَجُورُ بِولايَةِ الحُكْمِ صَا لا يَجُورُ بِولايَةِ النَّسَبِ، لآنَهُ يَجُورُ أَنْ يُزَوِّجَ الكَافِرُ وَلا يَجُورُ بِولايَةِ النَّسَبِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ احْتِمَالَيْنِ َ ٱلمَنْعُ وَعَدَمُهُ، لِلْحَرَّجِ؛ لآنُ

الحُكَّامَ إِنْمَا يُزَوِّجُونَ بِإِذْنِهِ وَولايَتِهِ.

وَاخْتَارَ هُوَ الْجَوَازُّ، لِحِلَّهِ حَالَ وِلايَتِهِ، وَالاسْتِلَامَةُ أَقْرَى؛ لآلَ الإِمَامَةَ لا تَبْطُلُ بِفِسْقٍ طُــرَاً، وَذَكَـرَ بَعْـضُ أَصْحَابِنَـا إِنْ أَخْرَمَ نَائِبُهُ كَهُوَ (م ١٦)(١).

وَ فِي إِبَاحَةِ الرَّجْعَةِ فِيهِ وَصِحْتِهَا رِوَايْتَانِ: المُنْعُ نَقَلَهُ الجُمَاعَةُ وَنَصَـرَهُ القَـاضِي وَأَصْحَابُهُ كَالنَّكَـاحِ وَالإِبَاحَةُ، اخْتَـارَهُ الْجَرَقِيُ وَجَمَاعَةٌ (م ١٧) (١) (و م ش)؛ لأنَّهَا إِمْسَاكُ؛ وَلاَنْهَا مَبَاحَةً، فَلا إِخْلالَ، وَلَوْ حَرُمَتْ فَلا مَانِعَ، كَالتَّكُفِيرِ لِلْمُظَـاهِرِ، وَأَجَابِ القَاضِي بِأَنْهَا أَبَاحَتْ الوَطْءَ بَعْدَ مُضِيَّ مُلُو العِلَّةِ، وَالتَّكُفِيرُ لَئِسَ بِعَقْدٍ، وَلَيْسَ القَصْدُ بِالكَفَّارَةِ حِلُّ الوَطْءِ لاَنْهُ لَوْ مَا مَا وَاللَّهُ اللَّهُ لَوْ مَا مَا اللَّهُ اللَّ وَطِيعَ ثُمُّ وَطِيعٌ أَوْ مَاتَتْ كُفُورٌ٣).

وَالكَفْارَةُ تَجُوزُ فِي حَالَةٍ لا يَجُوزُ فِيهَا عَقْدُ النَّكَاحِ، كَتَكْفِيرِ مَنْ ظَاهَرَ مِنْ إخسانى نِسَـائِهِ الأَرْبَـعِ أَوْ رُوْجَتِـهِ المُوطُـوَّةِ

وَتُكُورُهُ خِطْبَةُ المُخْرِمِ كَخُطْبَةِ العَقْدِ وَشُهُودِه، وَحَرَّمَهَا ابْنُ عَقِيلِ لِتَخْرِيمٍ دَوَاعِي الجَمَاعِ وَأَطْلَقَ أَبُو الفَرَج تَخْرِيمَ الْجِطْبَةِ، وَتُكُورُهُ شَهَادَتُهُ فِيهِ، وَحَرَّمَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَقَدَّمَهُ القَاضِي، وَاخْتَجُ بِنَقْلِ حَنْبُلِ: لا يَخْطِبُ، قَالَ: وَمَعْنَاهُ: لا يَشْهَدُ النَّهَاهُ النَّهَاهُ النَّهَاءُ النَّهَاءُ أَلُّ الزَّيَادَةُ النَّكَاحِ وَالمُخْرِمِ يَعْنَهَدُ شِرَاهُ الصَّيْدِ وَلاَ يَعْقِدَانٍ، وَلا فِعْلَ لِلشَّاهِدِ فِي العَقْدِ، أَمَّ الزَّيَادَةُ النَّكَاحِ وَالمُخْرِمِ يَعْنَهَدُ شَرَاهُ الصَّيْدِ وَلاَ يَعْقِدَانٍ، وَلا فِعْلَ لِلشَّاهِدِ فِي العَقْدِ، أَمَّ الزَّيَادَةُ النَّالَةِ وَلاَ يَعْقِدَانٍ، وَلا فِعْلَ لِلشَّاهِدِ فِي العَقْدِ، أَمَّ الزَّيَادَةُ النَّهَاءُ وَالْمُعْدِ وَلاَ يَعْلِي النَّامِدُ وَلَا يَعْلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ النَّهُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ اللَّلِلْلُولُ الللللِيْفِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلُولُ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللْلِيْ اللَّلِيْ الللْلِلْمُ اللْلِهُ الللللْلُولُ اللْلِيْلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُول فِي الْحَبَرِ: ﴿وَلَا يَشْهَدُ ﴾، فَلَا تُصِحُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يُكْرَهُ، لِمُحِلِّ خِطْبَةِ مُحْرِمَةٍ، وَإِنَّ فِي كَرَاهَةِ شَهَادَتِهِ فِيهِ وَجْهَيْنِ: كُسَلَا قَسَالَ، وَلا فِلنِّينَةَ بِمُسَا سِسَبَقَ كَشِرَاء الصَّيْدِ، وَيَصِحُ شِرَاءُ أَمَةٍ لِوَطَّءِ وَغَيْرِو، لِمَا سَبَقَ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن أحرم الإمام ففي التَّعليق لم يجز أن يزوِّج، ويزوِّج خلفاؤه، ثمُّ سلَّمه وذكر ابن عقيــلِ احتمـالين: المنع وعدِمه، للحرج؛ لأنَّ الحكَّام إنَّما يزوَّجون بإذنه وولايته، واختار هو الجواز لحلَّه حال ولايته، والاستدامة اقـوى وذُكـر بعـض أصحابنا: إن أحرم نائبه كهو). انتهى.

اقتصر في المغني، والشُّرح على حكاية كلام ابن عقيل.

وقال ابن الجوزيّ في المذهب، ومسبوك الذَّهب: للإمام الأعظم ونائبه أن يزوَّج وهو عرمٌ بالولايـة العامّـة على ظـاهر المذهـب.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب عدم الصُّحَّة منهما، كغيرهما، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ١٧): قوله: (وفي إباحة الرُّجعة فيه وصحَّتها روايتـــان: المنــع نقلـه الجماعــة ونصــره القــاضي وأصحاب كالنُّكــاح والإباحة، اختاره الخرقيُّ وجماعةً). انتهى.

وأطلقهما في الإرشاد والهداية والمبهج والمذهب، ومسبوك النَّعب، والمستوعب، وغيرهم، ذكروه في باب الرُّجعة وأطلقهما هنا في المقنّع، والحرَّز، والحاويين وَنظم المفردات، وخيرهم.

أحدهما: يباح ويصحُ، وهو الصَّحيح، احتاره الحرقيُّ والقاضي في كتاب الرَّوايتين والشَّيخ الموفَّق والشّارح، وغــيرهم، وصحَّب في الهداية، والمُستوعب هناً، والتُلخيص، والبلغة، والرعاية الكبرى، والتَّصَّحيح، وتصحيح الحرَّر، والفائق، وغيرهم.

قال ناظم المفردات: عليها الجمهور.

وجزم به في الإفادات والوجيز ومنتخب الأدمي والمنوِّر، وغيرهم.

وقِلْمه في الكافي والرَّماية الصُّغري.

والرُّواية التَّانية: المنع وعدم الصَّحَّة، نقلها الجماعة عن الإمام أحمد، ونصرها القاضي وأصحابه.

قال ابن عقيل: لا يصح، على المشهور.

قال في الإيضاّح: وهي أصحُّ، ونصرها في المبهج.

قال الزُّركشيُّ: وهي أشهر عن أحمد.

(٣) تنبيه: قوله: (لأنَّه لو وطئ ثمَّ وطئ أو ماتت كمَّر).

قال ابن نصر الله ولعلَّه لو عزم أو وطئ ثمُّ ماتت كفَّر.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

قَالَ الشَّيْخُ: لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا

فَصل

السَّابِعُ: الوَطْءُ فِي قُبُلِ يَفْسُدُ بِهِ النَّسُكُ فِي الجُمْلَةِ إِجْمَاعًا فِي المُوطَّإِ (١/ ٣٨١): بَلَغَنِسي أَنَّ عُمَرَ وَعَلَيُّنَا وَأَبَا هُرَيْرَةَ سُيْلُوا عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالُوا: يَنْفُلُوانِ لِوَجْهِهِمَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجُهُمَا ثُمُّ عَلَيْهِمَا حَجٍّ قَابِلٌ وَالْهَدِيُ.

قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ: وَإِذَا أَهَلُ بِالْحَجُّ مِنْ عَامَ قَابِلِ تَفَرُّقَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجُّهُمّا.

وَفِيهِ (١/ ٣٨٤) أَيْضُنَا وَهُوَ صَدَيِيحٌ عَنِ ابْنِ عَبُّاسٍ: سُوْلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِمِنَى قَبْلَ أَنْ يُفِيسِضَ، فَأَمَرَهُ بِنَحْدِ نَقَةٍ.

وَنِي رَوَايَةٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: لَا أَظُنُهُ إِلاَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنْهُ قَالَ: الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ يَعْتَمِرُ وَيُهُ دِي وَرَوَاهُ النَّجَادُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٧٢): أَنَّ رَجُلاً أَنَى أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَيْتِ يَوْمَ النُّحْرِ، قَالَ: يَنْحَرُ جَزُورًا بَيْنَهُمَا.

وَلَهُ ايْضًا بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ شَعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَجُلاً أَتَى عَبْدُ اللّهِ بْنَ عَمْرِو يَسْأَلُهُ عَـــن مُحْدِمٍ وَقَـعَ بِامْرَأَتِـهِ، فَاشَارَ إِلَى عَبْدِ اللّهِ بْن عُمْرَ، فَقَالَ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ وَاسْأَلُهُ.

قَالَ شُعَيْبٌ: فَلَمْ يَعْرِفْهُ الرَّجُلُ، فَلَهَبْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ أَبْنَ حُمَرَ، فَقَالَ: بَطَلَ حَجُّك.

قَالَ الرُّجُلُ: افَاقْعُدُ؟ قَالَ: لا، بَلْ تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ وَتَصْنَعُ مَا يَصْنَعُونَ، فَإِذَا أَذَرَكْتَ قَابِلاً حُجُّ وَأَهْدِ،

فَرَجَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو فَأَخْبَرَهُ، ثُمٌّ قَالَ: اذْهَبْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسِ فَاسْأَلُهُ.

قَالَ شُمَيْبٍ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَسَالَهُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرً، فَرَجَعٌ إِلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَمْرٍو فَاخْبَرَهُ، ثُمُّ قَالَ: مَا تَقُولُ أنْت؟ قَالَ: أَقُولُ مِفْلَ مَا قَالاً.

وَرَوَاهُ الْأَثْرَمُ وَرَّادَ: وَحُلٌّ إِذَا حَلُوا، فَإِذَا كَانَ العَامُ المُقْبِلُ فَاحْجُجُ أَنْتَ وَامْرَأَتُك وَأَهْدَيَا هَدَيَا، فَسَانِ لَـمْ تُجَـدًا فَصُومَـا ثَلاثَةَ أَيَّامٍ فِي الحَجُّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمَا وَفِي كَلامِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ حَتَّى يَقْضِيَا حَجُّهُمَا وَعَسْرُو بْـنُ شَعَيْبَ حَدِيثُهُ حَسَنٌ.

. قَالَ البُخَارِيُّ: رَأَيْتُ عَلِيًّا، وَأَحْمَدَ، وَالْحُمَيْدِيُّ، وَإِسْحَاقَ يَحْتَجُونُ بِهِ، قِيلَ لَهُ: فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَاذَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُونُ أَكْثَرَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَنَحْوَ هَذَا، وَسَبَقَ فِي زَكَاةِ العَسَل.

وَرَوَى أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِيهِ ثُمُّ يَحُجَّانِ مِنْ قَابِلِ وَيُحْرِمَانِ مِنْ حَيْثُ أَخْرَمَا وَيَتَفَرُّقَانِ وَيُهْدِيَانَ جَزُورًا وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: عَلَيْهِمَا الحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ثُمُّ يَفْتَرِقَانِ مِنْ حَيْثُ يُخْرِمَانِ وَلا يَجْتَمِمَانِ حَتَّى يَقْضِيّا نُسُكَهُمَا وَعَلَيْهِمَا الهَذِيُ.

وَّرَوَى أَيْضًا مِنْ طَوِيقِ ابْنِ وَهْبِ أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْنِ حَرْمَلَةَ السُّلَمِيِّ، عَـنْ سَعِيدِ بْنِ الْسَيِّبِ: ﴿أَنَّ رَجُلاً جَامَعَ امْرَأَتُهُ وَهُمَا مُحْرِمَانِ فَسَالَ الرَّجُسُلُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُمَّا أَيْمَا عَجْكُمَا أَسُمُّ الرَّجَعَا وَعَلَيْكُمَا حَجُدُّ أَخْرَى قَابِلَ حَثَّى إِذَا كُنْتُمَا فِي المُكَانِ اللّذِي أَصَبْتِهَا فِيهِ فَأَخْرِمَا وَتَفَرُّقَا، وَلا يُؤَاكِلُ وَاحِدٌ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ، ثُسمُّ أَيْمًا مَاحِبُهُ، ثُسمُّ أَيْمًا مَاحِبُهُ، ثُسمُّ أَيْمًا مَاحِبُهُ، فَسَمُّ الْمُعْدَيَاهُ.

روايَةُ العَبَادِلَةِ كَابْن وَهْبِ، عَن ابْن لَهيعَةَ صَحِيحَةً عِنْدَ عَبْدِ الغَنِيّ بْن سَعِيدٍ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: يَعْتَبِرُ بِذَلِكَ، وَيَعْضُهُمْ يُضَعُّهُما، وَرُويَ أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ.

ُ وَسُيْلَ عَنِ الْمُخْرِمِ يَأْتِيَ اَمْرَاتَهُ؟ قَالَ: كَانْ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ فَقَالَ: يَمْضِيَان بِحَجِّهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَجِّهِمَا ثُمَّ يُرْجِعَان خلالاً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَّا لِصَاحِبِهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ قَابِلِ حَجًّا وَأَهْلَيَا، وَتَقَرَّقًا مِنْ خَيْثُ أَصَابَهَا حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمًا.

وَرَوَى مَعْنَاهُ سَعِيدٌ وَالْأَثْرَمُ عَنْهُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيَفْسُدُ النُّسُكُ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الآوُّل وَلَوْ بَغَدَ الوُّقُوفِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و م ش).

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَفْسُدُ بَعْدَهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةً.

لَنَا أَنْ مَا سَبَقَ مُطْلَقٌ؛ وَلاَّنَّهُ [إنَّمَا] صَادَفَ إِخْرَامًا تَامًّا، كَقَبْلِ الوُّقُوفِ.

وَقُولُهُ عليه السلام عَمُّنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ تَمُّ حَجُّهُ، يَعْنِي: قَارَبَهُ، لِبُقَاء طَوَافِ الزَّيَارَةِ.

وَلا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ، بِدَلِيلِ العُمْزَةِ، وَإِذْرَاكِ رَكِّفَةٍ مِنْ الجُمُعَةِ، وَيَثِيَّ الصَّوْم قَبْلَ الزَّوَالَ.

وَوَطْءُ الْمُرَأَةِ فِي اللَّهُو وَاللَّوَاطُ وَبَهِيمَةٍ كَالْقُبُلُ (و مْ شُ) لِوُجُوبِ الْحَسَدُ وَالغُسُلِ كَالْقَبُلِ، وَخَرَّجَ بَعْضُهُم: لا يَفْسُدُ بِوَطْءِ بَهِيمَةٍ مِنْ عَدَم الحَدَّ، وَأَطْلَقَ الحَلُوانِيُّ وَجُهُمَّيْنِ: أَحَلُهُمَا لا يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ شَاةً، وَلَنَا خِلافٌ فِي الحَدُ بِذَلِكَ...

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً. لا يَفْسُدُ؛ لآنَّهُ الآصْلُ وَلا يَصِحُ القِيَاسُ.

وَعَنْهُ: كَقُوْلِنَا، وَالنَّاسِي وَالجَاهِلُ وَالْمُكْرَّهُ وَنَحْوُهُ كَغَيْرِو، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و هـ م) لِمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَلاَّنَهُ سَبَبٌ يَجِبُ بِهِ القَضَاءُ، كَالفَوَاتِ [وَفِيهِ نَظَرًا؛ لآنَّهُ تَرْكُ رُكُن فَافْسَك، وَالوَطْءُ فِعْلَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ، وَقَاسُــوا عَلَـى الصَّـلاةِ؛ لآنُ حَالاتِ الإِخْرَام مُذَكَرَةً، كَحَالاتِهَا بِخِلافِ الصَّوْم، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِتَرْكُ شَرْطِهَا.

وفي الفَصُولُ روَايَّةً: لا يَفْسُدُ، أَخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَاللَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَنجَة وَجَلِيدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، وَتَجسِبُ بِهِ بَدَنَـةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ لِمَا سَبَقَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكَسَائِو المُخْظُورَاتِ (و م ش).

ُ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ: قَبْلَ الوُقُوفِ شَمَاةً، وَيَعْدَهُ بَدَنَّةً، وَالقَارِنُ عَلَيْبِهِ دَمٌّ وَاحِـلٌ، نَـصٌّ عَلَيْهِ (و م ش) لإطلاقِ مَـا سَـبَق، وَكَالْمُفْرِدِ وَكَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ؛ وَلاَنَّهُ إِحْرَامٌ وَاحِلُه، فَتَلَاحَلَتُ الكَفَّارَةُ، كَحُرْمَةِ الحَرَم وَالإِحْرَام.

وَعَنْهُ: وَشَاةً لِلْعُمْرَةِ إِنْ لَرْمَهُ طُولَفَان وَسَعَيَّان.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ وَطِيَّ قَبْلَ فَوَاتَ العُمْرَةَ فَسَدَتْ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ لَهَا وَشَاةٌ لِلْحَجِّ، وَبَعْدَ طَوَافِهَا لا تَفْسُدُ، بَـلْ حَجُهُ وَعَلَيْهِ دَمَّ.

قَالَ القَاضِي: وَيَتَخَرُّجُ مِثْلُ هَذَا عَلَى رَوَايَتِنَا: عَلَيْهِ طُوَافَان وَسَعَيَان، كَذَا قَالَ.

وَالَمْرَاّةُ الْمُطَاوِعَةُ كَالرَّجُلِ، لِوُجُودِ الجَمَاعِ مِنْهُمَا، بِلَيْلِيلِ الحَدُّ؛ وَلاَّنْهُمَا اشْتَرَكَا فِي السَّبَبِ المُوجِبِ، كَمَا لَوْ قَلَا رَجُلاً أَوْ حَلَفَ لا يَطَوُهَا وَحَلَفَتْ مِثْلَ ذَلِكَ فَوَطِئْهَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و هـ م)، وكَنْفَقَةِ القَضَاءِ عَلَى المُطَاوِعَةِ؛ وَلاَّنَهُ آكَدُ مِنْ الصَّوْمِ. وَعَنْهُ: يُجْزِئُهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ (و ش) لاَّنَّهُ جِمَاعٌ وَاحِدٌ، وَسَبَقَ كَلامُ الصَّحَابَةِ.

وَعَنْهُ: لا فِلاَيْةَ عَلَيْهَا؛ لآنَهُ لا وَطَهْمَ مِنْهَا، ذَكَرَهَا القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَسارَهُ ابْنُ حَسامِدٍ، وَصَحَّحَـهُ ابْنُ عَقِيـلِ وَغَـيْرُهُ، كالصَّوْمِ، وَلا فِدْيَةَ عَلَى مُكْرَهَةٍ نَصَّ عَلَيْهِ، كالصَّوْم؛ وَلآنَ المُكْرَةَ لا يُضَافُ الفِعْلُ إلَيْهِ.

وَعَنَّهُ: بَلَى (و هـ) كَمُطَّاوعَةٍ.'

وَعَنْهُ: يَفْدِي عَنْهَا الوَاطِئَ، لآنَ الإفسَادَ مِنْهُ (و م) كَإِفْسَادِ حَجِّهِ، وَكَنَفَقَةِ القَضَاءِ، نَقَلَ الآثْرَمُ: عَلَى الرَّوْجِ حَمْلُهَا وَلَـقْ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بغَيْرِهِ وَيُجْبَرُ الزَّوْجُ الْثَانِي عَلَى أَنْ يَدَعَهَا.

وَفِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي الْمُكْرَهَةِ عَلَى الوَطْء فِي الصَّوْمِ تُكَفَّرُ وَتَرْجِعُ بِهَا عَلَى الزَّوْجِ؛ لآنَّهُ الْمُلْجِئُ لَهَا إِلَى ذَلِكَ، كَمَا قُلْنَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنَفَقَةِ الفَضَاء فِي الحَجِّ، وكَمَا قُلْنَا فِي مُحْرِمٍ حُلِقَ رَأْسَةُ مُكْرَهَا أَوْ نَاقِمًا: إِنَّ الفِدْيَةَ عَلَى الحَسَالِقِ، كَذَا قَالَ، وَقَذْ عُرِفَ الكَلامُ فِيهِ، فَتَتَوَجَّهُ هَلِهِ الرُّوايَةُ هُنَا.

وفي الرُّوْضَةِ: الْمُكْرَمَةُ يَفْسُدُ صَوْمُهَا وَلا تَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ وَلا يَفْسُدُ حَجُّهَا وَعَلَيْهَا بَدَنَةً، كَذَا قَالَ.

وَيَلْزَمُهُمَا الْمُضِيُّ فِي فَاسِلِوهِ، وَحُكْمُهُ كَإِخْرَامِ صَحِيحٍ.

نَقَلُهُ الجَمَاعَةُ، وَذَكَرُهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَنْ جَمَّاعَةِ الفُقَّهَامِ، وَنُصِبَ الجِلَافُ مَعَ ذَاوُد.

وَذُكُرُ الشَّيْخُ عَنِ الحَسَنِ وَمَالِكِ: يَبِغِمَلُ الحَجَّةُ عُمْرَةً. وَإِنْ كُلُونِ الشَّيْخُ عَنِ الحَسَنِ وَمَالِكِ: يَبِغِمُ لُوا الْحَجَّةُ عُمْرَةً.

قَالَ أَجْمَدُ فِي رَوَايَةِ أَبْنَ إِبْرَاهِيمَ: أَحَبُ إِلَيْ أَنْ يَعْتَمِزَ مِنْ التَّنْهِيمِ، وَإِلَيْهِ يَذْهَبُ مَالِكُ.

لَّنَا ظَاهِرُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلِتُمُوا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ٩٦ أ]، وَمَا منبَقَ مِنَ السُّنَّةِ. •

وَقَوْلُهُ ﷺ امَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدُّه الحَجُّ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَالْوَطْءُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَهُوَ مَرْدُوقَة، وَيَلْزَمُهُمَا قَضَاؤُهُ، وَإِنْ كَانَ فَرْضًا، وَتُجْزِقُهُ الحَجَّةُ مِنْ قَابِلٍ؛ لآنَ القَضَاءَ يُجْزِئُ عَمَّا يُجْزِئُ عَنْهُ الآوَّلُ لَوْ لَمْ يُفْسِدْهُ، لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ.

وَقِيلَ لَآخَمَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الحَارِثِ: أَيْتُهُمَا حَجَّةُ الفَرِيضَةِ؟ الَّتِي أَفْسَدَ أَوْ الَّتِي قَضِيَ؟ قَالَ: لا أَدْرِي. وَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ النَّفْلِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) وَجَزَمَ بِهِ الآصْحَابُ، لإطلاقِ مَا سَبَقَ مِنْ السُّنَّةِ، وَلِوُجُوبِهِ بِذَخُولِـهِ فِي الإِخْرَامِ، - يَنْ مَنْ السُّنَّةِ، وَلِوْجُوبِهِ بِذَخُولِـهِ فِي الآصْحَابُ، لإطلاقِ مَا سَبَقَ مِنْ السُّنَّةِ، وَلِوُجُوبِهِ بِذَخُولِـهِ فِي الإِخْرَامِ، كَمَنْذُورٍ، كَذَا قَالُوا.

وَالْمَرَادُ: وُجُوبُ إِنْمَامِهِ لا وُجُوبُهُ فِي نَفْسِهِ، لِقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَطَوُّعٌ كَغَيْرِهِ فَيُثَابُ عَلَيْهِ ثَهَابَ عَلَيْهِ ثَوَابَ نَفْلٍ، وَسَبَقَ عِنْدَ مَنْ دَخَلَ فِسي تَطَوُّعِ صَوْمٍ رِوَايَةٌ غَرِيبَةٌ لا يَقْضِيهِ وَالقَضَاءُ عَلَى الْفُوْرَ، لِتَعْيِينِهِ بِالْلَّجُولَ فِيهِ، وَيَلْزَمُ الْإِحْرَامُ مِنْ أَبْعَدِ المَوْضِعَيْنِ: المِيقَاتُ أَوْ إخْرَامُهُ الآوُّلُ، نَصَّ حَلَيْهِ (و ش) لِمَا سَبَقَ مِنْ السُّنَّةِ، وَلآنُّ القَضَاءَ بصِفَةِ الآدَاء، بذليسَل المَسَافَةِ مِنْ المِيقَاتِ إلَى مَكَّةً، وَكَالصَّالاةِ؛ وَلاَّنْ دُخُولَهُ فِي النَّسُكِ سَبَبٌ لِوُجُوبِهِ، فَتَعَلَّقَ بِمَوْضِعِ الْإِيجَابِ، كَالنَّذْر.

قَالَ القَاضِي: فَإِنَّهُ لَوْ نَذَرَ حَجَّةً مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِهِ لَمْ يَجُزُّ أَنْ يُخْرِمَ مِنْ المِيقَاتِ وَلَزَمَهُ مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِهِ.

وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: إِذَا نَذَرَ أَنْ يَحُيجُ مَاشِيًّا وَلَمْ يَنُو مِنْ أَيْنَ يَمْشِي يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ جَيْتُثُ حَلَفَ، قَـال: وَلَـمْ يُسَـلُّمْ بَعْضُهُمْ هَذَا اعْتِبَارًا بِالفَرْضِ، وَهَذَا مُسَلِّمٌ بِالإَجْمَاعِ، كَذَا قَالَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، وَسَبَقَ أَنَّهُ لا يُكْرَهُ، فَلا يُلْزَمُهُ، وَإِلاَّ لَزَمَهُ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الحَجُّ مِنْ اللِيقَاتِ وَالعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الحِلِّ.

وَعِنْدَ مَالِكُو: مِنَ المِيقَاتِ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا يُجْزَفُهُمَا إلاَّ مِنْ حَيْثُ أَهَلاً، الحُرُمَاتُ قِصَاصٍ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَغْدَادَ فَحُبِسَ فِي السَّجْنِ ثُمُّ خُلِّيَ عَنْهُ أَيْخرِمُ مِنْ بَغْدَادَ؟ قَالَ: يُحْرِمُ مِنْ اللِّيقَ التِو أَحَبُّ

قَالَ القَاضِي: لآنَ التَّحَلُّلَ مِنْ الحَجِّ لَمْ يَكُنْ بِإِفْسَادٍ، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجُّهُ نَقْلُ حُكُم مَسْأَلَةٍ إِلَى الْأَخْرَى، لِلْقِيَسَاسِ السَّابِقِ وَإِطْلاقِ الصَّحَابَةِ، وَظَاهِرُهُ مِنْ المِيقَاتِ، لآنَّهُ المُعْهَودُ، وَلِكَرَاهَةِ تَقَدُّمِ الإِخْرَامِ، وَلآنَهُ تَبَرُّعُ بِتَقْدِيمِ إِخْرَامِهِ، كَمَا لَوْ أَخْرَمَ فِي

وُّأَجَابَ القَاضِي بِتَأْكِيدِ الْكَانِ، لِوُجُوبِ الدُّم بِمُجَاوَزَتِهِ، كَذَا قَالَ.

وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَلَى المُذْهَبِ المُنْعُ، وَسَبَقَ عِنْدَ سُقُوطٍ دَمَ الْمُثْعَةِ بفَسَادِ النُّسُكِ أَوْ فَوَاتِهِ.

وَيُستَنَحَبُ تَفَرُّقُهُمَا فِي القَضَاءِ (و م ش) قَالِ أَحْمَدُ: يَتَفَرُقَانَ فِي النَّرُولِ وَالمَحْمَلِ وَالفُسْطَاطِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لآنَّهُ رُبُمَا يَذْكُرُ إِذَا بَلِغَ المُوْضِعَ فَتَاقَتْ نَفْسُهُ فَوَاقَعَ المَحٰذُورَ فَفِي القَضَاءِ دَاعٍ بِخِلاف الْآدَاءِ، وَلَمْ يَتَفَرَّقَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا ۖ أَفْسَدَاهُ؛ لآنًا الحَجُّ ٱللَّهُ فِي مَنْعِ الدَّاعِي، لِمَنْعِهِ مُقَدَّمَاتِ الجَمَاعِ وَالطَّيْبِ، بَخِلافِ الصُّومُ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَتَفَرُّقُانِ لِتَذَكُّرِ شِيدُةِ المَشَقَّةِ بِسَبَبِ لَذُةٍ يَسِيرَةٍ فَيَنْدَمَـانٍ وَيَتَحَرَّرُانٍ وَلَنَـا وَجْـة: يَجِبُ، وَلِلشَّـافِعِيَّةِ وَجْهَان، لإطْلاق مَا سَبَقَ مِنْ السُّنَّةِ.

وَيَتَفُرُقُانِ مِنْ مَوْضِعِ الوَطْءِ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ (و ش) لِمَا سَبَقَ مِنْ الحَبَرِ المَرْفُوع وَالمَعْنَى.

وَعَنْهُ: مِنْ حَيْثُ يُحْرَمَانَ (وَ م) وَزُفَرُ إِلَى حِلْهِمَا لآنَّ التَّفْرِيقَ خَوْفُ المَحْظُور، فَجَمِيعُ الإحْرَام سَوَاءٌ، والفَــرْقُ تَذَكَّــرُهُ بِالْمُوْضِعِ وَسَبَقَ مَعْنَى النَّفَرُقِ فِي رِوَايَةِ الآثْرَم، وَلَعَلَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ مَحْرَمُهَا كظَاهِرِ كَلام الآصْحَاب.

وَذَكَرَ الشُّنِيخُ: يَكُونُ بِقُرْبِهَا يُرَاعِي حَالَهَا؛ لآنَّهُ مَحْرَمُهَا وَنَقَلَ إِبْنُ الحِكَم: يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَحْرَمٌ غَيْرُ الزُّوجِ.

وَالعُمْرَةُ كَالْحَيْجُ، فَإِنْ كَانَ مَكَيًّا أَوْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوِرًا أَحْرَمَ لِلْقَصَاءِ مِنْ أَلِحِلّ، لآنُهُ مِيقَاتُهَا، سَوَاءً كَانَ أَحْرَمَ بِهَا مُشَاهُ أَوْ

وَإِنْ أَفْسَلَا الْتُمَتِّعُ عُمْرَتُهُ وَمَضَى فِيهَا فَأَتَمُّهَا فَقَالَ أَحْمَدُ: يَخْرُجُ إِلَى المِيقَاتِ فَيَحْرِمُ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ، فَإِنْ حَافَ فَــوْتُ الحَـجُ أَخْرَمَ بِهِ مِنْ مَكَّةً وَفَدَى، لِتَرْكِهِ.

فَإِذَا فَرَغَ مِنْهُ أَحْرَمُ مِنْ المِيقَاتِ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّتِي أَفْسَدَهَا وَفَدَى بِمَكَّةَ لِمَا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَالْمَيْمُونِيُّ: فَإِذَا فَرَغَ مِنْهُ أَحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ بِغُمْرَةٍ مَكَانَ مَا أَفْسَدَ.

قَالَ القَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ تَفْرِيعًا عَلَى رِوَايَةِ المُرُّوذِيُّ أَنْ دَمَ المُتْعَةُ يَسْفُطُ بالإنْسَادِ: إنْ أَهَـلُ بعُسْرَةِ لِلْقَضَـاء، فَهَـلْ هُـوَ

مُتَمَتَّعْ؟: إِنْ أَنْشَأَ سَفَرَ قَصْرٍ فَمُتَمَتِّعٌ وَإِلاَّ فَلا، عَلَى ظَاهِرِ نَقْلِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ إِنَا أَنْشَأَ سَفَرَ قَصْرٍ فَمُتَمَتَّعٌ. وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ رِوَايَةً أُخْرِى تَقَتَّضِي إِنْ بَلَغَ اللِيقَاتَ فَمُتَّمَتَّعٌ فَقَالَ: لا تكونُ مُتَّعَةً حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مِيقَاتِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: إِنَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ فَمُتَّمَثُّمٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: إنْ جَاوَزُ مِيقَاتًا مِنْ الْمِيقَاتِ فَمُتَّمَثِّعٌ.

ثُمُّ احْتَجُ القَاضِي عَلَى أنَّهُ لا اغْتِبَارَ بالمِيقَاتِ أنَّهُ لَمَّا أَفْسَدَ العُمْرَةَ حَصَلَ السَّفَرُ لِغَيْرِ المُتَمَّعُ؛ لآنُهُ لَوْ اغْتَمَرَ مِنْ التَّنْعِيسِم وَحَجُّ مِنْ عَآمِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا، فَلَمَّا تَعَلُّقَ بِلَلِكَ السَّفَرُ حُكُمٌّ وَهُوَ بُطْلانُ النُّمَتُّعَ لَمْ يَبْطُل ذَلِكَ الحُكُمُ بِمُجَاوَزَتِهِ المِيقَــات، كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ دَخَلَ مَكَّةً بِعُمْرَةٍ مِنْ بَلَدِهِ فِي أَشْهُر الحَجَّ وَلَمْ يُغْسِينْهَا لَمَّا تَعَلَّقَ بَلَاكِكَ السَّفَر حُكْمٌ وَهُوَ صَحِحَّةُ التَّمَتُّعَ؛ لأنَّسة لَوْ مَضَى فِيهَا وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ كَانْ مُتَمَتِّعًا لَمْ يَبْطُلُ ذَلِكَ الحَكْمُ بِمُجَاوَرُةِ المِيقَاتَ كَذَا هُنَا كَذَا فَسَالَ: وَقَضَاءُ العَبْـادِ كَنَــذْرِهِ، قِيلَ: يَصِحُ فِي وقُهِ؛ لآنَهُ وَجَبَ فِيهِ بِإِيجَابِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ صِحْةَ العِبَسَاةَةِ فِي الجُمْلَةِ، بِخِلاف حَسَائِض، وَحَجَّةُ الإِسْلامِ وَجَبَتْ شَرْعًا، فَوَقَفَتْ عَلَى شَرْطِ الشُّرْعِ.

وَقِيلَ: لا، وَالأَوْلُ أَشْهَرُ (م ١٨)(١)

وَإِنْ كَانَ مَا أَفْسَدَهُ مَأَذُونًا فِيهِ قَضَي مَتَى قَدَرَ تَقَلَهُ أَبُو طُسالِبٍ وَلَـمْ يَمْلِكُ مَنْحَهُ مِنْهُ؛ لآنَ إِذْنَهُ فِيهِ إِذْنَ فِي مُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ، وَإِلاًّ مَلَكَ مَنْعَهُ، لِتَقْوِيتِ حَقَّهِ.

وَقِيلَ: لا، لِوُجُوبِهِ.

وَإِنْ أَعْتِنَ قَبْلَ القَضَاء فَنُواهُ انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَام، عَلَى المَذْهَبِ.

وَكَذَا يَلْزَمُ الصَّبِيُّ القَصَاءُ نَصَّ حَلَيْهِ؛ لآنَهُ تَلْزَمُهُ الْبَدَنَةُ وَالْمُضِيُّ فِي فَاسِلِهِ، كَبَالِغ.

وَثِيلَ: لا، لِعَدَمُ تَكُلْيَفِهِ، وَيَقْضِيهِ بَعْدَ بُلُوفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: قَبْلُهُ، وَتَكُفِيهِمَا الْمُفْضِيَّةُ عَنْ حَجَّةِ الإسْلام، وَالفَضَاءُ إِنْ كَفَتْ لَوْ صَحَّتْ كالآدَاء، وَخَالَفَ ابْنُ عَقِيلِ قَالَ: كَسَّا قُلْنَا فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمَ يَقْدَمُ فُلانٌ فَقَدِمَ فِي يَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ وَقُلْنَا يُجْزِثُهُ عَنْهُمَا فَٱفْطَرَهُ قَضَى يَوْمَيْن.

وَمَنْ أَفْسَدَ القَضَاءَ قَضَى الوَاجِبَ لا القَصَاءَ (و) لآنُ الوَاجِبَ لا يَزْدَادُ، كَافْسَادِ قَضَاء صِوْم وَصَلاةٍ.

وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ الآوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ حَجَّهُ (و) لِقَوْلِهِ والحَجُّ عَرَفَةٌ، وَإِنْ مَنْ وَقَفَ بِهَا تَمْ حَجُّهُ.

وَلَأَنَّهُ قُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ، خِلافًا لِلنَّخَعِيُّ وَالزُّهْرِيُّ وَحَمَّادٍ.

وَيَتَوَجُّهُ لَنَا مِثْلُهُ إِنْ بَقِيَ إِحْرَامُهُ وَفَسَدَ لِوَطْتِهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ فِي التّنبِيهِ أَنْ مَنْ وَطِئَ فِي الحَبِّ قَبْلَ الطَّوَافِ فَسَدَ حَجُّهُ: وَحَمَلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا قَبْلَ السَّحَلُّل.

وَهَلْ هُوَ بَعْدَ النَّحَلُٰلِ الْآوَّل مُخْرِمٌ؟ ذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُحْرِمٌ، لِبَقَاء تَحْرِيمِ الوَطَّء الْمُنَافِي وُجُودُهُ صِحَّةَ الإِحْـرَامِ، فَقِيلَ لَهُ: فَلا يَصِحُّ إِذْخَالُ عُمْرَةٍ عَلَى حَجَّ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا لا يَصِحُّ عَلَى إِحْرَامِ كَامِلٍ، وَهَلَمَا قَذَ تَحَلَّلَ مِنْهُ.

(١) (مسألة – ١٨) قوله: (وقضاء العبد كنذره، قيل: يصحُّ في رقُّه؛ لأنَّه وجب فيه بإيجابه.

وهو من أهل صحَّة العبادة في الجملة وقيل: لا، والأوَّل أشهر). انتهى. -

الصَّحيح من المذهب: صحَّة قضاء العبد في حال رقه.

جزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

قال المصنف هنا: هذا أشهر.

وقال في كتاب المناسك: (ويصحُّ القضاء في رقُّه، في الأصحُّ، للزومه له، كالنَّذر). انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ومن وطئ في نسك وهو حرٌّ أو عبدٌ صغيرٌ فسد حيث يفسد بــه نســك الحـرّ المكلّف ويتمّانــه إذن، ئــمَّ يقضيانه إذا زال الصَّغر والرُّقُّ، فإن زالا في فاسده بحيث لو صحٌّ كفاهما عن حجَّة الإسلام كفاهما قضاؤه عنهما، وإلاّ فلا. انتهى.

تنبيه: إنيان المصنّف بهذه الصّيغة هنا يدلُّ على أنَّ الخلاف قويٌّ من الجانبين، وإن كان أحدهمـا أشـهر، ولكـن صحّح في كتـاب المناسك ذلك، فتناقض قوله.

وَقَالَ أَيْضًا: إطْلاقُ الْمُحْرِم مَنْ حَرُمٌ عَلَيْهِ الكُلُّ.

وَفِي فُتُونَ ابْنِي عَقِيلٍ: يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ عَلَى احْتِمَالَى، وَقَالَ فِي مُفْرَدَاتِهِ: هُوَ مُحْرِمٌ، لِوُجُوبِ الدُّمِ.

وَذَكَرَ الطَّيْخُ هَٰنَا أَنَّهُ مُحْرًمٌ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ مَا يُبَّاحُ بالتَّحَلُّلِ الآوَّل: يَمْنَعُ أَنَّهُ مُحْرِمٌ وَإِنَّمَا بَقِيَ بَعْضُ أَحْكَسَامٍ الإِحْدَامِ وَتَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَالْمُنْمُونِيُّ وَابْنُ الحَكَمِ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ الرَّمْيِ: يَنْتَقَضُ إخرَامَهُ (م 19) ``

وَيَعْتَمِوْ مِنَ الْتَنْعِيمِ، فَيَكُونُ إِحْرَامْ مَكَانُ إِحْرَامٍ، فَهَلَا المَذْهَبُ أَنَّهُ يَفْسُدُ الإِحْرَامُ بِالوَطْءِ بَعْدَ رَمْي جَمْرَةِ العَقَيَةِ، وَيَلْزَمُهُ أنْ يُحْرِمَ مِنَ الحِلِّ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الحِلِّ وَإِلْحَرَم، لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَمِيعٍ؛ لأنَّهُ رُكُن الحَيجَ، كَالوُقُوف، وإذا أَحْرَمَ طَاف لِلزِّيَارَةِ وَسَعَى مَا لَمْ يَكُنُ سَعَى، وَتَحَلَّلُ؛ لآنَ الإحْرَامَ إِنْمَا وَجَبَ لِيَأْتِيَ بِمَا بَقِيَ مِنْ الحَجِّ، هَذَا ظَاهِرُ كَلامِ الجَرِّقِيِّ.

واحتاره الشَّيخ وَغَيْرُهُ وَقَالَ: وَيَعَخْمِلُ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَلَ وَالآثِمَّةُ أَوَادُواً هَلْمًا وَسَمُّوهُ عُمْرَةً؛ لأنَّ هَــٰذِهِ أَفْعَالُهَـا، وَيَحْفَسِلُ أَنْ يُرِيدُوا عُمْرَةً حَقِيقَةٌ فَيَلْزَمُهُ سَعْيٌ وَتَقْصِيرٌ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا كَالشَّيْخِ، قَالَ: سَوَاءٌ أَيْعَدَ أَوْ لا.

وَمَعْنَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ، وَقَالَهُ القَاضِي فِي الْمُجَرُّدِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: يَعْتَبِرُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَحْمَدَ.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضِي، فِي الجِلاف، وَابْنُ عَقِيلِ فِي مُفْرَدَاتِهِ، وَابْنُ الجَوْرِيُّ فِي كِتَابِ أُسْبَابِ الْهِدَايَةِ، وَابْنُ الْجَوْرِيُّ فِي كِتَابِ أُسْبَابِ الْهِدَايَةِ، وَابْنُ عَبُاسٍ، وَلاَنْ حُكُمَ الإِحْرَامِ الْمُبْتَدَا لِطُوافُ وَسَعَيْ وَتَقْصِيرٌ، وَالعُسُرَةُ تَجْدِي مَجْرَى الحَجَّ، بِدَلِيلِ القِرانِ

واختَجُ القاضي عَلَى أنَّهُ لا يُختَسَبُ بِطَوَافِ العُمْرَةِ عَنْ طَوَافِ الحَجُّ بِنَقْلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْبِ فِيمَـنْ نَسِيَ طَـوَافَ الزِّيَارَةِ حَتَى رَجَعَ إِلَى بَلْنِهِ يَلاَخُلُ مُعْتَمِرًا فَيَطُوفُ بِعُمْرَةٍ ثُمُّ يَطُوفُ طَوَافَ الزَّيَارَةِ، وَعِنْدَ (هـ ش): لا عُمْرَةَ عَلَيْسِهِ وَحَجُهُ صَحِيحٌ وَلا يَفْسُدُ إِخْرَامُهُ، وَقَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ لآنُهُ لَا يَفْسُدُ كُلُهُ فَلا يَفْسُدُ بَعْضُهُ، كَبَعْدِ التَّحَلُنَيْنِ، وَهَلْ يَلْزَسُهُ بَدَنَـةٌ (و شٍ) لأنَّهُ قُولًا ابْنِ عَبَّاسِ وَكَمَا قَبُلَ رَمْيِ جَمْرَةِ ٱلْمَقَيَّةِ؟ أَمْ شَاةٌ (و هـ م) لِعَدَمِ إِفْسَادِهِ لِلْحَجِّ كَوَطُو ُ فُونَ الفَرْجِ بِلا إنْزَالِ وَلِجِفَّةِ الجنَايَةِ؛ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ٢٠)(٢).

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (وهل هو بعد المتَّحلُّل الأوُّل عرمٌ؟ ذكر القاضي وغيره أنَّه عرمٌ؛ لبقـاء تحريــم الـوطء المنــاقي وجــوده صحة الإحرام.

وقال أيضًا: إطلاق المحرم من حرم عليه الكلُّ.

وفي فنون ابن عقيل: يبطل إحرامه على احتمال.

وقال في مفرداته: هُو عرمٌ، لوجوب الدُّم، وذكرٌ الشّيخ هنا أنّه عرمٌ، وقال في مسألة ما يباح بالتَّحلُل الأوّل بمنع أنَّسه محـرمٌ وإنَّمــا بقي بعض أحكام الإحرام، ونقل ابن منصور والميمونيُّ وابن الحكم فيمن وطئ بعد الرُّمي: ينتقض إحرامه). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه عرمٌ، كما قال القاضي، وابن عقبل والشَّيخ في موضعٍ من كلامهم.

وتبعهم الشارح وابن رزين.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وهل يلزمه بدنة أو شاةً.؟ فيه روايتان). انتهى. يعني: إذا وطئ بعد النَّحلُّل الأوَّل.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمقنع، والتَّلخيص، والحُمَّر، وشرح ابن منجًّا، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يلزمه شاةً، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ، وصحُّحه في التُّصحيح.

قال ابن البنَّاء في عقوده، وأبو المعالي في خلاصته: يلزمه دمٌّ.

وجزم به في الإرشاد والإيضاح، والكافي والمنوَّر، وغيرهم، وصحَّحه القاضي في كتاب الرَّوايتين، وقدَّمه في المغني، والشُّرح وابــن رزين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه بدنة.

جزم به في الإفادات، والوجيز، ومنتخب الأدمي.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

وَإِنْ طَافَ وَلَمْ يَرْمٍ ثُمَّ وَطِئَ، فَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ كَمَا سَبَقَ، وَقَـدُمْ بَعْضُهُم: لا يَلْزَمُهُ شَيَّءٌ، لِوُجُـودِ أَرْكَـانِ الحَـجُ، وَالقَارِنُ كَالْمُفْرَدِ، عَلَى مَا سَبَقَ؛ لآنَّ العُرْتِيبَ لِلْحَجُعُ لا لِلْمُمْرَةِ، بِدَلِيلِ تَأْخِيرِ الحَلْقِ إِلَى يَوْمِ النَّحْــرِ، وَالعُمْـرَةُ كَـالحَجُّ، فِيمَـا

وَتَفْسُدُ قَبْلَ فَرَاغِ الطُّوافِ، وَكَذَا قَبْلَ سَعْبِهَا إِنْ فَلْنَهُ وَكُنَّ أَوْ وَاجِبٌ

وَفِي التَّرْغِيبِ: ۚ إِنْ وَطِيَّ قَبْلَهُ خُرِّجَ عَلَى الْرُّوايَّتَيْنَ فِي كُونِهِ رَكْنَا أَنْ غَيْرَهُ، وَلا تَفْسُدُ قَبْلَ الحَلْقِ إِنْ لَــمْ يَجِبْ وَكَـٰذَا إِنْ وَجَبَ، وَيَلْزَمُهُ دَمَّ، وَقَدَّمَ فِي التَّرْغِيبِ: تَفْسُدُ وَفِي التَّبْصِيرَةِ فِي فِدَاءٍ مِعْظُورِهَا قَبْلَ الحَلْقِ الرَّوايَتَانِ.

وفي الرِّعَايَةِ وَعَنْهُ: يَفْسُدُ الحَجُّ فَقَطْ، كَذَا قَالَ.

وَلا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا إِلاًّ] شَاقًا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، لِنَقْصِ حُوْمَةٍ إخْرَامِهَــا عَنِ الحَجّ، وَلِنَقْـصِ أَرْكَانِهَـا وَدُخُولُ أَفْعَالِهَا فِيهِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ.

وَالنَّفْصُ يَمْنَعُ كُمَالَ الكَفْارَةِ، كَبَعْدِ التَّحَلُّل الآوُّل.

وَقَالَ الْحَلْوَانِيُّ فِي الْمُوجَزِ: الآشْبَهُ بَدَنَةٌ (و َّش) كَالْحَجّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَقَوْلْنَا إِلاَّ أَنْ يَطَأَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ فَلا يَفْسُـدُ وَعَلَيْهِ شَاةً، لَنَا أَنَّهُ وَطِئَ فِي إَخْرَامٍ تَامٌ كَقَبْلِ الْآرْبَعَةِ.

قِيلَ لَأَحْمَدَ رَحَمُهُ اللهُ: فَسَدَتُ بِجِمَاعٍ ثُمَّ اعْتَمَزَ مِنْ عَامِهِ لا يُنْوِيهِ يَعْنِي القَضَاءَ قَالَ: لا يُخْزِقُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِمُمْرَةِ أَخْسَرَى وَعَلَيْهِ دُمَّ.

وَلَوْ أَحْرَمَ حَالَ وَطْئِهِ فَلَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي مَسْأَلَةِ البَيْعِ الفَاسِدِ: لا يَجِبُ مُضِيَّةُ فِيهِ، وَمُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَـــمُ لا يَنْعَقِـدُ،

وَسَبَقَ فِي الرُّدَّةِ فِي الْآذَانِ قَوْلُ صَاحِبِ الْمُحَرُّدِ: قَلْ يُعْتَدُّ بِمَا فَعَلَهُ الوَاطِيئ، وَيُنْعَقِدُ إِخْرَامُهُ البَيدَاءُ، بِخِلاف الْمُرْتَدُّ، وَيَأْتِي فِي فَصْلُ مَنْ كُرُّرَ مَحْظُورًا.

التَّامِنُ: الْمُبَاشِرَةُ بِلَمْسٍ أَوْ نَظَرٍ لِشَهْوَةٍ (و) فَإِنْ وَطِيئَ دُونَ الفَرْجِ أَوْ قَبُسلَ أَوْ لَمَسسَ لِشَهْوَةٍ فَـأَنْزَلَ فَعَلَيْءِ بَلَغَـةُ، نَقَلَـهُ الجَمَاعَةُ، فَذَكِرَ لَهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ قَوْلُ سُفْيَانْ: يَقُولُونْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَقَدْ تَمُّ حَجُّهُ، فَقَالَ: جَيِّدٌ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُيْمُونِيِّ: الْبَنُ عَبَّاسٌ جَعَلُ عَلَيْهِ بَلِنَةً، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَقَاسُوهُ عَلَى الوَطْءِ فِي الفَرْجِ. وَعَنْهُ: شَاةً إِنْ لَمْ يَفْسُدُ (و هـ ش) ذَكَرَهَا القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَأَطْلَقَهَا الْحَلُوانِيُّ، كَمَا لَوْ لَمْ يُنْزِلْ، وَالقِيَاسَان ضَعِيفَان، وَفِي فَسَادِ نُسُكِهِ روَايَتَان:

إخدَاهُمَا: يَفْسُدُ، نَصَرَهَا القَاضِيَ وَأَصْحَابُهُ، وَأَخْتَارُهَا ٱللِّرَقِيُّ وَأَبُو بَكُو فِي الوَطْءِ دُونَهُ وَأَلْزَلَ (و م) لأنَّهَا عِبَادَةً يُفْسِنَّدُهَا الوَطْءُ فَأَفْسَدَهَا الإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ، كَالصُّوم.

وَاحْتَجُ القَاضِي بِنَهْيِ ٱللَّهِ تَعَالَى عَنِ الرَّفْثِ، وَهُوُّ عَامٌ فِيهِ، وَالنَّهْيُ يَدُلُ عَلَى فَسَادٍ ٱلمَنْهِيُّ عَنْهُ.

وَالثَّائِيَّةُ: لا يَفْسُدُ، اخْتَارَهَا الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ (م ٢١)(١) (و هـ ش) لِعُدَّمُ الدَّلِيلِ، وَالْصَدُّومُ يَفْسُدُ بِجَمِيعِ مُخْظُورَاتِهِ وَالحَـجُ

وعنه: شَاةً إن لم يفسد وفي فساد نسكه روايتان:

إحداهما: يفسد، نصرها القاضي وأصحابه، واختارها الحرقيُّ وأبو بكرٍ في الوطء دونه وأنزل.

والثَّانية: لا يفسد، اختارها الشَّيخ وغيره). انتهى.

وأطلقهما في الإرشاد، والإيضاح، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والمقنع، والحُرُّر، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم. إحداهما: لا يفسد، وهو الصّحيح.

صحَّحه في التَّصحيح وغيره، وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره الشَّيخ والشَّارح، وصاحب الفائق، وغيرهم.

🦠 (ر): روایتیان

⁽١) (مسألة – ٧١): قوله: (فإن وطئ دون الفرج، أو قبَّل، أو لمس لشهوةٍ فانزل؛ فعليه بدنةٌ.

بِالجِمَاعِ فَقَطْ، وَالرَّفَثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وغيرهم، فَلَمْ نَقُلْ بِجَفِيعِهِ، مَعَ أَنَهُ يَلْزَمُ القَوْلُ بِهِ فِي الفُسُوقِ وَالجِلَالِ. وَعَنْهُ رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: إِنْ أَمْنَى بِالْمَبَاشَرَةِ فَسَنَه، وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ لَمْ يَفْسُدُ (و) قال الشَّيْخُ: لا تَعْلَمُ فِيهِ خِلافَسا كَالصَّوْمِ وَكَحَسِمِ الشَّهْوَةِ، وَسَّبَقَ فِي الصَّوْمِ خِلافَسَ، وَمِثْلُهُ هُنَا، وَظَاهِرُ كَلامٍ الحَلْوَانِيِّ أَنْ لَنَا فِي المَسْأَلَةِ خِلافًا.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلِ قَبَّلَ أَهْلَهُ: أَفْسَدْت حَجَّك.

وَمَعْنَاهُ عَنْ سَعِيلًا بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِ، وَحَمَلَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى الإِنْزَالِ، وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ عَلَيه السلام "الحَجُّ عَرَفَةَ" وَأَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهَا تُمُّ حَجُّهُ.

وَعَلَيْهِ شَاةً فِي رِوَايَةِ اخْتَارَهَا جَمَاعَةً، مِنْهُمْ الْجِرَقِيُّ وَالشَّيْخُ (و) وَفِي رِوَايَةٍ: بَدَنَةٌ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، كَالوَطْعِ

وَإِنْ كَرُّرُ النَّظَرَ فَأَمْنَى لَمْ يَفْسُدُ (م) لِعَدَمِ الدُّلِيلِ، وَالْمُبَاشَرَةُ أَبْلَعُ، وَعَلَيْبِ بَدَنَـةٌ، نَبَصٌ عَلَيْبِ، الحَتَّارَةُ الجَرَقِيُّ، وَنَصَـرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، لأَنَّهُ مِنْ دَوَاعِي الجماع، كَقَبْلَةٍ وَطِيبٍ.

وَعَنْهُ: شَاةً، وَرَوَى النَّجَّادُ عَنِّ ابْنَ عَبَّاسَ القَوْلَيْن، وَرَوَى الآثَرَمُ عَنْهُ الثَّانِيَ وَعِنْدَ الشَّافِعِيُّ: لا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَنْزَلَ. وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: إِنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ فَأَمْنَى لا شَيْءً عَلَيْهِ قَالَ صَاحِبُ الهِدَايَةِ مِنْهُمْ: لأَنْ الْمُحَرَّمُ الجِمَاعُ وَلَمْ يُوجَلَّهُ، إِنَّ كَذَا إِنْ نَبَاعُ مُنْ اللَّهِ مُنْ أَنْهُ مِنْ أَنْهُ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهِ اللَّهِ مِنْهُمْ اللَّهُ فَصَارَ كَمَا لَوْ تَفَكُّرَ فَأَمْنَى، وَالاسْتِمْنَاءُ مِثْلُهُ.

وَإِنْ مَذَى بِتَكْرَارِ نَظَرٍ أَوْ أَمْنَى بِنَظْرَةٍ وَفِي الرَّوْضَةِ وَالْمُسْتَوْجِبَ؛ أَوْ مَذَى بِنَظْرَةٍ فَشَاةً؛ لآنُهُ جُزْءٌ مِنْ المَنِيِّ حَصَلَ بِهِ لَذَّةً. وَفِي الْكَافِي: لَا فَلِدَيْهَ بَمَذَي بِتَكْرَارِ نَظْرِ، فَيْتَوَجُّهُ مِنْهُ تُخْرِيجٌ: وَلَا بَمَذَي بَغَيْرِهِ.

وَجَزَمَ بِهِ الْآدَمِيُّ البَّغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ: إِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً: يَفْدِي بَمُجَرَّدِ النَّظَر، أَنْزَلَ أَوْلا، وَمُرَادُهُ إِنْ كَرَّرَهُ.

وَاَحَدَهَا مِنْ نَقْلَ الآثْرَم فِيمَنَ جَرَّدَ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ غَيْرُ التَّجْرِيدِ: عَلَيْهِ شَاةً، وَحَمَلَهُ الشَّيْخُ وَغَـيْرُهُ عَلَى لَمْسِ أَوْ مَذَى، لِنَظْرِهِ ﷺ إِلَى نِسَائِهِ، وكذا أَصْحَابُهُ، وَلا حُجَّةً فِيهِ؛ لآنَهُ قَضِيَّةً عَيْنٍ، وقَذ يُؤخَذُ مِنْ كَلامِهِ هَذَا جَوَارُهُ لِشَهُورَةٍ.

وَلِهَذَا فِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ إِنْ كُرَّرَ النَّظَرَ حَرُّمُ، وَإِلاًّ كُرَّهُ.

وَإِنْ فَكُرَ فَالْزَلَ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ تُجَاوَزَ لأَمْنِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلُ*. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٢٨٧، م: ١٢٧).

قال في المبهج: فسد في أصحُّ الرُّوايتين، وصحَّحه في البلغة.

وقدُّمه في الجداية وغيره، واختاره أبو المعالي وغيره، وكذا في الحرقيُّ وأبو بكرٍ في الوطء دون الفرج إذا أنزل. وقال الزُّركشيُّ: هذه أشهرها.

(١) (مسألة – ٢٢): قوله: (وإن لم ينزل لم يفسد وعليه شاةً، في روايةِ اختارها جماعةٌ، منهم الحرقيُّ والشّيخ. وفي روايةٍ: بدنةً، نصرها القاضي وأصحابه، كالوطء). انتهى.

يعني: إذا وطئ دون الفرج أو قبُّل أو لمس لشهوةٍ، ولم ينزل.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والتَّلخيص، وشرح ابن منجًّا:

إحداهما: عليه شاة، وهو الصّحيح.

احتاره الشَّيخ الموفِّق في المغني، والشَّارح، والنَّاظم.

وجزم به الحرقيُّ، وصاحب الكافي، والوجيز، وشرح ابن رزين والزُّركشيِّ، وغيرهم. وقدَّمه في الهداية، والمستُوعب، والخلاصة، والمقنع، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه بدنةً، نصرها القاضي وأصحابه، كما قال المصنَّف.

قال ابن رزين في شرحه: هذا أصحُّ، وهو ظاهر ما قدَّمه في النَّظم. والرُّواية الثَّانية: يفسد، نصره القاضي وأصحابه.

وَلاَّنَّهُ دُونَ النَّظَرِ، وَعَنْ أَبِي حَفْصِ البَرْمَكِيَّ وَابْنِ عَقِيلٍ: إنَّهُ كَالنَّظَرِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

وَخَطَّا كُعَمدٍ، كُوطًا.

وَقِيلَ: لا؛ كَمَا سَبَقَ ُفِي الصَّوْمِ، لآنَ الوَطْءَ لا يَتَطَرَّقُ إلَيْهِ نِسْيَانٌ غَالِبًا، وَتَفْسُدُ العِبَادَةُ بِمُجَــرَّدِهِ، وَالْمَرْأَةُ كَـالرُّجُلِ مَـعَ شُهُوَةٍ، وَيَتَوَجُّهُ فِي خَطَإٌ مَا سَبَقَ.

وَمَنْ عَدِمَ بَدَنَةً الوَطْءِ وَالْمَبَاشَرَةِ لَزِمَهُ صَوْمٌ كَصَوْمِ الْمُتَّقَةِ، لِوُجُوبِهَا بِقُولِ الصَّحَابَةِ السَّابِقِ، فَكَلَّا بَدَلُهَا.

قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا الصَّحِيحُ مِنْ المُذْهَبِ.

وَقَالَ القَاضِي يَتَصَدُّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ إطْعَامٍ كُلِّ مِسْكِينِ يَوْمًا، كَجَزَاء الصَّيْدِ لا يَنْتَقِلُ فِي إخدَى الرَّوَايَتُيْنَ إِلَى الإطْعَامِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ الْجِرَقِيُّ: يُخَـيَّرُ فِي الجَمِيعِ، الرَّطْعَامِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ الْجِرَقِيُّ: يُخَـيَّرُ فِي الجَمِيعِ، المُعَامِ، وَظَاهِرُ كَلامٍ الْجَرَقِيُّ: يُخَـيَّرُ فِي الجَمِيعِ، اللهُ عَامٍ، وَظَاهِرُ كَلامٍ الْجَرَقِيُّ: يُخَـيَّرُ فِي الجَمِيعِ، كَفِدْيَةِ الْأَذَى، أَمَّا الشَّأَةُ فَيَخَيَّرُ كَمَا يُخَيِّرُ فِي فِلنَّةِ الْأَذَى لِلتَّرَقُهِ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ النَّقْصِيرِ عَلَيْهِ فِللَّيَّةُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكُ رَوَاهُ الآفرَمُ

النَّاسِعُ: قَتْلُ صَيْلِهِ البَرَّ المَأْكُولِ وَاصْطِيَادُهُ، بالإجْمَاع، لقوله تعالى: ﴿لا تَقَتُّلُوا الصَّيْدَ وَانْتُمْ حُرُمُ﴾ [المائدة: ٩٥]. وَقُولِهِ ﴿ وَحُرُّمُ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرُّ مَا دُمْتُمْ خُرُمًا ﴾ [اَلمَائدة: ٩٦].

وَيَأْتِي حُكُمُ الْخَطْإِ وَالْعَمْدِ، وَيُحْرِمُ وَيَهْدِي مَا تُولَّدُ مِنْهُ مَمَّ أَهْلِي أَوْ غَيْرِ مَأْكُول.

وَقِيلَ: لا يَفْدِي مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولُ وَخِيْرُو، قَدَّمَهُ، فِي الرِّحَايَةِ('')؛ لآنُ اللَّهَ إنْمَا حُرَّمَ صَيْدَ البَرِّ، وَهَذَا يَخْرُمُ أَكُلُهُ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: الآوَّلُ قَوْلُ أَكْثَرَ العُلِّمَاء، تَغْلِيبًا لِتَحْرِيمَ قَتْلِهِ، كَمَا غَلَّبُوا تَحْرِيمَ أَكْلِهِ، وَيَضْمَنُ إِنْ تَلِسفَ فِسي يَـدِهِ هُــوَ أَوْ بَعْضُهُ بِمَا يَضْمَنُ بِهِ آدَمِيًّا وَمَالاً بِمُبَاشَرَةِ أَوْ سَبَبٍ، وَمِنْهُ جَنَايَةُ دَائِيَّةِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي [إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى] فِي الْغَصْبِ وَعِنْدَ مَالِكِ وَدَاوُد: جُرْحُ الصَّيْدِ لا يُضُمَّنُ.

لَنَا أَنَّهُ أَعْظُمُ مِنْ تُنْفِيرِهِ، وَقَدْ مَنَعَهُ الشَّارِعُ.

وَكُلُّ عَيْنِ مَصْمُونَةٍ ضُمِنَتْ أَبْعَاضُهَا كَالْآدمي وَالمَالِ، وَلا حُجَّةً فِي الآيَةِ [لآئَّة] أوْجَبَ الجَزَاءَ بِقَتْلِهِ، وَإِنْمَسا يَجِبُ مَـا

وَتَحْرُمُ الدُّلالَةُ عَلَيْهِ وَالإِمْنَارَةُ وَالإِعَانَةُ وَلَوْ بِإِعَارَةِ سِلاحٍ لِيَقْتُلَهُ بِهِ، سَـوَاءْ كَـانَ مَعَـهُ مَـا يَقْتُلُـهُ بِهِ أَوْ لا، أَوْ بِمُنَاوَلَتِـهِ سِلاحَهُ أَوْ سَوْطُهُ أَوْ أَمْرَهُ بِاصْطِيَادِهِ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: أَوْ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ فَرَسًا لا يَقْلِرُ عَلَى أَخَذِ الصَّيْلِ إِلاَّ بِهِ؛ لآنٌ فِي خَـبَرِ •أَبِـي قَتَـادَةَ لَمُـا صَـادَ الحِمَـارَ الوَحْشِيُّ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَلَ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٌ؟ قَالُوا: لا.

وَفِيهِ: أَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا فَلَمْ يُؤْذِنُونِي وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي ٱبْصَرْتُهُ، فَالتَفَتُ فَابْصَرْتُهُ، ثُمٌّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السُّوطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوَلُونِي السُّوطَ وَالرُّمْحَ، قَالُوا: لا وَاللَّهِ لا نُعِينُكَ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ: إذْ بَصُرْتُ بأَصْحَابِي يَتْرَاءُونَ شَيْئًا، فَنَظَرْتُ فَإِذًا حِمَارٌ وَحْشِيٌّ.

وَفِيهِ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إلَى بَعْضٍ إذْ تَظْرُتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْسُ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَاسْتَعَنَتُهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُعِينُونِي».

مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ (خ: ٢٧٥٧، م: ١١٩٦).

(١) تنبيه: قوله في أوَّل فصل قتل صيد البرِّ: (وقيل: لا يفدي ما تولَّد من مأكول وغيره قدَّمه في الرَّعاية). انتهي.

قلت: ليس كما قال عن الرَّعاية، فإنَّه قال فيها: وما أكل أبواه فدى وحرم قتله، وكذا ما أكل أحد أبويــه دونــه، وقيــل: لا يفــدي كمحرم الأبوين. انتهى.

وجزم بالفدية في الرِّعاية الصُّغرى، ولعلُّه أراد أن يقول: (ذكره)، فسبق القلم، فقال: (قدَّمه)، واللَّه أعلم.

وَيَضْمَنُهُ بِذَلِكَ، نَقَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو الحَارِثِ فِي الدَّالُ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي المُشيرِ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبِ فِيهِ وَفِي الَّذِي يُعِينُ (و هـ) لِخَبْرِ أَبِي قَتَادَةً

وَرَوَاهُ النَّجَّادُ عَنْ عَلِيٌّ وَٱبْنِ عَبَّاسِ فِي مُحْرِم أَشَارَ.

وَأَمَّا مَا رُويَ عَنِ ابْنُ عَمَرَ: َلا جَزَاءً عَلَى الدَّالُ، فَقَالَ القَاضِي: المَعْرُوفُ عَنْهُ مَا رَوَاهُ النَّجَّادُ: لا يَدُلُّ المُحْرِمُ عَلَى صَيْدٍ وَلا يُشهرُ اللّه.

ثُمْ حَمْلَةُ عَلَى دَلالَةٍ لَمْ يَتُصِلْ بِهَا التَّلْف، قَالَ: وَلا خِلاف أَنَّ الإِعَانَةَ تُوجِبُ الجَزَاءَ، كَذَا الإِشَارَةُ؛ وَلَآنَ الدَّلاَلَةَ سَبَبٌ يُوثَرُ فِي تَحْرِيم أَكُلِهِ يَخْتَصُهُ كَقَتْلِهِ وَكَعَفْرِ بِثْرٍ وَنَصْبِ سِكِينِ وَشَرَكِ وَإِمْسَاكِهِ، وَعَبَمَانُهُ آكَدُ مِسنَ صَمَسَانِ اللَّالِ ذَكَرَهُ فِي الجِلافِ وَالاَنْتِصَارِ وَعُيُونِ المَسَائِلِ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ، وَغيرهم، وَلِهَذَا يَضْمَنُهُ بِحَفْرِ بِثْرٍ أَوْ شَرَكِ يَمْلِكُهُ بِخِلافِ مَا لَـوْ وَقَعْ نَفْرَهُ ضَمِنَهُ، وَلَوْ عَصْبَهُ فَمَاتَ فَرْحُهُ فَلَا فَاتَى فَلا، زَادَ فِي الجِلافِ: وَلَوْ أَمْسَكُهُ فَتَلِفَ قَرْخَهُ صَمِنَهُ، وَلَوْ غَصَبَهُ فَمَاتَ فَرْحُهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

وفي الانْتِصَارِ اخْتِمَالُ: يَضْمَنُهُ قَادِرٌ لَمْ يَكُفُ الضَّرَرُ عَنْهُ: وَقَالَ القَاضِي أَيْضًا: الدَّلاَلَة يُضْمَنُ بِهَــا المَـالُ بِدَلِيــلِ المُـودِعُ يَدُلُّ عَلَى الرَّدِيعَةِ

فَقِيلَ لَهُ: لِتَقْرِيطِهِ فِي الحِفْظِ؟ فَقَالَ قَدْ جُعِلَتْ مَبَبًا فِي التَّقْرِيطِ فِي الحِفْظِ، فَكَذَا فِي ضَمَسَان الصَّيْدِ، كَالْإِثْلافِ، كَالْمُ وَلاَنَهُ التَوْمَ بِإِحْرَامِهِ عَدَمَ التَّفْرِيطِ، فَيَضْمَنُ بِتَرَاكِ مَا التَزْمَهُ، كَالْمُوعِ، بِخِلافِ الْمُحِلِّ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ، وَعَسَنْ أَبِي يُوسُفَ وَرُفَزَ: عَلَيْهِ الجَزَاءُ أَيْضًا.

وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لا شَيْءَ عَلَى الدَّالُ، لِمَا سَبَقَ، وَسَوَاءً كَانَ المَدْلُولُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا أَوْ خَفِيَ لا يَعْلَمُهُ إِلاَّ بِدَلالَتِـهِ عَلَنه.

ولا شيء على ذال ومُشير لِمَنْ رَأَى الصَّيْدَ قَبْلَ دَلالَتِهِ وَإِشَارَتِهِ؛ لآنُهَا لَيْسَتْ سَبَبًا فِي تَلْفِهِ، وَكَذَا لَوْ وُجِدَ مِنْ الْمُحْـرِمِ عِنْدَ رُوْيَةِ الصَّيْدِ ضَحِكَ أَنِّ اسْتِشْرَافَ فَفَطَنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ، أَوْ أَعَارَهُ آلَةً لِغَيْرِ الصَّيْدِ فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ وَظَاهِرُ مَـا سَبَقَ: لَـوْ ذَلَّهُ فَكَذَبُهُ لَمْ يَصْمَنْ، وَقَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ.

وَإِنْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمُّ احْرَمَ أَوْ احْرَمَ ثُمُّ حَفَرَ بِثْرًا بِحَقَّ، كَدَارِهِ أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ فِي طَرِيقٍ وَامِيعٍ لَـمْ يَضْمَـنْ، وَإِلاَّ ضَمِـنَ، قَالَادَمِي فِيهَا.

وَأَطَّلَقَ فِي الانْتِصَار ضَمَانَهُ وَأَنَّهُ لا تَجبُ بِهِ كَفَّارَةُ قَتْل.

وَاحْتَجُ جَمَّاعَةً فِي اَلفَارٌ مِنْ الزُّكَاةِ بنَصَبُ اليَهُودِ الشُّبَكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاحَدُوا يَوْمَ الآحَدِ مَا سَقَطَ فِيهَا، وَأَنَّهُ شُرِعَ لَنَسَا، وَمُرَادُ مَنْ اَطْلَقَ مِنْ اَصْحَابِنَا وَاللَّهُ اَعْلَمُ إِذَا يَتَحَيَّلُ فَاللَّهَبِ رَوَايَةٌ وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَتَحَيَّلُ فَالحِلافُ وَعَدَمُهُ أَسْهَرُ وَأَظْهَرُ.

وَفِي الفُصُولِ فِي أَوَاخِرِ الحَجِّ: فِي ذِبْقِ قَبْلَ إَحْرَامِهِ لا يَضْمَنُ بِهِ بَلْ بَعْدَةً، كَنَصْبِ أَحْبُولَةٍ وَحَفْسِ بِشْرِ وَرَسْي، اخْتِبَارًا بِحَالِ النَّصَّبِ وَالرَّمْي، وَيَحْتَمِلُ الضَّمَانُ اعْتِبَارًا بِحَالِ الإِصِّابَةِ، كَرَمْيِهِ عَبْدًا فَأَصَابَ حُرًّا، وَقَالَ: يَتَصَدُّقُ مَنْ آذَاهُ أَوْ أَفْرَعَهُ بَحَسَبُ أَوْيَتِهِ، وَقَالَ: أَظْنُهُ اسْتِحْسَانًا كَالاَدْمِي.

قَالَ: وَتَقْرِيبُهُ كَلْبًا مِنْ مَكَانِ الصَّيْدِ جَنَايَةً، كَتَقْرِيبِهِ الصَّيْدَ مِنْ مَهْلَكَةٍ

وَمَنْ نَفْرَ صَيْدًا فَتَلِفَ أَوْ نَقَصَ فِي حَال نُفُورِهِ ضَمَينَ، وَإِنْ كَانٌ مَكَانَهُ بَعْدَ أَمْنِهِ مِنْ نُفُورِهِ فَلا.

وَقِيلَ: بَلَى؛ لآنَّ عُمَرَ دَخَلَ دَارَ النَّدُورَةِ فَالْقَى رِدَاءَهُ عَلَى وَاقِفٍ فِي النِيْتِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيَّرٌ مِنْ هَلَا الحَمَامِ فَأَطَارَهُ خَشْيَةً أَنْ يُلَطِّخَهُ بِسُلْحِهِ فَوَقَعَ عَلَى وَاقِفٍ آخَرَ فَانْتَهَزَنُهُ حَيَّةً فَقَتَلَتْهُ، فَقَالَ لِمُثْمَانَ وَنَافِعٍ بْنِ عَبْدِ الحَارِثِ: إنِّي وَجَدْت فِسِي نَفْسِي أَنِّي أَطْرَتُهُ مِنْ مَنْزِلِ كَانَ فِيهِ آمِنًا إِلَى مَوْقِعَةٍ كَانَ فِيهَا خَتْفُهُ، فَقَالَ نَافِعٌ لِمُثْمَانَ: كَيْفَ تَرَى فِي عَنْزِ تَئِيسَةٍ عَفْرَاءَ تَحْكُمُ بِهَـا عَلَى أُمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: أَرَى ذَلِكَ فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَإِنْ تَلِفَ فِي حَالٍ نُفُورِهِ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ فَرَجْهَــانِ (م سور(۱)

وَإِنْ رَمَاهُ فَأَصَابَهُ ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرَ فَمَاتًا ضَمَيْتُهُمَا، وَإِنْ مَشَى المَجْرُوخُ قَلِيلاً ثُمَّ سَقَطَ عَلَــى الآخِـرِ ضَمَيـنَ المَجْرُوخَ فَقَطْ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ يَضْمَنُهُمَا.

وَإِنْ ذَلَّ مُخْرِمٌ مُخْرِمًا أَنْ أَعَانَهُ أَوْ أَشَارَ فَقَتَلَهُ أَوْ اشْتُرَكَا فِي قَتْلِهِ فَرِوَايَاتُ: إخذاهُنَّ جَزَاءٌ وَاحِدٌ عَلَى الجَميسِمِ، اختَـارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الشَّيْخُ.

به صحير وبسط مسلم. وقَالُهُ الشَّافِعِيُّ فِي المُشْتَرِكِينَ؛ لآنَّهُ أَوْجَبَ الِمُثَلَّ فَلا يَجِبُ غَيْرُهُ. ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ﴾ [المائدة: ٩٥] ظاهرٌ فِي الوَاحِدِ وَالجَمَاعَةِ، فَللقَثْلُ هُــوَ الفَهْـلُ الْمَـوَدِي إِلَى خُـرُوجِ الـرُوحِ، وَهُــوَ فِعْــلُ الجَمَاعَةِ لا فِعْلُ كُلُّ وَاحِدٍ، كَقُولِهِ: مَنْ جَاءً بِعَبْدِي فَلَهُ دِرْهُمَّ، فَجَاءً بِهِ جَمَاعَةً؛ لآنَّ المَجِيءَ مُشــَتَرَكَ، بِخِـلافــِ: مَـنْ ذَخــلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهُمْ.

فَدَخَلَهَا جَمَاعَةً، لِوُجُودِ الدُّحُولِ، وَهُوَ الانْفِصَالُ مِنْ خَارِجٍ إِلَى دَاخِلِ مُنْفَرِدًا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: (فِي الضُّبُ عِ كَبْشُ، وَلَـمُ يُفَرِّقُ وَرُواهُ النَّجَّادُ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ المُسَيِّبِ عَنْ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣٣) عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَكَذَا رَوَاهُ النَّجَّادُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٤٦)، وَرَوَيَاهُ عَن ابْن عَبَّاس.

وَلَمْ يُعْرَفُ لَهُمْ مُخَالِفٌ؟ وَلِأَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مَقْتُولِ يُخْتَلِفُ بِالخَيْلَافِةِ، وَيَخْتَمِسُلُ التَّبْعِينِضَ، فَكَمَانَ وَاحِدًا، كَقِيَمِ العَبِيلِ وَالْمُتْلَفَاتِ، وَكَلَمَا الدِّيَّةُ، لا كَفَّارَةَ القَّتْل، عَلَى الآشْهَرِ الآصَعُّ فِيهِمَا.

٩٥]، وَلِمَا سَبُقَ.

وَالثَّالِيَةُ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَزَاءً، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ (و هـ) وَقَالَهُ مَالِكٌ فِي المشتَرِكِينَ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الآدمــي وَيَــاتِي خِــلافُ الحَنَفِيَّةِ فِي الامْنْتِرَاكِ فِي صَيْدِ الحَرَم.

وَالثَّالِئَةُ: جَزَاءٌ وَاحِدٌ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ صَوْمًا فَعَلَى كُلُّ وَاحِيهِ صَوْمٌ تَامٌّ، وَمَنْ أهْدَى فَبِمِصَّتِهِ وَعَلَى الآخرِ صَوْمٌ ثَامٌّ نِقَلَتُهُ الجَمَاعَةُ، وَنَصِرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ عَنِ الآكْثَرِ؛ لآنَ الْجَزَاءَ بَدَلٌ لا كَفَّارَةٌ؛ لآنَ اللَّهُ عَطَفَ عَلَيْبِ الكَفُّـارَةَ، وَالصُّومُ كَفَّارَةً، فَيَكْمُلُ كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الأدمي؛ وَلآنُ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: لَوْ وَطِئَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَكَفَّارَةً ۖ وَاحِدَةً يَتَحَمُّلُهَا الزُّوجُ عَنْهَا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ العِنْقِ، وَإِلاَّ فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا صَوْمٌ كَامِلٌ، وَهِيَ طَرِيقٌ جُيِّدَةٌ عَلَيْهِمْ، قَالَهُ القَاضِي.

وَقِيلَ: لا جَزَاءَ عَلَى مُحْرِم مُمْسِكُو مَعَ مُخْرِم قَاتِلٍ، فَيَوْخَذُ مِنْهُ: لا يَلْزَمُ مُتَسَبَّبًا مَعَ مُبَاشِرٍ.

وَلَعَلَّهُ أَظْهَرُ، لَا سِيْمًا إِذَا أَمْسَكُهُ لِيَمْلِكُهُ فَقَتَّلُهُ مُحِلٍّ.

وَقِيلَ: القَرَارُ عَلَيْهِ (و هـ)؛ لآنُهُ هُوَ الَّذِي جَعَلَ فِعْلَ الْمُسْلِكِ عِلَّةٌ وَهَذَا مُتَوَجَّة.

والوجه الثاني: لا يضمن.

قال في الرَّعاية: وقيل: لا بآفةٍ سماويَّةٍ، في الأصحِّ.

⁽١) (مسألة – ٢٣): قوله: (وإن تلف في حال نفوره بآفةِ سماويَّةِ فوجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن وهو الصُّحيح، قدَّمه في الرَّعاية، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قبالوا: لـو نفَّره فتلـف فعليه الضمان.

وأطلقوا التَّلف، فشمل كلامهم الآفة السَّماويَّة وغيرها، وهو كالصَّريح في كلامه في الكافي وغيره؛ لأنه اجتمــع ســبب غــيره، ولا يمكن إحالته على غير السبب، فتعيَّن إحالته عليه، والله أعلم.

الفسروع - كتاب المناسك

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ أَنْهُ عَلَى الْمُسْلِكِ، لِتَأْكُدِهِ (م ٢٤)(١)، وَأَنْ عَكْسَهُ المَالُ، كَذَا قَــالَ، وَإِنْ كَــانَ الدَّلِيــلُ وَالشَّـرِيكُ لا ضَمَانَ عَلَيْهِ، كَالْمُحِلِّ فِي الحِلِّ، فَالْجَزَاءُ جَمِيعُهُ عَلَى الْمُحْرِم، فِي الْأَسْهَر.

قَالَ ابْنُ البِّنَّاء: نُصُّ عَلَيْهِ، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا أَطْلُقَ أَحْمَٰذُ الْقَوْلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ.

قَالَ القَاضِي: فَيَحْتَمِلُ أَنْهُ يُرِيدُ جَمِيعَهُ، وَيَحْتَمِلُ بِحِصَّتِهِ (و ش) وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَجُهَيْنِ: لأَنْهُ اجْتَمَعَ مُوجِبٌ وَمُسْقِطٌ، فَغَلَبَ الإِيجَابُ، كَمُتَوَلِّهِ بَيْنَ مَأْكُولُ وَغَيْرِهِ، وَصَيْدِ بَعْضِهِ فِي الحِلُّ وَبَعْضِهِ فِي الحَرَمِ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ آكَدُ مِنْ دِيَةِ النَّفْسِ، لِمَا وَمَنْ لَا لَاللَّهُ وَمَنْ لَا لِدِيدِهُ مُو لَا مُولِدُ النَّهُ الذَّ وَكُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ سَبَقَ فِي الدَّالُّ، وَكَذَا الْجِلافُ إِنْ كَأَنَ الشُّريكُ سَبُعًا.

فَإِنْ سَبَقَ خَلَالٌ وَسَبُعٌ فَجَرَّحَهُ فَعَلَى الْحَرِمِ جَزَاؤَهُ مَجْرُوحًا، وَإِنْ سَبَقَ هُــوَ فَعَلَيْهِ أَزْشُ جُرْحِهِ، فَلَـوْ كَانَـا مُحْرِمَيْنِ َضَمِنَ الْجَارِحُ نَقْصَهُ وَالقَاتِلُ تَتِمُّةَ الْجَزَاء.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرْمِ صَنِّدٌ صَادَهُ أَنْ ذَبَحَهُ إِجْمَاعًا، وَكَذَا إِنْ ذَلُّ حَلالاً أَوْ أَعَانَهُ أَوْ أَشَارَ (و) وَكَذَا أَكُلُهُ مَا صِيدَ لَهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و م ش) لآنَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٧٢٩، م: ١١٩٣) مِنْ حَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةُ: «أَنَّسَهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا فَرَدُهُ عَلَيْكَ إِلاَّ أَنَّا حُرُمٌ».

وَلِمُسْلِمِ (١١٩٣) هَذِهِ القِصَّةُ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ: رِجْلَ حِمَارٍ، وَفِي لَفْظٍ: شيقٌ حِمَّارٍ.

وَفِي لَفُظٍ: عَجُزَ حِمَار يَقْطُنُ دَمًا.

وَلاَّحْمَدَ (٢/ ٢٠)، وَابْنِ مَاجَهُ (٣٠ ٩٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩١) بِإِسْنَادِ جَيِّدٍ فِي حَدْيِسْتُ أَبِسِيَّ قَتَادَةَ السَّابِيِّ قَـال: ﴿وَلَمْ يَأْكُلُ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُۗ﴾.

قَالَ أَبُو بَكُرِ النَّيْسَابُورِيُّ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ.

وفي «الصُّحِيحَيْن» (خ: ٢٤٣١، م: ١٩٩٦): «أَنَّهُ أَكُلَّ مِنْهُ».

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو عَنِ الْمُطْلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: ﴿ لَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ فِي الإِحْرَامِ حَلالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدُّ

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٢٣)، وَأَحْمَدُ (٣/ ٣٦٢)، وَأَبُو دَاوُد (١ ١٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ (١ ٣٨١)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢ ٤٨)، وَقَالَ: لا

اختاره ابن حامدٍ وجماعةً منهم الشَّيخ والثَّانية على كلِّ واحدٍ جزاءً.. اختاره أبو بكر والنَّالثة جزاءً واحدٌ إلاَّ أن يكون صومًا فعلى كلِّ واحدٍ صومٌ تامٌّ، ومن أهدى فبحصَّته وعلى الآخــر صــومٌ تــامٌ، نقله الجماعة ونصره القاضي وأصحابه، وذكره الحلوانيُّ عن الأكثر.

وقيل: لا جزاء على محرم تمسك مع محرم قاتل، فيؤخذ منه: لا يلزم متسبّبًا مع مباشر، ولعلَّــه أظهـر لا سيّما إذا أمسـكه ليملكــه

وقيل: القرار عليه وهذا متوجَّهٌ، وجرّم به ابن شهاب أنّه على المبسك، لتأكُّده). انتهى كلام المصنّف.

إحداهنٌّ: على الجميع جزاءٌ واحدٌ، وهو الصَّحيح، اختاره ابن حامدٍ والقاضي ايضًا، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

وجزم به في الإرشاد، والهداية، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، وشرح ابن منجًّا، والوجيز، وغيرهم.

وجزم به في المقتع في موضع، وقدَّمه في آخر وصحْحه النَّاظم، وقدَّمه في الكافي، وقال: هذا أولى.

قال الزُّركشيُّ: هذا المختار من الرُّوايات.

والرُّواية الثَّانية: على كلِّ واحدٍ جزاءً، اختاره أبو بكر، وحكاهما في المذهب وجهين واطلقهما. والرُّواية الثَّالثة: إن كفَّروا بالمال فكفَّارة واحدةً، وإن كَفَّروا بالصِّيام، فعلى كلِّ واحدٍ كفَّارةً، ومن أهــدى فبحصَّته وعلــي الآخــر صومٌ تامٌّ؛ نقله الجماعة؛ واختاره القاضي وأصحابه، وذكره الحلوانيُّ عن الأكثر، كما قال المصنّف.

وقدُّمه في المبهج، وقال: هذا أظهر. انتهى.

والأقوال الَّتِي ذكرها المُصنَّف بعد الرَّواية، المذهب خلافها، وقد قدَّمه المصنَّف وغيره.

نَعْرِفُ لِلْمُطْلِبِ سَمَاعًا مِنْ جَابِر.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: يُشْبُهُ أَنَّهُ أَدْرَكُهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٨٧) أَيْضًا مِنْ حَلِيثٍ عَمْرٍو عَنْ رَجُلٍ مِنْ الأَنْصَارِ وَمِنْ حَلِيثِهِ أَيْضًا: أَخْبَرَنِي رَجُلُ ثِقَــةٌ مِـنْ بَنِـي

وَعَمْرُو مِنْ رَجَالُ الصَّحِيحَينُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِم وَابْنُ عَدِيٌّ: لا بَأْسَ بِهِ، وَوَثَّقَهُ أَبُو زُرْعَةً.

وَقَالَ ابْنُ مَعِينِ وَأَبُو دَاُودُ وَالنَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِقَوْيَّ، وَاحْتَجُّ أَحْمَدُ بِهَذَا الحَبَرِ فِي رِوَايَةِ مُهَنَّا وَقَالَ: إِلَيْهِ أَذْمَبُ. وَصَحَّ عَنْ عُثْمَانَ أَنْهُ أَتِيَ بِلَحْمِ صَيْدٍ فَقَالَ لاَصْحَابِهِ: كُلُوا فَقَالُوا: أَلا تَأْكُلُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْت كَهَيْئَتِكُمْ، إِنْمَا صِيدَ ***

رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٣٥٤)، وَالشَّافِعِيُّ (٣/ ٣٢٤).

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَكُلُهُ مَا صِيدَ لَهُ، وَهُوَ احْتِمَالَدٌ فِي الانْتِصَارِ؛ لأَنْ خَبَرَ أَبِي قَتَادَةَ يَدُلُ عَلَى تَعَلَّقِ التَّحْرِيمِ بالإشارَةِ وَالْإِعَانَةِ فَقَطْ، قُلْنَا: وَبِالْآمْرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ۚ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ مِنْهُمْ الْجَوَازَ فِيهِ، وَفِيهِ رِوَانِتَانِ عَنْ أَبِي خنيفَة، قَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ.

وفي الهِدَايَةِ لَهُمْ: يَأْكُلُ إِذَا لَمْ يَدُلُ وَلا أَمَرَ.

فَهَذَا تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَّ الدَّلاَلَةَ مُحْرِمَةً، قَالُوا: وَفِيهِ رِوَايْتَانِ، وَوَجَهُ الحُرْمَةِ خَبَرُ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا كَلامُهُ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَمَا سَبُقَ أَخُصُ.

وَلِا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكُلُ غَيْرِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لآنٌ نِي خَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ «هُوَ حَلالٌ فَكُلُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٢٧، م: ١١٩٦).

وَقَالَ ابْنُ أَخِي طَلْحَةَ: (كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ وَنَحْنُ حُرُمُ، فَأَهْدِيَ لَنَا طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكُلَ، وَمِنَّــا مَـنْ تَــوَرُعَ فَلَــمْ يَأْكُلُ، فَلَمُّا اسْتَنِقَظَ طَلْحَةُ، وَفُقَ مَنْ أَكُلَهُ وَقَال: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٩٧).

وَأَفْتَىٰ بِهِ أَبُّو هُرَيْزَةً، وَقَالَ لَهُ حُمَرُ: لَوْ أَفْتَيْتُهُمْ بِغَيْرِهِ لاَّوْجَعْتُك.

رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٢٥٣).

وَعَنْ عَلِيٌّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَائِشَةَ، وغيرهم: يَحْرُمُ، وَقَالَهُ طَاوُسٌ، وَكَرِهَهُ النَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ لِخَبَرِ الصَّعْبِ وَكَمَسَا لَـوْ دَلُّ عَلَيْهِ، وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَمَا سَبَقَ أَخَصُ، وَالجَمْعُ أُوْلَى.

وَمَا حَرُمُ عَلَى الْمُحْرِعِ لِدَلالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ وَصَيْئِهِ لَهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحْرِعٍ غَيْرِهِ، كَخَلالٍ، لِمَا سَبَقَ، وَلَنَسا قَـوْلُ: يَحْرُمُ؛ لآنًا ظَاهِرَ خَبَر أَبِي قَتَادَةً تَحْرَيُّهُ إِشَارَةً وَآحِدٌ قُلْنَا: نَعَمْ، عَلَى المشير.

وَإِنْ قَتَلَ ٱلْمُحْرِمُ صَيْلَنَا ثُمَّ أَكَلَهُ ضَمِنَهُ، لِقَتْلِهِ لَا لآكُلِهِ، نُصَّ حَلَيْهِ (و م ش) وَآلِو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ؛ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِسالجَزَاءٍ. فَلَمْ يَتَكُورُه، كَإِثْلافِهُ بِغَيْرِ ٱكْلِهِ، وَكَصَيْدِ الحَرَم قَتَلَهُ حَلالٌ وَٱكَلَهُ؛ وَلاَنْهُ حَرَمُ وَلاَنْهُ مَيْنَةٌ وَلا يُصْمَنُن؛ وَلِهَذَا لا يَصْمَنُكُ مُخْرِمٌ آخَرُ (و) وَكَذَا إِنْ ذَلَّ أَوْ أَعَانَ أَوْ أَشَارَ فَأَكُلَّ مِنْهُ وَفِي الغُنْيَةِ: عَلَيْهِ الجَزَاءُ

وَإِنْ أَكُلَ مَا صِيدَ لَآجَلِهِ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، خِلَافًا لَآصَحْ قَرْلَيْ الشَّافِعِيِّ، لَنَا أَنَّهُ إِنْـلافَ مُنِحَ مِنْهُ لِلْإِحْرَامِ، كَقَتْلُ الصَّيْدِ، وَلِهَانَا يُبْاحُ لِغَيْرِهِ، فَلَوْ حَرَقَهُ بِنَارِ فَظَاهِرُ مَا سَبَقَ يَضْمُنُهُ، وَفِي الخِلافِ: لا نَعْرِفُ الرُّوايَةِ فِيهِ، وَلَـوْ سَلَمْنَا فَلَـمْ يَتَنَفِعْ بِهِ، وكالطّيب لَوْ أَتْلُفَهُ لَمْ يَضْمُنْهُ، وَلُو تَطَيَّب ضَمِنَهُ، ويَضْمَنُ بَعْضَهُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا، لِضَمَانِ أَصْلِهِ بِمِثْلِهِ مِنْ النَّعْم، ولا مَشَقَّةً فِيهِ، لحَمَاذُ عُدُولُهِ اللّهِ عَذَلِهِ مِنْ طَمَاهِ أَوْ مَنْهُمُ مَنْهُ مَنْهُمُ لَهُ مِنْهُ مَنْهُ مِنْهُ الْمُ لِجَوَاز عُدُولِهِ إلَى عَدْلِهِ مِنْ طَعَامُ أَوْ صَوْمٍ.

وَفِي الجِلافِءِ: لا يُعْرَفُ فِيمَا ذُونَ النَّفْسُ، فَلَوْ قُلْنَا بِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ، وَإِنْ سَلَمْنَا وَهُوَ الْآمْنَةُ بِأَصُولِهِ؛ لآئْسَهُ لَـمْ يُوجِبْ فِي شَعْرِهِ ثُلُثَ دَمٍ؛ لآنَّ النَّفْصَ فِيمَا يُصْنَمَنُ بِالِمِثْلِ لا يُصْنَمَنُ بِهِ، كَطَعَامٍ سَوَّسَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ؛ وَلآنَّهُ يَشَقُّ، فَلَسَمْ يَجِبُ، كَمَـا

فِي الزُّكَاةِ، وَأَطْلَقَ غَيْرُهُ وَجُهَيْن.

وَبَيْضُ الصَّيْدِ مِثْلُهُ، فِيمَا سَبَّقَ.

وَإِنْ قَتَلَهُ لِصِيَالِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ، فِي ظَاهِرِ كَلامِ أَحْمَدَ وَقِيَاسِ قَوْلِهِ، قَالَهُ القَاضِي، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و)؛ لأَنَّهُ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ، كَادَعِيُّ وَكَجَمْلِ صَائِلٍ، وَسَلَّمَهُ الْحَنْفِيَّةُ؛ لأَنَّهُ لا أَذِنْ مِنْ صَاحِبِ الحَقِّ وَهُوَ العَبْدُ، وَهُنَا أَذِنْ الشَّاوِعُ لإَذْنِهِ فِي الفَوَاسِقِ لِدَفْعِ أَذِى مُتَوَهِّم، فَالْمُتَحَقِّقُ أُولَى، وَفِي النَّنْبِيةِ: عَلَيْهِ الجَزَاءُ، وَقَالَهُ رُفَرُ، كَجَمَّلِ صَائِلٍ عِنْدَهُمْم، وَكُقَتْلِهُ لِخَاجَةِ أَكْلِهِ، فِي الْأَصَحِ (و) خِلافًا لِلأُوزَاعِيِّ، وَالفَرْقُ ظَاهِرَ، وَسَوَاءً خَشِي مِنْهُ تَلْقًا أَوْ مَضَرَّةُ أَوْ عَلَى بَعْضِ مَالِهِ.

وَكَذَّا إِنْ خَلْصَهُ مِنْ شَبَكَةٍ أَوْ سَبُعْ وَنَحْوِهِ فَتَلِفَ قَبْلَ إِرْسَالِهِ لَمْ يُضْمَنْـهُ، فِـي الآشهرَ (و) لآنَّـهُ فِعْـلٌ مُبَـاحٌ لِحَاجَتِـه، كَمُدَاوَاةِ الوَلِيُّ مُوَلِّهِ، وَلَوْ أَخَذَهُ لِيُدَاوِيَهُ فَوَوِيعَةٌ، وَلَهُ أَخْذُ مَا لا يَضُرُّهُ، كَيْدِ مُتَاكَلَةٍ، وَإِنْ أَزْمَنَـهُ فَجَـزَاؤُهُ (و) لآنَـهُ كَتَـالِف. وَكَجُرْح تُيْقِنَ بهِ مَوْتُهُ.

وَقِيْلَ: مَا نَقَصَ، لِنَلاً يَجبَ جَزَاءَان لَوْ قَتَلَهُ مُحْرَمٌ آخَرُ؛ وَلاَنَ اللَّهَ إِنَّمَا أَوْجَبَ الجَزَاءَ بقَتْلِهِ.

وَإِنْ جَرَّحَهُ غَيْرَ مُوحٍ فَوَقَعَ فِي مَاءَ أَلْ تَرَدَّى فَمَاتَتَ ضَمِنَهُ، لِتَلْفِهِ بِسَبَبِهِ، وَإِنْ جَهِلَ حَبَرَهُ فَأَرْشُ الجُرْحِ، فَيَقَوَّمُهُ صَحِيحًا وَجَرِيحًا غَيْرَ مُنْدَمِلٍ، لِعَدَم مَعْرِفَةِ انْدِمَالِّهِ، فَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ سُهُسُهُ وَهُوَ مِثْلِيٍّ فَقِيلَ: يَجِبُ سُنُسُ مِثْلِهِ... وَجَرِيحًا غَيْرَ مُنْدَمِلٍ، لِعَدَم مَعْرِفَةِ انْدِمَالِّهِ، فَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ سُهُسُهُ وَهُوَ مِثْلِيٍّ فَقِيلَ: يَجِبُ سُنُسُ مِثْلِهِ...

وَقِيلَ: قِيمَةُ سُدُس مِثْلِهِ.

وَقِيلَ: يُضْمَنُ كُلُهُ (م ٢)(١)، وَكَذَا إِنْ وَجَدَهُ مُيَّنًا وَلَمْ يَعْلَمْ مُوَتَهُ بِالجُرْحِ. وَقِيلَ: يَضْمَنُ كُلُهُ، إِجَالَةً لِلْمُحُكِّمِ عَلَى السَّبْبِ المُعْلُومِ، وَهُوَ أَظْهُرُ، كَنَظَائِرِهِ (م ٢٦)(١).

وَإِنْ كَانَ مُوحِيًا وَغَابَ غَيْرَ مُنْدَمِّلٍ فَمَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، كَقَتْلِهِ، وَأَطْلَقَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الخِلافِ إذَا جَرَحَهُ، وَغَابَ

(۱) (مسألة - ۲۵): قوله: (وإن جرحه غير موح فوقع في ماء أو تردّى فمات ضمنسه، وإن جهـل خـبره فـأرش الجـرح، فيقوّمه صحيحًا وجريجًا غير مندمل، لعدم معرفة اندماله فيجب ما بينهما، فإن كان سدسه وهو مثليٍّ فقيل يجـب سـدس مثله، وقيـل: قيمـة سدس مثله، وقيل، يضمن كُلّه). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب:

إحداهما: يجب سدس مثله.

قلت: وهو الصُّواب.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، قياسًا على ما إذا أتلف جزءًا من الصَّيد، فإنَّ الصَّحيح من المذهب: أنَّه يضمنه بمثله من مثله لحمًا قد صرَّح في الهداية والمذهب، والمستوعب، وغيرهم بذلك، وكذا صاحب الرَّعايتين، وقدَّموا وجوب مثله من مثله لحمًا، فكذا هذا، واللَّه أعلم.

والوجه الثَّاني: يجب قيمة سدس مثله، قدَّمه في الخلاصة، وهو قياس قول من قال بوجوب قيمة مثله فيما إذا أتلف جنزمًا من الصَّد.

وجزم به الشَّيخ في المقنع، وابن منجًّا في شرحه، وقدَّمه في الخلاصة.

ولعلُّ الخلاف الَّذي ذكره المصنَّف مبنيٌّ على هذا الخلاف، والله أعلم.

والقول الثَّالث: الَّذي ذكره المصنِّف قُدُّم خلافه قد اختاره صاحب المستوعب وغيره.

(٢) (مسألة – ٢٦): قوله: (وكذا إن وجده ميِّنًا ولم يعلم موته بالجرح.

وقيل: يضمن كلُّه إحالةً للحكم على السُّبب المعلوم، وهو أظهر، كنظائره). انتهى.

ذكر المصنّف في هذه المسألة طريقتين للأصحاب.

والَّذي قدَّمه: أنَّها كالمسألة الَّتي قبلها، فيها الخلاف المطلق، وقد علمت الصَّحيح من الوجهين فيها، فكذا في هذه. والطّريقة الثّانية: أنَّه يضمنه كلّه.

قال المُصنِّف: وهو أظهر.

قلت: وهو الصُّواب.

وَجَهِلَ خَبَرَهُ؛ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ (و م)؛ لأنَّهُ سَبَبٌ لِلْمَوْتِ، كَمَا لَوْ ضَرَبَ بَطْنَهَا فَالْقَتْ جَنِينًا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لا يَضْمَنُهُ؛ لآنَ الآصْلَ الحَيَاةُ فَلا يَضْمَنُ بالشُّكِّ.

وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ الضَّمَانُ، كَالجَنِين، كَذَا قَالُوا، وَلا يَخْفَى فَسَادُهُ، وَسَبَقِيَ قُولُ مَالِكٍ وَدَاوُد أَوَّلَ الفَصَالِ.

وَإِنْ أَخْرَمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْلًا لَمْ يَزُلُ مِلْكُهُ عَنْهُ وَلَا يَدُهُ الحُكْمِيَّةُ، كَبَيْتِهِ وَنَائِبِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ وَلا يَضْمَنُهُ، وَلَهُ نَفْسَلُ اللِّلَكِ فِيهِ، وَمَنْ غَصَبَهُ لَزِمَهُ رَدُّهُ، وَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ المُشَاهَدَةِ كَرَخْلِهِ وَخَيْمَتِهِ وَقَفَصِهِ لَزِمَـهُ إِرْسَالُهُ، وَمِلْكُـهُ بَـاقٍ، فَـيَرَدُهُ مَـنْ أَخَـذَهُ، ويَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُرْمِلُهُ، فَقِيلَ: يَضْمَنُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَقَدَّمَهُ فِي الفُصُولِ: إِنْ أَمْكَنَّهُ، وَإِلَّا فَلا، لِعَدَم تَفْريطِهِ (م ٢٧)(١).

نَصُّ أَخْمَدُ عَلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ اليِّدَيْنِ، وَعَلَيْهِ الْآصْحَابُ (و هـ مُ).

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلان: أَحَدُهُمَا يَزُولُ مِلْكُهُ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي لا.

وَلَهُ فِي لُزُومٍ إِرْسَالِهِ مُطْلَقًا قَوْلانِ، وَالآشهُوَ لِلْحَنَفِيَّةِ: لا يَلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ مِنْ قَفَصٍ مَمَهُ، وَلَهُمْ قَوْلٌ: إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ عَلَى وَجْهِ لا يَضِيعُ، لَنَا عَلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ قِيَاسُهُ عَلَى سَائِر أَمْلاكِهِ، وَلا يَلْزَمُ مَنْ مُنِعَ البَّلَاءَ تَمَلُّكِهِ زَوَالُهُ، بِدَلِيـلِ البُخْسُعِ، وَلا مَنْ رَفَعَ يَدَهُ الْمُشَاهَدَةَ؛ لآنَهُ فِعْلٌ فِي الصَّيْدِ، وَالمُشْتَرِي يَلْزَمُهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنِ الشَّقْصِ المَشْفُوعِ وَمِلْكُهُ ثَابِتٌ، وَلَنَـا عَلَـى أَنْـهُ لا يَلْزَمُهُ إِرَالَةً يَدِهِ الحُكْمِيَّةِ أَنْهُ إِنَّمَا نُهِي عَنْ فِعْلِهِ فِي الصَّيْدِ وَلَمْ يَفْعَلْ.

وَلِهَذَا لَوْ جَرَحَهُ حَلالاً فَمَاتَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيَّىٰ، بَخِلافِ يَدِهِ الْمُسَافَة فَإِنْهُ فَعَلَ الْإِمْسَاكَ، وَاسْتِدَامَتُهُ كَابْتِدَاهِم، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لا يُمْسِكُ شَيْعًا حَنِثَ بِاسْتِدَامَتِهِ، فَهُوَ كَاللَّبْس، وَإِنْ أَرْمَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يُسدِهِ الْمُشَاهِدَةِ لَـمْ يَضْمُنْهُ، ذَكَرَهُ الْآصْحَابُ (و م ش) وَأَبُو يُومنُفَ وَمُحَمَّدًا لاَنَّهُ فَعَلَ مَا تَعَيَّنَ عَلَى الْمُحْرِه فِعْلَهُ فِي هَذِهِ العَيْنَ عَاصِئَةً، كَالمَعْصُوبِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَضْمُنُهُ؛ لآنَ مِلْكُهُ مُحْتَرَمٌ، فَلا يَبْطُلُ بإحْرَامِهِ، وَقَدْ أَتْلَفَهُ ٱلْمُرْمِيلُ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَـرْكُ التَّحَـرُضِ لَـهُ، وَيُمْكِنُهُ ذَلِكَ بَتَخْلِيَتِهِ بِنِيْتِهِ، بِخِلافِ أَخْذِهِ فِي الإحْرَام، فَإِنَّهُ لَمْ يَمْلِكُهُ، فَلا يَضْمُنُهُ مُرْسِلُهُ (و).

قِيلَ لِلْقَاضِي: لا نُسَلِّمُ أَنْهُ يَلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ حَتَّى يَلْخُقَ بِالوَحْشِ، بَلْ يَرْفَعُ يَدَهُ وَيَتْرَكُهُ فِي مَنْزِلِهِ وَفِـي قَفَصِـهِ، فَقَـالَ: أَمَّـا عَلَى أَصْلِنَا فَيَلْزَمُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام أَحْمَدَ: يُرْسِلُهُ.

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِكُمْ، ثُمُّ قَامَهُ عَلَىٰ مَا اصْطَادَهُ حَالَ الإِحْرَامِ، وَهَذَا الفَرْعُ فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُ كَلامِ غَيْرِهِ خِلافُهُ، وَقَـدْ فَـرُقَ هُوَ فِي بَحْثِهِ مَعَ الشَّافِعِيُّ بِمَنْعِ البِّنَاءِ التَّمْلِيكِ؛ وَلِهَذَا قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: لا يُرْسِلُهُ بَعْدَ حِلَّهِ، كَمَا لا يَستُرَكُ اللَّبْسَ بَعْـد حِلّـهِ، وَيَلْزَمُهُ قَبْلَهُ، وَاعْتَبْرُهُ فِي الْمُغْنِي بِمَصِيرٍ تَخَمَّرُ ثُمُّ تَخَلُل قَبْل إِرَاقَتِهِ، فَظَهَرَ أَنْ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ مُتَوجَّة.

وَفِي الكَافِي: يُرْسِلُهُ بَعْدَ حِلُّهِ، كَمَّا لَوْ صَادَهُ، كَذَا قَالَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ، وَلا يَصِحُ نَقُلُ مِلْكِهِ عَمَّا بِيَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.`

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: إِنْ أَحْرَمَ وَعِنْدَهُ صَيْدٌ رَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ؛ لآنَهُ لِا يَبِعُوزُ ابْتِدَاءُ تَمَلُّكِهِ، وَالنَّكَاحُ يُرَادُ لِلاسْتِدَامَةِ وَالبَقَاءِ؛ فَلِهَذَا لا يَزُولُ، كَذَا قَالَ.

وَإِنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الحِلِّ فَأَدْخَلَهُ الحَرَمَ لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ عَنْهُ وَإِرْسَالُهُ، فَإِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ تَلِفَ ضَمَيْنَهُ، كَصَيْدِ الحِلِّ فِي حَتَّ المُحْرِم، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و هـ).

(١) (مسألة - ٧٧): قوله: (وإن كان بيده المشاهدة كرحله وخيمته وقفصه لزمه إرساله، وملكه باق، وإن لم برسله فقيل: يضمنه، وجزم به الشّيخ وقدَّمه في الفصول: إن أمكنه، وإلاَّ فلا، لعدم تفريطه). انتهى.

الوجه الآوَّل: وهو الضَّمان مطلقًا ظاهر ما جزم به الشَّيخ في المقنع والنَّاظم وابن منجًّا في شــرحه وصــاحب الوجــيز، وغــيرهــم، وهو تخريجٌ لابن عقيل.

والوجه الثَّاني: هو الصُّحيح، وهو ما جزم به الشَّيخ الموفَّق في المغني، وكذا الشَّارح وابن رزين.

وابن رجبو في قواعده، وغيره، وقدَّمه في الفصول، وقد قال المصنّف بعد ذلسك: (نـصُّ أحمدٌ على التَّفرقة بـين اليديـن، وعليـه الأصحاب). وَيَتَوَجَّهُ: لا يَلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ وَلَهُ ذَبْحُهُ وَنَقْلُ اللَّكِ فِيهِ (و م ش)؛ لآنَ الشَّارِعَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ تَنْفِيرِ صَيْئَادِ مَكَّةَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِثْلَ هَذَا الحُكُمِ الخَفِيِّ مَعَ كَثْرَةِ وُقُوعِهِ وَالصَّحَابَةُ مُخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَتِيَاسُهُ عَلَى الإِحْرَامِ فِيهِ نَظْرٌ؛ لآنَـهُ آكَـدُ لِتَحْرِيمِهِ مَا لا يُحَرِّمُهُ يُحَرِّمُهُ

وَلا يَمْلِكُ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِغَيْرِ إِرْثُو (و) لِخَبَرِ الصَّغسبِ السَّابِقِ، فَلَيْسَ مَحَلاً لِلتَّمَلُّكِ؛ لآنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُ عَلَيْهِ لذَ:

وَإِنْ قَبَضَهُ ثُمُّ تَلِفَ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْمُنَّينِ لِمَالِكِهِ أَيْضًا.

وَفَي الرُّعَايَةِ: لا شَيْءَ لِوَاهِبِهِ، وَإِنْ قَبَضَهُ رَهْنَا فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ فَقَطْ وَعَلَيْهِ رَدُّهُ.

وَإِنْ أَرْسَلَهُ صَمِينَهُ لِمَالِكِهِ وَلا جَزَاءً، وَيَرُدُ المَبيعَ.

وَقَيِلَ: يُرْسِلُهُ لِثَلاَّ تَثْبُتَ يَدُهُ الْمُشَاهَدَةُ عَلَيْهِ (وَ هـ م) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّعَايَةِ، وَمِثْلُهُ مُتَّهِبُهُ عَلَى وَاهِبِهِ، فَإِنْ تَلِسَفَ بَعْــدَ رَدُّهِ هَدَةً.

وَلا يُتَوَكَّلُ فِي صَيْدٍ، وَلا يَصِحُّ عَقْدُهُ وَلا فَسْخُ بَاقِعِهِ بِعَيْبِ أَوْ خِيَارٍ بَـلْ فَسْخُ المُشْتَرِي بِهِمَـا، وَلا يَذْخُـلُ فِي مِلْكِ، المُحْرِم وَيُرْسِلُهُ وَيَمْلِكُهُ بِإِرْثُو؛ لآنَهُ لا فِعْلَ مِنْهُ.

وَيُمْلِكُ بِهِ الكَافِرُ، فَجَرَى مَجْرَى الاسْتِدَامَةِ.

وَقِيلَ: لاَ، كَغَيْرِو، فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ فَيَمْلِكُهُ إِذَا حَلَّ.

وفي الرَّعَايَةِ: يَمُلِكُهُ بشِرَاءٍ أَو اتَّهَابٍ(١٠).

وَإِنْ ذَبَحَ صَيْدًا أَوْ قَتَلَهُ فَمَيْتَةً، نَصٌ عَلَيْهِ (و).

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَلَوْ قَتَلَهُ لِصُولِهِ؛ لآنَهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ لِمَعْنَى فِيهِ، لِحَقِّ اللَّهِ، كَذَبِيحَةِ الْمَجُوسِ، فَسَاوَاهُ فِيهِ، وَإِنْ خَالْفَهُ فِي غَيْرِهِ؛ وَلآنَهُ لا يَبْحِلُ لَهُ فَلَمْ يَبْحِلُ لِغَيْرِهِ، كَذَبْحِ لَمْ يُقْطَعْ فِيهِ مَا يُعْتَبُرُ، وَلاَنْهُ لا يَمْلِكُهُ بِجُرْحِهِ، وَاللِّلْكُ أُوسَعُ مِنْ الإِبَاحَةِ، بِدَلِيلِ الْمَجُوسِيُّ، فَتَحْرِيمُهُ أُولِلَى، وَهَذَا أَخْصَ مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلاَ مَا ذَكْيُتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وَمِنْ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿مَا أَنْهَرَ الدُّمْ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّهُ.

وَعَنِ الحَكَمَ وَالثَّوْدِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَابْنِ المُنْذِرِ إِبَاحَتُهُ، هُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيُّ، وَلَهُ قَوْلُ: يَحِلُ لِغَيْرِهِ.

وَأَبَاحَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَار وَٱلْيُوبُ لِحَلالَ.

وَإِنْ أَصْطُرٌ فَلَنَهَ مَهُ فَمَيْنَةً أَيْضًا، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَاحْتَجَّ بِقُولِ أَحْمَدَ رحمه الله: كُلُّ مَا اصْطَادَهُ المُحْرِمُ أَوْ قَتَلَــهُ فَإِنَّمَــا هُــوَ قَتْلَ قَتَلَهُ، كَذَا قَالَهُ القَاضِي، وَيَتَوَجَّهُ حِلَّهُ لِحِلِّ فِعْلِهِ

وَإِنْ ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدَ حَرَم فَكَالُمْخُرِم وَلِلْحَنَفِيَّةِ قُولان.

وَإِنْ كَسَرَ مُخْرِمٌ بَيْضَ صَيُّدٍ حَلُّ لِمُخْرِلُ، كَكَسُرِ مَجُوسِيُّ، وَحَرَّمَهُ القَاضِي، لآنَهُ كَالذَّبْحِ، لِجِلّهِ لِمُحْرِم بِكَسْرِ مُحِــلُّ لا شَدْ مُحْدِهِ

وَفِي الرُّعَايَةِ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا كَسَرَهُ.

وَقِيلَ: وَعَلَى خَلالٍ وَمُحْرِمٍ.

وَإِنَّ أَمْسَكَ مُحْرِمٌ صَيْدًا خَتَى حَلَّ ضَمِنَهُ بَتَلَفِهِ، لِتَحْرِيم إمْسَاكِهِ، كَغَصْبِ، وَكَذَا بِذَبْحِهِ، وَهُو مَيْتَةً، لِضَمَانِهِ بِسَبَبِ الإِحْرَام، كَحَال إِحْرَامِهِ، وَعِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ: يَأْكُلُهُ ويَضْمَنَهُ كَصَيْدِهِ بَعْدَ الحِلِّ، كَذَا قَالَ، وكَذَا إِنْ أَمْسَكُ صَيْدَ حَرَمٍ وَخَسرَجَ إِلَى الحِلِّ، وَإِنْ حَلْبَهُ ضَمِنَهُ بِقِيمَتِهِ (و).

(خ): مخالفة الأثمة

فلعلُ في كلام المصنّف نقصًا.

⁽١) تنبيه: قوله: (ويملكه بإرث، وقيل: لا. وفي الرُّعاية: يملكه بشراء أو اتُّهاب). انتهى.

قلت: قال في الرَّعاية: ولا يملك صيدًا باصطياده بحالٌ ولا بشراء ولا أتَّهاب في الأصحُّ فيهما. انتهى.

وتقديره: وفي الرَّعاية قولٌ: يملكه بشراء واتَّهاب، واللَّه أعلم.

وَهَلْ يَحْرُمُ أَمْ لِا؟ لِآنَ تَحْرِيمَ الصَّيْدِ لِعَارِضٍ فِيهِ احْتِمَالانِ، قَالَهُ فِي الفُّنُونِ، فَيَتَوجُهُ مِثْلُهُ بَيْضُهُ (م ٢٨)(١٠)

وَيَضْمَنُ الصَّبِيُّ بمِثْلِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (و م ش) وَدَاوُد.

وَعِنْدَ أَبِي حَنَيْفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ: بِقِيمَتِهِ، ثُمُّ لَهُ صَرْفُهَا فِي النَّعَمِ الَّتِي تَجُوزُ فِي الْمَدَايَا فَقَطْ لَنَـا: ﴿فَجَـزَاءٌ مِثْـلُ مَـا قَتَلَ مِنَ النُّعُم يَحْكُمُ بِهِ ﴾ الآية [المائدة: ٥٩].

﴿فَجَزَاءً﴾: مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْلُوفٌ يُقْرَأُ فِي السُّبْعِ بِتُنْوِينِهِ.

﴿ فَمِثْلُ ﴾: صِفَةٌ أَوْ بَدَلْ، وَيُقْرَأُ شَاذًا بنصَبِ ﴿ مِثْلُ ﴾، أي: يَخْرُجُ مِثْلُ.

وَقَدَّرْنَا لَأَنَّ الْجَزَاءَ يَتَعَدَّى بِحَرْف الجَرَّ، وَيُقْرَأُ بِإِضَافَةِ الجَزَاءِ إِلَى ﴿ مِثْلِ ﴾، فيثل في حُكْم الزَّائِد، كَقَوْلِهِم: مِثْلِي لاَ يَقُولُ ذَلِكَ، أَيْ أَنَا لا أَقُولُ، وَقَدَّرْنَا؛ لآنَ الَّذِي يَجَبُّ بهِ الجَزَاءُ المَقْتُولُ لا مِثْلُهُ.

وَ ﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾: صِفَةً لِجَزَاء إِنْ نَوْنُته، أَيْ جَزَاءً كَأُمِنْ مِنْ النَّعَم، وَيَجُوزُ تَعَلَّقُهُ بِهِ إِنْ نَصَبَّت ﴿ مَثَلَ ﴾، لِعَمَلِهِ فِيهمَا؛ لأَنْهُمَا مِنْ صِلَته، لا إِنْ رَفَعْته؛ لأَنْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ صِلَتِه، وَلا يُفْصَلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالمُوصُولِ بِصِفَةٍ أَوْ بَدَل، وَيَجُوزُ تَعَلَّقُهُ بِهِ انْ أَدْ يَنْهِ

وَيَجُوزُ مُطْلَقًا جَعْلُهُ حَالاً مِنْ الضَّمِيرِ فِي ﴿قَتَلَ﴾؛ لآنَ المُقتُولَ يَكُونُ مِنْ النَّعَمِ. و﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾: صِفَةُ جَزَاء إِذَا نَوْنُته، وَإِذَا أَضَفْته فَفِي مَوْضِع حَال عَامِلُهَا مَعْنَى الاسْتِقْرَارِ الْمُقَدَّرِ فِي الْخَبَرِ الْمَخْلُوفِ. وقَالَ جَابِرٌ: «سَالْتُ رَسُولُ اللّهِ ﷺ عَنِ الضّبِعِ، فَقَالَ هُوَ صَيْلاً وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَهُ الْمُحْرِمُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٨٠١).

حَدُّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُزَاعِيُّ: حَدُّثْنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِم، هَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْيْدٍ، هَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْيْدٍ، هَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللهِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ الللهِ اللللهِ الللهِ اللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ اللللهِ اللللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ اللهِ الللهِ اللهِ الللهِ اللللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللللللهِ الللهِ الللللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِي حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٣٠٨٥)، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الضَّبُعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْسِرِمُ: جَزَاهٌ كَبْشُ مُسِنُّ وَتُؤْكِلُهُ.

إسْنَادُهُ جَيَّكَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٤٥)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَالِحٌ.

وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ حَسَنِ. وَرَوَاهُ الشَّافِييُّ (١/ ٣٢٩) عَنْ عِكْرَمَةَ مُرْسَلاً.

وَلَهُ عَنِ الْآجْلَحِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: فِي الضُّبُعِ إِذَا أَصَابَهُ المُحْرِمُ كَبُشّ، وَفِـي الظُّبْـيِ شَـاةٌ، وَفِـي الأرْنَـبِ

وفي اليَرْبُوع جَفْرَةٌ وَالجَفْرَةُ: الَّتِي قَدْ أَرْتَعَتِ الآجْلَحُ.

وَنْقُهُ ابْنُ مُعِينَ وَالْعِجْلِيُّ، وَضَعَّفُهُ النَّسَائِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: صَدُوقٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لا يُحْتَجُ بهِ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لا يَدْرِي مَا يَقُولُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا أَقْرَبُهُ مِنْ فِطْرِ وَفِطْرٌ وَثُقَهُ أَحْمَدُ وَالْآكَثُرُ.

وكِلاهُمَا شِيعِيّ.

وَلِمَالِكِ (١/ ٤١٤) عَنْ جَابِرٍ أَنْ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّيْعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وَفِي الآرْنَبِ بِعَنْسَاق، وَفِي السِّرَبُوعِ بِجَفْرَةِ نَقُلَ أَبُو طَالِبٍو: أَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَحَكَمَ عُمَرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ عَوْفٍ فِي ظَنْبَي بِعَنْزٍ، رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ رِوَايَّــةِ ابْـنَ مِــِيرِينَ

⁽١) (مسألة – ٢٨): قوله: (وكلَّا إن أمسك صيد حرم وخرج إلى الحلُّ ضمنه بتلفه، وإن حلبه ضمنه بقيمتـه، وهـل يحـرم أم لا؟ لأنَّ تحريم الصَّيد لعارض فيه احتمالان، قاله في الفنون، فيتُوجُّه مثله بيضه). انتهى.

عَنْهُ، وَلَمْ يُدْرِكُهُ.

وَعَنْ طَارَق بْن شِهَابِ أَنْ أَرْبَدَ أُوطًا ضَبًّا فَفَزَرَ ظَهْرَهُ فَسَأَلَ أَرْبَدَ عُمَرَ فَقَالَ: أَحْكُمْ يَا أَرْبَدُ فِيهِ.

فَقَالَ: اثْتَ عَيْرٌ مِنِّي يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ، فَقَالَ حُمَرُ: إِنْمَا أَمْرَتُك أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ وَلَمْ آمْرُك أَنْ تُزَكِّينِسي، فَقَالَ أَرْبَـك: أَرَى فِيهِ جَدْيًا قَدْ جَمَعَ المَّاءَ وَالشَّجَرَ فَقَالَ عُمَرُ: فَلَالِكَ فِيهِ.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣٢).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ قَضَى فِي الْيَرَبُوعِ بِجَفْرَةِ.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣١).

وَقَضَى ابْنُ عُمْرَ عَلَى جَمَاعَةٍ فِي ضَبِّعٍ بِكَبْشٍ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٥٠).

وَقَضَى ابْنُ عَبَّاسٍ فِي حَمَامَةٍ بِشَاقٍ، قَالَ عَطَاءً: مِنْ حَمَامٍ مَكَّةً.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣٤).

قَالَ أَصْحَابُنَا ۚ هُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ القِيمَةِ، لِمَا سَبَقَ مِنْ الآيَةِ وَالآخْبَار، وَقَوْلِهِ لِعُمَرَ: قَذْ جَمَعَ اللّهَ وَالشَّجْرَ، وَلا خَيْلاف القِيمَةِ بالزَّمَان وَالكَمَان وَالسَّعْرِ وَصِفَةِ المُتَلَف، وَلَمْ يُوصَفْ لَهُمْ وَلَمْ يَسْأَلُوا عَنْهُ؛ وَلاَنْ الْجَفْرةَ لا تُجْزِئُ فِي الْهَدَايَا؛ وَلاَّنْهَا خَيْرٌ مِنْ النَّرْبُوعِ، وَالشَّاةُ خَيْرٌ مِنْ الْحَمَامَةِ، وَلاَنَّهُ حَيْوًانَ مُخْرَجٌ عَلَى وَجْهِ التَّكْفِير، فَكَانَ أَصْلاً، كَالِجْنُق فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالوَطْءِ فِي رَمُضَان، وَيَعْضُهُ هَلْ يَضْمَنُهُ بَعِنْهِ أَمْ بقيمَتِهِ؟ سَبَقَ فِيمَا إِذَا أَكُلَ مِمَّا صَيدَ لَهُ.

وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ لَزِمَهُ مَعَ ضَمَان قِيمَتِهِ لِرَبَّهِ (و) الْجَزَاءُ نَصَّ عَلَيْهِ (و) فَإِنْ حَرُمَ أَكُلُهُ ضَمِسَ قِيمَتَـهُ، وَإِنْ حَلَّ ضَمِنَ نَقْصَهُ، لِمُمُومِ الآيَةِ وَالْحَبَرِ؛ لآنَهُ صَيْدٌ حَقِيقَةً؛ وَلآنَهُ مُنِعَ مِنْ قَتْلِهِ لِلإِحْرَامِ، كَغَيْرِهِ؛ وَلآنَـهُ كَفَّـارَةً فَاجْتَمَعَـا، كَالْعَبْدِ وَعِنْدَ دَاوْد: لا جَزَاءَ.

قَالَ الحَنَفَيَّةُ: وَمَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ فِي الحَرَمِ فِي مِلْكِ رَجُلٍ يَضْمَنُ مُثَلِقُهُ قِيمَتَهُ لِحُرْمَةِ الحَرَمِ، وَقِيمَـةٌ أُخْـرَى لِمَالِكِـهِ كَصَبْـدِ حَرَمِيٍّ، وَمَعْنَاهُ كَلامُ غَيْرِهِمْ: إِنْ مَلَكَ الأرْضَ بِمَا نَبَتَ فِيهَا.

وَيُعْتَبُرُ الِمُثُلُ بِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالَنْجِيُّ: هُوْ عَلَى مَا حَكُمَ الصَّحَابَةُ.

زَادَ أَبُو نَصْرُ العِجْلِيُّ: لا يُحْتَاجُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ مَرَّةٌ أَخْرَى (و ش)؛ لآنَهُمْ أغرَفُ وَأقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

وَاخْتَجُّ الشُّيُّخُ وَغَيْرُهُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي وَ أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ» وَعِنْـدَ مَالِكِ: يُسْتَأَنَفُ الحُكْمُ وَلا يُكْتَفَى بِهِ، لِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْل مِنْكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٥]، واخْتَجُ بِهِ القَاضِي لَنَا وَقَالَ لِخَصْدِهِ: لا يَقْتَضِي تَكْرَارَ الحُكْمِ، كَقَرْلِهِ: لا تَضْرِبُ زَيْدًا وَمَنْ ضَرَبَهُ فَعَلَيْهِ دِينَالَ، لا يَتَكَرَّرُ الدِّينَارُ بِضَرْبٍ وَاحِدٍ، كَذَا مَشْلَ وَقَاسَ المَسْأَلَةَ عَلَى مَا حَكَمَ فِيهِ مِثْلِهِ صَحَابِيَّان فِي وَفْتِهِمَا.

وَيَتَوجَّهُ أَنْ فَرْضَ الْأَصْحَابِ المَسْأَلَةَ فِي الصَّحَابِينَ إِنْ كَانَ بِنَاءً عَلَى أَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيّ حُجَّةً قُلْنًا فِيهِ رِوَايَتَانِ.

وَإِنْ كَانِ لِسَبْقِ الْحِكْمِ فِيهِ فَحُكْمُ غَيْرِ الصَّحَابِيُّ مِثْلُهُ فِي هَذَاً، لِلآيَةِ.

وَقَدِ احْتَجُّ بِهَا القَاضِي.

وَقَدْ نَقَلَ أَبْنُ مَنْصُورٍ: كُلُّ مَا تَقَدُّمَ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يَتْبَعُ مَا جَاءَ، قَدْ حَكَمَ وَقَرَغَ مِنْهُ.

وَقَدْ رَجَعَ الآصْحَابُ فِي بَعْضِ المِثْلِ إِلَى غَيْرِ الصَّحَابِيِّ، كَمَا يَأْتِي، فَإِنْ عُدِمَ فَقَوْلُ عَدْلَيْسِ وَلا يَكْفِي وَاحِدَ، خِلافًا لاَكْثَرِ الحَنْفِيَّةِ خَبِيرَيْنِ، لاَعْتِبَارِ الحِبْرَةِ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ، فَيَعَسَبِرَانِ الشَّبَةَ خِلْفَةً لا قِيمَةً، كَفِعْلِ الصَّحَابَةِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا القَاتِلَ، نَصَّ عَلَيْهِ (م) وَهُمَا أَيْضًا (م) لِظَاهِرِ الآيَةِ، وَلِقِصَّةِ أَرْبَدَ السَّابِقَةِ؛ وَلآنَـهُ حَقَّ لِلْهِ يَتَعَلَّىٰتُ بِهِ حَقُّ آدَبِي، كَتَقْوِيهِ عَرَضَ الزَّكَاةِ لإِخْرَاجِهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ إِذَا قَتَلَ خَطَا؛ لآنُ العَمْدَ يُنَافِي العَدَالَةَ، إِلاَّ جَاهِلاً بِتَحْرِيهِ لِعَدِم فِسْقِهِ.

أَقَالَ بَغْضُهُمْ: وَعَلَى قِيَاسِهِ قَتْلُهُ لِحَاجَةِ ٱكْلِهُ، فَمِنْ الْلِثْلِيّ، فِي النَّمَامَةِ بَدَنَةً رُّويَ عَنْ عُنْسَ وَعُثْمَسَانَ وَعَلِي قَرْيُدِ وَابْسِنِ

عَبَّاس وَمُعَاوِيَةَ وَمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ، لآنَّهَا تُشْبِهُهَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ قِيمَتُهَا.

وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ وَفِي حِمَارِ الوَحْشُ بَقَرَةٌ رُويَ عَنْ غُمَرَ وَعُرْوَةً وَمُجَاهِدٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ: بَدَنَةً، رُويَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٌ وَالنَّخُعِيُّ، وَفِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، رُوِيَ هَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَطَاءٍ وَعُرْوَةَ وَقَتَادَةُ وَالشَّافِعِيُّ، وَفِــَــي الآيُّل بَقَرَةً، رُويَ عَن ابْن عَبَّاس.

وَّالثَّيْتَلُ وَالْوَعْلُ كَالأَيْل وَعَنَّهُ: فِي كُلِّ مِنْ الأَرْبَعَةِ بَدَنَةٌ، ذَكَرَهَا صَاحِبُ الوَاضيحِ وَالتَّبْصِرَةِ.

وَعَنْهُ: لا جَزَاءَ لِبَقَرَةِ الْوَحْش، كَجَامُوس.

وَفِي صِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ: النَّيْتَلُ: الوَعْلُ الْمُسِنُّ، قَالَ: وَالوَعْلُ هِيَ الأَرْوَى.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْآرْوَى بَقَرَةً، وَفِي الضُّبُعِ كُبْشٌ (و ش) لِمَا سَبَقَ قَالَ أَحْمَدُ: حَكَمَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بكَبْشٍ. وَقَالَ الأَوْزَاعِيُّ: كَانَ العُلَمَاءُ بِالشَّامِ يَمُدُّونَهَا مِنْ السُّبَاعِ وَيَكْرَهُونَ أَكْلَهَا قَالَ الشَّيْخُ: وَهُوَ القِيَاسُ، إلاَّ أَنَّ السُّنَّةَ أُولَى، وَفِي الظُّنْبِ وَهُوَ الغَزَالُ شَنَاةٌ (و شَ) كَمَا سَبَقَ، وَكَذَا الثُّعْلَبُّ إِنْ أَكِلَ (و م ش)؛ لآنَّهُ يُشْبَهُهُ.

وَعَنْ قُتَادَةً وَطَاوُوسٍ: فِيهِ الجَزَاءُ، وَلَنَا وَجُهُ أَوْ حُرًّمَ تَغْلِيبًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً وَأَنْ عَلَيْهَا لا يَقُومُ.

وَنَقَلَ بَكْرٌ: عَلَيْهِ جَزَاءٌ، هُوَ صَيْدٌ لَكِنْ لا يُؤْكُلُ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِيهِ وَفِي السِّنَوْرِ: يَحْرُمُ أَكُلُهُمَا وَقَتْلُهُمَا، وَفِي القِيمَةِ بِقَتْلِهمَا رَوَايَتَان.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ فِي السُّنُورُ أَهْلِيًّا أَوْ بَرَّيًّا حُكُومَةً، وَحَمَلَهُ القَاضِي عَلَى النَّدْبِ.

ُوفي الْمُسْتَوْعِبِ: فِي سِنُوْرِ البَرَّ حُكُومَةً، وَذَكَرَ جَمَاعَةً سِنْهُمْ الْمُسْتَوْعِبُ: مَا فِسي جِلَّهِ خِلَافٌ كَثَعْلَسِهِ وَسِنُوْرٍ وَهُدَاهُمْ إ وَصُرَدٍ وَغَيْرِهَا فَفِي وُجُوبِ الْجَزَاء الخِلافُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ أَبِحْنَ، وَفِيهِنَّ السُّنُورُ الآهِلِيُّ حَلَى قَوْلٍ، وَمُوَّادُهُ بِالْإِبَاحَةِ غَيْرُهُ، وَفِي الآرْنَابِ عَنَاقٌ (و ش) لِمَا سَبَقٍ. وَعَنْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيَهِ جَمِّلٌ وَعَنَّ عَطَاءٍ شَاةً، وَٱلْعَنَاقُ ٱنْثَى مِنْ وَلَدِ ٱلْمَغَزِ دُونَ الْجَفْرَةِ، وَفِي اليَرْبُوعِ جَفْرَةً، (و ش) نَـصَنَّ عَلَيْهِ، لِمَا سَبَقَ، وَهِيَ مِنْ المَعْزِ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ،

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فُطِمَتْ وَرَعَتْ.

وَقِيلَ: يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي عَلَى يَدَيْهِ وَعَنْ أَحْمَدَ، جَدْيٌّ.

وَقِيلَ: عَنَاقٌ، وَفِي الضَّبِّ جَدْيٌ (و ش) لِمَا سَبَقَ.

وَعَنْهُ: شَاةً؛ لآنَّهُ قُولُ جَابِرٍ وَعَطَاء.

وَقَالَ مَالِكٌ: قِيمَتُهُ، وَالوَبَرُ كَالضُّبُّ، وَقَالَ القَاضِي: فِيهِ جَفْرَةٌ (و ش) لأنَّهُ لَيْسَ بِسأكْبَرَ مِنْهَا: وَعَـن مُجَـاهِدِ وَعَطَـاهِ: شَاةً، وَفِي الحَمَام: شَاةً، نُصٌّ عَلَيْهِ (و ش) لِمَا سَبَقَ.

وَلِلنَّجَّادِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ، جَابِرِ قَالَ: قَضَى عُمَرُ فِي المُحْرِمِ فِي الطَّيْرِ إِذَا أَصَابَهُ شَاةً، وَلاَّنْهَا مَضْمُونَةٌ لِحَقَّ اللَّهِ، كَحَمَامِ الْحَرَمِ، وَتِيَاسُ الشَّيْءِ عَلَى جِنْسِهِ أُولَى؛ وَلاَّنْ الشَّاةَ إِذَا كَانَتْ مِثْلاً فِي الحَرَمِ فَكَذَا فِي الحِلُّ، وَعِنْدَ مَالِكِ فِي حَمَـامِ الحَرَم: فِيهِ شَاةً، وَفِي الحِلِّ روَايَتَان:

إخداهُمَا: شاةً.

وَالثَّانِيَةُ: حُكُومَةٌ، كَحَمَام الحِلِّ.

وَالْحَمَامُ كُلُّ مَا عَبُّ المَاءَ أَيْ يَضَعُ مِنْقَارَهُ فِيهِ فَيَكُرَعُ وَيَهْدُرُ كَالشَّافِ وَيُشْبِهُهَا فِيهِ، لا يَشْرَبُ قَطْـرَةُ قَطْـرَةُ كَبَقِيَّةِ الطَّـيْرِ،

فَمِمًا يَشْرَبُ كَالْحَمَّامِ وَالْعَرَبِ تُسَمِّيهِ حَمَامًا القَطَّا وَالْفَوَاخِتُ وَالْوَرَاشِينُ وَالْقَفْرِيُّ وَاللَّبْسِيُّ وَالتَّفَانِينُ. وَفِي التَّبْصِرَةِ وَالْغُنْيَةِ وغيرهما: فِي كُلِّ مُطَوَّقٍ شَاةً؛ لأَنَّهُ حَمَسامٌ، وَقَالَـهُ الْكِسَائِيُّ، فَسَالَحَجُلُ مُطَوَّقٌ وَلا يَحُبُّ، فَفِيهِ

(ش): الإمام الشافعي

وَيَضْمَنُ الصَّغِيرَ وَالكَبِيرَ وَالصَّحِيحَ وَالمَبِيبَ وَالذُّكُرَ وَالأَنْثَى وَالحَامِلَ وَالْحَامِلَ بَيثْلِهِ، لِظَاهِرِ الآيَةِ، وَالْمَسَدُيُ فِيهَا مُقَيِّدٌ

(ر): روایتان

بِالِمُلْ، وَلِهَذَا فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ هَدْيًا مُطْلَقًا كَالجَفْرَةِ وَالعَنَاقِ وَالجَدْيِ وَلا يَضْمَنُ بِاليَدِ وَالجِنَايَةِ، فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلافِهِ، كَالْمَال، بِخِلافِ كَفُارَةٍ قَتْلِ الاَّدِمِي فَإِنَّهُا لَيُسَتَّ بَدَلاً هَنْهُ، وَلا يَجِبُ فِي أَبْعَاضِهِ وَلا يُضْمَنُ بِاليَدِ وَقِيَاسُ قُول أَبِي بَكُورٍ فِي الزُّكَاةِ يُضْمَنُ مَعِيبًا بصَحِيح، ذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ.

ُوقَالَ فِي الْمُبْهِجِ: إذَا صَادَ حَامِلاً فَإِنْ تَلِفَ حَمْلُهَا ضَمِنَهُ. وفي الغُصُولِ: يَضْمَنُهُ إِنْ تَهَيَّأُ لِنَفْخِ الرُّوحِ؛ لآنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَصِيرُ حَيَوَانًا، كَمَا يَضْمَنُ جَنِينَ امْرَأَةٍ بِغُرَّةٍ قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ ٱلْقَتْهُ حَيًّا ثُمُّ مَاتَ فَجَزَاؤُهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: وَمِثْلُهُ يَعِيشُ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُهُ مَا لَمْ يَحْفَظُهُ إِلَى أَنْ يَطِيرُ^(١)؛ لآنُهُ مَضْمُونَ وَلَيْسَ بِمُمَّتَنِعِ لَكِنْ هُوَ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُمْتَنِعِ، فَهُو كَطَيْرٍ غَـيْرٍ وَ مِيْرَهُ وَ يَسِرَهُ وَ يَسِرَهُ مُمْتَنِع أَمْسَكُهُ ثُمُّ تَرَكَهُ.

وَيَجُورُ فِدَاءُ ذَكَر بِأَنْفَى، قَالَ جَمَاعَةً: بَلُ أَفْضَلُ؛ لآنْهَا أَطْيَبُ وَأَرْطَبُ، وَفِي أَنْشَى بِذَكَرٍ وَجُهَـانِ: الجَـوَازُ؛ لآنْ لَحْمَـهُ أُوفَرُ، وَالمَنْعُ (م ٢٩) '''؛ لآنْ زِيَادَتَهُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ زِيَادَتِهَا، وَكَالزُّكَاةِ
وَيَجُورُ فِلنَاءُ أَعُورَ مِنْ عَيْنِ بِأَعْوَرَ مِنْ أَخْرَى وَأَعْرَجَ مِنْ قَائِمَةٍ بِأَعْرَجَ مِنْ أَخْرَى؛ لآنَهُ يَسِيرٌ، لا أَعْوَرَ بِأَعْرَجَ وَعَكُسُـهُ،

م المعالمة وكفَّارَةُ جَزَاءِ الصِّيْدِ عَلَى التَّخْيرِ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و). وَعَنْهُ: يَلْزَمُ الْمِثْلُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ، نَقَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ الحُكَمِ، رُوِيَ عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ وَابْـنِ سِـبرِينَ - وَعَنْهُ: يَلْزَمُ الْمِثْلُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ، نَقَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ الحُكَمِ، رُوِيَ عَـنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ وَابْـنِ سِـبرِينَ وَالثُّورِيُّ، وَزُفَرَ، وَالشَّافِخِيُّ فِي الْقَدِيمِ.

وَتُقَلَ الْآثْرَمُ: لا إطْعَامَ فِيهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الآيَةِ لِيَعْدِلَ بِهِ الصِّيَّامَ؛ لآنٌ مِنْ قَدَرَ عَلَى الإِطْعَامَ قَدَرَ عَلَى الذَّبْحِ، وَكَسَدًا

(١) تنبيه: قوله بعد ذكره ضمان الصُّغير والكبير: (والصَّحيح والمعيب والذُّكر والآنثي والحامل والحائل بمثله، وقيل: يضمنه ما لم يحفظه إلى أن يطير). انتهى.

هذا القول ليس مناسبًا لما تقدُّم من كلام المصنِّف، ولا موافقًا له؛ لأنَّ كلامه قبل ذلك في الحمل، فلعلُّ هنا نقصا، وهو الظَّاهر، أو يقدُّر ما يصحُّح ذكر هذا القول، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٢٩): قوله: (ويجوز فداء ذكرِ بأنثى، قال جماعةٌ، بل أفضل؛ لأنَّها أطيب وأرطب، وفي أنثى بذكـر وجهـان: الجـواز

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والشُّرح، وشـرح ابن منجًا، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: الجواز، وصحّمه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى، وغيرهما.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: المنع، وصحَّحه في النَّظم.

قال في الخلاصة: والأنثى أفضل، فيفدى به، واقتصر عليه.

وقيل في الحرَّر والمنوَّر وتذكرة ابن عبدوس: تفدى أنثى بمثلها. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء المنع، والله أعلم.

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَنَا الآيَةُ.

و الواه حَقيَّقةً فِي التَّخْيِرِ كَايَةٍ فِدْيَةِ الآذَى وَاليَمِين، بِخِلافِ كَفَّارَةِ القَتْلِ وَهَدْيَ الْتُعَةِ؛ وَلاَنْهَا كَفَّـارَةُ إِنْـلافُو مَنَـعَ مِنْـهُ الإِخْرَامُ، أَوْ فِيهَا أَجْنَاسٌ، كَالْحَلْقِ؛ وَلاَنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الطَّعَامَ فِيهَا لِلْمَسَاكِين، فَكَانَ مِنْ خِصَالِهَا كَغَيْرهَا.

َ وَمَاْ وَرَدَ مِنْ إِيجَابِ المِثْلِ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْمُقَدَّرِ وَلا تَخْيِيرَ وَلاْ تَرْتِيبَ، فَإِنْ الْحَتَارَ الإطْعَامَ قَوَّمَ الِمِثْلِ بَلِنَرَاهِمَ وَاشْسَتَرَى بِهَـا طَعَامًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و ش) لآنَ كُلَّ مُثلَّفٍ وَجَبَ مِثْلُهُ إِذَا قُوِّمَ وَجَبَتْ قِيمَةُ مِثْلِهِ، كَالَمِثْلِيِّ مِنْ مَالِ الاَدمَي، فَيُقَوَّمُ بِالمَوْضِعِ الَّذِي أَتْلَفُهُ وَبِقُوْبِهِ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِمِ وَسِنْدِيّ.

ُ وَٰجَزَمُ بِهِ ۚ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ۚ (وَ ش) وَجَزَمَ غَيْرُ وَأُحِدٍ بِالْحَرَمِ؛ لآنَهُ مَحَلُّ فَبْحِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يُقَوِّمُ الصَّيْدَ مَكَ انْ إِثْلافِهِ أَوْ بِقُرْبِهِ لا الْجِثْلُ (و هـ م) وَدَاوُد، كَمَا لا مِثْلَ لَهُ، وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ.

َ ۚ وَعَنْهُ: لَهُ الصَّدَقَةُ بِالقِيمَةِ، وَلَيْسَتُ القِيمَةُ مِمَّا حَيَّرَ اللَّهُ فِيهِ، وَالطَّمَـامُ كَفِلتَهِةِ الآذَى المُخْرَجُ فِي فِطْرَةِ وَكَفُسَارَةِ لِكُـلَّ مِسْكِين، نَصْ عَلَيْهِ.

وَقِيْلَ: وَكُلُّ مَا يُستمَّى طَعَامًا.

وجْزَم به فِي الجِلافُ فِي مَسْأَلَةِ الامَّنْتِرَاكِ فِي قَلْهِ، وَإِنْ الحُتَّارَ الصَّيَّامَ صَامَ عَنْ طَمَّامٍ كُلِّ مِسْكِينِ يَوْمًا (و) كُلُّ مَذْهَبِ عَلَى أَصْلِهِ، فَعِنْدَنَا: مِنْ البُرِّ مُدُّ، وَمِنْ خَيْرِهِ مُدَّانِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُسِّ، وَصَاعٌ مِنْ عَيْرِهِ، وَعِنْدَ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ: مُدُّ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ اليَوْمَ فِي الطِّهَارِ فِي مُقَاتِلَةِ المِسْكَيْنِ، وَاطْلَقَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: يَصُومُ عَنْ مُدْ.

وَنِي رَوَايَةٍ: عَنْ مُدِّيْن، فَأَقَرُّهُ بَعْضُهُمْ، وَيَعْضُهُمْ حَمَلَهُ عَلَى مَا سَبَق، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَعَنِ أَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِيَ قُوْرٍ الإِطْمَامُ وَالصَّيَامُ [فِي الصَّيْدِ] كَفِلْيَةِ الْأَذَى، وَإِنْ بَقِيَ مَا لا يَعْدِلُ يَوْمًا صَامَ يَوْمًا، نَصَّ عَلَيْهِ (و) لآنَّهُ لا يَتَبَعْضُ.

وَلا يَجِبُ تَتَابُعُ صَوْمٍ (و) لِلاَيَةِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الجُزَاءِ وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ (و) كَبَقِيَّةِ الكَفَّارَاتِ، وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الإِطْعَامِ.

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ يَقِيَ دُونُ طَعَامٍ مِسْكِينٍ، فَإِنْ شَاءَ تَصَدُّقَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا، وَكَلَنَا عِنْدَهُمْ إِنْ كَــانَ الوَاجِـبُ دُونَ طَعَام مِسْكِينِ.

وَمَا ذُونَ الْحَمَّامِ كَسَائِرِ الطَّيْرِ يَصْمُنُهُ (و) لِمَا رَوَى النَّجَّادُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا أُصِيبَ مِنْ الطَّسِيْرِ دُونَ الْحَسَامِ فَفِيهِ الدِّيَّةُ، وَيَأْتِي فِي الجَرَّادِ، وَلَآنُهُ مُنِعَ مِنْهُ لِحَقَّ اللَّهِ، كَالْحَمَامِ، وَصَنْ دَاوُد: لا يَضْمَـنُ دُونَ الْحَمَـامِ، ويَصْمَنُـهُ بِقِيمَتِهِ مَكَانَـهُ، كَمَالَ الأَدْمِي، وَفِي أَكْبَرَ مِنْ الْحَمَامِ وَجْهَان:

أَحَدُهُمَاً: يَجَبُّ فِيهِ مُنَاةً، يُرْوَى عَنِ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَطَاء وَجَابِر، وَكَالحَمَامِ بِطَرِيقِ الآوَلَى. وَالنَّانِي: قِيمَتُهُ (م ٣٠)(١) (و ش)؛ لآنَّ القِيَاسُ خُولِفَ فِي الْحَمَامِ، لِلصَّحَابَةِ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (وفي أكبر من الحمام وجهان:

أحدهما: تجب فيه شاةً.

والثَّاني: قيمته). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والشَّسرح، وشسرح ابس منجًّا، والفائق، والزُّركشيُّ:

أحدهما: تجب فيه قيمته، وهو الصُّحيح، جزم به في العمدة، والحرَّر، والوجيز، وغيرهم.

وهو ظاهر ما جزم به في النّظم، والمنوّر، ومنتخب الأدمي، وإدراك الغاية، وغيرهم؛ لاقتصارهم على وجوب الشّاة في الحمام. وقدّمه في المستوعب، والرّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: فيه شاةً، اختاره ابن حاملٍ وابن أبي مُوسى، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قال في الخلاصة: فأمَّا طير الماء ففيه الجزاء كالحمام، وقيل: القيمة. انتهى.

وَلا يَجُوزُ إِخْرَاجُ القِيمَةِ بَلْ طُعَامًا.

قَالَ القَاضِي: لا يَجُوزُ صَرْفَهَا فِي الْهَدِّي.

وَقِيلَ: يُخْرِجُ القِيمَة، لِمَا يَأْتِي فِي الجَرَادُ وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدِ ضَمِنَهُ (و) بقِيمَتِه، نَصَّ عَلَيْهِ، مَكَانَهُ، لِمَا رَوَى أَحْمَسَدُ: حَدُثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدُّثْنَا سَعِيدٌ عَنْ مَطَرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ «عَنْ رَجُلٍ مِنْ الأَنْصَادِ أَنْ رَجُلاً أَوْطًا بَعِيرَهُ أَدْحِي نَعَامِ فَكَسَرَ بَيْضَهَا فَقَامَ إِلَى عَلِي فَسَأَلَهُ.

فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ ؛ عَلَيْكَ بِكُلِّ بَيْضَةٍ جَنِينُ نَاقَةٍ أَوْ ضِرَابُ نَاقَةٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ هَلُمُ إِلَى الرُّخْصَةِ، عَلَيْكَ بِكُلِّ بَيْضَةٍ صَوْمُ يَوْم أَوْ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ ۚ حَدِيثٌ حَسَنْ جَيِّدُ الإِسْنَادِ، وَعَنْ أَبِي الْمُهَرَّمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ، الرُّخْصَةِ، عَلَيْكَ بِكُلِّ بَيْضَةً صَوْمُ يَوْم أَوْ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ ۚ حَدِيثٌ حَسَنْ جَيِّدُ الإِسْنَادِ، وَعَنْ أَبِي الْمُهَرَّمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً مَرْفُوعًا.

رُوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٥٠).

وَلَهُ وَلائِن مَاجَهُ: ثُمَنُهُ.

وَلِلنَّجَّادِ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٤٧) مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْن عُجْرَةً.

وَمِنْ حَدِيثِ عَاقِشَةً: صِيَامُ يَوْم لِكُلِّ بَيْضَةٍ.

وَلِلشَّافِعِيُّ (١/٣٢٨) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى: فِي بَيْضَةِ النُّعَامَةِ صَوْمٌ أَوْ إطْعَامُ مِسْكِينِ؛ وَلآنَهُ صَيْلً، لآنَهُ يُطلُّبُ مِثْلُهُ، وَلا مِثْلَ لَهُ، فَضُمِنَ بِقِيمَتِهِ، كَالصَّيْدِ.

وَقَالَ مَالِكَ": يَضْمَنُ بَيْضَةَ نَعَامَةٍ بعُشْر قِيمَةِ بَدَنَةٍ، وَعَنْ دَاوُد: لا شَيْءَ فِيهِ، وَلا شَيْءَ فِي بَيْضِ مُذَرٌّ أَوْ فَرْخُهُ مَيّْتٌ؛ لأَنَّهُ لا قِيمَةً لَهُ، قَالَ أَصْحَابُنَا: إلاَّ بَيْضَ النَّعَامُ فَإِنَّ لِقِشْرِهِ قِيمَةً، وَاخْتَارَ الشُّيْخُ: لا شَيْءَ فِيهِ، كَسَائِرَ مَا لَهُ قِيمَةٌ مِنْ غَيْرِ الصَّيْدِ. وَقَالَ الْحَلُوانِيُّ فِي الْمُوجَزُ؛ إِنْ تَصَوَّرُ وَتَخَلَّقَ فِي بَيْضِهِ فَفِيهِ مَا فِي جَنِين صيبدَ سَقَطَ بالضُّرْبَةِ مَيْتًا.

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ: إِنْ كُسِرَ بَيْضُ فَعَامَةٍ فَقِيمَتُهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ فَرْخٌ مَيَّتٌ فَقِيمَتُهُ، اسْتِحْسَانًا، لآنَ البَيْسُضَ مُعَـدٌ لِيَخْسُرَجَ مِنْهُ الفَرْخُ الحَيِّ، فَكَسْرُهُ قَبْلَ أَوَانِهِ سَبَبُ مُوثِهِ، وَالقِيَاسُ يَغْرَمُ البَيْضَةَ فَقَطْ، لِلشَّكُ فِي حَيَاتِهِ، وَعَلَى الاسْتِخْسَان لَـوْ ضَـرَبَ بَطْنَ صَيْدٍ فَٱلْقَى جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتُ الْأَمُّ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا وَمَنْ كَسَرَ بَيْضَةً فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ حَيٌّ فَعَاشَ فَلا شَيْءَ فِيهِ.

وَسَبَقَ قَوْلٌ: يَخْفَظُهُ إِلَى أَنْ يَطِيرُ، وَإِنْ جَعَلَ بَيْضًا تَحْتَ آخَرَ أَوْ مَعَ بَيْض صيبة أَوْ شَيْئًا فَنَفَرَ عَنْـهُ حَتَّى فَسَـٰدَ أَوْ فَسَـٰدَ بِنَقْلِهِ ضَمِنَهُ، لِتَلْفِهِ بِسَبَبِهِ، وَإِنْ صَحَّ وَقَرْخَ فَلا، وَحُكُمُ بيض كُلِّ حَيْوَانَ حُكْمُةُ؛ لأَنْهُ جُزْءٌ مِنْهُ وَفِي لَبَنِيهِ قِيمَتُهُ، كَمَا سَبَقَ مَكَانَهُ، كَحَلْبِ حَيْوَانِ مَعْصُوبٍ، كَلَمَا قِيلَ وَقِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَيَصْمَنُ الجَرَادَ، ذَكَرَهُ الشّيخُ عَنْ أَكْثَر العُلْمَاء؛ لآنَّهُ طَيْرٌ فِي البّرّ يُتْلِفُهُ المَاءُ، كَالعَصَافِيرَ، وَيَضْمَنُهُ بَقِيمَتِهِ (و ش) لآنَّهُ لا مِثْلَ لَهُ.

وَعَنْهُ: يَتُصَدَّقُ بِتُمْرَةٍ عَنْ جَرَادَةٍ.

وَقَالَ مَالِكَ: عَلَيْهِ جَزَاقُهُ بِمُحُكُمْ حَكَمَيْنِ، لِمَا رَوَاهُ عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنْ رَجُلاً جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَسْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبِ: تَعَالَ نَحْكُمْ، فَقَالَ كَعْبُ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبِ: إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لِتَمْرَةٍ مُرَّدُهُ وَمُونَا مُعْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لِكَعْبِ: تَعَالَ نَحْكُمْ، فَقَالَ كَعْبُ: دِرْهَمٌ، فَقَالَ عُمْرُ لِكَعْبِ: إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لِتَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنْ رَجُلاً جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إنّي أصَبْت جَرَادَةً وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَقَالَ: أطْعِـمْ قَبْضَةً مِنْ طُعَام.

وَلِلشَّافِعِيُّ مِثْلُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَهُ أَيْضًا: أَنْ عُمَرَ قَالَ لِكَعْبِ فِي جَرَادَتَيْن فَتَلَهُمَا وَنَسِيَ إِخْرَامَهُ ثُمٌّ ذَكَرَهُ فَالْقَاهُمَا: مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِك؟ قَالَ: دِرْهَمَان، قَالَ: بَخ، دِرْهَمَان خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ جَرَادَةٍ، اجْعَلُ مَا جَعَلْت فِي نَفْسِك.

وَعِنْدُ الْحَنَفِيَّةِ: يَتَصَدُقُ بِمَا شَاءَ، فَإِنْ قَنَلَهُ أَوْ أَتْلُفَ بَيْضَ طَسِيْرٍ لِخَاجَةٍ كَالْمَشْيِ عَلَيْهِ فَقِيسَلَ يَضْمَشُهُ؛ لآنُمُ فَتَلَمُ لِنَفْعِهِ كمضطر.

(و): موافقة الأكمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: لا (م ٣١، ٣٢)(١)؛ لآنَّهُ اضْطَرَّهُ كُصَائِل.

وَعَنَهُ: لا يَضْمَنُ الجَرَادَ؛ لآنُ كَعْبًا أَفْتَى بِأَخْلِوْ وَٱكْلِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا حَمَلَكِ أَنْ تُفْتِيَهُمْ بِهِ؟ قَالَ: هُوَ مِنْ صَيْلِهِ البَخْرِ، قَالَ: وَمَا يُدْرِيك؟ قَالَ: وَٱلَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَفْرَهُ حُوتٍ يَنْتُوهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرْتَيْنِ.

رُوَاهُ مَالِكُ (١/ ٣٥٢).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (١٨٥٤) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمَهَزَّم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَمِنْ طَرِيقِ أُخْرَى، وَقَالَ: الحَلَيْفَانِ وَهُمَّ، وَرُوَاهُ حَنْ كَغْبِ قَوْلُهُ: وَلا يَضْمَنُ رِيشَ طَائِرٍ إِنْ عَادَ، لِزَوَالِ النَّقْصِ. وَقِيلَ: بَلِّي؛ لأَنَّهُ غَيْرُ الأَوُّل.

وَّ الْسُنُوْعِبِ ذَكُرُ أَبُو بَكُرِّ: عَلَيْهِ حُكُومَةٌ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: لا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَا شَعْرُهُ وَإِنْ صَارَ غَيْرَ مُمْتَنِع فَكَالجُرْحِ، كَمَا سَبَق، وَإِنْ غَابَ فَفِيهِ مَا نَقَصَ (و ش) لإمْكَان رُوال نَقْصِهِ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ وَجَهِلَ حَالَهُ، وَلا يَلْزَمُهُ جَمِيعُ الجَزَاء (هـ م). ويُسْتَحَبُ قَتْلُ كُلُّ مُؤْذِ مِنْ حَيْوان وَطَيْرِ، جَزَمَ بَهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مُرَادُ مَنْ أَبَاحَهُ، نَقَلَ حَنْبَلُّ: يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ

الكَلْبَ العَقُورُ وَالذُّنْبُ وَالسُّبُعَ وَكُلُّ مَّا عَدَا مِنْ السُّبَّاعِ.

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: يَقْتُلُ السَّبُعَ عَدَا عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْدُ (و م ش) وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَقْتُلُ مَا فِي الحَبَرِ وَالذَّفْــبّ، وَإِلاَّ فَعَلَيْهِ الجَزَاءُ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: العَقُورُ وَغَيْرُ العَقُورِ وَالْمُسْتَأْنُسُ وَالْمُسْتَوْجِشُ مِنْهُمَا سَوَاهُ.

لأَنَّ الْمُغْتَبَرَّ فِي ذَلِكَ الجُنْسُ، وَكَذَا الفَأْرَةُ الآهْلِيَّةُ وَالوَحْشِيَّةُ سَوَاةً.

قَالَ أَصْبِحَابُهُ وَلا شَيْءَ فِي بَعُوضِ وَبَرَاغِيثَ وَقُرَادٍ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ بِصَيْلِهِ، وَلا مُتَوَلِّدَةٍ مِنْ البَدَنِ، وَمُؤذِيَةٌ بِطَبْعِهَا.

وَكَذَا النَّمْلُ الْمُؤْذِي، وَإِلَّا لَمْ يَحِلُّ قَتْلُهُ، لَكِنْ لا جَزَاءَ، لِلْعِلَّةِ الْأُولَى.

لَّنَا أَنَّ اللَّهَ [سُبْحَانَهُ وَتُعَالَى] عَلَّقَ تَحْرِيمَ صَيْلِو البَرُّ بِالإِحْرَامِ وَأَرَادَ بِهِ المصيبة، لِقَوْلِهِ: ﴿لا تَقْتُلُوا الصِّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أُحِلُّ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦]؛ لأَنَّهُ أَضَافَ الصَّيْدَ إِلَى البَرِّ، وَلَيْسَ الْمَحَرُّمُ صَيْدًا حَقِيقَةٌ، وَلِهَذَا قَـالَ ﷺ: ﴿الصَّبْعُ صَيْلًا وَقِيهِ كَبْشٌ﴾ وَهَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوهًا ﴿جَمْسٌ مِنْ اللَّوْابُّ كُلُّهُنَّ فَاسِسَقٌ يُقْتَلُسَ فِي الحِـلِّ وَالحَـرَمِ: الغُـرَابُ وَالْحِدْأَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ.

مُتِّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٣٢، م: ١١٩٨).

(١) (مسألة - ٣١ – ٣٢): قوله: (فإن قتله -يعني: الجراد- أو أتلف بيض طير لحاجة، كالمشي عليه، فقيل: يضمنه، وقيل: لا). ذكر المصنف مسألتين:

(المُسَالَة الأولى - ٣١): إذا قتل الجراد لحاجةٍ كالمشي عليه فهل يضمنه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية والمذهـب، ومسـبوك الذَّهـب، والمسـتوعب، والكـافي، والمقنـع، والشَّـرح، وشـرح ابـن منجًّا، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: عليه الجزاء، وهو الصّحيح.

جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلامه في الحرُّر وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يضمنه، صحَّحه في الفصول، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قال النّاظم:

ولو في طريق دُسْتَهُ بِمُبَعَّدٍ ويفدى جرادٌ في الأصحُّ بقيمةٍ

(المسألة الثَّانية - ٣٧): إذا مشى على بيض الطِّير لحاجةٍ فهل يضمنه أم ٧٧ أطلق الخلاف فيه.

وقد حكم المصنّف بأنَّ حكمه حكم الجراد إذا انفرش في طريقه، وكذا قال الشَّيخ المؤفَّق وغيره، فيعطى حكمه خلافًا ومذهبًا.

وقد علمت الصُّحيح في الجراد، فكذا في هذا.

قلت: الضَّمان هنا قويُّ لندرته، والله أعلم.

وَلِمُسْلِم (١٩٨٨): ﴿ وَالغُرَابُ الْآبُقَعُ ٩.

وَلِلنَّسَانِيُّ (٢٨٢٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣٠٨٧): ﴿خَمْسٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ: الحَيَّةُ وَالفَارَةُ وَالحِدَاةُ وَالغَرَابُ الآبَقَعُ وَالكَلْبُ

وَعَن ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «خَمْسٌ مِنْ الدُّوَابُ لَيْسَ عَلَى المُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُسُاحٌ: الغُرابُ وَالحِدَأَةُ وَالعَفْرَبُ وَالفَـارَةُ وَالْكُلْبُ الْعَقُورُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٣١، م: ١١٩٩).

وَلِمُسْلِم (١٩٩٩): «فِي الْحَوَّم وَالْإِحْرَامِ».

وَلِلدَّارَقُطْنِيِّ (٢/ ٢٣٢) فِيهِ: فَيَقَتُلُ اللَّخْرِمُ الذَّفْبَ، وَسُئِلَ أَيْضًا: مَا يَقْتُلُ اللَّحْرِمُ مِنْ السَّدُوَابُ؟ فَقَالَ: حَدَّثَثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «كَانَ يَأْمُرُ بِقِتْلِ المَكْلَبِ المَقُورِ وَالفَّارَةِ وَالعَقْرَبِ وَالحِدَّاةِ وَالغُرَّابِ وَالحُيَّةِ، قَالَ: وَفِي الصَّلاةِ أَيْضًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٠٠)).

وَعَنْ أَبِي هُٰرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿خَمْسٌ قَتْلُهُنَّ حَلالٌ فِي الحَرَمِ فَأَسْقَطَ الغُرَابَ﴾ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٨٤٧)، وَلاَّحْمَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ﴿خَمْسٌ كُلُّهُ نَّ فَاسِقَةً يَقْتُلُهُ نَّ الْمَحْرِمُ فِي الحَرَمِ، فَأَسْقَطَ

وَلِمُسْلِم (٢٢٣٥) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ مُخْرِمًا بِقَتْلِ حَيَّةٍ بِمِنَى»، فَنَصَّ مِنْ كُلِّ جِنْسِ عَلَى أَذَنِـاهُ تَنْبِيهَـا، وَالتَّنْبِيةُ مُقَدَّمٌ عَلَى المَفْهُومِ إِنْ كَانٍ، فَإِنَّ اخْتِلافَ ۚ الآلْفَاظِ يَدُلُّ عَلَى عَسَدَمِ القَصْدِ، وَالْمُخَالِفُ لَا يَشُولُ بِسَالَمُهُومِ، وَالْآسَـدُ كَلْبُّ، كَمَا فِي دُعَاثِهِ ﷺ عَلَى عَيْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ؛ وَلآنٌ مَا لا يُضْمَنُ بِقِيمُتِهِ وَلا مِثْلِسهِ لا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ كَالحَشَرُاتِ، فَإِنَّ عِنْدَهُمْ لا يُجَاوِزُ بِقِيمَتِهِ شَاةً؛ لآنَّهُ مُحَارِبٌ مُؤذٍ، قُلْنَا: فَهَذَا لا جَزَاءَ فِيهِ.

وَعِنْدَ رُفَرَزٍ: تَجِّبُ قِيمَتُهُ بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ، وَهُوَ أَقْيَسُ عَلَى أَصْلِهِمْ، وَقَالَ قَوْمٌ: لا يُبَاحُ قَتْلُ غُسرَابِ البَيْن، وَلَعَلُّـهُ ظَـاهِرُ المُسْتَوْعِبِ، فَإِنَّهُ مَثْلَ بِالغُرَابِ الْأَبْقَع فَقَطْ، وَكَذَا قَالَ الحَنَفِيَّةُ الْمَرَادُ بِهِ الغُرَابُ الَّذِي يَأْكُلُ الجَيْف، لِلْفُظِ الجَاصّ، لَكِنَّ غَيْرَهُ أَكْثَرُ وَأَصَحُ، وَالمَغْنَي يَقْتَضيهِ، وَفِي ٱلمَفْهُوم نَظَرٌ هُنَا، وَعَنْ أبِي سَـعَييدِ مَرْفُوعًا ﴿الْنَهُ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُسُلُ الْمُخْرِمُ، قَـالَ: الحَبَّـةَ وَالعَقْرَبَ وَالْفُويْسِقَةَ وَيَرْمِي الغُرَابَ وَلا يُقْتُلُهُ، وَالكَلْبَ الْعَقُورَ وَالحِيدَاةَ وَالسّبُعَ العَادِيَّ» فِيهِ يَزِيـــدُ بْسَنُ أَبِــيَ زِيّــادٍ، ضَعْفَـهُ الْأَكْثُرُ، سَبَقَ أُوُّلَ الْمَوَاقِيتِ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلصَّحَاحِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُد (١٨٤٨)، وَالتَّرْمِلْيِيُّ (٨٣٨) وَحَسَّنَهُ.

وَاعْتُمَدَ عَلَيْهِ القَاضِي بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ العَادِيِّ وَصُفٌّ لازمٌ.

وَيَدْخَلُ فِي الإِبَاحَةِ البَاذِي وَالصُّقْرُ وَالشَّاهِينُ وَالمُقَابُ وَنَحْوُهَا، وَالذَّبَابُ وَالبَّنُّ وَالبَّنْ وَالبَّاهِينُ المُسْتَوْعِب وَالشَّيْخُ، وغيرهما.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَقْتُلُ القِرْدَ وَالنَّسْرَ وَالعُقَابَ إِذَا وَثَبَ، وَلا كَفَّارَةَ، فَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْدُورَ عَلَيْهِ فَلا كَفَّـارَةَ عَلَيْهِ، وَلا يَنْبَغِي لَهُ، وَمَا لا يُؤْذِي بِطَبْعِهِ لا جَزَاءَ فِيهِ، لِمَا سَبَقَ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَيَجُوزُ قَتْلُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرِّرِ وَغَيْرِهِ.

وَتِيلَ': يَصْرُمُّ، نَقَلَ أَبُو دَاوَّد: يَقْتُلُ كُلُّ مَا يُؤذِيْهِ، وَلاَصْحَابِنَا وَجْهَانِ فِي نَمْلٍ وَنَحْوِهٍ، وَجَزَمَ فِي المُسْتَوْعِبِ: يُكْمرَهُ مِنْ غَيْرِ أَذِيَّةٍ، وَذَكَرَ مِنْهَا الذَّبَابَ وَالتَّحْرِيمُ أَظْهَرُ، لِلنَّهْيِ (م ٣٣)(١١).

⁽١) (مسألة – ٣٣): قوله: (ولأصحابنا وجهان في نملٍ ونحوه يعني إذا لم يؤذ وجزم في المستوعب: يكره من غير أذيَّةٍ، وذكــر منهــا الذُّباب، والتُّحريم أظهر للنَّهي). انتهى.

يعنى: هل يحرم قتل النَّمل ونحوه إذا لم يؤذ أم لا؟

قلت: الصُّواب التَّحريم، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

وَنَقُلَ حَنْبَلُ: لا بَأْسَ بِقُتْلِ الذُّرِّ.

وَنَقَلَ مُهَنًّا: وَيَقَتَّلُ النَّمَلَةَ إِذَا عَضْتُهُ وَالنَّحْلَةَ إِذَا آذَتُهُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لا يَجُوزُ قَتْلُ نَحْلٍ وَلَوْ بِأَخْذِ كُلُّ عَسَلِهِ، قَـالَ هُــوَ وَغَيْرُهُ: إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ نَمْلُ إِلَّا بِقَتْلِهِ جَارً.

ُ قَالَ أَحْمَٰدُ: يُدَخِّنُ لِلزَّنَابِيرِ إِذَا خَشِي أَذَاهُمْ هُوَ أَحَبُ إِلَى مِنْ تَحْرِيقِهِ، وَالنَّمْلُ إِذَا آذَاهُ يَقْتُلُهُ، وَاخْتَجُ فِسِي المُغْنِي عَلَى تَحْرِيمٍ قَتْلِ غَيْرِ مُؤذِ بِالنَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الكِلابِ، فَدَلُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهُ إِنْ جَازَ، جَازَ قَتْلُ كُلِّ كَلْبِ لَمْ يُبَحْ افْتِنَاؤُهُ، كَمَا هُـوَ تَخْرِيمٍ قَتْلِ غَيْرِ مُؤذِ بِالنَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الكِلابِ، فَدَلُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهُ إِنْ جَازَ، جَازَ قَتْلُ كُلِّ كَلْبِ لَمْ يُبَحْ افْتِنَاؤُهُ، كَمَا هُـوَ ظَاهِرُ كَلامَ جَمَاعَةِ هُنَا، وَهُوَ مُتَّجِةً، وَيَلْزَمُ مَنْ لَمْ يُحْرِمْ قَتْلُ النَّمْلِ، وَأُولَى.

وَقَدْ سَنَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ: يَقْتُلُ النَّمْلَ إِذَا آذَتْهُ، فَالكِلاَبُ بِنَجَاسَتِهَا وَأَكُل مَا خَفَلَ النَّاسُ عَنْهُ أَوْلَى، لَكِنْ مَا اسْتَثَنَّاهُ الشَّسْرُعُ مِنْ كَلْبِ الصُّيْدِ وَنَحْوِهِ يَحْرُمُ قَتْلُهُ (م) كَمَا أَنَّ الكَلْبَ الأَمْوَدَ البّهِيمَ يُبَاحُ قَتْلُهُ، ذَكَرَهُ الأَصْحَابُ، لأَمْرِ الشَّــارِعِ بِـهِ، وَعَــنِ ابْنِ عَبَّاسِ مَرْفُوعًا «نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَطَاطِيفِ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْعَنْكَبُوتِ، وَكَانَ يُقَالُ: إنَّهَا مَسْخَ».

رُوَاهُ أَبُو يَعْلَى المُوْصِلِيُّ بِسَنَكِ وَاهِ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (١/ ١٣٣): وَلا يَجُورُ قَتْلُ العَنْكَبُوتِ، وَفِي ذَلِكَ بَسْطٌ فِي الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَلَا جَزَاءَ فِي مُحَرَّمُ إِلاَّ مَا سَبَقَ مِنْ الْمُتَوَلَّدِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي الضُّفُدَعِ: لا فِدْيَةَ فِيهِ، نُهِيَ عَنْ قَتْلِهِ.

وفي الإرْشَادِ فِيهِ حُكُومَةٌ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ مُنْفَيَالٌ، وَذُكِرَ لآخْمَدَ فَقَالَ؟ لا أغرفُ فِيهِ حُكُومَةً.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِي النَّمْلَةِ لُقْمَةٌ أَوْ تَمْرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِ، وَخَرَّجَ بَعْضُهُمْ مِثْلُهُ فِي النَّحْلَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: فِي أُمَّ حُبَيْنِ جَدْيٌ، وَهِيَ دَابَّةً مَعْرُوفَةً مِثْلُ ابْنِ عِرْسِ وَابْنِ آوَى وَيُقَالُ أُمُّ حُبَيْنَةً، سُمَّيّتُ بِذَلِــكَ لانْتِفَاخ بَطْنِهَا، شُبُّهَتْ بَالْحُبْلَى، وَمِنْهُ الْآحَبْنُ وَهُوَ المُسْتَسْلَقِي؛ لآنٌ عَثْمَانَ وضي ألله عَنه قَضَى بذَلِكَ.

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٣١).

فَيَتُوَجُّهُ مِنهُ كُلُّ مُحَرَّم لَمْ يُؤْمَرُ بِقَتْلِهِ

وَلا يَحْرُمُ أَهْلِيُّ إِجْمَاعًا، وَالاعْتِبَارُ فِي وَحْشِيٌّ وَأَهْلِيٌّ بأَصْلِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ (و).

فَالْحَمَّامُ وَحْشِيَّ، فَصَّ عَلَيْهِ، فَفِي أَهْلِيُّهِ الجَزَاءُ (م) وَالْبَطُّ كَالْحَمَامِ. وَعَنْهُ: لا يَصْنَمَنُهُ أَهْلِيًّا (و هـ)؛ لَأَنَّهُ أَلُوفٌ بِأَصْلِ الحِلْقَةِ، كَذَا قَالُوا، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ فِي الدَّجَاجِ رِوَايَتَيْنِ، وَخَصَّهُمَا ابْنُ أبي مُومنَى بالدُّجَاجِ السُّنْدِيِّ.

وَالْجَوَامِيسُ أَهْلِيَّةٌ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَقَدَّمَ فِي الرَّعَايَةِ أَنْ مَا نَوَحُشَ مِنْ إِنْسِيٍّ أَوْ تَأَنِّسَ مِـنْ وَحْشِيٍّ فَلَيْسَ صَيْدًا، ثُمُّ ذَكَرَ قُولاً فِي الثَّانِيَةِ

وَيُحْرُمُ مَنْعُ الصُّيدِ المَّاءَ وَالكَلاُّ.

وسئل الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هل يجوز إحراق بيوت النُّمل بالنَّار؟ فقال: يدفع ضرره بغير التَّحريق.

وذكر في المغني في مسألة قتل الكلب: أن لا مضرَّة فيه: لا يباح قتله. وكان في الرَّعَاية الكبرى في مكان آخر: يكره قتل ما لا يضرُّ مَن نملٍ ونحلٍ وهدهدٍ وصودٍ انتهى.

وهو الَّذي جزم به في المستوعب.

وقال في الأداب بعد أن تكلُّم على المسألة، فصارت الأقوال في قتل ما لا يضرُّه فيه ثلاثةُ الإباحة والكراهة والتُّحريم. انتهى. وعلى كلُّ حالٍ: الصُّحيح التَّحريم، وقد اختاره ابن عقيلٍ والشُّيخ الموفَّق والمصنَّف، وغيرهم. وهو ظاهر كلام النَّاظم.

وقدَّمه في الآداب الكبرى، وقال: وظاهر كلام بعض أصحابنا في محظورات الإحرام أنَّ قتل النّمل والنّحل والضّفدع لا يجوز. وقال ابن عقيلٍ في آخر الفصول: لا يجوز قتل النَّمل ولا تخريب أجحرتهنَّ ولا قصدهــنُّ بمــا يضرُّهـنَّ، ولا يحـلُ قتــل الضُّفــادع.

وَلا يَحْرُمُ صَيْدُ البِّحْرِ إِجْمَاحًا، وَالبَّحْرُ المِلْحُ وَالْأَنْهَارُ وَالعُيُونُ سَوَاءً.

قَالَ اللَّهُ تُعَالَى: ﴿وَمَا يَسْنَوِي البَّحْرَانِ﴾ الآيَّةُ [فاطر: ١٢] (و)، وَمَا يَعِيشُ فِيهَا كَسُلَحْفَاةٍ وَسَرَطَانٍ كَالسَّمَكِ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَيُقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: عَلَيْهِ الجَزَاءُ، وَلَمَلُ الْمَرَادَ أَنْ مَا يَعِيشُ فِي البَرَّ لَهُ حُكْمُهُ وَمَا يَعِيشُ فِي البَخِرِ لَهُ حُكْمُهُ، كَالبَقَرِ وَخْشِي

وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا شِيءَ فِي السُّلَحْفَاةِ؛ لأنَّهَا مِنْ الْهَوَامُّ وَالْحَشْرَاتِ كَالْحَنْفُسَاء وَالْوَرْغَ، وَلَا يُقْصَدُ أَخْذُهَا، ويُمكِّنُ أَخْذُهَا بلا حِيلَةٍ، كَذَا قَالُوا، أمَّا طَيْرُ اللَّهِ فَبَرِّيٌّ؛ لآنُهُ يُفَرِّخُ وَيَبْيَضُ فِي البَرِّ، وَيَكْتَسِبُ مِنْ المَامِ الصَّيْدَ.

وَفِي حِلَّهِ فِي الحَرَمِ رِوَايَتَانَ: اللَّهُ مُ صَحَّحَهُ بَعْضَهُمْ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿لا يُنَفُّرُ صَنْيَدُهَاهُ؛ وَلاَّنَ حُرْمَةَ الصَّيْدِ لِلْمَكَانِ، فَلا فَرْقَ وَالنَّانِيَةُ يَحِلُ (مُ ٣٤)(أَ كَلِطْلاقِ حِلِّهِ فِي الآيةِ؛ وَلاَنْ الإِحْرَامَ لا يُحَرِّمُهُ، كُحَيَوَانِ أَهْلِي وَسَبُع، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِمًّا فُسِّرَ بِهِ الرَّفَثُ وَالفَّسُوقُ وَهُوَ السَّبَابُ.

وَقِيلُ: الْمُعَاصِيرَ.

وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ، رُويَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَعَطَامٌ وَإِبْرَاهِيمُ.

قَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبَك حَتَّى تَغْضِبَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: الْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهِ.

وَقَالَ فِي الفُصُولَ: يَجِبُ اجْتِنَابُ الجِدَالَ وَهُوَ الْمَارَاةُ فِيمَا لا يُعْنِي.

وفي المُسْتَوْعِبِ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ الفُسُوقُ وَهُوَ السَّبَابُ، وَالْجِدَالُ وَهُوَ الْمُمَارَاةُ فِيمَا لا يُعْنِي.

وفي الرُّعَايَةِ: يُكْرَهُ لَهُ كُلُّ جِدَال وَمِرَاء فِيمَا لا يَعْنِيهِ، وَكُلُّ سِبَابٍ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحِلِّ، وَأُولَى، كَذَا قَالَ، وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ فِي قوله تعالى: ﴿ وَلا جِدَالَ فِي الحَجُ ﴾ [البقرة: ١٩٧] لا تُمَارِينَ أَحَدًا فَيَخْرُجُهُ المِرَاءُ إِلَى المُمَارَاةِ وَفِعْلٍ مَا لاَ يَلِيـقُ فِي أَلَحَجُ، وَعَـنُ جَمَاعَةٍ: لا شَكُ فِي الحَجُّ وَلا مِرَاءً، فَإِنَّهُ قَدْ عُرِّفَ وَقَتُهُ.

وَلِيهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِٱلَّتِي هَيَ أَحْسَنَ﴾ [النحل: ١٢٥]، قِيلَ: بِالقُرْآنِ وَالتَّوْحِيدِ.

وَقِيلَ: غَيْرُ فَظُ وَلا غَلِيظٍ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ السَّيْف، وَهَذَا ضَمِيفٌ، وَفِيهٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلا يُنَازِعُنك فِي الآمْرِ﴾ [الحج: ٦٧]، أيْ فِي الذَّبَائِح، وَالْمُغْنَى: فَلا تُنَازِعُهُمْ، وَهَلَا جَائِزٌ فِي فِعْلِ لا يَكُونُ إِلاَّ مِنْ اثْنَيْنِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَا يُجَادِلْنُكَ فُلانً، فَهُنَ بِمَنْزِلَةِ لا تُجَادِلْنَهُ، وَلِهَذَا قَال: ﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الحج:

(١) (مسألة – ٣٤): قوله: (ولا يحرم صيد البحر وفي حلَّه في الحرم روايتان: المنع صحَّحه بعضهم، والنَّانية: يحلُّ). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصية، والمقنيع، والهـادي، والتَّلخييص، وشـرح ابـن منجًّا، والزّركشي، وغيرهم.

إحداهما: لا يباح، وهو الصّحيح.

صحُّحه في التَّصحيح، والشُّرح، والشُّيخ تقيُّ الدِّين في منسكه.

وقدُّمه في المغني، وشرح ابن رزين، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ.

قال في الوحيز: يحرم صيد الحرم على المحرم والحلال مطلقًا. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: يباح.

جزم به في الإفادات والمنوِّر، وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى.

قال في الفصول: وهو اختياري، وقدَّمه في الحرُّر، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم، وصحَّحه النَّاظم.

٦٨]، قَالَ: وَهَلْنَا أَدَبٌ حَسَنٌ، عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ لِيَرُدُوا بِهِ مَنْ جَادَلَ عَلَى سَبِيلِ التَّعَنُتِ وَلا يُجِيبُوهُ وَلا يُناظِرُوهُ.

وفي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُتَوَقَّى الكَلامُ فِيمَا لا يَنْفَعُ، وَالجِدَّالُ وَالِمِرَاءُ وَاللَّفْوُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لا حَاجَةَ بِهِ إلَيْهِ. وَبَسْطُ هَذَا فِي الأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَكِتَابِ أَصُولِ الفِقْهِ آخِرَ القِيَّاسِ، وَلاَّحْمَدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن نُمَيْرِ عَنْ حَجَّاجِ بْن دِينَـارِ عَنْ أَبِي غَالِبِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدَى كَانُوا عَلَيْهِ إِلاَّ أُوتُوا الجَـٰدَلَ ثُـمٌ قَـرَا: ﴿مَا ضَرَبُـوهُ لَـك إِلاَّ جَدَلاَّ﴾ [الزخرف: ٨٥]».

أَبُو غَالِبٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، قَالَ ابْنُ مَعِين: صَالِحُ الحَدِيثِ، وَوَنَّقَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٌّ: لَا بَأْسَ بهِ.

وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: مُنْكُرُ الحَديثُو.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لَيْسَ بِقُويٌ، وَضَعَّفُهُ النَّسَائِيُّ، وَبَالَغَ ابْنُ الجَوْذِيُّ فَقَالَ: لا يُلتَّفَتُ إلَى روايَتِهِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٤٨) مِنْ حَدِيثٍ حَجَّاجٍ.

وَكَذَا التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿جِدَالٌ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ ۗ .

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٨٥٢).

وَعَنْ مَكْحُولِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مَرْفُوعًا: ﴿لا يُؤْمِنُ العَبْدُ الإِيمَانَ كُلَّهُ حَنَّى يَتْرُكَ الكَذِبَ فِي الْمَزَاحَةِ، وَيَتْرُكَ الرِّيمَانَ كُلَّهُ حَنَّى يَتْرُكَ الكَذِبَ فِي الْمَزَاحَةِ، وَيَتْرُكَ الرِّيمَانَ كُلَّهُ حَنَّى يَتْرُكَ الكَذِبَ فِي الْمَزَاحَةِ، وَيَتْرُكَ المَرَاءَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا».

وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: •أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الِرَاءَ وَإِن كَانَ مُحِقًّا، وَبَيْتٍ فِسي وَسَـطِ الجَنَّةِ لِمَـنْ تَرَكَ الكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحًا، وَبَيْتٍ فِي أَعْلَى الجَنَّةِ لِمَنْ حَسُنَ خَطُقُهُ.

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٨٠٠).

وَيُسْتَحَبُّ قِلَّةُ الكَلامِ إلاَّ فِيمَا يَنْفَعُ، وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكْرَهُ لَهُ كَثْرَتُهُ بِلا نَفْعٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ كَانْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلِيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتِ»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: مَرْفُوعًا: "مِنْ حُسِنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرَكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ».

حَلِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ التَّرْمِلْدِيُّ (٢٣١٧) وَغَيْرُهُ.

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٢٠١) مِنْ حَلِيتِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ مِثْلُهُ.

وَلَهُ أَيْضًا فِي لَفُظِ ﴿قِلَّةُ الكَلامِ فِيمَا يَعْنِيهِۥ

وَتَجُوزُ لَهُ النَّجَارَةُ وَعَمَلُ الصُّنْعَةِ (و) وَالْمَرَادُ مَا لَمْ يَشْغِلْهُ عَنْ مُسْتَحَبُّ أَوْ وَاجب.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَتْ عُكَاظٌ وَمَجَنَّةُ وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَتَأَثَّمُوا أَنْ يَتَّجِرُوا فِي الْمَوَاسِمِ، فَخَزَلَت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبَتَّغُوا فَضْلاً مِنْ رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فِي مَوَاسِم الحَجِّ.

رَوَاهُ النَّخَارِيُّ (١٩٤٥)، وَلآبِي دَاوُد (١٧٣٣) عَنْ مُسَلَّدُ عَنْ غَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْعَلاءِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: حَدَّائَنَا أَبُـو أَمَامَةَ النَّيْمِيُّ قَالَ: هَكُنْت رَجُلاً أَكْرِي فِي هَذَا الوَجْهِ، وَكَانَ نَاسٌ يَقُولُونَ: لَيْسَ لَكَ حَجَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: النِّسَ لَكَ حَجَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: النِّسَ تَحْرِمُ وَتُلْبِي وَتَطُــوفُ بِالبَيْتِ وَتُفِيـضُ مِنْ أَكُرِي فِي هَذَا الوَجْهِ، وَإِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: لَيْسَ لَكَ حَجَّ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: النِّسَ تُحْرِمُ وَتُلْبِي وَتَطُــوفُ بِالبَيْتِ وَتُفِيـضُ مِنْ عَمَرَ النِّسِ عَمْدَ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَ

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَرَأُ عَلَيْهِ مَذِهِ الآيَةَ وَقَالَ: ﴿ لَكَ حَجُّهُ.

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩٢)، وَأَحْمَدُ (٢/ ١٥٥).

وَعِنْدَهُ: ﴿إِنَّا نُكُرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجٌّ؟ وَنِيهِ: ﴿وَتَحْلِقُونَ رُؤُوسَكُمْ﴾.

وَفِيهِ: ﴿ فَقَالَ: أَنْتُمْ حُجَّاجٌ ۗ وَسَبَقَ فِيمَا يُبْطِلُ الصَّلاةَ فَصَدُ التَّجَارَةِ وَالحَجَّ بِالسَّفَرِ

وَيَجُوزُ لُبْسُ الكُحْلِيُّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَصْبَاغِ، وَقَطْعُ رَافِحَةٍ كَرِيهَةٍ بِغَيْرِ طِيب

وَفِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: يُسَنُّ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَكَذَا يَجُوزُ الْمُعَصَّفَرُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و ش) لِمَا رَوَى أَخْمَدُ (٢/ ١١٩): حَدُّنَتَ يَعْفُوبُ أَنْبَأْنَا أَبَيُّ عَنِ ابْنِ إِسْخَاقَ قَالَ: فَإِنْ نَافِعًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدُّنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن عُمَرَ اللَّهِ بَنِ عُمْرَ اللَّهِ بْنِ عُمْرَ فِي إِخْرَامِهِنَّ عَنِ القُفَّازَيْنِ وَالنَّقَابِ وَمَا مَسُ الوَرْسَ وَالرَّعْفَرَانَ مِنْ النِّيَابِ، وَلَتَلْبَسْ مَا أَحَبُّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَلْوَانِ النَّيَابِ، مُعَصَفَرًا أَوْ حَرُّا أَوْ حُلِيًّا أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَبِيصًا».

إسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (١٨٢٧) عَنْ أَحْمَدَ وَقَالَ: رَوَاهُ عَبْدَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ إِلَــى قولــه: "وَمَــا مَسَّ الوَرْسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنْ الثَيَابِ» وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْلَتُهُ.

وَلِلشَّافِعِيُّ (١/ ٣٠٩) عَنْ أَبِي جَعْفُرٍ، قَالَ: أَبْصَرَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْن جَعْفَر قَوْبَيْنِ مُضَرَّجِينَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: مَا هَذِهِ النِّيَابُ؟ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ: مَا إِخَالُ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا السَّنَّةَ، فَسَكَتَ عُمَرُ.

وَقَالَ عُرُوَةُ: كَانَتْ أَسْمَاءُ تَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَاتِ الْمُسَبُّغَاتُ، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا زَعْفَرَانْ.

وَقَالَ أَسْلَمُ: رَأَى عُمَرُ عَلَى طَلْحَةً يَوْمًا ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: مَا هَلَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مُدَرٌ فَقَـالَ: إِنَّكُمْ أَيُهَا الرَّهُ فَلَا النَّاسُ، فَلَوْ أَنْ رَجُلاً جَاهِلاً رَأَى هَذَا النَّوْبَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَـةَ بْـنَ عُبَيْدِ اللّهِ كَـانَ يَلْبُسُ النَّيَـابَ المُصَبَّغَةَ فِي الإِحْرَامِ، فَلا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهُطُ مِنْ هَلِهِ النِّيَابِ الْمَصَبَّغَةِ فِي الإِحْرَامِ، فَلا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهُطُ مِنْ هَلِهِ النِّيَابِ الْمَصَبَّغَةِ.

رُوَاهُمَا مَالِكُ (١/ ٣٢٦).

وَلِلشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٠) عَنْ جَابِر، قَالَ: تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ النَّيَابَ الْمُعَصِفْرَةَ.

وَرَوَى حَنْبَلٌ فِي مَنَاسِكِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُوبَ عَنْ عَايْشَــةَ بِنْـتِ سَعْدٍ مَـالَتِ: كُـنَّ أَزَاوَجُ النَّبِيِّ ﷺ يُخْرَمْنَ فِي الْمُصَفْرَاتِ.

وَاخْتُلُفٍّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمْرَ، وَنَهَى عَنْهُ عُثْمَانُ وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: إِنَّمَا نَهَانِي.

رَوَاهُ النَّجَّادُ.

فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَلِثَلاً يَقْتَدِيَ بِهِ جَاهِلٌ فِي جَمِيعِ الآصْبَاغِ أَوْ يُكُونُ لِلرَّجُلِ، كَمَا سَبَقَ فِي سَتْرِ العَوْرَةِ فِي غَـيْرِ الإِحْرَامِ، وَحَمَلَ القَاضِي الخَبَرَ عَلَى الاسْتِحْبَابِ لاسْتِحْبَابِ البَيَاضِ فِي الإِحْرَامِ، أَوْ عَلَى أَنْ النَّهْيَ يَخْتَصُ بِعَلِيٌّ؛ وَلاَنَّهُ لَيْسَ بطيب وَلا تُقْصَدُ رَائِحَتُهُ كَسَائِرِ الآصْبَاغِ؛ وَلاَنْهُ يَجُونُ مَا لَمْ يَنْفُضْ فَجَازَ، وَإِنْ نَفَصْ كَفَرو، وَجَوْزُهُ فِي الوَاضِحِ مَـا لَـمْ يَنْفُضْ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةً وَمَالِكَ : يُمْنِعُ مِنْ لُبْسِهِ وَإِنْ لَبِسَهُ وَهُو يَنْفُضُ فَدَى، وَلِلْمَصْبُوغِ بِالرَّيَاحِينِ حُكْمُهَا مَعَ الرَّائِحَةِ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةً وَمَالِكَ : يُمْنِعُ مِنْ لُبْسِهِ وَإِنْ لَبِسَهُ وَهُو يَنْفُضُ فَدَى، وَلِلْمَصْبُوغِ بِالرَّيَاحِينِ حُكْمُهَا مَعَ الرَّائِحَةِ

وَيَجُوزُ الكُحْلُ بِإِنْمِدِ لِرَجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلاَّ لِزِينَةٍ فَيَكْرَهُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ (و م ش). رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٢) عَن ابْن عُمَرَ.

وَالْآصِلُ عَدَّمُ الكَرَاهَةِ، وَكَرِهَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَزَادَ: وَفِي حَقِّهَا أَكْثَرُ؛ لآنَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ نَهَى عَنْهُ وَقَالَ ضَمَّدُهَا الصَّبْرِ.

وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ إِذَا اشْنَكَى عَيْنَهِ ضَمَّدَهَا بِالصَّبْرِ».

وَعَنْ جَابِر وَأَنْ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَوَجَدَ فَأُطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ فَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَاكْتَحَلَتْ، فَانْكُرَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: أَبِي أَمْرَنِي بِهَذَا، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ صَدَقْتِ صَدَقْتِ.

رُواُهُمَا مُسْلِمٌ (٤٠٤، ١٢١٨).

وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتِ لاَمْرَأَةِ: اكْتَعِلِي بِغَيْرِ الإِثْمِدِ وَلَيْسَ بِحَرَامِ لَكِنَّهُ زِينَةً وَنَحْنُ نَكْرَهُهُ.

وَلَنَا قَوْلٌ: لا يَجُوزُ، نَقَلَ أَبْنُ مَنْصُورِ: لاَ تَكُتَحِلُ الْمَرْأَةُ بِالسُّوَّادِ.

فَظَاهِرُهُ التَّخْصِيصُ.

وَيَنْظُرُ الْمُحْرِمُ فِي المِرْآةِ لِحَاجَةٍ، كَإِزَالَةِ شَعْرَةٍ بعَيْنِهِ.

وَيُكُرُّهُ لِزِينَةٍ، ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَنَا قُولٌ: يَحْرُمُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا بَأْسَ وَلا يُصْلِحُ شَعَثًا وَلا يَنْفُضُ عَنْهُ هُبَارًا، وَقَالَ: إِذَا كَانَ يُرِيدُ زِينَـةً فَـلا يَـرَى شَـعْرَةً فَيَسَـوِّيهَا، رَوَى أَخِمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو مَرْفُوعًا ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَسِّاهِي الْمَلائِكَةَ بِـأَهْلِ عَرَفَةَ: أَنْظُـرُوا إِلَـى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْثًا غُبْرًا﴾ ويَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لا يُكْرَهُ، وَفِي تَرْكِ الآولَى نَظَرٌ؛ لآنَهُ لا يَمْنَعُ أَنْ يَأْتُوا شُعْنًا غُبْرًا، وَفَــالَ ابْـنُ عَبَّـاسٍ: يَنْظُرُ الْمُحْرِمُ فِي الْمِرْآةِ وَنَظَرَ ابْنُ عُمَرَ فِيهَا.

رَوَاهُ اَلشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٤)، وَمَالِكُ (١/ ٣٥٨)، وَزَادَ: لِشَكْوَى بِعَيْنَذِهِ، وَأَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ الأَصْحَــابِ: لا بَـأْسَ بِـهِ، وَيَمْضُ مَنْ أَطْلَقَهُ قَيْدَهُ فِي مَكَانَ آخَرَ بِالحَاجَةِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الغُسُلُ فِي إِوْالَةِ الشّعْرِ، وَلا فِدْيَةَ بِذَلِكَ، وَبِمَا فِي هَذَا الفَصَلِ وَ* مِنْ الشّعْرِ، وَلا فِدْيَةَ بِذَلِكَ، وَمِمَا فِي هَذَا الفَصْلِ إلاَّ مَا سَبَقَ فِي المُعَصَّفُرِ.

قَالَ الآجُرِّيُّ وَابْنُ الرَّافُونِيِّ، وغيرهما: ويَتْلْبَسُ الحَاتَمَ، وَسَبَقَ فِي الحُلِيِّ فِي الزُّكَاةِ لُبْسُهُ لِزينَةِ، وَإِذَا لَــم يُكُـرَهُ فَيَتَوَجَّهُ نِي كَرَاهَتِهِ لِلْمُحْرِمِ لِزِينَةِ مَا نِي كُحُلِ وَنَظَرُّ فِي مِرْآةٍ.

وَلِلدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٣٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ بِالحِمْيَانِ وَالْحَاتَمِ لِلْمُحْرِمِ، وَقِي رِوَايَةِ رَخُصَ.

وَالْمَرْأَةُ إِخْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا، حَرُمَ عَلَيْهَا تَغْطِيتُهُ بِبُرْقُعَ أَوْ نِقَابٍ أَوْ غَيْرُو (و).

قَالَ ابْنُ المُنذِر: كَرَاهِيَةُ البُرْقُع ثَابِتَةٌ عَنْ سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسِ وَعَائِشَةً، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالُفَ فِيهِ.

وَسَبَقَ رِوَايَةُ البُخَارِيِّ (١٧٤١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: ﴿لا تَنْتَقِبُ الْمَرَاةُ وَلا تَلْبَسُ القُفَّازَيْنِ ۗ وَخَبَرُهُ فِي الْمُعَسْفَرِ.

وَعَنَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: إخْرَامُ الْمَرَّأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِخْرَامُ الرَّجُلُ فِي رَأْسِهِ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩٤) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنِ أَبْنِ عُمَرَ مَوْفُوعًا: «لَيْسَ عَلَى المَرَّأَةِ حُومٌ إلاَّ فِي وَجَهِهَا» مِنْ رَوَايَةِ أَبُوبَ بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي الْجَمَلِ، ضَعَّفُهُ ابْنُ مَعِين.

وَقَالَ أَبُو زُوْعَةَ: مُنْكُرُ الحَدِيثِ، وَقَالَ العُقَيْلِيُّ بَهِمُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مَجْهُولٌ، وَوَثَّقَهُ الفَسَويُّ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لا بَأْسَ بهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: المَحْفُوطُ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ فِي الإيضَاحِ: وَكَفَيْهَا.

وَقَالَ فِي الْمُبْهِجِ: وَقِي الكُفْيْنِ رَوَايَتَانَ.

وَقَالَ فِي الانْتِصَار فِي مَسْأَلَةِ التَّيْمُم ضَرَبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ: إِنَّ الْمَرْأَةَ أَبِيـحَ لَهَـا كَشْـفُ الوَجْهِ وَالكَفَّيْـنِ فِي الصَّـلاةِ وَالإحْرَام، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُسْدِلَ عَلَى الوَجْهِ لِحَاجَةٍ (و) لِقُولَ عَائِشَةَ: •كَانَ الرُكْبَانُ يَمُرُّونَ بنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُسول اللَّـهِ ﷺ مُحْرَمَاتٌ فَإِذَا حَاذُوا بِنَا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جَلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ،

ْرَوَاهُ أَخْمَدُ (٦/ ٣٠)، وَٱلْبُو دَاوُد (١٨٣٣)، وَالْبِنُ مَاجَهُ (٢٩٣٥)، وَالْدُارَقُطْنِيُّ (٢/ ٢٩٥).

وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ أُمَّ سَلَمَةً، وَفِي الحَليثَيْن روَايَةً يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، ضَعُّفُهُ الأكثرُ.

وَسَبَقَ أَوْلَ الْمَوَاقِيتِ وَعَنْ فَاطِمَةَ بِشُتِ الْمُنْلَوِ قَالَتُ: كُنَّا نُخَمَّرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. رَوَاهُ مَالِكُ (١/ ٣٢٨).

أَطْلُقَ جَمَاعَةً جَوَازَ السَّدْل.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا لَهَا أَنْ تُسَلِّدِلَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثُّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ، وَمَعْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٠٣).

قَالَ الشَّيْخُ عَنْ قَوْل أَحْمَدَ كَانَّهُ يَقُولُ: إِنَّ النَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجِّهِهَا وَذَكَرَ الفَّــاضِي وَجَمَاعَـةٌ تُسْـدِلُ وَلا تُصيبـبُ البَشْرَةَ، فَإِنْ أَصَابَتْهَا فَلَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ القُدْرَةِ فَدَتْ، لاسْتِدَامَةِ السُّتر.

قَالَ الشُّيْخُ: لَيْسَ هَلَمَا الشُّرْطُ عَنْ أَحْمَدَ وَلا فِي الحَبَرِ، وَالظَّاهِرُ خِلافُهُ، فَإِنَّ المسندُولَ لا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إصَابَةِ البَشْرَةِ.

فَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيْنَ، وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ زَادَ: وَأَنْهَا مُنِعَتْ مِنْ البُرْقُعِ وَالنّقَابِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا يُعَدُّ لِسَتْرِ الوَجْهِ، كَـٰذَا

وَالمَذْهَبُ: يُحَرَّمُ تَغْطِيَةَ مَا لَيْسَ لَهَا سَتْرُهُ، وَلا يُمْكِنُهَا تَغْطِيَةُ جَمِيعِ السرَّأْسِ إلاَّ بِجُزْء مِنْ الوَجْهِ، وَلا كَشْفُ جَمِيعِ الوَجْهِ، إلاَّ بِجُزْء مِنْ الوَجْمِ، وَلا كَشْفُ جَمِيعِ الوَجْهِ، إلاَّ بِجُزْء مِنْ الرَّأْسِ، فَسَتْرُ الرَّأْسِ كُلِّهِ أُولَى؛ لآنَهُ آكَدُ؛ لآنَهُ عَوْرَةً لا يَخْتَصُ بَالإِخْرَامٍ، وَحُكُمُ المَـزَاةِ كَالرَّجُلِ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ إِلاَّ فِي لُبْسِ المَخِيطِ وَتَظْلِيلِ المَحْمَلِ، بِالإِجْمَاعِ، لِمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ البَّنِ عُمَرَ: وَلِحَاجَةِ السَّنْرِ، كَمَقْدِ الإِرْادِ

وَلَآبِي دَاوُد (١٨٣٠) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: •كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُضَمَّــدُ جَاهَنَــا بِالسُّـكُ الْمُطَيَّـبِ عِنْدَ الإِخْرَامِ، فَإِذَا عَرِقَتْ إَخْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلا يُنْكِرُهُ عَلَيْهَا».

وَإِنَّمَا كُرِهَهُ فِي الجُمُعَةِ خَوْفِ الفِثْنَةِ لِقُرْبِهَا مِنْ الرِّجَالِ؛ وَلِهَذَا لا تَلْزَمُهَا، بخلاف الحَجّ، وَيَتَوَجُّهُ اخْتِمَالُ أَنَّ الخَبَرَ يَدْلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْهِيٌّ عَنْهُ، لِلْمَشَقَّةِ بِتَرْكِهِ لِطُولَ الْمُدَّةِ، بِخِلافَ الجُمُعَةِ، لا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَيَحْرُمُ أَبْسُ اَلقُفًا زَيْنِ عَلَيْهَا، نَصُّ عَلَيْهِ (وَ م) وَهُمَا شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ كَمَا يُعْمَلُ لِلْبُزَاةِ وَفِيهِ الفِدْيَــةُ كَالنَّقَـابِ، لِخَـبَر ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ، وَكَالرُّجُلِ (و) وَلا يَلْزَمُ مِنْ تَغْطِيَتِهِمَا بِكُمُّهِمَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّذِ جَوَازُهُ بِهِمَا.

بِدَلِيلِ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ قَدَمَيْهِ بِإِزَارِهِ لا بِخُفٍّ.

وَإِنْمَا جَازَ تَغْطِيَةُ قَلَمَيْهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَآئُهَا عَوْرَةً فِي الصَّلاةِ، وَلَنَا فِي الكَفْيْسِ رِوَايَشَانِ، أَوْ الكَفَّانِ يَتَعَلَّـقُ بِهِمَا حُكْـمُ التَّيَمُّمُ كَالوَجْهِ، قَالَهُ القَاضِي.

وَاقْتُصَرَ جَمَاعَةً عَلَى الآخِير.

وَعِندَ أَبِي حَنِيفَةً: لَهَا ذَلِكَ، وَلِلسَّافِعِيِّ القَولان.

قَالَ القَاضِي: وَمِثْلُهُمَا إِنْ لَفُتَ عَلَى يَكنِهَا خَرْقَةً أَوْ خِرَقًا وَشَدَّتُهَا عَلَى حِنَّاء أَوْ لا، كَشَدُّهِ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا وَذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ عَنْ أَخْمَدَ رحمه الله، وَظَاهِرُ كَلامِ الآكْثَوِ: لا يَخْرُمُ وَإِنْ لَقَتْهَا بِلا شَدَّ فَلاً؛ لآنَ الْمُحَرَّمُ اللَّبْسُ لا تَغْطِيتُهُمَا، كَبَسَدَن

وَلَّهَا لُبْسُ الْحَلِيِّ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ (و) لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ فِي المُعَصْفَرِ، وَقَالَتُهُ عَائِشَةُ.

رُوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١١).

وَلا دَلِيلَ لِلْمَنْعِ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ.

وَهُوَ ظَاْهِرُ كَلَامٍ الخِرَقِيِّ، وَحَمَلَهَا الشَّيْخُ عَلَى الكَرَاهَةِ؛ لآنَّهُ مِنْ الزَّينَةِ كَالكُحْلِ، وَلَا فِلاَيَّةَ. وَلا يَحْرُمُ لِبَاسُ زِينَةٍ (و) قَالَ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: وَيُكْرَهُ، وَقَدْ قَـالَ أَحْمَـدُ: الْمُحْرِمَـةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَـا زَوْجُهَـا يَتْرُكَـانِ الطُّيبَ وَالزُّينَةَ، وَلَهُمَا مَا سِوَى ذَلِكَ.

وَقَالَ الحَلْوَانِيُّ فِي التَّبْصِرَةِ: يَحْرُمُ لِبَاسُ زِينَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ كَحُلِيٍّ.

وَيُسْتَحَبُ خِضَابُهَا بِحِنَّاء لِلْإِحْرَام، لِقَوْل أَبْنِ عُمَرَ: مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تُذَلِّكَ الْمِزَاةُ بِشَيْءٍ مِنْ حِنَّاءٍ عَشِيئَةَ الإِحْرَامِ، وَتُغَلِّفَ رَأْسَهَا بِغَسْلَةٍ لَيْسَ فِيهَا طِيبٌ، وَلا تُحْرِمُ عَطَّلاً.

رَوَاَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/ ٣٧٪) وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ ضَعَفَهُ أَيْمَةُ الحَدِيثِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ، وَلَانَّهُ مِنَ الرَّيْنَةِ كَالطَّيبِ، وَيُكْرَهُ فِي إِخْرَامِهَا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةً؛ لآنَّهُ مِـنَ الزَّيْنَةِ، كَالكُخْلِ بِالإِثْمِدِ، فَإِنْ فَعَلَتْ؛ شَدَّتْ يُدَيْهَا بِخِرْقَةٍ فَدَتْ وَإِلاً فَلا (و ش) لآنَهُ يُقْصَدُ لَوْنُهُ لا رِيحُهُ عَـادَةً، كَخِضَـابِ بِسَـوَادِ وَنِيلٍ، وَلِعَدَم الدَّلِيلِ.

ُّوَعِنْدَ الشَّيْخِ لَا بَأْسَ بِهِ، لِقَوْل عِكْرِمَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ وَازْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْتَضِبْنَ بِالحِنَّاءِ وَهُنَّ حُرُمٌ. رَوَاهُ ابْنُ المُنْذِرِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكُ فِيهِ الفِدْيَةُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الإِحْرَامِ لِمَزَوَّجَةِ؛ لآنَّ فِيهِ زِينَـةً وَتَحَبُّبًا إِلَى

الزُّوْجِ كَالطَّيبِ.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ: وَيُكُورُهُ لِلأَيِّم لِعَدَمُ الحَاجَةِ مَعَ خَوْف الفِتْنَةِ.

وفي المُسْتَوْعِب: لا يُسْتَحَبُ لَهَا، وَفِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ صَعَيفَةٌ، بَعْضُهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَبَعْضُهَا أَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ، وَبَعْضُهَا أَبُو الشَّيْخ وَبَعْضُهَا الطَّبْرَانِيُّ، وَهِيَ فِي التَّعْلِيقِ الكِّبِيرِ عَلَى المُقْنِعِ فِي بَابِ السَّوَاكِ.

وَقَدْ رَوَى الحَافِظُ أَبُو مُوسَى المَدينيُّ فِي كِتَابُ (الاسْتِفْتَاءُ فِي مَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ الحِنْـاءِ)، عَـنْ جَـابِرِ مَرْفُوعًا «يَـا مَعْشَـرَ النِّسَاء! اخْتَصْبُنَ فَإِنَّ الْمَرْأَةُ تَخْتَصْبُ لِزَوْجِهَا، وَإِنَّ الآيِّمَ تَخْتَصْبُ تَعْرضُ لِلرِّزق مِنْ اللَّهِ عَزُّ وَجَلَّ».

فَأَمَّا الخِصَابُ لِلرَّجُلِ فَلَكَرَ الشَّيْخُ إِنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ فِيمَا لا تَشَبُّهُ فِيهِ بِالنَّسَاءِ؛ لأنَّ الآصْلِ الإِبَاحَةُ، وَلا دَلِيلَ لِلْمَنْعِ، وَأَطْلَقَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لَهُ الحِضَابُ بالحِنَاء، وَقَالَ فِي مَكَانَ آخَرَ: كَرِهَهُ أَخْمَدُ قَالَ أخمَدُ: لآنُهُ مِنَ الزِّينَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هُوَ بلا حَاجَةٍ مُخْتَصٌّ بَالنَّسَاء (و ش).

ثُمُّ احْتَجَّ بِلَعْنِ الْمُتَشِّبُهِينَ وَالْمُتشِّبُهَاتَ، وَسَبَقَتْ مَسْأَلَةُ النُّشَّبُهِ عِنْدَ زَكَاةِ الحَلِيِّ.

وفي ﴿الصُّحْبِيخُيْنِ﴾ (خُ: ٨٠٥٥) عَنْ أَنْسٍ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ. ﴾ نَهَى عَنْهُ لِلَوْنِهِ لا لِرِيجِهِ، فَمِانْ رَيْحَ الطُّيبِ لَهُ حَسَنٌ، وَالْجِنَّاءُ فِي هَذَا كَالرَّعْفَرَان.

. وَعَنْ مُفَضَّلِ بْنِ يُونُسَ وَهُوَ مِنْ النَّقَاتِ عَنِ الآوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي يَسَارِ القُرَشِيُّ عَنْ أبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَتِّـيَ بِرَجُــلٍ مَخْضُوبِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فَقَالَ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَّبُّهُ بالنِّسَاء.

فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى البَقِيعَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلا تَقْتُلُـهُ؟ قَـالَ: إِنِّي نُهِيَست عَنْ قَسْلِ المُصَلِّينَ» أَبُـو يَسَـادٍ رَوَى عَنْهُ عَدِرُهُ عَيِينَهُ وَهُ الأوزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ.

وَلَمْ أُجِدُ فِيهِ مِنوَى قُولُ أَبِي حَاتِم: مَجْهُولٌ، فَأَرَادَ: مَجْهُولَ العَدَالَةِ.

وَذَكَرَ الْدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ أَنَّ الْمُفَصَّلُ انْفَرَدَ بِوَصْلِهِ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: حَدِيثَ مَشْهُورٌ.

وَلِلطُّبْرَانِيُّ (٥٠٥٤) وَنَحْوِهِ بِمَعْنَاهُ مِنْ حَلِيثِ أَبِي سَعِيلٍ.

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ بَدْرَ المَوْصِلِيُّ: لا يَصِحُّ فِي هَذَا البَابِ شَيْءٌ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ القَاضِي أَنْهُ كَـالَمْ أَوْ فِي الحِنَّاءُ؛ لآنَّهُ ذَكَرَ المَسْأَلَةَ وَاحِدَةً (م ٣٥) أَنَّهُ لا فِدْيَةَ (هـ) ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ نَقَلَ المَيْمُونِيُّ: الحِنَّاءُ مِنْ الزِّينَةِ.

وَمَنْ يُرَخُّصُ فِي الرَّيْحَانِ يُرَخَّصُ فِيهِ.

وَ مِن يُو سَسَ عِي سُرِكِ مِنْ الْمِصْلِ الْمُحْرِمِ فَقَالَ: لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الطَّيبِ وَلَكِنَّهُ زِينَةٌ، وَقَدْ كَرِهَ الزَّينَةَ عَطَاءً لِلْمُحْرِمِ، وَقَدْ اخْتَجُ غَيْرُ وَاحِدِ مِنْ فُقَهَاءِ الحَدِيثِ كَابْنِ جَرِيرٍ وَقَالَ الْعَقَيْلِيُّ: لا يَصِحُ فِسِي هَـذَا المُتَن شَـيْءَ، بِخَبَرِ بُرَيْدَةَ مِنْ مُورِمِ مِنْ مُنْ مِنْ مِنْ مُنْ مِنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مِنْ مُنْ مُنْ مِنْ مُنْ مِنْ مُنْ مِنْ مُ مَرْفُوعًا: ﴿سَيُّدُ إِدَامِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ اللَّحْمُۗ﴾.

وَفِيهِ: «وَسَيَّدُ الْشَرَابِ فِي الْلَّأَنِيَا وَالأَحْرَةِ المَاءُ، وَسَيَّدُ الرَّيَاحِين فِي اللَّنْيَا وَالآخِرَةِ الفَاغِيَةُ، وَهُوَ الحِبَّاءُ. رَوَاهُ ابْنُ شَاذَانْ بِإِسْنَادِهِ، وَيُبَاحُ لِحَاجَةِ، لِخَبَرِ «سَلْمَى مَوْلاةِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ كَسانَ إذَا اشْنَكَى أَحَـدٌ رَأْسَـهُ قَـالَ: اذْهَـبْ

(١) (مسألة - ٣٥): قوله -بعد ذكر الخضاب للمرأة-: (فأمَّا الخضاب للرَّجل فذكـر الشُّيخ أنَّه لا بـأس بـه فيمـا لا تشبُّه فيـه بالنَّساء، وأطلق في المستوعب: له الخضاب بالحنَّاء.

وقال في مكان آخر: كرهه أحمد، قال أحمد: لأنَّه من الزِّينة.

وقال شيخنا: هو بلا حاجةٍ مختصٌّ بالنَّساء وظاهر ما ذكره القاضي أنَّه كالمرأة في الحنَّاء، لأنَّه ذكر المسألة واحدةً). انتهى. ما قاله الشَّيخ الموفّق هو الصُّواب.

وقاله الشَّارح وغيره، وعمل النَّاس عليه من غير نكيرٍ.

وقال في الأداب الكبرى: فأمَّا الخضاب للرَّجل، فيتوجُّه إباحته مع الحاجة، ومع عدمها يخرج على مسألة تشبُّه رجـل بـامرأةٍ في لباسِ وغيره. انتهى.

(م): الإمام مالك

فَاحْتَجِمْ وَإِذَا اشْتَكَى رَجْلُهُ قَالَ: اذْهَبْ فَاخْضِبْهَا بِالجِنَّاءِ».

رَوَاهُ أَبُّو دَاوُد (٨٥ُ٨٨)، وَالتَّرْمِذِي (٤٠٥٤)، وَالبُّرُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَاجَةُ (٢٠٥٣)، وَأَحْمَدُ (٦/٢٦٤).

وَلَهُ (١/ ٥١٪) فِي لَفُظِر: قَالَتُ: ﴿ كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَمَا كَانَتُ تُصِيبُهُ قُرْحَةٌ وَلا نُكْتَةٌ إِلاَّ أَمْرَنِي أَنْ أَصَعَ عَلَيْهَا الجِنَّاءَ، حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الْحُنْثَى الْمُشْكِلُ إِنْ لَبِسَ الْمَخِيطَ أَوْ غَطْى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ لَمْ تَلْزَمْهُ فِدْيَةٌ لِلشَّكّ، وَإِنْ غَطَّى وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ أَوْ لَبِسَ الْمَخِيطَ فَدَى'''؛ لأَنَّهُ إِمَّا رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةً، وَذَكَرَ ٱبُو بَكْرِ: يُغَطِّي رَأْسَهُ وَيَفْدِي، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّعَايَةِ.

مَنْ كَرَّرَ مَخْظُورًا مِنْ جنس، مِثْلُ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثُمَّ قَلَّمَ، أَوْ لَبسَ ثُمَّ لَبسَ وَلَوْ بمَخِيطٍ فِي رَأسِهِ، أَوْ بدواء مُطَلِّبُ فِيهِ، أَنْ تَطَلِّبَ ثُمُّ تَطَلَّبَ، أَنْ وَطِئَ ثُمُّ وَطِئْهَا أَنْ خَيْرَهَا، ْوَلَمْ يُكَفِّرْ عَنَ الْآوَلْ، فَكَفَّــارَةٌ وَاحِـدَةٌ، نَبْصٌ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ، تَابَعَهُ أَوْ فَرَّقَهُ، فَظَاهِرُهُ: لَوْ قَلَّمَ حَمْسَةَ أَظْفَار فِي حَمْسَةِ أَوْقَاتٍ لَزَمَهُ دَمَّ، وَقَالُهُ القَاضِي، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا بُنِيَتْ الجُملَةُ فِيهِ عَلَى الجُملَةِ فِي تَدَاخُلِ الفِدْيَةِ كَذَا الوَاحِدُ عَلَى الوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ الدُّم.

وَإِنْ كُفُّرَ عَنِ الْآوُل فَعَلَيْهِ لِلنَّانِي كَفَّارَةً.

وَعَنْهُ: لِكُلِّ وَطْء كَفَّارَةً؛ لآنَّهُ سَبَبٌ لَهَا كَالآول.

فَيَتُوَجُّهُ تُخْرِيجٌ فِي غَيْرِهِ.

وَعَنَّهُ: إِنْ تَغَدَّدُ سَبَبُ ٱلْمُخْطُورِ فَلَبِسَ لِلْحَرِّ ثُمَّ لِلْبَرْدِ ثُمَّ لِلْمَرْضِ فَكَفَّارَاتٌ، وَإِلاَّ كَفَّارَةٌ، نَقَلَ الآثَرَمُ فِيمَنْ لَبِسَ قَمِيصَا وَجُبُّةُ وَعِمَامَةً لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، قُلْتُ: فَإِنْ اعْتَلُ فَلَبِسَ جُبُّةً ثُمَّ بَرِئَ ثُمُ اعْتَلُ فَلَبِسَ جُبُّةً، فَقَالَ: عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ. وقَالَ إِبْنُ أَبِي مُوسَى فِي الإِرْشَادِ: إِذَا لَبِسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَفَرَّقًا فَكَفَّارَتَانِ.

وَإِنْ كِمَانَ فِي ۖ وَقُدْتِ وَاحِدْ فَرَوَايَتَانِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسَ تَدَاخَلَتْ، لا فِي مَجَالِسَ، وَعِنْدَ مَالِكُ: تَتَدَاخَلُ كَفَّارَةُ الْوَطْء فَقَطْ.

وَجَدِيدُ قُولَيْ الشَّافِعِيِّ: لا تَدَاخُلَ، وَفِي القَدِيمِ: تَتَدَاخَلُ، وَلَهُ قَوْلُ: عَلَيْهِ لِلْوَطْء الثَّانِي شَاةً، كَقُولِ أَبِي حَنِيفَةَ. لَنَا مَا تَدَاخَلَ مُتَتَابِعًا تَدَاخَلَ مُتَفَرِّقًا كَالْأَحْدَاثِ وَالحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ الآيْمَـانِ؛ وَلاَّنْهَـا كَفُّـارَةٌ لا يَتَضَمَّمُنُ سَمَبُهُمَا إنْـلافَ نَفْسٍ، كَكَفَّارَةِ اليَمِينِ؟ وَلِآنُهُ وَطِئَ، فَكَفَّرَ عَنْهُ كَالآوَّلِ، أَوْ مَحْظُورٍ فَكَفَّرَ عَنْهُ كَغَيْرَةِ؛ وَلآنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِلاَيَّةُ وَلَمْ يُفَرِّقُ وَلا يُمْكِنُ إِلاَّ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.

(١) تنبيه: قوله: (الحنثي المشكل إن لبس المخيط أو غطَّي وجهه وجسده لم تلزمه فديةٌ للشُّكُّ وإن غطَّي وجهه، ورأسه أو لبس المخيط فدى). انتهى.

تحتمل هذه الألف في قوله: (أو لبس المخيط): أن تكون زائدةً، وأنَّ صوابه: (وإن غطَّى وجهه ورأسه ولبـس المخيط فـدى) مـن غير ذكر ألف قبل الواو في قوله: (أو لبس)، وإن لم يكن كذلك كان تكرارًا من المصنّف وسهوًا؛ لأنَّـه قبال أوّلاً: (إن لبس المخيط لم تلزمه فديةً)، وقال هنا: (فدى)، والله أعلم.

ثمُّ رأيت ابن نصر اللَّه في حواشيه قال: يعني: إمَّا أن يجمع بين تغطية وجهة ورأسه، أو بين تغطية وجهه ولبس المخيط. انتهى. يعني: أنَّ كلامه صحيحٌ، ويقدَّر فيه فيقال: وإن غطَّى وجهه وراسه، أو غطَّى وجهه ولبس المخيط، فدى.

وهو صحيحٌ.

لكن عذف ذلك حصل اللس.

وقوله: (أو غطَّى وجهه وجسده): مبنيٌّ على أنَّ تغطية وجه الرُّجل لا توجب فديةٌ، وإلاًّ؛ فالرُّجل والمرأة مشتركان في ذلك، واللَّه

وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لا تَدَاخُلَ إِذَا كَفْرَ عَنِ الآوَّلِ اعْتِبَارُهُ بِالْحُدُودِ وَالآيْمَانِ.

وَتَتَعَدُّدُ كُفَّارَةُ الصَّيْدِ بِتَعَدُّدِو، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و) لَآنَ الآيَةَ تَدُلُّ أَنَّ مَنْ قَتَلَ صَيْـــذَا لَزَمَـهُ مِثْلُـهُ، وَمَـنْ قَتَلَ أَكْثَرَ لَزَمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ؛ وَلاَنَّهُ لَوْ قَتَلَ أَكْفَرَ مَعًا تَعَـدُّدَ الجَـزَاهُ، فَمُتَفَرِّقًا أُولَـى، لآنٌ حَـالَ التَّفْريــق لَيْـسَ أَنْفَـصَ كَسَـابْرِ المَحْظُورَاتِ؛ وَلاَّنَّهَا كَفَّارَةُ قَتْل، كَقَتْل الأدمى، أَوْ بَدَلُ مُتْلَفٍ، كَبَدَل مَال الأدمى.

وَنَقَلَ حَنْبُلِّ: لا تَتَعَدُّدُ إِنْ لَمْ يُكَفِّرْ عَنِ الْأَوُّل، وَحُكِيَ عَنْهُ مُطْلَقًا.

وَنَقُلَ حَنْبَلُ: إِنْ تَعَمُّدَ قَتْلُهُ ثَانِيًا فَلا جَزَاءَ، يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ.

رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ وَمُجَاهِدِ وَسَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ وَالنَّخْعِيُّ وَقَتَادَةَ وَقَالَهُ دَاوُد، لِلْآيَةِ؛ لآنَ الجَزَاءَ إذَا عُلْقَ بِلَفْظِ (مَنَ) لَمْ يَتَكَرَّرُ نَحْوُ: مَنْ دَخَلَ دَارِيُّ فَلَهُ دِرْهُمٌ، وَلاَنَّهُ قَال: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المسائدة: ٩٥]، وَلِقَـوْلِ الْبـنِ عَبْسَاسٍ: إذَا أَصَـابَ الْمُحْرِمُ ثُمُّ عَادَ قِيلَ لَهُ اذْهَبْ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْك. رَوَاهُ النَّجَّادُ.

وَكَسَائِرِ المَخْظُورَات؛ وَلاَنَّ الأَصِلُ بَرَاءَةُ الدَّمَّةِ، وَالجَوَابُ عَنِ الآوَّلِ أَنَّ الجَزَاءَ يَتكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ شَرَطٍ فِي مَحَالً، نَحْوُ مَــنْ دَخَلَ دُورِي فَلَهُ بدُخُول كُلِّ دَار دِرْهَمٌ.

وَالْقَتْلُ يَقَعُ فِي صَيْدٍ وَصُيُودٍ.

وَعَنِ النَّانِي أَنَّهُ لا يَمْنَعُ، كَقَوْلِهِ فِي آيَةِ الرِّبَا: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وَلِلْعَــائِدِ مَـا سَــلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَكَفَوْلِهِ فِي آيَةِ الْمُحَارَيَةِ: ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي اللَّانْيَا وَلَهُمْ فِسِي الأَخِرَةِ عَـذَابٌ عَظِيـمٌ ﴾ [المـائدة: ٣٣] لا يَمْنَعُ مِنْ العَزْم وَعَنِ النَّالِثِ يَمْنَعُ صِحَّتَهُ.

وَلِلدَّارَقُطْنِي عَنْهُ فِي حَمَامٍ ٱلْحَرَمِ: فِي الحَمَامَةِ شَاةً، وَيِتَقْدِيمٍ ظَاهِرِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْهِ.

وَيَتَمَدُّدُ بِنَمَدُّدِ مَخْظُورَاتٍ مِنْ أَجْنَاسٍ مُتَّحِدَةِ الكَفَّارَةِ، نَصُّ عَلَيْهِ وَهُوَ أَشْهَرُ (و) كَحُدُودٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَيْمَانٍ مُخْتَلِفَةٍ. وَعَنْهُ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ وَإِلاَّ فَكُلُّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

قَالَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ: لأَنُّهَا أَفْعَالٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَمُوجَبَاتُهَا مُخْتَلِفَةٌ، كَالحُدُودِ المُخْتَلِفَةِ.

وَقِيلَ: إِنْ تَبَاعَدَ الوَقْتُ تَعَدَّدَ الفِدَاءُ وَإِلاًّ فَلا

وَلا يَفْسُدُ الإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ بِالنَّيْةِ (و) لآنَّهُ لا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالفَسَادِ، بِخِلاف سَائِرِ العِبَادَات، وَيَلْزَمُهُ دَمّ لِرَفْضِهِ، ذَكَــرَهُ فِـي

وفي المُغْنِيَ وَغَيْرٍو: لا شَيْءَ لِرَفْضِهِ؛ لآئُهَا نِيَّةً لَمْ تُفِلْ شَيْئًا، وَحُكُمُ الإِحْرَامِ بَـاقٍ، نَـصٌ عَلَيْهِ (و م ش) لآئهًا جِنَايَـاتُ مُخْتَلِفَةٌ فَتَعَدَّدَتْ كَفَّارَاتُهَا، كَفِمْلِهَا عَلَى غَيْرٍ وَجْهِ الرَّفْضِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي ٱلمُسْتَوْعِب، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِسي إِحْـرَام الصّْغِـير لِعَبـدَم لُزُومِـهِ

عِنْدَهُ، وَلا كَفَّارَةَ بِإِحْرَامِهِ عِنْدَهُ مُطْلَقًا وَلا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُّ بِجُنُونْ وَإَغْمَاء (و) وَذَكَّرَ ابْنُ عَقِيلٌ وَجْهَيْنِ. قال في مُفْرَدَاتِهِ: مَبْنَاهُ عَلَى التَّوسُعُةِ وَسُرْعَةِ الْحُصُولِ؛ فَلِهَذَا لَوْ أَخْرُمَ مُجَامِعًا انْمُقَدَ وَحُكْمُـهُ كَـالصَّحِيحِ، وَسَـبَقَ قَبْـلَ الفُصلُ الثَّامِن.

وَعَمْدُ صَبَى وَمَجْنُونَ خَطَأً

وَإِنْ لَبِسَ ۚ أَوْ تَطَيُّبَ أَوُّ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلاً أَوْ مُكْرَمًا فَلا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ ظَاهِرُ المُذْهَبِ وَاخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ (و ش) لِمَا رَوَى إِبْنُ مَاجَهْ (٢٠٤٥): حَدَّثَنَــا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَغِّى: حَدَّثْنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِم: حَدَّثْنَا الآوْرَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْحَطَأُ وَالنَّسْيَانَ وَمَا أُسْتُكُرْهُوا عَٰلَيْهِۥ إمننَادٌ جَيِّلًا.

وَقَالَ عَبْدُ الْحَقُّ الإِشْبِيلِيُّ: وَمِمَّا رَوَيْتِه بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ المُتْصِلِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسِ، وَذَكَرَهُ.

ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزُ عَنْ أَمْتِي الْخَطَّأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا أَسْتَكُوهُوا عَلَيْهِ ۗ وَقَـالَ: لَـمْ يَـرُوهِ عَـنِ الأوراعيُّ إلاُّ بشرّ، تَفَرّد بهِ الرّبيعُ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُ (٤/ ١٧٠)، وَقَالَ: تَقَرَّدَ بِهِ بِشْرٌ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ عَنْهُ غَيْرُ الرَّبِيعِ وَأَبُو يَغْفُوبَ البُويْطِيُّ الفَقِيهُ.

وَرَوَاهُ البَيْهَقِيُّ (٧/ ٣٥٧)، وَقَالَ: جَوَّدَ إِسْنَادَةُ بِشُرُ بْنُ بَكْرٍ، وَهُوَ مِنْ الثَّقَاتِ.

وَرَوَاهُ الوَلِيدُ عَنَ الآوْزَاعِيُّ، فَلَمْ يَذْكُرْ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ.

وَرَوَى الحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّين فِي المُخْتَارَةِ الطُّريقَيْن.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي أَوِّل دِيَاتُ الجِرَاحِ مِنْ الْمُحَلِّى: هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ عَنْ بِشَـرٍ عَـنِ الآوزَاعِـيَّ بِهَـذَا الإسْنَادِ مُتَّصِلاً، وَبِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ النَّاسُ هَكَذَا.

ُ وَقَالَ أَخْمَدُ وَٱلْبُو حَاتِم: لَا يَثْبُتُ هَذَا الحَدِيثُ، وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللّهِ حَدِيثَ ابْنِ مُصنَفَّى جَدًا وَقَـالَ: لَبْسَ هَذَا إِلاَّ عَنِ الحَسَنِ، يَعْنِي مُرْسَلاً، وَدَلالَةُ الحَبَرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عُمُوم دَلاَلَةِ الاقْتِضَاء، وَفِيهِ خِلافَ لَنَا وَلِلأُصُولِيَيْنِ: وَسَبَقَ قِصَّةُ الذِي أَخْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي الجُبَّةِ وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِالخَلُوقِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَلْمِهَا وَغَسْلِهِ، وَلَـمْ يَـاْمُرُهُ بِفِدْيَـةٍ، وَلا يَجُـوزُ تَأْخِيرُ الآيان مَ مُنتَةً مِهِ اللّهُ يَعْلَى مُنْقَعَلَمْ بِالخَلُوقِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُ ﷺ بِخَلْمِهَا وَغَسْلِهِ، وَلَـمْ يَـاْمُرُهُ بِفِدْيَـةٍ، وَلا يَجُـوزُ تَأْخِيرُ البَيَان عَنْ وَقُتِ الْحَاجَةِ وَكَانَ سَنَةَ ثُمَان.

وَأَجَابَ القَاضِي بِأَنَّ الطَّيبَ لَمْ يَكُنُ حُرِّمَ، فَقِيلَ لَهُ عَنْ قَوْلِهِ عليه السلام لَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٩٧، م: «اصْنَعُ فِي عَمْرَتِك كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّك» فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُرِّمَ فِي الحَجِّ وَلَمْ يُحَرَّمْ فِي العُمْرَةِ إِلَى هَذِهِ

وَقَالَ فِي اللَّبْسِ لَمْ يَكُنْ حُرِّمَ، وَقِيَاسًا عَلَى الصَّوْمِ، وَالتَّفْرِقَةُ بِأَنَّ الْمُحْرِمَ عَلَيْهِ أَمَارَةٌ وَهِيَ التَّجَرُّدُ وَالتَّلْبِيَّةُ فَلَـمْ يُعْـذَرْ، بِخِلافِ الصَّوْمِ يَبْطُلُ بِالذَّبِيحَةِ عَلَيْهَا أَمَارَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَ العَمْدِ وَالْحَطَلَ فِي التَّسْمِيَةِ وَأَجَابَ القَاضِي بِأَنَّ الآمَارَةُ وَقْتَ الذَّبْسِحِ وَالنَّسْمِيَةُ تَتَقَدُّمُهَا، كَذَا قَالَ.

وَعَنْهُ: تَجِبُ الكِفَارَةُ، نَصِرَهَا القَاضِي وَأَصْحَابُهُ (و هـ م) كَالحَلْقِ وَقُتْلِ الصَّيْلِ، وَالتَّفْرِقَةِ بِأَنَّهُ إثْلافٌ يَيْطُلُ بِفَوَاتِ الحَجُّ لَيْسَ بِإِتَّلَافِ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ، كَلْمَا قَالَهُ القَاضِي.

ُوَقَالَ: الْمَامُورُ بِهِ فَرْضٌ عَلَيْهِ، كَتَجَنُّبِ الْمُخطُورِ، فَحُكُمُ أَحَدِهِمَا حُكُمُ الآخرِ. وَأَمَّا النَّفْرِقَةُ بِإِمْكَانَ تَلافِيهِ فَمَا مَضَى لا يُمكِنُ تَلافِيهِ، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ الجَـاهِلَ بِـالحُكُم هُنَـا كَـالصُّوْمِ وَكَـذَا قـَـالَ القـَـاضِي لِخُصْمِهِ: يَجِبُ أَنْ تَقُولَ ذَلِكَ.

وَمُتَى زَالَ عُذْرُهُ غَسَلَهُ فِي الحَال فَإِنْ أَخْرَهُ وَلا عَذْرَ فَدَى، وَلَهُ غَسْلُهُ بِيَدِهِ وَبِمَافِعٍ وَغَيْرِهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ بِحَلالٍ وَيَغْسِلُهُ، وَيَتَيَمُّمُ لِلْحَدَثِ لآنً لَهُ بَدَلاً، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِ رَافِحَتِهِ بِغَيْرِ المَاءِ فَعَلَ وَتَوْضُسُا؛ لأن القصد قطعها

وَإِنْ مَسْ طِيبًا يَظْنُهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا فَوَجْهَانِ (م ٣٦)''؛ لآنَّهُ قَصَدَ مَسُهُ وَجَهْلُ تَحْرِيهِ كَجَهْلِ تَحْرِيمِ الطَّيبِ. وَإِنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ فَدَى مُطْلَقًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و) لآنَهُ إِثْلافَ كَهِإِثْلافَ مَالِ آدَمِيٍّ، وَلآنُ اللَّهَ أُوجَبَ الفِدْيَةَ عَلَى مَنْ حَلَقَ لآذَى بِهِ وَهُو مَعْدُورٌ، فَدَلُ عَلَى وَجُوبِهَا عَلَى مَعْدُورِ بِنَوْعٍ آخَرُ الصَّيْدِ، وَذَكَرُهُ بَعْضُهُمْ رِوَايَةً؛ لا فِدْيَةً عَلَى مُكْرَةٍ وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَافِمٍ وَنَخْوِهِمْ

(١) (مسألة – ٣٦): قوله: (وإن مسَّ طبيًا يظنُّه يابسًا فبان رطبًا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي الكبير، والقواعد الأصوليَّة، وغيرهم.

أحدهما: لا فدية عليه؛ لأنَّه جهل تحريم، فأشبه من جهل تحريم الطَّيب.

قلت: وهو الصُّواب.

وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى في موضع.

والوجه الثَّاني: عليه الفدية؛ لأنَّه قَصَّد مسَّ الطَّيب، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزينٍ في شرحه.

وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الْجَوْزِيُّ، لِمَا سَبَقَ فِي الْمُسْأَلَةِ قَبْلُهَا

وَتَجِبُ الكَفَّارَةُ بِقَتْلِ الصَّنِيْدِ مُطْلَقًا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ مِنْهُمْ صَالِحٌ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ (و) لِظَاهِرِ مَا سَبَقَ مِنْ الخَسَبَرِ وَالْأَشَرِ فِي جَزَاء الصَّيْدِ وَبَيْضِهِ.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَلَى المُتَعَمَّدِ بالكِتَابِ، وَعَلَى المُخْطِئ بالسُّنَّةِ.

وَقَالَ الشَّافِيِّيُ (١/ ٣٣٥): أَلْبَانَا سَعِيدٌ عَنِ ابْنِ جُرَيِّجٍ: قُلْتَ لِعَطَاء: فَمَنْ قَتَلَهُ خَطَأَ أَيْغَـرُمُ؟ قَـالَ: نَعَـمْ يُعَظَّـمُ بِذَلِـكَ حُرْمَاتِ اللّهِ وَمَضَتْ بِهِ السُّنَنُ وَرَوَي النَّجَّادُ عَنِ الحَكَمِ أَنَّ صُمَرَ كَتَبَ: لِيُحْكَمْ عَلَيْهِ فِي الخَطَّ وَالعَسْـدِ وَرَوَى أَحْمَـدُ عَـنِ عَرْمَاتِ اللّهِ وَمَضَتْ بِهِ السُّنَنُ وَرَوَي النَّجَّادُ عَنِ الحَكَمِ أَنَّ صُمَرَ كَتَبَ: لِيُحْكَمْ عَلَيْهِ فِي الخَطْ وَالعَسْـدِ وَرَوَى أَحْمَـدُ عَـنِ ابْن مَسْعُودٍ فِي رَجُلِ أَلْقَى جُوَالِقَ عَلَى ظَبْيِ فَٱمَرَهُ بِالجَزَاء.

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ وَهَذَا لَا يَكُونُ عَمْدًا، وَلأَنَّهُ إِثْلَافٌ، كَمَالِ الأدمي وَعَنْ أَحْمَدُ: لَا جَزَاءَ بِقَتْلِ الحَطَــااِ، نَقَلَـهُ

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إذَا صَادَ الْمُحْرِمُ نَاسِيًا لا شَيْءَ عَلَيْهِ، إنْمَا عَلَى العَامِدِ.

رَوَاهُ النَّجَّادُ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَهُ طَاوُوسٌ وَدَاوُد َوَابْنُ الْمُنْذِر، ۚ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: إِنَّهُ السُّنَّةُ ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَـوْزِيُّ وَغَـيْرُهُ، لِظَاهِرِ الآيَةِ قَالَ القَاضِي: هِيَ حُجَّةٌ لَنَا مِنْ وَجْهِ؛ لآنُهَا تَقْتَضِي أَنَّ مَنْ نَسِيَ الإِحْرَامَ فَقَتَـلَ الصَّيْـذَ مُتَعَمَّـدًا يَلْزَضُهُ الجَـزَاءُ، وَعِنْدُهُمْ: لا يَلْزَمُهُ؛ وَلاَنَّهُ خَصُّ العَمْدَ بالذُّكْرِ لآجُل الوَعِيدِ فِي آخِرِهَا؛ وَلاَنْ مَا سَبَقَ أَخَصُ، وَالقِيَاسُ يَقْتَضيهِ، فَقُدُمْ.

وَأَمَّا قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزُ لاَّمْتِيء﴾ فَإِنْ صَحَّ لَفُظُهُ وَدَلالتُهُ فَمَا سَبَقَ أخص ُ وسَبَقَتْ التَّفْرقَةُ بَيْنَ الإثلاف وَغَيْرُو.

وَحُكِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ: يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي الْخَطَا وَالنُّسْيَانِ لَا فِي الْعَمْدِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣٥٥): أَلْبَأَنَا سَعِيدٌ عَنِ ابْن جُرَيْج، قَالَ: كَانَ مُجَاهِدٌ يَقُولُ: وَمَـنْ قَتَلَـهُ مِنْكُـمْ مُتَعَمِّـدًا غَـيْرَ نَـاسِ لِحُرْمَةِ وَلا مَرِيدًا غَيْرَهُ فَأَخْطًا بِهِ فَقَدْ أَحَلُ وَلَيْسَتْ لَهُ رُخْصَةٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ نَاسِيًا لِحُرْمَةِ أَنْ أَرَادَ غَيْرَهُ فَأَخْطًا بِهِ فَذَلِـكَ العَمْـدُ الْكُفُرُ عَلَيْهِ النَّعَمُ.

وَهَذَا غُريبٌ ضَعِيفٌ.

وَالْمُكْرَهُ عَنِنْنَا كَمُخْطِئٍ وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِي كِتَابِ الآيْمَانِ فِي مَوْضِعَيْنَ أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْمُكْرَةَ. وجزم به ابْنُ الجَوْزِيِّ، وَسَبَقَ فِي الحَلْقِ، وَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي إِثْلافِ مَالَ الآدمي وَعَمْدُ الصَّبِيُّ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَعْدَ إِخْرَابِهِ خَطَأً

القَارِنُ كَغَيْرِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ (و م ش) لِظَاهِرِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَلآنُهُمَا حُرْمَتَان كَحُرْمَةِ الحَــرَم وَحُرْمَةِ الإخرَامُ، آخْتَارْ ٱلْقَاضِي أَنْهُ إِخْرَامَانِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ قَوْلِ آخْمَدُ، فَإِنَّهُ مُنتَبَّهَهُ بِحُرْمَةِ الحَرَمِ وَحُرْمَةِ الإِخْرَامِ؛ لآنَ الإِخْرَامَ هُـوَ نِيَّةُ النُّسُكِ وَنِيَّةُ الحَبِّ غَيْرُ نِيَّةِ العُمْرَةَ وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِخْرَامٌ وَأَحِدْ، كَبَيْعٍ ذَارٍ وعَبْدٍ صَفْفَةً وَاحِـدَةً عَفْـدًا وَاحَـدًا وَالمَبِيخُ

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ جَزَاءَانِ (و هـ) ذَكَرَهَا فِي الوَاضِح، وَذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ تَخْرِيجًا إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ

وَخَصَّهَا ابْنُ عَقِيلَ بِالصَّيْدِ، كَمَّا لَوْ أَفْرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ بِإِحْرَامٍ، وَالفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَكَمَا لَوْ وَطِئَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ. قَالَ القَاضِي لَا يَمْتَنِعُ التَّدَاخُلُ ثُمَّ لَمْ يَتَدَاخُلَا لَاخْتِلافِ كَفَارَتِهِمَا، أَوْ؛ لآنُ الصَّيَّامَ وَالإِحْرَامُ لا يَتَنَاخَلانِ، وَالجَحِجُ وَالعُمْرُةُ يَتَدَاخَلِانِ مِنْدَنَا وَمِنْدَهُمْ فِي الْحَلْقِ وَيَنَى الْحَنْفِيَّةُ قَوْلَهُمْ عَلَى أَنْهُ مُحْرِمٌ بإخْرَامَيْنَ قَالُواً: إِلاَّ أَنْ يَتَجَاوَرُ المِيْقَاتَ غَيْرُ مُحْرِم بِالْعُمْرَةِ أَنْ اَلْحَجٌ فَيَلْزَمُهُ دَمَّ وَاحْدَ، خِلَافًا لِزَّفَرَ؛ لآنَ المُسْتَحَقّ عَلَيْهِ عِنْدَ اللِّيقَاتِ إحْرَامٌ وَاحِدٌ، وَيِتَأْخِيرِ وَاجِـب وَاحِـدٍ

قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ الحَجُّ لا يَفْسُنُ بِإِنْيَانِ شَيْءٍ حَالَ الإِحْرَامِ إلاّ الجِمَاعِ وَسَـبْقِ دَوَاعِيهِ وَرَفْـضِ النُّسُـكِ وَجُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ وَقُتْلِ الصَّيْدِ، وَالْمَرَادُ غَيْرُ الرَّدَّةِ وَسَبَقَ َفِي الآذَّانُ

الفسروع - كتاب المناسك

كُلُّ هَذِي أَوْ إطْعَامٍ مُتَعَلِّقٌ بِالإِحْرَامِ أَوْ الحَرَمِ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ إِنْ قَدَرَ يُوصِلُهُ إلَيْهِمْ. وَيَجِبُ نَحْرُهُ بِالحَرَمِ (و) وَيُعِجْزِنُهُ جَمِيعَهُ (و هـ ش) قَالَ أَحْمَدُ: مَكَّةُ وَمِنْى وَاحِدٌ، ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: نُزَّهَـتُ مَكَّـةُ عَـنِ

وَّقَالَ مَالِكَ: لا يَنْحَرُ فِي الحَجُّ إلاَّ بِمِنْى، وَلا فِي العُمْرَةِ إلاَّ بِمَكَّةَ، وَهُوَ مُتَوَجَّة. وَاحْنَجُ الآصْحَابُ بِمَا رُويَ عَنْ جَابِرٍ مَرْقُوعًا: «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢٦)، وَأَبُو دَاوُد (١٩٣٧) مِنْ رِوَايَةِ أَسَامَةَ بْنِ رُيْدٍ اللَّيْشِيِّ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ إنْ شَـاءَ - رَبَّ أَذُهُ مُنْهُ * " اللَّهُ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ.

لَكِنْ فِي مُسْلِمُ (١٢١٨) عَنْهُ مَرْفُوعًا: «وَمِنْى كُلُهَا مَنْحَرٌ»، وَإِنْمَا أَرَادَ الحَرَمَ؛ لأَنَّهُ كُلَّـهُ طَرِيتٌ إِلَيْهَا، وَالفَحِّ: الطُّرِيتُ وَلَأَنَّهُ نَحْرَهُ بِالْحَرَمُ كَمَكَّةً وَمِنْي.

وَقَوْلُهُ: ﴿ هَدُيًّا بَالِغَ الكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَقَوْلُهُ: ﴿ ثُمُّ مَحِلُهَا إِلَى البَيْتِ العَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣] لا يَمْنَعُ الذَّبْحَ فِي غَيْرِهَا، كَمَا لَـمْ يَمْنَعُهُ بِمِنْى وَتَخْصِيصُهَا بِمَنَاسِكَ لا يَلْزَمُ فِي الذَّبْحِ، لِشَرَفِ مَكَّةً، وَهُوَ تَنْجِيسٌ قِيلَ لِلْقَاضِي: فَلِمَ اسْتَحْبَبُتُمْ النَّحْرَ بِهَا؟ فَقَالَ: لِيَكُونَ اللَّحْمُ طَرِيًّا لأَهْلِهَا، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ: يُسَنُّ أَنْ يَنْحَرَ الحَاجُّ بِمِنْيَ وَالْمُعْتَمِرُ عِنْدَ المَرْوَةِ، وَسَبَقَ قَوْلُ أَحْمَدَ: هُمَا سِسَوَاءً، وَلَعَىلُ سُرَادَهُ: فِي

الْإِجْزَاء، وَإِنْ سَلَّمَهُ لِلْفُقْرَاء سَلِيمًا فَنَحَرُوهُ أَجُزَأُ وَإِلاَّ اسْتُرَدُهُ وَنَحَرَهُ، فَإِنْ أَبَى أَوْ عَجَزَ ضَمِنَهُ، وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالَ. وَيَعَجِبُ تَفْرِقَةُ لَخْمِهِ بِالْحَرَمِ أَوْ إِطْلاقُهُ لِمَسَاكِينِهِ (و ش) لآنَّهُ مَقْصُودٌ كَــالذَّبْحِ، وَالتَّوْسُعَةُ عَلَيْهِم مَقْصُودَةً، وَالطَّعَـامُ كَالْهَدْيُ (و شُ) وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكُ يَجُوزَان فِي الْحِلِّ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَالنَّخَعِيُّ: الهَدْيُ بِمَكَّةً، وَالطُّعَامُ حَيْثُ شَاءَ لَنَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاس: الهَدْيُ وَالإطْعَامُ بِمَكَّةً، وَلاَّنَّهُ نُسُكٌّ يَنْفَعُهُمْ كَالْهَدْيِ، وَقِيلَ لابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ: ۚ إِنَّ اللَّهَ نَكُرَ المَسَاكِينَ وَلَمْ يَخُصُّ الحَرَمَ، فَقَالُواً: إِنَّهُ عُطِفَ عَلَى الهَدْي فَصَارَ تَنْكِــيرًا بَعْـدَ تَعْرِيفٍ، كَقُولِنَا: صَنَدَقَةٌ تَبَلُّغُ بِهَا بَلَدَ كَذَا لِكَذَا كَذَا مِسْكَيْنَا، رَجَعَ إِلَى مَسَاكِين ذَلِكَ البَلَدِ.

وَمَسَاكِينُهُ مَنْ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ لِحَاجَتِهِ مُقِيمًا بِهِ أَوْ مُجْتَازًا مِنْ آلحَاجٌ، وغيرهُم، فَإِنْ بَانَ بَعْدَ دَفْعِهِ إِلَيْهِ غَنِيًّا فَكَالرُّكَـاةِ، وَمَــا جَازَ تَفْرِيقُهُ لَمْ يَجُزْ دَفْعُهُ إِلَى فُقَرَاء الذُّمَّةِ (هـ) كَالحَرْبِيِّ (و).

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُغَدِّيَ الْمَسَاكِينَ وَيُعَشِّيُّهُمْ إِنْ جَازٍ فِي كَفَّسَارَةِ اليّمِدينِ؟ يَتَوَجَّهُ احْتِمَالانِ (م ٣٧)(١) الإِجْزَاءُ قَالَـهُ أَبُـو يُوسُفَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لا؛ لآنَ الصَّدَقَةَ تَنْبَنِي عَنِ التَّمْلِيكِ.

وَإِنْ مُنِعَ مِنْ إيصَالِهِ إِلَى فُقَرَاءِ الحَرَمِ فَغِيَي جَوَازِ ذَبْحِهِ فِي غَيْرِهِ وَتَغْرِيقِهِ رِوَايَتَانِ وَالجَوَازُ أَظْهَرُ، لِقَوْلِهِ: ﴿لا يُكَلُّفُ اللَّـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسُعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] (م ٣٨)(٢).

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه شبية بما قال المصنَّف: وربَّما كان أنفع لهم من الهدي.

والاحتمال الثَّاني: لا يجوز، وإن جوزناه في كفَّارة اليمين؛ لظاهر القرآن.

إحداهما: يجوز، وهو الصّحيح.

قال المصنّف: هو أظهر، وجزم به في الشّرح وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وهو قولٌ في الرِّعاية.

⁽١) (مسألة - ٣٧): قوله في الهدي والإطعــام: (وهــل يجـوز أن يغـدّي المســاكين ويعشُّـيهم إن جــاز في كفَّـارة اليمـين؟ يتوجُّـه احتمالان). انتهى.

أحدهما: يجوز.

⁽٢) (مسألة – ٣٨): قوله: (وإن منع من إيصاله إلى فقراء الحرم، ففي جواز ذبحه في غيره وتفريقه روايتان، والجــواز أظهــر لقولــه تعالى: ﴿لا يُكَلُّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. انتهى.

وَمَا وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورِ فَحَيْثُ فَعَلَهُ (هـ ش) لآنَهُ ﷺ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِالفِلْنَيْةِ بِالحُدَيْبِيَةِ، وَهِيَ مِنْ الحِلّ. وَاشْتَكَى الحَسَيْنُ بْنُ عَلِيَّ رَأْسَهُ فَحَلَقَهُ عَلِيٍّ وَنَحَرَ عَنْهُ جَزُورًا بالسَّفْيَا.

رَوَاهُ مَالِكٌ (١/ ٣٨٨) وَالآثْرَمُ، وَغَيْرُهُمَا.

وَعَنْهُ: فِي الحَرَمِ، وَقَالَهُ الجِرَقِيُّ فِي غَيْرِ الحَلْقِ، قَالَهُ فِي الفُصُولِ وَالتَّبْصِرَةِ؛ لآنُهُ الآصْلُ، خُولِفَ فِيهِ لِمَا سَـبَقَ، وَاعْتَـبَرَ فِي المُجَرَّدِ وَالفُصُولِ المُذْرَ فِي المَحْظُورِ، وَإِلاَّ فَغَيْرُ المَعْلُورِ فِي الحَرَمِ كَسَائِرِ الهَذي

وَعَنْهُ: رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ فِي جَزَاءِ الصَّيْلِـ: خَيْثُ قَتَلَهُ.

وَقِيلَ: لِعُلْمُر، وَالمَذْهَبُ: فِي اَلْحَرَم، لِلْمَايَةِ.

وَوَقْتُ ذَنْهِهِ حِينَ فَعَلَهُ وَلَهُ الذُّبْحُ قَبْلَهُ لِمُذْرِ، كَكَفَّارَةِ قَتْلِ الأدمي وَالظَّهَارِ وَاليِّمِينِ.

وَمَنْ أَمْسَكَ صَنْيِدًا أَوْ جَرَحَهُ ثُمُّ آخْرَجَ جَزَاءَهُ ثُمُّ تَلِفَ، أَوْ قَدْمَ مَنْ أَبِيحَ لَةً الحَلْقُ فِلَايَتَهُ، أَجْزَأ، نُصُّ عَلَــى ذَلِـكَ ذَكَـرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

ونَّي الرَّعَايَةِ: إنْ أَخْرَجَ فِلنَاءَ صَيْدِ بِيَدِهِ قَبْلَ تَلَفِهِ فَتَلِفَ أَجْزَأَ عَنْهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

كَذَا قَالَ وَيُجْزِئُ صَوْمٌ (و) وَالحَلْقُ (و) وَهَدْيُ تَطَوُّع، ذَكَرَهُ القَـاضِي وَغَـيْرُهُ (و) وَمَـا سُـمِّيَ نُسُكًا بِكُـلِّ مَكَـان (و) كَأْضَجِيَّةٍ (١)؛ لِعَدَم تَعَدِّي نَفْعِه، وَلا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِمَكَانِ، وَلِعَدَم الدَّلِيلِ.

وَاللَّامُ كَأَصْدِيَّةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، قِيَاسًا عَلَيْهَا، فلا يُجَزَّئُ مَا لا يُضَخَّى بِهِ، وَيُجْزِئُ الجَنْعُ مِنْ الضَّأْنِ وَالنَّنِيُّ مِنْ المَّنْ (و) أَوْ سَبُعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ، لقوله تعالى فِي التَّمَتُع: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْي﴾ [البقرة: ١٩٦] صَعَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَاةً أَوْ شِيرَكُ فِي دَم، وَفَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ النَّسُكَ فِي خَبَرِ كَمُّبِ بْنِ عُجْرَةً بِذَبْعِ شَاةٍ، وَالبَاقِي قِيَاسٌ عَلَيْهِمَا.

ُ وَإِنْ ذَبَحَ بَدَنَةً أَوْ بَقَرَةً فَهُوَ ٱفْضَلُ، وَهَلْ تَلْزَمُهُ كُلُهَا؟ كَمَا لَوْ اخْتَارَ الآعْلَى مِنْ خِصَالِ الكَفَّارَةِ، أَمْ سُـبُعُهَا وَالبَـاقِي لَـهُ أَكْلُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، لِجَوَازِ تَرْكِهِ مُطْلَقًا كَذَبْحِ سَبْعِ شِيَاهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣٩)^{٢١)}.

(۱) تنبيه: قوله: (ويجزئ صومٌ وفاقًا وحلقٌ وفاقًا، وهدي تطوُّع، ذكر القاضي وغيره وفاقًا، وما سمَّي نسـكًا بكـلّ مكـان وفاقًـا، كأضحيَّةٍ). انتهى.

الَّذي يظهر: أنَّ في النَّالث والرَّابِع نظرًا، فإنَّ هدي التَّطوُّع لأهل الحرم، وكذا ما كان نسكًا، فلعلَّ أن يكون هنا نقصّ.

ويدلُّ عليه قوله بعد ذلك: (لعدم تعدي نفعه)، ولا معنى لتخصيصه بمكان، وهذا التَّعليل ينافي هدي التَّطوُّع، وما يسسمَّى نسكًا، فإنَّ فيهما نفعًا لمساكين الحرم، واللَّه أعلم.

 (٢) (مسألة - ٣٩): قوله فيمن وجب عليه هديّ: (وإن ذبح بدنةٌ أو بقرةً؛ فهو أفضل، وهل تلزمه كلها كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة أو سبعها، والباقي له أكله والتصرف فيه؛ لجواز تركه مطلقًا، كذبح سبع شياء، فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والفائق، والقواعد الأصوليَّة، وقــال: قلـت: وينبغـي أن ينبـني علـى الحــلاف أيضًــا زيــادة التُواب، فإنَّ ثواب الواجب أعظم من ثواب التَّطوُّع.

أحدهما: تلزمه كلُّها.

اختاره ابن عقيل، وقدَّمه في الخلاصة، ذكره في المنذورة، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، وصحَّحه في تصحيح الحُرَّد. والوجه الثَّاني: لا يلزمه إلاَّ سبعها.

قال ابن الجد: فإن ذبح بدنةً لم تلزمه كلُّها في الأشهر، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وقال: هذا أقيس. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، ولها نظائر:

منها: لو أخرج بعيرًا عن خس من الإبل وقلنا يجزُّئ.

ومنها: لو نذر هديًا فاقلُ ما يجزَّئ شاة، أو سبع بدنة، أو بقرة، فلو ذبح بدنةً بدل ذلك.

ويمكن الفرق بين هذه وبين مسألة المصنّف: بأنَّ النَّذر تناول هذه، فهي كإحدى خصال الكفَّارة، ولكـنَّ مـن يعلّـل بجـواز الـتُرك يدخل هذه، والله أعلم.

فهذه تسعٌ وثلاثون مسألةً قد فتح الله بتحريرها.

وَكُلُّ مَنْ لَزِمَتْهُ بَدَنَةً أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةً، كَعَكْسِهَا، لِقُولِ جَابِرٍ كُنَّا نَنْحَرُ البَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةِ، فَقِيلَ لَهُ: وَالبَقَرَةُ؟ فَقَالَ: وَهَــلْ هِـيَ إلا من البدن؟

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣١٨).

وَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةٌ فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: يَلْزَمُهُ مَا نَوَاهُ، وَإِلاَّ فَرَوَايْتَان، وَنَصَرُوا: تُجْزِثُهُ بَقَــرَةٌ وَأَطْلَـقَ بَعْضُهُــمْ رِوَايْتَيْنِ: إخداهُمَا تُجْزِثُهُ بَقَرَةٌ (و هـ) لِمَا سَبَقَ، وَالنَّالِيَةُ: تُجْزِثُهُ مَعَ غَدَمِ الْبَدَنَةِ (و ش)؛ لآنَها بَدَلُ وَتُجْزِثُهُ أَيْضًا فِي جَزَاءِ الصَّيْنِدِ. رَقِيلَ: لاَ؛ لآنُهَا لا تُشْبِهُ النَّعَامَةُ.

وَذَكَرَ القَاضِي رَوَايَةٌ فِي غَيْرِ النَّذُرِ: لا تُجْزِئُهُ عَنْهَا إلاَّ لِعَدَمِهَا. وَمَنْ لَزِمَهُ بَدَنَةٌ أَجْزَاهُ مِسْبِعُ شِيَاهِ؛ لَآنَ الشَّاةَ مَعْدُولَةٌ بِسُبْعِ بَدَنَةٍ، وَهِيَ دَمَّ كَامِلٌ، وَأَطْيَبُ لَحْمًا، فَهِيَ أَعْلَى.

وَعَنْهُ: عِنْدَ عَدَمِهَا؛ لأَنُّهَا بَدَلَّ.

وَلاَّحْمَدَ (١/ ٣١٦)، وَابْنِ مَاجَهُ (٣١٣٦) عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ الْحُرَاسَانِيُّ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﴿ رَجُلُ فَقَالَ: إِنْ عَلَيٌّ بَدَنَةٌ وَأَنَا مُوسِرٌ لَهَا وَلا أَجِدُهَا، فَأَشْتُرِيهَا؟ فَأَمَرُهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَ سَبْعَ شِيَاهِ فَيُذَبْحَهُنَّ، عَطَاءً لَمْ ﴿ يَسْمَعُ مِنْ ابْن عَبَّاس.

ح مِن 'بَرِيْ . فَوَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى فُلالًا، وَأَخْبِرْتُ، جَاءَ بِمَنَاكِيرَ، وَإِذَا قَالَ: أَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ، فَحَسْبُك بِهِ. وَعَنْهُ: لا يُجْزِئُهُ إِلاَّ عَشْرُ شِيَاهِ، رَوَاهُ حَنْبُلِّ، لِقَوْلِ رَافِعٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ فِي قَسْمِ الغَنَاثِمِ حَشْرًا مِن الشَّاءِ بِبَعِيرٍ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٩١) بإسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَمَعْنَاهُ لابْنُ مَاجَّةٌ (١٧٩٩).

قَالَ الْخَلَالُ: العَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، يَعْنِي الْأَوُّلَ.

وَمَنْ لَزَمَهُ سَبْعُ شَيْآهِ أَجْزَأَتْهُ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةً، ذَكَرَهُ فِي الكَافِي، لإِجْزَائِهِمَا عَنْ سَبْعَةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً إلاَّ فِي جَزَاءٍ صَيْلِي. وفي المُغْنِي: أَنَّهُ الظَّاهِرُ؛ لآنَ الغَنْمَ أطْيَبُ، وَالبَقَرَةُ كَالبَنَنَةِ فِي إَجْزَاءِ سَبْعِ شِيَاءٍ عَنْهَا.

وَٱللَّهُ مُسْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

باب صيد الحرمين ونباتهما وما يتعلق بذلك

أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمٍ صَيْلِهِ عَلَى الْمُحْرِمِ، والْمُجِلِّ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وغيرهم: وَعَلَى دَالٌ لا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ، وَمَكَّـةُ وَمَا حَوْلَهَا كَانَتْ حَرَامًا قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فِي ظَاهِرِ كَلام أَحْمَدُ.

قَالَ فِي رِوَائِةِ الآَثْرَمُ عَنْ مَكُةً كَانَتْ حَرَامًا وَلَمْ تَرَلْ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي الآحكام السُلطَائِيَّةِ وَعَلَيْهِ أَكْثُرُ العُلَمَاء، لِقَول الْبَن عَبَّاسِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ فَتَحَ مَكُةً: ﴿إِنْ هَذَا البَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ، والآرْض، فَهُو حَرَامٌ بحُرْمَةِ اللَّهِ بَالْهِ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ وَمَن عَبُومُ القِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلُ القِتَالُ فِيهِ لآحَدٍ قَبْلي، وَلَمْ يَحِلُ لِي إِلاَّ سَاعَةً مِنْ نَهَار فَهُوَ حَرَامٌ بحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمُ القِيَامَةِ لا يُخْتَلَى خَلاهًا، وَلا يُعْفَدُ شُوكُهَا وَلا يُنَفُّرُ صَيْدُهَا وَلا تُلْتَقَطُّ لُقَطَتُهَا إِلاَّ مَنْ عَرَّفَهَا، فَقَالَ العَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللّهِ، إِلاَّ الإَذْخِرَ فَإِنَّهُ لِقَيْئِهِمْ وَيُبُوتِهِمْ فَقَالَ إِلاَّ الإِذْخِرَ».

وَفِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي شُرَيْحِ الْحُزَاعِيِّ نَحْوُهُ.

وَفِي خَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿ وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَلَٰذِهِ حَرَامٌ ٩.

وَفِيهِ: ﴿لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا﴾، وَفِيهِ: ﴿وَلا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلا تَحِلُ سَاقِطَتُهَا إلاَّ لِمُنْشِدِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَّ (خ: ١١٢، م: ١٣٥٥).

القَيْنُ: الحِدَادُ.

وَلِلأَثْرَمِ فِي خِبَرِ أَبِي هُرِيْرَةَ: ﴿وَلا يُحْتَشُ حَشِيشُهَا».

وَعَلَى هَٰذَا ۚ يَكُونُ مَا ۚ أَخُبَرَ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٠٢٧، م: ١٣٦٠) مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرُّمَ مَكَّةَ أَيْ أَظْهَرَ وَعَلَى هَٰذَا يَكُونُ مَا أَخْبَرَ بِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٢٠٢٧، م: ١٣٦٠) مِنْ غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ (و) تَخْرِيمَهَا وَبَيْنَهُ، وَقَالَ بَعْضُ العُلْمَاءِ: إِنْمَا حُرَّمَتْ بِسُوّالِ إِبْرَاهِيمَ، والآنَهُ مُنِعَ مِنْهُ لِحَقِّ اللَّهِ، كَصَيْلِهِ الإِخْرَامِ، والحُرْمَتَانِ تَسَاوَتَا فِي كَصَيْلِهِ الإِخْرَامِ، والحُرْمَتَانِ تَسَاوَتَا فِي المُنْعَ مِنْهُ . المَّامِقَانِ مَا مَخَالِفَ مِنْهُمْ؛ وَلاَنَّهُ مُنِعَ مِنْهُ لِحَقِّ اللَّهِ، كَصَيْلِهِ الإِخْرَامِ، والحُرْمَتَانِ تَسَاوَتَا فِي المَنْعِيمَ مِنْهُ.

َ وَعَنْ دَاوُد: لا يَضْمَنُهُ، لِبَرَاءَةِ الذَّمَّةِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لا يَضْمَنُهُ صَغِيرٌ وَكَافِرٌ، وَلا مَدْخَلَ لِلصَّوْمِ فِيهِ. وَلَهُ فِسي إِجْزَاءِ الهَدْي فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَلَنَا أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالهَدْي، والإِطْعَام، فَدَخَلَهُ الصَّوْمُ، كَصَيْلِهِ الإِخْرَامِ؛ وَلاَنَّ الحُرْمَةَ عَامَّةٌ، فَضَمِنَهُ الصَّغِيرُ، والكَافِرُ كَفَيْرِهِمَا.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلآنٌ ضَمَانَهُ كَالمَال، وَهُمَا يَضْمَنَانِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرُهُم: هُوَ آكَذُ مِنَ المَال؛ لآنٌ حُرْمَةَ الحَرَمِ مُؤَبَّدَةٌ فَلَزِمَ الجَزَاءُ، بِخِلاف الإِحْرَامِ؛ وَلآنُهُمَا لَيْسَــا مِنْ أَهْلِ العِبَادَةِ وَحُكُمُ صَيْدِهِ حُكُمُ الإِحْرَام مُطْلَقًا. نَصُّ عَلَيْهِ.

حَتَّى فِي تَمَلُّكِهِ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ وَغَيْرُهُ، وَذَكْرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَلا يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ جَزَاءَانِ، نَصُّ عَلَيْهِ وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ وَإِنْ ذَلْ مُحِلِّ حَلالاً عَلَى صَيْدِ فِي الحَرَمِ فَقَتَلَهُ ضَمِنَاهُ بِجَزَاءٍ وَاحِدِه، نَقَلَهُ الآثَرَمُ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: الْجَزَاءُ عَلَى المَدْلُولِ وَحْدَهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لا يَلْزَمُهُ الْجَزَاءُ، كَصَبِيٍّ وَكَافِرٍ، فَعَلَى الدَّالُّ الْجَزَاءُ، لَنَسَا أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْجَزَاء، فَضَمِنَ بالدَّلالَةِ، كَصَيْدِ المُحْرِم.

وَلا يَلْزَمُ صَنَيْدُ المَدِينَةِ، فَإِنَّهُ لا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ ُفِيهِ كَصَيْدِ الحَرَمِ، قَالَهُ القَاضِي فِي الخِلافِ، وَابْنُ عَقِيلِ فِي مُفْرَدَاتِهِ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الحُسَيْنِ: طَرْدُهُ صَيْدَ المَدِينَةِ؛ وَلاَّنْهَا حُرْمَةٌ تُوجِبُ رَفَعَ يَدِهِ عَنِ الصَّيْدِ كَحُرْمَةِ الإِحْرَام، فَلا يَلْزَمُ صَيْدُ المَدِينَةِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ: لا جَزَاءَ عَلَى دَالٌ فِي حِلَّ بَلْ عَلَى المَدْلُول وَحْدَهُ، كَحَلال ذَلَّ مُحْرِمًا، وَسَبَقَتْ المَسْأَلَةُ، والآوُلُ نَصُّ أَحْمَدَ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: إِنْ اشْتَرَكَ ۚ حَلالًان ۚ فِي قَتْلِ صَيْدً الحَرَمِ فَجَزَاءٌ وَاُحِدٌ، بِنَاءٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الضَّمَانُ بَدَلُ عَن الْمَحَلُّ لا جَزَاءٌ عَلَى الجنايَةِ، والْمَحَلُّ مُتَّحِدٌ، كَقَتْلِهِمَا رَجُلاً خَطَاً، اللَّيَةُ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى كُلُّ وَاحِدِ كَفَّارَةٌ وَلَنَا مَا سَبَقَ، وَمَا قَالُوهُ مَنْوعٌ.

ْ وَإِنَّ قَتَلَ الْمُحِلُّ مِنَ الْحِلِّ صَنَيْدًا فِي الْحَرَم بِسَهُم أَوْ كَلْبَوِ أَوْ قَتَلَهُ عَلَى غُصْنُ فِي الْحَرَم أَصْلُهُ فِي الْحِسَلُ صَيْعِتُهُ (و)؛ لآنً

الشَّارِعَ لَمْ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ هُوَ فِي الحِلِّ أَوْ [فِي] الحَرَم؛ وَلاَّنَّهُ مَعْصُومٌ بِالحَرَمِ كَالْمُلْتَجِي.

وَعَنْهُ: لا يَضْمَنُهُ؛ لآنَّ القَاتِلَ حَلالٌ فِي الحِلِّ.

وَكَذَا لَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الحِلِّ فَتَلِفَ فَرْخُهُ فِي الحَرَم ضَمِنَهُ، عَلَى الأَصَحِّ.

وَلا يَضْمَنُ الأُمَّ، وَعَكْسُ هَذِهِ المُسَائِلِ أَنْ يَقْتُلُّ مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الحِلُّ بِسَهْمِهِ أَوْ كُلْبِهِ، أَوْ صَيْدًا عَلَى غُصْنِ فِي الحِلِّ أَصِلُهُ فِي الْحِرَمِ، أَوْ يُمْسِكَ طَائِرًا فِي الْحَرَمِ فَيَتْلَفَ فَرْنُحُهُ فِي ٱللِّلَّ، لا يَضْمَنُ (و)؛ لآنَ الآصلَ الإِبَاحَةُ، وَلَيْسَسَ مَبْنَ صَيْلًا

وَعَنْهُ: يَضْمُنُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر، والقَاضِي، وغيرهما، اعْتِبَارًا بالقَاتِل.

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ فِي الطَّائِر عَلَى الغُصْن؛ لآنَّهُ تَابِعٌ لآصُلِهِ.

وَيَتُوَجُّهُ ضَمَانُ الفَرْخِ؛ لآنَّهُ سَبَبُ تُلَفِهِ.

وَقَدُّمَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَإِنْ فَرَّخَ فِي مَكَان يُخْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ عَنْهُ فَالوَجْهَان.

وَلَوْ كَانَ بَعْضُ قَوَائِمِ الصَّيْدِ فِي الحِلِّ وَبَعْضُهَا فِي الحَرَم حُرَّمَ تَغْلِيبًا، وَفِي المُسْتَوْعِب روَايَةٌ: لا؛ لأنَّ الأصــلَ الإبَاحــةُ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مِنْ صَيْلِو الْحَرَم، وَلَوْ كَانَ رَأْسُهُ فَقَطْ فِيهِ فَخَرَّجُهُ القَاضِي عَلَى الرَّوَايَتَيْن.

وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ مِنَ الحِلِّ عَلَى صَيْلِ فِي الحِلِّ فَقَتَلَهُ فِي الحَرَم لَمْ يَضْمَنْهُ، نَصٌ عَلَيْهِ (و ش) لأنَّهُ لَمْ يُرْسِلْهُ عَلَــى صَيْــدٍ فِي الحَرَم، بَلُ دَحَلَ باخِتِيَارِهِ، كَاسْتِرْسَالِهِ بِنَفْسِهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكُر: يَضْمَنُهُ.

وَقَالَهُ أَبُو حَنِيْفَةَ وَصَاحِبَاهُ، كَسَهْمِهِ (و) وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو ثُوْرٍ وَهِيَ مَسْأَلَةُ الخَطَإ كَالعَمْدِ.

وَعَنْهُ: فِي كَلْبِهِ يَصْمُنُهُ بِقُرْبِ الحَرَمِ بِتَفْرِيطِهِ، وإلاَّ فَلا، اخْتَازُهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلٍ (و م) فَعَلَى هَـذَا لا يَصْمَـنُ صَيْدًا غَيْرَهُ (و).

وَعَنْهُ: بَلَى، لِتَفْريطِهِ، وَإِنْ قَتَلَ السَّهْمُ صَيْدًا خَيْرَ الَّذِي قَصَدَهُ فَكَالكَلْبِ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُهُ الرَّامِي.

وَيَهُوْمُ الصَّيْدُ فِي هَلَـو المَوَاضِع، ضَمِنَهُ أَوْ لا؛ لآنَّهُ قَتْلٌ فِي الحَرَمِ وَلآنَهُ سَبَبُ تَلَفِهِ. أو اسْتُرْسَلَ الكَلْبُ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ دَخَلَ سَهْمُهُ أَوْ كَلْبُهُ الحَرَمَ ثُمَّ خَرَجَ فَقَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ (و) قَالَ القَـاضِي: كَعَــدْوِهِ بِنَفْسِهِ فَيَدْخُلُ الْحَرَمَ ثُمُّ يَقْتُلُهُ فِي الْحِلِّ.

وَلَوْ جَرَحَ مِنَ الحِلِّ صَيْدًا فِيهِ فَمَاتَ فِي حَرَمُ حَلَّ وَلَمْ يَصْمَن، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ ثُمُّ أَحْرَمَ فَمَـاتَ، وَذَكَـرَ الشَّيْخُ: يُكُـرَهُ، لِمَوْتِهِ فِي الحَرَم، كَذَا قَالَ.

يَحْرُمُ قَلْعُ شَمَجَرِ الحَرَمِ (ع) وَنَبَاتِهِ حَتَّى الشَّوْكِ، والوَرَقِ إلاَّ اليَّابِسَ؛ لآنَهُ كَمَيَّت، وَفِيهِ الحِبْمَالُ لِظَاهِرِ الحَبَرِ. وَمَا انْكَسَرَ وَلَمْ يَينْ كَظُفْرِ مُنْكَسِّرٍ، وَلَا بَأْسَ بالانْتِفَاعِ بِمَا زَالَ بِغَيْرِ فِعْلَ آدَمِيٌّ نُصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشُّيِّخُ: لا نَّعْلَمُ فِيهِ خِلاَفًا، لأَنَّ الخَبْرَ فِي القَطْعِ، قَالَ بَعْضَهُمْ: لا يَحْسِرُمُ عُـودٌ وَوَرَقٌ ژالا مِـنْ شَـجَرَةٍ أوْ ژالْـتْ هِيَ، وَلا نِزَاعَ فِيهِ، وَلا يَحْرُمُ الإِذْخِرُ، والكَمَاهُ، والثَّمَرَةُ وَمَا أَنْبَتَهُ آدَمِي مِن بَقْلٍ وَرَيَاحِينَ وَزَرْعٍ (ع) نَـص أَحْمَـدُ عَلَى الجَمييع وَلا يَحْرُمُ مَا أَنْبَتُهُ آدَمِيٌّ مِنْ شَمَجَرٍ، نَقَلَ المَرُّوذِيُّ وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو طَالِبٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الرَّيْحَانِ، والبُقُولِ فِي الحَرَمِ نَقَالَ: مَا زَرَعْتَهُ أَنْتَ فَلا بَأْسَ، وَمَا نَبَتَ فَلا.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَظَاهِرُهُ لَهُ أَخْذُ جَمِيعٍ مَا يَزْرَعُهُ، وَجَزَمَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ بِهَـٰذَا فِـي كِتَــابِ الحِـٰلاف؛ لأنَّـهُ أَنْبَتَـهُ آدَمِيٌّ، كَزَرْعٍ وَعَوْسَجٍ؛ وَلأَنَّهُ مَمْلُوكَ الآصْلِ كَالآنْعَامِ، وَجَزَمَ ابن البنَّاء فِي خِصَالِهِ بِــَالجَزَاءِ فِيـهِ (و ش) لِلنَّهْمِي عَـنْ قَطْـعِ شَجَرِهَا؛ وَكُمَّا نَبَتَ يَنْفُسِهِ، وَأُجِيبَ: النَّهْيُ عَنْ شَجَرُ الحَرَم وَهُوَ مَا أَضِيفُ إلَيْهِ لا يَمْلِكُهُ ٱحَدُ، وَهَذَا مُضَافَ إلَى مَالِكِهِ فَلاّ يَعُمُّهُ الخَبَرُ وَهُوَ غَيْرُ مَمْلُوكِ أَنْبَتَّهُ آدَمِيٌّ فَهُوَ كَالزُّرْعِ. ۚ

وَعَنِ النَّاضِي: إِنْ أَنْبَتُهُ فِي الحَرَمِ أُولاً فَفِيهِ الجَزَاءُ، وَإِنْ أَنْبَتُهُ فِي الحِلُّ ثُمَّ غَرَسَهُ فِي الحَرَمِ فَلا وَاخْتَارَ فِي الْمُغْنِي أَنْ مَا أَنْبَتُهُ الْاَدْمِيُ مِنْ جُنْسِ شَجَرِهِمْ لا يَحْرُمُ، كَجَوْز وَنَحْلِ، قِيَاسًا عَلَى مَا أَنْبَوهُ مِنَ الرَّرْعِ وَحَيَوان أَهْلِيٌ، فَإِنْ الْمُنْيِ الْمُخْرَفِي الْمُخْرَفِي الْمُنْجَرَ مِنَ الوَحْشِيِّ، كَذَا هُنَا، كَذَا هُنَا، وَهُوَ لَمْ يُفَرِّقُ فِي الرَّرْعِ، وَلَمْ يَجْعَلُوا الشَّجَرَ كَالصَّيْدِ، فَلَمْ يَقُولُوا فِيمَنْ دَخَلَ الحَرَمَ بِشَجَرَةٍ كَالصَّيْدِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَجُوزُ قَطْعُ الشَّجَرِ إِلاَّ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ وَكَانَ مِنْ جَنْسُ مَا لاَيْنَبُهُ الآدَمِيُّ، كَالدَّوْح وَنَحُوو لَنَا ظَاهِرُ الحَبَرِ، وَلِأَنَّهُ شَجَرٌ نَام خَيْرُ مُوْذٍ، نَبَتَ أَصَلُهُ فِي الحَرَمَ بَشَجَرَةً كَالصَّيْدِ، وَعُوسَج يَحْرُمُ قَطْعُهُ عِنْدَ الشَيْخ وَغَيْرِهِ، لِلأَخْبَارِ السَّابِقَةِ، وَعِنْدَ كَمَا لا يُنْبُعُهُ الآدَمِيُّ، وَمَا فِيهِ مَضَرَّةً كَشَوْكُ وَعَوْسَج يَحْرُمُ قَطْعُهُ عِنْدَ الشَيْخ وَغَيْرِهِ، لِلأَخْبَارِ السَّابِقَةِ، وَعِنْدَ أَنْ مُعْرَدُهُ مَوْذٍ بِطَبْعِهِ كَالسَبَاع.

وَفِي جَوَازِ رَعْي حَشِيشِهِ وَجْهَانِ.

وَذَكَّرَ أَبُو اَلْحُسَيّْنِ وَجَمَاعَةٌ رِوَايَتَيْنِ، وَجَزَمَ أَبُو الحَطَّابِ وَابِن البِنَّاء، وغيرهما فِي كُتُبِ الخِلاف ِبِالْمَنْمِ، وَنَصَرَهُ القَـاضِي وَابْنُهُ، وغيرهما (م ٢)(٢).

وَأَخَذَهُ القَاضِي مِنْ قَوْل أَحْمَدَ لِلْفَصْل بْن زِيَادٍ وَسَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى قَوْل النَّبِيِّ ﷺ: ﴿لا يُخْتَلَى خَلاهَا».

فَقَالَ: لا يُختَشُّ مِنْ حَشَيشِ الحَرَمِ وَلاَ يُعْلَمَنُ شَجَرُهُ: فَقِيلَ لَهُ: يَأْخُذُ المِقْرَعَةُ مِنَ الشَّجَرَةِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ يَابِسَــا؛ فَلِهَــذَا قالَ ابْنُ البَنّاءِ: أُومِئَ إِلَيْهِ (و هـ م)، لأَنَّ مَا حَرُمَ إِثْلافُهُ بِنَفْسِهِ حَرُمَ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْهِ مَا يُتْلِفُهُ، كَالصَّيْدِ، وَعَكْسُهُ الإِذْخِرُ.

والثَّانِيَةُ: َيَجُوزُ (و ش)، وَأَبِي يُوسُفَ؛ لآنُ الهَدَايَا كَانَتْ تَدْخُلُ الحَرَمَ فَتَكَثُّرُ فِيهِ فَلَمْ يُنْقَلُ شَدُّ أَفْوَاهِهَا، وَلِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ كالإِذْخِرِ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وما فيه مضرّةٌ كشولوٌ وعوسجٍ يجرم قطعه عند الشّيخ وغيره، للأخبار السّابقة، وعند أكـــثر الأصحــاب منهم القاضي وأصحابه: لا يجرم). انتهى.

أحدهما: يحرم قتله، وهو الصّحيح، اختاره الشّيخ، والشّارح، وقدّمه ابن رزينٍ، وصاحب الفائق.

قال في الحرُّر: وشجر الحرم ونباته يحرم إلاَّ اليابس، والإذخر وما زرعه الإنسان أو غرسه، فظاهره عدم الجوازج

قلت: ثبت في الصَّحيح: (ولا يعضد شوكه)؛ أي: لا يقطع.

والقول الثَّاني: لا يحرم، وعليه الأكثر.

قال الزُّركشيِّ: عليه جمهور الأصحاب.

قلت: وجزم به في الحداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والبلغة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى وغيره.

واختاره القاضي وأصحابه، وغيرهم، كما قال المصنّف.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي جواز رعي حشيشه وجهان، وذكر أبو الحسين وجماعةٌ روايتين، وجزم أبسو الخطَّاب وابس البُنَّاء، وغيرهما في كتب الخلاف بالمنع، ونصره القاضي وابنه، وغيرهما). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والحلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والحسرُّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: عدم الجواز، جزم به أبو الخطَّاب وابن البنَّاء، وغيرهما في كتب الخلاف، ونصره القاضي في الخـلاف وابنه، وغيرهما، كما قاله المصنّف.

وجزم به في النَّنبيه ورؤوس المسائل، والآدميُّ في منتخبه، وغيرهم، وصحَّحه في تصحيح الحُرَّر، وقدَّمه في المستوعب وشسرح ابسن رزين، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: الجواز، احتاره أبو حفـص العكـبريُّ وابـن عبـدوس في تذكرتـه، وجـزم بـه في الإفـادات، والوجـيز، وغيرهمـا، وصحّحه في التَّصحيح.

قلت: وهو الصُّواب.

الفروع - كتاب المناسك

وَاحْتَجُّ بِرِوَايَةِ ابْنِ هَانِي: لا بَأْسَ أَنْ يَخْتَشُ الْمُحْرِمُ، وَلَمْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الحَرَمِ، والحِلِّ وَفِي تَعْلَيقِ القَاضِي الحِلافَ إِنْ أَذْخَلَ بَهَائِمَهُ لِرَخْيِهِ وَإِنْ أَذْخَلَهَا لِحَاجَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ، كَمَا لَوْ أَذْخَلَ كَلْبَهُ فَأَخَذَ صَيْدًا لَــمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ إِزْسَلَهُ عَلَيْهِ وَأَغْرَاهُ صَمَيْنَهُ، كَذَا الحَشِيشُ، قَالَ: وَلاَّنَّهُ يَضْمَنُهُ بِقَطْمِــهِ، كَـذَا بِرَخْيِـهِ، وَذَكَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ اخْتَشَّهُ لَهَا فَكَرَعْيهِ.

وَعَنَّهُ: بِبَقَرَةٍ، كَالْمَتَوَسِّطَةِ، والغُصْنَ بِمَا نَقَصَ كَأَعْضَاءٍ الحَيَوَانِ، والنَّبَاتَ، والوَرَقَ بِقِيمَتِهِ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ (و ش).

وَقِيلَ: فِي الغُصْن قِيمَتُهُ.

وَقِيلُ: نَقُصُ قِيمَةِ الشُّجَرَةِ.

وَجَزَمَ الْفَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الخِلافِ فِي الكَبيرَةِ بَقَرَةً، والصَّغِيرَةِ شَاةً، وَنَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاحْتَجُوا بأنَّهُ مَذْهَبُ ابْسن عَبَّاسِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَكَالصَّيْدِ يُضْمَنُ بِمُقَدَّرٍ، وَاحْتَجُّ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ: يَضْمَنُ الجَمِيعَ بقِيمَتِهِ (و هــ) (م ٣)(١)(١).

وَعَنْهُ أَيْضًا: فِي الغُصْنِ الكَبِيرِ شَاةً، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَهُ ثُمٌّ صَامَ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِم.

قال في الفُصُولُ: مَنْ لَمَّ يَجِدُ قُومَ الجَزَاءَ طَمَّامًا كَالصَّيْدِ، وُعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً لا مَدْخُلَ لِلصَّوْمِ فِيهِ، كَالصَّيْدِ عِنْدَهُ، ويَسْقُطُ الضَّمَانُ بِاسْتِخْلافِهِ، فِي أَشْهَرِ الوَجْهَيْنِ، كَنَبَاتِ شَعْرِ آدَمِيُّ قَطَعَهُ، والثَّانِي لا؛ لآنَهُ غَيْرُ الآوَّلِ، كَحَلْقِ المُحْرِمِ شَعْرًا فَعَادَ. وَلا يُجُوزُ الانْتِفَاعُ بِالْمُقْطُوعِ نُصٌّ عَلَيْهِ، كَالصَّيْلِدِ.

وَقِيلَ: يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُ قَاطِعِهِ؛ لَأَنَّهُ لا فِعْلَ لَهُ فِيهِ، كَقَلْعِ الرَّبِحِ لَهُ، وَذَكَاهُ الصَّيْدِ تُعْتَبَرُ لَهَا الْأَهْلِيَّةُ، بِخِلافِ هَذَا، وَعِنْدُ أَبِي ُحنِيفَةَ: يَمْلِكُهُ بِصَّدَقَتِهِ بِقِيمَتِهِ، كَحُقُوقِ العِبَادِ، وَلَهُ بَيْعُهُ، وَيُكْرَهُ لأَنَّهُ مَلكَهُ بِسَبَبِ مُحَرَّم وَوَافْقُوا عَلَى الصَّيْلِ.

وَمِنْ غَرَسَ مِنْ شَنَجَرِ الحَرَمِ فِي الحِلِّ رَدُّهُ لِإِزَالَتِهِ حُرْمَتُهُ، فَإِنْ تَعَدُّرَ أَوْ يَبسَ حَتَمِنَهُ؛ لَأَنَّهُ ٱتْلَفَهُ، وَلَوْ قَلَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الحِسلِّ فَقَدْ أَتْلَفَهُ، فَيَضْمُنُهُ حَدُّهُ، لِبَقَاءِ حُرْمَتِهِ، بِخِلافِ مَنْ نَفْرَ صَيْسَدًا فَخَرَجَ مِنَ الحَرَم ضَمِنَهُ المُنفَّرُ لا قَاتِلُهُ، لِتَفْويتِهِ حُرْمَتَهُ بِإِخْرَاجِهِ، وَيَخْتَمِلُ فِيمَنْ قُلَعَهُ كَدَالٌ مَعَ قَاتِلٍ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ رُدُّ إِلَى الحَرَمِ لَــمْ يَضْمَنْـهُ، وَأَنَّـهُ يَلْزَمُـهُ رَدُّهُ، وإلآ ضَمِنَهُ، فَإِنْ فَدَاهُ ثُمُّ وَلَدَ لَمْ يَضْمَنْ وَلَدَهُ، وَإِنَّ وَلَدَ قَبْلَهُ فَيْتَوَجَّهُ أختِمَالٌ: لا يَضْمَنُهُ، وَيَحْتَمِلُ: أَنْ يَضْمَنَهُ (و هـ) لِبَقَاءِ أَمْسِنِ

(١) (مِسْأَلَة – ٣): قوله: (ويضمن الشَّجرة الكبيرة ببدنة، في رواية، وعنه: ببقرةٍ. وجزم القـاضي وأصحابـه في كتـب الخـلاف في الكبيرة بقرة، والصُّغيرة شاة، ونقله الجماعة.

وعنه: يضمن الجميع بقيمته). انتهى.

إحداهما: تضمن ببقرة، وهو الصّحيح.

نقله الجماعة، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهـب، والخلاصـة، والكـافي، والمقنـع، والهـادي، والتَّلخيـص، والنُّظـم، وشرح ابن رزين، والوجيز، والمنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقدَّمه في المستوعب، والمغني، والشَّرح، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

وجزم به القاضي وأصحابه في كتب الخلاف أيضًا.

والرُّواية الثَّانية: تضمن ببدنةٍ.

جزم به في الحُرَّر، والإفادات، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، والفائق.

(٢) تنبيه: ظاهر قوله: (وعنه يضمن الجميع بقيمته): أنَّ هذه الرَّواية داخلةٌ في الخـــلاف الَّــذي أطلقــه، وهــي لا تقــاوم الرَّوايتــين اللَّتِينَ قبلها، ففي إدخالها في الخلاف المطلق نظرٌ، لأنَّ التَّرجيح لم يختلف فيها مع غيرها، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجم عليه

الصَّيْدِ، وَلِهَذَا يَلْزَمُ رَدُّهُ فَيَسْرِي إِلَى الوَلْدِ (م ٤)(١٠).

وَمَنْ قَطَعَ غُصْنًا أَصْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ فِي الحَرَمِ ضَمِنَهُ (و ش)؛ لآنُهُ تَابِعٌ لآصَلِهِ، وَفِي عَكْسِهِ وَجْهَانِ. لآنُهُ تَابِعٌ لآصَلِسهِ، أَوْ لآنُهُ فِي الحَرَم (م ٥)''.

فُصل

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ -رحمه الله-: لا يُخْرِجُ مِنْ تُرَابِ الحَرَمِ وَلا يُلاخِلُ مِنَ الحِلّ، كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْسَنُ عَبَّاسٍ، وَلا يُخْرِجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ إِلَى الحِلّ، والحُرُوجُ أَمْنَدُ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَــى كَرَاهَـةِ إِخْرَاجِـهِ، وَجَـزَمَ فِـي مَكَــانُ آخَـرَ بكرَاهَتِهمَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُكُرُّهُ إِخْرَاجُهُ إِلَى الحِلِّ، وَفِي إِذْخَالِهِ إِلَى الحَرَّم رِوَايَتَانِ.

وَفِي الفُصُولِ: لا يَجُوزُ فِي تُرَابِ الحِلِّ وَالْحَرَم، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَالْحُرُوجُ أَشَدُ، لِكَرَاهَةِ ابْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهَا أَيْضًا فِي تُرَابِ الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ، كَـتُرَابِ الحَـرَمِ. قَـالَ: وَنَحْنُ لآخِذِ تُرَابِ القُبُورِ لِلتَّبَرُّكِ أَوْ النَّبْشِ أَكْرَهُ؛ لآنَّهُ لا أَصْلُ لَهُ فِي السُّنَّةِ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا فَعَلَهُ، كَذَا قَالَ.

والأوْلَى: أَنَّ تُرَابَ الْمُسْجِدِ أَكْرَهُ، وَظَاّهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ: يَحْرُمُ وَهُوَ أَظْهَرُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُكْــرَهُ لِلتَّـبَرُّكِ وَغَـيْرِهِ، وَلَعَــلُّ مُرَادَهُمْ: يَحْرُهُ.

وَفِي فُنُونْ ابْنِ عَقِيلِ: أَنْ أَحْمَدَ كَرِهَهُ فِي مَسْأَلَةِ الحِلِّ، والحَرَم؛ لأَنَّهُ قَدْ كَرِهَ النَّاسُ إِخْرَاجَ ثُرَابِ المَسْجِدِ تَعْظِيمًا لِشَأَنِهِ، فَكَذَا هُنَا، كَذَاَ قَالَ: وَأَحْمَدُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَا قَالَ بَلْ عَلَى مَا سَبَقَ، وَلَعَلَّهُ بدْعَةٌ عِنْدَهُ، وَأَمَّا تُرَابُ المَسْجِدِ فَانْتِفَاعٌ بالمَوْقُوفِ فِي غَيْرِ جَهْتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ: فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَشْفِيَ بطِيبِ الكَعْبَةِ لَمْ يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا، ويَلْزِقُ عَلَيْهَا طِيبًا مِنْ عَنْدِهِ ثُمَّ يَأْخُذُهُ، وَذَكَرَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ فِي طِيبِ الحَرَم، مِنْهُمُ المُسْتَوْعِبُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: فَإِنْ ٱلْصَقَةُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَىٰ يَدُو أَوْ غَيْرِهَا لِلتَّبَرُكِ جَازَ إِخْرَاجُهُ، والانْتِفَاعُ بِهِ، كَذَا قَالَ، وَسَبَقَ حُكْـــمُ التَّيَشُــمِ بتُرَابِ المَسْجِدِ وَمَنَعَ الشَّافِعِيَّةُ لَهُ، ثُمَّ لَوْ جَازَ لَمْ يَلْزَمْ مِثْلُهُ هُنَا؛ لآنَهُ يَسِيرٌ جِدًّا لا أَثَرَ لَهُ، وَقَدْ سَنَبَقَ.

وَلا يُكْرَهُ وَضْعُ حَصَى فِي الْمُسْجِدِ، كَمَا فِي مَسْجِدِهِ زَمَنَهُ عليه الصلاة والسلام وَبَعْدَهُ.

قَالَ في الفُنُونَ فِي الاسْتِشْلُفَاء بِالطَّيْبِ: وَهَذَّا يَدُلُّ عَلَى الاسْتِشْفَاء بِمَا يُوضَعُ عَلَى جدَارِ الكَعْبَةِ مِنْ شَمْع وَنَحُوهِ، قِيَاسًا عَلَى مَاء رَمْزَمَ، وَلِتَبَرُّكِ الصَّحَابَةِ بِفَضَلاتِهِ عليه السلام، كَذَا قَالَ. وَبَغُضُ أَصْحَابِنَا يَـرَى فِي مَسْأَلَةِ الاسْتِشْفَاء بِالطَّيبِ وَنَحُوهِ نَظْرًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمَاء رُمْزَمَ وَلا كَفَضَلاتِهِ عليه الصلاة، والسلام.

أحدهما: يضمنه.

قلت: وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: لا يضمنه.

وأطلقهما في المذهب، والمقنع، والهادي، والحرَّر، والشُّرح وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: لا يضمنه، وهو الصحيح.

اختاره القاضي وصحَّحه في التُصحيح وتصحيح الحرَّر، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، والمنوّر، ومنتخب الأدميّ، وغيرهم.

وقدُّمه في الخلاصة وغيره.

والوجه الثَّاني: يضمنه، اختاره ابن أبي موسى وغيره، وجزم به في الإفادات، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب.

⁽١) (مسألة - ٤) قوله: (فإن فداه ثم ولد لم يضمن ولده، وإن ولد قبله فيتوجُّه احتمالُ: لا يضمنه، ويحتمل: أن يضمنه، لبقاء أمن الصَّيد، ولهذا يلزم ردُّه فيسري إلى الولد). انتهى.

 ⁽٢) (مسألة - ٥) قوله: (ومن قطع غصنًا أصله أو بعضه في الحرم ضمنه، لأنّه تابعٌ لأصله. وفي عكسه وجهان، لأنّه تابعٌ لأصله؛
 أو لأنّه في الحرم). انتهى.

وَلا يُكْرَهُ إِخْرَاجُ مَاء زَمْزَمَ قَالَ أَحْمَدُ: أَخْرَجَهُ كَعْبٌ، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَلَآنُهُ يُسَنَّتَخْلَفُ كَالنَّمْرَةِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنْهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانْ يَحْمِلُهُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٩٦٣)، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ خَلاَّلِ بْنِ يَزِيدَ الجُعْفِيِّ. ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (٣/ ١٨٩).

فَذَكَرَ حَلِيثَةً هَذَا ۗ «عَنْ عَائِشَةَ أَنْهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ فِي القَوَارِيرِ وَقَالَتْ: حَمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِـي الآذاوَى، والقِرَبِ فَكَانَ يَصُبُّ عَلَى المَرْضَى وَيَسْقِيهِم ثُمُّ قَالَ لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ».

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: رُبُّمَا أَخُطًّا.

حَدُّ الحَرَمِ مِنْ طَرِيقِ المَدِينَةِ ثَلاثَةً أَمْيَالٍ عِنْدَ بُيُوتِ السُّقْيَا، وَمِنَ اليَمَنِ سَبْعَةُ أَمْيَالٍ عِنْدَ أَصَاءَةِ لِبْنٍ وَمِسنَ العِرَاقِ سَبْعَةُ

أَمْيَالِ عَلَى ثَيَّةٍ رَجُلٍ وَهُوَ جَبَلٌ بِالْمُنْقَطَعِ. وَمِنَ الجِعْرَانَةِ تِسْعَةُ أَمْيَالٍ فِي شِعْبٍ يُنْسَبُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَـالِدِ بْـنِ أَسَـيْدٍ، وَمِـنْ جُـدُةَ عَشـرَةُ أَمْيَـالٍ عِنْـدَ مُنْفَطَـعِ الآغشِاشِ. وَمِنَ الطَّائِف سَبْعَةُ أَمْيَالٍ عِنْدَ طَرَف عَرَفَة، وَمِنْ بَطِّن عُرْنَةَ أَحَدُّ عَشَرَ مِيلًا.

قَالَ اَبْنُ الْجَوْزِيِّ: وَقِيلَ عِنْدَ إِضَاءَةِ لِيْنٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَالْآوُّلُ ذَكَرَهُ فِي الْحِدَايَةِ.

تُوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْمِيَةُ بَلَدِهِ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ قَوْمٌ: سُمَّيَّتْ مَدِينَةً؛ لآنُهَا مَأْخُوذَةٌ مِنَ الدِّينِ، والدِّينُ الطَّاعَـةُ، وَيُقَـامُ بِهَـا

وَقَالَ آخَرُونَ: لآنُهَا دِينَ أَهْلُهَا أَيْ مُلِكُوا. يُقَالُ: دَانَ فُلانَّ بَنِي فُلانٍ أَيْ مَلكَهُمْ، وَفُلانٌ فِي دِينِ فُلانٍ: فِي طَاعَتِهِ.

(خُ: ١٧٧٣، م: ١٣٩٨): مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ مَذِهِ طَابَةً».

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَمِّي ٱللَّذِينَةَ طَابَةً ﴾.

وَعَنْ زَيْدَ بَنِ ثَابِتِ مَرْفُوعًا: وَإِنَّهَا طَيْبَةً يَعْنِي المَدِينَةَ وَإِنَّهَا تَنْفِي الحَبَثَ كَمَا تُنْفِي النَّارُ حَبَثَ الفِضَّةِ».

رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٣٨٤، ١٣٨٥). 🕾

سُمِّيتُ بِذَلِكَ؛ لآنُّهَا طُهِّرَتْ مِنَ الشُّرْكِ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٥/ ٩٦) خَبَرَ جَابِرٍ وَرَادَ فِي أَوْلِهِ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ يَثْرِبُ، والمَدِينَةُ... وَذَكَرَهُ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿أَمِرْتَ بَقَرِيَّةٍ تَأْكُلُ القُرَى، يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ . . .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٧٢، م: ١٣٨١).`

فَالْأُوْلَى أَنْ لَا تُسَمَّى بِيَثْرِبَ. وَهَلْ يُكُرَّهُ؟

يَخْتُمِلُ وَجْهَيْن.

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ بِالمَنْعِ (م ٦)(١) لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٨٥) عَنِ البَرَاءِ مَرْفُوعًا: امَنْ سَمَّى المَدِينَةَ يَثْرِبَ؛ فَلِيَسْتَغْفِرْ اللَّـة، هِيَ طَابَةُ، هِيَ طَابَةُ».

قلت: الصُّواب الكراهة. للحديث الَّذي ذكره المصنَّف.

(ع): ما أجمع عليه

ويتوجُّه احتمالً بالمنع)؛ لحديث ذكره رواه الإمام أحمد قال الحافظ شهاب الدِّين بن حجرٍ في شرح البخاري: فهم بعض العلماء مـن هذا الحديث كراهية تسمية المدينة يثرب، وقالوا: ما وقع في القرآن إنَّما هو حكايةٌ عن قولٌ غير المؤمنين. انتهى.

فِيهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، ضَعَّفَهُ الْأَكْثُرُ سَبَقَ أَوُّلَ الْمُوَاقِيتِ.

قَالَ أَبْنُ الْجَوْزُيِّ: قَالَ الْآزْهَرِيُّ: كُرة ذِكْرُ الثَّرْبِ؛ لآنَّهُ فَسَادٌ فِي كَلام العَرَبِ.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةً: يَثْرِبُ اسْمُ أَرْضِ، وَمَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي نَاحِيَةٌ مِنْهَا.

قَالَ الفَرَّاءُ: نَصْلٌ يَثْرِينٌ وَٱثْرِينٌ، مَّنْسُوبٌ إِلَى يَثْرِبَ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا الرَّاءَ اسْتِيحَاشَا لِتَوَالِي الكَسَرَاتِ.

وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ، نَقَلَهُ الجُنْمَاعَةُ، وَشَجَرُهَا وَخَشِيشُهَاً، لِخَبَرِ عَلِيٍّ إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿الْمَدِينَةُ حَرَمُ مَا بَيْسَ عَـاثِرِ إِلَى لَهُ.

وَنِي لَفْظِ آخَرَ: ﴿حَرَمٌ مِنْ عِيرِ إِلَى كَذَا﴾، رَوَاهُمَا البُخَارِيُّ (١٧٧١).

وَلِمُسْلِم (١٣٧١): ﴿ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عِيرِ إِلَى ثُوْرٍ﴾.

وَعَنْ أَنَسُ إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «المَدينَةُ حَرَّمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا، لا يُفْطَعُ شَجَرُهَا».

َ رَوَاهُ البُخَّارِيُّ (ءَ ٦٨٧)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٠)، وَلَفْظُهُ: ﴿لا يُخْتَلَى خَلَاهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِـكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَـهُ اللَّـهِ، والمَلائِكَـةِ، والنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ بالمَدينَةِ ضِعْفَىْ مَا بِمَكَّةً مِنَ البَرَّكَةِ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً: أَنَّهُ كَانَ يُقُولُ: لَّوَ رَأَيْت الظُّبَاءَ بِالمَدِينَةِ تَرْتُعُ مِنا ذَعَرْتهَا، قَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: •مَا بَيْنَ لابَتَيْهَا حَرَامٌه.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٧٤)، وَمُسْلِمٌ (١٣٧٢)، وَزَاذً: ﴿وَجَعَلَ النِّيْ عَشَرَ مِيلاً حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمِّى﴾.

وَعَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ رَبْدِ بْنِ عَاصِم: ﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكُةً وَدَعَا لِآهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمَت المَدِينَةَ كَمَـا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكُةً وَدَعَوْتَ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِمِثْلَيْ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ لآهُلِ مَكْةً﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٠٢٢، م: ١٣٦٠).

وَعَنْ سَعْدِ مَرْفُوعًا: ﴿إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لابَتِيِّ المَدِينَةِ أَنْ يُقْطَعَ عِضَاهَهَا أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٢)، وَرَوَاهُ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا.

وَعَنْ رَافِعٍ بْنِ خَلِيجٍ مَرْقُوعًا: ﴿تَحْرِيُّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا﴾.

وَعَنْ أَبِي َسَعِيدٍ مَرْفُوَعًا: «تَحْرِيمُ مَا بَيْنَ مَأْزِمَيْهَا، ألاَّ يُهْرَاقَ فِيهَا دُمَّ، وَلا يُحْمَلَ فِيهَا سِلاحٌ لِقِتَـالِ، وَلا يُخْبَـطَ فِيهَـا شَجَرَةُ إِلاَّ لِمَلْفَوِ».

وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا: ﴿إِنِّي حَرَّمْت مَا بَيْنَ لابَغَيْ المَدينَةِ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ وَكَانَ أَبُو سَعِيدِ يَجِدُ أَحَدَنَا فِي يَــدِهِ الطَّـيْرَ فَيَفُكُهُ مِنْ يَدِهِ ثُمَّ يُرْسِلُهُ﴾.

وَلَهُ أَيْضًا عَنْ سَهْل بْن حُنَيْفٍ مَرْفُوعًا: ﴿إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌّۗۗ}.

وَعَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا:َ ﴿ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَّتُهَا إِلاَّ لِمَـنْ أَشَادَ بِهَا، وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَخْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ لِقِتَالِ، وَلَا يُصْلَحُ أَنْ تُقْطَعَ فِيهَا شَجَرَةً إِلاَّ أَنْ يَمْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ ﴾.

إِسْنَادُهُ جُيِّدٌ، رَوَاهُ أَخْمَدُ (١/ ٩/١)، وَٱبُو دَاوُد (٢٠٣٥).

وَعَنْ عَدِيٌّ بْنِ زَيْدِ قَالَ: •حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَّدِينَةَ بَرِيدًا فِي بَرِيـدٍ لا يُخْبَـطُ شَـجَرُهُ وَلا يُعْضَـدُ، إلاَّ مَـا يُسَـاقُ بِـهِ الجَـمَلُ». فِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ كِنَانَةَ، رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَلَمْ أَجِدُ فِيهِ كَلامًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٠٣٦).

وَفِي تَحْرِيُهَا أَخْبَارٌ سِوَى ذَلِكَ، ثُمُّ قَالُوا: لَمْ يُبَيِّنُهُ بَيَانًا عَامًا، رُدُّ لا يُعتَبَرُ، ثُمَّ بَيْنَهُ وَتُقِلَ عَامًا أَوْ نُقِــلَ خَاصًا، كَحَجَّتِـهِ عليه السلام، وَرَجْمِهِ لِمَاعِز، وَصِفَةِ أَذَان وَإِقَامَةٍ. قَالُوا: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

قُلْنَا: مِمَّا حَرَّمَهُ الإِحْرَامُ. ثُمُّ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ المَدينَةِ، كُغَيْر مَكَّةً.

قَالَ القَاضِي: تَحْرِيمُ صَيْدِ الْمَدِينَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا تَصِحُّ ذَكَاتُهُ، وَإِنْ قُلْنَا: تَصِحُ، فَلِجَدَمِ تَأْثِيرِ هَذِهِ الحُرْمَةِ فِي زَوَالِ مِلْكِ الصَّيْدِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الصِّحَّةِ احْتِمَالَيْن (م ٧)(١).

وَيَجُوزُ الآخْذُ مِنْ شَجَرِهَا وَحَشيشِهَا لِحَاجَةِ الْمُسَانَدِ، والحَرْثِ، والرَّحْل، والعَلَف ِونَحْو ذَلِك، لِمَا سَــبَق؛ وَلآنُ ذَلِـكَ بِقُرْبِهَا، فَالْلَنْعُ مِنْهُ ضَرَرٌ، بِخِلَّافِ مَكُةً. وَمَنْ أَدْخَلَهَا صَيْدًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْخُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ لِقَوْلُ أَنَسٍ: ﴿كَانَ النَّبِيُ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخْ يُقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ قَالَ: أَحْسَبُهُ قَالَ فَطِيمٌ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: ﴿يَا أَبَا عُمَيْرٍ! مَا فَعَلَ النَّغَيْرُ﴾.

نُغَيْرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ٠.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٧٧٨، م: ٢١٥٠).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: خُكُمُ حَرَمِ المَدِينَةِ خُكُمُ حَرَمٍ مَكُةً فِيمَا سَبَقَ إِلاَّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، والتِسي قَبْلَهَـا وَلا جَـزَاءَ فِيمَـا حَرُمَ مِنْ ذَٰلِكَ.

قَالَ فِي رَوَايَةِ بَكُرِ بُنِ مُحَمَّدٍ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ حَكَمُوا فِيهِ بِجَزَاء، وَاخْتَـارَهُ غَـيْرُ وَاحِـدٍ (و هـ م ش)، وَأَكْثَرُ العُلَمَاء؛ لأَنَّهُ يَجُورُ دُخُولُهُ بِلا إِحْرَامٍ، أَوَ لا يَصْلُحُ لآدَاءِ النَّسُكِ أَوْ لَذَبَحَ الْهَدَايَّا كَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ، وَلا يَلْزَمُ مِنَ الْحُرْمَةِ الضَّمَانُ، وَلا مِنْ عَدَمِهَا عَدَمُهُ.

وَنَقَلَ الْآثُرُمُ، واللَّيْمُونِيُّ وَخَنْبَلُ: فِيهِ الجَزَاءُ، سَلَبُهُ لِمَنْ وَجَدَهُ، وَهُوَ المنْصُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الجِلاف لِمَا سَبَقَ مِنْ تُحْرِمِهَا كُمْكُةً.

وَعَنْ عَامِرٍ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرُو بِالعَقِيقِ فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا وَيَخْبِطُهُ، فَسَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَـعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ العَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدُّ عَلَى غُلامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدُ شَيْئًا نَقُلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ ا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٤).

وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿ رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقُاصِ أَخَذَ رَجُلاً يَصِيدُ فِي حَرَمِ المَدِينَةِ فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ، فَجَاءَ مَوَالِيهِ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ هَذَا الحَرَمَ وَقَالَ مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يَصِيدُ فِيهِ شَيْئًا فَلَهُ سَلَبُهُ فَلا أَرُدُ عَلَيْكُمْ طُعْمَةً أَطْعَمَنِيهَا، وَلَكِنْ إِنْ شِيْتُمْ أَعْطَيْتُكُمْ ثَمَنَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٧٠)، وَأَبُو دَاوُد (٢٠٣٧)، وَقَالَ: «مَنْ أَخَذَا أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبُهُ».

وَّقَالَ البُخَارِيُّ: سُلَيْمَانُ أَذْرَكَ الْمُهَاجِرِينَ، سَمِعُهُ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ، وَوَثُقُهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَتَفَرُّدَ عَنْهُ يَعْلَى. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِمَشْهُورٍ فَيُعْتَبُرُ بِحَدِيثِهِ؛ وَلاَّنَّهُ يَحْرُمُ لِحُرْمَةِ ذَلِكَ كَحَرَمٍ مَكُّةً، والإِخْرَامِ، وَسَلَبُهُ: ثِيَابُهُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالسُّرَّاوِيلُ.

قال في الفُصُول وَغَيْرُو: وَزِينَةٌ، كَمِنْطَقَةٍ وَسِوَار وَخَاتُم وَجُبُّةٍ قَالَ: وَيُنْبَغِي أَنَّ مِنْهُ آلَةَ الاصْطِيَادِ؛ لآنُهَا آلَةُ لَفِعْلِ المُخطُور، كَمَا قُلْنَا فِي سَلَبِ الْقَتُول، قَالَ غَيْرُهُ: وَلَيْسَتْ الدَّابَةُ مِنْهُ، وَأَخَذَهَا قَاتِلُ الكَافِر لِقَلاَ يَسْتَعِينَ بِهَا عَلَى الحَرْبِ، فَإِنَ لَمُ سَلَبَةُ أَحَدُ ثَابَ فَقَطْ، وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْل قَلِيمٌ: فِيهِ الْجَزَاءُ، وَهَلْ هُوَ مَا قُلْنَا أَوْ يَتَصَدُقُ بِهِ لِمَسَاكِينِ اللَّهِينَةِ؟ فِيهِ قَوْلانِ. لَمُ يَسْلُبُهُ أَحَدُ ثَابَ فَقَطْ، وَلِلشَّافِعِيُّ قَوْلا قَلِيمٌ: فَي الْجَزَاءُ، وَهَلْ هُوَ مَا قُلْنَا أَوْ يَتَصَدُقُ بِهِ لِمَسَاكِينِ اللَّهِينَةِ؟ فِيهِ قَوْلانِ.

وَفِي صَيْلِهِ السَّمَكِ فِي الْحَرَمَيْن رَوَايَتَان، وَقَلْ سَبَقَتَا (م A)^(۱).

(١) (مسألة – ٧): قوله: (قال القاضي: تحريم صيد المدينة يدلُّ على أنَّه لا تصحُّ ذكاته، وإن قلنا تصحُّ فلعدم تأثير هذه الحرمة في زوال ملك الصُّيد، نصُّ عليه، ثمُّ ذكر في الصُّحُّة احتمالين). انتهى.

قلت: الصُّواب صحَّة التَّذكية، وهو ظاهر كلام كثيرِ من الأصحاب، وظاهر كلام جماعةٍ المنع.

تدعو الحاجة إليه من الشجر، والحشيش.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (وفي صيد السُّمك في الحرمين روايتان. وقد سبقتا). انتهى.

قلت: إنَّما سبق ذكر حرم مكَّة. فإنَّه.

قال في الباب الَّذي قبله لمَّا تكلِّم على الصَّيد للمحرم وذكر الجواز في صيد البحر.

وَحَرَمُهَا مَا بَيْنَ لابَتَيْهَا بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وسوسه عبين لِمَا سَبَقَ، واللاَّبَةُ: الحَرَّةُ، وَهِيِّ أَرْضَ بِهَا حِجَارَةٌ سُودٌ. فَصِارُ

وَمَكَّةُ ٱفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وغيرهم، وَاخَذَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ سُــــثِلَ عَــنِ الجِــوَارِ بِمَكَّــةَ فَقَالَ: كَيْفَ لَنَا بِهِ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَآحَبُ البِقَاعِ إِلَى اللَّهِ، وَإِنَّكَ لَآحَبُ البِقَاعِ إِلَيُّ ﴿ و هـ ش﴾.

وَعَنْهُ: المَدِينَةُ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ. َ

قال في رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد وَسُئِلَ عَنِ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيْك أَمْ بِالْمَدِيثَةِ فَقَـالَ: بِالْمَدِيثَةِ لِمَـن قَـوِيَ عَلَيْهِ، لأَنْهَـا مُهَـاجَرُ المسلمين.

قَالَ القَاضِي: وَظَاهِرُهُ أَنُّهَا أَفْضَلُ؛ لآنَّهُ قَدُّمَ الْمُقَامَ فِيهَا (و م).

لَنَا عِنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيُّ ابْنِ الحَمْرَاء أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفٌ بــالحَزْوَرَةِ فِـي سُوق مَكَّةً، واللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضَ اللَّهِ إِنِّي اللَّهِ، وَلَوْلا أَنّي أَخرَجْت مِنْك مَا خَرَجْت».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٠٥)، والنُّسَائِيُّ (٤٢٥٢)، وَابْنُ مَاجَهُ (٣١٨)، والتَّرْمِذِيُّ (٣٩٢٥)، وَقَالَ: حَسَنَ صَحِيحٌ، وَهُـوَ كَمَا قَالَ، وَأَرْسَلَهُ ابْنُ عُيَيْنَةً عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَرَوَاهُ الْآكْثُورُ كُمَّا سَبَقَ.

وَرَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ عَطَاء وَمَعْمَرٌ، عَن الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاحْتَلِفَ عَنْ يُونُسَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَمُّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْن جُبَيْر بْن مُطْعِم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن عَدِيٍّ. وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً وَأَبُو ضَمْرَةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنَ عَمْرُو، َوَعَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَر، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلاً، والصَّحِيحُ الآوُّلُ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْدَارَقُطْنِيُّ. وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرو عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، وَحَدِيثُ الزُّهْرِيُّ أَصَحُّ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤/ ٣٠٥)، والنُّسَائِيُّ (٤٢٥٢) خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةً.

وَأَمَّا قُولُهُ: ﴿وَهِيَ أَحَبُّ أَرْضَ اللَّهِ إِلَيَّۗۗۗ﴾. فَرَوَاهُ الحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّين مِنْ حَدِيثِ عَنْبَسَةَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ وَابْنُ سَمْعَانَ عَن الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكُر مِن أَصْحَابِنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْحَمْرَاءِ السَّابِق، وَلا أَحْسَبُهُمَا يَصِحُّان.

وَلِلتُّرْمِذِيُّ (٣٩٢٦) مِنْ حَدِيثِ ابْن عَبَّاسَ «مَا أَطْيَبُك مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبُّك إِلَىَّ، وَلُولًا أَنْ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْك مَا سَكَنْت غَيْرُك، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَريبٌ. وَاحْتَجُ الْقَاضِي وَابِن البِّنَاء وَابْنُ عَقِيل، وغيرهم بمُضَاعَفَةِ الصَّلاةِ فِيهِ أَكْثَرَ.

قَالَ القَاضِي: وَهُوَ نَصٌّ؛ لأنَّهُ أَخْبَرَنِي: أنَّ العَمَلَ فِيهَا أَنْضَلُ وَلِمَا سَبَقَ، قَالُوا عَنْ رَافِع مَرْفُوعًا «المَدينَة خَيْرٌ مِنْ مَكَّة».

رُدُّ: لا يُعْرَفُ، وَحَمَلَهُ القَاضِي عَلَى وَقْتِ كَوْن مَكَّةَ دَارَ حَرْبِ، أَوْ عَلَى الوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهَا، والشَّــَرْعُ يُؤخَــُذُ مِنْـهُ، وَكَذَا لا يُعْرَفُ: «اللَّهُمُّ إنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبُّ البِقَاعِ إِلَيُّ فَأَسْكِنِّي أَحَبُّ البِقَاعِ إِلَيْكَ».

وَقَالَ القَاضِي: مَعْنَاهُ بَعْدَ مَكُةً.

ويؤيِّده قوله هنا: (وقد سبقتا).

وعلى كلُّ تقدير الحكم واحدٌ، والله أعلم.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

(م): الإمام مالك

قال: (وفي حلّه في الحرم روايتان)، وتقدّم الكلام على ذلك.

وأمًّا صيد السُّمك في حرم المدينة إذا كان مثلاً في بركةٍ أو بثر ونحوه، فلم يذكره المصنَّف، أو نقــول: دخــل حــرم المدينــة في قولــه: (الحرم)، وهو ظاهر عبارته.

وَلِمَالِكِ (٢/ ٤٦٢) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَا عَلَى الأَرْضِ بُقْعَةٌ أَحَبُ إِلَيُّ أَنْ يَكُــونَ قَـبْرِي بِهَــا مِنْهَــا، ثَــلاتَ

وَلَهُ وَلِلْبُخَارِيِّ (١٧٩١)، أَنْ عُمَرَ قَالَ: اللَّهُمُّ أَرْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبيلِك، وَاجْعَلْ مَوْتِيَ فِــي بَلَــدِ رَسُــولِك، والجَــوَابُ لأَنْهُمَا هَاجَرًا مِنْ مَكَّةَ فَأَحَبًا المَوْتَ فِي أَفْضَل البقاع بَعْدَهَا، وَلِهَذَا عَن أَبْن عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذَا دَخَلَ مَكَّةَ قَــالَ: اللَّهُمَّ لا تَجْعَلُ مَنَايَانَا بِهَا حَتَّى تُخْرِجَنَا مِنْهَا».

وَاحْتَجُوا بِأَخْبَار صَحِيحَةٍ تَدُلُأَ عَلَى فَصْلِهَا لا أَفْصَلِيَّتِهَا عَلَى مَكَّةً وَبَأَنَّهُ عليه السلام خُلِقَ مِنْهَا وَهُوَ خَيْرُ البَشَرِ، وَتُرْبَتُهُ خَيْرُ التُّرَبِ، وَأَجَابَ القَاضِي بَأَنْ فَصْلَ الحِلْقَةِ لا يَدُلُّ عَلَى فَصْل التُّرْبَةِ؛ لآنْ أَحَدَ الحُلْفَاء الآرْبَعَةِ أَفْضَــلُ مِـنْ غَـيْرُو، وَلَـمْ يَدُلُ عَلَى أَنْ تُرْبَتُهُ أَفْضَلُ، وَكَلْنَا قَالَ غَيْرُهُ: النَّبِيُّ ﷺ أَفْضَلُ الخَلْقَ، وَلا يَلْزَمُ أَنْ التَّرْبَةَ أَفْضَلُ.

قال في الفُنُون: الكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ مُجَرِّدِ الْحُجْرَةِ، فَأَمَّا، وَهُوَ فِيهَا فَلا، واللَّهِ وَلا العَرْشُ وَحَمَلَتُهُ، والجُنَّةُ؛ لآنَّ بــالحُجْرَةِ جَسَدًا لَوْ وُزْنَ بِهِ لَرَجَحَ. فَدَلُّ كَلامُ الآصْحَابِ رَحِمَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ التُّرْبَةَ عَلَى الخِلاف.

وَقَالَ شَيْخُنَّا: لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا فَضُلَ التَّرْبَةَ عَلَى الكَعْبَةِ غَيْرَ القَاضِي عِيَاض، وَلَمْ يَسْبَقْهُ أَحَدٌ.

وَفِي الإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ الخِلافُ فِي الْمُجَاوَرَةِ فَقَطْ، وَجَزَمُوا بِأَفْضَالِيَّةِ الصَّلاةِ وَغَيْرهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقَالَ: الْمُجَاوَرَةُ بِمَكَان يَكْثُرُ فِيهِ إِيمَانُهُ وَتَقْوَاهُ الْفَصَلُ حَيْثُ كَانَ، وَمَعْنَى مَا جَزَمَ بهِ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ أَنْ مَكَّةُ الْفَصَلُ، وَأَنَّ الْمَجَاوَرَةَ بالمَدِينَةِ أَفْضَلُ، وَذُكَرَ قَوْلَ أَحْمَدَ: الْمُقَامُ بِالمَدِينَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُقَامِ بِمَكَّةَ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ؛ لآنُهَا مُهَاجَرُ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لا يَصْبُرُ أَحَدٌ عَلَى لَأُوائِهَا وَشِدْتِهَا إِلاَّ كُنْتَ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ القِيَامَةِ».

وَهَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْن عُمَرَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً، وَمِنْ حَدِيبثِ أبى مشعِيدٍ، وَمِـنْ حَدِيثِ سَـعْدٍ وَفِيهِنَّ: ﴿أَوْ شَهِيدًا»، وَفِي حَدِيثِ سَعْدٍ ﴿وَلَا يَدَعُهَا أَحَدٌ رَغْبُةً عَنْهَا إِلاَّ أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلا يُريدُ أَحَدٌ أَهْــلَ الَمَدِينَةِ بسُوءَ إِلاَّ أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذَوْبَ الرَّصَاصِ أَوْ ذَوْبَ المِلْحِ فِي المَاءَ.

وَعَن ابْن عُمَرَ مَرْفُوعًا "مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالمَدِينَةِ فَلْيُفْعَلُ، فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ مَاتَ بهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٠٤)، وَالْبِنُ مَاجَةُ (٣١١٢)، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَريبٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةٍ مَرْفُوعًا: «المَدينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَخْدَثَ فِيهَا حَدَثًا، أَوْ آوَى مُخْدِثًا؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَــةُ اللَّـهِ، والمَلائِكَـةِ، والنَّـاسِ أَجْمَعِينَ، لا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَدْلًا وَلا صَرْفٌ..

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧١).

وَتُسْتَحَبُّ الْمُجَاوَرَةُ بِمَكَّةً، وَكَرِهَهَا أَبُو حَنِيفَةً، وَفِي كَلامِ أَصْحَابِهِ المَنْعُ. لَنَا مَا سَبَقَ، قَالُوا: يُفْضِي إلَـى المَلَـلِ وَلا يَـأَمَنُ المَحْظُورَ فَيَتَضَاعَفُ العَذَابُ عَلَيْهِ؛ وَلأَنَّهُ يَضِيقُ عَلَى أَهْلِهِ.

وَٱبْطَلَ القَاضِي الْمَلَلَ بمَسْجِدِهِ عليه السلام، والنَّظَرَ إلَى قَبْرِهِ وَوَجْهِهِ فِي حَيَاتِهِ وَوُجُوهِ الصَّــالِحِينَ فَإِنَّـهُ يُسْـتَحَبُّ وَإِنْ أَدًى إِلَى الْمَلَلِ، وَيُقَابِلُ مُضَاعَفَةً العَذَابِ مُضَاعَفَةُ النُّوَابِ، عَلَى ۚ أَنَا نَمَنْعُ مَنْ عَلِمَ وُقُوعَ الْمُخْطُورِ، وَلاَ يُفْضِّي إِلَى الضَّيْتُ، كَذَا قَالَ، وَفِي بَعْضِهِ نَظَرٌ، وَلِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا الْمُجَاوَرَةُ بِهَا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ رِوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ: كَيْـفَ لَنَـا بِسالجِوَارِ بِمَكَّـةً؟ وَالْمِنْ مُـنَ كَانِدُ وَتُوْ لِمُنْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعُ عُمَرَ كَانَ يُقِيمُ بِهَا.

وَمَنْ كَانْ بِالنِّمَنِ وَجَمِيعِ البِلادِ لَيْسَ هُمْ بِمَنْوِلَةِ مَنْ يَخْرُجُ وَيُهَاجِرُ، أَيْ لا بَأْسَ بهِ. وِنَقَلَ حَنْبُلٌ: إِنْمًا كَرِهَ عُمَرُ الجِوارَ بِمَكَّةَ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا فَيَحْتَمَلُ أَلَّهُ حَكَاهُ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ القَوْلَ بِهِ، فَيَكُونُ فِيــهِ

وَتُضَاعَفُ الحَسَنَةُ، والسَّيِّئَةُ بِمَكَانَ أَوْ رَمَانَ فَاضِلٍ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَشَيْخُنَا، وَابْنُ الجَوْزِيِّ. وَذَكَرَ رِوَايَةَ ابْنِ مَنْصُورٍ: سُثِلَ أَخْمَدُ: هَلِ تُكْتَبُ السَّيِّئَةُ اكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ؟ قَـالَ: لا، إلاَّ بِمَكَّـةَ، لِتَعْظِيـمِ البَلَـدِ، وَلَـوْ أَنْ رَجُلاً بِعَدَنَّ وَهَمَّ أَنَّ يَقْتُلُ عِنْدَ البَيْتِ أَذَاقَهُ اللَّهُ مِنَ العَذَابِ الآلِيمِ.

وَذَّكَرَ الآجُرُّيُّ أَنْ الْحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ، وَلَمْ يَلْكُرْ السَّيِّئَاتِ. وَسُبَقَ فِي آخَرِ صَلاةِ الجَمَاعَةِ فِي مُضَاعَفَةِ الصَّلاةِ.

فَصل

لا يَحْرُمُ صَيْدُ وَجُّ وَشَجَرُهُ، وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ (ش).

وَلَهُ فِي ضَمَانِهِ قَوْلان، لِمَا رَوَى أَحْمَدُ (١/ ١٦٥)، وَأَبُو دَاوُد (٢٠٣٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِنْسَان عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا: «أَنَّ صَيْدَ وَجُ وَعِضَاهَهُ حَرَّمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ، وَذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِهِ الطَّافِف وَحِصَارِهِ تَقْيَفَ».

صَحُّحَهُ السَّافِعِيُّ. لَنَا لا دَلِيلَ.

وَالْأَصْلُ الإِبَاحَةُ مَعَ ظَاهِرٍ مَإَ سَبَقَ، والحَبَرُ صَعَفَهُ أَحْمَدُ.

وَقَالَ ٱبُو حَاتِم فِي مُحَمَّدٍ: لَيْسَ بِالقَويُّ وَفِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَتَقَوَّدَ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ؛ فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ القَطَّانِ وَغَيْرُهُ: لا يُعْرَفُ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْأَرْدِيُّ: لَمْ يَصِحُّ حَدِيثُهُ.

وَقَالَ القَاضِيِّ: يُحْمَلُ عَلَى الاسْتِحْبَابِ، لِلْخُرُوجِ مِنَ الخِلافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب صفة الحجُّ والعمرة

يُسْتَحَبُّ دُخُولُ مَكُمَّ مِنْ أَعْلاهَا مِنْ ثَنِيَّةٍ كَدَاءً، نَهَارًا.

وَقِيلَ: لَيْلاً نَقَلَ ابْنُ هَانِي: لا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْمَا كَرِهَهُ مِنَ السُّرَّاقِ. وَخُرُوجُهُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى كُدَّى، وَدُخُولُ المَسْجِدِ مِنْ

وَفِي أَسْبَابِ الْمِدَايَةِ: لِيَقُلُ حِينِ دُخُولِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَمِنَ اللَّهِ، والى اللَّهِ، اللَّهُمُّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِك. فَإِذَا رَأَى البَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ نَصَّ عَلَيْهِ وَدَعَا. وَمِنْهُ: اللَّهُمُّ زِذَ هَذَا البَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًّا.

وَزِذْ مَنْ عَظْمَهُ وَشَرَّقَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً وَبِرًا، واللَّهُمُّ أَنْتَ السَّلامُ، وَمِنْك السَّــلامُ، حُيِّنًا رَبَّنَا بِالسَّلامِ. وَقِيلَ: يَجْهَرُ بِهِ. وَاقْتَصَرَ فِي الرَّوْضَةِ عَلَى الدُّعَاءِ الأوَّلِ.

وَقِيلَ: وَيُهَلِّلُ "وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِيعْمَتِهِ تَتِمُ الصَّالِحَاتُ».

وَإِذَا رَأَى مَا يَكُرُهُ قَالَ: «الحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَال».

ثُمُّ يُضْطَبَعُ بردَايِهِ فِي طَوَافِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي النُّرْغِيبُ وَوَايَةٌ: فِي رَمْلِهِ، وَقَالُهُ الآثْرَمُ: يَجْعَلُ وَسَطَةُ تَحْتَ كَتِفِهِ الآيْمَنِ وَطَرَفَيْهِ فَوْقَ الآيْسَرِ.

وَيَطُوفُ الْمُتَمَتِّعُ لِلْعُمْرَةِ، والمُفْرِدُ، والقَارِنُ لِلْقُدُومِ، وَهُوَ الوُرُودُ.

وَفِي الفُصُولِ، والمستوعب، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا بَعْدَ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، والآوَّلُ المَذْهَبُ، نَقَلَ حَنْبَلٌ نَرَى لِمَـنْ قَـدِمَ مَكَّـةَ أَنْ يَطُوفَ؛ لأَنَّهُ صَلاةً، والطَّوَافُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلاةِ، والصَّلاةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الطُّوَافُ لأَهْلَ العِرَاق، والصُّلاةُ لأَهْل مَكَّـةَ. وَكَـذَا عَطَـاةً. وَذَكَـرَهُ القَرَافِـيُّ المَـالِكِيُّ وَغَـيْرُهُ اتَّفَاقًـا،

بِخِلاف السَّلَام عَلَىُ النَّبِيُ ﷺ، لِتَقْلَيم حَقَّ اللَّهِ عَلَى حَقِّ الْآنْبِيَاء، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام أَصْحَابِنَا، وَغَيْرُهِم. وَعِنْدُ شَيْخِنَا: لا يَشْتَغِلُ بِدُعَاء، فَيُحَاذِي الحَجَرَ الآسْوَدَ وَبَعْضَهُ وَهُوَ جِهَةُ المَشْرِقِ بِبَدَنِهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: يُجْزِثُهُ بِبَعْضِهِ، وَمُونَ جِهَةُ المَشْرِقِ وَمُونَا وَمُونِيَّا مُونِيَّا مُونِيَّا مُونِيَّا مُونِيَّا مِنْ اللَّهُ الْمُعْرِي وَفِي الْمُجَرُّدِ احْتِمَالٌ: لا يُجْزِئْهُ إِلاَّ بِكُلُّ بَدَنِهِ.

قال في أسْبَابِ الحِدَايَةِ: وَلْيُمُرُّ بِكُلِّ الحَجَرِ بِكُلِّ بَدَنِهِ، فَيَسْتَلِمْهُ بِيَدِهِ اليُمنَى [وَيُقَبَّلُهُ] نَقَلَ الآثْرُمُ: وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْسِنَ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ فَعَلاهُ. وَإِنْ شَقُّ قَبُّلَ يَدَهُ. نَقُلُهُ الْآثُومُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا بَأْسَ. وَظَاهِرُهُ لا يُسْتَحَبُّ، قَالَهُ القَاضِي.

وَفِي الرُّوصَةِ: هَلْ لَهُ أَنْ يُقَبِّلَ يَدَهُ؟ فِيهِ اخْتِلافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا: وإلاَّ اسْتَلَمَهُ بشيء وَقَبَّلَهُ.

وَفِيُّ الرَّوْضَةِ: فِي تَقْبِيلِهِ الخِلَافُ فِي النِّدِ، وَيُقَبِّلُهُ، وَإِلَّا أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَسدِهِ أَوْ بِشَتَىٰءٍ . وَلَا يُقَبِّلُهُ فِي الآصَحِّ وَلا يُزَاحِمُ فَيُؤذِي أَحَدًا، لِمَا رَوَى أَخْمَدُ (١/ ٢٨) عَنْ شَيْخٍ مَجْهُولِ عَنْ عُمَرَ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لا تُزَاحِـمْ عَلَى الحَجَر فَتُؤذِي الصُّعِيفَ، إنْ وَجَدْتَ خُلُوةً فَاسْتَلِّمُهُ، وإلاَّ فَاسْتَقْبِلُهُ وَهَلَّلْ وَكَبَّرْ.

وَفِي اسْتِقْبَالِهِ بوَجْههِ وَجْهَان (م ١)^(١).

(ع): ما أجم عليه

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وفي استقباله بوجهه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التُلخيص، والرُّعايتين، والحاويين.

أحدهما: يستحبُّ، وهو الصّحيح.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هو السُّنَّة، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

وظاهر ما قطع به الشَّيخ في المغني، والشُّرح فإنَّهما قالا: فإن لم يمكنه استلامه وتقبيله قام بحذائه واستقبله بوجهه وكبُّر وهأَل، لكنُّ هذه صورةٌ مخصوصةٌ، وجزم به الزَّركشيّ وغيره، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزينٍ في شرحه أيضًا.

والوجه الثّاني: لا يستحبُّ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: هُوَ السُّنَّةُ.

وَفِي الْخِلَافِ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْتَدِقَهُ غَيْرَ مُسْتَقْبِلَ لَهُ فِي الطُّوَافِ مُحْدِثًا.

قَالَ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَجَرِ احْتَسِبَ مِّنَ الْحَجَرِ، وَيَقُولُ: بِسْمِ اللّهِ، واللّهُ أَكْسِبُ، وَإِيمَانُـا بِـك، وَتَصْديقُـا بِكِسَابِك وَوَفَاءً بِمَهْدِك، وَاتّبَاعًا لِسُنّةِ نَبِيّك مُحَمَّدٍ ﷺ. ثُمُّ يَجْعَلُ البَيْتَ عَنْ يَسَارِه، فَيَقَرّبُ جَانِبَهُ الآيْسَرَ إِلَيْهِ.

وَفِي الفُصُولِ: لا يَنتَظِرُ لِلرَّمَلِ، كَمَا لا يَتْرَكُ الصَّفُ الآوَل لِتَعَدُّر التَّجَافِي فِي الصَّلاةِ. وَفِيهِ فِي فُصُولِ اللَّبَاسِ مِنْ صَلاةِ الخَوْفِ: العَدُوُ فِي المَسْجِدِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الوَجْهِ مَكْرُوهٌ جِدًّا، كَذَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ: تَرْكُ الآوْلَى، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعًا، يَسْتَلِمُ الحَجْرَ فِي كُلُّ مَرَّةٍ، وَكَذَا الرَّكُنَ اليَمَانِيُّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَيُقَبِّلُ يَدَهُ

وَنَقَلَ الأَثْرَمُ: وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَقَالَ مَا تَقَدُّمُ بَيْنَ الرُّكْنَيْن.

وَنِي الْمُحَرَّرِٰ: آخِرُ طُوَافِهِ بَيْنَهُمَا: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي اللَّانْيَا حُسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَسَةً وَقِنَـا عَـذَابَ النَّـارِ﴾ [البقـرة: ٢٠١]، وَيُكْثِرُ فِي بَقِيَّةِ رَمَلِهِ وَطُوَافِهِ مِنَ الذَّكْرِ، والدُّعَاءِ، وَمِنْهُ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَالْهَدِنِي السَّبِيلَ الآقْوَمَ. وَذَكَرَ أَحْمَـدُ أَنّـهُ يَقُولُـهُ فِي سَمْيهِ.

. وَفِيَى المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَأَنَّهُ يَقِفُ فِي كُلُّ طَوَافِهِ عِنْدَ المُلْتَزَمِ، والمِيزَابِ وَكُلِّ رُكْسِنٍ وَيَدْعُـو، وَلَـهُ القِسرَاءَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَتُسْتَحَبُّ. وَقَالَهُ الآجُرِّيُّ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: أَيْهُمَا أَحَبُ إِلَيْكَ فِيهِ؟ قَالَ: كُلُّ.

وَعَنْهُ: تُكُرَّهُ القِرَاءَةُ.

قال في الترغيب لِتَغْلِيطِهِ مُصَلِّينَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ لَهُ إِذًا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: تُسْتَحَبُّ القِرَاءَةُ فِيهِ لا الجَهْرُ بهَا.

وَقَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلاَّنَّهُ صَلاةً، وَفِيهَا قِرَاءَةً وَدُعَاءً، فَيَجِبُ كُونُهُ مِثْلَهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَجِنْسُ القِرَاءَةِ أَفْضَلُ مِنَ الطُّوافِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا بَأْسَ بِالتَّزَاحُمِ فِيهِ، وَلا يُعْجِبُنِي التَّخَطِّي. وَلا يُسَنُّ رَمَلُّ وَاضْطِبَاعٌ لامْرَأَةِ أَوْ مُحْرِمٍ مِسَنْ مَكَّـةَ أَوْ حَسَامِلِ مَعْدُورِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَذَكَرَ الآجُرُّيُّ: يَرْمُلُ بِالْمَحْمُول.

وَقِيلَ: ۚ مَنْ تَرَكَهُمَا فِيهِ أَوْ لَمْ يَسْعَ عَقِبَ طَوَافَ ِ القُدُومِ أَتَى بِهِمَا فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَذْكُـرُ ابْـنُ الزَّاغُونِيُّ فِي مَنْسَكِهِ الرَّمَلَ، والاضطِبَاعَ إِلاَّ فِي طَوَافِ الزَّيَارَةِ، وَنَفَاهُمَا فِـيَ طَـوَافِ الـوَدَاعِ، وَيُجْـزِئُ الطَّـوَافُ رَاكِبًا لِعُــذْرٍ، نَقَلَـهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: وَلِغَيْرِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ حَامِدٍ.

وَعَنْهُ: مَعَ ذَمَّ، وَكَذَا الْمُخْمُولُ مَعَ يُبْيِّهِ. وَصُبِحَّةُ أَخْلِ الحَامِلِ مِنْهُ الْآجْرَةَ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَهُ بِسهِ؛ لآنُـهُ لا يَصِبحُ أَخِذُهَا

عَمَّا يَفْعَلُهُ عَنْ نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيَأْتِي فِي الحَلْقِ: لا يُشَارِطُهُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ نُسُكٌّ.

وَقِيلَ: مَعَ نِيْتَهِمَا يُجْزِئُ عَنْهُمَا، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَكَذَا السَّغْيُ رَاكِبُا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ الخِرَقِيُّ، والقَاضِي، وغيرهما، وَذَكَرَ الشُّيْخُ: يُجْزِئُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا طَافَ عليه السلام رَاكِبًا لِيَرَاهُ النَّاسُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا لا بَأْسُ بهِ لِلإِمَامِ الآعظَمِ لِيُرِيَ الجُهَّالَ، وَإِنْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الحِجْرِ أَوْ جَعَلَ البَيْتَ عَـنْ يَمِينِهِ أَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهُ وَلَوْ الآقَلُ وَرَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ نُصُّ عَلَى الكُلِّ أَوْ لَمْ يَنْوِهِ أَوْ وَرَاءَ حَائِلٍ وَقِيلَ: وَلَوْ فِي المَسْجِدِ. جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ لَمْ يُجْزَفُهُ، وَكَذَا طَوَافُهُ عَلَى الشَّاذَرُوان.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لَيْسَ هُوَ مِنْهُ بَلْ جُعِلَ عِمَادًا لِلْبَيْتِ وَفِي الفُصُولِ: إنْ طَافَ حَوْلَ المَسْجِدِ احْتَمَلَ أَنْ لا يُجْزِقُهُ، وَلَمْ يَزِدْ. وَإِنْ طَافَ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ تَوَجَّهُ الإِجْزَاءُ كَصَلاتِهِ إِلَيْهَا.

وَإِنْ قَصَدَ فِي طَوَّافِهِ غَرِّيمًا وَقَصَدَ مَعَهُ طَوَافًا بِنِيَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ لا حُكْمِيَّةٍ (١) تَوَجَّة الإِجْزَاءُ فِي قِيَاسٍ قَوْلِهِمْ.

وَيُتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ كَعَاطِسَ قَصَدَ بِحَمْدِهِ قِرَاءَةً.

وَفِي الْإِجْزَاء عَنْ فَرْضِ القِرَاءَةِ وَجْهَانَ (م ٢، ٣)(٢).

وَفِي الأَنْتِصَاَر فِي الضَّرُّورَةِ: أَفْعَالُ الحَبَّجُ لا تُشْبَعُ إِخْرَامَهُ فَتَتَرَاخَى عَنْهُ، وَتَنْفَرِهُ بِمَكَانٍ وَرَمَنٍ وَبَيَّةٍ، فَلَوْ مَرَّ بِعَرَفَةَ أَوْ عَدَا حَوْلَ النَّيْتِ بنِيَّةٍ طَلَبِ غَرِيم أَوْ صَيْدِ لَمْ يُجْزِفْهُ.

وَصَحَّحَةُ فِي الخِلافِ وَُغَيْرِهِ فِي الوُقُوفِ فَقطَ؛ لآنَهُ لا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ، وَقِيلَ لَهُ فِي الانْتِصَــَارِ فِي مَسْـاَلَةِ النَّبَـةِ: المَبِيــتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَرَمْيُ الجِمَارِ وَطَوَافُ الوَدَاعِ لا يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ؟ فَقَالَ: لا نُسَلَمُ ذَلِك، فَإِنْهُ لَــوْ عَـدَا خَلَـفَ غَرِيــهِ أَوْ رَجَـمَ إِنْسَــانَا بَالحَصَى وَهُوَ عَلَى الجَمْرَةِ أَنْ أَكْرِهَ عَلَى البَيْنُوتَةِ بِمُزْدَلِفَةَ لَمْ يُجْزِفُهُ ذَلِكَ فِي حَجَّةٍ، وَلَكِــنُ نِيَّةَ الحَجُّ تَشْمَلُهُ نِيَّةُ الحَجِّ، وَعَلَى البَيْنُونَةِ وَوَاجِبَاتِهَا، وَهَذِهِ مِنَ الوَاجِبَاتِ، وَقَدْ شَمَلَتْهَا نِيَّةُ الحَجِّ، وَحَدَلَهُ اللّهَ الجَبِّ وَكَذَهُ القَاصِي وَغَيْرَهُ أَنْ نِيَّةً الحَجِّ تَشْمَلُهُ أَيْلُةً لِلْ البَدَلَ وَهُو الْقَاصِي وَغَيْرَهُ أَنْ نِيَّةً الحَجِّ تَشْمَلُهُ إِلَّا البَدَلَ وَهُو الْمَارِي وَهُو الْمَارِي وَهُو الْمَارِيُ وَهُو الْمَلْوَ

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (بنيَّةٍ حقيقيَّةٍ لا حكميَّةٍ)، فالحقيقيَّة نيَّة الطُّواف حقيقةً.

والحكميَّة: أن يكون له نيَّةً قبل ذلك ثمَّ استمرَّ حكمها من غير قطع، وهو معنى قولهم: استصحاب حكم النَّيَّة أن لا يقطعها، نبُّمه عليه شيخنا.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن قصد في طوافه غربًا وقصد معه طوافًا بنيّةٍ حقيقيّةٍ لا حكميّةٍ توجّه الإجزاء، في قياس قولهم،
 ويتوجّه احتمالٌ كعاطس قصد بحمده قراءةً، وفي الإجزاء عن فرض القراءة وجهان). انتهى.

ذكر المصنف مسالتين:

(المسألة الأولى - ٢): وهي الأصل: إذا قصد في طوافه غريًا وقصد معه طوافًا بنيَّةٍ حقيقيَّةٍ لا حكميَّةٍ فهـل يجزَّته وهـو قيـاس قولهم؟ أو هو كعاطس قصد بحمده قراءةً؟ يعني إذا أراد المصلِّي الشُّروع في الفاتحة فعطس فقال: الحمد للَّه، ينوى بذلــك عـن القـراءة وعن العطاس، وجةً في المسألة توجيهين من عنده:

أحد التُّوجيهين: أنَّه يجزئ، في قياس قولهم، وهو الصُّواب.

والتُّوجيه الثَّاني: حكمه حكم العاطس إذا حمد ينويهما، وهي:

(المسألة الثَّانية - ٣): وقد أطلق الوجهين في الإجزاء عن فرض القراءة: أحدهما لا يجزئ، وهو الصَّحيح، ونـصُّ عليـه في روايـة صبل.

وُقدُّمه الشَّارح وابن حمدان وصاحب الفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجزئه، اختاره الشَّيخ الموفَّق، وحمل كلام الإمام أحمد على الاستحباب.

فعلى الوجه الأوَّل لا تبطل صلاته، على الصُّحيح من المذهب، وعنه: تبطل. إذا علمــت ذلـك فيكــون علــى التُوجيــه الثَّـاني في لسألة الأولى وجهان مطلقان.

والصَّحيح منهما: أنَّه لا يجزئه، قياسًا على مسألة العاطس، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

الهَدْيُ، وَذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي مَسْأَلَةِ النَّيْةِ أَنَّ الحَبجُ كَالعِبَادَاتِ، لِتَمَلُّقِهِ بِأَمَاكِنَ وَأَرْمَانٍ، فَيَفْتَقِرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَى نِيَّةٍ وَتُشْتَرَطُ الطُّهَارَةُ مِنْ حَدَثٍ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: الطُّوَافُ كَالصَّلاةِ فِي جَمِيعِ الآحْكَامِ إِلاَّ فِي إِبَاحَةِ النُّطْقِ.

وَعَنْهُ: يَجْبُرُهُ بِدَم.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنُّ بِمَكَّةً.

وَعَنْهُ: يَصِحُ مِنْ نَاسَ وَمَعْذُورِ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: وَيَجْبُرُهُ بِدُم.

وَعَنْهُ: وَكَذَا حَابِضٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ القَاضِي وَجَمَاعَةٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ لا دَمُ لِعُذْرِ.

وَقَالَ: هَلُ هِيَ وَاجَبَّةً أَوْ سُنَّةً لَهَا؟ فِيهِ قَوْلانَ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرُو.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: وَالتَّطَوُعُ أَيْسَرُ، وَإِنْ طَافَ فِيمَا لا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ صَبِعٌ وَفَـدَى، ذَكَـرَهُ الآجُـرِّيُّ، وَيَـلْزَمُ النَّـاسَ فِـي

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابِ انْتِظَارُهَا لَآجَلِهِ فَقَطْ إِنْ أَمْكُنَ.

وَنَقَلَ الْمُرُّوذِيُّ فِي الْمَريض بَبَلَدِ الغَزْو يُقِيمُونَ عَلَيْهِ قَالَ: لا يَنْبَغِي لِلْوَالِي أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ.

يُسَنُّ فِعْلُ المَّنَاسِكِ عَلَى طُهَّارَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

والنجَسُ، والسُّنرَةُ كَالْحَدَثِ.

وَقِيلَ: الطَّهَارَةُ، وَالسُّتْرَةُ لِلسَّعْيِ كَالطَّوَافِ، والمُوَالاةِ فِيهِ -والآكْثُرُ: وَفِي السَّعْي- شَرْطٌ، فَإِنْ فَصَـلَ يَسِيرًا أَوْ أَقِيمَـتُ مَكْتُوبَةٌ أَوْ حَضَرَتْ جَنَارَةٌ صَلَّى وَبَنَى، وَإِنْ أَحْدَثَ تَطَهَّرَ، وَفِي البِنَاءِ رِوَايَاتُ الصَّلاَةِ^(١١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لا يُشْتَرَطُ مَعَ عُلْر.

وَعَنْهُ: سُنَّةً وَمَنْ شَكُّ فِيهِ فِي عَدَدِهِ أَخَذَ بِالْيَقِينِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكُر وَغَيْرُهُ: بِطَنَّهِ، وَيَأْخُذُ بِقَوْلَ عَدْلَيْنَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: بعَدْل ثُمُّ يَتَّنُفُّلُ بَرَكْعَتَيْنَ.

وَعَنْهُ: وَلَوْ بَعْدَ مَكْتُوبَةٍ، أَخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: وُجُوبُهُمَا، وَهِيَ أَظْهَرُ، وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا جَازُ.

والأفضَلُ حَلْفَ المَقَام، بِـ: (الكَافِرُونُ)، و(الإِخْسلاصِ) بَعْدَ الفَاتِحَةِ، وَلا يُشْسَرَعُ تَفْبِيسُ المَقَسامِ وَمَسْسحُهُ (ع)، فَسَسائِرُ المَقَامَاتِ أُوْلَى، ذُكَرَهُ سُيْخُنَا.

وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ مَسِّ المَقَامِ قَالَ: لا تَمَسَّهُ وَنَقَلَ الفَصْلُ: يُكْرَهُ مَسَّهُ وَتَقْبِيلُهُ، وَفِي مَنْسَكِ ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: فَإِذَا بَلَـخَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَلْيَمَسُّ الْصَّخْرَةَ بِيَدِهِ وَلَيُمَكِّنْ مِنْهَا كَفَّهُ وَيَدْعُو.

وَنِي مَنْسَلُكِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةٌ عَنْ قَنَادَةٌ قَالَ: لَمْ يُؤَمِّرُوا بِمَسْحِهِ، وَلَقَدْ تَكَلُّفَتْ هَــــــلْوِ الْأُمْـةُ شَـيْنًا لَـمْ يَتَكَلَّفُـهُ أَحَـدٌ قَبَلَهُمْ، وَلَقَدْ كَانَ أَثُرُ قَدَمَنَهِ فِيهِ فَمَا رَّالُوا يَمْسَحُونَهُ حَتَّى امَّاحَ. وَيَجُورُ جَمْعُ أَسَابِيعَ بِرَكْعَتَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَصُ عَلَيْهِ. كَفَصْلِهِ بَيْنَ السُّنَّةِ، والفَرْضِ، بِخِلاف ِ تَأخِيرِ تَكْبِيرِ تَشْرِيقٍ عَنْ فَرْضٍ، وَسَجْدَةٍ تِلاوَةٍ عَنْهَا، فَإِنَّهُ يُكُونُهُ لِنَلا يُسوَدِي آلى.

إسْفَاطِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ قَطْعُهُ عَلَى شَنْفِع، فَيَكْرَهُ الجَمْعُ إذَا، ذَكَرَهُ فِي الخِلاف، والموجَزِ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ جَمَاعَةً. وَلَهُ تَأْخِيرُ سَخْيِهِ عَـنْ طَوَافِهِ بطُوَافٍ غَيْرِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

يعني: اللأتي فيمن سبقه الحدث وهو في الصَّلاة ثمُّ تطهُّر.

والصُّحيح من المذهب: عدم صحَّة البناء، وقد قدَّمه المصنَّف وغيره. ذكروه في باب النَّية وغيرها.

⁽١) الثَّاني: قوله في الطُّواف: (وإن أحدث تطهُّر، وفي البناء روايات الصُّلاة). انتهى.

الفسروع - كتاب المناسك

ثُمُّ يُسْتَحَبُّ عَوْدُهُ إِلَى الحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ.

وَفِي أَسْبَابِ الهِدَايَةِ: قَبْلَ الرَّكْعَتَيْن يَأْتِي الْمُلْتَزَمَ. وَإِنْ فَرَغَ مُتَمَتَّعٌ ثُمَّ عَلِمَ أَحَدَ طَوَافَيْهِ بــلا طَهَــارَةٍ وَجَهلَــهُ لَزمَــهُ الآشـَــدُّ وَهُوَ مِنْ الحَجّ، فَيَلْزَمُهُ طَوَافُهُ وَسَعْلِيُهُ وَدَمّ، وَإِنْ كَانَ وَطَى بَعْدَ حِلُّهِ مِنْ عُمْرَتِهِ لَمْ يَصِحًا، وَتَحَلَّلَ بِطَوَافِهِ الَّذِي نَــَواهُ لِحَجّّـهِ مِنْ عُمْرَتِهِ الفَاسِدَةِ، وَلَزِمَهُ دَمَّ لِحَلْقِهِ، وَدَمَّ لِوَطْثِهِ فِي عُمْرَتِهِ.

ثُمَّ يَخْرُجُ لِلسَّعْيِ مِنْ بَابِ الصُّفَا فَيَرْقَاهُ لِيَرَى البَيْتَ، وَيُكَبِّرُ ثَلاثًا، ويَقُولُ ثَلاثًا: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لَـهُ، لَـهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرً، لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَـزَمَ الآخْزَابَ وَحْدَهُ. وَيَدْعُو.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى العَلَم(١)، قَالَهُ جَمَاعَةً.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: قَبْلَةً بِنَحْوِ سِيَّةٍ أَذْرُعَ وَهُوَ أَظْهَرُ رَمَلَ، قَالَهُ جَمَاعَةٌ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: سَعَى سَعَيًّا شَدِيدًا، وَهُوَ أَظْهَـرُ (م ٤، ٥)(٢) إِلَى العَلَم الآخَر، ثُمُّ يَمْشِي فَيَرْقَى الْمُرْوَةَ، يَقُولُ مَا قَالَ عَلَى الصَّفَا.

وَيَحِبُ اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا فَقَطْ، فَيُلْصِقُ عَقِبَهُ بأَصْلِهِمَا، وتُعْتَبَرُ البُدَاءَةُ ثَانِيًا بالمَرْوَةِ، فَيَنْزلُ يَمْشِي مَوْضِعَ مَشْيُو، وَيَسْعَى مَوْضِعَ سَعْيَهِ، إِلَى الصُّفَا، يَفْعَلُهُ سَبْعًا، ذَهَابُهُ سَعْيَةً، وَرُجُوعُهُ سَعْيَةٌ، فَإِنْ بَدَأَ بالمَرْوَةِ سَقَطَ الشُّوطُ الآوَّلُ.

َ وَلَا تَرْفَى امْرَأَةً وَلَا تَسْعَى شَلِيدًا، وَلَا يُسَنُّ فِيهِ اصْطِبَاعٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلا يُجْزئُ قَبْلَ طُوَافٍ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلِّي، سَهْوًا وَجَهْلاً.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ فِي الْمُذْهَبِ.

وَعَنْهُ: مَعَ دَم، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَمِنْ شَرْطِهِ ٱلنَّيَّةُ، قَالَهُ فِي الْمَذْهَبِ، والْمُحَرَّر وَزَادَ:

(١) تنبيه: قوله: (ثمّ يمشي إلى العلم).

كذا في النُسخ، ولعلُه: (ثمَّ عِشي، فإذا بلغ العلم)، وبه يستقيم الكلام، ونبَّه عليه ابن نصر اللَّه. (٢) (مسألة - ٤ - ٥): قوله: (ثمَّ عِشي إلى العلم، قاله جماعةً. وقال جماعةً: قبله بنحو ستَّة أذرعٍ وهو أظهـر رمـل، قالـه جماعـةً. وقال جماعةً: يسعى سعيًا شديدًا، وهو أظهر). انتهى.

ذكر مسألتين، وله فيهما اختيارٌ:

(المسألة الأولى – ٤): هل يمشي إلى العلم ثمُّ يسعى؟ أو يسعى قبله بنحو سنَّة أذرع؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف، واختار الثَّاني، وهو الصُّحيح. وقاله صاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصَّة، والمغني، والكــافي، والتُّلخيـص، والشُّرح،

وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والقول بأنَّه يسعى من العلم قاله الحرقيُّ وصــاحب المقنــع، والمحــرر، والرَّعايــة الصُّغــرى، والحاويين، والفاتق، والمنوِّر، وتجريد العناية، وغيرهم.

(المسألة الثَّانية - ٥): إذا وصل إلى العلم أو قبله بستَّة أذرع، فهل يرمل؟ أو يسعى سعيًا شديدًا؟ ظـاهـر كلامـه إطـلاق الخـلاف، واختار هو النَّاني، وهو الصَّحيح، وعليه جماهير الأصحاب.

قال الزّركشيّ: عليه الأصحاب.

قلت: جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنــع، والهـادي، والتَّلخيـص، والمحرَّر، والشَّرح، والوجيز، والفائق، وغيرهم.

وَقَدُّمه فِي الرِّعايتين، والحاويين، والقول الأوَّل ظاهر كلام الحرقيُّ.

وقد قال ألمُصنف: إنَّ جماعةً قالوه.

وَأَنْ لا يُقَدِّمَهُ عَلَى أَمْنَهُرِ الحَجِّ، وَظَاهِرُ كَلامِ الآكثَرِ خِلاقُهُمَا (م٢)(١). وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الخَطَّابِ فِي الآخِيرَةِ، وَأَنَّهُ لا يُعْرَفُ مَنْعُهُ عَنْ أَحْمَدَ. ثُمَّ إِنْ كَانْ حَاجًّا بَقِـيَ مُحْرِمًا، والمُعْتَمِرُ تُسْتَحَبُّ مُبَادَرَتُهُ وَتَقْصَيرُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِيَحْلِقَ لِلْحَجِّ.

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَالْتَرْغَيبِ: حَلْقَهُ، وَيَحِلُّ الْمُتَمَّعُ بِلا هَدْي وَمَعَ هَدْي. وَعَنْهُ: أَوْ تَلْبِيدُ رَأْسِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الكَافِي: يَحِلُّ إِذَا حَجُّ فَيَحْرِمُ بِهِ بَعْدَ طَوَّأَفِهِ وَسَعْبِهِ لِعُمْرَتِهِ، وَيَحِلُّ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْهُمَسا،

وَاحْتَجُ بِهِ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ نَحْرُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وإلاَّ لَنَحَرَهُ وَصَارَ كَمَنْ لا هَدْيَ مَعَهُ. وَقِيلَ: يَجِلُّ كَمَنْ لَمْ يَهْدِ، وَهُوَ مُقْتَضِى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: إِنْ قَدِمَ قَبْلَ العَشْرِ فَيَنْحَرُهُ قَبْلَهُ.

وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: وَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ.

وَيُسْتَحَبُ لِمُحِلِّ بِمَكَّةً مُتَمَتِّعٍ، وَمَكِّيُّ الإِحْرَامِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وقِيلَ لَهُ أَيْضًا: فَالْمَكِّي يُهِسلُ إِذَا رَأَى الهِسلالُ؟ قَالَ: كَذَا رُويَ عَنْ عُمَرَ.

قَالَ الْقَأَضْيِ: ۖ فَنَصُ عَلَى أَنَّهُ يُهِلُّ قَبْلَ يَوْمِ النَّرْوِيَةِ، وَفِي النَّرْغِيبِ: يُحْرِمُ مُتَمَتَّعٌ يَوْمَ النَّرْوِيَةِ فَلَوْ جَاوَزَهُ لَزِمَهُ دَمُ الإِسَاءَةِ مَعُ دُم التَّمَتُع، عَلَى الأصبح.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يُحْرِمُ يَوْمَ تَرْوِيَةٍ أَوْ عَرَفَةَ، فَإِنْ عَبَرَهُ فَدَمَّ وَلا يَطُوفُ بَعْدَهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ، اخْتَارَهُ الآكثُرُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَٱبُو دَاوُدَ: لا يَخْرُجُ حَتَّى يُودُّعَهُ، وَطَوَافُهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ مِنْى لِلْحَجِّ، جَزَمَ بِهِ فِي الوَاضِحِ... وَأَطْلَقَ جَمَاعَةً رَوَّايَتَيْنِ، فَعَلَى الآوُّلِ لَوْ أَتَى بِهِ وَسَعَى بَعْدَهُ لَمْ يُجْزِفُهُ. ثُمُّ يَخْرُجُ إِلَى مِنْى قَبْلَ الرَّوَالِ فَيُصَلِّي بِهَـا * مُ مَا الذَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْقَ الظُّهْرُ مَعَ الإِمَامِ ثُمُّ إِلَى الفُّجْرِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَبِيتُ بِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى نَعِرَةَ فَأَقَامَ بِهَــا إِلَى الـزُّوَالِ، فَيَخْطُبُ الإِمَـامُ يُعَلِّمُهُـمُ المَنَاسِـكَ، ويُقْصِـرُ، يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، قَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ، وغيرهماً.

وَلا خُطْبَةً فِي اليَوْمِ السَّابِعِ بَعْدَ صَلاةِ الظَّهْرِ بِمَكَّةَ وَاخْتَارَ الآجُرَّيُّ: بَلْ يُعَلِّمُهُمْ مَا يَفْعَلُونَهُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ثُـمُ يَجْمَـعُ مَـعَ الإمَّام وَلُوْ مُنْفَرِدًا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَيُمَجِّلُ ثُمٌّ يَاتِي عَرَفَةً، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ بَطْنَ عُرَنَةً، ويُسْتَحَبُّ وُقُولُهُ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ وَاسْمُهُ إِلالُ بِوَرْنِ هِلال وَلا يُشْرَعُ صُعُودُهُ، (ع) قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَقِفُ قِبَلَ القِبْلَةِ رَاكِبًا.

وَقِيلَ: رَاجِلاً، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، كَجَميع المَنَاميكِ، والعِبَادَاتِ. قَالَ: والنَّبِيُّ ﷺ رَكِـبَ فِـي المَنَاسِـكِ لِيُعَلِّمَهُــمْ وَيَرَوْهُ، فَرُزْيَتُهُ عِبَادَةً.

وَقِيلَ: سَوَاءً، وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجُ الحَجُّ عَلَيْهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ وَمُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصُّغيرِ أَفْضَلَيْهُ المَشْي. وَقَالَهُ عَطَاءٌ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُد.

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي *مُثِيرِ الْمَزْمِ السَّاكِنِ»، ۚ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الآخْبَارَ فِي ذَلِكَ وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ العُبَّادِ، وَأَنْ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٌّ حَجٌّ خَمْسَ تُعَشْرَةَ حَجَّةً مَاشِّيهًا. وَذَكَرَ غَيْرُهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، والجنَائِبُ تَقَادُ مَعَهُ.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (ومن شرطه النَّيَّة، قاله في المذهب، والمحرَّر. وظاهر كلام الأكثر خلافهما). انتهى.

قلت: الصُّواب ما قاله في المذهب، والحرُّر. وقاله أيضًا في مسبوك الذُّهب، والفائق؛ لأنَّها عبادةٌ قطعًا.

وظاهر كلام الأكثر أنَّ النَّيَّة لا تشترط لذلك، لعدم ذكرهم لما في شروط السُّعي.

وقد يجاب بأنَّهم لم يذكروها اعتمادًا على أنَّها عبادةً، وكلُّ عبادةٍ لا بدُّ لها من نيَّةٍ، ولكن يعكُر على ذلـك كونهــم ذكــروا النَّيّـة في شروط الطّواف، ولم يذكروها في شروط السُّعي، واللَّه أعلم. وقَالَ فِي أَسْبَابِ الهِدَايَةِ: فَصْلٌ فِي فَضْل المَاشِي عَن ابْن عَبَّاس مَرْفُوعًا: «مَنْ حَجَّ مِنْ مَكّة مَاشِيًا حَتّى يَرْجعَ إلَى مَكّـةَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ سَبْعَمِائَةِ حَسَنَةٍ مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَم قَيلَ لَهُ: ۚ وَمَا حَسَنَاتُ الحَرَم؟ قَالَ بكُلِّ حَسَنَةٍ مِائَةُ ٱلْفُ ِحَسَنَةٍ». قَالَ: وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِنَّ الْمَلائِكَةَ لَتُصَافِحُ رُكْبَانَ الحَاجُّ وَتَعْتَنِقُ الْمُشَاةَ».

كَذَا ذُكَرَ هَذَيْن الحُبَرَيْن، وَسَبَقَ الأَوَّلُ فِي آخِر صَلاةِ الجَمَاعَةِ فِي مُضَاعَفَةِ الصُّلاةِ.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّاسِ، وَنَصُّهُ فِي مُوصٍ بِحَجَّةٍ: يَحُجُّ عَنْهُ رَاجِلاً أَوْ رَاكِبًا.

وَيَدْعُو وَيَرْفُعُ يَدَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُكْثِرُ ۚ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَخَدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لِلْخَبَرِ.

وَرُويَ أَيْضًا: يُحْيِي وَيُمِيتُ.

وَرُويَ: بيَدِهِ الْخَيْرُ.

وَرُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بِزِيَادَةِ: وَهُوَ حَيُّ لا يَمُوتُ. ذَكَرَهُ الآجُرِّيُّ وَغَيْرُهُ. فَمَنْ وَقَفَ أَوْ مَرَّ لَحْظَةً مِنْ فَجْرِ عَرَفَةَ. وَقَالَ ابْنُ بَطَّةً وَأَبُو حَفْصٍ: وَحُكِي رِوَايَةً : مِنَ الزَّوَالِ إِلَى فَجْرِ النَّحْرِ أَهْلاً لَهُ، صَحَّ حَجُّــهُ، وإِلاَّ فَـلا. وَلاَ يَصِحُ مَعَ سُكْرِ وَإِغْمَاءٍ، فِي الْمُنْصُوصِ، بِخِلاف إخْرَام وَطَوَاف.

وَيَتَوَجُّهُ فِي سَعْيِ مِثْلِهِ، وَجَعَلَهُ فِي الْمُنتَخَبِ كُوُقُوفٍ، ويَصِحُّ مِعَ نَوْمٍ وَجَهْلٍ بِهَا، فِي الأَصَحُّ، لا مَجْنُون، بِخِلافِ رَمْي جِمَارِ وَمَبِيتٍ. وَمَنْ وَقَفَ بِهَا نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ قَبْلُهُ.

وَفِي الْإِيضَاحِ: قَبْلَ الفَجْرِ، وَقَالَهُ أَبُو الوَفَاء فِي مُفْرَدَاتِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ عَادَ مُطْلَقًا.

وَفِي الوَاضِح: وَلا عُذْرَ لَزَمَهُ دَمٌّ، وَعَنْهُ: لا كُوَاقِفٍ لَيْلاً.

وَنَقُلَ أَبُو طَالِبٍ فِيمَنْ نَسِيَ نَفَقَتُهُ بِمِنْى: يُخْبِرُ الإِمَامَ، فَإِذَا أَذِنْ لَهُ ذَهَبَ وَلا يَرْجِعُ.

قَالَ القَاضِي: فَرَخْصَ لَهُ لِلْعُذْرِ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ مِنْ دَفَعَ قَبْلَ الإِمَامِ، وَهَلْ لِخَائِف فَوْتِهَا صَلاةُ خَائِف؟ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، أَوْ يُقَدِّمُ الصَّلاةَ؟ أَوْ يُؤخِّرُهَا إِلَى أَمْنِهِ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٧)^(١).

ثُمُّ يَدْفُعُ بَعْدَ الغُرُوبِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ وَهِيَ مَا بَيْنَ الجَبَلَيْنِ وَوَادِي مُحَسِّر بسَكِينَةٍ.

قَالَ أَبُو حَكِيمٍ: مُسْتَغْفِرًا، وَيُسْرِعُ فِي الفُرْجَةِ، وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ العِشَاءَيْنِ بِهَا قَبْلَ حَطَّ رَخْلِهِ وَيَبِيتُ بِهَا، وَلَهُ الدَّفْعُ قَبْـلَ الإِمَامِ نَصُّ عَلَى النُّفْرِقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَرَفَةَ. وَذَكَرَ دَفْعَ ابْنِ عُمَرَ قَبْلَ ابْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ نِصْفُ اللَّيْلِ، وَقَبْلُهُ فِيهِ دَمَّ إِنْ لَمْ يَعُدُ نَـصٌ عَلَّيْهِمَّا لَيْلاً، وَيَتَخَرَّجُ: لا مِنْ لَيَالِي مِنْي، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لا يَجبُ، كَرُعَاةٍ وَسُقَاةٍ، قَالَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو.

وَكُمَا لَوْ أَتَاهَا بَعْدَهُ قَبْلَ الفَجْرِ، فَإِذَا صَلَّى الصُّبْحَ بِغَلَسِ رَقِيَ المَشْعَرَ الحَرَامَ، أَوْ وَقَفَ عِنْدَهُ، يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى، وَيُهَلِّـلُ وَيُكَبِّرُ وَيَدْعُو وَيَقْرَأُ: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمُ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ الآيَتَيْنِ [البقرة: ١٩٨].

فَإِذَا أَسْفَرَ جِدًا سَارَ بِسَكِينَةٍ، فَإِذَا بَلَغَ مُحَسِّرَ أَسْرَعَ رَاجِلاً وَرَاكِبًا رَمْيَةَ حَجَرٍ، وَيَأْخُذُ حَصَى الجِمَارِ سَبْعِينَ، كَحَصَى

أحدها: يصلِّيها صلاة خائف، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يعيد.

(ع): ما أجمع عليه

والوجه النَّالث: فيه قوَّةً، وهو احتمالٌ في مختصر ابن تميم، والأوَّلان احتمالان في الرَّعاية الكبرى.

وأطلقهما ابن تميم وابن حمدان.

الخَذْفِ، مِنْ أَيْنَ شَاءً، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَاسْتَحَبُّهُ جَمَاعَةً قَبْلَ وُصُولِهِ مِنْى وَيُكُرَهُ مِنَ الْحَرَم (١) وَتَكْسِيرُهُ.

قَالَ فِي الفُصُولَ: وَمِنَ الْحُشِّ.

وَقِيلَ:ۚ يُجْزِئُ حَجَرٌ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ، وَنِي نَجَسٍ وَخَاتُم فَصُّهُ حَصَاةٌ وَجْهَانِ (٨، ٩)^(١) لا مَا رُمِيَ بِهِ فِي المُنْصُــوصِ، وَلاَ غَيْرَ ذُهَبِ وَفِضَّةٍ.

وَعَنَّهُ: بَلِّي.

وَعَنْهُ: بلا قَصْدِ، لا هُمَا.

وَعَنْهُ: لَا يُجْزِىُ غَيْرُ الحَصَى المَعْهُودِ مِنْ رُحَامٍ وَمَسْنِ وَبِرَامٍ وَنَحْوِهَا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ. وَفِي الفُصُولِ: إِنْ رَمَى بِحَصَى المَسْجِدِ كُرِهَ وَأَجْزَأً؛ لأَنَّ الشَّرْعَ نَهَى عَنْ إِخْرَاجٍ تُرَابِهِ، فَدَلُّ أَنَّهُ لَوْ تَيَمَّمَ بِهِ أَجْــزَأً، وَأَنْــهُ يَلْزُمُ مِنْ مَنْعِهِ الْمُنْعُ هُنَا.

ُونِي النَّصَيِحَةِ: يُكْرَهُ مِنَ الجمَارِ أَوْ مِنْ مَسْجِدٍ أَوْ مَكَان نَجس، وَفِي اسْتِحْبَابِ غَسْلِهِ روايَتَانِ (م ١٠)^{٣٣}. فَإِذَا وَصَلَ مِنْى وَهِيَ مَا بَيْنَ وَادِي مُحَسَّرٍ وَجَمْرَةِ العَقْبَةِ بَدَاً بِهَا فَرَمَاهَا بِسَبْعٍ، رَاكِبًا إِنَّ كَانَ، والآكثُورُ مَاشِيًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله: (ويكره من الحرم).

يعني: أخذ حصى الجمار وهذا، واللَّه أعلم سهوًّ، وإنَّما هو: ويكره من منَّى، والأ فمزدلفة من الحرم، وقد قال الأصحاب: يأخذه

ولعلُّ قوله: (ويكره من الحرم): من تتمَّة قول الجماعة الَّذين استحبُّوا أخذه قبل وصول منَّى، وفيه بعدٌ، ولعلُّه أراد حرم الكعبــة، وفي معناه قوُّةً.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله في الرُّمي: (وفي نجسِ وخاتم فصُّه حصاةٌ وجهان). انتهى. ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٨): إذا رمى بحصَّى نجس فهل يجزئ أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والتُّلخيص، والحاويين، والزُّركشيُّ، وذكر هذينَ الوجهين القاضي ومن بعده:

أحدهما: لا يجزئ، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في الرَّعاية الكبرى: ولا يجزئ بنجسٍ، في الأصحُّ، وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى.

قال في الفائق: وفي الإجزاء بنجس وجة فظاهره أنَّ المقدُّم عدم الإجزاء.

والوجه الثَّاني: يجزئه، وهو الصُّحيُّح.

قدُّمه في المغنى، والشُّرح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، لعدم ذكرهم له.

(المسألة الثَّانية - ٩): إذا رمى بخاتم فصُّه حصاةً، فهل يجزئ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشَّرح، والفائق.

أحدهما: لا يجزئ.

قلت: وهو أولى من الوجه الثَّاني؛ لأنَّ الحصاة وقعت تبعًا.

والوجه الثَّاني: يجزئ، صحَّحه في الفصول.

قلت: الصُّواب أنَّه إن قصد الرُّمي بالحصاة أجزأه، والأ فلا.

(٣) (مسألة – ١٠): قوله: (وفي استحباب غسله روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والتَّلخيص، والحاويين، والزُّركشيُّ. إحداهما: لا يستحبُّ، وهو الصُّحيح، صحَّحه الشَّيخ المونَّق، والشَّارح وصاحب الفاتق.

قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يستحبُّ، صحَّحه في الفصول، والخلاصة.

وقطع به الخرقيُّ، وابن عبدوس في تذكرته، وصاحب المنوَّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الحرُّر، والرَّعايتين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

(ر): روایتان

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَلا يُجزئ وَضَعُهَا، بَلُ طَرْحُهَا.

وَظَاهِرُ اَلفُصُول: لا لآنَّهُ لَمْ يَرْم، وَنَفْضُهَا مَنْ وَقَعَتْ بْقُوبِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ كَتَدَخْرُجهَا.

وَقِيلَ: لا، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لآنَ فِعْلُ الآوَّلِ انْقَطَعَ، وَكَتَدَخُرُجَ حَصَاةٍ بِسَبَبَهَا.

وَيُشْتَرَطُ رَمْيُهُ بَوَاحِدَةِ بَعْدَ وَاحِدَةٍ، فَلَوْ رَمَى دَفْعَةً فَوَاحِدَةً، وَيُؤَدَّبُ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ، وَعَلِمَ حُصُولَهَا فِي الرَّمْيِ. وَقِيلَ: أَوْ ظَنْهُ، جَزَمَ بهِ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ ابْنُ البَنَّاء روايَةً: وَلَوْ شَكُ. وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: يَرْمِي ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، وَسَعَيًّا مَشْكُورًا.

وَيَسْتَبْطِنُ الوَادِيِّ وَيَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَيَرْمِي عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَيَرْفَعُ يُمْنَاهُ حَتَّى يُرَى بَيَّاصُ إِبْطِهِ وَلَا يَقِفُ، وَلَهُ رَمْيُهَا مِنْ فَوْقِهَا، وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ السَّمْسِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُسَنُّ بَعْدَ الزُّوالِ، وَيُجْزئُ بَعْدَ نِصْفِ لَيُلَةِ النَّحْرِ.

وَعَنْهُ: بَعْدَ فَجْرِهِ، فَإِنْ غَرَبَتْ فَمِنْ غَدٍ بَعْدَ الزُّوالِ..

وَقَالَ آبُنُ عَقِيلَ: نَصُّهُ لِلرُّعَاةِ خَاصَّةً الرَّمْيُ لَيْلاً، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.

ثُمَّ يُنْحَرُ هَلنَيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، ثُمَّ يَخلِقُ، يَبْدَأُ بِأَيْمَنِهِ، ويَسْتَقْبِلُ القِبْلَةَ وَذَكَـرَ جَمَاعَـةٌ: وَيَدْعُــو. وَذَكَـرَ الشَّـيْخُ: يُكَـبُّرُ. وَلا يُشَارِطُهُ عَلَى أَجْرَةٍ؛ لاَنَّهُ نُسُكَ، قَالَهُ أَبُو حَكِيم وَقَالَ: ثُمَّ يُصَلِّى رَكْعَتَيْن.

وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ وَكِيمِ أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ لَهُ: إِنَّهُ تَعَلَّمُ الآذَابِ الخَمْسَةِ، الخَامِسُ التُّكْبِيرُ، مِنْ حَجَّام، وَإِنَّ الحَجَّامُ نَقَلَهَا عَنْ عَطَاء.

وَإِنْ قُصَّرُ فَمِنْ جَمِيعِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بِعَيْنِهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ بَعْضِهِ، فَيُجْزِئُ مَا نَزَلَ عَنْ رَأْسِهِ؛ لآنَّهُ مِنْ شَعْرِهِ، بِخِللفِ المَسْحِ؛ لآنَّهُ لَيْسَ رَأْسًا، ذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ، والجِلافِ.

قَالَ: وَلا يُجْزِئُ شَعْرُ الأَذُن، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُجْزِئُ؛ لآنَّهُ يَجِبُ تَقْصِيرُ جَمِيعِهِ، وَمَنْ لَبُدَ أَوْ ضَفَرَ أَوْ عَقَصَ كَفَيْرِهِ. وَتَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: فَلْيَحْلِق، قَالَ: يَعْنِي وَجَبَ عَلَيْهِ.

قال في الحِلاف وَغَيْرو: لأنَّهُ لا يُمَكُّنُهُ النَّفْصيرُ مِنْ كُلَّهِ، لاجْتِمَاعِهِ، والمَرْأَةُ تُقَصُّرُ كَذَلِكَ أَنْمُلَةً فَأَقَلُ.

وَفِي مَنْسَكُ ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: تَجبُ أَنْمُلَةٌ.

قَالَ جَمَاعَةً: السُّنَّةُ لَهَا أَنْمُلَةً وَيَجُورُ أَقَلُ وَيُسَنُّ أَخَذُ ٱطْفَارِهِ وَشَارِبِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: وَلِحْيَتِهِ. وَمَنْ عَلِمَهُ ٱسْتُحِبُ أَنْ يُمِرُّ المُوسَى. وَقَالَهُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي خِتَان.

وَكَلامُ أَحْمَدَ فِي الْمُحْرِمِ خُرِّجَ مَخْرَجَ الآمْرِ، وَحَمَلَهُ القَاضِيّ عَلَى النَّدْبِ، قَالُهُ فِي عُمَلَدُ الأَوْلَةِ، وَفِي الحِرَقِيّ. فِي العَبْدِ: يُقَصِّرُ. العَبْدِ: يُقَصِّرُ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: يُرِيدُ أَنَّهُ لا يَخْلِقُ بِلا إِذْنِ؛ لآنَهُ يَزِيدُ فِي قِيمَتِهِ^(١). ثُمُّ حَلَّ لَهُ كُلُ شَيْءَ إِلاَ النَّسَاءَ.

قَالَ القَاضِي وَابْنُهُ وَابْنُ الزَّاغُونِيِّ، والشُّيْخُ وَجَمَاعَةً: والعَقْدُ.

(١) تنبيه: قوله: (وفي الخرقيُّ في العبد يقصُّر، قال جماعةٌ، يريد أنَّه لا يحلق بلا إذن؛ لأنَّه يزيد في قيمته). انتهى.

لم يذكر ذلك الحرقيُّ في مختصره، فيحتمل أن يكون ذكره في مفردٍ في غير المختصر، كما نقل عنه مسائل من غير مختصره.

وقد نقل الموفّق في المقنع عنه مسألةً كذلك.

ويحتمل أن تكون سبقة قلم، أراد أن يقول: وفي الوجيز، فسبق القلم إلى الخرقيّ، وهذا يقــع كثـيرًا مـن المصنّفـين، ولم نـر المســالة مسطورةً إلاَّ في الوجيز، لكنَّ تعليل المصنّف يدلُّ على أنَّها منقولةٌ عن مصنّف، وتوارد عليها جماعةٌ، وفسروا كلامه بمــا قــال المصنّف، والله اعلم. وَظَاهِرُ كَلِامٍ أَبِي الخَطَّابِ وَابْنِ شِهَابٍ وَإِبْنِ الجَوْزِيُّ: حِلُّهُ. وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ عَنْ أَحْمَدَ (م ١١)^(١).

وَعَنْهُ: إِلاَّ الْوَطَءْ فِي الفَرْجِ، وَالْحَلْقُ، والتَّقْصِيرُ نُسُلُكُ فِيهِ دَمَّ.

وَعَنْهُ: إطْلاقٌ مِن مَحْظُورُ لا شَيءَ فِي تَرْكِهِ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: فِي مُعْتَمِرٍ تَرَكُهُ ثُمُ أَخْرَمَ بِعُمْرَةِ، الدَّمُ كَثِينٌ، عَلَيْهِ أقلُ مِنَ الدّم، فَإِنْ حَلَقَ قُبِلَ نَحْرُهُ أَوْ رَمَيْهُ أَوْ نَحَـرَ أَوْ زَارَ قَبْلَ رَمْيهِ فَلا دُمَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

صديه. قالَ شَيْخُنَا: وَالمُخْطِئُ فِيمَا فَهِمَهُ مِنْ قَوْلِ الْمُفْتِي يُشْبِهُ خَطَّا الْمُجْتَهِدِ فِيمَا يَفْهَمُهُ مِنَ النَّصِّ، وَمِمَّا اخْتَجْ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَإِنْ حَلَقَ بَعْدَ أَيَّامٍ مِنْي وَقَالَ الشَّيْخُ: النَّحْرُ فَرُوايَتَانَ (م ١٧)(٢)، وَهَلْ يَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الآوَّلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ رَمْي وَحَلْقِ وَطُوَافَ؟ وَاخْتَارَهُ الآكَثُرُ، أَوْ بُوَاحِدٍ مِنْ رَمْي وَطُوَّافٍ، والثَّانِي بِالبَاقِي؟ فيهِ رُوايَتَانِ (م ١٣)(٣) فَعَلَى الثَّانِيَةِ الحَلْقُ إطْلاقَ مِنْ مَخْطُورٍ، وَفِي التَّعْلِيقِ: نُسُكَ، كَالمِبِتِ بِمُزْدَلِفَةَ وَرَمْي يَوْمَ الثَّانِي، وَالنَّالَ مَنْ

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَنَّهُ نُسُكَّ، وَيَحِلُ قَبْلُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّهُ نُسُكَّ فِي حِلَّهِ قَبْلُهُ رِوَايَتَنْبِنِ.

وَذَكَرَ فِي الكَافِي الآوَّلَ عَن الآصْحَابِ.

وَفِي مَنْسَكِ ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: إِنْ كَانَ سَاقَ هَدْيًا وَاجِبًا لَمْ يَجِلَّ هَذَا التَّحَلُّلُ الآوَّلُ إِلاَّ بَعْدَ رَمْي وَحَلْـقِ وَنَحْـرِ وَطَـوَافَ، فَيَجِلُّ الكُلُّ، وَهُوَ التَّحَلُّلُ الثَّانِي، ثُمَّ يَخْطُبُ الإِمَامُ بِهَا يَوْمَ النَّحْرِ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَالنَّ مَرَادَةً مِنْ وَمُومِ النَّانِي، ثُمَّ يَخْطُبُ الإِمَامُ بِهَا يَوْمَ النَّحْرِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ جَمَاعَةً: بَعْدَ صَلاةِ الظُّهْرِ.

(١) (مسألة – ١١): قوله: (ثمُّ حلُّ له كلُّ شيءٍ إلاُّ النِّساء، قال القاضي وابنه وابن الزَّاغونيُّ، والشَّيخ وجماعةٌ: والعقــد، وظــاهر كلام أبي الخطَّاب وابن شهابٍ وابن الجوزيُّ حلُّه، وقاله شيخنا، وذكره عن أحمد). انتهى.

القول الأوَّل: وهو المنع أيضًا من عقد النَّكاح، اختاره من ذكره المصنِّف، واختاره ابن نصر اللَّه في حواشيه، وابن منجًّا في شرحه، وجزم به في الرُّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن حلق بعد أيَّام منَّى، وقال الشَّيخ: النَّحر، فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهـادي، والشُّرح، والرُّعـايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: لا دم عليه، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وجزم به في المحرَّر، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: وهو أولى.

والرُّواية الثَّانية: عليه دمُّ بالتَّاخير، ومحلُّهما إذا قلنا: إنَّ الحلاق نسكٌ.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (وهل يحصل النُّحلُل الأوَّل باثنين من رمسي وحلقٍ وطواف واختـاره الأكـثر، أو بواحـد مـن رمـي وطواف، والثَّاني بالباقي؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذُّهب، والشُّرح وَشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

إحداهما: يحصل التّحلُّل الأوَّل باثنين من رمي وحلقٍ وطوافو، وهو الصُّحيح.

قال المصنّف: (اختاره الأكثر).

قال في الكافي: قاله أصحابنا، وهو ظاهر ما جزم به في الخلاصة، والحرُّر، والوجيز، وغيرهم. وجزم به في التّخليص وغيره، وقدُّمه في الهداية، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يحصل التَّحلُّل بواحدٍ من رمي وطواف.

وَعَنْهُ: لا يَخْطُبُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

ثُمَّ يَالِي مَكَّةَ فَيَطُوفُ المُتَمَتِّعُ فِي المَنْصُوصِ لِلْقُدُومِ، كَعُمْرَتِهِ، ثُمَّ يَسْعَى، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُجْزئُ سَعْيُ عُمْرَتِهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.َ

ثُمُّ يَطُوفُ الفَرْضَ، وَهُوَ الإِفَاضَةُ، والزَّيَارَةُ، يُعْتَبُرُ تَعْيِينُهُ بِالنَّيَّةِ، نَصَّ عَلَيْهِ (ش) بَعْـدَ وُقُوفِهِ بِعَرَفَـةَ بَعْـدَ نِصْـف لَيْلَـةِ

وَعَنْهُ: فَجْرُهُ، وَلا دَمَ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ بِلا عُلْرٍ، خِلافًا لِلْوَاضِحِ، وَلا عَنْ أَيْسَامٍ مِنْسَى، كَالسَّعْي وَخَرْجَ القَّاضِي وَغَيْرُهُ رَوَايَةً فِي الْحَلْقِ.

وَيَتَوَجُهُ مِثْلُهُ فِي سَعْي، وَيَطُوفُهُ مُفْرِدٌ وَقَارِنٌ، وَقَبْلَهُ لِلْقُدُومِ، فِي المَنْصُوصِ، مَا لَمْ يَكُونَا دَخَلا مَكَّةَ. قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ أَهَلُ مِنْ مَكَّةً فَلْيَطُفْ بِالبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا، والمَرْوَةِ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنْي. وَفِي الوَاضِحِ: هُوَ سُنَّةً لِمَنْ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةً، فَإِنْ كَانَ سَعَى لِلْقُدُومِ، وإلاَّ سَعَى، ثُمَّ يَحِلُ مُطْلَقًا، وَإِنْ قِيلَ: * وَإِنْ الرَّاضِحِ: هُوَ سُنَّةً لِمَنْ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى عَرَفَةً، فَإِنْ كَانَ سَعَى لِلْقُدُومِ، وإلاَّ سَعَى، ثُمَّ يَحِلُ مُطْلَقًا، وَإِنْ قِيلَ: السُّعْيُ لَيْسَ رَكْنًا، قِيلَ: سُنَّةً.

وَقِيلَ: وَاجِبٌ، فَفِي حِلَّهِ قَبْلَهُ وَجُهَان (م ١٤، ١٥)^(١).

ثُمُّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبُّ، وَيَتَضَلُّعُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: وَيَرُشُ عَلَى بَدَنِهِ وَقُوْبِهِ.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (م: ٢٧٧) قَوْلُهُ عليه السلام لآبِي ذَرٍّ: ﴿إِنَّهَا مُبَارِكَةٌ إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ﴾.

أَيْ تُشْبِعُ شَارِبَهَا كَالطُّعَامِ. وَيَقُولُ مَا وَرَدَ.

(١) (مسألة - ١٤ - ١٥): قوله بعد طواف الإفاضة: (ثمُّ يحلُّ مطلقًا، وإن قيل: السُّعي ليس ركنًا، قيسل: سسُّةً، وقيسل: واجسُّ، ففي حلَّه قبله وجهان). انتهي.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٤): إذا قلنا: إنَّ السُّعي ليس بركن فهل هو سنَّة أو واجبٌ؟ أطلق فيه الحلاف بقيل وقيل.

وقد قدُّم المُصنَّف في فصل الأركان أنَّ السَّمي ركنَّ، ثمَّ قال: (وعنه: يجبره بدم، وعنه: سنَّةً).

فحكى الخلاف روايتين، وحكاهما هنا قولين، وظاهر كلامه هناك إذا لم نقل إنَّه ركنَّ أنَّ المقدَّم أنَّه يجبره بدم، فيكون واجبًا، وهنـــا أطلق الخلاف.

أو يقال: لم يقدِّم هناك حكمًا، وهنا حرَّر وأطلق الخلاف، وهو الظَّاهر، فإنَّ كلامه هناك محتملٌ، ثمَّ ظهر لي أنّ هذين القولين ليسما بالرُّوايتين اللُّتين ذكرهما الأصحاب.

وإنَّما هذان القولان فيها إذا لم يقل إنَّه ركنَّ، فهل يكون واجبًا أو سنَّةً؟ اختلف الأصحاب في المرجَّح، والمقدَّم منهما، والصَّحيح، ولم يذكر الرَّوايتين هنا اعتمادًا على ما قاله أوَّلاً، وذكر هناك من اختار كلُّ روايةٍ منهما.

وامًا هنا فبعض الأصحاب رجَّح انَّه واجبَّ، وبعضهم رجَّح أنَّه سنَّةٌ إذا لم نقـل إنَّـه ركـنَّ، وهـذا هـو الصُّواب، واللَّـه أعلـم، والصُّوابِ أنَّه واجبُّ.

(المسألة الثَّانية – ١٥): إذا قلنا: إنَّ السُّعي واجبُّ وطاف طواف الإفاضة، فهل يحلُّ قبل السُّعي أم لا؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: يُحلُّ.

(ع): ما أجمع عليه

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب؛ لأنَّهم أطلقوا الإحلال بعد طواف الإفاضة ولم يستثنوا، وهـــو ظــاهر مــا قطــع بــه في الرُّعاية الكبري.

والوجه الثَّاني: لا يحلُّ حتَّى يسعى.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

ص عَلَيْهِ

وَيُسْتَحَبُّ قَبْلَ الصَّلاةِ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ الجَوْزِيُّ قَبْلَ الزُّوال.

وَفِي الوَاضِحَ: بِطُلُوعِ الشَّمْسِ، إلاَّ ثَالِثَ يَوْم، وَأَطْلَقَ أَيْضًا فِي مَنْسَكِهِ أَنْ لَهُ الرَّمْيَ مِنْ أَوَّل، وَأَنْسَهُ يَرْمِي فِي السَّالِثِ كَاليَوْمَيْن قَبْلَهُ، ثُمَّ يَنْفِرُ وَيَرْمِي إِلَى المَغْرِبِ الجَمْرَةُ الأُولَى، وَتَلِي مَسْجِدَ الخَيْفِ، ثُمَّ الوُسْطَى، وَيَدْعُو عِنْدَهُمَا طَوِيلاً.

ُ قَالَ بَعْضُهُمْ: ۚ رَافِعًا يَدَيْدِ، ۚ نَقَلَ حَنْبَلَّ: يُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهِ عِنْدٌ الجِمَارِ، ثُمَّ العَقَبَةِ، وَلا يَقِفُ عِنْدَهَا، ويَسْتَبْطِنُ الـوَادِيَ. فَإِنْ نَكَسَهُنُّ أَوْ أَخَلُّ بِحَصَاةٍ مِنَ السَّالِقَةِ لَمْ يُجْزِفُهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: إِنْ جَهلَ، وَيَسْتَقْبلُ القِبْلَةَ برَمْيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَجْعَلُ الْأُولَى يَسَارَهُ، والْأُخْرَيَيْنَ يَعِينَهُ، كُلُّ جَمْرَةٍ بِسَبْعٍ.

وَعَنْهُ: سِتٍّ.

وَعَنْهُ: خَمْسٍ، ثُمُّ اليُّومُ الثَّانِي كَذَلِكَ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ رَمْيٌ مُتَعَجُّلٌ قَبْلَ الزُّوَال، وَيَنْفِرُ بَعْدَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍّ: إِنْ رَمَّى عِنْدَ. طُلُوَعِهَا مُتَعَجَّلٌ ثُمَّ نَفَرَ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ دَمًا، وَإِنْ أَخُرَ رَمْيَ يَوْمٍ إِلَى الغَهِ رَمَى رَمِيْنِنِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ رَمَى الكُلُّ فِي يَوْمِ النَّحْرِ آخَرُ أَيَّامٍ مِنْى أَجْزَأُ أَدَاءً.

وَقِيلَ: قُضَاءً.

وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُ بِالنَّيَّةِ، وَإِنْ أَخُرَهُ عَنْهَا لَزِمَهُ دَمَّ، وَلا يَأْتِي بِهِ كَالبَيْتُوتَةِ بِمِنَّى، وَتَرْكُ حَصَاةٍ كَشَـعْرَةٍ، وَظَـاهِرُ نَقْـلِ الآثـرَمِ: يَتَصَدُّقُ بَشَيْءٍ، قَالَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: عَمَٰدُا.

وَعَنْهُ: دَمَّ، قَطَعَ بهِ فِي الْمُحَرَّر، وَهُوَ خِلافُ نَقْل الجَمَاعَةِ، والأصْحَابِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: ضَعَّفَهُ شَيْخُنَا لِعَدَم الدَّلِيلِ.

وَعَنْهُ: فِي الْنِنْتُيْنِ كَثَلَاثِ، فِي الْمُنْصُوصِ، وَكَجَمْرَةِ وَجِمَارٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ هَٰدَرٌ.

وَعَنْهُ: وَيُثْنَتَان.

وَنَقَلَ حَرْبٌ ۚ إِذَا لَمْ يَقُمْ عِنْدَ الجَمْرَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَطْعَمَ مُتَيْنًا، وَدَمّ أَحَبُ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يُطْعِمْ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَفِي تَوْلَا مُبِيتُ لَيَالِي مِنْى دَمّ، نَقَلَهُ حَنَّبَلٌ، وَاخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنَّهُ: يَتَصَدَّقُ بِشَيَّءَ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: لا شَيْءً، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر. وَلَيْلَةٌ كَلَلِك، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: كَشَعْرَةٍ؛ لأَنْهَا لَيْسَتْ نُسُكًا بِمُفْرَدِهَا، بِخِلافِ مُزْدَلِفَةَ، قَالَهُ القَاضِي وَغَسِيْرُهُ، وَقَـالُوا: لا تَخْتَلِـفُ الرَّوَايَـةُ أَنْـهُ لا يَجِبُ دَمَّ.

َ وَعَنْهُ: لا يَجِبُ شَيْءً، فَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي اليَوْمِ النَّانِي، وَهُوَ النَّفْرُ الآوْلُ، ثُمَّ لا يَضُرُّ رُجُوعُهُ لِحُصُولِ الرُّخْصَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَمْيُ اليَوْم، النَّالِثِ، قَالَةُ أَحْمَدُ.

وَيَدْفِنُ بَقِيَّةً الحَصَى، فِي الْأَشْهَر، زَادَ بَعْضُهُمْ: فِي الْمُرْمَى.

وَفِي مَنْسَلُكِ ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: أَوْ يَرْمِي بِهِنَّ كَفِعْلِهِ فِي اللَّوَاتِي قَبْلَهُنَّ، فَإِنْ غَرَبَتْ مُتَمْسُهُ بَاتَ وَرَمَسَى بَحْـدَ الـزُّوَالِ، نَـصَّ لَمْهِ.

وَعَنْهُ: وَقَبْلَهُ، وَهُوَ النَّفُرُ النَّانِي. وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ المُقِيمِ لِلْمَنَاسِكِ التَّعْجِيلُ لآجَلِ مَنْ يَتَأَخَّرُ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا،

الفروع - كتاب الناسك

وَلا مَبِيتَ بِمِنْى عَلَى سُقَاةِ الحَاجِّ، والرُّعَاةِ، وَلَهُمْ الرُّمْيُ بِلَيْلٍ وَنَهَارٍ، فَإِنْ خَرَبَتْ وَهُمْ بِهَا لَزِمُ الرَّعَاءُ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَكَذَا عُذْرُ خُوفٍ وَمَرَضٍ.

قَالَ فِي الفُصُول: أَوْ خَوْفُو فَوْتُ مَالِهِ أَوْ مَوْتِ مَريض. وَيَخْطُبُ الإمَّامُ ثَانِيَ آيَام مِنْي.

نَقُلَ الْأَثْرَمُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: يَزُورُ البَّيْتَ كُلُّ يَوْمَ مِنْ أَيَّامَ مِنْي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الإِقَامَةَ بِمِنْي.

قَالَ: وَاحْتَجُ أَبُو عَبْدِاللَّهِ بَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنَّ يُفِيضُ كُلُّ لَيْلَةٍ».

وَعَنَ ابْنِ عُمَرَ: مَنْ شَاءَ طَافَ أَيَّامَ الْتَشْرِينَ ثُمَّ يَطُوفُ لِلْوَدَاعِ إِنْ لَمْ يُقِمْ.

قَالَ القَاضِي، والآصحَابُ: إنَّمَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ عِنْدَ العَزْمِ عَلَىَ الحُرُوجِ.

وَاحْتَجٌ بِهِ شَيْخُنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الحَجُّ (و ش) وَكَذَا فِي التَّعْلِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَلا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحَلُـــلِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعْتَيْنِ وَيُقَبِّلُ الحَجَرَ، وَفِي المُستَوْعِبِ: كُلُمَا دَخَلَ المُسْجِدَ ذَخَلَ كَمَا وَصَفْنَا، فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ الوَدَاعِ لِغَيْرِ شَدِّ رَخْلٍ

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلَ وَابْنُ الجَوْزِيِّ: أَوْ شِرَاء حَاجَةٍ بطَريقِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: أَوْ قَضَى بِهَا حَاجَةً أَعَادَ.

وَسَأَلَهُ صَالِحٌ: إِنْ وَقَفَّ وَقَفْةً إِنْ رَجَعِ جَاهِلاً أَوْ نَاسِيًا قَدْرَ غَلْوَةٍ؟ قَـالَ: أَرْجُو، وَنَصُنُهُ فِيمَـنُ وَدُعَ وَخَـرَجَ فَـمُ دَخَـلَ لِحَاجَةٍ: يُحْرِمُ، وَإِذَا خَرَجَ وَدُّعَ، كُمَنْ دَخَلَ مُقِيمًا.

وَقِيلَ لَهُ ۚ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُد: وَدُّعَ ثُمُّ نَفَرَ يَشْتَرِي طَعَامًا يَأْكُلُهُ؛ قَالَ لا يَقُولُونَ حَتَّى يَجْعَلَ الرَّدْمَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ. وَإِنْ تَرَكَهُ غَيْرً حَافِضٍ لَمْ تَطْهُرْ قَبْلَ مُفَارِقَةِ البُنْيَانِ وَقَالَ الشَّيْخُ: وَأَهْلُ الحَـرَمِ رَجَعَ، فَإِنْ شَـقٌ، والمُنْصُـوصُ: أَوْ بَعْـدَ مَسَافَةِ قُصُر لَزَمَهُ دُمَّ، وَمَتَى رَجَعَ القَريبُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِخْرَامٌ.

قَالَ الشُّيخُ: كَطَوَاف ِ الزَّيَارَةِ، والبَّعِيدُ يُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ وَيَأْتِي بِهَا ويَطُوفُ لِودَاعِهِ. وَإِنْ طَافَ لِلزَّيَارَةِ عِنْدَ خُرُوجِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ أَوْ لِلْقُدُومِ كَفَاهُ عَنْهُمَا.

وَإِنْ وَدُّعَ ثُمَّمُ أَقَامَ بِمِنْى وَلَمْ يَلنْحُلْ مَكَّةَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَارُهُ، وَإِنْ خَرَجَ غَيْرَ حَاجٌ فَظَاهِرُ كَلامٍ شَيْخِنَا لا يُودِّعُ. وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ البَيْتِ، والحِجْرُ مِنْهَا بِلا خُفٌّ وَنَعْلٍ وَسِلاحٍ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَتَعْظِيمُ دُخُولِهِ فَوْقَ الطَّوَافِ يَدَلُلُّ عَلَى

(١) تنبيه: قوله: (وإن طاف للزّيارة عند خروجه وفي المستوعب، والتّرغيب: أو للقدوم كفاه عنهما، وعنه: يودّع). انتهى. تأخير طواف الزَّيارة وفعله عند خروجه كافي عنه وعن طواف الوداع، على الصَّحيح من المذهب كما قدَّمه المصنّف.

وقدَّم أنَّ تأخير طواف القدوم وفعله عند الخروج لا يكفي عن طواف الوداع، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحباب، لاقتصارهم على المسألة الأولى.

وقال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتَّلخيص، والـتَّرغيب، والرَّعـايتين، والحياويين، وغيرهم: يجزئه كطواف الزِّيارة، وقطعوا به، وقالوا: نصُّ عليه.

زاد في الهداية: من رواية ابن القاسم. إذا علم ذلك، ففي كلام المصنّف نظرٌ من وجوو، منها حيث اقتصر على صاحب المستوعب، والترغيب.

ومنها: أنَّ الأولى أنَّه كان يذكر من قال ذلك قبلهما كصاحب الهداية.

ومنها: أنَّ كلامه أوهم أنَّه ليس بهذا القول نصُّ عن أحمد، والحاصل أنَّ أحمد نصُّ عليه.

ومنها: أنِّي لم أر من صرَّح بموافقته على ما قدَّمه، فيتقوَّى القول الثَّاني بقطع هؤلاء الجماعة وبالنُّصُّ عن احمد، واللَّه أعلم. لكنَّ تصوير المسألة فيه عسرٌ، ويمكن تصوير إجزاء طواف القدوم عن طواف الوداع أنَّه لم يكن قدم مكَّة لضيق وقت الوقوف، بل قصد عرفة، فلمَّا رجع وأراد العود طاف للزِّيارة ثمَّ للقدوم، إمَّا نسيانًا أو غيره.

فهذا الطُّواف يكفيه عن طواف الوداع، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

قِلَّةِ العِلْم، قَالَهُ فِي الفُنُون، والنَّظَرُ إِلَيْهِ عِبَادَةً، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَفِيُّ الفُصُولُ: وَرُؤْيَتُهُ لِمَقَامِ الْآنْبِيَاءِ وَمَوَاضِعِ الْآنْسَاكِ.

قَالَ الآصْحَاَبُ: وَوُقُوفُهُ بَيْنَ الحَجْرِ الآسْوَدِ، وَالْهَابِ، وَيَلْتَزِمُهُ مُلْصِقًا بِهِ جَدِيعَهُ وَيَدْعُو، والحَائِضُ تَقِفُ بِبَابِ المَسْجِدِ، وَذَكَرَ احْمَدُ أَنَّهُ يَأْتِي الحَطِيمَ وَهُوَ تَحْتَ المِيزَابِ فَيَلْعُو.

وَذَكَرُ شَيْخُنَا: ثُمُّ يَشْرَبُ مِنْ زَمْزَمَ، وَيَسْتَلِمُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ.

نَقَلَ حَرْبٌ: إِذَا قَادِمَ مُعْتَمِرًا فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقِيمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ عُمْرُتِهِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَإِنْ التَّفَتَ وَدُّعَ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْر، وَقَدَّمَهُ فِي التَّعْلِيق وَغَيْرِهِ، وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى النَّذْبِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٌ وَابْنُ الزَّاغُونِيُّ: لَا يُولِّي ظَهْرَهُ حَتَّى يَفِيبَ.

وَذَكَرَ مُنَيْخُنَا: أَنَّ هَلِهِ بِدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: ثُمَّ يَأْتِي الْآبطَحُ المُجَصَّبَ فَيُصَلِّي بِهِ الظُهْرَ، والعَصْرَ، والمُغْرِبُ، والعِشَاءَ وَيَهْجَمُ بِهِ.

ُوتُسْتَحَبُّ الصُّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَزِيَارَةُ قَبْرِهِ وَقَبْرِ صَاحِبِيهِ رضي الله عنهما، فَيَسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلاً لَهُ لا لِلْقَبْلَةِ (هـ).

ثُمَّ يَسْتَقْبُلُهَا وَيَجْعَلُ الْحُجْزَةَ عَنْ يَسَارُو وَيَلاْعُو، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ، وَظَاهِرُ كلامِهِمْ قَرُبَ مِنَ الحُجْزَةِ أَوْ بَعُدَ.

وَفِي الفُصُولِ نَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو طَالِبِ: إِذَا حَجٌ لِلْفَرْضِ لَمْ يَمُرٌ بِالْمَدِينَةِ؛ لأَنَّهُ إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثُ المَوْتِ كَانَ فِسي سَبِيلِ الحَجّ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا بَدَأَ بِالْمَدِينَةِ.

وَفِيَ الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ:َ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُهُ وَيَدْعُو، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الجَسَوْدِيُّ: يُكْرَهُ قَصْدُ القُبُـورِ لِلدُّعَـاءِ، قَـالَ شَـيْخُنَا: وَوْقُوفُهُ عِنْدَهَا لَهُ، وَلا يُسْتَحَبُّ تَمَسُّحُهُ بهِ.

قال في المُسْتَوْعِبِ: بَلْ يُكْرَهُ.

قَالَ أَحْمَكُ: أَهْلُ العِلْمِ كَانُوا لا يَمَسُّونَهُ، نَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: يَدْنُو مِنْهُ وَلا يَتَمَسَّحُ بهِ يَقُومُ حِذَاءَهُ فَيُسَلِّمُ، كَفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ. وَعَنْهُ: بَلَى، وَرَخْصَ فِي الْمِنْبِر (م)؛ لآنً ابْنَ عُمَرَ وَضَمَعَ يَدَهُ عَلَى مَقْعَةِ رَسُول اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى وَجْهِهِ.

قَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ وَعَيْرُهُ: وَلَيَّاتُ الِنْبَرَ. فَلْيَتَبَرُكُ بِهِ تَبَرُّكُا بِمَنْ، كَانَ يَرْتَقِي عَلَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: يَحْرُمُ طَوَافُسَهُ بِغَيْرِ اَلْبَيْتِ العَتِيقِ، اتَّفَاقًا، قَالَ: وَاتِّفْقُوا أَنَّهُ لا يُقَبِّلُهُ وَلا يُتَمَسَّحُ بِهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الشَّرْلُو، وَقَالَ: والشَّرْكُ لا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلا تُرْفَعُ الآصْوَاتُ عِنْدَ خُجْرَتِهِ عَليه السلام، كَمَــا لا تُرْفَعُ فَـوْقَ صَوْتِـهِ؛ لأَنَّـهُ فِـي التَّوْقِـيرِ، والحُرْمَةِ كَحْيَاتِهِ، رَأَيْته فِي مَسَائِلَ لِبَعْض أَصْحَابِنَا.

وَفِي الفُنُونَ: قَدِمَ السُّيْخُ أَبُو عِمْرَانَ المَدِينَةَ، فَرَأَى ابْنَ الجَوْهَرِيِّ الوَاعِظَ المِصْرِيُّ يَعِظُ، فَعَلا صَوْتُهُ، فَصَاحَ عَلَيْهِ الشَّـيْخُ أَبُو عِمْرَانَ: لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ، والنَّبِيُّ فِي الحُرْمَةِ، والنَّرْقِيرِ بَعْدَ مَوْتِهِ بَحَدَاتِهِ، فَكَمَـا لا تُرْفَحُ الأَصْوَاتُ بِحَصْرَتِهِ حَيًّا وَلا مِنْ وَرَاهِ حُجْرَتِهِ، فَكَلِّلَا بَعْدَ مَوْتِهِ، انْزِلْ فَنَزَلَ ابْنُ الجَوْهَرِيَّ، وَفَزِعَ النَّاسُ لِكَــلامِ الشَّـيْخِ أَبِـي عِمْرَانَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: لآنَّهُ كَلامُ صِدْقِ وَحَقُّ وَجَاءَ عَلَى لِسَانِ مُحِقٌّ، فَتَحْكُمُ عَلَى سَامِعِهِ.

وَظَاهِرُ كَلامٌ خَمَاعَةِ: أَنْ هَلَا أَدَبٌ مُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْمُوْتِ، وَقَالُهُ بَعْضُ الْعُلْمَاء. كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِمْ لِلْإِنْصَاتِ لِكَلامِهِ إِذَا قَرَا بَلْ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لا يَجِبُ لِلْقِرَاءَةِ، بَلْ يُسْتَحَبُّ، فَهُنَا أُولَى، وَأَوْجَبَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ. وَفِي مَبَاحِثِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ لابْنِ الجَوْزِيِّ مَا قَدْ يُؤْخُلُ مِنْهُ وُجُوبُهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ حَمَّادٍ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ: كُنَا عِنْدَ آيُوب، فَسَمِعَ لَغَطَا فَقَالَ: مَا هَلْهَ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ وَعَلَى الْمُؤْتِ فَوْقَ صَوْيَهِ. وَإِذَا تَوَجَّةِ هَلَّى لَ أَنْ عَلَى اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَالْمَا اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَالْمَا اللَّهُ وَالْمَا اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَالْمَا اللَّهُ وَالْمَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

قال في المُسْتَوْعِبِ: وَكَانُوا يَغْتَنِمُونَ أَدْعِيَةَ الحَاجُّ قَبْلَ أَنْ يَتَلَطَّخُوا بِاللَّنُوبِ.

أَرْكَانُ الحَجِّ: الوُقُوفُ بِمَرَفَةً، وَطَوَافُ الزَّيَارَةِ، وَلَوْ تَرَكَهُ رَجَعَ مُعْتَمِرًا، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ. وَنَقَلَ يَعْقُوبُ فِيمَنْ طَافَ فِي الحِجْرِ وَرَجَعَ بَغْدَادَ يَرْجِعُ؛ لآنَهُ عَلَى بَقِيَّةٍ إخْرَامِهِ، فَإِنْ وَطِيئَ أَخْرَمَ مِنَ التَّنْعِيسِم، عَلَى حَدِيثِ ابْن عَبَّاس، وَعَلَيْهِ دُمَّ.

وَنَقُلُ غُيْرُهُ مَعْنَاهُ. وَكَذَا السَّعْيُ.

وَعَنْهُ: يَجْبُرُهُ دَمَّ.

وَعَنْهُ: سُنُةً، وَهَلِ الإِحْرَامُ النَّيَّة، رُكُنَّ أَوْ شَرْطً؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ١٦)(١).

وَفِي كَلامٍ جَمَاعَةً مَا ظَاهِرُهُ رِوَايَةٌ بِجَوَازِ تَرْكِهِ، وَقَالَ فِي الْإِرْشَادِ: سُنَّةٌ، وَقَالَ: الإِهْلالُ فَرِيضَةٌ.

وَعَنْهُ: سُنَّةٌ، وَسَنَبَقَ كَلامُهُمْ فِي نِيَّةٍ الصَّوْمِ.

وَوَإِحِبَاتُهُ: الإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ ۚ والوُقُوفُ ۚ إِلَىٰ الغُرُوبِ، والمَبِيثُ بِمُؤْدَلِفَةً، عَلَى الآصَــحُ، وَلَـوْ غَلَبَـهُ نَـوْمٌ بِمَرَفَـةَ، نَقَلَـهُ

وَفِي الْوَاضِحِ فِيهِ وَفِي مَبِيتٍ مِنَى: وَلَا عُلْرَ إِلَى بَعْدِ نِصَلْفُ اللَّيْسَلِ، وَالرَّمْنِيُ، وَكَلْاً تَرْتِيبُهُ، عَلَى الْأَصَحَ. وَطَوَافُ الوَدَاع، فِي الآصَحُ، وَهُوَ الصَّدُّرُ.

وَقِيلَ: الصَّدْرُ: طَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَكَّةً.

قَالَ الآجُرِّيُّ: يَطُوفُهُ مَتَى أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْى أَوْ مِنْ نَفْرِ آخَرَ.

قال في الترغيب: لا يَجبُ عَلَى غَيْر الحَاجِّ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي خُرْبِ: والقُدُومُ، والحَلْقُ، أو التَّقْصِيرُ، والمبيتُ بِعِنْى، عَلَى الأَصْحُ فِيهِمَا. وَفِي الدَّفْعِ مَعَ الأَمَّامِ رِوَايْتَانِ (م ١٧)''، والمَبِيتُ بِعِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ سُنَّةً، قَطَعَ بِهِ فِي الإِرْشَادِ، والخِيلاف، والفُصُولِ،

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وهل الإحرام للنَّيَّة ركنَّ أو شرطً؟ فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: ركنٌ، وهو الصَّحيح، جزم به في الفصول، والحِرُّر، والوجيز، والمنوِّر، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويين.

قال ابن منجًا في شرح المقنع: هذا أصحُّ في ظاهر قول اصحابنا.

والرُّواية الثَّانية: هو شرطٌ، حكاها المصنُّف.

قال في الرَّعاية: وقيل عنه: إنَّ الإحرام شرطٌ، قال ابن منجًا في شرحه هنا: ولم أجد أحـدًا ذكـر أنَّ الإحـرام شـرطٌ، والأشـبـه أنِّـه

وبه قال أبو حنيفة، وذلك أنَّ من قال بالرَّواية الأولى قاس الإحرام على نيَّة الصَّلاة، ونيَّة الصَّــلاة شــرطّ، فكــذا يجــب أن يكــون الإحرام يجوز فعله قبل دخول وقت الحجّ، فوجب أن يكون شرطًا كالطُّهَارة مع الصَّلاة.

وقال أيضًا في باب الإحرام: والأشبه أنَّه شرطٌ، كما ذهب إليه بعض أصحابناً، كنيَّة الوضوء. انتهى.

فلعلُّ قوله هنا: (ولم أجد أحدًا ذكر أنَّه شرطً) يعني: عن الإمام أحمد، أو لعلَّه لم يستحضر حال شرح هذا المكان من قبال بذلك، واستحضره في باب الإحرام، وهذا أولى، والأكان كلامه متناقضًا، وهو قد شرح باب الإحرام قبل هذا المكان، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ١٧): قوله: (وفي الدُّفع مع الإمام روايتان): يعني: من عرفة.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، ويعني: هل هو واجبُّ أو سنة؟

إحداهما: هو سنَّةً، وهو الصَّحيح، قاله الشُّيخ الموفَّق، والشَّارح.

قال الزَّركشيّ: هو أختيار جمهور الأصحاب، وقدَّمه في المحرَّر، والفائق. والرُّواية الثَّانية: أنَّ الدُّفع معه واجبُّ.

وقد قطع الخرقيُّ أنَّ عليه دمًا بتركه.

فهذه سبع عشرة مسألةً قد فتح اللَّه علينا بتصحيحها، فله الحمد، والمنَّة.

والمدهب، والكَافِي؛ لأَنْهَا اسْتِرَاحَةً.

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَاجِبٌ، وَفِي عَيُون المَسَائِلِ: يَجِبُ الرَّمَلُ، والاضْطِبَاعُ.

وَنَقُلَ حَنْبُلُ: إِذَا نَسِيَ الرُّمْلَ فَلا شَيْءَ عَلَّيْهِ إِذًا نَسِي، وَكَلَا قَالَهُ الحِرَقِيُّ وَخَيْرُهُ.

وَأَرْكَانُ العُمْرَةِ: الطُّوَّافُ. وَفِي إِحْرَاْمِهَا مِنْ مِيقَاتِهَا، والسُّعْيُ، والحَلْقُ أَو التَّقْصِيرُ الخِلافُ فِي الحَبِّج.

وَفِي الفُصُول: السُّعْيُ فِيهَا رُكَّنَّ، بخِلاف الحَجُّ؛ لآنُهَا أَحَدُ ٱلنَّسْكَيْن، فَلاَ يَتِمُ إلاَّ بركنَيْن، كَالْحَجُّ.

وَلاَّ يُكْرَهُ الاَعْتِمَار فِي السُّنَةِ ٱكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ (م)، وَيُكْرَهُ الإِكْنَارُ، والْمَوَّالاةُ بَيْنَهَا بِاتَّفَاقِ السُّلَف، الْحَتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَخْمَكُ: إِنْ شَاءَ كُلَّ شَهْرٍ، وَقَالَ: لا بُدُّ يَخْلِقُ أَوْ يُقَصُّرُ، وَنِهِي عَشْرَةِ آلِيَّام يُمْكِنُ، وَاسْتَحَبُّهُ جَمَاعَةٌ. وَمَنْ كُرهَ أَطْلَقَ.

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ مُرَادَهُ إِذَا عُوِّضَ بِالطُّوَافِرِ، وإلاَّ لَمْ يُكُرَهُ، خِلاَفًا لِشَيْخِنَا، وَفِي الفُصُولِ: لَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ فِسَي السُّنَةِ صَا شَسَاءَ. وَيُسْتَحَبُّ تَكْرَارُهَا فِي رَمَضَانَ؛ لَآنَهَا تَعْدِلُ حَجَّةً، لِلْخَبَرِ، وكرة شَيْخُنَا الحُرُوجَ مِنْ مَكَّةً لِعُمْرَةِ تَطَوَّعٍ، وَأَنْهُ بِلْعَةٌ؛ لآنَـهُ لَـمْ يَفَعْلُهُ عَلِيهِ السلام وَلا صَحَابِيٌّ عَلَى عَهْدِهِ إِلاَّ عَائِشَةً، لاَ فِي رَمَضَانَ وَلا غَيْرِهِ، اتّفَاقًا. وَلَمْ يَأْمُرْ عَائِشَةَ، بَــلَ أَذِنْ لَهَا بَعْلَةَ الْمَرَاجَعَةِ لِتَطْمِيبِ قَلْبِهَا، قَالَ: وَطَوَافُهُ، وَلا يَخْرُجُ أَفْضَلُ، اتَّفَاقًا. وَخُرُوجُهُ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَكْرَهُهُ عَلَى سَبِيلِ الجَوَازِ، كَذَا قَالَ.

وَذَكَرَ أَخْمَدُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ أَلَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَخْتَارُهَا عَلَى الطَّـوَافِ، وَيَخْتَجُ بِاحْتِمَارِ عَالِثَــَةَ. وَمِنْهُــمَ مَـنْ يَخْتَـارُ الطُّوَافَ وَحِى أَفْضَلُ فِي رَمَضَانَ.

قَالَ أَحْمَدُ: هِيَ فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً، قَالَ: وَهِيَ حَجٌّ أَصْغُرُ.

قَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُهُ عليه السلام: •مَنْ حَجُّ قُلْمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ خَرَجَ مِنْ فُنُوبهِ كَيَوْم وَلَذَتْهُ أَمُّهُه.

يَدْخُلُ فِيهِ بِإِخْرَامِ العُمْرَةِ؛ وَلِهَلْمَا أَنْكُرَ أَخْمَدُ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ حَجُّةَ الْمُتَمَّعِ خَجُّةٌ مَكُيَّةٌ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ، وَهِيَ عِنْــدَ أَخْمَــدَ بَعْضُ حَجَّهِ الكَامِل، بدليل صَوْمِهَا.

فَمَنْ تَرَكْ رُكَنَا أَوْ النَّيَّةَ لَمْ يَصِحُ نُسُكُهُ وَمَنْ قَرَكَ وَاجِبًا وَلَوْ سَهُوًا جَبَرَهُ بِدَم، فَإِنْ عَدِمَهُ فَكَصَوْمِ المُتْعَةِ، والإطْعَامُ عَنْهُ. وفي الخِلاف ووَغَيْرهِ: الحَلْقُ، والتَّقْصِيرُ لا يَنُوبُ عَنْهُ وَلا يَتَحَلَّلُ إلاَّ بِهِ، عَلَى الأَصَحِّ. وَمَنْ تَرَكُ سُنَّةٌ فَهَدَرٌ.

قال في الفُصُولِ وَغَيْرِو: وَلَمْ يُشْرَعُ الدَّمُ عَنْهَا؛ لآنَ جُبْرَانَ الصَّلاةِ أَذَّحَلُ، فَيَتَمَدَّى آلَى صَلاتِهِ مِنْ صَلاةِ غَـــيْرِو. وَتُكُــرَهُ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَعُجُّ صَرُورَةً، لِقَرْلِهِ عليه السلام: ﴿لا صَرُورَةً فِي الإسْلامِ».

وَلاَّنَّهُ اسْمٌ جَاهِلِيٌّ، وَانْ يُقَالَ: حَجَّةُ الوَدَاعِ؛ لآنَّهُ اسْمٌ عَلَىٰ أَنْ لا يَفُودَ، قَالَ: وَأَنْ يُقَالَ: شَوْطٌ بَلْ طَوْفَةٌ وَطَوْفَتَان.

وَقَالَ فِي فُنُونِهِ: ۚ إِنَّهُ لَمَّا حَبِعٌ صَلَى بَيْنَ عَمُوْدَيُ البَيْتِ ۚ إِلَى أَرْبُع جِهَاتَ، لِتكُونُ الْمُوَافَقَةُ دَاخِلَةٌ. وَسَلَمُ عَلَى قُبُورِ الْآنَبِيَاءِ كَاذَمَ وَغَيْرِهِ، لِمَا رُويَ. إِنَّ بِمَكَةَ أَلُوفًا مِنَ الآنَبِيَاءِ وَلَمْ يَرْجُمْ قَبْرَ أَبِي لَهَبِ، لِمَا عَلِمَ مِنْ كَرَاهِةِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ فِي خَتَقَ أَهْلِهِ، وَنَزَلَ عَنِ الظَّهْرِ مُنْذُ لَاحَتْ مَكَّةً، احْتِرَامًا وَإِعْظَامًا لَهَا، وَاخْتَفَى فِي الطُوافِ عَنِ النَّاسِ وَأَبْعَدَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَمْلاً عَبْنَهِ مِنْهَا، وَلَمْ يَشْنَفِلْ بِلَاتِهَا، بَلْ باسْتِحْضَار الشَّرْف.

وَلَمُّا تَعَلَقَ بِسَّتُورَهَا تَعَلَّقَ بِالْعَيِقِ، لِطُولِ مُلامَسَتِهِ لَهَا، وَأَذَنْ فِي الحَرَمِ مَدَى صَوْتِهِ، وَأَكُثُوَ الْمَشْيَ فِيهِ، والصَّلاة؛ لِيُصَادِف بَفْعَة فِيهَا أَثَرَ الصَّالِحِينَ، وَلَمْ يَدْعُ بِسَعَةِ الرَّزْق بَلْ بالصَّلاح، وَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيُ ﷺ عَنِ الآصْحَابِ وَاعْتَـذَرَ لَهُمْ بِالعَجْزِ عَنِ النَّهِضَةِ، وَنَوْلَ فِي الرُّوْضَةِ وَصَلَّى فِي مَوْضِعِ المُخْرَابِ الْآوَل، وَتَوَسَّل بالنَّبِي ﷺ فِي الدُّعَاء، وَأَمْنَارَ إِلَى قَبْرِهِ عِنْ النَّعْضَةِ، وَنَوْلَ فِي الرُّوْضَةِ وَصَلَّى فِي مَوْضِع المُخْرَابِ الْآوَل، وَتَوَسَّل بالنَّبِي ﷺ فِي الدُّعَاء، وَأَمْنَارَ إِلَى قَبْرِهِ حِينَاهُ الرَّوْقَاتِ. وَلَيْسَ مِنْ تَمَامِ الحَجِّ ضَرْبُ الجَمَّالِينَ، خَيلانًا لِلْسَاْضَمَش، وَحَمَـلَ الْمِنْ حَرَّمَ وَلَهُ عَلَى الفَسَقَةِ مِنْهُمْ.

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَمْشِيَ نَاوِيًا بِذَلِكَ الإِحْسَانَ إِلَى الدَّابَّةِ وَصَاحِبِهَا، وَآلَٰهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَقَدْ كَانَ ابْنُ الْمَبَسارَكِ يَمْشِي كَشِيرًا، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: لِمَ تَمْشِي؟ فَلَمَّ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَهُ، فَقَبَصَ عَلَى كُمِّهِ وَقَالَ: لا أَدْعُكِ حَنِّى تُخْبِرَنِي.

قَالَ: فَنَاعْنِي حَتَّى ٱخْبِرَكَ. فَقَالَ: ٱلْيَٰسَ يُقَالُ فِي حُسْنِ الصَّحْبَةِ؟ قُلْت: بَلَى، قَالَ: فَيَالُ مَـذَا مِنْ حُسْنِ الصَّخْبَةِ مَـعَ الجَمَّال، ٱليِّسَ يُقَالُ: مَنْ اغْبَرُتْ قَلَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ؟ قُلْت: بَلَى، قَالَ: بَلَى، قَالَ: عَلَى المَّمَالُ مَثَيْنَا سَرَّهُ قُلْت: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ مَلَا الجَمَّالَ كُلُمَا مَثَيْنَا سَرَّهُ قُلْت: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ مَلَا الجَمَّالَ كُلُمَا مَثَيْنَا سَرَّهُ قُلْت: بَلَى. قَالَ السَّائِلُ: هَذَا أَحَبُّ إِلَيُّ مِنْ أَلْفِ دِرْهُم رُوَاهُ الحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ. وَيُعْتَبَرُ فِي وِلاَيَةٍ تَسْبِيرِ الحَجِيجِ كَوْنُهُ مُطَاعًا ذَا رَأَي وَشَجَاعَةٍ وَهِدَايَةٍ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُمْ وَتَرْثِيبُهُمْ وَحِرَامَتُهُمْ فِي الْمَحِينِ، وَالنَّزُولِ، والرَّفْقُ بِهِـمْ، وَالنَّصْحُ، وَيَـلْزَمُهُمْ طَاعَتُـهُ فِي ذَلِكَ، وَيُصْلِحُ بَيْنَ الحَصْمَيْنِ، وَلا يَحْكُمُ إِلاَّ أَنْ يُفَوِّضَ إِلَيْهِ، فَيُعْتَبُرُ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِهِ.

وَقَالَ الأَّجُرِّيُّ: يَلْزَمُهُ عِلْمُ خُطَّبِ الْحَجِّ، والعَمَلُ بِهَا.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ جَرَّدَ مَعَهُمْ وَجَمَعَ لَهُ مِنَ الجُنْدِ ٱلْمُقطَّمِينَ مَا يُعِينُهُ عَلَى كُلْفَةِ الطَّرِيقِ أَبِيحَ لَهُ، وَلا يَنْقُــصُ أَجْرُهُ، وَلَـهُ أَجْرُ الحِّجُ، والجِهَادِ وَهَلَا كَأَخْذِ بَعْضِ الآقطاعِ لِيَصْرِفَهُ فِي المُصَالِحِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلافًا، وَيَلْزَمُ المُعْطَى بَدُلُ مَا أَمِسرَ بِـهِ. وَشَهْرُ السَّلاح عِنْدَ قُدُوم ثَبُوكَ بِنْحَةً.

َ ۚ وَادَ شَيْخُنَّا: مُحَرَّمَةً ۚ قَالَ: وَمَّنَا يَلْكُرُهُ الجُهَّالُ مِنْ حِصَارِ تَبُوكَ كَلْبِ"، فَلَمْ يَكُنْ بِهَا حِصْنٌ وَلا مُقَاتِلَةً، فَإِنَّ مَغَازِيَ النَّبِيِّ ﷺ كَانْتْ بِضْمًا وَعِشْرِينَ لَمْ يُقَاتِلُ فِيهَا إِلاَّ فِي تِسْعٍ: بَدْرٍ، وَأُحُدٍ، والخَنْدَقِ، وَبَنِي الْمُصْطَلِقِ، والغَابَةِ، وَفَتْحِ خَيْنَرَ، وَفَتْحِ مَكُذَ، وَخُنَيْن، والطَّاقِفِ، وَاللَّهُ قَعَالَى أَعْلَمُ.

gan ing Pagawagangan an ing Pada dan sagai katangan pangang Pagaban dan sagai Pagaban Sagai sa Pagaban Sagai s Pagaban sagai bankan sagai sa sagai sagai bangan bangan sagai bangan sagai bangan sagai sagai sagai sagai saga

باب الفوات والإحصار

مَنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ لِمُنْدِ حَصْرِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لا انْقَلَبَ إِخْرَامُهُ عُمْرُةً، اخْتَارَهُ الآنحُـفُرُ، قَارِنَـا وَغَيْرَهُ؛ لآنَ عُمْرَتَـهُ لا تَلْزَمُهُ أَفْتَالُهَا، وَإِنْمَا يُمْنَعُ مِنْ عُمْرَةٍ عَلَى عُمْرَةٍ إِذَا لَزِمَهُ اللَّضِيُّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَلا تُجْزِقُهُ عَسَنْ عَمْرَةِ الإِسْـلام، فِي المُنْصُـوصِ، لِوُجُوبِهَا كُمَنْذُورَةِ.

وَعَنْهُ: لا يَنْقَلِبُ وَيَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، ذَكَرَهُ القَاضِي، فَيَدْخُلُ إخْرَامُ الحَبِّجُ عَلَى الآوَلَةِ فَقَطِ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَعَلَى النَّائِيَّةِ يَدْخُلُ إِحْرَامُ الْغُمْرَةِ وَيَصِيرُ قَارِنًا، احْتَجُ القَاضِي بِعَدَمِ الصَّحَّةِ عَلَى أَنْهُ لَمْ يَبْقَ إِخْـرَامُ الحَجّ، وإلاَّ لَصَحُّ وَصَارَ قَارِنًا، وَاحْتَجُّ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَبِأَنْهُ لَوْ جَازَ بَقَاؤُهَا لَجَازَ أَدَاءُ أَفْعَالِ الحَجِّ بِهِ فِي السَّنَةِ الْمُسْتَقَبَلَةِ، وَبِأَنْ الإخرامُ إِمَّا أَنْ يُؤَدِّى بِهِ حَجَّةٌ أَوْ عُمْرَةٌ، فَأَمَّا عَمَلُ عُمْرَةٍ فَلا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ عَنِ ابْنِ حَامِدٍ: يَتَحَلَّلُ بِطَسَوَافِ وَسَعْي وَلَيْسَ عُمْرَةً، والمذهب لُزُومُ قَضَاء النُّفُل (و) كَالإفْسَادِ.

وَفِي الفُصُول: لَا يَلْزَمُ فَسْخُ الحَجُّ إِلَى العُمْرَةِ؛ لآنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْرِمًا بِحَجَّةِ نَفْل فَفَسَخَهُ لَزَمَهُ قَضَاءُ الحَجِّ.

وَعَنْهُ: لا، قَدَّمَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَيَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أُولًا هَدْيٌ عَلَى الآصَحُ.

قِيلُ: مَعَ القَضَاء.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ فِي عَامِهِ (هـ) دَمَّ.

وَلا يَلْزَمُهُ ذَبْحُهُ ۚ إِلاَّ مَعَ القَصَاءِ إِنْ وَجَبَ بَعْدَ تَحَلِّلِهِ مِنْهُ كَدَمِ التَّمَتُعِ، وإلاَّ فِي عَامِهِ (م ١)(١).

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويلزمه... هدي على الأصح -يعني: من فاته الوقوف بعرفة مطلقًا- قيل: مع القضاء، وقيل: يلزمــه في عامه دم، ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء، إن وجب بعد تحلله منه، كدم التمتع، وإلا في عامه). انتهى.

هذه العبارة فيها نوع خفاء في إطلاق الخلاف وحكم المسألة، وقــد قـال في الهدايـة، والمذهـب، ومسـبوك الذهـب، والمسـتوعب، والخلاصة، والمغنى، والكافي، والمقنع، والهادي، والتلخيص، والبلغة، والرعاية الصغــرى، والنظـم، والحــاويين، والفــائق، والزركشــي، وغيرهم: إن قلنا: لا يقضى، أخرجه من عامه، وإن قلنا: يقضى، أخرجه في عام القضــاء، وقطعـوا بذلـك، فظـاهر كلامهــم: أن هـذا الهدي الذي يخرجه قد وجب عليه من حين الفوات.

وقال في المستوعب: يجب عليه هدي، لأجل الفوات يخرجه في سنته، إن قلنا: لا قضاء عليه، وإن قلنا: عليـــه القضـــاء، أخرجــه في سنة القضاء، فإن أخرجه من سنته، لم يجزئه، فعلى هذا: متى يكون قد وجب عليه؟ فيه وجهان:

أحدهما: وجب في سنته، ولكن يؤخر إخراجه إلى قابل.

والثاني: أنه لم يجب إلا في سنة القضاء. انتهى.

وقال في الرعاية الكبرى: ويخرجه في سنة الفوات فقط، إن سقط القضاء، وإن وجب، فمعــه لا قبلـه، ســواء وجـب الهــدي ســنة الفوات، في وجه، أو سنة القضاء. انتهى.

وتابع في ذلك صاحب المستوعب، وما قاله في المستوعب هو مراد المصنف، والله أعلم.

وتقدير كلامه: ويلزمه هدي، قيل: لزومه مع القضاء، أو في عام القضاء، ويدل على هــذا التقديـر أيضًـا قولـه في القــول الآخــر: (وقيل: يلزمه في عامه دم)، وقوله: (دم) هنا لا حاجة إلى ذكره قطعًا؛ لأن الكلام ومحل الخلاف، إنما هو في الهـدي الـذي لزمـه لأجــل الفوات، وقد ذكره المصنف بقوله: (ويلزمه هدي على الأصح).

وقوله بعد القول الثاني: (ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء) صحيح، وقوله بعد ذلك: (إن وجب) يحتمل أن يكون شــرطًا لقولـه في أول المسألة: (قيل: مع القضاء)؛ أي: قيل: يلزمه الهدي مع القضاء إن وجب القضاء، ويحتمل أن يكون شرطًا لقوله: (ولا يلزمه ذبحـــه إلا مع القضاء إن وجب)، والأول أحسن.

وقوله: (بعد تحلله منه) يتعلق بقوله: (يلزمه)، وتقديره: ولا يلزمه ذبحه إلا مع القضاء بعد تحلله منه.

وقوله: (وإلا في عامه) أي: وإن قلنا: لا يقضي، لزمه في عامه، والله أعلم.

(ر): روا**یت**ان

وَسَوَاءٌ كَانَ سَاقَ هَدْيًا أَمْ لا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُوجَزِ: وَهُوْ بَدِيَنَةً ، فَإِنْ عَدِمَهُ زَمَنَ الوُجُوبِ صَامَ عَشْرَةً أَيَّامٍ: ثَلاثَةً فِي الحَجُ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: يَصُومُ عَنْ كُلُّ مُدُّ مِنْ قِيمَتَهُ يَوْمًا.

وَعَنْهُ: يَمْضِي فِي حَجٌّ فَاسِدٍ وَيَقْضِيهِ. وَإِنْ وَقَفَ النَّاسُ النَّامِنَ أَوْ العَاشِرَ خَطَأَ أَجْزَأَ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهَلْ هُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ بَاطِنًا؟ فَيهِ خِلافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجِلالَ اسْمٌ لِمَا يَطْلُعُ فِي السَّمَاء، أَوْ لِمَا يَرَاهُ النَّاسُ وَيَعْلَمُونَهُ، وَفِيهِ خِلافٌ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِع آخَرَ أَنْ عَنْ أَحْمَدَ فِيسهِ رِوايَتَيْن، قَالَ: والثَّانِي الصَّوَابُ. وَيَدُلُ عَلَيْهِ لَوْ أَخْطَؤُوا لِغَلَطِ فِي العَدَدِ، أَوْ فِي الطَّرِيق وَنَخُوو فَوْقُفُوا العَاشِرَ لَمْ يُجْزِفْهُمْ (عَ).

فَلَو ٱغْتُفِرَ الخَطَّا لِلْجَمِيعِ لاغْتُفِرَ لَهُمْ فِي غَيْرِ مَلْوِهِ الصُّورَةِ بِتَقْدِيرٌ وَقُوعُِهَا، فَعُلِمَ ۚ أَنَّهُ يَوْمَ عَرَقَةَ بَاطِنًا وَظَـَاهِرًا، يُوَضَّحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا خَطَّاً وَصَوَابٌ لا يُستَحَبُّ الوَّقُوفُ مَرَّئِينٍ، وَهُوَ بِدَعَةً، لَمْ يَفْعَلُهُ السَّلَفُ، فَعُلِمَ أَنْهُ لا خَطَاً.

وَمَنِ اعْتَبَرَ كَوْنَ الرَّائِي مِنْ مَكُّةَ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ أَوْ بِمَكَانَ لا تَخْتَلِفُ فِيهِ المَطَالِحُ فَقَوْلٌ لَمْ يَقُلُهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الحَجُّ، فَلَوْ رَآهُ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ لَمْ يَنْفَردُوا بالوُقُوفِ، بَلِ الوَّقُوفَ مَعَ الجُمْهُور.

وَيَتُوَجُّهُ وُقُوفُ مَرَّتَيْنِ إِنْ وَقَفَ بَعْضُهُمْ لا سِيَّمَا مَنْ رَآهُ.

وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ: إِنْ أَخُطُؤُوا لِغَلَطِ فِي العَدَدِ أَوْ فِي الرُّؤْيَةِ أَوِ الاجْتِهَادِ مَعَ الإِغْمَاءِ أَجْزَأَ، وَهُـوَ ظَاهِرُ كَـلامِ الإِمَامِ وَغَيْرِهِ: وَإِنْ أَخْطًا بَعْضُهُمْ وَفِي الانْتِصَارِ عَدَدٌ يَسِيرٌ.

وَفِي التَّعْلِيقِ فِيمًا إِذَا أَخْطَؤُوا القِبْلَةَ قَالَ: العَدَدُ الوَاحِدُ، والاثْنَانِ.

وَفِي الكَافِيَ والمُحَرَّر: نَفَرَّ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةً يُقَالُ: إِنَّ النَّفَرَ مَا بَيْنَ النَّلائَةِ إِلَى العَشَرَةِ، وَقِيلَ فِي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَـا إِلَيْك نَفَرًا مِنَ الجِنَّ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

قِيلُ: سَبْعَةً.

وَقِيلَ: تِسْعَةً.

وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: وَلا يَصِيحُ؛ لآنَ النُّفَرَ لا يُطْلَقُ عَلَى الْكَثِيرِ فَاتَهُ.

وَقِيلَ: كَحَصْرُ عَدُو َّ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. ﴿عَرَفَةُ النَّوْمُ الَّذِي يُعْرَفُ النَّاسُ فِيهِ».

فَإِذَا شَكُ النَّاسُ فِي عَرَفَةً، فَقَالَ قُومٌ: يَوْمُ ٱلنَّحْرِ، فَوَقَفَ الإِمَامُ بِالنَّاسِ يَوْمَ عَرَفَةَ، ثُمَّ عُلِمَ أَنَّهُ يَوْمُ النَّحْرِ، أَجْزَأَهُمْ. وَمَنْ مُنِعَ البَيْتَ وَاحِدًا أَوْ الكُلُّ بِالبَلَدِ أَوْ الطَّرِيقَ ظُلْمًا.

وَفِي الإِرْشَادِ، والْمُبْهِجِ، والفُصُولِ: فِي غَيْرِ عُمْرَةٍ؛ لآنُهَا لا تَفُوتُ وَلَوْ خَافَ فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ، وَفِيهِ فِي الجِلافِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ.

قَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَأَمْكَنَهُ التُّخَلُّصُ إِلَى جِهَةٍ قَبْلَ الوُّقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

= إذا عُلم ذلك؛ فقد رأيت على بعض النسخ في حاشيتها مكتوب: هنا بياض، وحُزر بذلك المكتوب، وأكثر النسخ ليس فيها ذلك، والله أعلم.

عدناً إلى تصحيح الخلاف المطلق، فالمصنف قد أطلق الخلاف في وقت وجوب دم الفوات، هـل وجـب في عـام الفـوات، ويؤخـر ذبحه إلى عام القضاء؟ أو وجب في عام القضاء ويذبح فيه بعد تحلُّه منه؟

وأطلقهما في المستوعب، ويظهر لي أن في كلام الرعاية نقصًا أيضًا، وتقديره: أو سنة القضاء في آخر، أي: في وجه آخر، فيكون قــد أطلق الخلاف أيضًا.

أحدهما: وجوبه من حين الفوات، ولكن يؤخر إلى القضاء، وهو الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام من سمينا من الأصحاب قبل ذلك.

والقول بأنه وجب في عام القضاء بعيد جدًّا فيما يظهر، ولم أطلع على من ذكر هذه المسألة سوى هؤلاء الثلاثة، والله أعلم.

الفروع - كتاب المناسك

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: بَلُ قَبْلَ تَحَلَّلِهِ الآوَّل، وَلَمْ يَجِدْ طَرِيقًا آمِنَةً وَلَوْ بَمُدَتْ، وَقَاتَ الحَجُّ فَلَسَهُ التَّحَلُّلُ بِنَانَ يَنْحَرَ هَدْيَنَا بِنَيَّةِ التَّحَلُّلِ بِهِ وُجُوبًا مَكَانَهُ، كَالحَلْقِ يَجُوزُ لَهُ فَقَطْ فِي الحِلِّ، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يَجُوزُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ فِي الحِلِّ.

وَعَنْهُ: يَنْحَرُهُ فِي الْحَرَم.

وَعَنْهُ: مُفْردٌ وَقَارِنٌ يَوْمُ النَّحْرِ.

وَنِي الكَالِمَي: وَكَذَا مَنْ مَعَهُ مَيْدَيّ، وَيَجِلُ، والْمُحْصَرُ يَلْزُمُهُ هَدْيٌ وَاحِدٌ.

وَذَكَّرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ تُحَلَّلَ بَعْدَ فَوَاتِهِ فَهَدْيَانِ لِتَحَلَّلِهِ وَقَوَاتِهِ.

وَمَنْ حُصِرَ بَعْنَدٌ تَحَلَّلِهِ الثَّانِي يَتَحَلَّلُ وَأُوماً إلَّذِهِ، وَالتُحَلُّلُ مُبَاحٌ لِمَاجَتِهِ فِي الدُّفْعِ إِلَـى قِتَـالِ أَوْ بَـذْلِ مَـالِ، فَإِنْ كَـانَ يَسِيرًا، والعَدُوُّ مُسْلِمًا فَفِي وُجُوبِ البَدْلُ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَمْعَ كُفْرِ الْمَدُوَّ يُسْتَحَبُّ قِتَالُهُ إِنْ قَوِيَ الْمُسْلِمُونَ، وإلاَّ فَتَرَكُهُ أَوْلَى. وَإِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ صَامَ عَشْرَةَ آيَامٍ بِالنَّيَّةِ، كَمُبْدَلِهِ، ثُمُّ حَلُّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَلا إطْعَامَ فِيهِ.

وُعَنَّهُ: بَلَى.

وَقَالَ الْأَجُرِّيُّ: إِنْ عَدِمَ الْهَدْيَ مَكَانَهُ قَوَّمَهُ طَعَامًا وَصَامَ عَنْ كُلِّ مُدُّ يَوْمًا وَحَلَّ، وَأَحِبُ أَنْ لا يَحِلُّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ قَلَرَ، فَإِنْ صَعُبَ عَلَيْهِ حَلَّ ثُمَّ صَامَ، وَفِي وُجُوبٍ حَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ رِوَايَتَانِ، قِيلَ: مَيْنِيٌّ عَلَى أَنْهُ نُسُكَ أَوْ لا وَقِيسَلَ لا يَجِبُ هُنَا (٣) (م ٣)(٣)؛ لِعَدَم. ذِكْرُو فِي الآيَةِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (والتّحلُل مباحّ لحاجته في الدّفع إلى قتالٍ أو بنل مالي، فإن كان يسسيرًا، والعدو مسلمًا، ففي وجوب البذل وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب بذله، وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: قياس المذهب وجوب بذله، كالزِّيادة في ثمن الماء للوضوء. انتهى.

قلت: بل هنا أولى.

والوجه الثَّاني: لا يجب بذل خفارة بحال، وله التَّحلُّل، كما في ابتداء الحجّ لا يلزمه إذا لم يجد طريقًا آمنًا من غير خفارة، نقله الشّيخ، والشّارح عن بعض الأصحاب.

قال في الرَّعاية: ومن حصره عدوًّ مسلمٌ أو كافرٌ عن البيت واحتاج في دفعه إلى قتال أو بذل مال كثيرٍ وقلنـــا: لا يجــب لدفــع عــن نفسه أو يسيرٍ وقلنا: لا يجب دفعه، في الأصحّ، ولا طريق له إلى البيت ترك قتاله مع جوازه. انتهى.

فصحَّح أنَّه لا يجب دفعه.

(٢) تنبيه: في قوله: (وفي وجوب حلق أو تقصير روايتان، قيل: مبنيٌّ على أنَّه نسكٌ أو لا، وقيل: لا يجب هنا) إيهامً؛ لأنَّه أثبت أوَّلاً الرَّوايتِين ثمُّ نفاهما في القول الثّاني.

وكان الأحسن أن يقول: قيل في حلقٍ أو تقصيرٍ روايتان مبنيَّتان علمي كونه نسكًا أم لا، وقيل: لا يجب هنا.

وَعلى مَا قَالُه يُوهُمُ أَنَّ فِيهُ رُوايَتِينَ مَنَّ غَيْرِ بِنَاءٍ، وَلِمْ يَقْلُهُ أَحِلُهُ، وَاللَّهُ أَعلم.

فهذه ثلاث مسائل قد صحَّحت ولله الحمد.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (وفي وجوب حلق أو تقصير روايتان، قيل: مبنيًّ على أنه نسكٌ أو لا، وقيل: لا يجب هنا). انتهى. اختلف الأصحاب في الحلق، والتُقصير للمحضر، فقيلً: فيه روايتان مبنيَّتان على أنَّه هل هو نسكٌ أو إطلاقٌ من محظور؟ وهذه الطريقة جزم بها في الكافي، وقدَّم في الرَّعاية الكبرى الوجوب، واختاره القاضي في التَّعليق وغيره.

وقال الشَّيخ في المغني، والشَّارح: وهل يلزمه الحلق أو التَّقصير مع ذبح الهدي أو الصَّيام؟

فيه روايتان، وِلعلُّ هذا ينبني على الخلافِ في الحلق، هل هو نسكٌ أو إطلاقٌ من محظورٍ؟ انتهى.

فعلى هذه الطُّريقة يجب عليه الحلق أو التَّقصير، على الصُّحيح؛ لأنَّ الصُّحيح من المذهب أنَّه نسك، فكذا يكون هنا.

وقيل: لا يجب هنا حلقٌ ولا تقصيرٌ، وإن قلنا بوجوبه في حقٌ غير المحصر، لعدم ذكره في الآية؛ ولأنَّه مباحٌ ليس بنسك خارج الحرم. وهذه الطّريقة الثّانية. وقد قدًّم في المحرَّر عدم الوجوب، وكذا ابن رزين، وهو ظاهر كلام الحرقيّ. يَحِلُ، وَلَزْمَهُ دُمَّ لِتَحَلَّلِهِ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: لا، وَلا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ نَفُل، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ وَأَبُو طَّالِبٍ: بَلَى (وَ هـ) وَمِثْلُهُ مِنْ جُنْ أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَحَرَّجَ مِنْهَا فِي الوَاضِحِ مِثْلَهُ فِي مَنْدُورَةٍ وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ الْهَدْئُ: لا يَلْزُمُ الْمُحْصَرَ هَذِي وَلا قَضَاءٌ لِعَدَم أَمْرِ الشَّارِعِ بِهِمَا، كَذَا قَالَ، وَاسْتَحْسَنَ ابْنُ هُبَيْرَةً: وَلا فَرْضَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ (و م ر) وَإِنْ مُنِعَ فِي حَجُّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِمُمْرَةٍ مَجَّانًا:

وَعَنْهُ: كُمَنْ مُنِعَ البَيْتَ.

وَعَنْهُ: كَحَصْرٍ مَرَضٍ، وَإِنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَقْدِرَ عَلَسَى البَيْسَةِ، فَإِنْ فَاتَـهُ الحَجُّ تَحَلَّـلَ بِعُمْرَةٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَلاَ يَنْحَرُ هَذَيًا مَعَهُ إِلاَّ بِالحَرَمِ، نَصُّ عَلَى النَّفْرِقَةِ، وَفِي لُـزُومِ الفَضَـّاءِ، والهَـذي الجِـلافُ، وأوْجَبَ

وَعَنْهُ: يَتَحَلُّلُ كُمُخْصَر بِعَدُو.

وَاحْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَأَنْ مِّنْلُهُ حَايِضٌ تَعَذَّرَ مُقَامُهَا وَحَرُمَ طَوَافُهَا، أَوْ رَجَعَتْ وَلَمْ تَطُفْ لِجَهْلِهَا بِوُجُوبِ طَـوَاف الزّيـارَةِ، أَوْ لِعَجْزِهَا عَنْهُ وَلَوْ لِذَهَابِ الرُّفْقَةِ، وَكَذَا مَنْ ضَلُّ الطَّرِيقَ، ذَكَرَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ.

وَفِيَ التَّعْلِيقِ: لاَ يَتَحَلَّلُ، وَاحْتَجُ شَيْخُنَا لاخْتِيَارِهِ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُوجِبْ عَلَى المخصر أَنْ يَبْقَى مُحْرِمًا حَوْلاً بِغَيْرِ اخْتِيَسارِهِ، بِخِلاف بَعِيدِ أَخْرَمَ مِنْ بَلَدِهِ وَلا يَصِلُ إِلاَّ فِي عَامٍ، بِدَلَيلِ تَحَلُّلِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ لَمَّا حُصِرُوا عَنْ إِنْسَامِ الْعُسْرَةِ مَعَ إمْكَان رُجُوعِهمْ مُحْرمِينَ إِلَى العَام القَابِل.

وَٱتْفَقُوا أَنَّ مَنْ فَاتَهُ الحَبِّجُ لا يَبْقَى مُخْرِمًا إِلَى العَامِ القَابِلِ. ويَقْضِي عَبْدٌ كَحُرٌّ، وَفِيهِ فِي رِقِّهِ الوَجْهَانِ، وَصَفِيرٌ كَبَالِغٍ.

وَيَقْضِي مَنْ حَلَّ فِي حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ فِي سَنَتِهِ إِنْ أَمْكُنَّهُ.

قَالَ جَمَّاعَةً: وَلَا يُتُصَوَّرُ فِي غَيْرِهَا، وَقِيلَ لِلْقَاضِي: لَوْ جَازَ طَوَافُهُ فِي النَّصْفِ الآخِيرِ لَصَحُّ أَدَاءُ حَجَّنَيْنِ فِي صَام، وَلا يَجُوزُ (ع)؛ لأنَّهُ يَرْمِي وَيَطُوفُ وَيَسْعَي فِيهِ ثُمَّ يُحْرِمُ بِحَجَّةٍ أَخْرَى وَيَقِفُ بِعَرَفَةَ قَبْسَلَ الفَجْرِ وَيَمْضِي فِيهَا، وَيَسْلَزَمُكُمْ أَنْ تَقُولُوا بهِ؛ لأَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَ مِنْ إِحْرَامِهِ فَلا مَعْنَى لِمَنْعِهِ مِنْهُ، فَقَالَ القاضيي: لَا يَجُوزُ..

وَقَدُ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيمَنْ لَبَى بِحَجّْتَيْنِ لا يَكُونُ إِهْلالاً بِشَيْقَيْنِ؛ لآنَ الرُّمْيَ عَمَلٌ وَاجِبٌ بِالإِخْرَامِ السَّابِقِ، فَـلا يَجُـوزُ مَعَ بَقَائِهِ أَنْ يُحْرِمَ بِغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي مُسْأَلَةِ الْمُحْصَرِ هَلَوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الهدي والأضحية

تَجُوزُ الأَصْحِيَّةُ مِنَ الغَنَمِ (ع) وَمِنَ الإِبلِ، والبَقَرِ (و) لا مِنْ غَيْرِهِنَّ مِنْ طَائِرٍ وَغَيْرِو (و).

وَكَذَا الْهَدْيُ، وَأَفْضَلُهَا الْإِبِلُ ثُمَّ البَقَرُ ثُمَّ الغَنْمُ، وَالْآسُمَنُ، والآمْلُحُ أَفْضَلُ.

قَالَ أَحْمَدُ: يُعْجِبُنِي البّيَاضُ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ أَكْرَهُ السُّوادَ.

رَوَى أَحْمَدُ (١/ ٢٩٧): حَدُّثَنَا شُرَيْحٌ وَيُونُسُ: حَدُّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَاصِمِ الغَنَوِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْــلِ: قُلْت لابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَكَرَ حَدِيثًا مَوْقُوفًا، وَفِيهِ: •فَالتَّفَتَ إِبْرَاهِيمُ فَإِذَا هُوَ بِكَبْشِ أَبْيَضَ أَقُرَنْ أَعْيَنَهُ.

قَالَ أَبْنُ عَبَّامُنِ: لَقَدْ رَأَيْتَنَا نَتَتَبُّعُ ذَلِكَ الضُّرْبَ مِنَ الكِبّاشِ.

وَرَوَاهُ فِي الْمُخْتَارَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِم تَفَرَّدَ عَنْهُ حَمَّادٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، والذُّكُرُ كَأَنْشَى.

وَقِيلَ: هُوَ ٱفْضَلُ، وَقَدَّمَ فِي َالفُصُولِ: هِيَ، وَلا يُجْزِئُ إِلاَّ جَذَعُ ضَأَن ٍ وَتَنْيُّ مِنْ غَيْرِهِ، فَالإِبِلُ خَمْـسَ، والبَقَـرُ سَـنَتَانِ، والمغزُ سَنَةٌ.

وَفِي الإِرْشَادِ: لِلْجَلَعِ ثُلُثَا سَنَةٍ، وَلِثَنِيُّ بَقَرٍ ثَلاثٌ، وَلِإِبلِ سِتُّ كَامِلَةٌ، وَيُخزِئُ أَغْلَى سِنًّا.

وَفِي التَّنْبِيهِ: وَبِنْتُ مَخَاضٍ هَنْ وَاحِدٍ، وَخُكِيَ رِوَايَةً.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبَ: جَذَعُ إِبلَ وَيَقَرِ عَنْ وَاحِدٍ، الْخُتَّارَهُ الحَلاَّلُ، وَسَلَلَهُ حَرْبٌ: أَيُخْزِئُ عَنْ ثَلاثَةٍ؟ قَالَ: يُرُوَى عَنِ الحَسَنِ، وَكَانَّهُ سَهْلَ فِيهِ. وَجَذَعٌ أَفْضَلُ مِنْ ثَنِيٍّ مَعْزِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجَبُنِي. الْأَصْحِيَّةُ إِلاَّ بِٱلضَّالِ.

وَقِيلَ: النَّنِيُّ، وَكُلُّ مِنْهُمَا أَفْضَلُ مِنْ سَبِّعٍ وَعِنَدَ شَيْخِنَا: الآجْرُ عَلَّــى قَــنر القِيمــةِ مُطْلَقًــا، وَتُجـزِئُ شـَـاةٌ عَــن وَاحِــدٍ، والمَنصُوصُ: وَعَنْ أَهْلِ بَنِيْهِ وَعِيَالِهِـ وَبَيَالَةٍ وَبَقَرَةٌ عِنْ سَبَعَةٍ، وَيُعْتَبَرُ ذَبْحُهَا عَنْهُمْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَسَوَاءٌ أَرَادُوا قُرْبَةٌ أَنْ بَعْضُهُمْ وَبَعْضُهُمْ لَحْمًا، نَصُّ عَلَيْهِ؛ لآنَ القِسْمَةَ إِفْرَارٌ نَصُّ عَلَيْهِ. وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ ذِنَيًّا فِي قِيَاسٍ قَوْلِهِ، قَالَهُ القَاضِي.

وَثِيلَ لِلْقَاضِي: الشَّرِكَةُ فِي النَّمَن تُوجِبُ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ قِسْطًا فِي اللَّحْمِ، والقِسْمَةُ بَيْعٌ، فَأَجَابَ بِأَنْهَا إِفْرَالَ، فَدَلُّ عَلَى المَنْعِ إِنْ قِيلَ هِيَ بَيْعٌ وَلَوْ بَانُوا بَعْدَ الذَّبْحِ ثَمَانِيَةٌ ذَبَحُوا شَاةً وَأَجْزَاهُمْ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِم.

ُ وَنَقَلَ مُهَنَّا: تُجْزِئُ سَبِّعَةً وَيُوْضُونَ ٱلْثَامِنَ وَيُضَحَّى. وَسَبِّعُ شَيَاهِ أَفْضَلُ، وَهَلْ زِيَاذَةُ العَدَدِ أَفْضَـلُ كَالعِنْقِ؟ أَمْ الْمُغَـالاَةُ فِي الشَّمَنِ؟ (و ش) أَمْ سَوَاءً؟ يَتَوَجَّهُ ثَلاثَةُ أَوْجُهِ (م ١)(١).

وَسَأَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: بَدَنَتَانِ سَمِينَتَانِ بِتِسْمَةٍ وَبَدَنَةٌ بِعَشْرَةٍ؟ قَالَ بَدَنَتَان أَعْجَبُ إِلَيْ.

وَلا تُجْزِئُ عَوْدًاءُ ٱلْخَسَفَتَ عَيْنُهَا وَعَمْيًاءُ وَهَزِيلَةٌ وَعَرْجَاءُ لا تُثْبَعُ الْغَنَمَ إِلَى المرْعَى.

وَقِيلَ: إلَى الْمُنحَرِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ: لا تَصْحَبُ جِنْسَهَا، فَدَلُّ أَنَّ الكَسِيرَةَ لا تُجْزِئُ، وَذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَجَافَةِ الضَّرْعِ، وَعَلَّلَـهُ أَحْمَدُ بِنَقْصِ الخَلْقِ، وَمَا بِهِ مَرَضٌ مُفْسِدٌ لِلَّحْمِ، كَجَرْبَاءَ، وَمَا ذَهِبَ أَكْثَرُ أُذُنِهِ أَوْ قَرْنِهِ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ ٱبُو طَالِبُ وَغَيْرُهُ: النَّصْفَ فَأَكْثَرَ، وَذُكَرَ الخَلاَّلُ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنْ نِصْفَهُ أَوْ أَكْثَرَ لا يَجُوزُ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل زيادة العدد أفضل كالعتق؟ أم المغالاة في النَّمن؟ أم سواءً؟ يتوجَّه ثلاثة أوجهٍ). انتهى. قال في تجريد العناية: وتعدُّدُ أفضل نصًا، وسأله ابن منصورٍ: بدنتان سمينتان بتسعةٍ وبدنةٌ بعشرة؟ قال: ثنتان أعجب إليًّ. ورجَّح الشَّيخ تقيُّ الدَّين البدنة السَّمينة.

قال في القاعدة السَّابعة عشر: وفي سنن أبي داود (١٧٥٦) حديثٌ يدلُّ عليه). انتهى.

قلت: الصُّواب الأفضل الأنفع للفقراء، واللَّه أعلم.

وَعَنْهُ: ثُلُثُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: فَوْقُهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلَ رَوَايَةً.

وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: يَجُورُ أَعْضَبُ القَرْنِ، والأَذُنِ مُطْلَقًا؛ لآنَ فِي صِحَّةِ الخَبَرِ نَظْرًا، ثُمَّ الخَبَرُ الصَّحِيحُ المَشْهُورُ: «أَرْبَـعُ لا مُدَّمِنِ الْحَبَيْنِ * *

يَقْتَضِي جَوَازَ الْأَعْضَبِ، فَيَكُونُ النَّهِيُ لِلْكَرَاهَةِ، والمَعْنَى يَقْتَضِي ذَلِك؛ لآنَ القَـرْنَ لا يُؤكَـلُ، والأَذُنَ لا يُقْصَـدُ أَكُلُهَا غَالِبًا، ثُمَّ هِيَ كَقَطْعِ الذُّنَبِ، وَأُولَى بِالإِجْزَاءِ. وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَهَتْمَاهُ، وَفِي التَّرْغِيبِ، والرَّعايـة: الْتِي ذَهَبَتْ ثَنَايَاهَا مِنْ

به. وَقَالَ شَيْخُنَا: الهَتْمَاءُ الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا تُجْزِئُ فِي أَصَحٌ الوَجْهَيْنِ. وَفِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ: وَعَصْمَاءُ: الَّتِي انْكَسَرَ غِلافُ قَرْنِهَا وَنَقَلَ جَعْفَرٌ فِي الَّتِي يُقْطَعُ مِنْ ٱلْيَتِهَــا دُونَ النُّلُــثِ: لا

. وَنَقَلَ هَارُونُ: كُلُّ مَا فِي الأَذُن وَغَيْرٍهِ مِنَ الشَّاةِ دُونَ النِّصْفِ لا بَأْسَ بهِ. قَالَ الْحَلَالُ: رَوَى هَارُونُ وَحَنَّبَلٍ فِي الآلَيْةِ مَا كَانِ دُونَ النِّصْفِ أَيْضًا، فَهَذِهِ رُخْصَةٌ فِي الْعَيْنِ وَغَيْرِهَسَا، وَاخْتِيَسَارُ أَبِسِ عَبْدِ اللَّهِ: لا بَأْسَ بِكُلِّ نَقْصِ دُونَ النَّصْفَ، وَعَلَيْهِ أَعْتَمِدُ.

قَالَ: وَرَوَى جَمَاعَةُ التُشْلِيدَ فِي العَيْنِ وَأَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً. وَيُكُرُّهُ دُونَ قُلْتِ قَرْنِهِ وَأَذْنِهِ وَخَسَرُقِ وَشَـَقٌ، وَيُجْرِئُ، نَقَلَـهُ الجَمَاعَةُ خِلافًا لِـ الإرشادِ.

وَفِي جَمَّاءَ لَمْ يُخْلَقُ لَهَا قَرْنٌ وَبَتْرًاءَ لا ذَنَبَ لَهَا وَذَكَرَ الشَّيْخُ: وَلَوْ قُطِعَ وَجُهَانِ (م ٢، ٣)(١). وَكَذَا خَصِيلٌ مَجْبُوبٌ، وَنَصُّهُ: لا (م ٤)(٢).

(١) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وفي جمَّاء لم يخلق لها قرنٌ وبتراء لا ذنب لها وذكر الشَّيخ ولو قطع وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين.

(المسألة الأولى – ٢): هل تجزئ الجمَّاء أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والتَّلخيص، والحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يجزئ، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي وابن البنَّاء في خصاله.

وجزم به في العمدة، والوجيز، والمنوِّر، ومنتخب الأدميُّ ونهاية ابن رزينٍ، وغيرهم.

وقدَّمه في المغني، والكافي، والمقنع، والشَّرخ، وغيرهم، وصحَّحه ابن منجًّا وصاحب تصحيح المحرُّر.

والوجه الثَّاني: لا يجزئ، اختاره ابن حامدٍ، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة.

(المسألة الثَّانية - ٣): البتراء وهي الَّتي لا ذنب لها هل تجزئ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرُّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: تجزئ، وهو الصُّحيح جزم به في العمدة، والمقنع، والوجيز ونهاية ابن رزينٍ، وغيرهم.

وقدُّمه في المغنى، والكافي، والشُّرح، وغيرهم، وهو ظاهر ما صحَّحه ابن منجًّا في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا تجزئ نقل حنبلٌ: لا يُضحَّى بأبتر ولا بناقصة الخِلق، وقطع به في المستوعب، والتَّلخيص.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا خصيٌّ مجبوبٌ، ونصُّه: لا). انتهى.

يعنى: أنَّ فيه الخلاف الَّذي أطلقه قبل ذلك، أو أنَّه لا يجزئ، وهو المنصوص.

والصَّحيح من المذهب عدم الإجزاء، نصُّ عليه، وجزم به في التَّلخيص وغيره وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قال في المستوعب والرعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم: ويجزئ الخصيُّ غير المجبوب.

فظاهره عدم الإجزاء إذا كان مجبوبًا أيضًا، وقيل: فيه الخلاف الَّذي في الجمَّاء، والبتراء، وهــو الَّـذي قدَّمـه المصنَّف، فيكــون فيــه الخلاف المطلق الّذي فيهما.

والصَّحيح على هذه الطَّريقة الإجزاء كالجمَّاء، والبتراء، وجزم به ابن البَّاء في الخصال، وفسَّر الخصيُّ بمقطوع الذُّكر.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه وَنَقَلَ حَنْبُلُ: لا يُضَحَّى بِأَبْتَرَ وَلا نَاقِصَةِ الْحَلْقِ وَلا ذَاتٍ. عَيْبٍ مِنْ مَرْضٍ إذَا لَمْ تَبْلُغُ المُسْلَكِ.

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: وَلَوْ خُلِقَتْ بِلا أَذُن فَكَالجَمَّاءِ، وَفِي قَاهِمَةِ العَيْنِ رِوَايَتَانِ فِي الجِلاف.

وَقِيلُ: وَجُهَان (م ٥)^(١)

وَيُجْزِئُ خَصِيًّ بِلَا جَبٌ، وَظَاهِرُ كَلامِ الإِمَامِ، والآصْحَابِ أَنَّ الحَمْلَ لا يَمْنَعُ الإَجْزَاء، وَقِيلَ لَهُ فِي الحِلافِ: الحَامِلُ لا تُجْزِئُ فِي الْأَصْنَحِيَّةِ كَذَلِكَ فِي الزُّكَاةِ. فَقَالَ: القَصَٰدُ مِنَ الْأَصْحِيَّةِ اللَّحْمُ، والحَمْلُ يُنْقِصُ اللَّحْمَ، والقَصْدُ مِنَ الزُّكَاةِ الدُّرُ، والنَّسْلُ، والحَامِلُ أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الحَائِلِ، فَاجْزَأْتْ.

وَيُسْتَحَبُّ ذَبْحُ غَيْرِ الإبل، وَنَحْرُهَا قَافِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا اليُسْرَى.

رَنَقَلَ حَنْبَلُ: كَيْفَ َ شَاأَءُ بَارِكَةً وَقَائِمَةً، فِي الوَهْنَةِ بَيْنَ أَصْلُ الْعُنُقِ، والصَّلَا، وَيُسَمِّي وَيُكَبِّرُ. قالَ أَحْمَدُ: حِينَ يُحَرِّكُ يَدَهُ بِالذَّبِعِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمُّ مِنْكُ وَلَك، وَلا بَأْسَ بِقَوْلِدِ: اللَّهُمُّ مَنْكُ عَلَيْدِ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُمُّ تَقَبَّلْ مِنْي كَمَا تَقَبَّلْت مِنْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِك، وَقَالَهُ مُنْبِخُنَا، وَإِنَّهُ إِذَا ذَبَحَ قَالَ: ﴿وَجُهْت وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السُّمَاوَاتِ، والأَرْضَ...،، إلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ،

وَيَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ، وَيَحْضُرُ إِنْ وَكُلَّ، نَصَ حَلْيْهِمَا، وَتُعْتَبُرُ يَيْتُهُ إذن إلاّ مَعَ التَّمْيِينِ، لا تَسْسِيَةَ المُضَحَّى عَنْـهُ، وَفِي الْمُفْرَدَاتِ فِي أَصُول الدُّيَّةِ تُعْتَبَرُ فِيهَا النَّيَّةُ.

وَعَنْهُ: لا يَجُوزُ أَلْ يَلِيَهَا كِتَابِيُّ.

وَعَنَّهُ: الإبارُ.

وَوَقْتُهُ بَعْدَ صَلاةِ العِيدِ وَأُسْبَقُهَا بِالبَلَدِ.

وَعَنْهُ: والخُطْبَةِ.

وَقَالَ الخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ: قَلْرُهُمَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الرَّوْضَةِ.

وَعَنْهُ: لا يُجْزِئُ قَبْلَ الإِمَّام، قِيلَ: لِمَنْ بِبَلْدِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُون الْمَسَائِل (م ٢)(٢).

وَإِنْ فَاتَ العِيدُ بِالرُّوالِ صَبَّحًى إِذَن.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ۚ يُثْبِعُ الصَّلَاةَ قَضَاءً، كَمَا تَتْبُعُ أَدَاءً مَا لَمْ يُؤخَّرْ عَنْ أَيَّامِ اللَّبْح، فَيَتَبَعُ الوَقْتَ ضَرُورَةً، والْقَيْسِمُ بِمَوْضِمِ لا يَلْزَمُهُ قَدْرُ ذَلِكَ، عَلَى الخِلاف، وَفِي التَّرْغِيبِ: هُو كَغَيْرِو، فِي الآصَحَّ، وَأَفْضَلَةً أَوْلُ يَوْمٍ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ. وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ وَقْتِهِ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وفي قائمة العين روايتان... وقيل: وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والتَّلخيص و الرَّعاية، وغيرهم.

إحداهما: تجزئ، وهو الصحيح.

قال الزُّركشيِّ: أشهر الوجهين الإجزاء.

قال في الرَّعاية الكبرى: ونصُّ أحمد يجزئ ما بعينها بياضٌ، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشُّرح، فإنَّه قال: فإن كان على عينها بياضٌ ولن تذهب جازت النَّضحية بها؛ لأنَّ عورها ليــس ببيّن ولا ينقص ذلك لحمها. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: لا يجزئ، جزم به في الحرَّر، والمنوَّر.

قال في المستوعب: أصحُهما لا يجزئ عندي.

(٢) (مسألة – ٦): قوله في وقت ذبح الأضحيَّة: (وعنه: لا يجزئ قبل الإمام، قبل: لمن ببلده، وجزم به في عيون المسائل). انتهى. قلت: وهذا هو الصُواب.

وجزم به في الرَّعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

ولم يذكر المُصنّف مَا يَقابل هذا القول، وقد وقع له مثل ذلك في أواخر حكم الرّكاز وباب الصَّلاة على الميّت. وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة.

قلت: ويحتمل الإطلاق، وهو ظاهر الرُّواية، لكنَّه بعيدٌ جدًّا، واللَّه أعلم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

صَنَعَ بهِ مَا شَاءً.

ُوَقِيلَ: كَأْضُحِيَّةٍ وَعَلَيْهِ بَدَلُ الوَاجِبِ. وَآخِرُهُ آخِرُ ثَانِي النَّشْرِيقِ، وَفِي الإيضاحِ: آخِرُ يَوْم، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيُجْزِئُ لَيْلاً، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: ۚ لَا، اخْتَارَهُ الْحَلَّالُ وَانَّهُ رِوَايَةُ الجَمَاعَةِ، والجِرَقِيِّ، وغيرهما، فَإِنْ فَاتَ قَضَى الوَاجِبَ كَالآدَاءِ، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ. وَفِي النَّبْصِيرَةِ: وَيَكُونُ لَحْمًا تَصَدُّقَ بِهِ لا أُصْحِيَّةً فِي الْإَصَبِحِّ.

فَصلُ

مَنْ نَذَرَ هَدِيًا فَكَأَصْحِيَّةٍ، وَهُوَ لِلْحَرَمِ، وَكَلَا إِنْ نَذَرَ سَوْقَ أَصْحِيَّةٍ إِلَى مَكُّةَ، أوْ لِلَّهِ عَلَيُّ أَنْ أَذْبَحَ بِهَا، وَإِنْ جَعَلَ دَرَاهِمَ هَذَا الْلِلْحَرَم، نَقَلَهُ الْمُرُوذِيُّ وَابْنُ هَانِيْ.

وَإِنْ عَيْنُ شَيْئًا لِغَيْرِ الحَرَمِ وَلا مَعْصُيَةَ فِيهِ تَعَيَّنَ بِهِ ذَبْحًا وَتَفْرِيقًا، لِفُقْرَائِهِ، وَيَبْعَثُ ثَمَنَ غَيْرِ الْمُنْصُول، قَـالاَ أَحْسَدُ فِيمَـنَ نَذَرَ أَنَ يُلْقِيَ فِضَّةً فِي مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ: يُلْقِيهِ لِمَكَانِ نَذَرِهِ، وَاسْتَحَبَّهُ ابْنُ عَقِيلٍ فَيُكَفِّرُ إِنْ لَمْ يُلْقِهِ، وَهُوَ لِفُقَرَاءِ الحَرَمِ.

وَفِي النَّعْلِيقِ، والْمُفْرَدَاتُتِ. وَظَاهِرُ الرَّعَايَةِ لَهُ أَنْ يَبُعَثَ ثَمَنَ المَنْقُول، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ يُقَوِّمَهُ وَيَبْعَثَ القِيمَةُ. وَمُونِ وَمُونَ مِنْ مُونِدُ وَوَرَدُونِهِ وَالرَّعَايَةِ لَهُ أَنْ يَبْعَثَ ثَمَنَ المَّيْمَةُ.

وَقَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: إِنْ نَذَرَ بَدَنَةً فَلِلْحَرَم، لا جَزُورًا، وَإِنْ نَذَرَ جَذَعَةً كَفَتْ ثَنِيَّةً وَأَحْسَنَ.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ فِيمَنْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أِنْ يُضَحَّيَ كُلُّ عَامٍ بِشَاتَيْنِ فَارَادَ عَامًا أَنْ يُضَحِّي بِوَاحِدَةِ: إِنْ كَانَ نَذْرًا فَيُوفِّي بِهِ، وإلاَّ كَفَّارَةَ يَمِينِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَبِسْتُ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِكَ فَهُو هَدْيٍّ فَلَبِسَهُ أَهْدَاهُ أَوْ ثَمَنَهُ، عَلَى الْجِلافِ.

وَيُسَنُّ سَوْقُ الْمُذَي مِنَ الحِلِّ، وَوُقُوفُهُ بِعَرَفَةَ، وَتَقْلِيدُهُ بِنَعْلِ أَنْ عُرْوَةٍ، وَإِشْعَارُ البُدْنِ مَعَهُ نَصَ عَلَى ذَلِكَ بِشَــقٌ صَفْحَةِ سَنَامِهَا، وَمَحَلَّهِ: اليُمْنَى.

وَعَنْهُ: اليُسْرَى.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ حَتَّى يَسِيلَ الدُّمُ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: تَقْلِيدُ الغَنَمِ فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرُ الكَافِي، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِشْعَارُ غَيْرِ السُّنَامِ، وَذَكَرَهُ فِي الفُصُولِ عَنْ أَحْمَدَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ: تَقْلِيدُ البُّدْنِ جَائِزٌ.

وَقَالَ أَخْمَدُ: البُدَنُّ تُشْعَرُ، والغَنَمُ تُقَلَّدُ. َ

وَنَقَلَ حَنْبَلِّ: لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَسُوقَهُ حَنَّى يُشْعِرَهُ، وَيُجَلِّلُـهُ بِشَوْبٍ أَبْيَـضَ، وَيُقَلَّـدُهُ نَعْـلاً أَوْ عَلاقِمةً قِرْيَـةٍ، سُـنَّةَ النّبِـيِّ ﷺ وأصْحَابِهِ رضي الله عنهم، والبَقَرُ. فَقَطْ مِثْلُهَا، وَيَتَعَيَّنُ بِقُولِ: هَذَا هَدْيٌ، أَوْ أَصْحِيَّةٌ، أَوْ لِلّهِ، وَنَحْوُهُ، وَبِالنّبَةِ مَــعَ تَقْلِيـدٍ أَوْ إشْعَار.

وَغَيْرُهُ بِأَنْ هُذِاءً، كَشِرَاء عَرَضِ لِلتِّجَارَةِ، وَفَرَّقَ ابْنُ شِهَابِ وَغَيْرُهُ بِأَنْ هُنَا يَزُولُ الْمُلْكُ، وَلا يَزُولُ بِمُجَرَّدِ النَّيَةِ، كَذَا قَالَ. وَفِي الكَافِي: إِنْ قَلْدَهُ أَوْ أَشْعَرُهُ وَجَبَ، كَمَا لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَأَذْنَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، وَلَمْ يَذَكُو النَّيَّةِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَمَنْ ذَكَرَهَا قَاسَ عَلَى هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَيْضًا، فَدَلُ عَلَى اعْتِبَارِهَا فِي الوَقْفِ عِنْدَهُ، وَأَنَّ الرَّوَايَة بِسَوْقِهِ مَعَ نِيْتِهِ، كَإِخْرَاجِهِ مَالاً لِلصَّدُقَةِ بِهِ، لِلْخَبْرِ فِيهِ، وَقَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا يَتَعَيَّنُ إِلاَّ بِقُولٍ، وَكَذَا فِي الرَّعَايَةِ، وَقَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا يَتَعَيَّنُ إِلاَّ بِقُولٍ، وَكَذَا فِي الرَّعَايَةِ، وَقَالَ: وَقِيلَ: أَوْ بِالنَّيِّةِ فَقَطْ.

وَقِيلَ: مَعَ تَقْلِيدٍ وَإِشْعَارٍ وَهُوَ سَهُوٍّ.

وَفِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ: إِنْ أَوْجَبَهَا بِلَفْظِ الذَّبْحِ، نَحْوُّ: لِلَّهِ عَلَيَّ ذَبْحُهَا، لَزَمَهُ وَتَفْرِيقُهُ عَلَى الفُقْرَاءِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي عُيُون الْمَسَائِلِ، وَإِنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ ذَبْحُ هَلِو الشَّاةِ ثُمَّ أَتْلَفَهَا حَمَيْتَهَا، لِبَقَاءِ المُستَّحِقُ لَهَا، وَإِنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيُّ أَنْ أَعْتِـقَ هَـذَا العَبْدَ ثُمُّ أَتْلَفَهُ لَمَّ يَصْمَنُهُ؛ لآنَ القَصْدَ مِنَ العِنْقِ تَكْمِيلُ الآحْكَامِ، وَهُو جَقَّ لِلْمَبْدِ وَقَدْ هَلَّكَ.

وَتَأْتِي المَسْأَلَةُ فِي النَّذْرِ، وَمَتَى تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا فَلَهُ نَقْلُ المِلْكِ فِيهِ وَشَرَاءُ خَيْرٍ مِنْهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاخْتَـارَهُ الآكُـفُرُ، وَذَكَـرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ أَنَّهُ المَذْهَبُ، وَاخْتَجُ القَاضِي بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَوْ عَطِبَ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ فَسْخُ التَّعْيِينِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ لِمَنْ يُضَحِّي: وَقِيلَ: وَمِثْلُهُ.

قَالَ أَحْمَكُ: مَا لَمْ يَكُنْ أَهْزَلَ، وَاخْتَارَ فِي الْمُنْتَخَبِ، والحِرَقِيُّ، والشُّيْخُ إِبْدَالَهُ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: يَزُولُ مِلْكُهُ..

اخْتَارَهُ أَبُو الخَطَّابِ، قَالَ: كَمَا لَوْ نَحَرَهُ وَتَبَضَهُ، فَعَلَى هَذَا لَوْ عَيَّنَهُ ثُمُّ عَلِمَ عَيْبَهُ لَمْ يَمْلِكُ الرَّدُ، وَيَمْلِكُهُ عَلَى الأَوْلِ. وَعَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَ أَرْشَهُ فَهَلْ هُوَ لَهُ؟ أَوْ كَزَائِدِ عَنِ القِيمَةِ؟ عَلَى مَا يَأْتِي، فِيهِ وَجْهَانَ (م ٧٠)(١)

وَذَكَرَ فِي الرِّعَايَةِ: التَّصَرُّفُ فِي أَصْحِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ كَهَدْي وَجُهَا، وَهُوَ سَهْوٌ. وَلَوْ بَانَ مُسْتَحَقًا بَعْد تَعْيِينِـهِ لَزِمَـهُ بَدَلُـهُ، نَقَلَـهُ

وَيَتَوَجُهُ فِيهِ كَأَرْشٍ، وَيَذْبَحُ الوَلَدَ مَعَهُ عَيْنَهَا حَامِلاً أَوْ حَدَثَ بَمْدَهُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُ وَسَوْقُهُ فَكَهَدْي عَطِبَ، وَلَهُ شُـرْبُ فَاضِل لَبَنِهِ، وإلاَّ حَرُمَ، وَلَهُ رُكُوبُهُ لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، قَطَعَ بهِ فِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا، بلا ضَرَر، وَيَضْمَنُ نَقْصَهُ.

وَظَاهِرُ الفُصُولَ وَخَيْرُو: إِنْ رَكِبَهُ بَعْدَ الضُّرُورَةِ وَنَقَصَ، وَلَهُ جَزُّ الصُّوفِ لِمَصلَحَةٍ ويَتَصَدَّقُ بِهِ.

وَ عَبِو السَّنَوْعِبِ: نَدَّبًا، وَفِي الرُّوْضَةِ: يَتَصَدُّقُ بِهِ إِنْ كَانَتْ نَذُرًا، وَإِنْ ذَبَحَهُ ذَابِحَ بِـلا إِذْنَ وَنَـوَى عَـن النَّـاذِر وَفِي السُّوْعِبِ: نَدَّبًا، وَفِي الرُّوْضَةِ: يَتَصَدُّقُ بِهِ إِنْ كَانَتْ نَذُرًا، وَإِنْ ذَبَتِهِ عُرْفًا أَوْ إِذْنِ السُّرْعِ، وإلاَّ فَرِوَايَتَـان فِي النَّرْفِيبِ وَغَيْرِو: أَوْ أَطْلَقَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ المُسَائِلِ أَجْرَا وَلا ضَمَانَ لاِذْنِهِ عُرْفًا أَوْ إِذْنِ السُّرْعِ، وإلاَّ فَرِوَايَتَـان فِي الرِّجْزَاءِ (م ٨) (٢) فَإِنْ لَمْ يُجْزِ ضَمَونَ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا حَيَّةً إِلَى مَذَبُوحَةٍ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ المَسَائِلِ، بِخِلافِ مَـنْ نَـلَّرَ فِي ذَمِّتِهِ الرَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّ فَذَبَحَ عَنْهُ مِنْ غَنَمِهِ لَا يُجْزئُ وَيَضْمَنُ، لِعَدَم التَّعْيين.

وَقِيلَ: يُغَتِّبَرُ عَلَى رِوَايَةِ الإِجْزَاءِ أَنْ يَلِيَ رُبُّهَا يَقْرِقْتَهَا، وإلاَّ ضَمِنَ الآجنّبيُ قِيمَةَ لَحْمٍ، وَإِنْ عَلَسَى عَـدَمِ الإِجْـزَاءِ يَعُــودُ مِلْكًا ۚ وَقَدْ ذَكَرُوا فِي كُلِّ تَصَرُّفُ عَاصِبٍ. حُكْمِيٌّ عَبَادَةٍ وَعَقْدِ الرُّوايَاتِ، وَلاَّ ضَمَانَ عَلَى زَبِّهِ قَبْسَلَ ذَبْحِةً وَبَعْدَهُ مَسَالَ السَّمَانَ عَلَى زَبِّهِ قَبْسَلَ ذَبْحِةً وَبَعْدَهُ مَسَالَہُمْ يُفَرُّطُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَلَوْ فَقَاْ عِنْنَهُ تَصَدُّقَ بِأَرْشِهِ. وَلَوْ مَرِضٍ فَخَافَ عَلَيْهِ فَلْبَحَهُ فَعَلَيْهِ، وَلَوْ تَرَكَهُ فَمَاتَ فَلا، قَالَهُ أَحْمَـــدُ. وَإِنْ فَـرَّطَ ضَمِــنَ القِيمَةُ يَوْمَ التَّلَفِ، يُصرَفُ فِي مِثْلِهِ كَأَجْنَبِي.

وَقِيلَ: أَكْثُرُ القِيمَتَيْنِ مِنَ الإَيْجَابِ إِلَى التَّلْفِ، وَفِي التَّبْصِرَةِ: مِنْهُ إِلَى النَّحْرِ. وَقِيلَ: مِنَ التَّلْفِ إِلَى وُجُوبِ النَّحْرِ، وَجَزَمَ بِهِ الحَلْوَانِيُّ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ القِيمَةِ شَيْءٌ صُرِفَ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَصَدُّقَ بِهِ. وَقِيلٍ: يَلْزَمُهُ شِرَاهُ لَحْمٍ يَتَصِدُقُ بِهِ. وَإِنْ ضَحَى كُلُّ مِنْهُمَا صَنْ نَفْسِهِ بِأَصْحِيَةِ الآخِرِ خَلَطًا كَفَتْهُمَا وَلا ضَمَانَ، اسْتِحْسَانًا، والقِيَاسُ ضِيدُهُمَّا، ذَكَرَهُ الْقَاضِيَ وَغَيْرُهُ.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (ومتى تعيَّن أحدهما فله نقل الملك فيه وشراء خير منه...، وعنه: يجوز لمسن يضحَّي، وقيـل: ومثلـه... اختار في المنتخب، والحرقيُّ، والشَّيخ إبداله فقط، وعنه: يزول ملكه. فعلى هذا لو عيَّنه ثمَّ علم عيبه لم يملك الرَّدّ، ويملكه على الأوَّل، وعليهما إن أخذ أرشه فهل هو له؟ أو كزائدٍ على القيمة؟ على ما يأتي، فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: حكمه حكم الزَّائد على قيمة الأضحيَّة، قدَّمه في المغنى، والشَّرح، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: الأرش له، قدَّمه في الرَّعاية، وقيل: بل للفقراء.

وقيل: بل يشتري لهم به شاةً، فإن عجز فسهمًا من بدنةٍ، فإن عجز فلحمًا.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (وإن ذبحه ذابحٌ بلا إذن ونوى عن النَّاذر وفي التَّرغيب وغيره: أو أطلق، وجزم به في عيون المسائل أجزأ ولا ضمان، لإذنه عرفًا وإذن الشَّارع، والأ فرَّوايتان فيَّ الإجزاء). انتهى. يعني: إذا لم ينو.

إحداهما: يجزئ مطلقًا ولا ضمان عليه، صحَّحه النَّاظم، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قال ابن عبدوس في تذكرته: لا أثر لنيَّة فضوليٌّ، وقيل: يعتبر على هذه الرُّواية أن يلي ربُّها تفريقها.

وقال في القاعدةُ السَّادسة والسُّبعين: وأمَّا إذا فرَّق الأجنبيُّ اللَّحم، فقال الأصحاب: لا يجزئ، وأبدى ابن عقيل في فنونه احتمـــالاً بالإجزاء، ومال إليه ابن رجبٍ وقوًّاه.

والرُّواية الثَّانية: لا يجزئ، اختاره ابن رجبو في قواعده، وجعل المسألة روايةً واحدةً، ونزلها علمي اختـلاف حـالين، وأطلقهمـا في المستوعب، والتَّلخيص، والرعاية الصُّغرى، والحاويين، والفاتق، وغيرهم. وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ فِي الْنَيْنِ صَحَى هَذَا بِأَصْحِيَّةٍ هَذَا يَتَرَادُانِ اللَّحْمَ وَيُجْزِئُهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ فِي الانْتِصَـَارِ رِوَايَـةَ الإِجْزَاءِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ عَطِبَ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ خَافَ ذَلِكَ لَزَمَهُ ذَبْحُهُ مَكَانَهُ وَأَجْزَأُهُ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَعَلَى رُفْقَتِهِ.

زَادَ فِي الرُّوضَةِ: وَلا بَدَلَ عَلَيْهِ، وَأَبَاحَهُ فِي الخِلافِ، والانْتِصَار لَهُ مَعَ فَقُرُهِ.

وَاخْتَارَ فِي التَّبْصِرَةِ إِبَاحَتَهُ لِرَفِيقِهِ الفَقِيرِ. وَيُسْتَحَبُّ غَمْسُ نَعْلِهِ فِي دَمِهِ وَضَرُبِ صَفْحَتِهِ بِهَا لِيَسَأَخُذَهُ الفُقَرَاءُ، وَكَلَا هَدْيُ التَّطَوُّعِ العَاطِبِ إِنْ دَامَتْ نِيْتُهُ فِيهِ قَبْلَ ذَبْحِهِ، وَإِنْ تَعَيَّبَ الْمَثِنُ بِغَيْرِ فِعْلِهِ ذَبَحَهُ وَأَجْزَأُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ فِيمَـنْ جَرَّ بِقَرْئِهَـا إِلَى المُنْحَرِ فَأَنْقَلَعَ، كَتَعْبِينِهِ مَعِيبًا فَبَرأً.

وَعِنْدُ القَاضِي: القِيَّاسُ لا، وَإِنَّ كَانَ الْمَيْنُ عَنْ وَاجِبِ فِي الذَّمَّةِ فَتَعَيَّبَ أَوْ تَلِفَ أَوْ ضَلَّ أَوْ عَطِبَ لَزِمَهُ بَدَلُهُ، وَيَلْزَمُهُ.

أَفْضَلُ مِمَّا فِي الذِّمَّةِ إِنْ كَانَ تَلَفُهُ بِتَفْرِيطِهِ (١٠). قَالَ أَحْمَدُ: مَنْ سَاقَ هَدْيًا وَاجْبًا فَعَطِبَ أَوْ مَاتَ فَعَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ، وَإِنْ نَحَـرَهُ يَمَأْكُلُ مِنْـهُ وَيُطِحِمُ؛ لآنُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ بَدَلُهُ، وَفِي بُطُلَانِ تَعْيِينِ الوَلَدِ وَجُهَانِ.

وَفِي الفُصُول فِي تَعْيينِهِ هُنَا احْتِمَالان (م ٩)(٢).

وَلَيْسَ لَهُ اسْتُورْجَاعُ الْمُعِيبِ، والعَاطِبِ، والضَّالُ المَوْجُودِ، عَلَى الْأَصَحْ. وَإِنْ ذَبَحَهُ عَمَّا فِي ذِمْتِهِ فَسُرِقَ سَقَطَ الوَاجسِبُ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورِ (ش)؛ لآنَ النَّفْرقَةَ لا تَلْزَمُهُ، بِدَلِيلِ تَخْلِيَتِهِ بَيْنَهُ وَيَيْنَ الفُقَرَاء.

قَالَ فِي الخِلَافِ، وَالفُصُولُ: لَآنُهُ تَعَيَّنَتْ صَدَقَتُهُ بِهِ، كَنَذْرِ الصَّدَقَةِ بهَذَا الشَّيْء.

وَقِيلَ: ذَبْحُهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ، بِدَلِيلِ أَنْ لَهُ بَيْعَهُ، عِنْدَنَا. وَتَقِدُمْ قَوْلُ أَبِي اَلْخَطَّابِ، كَمَّا لَوْ نَحَرَهُ وَقَبَضَهُ. وَإِنْ عَيْنَ مَعِيبًا تَعَيّْسَنَ، وَكَذَا عَمًّا فِي ذِمَّتِهِ، وَلا يُخِزِّفُهُ. وَيُقَدِّمُ ذَبْحُ وَاجِبِ عَلَى نَفْلِ.

المُضَحِّي: مُسْلِمٌ تَامٌ مِلْكُهُ، وَفِي مُكَاتَبِ بِإِذْنِ وَجُهَان (م ١٠)(١٠.

(١) تنبيه: قوله: (ويلزمه أفضل ممَّا في الذَّمَّة إن كان تُلفه بتفريطه).

ظاهره مشكلٌ، ومعناه: إذا عيَّن عِمَّا في الذَّمَّة أزيد ممَّا في الذُّمَّة ثمَّ تلف بتفريطه فإنَّه يلزمه مثل الَّذي تلف وإن كمان أفضل ممَّا كان في الذُّمَّة، لأنَّ الواجب تعلُّق بما عيَّنه عمَّا في الذُّمَّة، وهو أزيد مَّا في الذُّمَّة.

صرَّح به في المغني، والشَّرح، وغيرهما.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وفي بطلان تعيين الولد وجهان. وفي الفصول في تعيينه هنا احتمالان). انتهى.

وأطلقهما الزُّركشيّ.

قال في المغني، والشُّرح: إذا قلنا: يبطل تعيينها، وتعود إلى مالكها، احتمل أن يبطل التُّعيين في ولدها تبعًا، كمــا ثبـت تبعًا، قياسًا على نمائها المتصل بها.

واحتمل أن لا يبطل ويكون للفقراء؛ لأنَّه تبعها في الوجوب حال اتِّصاله بها، ولم يتبعها في زواله؛ لأنَّه صار منفصــلاً عنهــا، فهــو كولد المبيع المعيب إذا ولد عند المُشتري ثمَّ ردُّه لا يبطل البيع في ولدها.

والمدَّرة إذا قتلت سيَّدها فبطل تدبيرها لا يبطل في ولدها. انتهى. وقدَّم ابن رزين أنَّه يتبعها.

قلت: الصُّواب أنَّه لا يبطل تعيينه؛ لأنَّه بوجوده قد صار حكمه حكم أمَّه، لكن تُعذَّر في الأمَّ فبقي حكم الولد باقيًا، واللَّه أعلم. (٣) (مسألة – ١٠): قوله: (في الأضحيَّة وفي مكاتب بإذن وجهان). انتهى..

وأطلقهما في التّلخيص، والرّعابة الكبرى:

أحدهما: يضحّي بإذن سيَّده ويجوز كالرَّقيق، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والشُّرح، والنَّظم، وتذكرة ابن عبدوس. زاد في الرَّعاية الكبرى: ولا يتبرُّع منها بشيءٍ.

والوجه الثَّاني: لا يضحَّى مطلقًا، قدَّمه في الرُّعاية الصُّغرى، والفائق.

قلت: وهو قوئ.

(ع): ما أجمع عليه

(خ): خالفة الألمة

والأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ مُؤكَّدَةً، وَعَنْهُ وَاجِبَةً، ذَكَرَهَا جَمَاعَةً، وَذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، خَرَّجَهَا أَبُو الحَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ مِنَ التُضْحِيَةِ عَن اليَتِيم.

وَعَنْهُ: عَلَى حَاضِر، وَهِيَ والعَقِيقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا.

وَيَتُوَجُّهُ تَعْيِينُ مَا تُقَدُّمَ فِي صَدَقَةٍ مَعَ غُزُو وَحَجٍّ.

قَالَ شَيْخُنَا : وَالتَّضْخِيَةُ عَنِ اللِّتِ الْفَصَلُ ، وَيَعْمَلُ بِهَا كَأَضْحِيَّةِ الحَيِّ ، عَلَى مَا يَأْتِي. وقَالَ: كُلُّ مَا ذُبِحَ بِمَكُةَ يُسَمَّى هَدْيًا لَيْسَ فِيهِ مَا يُقَالُ لَهُ أَضْحِيَّةٌ وَلا يُقَالُ هَدْيٌ وَقَالَ: مَا ذُبِحَ بِمِنَى وَقَدْ سِينَ مِنَ الحِلِّ إِلَى الحَرَمِ هَذِي ، وَيُسَمِّى أَيْضًا أَضْحِيَّةً، فَمَا اسْتَرَاهُ مِنْ عَرَفَاتٍ وَسَاقَةُ إِلَى مِنْى فَهُوَ هَذِي، بِاتَّفَاقِ العُلْمَاءِ، وَكَسَذَا مَا النَّالُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ عَرَفَاتٍ وَسَاقَةُ إِلَى مِنْى فَهُوَ هَذِي، بِاتَّفَاقِ العُلْمَاءِ، وَكَسَذَا مَا اشتراه مِنَ الحَرَم فَلَهَبَ بِهِ إِلَى التَّنعِيم.

وَإِن اشْتَرَاهُ مِنْ مِنْيَ وَذَبَحَهُ بِهَا، فَعَنِ ابْنِ عُمَرُ: لَيْسَ بِهَدْي (و م) وَعَنْ عَائِشَةً: هَدْيٌ (و هـــ ش) وَأَحْمَــدَ، وَمَــا ذَبِــحَ

يَوْمَ النَّحْرِ بِالْحِلِّ أَصْحِيَّةً لا هَدِّيُّ.

وَقَالَ:َ هِيَ مِنَ النَّفَقَةِ بِالْمُرُوفَ، فَتَضَمَّى امْرَأَةٌ مِنْ مَالِ زُوجٍ عَنْ أَهْلِ البّينتِ بِلا إذْنِهِ، وَمَدِينٍ لَمْ يُطَالُبْ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ وَيُهْدِيَ وَيَتَصَدَّقَ أَثْلاثًا، نُصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَجِبُ، وَعَلَى الأَوْلِ: إنْ أَكُلُهَا حَسَمِنَ مَا يَقَعُ طَلْيُهِ الاسْمُ بِمِثْلِهِ لَحْمًا.

وَقِيلَ: النُّلُكُ، وَكَذَا الْهَدْيُ الْمُسْتَحَبُّ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَيُشْتَرِي بِهِ آلَةَ البَيْتِ لا مَأْكُولاً.

وَفِي التَّرْخِيبِ رِوَايَةٌ: يَبِيعُهُمَا بِهِ فَيَكُونُ إِبْدَالاً.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ وَيَتَصَدُّقُ بِثَمَنِهِ.

وَعَنْهُ: وَيَشْتُرِي بِشَمَنِهِ أَضْحِيَّةً.

وَعَنَّهُ: يُكُرُّهُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ بَيْعُ جِلْدِ شَاةٍ، اخْتَارُهُ الْخَلَالُ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً: لا يَنْتَفِعُ بِمَا كَانَ وَاجِبًا.

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ الْمُذْهَبُ، فَيَتَصَدُّقُ بهِ.

وَنَقَلَ الآثْرَمُ وَحَنْيَلٌ، وغيرهماً: بِثَمَنِهِ، وَجَزَّمَ فِي القُصُولِ، والمستوحب، وغيرهما: بِصَدَقَتِهِ بِكُلَّهِ لا بِجُلَّهِ، وَسَأَلَهُ مُهَنًّا: يُعْجِبُك يَشْتُريهَا وَيُسَمِّنُهَا؟ قَالَ: لا، وَعَنْهُ. لا بَأْسَ.

وَعَنْهُ: لَا أَدْرِي، وَاسْتَحَبُّهُ جَمَاعَةً، وَيَهِحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضَعِّي أَوْ يُضَعِّى عَنْهُ فِي ظَاهِرٍ كَلامٍ الآثْرَمِ وَغَيْرٍهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ

شَعْرُهِ وَظُفْرُهِ وَيَشْرَتِهِ فِي العُشْرِ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: يُكْرُهُ، وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ النَّهْيَ، وَيُسْتَحَبُّ الحَلْقُ بَعْدَ اللَّهْج. قَالَ أَحْمَدُ: عَلَى مَا فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ، تَعْظِيمٌ لِذَلِكَ اليَوْم.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ ذَبْحِهَا أَوْ تَعْيِينِهَا قَامَ وَارِثُهُ مُقَامَهُ وَلَمْ تُبَعْ فِي دَيْنِهِ وَيُستَخَبُ أَكْلُهُ مِنْ هَدْي التَّبَرُّع، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: وَمِمَّا عَيُّنَهُ لا عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، وَلا يَأْكُلُ مِنْ وَاجِبٍ إِلاَّ هَدْيُ مُتْعَةٍ وَقِرَانَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

اخْتَارَهُ الأَكْثَرُ، وَظَاهِرُ كَلاَّمِ الْجِرَقِيُّ: لا مِنْ قِرَانٍ.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ: وَلا مِنْ دَم مُتْعَةٍ، وَقَدَّمَهُ فِي الرُّوضَةِ.

وَعَنْهُ: يَأْكُلُ إِلاَّ مِنْ نَذْرٍ وَجَزَاءٍ صَيْدٍ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: وَكَفَّارَةٍ، وَالخُتَارَ أَبُو بَكْرٍ، والقَاضِي، والشَّيْخُ. الآكُــلَ مِـنْ أَصْحِيَّةِ النَّذْرِ، كَالْأَصْحِيَّةِ عَلَى رَوَايَةٍ وُجُوبِهَا فِي الْأَصَحِّ. وَاسْتَحَبُّ القَاضِي الآكُلُ مِنْ مُتَّعَةٍ.

وَمَا مَلَكَ ٱكْلَهُ فَلَهُ هَدِيُّتُهُ، وَإِلاَّ صَمَيْتُهُ بَمِثْلِهِ، كَبَيْعِهِ وَإِثْلانِهِ، وَيَضْمَنُهُ أَجْنَبيُّ بقيمَتِهِ.

وَفِي النَّصِيحَةِ: وَكَذَا هُوَ، وَإِنْ مَنَحَ الفُقَرَاءَ مِنْهُ حَتَّى أَنْتَنَ فَيَتَوَجُّهُ: يَضْمَنُ نَقْصَهُ.

وَنِي الفُصُول: عَلَيْهِ قِيمَتُهُ كَأَتْلافِهِ وَنُسِخَ تَحْرِيمُ الادِّخَار، نَصِّ عَلَيْهِ.

وَيَتُوَجُّهُ أَحْتِمَالُ: لا فِي مَجَاعَةٍ؛ لأَنَّهُ سَبَبُ تَبَّعْرَيْمِ الادِّخَارِ.

وَالعَقِيقَةُ: سُنَّةٌ مُؤكِّدَةً عَلَى الآبِ غَنِيًّا كَانَ الوَلَدُ أَوْ لا.

وَعَنْهُ: وَاجِبَةً، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَٱبُو إِسْحَاقَ البَرْمَكِيُّ وَٱبُو الوَفَاءِ، عَنِ الغُلامِ شَاتَانِ مَتَقَارِبَتَانِ فِي السِّنِّ، والشُّـ بَهِ، نَـصُّ

فَإِنْ عَدِمَ فَوَاحِدَةً، والجَارِيَةُ شَاةً، تُدْبُحُ يَوْمَ السَّابِعِ.

قاَل في الْرُوْضَةِ: مِنْ مِيلاَدِ الوَلَدِ، وَفِي المُسْتُوْعِبُ وَعُيُونِ المُسَائِلِ: ضَخُوَةً، وَيَنْويهَا عَقِيقَةً، وَيُسَمِّي فِيهِ. وَفِيلَ: أَوْ قَبْلَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمِ أَنْ المَوْلُودَ إِذَا مَضَتْ لَهُ سَبْعُ لِيَالٍ فَقَدْ اسْتَحَقُّ التَّسْمِيَّةَ، فَقَوْمٌ قَالُوا: حِينَتِلْهِ، وَقَوْمٌ قَـالُوا: حَالَ وِلاَدْتِهِ. ﴿ وَأَحَبُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرُّحْمَٰنِ ﴾، قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

رُوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٣٢).

وَلاَّ بِي دَاوُد (٩٤٨) عَنْهُ عَلَيه السلام: ﴿إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَّامَةِ. بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاء آبَائِكُمْ فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ٠.

قَالَ آبْنُ عَبْدِ البَرُّ: قَالَ ابْنُ القَاسِمِ: قَالَ مَالِكُ: سَمِعْت أَهْلَ مَكُةً يَقُولُونَ: مَا مِنْ أهْلِ بَيْتِ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدِ إلاَّ رُوِّقُـوا

وَيُكُونُ حَرْبٌ وَمُرَّةً وَيُرَّةً وَنَافِعٌ وَيَسَارٌ وَأَفْلَحُ وَنَجِيحٌ وَبَرَكَةُ وَيَعْلَى وَمُقْبِلُ وَرَافِعٌ وَرَبَاحٌ.

قَالَ القَاضِي: وَكُلُّ اسْمُ فِيهِ تَفْخِيمُ أَوْ تَعْظِيمٌ، وَاخْتَجُّ بِهَذَا عَلَى مَنْعِ النَّسَمِّي بالمَلكِ، لِقَوْلِهِ: ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ [فاطر: ١٣]. وَأَجَابَ بِأَنَّ اللَّهُ إِنْمَا ذَكْرَهُ إِخْبَارًا عَنِ الغَيْرِ وَلِلتَّغْرِيفِ، فَإِنَّهُ كَـانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ بِهِ؛ وَلَانَ المَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ المُخْتَصَّةِ بِخِلَاف حَاكِم الحَكَّامُ وَقَاضِي القَصَاةِ، لِمَدَّمُ التُوقِيفِ، وَبِخِلاف الآوْحَى؛ لأَنْهُ يَكُونُ فِي الحَيْرِ، والشُّرُ؛ وَلآنُ الْمِلِكَ هُوَ المُسنَحَقُ لِلْمِلُكِ وَحَثِيقَتُهُ إِمَّا النَّصَرُفُ النَّامُ ۚ أَوْ النُّصَرُّفُ الدَّائِمُ وَلا يَصِحَّان إلاَّ لِلَّهِ.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٥٨٥٧، م: ٢١٤٢) بِلْفُظِهِ أَوْ دَلالَةِ حَالِ وَأَبِي دَاوُد (٤٩٦١): ﴿أَخْنَى الآسْمَاءِ يَـوْمُ القِيَامَـةِ وَأَخْبُتُهُ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى مَلِكَ الآمْلاكِ، لا مَالِكَ إَلاَّ اللَّهُ.

وَلاَّحْمَدُ (٢/ ٤٩٢): «اشْتَدُ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلِ تُسَمَّى بِمَلِكِ الْآمْلاكِ، لا مَلِكَ إلاَّ اللَّهُ».

وَٱفْتَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْمَرِيُّ الحَنْفِيُّ وَٱبُو الطُّيِّبِ الطُّبْرِيُّ، وَالنَّبِيمِيُّ الحَنْبَلِيُّ بِالجَوَازِ، والمَاوَرْدِيُّ بِمَدَمِهِ، وَجَزَمَ بِـهِ فِـي

قَالَ ابْنُ الجَوْذِيُّ فِي تَارِيخِهِ: قَوْلُ الْآكْثُرِ القِيَاسُ إِذَا أُوبِلَدَ بِهِ مُلُوكُ الدُّنْيَا، وَقَوْلُ المَاوَدْدِيُّ أُولَى، لِلْخَسَبَرِ، وَأَنْكَسَرَ بَعْسَصُ الحَنَابِلَةِ عَلَى بَعْضِيهِمْ الدُّعَاءَ فِي الْخُطْبَةِ.

وَقَوْلُهُ: الْمَلِكُ الْعَادِلُ بْنُ إِيُّوبَ، وَاعْتَذَرَ الْحَنْبَلِيُّ بِقَوْلِهِ: وُلِدْتِ فِي زَمِّن الْمَلِكِ الْعَادِل.

وَقَدْ قَالَ الْحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ: الْحَلِيثُ الَّذِي رَوَتُهُ اَلْعَامُهُ ﴿وَلِدْتِ فِي زَمَنَ الْمَلِكِ الْعَادِلُ».

بَاطِلٌ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلا سَقِيمٍ.

وَلَمْ يَمْنَعْ جَمَاعَةٌ التَّسْفَيَةَ بِالمَلِكِ، وَفَي الغُنْيَةِ: يُكْرَهُ مَا يُوَازِي أَسْمَاءَ اللَّهِ كَمَلِكِ المُلُوكِ، وَشَاهِ شَاهِ؛ لآنُهُ عَادَةُ الفُرْسَ. وَمَا لَا يَلِينُ إِلاَّ بِاللَّهِ، كَقُدُّوسٍ، والبِّرُّ وَخَالِقٍ، وَرَحْمَنَ وَحَرَّمَهُ غَيْرُهُ. وَلا يُكْرَهُ أَسْمَاءُ الآنْبِيَاءِ (و) وَلا يُكْرَهُ بِجِبْرِيلَ (م) وَيَاسِين (م).

وَسَأَلَهُ حَرْبٌ: إِنَّ لِلْفُرْسِ أَيَّامًا وَشُهُورًا يُسَمُّونَهَا بِأَسْمَاءٍ لا تُغْرَفُ، فَكَرِهَهُ أَشَدُّ الكَرَاهَةِ، قُلْت: فَإِنْ كَانَ اسْمُ رَجُلِ أَسَمَيْه بِهِ؟ فَكَرِهَهُ (و م).

وَاحْتَجُ (مُ) بِنَهْيِ عُمَرَ عَنِ الرَّطَانَةِ.

وَكَرِهَ (ش) لِمَنَ عَرَفَ العَرَبِيَّةَ أَنْ يُسَمِّي بِغَيْرِهَا، وَلَمَّا أَخَذَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةُ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ قَـالَ لَـهُ النَّبِيُ ﷺ: كِخ كِخَه.

قَالَ الدَّرَاوُرْدِيُّ: هِيَ عَجَمِيَّةٌ مَعَرَّبَةٌ بِمَعْنَى بِشْنَ. وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ البُخَارِيُّ: بَابُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ، والرَّطَانَةِ. وَيُغَيِّرُ الاسْمُ القَبِيحُ، لِلْأَخْبَارِ عَنْ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةً: «أَنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الاسْمَ القَبِيحَ».

وَرُويَ مُرْسَلًا، زَوَآهُ التَّرْمِذِيُّ (٢٨٣٩).

﴿ وَلاَّ خَمَدَ (١/ ٣١)، وَلاَيْنِي دَاوُد (٤٩٥٧) مِنْ رِوَايَةِ مُجَالِدٍ غَنْ عَامِرٍ فَعَنْ مَسْرُوقَ أَنْ عُمَرَ قَالَ لَـهُ، مِـنْ أَنْـتَ؟ قَـالَ: مَسْرُوقُ بْنُ الآجْدَع، فَقَالَ غُمَرُ: سَمِعْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ الآجْدَعُ شَيْطَانُ وَلَكِنَّكُ مَسْرُوقَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن.

قَالَ عَامِزُ: فَرَأَيْتُه فِي الدِّيوَانِ: مَسْرُوقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقُلْت: مَا هَلَا؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمَّانِي عُمَرُ،.

وقال البُنُ حَزْم: اتَّفَقُوا عَلَى اَسْتِحْسَان الآسِمْنَاء المُضْنَافَةِ إِلَى اللَّهِ، كَمَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَخْرِيم كُلِّ اسْمِ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ، كَمَبْدِ المُعْرَقِي وَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الكَعْبَةِ وَصَا أَشْبَهَ ذَلِك، حَاشًا عَبْدِ المُطْلَبِ. وَاتَّفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ كُلُّ اسْمٍ. بَعْدَ مَا ذَكُرْنَا مَا لَمْ يَكُنْ اسْمُ نَبِي أَو اسْمُ مُلْكِ أَوْ مُرَّةُ أَوْ حَرْبٌ أَوْ رَحِمٌ أَوْ المَاسِي أَوْ مُرَّةُ أَوْ حَرْبٌ أَوْ الْحَكِيْدِ أَوْ الْحَكَيْمِ أَوْ الْعَاصِي أَوْ عَزِيزٌ أَوْ عَقْدَةً أَوْ شَيْطَانُ أَوْ عَرَابٌ أَوْ حَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَلَيْهُ أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَلَى اللهِ عَرْبُ أَوْ الْعَلَى اللهِ عَزِيزٌ أَوْ عَقْدَةً أَوْ شَيْطَانُ أَوْ عَرَابٌ أَوْ حَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَامِي الْوَحْرِيزُ أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَلَى اللهُ عَرْبُ أَوْ الْعَلَى اللهُ عَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَرْبُ أَوْ الْعَامِي أَوْ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ أَوْ الْعَامِي أَوْ الْعَامِي أَوْ الْعَامِي أَوْ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَامِلُهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وَأَخَلُ أَيْضًا بِغَيْرِهِمَّا مِمَّا هُوَ فِي الحَدِيثِ، فَلا اتَّفَاقَ فِي إِبَاحَةِ فِيمَا لَمْ يَذْكُرُهُ، وَتَسْوِيَتُهُ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ مِـنَ الآسْمَاءِ فِي حِكَايَةِ الجِلافِ لَيْسَ بِجَيَّدٍ.

والآشْهَرُ عِنْدَ العُلَمَاء التَّفْرَقَةُ، وَهُوَ الآصِعُ دَلِيلاً.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي خَدِيثِ سَمُرَةً «لا تُسَمَّ غُلامَك يَسَارًا وَلا رَبَاحًا وَلا نَجِيحًا وَلا أَفْلَحَ، فَإِنْك تَقُولُ: أَتَسمُ هُـوَ؟ فَـلا بَكُونُ، فَيَقُولُ: لا».

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: هَذَا عَلَى الاسْتِحْبَابِ،؛ لآنَّهُ عَلَّلَ ذَلِكَ. فَرَبُّمَا كَانَ طَرِيقًا إِلَى التَّشَاوُمِ، والتَّطَيُّرِ، فَالنَّهُيُ يَتَنَاوَلُ مَا يُطْرِقُ الطَّيْرَةَ، إِلاَّ أَنْ ذَلِكَ لا يُحَرِّمُ، لِحَدِيثِ عُمَرَ: ﴿إِنَّ الآذِنَ عَلَى مَشْرَبَةِ رَسُول اللَّهِ عَبْدٌ يُقَالُ لَهُ: رَبَاحٌ...

وَقَالَ: ﴿ أَحَبُ الْآسَمَاءِ عَبْدُ اللّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ﴾؛ لآنُهُ حَقَّ، بِخِلافِ مَا لَوْ سَمَّى وَاحِدًا مِقْدَامًا وَهُوَ جَبَانً، فَيَكُونُ كُـلُّ مَنْ دَعَاهُ مِنْ جُمْلُةِ القَائِلِينَ مَا لَيْسَ بِحَقَّ، وَيَكُونُ إِنْمُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَدَأُ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّى مَنْ لُيْسِ بِكَرِيسِم كَرِيمًا، كَذَا قَالَ، وَهَذَا لَيْسَ بِكَذِبٍ؛ لَآنَ مُوَادَ الْمُتَكَلِّمِ مَنْ سُمِّيَ بِهَلَنَا الاسْمِ لَمْ يُرِدْ المَدْلُولَ، قَالَ: فَأَمَّا هَسنْدِهِ الآلْقَابُ فَإِنَّهَا مُحْدَثَةً، عَلَى وَأَنْ رَسُولَ اللّهِ سَمِّى أَبَا بَكْرٍ الصَّلَاقِينَ، وَعُمَرَ الفَارُوقَ، وَعُثْمَانَ ذَا النُّورَيْنِ، وَخَالِدًا سَيْفَ اللّهِ».

فَهَذِهِ تَسْمِيَاتٌ مُوَافِقَةٌ، فَإِذَا اتَّخَذْنَاهَا أُصُولاً نقيسُ عَلَيْهَا، فَلا بُدُّ مِنْ رَابِطَةِ تَجْمَعُ بَيْنَ الآصلِ، والفَرْعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لا يُسِمَّى مِنْ ذَلِكَ إِلاَّ مَا يَمِيلُ إِلَى الصِّدَق، فَإِذَا سُمِّيَ رَجُل تَسْمِيَةُ يُصَدَّقُهَا فِخُلُهُ، مِثْلُ نَاصِحِ الإسلامِ وَمُعِينِهِ، إِذَا كَانَّ مِنْ أَهْلُ ذَلِكَ، فَلا بَأْسَ، وَبِالجُمْلَةِ: كُلُّ لَقَبَ لَيْسَ بِوَاقِعِ عَلَى مَخْرَجٍ صَحِيحٍ فَلا أَرَاهُ جَائِزًا، غَلَى أَنْدُ يَتَنَاوَلُ قَوْلَ الإِنْسَانِ: كُمُا لَهُ مُورِّقُهُ لا أَنْهُ هُو أَكْمَلَ اللّهِنِ وَشَرَقَهُ.

وَقَالَ فِيَمَا فِي قالصُّحِيحَيْنِ ۗ (خ: ٥٨٣٨، م: ٢١٤١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَإِنَّ رَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بُرُّةً فَقِيلَ: تُزَكِّسِ نَفْسَهَا، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ رَيْنَتَ».

قَالَ: فِيهِ أَنَّهُ لا يَحْسُنُ بِالإِنْسَانِ أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ اسْمًا يُزكِّيهَا بِهِ نَحْوُ النَّقِيِّ، والرُّكِسيِّ، والآثشرَف، والآفضل، كَمَـا لا

يَنْبَغِي أَنْ يُسَمِّي نَفْسَهُ اسْمًا يُتَشَاءَمُ بِهِ. انْتَهَى كَلامُهُ. وَقَدْ.

يَّ بَيْ فَيْ الفُصُولِ: لا بَأْسُ بِتَسْمِيَةُ النَّجُومِ بِالآسْمَاءُ العَرَبَيَّةِ كَالْحَمَلِ، والفُوْرِ، والجَدْي؛ لآنهَا أَسْمَاءُ أَعْلام، واللُّغَةُ وَضْعٌ، فَلا يُكْرَهُ. كَتَسْمِيَةِ الجَبَال، والآوْدِيَةِ، والشَّجَرِ بَمَا وَضَعُوهُ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ حَيْثُ تَسْمِيَتِهِمْ لَهَا بِأَسْمَاءِ الحَبُوانِ كَانَ كَذِبًا، وَإِنْمَا ذَلِكَ تَوَسُّعٌ وَمَجَالٌ، كَمَا سَمُّوا الكَريمَ بَحْرًا.

قَالَ أَبُو دَاوُد (٩٥٦): وَغَيَّرَ النَّبِيُ ﷺ اسْمَ العَاصِ وَعَزِيزٍ وَعُتُلَةَ وَشَيْطَانَ، والحَكَمِ وَغُرَابٍ وَحُبَابٍ وَشِهَابٍ فَسَسمًاهُ حِشَامًا. وَسَمَّى حَرْبًا: سِلْمًا.

- وَسَمَّى المُضْطَجِعَ: المُنْبَعِثَ، وَأَرْضُا عَقِرَةً سَمَّاهَا خَضِرَةً، وَشِيعْبُ الضَّلالَةِ سَمَّاهُ شِيعْبَ الْمُدَى، وَبَنُو الرَّئْيَةِ سَـمَّاهُمْ بَنُـو الرَّمْنُدَةِ، وَسَمَّى بَنِي مُغْوِيَةً بَنِي رشْدَةً.

قَالَ أَبُو دَاوُد: تَرَكْتَ أَسَانِيَكَهَا لِلاخْتِصَارِ، وَكَلامُ الآصْحَابِ السَّابِقُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لا يُكْرَهُ بَعْضُ هَذِهِ الآسْمَاءِ، والعَمَـــلُ بالسُّنَّةِ أَوْلَى، فَأَمَّا الحُكْمُ فَقَدْ سَبَقَ كَلامُ القَاضِي: كُلُّ اسْم فِيهِ تَفْخِيمٌ وَتَعْظِيمٌ.

ُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَالَ أَبُو دَاوُد (٤٩٥٥) فِي بَاْبِ تَغْيير الْاسْمُ القَبِيْحِ: حَدُّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ: «عَنْ يَزِيدَ يَغْنِي ابْسَنَ الِقَسْدَامِ بْنِ شُرَيْحِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدًّهِ شُرَيْحِ عَنْ أَبِيهِ هَانِي أَنَّهُ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَسَمِعَهُمْ يُكُنُّونَـهُ بِـاَبِي الحَكَمُ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الحَكُمُ، والنَّهِ الحُكُمُ فَلِمَ تُكَنِّى أَبَا الحَكمُ؟ فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءُ أَتَوْنِي فَحَكَمْتَ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلا الفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا فَمَا لَكُ مِنَ الوَلَدِ؟ قَالَ لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْـدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتَ: شَرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»، إسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَرَوَاهُ النُّسَائِيُّ (٩٤٠) عَنْ قُتَيْبَةً عَنْ يَزِيدَ، وَهَذَا يَدُلُكُ أَنَّ الآوْلَى أَنْ يُكُنِّى الإنْسَانُ بأكْبَر أَوْلادِهِ.

وَفِي االصُّحِيحَيْنِ، (خ: ١١٠، م: ٢١٣١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اتَّسَمُّوا باسْمِي وَلاَ تَكَنُّواْ بَكُنْيَتِي،

وَلاَّحْمَدَ (٤/ ٣٤٥) مِنْ حَدِيثِ وَهْبِ الجُشَمِيِّ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ وَأَحَبُ الْآسَمَاءِ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَن، وأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ».

ُ وَظَّاهِرُ كَلامِهِمْ: أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الجُمْلَةِ مُسْتَحَبُّةً، وَصَرَّحُوا بِـهِ فِي السِّقْطِ، وَقَـدْ قَـالَ الْبِسُ حَرْمِ اتَّفَقُـوا أَنَّ التَّسْمِيَةَ لِلرَّجَال، والنِّسَاء فَرْضَ، وَيَجُوزُ بَعْدَ الولادَةِ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ فِيهِ.

قَالَ فِي النَّهَايَّةِ: وَرَأْسُهَا، قَالَ: وَلَعَلَّهُ يَخْتَصُّ الذُّكَرِ. وَيُكْرَهُ لَطْخُهُ مِنْ دَمِهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلِّ: سُنَّةً، وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِهِ فِضَّةً.

وَفِي الرَّوْضَةِ: لَيْسَ فِي حَلْقِ رَأْسِهِ وَوَرْن شَعْرِهِ سُنُّةٌ وَكِيدَةٌ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَحَسَنٌ، والعَقِيقَةُ هِيَ السُّنَّةُ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَإِنْ مَاتَ، فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ. نَقَلَهُ صَالِحٌ، ثُمُّ فِي اعْتِبَارِ الآسَابِيعِ وَجْهَانِ (م ١١)(١).

(١) (مسألة – ١١): قوله في العقيقة: (ثمُّ في اعتبار الأسابيع وجهان). انتهى.

يعني: بعد الحادي، والعشرين.

وأطلقهما في المغنى، والشَّرح، والفائق، والزَّركشيِّ، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

قال في الرَّعاية الكبرى: فإن فات ففي إحدى وعشرين أو ما بعده.

قال في الكافي: فإن أخَّرها عن إحدى وعشرين ذبحها بعده؛ لأنَّه قد تحقَّق سببها. انتهى.

قال ابن رزينٍ: وهو أصحُّ، كالأضحيَّة. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ اعتبار الأسابيع أيضًا بعد الحادي، والعشرين فيكون بعد الحادي، والعشرين في التَّامن، والعشرين، فإن فات ففي الخامس، والثَّلاثين، وعلى هذا فقس.

قال ابن أبي الجحد في مصنَّفه: فإن فات ففي إحدى وعشرين، ويقضي في كلُّ أسبوعٍ بعده دون غيره، في الأشهر.

وَعَنْهُ: يَخْتُصُ بِالصُّغِيرِ، وَلا يَعُقُ غَيْرُ الآبِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ، وِالرَّعَايَةِ وَالرَّوْضَةِ: يَمَّقُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلا يُجْزِئُ إِلاَّ بَدْنَةٌ (م) أَوْ بَقَرَةٌ كَامِلَةً (م) نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي النُّهَايَةِ: وَأَفْضَلُهُ شَاةً.

وَيَتُوَجُّهُ مِثْلُهُ فِي أَصْحِيَّةٍ.

وَفِي إِجْزَاء الْأَصْحِيَّةِ عَنْهَا روَايَتَان (م ١٢)(١)، فَإِنْ عَدِمَ اتْتَرَضَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

. وَقَالَ شَيْخُنَا: مَعَ وَفَاء. وَيُؤَذِّنُ فِي أَذُنِهِ حِينَ يُولَدُّ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَيُقَامُ فِي اليُسْرَى وَيُحَنَّكُ بِتَمْرَةِ وَلا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ وَهِيَ كَالْأَصْحِيَّةِ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَصِّ. عَلَى بَيْعِ الجُلْدِ، والرَّأْسِ، والسُّوَاقِطِ، والصَّدَقَةِ بثَمَنِّهِ؛ لأَنَّ الْأَصْحِيَّةَ أَدْخَلُ مِنْهَا نِّي التَّعْتَبُدِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: يُخْتَمَلُ نَقْلُ حُكْمٍ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْأَخْرَى فَيَكُونُ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ وَطَبْخُهَا أَفْضَلُ، نَصُّ حَلَيْهِ.

وَقِيلَ لَهُ: يَشْتَدُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: يَتَحَمَّلُونَ ذَلِكَ.

وَيْنِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَيَنْهُ طَبِيخٌ خُلْقٍ، تَفَاوُلاً، وَلَمْ يَعْتَبِرْ مُنَيْخُنَا التَّمْلِيك، وَمَنْ لُقّبَ بِمَا يُصَدَّقُهُ فِعْلُهُ جَازَ، وَيَحْرُمُ مَــا لَــمْ يَقَعْ عَلَى مَخْرِجٌ صَحِيحٍ، عَلَى أَنْ التَّأْوِيلَ فِي كَمَالُ الدِّينِ وَشَرَفِ الدِّينِ أَنْ الدِّينَ كَمَّلَهُ وَشَرَّفَهُ، قَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً.

وَيُكْرَهُ التُّكَّنِّي بِأَبِي عِيسَى، اختَجُّ أَحْمَدُ بِفِعْلِ غُمَرَ.

وَفِي الْمُسْتَوْجِبِ وَغَيْرِو: و بِأَبِي يَحْيَى، وَهَلْ يُكُرُهُ بِأَبِي القَاسِمِ ۖ أَمْ لِا؟ أَمْ يُكُرّهُ لِمَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَقَسَطْ؟ فِيهِ رِوَايَـاتُ مَرَانًا مِهِ مِهُ مِنْ دِيْرِيْ (م۱۳)^(۲)، وَلا يَحْرُمُ (شَ).

وَنَقَلَ خَنْبَلِّ: لَا يُكَنِّى بِهِ، وَاحْتَجُّ بِالنَّهِي، فَظَاهِرُهُ: يَحْرُمُ، وَمَنَعَ فِي الغُنْيَةِ مِنَ الجَمْعِ. وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً تُكْرَهُ الكُنْيَةُ، والتَّسْمِيَّةُ باسْمِ النَّبِيِّ وَكُنْيَتُهُ جَمْعًا وَإِفْرَادًا، وَمُرَادُهُ إِفْرَادًا أَيْ الكُنْيَةُ. وَيَجُورُ تَكْنِيَّتُهُ أَبَا فَلانٍ وَآبَا فَلانَةَ (عِ) وَتَكْنِيَتُهَا أَمْ فَلانٍ وَأَمْ فُلانَةَ (ع) وَتكْنِيَتُهُ الصَّغِيرِ (ع) قَالَهُ بَعْضَهُمْ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وفي إجزاء الأضحيَّة عنها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الفقهيَّة، وتجريد العناية، وهما منصوصتان عن الإمام أحمد.

إحداهما: تجزئ، وهو ظاهر ما قدَّمه في المستوعب.

قال في رواية حنبل: أرجو أن تجزَّى الأضحيَّة عن العقيقة.

قلت: وهو الصُّواب.

وفيها نوع شبهِ من الجمعة، والعيد إذا اجتمعتا، لكن لم نر من قال بإجزاء العقيقة عن الأضحيَّــة في محلَّهــا، فقــد يتوجُّــه احتمــالٌ، والله أعلم.

والرُّواية الثانية: لا تجزئ.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(٢) (مسألة – ١٣): قوله. (وهل يكره –يعني: التُّكنُّي– بأبي القاسم أم لا؟ أم يكره لمن اسمه محمَّدٌ فقط؟ فيه روايات). انتهي. وأطلقهنٌّ في آداب المستوعب، والرُّعايتين، والآداب الكبرى، والوسطى، وقال: ذكرهنَّ القاضي وغيره.

إحداهنُّ: لا يكره.

قلت: وهو الصُّواب، بعد موته ﷺ.

وقد وقع فعل ذلك من الأعيان ورضاهم به يدل على الإباحة.

والرِّواية الثَّانية: يكره مطلقًا، لظاهر الأحاديث الصَّحيحة.

والرُّواية الثَّالثة: يكره لمن اسمه محمَّدٌ فقط.

وقال في الهدي: والصُّوابِ أنَّ التُّكنِّي بكنيته بمنوعٌ، والمنع في حياته أشدُّ، والجمع بينهما بمنوعٌ. انتهى. فظاهره التُّحريم. فهذه ثلاث عشرة مسألةً قد صحَّحت وللَّه الحمد.

ومن أوَّله إلى هنا على التَّحرير سبع مئةٍ مسألةً وخمس وثمانون مسألةً.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اخْتَلَفُوا فِي تَكْنِيَةِ مَنْ لا وَلَدَ لَهُ، وَلَمْ أَجِدْ ذَكَرُوا التَّرْخِيمَ، والتَّصْغِيرَ، وَهُوَ فِي الآخْبَسارِ، كَقَوْلِـهِ عليــه السلام: «يَا عَائِشُ! يَا فَاطِمُ!».

«وَكَفَوْلِ أُمَّ سُلَيْمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ خُونِيْدِمُك أَنَيْسٌ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ». فَيَتَوَجَّهُ الجَوَازُ، لَكِنْ مَعَ عَدَمِ الآذَى.

قَالَ أَحْمَدُ: ﴿ كُنِّي النَّبِيُّ ﷺ عَاتِشَةَ بِأُمَّ عَبْدِ اللَّهِ ١٠

وَيُطْلَقُ الغُلامُ، والجَارِيَّةُ، والفَتَى، وَالفَتَاةُ عَلَى الحَرِّ، والمَمْلُوكِ وَلا تَقُل: عَبْدِي وَأمَتِي، كُلُكُمْ عَبِيدُ اللَّهِ وَإِمَاءُ اللَّهِ.

وَلا يَقُلُ العَبْدُ لِسَيِّدُوذَ رَئِّي. وَفِي مُسْلِمِ أَيْضًا: وَلا مَوْلايَ، فَإِنْ مَوْلاكُمْ اللَّهُ، وَظاهِرُ النَّهْيِ الْتَخْرِيمُ، وَقَـَدُ يُختَمَـلُ أَنَّـهُ لِلْكَرَاهَةِ، وَجَزَمْ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلْمَاء، كُمَا فِي شَرْح مُسْلِم وَغَيْرُو.

وَقَدْ رَوَى أَبُوَ دَاوُد (٩٧٥) بإسْنَادِ صَحيح عَنْ أَبِيَ هُرَيْرَةَ مُرَفُوعًا: ﴿لا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلا يَقُولُ الْمَمْلُـوكُ: رَبِّي وَرَيْتِي، وَلَيْقُلْ الْمَالِكُ: فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلَيْقُلْ الْمَلُوكَ: سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي، فَإِنْكُمْ الْمَلْوكُونُ، والرَّبُّ اللَّهُ عَزْ وَجَلُّء.

وَرَوَاهُ أَيْضًا بِإَسْنَادٍ صَحِيحٌ (٩٧٦) مَوْقُوفًا قَالَ: ﴿وَلَيْقُلْ: سَيِّدِيٌّ وَمَوْلايَ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مَرْفُوعًا.

وَفِي الصَّحَاحَ (خ: ٢٣٩٦): ﴿ قُولُهُ عليه السلام فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُلِدَ الْآمَةُ رَبُّهَا وَرَبَّتَهَا».

فَهَذَّا يَقْتَضِي أَنَّ النَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، وَذَكَرَ بَعْضُ العُلَمَّاءِ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالَ، قَالَ أَبُو جَعْفَرِ النَّحْساسُ: لا نَعْلَمُ بَيْنَ العُلَمَاء خِلافًا أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لاَّحَدِ أَنْ يَقُولَ لاَّحَدِ مِنَ المَخْلُوقِينَ: مَوْلايَ، وَلا يَقُولُ عَبْدُك وَلا عَبْدِي وَإِنْ كَانْ مَمْلُوكًا، وقَذْ خَظَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى المَمْلُوكِينَ، فَكَيْفَ لِلأَحْرَارِ؟

وَكَانَتْ العَرَبُ تَقُولُ لَهُ البَدَهُ، والبَدْءُ عِنْدَ العَرَبِ الرَّئِيسُ الَّذِي لَيْسَ فَوْقَهُ رَئِيسٌ، قَالَ: قَدْ حَكَسَى النَّهُ يُقَالُ فِي هَـٰذَا رَبُّ، وَحَنَى الفَوَّاءُ: رَبُ، بِالتَّخْفِيفِ، إلاَّ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْتَبُوا هَذَا، وَكَذَا المَوْلَى، قَالَ: وَمَخْفُورٌ أَنْ يَكْتُبُ: مِـنْ عَبْدِهِ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيِّ: ﴿لاَ تَقُولُ وا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقَالَ: يَا سَيَّدِي، لِقَوْلِ النَّبِيِّ: ﴿لاَ تَقُولُ وا لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقَالَ: يَا سَيَّدَنَا، فَإِنْ كُنْ النَّهِيِّ: ﴿لاَ تَقُولُ وا لِلْمُسْلِمِينَ اللَّهُ عَلَى مَا كَوْ وَجَلُّهُمْ مَنْ كَرِهُ أَنْ يُقَالَ: يَا سَيَّدِي، لِقَوْلِ النَّبِيِّ: ﴿لاَ تَقُولُ وَا لِلْمُسْلِمِينَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْ وَجَلُهُ.

وَهَلَا الْخَبُرُ إِسْنَادُهُ جَيِّلًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٤٦) مِنْ حَدِيثٍ بُرَيْدَةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٩٧٧)، وَلَفُظُهُ: ﴿لا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدًا فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ سَيِّدًا فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ﴾. وَرَوَاهُ النَّسَافِيُّ فِي ﴿اليَوْمِ واللَّيْلَةِ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَجَازَ هَلَّمَا بَعْضَهُمْ، وَاحْتَجٌ بِقُولُ النَّبِيِّ. ﷺ: ﴿إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرُ: والفَوْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمُنَافِق وَلا كَافِرْ وَلا فَاسِق: يَا سَيِّدِي، لِلْجَوِيثِ، وَيُقَـالُ لِغَيْرِهِمْ ذَلِكَ، لِلْحَدِيثِ، كُذَا قَالَ، وَلا أَظُنُّ أَحَدًا يُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ مَذَا لِمُنَافِق أَنْ كَافِر، قَـالَ: ويَنْبُغِي أَيْضًا أَنْ لا يَرْضَـى أَحَـدُّ أَنْ يُخَاطَبَ يَا سَيِّدِي وَأَنْ يُنْكِرَ ذَلِكَ، «كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ عَزْ وَجَلُ».

وَهَذَا الخَبَرُ إِسْنَادُهُ جَيِّلًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٨٠٦) فِي بَابِ كَرَاهِيَةِ النَّمَادُح عَنْ مُطَرِّفُو قَالَ: قَالَ أَبَيُّ: وَانْطَلَفْت فِي وَفُـدِ بَنِي عَامِرِ إِلَى رَسُول اللّهِ ﷺ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ السَيِّدُ اللّهُ تَبَارَكُ وَتَعَالَى قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلاً، وَأَعْظَمُنَا طَوْلاً. فَقَــالَ قُولُوا بِقُولِكُمْ أَوْ بَعْض قَولِكُمْ وَلا يستجرينكم الشَّيْطَانَه، رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَرُواهُ النَّسَالِيُّ فِي ﴿الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةِ﴾ (٢٤٨ مِنْ طُرُق.

وَرَوَى أَيْضًا فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٤٩) بإسْنَادِ جَيُّدِ عَنْ أَنَس: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَسا خَيْرَنَسَا وَالْبِنَ خَيْرِنَسَا، وَسَيَّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ وَلا يَسْتَهُوِينَكُمْ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرَفَعُونِي فَوْقَ مَنْزَلَتِي الْتِي أَنْزَلِنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلُّهِ.

قَالَ ابْنُ الآثِيرَ فِي قَوْلِهِ «السُّيَّدُ اللَّهُ».

أي: الَّذِي تَحِنُّ لِّهُ السِّيَّادَةُ، كِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُحْمَدَ فِي وَجْهِهِ، وَأَحَبُّ التَّوَاضُعَ.

وَلَا تُسَنُّ الفَرَعَةُ -نَحْرُ أَوَّل وَلَدِ النَّاقَةِ-، وَلا العَتْبِرَةُ، ذُبِيحَةُ رَجَبٍ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ عَنْ أَحْمَدُ: تُسْتُحَبُّ، وَحَكَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَهْلِ البَصِيرَةِ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ يُكُرُّهُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب البيع

يَنْعَقِدُ بِالإِيجَابِ، والقَبُول بَعْدَهُ بِلَفْظٍ دَالٌ عَلَى الرِّضَا.

وَعَنْهُ: بِعْتَ وَاشْتَرَيْتِ فَقِطْ، فَلَوْ قَالَ: بِمُتَكَهُ بِكَلْمًا، فَقَالَ: أَنَا آخُلُهُ بِكَذَا، لَمْ يَصِحْ، بَلْ أَخَذَتْه، نَقَلَتْهُ مُهَنَّا، فَإِنْ تَقَـدُم القُبُولُ الإيجَابَ بمَاضِ أَوْ طَلَبٍ صَحَّ.

وَعَنْهُ: بِمَاضٍ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ الْآكْثَرُ، كَنِكَاحٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ [فِيهِ] رِوَايَةً، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ تَرَاخَى عَنْهُ فِي مَجْلِسِهِ صَحُ إِنْ لَمْ يَتَشَاغَلا بِمَـا يَقْطَعُـهُ عُرْفًـا، وإلاّ سَرَنَ بِهِنَ هِ فَلا. وَكَذَا نِكَاحٌ.

وَعَنْهُ: لا يَبْطُلُ بالتَّفَرُق.

وَعَنْهُ: مَعَ غَيْبَةِ الزُّوجِ.

وَيَصِحُ بَيْعُ الْمُعَاطَاةِ، نَمْحُو أَصْطِيْي بدِرْهُم خُبْزًا، فَيُعْطِيَهُ مَا يُرْضِيهِ، أَوْ خُذْ هَذَا بِدِرْهُم فَيَأْخُذُهُ.

وَعَنْهُ: فِي اليَسِيرِ، اخْتَارَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: لاَّ، وَمِثْلُهُ وَضِيعُ لَمَنِهِ عَادَةً وَاخْذُهُ، وَكَذَا هِبَةً، فَتَجْهِيزُ بِنْتِهِ بِجِهَازٍ إِلَى زَوْجٍ تَمْلِيكْ، فِي الآصَحّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ صِبِحَّةُ الْهِبَةِ. وَلا بَأْسَ بِذَوْقِهِ حَالَ الشُّرَاء، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: لا أَدْرِي إِلاَّ أَنْ يَسْتَأْذِنْ، وَلَهُ شُرُوطً:

أَحَدُهَا: الرَّضَى، فَإِنْ أَكْرِهَ بِحَقَّ صَحَّ، وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى وَرْنِ مَالٍ فَبَاعَ مِلْكَة كُرِهَ الشَّرَاءُ، ويَصِحُ عَلَى الآصَـحُ وَهُـوَ بَيْـحُ

وَنَقُلَ حَرْبٌ تَحْرِيمُهُ وَكَرَاهَتَهُ، وَفَسَّرُهُ فِي رِوَايَتِهِ فَقَالَ: يَجِيثُك مُحْتَاجٌ فَقِيعُهُ مَا يُسَاوِي عَشَرَةٌ بِجِشْرِينَ. وَلاَّبِي دَاوُد (٣٣٨٢)، عَنْ مُحَمَّد بْنِ عِيسَى، عَنْ هُمُنَيْم، عَنْ صَالِح بْنِ عَامِر كَذَا قَالَ مُحَمَّد، قَالَ: حَدُّثَسَا شَـيْخٌ مِـنْ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ، أَوْ قَالَ عَلِيُّ: قَنْهِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرُ، وَبَيْعِ النَّمَرِ، وَبَيْعِ النَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرَكَ».

صَالِحٌ لا يُعْرَفُ، تَفَرَّدَ عَنْهُ هُشَيْمٌ، والشَّيْخُ لا يُعْرَفُ أَيْضًا.

وَلاَّ بِي يَعْلَى المُوْصِلِيِّ فِي «مُسْنَدُو»: حَدَّثُنَا رَوْحُ بْنُ حَاتِم، حَدَّثُنَا هُمْنَيْمٌ، عَنِ الكُوْثُو بْسِنِ حَكِيسم، صَنْ مَكْحُول قَـالَ: بَلَغَنِي عَنْ حُدَيْفَةَ أَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... فَلَكُرُ الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَلا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ، أَلا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ - رَاهُ * اللهِ اللهِ عَلَيْهُ أَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... فَلَكُرُ الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَلا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ، أَلا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ

الكُوْثُرُ ضَعِيفٌ بإجْمَاع.

قَالَ أَحْمَدُ: أَحَادِيثُهُ بَوَاطِيلُ، لَيْسَ بِشَيْء.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: رَأَيْتَ بِخَطَّ ابْنِ عَقِيلٍ خَكَى عَنْ كِسْرَى أَنَّ بَعْضَ هُمَّالِهِ أَرَادَ أَنْ يُجْرِي نَهَرًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْهُ لا يُجْرَى إِلاَّ فِي بَيْتِ لِعَجُوزٍ، فَأَمَرَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهَا، فَضُوعِفَ لَهَا الثَّمَنُ فَلَـمْ تَقْبَىلْ، فَكَتَبَ كِسْرَى أَنْ خُـدُوا بَيْتَهَا فَإِنَّ المَصَالِحَ إِلاَّ فِي بَيْتِ لِعَجُوزٍ، فَأَمَرَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهَا، فَضُوعِفَ لَهَا الثَّمَنُ فَلَـمْ تَقْبَىلْ، فَكَتَبَ كِسْرَى أَنْ خُـدُوا بَيْتَهَا فَإِنَّ المَصَالِحَ الكُلِّيَّاتِ تُغْفَرُ فِيهَا اللَّهَامِدُ الجُزْئِيَّاتُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَجَدَّتَ هَذَا صَحِيحًا، فَإِنَّ اللَّهَ وَهُوَ الغَايَةُ فِي العَدْلِ يَبْعَثُ الْمَطَرَ، والشَّمْسَ، فَإِنْ كَانُ الحَكِيمُ القَادِرُ لَمْ يُرَاعِ نَوَادِرَ المُضَارُّ لِعُمُومِ المُنَافِعِ فَغَيْرُهُ أُولَى.

الثَّانِي: الرُّشْدُ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ تَصَرُّفُ مُمَيِّز وَيَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ وَلِيُّهِ، نَقَلَ حَنْبَلُ: إِنْ تَزَوِّجَ الصَّغيرُ فَبَلَغَ أَبَاهُ فَأَجَازَهُ جَازَ.

قَالَ جَمَاعَةً: وَلَوْ أَجَازَهُ هُوَ بَعْدَ رُشْدِهِ لَمْ يَجُزْ.

وَقَالَ شَيْخَنَا: رِضَاهُ بِقَسْمِهِ هُوَ قِسْمَةُ تَرَاضٍ، وَلَيْسَ إِجَازَةً لِعَقْدٍ فُضُولِيٌّ، وَقَالَ: إِنْ نَفَذَ عِثْقُهُ الْمَتَقَدُّمُ أَوْ دَلُّ عَلَى رِضَاهُ

بِهِ عَتْقَ، كُمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَصَرُّفُ كَالْآحْرَارِ.

وَعَنْهُ: لا يَقِفُ. ذَكَرَهَا الفَخْرُ.

وَفِي الإنْتِصَارِ وَعُيُونِ الْمَسَائِلِ: ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ صِحَّةَ بَيْعِهِ وَيْكَاحِهِ، وَفِيهِ نَقَلَ ابْنُ مُشَيْشٍ صِحَّةَ عِنْقِهِ إِذَا عَقَلَهُ، وَكَـٰذَا فِي عُيُونَ المَسْنَائِلِ صِيخَةُ عِنْقِهِ، وَأَنَّ أَخْمَدَ قَالَهُ.

وَفِي الْمُبْهِجِ والتَّرْفِيبِ: فِي عِنْقِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَآبُنِ عَشْرٍ وَابْنَةِ تِسْعِ وَفِي الْمُوجَزِ وَمُمَيَّزٍ رِوَابْتَانِ، وَهُمَّا فِي الانْتِصَارِ؛

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدُ لا تَصِحُ عُقُودُهُ، وَأَنَّ شَيْخَهُ قَالَ: الصَّحِيحُ عِنْدِي فِي عَقُودِهِ كُلُّهَا رِوَايَتَانِ، وَقَدُّمُ نِي التَّبْصِرَةِ صِحَّةً عِنْقَ مُمِّيِّز وَسَفِيهٍ وَمُفْلِس.

ُ نَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا بَلَغَ عَشْرًا رَوَّجَ وَتَزَوَّجَ وَتَزَوَّجَ وَطَلَّقَ وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي صِحَّةِ تَصَرُّف مُمَيِّزٍ وَنُفُوذِهِ بِلا إذْن وَلِييًّ وَإِبْرَائِهِ وَإِعْنَاقِهِ وَطَلاقِهِ رِوَايَتَانِ. وَيَصِحُ تَصَرُّفُهُ بِإِذْنِهِ، عَلَى الآصَحُ، والسَّفِيهُ مِثْلُهُ إِلاَّ فِي عَـدَمٍ وَثْفِهِ، وَيَجُوزُ إذْنُهُ لِمَصْلَحَةِ، وَيَصِحُ فِي يَسِيرِ مِنْهُمَا، وَكَلْنَا مَنْ دُونَ الْمُمَيَّزِ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن (م ١)(١).

وَمِنْ عَبْدٍ، وَشِرَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ وَاقْتِرَاضُهُ لا يَصِحُ، كَسَفِيهِ، فِي الأَصِحَـجُ

وَعَنْهُ: يَصِيحُ وَيُتُبِعُ بهِ بَعْدَ عِنْقِهِ، والرُّوايَتَان فِي إفْرَارُو. وَلِلْبَاثِعِ أَخْلُهُ مِنْهُ لإعْسَارُو.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ". مِنْ بَائِعِهِ بَعْدَ مَا عَلِمَ أَنْ مَوْلاًهُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَمَنَعَةً لَمْ يَكُنْ لَةُ شَيَءً، لآنُهُ هُوَ ٱتْلَفَ مَالَهُ.

وَفِي قَبُولِهِمْ هِبَةً وَوَصِيَّةً بلا إذْن أُوجُةً.

الثَّالِثُ: يَجُوزُ مِنْ عَبْدٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: يَصِيحُ قَبُولُ مُمَيَّزُ (م ٢)(١١)، وَكَذَا قَبْضُهُ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ.

وَيُقْبَلُ مِنْ مُمَيِّزٍ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَج: دُونَهُ هَدِيَّةٌ أَرْسَلَ بهَا، وَإِذْنُهُ فِي دُخُول دَار.

وَفِي جَامِعِ القَاضِي: وَمِنْ فَاسِقَ وَكَافِرٍ، وَذَكَرَهُ القُرْطُبِيُّ (عُ).

وَقَالَ القَاضِي ٱلْضَا: إِنْ ظُنَّ صِدْقُهُ، وَهَذَا مُتَّجَةً. قَالَ: وَإِنَّ حَدَّرَ مِنْ سُلُوكِ طَرِيقٍ لَزِمَ قَبُولُهُ، وَظَـاهِرُ كَـلام غَـيْرُو: لا،

وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلِهَذَّا ذَكَرَ فِي التَّمْهَيدِ فِي مَسْأَلَةِ التَّعَبُّدِ بِالقِيَاسِ: أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ بِلْصُوصَ فِي طُرِيقِهِ وَظُنَّ صِدْقُهُ لَزِمَهُ تَرَكُهُ. وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَنِ الْمُحَالِفِ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ حَذَّرَ فَاسِقٌ مِنْ طَرِيقٍ وَجَــب قَبُولُـهُ عُرْفًا، فَقَـالَ: لا نُسَـلُمُ، لاحْتِمَال قُصْدِ تَعْوِيقِهِ أَوْ النَّهَزِّي، والآصْلُ السَّلَامَةُ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويصحُّ في يسير منهما يعني من المميَّز، والسُّفيه وكذا من دون المميَّز، في أحد الوجهين). انتهى.

أحدهما: يصحُ، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والشَّرح.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، قطع به في الرُّعاية الكبرى، وهو مفهوم كلام كثير من الأصحاب.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وفي قبولهم يعني المميّز، والسَّفيه، والعبد هبةُ ووصيَّةُ بلا إذن أوجةً.

الثَّالث: يجوز من عبدٍ، نصُّ عليه. وفي المغني: يصحُ قبول مميَّز). انتهى.

وأطلق القبول وعدمه في السُّفيه، والمميَّز في الرَّعايتين، والحاويين، واطلقهما في الفائق، في الصُّغير.

أحدهما: يصح من الجميع.

قلت: وهو الصُّواب، واختاره في المغني، والشُّرح، والحاوي في قبول المميُّز.

والوجه الثاني: لا يصح.

وقال الحارثيُّ وتبعه في القواعد الأصوليَّة: لا يصحُّ قبض مميّز هبةً ولا قبولها، على أشهر الرَّوايتين، وعليه معظم الأصحاب. قلت: وهذا المذهب، وقد مرَّ للمصنَّف في باب ذكر أصناف الزَّكاة.

والوجه النَّالث: يصحُّ من العبد دون غيره، وهو المنصوص عن الإمام أحمد، وينبغي أن يكون هذا المذهب.

الفروع - كتاب البيع

وَمَا مَنَبَقَ مِنْ كَلامِهِ فِي الجَامِعِ ذَكَرَهُ فِي اسْتِغْبَالِ القِبْلَةِ، قَالَ: لآنَّ الاسْتِنْذَانَ، والهَدِيَّةَ مَوْضُوعُهُمَا عَلَى حُسْنِ الظُّنَّ، بِدَلِلٍ قَبُولِهِ مِنَ الصَّبِيِّ. وَيُحْتَجُ لِلَلِكَ: قَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَبِلَ هَدَايَا الْمُشْرِينَ وَهِيَ عَلَى أَلِدِي كُفَّارِهِ. أَلْمُسْرِكِينَ وَهِيَ عَلَى أَلِدِي كُفَّارِهِ.

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ مَذَا مَعَ قَرِينَةً رَبُّمَا أَفَادَتْ العِلْمَ فَصْـلاً حَـنِ الظَّـنَّ، نَحْوُ مُكَاتَبَةٍ وَعَلامَةٍ بِرِسَالَةٍ وَغَيْرِهَا، فَـلا يُفِيـدُ الإطلاق، وَلَعَلُ هَذَا أُولَى.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُبَاحَ النَّفْعِ، والافْتِنَاءِ بِلا حَاجَةٍ، كَعَقَارٍ وَيَغْلٍ وَحِمَارٍ، والقِيّامُ فِيهِمَا، لا إِنْ نَجِسًا، قَالَهُ فِي النَّهَايَةِ. وَدُودِ قَزَّ، وَحَرَّمَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَيَزْرُو، وَفِيهِ وَجَهً.

وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْسَائِلِ قَالَ: كَبَيْضَ مَا لَا يُؤكّلُ، لا حَشَرَاتٍ، والــةِ لَهْـوٍ وَكَلْـبٍ وَخَمْـرٍ وَلَـوْ كَانَـا ذِمَّيْنِنِ، ذَكَـرَهُ الأَرْجِيُّ عَنِ الأَصْحَابِ، وَسَرْجَيْنِ نَجسِ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ دُهْنِ نَجسٍ.

وَقَالَ مُهُنّا: سَأَلْت أَخْمَدَ عَنِ ٱلسَّلْفِ فِي الْبَعْرِ، والسَّرْجَيْنِ قَالَ: لا بَأْسَ.

وَأَطْلَقَ ابْنُ رَزِينِ فِي بَيْعِ نَجَاسَةٍ قَوْلَيْنِ، وَسُمٌّ قَاتِلٍ، مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: يَقْتُلُ بِهِ مُسْلِمًا، وَيَجُوزُ بَيْعُ السُّقَمُونُيَا وَنَحْوُهِ.

وَفِي بَيْعِ عَلَقَ لِمَصِّ دَمٍ وَدِينَان لِصَيْدِ سَمَكِ وَمَا يُصَادُ عَلَيْهِ كَبُومَةٍ شَبَاشَا وَجُهَانِ (م ٣، ٤)(١). وَيَجُورُ بَيْعُ طُيْرٍ لِقَصْدِ صَوْتِهِ، قَالَهُ جَمَاعَةُ¹¹⁾.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: إِنَّ جَازَ حَبْسُهُ، وَلِيهِ احْتِمَالان لابْن عَقِيلِ (م ٥)(٣).

(۱) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (وفي بيع علقٍ لمصّ دمٍ وديدانٍ لصيد سمك وما يصاد عليه كبومةٍ شباشا وجهان). انتهى. ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): بيع العلق لمصِّ دم وبيع الدِّيدان لصيد سمك هل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الفائق.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح من المذهّب، صحَّحه في المغني، والشَّرح، والنَّظم، والحاوي الكبسير، وغيرهم، وقدَّمه في الرَّعايـة الكبرى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

(المسألة الثَّانية – ٤): بيع ما يصاد عليه كبومةٍ شباشا هل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى، وأطلق الوجهين في الحاوي الكبير.

أحدهما: يصحُّ مع الكراهة، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، صحَّحه النَّاظم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويجوز بيع طيرٍ لقصد صوته ذكره جماعةً).

قلت: من الجماعة صاحب المستوعب، والمغني، والشّرح، والرّعايتين، والحاويين، والنّظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم. وهو ظاهر ما قدّمه المصنّف.

 (٣) (مسألة - ٥): قوله: (ويجوز بيع طيرٍ لقصد صوته ذكره جماعةً، وعنـد شـيخنا يجـوز إذا جـاز حبسـه. وفيـه احتمـالان لابـن عقيل). انتهى.

. قال في الآداب الكبرى: فامًا حبس المترنّمات من الأطيار، كالقماريّ، والبلابل، لترنّمها في الأقفاص، فقد كرهـــة أصحابنــا، لأنّــه ليس من الحاجات إليه، لكنّه من البطر، والأشر ورقيق العيش، وحبسها تعذيبٌ، فيحتمل أن تردّ الشّهادة باستدامته.

ويحتمل أن لا تردًّ، ذكره في الفصول. انتهى.

وقال في الفصول في موضع آخر: وقد منع من هذا أصحابنا وسمُّوه سفهًا. انتهى. فقطع في الموضع الثَّاني بالمنّع وأنّ عليه الأصحاب، وهو قويٌّ، وقال في باب الصّيد: نحن نكره حبسه للتّربية لما فيه من السُّفه، لأنّه

يطرب بصوت حيوان صوته حنينٌ إلى الطّيران وتأسُّفٌ على التُّخلّي في الفضاء.

وَفِي الْمُوجَزِ: لا تَصِحُ إِجَارَةُ مِنا قُصِدَ صَوْتُهُ، كَلِيكِ وَقُمْرِيُّ.

وَيْنِي التَّيْصِيرَةِ: لا يَصِحُ إِجَارَةُ مَا لا يُنتَّفَعُ بِهِ كَفَنَم وَدَجَاجَ وَيُلْبُل وَقُمْرِيٍّ.

وَفِي الفُنُون: يُكْرَهُ.

وُفِي بَيْع هِرٌّ وَمَا يَعْلَمُ الصَّيْدَ أَوْ يَقْبَلُ النَّعْلِيمَ كَفِيلٍ^(۱) وَفَهْدٍ وَيَازٍ وَصَفْرٍ وَعُقَابٍ وَشَاهِينَ وَنَحْوِهَا رِوَايَسَانِ، فَـ إِنْ جَـازَ فَفِي فَرْخِهِ وَبَيْضِهِ وَجْهَان (م ٢، ٨)^(١).

وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُ الفِيلُ، وَالفَّهْلُ التَّعْلِيمَ لَمْ يَجُزُّ، كَأْسَدٍ وَذِقْبٍ وَدُبُّ وَخُرَابٍ.

(١) تنبيه: قوله في المسألة: (وما يعلم الصّيد أو يقبل التّعليم كفيل...) إلى آخره، وقال بعسد ذلك: فيإن لم يقبسل الفيسل أو الفهسد التّعليم لم يجز بيعه كأسدٍ إلى آخره، فلعلّه اراد تعليم كلّ شيء بحسبه فتعليم الفيسل لسلركوب، والحمسل عليه ونحوهما، وتعليم غيره للصّيد، إلاّ أنّه أراد تعليم الفيل للصيّد، وإن كان ظاهر عبارتُه الأولى، فإنّ هذا لم يعهد، ولم يذكره الأصحاب فيما يصاد بـه، ولشسيخنا عليه كلامٌ في حواشيه.

(۲) (مسألة - ۲ - ۸): قوله: (وقي بيع الهر وما يعلم الصيد أو يقبل التّعليم كفيلٍ وفها وبازٍ وصقرٍ وعقاب وشاهين ونحو ذلك روايتان، فإن جاز ففي فرخه وبيضه وجهان). انتهى.

ذكر المصنّف مسائل:

(المسألة الأولى - ٦): بيم الهرُّ هل يصنحُ أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والحرَّر، والرَّعايتين، والحساوي الصُّغير، والزَّركشيّ، وتجريد العناية، وغيرهم.

إحداهما: يجوز ويصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التُصحيح، والكافي، والنَّظم، وغيرهم، واختاره الشَّيخ الموقَّق، والشَّارح وابــن رزين في شرحه، وغيرهم.

وقدَّمه في الحاوي الكبير، وقطع به الخرقيُّ وصاحب الوجيز، والمنوِّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: لا يصحُّ البيع، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى وصاحب الهدي، والفائق، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهيَّة: لا يجوز بيع الهرِّ، في أصحُّ الرُّوايتين، للنَّهي الصُّحيح عن بيعه.

(المسألة الثَّانية - ٧): بيع ما يعلم الصَّيد، كما مثل المصنّف، هل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، والزَّركشيُّ، وتجريد العناية، وغيرهم.

إحداهما: يجوز ويصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والكافي، والنَّظم، وغيرهم.

واختاره الشَّيخ، والشَّارح وابن رزينٍ في شرحه، وغيرهم.

وقدُّمه في الحاوي الكبير، وقطع به الحَرقيُّ وصاحب الوجيز، والمنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ.

اختاره أبو بكر وابن أبي موسى، وحاصله أنَّ من اختار الصَّحَّة هنا اختارها في الهُرِّ، إلاَّ صاحب الهدي، والفسائق، وابـن رجــبو، وأظنُّ، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، فإنَّهم اختاروا عدم الجواز في الهُرِّ، لأنَّه قد ثبت في صحيح مسلم النَّهي عن بيعه، واللَّه أعلم.

(المسألة النَّالثة - ٨): إذا قلنا يصحُ البيع، فهل يصحُ بيع فراخه وبيضه أم لا؟ أطلق الخلاف.

قلت: وعلى قياسه ولد الفهد الصُّغير، وأطلقه في الرُّعاية الكبرى في البيض.

أحدهما: يصحُّ فيها إذا كان البيض يتنفع به، بأن يصير فرحًا، وهو الصَّحيح.

اختاره الشَّيخ، والشَّارح، وصحَّحه في النَّظم، وقدَّمه في الكافي، والحاوي الكبير وشرح ابن رزينٍ.

قال الزُّركشيِّ: إن قبل التعليم جاز، على الأشهر، كالححش الصُّغير.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثاني: لا يصحُ.

وقال القاضي: لا يجوز بيع البيض لنجاسته، وردَّه الشَّارح، وهو كما قال.

قال في عُيُونِ المُسَائِلِ: وَنَسْرِ وَنَحْوِهَا، وَقَالَ: وَنِمْرٍ، وَيَأْتِي فِي الصَّيْدِ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا عَنْ أَحْمَدُ أَنَّهُ كَرِّهَ بَيْعَ اَلفُهُودِ وَجُلُودِهَا ۚ وَجِلْدِ النَّمْرِ.

وَكَذَا بَيْعُ قِرْدٍ لِلْحِفْظِ (م ٩)(١)

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، قَالَ مُهُنًّا: مِمَالَت أَحْمَدَ عَنْ بَيْعِ القِرْدِ وَشِرَائِهِ فَكَرِهَهُ، ويَجُوزُ بَيْعُ عَبْدٍ جَــانٍ، فِـي المُنْصُــوصِ، كَمُرْتَـدُ، فَلِجَاهِل أَرْشُهُ وَفِي مَسْأَلَةِ مُرْتَدًّ احْتِمَالُ ثُمَنِهِ وَمَرِيَضٍ.

وَقِيلَ: غَيْرُ مَآيُوس.

وَنْيَيْ مُتَخَتُّم قَتْلُهُ لِلْمُحَارِيَةِ وَلَبَنِ آدَمِيَّةٍ وَقِيلَ: أَمَةٍ وَجْهَانِ (م ١٠، ١١)(١٠.

قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَبِيعَ لَبَنَهَا، وَاحْتَجُ ابْنُ شِهَابِ وَغَيْرُهُ بِأَنْ الصّحابَةَ رضي الله عنهم قضوا فيمَن غَرّ بأمّةٍ

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وكذا بيع قرد للحفظ) يعنى: أنَّ فيه الخلاف المطلق الَّذي في سباع البهائم.

وأطلقهما في المستوعب، والرَّعايتين، والفائق، وظاهر ما في المغني، والشُّرح إطلاق الخلاف كالمصنَّف:

أحدهما: يصحُّ، اختاره ابن عقيلٍ، وقدَّمه في الحاوي الكبير.

قلت: هو الصُّواب، وهو أقبل للتَّعليم ممَّا تقدُّم، وعمومات كلام كثيرٍ من الأصحاب تقتضي ذلك. وقد أطلق الإمام أحمد كراهة بيع القرد.

وقال في آداب الرَّعايتين: يكره ٱقتناء قردٍ لأجل اللُّعب، وقيل: مطلقًا. انتهي.

وظاهره: أنَّ المذهب لا يكره اقتناؤه لغير اللَّعب، والوجه الثَّاني لا يصحُّ بيعه.

وقال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: وهو قياس قول أبي بكرٍ وابن أبي موسى، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

(٢) (مسألة – ١٠ – ١١): قوله: (وفي متحتّم القتل للمحاربة ولمين آدميَّة وقيل: أمةٍ وجهان). انتهى.

(المسألة الأولى - ١٠): (هل يصحُّ بيع المتحتُّم القتل للمحاربة أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في الكافي، والمقنع، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشُّرح، والنَّظم، والتَّصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

وقدَّمه في المستوعب، والحاوي الكبير. .

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال القاضي: إذا قدر عليه قبل التُّوبة لم يصحُّ بيعه، لأنَّه لا قيمة له. انتهي. وهو قويٌّ.

(المسألة الثَّانية - ١١): هل يصحُّ بيع لبن الأدميَّات أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنــع، والتَّلخيـص، والبلغـة، والرِّعايتين، والحاويين، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ مطلقًا، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام الخرقيِّ، صحَّحه الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، والنَّاظم وصاحب التَّصحيح،

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدميُّ، واختاره ابن حامدٌ وابن عبدوس في تذكرته.

والوجه الثاني: لا يصحُ مطلقًا.

قال الشَّيخ الموفَّق ومن تابعه: ذهب جماعةٌ من أصحابنا إلى تحريم بيعه.

وجزم به في المنوّر، وقدَّمه في المحرّر.

وقد أطلق الإمام أحمد الكراهة.

والوجه الثَّالث: يصحُّ من الأمة دون الحرُّة.

وأطلقهنُّ في الفائق.

(م): الإمام مالك

بضَمَان الآوْلادِ، وَلَوْ كَانَ لِلَّبَن قِيمَةٌ لَلْكَرُوهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ فِيمَنْ عِنْدَهُ أَمَةُ رَهْنِ فَسَقَتْ وَلَدَهُ لَبُنًا وُضِعَ عَنْهُ بِقَدْرِهِ. وَفِي مَنْدُورٍ عِنْقُهُ نَظَرٌ، قَالَهُ القَاضِي، والْمُنتَخَبُ، والآشْهَرُ المَنْعُ

وَفِي جَوَازَ بَيْعِ المُصْحَفُو (و هـ) وَكَرَاهَتِهِ (و م ش) وَتَحْرِيمِهِ رِوَايَاتٌ (م ١٢)^(٢).

وَيِي ، وَرَا يَكُمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَيُنَى وَلَوْ وَصَّى بِيَنِيْهِ لَمْ يُبَعْ، نَصَّ عَلَيْهِمَا. وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بَيْعُ النَّعَاوِيدِ أَعْجَبُ إِلَيُّ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، والنَّعْلِيمُ أَحَبُ إِلَيٍّ مِنْ بَيْعِ التَّعَاوِيدِ.

وَفِي القِرَاءَةِ فِيهِ بِلا إِذْنِ وَلاَ ضَرَرُ وَجُهَانَ (م ١٣)(١٠.

(١) تنبيه: قوله: (وفي منذور عتقه نظرٌ، قاله القاضي، والمنتخب) يعني: نذر تــبرُّر لا نــذر لجــاج وغضــبـ، قالــه ابــن نصــر اللَّــه، والأشهر المنع. انتهى.

الأشهر هو الصُّحيح من المذهب، جزم به في الحرُّر، والفائق، والمنوِّر وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدُّمه في الرِّعايتين، والنَّظم.

وقيل: يصحُّ بيعه. قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: ولا تردُّد في جواز بيعه.

قال في الرَّعايتين: قلت: إن علَّقه بشرطٍ صحُّ بيعه قبله، وجزم به في الحاويين، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (وفي جواز بيع المصحف وكراهته وتحريمه روايات). انتهي.

إحداهنٌّ: لا يجوز بيعه، وهو الصُّحيح، على ما اصطلَّحناه.

قال الإمام أحمد: لا أعلم في بيعه رخصةً، وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح وابن رزينٍ، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والكافي، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى، والنُّظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يجوز بيعه مع الكراهة، صحَّحه في مسبوك الذَّهب، والحلاصة، والتَّصحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهو أظهر. وجزم به في المنوِّر، ومنتخب الأدميِّ، وإدراك الغاية، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والهادي، والحرُّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين ونظم المفردات، وغيرهم، واختساره ابـن عبــدوس

قلت: وعليه العمل، ولا يسع النَّاس غيره، وأطلقها في المقنع.

والرُّواية النَّالثة: يجوز بيعه من غير كراهةٍ، وذكرها أبو الخطَّاب فمن بعده.

(٣) تنبيه: قوله: (فإن حرم قطع بسرقته).

قال بعض الأصحاب المتأخّرين: هذا سهوّ من المصنّف، وصوابه فإن جاز قطع بسرقته، وإن حرم لم يقطع. انتهى.

وهو كما قال، اللُّهمُ إلاَّ أن يريد التَّحريم مع الصُّحَّة، وهو أولى، وفي عبارته ما يدلُّ عليه، لأنَّـه قـال: (وفي جـواز بيعـه وكراهـتــه

مراده بقوله: (فإن حرم)، وهو التَّحريم الثَّاني، يعني: مَع الصُّحَّة، واللَّه أعلم.

(٤) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي القراءة فيه بلا إذن ولا ضرر وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصُّواب، وقدُّمه في الرُّعايةُ الكبرى في باب الرُّهن.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشُّرح، فإنَّهما قالا: والرُّواية الثَّانية: يجوز رهنه.

ونقل عبد الله: لا يعجبني بلا إذنه.

والوجه الثَّاني: يجوز بشرطه المتقدُّم.

قال الإمام أحمد: إذا رهن مصحفًا لا يقرأ فيه إلاَّ بإذنه. انتهى.

اختاره في الرُّعاية الكبري.

ويؤيِّده: أنَّ الإمام أحمد جوَّز القراءة فيه للمرتهن.

وَجَوِّزُهُ أَحْمَدُ لِمُراتَهِنِ، وَعَنْهُ. وَلِيهِ: يُكُرِّهُ".

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لا يُغْجِبُنِي بِلا إِذْنِهِ. وَيَلْزُمُ بَلْلَهُ لِحَاجَةٍ وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ عَكْسُهُ، كَغَيْرِهِ.

وَإِجَارَتُهُ كُبَيْعِهِ (م ١٤)(١)

وَكَذَا إِبْدَالُهُ وَشِرَاؤُهُ، والآصَحُ لا يَخْرُمَان (م ١٥)(١).

رُويَ عَنْ عُمَرُ: رضي الله عنه لا تُبيعُوا الْمُصَاحِفَ وَلا تَشْتُرُوهَا.

وَغَنِ ابْنِ عُمَرَ: وَدِدْتُ أَنَّ الْآيْدِيَ تُقَطُّعُ فِي بَيْعِهَا.

وَعَنِ الْبَنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ أَنْهُمَا كَرِهَا بَيْعَهَا وَشِيرَاءَهَا.

وَعَنِّ الْبَنِّ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَرِّهَ بَيْعَهُ وَأَنَّهُ لا بَأْسَ بِهِ. وَعَنْهُ وَعَنْ جَابِرِ البَّمْعَة وَلا تَبِعْهَا.

قَالَ أَلقَاضَي: وَيُهجُوزُ وَقَفْهُ وَهِبَتُهُ، والوّصَيَّةُ بِهِ وَاحْتَجُ بِنُصُوصٌ إَحْمَك، وَلاَ يَصِيحُ بَيْعُهُ لِكَافِرِ (هـ ق).

وَيَجُوزُ نَسْخُهُ بِأَجْرَةٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. وَاخْتَجُ يِقُولِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَفَيهِ لِمُخْدِثٍ بِلا خَمْلٍ وَلا مَسَّ رِوَايْتَانِ (م ١٦)^٣٠. وَكَذَا فِي كَافِرْ ٢٠)، وَفِي النَّهَايَّةِ: يُمْنَمُ.

وقد قال في القاعدة التّاسعة والتّسمين: تجب إعارة المصحف لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد مصحفًا غيره.
 ونقله القاضي في الجامع الكبير.

وذكر ابن عقيل في كلام مفرد له: أنَّ الأصحاب علَّلوا قولهم لا يقطع بسرقة المصحف، فإنَّ له فيه حتُّ النَّظر لاستخراج أحكام الشّرع إذا خفيت عليه، وعلى صاحبه بذله لذلك. انتهى.

وهنا يقوي الجواز، وعنه: يكره.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وإجارته كبيعه). انتهى. قد علمت الصَّعيح من الرَّوايات الَّي في البيع، فكذا يكون الصَّحيح في الإجارة، كما قال المصنّف وغيره من الأصحساب، واللّـه

(٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وكذا إبداله وشراؤه، والأصح لا بحرَّمان). انتهى.

انتفى التّحريم من إطلاق الخلاف، ويقي رواية الجواز، والكراهة، وظاهر كلامه إطلاق الخلاف فيهما.

وأطلقهما في الحداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمسستوعب، والكسافي، والمقشع، والحسادي، والتُلخيص، والبلخية؛ والحساويين، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: لا يكره، وهو الصَّحيح، فقد رخَّص الإمام أحمد في شوائها وجزم به في الوجيز، والمنوَّر، وصحَّحه في التَّصحيح، وقدَّمه في الحرَّر وغيره.

واختاره الشِّيخ، والشَّارح في الشَّراء واختار ابن عبدوس كراهة الشَّراء، وعدم كراهة الإبدال.

والرُّواية الثَّانية: يكره، قدَّمه في الحلاصة، والرَّعايتين، وذَّكر أبو بكرٍ في المبادلة هل هي بيعٌ أم لا روايتين.

وأنكر القاضي ذلك وقال: هي بيعً، بلا خلافو، وإنّما أجاز أحمد إيّدال المصحف بمثلّه، لآنّه لا يسدلُّ على الرّغبـة عنـه ولا علـى الاستبدال بعوض دنيويٌ بخلاف أخذ ثمنه، ذكره في القاصدة الثّالثة والأربعين بعد المئة.

(٣) (مسألة - ١٦): قوله: (ويجوز نسخه بأجرةٍ، نقله الجماعة... ففيه لمحدث بلا مسَّ ولا حلي روايتان). انتهى.

إحداهما: يجوز، وهو الصُّحيح، قطع به الشَّيخ المونَّق وغيره.

واختاره القاضي في التّعليق وغيره، وهو مقتضى كلام الخرقيّ، وهو ظاهر ما اختاره الزّركشيّ.

والرُّواية النَّانية: لا يجوز، وللمجد احتمالٌ بالجواز للمحدث دون الجنب.

وأطلقهنَّ في الرَّعاية، وحكاهنَّ أوجهًا، وقيل: هو كالتَّقليب، وقيل: لا يجوز وإن جاز التَّقليب بالعود.

(٤) تنبيه: يحتمل أنَّ قوله: (وكفا في كافر) لا يقتضي إطلاق الحلاف بل يكون ذلك مجرَّد إخبار.

ويجتمل: أنَّ الخلاف مطلقٌ عنده، وتقديره: الرَّوايتان المطلقتان في جواز نسخ المحدث مطلقتان في جواز ذلك مسن الكافر، فلذلـك صحَّحنا الخلاف وبيُنًا المذهب، والله أعلم.

الفروع - كتاب البيع

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لا يَخْتَلِفُ قُولُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنْ الْمَصَاحِفَ تَكْتُبُهَا النَّصَارَى، عَلَسى مَـا رُوِيَ عَـنِ ابْـنِ عَبْـاسٍ، وَيَـأَخُذُ الأَجْرَةُ مِنْ كُتَّبَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، والنَّصَّارَى.

وَرُوَى الْحَلَالُ فِي كُتَّابِ الْمُسْخَفِ، عَنِ البّغَوِيِّ، عَنْ أَخْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: نُصَـَـارَى الحِيرَةِ كَـانُوا يَكَتُبُونَهَـا، لِقِلَّـةٍ مَـنْ كَـانَ يَكْتُبُهَا، قِيلَ لَهُ: يُعْجِبُكُ هَذَا؟ قَالَ: لا، مَا يُعْجِبُنِي.

قَال فَي الجَلافَوِ: يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنْهُمْ يَخْمِلُونَهُ فِي خَال كِتَابَتِهِمْ. وَقَالَ فِي الجَامِعِ: ظَاهِرُهُ كَرَاهَتُهُ لِلاَلِكَ، وَكَرِهَهُ لِلْجُلافِو، وَقَالَ: وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ يَكْتُبُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ لا يَحْمِلُهُ، وَهُسوَ قِيَاسُ اللَّهْمَبِ (م ١٧)(١) أَنَّهُ يَجُورُ، لآنَّ مَسَّ القَلَمِ لِلْحَرْفِ كَمَسِّ العُودِ لِلْحَرْفِ، وَيَجُورُ لِلْمُخْدِثِ تَقْلِيبُ السورَقِ بِعُمودٍ، وَقَالَ الرَّانَةُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ نَقُلَهُ الْحَمَاعَةُ.

وَيَتَوَجُّهُ مِنَ الْمَنْعِ تَخْرِيجُ: لا يَجُوزُ نَسْخُهُ بِأَجْرَةِ، لاخْتِصَاصِ كُوْنِ فَاعِلِهِ مِنْ أَهْلِ القُرْيَةِ، وَكَرِهَـهُ الْمِنْ سِيرِينَ كَتَعْلِيـمِ

قَالَ أَحْمَدُ: نَفْسُ مَا فِي المُصْحَفَدِ يُكْتَبُ كَمَا فِي المُصْحَفَدِ، يَمْنِي لا يُخَالِفُ حُرُوفَهُ. وَقَالَ القَاضِي: لا يَجُوزُ، وَقَالَ بَعْدَ كَلامِ أَحْمَدُ: إِنْمًا اخْتَارَ ذَلِكَ لآنَهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى كَتْبِهِ بِهَلِهِ الحُسرُوف فَلَـمْ تَحْسُنْ مُخَالَفَتُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا تُبَاعُ كُتُبُ العِلْمِ، وْكُرِهَهُ (مْ).

وَقِيلَ: لا يَقْطَعُ بِسَرِقَتِهَا مُحْتَاجٌ. وَيَصْبِحُ شَيْرًاهُ كُتُنْبِ رُنْدَقَةٍ وَنَحْوِهَا ليُتْلِفَهَا، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَذَكُسُرُهُ فِي الفُنُسُونِ عَسَ بُعْض أَصْحَابِنَا وَزَادً: لاَ خُمْر لِيُرِيقَهَا، لآنَ فِي الكُتُسِوَ مَالِيَّةُ الوَرَق.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَبْطُلُ بِٱلْةِ اللَّهْنِ، وَسَقَطَ حُكُمْ مَالِيَّةِ الخَشَبِ.

رَفِي جَوَازِ الاسْتِصْبَاحِ بِدُهْنِ نُجس رِوَايَتَان (م ١٨)^(١).

نَقُلُ جَمَّاعَةُ: مَا لَمْ يُمَنَّلُهُ بِيَدُو، يَأْخُذُهُ بِمُودٍ. وَخُرَّجَ مِنْهُ جَوَازُ بَيْعِو، كَبَيْعِهِ لِكَافِرٍ عَالِم بِهِ، فِي رِوَايَةٍ. الرَّابِعُ: القُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ. فَلا يَصِيحُ بَيْعُ السَّمَكَ فِي المَّاءِ (و)، والطُّيْرِ فِي الهَوَّاءِ (وُ).

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وهما في كافر وفي النَّهاية يمنع.

وقال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد الله أنَّ المصاحف تكتبها النَّصارى...

قال: يحمل قول أبي بكر على ما إذا كتبه وهو بين يديه من غير مس ولا حملٍ، وهو قياس المذهب). انتهى.

وأطلق الرُّوايتين صاحب التَّلخيص وابن تميم وابن حمدان:

إحداهما: يجوز، وهو الصّحيح، اختاره القاضي في التّعليق وغيره.

قال ابن عقيل في التّذكرة: ويجوز استتجار الكافر على كتابة المصحف إذا لم يحمله، وجزم به في الآداب الكبرى وغيره وقال: نصّ عليه. وتقدّم كلام أبي بكر، والقاضي أيضًا.

والرُّواية الثَّانية: المنع، قيل للإمام أحمد: يعجبك أن تكتب النَّصارى المصاحف؟ قال: لا يعجبني.

قال الزَّركشيِّ: فأخذ من ذلك روايةً بالمنع. انتهى.

قلت: رواية المنع في حقُّ الكافر أقوى من رواية المنع في حقُّ المسلم، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وفي جواز الاستصباح بالدُّهن النَّجس روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والإيضاح، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمغنى، والكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والحرُّر ويختصر ابن تميم، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، والمذهب الأحمد، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يجوز، وهو الصحيح، صحَّحه في التصحيح والخلاصة، والرعاية الكبرى، وغيرهم.

قال الزُّركشيُّ: هذا أشهر الرَّوايتين، ونصرها في المغني، واختارها الحُرقيُّ، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وغيرهما. وجزم به في الإفادات في باب النجاسة.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز جزم به في الوجيز.

وَقِيلَ: لا يَأْلُفُ الرُّجُوعَ، وَاخْتَارَهُ فِي الفُنُونِ وَأَنَّهُ قَوْلُ الجَمَاعَةِ، وَالْنَكَرَهُ مَنْ لَمْ يُحَقِّقُ، فَإِنْ أَمْكَنَ أَخْذُهُ وَمَكَانُـهُ مُغْلَـقٌ أَوْ أَخْذُ سَمَكِ فِي مَاءٍ مِنْ مَكَانِ لَهُ وَطَالَتِ المُدَّةُ فَلَمْ يَسْهُلْ أَخْذُهُ لَمْ يَجُزْ، لِعَجْزِهِ فِي الحَالِ، والجَهْلِ بِوَقْتِ تَسْلِيمِهِ.

وَظَاهِرُ الوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: بَلَي، وَهُوَ ظَاهِرُ تَعْلِيلِ أَحْمَدَ بِجَهَالَتِهِ، وإلاَّ فَوَجْهَانِ (م ١٩)(١).

وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ فِي الْأُولَى، لِقِصَرِ الْمُدَّةِ، وَلاَ بَيْعُ مَغْصُوبٍ إلاَّ لِغَاصِبِهِ (و) وَعَلَسَى الآصَحَّ: أَوْ قَـادِرٍ عَلَيْهِ (و هــ) وَكَذَا آبِنَّ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَذَّكَرَهُ القَاضِي فِي مَوضِعِ (و هـ م)، والآشهَرُ المُنْعُ، وَإِنْ عَجَزَ فَلَهُ الفَسْخُ.

وَيَصِحُ بَيْعُ النَّحْلِ بِكِوَارَتِهِ أَوْ فِيهَا مُفْرَدًا، فِي الْأَصَحُّ فِيَهمًا، والْأَكْثُرُ إِذَا شُوهِدَ دَاخِلاً.

قَالَ جَمَاعَةً: لا بِمَا فِيهَا مِنْ نَحِلٍ وَعَسَلٍ، وَظَاهِرُ كَلام بَعْضِهِمْ صِحْتُهُ.

الخَامِسُ: مَعْرِفَتُهُ، فَلا يَصِعُ إلا بِرُوْيَةٍ مُقَارِنَةٍ لَهُ أَوْ لِبَعْضِهِ إِنْ دَلْتْ عَلَى بَقِيتِهِ، نَصُ عَلَيْهِ.

فَرُوْيَةُ أَحَدٍ وَجَهَيْ ثَوْبٍ خَلِّم تَكُفِي، لا مَنْقُوشٍ وَلا بَيْعُ الْأَنْمُوذَجِ، بأنْ يُرِيَهُ صَاعًا وَيَبِيعَهُ الصَّبْرَةَ عَلَى أَنْهَا مِنْ جِنْسِهِ.

وَقِيلَ: صَبُطُ الْأَنْمُوذَجِ كَذِكْرً الصَّفَاتِ. نَقَلَ جَعْفَرٌ فِيمَّنْ يَفْتَحُ جِرَّابًا وَيَقُوَلُ: البَاقِي بِصَفَتِهِ، إذَا جَاءَهُ عَلَى صِفَتِهِ لَيْسَ لَهُ رَدُهُ، وَاحْتَجُ بهِ القَاضِي عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانُ لِنَوْع مِنَ العَرْضِ عُرِفَ فِي المُعَامَلَةُ فَهُو كَالْوَصْفَهِ، والشَّرْطُ كَالثَّمَن.

قَالَ القَاضِيَ وَغَيْرُهُ: وَمَا عَرْفَهُ بِلَمْسِهِ أَوْ شُنَمُّهِ أَوْ ذَوْقِهِ فَكَرُؤُوتِيهِ.

وَعَنْهُ: وَيَعْرِفَ صِفَةَ المَبِيعِ تَقْرِيبًا، فَلا يَصِحُّ شِيرًاءُ غَيْرٍ جَوْهَرِيٌّ جَوْهَرَةً.

وَقِيلَ: وَشَمَّهُ وَذَوْقُهُ، وَعَلَى ٱلآصَحُّ: أَوْ رَقَيَةٌ سَابِقَةٌ بِزَمَنٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ ظَنُّ بَقَاءٍ مَا اصْطَرَفَا بِهِ، وَعَلَى الْأَصَحَّ: أَوْ بِصِّفَةٍ تَكْفِي فِي السَّلَمِ (ق)، فَيَصِحُ بَيْعُ أَعْمَى وَشِرَاؤُهُ، كَتُوكِيلِهِ (و).

وَعَنْهُ: لا تَكْفِي (خ).

وَعَنْهُ: وَبِغَيْرٍ صِّفَةٍ (و هــ) اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ، وَضَعَّقَهُ أَيْضًا، هَذَا إِنْ ذُكِرَ جِنْسَهُ، وإلاَّ لَمْ يَصِحُ، رَوَايَــةُ وَاحِــدُةً، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، فَعَلَيْهَا: لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ، عَلَى الآصَحُ، وَلَهُ قَبْلَهَا فَسْخُ العَقْدِ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: لا كَإِمْضَائِهِ، وَلا يَبْطُلُ العَقْدُ بِمَوْتَ وَجُنُون، وَلِلْمُثْنَرِي الفَسْخُ، بِخِلاف رُوَيَةٍ سَـابِقَةٍ أَوْ صِفَـةٍ، لا مُطْلَقًا (هـ ق) عَلَى التَّرَاخِيَ إِلاَّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّصَا مِنْ سَوْم وَنَخُوْه، لا يرُكُو بهِ الدَّائَةُ فِي طَرِيق الرَّدُّ.

مُطْلَقًا (هـ قُ) عَلَى التَّرَاخِي إِلاَّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّصَا مِنْ سَوْمٍ وَنَحْوُو، لا بركُوَّبُو الدَّابُةُ فِي طَرِيقِ الرَّدُّ. وَعَنْهُ: عَلَى الفَوْرِ، وَعَلَيْهِمَا مَتَى أَبْطُلَ حَقَّهُ مِنْ رَدُّو فَلا أَرْشَ، فِي الْآصَحَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ.

وَفِي الرَّحَايَةِ: وَفِيْهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: وَقَدْ ذَكَرَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَٱبُو الْحَطَّابِ بِعُمُومٍ كَلامِهِ إِذَا الْخَتَلَفَا فِي صِفَةِ المَبِيعِ هَلْ يَتَحَالَفَانِ أَوْ قَوْلُ الْبَاقِعِ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ، وَسَيَأْتِي، وَهِنْدَ (م) قَوْلُ البَّاقِع.

وَيَيْعُ مَوْصُوفُو غَيْرِ مُعَيَّنِ يَصِحُّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اعْتِبَارًا بِلَفْظِهِ. والثانِي: لا، وَحَكَاهُ شَيْخُنَا عَنْ أَخْمَدَ، كَالسَّلُم الحَالُ.

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (فإن أمكن أخذه -يعني: الطّبر- ومكانه مغلقٌ أو أخذ سمك في ماءٍ من مكان لـــه وطـالت المــدّة فلــم يسهل أخذه لم يجز... وظاهر الواضح وغيره: بلي، والأ فوجهان). انتهى.

يعني: إذا طالت المدَّة وأمكن أخذه ولكن بتعب ومشقَّةٍ فهذا علُّ الوجهين، قاله الشُّيخ الموفَّق، والشَّارح.

أحلهما: يصحُ وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهما، وقدَّمه في الفاتق.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، والحالة هذه، احتاره القاضي.

تنبيه: لو لم تطل المدَّة في تحصيله جاز بيعه، قطع به في المغني، والشّرح، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم، وقاله القاضي وغيره. وظاهر كلام المصنّف: أنّ فيه وجهين مطلقين، وليس الأمر كذلك.

وعلى تقدير أن يكون فيه خلافٌ فضعيفٌ، واللَّه أعلم.

والثَّالِثُ: يَصِحُ إِنْ كَانَ مِلْكُهُ (م ٢٠)(١).

فَعَلَى الآوَّل حُكْمَهُ كَالسَّلَم، وَيُعْتَبَرُ قَبْضُهُ أَوْ ثَمَنُهُ فِي الْمَجْلِس، فِي وَجْهِ، وَفِي آخَرَ: لا (م ٢١)(٢).

فَظَاهِرُهُ لا يُعْتَبُرُ تَعْيِينُ قَمَنِهِ، وَظَاهِرُ المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِو: يُعْتَبُرُ، وَهُوَ أُوالَى، لِيَخْرُجَ عَنْ بَيْعِ ذَيْنِ بِدَيْنِ، وَجُوْزَ شَيْخُنَا بَيْتُعَ الصُّفَةِ، والسُّلَم حَالاً إِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ.

قَالَ: وَهُوَ أَلْمَرَادُ بِقَوْلِهِ عليه السلام لِحَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ: «لا تَبعُ مَا لَيْسَ عِنْدَك». فَلَوْ لَمْ يَجُزْ السَّلَمُ حَالاً لَقَالَ: لا تَبِعْ هَذَا، سَوَاءً كَانَ عِنْدَهُ أَوْ لا، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَإِنَّمَا يَفْعَلُــهُ لِقَصْــلِ التَّجَــارَةِ، والرُّبْح، فَيَبيعُهُ بسيعْر، وَيَشْتَريهِ بأرْخَصَ، وَيَلْزَمُهُ تَسْليمُهُ فِي الحَال، وَقَدْ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ لا وَقَدْ لا تَحْصُلُ لَهُ تِلْكَ السَّسْلْعَةُ إِلاَّ بِثَمَنَ إَعْلَى مِمَّا تُسَلُّفَ فَيَنْدَمُ، وَإِنْ حِصَلَتْ بِسِغْرِ أَرْخَصْ مِنْ ذَلِكَ نَدِمَ الْمسَلَّفُ إِذْ كَسَانٌ يُمْكِنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ هُـوَ بِذَلِـكَ الثَّمَٰنِ، فَصَارَ هَذَا مِنْ نَوْعِ الْمُسِرِٰ، وَاللَّهَمَارِ، والمُخَاطَرَّةِ، كَبَيْعِ العَبْدِ الآبِقِ، والبَعِيرِ الشَّارِدِ يُبَاعُ بِدُونِ ثَمَنِهِ، فَإِنَّ حَصَـلَ نَـدِمَ البَائِعُ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلُ نَدِمَ الْمُشْتَرِي.

وَأَمَّا مُخَاطَرَةُ التَّجَارَةِ فَيَشْتَرِيَّ السَّلْعَةَ بِقَصْدِ أَنْ يَبِيعَهَا بِرِبْحِ وَيَتَوكُلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، فَهَذَا الَّذِي أَحَلُهُ اللَّهُ.

وَذَكَرَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لَا يَصِعُ اسْتِصَنَاعُ سِلْعَةً، لاَنْهُ بَاعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْـهِ السَّـلَمِ، وَأَنْـهُ لا يَصِيحُ بَيْـعُ تُوْبِ نُسِجَ بِغَضُهُ عَلَى أَنْ يُنْسَجِ بَقِيَّتُهُ، لآنَ البَقِيَّةَ سَلَمْ فِي أَعْيَانِ، وَإِنْ قَالَ: بِغَتُك هَذَا البَغْلَ، فَبَانَ فَرَسًّا، لَمْ يَصِحُّ.

وَقِيلَ: لَهُ الخِيَارُ، وَفِي الانْتِصَارِ: مَعَ مَعْرِفَةِ مُشْتَر جَنْسِهِ مَنْعٌ وَتَسَلِيمٌ.

(١) (مسألة – ٢٠): قوله: (وبيع موصوفو غير معيَّن يصحُّ في أحد الوجهين اعتبارًا بلفظه، والثَّاني: لإ، وحكاه شيخنا عن أحمد، كالسُّلم الحالُّ، والثَّالث: يصحُّ إن كان في ملكه). انتهى.

أحدها: يصحُ، وهو الصّحيح.

قطع به القاضي في الجامع الكبير وصاحب المستوعب، والمغني، والشُّرح، والوجير، وغيرهم.

قال في النُّكت: قطع به جماعةً.

قال في الرِّعاية الكبرى: صحَّ البيع، في الأقيس. انتهى. وذلك لأنَّه في معنى السُّلم.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

وحكاه الشَّيخ تقيُّ الدِّين روايةً، وهو ظاهر ما قطع به في التَّلخيص، لأنَّه اقتصر عليه.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّالث: يصحُّ إن كَان في ملكه، والأَّ فلا، اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المقنع حيث قال: ولا يجوز أن يبيع ما لا يملكه ليمضي ويشتريه ويسلّمه. تنبيه: كان الأحسن أن يقول في العبارة يصحُّ في أحد الوجوه أو الأوجه، لا في أحد الوجهين، لأنَّه ذكر ثلاثة أوجو.

والظَّاهر: أنَّه أراد ما قلنا ولكن سبق القلم منه أو من الكاتب، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٢١): قوله: (فعلى الأوَّل حكمه كالسُّلم ويعتبر قبضه أو ثمنه في الجُلس، في وجه، وفي آخر: لا). انتهى. الوجه الأوَّل: هو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشَّرح، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم، وجزم به في الوجيز.

والوجه الثَّاني: اختاره القاضي، وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب في أوَّل باب السَّلم، فإنَّه قـال: الشَّالث مـا لفظـه لفـظ البيــع ومعناه معنى السُّلم، كقوله: اشتريت منك ثوبًا من صفته كذا وكذا بهذه الدُّراهم، ولا يكون موجودًا ولا معيِّنسا، فهـ ذا سـلمٌ، ويجــوز التَّفرُق فيه قبل القبض، اعتبارًا باللَّفظ دون المعنى. انتهى.

لكن يحتمل قوله: (بهذه الدُّراهم): أنَّ القبض يحصل في الجلس، والله أعلم.

قال المصنّف هنا على هذا الوجه: (ظاهره: لا يعتبر تعيين ثمنه، وظاهر المستوعب وغيره: يعتبر، وهو أولى، ليخرج مــن بيــع ديــن بدين). انتهى.

وهو كما قال.

والظَّاهر: أنَّه عنى بظاهر المستوعب ما نقلناه عنه.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة

(ع): ما أجمع عليه

وَلا يَصِحُ بَيْعُ مَجْهُولٍ مُفْرَدٍ كَحَمْلٍ (ع)، وَهُوَ بَيْعُ الْمُضَامِينِ وَهُوَ الْمَجَرُ قِيلَ بِفَتْحِ اللِّيمِ وَقِيلَ بِكَسْرِهَا (م ٢٣)(١)، وَلَبَسْنِ

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ بَاعَهُ لَبَنَا مَوْصُوفًا فِي اللَّمَّةِ وَاشْتَرَطَ كَوْنَهُ مِنْ هَلَوِ الشَّاةِ أَوْ البَقَرَةِ جَــازَ، وَاحْتَـجُ بِمَـا فِي المُسْنَدِ أَنْ ﴿النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْلَمَ فِي حَائِطٍ بِعَيْنِهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَنَا صَلاحُهُۗۗ.

قَالَ: فَإِذَا بَلَنَا صَلَاحُهُ وَقَالَ أَسْلَمْتِ إِلَيْكِ فِي عَشْرَةِ أَوْسُقِ مِنْ تَهْرِ هَذَا الحَائِطِ جَازَ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: الْتَعْت مِنْك عَشَرَةَ أَوْمُنَى مِنْ هَلِهِ الصُّبْرَةِ وَلَكِنَّ النَّمْرَ يَتَاخُّرُ قَبْضُهُ إِلَى كَمَالُ صَلاحِهِ، هَلَا لَفُظُهُ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: والمِسْكُ فِي فَأَرَبِهِ كَالنُّوي فِي التَّمْرِ.

وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُ وَاحْتِمَالُ: يُجُورُ، لآنُهَا وعَاءٌ لَهُ تَصَوَّفُهُ وَتَحْفَظُهُ، فَيَشْبِهُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ، وَتُجَّالُ ذَلِكَ يَشْرِفُونَهَا فِيهَا، فَلا غَرَرَ، وَاخْتَارَهُ فِي الْهَدْي.

قَالَ الآصْحَابُ: وَعَبْدٌ مُبْهَمٌ فِي أَعْبُدَ، وَظَاهِرُ كَلام الشُّريفِ وَأَبِي الخَطَّابِ: يَصِيحُ إنْ تَسَاوَتْ القِيمَةُ.

وَفِي الانْتِصَارِ: إنْ ثَبَتَ لِلثَّيَابِ عُرْفٌ وَصِفَةٌ صَحَّ إَطْلاقُ العَقْدِ عَلَيْهَا، كَالنُّقُودِ، أوْمَأَ إلَيْهِ. وَفِي مُفْسَرَدَاتِ أَبِـي الوَفَـاء: يَصِحُ بَيْعُ عَبْدٍ مِنْ ثَلاثَةٍ بِشَرْطِ الجِيَارِ. وَلا هَوُلاءِ العَبيدَ إلاَّ وَاحِدًا مُبْهَمًا، وَلا عَطَاءَ قَبْلَ قَبْضِهِ لآنَّهُ غَرَرٌ، وَلا رُقَعَةَ بهِ.

ُوعَنَّهُ: بَيْعُهَا بِمَرْضِ مَقْبُوضِ، قَالَ أَحْمَدُ: لآنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَالُ عَلَى رَجُلٍ مُقِرَّ بِدَيْنٍ هَلَيْهِ، والعَطَاءُ مَعِيبٌ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِي بَيْمِهَا بِعَرْضِ: لا بَأْسَ بهِ. وَلا يَيْعُ المَعْدِن وَحِجَارَتِهِ، والسُّلُفُ فيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي مَنْ يَتَقَبَّلُ الآجَامَ أَوْ الطَّرْحَ لا يَدْرِي مَا فِيهِ: أَشَرُ مَا يَكُونُ، وَأَنْهُ لا يَصِحُ. وَلا مُلامَسَةُ وَمُنَابَذَةً، نَحْوُ أَيُّ ثَوْبِ لَمَسْتِه أَوْ نَبَلْتِه أَوْ إِنْ لَمَسْت أَوْ نَبَلْت هَلَمَا فَهُوَ بكَذَا، وَلا صُوف عَلَى ظَهْــرٍ، وَعَنْـهُ يَجُــوزُ بِشَــرَاطِ جَـزُهِ فِـي الحَــالِ (و م)، وَلا فُجْلِ وَنَحْدِهِ قَبْلَ قَلْعِهِ، فِي المُنْصُوص، وَقِثَّاء وَنَحْدِهِ، إلاَّ لَقُطَةٌ لَقُطَّةٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

إِلاُّ مَعَ أَصْلِهِ، وَجَوَّزَ ذَلِكَ شَيْخُنَا وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ كَثِيرِ مِنْ أَصْحَابِنَا (و م) لِقَصْدِ الظَّاهِر غَالِبًا. وَلا ثَوْبِ مَطْوِي.

وَيَصِحُ بَيْعُ الثَّمَارِ، والحُبُوبِ المُسْتَتِرَةِ فِي أَكْمَامِهَا.

قَالَ فِي التُّلْخِيصُ: عَلَى المَشهُور عَنْهُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي إِبْقَائِهِ فِيهِ صَلاحٌ ظَاهِرٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَإِنْمَــا نَهَـى الشَّــارِعُ عَـنْ بَيْـع الغَرَرِ وَرَخُصَ فِي الثَّمَرِ بَعْدَ بُدُوَّ صَلاحِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَبَعْضُهُ مَعْدُومٌ، وَيَصِيحُ بَيْعُ قَفِيزٍ مِنْ صَبْرَةِ إِنْ عَلِمَا زِيَاذَتُهَا عَلَيْهِ. وَقِيلَ: وَمِنْ صُبْرَةِ بَقَالِ القَرْيَةِ، وَلَوْ تَلِفَتْ إِلاَّ قَنِيزًا فَهُو المَبِيعُ، وَلَـوْ فَـرُقَ القُفْـزَانُ فَبَاعَـهُ أَحَدَهَـا مُبْهَمَـا فَاحْتِمَـالانِ

(م ٢٣)^(٢)، أظْهَرُهُمَا يُصِحُّ.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (ولا يصحُّ بيع مجهول مفردٍ كحمل، وهو بيع المضامين وهو المجر قيل بفتح الميم وقيل بكسرها). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ هذا ليس من الخلاف المطلق. إذ الأصحاب ليسَ لهم في هذا كلام، ولا يترتُّب عليه حكمٌ شسرعي، وإنَّما مرجعه إلى اللُّغة. ولكن المصنَّف لمَّا لم ير أنَّ أحد القولين أقوى من الآخر أتى بهذه الصَّيغة، ليدلُّ على أنَّ كلا القولين قويٌّ في نفسه.

ويحتمل أن يكون أهل اللُّغة اختلفوا في الرَّاجِح منهما، وهو بعيدٌ.

تنبيه: نزيد شيئًا لم يذكره المصنّف، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: المجر بسكون الجيم.

وقال أبو عبيدة، والقتبيُّ: هو بفتحها، والمعنى واحدٌ. فيصير فيه أربع لغات، من ضرب اثنين في اثنين، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (ولو فرَّق القفزان فباعه أحدها مبهمًا فأحتمالان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد.

أحدهما: يصحُّ، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قال في القاعدة الخامسة بعد المئة: ظاهر كلام القاضي الصُّحَّة، لأنَّه ذكر في الخلاف صحَّة إجارة عين من أعيان متقاربة النُّفع، لأنَّ المنافع لا تتفاوت كالأعيان. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: لا يصحُّ، صحَّحه في التَّلخيص.

قلت: وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وعلُّ الخلاف إذا كانت متساوية الأجزاء.

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتسان

قَالَ الْآزْهَرِيُّ: الصُّبْرَةُ: الْكَوْمَةُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَّ الطُّعَامِ سُمُّيَتْ صُبُرَةً لِإِفْرَاغِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلسَّحَابِ فَوْقَ

وَإِنْ بَاعٍ ذِرَاحًا مُبْهَمًا مِنْ أَرْضٍ أَوْ تُوْبِ لَمْ يَصِحَّ، فِي الْآصَحَّ، بِاتَّفَاقِ الآثِمَّةِ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ؛ لآنُــهُ لا مُعَيِّسًا وَلا مَشَاعًا، إلا أَنْ يَعْلَمَا ذَرْعَ الكُلِّ فَيَصِحُ مَشَاعًا.

وَقَالَ القَاضِي فِي النُّوْبِ: إِنْ نَقَصَهُ القَطْعُ فَلا، وَفِي بَيْعِ خَشَبَةٍ فِي سَقْفُو وَفَص فِسي خَاتَمُ الخِلافُ، وَإِنْ بَساعَ حَشَرَةَ أَذْرُعُ وَعَيَّنَ الانْبِتِدَاءَ وَلَمْ يُعَيِّنُ الانْتِهَاءَ لَمْ يُصِحُّ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ: بِعْتُكَ نِصْفَ هَذِهِ الدَّارِ الَّذِي يَلِينِي، قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ.

وَإِنْ اسْتُتَنِّي مِنْ حَيْوَان يُؤكِّلُ رَأْسُهُ وَجَلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ صَحَّ، فِي الْمُنصُوص، وَإِنْ لَمْ يَجُزُ بَيْعُهُ وَحْدَهُ، لِعَدَم اعْتِبَارِهِ، وَلاَّنَّ الاسْتِثْنَاءَ اسْتِبْقَاءُ وَهُوَ يُخَالِفُ العَقْدِ المُبْتَدَاِ، لِجَوَاز اسْتِبْقَاء المُتَاع فِي الدَّار المُبيعَةِ إلَى رَفْعِهِ المُعْتَادِ. وَبَقَاء مِلْكِ النَّكَاح عَلَـى المُغتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، والمُرْتَدَّةِ، وَلِصِحَّةِ بَيْعِ الوَرَئَةِ أَمَةً مُوصَّى بِحَمَلِهَا، لا بَيْعَ الحَمْلِ. فَإِنْ أَبَى ذَبْحَهُ لَمْ يُخبَرَرْ، فِسي المُنصَدُّوص، وَلَهُ قِيمَتُهُ، قَالَةً أَحْمَدُ: نَقَلَ حَنْبُلِ مِثْلِهُ. وَلِلْمُشْتَرِي الفَسْخُ بِعَيْبٍ يَخْتَصُ كَذَا الْمُسْتَثْنَى، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَيَتَوَجَّهُ: لا، وَأَنْسُهُ إِنْ لَمْ يَنْبَحْهُ لِلْمُشْتَرِي الفَسْخُ، وَإِلاَّ فَقِيمَتُهُ، كَمَا رُويَ عَنْ عَلِيٌّ، وَلَمَلُهُ مُرَادُهُمْ، وَمِثْلُهُ إِنْ اسْتِتَنْنَى حَمْلًا مِنْ حَيَـوَانِهِ أَوْ أمَةٍ، أَوْ رِطْلاً مِنَ اللَّحْمِ، أَوْ الشَّحْمِ، أَوْ قَفِيزًا مِنْ صَّبْرَةٍ، أَوْ صَاّعًا مِنْ فَمَرَةِ بُسْتَان.

وَقِيلَ: أَوْ شَجَرَةٍ، لَمْ يَصِحُ، فِيَ ظَاهِرِ المَذْهَبِ('' (و هـ ش) كَاسْتِثْنَاء الشَّخْم.ُ

وَعَنْهُ: يَصِحُ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِمِ وَسِنْدِي فِي حَمْلِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الوَفَاءِ الْمَذْهَبُ فِي رطل مِنَ اللَّحْم

وَجَزِمَ بِهِ أَبُّو مُحَمَّدِ الْمِنْوٰزِيُّ فِي آصْعِ مِنْ بُسْتَانٍ، كَاسْتِثْنَاءٍ جُزْءٍ مَشَاعٍ مَعْلُوم، عَلَى ٱلآصَحْ، وَلَوْ فَوْقَ ثَلْيْهَا (م) وَكَبَيْسِعِ صُبْرَةِ بِٱلْفِ إِلاَّ بِقَدْرِ رُبْعِهِ لا مُسَاوِيهِ، لِجَهَالَتِهِ.

وَفِي غُيُونِ اَلْمَنَائِلِ فِي: إِلاَ بِقَلَارِ رُبْعِهِ، مَعْنَاهُ إِلاَّ رُبْعَهَا، لآنَهُ إِذَا بَاعَهَا بِأَرْبَعَةِ الافْرِ فَكُلُّ رُبْعٍ بِسَالْفُو، فَكَأَنَّـهُ بَسَاعَ ثَلاقَةً أرْبَاعِهَا بأرْبَعَةِ آلافٍ.

وَيُصِحُ بَيْعُ حَيُوان مَذَبُوحِ أَوْ لَحْمِهِ أَوْ جَلْدِهِ.

وَفِي التَّلْخِيصِ وَغَيْرِهِ: لاَ يَصِحُ بَيْعُ لَحْمَ فِي جَلْدٍ أَوْ مَعَهُ اكْتِفَاءُ بِرُوْيَةِ الجِلْدِ، بَلْ بَيْعُ رُؤُوسِ وَسُمُوطٍ. قَالَ شَيْخُنَا فِي حَيْوَانِ مَذْبُوحٍ: يَجُورُ بَيْعُهُ مَعَ جِلْدِهِ جَمِيعًا، كَمَا قَبْلَ الذَّبْحِ، كَقَوْلِ جَمَاهِيرِ العُلْمَاءِ، كَمَا يَعْلَمُهُ إِذَا رَآهُ حَيًّا، وَمَنَعَهُ بَعْضُ مُتَاخِّريَ الفُقَهَاءُ، ظَانًا أَنَّهُ بَيْعُ غَاوِبَ بِدُون رُوْيَةٍ وَلا صِفَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَلِكَ ۚ يَجُورُ بَيْعُ اللَّحْمِ وَخَدَهُ، والْجِلَّدِ وَخَدَهُ. وَابْلَغُ مِنْ ذَلِكَ: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ فِي سَسفَرِ الْمِجْرَةِ اشْتَرَيًا مِنْ رَجُل شَاةً وَاشْتَرَطَا لَهُ رَأْسَهَا وَجَلْدَهَا وَسَوَأَقِطَهَا».

وْكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُهُ عليه السلام يَتَبَايَعُونَ.

السَّادسُ: مَعْرِفَةُ النَّمَنِ، فَلا يَصِيحُ برَقَم مَجْهُولِ، أو بمَنا يَنْقَطِعُ مِبعْرُهُ، أوْ كَمَا يَبيعُ النَّاسُ، عْلَى الْأَصْحُ فِيهِنَّ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا بِثَمَنِ الْمِثْلَ، كَنِكَاحٍ، وَأَنْهُ مُسْأَلَةُ السَّغْرِ، وَالْحَذَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الثَّحَالُفُ وَمِنْ جَهَالَةِ الثَّمَنِ: بِغِنِي هَذَا بِمِثْقٍ عَلَى أَنْ أَرْهَنَ بِشَمَنِهِ وَبِالِمَاتَةِ الَّتِيَ عَلَيٌّ هَذًا. وَلا بِمِائَةٍ ذَهَبًا وَلَفِضَّةً، وَيَنَاهُ القاضي وَغَيْرُهُ عَلَى إسْلامٍ ثَمَنٍ فِي جَنْسَيْنِ.

وَصَحُّحَ ابْنُ عَقِيلِ إِقْرَارَهُ بِذَلِكَ مُنَاصَفَّةً.

وَيَتَوَجُّهُ هُنَا مِثْلُهُ (و هـ) وَلا بدِينَارِ إلاَّ دِرْهَمًا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ (و).

(١) تنبيه: قوله: (وإن استثنى... أو صاعًا من ثمرة بستان، وقيل: أو شجرة، لم يصحُّ، في ظاهر المذهبُ. انتهى.

فقدُّم: أنَّ استثناء صاع من شجرة يصحُّ، وهي طريقة القاضي في جامعــه وشــرحــه، وقاســها عــــى ســواقط الشَّـاة، وهــي إحـــدى

والطُّريقة الأخرى هي كاستثناء صاع من ثمرة بستان، وهو الصُّحيح، وهي طريقة الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن رزين، وصــاحب المستوعب، والحُرَّر، والرَّعايتين، والوجيز، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: يَصِحُ، فَتَنْقُصُ قِيمَتُهُ، وَصَمَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ بِالْمُسْتَثَنَى مِنْهُ كُلُّو، وَلا بِدِينَارٍ مُطْلَقٍ وَهُنَاكُ نُقُودٌ، والأَصَحُ يَصِحُ، وَلَهُ الغَالِب، فَإِنْ عَدِمَ لَمْ يَصِحُ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ، وَلَهُ الوَسَطُ.

وَعَنْهُ: الآذْنَى، وَلا بعَشَرَةٍ نَقَدًا أَوْ عِشْرِينَ نَسِيثَةً، فِي الْمُنْصُوص،

وَيُصِحُ بِوَزِن صَنْجَةٍ لا يَعْلَمَان وَزِنَهَا، وَصُبْرَةٍ، فِي الْآصَحُ.

وَصَمَّحَةً فِيَ التَّرْغِيبِ فِي الثَّالِيَّةِ، وَمِثْلُهُ: مَا يَسَعُ هَذَا الكَيْلَ، وَنَصُهُ: يَصِعُ (ش و م) بِمَوْضِعٍ فِيهِ كَيْلٌ مَعْرُوفٌ.

وَيُصِحُ بَيْعُ الصُّبْرَةِ كُلُّ قَفِيزٍ بِلِوْهُم، لا مِنْهَا، فِي الْأَصَحُ فِيهِمَا.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ بَاعَةً مِنَ الصُّبْرَةِ كُلُّ قَفِيزٍ بِلِوْهُمْ صَحَّ، لِتَسَاوِي أَجْزَائِهَا، بِخِلافِ: مِنَ الدَّارِ كُلُّ ذِرَاعٍ بِلوِهُمْ، لِتَسَاوِي أَجْزَائِهَا، بِخِلافِ: مِنَ الدَّارِ كُلُّ فَفِيزٍ بِلوِهُمْ لَـمْ يَصِحَّ، لآنُهُ لَـمْ يَبِعْـهُ كُلُّهَـا وَلا قَـدْرًا لاخْتِلافِ أَجْزَائِهَا، ثُمُّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِذَا يَاعَهُ مِنْ هَلْوَ الصَّبْرَةِ كُلُّ قَفِيزٍ بِلِوْهُمْ لَـمْ يَصِحَ، لآنُهُ لَـمْ يَبِعْـهُ كُلُّهَـا وَلا قَـدْرًا مَعْلُومًا، بِخِلافِ أَجُرْتُكَ دَارِي كُلُّ شَهْرِ بدِرْهُم، يَصِحُ فِي السَّهْرِ الآوَّلُ فَقَطْ، لِلْعِلْم بِهِ وَبِقِسْطِهِ مِنَ الأَجْرَةِ. وَيَصَحُحُ بَيْعُ دُهْنِ فِي ظَرَّفِهِ مَعَهُ مُوازَنَّةً كُلُّ رِطْلٍ بِكُلْمَا، مَعَ عِلْمِهِمَا بِمَبْلَغِ كُلُّ مِنْهُمَا، وإلاَّ فَوَجْهَانِ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْمَحَرُّرِ إِنْ عَلِيْمًا زِنَةَ الطَّرْفِ و (م ٢٤)(١).

وَّإَنْ احْتَسَبُّ بِزِنَةِ الْظُّرْفُو عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَيْسَ مَبِيعًا وَعَلِمًا مَبْلَغَ كُلُّ مِنْهُمَا صَبحٌ، وإلاَّ فَبلاً، لِجَهَالَـةِ الثَّمَـٰنِ، أوْ بَاعَـهُ جُزَافًا بَظَرُفِهِ أَوْ دُونَهُ صَحَّ، وَإِنْ بَاعَهُ إِيَّاهُ فِي ظَرُفِهِ كُلُّ رَظُلٍ بِكَذَا عَلَى أَنْ يَطْرَحَ مِنْهُ وَزُنْ الظُّرْفِ صَحَّ (و هـ م ش).

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّدِ: لا تَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ مَا ذُكَرَهُ صَاحِبُ الحَاوي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إذَا بَاعَهُ جَـامِدًا فِي ظَرْفِهِ كَدَلِيقِ وَطَعَامٍ مُوَازَنَةً عَلَى شَرْطُو لِجَعُلِيِّ الظَّرْفُو، فِي جَوَازِهِ وَجُهَانِ لَهُمْ، وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَ حِرْبٍ لآخْمَلَذَ الرَّجُلُ يَبِيعُ الشَّيْءَ فِي الظُّرْفِ مِثْلَ قُطْنِ فِي جَوَالِيقَ فَيَزِنُهُ وَيُلْقِي لِلظِّرْفِ كَلْمَا وَكَلَا؟ً

قَالَ: أَرْجُو أَنْ لاَ بَاسَ، وَلا بُدُّ لِلنَّاسِ مِنْ ذَلِكِ، ثُمُّ قَالَ: وَقَدْ حَكَيْنَا عَنِ القَاضِي بِخِلاف ذَلِك، وَلَمْ أَجِـدْهُ ذَكَـرَ إلاّ قَوْلَ القَاضِي الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ إِذَا بَاعَهُ مَّعَهُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِن اشْتَرَى سَمْنًا أَوْ زَيْتًا فِي ظَرْفُو فَوَجَدَ فِيهِ رَبًّا صَعَّ فِي البَاقِي بِقِسْطِهِ، وَلَهُ الحِيَارُ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ بَدَلُ الرُّبِّ.

وَإِنْ بَاغٍ عَبْدًا بَيْنَهُمَا، أَوْ عَبْدَهُ وَعَبْدَ غَيْرِو، أَوْ عَبْدًا وَحُرًا، أَوْ خَلًّا وَخَمْرًا، صَحُّ فِيمَا يَصِحُ إِفْرَادُهُ، فِي ظَلَّسَاهِرِ المَذْهَـبِ،

وَعَنْهُ: لا، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ الصَّحَّةَ فِي الصُّورَةِ الأولَى. وَمَتَى صَحَّ فَقِيلَ بِالنَّمَن. والآشْهَرُ يُقَسِّطُ عَلَى قَدْر قِيمَةِ العَبْدَيْنِ، والجَمْرُ قِيلَ يُقَدَّرُ خَلًّا، كَالْحِرُّ عَبْدًا.

وَقِيلَ: تُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا عِنْدَ مَنْ لَهَا قِيمَةٌ عِنْدَهُ (م ٢٥، ٢٦)(١٠.

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (ويصحُ بيع دهن ونحوه في ظرف معه موازنية كـلُّ رطبل بكـذا مِـع علمهمـا بمبلـغ كـلُّ منهمـا، وإلاً فوجهان، وصحَّحه في الحرَّر فيما إذا علما زنة الظَّرف). انتهى.

أحدهما: يصبحُ مطلقًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه الشَّيخ، والشَّارح، وقدَّماه.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، اختاره القاضي في الجرُّد، وجزم به في الرَّعاية الكبرى، والحاوي الكبير.

(٢) (مسألة - ٢٥ - ٢٦): قوله: (وإن باعه عبدًا بينهما، أو عبده وعبد غيره، أو عبدًا وحرًّا، أو حلًّا وخرًا، صحّ... شمَّ قال: ومتى صحُّ فقيل: بالثَّمن كلُّه، والأشهر يقسط على قدر قيمة العبدين، والحتمر قيل يقدَّر خلًّا، كالحرُّ يقدَّر عبـدًا. وقيـل: تعتـبر قيمتهــا عند من لها قيمة عنده). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٥): إذا باعه ذلك وقلنا: يصحُّ، فهل يأخذ ما صحُّ بيعه بالنَّمن كلُّه أو يقسَّطه على قدر قيمة العبدين؟ أطلق فيه الخلاف، ثمُّ قال: (والأشهر يقسُّط)، وهو المذهب بلا ريب، وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل: يأخذه بالثَّمن كلُّه.

وَعِنْدَ صَاحِبِ التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: إِنْ عَلِمًا بِالْخَمْرِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحٌ، وَكَذَا إِنْ تَفَرُقًا وَإِنْ لَمْ يَتَفَرُّقُ وَكِيلاهُمَا فِي صَرْف أَوْ سَلَم عَنْ قَبْض بَعْضِهِ.

ُ وَلَوْ بَاعَ مَعْلُوماً وَمَجْهُولاً تُجْهَلُ قِيمَتُهُ مُطْلَقًا لَمْ يَصِحُ، فَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا بِكَذَا فَوَجْهَانِ، بِنَاءَ عَلَى أَنْ جِلَّةَ المَنْعِ اتَّحَادُ الصَّفْقَةِ أَوْ جَهَالَةُ الثَّمَن فِي الحَالُّ (م ٢٧)(١).

وَإِنْ بَاعَهُ بِمِنَّةِ وَرطْل خَمْر فَسَلَ.

وَيْنِي الانْتِصَارَ: يَتَّخَرَّجُ صِحَّةُ العَقْدِ فَقَطْ عَلَى رِوَايَةٍ وَفِي عُيُونِ الْمَسَّالِلِ: إِنْ سُسِّلَمَ أَنَّ العَقْدَ يَفْسُدُ فِسِ الجَميعِ فَلَأَنَّ الحَمْرَ لا قِيمَةَ لَهَا فِي حَقَّنَا بِالاتّفَاقِ، ومَا لا قِيمَةَ لَهُ لا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ البَدَلُ بَلْ يَبْقَى العَقْدُ بِالِمَاتَةِ وَيَبْقَى الرّطْلُ شَرْطًا فَاسِـدًا،

= قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، وإتيان المصنَّف بهذه الصَّيغة فيه نظرٌ.

قال القاضي في المجرَّد وابن عقيل في الفصول في باب الضَّمان: يصحُّ العقد بكلِّ الثَّمن أو يردُّ المعقود.

قال ابن رجب في آخر الفوائد: وهذه في غاية الفساد، اللَّهمُّ إِلاَّ أن يَخصُّ هذا بمن كان عالمًا بالحال وإنَّ بعض المعقود عليه لا يصحُّ العقد عليه، فيكون قد دخل على بدل الثَّمن في مقابلة ما يصحُّ العقد عليه خاصَّةً كما يقول فيمن أوصى لحيٍّ وميِّست يعلم موته: إنَّ الوصيَّة كلَّها للحيِّ. انتهى.

فعلى المذهب يأخذ عبد البائع بقسطه على قدر قيمة العبدين.

قال المصنّف: (وهذا الأشهر)، وذكر القاضي وابن عقيل وجهًا في باب الشّركة، والكتابة من الجرّد، والفصــول: أنّ النّمــن يقسّـط على عدد المبيع لا القيمة، ذكرا، فيما إذا باع عبدين، أحدهما له، والآخر لغيره، كما لو تزوّج امرأتين.

قال في آخر الفوائد: وهو بعيدٌ جدًّا، ولا أظنُّه يطُّرد إلاَّ فيما إذا كان جنسًا واحدًا.

(المسألة الثَّانية - ٢٦): (هل يقدُّر الخمر خلَّا، كالحرِّ يقدُّر عبدًا؟ أن يعتبر قيمتها عند أهلها؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في التُلخيص. أحدهما: يقدُّر خلًا ويقوَّم، وهو الصَّحيح.

جزم به في البلغة وغيره، وقدَّمه في الرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يعتبر قيمتها عند أهلها.

قال ابن حدان: قلت: إن قلنا: تضمن هم. انتهى.

قلت: وهذا الوجه صَميفٌ، وأيضًا القول بأنَّه ياخذه بالنُّمن كلَّه ضعيفٌ جدًّا، وإطلاق الخلاف في ذلك فيه شيءٌ، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٢٧): قوله: (ولو باع معلومًا ومجهولاً جهل قيمته مطلقًا لم يصحّ. فلو قال كلَّ منهماً بكذا فوجهان، بنساءً على أنَّ علَّة المنع اتّحاد الصَّفقة أو جهالة النَّمن في الحالّ). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

قال في التُلخيص: أصل الوجهين إن قلنا العلَّة اتَّحاد الصُّفقة لم يصحَّ البيع، وإن قلنا العلَّـة جهالـة الثّمـن في الحـالٌ صـحُ البيـع، وعلى التّعليل الأوّل يدخل الرّهن، والهبة، والنّكاح ونظائرها. انتهى.

فالمسنّف تابع صاحب التّلخيص على ذلك.

أحدهما: يصحُ في المعلوم، وهو الصّحيح، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما علَّل به الشّيخ، والشّارح، وغيرهما. قلت: وهو الصّواب.

والوجه النَّاني: لا يصحُّ، لما علَّله به صاحب التَّلخيص والمصنَّف.

تنبيه: أطلق كثيرٌ من الأصحاب الجهالة.

وحرَّر المصنَّف فقال: (مجهولاً تجهل قيمته مطلقًا)، يعني: يحيث لا يمكن الاطَّلاع عليها، وهذا هو الصُّواب.

قال في التُلخيص والبلغة: مجهولاً لا مطمع في قيمته، وهو ظاهر كلامه في المغسني، والشُّرح، وغيرهمـا، فإنَّهمـا صـوَّروا الجُهـول بالحمل في البطن.

وقال في الرَّعايتين. وإن جمع بين معلوم ومجهول وقيل يتعلَّر علم قيمته فذكر ذلك قولاً. والصُّحيح ما قلناه، واللَّه أعلم. فَيَدْخُلُ فِي العَقْدِ، وَدَخَلَ عَلَى الكُلِّ فَفَسَدَ كُلُّهُ، قَالَ: وَلا يَلْزَمُ إِذَا اشْتَرَى دِرْهُمَا بِدِرْهُم وَتَوْبِ، فَإِنَّ العَقْدَ يَفْسُدُ كُلُّهُ؛ لآنَّ الدَّرْهَمَ مَتَى قُوبِلَ بِالدِّرْهَم مِنْ حَيْثُ الْمُقابَلَةُ وَرْنَا يُقَدَّرُ شَرْعًا فَيَبْطُلُ، فَيَبْقَى الثَّوْبُ رِبًا فَيَفْسُدُ العَقْدُ، وَإِنْ بَاعَ جَبْسَهُ وَعَبْسَ غَيْرِهِ بِإِذْبِهِ بَقَمَنِ وَاحِدٍ صَحَّى فِي المُنْصُوص، فَيَسْقُطُ حَلَى قَلْرِ القِيمَةِ.

ُ وَيَنْلُهُ بَيْعُ عُبْدَيْهِ لاَثْنَيْنِ بِثَمَن وَاحِدٍ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَبْدُ، أَوِ أَمْنَتُرَاهُمَا مِنْهُمَا، وَفِيهَا فِي الْمُتَخَبِ وَجُهُ عَلَى عَدَوهِمَا، فَيَتَرَجُهُ فِي غَيْرِهَا، وَمِثْلُهَا الإَجَارَةُ.

وَإِنْ جَمَعَ مَعَ بَيْعِ إِجَارَةً أَوْ صَرْفًا أَوْ خُلْعًا صِبْحٌ فِيهِنَّ، نَصَّ هَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لاَ يَصِحُّ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ رِوَايَةً، وَيُيْنَ يَيْعُ وَلِكَاحٍ يَمِحُ النَّكَاحُ، فِي الآصَحُّ، وَفِي البَيْعِ وَجْهَانِ (م ٢٨)(١). وَيَيْنَ كِتَابَةٍ وَيَيْعٍ يَبْطِلُ البَيْعُ، فِي الآصَحُّ، وَفِي الكِتَابَةِ وَجْهَانِ (م ٢٩)(١).

وَقِيلَ: نَصُّهُ: صِّيحُتُهُمَا، ويُقَسَّطُ عَلَى قِيمَتِهمَا، وَإِنْ تَاخُرَ قَبَهْنَ فِيمَا يُعْتَبُرُ لَهُ فَفُسِخَ العَقْلُ فَفِي فَسْخ الآخَر مَا سَبَقَ.

السَّاابِع: أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لَهُ حَتَّى الْأُمبِيرِ، أَوْ مَأْذُونًا فِيهِ وَقْتَ إِيجَابِهِ وَتَبُولِهِ، فَلا يَصِيحُ بَيْحٌ مُعَيَّـنَ لا يَمْلِكُهُ لِيَشْتَرِيهُ وَيُسَلِّمَهُ، وَإِنْ بَاعَ أَوِ اشْتَرَى بِمَالٍ خَيْرِو أَنْ طَلَّقَ رُوْجَتَهُ أَوْ خَيْرَ ذَلِكَ مِنَ النَّصَرُّفَاتِ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاْهِرُ كَلامٍ خَيْرِهِ.

وَصَرَّحَ بِهِ الْمِنُ اَلْجَوْزِيُّ فِي طَّلاقَ زَوْجَةِ غَيْرِهِ بلا إِذْنِهِ لَمْ يَصِيعٌ، الْحَتَارَهُ الأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: يَصِيحُ وَيَقِفُ عَلَى الإِجَازَةِ (و هـ).

قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُجِيزٌ فِي الحَالُ (هـ).

وَعَنْهُ: صِحَّةُ تُصَّرُّفَ غَاصِبٍ، وَالرَّوَآيَاتُ فِي عَبَادَتِهِ، وَإِنِ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمَّتِهِ صَحَّ، عَلَى الآصَحَّ، وَإِنْ لَـمْ يُسَمَّهِ فِي عَقْد.

وَقِيلَ: أَوْ سَمَّاهُ، ثُمُّ إِنْ أَجَازَهُ الْمُثَنِّرِي لَهُ مَلَكَهُ مِنْ حِينِ المَقْدِ.

وَقِيلَ: الإِجَازَةِ، وَإِلاَّ لَزِمَ مَنْ اشْتَرَاهُ يَقَعُ الشَّرَاهُ لَهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنُو غَيْرَهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: إِنْ سَمَّاهُ فَأَجَازُهُ لَزِمَـهُ، وإِلاَّ بَطَّـلَ، وَيَخْتَمِـلُ إِذَٰنَ ۚ يَـلُزَمُ المُشْتَرِيَ، وَقَدَّمَـهُ فِي التَّلْخِيـصِ (هـ) إلغَـاءُ لِلإضافَةِ.

ُ وَإِنْ قَالَ: بعْتُه مِنْ زَيْدٍ، فَقَالَ: امْتَرَيْت لَهُ، بَطَلَ، وَيَخْتَمِلُ يَلْزَمُهُ إِنْ أَجَازَهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِصِحْتِهِ بَعْــدَ إِجَازَتِـهِ صَـحٌ مِـنَ الحُكْم، ذَكَرَهُ الْقَاضِي. وَيُتَوَجَّهُ كَالإِجَازَةِ.

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (إن جمم... بين بيع ونكاح صحَّ في النَّكاح، في الأَصحُّ. وفي البيع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والكافي، والمغني، والتَّلخيصُ، والبلغة، والحرَّر، والنَّظم، والحاوي الكبير، والفسائق، والرَّعايـة الكبرى في

أحدهما: يصحُ البيع، وهو الصُّحيح، واختاره الشَّيخ وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثّاني: لا يصحُّ، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وقدَّمه في الرَّعايـة الصُّغـرى، والحـازي الصُّغـير، والرَّعايـة الكـبرى في موضع آخر، وجزم به في المنوَّر.

(٢) (مسألة - ٢٩): قوله: (وإن جمع... بين بيع وكتابةٍ لم يصعُّ البيع، في الأصحُّ، وفي الكتابة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقنع، والحرُّر، والنَّظم، والفائق، والرَّعاية الكبرى في موضع.

قال في الفصول في باب الكتابة، والشَّارح: وهل تبطل الكتابة؟ ينبني على الرُّوايتين في تفريق الصُّفقة.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والحاويين، واختازه ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وهو ظاهرٍ كلام ابن عقيلٍ، والشَّارح المُتقدِّم، وجزم به في المنوَّر.

والوجه الثّاني: لا يصعُّ صحَّحه في التّصحيح، وجزم به في الوجيز، وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحساويين، وفي الكبرى في موضع آخر. وَفِي الفُصُولِ فِي الطَّلاقِ فِي نِكَاحٍ فَاسِدِ أَنَّهُ يُقْبَلُ الانْبِرَامُ، والإِلْزَامُ بِالحُكْم، والحُكْمُ لا يُنشيئُ المِلْكَ بَل يُحَقِّقُهُ. وَلا يَصِحُ شِرَاقُهُ بِعَيْنِ مَالِهِ مَا يَمْلِكُهُ غَيْرُهُ ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَتُوْفَهُ عَلَى الإِجَازَةِ، وَمِثْلُهُ شِرَاقُهُ لِنَفْسِهِ بِمَالِ غَسْرُو وَإِنْ ظَنَّهُ لِغَيْرِهِ وَبَسانَ وَارِثُنا أَنْ وَكِيسلاً فَرِوَايَشَانِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو المَعَالِي وَغَيْرُهُ (م ٣٠)^(١).

وَلا يَصِحُ بَيْعُ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ مِمًّا فَتِحَ عَنْوَةً وَلَمْ يُقْسَمْ، كَالشَّام، والعِرَاق وَمِصْرُ وَنَحْوِهَا. وَعَنْهُ يَصِحُ (و هــ ق) ذَكَـرَهُ الحَلْوَانِيُّ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ قَوْلاً لَنَا، وَقَالَ: جَوْرٌ أَحْمَدُ إصْلَاقَهَا، وَقَالَةً جَدُهُ وَتَأْوَلَهُ القاضِي عَلَى نَفْعِهَا.

وَسَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ: يَبِيعُ ضَيْعَتَهُ الَّتِي بالسَّوَادِ وَيَقْضِي دَيْنَهُ؟ قَالَ: لا. قُلْت: يُعْطِيهَا مِنْ صَدَاقِهَا؟ قَالَ: امْرَأَتُــهُ وَغَيْرُهَا بِالسُّوادِ، لَكِنْ يُسَلِّمُهَا إِلَيْهَا.

وَنَقَلُ أَبُو دَاوُد: يَبِيعُ مِنْهُ وَيَحُجُ ؟ قَالَ: لا أَدْرِي، أَوْ قَالَ: دَعْهُ.

وَعَنْهُ: يُصِحُ الشَّرَاءُ.

وَعَنْهُ: لِحَاجَتِهِ وَعِيَالِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلِ": أَمْقُت السُّورَادَ، والمَقَامَ فِيهِ، كَالْمُصْطَرُّ يَاكُلُ مِنَ المَيْتَةِ مَا لا بُدُّ مِنْهُ. وَتَجُورُ إِجَارَتُهَا (و).

وَعَنْهُ: لا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةً، كُربَاع مَكُةً.

قَالَ جَمَاعَةً: أَقَرُّ عُمَرُ الْآرْضَ فِي أَيْدِي أَرْبَابِهَا بِالْحَرَاجِ الَّذِي ضَرَبَهُ أَجْرَةً لَهَا فِي كُلُّ عَام، وَلَسَمْ يُقَـدُّرُ مُدُّنَهَا، لِعُنْدُوم المُصْلَحَةِ فِيهَا.

وَقَالَ فِي الخِلافِ فِي مَسْأَلَةِ اجْتِمَاعَ العُشْرِ، والحَرَاجِ: إنَّ الحَـرَاجَ: عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ إذَا أَسْـلَمَ أَهْلُهَـا سَـقَطَ عَنْهُـمُ بالإسْلام، لأَنَّهُ فِي مَعْنَى الجزَّيَةِ عَنْ رقابهمْ، وَيُجبُ العُشْرُ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بَبَنِي تَغْلِبَ.

وَهَلَأُ الْخَرَاجُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ عَلَى وَجُهِ الْأَجْرَةِ عَنَ الْأَرْضِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ أَجْرَةً وَهِيَ إِجَارَةً إِلَى مُدُوَّ مَجْهُولَةً؟ قِيلَ: إِنَّمَا لا يَصِحُ ذَلِكَ فِي أَمْلاكِ الْسَلْلِمِينَ فَأَمَّا فِي أَمْسَلاكِ المُشْرِكِينَ أَوْ فِي حُكُم أَمْلاكِهِمْ فَجَايَرٌ، أَلا تَرَى أَنَّ الآمِيرَ لَوْ قَالَ: مَنْ دَلْنَا عَلَى القَلْمَةِ الفُلَانِيَّةِ فَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ، صَبَحُ وَإِنْ كَانَتْ جَعَالَةً بِجُعَلِ مَجْهُولَ، كَذَا هَذَا لَمَّا فَنَحَ عُمَرُ السُّوادَ وَامْتَنَعَ مِسْ قِسْمَتِهِ بَيْسَ الغَانِمِينَ وَوَقَفَهُ صَادَ بَمَعْسَاهُ الأَوَّلَ، فَصَارَتْ فِي حُكُمْ أَمْلاكِ الْمُشْرِكِينَ، فَصَعَّ ذَلِكَ فِيهَا، فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَتْ أَجْرَةً لَمْ تُؤخَذْ عَنِ النَّحْلِ، والكَرْم، لآنَّهُ لا يَصِـحُ إجَارَةُ تِلْكَ الآشْيَاءُ، قِيلَ: لَهُ الْمُأْخُوذُ هُنَاكَ عَنِ الآرْضِ َ إِلاَّ أَنَّ الآجْرَةَ الخَتَلَفَتْ لاخْتِلافِ المُنْفَعَةِ، فَالمُنْفَعَةُ بِالآرْضِ الَّتِي فِيهَا

وَقِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ الْخَرَاجُ أَجْزَةً لَمْ يَكُرُهُ أَحْمَدُ اللَّحُولَ فِيهَا، وَقَدْ كُرهَ ذَلِكَ قِيلَ: إِنَّمَا كَرهَ أَحْمَدُ ذَلِكَ لِمَـا شَاهَدَهُ فِي وَقْتِهِ، لآنَ السُّلْطَانَ كَانَ يَأْخُذُ زِيَادَةً عَلَى وَظِيفَةِ عُمْرَ، ويَضْرَبُ وَيَحْسِنُ، ويَصْرَفُهُ إِلَى غَيْرَ مُسْتَحِقِّهِ. وَلا يَجُـوزُ صَـرَف كَلامِهِ إِلَى الخَرَاجِ الَّذِي أُمِرَتْ الصَّحَابَةُ بِهِ وَدَخَلَتْ فِيهِ، وَجَوَّزُهَا فِي التّرغيبِ مُؤتَّتَةً، لآنٌ عُمَرَ لَمْ يُقَــدُّرْ الْمُـدُّةَ لِلْمَصْلَحَةِ

أحدهما: يصح البيع، وهو الصحيح.

قال في التَّلخيص: صحَّ، على الأظهر، وقلُّمه في المغنى في باب الرُّهن.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به في المنوَّر، قال القاضي: اصل الوجهين من باشر امرأةُ بالطُّلاق يعتقدها اجنبيَّة فبانت امرأتــه، أو واجه بالعتق من يعتقدها حرَّةً فبانت أمته، في وقوع الطُّلاق، والحرِّيَّة روايتان. انتهي.

قلت: قد أطلق المصنّف الخلاف أيضًا في المسألة ويأتي تصحيحها إن شاء الله تعالى في محلُّها.

وللشَّيخ زين الدِّين بن رجب في قواعده قاعدةً بذلك فيمن تصرُّف في شيء يظنُّ أنَّه لا يملكه فتبيَّن أنَّه كان يملكه.

⁽١) (مسألة – ٣٠); قوله: (وإن ظنَّه لغيره فبان وارثًا أو وكيلاً فروايتان. ذكرهما أبو المعالى وغيره). انتهى.

أكثر الأصحاب حكى الخلاف وجهين، وأطلقهما في المحـرَّر، والرَّعـايتين، والحــاويين، والفــائق، والقواعــد الفقهيَّــة، والأصوليَّــة، والمغنى في آخر الوقف.

العَامَّةِ، احْتَمَلَ فِي وَاقِعَةٍ كُلُيَّةٍ. قَالَ: وَلَيْسَ لآحَدِ أَخْذُ شَيْءٍ مِمَّنْ وَقَعَ بِيَدُو مِنْ آبَائِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا أَعْطِي غُلُتَهُ، لآنَ الإِجَــارَةَ لا تَنْفَسِخُ بِمَوْتٍ، والْمُزَارَعَةُ أُولَى، والْمُؤثَّرُ بِهَا أَحَقُّ.

قَالَ شَيْخُنَا: بلا خِلافو. وَيَبْعُ بنَاء لَيْسَ مِنْهَا وَغَرْسِ مُحْدَثٍ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ وَيَعْقُوبُ الْمُنْعَ، لَآنَهُ تَبَعْ، وَهُوَ ذَرِيعَةً، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي البِنَاءِ، وَجَــوَّزَهُ فِـي غَــرْسٍ، وَجَــوَّزَ جَمَاعَةُ بَيْعُ الْسَاكِنِ مُطْلَقًا.

نَقَلَ ابْنُ الحَكِمَ: أَوْصَى بِثُلُثِ مِلْكِهِ وَلَهُ عَقَارٌ فِي السَّوَادِ؟ قَالَ: لا تُبَاعُ أَرْضُ السَّوَادِ إلاَّ أنْ تُبَاعَ آلَتُهَا.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُ النَّنعَ، وَظَاهِرُ كَلام القَاضِي، والمُنتَخَب، وخيرهما النَّسْويَةُ، وَجَزَعَ بهِ صَاحِبُ المُحَرُّد.

وَإِنْ أَعْطَى إِمَامٌ هَذِهِ الآرْضَ أَوْ وَقَفَهَا فَقِيلَ: يَصِيحُ وَفِي النَّوَادِر: لا (م ٣١)(١).

وَاحْتَجُ بنَقْل حَنْبَلِ: مَثَلُ السُّوَادِ كَمَنْ وَقَفَ أَرْضًا عَلَى رَجُل أَوْ عَلَى وَلَدِهِ لا يَحِلُ مِنْهَا شَيْءٌ إلاّ عَلَى مَا وَقَفَ.

وَفِي الْمَغِينِ: وَلَوْ جَازَ تَخْصِيصُ قُومٍ بِأَصْلِهَا لَكَانَ مَنْ افْتَتَحَهَّا أَحَقٌّ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ لِلْإِمَامِ البَّيْعَ، لآنَ فِعْلَهُ كَحُكُم وَأَنَّهُ يَصِحُ بِحُكْم حَاكِم، كَبَقِيَّةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، نَقُلَ حَنْبُلُ: لا يُعْجَبُنِي بَيْعُ مَنَازل السُّوَادِ وَلا أَرْضِهُمْ، قِيلَ لَـهُ: فَـإِنْ أَرَادَ السُّلْطَانُ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَهُ ذَلِكَ، يَصْرِفُهُ كَيْفَ شَاءَ إلاَّ الصُّلْحَ لَهُمْ مَا صُولِحُوا عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا جَعَلَهَا الإِمَامُ فَيْتًا صَارَ ذَلِكَ حُكْمًا بَاقِيًا فِيهَـا ذَائِمُـا، فَإِنَّهَـا لا تَعُـودُ إِلَـى الغَـانِمِينَ، وَلَيْسَ غَـيْرُهُمُ مُخْتَصًّا بِهَا وَفُتِحَ يَعْضُ العِرَاقَ صُلْحًا، والحِيرَةُ، وَٱليس بَانقيَا وَٱرْضُ بَنِي صَلَوبَا.

وَلاَ يُمْلَكُ مَاءٌ عِدٌّ وَكَلَأُ وَمُعْدِنٌ جَار بعِلْكِ الآرْض قَبْلَ حِيَازَتِهِ (و هــ) فَلا يَجُوزُ بَيْعُهُ (و هــ) كَارْضِ مُبَاحَةٍ (ع)، فَــلا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ بَلْ مُشْتَرِ أَحَقُّ بِهِ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُهُ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ؛ لأَنَّهُ مُتَوَلِّدَ مِنْ أَرْضِهِ كَالنَّتَاجِ (و ش م) فِي أرْض عَادَةُ رَبِّهَا يَنْتَفِعُ بهَا لا أرْض بُور، وَجَوَّرْهُ شَيْخُنَا فِي مُقَطِّعٍ مَحْسُوبٍ عَلَيْهِ يُرِيدُ تَعْطِيلَ مَا يَسْتَحِقّهُ مِنْ زَرْعِ وَبَيْعِ المَاءِ، وَإِنّمَا يَجُوزُ فِي الكَلَأِ وَنَحْوِهِ إذَا نَبَتَ لا عَامَيْنِ (و) فَعَلَى الرُّوايَةِ النَّانِيَةِ لا يَدْخُلُ الظَّاهِرُ مِنْهُ فِي بَيْعِ إلاَّ بشَرْطِةٍ، قَالَ: بحْقُوقِهَا أَوَّلاً، صَرَّحَ بهِ أَصْحَابُنَا.

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ اخْتِمَالاً: يَمْنْحُلُ، جَعْلاً لِلْقُويَةِ العُرْفِيَّةِ كَاللّْفْظَ، وَلَهُ اللُّخُولُ لِرَغْيَ كَــِلاً وَأَخْــٰذِهِ وَنَحْــٰوِهِ إِذَا لَــمْ يُحَطُّ عَلَيْهَا بلا ضَرَر، نَقَلُّهُ ابْنُ مَنْصُور، قَالَ: لأَنَّهُ لَيْسَ لآخَدِ أَنْ يَمْنَعَهُ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، نَقُلُهُ المَرُّوذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَكَرَهَ فِي التَّعْلِيقِ، والوَسِيلَةِ، والتَّبْصِرَةِ، فَعَلَى المُذْهَبِ: يَمْلِكُ بِالْخُذِو، نَصَّ عَلَيْهِ. وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلِ عَدَمَهُ، وَخَرَّجَهُ رِوَايَةً مِنْ أَنَّ النَّهْيَ يَمْنَعُ التَّمْلِيكَ، وَيُبْحَرُمُ مَنْعَهُ، والطُّلُولُ التِّبِي يَجْنِي مِنْهَا النَّحْـلُ كَالكَلَا وَأُولَى، وَنَحْلُ رَبِّ الآرْضِ أَحَقَّ، فَلَهُ مَنْعُ غَيْرِهِ إِنْ أَضِرَّ بِهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلا يَصِحُ بَيْعُ مَا قُصِدَ بِهِ الحَرَامُ كَعَصِيرِ لِمُتَّخِلِو خَمْرًا، قَطْعًا، نَقَلَ الجَمَاحَةُ: إذَا عَلِمَ. وَقِيلَ: أَوْ ظُنَّا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، نَقَلَ ابْنُ الحَكَم: إذَا كَانَ عِنْلَكُ يُرِيدُهُ لِلنَّبِيذِ فَلا تَبِعْهُ، إنَّمَا هُوَ عَلَى قَدْرِ الرَّجُلِ.

(١) (مسألة – ٣١): قوله: (وإن أعطى إمام هذه الأرض لأحدٍ أو وقفها عليه فقيل: يصحُّ. وفي النَّوادر لا). انتهى. يعني به: أرض ما فتح عنوة ولم يقسم.

قال في الرَّعاية الكبرى في حكم الأراضي المغنومة: وله إقطاع هذه الأراضي، واللُّور، والمعادن إرفاقًا لا تمليكًا، نصُّ عليه.

وقال في المغني في باب زكاة الخواج من الأرض: وحكم إقطاع هذه الأرض حكم بيمها، وقدَّم في البيع أنَّه لا يجبيوز، وقـال ايضًا: ولا يختصُّ أحدٌ بملك شيءٍ منها، ولو جاز تخصيص قوم بأصلها لكانَ الَّذين فتحوها أحقُّ بها.

قلت: وهذا الصُّواب بل أولى من البيع بعدم الصُّحَّة ولكن في هذه الأزمنة الأمر على خلاف ذلك، واللَّه أعلم.

والقول الآخر: يصحُّ ذلك.

(م): الإمام مالك

قَالَ أَحْمَكُ: أَصْحَابُ النَّبِي ﷺ كَرِهُوا بَيْعَ العَصِيرِ وَسِلاحٍ فِي فِتْنَةِ، لأَنَّ النَّبِي ﷺ نَهَى عَنْمُ، قَالَهُ أَحْمَدُ، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ يَقْتُلُ بِهِ، وَيَكُونُ لا يَقْتُلُ بِهِ، وَيَكُونُ لا يَقْتُلُ بِهِ، وَيَكُونُ لا يَقْتُلُ بِهِ، وَإِنْمَا هُوَ ذَرِيعَةً، لَهُ أَوْ لِحَرْبِيّ، وَمَأْكُولِ وَمَشْمُومٍ لِمَنْ يَشْرَبُ عَلَيْهِمَا الْمُسْكِرَ، وَأَقْدَاحِ لِمَنْ يَشْرَبُهُ فِيهَا، وَجَوْزُ لِقِمَارِ، وَأَمَةٍ وَأَمْرَدَ لِوَاطِئ دُبُرٍ.

وَيَصْحُ بَيْعُ مَنْ قَصَّدَ أَنْ لَا يُسَلَّمُ مَبِيعًا أَوْ ثَمَنَّا، ذَّكَرُوهُ فِي كُتُبِ الخِلافِ قُبَيْلَ الجِهَادِ، وَمَنِ ٱتُّهِمَ بِغُلامِهِ قَدَبَّرَهُ فَنَقَلَ أَبُو

دَاوُد: يُحَالُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ فَاجِرًا مُعْلِنًا.

وَهَذَا كَمَا نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد فِيَ الْمَجُوسِيُّ تُسْلِمُ أَخْتُهُ يُحَالُ بَيْنَهُمَا إِذَا خَافُوا عَلَيْهِ [أنْ] يَأْتَيُهَا.

قِيلَ لا حِمْدَ: مَاتَ وَتَرَكُ سُيُوفًا؟ قَالَ: لا تُبَاعُ بِبَعْدَادَ وَتُبَاعُ بِالثُّغْرِ. وَيُتَوَجُّهُ أَنَّهُ نَدْبٌ.

. وَفِي الْمَثْنُورِ: مَنْعَ مِنْهُ لَاسْتِعْمَالِهَا فِي الْفِتَنِ غَالِبًا، وَيَحْرُمُ فِيهَا. وَلَا بَيْعُ مَنْ تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ بِلا حَاجَةٍ.

وَعَنَّهُ: وَغُيْرُهُ.

وَعَنْهُ: مَريضٌ وَنَحْوُهُ بِنِدَائِهَا النَّانِي.

وَعَنهُ: الأُولُ.

وَعَنْهُ: أَو الوَّقْتِ، قَدَّمَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ، وَهِيَ فِي عُيُون المَسَائِل، والرِّوايَتَيْن، والتَّرغيب: بالزُّوَال.

وَقِيلَ: وَيَنِدَاء صَلاةٍ غَيْرِهَا وَإِنْ تَضَيَّقَ وَقَتُهَا فَوَجُهَانَ (م ٣٧)(١).

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَلْزُمْ أَحَدُهُمَا لَمْ تُحْرَمُ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الفُصُول: يَحْرُمُ عَلَى مَنْ تَجبُ عَلَيْهِ وَيَأْتُمُ فَقَطْ، كَالْمُحْرِم يَشْتَرِي صَيْدًا مِنْ مُحِلٍّ حَلال لِلْمُحِلِّ، والصَّيْلُ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمَ، كَذَا قَالَ. وقِيلَ: يَصِيحُ فِي الكُلِّ، وَيَحْرُمُ وَاحِدُ شِقْيْهِ، كَهُوَ، وَتَحْرُمُ مُسَاوَمَةٌ وَمُنَادَاةً، وَلَا تَحْرُمُ بَاقِي العُقُــودِ، وَاخْتِيَارُ إِمْضَاءِ البَيْعِ، فِي الْأَصَحِّ. وَلا بَيْعُ عَبْدٍ مُسْلِم لِكَافِرٍ، نُصٌّ عَلَيْهِ؛ لآنُهُ مُخرَّمٌ، كَنِكَاحٍ وَاسْتِرْقَاقِ (هـ).

وَعِنْدَهُ: يُؤْمَرُ بَبَيْعِهِ أَوْ كِتَابَتِهِ، وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ روايَةً، وَلَـهُ رَدُّهُ بعَيْسِهِ، كَمَا يَرثُهُ، زَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ مِلْكُ الوَارِكِ مِلْكُ بَقَامٍ لا مِلْكُ ابْتِدَامٍ وَقَالَ: وَلِهَذَا يَبْنِي حَوْلَهُ عَلَى خَوْلِهِ وَيَرُدُ بِالعَيْبِ، وَإِنْ عَتَقَ بِالشَّرَاءِ فَرِوايَتَانِ (مُ ٣٣)(٢)، وَإِنْ وَكُلَّهُ مُسْلِمٌ فَوَجْهَان.

(١) (المسألة – ٣٢): قوله: (وإن تضيُّق وقتها فوجهان). انتهى.

يعنى: إذا ضاق وقت الصَّلاة فباع أو اشترى قبل فعلها فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، أطلقه في الرُّعايتين، والحاويين.

أحدهما: لا يصحُّ، قال في الرُّعاية: البطلان أقيس.

قال في الفائق بعد ذكر حكم الجمعة: ولو ضاق وقت صلاةٍ فكذا حكمه في التّحريم، والانعقاد، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به الناظم وغيره.

قلت: وهو الصُّواب وقواعد المذهب تقتضي ذلك، وهي شبيهةً بانعقاد النَّافلة مع ضيق الوقت عن فعل الفريضة، والصُّحيح فيها عدم الانعقاد، فكذا هنا.

والوجه الثَّاني: يصحُّ مع التَّحريم، قال في الرَّعاية: وهو أشهر.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لاقتصارهم على صلاة الجمعة.

(٢) (المسألة – ٣٣) قُرله في أحكام شراء الكافر عبدًا مسلمًا: (وإن عتق بالشّراء فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والحرُّر، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم. إحداهما: يصح، وهو الصحيح.

قال في الرُّعاية الكبرى في أواخر العنق: وإن اشترى الكافر أباه المسلم صحٌّ في الأصحُّ وعنق. انتهى.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز، ومال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح. قلت: وهو الصُّواب. ويغتفر هذا الزُّمن اليسير لأجل العتق، والله أعلم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، جزم به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص، وقال: نصُّ عليه، وقدَّمه النَّاظم.

وَقِيلَ: إِنْ سَمَّى الْمُوكُلِّ فِي العَقْدِ صَبْحٌ (م ٣٤)(١).

وَفِي الوَاضِح: إِنْ كَفْرَ بِالعِنْقِ وَكُلِّ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَهُ وَيُعْتِقُهُ.

وَفِي الانْتِصَارَ لا يَبِيعُ آبَقًا، وَيَصِحُ أَنْ يُوكِّلُ فِيهِ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ.

وَيَحْرُمُ سَوْمُهُ عَلَى سَوْمُ أَخِيهِ مَعَ الرَّضَى صَريحًا.

وَقِيلَ: أَوْ ظَاهِرًا.

وَقِيلَ: أَوْ تُسَاوَى الْآمْرَان.

وَقِيلَ: وَلَا يَصِحُّ، كَشِرَائِهِ وَيَيْعِهِ عَلَيْهِ زُمَنَ خِيَارِ")، عَلَى الْأَصَحِّ. وَإِنْ رَدُّهُ أَوْ بَذَكَ لِمُشْتَرِ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهَا فَوَجْهَان (م ٣٥، ٣٦)").

(١) (المسألة – ٣٤): قوله: (وإن وكُله مسلمٌ فوجهان، وقيل، إن سمّي الموكّل في العقد صحّ). انتهى.
 وأطلقهما في المغنى، والنّظم.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصُّحيح، جزم به في الرَّعايتين، والحاويين وتذكرة ابن عبدوس، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثّاني: يصحُ. قلت: وهو قويٌ.

وقال الأزجيُّ في نهايته: فإن قال: اشتريت لموكِّلي، صحٌّ، وإن أطلق ولم يعيِّن، لم يصحٌّ، وفيه احتمالٌ.

(٢) تنبيهان: أحدهما: ظاهر قوله: (كشرائه وبيعه عليه زمن خيار): أنَّ علَّ ذلك في زمن الخيارين لا غير، أعني خيار المجلس وخيار الشَّرط.

وجزم به في الحرُّر، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية ابن مشيش.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب من تعاليلهم.

وقال ابن رجبيو في شرح النّوويَّة في الحديث الخامس والثّلاثين: ومال الإمام أحمد إلى القول بأنّه عامٌ في الحالين، يعـني مـدّة الحنيـار وبعدها، ولو لزم العقد.

قال: وهو قول طائفةٍ من أصحابنا، وهو أظهر، لأنَّ المشتري وإن لم يتمكَّن من الفسخ بنفسه بعد انقضاء الخيار فإنَّه إذا. رغــب في ردَّ السَّلعة الأولى على بائعها فإنَّه يتسبَّب إلى ردِّها بأنواعٍ من الطُّرق المقتضية لضرره ولو بالإلحاح عليه في المسألة، ومــا أدَّى إلى ضرر المسلم كان محرِّمًا. انتهى.

وتبع في ذلك الشّيخ تقيَّ الدِّين، فإنَّه سئل عن ذلك في المسائل البغداديَّة، وأجاب: بأنَّ الَّذي يدلُّ عليه كلام الإسام أحمد وقدمه أصحابه مثل أبي بكرنر أنَّه لا فرق بين زمن الخيار وعدمه، فما أطلقه أبو الخطَّاب ذكره أبو بكرٍ، وكذلك ذكـره القـاضي وغـيره، وإن كان هذا القيد ذكره جماعةً منهم القاضي في بعض المواضع، وابن عقيلٍ فيما أظنُّ، وأبو حكيمٍ وصاحبه السَّامريُّ، وأسـعد بـن منجَّى وأبو عمَّدٍ وأبو البركات، وغيرهم.

وأطال في ذلك واختاره، وذكر المسألة أيضًا في كتاب إبطال التُّحليل.

(٣) (المسألة - ٣٥ – ٣٦): قوله: (ويحرم سومه على سوم أخيه مع الرّضا صريحًا، وقيل: أو ظاهرًا، وقيسل: أو تسسأوى الأمران وقيل: لا يصحُّ، كشرائه وبيعه عليه زمن خيارٍ، على الأصحّ، وإن ردَّه أو بذل لمشترٍ باكثر ثمّا اشتراها فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٣٥): لو ردَّه فهل تحرم المساومة أم لا؟ أطلق الخلاف، ولم تظهر لي صورة هذه المسسألة. وظـاهر عبارت أنَّـه لــو ساوم شخصًا سلعةً وردَّه من بيعها صريحًا وقلنا يحرم عليه السُّوم لو تساوي الأمران، فهل يجرم السُّوم إذا ردَّه؟

أطلق وجهين فإن كان هذا مراده فالَّذي يقطعَ به أنَّه لا يحرم مساومة الثَّاني مع ردَّه، واللَّه أعلم.

ولعلّه أراد ما قاله في المغني، والشُّرح، وغيرهما أن يقول له: أبيعك خيرًا منها بثمنها، أو يعرض عليه سلعةً يرغب فيهما المشــتري؛ ليفسخ البيع ويعقد معه، فإن كان أراد ذلك وهو بعيدٌ، فالصّحيح: أنَّ ذلك ملحقٌ بالبيع، والشَّراء.

وجزم به في المغني، والشرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وعبارته لا تعطي ذلك.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لِلْمُشْتَرِي الآوَّل مُطَالَبَةُ البَائِع بِالسِّلْعَةِ وَأَخْذُ الزَّيَادَةِ أَوْ عِوضيهَا.

وَقَسَّمَ فِي عُيُونَ المُسَائِلِ كَالْحِطَّبَةِ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

وَإِنْ حَضَرَ بَادٍ لِبَيْعِ شَيْءً بِسِعْرِ يَوْمِهِ جَاهِلاً بِسِعْرِهِ وَقَصَدَهُ حَاضِرٌ يَعْرِفُ السَّعْرَ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا وَبِالنَّأْسُ إِلَيْهِ َحَاجَةٌ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ هَذَا الشَّرْطَ حَرْمَ وَبَطَلَ، رَضُوا أَوْ لا، فِي ظَاهِر المَذْهَبِ.

وَعَنْهُ: لا، وَعَنْهُ: مِثْلُهُ إِنْ قَصَدَ الحَاضِرُ أَنْ وُجُّهُ [بهِ] إِلَيْهِ لِيَبِيعَهُ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِئ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: أَخَافُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، جَزَمَ بِهِمَا الْخَلَالُ.

وَإِنْ أَشَارَ حَاضِرٌ عَلَى بَادٍ وَلَمْ يُبَاشِرُ لَهُ بَيْعًا لَمْ يُكُرُّهُ (م).

وَيُتَوَجُهُ إِنْ اسْتَشَارَهُ وَهُوَ جَاهِلٌ بِالسَّعْرِ لَزِمَهُ بَيَانُهُ، لِوُجُوبِ النَّصْحِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِيرُهُ قَفِي وُجُوبِ إعْلامِهِ إِنْ اعْتَقَـدَ جَهْلَهُ بِهِ نَظَرٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَتَوَقَّفُ وُجُوبُ النُّصْحِ عَلَى اسْتِنْصَاحِهِ؟

وَيُتُوَجُّهُ وَجُوبُهُ، وَكَلامُ الآصْحَابِ لا يُخَالِفُ هَلَأً، وَيَصِحُ شِرَاؤُهُ لَهُ.'

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: لا يَشْتَرِي لَهُ. وَيَحْرُمُ وَيَبْطُلُ تَفْرِيقُ اللِّسَكِ بِيَنِيعٍ وَقِسْمَةٍ، وغيرهمــا، كَـَاخْلُو بِجِنَايَـةٍ بَيْـنَ فِي رَحِـم مَحْرَم'')، رَضُوا أَوْ لا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: قَبْلَ البُّلُوعِ إلاَّ بِعِنْقِ وَافْتِنَاءِ أُسِيرٍ، وَعَنْهُ: وَفِيهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام ابْنِ الجَوْزِيُّ وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْحَطَّابِيُّ: لاَ أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْعِنْقِ، لآنَّهُ لاَ يَمْنَعُ مِنَ الحَضَانَةِ، وَيَبْطَلُ بَيْعٌ وَنَحْوُهُ، وَلِلْبَاثِعِ الفَسْـخُ أَوْ الآرْشُ إِنْ ظَهَرَ بَعْدَ البَيْعِ عَدَمُ النَّسَبِ.

وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُد: اشْتَرَى جَارِيَتَيْن مِنَ السُّبْي عَلَى أَنَّهُمَا أُخْتَان فَإِذَا لَيْسَتْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ؟ قَالَ: إذَا تَبَتَ عِنْدَهُ.

قُلْت: بإفْرَارهِمَا، قَالَ: لا بَأْسَ أَنْ يُفَرُّقَ بَيْنَهُمَا، قُلْت: فَيَلْزَمُهُ رَكُهُمَا إِلَى الْمُقسَّمِ قَالَ: لَمْ يَلْزَمُهُ قَلْست: الشُّنْرَى جَارِيَـةً مِنَ السُّبْي مَعْهَا أَمُّهَا فَتَخَلَّى عَنِ الأُمَّ بِبَلَدِ الرُّومِ لِيَكُونَ أَثْمَنَ لائِنَتِهَا قَالَ: هَذِهِ يُطْمَعُ فِي إِسْلامِهَا، وَكَـرِهَ أَنْ يُخَلِّى عَنْهَـا. قُلْت: فَإِنْ تَهَاوَنَ فِي تَمَاهُدِهَا رَجَاءَ أَنْ تَهْرُب؟ فَقَال: هَذَا قَدْ اشْتُهَى أَنْ تَهْرُب، وَكَأْنُهُ كَرِهَهُ.

وَيَيْغُ التُّلْجِنَةِ، وَالآمَانَةِ وَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ بَيْعًا لَمْ يَلْتَزِمَاهُ بَاطِنًا بَلْ خَوْفًا مِنْ ظَالِم دَفْعًا لَهُ بَاطِلًا ۗ

قَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والشَّيْخُ؛ كَمَّازِلِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٣٧)(١٧٢)، فِفِي الْانْتِصَارِ يُقْبَلُ مِنْهُ بقَرِينَةٍ.

(المسألة الثَّانية - ٣٦): لو بذل لمشتر سلعةً باكثر ممَّا اشتراها فهل يحرم أم لا؟ أطلق الخلاف.

قال بعضهم: فإن بذل للمشتري أجنيُّ سلعةً بأكثر من ثمن الذي اشتراها ففي جواز ذلك احتمالان. انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب عدم التَّحريم في هذه الصُّورة، ولم يظهر لي معنى هذه المسألة أيضًا، ولا رأيتها مسـطورةً إلاَّ ما تقدَّم عن بعضهم، ثمَّ رأيت ابن نصر الله في حواشيه ذكر عن كلام المصنَّف كله هنا أنه يحتاج إلى تحريرٍ، وهو كما قال.

(١) التَّنبيه الثَّاني: قوله: (ويحرم ويبطل تفريق الملك ببيع وقسمةٍ، وغيرهما بين ذي رحم بحرم). انتهى.

هذا المذهب، وعليه الأصحاب.

قال الموفَّق: قاله أصحابنا إلاَّ الحرقيُّ، فدخل في ذلك العمَّة مع ابن أخيها، والحالة مع ابن أختها.

وظاهر كلام الحرقيّ اختصاص الأبوين، والجدّين، والأخوين بذلك، نصره في المغني، والشّرح. وقيل: ذلك غصوصٌ بالأبوين، ولم يذكر المصنّف هذين القولين.

(٢) (مسألة – ٣٧): وقوله: (وبيع التَّلجئة والأمانة... باطلِّ... كهازل، وفيه وجهان). انتهى.

المنظمة على المنظمة المنطقة والمعالمة المنظمة والمعالمة الموقعة والمنظمة والمنظمة والمنظمة والمنظمة والمنظمة المنظمة والمنظمة المنظمة والمنظمة وال

وهو ظاهر ما جزم به في الرَّعاية الكبرى.

قال في القواعد الفقهيَّة وتبعه في الأصوليَّة: المشهور البطلان.

وهو ظاهرٍ كلام المصنف الأوَّل، وصحَّحه في الفائق.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، اختاره أبو الحطَّاب، قاله في القواعد الفقهيَّة، والأصوليَّة.

(٣) تنبيهان: الأوَّل: ظاهر قوله: (كهازل، وفيه وجهان): أنَّ في بيع التُّلجئة، والأمانة وجهين.

قَالَ فِي الرَّعَايَةِ وَمَنْ خَافَ ضَيْعَةَ مَالِهِ، أَوْ نَهْبُهُ أَوْ سَرَقَتُهُ أَوْ غَصْبُهُ أَوْ أَخْلُهُ ظُلْمًا صَحَّ بَيْعُهُ.

وَظَاهِرُهُ: أَنْهُ لَوْ أَوْدَعَ شَهَادَةً فَقَالَ: اشْهَدُوا أَنِّي أَبِيعُهُ أَوْ أَتَبَرُعُ بِهِ خَوْفًا وَتَقِيَّةً أَنْهُ يَصِحُ (م) فِي التَّبَرُعِ. قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ اسْتَوْلَي عَلَى مِلْكِ رَجُلٍ بِلا حَقَّ فَطَلَبَهُ صَاحِبُهُ فَجَحَدَهُ أَوْ مَنْعَهُ إِيَّاهُ حَتَّى يَبِيعَهُ إِيَّاهُ فَبَاعَهُ إِيَّاهُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ فَهَذَا مُكْرَةً بِغَيْرِ حَقَّ.

فَإِنْ أَسَرًا النَّمَنَ ٱلْفَا بِلا عَقْدٍ، ثُمَّ عَقَدَا بِٱلْفَيْنِ فَفِي آيُهِمَا الثَّمَنُ وَجْهَانِ (م ٣٨)(١). وَمَنْ قَالَ لاَخَرَ: اشْتَرِنِي مِنْ زَيْدٍ فَإِنِّي عَبْدُهُ، فَاشْتَرَاهُ، فَبَانَ حُرًّا، لَمْ تِلْزُمْهُ العُهْدَةُ، حَضَرَ البَائِعُ أَوْ غَابَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ،

وَسَنَ فَنَ مَدْدُ، مَدْدًا وَيُؤَدِّبُ هُوَ وَبَائِمُهُ، لَكِنْ مَا آَخَذَ الْمَقِرُّ فَرَمَهُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا. كَقَوْلِهِ: اشْتَر مِنْهُ عَبْدَهُ هَذًا وَيُؤَدِّبُ هُوَ وَبَائِمُهُ، لَكِنْ مَا آَخَذَ الْمَائِمُ وَالْمَقِرُ بِالشَّمَنِ، فَإِنْ مَاتَ أَخَدُهُمَا أَوْ غَابَ آخِذَ وَسَأَلَهُ أَبْنُ الحَكَمِ عَنْ رَجُلٍ يُقِرُّ بِالعُبُودِيَّةِ حَتَّى يُبَاعَ، قَالَ: يُؤخَذُ البَائِمُ، والْمَقِرُ بِالشَّمَنِ، فَإِنْ مَاتَ أَخَدُهُمَا أَوْ غَابَ آخِذَ الآخرُ بالثَّمَن.

وَالْحَتَارَهُ ۚ شَيْخُنَا وَيُتَوَجَّهُ هَذَا فِي كُلِّ غَارٌ، وَلَوْ كَانَ الغَارُّ أَنْنَى حَدُّتْ، وَلا مَهْرَ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَيَلْحَقُهُ الوَلَدُ، وَإِنْ أَقَرُّ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَرَهَنَهُ فَتَوَجَّهُ كَبْيْعٍ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ إِلاَّ رِوَايَةُ ابْنِ الحَكَمِ، وَقَالَ بِهَا أَبُو بَكْرٍ.

يَحْرُمُ التَّسْغِيرُ، وَيُكْرَهُ الشُّرَاءُ بِهِ وَإِنْ هَلَّذَ مَنْ خَالَقَةَ حَرْمَ وَيَطَلَ، فِي الآصَحُ، مَأْخَذُهُمَا هَلِ الوَعِيدُ إِخْرَاهُ؟ وَيَحْرُمُ: بِغُ كَالنَّاس، وَفِيهِ وَجْهُ (و م).

وَأُوْجَبُ شَيْخُنَا إِلْزَامَهُمْ المُعَاوَضَةَ بِثَمَنِ المِثْلِ (ش) وَأَنَّهُ لا نِزَاعَ فِيهِ، لآنَّهَا مَصْلَحَةٌ عَامَّـةٌ لِحَقِّ اللَّهِ، فَهِي أُولَـى مِـنْ تَكْمِيلِ الحُرَّيَّةِ قَالَ: وَلِهَذَا حَرَّمَ (هـ) وَأَصْحَابُهُ مَنْ يَقْسِمُ بِالآجْرِ الشُّرِكَةَ لِثَلاَ يَغْلُو عَلَى النَّاسِ، فَمَـعَ البَـائِعِينَ، والمُشـترِينَ، والمُتَوَاطَئِينَ أُولَى، وَأَنَّهُ أُولَى مِنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وَحُرَّمَ فَيْرُهُ (م ر)، والزَّمَ بِصَنْعَةِ الفِلاحَةِ لِلْجُنْدِ.

واعلم أنَّ الأصحاب قالوا: إنَّ بيع التَّلجنة، والأمانة باطلَّ، وهو أن يظهر بيعًا لم يلتزماه باطنًا بل خوفًا مـن ظـالم دفعًا لـه عنـه، وذكره القاضي وأصحابه، والشَّيخ في المغني، والشَّارح، وابن حمدان في الرَّعاية، وغيرهم.

وقال في الرَّعاية أيضًا: ومِن خاف أن يضيع ماله أو ينهبُ أو يسترق أو يغصب أو يؤخـذ ظلمًا صبحٌ بيعه، فقطع الأصحاب بالأوَّل، ولم نطَّلع على من قال بصحَّة البيع وانتقال الملك إلى المشتري، وكلام صاحب الرَّعاية النَّاني ليـس في بيــع التَّلجنـة، والأمانـة،

الثَّاني: في كلام المِصنِّف نظرٌ، وهو كونه جعل المقيس عليه وهو الهازل أصلاً للمقيس وهِـــو التَّلجشة، والأمانــة، وإنَّمــا ينبغــي أن يكون الأمر بالعكس، لأنَّ التَّلجَّة، والأمانة هما الأصل، لكونهما لا خلاف فيهما، والهازل فيه الخلاف، وإنَّما يقساس على الَّـذي لا خلاف فيه على ما فيه الخلاف، والله أعلم.

وعذره: أنَّه تابع الشَّيخ في المغني، فإنَّ التَّلجئة، والأمانة قاسهما على الهازل، لكن الشَّيخ قطع ببطــلان بيـع الهـازل، فقـاس مـا لا خلاف فيه على ما لا خلاف فيه عنده، وهو قياسٌ صحيحٌ.

والمصنّف حكى الخلاف في الهازل، وهو المقيس عليه، فحصل ما حصل، ولو قال: (وقال الشّيخ كهازل وفيه وجهــان) ســلم مــن ذلك ويكون في المسألة طريقان، والواقع كذلك.

(١) (المسألة – ٣٨): قوله: (فإن أسرًا الثَّمن ألفًا بلا عقدٍ ثمُّ عقداه بالفين ففي أيُّهما النَّمن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى، والحاويين.

أحدهما: الثمن ما أسراه، قطع به ناظم المفردات وقال:

بنيتها على الصّحيح الأشهر

وحكاه أبو الخطَّاب وأبو الحسين عن القاضي.

قلت: وهو الصُّواب، وهو قريبٌ من المعاطاة.

والوجه الثَّاني: النَّمن ما أظهراه، قطع به القاضي في الجامع الصُّغير.

قال ابن نصر اللَّه في كتاب الصُّداق: هذا أظهر الوجهين، كالنَّكاح، وياتي في الصَّداق بأتمُّ من هذا.

الفروع - كتاب البيع

وَكَذَا بَقِيَّةُ الصَّنَاعَةِ وَأَنَّ ابْنَ الجَوْزِيِّ وَغَيْرَهُ ذَكَرُوا ذَلِكَ، لآنَّ مَصْلَحَةَ النَّاسِ لا تَتِمُّ إلاَّ بِهَا، كَالجِهَادِ وَطَلَــبِ العِلْــمِ إذَا مُ يَتَعَيَّنَا.

وَكَرِهَ أَخْمَدُ البَيْعَ، والشَّرَاءَ مِنْ مَكَان أَلْزِمَ النَّاسُ بِهِمَا فِيهِ، لا الشَّرَاءَ مِمَّنْ اشْتَرَى مِنْهُ، وَكَـرِهَ الشَّـرَاءَ بِـلا حَاجَةٍ مِـنْ جَالِس عَلَى الطَّرِيق وَمِنْ بَابِعِ مُضْطَرً وَنَحْوهِ.

قالً في المُنتَخَبِّ: لِبَيْعِهِ بِلاُونِ ثَمَنِهِ وَيَحْزُمُ الاخْتِكَارُ فِي المُنْصُوصِ فِي قُوتِ آدَمِيًّ.

وَعَنْهُ: وَمَا يَأْكُلُهُ النَّاسُ.

وَعَنْهُ: أَوْ يَضُرُّهُمْ ادُّخَارُهُ بشِرَائِهِ فِي ضِيق.

وَقَالَ الشَّيْخُ؛ مِنْ بَلَدِهِ لا جَالِبًا، والآوُّلُ قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ: الجَالِبُ مَرْزُوقَ إِذَا لَمْ يَحْتَكُونَ، وكَرِهَهُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ فِيهِ. ويَصِحُ شِرَاءُ مُحْتَكُور.

وَفِي النَّرْغِيبِ احْتِمَالٌ.

وَفِي كَرَاهَةِ التَّجَارَةِ فِي الطُّعَامِ إِذَا لَمْ يُردْ الحُكْرَةَ روَايَتَان (م ٣٩)(١).

قَالَ القَاضِي: يُكْرُهُ إِنْ تَرَبُّصَ بِهِ السَّغْرَ لَا جَالِبًا يَبِيعُ بِسِغْرِ يَوْمِهِ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَنْبَلِّ: الجَالِبُ أَحْسَنُ حَالاً وَأَرْجُسُو أَنْ لا بَأْسَ مَا لَمْ يَحْنَكِوْ. قَالَ، أَحْمَدُ، لا يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَنَّى الغَلاءَ.

وَفِي الرَّعْايَةِ: يُكْرَهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا. وَيُجْبَرُ المُحْتَكِرُ عَلَى بَيْعِةِ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ (ش)، فَسَانْ أَبَسَى وَخِيـفَ التَّلَـفُ فَرَّقَـهُ الإِمَامُ وَيَرَدُّونَ مِثْلُهُ، وَيُتَوَجَّهُ: قِيمَتُهُ، وَكَذَا سِلاحٌ لِحَاجَةٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَلَا يُكْرَهُ ادَّخَارُ قُوتٍ أَهْلِهِ وَدَوَابُو، نَصَّ عَلَيْهِ.

ُ وَنَقَلَ جَمْفَرٌ: سَنَةً وَسَنَتَيْنِ وَلا يَنْوِي التِّجَارَةَ فَارْجُو أَنْ لا يُضَيِّقَ: وَذَكَرَ فِي رِوايَةِ ابْنِ مُشَـيْشِ حَدِيثَ عُمَـرَ أَنَّـهُ عليــه السلام أخرَزَ لآهلِهِ قُوتَ سَنَةٍ. وَمَنْ ضَمِنَ مَكَانًا لِيَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِيهِ وَخْدَهُ كُرِهَ الشُّرَاءُ مِنْهُ بِــلا حَاجَـةٍ، وَيَحْـرُمُ عَلَيْـهِ أَخْــلُهُ زيَادَةِ بلا حَقَّ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

َ قَالَ أَحْمَدُ: اسْتَغْنِ عَنِ النَّاسِ فَلَمْ أَرَ مِثْلُهُ، الغِنَى مِنَ العَافِيَةِ وَدَعَا لِعَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ ثُمَّ قَالَ لآبِيهِ: ٱلْزِسْهُ السُّـوقَ وَجَنَّبْـهُ أَفْرَانَهُ.

> وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا تَرَى مَكَاسِبَ النَّاسِ؟ فَقَالَ: أَنْظُرْ إِلَى هَذَا الخَبِيثِ، يُرِيدُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَى النَّاسِ مَعَايِشَهُمْ. وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّ لِي كِفَايَةً، قَالَ: الزَمْ السُّوقَ تَصِلُ بهِ الرَّحِمَ وَتَعُودَ بهِ عَلَى نَفْسِك.

وَقَالَ: لاَ يَنْبَغِي أَنْ تَدَعَ الْعَمَلَ وَتَنْتَظِرَ مَا بِيَدِ النَّاسِ، وَقَالَ حَمَّنْ فَعَلَ مَكَا: هُمْ مُبْتَدِعَةٌ قَوْمُ سُوء يُريدُونَ تَعْطِيلَ الدُّنْيَا. وَقَدْ أَجَازَ التَّوَكُّلَ لِمَنِ اسْتَعْمَلَ فِيهِ الصَّدْقَ، قَالَهُ المَرْوَذِيُّ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَطْمَعْ مِنْ آدَمِيٍّ أَنْ يَجِيقَهُ بِشَيْءٍ رَزَقَـهُ اللَّـهُ وَكَـانْ مُتَوكَّلاً.

⁽١) (مسألة – ٣٩): قوله: (وفي كراهة التُّجارة في الطُّعام إذا لم يرد الحكرة روايتان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: ومن جلب شيئًا، أو استغلَّه من ملكه أو عمَّ استأجره، أو اشتراه زمــن الرُّخــص، ولم يضيَّـق علــن النَّــاس إذن، أو اشتراه من بلدٍ كبيرٍ كبغداد، والبصرة ومصر ونحوها، فله حبسه حتَّى يغلو. وليس محتكرًا، نصَّ عليه.

وترك ادِّخاره لذلك أولى. انتهى.

قلت: إن أراد بفعل ذلك وتأخيره مجرَّد الكسب فقط كره، وإن أراده للتُّكسُّب ونفع النَّاس عند الحاجة إليه لم يكره، واللَّه أعلم. وقد ذكر المصنَّف كلام القاضي وصاحب الرَّعاية، والشَّيخ تقيِّ الدِّين.

فهذه تسعٌ وثلاثون مسألةً في هذا الباب قد صحَّحت بحمد اللَّه.

باب الشُروط في البيع

وَهِيَ قِسْمَانِ: صَحِيحٌ لازِمٌ، فَإِنْ عَدِمَ فَالفَسْخُ أَوْ أَرْشُ فَقْدِ الصَّفَةِ. وَقِيلَ: مَعَ تَعَدُّر الرَّدُ، كَالتَّقَايُضِ وَتَأْجِيلِ النُّمَـنِ أَوْ يَغْضِهِ. قَالَهُ أَحْمَكُ، والرَّهْنُ، وَالضَّعِينُ المُعَيِّنَيْنِ، وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُهُمَا بَعْدَ المَقْدِ لِمَصْلَحَةٍ، وَيَلْزُمُ بِتَسْلِيمٍ رَهْنِ الْمَعْيَنِ إِنْ قِيلَ أَدْ مُولِنَةً

وَّفِي الْمُنْتَخِّبِ: هَلْ يَبْطُلُ بَيْعٌ لِبُطْلَانِ رَهْنٍ فِيهِ لِجَهَالَةِ الثَّمْنِ أَمْ لا؟ كَمَهْرٍ فِي نِكَاحٍ، فِيهِ اخْتِمَالَانِ، وَكَوْنُ العَبْسَدِ كَاتِبُنَا وَخَصِيًّا وَفَحْلاً، والآمَةِ بِكُرًا أَوْ حَائِضًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

والدَّابَّةِ هَمْلاجَةً أَوْ لَبُونًا(١)، والفَهْلِدِ صَيُّودًا، والآرْض خَرَاجُهَا كَذَا، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَقَالَ ابْنُ شِهَابِ: إِنْ لَمْ تَحِضْ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَلَيْسَ عَيْبًا فَإِنَّهُ يُرْجَى زُوالُهُ، لآنَّهُ المَادَةُ، بِخِلافِ الكَبِيرَةِ، لآنَهُ ا إِنْ لَمْ تَحِضْ طَبْعًا فَفَقْدُهُ يَمْنَعُ النَّسْلَ، وَإِنْ كَانَ لِكِبَرِ فَمَيْبٌ، لآنَّهُ يُنْقِصُ النُّمَنَ.

وَكَذَا نَقْدُ ثُمَن وَلُو كَانَ الْمِيعُ مَنْقُولاً غَائِبًا مَعَ البُّعْدِ (م).

وَإِنْ شَرَطَ ثَيْبًا أَوْ كَافِرَةً وَقَالَ أَبُو بَكْر: أَوْ كَافِرًا فَلَمْ يَكُنْ فَلا فَسْخَ، كَاشْتِرَاطِ الحُمْق وَنَحْوهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَذَكُرَ أَبُو الفَرَجِ: إِنْ شَرَطَ كَافِرًا فَلَمْ يَكُنْ رَوَايَتَيْنِ.

قال في غَيُونِ المَسَائِلِ: وَإِنْ شَرَطَ أَمَةً سَبْطَةً فَبَانَتْ جَعْنَةً فَلا رَدُّ، لآنُهُ لا عَيْبَ، بخِلاف العَكْس، وَإِنْ شَرَطَهَا حَامِلاً أَو الطَّيْرَ مُصَوِّتًا، أَوْ يَبِيضُ أَوْ يَجِيءُ مِنْ مَسَافَةِ كَلَنَا أَوْ يُوقِظُهُ لِلصَّلَاةِ فَوَجْهَان (م ١، ٦ُ)(٢).

(١) تنبيه: قوله في الشُروط الصُّحيحة: (والثَّابَّة هملاجةً أو لبونًا). انتهى.

ظاهر هذا: أنَّه قطع بِصحَّة شرط كون الدَّابَّة لبونًا، وقد جزم به في المغني، والكافي، والشَّرح، وغيرهم. وجزم به في التَّلخيص: أنَّـه لا يصحُّ شرط كونها لبونا.

قال في الرَّعاية: وهو أشهر. ولم يذكره المصنُّف.

(٢) (مسألة – ١ – ٦): قوله: (إن شرطها حاملاً أو الطَّير مصوِّنًا أو يبيض أو يجيء من مسافة كذا أو يوقظه للصُّلاة فوجهان). انتهى. اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى) إذا شرطها حاملاً وفيها مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا كانت أمةٌ وشرطها حاملاً فهل يصبحُ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: يصحُ، وهو الصُّحيح.

قدَّمه في المغني، والكافي، والشُّرح، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم، وجزم به في التَّلخيص، والحاوي الكبير في أواخر التَّصرية.

قلت: وهو أولى.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال القاضي: قياس المذهب لا يصحُّ، وصحَّحه الأزجيُّ في نهايته، وجزم به ابن عبدوسٍ في تذكرته، وصاحب المنوَّر.

(المسألة الثَّانية - ٢): إذا كانت دابَّةً وشرطها حاملاً فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشَّرح ونصراه.

قلت: وهو الصُواب.

والوجه الثّاني: لا يصحُّ.

قال في الرَّعاية: أشهر الوجهين البطلان، واختاره القاضي.

وقدُّمه في التَّلخيص، وجزم به في الرعاية الكبرى.

قلت: ويحتمل أن يكون الخلاف إنَّما هو في الأمة لا الدَّابَّة، بدليل ما قبله، لكن يبقى حكم الدَّابَّة الحامل لم يذكره.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَلَوْ أَخْبَرَهُ البَائِعُ وَصَدَقَهُ بِلا شَرْطٍ فَلا خِيَارَ، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ فِي الْمُمَرَّاةِ. وَيُتَوَجَّهُ عَكْسُهُ، وَشَرْطُ أَنَّهَا لا تَحْدِلُ فَاسِدٌ، وَإِنْ شَرَطَ حَائِلاً فُسِخَ فِي الآمَةِ.

وَقِيلَ: وَغَيْرِهَا.

وَيُصِيحُ شَرْطُ البَائِعِ نَفْعُ المَبِيعِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، عَلَى الآصَحُ، غَيْرَ السوَطَاء، وَاحْتَسِجُ فِنِي النَّعْلِيسَ، والانْتِصَارِ، والمُفْرَدَاتِ وَعُيُونِ المُسَائِلِ بِشِرَاءٍ عُثْمَانَ مِنْ صُهُيْبٍ أَرْضًا وَشَسَرَطَ وَقُفْهَا عَلَيْهِ وَعَلَى عَقِيدٍ، وَكَحَبْسِهِ عَلَى ثَمَنِهِ، والانْتِفَاعِ بِنْهِ،

= (المسألة التَّالثة - ٣): إذا شرط الطَّاتر مصرَّتًا فهل يصعُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرُّعاية الصُّغرى وشرح ابن منجًا.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح على المصطلح، جزم به في العمدة، والوجيز، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم، واختاره صاحب المغني، والشَّارح وابن عبدوس في تذكرته.

قال في الفائق: صحُّ في أصحُّ الوجهين، وقدَّمه في الكافي، والمقنع.

والوجه الثَّاني: لا يصبحُ، احتاره القاضي.

قال في الرَّعاية: هذا الآشهر. قال النَّاظم: هذا الاقوى، وجزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصـــة، والهادي، والتُلخيص، والحَرَّر، والمنزَّر، وإدراك الغاية، وغيرهم، وقدَّمه في الحاويين.

قلت: قد اتفى عليه الشيخان بالنسبة إلى المادي.

(المسألة الرَّابعة - ٤): إذا شرط الطَّائر يبيض فهل يصنحُ أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلقه في الشَّرح.

أحدهما: يصح.

قال الشَّيخ في المغنى: الأولى الصُّحَّة.

قلت: هي قريبةً من المسألة التي قبلها، وقد جعلها مثلها بل هي أولى بالصُّحَّة من الَّتي قبلها: الله من القال المراجعة

والوجه الثاني: لا يصبحُ، وهو قياس قول من قال بعدم الصِّحَة في الَّتي قبلها. (المسألة الخامسة – 0): إذا شرط أنَّه يجيء من مسافة كذا فهل يصبحُ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والخلاصة، والمغني، والتُلخيص، والحرَّد وشرح ابن منجًا، والرَّعايــة الصُّغـرى، والحــاويين، غـرهــم.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز، والمنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

واختاره أبو الخطَّاب في الهداية، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

قال في الفائق: صحُّ في أصحُّ الوجهين، وقلُّعه في الكافي، والمقنع، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يصحُ، اختاره القاضي، وصحَّحه في المذهب، ومسبوك الذَّهب.

قال في الرَّعاية الكبرى: أشهرهما بطلانه.

(المسألة السَّادسة - ٦): إذا شرط أن يوقظه للصَّلاة فهل يصحُّ أم ٧١ اطلق الحلاف فيه.

أحدهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

قال في الرُّعاية: الأشهر البطلان.

قال في الفائق: بطل في أصحّ الوجهين، وجزم بـه في الهدايـة، والمذهـب، ومسـيوك الذّهـب، والمسـتوعب، والخلاصـة، والهـادي، والتُلخيص، والشّرح، وغيرهم، وقلّمه في الحاويين.

والوجه النَّاني: يصحُّ، ونسبه في الحاويين إلى اختيار الشَّيخ الموفَّق.

قال في الكافي: إن شرط في الدِّيك أنَّه يصيح في وقت من اللَّيل صحٍّ.

وقال بعض أصحابنا: لا يصحُّ. انتهى. فتلخُص في هذه المسألة طريقان: هل هي كالمسائل الَّتي قبلها؟ أو هذه أقوى في البطلان. وهي طريقة صاحب المستوعب، والشَّرح، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وهو الصُواب.

والأشهَرُ: لا يَنْتُفِ

وَقِيلَ: يَلْزَمُ تَسْلِيمُهُ ثُمُّ يَرُدُهُ لِبَافِعِهِ لِيَسْتَوْفِيَ الْمُفْجَةَء ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَإِنْ شَرَطَ تَأْخِيرَ قَبْضِهِ بِلا غُرَض صَنْحِيحٍ لَمْ يَجُزْ، وَلِلْبَافِعِ إِجَارَتُهُ وَإِعَارَتُهُ كَمَيْنِ مُؤَجَّرَةٍ، وَإِنْ تَلِفَ ضَمِنَهُ مُثْنَتُرٍ، وَيَصْمَنُ النَّفَعَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ، نَقِلَهُ الْآثْرَمُ إِنْ فَرَطَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، واختَارَ القساضي ضَمَانَهُ مُطْلَقًا بِمَا نَقَصَهُ البَسَافِعُ الآجَلِ

وَإِنْ شَرَطَ المُشْتَرِي نَفْعَ البَائِعِ كَحَمْلِ المبيعِ وَحَصَادِهِ صَعَّ، عَلَى الآصَعِّ. وَلَمْ يَصِحُّ جَمْعُهُ شَرْطَيْنِ، عَلَى الآصَعِّ. وَعَنْهُ وَلَوْ كَانَا مِنْ مَصْلُحَةِ المَهْدِ، وَيَصِحُ مِنْ مُقْتَضَاهُ بِلا خِلافور. وَإِنْ رَضِيَا بِعِوضِ النَّفْعِ فَفِي جَوَازِهِ وَجْهَانِ (م٧)(١٢)، وَهُوَ كَاجِيرٍ، فَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلِسفَ أَوْ اسْتَحَقَّ فَلِلْمُشْتَرِي عِـوضُ ذَلِكَ، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَ: بِغَتُك عَلَى أَنْ تُنْقُدَنِي ثَمَنَهُ إِلَى ثَلاثٍ، وإِلاَّ فَلا بَيْعَ، صَحٌّ. نَصُّ عَلَيْهِ.

وَانْفُسَخُ، وَقِيلَ بَطَلَ بِفُوَاتِهِ.

وَيَصِيحُ شَرْطُ رَهْنِ الْمَبِيعِ عَلَى ثَمَنِهِ، فِي المُنْصُوص، فَيَقُولُ: بعْنُكُهُ عَلَى أَنْ تَرْهَنَتِيهِ بِشَمَدِهِ: وَإِنْ قَـالَ: إِنْ أَوْ إِذَا رَهَنْتَنِيهِ نَقَدْ بِعُنُكَ، فَبَيْعٌ مُعَلَّقٌ بِشَرَاطٍ، وَأَجَابَ أَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ قَالَ بِعَنْكَ عَلَى أَنْ تُرْهَنِنِي، لَمْ يَصِحُ البَيْعَ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا رَهَنْتَنِيهِ عَلَى قَمَنه وَهُوَ كَذَا فَقَدْ بِعَنْك، فَقَالَ اشْتَرَيْت وَرَهَنْته عِنْدَك عَلَى الثَّمَنِ، صِحْ الشَّرَاء، والرَّهْنُ، وَيَشِعُ الْعُرْبُونِ إِذَا رَهَنْتَنِيهِ عَلَى قَمَنه وَهُوَ كَذَا فَقَدْ بِعَنْك، فَقَالَ اشْتَرَيْت وَرَهَنْته عِنْدَك عَلَى الثَّمَنِ، صِحْ الشَّرَاء، والرَّهْنُ، وَيَشِعُ الْعُرْبُونِ عَلَى الْآصَحُّ، وَهُوَ دَفْعُ بَعْضِ قَمَنِهِ وَيَقُولُ: إِنْ أَخَذْتُه أَوْ جِفْتَ بِالْبَاقِي وَقِيلَ: وَقْتَ كَذَآ، وإلاَّ فَهُوَ لَك، وَكَذَا إِجَارَتُهُ.

القِسْمُ النَّانِي: فَاسِدٌ يَحْرُمُ اشْتِرَاطُهُ، كَتَعْلِيقِهِ بِشَرْطِ، نَحْوُ بِغُتُك إِنْ حَبَّيْتَنِي بِكَذَا أَوْ رَضِي زَيْدٌ، فَلا يَصِحُّانِ.

وَعَنْهُ: صِحُّةُ عَقْدِهِ، وَحُكِيَ عَنْهُ صِحُّتُهُمَا.

اَخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي كُلِّ الْمُقُودِ، والْمِثْيُرُوطِ الَّتِي لَمْ تُخَالِفِ الشُّرْعَ، لِآنَ إطلاقَ الاسْم يَتَنَاوَلُ الْمُنجَّزَ، والْمَلَّق، والصَّريح، والكِنَايَةَ، كَالنَّذْرِ، وَكُمَّا يَتَنَاوِلُهُ بِالعَرَبِيَّةِ، وَالعَجَمِيَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ عَلِي بَنُ سَعِيدٍ فِيمَنْ بَاعَ شَيْئًا وَشَرَطَ إِنْ بَاعَــهُ فَهُــوَ أَحَـقُ بِـهِ بالثُّمَن جَوَازُ البَيْع، والشُّرْطَيْنِ.

وَأَطْلَقَ ابْنُ هَمَّقِيلٍ وَغَيْرُهُ فِي صِحْةٍ هَذَا الشَّرْطِ وَلُزُومِهِ رِوَايَّنَيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا عَنْهُ نَحْوَ عِشْسِرِينَ نَصَّنَا عَلَى صَحْةِ هَـذَا الشُّرْطِ، وَٱنَّهُ يَحْرُمُ الْوَطَّءُ لِنَقْصِ الْمِلْكِ.

وَسَأَلُهُ أَبُو طَالِبٍ عَمَّنَ اشْتَرَى أَمَةً بِشَرْطِ أَنْ يَتَسَرَّى بِهَا لَا لِلْخِدْمَةِ؟ قَالَ: لا بَأْسَ بِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (ويصحُ شرط البائع نفع المبيع مدَّةً مُعلَوْمةً، هلى الأصحُ، غـيرٌ الـوطه... وكحبسه على ثمنه، والانتفاع بـه، والأشهر: لا ينتفع. انتهى. قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: لعلُّ صوابه: (والأشهر: ينتفع) بإسقاط لا، واستدلُّ عليــه بمــا في المغـني مــن التَّمليل، ولم يظهر لي ما قال، ولو كان مراد المصنَّف ما قال المحشَّي لقال: والانتفاع به في الأنشهر: بل ظاهر عبارته أنَّ في جواز الانتفـاع وجهين مع شرط حبسه على ثمنه وأنَّ الأشهر لا ينتفع.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (ولا يصحُ أن يجمع بين شرطين منهما، ويصحُّ) إذا كانا مسن مقتضساه، وإن رُضيساً بعُوضَ النُّفُ فَفَيُ جوازه وجهان). انتهي.

وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشُّرْح فقالا: وإذا اشترط المشترئي نفع البائع في المبيع فأقام البائع مقامه من يعمل العُمَـل فلــه ذلك، وإن أراد بذل العوض عن ذلك لم يلزم المشتري قبوله، وإن أراد المشتري أخذ العوض عنه لم يلزم البائغ بذله، وإن تراضيا عَليْتُهُ احتمل الجواز واحتمل أن لا يجوز، انتهيا.

أحدهما: يجوز. وهو الصّحيح.

جزم به في الرُّغاية الكبرى وغيره، وقدَّمه في شوح ابن رزين، وغيره.

قلت: وهو الصُواب.

والوجه الثَّاني: لا يجوز ولا يصحُّ.

 $(2N(\mathbf{x})) = (2N(\mathbf{x}) + 2N(\mathbf{x})) + (2N(\mathbf{x}))$

and the second of the second o

الفسروع - كتاب البيع

وَاحْتَجُ أَحْمَدُ فِي شَرُطِ العِنْقِ بِخَبَرِ جَابِرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، والنَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ شَرْطَيْنِ. وَنَقُلَ حَرْبٌ مَا ثَقَلُهُ الجَمَاعَةُ؛ لَا بَأْسَ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ، قَالَ حَرْبٌ: وَمَذْهَبُهُ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ بِغَنْكَ عَلَى أَنْ لا تَبِيعَ وَلا تَهَـبَ * رَبِّ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ بِغِنْكُ عَلَى إِنَّاسَ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ، قَالَ حَرْبٌ: وَمَذْهَبُهُ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ بِغَنْكُ عَلَى أَنْ لا تَبِيعَ وَلا تَهَـبَ

وَقَدْ فَسَّرَ أَحْمَدُ الشَّرْطَيْنِ بِهَلَيْنِ وَتَخْوِهِمَا، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةِ، فَدَلُّ عَلَى جَوَاذِ وَاحِدٍ، وَيَصِحُ تَعْلِيتُ الفَّسْخِ بِشَرْطِ، ذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ، والمُبْهج، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ، والشُّيْخُ لا.

قَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ فِيمَا إِذَا أَجُّرَهُ كُلُّ شَهْرٍ بِدِرْهُم إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَقَدْ فَسَخْتَهَا: إِنَّهُ يَصِحُ، كَتَعْلِيقِ الْخُلْعِ، وَهُــوَ فَسَخْ عَلَى الْأَصَحُ.

قال في الفُصُولِ والمُغنِي فِي الإِثْمَارِ: فَإِنْ قَالَ: بِعْتُك بِالْفُو إِنْ شِئْت فَشَاءَ، وَقِيسَلَ: لَـمْ يَصِيحُ وَقِيسَلَ: يَصِيحُ لآنُـهُ مِـنْ

مُوجِبِ الْعَقْدِ، لآنَ الْإِيجَابُ إِذًا وُجُدَ كَانَ أَلْقَبُولُ إِلَى مَشْيَعَةِ الْمُشْتَرِي، وَيَأْتِي فِي الْإِفْرَارِ. وَإِنْ بَاعَ بِشَرْطِ عَقَدِ سَلَفُو أَوْ قَرْضٍ أَوْ شَرِكَةٍ أَوْ صَرْفُو لِلثَّمَنِ أَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحُ الْعَقْدُ، عَلَى الآصحُ. قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا بَيْعَتَان فِي بَيْعَةٍ.

وَعَنْهُ: بَلْ هُوَ نَسِيئةٌ بِكَذَا، وَبِنَقْدِ بِكَذَا، وَعَنْهُ هَذَا شَرْطَان فِي بَيْعٍ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: اشْتَرَاهُ بِكَذَا ۚ إِلَى شَهْرِ كُلُّ جُمُعَةٍ دِرْهَمًا؟

قَالَ: هَذَا بَيْعَتَانِ فِي بَيْعٍ، وَرَبُّمَا قَالَ: بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ، وَإِنْ شَرَطَ مُنَافِ مُقْتَضَاهُ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: فِي الْعَقْدِ، وَكَــٰذَا فِي الانْتِصَار كَابْن عَقِيلِ فِي الفَاسِدِ هَلْ يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ.

وَيَأْتِي كُلَّامُ شَيْخِنَا فِي النَّكَاحِ نُحْوُ أَنْ لا يَبِيعَهُ وَلا يُمْبَهُ وَلا يُعْتِقُهُ، أو إن أغتقهُ فَالوَلاءُ لَهُ، أو لا خَسَسارَة عَلَيْهِ، أو إن أَنْفَقَ، وَإِلَّا رَدُّهُ، أَوْ شَرَطَ رَهْنَا فَاسِدًا أَوْ خِيَارًا أَوْ أَجَلاً مَجْهُولَيْنِ، أَوْ نَفْعَ بَافِعِ وَمَبِيعِ إِنْ لَمْ يَصِحًا، أَوْ تَأْخِيرَ تَسْلِيمِهِ بِـلا انْتِفَاعِ، أَوْ فِنَاءَ الدَّارِ لا بِحَقٌ طَرِيقِهَا، صَحُّ العَقْدُ فَقَطْ، نَصْ عَلَيْهِ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَهَيْرُهُ، كَعَوْدِ الشَّرْطِ عَلَى غَيْرِ العَاقِدِ، نَحْوُ بْعَثُكَةً عَلَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِهِ فُلالً، يَمْنِي غَيْرَ الْمُشْتَرِي، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لا، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، ولا أَثَرَ لِإِسْقَاطِ الفَاسِدِ بَعْدَ العَقْدِ، وَعَلَى الصَّحَّةِ لِلْفَائِتِ غَرَضِهُ.

وَقِيلَ: لِجَاهِل فَسَادِ الشُّرْطِ الفَسْخُ أَنْ أَرْشُ نَقْصِ الثَّمَٰنِ بِإِلْغَائِهِ.

وَقِيلَ: لَا أَرْشَ، ذَكَرَهُ شَيْخُهَا ظَاهِرُ الْمُذْهَبِ

وَفِي صِيحَةِ شَرَطِ العِنْقِ رِوَايَتَانِ (م ٨)(١)، فَإِنْ صَحَّ فَاتِي أَجْبِرَ لآنَّهُ حَقَّ لِلّهِ كَالنَّذْرِ.

﴿ وَقِيلَ: هُوَ حَقٌّ لِلْبَافِعِ فَيَفْسَخُهُ يَقُلَ الآفَرَمُ: إِنَّ أَبَى عِثْقَهُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَوِدُهُ وَإِنْ أَمْضَى فَسَلا أَرْشَ، فِي الآصَحَ، وَهَـلْ لَـهُ المطَالَبَةُ بِهِ وَإِسْقَاطُهُ؟ عَلَى الخِلافِ(٢).

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وفي صحَّة شرط العتق روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشُّرح، والحاويين، والزُّركشيّ، وغيرهم. إحداهما: يصحُ، وهو الصَّحيح من المذهب، صحَّحه في التَّصحيح، والفائق، والقواعد الفقهيَّة.

قال النَّاظم: وهو الأقوى.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

قال الزَّركشيُّ في الكفَّارات: المذهب من الرَّوايتين عند الأصحاب جِوَاز ذلك وصحَّته، وجزم به في المنوَّر وتذكرة ابسن عبدوس، وقدِّمه في المحرُّر، والرُّعايتين.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، قدَّمه في إدراك الغاية.

قال الزُّركشيُّ في الكفَّارات: وهو ظاهر كلام صاحب الوجيز، لأنَّه منافع لمقتضى البيع.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وهل له المطالبة به وإسقاطه، على الخلاف).

يعنى: في أنَّ الحقُّ لله أو له، وقدَّم المصنَّف أنَّه حقٌّ للَّه.

وَقِيلُ: وَشَرْطُ الوَقْفِ مِثْلُهُ، وَتُعْتَبَرُ مُقَارَنَةُ الشَّرْطِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَيُتَوَجَّهُ كَيْكَاحِ. وَشَرْطُ البَرَاءَةِ مِنْ عَيْبِ كَذَا أَوْ كُلِّ عَيْبٍ فَاصِدٍ لا يُبْطِلُ العَقْدَ وَلا يَبْرَأُ بِهِ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ فِيهِنَّ. قَالَ آبُو الخَطَّابِ وَجَمَاعَةً: لآنَّهُ خِيَارٌ يَثْبُتُ بَعْدَ البَيْعِ فَلا يُسْقَطُ قَبْلُهُ، كَالشَّفْعَةِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ. وَعَنْهُ: يَبْرَأُ إِنْ لَمْ يَكْتُمْهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَانِي: ۚ إِنْ عَيْنَهُ صَعَجٌ، وَمَعْنَاهُ نَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ وَخَيْرُهُ: لَا يَبْرَأُ إِلاَّ أَنْ يُخْبِرَ بِالعُيُوبِ كُلِّهَا، لآنَهُ مُرْفَقٌ فِي الْبَيْسِمِ

وَفِي الانْتِصَاَّر: الآشْبَهُ بأُصُولِنَا أَنْ نَنْصُرَ الصَّحَّةَ، كَبَرَاءَةٍ مِنْ مَجْهُول وَذَكَسرَهُ أيضًا هُـوَ وَغَيْرُهُ روَايَـةً، فَهَـذِهِ خَمْسُ رِوَايَاتُوْلَ، وَفِيهِ فِي عَيْهِهِ بَأَطِنٍ وَجُرْحٍ لا يُعْرَفُ غَوْرُهُ احْتِمَالانِ (م ٩، ١٠)(٢)، وَإِنْ بَاعَهُ عَلَى أَنَّهُ بِهِ وَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ صَحَّ.

ُوَإِنْ بَاعَهُ أَرْضًا أَوْ ثَوْزًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرَع فَبَانَ لَكُثَرَ فَعَنْهُ: يَبْطُلُ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ. وَعَنْهُ: يَصِيحُ (م ١١)(٢)، فَلِمُشْتَرِيهِ فَسْخُهُ، مَا لَمْ يُسَلِّمُهُ البَائِعُ زَائِدًا، وَأَخَلُهُ بِقَمْنِهِ وَقَسَّطَ الزَّائِد، فَـــإِنْ رَضِيَ بِالشَّــرِكَةِ فَفِي البَائِع وَجُهَان (م ١٢)^(٤).

(١) الثَّانِي: قوله: (فهذه خمس رواياتٍ).

كذا في النسخ.

قال ابن نصر الله: صوابه أربع روايات، وهو الظَّاهر.

(٢) (مسألة – ٩ – ١٠): قوله في البراءة من كلِّ عيسبو: (وفيه في عيسبو باطن وجرح لا يُعرف غوره احتمالان). انتهى. شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): هل العيب الباطن كالظَّاهر أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: هو كالعيب الظَّاهر، وهو الصَّحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى: والعيب الظَّاهر، والباطن في ذلك سواءً. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب، وهو الصُّواب، والاحتمال النَّاني تصحُّ البراءة من ذلك.

(المسألة الثَّانية - ١٠): إذا شرط البراءة من جرح لا يعرف غوره، فهل هو كالعيب الظَّاهر أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: هو كالعيب الظَّاهر، وهو الصُّواب، وُهُو ظأهر كلام الأصحاب، وكلام ابن حدان يشغل هذه الصُّورة أيضًا:

والقول الثَّاتي: تصبحُ البراءة منه، ويمتمل أنَّ الاحتمال الثَّاني بيكون بعدم الصَّحَّة مطلقًــاء ولم نسر مسرَّح بهـذا الحـلاف غـير

(٣) (مسألة – ١١): قوله: (وإن باعه أرضًا أو ثويًا على أنَّه عشرة أذرع فبان أكثر، فعنه: يبطل، جزم به ابن عقيلٍ، وعنه: يصحُّك.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمغني، والتَّلخيص وشرح ابن منجًا، والرَّعاية الكبرى.

إحداهما: يبطل، جزم به ابن عقيل، قالدالمناظم: وهو أولى، وقدَّمه في المقسم، والشُّرح، والرُّعاينة الصُّغـرى، والحـاوي الصُّغـير، والفائق وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، جزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنوَّر، وغيرهم، وقدُّمه في الحرَّر وغيره.

(٤) (مسألة – ١٢): قوله: فإن رضي بالشَّركة ففي البائع وجهان). انتهى. يعني: هل له خيار الفسخ أم لا؟ وأطلقهما في المُغني، والشُّرح.

أحدهما: له الفسخ.

قال الشَّارح: أولاهما له الفسخ، وقلَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا خيار له، وظاهر تعليل الشَّيخ ترجيحه.

وَإِنْ بَانَ أَقَلُ فَالرُّوَايْتَانِ (م ١٣)(١)، فَإِنْ أَخَذَهُ بِقِسْطِهِ فَلِلْبَائِعِ الفَسْخُ، وإلاَّ فَـلا، وَلا يُخْبَرُ أَحَدُهُمَـا عَلَى مُعَاوَضَـةٍ، وَيُصِحُ فِي الصُّبْرَةِ، وَلا خِيارَ لِلْمُشْتَرِي.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ بَانَ أَقَلُ، والزَّائِدُ مَشَاعًا لِصِحَابِهِ، وَيَنْقُصُ مِنَ الثَّمَنِ بِالقِسْطِ.

and and regard design and remaining the contract of the first of the contract of the contract

⁽١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن بان أقلُّ فالرُّوايتان). انتهى.

من أطلق الرَّوايتين في المسألة الأولى أطلق في هذه، ومن قدَّم هناك أو صحَّح فعل هنا كذلك.

وقد علمت الحكم هناك، فكذا هنا، والله أعلم.

فهذه ثلاث عشرة مسألةً.

باب بيع الأصول والثّمار إذَا بَاعَ دَارًا شَمِلَ مَا اتَّصَلَ بِهَا لِمَصْلَحَتِهَا، كَبَابٍ مَنْصُوبٍ، وَرَفٌّ مَسْمُورٍ، وَرَحًى مَنْصُوبَةٍ، وَحَابِيَةٍ، مَانَفُونَةٍ، وَمَعْسدِنٍ

وَقِيلَ: وَمِفْتَأَحِ وَحَجَرِ رَحَى فَوْقَانِي دُونَ مُودَع فِيهَا كَحَجَرِ وَكُنْزِ وَمُنْفَصِلِ كَدَلُو وَقُفْلٍ، فَــاِنْ طَـالَتْ مُــدُهُ نَقْلِـهِ وَذَكَـرَ جَمَاعَةً فَوْقَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فَعَيْبٌ، والآصخُ تَثْبُتُ اليَدُ عَلَيْهَا، والحِلافُ فِي أَرْضٍ بِهَا زَرْعُ البَائِعِ. مَا ذَ تَسَمُ لَهُ مَا ذَهِ مَهَ مَنْ اللّهِ مَا تَنْهُ لَنْهُ اللّهَ عَلَيْهَا، والحِلافُ فِي أَرْضٍ بِهَا زَرْعُ البَائِعِ.

وَإِنْ تُرَكُّهُ لَهُ وَلا ضَرَرَ فَلا خِيَارَ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ. ۚ لَوْ قَالَ تَرَكْتُه لَهُ فَفِي كَوْنِهِ تَمْلِيكًا وَجْهَانٍ، وَلا أُجْرَةَ مُدَّةِ نَقْلِهِ.

وَقِيلَ: بَلَّى، وَيَنْقُلُهُ بِحَسَبِ العَادَةِ، فَلا يَلْزَمُ لَيْلاً وَجَمَعَ الحَمَّالِينَ وَيُسَوِّي الحَفْرَ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَرُ مُثنَتْرٍ بِبَقَائِهِ فَفِي إجْبَسَارِهِ وروز دروزن

وَإِنْ بَاعَ أَوْ رَهَنَ أَرْضًا بِحَقَّهَا شَمِلَ غَرْسَهَا وَيِنَاءَهَا، كُذَا إِنْ أَطْلَقَ.

وَقِيلَ: لا، كَثَمَرَةِ مُؤْبَرَةٍ، والفَرْقُ أَنْهَا ثُرَادُ لِلنَّقْلِ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُقُوقِهَا. وَعَلَى هَذَا الوَجْهِ لِلْبَائِعِ تَبْقِيَتُهُ. وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ يَتَبَعُهَا فِي الرَّهْنِ كَالبَيْعِ إِذَا قُلْنَا يَدْخُلُ؟ فِيهِ الوَجْهَانِ، لِضَعْفِهِ، وَكَذَا الوَصِيَّةُ. وَفِي بِنَاءٍ فِسي بُسْتَانٍ وَمَنْ مَا وَمُونُونُ مَا اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مَنْ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ مِنْ مَا اللَّهُ مِنْ عَلَى الوَجْهَان. وَلا تَدْخُلُ مَزَارعُ القَرْيَةِ إلاَّ بِذِكْرِهَا.

وَقَالَ فِي الْمُغْنِي: ۚ أَوْ قُرِينَةً، وَهُوَ ٓ أُولِّكَى، ۚ وَشَجَرُهَا بَيْنَ بُنْيَانِهَا، وَأُصُولٌ بِقَوْلِهَا كَمَا تَقَدُّمَ، وَلا يَدْخُلُ زَرْعٌ وَبَذْرٌ، وَإِنْ بَاعَهُ شَجَرَةً فَلَهُ تَبْقِيَتُهَا فِي أَرْضَ البَافِعِ كَالثَّمَرِ عَلَى الشُّجَرِ.

قَالَ أَبُو الْخَطُّابِ وَغَيْرُهُ: وَيَثَّبُتُ حَقُّ الاخْتِيَارِ وَلَهُ الدُّخُولُ لِمَصَالِحِهَا.

وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا فِيهَا زَرْعٌ أَوْ شَجَرًا بَدَا ثُمَرُهُ أَوْ نَخْلاً تَشَقُّقَ طَلْعُهُ.

وَعَنْهُ: بَلْ أَبَّرَ فَالزَّرْعُ، والثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ بلا أُجْرَةٍ يَأْخُذُهُ أَوَّلَ وَقْتِ أَخَذَهُ حَسَبَ العَادَةِ.

زَادَ الشُّيْخُ: وَلَوْ كَانَ بَقَاؤُهُ خَيْرًا لَهُ. َ

وَقِيلَ: عَادَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطُهُ الْمُشْتَرِي.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ قَطْعُ النَّمَرَةِ (وِ هـ) لَيَصْرُرِ الآصلِ. زَادَ الشُّيْخُ: كَثِيرًا، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ. وَمَـا لَـمْ يَتَشَـقُقُ طَلْعُـهُ لِمُشْـتَرِ (هــ)، وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَاطِ بَذْرِ تَبَعًا وَجُهَان.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويسوَّي الحفر، وإن لم ينضرُّ مشتر ببقائه ففي إجباره وجهان). انتهى. إن لم ينضرُّ ببقاء الحفر.

هذا ظاهر كلامه وهو بعيدً، ومراده ما ذكره في الرَّعايـة، فإنَّه قـال: وعليـه تسـويته إن أضـرٌ عرَّقـه بـالأرض، كـالقطن، والـذَّرة

وإن كان لا يضرُّ أرض المشتري بقاؤه فهل له إجباره؟ فيه وجهان. انتهى.

فلعلُّ في كلام المصنَّف نقصًا.

أحدهما: له إجباره.

قلت: وهو الصُّواب. والوجه الثّاني: ليس له إجباره.

قلت: وهذه المسألة قريبةٌ ثمًّا إذا غرس الغاصب أو بنى، فإنَّه يلزمه القلع، فلو وهبها للمغصوب منه ليدفع جن نفسه، كلفــة ذلـك فهل يجبر على إبقائه إذا لم يكن في قلعه غرض صحيح؟

أطلق المصنّف في الغصب الوجهين، وقريبٌ منها في الصُّداق.

(م): الإمام مالك

وَقِيلُ: إِنْ ذَكَرَ قُلْرَهُ وَوَصْفَهُ صِبَحٌ (م ٢)(١).

وَالبَدْرُ إِنْ بَقِيَ أَصْلُهُ فَكَشَجَر، وَإِلاَّ كَزَرْع، عِنْدَ القَاضِي، وَعِنْدَ ابْن عَقِيل: لا يَدْخُلُ (م ٣)(٢).

وَأَطْلَقَ فِي عُبُونَ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْبَدَّرَ لا يَدْخُلُ، لآنَّهُ مُودَعَّ.

وَقَالَ فِي الْمُبْهِجِ فِي بَلْدِ وَزُرْعِ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ: قِيلَ: يَتْبُعُ الأَرْضَ.

وَقِيلَ: لا، وَيُؤخِّذُ البَائِعُ بِاخْذِهِ إِنْ لَمْ يَسْتَأْجِرْ الآرضَ، وَإِنْ ظَنَّ المُشْتَرِي دُخُولَهُ أَوْ ادْعَى الجَهْلَ بِهِ وَمِثْلُــهُ يُعجَهَــلُ فَلَــهُ الفَسْخُ. وَقَصَبُ سُكُرٍ كَزُرْعٍ، وَقِيلَ كَفَارِسِيٍّ، فَغُرُوقُهُ لِمُشْتَرِ، وَهُوَ كَثَمَرَةٍ، وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُهُ وَجَوْزٌ، وَيَصِحُّ شَرُطُ بَائِعٍ مَا لِمُشْتَرٍ، وَأَنْ قَالَ عَلَى () وَلُوْ قُبْلُ تَأْبِيرِ (م).

وَلِبَعْضَهِ خَدِلَافًا لابْنِ القَاسِمِ المَالِكِيِّ، وَلَهُ تَبْقِيَتُهُ إِلَى جَذَاذِهِ مَا لَمْ يُشْرَطُ قَطْعُهُ، وَلِكُلُّ وَاحِدٍ السَّقْيُ مِنْ مَالِهِ لِمَصِلَحَتِهِ.

وَقِيلَ: لِحَاجَةٍ، وَإِنْ صَرَّ صَاَّحِبَهُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ البَائِعِ فِي بُدُوًّ الثَّمَرَةِ، ويُتَوّجُهُ وَجُهٌ مِنْ وَاهِبِ ادْعَى شَــرُطَ قَـوَابٍ. وَمَــا بَدَا مِنْ ثَمَرَةِ نَوْعٍ وَقِيلَ: وَجِنْسِ قَدَّمَهُ فِي التَّبْصِرَةِ مِنْ بُسْتَانِ لِبَاثِع، وَمَا لَمْ يَبْدُ لِمُشْتَرِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الانْتِصَار روَايَةً: كُلُّهُ لِلْبَافِع، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ، كَشَجَرَةٍ.

فَلَوْ أَبْرَ الكُلُّ إِلاَّ نَخْلَةً فَأَفْرَدَهَا بِالبَيْعِ فَفِي أَيْهِمَا لَهُ وَجْهَانِ (م ٤)[].

وَفِي الوَاضِح: فِيمَا لَمْ يَبْدُ مِنْ ثَمَرَةً مُسَجَّرَةٍ لِمُشْنَدَ، وَذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ ظَاهِرُ كَلام أبي بَكْر، كَحُدُوثِ طَلْع بَعْدَ تَأْبِيرِهَا أَوْ بَعْضِهَا، ذَكَرَهُ ٱلشَّيْخُ، لآنَّهُ لا أَشْتِبَاهُ، لِيُعْدِمَا بَيْنَهُمَا، وَظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ: لا فَرْقَ.

وَقِيلَ: مَا قَمَرَتُهُ فِي نَوْرِهِ ثُمَّ يَتَنَاقَرُ عَنْهُ كَتُفَّاحٍ وَسَفَوْجَلِ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَعِنَبَّ أَوْ ثَمَرَتُهُ فِي قِشْرَتِهِ، كَجَّزُزٍ وَلَوْزٍ يَمُنْتِبِعُ دُخُولُهُ بِتَنَاثُرِ نَوْدِهِ وَتَشَـقُقِ قِشْرِهِ الْآعْلَى كَالطُّلْعِ، لا

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وما لم يتشقَّق طلعه لمشتر، وفي صحَّة اشتراط بلرِ تبعًا وجهان، وقيـل: إن ذكـر قــدره ووصفــة صححًا.

أحدهما: يصح مطلقًا، اختاره القاضي في الجرد.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه دخل تبعًا، كالحمل وكالنَّابت من الزُّرع أو باعه مع الأرض.

وهو ظاهر ما جزم به في الرَّعاية الكبرى، وقطع به المغنى، والشَّرح.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ مطلقًا، اختاره ابن عقيل.

والوجه الثَّالث: إن ذكر قدره ووصفه صحٌّ، وإلاَّ فلا، وهو احتمالٌ لابن عقيلٍ.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (والبذر إن بقي أصله فكشجرٍ، وإلاَّ كزرع عند القاضّي، وعند ابن عقيلٍ: لا يدخل). انتهى.

وأطلقهما في التَّلخيص. قول القاضي هو الصُّحيح، جزم به الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزينٍ في شرحه، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وقول ابن عقيل: لا أعلم من اختاره غيره.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (فلُو أَبُر الكلُّ إلاُّ نخلةُ فافردها بالبيع ففي أيُّهما له وجهان). انتهى.

أحدهما: تكون ثمرة هذه النَّخلة للمشتري، لأنَّها لم تؤبَّر، وما لم يؤبُّر يكون للمشتري، ولا يكون تبعًا للَّذي أبّر وهو الصَّحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام الأصحاب عُن لم يصرّح بذلك.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن أبَّر بعضه فباع ما لم يؤبُّر وحده فهو للمشتري، وقيل: بل للبائع انتهى.

وقال في المغني، والشَّرح: ولو أبَّر بعض الحائط فأفرد بالبيع ما لم يؤبِّر فللمبيع حكم نفسه، ولا يتبع غيره.

وخرَّج القاضي وجهًا: أنَّه تبع للَّذي أبَّر، فلا يدخل في المبيع، بل يكون للبائع، كما لو باعها بعد أن تؤبَّر.

وردُّ هذا التَّخريج في المغني، وقدُّم ابن رزين أنَّهُ للمشتري.

وقال عن القول بأنَّه للبائع: ليس بشيء، والوجه النَّاني) لا يدخل في البيع، ويكون للبائع، وهو تخريج القاضي.

قلت: وهو ضعيفٌ، وإطلاق المصنّف فيه شيءٌ، والله أعلم.

وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ المُسَائِلِ فِي جَوْزِ وَلَوْز؛ وَقَالَ: وَلا يَلْزَمُ الرُّمَانُ، والمَوْزُ، والحِنْطَةُ فِي سَنَبُلِهَا، والبَساقِلاُ فِي قِشْدِهِ لا يَتْبَعُ الآصْلَ، لآنُهُ لا غَايَةَ لِظَهْرِرهِ، وَطَلْمُ الفُحَّالِ يُرَادُ لِلتَّلْقِيحِ، كَالإِنَاشِ.

وَقِيلَ: لِلْبَائِعِ لَا كُلِّهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ، وَمَا خَرَجَ مِنْ ٱلْكُمَّامِهِ كُوَّرْدٍ وَتُرْجِسُ وَيَنفسنج كَالتَّمْرَةِ، والورَقِ لِلْمُشْتَرِي.

وَقِيلَ: وَرَقُ النُّوتِ الْمَقْصُودِ كَثَّمَرِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الكَثْرِ، وَهُوَ الطُّلْمُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلِا يَجُوزُ بَيْعُ ثَمَرٍ قَبْلَ بُدُوٌّ صَلاَحِهِ، وَرَطْبَةٍ وَزُرْعٍ قَبْلَ اشْتِلَادِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

الأبشرط القَطْع فِي الحَالِ.

وَعَنْهُ: أَوْ العَرْمُ، إِلاَّ أَنْ يَبِيعُهُ بِأَصْلِهِ.

وَقِيلَ: لا، كَبَيْعِهِ لِمَالِكِ الْآصْل، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن (م ٥، ٦)(١).

وَقِيلَ: إطْلاقُهُ كَشَرْطِهِ، قَدْمَهُ فِي الرَّوْصَةِ، والحَصَادُ، واللَّقَاطُ عَلَى المُشْتَرِي، ويَصيحُ شَرْطُهُ عَلَى البَائِعِ خِلافًا لِلْخِرَقِيِّ. قال القاضي: وَلَمْ أَجدْ بِقَوْلِهِ رَوَايَةً.

وَقَالَ فِي الْرُوْضَةِ: لَيْسَ لَٰهُ وَجُفَّهُ وَفِي الإرْشَادِ: فِي صِحْتِهِ رِوَايَتَانِ، فَإِنْ بَطَلَ فَفِي العَقْدِ رِوَايَتَانِ^(۱)، وكَذَا الجِذَاذُ. وَلا يَجُوزُ بَيْعُ مَزَارِعَ لِغَيْرِ رَبِّ المَال، وكَذَا لَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ اَلقَطْع، وَسَالَهُ ابْنُ مَنْصُور: يَبِيعُ الزَّزَعِ؟ قَالَ: لا يَجُوزُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاحُهُ، وَكَذَا نَقَلَ: لا يَبِيعُ حَمَلُهُ قَبْلَ ظَهُورِ زَرْعٍ لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ.

(١) (المسألة - ٥ - ٦): قوله: (ولا يجوز بيع ثمر قبل بدوَّ صلاحه، ورطبةٍ وزرعٍ قبل اشتداده، نصَّ عليه، إلاَّ بشـرط القطـع في الحال... إلاَّ أن يبيعه بأصله، وقيل: لا، كبيعه لمالك الأَصل، في أحد الرجهين). انتهى.

يعني: إذا باع ذلك لمالك الأصل من غير شرط القطع.

وفيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٥): بيع النَّمرة قبل بدوَّ صلاحها لمالك الأصل من غير شرط القطع هل يصعُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والفائق الزَّركشيُّ.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح من المذهب، صحَّحه في المستوعب، والتَّلخيص، والرَّعاية الكبرى، والحاوي الصَّغير، وغيرهم. واختاره في الحاوي الكبير وجزم به في الرَّعاية الصُّغري.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ وصاحبَ المقنع وجماعةٍ.

(المسألة الثَّانية - ٦): بيع الزَّرع ونحوه قبل اشتداد حبَّه لمالك الأرض من غير اشتراط القطع هل يصحُّ أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في المغني، والحرُّر، والشُّرح، والفائق، والزُّركشيُّ.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح.

اختاره أبو الخطَّاب وصاحب الحاوي الكبير وابن عبدوسُ في تذكرته، وصحَّحه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وهو ظُلَّهر كلامه في المقنع وغيره.

وقد جعل المصنّف المسألتين على حدِّ واحدٍ، وكذا أكثر الأصحاب، وابن حمدان في الرّعاية الكبرى قدَّم هنا ما صحّــح خلاف في لّتي قبلها.

(٢) تنبيه: قوله: (والحصاد، واللَّقاط على المشتري، ويصعُّ شُرطه على البائع، خلافًا للخرقيُّ.

ُوفِي الإرشاد في صحَّته روايتان، فإن بطل ففي العقد روايتان). انتهى.

اعلم: أنَّ الحَلاف في الصُّورتين ذكره في الإرشاد فقال: فإن باعه رطبة واشترط على البائع جزَّها لم يجز.

وقيل: وإذا قلنا: لا يجوز هذا الشُرط فهل يصحُّ البيع ويبطل الشُرط؟ أو يبطل البيع لبطلان الشُرط؟ على روايتين. انتهى. فحكى في الأوَّل قولين، وفي الثَّاني روايتين.

واعلم: أنَّ الصَّحيح من المذهب على قول الخرقيُّ يصحُّ البيع، وعليه الأصحاب.

وصاحب الإرشاد حكى روايةً بعدم الصُّحَّة، فليس الخلاف هنا من الخلاف المطلق الُّذي اصطلح عليه المصنَّف.

وإنَّما حكى الخلاف على صفته في الإرشاد.

وَقَالَ القَاضِي: قِيَاسُ المَذْهَبِ جَوَازُهُ وَيَكُونُ شَرِيكًا بِعِمَارَتِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَوْ تَقَايَلًا الإِجَارَةَ أَوْ فَسَخَاهَا بِحَقٌّ فَلَهُ قِيمَةُ حَرْثِهِ، وَإِنْ أُخُرَ القَطْعَ مَعَ شَرْطِهِ حَتَّى صَلَّحَ النَّمَـرُ وَطَـالَتْ الجزُّةُ وَاشْتَدُّ الحَبُّ فَسَدَ العَقْلُهُ فِي ظَاهِرِ المَذْهَبُ، وَهُوَ، والزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ.

وَعَنْهُ: لَهُمَا، فَتُقَوَّمُ الثَّمِرَةُ وَقْتَ العَقْدِ وَبَعْدَ الزِّيَادَةِ.

وَعَنْهُ: لا يَفْسُدُ، والزِّيَادَةُ لَهُمَا.

وَقَالَ القَاضِي: لِلْمُشْتَرِي.

وَعَنْهُ: يَتَصَدُّقَانَ بِهَا عَلَى الرُّوايَتَيْنِ وُجُوبًا، وَقِيلَ: نَدْبًا.

وَعَنْهُ: يَفْسُدُ إِنَّ أُخِّرَهُ عَمْدًا بِلا عُلُر.

وَعَنْهُ: يَفْسُدُ لِقَصْدِ حِيلَةٍ، ذَكَرَهَا جَمَّاعَةٌ.

وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى رُطْبًا عَرِيَّةً فَاتْمَرَ وَيُتَوَجَّهُ تَقْيِيدُ الصَّحَّةِ بِالْمَسَاوَاةِ، وَحَيْثُ بَطَلَ البَيْعُ زَكَّاهُ البَائِعُ، وَحَيْثُ صَعَّ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى التَّبْقِيَةِ جَازَ وَزَكَّاهُ المُشْتَرِي، وَإِنْ قُلْنَا الزَّيَادَةُ بَيْنَهُمَا فَعَلَيْهِمَا إِنْ بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا نِصَابًا، وإِلاَّ الْبَنِي عَلَى الْخُلُطَةِ فِي وَمُو مِنْهُونَ مِنْ الْمُنْتَرِي، وَإِنْ قُلْنَا الزِّيَادَةُ بَيْنَهُمَا فَعَلَيْهِمَا إِنْ بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ مِنْهُمَا نِصَابًا، وإِلاَّ الْبُنِي عَلَى الْخُلُطَةِ فِي غَيْرِ المَاشِيَةِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقَطْعِ أَوْ طَلَبَهُ البَّافِعُ فَسَخْنَا البَّيْعَ (م هـ رَ)؛ لأنَّ الـزَامُ البَّافِع بِالتَّبْقِيدَةِ يَضُدُّ بِنَخْلِهِ، وَتَمكِينُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْقَطْعِ يَضِرُ بِالْفُقْرَامِ، وَيَعُودُ مِلْكًا لِلْبَائِعِ وَيُرْكِيْهِ، وَفِي إلْزَامِ المُشْتَرِي بِالنَّبْقِيَةِ إَنْ بَدْلَهَا البَافِعُ وَجَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: نَعَمْ، لأَنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا شَرَطَهُ لَهُ.

والثَّانِي: لا، لآنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ (م ٧)(١).

هَذَا كُلُّهُ إِذَا قُلْنَا: الوَاجِبُ فِيمَا يُقْطَعُ قَبْلَ كُمَالِهِ لِحَاجَةٍ عُشْرُهُ رَطْبًا، فَأَمَّا إِن قُلْنَا يَخْسَرُجُ يَابِسَنَا فَعَلا يُفْسَحُ البَّنِيعُ فِي المُسْأَلَتَيْن، ذَكَرَهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ.

وَإِنَ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ فَلَمْ يَتَمَيَّزُ فَكَمِّبِعِ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ لا يَفْسُدُ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ.

وَإِنَّ أَخْرَ قَطْعَ خَشَب، مَعَ شَرْطِهِ فَزَّادَ فَقِيلَ: الزَّيَادَةُ لِلْبَائِع، وَقِيلَ: الْكُلُّ، وَقِيل: لِلْمُشْتَرِي، وَعَلَيْهِ الأَجْرَةُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: الزَّيَادَةَ لَهُمَّا، اخْتَارَهُ البَرْمَكِيُّ (م ٨). ﴿ إَنَّ

(١) (مسألة - ٧): قوله: (فيما إذا باع ثمرًا قبل صلاحه بشرط القطع واخَّره حتَّى صلح وقلنًا: يصحُّ البيع، وإن اتَّفقا على القطع أو طلبه البائع فسخنا البيع... وفي إلزام المشتري بالتَّبقية إنَّ بذلها البائع وجهان:

> أحدهما: نعم، لأنه خيرٌ عمَّا شرطه له. والثَّاني: لا؛ لأنَّه قد يكون له غرضٌ صحيحٌ. انتهى.

أحدهما: يلزمه قبوله، لما علَّه به المصنَّف، وهو الصَّحيح، جزم به في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، لما علَّله به المُصنَّف.

قَلَت: والصُّوابِ أن ينظِر في ذلك، فإن كان لِلمشتري غرضٌ صحيحٌ في قطعه لم يلزم بالتَّبقية، لأنَّ حقَّه مقسدٌّم، وإلاَّ لـزم، لمراعــاة حقّ الفقراء. وفي تعليل المصنّف ما يؤيّد هذا، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (فإن اخْر قطع خشب مع شرطه فزاد فقيل: الزّيادة للبائع، وقيل: الكلُّ وقيل: للمشتري وعليه الأجرة، ونقل ابن منصور: الزِّيادة لهما، اختاره البرمكيُّ). انتهى.

قدُّم في الفائقُ انَّ البيع لازمٌ، والزِّيادة للبائم، فقال: ولو اشترى خشبًا ليقطعه فتركه فنما وغلظ فالزّيـادة لصــاحب الأرض، نــصُّ عليه، واختاره البرمكيُّ.

وقال ابن بطَّة: هي لصاحب الخشب. انتهي.

فنسب إلى البرمكيُّ أنَّ الزِّيادة لصاحب الأرض، وأنَّه المنصوص، وهو مخالفٌ لكلام المصنَّف.

وقد نقل ابن رجب الاشتراك في الزّيادة عن البرمكيّ، كما قال المصنّف.

والقول بأنَّ الكلُّ للبائع، اختاره أبو الحسن الخرزيُّ فقال: ينفسخ العقد، والكلُّ للبائع.

والقول بأنَّ الكلُّ للمشتري اختاره ابن بطَّة.

وَإِذَا طَابَ أَكُلُ النُّمَرِ وَظَهَرَ نُضْجُهُ جَانَ بَيْعُهُ بِشَرْطِ النَّبْقِيَةِ وَمُطْلَقًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَقَالَ بِظْهُورِ مَبَادِي الحَلاوَةِ، وَيَلْزَمُ البَائِعَ سَقْيُهُ مُطْلَقًا، وَلِمُشْتَرِيهِ، تَعْجِيلُ تَطْعِهِ، وَلَــهُ بَيْعُـهُ قَبْـلَ جَـدُّهِ؛ لأَنَّهُ وُجِدَ مِنَ القَبْضِ مَا يُمكِنُّ، فَكَفَىَ لِلْحَاجَةِ الْمبيحَةِ لِبَيْعَ الثَّمَر بَعْدَ بُدُقّ صَلاحِدٍ.

وَعَنُهُ: لا، الحَتَارَةُ أَبُو بَكْرٍ وَإِذَا بَدَا صَلاحُ بَعْضِ نَوْعٍ وَنَقَلَ خَنْبَلُ: غُلِّبَ. وَقَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي شَجَرِهِ بَيْسَعُ جَمِيهِـهِ، وَعَلَى الْأَصَحُّ: وَبُسْتَانٌ.

وَعَنْهُ: وَمَا قَارَبُهُ.

وَأَطْلُقَ فِي الرُّوضَةِ فِي البِّسَاتِينِ رِوَايَتَيْنِ.

وَعَنْهُ: الجنْسُ كَالنَّوْعِ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: وَبَقِيَّةُ الآجْنَاسِ الَّتِي تُبَاعُ جُمْلَةَ عَادَةً.

وَإِنْ أَفْرَدُ بِالنِّبْعِ مِنا لَمَّمْ يَصَلُّحُ مِنْهُ لَمْ يَصِيحٌ، وَفِيهِ وَجَفَّةٍ، وَمَمَا تَلِفَ مِنْ ثَمَرٍ.

وَقَالَ القَاضِي: يُسْتَنِقَى بَعْدَ بُدُوٌّ صَلاحِهِ إِلَى وَقَسْدٍ.

وَقَالَ فِي الكَافِيءِ والْمُحَرَّرِ: وَزَرْعٍ (و م) مَعَ أَنْهُ إِنْمَا يُبَاعُ بَعْدَ تَتِمْةِ صَلاحِهِ، فَلِهَـذَا قَـالَ ابْـنُ عَقِيــلِ: فَــإِذَا تَرَكَـهُ فَـرُّطَ فَضَمِنَهُ فِي أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنَ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَفِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: إِن امْنَتَرَاهُ بَعْدَ بُدُوَّ صَلاحِهِ وَهُوَ امْنِيْدَاهُ حَبَّهِ فَلَوْ تَرَكَهُ إِلَى حِينِ حَصَادِهِ وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: إِذَا أَتْلَفَ البَاقِلاَّةِ، والحِنْطَةَ فِي سُنَبُلِهَا فَلَنَا وَجُهَانِ، الآقْوَى يُرْجَعُ بِذَلِكَ عَلَى البَاقِعِ كَمَسْأَلَتِنَا.

وَنَقَلَ حَنْهُلُ إِنَّمَا الْجَوَائِعُ فِي النَّخْلِ بِالْمْرِ سَمَّادِيّ.

وَقِيلَ: وَلِصُ وَنَحُوهِ قَبْلَ قَطْعِهِ.

وَعَنْهُ: قَدْرُ النُّلُثِ، جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ، قِيلَ: قِيمَةً.

وَقِيلَ: ثَمَنًا.

وَقِيلَ: قَدْرًا (م ٩)(١) بَعْدَ قَبْضِ المُشْتَرِي وَتَسْلِيمِهِ فَمِنْ صَمَّانِ البَائِعِ، لأَنْهُ لَمْ يَحْصُلُ قَبْضٌ تَامً، لأَنْ عَلَيْهِ المَوْونَة، إلَى

وقال في الفائق بعد قول الحرزيِّ: قلت: ويتخرَّج الاشتراك، فوافق ما نقله المصنَّف عن الإمام أحمد في رواية ابن منصور. تنبيه: تلخُّص ئمَّا تقدُّم في انفساخ العقد قولان: الانفساخ اختاره الحرزيُّ، وعدمه وهو الصَّحيح نِصَّ عليه.

واختاره ابن بطّة وأبو حفصٍ البرمكيُّ، وهو ظاهر ما قدَّمه في الفائق، فعلى الأوَّل الكلُّ للبائع، وعلى الشَّاني اختلـف في الزّيـادة على أقوال:

أحدهًا: الاشتراك فيها، وهو الصّحيح، نصُّ عليه، واختاره البرمكيُّ.

والثَّاني: هي للمشتري، اختاره ابن بطَّة، والتَّالث هي للبائع، وهو ظاهر ما قلُّمه في الفائق ونسبه إلى النَّمصُّ، واختيار المبرمكيُّ، قال الشَّيخ شمس الدِّين بن عبد الدَّائم تلميذ صاحب الفائق: الزِّيادة لصاحب الأرض، نصُّ عليه، واحتاره أبـو حفـص العكـبريُّ، ذكره في تعليقه.

فالظَّاهر أنَّ صاحب الفائق حصل منه سبق قلم في قوله البرمكيُّ، وإنَّما هو العكبريُّ.

وامًّا البرمكيُّ؛ فإنَّه اختار الاشتراك في الزِّيادة، ذكره في القاعدة الحادية، والنُّمانين المُصنَّف، واللّه أعلم.

(١) (مسألة – ٩): قوله في الجائحة: (وعنه: قلرٌ المُثلث... قيل: قيمةٌ، وقيل: ثمنًا، وقبل: قدرًا). انتهى.

أحدها: يعتبر قدر ثلث الثَّمرة، وهو الصُّحيح.

قدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والتُّلخيص، والبلغة، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين وشرح ابن وزينٍ، وغيرهم. والوجه الثَّاني: يعتبر قدر التُّلث بالقيمة، قدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، وتجريد العناية، وغيرهم. وأطلقهما في الفائق، والزُّركشيُّ.

الوجه الثَّالث: يعتبر قدر ثلث الثَّمن.

فهذه تسع مسائل قد فتح الله بتصحيحها.

(ق): قولي الشافعي (ش): الإمام الشافعي

تَتِمَّةِ صَلاحِهِ كَمُدَّةِ الإجَارَةِ.

واحْتَجُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ بِأَنْهَا غَيْرُ مَقْبُوضَةٍ، لأَنْهَا لَوْ تَلِفَتْ بِعَطْشِ ضَمِنَهَا البَافِعُ، والمَقْبُوضُ لا يَبْقَى بَعْدَ قَبْضِهِ ضَمَانً عَلَى بَائِعِهِ وَلاَنَّ القَبْضَ بِحَسَبِ العَادَةِ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ مَكِيلاً لَيْلاً، فَكَالَةُ لَيْلاً لَمْ يَكُنْ كَيْلَةُ قَبْضًا، وَيُوضَعُ مِنَ النَّمَـٰنِ بِقَـدْرِ ** عَلَى بَائِعِهِ وَلاَنَّ القَبْضَ بِحَسَبِ العَادَةِ وَلِهَذَا لَوْ بَاعَ مَكِيلاً لَيْلاً، فَكَالَةُ لَيْلاً لَمْ يَكُنْ كَيْلَةُ قَبْضًا، وَيُوضَعَ مِنَ النَّمَـٰنِ بِقَـدْرِ التَّالِفِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَٱبْطَلَ فِي النّهَايَةِ العَقْدَ كَتَلَفِ الكُلّ، وَلا جَائِحَةَ فِي مُشْتَرَى مَعَ أَصْلِهِ، وَكَذَا إِنْ فَاتَ وَقْتُ أَخْذِهِ. وَقَالَ القَاضِي: ظَاهِرُ كَلامِهِ وَضَعُهَا عَنْهُ، وَاخْتَانَ شَيْخُنَا ثَبُوتَهَا فِي زَرْعٍ مُسْتَأْجَرٍ وَحَانُوتِ نَقَصَ نَفْعُهُ عَنِ العَادَةِ، وَأَنْــهُ خِلَافُ مَا رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدُ، وَحَكَمَ بِهِ أَبُو الفَّصْلُ بْنُ حَمْزَةَ فِي حَمَّام.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: قِيَاسُ نُصُوْضُهِ وَأَصُولِهِ إِذَا عُطَلَ نَفْعٌ الآرْضُ بِآفَةِ انْفَسَخَتْ فيمَا بَقِي كَانْهِدَامِ الدَّارِ وَنَحْسِوِهِ، وَٱلنَّهُ لا جَائِحَةً فِيمَا تَلِفَ مِنْ زَرْعِهِ، لآنَ الْمُؤجِّرَ لَمْ يَبِعْهُ إِيَّاهُ، وَلا يُنَازِعُ فِي هَذَا مَنْ فَهمَهُ.

وَإِنْ ٱتْلَقَهُ آدَمِيٌّ فَسَيَأْتِي فِي إِتْلَافِ الْمَكِيلِ قَبَلَ قَبْضِهِ، وَجَزَمَ فِي الزُّوضَةِ هَنا بِأَنَّهُ مِنْ مَالِ المُشْتَرِي، لآنَهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَبَعَ

قَالَ ابْنُ خُقِيلٍ وَغَيْرُهُ: المَسْأَلَةُ أَخَذَتْ شَبَهَا مِنَ الْتَمَيُّرُ وَغَيْرِهِ فَعَمِلْنَا بِهَا فَضَمِنَهَا البَائِعَ بِالجَائِحَةِ، والْمُشْتَرِي إِذَا أَتْلَفَهَا آدَمِيُّ. وَمَا لَهُ أَصْلُ يَتَكَرَّرُ حَمْلُهُ كَقِثًاء فَكَالشَّجَرِ، وَثَمَرُهُ كَثَمَرِهِ، فِيمَا تَقَدَّمَ، ذَكَـرَهُ جَمَّاعَـةٌ، لَكِـنْ لا يُؤخّـرُ البَّائِعُ اللَّقَطَـةَ النَّذِينِّ: وَمَا لَهُ أَصْلُ يَتَكَرَّرُ حَمْلُهُ كَقِثًاء فَكَالشَّجَرِ، وَثَمَرُهُ كَثَمْرِهِ، فِيمَا تَقَدَّمَ، ذَكَـرَهُ جَمَّاعَـةٌ، لَكِـنْ لا يُؤخّـرُ البَّائِعُ اللَّقَطَـةَ الظَّاهِرَةَ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو، وَإِنْ تَعَيَّبَ فَالفَسْخُ أَو الأَرْشُ.

وَقِيلَ: لا يُبَاعُ إِلاَّ لُقَطَةً لَقَطَةً كَثَمَرٍ لَمْ يَبْدُ صَلاحُهُ، ذَكَرُهُ شَيْخُنَا، وَجَوْزُهُ مُطْلَقًا تَبَمًا لِمَا بَدَا كَثَمَرٍ، وَصَلاحٍ فِنَاء وَخِيَارٍ وَنَحْوِهِ أَكُلُهُ عَادَةً. وَعِنْدَ القَاضِي: تَنَاهَى عِظْمُهُ وَمِّنْ بَاعٍ عَبْدًا شَيلَ لِبَاسَهُ المُغتَادَ فَقَطْ، إِلاَ بِشَرْطِ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الشَّيْخِ فِي مَزَارِعِ الفَرْيَةِ أَنْ قَرِينَةٍ، وَاخْتَارَ فِي شِرَاء أَمَةٍ مِنْ غَنِيمَةٍ يَتْبَعُهَا مَا عَلَيْهَا، مَعَ عِلْمِهمَا بهِ.

وَّنَقَلَ الجَمَاعَةُ لا، فَإِنْ شَرَطَ المُشْتَرَي مَا لَهُ فَإِنْ قَصَدَهُ أَعْتُبُرَ عِلْمُهُ وَشُرُوطُ البَيعَ، وإلاَّ فَلا.

وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَذَكَّرَهُ نَصُ أَحْمَدَ، والجَرَقِيُّ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُنتَخَبِ عَنْ أَصْحَابِنَا، نَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو الحَادِثِ وَافْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ إِنَّمَا قَصِدَ العَبْدَ كَانَ المَالُ قُلُّ أَوْ كُثْرَ تَبَعًا لَهُ.

وَقَالَ القَاضِي: إِنْ قِيلَ يَمْلِكُ لَمْ يُعْتَبَرُ، وإِلاَّ أَعْتُبِرَ، قَطَعَ بِهِ فِي الْمَحَرُّرِ وَزَادَ: إِلاَّ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ العَبْدَ فَلا، وَلَـهُ الفَسْخُ بِعَيْبِ مَالِهِ، كُهُوَ.

وَقِيلَ: إِلاَ، وَمِقْوَدُ دَائِةٍ وَنَعْلُهَا وَنَخُوهُمَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ بَيْعٍ، كَلْبُسِ عَبْدٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَأُولُي.

باب الخيار

لَا يَثْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ إِلاَّ فِي بَيْعِ خَيْرِ كِتَابَةٍ وَصَلَّحَ بِمَعْنَاهُ وَإِجَارَةٍ. وَقِيلَ: لَا تَلِي مُدَّتُهَا الْمَقْدَ، وَعَلَى الْأَصَعَّ: وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبْضٌ، كَصَرُف وَسَلَم.

ُوَيُّيلُ: وَمُسْاقَاةٍ وَمُوْادَعَةٍ وَسَبْقٍ، وَلِمُحِيلٍ وَشَنفِيعٍ أَخْذً بِهَا. وَفِي شِوَاءِ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَجْهَانِ (م 1^{)(۱)}. والآصَحُ لا يَثْبُتُ فِيمَا تُوَلَّاهُ وَاحِدٌ كَأَبِ، وَفِي طَرِيقَةٍ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رِوَايَحَةُ: لا يَثْبُتُ خِيَـادُ مَجْلِسٍ فِي بَيْعٍ وَعَشْدِ - : :

وَلِكُلُّ مِنَ البَيِّعَيْنِ، الجِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِالبَدَانِهِمَا عُرْفًا، وَلَوْ كَرِهَا(٢)، أَوْ تَسَاوَقَا بِالمَشِي أَوْ فِي سَفِينَةٍ، وَلِهَــذَا لَـوْ أَفْبَضَـهُ فِي الصَّرْفَءِ، وَقَالَ: الْمُشْ ِمَعِي لِأَعْطِيَك وَلَمْ يَتَغَرَّقَا جَازُ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَفِي بَقَاءِ خِيَارِ الْمُكْرَّوِ وَجْهَانِ (م ٢)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي شراء من يعتق عليه وجهان). انتهى.

يعنى: هل يثبت فيه خيار الجلس أم لا؟

وأطلقهما في التُّلخيص، والبلغة، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وتجريد العناية.

أحدهما: لا خيار له، وهو الصّحيح.

قال الأزجيُّ في نهايته: الظَّاهر في المذهب عدم ثبوت الحيار في شراء من يعتق عليه، وجزم به ابن عبدوسٍ في تذكرته، والزَّركشيُّ. قلت: وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: يثبت له الخيار كغيره، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

تنبيه: إذا قلنا: لا يثبت للمشتري فهل يثبت للبائع أم لاً؟

فقيل: لا يثبت له أيضًا.

قلت: وهو قويٌّ، مراعاةً للعتق، وقيل: يثبت له الخيار وإن لم يثبت للمشتري، قاله في الرُّعايـة، وهـو ظـاهر كــلام المصنَّف، فـإنَّ ظاهره اختصاص ذلك بالشتري.

فعلى هذا يكون الصّحيح من المذهب الاختصاص.

وقال الزُّركشيّ: وفي سقوط حقٌّ صاحبه وجهان. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: ولو كرها، عائدٌ إلى عدم التَّفرُق، أي: أكرها على عدم التُّفرُق.

وأمَّا الإكراء على التَّفرُق فهي الَّتي ذكر فيها المصنَّف الخلاف وأطلقه، ونبُّه عليه شيخنا.

قلت: الَّذي يظهر أنَّ قوله: ولو كرها عائدٌ إلى التَّفرُق لا إلى عدم التَّفرُق كما قاله شيخنا.

ويقوِّيه قوله: (ما لم يتفرُّقا بأبدانهما عرفًا).

والعرف إنَّما يكون في التَّفرُق لا في عدم التَّفرُق، وأيضًا فإنّي لم أطَّلع على كلام أحدٍ من الأصحاب نصُّ على مــا إذا أكــره علــى عدم التَّفرُق، بل عموم كلامهم ذلك.

وإنَّما حكوا الخلاف في الإكراه على التَّفرُق. إذا علم ذلك فيكون المصنَّف تابع صاحب المغسني، فقطع بأنَّه إذا أكرها ممَّا بطل خيارهما، وإذا أكره أحدهما بطل خيار صاحبه، وفي بطلان خيار المكره وجهان، وهذا واللَّه أعلم مراد المصنّف، وموافقٌ للنَّقل.

ويكون قوله: (ولو كُرهًا) عائدًا إلى المفهوم والتقدير، فلو تفرُّقا عرفًا ولو كرها لم يكن لهما الخيار.

بقي هذه الطَّريقة الِّي تبع بها صاحب المغني، هل هي المذهب أم لا؟

وعنده: أنَّها المذهب، والذي يظهر: أنَّ الصَّحيح أنَّ الإكراه لا يبطل خيار المجلس، سواءً كان الإكراه لهما أو لأحدهما، كما تقدُّم. (٣) (مسألة – ٢): قوله: (ولكلِّ من البيعين الخيار ما لم يتفرَّقا بأبدانهما عرفًا ولو كرها وفي بقاء خيار المكره وجهان). انتهى.

اعلم: أنَّ للأصحاب في حصول الفرقة بالإكراه طريقين.

أحدهما: وهي طريقة الأكثر منهم الشيخ في الكافي.

الفروع - كتاب البيع

وَيَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ لا بِجُنُونِهِ، وَلا يَثْبُتُ لِوَلِيُّهِ خِيَارٌ، وَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ بإفَاقَتِهِ.

وَفِي الشَّرْحِ: إِنْ خَرَسَ وَلَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ أَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فَوَلِّيُّهُ مَقَامَهُ.

وَيَسْقُطُ خِيَارُ مَنْ قَالَ لِصَاحِيهِ: اخْتَرْ، عَلَى الآصَحّ، وَتَخْرُمُ الفُرْقَةُ خَشْيَةَ الاسْتِقَالَةِ عَلَى الآصَحّ، فَإِنْ أَسْقَطَاهُ سَقَطَ.

وَعَنْهُ: لا، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصَحَابُهُ، وَعَنْهُ فِي العَقْدِ، وَيَسْقُطُ بَعْدَهُ.

وَيَصِيحُ شَرْطُ الْخِيَارِ فِي العَقْدِ مُدَّةً مَعْلُومَةً.

وَعَنْهُ: وَمُطْلَقًا، فَيَتَبَقَّى إِلَى قَطْعِهَا.

وَإِنْ شَرَطَهُ حِيلَةً لِيَرْبُعَ فِيمَا أَفْرَضَهُ لَمْ يَجُزْ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَلا يَثْبُتُ إِلاَّ فِي بَيْعِ وَصُلْحِ بِمَعْنَاهُ وَقِسْمَةٍ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ كَانْ رَدُّ وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ دُخُولَهُ فِي سَلَم رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ لِعَدَم أَعْتِبَارِ قَبْضِهِمَا، وَإِجَارَةٍ.

وَقِيلَ: وَلُو وَلِيَتْ مُدَّتُهَا الْعَقْدَ.

وَقَالَ أَبْنُ حَامِدٍ: وَضَمَانٌ وَكَفَالَةٌ، وَقَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: يَثْبُتُ كَخِيَارِ الْمَجْلِسِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَجُوزُ فِي كُلِّ العُقُودِ.

وَإِنْ شَرْطًاهُ إِلَى الغَدِ سَقَطَ بَأُوَّلِهِ، وَعَنْهُ آخِرُهُ، والى الظُّهْرِ إِلَى الزُّوَال، كَالغُدُوّ.

وَقِيلَ: الغُرُوبُ كَالعِشَاء، والْعَشِيءُ والعَشيَّةُ مِنَ الزُّوال وَذَكَرَهُمَا الجَوَّهَرِيُّ مِنَ الغُــرُوبِ إِلَـى العَتَمَةِ، كَالعِشَاء، وألَّ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّ العِشَاءَ مِنَ الزُّوال إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، والمُسَاءُ، والغُبُوقُ مِنَ الغُسرُوبِ، والغَدْوَةُ، والغَدَاةُ مِنَ الفَجْرِ إِلَى طُلُوع الشُّمْس، كَالصُّبُوح، والصُّبَاحُ خِلافُ المُسَاء، والإصبَاحُ نَقِيضُ الإمْسَاء.

وَظَاهِرُ اللُّغَةِ أَنَّ البُّكْرَةَ كَالغُدُوةِ، والآصَالُ مِنَ العَصْرِ إِلَى الغُرُوبِ.

وَذَكَرَ الاَجُرَّيُّ وَغَيْرُهُ فِي الصَّلاةِ عَلَى النِّبْ: إنْ صَلَّىَ مِنَ الفَجْرَ إلَى الزُّوَال قَالَ: أُصْبَحَ عَبْدُكُ فُلانٌ، وَمِنَ الزُّوَال إلَى آخِرَ النَّهَارَ قَالَ: أَمْسَى عَبْدُكُ فُلانً. وَسَبَقَ الظُّرْفُ فِي المَوَاقِيتِ، وَيُتَوِّجُهُ تَقْدِيمُ الْعُرْفِ فِي الآصَحُّ.

وَإِنْ شَرْطًاهُ يَوْمًا نَعَمْ وَيَوْمًا لا، فَقِيلَ يَبْطُلُ.

وَقِيلَ: يَصِحُ، وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الْأَوُّل (م ٣)^(١).

قال الزُّركشيّ: وهو أجود أنَّ الخلاف جار فيما إذا أكرها معًا أو أحدهما، فقيل: تحصل الفرقة به مطلقًا، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو احتمالٌ في المغني، والشَّرح.

وقدَّمه الزَّركشيُّ وشرح ابن رزين، وقيل: لا يحصل به مطلقًا، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي.

وجزم به في الفصول، والمستوعب، والحاويين، وصحَّحه في الرَّعاية الكبرى، فعلى هذا القول يبقـــى الخيــار في مجلـس زال عنهمــا الإكراه قيه حتّى يفارقاه.

وأطلقهما في الكافي، والفائق.

قال في المغنى والشُّرح فيما إذا أكره أحدهما: احتمل بطلان الخيار، وقال القاضي: لا ينقطع الخيار.

وفيه وجَّه ثالث: إن أمكنه ولم يتكلُّم بطل خياره، وإلاَّ فلا، وهو احتمالٌ في التَّلخيص.

الطُّريق الثَّاني: إن حصل الإكراء لهما انقطع خيارهما قولاً واحدًا، وإنَّ حصل لأحدهما فالخلاف.

وهي طريقة الشَّيخ في المغني، والشَّارح، وهو ظاهر كلام المصنف.

إذا علم ذلك؛ فقد عرفت الصُّحيح من الوجوه المتقدُّمة، فكذا الصُّحيح هنا، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٣): قوله في خيار الشُرط: (وإن شرطاه يومًا ويومًا لا، فقيل: يبطل، وقيل: يصحُّ، وقيل: في اليوم الأوّل). انتهى. القول الأوَّل: احتمالٌ في المغنى، وهو قويٌّ.

والقول الثَّاني: قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والقول الثَّالَث: أصحُ، واختاره ابن عقيل، وجزم به ابن الجوزيّ في المذهب، وقدَّمه في الفائق وشرح ابسن رزيس، وأطلـق الأوَّل، والثَّالثُ في الكافي، وهو ظاهر المغني، والشُّرح، وتأتي نظيرتها في آخر الوديعة.

وَإِنْ شَرِطًاهُ أَوْ أَجُّلا فِي سَلَمَ أَوْ بَيْعٍ إِلَى حَصَادٍ لَمْ يَصِحُ، عَلَى الآصَحُ، كَشَرْطِهِ مُبْهَمًا فِي أَحَدِ العَبْدَيْنِ. وَفِي النَّرْغِيبِ: وَفِي أَحَدِهِمَا بِمَيْنِهِ يَخْرُجُ عَلَى تَغْرِيقِ الصَّفْقَةِ فِي الجَمْعِ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْ الحُكْمِ، وَأَوْلُهُ مُنْذُ العَقْدِ. وقد ويُنْهُم

وَإِنْ شَرَطَهُ لِغَيْرِهِ وَلَهُ صَحَّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَان (م ٤)(١).

وَإِنْ قَالَ: دُونِيَ، لَمْ يَصِحُّ، وَظَاهِرُ كَلامِهِ: يَصِحُ، أَخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَيَكُونُ تَوكيلاً لآخدِهِمَا فِي الفَسْخ.

وَقِيلَ: لِلْمُوكَلِّ إِنْ شَرَطُهُ لِنَفْسِهِ وَجَعَلُهُ وَكِيلاً، وَيَلْزُمُ بِمُضِيِّ مُلْتِهِ، فِي الْآصَحُ، وَلَهُ الْفَسْخُ، وَأَطْلَقَهُ الآصْحَابُ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: يُرَدُّ الثَّمَنُ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا، كَالشَّفِيمِ، وَيَتَخَرَّجُ مِنْ عَزْلِ الوَكِيلِ لا فَسْخِ فِي غَبَيْتِهِ حَتَّى يَبْلُغَهُ فِي الْمُدَّةِ، واللِّلْكُ فِي مُدَّةِ الجَيَارَيْنِ لِلْمُشْتَرِي، فِي ظَاهِرِ المَلْهَبِ، فَيُعْتَقُ قَرِيبُهُ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ وَيُخْرِجُ فِطْرَتَهُ، قَالَ أَبُـو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَيَأْخُذُ بِالشَّفْعَةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ فُسِخَ أَحَدُهُمَا فَالنَّمَاءُ المُنْفَصِلُ.

وَعَنْهُ: وَكَسْبُهُ لِلْبَائِعِ، كُروَايَةِ المِلْكِ لَهُ.

وَقِيلَ: لِمُشْتُر إِنَّ ضَمِنَهُ.

وَالْحَمْلُ وَقُتُّ الْعَقْدِ مَبِيعٌ.

وَعَنْهُ: نَمَاءً، فَتُرَدُّ الْأُمُّ بِعَيْبٍ بِالنَّمَنِ كُلِّهِ، قَطَعَ بِهِ فِي الوَسِيلَةِ، فَعَلَى الآوَّلِ هَلْ هُوَ كَاحَدِ عَيْنَيْنِ أَوْ تَبَـعَ لِلْـأُمُ لا حُكُـمَ لَهُ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، ذَكَرَهُمَا فِي المُنْتَخَبِ فِي الصَّدَاقَ (َم ٥)(١).

وَتَصَرُّفُ الْبَائِمُ فِي المَبِيعِ مُحَرُّمٌ لا يَنْفُذُ، أَطْلَقَهُ جَمَاعَةً.

وَقِيلَ: إِلاَّ إِنْ قِيلَ الْمِلْكُ لَهُ، وَالْحِيَارُ لَهُ.

وَقَالَ فِي الْمُغْنِي: أَوْ لَهُمَا، وَلَيْسَ فَسَخًا، عَلَى الْآصِحُ، كَإِنْكَسَارِهِ شَـَوْطَ الجَيْسَارِ، قَالَـهُ فِـي الـتَّرْغِيبِ وَعَـيْرُهِ، وَتَصِـّرُفُ

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن شرطه لغيره وله صحٌّ، وإن أطلق فوجهان). انتهى.

يعني: إذا شرطه لغيره وأطلق، لا شرطه لنفسه معه ولا نفاه، وأطلقهما في الخلاصة، والحرَّر، والنُّظم، والفائق:

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ في المغني، والشَّارح.

قال في الفائق: اختاره الشَّيخ وغيره. انتهى.

وجزم به في التَّلخيص، والحاوي الكبير، وهو ظاهر ما جزم به في المنوِّر، وتجريد العناية.

وصحُّحه في تصحيح المحرُّر، وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، اختاره القاضي في المجرُّد، وجزم به في الكافي.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (والحمل وقت العقد مبيعٌ... فعليه هلي هو كأحد عينين أو تبعٌ للأمُّ لا حكم له؟ فيه روايتان ذكرهما في المنتخب في الصّداق). انتهى.

يعنى: المنتخب الَّذي لوالد الشَّيرازيُّ.

إحداهما: هو كأحد عينين، صرَّح به القاضي في الجرُّد، فقال في اثناء الفلس: فإن كانت حين البيع حاملاً ثمُّ أفلــس المشــتري فلــه الرُّجوع فيها وفي ولدها، لأنَّها إذا كانت حاملاً حين البيع فقد باع عينين: وقد رجع فيهما. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، وقال في أوَّل القاعدة الرَّابعة، والثَّمانين: قال القاضي وابن عقيلٍ، وغيرهمـــا: والصُّحيـح مـن المذهـب: أنَّ

والرُّواية النَّانية: هو تبعُّ للإمُّ لا حكم له.

قال في القاعدة الرَّابعة والشَّمانين: ورود العقود على الحامل كالبيع، والهبة، والوصيَّة، والصَّداق.

قال القاضي وابن عقيل: إن قلنا للحمل حكمٌ فهو داخلٌ في العقد ويأخذ قسـطًا مـن العـوض، وإن قلنــا: لا جكــم لــه لم يــاخذ قسطًا، وكان بعد وضعه كالنّماء المنفصل، ومالا إلى أنّه لا حكم له، فقالا: وقياس المذهب يقتضي: ال حكمه حكم الأجـزاء لا حكـم الولد المنفصل، فيجب ردُّه مع العين وإن قلنا لا حكم له وهو الأصعُّ. انتهى.

الفسروع - كتاب البيع

المُشْتَرى مُحَرَّمٌ لا يَنْفُذُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كُمَّا لَوْ كَانَ الْجِيَارُ لَهُ، عَلَى الْآصَحُ.

وَعَنْهُ: مَوْقُوفٍ، وَنِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَهُ التَّصَرُفُ وَيَكُونُ رِضًا بِلُؤُومِهِ، وَإِنْ سُلَّمَ فَلأَنْهُ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنْهُ، قَالَ: وَإِذَا قُلْنَا بِاللِّكِ قُلْنَا بِانْتِقَالِ الثُّمَنِ إِلَى البَّائِعِ.

وَقَالَهُ غَيْرُهُ: ۚ وَفِي تَصَرُّفِهِ مَعَ البَائِعِ رِوَايَتَانِ، بِنَاءً عَلَى دَلالَةِ التَّصَرُّفِ عَلَى الرِّضَى (م ٢)(١)(٢). وتَصَرُّفُ المَالِكِ مِنْهُمَا بِإِذْنِ وَتَصَرُّفِ وَكِيلِهِمَا نَافِذٌ فِي الآصَحٌ فِيهِمَا، وَبِالعِثْقِ، وقِيلَ، والوَقْفُ.

وَقِيلَ: إِنْ دَلُّ النُّصَرُّفُ عَلَى الرُّضَا.

وَتُصَرُّفُ الْمُثْنَرِي وَوَطْؤُهُ وَلَمْسُهُ بِشَهْوَةٍ وَسَوْمُهُ إِمْضَاةً.

قَالَ أَحْمَدُ: وَجَبَ عَلَيْهِ حِينَ عَرْضِهِ.

وَعَنْهُ: لا، كَتَقْبِيلِ الجَارِيَةِ وَلَمْ يَمْنَعْهَا.

وَقِيلً: بِشَهْوَةٍ، فِي الْمُنْصُوصِ: وَفِي اسْتِخْدَامِهِ.

وَقِيلُ: لَا لِتُجْرِبَةِ رَوَايَتَانَ (مَ ٧)(٣).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي تصرُّفه مع البائع روايتان، بناءً عَلَى دَلالة التَّصرُف على الرَّضي). انتهى. إحداهما: ينفذ، وهو الصّحيح.

جزم به في الحرَّر، والمنوَّر، ومنتخبُ الأدميُّ، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزين.

والرُّواية الثَّانية: لا ينفذ.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدُّمه في الرُّعاية، وللقاضي في الجرُّد احتمالان.

(٢) تنبيه: قوله: (بناء على دلالة التصرُّف على الرَّضي).

اعلم: أنَّ الصُّحيح أنَّ التَّصرُف من البائع أوالمشتري دليلٌ على الرُّضا، واختاره الشَّيخ في المغني، والتَّذَّارح، وغيرهما. وقدُّموه وصحُّحوه في مسائل.

(٣) (مسألة – ٧): قوله: (وفي استخدامه وقيل: لا لتجربةٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذُّهب، والحرُّر، والشَّرح، والرُّعاية الكبرى.

إحداهما: لا يبطل خياره.

قال الشَّيخ في المقنع: لا يبطل خياره في أصحُّ الرُّوايتين، وصحَّحه في النُّظم وشرح ابن منجًا.

وقدُّمه في الحاوي الكبير.

والرُّواية الثَّانية: يبطل خياره.

قال في الخلاصة، والحاوي الصُّغير: بطل خياره، على الأصحُّ، وجزم به في المنوِّر، ومُنتخبُ الأدميُّ.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والتُّلخيص، والرُّعاية الصُّغرى، وغيرهم.

قال في الوجيز: وإن استخدم البيع للاستعلام لم يبطل خياره، فدلَّ كلامه أنَّه لو استخدمه لغير الاستعلام أنَّه يبطل، وعبارة جماعـةٍ من الأصحاب كذلك.

تنبيه: أدخل المصنّف في الرَّوايتين ما إذا استخدمه للتَّجربة، وكذلك صاحب الرَّعاية الصُّغرى، والفائق.

وهو ظاهر كلامه في التَّلخيص، والحرُّر، وكذلك القاضي في الجرُّد، وذكر عدم البطلان في استخدامه للتُّجربَة قولاً مؤخَّرًا، والمقدِّم خلافه صاحب الرَّعاية الصُّغرى، والفائق، والمصنَّف، وهو بعيدٌ جدًّا.

قال في الحاويين: وما كان على وجه التَّجربة للمبيع، كركـوب الدَّابَّـة لينظر سيرها، أو الطُّحن عليهــا ليعلــم قــدر طحنهــا، أو استخدام الجارية في الغسل، والطُّبخ، والخبز، لا يبطل الخيار، روايةٌ واحدةً.

وقال في الرُّعاية الكبرى: وله تجربته واختياره بركوب وطحن وحلب وغيرها. انتهى.

وَإِنْ تَلِفَ عِنْدَهُ فَهَلْ يَبْطُلُ خِيَارُ البَائِعِ، كَخِيَارِهِ فِي الآشْهَرِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٨)(١). فَإِنْ بَطَلَ أَنْ أَمْضَى فَالثَّمَنُ، وَإِنْ فَسَخَ أَحَدُهُمَا فَمِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ يَوْمُ الثَّلْفِ وَتَبْلَ القَبْضِ. أَصْلُ الوَجْهَيْنِ انْتِقَالُ الِلْكِ. وَإِنْ بَاعَ عَبْدًا بِجَارِيَةٍ فَمَاتَ الْعَبْدُ وَوَجَدَ بِهَا حَيْبًا فَلَهُ رَدُّهَا وَيَوْجِعُ جِيمَةِ العَبْدِ، وَفَرَّقَ بِأَنْ هُنَا تَلِفَ بَعْضُ الْمِيعِ، وَفِـي مَسْأَلَةِ الخِلافِ: كُلَّهُ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: يَرْجِعُ بِقِيمَةِ العَبْدِ عَلَى رِوَايَتِي وَإِنْ قُلْنَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ رَجَعَ بأرْشِ عَيْبِهَا.

وَخِيَارُ الْمَجْلِسِ لا يُورَثُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كَالشَّرْطُ، وَفِي خِيَار صَاحِبهِ وَجْهَان (م ٩)^(١).

وَخِيَارُ الشُّرْطِ، والشُّفْعَةِ وَحَدُّ القَلْفُو لا يُورَثُ إلاَّ بمُطَالَبَةِ المَّيْتِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وتقدُّم كلامه في الوجيز.

وقال في المنوِّر، ومنتخب الأدميُّ: وتصرُّفه بكلُّ حال رضًا إلاُّ لتجربةٍ.

وقال الشَّارح: فأمَّا ما يستعلم به البيع، كركوب النَّابَّة ليختبر فراهتها، والطُّحن على الرُّحى ليعلم قدره، ونحــو ذلـك، فــلا يــدلُّ على الرُّضا، ولا يبطل به الخيار. انتهى.

وقال في المقنع: وليس لواجدٍ منهما التُّصرُف إلاًّ بما تحصل به تجربة المبيع، وجعل في الكساني، محملٌ الخنلاف في غير تجربـة المبيـع، وقطع في تجربة المبيع أنَّه لا يبطل.

قلت: الصُّواب أنَّ الاستخدام للتَّجربة، والاختبار يستوي فيه الآدميُّ وغيره، ولا تشمله الرُّواية المطلقة، ومنشأ هـذا القـول: أنَّ حربًا نقل عن الإمام أحمد: أنَّ الجارية إذا غسلت رأسه وغمزت رجله أو طبخت له يبطل خيــاره، فقــال الشَّـيخ، والشَّـارح: يمكــن أن يقال: ما قصد به من الاستخدام تجربة المبيع لا يبطل الخيار، كركوب الدَّائة ليعلم سيرها، وما لا يقصد به ذلك يبطل، كركسوب الدَّائـة لحاجته. انتهى.

وهذا هو الصُّواب، بل الغالب لا يكون الخيار إلاَّ للتَّروِّي ولمعرفة المبيع، وذلك لا يحصل إلاَّ بالتَّجربةِ.

والمقصود: أنَّ إدخال المصنَّف الاستخدام للتَّجربة في الرُّوايتين مع إطلاقهما فيه نظـرٌ، والرُّوايـة علـي إطلاقهــا لا تقــاوم الرُّوايــة الآخرى، بل الصُّواب: أنَّ علَّ الرَّوايتين المطلقتين في غير الاستخدام للتَّجربة، وأنَّ الاستخدام للتَّجربة لا يبطل خياره وإن قيـــل: فيــه قول المُصنّف، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٨) قوله: (وإن تلف عنده فهل يبطل خيار البائع كخياره في الأشهر؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والهادي، والحاوي الكبير، والزَّركشيُّ، وغيرهم:

إحداهما: لا يبطل وله الفسخ، والرُّجوع بالقيمة أو مثله إن كان مثليًّا، اختاره القاضي وابن عقيلٍ.

وحكاه في الفصول في موضع عن الأصحاب.

وقدَّمه في الخلاصة، والكافي، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية النَّانية: يبطل، وهو الصَّحيح، اختِاره الحِرْقيُّ وأبو بكرٍ، وغيرهما.

وقدُّمه في المقنع، والمحرَّر، والنَّظم، والفائق، وخيرهم.

وجزم به في المنوِّر، ومنتخب الأدميُّ.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وخيار المجلس لا يورّث، نصُّ عليه كالشُّرط، وفي خيار صاحبه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والشرح:

أحلعما: يبطل، وهو الصّحيح.

قَدُّمه في المغني وشرح ابن رزينٍ.

والوجه الثَّاني: لا يبطل وهو احتمالٌ في المغني.

قلت: وهي قريبةً من مسألة شراء من يعتق عليه إذا قلنا لا خيار له، فهل يثبت خيارٌ للبائع، على ما تقدُّم قريبًا، واللَّه أعلم, فهذه تسع مسائل قد صحّحت محمد الله تعالى. كَخِيَّارِ الرُّجُوعِ فِي هِبَةِ وَلَدِهِ، وَلاَّنَّ مَعْنَى الجِيَارِ تَخَيَّرُهُ بَيْنَ فَسْخِ وَإِمْضَاءٍ، وَهُوَ صِفَـةٌ ذَاتِيَّةٌ كَالاخْتِيَـارِ، فَلَـمْ يُــورَثْ، كَمِلْمِهِ وَقُلْرَبُهِ.

قال في عُيُونِ الْسَائِلِ: وَلِهَذَا لا تَصِيحُ الْمَسَالَحَةُ عَلَى الخِيَارِ بِمَالٍ، وَلَوْ أَخَذَ قِسْطًا مِنَ المَالِ لَصَحُ الصُّلْحَ عَلَيْهِ بِالْمَالِ، كَخِيَار الْمَجْبَرَةِ، والصَّغِيرَةِ، والمُعْتَقَةِ.

وَقَيْلَ: لا يَيْطُلُ، وَذَكَرَ فِي عَيُونِ الْمَسَائِلِ فِي مَسْأَلَةِ حِلَّ الدَّيْنِ بِالمَوْتِ رِوَايَةٌ كَسَالِحَيِّ، نَقَلَـهُ ابْـنُ مَنْصُـورِ، كَخِيَــارِ فَبُــولِ الوَصِيَّةِ لَهُ، وإلاَّ حَلَّ.

وَفِي الانْتِصَار رَوَايَةً: لا يُورَثُ حَدُّ قَذْفٍ وَلَوْ طَلَبَهُ مَقْدُوفٌ كَحَدُّ زنَى.

وَمَنَّ بَاعَ بِشَرَاطٍ فَمَاتَ مُثانَرِ لَزِمَ، إلاَّ أَنْ تَقُومُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ رَدُّهُ، نَقَلَهُ ابْنُ مُنْصُورٍ.

وَإِنْ عَلَّنَ عِنْنَ عَبْدِهِ بِبَيْعِهِ فَبَأَعَةً عَنَى، نَصُّ عَلَيْهِ، كَالتَّدْبِيرِ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ اللِّكُ.

وَتُرَدُّدَ فِيهِ شَيْخُنَا وَقَالَا: وَعَلَى قِيَاسِ الْمَسْأَلَةِ تَعْلِيقُ طَلاَّقَ وَعِنْنِ بِسَبَبٍ يُزِيلُ مِلْكَهُ عَنِ الزَّوْجَةِ، والعَبْدِ.

وَقِيلَ: يُعْتَقُ فِي مَوْضِعِ يُحْكُمُ لَهُ بِالْمِلْكِ.

tak 🗱 Nilagak tang dalam kelalah di ting

and the state of t

باب خيار التَّدليس والغبن

يَثْبُتُ بِكُلُّ تَدْلِيسٍ يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ، كَتَسُويدِ الشَّعْرِ وَتَجْييدِهِ، وَتَخْمِيرِ الوَجْهِ وَجَمْعِ مَاءِ الرَّحَى، واللَّبَنِ فِي ضَرْعِ بَهِيمَـةِ الآنمَام، وَإِنْ حَصَلَ بِلَا تَدْلِيسٍ فَوَجْهَانِ (م 1)(١).

وَقِيلَ : وَكَذَا تَسُوِيدُ كُفٌّ عُبُدٍ أَوْ تُوبِهِ، وَعَلْف شَاق، وَمَتَى عَلِمَ التَّصْرِيّةَ خُيرَ ثَلاثَةَ أَيّام مُنذُ عَلِمَ.

وَقِيلَ: بَعْدُهَا عَلَى الفَوْرِ.

وَيَهِلَ: يُخَيِّرُ مُطْلَقًا، مَا لَمْ يَرْضَ، كَبَقِيَّةِ التَّدْلِيسِ، بَيْنَ إِمْسَاكِهَا وَفِي التَّنْبِيهِ، والْمَبْعِج، والتَّرْخِيبِ وَمَالَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الرَّوْضَةِ: مَعَ الآرْشِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِي وَخَيْرُهُ وَرَفُهَا مَعَ صَاعٍ تَمْرٍ سَلِيمٍ وَلَوْ زَادَتْ قِيمَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ إِنْ حَلَبَهَا.

وَقِيلَ: إِنْ رَدْمَا بِهَا.

وَقِيلَ: أَوْ قَمْحٌ، فَإِنْ تَعَذَّرَ التَّمْرُ فَقِيمَتُهُ مَوْضِعَ المَعَقْدِ. ﴿

ويين. أو صحبه عن تعدو المسلو عبيه موجع المسلو. قَالَ الشَّيْخُ: كَمَيْنُ أَتْلَفَهَا، عَلَيْهِ قِيمَتُهَا، فَظَاهِرَهُ مَا يَأْتِي مِنَ الخِلاف، ويُقْبَلُ وَهُ اللَّبَنِ بِحَالِهِ بَدَلَ التَّمْرِ، كَرَدُّهَا بِمِ قَبْلَ الخَلْب، وقَدْ أَقَرُّ لَهُ عَلَيْهِ عَلَيْه عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى السَّيْمِ عَلَيْهِ عَلَى المَّلِيْلُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَيْمِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَيْمِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى عَلَى الْعَلْمُ عَلَيْهِ عَلَى عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى عَلَى الْعَلَامِ عَلَيْهِ عَلَى عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَالَةُ عَلَى الْعَلَمِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَمِ عَلَى الْعَلَمِ عَلَى الْعَلَالَةُ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَاقُ عَلَى الْعَلَمُ عَ فِي شَيْرًاء أَمَةٍ مُزَوَّجَةٍ فَطَلُقَت.

يَّ قَالَ فِي الْفُصُولِ: لَا رَجْعِيًّا، وَإِنْ فِي طَلَاق بَائِن فِيهِ عِدَّةً الحِتِمَالَيْنِ، وَتُرَدُّ الْمُصَرَّاةُ مِنْ أُمَةٍ وَآتَانِ، فِي الآصَحِّ، مَجَّانًا، لآنُهُ لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ عَادَةً، كَذَا قَالُوا، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ، وَيُحْرَمُ كُتْمُ العَيْبِ، ذَكَرَهُ التَّرْمِذِيُّ عَنِ العُلَمَاءِ، وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ: يُكْرَهُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: هُوَ نَصُّ أَحْمَدَ وَيَصِحُ.

وَعَنَّهُ: لا، نَقُلِ حَنْبَلٌ: بَيْعُهُ مَرْدُودٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَكَذَا لَوْ أَعْلَمَهُ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمَا فَسَدْرَ عَيْبِهِ ذَكَسَرَهُ شَسَيْخُنَا، وَأَنْهُ يَجُـوْزُ عِقَابُهُ بِإِثْلَافِهِ، وَالتَّصَدُّقُ بِهِ، وَقَالَ: أَفْتَى بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

حِبِهِ بَرْرَدِهِ وَاللّهُ مَنْرُونِيًّا بِدِينَارٍ فَقَالَ: لَهُ وَضَيْعَةً، فَأَتَيْت بِهِ آخَرَ فَأَخَذَهُ، عَلَيُّ أَنْ أَبَيْنَهُ لَهُ؟ قَالَ: لا لَيْسَ عَلَيْك. قِيلَ لاَّحْمَدَ فِيمَنْ يَدْخُلُ بِشَيْءٍ إِلَى بِلادٍ إِنْ كَانَ مَغْشُوشًا امْنَتَرُوهُ، وإلاَّ فَلا، قَالَ: إِنْ كَانُوا يَأْخُذُونَهُ لاَنْفُسِهِمْ وَيَعْلَمُونَ غِشَهُ فَجَائِزٌ، وَإِنْ كُنْت لا تَأْمَنُ أَنْ يُصِيرَ إِلَى مَنْ لا يَعْرِفُهُ فَلا، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِمِ، وَيُتَوَجَّهُ إِنْ ظَنَّ مَعْرِفَتَهُ لِشَهْرَتِهِ جَازَ.

وَإِذَا عَلِمَ مَبْلُغَ شَيْءً فَبَاعَهُ صُبْرَةً لِجَاهِل بقَدْرو فَعَنْهُ: يُكْرَهُ، فَيَقَعُ لازمًا. وَعَنْهُ: يُحَرَّمُ، فَلَهُ الرَّدُّ (م ٢)(٢)، وَقَالَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، مَا لَمْ يَعْلَمُ عِلْمَ البَائِع بقَدْرهِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن حصل بلا تدليس فوجهان). انتهى:

أحدهما: لا خيار له، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

والوجه الثَّاني: يثبت كفعله، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي، واقتصر، عليه في الفائق، وقطع به الكافي.

وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى وشرح ابن رزين.

قلت: الصُّواب أنَّه لا خيار له في حمرة الخجَّل أو التَّعب، وله الخيار إذا حصل التَّدليس مـن غـير قصـد، كتسـويد شـعرها لشـيء حصل فيه ونحو ذلك، وذكر في المغني، والشَّرح احتمالاً بعدم الحيار في حمرة الحجـل، والتَّعـب، ومـالا إليـه، وقطعـا بثبـوت الحنيـار في غيرهما، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن علم مبلغ شيء فباعه صبرةً لجاهل بقدره فعنه: يكره، فيقع لازمًا، وعنه يحرم فله الرُّدُّ). انتهى.

إحداهما: يِكره، اختاره القاضي في الجُرَّد، وصاحب الفائق.

والرُّواية الثَّانية: يحرم، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه.

اختاره الخرقيُّ وأبو بكر في التّنبيه، وابن عبدوس، وغيرهم. قال الزُّركشيِّ: هذا منصُّوص أحمد، وعليه الأصحَّاب. انتهى.

وقدَّمه في المستوعب، والمغني، والشُّرح، وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في المحرَّر، والرَّعاية، وغيرهما.

(ق): قولي الشافعي (ر): روایتسان

وَقَالَ أَبُو بَكُرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى: يَبْطُلُ. قَدُّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ عِلْمُ الْمُثَنِّرِي وَحَدَهُ، كَمَا لَمْ يُفَرَّقُوا فِي الغَبْسِ بَيْنَ الْبَائِعِ، والمُشْتَرِي، وَقَدَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُفْرَدَاتِهِ: لا، لآنَ الْمُغَلَّبَ فِي العِلْمِ البَائِعُ، بِدَلِيلِ العَيْبِ لَوْ عَلِيمَهُ المُشْتَرِي وَحْدَهُ جَازَ، وَمَعَ عِلْمِهِمَا يَصِحُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ وَجْهَانِ وَهُوَ ظَاهِرُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ فِي الْكِيلِ، نَقَلَ الْمَيْمُونِيُ: إذَا عَرَفَا كَيْلَـهُ فَـلا أُحِبُّ

أَنْ يَشْتَرِيَهُ حَتَّى بَكْتَالُهُ.

وَنَقَلَ المُرُوذِيُّ وَابْنُ حَسَّانُ التَّحْرِيمَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ فِيمَنْ بَيْنَهُمَا كُرُّ طَعَامَ فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا شِرَاءَ نَصِيبِ الآخِرِ: يَجُوزُ وَلا يُسَمِّي كَيْلاً، فَإِنْ سَمَّاهُ كَالَ، وَإِنْ تَلَقَّى الرُّكْبَانُ، والمُنْصُوصُ: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدُ فَأَشْتَرَى مِنْهُمْ وَغَبَنُوا.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا، أَوْ بَاعَهُمْ، فَلَهُمْ الْجِيَارُ.

وَعَنْهُ: يَبْطُلُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلِمَنْ زَايَدَهُ مَنْ لا يُريدُ الشُّرَاءَ لِيَغُرُّهُ إِذَا غَبنَ.

وَقِيلَ: بِمُواطَأَةِ البَائِعِ، وَهُوَ النَّجْشُ. ۚ

وَعَنْهُ: يَبْطُلُ، اخْتَارَهُ ۚ أَبُو بَكْرٍ، كَمَا لَوْ نَجَشَ البَائِعُ أَوْ وَاطَأ، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ (م ٣)(١).

وَعَنْهُ: يَقَعُ لازِمًا، فَلا فَسُخَ مِنْ غَيْرِ رِضًا، ذَكَرَهَا فِي الانْتِصَارِ فِي الفَاسِدِ هَلَّ يَنْقُلُ المِلْك؟

وَإِنْ أَخْبَرَ بِأَكْثَرَ مِنَ الثُّمَنِ فَلَهُ الْجِيَارُ. َ

وَفِي الْإِيضَاحِ: يَبْطُلُ مَعَ عِلْمِهِ، وَقُوْلُهُمْ فِي النَّجْشِ: لِيَغُرُّ الْمُشْتَرِيَ، لَمْ يَحْتَجُوا لِتَوَقُّفِ الْجِيَارِ عَلَيْهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَطْلَقُوا الْجِيَارِ فِيمًا إِذَا أُخْبَرَ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّمْنِ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لآنَهُ فِي مَعْنَى النَّجْشِ، فَيَكُونُ القَيْدُ مُرَادًا، ويُشْبِهُ مَا إِذَا خَرَجَ وَلَـمْ يَقْصِدُ التَّلَقِّيِّ، وَسَبَقَ الْمُنْصُوصُ الْخِيَّارَ.

وَيَثْبُتُ عَلَى الْأَصَحِّ لِمُسْتَرْسِلِ جَاهِلِ بِالقِيمَةِ إِذَا غَبِنَ وَفِي الْمُذْهَبِ: أَوْ جَهلَهَا لِعَجَلَتِهِ.

وَعَنْهُ: وَلِمُسْتَرْسِلَ إِلَى البَّائِعِ لَمْ يُمَامِيكُهُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ الْمُذْهَبُ.

وَفِي الانْتِصَار لَهُ ٱلفَسْخُ مَا لَمْ يُعْلِمُهُ أَنَّهُ غَالٍ وَأَنَّهُ مَغْبُونَ فِيهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: اشْتَرِ وَمَاكِسٌ، قَالَ: والمُسَاوَمَةُ أَسُهَلُ مِنْ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ، لآنُهُ أَمَانَةٌ وَلا يَأْمَنُ الْهَوَى.

وَنُصُّ أَحْمَدُ: الغَبْنُ عَادَةً.

وَقِيلَ: الثُّلُثُ.

وَقِيلَ: السُّدُسُ، والغَبْنُ مُحَرَّمٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ذَكَرِهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ، وَحَرَّمَهُ فِي الفُنُونِ، وَأَنْ أَحْمَدَ قَالَ: أَكْرَهُهُ، وَفِي مُفْرَدَاتِهِ يَتَخَرَّجُ البُطْلانُ بِالغَبْنِ، لِقَوالِهِ: النَّهْيُ يَدُلُ عَلَى الفَسَادِ.

وَهَلْ غَبْنُ أَحَدِهِمَا فِي مَهْرٍ مِثْلِهِ كَبَيْعِ أَوْ لَا فُسِخَ؟ فِيهِ احْتِمَالان فِي التَّعْلِيقِ، والانْتِصَارِ. وَفِي عُبُونِ المَسَائِلِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، ثُمَّ فَرَّقَ، وَقَال: وَلِهَذَا لا يُرَدُّ الصَّدَاقُ عِنْدَهُمْ. وَفِي وَجْهِ لَنَا: بِعَيْبِ يَسِيرٍ وَيُسرَدُّ المَبِيعُ

(١) (مسألة – ٣): قوله في النَّجش: (وعنه يبطل النُّجش اختاره أبو بكرٍ، كمَّا لو نجش الباتع أو واطأ، في أحد الوجهين). انتهى. وأطلقهما في الفائق:

أحدهما: لا يبطل البيع، وهو الصّحيح.

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب وهو كالصُّريخ في المغني، وقدَّمه في الزَّركشيَّ، وقال: هذا المشهور.

والوجه الثَّاني: يبطل البيع.

قال في الرَّعايتين، والحاويين: وعنه: لا يصحُّ بيع النَّجش، كما لو زاد فيها البائع أو واطأ عليه.

قال في الرَّعاية الكبرى: أو زاد زيدٌ بإذنه، في أصحَّ الوجهين. انتهى.

وجزم به المنوّر وتذكرة ابن عبدوس، وقدَّمه في الحرُّر.

بذَلِكَ (م ٤)(١).

وَيَحْرُمُ تَغْرِيرُ مُشْتَرِ بِأَنْ يَسُومَهُ كَثِيرًا لِيَبْلُكَ قَرِيبُهُ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَإِنْ دَلْسَ مُسَنَتَأُجِرٌ عَلَى مُؤَجِّرٍ أَوْ خَيْرِهِ خَتْى اسْتَأْجَرَهُ بِدُونِ القِيمَةِ فَلَهُ أَجْرَةُ المِنْلِ. وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِسِ الوَفَاءِ فِي المَسْأَلَةِ الْأُولَى كَقَوْلِهِ وَٱنَّهُ كَالغِشَّ، والنَّذَلِيسِ سَوَاةٍ.

ثُمُّ سَلُمَ أَنْهُ لاَ يُحَرُّمُ، وَنَصُّهُ: مَنْ قَالَ عِنْدَ العَقْدِ لا خِلابَةَ فَلَهُ الجِيَارُ إِنْ خَلَبَهُ خِلافًا لِلشَّيْخِ وَغَــيْرِو، لِخَـبَرِ حِبَّـانَ: أَنَّـهُ عليه الصلاة والسلام قَالَ لَهُ: ﴿إِذَا بَايَعْتَ فَقُلُ: لا خِلابَةَ، وَلَكَ الجِيَارُ ثَلاثًا».

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ خَاصٌ بِهِ، وَلِهَذَا جُمِلَ لَهُ الجِيَارُ بِلا شَرَطٍ، كَذَا قَالُوا.

وَهَلِّ لِلإِمَامِ جَعْلُ عَلامَةٍ تَنْفِي الغَبْنَ عَمَّنْ يَغْبِنُ كَثِيرًا؟ فِيهِ اخْتِمَالانِ (م ٥)(٢).

وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل غين أحدهما في مهر مثله كبيع أو لا [فسنخ]؟ فيه احتمالان في التَّعليق، والانتصار.

وفي عيون المسائل منعٌ وتسليمٌ، ثمَّ فرَّق وقال: ولهذا لا يردُّ الصَّداق عندهم.

وفي وجو لنا: بعيب يسير، ويردُّ المبيع بذلك). انتهني.

قلت: الصُّواب أنَّه لا غُبُّن في ذلك، وهو ظاهر كلام الأصلحاب، والله أعلم.

والقول بثبوت الغين قياسًا على البيع. (٧) (ـ الله ماء أب (ما الحرار الحرار الحرار العرار عن الناس أن الماء العرار العرار

⁽٢) (مسألة - ٥): قوله: (وهل للإمام جعل علامة تنفي الغبن عمَّن يغبن كثيرًا؟ فيه احتمالان):

أحدهما: له فعل ذلك.

قلت: وهو الصُّواب. ويكون مقتديًا بصاحب الشُّريعة عليه من اللَّه أفضل الصُّلاة، والسُّلام.

قال في المغني ومن تبعه: فإن قال أحد المتعاقدين عند العقد لا خلابة، فقال أحمد: أرى ذلك جائزًا وله خيار إن كان خلبـــه، وإن لم يكن خلبه فليس له خيارٌ، ويحتمل أن لا يكون له خيارٌ ويكون خاصًا بالّذي قال له النّبيُ ﷺ. انتهى.

والاحتمال الثَّاني: يكون ذلك خاصًا بالنِّيِّ ﷺ.

ومال إليه الشَّيخ في المغني، كما تقدُّم.

فهذه خمس مسائل في هذا الباب.

باب خيار العُيْب

وَهُوَ مَا نَقَصَ قِيمَةَ المَبِيعَ عَادَٰةً، وَفِي التَّرْخِيبِ وَغُيْرٍهِ: نَقِيصَةٌ يَقْتَضْيي العُرْفُ سَلَامَةٌ المَبِيعِ عَنْهَا غَالِبًا، كَزِنَا بَــالِغِ عَشْـرًا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَشُرْبُهُ وَسَرَقَتُهُ وَإِبَاقُهُ وَبَوْلُهُ فِي فِرَاشِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ بُول كَبِّيرِ وَتُكَرُّرٌ وَفِي الوَاضِح: بَالِغْ.

وَقِيلَ: وَمُمَيِّزٌ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ فِي الكُلِّ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ، وَزَادَ: وَتَكَرَّرُ، وَحُمْقٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: إِنَّ شُرَيْحًا كَأَنَّ يَرُدُ مِنَ الحُمْقِ اَلشَّدِيدِ، (هــ).

قَالَ الأَصْحَابُ: والحُمْقُ مِنَ الكَبيرِ وَهُوَ ارْتِكَابُ الخَطَإِ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَفِي المُغْنِي وَغَيْرِهِ: وَحُمْقُ شَدِيدٌ وَاسْتِطَالَةٌ عَلَى النَّاسِ.

وَكَذَا فِي عُيُونَ ٱلْمَسَاءِلِ: إِنْ بَانَ العَبْدُ طَوِيلَ اللَّسَانِ عَلَّى النَّاسِ أَوْ أَحْمَقَ مَلَكَ الرَّدُّ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لأنَّــهُ رَبَّمَـا اخْتَـاجَ أَنْ يُؤَدِّبَ، وَرُبُّمَا تَكَرُّرُ مِنْهُ فَيَصَبِيرُ كَالزُّنَا، وَلاَّنَّ ٱلآخْمَقَ قَلَا يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غَيْر مَوْضِعِهِ.

ُ وَاعْنَبَرَ الفَاضِي وَغَيْرُهُ الْعَادَةَ، وَخِصَاءٌ وَيَخْرِ وَيَرَصِ وَأُصَبُّهِم زَّائِسَةٌ وَكَلَّفْ وَعَـوَرِ وَحَـوَل وَخِـرَسِ وَطَـرَشِ وَقَـرَعٍ، وَتَحْرِيمُ عَامٌ، كَمَجُوسِيَّةٍ، وَحَمْلٍ أَمَةٍ دُونَ بَهِيمَةٍ، وَكَوْنِ قَوْبٍ غَيْرٍ جَدِيدٍ مَا لَمْ يَبِنْ أَثَرَ اسْتِعْمَالِهِ، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِحِ، وَعَدَمٍ خِتَانَ فِي عَبْدٍ كَبِيرِ لِلْخُوْفِ عَلَيْهِ.

وَّقَالَ الشَّيْخُ: كَيْسَ مِنْ بَلَدِ الكُفْرِ، وَفِي الثَّيُوبَةِ وَمَعْرِفَةِ الغِنَاءِ، والكُفْرُ وَجْهَانِ (م ١، ٢)(١).

وَقِيلَ: وَفِسْقٌ بِاعْتِقَادٍ أَوْ فِعْلٍ، وَتَغْفِيلٍ وَلَيْسَ عُجْمَةً لِسَسانٍ وَفَأَفَـأَةٌ وَيِنتَسَامٌ وَقَرَٰابَـةٌ وَإِرْثٌ، والثَمْخُ وَعَـدَمُ حَيْضٍ فِي الَمُنْصُوصِ عَلَيهِ عَيْبًا.

وَيْتَوَجَّهُ مِثْلُهُ عَقِيمٌ فِيهِ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلْقَاضِي فِي الحَامِلِ: هَلْ يَخْتَصُّ العُقُمُ بِمَنْعِ الحَمْلِ وَلا يَمْنَعُ الحَيْضُ؟ فَقَالَ: لا نُسَلِّمُ هَذَا، وَمَتَى حَكَمْنَا أَنْهَا عَقِيمٌ لَمْ يَصِعُ الحَيْضُ مِنْهَا: وَفِي الانْتِصَارِ: لَيْسَ عَيْبًا مَعَ بَقَاء القِيمَةِ. وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِو: كَوْنُ الدَّارِ يَنْزِلُهَا الجُنْدُ عَبْبٌ، وَعِبَارَةُ القَاضِي: وَجَدَهَا بِمَنْزِلَةٍ قَذَ نَزَلَهَا الجُنْدُ، قَالا: أَوْ الشَّتَرَى

قَرْيَةً فَوَجَدَ فِيهَا سَبُعًا أَوْ حَيَّةً عَظِيمَةٌ تُنْقِصُ الثُّمَنَ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: وَجَدَهَا كَانَ السُّلْطَانُ نَزَّلَهَا لَيْسَ عَيْبًا، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ظُلْمٌ يَمْنَعُ مِنْـهُ الدِّيـنُ وَتَحْسِـمُ مَادَّتَـهُ سِيَاسَـةُ

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وفي النَّيوبة ومعرفة الغناء، والكفر وجهان. انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١) هل النُّيوبة عيبٌ أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس بعيب، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي وغيره.

وجزم به في الكافي وغيره، وقدَّمه في المغني، والشُّرح، والحاوي الكبير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: هي عيبٌ.

قال ابن عقيل: إن ظهرت ثيبًا مع إطلاق العقد فهو عيبً.

قلت: وهذا ضعيفٌ.

(المسألة الثَّانية - ٢): هل معرفة الغناء وظهور الرُّقيق كافرًا عيبٌ أم لا؟ أطلق الحلاف.

أحدهما: ليس بعيب، وهو الصَّحيح، على ما اصطلحناه، جزم به في الكافي، والمغني، والشُّرح، والرَّعاية، وغيرهم. والوجه الثاني: هو عيب.

قلت: وهو الصُّواب، قال ابن عقيل: الغناء في الأمة عيبٌ، وكذا الكفر.

العَدَالِ، وَتَجْوِيزُ عَوْدٍهِ مُتَوَمِّمٌ، وَنَقْصُ القِيمَةِ بِهِ عَادَةً إِنْ غَبِنَ لِذَلِكَ الثُّلُثَ وَكَانَ مُسْتَسْلِمًا فَلَهُ الفَسْخُ لِلْغَبْنِ لا لِلْمَيْبِ. وَأَجَابَ أَبُو الخَطَّابِ: لا يَجُوزُ الفَسِيْخُ لِهَذَا الآمْرِ المُتَرَدُّدِ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: وَبَقُّ وَنَحْوُهُ غَيْرُ مُعَتَّادٍ بِالدَّارِ، وَقَالَهُ جَمَاعَةٌ فِي زَمَنِنَا، وَفَسرَعٌ شَـدِيدٌ مِـنْ كَبِـيرٍ، وَهُـوَ مُتَّجَـة، وكَوْنُـهُ

والمَرَادُ: لا يَعْمَلُ بِاليَمِينِ عَمَلَهَا المُعْتَادَ، وإلاَّ فَزِيَادَةُ خَيْرٍ. وَفِي المُغْنِي: لَيْسَ بِعَيْبٍ، لِعَمَلِهِ بإخدى يَدَيْهِ، خِلافًا لِشُرَيْحٍ، قَالَ شَيْخُنَا: والجَارُ السُّوءُ عَيْبٌ. فَمَنِي اشْتَرَى شَيْئًا فَبَانَ مَعِيبًا وَقَالَ فِي الانْتِصَارِ: أَوْ عَالِمًا عَيْبُهُ وَلَمْ يَرْضَ أَمْسَكُهُ، والمُذْهَبُ: لَهُ أَرْشُهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَعَدُّرَ رَدُّهُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لآنَّهُ مُعَاوَضَةٌ عَنِ الجُزِّمِ الفَاقِتِ فَلا يَلْزَمُ.

قَالَ: وَكَذَا يُقَالُ فِي نَظَائِرِهِ كَالصَّفْقَةِ إِذَا تَقَرُّقَتْ، وَهَلْ يَأْخُذُهُ مِنْ عَيْنِ الثَّمَنِ أَوْ حَيْثُ شَاءَ البَائِعُ؟ فِيهِ اخْتِمَالانِ

وَفِي الانْتِصَارِ وَمُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ: لا فَسْخَ بِعَيْبٍ يَسِيرِ، كَصُدَاعٍ وَحُمَّى يَسِيرَةٍ، وَآيَاتٍ فِي المُصْحَف، لِلْعَادَةِ، كَغَبْنِ يَسِير، وَلَوْ مِنْ وَلِيِّ، قَالَ أَبُو يَعْلَى: وَوَكِيلٌ، وَقَالَ فِي وَلِيٍّ وَوَكِيلٍ: لَوْ كُثُورَ الغَبْنُ بَطَلَ. وَقَالَ أَيْضًا: يُوجِبُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمَا، وَذَكَرَ أَيْضًا الفَسْخَ بِعَيْبٍ يَسِيرٍ، وَأَنَّ المَهْرَ مِثْلُهُ، فِي وَجَدِه، وَأَنْ لَـهُ الفَسْخَ بِغَبْنِ

يَسِيرِ، كُلِورْهُم فِي عَشَرَةٍ بِالشُّوطِ.

ُوَفِي مُفْرَدُاتِ أَبِي الوَفَاءِ وَغَيْرِهِ أَيْضًا: لا فَسِنحَ بِمَيْبِ أَوْ غَبْنِ يَسِيرٍ، وَأَنْ الكَثِيرَ يَمْنَعُ الرُّشْنَدُ وَيُوجِبُ السَّفَة، والرُّجُسوعَ عَلَى وَلِيٌّ وَوَكِيلٍ، وَإِنْ شَرَطُ الخِيَارَ لَهُ الفَسْخُ غَبَنَ أَمْ لَمْ يَغْبِنْ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ: مَنِ اشْتَرَى مُصْحَفًا فَوَجَدَهُ يَنْقُصُ الْآيَةَ، والآيَتَيْنِ لَيْسَ هَذَا عَيْبًا، لا يَخْلُو الْمَسْحَفُ مِنْ هَذَا. وَفِي جَامِعِ القَاضِي بَعْدَ هَذَا النَّصُّ؛ لآنَّهُ كَغَبْنٍ يَسِيرٍ، قَالَ: وَأَجْوَدُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لا يَسْلَمُ عَادَةً مِنْ ذَلِكَ، كَيَسِيرِ الـتُرَابِ، تُوْرِدُ مِنْ هَذَا النَّامُ والعَقَٰدِ فِي البُرُ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (فمن اشترى شيئًا فبان معيبًا... ولم يعلم به أمسكه، والمذهب له أرشه... وهل يأخذه من عين الثّمن أو حيث شاء البائع؟ فيه احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في التّلخيص، والرّعاية، والزّركشيّ، وغيرهم.

أحدهما: يأخذه من عين النُّمن مع بقائه، لأنَّه فسخَّ أو إسقاطً، قاله القاضي في موضعٍ من خلافه.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يأخذه من حيث شاء البائع، وقاله القاضي أيضًا في موضع من خلافه.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وصحُّحه ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع في باب الإجارة، فقال: لا يجب كونه من عين النَّمن في الأصحُّ.

قال في القاعدة التَّاسعة والخمسين: واختلف الأصحاب في أخذ أرش العيب، فمنهم من يقول: هو فسخ العقد في مقدار العيـب، والرُّجوع بقسطه من الثَّمن، ومنهم من يقول: هو عوضٌ عن الجزء الفائت، ومنهم من يقول: هو إســقاط جـزء مــن الثمــن في مقابلــة الجزء الفائت الَّذي تعذَّر تسليمه، وكلُّ من هذه الأقوال الثّلاثة قاله القاضي في موضع من خلافه، وينبني علــى الخـلاف في أنَّ الأرش فسخ أو إسقاط جزءٍ من النُّمن أو معاوضة أنَّه إن كان فسخًا أو إسقاطًا لم يرجع إلاَّ بقَدره من النَّمن، ويستحقُّ جزءًا من عــين النَّمــن مع بقائه، بخلاف ما إذا قلنا إنَّه معاوضةٌ. انتهى.

قلت: قد صرَّح الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهما: أنَّ الأرش عوضٌ عن الجزء الفائت من المبيع.

وقال في القاعدة المذكورة: إذا قلنا: هو عوضٌ عن الجزء الفائت، فهل هو عوضٌ عن الجزء نفسه أو عن قيمته؟

ذهب القاضي في خلافه إلى أنَّه عوضٌ عن القيمة، وذهب ابن عقيلٍ في فنونه وابن المني إلى أنَّه عوضٌ عن العين الفائتة وينبني على ذلك جواز المصالحة عنه بأكثر من قيمته فإن قلنا: المضمون العين، فله المُصالحة عنها بما شاء.

وإن قلنا: القيمة، لم يجز أن يصالح عنها بأكثر منها من جنسها. انتهى.

الفسروع - كتاب البيع

وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ: لا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ أَجْرَةِ النَّاسِخ بعَيْبٍ يَسِيرٍ، وإلاَّ فَلا أَجْرَةَ لِمَا وَضَعَـهُ فِـي غَـيْرِ مَكَانِـهِ، وَعَلَيْـهِ نَسْخُهُ فِي مَكَانِهِ، وَيَلْزَمُهُ قِيمَةُ مَا أَتْلَفَهُ بِذَلِكَ مِنَ الكَاغَدِ.

وَأَطْلَقَ أَبُو الْخَطَّابِ: لا يَسْتَحِقُ الْأَجْرَةَ، بَلْ يَلْزَمُهُ عِوَضُهُ وَغَرَامَةُ الكَاغَدِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: يَسِيرُ عَيْبٍ مَبيع كَالكَثِيرِ، وَهُوَ نِسْبَةٌ قَدْرِ النَّقْصِ إِلَى قِيمَتِهِ صَحِيحًا، فَـيَرْجِعُ مِـنْ ثَمَنِـهِ بنِسْـبَتِهِ، وَلَهُ رَدُّهُ وَٱخْذُ ثَمَنِهِ المُغَقُّودِ عَلَيْهِ بلا رضًا وَقَضَاء وَحُصُور الآخَر، وَعَلَيْهِ مَؤُونَتُهُ.

وَلا يَرُدُ نَمَاءً مُنْفَصِلاً إلاَّ لِعُذْرٍ، كُولَدِ أُمَةٍ.

وَقِيلُ: يَجُوزُ بَيْعُهَا دُونَ وَلَٰدِ خُرٌّ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: أَوْ دُونَ حَمْلِ خُرٍّ.

وَعَنْهُ: يَرُدُّ النَّمَاءَ مِنْ عَيْنِهِ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، قَالَ ابْنُ عَقِيل: وَمِثْلُهُ الْمُتَّصِلُ.

وَفِي الْمُغْنِي فِيهِ فِي مَسْأَلَةٍ صَبْغِهِ وَنَسْجِهِ: لَهُ أَرْشُهُ إِنْ رَدُّهُ (١).

وَعَنْهُ: لا رَدُّ وَلا أَرْشَ لِمُثنْتَرِ وَهَبَهُ بَائِعٌ ثَمَنًا أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، كَمَهْرٍ، فِي رِوَايَةٍ، وَخِيَارُ العَيْبِ كَخُلْفٍ فِي الصِّفْةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَعَلَى المَذْهَبِ يُجْبَرُ المُشْتَرِي عَلَى رَدُّهِ أَوْ أَرْشِهِ، لِتَضَرُّرُ البَائِع بِالتّأخِيرِ.

وَإِنْ عَابِ الْمِبِيعَ عِنْدَهُ ثُمُّ عَلِمَ عَيْبَهُ، كَقَطْعِ ثَوْبٍ وَوَطْءٍ بِكْرٍ، فَعَنْهُ: لَهُ الآرَشُ.

وَنَقُلُ الْجُمَاعَةُ.

قال في التَّرْغِيبِ: وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ وَرَدُّهُ مَعَ أَرْشَ نَقْصِهِ الحَادِثِ عِنْدُهُ (م ٤)(٢).

وَلُوْ أَمْكُنَ عَوْدُهُ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ: كَزَوَالِهِ قَبْلَ رَدُّهِ.

وَإِنْ زَالَ بَعْدَهُ فَفِي رُجُوع مُشْتَرِ عَلَى بَائِع بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ اخْتِمَالان (م ٥)(٣).

وَنَصُّهُ: لَهُ رَدُّهُ بِلا أَرْشِ إِذَا دَلَّسَ البَائِمُ الْمَنْيَب، نَقَلَهُ حَنْبَلُ وَابْنُ الْقَاسِم، وَلَهُ رَدُّ ثَيَّسِهِ وَطِيْهَا، عَلَى الآصَحَ، مَجَّانًا،

(١) تنبيه: قوله: في النَّماء المتَّصل: (وفي المغني فيه في مسألة صبغه ونسجه له أرشه إن ردُّه)، كذا في النَّسخة.

وصوابه: (له أرشه لا ردُّه) صرَّح به في المغني، نبُّه عليه شيخنا، وهو واضحٌ، والمعنى يساعده.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن عاب المبيع عنده ثمَّ علم عيبه كقطع ثوبٍ ووطء بكر، فعنه: له الأرش، ونقل الجماعة.

قال في التّرغيب: عليه الأصحاب وردّه مع أرش نقصه الحادث عنده). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والكافي، والشُّرح، وغيرهم.

إحداهما: يتعيّن له الأرش.

قال ابن أبي موسى: هذه الصَّحيحة عن الإمام أحمد، قال ابن منجًا في شرحه: هذا الصَّحيح مـن المذهب وجـزم بـه في الوجـيز، والمنوّر، ومنتخب الأدميّ، وغيرهم.

وقدُّمه في المقنع، والحجرُّر، والنَّظم، وغيرهم، واختاره أبو بكر وابن أبي موسى وأبو الخطَّاب في خلافه، وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: هو مخيِّرٌ بين أخذ الأرش وبين ردِّه وأرش العيب الحادث عنده ويأخذ الثَّمن، نقله الجماعة.

قال في التُّلخيص، والتَّرغيب: عليها الأصحاب، زاد في التَّلخيص: وهي المشهورة.

قال الزَّركشيِّ: هي أشهرهما، واختارها أبو الخطَّاب في الانتصار، والقاضي أبو الحسين، ونصرهــا الشَّـيخ في المغـني، ومـال إليهــا الشَّارح وصحَّحها القاضي في الرُّوايتـين، واختارهـا الخرقـيُّ فيمـا إذا لم يدلُّس العيب، وجـزم بـه في الخلاصـة، وقدَّمـه في الهدايـة، والمستوعب، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وقال: هذا المذهب.

قلت: هو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وإن زال بعده يعني بعد ردّه ففي رجوع مشتر على بائع بما دفعه إليه احتمالان). انتهى.

أحدهما: ليس له الرُّجوع.

قلت: وهو الصُّواب، أشبه ما لو زاد البيع، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

والاحتمال الثّاني: له الرُّجوع.

وَلِهَذَا لَهُ بَيْعُهُ مُرَابَحَةً بلا إخْبَار، قَالَهُ فِي الانْتِصَار.

وَعَنْهُ: بِمَهْرِ مِثْلِهَا، والعَيْبُ بَعْدَ العَقْدِ قَبْلَ قَبْضِ المُشْتَرِي كَالعَيْبِ قَبْلَهُ فِيمَا ضَمَانُهُ عَلَى البَائِعِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لَا أَرْضَ إِلاَّ أَن يُنْلِفَهُ آدَمِيٌّ فَيَأْخُلَهُ مِنْهُ، وَالعَيْبُ بَعْدَ القَبْضِ مِنْ مُثنترٍ.

وَعَنْهُ: عُهْدَةُ الْحَيْوَانِ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ.

وَعَنهُ: سَنَةً.

وَقَالَ فِي الْمُبْهِج: وَيَعْدَهَا، والمذهب لا عُهْدَةَ.

قَالَ أَخْمَدُ: لَا يُصِحُ فِيهِ حَدِيثٌ.

وَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ غَيْرَ عَالِم بِعَيْبِهِ فَلَهُ الآرْشُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي قِيمَتِهِ، ذَكَرَهُ فِي المُنْتَخَبِ.

وَعَنْهُ، إِنْ أَعْتَقَهُ فِي وَاجِبٍ وَحُكِيَ مُطْلَقًا.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَمْ يَمْنَعُ عَيْبَهُ الإِجْزَاءُ صَرَقَهُ فِي الرَّقَابِ، وَيُخْتَمَلُ لا أَرْشَ، كَقَرِيبٍ عَتَقَ، لآنَ القَصْـــدَ عِنْقُـهُ، وَيَتَخَـرُجُ مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ أَنْ يَفْسَخُ وَيَغْرُمَ الْقِيمَةَ.

رَّ مَنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ مَا بَاعَهُ، فَإِنْ رَدُّ طَلَيْهِ فَلَهُ رَدُّهُ أَوْ أَرْشُهُ، أَوْ إِنْ أَخَذَ مِنْهُ أَرْشُهُ فَلَهُ الآرْشُ، وَلَوْ بَاعَهُ مُشْتَر لِبَايِمِهِ لَـهُ فَلَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ فَلَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِ، وَفَاقِدَتُهُ اخْتِلافُ الثَّمَنَيْنِ، وَيُحْتَمَــلُ هُنَـا لا رَدَّ، وَإِنْ فَمَلَـهُ عَالِمًا بِمَنْيِهِ أَنْ تَصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّضَا أَوْ عَرَضَهُ لِلْبَيْعِ أَوِ اسْتَغَلَّهُ فَلا، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، والقاضِي.

وَاخْتَلُفَ كَلامُ ابْن عَقِيلٍ.

وَعَنْهُ: لَهُ الْآرْشُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لآنَهُ وَإِنْ ذَلُ عَلَى الرَّضَا فَمَعَ الآرْشِ كَإِسْسَاكِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ. قَالَ: وَهُوَ قِيَاسُ المُذْهَبِ، وَقَدْمَهُ فِي المُسْتَوْهِبِ.

قَالَ: وَذَكَرَ فِي التَّنْبِيهِ مَا يَدُلُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: والاسْتِخْدَامُ، والرُّكُوبُ لا يَمْنَعُ أَرْشَ العَيْبِ إِذَا ظَهَـرَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بَعْـدَهُ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ حَنْبَلِ إِنَّمَا نَصُ أَنَّهُ يَمْنَعُ الرَّدُ، فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَمْنَعُ الآرْشَ وَإِنْ أُحْتُلِبَ المِبِيعُ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَمْ يُمْنَعُ السردُ؛ لأَنْهُ بِلْكُهُ فَلَهُ أَخِذُهُ.

قَالَ فِي عُيُونَ المسَائِلِ: أَوْ رَكِبَهَا لِسَقْيهَا أَوْ عَلْفِهَا.

وَقَالَ ۚ فِي الْمُغْنِي: إِنَّ اَسْتَخْدَمُ لَا لِلاَخْتِبَارِ بَطَلَ رَدُهُ بِالكَثِيرِ، وإلاَّ فَلا. قِيلَ لآخْمَدُ: إنَّ هَوُلاء يَقُولُونَ: إذَا اشْنَرَى عَبْــدَا فَبَانَ مَعِيبًا فَاسْتَخْدَمَهُ بِأَنْ يَقُولَ: نَاوِلْنِي النُّوْبَ، بَطَلَ خِيَارُهُ. فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَقَالَ: مَنْ يَقُولُ هَذَا؟ وَمِنْ أَيْنَ أَخْدُوا هَذَا؟ لَيْسَ هَذَا بِرِضًا حَتَّى يَكُونَ شَيْءٌ يُبَيِّنُ وَيُطَوِّلُ. قَالَ: وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ فِي بُطْلانِ خِيَارِ الشُّرْطِ بِالاسْتِخْدَامِ رِوَايَتَانِ، فَكَذَا يَخْرُجُ هُنَا، وَإِنْ بَاعَ بَعْضَهُ فَلَهُ أَرْشُ الْبَاقِي.

وَعَنْهُ: وَرَدُّهُ بِقِسْطِهِ، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ، وَفِي أَرْشِ المَبِيعِ الرُّوايَتَانِ.

وَنَصُ أَحْمَدَ: لا شَيْءَ لِلْبَافِعِ مَعَ تَلْلِيسِهِ، وَلَهُ الْفَسَنَخُ فِي رِبَوِي بِجِنسِهِ مُطْلَقًا، لِلضُرُورَةِ.

وَعَنْهُ: لَهُ الْأَرْشُ.

وَقِيلَ: مِنْ غَيْرٍ جِنْسِهِ عَلَى مُدٌّ عَجْوَةٍ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِو: يُفْسَخُ العَقْدُ بَيْنَهُمَا وَيَأْخُذُ الجِّيَّدَ رَبُّهُ وَيَدْفَعُ الرَّدِيءَ.

وَإِنْ صَبَّغَهُ أَوْ نُسَجَّهُ فَالْأَرْشُ.

وَعَنْهُ: والرُّدُ، وَيَكُونُ شَرِيكًا بِقِيمَةِ الزُّيَادَةِ، وَلا يُجْبَرُ البَائِعُ عَلَى بَذْلِ عِوَضِهَا عَلَى الآصَحُ، وَلا المُشْتَرِي عَلَــى قَبُولِـهِ، فِي الآصَحُ.

وَإِن الشَّتَرَى مَا لا يُعْلَمُ عَيْبُهُ إِلاَّ بِكَسْرِهِ وَلِمَكْسُورِهِ فِيمَةٌ كَجَوْزِ الْمِنْدِ، فَعَنْهُ: لَهُ الأَرْشُ.

الفـروع - كتاب البيع

وَعَنْهُ: لَهُ رَدُّهُ: وَخِيَّرَهُ الْجِرَقِيُّ بَيْنَهُمَا (م ٦)(١).

وَفِي رَدُّ أَرْشِ الكَسْرِ المُسْتَعْلِّم بِهِ، والرَّدُّ إنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ الاسْتِعْلامِ وَجْهَانِ (م ٧، ٨)(٢).

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَكْسُورُهِ قِيمَةٌ، كَبَّيْضِ دَجَاجٍ، رَجَعَ بِالثُّمَنِّ.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن اشترى ما لم يعلم عيبه إلا بكسره، ولمكسوره قيمةٌ كجوز الهند، فعنه: لنه الأرش، وعنه: لنه ردَّه، وخيَّره الخرقيُّ بينهما). انتهى.

إحداهنَّ: هو غيَّرٌ بين ردِّه وردُّ ما نقـص وأخـذ التَّمــن وبـين أخـذ الأرش، وهــو الصَّحيــح، اختــاره الخرقـيُّ، والشَّـيخ الموفَّـق، والشَّارح، وصاحب الفائق.

قال الزُّركشيِّ: هذا أعدل الأقوال.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الهداية، والحلاصة، والتَّلخيص، والحجَّر، والشَّرح، والنَّظم، وشرح ابن رزينٍ، وإدراك الغاية،

والرُّواية الثَّانية: يتعيَّن له الأرش قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في المقنع، والرَّعــايتين، والحــاويين، وهــي وجــة في المذهب، وتخريجٌ في الهداية.

والرُّواية النَّالثة: له ردُّه، ولم أرها لغيره بهذه الصُّفة، وقيل: يتعيَّن له الأرش إذا زاد في الكسسر على قسدر الاستعلام، وإن لم يسزد خيِّر، وهو روايةً في الشُّرح وغيره.

وعنه ليس له ردُّ ولا أرشَّ في ذلك كلُّه إلاُّ أن يشترط البائع سلامته، وأطلقهنُّ في المذهب.

(٢) (مسألة – ٧ – ٨): قوله: (وفي ردُّ أرش الكسر المستعلم به، والرُّدُّ إن زاد على قدر الاستعلام وجهان).

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى – ٧): إذا كسره كسرًا لا يمكن استعلامه بدونه فهل يردُّ ارشه أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما:يردُّ أرش الكسر، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما جزم به الخرقيُّ وغيره.

جزم به في الوجيز، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

قدُّمه في التُّلخيص، والبلغة، والرَّعاية الكبرى وشرح ابن رزينٍ، والمغني، والشَّرح ونصراه، وهــو ظـاهر مـا قالـه الجـد في محـرَّره، والشّيخ في مقنعه، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: له الرُّدُّ بلا أرش.

قال القاضي: عندي: له الرد بلاً أرش عليه لكسره، لأنَّه حصل بطريق استعلام العيب، والبائع سلُّط عليه. انتهى.

وقيل: يخرج على الرَّوايتين فيما إذا غاب عند المشتري، على ما تقدُّم، ذكره في التَّلخيص، والبلغة وغيره.

(المسألة الثَّانية - ٨): إذا كسره كسرًا يمكن استعلامه بدونه فهل له الرُّدُّ أم لا؟ أطلق الخلاف.

واعلم: أنَّ الحكم هذا كالحكم فيما إذا غاب عنده، على ما تقدُّم خلافًا ومذهبًا.

قطع به في الرِّعاية الكبرى وغيره.

وقد علمت المذهب فيما تقدُّم فكذا في هذه.

قال الشَّيخ المونَّق، والشَّارح وابن رزين، وغيرهم: حكمه حكم الَّذي قبله عند الخرقيُّ، والقاضي، والمشتري غيَّرٌ بـين ردِّه وأرش الكسر، وأخذ الثَّمن، وبين أخذ أرش العيب، وهذه إحدى الرُّوايتين.

والرُّواية النَّانية: ليس له ردُّه ولا أرش العيب. على ما تقدُّم. انتهى.

قال الزَّركشيّ: حكمه حكم ما إذا غاب عند المشتري، على ما تقدُّم، نعم على قول القاضي في الَّذي قبله هل يلزمه أرش الكسـر ام لا يلزمه إلا الزَّائد على استعلام المبيع؟ محلُّ تردُّدٍ. انتهى.

قلت: يشبه ما قال الزَّركشيُّ ما قاله الأصحاب فيما إذا وكُّله في بيع شيء فباعه بدون ثمن المثل أو بأنقص ثمًّا قدَّره له وقلنا يصحُّ ويضمن النَّقص، فإنَّ في قدره وجهين: هل هو بين ما باع به وَثمن المثل؟

أو بين ما يتغابن به النَّاس وما لا يتغابنون؟

على ما ذكروه في الوكالة، وتقدُّم نظيرها في زكاة الزُّرع، والثِّمر فيماً إذا ادَّعي غلط الخارص وفحش.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): خالفة الأثمة

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَعَنْهُ: لا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا إلاَّ مَعَ شَرْطٍ سَلامَتِهِ.

وَإِنْ اشْتَرَيَا شَيْئًا فَبَانَ مَعِيبًا فَرَضِيَ أَخَدُهُمَا فَلِلَّاخَرِ رَدُّ نَصِيبِهِ، كَشَرُطِهِمَا الخِيَــارَ، عَلَى الْأَصَـحُ، وَكَثيـرَاءِ وَاحِــدٍ مِـنُ

وَعَنْهُ: لا، كَمَا لَوْ وَرِثَاهُ، وَقِيَاسُ الآوَل لِلْحَاضِرِ مِنْهُمَا نَقْدُ نِصْفُ ثَمْنِهِ وَقَبْضُ نِصْفَهُ.

وَفِي رُجُوعِهِ الرُّوَّايَتَانِ، ذَكَرَهُ فِي الوَسِيلَةِ وَغَيْرِهَا، وَعَلَى الأَوْلِ لَوْ قَالَ: بِعْتُكُمَا، فَقَـالَ أَحَدُهُمَا: قَبِلْت، جَـاز، وَإِنْ

وبي رسوع الروبيدن. تعرب في الوقي فيغلُهُ مِلْكَ تَفْسِهِ، ذَكَرَهُ بَغضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ. مَلَمْنَا فَلِمُلاقَاةِ فِعْلِهِ مِلْكُ عَيْرِهِ، وَهُمَنَا لاقَى فِعْلُهُ مِلْكَ نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ بَغضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ. وقال: لَيْسَتِ الشَّرِكَةُ عَيْبًا، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَشَرِكَةُ الْمُشْتَرِينِ زَالَتْ بالرَّدُ وَشَرِكَةُ البَّسَاتِينِ مَعَ المُشْتَرِي حُكْمُ الرَّدُ، وَحُكْمُ الشَّيْءِ لا يَسْبِقُهُ، كَالمَعْلُولِ لا يَسْبِقُ عِلْتُهُ، والرَّدُ وُضِعَ سَبَبًا لِنَقْلِ المِلْكِ، فَلا عِبْرَةَ بِحُصُولِ الشَّرِكَةِ بِيهِ ضَرُورَةً، كَفَوَاتِ الزُّوجَيَّةِ بِقَتْلَ مَنْكُوحَةِ الغَّيرِ.

وَإِن أَشْتَرَى شَيْئَيْنِ أَوْ طُعَامًا فِي وِعَاءَيْنِ ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ صَفْقَةً، فَوَجَدَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا مُعِيبًا وَأَبَى الآرْشَ،

وَعَنْهُ: وَأَحَدُهُمَا بِقِسْطِهِ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَعَنهُ: يَتَعَيَّنُ.

وَقَالَ القَاضِي فِي المُعِيبَيْنِ: وَلا يَمْلِكُ رَدُّ صَحِيعٍ مُفْرَدًا وَلا رَدُّ بَعْضِ شَيْءٍ (م ٩، ١٠)^(١).

(١) (مسألة – ٩ – ١٠): قوله: (وإن اشترى شيئين أو طعامًا في وعاءين ذكره في التَّرغيب وغـيره صفقـةً فوجدهمـا أو أحدهمـا معيبًا وأبى الأرش فعنه: يردُّهما وعنه: وأحدهما بقسطه من ثمنه، وعنه: يتعيَّن. وقال القاضي في المعيبين ولا يملك ردُّ صحيـح مفـردًا ولا ردُّ بعض شيء). انتهي.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٩): إذا اشترى شيئين صفقةً واحدةً فوجدهما معيبين وأبي الأرش فهل لــه ردُّ أحدهمــا وأخــذ أرش الآخــر أم ليس له إلا ردُّهما؟

أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: ليس له ردُّ أحدهما، وهو الصَّحيح.

قطع به في المقنع، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

واختاره القاضي وغيره، وقدَّمه في الشُّرح وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم، وهو الصُّواب. والرَّواية الثَّانية: له ردُّ أحدهما بقسطه من الثَّمن.

(المسألة الثَّانية - ١٠): إذا وجد أحدهما معيبًا فهل له ردُّهما أو أحدهما أم ليس له إلاَّ ردُّهما أم ليس له إلاَّ ردُّ العيب؟ أطلق

إحداهن اليس له إلا ردُّهما، وليس له ردُّ العيب وحده.

قدَّمه في الهداية، والخلاصة، والهادي، والحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

وجزم به في الفروق الزُّريرانيَّة.

والرُّواية الثَّانية: له ردُّ العيب وحده وردُّهما معًا.

قال في الحرَّر: وهو الصَّحيح.

(م): الإمام مالك

قال في الفائق: وهو الأصحُّ، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

والرُّواية النَّالثة: ليس له إلاَّ ردُّ المعيب فقط.

جزم به في الوجيز، والمنوِّر، ومنتخب الأدميِّ، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في المقنع. وهذه الرُّواية هي الَّتِي عناها المصنَّف بقوله: (وعنه: يتعيَّن)، وأطلق الأولى.

والثَّانية: في المغني، والمذهب، والكافي، والشُّرح، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

الفـروع - كتاب البيع

وَإِنْ حَرْمَ التَّفْرِيقُ كَأَخَوَيْنِ، أَوْ نَقَصَ كَمِصْرَاعَيْ بَابِ تَعَيَّنَ رَدُّهُمَا، وَمِثْلُهُ بَيْعُ جَانٍ لَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ يُبَاعَــانِ وَقِيمَـةُ الوَلَـــــِ لِمَولاةً، وَإِنْ تَلِفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ قَوْل المُشْتَرِي فِي قِيمَتِهِ، فِي الآصَحُ.

وَإِن اخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَثَ العَيْبُ، فَعَنَّهُ: يُقَبِّلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِيَكِينِهِ عَلَى البّتُ.

وَعَنَّهُ: البَائِعُ بِيَمِينِهِ بِحَسَبِ جَوَابِهِ (م ١١)(١).

وَعَنْهُ: عَلَى الْعِلْمِ.

وَفِي الإيضاح: يَتَّحَالَفَان، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلاَّ قَوْلَ أَحَدِهِمَا قَبْلُ.

وَقِيلَ: بَيَصِينِهِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ يَدِهِ إِلَى يَدِ غَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرُدُّهُ، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَيُعْبَلُ قَوْلُ البَائِعِ إِنْ المَبِيعَ لَيْسَ المَرْدُودَ.

قَالَ فِيَ الْمُغْنِي: هَنَا إِنْ جَاءَ لِيَرُدُّ السَّلْعَةَ بِخِيَارِ فَأَنْكَرَ البَائِعُ أَنْهَا سِلْعَتَهُ فَحَكَى ابْسِنُ المُنْـذِرِ عَـنْ أَخْمَـدَ أَنَّ القَـوْلُ قَـوْلُ المُشْتَرِي، وَهُوَ قَوْلُ النُّوْدِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّأْي، لآنَهُمَا اتَّفَقَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ فَسْخِ العَقْدِ، والرَّدُّ فِي العَيْبِ بِخِلافِهِ.

مُسَوِّيَهُ وَمُو مُورِي وَإِسْدُولِي وَمِسْدُولِي الشَّرُطِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَقَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي ثَمَنٍ مُعَيَّنٍ بِالْعَقْدِ، وَفِي أَيْهِمَا يُقْبُلُ قُولُهُ فِي قابِتِ فِي الذَّمَّةِ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَجُهَانِ (م ١٢)^(٢).

(۱) (مسألة - ۱۱): قوله: (وإن اختلفا عند من حدث العيب، فعنه: يقبل قول المشتري بيمينه على البست، وعنه: البائع بيمينه بحسب جوابه). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والشَّرح وشرح ابـن منجًا، والرَّعايـة الكبرى، والفائق، والقواعد الفقهيَّة، والزَّركشيِّ، وغيرهم.

إحداهما: يقبل قول المشتري، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

قال في إدراك الغاية: يقبل قول المشتري، في الأظهر، وقطع به الخرقيُّ وصاحب الوجيز ونظم المفردات، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، وشرح ابن رزينٍ، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين.

والرَّواية الثَّانية: القول قول الباتع، وهي أصحّهما، واختارها القاضي في الرَّوايتــين وأبــو الخطَّــاب في الهدايــة، وابــن عبــدوس في تذكرته، وجزم به في المنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وقدَّمه في الحُمَّر.

وقال في القواعد الفقهيّة: وفرَّق بعضهم بين أن يكون المبيع عينًا معيَّنةٌ أو في الذَّمَّة، فإن كان في الذَّمَّة فالقول قول القابض، وجهًـا. واحدًا؛ لأنَّ الأصل اشتغال ذمَّة البائع، ولم تثبت براءتها. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (ويقبل قول المشتري في ثمنٍ معينٌ بالعقد، وفي أيّهما يقبل قوله في ثابت في الذمة من ثمنٍ مبيعٍ أو قرض أو غيره وجهان). انتهى.

يُعني: إذا باع سلعةً بنقدٍ أو غيره معيَّن حال العقد، وقبضه البائع، ثمَّ أحضره وبه عيبٌ، وادَّعــى أنَّـه الَّـذي دفعـه إليـه المشـتري، وأنكر المشتري كونه الَّذي دفعه إليه، ولا بيَّنة لواحدٍ منهما، ففي هذه الصُّورة القول قول المشتري مسع يمينـه؛ لأنَّ الأُصـل بـراءة ذمَّتـه وعدم وقوع العقد على هذا المعيب، وهو الَّذي قطع به المصنَّف هنا.

وإن كان الثّمن في الذّمّة ثمّ نقده المشتري، أو قبضه من قرضٍ أو سلمٍ أو غير ذلك، ممّا هو في ذمَّته، ثــمّ اختلف كذلـك ولا بيّنــة، فهل القول قول الدّافع أو القابض؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في الرَّعاية الكبرى في آخر باب القرض.

أحدهما: القول قول البائع، وهو القابض ومن في معناه، مع يمينه، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ القول في الدَّعاوى قولٌ مـن الظَّـاهر معه، والظَّاهر مع البائع؛ لأنَّه ثبت له في ذمَّة المشتري ما انعقد عليه العقد غير معيــبٌ، ولم يقبـل قولـه في بـراءة ذمَّتـه، جـزم بــه السَّـامريُّ، والزَّريرانيُّ في فروقيهما.

وصحَّحه في الحاوي الكبير في باب أحكام القبض في أثناء الفصلِ الرَّابع، وصحَّحه في الحاوي الصُّغير في باب السُّلم.

وقال في الرَّعاية الكبرى: قبل القرض بفصل: ولو قال المسلّم: هذا الَّذي أقبضتني وهو معيبٌ، فأنكر أنَّه هذا، قدَّم قول القابض. انتهى. والوجه الثَّاني: القول قول المشتري ومن في معناه، وهو الدَّافع، لأنَّه قد أقبض في الظَّاهر ما عليه.

تنبيه: هذا الَّذي ذكره المصنِّف في هذه المسألة من المتَّفق عليه، والمختلف فيه طريقة السَّــامريٌّ، والزّريرانـيّ في فروقبهمــا، وابــن =

وَلِبَائِعِ عَبْدٍ بِأَمَةٍ رَدُّهَا بِعَيْبٍ وَأَخَذُهُ عَبْدَهُ أَوْ قِيمَتُهُ لِمِتْقِ مُطْتَرٍ.

=حدان في الرَّعاية الكبرى، وصاحب الحاويين، وغيرهم.

وقال ابن رجب في الفائدة السَّادسة: لو باعه سلَّعةً بنقلٍ معيَّنٍ ثمَّ أتاه به فقال: هذا النَّمن وقد خرج معيبًا، وأنكس المشتري، ففيــه لم يقان:

أحدهما: إن قلنا النُّقود تتعيَّن بالتَّميين فالقول قول المشتري، وهو الثّافع، لأنَّه يدَّعي عليه استحقاق السرَّدِّ، والأصــل عدمــه، وإن قلنا لا تتعيَّن فوجهان:

أحدهما: القول قول المشتري أيضًا، لأنَّه أقبض في الظَّاهر ما عليه.

والثَّاني: قول القابض لأنَّ النُّمن في ذمَّته، والأصل اشتغالها به، إلاَّ أن تثبت براءتها منه، وهي طريقته في المستوعب.

والطّريق الثّاني: إن قلنا النّقود لا تتعيّن، فالقول قول البائع وجهًا واحدًا، لأنّه قد ثبت اشــتغال ذمّة المشـتري بـالثّمن، ولم يثبـت براءتها منه، وإن قلنا تتعيّن فوجهان غرّجان ممّا إذا ادّعى كلّ من المتبايعين أنّ العيب حدث عنده في السّلعة:

أحدهما: القول قول البائع، لأنَّه يدَّعي سلامة العقد، والأصل عدمه، ويدَّعي عليه ثبوت الفسخ، والأصل عدمه.

والثَّاني: القول نول القابض، لأنَّه منكر التَّسليم، والأصل عدمه، وهي طريقة القاضي في تعاليقه.

وجزم صاحب المُغني، والحُرَّر بأنَّ القولُ قول البائع إذا أنكر أن يكون المردود بالعيب هُو المبيع، ولم يحكيا خلافًا ولا فصلاً بــين أن المبيع في الذَّمَّة أو معينًا، نظرًا إلى أنَّه يدعي عليه استحقاق الرَّدَ، والأصل عدمه.

وذكر الأصحاب مثل ذلك في مسائل الصُّرف.

وفرُّق السَّامريُّ في فروقه بين أن يكون المردود بعيب وقع عليه معيَّنًا، فيكون القول قول البائع، وبين أن يكـون في الذَّمَّة، فيكـون القول قول المشتري، لما تقدَّم، وهذا فيما إذا أنكر المدَّعي عليه العيب أنَّ ماله كان معيبًا.

أمًا إن اعترف بالعيب، فقد فسخ صاحبه وأنكر أن يكون هذا هو المعيّن، فالقول قول من هو في يده.

صرَّح به في التَّفليس، في المغني، معلِّلاً بأنَّه قبل استحقاق ما ادَّعى عليه الآخر، والأصل معه، ويشهد له أنَّ المبيع في يده الخيـــار إذا ردَّه المشتري بالخيار فأنكر البائع أن يكون هو المبيع، فالقول قول المشتري، حكاه ابن المنذر عن أحمد، لاتَّفاقهما على استحقاق الفســخ مالحيار.

وقد ينبني على ذلك أنَّ المبيع بعد الفسخ بعيب؛ ونحوه هل هو أمانةٌ في يد المشتري أو مضمونٌ عليه؟ فيه خلافٌ.

وقد يكون ماخذه أنّه أمانةٌ عنده. ومن الأصحاب من علّل بأنّ الأصل براءة ذمّة البائع عمّا يدّعى عليه، فهو كما لو أقـرّ بعـين شـمّ أحضرها فانكر المقر له أن تكون هي المقرّ بها، فإنّ القول قول المقرّ مع يمينه. انتهى كلامه في الفوائد.

فهذه اثنتا عشرة مسألةً قد صحَّحت.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

باب الخيار في البيع بتخيير الثمن والإقالة

يُثْبُتُ فِي التُّولِيَةِ، كَوَلَّيْتُكَهُ أَوْ بِعْتُكَهُ، بِرَأْسِ مَالِهِ أَوْ بِرَقْمِهِ الْمُعْلُومِ.

والشَّركَةُ: بَيْعُ بَعْضِهِ بقِسْطِهِ، نَّحْوَ أشْرَكُتُكَ فِي ثُلَيْهِ وَنَحْوهِ. وَأَشْرَكَتُك يَنْصَرفُ إلَى نِصْفِهِ.

وَقِيلَ:َ لا يَصِيحُ. فَعَلَى الآوُلِ إِنْ قَالَهُ الآحُرُ عَالِمًا (١٠ بِشَرِكَةِ الآوُلِ فَلَهُ نِصْفَ نَصِيبِهِ الرُّبْعُ، وَإِنْ لَـمْ يَعْلَـمْ فَالآصَحُ يَصِحُ، فَيَاحُذُ نَصِيبَهُ.

وَقِيلَ: نِصْفَهُ.

وَقِيلَ: وَنِصْفَ نَصِيبِ شَرِيكِهِ إِنْ أَجِيزَ، وَلَوْ قَالَ أَشْرِكَانِي فَأَشْرَكَاهُ مَعًا فَفِي أَخْذِهِ نِصْفَـهُ أَوْ ثُلُفَهُ اخْتِمَـالانِ (م ١)(٢)، فَلَوْ شَرِكَهُ أَخَدُهُمَا فَيصِفُ نَصِيبِهِ أَوْ ثُلُثُهُ.

وَالْمَرَابَحَةُ: بَيْعُهُ بِشَمَنِهِ وَرِيْحٍ مَعْلُومٍ، وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنْ أَرْبَحَ فِي كُلِّ عَشَرَةٍ دِرْهَمًا، كُرِهَ فِي المَنْصُوصِ. نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَاحْتُجُ بِكُرَاهَةِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَنَقَلَ أَبُو النَّصْرِ: هُوَ الرَّبَا.

وَاقْتُصَرَ عَلَيْهِ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ.

وَنَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ هَاشِم. كَأَنَّهُ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمَ لا يَصِحُّ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إنْ جَهلَ مُشْتَر ثَمَنَهُ عِنْدَ عَقْدِ لَمْ يَصِحُّ.

والْمَوَاضَعَةُ: عَكْسُهَا، وَيُكْرَهُ فِيهَا مَا يُكْرَهُ فِيهَا، وَلَوْ قَالَ: الثَّمَنُ مِائَةٌ، بِعْتُك بِهِ، وَوَضِيعَةُ دِرْهَم مِنْ كُلِّ عَشَرَةٍ حَـطً مِـنَ الثَّمَن عَشَرَةُ فَيَلْزَمُهُ تِسْمُونَ.

وَقِيلَ: مِنْ أَحَدَ عَشَرَ، كَعَنْ كُلِّ، وَلِكُلِّ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: فِي مُؤَجُّل يَأْخُذُ بِهِ حَالًا أَوْ يَفْسَخُ.

وَإِن ادَّعَى البَائِعُ الغَلَطَ وَأَنَّ الثَّمَنَ أَكْثَرُ مِمَّا أَخْبَرَ، فَعَنْهُ: يُقْبَلُ قَوْلُهُ، الحُتَارَهُ الحِرَقِيُّ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، فَيُخَيَّرُ مُشْتَرٍ، وَلَهُ يَمِينُ بَائِعٍ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمُ أَنَّ وَقْتَ البَيْعِ أَنَّ شِرَاءَهَا أَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: قُولًا مَعْرُوفٍ يَصْلَاقُ، وَعَنْهُ: بِبِيَّنَةٍ، وَعَنْهُ: لا (م ٢)(٣).

(١) تنبيه: قوله: (فعلى الأوَّل إن قاله الآخر عالمًا).

كذا في النُّسخ، وصوابه: (إن قاله لآخر عالمٌ)، أو: (قاله آخر)، والسَّياق يدلُّ عليه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: أشركاني فأشركاه معًا ففي أخذه نصفه أو ثلثه احتمالان). انتهى.

والاحتمال الثَّاني: له النَّصف، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وإن ادّعى البائع الغُلط، وأنّ الثّمن أكـــثر ثمّا أخــبر، فعنــه: يقبــل قولــه، اختــاره، الحرقــيّ، والقــاضي
 وأصحابه، فيخيّر المشتري... وعنه: قولٌ معروفٌ بصدق، وعنه: ببيّنة، وعنه: لا). انتهى.

وأطلقهنَّ الزُّركشيُّ.

إحداهنَّ: يقبل قول البائع، وعليه أكثر الأصحاب، منهم الخرقيُّ، والقاضي وأصحابه، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والحرَّد، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق ونظم المفردات، وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. قال ابن رزيسني في شــرحه: وهـــو=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَلا يَخْلِفُ مُشْتَرٍ بِدَعْرَى بَاثِيمِ عَلَيْهِ عَلِمَ الغَلَطَ، وَخَالَفَ الشَّيْخُ، وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِهَا عَالِمًا بِهِ لَزِمَهُ.

وَخَرَّجَهُ الْأَزْجِيُّ عَلَى الْتِي قَبْلُهَا.

وَإِنَّ الشَّتَرَاهُ مِمَّنَ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ أَوْ مِمَّنْ حَابَاهُ أَوْ أَرَادَ بَيْعَ الصَّفْقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ قِيمَةً بَيْنَ فِي تَخْيِيرِ الثَّمَنِ، فَإِنْ كَتُمَ فَلِلْمُشْتَرِي الخِيَارُ.

وَعَنْهُ: يَنَجُّورُ بَيْعٌ نَصِيبِهِ مِمَّا امْنْتَرَيَاهُ وَاقْتَسَمَاهُ مُرَابَحَةً مُطْلَقًا، وَعَنْهُ عَكْسُهُ. وَهَلْ يُخْبِرُ بِأَرْشِ العَيْبِ أَوْ يَحُطُّهُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُخْبِرُ بِالبَاقِي؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣)(١)، وَكَذَا أَرْشُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ (م ٤)(١). وَعَلَى اذَا يَ كُولُونِ العَيْبِ أَوْ يَحُطُّهُ مِنَ الثَّمَنِ وَيُخْبِرُ بِالبَاقِي؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣)(١)، وَكَذَا أَرْشُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ (م ٤)(١). وَقِيلٍ: لا يَحُطُّهَا.

عَرَيْنَ وَإِنْ أَخَذَ نَمَاءً أَوْ اسْتَخْدَمَ أَوْ وَطِئَ [لَمْ] يَجِبْ بَيَانُهُ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ كَنَفْصِهِ، وَفِي رُخْصِهِ اخْتِمَالٌ: يُبَيِّنُهُ. وَإِنِ اسْتَرَاهُ بِمَشَرَةٍ وَقَصَّرُهُ لا بِنَفْسِهِ بِمَشرَةٍ أَخْبَرَ بِهِ. وَلا يَجُوزُ: تَحَصُّلٌ بِعِشْرِينَ، فِي الآصِحُ، وَمِثْلُهُ أَجْرَةُ مَتَاعِهِ وَكِيلِهِ

ووريج. قَالَ الأَرْجِيُّ: وَعَلَفُ الدَّائِةِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: لا. قَالَ أَحْمَكُ: إِذَا بَيْنَ فَلا بَأْسَ، وَلا يُقَوِّمُهُ ثُمَّ يَبِيعُهُ مُرَابَحَةً، وَبَيْعُ المُسَاوَمَةِ أَسْهَلُ مِنْهُ، لآنٌ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ. وَإِن اشْتَرَاهُ بِعَشَرَةٍ ثُمَّ بَاعَهُ بِخَمْسَةَ عَشَرَ ثُمُّ اشْتَرَاهُ بِعَشَرَةٍ أُخْبَرَ بِعَشَرَةٍ أَوْ بِالحَالُّ، ونَصَلُهُ: يَحُطُّ الرَّبْحَ مِنَ الثَّمَنِ النَّسانِي وَيُخْبِرُ أَنَّهُ عَلَيْهِ بِمَا بَقِيَ^(٣)، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ أَخْبَرَ بِالحَالُّ.

=القياس. وجزم به في المنوّر وغيره.

والرُّواية النَّانية: يقبل قول معروف بالصُّدق، وإلاَّ فلا.

قلت: وهو قويٌّ جدًّا، ويعرف ذلك بالقراتن.

والرُّواية الثَّالثة: لا يقبل قوله إلاُّ ببيِّنةٍ.

اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وقدَّماه ونصراه، وحملا كلام الخرقيُّ عليه، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية الرَّابعة: لا يقبل قوله، وإن أقام بيُّنة حتَّى يصدُّقه المشتري؛ لأنَّه أقرَّ بالنَّمن، وتعلُّق بّه حقُّ الغير، فــــلاّ يقبــل رجوعــه وإن أقام بيُّنة لإقراره بكذبها.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وهل يخبر بارش العيب أو يحطُّه من الشُّمن ويخبر بالباقي؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما الشَّارح: أحدهما) يخبر بأرش العيب، يعني يخبر بذلك على وجهه، وهو الصَّحيح، على ما اصطلحناه، اختاره القاضي. وقدُّمه في الكافي، والمغنى، وقال: هو أولى، وجزم به في المحرُّر، والمنوِّر، والفصول.

والوجه الثَّاني: يحطُّه من النُّمن ويخبر بالباقي، وعليه الأكثر.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، والوجيز، والفائق، وغيرهم. وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا أرش جنايـة عليـه) يعـني: فيـه الوجهـان المتقدّمـان مطلقًـا وأطلقهمـا في الهدايـة، والمسـتوعب، والتُّلخيص، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: يخبر بذلك على وجهه، وهو الصُّحيح على المصطلح اختاره القاضي وغيره.

وقدَّمه في الكافي، وقال: هو أولى وقدَّمه في المغنى، وانتصر له وجزم به في الفصول، والحرَّر المنوِّر.

والوجه الثَّاني: يحطُّه من رأس المال ويخبر بالباقي، اختاره أبو الخطَّاب، قاله الشَّارح.

وصحُّحه في المذهب، ومسبوك الذُّهب، وجزم به الشَّيخ في المقنع، والهادي، والوجيز، وغيرهم، وقدَّمه في الخلاصة وغيره.

(٣) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (وإن اشتراه بعشرةٍ ثمَّ باعه بخمسة عشر ثمَّ اشتراه بعشرةٍ أخبر بعشرةٍ أو بالحالُّ، ونصُّه: يحسطُ الرَّبــح من النَّمن النَّاني ويخبر أنَّه عليه بما بقي). انتهى.

ما قلَّمه المصنَّف اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وهو الصُّواب، ولكنَّ المنصوص وهو الصَّحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب. قال في المقنع وغيره: اختاره أصحابنا.

(ر): روایتان

وَإِن اشْتُرَاهُ بِخَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ بَاعَهُ بِعَشَرَةٍ ثُمَّ اشْتُرَاهُ بِأَيَّ ثَمَنٍ كَانَ بَيْنَ وَلَمْ يَضُمُّ خَسَارَةً إِلَى ثَمَنِ ثَان. وَلُوَ اشْتَرَى بِثَمَنِ لِرَغْبَةٍ تَخُصُّهُ كَحَاجَةٍ إِلَى إِرْضَاعٍ لَزِمَهُ أَنْ يُخْبِرَ بِالحَالَّ، ويَصِيرُ كَالشُّـرَاءِ بِثَمَـنِ غُـالٍ لآجـلِ المُوسِمِ كَانَ كَانَ الْأَدُّ اللهِ نَجَاءُ فِي الذُّهُ وَ الَّذِي كَأَنَ حَالَ الشُّرَاء، ذَكَرَهُ فِي الفُّنُون.

وَلُو اشْنَوَى ثِيَابًا وَامْرَهُ بِدَفْقِهَا إِلَى قَصَّارٍ وَانْ يُرَقِّمَ ثَمَنَهَا عَلَيْهَا لَمْ يَجُوْ بَيْمُهَا مُرَابَحَةً حَتَّى يَرْقُمَهَا بِنَفْسِهِ، لآنَّهُ لا يَعْلَمُ مَا صَنَعَ القَصَّارُ، ذَكَرَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ.

منع ويُستون عَمْنِ عَنْ مِنْ مِنْ عَلَيْهُ مِنْ وَنَقْصُهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: وَأَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ زَمَنَ الخِيَارَيْنِ يَلْحَقُ. وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ، وَزِيَادَةُ النَّمَنِ أَوِ الْمُثَمِّنِ وَنَقْصُهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: وَأَجَلٍ أَوْ خِيَارٍ زَمَنَ الخِيَارَيْنِ يَلْحَقُ. وَقِيلُ: لا، وَبَعْدَهُمَّا لا، عَلَى الأَصَحُ، كَالْجِيَار، والأَجَلِ. وَهِبَهُ مُشْتَرٍ لِوَكِيلٍ بَاعَهُ كَزِيَادَةٍ، وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ، وَإِنْ بَاعَا شَيْئًا مُرَابَحَةً فَغَمَنُهُ بِحَسَبِ مِلْكِهِمَا، كَمُسَاوَمَةٍ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيْ وَحَنْبُلُ: عَلَى رَأْسِ مَالَيْهِمَا وَخَرَّجَ أَبُو بَكْرٍ مِثْلَهُ فِي مُسَاوَمَةٍ كَشَرِكَةِ اخْتِلاطٍ.

وَعَنْهُ: لِكُلِّ وَاحْدِ رَأْسُ مَالِهِ، والرَّبْحُ نِصْفَان.

وَالْإِقَالَةُ فَسَنْحٌ، فَتَجُوزُ قَبْلَ القَبْضِ، وَلا اسْتِبْرَاءَ قَبْلَهُ(١)، وَبَعْدَ نِدَاءِ الجُمُعَةِ، لا مِنْ وَارِثِهِ، وَلا يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ كَيْسِلِ وَوَزْنِ، وَلا شُفْعَةُ، وَيُعْتَبَرُ مِثْلُ النَّمَن.

وَعَنْهُ: بَيْعٌ، اَخْتَارَهُ أَبُو بَكُو فِي التَّنْبِيهِ فَيَنْعَكِسُ ذَلِكَ إِلاَّ مِثْلَ الثَّمَنِ فِي وَجْهِ^(۱). وَفِي الانْتِصَارِ: وَقَبْلَ قَبْضِهِ، لِعَدَم تَعَلَّقِ غَيْرِه بِهِ، وَفِيهِ: يَصِيحُ فِي اَخْتِمَالٍ بِإِضَافَتِهَــا إِلَى جُـزْءٍ كَـاليَدِ إِنْ قِيـلَ: فَسْخُ، وَ مَـ يَـزَدُ سِنَةً مِنْ اللَّهِ عِنْهِ اللَّهِ عَيْرِهِ بِهِ، وَفِيهِ: يَصِيحُ فِي اَخْتِمَالٍ بِإِضَافَتِهَــا إِلَى جُـزْءٍ كَـاليَدِ إِنْ قِيـلَ: فَسْخُ، وَيُصِحُ مُعَ تَلَفِ النَّمُنِ.

وَفِي تَلَفَ الْمُثَمِّنِ إِنْ قِيلَ فَسَنحٌ وَجْهَانِ (م ٥)(٣)، وَفَارَقَ الرَّدُ بِالعَيْبِ؛ لآنَهُ يَعْتَمِدُ مَرْدُودًا.

(١) الثَّاني: في قوله: (والإقالة فسخّ فتجوز قبل القبض ولا استبراء قبله)؛ أي: قبل القبض نظرًا؛ لأنَّ الصَّحيح من المذهب أنَّه لو باع أمة أو وهبها ونحوه ثمَّ عادت إليه بفسخ يجب استبراؤها، حيث انتقل الملك، ولو قبل القبض.

وقِد قدَّمه المصنِّف في باب الاستبراء فقال: ولا استبراء بفسخ ولم ينتقل الملك، وإلاَّ لزم، وعنه: إن قبضت منه. انتهى.

فالَّذي قطع به المصنَّف هنا ليس هو المذهب، بل المذهب كماً قلنا، وحمله على القول بأنَّه لم ينتقل الملك بعيد، واللَّه أعلم.

(٢) الثَّالث: قوله بعد أن قدَّم أنَّها فسخٍّ: (وعنه: بيعٌ، اختاره في التُّنبيه، فينعكس ذلك إلاٌّ مثل الثَّمن في وجهٍ). انتهى.

ظاهر هذا: أنَّ المقدُّم إذا قلنا إنَّها بيعٌ تجوز بزيادةٍ على مثل النُّمن، وهو أحد الوجهين، وصحَّحه القاضي في الرَّوايتين.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ إلاّ بمثل الثَّمن، صحَّحه الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وصاحب المستوعب، والحــاوي الكبـير، والفــائق، وهــو المذهب القاضى في خلافه.

قال في القواعد الفقهيَّة: وهو ظاهر ما نقله ابن منصور.

(٣) (مسألة – ٥): قوله في الإقالة: (ويصحُّ مع تلف الشُّمن، وفي تلف المثمَّن إن قيل فسخَّ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعاية الكبرى.

قال في التَّلخيص: إذا كان المبيع تالفًا ففي جواز الإقالة مع كونها فسخًا وجهان، أصلهما الرَّوايتان إذا تلف المبيع في مدة الخيار. انتهى. يعني: هل يبطل الخيار أم لا؟

والصّحيح: أنّه يبطل بالتُّلف، قال ابن رجب في الفوائد: لو تلفت السّلعة فقيل: لا تصحُّ الإقالــة، على الرّوايتــين، وهــي طريقــة القاضي في خلاف، والشّيخ في المغني، وقيل: إن قيل: هي فسخّ صحَّت، وإلاّ لم تصحُّ. قال القاضي في موضعٍ مــن خلاف. هــو قيــاس المذهب، وفي التلخيص وجهان. انتهي.

وقال في القاعدة التَّاسعة والخمسين: وقال القاضي في موضع آخر: قياس المذهب صحَّتها بعد التَّلف إذا قلنا: هـي فسـخٌ. وتابعـه أبو الخطَّاب في انتصاره، وابن عقيلِ في نظريَّاته. انتهى.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى: قلتٌ: وتصحُّ مع تلف النَّمن مع بقاء المثمَّن. فتلخُّص أنَّها تصحُّ مع تلف المثمَّـن إذا قلنــا: هــي فســخّ عند أبي الخطَّاب في انتصاره، وابن عقيلٍ في نظريَّاته.

وقَال القاضي في موضع من خَلافه: أَنَّهُ قياس المذهب. وعند القاضي في موضع آخر، والشَّيخ في المغني: لا تصحُّ. واختاره ابن حمدان. فهذه خس مسائل في هَذا الباب.

الفــروع - كتاب البيع

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ والرَّعاية: عَلَى أَنْهَا فَسْخُ النَّمَاءِ لِلْبَافِعِ مَعَ ذِكْرِهَا أَنْ نَمَاءَ الْمَيبِ لِلْمُشْتَرِي. وَفِي تَعْلِيقٍ الفَاضِي، والمُغْنِي، وَغَيْرِهِمَا: أَنَّ الإِقَالَةَ فَسْخَ لِلْعَقْدِ مِنْ حِينِهِ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

(ش): الإمام الشافعي

وَإِنَّ قَالَ: ۚ أَقِلْنِي. ثُمَّ خَابَ فَأَقَالَهُ، لَمْ يَصِحُّ، لِأَعْتِبَارِ رِضَاهُ، وَقَدَّمَ فِي الانْتِصَارِ: يَصِحُ عَلَى الفَوْرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٌ وَغَيْرُهُ فِي عَزْلِ وَكِيلٍ: الْإِقَالَةُ لَمَّا أَفْتَقَرَتْ إِلَى الرَّضَا وَقَفَتْ عَلَى العِلْمِ، وَمُؤْنَةُ الـرَّدِّ فِي الانْتِصَـادِ لا تَلْزَمُ مُشْتَرِيًا، وَتَبْقَىَ بِيَدِهِ أَمَانَةً، كَوَدِيعَةٍ.

وَفِي اَلتَّعْلِيق: يَضَّمَنُهُ، فَيَتَوَجَّهُ: تَلْزَمُهُ المُؤنَّةُ، وَقَطَعَ بهِ فِي الرَّعَايَةِ فِي مَعِيبٍ، وَفِي ضَمَانِهِ النَّفْصَ خِـلافٌ فِـي المُغنِـي، وَإِنْ فِيلَ الإِقَالَةُ بَيْعٌ تُوَجُّهُ عَلَى مُشْتَرٍ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ. باب الخيار لاختلاف المتبايعين

باب الحيار للحملات المتبايعين إذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ النَّمَنِ تَحَالَفَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، لآنُ كُلًا مِنْهُمَا مُدَّعِ وَمُنْكِرِ صُورَةً، وَكَذَا حُكْمًا، لِسَمَاعِ بَيُنَةِ كُلِّ مِنْهُمَا. قَالَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ: وَلا تُسْمَعُ إلاَّ بَيِّنَةُ المُدَّعِي، بِاتَّفَاقِنَا، فَيَخْلِفُ البَائِعُ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ إلاَّ بِكَذَا، ثُمَّ المُشْتَرِي أَنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ مَنَا

والآشْهَرُ يَذْكُرُ كُلُّ مِنْهُمَا إِنْبَاتًا وَنَفْيًا، يَبْدَأُ بِالنَّفْي.

وَعَنْهُ: الإِثْبَاتُ، ثُمُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا الفَسْخُ.

وَقِيلَ: يَفُسَخُهُ حَاكِمٌ مَا لَمْ يَرْضَ الآخَرُ. وَمَنْ نَكَلَ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ نَكَلَ مُشْتَرٍ عَنْ إِثْبَاتٍ قَضَى عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: يُقْبَلُ قُولُ بَاثِعٍ مَعَ يَمِينِهِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ المُنْصُوصِ، كَاخْتِلافِهِمَا بَعْلَ قَبْضِهِ، وَفَسُخِ العَقْدِ، فِـي المُنْصُوصِ

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: قَوْلَ البَائِعِ أَوْ يَتَرَادُانِ، قِيلَ: فَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيَّنَةً؟ قَـالَ: كَذَلِك، وَإِذَا فُسِخَ العَقْـدُ انْفُسَخَ ظَـاهِرًا

وَقِيلَ: مَعَ ظُلُم البَائِع ظَاهِرًا.

وَقِيلَ: وَبَاطِنًا فِي حَقُّ المَظْلُومِ. وَمَنْ مَاتَ فَوَارِثُهُ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ كَانَ المَبِيعُ تَالِفًا فَمَنْهُ: يُقْبَلُ قُولُ المُشْتَرِي.

وَعَنْهُ: يَتَحَالَفَان (م ١)^(١).

وَيُغَرَّمُ الْمُشْتَرِيَ القِيمَةَ، وَيُقْبُلُ قَوْلُهُ فِيهَا نَقَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ العَبَّاسِ وَفِي قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ، وَإِنْ تَعَيَّبَ ضُسمٌ أَرْشَتُهُ إِلَيْهِ، وَكَـذَا

وَقِيْلُ: وَلَوْ وَصَنَفُهُ بِعَيْبٍ، كَمَا لَوْ ثَبَتَ العَيْبُ فَادَّعَى غَاصِبُهُ تَقَدُّمَهُ عَلَى غَصْبهِ، فِي الآصَحّ.

وَذَكَرَ أَبُو مُحَمُّدِ الْجَوْزِيُّ فِي كِتَابِهِ الطُّرِيقِ الآقْرَابِ: يُقْبَلُ قَوْلُ المَغْصُوبِ مِنْهُ فِي صَفَتِهِ وَفِي رَدُّهِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: يُقَدُّمُ قُولُ مُعِيرٍ فِيهِمَا، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ: يُصَدَّقُ غَاصِبٌ فِي قِيمَةٍ وَصِفَةٍ وَتَلَفٍّ، وَعَبِـلَ شَيْخُنَا بِالاجْتِهَادِ فِي تِيمَةِ الْمُتَلَفِ، فَتُخْرَصُ ٱلصَّبْرَةُ.

وَاغْتُبرَ فِي مُزَارِعِ أَتْلُفَ مُغَلِّ سَنَتَيْنِ بِالسِّنِينَ الْمُعْتَدِلَةِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن كان المبيع تالفًا فعنه: يقبل قول المشتري، وعنه: يتحالفان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمســـتوعب، والخلاصــة، والكــافي، والمغـني، والشّـرح، والحــاوي الكبــير، والقواعـــد الفقهيَّة، وغيرهم.

إحداهما: يتحالفان، وهو الصّحيح.

قال في التَّلخيص: أصحُّ الرُّوايتين التَّحالف.

قال الزُّركشيّ: هو اختيار الأكثرين.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا أولى، وجزم به الحرقيُّ وصاحب الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، والمنوَّر، وغيرهم.

ونصره الشّيخ في المغني، وقدَّمه في المقنع، والحرَّر، والمذهب الأحمد، والرَّعايتين، والنَّظم، والفائق، وإدراك الغاية، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يتحالفان، والقول قول المشتري، اختاره أبو بكر.

قال الزُّركشيّ: هي أتقنها.

تنبيه: قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح ومن تابعهما: ينبغي أن لا يشرع التَّحالف ولا الفسخ فيما إذا كسانت قيمـة السُّـلعة مســاويةً للنَّمن الَّذي ادُّعاه المشتري، ويكون القول قول المشتري مع بمينه؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك، لأنَّ الحاصل به الرُّجوع إلى ما أدَّعاه المشـــتري، وإن كان القيمة أقلُّ فلا فائدة للبائع في الفسخ، فيحتمل أن لا يشرع له اليمين ولا الفسخ، لأنَّ ذلك ضررٌ عليه من غير فائدةٍ، ويحتمل أن يشرع لتحصيل الفائدة للمشتري. انتهى. وَفِي رِبْحِ مُضَارِبِ بِشِرَاءٍ رُفْقَتِهِ مِنْ نَوْعٍ مَتَاعِهِ وَيَيْعِهِمْ فِي مِثْلِ سِعْرِهِ.

وَإِنَّ اخْتَلَّفَا فِي صِفَةِ الثَّمَٰنِ أُخِذَ نَقْدُ الْبَلَدِ ثُمَّ غَالِبَهُ. ۗ

وَعَنَّهُ: الوَسَطُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.

وَعَنْهُ: الْأَقَلِّ(')، قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: وَيَتَحَالَفَانِ('').

وَإِن اخْتَلَفَا ۚ فِي شَرْطٍ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ قَدْر ذَٰلِكَ فَعَنْهُ: التَّحَالُفُ.

وَغَنَّهُ: قَوْلُ مُنْكِرِو، كَمُفْسِدٍ لِلْعَقْدِ (م ٢، ٤)(٢)، نَصَّ عَلَيْهِ، فِي دَعْوَى عَبْدٍ عُدِمَ الإِذْنُ وَدَعْوَى الصَّغيرِ، وَفِيهِ وَجَةً.

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وإن اختلفا في صفة الثَّمن أخذ نقد البلد ثمَّ غالبه، وعنه: الوسط، اختاره أبو الخطَّاب، وعنه: الأقلُّ). انتهى. قال ابن نصر اللَّه: في حكايته ثلاث روايات نظر فيما إذا اجتمعت النُّقود واختلفت قيمتها، بل متى كـان بعضهــا أغلـب رواجًــا تميَّن إذا لم نقل بالتُحالف، وإن استوت في الرَّواج أخذ الوسط، أي: في القيمة، وعنه: الأقلُّ، أي قيمةً. انتهى.

ما قاله المحشَّى موافقٌ لما قاله في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي، وغيرهم.

لكن صرّح به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والنّظم، وغيرهم بأنّه إذا كان في البلد نقود غتلفةٌ رجع إلى أوسطها. قال في المغني وغيره: نصُّ عليه، فالظّاهر: أنّ المصنّف حكى الرّواية من هنا، لكن.

قال في المغني لمَّا ذكر النَّصُّ: يحتمل أنَّه أراد إذا كان هو الأغلب، والمعاملة به أكثر، ويحتمل أنَّه ردَّهما إليه مع التَّساوي. انتهى.

إذا علم ذلك فيحتمل ما قاله في الهداية وغيره: إجراءه على ظاهره، فيكون موافقًا لما قاله المصنّف، ويحتمسل: أنّه أراد إذا لم يكسن فيها نقدٌ غالبٌ، فيكون موافقًا لما قاله في المحرّر وغيره.

(٢) الثَّاني: قوله: قال القاضي وغيره ويتحالفان.

قال ابن نصر الله: ظاهر هذه العبارة: تحالفها مع الرُّجوع إلى الغالب أو الوسط أو الأقسلُ، ولم أجمد بذلك قسائلًا، ولا هـو قـول القاضي، فإنَّ كلُّ من يقول بالرُّجوع إلى شيء من النُّقود لا يرى التَّحالف، بل اليمين على من أخذ بقوله. انتهسى. وهـو ظـاهر عبـارة المصنّف.

والذي يظهر: أنَّ في كلامه نقصًا وزيادةً، وتقديره: (وقال القاضي: يتحالفان)، قالوا: وفي قوله: (ويتحالفان) زيادة ونقـصٌ، قبـل: الواو، وهذا عين الصُّواب.

وهو مذهب القاضي، واللَّه أعلم، وبهذا يزول الإشكال.

(٣) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وإن اختلفا في شرطٍ صحيحٍ أو فاسدٍ أو قدر ذلك فعنه: التّحالف، وعنه: قـول منكـره كمفسـدٍ للعقد). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا اختلفا في شرطٍ صحيحٍ فهل القول قول من ينفيـه أو يتحالفـــان؟ أطلـــق الخـــلاف، وأطلقـــه في المذهـــب، ومسبوك الذّهب، والكافي، والتّلخيص، والبلغة، والشّرح، والنّظم، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يتحالفان، وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصية، والمغني، والمحرَّر، والرَّعـايتين، والحاويين، وشرح ابن رزين، ونهايته ونظمها، وُإدراك الغاية، وهو المذهب على ما اصطلحناه.

والرُّواية الثَّانية: القول قول من ينفيه.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: يقدّم قول من ينفي أجلاً وشرطًا، على الأظهر، وجزم به في الفصول، والمذهب الأحمد، والوجسيز، والمنــوّر، ومنتخب الأدميّ، وغيرهم، وقدّمه في المقنع، والهادي.

قلت: وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ٣): إذا اختلفا في شرطٍ فاسدٍ غير مبطلٍ للعقد فهل يتحالفان أو القول قول من ينفيه؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: القول قول من ينفيه، وهو الصّحيح وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدَّمه في المقنع، وجزم بــه وقدَّمــه ابـن رزيــنٍ في شرحه، وغيره، وقطع به الشّارح أو قدَّمه.

والرُّواية الثَّانية: يتحالفان.

(ر): روایتـــان

الفسروع - كتاب البيع

وَفِي الانْتِصَار: فِي مُدُّ عَجْوَةٍ لَو اخْتَلَفَا فِي صِحَّتِهِ وَفَسَادِهِ قَبْلَ قُولِ البَائِعِ مُدَّعٍ فَسَادُهُ.

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ البِّيعِ فَنَصُّهُ: قُولُ بَائِعٍ.

وَقِيْلَ: بِتَحَالُفِهِمَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٌ رِوَايَةٌ وَصَحَّحَهَا، كَثَمَنِهِ، وَقَدَّمَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَغَيْرِهَا، وَفِي عَيْنِهِ قِيلَ كَذَلِسك، نَقَـلَ ابْنُ مَنْصُور: قَوْلُ البَايع.

وَقِيلَ: بِالتَّحَالُفِ (م ٥، ٦)(١).

ثُمُّ مَا ادُّعَاهُ البَّائِعُ مَبيمًا إِنْ كَانَ بِيَدِ الْمُشْتَرِي فَفِي الْمُنتَخَبِ: لا يُرَدُّ إلَيْهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: يُرَدُّ، كَمَا لَوْ لَمْ يَدَّعِهِ، قَالَ: وَلا يَطْلُبُهُ إِنْ بَذَلَ ثَمَنُهُ (م ٧)(٢)، وإلاَّ فُسِخَ.

(المسألة الثَّالثة - ٤): قوله: (أو قدر ذلك)، لعلُّ مراده قدر الأجل، لكنَّه لم يذكر مسألة الأجل ولم يذكر سوى هذا. والذي يظهر لي: أنَّ لفظ: (أو أجل) سقط من الكاتب بعد قوله: (أو فاسد)، ويدلُّ عليه قوله: (أو قدر ذلك). وهذا ظاهرٌ جدًّا، وممَّا يؤيِّده ذكر الشَّيخ في المغني، والشَّارح وذلك عقيبه، واللَّه أعلم.

إذا علمت ذلك، فاعلم: أنَّهما إذا اختلفا في أجل أو قدره كان الحكم كما لو اختلفا في شرطٍ صحيح، على ما تقدُّم.

وإن كان الإشارة راجعة إلى الشُرط الصُّحيح وهو ظاهر العبارة فيمكن حمله على ما قلناه.

(١) (مسألة – ٥ – ٦): قوله: (وإن اختلفا في قدر المبيع فنصُّه: قول البائع، وقيــل: يتحالفــان، وفي عينــه قيــل كذلـك، نقــل ابــن منصور قول البائع، وقيل: بالتَّحالف) انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا اختلفا في قدر المبيع فهل القول قول البائع أو يتحالفان؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.

أحدهما: القول قول البائع، وهو الصُّحيح من المذهب، نصُّ عليه، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والفصول، والمذهب، مسبوك الذُّهب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والوجيز، وإدراك الغاية، والمنوّر،

وقدُّمه في المستوعب، والتُّلخيص، والبلغة، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

والقول الثَّاني: يتحالفان، اختاره القاضي وذكره ابن عقيل روايةً وصحَّحها، وقدَّمه في التَّبصرة وغيرها.

قال الشَّارح: هذا أقيس وأولى إن شاء اللَّه تعالى.

وقال في التلخيص هذا أقيس.

قال في المجرَّد في باب المزارعة وفي باب الدَّعاوى، والبيِّنات: إذا اختلف المتبايعان في قدر البيع تحالفا، ذكره عنه في التُلخيص.

(المسألة الثَّانية – ٦): إذا احتلفا في عينه بأن قال: بعتني هذا؟ قال: بل هذا، فهل هي كالمسألة الأولى أو يتحالفان؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: يتحالفان هنا وإن لم نقل به في الَّتي قبلها، وهي طريقة الشَّيخ في المقنع، والهادي وصاحب الهدايسة، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص، والبلغة، والشُّرح، وإدراك الغاية، والحاوي الكبير، وغيرهم.

والقول الثَّاني: وهو أنَّ حكمها حكم المسالة الَّتي قبلها هو الطُّريق النَّاني، وهو المنصوص عن الإمام أحمد.

وهى طريقة صاحب المحرَّر، والنَّظم، وتذكرة ابن عبدوس، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ثمَّ ما ادُّعاه البائع مبيعًا).

يعني: إذا قلنا بالتِّحالف وتحالفا فما ادَّعاه البائع مبيعًا إن كان بيد المشتري، ففي المنتخب لا يردُّ. وفي المغني يــردُّ كمــا لــو لم يدَّعــه، قال: ولا يطلبه إن بذل ثمنه. انتهى.

ما قاله في المغني هو الصَّحيح، وجزم به الشَّارح.

قلت: هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وقالٍ في الرِّعاية الكبرى: لو قال بعتك هذا العبد بألف فقال المشتري: لا بل هذا النُّوب، وتحالفًا، والعبد بيد باتعب، لم يـأخذ منـه البائع إلا أن يتعذَّر ثمنه فيفسخ البيع ويأخذه ويقرُّ الثَّوب بيده، ويردُّ المشتري إليه إن كان بيده.

قلت: وإن كان البائع قبض الثَّمن وتعذَّر ردُّه إلى المشتري فله أخذ العبد به. انتهى.

وَإِنْ ٱنْكُرَ الْمُشْتَرِي بَيْعَ الآمَةِ لَمْ يَطَأْهَا البَائِعُ هِيَ مِلْكٌ لِذَلِكَ، نَقَلَهُ جَعْفَرٌ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ: لاَ يَبْطُلُ البَيْعُ بجُحُودِهِ، وَيَأْتِي فِي الوَّكَالَةِ خِلافٌ خَرَّجَهُ فِي النَّهَايَةِ مِنَ الطَّلاق.

وَلَوِ ادْعَى الْبَيْعَ وِدَفَعَ ثَمَنَهَا قَالَ بَلْ زَوْجْتُكُ وَقَبَضْت المَهْرَ فَقَدِ اتَّفَقَا عَلَىْ إبَاحَةِ الفَرْجِ لَهُ، ويَقْبَلُ دَعْوَى النَّكَاحِ بِيَمِينِهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ قَوْلاً تُقْبَلُ دَعْوَاهُ النَيْعَ بيَمِينِهِ.

وَيَأْتِي عَكْسُهُمَا فِي أَوَائِلِ عِشْرَةِ النَّسَاءِ، وَذَكَرَهَا الشَّيْخُ أَوَاخِرَ إِذَا وَصَلَ بِإِفْرَارِهِ مَا يُفَيِّرُهُ. وَإِنْ تَشَاحًا فِي التَّسْلِيمِ، والنَّمَنُ عَيْنٌ جُعِلَ بَيْنَهُمَا عَدَلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا وَيُسَلِّمُ المُبِيعَ ثُمُّ الثَّمَنَ.

وَقِيلَ: مَعًا، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُور.

وَقِيلَ: أَيُّهُمَا تُلْزَمُهُ البُدَاءَةَ يَخْتُمِلُ وَجْهَيْن.

وَعَنْهُ: البَائِعُ، وَإِنْ كَانٌ دَيْنًا فَنَصُّهُ: لا يَخْبِسُ المبيعَ عَلَى قَبْضٍ ثَمَنِهِ حَالًا أَوْ مُؤَجُّلاً، وَخَالَفَ الشَّيْخُ، وَاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَار (م ۸)^(۱).

وَإِنَّ كَاٰنَ عَرَضًا بِعَرَضِ لا يَجِبُ تَسْلِيمُ البَائِعِ، بلا خِلافٍ فِي المَذْهَبِ. وَفِي الانْتِصَارِ: يَثَبُتُ شَرْعًا لاَ شَرْطًا، وَفِيهِ: يَضْمَنُ نَفْعَهُ، وَمَنْ سَلَّمَهُ قَالَ. إِنْ دَخَلَ فِي ضَمَانِ مُشْتَرٍ، والآصَحُ المَّنعُ. - يَعْمَدُ مِنْ مُنْ الْمُنْعِلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّه وَإِذَا ظُهَرَ عُسُرُ مُشْتَر.

وَقَالَ مِنْيَخْنَا: أَوْ مَطْلُّهُ فَلَهُ خِيَارُ الفَسْخِ، كَمُغْلِسٍ وَكَمَبِيعِ نَقَلَ الشَّالنّجِيُّ: لا يَكُونُ مُغْلِسًا إلاّ أَنْ يُفَلَّسَهُ القَاضِي أَوْ يَبِينُ أَمْرُهُ فِي النَّاسِ، وَطَلَبَ البَّائِعُ مَا بَاعَ فَلَهُ ذَلِّكَ.

وَفِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِو: إِنْ قَبَضَهُ ثُمُّ الْفَلَسَ فَلَهُ الفَسْخُ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَذَكَرَ شُرُوطَ الْفَلْسِ، قَالَ: وَإِنْ قَارَنَ الإِفْلاسَ العَقْدُ وَلَمْ يُعْلَمْ لَمْ يَصِحُ، وَإِنْ سُلّمَ فَهُوَ كَالكِتَابَــةِ لا يَمْنَـعُ صِحْتَهَــا، وَلَهُ الفَسْخُ دَوَامًا، فَلَوْ اشْتَوَى حَالَ الحَجْرِ لَمْ يَصِحُ، وَإِنْ سَلّمَ فَرَبُّمَا حَدَثَ بِهِ قُذَرَةٌ وَلَمْ تَذْخُلُ تَحْتَ الحَجْرِ لِمَـدَمِ تَعَلَّــقِ حَقُّهمْ بِهَا، وَإِنْ غَيَّبَ مَالَهُ مَسَافَةَ قَصْر.

وَقِيلَ: وَدُونَهَا.

وَقِيلَ: فِيهَا، يُحْجَرُ عَلَيْهِ، فَلَهُ الفَسْخُ، وَإِنْ أَحْضَرَ نِصْفَ ثَمَنِهِ فَقِيلَ: يَأْخُذُ المبيعَ.

رَقِيلَ: نِصْفُهُ (م ٩)^(٢).

وَقِيلَ: لا يَسْتَحِقُ مُطَالَبَةً بِثَمَنٍ وَمُثَمَّنٍ مَعَ خِيَارٍ شَرْطٍ، وَمِثْلُهُ الْمَوَجُّرُ بِالنَّفْدِ فِي الحَالَّ، وَلَهُ الفَسْخُ لِلْخُلْفِ فِي الصَّفَةِ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن كان دينًا فنصُّه: لا يحبس المبيع على قبض ثمنه حالًا أو مؤجَّلاً وخالف الشَّيخ، واختاره في الانتصار). المنصوص هو المذهب وعليه الأكثر، وتابع الشيخ جماعة على ما اختاره.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أحضر نصف ثمنه، فقيل: يأخذ المبيع، وقيل: نصفه). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: لو أحضر نصف النُّمن فهل ياخذ المبيع كلُّه؟ أو نصفه؟ أو لا ياخذ شيئًا حتَّى يزن الباقي؟ أو يفسخ البيع ويردُّ ما أخذه؟ يحتمل أوجهًا. انتهى.

قلت: اخذ المبيع كلَّه فيه ضررٌ على البائع، وأخذ النَّصف أيضًا فيه ضررٌ بالتَّشقِيص، فالأظهر إذن أنَّه لا ياخذ شيئًا من المبيع حتِّى يكمل النُّمنِ، وهو ظَاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو بالخيرة في دفع نصف النُّمن الَّذي معه إن شاء دفعه إلى البائع وإن شاء أبقاًه حتَّى يكمُّله، والله أعلم.

وعلى القول بالأخذ أخذ النَّصف أصحُّ من أخذ الكلِّ، لأنَّه أقلُّ ضررًا، واللَّه أعلم.

تنبيه: في كلام المصنّف نظرٌ من وجهين:

أحدهما: إطلاق الخلاف، والخلاف إنّما هو من ابن حمدان، فليس هنا اختلاف ترجيح حتّى يطلق الخلاف. وقِد تقدُّم الجواب عن ذلك في المقدَّمة.

الثَّاني: أنَّه لم يستوعب الخلاف الَّذي ذكره ابن حمدان، بل ترك ما هو أصحُّ ثمَّا ذكره فيما يظهر، واللَّه أعلم.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب التصرف في المبيع وتلفه

مَن اشْتَرَى شَيْئًا بكَيْلِ أَوْ وَزْن، نَقْلُهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: الْمُطْعُومُ مِنْهُمَا.

وَعَنْهُ: المَطْعُومُ، وَظَاهِرُ المَذْهَبِ: أَوْ عَدَدٌ، والمَشْهُورُ: أَوْ ذَرْعٌ مَلَكَهُ بالعَقْدِ (و) وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).

وَفِي الانْتِصَار روَايَةً لا فِي مَسْأَلَةِ نَقْل المِلْكِ زَمَنَ خِيَار.

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: مِلْكُ البَّافِعِ فِيهِ قَائِمٌ حَتَّى يُوَفِّيَهُ المُشْتَرِي، والآوَّلُ نَقَلَهُ ابْنُ مُشَيْشٍ وَغَيْرُهُ، وَيَلْزَمُ بِالعَقْدِ.

وَقِيلَ: فِي قَفِيز مِنْ صُبُورَةٍ وَرطُل مِنْ زُبُرَةٍ: بقَبْضِهِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: يَلْزُمُ البِّيْمُ بِكَيْلِهِ وَوَزْنِهِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: لِكُلُّ مِنْهُمَا الفَسْخُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الآخَرِ مَا لَـــمْ يَكِيــلا أَوْ يَزِنَــا، كَــٰذَا قَالَ. فَيُشْجَهُ إِذًا فِي نَقْلِ المِلْكِ رَوَايَتَا الخِيَارِ، قَالَ: وَلا يُحِيلُ بِهِ قَبْلُهُ.

وَإِنْ غَيْرَ مَكِيلِ وَمَوْزُونِ كَهُمَا، فِي رَوَايَةٍ، وَلا يَتَصَرُّفُ فِيهِ وَلا بِإِجَازَةٍ قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مِنْ بَائِعِهِ، وَفِي رَهْنِهِ وَهِيَتِهِ بلا عِوَضِ بَعْدَ قَبْض ثَمَنِهِ وَجْهَانِ (م ١)(١٠.

وَيَصِحُ عِنْقُهُ، قَوْلاً وَاحِدًا، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).

قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: والوَصِيَّةُ بِهِ، والخُلْعُ عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ: وَتَزْوِيجِهِ، وَجَوَّزَ شَيْخُنَا النَّوْلِيَـةَ، والشَّرِكَةَ، وَخَرَّجَهُ مِنْ بَيْعِ دَيْنِ، وَجَوَّزَ النَّصَرُّفَ بِغَيْرِ بَيْعِ وَبَيْعِهِ لِبَابِعِهِ، وَيَجْعَلُ عِلَّةَ النَّهْيِ تَوَالِي الضَّمَانَيْنِ، بَلْ عَجْــزُهُ عَـنْ تَسْلِيمِهِ، لِسَعْي بَائِعه فِي فَسُخِهِ مَعَ الرَّبْحِ أَوْ أَدَّاهُ إِنَّ لَمْ يَسْعَ لِدَيْنِهِ.

وَّإِنْ قَبَضَةٌ جُزَافًا لِعِلْمِهِمَا قَدْرَهُ جَانَ، وَفِي الْمَكِيلِ رِوَايَتَانِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُحَرِّرِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ شَاهَدَ كَيْلَهُ قَبْلَ شِسرَائِهِ رِوَايَتَيْنَ فِي شِرَائِهِ بِلا كَيْلٍ ثَانٍ، وَخَصَّهُمَا فِي التَّلْخِيصَ بِالْمَجْلِسِ، وإلاَّ لَمْ يَجُزُ.

وَأَنَّ المَوْزُونَ مِثْلُهُ (م ۖ ٢)^(٢). [^]

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي رهنه وهبته بلا عوض بعد قبض ثمنه وجهان). انتهى.

يعني: إذا كان مكيلاً أو موزونًا أو معدودًا أو مذروعًا ولم يقبضه فهل يصحُّ رهنه وهبته بلا عوضٍ بعد قبــض ثمنــه أم لا؟ أطلــق

أحدهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

جزم به في المغني، والشرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وقال في الكافي في الهبة: ولا يجوز هبة المبيع قبل قبضه، وهو ظاهر كلامه في الحُرَّر، وظاهر كلامه في المقنع في الرَّهــن حيـث قــال: ويجوز رهن المبيع غير المكيل، والموزون قبل قبضه.

قال في التَّلخيص: ذكر القاضي وابن عقيل أنَّه لا يصحُّ رهنه.

وقال في القاعدة الثَّانية والخمسين: قال القاضي في الجرُّد وابن عقيل: لا يجوز رهنه ولا هبته ولا إجارته قبل القبض كالبيع، وقطع في الحاوي الكبير: أنَّه لا يصحُّ رهنه ولا هبته، وهو ظاهر كلامه في الرُّعايتين في هذا الباب.

والوجه الثَّاني: يصحُّ فيهما، اختاره القاضي، والشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وقال في التَّلخيص أيضًا وذكر القاضي وابن عقيلٍ في موضع آخر: إن كان الثَّمن قد قبض صحُّ رهنه.

ونقل في القواعد أنَّ القاضي وابن عقيل ذكرا في الرَّهن: أنَّ الأصحاب قالوا: يصحُّ رهنه قبل قبضه. انتهى.

وقدُّم في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، وغيرهم صحَّة رهنه.

وصحُّحه في الرِّعاية الكبرى، والفائق، وذكروا ذلك في باب الرِّهن.

وللأصحاب وجهُّ آخر بجواز رهنه على غير ثمنه، نقله في القواعد وغيره: (٢) (مسألة – ٢) قوله: (وإن قبضه جزافًا لعلمهما قدره جاز، وفي المكيل روايتان. انتهى.

ذكره في الحمرَّر، وذكر جماعةٌ فيمن شاهد كيله قبل شرائه روايتين في شرائه بلا كيل ثان، وخصُّهما في التُّلخيـص بـالجلس، وإلاَّ لم=

(هـ): الإمام أبو حنيفة (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: إِنْ لَمْ يَحْضُرُ هَذَا الْمُشْتَرِي الكَيْلَ فَلا إِلاَّ بكَيْل.

وَقَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَيُفَرِّغُهُ مِنَ الِمُكِيَالِ ثُمَّ يَكَيْلُهُ، وَإِنَّ أَعْلَمَهُ بِكَيْلِهِ ثُمَّ بَاعَهُ بِهِ لَمْ يَجُـزْ، نَقَلَـهُ الجَمَاعَـةُ، وَكَـذَا جُزَافًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، والمَبيعُ بصِفَةٍ أَوْ رُؤيّةٍ سَابقَةٍ كَذَلِكَ، وَمَا عَدَاهُ كَعَبْدٍ وَصُبْرَةٍ وَشَبَهِهَا.

فَالْمَذْهَبُ: يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، كَأَخْذِهِ شُفْعَةً.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ صُبْرَةَ مَكِيلِ أَوْ مَوْزُون، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا ظَاهِرَ المَذْهَبِ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَطْعُومًا، وَيْمِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رِّوَايَةٌ يَجُوزُ فِي العَقَارِ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: لا، مُطْلَقًا، وَلَوْ ضَمِنَهُ.

الْحَتَّارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَمُثَيِّخُنَا وَجَعَلَهَا طَرِيقَةَ الحِرَقِيِّ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ تَدُلُّ أَصُولُ أَحْمَدَ، لِتَصَــرُف المُشتَرِي فِي الشَّمَرَةِ، وَالنَّ عَلَيْهِ تَدُلُّ أَصُولُ أَحْمَدَ، لِصِحَّتِهِ كَسَلَمٍ وَصَرَف. والمُستَأْجَرِ فِي العَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ لا يَضْمَنُهُمَا وَعَكْسُهُ كَالصَّبْرَةِ الْمُعَيَّنَةِ كَمَا لَوْ شَرَطَ قَبْضَهُ، لِصِحَّتِهِ كَسَلَمٍ وَصَرَف.

وَفِيهِ فِي الانْتِصَارِ: إِنْ تَمَيَّزَ لَهُ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهِ وَيَأْمُرُ البَّائِعُ بِقَبْضِهِ فِي المُجْلِسِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: الْمُتَعَيِّنَان بالصَّرْفِ قِيلَ مِنْ صُورَ المَسْأَلَةِ. ۚ

وَقِيْلَ: لا، لِقَوْلِهِ: ﴿ إِلاَّ هَاءٌ وَهَاءٌ »، وَمَّا لَمْ يَجُزُّ تُصَرَّفُهُ فِيهِ إِذَا تَلِفَ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ البَائِعِ، وَيَنْفَسِخُ العَقْدُ فِيسِهِ، وَهَلْ يُخَيِّرُ المُشْتَرِي فِي بَاقِيهِ أَوْ يَنْفَسِخُ؟ فِيهِ رَوَايَتَا تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ.

وَإِنْ أَتْلَفَهُ بَائِعُهُ أَوْ غَيْرُهُ فَلِلْمُشْتَرِي الفَسْخُ وَأَخْذُ ثُمَنَهِ، وَلَهُ الإِمْضَاءُ وَمُطَالَبَـةُ المُتْلِـفِ بِبَدَلِـهِ، فَفِـي المَكِيـلِ، والمَـوْزُونِ بِمِثْلِهِ، نَقَلَهُ الشَّالِنْجِيُّ، وَقَالَ جَمَاعَةً: بقِيمَتِهِ، وَمُرَادُهُمْ إِلاَّ المُحَرُّرُ بَبَدَلِهِ

وَقِيلَ: إِنْ أَتْلَفَهُ بَائِعُهُ انْفُسَخَ.

وَلَوْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ بِطَعَامٍ أَوْ أَخَذَ بِالشُّفْعَةِ ثُمَّ تَلِفَ الطَّعَامُ قَبْلَ قَبْضِهِ غَرِمَ المُشْتَرِي الآوَّلُ لِلْبَائِعِ قِيمَةَ المَبِيعِ وَأَخَذَ مِنَ الشَّفِيعِ مِثْلَ الطَّعَام، وَمَا جَازُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ مِنْ صَمَانِهِ إِذَا لَمْ يَمْنَعُهُ البَائِعِ، نَصْ عَلَيْهِ.

فَظَاهِرُهُ تَمَكُّنُ مِنْ قَبْضِهِ أَوَّلاً، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبُ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا تَمَكُّنَ مِنْ قَبْضِهِ.

وَقَالَ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا تَمَكُنَ مِنْ قَبْضِهِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ المَقْبُسوضِ وَغَيْرِهِ، كَـذَا قَـالَ وَلَـمْ أَجِـدْ

=يجز، وأنَّ الموزون مثله). انتهى.

وقال في الرَّعاية الصُّغرى، والنَّظم، كما قال في الحرَّر، وزاد: وقيل: إن رأى كيله في الجلس. انتهى.

وقال في الحاوي الصُّغير: وإن تقابضا مكيلاً أو موزونًا جزافًا لعلمهما قدره جاز.

وعنه في المكيل لا يجوز قبضه جزافًا. انتهى. فقدُّم الجواز في المكيل أيضًا.

وقال في الحاوي الكبير: وإن اشترى طعامًا مكايلةً لا صبرةً وكان قد شاهد كيله قبل العقد فهل يصبحُ قبضه بذلك الكيسل؟ على روايتين، نصُّ عليهما. انتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن اشترى شيئًا شاهد كيله فهل يصعحُ قبضه بذلك الكيل ويكفي؟ على روايتين.

وعنه: إن رأى كيله في المجلس. انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنه لا يكفي ذلك، ولا بدُّ من كيل ثان، وقد قال الأصحاب فيما إذا كان لرجل سلمٌ وعليه سلمٌ من جنسه: لو قال أنا أقبضه لنفسي وخذه بالكيل الّذي تشاهده فهل يجوز؟ على روايتين، وهو فردٌ من أفراد مسألة المصنّف.

وأطلقهما في مسألة السُّلم في المغني، والمقنع، والشُّرح وشرح ابن منجًا وابن رزينٍ، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغـير، والزَّركشيُّ في الرَّهن، وغيرهم.

وجزم في الوجيز وتذكرة ابن عبـدوس بالصَّحَّة، وصحَّحه في التَّصحيح، وصحَّح النَّاظم عـدم الصَّحَّة، واختـاره أبـو بكـرٍ، والقاضي.

ويأتي في آخر باب السُّلم إذا قبضه جزافًا هل تكون يده يد أمانةٍ أو يضمنه؟

وقد أطلق الخلاف المصنُّف هناك.

(م): الإمام مالك

الأصْحَابُ ذَكُرُوهُ.

وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر فِي أَنَّ الزُّكَاةَ لا تَسْقُطُ قَبْلَ التَّمَكُن: إنَّهَا دَيْنٌ لا يُؤثّرُ فِي سُقُوطِهِ اسْتِهْلاكُ الحَال، فَـلا يَسْقُطُ بتَلْفِهِ، كَبَعْدِ التَّمَكُن، وَكَدَيْنُ الرَّهْنَ وَغَيْرِهِ، وَعَكْسُهُ ثَمَنُ المبيعِ الْهَالِكِ قَبْلَ القَبْضِ وَنَفَقَةُ الآقارِبِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِيهَا: مَا وَجَبَ فِي الذُّمَّةِ لَمْ يَشْتَرَطْ فِي ضَمَّانِهِ إِمْكَانَ الآدَاء كَثَمَّن المبيع، وَذَكَرَ القَاضِي فِسي تَصَرُّفِهِ فِي صُبُوةِ المَكِيلِ مَعَ صَمَانِهِ لَهَا روَايَتَيْن، وَأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بكَيْل وَقَبَضَهُ بلا كَيْل ضَمينَهُ مَعَ مَنْعَ تَصَرُّفِهِ.

وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنْهُ نَصَرَ جَوَارُ التِّصَرُّفَ فِي المُتَعَيِّنِ، قَالَ: وَلا يَنْفَسِخُ بِتَلَفِهِ قَبْسَلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ سَـلْمَنَا فَلاَنْـهُ عَقْدُ مُعِاْوَضَةٍ، تَسْلِيمٌ بِإِرْاءٍ تَسْلِيم، وَلَوْ أَفْلَسَ بِالثَّمَٰنِ ثَبَتَ الفَسْخُ، قَالَ: والزُّوائِدُ الْحَادِثَةُ قَبْلَ قَبْضِهِ لا يَتَقَسَّطُ النَّمَٰنُ عَلَيْهَا، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَبَقَدْر حُدُوثِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ.

قَالَ: وَلاَ نُسَلَّمُ رَدُّهُ بِتَعْيِيهِ بِعَيْبِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلاَّنَّهُ مُقَابَلَةُ تَسْلِيمٍ بِتَسْلِيمٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُوَ: لَوَّ تَكِفُ بُعُضُهُ ۖ لَمْ يَنْفُسِخُ فِي بَقِيْتِهِ وَلَوْ ضَمِنَهُ البَاثِيمُ ۖ لَاسْتِقْرَارِهِ، والثَّمَنُ الْذِي لَيْـسَ فِي الذَّمَّةِ كَالْمُمَّن، وإلا فَلَهُ أَخِذُ بَدَلِهِ، لاسْتِقْرَارهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي فَتَاوَاهُ: اشْتَرَى شَاةً بدِينَارِ فَبَلَعَتْهُ إِنْ قُلْنَا يَتَعَيَّنُ الدِّينَارُ بالتَّعْيين وَيَنْفَسِخُ العَقْدُ بِتَلَفِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ انْفَسَخَ هُنَا، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِأَخْدِهِمَا لَمْ يَنْفَسِخْ، وَكُلُّ عِوْضٍ مُلِكَ بِعَقْدِ يَنْفَسِخُ بِهَلاّكِذِ، كَبَيْعٍ، وَجَوْرٌ مَنْيْخُنَا الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ، لِعَدَم قَصْدِ الرّبْح، وَمَا لا يَنْفَسِخُ بِهَلاكِهِ كَنِكَاحٍ وَخُلْعٍ وَعِنْقٍ وَصُلْحٍ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ قِيلَ: كَبَيْعٍ، لَكِنْ يَجِبُ بِتَلْفِهِ مِثْلُهُ أَوْ قِيمَتُهُ وَلا فَسْخَ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لَهُمَا فَسْخَ نِكَاحٍ، لِفَوْتُ بَعْضِ الْمَقْصُودِ، كَعَيْبِ مَبيعٍ. وَقِيلَ: لَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَيْمَا لا يَنْفَسِخُ (م ٣)(١) فَيَضْمَنُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّلْخِيص: بَلْ ضَمَانُهُ كَبَيْع.

وَإِن تَعَيَّنَ مِلْكُهُ فِي مَوْرُوثُ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ خَنِيمَةٍ لَمْ يُعْتَبَرْ قَبْضُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، بلا خِلاف، لِعَدَم ضَمَانِهِ بعَقْدِ مُعَاوَضَةٍ، كَمَبِيع مَقْبُوض، وَكُوَدِيعَةٍ وَنُحُوهَا.

وَقِيلَ: وَصِيَّةٍ.

وَقِيلَ: وَإِرْثِ كَبَيْعٍ.

وَفِي الإِنْصَاحِ عَنْ أَحْمَدَ: مَنَعَ بَيْعَ الطُّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ فِي إِرْثٍ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: مَنْعُ تَصَرُّفِهِ فِي غَنِيمَةٍ قَبْلَ قَبْضِهَا (ع) وَيَأْتِي حُكْمُ قَرْضٍ وَعَارِيَّةٍ كَوَدِيعَةٍ، وَيَضْمَنُهَا مُسْتَعِيرٌ. وَقَبْضُ مَا يُنْقُلُ بِنَقْلِهِ، وَمَا يُتَنَاوَلُ بِتَنَاوُلِهِ، والعَقَارُ وَنُحْوُهُ بِتَخْلِيَتِهِ.

قال في المُغْنِي، والتَّرْغِيبِ، وغيرهما: مَعَ عَدَم المَانِع، وَمَا قُدَّرُ بِكَيْلِ وَغَيْرِهِ بتَوْفِيَتِهِ نَصَّ عَلَيْهِ.

بحُضُور المُسْتَحِقُّ أَنْ نَائِبهِ، وَنَصُّهُ: زَلْزَلَةُ الكَيْلِ مَكْرُوهَةٌ وَيَصِيحُ اسْتِنَابَةُ مَنْ عَلَيْهِ الحَقُّ لِلْمُسْتَحِقُّ وَقِيلَ: لا فَبْضُهُ.

قَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَظَرْفُهُ كَيَدِهِ، بدَلِيل تَنَازُعِهمَا مَا فِيهِ.

وَقِيلَ: لا (و ش) وَنَصُّ أَحْمَدَ: صِحَّةُ قَبْضَ وَكِيلٍ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ الجُمْهُورُ: وَمَتَى قَبَضَهُ مُشْتُر فَوَجَدَهُ زَائِدًا مَا لا يُتَغَابَنُّ بِهِ أَعْلَمَهُ.

وَنَقَلَ الْمُرُّوذِيُّ: يَرُّدُهُ، وَإِنْ قَبُضَهُ مُصَدُقًا لِبَائِعِهِ فِي كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ بَرِئَ عَنْ عُهْدَتِهِ، وَلا يَتَصَرُّفُ فِيهِ، لِفَسَــادِهِ، وَفِيــهِ فِـي

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وما لا ينفسخ بهلاكه كنكاحٍ وخلعٍ وعنقٍ وصلح عن دم عمد، قيل: كبيغ... وقيل: له التَّصـرُف قبـل قبضه فيما لا ينفسخ). انتهى.

> القول الأوَّل: احتاره القاضي في الجرُّد، وجزم به في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، والنَّظم، وغيرهم. والقول الثَّاني: هو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ، والحاوي الكبير، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، والفائق.

وقال أبو الخطَّاب: لا يجوز التَّصرُف في المهر غير المتعيِّن، وردَّه في المغني وغيره.

قَدْرِ حَقِّهِ فَأَقَلُ وَجْهَانِ (م ٤)(١١)، وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ قُبِلَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِو.

وَمُؤْنَةُ تُوْفِيَةِ العِوَضَيْنِ عَلَى بَاذِلِهِ.

وَفِي النَّهَايَةِ ۚ أَجْرَةُ نَقْلِهِ بَعْدَ قَبْضِ البَائِعِ لَهُ عَلَيْهِ(٢)، وَمُؤنَّةُ المُتَعَيَّنِ عَلَى المُشْتَرِي إِنْ قُلْنَا كَمَقْبُوضٍ، أَطْلَقَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: لأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ تَوْفِيَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلا يَضْمَنُ النَّقَادُ خَطَأً، فِي المَنْصُوصِ.

وَإِثْلَافُ الْمُشْتَرِي وَقِيلَ: عَمْدًا قَبْضٌ، لَا غَصْبُهُ.

وَفِي الانْتِصَارَ خِلافٌ إِنْ قَبِلَهُ هَلْ يَصِيرُ قَابِضًا أَمْ يَنْفَسِخُ وَيَغْرَمُ قِيمَتُهُ؟ وَكَذَا مُتَّهَبٌّ بإذْنِهِ هَلْ يَصِيرُ قَابِضًــا؟ وَفِيهِ فِـي غَصْبِ عَقَارِ: وَلَوَ اسْتَوْلَى وَأَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَالِعِهِ صَارَ قَابِضَّا، وَيَصِحُ قَبْضُهُ بغَيْرِ رِضَا البَّاقِعِ. وَحَرَّمَهُ فِي الْانْتِصَارِ فِي غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ، وَغَصْبُ بَائِعٍ ثَمَنَا أَوْ بِلا إِذْنِهِ لَيْسَ قَبْضًا إِلاَّ مَعَ الْمُقَاصَّةِ.

وَعَنْهُ: قَبْضُ الكُلِّ بِنَخْلِيَتِهِ وَتَمْييزِهِ، نَصَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَيَحْرُمُ تَخَاطِيهِمَا بَيْعًا فَاسِدًا، فَلاَ يَمْلِكُ بِهِ، لأَنْهُ يَعْمَةٌ وَلا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ، وَخَرَّجَ فِيهِ أَبُو الخَطَّابِ مِسَنْ طَلاقِ فِي نِكَاحِ فَاسِدٍ، وَهُوَ كُمَغْصُوبٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: كَمَقْبُوضِ لِلسَّوْم.

وَمِنْهُ خَرَّجَ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ: لا يَضْمَنُهُ، وَذُكَّرُوا فِي ضَمَانِهِ روَايَتَيْن.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَحَرْبٌ، وغيرهما عَدَمَهُ، فَإِنْ قَبُضَهُ بِثَمَنِ مُسْتَقِرٌ ضَمِيَّهُ بهِ إِنْ صَحَّ بَيْعُ مُعَاطَاةٍ.

وَقَدْ نَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ فِيمَنْ قَالَ بعْنِي هَذَا فَقَالَ خُذُهُ بِمَا شِيئتِ فَاخَذَهُ فَمَاتَ بِيَدِهِ قَالَ: هُوَ مِنْ مَال بَائِعِهِ، لأنْــهُ مِلْكُـهُ حَتَّى يَقْطُعَ ثَمَنَهُ، وَنَقَلَ حَنْبُلُ: إذَا ضَاعَ مِنَ المُشْتَرِي وَلَمْ يَقْطَعْ ثَمَنَهُ أوْ قَطَعَ ثَمَنَهُ لَزَمَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مُشَيْشٍ، فِيمَنْ قَالَ بِعَيْنِهِ فَقَالَ خُذُهُ بِمَا شِئْتَ فَأَخَذَهُ فَمَاتَ بِيَدِو: يَضْمَنُهُ رَبُّهُ هَذَا بَعْدُ لَمْ يَمْلِكُهُ (م ٥)^``.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن قبضه مصدَّقًا لبائعه في كيله أو وزنه برئ عن عهدته، ولا يتصرُّف فيه لفساده، وفيـه في قــدر حقَّـه فأقلُّ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشرح.

قال في الرَّعاية الكبرى: وما انفرد باثعه فيه بكيله أو وزنه فحضر المشتري ونقله مصدَّقًا له في ذلك لم يتصرُّف فيه بهذا القبض قبل اعتباره، ويقبل قوله فيما يدُّعيه من نقصه. انتهى.

وقال في الحاوي الكبير: ولو كان له في ذمَّته عشرة أقفزة أر اشتراها منه فكالها له وأفردها بغير حضور المستحقُّ فلمَّا جاء قال خــذ هذا حقُّك فقبضها بذلك مصدِّقًا له فالقبض فاسدٌ، ذكره القاضي في الجرُّد، وعلُّله بأنَّه قبض جزافًا ما استحقُّ قبضه كيلًا.

ولسنا نريد بقولنا: القبض فاسدٌ بمعنى أنَّه لا تبرأ ذمَّة الدَّافع عمَّا دفعـه، وإنَّمـا نريـد: أنَّ القـول قـول القـابض فيمـا يدُّعيـه مـن نقصانه، وأنَّه لا يصحُّ تصرُّفه فيه بذلك القبض. انتهى.

وقدُّم ابن رزين صحَّة التَّصرُف فيه بقدر حقَّه عند كلام الحرقيُّ في الصُّبرة.

(٢) تنبيه: قولهُ: (وفي النَّهاية أجرة نقله بعد قبض البائع له عليه).

قال ابن نصر الله: لعله: بعد بذل البائع له، وما قال ظاهرٌ في أنْ نقله على المشتري إذا بذله البـائع لـه، ولكـن المنقـول في النّهايـة وتعليق القاضي: أجرة نقده: (بالدَّال)، فاختلطت مع الهاء، فظنَّ النَّاسخ أنَّها لامَّ، والصُّواب نقده. فإنَّ عند القاضي وصاحب النَّهايـــة أنَّ أجرة النَّقد إن كان قبل قبض البائع فهي على المشتري، وإن كان بعده فهي على البائع.

وقد صرَّح بذلك في التَّعليق وعلُّله، وبذلك يصحُّ كلام المصنَّف وينتظم.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وذكروا في ضمانه روايتين -يعني: في ضمان المقبوض علىي وجه السُّوم- نقـل حـربٌ وابـو طـالـب، وغيرهما عدمه، فإن قبضه بثمن مستقرَّ ضمنه به، إن صحُّ بيع معاطاةٍ.

وقد نقل حربٌ وغيره فيمن قال: بعنّي هذا، قال: خذه بما شئت فأخذه فمات بيده قال: هو من مال بائعه، لأنّه ملكه حتّى يقطع ثمنه. ونقل حنبلّ: إذا ضاع من المشتري ولم يقطع ثمنه أو قطع ثمنه لزمه. ونقل ابن مشيشٍ فيمن قال: بعنيه هذا فقال خذه بما شـــثت= قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّدِ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَمَانَةً وَأَنَّهُ يُخُرِّجُ مِثْلُهُ فِي بَيْعٍ خِيَادٍ عَلَى قَوْلِنَا لا يَمْلِكُهُ.

وَقَالَ تَصْمِينُهُ مَنَافِعَهُ كَزِيَادَةٍ وَأَوْلَى، وَسَوْمُ إِجَارَةٍ كَبُيْعٍ فِي الانْتِصَارِ (م ٦)(١).

وَوَلَدُهُ كَهُوَ، لا وَلَدُ جَانِيَةٍ وَضَامِنَةٍ وَشَاهِدَةٍ وَمُوصَى بَهَا وَحَقٌّ جَائِزٌ وَضَامِيْهِ.

وَفِيهِ فِي الانْتِصَارِ: إنْ أَذِنْ لآمَتِهِ فِيهِ سَرَّى، وَفِي طَرِيقَّةِ بَعْضِ أَصْحَّابِنَا وَوَلَهِ مُوصَّى بِعِنْقِهَا لِعَــدَمِ تَعَلُّـقِ الحُخْـمِ بِهَـا، وَإِنْمَا الْمُخَاطِّبُ الْمُوصَى إِلَيْهِ، وَيَصْمَنُهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ بِقِيمَتِهِ.

َ قَالَ شَيْخُنَا: قَدْ تَرَاضَوْا بِالبَدَلِ الَّذِي هُوَ القِيمَةُ، كَمَا تَرَاضَوْا فِي مَهْرِ الِثْلِ، أَوْ حَيْثُ يَجِبُ الِمُثُلُ أَو القِيمَةُ عَلَى شَيْءٍ مُسَمَّى، فَيَجِبُ ذَلِكَ المُسَمَّى؛ لآنَ الحَقَّ لَهُمَا، فَالفَسَادُ يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي الحِلِّ وَعَدَمِهِ فَقَطْ، كَمَا لا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي أَصْلِّ الضَّمَان، فَإِذَا اسْتَوْيَا فِيهِ فَكَذَا فِي قَدْرِهِ، وَهَذِهِ نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ يَضْمَنُهُ بِالْسَمِّى لا بَالقِيمَةِ كَيْكَاحٍ وَخُلْمٍ، حَكَاهُ القَاضِي فِي الكِتَابَةِ.

وَفِي الفُصُولُ: يَضْمَنُهُ بِالثَّمَنِ، والْآصَحُ بِقِيمَتِهِ، كَمَغْصُوبِ، وَفِيهِ فِي أَجْرَةِ المِثْلِ فِي مُضَارَبَةٍ فَاسِدَةٍ أَنَّهَا كَبَيْعِ فَاسِدٍ إِذَا لَمْ يَسْتَحِقُ فِيهِ الْمُسَمَّى اسْتَحَقَّ ثَمَنَ المِثْلِ وَهُوَ القِيمَةُ، كَذَا تَجِبُ قِيمَةُ المِثْلِ لِهَذِهِ المُنْفَعَةِ.

=فأخذه فمات بيده: يضمنه ربُّه هذا بعد لم يملكه). انتهى كلام المصنّف.

قال في القواعد الفقهيَّة: من الأصحاب من حكى في ضمانه روايتين، سواءٌ أخذ بتقدير الثَّمن أو بدونه، وهي طريقة القاضي وابن عقيل، وصحَّح الضَّمان لأنَّه مقبوضٌ على وجه البدل، والعوض، فهو كمقبوض بعقدٍ فاسدٍ. انتهى.

قُلمت: ذكر كثيرٌ من الأصحاب في المقبوض على وجه السُّوم ثلاث صور:

الأولى: أن يساوم إنسانًا في ثوبٍ أو نحوه ويقطع ثمنه ثمَّ يقبضه ليريه أهلَه فإن رضوه، وإلاَّ ردَّه فيتلف، ففي هذه الصُـور يضـمـن إن صحَّ بيع المعاطاة.

والصَّحيح من المذهب: صحَّة بيع المعاطاة، وقطع بالضَّمان في هذه الصُّورة في المستوعب، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، غيرهم.

وهو ظاهر كلام المصنّف هنا.

قال ابن أبي موسى: يضمنه بغير خلافو. قال ابن رجبو: وهذا يدلُّ على أنَّه يجري فيه الخلاف إذا قلنا إنَّه لم ينعقــد البيــع بذلــك. وفي كلام أحمد إيماءً إلى ذلك.

الثَّانية: لو ساومه وأخذه ليريه أهله إن رضوه، وإلاَّ ردُّه من غير قطع ثمنه فيتلف ففي ضمانه روايتان.

وأطلقهما في المستوعب، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم:

إحداهما: يضمنه القابض، وهو الصَّحيح.

جزم به في الوجيز في باب الضَّمان.

قال ابن أبي موسى: فهو مضمونٌ، بغير خلاف.

نقل عن الإمام أحمد: هو من ضمان قابضه كالعاريّة.

والرُّواية الثَّانية: لا يضمنه.

قال في الحاويين: نقل ابن منصور وغيره: هو من ضمان المالك كالرُّهن وما يقبضه الأجير.

الثَّالثة: لو أخذه بإذن ربَّه ليريه أهَّله إن رضوه اشتراه، وإلاَّ ردَّه فتلف من غير تفريط لم يضمن.

قال ابن أبي موسى: هذا أظهر عنه، وقدَّمه في المستوعب، والرَّعسايتين، والحــاويين، والفــائق فقــال: فــلا ضمــان عليــه، في أظهــر الرَّوايتين. انتهى.

وعنه: يضمنه بقيمته.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وسوم إجارةٍ كبيعٍ في الانتصار). انتهى.

قد علمت حكم المقبوض على وجه السُّوم في البيع، فكذا يكون في الإجارة على ما قاله في الانتصار ولم يخالفه المصنّف، ولا نقــل غيره عن غيره. وَفِي الْمُغْنِي فِي تِصَرُّف العَبْد، والمستوعب أَوْ مِثْلُهُ يَوْمَ تَلَفِهِ، وَخَرَّجَ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِيهِ وَفِي عَارِيَّةٍ كَمَغْصُوب.

وَقَالُهُ فِي الوَسِيلَةِ.

وَقِيلَ: لَهُ حَبْسُهُ عَلَى قَبْضِ ثَمَنِه، وَفِي ضَمَان زِيَادَتِهِ وَجُهَانِ (م ٧)(١) وَفِي الْمُغْنِي، وِالتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: إنْ سَقَطَ اَلْجَنِينُ مَيَّنًا فَهَدَرٌ. وَقَالَهُ القَاضِي.

وَعِنْدَ أَبِي الْوَفَاءِ يَضْمَنُهُ، ويَضَمْمُنُهُ صَارِبُهُ، وَمَتَى ضَرَبَهُ أَجْنَبِيٌّ فَلِلْبَائِعِ مِنَ الْغُرَّةِ قِيمَةُ الوَلَدِ، وَالبَقِيَّةُ لِوَرَثَتِهِ، وَاللَّهُ تَمَالَى

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ٧): قوله في المقبوض بعقدٍ فاشدٍ: (وفي ضمان زيادته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والقواعد الفقهيَّة.

أحدهما: يضمنها، وهو الصحيح.

قال في الرعاية الكبرى: وله مطلقًا نماؤه المتصل والمنفصل.

وأجرته مدَّة قبضه بيد المشتري وأرش نقصه، وقيل: هو أجرته، وزيادته مضمونةٌ أو أمانةٌ على وجهين. انتهى.

وقال في الصُّغرى ونماؤه وأجرته وأرش نقصه لمالكه. وقيل: عليه أجرة المثل، لنفعــه، وضمانــه إن تلـف بقيمتــه، وزيادتــه أمانــةً.

وقدَّم في الزُّبدة الضَّمان أيضًا، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر.

والوجه الثَّاني: لا يضمنها.

فهذه سبع مسائل قد صحّحت.

باب الريا

وَهُوَ مُحَرُّمٌ مُطْلَقًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

كَدَار البَغْي، لآنَّهُ لا يَدَ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِمَا.

قال َ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ: والبَّاغِيُّ مَعَ العَادِلِ كَالْمُسْلِمِ مَعَ الحَرْبِيِّ، لآنْ كُلًّا مِنْهُمَا لا يَضْمَنُ مَالَ صَاحِبِـهِ بِـالإِثْلافُو، فَهِـيَ كَدَار حَرْبِ، كَذَا قَالَ.

ُوَفِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي الجهَادِ، والْمُحَرِّر: إلاَّ بَيْنَ مُسْلِم وَحَرْبِيٌّ لا أَمَانَ بَيْنَهُمَا، وَنَقَلَهُ الْمُبْمُونِيٌّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام الجِرَقِيِّ فِي دَار حَرْبٍ، وَلَمْ يُقَيِّدُهَا فِيَ التَّبْصِرَةِ وَغَيْرِهَا بِعَدَم الْآمَانَ.

وَفِي الْمُوجَزِ رِوَايَةً: لا يَحْرُمُ فِي دَارِ حَرْبٍ، وَأَقَرُّهَا شَيْخُنَا عَلَى ظَاهِرِهَا.

وَعَنْهُ: لا رَبَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُكَاتَبِهِ، كَعَبْدُو، فَعَلَى المُّنع فَلَوْ زَادَ الآجَلُ، والْدَّيْنُ جَازَ، فِي احْتِمَال.

وَفِي الانْتِصَارَ فِي حَدِيثِ الرُّقْيَةِ: مَالُ كَافِر مُصَالِّح مُبَاحٌ بِطِيبِ نَفْسِهِ، والْحَرْبِيُّ يُبَاحُ أَخْذُهُ عَلَى أَيِّ وَجُدِهِ، وَقَـالَانَ كُـلُّ شَرْطِ يُعْتَبَرُ فِي مُعَامَلَةِ المُسْلِمِينَ يُعْتَبَرُ فِي مُعَامَلَةٍ ذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنِ، والمَذْهَبُ: لا يَحْرُمُ رَبَا الفَضْلِ إِلاَّ فِي بَيْسِعَ كُـلٌ مَكِيـلٍ أَوْ مَوْزُون بجنسِهِ.

قَالَ ٓ أَحْمَدُ: قِيَاسًا عَلَى الذُّهَبِ، والفِضَّةِ وَإِنْ قَلاًّ، كَتَمْرَةٍ بتَمْرَةٍ أَوْ بتَمْرَتَيْن، لآنَّهُ مَالٌ يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَيَحْنَثُ مَنْ حَلَـفَ لا يَبِيعُ مَكِيلاً بِهِ فَيُكَالُ، وَإِنْ خَالَفَ عَادَةً، كَمَوْزُونَ، فَالعِلَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ كُونُهُ مَكْيِلَ جنس.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الكَيْلُ بِمُجَرَّدِهِ عِلْةٌ، والجنسُ شَرْطٌ فِيهِ.

وَقَالَ: أَوْ اتَّصَافُهُ بِكُوٰنِهِ مَكِيلَ جِنْسٍ هُوَ العِلَّةُ، وَفِعْلُ الكَيَّالِ شَرْطٌ، أَوْ نَقُسولُ: الكَيْسُلُ أَصَارَةً، والحُكْمُ عَلَى المَذْهَب إيجَابُ المُمَاثَلَةِ، مَعَ أِنْ الآصِلُ إِبَاحَةُ بَيْعِ الآمْوَالِ الرَّبُويَّةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مُطْلِقًا، والتَّحْرِيمُ لِعَارِضٍ.

وَعَلَى رِوَايَةِ الطَّعْمِ الْحُكْمُ تَحْرِيمُ بَيْعٍ هَلْهِ الْآمُوالَ بَعْضِهَا بَبَعْضٍ مُطْلَقًا إِلاَّ مَعَ وُجُمُودِ النَّسَاوِي، لِلْحَاجَةِ، وَعَلَى الْمُذَهِبِ: يَجُورُ إِسْلامُ النَّقْدَيْنِ فِي الْمُؤْرُونِ، وَبِهِ أَبْطِلَتَ العِلَّةُ؛ لآنَ كُلُّ شَيْئَيْنِ شَمَلَهُمَا إِحْدَى عِلْتَيْ رِبَا الفَضْلِ يَحْرُمُ النَّسَاءُ

وَنِي طَرِيقَةِ بَعْض أَصْحَابِنَا: يَحْرُمُ سَلَمُهُمَا فِيهِ، فَلا يَصِحُ، وَإِنْ صَحَّ فَلِلْحَاجَةِ.

وَأَجَابَ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ القِيَاسَ النَّعُ، وَإِنْمَا جَارُ لِلْمَشَـقَّةِ، وَلَهَـا تَأْثِيرٌ، وَلاخْتِلاف مِعَانِيهَا؛ لآنَّ أَحَدَهُمَا ثَمَنَ، والآخَرَ مُثْمَّنٌ، وَلاخْتِلافِهِمَا فِي صِفَةِ الوَرْنِ، لآنَّهُ يُتَسَامَحُ بِهَذَا دُونَ هَذَا، فَحَصَلا فِي حُكْمِ الجِنْسَيْنِ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وَعَنْهُ: فِي النَّقْدَيْنِ، وَالمَطْعُومِ لِلْمَآدَمِيِّ.

وَعَنْهُ: فِيهَمَا وَمَطْعُومٌ مَكِيلٌ أَوْ مَوْزُونٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَشَيْخُنَا، فَعَلَيْهِمَا العِلَّةُ فِي النَّقْدَيْنِ الشَّمَنِيَّةُ، وَهِيَ عِلَّةٌ قَــاصِرَةٌ لا يَصْلُحُ التَّعْلِيلُ بِهَا فِي اخْتِيَارِ الآكْثَوِ، وَنُقِصَتْ طَرْدًا بِالفُلُوسِ؛ لأَنْهَا أَثْمَانَ، وَعَكْسًا بِالحُلِيّ، وَأَجيبُ لِعَدَمَ النَّقْدِيَّةِ الغَالِبَةِ.

قَالَ فِي الانْتَصِمَارِ: ثُمُّ يَجَبُ أَنْ يَقُولُوا إِذَا اتَّفَقَتْ حَتَّى لاَ يُتَعَامَلَ إِلاَّ بهَا أَنْ فِيهَا الرَّبَاء ۚ لِكَوْنِهَا كَمَنَا غَالِبًا.

وَقَالَ ۚ فِي التَّمْهِيلَا: إِنَّا مِنَ ۚ فَوَائِدِهَا ۚ أَنَّهُ رَبُّهَا حَدَثَ جِنْسٌ آخَــرٌ يُجْعَـلُ ثَمَنَـا، فَتَكُــونُ تِلْـكَ عِلْتُـهُ، فَتَبَـاعُ بَيْضَـّةٌ بِبَيْضَـةٌ وَبَبَيْضَتَيْن، وَخِيَارَةٌ وَبطَّيخَةٌ وَرُمَّانَةٌ بِمِثْلِهَا، وَنَحْوُهُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ: ۚ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَكِيلاً وَلا مَوْزُونًا.

وَنَقَلَ مُهُنَّا وَغَيْرُهُ أَنَّهُ كَرِهَ بَيْضَةً بِبَيْضَةٍ وَقَالَ: لا يَصْلُحُ إلاَّ وَزْنَا بِورْنِ، لآنُهُ طَعَامٌ، وَجَوَّزَ شَيْخُنَا بَيْعَ المَصُوغِ الْمَبَاحِ بِقِيمَتِهِ حَالًا، وَكَذَا نِسَاءٌ مَا لَّمْ يَقْصِدُ كُونَهَا ثُمَنًا.

وَ إِنْمَا خَرَجَ عَنِ القُوتِ⁽⁾ بِالصَّنْعَةِ كَنَشًا فَلَيْسَ بِرِبَوِيّ، وإلاَّ فَجِنْسٌ بِنَفْسِهِ، فَيَبَساعُ خُبنرٌ بِهَرِيسَةِ، وَجَـوَّرُ بَيْـعَ مَـوْرُونٍ

(١) تنبيه: قوله عن كلام شيخه: (وإنَّما خرج عن القوت).

صوابه: (وما خرج عن القوت)، وهو في الاختيارات كذلك.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه

رَبُويٌ بِالنَّحَرِّي، لِلْحَاجَةِ (و م).

ُ وَرَجْعَ ابْنُ عَقِيلِ أَخِيرًا قَصْرَهُ عَلَى الآعَيَانِ السُّتَّةِ، لِخَفَاءِ العِلَّةِ، وَلا رِبَا فِي مَاءٍ، فِي الآصَــعُ، لإِبَاحَتِـهِ أَصْـلاً، وَعَـدَمِ تَمَوُّلِهِ عَادَةُ، وَعَلَى الْمُذْهَبِ فِيمَا لا يُوزَنُ لِصِنَاعَتِهِ رِوَايَتَانِ (مَ ١)(١).

وَقَالَ القَاضِي: يَحْرُمُ مَعَ قَصْلُهِ وَزْنِهِ.

وَعَلَيْهَا يَخْرُجُ بَيْعُ فَلْسَ بِفَلْسَيْن، وَفِيهِ روَايَتَان مَنْصُوصَتَان (م ٢، ٣)^(٢).

وَإِنْ جَازَ وَكَانَتْ نَافِقَةً فُوَجْهَانٍ، وَكَذَا الرُّكَاةُ رَم ٤)(٣)، وَلَمْ يُوجِبْهَا (م).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وعلى المذهب فيما لا يوزن لصناعته روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والفائق. وأطلقهما في التُّلخيص فيما لا يقصد وزنه. انتهى.

وذلك مثل المعمول من الذَّهب، والفضّة، والصُّفر، والحديد، والرُّصاص، والقطن، والكتَّان، والصُّوف، والحرير ونحـوه كـالخواتم، والأسطال، والإبر، والسَّكاكين، والثّياب، والأكسية ونحوها.

إحداهما: يجوز التَّفاضل، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ المونَّق، والشَّارح، والشَّيخ تفيُّ الدِّين، وغيرهم.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، اختاره ابن عقيل في الفصول، وقدُّمه في المستوعب، والرُّعايتين، والحاويين.

قال الزُّركشيِّ: اختاره جماعةً منهم ابن عقيل وغيره.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقال القاضي في التّعليق، والجامع الصّغير: ما قصد وزنه كالأسطال وغوها لا يجوز التّفاضل فيه، وجزم به في التّلخيص.

قال الزُّركشيُّ: وهو قول جماعةٍ، وهو أوجه، وقاله في الكافي في الموزون.

(٢) (مسألة - ٢): قوله بعد ذكر المسألة المتقدَّمة: (وعليها يخرج بيع فلس بفلسين، وفيه روايتان منصوصتان). انتهى.
 وأطلقهما في التُلخيص.

إحداهما: لا يجوز التَّفاضل، نصُّ عليه في رواية جماعةٍ، وقدَّمه في المستوعب، والحاوي الكبير.

وَالرُّوايَةِ النَّانيَةِ: يجوز.

وهذه هي الصَّحيحة على تخريج المصنَّف، فإنَّه خرَّجها على الَّتي قبلها: وقد صحَّحنا هنا الصَّحَّة، فعلـــى هــذه الرَّوايــة إذا كــانت نافقةً فوجهان، وهي:

(مُسألة - ٣): وأطلقهما في التّلخيص.

أحدهما: لا يجوز، جزم به أبو الخطَّاب في خلافه.

وقدَّمه في المستوعب، والحاوي الكبير.

والوجه الثَّاني: يجوز.

قال الزَّركشيّ: قال القاضي في الجامع وابن عقيل، والشَّيرازيُّ وصاحب المستوعب، والتَّلخيص، وغيرهم: سواءٌ كــانت نافقـةُ أو كاسدةُ، بيعت بأعيانها أو بغير أعيانها. انتهى.

(٣) (مسألة – ٤): قُولُه: (وكذا الزُّكاة) يعني: إذا كانت نافقةً هل تلحق بالأثمان في وجوب الزُّكاة فيها أم لا؟

قال المجد: فيها الزُّكاة إذا كانت أثمانًا رائجةً، أو للتَّجارة وبلغت قيمتها نصابًا، في قياس المذهب. انتهى.

وقال في الحاوي الكبير: والفلوس عرضٌ فتزكَّى إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي نافقةٌ.

وقال في الحاوي الصُّغير: والفلوس ثمنٌ في وجهٍ فلا تزكَّى، وقيل: سلعةٌ فتزُّكَّى إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي رائجةٌ.

وقال ابن تميم: ولا زكاة في فلوسٍ، وفيه وجَّه يجبِّ إذا بلغت قيمتها نِصابًا وكانت رائجةً.

وقال في الرُّعَاية الصُّغرى: والفلوس ثمنٌ فلا تزكَّى. وقيل: بل سلعةٌ فتزكَّى إذا بلغت قيمتها نصابًا وهي رائجةٌ.

وكذا قال في الكبرى: ثمَّ قال: وقيل في وجوب الزُّكاة في الفلوس إذا بلغت قيمتها نصابًا وجهان أشهرهما عدمه؛ لأنَّها اثمانًا. قلت: ويمتمل الوجوب أيضًا، وإن قلنا هي عروضٌ فلا إلاَّ أن تكون للتُجارة تزكَّى. انتهى.

ويأتي كلام الأصحاب في المسألة الآتية بعدها.

وَوَافَقَهُ (هـ) فِي كَاسِدَةٍ، والرُّوايَتَان فِي السُّلَم فِيهَا.

نَقَلَ أَبُو طَالِبِ الجَوَازَ، وَعَلِي بن سَعِيدِ المُنْعَ، وَحَنْبَلُ يَكُوهُ (م ٥)(١).

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ وَابْنُ أَبِي حَرْبِ: الفُلُوسُ بالدَّرَاهِم يَدًا بيندٍ وَنَسْبِيثَةٌ إِنْ أَرَادَ بهِ فَضلاً لا يَجُوزُ.

وَيَخْرُمُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِجَنْسِهِ إِلاَّ كَيْلاً خَالَةَ اَلْمَقْدِ، وَمَٰوْرُونَ بِجِنْسِهِ إِلاَّ وَرْنَا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَيَجُورُ فِـي وَجْـهِ جُزَافًـا بِغَـيْرِ جنْسِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ كَمْكِيلَ بِمَوْرُون جُزَافًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَنَصُهُ: لا، اخْتَارَهُ جَمُاعَةٌ (م ٢)(١).

وَاحْتَجُّ بِخَبَرِ فَصَالَةَ وَبِمَا لَوْ بَانَ مُسْتَحَقَّا رَجَعَ وَاحْتَجُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ •بِنَهْيِهِ عليه الصلاة، والسلام فِي خَـبَرِ جَـابِرِ عَنْ بَيْعِ الصُبُّرِ بِالصُّبُر مِنَ الطَّعَامِ لا يَدْرِي مَا كَيْلُ هَذَا وَمَا كَيْلُ هَذَا».

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا وَجْهَ لِلتَّعْلِيقِ بِالتَّفَاصُلِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنَّ الْمَجَازَفَةَ فِي الطَّعَامِ جُعِلَ طَرِيقًا بِالحَبَرِ، كَالنَّسِيئَةِ، والمُصَارَفَةِ، والمُسَاوَاةِ، فَتَصِيرُ طُرُقُ الرَّبَا عِنْدَنَا أَرْبَعَةً.

وَإِنْ بَاعَ صُبْرَةً بِجَنْسِهَا وَعَلِمَا كَيْلَهُمَا وَتَسَاوِيهِمَا صَحَّ، وَإِنْ بَاعَهَا بِهَا مِثْلاً بِمِثْل، فَكِيلَتَا فَكَانَنَا سَوَاءً، صَحَّ. وَأَخْتَارَ شَيْخُنَا فِي الاغْتِصَامِ بِالكِتَابِ، والسُّنَّةِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ مَالِكُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ المُوْرُونَاتِ الرَّبُويَّةِ بِــالتَّحَرَّي، لِلْحَاجَـةِ،

(١) (مسألة - ٥): قوله: (والرَّوايتان في السَّلم فيها، نقل أبو طالب الجواز، وعليُّ بن سعيد المنع، وحنبلٌ يكره). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى ثمُّ قال: قلت: هذا إن قلنا هي سلعةً. انتهى.

اختار ابن عقيل في باب الشُركة: أنَّ الفلوس عروضٌ بكلِّ حال، واختاره عليُّ بن ثابتِ الطَّالبانيُّ من الأصحاب، ذكره عنـــه ابــن رجبٍ في الطُّبقات في ترجمته، وهي قبل ترجمة الشَّيخ الموقّق بيسيرٍ.

فعليه يجوز السُّلم فيها، وصرَّح به ابن الطَّالبانيِّ، واختاره وتَأوُّل رواية المنع.

قلت: جزم في الحاوي الكبير أنّها عرضٌ أيضًا. وقال أبو الخطّاب في خلافه الصّغير وغيره: الفلوس النّافقة أثمانٌ، وهو قول أكــثر الأصحاب، قاله ابن رجب.

واختاره الشّيرازيُّ في المبهج: أنَّها أثمانٌ بكلُّ حال، فعلى هذا حكمها حكم الأثمان في جواز السُّلم فيها وعدمه.

وتوقُّف الشَّيخ الموفَّق في جواز السَّلم فيها فقال: أنَّا متوقِّفٌ عن الفتيا في هذه المسألة، نقله ابن رجب في طبقاته.

قلت: الصَّحيح من المذهب جواز السِّلم فيها؛ لأنَّها إمَّا عرضٌ وإمَّا ثمنٌ، لا تخرج عن ذلك، فإن قلنـا: إنهـا عـرض جـاز الســلم فيها، وإن قلنا: إنها ثمن، فالصحيح من المذهب جواز السلم في الأثمان.

والذي يظهر أنَّ علَّ الخلاف المذكور إذا قلنا بعدم صحَّة السُّلم في الأثمان، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ويحرم بيع مكيل بجنسه إلا كيلاً حالة العقد وموزون بجنسـه إلا وزنـًا، نقلـه الجماعـة، ويجـوز في وجـــهِ
 جزافًا بغير جنسه، وهو أظهر، كمكيل بموزون جزافًا، نص عليه، ونصه: لا، اختاره جماعةً). انتهى.

يعني: إذا باع مكيلاً بمكيلٍ، أو موزُّونًا بموزُّون، جزافًا، واختلف الجنس، فأطلق المصنَّف فيه وجهًا ونصًّا.

فالوجه الّذي قال المصنّف عنه: إنّه أظهر اختاَره ابن عقيلٍ، والشّيخ الموفّق، والمجد، وصاحب التّلخيــص، وابـن منجًـا في شــرحه، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيرهم.

وجزم به في المقنع، والوجيز ونهاية ابن رزين، والمنوّر، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، وألشِّرح، والرَّعاية الْكبرى، والفائق، وغيرهم.

والمنصوص في رواية الحسن بن ثواب وغيره لا يجوز ذلك جزافًا، اختاره جماعةً؛ منهم: أبو بكرٍ وابـــن أبــي موســـى، والقــاضـي في الحجّرُد، والخلاف، والشريف أبو جعفر، وغيرهم.

قال ابن أبي موسى: لا خير فيماً يكال بما يكال جزافًا، ولا فيما يوزن بما يوزن جزافًا، اتَّفقت الأجناس أو اختلفت.

قال في الرَّحاية الكبرى: وقيل: يحرم وهو أظهر، وجزم به ناظم المفردات.

قلت: المنصوص هو المذهب، لأنَّ صاحب المذهب نصَّ على ذلك، وإن كان اختيار كثيرٍ من الأصحاب الجواز. وأطلقهما في المذهب، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم. وَمَرَدُ الكَيْلِ عُرْفُ المَدِينَةِ، والوَرْنِ عُرْفُ مَكَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَعُرْفُهُ بِمَوْضِعِهِ.

رَقِيلَ: إِلَى شَبَهِهِ هُنَاكَ.

وَقِيلَ: الوَزْنُ، وَالْمَافِعُ مَكِيلٌ، زَاهَ فِي الرِّعَايَةِ: وَفِي اللَّبَنِ وَجْهَانٍ، وَأَنْ الزُّبْذِ مَكِيلٌ، وَأَنْ فِي السَّمْنِ وَجْهَيْنِ، وَجَمَلَ فِي الرُّوْضَةِ العَسَلُ مَوْزُونًا.

قال في النَّهَايَةِ، والتَّرْغِيبِ، وَغَيْرِهِمَا: وَيَجُوزُ التَّعَامُلُ بِكَيْلِ لَمْ يُعْهَدْ.

قان في المهايو، والمرسيبو، وسيرسيك رد.رو والجنسُ: مَا شَمِلَ انْوَاعًا، كَتَمْرٍ وَبُرٌ وَشَعِيرٍ وَمِلْح، نَصَّ عَلَيْهِ. قالَ في الطَّرِيقِ الآفرَبِ: والآبَازِيرُ جنسٌ، وَفُرُوعُ الآجْنَاسِ أَجْنَاسٌ، كَأُوقَةٍ وَأَدْهَانَ وَخُلُول، والبَانِ وَلُحْمَان. وَعَنْهُ: اللَّبَنَّ، وَخَلِّ تَمْرٍ، وَخَلِّ عِنْبَهِ، واللَّحْمُ، جِنْسٌ وَخَرَجَ مِنْهَا فِي النَّهَايَةِ أَنْ الآدْهَانَ ٱلمَايِعَةَ جِنْسٌ، وَأَنْ الفَاكِهَةَ كُتُفَاحٍ وَسَفَرْجَلِ جنسٌ.

وَعَنْهُ: اللَّحْمُ ثَلاثَةٌ، لَحْمُ أَنْعَامٍ وَطَيْرٍ وَدَوَابٌ المَاءِ.

وَعَنْهُ: وَرَابِعٌ لَحْمٌ وَحْشٍ، واللَّحْمُ، والكَبِدُ، والقَّلْبُ وَنَحْوُهَا أَجْنَاسٌ.

وَقِيلَ: الرُّؤُوسُ مِنْ جِنْسِ اللَّحْمِ.

وَفِي عُيُونِ الْسَاقِلِ: لا يَجُوزُ بَيْعُ لَحْمِ بِشَحْمٍ مُتَفَاضِلاً، لأَنَّهُ لا يَنْفَكُ عَنْهُ، وَلِهَذَا مَنْ حَلَفَ لا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكُلَ شَحْمًا حَنِثَ، كَذَا قَالَ، وَفِي الشَّحْمِ، والآلَيْةِ وَجُهَانِ (م ٧)(١).

وَيَحْرُمُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِحَيَوَانٍ.

وَتُقَالَ شَيْخُنَا: مَقْضُمُودُ اللَّحْمِ مِنْ جِنْسِهِ وَمِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ مَاكُولًا.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ وَجْهَان (م ٨)^(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي الشُّحم، والألية وجهان). انتهى.

يعنى: هل هما جنسان أو جنسٌ واحدٌ؟

أحدهما: هما جنسان، وهو الصّحيح، اختاره القاضي وغيره.

قال الزَّركشيِّ: وهو المشهور عند الأصحباب، وجزم به في التُّلخيص، والحرَّر، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم، وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: هما جنسٌ واحدٌ، وهو ظاهر ما قدَّمه النَّاظم، واختاره الشَّيخ الموفَّق، وقال: ظاهر كلام الخرقــيِّ: أنَّ كـلُّ مــا هــو أبيض في الحيوان يذوب بالإذابة ويصير دهنًا، فهو جنسٌ واحدٌ، قال: وهو الصُّحيح.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه وقال عن الأوَّل: ليس بشيء.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (ويحرم بيع لحم بحيوان... من جنسه ومن غير جنسه مأكول، وقيل: وغيره وجهان). انتهى.

وأطلقها في الهداية، والمذهب، ومسبوك الدُّهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والخلاصة، والمذهب الأحمد، والتَّلخيص، والبلغـة، والمحرِّر، والشَّرح، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يجوز.

قال الزَّركشيّ: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، والحَرقيَّ وأبي بكرٍ وابن أبـي موسـى، والقــاضي في تعليقــه وجامعــه الصُّغــير، وأبــي الخطَّاب في خلافه الصُّغير، وغيرهم. انتهى.

وصحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين وشرح ابن رزينٍ، وقال: هو ظــاهر كلامــه، واختــاره ابن عبدوس في تذكرته.

والوجهُ الثَّاني: يجوز.

قال الشيخ والشارح: اختاره القاضي. انتهى.

وجزم به في المنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وصحَّحه في تصحيح الحرُّو، وقال: صحَّحه المجد في شرّحه.

قَالَ شَيْخُنَا: يَحْرُمُ بِهِ نَسِيثَةً عِنْدَ جُمْهُورِ الفُقَهَاء.

وَيَجُوزُ بَيْعُ رُطُبٍ وَعِنَبٍ بِمِثْلِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

ُ خِلافًا لاَيي حَفْصٍ وَابْنِ شَيهَابَءٍ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصِرْ تَمْرًا وَرَبِيبًا، وَدَقِيقُهُ بِدَقِيقِهِ إنْ اسْتَوَيَا فِي النُّعُومَةِ، خِلافًا لِمَا قَدَّمَهُ فِي التُّبْصِرَةِ، وَيُبَاعُ كَيْلاً كَسَويق بمِثْلِهِ.

وَقِيلَ: وَزُنَّا، وَخُبْزُ بِمِثْلِهِ.

قَالَ فِي الْمُبْهِجِ: لا فَطَيْرٌ بِخَمِيرٍ، وَلَحْمٌ بِمِثْلِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَمَنْعَ مِنْهُ اَلْجَرَقِيُّ رُطَبًا، وَيُعْتَبَّرُ نَزْعُ عَظُمِهِ، فِي الْآصَحَّ، كَتَصْفَيَةِ عَسَل؛ لآنَ الشَّمْعَ مَقْصُودٌ، وإلاَّ فَمُدُّ عَجْوَةٍ، والنَّــوَى فِي التَّمْرِ غَيْرُ مَقْصُودٍ، فَهُوَ كَخُبْرِ بِخُبْزِ وَخِلَّ بِخَلْ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ مِنْهُمَّا مِلْحٌ وَمَاءٌ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ. وَفِي زُبْدِ بِسَمْنٍ وَجْهَانٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَيْنِ (م ٩)(١)

عِنْبِ بِخُلِّ زَبِيبٍ، لآنٌ فِي أَحَلِهِمَا مَاءً.

وَيَضْوُمُ بَيْعُ حَبٌ جُنِّدٌ بِمُسَوَّسٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، لِنَقْصِ الكَيْلِ بِخُلُوهِ مِنْ طَعَام، بَلْ يَصِيحُ بِخَفِيفٍ مَعَ نَقْصِ الطُّعْم، لِكُونِهِ مَلاُّ الكَيْلَ.

قَأْلَ: وَعَفَنُهُ بِسَلِيمِهِ يَحْتَمِلُ كَلَاكِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَالعَفِنَةُ فِي نُقْصَانِ الآكُلِ طَرَأَ عَلَيْهَا، وَيَحْرُمُ حَبٌّ بِدَقِيقِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا

وَعَنْهُ: يَجُورُ وَزِنًّا، وَعَلَّلَ أَحْمَدُ المَنْعَ بِأَنْ أَصْلَهُ كَيْلٌ فَيَتَوَجَّهُ مِنَ الجَوَازِ بَيْعُ مَكِيلٍ وَزَنَّا وَمَوْزُونٍ كَيْـلاً، اخْتَـارَهُ شَـيْخُنَا، وَكَذَا نُصُوصُهُ فِي خُبْز بحَبِّهِ وَدَقِيقِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ ۚ وَغَيْرُهُ الْمُنْعَ، لَآنُ فِيهِ مَاهُ، وَعَلَّلُهُ ابْنُ شِهَابِ بِأَنْهُمَا إذَا صَارًا خُبْزًا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَجَــزَمَ بِــالجَوَازِ

قلت: وهو الصُّواب، ويأتى كلامه في الكافي، والشّرح.

تنبيهان: الأوَّل: قال الزَّركشيّ وبعض المتأخّرين: بني القولين على الخلاف في اللُّحم هل هو جنسٌ أو أجناسٌ.

وصرَّح أبو الخطَّاب أنَّهما على القول بأنَّه أجناسٌ وهو الصُّواب. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قالوا: وفي بيعه بغير جنسه، ولكن قال في الكافي: وإن باع الحيوان بلحم مأكول غير أصله وقلنا: هما أصلّ واحدٌ لم يجز، وإلاّ جاز.

وقال في المغني: احتجَّ من منعه بعموم الأخبار وبأنَّ اللَّحم كلُّه جنسٌ واحدٌ، ومن أجازه، قال: مال الرِّبا بيعٌ بغير أصله ولا جنسه فجاز، كما لو باعه بالأثمان. انتهي.

وقال في إدراك الغاية: وعنه: اللَّحم أجناسٌ باختلاف أصوله، فلا يصحُّ بيعه بحيوان من جنسه، وفي غيره وجة، فبنى الخلاف على القول بأنَّ اللُّحم أجناسٌ.

وقال الشَّارح: والظَّاهر: أنَّ الحِلاف مبنيٌّ على الاختلاف في اللَّحم، فإن قلنا إنَّه جنسٌ واحدٌ لم يجز، وإن قلنا إنَّه أجناسٌ جاز بيعه بغير جنسه. انتهى.

الثَّاني: قوله: (وقيل وغير مأكول): هذا القول جزم به ابن عقيلٍ في التَّذكرة وصاحب المستوعب، وغيرهما.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وفي زبدٍ بسمنٍ وجهان، وذكر ابن عقيلٍ روايتين). انتهى.

واطلق الوجهين في المستوعب وقال: ذكرهما ابن عقيل خلاف ما نقــل المصنّـف عنـه، ويمكــن أنَّـه ذكرهمــا تــارةُ وجهــين وتـــارةُ

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشَّرح، وجزم به في الكافي، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى وشرح ابن رزين. والوجه النَّاني: يصحُّ، اختاره القاضي، وردُّه في المغني.

قال في الحُرُّر: وعندي أنَّه جائزٌ، واقتصر عليه وصحَّحه في النَّظم، وهو ظاهر كلامه في المذهب وغيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فِي الآوَّل، وَأَنَّهُ لا يُنَاقِضُ أَصْلَنَا، لآنَّ الدَّقِيقَ مَوْزُونَ، كَالحَيَوَانِ عَندًا، فَإِذَا ذُبِحَ صَارَ وَزْنًا، وَيَجْرُمُ نِيشُهُ بِمَطْبُوخِهِ وَأَصْلُـهُ بِعَصِيرِهِ، كَزَيْتُون بِزَيتٍ، وَفِيهِ نَقَلَ مُهَنَّا: يُكُرَهُ، وَخَالِصُهُ أَوْ مَشُوبُهُ بِمَشُوبِهِ عَلَى مُدُّ عَجْوَةٍ، وَرُطَبُهُ بِيَابِسِهِ، وَمُزَابَنَـةٌ إِلاَّ فِي اَ وَمَانَا مَهُ مِنْ مُونِهِ لَقُلْ مُهُنَّا: يُكُرَهُ، وَخَالِصُهُ أَوْ مَشُوبُهُ بِمَشُوبِهِ عَلَى مُدُّ عَجْوَةٍ، وَرُطَبُهُ بِيَابِسِهِ، وَمُزَابَنَـةٌ إِلاَّ فِي العَرَايَا وَهُوَ بَيْعُ الرُّطَبِ.

وَعَنْهُ الْمَوْهُوبُ لِبَاثِعِهِ، اخْتَارَهُ الجَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ فِي نَخْلِهِ بِمَالِهِ يَابِسًا بِتَمْرِ مِثْلِهِ.

وَعَنْهُ: بِتَمْرِ مِثْلِ رُطَبِهِ كَيْلاً يَقْبِضُهُ بِهِ بَائِعُهُ قَبْلَ تَفَرُقِهِمَا وَقَبْضَ مُشْتُر بِالتَّخْلِيَةِ فِيمَا دُونَ حَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

وَعَنْهُ: وَفِيهَا لِفَقِيرِ مُحْتَاجِ إِلَى أَكُلِ الرَّطَبِ.

وَقَالَ فِي التَّنْبِيهِ، وَالْمُحَرِّرَ: أَوْ أَكُلِ التَّمْرِ، وَقِيلَ: وَتُعْتَبُرُ حَاجَةٌ بَافِيمِ إِلَى بَيْمِهَا.

وَجَوَّزُ ابْنُ عَقِيلٍ بَيْعَهَا لِوَاهِبِهَا، لِتَلاُّ يُذَخِلَ رَبُّ العَرِيَّةِ حَائِطَهُ، وَلِكَفَيْرِهِ لِحَاجَةٍ أَكُلِ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلامُ أَحْمَلَ.

وَفِي جَوَازِهَا فِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ وَجُهَانِ (م ١٠)^(١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي عِنَبٍ، وَجَوَّزُهَا شَيْخُنَا فِي الزَّرْعِ.

وَتَخْرُمُ الْمُحَاقَلَةُ ، وَهِيَ بَيْعُ الْحَبِّ الْمُثنَدُّ وَلَمْ يُقَيِّلَهُ جَمَاعَةً بِمُشتَدٌ فِي سُسْنَبِلِهِ بِجِنْسِهِ. وَفِي بَيْمِهِ بِمَكِيـلٍ خَيْرٍ جِنْسِهِ وَجُهَان (م ١١)(٢) وَيَصِحُ بغَيْر مَكِيلٍ، وَخَصَّ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ الْحِلافَ بالحَبِّ.

وَيَيْعُ رِبَوِيٌ بِجِنْسِهِ، وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُمًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا، كَمُدُّ حَجْوَةٍ وَدِرْهَم بِمِثْلِهِمَا أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ أَوْ بِمُدُّيْسِ، فَإِنْ عُلِمَ بَعْدَ العَقْدِ تَسَاوِي القِيمَةِ أَوْ مَعَهُ لِكَوْنِهِمَا مِنْ شَجَرَةٍ وَنَقْدٍ وَاحِدٍ فَاحْتِمَالانِ (م ١٢)".

(١) (مسألة – ١٠): قوله في العريَّة: (وفي جوازها في بقيَّة النُّمن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنسع، والتَّلخيـص، والبلغـة، والرَّعـايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصع ولا يجوز، وهو الصحيح.

اختاره ابن حامدٍ وابن عقيلٍ، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهم، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وجزم به في الحُرُّر وتذكرة ابن عبدوس، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ وصاحب الوجيز، والمنوَّر، وغيره، وقدَّمه في المغني، والشّرح. الوجه الثَّاني: يصحُّ ويجوز: قاله القاضّي، وهو مقتضى اختيار الشّيخ تقيُّ الدِّين، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

قلت: وهو الصُّواب عند من اعتاده.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (وتحرم المحاقلة وهي بيع الحبِّ المشتدِّ... في سنبله بجنسه، وفي بيعه بمكيل غير جنسه وجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والمقنع، والحرُّر، والشُّرح، والرُّعايتين، وألحاويين، والفائق، وغيرهم. أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والتَّلخيص، والنَّظم، وغيرهم.

وهو ظاهرٍ ما صحَّحه في البلغة، وجزم به في المنوَّر، وقطع به أيضًا في المغني في باب الرَّبا عند مسألة: والبرُّ، والشُّعير جنسان. والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنَّه قال: ولا يجوز بيع المحاقلة. واقتصر عليه.

(٣) (مسألة – ١٢): قوله: (وبيع ربويُ بجنسه، ومعه أو معهما من غير جنسـهما، كمـدُ عجـوةٍ ودرهـم بمثلهمـا أو بدرهمـين أو بمدَّين، فإن علم بعد العقد تساوي القيمة أو معه لكونهما من شجرةٍ ونقدٍ واحدٍ فاحتمالان). انتهى.

هذان الاحتمالان ذكرهما القاضي في خلافه، وأطلقهما ابن رجبٍ في قواعده. انتهى.

أحدهما: لا يصع.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب، لإطلاقهم المنع، وصحَّحه أبو الخطَّاب في الانتصار.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وعنه: يجوز إن زاد المفرد أو استويا قدرًا ومعهما. غيرهما من ربويُّ أو غيره.

قال المصنّف: وأخبر بعضهم وأهمل بعضهم التساوي. وفيه نظرٌ. انتهى.

والاحتمال النَّاني: يصحُّ، وذكرهما في القواعد وجهين وقال:

أحدهما: الجواز لتحقّق التساوي.

والثَّاني: المنع، لجواز أن يعيب أحدهما قبل العقد فتنقص قيمته وحده. انتهى. والذي يظهر على هذا التعليل أنَّ الجواز أقيس وتعليل الثَّاني ضعيفٌ.

> (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُفَرَدُ مِثْلَ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ فَاقَلُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ. وَعَنْهُ: يَجُوزُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الَّذِي مَعَهُ مَقْصُودًا، كَالسَّيْفِ الْمُحَلَّى، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، وَأَنَّهُ يَجُــوزُ فِضَـّةٌ لا يَقْصِدُ غِشْهَا بِخَالِصَةٍ مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَإِنْ كَانَتْ الحِلْيَةُ مِنْ غَيْرٍ جِنْسِ النَّمَنِ جَازَ. دَءَهُ لَهُ لا

وَفِي الإِرْشَادِ: هِيَ أَظْهَرُهُمَا، لآنُهُ لَوْ ٱسْتُحِقُّ وَتَلِفَ لَمْ يَدْرِ بِمَ يَرْجِعُ، وَلَوْ بَاعَ بُرًا بِشَعِيرٍ فِيهِ مِنْ جِنْسِهِ بِقَصْدِ تَحْصِيلِهِ مُنِعَ، عَلَى الْآصَحُ، وإلاَّ فَلا، وَكَذَا تُرَابٌ يَظْهَرُ أَثَرُهُ.

وَفِي بَيْعٍ شَنَاةٍ ذَاتِ لَبَنٍ أَوْ صُوفِ بِمِثْلِهَا، أَوْ لَبَنِ بِشَاةٍ فِيهَا لَبَنَّ، أَوْ دِرْهَمٍ فِيهِ نُحَاسٌ بِنُحَاسٍ، أَوْ بِمِثْلِهِ. أَوْ نَـوَى بِتَمْسِ فِيهِ نَوَاهُ، وَنَحْوِهِ، رَوَايَتَانَ (م ١٣)^(١).

وَإِنْ بَاعَ نَوْعَيْ جِنْسَ مُخْتَلِفَيْ القِيمَةِ بِنَوْعٍ مِنْهُ أَوْ نَوْعَيْنِ، فَقِيلَ: كَمُدُّ عَجْوَةٍ.

وَعَنْهُ: فِي النَّفْلَدِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ، والمُغْني، والتَّرْغِيبِ، وغيرهم (م ١٤)(٢).

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي بيع ذات لين أو صوف بمثلها، أو لين بشاةٍ فيها لينٌ أو درهمٌ فيه نحاسٌ بنحاسٍ، أو بمثله أو نــوّى بتمر فیه نوًی، ونحوه، روایتان). انتهی.

وأطلقهما في النُّوى بتمرٍ فيه نوَّى، واللَّبن بشاةٍ ذات لبن، والصُّوف بنعجةٍ عليها صوفٌ في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والرُّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم.

إحداهما: يجوز ويصحُ وهو الصُّحيح.

جزم به في الوجيز وغيره وصحَّحه في التُصحيح وغيره، في بعض الصُّور، واختاره ابن حامدٍ وابن أبي موسى، والقاضي في الجرُّد، والشَّارح، وغيرهم.

وقدَّمه في بعض الصُّور في الحرَّر وشرح ابن رزينٍ.

قال في الكافي: ويجوز بيع شاةٍ ذات صوف بمثلها وجهًا واحدًا.

قلت: وهذا مَّا لا شكُّ فيه، وكذا بيع شاةٍ ذات لبن بمثلها.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، اختاره أبو بكر، والقاضي في خلافه، وقدُّمه في الهادي.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: يجوز بيع اللِّبن، والصُّوف بشاةٍ ذات لين أو صوف، ولا يجوز بيع نوَّى بتمر بنواه.

قال الشَّارح على رواية الجواز: يجوز بيع ذلك متفاضلاً أو متساويًا. انتهى.

وقال في القواعد الفقهيَّة: ولعلُّ المنع يتنزُّل على ما إذا كان الرَّبويُّ مقصودًا، والجواز على عدم القصد، وقد صـرَّح باعتبـار عـدم القصد ابن عقيل وغيره، ويشهد له تعليل الأصحاب كلُّهم الجواز بأنَّه تابعٌ غير مقصودٍ.

قلت: وهو الصُّواب.

تنبيه: في إطلاق المصنّف في بيع ذات اللِّين، والصُّوف بمثلهما نظرٌ، إذ المذهب الصَّحَّة في ذلك، كما جزم بــه في الكــافي في الثَّانيــة، والقول بعدم الصُّحَّة فيهما ضعيفٌ جدًّا، فيما يظهر، لأنَّ ذلك يدخل تبعًا، ويدخل في عموم قولهم: يجوز بيع الحيوان بالحيوان.

(٢) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن باع ٍنوعي جنسٍ مختلفي القيمة بنوعٍ منه أو نوعين، فقيل: كمدٌ عجــوةٍ، وعنــه: في النّقــد، وعنــه: يجوز، اختاره صاحب التّنبيه، والمغني، والتّرغيب، وغيرهم). انتهى.

وأطلِقهنُّ في القواعد الفقهيَّة رواية الجواز هي الصَّحيحة، اختارها أبو بكرٍ في التَّنبيه وصاحب المغني، والـنّرغيب، وغيرهم، كمـا

قال في التَّلخيص: وهو الأقوى عندي، وصحَّحه النَّاظم، وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الشُّرح، والفـائق، والقــول بأنَّهــا كمدُّ عجوةٍ اختاره القاضي.

قال في القواعد الفقهيَّة: وهي طريقة القاضي وأصحابه، وجزم به في الخلاصة، والمنوَّر وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم. وقدُّمه في الحرُّر وغيره، وأطلقهما في المستوعب، والكافي، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين.

قال في الرَّعاية الكبرى: وجهان، وقيل: روايتان. ورواية أنَّها كمدَّ عجوةٍ في النُّقود لا في غيرها، لم أطَّلع على من اختارها.

وَيُشْتَرَطُ فِي بَيْعٍ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رِبَا الفَصْلِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا الحُلُولُ، والقَبْضُ فِي المَجْلِسِ، نَصُّ عَلَيْهِ. فَيَحْرُمُ مُدُّ بُرٍّ بِمِثْلِهِ بِجِنْسِهِ أَوْ شَعِيرٌ وَنَحْوُهُ نَسِيفَةً، وَكُذَا إِنْ صَرَفَ الفُلُوسَ النَّافِقَة بنقُدٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُمُور: لَا اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيل وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ رَوَايَةً.

وَلا يُشْتَرَطُ قَبْضُ مَكِيلٍ بِمَوْزُونٍ، عَلَى الْأَصَحُ، وَفِي النَّسَاء روَايْتَان (م ١٥)(١).

وَذَكَرَهُمَا جَمَاعَةٌ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي العِلَّةِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيُّرَ ربَوَيّ.

وَمَا جَازَ تَفَاضُلُهُ كَثِيَابٍ وَحَيَوَانٍ يَجُوزُ النُّسَاءُ فِيهِ: ﴿لآمْرِ النَّبِيِّ ﷺ اَبْنَ العَاصِ بِابْتِيَاعِ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ وَثَلاثَةِ نَسِيئَةً لِيُنْفِ ذَ

قال في الانْتِصَارِ: فَإِنْ قِيلَ: لَعَلُّهُ ابْتَاعَ عَلَى بَيْتِ المَّالِ لا فِي ذِمْتِهِ، لأَنَّهُ قَضَاهُ مِنَ الصَّدَقَةِ، قُلْنَا: إنْمَا ابْتَاعَ فِي ذِمْتِهِ، وَلِلإِمَامِ ذَلِكَ لِلْمَصْلَحَةِ، وَيَقْضِيهِ مِنْ بَيْتِ الْمَال.

وَكَذَا أَجَابَ ابْنُ عَقِيلِ: المَالُ لا يَثْبُتُ فِي مَالٍ، والدَّيْنُ لا يَثْبُتُ إِلاَّ فِي الدَّمَمِ، وَمَتَى أُطْلِقَتِ الآعْوَاضُ تَعَلَّقَتْ بِالدُّمَمِ، وَلَوْ عُيِّنَتْ الدُّيُونُ فِي أَعْيَانَ أَمْوَالَ لَمْ يَصِيحٌ، فَكَيْفَ إِذَا أُطْلِقَتْ؟

فَعَلَى هَذَا قَالَ بَعْضُ أَصَّحَابِنَا: الجِنْسُ شَرْطٌ مَحْضٌ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ قِيَاسًا عَلَى كُلُّ شَرْطٍ، كَالإِحْصَانِ مَعَ الزُّنَا. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ. فِعْلَةُ النُّسَاءِ الْمَالِيَّةِ. ۗ

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ إِنْ بِيعَ بِجِنْسَدِ، فَالجِنْسُ أَحَدُ وَصْفَيْ العِلَّةِ، فَأَثْرَ.

وَعَنْهُ: مُتَفَاضِلاً، اَخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَتَّى حَرُمَ، فَإِنَّ كَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا نَقْدُ، فَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ نَسِينَةً جَازَ، وَإِنْ كَانَ نَقْـدًا، والعِوَضَان أَوْ أَحَدُهُمَا نَسِيثَةٌ لَمْ يَجُزْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ دِوَايَةٌ يَحْرُمُ رِبَا فَصْلِ، لآنَهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةً.

وَإِنْ تَصَارَفَا ذَمَبًا بِفِضَّةٍ عَيْنًا بِعَيْنٍ وَلَوْ بِوَرْنٍ مُتَقَدِّم أَوْ خَبَّرَ صَاحِبَهُ فَوَجَدَ أَحَدُهُمَا عَيْبًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ بَطَلَ.

قَالَ الشَّيْخُ. كَقَوْلِهِ: بغْتُك هَذًا البُّغْلَ فَإِذَا هُوَ حِمَارٌ.

وَعَنْهُ: يُصِحُ لازمًا.

وَعَنْهُ: لَهُ رَدُهُ وَأَخْذُ البَدَل، وَإِنْ كَانَ مِنْ جنْسِهِ فَفِي الوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: بَطَلَ، وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ جَعْفَرْ وَابْسُ الْحَكَم، والآشهَرُ: لَهُ قَبُولُهُ وَأَخْذُ أَرْشُ الغَيْبِ فِي المُجْلِس، وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ جَعَلا أَرْشَهُ مِنْ غَيْرِ جنْسِ الثَّمَن؛ لآنُهُ لا يُعْتَبَرُ قَبَضُهُ، كَيْعِ بُرَّ بِشَعِيرِ فَيَجِدُ أَحَدُهُمَا عَيْبًا فَيَأْخُذُ أَرْشَهُ فِرْهَمًا بَعْدَ التَّقُرُّقِ، وَلَهُ رَدُّهُ وَلا بَدَلَ لَهُ، لَآنَهُ يَأْخُذُ مَا لَهُمْ يَشْتَرِهِ، إِلاَّ عَلَى مَا اللَّهُ وَلَهُ مَا اللَّهُ وَلَهُ مَا اللَّهُ وَلَهُ رَدُّهُ وَلا بَدَلَ لَهُ، لَآنَهُ يَأْخُذُ مَا لَهُمْ يَشْتَرِهِ، إِلاَّ عَلَى مَا اللَّهُ وَلَهُ رَدُّهُ وَلا بَدَلَ لَهُ، لَآنَهُ يَأْخُذُ مَا لَهُمْ يَشْتَرُهِ، إلاَّ عَلَى مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ وَالْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا بَدَلَ لَهُ مَا لَهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَالْعَلَقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَهُ أَلُولُكُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ إِلَّا عَلَى اللَّهُ لَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللللّهُو روَايَةٍ: لَا تُتَعَيِّنُ النَّقُودُ.

وَخَذَ أَخَدُهُمُنَا عَيْبًا فَلَهُ بَدَلُهُ، وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي العَيْبِ، وَإِنْ تَصَارَفَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عَيْبِهِ صَحَّ؛ لآنَ الْمَجْلِسَ كَحَالَةِ العَقْدِ، فَإِنْ وَجَدَ أَخَدُهُمَا عَيْبًا فَلَهُ بَدَلُهُ، وَلَهُ الرَّضَا بِعَيْبٍ مِنْ جِنْسِهِ، فَإِنْ تَفَرَّقَا، والعَيْبُ مِنْ جِنْسِهِ. وَذَكَرَ جَمَاعَةً: أَوْ غَيْرُهُ فَعَنْهُ: لَهُ بَدَلُهُ، لآنَهُ بَدَلُ عَنِ الآوَّلِ، كَالْمَسَلُم فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ الفَسْخُ إِنْ بُسَلِلَ لَهُ، وَلَهُ أَخِذُ أَرْشِ

بَعْدَ التَّفَرُق.

إحداهما: يجوز، وهو الصُّحيح، صحَّحه في الخلاصة، والنَّظم، وغيرهما.

وجزم به في المنوّر وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهما.

وقدُّمه في الحرُّر، والفائق، وغيرهما.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، قطع به الخرقيُّ وصاحب الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح.

⁽١) (مسألة - ١٥): قوله: (ولا يشترط قبض مكيل بموزون، على الأصحّ، وفي النّساء روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمغني، والكاني، والمقنع، والهادي، والمستوعب، والتَّلخيص، والبلغة، والشُّـرح وشرح ابن منجًا وابن رزين، والرّعايتين، والحاويين، والزّركشيّ، وغيرهم.

وَعَنْهُ: لَيْسَ لَهُ بَدَلُهُ، فَيَفْسَخَ أَوْ يَمْسِكَ فِي الجَمِيعِ، وَلا أَرْشَ بَعْدَ الفُرْقَةِ (م ١٦)(١).

وَيُعْتَبُرُ قُبْضُ البَدَل فِي مَجْلِس الرُّدِّ.

وَإِنْ تَصَارَفَا مَا يَجَبُ فِيهِ التَّمَاثُلُ فَكَذَلِكَ.

وإن تصدرت لد يدبب بيير السدس مستور . وَقِيلَ: وَفِي الآرْشِ، وَهُوَ سَهُوْ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَبْطُلَ كُلُّ عَقْدِ صَرْفُو إِنْ تَخَايَرًا قَبْلَ القَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ. وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الْوَفَاءِ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَخْصُلَ التَّعْبِينُ قَبْضًا فِي الصَّرْفُو، وَأَنَّهُ لا يُعَتَبُرُ فِيهِ غَيْرُ التَّسْلِيطِ بِالقَوْلِ مَعَ تَعْبِينِ وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الْوَفَاءِ: يَخْتَمِلُ أَنْ يَخْصُلَ التَّعْبِينُ قَبْضًا فِي الصَّرْفُو، وَأَنَّهُ لا يُعَتَبُرُ فِيهِ غَيْرُ التَّسْلِيطِ بِالقَوْلِ مَعَ تَعْبِينِ الثَّمَنَيْنَ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلأَنَّهُ أُخَتُّصَّ بشُرُوطٍ.

مِنهُ تُخريجُ فِي الوَكِيلِ.

صُعَرِيجٌ عِن الْحَيْنِ الْمُعْرِينِ عَلَى الآصَحُ، إنْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا، والآخَرُ فِي الذَّمَّةِ مُسْتَقِرٌ بِسِغْرِ يَوْمِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ. لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ فِي بَيْعِ الإِبلِ بِالبَقِيعِ، وَلآنَهُ قَضَاءً، فَكَانَ بِالْفِلِ، لَكِنْ هُنَا بِالقِيمَةِ، لِتَعَدُّرِ الْفُسْلِ، وَهَــل يُشْـتَرَطُ حُلُولُـهُ؟ (۱۲) عَلَى وَجْهَيْن (م ١٧)^(٢).

مَّلَى وَابْنَ كَانًا فِي ذِمَّتَيْهِمَا فَاصْطَرَفَا، فَنَصُّهُ: لا يَصِحُّ، وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا. وَمَنْ وَكُلَ غَرِيَهُ فِي بَيْعِ سِلْعَةٍ وَأَخْذِ دَيْنِهِ مِسَنْ ثَمَنِهَا فَبَاعَ بِغَيْرِ جِنْسٍ مَا عَلَيْهِ، فَنَصُّهُ: لا يَأْخُذُ، وَيُتَوَجُّهُ كَشِرَاءٍ وَكِيلٍ مِنْ نَفْسِهِ. وَمَنْ عَلَيْهِ دِينَارٌ فَبَعَثَ إِلَى غَرِيهِ دِينَارًا أو بِشَمَنِهِ

أَوْ أَرْسَلَ إِلَى مَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ، فَقَالَ لِلرَّسُولِ: خُذْ حَقَّك مِنْهُ دَنَانِيرَ، فَقَالَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ: خُذْ صِحَاحًــا بِالدُّنَانِـيرِ، لُمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ لَمْ يُوَكِّلْهُ فِي الصَّرْفِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١٦): قوله في الصَّرف: (وإن تصارفا ذلك بغير عينه صحٌّ. فإن وجد أحدهما عِيبًا فله بدله، وله الرُّضا بعيسبو من جنسه، فإن تفرُّقا، والعيب من جنسه وذكر جماعةً: أو غيره فعنه: له بدله... وله أخذ الأرش بعد التَّفرُق، وعنه: ليس له بدلـه، فيفسـخ أو يمسك في الجميع، ولا أرش بعد التَّفرقة). انتهي.

إحداهما: لِيس له بدله، فيفسخ أو يمسك في الجميع ولا أرش بعد التَّفرقة، قدَّمه في الرَّعاية.

والرَّواية الثَّانية: له بدله، وليس له الفسخ، وله آخذ الأرش بعد التَّفرُق وأعلـــم أنَّ الصَّـرف إذا وقــع في الذَّمَّة وتفرَّقـا ثــمَّ وجــد أحدهما ما قبضه معيبًا من جنسه فالصَّرف صحيح، ثمَّ هو مخيَّرٌ بين الرَّدِّ، والإمساك، فيإن اختيار السرَّدُّ فهيل يبطيل العقيد أم ٢٧ فيمه

وأطلقهما في المقنع، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: لا يبطل، وهو الصّحيح، اختاره الخرقيُّ، والخلال، والقاضي وأصحابه، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به في الحُمرُر، فعلى هذه الرُّواية له البدل في مجلس الرُّدَّ، فإن تفرُّقا قبله بطل العقد.

والرُّواية الثَّانية: يبطل العقد، اختاره أبو بكرٍ، وإن اختار الإمساك فله ذلك بلا ريــب، لكـن إن طلـب معــه الأرش فلــه ذلــك في الجنسين، على الرُّوايتين.

قال الزُّركشيُّ: هذا هو المحقَّق.

وقال أيضًا: وقال أبو محمَّدٍ: له الأرش، على الرُّواية الثَّانية لا الأولى. انتهى.

(٢) (مسألة – ١٧): قوله في المقاصّة: (وهل يشترط حلوله؟ على وجهين). انتهى.

وأطلقهما ابن رزينٍ في شرحه، والزُّركشيُّ، قال ابن رزينٍ: توقُّف الإِمام أحمد.

أحدهما: لا يُشتّرط، وهو الصُّحيح، صحَّحه في المغني، والشّرح، والنَّظم، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم. والوجه الثَّاني: يشترط.

قال في الوجيز: حالاً.

فهذه سبع عشرة مسألةً.

(ع): ما أجمع عليه

(خ): مخالفة الأثمة (و): موافقة الأئمة الثلاثة وَلِهَذَا لَوْ بَعَثَ الْمُدَّيْنِ مَعَ الرُّسُولِ بِغَيْرِ نَقْدٍ عَلَيْهِ رَهْنًا أَوْ قَضَاءً، فَلَهَبَ، فَينَ البَاعِثُ.

وَمَتَى صَارَفَهُ فَلَهُ الشَّرَاءُ مِنْهُ مِنْ جَنْسَ مَا أَخَذَ مِنْهُ بلا مُوَاطَّأَةٍ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِي الْمَجْلِس، وَمَنَعَهُ ابْنُ أَبِّي مُوسَى إِلاَّ أَنْ يَمْضِيَ لِيُصَارَفَ غَيْرَهُ فَلَمْ يَسْتَقِمْ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ: مَا يُعْجَبُنِي إِلاَّ أَنْ يَمْضِيَ فَلَمْ يَجِدْ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: مِنْ غَيْرُهِ أَعْجَبُ إِلَيُّ.

وَإِنْ شَرَطَ شَرَطًا فِي صَرَّفَيِّ، نَحْوَ إِنْ خَرَجَ رَدِيثًا رَدَدْته، فَقَالَ أَحْمَدُ: لا يَجُوزُ، وَقَالَ: مَكْرُوهً.

وَنَقَلَ المَرُوذِيُّ وَأَبُو الحَارِثِ: إِنْ تَصَارَفَا فَخَرَجَ فِي اللَّرَاهِم رَدِيءٌ لَهُ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ.

وَاللَّوْرَاهِمُ تَتَعَيِّنُ بِالنَّعْنِينَ فِي العَقْدِ، فَلا تُبَدُّلُ، وَإِنْ بَانَتْ مَغْصُوبَةً بَطَلَ، وَمُعِيبَةً مِنْ جِنْسِهَا لَهُ الرَّدُ، وَمِنْ غَيْرِهِ يَبْطُلُ.

وَعَنْهُ: لا يَتَعَيَّنُ، فَتُبَدِّلُنُ مَعَ غَصْبٍ وَعَيْبٍ، وَإِنْ نَذَرَ صَدَقَةً بدِرْهُم بعَيْنِهِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، ذَكَرَهُ القَاضيي وَحَفِيدُهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَتَعَيَّنُ، فَلَوْ تَصَدَّقَ بِهِ بِلا أَمْرِهَ لَمْ يَصْمَنُهُ، وَيَصْمَنُهُ عَلَى الآوُل، وَسَلَّمَ الحَنَفِيَّةُ النَّعْيِينَ فِي هِبَــةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَنَذْرٍ، قَالُوا: لآنَ التَّعْيِينَ فِي ذَلِكَ حُكِمُ الفَبْضِ، وَفِي غَيْرِهِ الثَّمَنُ حُكْمُ العَقْدِ يَأْتِي عَقِبَهُ.

وَتَجُورُ مُعَامَلَةً بِمَغْشُوشٍ جِنْسِهِ لِمَنْ يَعْرِفُهُ، وَكَرِهَهُ أَبُو الْمَالِيَ لِغَيْرِهِ، وَيَجُورُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ، عَلَى الآصَحُ، وَهُمَا فِي ضَرَّبِهِ.

ُ وَجَوَّزَ أَبُو الْمَعَالِي الْمُعَامَلَةَ إِنْ اشْتَهَرَ قَدْرُهُ، وَإِنْ جُهِلَ وَغِشْهُ مَقْصُودٌ يَجُوزُ مُعَيَّنًا إِنْ مَازَجَ لا فِي الذَّمَّةِ، وَغَـيْرُ الْمَقْصُـودِ بَاطِنًا يَجُوزُ مُعَيَّنًا إِنْ لَمْ يُمَازِجْ.

قَالَ شَيْخُنَا: الكِيمَيَّاءُ خِشَّ، وَهِيَ تَشْبِيهُ المَصْنُوعِ مِنْ ذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالمَخْلُوقِ، بَاطِلَـةٌ فِي العَقْـلِ، مُحَرَّمَةٌ بِـلا نِزَاعِ بَيْنَ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، ثَبَتَ عَلَى الرُّوبَاصِ أَوْ لاَ، ويَقْتَرِنْ بِهَا كَثِيرًا السِّمِيَاءُ، الَّتِي هِيَ مِنَ السَّخْرِ، والزُّجَاجُ مَصْنُـوعٌ لا مَخْلُوقٌ.

وَمَنْ طَلَبَ زِيَادَةَ المَالِ بِمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ عُوقِبَ بِنَقِيضِهِ، كَالْمَرَابِي، وَهِيَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنْهُ، وَلَوْ كَانَتْ حَقًّا مُبَاحًا لَوَجَبَ فِيهَا خُمُسٌ أَوْ زَكَاةٌ، وَلَمْ يُوجَبُ عَالِمٌ فِيهَا شَيْعًا.

والقَوْلُ بِأَنْ قَارُونَ عَلِمَهَا بَاطِلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا وَيَعْمَلُهَا إِلاَّ فَيْلَسُوفْ أَوْ اتَّحَادِيٌّ أَوْ مَلِكٌ ظَالِمٌ.

وَلَوْ بَاعَ شَيْتًا نَسِيئَةً أَوْ بِشَمَنِ لَمْ يَقْبِضُهُ، فِي ظَاهِر كَلامِهِ، وَذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والآكثَوُ، ثُمُّ اشْتَرَاهُ بِأَقَلَ مِمَّا بَاعَهُ، قالَ أَبُو الخَطَّابِ، والشَّيْخُ: نَقْدًا، وَلَمْ يَقَلُهُ أَحْمَدُ، والآكثَوْ، وَلَوْ بَعْدَ حِلَّ أَجَلِهِ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِم وَسِنْدِي، بَطَلَ الثَّانِي.

نَصَّ عَلَيْهِ وَذَكَرَهُ الْآكَثَرُ، لَمْ يَجُزُ اسْتِحْسَانًا، وَكَذَا فِي كَسَلَامِ القَسَاضِي وَأَصْحَابِهِ القِيَسَاسُ صِحَّةُ البَيْعِ، وَمُرَاذُهُمُمْ أَنَّ القِيَاسَ خُولِفَ لِدَلِيل، إلاَّ أَنْ يَتَغَيَّرَ فِي نَفْسِهِ أَوْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ أَوْ بغَيْر جنْس ثَمَنِهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ وَجُّةً: بِعَرَضٍ، اخْتَارَهُ الشُّيْخُ، أَوْ يَشْتَرِيه بِمِثْلِ ثَمَنِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ، لا مِنْ وَكِيلِهِ، وَسَــالَلهُ الْــرُّوذِيُّ: إِنْ وَجَدَّهُ مَعَ آخَرَ يَبِيعُهُ بِالسُّوقُ ٱيشْتَريهِ بِاقَلُ؟ قال: لا، لَمَلَّهُ وَقَعَهُ ذَاكَ إلَيْهِ يَبِيعُهُ.

وَتُوُقُفَّ فِي رِوَاَيَةِ مُهَنَّا فِيمَا إِذَا نَقُصَ فِي نَفْسِهِ، وَحَمَلَهُ فِي الحِلافِ عَلَى أَنْ نَقْصَهُ أَقَلُ مِنَ النَّقْـصِ الَّـذِي اشْـعَرَاهُ بِـهِ، فَتَكُونُ عِلَّهُ النَّع بَاقِيَةً، وَهَذِهِ مَسْأَلَهُ العَيِّنَةِ.

وَعِنْدَ أَبِي أَلْخَطَّابِ: يَجُوزُ قِيَاسًا، وَكَذَا فِي التَّرْغِيبِ: لَمْ يَجُزْ اسْتِحْسَانًا.

وَكَذَا فِي كَلامِ القَاضِي وَأَصْحَابِهِ: القِيَاسُ صِحَّةُ البَيْعِ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّ القِيَاسَ خُولِفَ لِدَلِيلِ رَاجِعِ، فَلا خِــلافَ إِذَا فِـي لَمُسْالَةِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّهُ يَصِحُ الآوَّلُ إِذَا كَانَ بَتَاتًا بلا مُوَاطَّأَةٍ، وإلاَّ بَطَلا، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ (و هـ م).

وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ مُرَادَ مَنْ أَطْلَقَ هَذَا، إلاَّ أنَّهُ قَالَ فِي الانْتِصَار: إذَا قَصَدَا بالآوُّل النَّانِيَ يَحْرُمُ، وَرَبُّمَا قُلْنَا ببُطْلانِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: يُحْتَمَلُ إِذَا قَصَدَا أَنْ لا يَصِحًّا، وَإِنْ سَلَّمَ فَالبَيْعُ الآوُّلُ خَلا عَنْ ذَريْعَةِ الرَّبَاٰ.

وَأَجَابَ عَنْ قَوْل عَائِشَةَ رضي الله عنها: بنْسَ مَا شَرَيْت وَبَنْسَ مَا اشْتَرَيْت، أَنَّهُ لِلتّأكييدِ.

(ر): روایتسان

الفسروع - كتاب البيع

قَالَ أَحْمَدُ رضي الله عنه فِيمَنْ فَعَلَهَا: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يُكْتَبَ عَنْهُ الحَدِيثُ. وَحَمَلُهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الوَرَعِ، لأَنَّهُ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الاجْتِهَادُ.

مَّعَ أَنَّهُ ذُكِرَ عَنْ قَوْل عَاثِشَةَ رضي الله عنها: إنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَبْطَلَ جهَادَهُ، أَنَّهَ ا يَلْحَقُ فِيهَا الوَعِيدُ، وَعَكْسُ العَيِّنَةِ مِثْلُهَا، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يَجُوزُ بلا حِيلَةٍ.

وَنَقَلَ الْمُؤُودِيُّ فِيمَنْ يَبِيعُ الشِّيءَ ثُمُّ يَجِدُهُ يُبَاعُ ٱيَشْتَرِيهِ بَأْقَلُ مِمَّا بَاعَهُ بِالنَّقْدِ قَالَ: لا، وَلَكِنْ بِأَكْثَرَ لا بَأْسَ، وَلَـوْ اخْتَـاجَ إِلَى نَقْدٍ فَاشْتَرَى مَا يُسَاوِي مِائَةً بِمِائَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَهِيَ التُّورُّقُ.

وَعَنْهُ: يُكُرُهُ، وَحَرَّمَةُ شَيْخُنَا. َنَقَلَ أَبُو دَاوُد: إِنْ كَانَ لا يُرِيدُ بَيْعَ الْمَتَاعِ الَّذِي يَشْتَرِيهِ مِنْكَ هُوَ أَهْوَنُ فَإِنْ كَـانَ يُرِيـدُ بَيْعَهُ فَهُوَ العَيَّنَةُ، وَإِنْ بَاعَهُ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ، وَهِيَ العَيَّنَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَكُرِهَ أَخْمَدُ رضي الله عنه أَنْ لا يَبِيعَ الرَّجُلُ إِلاَّ نَسِيقَةً، مَعَ جَوَازِهِ، وَمَنْ بَاعَ غَرِيَهُ بِزِيَادَةٍ لِيَصْبِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ، وَلَوْ بَاعَ ربَويًّا نَسِيقَةً حَرُمَ أَخْذُهُ عَنْ ثَمَيْهِ مَا لا يَبَاعُ بِهِ نَسِيقَةً، لاَّنَّهُ بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَجَوَّرُهُ شَيْخُنَا لِحَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ مُنْأَدَةًا، رَبِّالِهِ: وَمَا مُنْ رَبِّاتُ السَّنَةِ عَنْ أَنْ مُنْهِ مَا لا يُبَاعُ بِهِ نَسِيقَةً، لاَنْهُ بَيْعُ دَيْنِ بِدَيْنِ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَجَوَّرُهُ شَيْخُنَا لِحَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ مُطْلَقًا، وَقَالَ: قِيَاسُ مُسْأَلَةِ العَيِّنَةِ أَخْذُ غَيْرَ جُنْسِهِ.

وَيَحْرُمُ قَطْعُ دِرْهَم وَقِطْعَةٍ وَدِينَارٍ وَكَسُّرُهُ وَلُوْ بِصِيَاعَةٍ، وَإِعْطَاءُ سَائِلٍ إِلاَّ الرَّدِيءَ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَاحْتَجَ * بِنَهْيِهِ عليه السلام عَنْ كَسْرِ سِكَّةِ المُسْلِمِينَ الجَائِزَةِ بَيْنَهُمْ إِلاَّ مِنْ بَأْسٍ»، وَهُوَ خَــبَرِّ ضَعِيـف، وَبِأَنَّـهُ فَسَـادٌ فِـي

وَعَنْهُ: كَرَاهَةُ التَّنْزِيَةِ، قَالَهُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: لا يُعْجِبُنِي، قَالَ: والبَّأْسُ أَنْ يُخْتَلَفَ فِي دِرْهَم أَوْ دِينَارٍ، هَلْ هُوَ رَدِيءٌ أَوْ جَيِّلًا فَيَكُسَرُ لِهَذَا المُغنَى.

وَاحْتَجَّ بِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه كَانَ يَكْسِرُ الزُّيُّوفَ وَهُوَّ عَلَى بَيْتِ الْمَال.

وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: يُكْرُهُ كِتَابَةُ القُرْآن عَلَى الدَّرَاهِم عِنْدَ الضَّرْبِ. وَقَدْ فنَهَى علَيه الصلاة، والسلام عَن الكَسُر، لِمَا عَلَيْهَا مِنْ أَسْمَاء اللَّهِ تَعَالَى»، فَيَتَنَاقُرُ عِنْدَ الكَسْر، قَالَ: وَيُكْرَهُ نَثُرُهَا عَلَى الرَّاكِبِ، لِوُقُوعِهَا تَحْتَ أَرْجُلِ اللَّوَابُ، كَلِنَا قَالَ: وَلَمْ يَضْرِبُ النَّبِيُّ ﷺ وَلا الخُلَفَاءُ الآرْبَعَةُ الدُّرَاهِمَ، وَإِنَّمَا ضُرِبَتْ عَلَى عَهْدِ الحَجَّاج، قَالَهُ أَحْمَدُ.

قَالَ أَحْمَدُ نِيمَنْ مَعَهُ دِينَارٌ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ رَدِيءٌ أَوْ جَيِّدٌ، فَجَاءَ بِهِ رَجُلاً فَاشْتَرَاهُ عَلَى أَنْهُ رَدِيءٌ: لا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ فِي الوَرْن بحَبُّ الشُّعِير، قَدْ يَتَفَاضَلُ: يُعَيُّرُ ثُمُّ يُوزَنُ بهِ.

```
باب السُّلُم والتُّصَرُّف في الدِّين
```

يَصِحُ بِلَفْظِهِ وَلَفْظِ السُّلَفِ، والبَّيْعُ بشُرُوطٍ:

أَحَدُهَا : ضَبْطُ صِفَاتِهِ، كَمَكِيل وَمَوْزُون.

والمَذْهَبُ: وَمَذْرُوعٌ، وَفِيهِ روَايَةٌ وَعَلَى الْأَصَحُّ: وَحَيَوَان آدَمِيُّ وَغَيْرُهِ.

وَفِي مَعْدُودٍ كَفَوَاكِهَ وَبُقُولٍ وَجُلُودٍ وَرُءُوسِ وَيَيْضِ رِوَايْتَانَ (م ١، ٣)(١).

وَفِيمَا خَلْطُهُ مَقْصُودٌ مُتَمَيَّزٌ كَثِيَابٍ مَنْسُوجَةٍ مِنْ نَوْغَيْنَ وَخِفَافٍ وَنُشَّابٍ وَنَبْل وَرمَاح.

وَقِيلَ: وَقِسِيُّ وَجُهَانَ (م ٤، ٥)(٢) لا جَوْهَرَ وَنَحُوّهُ.

(١) (مسألة – ١ – ٣): قوله: (وفي معدودٍ كفواكه ويقولٍ وجلودٍ ورؤوسٍ وبيضٍ روايتان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى – ١): هل يصحُّ السُّلم في الفواكه، والبقول أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الإرشاد، والهداية وعقود ابن البنّاء، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمغنى، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحرُّر، والشُّرح، والنُّظم، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى: ولا يصحُّ في معدودٍ مختلفٍ، على الأصحُّ.

قال أبو الخطَّاب: لا أرى السُّلم في الرُّمَّان، والبيسض، وجـزم بـه في الوجـيز، وقدَّمـه في الخلاصـة وشـرح ابـن رزيـنِ، والرَّعايـة الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر.

(المسألة الثَّانية - ٢): هل يصحُّ السَّلم في البيض أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم فيه كالحكم في الفواكه، والبقول خلافًا ومذهبًا، وتقدُّم كلام أبي الحطَّاب وغيره.

(المسألة الثَّالثة – ٣): هل يصحُّ السُّلم في الجلود، والرُّؤوس ونحوها أم لا يصحُّ؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والحرُّر، والشُّرح، والفائق، والزُّركشيِّ، وغيرهم.

إحداهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

جزم به في الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح، والرَّعاية الكبرى.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

قال النَّاظم: وهو أولى، وقدُّمه في التُّلخيصُ في مكان آخر، وجزم به القاضي يعقوب في التَّبصرة، وصحَّحه في تصحيح المحرُّر.

(٢) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (وفيما خلطه مقصودٌ متميّزٌ كثيابٍ منسوجةٍ من نوعــين وخفـافـــ ونشــابــ ونبــل ورمــاح، وقيــل:

وقسى وجهان). انتهى. فيه مسألتان:

(المسألة الأولى – ٤): هل يصحُّ السُّلم في النَّياب المنسوجة من نوعين أم لا؟

أطلـق الخـلاف، وأطلقـه في الهدايـة، والمسـتوعب، والمقنـع، والهـادي، والتّلخيـص، والححرّر، والرّعـايتين، والحـاويين، والفـانق، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، قطع به في المغني، والوجيز، وغيرهما.

وصحُّحه في التصحيح وتصحيح الحرُّر، والكاني، والشُّرح، وغيرهم.

وقدَّمه في اِلنَّظم وشرح ابن رزينٍ، وغيرهما.

والوجه النَّاني: لا يصحُّ، اختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.

(المسألة الثّانية - 0): هل يصحُّ السّلم في الخفاف، والنّشّاب، والنّبل المريّش، والرّماح أم لا يصحُّ؟ (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

(ر): روایتان

وَيُصِحُ فِي جُبُنِ وَحَلُّ وَتَمْرٍ وَلَبَنٍ وَخُبُرٍ وَلَحْم وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ، وَيُعْتَبَرُ مَوْضِعُ لَحْم مِنَ حَيَوانِ كَلَحْم فَخْلُو أَوْ جَنْب، نَقَلَهُ الْحِمَاعَةُ.

الجماعة. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: السَّلَمُ فِيهِ لا بَأْسَ بهِ، وَيُسَمَّى مَاعِزٌ غَثَّ أَوْ سَمِينٌ. ويَصِحُ فِي شَحْمٍ، قِيلَ لآخْمَدَ: إِنَّهُ يَخْتَلِفُ، قَالَ: كُلُّ سَلَفٍ يَخْتَلِفُ، وَسَكَنْجَبِينٍ وَنَخْوِهَا، لآنَ خَلْطَهُ لِمَصْلَحَتِهِ، وَلَبَنٍ ويَصِحُ فِي شَحْمٍ، قِيلَ لآخْمَدَ: إِنَّهُ يَخْتَلِفُ، قَالَ: كُلُّ سَلَفٍ يَخْتَلِفُ، وَسَكَنْجَبِينٍ وَنَخْوِهَا، لآنَ خَلْطَهُ لِمَصْلَحَتِهِ، وَلَبَنٍ فِيهِ مَاءٌ يَسِيرٌ وَدُهْن بَنَفْسَج وَوَرْدٍ وَنُحُوهِمَا.

وَفِي عَبُونَ المَسَائِلِ: لاَ فِي لَبُن حَامِض، لآنُهُ عَيْبٌ وَلا يَنْضَبِطُ، وَلا مَا خَلْطُهُ مَا لا يَنْفَعُهُ كَمَا فِي لَبَنِ وَمِشُ فِي ذَهَب، أَوْ لا يَتَمَيُّرُ كَنَقْدٍ مَغْشُوشٍ وَمَعَاجِينَ وَنَدٌ وَعَالِيَةٍ، وفِيهَا فِي الانْتِصَارِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، وَحَيَــوَانٍ حَـامِلٍ وَأَمَـةٍ وَوَلَدِهَا، لِنُدْرَةِ حَمْمِمَا الصَّفَةَ.

وَقِيلَ: وَلَحْم مَطْبُوخٍ وَمَشْوِيٌّ. وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي لُؤَلُؤٍ وَنَحْوِهِ وَخَلِفَ ات وَمَحَاجِينَ مَنْحٌ فِي الكُـلَّ، ثُـمُّ تَسْلِيمٌ فِي اللَّوْلُو، ثُمَّ تَسْلِيمٌ فِي الكُلِّ.

وَفِي شَهْلَا وََعَقِيقَ وَآلَيْتَا مَكْنَلِفَةِ الرَّأْسِ، والوَسَطِ وَجْهَانِ (م ٦، ٨)(١). الثَّانِي: ذِكْرُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ ثَمَنُهُ غَالِبًا، كَقَدْرِهِ وَنَوْجِهِ وَبَلَدِهِ وَحَدَاثَتِهِ وَجَوْدَتِهِ وَضِدَّهِمَّا. وَيَذْكُرُ فِي الْآصَحُ مَا يُمَيِّزُ مُخْتَلِفَ النُوْعِ، وَسِنَّ الحَيَوَانِ وَذُكُورَتَهُ وَالْنُوثَةُ وَسِمَنَهُ وَهُزَالَـهُ، وَرَاعِيًّا أَوْ مَعْلُوفًا، وَهَـلُ وَ مِنْ وَتَوْ مَنَا مِنْ وَمِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ عَالَيْهِ النَّوْعِ، وَسِنَّ الحَيَوَانِ وَذُكُورَتَهُ وَالنُوثَةُ وَسِمَنَهُ وَهُزَالَـهُ، وَرَاعِيًّا أَوْ مَعْلُوفًا، وَهَـلْ الآلَةُ أُحْبُولَةُ أَوْ كُلْبُ أَوْ فَهَٰذَ أَوْ صَقْرٌ.

وَعِنْدَ الشَّيْخِ: لا يُشْتَرَطُ هَذَا، لاَّنَّهُ يَسِيرٌ، قَالَ: وَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرُ فِي الرَّقِيقِ ذِكْرُ سِمَنٍ وَهُوَّالٍ وَنَجْوِهِمَا مِمَّا يَتَبَايَنُ بِهِ الثَّمَنُ

واعلم: أنَّ حكم ذلك حكم النَّياب المنسوجة من نوعين، على الصُّحيح من المذهب، كما قاله المصنَّف. وقاله المجد وغيرو. وقدم في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزين، وغيرهم الصُّحَّة هنا أيضًا، وهو الصَّحيح كما تقدُّم في الَّتي قبلها.

(١) (مسألة – ٦ – ٨): قوله: (وفي شهد وعقيق وآنية مختلفة الرَّاس، والوسط وجهان). انتهي.

(المسألة الأولى - ٦): هل يصحُّ السُّلم في الشُّهد أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح.

جزم به في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والنَّظم، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم، وصحَّحه في التَّلخيص.

والوجه الثَّاني: لا يُصحُّ.

(المسألة الثَّانية - ٧): هل يصحُّ السُّلم في العقيق أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، وعليه الأكثر.

وجزم به في المغني، والكافي، والشُّرح وشرح ابن رزين، وغيرهم، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: يصحُّ السُّلم فيها.

(المسألة النَّالثة – ٨): هل يصحُّ في الآنية المختلفة الرُّؤوس، والأوساط أم لا يصحُّ؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهـب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيـص، والشُّرح وشـرح ابـن منجًّا، والنَّظـم، والحـاوي الكبـير، والفـائق، والزّركشيّ، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

جزم به في مسبوك الذَّهب، والوجيز، وإدراك الغاية، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في المغني وشرح ابن رزين.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، صحَّحه في التَّصحيح، فعلى هذا الوجه يضَّبط بارتفاع حائطه ودور اسفله وأعلاه.

فَهَذَا أُوْلَى، والطُّولُ بالشُّبْرِ مُعْتَبَرُّ فِي الرُّقِيقِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فَإَنْ كَانَ رَجُلاً ذَّكَرَ طُويَلاً أَوْ رَبُّمًا أَوْ قَصِيرًا.

وَفِي ذِكْرِ الكُحْلِ، والدَّعَج، والبَّكَارَةِ، والثُّيوبَةِ وَنَحْوهَا وَجُهَان (م ٩)(١).

وَفِي غُيُونِ الْمَسَائِلِ: يُعَتَبُرُ ۚ ذِكْرُ الوَرْنِ فِي الطَّيْرِ، كَالكُرْكِيِّ، والبِّطَّ، لآن القَصْدَ لَحْمُهُ وَيَنْزِلُ الوَصْفُ عَلَى أَقَلُّ دَرَجَةٍ.

وَنَيْيَ التَّرْغَيبِ: وَلَا بُدُّ مِنْ ذِكْرِهِ بِلُغَةٍ يَفْهَمُهَا غَيْرُهُمَا لِيَرْجِعَ إِلَيْهِمْ عِنْدَ التَّنَارُعِ.

قَالَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ: ويَذْكُرُ فِيَ العَسَلِ المُكَانَ بَلَدِيٌّ جَبَلَيٌّ، واَلزُّمَانَ رَبِيعيٌّ خَرِيفيٌّ، واللَّوْنَ، لا قِدَمَهُ وَحَدَاثَتُهُ.

وَلا يَصِحُ شَرْطُ الآجْوَدِ، وَفِي الآرْدَا وَجَهَانِ (م ١٠)(٢).

وَلَهُ أَخَذُ نُوعٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ، كَذُونِ شَرَطِهِ مِنْ نَوْعِهِ.

وَقَالَ القَاضِيُّ وَغَيْرُهُ: يَلْزُمُهُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، كَغَيْر جنْسِهِ، نَقَلَهُ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ فِيهِ جَمَاعَةٌ: يَأْخُذُ أَذْنَى، كَشَعِيرِ عَنْ بُرَّ بِقَدْرِ كَيْلِهِ، وَلا يَرْبَحُ مَرَّتَيْنِ، وَاحْتَجَّ بِابْنِ عَبَّــاسٍ، وَبِأَنْــهُ أَقَــلُّ مِـنْ حَقّــهِ، وَيَلْزَمُهُ أَخْذُ أَجْوَدَ مِنْ نَوْعِهِ، فِي الْآصَحُ كُشَرْطِهِ وَلَوْ تَضَوَّرَ.

وَقِيلَ: يُحْرُمُ.

وَحَكَى رِوَايَةُ، نَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ: لا يَأْخُذُ فَوْقَ صِفْتِهِ بَلْ دُونَهَا، وَيَجُوزُ دَفْعُ عِـوَضِ زِيَـادَةِ الفَـدْرِ لا الجـودَةِ وَلا الرَّدَاءَةِ. وَإِنْ وَجَدَ عَيْبًا فَلَهُ أَرْشُهُ أَوْ رَدُّهُ.

الثَّالَثُ: ذِكْرُ قَدْرهِ بِالذُّرْعِ فِي المُذَّرُوعِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا ۚ فِيمَنَ أَسْلَفَ ۚ دَرَّاهِمَ إِلَى أَجَلِ عَلَى غَلَةٍ بِحُكُم أَنَّهُ إِذَا حَلَّ دَفَعَ الغَلَّةَ بِالْفَصَ مِمَّا تَسَاوَى بِخَمْسَةِ دَرَاهِمَ: هَذَا سَلَفَ بِنَاقِصِ عَنِ السِّعْرِ بِشَيْءٍ مُقَدَّرٍ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَبِيعَهُ بِسِعْرِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ أَوْ بِزِيَادَةٍ دِرْهَم فِيهِ الْغَرَارَةِ أَنْ يَبِيعَهُ بِسِعْرِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ أَوْ بِزِيَادَةٍ دِرْهَم فِيهِ الْغَرَارَةِ أَنْ نَقْبُوا اللَّهِي تَرَاضَيَا دِرْهَم فِيهَا وَفِي النَيْعِ بِالسِّعْرِ قَوْلاَنْ فِي مُلْهَبِ أَخْمَلَ، الآظَهَرُ جَوَارُهُ؛ لآنَهُ لا خَطَرَ وَلاَ غَرَرَ، وَلاَنْ قِيمَةَ المِثْلِ الَّتِي تَرَاضَيَا بِهَا أُولَى مِنْ قِيمَةٍ مِثْلَ لَمْ يَتَرَاضَيَا بِهَا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لا يَلْزَمُ فَإِذَا تَراضَيَا بِهِ جَازَ.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وفي ذكر الكحل، والدُّعج، والبكارة، والنُّيوبة ونحوهاً وجهان). انتهى.

وأطلقهما في البلغة.

قال في الرَّعاية الكبرى: وفي اشتراط ذكر الكحل، والدَّعج وثقل الأرداف ووضاءة الوجــه، وكــون الحــاجـين مقرونــين، والشُّــعر سبطًا أو جعدًا أو أشقر، أو أســود، والعين زرقاء، والأنف أقنى، في صحَّة السَّلم وجهان. انتهى.

أحدهما: يعتبر ذكر ذلك، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في التَّلخيص: قاله غير القاضي من أصحابنا.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح ومن تبعهما، ويذكر الثُّيوية، والبكارة، ولا يحتاج إلى ذكر الجعودة، والسُّبوطة. انتهى.

واختار الاشتراط في الجميع صاحب المستوعب.

والوجه الثَّاني: لا يعتبر ذكر ذلك، ويصحُّ السُّلم بدون ذكره، اختاره القاضي في الجرُّد، والخصال.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (ولا يصحُّ شرط الأجود، وفي الأردأ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والحرُّر، والشُّـرح وشـرح ابـن منجًا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحلهما: يصحُّ. وجزم به في المنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وصحَّحه في التَّلخيص، والبلغة، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

قال في التَّلخيص: لأنَّ طلب الأردأ من الأردأ عنادٌ فلا يثور فيه نزاعٌ.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وصحَّحه في النَّصحيح وتصحيح الحُرُّد.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وتجريد العناية، وهو الصُّواب.

وَفِي صِحَّةِ السَّلَمِ فِي مَكِيلٍ وَزُنَّا وَمَوْزُونِ كَيْلاً رِوَايْتَانِ مَنْصُوصَتَانِ (م ١١)(١).

فَإِنْ شَرَطَ مِكْيَالَ رَجُّلٍ أَوْ مِيْزَانَهُ أَوْ ذِرَاعَةُ وَلَيْسَ َلَهَا عُرَفَ لَمْ يَصِحَّ، كُقُولِهِ: فِسي مِثْسَلِ هَـذَا الشَّوْبِ، وإلاَّ صَـحَ، وَلا يَتَعَيْنُ فِي الآصَحَ وَفِي فَسَادِ العَقْدِ وَجُهَان (م ٢٢)(٢).

وَأَطْلَقَ أَبُو آخَطُابِ رِوَايَتُيْنِ فِي صِحْةً عَقْدِ بِتَعْيِينِ مِكْيَالٍ، وَيُسْلِمُ فِي مَعْدُودِ غَيْرِ حَيْوَانٍ يَتَقَارَبُ عَدَدًا.

وَعَنْهُ: وَزْنَا، مُطْلَقًا، وَعَنْهُ عَكْسُهُ.

الرَّابِعُ: ذِكْرُ أَجَلِ مَعْلُومٍ. نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ لَهُ وَقَعَ فِي النَّمَنِ عَادَةً، قَالَهُ أَصْحَابُكَ كَشَهْدٍ، وَلَيْسَ هَـذَا فِي كَـلامِ أَخْمَـذَ، وَاحْتَجُ الْآصْحَابُ بِأَنَّ الْآصُلَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ السَّلَمُ، لأَنَّهُ بَاعَ مَجْهُولاً لا يَمْلِكُهُ يَتَعَلَّرُ تَسْلِيمُهُ، فَرَخُصَ فِيهِ لِحَاجَةِ المُفْلِسِ، وَلا حَاجَةَ مَمَ القُدْرَةِ.

وَهَذَا إِنْمَا يَدُلُ عَلَى اعْتِبَارِ الآجَلِ فِي الجُمْلَةِ، مَعَ أَنَّهُ.

قال في عُيُون المُسَائِل: هُوَ مُعْتَمَدُ ٱلمُسْأَلَةِ وَسِرُهَا.

وَفِي الوَاضِح: قَدُّرَهُ أَصْحَابُنَا بِشَهْرٍ.

وُنِي الْاَنْتِصَارُ رِوَايَةٌ: يَصِحُ حَالًا، مِّنْ نَقْلِ أَبِي طَالِبٍ: أَهْلُ المَدِينَةِ يَقُولُونَ: لا يَخْتَاجُ إِلَى أَجَلٍ، وَهُوَ قِيَاسٌ، وَلَكِنْ إِلَى أَجَلٍ أَحَبُّ إِلَيّْ، وَهِيَ مَعَ بَقِيَّةِ النَّصُوصِ تَدُلُّ عَلَى الآجَل القريبِ.

ُ وَحَمَلَهَا القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى الأَوَّلُ، كَذَا قَالَ، والأَوَّلُ أَظْهَرُ، لِإطْلاقِ الآمْرِ بِالآجَلِ. وَقِيــلَ: لا يَصِــحُ فِـي شـَـهْرِ كَـٰذَا وَتَأْجِيلُهُ بِشَهْرِ رُومِي وَنَيْرُورُ وَنَحْوهِ.

وَقِيلَ: يَصَبِحُ تُوْلِيْتُهُ بِجُمَادَى، وَيَنْزِلُ عَلَى الآوَّلِ، وَلَوْ قَالَ: إِلَى شَهْرِ رَمَضَان، حَلَّ بِأَوَّلِهِ.

وَإِنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ يَاخُذُهُ كُلُّ يَوْمَ جُزْءًا مَعْلُومًا صَحَّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ بَيْنَ قِسْطٌ كُلِّ أَجَلِ وَثَمَنَهُ.

وَإِنْ أَسْلَمَ ثَمْنًا فِي جِنْسَيْنِ لِّمْ يَصِحُّ حَتَّى يُبَيِّنَ ثَمَنَ كُلُّ جِنْسٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ، وَمِثْلُهُ ثَمَنَيْنِ فِي جِنْسٍ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد.

وَقِيلَ: يَجُوزُ، فَيَرْجِعُ إِنْ تَعَذَّرَ بِقِسْطِهِمَا.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي صحَّة السُّلم في مكيلِ وزنًا وموزون كيلاً روايتان، منصوصتان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والحرُّر، والرُّعاية الكبرى، وغيرهمُ.

• إحداهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح. نصُّ عليه، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزَّركشيُّ: هذا المشهور، والمختار للعامَّة. انتهى.

قلت: منهم ابن أبي موسى، والقاضي.

وجزم به في المقنع، والهادي، والخلاصة، والمذهب الأحمد، والبلغة ونظم المفردات، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والتَّلخيص، والرَّعاية الصُّغزى، والزُّبدة، والحاويين، وإدراك الغاية، والفائق، وغــيرهم، وصحَّحــه في تصحيح الحرَّر.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، زادها الشَّارح في متن المقنع، واختارها هو، والشَّيخ الموفَّق وابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجهين، والمنوِّر، ومنتخب الأدميِّ، وغيرهم، ويحتمله كلام الحزقيِّ.

(٢) (مسألة - ١٢): قوله: (فإن شرط مكيال رجل أو ميزانه أو ذراعه وليس لها عـرف لم يصـح... وإلا صح. ولا يتعيَّـن في الأصح، وفي فساد العقد وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التُّلخيص، والزُّركشيُّ.

أحلهما: يصح، وهو الصحيح، جزم به في الرَّعاية الكبرى.

وهو ظاهرٍ كلام الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن رزين، وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: لا يصحُّ.

(ع): ما أجمع عليه

وَإِنْ أَنَاهُ بِالْسَلَّمِ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ مَحِلَّهِ وَلا ضَرَرَ فِي أَخْذِهِ لَزَمَهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَتُقَلَ بَكُرٌّ وَحَنْبُلٌ فِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ: لا يَلْزَمُهُ، وَذَكْرَهَا جَمَاعَةٌ، لأنَّهُ قَذ يَعْجَزُ فَيَرِقٌ، وَلآنً بَقَاءُهُ فِسي مِلْكِ حَتَّ لَـهُ لَـمْ يَرضَ بزُوَالِهِ.

وَذَّكَرَ فِي الْمَذْهَبِ فِيهِ يَلْزَمُهُ مَعَ ضَرَر فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، وَٱطْلَقَهُ فِيهِ أَحْمَدُ، والحِرَقِيُّ وَٱبُو بَكُرٍ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: وَفِي الْمُسَلِّم فِيهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَلَفُ أَوْ يَتَغَيَّرُ قَدِيمُهُ أَوْ حَديثُهُ لَزَمَهُ قَبْضُهُ، وإلاَّ فَلاَ، وَجَــزَمَ القَــاضي وَالْــنُ عَقِيل، والشَّيْخُ، وغيرهم أنَّهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَتْلَفُ أَوْ يَتَغَيَّرُ قَدِيمُهُ أَوْ حَدِيثُهُ لا يَلْزَمُهُ قَبْضُهُ، لِلضَّرَر.

وَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجُ رَوَايَةِ: لا يَلْزَمُهُ فِي غَيْر دَيْن الكِتَابَةِ أَوْ أَوْلَى، وَلِهَذَا فِي لُزُومِهِ فِيهِ مَعَ ضَرَر خِلافً".

يُؤيِّدُهُ: أَنْهُمْ قَاسُوا اللَّزُومَ عَلَى لُزُومِهِ أَخْذَ زِيَادَةٍ فِي الصُّفَةِ، وَسَبَقَ فِيهِ خِلافٌ، وَإِنْ أَبَى بَرئَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي المُكَفُول بهِ.

والمَشْهُورُ: يَرْفَعُهُ إِلَى حَاكِم فَيَنُوبُ عَنْهُ فِي قَبْضِهِ وَيُحْكُمْ بعِنْقِهِ، نَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ أَبْسَى صَوْلاهُ الآخْـذَ مَـا أَعْلَـمُ زَادَهُ إِلاَّ

وَقَالَ فِيهِ حَدِيثٌ يُرْوَى، قُلْت: حَدِيثُ عُثْمَانٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ لَهُ: ضَعْهَا فِي بَيْستِ الْحَالِ، وَخُلِّيَ سَهِيلَهُ، وَيُقْبَلُ فَـوْلُ المُسَلِّم إِلَيْهِ فِي مَكَان تُسْلِيمِهِ.

نَقُلَهُ حَرْبٌ، وَقَدَّرَ أَجَلَهُ، والآصَحُ: وَحُلُولُهُ.

قَالَ أَبُو بَكُرِ: نَقَلَ حَرْبٌ: إذَا اخْتَلَفًا فِي أَجَلِهِ قَبْلَ قَوْلُ الْمُسَلُّم إِلَيْهِ.

الخَامِسُ: غَلَبَةُ المُسَلِّم فِيهِ فِي مَحِلُّهِ، وَإِنْ عُدِمَ حِينَ العَقْدِ أَوْ عَيْنَ نَاحِيَةً تَبْعُدُ فِيهَا آفَةً، فَإِنْ أَسْلَمَ فِي نِتَاجٍ مِنْ فَحْل فُلان أَوْ مِنْ غَنِمَهُ وَنُحْوِهِ، أَوْ فِي ثَمَرَةِ بُسْتَان بِعَيْنِهِ أَوْ زَرْعِهِ لَمْ يَصِحُّ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَحَثِيْلٌ: يَصِحُ إِنْ بَدَا صَلَلَاحُهُ أَوْ ٱسْتُحْصِدَ، وَآخَتِحُ بِابْنِ عُمَرَ، وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أَمِنَ عَلَيْهَا الجَائِحَةَ.

وَفِي الرُّوضَةِ: إِنْ كَانَتْ الثُّمَرَةُ مَوْجُودَةً، فَعَنْهُ: يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهَا. وَعَنْهُ: لا، وَأَنْ عَلَيْهَا يَشْتَرطُ عَدَمُهُ عِنْدَ العَقْدِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ بَعْضُهُ.

وَقِيلَ: أَوْ انْقَطَعَ وَتَحَقَّقَ بَقَاؤُهُ فَلَهُ الصُّبْرُ أَوْ فَسْخُ الكُلِّ أَوْ البّغض، وَيَأْخُذُ الثّمَنَ المَوْجُودَ أَوْ بَدَلَهُ.

وَقِيلَ: يَنْفُسِخُ بِالتَّعَذُّرِ.

وَقِيلَ: إِنْ تَعَذُّرُ بَعْضُهُ فَسَخَ الكُلُّ أَوْ صَبَرَ.

السَّادِسُ: قَبْضُ النَّمَنِ قَبْلَ النَّفَرُّق، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ تَلَارِهِ وَصِفَتِهِ أَوْ تَكَفِّي مُشَاهَدَتُهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ (م ١٣)٬٬٬ وَيَقَعُ المَقْدُ بِقِيمَةِ مِثْلِيٍّ، لآنُهُ قَدْ يَضْمَنُهُ بِأَقَلُ أَوْ أَكْثَرَ، وَهُوَ رِبًا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ بِمِثْلِهِ، وَكَنذَا : ﴾

وَيُصِحُ إسْلامُ عَرَضِ فِي عَرَضِ أَوْ فِي ثُمَنٍ، عَلَى الآصَحُ.

قَالَ أَبُو الحَطَّاٰبِ: وَالْمَنَافِعُ كَمَسْأَلَتِنَا وَيُسَلِّمُ فِي الذَّمَّةِ وَلا يَصِحُ فِي عَيْنِ كَدَارِ وَشَجَرَةٍ نَابِتَةٍ. وَفِي الوَاضِحِ: إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فَبِيعَ بِلَفْظِ سَلَمٍ فَيَقْبِضُ ثَمَنَهُ فِيهِ، وَذَكْرَ فِي التَّبصرةِ الإِيجَابَ، والقَبُولَ مِنَ الشُّرُوطِ.

(١) (مسألة – ١٣): قوله في قبض الثّمن: (وهل يشترط معرفة قدره وصفته أو تكفي مشاهدته؟ على وجهين). انتهى. وأطلقهما في المغنى، والمقنع، والمحرُّر، والفائق.

أحدهما: يشترط، وهو الصُّحيح، جزم به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتَّلخيص، والوجيز، وغيرهم. وصحُّحه في التَّصحيح، والنُّظم، وقدَّمه في الكافي، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم، واختاره القاضي وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يشترط، وتكفي مشاهدته.

وهو ظاهر كلام الحرقيَّ، لأنَّه لم يذكره في شروط السُّلم، وإليه ميل الشَّيخ، والشَّارح، وقطع به في التَّلخيص واختاره ابن عبدوس فِ تذكرته. وَيَجِبُ الوَفَاءُ مَوْضِعُ العَقْدِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَخْذُهُ فِي غَيْرِهِ إِنْ رَضِيَا لا مَعَ أَجْرَةِ حَمْلِهِ إِلَيْهِ.

قَالَ القَاضِي: كَأَخْذِ بَدَل السُّلَم، وَيَصِحُ شُرَّطُهُ فِيهِ وَفِي غَيْرُهِ.

وَعَنْهُ: لا، وَعَنْهُ: لا فِي غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْوَفَاء كَبَرُّ أَلْ بَحْرِ ٱشْتُرَطَ ذِكْرُهُ. وَقَالَ القَاضِي: لا، وَيُوفِّي بِأَقْرِبِهِ لَهُ، وَتَصِيحُ الإِقَالَةُ فِي السَّلَمَ [لا لَهُ] مَعَ الغَرِيم لا الضَّامِنِ.

وَعَنْهُ: لا، ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلِ وَابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَصَاحِبُ الرَّوْضَةِ، وَفِي بَعْضِهِ روَايَتَان (م ١٤)(١).

وَلا يُشْتَرَطُ قَبْضُ النُّمَنَ أَوْ بَدَلِهِ إِنْ تَعَذَّرَ فِي مَجْلِسِ الْإِقَالَةِ، خِلافًا لآبي الخَطَّابِ وَغَيْرو.

وَفِي الْمُغْنِي: لا يُشْتَرَطُ فِي ثَمَنٍ، لآنَّهُ لَيْسَ بِعِوضٍ وَيَلْزَمُ رَدُّ الثَّمَنِ المُؤْجُودِ فَإِنَّ أَخَذَ بَدَلَهُ ثَمَنًا وَهُوَ ثَمَنٌ فَصَـرَفُ ۖ، وإلاَّ فَبَيْعٌ، يَجُوزُ النَّفَرُّقُ قَبْلَ القَبْض.

يَصِحُّ بَيْعُ الدَّيْنِ المُسْتَقِرَّ مِنَ الغَريم لا مِنْ غَيْرو، فَقِي رَهْنِهِ عِنْدَ مَدِينِ يَحِقُّ لَهُ روايَتَانِ فِي الْأَنْتِصَارِ (م 10)''. وَعَنْهُ: يَصِحُ مِنْهُمَا. قَالَهُ شَيْخُنَا، نُصُّ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الخَلاَّلُ، وَذَكَرَهُ فِي عُيُونَ المُسَائِلُ عَنْ صَاحِبِهِ، كَدَيْنِ السَّلَم.

وَفِي الْمُبْهِجِ وَغَيْرِهِ رِوَايَةً": يَصِحُ فِيهِ، اخْتَارَهَا شَيْخُنَا وَأَنْهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَكِنْ بِقَدْرِ القِيمَةِ فَقَـطْ لِثَـلاً يَرْبَحَ فِيمَـا لَـمْ يَضْمَنْ، قَالَ: وَكَذَا ذَكَرَةً أَحْمَدُ فِي بَدَلِ القَرْضِ وَغَيْرِو، وَلآنُهُ مَبِيعٌ، وَجَوَارُ ٱلنَّصَـرُفَ لَيْسَ مُلازِمًا لِلضَّمَـانِ، فِي ظَـاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَكَالثَّمَن، لَكِنْ مَنَّعَهُ أَحْمَدُ بِمَكِيلُ أَوْ مَوْزُون. `

معالمه به المستعدة والمستود عبل مستحد بمدين و مورون. وَلَمْ يُفَرِّقُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَحْمَدُ اتَّبُعَهُ، فَيُحْمَلُ كَلامُهُ عَلَى النَّنزيهِ أَوْ إِذَا أَخَرَ قَبَضَ مَا يُعْتَبَرُ قَبْضُهُ فِي رِبَا النَّسِيئَةِ، وَهَـذَا الثَّانِي أَشْبَهُ بِنُصُوصِهِ وَأَصُولِهِ، وَهُوَ مُوجَبُ الدَّلِيلِ؛ لآنُهُ لا مَخْذُورَ، وَلآنَ بَيْعَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَاثِعِهِ، فَلا قَبْضَ؛ لآنُهُ لا فَائِدَةَ فِي قَبْضِهِ مِنْهُ ثُمَّ رَدُّهِ إِلَيْهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ كَرِهَ لِمُقْرِضِ بُرُّ أَنْ يَأْخُذَ بِثَمَنِهِ شَعِيرًا إِلاَّ مِثْلَ كَيْلِهِ.

وَفِي دَيْنِ الْكِتَابَةِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِرٌّ وَجْهَانَ (م ١٦)^(٣) لا رَأْسَ مَالَ سَلَمَ بَعْدُ فَسْخِهِ، فِي المُنْصُــوص، وَإِنْ بَاعَــهُ بِدَيْــنِ

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وتصحُّ الإقالة في السُّلم... وفي بعضه روايتان). انتهى.

واطلقهما في الهذاية، والمذهب، والمغني، والمقنع، والهادي، والحرُّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

إحداهما: يجوز، وهو الصَّحيح، وجزم به في العمدة، والوجيز، والمنوّر، وغيرهم وصحَّحه في التصحيح، والكافي، والنّظم، والفائق، وغيرهم، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما اختاره أبو بكرٍ وابن أبي موسى.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز ولا يصحُّ.

صحَّحه في التَّلخيص، وقدُّمه في المستوعب، والخلاصة، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

(٢) (مسألة – ١٥): قوله: (يصحُّ بيع الدُّين المستقرُّ من الغريم لا من غيره، ففي رهنه عند مدين بحقُّ لمه روايتـــان في الانتصـــار)، ذكرهما في المشاع.

قلت: الصُّواب صحَّة رهنه عند مدينٍ، وهو الَّذي عليه الدِّين، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب حيث قــالوا: يجــوز رهــن مــا يصح بيعه، والله أعلم.

وقال في الرَّعاية الكبرى في أثناء باب الرَّهن: فصلٌ، ولا يصحُّ رهن دين بحالٌ.

(٣) (مسألة – ١٦): قوله: (وفي دين الكتابة مع أنَّه غير مستقرُّ وجَهَان). انتهى.

واطلقهما في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغري، والنَّظم.

أحدهما: لا يصحّ.

قلت: وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى في باب القبض، والضَّمان من البيوع. وصحَّحه في تصحيح الحرَّر، وقال: جزم به في الهداية، وأقرَّه في شرحها، ولم يزد. انتهى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، وهو ظاهر كلامه في المنوَّر.

لَمْ يَجُزْ، وَيُشْتَرَطُ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِس إِنْ بَاعَهُ بِمَا لا يُبَاعُ بِهِ نَسِينَةٌ أَوْ بِمَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ، وإلا فَلا.

وَقِيلَ: بَلَى، وَلا تَصِحُ هِبَةُ دَيْنِ لِغَيْرِ غَرِيمٍ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ يَصِحُ (و م)، وَأَطْلَقَ شُيْخُنَّا رِوَايَتَيْنِ فِيهِ وَفِي بَيْعِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَمَنْ قَبَضَ دَيْنًا جُزَافًا قُبِلَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِهِ مَعَ يَمِينُهِ، وَيَدُهُ قِيلَ: يَدُ أَمَانَةٍ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُهُ لِمَالِكِهِ، لَآنَهُ قَبَضَهُ عَلَى أَنَّهُ مِوضٌ عَمَّا لَهُ (م ١٧)(١).

وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي ضَمَانِ الرَّهْنِ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَيْنًا وَقَالَ خُذْ حَقَّك مِنْهَا تَعَلَّقَ حَقَّهُ بِهَا وَلا يَضْمَنُهَا بِتَلَفِهَا.

قَالَ: وَمَنْ قَبَضَ دَيْنَهُ ثُمَّ بَانَ لا دَيْنَ لَهُ ضَمِنَهُ (ش).

قَالَ: وَلُو اشْتَرَى بِهِ عَيْنًا ثُمَّ بَانَ أَنْ لا دَيْنَ لَهُ بَطَلَ البَيْعُ (هـ). قَالَ: وَلَوْ أَقَرْ بأَخْلِهِ مَال غَيْرِو لَمْ يُبَادِرْ إِلَى إِيجَابِ ضَمَانِهِ حَتَّى يُفَسَّرَ صِفْتَهُ أَعُدُوانًا أَمْ مُبَاحًا، وَإِنْ بَادَرْنَا فَــلأَنَّ الآصْــلَ

> فِيهِ عَدَمُ صِفَةِ العُدُّوانِيَّةِ، كَالَيَدِ ذَلِيلُ المِلْكِ إِلَى أَنْ يَقُومَ ذَلِيلُ عَدَمِهِ. وَفِي جَوَاز تَصَرُّفِهِ فِي قَدْر حَقَّهِ قَبْلَ اعْتِبَارِهِ وَجَهَان (م ١٨)^{٧١)}.

وَإِنْ قَبَضَهُ بِمَا قَدُرَهُ ثُمُّ ادْغَى مَا يُغْلَظُ بَيْفُلُو قَوْجُهَانَ (م ١٩)(٣).

(۱) (مسألة - ۱۷): قوله: (ومن قبض دينًا جزافًا قبل قوله في قدره مع يمينه، ويده قيل: يــد أمانــة، وقيــل: يضمنـه لمالكــه، لأنّـه قبضه على أنّه عوضٌ عمَّا له). انتهى.

أحدهما: لا يضمنه، وقد اختاره بعض الأصحاب في طريقته كما حكاه عنه المصنّف.

والوجه الثَّاني: يضمنه، لما علَّله به المصنُّف، وهو ظاهر كلامه في الكافي في تعليله، وهو الصُّواب.

وقال في التَلخيص في مسألة الكيس وتبعه في الرِّعاية الكبرى: ولو قال خذ من هذا الكيس قدر حقِّك ففعل لم يكسن قابضًا حقَّـه قبل وزنه، وبعده وجهان، ومع عدم الصَّحَّة يكون كالمقبوض للسَّوم، والكيس وبقيَّته في يده أمانةٌ، كالوكيل. انتهى.

فحكم بأنَّ قدر حقَّه مع عدم الصَّحَّة كالمقبوض على وجه السَّوم، وأنَّ الرَّائد في يده أمانةً، وهو تفصيلٌ حسسنٌ، والمصنَّف أطلمَ من غير تفصيل.

تنبيه: علُّ الخلاف قبل أن يزنه أو بعده إن قلنا لا يصحُّ قبضه، وظاهر كلام المصنُّف: والزَّائد على قدر حقّه أيضًا.

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وفي جواز تصرُّفه في قدر حقَّه قبل اعِتباره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشُّرح، وتقدَّم لفظه في التَّلخيص ومن تبعه. أحدهما: يجوز ويصحُّ التُصرُّف في قدر حقَّه منه، قدَّمه ابن رزين في شرحه عند كلام الحزقيِّ في الصّبره.

والوجه الثَّانِي: لا يصحُ تصرُّفه فيه، والحالة هذه.

واختاره القاضي في الجُرَّد، وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية الكبرى، ولكن ذكروا ذلك فيما إذا ذكر من هو في ذمَّته أنَّه كاله في غيبته. وهي فردٌ من أفراد هذه المسألة فيما يظهر، وتقدَّم لفظ القاضي وابن حمدان في باب التُّصرُّف في المبيع.

واقتُصر في الحاوي الكبير على كلام القاضي في ألجرَّد هناك، والمصنَّف قد أطلَق الخلاف هناك في باب التَّصرُف في المبيع، فالظُّـاهر أنَّ في كلامه نوع تكرار، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ٩٩): قوله: (و أن قبضه بما قدَّره ثمَّ ادَّعى بما يغلظ بمثله فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والمذهب الأحمد، والتُلخيص، والحسرّر، والشّرح وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم.

· احدهما: لا يقبل قوله، صحَّحه في التَّصحيح.

قال في الخلاصة: لم يقبل في الأصحّ.

قال في تجريد العناية: لم يقبل قوله في الأظهر، وجزم به في الوجيز وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثّاني: يقبل قوله إذا ادَّعى غلطًا ممكنًا عرفًا، صحَّحه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، والنَّظم، وتصحيح الحرَّر، وغيرهم. وجزم به في تذكرة ابن عبدوس، ومنتخب الأدميَّ، وقلَّمه في إدراك الغاية وغيره.

قلت: والنَّفس تميل إلى ذلك مع صدقه وأمانته، واللَّه أعلم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَإِنْ وَجَدَ زِيَادَةً فَمَضْمُونَةٌ فِي يَدِهِ، وَقَدْ تَقَدُّمَ.

وَالمَذْهَبُ مَنْ أَذِنَ لِغَرِيهِ فِي الصَّدَقَةِ بِدَيْنِهِ عَنْهُ أَنْ صَرَفِهِ أَنْ المُضَارَبَةِ لَمْ يَصِحُ وَلَمْ يَبْرَأَ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ، بَنَاهُ القَاضِي عَلَى شِرَائِهِ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَنَاهُ فِي النّهَايَـةِ عَلَى قَبْضِهِ مِنْ نَفْسِهِ لِمُوكَلِّـهِ، وَفِيهِمَـا رِوَايَتَـانِ م ٢٠)(١٠.

وَكَذَا: اعْزَلْهُ وَضَارِبِ بهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: ۚ لا يَجْعَلُهُ مُضَارَبَةً، إلاَّ أَنْ يَقُولَ ادْفَعَهُ إِلَى زَيْدٍ ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْك.

وَلَوْ قَالَ لِغَرِيهِ: أَسْلِفْ ٱلْفًا فِي ذِمُتِك فِي طَعَامٍ، فَفَعَلَ، ثُمُّ أَذِنَ لَهُ فِي قَضَائِهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ الشُّتَرَى لِغَيْرِهِ بمَال ذَلِكَ الغَيْرِ، وَوَكُلُهُ فِي قَضَاء دَيْنِهِ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّيْنِ.

وَإِنْ قَالَ: أَعْطِ فُلانًا كُلَّا، صَعَحٌ وَكَانَ قَرْضًا، وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوع.

وَالْوَسِيلَةِ فِيهِ رِوَايَتِي قَصَاءٍ دَيْنِ غَيْرِهِ بِغَيْرٍ إِذْنِهِ، وَظَاهْرِ النَّبْصِيرَةِ: يَلْزَمُهُ إِنْ قَالَ: عَنَّي فَقَطْ.

وَإِنْ قَالَهُ لِغَيْرَ غَرِيهِ صَبِّحٌ إِنْ قَالَ: عَنِّي، وَإِلَّا فَلا، وَنَصَرَ الشَّريفُ: يَصِيحُ، وَجَزَمَ بِهِ الحَلْوَانِيُّ.

وَإَنْ دَفَعَ نَقْدًا لِغَرِيمِهِ وَقَالَ: اشْتَرِ لَكَ بِهِ مِثْلَ مَا لَكَ عَلَيٌّ، لَمْ يَصِحُّ؛ لآنُهُ فُضُولِيٌّ.

وَيَتُوجُهُ فِي صِحْتِهِ الرَّوَايَتَانَ بَعْدَهَا، وَإِنْ قَالَ: لِي، صَحُّ.

ثُمُّ إِنْ قَالَ: اقْبَضْهُ لِنَفْسِك، كُمْ يَصِيحٌ لِنَفْسِهِ، وَلَهُ رِوَايَتَانَ (م ٢١) (٢).

(۱) (مسألة - ۲۰): قوله: (والمذهب من أذن لغريمه في الصّدقة بدينه عنه أو صرفه أو المضاربة لم يصحُّ ولم يبرأ، وعنه: يصحُّ، بناه القاضي على شرائه من نفسه، وبناه في النّهاية على قبضه من نفسه لموكّله، وفيهما روايتان). انتهى.

الظَّاهر: أنَّه أراد بشرائه في نفسه شراءه للغير من نفسه فيما إذا وكَّله في الشّراء فاشترى من نفسه، والصَّحيح من المذهب في هـذه المسألة أنَّه لا يصحُّ شراؤه من نفسه لموكِّله، وقد قدَّمه المصنَّف في باب الوكالة.

وفيه روايةً: يصحُّ، فبناه القاضي عليها، وأمَّا مسألة قبضه من نفسه لموكّله، فالصّحيح من المذهب صحَّة استنابة من عليـه الحـنُّ للمستحقِّ في القبض.

قال في التَّلخيص: صحَّ، في أظهر الوجهين، وقدَّمه المصنّف في باب التَّصرُّف في المبيع، ولكن لم يحك فيها هو وغيره إلاَّ قولين.

وقدَّمه في الرَّعاية وغيره، فبناه في النَّهاية عليها أو أعلم ذلك، فظاهر كلام المصنَّف إطلاق الحلاف في إلحـــاق المســـائل الَّــتي ذكرهـــا على رواية الصَّحَّة بالشَّراء من نفسه لموكِّله أو يقبضه من نفسه لموكَّله.

أحدهما: يلحق بقبضه من نفسه لموكَّله، وهو الَّذي قاله في النَّهاية.

قلت: وهو الأظهر، والقول الآخر يلحق بشرائه من نفسه لغيره، وهو الَّذي قاله القاضي.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن دفع نقدًا لغريمه وقال: اشتر لي مثل ما لك علميَّ صبحٌ. شمُّ إن قبال: اقبضه لنفسك، لم يصبحٌ لنفسه، وله، روايتان). انتهى.

إحداهما: يصحُّ قبضه لموكَّله، وهو الصُّواب.

قال في الرَّعاية الكبرى، وإن قال: اشتر لي بهذه الدَّراهم قدر حقَّك واقبضه لي ثمَّ اقبضه لنفسك، صار للأمر، وفي قبضه من نفسه رجهان.

والنُّصُّ أنَّه يصحُّ قبض الوكيل من نفسه لنفسه، وهو أشهر وأظهر. انتهى ذكره في باب القبض، والضَّمان.

وقال في أواخر السُّلم: وإن قال: اشتر لي بهذا المال مثل ما لك عليُّ من الطُّعام، ثمُّ قال: خذه لنفسك، صحُّ الشّراء دون القبض سه. انتهى.

فهذه مسألة المصنّف، وظاهره صحَّة القبض للموكّل، وهو صحيحٌ.

والرُّواية الثَّانِيَةُ: لا يصحُّ قبضه لموكَّله.

والذي يظهر: أنَّ محلَّ الخلاف فيما إذا وكُله في الشَّراء فقط، مع قبضه لنفسه، أو يكون أوَّلاً وكُلــه في الشَّـراء، فــإذا قــال لــه بعــد ذلك: اقبضه لنفسك، لم يصحَّ، وهل يملك قبضه لموكِّله؟

فيه الخلاف الَّذي ذكره، وهو ظاهر عبارته، وهو أولى، فعلى هذا يكون الأظهر: أنَّه لا يصحُّ قبضه لموكَّله، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة

وَإِنْ قَالَ: لِي، ثُمُّ: لَك، صَبِّ عَلَى الْآصَيِّ.

وَمَنْ ثَبَتَ لَهُ عَلَىٰ غَرِيمِهِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً وَحَالًا وَمُؤَجَّلاً لا حَالاً وَمُؤَجَّلاً، ذَكَرَهُ فِي المُنتَخَبِ، والمُغْنِي فِي وَطْءِ المُكَاتَبَةِ، وَذَكَرَهُ فِي المُغْنِي أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الظُّفْرِ تَسَاقطَا، أَوْ قُدُّرَ الآقَلُ

وَعَنْهُ: برضاهُمَا.

وَعَنَّهُ: أَوُّ أَحَدِهِمَا.

وَعَنْهُ: لا، كُمَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَيْنُ سَلَم.

وَفِي الفُرُوعِ: أَوْ كَانَا مِنْ غَيْرِ الآَثْمَانِ وَفِي المُغْنِي: مَنْ عَلَيْهَا دَيْنٌ مِنْ جِنْسِ وَاجِبِ نَفَقَتِهَا لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ مَعَ عُسْرَتِهَا، لآنْ قَضَاءَ الدَّيْنَ فِيمًا فَضَلَ.

وَمَنْ أَرَادَ قُضَاءَ دَيْنٍ عَنْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَقْبَلُهُ رَبُّهُ أَنْ أُعْسِرَ بِنَفْقَةِ زَوْجَتِهِ فَبَذَلَهَسا أَجْنَبِيٍّ لَـمْ يُجْبَرَا وَفِيهِ اخْتِمَـالٌ: كَوَكِيلِـهِ وَكَتَمْلِيكِهِ الزَّوْجَ، والمَّذَيُونَ، وَمَتَى نَوَى مَذَيُونَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، وَإِلاَّ فَمُثَبَرَعٌ.

وَإِنْ وَفَاهُ حَاكِمٌ قَهْرًا كَفَتْ نَيِّتُهُ إِنْ قَضَاهُ مِنْ مَدَيُون، وَفِي لُزُوم رَبُّ دَيْن نِيَّةُ قَبْض دَيْنِهِ وَجْهَان (م ٢٢)(١).

وَإِنْ رَدُّ بَدَلَ عَيْنِ نَوَى، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَإِنْ أَبْرَأَ مِنْ دَيَّنِهِ أَوْ أَجُلُهُ أَوْ أَسْقَطَهُ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ مَلَكُهُ، أَوْ تَصَدُّقَ بِهِ عَلَيْهِ، أَوْ عَفَا عَنْهُ بَرِئَ، وَلَوْ لَمْ يَفْبَلُهُ (م) فِي المُنْصُوص، وَلَوْ رَدُّهُ المُبْرَئُ (هـ).

وَعَلَّلُهُ الآصْحَابُ بِأَنَّهُ إِمْقَاطُ حَقَّ، كَالْقُودِ، والشُّفَّعَةِ وَحَدُّ القَذْفِ، والحِيْبَارِ، والعِنْقِ، والطَّلاقِ، لا تَمْلِيكِ كَهِبَةِ العَيْنِ. ويَأْتِي مِنَ المُغْنِي فِي إِبْرَائِهَا لَهُ مِنَ المَهْرِ، هَلْ هُوَ إِسْقَاطُ أَوْ تَمْلِيكَ؟ فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ اخْتِمَالَ: لا يَصِحُ بِهِ.

وَإِنْ صَحُّ أُعْتُبِرَ قَبُولُهُ، وَفِي المُوجَزِ، والْإيضَاح: لا تَصِحُّ هِبَةٌ إلاَّ فِي عَيْنِ.

وَنْبِي الْمُغْنِي: إَنْ حَلَفَ لا يَهَبُهُ فَأَبْرَأُهُ لَمْ يَخْنَثُ، لآنَ الهِبَّةَ تَمْلِيكُ عَيْن.

قَالَ الحَارِيْيُ: تَصِحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ، والعَطِيَّةِ مَعَ اقْتِصَائِهِمَا وُجُودَ مُعَيَّن، وُهُوَ مُنْتُفِ لإفَادَتِهِمَا لِمَعْنَى الإسْقَاطِ هُنَا.

قَالَ: وَلِهَٰذَا لَوْ وَهَٰبَهُ دَيْنَهُ هِيَةً حَقِيقَةً لَمْ يَصِحُ لانْتِفَاءِ مَعْنَى الإِسْقَاطُ وَانْتِفَاءِ شَرْطِ الهِبَةِ، وَمِنْ هُنَا امْتَنَعَ هِبَتُهُ لِغَـيْرِ مَـنْ عَلَيْهِ، وَامْتَنَعَ إِجْزَاؤُهُ عَنِ الرُّكَاةِ لانْتِفَاء حَقِيقَةِ الْمِلْكِ.

وَفِي الْاَنْتِصَارِ: إِنْ أَبْرَئ مَرِيضٌ مِنْ دَيْنِهِ وَهُوَ كُلُّ مِلْكِهِ فَفِي بَرَاءَتِهِ مِنْ ثُلَثِهِ قَبْلَ دَفْعِ ثُلَثَيْدِ مَنْـعٌ وَتَسْـلِيمٌ، وَتَصِـحُ مَـعَ جَهْل الْمُبْرئ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُبْرَأُ، زَادَ فِي الْمُحَرَّر: وَظَنَّ الْمُبْرِئُ جَهْلَهُ بِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَعَذَّرُ عِلْمُهُ بِهِ صَعَّ، وإِلَّا فَلَا وَلَوْ جَهِلاهُ.

وَعَنْهُ: لا يَصِحُ، كَبَرَاءَةٍ مِنْ عَيْبٍ، ذَكَرَهَا أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الوَفَاء كَمَا لَوْ كَتَمَهُ رَبُّهُ خَوْفًا مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَهُ لَمْ يُبُرِثْهُ، وَمِنْ صُورِ المَجْهُولِ الإِبْرَاءُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَإِبْرَاءِ أَحَدِهِمَا، قَالَهُ الْحَلْوَانِيُّ، وَأَنَّهُ يَصِحُ، وَيُؤْخَذُ بِالبَيْسَانِ، كَطَلاقِهِ وَعِنْقِهِ إِخْدَاهُمَا، يَعْنِي ثُمُّ يُقْرَعُ عَلَى المَذْهَبِ.

وَفِي صِيحًةِ الإِبْرَاءِ مِنْ شَيْءٍ لا يَعْتَقِدُهُ وَجْهَانِ (م ٢٣)(٢).

يعني: إذا قضاه أجنبيُّ وظاهر عبارته أنَّه الحاكم َّإذا قضاه عنه قهرًا.

أحدهما: لا يلزمه نيَّة قبض دينه.

قلت: وهو الصُّواب، كما لو قبضه من الأصيل، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: يلزمه ولم يظهر لي وجه هذا الوجه، والذي يظهر أنَّه ضعيفٌ.

(٢) (مسألة – ٢٣): قوله: (وفي صحَّة الإبراء من شيء لا يعتقده وجهان). انتهى.

قال الشَّيخ المرفّق ومن تابعه: قال أصحابنا: لو أبرأه من مائةٍ وهو يعتقد أن لا شيء عليه وكان له عليــه مثـةٌ ففـي صحَّـة الــبراءة وجهان. انتهى.

⁽١) (مسألة – ٢٢): قوله: (وفي لزوم ربُّ دينٍ نيَّة قبض دينه وجهان) انتهى.

⁽م): الإمام مالك

وَلا يَصِحُ تَعْلِيقُهُ بِشَرَطٍ، نَصِّ عَلَيْهِ فِيمَنْ قَالَ: إِنْ مِتُ فَانْتِ فِي حِلِّ، لآنَّهُ إِنْ كَانَ تَعْلِيكًا فَكَتَعْلِيقِ الْهِبَةِ، وإلاَّ فَقَـنْ يُقَالُ: هُوَ تَمْلِيكٌ مِنْ وَجْهِ، والتَّعْلِيقُ مَشْرُوعٌ فِي الإِسْقَاطِ المَحْضِ فَقَطْ (و هـ). وَذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ وَزَادَ: وَتُنَافِيهِ الجَهَالَةُ، فَإِنْ ضَمَّ التَّاءَ فَوَصِيَّةٌ، وَجَعَلَ أَحْمَدُ رَجُلاً فِي حِلٌّ مِـنْ غَيْبَتِهِ رشنط أن لا مَهْ ذَ

وَقَالَ: مَا أَحْسَنَ الشَّرْطَ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ، وَأَخَذَ صَاحِبُ النَّوَادِرِ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ لا يَمُودَ رِوَايَةً فِي صِحَّةِ الإِبْرَاءِ

ُ وَذَكَرَ الخَلْوَانِيُّ صِحْةَ الإِبْرَاء بِشَرْطٍ، وَاحْتَجَ بِنَصَّهِ المَلْكُورِ هُنَا: أَنَّهُ وَصِيَّةٌ وَأَنَّ ابْنَ شِسَهَابٍ، والقَاضِيَ قَالا: لا يَصِحُ عَلَى غَيْرِ مَوْتِ المُبْرِئِ، وَأَنَّ الآوَلَ أَصَحُ، لآنَهُ إِسْقَاطَ، فَقِيلَ: التَّعْلِيقُ كَقَوْدٍ وَأَرْشِ جِنَايَةٍ وَخِيَارِ شَسَرْطٍ، قَال: وَحَدَّ قَذْفُو

قَالَ: وَلا يَصِحُ الإِبْرَاءُ مِنْهُ، قَبْلَ وُجُوبِهِ، ذَكَرَهُ الآصْحَابُ، لِقَوْلِهِ: لا طَلاقَ وَلا عِثْقَ فِيصَا لا يُمْلَكُ، والإِبْرَاءُ فِي مَعْنَاهُمَا، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ تَمْلِيكَ، وَاخْتَجُوا بِأَنَّ الشَّرْعَ نَزَّلَ الدَّيْنَ مَنْزِلَةَ العَيْنِ المُوجُودَةِ فِي الحَيْزِ بِدَلِيلٍ، وَبِأَنَّهُ غَيْرُ قَالِلٍ . وَمُأْنَهُ غَيْرُ قَالِلٍ . وَمُأْنَهُ غَيْرُ قَالِلٍ . وَبَأَنّهُ غَيْرُ قَالِلٍ . وَمُأْنَهُ عَيْرُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

... وَلَا يَصِيحُ مَعَ إِنْهَامِ اللَّحِلَّ كَأَبْرَأْت أَحَدَ غَرِيمَيَّ، وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِسْقَاطٌ. وَأَنَّهُ لا يَصِيحُ بِلَفْظِ الإِسْقَاطِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَكَأَنَّهُ مَلِّكَهُ إِيَّاهُ ثُمَّ سَقَطَ، إذ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَمْلِكَ عَلَى نَفْسِــةِ لِنَفْسِـهِ، وَصَــارَ كَقَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: مَلْكُتُكِ نَفْسَكُ، وَمَنَعَ أَيْضًا أَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ قَبُولُهُ.

وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلاَنَّهُ لَيْسَ مَالاً بِالنَّسْبَةِ إِلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: العَفْوُ عَنْ دَمِ العَمْدِ تَمْلِيكَ أَيْضًا. وَفِي مُسْلِم: أَنَّ أَبَا البَسَرِ الصَّحَابِيُّ قَالَ لِغَرِيمِ: إِنْ وَجَذْت قَضَاءُ فَاقْضٍ، وَإِلاَّ فَأَنْتَ فِسي حِلَّ، وَأَعْلَسَمَ بِـهِ الوَلِيسَدُ بُـنَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِّتِ وَابْنَهُ عُبَادَةً وَهُمَّا تَآبِعِيَّانِ فَلَمَّ يُنْكِرَاهُ وَهَذَا مُتَّجَّة، وَاحْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَمَا قُبَضَهُ مِنْ دَيْنِ مُشْتَرَكَةٍ بِإِرْثِ أَو إِتَّلَافٍ.

وَلَّ بَسِبُ فَنَا: أَوْ صَرِيبَةٍ سَبَبُ اسْتِحْفَاقِهَا وَاحِدٌ فَلِشَرِيكِهِ الآخْذُ مِنَ الغَرِيمِ، وَلَهُ الآخْذُ مِنَهُ، جَزَمَ بِهِ الآكثُرُ. وَعَنْهُ: لا، كَمَا لَوْ تَلِفَ المَقْبُوضُ فِي يَدِ قَابِضِهِ تَمَيَّنَ حَقَّهُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الغَرِيم، لِعَدَم تَعَدَّيهِ، لآنَهُ قَــدُرُ حَقِّهِ، وَإِنْمَـا شَارَكَهُ لِنُبُوتِهِ مُشْتَرَكًا، مِنَعَ أَنْهُمْ ذَكَرُوا لَوْ أَخْرَجَهُ القَابِضُ بِرَهْنِ أَوْ قَضَاءِ دَيْنِ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَسَدِهِ، كَمَقَبُّـوضٍ بِعَشْدٍ فَاسِدٍ، شَارَكَهُ لِنْبُوتِهِ مُشْتَرَكًا، مِنَعَ أَنْهُمْ ذَكَرُوا لَوْ أَخْرَجَهُ القَابِضُ بِرَهْنِ أَوْ قَضَاءٍ دَيْنِ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْ يَسَدِهِ، كَمَقَبُّـوضٍ بِعَشْدٍ فَاسِدٍ، فَيَتَوَجُّهُ مِنْهُ تَعَدِّيهِ فِي الَّتِي قَبْلُهَا، وَيَضْمَنُهُ، وَهُوَ وَجْهَّ فِي النَّظَرَ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَيَتَوَجُّهُ مِنْ عَدَمٍ تَعَدِّيهِ صِحَّةً تَصَرُّفِهِ، وَفِي النَّفْرِقَةِ نَظَرٌ طَأَهِرٌ، وَإِنْ كَانَ القَبْضُ بِسِإذْنِ شَــرِيكِهِ أَنْ بَعْــدَ تَــأَجِيلِ شَــرِيكِهِ

أحدهما: لا يصحُّ، صحَّحه في النَّظم.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، وهو قياس الأصل الَّذي بناه الشَّيخ الموفِّق وغيره عليه.

تنبيه: قال الشَّيخ الموفَّق: أصل الوجهين لو باع مالاً لمورَّثه يعتقد أنَّه حيٌّ وكان قد مات وانتقل ملكه إليه، فهل يصبحُ البيع؟ فيــه وجهان. انتهى.

وأدخلها في القواعد في جملة من تصرُّف في شيء يظنُّ أنَّه لا يملكه فتبيَّن أنَّه كان يملكه.

قلت: الصَّحيح في هذه المسألة صحَّة البيع، صحَّحه في التَّلخيص وغيره.

وقدُّمه في المغني في باب الرُّهن وغيره.

وقد أطلق المصنِّف الخلاف في هذه المسألة في كتاب البيع.

وتقدُّم تصحيح ذلك هناك. وقال القاضي: أصل الوجهين من باشر امرأةً بالطُّلاق يظنُّها أجنبيَّةٌ فبانت امرأته، أو واجه بالعتق من يعتقدها حرَّةً فبانت أمته. انتهى.

وقد أطلق أيضًا المصنّف الخلاف في هذه المسألة على ما يأتي في باب الشُّكُّ في الطُّلاق، وأنَّ الصَّحيح أنَّه لا يقع.

وأطلقهما في القواعد الفقهيّة.

الفسروع - كتاب البيع

حَقُّهُ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ بِعَقْدٍ، فَوَجْهَان، وَنَصُّهُ فِي شَريكَيْن وَلِيَا عَقْدَ مُدَايَنَةٍ لآحَدِهِمَا أَخْذُ نَصِيبهِ (م ٢٤، ٢٦)(١٠).

وَفِي النَّرْغِيبِ فِي دَيْنِ مِنْ ثَمَنَ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضَ أَوْ غَيْرِهِ وَجْهَانِ (م ٢٧)(٢).

فَأَمَّا المِيرَاثُ فَيُشْتَارِكُهُ، لَآنُهُ لا يَتَجَزَّآ أَصْلُهُ، وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ صَحَّ فِي نَصِيبِهِ، وَلَوْ صَالَحَ بِعَرَضٍ أَخَذَ نَصِيبَهُ مِنْ دَيْسِهِ فَقَـطْ ذَكَرَهُ الغَاضِي، وَلِلْغَرِيمَ التَّخْصِيصُ مَعَ تَعَدُّو سَبَبِ الاسْتِحْقَاق.

قَالَ شَيْخُنَا: لَكِنُ لَيْسَ لآحَدِهِمَا آكْرَاهُهُ عَلَى تَقْدِيمِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ -رضي الله عنه-: الدَّيْنُ أَوَّلُهُ هَمُّ وَآخِرُهُ حُزْنٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَّ يُقَالُ: الدَّيْنُ هَمَّ بِاللَّيْلِ وَذُٰلُّ بِالنَّهَارِ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُذِلُّ عَبْدًا جَعَلَ فِــي عُنْقِـهِ دَيْنَـا، وَكَـانَ يُقَـالُ: الآذِلاَّءُ أَرْبَعَةٌ: النَّمَّامُ، والكَدَّابُ، والفَقِيرُ، والمِلتَهَانُ، وَكَانَ يُقَالُ: لا هَمَّ إلاَّ هَمُّ الدَّيْنِ، وَلا وَجَعَ إلاَّ وَجَعَ العَيْنِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ وَقَدْ رُويَ هَذَا القَوْلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفًا.

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: ٱلْمُسْتَدِينُ تَاجِرُ اللَّهِ فِي ٱرْضِهِ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: الدَّيْنُ وقْرٌ طَالَمَا حَمَلَهُ الكِرَامُ، وَلَوْ تَبَارَءَا وَلاَّحَدِهِمَا عَلَى الاَّحَرِ دَيْنٌ بِمَكْتُوبِ فَادَّعَى اسْتِثْنَاءَهُ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يُبْرِقُهُ مِنْهُ قَبِلَ وَلِحَصْمُهِ تَحْلِيفُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وتَتَوَجَّهُ الرَّوايَتَانِ فِي مُخَالَفَةِ النَّيَّةِ لِلْعَامُ بِأَيَّهِمَا يَعْمَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ٢٤ - ٣٦): قوله: (وما قبضه من دين مشترك بإرث أو إتلافو... فلشريكه الأخذ من الغريم، ولـه الأخذ منه... فإن كان القبض بإذن شريكه أو بعد تأجيل شريكه حقّه، أو كان الدين بعقد، فوجهان، ونصّه في شريكين وليا عقد مداينة لأحدهما أخذ نصيبه). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل يشبه بعضهن بعضًا:

(المسألة الأولى - ٢٤): إذا كان الدّين بعقد، هل حكمه حكم الميراث ونحوه أو لا يشاركه فيما قبضه؟ أطلق الخلاف، وأطلق ب في الحرّر، والنّظم، والرّعايتين، والحاويين.

أحدهما: هو كالميراث ونحوه، وهو الصحيح.

قال الشيخ في المغنى والشارح: هذا ظاهر المذهب.

وقال في الفائق: وإن كان بعقد، فلشريكه حصته على أصح الروايتين.

والوجه الثاني: لا يشاركه فيما قبضه.

(المسألة الثانية – ٢٥): لو أجل أحدهما حقّه، فهل يشارك من لم يؤجل كالميراث ونحوه أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: هو كالميراث ونحوه، فله الرجوع، وهو الصحيح.

قال في المغني والشرح: والأولى أنَّ له الرجوع.

والوجه الثاني: لا يشاركه فيما قبضه، ذكره القاضي، نقله عنه في المغني.

(المسألة الثالثة - ٢٦): لو قبضه بإذن شريكه، فهل للآخر أن يشاركه فيما قبض أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصّحيح.

قال في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق: وإن قبضه بإذنه فلا محاصَّة في الأصحَّ، واختاره النَّاظم، وجزم به ابسن عبـدوسٍ في تذكرته، وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: يشاركه كالميراث.

(٢) (مسألة – ٢٧): قوله: (وفي دينِ من ثمن مبيع أو قرضٍ أو غيره وجهان). انتهى.

قلت: الّذي يظهر أنّه كالدّين الّذي بعقد، بل هو من جملته، فَإنّ ثمن المبيع من عقدٍ، وكذا القرض، ففي كلامــه نــوع تكــرارٍ فيمــا يظهر، واللّه أعلم.

ثمَّ رأيته في بعض النُسخ حكى ذلك عن صاحب التَّرغيب، فيزول الإشكال، وغالبها ليس فيها ذلك، والصَّواب جعله مـن كـلام صاحب التَّرغيب.

إذا علمت ذلك؛ فقد علمت الصُّحيح من مسألة ما إذا كان الدِّين بعقدٍ فكذا، تكون هذه.

فهذه سبعٌ وعشرون مسألةٌ قد صحَّحت في هذا الباب.

باب القرض

وَهُوَ مُسْتَحَبُّ، نَصُ عُلَّيْهِ.

يَصِحُ فِيمَا يَصِحُ السُّلَمُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ عَيْن يَصِحُ بَيْعُهَا وَرَقِيقٍ وَجُهَان (م ١، ٢)(١٠

وَقِيلَ: عَبْدِ لا جَارِيَةٍ، وَقِيلَ فِي غَيْرِ مُبَاحَةٍ لِلْمُقْتَرِض وَجْهَان.

وَمُعْرَفَةُ قَلْدُو بِمُقَدَّرٍ مَعْرُوفَ و وَوَصْفَهُ شَرْطً، وَسَأَلَهُ أَبُو الصَّقْرِ: عَيْنٌ بَيْنَ أَفْوَام لَهُمْ نَوَائِبُ فِي أَيْسَام يُقْـتَرَضُ المَّـاءُ مِسْنُ نُوبَةِ صَاحِبِ الْخَمِيسِ لِيُسْقِي بِهِ لِيُرَدُّ عَلَيْهِ يَوْمَ السَّبْتِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ مَحْدُودًا يُعْرَفُ كُمْ يَخْرُجُ مِنْهُ وَلا بَأْسَ، وإِلاَّ أَكْرَهُهُ.

وَيَتِمُ بِقُبُولِهِ.

قَالَ جُمَّاعَةٌ: ويَمْلِكُ.

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (يصحُّ فيما يصحُّ السُّلم فيه وفي غيره من عين يصحُّ بيعها ورقيقِ وجهان). انتهى.

يعني: في غير ما يصحُّ السُّلم فيه ويصحُّ بيعه كالجواهر، والرُّقيق ونحوهما، فشمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى – ١): هل يصحُّ قرض كلِّ عين يصحُّ بيعها ولا يصحُّ السُّلم فيها كالجواهر ونحوها أم لا؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والمقنع، والتَّلخيص، والحرَّر، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، والحـاويين، والفـاتق،

أحدهما: يصحُّ قرضه، اختاره القاضي في الجرُّد وغيره، وجزم به في الوجيز، وتجريد العناية، وغيرهما.

وصحُّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرَّر، وغيرهما، فعلى هذا الوجه يردُّ المقترض القيمة.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به في المنوَّر، ومنتخب الأدميُّ، وتذكرة ابن عبدوس، والمذهب الأحمد، وصحَّحه في النَّظم.

وقدَّمه في الخلاصة وشرح ابن رزين، والرَّعايتين، وغيرهم، واختاره أبو الحطَّاب في الهداية.

قال في التُّلخيص: أصل الوجهين هل يردُّ في المتقوِّمات القيمة أو المثل؟ على روايتين يأتيان.

وقال في المغني: ويمكن بناء الخلاف على الوجهين في الواجب في بدل غير المكيل، والموزون. فإن قلنا: الواجب ردُّ المثل، لم يجز قرض الجواهر وما لا يثبت في الذُّمَّة سلمًا، لتعذَّر ردٌّ مثلها.

وإن قلنا: الواجب ردُّ القيمة، جاز قرضه، لإمكان ردُّ القيمة. انتهي.

(المسألة الثَّانية - ٢): هل يصحُّ قرض الرُّقيق إذا قلنا لا يصحُّ السُّلم فيه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، وفي المذهب، والكافي، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والمحرَّر، والشَّرح وشــرح ابــن منجًّا، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ، صحَّحه في التَّصحيح.

قال في تجريد العناية: لا يصحُّ قرض آدميُّ في الأظهر، واختاره القاضي وغيره.

وجزم به في المذهب الأحمد، والوجيز، ونهاية ابن رزين، وتذكرة ابن عبدوس، ومنتخب الأدميّ، والمنوّر، وغيرهم.

وقدُّمه في المستوعب، والخلاصة، والنُّظم، والرَّعايتين، والزُّبدة، والحاويين وشرح ابن رزين، وغيرهم. والوجه الثَّاني: يصحُّ مطلقًا.

قال ابن عقيل في العمد: أجود المذاهب عندي وأصحها مذهب ذا، وهو جواز قرض الآدمي ذكوره وإناثه. انتهى.

وقيل: يصحُّ في عبدٍ لا جاريةٍ، وهو احتمالٌ في المغني.

قال ابن عقيل في موضع: ولهذا منعنا من قرض الإماء، وإن صح قرض سائر الأموال؛ لأجل ما فيه من استباحة الأبضاع. انتهى. وقدَّمه في النَّظم، وأطلقهما في الشُّرح، والفائق.

وقيل: يصحُّ في الأمة إذا كانت غير مباحةٍ للمقترض.

قال في الرَّعاية الكبرى: وقيل: يصحُّ قرض الأمة لمحرمها، وجزم أنَّه لا يصحُّ لغير محرمها.

وَقِيلَ: وَيَثْبُتُ مِلْكُهُ بِقَبْضِهِ، كَهِبَةٍ، وَلَهُ الشَّرَاءُ بِهِ مِنْ مُقْرِضِهِ، نَقَلَهُ مُهَنَّا.

وَيَلْزَمُ مَكِيلٌ وَمَوْزُونَ بِقَبْضِهِ، وَفِي غَيْرِهِ روَايَتَان (م ٣)^{١١)}.

وَمِنْ شَأَنِهِ أَنْ يُصَادِفَ ُذِمَّةً لا عَلَى مَا يَحْدُثُ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار.

وَأَنْهُ لا يَجُوزُ قُرْضُ المَنَافِعِ، وَفِي الْمُوجَزِ: يَصِحُ قَرْضُ حَيَوَانَ وَتُوَّبِ لِبَيْتِ المَالِ وَلاَحَادِ الْسَلِمِينَ. وَلا يَلْزَمُهُ رَدُّ عَيْنِهِ، بَلْ يَثْبُتُ بَدَلَّهُ فِي ذِمَّتِهِ حَالًا وَلَوْ أَجْلَهُ، وَخَالَفَ شَيْخُنَا وَذَكَرَهُ وَجْهَا، وَيَحْرُمُ تَأْجِيلُهُ، فِـي الآصَـحُ، قَطَعَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: القَرْضُ مَالٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَفِيَ بِوَعْدِو، وَإِنْ رَدُّهُ بِعَيْنِهِ لَزِمَهُ قَبُولُ الْمِثْلِيِّ.

وَقِيلَ: وَغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ قُلُوسًا أَنْ مُكَسِّرَةً فَحَرَّمُهَا اَلسُّلْطَانُ وَقِيلَ وَ لَوْ لَمْ يَتَعَامَلُوا بِهَا فَلَهُ القِيمَةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ وَفْتَ العَقْد، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلٍ: وَقْتَ فَسَدَتْ، والخِلافُ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَنًا.

وَقِيلَ: يَوْمَ الْخُصُومَةِ.

وَقِيلَ: إِنْ رَخُصَتْ فَلَهُ القِيمَةُ، كَاحْتِلافِ الْمُكَان.

وَنَصُهُ: ۚ يُرُدُّ مِثْلَهُ، وَإِنْ شَرَطٌ رَدُّهُ بِعَيْنِهِ ۚ أَوْ بَاعَ دِرَّهَمًا بِدِرْهَمِ هُوَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَصِحِّ، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ فِيمَا لا يَدْخُلُهُ رِبَا الفَصْلِ، لاَّنَهُ يُفْضِي أَنْ يَجِدَ البَائِعُ، والمُقْرِضُ عَيْبًا بِالدَّرْهُمِ فَيُطَالِبًانِ المُشْتَرِيَ، والمُسْتَقْرِضَ فَيُطَالِبًا بِهَا، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهَا مُطَالِبًا وَمُطَالِبًا، وَلا يَجُوزُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويلزم مكيلٌ وموزونٌ بقبضه، وفي غيره روايتان). انتهى.

قلت: حكم المعدود، والمذروع حكم المكيل، والموزون، حيث صحَّحنا قرضه، وهو عجيبٌ من المصنَّف كونه لم يذكرهما.

إحداهما: لا يلزم إلا بقبضه أيضًا كالمكيل، والموزون.

قلت: وهو قياس الرُّواية الصُّحيحة الَّتي في الهبة، فإنَّ صاحب الخلاصة، والحرُّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفَّائق، والمصنّف، والحارثيُّ.

وغيرهم قدَّموا في الهبة أنَّها لا تلزم إلاَّ بالقبض، وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.

وهو المذهب عند ابن أبي موسى وابن منجًا، وغيرهم فكذا يكون هنا، واللَّه أعلم.

وقد قال أكثر الأصحاب: إنَّ المقترض يملكه بالقبض، فظاهره أنَّه لا يلزم قبل القبــض، وأنَّـه يكــون جــائزًا لا لازمًـا، وهــذا هــو

والرَّواية الثَّانية: لا يشترط في لزومه قبضه، بل حيث تميَّز لزم، وهو قياس الرَّواية الَّتي في الهبة، وعلى الرواية التي في الهبــة الأكـــثر،

وقال الحارثيُّ وصاحب الفائق: اختاره القاضي وأصحابه.

قال ابن عقيل: هذا المذهب، وقدُّمه في المغنى وشرح ابن رزين، فكذا يكون في القرض، وقد.

قال في التَّلخيص، والرَّعاية في باب القبض، والضَّمان: يجوز التُّصرُّف في القرض إذا كان معينًا، فظاهره الــلّزوم في المتميّز، ولم أر من صرَّح بالرُّوايتين في القرض غير المصنَّف.

وقد قال في القاعدة التَّاسعة والأربعين: القرض، والصَّدقة، والزُّكاة، وغيرها فيه طريقان.

أحدهما: لا يملك إلاَّ بالقبض، روايةٌ واحدةٌ، وهي طريقة الجرُّد، والمبهج، ونصُّ عليه في مواضع.

والثَّانية: لا يملك المبهم بدون القبض، مخلاف المعيَّن فإنَّه يملك فيه بالعقد.

وهي طريقة القاضي في خلافه، وابن عقيل في مفرداته، والحلوانيُّ وابنه، إلاَّ أنَّهما حكيا في المعين روايتين كالهبة. انتهى. فظاهر كلام من يقول لا يملك إلاّ بالقبض أنّه لا يلزم إلاّ بالقبض، ويحتمل قول من يقول يلزم بالعقد اللّزوم وعدمه.

وقال في القاعدة المذكورة قبل ذلك: واعلم أنَّ كثيرًا من الأصحاب يجعل القبض في هذه العقود معتبرًا للزومها واستمرارها.

وصرَّح به صاحب المغني، والتَّلخيص وأبو الخطَّاب في انتصاره، وغيرهم، فهذا موافقٌ لما قلنا، والله أعلم.

وَيَرُدُ الِمُللَ فِي المِثْلِيِّ مُطْلَقًا فَإِنْ أَعْوَرُهُ فَقِيمتُهُ إِذَنْ وَيَرُدُ قِيمَةً جَوْهَرِ وَنَحْوهِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا وَجْهَانِ (م ٤)(١). وَإِن اقْتَرَضَ خُبْزًا أَوْ خَمِيرًا عَدَدًا وَرَدُّ عَدَدًا بِلا قَصْدِ زِيَادَةٍ جَازَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. ** مُنْ مُنْ

وَيَمْحُرُمُ شَرَطٌ وَقَرْضٌ جَرَّ نَفْعًا^(٢)، كَتَعْجِيلِ نَقْدٍ لِيُرَخِّصَ عَلَيْهِ فِي السَّعْرِ، وَكَاسْتِخْدَامِهِ وَاسْتِثْجَارِهِ مِنْهُ، نَقَلَـهُ الجَمَاعـةُ، وَفِي فَسَادِ القَرْض روَايَتَان (م ٥)^{٣)}.

وَإِنْ فَعَلَهُ بِلاَ شَرَّطٍ وَلَا مُواطَأَةٍ نَصَّ عَلَيْهِ أَوْ أَعْطَى أَجْوَدُ أَوْ هَدِيَّةً بَعْدَ الوَقَاءِ جَازَ، عَلَى الآصَحَ، وَحَرَّمَ الحَلْوَانِيُّ أَخْـذَ أَجْوَدَ مَعَ العَادَةِ.

وَإِنْ فَعَلَهُ قَبْلَهُ بِلا عَادَةِ سَابِقَةٍ حَرُمَ، عَلَى الآصَحُ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ احْتِسَابُهُ مِنْ دَيْنِهِ أَوْ مُكَافَأَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَكُذَا غَرِيْهُ، فَلَوْ اسْتَضَافَهُ حَسَبَ لَهُ مَا أَكِلَهُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجُّهُ:َ لا، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ فِي الدُّعَوَاتِ كَغَيْرُو.

وَقِيلَ: عِلْمُهُ أَنَّ الْمُقْتَرِضَ يَزِيدُهُ شَيْئًا كَشَرُطِهِ. وَقِيلَ: لا (م ٦)(نا)

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ويردُّ المثل في المثليُّ مطلقًا، فإن أعوزه فقيمته إذن ويردُّ قيمة جوهرٍ ونحـوه يـوم قبضـه وفيمـا عداهمـا

يعنى: من المعدود، والمذروع، والحيوان ونحوه، وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمذهب، والكنافي، والمغنى، والمقتم، والمحرّر، والشَّرح، والنَّظم، والحاويين، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يردُّ القيمة، اختاره الأكثر، وقطع به في المذهب الأحمد، والوجيز ونهايمة ابـن رزيـن، وتذكـرة ابـن عبـدوس، ومنتخب الأدميّ، وتسهيل البعليّ، وصحّحه في التّصحيح.

وقدُّمه في الخلاصة، والهادي، والرَّعايتين، والزُّبدة وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجب ردُّ مثله من جنسه بصفاته، واليه ميله في الكافِّي، والمغنى، والشُّرح، وهو ظاهر كلامه في العمدة.

قلت: ويعضِّده: (كون النِّيِّ ﷺ استسلف بكرًا فردٌ خيرًا منه ولم يعطه القيمة)، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويحرم شرطٌ وقرضٌ جرٌّ نفعًا). انتهى.

قال شيخنا: كذا في النُّسخ، والذي يظهر (شرط قرض) بالإضافة، وحذف الواو. انتهى.

والذي يظهر أنَّ الدَّين في الأصل أولى، وأنَّ مراده بالشُّرط غير الَّذي جرَّ نفعًا كما إذا نافـــاه ونحــوه، وعلــى قــول شــيخنا لا تفــي

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (ويحرم شرطٌ وقرضٌ جرُّ نفعًا، كتعجيل نقدٍ ليرخّص عليه في السُّعر، وكاستخدامه واستنجاره منه، نقله الجماعة، وفي فساد القرض روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والتُّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين.

إحداهما: يفسد، جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

الرُّواية الثَّانية: لا يفسد.

قلت: وهو الصُّواب، وهي من جملة المسائل الَّتي قارنها شرطٌ فاسدٌ.

وهو ظاهر كلامه في المغني، والشُّرح، بل أكثر الأصحاب؛ لأنُّهم قالوا: يحرم ذلك، ولم يتعرُّضوا لفساد العقد.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وقيل: علمه أنَّ المقترض يزيده شيئًا كشرطه وقيل: لا). انتهى.

إن كانت النَّسخ بالواو في قوله، وقيل: علمه، فيكون المقدُّم عند المصنِّف خلاف ذلك، إذ الإتيان بواو العطف يقتضي تقدُّم شيء، ولكن يردُّه قوله بعده، وقيل: لا.

فيكون في العبارة نوع خفاء، ويحتمل أن يكون هذا كلُّه طريقةً، وانَّ المّقدُّم التَّحريم مطلقًا، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. ولصاحب الرّعاية عباراتٌ كثيرةٌ تشبه هذه العبارة، وإن كيانت النّسخ بالفاء فيكون الخيلاف مطلقًا، ويكون كلامه الأوّل =

وَإِنْ قَضَاهُ صِحَاحًا عَنْ مُكَسَّرَةٍ أَقَلُّ لِعِلَّةِ الفَصْل لَمْ يَجُزْ، وإلاَّ جَازَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَشَرْطُ نَقْصٍ كَشَرْطِ زِيَادَةٍ.

وَقِيلَ: لا.

وَيَتُوَجُّهُ أَنَّهُ فِيمًا لا ربًّا فِيهِ.

وَفِي قُرْض غَريمِهِ لِيَرْهَنَهُ بهمَا روَايَتَان (م ٧)^(١).

وَكَذَا شَرْطُ القَصَاء فِي بَلَدُ آخَرَ (م ٨)(٢).

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ، وإلاَّ حَرُمَ.

وَعَنْهُ: أَكْرَهُهُ إِنْ كَانَ لِبَيْعٍ.

وَعَنْهُ: لا بَأْسَ عَلَى وَجُوِّ الْمُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ لِيَنْتُفِعَ بِالدَّرَاهِمِ وَيُؤَخَّرُ دَفْعَهَا لَمْ يَصِحُ، أَوْ قَـالَ: أَفْرِضْنِنِي أَلْفًا أَوْ اذْفَحْ إِلَى الرَضَك أَرْزَعْهَا بِالثَّلْثِ.

وَلَوْ أَقْرَضَ غَرِيمَهُ لِيُوفِّيَهُ كُلُّ وَقْتٍ شَيْئًا جَازً، نَقَلَهُ مُهَنًّا.

وَنَقُلَ حَنْبَلُ: يُكُرُّهُ.

=مخصوصًا بغير هذه المسألة.

وكذا إن كانت الواو زائدةً، وعلى كلُّ تقدير نذكر الصُّحيح من القولين فنقول:

القول الأوَّل: اختاره القاضي، وقطع به في ألحاوي الصُّغير، وقدُّمه في الرَّعايتين، وهو قياس المسائل الَّتي قبلها.

والقول الثَّاني: هو الصّحيح، اختاره الشّيخ الموفّق، والشّارح وصاحب الحاوي الكبير، وقالوا: لأنّه عليه أفضل الصّلاة والسّلام كان معروفًا محسن الوفاء، فهل يسوغ لأحدٍ أن يقول إنّ إقراضه مكروهٌ؟

وعلَّلوه بتعاليل جيَّدةٍ، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وصحَّحه النَّاظم، وهو الصُّواب.

وأطلقهما في الفائق، وقبل: إن زاده مرَّةً في الوفاء فزيادة مرَّةٍ ثانيةٍ عرَّمةٌ ذكره في النَّظم.

قال ابن أبي موسى: إن زاده مرَّةً لم يجز أن يأخذ في المرَّة النَّانية، قولاً واحدًا. انتهى.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي قرض غريمه ليرهنه بهما روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمغني، والرُّعاية الكبرى.

قال في الحاوي الكبير: لو قال صاحب الحقُّ أعطني رهنًا وأعطيك مالاً تعمل فيه وتقضيني، جاز، وكذا.

قال في الرُّعاية الكبرى وجزم به في موضع آخر. إذا علم ذلك فرواية البطلان نقلها حنبلٌ. ورواية الجواز نقلها مهنًا.

وقدُّم ابن رزين في شرحه في باب الرُّهن عدم الصَّحَّة، الأنَّه يجرُّ نفعًا.

قلت: الصُّوابُ أنَّه إذا كان لا يقدر أن يتوصُّل إلى حقَّه إلا بذلك ساغ، وإلا فلا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وكذا شرط القضاء في بلد آخر).

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

إحداهما: لا يجوز ولا يصحُّ، هو الصُّحيـح، جـزم بـه في الوجـيز وغـيره وقلَّمـه في الحدايـة، والمسـتوعب، والمُقنـع، والرِّعـايتين، والحاويين وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: بجوز هُذا الشَّرط، وهو احتمالٌ في المقنع.

يعنى: هل يجوز هذا الشَّرط أم لا؟

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وصحُّحه في النَّظم، والفائق.

وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى، قلت: وفيه قوَّةً.

واختار الشُّيخ الموفَّق الجواز فيما إذا لم يكن لحمله مؤنةٌ، وعدمه فيما لحمله مؤنةٌ.

فهذه ثمان مسائل قد صحِّحت، ولله الحمد، والمنَّة.

وَإِنْ أَقْرَضَ أَكَّارَهُ فِي شِرَاء بَقَرِ أَوْ بَذْر، أَوْ قَالَ: أَقْرِضْنِي أَلْفًا أَوْ اذْفَعْ إِلَيَّ أَرْضَكَ أَرْرَعْهَا بِالثَّلْثِ بِلا شَرْط، حَرُمَ عِنْسة أَحْمَكَ، وَجَوَّرُهُ الشَّيْخُ، وَكَرِهَهُ فِي التَّرْغِيبِ فِي الآوَلَةِ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِبَذْرِهِ وَأَلَّهُ فِي ذِمْتِهِ كَالْمُعْتَادِ فَفَاسِلة، لَهُ تَسْسِيَةُ الْمُسْلِ، وَلَوْ مَا وَمَا وَمُوالِمُ النَّذِي الْآَدُ عِنَا النَّرْغِيبِ فِي الآوَلَةِ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِبَذْرِهِ وَأَلْهُ في تَلِفَ لَمْ يَضْمُنْهُ، لأَنَّهُ أَمَانَةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَوْ اقْرَضَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ بُرٌ مَا يَشْتَرِيه بِهِ يُوفِّيهِ إِيَّاهُ فَقَالَ سُفْيَانٌ: مَكْرُوهٌ، أَمْرٌ بَيِّنٌ.

وَفِي الْمُشْتَوْعِبِ: يُكْرَهُ، وَفِي الْمُغْنِي: يَجُوزُ.

وَلَيْ جَعَلَ جُعَلًا عَلَى اقْتِرَاضِهِ لَهُ بِجَاهِهِ صَحَّ، لآنَّهُ فِي مُقَاتِلَةِ مَا بَذَلَهُ مِنْ جَاهِهِ فَقَطْ لا كَفَالَتِهِ عَنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، لآنَّـهُ ضَامِنٌ، فَيَكُونُ قَرْضًا جَرُّ نَفْعًا وَمَنَعَ الْأَرْجِيُّ.

وَلَوِ اقْتَرَضَ بِبَلَدِ فَطَلَبَ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ بَدَّلُهُ لَزِمَهُ، إلاَّ مَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةٌ وَقِيمَتُهُ فِي بَلَدِ القَرْضِ أَنْقَصُ فَيَلْزَمُهُ إِذَا قِيمَتُهُ فِي هِ فَقَطْ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَنْ مَا لِحَمْلِهِ مُؤْنَةً فَطُلِبَ بِبَلَدٍ آخَرَ لا يَلْزَمُهُ، لآنَهُ لا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ هُـوَ وَغَـيْرُهُ فِي الآثْمَـانِ:
- أُهُ

وَفِي المُسْتَوْعِبِ: الْأَثْمَانُ مِمَّا لا مُؤْنَةَ لِحَمْلِهِ فَيَلْزَمُهُ، فَإِنْ بَذَلَهُ لَهُ المُقْتَرِضُ وَلا مُؤْنَةَ لِحَمْلِهِ لَزِمَ قَبُولُـهُ مَعَ أَمْنِ البَلَـدِ، والطُّريق، وَبَدَلُ المَغْصُوبِ التَّالِفُ مِثْلَهُ.

مريق، وبدن المسمورب المديد والمستقرض ولا يَعْلَمَهُ بِحَالِهِ إِلاَّ مَا يَقْدِرُ أَنْ يُؤَدِّيَهُ. قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقْرِضَ وَلا يَعْلَمَهُ بِحَالِهِ إِلاَّ مَا يَقْدِرُ أَنْ يُؤَدِّيهُ. وَكُرِهَ الشُّرَاءُ بِدَيْنٍ وَلا وَقَاءَ عِنْدَهُ إِلاَّ اليَسِيرَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ يَقْتَرِضَ بِجَاهِهِ لإِخْوَانِهِ.

باب الرُّهن

يَصِحُ مِئْنُ يَصِحُ بَيْعُهُ.

وَلا يَصِحُ بمُسَلَّم فِيهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلَ: يَصِيْحُ، وَفِيهِ بِرَأْسِ مَالِ سَلَم رِوَايَتَانِ فِي التَّرْفِيبِ (م ١)(١) وَغَيْرِهِ.

وَفِي عَيْنَ مَضْمُونَةٍ كَعَارِيَّةٍ.

وَقِيْلَ: وَجُعْلٌ قَبْلُ العَمَلُ وَدِيَةٌ قَبْلَ الحَوْلِ وَجْهَانٍ، كَدَيْنِ كِتَابَةٍ، وَفِيهِ فِي المُوجَزِ رِوَايَتَانِ، (م ٢، ٤)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا يصحُّ بمسلَّم فيه، ونقل حنبلٌ: يصحُّ، وفيه برأس مال سلم روايتان في التَّرغيب). انتهى. وكذا قال في التُلخيص.

إحداهما: لا يجوز ولا يصحُّ، قدَّمه في المستوعب، والرَّعايتين، والحاويين وعـزاه المجـد في شــرحه إلى اختيــار القــاضي في المجـرُّد في الرُّهن، نقله في تصحيح الحرُّر.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، صحَّحه في الرُّعاية الكبرى في آخر باب السُّلم.

وقال في باب الرَّهن: ويصحُّ الرُّهن برأس مال السُّلم، على الأصحِّ.

وقال في الوجيز: ويجوز شرط الرُّهن، والضُّمان في السُّلم، والقرض.

قلت: وهذا هو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٢ – ٤): قوله: (وفي عين مضمونةٍ كعاريَّةٍ، وقيل: وجعلٌ قبل العمل، وديةً قبل الحول، وجهان كدين كتابةٍ وفيه في الموجز روايتان). انتهى.

ذكر المصنف مسائل:

(المسألة الأولى – ٢): هل يصحُّ الرَّهن على العين المضمونة كالعاريَّة، والمغصوب، والمقبوض على وجه السُّوم ونحوه أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ.

قال في الكافي: هذا قياس المذهب، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قال في الفائق: وعليه يخرُّج الرُّهن على عواري الكتب الموقوفة ونحوها. انتهى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ الرُّهن على ذلك، قال القاضي: هذا قياس المذهب.

قلت: وهو أولى.

(المسألة الثَّانية – ٣): الرَّهن على اللَّية قبل الحول، يعني الَّتي على العاقلة فيحتمل قول المصنّف: (وديةً قبل الحول): أنَّه معطــوفّ على قوله: (كعاريَّة) فيكون قد أطلق الخلاف فيها أيضًا، ويردُّه كونه أدخل بينهما مسألةً قدُّم فيها حكمًا، ويحتمـــل أن يكــون معطَّرفًــا على قوله: (وجعل)، وهو الصُّواب.

فيكون قد قدَّم فيها حكمًا مثل حكم الجعل قبل العمل، وهو عدم الصُّحَّة، ولكن لأجل الاحتمال الأوَّل نذكر المسالة.

والصُّحيح من المذهب فيها فنقول: ذكر الأصحاب فيها قولين:

أحدهما: لا يصحُّ اخذ الرُّهن على ذلك، وهو الصُّحيح من المذهب، جزم به في الكافي، والنُّظم، والرَّعاية الصُّغـرى، والحـاويين، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدَّمه في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، والرُّعاية الكبرى، والفائق، وغيرهم.

وهذا مَّا يقوِّي أنَّه معطوفٌ على قوله: (وجعل).

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَلا يُصِحُّ بِمُهْدَةِ مَبِيعٍ وَعَيْنِ وَمَنْفَعَتِهَا، وَتَصِحُّ عَيْنٌ يَجُوزُ بَيْعُهَا.

وَقِيلَ: غَيْرُ مُكَاتَبِ، فَإِنْ صَنَّعُ مُكُنَ مِنَ الكَسْبِ كَمَا كَانَ، وَمَا أَذَاهُ رَهْنٌ مَعَهُ.

وَإِنْ رَهَنَ ذِمِّيٌّ عِنْدَ مُسَلِّم خَمْرًا بِيَادِ ذِمِّيٌّ لَمْ يُصِحُّ، فَإِنْ بَاعَهُ الرَّكِيلُ حَلَّ ويَقْبِضُهُ أَوْ يُبْرِئُ، أَوْمَا اللَّهِ.

وَيَحْرُمُ رَهْنُ مَالَ يَتِيمَ لِفَاسُيق، وَمِثْلُهُ المُكَاتَبُ، والْمَأْذُونُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْخِيبِ وَغَيْرو.

وَيَتَوَجُّهُ: إِنْ خَرَجَ بِفِسْقِهِ عَنِّ الْأَمَانَةِ، وإلاَّ لَمْ يَحْرُمْ، وَأَنْ الْكَافِرَ فِي رَهْنِهِ مِنْهُ وَتَوْكِيلِهِ فِيهِ مِثْلُهُ وَأُولَسَى، بِدَلِيهِ لِ عَـامِلِ الزُّكَاة، واللُّقَطَة.

وَفِي ثَمَرٍ وَزَرْعٍ قَبْلَ بُدُوٌّ صَالَاحِهِ بِشَرْطِ النَّبْقِيَةِ وَعَبْلِو مُسْلِمٍ وَمُصْحَفَ لِكَافِرٍ فِي يَلِدِ مُسْلِمٍ وَجُهَانِ (م ٥٠ ٧)(١).

ويؤيّده: أنّ الشّيخ في المغنى، والشّارح جعلا حكم الجعل، والدّية واحدّ.

والقول الثَّاني: يصحُّ، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

وقال في الرَّعاية: وقيل: يصحُّ إن صحَّ الرَّهن بدين قبل وجوبه. انتهى.

(المسألة الثَّالثة - ٤): دين الكتابة هل يصحُّ أخذ الرُّهن عليه أم لا؟ أطلق الوجهين فيه، وحكاهما في الموجز روايتين، وأطلقهمسا، في المحرَّر وشرحه، والنَّظم، والرَّعايتين، والزُّبدة، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ أخذ الرُّهن عليه، وهو الصَّحيح.

جزم به ابن عقيل في التَّذكرة، والشَّيرازيُّ في الإيضاح، والشَّيخ الموفَّق في المغني، والكافي، والمجد في شرحه، قاله في تصحيح الحرُّر، والشَّارح، وابن رزين في شرحه، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وصحُّحه في تصحيح المحرُّر.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، ولم أطَّلع على من اختاره.

قلت: في إطلاق المصنّف في هذه المسألة الخلاف نظرً.

والظَّاهر: أنَّه تابع الجمد في محرَّره، أو نقول: قوله: (كدين كتابة) لا يقتضي إطـلاق الخـلاف، وإنَّمـا هــو حكايـة خـلافـــ مــن غــير إطلاقه، وهو بعيدٌ، وقيل: إن جاز أن يعجّز الكاتب نفسه لم يصحُّ، وإلاّ صحُّ.

(١) (مسألة – ٥ – ٧): قوله: (وفي ثمر وزرع قبل بدؤ صلاحه بشرط التُّبقية وعبدٌ مسلمٌ ومصحفٌ لكافرٍ.. وجهانُ). أنتهى. في ذلك مسائل:

(المسألة الأولى - ٥): هل يصحُّ رهن الثَّمر، والزَّرع قبل بدوّ صلاحه بشرط التَّبقية أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمقنع، والشُّرح، والرُّعاية الصُّغرى، والحاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصحُ، وهو الصّحيح.

جزم به في الخلاصة، والمحرَّر، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس ونظم المفردات، وغيرهم.

واختاره القاضي وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح وشرح ابنَّ منجًا، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن رهنها قبل بدو صلاحها بدين مؤجَّل صحَّ، في الأصحِّ، إن شرط القطع لا التَّرك. وكذا الحلاف إن أطلقا، فتباع إذن على القطع، ويكون الثَّمن رهناً، وإن رهناً بدينٍ حالٌ بشرط القطع صحَّ، وتباع لذلك. انتهى. قلت: ويحتمل صحَّته بمؤجِّل يجلُّ عند جواز بيعه. ولم أره.

(المسألة الثَّانية - ٦): هل يصَّعُ رهن العبد المسلم لكافر أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والفائق.

أحدهما: لا يصحُّ، جزم به في الهادي وغيره.

وقدُّمه في الخلاصة، والكافي، والمقنع، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم، واختاره القاضي وغيره.

والوجه الثَّاني: يصحُّ بشرط أن يكون بيد مسلم عدل، اختاره أبو الخطَّاب، والنُّسيخ الموفِّق في المغني، والشَّـارح، والشَّـيخ تقـيُّ الدِّين، وقال: احتاره طائفةً من أصحابنا.

وجزم به ابن عبدوسٍ في تذكرته. وقال في الحرَّر: ويصحُّ في كلِّ عين يجوز بيعها.

الفسروع - كتاب البيع

وَمَا يَفْسُدُ قَبْلَ الْآجَلِ إِنْ صَحُّ رَهْنَهُ فِي المُنْصُوصِ بِيعَ وَجُعِلَ ثَمَنُهُ رَهْنًا، نَقَلَ أَبُو طَـالِبِ فِيمَـنْ رَهَـنَ وَغَـابَ وَخِـافَ المُرْتَهِنُ فِسَادَهُ أَوْ ذَهَابَهُ فَلَيَأْتِ السُّلْطَانُ حَتَّى يَبِيعَهُ، كَمَا أَرْسَلَ ابْنُ سيرينَ إلَى إيَاسِ بْنَ مُعَاوِيَةَ يَاذَنُ لَهُ فِي بَيْعِهِ، فَإِذَا بَاعِــهُ حَفِظُهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ فَيَدْفَعَهُ إِلَيْهِ بِأُسْرِهِ، حَتَّى يَكُونَ صَاحِبُهُ يَقْضِيهِ مَا عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمُرْتَهِنُ، والشَّرِيكُ فِي الْمُشَاعِ بِيَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا، عَدَّلَهُ الحَاكِمُ، وَهَلْ يُؤَجِّرُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٨)(١). وَإِنْ رَهَنَ حِصَّتُهُ مِنْ مُعَيَّنِ فِيهِ (٢٠) يُمْكِنُ قِسْمَتُهُ فَوَجْهَانِ كَبَيْعِهِ (م ٩، ١٠)(٣).

= وكذا قال في التُّلخيص، والوجيز، وغيرهما.

قلت: وهو الصُّواب، والصُّحيح من المذهب.

(المسألة الثَّالثة - ٧): هل يصحُّ رهن المصحف لكافرِ أم لا؛ أطلق الخلاف.

أحدهما: يصحُّ، صحَّحه في الرَّعاية الكبري.

قلت: وهو الصُّواب، ويكون بيد عدل مسلم إن جوَّزنا بيعه، وهو ظاهر كلامه في التُّلخيص، والحسرُّر، والوجيز، وغيرهم، كمـا تقدُّم في الَّتي قبلها.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ رهنه، وهو المذهب على ما اصطلحناه، جزم بــه في الكــافي، والفــائق، وهــو ظــاهر مــا قدَّمــه في الرَّعايــة الصُّغرى، والحاويين، فإنَّهما قدُّما عدم الصُّحَّة في رهن العبد المسلم لكافر ثمُّ قالا: وكذا المصحف إن جاز بيعه.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن لم يرض المرتهن، والشَّريك في المشاع بيد أحدهما. أو غيرهمما عدَّله الحاكم، وهـ و يؤجّره؟ فيـه وجهان). انته*ى*.

يعني: هل للحاكم إجارته كما له أن يجعله عند عدل، والحالة هذه؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: له إجارته، وهو الصُّحيح من المذهب، جزم بـه في التُّلخيص، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحـاويين، والوجـيز وتذكـرة اسن عبدوس، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك، وهو قويٌّ، لأنَّا إنَّما أجزنا للحاكم التَّعديل لكون كلُّ واحدٍ منهما له حقٌّ فيه.

وقد حصل لهما التّنازع، وأمَّا الإجارة فمحض حقّ الرّهن، لكن يقال في الأوَّل: زاده الحاكم خيرًا؛ لأنَّه عدَّله بإجارته، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (من معيَّن فيه) لعلُّه: (في مشاع)، قاله ابن نصر الله، وليس كما قال، وإنَّما هــو كمــا قــال المصنَّف، وقــد مثَّلنــا صورته، وكلامه قبل ذلك يدلُّ عليه، وقاله في المعني وغيره.

وقول ابن نصر الله: قوله: (وفي الانتصار لا يصحُّ بيعه، نصُّ عليه)؛ أي: بيع المشاع ليس كذلك.

وإنَّما مراده بيع هذه الحصَّة من هذا البيت قبل القسمة.

(٣) (مسألة – ٩ – ١٠): قوله: (وإن رهن حصَّته من معيَّن فيه يمكن، قسمته فوجهان كبيعه). انتهى.

(المسألة الأولى - ٩) إذا كان له نصف دارٍ مثلاً مشاعًا مشتملةً على بيوت وتنقسم فرهن نصيبه من بيت منها، فهل يصح أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

> أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشُّرح ونصراه، وصحَّحه في الفائق، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه. والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، وهو احتمالٌ للقاضي.

وجزم به في التخليص لغير الشريك، وحكى في الشريك احتمالين عن القاضي في المجرُّد.

قال في الرَّعاية: ولا يصحُّ رهن حقَّه من معيَّن من دار مشتركةٍ تنقسم. وفيه احتمالٌ، وإن رهب عنـد شـريكه فاحتمـالان، وإن لم ينقسم صبحٌ، وقيل: إن لزم الرُّهن بالعقد صبحٌ، وإلَّا فلا. أنتهي.

(المسألة الثَّانية - ١٠): بيع نصيبه من بيت منها، والحالة ما تقدُّم هل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف:

أحدهما: يصحُ، وهو الصَّحيح من المذهب، وجزم به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال في الانتصار: لا يصحُّ بيعه، نصُّ عليه. انتهى.

قلت: لعلُّ الحَلاف في الرُّهن مبنيٌّ على صحَّة بيعه وعدمها، وهو ظاهر كلام المصنَّف.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

(ر): روایتــان

وَفِي الانْتِصَارِ: لا يَصِحُ بَيْعُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ اقْتَسَمَا فَوَقَعَ لِغَيْرِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ بَذُلُهُ أَوْ رَهْنُهُ لِشَرِيكِهِ(١)، فِيهِ وَجْهَان (م ١١)(٢).

وَيَصَبِحُ رَهْنُ أَمَةٍ دُونَ وَلَدِهَا، وَعَكْسُهُ، وَيُبَاعَان. وَشَرْطُ خَلْوَةٍ مُحَرَّمَةٍ فَاسِدَّ وَحْدَهُ.

وَاسْتِئْجَارُ شَيْءَ لِيَوْهَنَهُ وَرَهْنُ الْمُعَارَ بإِذْن رَبِّهِ بَيَّنَ الدَّيْنَ أَوْ لَا، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ، كَقَبْل العَقْدِ.

وَقَدُمْ فِي التُّلْخَيُصِ: لا، كَبَعْدُو، خِلاَّفًا لِلَانْتِصَارِ فِيهِ، فَإِنْ بِيعَ رَجَعَ بِقِيمَتِهِ أَوْ بِمِثْلِهِ لا بِمَا بِيعَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَطَعَ فِي الْمُحَرِّدِ وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ بِأَكْثَرِهِمَا ۚ ۖ وَيَضْمَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ فَقَطُ.

وَيَتَوَجُّهُ الْوَجْهُ فِي مُسْتَأْجِرٍ مِنْ مُسْتَعِيرٍ، وَلاَ يَلْزَمُ إلاَّ فِي حَقَّ الرَّاهِنِ إذَا قَبَضَهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: المَذْهَبُ المُرْتَهِنُ أَوْ مَن اتَّفْقَا عَلَيْهِ.

َ وَيَحْرُمُ نَقْلُهُ عَنْهُ مَعَ بَقَاءِ حَالِهِ إِلاَّ بِاتَّفَاقِهِمَا، وَيَضْمَنُهُ مُرْتَهِنَّ بِغَصْبِهِ وَالآصَحِّ يَزُولُ بِــرَدِّهِ، وَأَنَّ نِيَابَتُـهُ بَاقِيَـةٌ وَلا يَـزُولُ برَدًّهِ مِنْ سَفَرِ⁽¹⁾، وَصِفَةُ قَبْضِهِ كَمَبِيع، وَيُعْتَبَرُّ فِيهِ إِذْنُ وَلِيٍّ أَمْرٍ.

وَعَنْهُ: لِوَرْتَتِهِ إِقْبَاضُهُ مِنْهُ وَثُمَّ غَرِّيمٌ لَمْ يَأْذَنْ.

وَيَبْطُلُ إِذْنَهُ بِنَحْوِ إِغْمَاءٍ وَخَرَسٍ، فَإِنْ رَهَنَهُ مَا فِي يَدِهِ وَلَوْ غَصِبًا فَكَهِبَتِهِ إِيَّاهُ، وَيَزُولُ صُمَانُهُ، فَإِنْ أَخَــٰذَهُ الرَّاهِــنُ بِـإِذْنِ المُرْتَهِن وَلَوْ نِيَابَةً لَهُ.

وَفِي الانْتِصَار اخْتِمَالُ: وَلَوْ غَصْبًا زَالَ لُزُومُهُ، فَإِنْ رَدُّهُ إِلَيْهِ هَادَ، وَإِنْ أَجُّرَهُ أَوْ أَعَارَهُ مِنَ المُرْتَهِنِ أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِـهِ فَلْزُومُـهُ بَاق، اخْتَارَهُ فِى المُغْنِى، والمُحَرَّر.

وَفِي الانْتِصَار هُوَ الْمُذْهَبُ، كَالْمُرْتَهِن.

(١) تنبيهاتّ: الأوّل: يحتمل أنّه أراد بقوله: (أو رهنه لشريكه) رهن ما وقع له من القسمة عند شريكه، ويبقى ما كان مرهونًا عند المرتهن كما كان قبل القسمة، كما تقدَّم، وهو بعيدٌ في المعنى، ولم أجده مذكورًا، والعبارة لا تساعده.

وقد قطع الشَّيخ في المغني، والشَّارح بأنَّ الرَّاهنُّ ممنوعٌ من القسمة في هذه المسألة، واللَّه أعلم.

قال ابن نصر الله: أي هل يلزم الغير الَّذي وقع له المعيَّن المرهون أن يبذله لشريكه ليرهنه كما كان أو يرهنه هو لشريكه. انتهى. وهو ظاهر عبارة المصنّف.

وقوله: (يلزمه بذله) بالذَّال المعجمة، فعلى هذا يكون في كلام المصنّف إضمارٌ تقديره: فهمل بلزمه بذله أو رهنه لشريكه أم لا يلزمه شيءٌ من ذلك، فعلى هذا يكون الصّحيح من الوجهين عدم اللّزوم.

وقد وافق شيخنا في حواشيه له على الثَّاني، ووافقنا على الأوَّل.

(٢) (مسألة ~ ١١): قوله: (فإن اقتسما يعني في المسألة الَّتي قبلها، وقلنا: يصحُّ فوقع لغيره فهل يلزمه بذله أو رهنه لشريكه؟ فيــه وجهان). انتهى.

يعني: إذا وقع المرهون لشريك الرَّاهن في القسمة، فهل يلزم الرَّاهن بدله ليكون رهنًا أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يلزمه بدله يكون رهنًا مكانه، لكونه انتقل إلى ملك الشريك.

قلت: وهو الصُّواب، أشبه ما لو بان مستحقًا، وهو ظاهر كلام القاضي.

والوجه الثَّاني: يرهن ما صار له عند الشُّريك على ما بيد المرتهن ويبقَّى الرُّهن على حاله.

(٣) الثَّاني: (ويصحُ استثجار شيء ليرهنه ورهن المعار بإذن ربَّه... فإن بيع رجع بقيمته أو بمثله لا بما بيع، نـصُّ عليـه، وقطـع في الحُرَّر واختاره في التَّرغيب بأكثرهما). انتَّهي.

هذا القول الثَّاني هو الصُّواب، وقطع به في المنوّر وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وغيره، وصحَّحه في الرّعاية الكبرى. قال ابن نصر اللّه في حواشي الفروع: وهو الصُّواب قطعًا، وهو كما قال، وبأيّ شيء يستحقّ الرّاهن الزّائد وهو ملك غيره؟

(٤) الثَّالث: قوله: (ولا يزول بردِّه من سفرٍ). انتهى.

لا معنى للسُّقر هنا، وصوابه بردِّه من نفسه، أي إذا كان الرَّهن بيده فتعدَّى فيه ثمَّ زال تعدَّيه لا يزول ضمانه بذلك.

صرَّح به في الرَّعاية، نبَّه عليه ابن نصر الله.

وَعَنْهُ: لا، نَصَرَهُ القَاضِي، وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةً، فَإِنِ اسْتَأْجَرَهُ المُرْتَهِنُ عَادَ بِمُضِيَّهَا، وَلَوْ سَكَنَهُ بِأَجْرَتِهِ بِلا إِذْنِهِ فَلا رَهْنَ، نَصُ عَلَيْهِمَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ أَكْرَاهُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ أَوْ لَهُ فَإِذَا رَجَعَ صَارَ رَهْنًا، والكِرَاءُ لِلرَّاهِنِ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: البَسْهُ، لَـمْ يَجُـزْ إِذَا كَانَ يَأْخُذُ القَضَاءَ، وَعَنْهُ.

رَهْنُ الْمُغَيِّنِ يَلْزَمُ بِالعَقْدِ، وَهُوَ المَذْهَبُ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلِ وَغَيْرُو. وَفِي التَّعْلِيقِ: هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا، فَمَتَى أَبَى الرَّاهِنُ تَقْبِيضَةُ أَجْبِرَ.

وَذُكِّرَ جَمَاعَةٌ: لا يَصِّحُ الرَّهْنُ إلا مَقْبُوضًا. وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ رَهَنَهُ وَنَحْوَهُ بِإِذْنِ المُرْتَهِنِ صَحْ وَبَطَــلَ الرَّهْـنُ، وَإِنْ زَادَ دَيْـنُ الرُّهٰن لَمْ يَجُزُّ، لأَنَّهُ رَهْنٌ مَرْهُونٌ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: كَالزِّيَادَةِ فِي الشَّمَنِ.

وَتَجُوزُ زِيَادَةُ الرَّهْنِ تَوْثِقَةً، وَفِي الرُّوْضَةِ: لا تَجُوزُ تَقْوِيَةُ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ آخَرَ بَعْدَ عَشْدِ الرَّهْنِ، وَلا بَـأْسَ بِالزِّيَـادَةِ فِي الدِّيْنِ عَلَى الرَّهْنِ الْآوَلَ، كَذَا قَالَ.

ن على مور بي معرف الدَّنِينِ أَوْ بِشَرَطِ رَهْنِ ثَمَنِهِ مَكَانَهُ صَحَّ وَصَارَ رَهْنَا، فِي الْآصَحُّ وَبِدُونِهِمَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ. وَقَيلُ: لاَ، وَشُرْطُ تَعْجيلِ دَيْنِهِ الْمُؤَجَّلِ مِنْ ثَمَنِهِ لا يَصِحُّ البَيْعُ وَهُوَ رَهْنَّ. وَقِيلُ: يَصِحُّ وَيَكُونُ الثَّمَنُ رَهْنَا فِي الْآصَحُّ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ صِحَّةَ الشُّرْطِ، وَذَكَرَهُ فِي السَّرْغِيبِ، وَأَنَّ الشُّوابَ فِي الْمِبَةِ

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَذِنَ فِيهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ رَجَسِعَ قَبْـلَ البَيْـعِ أَوْ تَصَـرُفَ الرَّاهِـنُ جَـاهِلاً بِرُجُوعِـهِ فَوَجْهَـانِ

وَكُلُّ شَرْطٍ وَافَقَ مُقْتَضَاهُ لَمْ يُؤثِّرْ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِهِ أَنْ نَافَاهُ، نَحْوَ كَوْنِ مَنَافِعِهِ لَهُ، أَوْ إِنْ جَاءَهُ بِحَقَّهِ فِي مَحِلَّهِ، وإلاَّ فَهُــوَ

(١) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (وله الرُّجوع فيما إذا أذن فيه قبل وقوعه، فلو ادُّعي أنَّـه رجـع قبـل البيـع أو تصـرُف الرَّاهـن جاهلاً برجوعه فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٢): لو أذن المرتهن للرَّاهن في البيع ثمَّ رجع جاز، لكن لو ادُّعى أنَّه رجع قبل البيع فهل يقبل قوله أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يقبل قوله، اختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني.

والوجه الثَّاني: لا يقبل.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ الأصل عدمه، وقد تعلُّق به حقٌّ ثالثٌ.

ثمُّ وجدت الشُّيخ تقيُّ الدِّين اختار مثل ذلك، ذكره المصنّف عنه في الوكالة فقال: (قال شيخنا: لو باع أو تصرّف فادّعى أنّه عزله قبله لم يقبل). انتهى.

ثمُّ وجدته في الفصول، قطع بما قاله الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

(المسألة الثَّانية - ١٣): إذا ثبت رجوعه وتصرُّف الرَّاهن جاهلاً فهل يصحُّ أم لاَّ؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، والنُّظم، والفائق، والمغني، والكافي، والشُّرح وقالا: بناءً على تصــرُف الوكيل بعد عزله قبل علمه. انتهى.

وهو الصُّواب، والصَّحيح من المذهب أنَّه ينعزل، فكذا هنا، قلا يصحُّ تصرُّف الرَّاهن على الصَّحيح عند من بنـــاه، والمصنَّف قـــد أطلق الخلاف في الوكالة أيضًا.

لكن قال: (اختار الأكثر الانعزال)، على ما ياتي هناك، ويكفينا تصحيح من بناه على الوكالة، لكن الَّذي اخترنــاه علـى الوكالــة: أنه لا ينعزل قبل علمه.

لَهُ أَوْ لَا يَقْبِضُهُۥ فَهُوَ فَاسِّدُ، وَفِي العَقْدِ رَوَايَتَا بَيْعٍ (١٠).

وَقِيلَ: َ إِنْ نَقَصَ حَقُّ الْمُرْتَهِينَ فَسَدَ، وَإِلاَّ فَالرُّوَايَتَانِ وَقِيلَ: إِنْ سَقَطَ بِهِ دَيْنُ الرَّهْنِ فَسَدَ، وإلاَّ فَالرُّويْتَانِ إلاَّ جَعْـلَ الآمَـةِ فِي يَدِ أَجْنَبِيُّ عَزَبٍ؛ لأَنَّهُ لا ضَرَرَ.

وَفِي الْفُصُولِ اخْتِمَالَ: يَبْطُلُ، بِخِلافِ البَيْعِ، لآنُهُ القِيَاسُ، ثُمَّ إِذَا بَطَلَ وَكَانَ فِي بَيْعٍ فَفِي بُطْلانِهِ لآخُذِهِ حَظًّا مِنَ الثَّمَنِ أَمْ لا، لانفِرَادِهِ عَنْهُ، كَمَهْرٍ فِي نِكَاحٍ، اخْتِمَالان (م ١٤)(٢).

وَيَحْرُمُ عِنْقُهُ، عَلَى الْأَصَحَ، فَإِنْ أَعْنَقَهُ أَنْ أَقَرُّ بِهِ فَكَذَّبُهُ وَقِيلَ: أَوْ وَقْفَهُ.

وَقِيلَ: ۚ أَوْ الْقَرُّ بِبَيْعِهِ أَوْ خَصْبُهِ أَوْ جَنَايَتِهِ وَهُوَ مُوَسِرٌ، كَإِفْرَارِهِ بِنَسَبِ مُطْلَقًا، أَوْ أَحْبَلَ الآمَةَ بِلا إذْنِ المُرْتَهِنِ فِي وَطْئِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (وكلُّ شرطٍ وافق مقتضاه لم يؤثّر، وإن لم يقتضه أو نافاه، نحو كون منافعه له، أو إن جاءه بحقّه في محلّه، وإلاّ فهـــو له أو لا يقبضه، فهو فاسدٌ. وفي العقد روايتا بيع). انتهى.

أحال المصنّف هذه المسألة على مسألة البيع، يعني: فيما إذا شرط فيه ما لم يقتضه أو نافــاه، وقــد قــدّم في بــاب الشُـروط في البيــع الصُّحَّة فقال: (صحُّ العقد فقط، نصُّ عليه، واختاره الشَّيخ وغيره... وعنه لا، نصره القاضي وأصحابه). انتهى.

فيكون المذهب هنا الصُّحَّة، وليس هذا من الخلاف المطلق.

إذا علم ذلك؛ فقد أطلق الخلاف هنا صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والتَّلخيـص، والحـاويين، والفـائق،

إحداهما: لا يصحُّ، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في التُصحيح.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، وهي المذهب، على ما قاله المصنَّف، ونصره أبو الخطَّاب في رؤوس المسائل فيما إذا شرط ما ينافيه. وقطع به ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الرِّعايتين وغيره.

وقال في المغنى، والشُّرح: فقال القاضي: يحتمل أن يفسد الرُّهن.

وقيل: إن شرطا الرَّهن مؤقَّتًا، أو رهنه يومًا ويومًا لا، فسد الرَّهن، وهل يفسد بسائرها؟

على وجهين، بناءً على الشُّروط الفاسدة في البيع، ونصر أبو الخطَّاب في رؤوس المسائل صحَّته، انتهى.

وقول المصنّف بعد ذلك: (وقيل: إن نقــص حـقُ المرتهـن فســد، وإلاّ فالرّوايتـان، وقيـّل: إن سـقط بــه ديـن الرّهـن فســد، وإلاّ

مراده بالرُّوايتين الرَّاويتان المتقدِّمتان اللَّتان في أصل المسألة.

وأحالهما على البيع، فذكر في محلِّ الرُّوايتين ثلاث طرق.

(٢) (مسألة - ١٤): قول المصنّف بعد ذكر المسألة الَّتي فيها ذكر الخلاف كلّه: (ثمَّ إذا بطل وكان في بيع ففي بطلانه لأخــذه حظًّـا من الثَّمن أم لا، لانفراده عنه، كمهر في نكاح احتمالان). انتهى.

يعني: إذا باعه شيئًا بشرط رهن، وشرط في الرَّهن ما لم يقتضه أو نافاه، وقلنا: يبطل، فهل يبطل البيع أم لا؟

أطلق احتمالين، هذا ما يظهر من كلامه.

أحدهما: لا يبطل.

قلت: وهو ظاهر كلام الأصحاب.

والثَّاني: يبطل، لما علَّله به المُصنَّف، وهو الصَّواب، ثمَّ رأيته في الفصول ذكر الاحتمالين.

فظهر أنَّ كلام المصنَّف هذا، والذي قبله من كلامه في الفصول، فإنَّه قال: وكُلُّ موضعٌ قلناً: الرَّهن بــاطلٌ فـإن كــان الرَّهــن بحــقٌّ مستقرٌّ بطل الرُّهن، والحق بحاله، وإن كان الرُّهن في بيع فإذا بطل الرُّهن فهل يبطل البيع؟

يحتمل أن لا يبطل؛ لأنَّ عقد الرُّهن ينفرد عن البيع.

ويحتمل أن يبطل البيع؛ لأنَّه قد أخذ حظًّا من النَّمَن، وذلك القدر النَّاقص مجهولٌ، والجهــول إذا أضيف إلى معلـوم أو حـطُّ منـه جهل الكلُّ، وجهالة النُّمن تفسد البيع. انتهى. والقَوْلُ قَوْلُهُ وَقَوْلُ وَارِثِهِ فِي إِذْنِهِ فِيهِ أَوْ ضَرَّ بِهِ بِلا إِذْنِهِ فِيهِ لَزِمَتُهُ قِيمَتُهُ رَهْنًا، وَقِيلَ إِنْ أَقَرَّ بَطَــلَ مَجَّانًـا، وَفِـي طَرِيقَـةِ بَعْض أَصْحَابنَا: يَصِحُّ بَيْمُ اَلرَّاهِن لَهُ (و هــ) وَيَلْزَمَهُ.

وَيَقِفُ لَزُومُهُ فِي حَقَّ المُرْتَهِنَ كَبَيْعِ الحِيَارِ. وَإِنْ ادْعَى الرَّاهِنُ أَنَّ الوَلَدَ مِنْهُ وَأَمْكَنَ، وَأَقَــرُ مُرْتَهِــنَ بِإِذْنِـهِ وَبِوَطْئِـهِ وَأَنْهَــا وَلَدَتْهُ قُبِلَ قَوْلُهُ، وإِلاَّ فَلا، وَعَنْهُ لا يَصِيحُ عِنْقُ مُفْسِرِ، الحَتَارَهُ ٱبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُ

وَقِيْلَ: وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُهِجَ رِوَايَّةُ. وَفِي طُرِيَّقَةِ بَمْضُ أَصْحَابِنَا: إِنْ كَأَنَّ مُعْسِرًا اسْتَسْغَى العَبْدَ بِقَــــذر قِيمَتِــهِ تُجْعَــلُ رَهْنَا، وَقِيلَ: إِنْ أَقَرْ بِعِنْقِهِ لَمْ يُقْبَلُ كَعَبْدِ بَيْعٍ، وَكَإِقْرَارِهِ عَلَى مُكَاتِبِهِ أَنْهُ كَانَ جَنَى أَنْ أَنَّهُ بَاعَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ فَيَعْتَقُ كَإِبْرَائِـــهِ، ذَكَـرَهُ فِي المُنتَخَبِ، وَإِنْ لَمُ تَحْبَلُ فَأَرْشُ البِكْرِ فَقَطْ كَجَنَايَتِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِوَطْءٍ بَعْدَ لُزُومِهِ قُبِلَ فِي حَقَّهِ وَيَحْتَمِلُ وَحَــقَّ مُرْتَهِــنِ، وَلا يَصِحُ تَصَرُقُهُ بِغَيْرِ عِنْقِهِ وَلَوْ بِكِتَابَةٍ، وَلاَ يَنتَفِعُ بِهِ بِلا إِذْنِ، قِيلَ لَهُ فِي رُوايَةِ أَبْنِ مَنْصُورِ: أَلَهُ أَنْ يَطَأَ؟ قَالَ: لا، واللهِ.

وَقَالَ القَاضِيَ: لَهُ تَزُويجُ الآمَةِ دُونَ تَسْلِيمِهَا، وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَذَكَّرَهُ عَنْ أَحْمَدَ.

وَفِي غَرْسِهِ الْأَرْضَ، وَالدَّيْنُ مُؤجَّلٌ احْتِمَالان (م ١٥)(١)

وَلاَ يَمْنَعُ مِنْ سَقْي شَجَرَةٍ وَتَلْقِيحٍ وَإِنْزَاءِ فَحْلِ عَلَى إِنَاثِ قَطَعَ بِهِ فِي الْمُذْهَبِ، وَقَدَّسَهُ فِـِي التَّبْصِـرَةِ مَرْهُونَـةٍ وَمُـذَاوَاةٍ وَفَصْدِ وَنَحْوهِ، بَلْ مَنْ قَطَعَ سِلْعَةً فِيهَا خَطَرٌ. وَيَمْنَعُ مِنْ خِتَانِهِ إِلاَّ مَعَ دَيْن مُؤجَّل يَبْرُأُ قَبْلَ أَجَلِهِ.

قَالَ الشُّيْخُ: وَلِلْمُرْتُهِنَّ مُدَاوَاةُ مَاشِيَةٍ لِلْمَصْلَحَةِ فَيَتَوَجُّهُ: وَكَذَا غَيْرُهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُهُ: يَمْنَعُ كُلُّ تَصَرُّفُ قَوْلاً وَفِعْلاً. وَنَمَاؤُهُ، والأَصَحُّ وَلَوْ صُوفًا وَلَبَنَّا وَكَسْبُهُ وَمَهْرُهُ وَأَرْشُ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ رَهْنَ، فَإِنْ أَوْجَبَتْ الجِنَايَةُ قِصَاصًا أَوْ جَنَّى عَلَى سَيَّدِهِ فَاقْتَصَّ بِعلا إِذْنَ المُرْقَهِينِ لَـزِمَ سَيَّدَهُ أَوْ وَارِثَـهُ أَرْشُهَا فِي المُنصُوصِ، رَهْنَا، وَهَلْ لِوَارِيْهِ العَفْوُ عَلَى مَالِ كَأَجْنَبِيُّ مَجْنِيُ عَلَيْهِ أَمْ لا كَمُورُوثِهِ؟ فِي الْآصَحُ، فِيهِ وَجَهَانٍ (مَ ١٦) (١٠)

وَقِيلَ: يُقْتُصُّ بِإِذْنِ، وَحَكَاهُ ابْنُ رَزِينِ روَّايَةً. وَإَنَّ عَفَا سَيِّدٌ عَنْ مَالِ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لا يَصِيحُ.

والآشهرُ: يَصِحُّ فِي حَقَّهِ فَيَرْهَنُ الْجَانِيَ بَدَلَهُ، فَإِذَا انْفَكُ اسْتَرَدُّهُ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الدَّينَ مِنَ البَّدَلِ فَفِي رُجُوعِهِ عَلَى عَــافــِ اختِمَالانِ (م ١٧)(٣).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي غرسه الأرض، والدُّين مؤجُّلٌ احتمالان). انتهى.

يعني: هل يسوغ للمرتهن منع الرَّاهن من ذلك أم لا؟.

أحدهما: ليس له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: له منعه، لأنَّه تصرُّف في الجملة.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وهل لوارثه العفو على مال كاجنبي جبي عليه، أم لا، كموروثه، في الأصح فيه وجهان). انتهى.
 يمني: إذا كانت الجناية على النفس وكان الجبي عليه هو السيّد، وأطلقهما في الكاني.

أحدهما: ليس لهم العفو على مال، لأنَّ العبد مالٌ لهم، وهم متُّهمون في إسقاط حقٌّ المرتهن.

وهذا هو الصُّحيح، قدُّمه في المغنيُّ، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لهم ذلك، ذكره القاضي؛ لأنَّ الجناية حصلتُ في ملك غيرهم قبل أن تصل إليهم، أشبه ما لو جني على أجنبيًّ.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن عفوا عنه على مال صحَّ في الأُصحَّ، ويقي رهنًا. انتهى.

(٣) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن عفا سيّدٌ عن مال واختار الشّيخ: لا يصحُ، والأشهر يصحُ في حقّه فيرهن الجاني بدله، فإذا انفكُ استردّه، وإن استوفى الدّين من البدل ففي رجوعُه على عافو احتملان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، والفائق، والزَّركشيُّ.

أحدهما: يرجع الجاني وهو المعفوُّ عنه على العافي وهو الرَّاهن؛ لأنَّ ماله ذهب في قضاء دين العافي، وهو الصُّواب. وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الكبير، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يرجع عليه، لأنَّه لم يوجد منه في حقٌّ اجَّاني ما يقتضي وجوب الضَّمان.

وإن استوفى بسبب كان منه حال ملكه فأشبه ما لو جنى إنسانٌ على عبده ثمَّ رهنه لغيره فتلف بالجناية السَّابقة.

الفروع - كتاب البيع

وَإِنْ أَسْقَطَ مُرْتَهِنَّ أَرْشًا أَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ، وَهَلْ يَسْقُطُ حَقُّهُ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١٨)(١).

وَمُوْنَتُهُ وَأَجْرَةُ مَخْزَنِهِ وَكَفَنِهِ وَرَدُّهِ مِنْ إِبَاقِهِ عَلَى مَالِكِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ عَلَيْهِ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ فَلَا شَيْءَ لَهُ^(۱)، وَحَكَى جَمَاعَةٌ رِوَايَةٌ كَإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ حَاكِم، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ إِنْ أَشْهَدَ بالآقَلَّ مِمَّا أَنْفَقَ أَوْ نَفَقَةِ مِثْلِهِ، وإِلاَّ فَرَوَايَتَان (م ١٩)^(٣).

وَكَذَا حُكُمُ حَيْوَانِ مُؤَجِّرِ أَوْ مُودَعَ (م أَ ٢، ٢١)(أَنْ وَلَوْ عَمَّنَ فِي ذَارِ ارْتَهَنَهَا رَجَعَ بِالَّتِهِ.

(١) (مسألة - ١٨): قوله: (فإن أسقط مرتهنَّ أرشًا أو أبرأ منه لم يسقط، وهل يسقط حقُّه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، والفائق.

أحدهما: يسقط حقه، اختاره القاضي.

والوجه الثَّاني: لا يسقط.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه اسقط وأبرأ من شيء لا يملكه.

(٢) تنبيه: قوله في صدر المسألة: (فإن أنفق المرتهَّن عليه بنيَّة الرُّجوع فلا شيء له).

يعني: إذا قدر على إذن الرَّاهن أو الحاكم، ومحلُّ الحلاف فيما إذا تعــذُر الإذن ولم يشــهد، مــع أنَّ ظــاهر كــلام صــاحب القواعــد المتقدِّم أنَّه لا يشترط استتذان الحاكم في ذلك، وصرَّح به في المسألة الآتية، وأنَّه قول الأكثرين.

وهذا خلاف ما قدُّمه المصنِّف في صدر المسألة، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة - ١٩): قوله: (فإن أنفق المرتهن عليه بنيَّة الرُّجوع فلا شيء له.

وحكى جماعةٌ روايةٌ: كإذنه وإذن الحاكم، فإن تعذُّر رجع إن أشهد بالأقلُّ ثمَّا أنفق أو نفقة مثله، وإلاّ فروايتان). انتهى.

يعني: إذا تعذَّر إذن الرَّاهن أو إذن الحاكم ولم يشهد، فهل يرجع بما أنفق إذا نوى الرُّجوع أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: يرجع، وهو الصُّحيح، صحَّحه في المغني وغيره.

وعليه أكثر الأصحاب، وهو ظاهر ما جزم به في الحرُّر، والرَّعاية الكبرى، وغيرهما.

قال في القاعدة الخامسة، والسَّبعين، وإذا أنفق المرتهن على الرَّهن بإطعامٍ أو كسوةٍ إذا كان عبدًا أو حيوانًا ففيه طريقان، أشهرهما أنّه على الرّوايتين يعني: اللّتين فيمن أدّى حقًا واجبًا عن غيره، كما قدّمه.

قال: كذلك قال القاضي في الجرَّد، والرَّوايتين وأبو الحُطَّاب وابن عقيلٍ، والأكثرون: والمذهب عنـــد الأصحــاب الرُّجـوع، ونــصَّ عليه في رواية أبي الحارث.

والطُّريق الثَّاني: أنَّه يرجع، روايةً واحدةً. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: لا يرجع.

(٤) (مسألة - ٢٠ - ٢١): قوله: (وكذا حكم حيوان مؤجّر أو مودع).

يعني: لا يَنفق إلاَّ بإذن ربِّه إن قدر، فإن تعذَّر فإذن الحَاكم، فَإن تعذُّرُ ولم يشهد فالحَلاف المتقدَّم، وهو مطلقٌ.

وقد ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٠): الإنفاق على الحيوان المؤجَّر، وقد علمت الصَّحيح من المذهب في المسألة الَّتي قبلها، فكذا هذه.

وقد قال في القواعد: إذا أنفق عليها بغير إذن حاكم ففي الرُّجوع الرَّوايتان، يعني: بهما اللَّتين فيمن أدَّى حقًا واجبًا عن غيره. وقال: الصَّحيح من المذهب الرُّجوع فيمن أدَّى حقًّا واجبًا.

وقال هنا: مقتضى طريقة القاضي أنَّه يرجع روايةً واحدةً.

قال: ثمَّ إنَّ الأكثرين اعتبروا هنا استئذان الحاكم بخلاف ما ذكروه في الرَّهن، واعتبروه أيضًا في المودع، واللُّقطة.

وفي المغني إشارةٌ إلى التَّسوية بين الكلِّ في عدم الاعتبار، وأنَّ الإنفاق بـدون إذنـه يخـرَّج علـي الخـلاف في قضـاء الدَّيـن، ولذلـك اعتبروا الإشهاد على نيَّة الرُّجوع.

وفي المغني وغيره وجهّ آخر أنَّه لا يعتبر، وهو الصَّحيح. انتهى.

فتلخص أن الصّحيح من المذهب الرُّجوع.

(المسألة الثَّانية - ٢١): الإنفاق على الحيوان المودع.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: وَبِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالِيَّةَ الدَّارِ.

وَأَطْلَقَ فِي النَّوَادِر: يَرْجَعُ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا فِيمَنْ عَمَّرَ وَقَفًا بِالمَعْرُوفِ لِيَأْخُذَ عِوضَهُ أَخَذَهُ مِنْ مَغَلَّهِ.

وَلَهُ أَنْ يَرْكُبَ وَيَخُلُبَ خَيَوَانًا، عَلَى الْأَصَحُّ، بقَدْر نَفَقَتِهِ. َ

وَذَكَرَ جَمَاعَةً: مَعَ غَيْبَةِ رَبِّهِ، وَلا يُنْهَكُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ وَيَسْتَخْدِمُ العَبْدَ، وَبِإِذْنَ الرَّاهِنِ يَجُوزُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ قَرْض، نَصَّ عَلَيْهمَا.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: أَوْ جُهلَتْ المُنْفَعَةُ، وَكَرَهَ أَحْمَدُ أَكُلَ الثَّمَرَةِ بِإَذْنِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَسْكَنُهُ إلاَّ بِإِذْنِهِ، وَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلِهِ، وَإِذَا حَلَّ ٱلحَقُّ، والمُرْتَهِنُ أَوْ العَدْلُ وَكِيلٌ فِي بَيْمِهِ بَاعَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي قِيمَتِهِ وَجُهَانِ (م ٢٢) أَ(١) بِإِذْنِ مُرْتَهِنِ.

وَقِيلَ: وَرَاهِن، بَأُخُلَبِ نَقْدِ البَلَدَِ، فَإِنْ تَسَاوَتْ فَقِيلَ: بالآحَظُّ.

وَقِيلَ: بِجِنْسِ الدَّيْنِ (م ٢٣)(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ عَزَلَةُ الرَّاهِنُ، وَصَحَّ عَزْلُهُ فِي المُنْصُـوصِ، لَـمْ يَبِعْـهُ، وَيَـأَمُرُهُ الحَـاكِمُ

وقد علمت الصّحيح من المذهب في مسألة الأصل. وقال في القواعد أيضًا: وإذا أنفق على المستودع ناويًا لـلرُّجوع، فـإن تعـنُر
استنذان مالكه رجع، وإن لم يتعذُّر فطريقان:

أحدهما: أنَّه على الرَّوايتين في قضاء الدِّين، وأولى، لأنَّ للحيوان حرمةً في نفسه، فوجب تقديمه على قضاء الدُّيون أحيانـــا، وهــي طريقة صاحب المغني.

والطُّريقة النَّانية: لا يرجع، قولاً واحدًا، وهي طريقة المحرَّر متابعةً لابي الخطَّاب. انتهى.

وهذه الطُريقة هي الصّحيحة عند المصنّف، وقد تقدّم كلام صاحب القواعد في الّتي قبلها، وأنّ أكثر الأصحاب اعتسبروا اسـتنذان الحاكم في الحيوان المودع، والمؤجّر.

والصُّحيح من الملَّدُهب: الرُّجوع في مسألة المصنِّف، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإذا حلَّ الحقَّ، والمرتهن أو العدل وكيلٌ في بيعه باعه، نصَّ عليه، وفي قيمته وجهان). انتهى.
 يعني: إذا جنى على الرَّهن وأخذت قيمته فجعلت رهنًا مكانه هل للمرتهن أو العدل بيعه كأصله أم لا؟ أطلق الحلاف:
 أحدهما: له بيعه.

قلت: وهو الصُّواب، كأصله، ثمَّ وجدت الشّيخ في المغني، والشّارح نقلاً عن القاضي؛ أنَّه قال: قياس المذهب له بيعه. واقتصرا عليه وقطع به ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يبيعه إلاَّ بإذن مُتجدِّدٍ، وله قوُّةً.

تنبيه: حمل شيخنا البعليُّ مسألة المصنّف على بيع الرَّهن بقيمته لا بما أخذ من القيمة عوضًا عن الرَّهن كما قلنا.

وقال: فلو لم يحصل من يشتريه لم يبعه في أحد الوجهين، بل يترك حتَّى يحصل له راغبٌ يشتريه بقيمته.

قال: والمسألة قريبةٌ من بيع مال المفلس من أنَّه لا يباع إلاَّ بثمنه المستقرِّ. انتهى.

قلت: ما قلناه أولى، والظَّاهر أنَّه لم يطِّلع على النَّقل في المسألة، وما قالمه فيمه عسرٌ، لاحتمال أن لا يوجد من يشتريه بذلك، فيحصل الضَّرر، والضَّرر لا يزال بالضّرر، بل يباع بالسَّعر الواقع في ذلك الوقت إذا وجد من يشتري، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٢٣): قوله: (بأغلب نقد البلد، فإن تساوت فقيل: بالأحظّ، وقيل: بجنس الدَّين). انتهى.

وأطلقهما في الشرح.

أحدهما: يباع بجنس الدَّين، وهو الصُّحيح وعليه الأكثر، وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصــة، والمقنيع، والححرَّر، والوجــيز، وتذكرة ابن عبدوس، والقائق، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

والوجه النَّاني: ُلا يباع إلاَّ بالأحظُّ، اختاره القاضي واقتصر عليه ْفي المغني.

قلت: وهو الصُّواب.

وقال ابن رزينٍ في شرحه: فإن تساوت النُّقود باعه بجنس الحقُّ لأنَّه أحظُ. انتهى.

(ش): الإمام الشافعي

كذا قال، ولعلَّه أراد بالأحظَّيَّة بالنَّسبة إلى المرتهن، أو أراد: إذا لم يحصل زيادةٌ في غير جنس الحقّ، فإن كان أراد هذا الأخـير، فهـو متَّفقّ عليه.

بالوَفَاء أو البَيْع، فَإِنْ امْتَنَعَ حَبَسَهُ أَوْ عَزَّرَهُ.

فَإِنْ أَصَرُ بَإِعَهُ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ وَعَنْهُ وَتَمَنُهُ بِيَدِ العَدالِ أَمَانَةً، وَلا يُصَدُّقُ عَلَيْهِمَا فِسِي تَسْلِيمِهِ لِلْمُرْتَهِسِ، فَيَرْجِعُ عَلَى رَاهِنِهِ، وَهُوَ عَلَى العَدُل.

وَقِيلَ: يُصَدِّقُ عَلَى رَاهِنِهِ.

ويين: يصدق عنى راحيه. وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا فِي حَقَّ نَفْسِهِ، وَلا يَنْفَكُ بَعْضُهُ حَتَّى يَقْضِيَ الدَّيْنَ كُلَّهُ، تَلِفَ بَعْضُهُ أَوْ لا، نَصَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ رَهَنَهُ عِنْدَ الْنَيْنِ فَوَفَّى أَحَدُهُمَا أَوْ رَهَنَهُ اثْنَانِ شَيْئًا فَوَخًاهُ أَحَدَهُمَا انْفَكَ فِي نَصِيبِهِ، كَتَعَدُّدِ العَقْدِ. وَقِيلَ: لا، وَنَقَلَهُ مُهَنَّا فِي الثَّانِيَّةِ، إِذَا قَضَى بَعْضَ دَيْنِهِ أَوْ أَبْرِئَ مِنْهُ وَبِبَعْضِهِ رَهْنَّ أَوْ كَفِيلٍ فَعَمًّا نَوَاهُ، فَــإِذَا أَطْلَــقَ فَـإِلَى أيُّهمَا شَاءَ.

وبين. وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الرَّهْنِ، نَحْوَ رَهَنْتُك هَذَا، قَالَ: والآخَرُ، قُبِلَ قَوْلُ الرَّاهِنِ كَقَدْرِ الحَقِّ وَعَيْنِ الرَّهْنِ، لآنَــهُ لا ظَــاهِرَ

وَعَنْهُ: فِي المَشْرُوطِ يَتَحَالَفَانِ، وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ: يُقْبَلُ قُولُ المَدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ قَبَضَهُ مِنْهُ قُبِـلَ قُولُـهُ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ.

فَلُو ۚ قَالَ: رَهَنْتُنِيهِ.

وَقَالَ الرَّاهِنُ: غَصَبْتِنِيهِ أَوْ وَدِيعَةً أَوْ عَارِيَّةً، فَوَجْهَان (م ٢٤)(١).

وَإِنِ ادُّعَى الرَّاهِنُ تَلَفَهُ بَعْدَ قَبْضِ الْمِرْتَهِينِ لَهُ، فَلا خِيَارَ لَهُ فِي البَيْعِ قُبِلَ قَوْلُ المُرْتَهِينِ.

وَإِنَّ قَالَ فِي الْمُشْرُوطِ: رَهَنْتُكُ عَصِيرًا.

قَالَ: خَمْرًا، قُبلَ قَوْلُ الرَّاهِن.

وَعَنْهُ: الْمُرْتَهِنُّ، وَجَعَلَهَا القَاضَيي كَخُلْفٍ فِي حُدُوثِ عَيْبٍ، وَإِنْ قَالَ: أَرْسَلْت زَيْدًا لِتَرْهَنَهُ بِعِشْرِينَ وَقَبَضَهَا، وَصَدْقَهُ، قُبلَ قَوْلُ الرَّاهِنِ بِعَشَرَةٍ.

وَالرَّهْنُ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ أَمَانَةٌ وَلَوْ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ، نَقَلَهُ ابْنُ مُنْصُورٍ، كَبَعْدِ الوَفَاءِ، وَإِنْ تَعَدَّى فَكَوَدِيعَةٍ، وَفِي بَقَـاءِ الرَّهِينَـةِ لآنَّهُ يَجْمَعُ أَمَانَةٌ وَاسْتَيْتَاقًا فَبَقِيَ أَحَدُهُمَا وَجْهَانِ (م ٢٥)(٢).

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (فلو قال رهنتنيه. وقال الرَّاهن: غصبتنيه أو وديعةً أو عاريَّةً فوجهان). انتهي.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى وأطلقهما في الفائق في الأولى، فذكر ثلاث مسائل يشبه بعضهنَّ بعضًا.

أحدهما: القول قول الرَّاهن، وهو الصَّحيح، جزم به في الحاويين.

وجزم به في الرُّعاية الصُّغرى في الوديعة، والعاريَّة، وقدَّمه في الغصب.

وقدُّمه في الفاثيق في الوديعة، والعاريَّة، وجزم به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ في العاريَّة، والغصب.

وقطع به في التلخيص في الوديعة.

الوجه الثَّاني: القول قول المرتهن.

قال في التَّلخيص: الأقوى أنَّ القول قول المرتهن في أنَّه رهنَّ وليس بغصب. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب إن كان له عليه من الدَّين ما يرهن عليه؛ لأنَّ بقرينه الدَّين يقوي قول ه في الرُّه ن، والأصل عدم الغصب، والعاريَّة الوديعة.

وإن كان الأصل أيضًا عدم الرَّهينة، لكن يتقوَّى جانبها بوجود النَّين على الرَّاهن، واللَّه أعلم. (٢) (مسألة - ٢٥): قوله: (والرَّهن بيد المرتهن أمانةً... فإن تعدَّى فكوديعةٍ، وفي بقاء الرَّهنية؛ لأنَّه يجمع أمانـةً واسـتيثاقًا فبقـي أحدهما وجهان). انتهى.

أحدهما: بقاء الرُّهينة.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه وَلا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ كَدَفْعِ حَبْدِ يَبِيعُهُ وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ وَكَحَبْسِ عَيْنِ مُؤَجَّرَةٍ بَعْدَ الفَسْخِ عَلَى الأَجْرَةِ، بِخِلافِ حَبْسِ البَائِعِ الْمُتَمَيَّزِ عَلَى ثَمَنِهِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ فِي إحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ بِتَلَفِهِ؛ لآنَهُ عِوضُهُ.

وَالرُّهُنُ لَيْسَ بِعِوَضَ الْكُيْنِ؛ لَأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَسَنَّقُطُ بَتَفَاسُخِهمَا، ذَكَرَهُ فِي الْآنْتِصار وَعُيُونَ الْمَسَائِل (م ٢٦)(١).

وَقَالَ: العِلَّةُ اَلِجَامِعَةُ أَنَّهَا عَيْنٌ مَحْبُوسَةٌ فِي يَلِهِ بِعَقْلِرِ عَلَى َاسْتِيفَاءِ دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُقَيَّدُ الْمِبِعَ بِالْمُتَمَيِّزِ، وَيُقْبُلُ قَوْلُهُ فِي التَّلُف.

وَقِيلَ: والرَّدُ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي مُرْتَهِنِ ادَّعَى ضَيَاعَهُ: إِنْ اتَّهُمَهُ أَحْلَفُهُ، وإلاَّ لَمْ يُحَلِّفُهُ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَـاهُ بِحَـادِثِ ظَـاهِرٍ شَهدَتْ بِيُّنَةٌ بِالحَادِثِ قُبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ، وكَذَا وَكِيلِ أَوْ وَصِيٍّ بِجُعْلِ وَمُضَارِبِ، وَفِيهِ فِي الْمُوجَزِ رَوَايَتَانَ فِي رَدٍّ.

وَشَهِدَتُ بَيِّنَةً بِالْحَاوِثِ قُبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ، وَكَلَّا وَكِيلُ أَوْ وَصِيُّ بِجُعْلِ وَمُضَارِبٍ، وَفِيهِ فِي الْمُوجَزِ رِوَايَتَانَ فِي رَدًّ. والآصَحُ: وَأَجِيرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَكِيلٍ وَوَصِي مُتَبَرَّعَيْنِ، وَمُودَعٍ فِي الرَّدُّ مَعَ يَميينِهِ وَفِيهِمَا وَجُهُ

وَجَزِمَ بِّهِ القَاضَييُ فِي قولَهُ تعالى: ﴿فَأَشْهِدُوا عُلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦] ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيّ، وَلَمْ يُخَالِفُهُ.

والتُّلُفُ مِنعَ يَمِينِهِ وَفِيهِمَا رِوَايَةٌ، إذَا ثَبَتَ الحَادِثُ اَلظَّاهِرُ وَلَوْ بِاسْتِفَاضَةٍ، وَكَذَا حَاكِمٌ.

وَفِي النَّذْكِرَةِ: إِنَّ مَنْ قُبِلَ قُولُهُ مِنَ الْأَمَنَاء فِي الرَّدُّ لَمْ يَحْلِفْ.

وَفِي الرُّهْنِ رِوَايَةٌ: يَضْمُنُهُ كَمَا لَوْ أَعَارَهُ أَوْ مَلَّكُهُ غَيْرَهُ أَوْ اسْتَعْمَلُهُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي وَصِيٌ رِوَايَةٌ فِي الرُّدِّ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَكَذَا مُودَعٌ ذَكَرُهُ فِي الْوَمِيلَةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَبَضَهَا بِبَيِّنَةٍ، وَذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا.

وَعَنْهُ: أَوْ تَلِفَتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ، وَفِي وَكِيلِ قَوْلٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ هَلْهِ الرَّوَايَةِ، وَلا ضَمَانَ بِشُرَطٍ.

وَعَنْهُ: ﴿الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ ۗ، وَعَقْلًا فَاسِدٌ كَصَحِيحٍ فِي ضَمَانٍ وَعَدَمِهِ، وَمَنْ طُلِبَ مِنْهُ الرُّدُّ وَقُبِـلَ فَوَلُـهُ فَهَـلَ لَـهُ تَأْخِيرُهُ لِيُشْهَدَ؟

ِيهِ وَجْهَان إِنْ حَلَف، وإِلاَّ فَلا، وَفِيهِ احْتِمَالُ (م ٢٧)^(١١).

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الشُّيخ في المقنع وكثير من الأصحاب قياسًا على تعدَّيه في الوكالة، على ما يأتي. وقد قسال ابن رجب في قواعده: لو تعدَّى المرتهن فيه زال ائتمانه وبقي مضمُّونًا عليه ولم تبطل توثقته. وحكسى ابسن عقيـلٍ في نظريًاتـه احتمـالاً ببطلان الرَّهن، وفيه بعدً، لأنَّه عقدٌ لازمٌ، وحقَّ للمرتهن على الرَّاهن. انتهى.

والوجه الثَّانِي: زوال الرَّهينة، وهو الاحتمال الَّذي ذكره ابن عقيل.

(١) (مسألة - ٢٦): قوله: (ولا يسقط بتلفه شيءٌ من دينه، نصُّ عُليه... بخلاف حبس البائع المتمسيِّر على ثمنه، فإنَّه يسـقط في إحدى الرَّوايتين بتلفه، لأنَّه عوضٌ، والرَّهن ليس بعوض، لأنَّ الدَّين لا يسقط بتفاسخهما، ذكره في الانتصار وعيون المسائل). انتهى.

إحداهما: يسقط حقَّه بتلف المبيع المتميّز الحبوس علَّى ثمنه، وهي قريبةٌ من حبس الصَّانع الثَّـوب على الأجـرة، والصَّحيـح مـن المذهب فيها الضّمان، فكذا في مسألتنا، واللّه أعلم.

والرَّواية الثَّانية: لا يسقط حقُه بتلف ذلك.

قلت: وهو قويًّ.

(۲) (مسألة - ۲۷): قوله: (ومن طلب منه الرّدُّ وقبل قولمه فهل لـه تأخيره ليشمهد؟ فيمه وجهان إن حليف، وإلاَّ فبلا، وفيمه احتمالً). انتهى.

أطلق الوجهين في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين.

وقال في الرّعاية الكبرى في الوكالة: وكلُّ أمين يقبل قوله في الرّدّ وطلب منه فهل له تأخيره حتَّى يشهد عليه؟ فيه وجهان إن قلنا: يحلف، وإلاّ لم يؤخّره لذلك، وفيه احتمالً، والظّاهرُ أنْ المصنّف تابعه.

أحدهما: ليس له التّأخير، وهو الصّحيح.

وقطع به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم، ذكروه في باب الوكالة، واختاره ابن عقيلٍ في الفصول. والوجه الثَّاني: له التَّاخير حتَّى يشهد.

قلت: وهو قويٌّ، خصوصًا في هذه الأزمنة، ومحلُّها إذا قبلنا قوله بيمينه، كما قال المصنَّف وغيره.

وَكَذَا مُسْتَعِيرٌ وَنَحْوُهُ لا حُجَّةَ عَلَيْهِ، وإلاَّ أَخْرَ (م ٢٨)(١) كَذَيْنِ بِحُجَّةِ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَلا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الوَثِيقَةِ بَـلُ

ُ قَالَ فِي النَّرَغِيبِ: وَلا يَجُوزُ لِحَاكِم إِلْزَامَهُ لآنُهُ رَبَّمَا خَرَجَ مَا قَبَضَهُ مُسْتَحَقًا فَيَخْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ بِحَقَّهِ، وَكَذَا تَسْلِيمُ بَسَائِعِ كِتَابِ ابْتِيَاعُهُ إِلَى مُشْتَرٍ، وَذَكَرَ الآرْجِيُّ: لا يَلْزَمُهُ دَفْعُهُ حَتَّى يُزِيلَ الوَثِيقَةَ، وَلا يَلْزَمُ رَبُّ الحَتَى الاحْتِيَاطُ بِالإِشْهَادِ.

وَعَنْهُ: فِي الوَدِيعَةِ يَدْفَعُهَا بَبَيَّنَةٍ إِذَا قَبَضَهَا بَبَيِّنَةٍ.

و القاضي: لَيْسَ هَذَا لِلْوَجُوبِ، كَالرَّهْنِ، وَالضَّيْنِ، وَكَالإِشْهَادِ فِي البَيْعِ مَعَ وُرُودِ النَّصُّ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ: حَمَّلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِلْوُجُوبِ أَشْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلالَةً عَلَى أَنْ أَحْمَدَ أُوجَبَ الشَّهَادَةَ فِي كُـلِّ مَـا وَرَدَ بِـهِ النُّصُ قَالَ: والآوُّلُ أَشْبَهُ.

وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ فَلَهُ بَيْعُهُ فِي الجِنَايَةِ أَوْ تَسْلِيمُهُ وَيَيْطُلُ الرَّهْنُ أَوْ فِدَاؤُهُ، وَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ نَقَصَ الآرْشُ عَنْ قِيمَتِ هِ فَهَـلْ يُسَاعُ بِقَدْرِهِ أَوْ كُلِّهِ، والفَاضِلُ عَنِ الآرْشِ رَهْنَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٢٩)(١)، وَإِنْ فَلَاهُ الْمُرْتَهِنُ بِلا إِذَن وَنَوَى الرُّجُوعَ فَرِوَايَتَانِ (م ٣٠)(١).

(١) (مسألة - ٢٨): قوله: (وكذا مستعيرٌ ونحوه لا حجَّة عليه، وإلاَّ اخَّر). انتهى.

اعلم أنَّ الصَّحيح من المذهب: أنَّ حكم هذه المسألة حكم الَّتي قبلها، خلاقًا ومذهبًا.

وقد علمت الصَّحيح فيها، فكذا في هذه، وقطع به في المغني، والشُّرح، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم، كالمصنّف.

وقال في الرَّعاية الكبرى: لا يؤخّره، ثمَّ قال: قلت: بلي.

(٢) (مسألة – ٢٩): قوله: (وإن جنى الرَّهن فله بيعه في الجناية أو تسليمه، ويبطل الرَّهن، أو فداؤه وهو رهنّ، فإن نقص الأرش عن قيمته فهل يباع بقدره أو كلُّه، والفاضل عن الأرش رهنَّ به؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والتَّلخيص، والفائق، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: يباع بقدره وباقيه رهنٌّ، وهو الصَّحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

وقدَّمه في الحلاصة، والمغني، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

قال في المغني وغيره: بيع منه بقدر أرش الجناية، وباقيه رهنّ، إلاَّ أن يتعذَّر بيع بعضه فيباع الكلُّ ويجعل بقيَّة الشَّمن رهنًا. انتهى. والظَّاهِرِ: أنَّ هذا مَتَّفَقُّ عليه.

والوجه التَّاني: يباع جميعه ويكون باقي ثمنه رهنًا، وهو احتمالٌ في الحاويين.

وجزم به في المنوّر، وقدَّمه في المحرّر.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: يباع بقدر الجناية، فإن نقصت قيمته بالتُشقيص بيع كلُّه. انتهى.

قلت: وهذا هو الصُّواب، ولعلُّه مراد الجماعة، وعملُّ الجماعة، وعملُ الخلاف في غير ذلك، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٣٠): قوله: (وإن قداه المرتهن بلا إذن ونوى الرُّجوع، فروايتان). انتهى.

إذا اختار المرتهن فداءه أو فداه بغير إذن الرَّاهن أو نوى الرُّجوع فهل له الرُّجوع أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلق في الهدايـة، والمذهب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغنـي، والمقنـع، والتَّلخيـص، والشّرح، والرُّعـايتين، والحاويين، والفائق، والزُّركشيِّ، وغيرهم.

إحداهماً: يرجع، قال أبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وصاحب المستوعب، والتَّلخيص، والحاويين، والزُّركشيُّ، وغيرهم بعد أن أطلقوا الخلاف بناءً على من قضى دين غيره بغير إذنه. انتهى.

والصُّحيح مِن المذهب: أنَّ من قضى دين غيره بغير إذن ناويًا الرُّجوع، له الرُّجوع، فكذا في هذه المسألة عند هؤلاء.

والرُّواية الثَّانية: لا يرجع، وهو الصُّحيح.

قطع به القاضي، والشَّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما، وصاحب الحرُّر، والوجيز، وابن عبدوس في تذكرته، وغــيرهم، وصحَّحــه في التصحيح، والنظم، وغيرهما.

قال في القواعد: أكثر الأصحاب القاضي وابن عقيل وأبو الخطَّاب، وغيرهم قالوا: إن لم يتعذَّر استثذانه فلا رجوع. انتهى:

قلت: وهو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

وَإِنْ شِنَرَطَ كَوْنَهُ رَهْنًا بِفِدَائِهِ مَعَ دَيْنِهِ الآوَّل فَفِي جَوَازهِ وَجْهَانَ (م ٣١)(١).

وَإَنْ جَنَى عَلَيْهِ فَالْحَصْمُ سَيِّدُهُ فَإِنْ أَخُرَهُ لِغَيْبَةٍ أَوْ عُذْرً أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُرْتَهِنُ.

وَلَوْ وَطِئَ الْمُرْتَهِنُ الْمَرْهُونَةَ حُدًّ، وَفِيهِ روَايَةٌ لا، وَالمَذْهَّبُ يُحَدُّ، قَالَهُ اَلقَاضِي.

وَرَقُ وَلَدُهُ، فَإِنَّ كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُ الحَظْرَ وَادْعَاهُ فَلا يَفْدِي وَلَــدَهُ إِنْ وَطِـئَ بِـلا إذْنِ الرَّاهِــنِ، وإلاَّ فَوَجْهَــانِ (م ٣٢)(١٠)،

وَقِيلَ: وَمَعَ إِذْنِهِ لِمُكْرَعَةٍ كَمُفَوِّضَةٍ، والفَرْقُ أَنَّهُ فِي عَقْدٍ.

وَلَهُ بَيْعٍ مَا جَهِلَ رَبُّهُ إِنْ أَيِسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، والصَّادَقَةُ بِهِ بِشَرَاطِ ضَمَانِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي إِذْن حَاكِمَ فِي بَيْعِهِ مَعَ القُدْرَةِ وَأَخْذِ حَقَّهِ مِنْ ثَمَنِهِ مَعَ عَدَمِهِ روَايَتَان كَشيرَاء وَكِيلِ (م ٣٣، ٣٥)^(٣).

(١) (مسألة – ٣١): قوله: (وإن شرط كونه رهنًا بفدائه مع دينه الأوَّل ففي جوازه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح. أحدهما لا يصحُّ، وهو الصَّحيح.

قدُّمه في الكافي، والرُّعاية الكبرى، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، اختاره القاضي.

قال في الفائق: جاز، في أصحِّ الوجهين، وقدُّمه الزُّركشيّ.

(٢) (مسألة – ٣٣): قوله: (ولو وطمئ المرتهن المرهونة حدَّ... فإن كان مثله يجهل الحظر وادُّعاه فلا يفدي ولده، إن وطئ بلا إذن الرَّاهن، وإلاَّ فوجهان). انتهي.

يعني: إذا وطئ بإذن الرَّاهن مع جهله فهل يفدي ولده أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحسرَّر، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحــاويين، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمه فداؤه، وهو الصّحيح.

قال أبو المعالي في النَّهاية: هذا الصَّحيح، واختاره القاضي في الخلاف، وهو ظاهر كلامه في الكافي.

وقطع به في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتّلخيسص، والوجيز، وغيرهم، وقدَّمه في الشّرح وشرح ابن منجًا.

والوجه الثَّاني: يفديه بقيمته، اختاره ابن عقيل.

وقدَّمه في المغني، وصحَّحه في الرَّعاية الكبرى. ُ

(٣) (مسألة - ٣٣ – ٣٥): قوله: (وله بيع ما جهل ربُّه إن أيس من معرفته، والصَّدقــة بــه بشــرط ضمانــه، نــصُّ عليــه، وفي إذن حاكم في بيعه مع القدرة وأخذ حقّه من ثمنه مع عدمه روايتان، كشراء وكيلٍ). انتهى.

ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ٣٣): إذا قلنا: له بيعه فهل يبيعه من غير إذن حاكم مع القدرة عليه أم لا بدُّ من إذنه؟ أطلق الخلاف.

(المسألة الثَّانية - ٣٤): هل له اخذ حقَّه من ثمنه إذا عجز عن إذن الحاكم أم لا؟ أطلق الخلاف.

(المسألة الثَّالثة – ٣٥): المسألة المقيس عليها وهي شراء الوكيل. إذا علم ذلك فظاهر كلامه في المغني، والشَّرح إطلاق الخسلاف في المسألتين الأوليين.

وقال في الفائق: ولا يستوفي حقَّه من النَّمن، نصُّ عليه، وعنه: بلي، ولو باعها الحاكم ووفَّاه جاز. انتهي.

وقدُّم في الرَّعاية الكبرى: ليس له بيعه بغير إذن حاكم. انتهى.

وقد ذكر كثيرٌ من الأصحاب إذا جهل ملاك الودائع جواز التّصدق بهـــا دون إذن حــاكم، قــال الحــارثيُّ: وكــذا الرُّهــون، وذكــر نصوصًا في ذلك.

قلت: الصُّواب استتذان الحاكم في بيعه إن كان أمينًا، وقد ذكر في الرُّعايتين وغيره انَّ الحاكم ينظر في أموال الغيَّاب.

وقال المصنَّف في باب الدَّعاوى في آخر الفصل التَّاني: (ذكر الأصحاب أنَّ الحاكم يقضي عن الغائب ويبيع ما له). انتهى.

والصُّوابِ أيضًا: أنَّ الحاكم إذا عدم يجوز له أخذ قدر حقَّه من ثمنه، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتان

وأمًّا مسألة شراء الوكيل فلم يظهر له صورتها، فلعلَّه أراد إذا وكُله في شراء شيء أو بيعه ويأخذ حقَّه منه فيقبض من نفسه لنفسه.
 وقد تقدَّمت هذه المسألة في كلام المصنَّف في باب التَّصرُّف في المبيع وتلفه، وقدَّم صحَّة قبضه مــن نفســه لنفســه، وأنَّـه منصــوص
 الإمام أحمد.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهو أشهر وأظهر، فإن كان مراده هذا ففي إطلاقه الحلاف نظرٌ ظاهرٌ، أو يقال: لم يطلق الحلاف في هـذه المسألة وإنَّما أخبر أنَّ فيها روايتين، أو يكون مراده إذا وكُله في الشَّراء فاشترى من نفسه لموكّله، فـإن كـان أراد ذلـك فـالمذهب أنَّـه لا يصحعُ شراؤه لموكّله من نفسه، والصُّورة الأولى أولى، والله إعلم.

فهذه خس وثلاثون مسألةً في هذا الباب قد أطلق فيها الخلاف، وصحَّحنا ما يسُّر اللَّه تصحيحه منها.

باب الضُّمان

وَهُوَ التِزَامُ مَنْ يَصِحُ تَبَرُّعُهُ وَيُعْتَبَرُ رِضَاهُ فَقَطْ، أَوْ مُفْلِسٍ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ فِي التَّبْصِرَةِ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا عَدَمُ تَصَرُّفِهِ فِي ذِمْتِهِ. وَقِيلَ: وَسَفِيهِ، وَيُتَبِّمُ بَعْدَ فَكَ حَجْرُو.

وَعَنْهُ: وَمُمَيِّز، وَعَنْهُ وَعَبْدٍ، فَيُطَالِبُهُ بَعْدَ عِنْقِهِ.

وَفِي مُكَاتَبٍ وَجْهَان (م ١)(١): مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ بَقَائِهِ، وَقَدْ لا يَبْقَى، وَهُوَ دَيْنُ الْمَيْتِ.

وَعَنَّهُ: الْمُفْلِسُ فِي رِوَايَةٍ، وَمَا قَدْ يَجِبُ بِلَفْظِ ضَمِينَ وَكَفْيلٍ وَقَبِيلٍ وَحَمِيلٍ وَصَبِيٍّ وَرْعِيمٍ، وَنَحْوِهِ لا أَوَدَّي أَوْ أَحْضُرُ. ويُتَوَجُّهُ: بَلْ بالتِزَامِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَام جَمَاعَةٍ فِي مَسْائِلَ، كَظَاهِر كَلامِهمْ فِي النَّذر

وَقَوْلُهُ فِي الْاَنْتِصَارِ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ أَلْحَجُّ بِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ: إِذَا بُلِلَ لَهُ لا يَلْزَمُهُ لآنُهُ وَعْدٌ لا يَلْزَمُ، بِخِلاف الضّمَانِ فَإِنَّهُ أَنَى فِيهِ بِلَفْظِ الالتِرَامِ، وَهُو قَوْلُهُ: ضَمِنْت لَك مَا عَلَيْهِ، أَوْ مَا عَلَيْهِ عَلَيَّ، فَلِهَذَا لَزِمَهُ، فَنَظِيرُهُ هُنَا: لِلّهِ عَلَيُّ أَنْ أَحُجُّ عَنْك إِنْ أَمْرِتَ، فَإِذَا أَمِرَ لَزْمَهُ. إِنْ أَمْرِتَ، فَإِذَا أَمِرَ لَزْمَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قِيَاسٌ المَذْهَبِ يَصِيحُ بِكُلِّ لَفُظٍ فُهِمَ مِنْهُ الضَّمَانُ عُرْفًا.

وَيَثَبُتُ فِي ذِمُتِهِمَا لِمَنْمِهِ الرَّكَاةَ عَلَيْهِمَا وَصِحْةٍ هِبَتِهِ لَهُمَا، وَلاَّنَّ الكَفِيلَ لَوْ قَالَ: التَزَمْت وَتَكَفَّلْت بِالْطَالَبَةِ دُونَ أَصْـلِ الدَّيْنِ لَمْ يَصِحُّ (و).

وَفِي الانْتِصَارِ وَغَيْرُو: لا فِمُةَ صَامِنٍ، لآنَ شَيْئًا لا يَشْغَلُ مَحَلَّيْنٍ، وَلِرَبَّهِ مُطَالَبَتُهُمَا مَعًا وَأَحَدِهِمَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَغَــيْرُهُ المَذْهَبُ (و هـ ش) حَيَاةً وَمَوْتًا.

قَالَ أَحْمَدُ: يَأْخُذُ مَنْ شَاءَ بِحَقِّهِ، فَإِنْ بَرِئَ الْمَدْيُونُ بَرِئَ ضَامِنُهُ، وَلا عَكْسُ.

وَلُوِ ارْتَدُ صَامِنٌ وَلَحِقَ هُوَ أَوْ ذِمِّيٌّ بِدَارٍ حَرْبٍ (هــ).

وَلَوَّ اثْتَرَضَ أَوْ غَصَبَ فِمِّيٍّ مِنْ فِمِّيٍّ خَمْرًا فَنُصُّهُ لا شَيْءَ لَهُ بِإِسْلام أَحَدِهِمَا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مكاتب وجهان). انتهى.

يعني: هل يصعُّ ضمان المكاتب لغيره أم لا؟

وأطلقهما في التَّلخيص، والنُّظم، والرَّحاية الصُّغرى، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح.

قال في المحرَّر وغيره: ولا يصحُّ إلاَّ من جائزِ تبرُّعه سوى المفلس المحجور عليه. انتهى. وكذا قال غيره.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ومن صحَّ تصرُّفه بنفسه وتبرُّعه بماله صحَّ ضمانه.

فظاهر كلام هؤلاء عدم صحَّة الضَّمان منه، وهو الصُّواب إن لم يآذن له سيِّده، وهو الَّذي قدَّمه في المغسني، والشّرح وشسرح ابسن

رزين.

والوجه الثَّاني: يصحُّ.

قال في الحاويين وغيره: ومن صح تصرفه بنفسه، صح ضمانه. انتهى.

فظاهر هذا الصحة؛ لأن تصرفه يصح بنفسه.

قال ابن رزين: ويتبع به بعد العتق كالقنِّ. وقيل: يصحُّ بإذن سيِّد،، وهذا هو الصَّحيح من المذهب.

جزم به في الكافي وغيره، وقدِّم في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم عدم الصُّحَّة بدون إذن سيِّده.

وأطلقوا الوجهين إذا كان بإذن سيَّده.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ علَّ الخلاف الّذي ذكره المصنّف في غير المآذون له، أمَّا المآذون له فإنَّه يصحُّ ضمانه، على الصّحيح من المذهب.

فإنَّ الصَّحيح من المذهب صحَّة ضمان العبد القنَّ بإذن سيَّده. فالمكاتب بطريق أولى، أو يقال: لمَّا تعلَّقت به شاتبة الحرَّيَّة لم نصحِّح الضَّمان، وإن أذن له سيِّده، لاحتمال أن يكون ذلك سبب عجزه، مخلاف القنَّ، واللَّه أعلم.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

الضروع - كتاب البيع

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يُسْلِمْ هُوَ فَلَهُ قِيمَتُهَا.

وَقِيلَ: أَوْ يُوكُّلُ وَمُثَّيًا يَشْتَرِيهَا ، وَلَوْ أَسْلَمَ صَامِنُهَا بَرِئَ وَخْدَهُ، وَلَوْ أَسْلَمَهُ فِيهَا فَلَهُ أَرْشُ مَالِسِهِ، وَإِنْ أَبْسِراً أَحَــُ صَامِنِيــهِ بَرِئَ وَخْدَهُ وَإِنْ صَمْمِنَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ لَمْ يَصِحُ، بَلْ أَخَدَ كَفِيلَيْنِ بِالآخَرِ، فَلَوْ سَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا بَرِئَ وَبَرِئَ كَفِيلُــهُ بِهُ لا مِنْ

إحصار محقول به. ويَصِيحُ ضَمَّانُ مُفْلِسٍ وَمَجْنُون، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يُطَالَبْ فِي الدَّارَئِن، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار، وَدَيْنُ مَيِّتِ وَضَامِنٍ وَكَفِيلٍ، فَيَبْرَأُ النَّانِي بِإِبْرَاءِ الآوَّل، وَلا عَكْسُ، وَإِنْ قَضَى الدَّيْنَ الضَّامِنُ الآوَّلُ رَجَعَ عَلَى المَضْمُونِ عَنْهُ إِذَا كَانَ وَاحِدٌ أَذِنَ، وإلاَّ فَفِي الرُّجُوعِ رِوَايَتَانِ وَإِنْ قَضَاهُ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الآوَّلِ، ثُمَّ رَجَعَ الآوَّلُ عَلَى المَصْمُونِ عَنْهُ إِذَا كَانَ وَاحِدٌ أَذِنَ، وإلاَّ فَفِي الرُّجُوعِ رِوَايَتَانِ حرير)

وَكُلُّ دَيْنَ صَحُّ أَخِذَ رَهْنُ بِهِ وَعَلَى الْآصِحِّ: وَضَمَانُ عَيْنَ مَصْمُونَةٍ.

وَعَنْهُ: وَدَيْنُ كِتَابَةٍ ضَمِنَهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ.

وَقَالَ القَاضِي: حُرٌّ لِسَعَةِ تَصَرُّفِهِ، لَا أَمَانَةٌ كَوَدِيعَةٍ.

قال في غُيُونِ الْمَسَائِلِ: لأَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ إِحْضَارُهَا، وَإِنَّمَا عَلَى المَالِكِ أَنْ يَقْصِدَ المؤضِعَ فَيَقْبِضَهَا، وَعَنْهُ صِحَّتُهُ، حَمَلَهُ عَلَى تُعَدِّيهِ، كَتَصْريجِهِ بهِ.

وَيَصِيحُ ضَّمَانُكُ عُهْدَةِ بَيْعٍ وَهُوَ ثَمَنُهُ لآَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ عَنِ الآخَرِ، وَفِي دُخُولِ نَقْضِ بِنَاءِ الْمُشْتَرِي فِي ضَمَانِهَـا وَرُجُوعِـهِ بِالدُّرَكِ مَعَ. اغْتِرَافِهِ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَقِيَامٍ بَيَّنَةٍ بِبُطْلانِهِ وَجْهَانٍ (م ٣، ٤)(٪.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قضى الدَّين الضَّامن الأوَّل رجع على المضمون عنه، وإن قضاه النَّاني رجع على الأوَّل، ثمَّ رجع الأوَّل على المضمون عنه إذا كان واحدٌ أذن، وإلاَّ ففي الرُّجوع روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمغني، والشُّرح.

وقال في الرَّعاية الكبرى: فإن كان الأوَّل ضمن بلا إذن، والنَّاني ضمن بإذن، رجع النَّاني على الأوَّل، ولم يرجع الأوَّل على أحدٍ،

إحداهما: له الرُّجوع عليه، وهو الصَّحيح من المذهب، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وغيره.

قلت: الصُّواب أنَّ هذه المسألة من جملة المسائل من أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره.

والصّحيح من المذهب: أنَّ من أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره ناويًا للرُّجوع كان له الرُّجوع سواءً أذن له المدفوع عنه أم لا؟ وعليه أكثر الأصحاب، ونصُّ عليه، وقدُّمه المصنَّف، وقال: اختاره الأصحاب، ولو كان غير ضامَن فرجوع الضَّامن بغير إذنه أولى.

أطلق ذاهلاً عن النَّيَّة وعدمها، فالمصنّف قد قدَّم أنّه لا يرجع، فانتفى كونه لم ينو أو ذهل، فما بقي إلاّ أنّه نوى الرُّجوع، والصُّحيح من المذهب: أنّه إذا نوى الرُّجوع كان له الرُّجوع، وعليه أكثر الأصحاب، فعلى هذا يكون في إطلاق المصنّف الحلاف في هذه المسألة نظـرٌ، وعذره أنَّه لم يبيُّضه، والظَّاهر أنَّه تابع الشَّيخ في المغني في إطلاق الخلاف.

وقد حرَّرت مسألة من أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره في هذا المكان من الإنصاف تحريرًا شافيًا، ولله الحمد، والمنّة.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف أنْ محلُّ الحلاف فيما إذا لم ياذن أحدٌ في الضّمان، وهو متّحة، لكنَّ المنقول في المغني، والشّرح، وغيرهمـــا أنَّ مُحلَّه إذا أذن واحدٌ.

ولهذا قال شيخنا في حواشيه: ولعلَّه: (إذا كان كلُّ واحد أذن)، فسقطت لفظة: (كلُّ) من الكاتب فهذه الصُّورة لا خلاف فيها. وقوله: (وإلاَّ ففي الرُّجوع روايتان إذا أذن واحد)، وهو موافقٌ لما في المغني وغيره.

(٢) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (وفي دخول نقض بناء المُشتري في ضمانها –أي: العهدة– ورجوعه بالدَّرك مع اعترافه بصحَّة البيع وقيام بيُّنةِ ببطلانه وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٣): هل يدخل في ضمان ضامن العهدة نقض بناء المشتري، أعني إذا بنى ونقضه المستحقُّ فالأ الأنقاض= ا: ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَإِنْ بَاعَ بِشَرْطِ ضِمَانِ دَرَكِهِ إِلا مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ ضَمِنَ دَرْكَهُ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَعُدْ صَحِيحًا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَيُصِحُ ضَمَانُ نَقْصِ صَنْجَةٍ وَيَرْجِعُ بِقُولِهِ مَعُ يَعِينِهِ.

و وَقِيلَ: بَبِيُّنَةٍ فِي حَقُّ الضَّامِن، وَضُمَّانَ مَا لَمْ يَجِبْ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي الرَّهْن قَبْلَ وُجُوبِهِ اخْتِمَالٌ، وَلَهُ إِبْطَالُهُ قَبْلَ وُجُوبِهِ، فِي الْأَصَحُّ.

وَيَصِحُ ۚ إِلَٰقٍ مَتَاعَك فِي البَحْرِ وَأَنَا صَامِنُهُ، وَإِنْ قَالَ: وَأَنَا وَرُكْبَانُ السَّفِينَةِ صَامِنُونَ وَأَطْلَقَ، صَمِنَ وَحْدَهُ بِالْحِصَّةِ.

وَفِي النَّرْغِيَبِ وَجُهَانَ بِهَا أَوِ الجَمِيعِ، وَإِنْ رَضُوا لَزِمَهُمْ، وَيُتَوَجَّهُ الوَجْهَانِ.

وَإِنْ قَالُوا: ضَمِنَاهُ لَكَ، فَبِالْحِصَّةِ، وَأَن قَالَ: كُلُّ وَاخَدٍ مِنَّا ضَاّمِنُهُ لَكَ، فَالْجَمِيعُ، وَكَذَا ضَمَانُهُمْ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، وَمَنْ قَضَى كُلُّهُ أَوْ حِصَّتَهُ رَجَعَ عَلَى المَضْمُونِ عَنْهُ فَقَطْ، لآنَهُ أصل مِنْهُمْ لا ضَامِنَ عَنِ الضَّامِنِ الآخَرِ، وَمَا أَعْطَيْت فُلائَا عَلَيْ وَنَحْوَهُ وَلا قَرِينَةَ قُبلَ مِنْهُ.

وُقِيلَ: لِلْوَّاجِبَ، ۚ وَمِنْهُ صَمَانُ السُّوقِ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ مَا يَلْزَمُ التَّاجِرَ مِنْ دَيْسِ وَمَـا يَقْبِضُـهُ مِـنْ عَيْسِ مَضْمُونَـةِ، قَالَـهُ مُنخُنَا.

قَالَ: وَيَجُوزُ كِتَابَتُهُ، والشَّهَادَةُ بِهِ لِمَنْ لَمْ يَرَى جَوَارَهُ، لآنَّهُ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ. وَإِنْ جَهِلَ الحَقُّ أَوْ رَبُّهُ أَوْ غَرِيمُــهُ صَحَّ إِنْ آلَ إِلَى العِلْمِ.

وَقِيلُ: يُغْتَبُرُ مَعْرِفَةُ رَبُّهِ.

وَقِيلَ: وَغَرِيهِ، وَلا تَصِحُ كَفَالَتُهُ بَعْضَ الدَّيْن، وَصَحَّحَهُ أَبُو الخَطَّابِ، وَيُفَسِّرُهُ وَكَذَا.

قَالَ في غُيُونِ المَسَائِلِ: لَا نَعْرِفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ عَنْ إِمَامِنَا، فَنَمْنَعُ، وَقَدْ سَلْمَهُ بَعْضُ الآصْحَابِ لِجَهَالَتِهِ حَالاً وَمَآلاً.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا صِحْةً ضَمَانَ حَارسٌ وَنَحْوهِ وَتُحَوَّا حَرْبٍ مَا يَذْهَبُ مِنَ البَلَدِ أَوْ البَحْرِ، وَأَنْ غَايَتُهُ ضَمَانٌ مَا لَمْ يَجِبْ.

وَضَمَانُ المَجْهُول كَفَمَمَانِ السُّوقَ، وَهُوَ أَنَّ يَصْمَنَ الضَّامِنُ مَا يَجِبُ عَلَى التُّجَّارِ لِلنَّاسِ مِنَ الدُّيُون، وَهُــوَ جَـائِزٌ عِنْـدَ أَكْثَر العُلَمَاء كَمَالِكِ وَابِي حَنِيْفَةَ وَأَخْمَدَ، لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرِ وَأَنَّا بِهِ رَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٧].

َّ وَلاَّنُّ الطَّائِفَةُ الوَّاحُِنَّةُ المُثَنِّعَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الَّتِي يَنْصُرُ بَعْضُهُمَّا بَعْضًا ثَبْخِيَ مَجْرَى الشُّخْصُ الوَاحِدِ فِي مُعَاهَدَتِهِمْ، فَإِذَا شُورِطُوا عَلَى أَنْ تُجَّارِهُمْ يَدْخُلُونَ دَارَ الإسلام بشَرْطِ أَلاَّ يَأْخُذُوا لِلْمُسْلِمِينَ شَيْئًا وَمَا أَخَذُوهُ كَالُوهُ حَمَّامِينَ لَـهُ، وَالمَضْمُونَ يُؤخذُ مِنْ أَمْوَالِ التَّجَّارِ جَازَ ذَلِكَ كُمَا تَجُورُ نَظَائِرُهُ، لِهَذَا لَمَّا قَالَ «الآسِيرُ العُقَيْلِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ ذَلَا مُحَمَّدُ، عَلامَ أَخَذْتنِي وَسَابِقَةَ الحَاجُ يَعْنِي نَاقَتَهُ قَالَ: بِجَرِيرَةٍ حُلْفَائِكُ مِنْ ثَقِيفٍ، فَأَسَرُ النَّبِيُ ﷺ هَذَا العُقَيْلِيُّ وَلِئَسَهُ».

لِيَنَّالَ بِذَلِكَ مِنْ حُلْفَاقِهِ مَقْصُودَهُ، قَالَ:َ وَيُجِبُ عَلَى وَلَيُّ الآمْرِ إِذَا أَخَذُواْ مَالاً لِتُحَارِ الْسُلِّمِينَ أَنْ يُطَالِبَهُمْ بِمَا ضَمِنُـوهُ وَيَحْبِسَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، كَالْحُقُوق الوَاجَبَةِ.

وَيَصِحُ ضَمَانُ حَالًا مُؤجَّلًا، نُصَّ عَلَيْهِ، وَيَصِحُ عَكْسُهُ، فِي الْآصَحُ مُؤجَّلًا.

وَتِيلَ: حَالاً.

وَلِلضَّامِن مُطَالَبَةُ المَدْيُون بتَخْلِيصِهِ، فِي الْآصَحِّ إِذَا طُولِبَ.

=للمشتري ويرجع بقيمة التَّالف على البائع، فهل يدخل هذا في ضمان العهدة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في التَّلخيص، والفائق. أحدهما: يدخل ذلك في ضمانها وهو ظاهر ما قطع به في الفصول وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين، وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ٤): هل يرجع بالدُّرك مع اعترافه بصحَّة البيع وقيام بيُّنةِ ببطلانه أم لا؟

اطلق الخلاف فيه:

أحدهما: ليس له الرُّجوع لاعترافه بصحَّة البيع.

قلت: وهو الصُّواب، لاعتقاده كذب البيِّنة ظاهرًا، ثمُّ وجدته في الرِّعاية الكبرى قال: أصحُّهما لا يرجع.

والوجه الثَّاني: له الرُّجوع، لقيام البيُّنة بذلك.

وَقِيلَ: أَوْ لَا إِذَا صَمَيْنَهُ بِإِذْنِهِ، وَقِيلَ أَوْ لَا، وَإِذَا قَضَى عَنْهُ بِنِيَّةٍ رُجُوعِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ أَطْلُقَ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: هَلْ مَلْكَهُ شَيْئًا؟ إِنَّمَا ضَمِنَ عَنْهُ، كَالآسيرِ يَشْتَرِيهِ، أليْسَ كُلُّهُمْ قَـالَ يَرْجِعُ؟ وَإِنْ لَـمْ يَأْمُرْهُ أَوْ أَحَالَ بِهِ رَجَعَ بِالْآقَلِّ مِمَّا قَضَى، أَوْ قَدْر دَيْنِهِ، مُطْلَقًا، نُصَّ عَلَيْهِ.

اخْتَارَهُ الآصَنحَابُ، لإطلاق الآيةِ: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ ﴾ [الطلاق: ٦].

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ بِهِ فِي الْأُمُّ، لِكَوْنِهَا أَحَقُّ برَضَاعِهِ، وَكَإِذْنِهِ فِي ضَمَانِهِ أَوْ قَضَائِهِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَظْهَرُ فِيهَا كَذَبْحَ أَصْلِحِيَّةِ غَيْرِهِ بِلا إذْنِهِ فِي مَنْعِ الضَّمَانِ، والرُّجُوعِ، لآنَّ القَضَاءَ هُنَا إنسرَاءً، كَتَخْصِيلِ الإجْزَاء بالذَّبْح.

وَلَوْ تَعَيْبُ ۚ مَصْمُونَ ٱطْلَقَهُ شَيْخُنَا، وَقَيْدَهُ أَيْضًا بِقَادِرٍ فَأَمْسَكَ الضَّامِنَ وَغَرِمَ شَيْئًا بِسَبَبِ ذَلِكَ وَأَنْفَقَهُ فِي حَبْسٍ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمُضْمُونَ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَلا يَرْجَعُ بِمُوَجُلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ حَتَّى يَحِلَّ، وَلا مَعَ إِنْكَارِ الآخَرِينَ القَضَاءَ، لِنَصَرُّفِهِ بِالشَّرْعِ، فَيَتَصَرَّفُ بِالْمَسْلَحَةِ، والوَكِيلُ يَتْبَعُ لَفْظَ الآمْرِ وَيَرْجِعُ مَعَ تَصْدِيقِ رَبِّ الدَّيْنِ، فِي الآصَحَ، وَمَعَ تَصْدِيقِ المَدْيُونِ إِنْ قَضَى بِإِشْهَادٍ، والآصَحُّ أَوْ بِحَضْرَتِهِ، وإلاَّ فَلا، وَفِي رُجُوعِهِ بِشَاهِلِ مَيْتَ أَوْ غَائِبٍ وَشَهَادَةِ عَبِيلٍ، والرَّدِّ بِفِسْقٍ بَاطِنٍ اخْتِمَالانِ (مَ ٥)(١). وفِي شَاهِلِ وَدَعْوَاهُ مَوْتَهُمْ وَانْكُرَ الإِشْهَادَ وَجْهَانِ (م ٢، ٧)(١).

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ويرجع مع تصديق ربِّ الدُّيـن، في الأصبحُ، ومـع تصديـق المديـون إن قضـى بإشـهادٍ، والأصـحُ: أو بحضرته، وإلاَّ فلا، وفي رجوعِه بشاهدٍ ميَّت أو غائب وشهادة عبيدٍ، والرَّدُّ بفسقِ باطن احتمالان). انتهى.

ذكر أربع مسائل حكمهنَّ واحدًّ، وأطلقهنَّ في المغني، والشُّرح، والنَّظم في الجميع.

قال في النُّلخيص، والرُّعاية الكبرى: ولو أشهد فماتوا أو غابوا رجع. انتهى.

قلت: الصُّواب الرُّجوع مع موت الشُّهود وغيبتهم إذا صدَّقه المضمون عنه على ذلك دون غيرهم.

والظَّاهر: أنَّ المصنَّف أراد إذا كان شاهدًا واحدًا ومات أو غاب، وقلنا يقبل ويرجــع بشــهادته إذا كــان حــاضرًا، والمصنَّف تــابـع الشّيخ في المغني.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وفي شاهدٍ ودعواه موتهم فأنكر الإشهاد، وجهان). انتهى.

فيه مسألتان.

(المسألة الأولى - ٦): إذا أشهد شاهدًا واحدًا فهل له الرُّجوع أم لا؟

أطلق الحلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشَّرح وقالا: إذا ردَّت شهادته لكونه واحدًا.

أحمدهما: لا رجوع له بذلك ولا يكفي، قطع به في التَّلخيص، والرِّعايتين، والحاويين.

والوجه الثَّاني: يكفى ذلك ويرجع عليه، واختاره في الرَّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب، ويجلف، وينبغي أن يكون هذا المذهب، لأنَّ من قواعد المذهب قبول شهادة الشَّاهد الواحد منع اليمين في المال وما يقصد به المال، وهنا كذلك، فعلى هذا في إطلاق المصنّف شيءٌ.

(المسألة الثَّانية – ٧): لو ادَّعى أنَّه اشهد وماتوا وانكر المضمون عنه الإشهاد فهل يقبل قول الضَّامن ويرجع أم لا؟ أطلق الخلاف.

قال في التَّلخيص: ولو ادَّعي موت الشُّهود وأنكر الرُّجوع عليه فوجهان. انتهي.

وأطلقهما في الرّعاية الكبري.

أحدهما: يرجع، إذ الاحتراز عنه متعذَّر.

والوجه الثَّاني: لا يرجع؛ لأنَّ الأصل عدم الإشهاد، والمضمون عنه يدَّعيه.

قلت: الصُّواب في هذه الأزمنة الرُّجوع إلى القرآئن من صدق المدَّعي وغيره.

وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ ثَانِيًا فَفِي رُجُوعِهِ بِالآوَّل لِلْبَرَاءَةِ بِهِ بَاطِنًا أَو النَّانِي احْتِمَالان (م ٨)(١٠.

وَإَذَا قَالَ المَضْمُونُ لَهُ لِلضَّامِنِ بَرِفْت إِلَيَّ مِنَ الدَّيْنِ وَقِيلَ: أَوْ لَمْ يَقُلْ: إِلَيَّ فَهُــوَ مُقِرَّ بِقَبْضِهِ، لا أَبْرَأْتُـك، وَقُولُـهُ لَـهُ: وَهَبْتُكَ الحَقَّ تَمْلِيكَ لَهُ، فَيَرْجِعُ عَلَى المَدْيُونِ.

وَقِيلَ: إِبْرَاءٌ، فَلا.

فُصلُ

وَتَصِيحُ كَفَالْتُهُ بِرِضَاهُ بِإِحْضَارِ مَنْ لَزِمَهُ حَقٌّ، حَضَرَ أَوْ غَابَ.

وَقِيلَ: بإذْنِهِ مُعَيَّنَّ.

وَّقِيلَ: وَّاَحَدُ هَلَيْنِ، وَاخْتَجُوا بِقَوْلِهِ: ﴿لَتَأْتُنْنِي بِهِ﴾ الآيَةَ [يوسف: ٦٦]، فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَثْبُتْ عَلَى الْمَكْفُولِ بِهِ هُنَا شَيْءً. قِيلَ: بَلْ عَلَيْهِ حَتَّى، لأَنْهُ إِذَا دَعَا وَلَدَهُ لَزَمْتُهُ الإَجَابَةُ.

وَقِيلَ: لا تُنْعَقِدُ بِحَمِيلِ وَقَبِيلٍ، وَعَيْنِ مَضْمُونَةٍ كَضَمَانِهَا.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: وَإِخُصَارُ وَدِيعَةٍ وَكَفَالَةٍ بِزِكَاةٍ وَأَمَانَةٍ، لِنَصَّهِ فِيمَنْ قَالَ: ادْفَعْ ثَوْبَك إِلَى هَـٰذَا الرُّفَّاءِ فَأَنَّا ضَامِنُـهُ لا يَضْمَنُ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَيَلْزَمُهُ الْحُضُورُ مَعَهُ إِنْ كَفَلَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ طُولِبَ بِهِ.

رَقِيلَ: بهمًا، وإلاَّ فَلا.

وَإِنْ كَفَلَّ بِجُزْءٍ شَائِعٍ مِنْ إِنْسَانِ أَوْ عُصْوٍ.

وَقِيلَ: لا تُبْقَى الحَيَاةُ مَعَهُ.

وَثِيلَ: وَجْهُهُ فَقَطْ فَوَجْهَان (م ٩، ١١)(٢).

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن قضى الضّامن ثانيًا ففي رجوعه بالأوّل للبراءة منه باطنًا أو الثّاني احتمالان). انتهى.
 وأطلقهما في الكافي ونظم الزّوائد.

أحدهما: يرجع بما قضاه ثانيًا، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشُّرح، وقالا: هذا أرجح.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه، والاحتمال النَّاني يرجع بما قضاه أوَّلاً.

وهذان الاحتمالان طريقةً موجزة في الرُّعاية الكبرى.

والذي قدَّمه فيها أنَّه يرجع عليه مرَّةً واحدةً، وكأنَّه تبع عبارة من أطلقها، وإلاَّ فلا منافاة بين ما قدَّمه وبين النَّاني؛ لأنَّ كــــلام مــن أطلق عتملٌ لهما، والتَّحقيق ما قاله المصنَّف، والشُّيخ، وغيرهما.

وليس في كلام صاحب الرَّعاية فائدةً، واللَّه أعلم.

(۲) (مسألة - ۹ - ۱۱): قوله: (وإن كفل بجزء شائع من إنسان، أو عضو وقيل: لا تبقى الحياة معه، وقيل: وجهه فقط فوجهان). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل:

مسألة الكفالة بالجزء الشائع.

ومسألة الكفالة بعضو.

ومسألة الكفالة بوجهه.

(أمَّا مسألة - ٩): الكفالة بالجزء الشَّائع؛ فهل يصحُّ أم لاً؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، والمحرُّر، والفائق، وغيرهم.

أحمدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح، والمغني، وغيرهما.

قال في تجريد العناية: هذا الأظهر.

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يصُعُّ، اختاره القاضي.

(وأمَّا مسألة - ١٠): الكفالة بعضو غير الوجه؛ فهل تصعُّ أم لا؟

وَلا تَصِيحُ بِبَدَن مَنْ عَلَيْهِ حَدًّ أَنْ قَوَدٌ، أَنْ بِزَوْجِهِ، أَنْ شَاهِدٍ. وَفِي صِحَّةِ تَعْلِيقِ ضَمَانٌ وَكَفَالَةٌ بغَيْر سَبَبِ الحَقِّ وَتَوْقِيقِهمَا وَجْهَانَ (م ١٢، ١٣)(١).

أطلق الخلاف وأطلقه في المقنع، والمحرّر، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: تصحُّ، وهو الصُّحيح، اختاره أبو الخطَّاب وغيره.

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته وغيره، صحَّحه في التَّصحيح وغيره.

قال في تجريد العناية: هَذا الأظهر، وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم. والوجه الث**ّاني:** لا يصحُّ.

قال القاضي: لا تصحُّ ببعض البدن. انتهى. وقيل: إن كانت الحياة تبقى معه كاليد، والرَّجل ونحوهما لم تصحُّ، وإن كانت لا تبقى كرأسه وكبده ونحوهما صحُّ.

جزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المغنى، والشُّرح، وغيرهما.

قال في الكافي: قال غير القاضي: إن كفل بعضو ٍ لا تبقى الحياة بدونه كالرَّأس، والقلب، والظُّهـر صــحٌ، وإن كــان بغيرهــا كــاليد، والرِّجل فوجهان. انتهى.

(وامَّا مسألة - ١١): الكفالة بالوجه فقط؛ فالصُّحيح من المذهب صحَّتها.

وقطع به الأكثر، منهم صاحب المغني، والكافي، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وإدراك الغاية، والمنوَّر، وغيرهم. قال ابن منجًا في شرحه: وهو الظَّاهر. وقيل: لا تصحُّ.

قال القاضي: لا تصحُ ببعض البدن، ولم أر من صرَّح بهذا القول، وكلام المصنَّف إنَّما هو في الكفالة به دون غيره، فلذلسك قال: فقط).

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف إطلاق الخلاف في المسائل الثّلاث، وفيه نظرٌ، لا سيّما مسألة الوجه فقط، إذ القــول بعــدم الصّحّة فيــه ضعيفٌ جدًّا، فما اختلف التُرجيح حتَّى يطلق الخلاف فيــه، والأحســن في العبـارة -واللّـه أعلــم- أن يقــول: وإن كفــل بجـزم شائع فرجهان، ويصحُّ بعضو.

وقيل: لا تبقى الحيَّاة معه.

وقيل: وجهه فقط، والله أعلم.

(١) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (وفي صحَّة تعليق ضمانٍ وكفالةٍ بغير سبب الحقُّ وتوقيتهما وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): لو علَّق الضَّمان أو الكفالة بغير سبب الحقُّ فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والفائق، وظاهر كلامه في المغني، والشُّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: يصحُ، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب، والشُّريف أبو جعفر، وغيرهما.

وجزم به في الوجيز، والمنوِّر وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص، والحرُّر، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

ونقل مهنًّا الصُّحَّة في كفيل به، وجزم في الرِّعاية الكبرى بصحَّة تعليق الكفالة على شرطٍ وتوقيتها في باب الكفالة.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، أختاره القاضي في الجامع.

(المسألة الثَّانية - ١٣): توقيت الضَّمان، والكفالة هل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف.

واعلم: أنَّ حكم توقيتهما حكم تعليقهما بغير سبب الحقِّ خلافًا ومذهبًا، لكن.

قال في الرَّعاية الكبرى في مسألة التَّوقيت، ويحتمل عدم الصَّحَة، وهو أقيس، لأنَّه وعد مع تقديمه الصَّحَّة في تعليقهما، واللَّه أعلم. تنبيه: لعلَّ في كلام المصنَّف نقصًا وتقديره: (وفي صحَّة تعليق ضمان وكفائة بشـرط)، فقوله: (بشـرط) نقـصٌ كمـا قالـه غـيره، والتَّعليق لا يكون إلاَّ بشرطِ هنا.

وقوله: بغير سبب الحقّ مثال تعليقهما بسبب الحقّ، العهدة، والدّرك، وما لم يجب ولم يوجد سببه، وقوله: إن أقرضت فلانّـا كـذا فضمانها عليّ أو ما أعطيته فأنا ضامنه، فهذا معلّق بشرط، لكنّه سبب الحقّ، فذلك يصحّ.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فَلُوْ تَكَفُّلَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَهُوَ صَامِنٌ لِغَيْرِهِ أَوْ كَفِيلٌ بِهِ أَوْ كَفَلَهُ شَهْرًا فَوَجْهَانِ (م ١٤)(١٠.

وَنَقَلَ مُهَنَّا الصَّحَّةَ فِي كَفِيل بهِ.

وَإِنْ قَالَ: أَبْرِئُ الكَفِيلَ وَأَنَا كَفِيلٌ فَسَدَ الشُّرْطُ، فِي الْأَصْحُ، فَيَفْسُدُ العَقْدُ.

وَيُتُوَجُّهُ وَجُهُ، وَمَتَى أَحْضَرَهُ.

قال في المُسْتَوْعِبِ، وَلَمْ يَكُنْ حَاثِلٌ بَرئَ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: وَيَبْرُأُ مِنْهُ.

وَقِيلَ: إن امْتَنَعَ أَشْهَدَ.

وَقِيلَ: إِنَّ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا، وَكَذَا قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلا ضَرَرَ، وَيَتَعَيَّنُ مَكَانُ العَقْدِ.

وَقِيلَ: مَعَ ضَرَرٍ.

وَقِيلَ: يَبْرَأُ بِبَقِيَّةِ البَلَدِ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ وَفِيهِ سُلْطَانٌ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِنْ كَانَ المَكْفُولُ فِي حَبْسِ الشَّرْعِ فَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ فِيهِ بَرِئَ، وَلا يَلْزَمُهُ إِخْصَارُهُ مِنْهُ إِلَيْهِ عِنْدَ أَحَـــدِ مِـنَ الآثِمَّـةِ، وَيُمَكَنَّهُ الحَاكِمُ مِنْ إِخْرَاجِهِ لِيُحَاكِمَ خَرِيمَهُ ثُمَّ يَرُدُّهُ، هَذَا مَذْهَبُ الآثِمَةِ، كَمَالِكِ وَأَحْمَدُ، وغيرهما.

وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصَٰحَابِنَا: فَإِنْ قَيَلَ دَلالتَّهُ عَلَيْهِ وَإِعْلامُهُ بِمَكَانِهِ لا يُعَدُّ تَسْلِيمًا.

قُلْنَا: بَلَّ يُعَدُّ، وَلِهَٰذَا إِذَا ذَلَ عَلَى الصَّيْدِ مُحْرِمًا كَفَرَ، وَإِذَا تَّعَدُّرَ إحْضَارُهُ مَعَ بَقَائِهِ أَوْ خَابَ نُصَّ عَلَيْهِمَــا وَمَضَـى رَمَـنّ يُمْكِنُهُ رَدُّهُ، أَوْ مَضَى رَمَنَّ عَيَّنُهُ لإحْضَارِهِ الدَّيْنَ لَزِمَهُ الدَّيْنَ أَوْ عِوْضُ العَيْن.

وَفِي الْمُبْهِجِ وَجْهٌ، كَشَرْطِ البَرَّاءَةِ مِنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قِيَاسُ المَذْهَبِ لا يَلْزَمُهُ إِنْ امْتَنَعَ بِسُلْطَانٍ، وَٱلْحَقَ بِهِ مُعْسِرٌ وَمَحْبُسُوسٌ، وَنَحْوُهُمَسَا، لامسْتِوَاءِ المَعْنَى، والسَّجَّانُ كَالكَفِيل، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَمَتَى أَدَّى مَا ۚ لَزِمَهُ ثُمُّ قَدَرَ عَلَى المَكْفُولِ فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ فِي رُجُوعِهِ عَلَيْهِ كَضَامِنٍ، وَأَنَّهُ لا يُسَلِّمُهُ إِلَى المَكْفُولِ لَهُ ثُمُّ يَسْتَرَدُّ مَا أَدَّاهُ، بخِلاَف ِمَغْصُوبٍ تَعَدَّرَ إِخْصَارُهُ مَعَ بَقَائِهِ، لامْتِنَاع بَيْعِهِ.

ُ وَإِنْ مَاتَ اَلَمَكْفُولُ بِهِ فِي المَنْصُوصِ أَوْ تَلِفَتْ العَيْنُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ سَلَّمَ نَفْسَـهُ، بَـرِئَ الكَفِيلُ (م ١٥)(٢) لا بِمَوْتِ الكَفِيل أَوْ المَكْفُول لَهُ.

(۱) (مسألة – 18): قوله: (فلو تكفّل به على أنّه إن لم يأت به فهو ضامنٌ لغيره أو كفيلٌ به أو كفله شهرًا فوجهان). انتهى. وهما مبنيًان على الوجهين المتقدّمين في تعليقهما وتوقيتهما.

لكن قال الشَّيخ، والشَّارح هنا: قول القاضي، وهو عدم الصُّحَّة أقيس وقدَّمه ابن رزينٍ.

واختار الشُّريف أبو جعفر وأبو الخطَّاب في الانتصار، وغيرهما الصَّحَّة، وهو الصَّحيح، كما تقدُّم.

وقدُّم في الرُّعايتين، والحاوِّيين، وغيرهما الصُّحَّة في المسألة الأولى.

 (٢) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن مات المكفول به في المنصوص أو تلفت العين بفعل الله تعمالى في أحمد الوجهمين قبل ذلك، أو سلم نفسه برئ الكفيل). انتهى.

> إذا تلفت العين المكفولة بفعل الله تعالى كالمغصوب، والعواريُّ ونحوهما، فهل يبرأ الكفيل كما لو مات أو لا يبرأ؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يبرأ، وهو الصَّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والحُوّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح ونصراه.

والوجه الثَّانيُّ: لا يبرأ. وقالٍ في الرَّعاية الكبرى: فإن سلَّمها، وإلاَّ ضمن عوضها.

وقيل: إلاَّ أن تتلف بفعل اللَّه تعالى فلا يضمنها، وفيه احتمالٌ. انتهى.

وَفِي طَرِيقَةَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا وَقَوْلِهِمْ تَبْطُلُ بِمَوْتِ الكَفِيلِ أَوْ المُكْفُولِ، فَدَلُّ أَنَّهَا غَيْرُ لازِمَةٍ، بِخِلافِ الكَفِيلِ بِالدَّيْنِ. قُلْنَا: وَكَذَا إِذَا مَاتَ الكَفِيلُ بِالدَّيْنِ بَطَلَتْ الكَفَالَةُ، فَهُمَا سِيَّانِ.

وَمَنْ كَفَلَ أَوْ ضَمِنَ ثُمُّ قَالَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقَّ صُدُّقَ خَصْنُمُهُۥ َوَفِي يَبِينِهِ وَجْهَان (م ١٦)(١). وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَان فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا فِي المُنْصُوصِ أَوْ كَفَلَ لَهُمَا فَٱبْرَأَهُ أَحَدُهُمَا بَقِيَ حَقُّ الآخَر.

وَمَنْ عَلَيْهِمَا مِائَةٌ فَضَمِنَ كُلُّ مِنْهُمَّا الآخَرَ فَقَضَاهُ أَحَدُّهُمَّا نِصُفَهَا أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ وَلا نِيَّةَ، فَقِيلَ: إِنْ شَاءَ صَرَفَهُ إِلَى الآصَلُ أَوْ الضَّمَان، وقِيلَ بَيْنَهُمَا نِصِفَان (م ١٧)(٢).

وَإِنْ أَحَالَ عَلَيْهِمَا لِيَقْبِضَ مِنْ أَيْهِمَا شَاءً صَعَّ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ وَجْهَا: لا كَحَوَالَتِهِ عَلَى اثْنَيْسِنِ لَـهُ عَلَـى كُـلِّ مِنْهُمَـا مِائَةٌ، وَإِنْ أَبْرَأَ أَحَدَهُمَا مِنَ المِائَةِ بَقِيَ عَلَى الآخر خَمْسُونَ أَصَالَةً.

وَإِنَّ ضَمِنَ ثَالِثٌ عَنْ أَحَدِهِمَا الْمِائَةَ بِأَمْرِهِ وَقُضَاهَا رَجْعَ عَلَيْهِ بِهَا، وَهَلْ لَـهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهَـا عَلَـى الآخَـرِ؟ فِيـهِ رِوَايَتَـانِ (م ١٨)(٣).

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن كفل أو ضمن ثمُّ قال: لم يكن عليه حقٌّ، صدَّق خصمه، وفي يمينه وجهان). انتهى.

وكذا قال في الرَّعاية، وأطلقهما في الكافي، وقال: مضى توجيههما في الرَّهن يعني: إذا أقرَّ بالرَّهن ثمَّ ادَّعى أنَّه لم يقبضه. وأطلـق الخلاف أيضًا هناك.

أحدهما: عليه اليمين، وهو الصّحيح.

قدَّمه في المغني، والشُّرح وقالا: هذا أولى.

والوجه الثَّاني: لا يمين عليه، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

 (٢) (مسألة - ١٧): قوله: (ومن عليهما مائة فضمن كلّ منهما الآخر، فقضاه أحدهما نصفها أو أبراه منه ولا نيّة فقيل: إن شاء صرفه إلى الأصل أو الضّمان، وقيل: بينهما نصفان). انتهى.

هما احتمالان مطلقان في الفصول، والمغني، والشُّرح.

والظَّاهر: أنَّ المصنّف تابع صاحب المغني، واعلم أنّه لو قضى بعض دينه أو أبرئ منه وببعضه رهنّ أو ضمينٌ كان عمًّا نواه الدَّافع أو المبرّئ من القسمين، والقول قوله في النّيّة.

وإن أطلق ولم ينو شيئًا صرفه إلى أيُّهما شــاء، علـى الصَّحيـح مـن المذهـب، قدَّمـه في المحـرَّر، والرَّعـايتين، والحـاويين، والفـائق، والمصنّف في هذا الكتاب، وغيرهم.

وقطع به في المغني، والكافي، والشُّرح، وغيرهما، وقيل: يوزُّع بينهما بالحصص.

ومسألة المصنّف هنا مثل هذه، بل هي فردٌ من أفرادها، فإنَّ أحد الضّامنين إذا قضى نصفهــا داخــلٌ في كــلام الأصحــاب في هــذه المسألة.

وكذلك لو أبرأه المضمون له من نصفها وأطلق كان له صرفه إلى ما أراد، وهو داخلٌ في كلام الأصحاب في هذه المسألة، فــإذن في إطلاق المصنّف في هذه المسألة نظرٌ واضحٌ، ولعلّه لم يتذكّر أصل المسألة الّتي ذكرها هو وغيره، فتسابع الشّـيخ في المغـني هنــا، ولم يذكــر ذلك، والله أعـلم.

والمصنّف لم يبيضٌ هذا الجزء، ولعلّ بين هذه المسألة وبين تلك فرقًا لم يحرّره، فإنّ صاحب المغني ذكر هنا احتمالين، وقطـع هنــاك، لكنّ صاحب المغني لم يشترط في كتابه ما اشترطه المصنّف، واللّه أعلم.

 (٣) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن ضمن ثالث عن أحدهما المائة بأمره وقضاها رجع عليه بها، وهل له أن يرجع بها على الآخــر؟ فيه روايتان). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّ له الرُّجوع على الآخر أيضًا، لأنَّه أدَّى حقًّا واجبًا عليه ونوى الرُّجوع.

فهذه المسألة قريبة من مسألةٍ ذكرها المصنّف قريبًا.

وأطلق فيها الخلاف، وهي ما إذا ضمن الضَّامن آخر فإنَّه قال: وإن قضاه الثَّاني رجع على الأوَّل ثمَّ رجع الأوَّل علم المضمون عنه إذا كان واحدٌ أذن، وإلاَّ ففي الرُّجوع روايتان، وذكرنا هناك: أنَّ الصَّحيح له الرُّجـوع، وأنَّ في إطـلاق المصنّـف الخـلاف شـيتًا،=

وَإِنْ صَمَينَ مَعْرِفَتَهُ أَخِذَ بِهِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَمَتَى أَحَالَ رَبُّ الحَقُّ أَوْ أُجِيلَ أَوْ زَالَ العَقْدُ بَرِئَ الكَفِيلُ، ويَطَلَ الرَّهْنُ وَيَثُبُتُ لِوَارِثِهِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَفِي الرِّعَايَةِ فِي الصُّورَةِ الأُولَى احْتِمَالُ وَجُهَيُّنِ فِي بَقَاءِ الضَّمَّانِ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا فِيهَا يَبْرَأً.

وَأَنْهُ إِنْ عَجَزَ مُكَاتَبٌ رَقٌ وَسَقَطَ الضَّمَانُ، وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ لَوْ أَقَالَهُ فِي سَلَمٍ بِهِ رَهْنٌ حَبَسَهُ بِرَأْسِ مَالِهِ، جَعَلَهُ أَصْـــلاً لِحَبْسِ رَهْنِ بِمَهْرِ المِثْلِ بِالمُتْعَةِ.

⁼على الصَّحيح، فكذا هذه، هذا ما يظهر لي.

بل هي من جملة المسألة؛ لأنَّ الضَّامن التَّالث ضامنٌ عنه خسين بالأصالة، فهو ضامنٌ أوَّلٌ، وخسين بالضَّمان هو فيها ضامنٌ ثان، فهي كتلك المسألة بالنَّسبة إلى الحمسين الَّتي ضمنها الشَّريك.

فهذه ثمان عشرة مسألة قد أطلق فيها الخلاف.

باب الحوالة

تُصِحُ بِلَفْظِهَا أَوْ بِمَعْنَاهَا الْحَاصُ بِرِضَا الْمُحِيلِ بِشُرْطِ الْمَقَاصُةِ وَعِلْمِ الْمَالِ، وَفِي مَـذَرُوعٍ وَمَعْدُودٍ وَجَهَـانِ (م ١)(١)، وَاسْتِقْرَارُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: والمُحَالُ بِهِ، جَزَمَ بهِ الْحَلْوَانِيُّ، فلا يَصِحَّانِ فِي دَيْنِ سَلَم وَفِي رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ فَسْخِهِ وَجْهَانِ (م ٢)(٢). وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِهِمْ فِي لُحُوقِ الزَّبَادَةِ المُسَلَّمُ فِيهِ مُنَزَّلٌ كَمَوْجُودٍ، لِصِحَّةِ الإِبْرَاءِ مِنْهُ، والحَوَالَةِ عَلَيْهِ وَبِهِ. وَلا تَصِحُّ عَلَى دَيْنِ كِتَابَةٍ وَلَوْ حَلَّ فِي المُنْصُوصِ، وَمَهْرٍ وَأَجْرَةٍ بِالعَقْدِ^(٢).

(١) (مسألة – ١): قوله: (تصحُّ بلفظها أو معناها الخاصُّ برضا الحيل بشرط المقاصَّة وعلم المال، وفي مذروع ومعـدودٍ وجهـان).

يعني: يشترط علم المال وأن تكون فيما يصحُّ فيه السُّلم من المثليَّات، ففي غير المثليُّ من المذروع، والمعدود الوجهان.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح، والفائق، والزُّركشيُّ.

قال في الرَّعايتين، والحاويين: إنَّما يصحُّ في دينِ معلوم يصحُّ السَّلم فيه.

وأطلقا في إبل الدِّية الوجهين.

أحدهما: تصحُّ في المذروع، والمعدود.

قال القاضي في المجرُّد: تجوز الحوالة بكلِّ ما صحُّ السُّلم فيه، وهو ما يضبط بالصُّفات، سواءٌ كـان لـه مشـلٌ كـالحبوب، والأدهـان، والثّمار، أو لا مثل له كالحيوان، والثّياب.

وقد أوماً إليه أحمد في رواية الأثرم.

قال النَّاظم: تصحُّ فيما يصحُّ فيه السُّلم.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لَا تَصِحُّ الحَوالة بذلك.

وقد قال أبو الخطَّاب: لا تصحُّ الحوالة في الإبل.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح: ويحتمل أن يخرج هذان الوجهان على الخلاف فيما يقضى به قرض هذه الأموال. انتهى.

قلت: قد أطلق المصنّف الخلاف في مسألة القرض، وصحَّحناها هناك، فليراجع.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (فلا يصحُّان في دين سلم، وفي رأس ماله بعد فسخه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر وشرحه، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، والفائق، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح.

قال في الرَّعاية الكبرى في باب القبض، والضَّمان في البيع: ولا يصحُّ التَّصرُف مع المديون وعليه بحال في دين مستقرٌّ قبـل قبضـه، وكذا رأس مال السُّلم بعد فسخه مع استقراره أيضًا، وقيل: يصحُّ تصرُّفه. انتهى.

فقدَّم عدم صحَّة تصرُّفه.

والوجه الثَّاني: يصحُّ.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، ثمُّ وجدته في تصحيح الحرُّد.

قال: وهو أصحُّ، على ما يظهر في، قال: ومستندي عموم عبسارات الأصحباب أو جهورهم؛ لأنَّ بعضهم يشترط في الدَّين أن يكون مستقرًا، وهذا مستقرً.

وبعضهم يقول: يصحُّ في كلُّ دين عدا كذا، ولم يذكروا هذا في المستثنى، وهذا دينٌ، فصحَّت الحوالة به وعليه على العبارتين. انتهى.

(٣) تنبيهات: الأوَّل: أخلَّ المصنَّف رحمه الله بقوله في المهر والأجرة: (بالعقد)، فإنَّ فيهما قولاً كبيرًا بجواز الحوالة عليهمـــا، قدَّمــه في المحرَّر، والزَّركشيُّ، وغيرهما، وجزم المصنَّف بغيره تبعًا لجماعةٍ.

الثَّاني: في إطلاقه الخلاف مع تقديمه أوُّلاً اشتراط استقرار المحال عليه دون المحال به نظرٌ.

وَفِيهِنُّ بِهَا وَجُهَان^(۱) (م ٣)^(۲).

وَمَتَى رَضِيَ المُحْتَالُ بَرِئَ مُحِيلُهُ، وَكَذَا إِنْ رَضِيَ وَجَهِلَهُ أَوْ ظُنَّهُ مَلِيثًا فَبَانَ مُفْلِسًا، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَرْجِعُ، كَشَرْطِهَاً، وَكَمَا لَوْ بَانَ مُفْلِسًا بِلا رضَىً، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ أُجْبِرٌ عَلَى الآصَحُ عَلَى قَبُولِهَا عَلَى مَلِيءٍ بِمَالِهِ. وَقَوْلُهُ: وَبَدَنِهِ فَقَطْ، وَيَبْرَأُ بِهَا مُحِيلُهُ وَلَوْ أَفْلَسَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ أَوْ مَاتَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: إِذَا أَجْبَرُهُ حَاكِمٌ، فَيَتُوجُّهُ قَبْلُهُ مُطَالَبَةُ مُحِيلِهِ.

وَذَكَرَ أَبُو حَازِم وَابْنُهُ أَبُو يَعْلَى: لا، كَتَعْبِينِهِ كِيسًا فَيُريدُ غَيْرَهُ.

قَالَ أَبُو يَعْلَى: والرَكَالَةُ فِي الإيفَاء يَحْرُمُ امْتِنَاعُهُ وَلَا يَسْقُطُ حَقَّهُ بِهَا بَلْ مُطَالَبَتُهُ، وَلا يُغْتَبَرُ رضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ.

وَمَتَى صَحَتِ فَرَضِيَا بِخَيْرٍ مِنْهُ أَوْ بِدُونِهِ أَوْ تَعْجِيلِهِ أَوْ تَأْجِيلِهِ أَوْ عَوْضِهِ جَازَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَذَكَرَ فِي التَّرْغِيبِ الأَّوَّلَةَ، فَظَاهِرُهُ مَنْعُ عِوَضِهِ.

 (١) الثّالث: قول المصنّف: (وفيهنّ بها وجهان) صوابه: (وفيها بهنّ وجهان) يعني: وفي الحوالة بديسن الكتابـة، والمهـر، والأجـرة وجهان، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (ولا تصحُّ على دين كتابةٍ، ومهرٍ وأجرةٍ بالعقد، وفيهنُّ بها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعايتين وأطلقهما في الرعايتين والحاويين، وَالفائق في الحوالة بدين الكتابة، والمهر.

قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذّهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم: يشترط لصحَّتها أن يكون بدينٍ مستقرّ وعلى ديسنٍ مستقرّ.

وقال في الحاويين: ولا تصحُّ إلاَّ بدينِ معلوم يصحُّ السُّلم فيه مستقرٌّ على مستقرٌّ.

وقال في الرَّعايتين: إنَّما تصحُّ بدينٍ معلوم يصَّحُ السَّلم فيه مستقرًّ، في الأشهر، على دينِ مستقرّ

وقال في الفائق: ويختصُّ صحَّتها بدَينِ يصَحُّ السَّلم فيه، ويشترط استقراره في أصحُّ الوجَهين على مستقرً

وقال في التَّلخيص: لا تصحُّ الحوالة بغير مستقرٌّ ولا على غير مستقرٌّ، فلا تصحُّ في مئة الخيار، على ظاهر كلام أبي الخطَّاب.

وقال القاضي وابن عقيلٍ: تصحُّ حوالة المكاتب لسيِّده بدين الكتابة على من له عليه دينٌ ويبرأ العبد ويعتق ويبقى الدّيــن في ذمَّـة الحمال عليه للسّيِّد. انتهى.

وقال الزَّركشيّ تبعًا لصاحب المحرَّر: الدُّيون أربعة أقسام: دين سلم، ودين كتابة، وما عداهما وهو قسمان: مستقرَّ وغسير مستقرَّ، كثمن المبيع في مئة الحيّار ونحوه، فلا تصحُّ الحوالة بدين السَّلم ولا عليه، وتصحُّ بديـن الكتابـة علـى الصَّحيـح دون الحوالـة عليه، ويصحَّان في سائر الدُّيون مستقرَّها وغير مستقرَّها.

وقيل: لا تصحُّ على غير مستقرٌّ محال، واليه ذهب أبو محمَّدٍ وجماعةٌ من الأصحاب.

وقيل: ولا بما ليس بمستقرً، وهذا اختُيار القاضي في المجرُّد، وتبعه أبو الخطَّاب، والسَّامريُّ. انتهى.

وقال في المقنع: يشترط أن يحيل على دين مستقرً، فإن أحال على مال الكتابة أو السَّــلم أو الصَّــداق قبــل الدُّحــول لم يصـــخ، وإن أحال المكاتب سيّده أو الزُّوج امرأته صحَّ. انتهى.

وقال في الكافي: يشترط أن يحيل على دين مستقرً، ولا يعتبر استقرار المحال به، فلو أحال الزَّوج زوجته قبل الدُّخول بصداقها، أو أحال المشتري البائع بثمن المبيع في مدَّة الحيار، أو أحال المكاتب سيِّده بنجم قد حلَّ، صحَّ في ذلك، وإن أحسالت الزَّوجـة أو البـائع أو السيِّد، والحالة ما تقدَّم لم يصحُّ، انتهى ملخُصًا.

وكذا قال الشّارح وغيره فتلخّص أنّ الصّحيح أنّه يشترط لصحَّة الحوالة أن تكون على دين مستقرّ، وقدَّمــه المصنّـف قبــل ذلــك، وقال: نصّ عليه، ولا يشترط استقرار الحال به، كما هو مختار الشّيخ الموفّق وغيره.

وتقدَّم كلام القاضي وابن عقيل الَّذي في التَّلخيص، وكلام صاحب الحرَّر، والزَّركشيِّ، وهو ظاهر ما قدَّمـه المُصنَّف قبـل ذلـك، وإن كان اختيار كثير من الأصحاب أشتراط استقرار المحال عليه، والحال بـه، كالقـاضي في الجحرَّد، والحلوانـيِّ، وأبـي الخطَّـاب، وابــن الجوزيِّ، والسَّامريِّ، والفخر ابن تيميَّة، وأبي المعالي، وابن حمدان، وصاحب الحاويين، والفائق، وغيرهم.

وتلخُّص مًّا تقدُّم: أنَّ في المسألة عدَّة طرقٍ، والله أعلم.

وَنَقَلَ سِنْدِيٌّ فِيمَنْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ بِدِينَارِ فَأَعْطَاهُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا لا يَنْبَغِي إلاّ مَا أَعْطَاهُ.

وَإِذَا أُحِيلَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِثَمَنِ الْمَبِيعِ أَوْ أَحَالَ بِهِ فَلَمْ يَقْبِضْ خَتْى فُسِّخَ البَيْعُ بِخِيَارٍ أَوْ غَيْرِهِ لَـمْ تَبْطُـلْ الحَوالَـةُ، كَـأَخْذِ البَافِع بحقّهِ عِوَضًا.

ُ وَقَيْلَ: َبَلَىٰ، كَمَا لَوْ بَانَ بَاطِلاً، بَبَيْنَةٍ أَوْ اتَّفَاقِهمَا، فَعَلَى هَذَا فِي بُطْلانِ إِذْنِ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ وَجُهَانِ (مَ ٤)(١). وَٱلْطَلَ القَاضِي الحَوَالَةَ بِهِ لا عَلَيْهِ، لِتَعَلَّقِ الحَقِّ بِثَالِثِ، وَكَذَا إِنْ انْفَسَخَ النَّكَاحُ بَعْدَ الحَوَالَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ. وَإِن اتَّفَقَا عَلَى قَوْلِهِ: أَخَلْتُك أَوْ أَخَلْتُك بِدَيْنِي وَقَالَ أَحَدُهُمَا الْمَرَادُ بِهِ الوَكَالَةُ، فَقِيلَ: يُقْبَلُ قَوْلُهُ.

وَقِيلَ: مُدَّعِي الحَوَالَةِ، كَقَوْلِهِ أَحَلَّتُكَ بِدَيْنِكَ (م ٥، ٦)(٢).

وَإِنْ قَالَ رَيْدٌ لِمَمْرُو: أَحَلْتَنِي بِدَيْنِي عَلَى بَكْرٍ وَاخْتَلَفَا فِي جَرَيَان لَفْظِ الحَوَالَةِ، فَقِيلَ يُصَدَّقُ عَمْرٌو، جَــزَمَ بِـهِ جَمَاعَــةٌ، فَلا يَقْبَضُ زَيْدٌ مِنْ بَكْرٍ، لِعَرْلِهِ بِالإِنْكَارِ، وَفِي طَلَبِ دَيْنَهُ مِنْ عَمْرُو وَجْهَان لآنَّ دَعْوَاهُ الحَوَالَةَ بَرَاءَةً، وَمَا قَبَضَــهُ وَهُــوَ قَــائِمٌ لِعَمْرُو أَخَذَهُ، فِي الآصَحُّ، والتَّالِفُ مِنْ عَمْرُو، وَقِيلَ يُصَدُّقُ زَيْدٌ فَيَا حُدُّ مِنْ بَكْرٍ (م ٧، ٨)(٢٠).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإذا أحيل على المشتري بثمن المبيع أو أحال به فلم يقبض حتَّى فسخ البيع بخيارٍ أو غيره لم تبطل الحوالة... وقيل: بلى.. فعلى هذا في بطلان إذن المشتري للبائع وجهان). انتهى.

أطلق الخلاف على القول بالبطلان:

أحدهما: يبطل، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يبطل، وهو الصُّحيح.

وقال في التَّلخيص: فعلى وجه بطلان الحوالة لا يجوز له القبض، فإن فعل احتمل أن لا يقع عن المشتري؛ لأنَّ الحوالـة انفسـخت فبطل الإذن الذي كان ضمنها. واحتمل أن يقع عنه؛ لأنَّ الفسخ ورد على خصوص جهة الحوالة دون ما تضمَّنه الإذن، فيضاهي تردُّد الفقهاء في الأمر، إذا فسخ الوجوب هل يبقى الجواز؟

والأصحُّ عند أصحابنا بقاؤه، وإذا صلَّى الفرض قبل وقتها انعقد نفلاً. انتهى.

قال شيخنا في حواشيه: هذا يرجع إلى قاعدة، وهي إذا بطل الوصف هل يبطل الأصل أم لا؟

ويرجع إلى قاعدةٍ: وهي إذا بطل الخصوص هل يبطل العموم؟ فيه خلافٌ، ذكرها في القواعد الأصوليَّة. انتهى.

(٢) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن اتَّفقا على قوله: أحلتك أو أحلتك بديني.

وقال أحدهما: المراد به الوكالة، فقيل: يقبل قوله، وقيل: مدَّعي الحوالة، كقوله أحلتك بدينك). انتهي.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى – ٥): إذا اتَّفقا على قوله أحلتك، وقال أحدهما: المراد به الوكالة، وأنكر الآخر، ففي أيَّهما يقبل قوله؟ وجهان. وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقتع، وشرح ابن منجًّا، والنُّظم، والحاويين، وغيرهم.

أحدهما: القول قول مدَّعي الوكالة، وهو الصُّحيح.

جزم به في الوجيز، والمنوّر، ومنتخب الأدميّ، وغيرهم.

وصحُّحه في التَّصحيح، وقدَّمه في المحرَّر، والرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: القولَ قول مدَّعي الحوالة، صحَّحه في التَّلخيص، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم.

قلت: وهو الصواب.

(المسألة الثّانية – ٦): لو اتَّفقا على قوله أحلتك بديني، وقال أحدهما: المراد به الوكالة، ففي أيَّهما يقبل قوله؟ وجهان. والحكم هنا كالحكم في الَّتي قبلها، كما قال المصنّف، خلافًا ومذهبًا.

وقد علمت الصَّحيح في الَّتي قبلها، فكذا يكون فيها، لكن قدَّم في الرِّعاية الكبرى هنا: أنَّ القول قول مدَّعي الحوالة، وفيه قوُّةً.

(٣) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (فإن قال زيدٌ لعمرو: أحلتني بديني على بكر، واختلفا في جريان لفظ الحوالة، فقيل: يصدق عمرو.
 جزم به جماعة، فلا يقبض زيدٌ من بكر، لعزله بالإنكار، وفي طلب دينه من عمرو وجهان، لأنَّ دعوى الحوالة براءة وما قبضه وهو قائمٌ لعمرو أخذه في الأصح، والتَّالف من عمرو، وقيل: يصدق زيدٌ فياخذ من بكريً. انتهى.

ذكر مسألتين:

وَلَوْ قَالَ زَيْدُ: وَكُلْتَنِي، وَقَالَ عَمْرُو: أَحَلْتُك، فَمَنْ رَجَّحَ فِي الأُولَى قَوْلَ حَمْرٍو رَجَّحَ هُنَا قَوْلَ زَيْـــدٍ، وَمَـنْ رَجَّـحَ فِـي الأُولَى قَوْلَ زَيْدٍ رَجِّحَ هُنَا قَوْلَ عَمْرو (م ٩)(١).

عَنْ مُوْفَ وَيَوْ وَمُطَالَبَةُ مُوَى اللّهِ فِي اللّهُوانِ إِذْنَ فِي الاسْتِيفَاءِ فَقَطْ، وَلِلْمُخْتَالِ الرُّجُوعُ وَمُطَالَبَةُ مُحِيلِهِ وَإِحَالَـةُ مَنْ لا ذَيْنَ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ دَيْنُهُ عَلَيْهِ وَكَالَةً، وَمَنْ لا دَيْنَ عَلَيْهِ عَلَى مِثْلِهِ وَكَالَةً فِي اقْتِرَاضٍ، وَكَذَا مَدِينٌ عَلَى بَرِيءٍ فَلا يُصَارِفُهُ، نُصُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُوجَزِ والتَّبْصِرَةِ: إنْ رَضِيَ البَرِيءُ بِالحَوَالَةِ صَارَ ضَامِنًا يَلْزَمُهُ الآدَاءُ.

(المسألة الأولى - ٧): إذا اختلفا في جريان لفظ الحوالة ومعناه هل جرى بينهما لفظ الحوالة أو غيره بدليل عكسها.
 وهي المسألة الآتية وبدليل المسألة الرابعة التي تقدم الكلام عليها، نبه عليه شيخنا.

فإذا قال الحيل وهو عمرٌو للمحتال وهو زيدٌ: إنَّما وكُلتك في القبض لي بلفظ الوكالة.

وقال زيدٌ: بل أحلتني بديني على فلان وهو بكرٌ، فهل القول قول الحيلُ وهو عمرٌو، أو قول المحتال وهو زيدٌ؟

فيه وجهان، أطلقهما المصنّف، وأطلقهما في المغني، والشّرح:

أحدهما: القول قول المحيل وهو عمرٌو.

قدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

قال المصنّف هنا: (جزم به جماعةً).

والوجه الثَّاني: القول قول مدَّعي الحوالة وهو زيدًا لأنَّ الظَّاهر معه، قدَّمه ابن رزين في شرحه.

فعلى القول الأوَّل بجلف الحميل ويبقى حقَّه في ذمَّة الحمال عليه، قاله في المغني، والشُّرح.

وقال المصنّف هنا تبعًا لصاحب الرّعاية الكبرى: لا يقبض المحتال وهو زيدٌ من المحال عليه وهو بكرٌ، لعزلـــه بالإنكـــار، وفي طلــب دينه من عمرٍو وهو الحيل وجهان، وهي:

(المسألةُ الثَّانية - ٨): وأطلقهما في الرُّعايتين، والحاويين، والفائق.

أحدهما: له طلبه منه، لإنكاره الحوالة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشُّرح، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ليس له طلبه، لأنَّ دعوى الحوالة براءةٌ وهو مدَّعيها.

(١) (مسألة – ٩): قوله: ولو قال زيدٌ: وكُلتني، وقال عمرٌو: أحلتك، فمن رجَّح في الأولى قول عمرٍو رجَّح هنا قول زيدٍ.

ومن رجَّح في الأولى قول زيدٍ رجَّح هنا قول عمرو. انتهى.

فالمصنّف قد أطلق الخلاف في المسألة الأولى، وكذا يكون في هذه، لكنّ التّرجيح يختلف، لأنّها عكسها، والله أعلم. وما قاله صحيحٌ، فقد قطع في الرّعاية الصّغرى وقدّمه في الحاويين، والفائق: أنّ القول في هذه المسألة قــول مدّعـي الوكالــة، وهــو

زيدً، وفي الَّتِي قِبلها رجُّحوا قول عمرو، والله أعلم.

وتبع المصنّف في هذه العبارة ابن حمدان في الرّعاية الكبرى فإنّه قال: ولو قال زيدٌ: وكُلتني، وقال عمرٌو: احلتك، فمن رجّع في الأوّل قول عمرو رجّع هنا قول زيدٍ، فإذا حلف قبل القبض أنّه وكيلٌ رجع على عمرو، وفي رجوع عمسرو على بكر وجهان، وإن كان قبض كان قبض، فقد ملكه، وإن كان تلف بلا تفريطٍ لم يضمنه ويرجع بدينه على عمرو، ومن رجّع في الأوّل قول زيدٍ رجّع هنا قول عمرو، فلا يرجع عليه، وإذا حلف أنّه أحاله قبض زيدٌ من بكرٍ بالوكالة على قولُه، وبالحوالة على قول عمرو، وبرئت ذمّتهما. انتهى. فهذه تسع مسائل قد أطلق فيها الخلاف في هذا الباب.

باب الصلح وحكم الحوار

إذَا أقَرُّ لَهُ بِدَيْنِ أَوْ عَيْنٍ فَوَهَبَ أَوْ أَسْقَطَ بَعْضَهُ وَطَلَبَ بَاقِيَّهُ صَحَّ، لا بِلَفْظِ الصُلْح، عَلَى الآصَح، لآنُـهُ هَضْمٌ لِلْحَقّ، خِلافًا لِظَاهِرِ المُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ، أَوْ جَعَلَهُ شَرْطًا فِي الآصَح، كَمَا لَوْ مَنعَهُ المَدْيُونُ حَقّهُ بِدُونِهِ.

ويَصِحْ مِمْنِ لاَ يَصِحْ تَبَرْعُهُ مَعَ إِنْكَارٍ وَلا بَيِّنَةً، وَكَذَا مِن وَلِي.

وَقِيلَ: لا. قَطَعَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَيَصِيحُ عَمَّا ادَّعَى عَلَى مُولِّيهِ وَبِهِ بَيُنَةً.

وَقِيلُ: أَوْ لَا.

وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الْمَوْجُلِ بِبَعْضِهِ حَالًا لَمْ يَصِحَّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَفِي الْإِرْشَادِ، وَالْمُبْهِجِ رِوَايَةً اخْتَارَهَا شَيْخُنَا، لِبَرَاءَةِ الذُّمَّةِ هُنَا، وَكَدَيْنِ الكِتَابَةِ.

جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ، وَنَقَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ رِبّاً، فَدَلُ أَنَّهُ إِنْمَا جَوَّزَهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، والآشسهرُ تَخْسُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ ثَوَابٍ فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ أَعْطَاهُ دَرَاهِمَ بِرِبْحِ إِلَى أَجَلٍ: عَجُّلْ لِي وَأَضَعُ عَنْك، قَالَ: مَنْ أَخَــٰذَ دَرَاهِمَهُ بِعَيْنِهَـا فَلا بَأْسَ، وَكُوهُ أَكُثُرُ.

وَسَأَلُهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ هَلَوهِ الصُّورَةِ، فَقَالَ: كَلَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبَّاس: مَا لَهُ يَضَعُ مِنْهُ مَا شَاءَ.

قُلْت: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: قَوْلُ إَبِّن عُمَرَ: هُوَ رَبًّا.

وَلَوْ وَضَعَ بَعْضَ الْحَالُّ وَأَجُّلَ بَاقِيَةً صَعُّ الإسْقَاطُ.

وَعَنْهُ: لا ، كَالتَّأْجِيلِ عَلَى الْأَصَحُّ، لأَنَّهُ وَعْلَدُ.

وَكَذَا لَوْ صَالَحَهُ عَنْ مِائَةٍ صِحَاحٍ بِخَمْسِينَ مُكَسَّرَةٍ هَلْ هُوَ إِبْرَاهُ مِنَ الْخَمْسِينَ وَوَعْدٌ فِي الْآخْرَى؟

وَلَوْ صَالَحَ عَنْ حَقَّ كَايِيَةٍ خَطَا وَقَيْمَةِ مُتْلَفَ غَيْرَ مِثْلِيَّ بِٱكْثَرَ مِنْهُ مِنْ جنسِهِ لَمْ يَصِحُ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا وَأَنَّهُ قِيَاسُ قَــوْل أَحْمَدَ، كَعَرَض وَكَالِمُلْلِيِّ، وَيَخْرُجُ عَلَى ذَلِكَ تَأْجِيلُ القِيمَةِ، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرَ الشُّيْخُ: إنْ صَالَحَ عَن المِاقَةِ الثَّانِيَةِ بالتُّلُفِ بِمِاقَةِ مُؤجَّلَةِ روَايَةٌ: يَصِحُ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا رَوَايَةً بِتَأْجِيلِ أَلْحَالًا فِي الْمُعَاوَضَةِ لِاَ التَّبَرُعِ (و هــ).

والظَّاهِرُ انَّهَا الرُّوَايَةُ المَّذَكُورَةُ، وَلَوْ صَالَحَهُ عَنْ بَيْتِ اقَرَّ بِهِ عَلَـى سُكْنَاهُ سَنَةً أَوْ بِنَـاءٍ غَرْفَةٍ لَـهُ فَوْقَـهُ، أَوْ ادْعَـى رِقًّ مُكَلِّفُو، أَوْ رَوْجَيَّة امْرَأَةِ، فَأَقَرًا لَهُ بِعِوَضِ، لَمْ يَصِحُّ.

وَإِنْ بَذَلَتُهُ النَّوْجَةُ أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَدَفَعَتْ لَهُ مَالاً لِيُقِرَّ بِهِ (''، فَقِيلَ: يَجُوزُ كَبَذُلِ الْمُدَّعَى رِقُهُ، وَفِي إِبَانَتِهَا بِهِ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى وَجْهَان وَقِيلَ: لا (م ١، ٢)''.

(١) تنبيه: قوله: (وإن بذلته الزُّوجة... ليقرَّ به) في فهمه غموضٌ، والمعنى؛ ليقرَّ لها أنَّها غــير زوجتــه، ولا يفهــم هــذا المعنــى مــن كلامه إلاَّ بتقدير، واللَّه أعلـم.

(٢) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (ولو ادّعى زوجيّة امرأة، فاقرًا له بعوض لم يصحّ، وإن بذلته الزّوجة أو طلّقهـــا ثلاثــًا فدفعــت لـــه مالاً ليقرّ به فقيل: يجوز، كبذل المدّعى رقّه، وفي إبانتها به في المسألة الأولى وجّهان، وقيل: لا). انتهى.

ذكر مسألتين:

(ع): ما أجم عليه

(المسألة الأولى – ١): إذا ادَّعى زوجيَّة امراةٍ فاقرَّت له بعوضٍ لم يصحُّ، وإن بذلت الزُّوجة العوض ليقرُّ لها بأنَّهــا غــير زوجتــه أو ليقرُّ لها بالطُّلاق فهل يجوز أم لا؟

أطلق الخلاف، والأحسن في العبارة، (فهل يصبحُ أم لا)؟

وأطلقه في المغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصحُ، وهو الصّحيح.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): غالفة الأئمة

وَلَوْ قَالَ: أَقِرُ بِدَيْنِي وَخُذْ مِاثَةً، صَحَّ إِقْرَارُهُ، لا الصُّلْحُ، والمُصَالَحَةُ بِنَقْدِ عَنْ نَقْدِ صَرْف، وَبِعَرَضِ، أَوْ عَنْهُ بِنَقْدِ وَالفُصُولِ. وَقَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ. وَعَنْ دَيْنِ يَجُوزُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ مُطْلَقًا، وَيَحْرُمُ بِجِنْسِهِ بِأَكْثَرَ أَوْ بِأَقَلَّ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ، وَبِشَيْءٍ فِي الذَّمَةِ يَحْرُمُ التَّفَرُقُ الْأَلْفَ رُقُ التَّفَرُقُ التَّفَرُقُ اللَّهُ مِنْ مَنْ اللَّهُ وَمِنْ مَنْ المَّارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المَارَةُ المُعَالِقُةُ اللَّهُ اللللِّهُ الللللِّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللْمُ

قَبْلَ القَبْض، وَبَمَنْفَعَةٍ كَسُّكُنِّي وَخِدْمَةِ إِجَارَةٍ.

وَذَكَرَ صَاحِبُ التَّعْلِيقِ، والمُحَرَّرِ: لَوْ صَالَحَ الوَرَثَةُ مَنْ وَصَّى لَهُ بِخِيْمَةِ أَوْ سُكْنَى أَوْ حَمْلِ أَمْتِهِ (م) بِدَرَاهِمَ مُسَمَّاةٍ جَازَ لا بَيْعًا (و هـ م).

وَلَوْ صَالَحٌ عَنْ عَيْبِ مَبِيعٍ بِشَيْءٍ صَحَّ، وَيَرْجِعُ بِهِ إِنْ زَالَ العَيْبُ، فَلَوْ صَالَحَتْ عَنْهُ المَرَاةُ بِتَزْوِيجِهَا صَحَّ، وَارْشُهُ مَهْرُهَا وَرَجَعَتْ إِنْ زَالَ بِأَرْشِهِ لا بِمَهْرِهَا.

وَيَصِيحُ الصُّلْحُ عَنْ مَيِجُهُولًا يَتَعَدُّرُ عِلْمُهُ بِمَعْلُوم، نُصٌّ عَلَيْهِ، بِنَقْدٍ وَنَسيبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَدُّرْ كَــبَرَاءَةٍ مِـنْ مَجْهُــول، وَجَـزَمَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَغَيْرُهُ بِالْمُنْعِ، لِعَدَمِ الحَاجَةِ، كَالْبَيْعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ نُصُوصِهِ.

وَظَاهِرُ مَا جَزَمَ بِهِ فِي أَلْإِرْشِنَادٍ وَغَيْرِهِ (و م) وَخَرْجَ فِي التَّعْلِيقِ، وَالانْتِصَارِ، وغيرهما فِي صُلْحِ المَجْهُولِ، والإِنْكَارِ مِنَ البَرَاءَةِ مِنَ المَجْهُولُ عَدَمَ الصُّحَّةِ.

وَخُرُّجَهُ فِي التَّبْصِرَةِ مِنَ الإِبْرَاءِ مِنْ عَيْبٍ لَمْ يَعْلَمَا بِهِ.

وَقِيلَ: لا يَصِيحُ عَنْ أَعْيَان مُجْهُولَةٍ، لِكُونِهِ إِبْرَاءً، وَهِيَ لا تَقْبَلُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِ.

وَلَوِ ادُّعَى عَلَيْهِ حَقٌّ فَسَكَتَ أَوْ أَنْكُرَ وَهُوَ يَجْهَلُهُ ثُمُّ صَالَحَ بِمَالِ صَحٌّ، وَهُوَ لِلْمُدَّعِي بَيْعٌ يُؤخَذُ مِنْهُ بشُفْعَةٍ وَيُرَدُ مَعِيبُــهُ ويُفْسَخُ الصُّلْحُ، فَإِنْ صَالَحَ بِبَعْضِ عَيْنِ الْمُدَّعِي فَهُو فِيهِ كَمُنْكِرٍ، وَفِيهِ خِلافٌ، وَهُوَ لِلآخَرِ إِبْرَاءً، فَلا شُفعَةَ وَلا رَدٍّ.

وَفِي الإرْشَادِ: يَصِحُ هَذَا الصُّلُحُ بَنَقْدِ وَنَسيِنَةٍ؛ لأَنَّ المُدَّعِيُّ مُلْجًا إِلَى التّأخير بتأخير خَصْمِهِ.

قال في التّرغيب: وَظَاهِرُهُ لا يَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ البّيْعِ إلاّ فِيمَا يَخْتُصُ بالبّائِعِ مِسَنْ شَفْعَةٍ عَلَيْهِ وَأَخْـذِ زيّـادَةٍ مَـعَ اتّحـَـادِ الجنس، وَاقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمُحَرِّر عَلَى قُولُ أَحْمَلَ: إذَا صَالَحَهُ عَلَى بَعْضَ حَقَّهِ بَتَاخِير جَازَ.

وَعَلَى قَوْل ابْن أَبِي مُوسَى: الصُّلْحُ جَائِزٌ بالنَّقْدِ، والنَّمبيئَةِ (م) وَمَعْنَاهُ ذَكَرَ أَبُو بَكُر فَإِنَّهُ قَالَ الصُّلْحُ بالنَّسييئَةِ.

ثُمُّ ذَكَرَ رِوَايَةً مِنْهَا: يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ صُلْحًا بِتَأْخِيرِ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ لَمْ يُطَالِبُهُ بِالبَقِيَّةِ، وَإِنْ كَذَّبُ أَحَدَهُمَا فَحَرَامٌ عَلَيْهِ مَا أُخَذَ، وَلا يَشْهَدُ لَهُ إِنْ عَلِمَ ظُلْمَهُ، نَقَلَهُ المُرُوذِيُّ.

وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الْمُنْكِرِ أَجْنَبِيٌّ، والمُدَّعَى دَيْنَ صَحٌّ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، وَلَمْ يَدْكُرْ أَنَّ الْمُنْكِرَ وَكُلَّهُ فَوَجْهَانِ (م ٣)(١).

جزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الكافي وغيره، وصحَّحه في النَّظم وغيره. والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قِدُّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، وغسيرهم؛ لأنَّهــم قطعوا بالصُّحَّة في دَفع المدَّعي عليه العبوديَّة مالاً صلحًا عن دعواه، ولم يذكروا دفع المرأة إليه.

(المسألة الثَّانية – ٢): إذا بذلت المرأة للزُّوج مالاً ليقرُّ بأنَّها غير زوجته ويكفُّ نفسه عنها ففعل وقلنا يصحُّ، فهل تبين بذلك أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشُّرح.

أحدهما: تبين منه بأخذ العوض عمًّا يستحقُّه من نكاحها فكان خلعًا، كما لو أقرَّت بالزُّوجيَّة فخالعها.

والوجه الثَّاني: لا تبين بذلك، لأنَّه لم يوجد من الزُّوج طلاقٌ ولا خلعٌ.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وهو قويُّ جدًّا.

وإطلاق المصنّف الخلاف فيه شيءٌ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ولو صالح عن المنكر أجنبيُّ، والمدَّعى دينٌ صحَّ، وإن كان عينًا ولم يذكر أنَّ المنكر وكُله فوجهان). انتهى. أحدهما: يصحُ، وهو الصُّحيح.

وَيَرْجِعُ مَعَ الْإِذْنِ، وَفِيهِ بِنَيْةِ رُجُوعٍ وَجْهَانِ (م ٤)(١).

وَلَوْ قَالَ: صَالِحْنِي عَنِ الْمِلْكِ الَّذِي تَدَّعِيهِ، فَفِي كَوْنِهِ مُقِرًّا بِهِ وَجْهَانِ (م ٥)(٢).

وَلَوْ صَالَحَ الآجْنَبِيُّ لِيَكُونَ الحَقُّ لَهُ مَعَ تَصْدِيقِهِ لِلْمُدَّعِي فَهُوَ شِرَاءُ ذَيْن أوْ مَغْصُوبٍ، تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

وَيَصِحُ الصُّلْحُ عَنْ قَوَدٍ، وَلَمْ يُفَرُّقُوا بَيْنَ إِقْرَارِ وَإِنْكَارِ.

قال في المُجَرُّدِ: يَجُوزُ عَنْ قَوْدٍ وَسُكُنَى دَارٍ وَعَنْبِ وَإِنْ لَمْ يَجُز بِيَعُ ذَلِكِ، لآنهُ لِقطع الخصورة وقاله في الفصرولِ في فُصُول صُلْح الإِنْكَار، وَأَنَّ القَوَدَ لَهُ بَدَلٌ هُوَ الدُّيَّةُ كَالمَالَ.

فَصُونَ فَسَمِّحُ ، وَعَلَيْهِ وَنَ مَسُودً لَا بِمِنْ الْمُونِ وَمَنَّ اللهُ البَيْع فِي صُبْرَةِ أَتْلَفَهَا جَهْلاً كَيْلِهَا، ذُكَرَهُ القَاضِي.

والمَنْعُ قُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَصِحُ بِمَا يَثْبُتُ مَهْرًا، وَيَصِحُ بِفَوْق دِيَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا يَصِحُ عَلَى جِنْسِ الدَّيَةِ إِنْ قِيلَ مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَلَمْ يَخْتَرُ الوَالِي شَيْئًا إِلاَّ بَعْدَ تَعْيِينِ الجِنْسِ مِنْ إبل أو غَنَم، حَذَرًا مِنَ الرُّبَا.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَصِيحُ حَالاً وَمُؤَجَّلاً، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَحَوْرِ.

وَفِي الْمُفْرَدَاتِ مُصَالَحَتُهُ بِفَوْقِ وَيَةٍ لَيْسَتْ مِنْ ثُلَثِهِ، وَمَعَ جَهَالَتِهِ تَجِبُ وَيَةٌ أَوْ أَرْشُ ٱلْجُـرْحِ، وَمَـعَ خُرُوجِـهِ مُسْـتَحِقًا أَوْ حُرًّا قِيمَتُهُ، لأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ، وَلَوْ صَالَحَ عَنْ دَارٍ فَبَانْ عِوَضُهُ مُسْتَحَقًّا رَجَعَ بِهَا. وَقِيلَ: بِقِيمَتِهِ مَعَ إِنْكَارٍ، لأَنَّهُ فِيهِ بَيْعٌ^{٣٧}.

وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز، وغيرهما، وجزم به في المغني، والكافي، والشُّرح وشرح ابن منجًّا، وغيرهم. وقدَّمه في الرُّعايتين، والفائق.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به الفصول، والحرَّر، والحاريين، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزينِ في نهايته، وقدَّمه في النَّظم.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ويرجع مع الإذن، وفيه بنيَّة رجوع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتلخيص، والرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الكبير، وغيرهم.

أحدهما: لا يرجع، وهو الصُّحيح، صحُّحه في الخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجًا.

قال في الرَّعاية الكبرى: أظهرهما لا يرجع، واختاره في الحاوي الكبير، وهو ظاهر ما جزم به في الحاوي الصّغير فإنّه قال: ورجــع إن كان إذنَّ. وجزم به في الحمرَّر، والوجيز، وقدَّمه في الشَّرح، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يرجع. قال الشَّيخ الموفَّق ومن تبعه: خرَّجه القاضي وأبو الخطَّاب، على الرُّوايتين فيما إذا قضى دينه الشَّابَ بغـير إذنه، قال الشَّيخ وغيره: وهذا التَّخريج لا يصحُّ، وفرُّق بينهما.

قال في الفائق: هذا التَّخريج باطلِّ. انتهى. فقد لاح لك من هذا أنَّ إطلاق المصنَّف الخلاف فيه شيءً.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (ولو قال صالحني عن الملك الَّذي تدُّعيه، ففي كونه مقرًّا به وجهان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: من عنده، قلت: وإن قال صالحني عن الملك الَّذي تدُّعيه فهل يكون مقرًّا؟ يحتمل وجهين.

فالظَّاهر –واللَّه أعلم–: أنَّ المصنّف تابع صاحب الرّعاية، فحينتذٍ يبقى في إطلاقه نظرٌ ظاهرٌ على مصطلحـه، خصوصًا ولم يعـزه إلى صاحب الرَّعاية كما يفعله به وبغيره.

ويحتمل أن يكون اطَّلع على هذا الخلاف من غير صاحب الرَّعايــة، وأنَّهــم اختلفــوا في الــتْرجيح، فأطلقــه، وهــو بعيــدٌ لا سـيِّما وصاحب الرَّعاية قد صرَّح أنَّه هو خرَّج الوجهين، ولم نر هذه المسالة في غير هذين الكتابين، واللَّه أعلم.

وعلى كلِّ تقدير الصُّوابِ أنَّه لا يكون مقرًّا بذلك.

(٣) تنبيه: قوله: (ولو صالح عن دارٍ فبان عوضِه مستحقًا رجع بها، وقيل: بقيمته مع إنكارٍ لأنَّه فيه بيعٌ). انتهى. ظاهر عبارته إدخال صلح الإنكار في ذلك، وأنَّه يرجع بالدَّار فيه على المقدَّم عنده، وليس الأمر كذلك، وإنَّما محلُّ الرُّجوع بالدَّار في صلح الإقرار لا غير، وأمَّا صلح الإنكار فإنَّما يرجع إذاَّ بان عوضه مستحقًّا بالدُّعوى أو بقيمة المستحقّ، وهمو اختيباره في الرَّعايـة الكبرى، نبُّه عليه شيخنا في حواشيه واطنب فيها.

وَلا يَصِيحُ صُلْحٌ بِعِوَضِ عَنْ خِيَارٍ، وَلا عَنْ حَدَّ قَذْفٍ، لآنَهُ لا يَلاخُلُهُ العِوَضُ، أَوْ لآنَهُ حَقَّ لِلَّهِ وَشَفْعَةٌ. نَقَلَ الْنُ مَنْصُورٍ: الشَّفْعَةُ لا تُبَاعُ وَلا تُوهَبُ، وَفِي سُقُوطِهَا(١) بِهِ وَجْهَــانٍ (م ٦، ٧)(١)، وَلا عَـنْ شــَهَادَةِ أَوْ سَــارِقًا أَوْ مِنْ النَّهُ شَاربًا لِيُطْلِقَهُ.

مَنْ صُولِحَ بِعِوْضٍ عَلَى إِجْرَاءٍ مَاءٍ مَعْلُومٍ فِي مِلْكِهِ صَحَّ، وَيَحْرُمُ بِلا إِذْنِهِ، كَتَضَرُّرِهِ أَوْ أَرْضِهِ.

وَعَنْهُ: لا، قِيلَ: لِضَرُورَةٍ.

وَقِيلَ: حَاجَةٍ وَلَوْ مَعَ، حَفْرِ (م **٨)^{٣)}.**

(١) تنبيه: الموجود في النُسخ: (وفي سقوطها) بإفراد الضَّمير، المؤنَّث في سقوطها: فيحتمل أنَّه عائدٌ إلى الشُّفعة. وقال شيخنا في حواشيه: ظاهره أنَّه عائدٌ إلى النَّلاثة، وهي الخيار وحدُّ القذف، والشُّفعة، وهو كما قال، لكن لم نطَّلع على مسالة - من سن أنس الخيار، وهي قياس الشُّفعة.

ويحتمل أن يكون: (وفي سقوطهما) بالتَّثنية، كما في الحرَّر وغيره، فيعود الضَّمير إلى حدُّ القذف، والشُّفعة.

وفي الرَّعاية الكبرى: وتسقط الشُّفعة في الأصحُّ، وكذا الخلاف في سقوط حدُّ القذف، فدلُّ كلام هؤلاء أنَّ حدُّ القذف كالشُّفعة.

ويدلُ عليه أنَّ المصنَّف لم يجك خلافًا فيه على تقدير أن يكون الضَّمير مفردًا، مع أنَّ الخلاف فيه مشهورٌ أكثر من الشُّفعة، إذا علم ذلك ففي سقوط الحدُّ وجهان.

وأطلقهما في الخلاصة، والمقنع، والحسرُّر، والفيائق، وغيرهم، بناهميا في الهدايية، والمذهب، والمستوعب، والمغنى، والتُّلخييص، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي، وغيرهم على أنَّ حدُّ القذف حقُّ للَّه أو للآدميُّ.

وفيه روايتان، فإن قلنا: لله، لم يسقط، وإلاَّ سقط. والصَّحيح: أنَّه حقٌّ للآدميِّ، وعليه الأصحاب، قاله الزَّركشيّ وغيره.

وقدَّمه المصنَّف وغيره هناك، فيسقط هنا على الصُّحيح، وصحَّحه في التَّصحيح، وقدَّمه في التَّلخيص.

قال في الرَّعاية الكبرى: وتسقط الشُّفعة، في الأصحُّ، وكذا الخلاف في سقوط حدُّ القذف.

وقيل: إن جعل حقُّ آدميُّ سقط، وإلاَّ وجب. انتهى.

والمصنّف قال: (لأنّه لا يدخله العوض، أو لأنّه حقٌّ للّه)، فظاهر هذا: أنَّ علَّ الحكم إذا قلنا إنّه غير حقّ آدميٌّ.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (ولا يصعُّ الصُّلح عن... شفعةٍ... وفي سقوطها به وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرر والفائق.

أحدهما: تسقط، وهو الصحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتَّلخيص، والشُّرح، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

قال في الرِّعايتين: وتسقط الشُّفعة، في الأصحُّ.

قال في الحاويين: وتسقط، في أصعُّ الوجهين.

والوجه الثَّاني: لا تسقط، اختاره القاضي وابن عقيل.

قال في تجريد العناية: وتسقط في وجهٍ.

(وهذه مسألة - ٧): أخرى قد صحَّحت أيضًا، وعلى تقدير تثنية الضَّمير أو جمعه في كلام المصنَّف، وأنَّ الخـلاف مبـنيُّ على أنَّ حدٌ القذف هل هو حقٌّ للَّه أو للآدميّ يكون في إطلاقه الخلاف فيه نظرٌ ظاهرٌ، إذ هو قد قدُّم في القذف أنَّه حقُّ للآدميّ.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (ومن صولح بعوض على إجراء ماءٍ معلوم في ملكه صحٌّ، ويحرم بلا إذنه كتفـــرُره، أو أرضــه، وعنــه: لا، فقيل: لضرورةٍ، وقيل: حاجةٍ ولو مع حفرٍ). انتهى.

يعني: إذا قلنا: لا يحرم فهل المجوَّز لذلك الضُّرورة أو الحاجة؟

أطلق الخلاف.

أحمدهما: لا يجوز إلاَّ لضرورةٍ، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما قطع به في المغنى، والشُّرح، والحاوي الكبير، وقدَّمه في الفائق. الوجه الثَّاني: يجوز ذلك للحاجة، وهو ظاهر ما قطع به في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، فإنَّهما إنَّما حكيا الرَّوايتين مع الحاجة.

(ش): الإمام الشافعي

وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ فِي حَفْر بِثْرِ أَوْ إِجْرَاءِ نَهَر أَوْ قَنَاةٍ. نَقَلَ آبُو الصَّقْرِ: إِذَا أَسَاحٍ عَيْنَا تَلَحْتَ أَرْضٍ فَانَتْهَى حَفْرُهُ إِلَى أَرْضٍ لِرَجُلٍ أَوْ دَارٍ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ مِـنْ ظَهْـرِ الآرْضِ وَلا بَطْنِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَضَرَّةً.

﴾ إِنه ما يَعْنُ كَنْ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿لاَ يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزُ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ». هَذَا لِلْجَارِ القَرِيْبِ لا يُمْنَعُ، وَمَتَى صَالَحَهُ بِعِوَضٍ فَإِنْ كَانَ مَعَ بَقَاءٍ مِلْكِـهِ عَلَيْهِ فَإِجَـارَةٌ، وإلاَّ فَبَيْعٌ، وَلا يُعْتَـبَرُ بَيَــانُ

. وَيُعْلَمُ قَدْرُ المَاءِ بِتَقْدِيرِ السَّاقِيَّةِ، وَمَاءِ مَطَرٍ بِرُوْيَةِ مَا يَزُولُ عَنْهُ المَاءُ أَوْ مِسَاحَتِهِ، وَيُعْتَبَرُ فِيهِ تَقْدِيرُ مَا يَجْــرِي فِيــهِ المَـاءُ لا مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مَنْ مُرَادًا قَدْرُ المُدُّةِ، لِلْحَاجَةِ، كَالنَّكَأَحِ.

وَلِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعِيرِ الصُّلْحِ عَلَى سَاقِيَّةٍ مَحْفُورَةٍ لا عَلَى مَاءِ اللَّهَ ِ عَلَى سَطْحٍ، وَفِيهِ عَلَى أَرْضٍ بِـلا ضَـرَرٍ اخْتِمَـالانِ

وَلا يُخْدِثُ سَاقِيَّةً فِي وَقْفُ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَالْبنُ عَقِيلٍ، وَقَالا: لآنُهُ لا يَمْلِكُهَا، كَالْمَوَجُرَةِ، وَجَوَّزَهُ الشَّيْخُ، لآنُهَا لَهُ، وَلَهُ رُهُفُ مَا لَمْ يَنْقُلِ المَلْكَ. التَّصَرُّفُ مَا لَمْ يَنْقُلُ المِلْكَ.

م يرب و المستر المستر المستر المكرّة وَنَحْوَ ذَلِكَ لا يَجُورُ فِي مُؤَجَّرَةٍ، وَفِي مَوْقُوفَةٍ الحِلاف، أو يَجُورُ قَوْلاً وَاحِدًا، وَهُـوَ أَوْلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ لِدَفْع الخِلاف.

-وَيَأْتِي كَلامُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي الْوَقْفُو، وَفِيهِ إِذْنُهُ فِيهِ لِمَصْلَحَةِ المَّاذُونِ الْمُنَازِ بِأَمْرٍ شَرْعِيَّ، فَلِمَصْلَحَةِ المَوْقُـوفُ أَوْ المَوْقُـوفُ عَلَيْهِ أُوالِّي، وَهُوَ مَعْنَى نَصِّهِ فِي تَجْدِيدِهِ لِمَصْلَحَةٍ.

الشَّرْح فِي الجَامِع المُظَفِّريُّ.

َ وَقَدْ زَادَ عُمَرُ وَعُثْمَانَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرًا بِنَاءَهُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ وَزَادَ فِيهِ أَبْوَابًا، ثُمَّ المَهْدِيُّ ثُمَّ المَّامُونُ. نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ أَدْخَلَ بَيْنًا فِي الْمَسْجِدِ اللَّهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ؟ وَمُونِ وَدِينَ وَمِنْ

قَالَ: لا إِذَا أَذِنَ.

قَالَ الحَارَثِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ البُخَارِيُّ (١٢٦) وَغَيْرِهِ الزِّيَادَةَ فِي مَسْجِدِهِ عليه السلام وَخَسَبَرِ عَائِشَةَ: ﴿لَـوْلَا أَنْ قَوْمَـك

(١) (مسألة – ٩): قوله: (ولمستأجرٍ ومستعيرِ الصُّلح على ساقيةٍ محفورةٍ لا على ماء المطر علمي سبطح، وفيـه على الأرض بـلا ضرر احتمالان). انتهى.

يعني: هل للمستأجر، والمستعير أن يصالحا غيرهما على إجراء ماه سطح يمرر في أرضيهما المستأجرة، والمستعارة مدّة الإجارة، والإعارة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشُّرح، والحاوي الكبير.

أحدهما: لا يجوز.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّه يجعل لصاحب السَّطح رسمًا في ملك غيره، فربَّما ادَّعى استحقاق ذلك بعد تطاول المدَّة، ثمَّ رأيت ابن رزين في شرحه قدَّم ذلك.

بل الَّذي يظهر أنَّ الإجارة، والإعارة لم تقع على ذلك البتة، ولا تناولاها.

والظَّاهر: أنَّ محلَّهما في الإعارة المؤقَّتة لا في مطلق الإعارة.

والاحتمال الثَّاني: يجوز، لأنَّهما مالكان المنافع في هذه المدَّة، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو بعيدٌ.

والظَّاهر: أنَّ المصنَّف تابعه في المغنى.

قلت: ويحتمل الجواز في الإجارة دون الإعارة، ولعلُّ محلُّ الخلاف في الإعارة إذا كانت مــــَّةٌ وقلنـــا: يتعيَّــن بتعينهـــا، وإلاَّ فــالجواز

حَدِيثُو عَهْدٍ٣.

قَالَ: إِذَا ثَبَتَ مَا ذَكَرُنَا فَيَطُّردُ فِي سَائِرِ الآوْقَافِ بِالآوْلَى، والآحْرَى.

وَإِنْ صُولِحَ عَلَى سَقْيِ أَرْضَيهِ مِنْ نَهَرَهِ أَوْ عَيْنِهِ يَوْمًا وَنَحْوَهُ حَرُمَ لِعَدَم مِلْكِهِ.

وَقَيلَ: لا، لِلْحَاجَةِ، وَكَسْبِهِمْ مِنْهُمَا تَبُّعًا.

وَإِنْ صُولِحَ عَلَى مَمَرًّ فِيَ مِلْكِهِ أَنْ فَتْحِ بَابٍ فِي حَاثِطِ أَنْ وَضْعٍ خَشَبٍ عَلَيْهِ أَنْ عُلُو بَيْتِ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ، والأَصَحُ أَنْ إِذَا بَنَى وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا صَحَّ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي وَضْعِ خَشَبِ أَوْ بِنَاء مَعْلُومٍ يَجُوزُ إِجَارَتُهُ مُدَّةً مَعْلُومَـةً، وَيَجُـوزُ صُلْحًـا أَبَـدًا، وَمَتَـى زَالَ فَلَــهُ إِعَادَتُــهُ مُطْلَقًا، وَرَجَعَ بَاجْرَةِ مُدَّةٍ زَوَالِهِ عَنْهُ، والصُّلُحُ عَلَى زَوَالِهِ أَوْ عَدَم عَوْدِهِ.

قَالَ في الْفُنُون فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا فَرَغَتْ الْمُلَّةُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لُيْسَ لِرَبِّ الجدَارِ مُطَالَبَتُهُ بِقَلْعِ خَشَبِهِ، قَالَ: وَهُـوَ الآشنبَهُ، لإعَادَتِهِ لِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الحُرُوجِ عَنَّ حُكُمِ العُرْف؛ لآنَّ العُرْفَ وَضْعُهَا لِلاَّبَدِ وَهُوَ لإعَارَتِهِ الآرْضِ لِلدَّفْنِ لِمَا كَانَ يُسرَادُ، لإَحَالَةِ الآرْض لِلأَجْسَام لَمْ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ قَبْل ذَلِكَ.

ثُمُّ إِمَّا أَنْ يَتْرَكُهُ بَعْدُ الْمُنْوَ بِحَكُم الْمُرْفِ بِأَجْرَوَ مِثْلِهِ إِلَى حِين نَفَاذِ الخَسْبِ؛ لآنَهُ العُسرْفُ فِيهِ، كَالزُرْعِ إِلَى حَصَادِهِ، لِلْمُرْفِ بِنَهُ، أَوْ يُحَدُّدُ إِجَارَةً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَهِيَ الْمُسْتَحَقَّةُ بِالدَّوَامِ بِلا عَقْدٍ؛ لِيَلاَ يُفْضِي إِلَى تَمْلِيكِ الْوَجُرِ مَا يُفْضِي إِلَى لِللَّهُ إِلَى الفَرْفَ يَشْرَكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لآنَ العُرْفَ يَقْضِي عَلَيْهِ؛ لآنَهُ يَشْرُكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لآنَ العُرْفَ يَقْضِي عَلَيْهِ؛ لآنَهُ يَتْرُكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لآنَ العُرْفَ يَقْضِي عَلَيْهِ؛ لآنَهُ يَتْرُكُهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ؛ لآنَ العُرْفَ يَقْضِي عَلَيْهِ؛ لآنَهُ يَتْرُكُهُ أَنْهَا لا تُسْتَأْجَرُ لِلذَاكَ إِلاَ لِلتَّابِيدِ، وَمَعَ التَسَاكُتِ لَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ.

وَإِنْ حَصَلَ غُصْنُ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءِ خَيْرِهِ لَزِمَهُ إِرَالتُهُ، فَإِنْ أَبِي َفَلَهُ إِرَالتُهُ بِلا حُكْم، قَالَهُ أَصْحَابُنَا، وَقِيلَ لآحْمَدَ: يَقْطَعُهُ هُوَ؟ قَالَ: لاِ، يَقُولُ لِصَاحِبِهِ حَتَّى يَقْطَعَ. وَفِي إِجْبَارِهِ وَضَمَانِ مَا تَلِفَ بِهِ وَجَوَازِ صُلْحِهِ بِعِوَضٍ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: مَعَ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الزِّيَادَةِ بِالآذْرُعِ.

وَقِيلَ: مَعَ يُبْسِهِ أَوْ جَغُلِ الثُّمَّرَةِ بَيْنَهُمَا أَوْ لَهُ، وَجْهَانِ (م ١٠، ١٣)(١٠.

 (١) (مسألة - ١٠ - ١٣): قوله: (وإن حصل غصن شجرته في هواء غيره لزمه إزالته، فإن أبى فله إزالته بلا حكم... وفي إجباره وضمان ما تلف، به وجواز صلحه بعوضٍ... وقيل مع يبسه أو جعل الثّمرة بينهما أو له، وجهان). انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى – ١٠): إذا امتنع من إزالة ذلك فهل يجبر على الإزالة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في النُّظم، والفائق.

أحدهما: لا يجبر، وهو الصّحيح، قدّمه في المغني، والشّرح وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وهو ظاهرٍ كلامه في الرُّعاية، والحاوي، فعلى هذا يكتفى بإزالة صاحب الهواء.

والوجه الثَّاني: يجبر، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح، وقطع به في الفصول.

قلت: وهو الصُّواب.

(المسألة النَّانية - ١١): هل يضمن ما تلف به أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يضمن ما تلف به، وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزين في شرحه: ويضمن ما تلف به إن أمر بإزالته فلم يفعل، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يضمن.

قلت: وهوٍ ضعيفٌ.

(المسألة الثَّالثة - ١٢): لو صالحه عن ذلك بعوضٍ فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمحرَّر، والشَّرح.

أحدهما: لا يصحُ، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمقنع، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى.

(م): الإمام مالك

قَالَ أَحْمَدُ فِي جَعْلِ الثَّمَرَةِ بَيْنَهُمَا: لا أَدْرِي،

وَقَالَ فِي رِوَالَيْةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَكْحُولٍ مَرْفُوعًا: فَصَاحِبُهَا بِالْجِيَارِ بَيْنَ قَطْعِ مَا ظَلَّلَ أَوْ أَكُلِ ثَمَرِهَــا، وَعِرْقُهَـا فِي أَرْضِهِ .

وَقِيْلَ عَنْهُ: وَتَضَرَّرُ وَصِلْحُ مَنْ مَالَ حَائِطُهُ أَوْ زَلَقَ مِنْ خَشَبِهِ إِلَى مِلْكِ غَيْرِهِ كَغُصْنِ، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةٍ يَعْقُوبَ.

وَنِيَ الْمُبْهِجِ نِي الْأَطْمِثَةِ ثَمَرَةً غُصْن فِي هَوَاءِ طَرِيقِ عَامٌ لِلْمُسْلِمِينَ. ويَعَرْمُ إخرَاجُ جَنَاحِ أَوْ مِيزَابٍ وتَعَوْوِ إِلَى دَرَّبٍ نَافِلٍ، فَيَصْمَنُ مَا تَلِفَ بِهِ، وَحَكَى عَنْهُ: يَجُـورُ بِـلا ضَـرَرٍ، ذَكَـرَهُ فِـي شرَحِ العُمْدَةِ، وَفِي سُقُوطٍ نِصْفِ الضَّمَانِ بِتَأْكُلِ أَصْلِهِ وَجْهَانِ (م ١٤)(١١.

وَجَوْزَهُ الْآكْثَرُ بِإِذْنَ إِمَامٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَأَمْكُنَ عُبُورُ مَحْمَل.

وَقِيلَ: وَرُمْحٌ قَائِمًا بِيَدِ فَارسِ.

وَقِيلَ: وَكَذَا دُكَانَ، مَعَ أَنْهُمْ لَمْ يُجَوِّزُوا حَفْرَ البِثْرِ، والبِنَامِ، وَكَأَنَّهُ لِمَسا فِيهِمَا مِنَ السَّاوَامِ، وَيُتَوَجَّهُ مِنْ هَـٰذَا الوَجْهِ

تَخْرِيجٌ، وَيَحْرُمُ إِلَى هَوَاءِ جَارِهِ أَوْ ذَرْبِ مُشْتَرَكُ، وَيُصِّحُ صُّلْخَهُ عَنْ مَعْلُومِهِ بِعَوضٍ، فِي الْآصَٰحُ. وَيَحْرُمُ فَتْحُ بَابٍ فِي ظَهْرِ دَارِهِ فِي دَرْبٍ مُشْتَرَكِ إِلاَّ لِغَيْرِ الاسْتِطْرَاقِ، فِي المَنْصُوصِ فِيهِمَا، وَيَصِحُّ صُلْحُهُ عَنْهُ، وَيَجُوزُ فِي دَرْبِ نَافِلُو، وَيَجُوزُ نَقَلُ بَابِهِ فِي دَرْبٍ مُشْتَرَكُ إِلَى أُولِهِ بِلا ضَرَر.

= والوجه الثَّاني: يصحُّ.

قال الشَّيخ في المغني: اللَّائق بمذهبنا صحَّته، واختاره ابن حامدٍ وابن عقيلٍ في الفصول، وجزم به في المنوُّر.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، واختار القاضي: أنَّه لا يصحُّ إذا كان الغصن على مجرُّد الهواء.

وظاهر كلامه في الفصول: أنَّ مجلٌّ هذا الخلاف.

(المسألة الرَّابعة – ١٣): لو جعل النَّمرة بينهما أو له هل يصحُّ أم لا؟ فيه وجهان.

وكلام المصنّف في قوله: (وجعل الشُّمرة بينهما أو له) يحتمل أن يكون معطوفًا على المسائل الَّتي أطلق فيها الخلاف، وهو الظَّاهر. ويحتمل أن يكون معطوفًا على قوله: (وقيل: مع يبسه) لكنَّه بعيدٌ، بل لا يصحُّ.

إذا علمت ذلك فقد أطلق الخلاف في المغني، والشُّرح.

أحدهما: لو اتَّفقا على ذلك جاز، وهو الصَّحيح، جزم به في المقنع، والوجيز وتذكرة ابن عبدوسٍ، والرَّعاية الصُّغري، والحاويين، وغيرهم.

وقدَّمه في الفائق وشرح ابن منجًا.

قال في الرُّعاية الكبرى: جاز، في الأصحِّ.

والوجه الثّاني: لا يصحّ.

قال الإمام أحمد في جعل الشَّمرة بينهما: لا أدري، واقتصر عليه في الفصول.

وقال الشَّيخ في المغني بعد أن حكى الخلاف: والذي يقوى عندي أنَّ ذلك إباحةً لا صلحٌ.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (ويحرم إخراج جناح... ونحوه إلى درب نافلٍ، ويضمن ما تلف به، وفي سقوط نصف الضّمسان بشاكّل أصله وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يسقط شيءً بل يضمن الكلُّ، وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح في كتاب الغصب لمن قال من أصحاب الشَّافعيِّ إنَّه لا يضمن إلاَّ النَّصف لاَّنّه إخسراجٌ يضمـن بــه البعض فضمن به الكلُّ، لأنَّه المعهود في الضَّمان. انتهى.

وقال الحارثيُّ: قال الأصحاب: وبأنَّ النَّصف عدوانٌ فأوجب كلُّ الضَّمان. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء أنَّه يضمن الجميع وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: أنَّه لا يضمن إلاَّ النَّصف.

وَفِي النَّرْغِيبِ: وَقِيلَ: لِا مُحَافِيًا لِبَابِ غَيْرِهِ، وَيَحْرُمُ إِلَى صَدْرِهِ، فِي الْمُنْصُوصِ، بِلا إذْنِ مَنْ فَوْقَهُ.

وَقِيلُ: وَأَسْفَلَ مِنْهُ، وَتَكُونُ إِعَارَةً فِي الْآشَبُهِ.

وَجَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى إنْ سَدُ الآوُل، وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ يَعْقُوبُ، وَيَخْرُمُ تَصَرُّفُهُ فِي جِدَارٍ لِجَارٍ أَوْ لَهُمَسا حَنَّى بِضَرْبِ
 وَتَدِ وَلَوْ بِسُتْرَةٍ، ذَكْرَهُ جَمَاعَةً.

وَحَمَلَ القَاضِي نَصَّهُ يَلْزَمُ الشَّريكَ النَّفْقَةُ مَعَ شَرِيكِهِ عَلَى السُّتْرَةِ عَلَى سُتْرَةٍ قَدِيمَةٍ فَانْهَدَمَتْ.

وَاخْتَارَ فِي الْمُسْتُوعِبِ وُجُوبَهَا مُطْلَقًا عَلَى نَصُّهِ، وَلَهُ وُضِعَ خَسْبٌ، فِي المُنصُوصِ، بِلا ضَرَرٍ، نُصُّ عَلَيْهِ، لِضَرُورَةِ.

وَفِي الْمُغْنِي: لِحَاجَةٍ، نُصُّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْتَبر ابْنُ عَقِيل الحَاجَةَ.

وَٱطْلَقَهُ ٱخْمَدُ ٱلْضَاءُ والْمُحَرَّرُ، وغيرهُما، كَعَدَيهَا دَوَّامًا، بِخِلاف خَوْف سُقُوطِهِ، وَلِرُبُّهِ هَدْمُهُ لِغَرَض صَحِيح، وَمَنْ لَـهُ حَقُّ مَاء يَجْرِي عَلَى سَطْح جَارِهِ لَمْ يَجُزْ لِجَارِهِ تَعْلِيَةُ سَطْحِهِ لِيَمْنَعَ المَاءَ وَلا لَهُ تَعْلِيَتُهُ لِكَثْرَةِ ضَرَرِهِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَــيْرُهُ، وَلَهُ الاسْتِنَادُ إِلَيْهِ أَوْ إِسْنَادُ قُمَاشِهِ.

وَفِي النَّهَايَةِ: فِي مَنْعِهِ احْتِمَالانِ، وَلَهُ الجُلُوسُ فِي ظِلَّهِ وَنَظَوُهُ فِي ضَوْءٍ سِرَاجِهِ.

نَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: يَسْتُأْذِنُهُ أَعْجَبُ إِلَيُّ، فَإِنْ مَنْعَهُ حَاكَمَهُ.

وَنَقَلَ جَعِفُرٌ: يَضَعُهُ وَلا يَسْتَأْذِنُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ إِيشِ يَسْتَأْذِنُهُ؟

قَالَ شَيْخُنَا: العَيْنُ، والمُنْفَعَةُ الَّتِي لا قِيمَةَ لَهَا عَادَةً لا يَصِحُ أَنْ يَرِدَ عَلَيْهَا عَقْدُ بَيْعٍ وَإِجَارَةِ، اتَّفَاقًا كَمَسْأَلَتِنَا، وَهَلْ جِـدَارُ مَسْجِدٍ كَجَارٍ أَوْ يُمْنَعُ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ.

وَقِيلَ: وَجُهَان لَآنُ القِيَاسَ تُرِكَ لِلْخَبَرِ، وَهُوَ فِي مَلِك مُعَيِّنٌ، فَمَنْعُهُ فِي جِدَارِ جَارِهِ أُوْلَى، وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّـــدِ الجَــوْذِيُّ أَنْهُ لا يَضَمُ (م ٥١)(١٠.

وَمَتَى وَجَدَهُ أَوْ بَنَاهُ أَوْ مَسِيلَ مَاثِهِ فِي حَقٌّ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ وَضْعُهُ بِحَقٌّ، وَلَهُ أخْذُ عِوَضِ عَنْهُ.

وَإِنْ انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا وَطِلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُعَمَّرَ مَعَهُ الآخَرُ أَجْبِرَ عَلَيْهِ اخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا كُنْقْضِهِ عِنْدَ خَوْف سُقُوطِهِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الشَّنِخُ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ، وغيرهما، كَبْنَاء حَاجِز بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا، لَكِنْ لِشَرِيكِهِ بِنَاوُهُ، فَإِنْ بَنَــاهُ بِالَتِـهِ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ مِنَ الانْتِفَاعِ بِهِ قَبْلَ أَخْذِهِ نِصْفَ قِيمَةِ تَأْلِيفِهِ، فِي الْأَشْهُر، كُمَا لَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ.

وَإِنْ بَنَاهُ بِغَيْرِهَا فَلَهُ مَنْعَهُ مِنْ غَيْرِ رَسْمٍ طَرْحٍ خَشَبِ ِحَتَّى يَدْفَعَ نِصَّفَ قِيمَةِ حَقَّهِ.

وَعَنْهُ: مَا يَخُصُهُ لِغَرَامَةِ لآنَّهُ نَائِبُهُ مَعْنُيُّ، وَيَلَّزَمُهُ قَبُولُهَا، فَيَمْنَنِعُ إِذَنْ نَقْضُهُ عَلَى الآولَى.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ لَوْ نَقَضَهُ لآنَّهُ خَيْرُ نَافِيهِ وَلَهُ طَلَبُ نَفَقَتُهُ مَعَ إِذْنِ، وَفِيهِ بِنِيَّةٍ رُجُوعٍ عَلَى الْأُولَى الحِلافُ(٣).

(۱) (مسألة – ۱۵): قوله: (وهل جدار المسجد كجارٍ أو يمنع؟ فيه روايتان، وقيــل: وجهــان، واختــار أبــو محمّــاد الجــوزيُّ أنّــه لا يضم. انتهى).

وأطلقهما في الكافي، والتُّلخيص، والمحرَّر، والشَّرح، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: المنع منه، وإن جؤزناه في حائط الجار، اختاره أبو بكر وأبو عمَّدٍ الجوزيُّ، كما قال المصنَّف.

وصحَّحه في الرَّعايتين، وجزم به في الخلاصة وغيره، وقدَّمه في المذهب وغيره.

والرُّواية الثَّانية: حكمه حكم جدار الجار، وهو ظاهر ما قدَّمه الشُّيخ في كتاب المقنع، والحاويين، وهو المذهب عند ابن منجًا.

وجزم به في المنوّر، واختاره في الفصول، وقال: بل هو أولى من جدار الجار بالوضع عليه.

(٢) تنبيه: قوله: (وفيه بنيَّة رجوع على الأولى الخلاف). انتهى.

يعني: الخلاف الذي فيمن أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره، والمذهب الرُّجوع.

ومعنى المسألة: إذا قلنا: يجبر على البناء مع شريكه، وهو المذهب، وامتنع وتعذّر إجباره، أو اخــذ شــيءٍ مــن مالـه كذلـك وعمّـر الشّريك ونوى الرُّجوع.

صرَّح به في المغني، والشَّرح، وغيرهما.

الفروع - كتاب البيع

وَإِنْ بَنَيَا جِدَارًا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، والنَّفَقَةُ كَذَلِكَ عَلَى أَنْ ثُلُقَهُ لِوَاحِدٍ وَثُلُقَيْهِ لِآخَرَ وَأَنْ كُلَّا مِنْهُمَا يُحَمِّلُهُ مَا احْتَاجَ لَـمْ يَصِحُّ، وَلَوْ وَصَفَا الحِمْلَ فَالوَجْهَان (م ١٦)(١١.

وَكَذَا بِثُرٌ وَقَنَاةٌ لَهُمَا وَنَحْوُهُمَا وَمَاءُ مَعْدِن جَارٍ عَلَى مَا كَانَ مُطْلَقًا.

ُ وَلُو اتَّفَقَا عَلَى بِنَاء حَاثِطِ بُسْتَانَ فَبَنَى أَحَدُّهُمَاءٌ فَمَا تَلِفَ مِنَ الثَّمَرَةِ بسَبَب إهْمَال الآخرِ ضَمَـِنَ نَصيب شَريكِهِ، قَالَـهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ: قَوْمٌ لَهُمْ فِي قَنَاةٍ حَقٌّ فَعَجَزُوا عَنْهَا فَأَعْطَوْهَا رَجُلاً لِيُعَمَّرَهَا لَهُمْ وَلَهُ مِنْهَا الثَّلُثُ أُو الرَّبُعُ؟

قَالَ: أَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ، وَتَتُوجُهُ الرَّوَايَتَانِ، وَإِنْ أَخَلَمَا أَوْ أَخَذَ قَرْيَةَ قَوْمٍ عَلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَــَذَا وَيَأْخُذَهَا أَوْ أَخَذَ قَرْيَةَ قَوْمٍ عَلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَــَذَا وَيَأْخُذَهَا كَــٰذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لا أَدْرِي.

وَإِنْ هَدَمَ أَحَدُهُمَا جِدَارَهُمَا لَزِمَتْهُ إِعَادَتُهُ.

وَقِيلَ: لِحَاجَةٍ فَقَطْ.

وَفِي إِجْبَارِ الْمُعْتَنِعِ لِبِنَاءِ السُّفُلِ بِطَلَبِ الآخَرِ رِوَايَاتٌ، النَّالِئَةُ يُحِبَّرُ صَاحِبُهُ وَيَنْفَرِدُ بِهِ (م ١٧، ١٨)(٢).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن بنيا جدارًا بينهما نصفين، والنَّفقة كذلك على أنَّ ثلثه لواحدٍ وثلثيه لآخر، وأنَّ كلًا منهما يحمَّلـــه ما احتاج، لم يصحُّ، ولو وصفا الحمل فالوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى:

أحدهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

قال في المغني، والشُّرح في هذه المسالة: لو اتُّفقاً على أن يحمُّله كلُّ منهما ما شاء لم يجز، لجهالة الحمل.

وإن اتَّفقا على أن يكون بينهما نصفين جاز. انتهى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، وهو ضعيفٌ.

تنبيه: لم يظهر لي عود هذين الوجهين إلى أيِّ مسألةٍ، فإنَّه أتى بهما معرُّفين.

(٢) (مسألة - ١٧ – ١٨): قوله: (وفي إجبار الممتنع لبناء السُّفل بطلب الآخر روايات، النَّالثة يجبر صاحبه وينفرد به). انتهى. في ضمن هذا الكلام مسألتان.

(المسألة الأولى - ١٧): هل يجبر الممتنع من بناء السُّفل بطلب الآخر أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الفصول، والمستوعب، والمغني، والحرَّر، والشَّرح، وغيرهم.

إحداهما: يجبر، وهو الصُّحيح.

قال في التَّلخيص، والبلغة، والرَّعايتين، والفائق: أجبر، في أصحُّ الرُّوايتين. واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وجزم به في الحاويين، وقدَّمه في القواعد الفقهيَّة وشرح ابن رزينٍ.

الرُّواية الثَّانية: لا يجبر.

(المسألة الثَّانية - ١٨): إذا قلنا: يجبر، وهو الصَّحيح من المذهب، فهل ينفرد بالبناء أو يشاركه صاحب العلوَّ؟ ظاهر كلامه إطلاق الخلاف، وأطلقهما في المستوعب، والتَّلخيص، والفائق، والقواعد الفقهيَّة.

إحداهما: ينفرد، وهو الصَّحيح.

جزم به في المغني، والشُّرح، وقدُّمه في المحرُّر، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم، واختاره ابن عقيلٍ في الفصول.

والرُّواية الثَّانية: يشاركه صاحب العلوُّ فيما يحمله ويجبر عليه إذا امتنع.

قال ابن عقيلٍ في الفصول: وهو المنصوص. إذا علمت ذلك فيكون تقدير الكلام: وفي إجبار الممتنع لبنـاء السُّـفل بطلـب الآخـر واياتٌ.

إحداهنُّ: لا يجبر.

والثَّانية: يجبر ويشاركه صاحب العلوُّ ويجبر إن امتنع.

والثَّالثة: يجبر صاحب السُّفل وينفرد به. هذا ما ظهر لي، فإذا جمعت الرَّوايات وجعلتها مسألةً واحــدةً كــانت ثلاثــا، وإذا جعلتهــا مسألتين كانت أربع روايات، والله أعلم. وَعَنْهُ: يُشَارِكُهُ صَاحِبُ العُلْوِ فِيمَا يَحْمِلُهُ، وَمَنْ لَهُ طَبَقَةٌ ثَالِئَةٌ فِي اشْتِرَاكِ الثَّلاثَةِ فِي بِنَاءِ السُّفْلِ، ثُمَّ الاثْنَانِ فِي الوَسَـطِ الرِّوايَتَان (م ١٩، ٢٠)(١).

فَإِنْ بَنَىٰ رَبُّ العُلْوِ فَفِي مَنْعِهِ رَبُّ السُّفْلِ الانْتِفَاعَ بِالعَرْصَةِ قَبْلَ أَخْذِ القِيمَةِ اخْتِمَالانِ (م ٢١)(٢).

وَيَلْزَمُ الْآعْلَى بِنَاءُ سُتُرَّةٍ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ الأَسْفَلِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ. وَقِيلَ: وَيُشَارِكُهُ، كَاسْتِوالِهمَا.

وَمَنْ أَحْدَثَ فِي مِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ كَحَمَّامٍ وَكَنِيفٍ وَرَحَى وَتَنُّورِ فَلَهُ مَنْعُهُ، كَابْتِدَاءِ إِخْيَائِهِ، بِإِجْمَاعِنَا، ذَكَـرَهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ، وَكَدَقٌ وَسَقْي يَتَعَدَّى إلَيْهِ، بِخِلاف طَبْخِه فِي ذارهِ وَخُبْزه، لآنَّهُ يَسِيرٌ.

وَعَنْهُ: لَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ، كَتَعْلِيَةِ دَارُو، فِي ظَاهِر مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَلَوْ أَفْضَى إِلَى سَدِّ الفَصَاءِ عَنْ جَارِّو، قَالَةُ شَيْخُنَا، وَقَدْ آخَتَجُ أَحْمَدُ بِالْحَبَرِ: ﴿لا ضَرَرَ وَلا ضِيرَارَۗ﴾.

فَيُتَوَجُّهُ مِنْهُ مَنْعُهُ.

وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ العُكْبَرِيُّ فِي الآدَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: •مِنْ حَقٌّ الجَارِ عَلَـى الجَـارِ أَنْ لا يَرْفَـعَ البُنْيَـانُ عَلَـى جَارِهِ لِيَسُدُّ عَلَيْهِ الرَّيْحُ».

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْسَ مَنْعُهُ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ أَجْرَةٍ مِلْكِهِ، بلا نِزَاعٍ، كَذَا قَالَ.

وَفِي الْفُنُونَ: مَنْ أَخْدَثَ فِي دَارِهِ دِبَاغَ أَجُلُودُ أَوْ عَمَلَ الصَّخْنَاةِ، هَلْ يُمنَعُ ؟ يُخْتَمَلُ النَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَوْمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهُ لا يَخْتَصُّ ضَرَرَ البَدَن، بَلْ يَتَعَدَّى إِلَى الإضْرَارِ بِالعَقَارِ بِنُقْصَانِ أَجْرَةِ السَّدُورِ، وَفِيهَا أَيْضَا: هَلْ لَهُ أَنْ يُخْدِثَ قَنَاةً فِي مِلْكِهِ تَيْزُ إِلَى حِيطَانِ النَّاسِ؟ جَوَّزَهُ قَرْمٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا يَجُوزُ، لأَنْهُ لَوْ أَوْقَلَدَ نَارًا فِي يَوْمِ رَبِحٍ فِي مِلْكِهِ لَمْ يَجُزْ، لِثَلاَ يُفْضِي إِلَى حَمْلِهَا إِلَى مِلْكِ غَيْرِهِ، فَكَذَا مُنَا.

قَالَ الخَلاْلُ وَصَاحِبُهُ: وَمَنْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي أَرْض رَجُل فَلَحِقَ رَبُّ الآرْض مِنْ دُخُولِهِ ضَرَرٌ.

رَوَى حَنْبَلُ: ﴿أَنْ سَمَرَةَ كَانَ لَهُ نَخْلٌ فِي حَائِطِ أَنْصَاّرِيٌّ، فَآذَاهُ بِدُخُولِهِ، فَشَكَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِسَمَرَةَ بِغْــهُ فَـاَبَى، فَقَالَ نَاقِلْهُ فَابَى، فَقَالَ هَبْهُ لِي وَلَك مِثْلُهُ فِي الجُنَّةِ فَابَى، فَقَالَ أَنْتَ مُضَارٌ اذْهَبْ فَافْلُمْ نَخْلُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: كُلَّمَا كَانَ عَلَى هَلِو الجهَةِ وَقِيهِ ضَرَرٌ يُمْنَعُ مِنْهُ، وإلاَّ أَجْبَرَهُ السُّلْطَانُ، وَلا يَضُرُّ بَأَخِيهِ إِذَا كَانَ مُرْفِقًا لَهُ. وَقَالَهُ شَيْخُنَا مُختَجًّا بهَذَا الخَبَر، وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَر البَاقِر عَنْ سَسَمُرَةً مُنْقَطِعٌ لآنٌ أَبَـا جَعْفُر وَلِيدَ سَنَةَ سِتُ

(۱) (مسألة – ۱۹ – ۲۰): قوله: (ومن له طبقةٌ ثالثةٌ في اشتراك الثّلاثة في بناء السُّفل ثمّ الاثنان في الوسط الرّوايتان). انتهى. يعنى بهما: اللَّتين تقدّمتا قريبًا حكمًا ومذهبًا، وقد علمت الصّحيح منهما، فهذه كذلك وفي ضمنها مسألتان:

(مسألة - ١٩): اشتراك النُّلاثة.

(مسألة – ۲۰): اشتراك الاثنين. وحكمهما واحدّ.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (فإن بنى ربُّ العلوِّ ففي منعه ربُّ السُّفل الانتفاع بالعرصة قبل أخذ القيمة احتمالان). انتهى.
 وهما مطلقان في المغنى، والشُّرح.

أحدهما: له منعه من ذلك.

قلت: وهو الصُّواب.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن عمَّره صاحب العلوُّ فله في الأصحُّ منع صاحب السُّفل من سكناه قبل وزن ما عليه من الغرامة.

وقال فيما إذا كانوا ثلاثةً: واحدٌ فوق واحدٍ. وإن قلنا: لا؛ يجبر صاحب السُّفل فلصاحب العلوِّ بناؤه ومنع صــاحب السُّـفل مــن الانتفاع به قبل وزن القيمة أو بعضها. انتهى.

قد يقال ظاهره: أنَّ له منعه الانتفاع بالعرصة.

والاحتمال الثَّاني: ليس له ذلك، ويحتمله كلامه في الرُّعاية.

فهذه إحدى وعشرون مسألةً قد صحِّحت.

(م): الإمام مالك

وَخَمْسِينَ وَمَاتَ سَمُرَةُ سَنَةَ ثَمَان أَوْ تِسْع وَخَمْسِينَ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٦٣٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفُر، عَنْ سَمْرَةَ.

وَظَاهِرُ كَلامِ الآصْحَابِ: لا، قَالَ شَيْخُنَا: الضَّرَّارُ مُحَرَّمٌ بِالكِتَابِ، والسُّنَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ المَشَاقَّةَ، والمُضَارَّةَ مَبْنَاهَا عَلَى القَصْدِ، والإِرَادَةِ أَوْ عَلَى فِعْلِ ضَرَرٍ لا يُحْتَاجُ إلَيْهِ فَمَتَى قَصَدَ الإِضْرَارَ وَلَوْ بِالْبَاحِ أَوْ فَعَلَ الإِضْرَارَ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ، فَهُوَ الْقَصْدِ، والإِرَادَةِ أَوْ عَلَى فِعْلِ ضَرَرٍ لا يُحْتَاجُ إلَيْهِ فَمَتَى قَصَدَ الإِضْرَارَ وَلَوْ بِالْبَاحِ أَوْ فَعَلَ الإِضْرَارَ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ، فَهُوَ

وَأَمَّا إِذَا فَعَلَ الضَّرَرَ الْمُسْتَحِقُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، والانْتِفَاعِ بِهِ لا لِقَصْدِ الإضْرَارِ فَلَيْسَ بِمُضَارً. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ النَّخَلَةِ الَّتِي كَانَتْ تَضُرُّ صَاحِبَ الحَدِيقَةِ لَمَّا طَلَبَ مِنْ صَاحِبِهَا المُعَارَضَةَ عَنْهَا بِعِـدَّةِ طُرُق فَلَمْ يَفْعَلْ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُضَارٌّ ثُمَّ أَمَرَ بِقَلْعِهَا».

قَالَ: فَدَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ الضَّرَارَ مُحَرَّمٌ لا يَجُوزُ تَمْكِينُ صَاحِبِهِ مِنْهُ، واللَّهُ أغلَمُ.

باب التَّفُلِيس

الفَلَسُ: لُغَةُ العَدَمُ، والمُفْلِسُ المُعَدَمُ، وَمِنْهُ الحَبَرُ المَشْهُورُ 'مَنْ تَعَدُّونَ المُفْلِسَ فِيكُمُ ؟؟

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿أَفْلَسَ بِالْحُجَّةِ إِذَا عَدِمَهَا﴾.

وَشَرْعًا: مَنْ لَزَمَهُ أَكُثُرُ مِمَّا لَهُ يَحْرُمُ طَلَبٌ وَحَجْرٌ وَمُلازَمَةٌ بدَيْنِ حَالً عَجَزَ عَنْ وَفَاءٍ بَعْضِهِ، لِلآيةِ.

وَكَذَا بِمُؤَجُّلٍ، فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحِلُ قَبْلَ مُدْتِهِ وَعَلَى الْأَصَحُّ وَيَعْذَهَا، كَجِهَادٍ وَأَهْرٍ مَخُوفٍ.

وَفِي الْوَاضِحُ: وَحَجٌّ فَلِغَرِيمِهِ مَنْعُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِرَهْنِ أَوْ كَفِيلٍ مَلِيءٍ وَلا يَمُلِكُ تَخْلِيلُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا:ۚ وَلَهُ مَنْعُ عَاجِزٍ حَتَّى يُقِيمَ كَفِيلًا ۚ بِبَلَنِهِ ۗ وَهُوَ مُتَّجَّةً. أ

وَمِنْ مَالِهِ قَدْرُ دَيْنِهِ الحَالُّ لِّمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ، وَيَتَعَيُّنُ دَفْعُهُ بِطَلْمِهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والْمُحَرَّرِ فِي وُجُوبِ زُكَاةِ الفِطْرِ عَلَى المَدِينِ: يَجِبُ أَذَاءُ الدَّيْنِ عِنْدَ طَلَبِهِ.

والْمَرَادُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: يَجِبُ إِذَنْ عَلَى الفَوْرِ.

وَقِيلَ: وَقَبْلُهُ، وَيُهْمَلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ، اتَّفَاقًا، لَكِنْ إِنْ خَافَ خَرِيُهُ مِنْهُ اخْتَاطَ عَلَيْهِ بِمُلازَمَتِهِ أَوْ كَفِيلٍ أَوْ تَرْسِيمِ عَلَيْسِهِ، قَالَـهُ شَيْخُنَا: وَكَذَا لَوْ طَلَبَ تَمْكِينَهُ مِنْهُ مَحْبُوسٌ أَوْ مُوكُلٌ فِيهِ.

وَإِنْ أَبَى حُبِسَ، وَلَيْسَ لِحَاكِم إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُ أَوْ يُبْرِقُهُ غَرِيُهُ، وَإِنْ لَمْ يُبْرِثُهُ وَصَعَّ عِنْدَ الحَاكِمِ أَمْرُهُ أَخْرَجَهُ، وَلَمْ يَسَعَهُ حَبْسُهُ، نَقَلَ ذَلِكَ حَنْبَلُ، فَإِنْ أَصَرُّ ضُرب، ذَكَرَهُ فِي المُنتَخَبِ وَغَيْرُهِ.

وَكَذَا قَالَ فِي الفُصُولِ وَغَيْرِهِ: يَحْبَسُهُ، فَإِنْ أَبَّى عَزَّرَهُ.

قَالَ: وَيُكَرِّرُ حَبْسَهُ وَتُعْزِيرَهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ، كَقَوْلِنَا فِيمَنْ ٱسْلَمَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبُع.

قَالَ شَيْخُنَا: نَصَّ عَلَيْهِ الْآثِمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ، والشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وغيرهمَّ، وَلا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا، لَكِنْ لا يُسزَادُ كُـلُّ يَوْم عَلَى أَكْثَرَ مِنَ التَّعْزِيرِ إِنْ قِيلَ: يَتَقَدَّرُ وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ وَيَقْضِيَهُ.

ُ وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلا يَلْزَمُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً أَنَّهُ يُخْبَسُ، وَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ بَاعَ حَاكِمٌ وَقَضَاهُ، وَظَـاهِرُهُ: يَجِـبُ، نَقَـلَ حَـرْبٌ إذَا تَقَاعَدَ بحُقُوق النَّاس يُبَاعُ عَلَيْهِ وَيَقْضِي.

وَمَّنْ طُلِبَ مِنْهُ دَّيْنٌ حَالًا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ بلا سَفَرِ لَمْ يَتَرَخُصْ، فِي الآصَحُ، وَإِنْ لَـمْ يَظْلُبْـهُ أَوْ يَحِـلُ فِـي سَـفَرِهِ فَقِيـلَ: لَـهُ السَّفَرُ، والقَصْرُ، والتَّرَخُصُ، لِثَلاَّ يُحْبَسَ قَبْلَ طَلَّبِهِ كَحَبْسِ الحَاكِم.

وَقِيلَ: لا، إلاَّ أَنْ يُوكُلُّ، لِثَلاَّ يَمْنَعَ بِهِ وَاجْبًا، وَقِيلَ: إنَّ سَافَرَ وَكِيلٌ فِي القَضَاءِ قَبْلَهُ لَمْ يَتَرَخُّص (م ١)(١).

(١) (مسألة – ١): قوله: (ومن طلب منه دينٌ حالٌ يقدَّر عليه بلا سفرٍ لم يترخُص، في الأصـــحٌ، وإن لم يطلـب أو يحـلُ في سـفره فقيل: له السَّفر، والقصر، والتَّرخُص لئلاً يحبس قبل طلبه كحبس الحاكم.

وقيل: لا، إلاَّ أن يوكُّل لئلاًّ يمنع به واجبًا، وقيل: إن سافر وكيلٌّ في القضاء قبله لم يترخُّص). انتهى.

أحدها: له السُّفر والقصور، والتَّرخُص، لما قال المصنُّف، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

والقول الثَّاني: ليس له ذلك إلاَّ أن يوكُل في قضائه، لما قاله المصنَّف.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما قطع به في الرَّعاية الكبرى في أنَّه لا يسافر، ذكر هذين الوجهين ابن عقيل.

وأطلقهما في القاعدة النَّالثة والخمسين، وأطلقهما ابن تميم في باب قصر الصُّلاة، وكذا ابن حمدان في رعايته. `

قلت: ويحتمل بناء الخلاف في مسألة ما إذا لم يطالبه على وجوّب الدّفع قبل الطّلب، فإن قلنا: يجب؛ لم يكن له الترخص، وإلا ترخّص. والصحيح من المذهب: أنه لا يجب الدفع قبل الطلب، وقدّمه المصنّف وغيره.

والقول الثَّالث: إن سافر وكيلٌ في القضاء قبله لم يترخُّص.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ هذا القولَ الآخر ليس متعلِّقًا بالقولين اللَّذين قبله وإنَّما هذا القول من مفهوم مسألةٍ قدَّم فيها حكمًا، وهــو أنّه إذا سافر ووكّلٍ من يقضي ما عليه من الدّين وسافر الوكيل قبل القضاء فهل يترخُّص أم لا؟

قدُّم أنَّه يترخُّص، بدليل هذا القول الَّذي ذكره، واللَّه أعلم.

وَقَلْ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي الإِفْصَاحِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مِنْ أَفْرَادِ البُخَارِيُّ: الجَبْسُ عَلَى الدَّيْنَ مِنَ الأَمُورِ الْمُحْدَثَةِ.

وَأُوَّلُ مَنْ حَبسَ عَلَى الدُّيْن شُرَيْحٌ الْقَاضِي، وَمَضَتْ السُّنَّةُ فِي عَهْدِ رَسُّول اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرِ وَعُمَــرَ وَغَثْمَــانَ وَعَلِـيًّ رضي الله عنهم: أنَّهُ لا يُحْبَسُ عَلَى الدُّيُونَ وَلَكِنْ يَتَلازَمُ الخَصْمَان.

فَأَمَّا الحَبْسُ الَّذِي هُوَ الآنَ عَلَى الدَّيْنِ لا أَعْرِفُ أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِـنَ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُجْمَعُ الجَمْـعُ الكَثِيرُ بمَوضِع يَضِيقُ عَنْهُمْ غَيْرُ مُتَمكِّنِينَ مِنَ الوُضُوء والصَّلاةِ.

وَرُبُّمَا رَأَى بَعْضُهُمْ عَوْرَةَ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانُوا فِي الصَّيْفِ آذَاهُمْ الحَرُّ.

وَفِي الشُّنَّاء آذَاهُمُ القُرُّ، وَرُبُّمَا يُحْبَسُ أَحَدُهُمْ السُّنَةَ، والسُّنَتَيْن، والثَّلاثُ.

وَرُبُّمَا يَتَحَقَّقُ القَاضِي: أَنْ ذَلِكَ المُحْبُوسَ لا جُدَّةً لَهُ، وَأَنْ أَصْلَ حَبْسِهِ كَانَ عَلَى طَريــق الحِيلَـةِ مِـن أَنْ ذَلِـكَ الكَـاتِبَ لِلْحُجَّةِ عَلَيْهِ كَتَبَ مَا لَمْ يَعْلَمْ لِجَهْلِهِ فَاسْجَلَ فِيهِ عَلِيْهِ بِمَا لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إقْرَارِهِ بالْمَلاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بهِ عَلَيْهِ بِمَا لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إقْرَارِهِ بالْمَلاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بهِ عَلَيْهِ بِمَا لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إقْرَارِهِ بالْمَلاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بهِ عَلَيْهِ بِمَا لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إقْرَارِهِ بالْمَلاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بهِ عَلَيْهِ بِمَا لا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ مِنْ إقْرَارِهِ بالْمَلاءَةِ، وَأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بهِ عَلَيْهِ بِمَا مِنْ حُكَّام المُسْلِمِينَ، وَهَلَمَا أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ، وَأَنِّهُ قَدْ وَكُلَّ فُلانًا الْمديرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَمَ يَعْرِفْ المَشْهُودُ عَلَيْهِ مَا اَلْمَقْصُودُ بهِ، فَإِنّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَيْكَتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالعَدْل﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَقَالَ: ﴿ وَلَيْمُلِلْ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَقَالَ: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَهَذَا كُلَّهُ مِمًّا قَدْ حَدَثَ فِي ٱلإسْلام، وَلَقَدْ حَرَصْت مِرَارًا عَلَى فَكُ ذَلِكَ، فَحَالَ دُونَهُ مَا قَدْ اعْتَادَهُ النَّاسُ مِنْهُ.

وَأَنَا فِي إِزَالَتِهِ حَرِيصٌ. هَذَا كَلَامُهُ. وَلا عُذْرَ بِفَوْتِ رُفْقَةٍ وَمَرَضٍ وَنَحْوهِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ أَقَرَّ بِالقُدْرَةِ فَادَّعَى إِحْسَارًا وَأَمْكَنَ عَادَةً قُبلَ، وَلَيْسَ لَهُ إِثْبَاتُهُ عِنْدَ خَيْر مَسنُ حَبَسَهُ بــلا إِذْبِهِ، فَـدَلُّ أَنَّ حَاكِمًا لا يَثْبُتُ بِسَبَبِ نَقْضَ حُكْمٍ حَاكِمٍ آخَرَ وَيَنْقُضُهُ بَلْ مِنْ حُكْمٍ، وَيُوَافِقُهُ قَوْلَهُ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ فِـيَ الآغـذَارِ: إنْ كَــانْ

وَحَكُمَ الْقَاضِي جَمَالُ الدِّينِ الزُّوَاوِيُّ المَّالِكِيُّ بِإِرَاقَةِ دَمِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَالُ الدِّينِ البَّاجِرْبَقِيُّ، وَإِنْ تَـَابَ وَأَسْلَمَ، ثُمُّ بَعْدَ مُدُّةٍ حَكَمَ القَاضِي تَقِيُّ الدِّينِ سُلَيْمَانُ المَقْدِسِيُّ بِحَقْنِ دَمِهِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِيَّنَهِ عَدَاوَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ مَنْ شَهْدَ عَلَيْهِ، وَقَقْدَ حُكْمِي، فَاخْتَفَى البَسَاجِرِبَقِيُّ لآجْلِ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَقَقْدَ حُكْمِي، فَاخْتَفَى البَسَاجِرِبَقِيُّ لآجْلِ اختِلافِ الحُكَّام.

وَيُقْضَى دَيْنُ الغَريم بِمَال لَهُ فِيهِ شُبْهَةً، ذَكَرَهُ أَبُو طَالِبِ المُكِّيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ شَيْخُنَا: لآنُهُ لا تَبْقَى شُسْبَهَةٌ بـتَرْكِ وَاحِب، وَكُلُ الْخَلْقِ عَلَيْهِمْ وَأَجِبَاتٌ مِنْ نَفَقَةِ نَفْسِهِ وَقَرِيبِهِ وَقَصَامْ دَيْنِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِك، فَتَرْكُ ذَلِكَ ظُلْمٌ مُحَقَّق، وَفِعْلُهُ بِشُسْبَهَةٍ غَيْرٌ مُحَقِّقٍ، فَكَيْفَ يَتَوَرَّعُ عَنْ ظُلْم مُحْتَمَلِ بِظُلْم مُحَقِّقٍ؟

وَلِهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ: لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُحِبُّ المَالَ يَعْبُدُ بِهِ رَبُّهُ وَيُؤدِّي بِهِ أَمَانَتَهُ، وَيَصُونُ بِهِ نَفْسَهُ، وَيَسْسَتَغْنِي بِـهِ عَن الخَلَق.

وَمَنْ مَطَلَ غَرِيمَهُ حَتَّى أَحْوَجَهُ إِلَى الشَّكَايَةِ فَمَا غَرِمَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ لَرْمَ المُمَاطِلَ.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لا أَرَى بَيْعَ السُّوَادِ فِي حَجُّ وَلا غَيْرُو.

وَإِنْ ادُّعَى الإغْسَارَ حَلَفَ وَخُلِّيَ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: يُحْبَسُ، إِلَى ظُهُورِ إعْسَارِهِ.

وَفِي البُلْغَةِ: إِلَى أَنْ يَثْبُتَ، وَظَاهِرُ كَلامٍ اَلْحِرَقِيُّ: أَنَّهُ كَمَنْ عُرِفَ بِمَال أَوْ دَيْنِهِ عَنْ عِوَض أَخَذَهُ، كَبَيْع وَقَرْض، فَيُحْبَسُ، إِلاَّ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً بِتَلْفِ مَالِهِ، وَيَحْلِفُ مَعَهَا، فِي الآصَحَ، أَوْ بِيِّنَةٍ خَبِيرَةٍ بِبَاطِنِهِ بِعُسْرَتِهِ، وَلَمْ يَخْلِفْ، فِي الأَصَحَّ، لِشَلاً يَكُونَ مَنْ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ الْأَصَحَّ، أَوْ بِيِّنَةٍ خَبِيرَةٍ بِبَاطِنِهِ بِعُسْرَتِهِ، وَلَمْ يَخْلِفْ، فِي الْأَصَحَّ، لِشَلاً يَكُونَ مُكَذِّبًا لِلْبَيِّنَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: يَحْلِفُ مَعَ بَيُنَتِهِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ، لآنُهَا تَشْهَدُ بالظَّاهِرِ. وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ حَلَفَ أَنَّهُ قَادِرٌ حَبَسَهُ، وإلاَّ حَلَفَ المُنْكِرُ عَلَيْهِمَا وَخُلِّيَ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: يُحْبَسُ إنْ عُلِمَ لَهُ مَا يَقْضِي.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ عُرِفَ بِمَالٍ أَوْ أَقَرُّ أَنَّهُ مَلِيءٌ بِهِ وَحَلَفَ غَرِيمُهُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ عُسْرَتَهُ حُبِسَ.

وَفِي الْمُغْنِي: إِذَا حَلَفَ أَنَّهُ ذُو مَالَ حُبسَ.

وَفِي الكَافِي: يَخْلِفُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ عُسْرَتَهُ، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ لا يَخْلِفُ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ المَطْلُوبُ تَلَفًا أَوْ إِعْسَارًا أَوْ يَسْأَلُ سُؤَالُهُ فَتَكُونُ دَعْوَى مُسْتَقِلَةً، فَإِنْ كَانَ لَهُ بَبَقَاء مَالِهِ أَوْ قُدْرَتِهِ بَيِّنَةً فَلا كَلامَ، وإلاَّ فَيَمِينُهُ بِحَسْبِ جَوَابِهِ، كَسَـائِرِ الدَّعَـاوَى، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَهُوَ مُرَادُهُمْ؛ لآنَّهُ ادْعَى الإِغْسَارَ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَأَنْكَرَهُ، وَمَتَى لَزِمَتُهُ اليَمِينُ فَطَلَبَهَا فَنَكَلَ لَـمْ يُخْبَسُ، ذَكَـرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يُحَلِّفُهُ فَلا وَجَةً لِعَدَم حَبْسِهِ.

قَالَ شُنَيْخُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُدْعِي امْرَأَةُ عَلَى زُوْجِهَا: فَإِذَا حُبِسَ لَمْ يَسْقُطْ مِنْ حُقُوقِهِ عَلَيْهَا شَيْءٌ قَبْلَ الحَبْسِ يَسْتَحِقُهَا عَلَيْهَا بَعْدَ الحَبْسِ، كَحَبْسِهِ فِي دَيْنِ غَيْرِهَا، فَلَهُ إِلْزَامُهَا مُلاَرْمَةً بَيْتِهِ وَلا يَدْخُلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ بِلا إِذْنِهِ، فَإِنْ خَسافَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ

بِلا إِذْنِهِ فَلَهُ أَنْ يُسْكِنَهَا حَيْثُ لا يُمْكِنُهَا الخُرُوجُ، كَمَا لَوْ سَافَرَ عَنْهَا أَوْ حَبَسَهُ غَيْرُهَا. وَلا يَحِينُ مُنْ أَنْهُ فِي مَكَانَ هُمَّ مِنَا الْغُرُوجُ، كَمَا لَوْ سَافَرَ عَنْهَا أَوْ حَبَسَهُ غَيْرُها.

ُ وَلا يَجِبُ حَبْسُهُ فِي مَكَان مُعَيِّنِ، بَلِ الْمُقْصُودُ تَعْوِيقُهُ عَنِ التَّصَرُّفِ حَتَّى يُؤَدِّيَ ذَلِك، فَيَجُوزُ حَبْسُهُ فِي ذَارِ وَلَوْ فِي ذَارِ نَفْسِهِ، بِحَيْثُ لا يُمَكُنُ مِنَ الخُرُوجِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُحْبَسَ وَتُرَسَّمَ هِـيَ عَلَيْـهِ إِذَا حَصَـلَ المَقْصُـودُ بِذَلِـكَ بِحَيْـثُ يَمْنَعُـهُ مِـنَ الحُرُوجِ.

وَهَمَٰذَا أَشْبَهُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنَّ النُّبيُّ ﷺ أَمَرَ الغَريمَ بِمُلازَمَةِ غَرِيمِهِ وَقَالَ لَهُ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُك».

وَإِنْمَا الْمَرْسُمُ وَكِيلُ الْغَرِيمُ فِي الْمَلازَمَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّفَحَ مَنْ يَخفَظُ المْرَاتَةُ فَيْرُ نَفْسِهِ، وَأَمْكَنَ أَنْ يَخسِمَهُمَا فِي بَيْسَتِهِ وَاحِدٍ، فَتَمَنْعَهُ هِيَ مِنَ الحُرُوجِ، وَيَمَنْعَهَا هُوَ مِنَ الحُرُوجِ، فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَهُ عَلَيْهَا حَبْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهَا عَلَيْهِ حَبْسَهُ فِي وَاحِدُ، فَتَمَنَعَهُ هِيَ مِنَ الحُرُوجِ، وَيَمَنْعَهَا هُوَ مِنَ الحَرُوجِ، فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنْ لَهُ عَلَيْهَا حَبْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهَا عَلَيْهِ حَبْسَهُ فِي وَيُعْمَلُ فَي مَنْ الْحَدُوبِ وَلِهُ عَلَى مَنْ وَلَهُ عَلَى مَنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ إِذْ حَبْسُ العَاجِزِ لا يَجُوزُ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وَلاَنْ حَبْسَهَا لَهُ عُقُوبَةٌ حَتَّى يُؤَدِّيَ الوَاجِبَ عَلَيْهِ، وَحَبْسُهُ لَهَا حَقَّ ثَبَتَ بِمُوجَبِ العَقْدِ، وَلَيْسَ بِعُقُوبَةِ، بَلْ حَقُّـهُ عَلَيْهَـا كَحَقَّ المَالِكِ عَلَى المُمْلُوكِ.

وَلِهَذَا كَانَ النَّكَاحُ بِمَنْزِلَةِ الرِّقِّ، والآسْرِ لِلْمَرْأَةِ.

قَالَ عُمَرُ رضي اللهَ عنه: النَّكَاحُ رقٌّ، فَلَيْنظُرْ أَحَدُكُمْ عِنْدَ مَنْ يَرقُ كَرِيمَتُهُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: الزُّوجُ مَيَّدٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَقَرَأُ قَوْلَهُ: ﴿وَٱلْفَيَا مَيَّدَهَا لَدَى البَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاء فَإِنَّهُنَّ عَوَان عِنْدَكُمْ».

والعَانِي:َ الْآسِيرُ، وَإِذَا كَانَ كَلَّالِكَ ظَهَرَ أَنَّ مَا يَسْتَجُقَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الحَبْسِ أَعْظَمُ مِمَّا تَسْتَجَقَّهُ عَلَيْهِ، إذْ غَايَـةُ الغَريـمِ أَنْ يَكُونَ كَالْآسِيرِ، وَلَأَنَّهُ يَمْلِكُ مَعَ حَبْسِهَا فِي مَنْزِلِهِ الاسْتِمْتَاعَ بِهَا مَتَى شَاءَ، فَحَبْسُهُ لَهَا دَائِمًا يَسْتَوْفِي فِي حَبْسِهَا مَا يَسْـتَجَقُّهُ عَلَيْهَا، وَحَبْسُهَا لَهُ عَارِضٌ إِلَى أَنْ يُوفِيهَا حَقِّهَا.

والحَبْسُ الَّذِي يَصَلُحُ لِتَوْفِيَةِ الحَقَّ مِثْلُ المَالِكِ لآمَتِهِ، بِخِلاف الحَبْسِ إِلَى أَنْ يُسْتَوْفَى الحَقُّ، فَإِنَّهُ مِنْ جَنْسِ حَبْسِ الحَـرُّ لِلْحُرِّ، وَلِهَذَا لا يَمْلِكُ الغَرِيمُ مَنْعَ المُحَبُوسِ مِنْ تَصَرُّف يُوفِى بِهِ الحَـقُ، وَلا يَمْنَعُهُ مِـنْ حَوَائِحِـهِ إِذَا احْتَـاجَ الحُـرُوجَ مِـنَ الحَبْسِ مَعَ مُلازَمَتِهِ لَهُ، وَلَيْسَ عَلَى المُحَبُوسِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَبْذُلُهُ لَهُ الغَرِيمُ مِمَّا عَلَيْهِ مِنْةً فِيهِ. وَيَمْلِكُ الرَّجُلُ مَنْـعَ امْرَأَتِـهِ مِـنَ الحَبْسِ مَعَ مُلازَمَتِهِ لَهُ، وَلَيْسَ عَلَى المُحْبُوسِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَبْذُلُهُ لَهُ الغَرِيمُ مِمَّا عَلَيْهِ وَيُنْهِ السَّالِحُ السَّامِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ

وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ، وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ يَتَبَيَّنُ أَنْ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهَا وَيَمْنَعَهَا مِنَ الحُسْرُوجِ أَكْثَرَ مِمَّا لَهَا أَنْ تُلْزِمَهُ

وَتَمْنَعَهُ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ حَبْسِهِ.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُمْنَعَ مِنْ مُلازَمَتِهَا، وَهَذَا حَرَامٌ بِلا رَيْب. وَلا يُنَازِعُ أَحَدٌ مِنْ أَهْــلِ العِلْمِ أَنْ حَبْسَ الرَّجُلِ إِذَا تَوَجَّهُ تَتَمَكُّنُ مَعَهُ امْرَاتُهُ مِنَ الحُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَإِسْقَاطُ حَقّهِ عَلَيْهَــا حَرَامٌ لا يَحِــلُ لآحَــدِ مِـنْ وُلاةِ الأَمُورِ، والحُكَّامِ فِعْلُ ذَلِكَ، حُرَّةً عَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ فَاجِرَةً، فَإِنْ مَا يُفْضِي إِلَى تَمْكِينِهَا مِنَ الحُرُوجِ إِسْقَاطُ لِحَقّهِ. وَذَلِكَ لا يَجُورُ لا سِيْمًا وَذَلِكَ مَظِنَّةً لِمُضَارِّتِهَا لَهُ أَوْ فِعْلِهَا لِلْفَوَاحِشِ إِلَى أَنْ قَالَ: فَرِعَايَةُ مِثْلِ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمَسَالِحِ الَّتِي لا يَجُوزُ إِهْمَالُهَا.

الحَبْسِ فَعَلَيْهَا أَنْ تُوفِيَهُ ذَلِكَ، لآنُّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا.

وَإِنْمَا الْمُقْصُودُ بِالْخَبْسِ أَوْ الْمُلازَمَةِ: أَنَّ الْغَرِيمَ يُلازِمُهُ حَتَّى يُوفِيَهُ حَقَّهُ، وَلَوْ لازَمَهُ فِي دَارِهِ جَازَ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يُفْضِي إِلَى أَنْ يَمْطُلُهَا وَلا يُوفِي، فَالجَوَابُ أَنْ تَغْوِيقَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ هُوَ الْحَبْسُ، وَهُو كَافٍ فِي المُقْصُـودِ وَ مَنْ مِنْ مَهُ مِنْ وَمُونِ وَمِنْ مِنْ مِنْ اللَّهُ عِلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُعْسُود إِذَا لَمْ يَظْهَرُ امْتِنَاعُهُ عَنْ أَدَاء الوَاجِبَاتِ.

فَإِنْ ظُهْرَ أَنَّهُ قَادِرٌ وَامْتَنَعَ ظُلْمَا، عُوقِبَ بِأَعْظَمَ مِنَ الحَبْسِ بِضَرْبِ مَرَّةً بَعْدَ مَرُةٍ حَتَّى يُـؤَدِّيَ، كَمَا نَـص عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُ مَالِكِ، والشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وغيرهم؛ لآنَّ النَّبِيُ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ».
والظَّالِمُ يَسْتَحِقُ العُقُوبَةَ، فَإِنَّ العُقُوبَةَ تُسْتَحَقُّ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيُّ الوَاجِدِ يُجِلُّ عِرْضَهُ

وبَعَهُ. وَمَعَ هَذَا لا يَسْقُطُ حَقُهُ الَّذِي عَلَى امْرَاتِهِ، بَلْ يَمْلِكُ حَبْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ. وَأَمَّا تَمْكِينُ مِثْلِ هَذَا يَغْنِي المُمْتَنِعَ عَنِ الوَقَاءِ ظُلْمًا مِنْ فَصْلِ الآكُلِ، والنَّكَاحِ فَهَذَا مَحَلُّ اجْتِهَادٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نَوْعِ التَّغْزِيرِ. فَإِنْ رَأَى الحَاكِمُ أِنْ يُعَزِّرُهُ بِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، إِذَ التَّعْزِيرُ لا يَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مُعَيْنٍ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادٍ وَلِيُّ الآمْرِ فِي فَإِنْ رَأَى الحَاكِمُ أَنْ يُعَزِّرُهُ بِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، إِذَ التَّعْزِيرُ لا يَخْتَصُّ بِنَوْعٍ مُعَيْنٍ، وَإِنْمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى اجْتِهَادٍ وَلِيُّ الآمْرِ فِي تَنَوُّعِهِ وَقَدْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَعَدُّ حُدُودَ اللَّهِ.

وَبِرَ وَحَدَرُ مُ مَا مَا يَعْمُ مَا مُنْ مَا الْمُعْرَبِ، فَإِنْ لَمْ يَخْصُــلُ المَّقْصُودُ بِحَبْسِهِمَا جَمِيعًا إمَّا لِعَجْزِ وَلَكِنْ الْمُخْبُوسُونَ عَلَى حُقُوقَ النِّسَاء لَيْسُوا مِنْ هَذَا الضَّرْبِ، فَإِنْ لَمْ يَخْصُــلُ المَّقْصُودُ بِحَبْسِهِمَا جَمِيعًا إمَّا لِعَجْزِ أَحَدِهِمَا عَنْ حِفْظِ الآخِرِ أَوْ لِشَرُّ يَحْدُثُ بَيْنَهُمَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَأَمْكُنَ أَنْ تَسْكُنَ فِي مَوْضِعِ لا تَخْرُجُ مِنْهُ، وَهُوَ يُنْفِقُ عَلَيْهَــا، مِثْلُ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي رَبَاطِ نِسَاءِ أَوْ بَيْنَ نِسْوَةٍ مَأْمُونَاتٍ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَفِي إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ فَضْلٌ عَظِيمٌ.

وَٱلْلُّخُ الْآخَبُوارِ فِيهَ عَنْ بُرَيْدَةَ مَرْفُوعًا: ﴿مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْم مِثْلُهُ صَدَقَةٌ قَبْلَ أِنْ يَحِلٌ، فَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ فَسَانْظَرَهُ؛ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلَيْهِ صَدَقَةٌ».

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢/ ٣٥٩).

حَدَّثَنَا عَفَّانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةً عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةً عَنْ أَبِيهِ، فَذَكَرَهُ، إسْنَادٌ جَيُّدٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَة (٢٤١٨)، وَأَبُو يَعْلَى المُوْصِلِيُّ مِنْ حَلِيتِ الْآغِمَشِ عَنْ نُفَيْعٍ أَبِي ذَاؤُد وَهُوَ مَتْرُوكَ، عَنْ بُرَيْدَةَ. وَإِنْ قَامَتْ بَيَّنَةٌ بِمُعَيِّنِ لَهُ فَانْكُرَ وَلَمْ يُقِرُّ بِهِ لَآحَٰدٍ، أَوْ قَالَ: لِزَيْدٍ، فَكَذَّبُهُ، قَضَى مَنْهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فَوَجْهَانِ (م ٢)(١٠. وَلَا يَثْبُتُ الْمِلْكُ لِلْمَدِينِ، لأَنَّهُ لا يَدُّعِيهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قامت بيَّنةٌ بمعيَّنِ له فانكر ولم يقرُّ به لأحدٍ، أو قال: لزيدٍ، وكذَّبه، قضي منه، وإن صدَّقه فوجهان).

أحدهما: يكون لزيدٍ، جزم به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، والنُّظم، وغيرهم.

وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، ويحلف.

قال في الرَّعاية الكبرى: فإن أقرَّ به لزيدٍ مضاربةً قِبل قوله بيمينه إن صدَّقه زيدٌ أو كان غائبًا.

والوجه الثَّاني: لا يكون له، وهو قويٌّ.

والصُّواب: أن يرجع في ذلك إلى القرائن خوفًا من التُّهمة.

وَظَاهِرُ هَذَا: أَنَّ النِّيُّنَةَ هُنَا لا يُمْتَبَرُ لَهَا تَقَدُّمُ دَعْوَى، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ قُدَّمَتْ لإِقْرَارِ رَبِّ النِّلـِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي، لآنُهَا خَارِجَةٌ.

وَيَخْرُمُ أَنْ يَحْلِفَ مُعْسِرٌ لا حَقَّ عَلَيْهِ يُتَأُوُّكُ، نُصٌّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ سَأَلَ عَنْ غَرِيبٍ وَظَنَّ إِعْسَارَهُ شَهِدَ. وَإِنْ وَغَى مَالَهُ بِبَعْضِ دَيْنِهِ لَزِمَ الحَجْرُ عَلَيْهِ بِطَلَبِ غُرَمَائِهِ.

والأَصَحُ: أَوْ بَعْضِهِمْ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إِنْ زَادَ دَيْنُهُ عَلَى المَالِ وَقِيلَ: أَوْ هُوَ مِنَ الحَاكِمِ. وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الحَجْرِ نَافِذْ، نُصَّ حَلَيْهِ، مَعَ أَنَّـهُ يَحْرُمُ إِنْ ضَرَّ بِغَرِيهِ، ذَكَرَهُ الاَدَبِيُّ البَغْدَادِيُّ. وَقِيلَ: لا يَنْفُذُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَاحْتَارَهُ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا رَوَايَةً.

ُ وُسَأَلَهُ جَعْفَرٌ: مَنْ عَلَيْهِ دَيْنَ أَيْتَصَدُّقُ بشيء؟ قال: الشَّيْءُ اليَسِيرُ، وَقَضَاءُ دَيْنِهِ أَوْجَبُ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ مَنْعُ ابْنِهِ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ بَمَا يَضُرُّهُ.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ فِيمَنْ تَصَدُقَ وَأَبُواهُ فَقِيرَانَ ِ: رُدُّ عَلَيْهِمَا، إلاَّ لِمَنْ دُونَهُمَا، لِلْخَبَرِ، وَلا يَصِحُ بَعْدَهُ، نُصَّ عَلَيْهِ، إلاَّ فِي ذِمْتِهِ.

وَعَنْهُ: وَعِنْنٌ كَتَدْبِيرٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَفِي الْمُسْتُوعِبِ: وَصَدَقَةً بِيَسِيرٍ.

وَإِنْ أَقَرُّ بِعَيْنٍ قُبِلَ عَلَى نَفْسِهِ. أَ

وَنَقَلَ مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ إِنْ تَصَرُّفَ قَبْلَ طَلَبِ رَبِّ العَيْن لَهَا جَازْ، لا بَعْدَهُ.

وَإِنْ بَاعَ مَالَهُ لِغَرِيم بِكُلِّ الدُّيْنِ فَوَجْهَانِ (م ٣)(١).

وَمَينْ دَيْنِهِ ثَمَنُ مَبِيعٌ وَجَدَهُ وَلَوُّ هَزَلَ.

وَقِيلَ: وَنَسْيِيَ صَنَّمَةً وَقِيلَ: أَوْ صَارَ الحَبُّ زَرْعًا وَعَكْسُهُ، أَوْ النَّوَى شَجَرًا، وَلَوْ بَاعَهُ بَعْدَ حَجْرِهِ جَاهِلاً بِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ عَالِمًا، فَلَهُ أَخْذُهُ بِحَقَّهِ، لِتَعْيِينِهِ كُوَدِيعَةٍ.

وقِيلَ: بِحَاكِم، بِنَاءُ عَلَى تَسُويِغِ الاجْتِهَادِ، مُتَرَاخِيًا.

وَقِيلَ: فُوْرُا.

وَفِي التَّرْغِيبِ، والرَّعاية: وَعَلَى الآصَحُّ أَوْ مَاتَ البَائِعُ وَلَوْ مَعَ بَذْلَ غَرِيم ثَمَنَهُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

رَإِنْ قَالَ الْمُفْلِسُ: إِنَّمَا لَك ثَمَنُهُ فَأَنَا أَبِيعُهُ وَأَصْطِيك، فَرَّبُهُ أَحَقُّ بِهِ، نَقُلَهُ أَبُو الحَارِثِ.

وَإِنْ مَاتَ الْمُفْلِسُ، أَوْ بَرِئَ مِنْ بَعْضِ ثَمَنِهِ، أَوْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْ بَغْضِهِ بِتَلْف أَوْ غَيْرُو.

وَعَنْهُ: وَلَوْ أَنَّهُ عَيْنَانِ، أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ شُفْعَةٍ، فِي الْأَصَحُّ.

وَقِيلَ: مَعَ طَلَبِهِ، أَوْ جَنَايَةٌ أَوْ رَهَٰنَ، أَوْ تَغَيِّرَ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ، أَوْ خَلَطَهُ بِمَا لا يَتَمَيُّرُ، أَوْ وَطِئَ البَكْرَ، وَفِيهِ وَجَة. وَقِيلَ: أَوْ الثَّيِّبَ، أَوْ صَبَهْنَهُ، أَوْ قَصْرُهُ، فِي وَجَهِ فِيهمًا، كَنَقْصِهِ بِهمًا، فِي الْأَصَحَ، فَهُوَ أَسْوَةُ الغُرْمَاء.

وَفِي الْمِرْجَزِ: إِنْ أَحْدَثُ صَنْعَةٌ كَنَسْجِ غَزَّكُ وَعَمَلٌ الدُّهْنِ صَابُونًا فَرِوايَتَانِ.

وَفِي النُّبُصِرَةِ: لا يَأْخُذُهُ.

وَعَنَّهُ: بَلَى، قَالَ: وَيُشَارِكُهُ المُفْلِسُ فِي الزِّيَادَةِ.

وَلُوْ أَفْلَسَ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى مِلْكِهِ، فَقْيلَ: لا يَرْجعُ.

أحدهما: لا يصح.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، لاحتمال ظهور غريم آخر، وللجهل بالثَّمن.

والوجه الثَّاني: يصحُّ بيع ذلك، لرضاهما به. قا عن مسئر المُّ ثُنَّ إن ما اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَمُ

قلت: يتوجُّه الصُّحُّة إن علم الدُّين، وإلاَّ فلا.

 ⁽١) (مسألة - ٣): قوله في الحجور عليه: (وإن باع ماله لغريم بكل الدين فوجهان). انتهى.
 قال في الرّعاية الكبرى: فإن باع ماله لغرماته أو بعضهم بكل الدين احتمل وجهين. انتهى.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: بَلَى إنْ رَجَعَ بفَسْخ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، فَلَوْ اشْنَتَرَاهَا ثُمَّ بَاعَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا، فَقِيلَ: البَافِعُ الآوَّلُ، لِسَبْقِهِ.

وَقِيلَ: يُقْرَعُ (م ٤، ٥)^(١).

وَيَأْخُذُهُ بِزِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَمُنْصِلَةٍ، نُصُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الْمُنْفَصِلَةُ لِلْمُفْلِس، والْمُتَّصِلَةُ تُمُنَّعُ.

(م ۲، ۷)^(۲).َ

(١) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (ولو أفلس بعد رجوعه إلى ملكه، فقيل: لا يرجع، وقيل: بلى إن رجع بفسخ، وقيل: مطلقًا، فلمو اشتراها ثمَّ باعها ثمَّ اشتراها فقيل: البائع الأوَّل، لسبقه، وقيل: يقرع). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٤): إذا أفلس بعد رجوع السُّلعة إلى ملكه، فهل له بها الرُّجوع أم لا؟

أو يرجع إن رجعت إليه بفسخ، وإلاَّ فلا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشَّرح، والقواعد الفقهيَّة، والزَّركشيُّ.

وأطلق الأوَّل، والأخير في الكَّافي، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: له الرُّجوع.

قال النّاظم:

عاد الرُّجوع على القويُّ

وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

قال في التَّلخيص: هو كعود الموهوب إلى الابن بعد زواله هل للأب الرُّجوع أم لا؟ انتهى.

قلت: الصَّحيح: أنَّ له الرُّجوع في مسألة الهبة.

والوجه الثَّاني: ليس له الرُّجوع مطلقًا، لأنَّه زال عن ملكه.

كبيع وهبةٍ وإرث ووصيَّةٍ ونحوه لم يرجع، وهو قويٌّ.

(المسألة الثَّانية - ٥): إذا قلنا: له الرُّجوع فاشتراها ثمَّ باعها ثمَّ اشتراها فهل يختصُّ بهما البائع الأوَّل لسبقه أو يقـرع بينــه وبـين البائع الثّاني؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يختص بها البائع الأول لسبقه.

والوجه الثَّاني: يقرع بينهما، وهو أقوى من الأوُّل.

قلت: ويحتمل أن يختصُّ بها البائع النَّاني ويكون القول بالرُّجوح مخصوصًا بغير البيع.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وإن كان حملاً عند البيع وكذا عند الرُّجوع فوجهان). انتهى.

شمل مسألتين.

(مسألة - ٦): ما إذا كانت حاملاً عند البيع.

(ومسألة - ٧): ما إذا حدث حملٌ ووجد عند الرُّجوع، والذي يظهر أنَّ مبنى الوجهين.

على أنَّ الزِّيادة المُتَّصلة تمنع الرِّجوع، والمنفصلة لا تمنع، وهو المذهب فيهما، فعلى هذا هل يلحق الحمل بالمتَّصلة أو المنفصلة؟ أطلق الوجهين، فمن ألحقه بالمتصلة منع الرُّجوع رمن الحقه بالمنفصلة لم يمنع.

والظَّاهر أنَّ مراده إذا كانت حاملًا عند البِيع منفصلًا عند الرُّجوع في الأولى، وفي الثَّانية إذا كانت حسائلًا عنـد البيـع حـاملًا عنـد الرُّجوع، لا أنَّها تكون حاملاً عند البيع متَّصلاً عند الرُّجوع.

قال في التَّلخيص، والرَّعاية الكبرى: إن كان حملاً عند البيع، والرُّجوع لم يمنــع الرُّجــوع، كالسَّـمن، وإن كــان حمــلاً عنــد البيــع =

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة

والآصَحُ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَلْعِ غَرْسٍ أَوْ بِنَاءٍ، فَيَضْمَنُ غَرِيمٌ نَقْصًا حَصَلَ بِهِ، وَيُسَوَّي حَفْرًا، وَإِنْ أَبَى قَلْعَـهُ فَلِلْبَـائِعِ فِي الآصَحُ أَخْذُهُ وَقَلْعُهُ وَضَمَانُ نَقْصِهِ.

وَإِنْ أَبِي فَلَا رُجُوعَ وَيَرْجِعُ عَنْدَ القَاضِي فِي أَرْضٍ، وَهَلْ يُبَاعُ الغَرْسُ مُفْرَدًا أَوِ الجَمِيعَ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى القِيمَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانَ (م ٨)(١)، وَلَوْ كَانَ ثَمَنُهُ مُوَجَّلًا أَخَذَهُ عِنْدَ الآجُلِ.

وَقِيلُ: فِي الْحَال.

وَقِيلَ: يُبَاعُ.

وَمَنْ وَجَدَ عَيْنَ قَرْضِهِ أَوْ غَيْرَهُ فَكَمَبِيعٍ، وَكَذَا عَيْنًا مُؤَجِّرَةً.

وَقِيلَ: وَلَوْ مَضَى بَعْضُ الْمَدَّةِ وَكَذَا مُكَّرٍّ نَفْسَهُ.

وَرُجُوعُ الْبَائِمِ فَسَنْعٌ لِلْمَبِيعِ لا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ المَبِيعِ وَلا إِلَى القُلْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلَوْ رَجَعَ فِيمَنْ أَبَسَقَ صَبَحٌ وَصَـارَ لَهُ، فَإِنْ قَلَرَ أَخَذَهُ، وَإِنْ تَلِفَ فَمِنْ مَالِهِ وَإِنْ بَانَ تَلَقُهُ حِينَ اسْتَرْجَعَهُ بَطْلَ اسْتِرْجَاعُهُ.

وَإِنْ رَجَعَ فِي مَبِيُّعِ اشْتَبَهَ بِغَيْرِهِ قُدُّمْ تَغْيِينُ الْمُفْلِسِ، لِإِنْكَارِهِ دَعْوَى اسْتِخْقَاقِ البَاثِعِ، وَإِنْ مَاتَ بَاثِعٌ مَدِينًا فَمُشْتَرِ أَحَـٰتُ

=منفصلاً عند الرُّجوع فوجهان.

وقال في الرَّعاية الهنُّغرى، والحاويين: والحمل كالسَّمن، فإن كان منفصلاً عند الرُّجوع فوجهان.

وقال في الكبرى وإن كانت حائلاً عند البيع حاملاً عند الرُّجوع فوجهان، ومع الرُّجوع لا أرش. انتهى.

وقال في التَّلخيص: وإن كانت حائلاً عند البيع حاملاً عند الرُّجوع فهو كالسَّمن.

والأظهر أنَّه يتبع في الرُّجوع كما يتبع في البيع. انتهى.

وقطع في الفصول: أنَّه لو أفلس المشتري وهي حاملٌ كان له الرُّجوع، وكذا قطع: لو كانت حاملاً عند البيع أنْ له الرُّجوع.

وقال الشّيخ الموفّق، والشّارح: لو اشتراها حاملاً وأفلس وهي حاملٌ فله الرُّجوع فيها إلاَّ أن يكون الحمل قـــد زاد بكــبر وكــثرت قيمتها بسببه فيكون من الزّيادة المتّصلة، وإن أفلس بعد وضعها فقال القاضي: له الرُّجوع فيهما بكلِّ حال من غير تفصيل.

قال الشّيخ: والصّحيح أنّا إن قلنا لا حكم للحمل فهو زيادةً منفصلةً، وإن قلنا: له حكمٌ، وهو الصّحيح، فإن كان هو، والأمُّ قـــد زادا بالوضع فزيادةً متّصلةً، وإن لم يزيدا جاز الرُّجوع فيهما.

وإن زاد أحدهما دون الآخر خرج على الرُّوايتين فيما إذا كان المبيع عينين تلف بعض أحدهما.

وإن كانت عند البيع حائلاً وحاملاً عند الرُّجوع وزادت قيمتها فزيادة متَّصلة، وإن أفلس بعد الوضع فزيادة منفصلة. وقال القاضي: وإن وجدها حاملاً انبنى على أنَّ الحمل هل له حكم فيكون زيادة منفصلة يتربُّص به حتَّى تضع، أو لا حكم له فزيادة متُصلة. انتهى كلام الشَّيخ ملخصًا.

وقد اختار القاضي في المجرَّد: أنَّ الحامل في البيع وغيره كأحد عينين، فتلخَّص: أنَّ ابن حمدان في الرَّعاية الكبرى أطلق الخسلاف في المسألتين، وأنَّ صاحب التَّلخيص جعل الحمل عند الرُّجوع كالسِّمن.

واختار أنّه يتبع في الرُّجوع، وأمَّا قوله في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين: إنَّ الحمل كالسَّمن، فمرادهـم، واللَّـه أعلـم إذا تجـدُّد بعـد البيع، سواءٌ بقي حملاً إلى الرُّجوع أو لا، فشمل مسألة المصنَّف الثّانية، وكلام المصنَّـف فيمـا إذا كـان حمـلاً عنـد البيـع ومولـودًا عنـد الرُّجوع في المسألة الأولى.

واختار القاضي في هذه المسألة أنَّ له الرُّجوع فيهما مطلقًا، وأنَّ الشَّيخ فصُّل التَّفصيل المتقدُّم.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وهل يباع الغرس مفردًا أو الجميع ويقسُّم النُّمن على القيمة؟ فيه وجهان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتُّلخيص، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وظاهر المغني، والشُّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: يباع الجميع، قدَّمه في الخلاصة، والرَّعاية الصُّغرى.

والوجه الثّاني: يباع الغراس مفردًا.

قدِّمه في الرِّعاية الكبرى.

بطَعَام وَغَيْرُو، وَلُوْ قَبْلُ قَبْضِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

فَصِيل

يَلْزَمُ الحَاكِمَ قِسْمَةُ مَالِهِ عَلَى الغُرَمَاء إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ اللَّيْنِ، وإلاَّ بَاعَهُ عَلَى الفَوْرِ، لآنٌ ذِمْتَـهُ لَـمْ تَخْـرَبْ بِخِـلافِ النَّبتِ بلا إذْنِهِ، وَلا يُبَاعُ إلاَّ بِثَمَن مِثْلِهِ المُسْتَقِرُّ فِي وَقْتِهِ أَوْ أَكْثَرَ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ.

وَيُسْنَحَبُ إِحْضَارُهُ وَغُرَمَائِهِ وَيَنِيعُ كُلِّ شَيْءٍ فِي سُوقِهِ، وَيَبِيعُ أَوْلاً أَفَلُهُ بَقَاءً وَأَكُفَرَهُ كُلْفَةَ، وَنَفَقَتُهُ أَذَنَى نَفَقَةِ مِثْلِهِ وَكِسْوَتُهُ وَعِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ حَتَّى يُقَسَّمَ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا كَسْب، وَيَتْرُكُ لَهُمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَسْكُنِ لَا سَعَةَ فِيهِ وَخَادِمٍ لَيْسَا نَفِيسَيْنِ، نُصُّ عَلَى ذَلِكَ. وَلا عَيْنَ مَال غَرِيم، وَآلةٍ حِرْفَةٍ، وَمَا يُتَّجَرُ بِهِ إِنْ عَدِمَهَا، وَنُصْ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُوجَٰزِ، والتَّبْصِرَةِ: وَفَرَسٌ يَحْتَاجُ رُكُوبُهَا.

وَفِي الرُّوْضَةِ: وَدَابُّةٌ يَحْتَاجُهَا.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: يُبَاعُ الكُلُّ إلاَّ المَسْكَنَ وَمَا يُوَارِيهِ مِنْ ثِيَابٍ، وَخَادِمًا يَخْتَاجُهُ، وَأَجْـرَةَ الْمُنَـادِي وَنَحْــوِهِ، وَلا مُتَـبَرِّعَ مِـنَ الثَّمَن.

وَقِيلَ: مِنْ بَيْتِ المَّالِ مَعَ إِمْكَانِهِ، وَإِنْ عَيُّنَا مُنَادِيًا غَيْرَ ثِقَةٍ رَدُّهُ، بِخِلاف بَيْعِ المَرْهُونِ، فَإِنِ اخْتَلَفَ تَعْيِينُهُمَا ضَمَّهُمَا إِنْ تَبَرُّعَا، وإِلاَّ قَدُّمَ مَنْ شَاءَ.

وَيُقَدُّمُ الْمُزْتَهِنُ بِرَهْنِ لازم، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ جَمَاعَةٌ كَالْمُحَرِّر، والوَجيز باللُّزُوم.

وَعَنْهُ:ٰ إِذَا مَاتَ َالرَّاهِّنُ أَوُّ أَفْلَسُ فَالمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بهِ، وَلَمْ يُعْتَبَرُ وَجُوَدُ قَبْضُهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ قَبْلَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يَخْتُصُّ بِثُمَنِ الرَّهْنِ، عَلَى الأَصِحُّ.

وَذَكَرَهُمْنَا الْبَنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ ۚ فِي صُورَةِ المَوْتِ، لِعَدَم رضاهُ بلِيمُّتِهِ، بِخِلافِ مَوْتِ بَائِع وُجِدَ مَتَاعُهُ، والمَجْنِبِيُّ عَلَيْهِ عِنْدَهُ بِغَمْنِهِ، وَيُشَارِكُ الْمُرْتَهِنُ بِالفَضْلِ، وَصَاحِبُ العَيْنِ أَنْ مُسْتَأَجِرُهَا يَأْخُذُ وَيُقَسَّمُ البَاقِيَ بِقَدْرٍ دُيُون غُرَمَائِهِ، وَلا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ أَنْ لا غريمَ سِوَاهُمْ، وَيَلَزَمُ الوَرَثَةَ بَيِّنَةٌ تُشْهَدُ: لا نَعْلَمُ لَهُ وَارِئًا سِوَاهُمْ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، والفَصُولِ وَغَيْرِهَا، لِنَعْلَمُ لَهُ وَارِئًا سِوَاهُمْ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، والفَصُولِ وَغَيْرِهَا، لِنَعْلَمُ لَهُ وَارِئًا سِوَاهُمْ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، والفَصُولِ وَغَيْرِهَا، لِنَعْلَمُ لَهُ وَارِئًا سِوَاهُمْ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، والفَصُولِ وَغَيْرِهَا، لِنَعْلَمُ لَهُ وَارِئًا سِوَاهُمْ، ذَكَرَهُ فِي السِّوَاهُمْ

ثُمُّ إِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ لَمْ يُنْقَضْ وَيُرْجَعُ عَلَى كُلٌّ وَاحِدِ بِقَدْر حِصَّتِهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: قِسْمَةٌ بَانَ الحَطَأُ فِيهَا كَقَسْمِهِ أَرْضًا أَوْ مِيرَاثًا ثُمٌّ بَانَ شَريكُ أَوْ وَارتٌ.

قَالَ الآرَجِيُّ: فَلَوْ كَانَ لَهُ ٱلْفُ اقْتَسَمَهَا غَرِيمَاهُ نِصْفَيْنِ ثُمَّ ظَهَرَ ثَالِثٌ دَيْنُهُ كَدَيْنِ أَحَدِهِمَا رُجِعَ عَلَى كُلُّ وَاحِدٍ بِثُلُثِ مَـا قَبَضَهُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ أَتْلُفَ مَا قَبَضَهُ.

فَظَاهِرُ المَذْهَبِ: أَنَّ النَّالِثَ يَأْخُذُ مِنَ الآخَرِ ثُلُثَ مَا قَبَضَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

وَأَصْلُ هَذَا مَا لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الوَارثَيْنِ بِوَارِثِي، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مَا فِي يَدِهِ إِذًا كَانَ ابْنًا وَهُمَا ابْنَان، كَذَا قَالَ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَ مَا قَبَضَةً بِحِصَّتِهِ.

وَيَتُوَجُّهُ كُمَفْقُودٍ رَجَعَ بَعْدَ قِسْمَتِهِ وَتَلَفِهِ.

وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ: لَوْ وَصَلَ مَالُ الغَائِبِ فَأَقَامَ رَجُلُ بَيِّنَةً عَلَيْهِ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَيْنًا، وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً أَنْ لَهُ عَلَيْهِ وَيْنًا أَيْضًا ۚ إِنْ طَالْبَا جَمِيعًا اشْتَرَكَا، وَإِنْ طَالَبَ أَحِدُهُمَا أُخْتُصُ بِهِ، لاخْتِصَاصِهِ بِمَا يُوجِبُ النَّسْلِيمَ وَعَدَمَ تَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ.

وَمُرَادُهُ: لَمْ يُطَالِبُ أَصْلاً، وإلاَّ شَارَكُهُ، مَا لَمْ يَقْبِضْهُ، وَلا مُشَارَكَةَ فِيهِ بِمَا ادَانَهُ بَعْدَ حَجْرِهِ، وَذَكَرَ فِي الْمُبْهِجِ فِي جَاهِلٍ بِهِ وَجْهَيْنِ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ.

َ وَعَنْهُ:َ بَلَى إِنْ أَصَافَ إِلَى إِقْرَارِهِ قَبْلَ الحَجْرِ أَوْ ادَّانَهُ عَامِلٌ قَبْـلَ قِرَاضِهِ: قَالَـهُ شَـيْخُنَا، وَنُكُولُـهُ كَـإِقْرَارِهِ، وَيُشَـارِكُهُمْ المَجْنِيُّ عَلَيْهِ قَبْلَ حَجْرِهِ وَبَعْدَهُ.

وَلا يَحِلُّ دَيْنٌ بِفَلَسٍ وَلا مَوْتِ إِذَا وَثَقَ الوَرَثَةُ الآقَلُّ مِنْ تَرِكَةٍ أَوْ دَيْنٍ، فَيَخْتَصُ بِهِ الحَالُّ.

وَعَنْهُ: يَحِلُ، فَيَشَارِكُ بِهِ، وَقِيلَ عَلَى الآوُل فِي مَوْتِهِ هَلْ فِي تُركِهِ حِصْنَهُ لِيَأْخُذُهُ إذَا حَلَّ دَيْنُهُ أَوْ يَخْتَـصُّ بِـهِ الحَـالُ، أَوْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا حَلْ؟ يَخْتُمِلُ أُوْجُهَا.

وَعَنْهُ: يَحِلُّ بِمَوْتٍ وَلَوْ قَتَلَهُ رَبُّهُ لا بِفَلَسٍ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ عُدِمَ التُّوثِيقُ.

وَعَنْهُ: لا يَحِلُّ بهمَا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ كَدَيْنِهِ.

وَفِي التَّلْخِيصِ: وَكَذَا فِي حِلِّهِ بِجُنُونِ وَفِي الْانْتِصَارِ يَتَعَلَّقُ بِلِمُتِّهِمْ.

وَذَكَرَهُ عَنْ أَصْحَابِنَا فِي الحَوَالَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مَلِيَّةً، وإِلَّا وَثُقُواً.

وَلَوْ وَرِثَهُ بَيْتُ الْمَالِ ٱخْتُمِلَ أَنْتِقَالُهُ، ويَصْمَنُ الإِمَامُ لِلْغُرَمَاءِ، وَاخْتُمِلَ حِلَّهُ، وَذَكَرَهُمَا فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، وَذَكَرَهُمَا فِي التعليق، لِعَدَم وَارثٍ مُعَيَّن (م ٩)(١).

وَيُهَدُا لِلْإِمَامُ أَنْ يَقْطُعُ الأَرَاضِيَ وَإِنْ كَانَتْ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَتْ لِوَاحِدٍ مُعَيَّنِ لَمْ يَجُزْ. وَفِي الفُنُونِ: لَوْ تَعَلَّقَ بِالآعْيَانِ لَمَا اسْتَحَقَّ مَنْ طَرَّا حَقُهُ بِوقُوعِهِ فِي بِثْرٍ حَفَرَهَا لِمَيَّتَ حَالَ الحَيَاةِ، كَالرَّهْنِ، وَلَمَا سَقَطَ * الرَّيَاتِيَاتِ

وَفِي الانْتِصَارِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ فِي ذِمَّةِ مَيَّتٍ، والتَّركَةُ رَهْنَّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الدُّيْنُ وَإِنْ قُلُّ يَمْنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفُو نَظَرًا لَهُ.

وَإِنْ ضَمِينَهُ ضَامِنٌ وَحَلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَحِلُّ عَلَى الآخَر، وَهَلْ لِلضَّامِن مُطَالَبَةُ رَبِّ الحَقِّ بِقَبْضِهِ مِنْ تَرِكَةِ الْمَصْمُسُونِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ يُبْرِئُهُ؟ فِيهِ وَجُهَان (م ١٠)^(٢).

وَإِنْ أَبَى مُفْلِسٌ أَوْ وَارِثُ الحَلِفَ مَعَ شَاهِدٍ لَهُ لَمْ يَحْلِفُ الغُرَمَاءُ، وَيَلْزَمُ إخْبَارُ مُحْتَرِفٍ عَلَى الكَسْبِ فِيمَا يَلِيتُ بِمِثْلِهِ لِبَقِيَّةِ ذَيْنِهِ، كَوَقْفُ وَأُمَّ وَلَدٍ، فِي الْآصَحَّ، لا فِي لُزُوم حَجَّ وَكَفَّارَةٍ.

ُوعَنْهُ: لا يَجُوزُهُ كَقَبُولِ هِبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَوَصَيَّةٍ وَتَزُويجٍ حَتَّى أَمَّ وَلَدٍ وَخَلْعٍ وَرَدًّ مَبِيعٍ وَإَمْضَائِهِ. وَفِيهِ وَجْةً مَعَ الآحَظَّ، وَأَخْذُ دِيَةٍ عَنْ قَوَدٍ، فَعَلَى الآوَّلَةِ يَبْقَى الحَجْرُ بِبَقَاءٍ دَيْنِهِ إِلَى الوَّفَاءِ وَلَوْ طَلَبُوا إِعَادَتَهُ لِمَا بَقِيَ بَعْدَ فَكُ الحَاكِم لَمْ يُجبُهُمْ، وَإِذَا أُعِيدَ وَقَدْ ادَّانَ شَارَكَ غُرَمَاءُ الحَجْرِ النَّانِي الأَوَّلَ.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (ولو ورثه بيت المال احتمل انتقاله، ويضمن الإمام للغرماء واحتمل حلَّه، وذكرهما في عيــون المســائل، وذكرهما في التّعليق، لعدم وارثٍ معيَّن). انتهى.

أحدهما: يحلُّ. قال القاضي في المجرَّد وابن عقيل، والشَّيخ في المغني: إذا لم يكن وارثٌ حلَّ الدَّيــن؛ لأنَّ الأصل يستحقُّه الــوارث وقد عدم هنا، وقدَّمه في القواعد الفقهيَّة.

قلت: وهو عين الصُّواب في هذه الأزمنة.

والاحتمال الثَّاني: انتقاله إلى بيت المال، ويضمن الإمام للغرماء إلى أن يحلُّ الدِّين، وهذا كالمتعذَّر في هذا الزَّمان، فالاعتماد على القول الأوَّل.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن ضعنه ضامنٌ وحلُّ على أحدهما لم يحلُّ على غيره وهل للضَّامن مطالبة ربُّ الحسقُ بقبضه مسن تركة المضمون عنه بعد موته أو يبرُّثه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب في باب الضَّمان.

وفي هذه المسألة على القول الأوَّل نوع شبهِ بمسألة السُّلم، والكتابة، والدُّين إذا أتى أصحابه بالحقُّ قبسل محلَّه إلى ربِّه، ولا ضـرر عليه في قبضه.

فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ فَلْسَهُ القَاضِي ثُمَّ ادَّانَ لَمْ يُحْبَسْ، لآنَ أَمْرَهُ قَدْ وَضَحَ، نَقَلَهُ حَنْبُلٍّ.

وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا أَوْ مَجَّانًا وَجَبَتْ عَلَى مُوجِبِ العَمْدِ أَحَدُ شَيْقَيْنِ، وإلاَّ سَقَطَتْ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَ الآكْتُوُّ: لا يَصِحُّ مَجَّانًا، والخِلافُ فِي مَنْفِيَّهِ وَوَارِثٍ مَعَ دُيُونٍ مُسْتَغْرِقَةٍ، وَمَرِيضٍ، وَيَصِحُّ مِنْهُ فِسي ثُلُثِهِ، وَلا يَصِحُّ عَفْوُهُمْ عَنِ الدَّيَةِ، فِي الآصَحِّ.

وَقِيلَ: لِلْمُفْلِسِ العَفْوُ مَجَّانًا، نُصَّ عَلَيْهِ، وَلا يَجُوزُ مُلازَمَتُهُ.

وَفِي الْمُوجَزِ، وَالتَّبْصِيرَةِ: والإِشْرَافُ عَلَى تَصَرُّفِهِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. َ

باب الحجر

وَهُوَ لُغَةُ النُّعُ، وَشَرْعًا المُنْعُ مِنَ التَّصَرُّف بِحَجْرٍ عَلَى صَغِيرٍ وَمَجَنُونٍ وَسَفِيهِ لِحَظْهِم، وَمَـنْ دَفَعَ إلَيْهِمْ مَالَـهُ بَيْعًـا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بعَيْنِهِ، وَإِنْ أَتْلَقُوهُ لَمْ يَصْمَنُوا.

وَقِيلَ: مُجْنُونَ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُ سَنِية جُهِلَ حَجْرُهُ، وَيَلْزَمُهُمْ أَرْشُ جِنَايَةٍ وَضَمَانُ مَا لَمْ يَلاَفَعْ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَعْطُوهُ مَالاً ضَمِنَهُ حَتَّى يَأْخُذَهُ وَلِيُّهُ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِيَحْفَظُهُ لَمْ يَضْمَنُهُ، فِي الآصَحِّ.

وَكَذَا إِنْ أَخَذَ مَغْصُوبًا لِيَحْفَظَهُ لِرَبَّهِ، وَإِنْ أَوْدَعَهُمْ أَوْ أَعَارَهُمْ أَوْ عَبْدًا مَالاً فَأَتْلَقُوهُ أَوْ تَلِفَ بِتَقْرِيطِ سَفِيهِ وَعَبْـدٍ، فَقِيـلَ: بالضّمان وَعَدَمِهِ، وَضَمَان عَبْدٍ.

وَقِيلُ: وَسَفِيهِ (م ١، ٢)^(١).

(۱) (مسألة - ۱ - ۲): قوله: (وإن أودعهم أو أعارهم يعني الصُّغير، والجَّنون، والسُّفيه أو عبدًا مسالاً فـاتلفوه، أو تلـف بتفريـط سفيهِ وعبد، فقيل: بالضَّمان وعدمه، وضمان عبدٍ، وقيل: وسفيهِ). انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا أودع الصبّيّ أو الجنون أو السّفيه أو العبد مالاً فأتلفوه، فهل يضمنونه أم لا؟ أم يضمن العبد وحده؟ أم هو، والسّفيه؟ ذكر فيه أقوالاً.

أطلق الخلاف؛ أمَّا الصُّبِّيُّ إذا أتلف الوديعة فهل يضمنها أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرُّر، والفائق في هذا الباب.

وأطلقه في باب الوديعة في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يضمن، قدُّمه في الخلاصة، والمقنع.

قال في الفصول: وهو أصحُّ عندي.

قال في الهداية، والمستوعب، والتُّلخيص: قال غير القاضي من أصحابنا: لا يضمن.

قال الحارثيُّ: قال ابن حامدٍ: قياس المذهب لا يضمن، واليه صار القاضي أخيرًا، ذكره عنه ولده أبو الحسين، ولم يذكر القاضي في رؤوس المسائل سواه، واختاره القاضي أبو الحسين وأبو الحسن بن بكروسٍ.

قال ابن عقيل: وهو أصحُّ عندي. انتهى.

والوجه الثَّانيُّ: يضمن، اُختاره القاضي في الخلاف، واختاره أيضًا الشَّيخ المونَّق، والشَّارح.

قال الحارثيُّ: واختاره أبو عليٌّ بن شهاب، ولم يورد الشَّريفان أبو جعفرٍ، والزَّيديُّ، وأبـــو المواهــب الحسـين بــن محمَّــد العكــبريُّ، والقاسم بن الحسن الحدَّاد سواه. انتهى.

وصحُّحه النَّاظم.

وقدُّمه في الفصول في موضع، وهذا الصُّحيح من المذهب على ما اصطلحناه.

تنبيهات: الأوَّل: ألحق المصنّفُ السّفيه بالصّغير، وكذلك الشّيخ الموفَّق، والشّارح، والمجد وابن حمدان وجماعةٌ.

وقدُّم في الرَّعاية الكبرى في هذا الباب أنَّ إتلاف السُّفيه الوديعة هدرٌ.

وقطع القاضي في المجرَّد بانَّه كالبالغ الرُّشيد، وكذلك صاحب التَّلخيص.

قال الحارثيُّ: والحاقه بالرُّشيد أقرب. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

التَّاني: ألحق المصنّف أيضًا العبد بالصُّغير، وكذلك صاحب المحرَّر، والرَّعايتين، واختاره القاضي.

والذي قطع به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

وقدُّمه في المستوعب، والتُّلخيص.

وَإِنْ تَمْ لِصَنِيرِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ أَنْزَلَ أَوْ نَبَتَ شَعْرٌ خَشِينٌ حَوْلَ قُبُلِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَحُكِيَ فِيهِ رَوَايَةً. أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ وَرَشَدَا بِلا حُكْم، فُكُ حَجْرُهُمَا بِلا حُكْم، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي صَغِيرٍ، وَسَوَاءٌ رَشَّدَهُ الوَلِيُّ أَوَّلاً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ نُوزِعَ فِي الرُشْلِدِ فَشَهْدَ شَاهِدَانِ قُبلَ؛ لأنَّه قَدْ يُعْلَمُ بِالاسْتِفَاضَةِ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَهُ اليَمِينُ عَلَى وَلِيُسِهِ أَنْهُ لا يَعْلَمُ رُشْدُهُ، وَلُوْ تَبَرَّعَ وَهُوَ تَعْمَتَ الحَجْرِ فَقَامَتْ بَيِّنَةً بِرُشْدِهِ نَفَذَ، وتَزِيدُ جَارِيَةً بِحَيْضٍ.

وَعَنْهُ: لا يُحْكُمُ ببُلُوغِهَا بغَيْرِهِ، نَقَلَهَا جَمَاعَةً.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هِيَ ۚ قَوْلٌ أُوَّلَنَّ وَحَمْلُهَا دَلِيلُ إِنْزَالِهَا، وَقَدْرُهُ أَقَلُ مُدُّةٍ حَمْلٍ، وَلا يَنْفَكُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَعَنْهُ: يُعْتَبُرُ لِرُشْلَوهَا أَيْضًا تَزَوَّجُهَا وَتَلِدُ أَوْ تُقِيمُ سَنَةً مَعَ زَوْجٍ، اخْتَارَهُ جُمَاعَةً، فَلَوْ لَمْ تَتَزَوَّجْ فَقِيلَ: يَدُومُ.

وَقِيلَ: مَا لَمْ تُعَنِّسُ (م ٣)^(١).

وَالرُّشْدُ إِصْلاحُ الْمَالِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: والدِّينُ، وَهُوَ الآلْيَقُ بِمَذْهَبِنَا.

قَالَ فِي التَّلْخِيصِ وَنُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: ۚ وَدَوَامًا، وَهُوَ أَنْ يَتَصَرُّفَ مِرَارًا فَلا يُغْبَنُ غَالِبًا، وَلا يَصْرُفُهُ فِي حَرَامٍ أَوْ غَيْرِ فَاقِدَةٍ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةً: ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ أَنَّ التَّبْلِيرَ، والإِسْرَافَ مَا أَخْرَجَهُ فِي الحَرَامِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الدُّنْيَا لُقْمَــةٌ فُوَضَعَهَا الرُّجُلُ فِي فِي أَخِيهِ لَمْ يَكُنْ إَسْرَافًا».

قَالَ فِي النَّهَايَةِ: أَوْ صَدَقَةٌ تَضُرُ بِعِيَالِهِ، أَوْ كَانَ وَحْدَهُ وَلَمْ يَثِقُ بِإِيمَانِهِ عَائِلْتُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ مُبَاحٌ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى المُصْلَحَةِ.

وَقَالَ القَاضِي: يَجِبُ إِنْكَارُ صَرْفِهِ فِي الْمُحَرُّم، فَإِنْ أَسْرَفَ فِي إِنْفَاقِهِ فِي الْمَلاذُ أَوْ الشُّهُوَاتِ فَإِنْ لَمْ يَخَفُ الفَقْرَ لَمْ يَكُنْ مُسْرِفًا، وإلاَّ فَهُوَ مِنَ السَّرَفِ المَّنْهِيُّ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ: فِي التَّبْذِيرِ قُولان:

قال الحارثيُّ: وبه قالَ الأكثر أبو الخطَّاب وابن عقيلٍ وأبو الحسين، والشُّريفان أبو جعفرٍ، والزَّيديُّ وابسن بكسروس، وغسيرهم: إنَّ العبد يضمن إذا أتلف الوديعة، واختاره الحارثيُّ، وردُّ غيره.

النَّالث: المجنون كالصُّغير فيما تقدُّم من الأحكام، قاله الأصحاب.

الرَّابِع: العاريَّة كالوديعة، قاله المصنَّف، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهم.

(المسألة الثَّانية – ٢): إذا تلف ما تقدُّم ذكره من الوديعة، والعاريَّة ونجوهما بتفريط العبد، والسُّفيه فهل يضمنان أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يضمنان، وهو الصّحيح.

قطع به في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح في السُّفيه.

وقطع به في الفائق في السُّفيه.

والوجه الثَّاني: يضمنان، واختاره القاضي في السُّفيه.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وعنه: يعتبر لرشدها تزوُّجها وتلد وتقيم سنةٌ مع زوجٍ، واختاره جماعــةٌ، فلــو لم تــتزوُّج فقيــل: يـــدوم، وقيل: أو ما لم تعنّس). انتهى.

أحدهما: يدوم الحجر عليها، وهو احتمالًا للشَّيخ وغيره، وهو قويٌّ، بل هو ظاهر الرُّواية.

وجزم به في الفصول.

والقول الثَّاني: يدوم ما لم تعنس.

قال القاضي: عندي أنَّها إذا لم تتزوَّج يدفع إليها مالها إذا عنَّست وبرزت للرِّجال.

قلت: وهو الصُّواب، واقتصر عليه في الكافي.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

أَحَلُهُمَا: أَلَهُ إِنْفَاقُ اللَّهِ فِي غَيْرِ حَقَّ، قَالَهُ الْبَنُّ مَسْعُودٍ وَالْبَنَّ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ.

قال الزُّجَّاجُ: فِي غَيْرِ طُاعَةٍ.

والثَّانِي: الإسْرَافُ الْنَيْلِفُ لِلْمَالِ: ﴿إِنَّ الْلَبْذِّرِيسَ كَانُوا إِخْـوَانَ الشَّيَاطِين﴾ [الإسسراء: ٢٧]؛ لأنَّهُـمْ يُوافِقُونَهُـمْ فِيمَـا يَدْعُونَهُمْ إِلَيْهِ وَيُشَارِكُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]؛ أي جَاحِدًا لِينعَمِهِ.

قَالَ: وَهَلَا يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْمُسْرِفَ كَفُورٌ لِلنَّعْمَةِ: وَلا يُلتَّفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ بِمَا يَلِيقُ بهِ وَيُؤنَّسُ رُشْلُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ إِذَا أَنِسَ مِنْهُ وُشَلَدًا أَعْطَاهُ [مَالَهُ]، وإلاَّ لَمْ يُعْطِهِ. ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ قَوْلُ الجَمَاعَـةِ، وَأَنَّ الغُـلامَ بِـالبُلُوعِ يَمْلِكُ النَّكَاحَ لِنَفْسِهِ.

وَنَقَلَ البَغَوِيّ أَنَّ وَصِيًّا سَأَلَهُ أَنَّ المَيْتِيمَ يُريدُ مَالَمُهُ وَهُوَ مُفْسِدٌ وَرَفَعَني إلَى الوَالِي وَٱبْلَغَ.

قَالَ: إِنْ لَمْ تَقْدِرْ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ فَأَعْطِهِ. وَزَمَنُ الاخْتِبَارِ قَبْلَ البُّلُوغ.

وَقِيلَ: لا، لِلْجَارِيَةِ، لِنَقْصِ خِبْرَتِهَا بِالْحَفَرِ.

وبين. مع يسمب بدر روي المنظم المنظم المنظم المنظم ويم المنظم الم

وَوَلِيُّ صَغِيرِ وَمَجْنُونَ أَبُّ رَشِيدٌ، فِيلَ: عَدْلٌ.

وَقِيلٌ: وَمَسْتُورٌ (م ٤)ً (١)، ثُمُ وَصِيُّهُ وَلَوْ بِجُعْلِ وَثَمَّ مُتَبَرِّعٌ، ذَكَرَهُ فِي الجِلاف كَذَلِكَ مَعَ ثُبُوت وِلاَيْتِهِ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا يَقْبِضُ لِلصَّبِيِّ إلاَّ الآبُ أَوْ وَصِيٌّ وَقَاضٍ.

وَعَنْهُ: يَلِيَ الجَدُّ فَفِي تَقْدِيمِهِ عَلَى وَصِيَّهِ وَجْهَان (م ٥)(١).

وَقَالَ شَيْخُنَا لَوْ وَصَّى مَنْ فِسْقُهُ ظَاهِرٌ إِلَى عَدْلَ وَجَبَ إِنْفَاذُهُ، كَحَاكِم فَاسِقِ حَكَمَ بعَدْلِ وَكَصِحَةِ وَصِيَّةِ الفَاسِقِ بِثُلُشِهِ (ع) ثُمَّ حَاكِم، وَمُرَادُهُمْ فِيهِ: الصَّفَاتِ المُعْتَبَرَةُ، وإلاَّ أمينٌ يَقُومُ بِهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا رحمه الله.

وَقَالَ فِي حَاكِم عَاجِزٍ كَالعَدَم، نَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ فِيمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ يُطَالِبُهُ الوَرَقَةُ: فَيَخَافُ مِنْ أَمْرِهِ: تُسرَى أَنْ يُخْبِرَ الحَسَاكِمُ

قَالَ: إُمَّا حُكَّامُنَا هَوُلاءِ اليَّوْمَ فَلا أَرَى أَنْ يَتَقَدُّمَ إِلَى أَحَدِ مِنْهُمْ وَلا يَنافَعَ إلَيْهِ مُتنِنًّا، تُوْجَمَهُ الحَسَلاُلُ: الرَّجَـلُ بِيَسلوهِ مَـالّ فَيَمُوتُ وَلَهُ أُولادٌ صِغَارٌ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ كَانَ القَاضِي جَهْمِيًّا زَوِّجَ، والي البَلَدِ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا إِنْ مَاتَ الْمُودِعُ وَلَهُ صَبِيٌّ فَكَأَنَّهُ أَوْسَعَ أَنْ يَدْفَعَ المُسْتَوْدَعُ إِلَى رَجُلٍ مَسْتُورٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَهُ الحَارِثِيُّ، وَحَمَلَهُ

أحدهما: يكفي مستور الحال، وهو الصُّحيح.

قال في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم: وليُّهما الأب مـــا لم يعلــم فسـقه، فظــاهره الاكتفاء بمستور الحال.

قلت: وهو الصُّواب. وأطلق في المغني، والمقنع، والوجيز، وغيرهم: ولاية الأب.

والقول الثَّاني: تشترط العدالة ظاهرًا وباطنًا.

قال في المنوِّر: ووليُّ الصُّبيُّ، والجنون الأب ثمُّ الوصىُّ العدلان.

وقال في الكافي: ومن شرط ثبوت الولاية العدالة، بلا خلافٍ، فظاهره العدالة ظاهرًا وباطنًا.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وعنه: يلي الجدُّ، ففي تقديمه على وصيُّه وجهان. انتهي.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والفائق:

أحدهما: يقدُّم على الوصيُّ، كالأب، وهو الصُّحيح، قدَّمه في الرُّعايتين، والحاويين، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يقدُّم الوصيُّ عليه.

⁽١) (مسألة – ٤): قوله ووليُّ صغيرِ ومجنون أبَّ رشيدٌ، قيل: عدلٌ، وقيل: ومستورٌ. انتهى.

القَاضِي عَلَى عَدَم الحَاكِم.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدُ: لا يَرَدُ عَلَى المَرْأَةِ شَيْئًا تُعْطَى نَصِيبُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةً فَلْيُتَصَدُّقَ بِهِ، فَظَاهَرَهُ حَاكِمٌ أَوْ غَيْرُهُ.

وَنَقَلَ أَيْضًا فِيمَنْ عَلَيْهِ مَالٌ فَادَّعَى رَجُلُ أَنَّهُ قَرَابَتُهُ لا يُعْطِيهِ إِلَّا بَبِيَّنَةٍ، فَقَالَ: لا بَيِّنَةَ، كَيْفَ أَصْنَعُ؟

قَالَ: إِنْ كَانَ قَاضِيكُمْ لا بَأْسَ بِهِ فَأَعْطِهِ، قَالَ: لا قَاضِيَ لَنَا، قَالَ: إِنْ لَمْ تَخَفُ تَبَعَةً مِنْ وَارِثَوَ فَتَصَدُّقْ بِهِ. وَسَأَلُهُ الآفْرُمُ عَمَّنْ لَهُ عَلَى رَجُلُ شَيْءٌ فَمَاتَ وَلَهُ وَرَثَةً صِغَارٌ كَيْفَ أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: إِنْ كَانَ لُهُمْ وَصِيٍّ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِنْ كَانَتْ لَهُمْ أُمُّ مُشَّفِقَةٌ دُفِعَ إِلَيْهَا.

وَفِي إيلامِ كَافِرٍ عَدْل فِي دِينِهِ مَالٌ وَلَدِهِ الكَافِرِ وَجُهَان (م ٦)^(١).

وَإِذَا سَفِهَ بَعْدَ رُشْدُو لَزِمَ الْحَاكِمَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَهُوَ وَلِيُّهُ...

وَقِيلُ: أَوْ أَبُوهُ.

وَقِيلَ: وَلِيُّهُ الْأَوْلُ، كَبُلُوغِهِ سَفِيهًا.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَلِي عَلَى أَبُولِهِ الْمُجْنُونَيْنِ.

وَنَقُلَ الْمَرُّوذِيُّ: أَرَى أَنْ يَحْجُرَ الابْنُ عَلَى الآبِ إِذَا أَسْرَفَ يَصَعُهُ فِي الْفَسَادِ وَشيرًاء الْمُغَنَّيَاتِ.

وَقِيلَ: إِنْ زَالَ الْحَجْرُ بِرُسْدِهِ بِلا حُكْمٍ عَادَ بِالسُّفَةِ وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ حَجْرٍ سَفَهِ، وَفَلِّس، وَيُفْتَقَرُ زَوَالْهُمَا.

وَقِيلَ: سَفَةَ إِلَى خُكُم، فِي الْأَصِحُ، كُابْتِدَائِهِمَا، وَفِي سَفَهِ وَجُهُ ابْتِدَامٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ نَقَلَهُ الْمُرُّوذِيُّ وَأَنَّهُ أَوْمَا إِلَيْهِ فِي حَجْرٌ قَلِس، ويَهَخْرُمُ تَصُرُّفُهُ لِمُولِّيهِ إِلاَّ بِمَا فِيهِ حَظْهُ، فَيَلْزَمُهُ قَبُولُ وَصِيَّــةٍ لَهُ بِقَرِيبٍ يَعْثِقُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ حُرُّمَ، وَلَهُ بَيْعُ عَقَارِهِ لِمُصْلَحَةٍ.

وَقِيلَ: بَلْ لِضَرُورَةٍ أَوْ غَبْطَةٍ.

وَقِيلَ: بِزِيَادَةِ التُلُثِ فَاكْثَرَ فِي ثَمَنِهِ، وَلَوْ قَامَتْ بَيْنَةٌ أَنْ مَـا بَاصَهُ قِيمَتُـهُ مِافَـةٌ وَخَمْسُـونَ، فَبَاصَهُ الوَلِـيُّ وَخَكَـمَ حَـاكِمٌ بِصِحْتِهِ، ثُمُّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَنْ قِيمَتَهُ وَقْتَ بَيْعِهِ مِاثَنَانِ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهَا كَنْظِيرِهَا فِي أُوْلِ بَابِ تَعَارُضِ البَيْنَتَيْنِ. وَلَهُ تَزْوِيــجُ رَقِيقِـهِ، عَلَى الآصَحِّ.

وَعَنْهُ: لِخُونْفِ فَسَادِهِ.

وَعَنْهُ: لا يُزَوِّجُ أَمَةً لِتَأْكُدِ حَاجَتِهِ إِلَيْهَا، وَهِبَتُهُ بِعِوَضِ، قَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَكِتَابَتُهُ، وَفِيهَا فِي التَّرْغِيبِ لِغَيْرِ حَاكِمٍ، وَعِنْقُهُ بِمَال.

وَعَنْهُ: وَمَجَّانًا لِمَصْلَحَةِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بِأَنْ تُسَاوِي أَمْتُهُ وَوَلَدُهَا مِاقَةً وَأَحَدُهُمَا مِاقَةً، وَإِذْنُهُ فِي تِجَارَةٍ، والسُّفَرِ بِمَالِسِهِ، خِلافًا لِلْمُجَرُّدِ، والمُغْنِي، والكَافِي^(۲).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي إيلاء كافرِ عدلِ في دينه مال ولده الكافر وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم.

أحدهما: يليه، وهو الصّحيح.

قال في الحاويين، والفائق: ويلمي الكافر العدل في دينه مال ولده، على أصحُ الوجهين.

وقلُّمه في الرُّعايتين، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يليه، وإنَّما يليه الحاكم. وقال القاضي: لا يلي مال مولَّيته على قياسَ قولنا: لا يباشر عقدها لمسلم.

(٢) تنبيهان: أحلهما: قوله: وله السُّفر بماله خلافًا للمجرُّد، والمُّغني، والكافي. انتهى.

ظاهره سواءً سافر به لتجارة أو غيرها، وليس كذلك، بل السُّفر للتُّجارة يجوز بلا نزاع في المواضع الآتية.

قطع به في المغني، والكافي، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وعلُّ الخلاف إذا سافر به لغير تجارةٍ، فهذا الَّذي خالفٌ فيه في المغني، والكافي، وغيرهما، وكلامه مطلقٌ وليس بمرادٍ.

والثَّاني: قوله بعد ذكر أحكام وديعة مال الصُّغير ونحوه: وظاهر كلَّام الأكثر يجوز إيداعه، لقولهم: يتصرُّف بالمصلحَّة، وقد يـراه =

وَلَهُ بَيْعُهُ نِسَاءً وَقُرْضُهُ، عَلَى الآصَحُّ فِيهَا لِمَصْلَحَتِهِ، جَزَمَ بهِ فِي الْمُحَرِّر، والوَجيزِ، وغيرهما. وَفِي الْمُغْنِي يُقْرِضُهُ لِحَاجَةِ سَفَرٍ أَوْ خَوْفُ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ يُقْرِضُهُ بِرَهْنِ، وَسِيَاقُ كَلامِهِمْ لِحَظَّهِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: فِي قَرْضِهِ بِرَهْنِ زَّادَ فِي الْمُسْتَوْعِبُ وَإِشْهَادٍ رَوَايَتَانَ.

وَلَهُ إِيدَاعُهُ مَعَ إِمْكَانَ قَرْضِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُغْنِي، وَظَاهِرُهُ مَتَى جَازَ قَرْضُهُ جَازَ إيدَاعُهُ.

وَظَاهْرُ كَلامِ الْأَكْثَرِ يَجُوزُ إَينَاعُهُ، لِقُوْلِهِمْ يَتَصَرَّفُ بَالْصَلْحَةِ، وَقُدْ يَرَاهُ مُصَلْحَةً، وَلِهَـذَا جَـازَ مَـعَ إِمْكَـانِ فَرْضِهِ، أَنْـهُ يَمْلِكُهُ الشَّرِيكُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، دُونَ القَرْضِ؛ لآنَّهُ تَبَرُعُ، الوَدِيعَةُ اسْتِنَابَةٌ فِي حِفْظُو، لا سيئما إنْ جَازَ لِلْوَكِيلِ التُوكِيلُ، فَلِهَذَا يَتُوَجُّهُ فِي المُودَعِ روَايَةً، وَيَتَوَجُّهُ أَيْضًا فِي قَرْضِ الشُّريكِ روَايَةً.

وَفِي الكَافِي: لا يُودِعُهُ إلاَّ لِحَاجَةٍ، وَأَنَّهُ يُقْرِضُهُ لِحَظَّهِ بِلا رَهَنٍ، وَأَنْسَهُ إِنْ سَافَرَ أُودَعَهُ، وَقَرْضُهُ أُولَى، وَلا يُقْرِضُهُ لِمَوَدَّةٍ وَمُكَافَأَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلَهُ شِرَاءُ عَقَارَ بِهِ وَدَفَعِهِ مُصْنَارَبَةٌ عَلَى الآصَحَّ بِبَعْضِ رِيْحِهِ. وَقِيلَ: بِأَجْرَةِ مِثْلَهِ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ بِالْقَلْهِمَا، وَإِنَّ اتَّجَرَ بِنَفْسِهِ فَلا أَجْـرَةَ لَـهُ، فِـي الآصَـحَ، وَتَعْلِيمُـهُ الحَـطُّ وَمَـا يَنْفَعُـهُ وَمُدَاوَاتُهُ بِأَجْرَةٍ بِلا إِذْن حَاكِم، نُصُّ عَلَيْهِ.

وتُعْتَبَرُ المَصْلَحَةُ فِي جَمِيعُ ذَلِكَ، وَحَمْلُهُ بِأَجْرَةِ لِيَشْهَدَ الجَمَاعَةُ، قَالَهُ فِي الفُصُولِ، والمُجَرَّةِ، وَإِذْنَهُ فِسي تَصَدُّقِهِ بِيَسِيرٍ، قَالَهُ فِي الفُصُولِ، والتَّضْحِيَةُ لَهُ، عَلَى الآصَحَّ، مَعَ كَثْرَةِ مَالِهِ، وَيَحْرُمُ صَدَقَتُهُ مِنْهَا. وَفِي الانْتِصَارِ عَنْ أَحْمَدُ: تَجِبُ الآضْحِيَّةُ، لِقَوْلِهِ: لِلْوَصِيِّ التَّضْحِيَةُ عَنِ اليَتِيمِ مِنْ مَالِهِ، فَدَلُّ أَنَّهَا كَزَكَاةٍ وَفِطْرَةٍ، وإلاَّ لَمَا جَازَ، كَصَدَقَةً. لَمَا جَازَ، كُصَدَقَةِ.

وَعَلَّلَ فِي الفُصُولِ عَدَمَ التَّصْحِيَةِ بِالتَّبَرُّعِ، وَلَهُ الإِذْنُ لِصَغِيرَةٍ فِي لَعِبٍ بِلُعَسب غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ، وَشِرَاؤُهَا بِمَالِهَا، نَـصُّ

وقيل: بمالِه، وَإِنْ لَمْ يُمكِنْ الوَلِيُّ تَخْلِيصُ حَقَّ مُولِّهِ إِلاَّ بِرَفْعِهِ إِلَى وَال يَظْلِمُهُ، فَقَدْ يُقَالُ: يَرْفَعُهُ؛ لآنَّهُ هُوَ الَّــذِي جَرَّ الظُّلْمَ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ لَمْ يُمكِنْ رَدُّ المَغْصُوبِ إِلاَّ بِكُلْفَةٍ عَظِيمَةٍ. وقَدْ يُقَالُ: لا، لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيطِ الوَالِي الظَّالِمِ عَلَى ظَلْمٍ غَيْرٍ مُسْتَحَقَّ، مَضَرَّتُهُ أَكْثَرُ مِــنْ مَنْفَصَةٍ عَدْلِهِ، ذَكَرَهُ شَـيْخُنَا (١٧٧) ()

قَالَ: وَلَوْ مَاتَ مَنْ يَتُجِرُ لِيَتِيمِهِ، وَلِنَفْسِهِ بِمَالِهِ وَقَدْ اشْتَرَى شَيْقًا لَمْ يُعْرَفْ لِمَنْ هُوَ لَمْ يُفْسَمْ بَيْنَهُمَسَا (هـــ) وَلَـمْ يُوقَـفْ الأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحَا (ش).

=مصلحة، ولهذا جاز مع إمكان قرضه أن يملكه الشريك، في إحدى الرَّوايتين، دون القــرض؛ لأنَّـه تـبرُعٌ، الوديعــة اســتنابةٌ في حفـظ.

معنى كلام المصنّف أنّه يستدلُّ على جواز إيداع الولي مال الصّغير وإن لم يجز قرضه، بدليـل مـا قـال الأصحـاب: إنّ الشّريك في شركة العنان يملك إيداع المال المشترك، في إحدى الرَّوايتين، ولا يجوز له قرضه، فذكره للرَّوايتين هنا إنما هــو علـى سبيل الاستشــهاد لجواز إيداع مال الصُّغير وعدم جواز قرضه، والمصنُّف قد أطلق الرَّوايتين في باب الشُّركة في جواز إيداع مــال الشُّـركة علـى مــا يــاتي هناك محرَّرًا مصحَّحًا؛ لأنَّه محلُّ التَّصحيح لا هنا، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن لم يمكن الولي تخليص حقٌّ مولِّيه إلاٌّ برفعه إلى، وال يظلمه فقد يقال: يرفعــه؛ لأنَّـه هــو الَّـذي جـرٌّ الظَّلم إلى نفسه كما لو لم يكن ردُّ المغصوب إلاَّ بكلفةٍ عظيمةٍ.

وقد يقال: لا، لما فيه من تسليط الوالي الظَّالم على ظلم غير مستحقٌّ، مضرَّته أكثر من منفعة عدله، ذكره شيخنا). انتهى. قلت: الصُّواب رفعه في هذه الأزمنة، وهذا ئمَّا لا شكَّ فيه الآن، والله أعلم. بَلْ مَذْهَبُ الإِمَامِ أَحْمَدَ رضي الله عنه يُقْرَعُ، فَمَنْ قَرَعَ حَلَفَ وَأَخَذَ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفِ وَلَــوْ أَفْسَدَهَا دَفَعَهَــا يَوْمًــا بِيَوْمٍ، فَلَوْ أَفْسَدَهَا أَطْعَمَهُ مُعَايَنَةً، وَلَوْ أَفْسَدَ كِسُوتَهُ سَتَرَ عَوْرَتَهُ فَقَطْ فِي بَيْتٍ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ التَّحَيُّلُ وَلَــوْ بِتَهْدِيــدٍ، وَمَتَــى أَرَاهُ النَّاسَ ٱلْبَسَهُ، فَإِذَا عَادَ نُرْعَ عَنْهُ.

وَسَأَلَهُ مُهَنَّا: المَجْنُونُ يُقَيَّدُ بِالحَدِيدِ إِذَا خَافُوا عَلَيْهِ؟

قَالَ: نَعَمْ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِمَا مَا لَمْ تُخَالِفُهُ عَادَةً وَعُرْفٌ، فِي مَصْلَحَةٍ وَتَلَفُ لا قَوْلُ وَارِثِهِ وَيَخْلِفُ غَيْرُ حَاكِم، عَلَى صَحَّةً

وَلَّهُ تَزْوِيجُ سَفِيهِ بلا إِذْنِهِ، فِي الْأَصَحُّ، وَفِي إِجْبَارِهِ وَجْهَان (م ٨)(١).

وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَفِي لُزُومِهِ تَعْيِينَ المَرْأَةِ وَجْهَانَ (م ٩)^{٢٢)}.

وَيُتَقِيَّدُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ، وَيُحْتَمَلُ لُزُومُهُ زِيَادَةَ إِذَن فِيهَا، لِتَزْوِيجِهِ بِهَا، فِي أَحَدَ الوَجْهَيْنِ.

والنَّانِيَ: تَبْطُلُ هِيَ لِلنَّهْيِ عَنْهَا، فَلا تَلْزُمُ أَحَدًا (م ١٠)٣٠.

وَإِنْ عَضَلُهُ اسْتَقَلَ ، وَإِنْ عَلِمَهُ يُطَلِّقُ اشْتَرَى لَهُ أَمَةً. وَفِي إِجْبَارِ السَّفِيهِ الخِلافُ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ فِي تَفْرِيضِ البُضْع (م ١١)(٢).

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وله تزويج سفيهِ بلا إذنه، في الأصحّ، وفي إجباره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في البلغة، والرّعايتين، والحاوي الصّغير في النّكاح.

أحدهما: ليس له إجباره.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب إن كان في ذلك مصلحة، وإلاَّ فلا.

قال في المغني، والشُّرح.

قال أصحابنا: لو رَوَّجه بغير إذنه صحَّ؛ لأنَّه عقد معاوضةٍ، فملكه الوليُّ، كالبيع، ولأنَّه محجوزٌ عليه أشبه الصَّغير، والجنون.

ويحتمل أن لا يملك تزويجه بغير إذنه؛ لأنَّه يملك الطُّلاق، فلم يجبر على النَّكاح، كالرُّشيد، والعبد الكبير، ومالاً إلى هذا الاحتمــال سراه.

فتلخُّص: أنَّ الأكثر سوَّغوا إجباره على ذلك إذا رآه مصلحةً، وأنَّ الشَّيخ ومن تابعه نصروا عدم الإجبار، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أذن له ففي لزومه تعيين المرأة وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يلزم تعيينها، بل هو غيَّرٌ، وهو الصُّحيح. قال في المغني، والشُّرح: الوليُّ غيَّرٌ بين أن يعيّن له المرأة أو يأذن له مطلقًا، ونصراه، وهو الصُّواب.

وكذا قال ابن رزينِ في شرحه، وقطعوا به.

والوجه الثَّاني: يلزمُه تعيين المرأة له وهو قويًّ.

قلت: ينبغي أن تقيُّد المسألة بما إذا تزوُّج من تقاربه في الكلفة ونحوها، ولعلُّه مراد الأصحاب.

ويدلُّ على ذلك قول المصنِّف بعد ذلك: ويتقيَّد بمهر المثل.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (ويتقيّد بمهر المثل، ويحتمل لزومه زيادة إذن فيها لتزويجه بها في أحد الوجهين.

والثَّاني: تبطل هي للنَّهي عنها، فلا تلزم أحدًا). انتهى.

أحدهما: ليس له تزويجه بزيادةٍ على مهر المثل، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب. والوجه الثَّاني: له ذلك إذا رآه مصلحةً، وما هو ببعيدٍ.

(٤) (مسألة - ١١): قوله: (وفي إجبار السَّفيه الخلاف، ذكره في التَّرغيب في تفويض البضع. انتهى.

الظَّاهر: أنَّ مراده بالإجبار هنا إجباره على التُسرِّي؛ لأنَّه ذكره عقبه، لأنَّه ذكر إجباره على النّكاح قبـل ذلـك وأطلـق الخـلاف، فأحال الخلاف على الأوَّل، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

وَإِنْ تَزَوَّجَ بِلا إِذْنِهِ لِحَاجَةٍ صَحَّ، وإلاَّ فَلا، فِي الآصَحُّ فِيهِمَا، وَيُكَفِّرُ بِصَوْمٍ، كَمُفْلِسِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَصِحُ عِنْقُهُ. وَإِنْ فَكِ حَجْرُهُ قَبِلَ تَكَفِيرُهُ وَقُلَّزَ أَعْنَقَ، وَيَسْتَقِلُ بِمَا لا يَتَمَلَّقُ بِالمَالِ مَفْصُودُهُ.

وَلا يَحِلُّ لِلْوَلِيِّ مِنْ مَالِ مُوكِّيهِ إلاَّ الآقَلُّ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهِ أَوْ كِفَايَتِهِ.

وَفِي الإِيضَاحِ: إِذَا قَدَّرَهُ حَاكِمٌ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي اعْتِبَارِهِ وَجْهَانِ مَعَ فَقْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: أَوْ غِنَاهُ، وَحَكَاهُ رَوَايَةً.

وَقَالَ ابْنُ رَزِينَ؛ يَأْكُلُ فَقِيرٌ وَمَنْ يَمُنَفَهُ عَنْ مَعَاشِهِ بِمَعْرُوفٍ، وَلا يَلْزَمُـهُ عِوَضُـهُ بِيَسَـارِهِ، عَلَى الآصَـحُ. وَخَـرُجَ أَبُـو الحَطَّاسِ وَغَيْرُهُ مِثْلَةً فِي نَاظِر وَقْفٍ، وَنَصَّهُ فِيهِ: يَأْكُلُ بِمَعْرُوفٍ.

وَعَنْهُ أَيْضًا: إِذَا اشْتَرَطَ، قِيلَ لَهُ: فَيَقْضِي دَيْنَهُ؟

قَالَ: مَا سَمِعْت.

قال شَيْخُنَا: لا يَقْدَمُ بِمَعْلُومِهِ بِلا شَرْطٍ إِلاَّ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَةَ حَمَلِهِ مَعَ فَقْرِهِ، كَوَصِيِّ النَّبِيمِ. وَفَرُقَ القَاضِي بَيْسَنَ الوَصِيِّ، والوَكِيلِ بِأَنَّهُ لا يُمْكِنُهُ مُوَافَقَتُهُ عَلَى الْأَجْرَةِ، والوكِيلُ يُمْكِنُهُ. وَنَقَلَ حَنْبَسلٌ فِي الوَلِييِّ، والْوَصِيِّ يَقُوسَانِ بِأَمْرِهِ: يَـأَكُلانِ بالمَعْرُوفِ، كَأَنَّهُمَا كَالاَّجِيرِ، والوكِيل، قَال: وَظَاهِرُ هَلَا النَّفَقَةُ لِلْوكِيل.

وَلا يَحْجُرُ حَاكِمٌ عَلَىٰ مُقَتَّر عَلَىٰ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَاخْتَارَ الْآزَجِيُّ: بَلَى.

قَالَ الْأَرْجِيُّ: فِي الْإِقْرَارِ لِخَمْلِ إِذَا خَرَجَ أُجْبِرَ الْمَقِرُ عَلَى دَفْعَ الْمَالَ إِلَى الوَلِيِّ وَيَبْرَأُ؛ لأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ شَرْعًا.

وَقَالَ أَيْضًا: الحَمْلُ لَا يُشْبَتُ لَهُ حُقٌّ مِنْ نَاحِيَةِ النَّصَرُّف، فَلَمْ يَصِحُّ الإِقْرَارُ لَهُ، فَلَكُ أَنَّهُ لا وَلِيُّ لِحَمْلِ فِي مَالٍ.

ُ وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ خَرَجَ مَيِّنًا وَكَانَ عَزَاهُ إِلَى إِرْثِ أَوْ وَصِيَّةٍ عَادَتْ إِلَى ورَثَةِ الموصي وَمَوْرُوثِ الطُّفْلَ.

وَقَدْ أَفْتَى أَبُو الْخَطَّابِ وَٱبُو الْوَفَاءِ وَآبُنُ الزَّافُونِيُّ فِي مَدِينِ مَاتَ: أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ دَيْنُهُ ۚ فَلِلْحَاكِمِ بِطَلَبِ رَبِّهِ بَيْعُ عَقَارِهِ بِقَــلْرِ دَيْنِهِ وَيَكَتُبُ أَنَّهُ بَاعَهُ فِي دَيْنِهِ النَّابِتِ عِنْدَهُ، وَلا يَعُوقُهُ الْحَمْلُ، وَلِرَشِيدَةِ التَّبَرُّعُ مِنْ مَالِهَا بِدُونِ إِذَنِ زَوْجٍ..

وَعَنْهُ: لا، صَحَّحَهَا فِي عُيُونُ المُسَائِل.

وَحَنَّهُ: بزيَادَةٍ عَلَى الثُّلُثِ، نَصَرَّهُ القَاضَي وَأَصْحَابُهُ، وَلِامْرَأَتِهِ وَنَحْوِهَــا الصَّدَقَةُ مِـنْ بَيْتِـهِ بِيَسِـيرٍ، لِلأَخْبَـارِ الصَّحيِحَـةِ الحَاصَّةِ، وَلَأَنَّهُ العُرْفُ، والمُرَادُ إِلاَّ أَنْ يَصْطَرِبَ العُرْفُ وَيُشْكُ فِي رِضَاهُ، أَوْ يَكُونَ بَخِيلاً ويُشْكَ فِي رِضَاهُ فَلا يَجُوزُ. وَعَنَّهُ: لا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، كَهُو، وَكَمَنْ يُطْعِمُهَا بِفَرْضُ وَلا تَعْلَمُ رِضَاهُ، وَلَمْ يُفرُقُ أَحْمَدُ.

فصل

مَنْ أَذِنْ لِعَبْدِهِ أَنْ مُولِّدِهِ فِي تِجَارَةٍ صَمَّعٌ وَانْفَكُ حَجْرُهُ فِي قَدْرِهِ، كَوكِيلِ وَوَصِيٍّ فِي نَوْعٍ، وَتَزْويسِجِ مُعَيَّسْ، وَبَيْحِ عَيْسْنِ مَالِهِ، والمَقْدُ الآوَّلُ. وَفِي طَرِيقَةِ بَمْضِ أَصْحَابِنَا مَنْعُ فَكُ حَجْرِهِ؛ لآنُه لَوْ انْفُكُ لَمَا تُصُوَّرَ عَوْدُهُ وَلَمَا أَعْتَبْرَ عِلْمُ العَبْدِ بِإِذْنِهِ لَهُ كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ، وَلَكَانَ: فَكَكُنتِ عَنْك، مُطْلَقًا فِي التَّصَرُّفِ؛ لآنُه أَتَى بِالْفَتَضَى، كَفَوْلِهِ: مَلْكَتْك، بَدَلَ: بِمُتَك.

وَفِي الانْتِصَارِ رِوَايَةً: إِنْ أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي نَوْعٍ وَلَمْ يَنْهُ عَنْ غَيْرِهِ مَلَكَةُ (وَ هـ).

وَظَاهِرُ كَلابِهَمْ أَنْهُ كَمُصْارِبٍ فِي البَيْعِ نَسَيِئَةً وَغَيْرِهِ. وَنَقَلَ مُهَنَّا فِيهِ: لِلسَّيَّدِ فِدَاوُهُ، وإلاَّ فَلِلْبَائِعِ أَخْذُ العَبْدِ حَنَّى يَـأَخُذَ حَقَّهُ مِنْهُ، ويَتَعَلَّنَ دَيْنُهُ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ وَقَالَهُ جَمَاعَةً.

ُ وَفِي الوَسِيلَةِ: قَدْرُ قِيمَتِهِ، وَنَقَلَهُ مُهُنَّا بِمَأْذُون فِيهِ وَغَيْرِهِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ بِلِمَّةِ سَيِّدِهِ لِأَنَّهُ تَصَرُّفَ لِغَيْرِهِ، وَلِهَذَا لَـهُ الحَجْرُ عَلَيْهِ بَعْدُ، وَتَصَرُّفُهُ فِي بَيْعٍ حِيَارٍ بِفَسِّخٍ إِمْضَاءً بِلِمَّةٍ سَيِّدِهِ؛ لآنَهُ تَصَرُّفَ، وَثُبُوتُ الِلْكِ لَهُ، وَيَنْعَزِلُ وَكِيلُهُ بِعَزْلِ سَــيّدِ لِمَأْذُون كَوْكِيل وَمُضَارِبٍ، لا كَصَبَيٍّ وَمُكَاتَبِهِ، وَمُرْتَهَنِ أَذِنْ لِرَاهِنِ فِي بَيْعٍ..

وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ، كَجِنَايَتِهِ..

وَعَنْهُ: بَهِمَا.

وَفِي الْوَسَيِلَةِ رِوَايَةً: بِذِمَّتِهِ. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ: يُؤخَذُ السَّيْدُ بِمَا ادَّانَ لِمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ فَقَطْ. وَنَقَلَ ابْــنُ مَنْصُــورٍ: إذَا ادَّانَ فَعَلَى سَيِّدُو، وَإِنْ جَنَى فَعَلَى سَيِّدُو. وَفِي الرُّوْضَةِ. إِنْ أَذِنَ لَهُ مُطْلَقًا لَزِمَهُ كُلَّمَا ادَّانَ، وَإِنْ قَيْدَهُ بِنَوْعِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ اسْتِدَانَةً فَبِرَقَبَتِهِ، كَفَـيْرِ الْمَأْذُونِ، وَإِنْ بَاصَهُ سَيِّدُهُ شَيْتًا لَمْ يَصِحُّ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَقِيلَ: وَعَلَيْهِ دَيْنُ قَدْرِ قِيمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ لَمْ يَصِحُ تَصَرُّفُهُ، وَلَوْ رَآهُ يَتْجِرُ فَسَكَتَ كَتَزُوبِيجِهِ وَبَيْعِهِ مَالَهُ، وَيَتَعَلَّقُ دَيْنُــهُ برَقَبَتِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

يه، نمله اجمعاصه. وَعَنْهُ: بِلِمْتِهِ، فَمَلَى الْمُدْمَبِ إِنْ أَعْتَقَهُ فَعَلَى مَوْلاهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِب. وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي كُلِّ تِجَارَةٍ لَمْ يَتَوَكُّلْ لِغَيْرِه، وَتَوكيلُهُ كَوكيلٍ، وَلا يُؤجِّرُ نَفْسَهُ وَفِي عَبِيدِهِ وَبَهَائِمِهِ خِلافٌ فِسي الانْتِصَسَارِ - ```

وَاخْتِصَائِهِ وَتَجْوُهُ لِا يَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَلا يَتَعَلَّقُ بِهِ دَيْنُهُ، وَفِي صِيحَةِ شِرَاءٍ مَنْ يَغْتِقُ عَلَى سَسيَّلِيهِ وَامْرَأَتِهِ وَزَوْجٍ رَبُّـةِ الْحَالِ وَجْهَانِ (م ١٣، ١٥)(٢)، فَإِنْ صَحٌّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَقِيلَ: يَعْتِقُ.

وَقِيلَ: يُبَاعُ فِيهِ (م ١٦)^(٣).

(١) (مسألة - ١٢): قوله في تصرُّف الرَّقيق: (ولا يؤجِّر نفسه، وفي عبيده وبهائمه خلافٌ، في الانتصار). انتهى. والصُّوابِ الجواز إن رآه مصلحةً، وإلاَّ فلا؛ واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ١٣ – ١٥): قوله في أحكام الرُّقيق: (وفي صحَّة شراء من يعتــق علــى سـيَّده وامرأتــه وزوج ربِّـة المـال وجهــان).

شمل كلامه مسائل:

(المسألة الأولى - ١٣): إذا اشترى من يعتق على سيَّده فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح في أحكام المضاربة، والمحرر، والرعاية الصغرى، والحاويين، والفائق وغيرهم.

أحدهما: يصح.

قال في الرَّعاية الكبرى. صحَّ، في الأصحِّ، واختاره أبو الخطَّاب، فقطع به في الهداية ورؤوس المسائل، وأقرُّه في شرح الهداية عليــه، قاله في تصحيح المحرّر.

وقطع به أيضًا في المذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه في باب المضاربة.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، اختاره القاضي، وصحَّحه في النَّظم، وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ١٤): إذا اشترى امرأة سيَّده فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى، فقال في باب الكتابة: وإن اشترى زوجته انفسخ نكاحهـا، وإن اشـترى زوجـة سـيَّـده احتمل وجهين، وأطلقهما في المغني، والشُّرح في أحكام المضاربة وقالًا: حكمها كَالَّتِي قبلها.

قلت: الصُّواب هنا صحَّة الشُّراء.

(المسألة الثَّالثة – ١٥): لو اشترى زوج صاحبة المال فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف وظاهره أنَّه اشترى بمال سيَّدته زوجها، وأطلقه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزيــن، وحكــم هــذه المـــالة والــتي قبلها حكم المسألة الأولى، قاله في المغني، وتبعه الشَّارح وابن رزين.

وقد علمت الصُّحيح في المسألة الأولى فكذا في هاتين المسألتين.

تنبيه: كلام المصنّف وحكايته الخلاف في أنَّ المشتري هو العبد المأذون له، وهو ظاهر كلام صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصــة، والمغني، والشَّرح، وغيرهم في المسألة الثَّانية وأنَّ الَّتي اشتراها زوجة سيَّده، وأمَّــا صَـاحب المستوعب، فإنَّـه صـرَّح في المسألة الثَّانيـة، والثَّالئة بأنَّ المشتري هو المضارب، وقد ذكر المصنَّف بعد هذه مسألة المضَّارب، وأنَّ الأشهر فيها كمن نذر عتقه.

(٣) (مسألة – ١٦): قوله: (فإن صحُّ وعليه دينٌ فقيل: يعتق، وقبل: يباع فيه). انتهى.

يعنى: إذا صحَّ الشَّراء في المسائل الَّتِي قبل هذه وكان عليه دينٌ فهل يعتِق أو يباع؟

أطلق الخلاف: (ع): ما أجم عليه

وَمِثْلُهُ مُضَارِبٌ (م ۱۷)^(۱).

وَالْآشْهَرُ يَصِّحُ، كُمَنْ نَذَرَ عِنْقَهُ وَشِرَاءَهُ مَنْ حَلَفَ لا يَمْلِكُهُ^(۲)، وَيَضْمَنُ مُضَارِبٌ، فِي الآصَحُ. وَقِيلَ: مَعَ عِلْمِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ المُسَائِلِ، قَالَ: لِأَنَّ الأَصُولَ قَدْ فَرُّقَتْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ فِي بَابِ الضَّمَانِ كَـالمُغَذُورِ، وكَمَنْ رَمَى إِلَى صَفٌ المُشْرِكِينَ، وَكَمَنْ وَطِئَ فِي عَقْدٍ فَامِيدٍ، فَإِنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِالفَسَادِ لَزِمَهُ بِكُلِّ وَطَأَةٍ مَهْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَمَهْرٌ

أحدهما: يعتق.

قال في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين: إذا اشترى المأذون له من يعتق على ربِّ المال بإذنه صحَّ وعتق، فإن كان علسى الممأذون له دينٌ يستغرق قيمته وما في يده وقلنا: يتعلَّقُ الدُّين برقبته، فعليه دفع قيمة العبد الُّــذي عشق إلى الغرمــاء؛ لأنَّـه الَّـذي أتلف عليهــم بالعتق. انتهى.

فظاهر هذا أنَّه يعتق ولا يباع في الدُّين، وحكموا بأنَّ الدُّين على المأذون له لا على السُّيَّد.

والوجه الثَّاني: لا يعتق، ويباع في الدِّين.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإذا اشترى من يعتق على سيِّده بلا إذنه صحَّ، في الأصحُّ، وعتق، وإن كان عليه ديسنٌ بيع فيه، ويحتمل عتقه مطلقًا. انتهى.

فقدُّم أنَّه يباع فيه.

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (ومثله مضاربٌ، يعني: أنَّ فيه الحلاف في الأحكام الَّتي في العبد المأذون له إذا أشترى مــن يعنــق علــى ربِّ المال أو اشترى زوجته أو زوج صاحبة المال.

واعلم: أنَّ المضارب إذا اشترى من يعتق على ربِّ المال بغير إذنه فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف على هذه الطُّريقة. أحدهما يصحُّ، نصُّ عليه، وهو الصَّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، منهــم أبـو بكــرٍ،

وقطع به في الهداية، والفصول، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والتُّلخيص، والوجيز، وغيرهم. وقدُّمه في الكافي، والمغني، والمقنع، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وصحَّحه في النَّظم وغيره.

قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد صحّة الشّراء.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، وهو تخريجٌ في الكافي واحتمالٌ في المقنع، وأطلق احتمالين في المغني، والشُّرح.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (والأشهر كمن نذر عتقه وشراءه من حلف لا يملكه. انتهى.

يعني أنَّ هذه المسألة كما لو اشترى المضارب من نذر ربُّ المال عتقه أو حلــف لا يملكــه، فاشــتراه العــامل، وقــد قطــع القــاضي، والشَّيخ في المغني، والشَّارح، وغيرهم بصحَّة شراء المضارب من نذر ربُّ المال عتقه، ويعتق على ربُّ المال.

قال في التّلخيص: لو اشترى من يعتق على ربِّ المال بالرُّحم صحَّ وعتق، نصُّ عليه، كما لو صادف من كان المالك نذر عتقـه، أو علَّق عتقه قبل الملك عليه، وقلنا بصحَّة التَّعليق.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ويحتمل أن لا يصحُّ الشَّراء إلاَّ ما نذر ربُّ المال عتقه أو علَّقه على شرائه، وقلنا: يصحُّ التَّعليق. انتهى. وامًّا مسألة شراء من حلف لا يملكه فلم أرها، وقد حكم المصنّف بأنَّها مثل مــن نــذر عتقــه، ولعلَّــه أراد مــا قالــه في التّلخيــص، والرّعاية.

الثَّاني: دخل في كلام المصنّف لأجل تمثيله لو اشترى المضارب زوجة ربِّ المال أو زوج صاحبة المال، وهو كذلك، وقد صـرّح بــه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، والرِّعاية، والفصول، وغيرهم.

وقطعوا بالصُّحَّة، وقد قال المصنّف بعد ذلك: وقالوا يصــحُ شراق زوجًا وزوجةً، لعـدم إتـلاف مـال المضاربـة. وفي الوسـيلة الخلاف. انتهي.

فإذًا مراد المصنّف بقوله: (ومثله مضارب) يعني: في شراء من يعتق عليه، لا في شراء زوجة ربّ المال أو زوج ربّة المال.

وقال في الفصول في ما إذا اشترى المضارب زوج ربَّة المال هي مثل ما إذا اشترى من يعتق على ربِّ المال بالرَّحم، ولكن يفارقهـــا أنَّه لا يضمن شيئًا إذا اشترى زوج ربَّة المال، والله أعلم.

(م): الإمام مالك

وَاحِدٌ وَيَضْمَنُ ثُمَنَهُ.

وَعَنْهُ: قِيمَتُهُ، فَفِي الحَطِّ عَنْهُ قِسْطُهُ مِنْهَا وَجْهَانِ (م ١٨)(١).

وَقِيلَ: يَصِحُ مَوْقُوفًا، وَقَالُوا: يَصِحُ شِرَاؤُهُ زَوْجًا وَزَوْجَةً لِعَدَم إثْلاف مَالِ الْمُضَارَبَةِ.

وَفِي الوَسِيلَةِ الخِلافُ.

وَلا يَبْطُلُ إِذْنَهُ بِإِبَاقِهِ، فِي الْأَصَحُّ، كَتَدْبيرِ وَاسْتِيلادِ، وَفِيهِ بِكِتَابَةٍ وَحُرِّيَّةٍ وَأَسْرِ خِلافٌ فِي الانْتِصَارِ.

وَفِي المُوجَزِ، وَالْتَبْصِيرَةِ: يَزُولُ مِلْكُهُ بِخُرَيَّةٍ وَغَيْرِهَا، كَحَجْرٍ عَلَى سَيْدِهِ (مَ ٩ أَ)(٢)، وَلَيْسَ إِبَاقُهُ فُرْقَةً، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَلَهُ ۚ هَدِيَّةُ مَأْكُولٍ وَإِعَارَةُ دَائِةٍ وَعَمَلُ دَعْوَةٍ وَنَحْوَهُ بِلا سَرَفَّوٍ، وَمَنَعَهُ الأَرْجِيُّ، كَهِبَةِ نَقْدٍ وَكِسْوَةٍ، وَيَكَاحِهِ، وَكَمْكَـاتَب، فِي الْأَصَحُّ، ذَكَرَهُ الشُّيْخُ، وَجَوَّزَهُ لَهُ فِي الْمُوجَزِ.

وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ: لا يَتَوَسَّعُ فِيهِ، وَلِفَيْرِ المَّأَذُونِ الصَّدْقَةُ مِنْ قُوتِهِ بِمَا لا يَضُرُّهُ..

وَعَنْهُ: لا، وَيَأْتِي فِي الوَلِيمَةِ: هَلْ لَلشُّريَك الصَّلَاقَةُ؟

وَمَا كَسَبَهُ عَبْدٌ غَيْرُ مُكَاتَبٍ فَلِسَيِّدِهِ، وَفِي مِلْكِهِ بِتَمْلِيكِ سَيَّدِهِ.

وَقِيلَ: وَغَيْرِهِ رَوَايَتَان، فَإِنْ لَمْ يَمْلِكُ وَاخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ فَهُوَ لِسَـيْدِهِ (م ٢٠)^(٢) يَمْتِقُهُ وَلا يَتَسَـرُى مِنْـهُ، وَلا بـهِ، وَلا

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (ويضمن ثمنه، وعنه: قيمته، ففي الحطُّ عنه قسطه منها وجهان). انتهى.

ذكر هذين الوجهين أبو بكر.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهل يسقط عن العامل قسطه منها؟ على وجهـين. أحدهمـا يحـطُ عـن العـامل قسـطه منهـا، اختـاره في التُّلخيص. فقال: وهل يحطُّ عن المضارب قسطه منها؟ على وجهين، والأصحُّ أنَّه يحطُّ. انتهى.

وجزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والوجه الثاني: لا يحطُّ عنه.

(٢) (مسألة – ١٩): قوله: (ولا يبطل إذنه بإباقه، في الأصحّ، كتدبير واستيلادٍ، وفيه بكتابةٍ وحرّيّةٍ وأسرِ خلافٌ في الانتصار. وفي الموجز، والتَّبصرة يزول ملكه بحرِّيَّةٍ وغيرها، كحجر على سيَّده). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل حكمها واحدٌ عنده، والصُّواب عدم بطلان إذنه بذلك، ومسـالةٌ الحرِّيَّـة قريبـةٌ مـن مسـالة الحرِّيّـة في الوكالـة، والصَّحيح فيها أنَّه لا يبطل، فكذا هذه، على ما يأتي في الوكالة.

(٣) (مسألة - ٢٠): قوله: (وفي ملكه بتمليك سيَّده، وقيل: وغيره، روايتان، فإن لم يملك واختاره الأصحاب فهو لسيِّده). انتهى. وأطلق الرُّوايتين في التَّلخيص، والشُّرح ومجمع البحرين، والحاوي الكبير، وغيرهم.

إحداهما: لا يملك.

قال المصنّف هنا: اختاره الأصحاب.

قلت: منهم الخرقيُّ وأبو بكر، والقاضى، قاله في القواعد الفقهيَّة وغيره.

قال في التّلخيص في هذا الباب: هذا الّذي عليه الفتوى.

قال في القواعد الأصوليَّة: هذه الرَّواية أشهر عند الأصحاب.

والرُّواية الثَّانية: يملك بالتَّمليك، اختاره أبو بكرٍ وأبو إسحاق بن شاقلا وابن عقيلٍ، قاله المصنَّف، وصحَّحها الشّيخ في المغني.

قال في القواعد الأصوليَّة: وهي أظهر.

قال في الحاوي الصُّغير، والفائق: ويملك بتمليك سيِّده وغيره، في أصحُّ الرُّوايتين.

وقال في الرَّعايتين: لو ملَّك ملك في الأقيس. انتهى.

وجزم به في المنوّر وغيره. وقدُّمه في المحرُّر وغيره. تنبيهان:

الأوَّل: في كلام المصنَّف نظرٌ من وجوهٍ:

أحدها: إطلاقه للخلاف، مع قوله عن إحدى الرُّوايتين: (اختاره الأصحاب)، فما اختلف التَّرجيح حتَّى يُطلق ألخـ لاف؛ لأنَّ =

يُكَفِّرُ، وَإِنْ مَلَكَ وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَابْنُ عَقِيلِ انْعَكَسَ ذَلِكَ.

وَجَوَّزُ أَبُو بَكُر وَأَبُو إِسْحَاقَ تُسْرِيَةً عَلَيْهِمَا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدُ وَجَعْفَرٌ": يَتَسَرَّى مِنْ مَالَ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ؟ قَالَ. نَعَمْ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لا يَتَسَرَّى بلا إِذْنِهِ، وَلَهُ النُّسَرِّيَ بإذْن وَرَثَةِ مَفْقُودٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

ذَكَرَهُ الخَلاْلُ، وَيَتَوَجُّهُ: لا.َ

وَ فِي الانْتِصَار: إِنْ مَلَكَ اشْتَرَى مِنْهُ وَاقْتَرَضَ وَقَضَى وَغَرِمَ مَا أَتْلَفَهُ بِرِضَاهُ، وَلا يُطَالِبُهُ، كَالآب، وَإِنْ تَسَرَّى بِإِذْنِهِ لَـمْ يَصِحُّ رُجُوهُهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، قَالَ: كَنِكَاح.

َ وَقِيْلُ: ۚ لا، وَحُكِيَ رِوَايَةً، وَلَوْ بَاعَهُ وَلَهُ سُرُيَّةً لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، كَامْرَاتِهِ، وَهِيَ مِلْكُ لِسَيُّلِهِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

وَيُكَفِّرُ بِإطْعَامِ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلَ: وَلَوْ لَمُ يَمْلِكُ، وَفِيهِ بِعِثْقِ رِوَايَتَانِ (م ٢١)(١)، فَإِنْ جَازُ وَاطْلَقَ فَفِي عِثْقِهِ نَفْسَهُ وَجْهَانِ (م ٢٢)(١).

وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ التَّكْفِيرَ بِصَوْمٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ حَلَفَ بِإِذْنِهِ، وَكَلَّا النَّذُرُ، وَلَهُ النَّنْقُلُ بِهِ بِلا مَضَرَّةٍ، وَلَهُ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ وَلَوْ لَــمْ يَثْبُـتْ كَوْنُـهُ مَأْذُونَ لِـهُ عَلْمُ اللَّهُ عَبْدِ وَلَهُ مُعَامَلَةً عَبْدٍ وَلَوْ لَــمْ يَثْبُـتْ كَوْنُـهُ مَأْذُونٍ لِي فِي النَّجَــارَةِ، قَـالَ: لا يُقْبَـلُ مِنْـهُ، لِلنَّهَايَةِ. نَقَلَ مُهَنَّا فِيمَنْ اشْتَرَى مِنْ عَبْدٍ ثَوْبًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَقَالَ العَبْدُ: أَنَا غَيْرُ مَأْذُونٍ لِي فِي النَّجَــارَةِ، قَـالَ: لا يُقْبَــلُ مِنْـهُ،

=الأصحاب اختاروا إحداهما على زعمه.

وتقدُّم الجواب عن ذلك في المقدِّمة.

الثَّاني: كونه قال: (اختاره الأصحاب) مع اختيار هؤلاء الجماعة للرَّواية الثَّانية، ولعلَّه أراد المتقدّمين، لكن أبو بكــر وابــن شـــاقلاً من أعظم المتقلّمين، والظّاهر أنّه أراد أن يقول واختاره أكثر الأصحاب فسبق القلم فسقطت لفظة: (أكثر) أو وقع ذلك من الكاتب. الثَّالُيّن: قدام: (اختاره أن يكر)، والذي نقام في الغزر، والثّ حرر والقداعة الفقرّة، وغدهم: أنَّه أما يكر انّما اختار أنّه لا علك، لا

الثَّالث: قوله: (اختاره أبو بكر)، والذي نقله في المغني، والشُّرح، والقواعد الفقهيَّة، وغيرهم: أنَّ أبا بكر إنَّما اختار أنَّه لا يملك، لا أنَّه اختار أنَّه يملك.

وصرَّح بذلك عنه في المغني، والشَّرح وذكرا لفظه، ولعلُّ له اختيارين، لكن لم نر أحدًا من الأصحاب عزى ذلك إليه. وأَنَّ مِنْ اللهِ عِنْ مِنْ مِنْ اللهِ عَنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

التَّنبيه الثَّاني: قوله: (بتمليك سيَّده، وقيل: وغيره).

فقدُّم: أنَّ محلُّ الرَّوايتين في تمليك سبَّده له، وأنَّه لا يملك من غير جهته، واختاره في التَّلخيص.

وقدَّمه في الرُّعايتين.

والقول الثَّاني: جزم به في الحاويين، والفائق.

قال في التَّلخيُّص: وأصحابنا لم يقيِّدوا الرَّوايتين بتمليك السَّيِّد، بل ذكروهما مطلقًا في ملك العبد إذا ملك.

قال في الفوائد: ويدلُّ عليه كلام الأكثرين.

(١) (مسألة – ٢١): قوله: (ويكفّر بإطعام بإذنه، وقيل: ولو لم يملك، وفيه بعتق ِروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير في كتاب الظُهار، والقواعد الفقهيَّة، والأصوليَّة. إحداهما: يجوز تكفيره بــالعتق، اختــاره أبو بكر، ومال إليه الشَّيخ، والشَّارح، وغيرهما.

قالُ في التَّلخيص: وعلى رواية أنَّه يملك بتمليكه يكفِّر بالعتق. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز.

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (فإن جاز وأطلق ففي عتقه نفسه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح، والقواعد الأصوليَّة، والفقهيَّة، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير في كفَّارة الظَّهار:

أحدهما: يجوز ويجزئ.

قلت: وهو الصُّواب.

قال الزَّركشِيِّ: جاز ذلك على مقتضى قول أبي بكرٍ.

والوجه الثَّاني: لا تجزئه، فهذه اثنتان وعشرون مسألةً قد أطلق فيها الخلاف، وصحَّح أكثرها.

إِنْمَا أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ هَنْ نَفْسِهِ. وَنَقَلَ حُبْبَلِّ: إِنْ حَجَرَ عَلَى عَبْدِهِ فَمَنْ بَايَعَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَمَيْءٌ؛ لَآنُه الْمُتْلِفُ. وَنَقَـلَ مُهَنَّا فِيمَنْ قَدِمَ وَمَعَهُ مَتَاعٌ يَبِيعُهُ فَاشْتُرَاهُ النَّاسُ بِنْهُ، فَقَالَ: أَنَّا غَيْرُ مَأْذُونِ لِي فِي التَّجَارَةِ، قَـالَ: هُــوَ عَلَيْـهِ فِـي ثَمَنِـهِ، كَـانَ مَاذُونًا لَهُ أَوْ غَيْرَ مَاذُون.

وَلُو ٱنْكُرَ السُّيَّدُ إِذْنَّهُ فَيَتَوَجُّهُ الْحِلافُ.

وَقَالَ مُنَيْخُنَا: إِنْ عَلِمَ بَعْصَرُافِهِ لَمْ يُقْبَلُ وَلَوْ قَدْرَ صَدَقَةٍ، فَتَسْلِيطُهُ عُدُوانًا مِنْهُ فَيَضْمَسُنُ. وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِشَا: التُّجَّارُ ٱلْلَّهُوا أَمْوَالُهُمْ لَمَّا لَمْ يَسْأَلُوا المُولَى، إِذَ الآصُلُ فِي حَقِّ العَبْدِ الحَجْرُ، وَسَكَتَ بِنَاءً عَلَى الآصُلُ وَهُـوَ الْحَجْرُ، فَلَـمْ يَغُرُهُمْ، بَلْ البَافِعُ اغْتَرٌ لِمَّا قَدِمَ وَلَمْ يَسْأَلَ، فَإِنْ قِيلَ: يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِ أَمْوَالِهِمْ لِثَبُوتِهَا فِي ذِمْتِهِ، وَلِهَسَذَا مَنَعْسَا مِن ثُبُوتِ الحَجْرِ الحَاصُ بَعْدَ الإِذْنِ الشَّافِعِ؛ لأَنْهُ تَغْرِيرٌ.

قَيِّلَ: هَلْمَا نَظَرٌ إِلَى الحُكُم، وَالمُصَالِح، وَالحُكُمُ إِنَّمَا يَنْبَنِي عَلَى الآسَبَابِ، وإلاَّ أَذَى إِلَى إطْرَاحِهَا، ويَنْبَتُ الحَجْرُ الخَاصُّ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، وَكَذَا نَقُولُ فِي حَقَّ أَهْلِ قَبَاءَ: وَإِنْ سَلَمْنَا فَلاَنْهُ يَثْبُتُ الإطْلاقُ شَائِعًا، فَكَذَا الحَجْرُ، وَلِهَذَا بَنَى أَهْلُ قَبَاءَ عَلَى صَلاتِهمْ، وَهُوّ الْمُطَالِبُ بِالثَّمَنِ بِخِلافِ الوَكِيلِ لِتَمَحُّضِ نِيَابَتِهِ، وَإِنْ تَلِفَ نَقْدُ اشْتَرَى بِعَيْنِهِ بَطَلَ، وإلاَّ لَزِمَ السَّيَّذ، فَفِي دَفْعِ العَبْدِ لَهُ بلا إذْن جَدِيدٍ خِلافٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ.

وَظَاهِرُ كَلامْ الآكْثُورِ لا يُطَالِبُ بِثَمَنِ، كَوَّكِيلٍ، وَلا يُعَامَلُ صَغِيرٌ إلاَّ فِي مِثْلِ مَا يُعَامَلُ بِهِ مِثْلُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ الآثُــرَمُ: لا فِي نَحْوِ خَمْسَةِ دَرَاهِمَ، وَلِلْمُعْتَقِ بَعْضُهُ وَطَءُ أَمَةٍ مَلَكَهَا بِجُزْئِهِ الحُرِّ، والآصَحُ بِلا إذْنٍ، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

باب الوكالة

تَصِحُ مِمَّنِ يَصِيحُ تَصَرُّفُهُ بِنَفْسِهِ، وإلاَّ فَلا فَلَوْ وَكُلَّهُ فِي بَنِعِ مَا سَيَمْلِكُهُ أَوْ طَلاقِ مَنْ يَتَزَوْجُهَا لَمْ يَصِيحُ، إذْ الطَّـلاقُ لا يَمْلِكُهُ فِي الْحَالَ، ذَكَرَهُ الْأَرْجِيُّ.

وَذَكَرَّ غَيْرُهُ إِنْ قَالَ: إِنْ تَزَوُّجْتُ هَلِيهِ فَقَدْ وَكُلِّتُكَ فِي طَلاقِهَا، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا العَبْدَ فَقَدْ وَكُلّْتُكَ فِي عِنْقِهِ، صَــحُ، إِنْ قُلْنَا يَصِحُ تَعْلِيقُهُمَا عَلَى مِلْكِهمًا، وإلا فَلا.

وَقِيلَ: بَلَى، فَلا يَصِحُ تَركَيلُ فَاسِقِ فِي إيجَابِ نِكَاحِ، إلاَّ عَلَى رِوَايَةٍ^(۱)، وَفِي قَبُولِهِ وَجْهَانِ (م ١)^(٢). وَوَكَالَةُ مُمَيَّزٍ فِي طَلَاقٍ وَغَيْرٍهِ مَبْنِيُّ عَلَى صِحْتِهِ مِنْهُ، وَفِيهِ فِي الرِّعَايَةِ رِوَايَتَانِ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِلا إذْنِ، وَفِيهِ فِي الْمُذْهَبِ لِنَفْسِهِ رِوَايَتَان، وَيُصِحُ تَوْكِيلُ عَبْدِ غَيْرِهِ بِإذْن، وَفِيهِ فِي نِكَاحٍ بِلا إِذْن وَجْهَانَ^(٣). وَهُمَا فِي سَفِيهِ (م ٣)^(١)، وَلا يُعْتَبَرُ إِذْنَهُ فِيمَا يَمْلِكُهُ وَخُدَهُ، كَطَلَاقٍ، كَسَفِيهِ.

(١) تنبيه: قوله: (إلا على رواية).

يعني بها: رواية عدم اشتراط عدالة الوالي، على ما يأتي في باب أركان النكاح.

(٢) (مسألة – ١): قوله: (فلا يصحُّ توكيل فاسقٍ في إيجاب نكاحٍ إلاُّ على روايةٍ، وفي قبوله وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق، والرَّعاية الكبرى في النُّكاح:

أحدهما: يصحُّ قبوله النَّكاح لغيره بالوكالة، وهو الصُّحيح، واختاره أبو الخطَّاب وابن عقيلٍ، وابن عبدوسٍ في تذكرته.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: وهو القياس.

وقدُّمه في المغني، والكِافي.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أصحُّهما يصحُّ.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، اختاره الأكثر، منهم القاضي.

قال في التَّلخيص: اختاره أصحابنا إلاَّ ابن عقيل.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وصَحُّحه النَّاظم وغيره.

قال في الوجيز: ولا يوكُّل فاسقٌ في نكاح. انتهى.

وهذه المسألة بعينها ذكرها المصنّف في بابّ أركان النّكاح، فحصل التُّكرار.

(٣) (مسألة - ٢): (ويصحُّ توكيل عبد غيره بإذن، وفيه في نكاح بلا إذن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والرَّعايَّة الكبرى في النَّكاح، وَالفائق في صحَّة قبوله النَّكاح.

أحدهما: لا يصح التوكيل في الإيجاب ولا القبول.

قال الشَّارح: وَلَا يجوز توكيل العبد بغير إذن سيِّده، وهو ظاهر كلامه في الكافي، والمقنع، والوجيز.

وجزم به في التَّلخيص، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والقواعد الأصوليَّة.

والوجه الثَّاني: يصحُّان منه، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقيل: يصحُّ القبول دون الإيجاب، وهو ظاهر كلامه في المغني.

(٤) (مسألة – ٣): قوله: (وهما في سفيهٍ. انتهى.َ

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والرِّعاية الكبرى في النَّكاح.

أحلهما: يصحُّ أن يكون وكيلاً في الإيجاب، والقبول، اختاره ابن عقيل في تذكرته.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ فيهما، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وصحَّحه النَّاظم.

وجزم به في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم. وقبل: يصحُّ في قبول النَّكاح دون إيجابه.

قال في الرَّعاية الكبرى: قلت: إن قلنا يتزوَّج السُّفيه بغير إذن وليَّه فله أن يوكُّل ويتوكُّل في إيجابه وقبوله، وإلاَّ فلا. انتهى.

وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(ق): قولي الشافعي

وَهَلْ يَصِحُ أَنْ يُوكِّلَ إِنْسَانٌ عَبْدًا فِي شِرَاءٍ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّلِهِ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لا؟ روَايَتَان (م ٤)^(١).

وَكَذَا تَوْكِيلُهُ فِي شِرَاءً عَبْدٍ مِنْ سَيِّدِهِ غَيْر نَفْسِهِ (م ٥)(٢).

وَفِي الْمُفَنِيِّ: وَلَا يَتُوَكَّلُ مُكَاتَبٌ بلا جُعْلِ إلاَّ بِاذُن، ويَصِحُ أَنْ يَتَوَكَّلَ وَاجِدٌ لِلطُّوْل فِي قَبُول نِكَاحِ أَمَةٍ لِمُبَاحِ لَهُ، وَغَنِيًّ لِفَقِيرٍ فِي قَبُول زَكَاةٍ؛ لأَنْ سَلَبُهُمَا القَّدْرَةِ تُنْزِيهَا، وَيُوكِّلُ مُفْلِسٌ وَيَتَوَكَّلُ فِيمَا يُصِحَ مِنْـهُ، وَيُوكِّـلُ مُكَاتَبّ، ويُعُتَّبَرُ تَعْيِينُ الوَكِيل، قَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي مَسْأَلَةِ: تَصَدُّقُ بِالدُّيْنِ الَّذِي عَلَيْك.

وَيْنِي الانْتِصَارِ: لَوْ وَكُلَ زَيْدًا وَهُوَ لا يَعْرِفُهُ أَوْ لَمْ يَعْرَفُهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفُهُ أَوْ لَمْ يَعْرَفُهُ لَمْ يَعْرَفُهُ أَوْ لَمْ يَعْرَفُهُ لَمْ يَعْرَفُهُ لَا يَعْمَلُهُ عَلَى الْعَقَادِ وَتَعْرَفُهُ اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَقَادِ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّى الللّهُ عَلَّهُ عَلّ البَيْع باللَّهْظِ، والْمُعَاطَاةِ، كَذَا الوَكَالَةُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ: هَذَا ذَأْبُ شَيْخِنَا أَنْ يَحْمِلَ نَادِرَ كَلامِ أَحْمَدَ رضي الله عنه عَلَى أظهرِهِ ويَصْرِفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، والوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ لَفُظٍ رَوَايَةٌ وَنُصَحِّحُ الصَّحِيحَ.

قَالَ الْأَرْجِيُّ: يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ فِي المُذْهَبِ عَلَى هَذَا، لِثَلاَّ يَصِيرَ المُذْهَبُ رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَدَلَّ كَلامُ القَاضِي عَلَى انْعِقَادِهَا مَالَّ عَنْ بفِعل دَالُ كَبَيع.

و وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ فِيمَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَّارِ أَوْ خَيَّاطِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَكَالقَبُول، مُوقَّتَةً وَمُعَلَّقَةً بِشَرْطٍ، نَصَّ عَلَيْهِ. كَوَصِيَّةٍ وَإِبَاحَةِ أَكُلِ وَقَضَاءٍ وَإِمَارَةٍ، وَكَتَعْلِيقِ تَصَرُّف، وفِي عُيُونِ المَسَائِلِ فِسي تَعْلَيتِي وَقَـْف بِشَرْطِ: لا يَصِحُ تَعْلِيتُهُ تُوكِيل؛ لأنَّه عَلَّقَهُ بصِفَةٍ وَأَنَّهُ يَصِّحُ تَعْلِيقُ تَصَرُّفٍ.

وَتَيلَ: لا تَعْلِيقُ فَسْخِهَا فَوْرًا وَتَرَاخِيًا بِقُول.

والآصَحُ: وَفِعْلُ دَالٌ فِيمَا لا تَدْخُلُهُ نِيَابَةً، كَلْطِهَارِ وَلِعَانٍ وَيَمِينٍ وَشَهَادَةٍ وَعِبَادَةٍ بَدَنِيَّةٍ مَحْضَةٍ، وَمَعْصِيَةٍ، وَيَصِحُ: أُخْـرِجُ زَكَاةً مَالِي مِنْ مَالِك.

وَهِيَ عَفْلًا جَائِزًا، كَشَرِكَةٍ وَجَعَالَةٍ، تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ كَانَ قَالَ: كُلُمَا عَزَلْتُكَ فَقَدْ وَكُلْتُكَ، الْعَزَلَ بِكُلْمَا وَكُلْتُكَ،

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وهل يصحُّ أن يوكُّل إنسانٌ عبدًا في شراء نفسه من سيِّده بإذنه، وقيل: أو لا؟ روايتان). انتهى. وكذا حكاهما في المغني، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

وهما وجهان في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمقنع، والتَّلخيص، والشُّرح، والحاوي الكبير، والفائق، وغيرهم. إحداهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، جزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

وصحِّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وغيرهما، واختاره الشَّيخ، والشَّارح وابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيرهم. قال في الرُّعاية الكبرى: صحٌّ، في الأصحِّ.

قال في القواعد الأصوليَّة، الصُّحيح الصُّحَّة.

وقدُّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والمغني، وشرح ابن رزينٍ، والحلاصة، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ.

(٢) (مسألة – ٥): وقوله: (وكذا توكيله في شراء عبدٍ من سيَّده غير نفسه). انتهى.

قال في الرُّعاية الكبرى: احتمل وجهين:

إحداهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي وغيره.

وقدُّمه في المغنى وغيره، ونصره.

قال في الوجيز: ومن وكُل عبد غيره بإذن سيِّده صحَّ، فظاهره دخول هذه المسألة، وهو ظاهر بحث الشَّارح. والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، قدَّمه ابن رزين.

الفسروع - كتاب البيع

فَقَدْ عَزَلْتُكَ فَقَطْ، وَهِيَ الوَكَالَةُ الدُّوْرِيَّةُ، وَهُوَ فَسْخٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ، وَيِمَوْتِهِ وَحَجْرِ سَفَهٍ وَجُنُون، وَفِيهِ وَجْــة، وَإِفْـرَارُهُ عَلَـى مُوكّلِهِ بِقَبْضِ مَا وُكُلَ فِيهِ، وَلَوْ كَانْ وَكِيلاً فِي خُصُومَةٍ، وَكَذَا شَرِكَةٌ وَمُضَارَبَةٌ، وَلا تَبْطُلُ وَكَالَّةٌ بِإِغْمَاءٍ وَطَلاقٍ، وَلا بِسُكْرٍ، فَإِنْ فَسَقَ بِهِ بَطَلَتْ فِيمَا يُنَافِيهِ، وَخُرِيَّةٌ عَبْدِ غَيْرٍو.

وَ فِي جَحْدِهَا مِنْ أَحَدِهِمَا.

وَقِيلَ: عَمْدًا، وَبَيْعِ عَبْدِهِ وَحُرَّيَّتُهُ، وَبَيْعِ عَبْدِ غَيْرِهِ وَتَعَدَّي وَكِيلٍ، كَلْبْسِ ثَوْبٍ، وَجْهَان (م ٢، ١٠)(١).

(۱) (مسألة - ٦ - ١٠): قوله: (وفي جحدها من أحدهما، وقيل: عمدًا، وبيع عبده وحرّيّته، وبيسع عبد غيره، وتعدّي وكيل، كلبس ثوبه، وجهان). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل أطلق فيها الخلاف.

(المسألة الأولى - ٦): لو جحد الموكّل أو الوكيل الوكالة فهل هو عزلٌ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم:

أحدهما: تبطل الوكالة، اختاره ابن عبدوس فيما إذا جحد التوكيل.

والوجه الثَّاني: لا تبطل، جزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما قطع به في التَّلخيص، وقيل: تبطل إن تعمُّـــد الجحــد، وإلاَّ فــلا، وهــو قويٌّ، وعند المصنّف أنَّ الخلاف المطلق جارٍ فيه وفي غيره، وهذا القول طريقةٌ.

(المسألة الثَّانية – ٧): لو وكُل عبده ثمُّ أعتقه فهل تبطل الوكالة أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والنَّظم، والرَّعاية الصُّغرى، والحساويين، وشـرح ابـن منجًا، وغيرهم.

أحدهما: لا تبطل، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشَّرح، والتَّصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الكافي، وشرح ابن رزينٍ، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تبطل، قدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

(المسألة الثَّالثة – ٨): لو وكُل عبده ثمَّ باعه فالحكم فيها كالَّتي قبلها خلافًا ومذهبًــا، قالـه الشَّـيخ الموفَّـق، والشّـارح، والمصنّـف، وغيرهم.

قلت: يترجُّه أن تبطل فيما إذا باعه دون ما إذا أعتقه.

وقال في الرَّعاية الكبرى:

قلت: أو وهبه أو كاتبه، يعني أنَّه كبيعه، وقدَّم البطلان هنا كما قدَّمه في الَّتي قبلها.

(المسألة الرَّابعة – ٩): لو وكُل عبد غيره فياعه سيَّده فهل تبطل الوكالة أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالحكم في بيع عبده بعد توكيله، خلافًا ومذهبًا، قاله الشَّيخ أيضًا، والشَّارح، والمصنّف، وغيرهم.

فائدة: لو وكل عبد غيره بإذن سيده ثم عتق، لم ينعزل، قاله في الرعاية الكبرى.

وجزم به في المغني وغيره.

قلت: يتوجه البطلان، ولم يذكر المصنف هذه المسالة.

(المسألة الخامسة – ١٠): لو تعدَّى الوكيل فلبس النُّوب ونحوه، فهل تبطل الوكالة وينعزل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعاية الكبرى، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرِهم.

أحدهما: لا تبطل بذلك، وهو الصّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمغـني، والكـافي، والمقنـم، والتّلخيص، والشّرح، وشرح ابن منجًا وابن رزين، والوجيز، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في القاعدة الخامسَةُ والأربعين: والمشهور أنَّها لا تنفسخ.

قال في الرَّعاية الصُّغرى: نفذ تصرُّفه، في الأصحِّ. انتهى.

وذلك لأنَّ الوكالة إذنَّ في التَّصرُف مع الاستثمان، فإذا زال أحدهما لم يزل الآخر.

(ش): الإمام الشافعي

وَبِالرِّدُّةِ فِيهِ الجِّلافُ وَكَذَا تَوْكِيلُهُ (١) (م ١١، ١٤) (١).

والوجه الثّاني: تبطل الوكالة، حكاه ابن عقيلٍ في نظريّاته وغيره.

وجزم به القاضى في خلافه.

وقال في المستوعب ومن تابعه: أطلق أبو الخطَّاب القول بأنَّها لا تبطل بتعدِّي الوكيل فيما وكُل فيه. وهذا فيه تفصيـلٌ، وملخَّصـه أنَّه إن أتلف بتعدِّيه عين ما وكُل فيه بطلت الوكالة، وإن كان عين ما تعدُّى فيه باقيةٌ لم تبطل. انتهى.

وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المغنى، والشَّارح، والمصنَّف، وغيرهم.

قلت: وهو مراد أبي الخطَّاب وغيره، والذي يظهر أنَّ هذا محلُّ وفاق.

وقال في القاعدة الخامسة، والأربعين: وظاهر كلام كثير من الأصحاّب أنَّ المخالفة من الوكيل تقتضي فسماد الوكالـة لا بطلانهما، فيفسد العقد ويصير متصرَّفًا بمجرَّد الإذن. انتهى.

(١) تنبيه: يحتمل أن يكون مراده بقوله: (وبالرَّدَّة فيه الخلاف وكذا توكيله) الخلاف الَّـذي تقدَّم قريبًـا في كلامـه، وأطلقـه، وهــو ظاهر عبارته، لكن يشكل على هذا كون الأصحاب جعلوا المسألة الثَّانية والثَّالثة مبنيَّتان على تصرُّف المرتدَّ، والمذهب أنَّه ممنوعٌ، قدَّمــه المصنّف وغيره في بابه، واختاره الشَّيخ الموقَّق وغيره.

وقال ابن منجًا: إنَّ المذهب الوقف، فحينتذِ يبقى في إطلاقه الخلاف نظرٌ ظاهرٌ، لكونه قــدُم في بــاب المرتــدٌ منعــه مــن التُصــرُف، وأطلق الخلاف هنا، ويحتمل أن يريد بقوله الخلاف، الخلاف الَّذي في تصرُف المرتدُ، وهو الصّواب.

ويقوّيه كلامه في المغني وغيره، لما ذكروا ذلك وأحالوه على صحّة تصرُفه وعدمها، وأيضًا لو أراد الخلاف الَّذي قبله لقال: (وكنذا الرَّة وتوكيله) لكن يردُّ على هذه المسألة الأولى، فإنها ليست مبنيَّة على ذلك، فيما يظهر؛ لأنهم لم يذكروها، أو يقال: هي داخلة في ذلك؛ لأنّه إذا كان ممنوعًا من التصرُف في ماله فغيره بطريق أولى، فعلى ما اخترناه إنّما قصد حكاية الخلاف وإحالة الصّحيح على الأصل، كما هي عادته، لا أنّه قصد إطلاق الخلاف، وهذا أيضًا صحيح، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١١ - ١٤): قوله: (وبالرُّدَّة فيه الخلاف، وكذا توكيله). انتهى.

اشتمل كلامه على أربع مسائل:

(المسألة الأولى - ١١): هل تبطل الوكالة بردَّة الوكيل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا تبطل، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشُّرح، والتَّصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما.

قال في الفصول، والمستوعب، والتَّلخيص، وغيرهم: لا تبطل الوكالة بردَّة الوكيل وإن لحق بدار الحرب، وقدَّمه ابن رزين. والوجه الثَّاني: تبطل.

(المسألة الثَّانية - ١٧): هل تبطل بردَّة المركّل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه من تقدُّم في المسألة الَّتي قبلها.

أحدهما: تبطل، وهو الصَّحيح.

قال في الفصول، والمستوعب، والتَّلخيص، وغيرهم: هل ينعزل الوكيل بردَّة الموكّل؟ على وجهـين، أصلهمـا هـل ينقطـع ملكــه وتصرُّفه أو يكون موقوفًا. انتهى.

قال في المغنى، والشُّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم: لو ارتدُّ الموكَّل لم تبطل الوكالة فيما لـــه التَّصــرُف فيــه، فأمَّـا الوكيــل في مالــه فينبني على تصرُّف نفسه، فإن قلنا يصحُّ تصرُّفه لم يبطل توكيله، وإن قلنا: هو موقوف، فوكالته موقوفة، وإن قلنا: يبطل تصرف، بطــل توكيله. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يبطل، بناءً على صحَّة تصرُّف الموكّل بعد ردَّته، والصَّحيح من المذهب منعه من التَّصرُّف.

(المسألة الثَّالثة – ١٣): لو وكُّله ثمَّ ارتدًا معًا فهل تبطل أم لا؟

أطلق الخلاف، واعلم أنَّ كلاًّ منهما يعطى حكمه لو انفرد بالردَّة كما تقدُّم.

(المسألة الرَّابعة - ١٤): توكيله في ردَّته هل يصحُّ أم لا؟

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ بِتَعَدَّيهِ صَارَ ضَامِنًا، فَإِذَا تَصَرُّفَ كَمَا قَالَ مُوَكَّلَهُ بَرِئَ بِقَبْضِهِ العِوض، فَإِنْ رُدُّ بِعَيْسِ صَارَ مَضْمُونًا، وَيَبْطُلُ بِتَلَفِ العَيْن، وَدَفْعِهِ عِوْضًا لَمْ يُؤَمِّرْ بِهِ، وَاقْتِرَاضُهُ كَتَلَفِهِ، وَلَوْ عُزِلْ عَوْضَهُ.

وَهَلَ يَنْعَزِلُ قَبَلَ عِلْمِهِ بِعَزْلِهِ؟ اخْتَارَهُ الآكْثَرُ: وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنْــهُ أَشْـَهَرُ أَمْ لا يَصِــحُ؟ فِيـهِ رِوَايَتَــانِ (م ١٥)(١)، وَيَشْبَنِـيَ تَلَيْهِمَا تَضْمِينُهُ.

وَقَالَ: شَيْخُنَا: لا يَضْمَنُ؛ لأنَّه لَمْ يُفَرِّطْ.

وَقَالَ فِي تَضْمِينِ مُشْتَرِ لَمْ يَعْلَمُ الْأَجْرَةَ: نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ رضي الله عنه.

وَاخْتَارَ أَنْهُ لا يَضْمَنُ، وَإِذَا ضَمِنَ رَجَعَ عَلَى الغَّارُ، فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ، وَذَكَرَ وَجْهَا: يَنْعَزِلُ بِالمَوْتِ لا بِالعَزْلِ. (و هـــ م) قَالَ شَيْخُنَا. لَوْ بَاعَ أَوْ تَصَرُّفُ فَادَّعَى أَنْهُ عَزَلَهُ قَبْلُهُ لَمْ يُقْبَلْ، فَلَوْ أَقَامَ بِهِ بَيْنَةً بِبَلَدِ آخَرَ وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمَ فَإِنْ لَمْ يَنْعَـزِلُ قَبْلُ العِلْمِ مَعَ تُصَرُّفُهُ، وإلا كَانْ حُكْمًا عَلَى الغَافِبِ، وَلَوْ حَكَمَ قَبْلَ هَذَا الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ حَاكِمُ لاَ يَرَى عَزْلَهُ قَبْلَ العِلْمِ، فَإِنْ كَانَ خُكْمًا عَلَى الغَافِبِ، وَلَوْ حَكَمَ قَبْلَ هَذَا الحُكْمِ بِالصَّحَّةِ حَاكِمُ لاَ يَرَى عَزْلُهُ قَبْلَ العِلْمِ، فَإِنْ كَانَ خُكْمًا الْعَلْمِ بَالْ العَزْلِ قَبْلَ العِلْمَ، فَلَا كَانَ غُلْمَ بَاللَّ إِلَى عَزَلُهُ قَبْلَ العَلْمَ بِلَا العَلْمَ بَاللَّهُ وَلَوْ عَلَى الْعَلْمَ بَاللَّهُ وَلَا يَعْدَلُهُ مَوْدُودٌ، وإلا وَجُودُهُ كَمَدَهِ. وَقَبْضُ الثَّانِي إِذَا لَمْ يَعْلَمُ بِأَنْ العَزْلُ قَبْلُ عَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمُ بَاللَّاقِ وَاللَّهُ عَبْلُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمَ عَلَيْهُ وَلَكَ مَا لَهُا عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ بَلُقُولُ الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ بَلِي الْعَلَى الْعَلْمَ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى عَلَى عَلْمَ اللّهُ الْعُلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَمُ عَلَى عَلَى الْمُؤْلِقُ الْعِلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَمْ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى عَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلَى الْعِلَا عَلَى الْعَلَم

َ وَمَنْ قِيلَ لَهُ: اشْتَر كَذَا بَيْنَنَا، فَقَالَ:َ نَعَمْ، ثُمَّمْ قَالَ لآخَرَ: نَعَمْ، فَقَدَّ عَزَلَ نَفْسَهُ، فَيَكُونُ لَسهُ وَلِلشَّانِي، وَيَيْطُـلُ فِي طَـلاق زَوْجَتِه بِوَطْنِهِ، عَلَى الآصَحَ، وَفِيهِ بِقُبْلَةٍ خِلافٌ، كَرَجْعَةٍ، وَعِتْقِ عَبْدٍ بِتَدْبِيرِهِ وَكِتَابَتِهِ وَدَلالَــةِ رُجُوعِـهِ^(١) لا بِبَيْهِـهِ فَاسِــدًا أَوْ

= أطلق الخلاف، هذا ظاهر عبارته، فعلى هذا يكون الخلاف فيه مبنيًّا على صحَّة تصرُّفه حال ردَّته وعدمها.

قال في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم: إن حكوا الخلاف في ارتدادٍ كما تقدّم، وإن وكّل في حال ردّت ففيـه الوجــوه الثّلاثة. انتهى.

والصَّحيح من المذهب أنَّه لا يصحُّ.

(۱) (مسألة – ۱۵): قوله: (وهل ينعزل قبل علمه بعزله؟ اختاره الأكثر، وذكر شيخنا أنّه أشهر، أم لا [يصحعُ؟] فيـه روايتــان).

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمعني، والكافي، والمقنع، والتَّلخيص، والحُرَّر، والشَّرح، والرَّعاية الكبرى، والفائق، وشرح ابن رزينٍ وشرح المجد وشرح المحرَّر، وغيرهم:

أحداهما: ينعزل، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ.

قال في المذهب ومسبوك الذُّهب: انعزل، في أصحُّ الرُّوايتين، وصحَّحه في الخلاصة.

واختاره أبو الخطَّاب، والشُّريف وابن عقيلٍ، وغيرهم.

قال المصنّف هنا: اختاره الأكثر.

قال القاضي: هذا أشبه بأصول المذهب، وقياسٌ لقولنا إذا كان الخيار لهما كان لأحدهما الفسخ من غير حضور الآخر.

وجزم به في الوجيز، والمنوّر ونهاية ابن رزينٍ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا ينعزل، نصُّ عليها في رواية ابن منصورٍ وجعفر بن محمَّدٍ وابي الحارث، وصحَّحه في النَّظم.

وقدُّمه في الرُّعاية الصُّغرى، والحاويين.

قلت: وهو الصُواب.

وقال القاضي: محلُّ الرَّوايتين فيما إذا كان الموكَّل فيه باقيًا في ملك الموكّل، أمَّا إن أخرجه عن ملكه بعتقٍ أو بيع انفسخت الوكالــة وجزم به.

قلت: وهو قويُّ.

(۲) **تنبيهات: الأوَّ**ل: قوله: (ويبطل في طلاق زوجته بوطئه، على الأصحَّ، وفيه بقبلةٍ خلافٌ، كرجعةٍ وعتق عبدٍ بتدبــيره وكتابتــه ودلالة رجوعه). انتهى.

أحال المصنّف الخلاف في القبلة في إبطال الوكالة على الخلاف في القبلة في حصول الرَّجعة بها، والصَّحيح من المذهب عدم=

سُكْنَاهُ، وَلَهُ التُّوكِيلُ إِنْ جَعَلَهُ لَهُ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، كَمَا لا يُبَاشِرُهُ مِثْلُهُ أَوْ يَعْجِزُ عَنْهُ.

وَقِيلَ. فِي زَائِدٍ عَنْ عَمَلِهِ، أَوْ قِيلَ لَهُ: اصَٰنَعْ أَوْ تَصَرَّفْ كَيْفَ شِئْت، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَلَعَلُّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ يَسْتَنِيبُ نَائِبًــا فِي الحَجِّ لِمَرَض، (هـ ش).

، بيعر عن الله عنه الله عنه الله الله عنه الله عنه الله عنه الله وكذا حاكِمٌ وَوَصِيٌّ وَمُضَارِبٌ وَوَلِيٍّ فِي نِكَاحٍ غَيْرٍ مُجْبَرٍ (١). وَيَتَعَيِّنُ أَمِينٌ إِلاَّ مَعِ تَعْيِينِ مُوكُلٍ، وَإِنْ مَنْعَهُ فَلا، وكذا حَاكِمٌ وَوَصِيٍّ وَمُضَارِبٌ وَوَلِيٍّ فِي نِكَاحٍ غَيْرٍ مُجْبَرٍ (١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَوَكُلْ عَنْكَ وَكِيلٌ وَكِيلِهِ.

وَقِيلَ: وَوَكُلْ عَنِّي، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَانِ (م ١٦)(٢)، والآصَحُ: لَهُ عَزْلُ وَكِيلِ وَكِيلِهِ، وَكَذَا: أَوْصِ إِلَى مَنْ يَكُونُ وَصِيًّا

لِي.

. وَذَكَرَ الآرَجِيُّ اخْتِمَالاً: لا يَصِحُّ، لِمَدَمِ إذْنِ المُوصِي حِينَ إمْضَاءِ الوَصِيَّةِ، وَلا يُوصِي الوَكِيــلُ مُطْلَقًا، وَعَلَى مَا فِي التَّعْلِيق، والمُغْنِي، وَغَيْرهِمَا.

وَإِنْ اسْتَنَابَ حَاكِمٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَذْهَبِهِ إِنْ كَانَ لِكَوْنِهِ أَرْجَحَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وإلاَّ لَمْ تَصِحُّ الاسْتِنَابَةُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا رضي الله عنه، وَيَتَوَجَّهُ أَنْهُ يَجُورُ الاسْتِنَابَةُ إِذَا لَمْ يُمْنَعْ إِنْ جَانَ لَهُ الْحَكْمُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْلِيدِ غَيْرِ إِمَامِهِ، وإلاَّ انْبَنَى عَلَى أَنْهُ هَلْ يَسْتَنِيبَ فِيمَا لا يَمْلِكُهُ، كَتَوكِيلٍ مُسْلِم ذِمْبًا فِي شِرَاء خَمْرٍ، وَأَنْهُ نَائِبُ الْمُسْتَنِيبِ أَوْ الآوَلُ.

وَيَجُوزُ النُّوكِيلُ فِي الخُصُومَةِ، يُرْوَى عَنْ عَلِيٌّ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

وَلَيْسَ لِوَكِيلِ فِي خُصُومَةٍ قَبْضٌ وَلا إِفْرَارٌ عَلَى مُوكَّلِهِ، مُطْلَقًا نَصُّ عَلَيْهِ.

=حصول الرَّجعة بها، فكذا الصُّحيح من المذهب لا تبطل الوكالة في طلاقها بتقبيلها.

والذي يظهر أنَّ قوله: (وعتق عَبد بتدبيره...) إلى آخره معطوفٌ على قوله في طلاق زوجته من قوله: (وتبطـــل في طــلاق زوجتــه بوطئه على الأصحّ) لا على قوله: (كرجعة) إذ الصّحيح من المذهب بطلان الوكالة في العتق بالتّدبير، والكتابة.

وكذلك دلالة الحال على رجوعه، وتقديره وتبطل الوكالة في طلاق زوجته بوطئه وعتق عبده بتدبيره، يعني تبطل الوكالة في عتـــق عبده بتدبيره على الأصحّ، كالوطء، واللّه أعلم.

(١) الثَّاني: قول المصنَّف هنا: وله التُّوكيل إن جعله له.

وعنه: مطلقًا.

ثمُّ قوله: (وكذا حاكم ووصيٌّ ومضارب ووليٌّ في نكاح غير مجبر) انتهى.

فقدًم هناك أنَّ له الوكالة إذا كان غير مجبر من غير إذن، فحصل التَّناقض، والمعتمد على سا قال ه في بــاب أركــان النَّكــاح، وهــو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقد حرَّرت ذلك في الإنصَّاف.

الثَّالث: قوله: (ووليٌّ في نكاح في غير مجبر) الأحسن في العبارة أن يقــول: ووليٌّ غــير مجــبر في نكــاح فالظّـاهر أنَّ في كلامــه تقديمًــا وتأخيرًا وزيادةً.

(٢) (مسألة – ١٦): قوله: (ووكُّل عنك وكيل وكيله. وقيل: ووكُّل عنِّي وإن أطلق ذلك فوجهان). انتهي.

يعني: إذا قال: وكُل، ولم يقلِّ: عنك، ولا: عنِّي، فهل يكون وكيل الموكِّل أو وكيل الوكيل؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في التَّلخيص، والرَّعاية.

أحدهما: يكون وكيلاً للموكّل، وهو الصّحيح، جزم به في المغني، والكافي، والشّرح، وشرح ابـــن رزيــن، وقواعــد ابــن رجـــــو في القاعدة الحادية، والسّتين، وهو الصّواب.

والوجه الثَّاني: يكون وكيلاً للوكيل.

قلت: وهو بعيدٌ.

كَإِفْرَارِهِ عَلَيْهِ بِقَوْدٍ وَقَلْفٍ، وَكَالُولِيِّ، وَلِهَذَا لا يَصِحُ مِنْهُمَا يَمِينٌ. وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَفِيهِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ (م ١٧)(١٠.

وَلَهُ إِثْبَاتُ وَكَالَتِهِ مَعَ غَيْبَةٍ مُوكَلِّهِ، فِي الأَصَحُّ.

وَإِنْ قَالَ: أَجِبْ خَصْنِي عَنِّي، أُخْتُمِلَّ كَخُصُومَةٍ، وَاخْتُمِلَّ بُطْلانُهَا (م ١٨)(٢).

وَلَا يَصِحُ مِنَّنْ عَلِمَ ظُلْمَ مُوكِّلِهِ فِي الْخُصُومَةِ، قَالَهُ فِي الْفُنُون.

فَظَاهِرُهُ: يَصِيحُ إِذَا لَمْ يَعْلَمُ، فَلَوْ ظَنَّ ظُلْمَهُ جَازَ، وَيَتَوَّجُّهُ الْمُنْمُ، وَمَعَ الشُّكُّ يَتُوجُّهُ الْحَبْمَالان

وَلْمَلِّ الْجَوَازَ أَوْلَى، كَالظُّنَّ، فَإِنَّ الْجَوَازَ فِيهِ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ يَجُزُ الْحُكُمُ مَعَ الرَّبَيَّةِ فِي البَّيِّنَةِ.

وَقَالَ القَاضِي فِي قوله تعالى: ﴿ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥] يَدُكُ عَلَى أَنْهُ لا يَجُوزُ لِلَّحَدِ أَنْ يُخَاصِمَ عَنْ غَيْرِهِ فِي إِثْبَاتِ حَقَّ أَوْ نَفْيهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِم بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ، وَكُلَا فِي الْمُغْنِي فِي الصُّلْحِ عَنِ الْمُنْكِرِ يُشْتَرَطُ أَنْ يُعْلَمُ صِدَقُ الْمُدْعِي، فَلا تَحِلُ دَعْوَى مَا لَمْ يُعْلَمْ ثُبُوتُهُ، وَجَزَمَ ابْنُ البَّنَاء فِي تَعْلِيقِهِ أَنَّهُ وَكِيلٌ فِي الْقَبْضِ؛ لأنَّه مَسْأَمُورٌ بِقَطْعِ الْحُصُومَةِ، وَلا تَفْقَطِعُ إِلاَ بِهِ، وَإِنْ وَكُلَهُ فِي الْقَبْضِ فَفِي حُصُومَةٍ وَجْهَان (م 19) (٣٠).

وَفِي الوَسِيلَةِ: لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الوَكِيلِ عَلَى مُوكَّلِهِ بِحَالِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَيُقْبَلُ إِفْرَارُهُ بِعَيْبٍ فِيمَا بَاعَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ وَاخْتَارَهُ الشَّلِيخُ: لا، فَلا يَرُدُهُ عَلَى مُوكِّلِهِ.

وَإِنْ رُدَّ بِنُكُولِهِ فَفِي رَدُّهِ عَلَى مُوكِّلِهِ وَجُهَانِ (م ٢٠)(١).

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (وليس لوكيل في خصومة قبضٌ ولا إقرارٌ على موكّله، مطلقًا، نصُّ عليه، كإقراره عليه بقودٍ وقــذفو، وكالوليّ ولهذا لا يصحُّ منهما يمينٌ، وإن أذن له ففيه منعٌ وتسليمٌ). انتهى.

ليس هذا المنع، والتُّسليم عائدًا إلى الإقرار على الموكِّل إذا أذن له، لأنَّ المسألة ذكرها المصِنَّف وتكلُّمنا عليها، على ما يأتي.

والظَّاهر: أنَّه أراد اليمين إذا أذن له فيها، ولكنَّ المذهب وعليه الأصحاب أنَّه لا يصحُّ التَّوكيل في اليمين.

وقطع به المصنّف وغيره.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وإن قال: أجب خصمي عنّي، احتمل أنَّها كخصومةٍ، واحتمل بطلانها). انتهى.

قلت: الصُّواب في ذلك الرُّجوع إلى القرائن، فإن دلَّت على شيء كان، وإلاَّ فهي إلى الخصومة أقرب.

(٣) (مسألة – ١٩): قوله: (وإن وكُّله في القبض فغي خصومةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والمحرَّر، وشرحه، والفائق، وغيرهم.

أحلهما: يكون وكيسلاً في الخصومة، وهـو الصُّحيـح، جـزم بـه في الوجـيز وغـيره، وصحُّحـه في التَّصحيـح وتصحيـح الحـرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم، وإليه ميل صاحب المغني، والشُّرح.

والوجه الثَّاني: لا يكون وكيلاً في الخصومة.

وقال الشّيخ الموفّق والشّارح: ويحتمل إن كان الموكّل عالمًا بجحد من عليه الحقُّ أو مطلـه كـان توكيـلاً في تثبيتـه، والخصومـة فيـه، لعلمه بوقوف القبض عليه، وإلاّ فلا. انتهى.

وهو قويٌّ جدًّا، بل هو الصُّواب، ويزاد في ذلك الرُّجوع إلى القرائن، والعرف، واللَّه أعلم.

(٤) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن ردُّ بنكوله ففي ردُّه على موكَّله وجهان). انتهى.

يعني إذا باع شيئًا بطريق الوكالة فادَّعى عليه بعيب وقلنا يقبل إقراره وتوجَّهت عليه اليمين ونكل عنها وردَّ عليه لنكوله فهل يــردُّ على الموكّل؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يردُّ على موكّله.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يردُّ عليه بل على الموكّل. تنبية): قوله: (ويعتبر لصحَّة عقد نكاحٍ فقط تسميه موكّل، ذكره في الانتصار، والمنتخب، والمغنى. انتهى.

سيأتي في اركان النَّكاح أنَّ المصنّف أطلق الخلاف في هذه المسألة وعزاه إلى التَّرغيب، ويأتي تحريرها هناك.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتـــان

وَإِنْ وَكُلِّ اثْنَيْنِ لَمْ يَنْفَرِدُ وَاحِدٌ بلا إِذْنِ.

وَقِيلَ: إِنْ وَكُلَّهُمَا فِي خُصُومَةٍ انْفَرَدَ، لِلْعُرْفِ.

فُصلُ

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِكُلِّ تَصَرُّفٍ وَكُلِّ فِيهِ.

وَعَنْهُ: قَوْلُ مُوَكِّلِهِ فِي النُّكَاحِ، لِاعْتِبَارِ النِّيِّنَةِ فِيهِ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَذَكَرُهُ فِي التَّرْخِيبِ عَنْ أَصْخَابِنَا كَأَصَٰلِ الوَكَالَةِ، وَيَخْلِفُ مَعَ تَّصَرُّف لَوْ بَاشَرَهُ شُرعَتْ اليَمِينُ فِيهِ، فَلا يُقْبَلُ قَوْلُـهُ فِي دَفْع المَال إِلَى غَيْر رَبِّهِ، وَإطْلاقُهُمْ: وَلا فِي صَرْفِهِ فِي وُجُوهٍ عُيِّنَتْ لَهُ مِنْ أُجْرَةٍ لَزمَتْهُ، وَذَكَرَهُ الآمِدِيُّ البَغْدَادِيُّ، وَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ لَا يَلْزَمُ وَكِيلَهُ نِصَافُ مَهْرِ إِلاَّ بشَرْطٍ، لِتَعَلَّق حُقُوق العَقْدِ بالمُوكَل.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ، كَضَمَان [وَكِيلً] فِيَ الشَّرَاء بالثُّمَن وَفَرَّقَ الشَّيْخُ بأنَّهُ مَقْصُودُ البَافِع، والعَادَةُ تَعْجيلُهُ وَأَخْــٰذُهُ مِمَّـنَ تَوَلَّـى الشُّرَاءَ، وَمِثْلُهُ إِنَّكَارُ مُوكَّلِهِ وَكَالَتَهُ، فَلا يَحْلِفُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ الوَكِيلُ فِي الاقْتِرَاضِ وَيَلْزَمُ مُوكَلِّهُ طَلاقُهَا، فِي المُنْصُوصِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَ: بِعْنَه، أَوْ قَالَ: وَقَبُضْت ثَمَنُهُ قُبِلَ قَوْلِ مُوَكِّلِهِ، وَيُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ عَقْدِ نِكَاحٍ فَقَطْ تَسْسِمِيَّةُ مُوكِّلِ، ذَكَرَهُ فِي الانتِصَار، والمُنتَخَب، والمغنِي

وَلَوْ أَنْكَرَ مُوَكَّلُهُ وَكَالَتُهُ فِي بَيْعٍ وَصَدَّقَ بَاثِعٌ بِهَا لَزِمَ وَكِيلَهُ، فِي ظَاهِرِ كَلامِ الشَّيْخِ، وَظَاهِرِ كَـلامِ غَيْرِهِ كَمَهْرٍ، أَوْ لا يَلْزَمُهُ لِعَدَم تَفْرِيطِهِ هُنَا بِتَوْلَةِ البَيِّنَةِ، وَهُوَ أَظْهَرُ (مَ ٢١) (١٠.

. وَلَيْسَ ۚ لِوَكِيْلَ ۚ فِي بَيْعٍ تَقْلِيبُهُ عَلَى مُشْتَرِ إِلاَّ بِحَضْرَتِهِ، وإلاَّ ضَمِنَ، ذَكَرَهُ فِي النَّوَادِرِ، وَيَتَوَجَّهُ العُرْفُ، وَلا بَيْعُهُ بِبَلَدِ آخَرَ، فِي الآصَحِّ فَيَضْمَنُ، وَيَصِحُّ [وَمَعَ] مُؤْنَةِ نَقْلٍ: لا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَلا قَبْضُ ثَمَنِهِ، وَإِنْ تَعَدَّرَ قَبْضُــهُ لَـمْ يَلْزَمْـهُ شَـيْءً، كَظْهُور مَبيعِهِ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيبًا كَحَاكِم وَأَمِينَةٍ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والْمُحَرِّر: يَمْلِكُهُ بِقَرينَةٍ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، فَلا يُسَلِّمُهُ قَبْلَهُ، وَكَذَا وَكِيلٌ فِي شِرَاءٍ فِي قَبْضِ مَبِيعٍ، وَإِنْ أَخْرَ تَسْلِيمَ ثَمَنِهِ بِـلا عُـذْرٍ ضَمِنَـهُ، فِي

وَحُقُونَ العَقْدِ مُتَعَلِّقَةً بِمُوَكِّلٍ؛ لأنَّه لا يَنْتِقُ قَرِيبُ وَكِيلِ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: إنْ اشْتَرَى وَكِيلٌ فِي شِرَاء فِي الذُّمَّةِ فَكَضَامِنٍ.

وَقَالَ شَيْخَنَا فِيمَنْ وُكُلِّ فِي بَيْعِ أَنْ شِرَاءٍ، أوِ اسْتِتْجَارٍ، فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مُوّكَلَةُ فِي العَقْدِ فَضَامِنّ، وإلاّ فَرِوَايْتَانِ، وَأَنْ ظَاهِرَ الَمَدْهَبِ يُضَمِّنَّهُ (وَ هـ ش).

قَالَ: وَمِثْلُهُ الوكِيلُ فِي الإقْرَاض، وَلَيْسَ لَهُ البَيْعُ مِنْ نَفْسِهِ، وَيَجُوزُ بإذْنِسهِ وَتَوْلِيَـةُ طَرَفَيْهِ، فِي الآصَـحُ فِيهمَـا، كَسَأَبِ الصَّغِير، وَكَذَا تَوْكِيلُهُ فِي بَيْعِهِ وَآخَرَ فِي شِرَائِهِ، وَمِثْلُهُ نِكَاحٌ وَدَعْوَى.

وَقُالَ الآزَجِيُّ فِي الدَّعْوَى: الَّذِي يَقَعُ الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ: لا يَصِحُّ، لِلتَّصْادُ.

وَفِي وَلَٰذِهِ وَوَالِدِهِ. وَمُكَاتَبِهِ وَجُهَان (م ٢٢)(٢).

قلت: الصُّواب ما قال المصنِّف أنَّه أظهر.

(٢) (مسألة – ٢٢): قوله: (وفي ولده ووالده ومكاتبه وجهان). انتهى.

وهما احتمىالان مطلقان في الهداية، وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والتَّلخيص، والحرَّر، والرَّعاية الصُّغري، والحاويين، والفائق، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ، فهو كشراء الوكيل من نفسه، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

⁽١) (مسألة – ٢١): قوله: (ولو أنكر موكّله وكالته في بيع وصدّق بائعٌ بها لزم وكيله، في ظاهر كلام الشّيخ، وظاهر كسلام غـيره كمهر، أو لا يلزمه، لعدم تفريطه هنا بترك البيِّنة، وهو أظهر). انتهى.

وَذَكَرَ الْأَزَجِيُّ الخِلافَ فِي الْأُخُوَّةِ، والْآقَارِبِ.

وَعَنهُ: يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ إِذَا زَادَ ثَمَنُهُ فِي النَّدَاءُ.

وَقِيلَ: أَوْ وَكُلُّ بَاثِعًا، وَهُوَ ظَاهِرُ رَوَايَةٍ حَنْبَل.

ويين بمر رس بَيْسِهُ وَحَلَى الْمُرْدِقِيْرِ مَبْهِيْنِ وَقِيلَ: هُمَا، وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ اخْتِمَالًا: لا يُعْتَبَرَانِ، لِأَنْ دِينَهُ وَآمَانَتُهُ تَحْمِلُهُ عَلَى الحَقّ، وَرُبَّمَـا زَادَ، وَكَـٰذَا شِـرَاؤُهُ لَـهُ مِـنْ نَفْسِهِ، وَكَذَا حَاكِمٌ وَأَمِينُهُ وَنَاظِرٌ وَوَصِيٍّ وَمُضَارِبٍ، وَلِعَبْدِهِ وَغَرِيمِهِ عِنْقُ نَفْسِهِ وَإِبْرَاؤُهَا بِوَكَالَتِهِ الخَاصَّةِ لا بِالعَامَّةِ.

وَنْفِهِ قُولُا، وَهُوَ مَغْنَى مَا جَزَمَ بِهِ الْآرَجِيُّ، كَنْبِع وَكِيلٍ مِنْ نَفْسِهِ. وَفَرَّقَ الآرَجِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصَدَّقَ بِهِ، بِأَنَّ. إطْلاقَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى إعْطَاءِ الغَيْرِ؛ لأنّه مِنَ التَّفَعُّلِ، وَتَوْكِيلُ زَوْجَةٍ فِـي طَـلاقٍ وَفَرَّقَ الآرَجِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصَدَّقَ بِهِ، بِأَنَّ. إطْلاقَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى إعْطَاءِ الغَيْرِ؛ لأنّه مِنَ التَّفَعُّلِ، وَتَوْكِيلُ زَوْجَةٍ فِـي طَـلاقٍ كُعَبْدِهِ فِي عِتْق.

وَلا يَجُوزُ لَهُ شِرَاءُ مَعِيبٍ، فَإِنْ فَعَلَ عَالِمًا لَزِمَهُ مَا لَمْ يَرْضَهُ مُوكِّلُهُ وَلَمْ يَرُدُهُ وَلا يَرُدُهُ مُوكِّلُهُ.

وَإِنِ اشْتَرَاهُ بِعَيْنِ المَالِ فَفُضُولَٰ إِيِّ، وَإِنْ جَهِلَ عَيْبَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَهُ رَدُّهُ قَبْلَ إِخْلَامٍ مُوكَلِّهِ، وَاخْذُ سَلِيم إلاَّ فِي شِرَاءٍ مُعَيَّنِ، فَفِي رَدُّهِ وَجُهَان (م ٢٣)^(١).

فَإِنْ مَلَكُهُ فَلَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ عَلِمَ عَيْبَهُ قَبْلُهُ، وَإِنْ أَسْقَطَ خِيَارَهُ فَحَضَرَ مُوكِلُهُ وَرَضِيَ بِهِ لَزِمَهُ، وإلاَّ فَلَهُ رَدُّهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: عَلَى وَجْهِ، وَإِنْ أَنْكُرَ البَائِعُ أَنَّ الشُّرَاءَ وَقَعَ لَهُ لَزَمَ الوَّكِيلَ.

وَقِيْلَ: الْمُوكُلَ، وَلَهُ أَرْشُهُ فَيَهِ وَذَكَرَ الْآرَجِيُّ: إِنْ جَهِلَ عَيْبَهُ وَقَلْ اشْتَرَى بِعَيْنِ المَالِ فَهَلْ يَقَعُ عَنِ الْمَوَكُسِ؟ فِيهِ خِلافٌ، وَقَالَ: إِذَا اشْتَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ بِالِعَيْسِ فَهَلْ يَقَعُ عَنِ الْمُوكُلِ؟ لآنَ العَيْبَ إِنْمَا يُخَافُ مِنْهُ نَقْصُ المَالِيَّةِ، فَإِذَا كَانَ مُسَاوِيًا لِلنَّمَنِ.

فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَرْضَى بِهِ، أَمْ لا يَقَعُ مِنَ الْمُوكِّلِ؟ فِيهِ وَجُهَان. فَإِنِ ادُّعَى بَائِعُهُ عِلْمَ مُوكِّلِهِ الغَاقِبِ بِعَيْبِهِ وَرَضَاهُ حَلْفَ الْوَكِيلُ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَرَدُّهُ وَأَخَذَ حَقَّهُ فِي الحَال.

وجزم به في المغني، والكافي، والوجيز، والمنوّر ومنتخب الآدميّ، وغيرهم.

وقدُّمه في الخلاصة، والرُّعاية الكبرى، وغيرهما.

قال المجد في شرحه. اختاره القاضي وابن عقيل، نقله في تصحيح المحرُّر.

والوجه الثَّاني: يصحُّ هنا وإن منعنا صحَّة البيع، والشُّراء من الوكيل نفسه أو من نفسه. وقال في الكافي، والمغني، والشَّرح هنا الوجهان مبنيًّان على الرُّوايتين في أصلِ. المسألة وحكاه في المغني، والشَّرح عن الأصحاب.

قلت: الصُّواب أنَّ محلُّ الخلاف على القول بعدم الصُّحَّة من الوكيل لنفسه أو من نفسه. أمَّا على القول بالصَّحَّة فهنا بطريــق أولى وأحرى، وعلى القول بعدم الصَّحَّة، فهو محلُّ الخلاف هنا، هذا ما يظهر، وهو كالصَّريح في كلام كثيرٍ من الأصحاب، ومنهـــم الشَّـيخ

(١) (مسألة – ٢٣): قوله: (وامَّا إن جهل عيبه لم يضمنه، وله ردُّه قبل إعلام موكَّله، وأخذ سسليم إلاَّ في شـراء معيَّس، ففــي ردُّه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والتَّلخيص، والبلغة، والحرُّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والفـائق، وغيرهم.

أحدهما: له الرُّدُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرَّر، والنَّظم، وغيرهم.

(ش): الإمام الشافعي

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والوجه الثاني: لبس له الرُّدُ.

قال في الرّعايتين: هذا أولى.

قال في تجريد العناية: لا يردُّه في الأظهر.

وقدَّمه في الخلاصة.

قلت: وهو الصُّواب.

(ر): روایتـــان

الضروع - كتاب البيع

وَقِيلَ: يَقِفُ عَلَى حَلِفٍ مُوَكِّلِهِ، وَكَذَا قَوْلُ غَرِيم لِوَكِيلٍ غَائِبٍ فِي قَبْضِ حَقِّهِ: أَبْرَأنِي مُوكَلُك، أَوْ: قَبَضَهُ. وَيُحْكُمُ بِبَيْنَةٍ سُرَدَ وَالْعَالِمُ اللَّهِ مُوكِلِهِ، وَكَذَا قَوْلُ غَرِيمٍ لِوَكِيلٍ غَائِبٍ فِي قَبْضٍ حَقِّهِ: أَبْرَأنِي مُوكَلُك، أَوْ: قَبَضَهُ. وَيُحْكُمُ بِبَيْنَةٍ إنْ حُكِمَ عَلَى غَائِبٍ.

وَإِنْ حَضَرَ الْمُوكِّلُ وَصَدَّقَ البَافِعَ فَهَلْ يَصِيحُ الرُّدُّ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٢٤)(١).

وَفِي النَّهَايَةِ: يَطُّردُ فِيهِ روَايَتَانَ مَنْصُوصَتَانَ.

وَفِي اسْتِيفَاءَ حَدُّ وَقُوْدُ وَسَائِرِ حَقٍّ مَعَ غَيْبَةً مُوكُلِ وَحُضُورِ وَكِيلِهِ، وَحَكَاهُمَا غَيْرُهُ فِي قَوَدٍ وَحَدُّ قَــذُف، اخْتَارَهَـا ابْسُ بَطُّةَ، وَرَضَاءُ مُوكُلِ غَائِبٍ بِمَعِيبٍ عَزْل عَنْ رَدِّهِ، وَلا يُصِحُّ بَيْمُهُ نَسَاءً وَلا بِغَيْرِ نَقْدِ البَلَــدِ أَوْ غَالِبِهِ، كَنَفْعٍ وَعَرَض. وَفِيهِ احْتِمَالُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الْمُوجَزِ، وَكَمَا لَوْ وَكُلَهُ فِي شِرَاءِ ثَلْجٍ فِي الصَّيْفِ، وَفَحْم فِي الشَّـتَاءِ فَخَـالَف، ذَكَـرَهُ أَبُـو الْحَلَّـابِ

وَعَنْهُ: بَلَى، كَقَوْلِهِ: كَيْفَ شِيئْت، كَمُضَارِبٍ، عَلَى الآصَحّ، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينِ يَبِيعُ وَكِيلٌ حَالاً بِنَقْدِ مِصْرِهِ وَغَيْرِهِ لا نَسَاءً. وَفِي الانْتِصَارِ: يُحْتَمَلُ يَلْزَمُهُ النَّقْدُ أَوْ مَا نَقَصَ.

وَإِنِ ادْعَيَا إِذْنَا فِيهِمَا أَوِ اخْتَلَفَا فِي صِفَتِهِمَا أَوْ فِي الشَّرَاءِ بِكَذَا قُبِلَ قَوْلُهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ فِي المُضَارِبِ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّـهُ لَيْسَ هُنَا شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ، وَاخْتَارَهُ الشُّيْخُ فِيهِ.

وَقِيلَ: لَا، فِيهُمَا، فَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ كَافِبًا فِي دَعْوَاهُ حَلَّ، وإلاَّ اشْتَرَاهُ مِمَّنْ هُوَ لَهُ بَاطِنَا لِيَحِلُ. فَإِنْ قَالَ: بِغَنَكُهُ إِنْ كَانَ لِي، أَنْ: إِنْ كُنْتَ أَذِنْت فِي شِرَابِهِ بِكَذَا، فَقِيلَ: يَصِحُ، لِعِلْمِهِمَا وُجُودَ الشَّرْطِ، كَبِغْتُكَ هَـلَهِ الآمَةَ إِنْ كَانَتَ أَمَةً، وَكَذَا كُلُّ شَرْطٍ عَلِمَا وُجُودَهُ لا يُوجِبُ وُقُوفَ البَيْعِ وَلا شَكًا فِيهِ

وَقِيلَ: لا يُصِحُّ، لِتَعْلِيقِهِ بشَرْطٍ (م ٢٥)(٢).

وَفِي الفُصُول: أَصْلُ هَذَا ۚ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَفَرَضِيٌّ.

وَإِلاَّ فَنَفْلٌ. وَإِنْ لَمْ يَبِعُ أَذِنَ حَاكِمٌ لَهُ فِي بَيْعِهِ أَوْ بَاعَ لَهُ أَوْ لِغَيْرُهِ.

قَالَ فِي الْمُجَرُّدِ، والفُصُول: وَلا يَسْتَوْفِيهِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.

قَالَ الْأَرْجِيُّ: وَقِيلَ: يَبِيعُهُ وَيَأْخُذُ مَا غَرِمَهُ مِنْ ثَمَنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَبِعْ بَاعَ حَاكِمً.

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (وإن حضر الموكّل وصدّق البائع فهل يصحُّ الرُّدُ؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم. أحدهما: لا يصحُّ الرُّدُ، وهو باق للموكِّل، صحَّحه في التصحيح.

وقدَّمه في المغنى، والرُّعايتين، والحاويين.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، فيجدُّد الموكِّل العقد، صحَّحه في النَّظم.

وجزم به في الوجيز.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: يصحُّ الرَّدُّ بناءً على أنَّ الوكيل لا ينعزل قبل علمه. انتهى.

قلت: الصُّواب إن كان الرُّدُّ قبل الإخبار انبني على عزل الوكيل قبل علمه وعدمه، وإن كان بعــد الإخبــار لم يصبح الرَّدُّ، واللُّـه

(٢) (مسألة – ٢٥): قوله فيما إذا قلنا القول قول الوكيل، والمضارب في أنَّه أذن لهما في البيع نساءً: (لو قال: بعتكه إن كان لي، أو إن كنت أذنت في شرائه بكذا، فقيل: يصحُّ، لعلمهما وجود الشُّرط، كبعتك هذه الأمة إن كانت أمةً، وكذا كلُّ شرطٍ علمـا وجـوده لا يوجب وقوف البيع فلا يؤثّر شكًّا فيه، وقيل: لا يصحُّ، لتعليقه بشرطٍ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والقواعد الفقهيَّة، وظاهر الكافي إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا يصح، اختاره القاضى.

وقدَّمه في الرُّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: يصحُّ، وهِو احتمالٌ في الكافي، ومال إليه هو وصاحب القواعد.

قلت: وهو الصُّواب، وذكر المصنِّف كلامه في الفصول.

(خ): مخالفة الأئمة

وَفِي التَّرْغِيبِ: الصَّحِيحُ لا يَحِلُّ، وَهَلْ يَقِرُ بيَدِهِ أَوْ يَأْخُذُهُ حَاكِمٌ كَمَال صَافِع؟ عَلَى وَجْهَيْن.

وَإِنْ كَذَّبَ البَّاثِعُ الوَّكِيلَ فِي أَنَّ الشَّرَاءَ لِغَيْرِوَ أَوْ بِمَال غَيْرِو صُدِّقَ، فَإِنْ ادَّعَى الوّكِيلُ عِلْمَهُ حَلَفَ وَلَزَمَ الوّكِيلَ.

وَذَكَرَ الآرْجِيُّ: إنْ كَانَ الشَّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ وَاَدْعَى أَنْهُ يَبْتَاعُ بِمَالِ الوَكَالَةِ فَصَدَّقَهُ البَاثِعُ أَوْ كَذَّبَهُ، فَقِيلَ: يَبْطُلُ، كَمَا لَوْ كَانَ

الثُّمَنُ مُعَيِّنًا، وَكَقُولِهِ: قَبَلْت النُّكَاحَ لِفُلان الغَائِبِ فَيَنُكِرُ الوَكَالَّةَ. وَقِيلَ: يَصِحُ، فَإِذَا حَلَفَ الْمُوكُلُ: مَا أَذِنْ لَهُ، لَزَمَ الوَكِيلَ.

وَفِي التُّبْصِيرَةِ: كُلُّ التَّصَرُّفَاتِ كَالبَيْع نَسَاءً.

وَبَيْعُهُمَا بِدُونَ ثَمَنَ الِمثُلُ نَقْصًا وَشِرَاؤُهُمَا بِأَكْثَرَ قِيلَ: كَفُصُولِيُّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ تَلِفَ. فَضَمِنَ الوكِيلُ رَجَعَ عَلَى مُشْتَرَ لِتَكْفِهِ عِنْدَهُ.

وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ مَعَ ضَمَانِهِ زِيَادَةً وَنَقْصًا، قِيلَ: لا يُغْبَنُ بهِ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا (م ٢٦، ٢٧)(١٠)

(١) (مسألة - ٢٦ – ٢٧): قوله: (وبيعهما بدون ثمن المثل نقصًا وشراؤهما بأكثر قيل: كفضوليٌّ، نصٌّ عليه، فسإن تلـف فضمُّنـه الوكيل رجع على المشتري، لتلفه عنده، وقيل: يصحُّ، ونصُّ عليه مع ضمانه زيادةً ونقصًا، وقيل: لا يغبن عادةً، وقيل: مطلقًا). انتهى. ذكر المالتين:

(المسألة الأولى – ٢٦): إذا باع بدون ثمن المثل نقصًا أو اشترى بأكثر منه زيادةً فهل هو كفضوليُّ أو يصحُّ؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، نصَّ عليه، وعليه أكثر الأصحاب، منهم الخرقيُّ، والقاضي في الخلاف، وغيرهما.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والحرَّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاويين، والفائق ونظم المفردات، وقال: قاله الأكثر، وغيرهم.

وقدُّمه في المستوعب، والمقنع في المسألة الأولى.

والقول الآخر: هو كفضوليٍّ.

والصُّحيح في تصرُّف الفضوليُّ أنَّه لا يصحُّ.

قال في المحرِّر، والفائق: ويتخرُّج أنَّه كتصرُّف الفضوليِّ. انتهى.

وعن أحمد روايةٌ في أصل المسألة: أنَّه لا يصحُّ، نصُّ عليها، وصحَّحها القاضي في المجرُّد، وابن عقيل.

وجزم به في التَّلخيص وقال: إنَّه الَّذي تقتضيه أصول المذهب. وجزم به في المستوعب، والمقنع في المسألة الثَّانية، واختاره الشُّيخ الموفَّق وغيره.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

قلت: وهذه الرُّواية تنزع إلى تصرُّف الفضوكيُّ.

وأطلقهما في الكافي.

تنبيه: سوَّى المصنّف بين ما إذا باع بدون ثمن المشـل نقصًـا وبـين مـا إذا اشــترى بـأكثر منـه زيــادةً، وهــو صحيـحً، وعليـه أكــثر الأصحاب، وهو الصُّحيح، وذهب بعضهم إلى عدم الصُّحَّة في مسألة ما إذا اشترى بأكثر من ثمن المثل.

وقطع به في المستوعب، وشرح ابن رزين، وهو ظاهر كلام الشّيخ في المقنع حيث قدَّم في المسألة الأولى الصّحّة.

وقطع في المسألة الثَّانية بعدمها.

وقد ذكر الزُّركشيّ في المسألتين ثلاثة أقوال:

الثَّالث: الفرق، كما تقدُّم.

(المسألة النَّانية - ٢٧): إذا قلنا بالصَّحَّة فإنَّه يضمن الزِّيادة، والنَّقص، وأطلق في قدره الخلاف.

(ش): الإمام الشافعي

الفروع - كتاب البيع

وَعَلَى الصَّحَّةِ لا يُضْمَنُ عَبْدٌ لِسَيَّدِهِ وَصَهِيٌّ لِنَفْسِهِ، وَيُختَّمَلُ فِيهِ: يَبْطُلُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَيَصِحُ البَيْعُ بِأَكْثَرَ.

وَقِيلَ: مِنْ جنْس الْمُعَيَّن، وَلا يَلْزَمُهُ الفَسْخُ، لِزِيَادَةِ مُدَّةِ خِيَارٍ، وَفِيهِ وَجُهُ.

وَهَلَ لِلْوَكِيلُ البَّيْعُ أَوْ اَلشَّرَاءُ بشَرْطِ خِيَارَ لَهُ؟ .

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَتَرْكِيَةٌ بَيِّنَةٍ حَصَٰبْهِ، وَالْمُخَاَّصَمَةُ فِي ثَمَنِ مَبِيعِ بَانَ مُسْتَحَقًا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ۲۸، ۳۰)(۱) وَإِنْ شَرَطَ الجِيَارَ فَلِمُوكَلِّهِ. وَإِنْ شَرَطَ لِنَفْسِهِ فَلَهُمَا، وَلا يَصِحُ لَهُ فَقَطْ، ويَخْتَصُ بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ، ويَخْتَصُ بِهِ مُوكَلِّـهُ إِنْ حَضَرَهُ وَحَجَرَ عَلَيْهِ فِيهِ.

وأطلقه في المغنى، والكافي، والشّرح، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: هو قدر ما بين ما باع به وثمن المثل، وهو الصُّحيح.

قال الشَّيخ في المغنى، والشَّارح: هذا أقيس، واختاره ابن عقيل، نقله عنه في القواعد الفقهيَّة.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه، والرَّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: هُو قدر ما بين ما يتغابن به النَّاس وما لا يتغابنون.

واختار الشَّيخ تقىُّ الدِّين: أنَّه لا يضمن شيئًا إذا لم يفرُّط، وهو الصُّواب.

(١) (مسألة – ٢٨ – ٣٠): قوله: (وهل للوكيل البيع أو الشّراء بشرط خيار له؟ وقيل: مطلقًا وتزكية بيَّنة خصمه، والمخاصمة في ثمن مبيع بان مستحقًّا؟ فيه وجهان). انتهى.

شمل كلامه مسائل أطلق فيها الخلاف:

(المسألة الأولى - ٢٨): هل للوكيل البيع أو الشّراء بشرط الخيار له أم لا؟

أطلق الخلاف.

قال في الرّعاية: ومن وكّل في بيع لم يشترط للمشتري خيارًا، وإن وكّل في شراء لم يشترط الخيار للبائع، وهل لـه شسرطه لنفســه أو لموكَّله؟ يحتمل وجهين. انتهى.

وظاهر كلامه في المحرَّر، والرَّعاية الكبرى: في خيار الشَّرط صحَّة ذلك ويكون للموكُّل. وقال القاضي في الجمرُّد: وإن شرطه لنفســه دون موكَّله أو شرطه لأجنبيُّ لم يصحُّ.

وقال في الرَّعاية أيضًا: إن شرطه في العقد وأطلق فهو لموكِّله، كما لو قال: له، وإن قال: لي، فهــو لهمــا، وإن قــال: لي وحــدي، أو شرطه لغيرهما؟ لم يصحُّ، وقيل: يحتمل أن يصحُّ شرطه لغيرهما إن قلنا للوكيل التُّوكيل. وفيه نظرٌ. انتهى.

وقد ذكر المصنّف هذا بعد هذه المسألة.

قلت: الصُّواب أنَّه إن رأى في شرط الخيار مصلحةً كان له ذلك، وإلاَّ فلا، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية - ٢٩): هل يسوُّغ للوكيل تزكية بيُّنة خصمه أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يسوغ.

قلت: وهو الصُّواب، بل هو أولى من الأجنبيَّة، وهي قريبةً من تعديل الخصم لبيّنة خصمه، على ما يأتي في المسألة التّامنة من باب طريق الحكم وصفته.

والوجه الثَّاني: لا يسوُّغ له ذلك.

(المسألة الثَّاليَّة - ٣٠): هل يسوِّغ للوكيل في البيع المخاصمة في ثمن مبيع بان مستحقًا أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يسوّع له.

والوجه الثَّاني: يَسُوُّغ.

قلت: وهو أقوى منَّ الأوَّل، والصَّواب في ذلك الرُّجوع إلى القرائن، فإن دلَّت قرينةٌ على ذلك كبعــده عــن موكَّلـه ونحــوه ســاغ، والله أعلم.

وللشَّيخ الموفِّق تعاليل مثل ذلك في مسائل الوكالة.

(ع): ما أجمع عليه

وَصِيحَةِ تَوْكِيلِ'' فِي إِقْرَادٍ وَصُلْحٍ وَبَيْعٍ مَا اسْتَعْمَلُهُ'')، مَعَ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ إِنْ تَلِفَ وَلا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ وَلُوْومُ فَسُخِهِ لِزِيَادَةِ فِي الْمَجْلِس، وَبَيْعُهُ ثَانِيًّا إِنْ فَسَخَ وَبَيْعُ بَدَلِهِ وَجُهَان^(٣).

وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِهِمْ وَذَكَرُهُ فِي الْمَحَرَّدِ: تَوكَيلُهُ فِي إِفْرَادِ إِفْرَارٌ (م ٣١، ٣٦)(١).

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (وفي صحَّة توكيل) الموجود في النُّسخ القديمة: (وصحَّــة توكيــل) بإسقاط لفظـة: (في) ووجــد علــى الهامش: (الظَّاهر أنَّ هنا لفظة في).

ونبُّه عليه أيضًا ابن نصر اللَّه، وهو الصُّواب.

والظَّاهر أنَّه تابعه في الرَّعاية الكبرى فإنَّه قال: وفي صحَّة التَّوكيل في الإقرار، والصُّلح وجهان. انتهى.

وقول المصنّف: (ولا يضمن) الموجود في النُّسخ القديمة: (لا يضمن) بإسقاط: (الــواو)، ومكانهــا بيــاضٌ، وكتــب علــي الهــامش: الظَّاهِرِ أَنَّ فِي هَذَا البياضِ وَاوَا وَهُو كَمَا قَالَ، وَنَبُّهُ عَلَيْهُ أَيْضًا ابن نصر اللَّه.

(٢) الثَّاني: في إطلاق المصنّف الخلاف في الإقرار `، والصُّلح نظرٌ، مع قطع هؤلاء الجماعة بالصّحَّة، لا سبَّما في الصُّلح. وقمد قال في المغنى وغيره: لا نعلم فيه خلافًا.

وقال ابن رزين: يصحُّ فيه إجماعًا.

(٣) الثَّالث: الظَّاهر أنَّ مراده بقوله: (وبيع ما استعمله) إذا تعدَّى باستعماله هل يصحُّ بيعه بعد ذلك أم ٤٧ فإن كان هــذا مـراده فقد قال في أوائل الباب: وفي تعدِّي وكيلِ كلبس ثوبٍ وجهان، فحصل منه تكرارٌ فيما يظهر.

الرَّابع: قوله: (ولزوم فسخه لزيادة في المجلس وجهان) مع قوله قبل ذلك بيسير: (ولا يلزمه الفسخ لزيادة مئة خيار، وفيه وجـــه)، فقدُّم عدم اللَّزوم، ولعلَّه أراد بهذه خيار الشُّرط، وبتلك خيار المجلـس، لكـنُّ ظـاهر تعليلـه في المغـني وغـيره شمـول الخيـارين، وهــو الصُّواب، ولم نر من فرُّق بينهما.

قال في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين: وإن باع بشمن المثل فحضر من يزيد في مدَّة الخيار. وكذا قال في الرَّعاية الكبرى، ولم نــر المسألة في غير هذه الكتب، والله أعلم.

الخامس: ظاهر كلام المصنّف أنَّ المقدّم أنَّ التُّوكيل في الإقرار ليس بإقرار وهو ظاهر كلام من قال بصحَّة التُّوكيـل فيـه، وقــد قاســوه على البيع، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى فإنَّه قال: وفي صحَّة التَّوكيلُ في الإقرار وجهان، وقيل: التُّوكيلُ في الإقرار إقرارٌ. انتهى. ولنا قول إنَّ التَّوكيل في الإقرارٌ، وهو الَّذي قاله الفخر في طريقته، وبه قطع في الحرَّر، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

قال في الرَّعاية الصُّغرى: والتُّوكيل في الإقرار إقرارٌ، في الأصحُّ. انتهى.

قلت: الظَّاهر أنَّ عملٌ هذا الحلاف على القول بعدم صحَّة التَّوكيل فيه. أمَّا على القول بالصِّحَّة فلا يكون التَّوكيل فيه إقرارًا، قولاً واحدًا، أو يقال: القولان مبنيًّان على القولين هناك إن قلنا: يصحُّ التَّوكيل، لم يكن إقرارًا، وإن قلنا: لا يصحُّ، كان إقرارًا، واللَّه أعلم.

(٤) (مسألة - ٣١ – ٣٦): قوله: (وفي صحَّة توكيل في إقرار وصلح وبيع ما استعمله مع أنَّه يضمنه إن تلـف ولا يضمـن ثمنـه، ولزوم فسخه لزيادةٍ في الجلس وبيعه ثانيًا إن فسخ وبيع بدُّله وجهان.

وفي طريقة بعضهم وذكره في المحرَّر توكيله في إقرار إقرار). انتهى.

(المسألة الأولى - ٣١): هل يصحُ التُّوكيل في الإقرار أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى.

قال في الإرشاد: ولو جعل إليه أن يقرُّ عليه جاز إقراره عليه، في أحد الوجهين. انتهى.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغـني، والكـافي، والشُـرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

(ر): روایتان

ونصره في المُغنى وغيره، وقدَّمه في التَّلخيص.

قال في المغني وغيره. لأنَّه إثبات حقٌّ في الذُّمَّة بالقول، فجاز التَّوكيل فيه، كالبيع. انتهى. والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، وهو ظاهر كلام جماعةٍ يأتي ذكرهم في التَّنبيه الخامس.

(المسألة الثَّانية - ٣٢): هل يصحُّ التَّوكيل في الصُّلح أم لا؟

الفروع - كتاب البيع

وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ: يُعْتَبَرُ تَعْيِينُ مَا يُقِرُّ بِهِ، وإلاَّ رَجَعَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَى المُوكُّلِ.

قَالَ: وَلا خِلَافَ أَنْ وَكِيلَ الْحُصُومَةِ يَمْلِكُ الطُّعْنَ فِي الشُّهُودِ وَمُدَافَعَتَهُمْ وَسَمَاعَ البَّيْسَةِ لِضَـرُورَةِ الْمُخَاصِمَةِ، وَيَلْزَمُهُ

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرّعاية الكبرى، وظاهر الإرشاد إطلاق الخلاف، وتبعه في التّلخيص.

أحدهما: يصحُ، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الفصول، والمغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

قال في المغنى، والشَّرح: لا نعلم فيه خلافًا.

قال ابن رزين. يصحُّ إجماعًا، وعلَّلوه بأنَّه في معنى البيع في الحاجة إلى التَّوكيل فيه. انتهى.

قلت: بل هو أولى.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

(المسألة الثَّالثة - ٣٣): هل يصحُّ بيع ما استعمله أم ٧٧

أطلق الخلاف.

والظَّاهر أنَّه أراد إذا وكُّله في بيع شيءٍ فتعدَّى فيه باستعماله ثمَّ أراد بيعه فهل يصحُّ أم لا؟

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح؛ لأنَّ الوكالة إذنَّ في التَّصرُف مع الاستثمان، فإذا زال أحدهما لم يزل الآخر. وقد أطلـق المصنَّـف قبل ذلك في عزل الوكيل إذا تعدَّى وجهين، وذكرنا أنَّ الصَّحيح عدم العزَّل، وذكرنا من اختار كلَّ قول، فليعاود.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

(المسألة الرَّابعة - ٣٤): هل يلزم الوكيل فسخ العقد لزيادةٍ حصلت في المجلس أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

وقالوا: لأنَّ الزِّيادة ممنوعٌ منها منهيٌّ عنها، فلا يلزم الرُّجوع إليها، ولأنَّ المزايد قد لا يثبت على الزّيادة، فلا يلزم الفسخ بالنئسكّ.

والوجه الثَّاني: يلزمه قال في الرُّعاية:

قلت: ويحتمل لزومه إن صحَّ بيعه على بيع أخيه.

وقال في المغني، والشَّرح: ويحتمل أن يلزمه لأنَّها زيادةٌ في النَّمن أمكن تحصيلها، فأشبه ما لو جاءته قبل البيح، والنَّهمي يتوجُّه إلى الَّذي زاد لا إلى الوكيل. انتهى.

قلت: والنَّفس تميل إليه.

(المسألة الخامسة - ٣٥): هل يصحُ بيع الوكيل له ثانيًا إن فسخ العقد مثل أن يظهر فيما باعه ما يوجب الرَّدُ فيردُ عليه أو يفسخ المشتري العقد في مدَّة الخيار ونحوه؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يصح.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ العادة جاريةٌ بذلك.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قلت: وهو ضعيفً.

(المسألة السَّادسة - ٣٦): هل للوكيل بيع بدله أم لا؟

أطلق الخلاف، والظَّاهر: أنَّه أراد لو أتلف متلفٌّ ما وكُّل فيه وأخذ بدله.

أحدهما: له ذلك ويصح.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، والصُّواب الرُّجوع في ذلك إلى القرائن، فإن دلَّت على شيء عمل به، وإلاَّ فلا يصحُّ، وتقدَّم نظير ذلــك في الرَّهن فيما إذا جنى على الرَّهن وأخذ قيمته هل للمرتهن أو للعدل الماذون له بيعه أم لًا؟

أطلق الخلاف هناك وذكرنا أنَّ الشَّيخ في المغني، والشَّارح نقلاً عن القاضي أنَّه قال: قياس المذهب أنَّه له بيعه، واقتصرا عليه.

وقطع به ابن رزينٍ.

(ع): ما أجمع عليه

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

طَلَبُ الحَظُّ لِمُوَكَّلِهِ.

ُ وَفِي طَرِيقَةٌ بَغَضْهِمْ: دَلِيلُ العُرْف فِي إِبْطَال بَيْعِهِ بدُون ثَمَن الِمِثْلِ ضَعِيفٌ؛ لأنّه بالطُّبْع يَرْغُبُ فِي بَيْعِهِ بِفَوْق ثَمَنِ الْمِثْلِ، وَمَعَ هَذَا لَوْ قَدَرَ الوَكِيلُ عَلَى بَيْعِهِ بزيَادَةٍ فَبَاعَ بِالِمُلِ لَزِمَ البَيْعُ المُوكُلُّ بِلا خِلاف، فَبَطَلَتْ قَرِينَةُ العُرُف إِذًا، كَذَا قَالَ، وَيُشْنِهُ هَذَا مَنْ وَكُلَ فِي الصَّدْقَةِ بِمَالٍ هَلْ لَهُ دَفْعُهُ إِلَى مُسْتَحِقٌ غَيْرُهُ أَحَقُّ؟

وَيَتَوَجُّهُ الْفَرْقُ؛ لآنَ الْقَصْدُ غَالِبًا مَعَ الإِطْلَاقِ الصَّلَاتَةُ عَلَى مُسْتَحِقً لا طَلَبُ الآحَقُ، هُنَـا بِـالعَكْسِ، وَنَصْسُرُ هَـٰـلَمَا فِي طَرِيقَتِهِ إِبْطَالُ البَيْعِ فِي بَيْعِهِ بِدُونِ ثَمَنِ المِثْلِ وَاحْتَجُّ عَلَيْهِ بِثَبُوتِ الشَّفْعَةِ تَتُبُتُ بِمِمَا هُوَ بَيْعٌ مِــنْ وَجْـهِ، وَلِهَـلَمَا يَنْبُـتُ بِـإِفْرَارِ البَائِعِ وَحْدَهُ بالبَيْع، وَهَلَمَا سَهُوْ.

وَنِي النُّوَأُ دِرْ تَنَازَعَا فِي كِتَابُ وَبَيْنَهُمَا عَارِفٌ فَحَكُمَاهُ فَوَكَالَةٌ بِإِفْرَارٍ مُعَلَّقةٌ بِشَرْطٍ فَتَصِحُ، لا حُكُمَّ.

هُصلُ

وَلا يَصِحُ تَوْكِيلُهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرِ زَادَ الآَرْجِيُّ: بِاتَّفَاقِ الآصْحَابِ وَأَنْ مِثْلَهُ وَكُلْتُكَ فِي شِـرَاء مَـا شِـنْتَ مِـنَ الْمَتـاعِ الفُلانِيِّ، وَأَنْهُ إِنْ قَالَ: وَكُلْتُكَ بِمَا إِلَيُّ مِنَ التَّصَرُّفَاتَ إَحْتُولَ الْبِطْلانُ، وَاحْتُولَ الصَّحَّةُ. كَمَا لَوْ نَصَّ عَلَى الإفْرَادِ.

وَقِيلَ: يَصِيحُ فِي كُلُّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، كَبَيْعِ مَالِهِ أَوْ الْمُطَالَبَةِ بِخُفُوقِهِ أَوْ الإبْرَاء أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ.

قَالَ المَرُّوذِيُّ: بَمَثَنِي أَبُو عُبْدِ اللَّهِ فِي حَاجَةٍ، وَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ تَقُولُهُ عَلَى َلِسَانِي فَأَنَا قُلْتُهُ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي بِعْ مِنْ مَالِي مَا مُبِثْتَ، لَهُ بَيْعُ كُلِّ مَالِسَهِ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ فِي بِعْ مِـنْ عَبِيـدِي مَـنْ شِيئْتَ أَنْ مِـنْ لِلتَّبْعِيض، فَلا يَبِيعُهُمْ إِلاَّ وَاحِدًا وَلَا الكُلُّ، لاسْتِعْمَال هَذَا فِي الآقَلِّ غَالِبًا.

وَقَالَ: وَهَذَاۚ يَنْبَنِي عَلَى الآصْلِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ الآكْثُرِ، كَذَا قَالَ، وَيَأْتِي فِي آخِرِ الْموصَى إلَيْهِ: تَصَدُّقُ مِنْ مَالِي. وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِهِمْ: إِنْ وَكُلّهُ فِي أَحَدِ شَيْئَيْنِ لا بِعَيْبِهِ كَطَلَاقٍ وَعِنْقٍ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَصِحُ، لِجَهَالَةِ الرَّكَالَةِ.

وَإِنْ قَالَ: اشْتَر عَبُدًا أَوْ مَا شِفْتَ، فَعَنْهُ: يَصِيحُ.

وَقِيلَ: إنْ ذَكَرَ نُوعَهُ.

وَعَنْهُ: وَقُلْرَ ثُمَنِهِ.

وَقِيلَ: أَقَلُهُ وَأَكْثَرَهُ (م ٣٧)(١).

والإطْلاقُ يَقْتَضِي شِرَاءَ عَبْدٍ. مُسْلِم، عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ، لِجَعْلِهِ الكُفْرَ عَيْبًا(٢٠).

الصُّحيح من المذهب: أنَّه لا يصحُّ ذلك حتَّى يذكر النُّوع وقدر النَّمن، اختاره القاضي وغيره، قاله في التَّلخيص.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقطع به في الوجيز وغيره، وصحُّحه في النَّظم وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرُّعايتين، والحاويين، والفائق، وغيرهم.

وعنه: يصحُّ.

قال في المقنع وغيره: وعنه: ما يدلُّ على أنَّه يصحُّ، وهو ظاهر ما اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

ُ وكُذا قال ابن أبي موسى: إذا أطلق وكالته جاز تُصَرُّفه في سَائر حقوقه، وجاز بيعه عليه وابتياعه لــه، وكــان خصمًا فيمــا يدُّعيــه لموكّله ويدُّعي عليه بعد ثبوت وكالته منه. انتهى.

وقيل: يَكْفي ذكر النُّوع، اختاره القاضي، نقله الشَّيخ، والشَّارح، واختاره ابن عقيل في الفصول.

قال في الرُّعَاية: وقيل: يكفي ذكر النُّوعُ أو قدر النُّمَنِّ. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله بعد المسألة: والإطلاق يقتضي شراء عبدٍ مسلم عند ابن عقيلٍ، لجعله الكفر عيبًا. إنتهم.

ظاهره: أنْ غير ابن عقيلٍ يجوّز شراء الكافر لكونه ليس بعيب؛ عنده، وهو كذلك، إلاّ أن تدلُّ قرينةٌ فيتعيّن شراء مسلم.

الفسروع - كتاب البيع

وَإِنْ أَمْرَهُ بِشِرَاءٍ فِي ذِمَّتِهِ ثُمُّ يَنْقُدُ ثَمَنَهُ فَاشْتَرَى بِعَيْنِهِ صَحَّ، فِي الآصَحِّ، وَإِنْ أَمْرَهُ بِعَكْسِهِ فَخَالَفَهُ لَمْ يَلْزَسْهُ، وَإِنْ أَطْلَـقَ جَازَ، وَلَيْسَ لَهُ العَقْدُ مَعَ فَقِيرٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ إِلاَّ أَنْ يَأْمُرَهُ، نَقَلُهُ الآثْرَمُ، وَيَتَعَيَّنُ مَكَانَ عَيْنِهِ لِغَرَضٍ وَمُشْتَرٍ، وَقَالَ الشَّـيْخُ. إلاَّ

وَإِنْ أَمْرَهُ بِشِيرًاءٍ بِكَذَا حَالاً أَوْ لا يَبِيعُ بِكَذَا نَسَاةً فَخَالَفَ فِي خُلُولٍ وَتَأْجِيلٍ صَعْء فِي الْأَصَعْ.

وبين أمَرَهُ بَيْنِهِ بِدِرْهُم فَبَاعَهُ بِدِينَارِ فَوَجْهَانِ (م ٣٨)(١). وَإِنْ أَمَرَهُ بِيَنْهِهِ بِدِرْهُم فَبَاعَهُ بِدِينَارِ فَوَجْهَانِ (م ٣٨)(١). وَبِدِرْهَم وَعَرَضٍ فَالْأَصَحُ لا يَيْطُلُ فِي زَائِدٍ بِحِصَّتِهِ، وَإِنْ اخْتَلُطَ الدُّرْهَمُ بِآخَرَ، لَهُ عَمَلٌ بِظَنْهِ. وَيُقْبَلُ قُولُهُ خُكْمًا، ذَكْرَهُ

وَإِنْ قَالَ: اشْتُرِ هَذَا بِمِتَةِ، صَحَّ بِأَقَلَ، نَقَلَهُ ابْسُ مَنْصُورٍ، بِخِيلاف لا تَشْتَرِهِ إلاَّ بِهَا! لأنَّه صَرِيحٌ، وَإِنْ قَالَ بِمِثَةَ لا بِخَسْيِنَ قَفِيمًا دُونَ الخَسْيِنَ وَجُهَانِ (م ٣٩)⁽¹⁾.

وَإِنْ قَالَ اشْتَرِ عَبْدًا بِدِينَارِ فَاشْتَرَى مَا يُسَاوِيهِ بِأَقَلُّ أَوْ افْنَيْنِ أَحَدُهُمَا يُسَاوِيهِ أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا. صَحَّ، وإلاَّ فَلا. وَفِي الصُّورَةِ الآخِيرَةِ رِوَايَّةٌ فِي الْمُبْهِجِ: فَضَولِيُّ وَإِنْ أَبْقَى مَا يُسَاوِيهِ، فَفِي بَيْعِ الآخِرِ وَجْهَانِ (م ٤٠).

(۱) (مسألة – ۳۸): قوله: (وإن أمره ببيعه بدرهم فباعه بدينار فوجهان). انتهى. أطلقهما في الهداية، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والتُلخيص، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم. أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المذهب، ومسبوك الذَّهب، والنَّطم، والتَّصحيح، والقواعد الفقهيَّة، وغيرهم. وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الشُّرح، والفائق، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يصبحُ، اختاره القاضي، وهو ظاهر ما قدَّمه في المغنى، وظاهر ما اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

(٢) (مسألة – ٣٩): قوله: (وإن قال بمائةٍ لا مخمسين ففيما دون الخمسين وجهان). انتهى.

قال في الكافي، والرُّعاية الكبرى: وإن قال اشتره بمائةٍ ولا تشتره بخمسين فله شراؤه بما فوق الخمسين؛ لأنَّه باق على دلالة العرف.

فدلٌ كلُّ منهما على أنَّه لا يشتريه بدون الحمسين.

وقطع به في الفصول، وهو الصُّواب؛ لأنَّه منهيٌّ عنه بطريق أولى.

وقال في المغني، والشُّرح: فإن اشتراه بما دون الحمسين جازً، في أحد الوجهين، والتَّاني لا يجوز. انتهى.

وقدَّم ابن رزين الصُّحَّة.

(٣) (مِسَالَة – مَ ٤): قوله: (وإن قال اشتر عبدًا بدينار فاشترى ما يساويه بأقلُ أو اثنين أخدهما يساويه أو كلّ منهما، صحّ، وإلاّ فلا. وفي الصُّورة الأخيرة روايةً في المبهج، كفضوليُّ وإنَّ أبقى ما يساويه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصحُ بيعه إن كان الباقي يساوي الدِّينار.

قال الشَّيخ، والشَّارح: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد لأنَّه أَحَدُ بحديث عروة.

قال في القواعد: وهو المنصوص.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يصعُّ بيعه مطلقًا؛ لأنَّه باع مال موكَّله بغير إذنه، وقيل: يصحُّ مطلقًا، ذكره ابن رزين وقدَّمه. قلت: ويحتمل أنَّ هذا ظاهر حديث عروة لا القول الأوَّل؛ لأنَّه لم يذكر في الحديث: أنَّ الشَّاة الَّتي آتى بُهــّا عـروة تســـاوي دينـــارًا، المات ما دار مات وإنّما أتى بدينار وشاةٍ.

(خ): خالفة الأثمة

وقطع به ابن رزينٍ في شرحه، ولكن يردُّه كونه وكُّله في شراء شاةٍ بدينارٍ، واللَّه أعلم.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(ع): ما أجم عليه

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ. إِنْ سَاوَى كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفَ دِينَارٍ صَحَّ لِلْمُوكِّلِ لا لِلْوَكِيلِ، وَإِنْ كَانْ كُلُّ وَاحِـدٍ لا يُسَـاوِي نِصْـفَ دِينَارِ فَرِوَايَتَان:

ويسار فروايسان. إُخْدَاهُمَا: يَصِحُ، وَيَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوَكُلِ، لِخَبْرِ عُرُوَةً. وَإِنْ أَمْرَهُ بِبَيْعٍ فَاسِدِ كَشَرْطِهِ عَلَى وَكِيلٍ فِي بَيْعٍ أَنْ لا يُسَلِّمَ المبِيعَ لَمْ تَصِحُ الوَكَالَةُ، وَوَكِيلُهُ فِي خُلْمِ بِمُحَرَّم كَهُوَ، فَلَــوْ خَالَعَ بِمُبَاحٍ صَحَّ بِقِيمَتِهِ، وَإِنْ أَمَرَ بِبَيْعٍ عَبْدٍ فَبَاعَ بَعْضَهُ بِفَمَنِ كُلَّهِ صَحَّ، وَلَهُ بَيْعُ بَقِيْتِهِ، فِي الْأَصَحَّ، وإلاَّ لَــمْ يَصِحُ، إنْ لَـمْ خَالَعَ بِمُبَاحٍ صَحَّ بِقِيمَتِهِ، وَإِنْ أَمَرَ بِبَيْعٍ عَبْدٍ فَبَاعَ بَعْضَهُ بِفَمَنِ كُلَّهِ صَحَّ، وَلَهُ بَيْعُ بَقِيْتِهِ، فِي الْآصَحَ، وإلاَّ لَــمْ

وَقِيلُ: يُصِحُ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَيَصِحُ بَيْعُ أَحَدِ عَبْدَيْنِ وَبَعْضُ صُبْرَةٍ لَمْ يُؤْمَرُ بِالبَيْعِ صَفْقَةً، وَإِنْ أَمَرَهُ بِشِرَاءٍ عَبْدِ لَمْ يَصِحُ شِــرَاءُ اثْنَيْسِ مَعًا، وَيَصِحُ شِرَاءُ وَاحِدٍ مِنْ أَمْرِ بهمًا، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَإِنْ وَكُلِّ فِي قَبْض دِرْهُم أَوْ دِينَار لَمْ يُصَارَفْ، وَإِنْ أَخَذَ رَهْنًا أَسَاءَ وَلَمْ يَضْمَنْ، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَإِنْ عَيْنَ قَبْضُهُ مِنْ زَيْدٍ تَغَيَّنَ أَوْ وَكِيلُهُ، وَإِنْ قَالَ حَقِّي الَّذِي قِبَلَهُ أَوْ عَلَيْهِ فَمِنْهُ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ، وَإِنْ قَالَ اقْبَضْهُ اليَوْمَ لَــمْ يَقْبِضُهُ غَدًا، وَلِوَكِيلِهِ فِي شِرَاءٍ حِنْطَةٍ أَوْ طَعَام شِرَاءُ بُرُّ فَقَطْ، لِلْعَادَةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، لا دَقِيقُهُ (هـ).

وَفِي الْمُنتَخَبِ: يَشْتَرِي خُبُّزَ بُرٌ مَعَ وُجُودِوْ، لِلْعَادَةِ، وَمَنْ أَمَرَ بِدَفْعِ ثَوْبٍ إِلَى قَصَّارِ مُعَيَّنِ فَدَفَعَهُ وَنَسِيَهُ لَـمْ يَضْمَنْـهُ، وَإِنْ أَطْلَقَ المَالِكُ فَلَنَفَعَهُ إِلَى مَنْ لا يَعْرِفُ عَيْنَهُ وَلا اسْمَةُ وَلا دُكَّانَهُ ضَمِنَهُ، لِتَفْريطِهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ.

وَأَطْلَقَ أَبُو الخَطَّابِ إِذَا دَفَعَهُ إَلَيْهِ لَمْ يَصْمَنْ إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَكُلَّ مُودَعًا أَوْ غَيْرَهُ فِي قَصَاءِ دَيْنِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِإِشْهَادٍ. وَقِيلَ: وَتَمَكَّنَ مِنْهُ فَقَضَاهُ بِدُونِهِ ضَمِنَ، وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ إِنْ كَذَّبُهُ.

وَعَنْهُ: لا، مُطْلَقًا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلِ، كَقَضَائِهِ بِحَضْرَتِهِ وَوَكِيلٍ فِي إيدَاعٍ، فِي الأَصَحُّ فِيهِمَا.

وَذَكَرَهُ القَاضِي فِي الثَّالِيَةِ رِوَايَةً، وَإِنْ قَالَ: أَشْهَلْت فَمَاتُوا، أَوْ أَذِنْت فِيهِ بلا بَيْنَةٍ، أَوْ قَضَيْت بحَضْرَتِك، صُدُّقَ المُوكُلُ، لِلأَصْل، وَيَتَوَجُّهُ فِي الْأُولَى لاَ، وَأَنْ فِي النَّائِيَةِ الخِلاف، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلام بَعْضِهم.

وَيَجُوزُ تَوكيلُهُ بِجُعْلِ مَعْلُوم أَيَّامًا مَعْلُومَةً، أَوْ يُعْطِيهِ مِنَ الآلْف ِ شَيْئًا مَعْلُومًا، لَا مِنْ كُلِّ ثَوْبٍ كَذَا لَمْ يَصِفْهُ وَلَـم يُقَـدُّرْ ثَمَنَهُ، فِي ظَاهِرِ كَلاَمِهِ، وَلَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ وَإِنْ عَيْنَ التِّيَابَ الْمُعَيِّنَةَ فِي بَيْعِ أَوْ شِرَاءٍ مِنْ مُعَيِّسنٍ فَفِي الصَّحَّةِ حِلافٌ (م ٤١)(١)، وَبِعْهُ بِكُذَا فَمَا زَادَ لَك.

قَالَ أَحْمَدُ: هَلِ هِذَا إِلاَّ كَالْمُضَارَبَةِ، وَاحْتَجُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَيَسْتَعِقُّهُ بِبَيْعِـهِ نَسِيعَةً إِنْ صَحُّ، وَهَلْ يَسْتَحِقُّهُ قَبْلَ تَسْلِيم ثَمَنِهِ؟ يَتُوَجُّهُ الخِلافُ.

وَفِي الْمُغْنِي: يَسْتَحِقُّهُ مَا لَمَّ يَشْتَرِطُهُ عَلَيْهِ (م ٤٢)(٢).

والمصنِّف رحمه الله تابع الشَّيخ في المغنى وكذلك ابن حمدان.

وقال في الفائدة العشرين من القواعد: لو باع أحدهما بدون إذنه ففيه طريقان:

أحدهما: يخرج على تصرف الفضولي.

والثَّاني: أنَّه صحيحٌ، وجهًا واحدًا، وهو المنصوص. انتهى. (١) (مسألة – ٤١): قوله: (ويجوز توكيله بجعلٍ معلوم أيّامًا معلومةً أو يعطيه من الألف شيئًا معلومُــا، لا مـن كـلّ ثـوبٍ كـذا لم يصفه، ولم يقدِّر ثمنه، وإن عيَّن الثَّياب المعيَّنة في بيع أو شراء من معيَّن ففي الصَّحَّة خلافٌ). انتهى.

أحدهما: يصح.

قلت: وهو الصُّواب.

والقول الآخر: لا يصحُّ.

(٢) (مسألة – ٤٢): قوله: (وبعه بكذا فما زاد لك صحيحٌ ويستحقُّه ببيعه نسيئةٌ إن صحٌّ، وهل يستحقُّه قبل تسليم ثمنه؟ يتوجُّـه الخلاف. وَيَفْسُدُ بِجُعْلِ مَجْهُول، وَيَصِحُ تَصَرُّفُهُ بِالإِذْنِ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ.

وَإِن ادَّعَى وَكَالَةً فِي قَبْض حَقٌّ لَمْ يَلْزَمَهُ تَقْبيضَهُ مَعَ تَصْديقِهِ، وَلا الحَلِفُ مَعَ تَكْذيبهِ، كَدَعْوَى وَصيبَّةٍ، وَعَكْسُـهُ دَعْـوَاهُ مَوْتَ رَبُّ الحَقُّ وَأَنَّهُ وَارثُهُ وَخَٰدَهُ وَصَدَّقَهُ.

وَإِن ادَّعَى أَنَّهُ مُحْتَالٌ فَأُولَى الوَجْهَيْنِ كَالوَكَالَةِ (م ٤٣)(١٠).

وَتُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ عَلَى الْمُحِيلِ، فَلا يُطَالِبُهُ وَتُعَادُ لِغَائِبِ مُحْتَالَ بَعْلَ دَعْوَاهُ، فَيَقْضَى بِهَــا لَـهُ إِذَنْ وَمَتَـى أَنْكَـرَ رَبُّ الحَقُّ الوَكَالَةَ حَلَفَ وَرَجَعَ عَلَى اللَّافِعَ إِنْ كَانَ دَيْنًا، وَهُوَ عَلَى الوَكِيلِ مَّعَ بَقَائِهِ أَوْ تَعَدَّيهِ، وَإِنَّ كَانَ عَيْنًا أَخَذَهَا.

وَلا يَرْجِعُ مَنْ ضَمَّتُهُ بِهَا عَلَى الآخُر، وَمَتَى لَمْ يُصَدِّقْ الدَّافِعُ الوَّكِيلَ رَجَعَ عِلَيْهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (و).

قَالَ: وَمُجَرَّدُ التَّسْلِيمَ لَيْسَ تَصْدِيقًا قَالَ: وَإِنْ صَدَّقَهُ ضَمِنَ أَيْضًا، وَفِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، بَلْ نَصُّهُ (و م)؛ لآنَّهُ مَتَى لَمْ يَتَبَيَّنْ صِدْقُهُ فَقَدْ غَرَّهُ، نَقَلَ مُهَنَّا فِيمَنْ بَعَثَ رَجُلاً إِلَى مَنْ لَهُ عِنْدُهُ دَرَاهِمُ أَوْ ثِيَابٌ يَأْخُذُ دِرْهَمَا أَوْ ثُوبُــا فَـأَخَذَ أَكْثَرَ الضَّمَانُ عَلَى البَّاعِثِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الرَّسُول، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام أَبِي بَكْرٍ.

وَمَنْ أُحْبِرَ بِتُوكِيلِ وَظُنَّ صِدْقَهُ تَصَرُّفَ وَضَمِنَ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ.

وَقَالَ الأَرْجَيُّ: إذًا تَصَرُّفَ بنَاءً عَلَى هَذَا الخَبَر فَهَلْ يَصْمُنُ؟ فِيهِ وَجْهَان، ذَكَرَهُمَا القَاضِي فِي الحِلافِ، بنَاءً عَلَى صِحَّةِ الوَّكَالَةِ وَعَدَمِهَا، وَإِسْقَاطِ النُّهْمَةِ فِي شَهَادَتِهِ لِنَفْسِهِ، والأَصْلُ فِي هَذَا قَبُولُ الْهَدِيَّةِ إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُ وَأَذِنَ الغُــلَامُ فِي دُخُولِـهِ بنَاءً عَلَى ظُنَّهِ.

وَلَوْ شَهِدَ بِالوَكَالَةِ اثْنَانِ ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا قَدْ عَزَلَهُ لَمْ تَثْبُتْ الوَكَالَةُ، وَيَتَوَجُّهُ: بَلَى، كَقُولِهِ بَعْدَ حُكْــم الحَـاكِم بصِحَّتِهَا،

وفي المغنى: يستحقُّه ما لم يشترط عليه.

قال في الرَّعاية الكبرى: وله الجعل بالبيع قبل قبض النُّمن إلاَّ أن يشترطه). انتهى.

وقاله في الكافي وغيره.

قلت: الصُّواب الاستحقاق إلاَّ إذا قلنا له قبض النُّمن بقول الموكّل أو بقرينةٍ فلا يستحقُّه حتَّى يسلّم النَّمن، واللّه أعلم. تنبيه: لعلُّ مراده بالخلاف الخلاف في وقت ملك المضارب حصَّته من الرَّبح هل هو بالظُّهور؟

وهو المذهب، أو بالقسمة؟

وقال شيخنا: يحتمل أن تكون من مسألة الوكيل هل يقبض النَّمن؟

واقتصر عليه. وفي قبضه ثلاثة أقوال ذكرها المصنّف وقدَّم عدم الجواز.

(١) (مسألة – ٤٣): قوله: (وإن ادُّعَى أنَّه محتالٌ فأولى الوجهين أنَّه كالوكالة). انتهى.

هذا الوجه الَّذي قال إنَّه أولى الوجهين هو الصَّحيح.

قال الشَّيخ في المغنى، والشَّارح: هذا الوجه أشبه وأولى.

وجزم به الآدميُّ في منتخبه.

وقدَّمه ابن رزينِ في شرح الهداية لوالده: أنَّ عدم لزوم الدُّفع اختيار القاضي، نقله عنه في تصحيح المحرَّر، وولد المجد له زواند على شرح الهداية الَّتي لوالَّده، والظَّاهر أنَّ هذا منها.

قال الشَّيخ في المغني: لأنَّ العلَّة في جواز منع الوكيل كون اللَّافع لا يبرأ. وهي موجودةٌ هنا، والعلَّة في وجوب اللَّفع إلى الــوارث كونه مستحقًا، والدُّفع إليه يبرئ، وهو مختلفٌ هنا، فإلحاقه بالوكيل أولى. انتهى.

والوجه الثَّاني: يجب الدُّفع إليه مع التَّصديق، واليمين مع الإنكار، وصحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرُّر، والنَّظم.

قال في الرُّعايتين: لزمه ذلك، في الأصحُّ، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وجزم به في الوجيز وغيره.

(ع): ما أجمع عليه

وقدُّمه في تجريد العناية، وأطلقهما في الهداية وعقود ابن البنَّاء، والمذهـب، ومسبوك الذُّهـب، والمستوعب، والحلاصـة، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والبلغة، والحرَّر، والحاويين، والفائق ونهاية ابن رزين ونظمها، وإدراك الغاية، وغيرهم.

فهذه ثلاث وأربعون مسألةً الخلاف فيها مطلقٌ.

(خ): مخالفة الأئمة (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَكَفُولُ وَاحِدٍ غَيْرِهِمَا.

وَلَوْ أَقَامَا الشُّهَادَةَ حسب بلا دَعْوَى الوّكِيلِ فَشَهِدًا هِنْدَ حَاكِم أَنْ فُلانًا الغَائِبَ وَكُلّ هَذَا الرَّجُلَ فِي كَذَا فَإِنْ اغْتَرَفَ أَوْ قَالَ مَا عَلِمْتُ هَذَا وَأَنَا أَتَصَرُفُ عَنْهُ ثَبَتَتْ وَكَالْتُهُ، وَعَكْسُهُ مَا أَخْلَمُ صِدْقَهَا.

وَإِنْ أَطْلَقَ قِيلَ فَسُرْ، وَمَنْ قَصَدَ بَيَانَ تَعْلِيقِ الحُكْمِ بِالوَصْفُ ِ رَثَّبُهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَرُّضْ لِجَمِيعِ شُرُوطِهِ وَمَوَانِعِهِ؛ لأَنَّهُ عَسِرٌ

إذْ القَصَلَةُ بَيَانُ اقْتِضَاء السَّبُبِ لِلْحُكْمِ. إذْ القَصَلَةُ بَيَانُ اقْتِضَاء السَّبُبِ لِلْحُكْمِ. فَلَوْ قَالَ: أَعْطِ هَذَا لِلْفُقْرَاءِ أَوْ نَحْوِهِمْ اسْتَأْفَنَهُ فِي عَدُوّهِ وَفَاسِقٍ. وَلَوْ قَالَ: إلاَّ أَنْ يَكُونُ أَحَدُهُمْ كَذَا عَدُ لُكُنَةً وَعِيًّا، وَلَوْ قَالَ: مَنْ سَرَقَ مِنْهُمْ فَاقْطَعْهُ حَسُنَ أَنْ يُرَاجِعَهُ فِيمَنْ سَعَى لَهُ فِي مَصْلُحَةٍ عَظِيمَةٍ، وَإِنْ لَـمْ يَحْسُنُ التَّقْبِيدُ مِنْهُ، وكذا قولُ الطَّبِيبِ: اشْرَبْهُ لِلإِسْهَالِ فَعَرَضَ ضَعْفَ شَنَدِيدٌ أَوْ إِسْهَالَ، ذَكَرَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.

(ش): الإمام الشافعي

The second of the second

كتاب الشركة

لا تُكْرَهُ مُشَارَكَةُ كِتَابِيِّ إِنْ وَلِيَ الْمُسْلِمُ التَّصَرُّفَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: ذِمِّيٌّ، وَكَرَهَ الْآزَجِيُّ، كَمَجُوسِيٌّ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَتُكْرَهُ مُعَامَلَةٌ مِنْ مَالِهِ حَلالِ وَحَرَامٍ يُجْهَلُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

قطع به فِي المُنتَخَبِ، وَذَكَرَهُ الآزَجِيُّ قِيَاسُ المُذْهَبِ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً إِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ.

وَقِيلَ: ۚ أَوْ جَاوَرُ ثُلُقَهُ، وَإِنْ خُلِطَ رُيْتَ حَرَامٌ بِمُبَاحٍ تَصَدُّقَ بِهِ، هَذَا مُسْتَهْلَك، والنَّقْدُ يُتَخَــرُى، قَالَـهُ أَحْمَـدُ، ذَكَـرَهُ ابْـنُ

وُّنَقُلَ أَبُو طَالِبٍ فِي الزُّيْتِ: أَعْجَبُ إِلَيُّ يَتَصَدُّقُ بِهِ، هَذَا غَيْرُ الدَّرَاهِمِ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ فِي اللَّارَاهِم تَحْرُمُ إِلاَّ أَنْ يَكُثُرَ الْحَلَالُ، وَاحْتَجَّ بِخَبَر عَدِيٍّ فِي الصَّليدِ.

وَعَنْهُ: أَيْضًا: إِنَّمَا قُلْتُهُ فِي دِرْهَم حَرَامٍ مَعَ آخَرَ.

وَعَنْهُ: فِي عَشَرَةٍ فَأَقَلُ لا تَجْحَفُ بهِ، وَاخْتَارَ الآصْحَابُ لا يُخَرِّجُ قَدْرُ الحَرَام.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ثُمُّ لا يَتَبَيُّنُ لِي أَنَّ مِنَ الوَرَعِ تَرْكُهُ.

وَفِي الخِلَافِ فِي اشْتِبَاوِ الْآوَانِي الطَّاهِرَةِ بِالنَّجِسَةِ ظَاهِرُ مَقَالَةِ أَصْحَابِنَا يَعْنِي أَبَا بَكُو وَٱبُّا عَلِيٍّ النَّجَّادُ وَٱبُّا إَسْحَاقَ: يُتَحَرَّى فِي عَشَرَةِ طَاهِرَةٍ فِيهَا إِنَّاءٌ نَجَسٌ؛ لأنَّه قَدْ نُصُّ عَلَى ذَلِكَ فِي الدُّرَاهِمِ فِيهَا دِرْهَمٌّ حَرَامٌ، فَولِنْ كَانَتْ عَشْرَةً أُخْرِجَ قَدْرُ الحَرَامِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقُلُّ امْتَنَعَ مِنْ جَمِيعِهَا.

قَالَ: وَيَجِبُ أَنَّ لا يَكُونَ هَلَمَا حَدًّا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الاعْتِبَارُ بِمَا كُثُرُ عَادَةً.

وَقِيلَ: لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: قَدْ قُلْتُمْ إِذَا اخْتَلَطَّ دِرْهَمٌ حَرَامٌ بِدَرَاهِمَ بُدُرَاهُمَ بُعْزَلُ قَدْرُ الحَسَرَامِ وَيُتَصَسَرُفُ فِي البَسَاقِي؛ فَقَسَالَ: إِنْ كَسَانَ لِللَّرْهُمِ مَالِكُ مُعَيِّنٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا، وإلاَّ عُزِلَ قَدْرُ الحَرَامِ وَتُصُسَرُفَ فِي البَسَاقِي، وَكَانَ الفَرْقُ بَيْنُهُمَا أَنَّهُ إِنَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا، فَلُوَ شَرِيكٌ مَعَهُ، فَلُو يَتُوصُلُ إِلَى مُقَاسَمَتِهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا، فَأَكْثَرُ مَا فِيهِ: أَنَّهُ مَسَالٌ لِلْفَقَسَرَاءِ وَهُو مَنْ مُنْ وَلِهَ أَنْهُ مَسَالٌ لِلْفَقَرَاءِ وَمُو مَنْ مُنْ وَلَا الْعَرْقُ مَا فِيهِ اللّهِ مُسَالًا لِلْفَقَرَاءِ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدُّقَ بهِ.

وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: قِيَاسُ كَلامِهِ أَنَّهُ لا يُتَحَرَّى فِي المُسْلُوخَتَيْنِ؛ لاَنَّه قَالَ فِي دِرْهَم غَصْبِ الْحَتَلَىطَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ ; يُصْرَلُ قَدْرُ الْحَرَامِ وَيَتَصَرُّفْ فِيمَا بَقِي، وَلَمْ يُتَحَرُّ فِي الدَّرَاهِم، وَمَتَى جُهِلَ قَدْرُهُ تَصَدُّقَ بِمَّا يَرَاهُ حَرَامًا، قَالَةُ أَحْمَدُ، فَدَلُّ أَنَّهُ يَكُفِيهِ

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: قَالَ أَحْمَدُ: لا تُبْحَثُ عَنْ شَيْءٍ مَا لَمْ تَعْلَمْ فَهُوَ خَيْرٌ، وَبِأَكُلِ الحَلالِ تَطْمَتُونُ القُلُوبُ وَتَلِينُ. وَيُعْتَبُرُ فِي الشَّرِكَةِ العَاقِدَان كَوَكَالَةٍ وَٱفْسَامُهَا الصَّجْيِحَةُ ٱرْبَعَةً.

أَحَدُهَا: الْمُضَارَيَّةُ: وَهِيَ دَفْعُ مَالِهِ المُعْلُومِ، لا صُبْرَةِ نَقْدٍ وَلا أَحَدِ كَيْسَيْنِ سَوَاءٌ إِلَى مَنْ يَتْجِرُ فِيهِ بِجُزْءٍ مِنْ رَبْحِهِ لَـهُ أَنْ لِعَبْدِهِ أَوْ أَجْنَبِيُّ مَعَ عَمَل مِنْهُ كَنِصْف ربْحِهِ.

وَفِي عُيُونِ الْمُسَائِلِ: مِنْ أَحَدِ الشُّرِيكُيْنِ فِيهَا عَمَلُ بَدَنِ وَمِنْ الآخَرِ مَالٌ هُوَ أَعْيَانٌ تَتَمَيَّزُ بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا، وَيَكُسُونُ الْعَمَـٰلُ عَلَيْهَا بِبَعْض نَمَاثِهَا، فَظَاهِرُهُ لا يُعْتَبَرُ حُصْوُرُ المَّال وَقْتَ الْعَقْدِ.

فَإِنَ قَالَ: وَرِبْحُهُ بَيْنَنَا، فَيْصَفَّانِ، وَإِنْ قَالَ: لَكَ، والآصَحُ: أَنْ ثُلْثُهُ صَحَّ، والبّاقِي لِلاَخْرِ، وَإِنْ أَتِيَ مَعَهُ بِرُبُعِ عُشْرِ البّاقِي وَنُحُوهِ صَحَّ، فِي الْأَصَحُّ.

وَلَوِ اخْتَلْفَا لِمَنْ الْمُشْرُوطُ فَلِلْعَامِلِ، وَإِنْ قَالَ: خُذْهُ فَاتَّجِرْ بِهِ، والرَّبْحُ كُلَّهُ لِي، فَإِبْضَاعٌ، وَإِنْ قَالَ: لَـك، فَقَـرْضٌ، وَإِنْ قَالَ: خُذْهُ مُضَارَبَةً وَرِبْحُهُ لِي أَوْ قَالَ: لَك، فَسَدَتْ وَلا تَصِحُ هِيَ وَشَرِكَةُ عِنَانٍ بِعَرَضٍ

وفِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ: وَفِي الصَّحَّةِ بِمَغْشُوشَةٍ وَفُلُوسٍ نَافِقَتَيْنِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا^(١) وَجُهَان.

وَفِي التَّرْخِيبِ: فِي فُلُوسٍ نَافِقَةٍ رِوَايَتَانِ (م ١)(٢)، وَلا أَثَرَ هُنَا.

وَفِي الرَّبَا، وغيرهُما لِغِشُّ يَسيرِ لِمَصْلَحَتِهِ، كَحَبَّةِ فِضَّةٍ وَنَحْوِهَا فِي دِينَارٍ، ذَكرَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنَّهُ: الصَّحَّةُ بقيمَةِ عَرَضٍ وَقْتَ العَقْدِ. وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِّينٍ: يَصِحُّ. ً

وَقِيلَ: فِي الْآظُهَرِ يَصِحُ بِمِثْلِي، وَيَصِحُ تَعْلِيقُهَا.

والمنْصُوصُ: وَبِعَ هَذَا وَمَا حَصَلَ مِنْ ثَمَنِهِ فَقَدْ صَارَبْتُك بِهِ، لا: ضساربَ بِدَيْنِي عَلَى زَيْدٍ فَأَفْبِضُهُ، ويَصِحُ: افْبِضُهُ وَصَارِبِ بِهِ، وَبَوَدِيعَتِي عِنْدَك وَاقْبِضْهَا مِنْ فُلان وَصَارِبِ بِهَا، وَصَارِبِ بِعَيْنِ مَالِي الّذِي غَصَبْتِه مِنْي.

وَٰقِيْلَ ۚ لا يَزُولُ ضَّمَانُهُ إلاّ بِدَفَعِهِ قَمَنًا، وَلا يُعْتَبَرُ قَبْضُ رَأْسِ المَالَ، وَيَكْفِي مُبَاشَرَتُهُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ نَطَقَهُ.

وَتَصِّحُ مِنْ مَرِيضٍ وَلَوْ سَمَّى لِمَامِلِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرٍ مِثْلِهِ، وَيُقَدَّمُ بِهَا عَلَى الغُوْمَاءِ، وَمُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ، قِيلَ: مِثْلُهَا. وَقِيلَ: مِنْ ثُلْثِهِ، كَأْجِير (م ٢)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (نافقتين، وقيل: أو: لا)، يعني: على هذا القول لا يشترط أن يكونا نافقتين.

أمًّا المغشوشة فلم أر ذلك فيها صريحًا إلاًّ ما تقدَّم من كلام ابن حمدان، والظَّاهر أنَّ الَّذي قدَّمه مسراد الأصحاب، وأنَّه لا بـدُّ أن يكون متعاملاً بها، وأمًّا الفلوس فما قدَّمه المصنّف هو المذهب.

والقول بعدم اشتراط النّفاق فيها هو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب، منهم الشّيخ في المقنع وغيره، وحكاه في الشّرح وغيره قولاً كالمصنّف.

(٢) (مِسْأَلَة – ١): قوله: (وفي الصَّحَّة بمغشوشةِ وفلوسِ نافقتين وقيل: أو لا وجهان.

وفي التّرغيب: في فلوس نافقةٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهماً في الهداية، والملاهب، ومسسبوك الذَّهسب، والمستوعب، والخلاصـة، ذكـروه في المضاربـة، والكسافي، والمقنـع، والهسادي، والتُلخيص، والخُوَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم.

وأطلقهما في الشرح في المغشوشة.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه ابن رزينٍ في شوحه وغيره.

وقدَّمه في المغني، والشُّرح في الفلوس وقالاً: حكم المغشوش حكم المعروض، وقد قالاً: لا يصبحُّ بـالعروض، في ظـاهر المذهـب، نصُّ عليه.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقال في الرَّعاية: قلت: إن علم قدر الغشُّ وجازت المعاملة صحَّت الشُّركة، وإلاَّ فلا، وإن قلنا الفلوس موزونةٌ كأصلها أو أثمانًا صحَّت، وإلاَّ فلا. انتهى.

قلت: الصُّواب الصُّحُّة فيها، وفي المغشوشة المتعامل بها أولى بالصُّحَّة من الفلوس.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وتصحُّ من مريضٍ ولو سمَّى لعامله أكثر من أجر مثله، ويقدَّم بها علسي الغرمـاء، ومسـاقاةٌ ومزارعـةٌ، قيل: مثلها، وقيل: من ثلثه، كأجيرٍ). انتهى.

أحدهما: تحسب المحاباة في المساقاة، والمزارعة من الثُّلث، وهو الصُّحيح.

جزم به في البلغة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهيَّة: أشهر الوجهين أنَّه يعتبر من النُّلث.

والوجه الثّاني: هو كالمضاربة، جزم به في الوجيز.

وقدُّمه ابن رزينٍ في شرحه، وأطلقهماً في المغني، والشُّرح.

وَيُصِحُ فِيهِنَّ شَرْطُ الْعَامِلِ عَمَلَ الْمَالِكِ مَعَهُ أَوْ عَبْدِهِ.

وَقَالَ الشُّيْخُ: مَعَ عِلْم حَمَلِهِ وَدُونَ النَّصْفِ.

وَقِيلَ: لا يُصِحُ.

وَقِيلٌ: يَصِحُ فِي عَبْدِهِ، كَبَهِيمَتِهِ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِيمَنْ أَعْطَى رَجُلاً مُضَارَبَةً عَلَى أَنْ يَخْسُرُجَ إِلَى المَوْصِلِ فَيُوجُهُ إِلَيْهِ بطَعَام فَيَبِيعُهُ ثُمُّ يَشْتَرِي بِهِ وَيُوَجُّهُ إِلَيْهِ إِلَى الْمُوصِلِ.

قَالَ: لا بَأْسَ إِذَا كَانُوا تَرَاضَوا عَلَى الرَّبْحِ، وَلَا يَضُرُّ عَمَلُ المَالِكِ بِلا شَرطٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَالَ رَبُّ المَالَ لِرَجُلِ: اعْمَلُ مَعِي، فَمَّا كَانْ مِنْ رَبْحِ فَبَيْنَنَا، صَعَّمٌ، نَقَلَهُ أَبُو وَاوُد. وَيَصِحُ تَوْقِيتُهَا، عَلَى الْأَصَّخَ، فَلَوْ قَالَ: فَإِذَا مَضَى شَهُرٌ فَهُوَ قَرْضٌ فَمَضَى وَهُو مَتَاعٌ فَلا بَأْسَ إِذَا بَاعَهُ كَانَ قَرْضًا، نَقَلَهُ مُهُنًّا.

وَيُصِحُّ: إِذَا انْقَضَتْ السَّنَّةُ فَلا تَشْتَر، وَفِيهِ احْتِمَالٌ.

وَلِلْمُضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ وَيَقْبَضَ وَيُجِيلَ وَيُوَجَّرَ وَعَكْسُ ذَلِكَ، وَيَرُدُّ بِعَيْبٍ لِلْحَظَّ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ شَرِيكُهُ وَيُقِرُّ بِهِ. وَفِي النَّبْصِرَةِ: وَلَوْ بَعْدَ فَسُخِهَا، وَيُسَافِرُ بِهِ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ صَحَّحَهَا الآرَجِيُّ: وَيَرْهَنُ وَيَوْتَهِنُ وَيُقَابِلُ، فِي الآصَحُ فِيهِنَّ، نَا النَّذَا

وَعَنْهُ: بإذْن، وَإِنْ سَافَرَ، وَالغَالِبُ العَطَبُ ضَمِنَ، ذَكَرَهُ أَبُو الِفَرَجِ.

وَظَاهِرُ َكَلاَم غُيْرِهِ: وَفِيمَا لَيْسَ الغَالِبَ السَّلامَةُ وَيَأْتِي فِي الْمُودَعَ، وَذَكَــرَ جَمَاعَـةٌ فِـي وَلِـيٌ يَتِيــم يَتْجِـرُ مَوْضِـعَ أَمْــن، وَيَتَوَجَّهُ التَّسْلُويَةُ، وَمَتَّى لَمْ يَعْلَمَا بِخَوْفِهِ أَوْ بِفَلَسِ مُشْتَرٍ لَمْ يَضْمَنَا، ذُكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّفِيرُ فِـي شِــرَائِهِ مَــنْ يَعْتِـقُ، ويَتَوَجَّـهُ

وَلَهُ شِرَاءُ مَعِيبٍ، بِخِلافِ وَكِيلٍ، وَلا يُبْضِعُ، عَلَى الْأَصَحُ.

وَفِي الإِيدَاعِ، وَفِيَ الْمُبْهِجِ، وَالزُّرَاعَةِ رَوَايَتَانِ (م ٣)(١).

وَلُوِ اشْتُرَى خَمْرًا جَاهِلًا ضَمِنَ، نَقَلَهُ أَبْنُ مَنْصُورٍ، وَلا يَمْلِكُ دَفْعَهُ مُصَارَبَةً، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَفِيهِ تَخْرِيبٌ مِنْ تَوْكِيلِهِ، وَلا أَجْرَةَ لِلثَّانِي عَلَى رَبِّهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقِيلَ: عَلَى الآوَّلِ مَعَ جَهْلِهِ، كَدَفْعِ غَاصِيبٍ وَإِنْ مَعَ عِلْمِهِ لا شَيْءَ لَهُ، وَرَبْحُهُ لِرَبُهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ إِنْ تَعَـلُّرَ رَدُّهُ، وَإِنْ كَانَ شِرَاؤُهُ بِعَيْنِ المَالِ، وَذَكَرُوا وَجْهَا: ۚ إَنْ كَانَ فِي َذِمَّتِهِ أَنَّهُ لِلثَّانِي، وَلا خُلْطَةَ بِغَيْرِو.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ بِمَالَ نَفْسُوهِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَمُهَنَّا؛ لأنَّه مَأْمُورٌ، فَيَلْخُلُ فِيمَا أَذِنَ فِيهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَلا الاسْتِنانَةُ عَلَيْهِ،

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي الإيداع. وفي المبهج، والزّراعة روايتان).

يعنى: هل له أن يودع أم لا؟

وحكاهما جماعةٌ وجهين، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنسع، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم:

أحدهما: يجوز عند الحاجة، وهو الصّحيح.

قال في المغنى، والشُّرح: والصُّحيح أنَّ الإيداع يجوزُ عند الحاجة.

قال النَّاظم: وهو أولى، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: ليس له ذلك.

قال في المحرَّر، والفائق: ولا يملك الإيداع، في أصحَّ الوجهين.

وجزم به في المنوّر ومنتخب الآدميّ.

قلت: وهو ضعيفٌ مع الحاجة.

فِي المنْصُوصِ، بِأَنْ يَشْتَرِيَ بِأَكْثَرَ مِنَ المَال، وَكَذَا بِشَمَنِ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ جَنْسِهِ. وَجَوَّزَهُ الشَّيْخُ، كَشِرَائِهِ بِفِضَّةٍ وَمَعَهُ ذَهَبٌ أَوْ عَكْسُهُ، وَلا أَخْذُ سَفَتَجَةٍ بِهِ وَلا دَفْمُهَا، فَــالِنْ قَــالَ: اعْمَــلْ بِرَأْبِــك، وَرَأَى مَصْلَحَةً، جَازَ الكُلُّ، فَلَوْ كَانَ مُضَارِبًا بِالنَّصْفِ فَدَفَعَهُ لِآخَرَ بِالرَّبْعِ عَمِلَ بِذَلَك، نَصُّ عَلَيْهِ.

والآصَحُ: وَيَجُوزُ أَخَذُ مَنْفَتَجَةٍ.

وَقَالَ فِي الْمُحَرِّرِ: والاسْتِدَانَةُ وَعَلَى الآصَحِّ: والزَّرَاعَةُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَقُرْضُهُ.

وَقِيلَ: وَكَذَا مُكَاتَبَةُ رَقِيقٍ وَعِنْقُهُ بِمَالٍ وَتَزْوِيهُهُ، والمُذْهَبُ: لا، إلا بِإِذْنٍ، كَتَبَرُع وَنَحْوِهِ، نَقَلَ حَنْبَلْ: يَتَبَرُعُ بِبَعْضِ الثَّمَسَنِ لِمُصَلَّحَةٍ.

وَلَهُ أَنْ يُضَارِبَ لَآخَرَ فَإِنْ أَضَرُّ بِالآوَّل حُرَّم، فَإِنْ خَالَفَ وَرَبِّحَ رَدٌ نَصِيبَهُ مِنْـهُ فِي شَـرِكَةِ الآوَّل، نَـصُّ عَلَى ذَلِـك، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لاَ يُرُدُّ كُعَمَلِهِ فِي مَالِهِ أَوْ إِيجَارٍ نَفْسُهِ. وَتَقَلَّ الآثَرَمُ: إذَا اشْتَرَطَ النَّفَقَةَ فَقَدْ صَارَ أَجِيرًا لَهُ وَلا يُضَارِبُ لِغَـيْرِه، قِيلَ: فَإِنْ كَانَتْ لا تَشْغَلُهُ؟

قَالَ: لا يُعْجَبُنِي، لا بُدُّ مِنْ شُغْلٍ، وَعَلَيْهِ أَلْ يَتُولَّى مَا جَرَتْ العَادَةُ بِهِ، فَإِنْ فَعَلَهُ بِأَجْرَةٍ غَرِمَهَا، وَلَــهُ الاسْتِئْجَارُ لِلنَّـدَاءِ عَلَى الْمَتَاعِ وَمَا الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ لِيَأْجُذَ أَجْرَتَهُ بِلا شَرْطٍ، عَلَى الْآصَعَ، وَيَذَلْهُ خِفَارَةٌ وَعُشْرًا عَلَى المَالِ. قَالَ أَخْمَدُ: مَا أَنْفِقُ عَلَى المَالِ فَعَلَى المَالِ فَعَلَى المَالِ فَعَلَى المَالِ وَقَالَهُ شَيْخُنَا فِي البَدْلِ لِمُحَارِبٍ وَنَحْدِهِ. وَإِنْ عَيْنَ لِمُفَارَبَةٍ بَلَدًا أَوْ مَتَاعًا.

وَقَالَ فِي الرَّحَايَةِ: حَامَ الوُجُودِ، أَوْ نَقْدًا، أَوْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَشْتَرِي مِنْهُ.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبِ وَغَيْرُو: أَوْ جَمَعَهُمَا.

وَذَكَرَ فِي الْمُغْنِي: لا جَمَعَهُمَا، تَعَيَّنَ. وَلِلْمُصْارِبِ النَّفَقَةُ بِشَرْطٍ فَقَطْ، نَص عَلَيْهِ كَوَكِيلٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَوْ عَادَةً فَإِنْ شَرَطَهَا مُطْلَقَةً فَلَهُ,نَفَقَةُ مِثْلِهِ، والكِسْوَةُ، ونَصُهُ مِنَ المَأْكُول فَقَطْ، وَظَاهِرُهُ إِلاَّ أَنْ يَطُولَ سَفَرُهُ وَيَحْتَاجَ تَجْدِيدُهَا فَلَهُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي. وَنَقَلَ حَنْبَلُ: يُنْفِقُ عَلَى مَعْنَى مَا كَان يُنْفِقُ لِنَفْسَهِ غَيْرَ مُتَعَدٌّ وَلا مُضرَّ بِالمَالِ، وَلَسَوْ لَقِيَهُ بَبَلَدٍ أَذِنَ فِي السُّفَرِ إِلَيْهِ وَقَدْ نَصْ فَاحَذَهُ فَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ، فِي وَجُهِ(١).

﴿ وَلَهُ النَّسَرِّي بِإِذْنِهِ، فِي رَوَايَةٍ فِي الفُصُولِ، والمُلْحَبِ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا وَيُصِيرُ ثَمَنُهَا قَرْضًا.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ أَعْتِبَارَ تُسْمِيَةِ ثَمَنِهَا (٢)، وَيُعَزَّرُ بِوَطْئِهِ، تَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُور.

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (ولو لقيه ببلد أذن في السُّمْر إليه وقد نصَّ الثَّمن كلُّه فقبضه منه فله نفقة رجوعه في وجه). انتهى. ظاهر هذا: أنَّ المقدَّم: لا نفقة له في رجوعه وهو كذلك، قدَّمه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم وجزم به في الرَّعاية. والوجه الثَّاني: له النَّفقة في رجوعه.

قلت: وهو الصواب.

(٢) الثَّاني: قوله: (وله التَّسرِّي بإذنه، وفي روايةٍ في الفصول، والمذهب أنَّه يملكها ويصير ثمنها قرضًا، ونقل يعقوب اعتبار تسمية ثمنها. انتهى.

اعلم أنَّ الصَّحيح من المذهب أنَّه لو أذن له في التُّسرِّي فاشترى جاريةً صحَّ التَّسرِّي وملكها وصـــار ثمنهــا قرضُـــا، نِــِصَّ عليــه في رواية يعقوب بن بختان، وعليه الأصحاب، وقطعوا به.

وقال في الفصول. فإن شرط المضارب أن يتسرَّى من مال المضاربة، فقال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحسارث. يجسوز أن يشستري المضارب جاريةً من المال إذا أذن له.

وقال في رواية يعقوب بن بختان: يجوز ذلك ويكون دينًا عليه، فأجاز له ذلك بشرط أن يكون المال في ذمَّته، قال أبو بكر: احتياري ما نقله يعقوب، فكأنَّه جعل المسألة على روايتين، واختار هذه، قال شيخنا: وعندي أنَّ المسألة روايةً واحدة، وأنه لا يجوز الشَّــراء مــن مال المضاربة إلاَّ أن يجعل المال في ذمَّته، وعلى هذا يحمل قوله في رواية الأثرم؛ لأنَّه لو كان له ذلك لاستباح البضع بغير ملسك يمسين =

الفروع - كتاب الشركة

وقِيلَ: يُحَدُّ قَبْلَ الرَّيْحِ، ذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينِ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: إِنْ ظَهَرَ رِبْحٌ عُسُرُّرَ وَيَلْزَمُهُ اللَهْسُ وَقِيمَتُهَمَا إِنْ أَوْلَدَهَا، وإلاَّ حُدُّ عَالِمٌ، وَنَصُّهُ: يُمَرُّرُ، وَلا يَطُأُ رَبُّهُ الاَّمَةَ وَلَوْ عَدِمَ الرَّيْحَ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَنَّهُ سُئِلَ: يَشْتَرِي جَارِيَةً أَوْ يَكْتَسِي وَيَأْكُلُ؟ وَانْ وَهِ مُنْ أُنِهُ وَنَوْ لِلاَيْعَالُ رَبُّهُ الاَّمَةِ وَلَوْ عَدِمَ الرِّيْحَ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَنْهُ سُئِلَ: يَشْتَرِي جَارِيَةً أَوْ يَكْتَسِي وَيَأْكُلُ؟

قَالَ: لا يَجُوزُ هَذَا إِلاَّ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ شَيْء تَأْخُذُ مِنْ مُضَارَبَتِك.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ: إِنْ ضَارَبَ لِلْحَرَ لَمْ يَجُّزُهُ فَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ فِي طَرِيقِهِ فَعَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ، وَإِنْ تَلِفَ بَعْضُ المَالِ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَبَاقِيهِ رَأْسُ المَال، وَإِنْ تَلِفَ أَوْ تَعَيِّبُ أَوْ خَسِرَ أَوْ نَزَلَ سِعْرُهُ بَعْدَ النَّصَرُّف.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: وَقَبْلُهُ جَبْرُ الوَضْبِيعَةِ مِنْ رَبْحِ بَاتِيهِ قَبْلَ قِسْمَتِهِ نَاضًا أَوْ تَنْضِيضَهُ مَعَ مُحَاسَبَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهمَا.

وَتَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ وَحَرْبٌ: إِذَا احْتَسَبًا وَعَلِمَا مَا لَهُمَا، وَاحْتَجَّ بِهِ فِي الانْتِصَارِ، وَأَنَّـهُ يَحْتَسِلُ أَنْ يَسَٰشُحَقَّ رِبْحِهِ. وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: إِذَا حَالَ حَوْلُهُ مِنْ يَوْم احْتَسَبًا رَكَاةَ الْمُصَارِبِ؛ لأَنَّه عَلِمَ مَالُهُ فِي المَالَ.

والوَضيعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى رَبَّ المَال وَأُحِبُّ أَنْ لا يُحَاسِبَ نَفْسُهُ، يَكُونُ مَعَـهُ رَجُـلٌ مِـنْ قِبَـلِ رَبُّ المَـالِ، كَـالوَصِيُّ لا يَشْتَري مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ يَكُونُ مَعَهُ خَيْرُهُ.

ُ قَالَ الْأَرْجِيُّ: لا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصُّ رَبُّ المَالِ بِحِسَابِ المَالِ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، نَقَلَهُ حَنْبَـلٌ، لِلتُهْمَـةِ، وَلا تَخْتَـصُّ المُفَاضِلَـةُ بِمَكَانِ العَقْدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هَلْ تَسْتَقِرُ بِمُحَاسَبَةِ دُونَ قِسْمَةِ وَقَبْض؟ فِيهِ رِوَايَتَان، وَفِيهِ فِي مُضَارَبَةِ فَيَخْرُجُ مِثْلُهُ إِذَا نَضَ، فَلَـوْ كَـانَّ مِائَةٌ فَخَسِرَ عَشَرَةٌ ثُمُّ اَحَدَ رَبُّهُ عَشَرَةً نَقَصَ بِهَا وَقِسْطُهَا مِمَّا حَسِرَ وِرْهَمَّ وَتِسْعُ، وَلَوْ رَبِحَ فِي المِائَةِ عِشْرِينَ فَاحَدَهَا فَقَـدْ أَحَذَ سُدُسَهُ، فَنَقَصَ رَأْسُ المَال سُدُسَهُ سِتَّةً حَشَرَ وَتُلْقَيْنِ، وَقِسْطُهَا ثَلاثَةٌ وَثُلْث، وَمِنَ الرَّبْحِ مَهْرٌ وَثَمَرَةٌ وَأَجْرَةٌ وَأَرْشُ وَكَــذَا نِتَاجٌ، وَيَتَوجُهُ وَجْهُ، وَإِنْ دَفَعَ إَلَيْهِ الْفَيْنِ فِي وَقَتَيْنِ لَمْ يَخْلِطْهُمّا، فَصُ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجُّهُ جَوَارُهُ، وَإِنْ أَذِنْ قَبَلَ تَصَرُّقِهِ فِي الآوَّلِ أَنْ يَعْدَهُ وَقَدْ نَصْ جَازَ، وَلَوْ تَلِفَ المَــالُ ثُــمُ اشْتَرَى سِلْعَةُ لِلْمُضَارَبَةِ فَكَفُضُولِيَّ، وَإِن اشْتَرَاهَا فِي الذَّمَّةِ ثُمُّ تَلِفَ المَالُ قَبْلَ نَقْدِ فَمَنِهَا أَوْ تَلِفَ هُوَ، والسَّلْعَةُ فَالشَّمَنُ عَلَى رَبُّ المَال، وَلِرَبُّ السَّلْعَةِ مُطَالَبَةُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالثَّمَن، وَيَرْجِعُ بِهِ العَامِلُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ثُمَّ نَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ بِلا إِذْنٍ لَمْ يَرْجِعْ رَبُّ الْمَالِ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَهُوَ عَلَى الْمُعَارِبَةِ؛ لآنَهُ لَمْ يَتَعَدُّ فِيهِ، ذَكَرَهُ الآزَجِيُّ.

قَالَ: وَإِنْ ٱلْلَّفَةُ انْفَسَخَتْ؛ لأَنَّهُ لا يَمْلِكُهُ مَا لَمْ يَقْبِضَهُ، وَمَنْ ٱلْلَفَةُ ضَمِينَ الرَّبْحَ لِلآخِرِ، ثُمَّ إِنْ كَانْ تَلَفَّهُ بَعْـدَ التَّصِـرُفـ فَالْمَضَارَبَةُ بِحَالِهَا وَإِلاَّ فَهِيَ فِي قَدْر ثَمَنِهَا، وَلَوْ قُتِلَ المَبْدُ فَالآمْرُ لِرَبِّ المَال، فَإِنْ حَفَا عَلَــى مَـالٍ فَالْمَضَارَبَـةُ بِحَالِهَا، كَيَــذُل البَيْع، والزَّيَادَةُ حَلَى قِيمَتِهِ رَبْحٌ، وَيُحْتَمَلُ لِرَبُّ المَال، لِعَدَم عَمَلُ مِنَ العَامِل.

قَالَ الْأَرْجِيُّ: وَفِيهِ نَظْرٌ، كَبَيْعِهِ بَعْضَ السَّلَعَ وَمَعَ رَبْحُ القَوَدُ إِلَيْهِمَا.

ُ فُصلُ

وَيَحْرُمُ قِسْمَةُ الرَّبْحِ، والعَقْدُ بَاقِ إلاَّ بِاتَّفَاقِهِمَا، وَأَنْ يَأْخُذَ الْمُصَارِبُ مِنْهُ بِلا إذْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

-ولا عقد نكاح. انتهى كلامه في الفصول.

فنقل صاحب الفصول لا ينافي المذهب، أكثر ما فيه أنَّ الإمام أحمد أطلق الرَّواية بالجواز إذا أذن له. وفي الرَّواية الآخرى قال بجوز ويكون ثمنها دينًا عليه، وقول أبي بكر يحتمل ما قاله ابن عقيل من أنَّه جعل المسألة علمى روايتين، وهمو بعيث، ويحتمل أنَّه أراد أن تكون رواية الآثرم وإبراهيم كرواية يعقوب مبيَّنةً لروايتهما، وأنَّ أبا بكر اختار الحمل، وهو الصَّواب، وكلام القاضي يدلُّ على ذلك، فابن عقيلٍ لم يثبت رواية خالفة للحكم من قول أبي بكر، بل قال: كأنَّه جعل المسألة على روايتين، والمصنَّف أثبت روايتة في الفصول بأن له التسرِّي بإذنه من غير أن يكون ثمنها في ذمَّته، وليس هذا برواية، بل مجرَّد احتمال لكلام أبي بكر، ورواية الآثرم وإبراهيسم بسن الحادث ويعقوب منقولات في غير الفصول، فكون المصنَّف يخصُّ الرَّواية بالفصول إمَّا مَن نقل الرَّواية أو من قول أبي بكرٍ فيه نظرٌ فيما يظهر، والله أعلم.

وقال شيخنا يمكن حمل كلامه في رواية الأثرم على أنّه أذن له في التّملُك من مال المضاربة ما يشتري بـه جاريـةً لـه، فـلا يثبـت في ذمّته الثّمن، ويصير الثّمن كالهبة، وليس دخول الجارية في ملكه موقوفًا على كون المال في ذمّته، وهذا ظاهرٌ. انتهى والمَذْهَبُ: يَمْلِكُ حِصَّتُهُ مِنْهُ بِظُهُورِهِ، كَالمَالِكِ، وَكَمُسَاقَاقٍ، فِي الآصَحَّ.

وَعَنُهُ: بِالقِسْمَةِ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ؛ لأنّه لَوْ اشْتَرَى بِالمَالْ عَبْدَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ يُسَاوِيهِ فَأَعْتَقَهُمَا رَبُّ المَـالِ عِنْقًا وَلَـمْ يَضْمَنْ لِلْعَامِلِ شَيْئًا، ذَكَرَهُ الآرْجِيُّ، مَعَ أنَّهُ ذَكَرَ أنَّهُ لَوْ اشْتَرَى قَريْبَهُ فَعَتَقَ لَزِمَهُ حِصْتُهُ مِنَ الرَّبْحِ كَمَا لَوْ اتْلَقَهُ.

وَعَنْهُ: بِالْمُحَاسِبَةِ، والتَّنْضِيضِّ، والفَسْنخ، فَعَلَى الآوَّلِ لَا يَسْتَقِّرُ بِشَرْطِهِ وَرِضَاهُ بِضَمَانِهِ.

وَ فِي عِنْقِ مَنْ يَعْنِقُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَلَّوْ لَمْ يَظْهَرْ رَبْحٌ وَجْهَان (م ٤)(١٠...

وَإِثْلَافُ المَّالَ كَقَسْمِهِ، فَيَغْرَمُ نَصِيبَهُ، وَكَذَا الْآجْنَبِيُّ.

وَيُّفَتْلُ قَوْلُ مُصْارِبُو فِي أَنَّهُ رَبِعَ أَمْ لاً، وَكَذَا قَلَزُّهُ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَذَكَرَ الحَلْوَانِيُّ فِيهِ روَايَاتٍ كَعِوَض كِتَابَةٍ، النَّالِشَةُ يَتَحَالَفَان، وَجَزَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ بِقُول رَبِّ المَالِ، وَلَوْ أَقَرَّ بِهِ ثُمَّ ادَّعَى تَلَفًا أَوْ خَسَارَةً قُبِلَ قَوْلُـهُ، وَإِنْ اذَّعَى غَلَطًا أَوْ كَذَبًا أَوْ نِسْيَانًا لَمْ يُقْبَلُ، كَدَعْرًاهُ أَقْتِرَاضًا تُمَّمَ بِهِ رَأْسَ المَال بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهِ لِرَبِّ المَال.

وَعَنْهُ: يُقْبَلُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُد وَمُهَنَّا: إِذَا أَقَرُّ بَرِيْجٍ ثُمُّ قَالَ: إِنَّمَا كُنْتُ أَعْطِيكَ مِنْ رَأْسٍ مَالِكِ، يُصَدَّقُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَعَلَيْهِ العَمَلُ، وَخَرَجَ ببَيِّنَةٍ.

وْيَضْمَنُ ثَمَنًا مُؤجُّلاً مَجْحُودًا لا بَيُّنَّةً بِهِ لا حَالاً.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وفي عنق من يعتق عليه وقيل: ولو لم يظهر ربحٌ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والحلاصة، والشُّرح، وغيرهم. واعلم أنَّه إذا اشترى من يعتق عليه بعد ظهور الرَّبح فهل يعتـق عليــه لا؟

في المسألة طريقان:

أحدهما: وهو الصَّحيح أنَّه مبنيٌّ على الملك بالظُّهور وعدمه، وعليه أكثر الأصحاب.

وقطع به كثيرً، منهم القاضي في خلافه، وابنه أبو الحسين، وأبو الفتوح الحلوانيُّ، وأبو الخطَّاب وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتَّلخيص، والشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن منجًّا، فإن قلنا بملك بالظُّهور عتــق، علــى الصَّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضى.

وقطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والتُلخيص، وغيرهم.

قال ابن رجبي في قواعده: وهو أصعُّ، وإن قلنا لا يملك إلاَّ بالقسمة لم يعتق، وإن قلنــا: يملكــه بـــالظُهور عتــق عليــه قـــدر حصَّتــه وسرى إلى باقيه إن كان موسرًا وغرم قيمته، وإن كان معسرًا لم يعتق عليه إلاَّ ما ملك. انتهى.

وقاله في المغني، والشَّرح، والمستوعب، والتَّلخيص، وغيرهم.

قلت: وهو مراد من أطلق.

والطُّريق الثَّاني: لا يمتق مطلقًا، أعني سواءٌ ظهر ربحٌ وقلنا يملكه بالظُّهور أم لا؟

أو لم يظهر ربحٌ، وهو قول أبي بكر ۚ في التَّنبيه، فإنَّ الملك فيه غير تامٌّ، وصحَّحه ابن رزين في نهايته.

تنبيه: ظهر ثمّا تقدّم أنَّ الأصحاب مُتَّفقون إذا ظهر ربحٌ في هذه المسألة على أنَّها مبنيَّةٌ علَى أنَّ المضارب هل يملك حصَّته بـالظُّهور م لا؟

وهو قول الجمهور، أو أنَّه لا يعتق مطلقًا، وهو قول أبي بكر، والمُصنَّف قد أطلق الخلاف مع ظهور الرَّبح في عتقه، فإن قلنــا هــو مبنيًّ على ملك العامل حصّته بالظُهور وعدمه كان في إطلاقه نظرٌّ ظاهرٌ، إذ الصَّحيح من المذهب أنَّه بملكه بالظُهور، والمصنَّف قد قال: الملاهب يملكها بالظُهور، وإن قلنا إنَّه عائدٌ إلى قول جمهور الأصحاب وقول أبي بكر، وهو الظَّــاهر؛ لأنَّــه تــابع الشَّـيخ في المغني فيمــا يظهر، فاختيار أبي بكرٍ لا يقاوم قول جمهور الأصحاب حتَّى يطلق الحلاف من غسير ترجيح، لكننَّ الشَّـيخ قــال: إن ظهـر فيــه ربحٌ فوجهان مبنيًان على العامل متى يملك الرَّبح، فإن قلنا يملكه بالقسمة لم يعتق، وإن قلنا يملكه بالظهور فوجهان، عدم العتـــق قــول أبــي بكرٍ، والعتق قـول القاضي. انتهى.

والأصحاب تابعوا القاضي في هذه المسألة، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الشركة

وَلُوْ قَضَى بِالْمُضَارَبَةِ دَيْنَهُ ثُمَّ اتَّجَرَ بِوَجْهِهِ وَأَعْطَى رَبُّ المَالِ نِصْفَ الرَّبْحِ فَنَقَلَ صَالِحٌ، أَمَّا الرَّبْحُ فَـأَرْجُو إِذَا كَـانَ هَـذَا مُتَفَضَّلًا عَلَيْهِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ المَالِكِ بَعْدَ الرَّبْحِ فِيمَا شَرَطَ لِلْمُضَارِبِ، كَقَبُولِهِ فِي صِفْةِ خُرُوجِهِ عَنْ يَدِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ قُولًا مُضَارَبَةٍ وَأَنَّهُ [إنْ] جَاُّورَ أُجْرَةَ الِثْل رَجَعَ إليْهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إلاَّ مَا يُتَغَابَنُ بِهِ، وَبَيَّنَتُهُ أُولَى لِأَنَّهُ خَارِجٌ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا فِيمَنْ قَالَ: دَفَعْته مُضَارَبَةً، قَالَ: قَرْضًا، وَلَهُمَا بَيُنَتَانِ، فَالرِّبْحُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَهُوَ مَعْنَى كَلامِ الآرَجِيِّ. وَقَالَ: وَعَنْ أَحْمَدَ فِي مِثْلِ هَذَا فِيمَنْ ادَّعَى مَا فِي كِيسٍ وَادَّعَى آخَــرُ نِصْفَــهُ رِوَايَسًانِ، إِحْدَاهُمَــا أَنَّـهُ بَيْنَهُمَـا نِصْفَيْنِ، والثَّانِيَةُ لِأَحَدِهِمَا رُبُعُهُ وَلِلْآخَرِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ.

وَلُوْ طَلَبَ مُضَارِبٌ بَيْعًا مَّعَ بَقَاء قِرَاضِهِ وَفَسَخَهُ فَأَبَى رَبُّ المَال أُجْبِرَ مَعَ رِبْع، نَصٌ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: أَوَّلاَ، فَعَلَى تَقْدِيرِ الحَسَارَةِ يُتَّجَهُ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ [ذَكَرَهُ الآرَجِيُّ]، وَلَوْ أَنْفَسَخَ مُطْلَقًا، والمَالُ عَرَضٌ فَاخْتَارَ المَـالِكُ تَقْوِيمَهُ وَدَفَعَ حِصَّتَهُ مَلَكَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

ثُمُّ إِنْ ارْتَفَعَ السُّعْرُ لَمْ يُطَالِبُهُ بقِسْطِهِ، فِي الْآصَحِّ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَإِنْ قُصَدَ رَبُّ المَالِ الحِيلَةَ لِيَخْتُصُّ بِالرَّبْحِ بِأَنْ كَانَ العَامِلُ اشْتَرَى حَزًّا فِي الصَّيْفِ لِيَرْبَحَ فِي الشَّنَاءِ أَوْ يَرْجُوَ دُخُولَ مَوْسِمُ أَوْ قَفَلِ وَأَنَّ حَقَّهُ يَبْقَى فِي الرَّبْحِ.

وَ الْآَرْجِيُّ: أَصْلُ اللَّذُمْبِ أَنَّ الحِيَلَ لاَ أَثَرَ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَزِمَ المُضَارِبَ بَيْعُهُ. وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبِعَ أَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنْهُ فَلا، فَإِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ فَفِي اسْتِقْرَارِهِ بِالفَسْخِ وَجْهَانِ (م ٥)(١).

وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، يَلْزَمُهُ بِقَدْرِ رَأْسِ الْمَالَ.

وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ دَرَاهِمَ فَصَارَ دَنَانِيرَ أَوْ بِالمَّكْسِ فَكَعَرَضٍ، ذَكَرَهُ الأصْحَابُ.

وَقَالَ الْأَزْجِيُّ: إِنْ قُلْنَا هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ قِيمَةُ ٱلآشْيَاءِ لَمَّ يَلْزَمْهُ، وَلا فَرْق، لِقِيَامٍ كُلِّ وَاحِدٍ مَقَامَ الآخرِ، فَعَلَى هَــٰذَا

قَالَ: وَلُوْ كَانَ صِحَاحًا فَنَصُ قِرَاصُهُ أَوْ مُكَسَّرَةً لَزِمَ العَامِلَ رَدُهُ إِلَى الصَّحَاحِ، فَيَبِيعُهَا بِصِحَاحِ أَوْ بِعَرَضِ، ثُمَّ يَشْسَتُرِيهَا بهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا لَزِمَهُ تَقَاضِيهِ مُطْلَقًا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَلَقِيلَ: فِي قَدْرُهِ، وَلا يَلْزَمُ وَكِيلاً، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ: يَلْزَمُهُ رَدُّهُ عَلَى حَالِهِ إِنْ فَسَخَ بِلا إِذْنِهِ.

قَالَ: وَكَذَا شَرِيكًا، وَلَيْسَ لِرَبِّ المَالَ شِيرًاءُ المَالَ لِنَفْسِهِ أَوْ مِنْ عَبْدِهِ المَأذُون.

وَعَنْهُ: بَلَى، صَمَّحْمَهَا الآرْجِيُّ، كَمُكَاتَبِهِ، فَعَلَيْهَا يَأْخُذُ بِشَفْعَةٍ، وَكَذَا مُضَارِبٌ مَعَ رِيْحٍ.

والأَصَحُ فِي المُنْصُوصِ: وَلَهُ الشُّرَاءُ مِنْ غَيْرِ المُضَارَبَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ لَمْ يَبِعْهُ مُرَابَحَةً فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيُّ، وَمَنِ اشْتَرَى نَصِيبَ شَرِيكِهِ صَحَّ، إِلاَّ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مَبْلَغَ شَيْءٍ لَمْ يَبِعْــهُ صُبْرَةً، وإلا جَازَ بكَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ.

ُونَقَلَ حَنْبُلُّ الْمُنْعَ فِي غَيْرٍ مَكِيلِ وَمَوْژُون، وَعَلَلُهُ فِي النَّهَايَةِ بِعَدَمِ التَّعْيِين فِيهِمَا وَإِنْ مَاتَ مُضَارِبٌ، فَصُّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: غَيْرَ فَجْأَةٍ وَجَهِلَ بَقَاءَ الْمُضَارَبَةِ فَهُوَ فِي تَرِكَتِهِ، عَمَلاَ بِالآصلِ، وَلاَّنَهُ لَمَّا أَخْفَاهُ وَلَمْ يُعَيِّنُهُ، فَكَأَنْهُ خَاصِبٌ، فَيَتَعَلَّقُ

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفاتق.

والوجه الثَّاني: لا يستقرُّ بالفسخ.

أحدهما: يستقرُّ، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشُّرح، وغيرهما، وهو الصُّواب.

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (ولو انفسخ مطلقًا، والمال عرضٌ فاختار المالك تقويمه ودفع بحصَّته ملكه، نــصُّ عليمه وإن لم يخـتر لــزم المضارب بيعه، وقيل: إن لم يكن ربحٌ أو اسقط حقَّه [منه] فلا، فإذا لم يلزمه ففي استقراره بالفسخ وجهان. انتهى.

وَقِيلَ: كَوَدِيمَةِ فَهِيَ فِي تَرِكَتِهِ، فِي الْأَصَحُّ، وَفِيهَا فِي التَّرْغِيبِ: إلاَّ أَنْ يَمُوتَ فَجْأَةً.

رًادَ فِي التُّلْخِيصِّ: ۚ أَوْ يُوصِي إِلَى عَدْلِ وَيَذْكُرُ جِنْسَهَا، كَقَوْلِهِ قَبِيصٌ فَلَمْ يُوجَدْ، وَإِنْ مَسَاتَ وَصِيٌّ وَجَهِـلَ بَقَـاءَ مَـالِ مُولُه فَتُوجُهُ كَذَلكَ.

قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ فِي تَركَتِهِ.

وَلُوْ أَرَادَ الْمَالِكُ تَقْرِيرَ وَارْبُهِ فَمُصَارَبَةٌ مُبْتَدَأَةً، وَلا يَبِيعُ عَرَضًا بلا إذْنِهِ، فَيَبِيعُهُ حَاكِمٌ وَيَقْسِمُ الرِّبْحَ وَوَارِثُ الْمَالِكِ كَهُـوَ فَيَتَقَرَّرُ مَا لِمُصَارِبِ وَيُقَدَّمُ عَلَى غَرِيمٍ وَلا يَشْتَرِي وَهُوَ فِي بَيْعٍ، وَاقْتِصْاءُ دَيْنٍ كَفَسْخِهَا، والمَالِكُ حَسَيَّ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَعَارَبَةَ، وَنَهُ مِنْ مِنْ وَمُونِهِ وَيُقَدِّمُ عَلَى غَرِيمٍ وَلا يَشْتَرِي وَهُوَ فِي بَيْعٍ، وَاقْتِصْاءُ دَيْنٍ كَفَسْخِهَا، والمَالِكُ حَسَيٍّ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُعَارَبَةَ، والمَالُ عَرَضٌ فَمُضَارَبَةٌ مُبْتَدَأَةً.

وَظَاهِرُ كَلامِهِ: يَجُوزُ وَلَوْ لَمْ يَعْمَلُ المُضَارِبُ، إلاَّ أَنَّهُ صَرَفَ اللَّهَبَ بِالوَرِقِ فَارْتَفَعَ الصَّرْفُ اسْتَحَقُّ لَمَّا صَرَفَهَا، نَقَلَـهُ

وَلَوْ دَفَعَ عَبْدَهُ أَوْ دَائِتُهُ إِلَى مَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا بِجُزْءٍ مِنَ الأَجْرَةِ أَوْ ثَوْبًا يَخِيطُهُ أَوْ خَزْلاَ يَنْسِجُهُ وَنَحْوَهُ بِجُزْءٍ مِسَنْ رِبْحِهِ أَوْ بَجُزْء مِنْهُ جَازَ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَّعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَمِثْلُهُ حَصَاهُ زَرْعِهِ وَطَحْنُ قَمْحِهِ وَرَضَاعُ رَقِيقِهِ، وَكَذَا بَيْعُ مَتَاعِهِ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ.

وَاسْتِيفَاءُ مَالَ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِنْهُ [وَنَحْوَهُ] وَكَذَا خَزْوُهُ بِنَالَبَةٍ بِجُزْءِ مِنَ السَّهْمِ. وَنَقَلَ ابْنُ هَائِعٍ، وَأَبُو دَاوُد: يَجُوزُ، وَحَمَلَهُ القَاضِي عَلَى مُـدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، كَـأَرْضٍ بِبَعْضِ الحَـارِجِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ قَفِيزِ

وَفِي عُيُونِ الْسَائِلِ: مَسْئَالَةُ الطَّابَّةِ، وَأَنَّهُ يَصِحُ عَلَى رِوَايَةِ الْمُصَارَبَةِ بِالعُرُوضِ وَأَنَّهُ لَيْسَ شَرِكَةً نَصَّ عَلَيْهِ.

فِي روَايَةِ أَبْنِ أَبِي حَرْبٍ، وَأَنْ مِثْلَهُ الفَرَسُ بِجُزْءٍ مِنَ الغَنِيمَةِ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا فِي الْحَصَادِ: هُوَ أَحَبُّ إِلَىَّ مِنَ الْمُقَاطَعَةِ.

وَعَنْهُ: وَلَهُ مَعَهُ جُعْلُ نَقْدٍ مَعْلُوم لِعَامِلٍ.

وَلَكُمْ وَكَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى النَّصْفُ وَبِالسَّهُم: حَدُّثَنَا إِسْحَاقُ بِنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُ أَبُو النَّفْسُرِ، حَدُّثَنَا إِسْحَاقُ بِنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُ أَبُو النَّفْسُرِ، حَدُّثَنَا إِسْحَاقُ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ حَدُّنَهُ عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الآسْفَعِ مُحَمَّدُ بْنُ شَعْمِ السَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ حَدَّثُهُ عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الآسْفَعِ عَالَى: وَنَاوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَرُوهِ تَبُوكُ، فَخَرَجْت إِلَى أَهْلِي فَأَقْبَلْتُ، وَقَدْ خَرَجَ أُولُ صَحَابَةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَفِقْتُ فِي الْمَدِينَةِ أَنَادِي مَنْ يَحْمِلُ رَجُلاً لَهُ سَهْمُهُ؟ فَنَادَى شَيْخٌ مِنَ الآنْصَارِ: لَنَا سَهْمُهُ عَلَى أَنْ نَحْمِلُهُ عَقَبَةً وَطَعَامُهُ مَعَنَا، قلست: نَعَمْ، قَالَ: فَسِرْ عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ.

قَالَ: فَخَرَجْت مَعَ خَيْر صَاحِبٍ، حَتَّى أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَأَصَابَنِي قَلاثِيصٌ فَسُقَتْهُنَّ حَتَّى أَتَيْتُه إِلَى أَنْ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ غَنِيمَتُك الَّتِي شَرَطْت.

قَالَ: خُذْ قَلائِصَك يَا ابْنَ أَخِي فَغَيْرَ سَهْمِك أَرَدْنَا».

عَمْرٌو تَفَرُّدَ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

(ش): الإمام الشاقعي

وَقَوْلُهُ: ﴿غَيْرَ سَهْمِكُ أَرَدْنَا» قَالَ الْحَطَّابِيُّ: يُشْبُهُ أَنَّ مَعْنَاهُ إِنْمَا أَرَدْت مُشَارَكَتَك فِي الآَجْرِ. وَعَنْهُ: وَلَهُ دَفْعُ ذَائِتِهِ أَوْ نَخْلِهِ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ بِجَزْمٍ مِنْ نَمَاثِهِ، الْخَتَارَهُ شَيْخُنَا، والْمَذْهُبُ لا، لِحُصُـولِ نَمَاثِهِ بِغَـيْرِ عَمَلِـهِ، وَبِجُزُءٍ مِنْهُ يَجُوزُ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَنَمَاؤُهُ مِلْكٌ لَهُمَا.

الثَّانِي: شَرِكَةُ العِنَانِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا بِمَالَيْهِمَا الْمُعْلُومَيْن بِمَا يَدُلُ عَلَى رضاهُمَا بمَصِير كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَـا لَهُمَـا، وَلَـوْ اشْتَرَكَا فِي مُخْتَلَطٍ بَيْنَهُمَا شَائِعًا صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَلْزَ مَا لِكُلُّ مِنْهُمَا، وَيُغْنِي لَفَظُ الشَّرِكَةِ عَلَى الآصَحَّ عَنْ إذْن صَرِيحٍ بالتُّصَرُّف، وَهُوَ المَعْمُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا قَالَهُ فِي الفُصُول، وَيُعْتَبَرُ حُضُورٌ مَالَيْهِمَا لِتَقَديرِ العَمَلِ.

وَتُحْقِيقُ الشُّركَةِ إِذَنْ كُمُضَارَبَةٍ.

(ر): روایتسان

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا تَكُونُ الْمُضَارَبَةُ عَلَى شَيء حَاضِو.

وَقِيلَ: أَوْ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ اخْتَلَفَا جِنْسًا وَقُدْرًا وَصِفَّةً لِيَعْمَلاً فِيهِ، والأَصَحُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَكِنْ بشَرَاطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَكْفُرُ مِنْ ريْح مَالِهِ، وَبَقَدْرُهِ إِبْضَاعٌ وَبِدُونِهِ لا يَصِحُّ، وَفِيهِ وَجْهُ، وَلا يُعْتَبَرُ خَلْطُهُمَا، لآنُ مَوْرَدَ عَقْدِ الشَّـرَكَةِ وَمَحَلّـهِ العَمَـلُ، وَالْمَـالُ تَّابِعُ، لا العَكْسُ، والرَّبْعُ نَتِيجَةُ مَوْرِدِ العَقْلِو قَالَ، والعَمَلُ يُصِيرُ مَعْلُومًا بإغلام الرَّبْح، وَيَتَوَجَّهُ أَو لا كَجَعَالَةٍ.

وَإِنْ تَلِفَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الخَلْطِ فَمِنْهُمَا كَنَمَاتِهِ لِصِحْةِ القِسْمَةِ بِالكَلامِ، كَخَرْصِ ثِمَارٍ، فَكَذَا الشَّرِكَةُ، احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

قَالَ شَيخُنَا:.

وَعَنْهُ: مِنْ رَبُّهِ.

وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِ وَدَيْنِ عَلَى المَالِ قَبْلَ الفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا، فِي وَجْهِ.

وَفِي آخَرَ: فِي نُصِيبِهِ (م ٢)(١).

وَكَذَا مُضَارِبٌ (م vُ)^(٢).

وَفِي حَبْسِ غَرِيمٍ مَعَ مَنْعِ الآخَرِ مِنْهُ رِوَايَتَانِ (م ٨)(٣).

وَلَهُ تَأْخِيرُ حَقَّهِ مِنَ الدَّينِ.

وَقِيلَ: وَحَقُّ الآخَرِ، وَيَضَمَّنُهُ، وَفِي تَقَاسُم دَيْنٍ فِي ذِمَم لا ذِمَّة رِوَايَتَانِ (م ٩)(١).

(١) (مسألة – ٦): قوله في شركة العِنان: (ويقبل إقرار أحدهما بعين ودين على المال قبل الفرقسة بينهمـــا، في وجــه، وفي آخــر في

القول الأوَّل: اختاره القاضي في خصاله، وصحَّحه النَّاظم.

قلت: وهو الصُّواب، وهل هو إلاَّ وكيلٌ في حصَّة شريكه.

وقد قال الأصحاب: يقبل إقرار الوكيل في كلُّ تصرُّف وكُل فيه، وهذا كذلك.

والقول الثَّاني: هو الصَّحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب.

وقطع به في الكاني، والمغني، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحـاوي الصُّغـير، وشـرح ابـن منجًّـا وابـن رزين، وغيرهم.

وقال في المغني أيضًا وغيره: وإن أقرُّ ببقيَّة ثمن المبيع أو بجميعه أو بأجر المنادي أو الحمَّال وأشباه هذا ينبغي أن يقبل؛ لأنُّ هذا من توابع التَّجارة فكان له ذلك، كتسليم المبيع وأداء ثمنه. انتهى.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وكذا مضارب).

يعني: أنَّ حكم إقرار المضارب حكم إقرار أحد شريكي العنان خلافًا ومذهبًا على ما تقدُّم.

والصُّواب هنا أيضًا القبول، والصُّحيح من المذهب عدمه.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وفي حبس غريم مع منع الآخر منه روايتان. انتهى.

واطلقهما أبو بكر في التنبيه، نقله عنه في المستوعب.

إحداهما: له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه ربَّما كان في تركه هلاك مال من أراد حبسه، وهو واضحٌ جدًّا، وأيضًا فالَّذي يريد حبسه له عنــده حــقٌّ قطعًا فما المانع من حبسه؟

والرُّواية الثَّانية: ليس له ذلك قال، قال أبو بكر وقد مثَّله بعض أصحابنا بالقاتل إذا طلب أحد الوليَّين قتله ومنع الآخر لم يجز قتله حتى يتفق عليه. انتهى.

قلت: ليست هذه المسألة كمسألة القتل لمن تأمّله.

(٤) (مسألة – ٩): قوله: (وفي تقاسم دين في ذمم لا ذمَّةٍ روايتان). انتهى.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، وشرح ابن منجًا، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم:

فَإِنْ تَكَافُّتْ فَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ مِنَ الحَوَالَةِ عَلَى مَلِيء وُجُوبُهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَالشَّرِيكُ كَمُضَارِبٍ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ، وَلا يَصِحُ شِمْوَاؤَهُ فِي حِصَّتِهِ وَفِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ تَفْرِيتُ الصَّفْقَةِ، وَيَتَخَرَّجُ الْصَّحَّةُ مِنْ شِيرًاء رَبُّ الْمَال.

ويتحرج الصحه مِن سِراء رب ١٨٠. وَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا الاَّخَرَ تَصَرُّفَ المَعْزُولُ فِي قَدْر نَصِيبِهِ، وَلَوْ قَالَ: فَسَخْت الشَّرِكَة، انْعَزِلا. وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ المَالُ عَرَضًا لَمْ يَنْعَزِلْ كُلُّ مِنْهُمَا حَتَّى يَنِضُ، والمُلْهَبُ الآوَّلُ؛ لآنُهَا وَكَالَةً، والرَّبِحُ يَذَخُلُ ضِمْنَا، وَحَتَّ المُضَارِبِ أَصْلِيُّ وَهَلْ كُلُّ مِنْهُمَا أَجِيرٌ مَعَ صَاحِبِهِ؟ فِيهِ خِلافٌ، فَإِنْ كَانَ فَمَا أَدْعِيَ تَلَفُهُ بِسَبَبِ خَفِي خُرِّجَ عَلَى رِوَايَتَئِنِ، عَنْهُ مَا أَدْعِيَ تَلَفُهُ بِسَبَبِ خَفِي خُرِيرٍ مَعَ صَاحِبِهِ؟ فِيهِ خِلافٌ، فَإِنْ كَانَ فَمَا أَدْعِيَ تَلَفُهُ بِسَبَبِ خَفِي خُرِّجَ عَلَى رِوَايَتَئِنِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وإلاَّ قُبلَ (م ١٠، ١١)^(١).

وَيُقْبَلُ قُولُ ۚ رَبُّ اليَدِ أَنَّ مَا بِيَدِهِ لَهُ، وَقُولُ مُنْكِرِ القِسْمَةِ، وَإِنْ عَلِمَ عُقُوبَةَ سُلْطَان بِبَلَدِ بِأَخْدِ مَالِ فَسَافَرَ فَاخَذَهُ ضَمِنَهُ، لِتَعْرِيضِهِ لِلْأَخْذِ، ذَكَرَهُ فِي النَّوَاهِرِ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فِي مَا لا يَسْتَحِقُ أُجْرَتُهُ إِلاَّ بِعَمَلٍ فِيهِ، كَنَقْلٍ طَعَامٍ بِنَفْسِهِ أَوْ غُلامِهِ أَوْ دَائِتِهِ، جَازَ، نَقَلَهُ الْآكْثُورُ، كَدَّارهِ.

علامِهِ أَو دَابِيرِهِ جَوْرٍ، فَعَدَّ مَ حَوْدٍ حَسَرِهِ. وَعَنْهُ: لا، لِمَدَمُ إِمْكَانِ إِيقَاعِ العَمَلِ فِيهِ، لِعَدَم تَمْيِيزِ نَصِيبِهِمَا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. وَيَخْرُمُ عَلَى شَرِيكِ فِي زَرْعِ فَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنْبَلِهِ يَاكُلُهُ بِلا إذْن، وَيَتَوَجُّهُ عَكْسُهُ، وَلَـوْ كَتَبَ رَبُّ المَال لِلْجَابِي، والسَّمْسَارِ وَرَقَةُ لِيُسَلِّمَهَا إِلَى الصَّيْرَفِي الْمُسَلِّمِ مَالَهُ وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يُسَلِّمَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ فَخَالَفَ، ضَمِنَ، لِتَفْرِيطِهِ، ويُصَدِّقُ والسَّمْسَارِ وَرَقَةُ لِيُسَلِّمَهَا إِلَى الصَّيْرَفِي الْمُسَلِّمِ مَالَهُ وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يُسَلِّمَهُ الصَّيْرَفِيُّ مَعَ يَمِينِهِ، والوَرَقَةُ شَاهِدَةٌ لَهُ؛ لآنَّهُ العَّادَةُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

الثَّالِثُ: شَرِكَةُ الوُجُوهِ، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِيَا فِي ذِمَرِهِمَا بِجَاهِهِمَا شَيْئًا يَشْتَركَان فِي رِبْحِهِ، عَيْنَا جنْسَهُ أَوْ قَلْرَهُ أَوْ وَقُفَّهُ أَوْ لا، فَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلاَخْرِ: مَا اشْتَرَيْت مِنْ شَيْءٍ فَبَيْنَنَا، صَحَّ، والمِلْكُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطًا، وَهُمَّا كَشَرِيكَيْ عِنَانٍ.

إحداهما: لا يصح، وهو الصّحيح.

قال في المغنى: هذا الصَّحيح، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال ابن رزين في شرحه: لا يصحُّ في الأظهر.

قال في تجريد العناية: لا يقسم، على الأشهر.

وجزم به الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الخلاصة، والشُّرح.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، صلحَّحه النَّاظم، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وقدَّمه في الرُّعايتين.

(١) (مسألة – ١٠ – ١١): قوله: (وهل كلُّ منهما أجيرٌ مع صاحبه؟ فيه خلافٌ، فإن كان فما أدُّعي تلفه بسبب خفيٌ خرّج على روايتين، قاله في التُرغيب، والأ قبل). انتهى.

(المسألة الأولى - ١٠): ومسألة صاحب التّرغيب قال في الرّعاية الكبرى: وكلُّ منهمــا أمـين الآخــر ووكيلــه، فــإن ادّعــى هلاكــه بسبب خفي صدَّق، في الأصحُّ، وإن ادَّعى هلاكه بسبب ظاهرٍ لم يضمنه إذا أقام بيِّنةً وحلف معها أنَّه هلك به. انتهى.

فصحَّح أنَّه يصدَّق إذا ادَّعي أنَّه هلك في نصيبه، والوكالة في نصيب شريكه. انتهى.

. وكذا قال في التّلخيص. -

وقال أيضًا: كلُّ واحدٍ منهما أمينٌ في حقِّ صاحبه، فلا ضمان عليه فيما تلف في يده من مال الشُّركة بغير تفريطٍ منه ولا تعدُّ، وما يدعى هلاكه بسبب خفي يخرّج على تردُّد الأصحاب في كون كلّ واحدٍ منهما اجيرًا مع صاحبه أم لا؟ فمسن قبال: هـو أجيرً، خرّج على روايتين سبقتا، ومن قال: ليس بأجير، قبل قوله مع خفاء السّبب، لأنّ إقامة البيّنة عليه عسيرٌ، وما يدّعيه بسبب ظاهر، فلا ضمان عليه، ويكلُّف إقامة البيُّنة عليه، ثمُّ القول قوله في هلاكه بذلك السُّبب مع يمينه. انتهى.

وكلامه في التَّلخيص ككلامه في التَّرغيب، كما نقله المصنَّف عنه، والذي يظهر أنَّ المسألتين من كلام صاحب الترغيب، يدلُّ عليــه كلامه في التلخيص.

(م): الإمام مالك

and the state of t

وَهَلْ مَا يَشْتَرِيهِ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا أَمْ بِالنَّيْةِ كَوَكِيلٍ؟ فِيهِ وَجْهَان، وَيَتَوَجَّهُ فِي عِنَان مِثْلِهِ، وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ بِالنَّيْةِ (م ١٢)(١٠. الرَّابِعُ: شَرَكَةُ الاَّبَدَان، وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرَكَا فِيمَا يُتَقَبِّلان فِي ذِمَيهِمَا مِنْ عَمَل.

قَالَ أَحْمَكَ: الشَّرِكَةُ عِنْدَنَا بِالكَلامُ وَاخْتِجُ بِأَنَّ ابْنَ مَسْغُودٍ وَعَمَّارًا وَسَغْدًا أَشْتَرَكُوا قَالُوا مَا أَصَبْنَا مِنْ شَيْءٍ فَبَيْنَنَا.

وَمَا تَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا فَفِي ضَمَّانِهِمَا وَيَلْزَمُهُمَا عَمَلُهُ، وَذَكَرَه الشَّيْخُ احْتِمَالاً(١٠).

وَيُقْبَلُ اقْرَارُهُ بِمَا فِي يَّدِهِ عَلَيْهِمَا، وَيَصِحُ مَعَ اخْتِلافَ الصَّنْعَةِ، فِي الْآصَحُ، والشَّرِكَةُ، والوَّكَالَةُ فِي تَمَلَّـكُو مُبَّـاح، فِي الْآصَحُ، وَالشَّرِكَةُ، والوَّكَالَةُ فِي تَمَلَّـكُو مُبَّاحٍ، فِي الاَّصَحُ، وَالشَّرِكَةُ وَلَوْ مَرِضَ أَحَدُهُمَا، والآصَحُ أَنْ تَرَكَهُ بِلاَ عُنْدٍ فَالكَسْبُ بَيْنَهُمَا، وَلَهُ مُطَالَبُتُهُ بِمَنْ يَقُومُ مَقَاصَـهُ، وَإِنْ اشْتَرَكَا بِدَائِبَتُهِمَا لِيَخْمِلا عَلَيْهِمَا مَا تَقَبَّلا حَمْلَهُ فِي اللَّمَّةِ صَحَّ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي أَجْرَةٍ عَيْنِ الدَّائِبَيْنِ أَوْ أَنْفُسِهِمَا إِجَــارَةُ خَاصُهُ لَمْ يَصِحُ، فِي الآصَحُ، وَتَصِحُ شَرِكَةُ شُهُودٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَلِلسَّاهِدِ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ إِنْ كَانَ عَلَى عَمَل فِي الذُّمَّةِ.

وَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ عَلَى شَهَادَتِهِ بِعَيْنِهِ فَالوَجْهَانِ، وَصَحَّحَ جَوَارُهُ، وَلِلْحَاكِم إكْرَاهُهُمْ، لأَنْ لَهُ نَظَرًا لِلْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ كُلُّ مَا حَصَّلُهُ كُلُّ وَاحِدِ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ أَذَا كَتَبَ أُحَدُهُمْ وَشَهِدَ شَارَكَهُ الآخِسَرُ وَإِنْ لَـمْ يَعْمَلُ فَهِيَ شَرِكَةُ الآبَدَانِ، تَجُوزُ حَيْثُ تَجُوزُ الوَكَالَةُ، وَأَمَّا حَيْثُ لا تَجُوزُ فَفِيهِ وَجْهَانِ، كَشَرِكَةِ الدَّلَالِينَ، وَمُوجَبُ الْعَفْـــدِ المُطلق النّسَاوِيَ فِي العَمَل، والآجْر، وَإِنْ عَمِلَ وَاحِدٌ أَكْثَرَ وَلَمْ يَتَبَرُعْ طَالَبَ بالزّيَادَةِ

وَلُو اشْتَرَكُ ثَلَاثَةٌ لِوَاحِيوِ دَابَّةٌ وَلَآخَرَ رِوَايَةٌ، وَثَالِثٌ يَعْمَلُ صَحَّ فِي قِيَاسٍ نَصَّهُ، اخْتَـارَهُ الشَّـيْخُ عَلَـى شَـرْطِهِمْ، وَكَـذَا أَرْبَعَةٌ، لِوَاحِدٍ دَابُةٌ وَآخَرَ رَحَى وَلِثَالِثِ دُكَانٌ وَرَابِعٍ يَعْمَلُ، وَعِنْدَ الآكَثَرِ فَاسِـدَتَانِ وَلِلْعَـامِلِ الأَجْـرَةُ، وَعَلَيْهِ لِرُفَقِيهِ أَجْـرَةُ آلتهمْ.

َ وَقِيلَ: إِنْ قَصَدَ السَّقَّاءُ أَخْلَ المَاءَ فَلَهُمْ، وَمَنْ اسْتَأْجَرَ مِنَ الآرْبَعَةِ مَا ذَكَرَ صَحَّ، والأُجْرَةُ بقَدْرِ القِيمَةِ أَوْ أَرْبَاعًا، كَتَوْزِيبِحِ المَهْرِ، وَإِنْ تَقَبَّلَ الآرْبَعَةُ الطَّحْنَ فِي ذِمَعِهِمْ صَحَّ، والأَجْرَةُ أَرْبَاعًا، وَيَرْجِعُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى رُفْقَتِهِ لِتَفَاوُتِ قَدْرِ العَمَلِ بِثَلاَئِـةَ أَرْبَاعَ أَجْرِ الِمُثْل، وَإِنْ قَالَ آجِرْ عَبْدِي وَأَجْرَتُهُ بَيْنَنَا فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ

ُ وَلا تَصِحُ أَشَرِكَةُ الدَّلاَّالِينَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِو؛ لأنَّه لا بُدُّ فِيهَا مِنْ وَكَالَةٍ، وَهِيَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ لا تَصِـحُ، كَـاَجِرْ دَائِتَك، والأَجْرَةُ بَيْنَنَا.

وَفِي الْمُوجَزِ: تَصِيحُ.

(١) (مسألة – ١٣): قوله في شركة الوجوه: (وهل ما يشتريه أحدهما بينهما أم بالنّيّة كوكيلٍ؟ فيه وجهان، ويتوجّه في عنانٍ مثله، وقطع جماعةٌ بالنّيّة). انتهى.

قال في الرُّعاية الكبرى: وهما في كلِّ التَّصرُف وما لهما وعليهما كشريكي العنان.

وقال في شريكي العنان: وكلُّ واحدٍ منهما أمين الآخر ووكيله، وإن قال لما بيده هذا لي أو لنا أو اشتريته منها لي أو لنا صــدَّق مــع يمينه، سواءً ربح أو خسر. انتهى.

فدل كلامه أنه لا بد من النيَّة.

قلت: وهو الصُّواب، وكذلك هو الصُّواب في شركة العنان، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في أوَّل شركة الأبدان: (وذكر الشَّيخ احتمالاً). انتهى.

الاحتمال الَّذي ذكره المصنِّف عن الشَّيخ إنَّما ذكره الشَّيخ عن القاضي لا عن نفسه، فالاحتمال للقاضي لا للشّيخ.

فائدةً: قال أبو العبّاس عن رواية أبي داود هذا نصَّ منه على جواز اشتراك الدّلاًلين، فإنَّ بيع الدّلاًل وشراء، بمنزلة خياطة الحيّاط ونجارة النّجّار وسائر الأجراء المشتركين، ولكلّ منهم أن يستنيب وإن لم يكن للوكيل أن يوكّل، وإنّما مأخذ المانعين كالقاضي ومن تبعه أنَّ الدّلالة من باب الوكالة، وسائر الصّناعات من باب الإجارة، وليسّ الأمر كذلك.

وقال أبو العبَّاس أيضًا: عملُ الخلاف الاشتراك في الدُّلالة الَّتي فيها عقدٌ، فأمَّا بجرَّد النَّداء، والعرض وإحضار الدُّيــون فــلا خــلاف فيه، واللّه أعلم. وَقَالَهُ فِي الْمُحَرَّدِ إِنْ قِيلَ: لِلْوَكِيلِ التَّوْكِيلُ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُجَرَّدِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَتُسْلِيمُ الْأَمْوَالَ إِلَيْهِمْ مَعَ العِلْمِ بِالشُّرِكَةِ إِذْنٌ لَهُمْ.

قَالَ: وَإِنْ بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مَا أَخُذَ وَلُمْ يُفْطِ غَيْرُهُ وَاشْتُرَكَا فِي الكَسْبِ جَازَ، فِسي أَظْهَـرْ الوَجْهَيْـنِ، كَالْمَبَاحِ، وَإِنْـلاً تَقَـعَ مُنادَعَةً.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِي رَجُلٍ يَأْخُذُ ثَوْبًا بَيِعَهُ فَيَعْطِيهِ آخَرَ بَيِعِهُ وَيُنَاصِفُهُ الكِرَاءَ: الكِسرَاءُ لِبَابِدِهِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَا اشْتَرَكَا فِيمَا أَصَابًا وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَنْ قِيَاسَ المَذْهَبِ فِي الإجَارَةِ جَوَارُهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: إِذَا قَالَ: أَنَا أَتَّقَبُلُ الْعَمَلُ وَتَعْمَلُهُ أَنْتَ، والأَجْرَةُ بَيْنَنَا، جَازَ، جَعْلاَ لِضَمَان الْمُتَقَبِّلِ كَالْمَال، وَلَيْسَ لِوَلِيٍّ الآَمْرِ الْمُنْعُ بِمُقْتَضَى مَذْهَبِهِ فِي شَرِكَةِ الآبَدَانِ، والوُجُوهِ، والْمَناقَاةِ، والمُزَارَعَةِ وَنَجْوِهَا مِمَّا يُسَوَّعُ فِيهِ الاجْتِهَاذُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

نَصِلُ

وَرَبْحُ كُلُّ شَرِكَةٍ عَلَى مَا شَرَطًا وَلَوْ تَفَاضَلا وَمَا لَهُمَا سَوَاءٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ القَاضِيَ وَابْنُ عَقِيلِ فِي شَرِكَةِ الرُجُوهِ: عَلَى قَدْرِ مِلْكَيْهِمَا، لِكَلاَ يَأْخُذَ رِبْحَ مَا لَمْ يَضْمَنْ، والوَضِيعَةُ عَلَــى المَـالِ، نُصُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَرَطَا لَهُمَا أَوْ لَاَحْدِهِمَا رَبْحًا مَجْهُولاً أَوْ مِثْلَ مَا شَرَطَ فَلانَ لِفُلانِ أَوْ مَجْلُومًا وَزِيَادَةَ وَرْضَمِ أَوْ إِلاَّ دِرْهَمَا أَوْ رَبْحَ مَجْهُولاً أَوْ مُضَارَبَةٍ لَا يَعْدِدُ بِجَهُالَةٍ رَبْح، كُوضِيعَةِ مَالِهِ أَوْ مَضْوَةٍ أَوْ عَامَ أَوْ أَهْمَلاهُ فَسَدَ العَقْدُ، وَإِنْ شَرَطَةٍ فَاسِدًا لا يَعُودُ بِجَهَالَةٍ رَبْح، كُوضِيعَةِ مَالِهِ أَوْ بَعْضِهِ عَلَى صَاحِيهِ، أَوْ لُوْمٍ العَقْدِ أَوْ عَدْمَةٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ مُضَارَبَةٍ لَخْرَى أَوْ شَرْطِهِ لاَجْنَبِي أَوْ إِنْ مَا أَضْجَبُهُ أَخَـدَهُ بِثَمْنِهِ أَوْ اللهُ عَلَى مَاحِدُهُ المَقْدِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَا وَلا ضَمَانَ فِي مُضَارَبَةٍ فَاسِدَةٍ وَإِنْ اشْتُرَكَا فِي كُلِّ مَا ثَبْتَ لَهُمَا أَوْ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُسلْ فِيهَا كَسْبُ نَـادِرٌ وَغَرَامَةٌ كَلْقَطَةٍ وَضَمَان مَالِ صَحْءٌ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فَشَرِكَةً مُفَاوَضَةٍ فَاسِدَةٍ، نَصِ عَلَيْهِ

وَأَطْلَقَ فِي الْمَحَرَّرِ إِنْ شَرَطَ أَنْ يَشْتَرَكَا فِي كُلِّ مَا تَبَتَ لَهُمَا أَوْ عَلَيْهِمَا كَشَرْطِ فَامِدٍ، كَمَا سَبَقَ، وَذَكَرَهُ فِي الرِّعَائِةِ قَوْلاَ، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: شركَة المُفَاوَضَةِ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ شَرِيكَ لِي فِي كُلِّ مَا يَخْصُلُ لِي بِأَيِّ جَهَةٍ كَانَتْ مِنْ إِرْثِ وَغَيْرِهِ، لَنَا فِيهَا رِوَايَتَانِ، المُنْصُورُ لا يَصِيعُ [وَذَكَرَ فِي الْمَحَرِّرِ أَنَّهُ كَشَرْطٍ فَامِدِياً، وَإِذَا فَسَدَ فَرِبْحُ الْمُمَارَبَةِ لِلْمَالِكِ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرَةُ مِثْلِهِ، وَلَوْ خَسِرَ.

وَرِيْحُ شَرِكَةِ عِنَانَ وَوُجُوهٍ بِقَدْرِ مِلْكَيْهِمَا، وَأُجْرَةُ مَا تَقَبَّلاهُ فِي الْأَبَدَانِ بِالسُّوِيَّةِ، وَيَرْجِعُ كُسلُّ وَاحِـدِ عَلَـى الآخـرِ فِـيَ الثَّلاثَةِ بنِصَف أَجْرَةِ عَمْلِهِ، فِي الآصَعِ

وَعَنَهُ: إِنْ فَسَدَ لا بِجَهَالَةِ الرَّبْحِ وَجَبَ الْمَسَمَّى، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرُ المَذْهَبِ، وَاطْلَقَ فِي السَّرُغِيبِ رَوَايَتَيْنِ، وَاوْجَبَ شَيْخُنَا [فِي الفَاسِدَةِ] نَصِيبَ المِثْلِ، فَيَجِبُ مِنَ الرَّبْحِ جُزَّةً جَرَتْ بِهِ العَادَةُ فِي مِثْلِهِ، وَآنَهُ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَخْسَدَ، لأَنْهَا عِنْدَهُ مُشَارَكَةً لا مِنْ بَابِ الإِجَارَةِ، وَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ وَرَبُّحُهُ لِرَّبُهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاخْتَجُ بِخَبَرَ عُرْوَةً، وَهُوَ المَذْهَبُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ، والشَّيْخِ، وغيرهما، وَذَكرَ جَمَاعَةً: إِنْ اشْتَرَى بِعَيْنَ المَال فَفْضُولِيَّ، وَنَقَلَهُ أَبُو الحَارِثِ وَهُوَ أَظْهَرُ، وَذَكرَ بَعْضَهُمْ: إِنْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ لِرَبِّ المَالِ ثُمَّ نَقَدَهُ وَرَبِحَ ثُمَّ أَجَازَهُ فَلَهُ الأَجْرَةُ، فِي رِوَايَةٍ، وَإِنْ كَانَ الشَّرَاءُ لَهُ فَلا.

وَعَنْهُ: لَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: مَا لَمْ يَحُطُّ بِالرَّبْحِ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ، وَأَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الرَّبْحَ لِرَبِّ الْمَالِ، ثُمَّ اسْتَحْسَنَ هَذَا بَعْدُ. وَعَنْهُ: لَهُ الْآقَلُ أَوْ مَا شَرَطَهُ.

وَعَنْهُ: يَتَصَدُّقَانَ بِهِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا: ظَاهِرُ المُذْهَبِ أَنَّهُ بَيْنَهُمَا، وَفِي بَعْضِ كَلامِهِ: إِنْ أَجَارُهُ بِقَدْرِ المَال، والعَمَــلِ، وَجَعَـلَ مِثْلَهُ مَنْ اتَّجَرَ بِمَالَ الغَيْرِ أَوْ قَامَ بِعَيْنِ فَسَخَتْ أَوْ رُزَعَ أَرْضًا فَتَبَيَّنَ هِيَ أَوْ بَعْضُهُمَا لِغَيْرِهِ أَوْ الفَلاحُ الآوَّلُ حَرَّفَهَا، وَقَالَ: كَذَا جَعَلَهُ عَمْرُ لَمَّا أَقْرَضَ أَبُو مُومَى لانِيْهِ وَأَخَلَهُ مِنْ بَيْتِ المَال.

وَفِي الْمُوجَزِ فِيمَنْ اتَّجَرَ بِمَالَ غَيْرِهِ مَعَ الرَّبْحِ: وَلَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ.

الفسروع - كتاب الشركة

وَعَنْهُ: يَتَصَدُّقُ بهِ.

وَإِنْ قَالَ: اتَّجِرْ بِهِ فِي هَذَا المُوضِعِ، ضَمِنَ النَّقْدَ؛ لأنَّه قَرْضٌ.

وَفِي المُنْفَعَةِ احْتِمَالانْ فِي الانْتِصَارِ

وَيْيَ الفُصُولِ: لَوْ قَالَ: أَشْتَو بِهِ كَذَّا، وَلَمْ يَقُلْ: وَبِعْهُ، فَعِنْدَ شَيْخِنَا مُصْارَبَةٌ فَاسِدَةً، والأصحَ تُوكِيلٌ (م ١٣) ١٠٠

i Angli Pinning Baranga (1962 an ing 1967). Barang panggalang at Angli Pinning Barang ng Panggalang at Panggalang at Panggalang at Panggalang at Panggalan

and the second of the contract of the contract

e grande de la companya de la compa

⁽١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن قال: اتَّجر به في هذا الموضع، ضمن النَّقد؛ لاَنَّه قَرضٌ، وفي المنفعة احتمالان في الانتصار. وفي الفصول لو قال: اشتر به كذا، ولم يقل: وبعه، فعند شيخنا مضاربة فاسدة، والأصحُّ توكيلُّ. انتهى.

ري المستون و على المستور به على المناطقة المستون المستون المستون المناطقة المستون المناطقة المستون ال

قلت: الصُّواب: أنَّه يضمن المنفعة أيضًا، كالنَّقد، لتعدِّيه، واللَّه أعلم.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن تعدَّى المضارب الشُّرط أو فعل ما ليس له فعله أو ترك ما يلزمه ضمن المـــال، ولا أجــرة لــه، وربحــه لربَّه، وعنه: له أجرة المثل. انتهى.

فهذه ثلاث عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب المساقاة والمزارعة

يُعْتَبَرُ كَوْنُ العَاقِدِ جَائِزَ التَّصَرُّف، وَتَصِحُّ بِلَفْظِهِمَا، وَمَعْنَاهُ عَلَى كُلِّ شَجَرٍ مَعْلُوم لَهُ ثَمَرٌ مَأْكُولٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ: مَقْصُودٌ لا كَصَنَوْبَرٍ، وقَالَ: أَوْ يُقْصَكُ وَرَقُهُ أَوْ زَهْرُهُ، بِجُزْمٍ مُشَاعٍ مَغلُوم مِنْ ثَمَرٍهِ.

وَعَنْهُ: عَلَى نَخْلِ وَكَرْم فَقَطْ، وَعَلَى الأَصَحُّ: وَعَلَى ثَمَرِ بَدَا وَلَمْ يَكُمُلْ بَجُزُم مِنْهُ.

وَمِثْلُهُ مُزَارَعَةً، وَٱلمَنْصُوُصُ وَعَلَى شَجَر يَغْرَسُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يُثْمِرَ بَجُزْءً مِنْ ثَمَرهِ.

وَظَاهِرُ نَصِّهِ: وَيجُزْء مِنْهُ وَمِنْهُمَا، كَالْمَزَارَعَةِ وَهِيَ الْمُغَارَسَةُ، والْمُنَاصَبَة، وَاخْتَارَهُ أَبُسو حَفْسِ المُكْبَرِيُ، والقَـاضِي فِـي تَعْلِيقِهِ، وَشَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ ظَاهِرُ المُذْهَبِ وَقَالَ: وَلَوْ كَانَ مَغْرُوسًا وَلُوْ كَانْ نَاظِرَ وَفْعُ، وَأَنْهُ لا يَجُوزُ لِنَاظِرِ بَعْدَهُ بَيْسَعُ نَصِيسبِ الوَقْفَ مِنَ الشَّجَرِ بِلا حَاجَةٍ، وَأَنْ لِحَاكِم الحُكُمَ بِلُزُومِهَا فِي مَحَلُّ النَّزَاعِ فَقَطْ، والحُكُمُ بِهِ مِنْ جَهَةٍ عِرَضِ المِفْسِلِ وَلَـوْ لَـمْ يُقِمْ بَيِّنَةُ؛ لأَنَّهُ الآصَلُ فِي الْمُقُودِ، وَيَتَوَجَّهُ اعْتِبَارُ بَيِّنَةٍ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِي الْفَتَاوَى الْمِصْرِقَةِ: يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِيمَا بِيَدِهِ بِالوَقْفِ وَغَيْرِهِ حَتَّى تَقُومَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً بِأَنَّهُ لَيْسَ مِلْكَا لَهُ، لَكِنْ لا يُحْكَمُ بالوَقْفِ، حَتَّى يَثْبُتَ اللَّكُ.

وَلُو عَمِلا فِي شَجَر بَيْنَهُمَا نِصْفَيْن وَشَرَطًا التَّفَاضُلُ فِي ثَمَرهِ صَحُّ.

وَقِيلَ: لا، كَمُسَاقَاةٍ أَحَلِهِمَا الآخَرَ بِنِصْغِهِ فَفِي أَجْرَتِهِ اَحْتِمَالان (م 1)^(١).

وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ فَلا تَفْتَقِرُ إِلَى القَبُولِ لَفْظًا، وَيُعْتَبَرُ ضَرَّبُ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ تَكْمُلُ فِي مِثْلِهَا الثَّمَرَةُ، فَإِنْ جَعَلاهَا [إلَى] الجُذَاذِ أَوْ إِذْرَاكِهَا فَوَجْهَان (م ٢)(٢).

وَكَذَا مُدَّةً مُخْتَمِلَةً الكُمَّالَ (م ٣)(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولو عملا في شجر بينهما نصفين وشرطا التّفاضل في ثمره صحّ، وقيل: لا، كمساقاة أحدهما الآخر
بنصفه ففي أجرته احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قلنا: لا يصحُّ وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: له الأجرة قياسًا على المضاربة الفاسدة وغيرها.

والقول الثّاني: ليس له شيءٌ، وهو ظاهر ما قدَّمه الشّيخ في المغني، والشّرح ونصراه فإنّهما قالا: ولو ساقى أحد الشّريكين شريكه وجعل النَّمرة بينهما نصفين فمساقاة فاسدةٌ، فإذا عمل في الشّجر بناءً على هذا كانت النَّمرة بينهما بحكم الملك ولا يستحقُّ شيئًا بعمله لأنَّه تبرُّع به لرضاه بالعمل بغير عوضٍ.

وذكر أصحابنا وجهًا أجر المثل، وردًّاه.

قلت: ما قدَّماه ونصراه هو الصُّواب إلاَّ أن يكون جاهلا فله أجر المثل، واللَّه أعلم.

وقالا: فأمَّا إن ساقى شريكه على أن يعملا معًا ففاسدةً، والثَّمرة على قدر ملكيهما، فإن كان لأحدهما فضلٌ، فإن كان قد شسرط فضلٌ في مقابلة عمله استحقَّ ما فضل من أجر المثل، وإن لم يشترط فليس له شيءً إلا على الوجه الَّذي ذكره أصحابنا. انتهى.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويعتبر ضرب مدّةٍ معلومةٍ تكمل في مثلها النّمرة، فإن جعلاها إلى الجذاذ أو إدراكها فوجهان). انتهى.
 وأطلقهما في الرّعاية الكبرى.

أحدهما: يصحُ.

قلت: وهو الصُّواب هنا، بل الصُّحَّة هنا أولى من المسألة الآتية بعدها، والمصنَّف قد جعلها مثلها.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظرٌ.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا مدّة محتملة الكمال). انتهى.

يعني: لو جعلا مئةً قد تكمل فيها وقد لا تكمل فهل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

وهما احتمالاًن مطلقان في الفصول.

(ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتان

فَإِنْ لَمْ يَصِحُ فَفِي أَجْرَةِ عَمَلِهِ وَجْهَان (م ٤)^(١).

وَتُنْفَسِخُ كُوكَالَةٍ، فَمَتَى انْفَسَخَتْ بَعْدَ ظُهُورِهَا فَلِلْعَامِلِ حَقَّهُ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مَا عَلَيْهِ مِنَ العَمَلِ، وَإِنْ فَسَخَهَا هُوَ فَلا شَسَيْءَ

وَإِنْ فَسَخَهَا غَيْرُهُ فَلَهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ، كَجَعَالَةِ، لا كَمُضَارَبَةٍ، وَفِيهَا فِي الانْتِصَارِ، كَمُسَاقَاةٍ. وَقِيلَ: لازمٌ، فَتَنْعَكِسُ الآخَكَامُ، فَلَوْ مَاتَ العَامِلُ أَوْ هَرَبَ فَوَارِقُهُ كَهُوَ، فَإِنْ أَبِي اسْتَأْجَرَ حَاكِمٌ مِنَ التَّرِكَـةِ أَوْ افْتَرَضَ عَلَيْهِ إِنْ هَرَبَ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهُ الفَسْخُ، فَإِنْ فَسَخَ وَقَدْ صَلَّحَتْ فَلَهُ الشَّرَاءُ، وَلَهُ البَيْعُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ، وَحَاكِمٌ عَنْ عَامِلٍ، وَبَقِيْتُهُ العَمَلِ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَبِعْ بَاعَ حَاكِمٌ نَصِيبَ عَامِلٍ وَمَا يُلْزَمُهُ يُسْتَأْجَرُ عَنْهُ، والبَاقِي لِوَارِئِسِهِ، وَإِنْ لَمْ تَصْلُحْ، فَفِي أَجْرَتِهِ

وَقِيلَ: وَهَارِبِ وَجُهَان^(٢) (م ٥)^(٣).

أحدهما: يصح، وهو الصّحيح، صحّحه في التّصحيح.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال النَّاظم: هذا أقوي، وجزم به ابن رزينٍ في نهايته ونظمها.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (فإن لم يصحُّ ففيُّ أجرة عمله وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: له الأجرة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وقطع به في الفصول.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

ومال إليه ابن منجًا في شرحه.

والوجه الثاني: لا أجرة له.

قلت: وهو ضعيفٌ، وفي إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: عكس المصنّف فوائد الخلاف فيما إذا قلنا إنَّها عقدٌ جائزٌ ولازمٌ، فجعل فوائد القول بأنَّها جائزةٌ للقول بأنَّهــا لازمةً، وفوائد القول بأنَّها لازمةً للقول بأنَّها جائزةً.

والظَّاهر: أنَّه من الكاتب حين التَّبييض، لأجل تقديم وتأخيرٍ أو شيءٍ كان على الحاشية أو سبقه قلم من المصنّف، فليعلم ذلك،

(٣) (مسألة - ٥): الثَّاني: قوله: (فيما إذا مات العامل أو هرب، وإن لم تصلح ففي أجرته ليَّت وقيل: وهارب، وجهان). انتهى. فجعل المصنّف هنا محلّ الخلاف فيما إذا لم تصلح، يعني إذا مات العامل وأبى الورثة العمل وتعذّر الاستنجار عليه وفسخ ربُّ المال العقد فأطلق الخلاف فيما إذا لم تصلح.

والمعروف في المذهب أنَّ علَّ الحلاف فيما إذا لم تظهر لا فيما إذا لم تصلح، وهو الصُّواب، فليعلم ذلك، ثمَّ وجدت ابن نصر الله في حواشي الفروع نبَّه على ما قلنا، فلله الحمد، ويحتمل أن يؤوَّل عدم الصَّلاح بعدم الظُّهـور، وهـو خـلاف الظَّاهر، إذا علـم ذلك فنقول: إذا فسخ قبل الظُّهور فهل للعامل الَّذي مات أجرةٌ أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والشُّرح، وشــرح ابـن منجًا، والنُّظم، والفائق، وغيرهم.

(خ): مخالفة الأثمة

أحلهما: له الأجرة، وهو الصُّحيح، صحُّحه في التَّصحيح.

وجزم به الأدميُّ في منتخبه، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ليس له أجرةً، قدُّمه في الرُّعايتين.

وهذه (مسألة - ٥) قد صحّحت.

وَلا يَبيعُ إلاُّ بشَرَاطِ القَطْع، وَلا يُبَاعُ نَصِيبُ عَامِلٍ وَخَذَهُ، وَفِي شِرَاءِ الْمَالِكُو لَهُ وَجْهَانِ (م ٦)(١).

ولا يبيع إذ بسرط الفطع، ولد يبخ تعييب عاين وحسن وي حراء المبارع و المهام الماليك أو استأجر أو افترض بإذن خاكيم رَجْعَ، وإنْ عَجْنَ عَنْهَا وَتَوَى الرُّجُسُوعَ رَجْعَ، وَإِنْ قَـلَرَ فَـالَمِلافُ، وتَنْفَسِخُ بِمَوْتِ عَامِلِ إِنْ كَانِتْ عَلَى العَيْنِ وَلَوْ بَانَ الشَّجَرُ مُسْتَحَقًّا فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ عَلَى غَاصِبِهِ، وَاخْتَارَ فِسَي التَّبْصِرَةِ أَنْهَا جَائِزَةً مِنْ جِهَةِ عَامِلِ، لازِمَةً مِنْ جِهَةِ مَالِكُو، مَأْخُوذٌ مِنْ إِجَارَةٍ.

وَتَصِيحُ ٱلْمُوَارَعَةُ بِمُجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ إِذَا كَانَ البَّلْرُ مِنْ رَبِّ الآرْضِ وَلَوْ أَنَّهُ العَامِلُ وَيُقِرُّ العَمَلَ مِنَ الآخَرِ، وَفِي مَنْعِ للْزَارَعَةِ رَوَايَةٌ حَكَاهَا أَبُو الخَطَّابِ فِي مَسْأَلُةِ الْمُسَاقَاةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ أَحَلُ مِنَ الإِجَارَةِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي المُغْرَّمِ، والمُغْنَم، وَلا تَصِحُ إِنْ كَانَ البَلْرُ مِنَ العَامِلِ أَوْ مِسْ غَيْرِهِ، والأرْضُ لَهُمَا أَوْ مِنْهُمَا.

وَعَنْهُ: تَصِحُّ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ وَشَيْخُنَا، وغيرهم.

فَإِنْ رَدُّ عَلَى عَامِلٍ كَبَلْرِهِ فَرِوَايَتَان، فِي الوَاضِحِ (م ٧)(٢).

وَإِنْ كَانَ مِنْ ثَالِثٌ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، والآرْضُ، والعَمَلُ مِنَ الآخَرِ أَوْ البَقَرُ مِنْ رَابِيمٍ فَفِي الصُّحَّةِ تَخْرِيجٌ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا

وَنِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ أَنَّهُ الْأَظْهَرُ.

وَنِيُّ الأَرْبُعَةِ ۚ خَبَرُّ مُجَاهِّدٍ، وَضَعَّفَهُ ٱحْمَدُ؛ لأنَّه جَعَلَ فِيهِ الزَّرْعَ لِسرَبِّ البَّـذرِ، والنَّبِيُّ ﷺ جَعَلَـهُ لِسرَبِّ الآرْضِ، بِهَـذَا

وَقِيلَ: لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي: لَمْ يُحَدَّثْ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَحْسَنَ، مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ لا يُحَدَّثُ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا الْمَاءُ فَقَطْ فَرِوَايَتَانِ (م ٨) ...

(١) (مسألة – ٦): قوله: (ولا يباع نصيب العامل وحده، وفي شراء المالك له وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والمغني، والشَّرح، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ، قدُّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ.

قلت: وهو الصَّحيح من المذهب، فإنَّ المسألة مذكورة في باب بيع الأصول، والثَّمار، وقد قال أكثر الأصحاب هناك: يجوز بيع الثَّمرة قبل بدوٌّ صلاحها لصاحب الشُّجر.

وجزم بذلك في الرُّعاية الصُّغرى، واختاره في الحاوي الكبير، وصحَّحه في المستوعب، والنَّلخيـص، والرَّعايـة الكبرى، والحـاوي الصُّغير، وغيرهم.

وظاهر كلام الحرقيَّ، والشَّيخ في المقنع، وغيرهما هناك عدم الصَّحَّة، وأطلقهما المصنَّف هناك، وتقدَّم ذلك هناك، فليعاود، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٧): قُولُه في المزارعة: (فإن ردُّ عَلَى عاملِ كَبْلَرَة فَرُوايَتَانَ، في الواضح). أنتهى.

إحداهما: لا يصح، وهو الصواب.

قلت: وهو الَّذي قطع به أكثر الأصحاب حيث اشترطوا ذلك.

والرُّواية الثَّانية: يصح.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (وإن كان من أحدهما الماء فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمقنع، والهادي، والحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحساوي الصُّغير ونهاية ابن رزين ونظمها، وغيرهم.

إحداهما: لا يصحُّ وهو الصَّحيح، اختاره القاضي في الجرُّد وغيره، وصحَّحه في النَّصحيح وتصحيح الحرُّد.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح: هذا أصحُّ.

وقدُّمه في الخلاصة، والكافي، وشرح ابن رزينٍ، والفائق، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، اختاره أبو بكر وابن عبدوس في تذكرته.

وَاحْتَجُ لِلْمَنْمِ بِالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ المَاءِ، فَلَالُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ جَوَّزَهُ جَازَ بَيْعُهُ.

وَنَقَلَ ٱلْأَكْثَرُ ۚ ٱلْجَوَانَ ۗ مِنْهُمْ خَرْبٌ، وَسَأَلُهُ: مَنْ لَهُ شُرْبٌ فِي قَنَـاةٍ هَـلْ يَبِيعُ ذَلِكِ ٱلْمَاءَ؟ فَلَـمْ يُرَخَّـصْ فِيهِ، وَقَـالَ: لا يُعْجُبُنِي، وَاحْتَجُّ «بالنَّهْي عَنْ بَيْعِ المَّاءِ»، وَهِيَ كَمُسَاقَاةٍ.

وَفِي صِحْتِهِمَا بِلَفْظَ إِجَارَةٍ وَجْهَانِ (م ٩)(١).

وَعَلَى العَامِلِ مَا فِيهِ صَلاحُ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ، كَسَفْي وَطَرِيقَةٍ وَتُلْقِيحٍ وَتَشْمِيسٍ وَإِصْلاحٍ مَكَانِهِ، واللهِ حَرْثُ وَبَقَرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِيَ مُوسَى، والشَّيْخُ: وَبَقَرُ ذُولابٍ.

قَالَ فِي الفُنُونَ: والفَأْسُ النَّحَاسُ تَقْطَعُ الدُّغَلَ فَلا يَنْبُتُ، وَهُوَ مَعْنَى فِي المُحَرِّدِ وَغَيْرُو، وَقَطْعُ حَشِيشٍ مُضِرَّ، وَعَلَى رَبِّ المَالِ مَا يَحْفَظُهُ كَسَدٌ حَافِطٍ وَحَفْرِ نَهَرٍ وَبِثْرٍ وَدُولابٍ وَشِرَاءٍ مَا يُلَقِّحُ بِهِ وَمَاءٍ، وَذَكِرَ أَبْنُ رَزِينٍ رِوَايَتَيْنِ فِي بَقَسِرٍ حَرْثِ وَسِنَايَةٍ وَمَا يُلَقَّحُ بهِ.

وَالْحَصَادُ عَلَى العَامِلِ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا.

وَفِي الْمُوجَزِ فِيهِ وَفِي دِيَاسٍ وَتَذْرِيَةٍ وَحِفْظِهِ بِبَيْدَرِهِ رِوَايَتَا جُذَاذِهِ، وَهُوَ عَلَيْهِمَا عَلَى الآصَحُ بِحِصَّتِهِمَا، إلا أَنْ يَشْتَرِطُهُ عَلَى العَامِلِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَأَخَذَ مِّنْهُ صِحَّةَ شَرْطٍ كُلُّ وَاحِدٍ مَا عَلَى الآخَر أَوْ بَعْضَهُ، لَكِنْ يُعْتَبَرُ مَا يَلْزَمُ كُلاً مِنْهُمَا مَعْلُومًا.

وَفِي الْمُغْنِي: وَأَنْ يَمْمَلَ الْعَامِلُ أَكْثَرَ العَمَلِ، والْأَشْهَوُ يَفْسِدُ الشَّرْطُ، فَفِي العَقْدِ رَوَايَتَانِ (م ١٠)(٢).

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ تَفْسُدُ بِشَرْطِ خَرَاجٍ أَوْ بَعْضِهِ عَلَى عَامِلٍ، وَيُكْرَهَانِ لَيْلاً، نَصُ عَلَيْهِ، وَاللَّقَاطُ كَحَصَّادٍ.

وَفِي الْمُوجَزُ رَوَّأَيْتَانِ، وَهُوَ كَمُضَارِبُ فِي قَبُولِ وَرَدٌّ وَمُبْطِّلِ لِلْعَقْدِ وَجُزْءٍ مَشْرُوطِ.

وَفِي الْمُوجَزِّ: إِنْ اخْتُلَفَا فِيمَا شَرَطَهُ لَهُ صُدِّقَ عَامِلٌ.

وَفِي أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْن، وَإِنْ خَانَ فَمُشْرِفٌ يَمْنَعُهُ، فَإِنْ تَعَلَّرَ فَعَامِلٌ مَكَانَهُ، وَأَجْرَتُهُمَا مِنَ العَامِلِ.

وَإِن أَتْهِمَ فَفِي الْمُغْنِيَ: يَخْلِفُ، وَفِي غَيْرِهِ: لِلْمَالِكِ ضَمُّ أَمِينِ بِأَجْرَةِ مِنْ نَفْسِهِ.

وَفَيَ الْمُتَكَٰخَبِ : تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الْمَجَرُّدَةُ (مَ ١١) ٢٠.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وفي صحَّتهما يعني المساقاة، والمزارعة بلفظ إجارةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذَّهب، والمقنع، والمذهب الأحمد، والنَّظـــم، وشــرح ابــن منجًّا، والرَّعـايتين، والحــاوي الصُّغـير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن رزين في شرحه وقالوا: هذا أقيس، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وصحَّحه في التصحيح، وجزم به في الوجيز.

والوجه الثَّاني: لا يصحُ، قدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والتُّلخيص، والبلغة، وشرح أبن رزين، وغيرهم.

وقيل: إن صحَّت بلفظهما كانت إجارةً.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله فيما إذا شرط أحدهما ما عليه على الآخر: (والأشهر يفسد الشَّرط، ففي العقد روايتان). انتهى. وأطلقهما في المستوعب، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

إحداهما: يفسد العقد أيضًا، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشُّرح.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لا يفسد، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والنَّفس تميل إليه، وهو من جملة ما إذا اقترن بالعقد شرطٌ فاسدٌّ. (٣) (مسألة – ١١): قوله: (وإن أتُّهم يعني العَّامل ففي المغني: يحلف، وفي غيره: للمالك ضمُّ أمين بأجرةٍ من نفسه.

وفي المنتخب: تسمع دعواه المجرَّدة). انتهى.

قلت: الَّذي يظهر أنَّه لا تنافي بين ما قاله في المغني وبين ما قاله غيره، فيحمل كلامه في المغني على ما إذا اتُّهم بعد فراغ العمل أو=

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): محالفة الأئمة

(ع): ما أجم عليه

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَقَعْ النَّهُمُ بِهِ لِعَدَم بَطْشِهِ أَقِيمَ مُقَامَهُ أَنْ ضُمُّ إِلَيْهِ، وَشَرْطُ أَخْذِ مِثْلِ بَذْرُهِ وَاقْتِسَامِ البَاقِي فَاسِدَّ، نَـصُّ عَلَيْهِ (و) وَيَتَوَجَّةُ تَخْرِيجٌ مِنَ الْمُضَارَبَةِ، وَجَوَّرٌ شَيْخُنَا أَخْلَهُ أَوْ بَعْضَـهُ بِطَرِيـقِ القَـرْضِ، قَـالَ: يَـلْزَمُ مَـنُ اغْتَـبَرَ البَـذْرَ مِـنْ رَبًّ وَالْهُ مِنْ مُنَا مُنَا لِمُنْ الْمُضَارِبَةِ، وَجَوَّرٌ شَيْخُنَا أَخْلَهُ أَوْ بَعْضَـهُ بِطَرِيـقِ القَـرْضِ، قَـالَ: يَـلْزَمُ مَـنُ اغْتَـبَرَ البَـذْرَ مِـنْ رَبًّ الأرض، وإلا فَقُولُهُ فَاسِدً.

وَقَالَ أَيْضًا: يَجُوزُ، كَالْمُصَارَبَةِ، وَكَافَتِسَامِهِمَا مَا يَبْقَى بَعْلَ الكَلْف، وَيُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ جنْسِ البَدْر وَلَوْ تَعَدَّد، وَقَدْرُهُ. وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ تَقْدِيرُ الْمُكَانِ وَتَعْيِينُهُ، وَإِنْ شَرَطَ إِنْ سَقَى سَيْحًا أَوْ زَرَعَهَا شَعِيرًا فَالرَّبْعُ، وَبِكُلْفَةٍ وَجِنْطَةٍ فَالنَّصَف، لَـمْ يَصِحُّ، كَمَا زَرَعْتِ مِنْ شَعِيرِ فَلِي رُبْعُهُ، وَمِنْ حِنْطَةٍ فَيْصِفْهُ، أَوْ زَارِعَتُك أَوْ سَاقِيْتُك هَذَا بِالنَّصْفُ عَلَـى أَنْ الآخِرَ بِالرَّبْعِ، وَكَنِصْفُ هَذَا النَّوْعِ وَرُبْعِ الأَخْرِ وَيَجْهَلُ العَامِلُ قَدْرَهُمَا، وَلَك الْحُمُسَانِ إِنْ لَزِمَتْك خَسَبَارَةً، وإلاَّ الرَّبْع، فِي المُنصَوصِ

وَقِيلَ: يَصِيحُ، كَمَا زَرَعْت مِنْ شَيْء فَلِي نِصْفُهُ.

وَإِنْ آجَرَهُ الْآرْضَ وَسَاقَاهُ عَلَى الشُّجَرِّ فَكَجَمْعِ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، وَإِنْ كَانْ حِيلَةُ فَلَكَرَ القَّاضِي فِي إِبْطَالِ الحِيَـلِ جَـوَازَهُ،

ثُمُّ إِنْ كَانَتْ الْمَسَاقَاةُ فِي عَقْدِ ثَانِ فَهَلْ تَفْسُدُ أَوْ هُمَا؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١٢)(١).

وَإِنْ جَمَعَهُمَا فِي عَقْدٍ فَتَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ وَلِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُ الإجَارَةِ.

وَقُالَ شَيْخُنَا: سَوَاءٌ صَحَّتَ أَوْ لا، فَمَا ذَهَبَ مِنَ ٱلشَّجَرِ ذَهَبَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ العِوَضِ، وَلا تَجُـوزُ إِجَـارَةُ أَرْضٍ وَشَـجَرٍ

قَالَ أَحْمَدُ: أَخَافُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ شَجَرًا لَمْ يُثْمِرُه وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْلِهِ تَحْرِيمَهُ (ع).

وَجَوَّزُهُ ابْنُ عَقِيلٍ تَبَعًا وَلَوْ كَانَ الشَّجَرُ أَكْثَرَ، لآنَّ عُمَرَ رضي الله عنه ضَمِنَ حَديقة أسَيْدَ بْنِ حُضَـيْرٍ لَمَّـا مَـاتَ قــلاكَ يَرِينَهُ مِنْهُ

رَوَاهُ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ، وَلاَّنَّهُ وَضَعَ الْحَرَاجَ عَلَى أَرْضِ الْحَرَاجِ، وَهُوَ أُجْرَةٌ، وَقَالَهُ مَالِكٌ بقَدْر الثُّلُثِ.

وَجَوَّزُ شَيْخُنَا إِجَارَةَ الشَّجَرِ مُفْرَدًا وَيَقُومُ عَلَيْهَا الْمَسْتَأْجِرُ كَأْرْضٍ لِزَرْعٍ، وَإِنْ مَا اسْتَوْفَاهُ الْمُوقُــوفُ عَلَيْهِ، والمُسْتَعِيرُ بِــلا عِوَضٍ يَسْتَوْفِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ بِالعِوْضِ بِخِلافِ بَيْعِ السَّنينَ، فَإِنْ تَلِفَتْ الثَّمَرَةُ فَلا أَجْرَةَ، وَإِنْ نَقَصَتْ عَن العَادَةِ.

فَالفَسْخُ أَوْ الآرْشُ، لِعَدَم المُنْفَعَةِ المُقْصُودَةِ بالعَقْدِ، وَهُوَ كَجَائِحَةٍ، وَاشْتِرَاطِ عَمَلَ الآخَر حَتَّى يُشْمِرَ بَبَعْضِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: والسَّيَاجُ عَلَى المَالِكِ، وَيَتْبَعُ فِي الكُلُفِ السُّلُطَانِيَّةِ العُرْفَ مَا لَمْ يَكُنُ شَرَطً.

قَالَ: وَمَا طُلِبَ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ وَظَائِفَ سُلْطَانِيَّةٍ وَنُحْوِهَا فَعَلَى قَلْرِ الْآمْوَال، وَإِنْ وُضِعَتْ عَلَى الزَّرْعِ فَعَلَى رَبِّـهِ، وَعَلَـى

=في أثنائه وادُّعي عليه، فيكون القول قوله مع يمينه، وغيره لا يخالفه في ذلك، بل يوافقه عليه.

ويحمل كلام غيره على ما إذا أتُّهم في أثناء العمل، فللبلك قال: للمالك ضمُّ أمين بأجرة، وليس في كلامه في المغني ما يمنع ذلك، ولا في كلامهم ما ينفي اليمين إذا ادُّعي عليه بعد فراغ العمل أو في أثنائه، هذا ما يظهر.

قال في المغني والشُّرح: حكم العامل حكم المضارب فيما يقبل قوله فيه وفيما يردُّ، لأنَّ ربُّ المال انتمنه، فأشبه المضارب، فإن اتُّهم حلف، وإن ثبتت خيانته ضمَّ إليه من يشارفه، كالوصيِّ. انتهى.

وكذا قال في الرِّعايتين، والحاوي، وغيرهم.

وعلى تقدير التَّنافي القول الثَّاني أصوب مع يمين العامل إن أتَّهمه فيما عمله بغير أمين، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن آجره الأرض وساقاه على الشَّجر فكجمع بين بيع وَإجــارَةٍ، وإن كــان حيلــةً فذكــر القــاضي في إبطال الحيل جوازه، والمذهب لا، ثمُّ إن كانت المساقاة في عقدٍ ثان فهل تفسد أو هما؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: تفسد المساقاة وحدها، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يفسدان، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشَّرح، إذا فعلا ذلك حيلةً على شراء النَّمرة قبل وجودها أو قبل بــدوًّ صلاحها، فلا يصحُّ، سواءً جمعا بين العقدين أو عقد أحدهما قبل الآخر، وهو الصُّواب. العَقَارِ عَلَى رَبِّهِ مَا لَمْ يَشْرِطُهُ عَلَى مُسْتَأْجِرٍ، وَإِنْ وُضِعَ مُطْلَقًا فَالعَسَادَةُ، وَمَتَى فَسَدَ العَفْدُ فَبَالثَّمَرَةُ، والبَّـذُو لِرَبِّهِ وَعَلَيْهِ الأَجْرَةُ، وَكَذَا العُشْرُ.

وَإِنْ صَحَتْ لَزِمْ الْمُعْطِعَ عُشْرُ نَصِيبِهِ، وَمَنْ قَالَ العُشْرُ كُلَّهُ عَلَى الفَلاَّحِ فَخِلافُ الإِجْمَاعِ قَالَـهُ شَيْخُنَا، وَإِنْ أَلْزَمُـوا الفَلاحَ بِهِ فَمَسَالَةُ الظُّفَرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الحَقُّ ظَاهِرٌ، فَيَأْخُذُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ شُرِطَ لَآحَدِهِمَا النُّمَرَةُ فَفِي الأَجْرَةِ وَجْهَانِ، وَحُكُمُ بَذْرَيْنِ مِنْهُمَا كَمَالَيْ عِنَانِ.

وَفِي إِيجَارِ أَرْضِهِ بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ مِنْ جَنْسٍ خَارِجٍ مِنْهَا رَوَايَتَانَ (م ١٣)(١). وَعَنْهُ: يُكُرَهُ، وَحَمَلَ القَاضِي الجَوَازَ عَلَى الدَّمَّةِ، والمُنْعَ عَلَى أَنْهُ مِنْهُ، وَيَجُوزُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ.

وَعَنْهُ: رُبُّمَا تَهَيَّبَتُهُ وَلا يُكُرُّهُ بِنَقْدٍ وَعَرَضٍ، وَيَجُوزُ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِنَ الخَارِجِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

اختاره الأكثر.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، والشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: يُكُرِّهُ، فَإِنْ صَعَ إِجَارَةً أَوْ مُزَارَعَةً فَلَمْ يُزْرَعْ نُظِرَ إِلَى مُعَـدُلِ الْمُغَلِّ، فَيَجِبُ القِسْطُ الْسَمَّى فِيهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ وَسُمَّيَتْ إِجَارَةً فَأَجْرُ الْمِثْلِ.

وَقِيلَ: قِسْطُ الِمُثْلِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَشْرِطُ عَلَى الآكَارِ أَنْ يَعْمَلَ لَهُ فِي غَيْرِ الحَرْمُوجُ

قَالَ: لا يَجُوزُ.

وَسَأَلَهُ الآثْرَمُ: يُشَارِطُهُ عَلَى كِرَاء الْبُيُوتِ وَمَا أُحْدِثَ مِنْ عِمَارَةٍ فِيهَا.

وَفِي الآرْضِ فَهُوَ لِرَبِّ الآرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ الآكَارُ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ هَلْ يَطِيبُ لِرَبِّ الآرْضِ مَا عَمِلَهُ؟

قَالَ: إِذَا شُرَطَ فَأَرْجُو أَنْ لا بَأْسَ.

قَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرِطَ عَلَيْهِ شَيْئًا مَأْكُولاً وَلا غَيْرَهُ.

وَقَالَ فِيمَا يُؤخَذُ مِنْ نَصِيبِ الفَلاَّحِ لِلْمُقْطِعِ: وَالعُشْرُ، والدِّيَاسَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَــوْ دُفِعَـتْ مُقَاسَـمَةٌ قُسِـمَتْ أَوْ جَرَتْ بِمِقْدَارِ فَاخَذَ قَدْرَهُ فَلا بَأْسَ، قَالَ: وَهَدِيَّتُهُ لَهُ إِنْمَا هِيَ بِسَبَبِ الْإِفْطَاعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْسِبَهَا مِمَّا لَهُ عِنْدَهُ أَوْ لاَ يَأْخُذُهَا، وَمَا سَقَطَ مِنْ حَبٌّ وَقْتَ حَصَادٍ فَنَبَتَ عَامًا آخَرَ فَلِرَبٌ الْأَرْضِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُبْهِجِ وَجُهُ: لَهُمَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: لِرَبِّ الآرْضِ مَالِكًا أَوْ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُسْتَعِيرًا.

وَقِيلَ: لَهُ حُكْمُ عَارِيَّةٍ.

وَقِيلَ: حُكْمُ غَصْبٌ، وَكَذَا نَصُّ فِيمَنْ بَاعَ قَصِيلاً فَحَصَدَ وَبَقِيَ يَسِيرٌ فَصَارَ سُنْبُلاً فَلِرَبُّ الأرْض.

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي إيجار أرضه بطعام معلُّوم من جنسِ خارج منها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح.

إحداهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، اختاره أبو الخطَّاب.

قال في الفائق: وهو المختار وأظنُّ أنَّ الشَّيخ تقيُّ الدِّين اختاره.

وقطع به ناظم المفردات وقال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وقدَّمه في المستوعب، والرَّعاية الكبرى، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، اختاره القاضي، وابن عقيل في الفصول، وصحَّحه النَّاظم.

قال ابن رزين في شرحه: لا يصحُّ، وفي الأظهر، وقطع به في نهايته، ومال إليه شيخنا في حواشيه.

فهذه ثلاث عشرة مسألةً في هذا الباب.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبُ: لَوْ أَعَارَهُ أَرْضًا بَيْضَاءَ لِيَجْعَلَ بِهَا شَوْكًا أَوْ دَوَابٌ فَتَنَاثَرَ بِهَا حَبُّ أَوْ نَوَى فَلِمُسِتَعِيرٍ، وَلِلْمُعِـينَ إجْبَـارُهُ عَلَى قُلْعِهِ بِدَفْعِ القِيمَةِ لِنَصِّ أَحْمَدَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْغَاصِبِ، وَاللَّقَاطُ مُبَاحٌ.

قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَيَحْرُمُ مَنْعُهُ، نَقَلَ المَرُّوذِيُّ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاحِ. وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ حَصَدَ زَرْعَهُ فَسَقَطَ سَنْبُلٌ فَلَقَطَهُ قَوْمٌ، يُقَاسِمُهُمُ؟

قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ لا.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ إِذَا أَخَذَ السُّلْطَانُ حَقَّهُ فَعَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يُعْطِئَ الْمَسَاكِينَ مِشًا يَصِينُ لَـهُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ ﴾ [الأنصام:

١٤١]، وَالْحَصَادُ أَنْ لَا يَمْنَعَ الرَّجُلَ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعِلْم صَاحِبِ الزَّرْعِ. وَنَقَلَ أَيْضِنَا: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْخُلَ مَزْرَعَةَ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، وقَالَ: لَمْ يَرَ بَأْمًا بِدُخُولِـهِ يَـأَخُذُ كَلَـاً وَشَـوكًا، لإِبَاحَتِـهِ ظَـاهِرًا وَعُرْفًا وَعَادَةً، وَٱللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

باب الإجارة

وَهِيَ عَقْدٌ لازمٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

عَلَى النَّفَع، يُؤَخِذُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَانْتِفَاعُهُ تَابِعٌ لَهُ، وَقَدْ قِيلَ: هِيَ خِلافُ القِيَاسِ، والآصَحُ لا، لآنْ مَنْ لَمْ يُخَصُّصُ العِلْةَ لا يُتَصَوَّرُ عِنْدَهُ مُخَالِفَةُ قِيَاسِ صَحِيحٍ، وَمَنْ خَصَّصَهَا فَإِنَّمَا يَكُونُ الشَّيْءُ خِلافَ القِيَاسِ إِذَا كَانَ المَغْسَى المُقْتَضِي لِلْحُكْمِ مَوْجُودًا فِيهِ وَتَخْلُفُ الحُكْمُ عُنْهُ.

تَنْعَقِدُ بِلَفْظِهَا وَمَعْنَاهُ إِنْ أَصَافَهُ إِلَى العَيْنِ، وَكَذَا إِلَى النَّفْع، فِي الْأَصَحُّ، وَفِي لَفْظِ البَيْعِ وَجْهَانِ (م ١)(١).

قَالَ شَيَٰخُنَا: بِنَاءً عَلَى أَنْ هَلَوِهِ الْمُعَاوَضَةَ نَوْعٌ مِنَ البَيْعِ أَنْ شَبَيةٌ بِهِ.

وَفِي النَّلْخِيصُ مُضَافًا إِلَى النَّفْعِ، نَحْوَ بِغَتُكَ نَفْعَ هَلِهِ الدَّارَ شَهَٰرًا، وإلاَّ لَمْ يَصِحُ، نَحْوَ بِغَتُكَ الْوَمُضَافًا إِلَى النَّفْعِ، وإلاَّ لَمْ يَصِحُ ا وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةً نَفْعٍ كَمَبِيعٍ بِعُرْفٍ، كَسُكْنَى، فَلا يُعْمَلُ فِيهَا حِدَادَةً وَلاَ قِصَـَارَةً وَلا دَائِبَةً، والآششهَرُ: وَلا مَخْزَنًا لِلطَّعَامِ، قِيلَ لاَّحْمَدَ: يَجِيءُ إِلَيْهِ زُوَّارًّ عَلَيْهِ أَن يُخْبِرَ صَاحِبَ البَيْتِ بِذَلِك؟

قَالَ: رَبُّمَا كَثْرُوا وَأَرَى أَنْ يُخْبِرَ، وَقَالَ: إِذَا كَانْ يَجِيتُهُ الفَرْدُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْبِرَهُ، وَذَكَرَ الآصْحَابُ: لَهُ إِسْكَانُ ضَيْهُ فَو زَاهِر.

. وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: يَجِبُ ذِكْرُ السُّكُنَى وَصِفَتِهَا وَعَدُدِ مَنْ يَسْكُنُهَا وَصِفَتِهِمْ إِنْ اخْتَلَفَتْ الأَجْـرَةُ، وَخِذْمَـةُ آدَمِـيًّ شَهْرًا أَوْ شَهْرًا لِلْخِذْمَةِ.

وَفِي النَّوَادِرِ، والرَّعَايَةِ: يَخْدُمُ لَيْلاَ وَنَهَارًا، وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِلْعَمَلِ اسْتَحَقَّهُ لَيْلاَ وَحَمْلٌ مَعْلُومٌ إِلَـى مَوْضِعِ مَعْلُـومٍ، فَلَـوْ كَانَ الْمُخْمُولُ كِتَابًا فَوَجَدَ الْمُخْمُولَ إِلَيْهِ غَايِبًا فَلَهُ الْآجِرُ لِلْهَابِهِ وَرَدُّهِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ التُّرْغِيبِ إِنْ وَجَدَهُ مَيُّتًا فَالْمَسَمَّى فَقَطْ وَيَرُدُّهُ.

نَقَلَ حَرْبٌ: إنّ اسْتَأْجَرَ دَائِمَةً أَنْ وَكِيلاً لِيَحْمِلَ لَهُ شَيْئًا مِنَ الكُوفَةِ فَلَمًّا وَصُلَهَا لَمْ يَبْعَثُ لَهُ وَكِيلُهُ بِمَسَا أَرَادَ فَلَـهُ الأَجْـرَةُ مِنْ هُنَا إِلَى ثَمَّ.

ُ قَالَ ٱلْبُو بَكُٰرٍ: هَذَا جَوَابٌ عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ، والآخَرُ: لَهُ الْأَجْرَةُ فِي ذَهَابِهِ وَمَجِيثِهِ، فَإِنْ جَاءَ الوَقْتُ لَمْ يَبْلُغْـهُ فَالأَجْرَةُ لَهُ، وَيَسْتَخْدِمُهُ بَقِيَّةً الْمُدَّةِ.

وَمَعْرِفَةُ مَرْكُوبِ كَمَبِيعٍ، وَمَا يَرْكَبُ بِهِ، وَكَيْفِيَّةُ سَيْرِهِ، وَقَسَدُم فِيهِ فِي السُّرغيب: لا، وَفِي ذُكُورِيَّتِهِ وَأَنُوثَيَّتِهِ وَجْهَـانِ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي لفظ البيع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والمذهب الأحمد، والتُّلخيص، والبلغة، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق، وشرح الحرقيُّ للطُّوفيُّ، والقواعد الفقهيَّة، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

قال في التَّلخيص، والفائق: وأمَّا لفظ البيع فإن أضافه إلى الدَّار لم يصحُّ، وإن أضافه إلى المنفعة فوجهان. انتهى.

وهو مراد من أطلق.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، والشَّيخ تقيُّ الدِّين فقال في قاعدةٍ له في تقرير القياس بعد إطلاق الوجهين.

والتَّحقيق: أنَّ المتعاقدين إن عرفا المقصود انعقدت بأيَّ لفظ كان من الألفاظ الَّتي عرف بها المتعاقدان مقصودهمسا، وهذا عـامٌّ في جميع العقود، فإنَّ الشَّارع لم يحدُّ حدًّا لألفاظ العقود، بل ذكرها مطلقةً. انتهى.

وكذا قال يصحُّ بلفظ البيع في وجهٍ فدلُّ أنَّ المقدَّم الصُّحَّة.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

(م ۲)⁽¹⁾.

وَفِي الْمُوجَز: يُعْتَبَرُ نَوْعُهُ، وَرَاكِبٌ كَمَبيع.

وَقِيلَ: برُؤيَةِ.

وَقِيلَ: لا يَلْزَمُ ذِكْرُ تُوَابِعِهِ العُرْفِيَّةِ، كَزَادٍ وَأَثَاثٍ وَنَحْوهِ، وَلَهُ حَمْلُ مَا نَقَصَ عَنْ مَعْلُومِهِ.

وَقِيلَ: لا بأكُل مُعْتَادٍ وَفَاقًا لأَحَدِ قَوْلَي الشَّافِعِيُّ والتَّرْغِيبِ وغيرهما.

وَمَعْرِفَةُ حَامِلٍ خَزَفُ إَوْ زُجَاجٍ وَنَحْوُو، فِي الْأَصَعُ.

وَقِيلَّ: مُطْلَقًا وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ مَا يُمُدِيرُ دُوَّلابًا وَرَحَى، وَاعْتَبَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَمَعْرِفَةِ مَحْمُول، وَاكْتَفَى ابْنُ عَقِيلٍ، والتَّرْخِيبُ، وغيرهما بذِكْرِ وَرْنَةِ مِمَّا شِفْت، وَمَعْرِفَةُ أَرْضِ لِحَرْثِ، وَمَعْرِفَةُ الْأَجْرَةِ، فَهِيَ فِي الذَّهُ تِكَثَمْنِ، والمُعَيِّنَةُ كَمَبِيمٍ. وتَصِيحُ بِمِنْفَعَةِ، وَتَصِيحُ فِي أَجِيرٍ وَظِيْرٍ بِطُعَامِهِمَا وَكِسُوتِهِمَا، وَهُمَا حِنْدُ التَّنَازُعِ كَزَوْجَةِ، نَصَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: كُمِسْكِينَ فِي كُفَّارَةٍ.

وَعَنْهُ: الْمُنْعُ.

وَعَنْهُ: فِي أَجِيرٍ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ أَفِي دَابُةٍ بِعَلَفِهَا، وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ فِطَامٍ إعْطَاؤُهَا عَبْدًا أَوْ أَمَةً مَعَ القُدْرَةِ، وَأَوْجَبَهُ أَبُو بَكُوٍ، وَلَوْ اكْـتَرَى لِمُـدُةِ غَزَاتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كُلُّ يَوْمُ بِكُلَّا جَازَ.

وَعَنْهُ: لَا.

وَلَوْ اكْتَرَى دَارًا كُلُّ شَهْرٍ بِكُذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ فَفِي صِحْةِ العَقْدِ.

وَقِيلَ: بَعْدُ الْآوَّل روَايَتَانُ (م ٣)(٢).

فَإِنْ صَمَعُ فَفَسَخَ بَعْلَدَ دُخُول الثَّانِي.

وَقَالَ القَاضِي، والْمُحَرِّرُ: إِلَى تَمَامُ يَوْمٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: أَوْ قَبْلُهُ وَقَالَ آيْضًا وَآبُو ۗ الحَطَّابِ وَشَيْخُنَا: بَلْ قَبْلَهُ، وَقَالَ -أَيْ: الشَّيْخُ- أَوْ تَرَكَ التَّلْبُسَ بِهِ فَلا أَجْرَةَ. وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنْدَلَمْ يَفْسَخْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ الثَّانِي فَهَلْ لَهُ الفَسْخُ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَلَوْ قَالَ شَهْرًا بِكَـٰذَا وَمَـا زَادَ بِكَـٰذَا صَحَّ فِي الْأُوَّل.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (معرفة مركوبٌ كمبيع وفي ذكوريَّته وانوثيَّته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبري.

أحدهما: لا يشترط، وهو الصُّحيح، قدَّمه في المغني، والكافي، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يشترط معرفة ذلك، اختاره القاضي في الخصال، وابن عقيل في الفصول، واقتصر عليه في المستوعب. وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (ولو اكترى دارًا كلُّ شهرٍ بكذا ونحو ذلك ففي صحَّة العقد، وقيل بعد الأوَّل روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والحرُّر. إحداهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه في رواية ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزَّركشيّ: هو المنصوص، واختاره القاضي وعامَّة أصحابه، والشَّيخان. انتهى.

قال النَّاظم: يجوز في الأولى، وصحَّحه في تصحيح الحرُّد.

وجزم به الخرقي وصاحب الوجيز، وغيرهما.

وقدَّمه في الكافي، والمقنع، والرَّعاية الكبرى، وشرح ابن رزينٍ، والفائق، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، اختاره أبو بكر وابن حامدٍ وابن عقبلٍ، وغيرهم.

قال في الكافي: وقال أبو بكر وجماعةً من أصحابنا بالبطلان.

قال الشَّارح: والقياس يقتضي عدم الصَّحَّة، لأنَّ العقد تناول جميع الأشهر، وذلك مجهولٌ. انتهى.

وَفِي الثَّانِي: وَجْهَان (م ٤)^(۱).

وَلَوْ قَالَ: ۚ إِنْ خَطْتَهُ ٱلدَوْمُ أَوْ رُومِيًّا فَبِكَذَا، أَوْ إِنْ خِطْتَهُ غَدًا أَوْ فَارِسِيًّا فَبِكَذَا، لَمْ يَصِحُ، عَلَى الأَصِحُ وَكَسِدًا إِنْ زَرَعْتَهَا بُرًّا فَبَخَمْسَةٍ وَذُرَةٍ بِعَشْرَةٍ وَنَحُوهِ.

وَتَجَبُ الْأَجْرَةُ بِالعَقْدِ، وَلَهُ الوَطْءُ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ قَبْلَ القَبْضِ رِوَايَةً، وتُسْتَحَقُّ بِتَسْلِيمِ العَيْنِ أَوْ بِضَرَاغٍ عَمَـلٍ لِمِمَا بِيَـدِ مُسْتَأْجُرُ أَوْ بَذْلِهَا.

لِعَمَلِ فِي الذَّمَّةِ فَوَجْهَان (م ٥)(٢).

وَيَجُوزُ تَأْجِيلُهَا.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْعًا فِي الذُّمَّةِ.

وَقِيلَ: وَيَجِبُ قَبْضُهَا فِي الْمُخْلِسِ وَلا تَحِلُ فِي أَصَحٌ قَوْلَيُ العُلْمَاءِ مُؤَجَّلَةً بِمَوْتُ وَإِنْ حَلُّ دَيْنَ لأَنَّ حِلْهَا مَعَ تَأْخِيرِ اسْتِيفَاء المُنفَعَةِ ظُلْمٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

ُّ قَالَ: وَلَيْسَ لِنَاٰظِرِ وَقْفَعْ وَنَحْوِهِ تَعْجِيلُهَا كُلُهَا إِلاَّ لِحَاجَةٍ، وَلَوْ شَرَطَهُ لَمْ يَجُزُ، لآنَّ المَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَأْخُذُ مَــا لَا يَسْتَحِقُّهُ الآنَ، كَمَا يُفَرِّقُونَ فِي الآرْضِ المُحْتَكَرَةِ إِذَا بِيعَتْ وَوُرِثَتْ، فَإِنَّ الحَكْرَ مِنَ الانْتِقَالِ يَلْزَمُ الْمُشْــتَرِيَ، والــوَارِثَ، وَلَيْسَ لَهُــمْ

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ولو قال شهرًا بكذا وما زاد بكذا صحٌّ في الأوَّل، وفي النَّاني وجهان). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ في كلام المصنَّف نقصًا في قوله: (وما زاد بكذا)؛ فإنَّ هذا الحكم لم يقله أحِدٌّ من الأصحباب، وإنَّمها ذكيروا الوجهين فيما إذا قال آجرتك هذا الشُّهر بكذا وما بعده كلُّ شهر بكذا، كما قاله في المغني، والشُّرح، والرَّعاية، وغيرهم.

فعلى هذا يقدُّر: (وما زاد فله كلُّ يوم أو شهر كذا)، والله أعلم.

إذا علم ذلك فأطلق الوجهين في المغني، والشِّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه، وهي شبيهة بالمسألة الَّتي قبلها، وأولى بالصُّحَّة.

وقدَّمه في الخلاصة، والمقنع، والرَّعاية، والنَّظم، والحاوي الصَّغير، والفائق، وغيرهم وجزم به في الوجسيز وغـيره، ونصـره الشُّـيخ الموفّق، والشّارح، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال في الرَّعاية الكبرى أيضًا: وإن اكترى شهرًا معيّنًا بدرهم وما زاد فبحسابه صحّ في الشّهر الأوّل وحده، ويحتمل الصّحّــة فيمــا زاد من الشُّهور، وإن قال آجرتك هذا الشُّهر بدرهم وما بعده كلُّ شهر بدرهمـين فوجهـان، والقـول بعـدم الصُّحَّة اختااره القـاضي وتأوَّل قول أحمد في رواية أبي الحارث هو جائزٌ على الزَّمن الأوَّل لا على الثَّاني.

قال الشَّيخ الموفَّق: والظَّاهر عن أحمد خلاف ذلك.

قال في الهداية: الظَّاهر أنَّ قول القاضي رجع إلى ما فيه الإشكال.

قال في المستوعب: وعندي أنَّ حكم هذه المسألة حكم ما إذا آجره عينًا لكلِّ شهرِ بكذا، يعني الَّتي تقدَّمت.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (ولا يستقرُ إلاَّ بمضيُّ المدَّة بلا نزاع، فإن بذل تسليم عين لعمل في الذُّمَّة فوجهان). انتهى.

قال الشيخ في المغني.

وإن بذل تسليم عين وكانت الإجارة على عمل فقال أصحابنا إذا مضت مئةٌ يمكن الاستيفاء فيها استقرَّ عليـه الأجــر وقــال أبــو حنيفة: لا أجر عليه، وهو أصحُّ عندي.

وكذا قال الشَّارح، ولم يختر ما اختاره في المغني، وجزم في الكافي بما اختاره في المغني أنَّه لا يستقرُّ ببذل التَّسمليم، وقطع في الرَّعايــة الكبرى بما قاله الأصحاب.

وقدَّمه ابن رزين وغيره، وهو الصَّحيح من المذهب، وكان الأولى بالمصنَّف أن يفصح باختيار الأصحاب إن لم يكـِين قدِّب، واللَّــه

أُخْذُهُ مِنْ بَائِعِ وَتَرْكُهُ فِي أَصَحٌ قُولُيْهِمْ.

وَلَا أُخْرَةً بِبَذَٰلِ عَيْنٍ فِي إَجَارَةٍ فَاسِدَةٍ، فَإِنْ تَسَلَّمُهَا فَأَجْرَةُ الِثْلِ، لِتَلَفُ المَنْفَعَةِ بِيَدِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ فَلا أَجْرَةً.

وَفِي التَّعْلِيقِ: يَجِبُ الْسَمَّى فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، فَيَجِبُ أَنْ نَقُولَ مِثْلَهُ فِي الإِجَارَةِ، وَعَلَى أَنْ القَصْدَ فِيهَا العِوضُ، فَاعْتِبَارُهَا بِالْآعْيَانِ أُولَى.

وَفِي الرَّوْضَةِ: هَلْ يَجِبُ الْمُسَمَّى فِي الإِجَارَةِ أَمْ أُجْرَةُ المِثْل وَهِيَ الصَّحِيجَةُ؟ فِيهِ روَايَتَان، وَلَوْ أَعْطَسَى ثَوْبَـهُ فَصَّـارًا أَوْ خَيَّاطًا بَلا عَقْدِ إِجَارَةِ أَوْ اَسْتَعْمَلَ حَمَّالاً أَوْ شَاهِدًا وَنَبْحُوهُ جَازً، وَلَهُ الأَجْرَةُ، فِي الآصَحْ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ لِمُنْتَصِب، كَتَعْرِيضِهِ بِهَا، وَكَدُّخُولِ حَمَّامٍ وَرُكُوبِ مَنْفِينَةٍ مَلاَّحٍ.

مَا حُرِّمَ بَيْعُهُ فَإِجَارَتُهُ مِثْلُهُ، إلاَّ الحُرَّ، والحُرَّةَ، وَيَصْرُفُ بَصَرَهُ فِي النَّظَرِ، نَصَّ عَلَيْهِ. والوَقْفُ وَأَمُّ الْوَلَدِ، وَلا يَنْعَقِدُ إلاَّ عَلَى نَفْعٍ مُبَاحٍ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ يُسْتَوْفَى دُونَ الآجْزَامِ، كَإِجَارَةِ دَارٍ يَجْعَلُهَــا مُسجدًا أو كِتَابِ لِلنظر.

وَفِي الْمُسْخَفِ الْجِلَافُ.

وَفِيَ الْمُوجَزِّرِوَالِتَانِ (م ٦)(١)، وَحُلِيٍّ وَذَكَرَّ جَمَاعَةٌ فِيهِ: يُكْرَهُ بِجِنْسِهِ.

وَعَنَّهُ: لا يُصِحُّ.

وَقِيلَ: لَهُ: فَثَوْبٍ يَلْبَسُهُ؟

قَالَ: لا بَأْسَ بهِ؛ لأنَّه لا يَنْقُصُ، وَحَيَوَان.

وَقِيلَ: حَتَّى كَلَّب لِصَيْد وَحِرَاسَةٍ، وَشَجَرٍ لِنَشْرِ ثِيَابٍ وَقُعُودٍ بِظِلَّهِ، وَيَقَرٍ لِحَمْلٍ وَرُكُوبٍ وَغَنَم لِدِيَاسِ زَرع، وَبَيْت فِي دَار وَلُو أَهْمَلَ اسْتِطْرَاقَهُ، وَآدَمِيُّ لِقَوَدٍ أَوْ إِرَاقَةٍ خَمْرٍ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ فِيهَا، وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا لِشُرْبِ، عَلَى الْآصَحَ، وَمِثْلُهَا مَنِئَةٌ لِطَرْح أَوْ أَكُل.

وَتَحْرُمُ إِجَارَةُ دَارِ لِبَيْعِهِ وَنَحْوهِ، شَرَطَ فِي العَقْدِ أَوْ لا، وَخِنَاءٍ وَفَحْلٍ لِنَزْوٍ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ (و م).

وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ لَهُمَّا، رَّادَ حَرْبٌ: جِدًّا، قِيلَ: فَٱلَّذِي يُعْطَى وَلاَّ يَجِدُ مِنَّهُ بُدًّا؟ فَكَرهَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ: وَقِيلَ: لَهُ: أَلَا يَكُونُ مِثْلَ الحَجَّامِ يُعْطَى وَإِنْ كَانْ مَنْهِيًّا عَنْهُ؟ فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَى فِي مِثْلُ مَنْهِيًّا عَنْهُ؟ فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغْنَا فِي الحَجَّامِ، وَحَمَلُهُ القَاضِي عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ مَلْنَا مُقْتَضِيَ النَّظْرِ تُسرِكَ فِي الحَجَّامِ، وَحَمَلُ فِي مَانَ صَادِرَ } مُنْ مَنْ مَانَ عَلَى الرَّهِ مِي النَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ مَلْنَا مُقْتَضِي النَّظْرِ المُغْنِي كَلامُ أَحْمَدَ هَذَا عَلَى الوَرَعِ لا التّحريم.

قَالَ مُنَيْخُنَا: وَلَوْ ٱنْزَاهُ عَلَى فَرَسِهِ فَنَقَصَ صَينَ نَقْصَهُ، وَنَفْعٍ مَغْصُوبٍ وَٱرْضٍ سَبِخَةِ لِزَرْعٍ.

قَالَ فِي الْمُوجَزِ: وَحَمَام لِحَمْلِ الكُتُبِ لِتُعَذَّبُهُ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ.

قَالَ فِي التَّبْصِرَّةِ: وَهُوَ أُوْلَى، وَاللهُ تَصَيَّحُ إِجَارَهُ هُرُّ وَفَهْدٍ وَصَقْرٍ مُعَلَّم لِلصَّيْدِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِسِ بَيْعِهَا الجِلافِ، وَشَسْمِ لِيُشْعِلَهُ وَجَعَلَهُ شَيْخُنَا مِثْلُ كُلِّمَا أَعْتَفْت عَبْدًا مِنْ لَيُشْعِلَهُ وَجَعَلَهُ شَيْخُنَا مِثْلُ كُلِّمَا أَعْتَفْت عَبْدًا مِنْ عَبِدًا مِنْ عَبْدًا مِنْ عَبِدِكَ فَعَلَى ثَمَنُهُ، فَإِنَّهُ يَصِحُ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنُ الْعَدَد، والنَّمَن، وَهُوَ إِذْنَّ فِي الانْتِفَاعِ بِعِوضٍ، وَاخْتَارَ جَوَازَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسِ بِلازِمِ بَلُ جَائِزٌ، كَالْجِعَالَةِ.

إحداهما: كبيعه.

والثَّانية: ليس كبيعه، فيجوز، وإن منعنا البيع لعدم رغبته عنه مطلقًا.

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (وفي المصحف الخلاف، وفي الموجز روايتان). انتهى.

يعني بالخلاف: الحلاف الَّذي في بيعه، وقد أطلق الرُّوايات في كتاب البيع، وتقدُّم تحرير ذلك، وأنَّ الصَّحيح لا يصحُّ، هكذا هنـــا، فليراجع، وقد قال المصنّف هناك: وَإجارته كبيعه، فحصل التُّكرار، ولعلَّه أرآد بقوله: (وفي الموجز روايتان):

وَكَقَوْلِهِ أَلْقِ مَتَاعَكَ فِي البَحْرِ وَعَلَيٌّ صَمَانُهُ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ، أَوْ مَنْ أَلْقَى كَذَا فَلَهُ كَذَا وَمَنْ أَلْقَى كَذَا وَمَنْ أَلْقَى كَذَا وَمَنْ أَلْقَى كَذَا وَمَنَ أَلْقَى كَذَا وَمَنَ أَلْقَى كَذَا وَمَنَ أَلْقَى كَذَا وَمَنَ أَلُهُ كَذَا، وَجَوَازُ إِجَارَةٍ مَهُوَ وَعَلَمُهُا فَكَاسَتِئْجَارِ مَاء قَنَاةٍ مُدَّةً، وَمَاء فَائِضٍ برَكَةٍ رَأَيَاهُ وَإِجَارَةٍ حَيْوانَ لآخُذِ لَبَيْع قَامٍ بِهِ هُوَ أَن الشَّجَرِ، وَإِنْ عَلِمُهَا وَيَأْخُذُ المُشْتَرِي لَبُنَا مُقَدَّرًا فَبَيْعٌ مَحْضٌ، وَإِنْ كَانَ يَاخُذُ اللَّبَنَ مُطْلَقًا فَبَيْعٌ أَيْضَا، وَلَيْسَ هَسَذَا بِغَرَرٍ، لآنَ الغَرَرَ مَا تَرَدُدَ بَيْنَ الوُجُودِ، والعَدَمِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ القِمَارِ اللّذِي هُوَ المَيْسِرُ، وَهُـوَ أَكْلُ الْمَالِ بِالبَاطِلِ، كَبَيْعِ الآبِقِ، والشَّارِدِ.

قَالَ: والمَنَافِعُ، والفَوَائِدُ تَدْخُلُ فِي عُقُودِ النَّبُوعِ سَوَاءً كَانَ الآصلُ مُخْتَبَسًا بِالوَقْفِ أَوْ غَيْرَ مُخْتَبَسَ، كَالعَارِيَّةِ وَنَحْوِهَــا، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ فِي مَنِيحَةِ الشَّاقِ، وَهُوَ عَارِيَّتُهَا لِلِانْفِفَاعِ بِلَبَنِهَا، كَمَا يُحِيرُهُ الدَّائِـةَ لِرُكُوبِهِـا، وَلاَنَّ مَّـا يَحْـدُثُ شَـنِنًا فَشَيْقًا، فَهُوَ بِالْمَنَافِعِ أَشْبَهُ، فَإِلْحَاقَةُ بِهَا أُولَى، وَلاَنَّ المُسْتَوْفَى بِعَقْدِ الإجَارةِ عَلَى زَرْعِ الآرْضِ هُوَ عَيْنٌ مِنَ الآعْيَانِ، وَهُــوَ مَــا يُحْدِثُهُ مِنَ اَحْبَ بِسَقْيهِ وَعَمَلِهِ، وَكَذَا مُسْتَأْجِرُ الشَّاةِ لِلْبَيْهَا مَقْصُودُهُ مَا يُخدِثُهُ اللَّهُ مِنْ لَبَيْهَا بِعَلْفِهَا، والقِيَامِ عَلَيْهَا، فَلا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، والآفَاتُ، والمَوْانِعُ الْبِي تَعْرِضُ لِلزَّرْعَ أَكْثُورُ مِنْ آفَاتِ اللَّبِنِ، لاَنْ الآصَلْ فِي الْعُقُودِ الْجَوَانُ، والصَّحَةُ

قَالَ: وَكَظِفْر، وَمِثْلُهَا نَفْعُ بِثْر، وَيْنِي الْمُبْهِجُ وَغَيْرِهِ: مَاءُ بِثْر.

وَفِي الفُصُولُ لَا يَسْتَحِقُ بَالْإِجَارَةِ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَمَٰلِكُ بِحَيَازَتِهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ غَارَ مَاءُ دَارِ مُؤَجَّرَةٍ فَلا فَسْخَ، لِعَدَم دُخُولِهِ فِي الإِجَارَةِ.

وَقَيْ التَّبْصِرَةِ: لا يَمْلِكُ عَيْنًا وَلا يَسْتَحِقُهَا بِأَجَارَةِ إلاَّ نَفْعَ بِغُرِّ فِي مَؤْضِعِ مُسْتَأْجَرٍ، وَلَبَـنَ ظِـغْرٍ فَإِنَّهُمَـا يَدْخُـلانِ تَبَعّـا، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرُ وَغَيْرُهُ: إنْ قُلْنَا يَمْلِكُ المَاءَ لَمْ يَجُزْ مَجْهُولاً، وإلاَّ جَازَ.

وَيَكُونُ عَلَى أَصْلِ الإِبَاحَةِ، وَهَلُ المَعْقُودُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ أَوْ الْحَصَانَةُ أَوْ يَلْزَمُهُ أخذهُمَسَا بِعَقْدِهِ عَلَى الآخَرِ وَاعْتِبَـارِ رُوْيَـةِ مُرْتَضِعِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧، ١٠)(١٠.

(١) (مسألة - ٧ - ١٠): قوله: (وهل المعقود عليه اللّبن أو الحضانة أو يلزمه أحدهما بعقده على الآخر واعتبار رؤية مرتضع؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: في كلِّ مسألةٍ وجهان، وفيه مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): هل المعقود عليه في الرَّضاعة اللَّبن أو الحضانة؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والفائق.

أحدهما: المعقود عليه الحضانة، وهي خدمة الولد، وحمله، ووضع النَّدي في فيه، وأمَّا اللَّبن فيدخل تبعًا، وهو الصَّحيح. قال في الرَّعاية الكبرى: وقع العقد على المرضعة، واللَّبن تبعَّ يستحقُّ إتلافه بالرَّضاعة، وقدَّمه الشَّارح وابن رذين في شرحه. قال ابن عقيل في الفصول: الصَّحيح أنَّ العقد وقع على المنفعة، ويكون اللَّبن تبعًا.

وقال القاضي في الخصال: لبن المرضعة يدخل في عقد الإجارة، وإن كان يهلك بالانتفاع لأنَّه يدخل على سبيل التُّبع. انتهى.

قلت: ويحتمله كلام صاحب المقنع، وغيره، وكذا المصنف وغيره، حيث قالوا: يعقد على نفسع العـين دون إجرائهـا إلا في الظــتر، ونقع البئر يدخل تبعًا.

وصرَّح به في المستوعب وغيره، حيث قال: ولا تستحقُّ بعقد الإجارة عينٌ إلاَّ في موضعين: لبن الظَّنر ونقع البثر، فإنَّهما يدخـــلان تبعًا، وكذا قال في التَّبصرة كما حكاه المصنَّف عنه.

والوجه الثَّاني: العقد وقع على اللَّبن.

قال القاضي: وهو الأشبه.

قال ابن رزين في شرحه: وهو الأصحُّ، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَۗ﴾ [الطلاق: ٦]. واختاره الشَّيخ تقيُّ اللَّين، قال في الهدي: والمقصود إنَّماً هو اللَّبن، قوي ذلك بعشرة وجوهِ ذكره في آخر الهدي. قال النَّاظم:

والارضاع لاحضن ومبدأ مقصد

وفي الأجود المقصود بالعقد ردُّها

انتهي.

وَقِيلَ: الحَضَانَةُ تَتْبَعُ لِلْعُرْفِ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ.

وَيُعْتَبَرُ مَحَلُّ رَضَاعٍ، وَرَخُصَ أَحْمَدُ فِي مُسْلِمَةِ تُرْضِعُ طِفْلاَ لِنَصَارَى بِأَجْرَةِ، لا لِمَجُوسِيَّ، وَسَـوَّى أَبُـو بَكْـرٍ وَغَـيْرُهُ بَيْنَهُمَا، لاسْتِوَاء البَيْعِ، وَالإِجَارَةِ.

وَمَنْ أَعْطَىٰ صَيَّاذًا أَجْرَةً لِيَصِيدَ لَهُ سَمَكًا لِيَخْتَبِرَ بَخْتَهُ فَقَدْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَعْمَلَ لَهُ بِشَبْكَتِهِ، قَالَهُ أَبُو البَقَاءِ، وَمَنَعَ فِـي المُغْنِي وَغَيْرِهِ إِجَارَةَ نَقْدٍ أَوْ شَمْع لِلشَّجَمُّل، وَتَوْسِ لِتَعْطِيَةٍ نَعْش، وَمَا يَسْرُعُ فَسَادُهُ، كرَيَاحِينَ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيَّرُو: وَتُفَّاحَةٍ لِلشَّمَّ، بَلْ عَنْبَر؛ لأَنَّه المَقْصُودُ مِنْهُ.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ جَوَازُهُ، وَتَصِحُ الإجَارَةُ لِحِجَامَةٍ، كَفَصْدٍ، وَيُكْرَهُ لِلْحُرُّ أَكْلُهُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، وَاحْتَارَ فِي التَّعْلِيقِ: عَلَى سَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لا يَصِيعُ، اخْتَارَهُ القَاضِيَ، والحَلْوَانِيُّ، وَكَذَا أَخْلُهُ بِلا شَرْطٍ، وَجَوْزَهُ الحَلْوَانِيُّ وَغَيْرُهُ لِغَيْرِ حُرَّ. وَتَجُوزُ إِجَارَةُ مُسْلِم لِلْمِمِّ فِي الدَّمَّةِ.

قَالَ ابْنُ الجَوْذِيُّ: عَلَى المُنْصُوَّصِ، وَفِي مُدَّةٍ روَايْتَان (م ١١)(١) لا لِخِدْمَةٍ، عَلَى الأَصَحّ، وَكَذَا إعَارَتُهُ.

وهو ظاهر ما قطع به في الكافي فإنه قال: ولا بجوز عقد الإجارة على ما يذهب إجراؤه بالانتفاع بـــه لا في الطّبير بجــوز للرّضــاع؛
 لأنّ الضّرورة تدعو إليه وقوله وقولهم، إلا في الظّنر ونقع البئر يدخل تبعًا.

قوله: تبعًا إلى نقع البئر لا الظِّنر ومال إليه ابن منجًا في شرح المقنع، فعلى هذا يكون الاستثناء لجواز هـــلاك العــين في الإجــارة في الظّنر، والله أعـلم.

(المسألة الثَّانية - ٨ - ٩): إذا عقد على أحدهما هل يلزمها الآخر أم لا؟

أطلق الخلاف، وفيه مسألتان.

(المسألة الأولى – ٨): لو استأجرت للرَّضاع وأطلق، فهل يلزمهما الحضانة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشُّرح، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

وذكره القاضي ومن بعده.

أحدهما: تلزمها الحضانة أيضًا، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى في الفصل الأربعين من باب الإجارة.

والوجه الثَّاني: لا يلزمها سوى الرُّضاع، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: الصُّواب في ذلك الرُّجوع إلى العرف، والعادة، فيعمل بهما.

(المسألة الثَّانية - ٩): وهي الثَّالثة لو استؤجرت للحضَّانة فهل يدخل الرُّضاع أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرّعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: يلزمها الرُّضاع أيضًا، قدَّمه في الرَّعاية الكّبرى في الفصل الأربعين.

وألوجه الثَّاني: لا يلزمها.

قال في التَّلخيص لم يلزمها وجهًا واحدًا. انتهى.

قلت: وهو أقوى في هذه المسألة، والصُّواب الرُّجوع إلى العرف، وإن دلُّت قرينةٌ عمل بها.

(المالة الرَّابعة - ١٠): هل تعتبر رؤية المرتضع لصحَّة العقد أم تكفي صفته؟

أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: تكفي صفته، وهو الصُّحيح، جزم به في الرَّعايتين، والفائق، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: تشترط رؤيته لصحَّة العقد، جزم به في المذهب.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، والنَّظم، وهذا الصَّحيح، على ما اصطلحناه، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وتجوز إجارة مسلم لذمّي في الذَّمّة.

وقال ابن الجوزيِّ: على المنصوص، وفي مدَّةٍ روَّايتان). انتهى.

وَلا إِجَارَةُ مُشَاعِ مُفْرَدًا.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ العُكْبَرِيُّ وَٱبُو الخَطَّابِ.

وقدَّمه في التَّبْصِرَةِ، كَشَرِيكِهِ، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا وَيَتَخَرَّجُ لَنَا مِنْ عَدَمٍ إجَارَةِ المُشَاعِ أَنْ لا يَصِحُّ رَهْنُهُ، وَكَذَلِكَ هِبَتُهُ، وَيَتَوَجَّهُ: وَوَقْفُهُ، قَالَ: والصَّحِيحُ صِحَّةُ رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَهِبَتِهِ، وَلا خِلافَ فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ، والمُرَادُ عِنْدَ الآثِمَّةِ الآرْبَعَـةِ، وإلاَّ فَفِي بَيْهِهِ خِلافَ ذَكَرِه ابْنُ حَزْمٍ، وَهُوَ قَوْلُ الحَنْفِيَّةِ فِي مُشَاعٍ مِنْ غَرْسٍ.

وَهَلَنَا النَّخْرِيجُ خِلافُ نَصِّ أَحْمُدَ فِي رَوَايَةِ سِــنْدِيَّ: يَجُـوزُ بَيْـعُ الْمُشَـّاعِ وَرَهْنُـهُ، وَلا يَجُــوزُ أَنْ يُوَجَّـرَ، لآنُ الإِجَـارَةَ لِلْمَنَافِعِ، وَلا يَقْدِرُ عَلَى الانْتِفَاعِ، وَهَلْ مِثْلُهُ إِيجَارُ حَيْوَانِ وَدَارِ لِاثْنَيْن وَهُمَا لِوَاحِدٍ أَوْ يَصِحُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢)(١٠.

وَكُذَا وَصِيَّةٌ بِمَنْفَعَةٍ، وَلا آمْرًا ۚ بِلا إذْنِ الزُّوجِ، وَلا يُقْبَلُ قُولُهَا آنَهَا ذَاتُ زُونِجُ أَوْ إِنْهَا مُؤجَّرَةٌ قَبْلُ نِكَاحٍ.

وَيَحْرُم عَلَى ٱذَانٍ وَإِمَامَةِ صَلَاةً وَتَعْلِيمَ قُرْآنَ ۚ وَنَيَابَةِ حَجَّ، وَفِي حَدِيثٍ وَفِقْهِ وَجُهَانٍ (م ١٣٥)(١٠٠.

وَذَكَرَ شَيْنُخُنَا وَجُهَّا: يَجُوزُ لِحَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ.ُ

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا كَأَخْلِهِ بلا شَرْطٍ، نَصَّ عَلَيْهِ (و ش).

وَمَنَعَ فِي إِمَامَةٍ وَكَذَا مَالِكُ إِلَّا فِي إِمَامَةٍ تَبَعًا لأَذَان وَكَجَعَالَةٍ.

وَقَالَ الشُّيخُ: فِيهَا وَجْهَانِ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: الجُعْلُ فِي حَجٌّ كَأَجْرَةٍ، وَنَصُّهُ: الجَوَازُ عَلَى الرُّقْيَّةِ (و)؛ الْأَنْهَا مُدَاوَاةً.

يعني: في جواز إيجارته لعمل غير الخدمة مدّة معلومة، وأطلقهما النّاظم.

إحداهما: يجوز، وهو الصَّحيح، صحَّحه الشَّيخ في المغني، والشَّارح.

وقال في المغني أيضًا المصرَّاة هذا أولى وجزم به في المحرَّر، والوجيز.

وقدَّمه في الشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز ولا يصحُّ.

تنبيه: قوله بعد ذلك: لا لخدمة، على الأصحّ، وكذا إعارته. انتهى.

فظاهر هذه العبارة: أنّه لا يجوز إعارة عبدٍ مسلم لذمّيّ للخدمة، على أصبحٌ الرّوايتين، وهو الصّحيح، وقيل في العاريّة: إعارة كـلّ ذي نفع جائزٌ منتفعٌ به مع بقاء عينه إلاّ البضع وما حرّم استعماله لمحرم.

وفي التَّبصرة: وعبدًا مسلمًا لكافر، ويتوجُّه كإجازةٍ. انتهى.

فقطع هنا: أنَّ إعارته كإجارته، وظاهر ما قدَّمه في العاريَّة الجواز، وما منع إلاَّ صاحب التَّبصرة، ثمَّ وجَّه من عنده أتَّ كالإجارة، فحصل الخلل من وجهين فيما يظهر، واللَّه أعلم.

(۱) (مسألة – ۱۲): قوله بعد ذكر حكم إجارة المشاع: (وهل مثله إيجار حيوان ودار ٍ لاثنين وهما لواحد أو يصحُّ؟ فيه وجهـان). نعـ..

أحدهما: هو كإجارة المشاع، جزم به المغني، والشّرح، والوجيز، وفرضها في الحيوان، والدّار كالمِصنّف، وفرضها في المغني، والشّرح في الدّار فقط، يعني إذا كانت لواحد وآجرها لاثنين.

وظاهر كلام المصنّف: إيجار الحيوان، والدَّار لاثنين.

والوجه الثَّاني: يصحُّ هنا وإن منعنا الصُّحَّة في المشاع.

قلت: وهو الصواب، وعليه العمل.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله ويحرم على أذان وإمامة صلاة وتعليم قرآن ونيابة حجّ، وفي حديث وفقه وجهان. انتهى.

أحدهما: هما ملحقان بما قبلهما، فتحرم الإجارة عليهما، جزم به في ألهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والحرَّر، وغيرهم. وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وصحَّحه النَّاظم.

والوجه الثَّاني: يصحُّ هنا، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهما.

وجزم به في الكاني، والوجيز، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يُكْرَهُ لِلْمُؤَذِّن أَنْ يَأْخُذَ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامٍ بَعْضِهِمْ، مَنْ لَمْ يُجَوِّزُهُ لَمْ يُجَوِّزُ إيقاعَهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ العِيَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، كَصَلاةٍ وَصُومُ وَقِرَاءَةٍ، والاسْتِثْجَارُ يُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ.

وَمَنْ جَوَّزَهُ فَلاَنَّهُ نَفْعٌ يَصِلُ إِلَى المُسْتَأْجِرِ كَسَائِرِ النَّفْعِ، وَجُوَّزَ إيقَاعُهَا غَيْرَ عِبَادَةٍ فِي هَذِهِ الحَالِ، لِمَا فِيهَا مِنَ النَّفْعِ. قَالَ: وَأَمَّا مَا يُوْخَذُ مِنْ بَيْتِ المَالِ فَلَيْسَ عِوْضًا وَأَجْرَةً، بَلْ رِزْقٌ لِلإِعَانَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ لِلّهِ أَلِيسِبَ، وَمَا يَأْخُذُهُ رِزْقٌ لِلإِعَانَةِ عَلَى الطَّاعَةِ.

وَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ فِي آخِرِ الجهَادِ.

وَقِيلَ: لِلْقَاضِي: لَمْ خَرَجَ الْآذَانُ عَنْ كُونِهِ قُرْبَةً لَمْ يَقَعْ صَحِيحًا، وَقَدْ قُلْتُمْ يَقَعُ بِهِ الإِجْزَاءُ ذَلُ عَلَى أَلَّهُ قُرْبَةً، فَقَالَ: الْحَكُمُ بِصِحَّتِهِ لا يَدُلُ عَلَى كَوْنِهِ قُرْبَةً، كَالعِشِ عَلَى مَال يَصِحُ، وَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْشُهُ وَبَيْسَ البِسَاءِ، والجَيَاطَةِ بِأَنْهُمَا يَقَعَانِ قُرْبَةً وَلَيْسَ بِعُرْبَةٍ، ثُمَّ فَرَّبَةً وَيَيْسَ البِسَاءِ، والجَيَاطَةِ بِأَنْهُمَا يَقَعَلُ وَبَهُ وَيَهُونَ عَلَى حِسَابٍ وَخَطَّ.

وَفِي الْمُبْهِج: لا مُشَاهَرَةٍ.

وبي سبعيم. و مستسر. وَتَخْرُمُ أَجْرَةٌ وَجَعَالَةٌ عَلَى مَا لا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، كَصَوْم وَصَلاةٍ خَلْفَهُ وَيَجُورُ الوِّرْقُ عَلَى مُتَعَدًّ. وَفِي النَّذْكِرَةِ: فِي غَزْوٍ لا، كَأَخْذِ الرِّرْقِ فِي بِنَاءٍ وَنَخْوِهِ، ذَكَرَهُ فِي الجِّصَالِ، والتَّلْخِيصِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ، نَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَأْخُذُ مَا يَحْجُ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَتَبَرُّعَ.

وَقَالَ مُنْيُخُنَا: الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِيَحُجُّ، لا أَنْ يَحُجُّ لِيَأْخُذَ، فَمَنْ يُحِبُّ إِبْرَاءَ ذِمَّةِ الْبُتِ أَوْ رُؤْيَةَ الْمُشَاعِرِ يَأْخُذُ لِيَحْجُ، وَمِثْلُهُ كُلُّ رِزْقِ أَخِذَ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، فَيَقَرُّقُ بَيْنَ مَنْ يَفْصِدُ الدِّينَ، والدُّنْيَا وَسيلْتُهُ، وَعَكْسِهِ.

والآشبَّةُ أَنَّ عَكْسَةُ لَيْسَ لَةً فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ، قَالَ: وَحَجُّهُ عَنْ غَيْرٍ لِيَسْتَفْضِلَ مَـا يُوفِـي ذَيْنَـهُ الآفضَـلُ تَرَكُّـهُ، لَـمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ، وَيَتَوَجَّهُ فِعْلُهُ لِحَاجَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَاهَانَ فِيمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ أَيَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ؟

وَفِي الغُنْيَةِ: إِنْ قَرْطَ فِيهِ حَتَّى افْتَقَرَ فَعَلَيْهِ الحُرُوجُ بِبَدَنِهِ مُفْلِسًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَكَسَّبُ، فَإِنْ لَــمْ يَقْـدِرْ فَلْيَسْأَلْ

وَقِيلَ: لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ: أَخْذُ الْأَجْرَةِ لا يُخْرِجُهُ عَنِ القُرْيَةِ، بِدَلِيلِ الرِّزْقِ، فَقَالُوا: الرِّزْقُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ العَمَلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لا يَخْتُصُّ بِزَمَنِ مَعْلُومٍ وَأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُهُ لآنَ لَهُ حَقًّا فِي بَيْتَ الْمَالِ، وَلِهَمَذَا يَسْتَجِقُهُ الغَيْبِيُّ، والفَقِيرُ، وَلاَ مِنْ مُعْمِدُ مِنْ مُنْفُومٍ وَأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُهُ لآنَ لَهُ حَقًّا فِي بَيْتَ الْمَالِ، وَلِهَمَذَا يَسْتَجِقُهُ الغَيْبِيُّ، والفَقِيرُ، وَلا يَخْتَصُ بِزَمَنِ مَعْلُومٍ وَٱجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ.

وَنِيَ الفُنُونِ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ: عِبَادَاتٌ، فَاعْتَبَرَ لَهَا الإخلاصَ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيسل: لَـوْ كَـانَتْ الأَجْرَةُ قَادِحَةٌ فِي الإخلاص مَا أَسْتُحِقَّتْ الغَنَاهِمُ وَمُلبِ القَاتِلُ، وَكَلَمَا أَخْذُ مُؤَذِّنِينَ وَقُضَاةٍ مِنْ بَيْتِ المَال.

وَقَالَ:َ تَجُوزُ الْأَجْرَةُ حَلَى ذَيْحٍ الْأَصْعِيَّةِ، والْمَدْي بِلا خِلاف، كَتَفْرِقَةِ الصَّانَةِ وَلَخَسمِ الْأَصْعِيَّةِ، والسَّذِي هُــوَ مَحْـضُ القُرْبَةِ مَا كَانَ بِالإهْدَاء، فَأَمَّا الذُّبْحُ فَهُوَ تَقْرِيبٌ لَهَا إِلَى الفُقَرَاء.

وَتَجُورُ إِجَارَةُ العَيْنِ مُدَّةً، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مَعْلُومَةً لا يُظَنُّ عَدَمُهَا فِيهَا، وَإِنْ طَالَت.

وَقِيلَ: إلَى سَنَةٍ.

وَقِيلُ: ثُلاث.

وَقِيلَ: ثَلاِثِينَ، وَظَاهِرَهُ: وَلَوْ ظَنَّ هَدَمَ العَاقِدِ وَلَوْ مُدَّةً لا يُظَنُّ فِنَاءُ الدُّنْيَا فِيهَا.

وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: فِي السَّلَمِ الشَّرْعُ يُرَاعِي الظَّاهِرَ، أَلَا تَرَى لُو اشْتُرَطَّ أَجَلاَ تَفِي بهِ مُدَّتُهُ صَحَّ. وَلَوِ اشْتَرَطَ مِاتَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَصِحُ، وَسَوَاءٌ وَلِيْتْ العَقْدَ أَوْ لا، أَوْ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا.

وَظُنُّ التَّسْلِيمَ فِي وَقْتِهِ الْمُسْتَحِقِّ، أَوْ لَمْ تَكُنْ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْهُونَةٌ وَقْتُ المَقْلِ فَوَجْهَانِ (م ١٤)٠٠.

وَقُولُنَا: وَظُنُّ التُّسْلِيمَ، كَذَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إنْ أَمْكُنَ التُّسْلِيمُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ لِمَنْ عَلَلَ فِي مَنْعِ إِجَارَةِ المُضَافِ بِأَنَّهُ لا يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ فِي الحَسَال، كَالعَيْنِ المَغْصُوبَةِ، قَالُوا: إنَّمَا تُشْتَرَطُ القُدْرَةُ عَلَيْهِ حَالَ العَقْدِ، قَالُوا: وَلا فَرْقَ بَيْنَ كَوْيْهَا تُشْتَرَطُ القُدْرَةُ عَلَيْهِ حَالَ العَقْدِ، قَالُوا: وَلا فَرْقَ بَيْنَ كَوْيْهَا مَشْغُولَةُ أَوْ لا، لِمَا ذَكَرْنَا.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُونِ أَوْ فِي الفُصُولِ: لا يَتَصَرَّفُ مَالِكُ العَقَارِ فِي الْمَنَافِعِ بِإِجَارَةٍ وَلا إِحَـارَةٍ إِلاَّ بَعْـدَ انْقِضَـاءِ المُدَّةِ وَاسْتِيفَاء المُنافِعِ المُسْتَحَقَّةِ عَلَيْهِ بِعَقْدِ الإِجَارَةِ؛ لاَنَّه مَا لَمْ تَنْقَضِ المُدَّةُ لَهُ حَقَّ الاسْتِيفَاء، فلا تَصِحُ تَصَرُّفَاتُ المَـالِكِ فِي مَحْبُوسٍ بِحَقَّ؛ لاَنَّه يَتَعَدُّرُ النَّسْلِيمُ المُسْتَحَقُّ بِالعَقْدِ، فَمُرَادُ الآصْحَابِ مُتَّفِقٌ، وَهُو أَنَّهُ تَجُورُ إِجَارَةُ المُوَجِّرِ، وَيُعْتَـبَرُ التَّسْلِيمُ وَقْتَ وُجُوبِهِ، وَأَنَّهُ لا يَجُورُ إِيجَارُهُ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَ المَوْجِّر كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ.

وَأَفْتَى جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا، وغيرهم فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ هَذَا لا يَصِحُ، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلَمْ أَجِدُ مِنْ كَلامِهِمْ مَا يُخَسَالِفُ نَا.

وَمِنْ العَجَبِ قُولُ بُعْضِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي يَخْطُرُ بِبَالِهِ مِنْ كَلام أَصْحَابِنَا أَنْ هَذِهِ الإجَارَةَ تَصِيحُ، كَذَا قَالَ.

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنِ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ جُنْدِيَّ وَغَرَسَهَا قَصَبًا ثُمُّ انْتَقُلَ الإِفْطَاعُ عَـنِ الجُنْـدِيِّ: إِنَّ الجُنْـدِيُّ الشَّانِيَ لا يَلْزَمُهُ حُكْمُ الإِجَارَةِ الأُولَى وَإِنَّهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُؤَجِّرَهَا لِمَنْ لَهُ فِيهَا القَصَبُ أَوْ لِغَيْرِهِ، وَلَيْسَ لِوكِيلِ مُطْلَقُ الإِيجَارِ مُدُّةً طَوِيلَةً، بَلْ العُرْفُ، كَسَنَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَلَوْ قَالَ: آجَرْتُك شَهْرًا، لَمْ يَصِحْ، نَصْ عَلَيْهِ.

وَحَنُهُ: صِحْتُهُ، اخْتَارَةُ الشَّيْخُ، وَالْبِتِدَاقُهُ مِنْ حِينِ العَقْدِ، وَلَوْ آجَرَهُ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ سَنَةً فَشَهْرٌ بِالعَدَدِ ثَلَاثِسِينَ، نَـصُ عَلَيْـهِ فِي نَذْرِ وَصَوْمٍ، وَبَائِيهَا بالأَهِلَّةِ.

وَغَنْهُ: الْجَمْيِعُ بِالعَدَدِ، وَكَذَا مَا أُعْتُبِرَتْ الآمْنَهُرُ فِيهِ، كَمِدُّةٍ، وَنَصَّ عَلَيْهِمَا فِي نَذْرٍ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: إِلَى مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ. فَصِانٌ

وَالإِجَارَةُ ٱفْسَامُ: عَيْنَ مَوْصُوفَةٌ فِي الذَّمَّةِ، فَيَشْتَرَطُ صِفَاتُ سَلْمٍ، وَمَتَى غُصِبَتْ أَوْ تَلِفَتْ أَوْ تَعَيِّبَتْ لَزِمَـهُ بَدَلُهَـا، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِلْمُكْتَرِي الفَسْخُ، وَتَنْفَسِخُ بِمُضِيُّ المُدَّةِ إِنْ كَانَتْ إِلَى مُدَّةٍ.

وَعَيْنٌ مُعَيِّنَةً، فَهِي كَمَبِيعٍ، وَتَنْفُسِخُ بِتَعْطِيلِ نَفْعِهَا ابْتِدَاءُ أَوْ دَوَامًا فِيمَا بَقِي.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (وتجوز إجارة العين مئةً وسواءً وليت العقد أو لا أو كانت مشغولةً بإجارةٍ أو غيرها وظنَّ التَّسليم في وقته المستحقّ، أو لم تكن، فإن كانت مرهونةً وقت العقد فوجهان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن أجَّره شيئًا مدَّةً لا تلي العقد صحَّ إن أمكن تسليمه في أوَّلها، سواءً كان فارغًا وقت العقد أو مؤجَّرًا. قلت: فإن كان ما آجره مرهونًا وقت العقد لا وقت التَّسليم المستحقُّ بالأجرة احتمل وجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه إن ظنَّ تسليمها وقت الوجوب صحَّت، والأَّ فلا، وهو ظاهر كلام كثير مـن الأصحـاب، وداخـلٌ في عمـوم كلامهم، ويعرف ذلك في هذه المسألة بحال الرَّاهن، بأن يكون قادرًا أو باذلا مع القدرة على التَّحصُيل وقت الحلول، واللَّه أعلم.

تنبيه: الظَّاهر: أنَّ المصنَّف تابع ابن حمدان في رعايته في إطلاق الخلاف، والظَّاهر من كلام صاحب الرَّعايـــة أنَّ هذيــن الوجهــين لم يسبق إليهما، بل هو استنبطهما وخرَّجهما، وهو كالصَّريح في كلامه، فإذن في إطلاق المصنَّف الحلاف نظــرَّ ظـاهرٌ، لأنَّ الأصحـــاب لم يختلفوا في التَّرجيح في هذه المسألة حتَّى يطلق الحلاف فيها، بل ولا يعرف لهم كلامٌ فيها، ولم نر هذيـــن الوجهــين إلاَّ لهذيــن الرَّجلــين، والله أعلم.

ويمكن الجواب بأن يقال: المقيس عليه، والمشابه لهذه المسألة اختلف الأصحاب في التُرجيح فيها، لأنَّ المجتهد إذا خرَّج مسألةً فـلا بدَّ من تخريجها على أصل مشهور في المذهب، والله أعلم.

ويمكن أن يكون المصَّنَّف اطَّلُع على خلافٍ في المذهب في هذه المسألة، واختلفوا في التَّرجيح، وهو بعيدٌ، والمعتمد عليه الأوَّل.

(ع): ما أجمع عليه

وَقِيلَ: وَمَا مَضَى، وَيُقَسَّطُ المُسَمَّى عَلَى قِيمَةِ المُنْفَعَةِ، فَيَلْزَمُهُ بِحِصَّتِهِ، نَقَلَ الآثْرَمُ فِيمَسنِ اكْسَرَى بَعِيرًا بِعَيْنِهِ فَمَـاتَ أَوِ انْهَدَمَتْ الدَّارُ: فَهُوَ عُذْرٌ يُعْطِيهِ بحِسَابِ مَا رَكِبَ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ بحِصَّتِهِ مِنَ الْمُسَّمِّي.

وَعَنْهُ: لا فَسَنْحُ بِمَوْتِ مُرْضِعِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: لا فَسْخَ بِهَذَمٍ دَارٍ، فَيَخَيِّرُ، وَلَهُ الفَسْخُ بِمَيْبِ أَوْ بَانَتْ مَعِيبَةً، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ بِـهِ تَفَـاوُتُ الأَجْـرَةِ إِنْ لَـمْ يُـزُلُ بِـلا ضَرَر يَلْحَقُهُ، وَقِيَاسُ الْمُذْهَبِ: أَوْ الآرْشُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وإلاَّ وَرَدَ ضَعْفُهُ عَلَى أَصْلُ أَحْمَدَ بَيِّنَّ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَلَو اخْتَاجَتْ الدَّارُ تَجْدِيدًا فَإِنْ جَدَّدَ، وإلاَّ فَسَخَ، وَلَهُ إجْبَارُهُ عَلَى التَّجْدِيدِ.

وَقِيلَ: ۚ بَلَى، وَإِنْ شَيَوَطَ عَلَيْهِ مُدَّةً تَعْطِيلِهَا، أَوْ أَنْ يَأْخُذَ بقَدْرِهَا بُعْدَ الْمُدَّة، أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ النَّفَقَةِ، أَنْ جَعَلَهَا أُجْرَةً، لَـمْ يَصِحُ وَمَتَى أَنْفَقَ بِإِذْنِ عَلَى الشَّرْطِ أَوْ بَنَى رَجَعَ بِمَا قَالَ مُؤَجِّرٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَنِي التَّرْغِيهِ وَغَيِّرُو فِي الإِذْنِ مُسْتَأْجِرٌ كَإِذْنَ حَاكِم فِي نَفَقَتِهِ عَلَى جِمَالٍ هَرَبَ مُؤجَّرُهَا، وَلَوْ غُصِبَتْ وَإِجَارَتُهَا لِعَمَلٍ فَالفَسْخُ أَوْ الصَّبْرُ وَمُدَّةً فَالفَسْخُ أَوَّ الإِمْضَاءُ وَٱخْذُ أَجْرَةً مِثْلِهَا مِنْ صَاحِبَهَا إِنَّ ضُمِنَتْ مَنَافِعُ خَصْب، وإلاَّ انْفَسَخَ.

وَفِي الانْتِصَارِ: تَنْفَسِخُ ثِلْكَ المُدَّةُ، والأَجْرَةُ لِلْمُؤَجَّرِ لِاسْتِيفَاءِ المُنْفَعَةِ عَلَى مِلْكِهِ، وَأَنْ مِثْلُهُ وَطْءُ مُزَوَّجَةِ وَحُدُوثُ خَوْف عَامٌ، كَغَصْبِ، لا خَاصٌّ، وَلَوْ غَصَبَهَا الْمُكْرِي فَلا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: كُغُصبِ غُيروٍ.

النَّالِثُ: عَقَدٌ عَلَى مَنْفَعَة فِي الذَّمَة فِي شَيْء مُعَيْن أَوْ مَوْصُوفو، كَخِيَاطَة، وَيُشْتَرَطُ صَبْطُهُ بِمَا لا يَخْتَلِفُ، وَيَلْزَمُهُ الشَّرُوعُ عَقِبَ المَقْدِ، وَإِنْ تَرَكُ مَا يَلْزَمُهُ قَالَ شَيْخُنَا: بِلَا عُلْرِ فَتَلِفَ بِسَبَبِهِ ضَمِن، وَلَهُ الاسْتِنَابَةُ، فَإِنْ مَرِضَ أَوْ هَرَبَ اكْتَرَى مَنْ يَعْمَلُ عَمَلُهُ فَإِنْ شَرَطَ مُبَاشَرَتُهُ فَلا وَلا اسْتِنَابَةَ إِذَنْ نَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى خَيَّاطٍ ثُوبًا لَيْخِيطَهُ فَقَطَعَهُ وَدَفَعَهُ إِلَى عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَيْهُ إِنْ شَرَطَ مُبَاشِرَتُهُ فَلَا وَلا اسْتِنَابَةَ إِذَنْ نَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى خَيَّاطٍ ثُوبًا لَيْخِيطَهُ فَقَطَعَهُ وَدَفَعَهُ إِلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللّهُ ا خيَّاطِ آخَرَ قَالَ: لا، إنْ فَعَلَ ضَمِنَ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: فَإِنْ اخْتَلْفَ الْقَصْدُ فِيهِ كَنَسْجِ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَلا الْمُكْتَرِيَ فَبُولُهُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهُ الفَسْخُ، وَيَنْفَسِخُ العَقْدُ بِتَلَفِ مَحَلٌ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، وَيُشْتَرَطُ تَقْدِيرُ نَفْعٍ بِعَمَلٍ أَوْ مُدُّةٍ، فَإِنْ جَمَعَهُمَا مِثْلُ اسْتَأْجَرَتُكَ لِخِيَاطَةِ هَذَا النُّوْبِ اليَوْمَ لَمْ يَصِحُ

وَعَنْهُ: بَلَى، كُجَعَالَةٍ، وَفِيهَا وَجُهُ.

قَالَ فِي النَّبْصِرَةِ: وَإِنْ الشَّتَرَطَّ تَعْجِيلَ العَمَلِ فِي افْتِضَاهِ مُمْكِنِ فَلَهُ شَرْطُهُ، وَلا فَسْخَ بِمَوْتَةٍ. وَعَنْهُ: بَلَى بِمَوْتِ مُكْتِرٍ لا قَائِمَ مَقَامَهُ، كَبُرْهِ ضِرْسِ اكْتَرَى لِقَلْمِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَلا بِعُذْرٍ لِمُكْتَرٍ كَمُكْسرِ وَيَصِحُ بَيْعُ عَيْنٍ مُؤَجَّرَةٍ، فِي المَّنْصُوصِ، وَلِمُشْتَرٍ يَجْهَلُهُ الفَسْخُ، ذَكْرَهُ الشَّيْخُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ الآرْش.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ عَيْبٌ، وَفِي الانْفِسَاخِ بِشِرَاءِ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ إِرْثِهِ رِوَايَتَانِ (م ١٥)(١).

أحدهما: لا تنفسخ، وهو الصّحيح، صحّحه في التصحيح.

قال في القاعدة الخامسة والثَّلاثين: وهو الصُّحيح، اختاره القاضي وابن عقيلٍ، والأكثرون.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى وغيره.

والرُّواية الثَّانية: تنفسخ.

قال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: انفسخت الإجارة، على الأصحِّ.

قال في الخلاصة: انفسخت في الأصحّ.

⁽١) (مسألة - ١٥): قوله في شراء العين المأجورة: (وفي الانفساخ بشراء مستأجرٍ أو إرثه روايتان). انتهى.

وهما وجهان عند كثير من الأصحاب، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقسع، والهادي، والتُّلخيص، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

الفسروع - كتاب الشركة

وَلَوْ آجَرَهَا لِمُؤَجِّرِهَا فَإِنْ قُلْنَا لَمْ تُنْفَسِعْ صَحَّ، وإلاَّ فَلا وَلَوْ آجَرَ وَلِيٌّ مُوَلَّيْهُ أَوْ مَالَهُ.

وَقِيلَ: وَلَوْ مُدَّةٌ يَعْلَمُ فِيهَا بُلُوعَهُ، أَوْ سَيِّدٌ عَبْدًا ثُمَّ بَلَغَ وَعَتَقَ، أَوْ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الوَقْفُ ثُمَّ مَات، لَـمْ تَنْفَسِخ، وَلِلْبَطْنِ الثَّانِي حِصْتُهُ، كَعَزْلِ الوَلِيِّ وَنَاظِرِ الوَقْفِ، وَكَمِلْكِهِ الْمُطْلَقِ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

ُوَقِيلَ: تَنْفُسِخُ^(۱)، فَيَرَّجِعُ فِي الأُجْرَةِ مُسْتَأْجِرٌ عَلَى مُؤَجِّرٍ قَابِضٍ أَوْ وَرَثَتِهِ. وَقَالَ: تَنْفُسِخُ^(۱)،

رَقِيلَ: فِيهَا: تُبْطُلُ.

وَقِيلَ: يَرْجِعُ العَتِيقُ عَلَى مُعْتِقِهِ بِحَقٌ مَا بَقِيَ، كَمَا يَلْزَمُهُ نَفَقْتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطُهَا عَلَى مُسْتَأْجِرٍ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُـهُ فِيمَـا آجَـرَهُ ثُمَّ وَقَفَهُ، وَتَنجُوزُ إِجَارَةُ الإِقْطَاعِ كَمَوْقُوفٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا [قَالَ] وَلَمْ يَزَلْ يُؤَجَّرُ مِنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ إِلَى الآن، وَلَمْ أَعْلَمْ عَالِمُـا مَنعَ.

فَصلُ

وَيُعْتَبَرُ كُونُ المَّنْفَعَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ، فَلَوْ اكْتَرَى دَابُةً لِرُكُوبِ المُؤَجِّرِ لَمْ يَصِحُ، قَالَهُ القَاضِي، والآصْحَابُ، وَلَهُ الإِعَارَةُ لِقَسَائِم مَقَامَهُ، وَفِي ضَمَان مُسْتَعِيرٍ وَجْهَان (م ١٦)(٢).

وَيُعْتَبُرُ كُونُهُ كُرَاكِبٍ فِي طُولٍ وَقِصَرٍ.

(١) تنبيه: قوله: (ولو آجر... الموقوف عليه الوقف ثمُّ ماتٍ لم تنفسخ، وقيل: تنفسخ). انتهى.

قدُّم المصنَّف أنَّ الإجارة لا تنفسخ إذا آجر الموقوف عليه، وصحَّحه في التَّصحيح، والنُّظم.

وجزم به في الوجيز.

وقدَّمه في الرُّعاية الكبرى، وشرح ابن رزين.

قال القاضي في الجرُّد: هذا قياس المذهب:

والوجه الثّاني: تنفسخ، جزم به القاضي في خلافه، وأبو الحسين أيضًا، وحكاه عن أبي إسحاق بن شـــاقلا، واختــاره ابـن عقيــل، وابن عبدوس في تذكرته، والشّيخ تقيُّ الدّين، وغيرهم.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هذا أصحُّ الوجهين.

قال القاضي: هذا ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية صالح

قال ابن رجبو في قواعده: وهو المذهب الصُّحيح؛ لأنَّ الطُّبقة الثَّانية تستحقُّ العين بمنافعها تلقيُّسا صن الواقف بـانقراض الطُّبقـة الأولى. انتهى.

وقدُّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

وقال ابن رجب أيضًا في قواعده: واعلم أنَّ في ثبوت الوجه الأوَّل نظرًا؛ لأنَّ القاضي إنَّما فرضه فيما إذا آجر الموقوف عليه يكون النُظر له مشروطًا، وهذا محلُّ تردُّدٍ، أعني إذا آجر بمقتضى النُظر المشروط له هل يلحق بالنَّاظر العامِّ فلا ينفسخ بموته أم لا؟ فيإنَّ مـن أصحابنا المتأخرين من ألحقه بالنَّاظر العامُّ. انتهى.

فقد ظهر لك أنَّ الصَّحيح من المذهب الوجه الثَّاني، وهو الانفساخ من جهة النَّقل، والدَّليسل وكثرة الأصحاب وتحقيقهم، وانَّ الَّذي قدَّمه المصنَّف ليس هو المذهب، واللَّه أعلم.

وأطلق الخلاف في المسألة، في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتُلخيص، والبلغة، والشُرح، وشرح ابن منجًا، والفائق، والزُّركشيِّ وتجريد العناية، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وله الإعارة لقائم مقامه، وفي ضمان مستعيرٍ وجهان. انتهى.

أحدهما: لا يضمن، وهو الصّحيح.

قال في التَّلخيص: ولا ضمان على المستعير من المستاجر، على الأصحُّ، واقتصر عليه في القواعد الفقيَّة.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى في باب العاريَّة.

قلت: فيعايا بها.

والوجه الثَّاني: يضمن، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وَقِيلَ: لا، كَمَعْرِفَةِ بالرُّكُوبِ، فِي الآصَحِّ، فَإِنْ شِرَطَ اسْتِيفَاءَهَا بِنَفْسِهِ صَحُّ العَقْدُ، فِي الآصَحِّ. وَقِيلَ: والشَّرْطُ، وَمِثْلُهُ شَرْطُ زَرْعٍ بُرُّ فَقَطْ، وَلَهُ إِجَارَتُهَا، عَلَى الْأَصَحُّ.

وَعَنْهُ: بِإِذْنِهِ وَلُوْ بِزِيَادَةٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَدَّدَ عِمَارَةً وَلُو قَبْلَ قَبْضِهَا.

وَفِيهِ وَجْهُ.

وَقِيلَ فِيهِ: مَنْ مُؤَجِّرٍ'``.

وَإِذَا اكْتَرَى أَرْضًا لِزَرْعِ مَا شَاءَ أَوْ خَرْسِهِ أَوْ وَخَرْسِهِ صَسَحٌ، فِي الْآصَحَ فِيهِمَا، كَزَرْعٍ مَا شِيئْت، وَإِنْ فَالَ: لِـزَرْعٍ، فَوَجْهَان، وَكَذَا الغِرَاسُ (م 1٧)(٢).

وَإِنَّ أَطْلَقَ وَتَصَلُّحُ لِزَرْعِ وَغَيْرِهِ صَحٌّ، فِي الْآصَحُّ.

وَأَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ أَطْلَقَ، أَوْ إِنَّ قَالَ: انْتَقِيعٌ بِهَا بِمَا شِيْت، فَلَهُ زَرْعٌ وَخَرْسٌ وَيَنَاءٌ، وَإِذَا اكْتَرَى لِزَرْعِ بُرِّ فَلَهُ زَرْعُ مَسا دُونَهُ ضَرَرًا مِنْ جُسْبِه، كَشَعِير وَبَاقِلاً، لا فَوقَهُ كَقُطْن وَدَخَن، فَإِنْ فَعَلَ فَنَصُهُ لُزُومُ الْمُسَمَّى، مَعَ تَفَاوُتِهِمَا فِي أَجْر الِثْل، وَأَوْجَبَ أَبُو بَكُو، والشَّيْخُ، وَلَوْ جَساوَزُ الْمُكَانُ أَوْ زَاوَ عَلَى الْمُدِينُ أَجْرَ الْمُثَلُ مِنْلُهُ مِنْلُهُ مِنْلُوكُ طَرِيقُ أَشَقَ، وَيَجُوزُ مِثْلُهَا، وَمَنْعَهُ الشَّيْخُ، وَلَوْ جَساوَزُ الْمُكَانُ أَوْ زَاوَ عَلَى الْحَدُولُ فَاللّهُ إِنْ مَنْ الْجُر الِمُثَلُ لِلزَّائِقِ، وَذَكَرَ القَاضِي فِيهِمَا قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ، وَتَلْوَمُهُ قِيمَةُ الشَّائِةِ إِنْ تَلِفَتْ.

وَتَيْلُ: نِصْفُهَا، كُسَوْطُ فِي حَدًّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا شِيءٌ وَهُوَّ بِيَدِ رُبَّهَا بِلا سَبَبِ مِنْهُ لَمْ يَضْمَنُ .

وَمَنِ اكْتَرَى زَوْرَقًا فَزَوَاهُ مَعَ زَوْرَقَ لَهُ فَغَرِقًا ضَمِنَ، لاَنْهَا مُخَاطَرَةً، لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْمُسَاوَاةِ كَكِفَةِ المِيزَانِ، كَمَا لَوْ اكْتَرَى تُورْرًا لِاسْتِقَاء مَاء فَجَعَلَهُ فَذَانًا لِاسْتِقَاءِ الْمَاءِ فَتَلِفًا ضَمِنَ، وَإِنْ آجَرَ أَرْضًا بِلا مَاءٍ صَحَّ، فَإِنْ أَطْلَقَ فَاخْتَارَ السَّيْخُ الصَّحَّـةَ مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِهَا.

(١) تنبيه: قوله في إجارة المستأجر العين المأجورة: وله إجارتها، على الأصعُّ ولو قبل قبضها.

وفيه وجةً، وقيل فيه من مؤجِّرٍ. انتهى.

فقدَّم المصنَّف أنَّ للمستأجر إجَّارة المأجور قبل قبضه مطلقًا، وذكر وجهًا بعدم الجواز مطلقًا، وهــذا الوجـه جـزم بـه في الوجـيز، وصحَّحه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وغيرهما، وقيل بــالجواز للمؤجَّر دون غـيره، وهـذا القـول قدَّمـه في الرَّعـايتين، والحــاوي الصَّغير، وشرح ابن رزينٍ، واختاره القاضي، ذكره في الفصول.

واطلقهن ۚ في المغني، وَالشَّرح، وقالا: أصل الوجهين بيع الطَّعام قبل قبضه هل يصعُّ من باتعه أم لا؟، والصَّحيح من المذهب عـدم الجواز، وعليه الأصحاب، فعلى هذا يكون المذهب عدم الجواز عند الشَّيخ، والشَّارح، كما جزم به في الوجيز، وصحَّحه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

وظاهر كلام المصنّف عدم البناء، وهو ظاهر كلام الأكثر، واللَّه أعلم.

وهو الصُّواب، إلاَّ أن يتوقُّف المأجور على تميُّز، فالصُّواب عدم الجواز، كما قاله الشَّيخ وغيره.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن اكترى أرضاً لزرع ما شاء أو غرسه أو وغرسه صعَّ، في الأصعِّ فيهما، كزرع ما شنت وإن قال: لزرع، فوجهان، وكذا الغراس). انتهى.

فيه مسالتان الخلاف فيهما مطلقٌ، مسألة الزُّرع ومسألة الغرسُ، والحكم وأحدٌ.

أحدهما: يصبح، وهو الصّحيح، جزم به في المغني، والشّرح ونصراه.

وجزم به ابن رزين في شرحه أيضًا، واختاره القاضي وابن عقيلٍ.

قال في الرُّعاية الكبرى: وإن اكترى لزرع وأطلق زرع ما شاء. انتهى:

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قلت: وهو قويٌّ.

وقدُّمه في النُّلخيص.

وَقِيلَ: لا، كَظَنُّهِ إِمْكَانَ تَحْصِيلِهِ (م ١٨)(١).

وَإِنْ ظُنَّ وُجُودَهُ بِالْآمْطَارِ وَزِيَادَةِ الْآنْهَارِ صَحَّ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ، كَالعِلْم.

وَفِي الثَّرْغِيبِ وَجُهَانٍ، وَمَتَى زَرَعَ فَغَرِقَ أَوْ تَلِفَ أَوْ لَمْ يُنْبِتْ فَلَا خِيَارَ، وَتَلْزَمُهُ ٱلْأَجْرَةُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ تَعَدَّرَ زَرْعُهَا لِغَرَقِهَا فَلَهُ الجِيَّارُ، وَكَذَا لِقِلَّةِ مَاءٍ قَبْلَ زَرْعِهَا أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ عَابَتْ بِغَرَقٍ يَعِيبُ بِهِ بَعْـضُ الـزَّرْعِ وَاخْتَـارَ شَيْخُنَا أَوْ بَرْدِ أَوْ فَأَر أَوْ عُدْر، قَالَ: فَإِنْ أَمْضَى فَلَهُ الْآرُشُ، كَعَيْبِ الآغيّان.

وَإِنْ فَسَخَ؛ فَعَلَيْهِ القِسْطُ قَبْلَ القَبَض، ثُيمٌ أَجْرَهُ المِثْلِ إِلَى كَمَالِهِ، قَالَ: وَمَا لَمْ يَرُو مِنَ الآرْضِ فَلا أَجْرَةَ لَهُ، اتْفَاقُسا، وَإِنْ قَالَ فِي الإَجَارَةِ مَقِيلًا وَمُرَاحًا أَوْ أَطْلَقَ؛ لأَنَّهُ لا يُرَدُّ عَلَيْهِ عَقْدٌ، كَأَرْضِ البَرُّيَّةِ وَمَنِ اكْتَرَى لِنَسْجِ أَوْ خِيَاطَةِ أَوْ كُحْلٍ وَنَحْـوُهِ مَنْ مُونِّ مِنْ الْكَثْرِينِ مِنْ مُونِدِهِ مِنْ مُونِدِهِ مِنْ مُونِدِهِ مِنْ مُونِدِهِ مِنْ مُونِدِهِ مِنْ لَزْمَهُ حِبْرٌ وَخُيُوطٌ وَكُحْلٌ، كَأَرْضِ لِزَرْعٍ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ.

وَقِيلَ: يَنْبَعُ بِهِ العُرْفَ، والمَشْيُ المُعْتَادُ قُرْبَ المَنْزِلَ لا يَلْزَمُ رَاكِبًا ضَعِيفًا أَوْ امْرَأَةً، وَنِي غَيْرِهِمَا وَجْهَانِ (م ١٩)(`` وَيَلْزَمُ رَبُّ اللَّالَةِ مَا يَتَوَقَّفُ النَّفْعُ عَلَيْهِ، كَتَوْطِئَةِ مَرْكُوبٍ عَادَةً، وَزِمَامِهِ وَرَحْلِهِ وَشَدًّ مَحْمَلٍ وَرَفْعٍ وَحَطَّ وَقَائِدٍ ۖ وَسَائِقٍ، لا مَحْمَل وَمَظَلَّةٍ وَوطَاء فَوْقَ الرَّحْل وَحَبْلِ قِرَانِ بَيْنَ الْمُحْمَلَيْنِ.

قَالَ فِي التَّرْخِيبِ: وَحِدْلِ لِقُمَاشِ عَلَى مُكْرِ إِنْ كَانَتْ فِي الْلَّمَّةِ.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ كَانَتْ عَلَى تَسْلِيمُ الرَّاكِبِ البَهِيمَةَ لِيَركَبَهَا لِنَفْسِهِ فَالكُلُّ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الدَّلِيلَ لا يَلْزَمُ مُكْرٍ.

وَقِيلَ: بَلَى، فِي الذُّمَّةِ.

وجزم به فِي غُيُون المَسَائِل؛ لأنَّه التَزَمَ أَنْ يُوَصِّلُهُ، وَيَلْزَمُهُ حَبْسُهَا لَهُ لِنُزُولِهِ لِحَاجَةٍ.

وَقَالَ عَيْرُ وَاحِدٍ: وَسَنَةً رَاتِبَةً، وَتَبْرِيكُ بَعِيرِ لِشَيْخِ وَالْمَرَاّةِ، وَفِيهِ لِمَرَضٍ طَارِئ وَجْهَانِ (م ٢٠)^(٣). وَيَلْزَمُ الْمُكْتَرِيَ تَفْرِيغُ الدَّارِ مِنْ فِعْلِهِ، كَبَالُوعَةٍ وَقُمَامَةٍ، وَيَلْزَمُ الْمُكْرِيَ تَسْلِيمُهَا مُنَظَّفَةً، وَتَسْلِيمُ الفْتَـاحِ، وَهُـوَ أَمَانَـةٌ مَـعَ

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (وإن آجر أرضًا بلا ماء [صحًّ] فإن أطلق فاختار الشّيخ الصُّحَّـة مبع علمـه بحالهـا؛ وقيـل: لا، كظُّنّـه إمكان تحصيله). انتهى.

الصّحيح ما اختاره الشّيخ.

وقدَّمه في الشَّرح، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، جزم به ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة – ١٩): قوله: (والمشي المعتادُ قرب المنزل لا يلزم راكبًا ضعيفًا أو آمرأةً، وفي غيرهما وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح.

أحدهما: لا يلزمه، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: يلزمه.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن جرت العادة بالنَّزول فيه لزم الرَّاكب القويُّ الأقيس.

قلت: وهو قويٌّ جدًّا، لغير ذوي الهيئات، كالفلاُّحين، والعرب، والتَّركمان ونحوهم.

(٣) (مَسَالُةُ ٣٠٠): قوله: (ويلزمه حبسها لنزوله لحاجة، وقال غير واحلو: وسنة راتبة، وتبريك بعير لشيخ وامسرأة، وفينه لمـرض طارئ وجهان). انتهى.

أحدهما: يلزمه، وهو الصّحيح.

جزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، والرُّعاية الكبرى، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، وهو ظاهر كلام جَاعةٍ.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): خالفة الأثمة

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

فَصلُ

مَن أُسْتُوْجِرَ مُدَّةً فَأَجِيرٌ خَاصٌّ لا تُضْمَنُ جَنَايَتُهُ، فِي المُنصُوص، إلاَّ أَنْ يَتَعَمَّدَ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ يَفْرُطُ وَلا يَسْتَنِيبَ، وَلَهُ فِعْلُ الصَّلاَةِ فِي وَقْتِهَا بِسُنَنِهَا، والعِيدِ، وَإِنْ عَمِلَ لِغَـيْرِهِ فَـاضَرُ مُسْتَأْجِرَهُ فَلَـهُ قِيمَةُ مَا فَوْتَهُ عَلَيْهِ

وَقِيلَ: يَرْجِعُ بقِيمَةِ مَا عَمِلَهُ لِغَيْرِهِ.

وَقَالَ القَاضَيَ: بِالآجْرِ الَّذِي أَخَلَهُ مِنْ غَيْرِ مُسْتَأْجَرِهِ وَمِنْ قَدْرِ نَفْمِهِ بِعَمَلِ فَأَجِيرٌ مُشْتَتَرَكُ يَضْمَنُ مَا تَلِيفَ بِفِطْلِهِ كَزَلَـق حَمَّالَ أَنْ سَقَطَ مِنْ دَائِتِهِ، وَطَبَّاخٍ وَخَبَّانِ وَحَائِكِ، فِي الْمُنْصُوصِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ إِنْ عَمِلَهُ فِي بَيْتِ رَبِّهِ أَنْ يَـدُهُ عَلَيْهِ فَـلا، وَمَا تَلِفَ بَغَيْرِ فِعْلِهِ وَلا تَعَدِّيهِ لاَ يَضْمَنُهُ، فِي ظَاهِرِ الْمُذْهَبِ، وَلا أَجْرَةً لَهُ.

وَقَالَ فِي ٱلْمُحَرِّدِ: إِلاُّ مَا عَمِلَهُ فِي بَيْتِ رَبِّهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ أُجْرَةُ بَنَاء.

وَعَنْهُ: وَمَنْقُولُ عَمَلُهِ فِي بَيْتٍ رَبُّهِ.

وَفِي الفُنُونِ: لَهُ الْأَجْرَةُ مُطْلَقًا، لَآنَ وَصْلَعَهُ النَّفَعَ فِيمَا عَيْنُهُ لَهُ كَالتَّسْلِيمِ إلَيْهِ، كَدَفْعِهِ إِلَى البَائِعِ غِرَارَةً وَقَالَ: ضَعْ الطَّعَامَ فِيهَا، فَكَالُهُ فِيهَا، فَكَالُهُ فِيهَا، كَانَ لَهُ، وَإِن اسْتَأْجَرَ مُشْتَرَكُ خَاصًا فِي غِرَارَةٍ أَحَدِهِمَا كَانَ لَهُ، وَإِن اسْتَأْجَرَ مُشْتَرَكُ خَاصًا فَلَكُ الآجُرُ لَآجَلِ ضَمَانِهِ، لا لِتَسْلِيمِ العَمَلِ وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ حَبَسَهُ فَلِرَبُهِ قِيمَتُسهُ غَيْرَ مُشْتَرَكُ عَلَى مَعْمُول، وَلا أَجْرَةً وَقِيمَتُهُ مَعْمُولاً، وَيَلْزَمَهُ أَجْرَتُهُ، وَتَقَدَّمَ قُولُهُ فِي صِفَةٍ عَمَلِهِ ذَكْرَهُ أَبْنُ رَزِينٍ، وَمِثْلُهُ تَلَفَ أَجِيرٍ مُشْتَرَكِ، وَكَدُهُ الْقَاضِى وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَبُو الخَطَّابِ: تَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ مَوْضِعَ تَلَفِهِ وَلَهُ أُجْرَتُهُ إِلَيْهِ، وَكَلَمَا عَمَلُهُ غَيْرَ صِفَةِ شَرْطِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: لَـهُ المُسَـمَّى إِنْ زَادَ الطُّولُ وَحْدَهُ وَلَمْ يَضُرُّ الآصلُ، وإلاَّ فَوَجْهَان، وَإِنْ نَقَصَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا فَقِيلَ: بِحِصَّتِهِ مِنْهُ.

وَقِيلَ: لا أَجْرَةَ لَهُ وَيَضْمَنُ كَنَقْصِ الآصل.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ صَبِّغُهُ مِنْهُ فَلَهُ حَبْسُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ رَبِّهِ أَوْ قَصُّرَهُ فَوَجْهَان.

وَفِي الْمُنْثُورِ: إِنْ خَاطَهُ أَنْ قَصِّرَهُ وَعَرَلُهُ ۚ فَتَلِفَ بِسَرِقَةٍ أَنْ نَارٍ فَمِنْ مَالِكِهِ وَلا أَجْرَةَ، لآنَّ الصَّنْعَةَ غَيْرُ مُتَمَيَّزَةٍ، كَقَفِيزِ مِسَنْ صُبْرَةٍ، فَإِنْ أَفْلَسَ مُسْتَأْجِرٌ ثُمُّ جَاءَ بَائِمُهُ يَطْلُبُهُ فَلِلصَّائِعِ حَبْسُهُ، وَإِنْ أَخْطَأ قَصَّارٌ وَدَفَعَهُ إِلَسَى غَيْرِ رَبِّهِ ضَمَيْسَهُ، فَإِنْ قَطَعَهُ قَابِضَهُ بِلا عِلْم غَرِمَ أَرْشَ قَطْعِهِ، كَدَرَاهِمَ أَنْفَقَهَا.

وَعَنْهُ: لا، وَلَهُ مُطَالَبَةُ القَصَّارِ بِثَوْبِهِ، فَإِنْ تَلِفَ ضَمِنَهُ.

وَعَنْهُ: لا، كَعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهِ.

وَلا ضَمَانَ عَلَى َحَجَّامٍ وَلا خَتَّانِ وَلا طَبِيبٍ وَلا بَيْطَارِ عُرِفَ حِذْقُهُمْ وَلَمْ تَجْنِ أَيْدِيهِمْ، خَاصًا كَانَ أَوْ مُشْتَرَكًا، لآنَ مَا أَذِنَ فِيهِ لا تُضْمَنُ سِرَايَتُهُ، كَحَدٌ وَقَوْدٍ؛ لأَنَّه لاَ يُمتكِنُ أَنْ يُقَالَ أَفْطَعْ قَطْعًا لا يَسْرِي، وَيُمْكِف أَنْ يُقَال دَقْ ذَقًا لا يَخْرِفُهُ، وَلآنَ الفَصْدَ وَنَحْوَهُ فَسَادٌ فِي نَفْسِهِ؛ لأَنَّه جُرْحٌ فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمِرَ بِهِ، ثُمَّ مَا يَطْرَأُ مِنْ فَسَادِ عَاقِبَتِهِ وَصَلاحِهَا لا يَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهِ بَلْ إِلَى الآمِر، والآمِرُ أَذِنَ فِي قِصَارَةٍ سَلِيمَةٍ فَاتَاهُ بِمُخْرِقَةٍ لَمْ يَتَنَاولُهَا المَقْدُ.

وَاخْتَارَ فِي اَلْفُنُونِ أَنَّ هَلَا فِي المُشْتَرَكِ؛ لأنَّه الغَالِبُ فِي هَوُلاَءٍ، وَأَنَّـهُ لَـوْ ٱسْتُوْجِرَ لِحَلْـقِ رُؤُوسِ يَوْمَـا فَجَنَـى عَلَيْهَـا بَجرَاحِهِ لا يَضْمَنُ، كَجَنَايَتِهِ فِي قِصَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ، وَيِجَارَةٍ.

َ وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ إِنَّ كَانَ أَحَدُ هَوُلاءِ خَاصًا أَوْ مُشْتَرَكًا فَلَهُ حُكْمُهُ، وَيُعْتَبَرُ لِعَدَمِ الضَّمَـانِ فِي ذَلِـكَ وَفِي قَطْمِ سِلْعَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذْنُ مُكَلِّفُو أَوْ وَلِيٍّ، وإلاَّ ضَمَينَ، لِعَدَم الإذْن.

وَاخْتَارَ فِي كِتَابِ الْمَدْي: لا يَضْمَنُ؛ لأنَّه مُحْسِنٌ، وَقَالَ: هَٰذَا مَوْضِعُ نَظَرٍ، وَلا رَاعٍ لَمْ يَتَعَدُّ بِنَوْمٍ وَغَيَبَتِهَا عَنْهُ وَغَيْرِهِ. وَإِنْ عَقَدَ فِي الرَّعْيِ عَلَى مُعَيِّنَةٍ تَعَيِّنَتْ.

وَفِي الْأَصَحُ، فَلا يُبْلِولُهَا، وَيَبْطُلُ العَقْدُ فِيمَا تَلِفَ، وَإِنْ عَقَدَ عَلَى مَوْصُوفٍ ذَكَرَ نَوْعَهُ وكِبَرَهُ وَصِغَرَهُ.

الفسروع - كتاب الشركة

وَعِنْدَ القَاضِي: لا عَدَدَهُ، وَيُحْمَلُ عَلَى العَادَةِ، وَلا يَلْزَمُهُ رَغِيُ سِخَالِهَا، وَإِنْ ضَرَبَ سُلْطَانٌ رَعِيَّتُهُ قَدْرَ العَادَةِ، أَوْ مُعَلِّمٌ صَبِيًّا أَوْ، والدَّ وَلَدَهُ، أَوْ زَوْجَ امْرَأَتَهُ، أَوْ مُكْتَرِ دَابُّةً، لَمْ يَضْمَنْ، فِي المُنْصُوصِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، وَبِكُرْ فِي الزَّوْجِ، وَسُـــقُوطُهُ بإذْن سَيَّدِهِ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْن (م ٢١)^(١) لا أبيهِ.

ُوقِيلَ: إِنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ فَقَلَعُ عَيْنَهُ فَفِيهَا وَجْهَانَ، وَإِنْ ادَّعَى إِبَاقَ العَبْلِو أَوْ مَرَضَهُ أَوْ شُرُودَ الدَّابَّةِ أَوْ مَوْتَهَا بَعْدَ فَرَاغِ الجَــدُّةِ

أَوْ فِيهَا أَوْ تُلِفَ الْمُحْمُولُ قُبْلَ قُولِهِ.

وَعَنَّهُ: قُولُ رَبِّهِ.

وَقطع به فِي الْمُغْنِي فِي صُورَةِ الْمَرْضِ إِنْ جَاءً بِهِ صَحِيحًا، وَخَرِّجَ فِي التَّرْغِيبِ فِي دَعْوَاهُ التَّلَفَ فِي الْمُدَّةِ دِوَايَتَيْسَنِ مِـنْ دَعْوَى رَاعٍ تَلَفَ شَنَاةٍ، وَاحْتَارَ فِي الْمُبْهِجِ لَا تُقْبَلُ دَعْوَى هَرَبِهِ أَوْلَ الْمُدَّةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُقْبَلُ وَأَنْ فِيهِ بَعْدَهَا رِوَالِتَيْنِ، وَلَهُ فِي تَلَفُ المَحْمُولِ أَجْرَةُ مَا حَمَلَهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، وَاخْتِلافُهُمَا فِي

قَدْرِ الْأَجْرَةِ كَالْبَيْعِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

تَعْوِيْهُ بَهِوِ لَـ بَشِيِ اللّٰهِ عَلَى اللّٰهِ وَالْجَرَةُ اللّٰهِ وَالْجَرَةُ اللّٰهِ لِتَعَذُّوْ رَدُّ المُنْفَعَةِ، وَفِي الْنَائِهَا بِالقِسْطِ، وَإِنْ ادْعَى عَلَـى صَسَانِع اللّٰهُ فَعَلَ خِلافَ مَا أَمَرَهُ بِهِ فَاخْتَارَ الشَّيْخُ قَبُولَ قَوْلِهِ وَلا أَجْرَةً، وَنَصَّ أَحْمَدُ: قَوْلُ صَانِعِهِ، لِتَلاَّ يَفْوَمَ أَفْصَهُ مَجَّانًا بِمُجَرَّدُ قَوْل رَبِّهِ بخِلافِ وَكِيل (م ٢٢)^(١٢)، وَلَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ.

وَعَنْهُ: يَعْمَلُ بِظَاهِرِ الْحَالَ، وَقِيلَ: بِالتَّخَالُفِ.

وَفِي الْمَحَرِّرِ: إِنْ ادَّعَى عَلَى حَيَّاطٍ أَنَّهُ فَصِيَّلَ خِلافَ مَا أَمَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ، وَإِنْ اخْتَلْفَا فِي صِفَةِ الانْتِفَاعِ فَلِلْمُؤَجِّرِ الاغْتِرَاضُ، ذَكَرَهُ أَبُو الفَرَج، وَإِذَا انْقَضَتْ رَفَعَ يَدَهُ وَلَمْ يَلْزَمْهُ الرَّذُّ، وَمُؤْنَتُهُ فِي الْأَصَحُ كَمُودَع. وفِي التَّعْلِيقِ وَأُومًا إِلَيْهِ: بَلَى، بِالطَّلَبِ كَعَارِيَّةٍ، لا مُؤْنَةِ العَيْنِ، فَعَلَى الآصَحُ لا يَضْمَنُ تَالِفًا أَمْكَنَهُ رَدُّهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَلْزَمُهُ رَدُّهُ مَعَ القُدْرَةِ بِطَلَبِهِ.

وَقِيْلَ: مُطْلَقًا، ويَضْمَنُهُ مَعَ إمْكَانِهِ، قَالَ:َ وَمُؤْنَتُهُ عَلَى رَبِّهِ.

وَقِيلَ: عَلَيْهِ

قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ: يَلْزَمُهُ رَدُّهُ بِالشَّرْطِ، وَإِنَّهُ يَلْزَمُ المُسْتَعِيرَ مُؤنَّةُ البّهِيمَةِ عَادَةً مُدَّةً كَوْيْهَا بِيَدِهِ.

(١) (مسألة – ٢١): قوله: (وإن ضرب سلطانٌ رعيَّته قدر العادة أو معلِّمٌ صبيًّا أو، والسدُّ وليده أو زوجٌ امرأته أو مكسّر دابَّـةً لم يضمن، في المنصوص وسقوطه بإذن سيِّده يحتمل وجهين). انتهي.

وكذا قال في الرُّعاية الكبرى.

أحدهما: لا يسقط.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ فيه حقًّا للَّه تعالى لا يباح له فعله بإذن سيِّده، فهو عنوعٌ منه متعدٍّ شرعًا، وإن كان لسيِّده حسقٌ منعه في

والوجه الثَّاني: يسقط، وهو قويٌّ، لإذن السيِّد، لكنَّه ماثومٌ قطعًا، مع عدم الجهل، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٢٢): قوله: (وإن ادُّعي على صانع أنَّه فعل خلاف ما أمره به فاختار الشَّيخ قبول قوله، ولا أجسرة، ونـصُّ أحمـد: قولَ صانعه، لئلاً يغرم نقصه مجَّانًا بمجرَّد قول ربِّه، بخلاف وكيل. انتهى.

الصُّحِيح من المذهب هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في التَّلخيص: القول قول الأجير، في أصحَّ الرُّوايتين.

قال الشَّيخ في المقنع: فالقول قول الخيَّاط، نصُّ عليه، فقطع به، وكذا قطع به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمحسَّر، والوجـيز،

وقدَّمه في المستوعب، والمغني، والشَّرح، والفائق، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وما اختاره الشّيخ رواية عن أحمد.

فهذه اثنتان وعشرون مسألةً في هذا الباب.

باب الجُعالة

وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَ مَعْلُومًا كَأَجْرَةٍ، كَمَنْ رَدُّ عَبْدِي أَوْ بَنَى لِي هَلَا فَلَهُ كَذَا أَوْ مِافَةٌ؛ لأنَّه فِي مَعْنَى المُعَاوَضَةِ، لا تَعْلِيقًا مَحْضًا، أَوْ فَانْتَ بَرِيءٌ مِنَ المِائَةِ، لآنُ تَعْلِيقَ الإِسْقَاطِ أَقْرَى، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَوْ مَجْهُولاً لا يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ، كَرُبُعِ الضَّالَّةِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ.

وَفِي التَّلْخِيصِ: أَوِ الْآَجْنَبِيِّ قَالَ: أَوْ يُخْبِرُهُ أَنْ رَبُّهُ جَعَلَهُ، وَيُصَدِّقُهُ رَبُّهُ، وإلاَّ لَمْ يَسْتَحِقُّ.

وَقِيلَ: وَلُوْ لِلْعَامِلِ، حَتَّى مَعَ جَهَالَةٍ عَمَلٍ، وَمُدُّةٍ، كَرَدُّ عَبْدٍ وَلَوْ إِلَى وَارِثِهِ وَلَقَطَّةٍ: وَبِنَاءٍ حَائِطٍ وَإِصَابَتِهِ بِهَذَا السَّهْمِ، أَوْ إِنْ كَانَ صَوَابُهُ أَكْثَرُ لا، وَإِنْ أَخْطَأَ لَوْمَهُ كَذَا.

وَفِي شَرْحِ الْحَارِثِيِّ: إَنْ كَانَ لِلْعَامِلِ اسْتَحَقُّ الجَعْلَ لِلْوَعْدِ، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ سَهْوٌ عَلَى المُذْهَبِ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلَ: فِي أَنَّهُ يُعْتَبُرُ فِي الكَفَّارَةِ وَقْتَ الوُجُوبِ لِوُجُوبِ العِنْقِ أَوَّلاً لِلتَّرْتِيبِ، وَمَا ثَبَـتَ فِي النَّمَّةِ لا يَجُـورُ إسْقَاطُهُ إِلاَّ بِدَلِيلٍ، أَلا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِذَا دَخَلَ زَيْدُ الدَّارَ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا، فَإِذَا ذَخَلَ الدَّارَ ثَبَتَ لَهُ الدَّرْهَمُ فِي ذِمُّتِهِ، فَلا يَسْقُطُ.

وَقُولُهُ: مَنْ وَجَدَ لُقَطَتِي كَمَنْ رَدَّهَا، فَمَنْ فَعَلَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِقَوْلِهِ اسْتَحَقَّهُ، كَدَيْنِ، وإلاَّ حُرَّمَ. نَقَلَ حَرْبٌ فِي اللَّقَطَةِ: إِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَا سَمِعَ النَّدَاءَ فَلا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ، وإلاَّ رَدَّهَا وَلا جَعْلَ لَهُ، وَفِي أَثْنَاهِ يَسْـتَحِقُّ حِصَّةً تَمَامِهِ، والجِّمَاعَةُ تَقْتَسِمُهُ.

وَفِي الْتَبْصِرَةِ: إِنْ عَيْنَ عَوَضًا مَلَكَهُ بِنَفْسِ العَمَلِ، فَلَوْ تَلِفَ فَلَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ، وَإِنْ رَدَّهُ مِنْ نِصْفِ الْمَسَافَةِ الْمَيْنَةِ، أَوْ قَــالَ: مَنْ رَدَّ عَبْدِي، فَرَدَّ أَحَدَهُمَا فَنِصِنْفُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ مَنْ أَبْعَدَ فَالْمَسَمَّى، ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِيصِ، ويَقْبَلُ قَوْلُ جَاعِلِهِ فِي قَدْرِهِ، والمَسَافَةِ كأصْلِهِ، وَقِيلَ: بالتَّخَالُفِ، وَمَعَ جَهَالَتِهِ لَهُ أُجْرَةُ مِثْلِهِ.

وَقِيلَ: فِي آبَقِ: الْمُقَدَّرُ شَرْعًا، وَلا يَسْتَحِقُ شَيْئًا بِلا شَرْطٍ، اخْتَارَهُ القَاضِي، وَنَصَّهُ فِيمَــنْ خَلْـصَ مَتَاعَــا: يَسْـتَحِقُ أَجْـرَ مِثْلِهِ، بِخِلافِ اللَّقَطَةِ، وَيَسْتَحِقُ بِرَدُّ آبِقٍ مُطْلَقًا لِثَلاً يَلْحَقَ بِدَارِ الحَرْبِ أَوْ يَشْتَخِلَ بِالفَسَادِ دِينَارًا أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا.

وَعَنْهُ: أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا مِنْ خَارَجِ الْمِصْرِ.

وَعَنْهُ: وَمِنْهُ عَشَرَةً امنْتَقَرَّتْ عَلَّيْهِ الرُّوَايَةُ، قَالَهُ الخَلاَّلُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَأَنَّ الرُّوايَةُ الصَّحِيحَةُ مِنْ خَارِجِ الِصْرِ دِينَارًا أَوْ عَشَرَةً.

وَنَقَلَ خَرْبٌ: لا يَسْتَحِقُّهُ إِمَامٌ؛ لأنَّه يَنْبَغِي لَهُ رَدُّهُ عَلَى رَبُّهِ.

وَعَنْهُ: وَلا غَيْرُهُ، اخْتَارَهُ الشَّلِيْخُ، وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَحِقُّ جَعْلاً، كَرَدُّهِ مِنْ غَيْر بَلَدٍ سَمَّاهُ أَوْ هَرَبِهِ مِنْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بِنِيَّةٍ رُجُوعِهِ، وَفِي جَوَاز اسْتِخْدَامِهِ بِهَا روَايَتَان فِي المُوجَزِ، والتَّبْصِـرَةِ (م ١)(١)، وَمَـنْ وَجَـدَ آبِقًـا أَخَـذَهُ، وَهُــوَ أَمَانَةٌ، وَمَنِ ادَّعَاهُ لَعَيْدُ الْعَبْدُ أَخَلُهُ، وَلِنَاقِبِ إِمَام بَيْعُهُ لِمَصْلَحَةٍ، فَلُو قَالَ: كُنْت أَعْتَقْتُه، فَوَجْهَان (م ٢)(٢).

قلت: وحكاهما أبو الفتح الحلوانيُّ في الكفاية أيضًا، كالعبد المرهون.

والصُّحيح من المذهب: أنَّه لا يجوز ذلك في العبد المرهون، فكذا في هذا بطريق أولى وأحرى.

قال الشُّيخ في المغني وغيره: ليس له ذلك، في ظاهر المذهب، يعني في العبد المرهُون. ·

وقدُّمه في الكافي، والمصنّف، وغيرهما، وصحّح في الرّعاية الكبرى أنَّ له ذلك، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله فيما إذا وجد آبقًا: (ولنائب الإمام بيعه لمصلحة، فلو قال يعني سيّده كنت أعتقته، فوجهان). انتهى.
 وأطلقهما الحارثيُّ في شرحه في باب اللَّقطة.

أحلهما: يقبل قوّله، وهو الصُّحيح، قلّمه في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزين، والرّعاية الصُّغرى، والكـبرى القديمـة، والحـاوي الصّغير، وغيرهم، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

قلت: وهو ضعيفٌ فعليه يكون ثمنه لبيت المال، واللَّه أعلم.

فهاتان مسألتان في هذا الباب قد صحّحتا.

⁽١) (مسألة – ١): قوله في ردِّ الأبق: (وفي جواز استخدامه بها روايتان في الموجز، والتَّبصرة). انتهى.

باب السبِّق

يَجُوزُ بلا عِوَض، مُطْلَقًا.

وَقَالَ الْآمِدِيُّ: بِغَيْرِ حَمَامٍ.

وَقِيلَ: وَطَيْرٍ، وَكَرِهَ أَبُو بَكُرٍ الرَّمْيَ عَنْ قَوْسٍ فَارِسِيَّةً يُقَالُ: رَمَى عَنِ القَوْسِ وَعَلَى القَوْسِ وَبِهَا لُغَةً.

وَفِي كَرَاهَةِ لَعِبِ غَيْر مُعِينَ عَلَى عَدُو ۗ وَجَهَانَ (مَ ١)(١).

وَفِي الوَسِيلَةِ: يُكْرُهُ اَلرَّقْصُ، واللَّعِبُ كُلُّهُ وَمَجَالِسُ الشَّعْرِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: يُكْرَهُ لَعِبُهُ بِأَرْجُوحَةٍ وَنَحْوِهَا. وَقَالَ أَيْضًا: لَا يُمْكِنُ القُولُ بِكُرَاهَةِ اللَّهِبِ.

وَفِي النَّصِيحَةِ لِلآجُرِّيُّ: مَنْ وَتُبَ وَثُبَّةً فَرَحًا وَلَعِبًا بلا نَفْع فَانْقَلَبَ فَلَاهَبَ عَقْلُهُ عَصَى وَقَضَى الصَّلاةَ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: يَجُوزُ مَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ بِلا مَضَرَّةٍ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِ لا يَجُوزُ اللَّعِبُ المَعْرُوفُ بِالطَّابِ الثَّقِيلَةِ.

وَقَالَ: كُلُّ فِمْلٍ أَفْضَى إِلَى الْمَحَرُّمِ كَثِيرًا حَرَّمَهُ الشَّارِعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ؛ لأَنَّه يَكُونُ سَبَبَنَا لِلشُّرِّ، والفَسَادِ. وَقَالَ: وَمَا الْهَى وَشَغَلَ عَمًّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَهُو مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْرُمْ جِنْسُهُ، كَبَيْعٍ وَيَجَارَةٍ، وغيرهما. وَمُ ثَنْ مَا اللّهَى وَشَغَلَ عَمًّا أَمَرَ اللّهُ بِهِ فَهُو مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْرُمْ جِنْسُهُ، كَبَيْعٍ وَيَجَارَةٍ، وغيرهما.

وَيُستَخَبُّ بِٱلَّةِ حَرْبِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: والثَّقَافُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُد: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَعَلَّمَ بِسَيْفٍ حَدِيدٍ بَلْ بِسَيْفٍ خَشَبٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿لا يُشْرِرُ أَحَدُكُمْ بحَدِيدٍا.

وَإِذَا أَرَادَ بِهِ خَيْظَ العَدُوُ لا النَّطَرُفِ فَلا بَأْسٍ، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ تَأْدِيبُ فَرَسِهِ وَمُلاعَبَةِ أَهْلِهِ وَرَمْيِهِ؛ لأنَّه ﷺ قَـالَ: «كُـلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ أَبْنُ آدَمَ بَاطِلَ ، ثُمُّ اسْتَثْنَى هَلْهِ الثَّلاثَ.

رُّوَاهُ أَخْمَدُ (٤/ ١٤٨)، وَأَبُو دَاوُد (٢٥١٣)، والنُّسَافِيُّ (١٦٣٧)، والتَّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، مِنْ حَدِيثٍ عُقْبَةَ، والْمَرَادُ مَـا فِيــهِ مَصْلَحَةً شَرْعِيَّةً.

وَمِنْهُ مَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٨٩٤، م: ٨٩٣) مِنْ لَعِبِ الحَبَشَةِ بِدَرَقِهِمْ وَحَرَابِهِمْ وَتَوَثَّبِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى هَيْئَةِ الرَّقْصِ فِي يَوْم عِيدٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيُّ ﷺ، وَسَتَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةً وَهِيَ تَنْظُرُ إِلَيْهِمْ.

﴿وَدَخُلَ عُمَرٌ فَأَهْوَى إِلَى الحَصْبَاء يَحْصَبُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْهُمْ يَا عُمَرٌ﴾.

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا مَا رُويَ عَنْ فَجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٌ رَضِي الله عنه أنَّهُ لَمَّا قَدِمَ وَنَظَرَ إِلَى النَّبِسِيُّ ﷺ فِي فَشْح خَيْـبَرَ حَجَلَ يَعْنِي مَشَى عَلَى رَجْلَ وَاحِدَةٍ إعْظَامًا لِرَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَرُّمُ الرَّقْصَ، وَلا يَنْفِي اَلْكَرَاهَةَ، مَعَ أَنَّهُ لا يُصِيحٌ.

قَالَ البَّيْهَقِيُّ: وَقَلْدُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ النُّورِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِر، وَفِي إسْنَادِهِ إِلَى النُّورِيِّ مَنْ لا يُعْرَفُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ الْهَدْي: لَوْ صِبَحٌ لَمْ يَكُنْ حُجَّةٌ لِمَنْ جَعَلَهُ أصلاً لَهُ فِي الرَّفْص، فَإِنْ هَذَا كَـانَ مِـنْ عَـادَةٍ الحَبَشَةِ تَعْظِيمًا لِكُبَرَائِهَا، كَضَرَّبِ الجَوك عَن التَّرْكِ، فَجَرَى جَعْفَرٌ عَلَى تِلْكَ الحَالَةِ، وَفَعَلَهَا مَرَّةً ثُمَّ تُرَكَهَا بِسَنَةِ الإسلام.

وَقَالَ الخَطَّابِيُّ فِي حَلِيثِ عُقْبَةَ المَذْكُورَ: فِي هَذَا بَيَانَ أَنْ جَمِيعَ أَنْوَاعِ اللَّهُو مَخظُورَةً.

وَإِنْمَا اسْتَثَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلَوِ الحِلَالَ مِنْ جُمْلَةِ مَا حَرَّمَ مِنْهَا، لآَنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِذَا تَأْمُلُتُهَا وَجَدْتُهَا مُعِينَـةً عَلَـى

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي كراهة لعب غير معين على عدوً وجهان). انتهى.

أحدهما: يكره.

(ع): ما أجمع عليه

قِلت: وهو الصُّواب اللُّهمُّ إلاَّ أن يكون له فيه قصدٌ حسنٌ، وذكر المصنَّف هنا أشياء تدلُّ على ما قلناه.

قال في المستوعب: وكلُّ ما سمِّي لعبًا مكروهُ إلاُّ ما كان معينًا على قتال العدوُّ، وذكره ابن عقيل، واقتصر عليه.

والوجه الثَّاني: لا يكره.

حَقُّ أَوْ ذَريعَةُ إِلَيْهِ.

وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَاهَا مَا كَانَ مِنَ الْمُقَاقَفَةِ بِالسَّلاحِ، والشُّدُّ عَلَى الْآقْدَامِ وَنَحْوِهِمَا، مِمَّا يَرْتَاضُ بِهِ الإِنْسَانُ فَيَقْــوَى بِذَلِكَ بَدَنُهُ، وَيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى مُجَالَدَةِ العَدُوِّ.

فَأَمَّا سَائِرُ مَا يَتَلَهَّى بِهِ البَاطِلُونَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْوِ وَسَائِرِ ضُرُوبِ اللَّعِبِ، مِمَّا لا يُسْتَعَانَ بِهِ فِي حَتَّ، فَمَحْظُورٌ كُلُّهُ، "وَكَانَتْ عَائِشَةً وَجَوَارٍ مَعَهَا يَلْعَبْنُ بالبَنَاتِ، وَهِيَ اللَّهِبُ، والنِّي ﷺ يَرَاهُنُّ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٤٣٤)، والبُخَارِيُّ (٥٧٧٩)، وَمُسْلِمٌ (٤٤٤٠).

«وَكَانَتْ لَهَا أُرْجُوحَةٌ قَبْلَ أَنْ تَتَزُوُّجَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٤٩٣٣) وَغَيْرُهُ، وَإِسَنَادُهُ جَيِّدٌ، وَأَظْنُهُ فِي الصَّحِيحِ، فَيَرَخُصُ فِيهِ لِلصَّغَارِ مَا لا يُرَخُصُ فِيهِ لِلْكِبَارِ، قَالَهُ

وَفِي خَبَرِ ابْنِ حُمَرَ فِي رَمَّارَةِ الرَّاعِي، وَيَتَوَجُّهُ: وَكَذَا فِي العِيدِ وَنَحْوِهِ؛ لآنَّ «أَبَا بَكْرِ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانَ فِي أَيَّامٍ مِنَّى يُدَفَّفَانَ وَتَضْرُبَانَ وَتُغَنِّيَانَ بِمَا تَقَاوَلَتْ بِهِ الآنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثٍ مَنْ أَنْ اللَّهُ عَلِيقًا وَاللَّهُ عَلِيهِ مَنْ أَنْ أَنْ اللَّهِ اللَّهُ عَلِيقًا لَهُ عَلِيقًا لَهُ اللَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْهُمَا ۚ فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ٩.

وَرَوَى أُخْمَدُ (٣/ ٩ أَكُو) حَدَّثَنَا مَكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيَّمَ حَدَّثَنَا الجُعَيْدُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ عَنِ السَّـاقِبِ بْـنِ يَزِيـدَ وَأَنَّ اصْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِعَاقِشَةَ: هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلانِ، تُحِيِّينَ أَنْ تَغَنَّيْك؟ قَالَتَ: نَعَمْ فَأَعْطَاهَا طَبَقًا فَغَنَّنَهَا، فَقَالَ قَــدْ نَفَـخَ الشُّيْطَانُ فِي مَنْخَرَيْهَا السِّنَادُهُ صَحِيحٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى غِنَامٍ مُبِّاحٍ.

وَيَحْرُمُ بِعِوَضَ إِلاَّ فِي إِبلِ وَخَيْلٍ وَسِهَامٍ، وَذَكَرَ ابْنُ البُّنَّاءُ وَجْهَا، وَطَيْرٍ مُعَدَّةٍ لآخْبَارِ الآغْدَاءِ، وَقَدْ "صَـــارَعَ النَّبِيُّ ﷺ رُكَانَةَ عَلَى شَاةٍ فَصَرَعَهُ، فَأَخُذَهَا، ثُمُّ عَادَ مِرَارًا، فَأَسْلُمَ، فَرَدُّ النَّبِيُّ ﷺ غَنَمَهُ،

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي امْرَاسِيلِهِ، (٣٠٨) عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيَلَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَادٍ عَــنْ سَـعِيدِ بْــنِ

قَالَ البَيْهَةِيُّ: مُرْسَلٌ جَيِّدٌ، وَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ: حَدَّثَنَا إبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ المُقْرِي، حَدَّثَنَا أَبِي

حَدُّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ شَيْخُنَا: إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ السَّبْقَ فِيهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَأَرَادَ النَّبِسِ ﷺ إِظْهَـارَ الحَـقّ، وَهَـذَا وَغَـيْرُهُ مَـعَ الكُفَّار مِنْ جنْس الجهادِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الثَّلاثَةِ وَجنْسُهَا جهَادً.

وَهِيَ مَذْمُومَةً إِذًا أُريدَ بِهَا الفَخْرُ، والظُّلْمُ.

وَالصَّرَاعُ، والسُّبْقُ بِالْأَقْدَامِ رَنَحُوهُمَا طَاعَةٌ إِذَا قُصِدَ بِهِ نَصْرُ الإِسْلامِ وَأَحَذَ السُّبْقَ عَلَيْهِ أَحَذَ بِــالحَقّ، فَالْمَعَالَبَـةُ الجَـالِيزَةُ تَجِلُ بِالعِوْضِ إِذَا كَانَتْ مِمَّا يَنْفَعُ فِي الدِّين، كَمَا فِي مُرَاهَٰنَةِ أَبِي بَكْرٍ، اخْتَارَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.

وَقَالَ: إِنَّهُ إَحَدُ الوَجْهَيْنِ، مُعْتَمِدًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ البُّنَّاءِ، وَظَاهِرُهُ جَوَازُ الرَّهَانِ فِي العِلْمِ، وِفَاقًا لِلْحَنَفِيَّةِ، لِقِيَامِ الدِّيسنِ بالجهادِ، والعِلْم.

وَنَقُلَ حَنْبُلُ السُّبْقُ فِي ريش الْحَمَام: مَا سَمِعْنَا، وَكُرِهَهُ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: يَخْتَصُ جَوَازُ السَّبْقِ ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ: الحَافِرُ، فَيَعُمُّ كُلُّ ذِي حَافِرٍ، والخَسْفُ فَيَعُـمُّ كُسلٌّ ذِي خُسْءٌ، والنَّصْـلُ، فَيَخْتَصُّ النَّشَّابَ، والنَّبْلَ وَلا يَصِحُّ السَّبْقُ، والرَّمْيُّ فِي غَيْرِ هَلْوِ النَّلاثَةِ مَعَ الجَمُّلِ وَعَدَمِهِ، كَلَنَا قَالَ.

وَلِتَعْمِيمِهِ وَجْةً وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِ تَعْمِيمُ النَّصْل، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ تَحْرِيمَ الرَّهْنَ فِي غَيْرِ الثَّلائَةِ (ع).

(ش): الإمام الشافعي

ويُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا مُبَاحًا، وَهُوَ تَمْلِيكَ بَشَرْطِ سَبْقِهِ، فَلِهَذَا قَللَ فِي الانْتِصَـَار القِيَـاسُ لا يَصِـحُ، وَإِنْ شَـرَطَ أَنْـهُ أَوْ بَعْضَهُ لآصْحَابِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ، أَوْ قَالَ: إِنْ سَبَقْنِنِي فَلَكَ كَذَا وَلا أَرْمِي أَبْدَا، أَوْ شَهْرًا، بَطَلَ الشَّرْطُ.

وَقِيلَ: والْعَقْدُ، فَلِغَيْر مُخْرِجهِ بسَبْقِهِ أَجْرُ مِثْلِهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَصِحُ شَرْطُهُ لِلْإسْنَادِ وَشِرَاءُ قَوْسٍ وَكِرَاءُ الحَانُوتِ وَإِطْعَامُ الجَمَاعَةِ؛ لأنَّه مِمَّا يُعِينُ عَلَى الرَّمُمِيِّ، وَتَغْيِينِ المَرْكُوبِينَ بِالرُّؤيَّةِ، وَتَسَاوِيهِمَا فِي ابْتِلَاءٍ عَذْهِ، وَانْتِهَائِهِ، وَاتَّحَادِهِمَا نَوْعًا، وَفِيــهِ

(ر): روایتان

تُخْرِيجٌ مِنْ تُسَاوِيهِمَا فِي الغَنِيمَةِ.

عَلَىٰ فِي التَّرْغَيْبِ: وَتَسَاوِيهِمَا فِي النَّجَابَةِ، والبُطْء وَتَكَافُئِهِمَا وَتَعْيِنِ رُمَاةٍ يُحْسِنُونَهُ، وَإِنْ عَقَدُوا قَبْـلَ التَّعْيِينِ عَلَـى أَنْ يَقْتَسِمُوا بَعْدَ العَقْدِ بِالتَّرَاضِي جَازَ، لَا بِقُرْعَةٍ، وَإِنْ بَانَ بَعْضُ الجِزْبِ كَثِيرَ الإِصَابَةِ أَوْ عَكْسَهُ، فَادَّعَى ظَنَّ خِلاقِهِ، لَمْ يُقْبُسل، وَيُعْتَبُرُ تَسَاويهمَا فِي عَدَدِ رَمْي وَإصَابَةٍ وَصِفْتِهَا وَأَحْوَال الرَّمْي.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي عَدَدِ الرُّمَأَةِ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَفِي الْمُوجَزِ: والرَّمْي مُتَسَاوِيَان، لا يَكُونُ بَعْضُهُمْ صُلْبًا، والآخَرُ رَخْوًا، وَمَسَافَةً بِقَدْرٍ مُعْتَادٍ، والمَرْكُوبِينَ دُونَ الرَّاكِبِينَ ** وَمَنْ مَنْ مَنْ مُونَمُونَ مُونِينَ ** وَمُنْهُمْ صُلْبًا، والآخَرُ رَخْوًا، وَمَسَافَةً بِقَدْرٍ مُعْتَادٍ، والمَرْكُوبِينَ دُونَ الرَّاكِبِينَ وَكَذَا القَوْسَيْنِ، وَلا يُعْتَبَرُ تَعْيينُهُمَا بَلْ جِنْسُهُمَا.

وَفِي النَّوْعِ وَصِحَّةِ شَرْطَ ِ مَا لا يَتَعَيَّنُ وَجْهَان (م ٣، ٤)(٢).

وَيُهُدُّلُ مُنْكَسِرٌ مُطْلَقًا، وَلَا يَصِحُ فِي الْآصَحُ تَنَاضُلُهُمَا عَلَى أَنَّ السَّبْقَ لَآبْعَدِهِمَا رَمْيًا زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: مِنْ غَيْرِ تَقْدِيسٍ، وَيَبْدَأُ بِالرَّمْيِ مِنْ قَرْعٍ، وَقَدَّمَ القَاضِي: مَنْ لَهُ مَزِيَّةً بَبَذُل السُّبْق.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيَبِ يُعْتَبُرُ ذِكْرُ المُبْتَدِئِ بِهِ، فَإِنْ كَانَّ العِوَضُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا فَسَبَقَ مُخْرِجُهُ أَوْ جَاءًا مَعُسَا أَخَـٰذَهُ فَقَطْ، وَهُوَ كَبَقِيَّةٍ مَالِهِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ وَغَيَّرهِ.

وَإِنْ سَنَقَ مَنْ لَمَ يُخْرِجُ أَخَذَهُ، وَيَخْرُمُ الْيَوَضُ مِنْهُمَا إِلاَّ بِمُحَلِّلِ لا يُخْرِجُ ثَنَيْنًا، يُكَافِئُهُمَا مَرْكُوبًا وَرَمْيُــا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَخْرُرُهُمَا وَإِنْ سَبَقَاهُ فِلا شَيْءً لَهُ، وَأَحَدُهُمَا يُحْرِرُهُمَا، وَمَعَ الْمُحَلِّلِ سَبْقُ الآخَرِ فَقَطْ لَهُمَا، نَصُ أَحْمَدُ عَلَى مَعْنَسَى ذَلِكَ بالعَدْلُ وَيَكُفِي مُحَلِّلٌ وَاحِدٌ.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (ويعتبر تساويهما في عدد رمي وإصابةٍ وصفتها واحوال الرُّمي، وفي التَّرغيب في عدد الرُّمـــاة وجهـــان).

وكذا قال في البلغة، وأطلقهما في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: لا يشترط استواء عدد الرُّماة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النَّظم.

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنُّف.

والوجه الثَّاني: يشترط، وهما احتمالان في الرَّعاية الكبرى، واحتمال وجهين في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصّغير

(٢) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (ولا يعتبر تعيينهما يعني القوسين بل جنسهما، وفي النَّـوع وصحَّة شـرط مـا لا يتعيُّـن وجهـان).

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): هل يشترط في القوسين أن يكونا من نوع واحدٍ أو يصحُّ أن يكونا من نوعين كقوس عربي وفارسي؟ أطلق الحلاف في ذلك، وأطلقه في المغني، والشُّرح، والفائق.

أحدهما: يشترط، فلا يصح بين عربي وفارسي، وهو الصّحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والحرَّر، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

وقدُّمه في المقنع، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

قال الزُّركشيّ: هذا المذهب.

قال الشَّيخ، والشَّارح: هذا قول غير القاضي.

والوجه الثَّاني: لا يشترط، اختاره القاضي، وهو احتمالٌ في المقنع.

(المسألة الثَّانية – ٤): لو اشترطوا شرطًا لا يتعيَّن بتعيينه، فيحتمل أنَّ مراده لو شرطا تعيين قوسين ونحوه هل يصحُّ أم لا؟ ويحتمل أنَّ مراده لو شرطا شرطًا لا يصحُّ، مثل أن يشترطا أنَّ السَّابق يطعم السَّبق أصحابه أو غيرهم، لكنَّ هذه المسألة لا يصــحُّ الشُّرطُ فيها عند الأصحاب، وهل يصحُّ العقد أم لا؟

أطلق جماعةً الخلاف فيها، والصُّواب أنَّ مراده المسألة الأولى، وهو ظاهر كلام المصنِّف، لكن لم أرها، وقـــد ذكــر الشَّـيخ في المغـني وتبعه الشَّارح: لو عقد النَّضال جماعةً ليتفاضلوا حزبين جاز عند القاضي، وذكر احتمالا بعدم الجواز.

قَالَ الآمِدِيُّ: لا يَجُوزُ أَكْثَرُ، لِدَفْعِ الحَاجَةِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ:

وَقِيلَ: بَلْ أَكْثَرُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لا مُحَلِّلَ، وَأَنَّهُ أُولَى بِالعَدْلِ مِنْ كَوْنِ السَّبْقِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَٱلْلَهُ فِي تَحْصِيلِ مَقْصُودِ كُلُّ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مُعَلِّلَ، وَأَنَّهُ أُولَى بِالعَدْلِ مِنْ كَوْنِ السَّبْقِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَٱلْلَهُ فِي تَحْصِيلِ مَقْصُودِ كُلُّ مِنْهُمَا، وَهُوَ بَيَانُ عَجْزُ الآخُرِ.

وَانَّ الْمَسْرَ، وَالقِمَّارَ مِنْهُ كُمْ يَحْرُمْ لِمُجَرَّدِ الْمُخَاطَرَةِ، بَلْ لَأَنَّهُ أَكُلُّ لِلْمَالِ بِالبَاطِلِ أَوْ لِلْمُخَاطَرَةِ الْمُخَاطَرَةِ، بَلْ لَأَنَّهُ أَكُلُّ لِلْمَالِ بِالبَاطِلِ أَوْ لِلْمُخَاطِرَةِ الْمُخَلِّمُ لِمُجَرَّدِ الْمُخَاطِرَةِ، بَلْ لَأَنَّهُ أَكُلُّ لِلْمَالِ بِالبَاطِلِ أَوْ لِلْمُخَاطِرَةِ الْمُخَلِّمُ لِمُعْمَا ضَمِيفَانٍ فِيهِ، جَمَاعَةٌ خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةً فِي الْمُخَلِّلِ؛ لأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةٍ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ وَسَعِيلًا بْنِ بَشِيعٍ هَنْ الزَّهْرِيِّ، وَهُمَا ضَمِيفَانٍ فِيهِ، وَرَوَاهُ أَنْهُمُ أَصْحَامِ عَنْهُ عَنِ الْدِ الْمُسَنِّسِ، مِنْ قَالِهِ. وَرَوَاهُ أَئِمَّةُ أَصُلْحَابِهِ عَنْهُ عَنِ ابْنِ ٱلْمُسَيِّبِ، مِنْ قَوْلِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ سَمَحَ أَحَدُهُمَا لِلْآخُرِ بِالْإِعْطَاءِ فَلا إِثْمَ، قَالَ: وَلَوْ جَعَلَهُ الْآجْنَبِيُ لَآحَدِهِمَا إِنْ عَلَبَ دُونَ الآخَرِ لَـمُ

يبرا و للمعظم. وَلَوْ قَالَ الْمُخْرِجُ: مَنْ سَبَقَ أَوْ صَلَّى فَلَهُ عَشَرَةٌ لَمْ يَصِعُ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ، فَإِنْ زَادَا، أَوْ قَالَ: وَمَنْ صَلَّى فَلَهُ خَمْسَةٌ، صَحَّ، وَكَذَا عَلَى التَّرْتِيبِ لِلْأَقْرَبِ إِلَى السَّابِق، وَهِيَ جَعَالَةً، فَإِنْ فَضَلَ أَحَدُهُمَا فَلَةً الفَسْخُ فَقَطْ. وَفِي الْمُذَهِبِ وَغَيْرُو: يَجُورُ عَلَى هَذَا فَسْخُهُ وَامْتِنَاهُمُ مِنْهُ وَزِيَادَةُ عِوضِهِ، زَادَ غَيْرُهُ: وَأَخْذُهُ بِهِ رَهْنَا أَوْ كَفِيلاً.

وَقِيلَ: لِازِمْ، فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ، لَكِنْ تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ الْمُعَيِّنِينَ.

وَفِي التَّرْغَيْبِ احْتِمَالٌ: لا يَلْزَمُ فِي حَقَّ الْمُحَلِّلِ؛ لاَنَّه مَغْبُوطٌ، كَمُرْتَهِنِ، وَوَارِثُو رَاكِبِ كَهُوَ، ثُمَّ مَنْ أَقَامَـهُ حَاكِمٌ، وَإِنْ قُلْنَا جَائِزَةٌ فَوَجْهَان (م ٥)(١).

قَالَ فِي النَّرْغِيبُ: وَلا يَجِبُ تَسْلِيمُ عِوَضِهِ فِي الحَالِ وَإِن قُلْنَا بِلْزُومِهِ، عَلَى الآصَحُ، بِخِلاف أَخسرو، بَلْ يَبْدَأُ بِتَسْلِيمِ

وَّالسَّبْقُ بِالرَّأْسِ فِي مُتَمَاثِلِ عُنْقِهِ، وَفِي مُخْتَلِفِهِ وَإِبلِ بِكَتِف.

وَ فِي الْمُحَرَّرِ الكُلُّ بِالكَتِفِ.

وَقِيلَ: بالقَدَم.

قَالَ الشُّنيخُ: وَلا تَصِحُ بِأَقْدَامِ مَعْلُومَةٍ لآنَّهُ لا يَنْصَبَطُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ": الآوَّلُ، وَرَادَ لِبالرَّأْسِ فِي الحَيْلِ، قَاَٰلَ: وَكَذَا ابْتِنَاءُ المُوْقِفِ. وَيَحْرُمُ جَنْبُهُ مَعَ فَرَسِهِ أَوْ وَرَاءَهُ فَرَسًا يُحَرِّضُهُ عَلَى العَدْوِ، وَجَلَبُهُ، وَهُوَ أَلْ يَصِيحَ بِهِ فِي وَقْتِ سِبَاقِهِ.

وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزينِ يُكُرَهَان.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (ووارث راكبوكهو ثمُّ من أقامه حاكمٌ، وإن قلنا جائزةٌ فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يكون الوارث كالميَّت في ذلك، وهو الصُّحيح، وهو كالصُّريح المقطوع بــه في كـــلام كشيرٍ مـن الأصحــاب، لقطعهــم بفسخها بموت أحد المتعاقدين، على القول بأنَّها عقدٌ جائزٌ، كما قطع به الشَّيخ في المقنع وغيره، وهو ظاهر كلامــه في الحــاوي الصُّغــير

والوجه الثَّاني: وارثه كهو في ذلك، ثمُّ الحاكم، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو ظاهر كلامه في الرَّعاية الصُّغــرى، والفــائق، وهو كالصُّريح في كلام صاحب البلغة، وصرَّح به في الكافي.

وقطع به، لكن جعل الوارث بالخيرة في ذلك.

وقال في المستوعب: فإن مات أحد الرَّاكبين قام وارثه مقامه، فإن عدم الوارث استأجر الحاكم من ينوب عنه. انتهى.

فأطلق العبارة، فظاهره أنَّه كالوارث على القول باللَّزوم، والجواز، ولعلُّ هذا المذهب.

تنبيه: جعل المصنّف وغيره محلّ الخلاف على القول بأنَّها عقدٌ جائزٌ، وهو مشكلٌ، إذ العقود الجائزة تنفسخ بموت أحد المتعــاقدين، ولعلُّ الميُّت أحد الرَّاكبين لا المتعاقدين، قاله ابن نصر الله في حواشيه.

فهذه خس مسائل في هذا الباب.

الفسروع - كتاب الشركة

وَالسَّبْقُ فِي الرَّمْيِ بِالإِصَابَةِ المَشْرُوطَةِ، وَهِيَ إِمَّا مُبَادَرَةً: بِأَنْ يَجْعَلا السَّبْقَ لِمَنْ سَبَقَ إِصَابَتَيْنِ مِسْ عِشْرِينَ رَمْيَةً، مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الرَّمْيِ، أَوَّ مُفَاضَلَةً: بِأَنْ يَجْعَلاهُ لِمَنْ فَضَلَ الآخَرَ بِإِصَابَتَيْنِ مِنْ عِشْرِينَ رَمْيَةً، وَلا يَصِيحُ شَـرُطُ إِصَابَةِ نَـادِرَةٍ قَلَا يُضِيحُ شَـرُطُ إِصَابَةِ نَـادِرَةٍ قَالَ فِي الْمُغْنِى وَغَيْرُو.

وَيْ التَّرْغِيبِ وَعَيْرِو: يَعْتَبُرُ إِصَابَةٌ مُمْكِنَةٌ، وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الغَرَضِ قَدْرًا وَصِفَةً وَلَوْ وَقَعَ السَّهُمُ مَوْضِعَهُ بَعْدَ أَنْ أَطَارَتُهُ الرَّيْحُ أُخْتُسِبَ بِهِ، فَإِنْ شَرَطَ إِصَابَةً مُقَيِّدَةً وَشَكُ فِيمَا لَوْ بَقِيَ مَوْضِعَهُ فَلا، وَإِنْ عَرَضَ مَا يَمْنَعُ كَكُسْرِ فَوْسِ أَوْ قَطْعِ وَتُر أَوْ لِللَّهِ وَيُكُرَهُ مَدْحُ الْمَصِيبِ مِنْهُمَا وَعَيْبِ الْمُخْطِئِ، وَحَكِي وَجُعْهُ، والآشِهْرُ: وَلا لَهُ، ويُكُرَهُ مَدْحُ الْمَصِيبِ مِنْهُمَا وَعَيْبِ المُخْطِئِ، وَحَرَّمُهُ أَبْنُ عَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي شَيْخِ العِلْمِ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَّلْبَةِ وَعَيْبُ غَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي شَيْخِ العِلْمِ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَّلْبَةِ وَعَيْبُ غَيْرِهِ لِللَّهُ الْعَلْمَ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَّلْبَةِ وَعَيْبُ غَيْرِهِ لَكُولُوا لَهُ اللَّهُ الْعَلْمُ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَلْبَةِ وَعَيْبُ عَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي شَيْخِ العِلْمِ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَلْبَةِ وَعَيْبُ عَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي شَيْخِ العِلْمِ وَغَيْرِهِ مَدْحُ الْمُصِيبِ مِنَ الطَلْبَةِ وَعَيْبُ عَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاللَّهُ الْعَلْمِ وَاللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْعَلْمُ وَسَلَّهُ وَلَوْ اللَّهُ الْعَلْمُ وَاللَّهُ الْعَلْمُ وَاللَّهُ الْعَلَامُ وَعَلْمُ وَاللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ وَاللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلِمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعِلْمُ الْعَلَمُ الْعَلِمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُرْمُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْع

an Albander (1944) and the Alb

باب العارية

يُعْتَبَرُ كُونُ الْمِيرِ أَهْلاَ لِلنَّبَرُّعِ شَرْعًا، وَأَهْلِيَّةُ مُسْتَعِيرٍ لِلنَّبَرُّعِ لَهُ، ويَقَوَجُهُ فِي مَالِ صَغِيرٍ كَقَرْضِهِ، وَتَجُورُ إِعَـارَةُ ذِي نَشْعٍ جَائِز يَنْتَفِعُ بهِ مَعَ بَقَاءَ عَيْنِهِ إِلاَّ الَّبْصْعَ وَمَا حُرٌّمَ اسْتِعْمَالُهُ لِمَخْرَم.

وَقِيلَ: وَكُلْبًا لِصَيْدِ وَفَحْلاً لِضِرَابِ.

وَقِيلَ: وَأَمَةُ شَابَّةً لِغَيْر مَحْرَم أَوْ امْرَأَةً، جَزَمَ بهِ فِي التَّبْصِرَةِ، والكَافِي، والآشهَرُ: يُكْرَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: إنْ خَلا أَنْ نَظَرَهُ وَأَنَّهُ لا بَاسَ بِشُوهَاءَ أَنْ كَبِيرَةٍ، وَيَجُوزُ لَهُمَا.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ.

وَفِي التُّرْغِيبِ: إلاَّ البَرِّزَةَ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: وَعَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ، وَيَتَوَجُّهُ كَإِجَارَةٍ.

وَقِيلَ: فِيهِ بِالكَرَاهَةِ وَعَدَمِهَا.

وَقِيلَ: تُجبُ، أيْ: العَاريَّة مَعَ غِنَى رَبِّهِ، اخْتَارَ شَيْخنَا، وَيُكْرَهُ أَحَدُ ٱبْوَيْهِ لِخِدْمَةٍ.

وَلِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ.

وَعَنْهُ: إِنْ عَيَّنَ مَدَّةً تَعَيَّنَتْ.

وَعَنْهُ: وَمَعَ إطْلاقِهِ لا يَرْجِعُ قَبْلَ انْتِفَاعِهِ.

قَالَ القَاضِي: القَبْضُ شَرْطٌ فِي لُزُومِهَا، وقَالَ: يَحْمُلُ بِهَا المِلْكُ مَعَ عَدَم قَبْضِهَا. وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي الوَفَاء فِي ضَمَانِ المَبِيعِ الْمَعَيْنِ بِالعَقْدِ: المِلْكُ أَبْطَأَ حُصُولاً وَأَكْثَرُ شُرُوطًا مِنَ الضَّمَانِ، لِسُقُوطِ الضَّمَانِ بِإِبَاحَةِ الطَّعَامِ بِتَقْدِيمِهِ، وَضَمَانُ المَّنْفَعَةِ بِعَارِيَّةِ العَيْنِ وَلا مِلْكَ، فَإِذَا حَصَسَلَ بِالتَّغْيِينِ هُنَا الإِبْطَاءُ فَأُولَى حُصُولُ الآمَنَ عَنَى مُمَّدًا المَثْمَانُ الأسرَع، وَهُوَ الضَّمَانُ.

وَتَّأَلَ أَبُو الخَطَّابِ: لا يَمْلِكُ مَكِيلاً وَمَوْرُونًا بِلَفْظِهَا، وَلَوْ سَلْمَ وَيَكُونُ قَرْضًا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ وَبِالقَبْضِ.

وَفِي الأنْتِصَار لَفْظُ العَارِيَّةِ فِي الْآثْمَان قَرْضٌ.

وَفِي الْمُغْنِي: إَنْ اسْتَعَارَهَا لِلنَّفَقَةِ فَقَرْضَّ.

وَقِيلَ: لا يُجُوزُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ مِنْحَةً لَبَنٍ هُوَ العَارِيَّةُ، وَمِنْحَةً وَرِقٍ هُوَ القَرْضُ، وَذَكَرَ الأَرْجِيُّ خِلافًا فِــي صِحَّةِ إعـَـارَةِ دَرَاهِــمَ وَدَنَانِــيرَ لِلتَّجَمُّل، والزَّينَةِ.

وَلاَ رُجُوعَ لِمُعِيرِ سَفِينَةٍ لِمَتَاعٍ فِي اللَّجَّةِ حَتَّى تَرْسِيَ، وَحَافِطٍ لِخَشَب ِحَتَّى يَسْقُطَ فَلا يُرَدَّانِ^(١)، بِلا إذْنِهِ. وَفِي الحَافِطِ احْتِمَالٌ: يَرْجِعُ إِنْ ضَمِنَ النَّقْصَ، وَكَذَا أَرْضًا لِدَفْنِ مَيَّت ِحَتَّى يَبْلَى.

وَقِيلُ: ويُصِيرُ رَمِيمًا.

(١) تنبيه: قوله: (ولا رجوع لمعير حائط لخشب حتَّى يسقط فلا يردَّان). انتهى.

الصَّحيح من المذهب: أنه ليس له ردُّ الخشب مكانها إذا سقط، كما قطع به المصنّف.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرّر، والشّرح، وشـرح ابـن منجًّا، والرّعـايتين، والحـاوي الصُّغير، والنُّظم، والفائق، وغيرهم.

وقال الحارثيُّ: قاله المصنّف يعني به الشّيخ الموفّق، والقاضي وابن عقيل، في آخرين من الأصحاب.

وقال القاضي، والمصنّف يعني به صاحب المغني في الصُّلح له إعادته إلى َالحائط، قال: وهو الصَّحيح اللَّائق بالمذهب، لأنّ السَّــبب مستمرًا، فكان الاستحقاق مستمرًا. انتهى.

ولم يطُّلع المصنَّف على كلام الحارثيُّ أو لم يستحضره، فلذلك جزم بالحكم تبعًا لغيره، واللَّه أعلم.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يُخْرِجُ عِظَامَهُ وَيَأْخُذُ أَرْضَهُ، وَلا أَجْرَةَ فِي الكُلِّ، وَإِنْ أَصَارَهُ أَرْضَنَا لِـزَرْعِ لا يَقْصِـلُ وَيَـغُرُكُ حَتَّى يُخْصَدَ وَلِغَرْسِ أَوْ بِنَاءٍ وَشَرَطِ قَلْعِهِ عِنْدَ رُجُوعِهِ أَوْ فِي وَقْتِ قَلْعِهِ فِيهِ مَجَانًا، وإلاَّ فَــلِرَبُّ الآرْضِ أَخْــدُهُ بِقِيمَتِـهِ أَوْ قَلْعُـهُ، يُخْصَدَ وَلِغَرْسِ أَوْ بِنَاءٍ وَشَرَطِ قَلْعِهِ عِنْدَ رُجُوعِهِ أَوْ فِي وَقْتِ قِلْعِهِ فِيهِ مَجَانًا، وإلاَّ فَــلِرَبُّ الآرْضِ أَخْــدُهُ بِقِيمَتِـهِ أَوْ قَلْعُـهُ، وَيَضْمَنُ نَقْصَهُۥ خِلاَفًا لِلْحَلْوَانِيُّ فِيهِ، وَلا يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيْرَ تَسْوِيَةَ الحَفْر، قَالَهُ جَمَاعَةً.

وَفِي المُسْتُوعِبِ: إِلاَّ مَعَ شَرَطِ القَلْعِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: إِلاَّ مَعَ إطْلاَقِهِ، وَيَلْزَمُهُ بِشَرْطِهَا، وَمِثْلُهُ غَرْسُ مُشْـتَوٍ وَبِنَـاقُهُ لِفَسْـخِ بِعَيْبٍ أَوْ فَلَسَ، وَفِيهِ وَجْهُ: لا يَأْخِذُهُ وَلَا يَقْلَعُهُ.

وَقِيلُ: إِنَّ أَبَى الْمُفْلِسُ، والغُرَمَاءُ القَلْعَ وَمُشَارَكَتَهُ بِالنَّقْصِ أَوْ أَبَى دَفْعَ قِيمَتِهِ رَجَعَ أَيْضًا، والمَبِيـعُ بِعَفْ لهِ فَاسِــدٍ كَمُسْـتَعِيرٍ فقط (و ش).

ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُجَرَّدِ، والفُصُول، والمُغنِي فِي الشُّرُوطِ فِي الرَّهْن، لِتَصَمَّنِهِ إِذْنًا، وَصَاحِبُ المُحَرَّر، وَلا أُجْرَةَ.

ُونِي الْمُجَرَّدِ: لَوْ غَارَسَهُ عَلَى أَنَّ الآرْضَ، والغَرْسَ بَيْنَهُمَا فَلَهُ أَيْضًا تَبْقِيَتُهُ بالأُجْرَةِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْفَاسِدِ وَجُــةٌ كَغَصْسِبِ، لآنَّهُمْ ٱلْحَقُوهُ بِهِ فِي الصَّمَانِ، وفَاقًا لآبي يُوسُفِ وَمُحَمَّدٍ.

وَلاَ يُقَالُ لِرَبِّ الآرْضِ قَيمتُهَا فَقَطَ، (م هـ) وَمُسْتَأْجِرٌ كَمُسْتَعِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرُ جُمَاعَةٌ فِيهِ أَخْذُهُ بِقِيمَتِهِ.

زَادَ فِي التَّلْخِيصِ: كَمَا فِي عَارِيَّةٍ مُؤَقَّتَةٍ، وَلَمْ يُفَرِّقُواَ بَيْنَ كُون الْمُسْتَأْجِر وَقَفَ مَا بَنَاهُ أَوْ لا، مَسَعَ أَنْهُــمْ ذَكَـرُوا اسْتِثْجَارَ دَارٍ يَجْعَلُهَا مَسْجِدًا، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكُ بِالْأَجْرَةِ فَيَتَوَجُّهُ أَنْ لا يَبْطُلَ بِالوَّقُوفِ مُطَلَقًا، وَتَقَدَّمَ فِي الصَّلْحَ كَلامُهُ فِي الفُنُونِ.

وَهُوَ هُنَا أَوْلَى، وَقَالَ مَعْنَاهُ شَيْخُنَا، فَإِنَّهُ قَالَ فِيمَنْ اخْتَكُرَ أَرْضًا بَنَى فِيهَا مَسْجِدًا أَوْ بَنَى وَقُفَةً عَلَيْهِ: مَتَسَى فَرَغَتْ الْمُـدَّةُ وَانْهَدَمَ البِنَاءُ زَالَ حُكُمْ الوَقْفِ وَأَخَذُوا أَرْضَهُمْ فَانْتَفَعُوا بِهَا، وَمَا دَامَ البِنَاءُ قَافِمًا فِيهَا فِعَلَيْهِ أَجْرَةُ الِمِثْل، كَوَقْفِ عُلُوّ [رَبْع] أَوْ دَار مَسْجَدًا، فَإِنْ وَقْفَ عُلُوٌّ ذَلِكَ لا يُسْقِطُ حَقَّ مُلاَّكِ ٱلسُّفْل، كَذَا وَقُفُ البناء لا يُسْقِطُ حَقَّ مُسلاَّكِ الآرْض، وَإِنْ شَسَرَطَ فِي إِجَارَةٍ بَقَاءَ غُرْسٍ فَكَاطُلاقِهِ.

وَقِيلَ: تُبطُلُ.

وَلُوِ اكْتَرَى مُدَّةً لِزَرْعِ مَا يَتِمْ (١) فِيهَا، وَشَرَطَ قُلْعَهُ بَعْدَهَا صَحَّ، وَإِنْ شَرَطَ بَقَاءَهُ لِيُتِمَّ أَوْ سَكَتَ فَسَسَدَ، فَلِمِنْ زَرَعَ فَلَجْزَةُ

وَقِيلَ: يَصِحُ إِنْ سَكَتَ فَإِذَا تَمُّتْ، والزُّرْعُ بَاقٍ فَقِيلَ كَفَرَاخِهَا وَفِيهَا زَرْعٌ بَقَاؤُهُ بِتَفْرِيطٍ مُكْتِرٍ فَهُوَ كَغَاصِب، وَلِرَبِّهِ نَقُلُمهُ، وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ.

وَقِيلَ: كَمُبَقِّى بلا تَفْريطِهِ تَرَكَهُ بالأَجْرَةِ (م ١)(٢).

وَلَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ نِنِي إِجَارَةٍ، وَهُنَا قَالَ الآكثُرُ: لَهُ أَجْرَةٌ نِي زَرْعٍ مِنْ رُجُوعِهِ، فَخَرَّجَهُ بَعْضُهُمْ فِي غَرْسٍ وَبِنَامٍ

(١) تنبيه: قوله: (وإن اكترى مدَّة لزرع ما يتمُّ).

قال شيخنا كذا في النُّسخ، والذي يظهر: أنَّه ما لا يتمُّ، بزيادةٍ؛ (لا) بعد: (ما) بدليل قوله وإنَّ شرط بقاءه ليتمُّ، ويحتمل أن يكــون

و(ما): نافيةٌ، وقوله: (تركه بالأجرة) هنا نقصٌ، وتقديره -والله أعلم-: (يلزم تركه) (فيلزم) هو النَّقص.

(٢) (مسألة – 1): قوله: (وإن اكترى ملَّةً لزرع ما يتمُّ فيها وشرط قلعه بعدها صحَّ، وإنَّ شرط بقاءه ليتمُّ أو سسكت فسنَّد، فبإن زرع فأجرة مثله، وقيل: يصحُّ إن سكت، فإذا تمَّت، والزَّرع باق فقيل: كفراغها وفيها زرعٌ بقاؤه بتفريط مكـتر فهمو كغـاصـب، ولربُّـه نقله، وذكر القاضي أنَّه يلزمه، وقيل: كمبقَّى بلا تفريطه تركه بالأجرة). انتهى.

وهذان القولان على القول بالصَّحَّة فيما إذا سكت، وأطلقهما في المغني، والشَّرح.

أحدهما: حكمه حكم الزُّرع المبقى بتفريط المستأجر، قدَّمه في الرِّعاية الكبرى فقال: فإذا فرغت المدَّة، والزَّرع بــاق فهــو كمفــرَّط، وقيل: لا. انتهى.

قلت: وما قدُّمه هو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: هو كالمبقى بلا تفريط، فيترك بالأجرة.

وَقِيلُ: وغيرهما.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ فِي مَسْأَلَةِ السُّفِينَةِ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ يُوسَّفُ الجَوْزِيُّ فِيمَا سِوَى أَرْضٍ لِللَّغْنِ، وَلِرَبِّ الآرْضِ التَّصَرُّفُ بِمَا لا يَضُرُّهُمَا، وَلِرَبُهَا دُخُولُهَا لِمَصْلَحَتِهَا خَاصَةً، وَأَيْهُمَا طَلَبَ البَيْعَ فَفِي إِجْبَارِ الآخَر مَعَهُ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَلَوْ حَمَلَ مَنْيَلٌ بَلْرًا فَنَبَتَ فَلِرَبُّ الآرْضِ أُجَرَّةُ مِثْلِهِ، فِي الآصَحَ، وَحَمَلَةُ خَوْسًا كَغَرْسِ شَنييعٍ.

وَقِيلُ: فِيهِ.

وَقِيلُ: وَفِي زُرْعٍ كُغُاصِبٍ.

هَصل

العَارِيَّةُ المَقْبُوضَةُ مَضْمُونَةً، نُصٌّ عَلَيْهِ لآنَ النَّفْعَ غَيْرُ مُسْتَحَقٌّ.

بِخِلاَف ِ عَبْدٍ مُوصِّى بِنَفْعِهِ، وَقَاسَهَا جَمَاعَةٌ عَلَى المَّثْبُوضِ عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ، فَدَلُّ عَلَى رِوَايَةٍ مُخَرَّجَةٍ، وَهُوَ مُتَّجَةً. وَذَكَرَ الحَارِثِيُّ خِلافًا: لا يَضْمَنُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْ بَعْض أَصْحَابِنَا.

وَاخْتَارُهُ صَاحِبُ الْهَدْي فِيهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ شَرَطَهُ، أَخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَشْرِطْ نَفْيَهُ جَزَمَ بِهِ فِي النَّبُصُورَةِ بِقِيمَتِهَا يَـوْمَ النَّلَفِ، وَلا يُضْمَنُ وَقَفَّ بِـلا تَفْرِيـط، فِي ظَـاهِ كَلابِهِ وَأَصْحَابِه، وَإِنْ تَلِفَتْ أَوْ جُزُوهَا بِأَيْقَاعِ بِمَعْرُوفُو أَوْ الوَلَهِ أَوْ الزَيّادَةِ لَمْ يَضْمَنْ فِي الآصَيّع، وَفِي وَلَـدِ مُوَجَّرَةٍ وَدِيمَةِ الوَجْهَانَ، ويُصَلَّقُ فِي عَدَم تَعَلَّيهِ، وَلا يَضْمَنُ وَافِضٌ وَوَكِيلٌ؛ لأنَّه غَيْرُ مُسْتَعِيرٍ، ويَسْتَوْفِي المَنْفَعَةَ كَمُسْنَأْجِرٍ، وَلَيْسَ لَـهُ أَنْ يَتَغَعَ إِلاَ بَمَنْفَعَةِ مَمْهُودَةٍ، وَيُؤَجِّرُ بإذْن.

وَقِيلَ: وَبِدُونِهِ إِنْ عَيْنَ مُدَّةً، وَلَا يَضْمَنُ مُسْتَأْجِرٌ مِنْهُ، فِي الْأَصْحُ، والْأَجْرَةُ لِرَبَّهَا.

وَقِيلَ: لَهُ، وَفِي جَوَازِ إِعَارَةِ الْمُسْتَعِيرِ وَجْهَانِ أَصْلُهُمَا هَلْ هِيَ هِبَةُ مُنْفَعَةِ أَوْ إِبَاحَةٍ؟ (م ٣)(٢).

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ولربّ الأرض التّصرّف بما لا يضرّهما، ولربّها دخولها لمصلحتها خاصّة، وأيّهما طلب البيع ففي إجبار الآخر معه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والفائق.

أحلهما: يجبر، جزم به في الوجيز وغيره.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير أجبر، في أصحَّ الوجهين. والوجه الثَّاني: لا يجبر، صحَّحه في تصحيح المحرَّر، والنَّظم وتجريد العناية.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وفي جواز إعارة المستعير وجهان، أصلهما هل هي هبة منفعةٍ أو إباحةٍ). انتهى.

فنتكلُّم أوَّلا على أصل الوجهين وبه يعرف الصُّحيح منهما في جواز إعارة المستعير وعدمه.

فنقول: نفس الإعارة هل هي هبة منفعةِ أو إباحة منفعةٍ، فيه وجهان، وأطلقهما النَّاظم.

أحدهما: هي إباحة منفعةٍ، وهو الصَّحيح، اختاره ابن عقيلٍ، وابن حمدان في الرَّعاية الصُّغرى، وابن عبدوسِ في تذكرته.

قال الحارثيُّ: وهو أمسُّ بالمذهب، واختاره غير واحدٍ. انتهى.

وجزم به في المغني، والتُّلخيص، والشُّرح، والفائق، وغيرهم.

وقدُّمه في المستوعب، والرُّعاية الكبرى.

والوجه الثّاني: هي هبة منفعةٍ، جزم به في الهداية، والحلاصـة، والكـافي، والمقنـع، والهـادي، والمذهـب الأحمـد، والوجـيز وإدراك الغاية، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الْصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

قال الحارثيُّ: ويدخل على هذا الوجه الوصيَّة بالمنفعة، وليس بإعارةٍ، وقال: الفرق بين القولين أنَّ الهبة تملك يستفيد بـــه التُّصــُوْف في الشَّيء، كما يستفيده فيه بعقد المعاوضة، والإباحة رفع الحرج من تناول ما ليس مملوكًا له، فالتَّناول مستندَّ إلى الإباحــة، وفي الأوَّل=

(ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الضروع - كتاب الشركة

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِمَا تَعْلِيقُهَا بِشَرْطٍ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: يَصِيحُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي مَا ذَلُّ عَلَى الرَّضَى مِنْ قَوْل أَوْ فِعْلٍ، فَلَوْ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ أَرَدْت مَنْ يُعِيرُنِي كَذَا فَأَعْطَاهُ كَفَى.؛ لأنّه إبَاحَةٌ لا عَقْدٌ، وَسَهْمُ فَرَس لِغَزُو لَهُ كَحَبيس وَمُسْتَأْجُر.

وَعَنْهُ: لِمَالِكِهِ، وَسَهُمْ فَرَسٍ مَغْصُوبٍ كَصَيْلِهٌ جَارِحٍ وَيُغْطَى نَفَقَةَ الحَبِيسِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَمَنْ قَالَ: مَا أَرْكَبُهَا إِلاَّ بِأَجْرَةٍ قَالَ رَبُّهَا مَا آخُذُ لَهَا ۖ أُجْرَةً وَلا عَقْدَ بَيْنَهُمَا فَعَارِيْــةٌ، وَلَـوْ أَرْكَـبَ دَائِتُـهُ مُنْقَطِمًا لِلَّـهِ لَـمْ يَصْمَنْ، وَفِيهِ وَجْةً، وَكَذَا رَدِيفَ".

وَقِيلَ: يَضْمَنُ نِصْفَ القِيمَةِ.

يُقَالُ رَدِفْته بِكَسْرِ الدَّالِ أَرْدَفُهُ بِفَتْحِهَا إِذَا رَكِبْت خَلْفَهُ، وَأَرْدَفْتُهُ أَنَا، وَأَصْلُهُ مِنْ رَكُوبِهِ عَلَى الرَّدْف، وَهُوَ العَجُزُ، ويُقَالُ رذف بكسر الرَّاء وَسُكُونَ الدَّالِ وَرَدِيف.

وَلَّوْ سَلَّمَ شَرَيكُ شَرَيكُهُ الدَّابَّةَ فَتَلِفَتْ بلا تَفْريطٍ وَلا تَعَدُّ، بأنْ سَاقَهَا فَوْقَ العَادَةِ وَنَحْوَهُ، لَمْ يَضْمَنْ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَتَوَجُهُ كُمَّارِيَّةٍ إِنْ كَانَ عَارِيَّةً، وإلاَّ لَمْ يَصْمُمَنَ وَإِنْ رَدُّهَا إِلَى مَنْ عُرِفَ بقَبْضِهَا عَادَةً كَزَوْجَةٍ أَوْ سَائِس خِلافًا لِلْحَلْوَانِيِّ فِيهِ بَرِئَ، وإلاَّ فَلا، كَإَصْطَبْل مَالِكِهَا وَعُلامِهِ، وَخَالَفَ فِيهِ صَاحِبُ الرُّعَايَةِ.

وَظَاهِرُ تَقْدِيْمِ الْمُسْتَوْعِبِ يَبْرَأُ بِرَبُّهَا وَوَكِيلِهِ فَقَطْ.

وَإِذَا قَالَ: أَعَرُّتنِي، أَوْ أَجَرْتنِي، قَالَ: بَلْ غُصَبْتني، أَوْ قَالَ: أَعَرْتُك، قَالَ: آجَرَتْنِي، والبَهيمَةُ تَالِفَةً، أَوْ اخْتَلَفَا فِسي رَدُّمَا قُبلَ قَرْل المَالِكِ، وَكَذَا: أَعْرَتْنِي، قَالَ: أَوْدَعْتُك، صُدُّقَ المَالِك، فَيَصْمَنُ مَا انْتَفَعَ، وَلَوْ قَالَ: آجَرْتُسك، قَالَ: أَعْرَتنِي عَقِيبَ الْعَقْدِ، قَبِلَ قَوْلِ القَابِضِ، فَلا يَغْرَمُ القِيمَةَ، وَبَعْدَ مُضِيَّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ يُقْبَلُ قَوْلُ المَالِك، فِي الْآصَحَ فِي مَاضِيهَا، وَلَـهُ أَجْرَةُ المُثَارِ.

وَقِيلَ: الْمُسَمِّي.

وَيَيلَ: اقَلَّهُمَا، وَكَذَا لَوْ ادْعَى انَّهُ زَرْعِ عَارِيَّةً وَقَالَ رَبُّهَا إِجَارَةً ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَكَذَا فِي الْأَجْرَةِ: أَعَرْتَنِي أَوْ آجَرْتَنِي، قَــالَ: غَصَبْتِنِي، وَقِيلَ: إِنْ قَالَ: أُودَعْتَنِي، قَالَ: غَصَبْتَنِي، فَوَجْهَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

=مستندٌ إلى الملك.

وقال في تعليل الوجه الأوّل: فإنّ المنفعة لمو ملكت بمجرّد الإعمارة لا استقلّ المستعير بالإجمارة، والإعمارة، كمما في الشّفعة، والمملوكة بعقد الإجارة. انتهى.

إذا علمت ذلك فمن قال: هي إباحة منفعة، لم يجوّز له الإعارة، وهذا هو الصّحيح كما تقدّم، ومن قال: هي هبة منفعة، أجاز للمستعير أن يعير، والله أعلم.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب عدم جواز إعارتها على كلا الوجهين، ففي الهداية، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والمذهب الأحمد، وإدراك الغاية، وشرح ابن رزين، وغيرهم: أنّها هبة منفعة، وقالوا: ليس له أن يعير، وهمو الصّواب، ولا يمتنع هبة شيء مخصوص وعدم التّصرُف فيه.

وصحَّع في النَّظم عدم الجواز أيضًا مع إطلاقه الخلاف في كونها هبة منفعةٍ أو إباحة منفعةٍ، ولكنَّ ظاهر كلامه في المغني، والشَّسرح الجواز على القول بأنَّها هبة منفعةٍ، وتابعها المصنّف على ذلك.

وقال الحارثيُّ: أصل هذا ما قدَّمنا من أنَّ الإعارة إباحة منفعةٍ، وقال عن الوجه النَّاني: يتفرُّع على رواية اللَّزوم في العاريَّة المؤقَّتة. -.

قلت: قطع في القاعدة السَّابعة والثَّمانين بجواز إعارة العين المعارة المؤتَّنة إذا قيل بلزومها وملك المنفعة فيها. انتهى.

فتلخُّص: أنَّ المصنّف تابع الشّيخ في المغني على هذا البناء، وأنَّ ظاهر كلام أكثر الأصحــاب منعــوا مــن الإعــارة ولم يبنــوا، وهــو الصّواب.

فهذه ثلاث مسائل قد صحَّحت.

باب الوديعة

وَهِيَ وَكَالَةٌ فِي الحِفْظِ، فَيَعْتَبُرُ أَرْكَانُهَا، وَيَنْفَسِخُ بِمَوْنتُو وَجُنُونَ وَعَزَلِ، كَوَكَالَةٍ، وَيَلْزَمُهُ حِفْظَهَا فِي حِسْرُزَ مِثْلِهَا عُرْفًا، كَسَرِقَةٍ، وَإِنْ عَيَّنُهُ رَبُّهَا فَأَخْرَزَهَا بِمِثْلِهِ أَوْ فَوْقَهُ بِلا حَاجَةٍ كَالبَسِ الْحَاتَمَ فِي خِنْصَرٍ فَلَبِسْهُ فِي بِنْصِرٍ لا عَكْسِهِ لَمْ يَضْمُنْ.

وَقِيلُ: بَلَى، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي النَّبْصِيرَةِ.

وَقِيلَ: بِمِثْلِهِ كَدُونِهِ.

وَقِيلَ: فِيهِ: إِنْ رَدُّهُ إِلَيْهِ فَلا، وَإِنْ نَهَاهُ عَنْ إِخْرَاجِهَا لَزِمَهُ إِخْرَاجُهَا عِنْدَ الْخَوْف، وَيَخْرُمُ لِغَيْرِه، فِي الْآصَـحُ فِيهِمَا، وَإِنْ قَالَ: لا تُخْرِجُهَا وَإِنْ خِفْت عَلَيْهَا لَمْ يَصْمَنْ.

وَقِيلَ: إِنْ وَافَقَهُ أَوْ خَالَفَهُ ضِمَونَ ۚ كَإِخْرَاجِهَا لِغَيْرِ خَوْفٍ، وَإِنْ تَرَكَ عَلَفَ الدَّابَّةِ ضَمِنَ.

وَقِيلَ: لا كَلا تَعْلِفْهَا، وَإِنْ حُرُّمَ، وَإِنْ أَمَرَهُ بِهِ لَوْمَهُ.

وَقِيلَ: بِقَبُولِهِ، وَيُغْتَبَرُ حَاكِمٌ.

وَفِي الْمُتَخَبِ: لا.

وَإِنْ عَيْنَ جَنِيَّهُ ضَمِنَ فِي كُمِّهِ وَيَدِهِ، لا عَكْسِهِ، وَإِنْ عَيْنَ كُمُّهُ فَفِي يَدِهِ أَوْ عَيْنَ يَدَهُ فَفِي كَمَّهِ وَجْهَانِ (م ١، ٢)''. وَإِنْ جَاءَهُ بالسُّوق وَأَمْرَهُ بِحِفْظِهَا بَيْتِهِ فَتَرَكَهَا عِنْلَهُ إِلَى مُضِيَّةٍ لِمَنْزِلِهِ ضَمونَ

وَقَيلَ: لا، وَهُوَ أَظَهَرُ، وَمَنَّى أَطْلَقَ، فَتَركَهَا بَجَيْبِهِ أَوْ يَدِو، أَوْ شَدُّهَا ۚ فِي كُمُّهِ أَوْ عَضُدِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ جَانِبِ الجَيْبِ أَوْ تَوَكَ فِي كُمُّهِ فَقِيلًا بَلا شَدًّ، أَوْ تَوَكَهَا فِي وَسَطِهِ وَحَرُّزُ عَلَيْهِ سَرَاويلَ، لَمْ يَضْمَنْ.

وضمَّنَهُ فِي الفُصُول فِي جَيْبٍ وَكُمَّ، عَلَى رَوَايَةً أَنَّ الطُّرَّارَ لا يَقْطَعُ وَذَكَرَ إِنْ تَرَكَـهُ فِي رَأْسِهِ وَخَرَزَهُ فِي عِمَامَتِـهِ أَوْ تَحْتَ قَلْنُسُوَتِهِ احْتَمَلَ أَنَّهُ حِرْزٌ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَخْفَظُ مَالَهُ أَوْ مَالَ رَبُّهَا عَادَةً، كَزَوْجَةٍ وَخَادِم.

وَفِي الرُّوْضَةِ: وَوَلَٰذٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ يَصْمَنْ، فِي المَنْصُوصِ، كَوْكِيلِ رَبُّهَا.

وَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا لِضَرُورَةٍ أَوْ لا وَلَمْ يُنْهُ عَنْهُ وَلا خَوْفَ.

وَفِي الْمُبْهِجِ، والْمُوجَزِ: والغَالِبُ السَّلامَةُ، زَادَ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، والانْتِصَارِ: كَأْبٍ وَوَصِيٍّ فَلَهُ السَّفَرُ بِهَا، نُصُّ عَلَيْهِ، لا لِمُسْتَأْجِرٍ لِحِفْظِ شَيْءٍ سَنَةً لِمِلْكِهِ، مَنَافِعَهُ، وَلَهُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ، قَالَهُ القَاضِي، وَيَتَوَجَّهُ كَنَظَاثِرِهِ.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): لو قال: اتركها في كمُّك فتركها في يده فتلفت فهل يضمن أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والشَّرح، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصَّغير، والفائق، وغيرهم.

أجدهما: لا يضمن.

قال الحارثيُّ: وهو الأظهر عند القاضي وابن عقيلٍ.

والوجه الثَّاني: يضمن، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

وقدَّمه في الكافي.

قَالَ الحَارِثُيُّ: واليه ميل المصنَّف في كتابيه، يعني به: الشَّيخ في المغني، والكافي.

وقدَّمه في إدراك الغاية.

(المسألة الثَّانية - ٧): عكسها ما لو قال اتركها في يدك فِتركها في كمُّه، وحكمها حكم الَّتي قبلها، خلافًا ومذهبًا.

قلت: الصُّواب أنَّ اليد أحرز من الكمَّ في المسألتين، واللَّه أعلم.

وقال القاضي: اليد أحرز عند المغالبة، والكمُّ أحرز عند عدم المغالبة، فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدَّها في كمَّه في غير حال المغالبة فلا ضمان عليه، وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

(ر): روایتـــان

⁽١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن عبَّن كمَّه ففي يده أو عبَّن يده ففي كمَّه وجهان). انتهى.

وَقِيلَ: مَعَ غِيبَةِ رَبُّهَا أَوْ وَكِيلِهِ إِنْ كَانَ أَحْرَزُ، وَإِنْ اسْتَوَيَّا فَوَجْهَانَ (م ٣)(١).

وَيَلْزَمُهُ مُوْنَتُهُ، وَفِي مُؤْنَةِ رَدٍّ مِنْ بَعْدِ خِلاْفُ فِيَ الانْتِصَارِ (م ٤)^١١.

وَإِنْ لَمْ يُسَافِرْ بِهَا أَوْ حَضَرَتُهُ الوَفَاةُ سَلَّمَهَا أَحَدَهُمَا ثُمُّ خَاكِمًا، وَفِي لُزُومِهِ قَبُولَهَا وَقَبُـولَ مَغْصُوبٍ وَدَيْـنِ غَـافِبٍ

وَقَيْلَ: أَوْ لِثِقَةٍ، وَذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ رِوَايَةً، كَتَعَلَّر حَاكِم، فِي الآصَحِّ. وَفِي النَّوَادِرِ أَطْلَقَ أَحْمَدُ الإِيدَاعَ عِنْدَ غَيْرِهِ لِخَوْفِهِ عَلَيْهَا، وَحَمَلَهُ القَاضِي عَلَى المُقِيمِ لا المُسَافِرِ، وَإِنْ أَوْدَعَهَا، بِلا عُذْرٍ صَمِنَهَا وَقَرَارُهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَلِمَ الثَّانِي فَعَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا يَضْمُنُ النَّانِي إِنْ جَهِلَ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، كَمُرْتَهِنِ، نِي وَجْهِ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيَجُ رِوَايَةِ مِنْ تَوْكِيلِ الوَكِيلَ. لَـهُ الإِيدَاعُ بِـلا عُـذْرٍ، فَـإِنْ دَفَنَهَـا بِمَكَـانٍ وَأَعْلَـمَ سَـاكِنَهُ فَكَايِدَاعِهِ، وإلا ضَمِنَ.

وَإِنْ تَعَدِّي فِيهَا بِانْتِفَاعِهِ أَوْ أَخِذَهَا لا لإصلاحِهَا كَنَفَقَةِ أَوْ شَهْوَةِ رُؤْيَتِهَا ثُمَّ رَدُّهَا وَفِيهِمَا وَجُهُ أَوْ كَسْرِ خَتْمِهَا أَوْ حَلَّهِ.

وَيْنِي الثَّلاَثَةِ رَوَايَةٌ أَوْ جَحَدَهَا ثُمُّ أَقَرُّ، أَوْ مَنَعَهَا بَعْدَ طَلَبِ طَالِبَهَا شَرْعًا، والنُّمَكُن وَلَوْ كَانَ مُسْتِأْجِرًا لَهَا، وَفِي أَجْرَةِ مَـا مَضَى خِلافٌ فِي الانْتِصَار، ضَمَونَ وَكَلَا إِنْ خَلَطُهَا بِغَيْرٍ مُتَمَيِّزٌ وَإِنْ تَمَيُّزُ فَلا، عَلَى الأَصَحِّ.

وَظَاهِرُ نَقْلُ البَغُويِّ: وَإِنْ لَمْ يَتَمَيُّزْ، وَلَمْ يَتَأُوُّلُهُ فِي النَّوَادِرَ، وَذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ، ظَاهِرُ كَلامَ الجِرَقِيِّ.

وجزم به فِي المَنْثُور عَنَّ أَحْمَدَ، قَالَ: لأَنَّهُ خَلَطَهُ بِمَالِهِ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُبْهِجِ فِي الوَكِيلِ، كَوَدِيعَتِهِ، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْن (م ٦)^(٤).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن أراد سفرًا، فله السَّفر بها، نصُّ عليه، وله ما أنفق بنيَّة الرُّجوع.

وقيل: مع غيبة ربُّها أو وكيله إن كان أحرز، وإن استويا فوجهان). انتهى.

واطلقهما في التَّلخيص، والرَّعايتين، والنُّظم وشرح الحارثيّ، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أجدهما: لا يحملها معه، فإن فعل ضمن، وهو ظاهر النُّصُّ، وظاهر كلام كثير من الأصحاب، وهو الصُّواب.

قال في المبهج: لا يسافر بها إلاَّ إذا كان الغالب السَّلامة. انتهى.

فظاهره: أنَّه لا يسافر بها مع استواء الأمرين.

والوجه الثَّاني: له السُّفر بها.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (ويلزمه مؤنته، وفي مؤنة ردٌّ من بعد خلافٌ في الانتصار). انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب اللَّزوم، لأنَّهم لم يفرِّقوا بين القريب، والبعيد، بل أطلقوا، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنّف.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وفي لزومه أي الحاكم قبولها وقبول مغصوبٍ ودين غائبٍ وجهان، وكذا مالٌ ضائعٌ). انتهى.

ذكر أربع مسائل يشبه بعضهنَّ بعضًا حكمهنَّ واحدَّ.

وأطلق الوجهين في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يلزمه، وهو الصّحيح.

قال في التَّلخيص: الأصحُ اللُّزوم في قبول الوديعة، والمغصوب، والدِّين، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، وهو ضعيفٌ، اللُّهمَّ إلاَّ أن يكون هذا المال في يد ثقةٍ قادر فإنَّه يضعّف اللَّزوم الحاكم، واللَّه أعلم.

(٤) (مسألة – ٦): قوله: (وكذا إن خلطها بغير متميّز يعني أنّه يضمن بتعدّيه بخلطهــا بغـير متمـيّز وإن تمـيّز فــلا، عـلـى الأصــحّ، وظاهر نقل البغويّ: وإن لم يتميّز، ولم يتأوَّله في النّوادر، وذكره الحلوانيُّ ظاهر كلام الحرقيّ.

وجزم به في المنثور عن أحمد.

وجزم به في المبهج في الوكيل، كوديعته في أحد الوجهين). انتهى.

يعني: إذا دعى في الوديعة بالخلط، والظاهر: أنه اراد بقوله: كوديعته في أحد الوجهين إذا خلط وديعـة شـخص بوديعتـه الأخـرى خلطًا لا يتميز، هل يضمن أم لا؟ أطلق الوجهين.

الفسروع - كتاب الشركة

وَإِنْ لَمْ يَدْرِ أَيُّهُمَا ضَاعَ ضَمِنَ، نَقَلَهُ البَغُويِّ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَإِنْ أَخَذَ دِرْهُمًا ثُمُّ رَدُّهُ ضَمِنَهُ، فِي الْآصَحُ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ، وَكَذَا إِنْ رَدُّ بَدَلَهُ مُتَمَيِّزًا.

فِي التَّرْغِيبِ (م ٧)^(١).

وَإِنْ خُرَقَ فَوْقَ الْمُسْدُودِ فَأَرْشُ الكِيسِ.

وَإِنْ قَالَ اسْتَخْدِمْهُ فَفَعَلَ صَارَ عَارِيَّةً، وَإِنْ ادَّعَى إِذْنَهُ فِي دَفْعِهَا لِفُلانِ وَأَنَّهُ دَفَعَ قَبْسُلُ، فِـي المَنْصُـوصِ، خِلَافًـا لِلأَئِسَّةِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرُّر، وَقَالَ: وَافَقُوا إِنَّ أَقَرُّ بِإِذْنِهِ.

وَقِيلَ: ذَٰلِكَ كَوَّكَالَةٌ بِقَضَاءٌ دَيْنٍ، وَلا يَّلْزَّمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْمَالِكِ غَيْرُ اليَمِينِ مَا لَمْ يُقِرَّ بالقَبْضِ. وَذَكَرَ الآرَجِيُّ إِنِ ادْعَى الرَّدُّ إِلَى رَسُولِ مُوكَّلٍ وَمُودِعٍ فَٱنْكَرَ المُوكِّلُ ضَمِنَ، لِتَعْلِيقِ الدَّفْعِ بِثَالِثِ، وَيُحْتَمَلُ: لا، وَإِنْ أَقَرَّ وَقَالَ قَصَّرْت لِتَرْكِ الْإِشْهَادِ، احْتَمَلَ وَجْهَيْن⁽

وَاتُّفَقَ ۖ الآَصَٰحَابُ ۚ لَوْ وَكُلَّهُ بِقَضَاءٍ ۚ دَيْنِهِ فَقَصَاهُ فِي غَيْبَتِهِ وَتَركَ الإِشْهَادَ ضَمِنَ، لآنٌ مَبْنَى الدَّيْنِ عَلَى الضَّمَانِ، وَيَخْتَمِــلُ إِنْ أَمْكَنَهُ الْإِشْهَادُ فَتَرَكَهُ ضَيِنَ، كَذَا قَالَ.

وَلَوْ قَالَ: لَمْ تُودِعنِي ثُمُّ ثَبَّتَ لَمْ يُقْبُلُ دَعْوَى رَدًّ وَتَلَفِ، فَإِنْ أَقَامَ بَيَّنَةً بِهِمَا مُتَقَدِّمًا جُحُودُهُ لَمْ تُسْمَعْ، فِي المَنْصُــوصِ، وَبَعْدَهُ تُسْمَعُ بِرَدً، والآصَحُ وَبِتَلَفِ، وَيُقْبُلُ قَوْلُهُ فِيهِمَا فِي: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ.

قال في الرَّعاية: وإن خلط إحدى وديعتي زيدٍ بالأخرى بلا إذنه وتعذَّر التَّمييز احتمل وجهين. انتهى.

وقال بعد ذلك.

قلت: وإن أودعه كيسين فخلطهما بلا إذن ضمن. انتهى.

وظاهر كلامه في المغنى، والشَّرح أن يضمنهما، فإنَّهما قالا: إذا خلط الوديعة بما لا يتميَّز من ماله أو مال غيره ضمنهما، وقـالا لمَّـا نصرا هذا القول: ولنا أنَّه خلطها بماله خلطًا لا يتميَّز، فوجب ضمانها. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث قالوا: إذا خلطها بماله على وجهٍ لا يتميَّز ضمنها.

والوجه الثَّاني: لا يضمنها، وقد ذكر الأصحاب في تعليل ما إذا خلطها بماله على وجهٍ لا يتميُّز: ولأنَّ إذا خلطهـا بمـا لا يتميُّز، فقد فوَّت على نفسه إمكان ردِّها، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وفيه وجة: يضمن بنيَّة التَّعدُّي كملتقط، في أحد الوجهين في التَّرغيب). انتهى.

وكذا قال في التلخيص.

أحدهما: لا يضمن اللُّقطة بنيَّة التَّعدِّي فيها، كما لا يضمن الوديعة بذلك.

قال الحارثيُّ: وهو اختيار المصنِّف، يعني صاحب المقنع.

قلت: وهو الصواب.

قال الحارثيُّ: وهو الصُّحيح. انتهى.

والوجه الثَّاني: يضمن.

قال في التَّلخيص: وهو الأشبه بقول اصحابنا في التَّضمين بمجرَّد اعتقاد الكتمان، ويخالف المودع فإنَّه مسلَّطٌ من جهة الملك.

قال في الرِّعاية الكبرى: فإن نوى الملتقط اختزاله أو تملُّكه في الحال أو كتمه ضمنه ولم يملكه، وإن عرفه بعد، وفيه احتمالٌ. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن أقرُّ وقال قصُّرت لترك الإشهاد احتمل وجهين). انتهى.

هذا من تتمَّة كلام الأزجيُّ وليس من الخلاف المطلق؛ لأنَّه قد قدُّم حكمها، واللَّه أعلم.

الفسروع - كتاب الشركة

```
وَلَوْ قَالَ: لَكَ وَدِيعَةً، ثُمُّ ادْعَى ظَنَّ البَقَاء، ثُمَّ عَلِمَ تَلَفَهَا، أو ادْعَى الرَّدُّ إِلَى رَبُّهَا فَٱنْكَرَهُ وَرَثَتُهُ فَوَجْهَانِ (م ٨، ٩)(١).
وَدَعْوَاهُ الرَّدُّ إِلْيُهِمْ أَوْ دَعْوَى وَرَثَتِهِ الرَّدُّ إِلَى رَبُّهَا تُقْبَلُ بَبِيَّنَةِ.
```

وَلُوْ تُلِفَتْ عِنْدَ وَرَثَتِهِ بَعْدَ إِمْكَانَ رَدِّهَا فَقِيلَ بَعَدَم الضَّمَّان.

وقطع به فِي المُحَرَّر إنْ جَهلَهَا رَبُّهَا (م ١٠)^(آ).

وَيَعْمَلُ بِخَطُّ أَبِيهِ عَلَى كِيسَ لِفُلانٍ، فِي الْأَصَحُّ، كَخَطُّهِ بِدَيْنِ لَهُ، فَيَحْلِفُ '[اً.

(١) (مسألة - ٨ - ٩): (ولو قال لك وديعةٌ ثمَّ ادَّعى ظنَّ البقاء ثمَّ علم تلفها أو ادَّعى الرُّدَّ إلى ربِّهـــا فــانكره ورثتــه فوجهــان).

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - A): لو قال لك وديعة ثمَّ ادَّعى ظنَّ البقاء ثمَّ علم تلفها فهل يقبل قوله أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام الرِّعاية الصُّعرى.

أحدهما: يقبل قوله، احتاره القاضي.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يقبل قوله، قدُّمه في المغنى عند قول الخرقيِّ.

وإن قال: له عندي عشرة دراهم ثمُّ قال وديعةً، وهو ظاهر ما جزم به ابن رزين.

وقدُّمه الشَّارح، ذكره في باب ما إذا وصل بإقراره ما يغيُّره.

قلت: ويحتمل الرُّجوع إلى حال المودع، والرُّجوع إلى القرائن.

(المسألة الثَّانية – ٩): لو ادَّعى الرَّدُّ إلى ربِّها فانكر الورثة فهل يقبل قوله أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يقبل قوله.

قلت: وهو الصُّواب، وقد قبلنا قوله في الرُّدُّ في حياة صاحبها فكذا بعد موته.

والوجه الثَّاني: لا يقبل إلاَّ ببيَّنةٍ، جزم به في الرَّعاية الكبرى، ويحتمل أيضًا الرُّجوع إلى حال المودع.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (ولو تلفت عند ورثته بعد إمكان ردّها فقيل بعدم الضّمان وقطع به في الحرّر إن جهلها ربّها). انتهى.
 وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: يضمن مطلقًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم وشرح الحارثي.

قال في القاعدة الثَّالثة والأربعين: والمشهور الضُّمان.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في التُّلخيص وقال: ذكره أكثر أصحابنا.

وقدُّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: لا يضمنها.

قال الحارثيُّ: لا أعلم أحدًا ذكره إلاَّ المصنَّف، يعني به الشيخ.

قلت: قد أشار إليه في التُّلخيص وغيره.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرَّعاية الكبرى، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

وقيل: يضمنها إن لم يعلم بها صاحبها، جزم به في الحرَّر، وتذكرة ابن عبدوس قال في الرَّعاية الصُّغرى: وهو أولى.

تنبيه: ظهر من نقل ما تقدّم في هذه المسألة أنْ في إطلاق المصنّف الخلاف نظراً، لكون الأصحاب على الضّمان مطلقًا، أو مع جهل ربّها، والقول بعدم الضّمان مطلقًا لا نعلم أحدًا اختاره ويقوّي ذلك قول الحارثيّ المتقدّم، فما حصل اختسلافٌ في التّرجيح بين الأصحاب في المسألة، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (كخطّه بدين له فيحلف).

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح في أقسام المشهود به، وغيرهما: يجوز أن يحلف على ما لا يجوز الشَّهادة به، مثل أن يجد بخطِّه دينًا =

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَفِي عَكْسِهِ وَجْهَان (م ١١)^(١).

وَأُسْتَاذُ الدَّارِ، والكَاتِبِ وَدَفْتَرُهُ وَنَحْوُهُمَا وُكَلاءُ كَالآمِيرِ فِي هَذَا، وَإِنِ اسْتَعْمَلَ كَاتِبًا خَائِنَا أَوْ عَاجِزًا أَثِمَ بِمَا أَذْهَبَ مِنْ حُقُوق النَّاس، لِتَفْرِيطِهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الْمُودِعِينَ نَصِيبَهُ مِنْ مَكِيلِ أَوْ مَوْزُون يَنْقَسِمُ وَهُوَ مَعْنَى قَــوْل بَعْضِهــمْ: لا يَنْقُـصُ بِتَغْرِقَـةٍ لَزِمَـهُ دَفْعُـهُ، وَحَرَّمَهُ القَاضِي إلاَّ بإذْنِهِ أَوْ إذْن حَاكِم، وَفَرَضَ فِي التَّبْصُرَةِ الْمُسْأَلَةَ فِي عَيْن يُمكِنُ قِسْمَتُهَا.

وَيَلْزَمُ الْمُسْتَوْدِعَ مُطَالَبَةُ غَاصِبِهَا.

وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ، وَمِثْلُهُ مُرْتَهِنَّ وَمُسْتَأْجِرٌ وَمُضَارِبٌ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ فِيهِ مَعَ حُضُورَ رَبِّ المَالَ: لا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ سُلَّمَ وَدِيعَةٌ كُرْهَا لَمْ يَضْمَنْ.

وَإِنْ صَادَرَهُ سُلْطَانَ لَمْ يَضَمَّنَ، قَالَهُ أَبُو الخَطَّابِ، وَضَمَّنَهُ أَبُو الوَقَاءِ إِنْ فَرُّطَ، وَإِنْ أَخَذَهَا مِنْهُ قَهْرًا لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ، وَعِنْدَ أَبِي الوَقَاء إِنْ ظَنَّ أَخَذَهَا مِنْهُ بِإِقْرَارِهِ كَانَ دَالاً وَيَضْمَنُ.

وَفِي الخِلافِ والانْتِصَار: يَصْمَنُ المَالَ بِالدُّلَالَةِ، وَهُوَ المُودَعُ.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الزَّاغُونِيِّ: مَنْ صَادَرَهُ مَلْطَانَ وَنَادَى بِتَهْلِيدِ مَنْ لَهُ عِنْــدَهُ وَدِيعَـةٌ فَلَـمْ يَحْمِلْهَـا إِنْ لَـمْ يُعَيِّنُـهُ أَوْ عَيَّنَـهُ وَتَهَدُّدُهُ وَلَمْ يَنَلُهُ بِعَلَابٍ أَثِمَ وَضَمِنَ، وإِلاَّ فَلا (م ١٢، ١٣)^(٢).

=له على إنسان وهو يعرف أنّه لا يكتب إلاَّ حقًا، ولم يذكره، أو يجد في ورزمانج أبيه بخطه دينًا له على إنسان ويعرف من أبيــه الأمانــة وأنّه لا يكتب إلاَّ حقًا فله أن يجلف عليه، ولا يجوز أن يشهد به. انتهى.

فقيَّد بكونه لا يكتب إلاَّ حقًّا، وأنَّه يعرف من أبيه الأمانة.

ويتصوَّر اليمين من الورثة في هذه المسألة فيما إذا ادَّعوا عليه فأنكر وردَّ اليمين، فلهم أن يحلفوا ويستحقُّوا ما كتب به أبوهم، فيما يظهر، واللَّه أعلم.

وكذا لو أقاموا شاهدًا ويحلفون معه منه، أو أقرَّ له بمجهول أو قال لا أعلم قدره، فلهم أن يحلفوا على قدر مــا وجــد مكتوبًــا مــن أبيهم، على قول.

(١) (مسألةً - ١١): قوله: (ويعمل بخطُ أبيه على كيس لفلان، في الأصحِّ، كخطَّه بدينٍ له، فيحلف، وفي عكسه وجهان). انتهى. يعني: إذا وجد خطُّ أبيه بدين عليه فهل يعمل بهذا الخطُّ أم لاً؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرُّعاية.

أحدهما: لا يعمل به ويكون تركةً مقسومةً، اختاره القاضي في الجرُّد.

وجزم به في الفصول، والمذهب.

وقدُّمه في المغني، والشَّرح.

والوجه الثَّاني: يعمل به ويدفع إلى من هو مكتوبٌ باسمه.

قال القاضي أبو الحسين: المذهب وجوب الدُّفع إلى من هو مكتوبٌ باسمه، وأومأ إليه.

وجزم به في المستوعب، وهو الَّذي ذكره القاضي في الخلاف قاطعًا به، ونصره.

وقدَّمه في التَّلخيص وصحَّحه في النَّظم، وهو المذهب عند الحارثيَّ، فإنَّه قال: والكتابة بالدُّيون عليه كالكتابة الوديعة، كما قدَّمنــا، حكاه غير واحدٍ منهم السَّامريُّ وصاحب التَّلخيص. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، والذي يظهر أنَّه أولى من خطُّه بدين له.

(٢) (مسألة - ١٧ - ١٣): قوله: (وإن صادره السُلطان لم يضمن، قاله أبو الخطّاب، وضمَّنه أبو الوفاء إن فرَّط، وإن أخذها منه قهرًا لم يضمن عند أبي الحطّاب، وعند أبي الوفاء إن ظنَّ أخذها منه بإقراره كان دالاً ويضمن، وفي الخلاف، والانتصار يضمن المال بالدّلالة، وهو المودع.

وفي فتاوى ابن الزَّاغونيِّ: من صادره سلطانٌ ونادى بتهديد من له عنده وديعةٌ فلـم يحملهـا إن لم يعيِّنـه أو عيَّنـه وتهـدُّده ولم ينلـه بعذاب أثم وضمن، والأَ فلا). انتهى كلام المصنَّف.

الفروع - كتاب الشركة

وَمَنْ أَخْرَ رَدُّهَا بَعْدَ طَلَبَهَا بلا عِلْدر ضَمِنَ، وَيُمْهَلُ لآكُلْ وَنَوْم وَهَضْم طَعَام وَنَحْوهِ بقَدْرهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ أخَّرَ لِكُونِهِ فِي حَمَّام أَوْ عَلَى طَعَام إلَّى قَضَاء غَرَضِهِ ضَمَونَ، وَإِنْ لَمْ يَاثَمُ عَلَى وَجْهِ.

وَاخْتَارَهُ الآرْجِيُّ، فَقَالَ: يَجِبُ الرَّهُ بِحَسَبِ العَادَةِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ تَأْخِيرُهُ لِمُلْرِ سَبَبًا لِلتَّلُف، فَلَمْ أَرَ نَصًّا، ويَقُوَى عِنْدِي: يَضْمَنُ، لَآنَ التَّاخِيرَ إِنَّمَا جَازَ بِشَرْطِ سَلَامَةِ العَاقِبَةِ، وَإِنْ أَمَرَهُ بِالرَّدِّ إِلَى وَكِيلِهِ فَتَمَكُنْ وَأَبِى ضَمِنَ، والآصَحُ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبُهَا وَكِيلُهُ، وَإِنْ مَنَعَهُ أَوْ مَطْلَهُ بِلا خَذْرٍ ثُمُّ ادَّعَى رَدًّا أَوْ تَلَقًا لَمْ يُقْبُلُ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الآمَانَةِ بِهِ، وَمَنْ أَخْرَ دَفْعَ مَـالٍ أُسِرَ بِدَفْعِهِ بِلاَ عُلْدِ ضَمِنَ.

وَقِيلَ: لاَ، وَاخْتَارَهُ أَبُو المَعَالِي، بِنَاءُ عَلَى اخْتِصَاصِ الوُجُوبِ بأَمْرِ الشَّرْعِ.

وَإِنْ قَالَ: هَذَا وَدِيعَةٌ اليَوْمَ لا غَذًا وَبَعْدَهُ يَعُودُ وَدِيعَةٌ فَقِيلَ: لاَ وَدِيعَةً.

وَقِيلَ: بَلَى فِي اليَوْم.

وَقِيلَ: وَبَعْدَ غَدِ (مَ ١٤)^(١).

وَإِنْ أَمْرَهُ بِرَدِّهِ فِي غَدٍ وَبَعْدَهُ تَعَيُّنُ رَدُّهُ.

وَمَنِ اسْتَامَنَهُ أَمِيرٌ عَلَى مَالِهِ فَخَشِي مِنْ حَاشِيَتِهِ إِنْ مَنعَهُمْ مِنْ عَادَتِهِمْ الْمَتَقَدَّمَةِ لَزِمَهُ فِعْلُ مَا يُمْكِنُهُ، وَهُوَ أَصْلُحُ لِلْأَسِيرِ مِنْ تَوَلِّيهِ غَيْرَهُ فَيَرْتَعَ مَعَهُمْ لا مَيْهَمَا وَلِلْأَخْلِ شَبْهَةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

= ذكر المصنف مسألتين:

(مسألة - ١٢): ما إذا صادره السُلطان.

(مسألة – ١٣): ما إذا أخذها منه قهرًا، فما قاله أبو الخطَّاب في الثَّانية قطع به في التَّلخيص، والفائق

قال في الرَّعاية الكبرى، وإن أخذها منه قهرًا أو دفعها إليه مكرهًا لم يضمن، وإن سأله عنها ورَّى عنهـــا، وإن ضــاق النُّطــق عنهــا جحدها وتأوُّل أو استثنى بقلبه، وكذا إن أحلف عليها، وقيل: له جحدها وكتمها. انتهى.

قال الحارثيُّ: وإذا قيل التَّوعُد ليس إكراهًا فتوعَّده السُّلطان حتَّى سلَّم فجواب أبي الحُطَّاب وابن عقيلٍ وابسن الزَّاغونـيِّ وجــوب الضّمان ولا إثم، وفيه بحثٌ.

وإذا قيل: إنَّه إكراهٌ فنادى السُّلطان إنَّ من لم يحمل وديعة فلان عمل به كذا وكذا فحملها من غير مطالبةٍ أثم وضمن، وبه أجساب أبو الخطَّاب وابن عقيل في فتاويهما، وإن آل الأمر إلى اليمين ولا بدُّ حلف متأوّلًا.

وقال القاضي في الجُورُد: له جحدها، فعلى المذهب إن لم يحلف حتَّى اخذت منه وجب الضَّمان، للتَّفريـط، وإن حلـف ولم يتـأوَّل أثم، وفي وجوب الكفَّارة روايتان، حكاهما أبو الخطَّاب في الفتاوى.

قلت: الصُّواب وجوب الكفَّارة مع إمكان التَّاويل وقدرته عليه وعلَّمه بذلك ولم يفعله.

ثمَّ وجدت المصنَّف قال في باب جَامع الأيمان: يكفِّر، على الأصحَّ، وإن أكره على اليمين بالطَّلاق فأجاب أبـو الخطَّاب بأنَّها لا تنعقد، كما لو أكره على إيقاع الطَّلاق.

قال الجارثيُّ: وفيه بحثٌ، وحاصله إن كان الضَّرر الحاصل بالتُّغريم كثيرًا يوازي الضَّرر في صورة الإكراه فهو إكسراهً لا يقسع، والأ وقع على المذهب. انتهى كلام الحارثيَّ.

وقال المصنّف في باب جامع الأيمان: وعند ابن عقيلٍ لا يسقط ضمانٌ بخوفه من وقوع طلاق، بل يضمن بدفعها افتداءً عن يمينه. وفي فتاوى ابن الزَّاغونيِّ: إن أبى اليمين بالطّلاق أو غيره فصار ذريعةً إلى أخذها فكإقراره طّائعًا، وهو تفريطٌ عند سلطان جــائرٍ.

(١) (مسألة - ١٤): قوله: (وإن قال هذا وديعة اليوم لا غدًا وبعده يعود وديعة فقيل: لا وديعة، وقيسل: بلسي في البسوم، وقيسل: وبعد غدي.

قال القاضي في التَّعليق: هي وديعةٌ على الدُّوام، نقله الحارثيُّ.

قلت: وهيّ قريبةٌ ثمّا إذا شرّط في الخيار يومًا له ويومًا لا، وقد أطلق المصنّف فيها الخلاف، وتكلّمنا عليها في باب الخيار في البيع. فهذه أربع عشرة مسألةً في هذا الباب. باب الغُصنب

وَهُوَ اسْتِيلاءٌ عَلَى حَقٌّ غَيْرِهِ قَهْرًا ظُلْمًا، كَأُمٌّ وَلَهِ وَعَقَارٍ، وَفِيهِ رِوَاهَةٌ لا بِدُخُولِهِ فَقَطْ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِي غَصْبِ مَا يُنْقَلُ نَقْلَهُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إلاَّ فِي رَكُوبِهِ دَابَّةً وَجُلُوسِهِ عَلَى فِرَاشٍ، وَيَرُدُّ كَلْبًا يُقْتَنَى لا قِيمَتَهُ.

وَفِي الإِفْصَاحِ: يَضْمَنُهُ وَيَرُدُّ خَمْرَ ذِمِّيٌّ مَسْتُورَةً.

وَعَنْهُ: وَقِيمَتَهَا.

وَقِيلَ: ذِمِّيُّ.

وَقَالَ فِي الْانْتِصَارِ: لا يَرُدُهَا وَٱلْنُهُ يَلْزَمُ إِرَاقَتُهَا إِنْ حُدُّ، وإِلاَّ لَزِمَ تَرْكُهُ، وَعَلَيْهِمَا يَخْرُجُ تَغْزِيرُ مُرِيقِهِ، وَيَأْتِي فِـي أَخْكَـامٍ لذَّمُّةِ.

تَقَالَ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ يُقِرُونَ عَلَى شُرْيهِ وَاقْتِنَائِهِ؛ لآنَ فِي رِوَايَةٍ يَجِبُ الحَدُّ عَلَيْهِمْ بِالشُّرْبِ وَلا يُقْرَونَ وَإِنْ سَلَّمْنَا فَإِنَّا لاَ نَعْرِضُ لَهُمْ، فَامَّا أَنْ نُقِرَّهُمْ فَلا، ثُمَّ يَيْطُلُ بِالمَجُوسِ يُقِرُونَ عَلَى نِكَاحِ الْمَحَارِمِ الْمَجُوسِ وَلا يُقْضَى عَلَيْهِمْ بِمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَمِيرَاثٍ، والمُسْلِمُ يُقَرُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكِ عَلَى الْحَمْرِ لِلتَّخْلِيلِ وَجُلُّودِ الْمَيْتَةِ لِللنَّبَاغِ، والزَّيْتِ النَّجِسِ لِلاسْتِصْبَاحِ، ثُمَّ لا يَصْمَنُ مَنْ أَتْلَفَهُ.

وَقَالَ هُونَ، وَالتُرْغِيبُ، وَغَيْرُهُمَا: يَرُدُّ الحَمْرَ المُحْتَرَمَةَ، وَيَرُدُّ مَا تَخَلَّلَ بِيَدِهِ لا مَا أُرِيقَ فَجَمَعَهُ آخَـرُ فَتَخَلَّـلَ، لِـزَوَال ِيَــدِهِ نَنَا.

وَسَبَقَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ أَنَّ الْآشْهُرَ أَنَّ لَنَا خَمْرًا مُخْتَرَمَةً.

وَفِي رَدٍّ صَيْدِهِ أَوْ أَجْرَتِهِ أَوْ هُمَا أَوْجُهٌ (م ١، ٢)^(١).

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وفي ردِّ صيده أو أجرته أو هما أوجةً). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا غصب جارحًا وصاد به فهل يردُّ الصَّيد على المغصوب منه الجارح أم لاً؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرُّعاية.

أحدهما: يردُّه: فيكون لمالك الجارحة، وهو الصُّحيح.

قال الحارثي: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: فلربِّه، في الأظهر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المغني، والشَّرح.

والوجه الثَّاني: الصَّيد للغاصب، وعليه الأجرة.

قال الحارثيّ: وهو قويٌّ.

وجزم به في التَّلخيص، فعلى الأوَّل هل يلزم الغاصب أيضًا أجرة مدَّة اصطباده أم لا؟

أطلق الخلاف، وهي:

(المسألة الثَّانية - ٢): وأطلقه في المغني، والشُّرح، والرَّعاية.

أحدهما: لا يلزمه، قدَّمه الحارثيُّ، وقَال: هو الصُّحيح.

قال في تجريد العناية، ولا أجرة لربُّه مدَّة اصطياده، في الأظهر.

والوجه الثاني: يلزمه.

قلت: وهو قويٌّ، وهو قياس قول صاحب التُّلخيص في صيد العبد.

وَمِثْلُهُ فَرَسٌ (م ٣، ٤)^(١).

وَيَرُدُّ صَنَيْدَ عَبْدٍ، وَفِي أَجْرَتِهِ الوَجْهَان (م ٥)(٢).

قِيلَ: وَكَذَا أَحْبُولَةً.

وَجْزُمُ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي كُتُبِ الجِلافِ قَالُوا عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِ: رِبْحُ الدُّرَاهِمِ لِمَالِكِهَا، ويَسْقُطُ عَمَلُ الغَاصِبِ. وَفِي رَدَّ جَلْدِ مُيْتَةِ وَلَوْ دَبَغَهُ غَاصِيْهُ وَجُهَانٍ.

وَقِيلَ: وَلَوْ طَهُرَ (م ٢، ٧)^(٣).

(١) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (ومثله فرسّ). انتهى.

أطلق الخلاف في صيد الفرس، هل هو لربُّها أو للغاصب؟ وأطلقه في الرَّعاية.

أحدهما: هو لمالكها، وهو الصّحيح.

قال الحارثي: هذا المذهب.

قال في تجريد العناية: فلربِّه، في الأظهر.

وجزم به في الوجيز، والرَّعاية، وغيرهما.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح.

والوجه الثَّاني: هو للغاصب، وعليه الأجرة، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

قال الحارثي: وهو قويّ. انتهى.

وقال الشّيخ تقيُّ الدّين: ويتوجُّه فيما إذا غصب فرسًا وكسب عليه مالا إن يجعل الكسب بين الغاصب ومالك الدّائِسة على قدر نفعهما، بأن تقوُّم منفعة الرّاكب ومنفعة الفرس ثمَّ يقسم الصّيد بينهما. انتهى.

قلت: ويحتمل أن يجعل لربِّ الفرس التُّلثان وللغاصب النُّلث، قياسًا على الغنيمة، وقد يفرُّق بينهما، واللَّه أعلم.

تنبيه: شمل قوله ومثله فرسٌ مسألتين: ما تقدُّم، وتكلُّمنا عليه.

(والمسألة الثَّانية - ٤): أجرته مدَّة اصطياده هل تلزم الغاصب أم ٧٧

أطلق الحلاف، وحكمها حكم أجرة الجارح الَّذي صاد به، على ما تقدُّم، خلافًا ومذهبًا، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ويردُّ صيد عبدٍ، وفي أجرته الوجهان). انتهى.

يعني بهما: الوجهين المتقدَّمين في الجارح، والفرس، وقد علمت الصَّحيح من ذلك، فكذا يكون الصَّحيح هنا.

لكن قال في التَّلخيص: ولا تدخل أجرته تحته إذا قلنا بضمان النَّافع. انتهى.

(٣) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وفي ردُّ جلد ميتةٍ ولو دبغه غاصبه وجهان، وقيل ولو طهر). انتهي.

فيه المسألتان:

(المسألة الأولى - 7): إذا غصب جلد ميتة ولم يدبغه غاصبه فهل يجب ردُه أم لا إذا قلنا لا يطهر؟ وهمو محلُ الخلاف المطلق في كلام المصنّف.

وقد قال في الرَّعاية الكبرى: وإن غصب جلد ميتةٍ فأوجهٌ: الرُّدُّ وعدمه.

والثَّالث: إن قلنا: يطهر بدبغه أو ينتفع به في يابس ردُّه، والأَّ فلا، وإن أتلفه فهدرٌ، وإن دبغه وقلنا: يطهر ردُّه.

وقال في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير: وفي رَّد جلد لميتة وجهان، وإن دبغ فطهر، ردُّه. انتهى.

وأطلق الوجهين في ردَّه مطلقًا إذا غصبه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والفاتق، وغيرهم. لكن قال في المغني، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والحاوي: الوجهان هنا مبنيًان على طهارته بالنَّبغ وعدمه، فإن قلنا يطهر وجب ردُّه.

وإن قلنا: لا يطهر لم يجب ردُّه، وقطعوا بذلك، وقدَّم هذه الطُّريق في الكافي فقال: وإن غصب جلد ميتةٍ ففي وجوب ردَّه وجهــان مبنيًان على طهارته بالنبَّاغ، إن قلنا: يطهر وجب ردُّه، وإن قلنا: لا يطهر لم يجب ردُّه ويحتمل أن يجــب إذا قلنيا بجـواز الانتضاع بـه في اليابسات، ككلب الصَّيد. انتهى.

وقدَّم هذه الطَّريقة أيضًا ابن رزينٍ في شرحه، فتلخُص لنا أنَّا إذا قلنا يطهر بالدَّبغ ودبغه ردَّه على الصَّحيـح مـن المذهـب، وعليــه اكثر الأصحاب، وقطعوا به.

(ع): ما أجمع عليه

قِيلَ لأَحْمَدَ فِي رَوَايَةٍ عَلِيٌّ بْن زَكَريًّا التُّمَّارِ الدَّابَّةُ إِذَا أَصَابَهَا إِنْسَانٌ مَيْتَةً يَأْخُذُ ذَنَبَهَا؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ قَلْ تُرَكَهَا صَاحِبُهَا.

احْتَجُّ بهِ فِي الخِلافِ عَلَى طَهَارَةِ شَعْرِهَا.

وَلا تُثْبَّتُ يَدٌ عَلَى بُصْعٍ، فَيَصِحُ تُزْوِيجُهَا، وَلا يَصْمُنُ نَفْعَهَا، خِلافًا لِعُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي أَمَّةٍ حَبَسَهَا، كَمَّا يَصْمَنُ بَقِيَّةً مَنَافِعِهَا، وَكَذَا فِي الانْتِصَارِ، وَفِيهِ: لَوْ خَلا بِهَا لَزِمَهُ مَهْرٌ، وَاحْتَجُ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَلا يَضْمَنُ حُرٌّ

وَقِيلَ: كَبِيرٌ بِغَصْبِهِ، فِيَ الْأَصَعُ، وَفِي ثِيَّابِهِ الَّتِي لَـمْ يَنْزِعْهَـا عَنْـهُ وَالْجُرَتِهِ مُـدُةَ حَبْسِهِ وَإِيجَـارِ الْمُسْتَأْجِرِ لَـهُ وَجْهَـانِ (م ٨، ١٠)(١).

وقدُّمه المصنّف، وحكى تبعًا لصاحب الرّعاية قولا بعدم الرّدّ، وهو احتمالٌ للشّيخ، على ما يساتي، وهـ و ظـاهر الوجـ ه اللّـذي في الهداية وغيرها، وأنّه إذا لم يدبغه هل يجب أم لا؟

أطلق الخلاف فيه وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والرَّعاية الصُّغرى، والحــاوي الصُّغــير، والفائق، وغيرهم.

وأنَّ الصَّحيح من المذهب لا يجب ردُّه، بناءً على ما بناه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والحارثيُّ، وغيرهم، وقطعوا به. وقدَّمه في الكاني، وشرح ابن رزين، فإنَّهم قالوا، إن لم يطهر لم يجب ردُّه، وكذا حكم ما قبل الدُّبغ إذا لم يطهر بالدبغ.

والصُّوابُ: أنَّا إن قلنا يجوز الانتفاع به في اليابسات يجب ردُّه. انتهى.

(المسألة الثَّانية – ٧): إذا دبغه غاصبه وقلنا لا يطهر، فهل يجب ردُّه أم لا؟

أطلق الخلاف، والصُّحيح من المذهب: أنَّه لا يجب ردُّه إلاَّ إذا قلنا ينتفع به في اليابسات، على ما تقدُّم من التَّفصيل.

وقد قال الحارثيُّ: وإن كان الغاصب دبغه ففي ردَّه الوجهان المبيَّنان أيضًا، إن قيل بالطَّهارة وجب ردُّه؛ لأنَّـه قـال: فأشـبه الخمـر المتخلَّلة.

وذكر الشّيخ احتمالا بعدم الوجوب، لصيرورته مالا بفعله، بخلاف الخمرة المتخلّلة، فإنّه لا فعل له فيهما، وفي همذا الفـرق بحمث، فإن قيل بعدم الطّهارة لم يجب؛ لأنّه لا ينتفع به ولا قيمة له إلاّ أن يقال بالانتفاع به في اليابسات، فيجب وإن كان قبل الدُّبغ. انتهى.

(١) (مسألة - ٨ - ١٠): قوله: (ولا يضمن حرَّ وقيل: كبيرٌ بغصبه، وفي الأصحّ، وفي ثيابه الّتي لم ينزعها عنه وأجرته مدَّة حبســـه وإبجار المستأجر له وجهان). انتهى.

في هذه الجملة مسائل:

(المسألة الأولى - ٨): هل يضمن النَّياب الَّتي عليه أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في المقنع، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرُّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وكذا حكم الحلية التي عليه.

أجدهما: يضمنها، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التُّصحيح، والفائق.

قال الحارثيُّ: وهو أصحُّ.

قلت: وهو الصواب.

الوجه الثَّانِي: لا يضمنها، جزم به في المغني، والوجيز.

(المسألة الثَّانية - ٩): هل يجب عليه أجرته مئة حبسه أم لا؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في الهداية.

وأطلق الخلاف أيضًا في المذهب ومسبوك النَّهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والحرُّر، والتُسُـرح، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يلزمه، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه وغيره.

قلت: وهوِ الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، صحَّحه النَّاظم.

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الشركة

وَلُو اسْتَخْدَمَهُ كُرْهًا لَزِمَتُهُ أُجْرَتُهُ وَلَوْ مَنْعَهُ العَمَلَ وَلَوْ عَبْدًا فَلا، وَيَتَوَجَّهُ بَلَى فِيهِمَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي مَنْفُعَةٍ حُرٌّ وَجُهَان.

وَقِي الاَنْتِصَارُ: لَا تَلْزَمُهُ بِإِمْسَاكِهِ، لِعَدَمِ تَلْفِهَا تَحْتَ يَدِهِ، بِخِلافِ العَبْدِ، وَكَذَا فِي عُيُونَ الْمَسَاكِلِ. لا يَضْمَنُهُ إِذَا أَمْسَكُهُ، لآنَ الحُرُّ فِي يَدِ نَشْسِهِ، وَمَنَافِعَةُ تَلِفَتْ مَعَهُ، كَمَا لا يَضْمَنُ نَفْسَهُ وَتَوْيَهُ الَّذِي عَلَيْهِ، بِخِلافِ الْعَبْدِ، فَإِنَّ يَسَدَ الغَسَاصِبِ ثَابِتَـةٌ وَأَنْ مَنْهُ مُنْدُونَ الْعَلَيْ الْعَلْمُ لَا يَصْمَنُ نَفْسَهُ وَتَوْيَهُ الّذِي عَلَيْهِ، بِخِلافِ الْعَبْدِ، عَلَيْهِ وَمَنْفَعَتُهُ بِمَنْزَلَتِهِ.

وَيَلْزَمُهُ رَذُهُ وَإِنَّ بَعْدَهُ وَرَدُّ مَغْصُوبٍ بِزِيَادَتِهِ مُطْلَقًا، وَفِي مَسْأَلَةِ السَّاجَةِ تَخْرِيجٌ فِي الانْتِصَارِ (و هـ)، فَإِنْ قَالَ رَبُّهُ دَعْـهُ وَأَعْطِنِي أَجْرَةَ رَدُّو إِلَى بَلَدِ غَصْبِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ، فَإِنْ رَقَعَ بِهِ سَفِينَةً لَمْ تُقْلِعْ فِي اللَّجَّةِ. وَقِيلَ: مَعَ حَيْوَانٍ مُحْتَرَمَ أَوْ مَالِ الغَيْرِ، جَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ، وَإِنْ خَاطَ بِـهِ جُـرْحَ حَيْـوَانٍ مُحْـتَرَم وَحِيـفَ ضَـرَرُ آدَهُ

وَقِيلَ: تَلَفُهُ كَغَيْرِه بِقَلْعِه، فَالقِيمَةُ، فَإِنْ كَانْ مَأْكُولاً لِغَاصِيِهِ فَأَوْجُهُ، الشَّالِثُ يُذْبَحُ الْمُحَدُّ لِلأَكْمِلِ (م ١١)(١)، وَإِنْ مَاتَ

وَقِيلُ: وَلُوْ آَدَمِيًّا.

وَيُنِينَ وَكُونِهِ الْحَيْوَانُ أَكْثَرُ حُرْمَةً مِنْ بَقِيَّةِ المَالِ، وَلِهَذَا لا يَجُوزُ مَنْعُ مَافِهِ مِنْهُ، وَلَهُ قَتْلُهُ دَفْعًا عَنْ مَالِهِ، قِيسَلَ: لا عَسَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ بَنَى فِي الأَرْضِ أَوْ غَرَسَ لَزْمَهُ القَلْعُ.

وَنِيُّ الرِّعَايَةُ قَوْلٌ: وَالنُّسْوِيَةُ، وَالآرَشُ، وَالْآجَرُهُ، فَإِنْ كَانَتْ آلاتُ البِنَاءِ عَنِ المَغْصُــوبِ فَأَجْرَتُهَا مَبْنِينَةٌ، وإلاّ أَجْرَتُهَا، فَلَوْ أَجُّرُهَا فَالْأَجْرُةُ بِقَدْرِ قِيمَتِهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ: يَكُونُ شَرِيكًا بِزِيَادَةِ بِنَاءٍ، وَلا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا بِقِيمَتِهِ.

قال الحارثيُّ: وهو الأصحُّ، وعليه دلُّ نصُّه. انتهى.

(المسألة الثَّالثة - ١٠): حكم إيجار المستاجر له حكم أجرته مدَّة حبسه، خلافًا ومذهبًا.

قلت: بل هنا أولى بلزوم الأجرة، واللَّه أعلم.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن صحَّ غصبه صحَّ أن يؤجِّره مستأجره، والأ فله الفسخ. انتهى.

وقال في التَّلخيص: ليس لمستاجر الحرِّ أن يؤجِّره من آخر إذا قلنا لا تثبت يد غيره عليه، وإنَّما هــو يســلّم نفســه، وإن قلنــا تثبـت

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن خاط به جرح حيوان محترم وخيف ضرر آدمي وقيل تلفه.

فالقيمة، فإن كان مأكو لا لغاصبه فأوجهُ، النَّالث يذبحُ المعدُّ للأكل). انتهى.

وأطلقها الشَّارح.

أحدهما: يذبح ويلزمه ردُّه، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي وغيره، قاله الحارثيُّ، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وغيرهما. وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الفصول، والكافي، وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يذبح ويردُّ قيمته، قدَّمه في المستوعب، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وأطلقهما في المقنع، والهداية، والمذهب، وشرح ابن منجًا.

والوجه الثَّالث: إن كان معدًّا للأكل كبهيمة الَّانعام، والدُّجاج ونحوها ذبح، والأَّ فلا، وهو احتمالٌ للشَّيخ الموفَّق.

قال الحارثيُّ: وهو حسنٌ.

وَنَقَلَ جَعْفُرٌ فِيهِمَا لِرُبِّ الآرْضِ أَخْذُهُ.

وجزم به ابْنُ رَزْين وَزَادَ: وَتَرَكُهُ بِأُجْرَةٍ، وَإِنْ وَهَبَا لَهُ.

وَفِي القَلْع غَرَضٌ صَحِيحٌ لَمْ يُجْبَرْ، وإلاَّ فَوَجْهَان (م ١٢)(١)، وَإِنْ زَرَعَ وَحَصَدَهُ فَالأُجْرَةُ.

وَنَقُلَ حَرْبُ: كَمَا لَمْ يَخْصُدُ، فَيُخَيِّرُ رَبُّ الْأَرْضِ بَيْنَ أَخْلِهِ بِنَفَقَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِقِيمَتِهِ زَرْعًا، فَلَهُ أُجْرَةُ أَرْضِهِ إِلَى تُسْلِيمِهِ، وَذَكَّرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: لا، نَقَلَهُ إِبْرَاهِيـــمُ بْــنُ الحَــارِثِ وَنَقَــلَ مُهَنّــا: أَلَّهُمَا شَاءَ.

وَيُزَكِّيهِ إِنْ أَخَلَنَهُ قَبْلَ وُجُوبِهَا، وإلاَّ فَرَجْهَانِ (م ١٣)(٢)، وَيَبْنَ تَرَكِهِ إِلَى حَصَادِهِ بِأَجْرَتِهِ.

وَقِيلَ: لِلْغَاصِبِ بِالْأَجْرَةِ.

وَقِيلَ: لَهُ قُلْعُهُ إِنَّ ضَمِنَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمُنْ رُرَعَ بِلا إِذْن شَرِيكِهِ، والعَادَةُ بِأَنَّ مَنْ رُرَعَ فِيهَا لَهُ نَصِيبٌ مَعْلُومٌ وَلِرَبَّهَا نَصِيبٌ: قَسَمَ مَا رُرَعَهُ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ، كَذَلِكَ قَالَ، وَلَوْ طَلَبَ ٱحَدُهُمَا مِنَ الآخِرِ أَنْ يَرْرَعَ مَعَهُ أَوْ يُهَايِثُهُ، فَأَبَى فَلِلأُوّلِ السَرَّرْعُ فِي قَـدْرِ حَقّهِ بِـلا أَجْرَةِ، كَذَار بَيْنَهُمَا فِيهَا بُنْيَانُ سَكَنَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ امْتِنَاهِهِ مِمَّا يَلْزُمُهُ.

وَاخْتَارُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ رَبُّ الآرْضِ، كَالحَمْلِ لِرَبُّ الْآمُّ، لَكِنُّ المَنِيُّ لا قِيمَةً لَهُ، بِخِلافِ البَذْرِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَهَـلْ الرُّطَبَةُ وَنَحْوُهَا كَوْزُع أَوْ غَرْسِ؟ فِيهِ احْتِمَالان (م ١٤)^{٣٧}.

وَإِنْ حَفَرَ بِثُرًا فَلَهُ طَمُّهَا لِغُرَضِ صَحِيحٍ.

(١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن وهبها له يعني لو وهب الغاصب لربَّ الأرض الغراس، والبناء ليدفع عن نفسه كلفة ذلك وفي القلع غرضٌ صحيحٌ لم يجبر، والأ فوجهان). انتهى.

يعني: وإن لم يكن فيه غرضٌ صحيحٌ.

وهما احتمالان مطلقان في المغنى، والشُّرح وشرح الحارثيُّ.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن وهبها لربِّ الأرض لم يلزمه القبول إن أراد القلع، والاُّ احتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: لا يجبر، وهو الصَّحيح، وقد قدَّم في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزين، وغيرهم في نظيرتهــا في الصَّـداق عـدم الـلّزوم، فكذا هنا، ويأتى ذلك أيضًا هناك.

الوجه الثَّاني: يجبر، إذ لا ضرر له، واختاره القاضي في نظيرتها في الصَّداق، على ما يأتي.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (ويزكّيه إن أخذه قبل وجوبها، والأ فوجهان). انتهى.

يعني: وإن أخذه بعد وجوبها، وأطلقهما في القواعد الفقهيَّة.

أحدهما: يزكّبه الغاصب.

قلت: وهذا الصَّحيح، وقواعد المذهب تقتضيه؛ لأنَّه ملكه إلى حين أخذ ربُّ الأرض، على الصَّحيح من المذهب.

والوجه الثَّاني: يزكّيه آخذه، وهو مقتضى النّصوص، واختيار الحرقيّ وأبي بكرٍ وابــن أبــي موســى، والحــارثيّ، وغــيرهم؛ لأنّهـــم اختاروا أنَّ الزّرع من أصله لربّ الأرض، ولكنّ المذهب الأوّل.

(٣) (مسألة – ١٤): قوله: (وهل الرُّطبة ونحوها كزرع أو غرسٍ؟ فيه احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والفائق، والقواعد الفقهيَّة، والزُّركَشيُّ، وغيُّره.

أحدهما: هو كالزُّرع، قدَّمه ابن رزينٍ وقال: لأنَّه زرعٌ ليس له فرعٌ قويٌّ، فأشبه الحنطة.

قال الزُّركشيِّ: ويدخل في عموم كلام الحرقيُّ.

قلت: وكلام غيره.

والوجه الثَّاني: هو كالغراس، اختاره النَّاظم، فقال:

وكالغرس في الأقوى المكرُّر جزُّه

(هـ): الإمام أبو حنيفة

الفسروع - كتاب الشركة

وَقِيلَ: لاَ، وَإِنْ أَبْرَأَهُ رَبُّهَا وَقَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: أَوْ مَنْعَهُ فَوَجْهَانِ (م ١٥)``.

ويين. مُن برن والله و مَلَحْن حَبِّ وَنَجْر حَثْنَةِ وَضَرْبِ مَطْبُوعَ وَطِين لَبَنَا. وَإِنْ زَالَ اسْمَهُ كَنَسْج غَزْل وَطَحْن حَبِّ وَنَجْر حَثْنَةِ وَضَرْبِ مَطْبُوعَ وَطِين لَبَنَا. وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: أَوْ قَصْرَهُ أَوْ ذَبَحَهُ وَشَوَاهُ رَدَّهُ وَنَقَصَهُ، وَلا شَيْءَ لَهُ، وَأَخَذَ القَاضي عَدَمَ مِلْكِهِ مِنْ ذَبْحِ السَّــارِقِ لَــهُ ثُــمُّ أخرَجَهُ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُهُ بِعِوضِهِ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، نَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ فِي جَعْلِهِ حَدِيدِ سُسِيُوفًا: يُقَـوَّمُ فَيَعْطِيهِ الثَّمَـنَ عَلْسَ القِيمَةِ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿فِي الزَّرْعِ أَعْطُوهُ ثَمَنَ بَدْرِهِ».

وَعَنهُ: يُخَيِّرُ الْمَالِكُ بَيْنَهُمَا.

وَعَنْهُ: يَصِيرُ شَريكًا بزيَادَتِهِ، ذَكَرَ فِي المُذْهَبِ، والمُسْتَوْعِبِ أَنَّهُ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، وَإِنْ غَصَبَ حَبًّا فَزَرَعَــهُ أَوْ بَيْضًــا فَجَعَلَــهُ تَحْتَ دَجَاجَةٍ فَفَرَّخُ أَوْ نُوَى فَغَرَسَهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ أَوْ غُصْنًا فَصَارَ شَجَرَةً رَدُّهُ وَنَقَصَهُ، وَيَتَخَرِّجُ فِيهِ كَمَا قَبْلَهُ.

وَيَلْزَمُهُ ضَمَانُ نَقْصِهِ، وَلَوْ بَنَبَاتِ لِحْيَةِ أَمْرَدَ أَوْ قَطْعَ ذَنَبَ حِمَارٍ. وَعَنْهُ: يَضْمَنُ رَقِيقًا أَوْ بَعْضَهُ بِمُقَدَّرٍ وَلَوْ شَعْرًا مِنْ حُرًّ بِمُقَدَّرٍ مِنْ قِيمَتِهِ كَجِنَايَتِهِ عَلَيْهِ.

وَفِيهَا رِوَايَةً: بِمِمَا نَقَصَ، اخْتَارَهَا الْخَلَالُ وَصَاحِبُ الْمُغْنِيَ، والنَّرْغِيبِ وَشَيْخُنَا، وَأَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ، والمُذْهَبِ يَضْمَنُـهُ مُطْلَقًا بِقِيمَتِهِ مَا بَلَّغَتْ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَبْلُغُ بِهَا دِيَةً حُرًّ.

وَقِيلَ: بِأَكْثُرِهِمَا، كَغَصّْبِهِ وَجِنَايَتِهِ عَلَيْهِ، عَلَى الْأَصَحُّ.

وَعَنْهُ: فَي عَيْنِ خَيْلٍ وَبَغْلٍ وَجَمَارٍ رُبُعُ قِيمَتِهَا، نَصَرَهُ القَــاضِي وَأَصْحَابُـهُ، وَخَـصٌ فِـي الرَّوْضَـةِ هَــَـٰذِهِ الرَّوَايَـةَ بِعَيْنِ الفَرَسِ، وَأَنْ عَيْنَ غَيْرِهَا بِمَا نَقُصَ، وَأَحْمَدُ قَالَهُ فِي عَيْنِ الدَّابَّةِ، وَكَذَا قَالَهُ عُمَرُ، وَإِنْ لَــمْ يَسْتَقِرُ نَقْصُـهُ كَـبُرُّ الْتَــلُّ وَعَفِــنَ فَقِيلَ: أَرْشُهُ.

(١) (مسألة – ١٥): قوله: (وإن حفر بثرًا فله طمُّها لغرض صحيح وقيـل: لا، وإن أبـرأه ربُّهــا وقــال الشَّـيخ وغـيره: أو منعــه فوجهان). انتهي.

وأطلقهما في المغنى، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والحارثيُّ، وغيرهم-

أحدهما: لا يملك طمُّها، وهو الصَّحيح، نصره في المغني، والشَّرح، وصحَّحه في التَّصحيح، واختاره أبو الخطَّاب وغيره.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

والوجه الثَّاني: يملكه، اختاره القاضي. قال في المستوعب وتبعه في التَّلخيص: وإن غصب دارًا أو حفر فيها بثرًا فأراد الغاصب طمُّها لم يكن له ذلك.

وقال القاضى: له ذلك من غير رضى المالك.

وقال في الهداية: ليس له ذلك إذا أبرأه المالك من ضمان ما يتلف بها. انتهى.

كلامه في المستوعب، والتُّلخيص، وأطلقهما في المذهب.

وقال في التَّلخيص: أصل الاختلاف بين القاضي وأبي الخطَّاب هل الرُّضا الطَّارئ كالمقارن للحفر أم لا؟ والصَّحيح أنَّه كالمقارن.

وقطع به في الفصول.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق: فله طمُّها، مطلقًا، وإنَّ سخط ربُّها فأوجه المنع، والإثبات.

والثَّالث: إن أبرأه من ضمان ما يتلف بها وصحٌّ في وجهٍ فلا.

ترابها في أرض غير ربِّها فلا، وقيل: بلى، لغرضٍ صحيحٍ. انتهى.

(خ): مخالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة وَقِيلَ: بَدَلُهُ، وَخَيَّرَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَخَبَرُهُ فِي الهِدَايَةِ بَيْنَ بَدَلِهِ أَوْ يَصْبِرَ لِيَسْتَقِرُّ فَبِأَخْلِو وَأَرْشِهِ (م ١٦)(١).

وَلا يَضْمَنُ نَقْصَ سِعْرِ كَسَمِين هَزِلَ فَزَادَتْ قِيمَتُهُ.

وَعَنْهُ: يَلِي، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَىَ كَعَبْلدِ خَصَاهُ فَزَادَتْ قِيمَتُهُ.

وَقِيلَ: مَعَ تَلَقِهِ، وَلا مَرَضًا عَادَ بِبُرْمٍ، وَنَصَّهُ: يَضْمَنُ، كَزِيَادَةٍ فِي يَدِهِ، عَلَى الآصَحُ، فَإِنْ عَادَ مِثْلُهَا مِنْ جِنْسِهَا، كَسِمَنِ مَرَّتَيْن أَوْ صَنْعَةِ أُخْرَى.

وَقِيلَ: أَوْ جِنْسَيْنِ كَسِمَنِ وَتَعَلُّم، فَوَجْهَان (م ١٧، ١٨)(٢).

وَيَضْمَنُ جِنَّايَةَ الْمَغْصُوبِ وَإِثْلافُهُ مَالَ رَبُّو، وَلِرَبِّ الجِنَايَةِ مُطْلَقًا القَوَدُ.

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن لم يستقرُّ نقصه كبرُّ ابتلُّ وعفن، فقيل: أرشه، وقيل: بدله وخيَّره في الـتُرغيب، وخيَّره في الهدايـة بين بدله أو يصبر ليستقرُّ فياخذه وأرشه). انتهى.

أحدهما: له أرش ما نقص من غير تخيير، اختاره الشَّيخ في المغني.

وقدَّمه في الشَّرح.

والوجه الثَّاني: له بدله كما في الهالك.

قال الحارثيُّ، وهو قول القاضي وأصحابه: الشُّريف أبي جعفرٍ وابن عقيلٍ، والقــاضي يعقــوب بــن إبراهيــم، والشُّـيرازيِّ، وأبــي الخطَّاب في رؤوس المسائل، والشُّريف الزَّيديُّ، واختاره ابن بكروسِ. انتهى.

قال في التّلخيص: قال القاضي في التّعليق الكبير: لصاحبها أن يضمنه النّقصان إن كان قد استقرًا، وإن لم يستقرّ وخيف الزّيادة في الباقي فله بدله، كما لو استهلكه، وكذا قال غيره من الأصحاب.

والوجه الثَّالث: يخيُّر بينهما، قاله في التَّرغيب.

والوجه الرَّابع: يخيَّر بين أخذ مثله وبين تركه حتَّى يستقرَّ فساده فيأخذه وأرش نقصه، جزم به في الهداية، والمذهب، والمســتوعب، والحلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجًّا، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، والوجيز، والفائق، وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، والنُّظم قال الشُّيخ الموفَّق: قول أبي الخطَّاب في الهداية لا بأس به. انتهى.

قلت: وهو أعدل الأقوال وأصحُها.

(٢) (مسألة – ١٧ – ١٨): قوله: (فإن عاد مثلها من جنسها، كسمن مرَّتين أو صنعةِ أخرى، فوجهان). انتهى.

فيه مسالتان:

(المسألة الأولى - ١٧): إذا عاد مثل الزّيادة الّتي ذهبت من جنسها، مثل أن كانت قيمته مائةً فـزادت إلى ألـفــ لسـمن ونحــوه، ثـمًّ هزل فعادت إلى مائةٍ ثمَّ سمن فزادت إلى ألفـي، فهل يضمن الزّيادة الأولى أم لا؟

أطلق الحلاف فيه، وهما احتمالان للقاضي في المجرَّد، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصـــة، والمغـني، والمقنــع، والتُلخيص، والشُّرح، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يضمنها، وهو الصُّحيح.

قال الحارثيُّ: هِذَا المذهب، كنصُّه في الخلخال يكسر، قال: يصلحه أحبُّ إليُّ، وهو أحد صور المسألة.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: هذا أقيس.

وجزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره.

والوجه الثَّاني: يضمنها.

قال في الرَّعايتين، والفائق: ضمنها، في أصحُّ الوجهين.

وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

(المسألة الثَّانية - ١٨): لو تعلُّم صنعةً غير الصُّنعة الَّتِي نسيها عند الغاصب، فهل يضمنها أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم كالمسألة الَّتِي قبلها خلافًا ومذهبًا.

قلت: ويتوجُّه الضَّمانُ هنا وإن لم يُضمنه في الَّتي قبلها.

الفروع - كتاب الشركة

وَقِيلَ: لا يَضْمَنُ جِنَايَتُهُ عَلَى سَيِّدُو، لِتَعَلَّقِهَا بِرَقَبَتِهِ.

وَإِنَّ خَلَطَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ كَزَّيْتٍ وَنَقْدٍ بِمِثْلِهِمَا لَزِمَهُ مِثْلُهُ مِنْهُ (١٠).

وَقِي اِلوَمِيلَةِ، وَالْمُوجَزِزِ قَسِّمَ ثَمَنَهُمَا بِقَدْرٍ قِيمَتِهِمَا، وَإِنْ خَلَطَـهُ بِخَيْرٍ مِنْـهُ أَوْ بِدُونِـهِ أَوْ خَيْرٍ جِنْسِـهِ فَشَـرِيكَانِ بِقَـدْرِ حَقّهما، كَاحْتِلاطِهما مِنْ غَيْر غَصْبِ، نُصُ عَلَيْهِ.

ُ وَقَالَ القَاضِيَ: مَا تَعَذَّرَ تَمْيِيزُهُ كَتَالِفُو، وَنَصَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي الحَارِثِ فِي رَيْتٍ بِزَيْتٍ عَلَى الشَّرِكَةِ. فَلَوِ اخْتَلَطَ دِرْهَمٌ بِاثْنَيْنِ لِآخَرَ فَتَلِفَ اثْنَانِ فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةٍ أَوْ نِصْفَانَ، يَتَوَجَّهُ وَجْهَانِ (م ١٩)(١). وَإِنْ صَبَخَ ثُوبًا فَشَرِيكَانِ بِقَدْرِ قِيمَتِهِمَا وَزِيَادَةُ قِيمَةٍ أَحَدِهِمَا لِمَالِكِهِ، والنَّقُصُ عَلَى الغَاصِبِ، وَيُمْنَعُ طَالِبُ قَلْمِ الصَّبْغِ

وَقِيلَ: لا، مَعَ ضَمَانِهِ النَّقْصَ.

وَعَنْهُ: لا يَضْمَنُهُ رَبُّ النُّوبِ، كَبِنَاء، وَيَلْزَمُهُ قَبُولُ الصَّبْعِ هِبَةً، كَنَسْجِ غَزْل. وَقِيلَ: لا، كَمَسَامِيرَ سَمَّرَ بِهَا بَابًا، فِي الْأَصَحِّ، ويَضْمَنُ مَكِيلاً وَمَوْزُونًا تَلِفَ أَوْ أَتْلَفَهُ بِمِثْلِدِ.

وَعَنْهُ: بِقِيمَتِهِ، ذَكَرَهُ القَاضَيَ، وَذَكَرَ أَيْضًا القِيمَةَ فِي نَقْرَةٍ وَسَبِيكَةٍ وَعِنَبٍ وَرُطَبٍ، كَمَا فِيهِ صِنَاعَةٌ مُبَاحَةٌ لا مُحَرَّمَةً، فَإِنْ تَعَذُّرَ فَبَقِيمَةً مِثْلِهِ يَوْمَ تَعَذَّرَ.

وَعَنْهُ: يَوْمَ غُصْبِهِ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَوْمَ تَلَفِهِ.

وَعَنْهُ: يُومُ قَبَضَ بَدَلَهُ.

وَقِيلَ: أَكْثَرُهُمَا.

وَعَنْهُ: يَوْمَ الْمُحَاكَمَةِ، وَإِنْ غَرِمَهَا ثُمُّ قَلَرَ عَلَيُّ الِمُثِل لَمْ يَرُدُ القِيمَة، فِي الأصَحُّ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن خلطه بما لا يتميّز كزيتٍ ونقلٍ بمثلهما لزمه مثله منه), إنتهي.

أفل المصنّف بقول كثيرٌ في المسألة وهو أنّه يلزمه مثله من حيث شاء، واختاره القاضي في المجرّد وقال: هذا قيـــاس المذهــب وقــول

وفي الوسيلة، والموجز: يقسم بينهما بقدر قيمتها. انتهى.

قال الحارثيُّ، وفيه وجة ثالثٌ وهو الشركة، كما في الأوَّل، لكن يباع، ويقسم الثَّمن على الحصَّة، كذا أطلـق القـاضي يعقـوب في تعليقه، وأبو الخطَّاب وابن بكروس، وغيرهم في رؤوس مسائلهم حتَّى قالوا به في الدُّنانير، والدَّراهم.

وقاله ابن عقيل في التَّذكرة، وأظنَّه قول القاضي في التَّعليق الكبير.

قال الحارثيُّ: وَأَمَّا إجراء هذا الوجه في النَّنانير، والدَّراهم فواءٍ جدًّا، لأنَّها قيم الأشياء، وقسمتها محنةً، فايُّ فائدةٍ في البيع؟ وردُّه

(٢) (مسألة – ١٩): قوله: (فلو اختلط درهمٌ باثنين لآخر فتلف اثنان فما بقي بينهما علَـــى ثلاثـةٍ أو نصفـان: يتوجُّـه وجهـان).

هذان الوجهان وجُّههما المصنّف من عنده، والأوّل قول أبي حنيفة، والثّاني قول ابن شبرمة، حكاه ابن عقيل في فنونه.

قلت: الصُّواب منهما أن يكون الباقي بينهما نصفين؛ لأنَّه يحتمل أن يكون التَّالف لصاحب الدَّرهمين، فيختصُّ صاحب الدَّرهم به. ويحتمل أن يكون التَّالف لهذا درهمٌ، ولهذا درهمٌ، فيختصُّ صاحب الدَّرهمين بالباقي، فتساويا، فكان بينهما نصفسان، ولا يحتمــل

قلت: ويحتمل القرعة، وهو أولى من الوجهين، لأنَّا متحقَّقون أنَّ الدَّراهم لواحدٍ منهما لا يشركه فيه غيره.

وقد اشتبه علينا فأخرجناه بالقرعة، كما في نظائره، وهو كثيرٌ، ولم أره لأحدٍ من الأصحاب، فمنَّ اللَّه به، فله الحمد.

والظَّاهر: أنَّ أبا حنيفة وابن شبرمة لم يقولا بالقرعة، فلم يعرُّجا عليها.

وَيَضْمَنُ غَيْرُهُ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ تَلَفِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: يُومَ غَصْبِهِ.

وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُمَا.

وَعَنْهُ: فِي مَغْصُوبٍ بِمِثْلِهِ.

وَقَالَهُ ابْنُ آبِي مُوسَى: ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَجٌ بِعُمُـومٍ قَوْلِهِ: ﴿فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَوْا﴾ [المعتجنة: ١١].

وَعَنْهُ: وَمَعَ قِيمَتِهِ.

وَعَنْهُ: غَيْرُ حَيَوَان بِمِثْلِهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: لَا يَبْلُغُ بَقِيمُةِ رَقِيقٍ يَوْمَ ٱتْلُفَهُ دِيَةَ حُرٍّ.

وَفِي الوَاصِح، والْمُوجَزِ: فَيَنْقُصُ عَنْهُ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ.

وَنِي الانْتِصَاّرِ، والمُفْرَدَاتِ: لَوْ حَكَمَ حَاكِمْ بِغَيْرِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَيِغَيْرِ القِيمَةِ فِي الْمَقَوَّمِ، لَــمْ يَنْفُـذْ حُكْمُـهُ، وَلَـمْ يَلْزَسُهُ قَبُولُهُ.

ُ وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ كَسَرَ خَلْخَالاً يُصْلِحُهُ وَيَعْتَبِرُ القيمَةَ بِبَلَدِ غَصْبِهِ.

وَعَنْهُ: تَلَفُّهُ مِنْ غَالِيهِ.

وجزم به فِي الكَافِيَ؛ لأنَّه مَوْضِعُ الضَّمَانِ.

وَإِنْ نُسَجَ غُزْلاً أَوْ عَجَنَ دَقِيقًا فَقِيلَ: مِثْلُهُ.

وَقِيلَ: أَوِ القِيمَةُ (م ٢٠)(١).

وَيُقَبِّلُ قَوْلًا غَاصِيهِ فِي تَلَفِهِ، فِي الْأَصَحُّ، فَيُطَالِبُهُ مَالِكُهُ بِبَدَلِهِ.

وَقِيلَ: لا؛ لأنَّه لاَ يَدُعِيهِ، وَلا قِصَاصَ فِي المَال، مِثْلُ شَقُّ ثَوْبِهِ.

وَنَقَلَ إسْمَاعِيلُ وَمُوسَى: يُخَيِّرُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَلَوْ غَصَبَ جَمَاعَةٌ مُشَاعًا فَرَدٌ وَاحِدٌ مَهُمَ وَاحِدٍ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ حَتَّى يُعْطِيَ شُرَكَاهُ، نُصُّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ صَالَحُوهُ عَنْـهُ بِمَال.

نَقَلَهُ حَرْبٍ، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ بَيْعُ الْمُشَاعِ، وَلَوْ زَكَّاهُ رَبُّهُ رَجَعَ بِهَا.

وَظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي الْمُعَالِي: لا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ، كَمَنْفُمَةٍ.

وَ إِنْ أَبْنَ مَغُصُوبٌ فَلِرَبُهِ أَخُدُ قِيمَتِهِ، لِلْحَيْلُولَةِ، كَمُدَبُّرٍ، لَا لِفَوَاتِهِ، فَلَوْ رَجَعَ لَزِمَهُ رَدُهُ بِزِيَادَتِهِ وَأَخَذَ القِيمَة، لَا زِيَادَةَ مُنْفَصِلَة.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إِنَّهُ إِذَا أَخَلَ القِيمَةَ لا يَمْلِكُهَا، وَإِنَّمَا حَصَّلَ بِهَا الانْتِفَاعَ فِي مُقَابَلَةِ مَا فَوَّتُهُ الغَساصِبُ، فَمَا اجْتَمَعَ البَدَلُ، والْمُبْدَلُ، كَقِيمَةِ الْمُدَّبُرِ عِنْدُهُمْ، وَكَأْخُلِ بَدَلِ ضَوْءٍ عَيْنَيْهِ مِمَّنْ أَذْهَبُهُ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ثُمَّ عَادَ الضَّوْءُ رَجَعَ عَلَيْهِ.

وَعَلِمْنَا أَنَّهُ لا يَمْلِكُهُ، وَكَمَا يَصْمَنُ شَهُودُ طَلاقٍ وَعِنْقٍ رَجَعُوا لِلتَّفْوِيتِ.

القول الأوّل: جزم به في الفائق.

وقدِّمه في الرِّعاية.

قال الحارثيُّ: قال أبو بكر: هو للغاصب وعليه عوضه قبل تغييره.

والقول التَّاني: قال في التَّلخيص: هو أولى عندي. انتهى.

ويحتمله قول أبي بكرِ المتقدِّم، بل هو ظاهره.

⁽١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن نسج غزلا أو عجن دقيقًا فقيل: مثله، وقيل: أو القيمة). انتهى.

وَفِي حَبْسِهِ لِيَرُدُّ القِيمَةَ عَلَيْهِ وَجُهَانَ (م ٢١)(١١).

وَإِنْ تَخَمُّرَ عَصِيرٌ فَقِيلَ: قِيمَتُهُ.

وَقِيلَ: مِثْلُهُ (م ۲۲)(۲).

وَإِنْ تُخَلُّلُ رَدُّهُ وَنَقَصَ قِيمَةَ العَصِيرِ.

وَقِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: لا يَلْزَمُهُ قِيمَةُ الْعَصِيرِ، لآنَ الحَلُّ عَيْنُهُ، كَحَمَّــلٍ صَّــارَ كَبْشَــا، وَإِنْ غَــلاهُ غَـرِمَ أَرْشَ نَفْصِـهِ، وَكَــٰذَا نَقْصُهُ، وَيَحْتُمِلُ: لا؛ لأَنَّه مَاءً.

وَإِنْ أُولَدَ الْآمَةَ فَسَقَطَ مَيِّنًا لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، قِيلَ: بقِيمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا.

وَقِيلَ: بِعُشْرِ قِيمَةِ أَمَةٍ (م ٢٣)(٣)، وَمَا تَصِحُ إِجَارَتُهُ يَلْزَمُهُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فِي قَضَايَا وَفِيهَا انْتِفَاعْ.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لا مُطْلَقًا.

وَظَاهِرُ الْمُبْهِجِ التَّفْرْقَةُ و اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرَ مَا نَقَلَ عَنْهُ.

نَقُلُ ابْنُ مَنْصُورٍ: إَنْ زَرَعَ بِلا إذْن عَلَيْهِ أَجْرَةُ الآرْضِ بِقَدْرِ مَا اسْتَعْمَلَهَا إلَى رَدَّو أَلْ إثْلافِهِ أَنْ رَدَّ قِيمَتِهِ.

وَقِيلَ: وَبَعْدَهَا مَعَ بَقَائِهِ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يَضْمَنُ رَائِحَةَ مِسْلُكُ وَنَحْوَهِ، وَخِلَافًا لِلانْتِصَارَ لا نَقْدًا لِتِجَارَةٍ.

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي حبسه ليردُّ القيمة عليه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية.

قال في التَّلخيص: وهل للغاصب حبس العين لاسترداد القيمة؟ يحتمل وجهين، قال: وكذلك إذا اشترى شراءً فاسدًا هـــل يجبــس المشتري المبيع على رد الثَّمن؟

والصَّحيح: أنَّه لا يجبس، بل يدفعها إلى عدل ليسلِّم إلى كلِّ واحدٍ ماله. انتهي.

قلت: وهو الصُّواب، وفي المسألة الثَّانية أولى.ّ

(٢) (مسألة - ٢٢): قوله: (وإن تخمُّر عصيرٌ فقيل: قيمته، وقيل: مثله). انتهى.

أحلجما: عليه قيمته، جزم به في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وقال الحارثيُّ: وليس بالجيَّد. انتهي.

قلت: وهو بعيدٌ جدًّا، لأنَّ له مثلاً، وقد بقي في حكم التَّالف.

والوجه الثَّاني: يلزمه مثله، وهو الصَّحيح من المذهب، جزم بـه في المغني، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والتُّلخيـص، والرَّعايـة الكبرى، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم وهو في بعض نسخ المقنم.

وقَدُّمه الحارثيُّ في شرحه وصاحبُ الفائق.

قلت: وفي إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ ظاهرٌ، بل الصُّواب تقديم أحدُ المثل، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٢٣): قوله: (وإن أولد الأمة فسقط ميِّنًا لم يضمنه، وقيل: بلي، قيل: بقيمته لو كان حيًّا، وقيسل بعشـر قيمـة أمّـه).

يُعَى: عَلَى القول بالضَّمان هِل يَضِمنه بقيمته لو كان حيًّا أو بعشر قيمة أمَّه؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الحارثيُّ في شرحه، وصاحب القواعد الأصوليَّة.

القول الأوَّل: اختاره القاضي أبو الحسين.

والقول الثَّاني: اختاره الشَّيخ الموفَّق، وهو الصُّواب، ويحتمل الضَّمان بأكثر الأمرين.

قال الحارثيُّ: وهو أقيس.

(ع): ما أجم عليه

فُصلُ

وَمَنْ أَخَذَهُ مِنْ غَاصِبِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ صَمِنَهُ، كَفَاصِبِهِ، وَيُرْجَعُ عَلَيْهِ بِمَــا لَـمْ يَلْـتَزِمْ صَمَانَـهُ فَـيَرْجِعُ مُـودِعٌ وَنَحُـوهُ بِقِيمَتِهِ، وَمَنْفَعَتِه، وَكَذَا مُرْتَهِنَّ وَمُتَهِبَّ فِي الْآصَحَّ، وَمُسْتَأْجِرٌ بِقِيمَتِهِ، وَعَكْسُهُ مُشْتَرٍ وَمُسْتَعِيرٌ، وَيَأْخُذُ مُسْتَأْجِرٌ وَمُشْتَرٍ مِـنْ خَـاصِبٍ مَا دَفَعَا إِلَيْهِ، وَيَأْخُذُ مُشْتَر نَفَقَتُهُ وَحَمَلُهُ مِنْ بَافِعِ خَارٌ قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ احْتِمَالًا: يَرْجِعُ مُشْتَرِ بِمَا زَادَّ عَلَى النُّمَنِ وَفِيهِ: لا يُطَالِبُ بالزّيَادَةِ الحَاصِلَةِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

قَالَ الشُّيخُ فِي فَتَاوِيهِ: وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى أَطْفَالِ غَاصِبِ وَصِيُّهِ مَعَ عِلْمِهِ لَمْ يَرْجِع، وإلأ رَجَعَ لآنَ المُوصِي غَرُّهُ.

وَإِنْ أَحْبَلَ مُشْتَر أَمَةً جَاهِلاً قَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَيَلْزَمُهُ فِلنَاؤُهُ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهِ يَوْمَ وَضَعِهِ.

وَعَنْهُ: يَوْمَ مُطَالَبَتِهِ بقِيمَتِهِ.

وَعَنْهُ: بمِثْلِهِ فِي قِيمُتِهِ.

وَعَنْهُ: بَأَيُّهِمَا شَاءَ.

وَعَنْهُ: بِمِثْلِهِ فِي صِفَاتِهِ تَقْرِيبًا، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَيَرْجِعُ بِنَقْصِ وِلادَةٍ وَمَنْفَعَةٍ فَائِتَةٍ وَفِلنَاءٍ وَلَلْإِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٌ فِيهِ رِوَايَةً، وَكَذَا مَهْرٌ وَأُجْرَةُ نَفْعٍ فِي بَيْعٍ وَعَارِيْةٍ وَهِيَةٍ.

وَعَنْهُ: لا، لِحُصُول نَفْع.

اختَّارَهُ الخِرَقِيُّ وَٱبُو بَكُرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ، كَقِيمَتِهَا وَيَسَالُ أَجْزَائِهَا وَأَرْشِ بَكَارَةِ، وَلِيهِ رَوَايَةٌ، وَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ الكُلْ لِغَاصِبِهِ، وَيَرْجِعُ غَاصِبُهُ عَلَى الاَحِلِ بِمَا لا يَرْجِعُ بهِ الاَحِدُّ طَلَيْهِ لَوْ صَمِنَهُ المَالِك، وَإِنْ عَلِمَ بِالغَصْبِ فَالقَرَارُ عَلَيْهِ

وَمُسَالَةُ مُهَنَّا عَنْ عَبْدٍ أَذِنَ لَهُ سَيَّدُهُ فِي التُجَارَةِ فَسَلَّمَهُ رَجُلٌ مَالاً مُضَارَبَةً بِأَمْرِ السَّيَّدِ فَسَـلَّمَهُ العَبْـدُ رَجُـلاً لِيَشْـتَرِيهُ مِـنْ سَيِّدِهِ بِهِ، قَالَ: يَرْجِعُ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى مُشْتَرِيهِ، فَقُلْتُ لَهُ: ذَهَبَ المَالُ، قَالَ: يَكُونُ دَيْنًا عَلَى العَبْدِ.

قلت: فَيَكُونُ حُرًّا؟

قَالَ: نَعَمْ، وَظَاهِرُهُ لا يَرْجِعُ إِلاًّ عَلَى مَنْ القَرَارُ عَلَيْهِ.

وَلَوْ قَتَلَهَا غَاصِبٌ بِوَطْئِهِ فَالدُّيَةُ، نَقَلَهُ مُهَنَّا.

وَمَنْ اشْتُرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ فَادْعَى مُدَّعِ أَنَّ بَائِعَهُ غَصَبَهُ مِنْهُ لَمْ يُقْبَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، وَإِنْ صَدَّقَاهُ اسْتَقَرُّ ضَمَانُهُ عَلَى مُشْتَر.

وَّقِيلَ: يَبْطُلُ عِنْقُهُ إِنْ صَدَّقَهُ مَعَهُمَا، وَيَرِثُهُ وَارِثُهُ ثُمَّ مُدُّع وُلا وَلاءَ.

وَلَوْ قُلِعَ غُرْسُ المُشْتَرِي أَوْ بِنَاؤُهُ لِاسْتِحْقَاق الأَرْض رَجَعَ بالغَرَامَةِ عَلَى البَاايع.

وَعَنْهُ: لِرَبُّهَا قَلْمُهُ إِنْ ضَمَينَ نَقْصَهُ ثُمُّ يَانْحُذُهُ مِنَ البَاقِعِ، وَمَنْ بَنَى فِيمَا يَظُنُهُ مِلْكُهُ جَازَ نَقْضُهُ لِتَفْرِيطِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَى مُسنْ غَرُّهُ وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ مَا اشْتَرَاهُ رَدَّ بَائِعُهُ مَا قَبَضَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ سَبَتِيَ الْمِلْكُ الشُّرَاءَ، وإلاَّ فَلا.

وَإِنْ أَطْعَمَهُ لِغَيْرِ عَالِم بِغَصْبِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ لِدَائِتِهِ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَ هُوَ لِي.

وَعَنْهُ: عَلَى آكِلِهِ، كَأْكِلِهِ بلا إذْنِهِ، وَكَعَالِم، وَكَذَا إِنْ أَطْعَمَهُ لِرَبُّهِ.

وَعَنْهُ: لا يَبْرَأُ، وَكَذَا إِنْ أَخَذَهُ بِهِبَةٍ أَوْ شِيرًاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ.

وَعَنْهُ: يَبْرًا، جَزَمَ بهِ بَعْضُهُمْ، لِمَوْدِهَا إِلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ أَخَلَهُ وَدِيعَةٌ وَنَحْوَهَا لَمْ يَبْرَأُ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: بَلَىٰ، كَعَارِيَّةٍ، وَلَوْ أَبَاحَهُ لِلْغَاصِبِ فَأَكَلَهُ قَبْلَ عِلْمِهِ ضَمِنَ، ذَكَرُهُ فِي الانْتِصَـارِ، والظَّـاهِرُ أَنْ مُرَادَهُــمْ أَنْ غَيْرَ الطُّعَامِ كَهُوَ فِي ذَلِكَ، وَلَا فَرْقِ.

وَقَالَ فِي الْفُنُونَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّمَامِ يَبْقَى الضَّمَانُ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ قَدَّمَ لَهُ شَوْكَهُ الَّذِي غَصَبَهُ مِنْهُ فَسَجَرَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَــمُ لَـوِ اتَّجَرَ بِالنَّقْدِ فَرِبْحُهُ لِرَبِّهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاخْتَجَّ بِخَبَرِ عُرْوَةَ بْنِ الجَعْدِ.

الفروع - كتاب الشركة

قَالَ جَمَاعَةً مِنْهُمْ صَاحِبُ الفُنُونِ والتَّرْغِيبِ: إِنْ صَعَّ الشَّرَاءُ نَقَلَ حَرْبٌ فِي خَبَرِ عُرُوَةً: إنَّمَا جَارُ لآنُ النَّبِيُّ ﷺ جَـوُزَهُ

وَعَنْهُ: يَتَصَدَّقُ بِهِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ.

وَقَالَ فِي الْمُحَرُّرُ: بِنِيَّةِ نَقْدِهِ.

وَعَنْهُ: رَبِّحُهُ لَهُ،َ وَلَهُ الوَطْءُ، نَقَلَهُ الْمُرُّوذِيُّ، فَعَلَى هَذَا إِنْ أَرَادَ التَّخَلُّصَ مِنْ شُبُهَةٍ بِيَدِهِ اشْتَرَى فِي ذِمِّتِهِ ثُمَّ نَقَدَهَا. وَقَالَهُ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَإِنْ جَهِلَ رَبُّهُ وَنَقَلَ الآثَرُمُ وَغَيْرُهُ أَوْ عَلِمَهُ وَيَشْقُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَسِيرٌ كَحَبَّةٍ فَسَلَّمَهُ إِلَى حَاكِم بَرِئَ، وَلَهُ الصَّلْدَقَةُ عَلَى الْآصَحُ بِهِ، بِشَرَطِ ضَمَانِهِ.

وَنَقَلَ الْمَرُّوذِيُّ: يُعْجَبُنِي الصَّدَقَةُ بهِ.

وَفِي الغُنْيَةِ: عَلَيْهِ ذَلِكَ:

وَنَقَلَ أَيْضًا: عَلَى فُقَرَاء مَكَانِهِ إنْ عَرَفَهُ، لآنٌ دِيَةَ قَتِيلٍ يُوجَدُ عَلَيْهِمْ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ، أَوْ بَقِيمَتِهِ، وَلَهُ شِرَاءُ عَرَضَ بِنَقْدٍ.

وَلا تَجُوزُ مُحَابَاةً قَريبٍ وَغَيْرِهِ، نُصَّ عَلَيْهماً.

وَظَاهِرُ نَقْلِ حَرْبٍ فِيَ الْثَانِيَةِ الْكَرَاهَةُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا غَيْرَ الصَّدَقَةِ. وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيْ: يَتَصَدُّقُ أَوْ يَشْتَرِي بِهِ كُرَاعًا وَسِلاحًا يُوقَفُ، هُوَ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَسَأَلَهُ جَعْفَرٌ عَمَّــنْ بِيَــدِهِ أَرْضٌ أَوْ كَرْمٌ لَيْسَ أَصْلُهُ طُيِّبًا وَلا يُعْرَفُ رَبُّهُ، وَقَالَ: يُوقِفُهُ عَلَى المُسَاكِين.

وَمَسْأَلَةُ الْمَرُّوذِيِّ عَمَّنْ مَاتَ وَكَانَ يَدْخُلُ فِي أَمُور تُكْرَهُ فَيُرِيدُ بَعْضُ وَلَدِهِ التَّنزُّهُ، فَقَالَ: إِذَا أَوْقَفَهَا عَلَى المَسَاكِين فَـايُّ شَيْء بَقِيَ عَلَيْهِ؟ وَاسْتُحْسَنَ أَنْ يُوقِفَهَا عَلَى الْمَسَاكِين، وَيَتَوَجُّهُ: عَلَى أَفْضَل البرُّ.

قَالَ شَيْخُنَا: يُصْرَفُ فِي المُصَالِح، وَقَالَهُ فِي وَدِيعَةٍ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ: قَالَهُ العُلَمَاءُ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُنَا (و هـ م) وَهَلَا مُرَادُ أَصْحَابِنَا، لآنَ الكُلُّ صَدَقَةً.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِولايَةٍ شَرَّحِيَّةٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَقَالَ: لَيْسَ لِصَاحِبِهِ إِذَا عَـرَفَ رَدَّ الْمُعَاوَضَـةِ، لِلْبُـوتِ الولايَـةِ عَلَيْهَا شَرْعًا، لِلْحَاجِةِ، كَمَنْ مَاتَ وَلا وَلِيُّ لَهُ وَلا حَاكِمَ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ وَقْفُ العَقْدِ لِلْحَاجَةِ، لِجَهْلِ الْمَالِكِ، وَلِغَيْرِ حَاجَةِ الرُّوَايَتَانَ.

وَّقَالَ فِيمَنِ اشْتَرَى مَالَ مُسْلِمٍ مِنَ التَّتَرِ لَمَّا دَخَلُوا الشَّامَ: إنْ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهُ صَرَفَ فِي المَصَالِحِ، وَأَعْطَى مُشْتَرِيَهُ مَسَا اشْتَرَاهُ بِهِ! لأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ لَهُ إلاَّ بِنَفَقَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِك، كَمَا رَجَّحْته فِيمَنْ اتَّجَرَ بِمَالِ غَيْرِهِ وَرَبِحَ، وَنَصَّ فِي وَدِيعَةٍ تُنْتَظِرُ كَمَالَ مَفْقُودٍ وَأَنَّ جَائِزَةَ الإِمَامَ أَحَبُّ إِلَّيْهِ مِنَ الصَّدَقَةِ.`

قَالَ القَاضِي: إِنْ لَمْ يَغُرِفُ أَنْ عَيْنَهُ مَغْصُوبٌ فَلَهُ قَبُولُهُ، وَسَـوَّى الْمِنُ عَقِيـلٍ وَغَيْرُهُ بَيْـنَ وَدِيعَـةٍ وَغَصْـب، وَذَكَرَهُمَـا الحَلْوَانِيُّ كَرَهْنٍ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ دِرْهَمٌ مُبَاحٌ فَنِي النَّوَادِرِ يَأْكُلُ عَادَتُهُ لا مَا لَهُ عَنْهُ غُنْيَةً، كَحَلْوَاءَ وَفَاكِهَةٍ.

مَنْ أَتْلَفَ مُخْتَرَمًا لِمَغْصُوم وَمِثْلُهُ يَصْمَنُهُ صَمِنَهُ، فَإِنْ أَكْرِهَ فَقِيلَ: يَصْمَنُ مُكْرِهُهُ، كَدَفْمِهِ مُكْرَهَا؛ لأنَّه لَيْسَ إثلافًا. وَقِيلَ: الْمُكْرَهُ كَمُضْطَرُّ (م £ ٢)(١).

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (ومن أتلف محترمًا لمعصوم ومثله يضمنه ضمنه، فإن أكره فقيل: يضمــن مكرهـه، وقيــل: كمضطرً).

وأطلقهما في القواعد، والقول بأنَّ مكرهه يضمنه قطع به القاضي في كتابه الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وابن عقيلٍ في عمد الأدلَّة، قاله في القواعد، والقول بأنَّه كالمضطرُّ قال في الرَّعاية الكبرى: وإن أكره على إتلافه ضمنه، يعني المباشر.

وقطع به، والذي يظهر أنَّ هذا هو القول بأنَّه مضطرًّ.

وقال في التَّلخيص: الضَّمان عليهما، واقتصر عليه الحارثيُّ، وهو احتمالٌ للقاضي في بعض تعاليقه، فهذه ثلاثة أقوالٍ.

وَيَرْجِعُ فِي الْآصَعُ مَعَ جَهَلِهِ.

وَتَيْلُ: وَعِلْمِهِ، لإِبَاحَةِ إِتْلانِهِ وَوُجُوبِهِ، بِخِلاف قَتْلٍ، وَلَمْ يَخْتَرْهُ، بِخِلاف مُضْطَرً، وَهَلْ لِرَبِّهِ طَلَبُ مُكْرِهِهِ؟ فِيهِ وَجَهَانِ (م ٢٥)(١)، فَإِنْ طَالَبَةُ رَجَعَ عَلَى الْمُتْلِفِ وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: الضَّمَّانُ بَيْنَهُمَا، وَلا ضَمَانُ مَعَ إِذْنِهِ، وَعَيَّنَ ابْنُ عَقِيلِ الوَجْهَ المَّأَذُونَ فِيهِ مَعَ غَرَضٍ صَحِيحٍ. وَقَالَ فِي الفُنُونِ فِي المُجَلَّدِ التَّاسِعِ عَشَرَ مُحْتَجًّا عَلَى أَنْ حُرْمَةَ الحَيَوانِ آكَدُ مِنَ المَالِ: لَوْ أَذِنَ فِي قَتْلِ عَبْدِهِ فَقَتَلَهُ لَزِمَتْـهُ * وَقَالَ فِي الفُنُونِ فِي المُجَلَّدِ التَّاسِعِ عَشَرَ مُحْتَجًّا عَلَى أَنْ حُرْمَةَ الحَيَوانِ آكَدُ مِنَ المَالِ: لَوْ أَذِنَ فِي قَتْلِ عَبْدِهِ فَقَتَلَهُ لَزِمَتْـهُ كَفَّارَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَثِمَ.

وَلَوْ أَذِنْ فِي إِنْلَافِ مَالِهِ سَقَطَ الضَّمَانُ، والمَأْثَمُ وَلا كَفَّارَةً، وَقَالَ بَعْدَ هَذَا بِنَحْو نِصْفُ كُرَّاسَةٍ فِي الْنَاءِ كَلام: يُمنَعُ مِسَ تَصْنِيعِ الحَبُّ، والبَذْرِ فِي الآرْضِ السَّبِخَةِ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحَلُّ وِفَاقٍ، وَسَبَقَ أَنَّهُ يَحْرُمُ فِي الآشْهَرِ دَفْنُ شَيْءٍ مَعَ الكَفَنِ.

وَ أَن حَلَّ قَيْدَ عَبْدِ أَوْ فَتَحَ قَفَصًا عَنْ طَاثِرِ ثُمَّ ذَهَبَ ضَمِنَهُ.

وَفِي الفُنُون: إِنْ كَانَ الطُّيْرُ مُتَأَلِّفًا فَلا كَذَّكَاةٍ مُتَأَنِّسٍ وَمُتَوَحِّشٍ، وَإِنْ دَفَعَ مِبْرَدًا إِلَى عَبْدٍ فَبَرَدَ قَيْدَهُ فَفِسِي تَضْمِدِينِ دَافِعِـهِ وَجْهَان (م ٢٦)^(٢).

وَلا يَضْمَنُ دَافِعُ مِفْتَاحِ إِلَى لِصِّ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ غَرَمَ بِسَبَبِ كَلْبِ عَلَيْهِ عِنْدَ وَلِيٌّ أَمْرِ فَلَهُ تَغْرِيمُ الكَاذِبِ.

وَإِنْ حَلَّ وِعَاءً فِيهِ دُهْنَ جَامِدٌ فَلَهَبَ بِرِيحِ ٱلْقَتْهُ أَوْ شَمْسٌ فَوَجْهَانِ (م ٢٧، ٢٨)(٣).

(١) (مسألة - ٢٥): قوله: (وهل لربُّه طلب مكرهه؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: هل لمالكه مطالبة مكرهه إذا كان المكره بفتح الرَّاء عالمًا وقلنا له: الرُّجوع عليه أم لا؟

قال في الرَّعاية الكبرى: يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: له مطالبته.

قلت: وهو الصُّواب، ويؤيِّده كلام القاضي المتقدِّم.

والوجه الثَّاني: ليس له مطالبته.

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا.

(٢) (مسألة – ٢٦): قوله: (وإن دفع مبردًا إلى عبدٍ فبرد قيده ففي تضمين دافعه وجهان). انتهى.

وحكاهما في الفصول، والتُّلخيص، والرَّعاية احتمالين، وأطلقوهما، أحدهما: يضمن.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما قدَّمه الحارثيُّ.

والوجه الثَّاني: لا يضمن، وهو ضعيفٌ.

(٣) (مسألة - ٢٧ - ٢٨): قوله: (وإن حلُّ وعاءً فيه دهنُّ جامدٌ فذهب بريح القته أو شمسٌ فوجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٢٧): إذا حلَّ وعاءً فيه دهنَّ جامدٌ فذهب بريح ألقته فهل يضمن أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يضمن، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والكافي، والشَّرح ونصراه، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

والوجه الثّاني: لا يضمن.

قال القاضي: لا يضمن ما ألقته الرّيح، وكذا قال أبو الخطَّاب وغيره.

قال الحارثيُّ: وعن القاضي وابن عقيلِ: لا يضمن.

وقدُّمه في التَّخلُص.

قلت: قطع في الفصول أنَّه لا يضمن في موضع، واختار الضَّمان في آخر.

(المسألة الثَّانية - ٢٨): لو ذاب بشمس هل يضمن أم لا؟

أطلق الخلاف:

وَقِيلَ: لا يَضْمَنُهُ بِرِيحٍ لآنَّهُ غَيْرُ مُقْصَدٍ، وَلَوْ حَبَّ مَ مَالِكٌ دَوَابٌ فَتَلِفَتْ لَـمْ يَضْمَنْ ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، والْمُغْنِي، والترغيب.

وَقِيلَ: بَلَى.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ فَتَحَ حِرْزًا فَجَاءَ آخَرُ فَسَرَقَ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا يَتَوَجَّه فِيمَسَنْ حَبْسَهُ عَـنِ الانْتِفَـاعِ بِعِلْكِـهِ أَنْ يَضْمَنَـهُ

وَإِنْ رَبَطَ دَابُةً بِطَرِيقِ وَاسِعِ وَلَيْسَتْ يَدُهُ عَلَيْهَا فَرَوَآيَتَان (م ٢٩)(١).

وَيَضْمَنُ بِطَرِيقٌ ضَيَّتِي وَلَوْ بِنَفْحٍ بِرِجْلٍ، نُصَّ عَلَيْهِ وَمَنْ ضَرَبَهَا إذَنْ فَرَفَسَتْهُ فَمَاتَ ضَمِنَهُ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَتَرْكُهُ طَيِنًا فِيهَا أَوْ خَشَبَةً أَوْ عَمُودًا أَوْ حَجَرًا أَوْ كِيسَ دَرَاهِمَ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَبِإِسْنَادِ حَشَيَةٍ إِلَى حَالِطٍ، وَبِافْتِنَاءَ كَلْبِ عَقُورٍ، نُصَّ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٌ إِلاَّ لِنَاخِلِ بَيْتِهِ بِلا إذْنِهِ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ نَقَلَ حَنْبُلِّ: الكَلْبُ إِذَا كَانَ مُوثَقًا لَمْ يَضْمَنْ مَا عَقَرَ، وَيَضْمَنُ بِافْتِنَاءِ سِنُورٍ تَـاكُلُ فِرَاحًـا عَـادَةً، مَـعَ عِلْمِـهِ، كَالكَلْبِ، وَلَهُ قَتْلُهَا بِأَكُلِ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ، كَالفُوَاسِقِ.

وَفِي الفَصُول: حِينَ أَكْلِهِ.

مِلْكِهِ، فَهُوَ مُفْرطٌ، وَظَاهِرُهُ: لا يَضْمَنُ فِي الْأُولَى مُطْلَقًا.

وَإِنْ حَفَرَ بِّغُرًا فِي سَابِلَةٍ لِنَفْعِ الْسَلِمِينَ وَلا صَرَرَ لَمْ يَصْمَنْ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بِأَنَّهُ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَكَمَوَاتِ.

وَعَنْهُ: بإذن حَاكِم.

وَعَنْهُ: بَلِّي، وَكَذَا ُ حُكُمُ البِنَاءِ فِيهَا مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرَهَا لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ، نَقَلَ إسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ فِي المُسْجِدِ: لا بَأْسَ بِـهِ إِذَا لَمْ يَضُرُّ بالطَّريق.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: أَكْرَهُ الصَّلاةَ فِيهِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ بإذْن إمَام.

أحدهما: يضمن وهو الصّحيح.

قال الحارثيُّ: وافق على ذلك القاضي وصاحب التَّلخيص.

وقدُّمه في المغنى، والشُّرح، والكافي ونصراه.

وجزم به ابن رزينٍ.

والوجه الثَّاني: لا يضمن قال في الفائق: وقال القاضي: لا يضمن، فلعلُّ له قولين.

وقال ابن عقيل أيضًا: لا يضمن: واختار في موضع آخر الضَّمان.

(١) (مسألة – ٢٩): قوله: (وإن ربط دابَّةً بطريق واسع وليست يده عليها فروايتان)، انتهى.

وأطلقهما المستوعب، والمغنى، والشُّرح، والفائق، والزُّركشيُّ، والقواعد الأصوليَّة، وغيرهم.

إحداهما: يضمن، وهو ظاهر ما قطع به الشَّيخ في المقنع، والعمدة، وصاحب المذهب، والخلاصة، وغيرهم، لإطلاقهم الضَّمان.

قال الحارثيُّ: وكذا أورده ابن أبي موسى وأبو الخطَّاب مطلقًا، ونصُّ عليه أحمد. انتهى. وقدَّمه في القاعدة الثَّانية، والثُّمانين وقال: هذا المنصوص، وذكر النصوص في ذلك.

والرُّواية الثَّانية: لا يضمن، والحالة هذه، ذكره القاضي في الجرُّد، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

قال في القواعد: وأمَّا الآمديُّ فحمل المنع على حالة ضيق الطُّريق وسعته. والمذهب عنه: الجواز مع السُّعة وعدم الإضرار، روايةً واحدةً، ومن المتاخّرين من جعل المذهب المنع روايةً واحدةً، وخالف بعض المتأخّرين وقال: الرُّبط عدوانٌ بكلِّ حال. انتهى. وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ: حُكْمُ هَذِهِ المَسَاجِدِ الَّتِي بُنِيَتْ فِي الطَّرِيقِ تُهْدَمُ، وَسَأَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الكَحَّالُ: يَزِيدُ فِي المَسْجِدِ مِسْنَ الطَّرِيقِ؟

قَالَ: لا يُصَلَّى فِيهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المُسَاجِدِ عَلَى الآنْهَارِ، قَالَ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الطُّرِيقِ، وَسَأَلُهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سَابَاطِ فَوْقَـهُ مَسْجِدً، أَيْصَلَّى فِيهِ؟

قَالَ: لا يُصَلَّى فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ الطُّريق، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلاةِ عَلَى شَطَّ النَّهَر، والطُّريقُ أمَامَهُ.

قَالَ: أَرْجُو أِنْ لا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، وَلَكِنَّ طَرِيقَ مَكُّةٌ يُعْجِينِي أَنْ يَتَنَحَّى عَنِّ الطَّرِيتَ وَيُصَلِّيَ يَمْنَـةَ الطَّرِيــقِ وَنَقَــلَ ابْـنُ مُشَيْش عَنْ بِنَاءِ سَابَاطٍ فَوْقَ مَسْجِدٍ: لا يُصلَّى فِيهِ إِذَا كَانَ مِنَ الطَّرِيق.

قَالَ الشَّنِخُ: وَيَخْتَمِلُ أَلْ يُعْتَبَرُ إِذْنُ الإِمَامِ فِي البِنَاءِ لِنَفْعِ المُسْلِمِينَ دُونَ الحَفْرِ، لِدَعْوِي الحَاجَةِ إِلَى الحَفْرِ لِنَفْعِ الطَّرِيــقِ وَإِصْلاحِهَا وَإِرْالَةِ الطَّبْنِ، والمَاء مِنْهَا، فَهُوَ كَتَنْقِيَتِهَا، وَخَفْرِ هَلَـنَهِ فِيهَا، وَقَلْعِ حَجَرٍ يَصُرُّ بِالمَارَّةِ، وَوَضْعِ الحَصَـى فِي طِينَ فِيهَا لِيَطَأَ النَّاسُ حَلَيْهِ، فَهَذَا كُلُّهُ مُبَاحٌ لا يَضْمَنُ مَــا تَلِـفَ بِـهِ، لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا، وَكَذَا بِنَاءُ القَنَاطِرِ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُعْتَبَرَ إِذْنُ الإمَام فِيهَا، لآنُ مَصْلَحَتَهُ لا تَعْمُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي حَفْرِ البَّمْرِ: يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَيَّة سَقُوطُ الضَّمَانِ إِذَا حَفَرَهَا فِي مَكَانِ مَائِلٍ عَنِ القَارِعَةِ وَجَعَلَ عَلَيْهِ حَاجِزًا لِيُعْلَمَ بِهِ لِيُتَوَقِّى، وَإِنْ حَفَرَهُ لِنَفْسِهِ ضَمَينَ وَلَوْ فِي فِنَائِهِ وَتَصَرُّفَ وَارثُهُ فِي تَركَتِهِ، وَإِذْنُ إِمَامٍ فِيبٍ؛ لأَنْه لَئِسَ لَـهُ أَنْ يَاذَنَّ فِيهِ، فَدَلَّ أَنَّهُ لا يَجُورُ لِوكِيلِ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ المُسْلِمِينَ النَّـافِذَةِ، وَأَنّـهُ لَئِسَ لِحَـاكِمَ أَنْ يَحْكُمَ بِصِحْتِهِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيُتَّوجُهُ جَوَارُهُ لِلْمَصْلَحَةِ، وَجَوَّرٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَفْرَ بِفْرٍ لِنَفْسِهِ فِي فِنَائِهِ بِإِذْنِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ لَمْ يَسُدُّ بِثْرَهُ سَدًّا يَمْنَعُ مِنَ التَّضَرُّرِ بِهَا ضَّمَونَ مَا تَّلِفَ بِهَآ، وَكَذَا بَسْطُ حَصِيْرِ وَتَعْلِيــقُ قِنْدِيــلِ وَنَحْــوُهُ مَسْجدٍ.

ُ وَالْآكْثَرُ لا يَضْمَنُ كَوَضْمُهِ حَصَى فِيهِ، والآصَحُّ وَقُعُودُهُ فِيهِ وَفِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ، وَفِعْلُ عَبْسُدِهِ بِـأَمْرِهِ كَفِعْلِـهِ أَعْتَقَـهُ أَوْ لا وَيَضْمَنُ سُلْطَانُ آمِرٌ وَحْدَهُ.

وَإِنْ حَفَرَهَا حُرُّ بِأَجْرَةٍ أَوْ لا وَتَبَتَ عِلْمُهُ أَنْهَا فِي مِلْكِ غَيْرِهِ نُصُّ عَلَيْهِ صَمِنَ الحَافِرُ، وَنَصُّهُ: هُمَا وَإِنْ جَهِلَ فَالآمِرُ. وَقِيلَ: الحَافِرُ.

وَيَرْجِعُ إِنْ مَالَ حَائِطُهُ إِلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَيْسَ فِي النَّرْغِيبِ: وَعَلِمَ لَمْ يَضْمَنْ.

وَقِيلَ: بَلَى، كَبِنَائِهِ مَاثِلاً كَذَلِكَ .

وَعَنْهُ: إِنْ طَالَبَهُ مُسْتَحِقٌ بِنَقْضِهِ وَأَمْكُنَهُ ضَمِنَ.

وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَأَطْلَقَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورِ: إِذَا كَانَ أَشْهَدَ عَلَيهِ، ضَمِنَ، وَلا تَضْمَنُ عَاقِلَةً لِمْ يَثُبُتْ بِبَيْنَةِ أَنَّهُ مِلْكُــهُ، وَإِنْ أَبْرَاهُ وَالْحَقُّ لَهُ فَلا، وَإِنْ طُولِبَ أَحَدُ المُشْتَرَكِينَ فَفِي حِصَّتِهِ وَجْهَان (م ٣٠(١٠.

وَمِثْلُهُ حَوْفُ سُقُوطِهِ بِتَشَقَّقِهِ عَرَاضًا، وَيَصْلَمَنُ بِجَنَاحٍ وَتَحْوِهِ وَلَوْ بَعَدَ بَيْعٍ وَقذ طُولِبَ بِنَقْضِهِ، كَحُصُولِهِ بِفِعْلِهِ. وَلا يَصْمَنُ وَلِيٌ فَرَّطَ، بَلْ مُولِّيهِ ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ.

(١) (مسألة - ٣٠): قوله: (فيما إذا مال حائط...، وإن طولب أحد الشُّريكين ففي حصَّته وجهان). انتهى.

قال في المغني، والشَّرح: احتمل وجهين:

أحدهما: يلزمه بمصَّته، وهو ظاهر ما جزم به النَّاظم.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه شيءٌ.

وَيَتُوجُهُ عَكْسُهُ.

وَلا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْ البّهيمَةُ صَيَّلًا حَرَم وَغَيْرُو، وَأَطْلَقَهُ الْأَصْحَابُ.

وَيَتَوَجُّهُ: إِلاَّ الضَّارِبَةَ، وَلَعَلُّهُ مُرَادُهُمْ، وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَمَرَ رَجُلاً بإمْسَاكِهَا صَمَّبَهُ إِنْ لَمْ يُعْلِمُهُ بَهَا.

وَفِي الفُصُولِ: مَنْ أَطْلَقَ كَلْبًا حَقُورًا أَوْ دَائِةً رُفُوسًا أَوْ عَصُوضًا حَلَى النَّاسِ وَحَلَّاهُ فِي طَرِيقِهِمْ وَمَصَّاطِبِهِمْ وَرِحَسابِهِمْ فَأَتْلَفَ مَالاً أَوْ نَفْسًا صَمِنَ، لِتَفْريطِهِ وَكَذَا إِنْ كَانَ لَهُ طَائِرٌ جَارِحٌ كَالصَّفْر، والبَازي فَأَفْسَدُ طُيُورَ النَّاسِ وَخَيَوَانَاتِهِمَ ۖ

وَفِي الانْتِصَارِ أَنَّ البَّهِيمَةَ الصَّائِلَةَ يَلْزُمُ مَالِكَهَا وَغَيْرُهُ إِثْلاَفُهَا.

وَكَذَا فِي عُيُونَ المَسَائِل: إذَا عُرِفَتْ البَهِيمَةُ بالصُّول يَجِبُ عَلَى مَالِكِهَا قَتْلُهَا، وَعَلَى الإمَّامَ وَعَلَى الإمَّامَ إذَا صَالَتْ، عَلَى وَجْهِ اللَّعْرُوفَ، وَمَنْ وَجَبَّ قَتْلُهُ عَلَى وَجَّهِ الْمُعْرُوفِ لَمْ يَضْمَنْ، كَمُرْتَكُ.

وَإِطْلاقُ الْأَصْحَابِ رَحْهُمُ الله بأنَّهُ لا يَصْمَنُ مَا أَتْلَفَتْهُ بَهِيمَةٌ لا يَدَ عَلَيْهَا ظَاهِرَةٌ وَلَـوْ كَـانَتْ مَغْصُوبَةً، لِظَـَاهِرِ الخَـبَرِ، وَعَلَّلَ الْأَصْحَابُ الْمَسْأَلَةَ بِائْنُهُ لِا تَفْرِيَطَ مِنَ المَالِكِ، وَلا ذِمْةَ لَهَـا فَيَتَعَلَّـقُ بِهَـا، وَلا قَصْـدَ فَيَتَعَلَّـقُ برَقَبَتِهَـا، بحِلاف الطَّفْـلَ الصَّغِير، والعَبْدِ، وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا جِنَايَةَ العَبْدِ المَفْصُوبِ، وَأَنَّ الغَاصِبَ يَضْمَنُهَا.

﴿ قَالُوا: لَأَنَّ جِنَايَتُهُ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَضَمِنَهَا ؛ لأنَّه نَقْصٌ حَصِلَ فِي يَدِ المَعْصُوبِ، فَهَذَا التَّخْصِيصُ وَتَعْلِيكُ يَقْتَضِي خِلافَهُ فِي البّهيمَةِ، وَهَلَاً فِيهِ نَظُرٌ.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي جِنَايَاتِ البَهَاقِمِ: لَوْ نَقُبَ لِصْ وَتَرَكَ النَّفْبَ فَخَرَجَتْ مِنْهُ البَهِيمَةُ ضَمِنَهَ ال وَضَمِنَ سَا تَجْنِي بإفلاتِهَا وَتَخَلِّيهَا، وَقَدْ يَخْتَمِلُ إِنْ جَازَهَا وَتُوَكِّهَا بِمَكَانِ ضَمَونَ لِتَعَدِّيهِ بَتَرْكِهَا فِيسُو، بخِلاَفُو مَـا لَـوْ تَركَهَـا بِمِكَانِهَـا وَقُـتَ

وَلِهَذَا قَالَ الْآصَاحَابُ فِي نَقْلِ التُّرَابِ مِنَ الآرْضِ الْمُعْصُوبَةِ: إنْ أَرَادَهُ الْغَاصِبُ وَأَبَى الْمَالِكُ فَلِلْغَاصِبِ ذَلِكَ مَعَ غَرَضٍ صَحِيحٍ، مِثْلُ أَنْ كَانْ نَقَلُهُ إِلَى مِلْكِ نَفْسِهِ، فَيَنْقُلُهُ لِيَنْتَفَعَ بِالْمَكَانِ، أَوْ كَانْ طَرَحَهُ فِي طَرِيقٍ فَيَضْمَنُ مَا يَتَجَدُّدُ بِـهِ مِـنْ جَنَايَـةً عَلَى آذَمِيُّ أَنْ بَهِيمَةٍ وَلا يَمْلِكُ ذَلِكَ بِلا غَرَضٍ صَحِيحٍ، مِثْلُ أَنْ كَانْ نَقَلَهُ إِلَى مِلْكِ المَّالِكِ أَنْ طَرَف الأَرْضِ الَّتِـي حَفْرَهَـا، وَيُفَارِقُ طَمُّ البِثْرِ؛ لأنَّه لا يَنْفَكُ عَنْ غُرَض؛ لأنَّهُ يُسْقِطُ صَمَانَ جَنَايَةِ الحَفْر.

زَّادَ ابْنُ عَقِيلَ: وَلَعَلَّهُ مَعْنَى كَلام بَعْضِهُم أَوْ جَنَايَةُ العَثْرَ بِالتُّرَابِ.

وَيَضْمَنُ سَائِقٌ وَقَائِدٌ وَرَاكِبٌ مُتَصَرِّفٌ فِيهَا.

وَقِيلَ: إِنْ اجْتَمَعُوا ضَمِنَ رَاكِبٌ.

وَقِيلَ: وَقَائِدٌ جَنَايَتُهَا.

وَعَنْهُ: حَتَّى برَجْلِهَا، كَكَبْحِهَا وَنَحْوَهِ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ، وَكَوَطْئِهَا بِهَا.'

وَظَاهِرُ نَقُلُ ابْنِ هَانِي فِيهِ: لا.

وَنَقَلَ أَبُو طَّالِبَادِ: لا يَعْمَمُنُ مَا أَصَابَتْ بِرِجْلِهَا أَوْ نَفَخَتْ بِهَا؛ لأَنْه لا يَقْدِرُ عَلَى حَبْسِهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ جَمَاعَةٍ. وَعَنْهُ: يَضْمُنُ سَافِقٌ جِنَايَةً رِجْلِهَا، وَلا ضَمَانٌ بِلنَبِهَا، فِي الْآصَحُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو، وَمَنْ نَفَرَهُا أَوْ نَخَسَهَا ضَمِنَ وَخْدَهُ.

وَيَصْمُنُ جَنَايَةَ وَلَدِهَا، فِي المُنْصُوص، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا إِنْ فَرَّطَ، نَحْوَ أَنْ يَعْرِفَهَا شَمُوسًا.

وَيَضْمَنُ مَا أَتْلَفَتْ لَيُلاَ، نُصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بهِ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: مِنْ زُرَاعٍ وَشُخِرٍ.

جَزَمَ بهِ الشَّيْخُ.

وَفِي الْوَاضِح: والمَالُ بِمَوْضِعِ لا يُنْسَبُ وَاضِعُهُ إِلَى تَقْرِيطٍ، إِلاَّ إِنْ تُقِلَتْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً. وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ هَانِي، والجَمَاعَةُ وَجَزِمَ بِهِ الشَّيْخُ، وَلاَ يَضْمَنُ نَهَارًا.

وَقَالَ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ: إلاَّ أَنَّ تُرْسَلَ بِقُرْبِ مَا تُتْلِفُهُ عَادَةً.

وَمَنْ طَرَدَ دَائِةً مِنْ مَزْرَعَتِهِ لَمْ يَضْمَنْ، إِلاَّ أَنْ يُلنخِلَهَا مَزْرَعَةَ غَيْرِهِ وَإِنْ اتَّصَلَتْ الْمَزَارِعُ صَبَرَ لِيَرْجِعَ عَلَى رَبُهَا، وَلَوْ قَلَرَ أَنْ يُخْرِجَهَا وَلَهُ مُنْصَرَفَ غَيْرُ الْمَزَارِعِ فَتَرَكَهَا فَهَدَرٌ، والحَطَّبُ عَلَى اللَّالِّةِ إِذَا خِرَقَ ثَوْبَ آدَمِسِيٍّ بَصِيْرٍ عَـاقِلٍ يَجِـدُ مُنْحَرَفًا فَهَدَرٌ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُسْتَدْبِرًا فَصَاحَ بِهِ مُنْبَهَا لَهُ، وإلاَّ ضَمَيْتُهُ، ذِكَرَهُ فِي التُرغِيبِ

وَمَنْ كَسَرَ أَوْ ٱتْلَفَ ٱللَّهُ لَهُو وَلُوْ مَعَ صَبِيٍّ يُصُ عَلَيْهِ أَوْ كَسَرَ إِنَاءً ذَهَبِ وَيْضَاق أَوْ إِنَاءً فِيهِ خَمْرٌ يُؤْمَرُ بِإِرَاقَتِهَا قَدَرَ يُرِيقُهَا بدُونِهِ أَوْ عَجَزَ، نَقَلَهُ الْدُونِيُّ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ وَغَيْرُهُ: إِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الْآصَحُ فِيهِنَّ، كَصَلِيبٍ وَخِنْزِيرٍ.

وَعَنْهُ: يَضْمَنُ غَيْرَ ٱلَّةٍ لَهُوٍ.

وَعَنْهُ: يَضْمَنُ مِنْهَا دُفًّا.

وَنَقَلَ مُثَنَّى: يَكْسِرُهُ فِي مِثْلِ اللَّيْتِ، وَلا يَضْمَنُ مُخَزَّنَّا لِلْخَمْرِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةَ وَغَيْرُهُ.

وَنَقُلُ حَنْبُلُ: بَلَى.

وجزم به الشَّيْخُ، وَلا يَضْمَنُ كِتَابًا فِيهِ أَحَادِيثُ رَدِيثَةٌ، نَقَلَهُ المَرُّوذِيُّ.

قَالَ فِي الانْتِصَارِ: فَجَعَلَهُ كَالَةِ لَهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَهُ عَلَى نَصَّهِ فِي رِوَالِةِ الْمُوْفِيِّ فِي سِيْرٍ فِيهِ تَصَسَاوِيرُ، وَسَصَّ عَلَى تَخْرِيتِ التَّيَابِ السُّودِ.

فَيْتَوَجَّه فِيهِمَا رِوَايْتَانِ تَخْرِيجًا، وَلا حُلِيًّا مُجَرِّمًا عَلَى الرِّجَالِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ يَصْلُحُ لِلبِّسَاءِ.

وَاحْتَجُ فِيَ الْفُنُونِ فِيَ آلَةِ لَهُو بِأَنَّهُ يَجُورُ إغلنامُ الآيَةِ مِنْ كُتُبَ الْبَنْدِعَةِ، لآخُلِ مَا هِيَ فِيهِ، وَإِهَانَةٍ لِمَا وُضِعَتْ لَسهُ وَلَـوْ أَمْكَنَ تَمْبِيزُهَا، وَكَمُرْتَدُّ يَجُورُ بَيْعُهُ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَ آلَةَ لَهْوِ يَرْضَبُ فِي مَادَّتِهَا، كَعُودٍ وَدَاقُورَةٍ، كَإِنَاءِ نَقْدٍ.

وَاخْتَجُ أَيْضًا بِأَنْ عُثْمَانَ، والصَّحَابَةَ أَخْرَقَتْ المَصَاحِفَ وَلَمْ تُغْــرَمْ قِيمَــةَ المَالِيّـةِ لآجْــلِ التَّـالِيفِ، وَاحْتَــجُ بِـهِ جَمَاعَــةٌ، وَبَتَخْرِيقِهِمْ مُصْحَفَ ابْن مَسْعُودٍ، وَيَتَحْرِيق عِجْل بَني إسْرَائِيلَ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّ الشَّطْرَنْجَ مِنْهَا.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: لا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمِنْ الغَّقُويَةِ المَالِيَّةِ إِثَلَافُ الثُّوتِيْنِ الْمُصَفَّرَيْنِ كَمَا فِي الصَّحيح فِي حَدِيثِ عَبْدِاللَّهِ بْـنِ عَشْرِو، وَإِرَافَـةُ عُمَرَ اللَّبْنَ الَّذِي شِيبَ بِالمَّاءِ لِلْبَيْعِ، وَأَنَّ الصَّدَقَةَ بِالمُفْشُوشِ أُولَى مِنْ إِثَلافِهِ

وَفِي كِتَابِ الْهَدْي: تُحْرِيقُ أَمَّاكِنِ الْمَعَاصِي وَهَدْمُهَا، كُمَّا احَرُّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْجِدَ الضَّرَادِ وَأَمَرَ بِهَدْمِهِ».

فَمَشَاهِدُ الشُّرَكِ الَّتِي تَلَاعُو سَلَنَتُهَا إِلَى اتَّخَاذِ مَنْ فِيهَا أَنْدَادًا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْهَدُمِ.

ثُمُّ ذَكَرَ تَحْرِيقَ عُمَرَ مَكَانُ الخَمْرِ، وَتَحْرِيقَهُ قَصْرَ مَعْدٍ لَمَّا اخْتَجَبَ فِيسهِ، وَهَـمُّ رَسُوُلُ اللَّهِ ﷺ بِتَحْرِيـقِ ذُورِ تَـارِكِي حُضُور الجُمْعَةِ، والجَمَاعَةِ لَوْلا مَا فِيهَا مِنَ النَّسَاء، والذُّرَيَّةِ.

وَمَنْ وَقَعَ فِي مِحْبَرَتِهِ مَالُ غَيْرِهِ بِتَفْرِيطِهِ فَلَمْ يَخْرُجُ كُسِرَتْ مَجَّانًا، وَإِنْ لَمْ يُفْرِطْ ضَمَنَ رَبُّ الْمَسَالِ كَسْرَهَا، فَـإِنْ بَـذَلَ رَبُّهَا بَدَلَهُ فَنِي وُجُوبِ قَبُولِهِ وَجُهَانَ (م ٣١)(١).

وَإِنْ تَلِفَتْ حَامِلٌ أَوْ حَمْلُهَا مِنْ رِيحٍ طَبِيخٍ عَلِمَ رَبُّهُ ذَلِكَ عَادَةُ صَمِنَ.

وُقِيلُ: لا.

(۱) (مسألة – ٣١): قوله: (ومن وقع في عبرته مال غيره بتفريطه فلم يخرج كسرت عجّانًا، وإن لم يفرّط ضمن ربُّ المسال كسسرها، فإن بذل ربُّ المال بدله ففي وجوب قبوله وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الجرُّر وشِرح الحارثيُّ، وهما احتمالان مطلقان في الفصول:

أحدهما: يلزمه قبوله، اختاره صاحب التَّلخيص.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وهو الصَّواب، لأنَّ الضَّرر لا يزال بالضَّرر.

والوجه الثّاني: لا يلزمه.

(م): الإمام مالك

وَاخْتَارُهُ فِي الْفُنُونِ؛ لآنٌ مِنْهُنَّ مَنْ لا تَتَضَرَّرُ بِهِ، وَكَرِيحٍ دُخَانٍ يَتَضَرَّرُ بِهِ صَاحِبُ سُعَالٍ وَضِيقِ نَفَسٍ^(١)، وَيَتَوَجَّــهُ فِيهِ

وَمَنْ غُرٌّ بِكَثْرَةِ رِيْحٍ فِي بَلَدٍ وَإِمْنِ طَرِيقٍ لَمْ يَضْمَنْ ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ؛ لأنَّه غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ؛ لأنَّـه يُمْكِـنُ الآمْـنُ بَحْـدَ الفَزَع، والعَاقِلُ لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مُتَّكِلاً.

وَيْنِي الانْتِصَار فِيهِ أَيْضًا فِي بَابِ الغَصْبِ: هِيَ مُشْكِلَةٌ إِلاَّ أَنَّا نَقُولُ فَرَّطَ فِي قُنْعِهِ بقَوْلِهِ.

وَمَنْ نَوَى جَخْدَ حَقُّ عَلَيْهِ ۚ أَوْ بِيَدِهِ فِي حَيَّاةِ رَبُّهِ فَنُوَائِهُ لَهُ، وإلاَّ فَلوَرَثَتِهِ، نَقَلَهُ ابْسنُ الحَكَم، وَمَـنْ نَـدِمَ وَرَدُ بَعْـذَ مَـوْت الْمُغْصُوبِ مِنْهُ مَا غُصَبَهُ بَرَئَ مِنْ إِثْمِهِ لا مِنْ إثْمَ الغَصْبِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

وَعِنْدَ شَيْدِغِنَا: لَهُ مُطَالَبَتُهُ، لِتَغْوِيتِهِ الانْتِفَاعَ بَهِ فِي حَيَاتُهُ كَمَا لَوْ مَاتَ الغَاصِبُ فَرَدُهُ وَارثُهُ، نَقَلَهُ حَنْبُلّ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ حَبَسَهُ عِنْدَ وَقُتِ حَاجَتِهِ كُمُدُوَّ شَبَابِهِ ثُمُّ رَدُّهُ فِي مَشْيِبِهِ فَتَفُويتُ تِلْكَ ٱلمُنْفَعَةِ ظُلْمٌ يَفْتَقِرُ إِلَى جَزَاه.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَظُنُّ والقَاضِي أَيْضًا مَعْنَى رَوَايَةِ خَرْبٍ: «بَرَئَّ مِنْ إِثَمْ ذَلِكَ»: بَرَئَ مِنْ إِنْسَمِ الْغَصْبُ وَيَقِييَ إِنَّـمُ مَـا أَدْخَلَ عَلَى قَلْبِ مَالِكِهِ مِنْ أَلَمِ الغَصِّبِ وَمَضَرَّةِ الْمُنْعِ مِنْ مِلْكِهِ مُدَّةً خَيَاتِهِ، فَلا يَزُولُ إِنَّمُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالتَّوْيَةِ، وَذَكَرَ أَبْهُو يَعْلَى، الصَّغِيرُ أَنَّ بِالضَّمَانِ، والقَضَاءُ بلا تَوْيَةٍ يَزُولُ حَقُّ الْآدَمِيُّ وَيَبْقَى مُجَرَّدُ حَقَّ اللّهِ.

نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِيمَنْ ادَّانْ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَّهُ فَعَجَزَ: هَذَا أَسْهَلُ مِنَ الَّذِي اخْتَانَ وَإِنْ مَاتَ عَلَى عَدَمِهِ، فَهَذَا وَاجِبْ عَلَيْهِ. قَالَ شَيْخُنَا: يُرْجَى أَنْ يَقْضِيَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ جَدُّهُ: لا يُطَالَبُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَلا الآخِرَةِ وَقَالَهُ أَبُو يَعْلَى الصُّغِيرُ بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ وِفَاقٌ، وَسَنَبَقَ كَلامُ القَــاضِي فِي

تعدر المسارد. قَالَ شَيْخُنَا: وَلِلْمَظْلُومِ الاسْتِعَانَةُ بِمَخْلُوقَ فَبِخَالِقِهِ أُولَى، فَلَهُ الدُّعَاءُ بِمَا آلَمَهُ بِقَدْر مَا مُوجِبُهُ أَلَمُ ظُلْمِهِ، لا عَلَى مَـنْ شَنَمَهُ أَنْ أَخَذَ مَالَهُ بِالكُفْرِ وَلَوْ كُذَبَ عَلَيْهِ لَمْ يَفْتَرِ عَلَيْهِ، بَلْ يَدْعُو اللَّه بِمَنْ يَفْتَرِي عَلَيْهِ نَظِيرُهُ، وَكَذَا إِنْ أَفْسَدَ عِلَيْهِ وِينَهُ. قال: وَمَنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِاخْتِيَارِهِ وَتَمَكُنَ مِنْهُ فَلَمْ يَسْتَوْفِهِ حَتَّى مَاتَ طَالَبَ بِهِ وَرَثَتُهُ وَإِنْ عَجَرَ هُوَ وَوَرَثَتُهُ فَالْمَالَبَةُ لَـهُ يَـوْمَ

القِيَامَةِ.

في الآشبو، كمّا في المطّالِم لِلْخَبَر «مَنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ أَخِيهِ مَظْلَمَةٌ مِنْ دَم أَوْ مَال»؛ لآنُهَا لَوْ انْتَقَلَتْ لَمَا اسْتَقَرُّ لِمَظْلُـومِ حَقَّ فِي الآخِرَةِ، والإرْثُ مَشْرُوطٌ بالتَّمْكِينِ مِنَ الاسْتِيفَاء، كَمَا أَنَّهُ مَشْرُوطٌ بِالعِلْمِ بِٱلوَارِثِ، فَلَوْ مَاتَ مَنْ لَهُ عَصَبَـةٌ بَعِيدَةً لا يُعْرَفُ نَسَبُهُ لَمْ يَرِثُهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا الآخِرَةِ، وَهَذَا عَامٌ فِي حَـقُ اللَّهِ، والعَبْدُ مَشَرُوطٌ بِالتَّمْكِينِ مِنَ العِلْم، والقُلْزَةِ،

والمَجْهُولُ، والمُعْجُوزُ عَنْهُ كَالمَعْدُومِ. قَالَ عليه السلام لَمَّا تَعَذَّرَ رَبُّ اللَّقَطَةِ •هِيَ مَالُ اللَّهِ يُؤتِيهِ مَنْ يَشَاءُه قَالَ أَحْمَدُ: الدُّعَاءُ قِصَاصٌ وَمَـنْ دَعَـا عَلَـى مَـنْ ظَلَمَهُ فَمَا صَبَوَ، يُرِيدُ أَنَّهُ انْتَصَرَ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْم الأَمُور﴾ [الشورى: ٤٣].

وَأَجْرُهُ أَعْظُمُ وَيُعِزُّهُ اللَّهُ وَلا يُذِلُّهُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وإن تلفت حاملٌ أو حملها من ريح طبيخ علم ربُّه ذلك عادةً ضمن، وقيل: لا، واختاره في الفنون لأنَّ منهنَّ من لا تتضرُّر به، وكريح دخان يتضرُّر به صاحب سعال وضيق نفس). انتهى.

في قوله: (اختاره في الفَنون) نظرٌ، فإنَّه ذكر هذا الكلام بعينه في أواخر كتاب الدِّيات عن الفنون، ولم يحــك إلاّ احتمــالين مطلقــين من غير اختيارٍ، فقال: قال في الفنون: إن شمَّت حاملٌ ربح طبيخ فاضطرب جنينهـــا فمــاتت أو مــات فقــال حنبـلــيُّ وشــافعيَّان: إن لم يعلموا بها فلا إثم ولا ضمان، وإن علموا وكان عادةً مستمرَّة الرَّائحة تقتل احتمل الضَّمان، للإضرار، واحتمل لا، لعدم تضرُّر بعض النَّساء، وكريح الدُّخان يتضرَّر بها صاحب السُّعال وضيق النَّفس لا ضمان ولا إثم. انتهى.

فليس في هذا الكلام ما يدلُّ على اختياره، اللُّهمُّ إلاَّ أن يكون اطُّلع على مكان في الفنون آخر، وهو بعيدٌ، واللَّه أعلم. فهذه إحدى وثلاثون مسألةً في هذا الباب قد صحَّحت ولله الحمد.

باب الشُّفُعة

تَثْبُتُ بِمِلْكِ لِلرُّقَبَةِ لا المُنْفَعَةِ، كَنِصْفِ دَارِ مُوصَى بِنَفْعِهَا فَبَاعَ الوَرَثَةُ نِصْفَهَا فَلا شُفْعَةَ لِلْمُوصَى لَهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجَهَا فِيمَنِ اكْتَرَى نِصْفَ حَانُوتِ جَارِهِ: لِلْمُكْتَرِي الآولِ الشَّفْعَةُ مِنَ الثَّانِي وَيُعْتَبَرُ ثُبُوتُهُ، فَلا تَكْفِي البَدُ وَسَبْقُهُ، وَتَثْبُتُ لِشَرِيكِ حَتَّى مُكَاتَبِ.

وَقِيلَ: وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِنْ مَلَكَهُ، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: وَإِنْ قُلْنَا القِسْمَةُ إِفْرَادٌ وَجَبَتْ هِيَ، والقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا، فَعَلَى هَــذَا: الآصَحُ يُؤخَذُ بهَا مَوْقُوفٌ جَازَ بَيْمُهُ، وَإِنْمَا تَثَبُّتُ فِي حَقَار تَجَبُ قِسْمَتُهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَأَبُوْ مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ وَمُثَيِّخُنَا.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ، إلاَّ فِي مَنْقُولَ يَنْقَسِمُ، فَعَلَى الآوْلُ يُؤْخَذُ غَرْسٌ وَيِنَاهٌ تَبَعًا.

وَقِيلَ: وَزَرْعٌ وَثَمَرَةٌ، وَقَيَّدَ الشَّيْخُ الشُّمَرَةَ بالظَّاهِرَةِ وَأَنَّ غَيْرَهَا يَدْخُلُ تَبَعًا، مَعَ أَنَّهُ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: إِنَّ اشْنَرَاهُ وَفِيهِ طَلْعٌ لَمْ يُؤَيَّرُ فَٱبَرَّهُ لَمْ يَأْخُذُ الشَّمْرَةَ بَلْ الآرْضَ، والنَّخْلَ بِحِصَّتِهِ كَشِيقُصٍ وَسَيْفُو، وَكَــذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَذْخُلُ أَخَذَ الآصلَ بحِصَّتِهِ.

وقيلَ: وَتَثْبُتُ لِجَارٍ، وَحَكَاهُ القَاضِيَ يَعْقُوبُ فِي التَّبْصِرَةِ رِوَايَةً، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا مَعَ الشَّــرِكَةِ فِي الطَّرِيــقِ، وَسَــأَلَهُ أَبُــو طَالِب: الشُّفْعَةُ لِمَنْ هِيَ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِلًا شِرِكًا لَمْ يَعْتَسِمُوا فَإِذَا صُرُفَتَ الطُّرُقُ وَعُرِفَتَ الحُمُلُودُ فَلا شُفْعَةً.

وَإِنْ بِيعَتْ دَارٌ لَهَا طَرِيقٌ فِي دَرْبٍ لا يَنْفُذ فَقِيلَ: لَا شُفْعَةَ فِيهِ بالشُّركَةِ فِيهِ فَقَطْ.

وَقِيلَ: بَلَى، والآشهَرُ: يَجِبُ إِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي طَرِيقٌ غَيْرُهُ أَوْ أَمْكَنَ فَتْحُ بَابِهِ إِلَى شَارِعِ (م ١)(١).

وَإِنْ كَانَ نَصِيبُ مُشْتَرِ فَوْقَ حَاجَتِهِ فَفِي زَائِلًا وَجُهَّانِ (م ٢)(٢).

وَكَذَا دِهْلِيزُ جَارِ وَصَحْنُهُ (م ٣)(٣).

وَلَوِ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا سَبْقَ شُورَافِهِ فَتَحَالَفَا أَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنْتَاهُمَا، فَلا شَفْعَة، وَلَوْ قُدَّمَ مَنْ لا يَرَاهَا لِجَارٍ إِلَـى حَاكِم لَـمْ يَخْلِفْ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ خَرَجَ، نُصُّ عَلَيْهِ.

الأشهر هو الصّحيح من المذهب.

وجزم به في التّلخيص وغيره.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح، وغيرهما، وصحَّحه في الفائق وغيره.

والقول الأوَّل: وهو أنَّه لا شفعة في الطَّريق بالشَّركة في الدَّرب فقط مال إليه الشَّيخ، والشَّارح وذكراه احتمالاً.

والقول الثَّاني: لم أطُّلع على من اختاره.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن كان نصيب مشترٍ فوق حاجته ففي زائدٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما الحارثيُّ في شرحه:

أحدهما: تجب الشُّفعة في الزَّائد، اختاره القاضي وابن عقيلٍ.

والوجه الثاني: لا شفعة فيه.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح: وهو الصَّحيح، وهو كما قالا.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وكذا دهليز جارٍ وصحنه). انتهى.

وقاله أيضًا الشَّيخ في المغني، والشَّارح، والحارثيُّ، وغيرهم. وقد علمت الصُّحيح من ذلك في المقيس عليه.

رقد علمت الصحيح من ذلك في المقيس عليه.

 ⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وإن بيعت دارٌ لها طريقٌ في درسو لا ينفذ فقيل: لا شفعة فيه بالشُّركة فيه فقط، وقيل: بلسى، والأشسهر:
 يجب إن كان للمشتري طريقٌ غيره أو أمكن فتح بابه إلى شارع). انتهى.

الفسروع - كتاب الشركة

وَقَالَ: لا يُعْجِبُنِي الحَلِفُ عَلَى أَمْرِ أُخْتَلِفَ فِيهِ.

قَالَ الْقَاضِي: ۚ لَأَنَّ يَمِينَهُ هُنَا عَلَى ٱلْقَطْعُ، وَمَسَّائِلُ الاجْتِهَادِ ظَنَّيَّةً، وَحَمَلَهُ الشُّنيخُ عَلَى الوَرَعِ، وَأَنْ لِلْمُشْتَرِي الامْتِنَاعَ بِهِ مِنْ تَسْلِيم المبيع بَاطِنًا.

وَقَالَ ۚ مُتَلِجُنَا: تُوَقِّفَ أَحْمَدُ فِيمَنْ عَامَلَ حِيلَةً رِبَوِيَّةً هَلْ يَخْلِفُ أَنَّهُ مَا عَلَيْهِ إِلاَّ رَأْسُ مَالِهِ: نَقَلَـهُ حَرْبٌ وَيَثْبُتُ وَفِي

وَقِيلَ: وَلَوْ مَعَ خِيَارِ مَجْلِس وَشَرْطٍ.

وَقِيلَ: شُرطَ لِمُشْتَرَ ثَبَتَ قَدْرُ ثَمَنِهِ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٌ.

وَيُؤخَّذُ بِشُّولٍ مُشْنَرٍّ فِي جَهْلِهِ بِهِ وَفِيَّ قُدْرِهِ وَفِي أَنَّهُ أَحْدَثَ الغَرْسَ، والبِنَاءَ، ويُقُومُ عَرَضٌ مَوْجُودٌ، فَإِنْ قَالَ ثَمَنُـهُ مِائَـةٌ وَقَامَ لِلْبَائِعِ بَيِّنَةً بِمِائَتَيْنِ أَخَذَهُ الشُّفِيعُ بِمِائَةٍ.

فَإِنِ اَدُّعَى غَلَطًا اَنَّ كَانِهَا فَوَجْهَانِ زُم })(١)، بِمَا اسْتَقَرْ عَلَيْهِ العَقْدُ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِيٌّ وَقِيمَةِ غَيْرِهِ وَقْتَ لَرُومِهِ، وَلَـوْ تَعَيَّب إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ثَلاثَةَ أَيَّام.

وَعَنْهُ: يُواْمَيْن.

وَعَنْهُ: مَا رَأَى حَاكِمٌ، نَقَلَ صَالِحٌ: لِلْمَاء حِصْتَهُ مِنَ النَّمَنِ، وإلاَّ لَمَا اشْتَرَاهَا المُشْتَرِي وَلا تَسْقُطُ حِصَّةُ المَاءِ مِنَ النَّمَنِ. وَفِي رُجُوعِ شَفِيعٍ بِأَرْشٍ عَلَى مُشْتَرٍ عَفَا عَنْهُ بَاثِعٌ وَجْهَانِ (م ٥)(٢).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (فإن كان ثمنه مائةً وقام للبائع بيِّنةً بمائتين أخذه الشُّفيع بمائةٍ فإن ادُّعى غلطًا أو كذبًا فوجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والتَّلخيص، والشُّرح، والفائق، وغيرهم. أحدهما: يقبل قول المشتري في الغلط ونحوه.

قال القاضي: قياس المذهب عندي يقبل قوله، كما لو أخبر في المرابحة ثمٌّ قال غلطت بل هنا أولى؛ لأنَّه قد قامت بيّنةٌ بكذبه قال الحارثيُّ: هذا الأقوى.

قال في الهداية بعد أن أطلق الوجهين بناءً على المخبر في المرابحة إذا قال: غلطت. انتهى.

أكثر الأصحاب قبلوا قوله في دعواه الغلط في المرابحة، وصحَّح قبول قوله هنا في التَّصحيح، والنُّظم.. وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، جزم به في الكافي وغيره.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه وغيره، واختاره ابن عقيل وغيره، وهو المذهب، على ما اصطلحناه.

ونقل أبو طالبًو في المرابحة: إن كان البائع معروفًا بالصُّدَّق قبل قوله، والأ فلا.

قال الحارثيُّ: فيخرج مثله هنا، قال: ومن الأصحاب من أبي الإلحاق بمسألة المرابحة.

قال ابن عقيل: عندي أنَّ دعواه لا تقبل، لأنَّ من مذهبنا أنَّ الذَّراثع محسومةً، وهذا فتح باب الاستدراك لكلِّ قـول يوجـب حقًّا، ثمَّ فرَّق بأنَّ المرابحة كان فيها أمينًا حيث رجع إليه في الإخبار في النَّمن، وليس المشتري أمينًا للشَّفيع، وإنَّما هو خصمه، فافترقا.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وقيل يتحالفان ويفسخ البيع ويأخذه بما حلف عليه البائع لا المشتري. انتهى.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وفي رجوع شفيع بأرشِ على مشترِ عَفَا عَنْهُ بَائعٌ وجَهَانُ). انتهى.

قال في الرُّعاية الكبرى: وإن عفا البائع عن الأرشُ فرجوع الشُّفيع به على المشتري يحتمل وجهين.

قلت: إن ردَّ البائع العوض قبل أخذ الشُّفيع الشُّقص فالشُّفيع أولى به. انتهى.

أحدهما: لا يرجع.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كثير من الأصحاب حيث قالوا: ياخذ الشُّفيع بالنُّمن الَّذي اسْـَتَقَرُّ عليه العقـد، ثـمُّ وجدَّتـه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، والحارثيُّ قطعوا بذلك، فللَّه الحمد.

والوجه الثّاني: يرجع.

والظَّاهر: أنَّ المصنَّف تابع ابن حمدان في ذكر الخلاف، وأطلقه، وفيه نظرٌ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَإِنْ دَفَعَ مَكِيلاً بِوَزُن أَخَذَ مِثْلَ كَيْلِهِ، كَقَرْضٍ، وَاخْتَارَ فِي النَّرْفِيسِو: يَكْفِي وَزْنُهُ، إذْ المَّبْدُولُ فِي مُقَابَلَةِ الشَّفْصِ، وَقَـــدْرُ الشَّمَن مِغْيَارُهُ لا عِوْضُهُ.

وَإِنْ أَقَامَ شَفِيعٌ وَمُشْتَرِ بَيِّنَةً بِثَمَنِهِ احْتَمَلَ تَعَارُضُهُمَا، والقُرْعَةُ.

وَقِيلَ: بَيِّنَةُ شَفِيعِ (م ٦)(١).

وَلَوْ أَنْكُرَ الشُّرَاءَ حَلَفَ، فَإِنْ نَكُلَ أَوْ أَقَامَ الشَّفِيعُ بَيِّنَةً أَحَلَهُ وَدَفَعَ ثَمَنَهُ، فَ إِنْ أَصَرَّ فَفِي بَقَائِهِ بِيَـدِهِ أَوْ يَـأَخُذُهُ حَـاكِمٌ الوَجْهَان، وَعِنْدَ القَاضِي يُقَالُ أَفْبِضُهُ أَوْ أَبْرِقُهُ مِنْهُ.

وَفِيَ مُخْتَصَرَ ابْن رَزّين: فِي َ إِنْكَار مُشْتُر وَجْةٌ (م ٧)(٢).

وَلُو ادُّعَى شَرَاءَهُ لِمُوَلِّيهِ فَفِي الشُّفُعَةِ وَجُهَان (م ٨)(٣).

وُفِيَّ مُخْتَصَرِ النِ رَزِيْنِ: يَأْخُذُهُ بِفَمَنِهِ، فَلَوْ أَغْسِرَ بِهِ وُثَقَ، وَيَأْخُذُ مَلِيءٌ أَوْ مَنْ كَفَلَهُ مَلِيءٌ بِمُوَجُّلِ إِلَى أَجَلِ، نُصُّ عَلَيْهِ. وَإِنْ حَلَّ بِمَوْتِ مُتَغِيعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فَعَلَى النَّيْتِ، وَإِنْ مَضَى ثُمَّ عَلِمَ فَكَحَالٍ ذَكَرَهُ في الانْتِصَارِ فِي حِلَّ دَينٍ مُؤَجَّلٍ بِمَـوتٍ، ويَمْلِكُهُ بِمُطَالِيَتِهِ.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وإن أقام شفيعٌ ومشتر بيَّنةً بثمنه احتمل تعارضهما، والقرعة، وقيل: بيِّنة شفيع). انتهى.

أحدهما: تقدُّم بيِّنة الشُّفيع، وهو الصُّحيح.

قال القاضي وابنه أبو الحسين وأبو الخطّاب وابن عقيلٍ، والشّريف أبو جعفرٍ وأبو القاسم الزّيديُّ وصاحب المستوعب، وغـيرهم: تقدّم بيّنة الشّغيع.

قال الحارثيُّ: ويقتضيه إطلاق الحَرقيُّ، المصنّف هنا يعني به الشّيخ في المقنع.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والقول الثَّاني: يتعارضان وهو احتمال للشُّيخ في المغني.

وقدَّمه ابنِ رزينِ في شرحه.

والقول الثَّالث: يُستعملان بالقرعة، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

وأطلق الأقوال في المغني، والشّرح، ووجُّه الحارثيُّ قولا بأنّ القول قول المشتري؛ لأنّه قال: قول الأصحاب مخالفٌ لما قالو، في بيّنــة البائع، والمشتري حيث قدّموا بيّنة البائع؛ لأنّه مدّع بزيادة، وهذا بعينه موجودٌ في المشتري هنا.

فيحتمل أن يقال فيه بمثل ذلك. انتهى.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ولو أنكر الشواء حلف، فإن نكل أو أقام الشّغيع بيّنةً أخذه ودفع ثمنه، فـإن أصـرٌ ففـي بقائـه بيـده أو
 يأخذه الحاكم الوجهان، وعند القاضي يقال اقبضه أو أبرئه منه، وفي مختصر ابن رزين: في إنكار مشتر وجهًا. انتهى.

قول القاضي اختاره ابن عقيلٍ، وجزم به النَّاظم: والقول بإبقاء الثَّمن في يده قدَّمَه في الرِّعايتين، والحساوي الصُّغـير، وهــو قــويٌ، فبقي في ذشّته إلى أن يختار أخذه.

والقول بأنَّ الحاكم يأخذه لا أعلم من اختاره، وأطلق الأقوال في المغني، والشُّرح وشرح الحارثيُّ.

(٣) (مسألة - ٨): قوله: (ولو ادَّعى شراءه لمولِّيه ففي الشُّفعة وجهان). انتهى،

قال في المغني والشّرح: وإن قال اشتريته لابني الطّغل أو لهذا الطّغل وله عليه ولايةٌ لم تثبت الشفعة في أحسد الوجهين؛ لأنّ المللك ثبت للطّفل، ولا تجب الشّفعة بإقرار الوليّ عليه؛ لابّه إيجاب حقّ في مال صغير بإقرار وثيّه.

والثَّاني: تثبت؛ لأنَّه بملك الشُّراء له فصحُّ إقراره به كما يصح إقراره بعيبو في مبيعه. انتهى.

قلت: الصُّواب وجوب الشُّفعة في ذلك، والتَّعليل الأوَّل ليس بقويٌّ، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنّف في كتاب الإقرار:

﴿ وَقَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكَبْرِي: وَإِنْ قَالَ اسْتَرِيتُهُ لَابْنِي الْطَّفْلُ فَهُو كَالْغَائبِ.

وقال في الغائب: يأخذه الشُّفيع بإذن حاكم، والغائب على حجَّته إذا قدم، وقيل: لا شفعة فيهما. انتهى.

وقال في الكافي: فهو كالغائب، في أحد الوجهين.

وقال في الغائب: أخذه الشُّفيع بإذن الحاكم. انتهى.

وَقِيلَ: وَقَبْضِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: بِلَفْظِ يَقْتَضِي أَخْذَهُ، وَاغْتَبَرَ ابْنُ عَقِيلٍ الحَكْمَ تَارَةً وَدَفَعَ فَمَنَهُ مَا لَمْ يَصْبِرٌ مُشْتَرِيهِ، ثُمَّ إنْ عَجَزَ فُسِخَ.

رَقِيلَ: حَاكِمُ

وَقِيلَ: بَانَ بُطَلانُهُ، وَلا يُعْتَبَرُ رُؤيَّتُهُ قَبْلَ تَمَلُّكِهِ إِنْ صَحَّ بَيْعُ غَاقِبٍ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: الآصَحُ لَهُ التَّصَرُّفُ:فِيهِ قَبُلَ قَبْضِهِ وَتَمَلَّكِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَهُ حَبْسُهُ عَلَى ثَمَنِهِ، لآنَ الشَّفْعَةَ فَهْرِيُّ، والبَيْعَ عَنْ رضَى، وَتُخَالِفُهُ أَيْضًا فِي خِيَارِ شَرْطٍ، وَكَسَلْمَا خِيَسَارُ مَجْلِس مِنْ جَهَةِ شَفيع بَعْدَ أَنْ تَمْلِكُهُ؛ لِنُفُوذِ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ بَعْدَ نَمَلُكِهِ كَإِرْشٍ، وَكَذَا اعْتِبَارُ رُوْيَةٍ شِيْفُص، نَظَرًا إِلَى الجَهَنِين، وَإِنْ أَبِي مُشَتَّرِ قَبْضَهُ مِنْ بَائِعٍ أُجْبِرَ. قَهْرِيًا أَوْ بَيْعًا، وَيَتَخَرُّجُ فِي الكُلُّ كَذَلِكَ نَظْرًا إِلَى الجَهَنِين، وَإِنْ أَبِي مُشْتَرِ قَبْضَهُ مِنْ بَائِعٍ أُجْبِرَ.

ُ وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: قِيَاسُ اللَّذْهَبِ يَأْخُذُهُ شَنفِيعٌ مِنْ بَائِعٍم، وَلَوْ أَقَرُّ البَّائِعُ وَخَدَهُ بِالبَيْعُ وَجَبَتْ بِمَـا قَـالَ البَـائِعُ، كَمَـا لَـوْ اخْتَلَفَا فِي ثَمَنِهِ وَتَحَالُفَا، وَعُهْدَته عَلَيْهِ، وَفِي غَيْرِهَا عَلَى مُشْتَرِ

وَقِيلَ: لا شُفْعَةً.

وَلا تَنجِبُ فِي مُنْتَقِلِ بِلا عِوْض، وَفِي عِوَض غَيْرِ مَال كَيْكَاحِ وَخَلْعِ وَدَم عَمْدِ رِوَايْتَانِ (م ٩)(١٠. وَعَلَى قِيَاسِهِ مَا أَخَذَهُ أَجْرَةُ أَوْ ثُمَنًا فِي سَلَمَ أَوْ عِوْضًا فِي كِتَأْبَةِ (م ١٠)(١٠.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولا تجب في منتقل إليه بلا عوض، وفيما جعل عوضه غير المال كنّكـاح وخلـم وصلـح عـن دم عمـد بنان). انتهـ..

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والتَّلخيص، والحرُّر، والرَّعاية الكبرى، والفَّائق، وغيرهم.

وظاهر الشُّرح الإطلاق، وذكر جماعةٌ الخلاف في وجهين.

أحدها: لا شفعة في ذلك، وهو الصُّحيح.

قال في الكافي: لا شفعة في، ظاهر المذهب.

قال الزُّركشيِّ: هذا أشهر الوجهين عند القاضي وأكثر أصحابه.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا أولى.

قال الحارثيُّ: أكثر الأصحاب قالوا بانتفاء الشُّفعة منهم أبو بكر وابن أبي موسى وأبو علي وابن شهابو، والقــاضي أبــو الحطَّـاب في رؤوس المسائل وابن عقيل، والقاضي يعقوب، والشَّريفان وأبو جُعفرٍ وأبو القاسم الزَّيديُّ وابـــن بكــروسٍ، والمُصنَّف، وهــذا هـــو المذهب، ولهذا قدَّمه في المتن. أنتهى.

وهو ظاهر كلام الخرقيُّ، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وجزم به في العمدة، والوجيز، والمنوّر، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح وشرح الحارثيُّ، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: فيه الشُّفعة، اختاره ابن حامدٍ، وأبو الخطَّابُ في الانتصار، وابن حمدان في الرّحاية الكبرى.

وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

(٢) (مسألة - • ١): قوله: (وعلى قياسه ما أخذه أجرةً أو ثمنًا في سلم أو عوضًا في كتابةٍ). انتهى.

يعني: أنَّه مثل الَّذي تقدُّم، وأنَّ فيه الخلاف المطلق، وقد علمت الصُّحيحُ من المذهب في ذلك، فكذا يكون في هذا، وقطع بأنَّه مثله في الرَّعاية الكبرى.

قال في الكافي: ومثله ما اشتراء الذُّمِّيُّ بخمر أو خنزير.

قال الحارثيُّ: وطرد أصحابنا الوجهين في الشَّقص الجُعول أجره في الإجارة، ولكن نقـول: الإجـارة نـوعٌ مـن البيع، فيبعــد طـرد لحلاف إذن.

فالصُّحيح على أصلنا: جريان الشُّفعة قولا واحدًا ولو كان الشُّقص جعلاً في جعالةٍ فكذلك من غير فرق.

وطرد صاحب التُّلخيص وغيره من الأصحاب الخلاف أيضًا في الشُّقص المأخوذ عوضًا عن نجوم الكتابة، ومنهم من قطع بنفسي=

(هـ): الإمام أبو حنيفة

فَإِنْ وَجَبَتْ فَقِيلَ: يَأْخُذُهُ بِقِيمَتِهِ، وَقِيلَ: بِقِيمَةِ مُقَابِلِهِ (م ١١)(١).

وَإِنْ تَحَيُّلَ لِإِسْفَاطِهَا لَمْ تُسْقُطْ،

قَالَ أَحْمَكُ: لَا يَجُورُ شَيْءٌ مِنَ الحِيَلِ فِي إِبْطَالِ ذَلِكَ وَلا فِي إِبْطَالِ حَقَّ مُسْلِمٍ، وَيَحْرُمُ بَعْدَ وُجُوبِهَا اتَّفَاقًا، قَالَهُ شَيْخُنَا، فَلَوْ أَظْهَرَ ثَمَنَهُ مِانَةً وَكَانَتْ قِيمَتُهُ عِشْرِينَ أَوْ أَبْرَاهُ مِنْ ثَمَانِينَ دَفَعَ إِلَيْهِ عِشْرِينَ، وَلَوْ بَاعَهُ بِصُبْرَةٍ نَقْدًا أَوْ بِجَوْهَرَةٍ دَفَعَ مِثْلَـهُ أَوْ قِيمَتُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَقِيمَةُ الشَّقْصِ، وَسَأَلَهُ ابْنُ الحُكَمِ: دَارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَاعَ آخِدُهُمَا نِصِفْفَ ٱلبِنَاءِ لِقَلاَ يَكُونَ لاَحَدِ فِيهَا شُفْعَة، قَالَ: جَانَا.

قلت: فَأَرَادَ المُشْتَرِي قِسْمَةَ البِنَاءِ وَهَدْمَتُ قَالَ: أَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، يُعْطَى نِصْفَ قِيمَتِهِ.

وَهِيَ عَلَى الفَوْرِ، فَتَسْفُطُ بِتَرْكِهَا بِلا عُنْرٍ، وَإِنْ أَشْهَدَ وَقْتَ عِلْمِهِ فَلا، ثُمَّ إِنْ أَخْرَ الطَّلَبَ بَمْدَهُ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ قَدَرَ عَلَى الْمَالَبَةَ أَوْ البَيْعَ إِلَّا أَوْ قَدَرَ عَلَى التَّوْكِيلِ فَلَمْ يَفْعَلُهُ أَوْ نَسِيَ الْمَالَبَةَ أَوْ البَيْعَ أَوْ جَهِلَهَا أَوْ خَدْلُ اللَّهُ وَيُلِهُ أَوْ قَالَ بِكُم الشَّتَرِيْتَ أَوِ الشَيْرَيْتَ وَخِيصًا أَوْ جَهِلَهَا حَتَّى بَاعَ حِصَّتَهُ فَوَجْهَانِ. وَكَذَا لَوْ لَمْ يُشْهِدُ وَيَادَرُ بِمُضِيَّ مُعْتَادٍ (م 17، 77)("):

=الشُّفعة فيه، وهو القاضي يعقوب، ولا أعلم لذلك وجهًا.

. وحكى بعض مشايخنا فيما قرأت عليه طرد الوجهين أيضًا في المجعول رأس مالٍ في السُّلم، وهو أيضًا بعيدٌ، فـ إنَّ السُّـلم نـوعٌ مــن البيع. انتهى كلام الحارثيّ، وهو الصُّواب.

ثمُّ قال: إذا تقرَّر ما قلنا في المأخوذ عوضًا عن نجوم الكتابة فلو عجز الكاتب بعد النَّفع هل تجب الشُّفعة إذا؟ قــال في التَّلخيـص: يحتمل وجهين:

أحدهما: نعم.

والثَّاني: لا، وهو أولى. انتهى.

(١) (مسألة – ١١): قوله: (وإن وجبت فقيل يأخذه بقيمته وقيل بقيمة مقابله). انتهى.

وأطلقهما في المحرُّر، والزُّركشيُّ.

أحلهما: يأخذه بقيمته، وهو الصّحيح، اختاره القاضي وإبن حقيل وابن عبدوس في تلكرته، وصاحب الفائق، وغيرهم. وصحّحه النّاظم وغيره، وجزم به في الهداية وغيره، وقدّمه في الرّعايتين، والحاويُ الصّغير.

والوجه الثَّاني: يَاخذه بقيمة مقابله من مهرٍ وديةٍ، وحكاه الشُّريفُ أبو جعفرٍ عنَّ ابن حامدٍ.

وقال الشَّيخ في المقنع: وقال غير القاضي: يَاخذه بالدِّية ومهر المثل، فظاهره أنَّه اختيار غير القاضي من الأصحاب وفيه نظرٌ.

(۲) (مسألة - ۱۲ - ۲۳): قوله: (وهي على الفور فتسقط بتركها بلا عذر، وإن أشهد وقت علمه فلا، ثم إن أخر الطّلب بعده مع إمكانه أو قدر على إشهاد عدل أو مستوري الحال أو أخبراه فلم يطلب تكذّيبًا أو قدر معذورً على التُوكيل فلم يفعله أو نسي المطالبة أو البيع أو جهلها أو ظنَّ المُشتري زيدًا فبان غيره أو قال بكم اشتريت أو اشتريت رخيصًا أو جهلها حتَّى باع حصّته فوجهان، وكذا لو لم يشهد وبادر بمضيًّ معتادٍ). انتهى.

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى – ١٢): إذا أخَر الطُّلب مع إمكانه وكان قد أشهد وقت علمه فهل تسقط الشُفعة أم لا؟ أطلق الحِلاف، وأطلقه في النُّظم، والرُّعايتين، والفائق، وشرح ابن منجًا، وغيرهم.

أحلهما: لا تسقط الشُّمَعة بللك، وهو الصَّحيح، نصره الشَّيخ، والشَّارح، وهو ظَاهر كلام الحَرقيَّ، جزم به في الوجيز وغيره. وقدَّمه في الحداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والحلاصة، والتَّلخيص وشرح الحارثيُّ وقال: هذا المذهب.

والوجه الثّاني: تسقط، إذا لم يكن عذرٌ، اختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته، وهو احتمالٌ في الهداية وغيرها. تنبيه: حكى الشّيخ في المغنى ومن تبعه انّ السُّقوط قول القاضي.

قال الحارثيُّ: ولم يحكه أحدُّ عن القاضي سواه، والذي عرفت من كلام القاضي خلافه، ونقل كلام القاضي من كتبه.

ثمَّ قال: والذي حكاه في المغنى عنه إنَّما قاله في الجرُّد إذا لم يكن أشهد على الطُّلب وليس بالمسألة نبهت على ذلك أن يكون أصلا لنقل الوجه الذي أراده. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ١٣): إذا قدر على إشهاد عدل فلم يشهده فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

قال في المغنى، والشُّرح: وإن وجد عدلا فاشهده أو لم يشهده لم تسقط الشُّفعة.

قال الجارثيُّ: وإن وجد عدلا واحدًا ففي المغني إشهاده وترك إشهاده سواءً، قال: وهو سهوٌّ، فإنَّ شهادة الواحد معمــولُّ بهــا مــع عين الطَّالب، فيتعيَّن اعتبارها. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، فهذا المذهب، أعنى أنَّها تثبت بإشهاد عدل، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز.

(المسألة النَّالئة – ١٤): لو قدر على إشهاد مستوري الحال فلم يُشهدهما فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغنى، والشُّرح وشرح الحارثيُّ.

قلت: قواعد المذهب تقتضي أنَّها لا تسقط بعدم إشهادهما، لأنَّ وجودهما كعدمهما؛ لأنَّ شهادة مستوري الحال لا تقبل، على الصُّحيح من المذهب فهي كالفاسقة بالنُّسبة إلى عدم القبول، لكن لنــدرة وجـود العدلين ظـاهرًا وباطنًا ينبغـي أن يشــهدهما ولنو لم نقبلهما، ولا تبطل شفعته، والله أعلم.

(المسألة الرَّابعة - ١٥): لو أخبره عدلٌ واحدٌ فلم يصدَّقه فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرُّر.

أحدهما: تسقط، وهو الصُّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، ومستبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والقنع، والوجيز،

وقدَّمه في المغنى، والتَّلخيص، والشَّرح، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والوجه الثَّاني: لا تسقط، ذكره الآدميُّ، والمجد، وصحَّحه النَّاظم، وهما احتمالان للقاضي وابن عقيل قال في التّلخيص بناءً على اختلاف الرُّوايتين في الجرح، والتَّعديل، والرُّسالة هل يقبل فيها خبرٌ أم يحتاج إلى اثنين. انتهى.

قلت: الَّذي ظهر أنَّهما ليسا مبنيَّين على ذلك، والصَّحيح من المذهب هناك أنَّه لا يقبل إلاَّ اثنان، وهنا الصَّحيح أنَّه يقبــل واحــدّ، كما تقدُّم.

ويؤيِّده: أنَّ المصنَّف قال هناك: المذهب لا يقبل إلاَّ اثنان قدَّمه في المحرَّر، وهنا أطلق الخلاف هو وصاحب المحرَّر، واللَّه أعلم.

(المسألة الخامسة - ١٦): لو أخبره مستورا الحال فلم يصدِّقهما فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: تسقط، قدّمه في الفائق.

والوجه الثَّاني: لا تسقط، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

قلت: الصُّوابِ أنَّ الحكم هنا كالحكم في إشهادهما، على ما تقدُّم.

(المسألة السَّادسة – ١٧): لو قدر معذورٌ على التَّوكيل فلم يفعل فهل تسقط الشُّفعة بذلك أم لاً؟

أحدهما: لا تسقط، وهو الصّحيح، نصره صاحب المغني، والشّرح.

والوجه الثَّاني: تسقط، اختاره القاضي.

(المسألة السَّابعة - ١٨): لو نسي المطالبة أو البيع أو جهلها فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

(ع): ما أجم عليه

أحدهما: تسقط، وقال الشَّيخ في المغنى: إذا ترك الطُّلب نسيانًا أو البيع أو تركه جهلاً باستحقاقه سقطت شفعته.

والوجه الثَّاني: لا تسقط.

قلت: وهو الصواب.

قال الحارثيُّ: وهو الصَّحيح، قال: ويحسن بنا الحلاص على الرَّوايتين في خيار المعتقـة تحـت العبــد إذا أمكنتــه مــن الــوطــء جهــلا بملكها الفسخ. انتهى.

قلت: الصُّحيح من المذهب سقوط خيار المعتقة بذلك.

(المسألة الثَّامنة – ١٩): لو أخَّر الطُّلب جهلا بأنَّ النَّاخير مسقطٌ فإن كان مثله لا يجهله سقطت لتقصــــــــره، وإن كـــان مثلــه يجهلـــه، فقال في التّلخيص: يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: لا تسقط.

قال الحارثي: وهو الصَّحيح.

وجزم به في الرَّعاية، والنَّظم، والفائق، وغيرهم.

وهو الصواب.

والوجه الثاني: تسقط.

تنبيه: قد يقال إنَّ هذه المسألة لم تدخل في كلام المصنَّف، بل هو الظَّاهر ولكن ذكرناها لمجــرَّد احتمــال أنَّهــا داخلــةٌ في كلامــه، ولا يضرُّنا ذلك، والله أعلـم.

(المسألة التَّاسعة - ٢٠): لو ظنَّ أنَّ المشتري زيدٌ فلم يطالب بها فبان غيره فهل تسقط الشُّفعة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى في موضع فقال: يحتمل وجهين:

أحدهما: لا تسقط، وهو الصُّحيح، جزم به في المغنيّ، وللقنسع، والشُّوح، وشـرح ابـن منجًا، والحـارثيّ، والتَّلخيـص، والرَّعايـة الصُّغرى، والفائق، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

والرُّعاية الكبرى في موضع آخر.

والوجه الثَّاني: تسقط، ولم أر من احتاره.

تنبيه: في إطلاق المصنّف الخلاف في هذه المسألة نظرٌ، مع قطع هؤلاء الجماعة بأحد القولين وعدم اختيار أحد للقول الآخــر فيمــا اطّلعنا عليه من الكتب.

(المسألة العاشرة - ٢١): لو قال بكم اشتريت أو اشتريت رخيصًا فهل تسقط الشُّفعة بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في التُّلخيص، والرُّعاية الكبرى.

أحدهما: تسقط.

قلت: وهو موافقٌ لقواعد المذهب مع علمه.

والوجه الثَّاني: لا تسقط.

(المسألة الحادية عشرة - ٢٧): لو جهلها حتى باع فهل تسقط شفعته أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقنع، والتَّلخيص، والرَّعاية، وشرح ابن منجًّا، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا تسقط، وهو الصُّحيح، احتاره أبو الخطَّاب، وابن عبدوسي في تذكرته.

قال الحارثيُّ: هذا أظهر الوجهين، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

والوجه النَّاني: تسقط، اختاره القاضي في الجرُّد.

(المسألة الثَّانية عشرة – ٢٣): لو لم يشهد ولكن بادر بمضيٌّ معتادٍ فهل تسقط الشُّفعة بذلك أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والنَّظنم، والرَّحايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق، والزَّركشيِّ، وغيرهم.

أحدهما: تسقط الشُّفعة، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية أبي طالب واختلره الحَرقيُّ وابن عبدوس في تذكرته. من مدير الم

قال الحارثي: عليه أكثر الأصحاب.

1、1000年7月1日本1日以下以下的

والآصَحُ: لا يَلْزَمُهُ قَطْعُ حَمَّام وَطَعَام وَنَافِلَةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا بُدُّ مِنْ طُلَبِهِ حِينٌ يَسْمَعُ حَتَّى يُعْلَمَ طَلَبُهُ، ثُمَّ لَهُ أن يُخاصِمَ وَلَوْ بَعْدُ أَيَّامٍ.

وَعَنْهُ: يَخْتَصُّ بِالْمَجْلِسِ، اخْتَارَهُ الجِّرْقِيُّ وَابْنُ حَامِدٍ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنْهُ: عَلَى الثَّرَاخِي، كَخْيَارِ عَيْبُو، وَتَسْقُطُ بِتَكْلِيبِهِ عَدْلَيْنِ، لا بِدَلالَتِهِ فِي البَيْعِ، وَرَضَاهُ بِـهِ، وَضَمَانُ ثَمَنِهِ وَتَسْلِيمُهُ عَلَيْهِ، والآصَحُ: وَلَوْ دَعَا بَعْدَهُ لَهُ فِي صَفْقَتِهِ أَوْ بِالمَّفْرَةِ أَوْ نَخْوِهِ، وَلَا بِإِسْقَاطِهَا قَبْلَهُ، وَفِيهِ وَوَايَةٌ وَلا بِتَوْكِيلِهِ فِيهِ لاَّحَدِهِمَا، فِي الآَصَحُ.

وَقِيلَ: لِوَكِيل بَائِع.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَمِثْلُهُ وَصِيٍّ وَحَاكِمٌ.

وَلُوْ تَرَكَ الْوَلِيُ شُفْعَةً مُولِّيهِ فَنَصُّهُ: لا تَسْقُطُ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَقِيلَ: مَعَ عَدَم الحَظُ (م ٢٤)(١).

وقائمه في شرحه، والمغني، والمشرح ونصراه، وجزم به في العمدة، والوجيز، وغيرهما.
 والوجه الثّاني: لا تسقط، بل هي باقية.

قال القاضي: إن سار عقب علمه إلى البلد الَّذي فيه المشتري من غير إشهادٍ احتمل أن لا تبطل شفعته. انتهى.

وقطع به في المحرَّر، والمنوَّر.

قلت: وهو قويٌّ.

تنبيهان: أحدهما: ظاهر ما حكاه المصنّف من الخلاف في هذه وجهين وكذا حكاهما صاحب الهداية، والمقنع، وغيرهما من الأصحاب.

وقال الحارثيُّ عن حكاية الشَّيخ في المقنع لهما وجهين: إنَّما هما راويتان، ثمَّ قال: وأصل الوجهين في كلامه وكلام أبسي الخطَّاب احتمالان أوردهما في الإشهاد على السَّير للطَّلب، وذلك مغايرٌ للإشهاد على الطُّلب حين العلم، ولهذا قال في المقنع: ثمَّ إن أخَّر الطَّلب بعد الإشهاد عند إمكانه أي إمكان السَّير للطَّلب مواجهةً فلا يصحُّ إثبات الحُلاف، وإذ الطَّلب الأوَّل متلقًى عن الحُلاف في الطَّلب التَّاني. انتهى.

الثَّاني: قوله: (وعنه يختصُّ بالمجلس، اختاره الخرقيُّ). انتهى.

ليس هذا باختيار الخرقيّ، بل ظاهر كلامه وجوب المطالبة ساعة يعلم، فإنّه قال: ومن لم يطالب بالشُّفعة في وقت علمه بالبيع فــلا تنفعة له. انتهى.

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (ولو ترك الوليُّ شفعة مولِّيه فنصُّه: لا تسقط، وقيل: بلى، وقيل: مع عدم الحظُّ). انتهى.

أحدهما: لا تسقط مطلقًا، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

قال في المحرِّر: اختاره الحرقيُّ.

قال في الخلاصة: وإذا عَمَّا وليُّ الصَّبِيُّ عن شفعته لم تسقط. انتهى.

وقدَّمه في المحرَّر، والفائق.

قال الحارثيُّ: هذا المذهب عندي وإن كان الأصحاب على خلافه، لنصّه في خصوص المسألة على ما بيُّنًا. انتهى. والوجه الثّاني: تسقط مطلقًا، وليس للولد الأخذ بها إذا كبر، اختاره ابن بطّة، وكان يفتي به، نقله عنه أبو حفصٍ. وجزم به في المنوَّر.

والوجه الثَّالث: إن كان فيها حظٌّ لم تسقط، والأ سقطت، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزَّركشيّ: اختاره ابن حامدٍ وتبعه القاضي وعامَّة أصحابه.

قال الحارثيُّ: هذا ما قاله الأصحاب. انتهى.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم، وهو ظاهر ما قدَّمه في المقنم.

وَلَوْ أَخَذَ بَهَا وَلاحَظَ لَمْ يَصِحُّ، عَلَى الْأَصَحُّ، وإلاَّ اسْتَقَرُّ أَخْذُهُ.

ويو المستبه وير على يسخى، على المشخيع المنطق المستمانية المنطق المنطقة المنطق

وَعِنْدُ ابْنَ عَقِيلٍ: مَعَ عَدَم الضُّرَرِ.

وجزم به الآذينُ البّغناديُّ، وَلا يَضْمَنُ نَقْصَهَا بِالقَلْمِ، فِي الآصَحّ، فَإِنْ أَبِي أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِقِيمَتِهِ حِينَ تَقْوِيءِ، أَوْ قَلْمِهِ وَضَمِنَ نَقْصَهُ مِنَ القِيمَةِ.

وَفِي الانْتِصَار: أَوْ أَقَرُّهُ بِأُجْرَةٍ، فَإِنْ أَبِي فَلا شُفْعَةً.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لَهُ قِيمَةُ الْبِنَاءِ وَلاَ يَقْلُعُهُ.

وَنَقَلَ سِنْدِيٌّ: أَلَهُ قِيمَةُ البِّنَاءَ أَمْ قِيمَةُ النَّقْص؟

قَالَ: لا، قِيمَةُ البِنَاءِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ قِيمَةَ النَّقْصِ، وَٱلْكَرَهُ وَرَدُّهُ وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا كَغَاصِب، وَلا أَجْرَةَ لَهُ مُسدَّةً بَقَـاء زُرْع مُشْتُر، فِي الْأَصَحُ.

وَإِن خَفَرَ بَوْرًا أَخَذَهَا وَلَزِمَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهَا، وَلا يَمْلِكُ أَخَذَ بَعْضِ الشَّقْصِ، فَإِنْ تَلِفَ بَعْضُهُ أَخَذَ بَاقِيَهُ بِحِصَّتِهِ مِن ثَمَنِهِ، فَلَوْ اشْنَرَى دَارًا بِالْفِ تُسَاوِي ٱلْفَيْنِ فَبَاعَ بَابَهَا أَوْ هَدَمَهَا فَبَقِيَتْ بِٱلْفِ أَخَلَهَا بِخَصْ مِعْةِ بِالقِيمَةِ مِنَ الثَّمَن، نُصَّ عَلَيْهِ. وَقُوْ كَانَ الْمِيعُ شِقْصاً وَسَيْفًا فَلَهُ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحِصَّتِهِ مِنَ

الثَّمَن، فَيَقْسِمُ ثَمَنَهُمَا عَلَى قِيمَتِهمَا، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لا شُفْعَةً.

إِذَا تَعَدُدَ المُسْتَرِي فَصَفْقَتَانِ لَهُ أَخْذُ إِخْدَاهُمَا، وَكَذَا إِنْ تَعَدُدَ المَقْدُ، فَإِنْ أَخَذَ بِفَانِيهِمَا فَفِي مُشَارَكَةِ المُسْتَرِي فِيهِ أَوْجُهُ، الثَّالِثُ إِنْ عَفَا الشُّفِيعُ عَنْ أَوَّلِهُمَا شَارَكَهُ (م ٢٦)(١).

وَإِنْ تَمَدُّدُ البَائِمُ أَوْ المَبِيعُ فَوَجَّهَانَ (م ٢٧، ٢٨)(٣).

(١) (مسألة – ٢٥): قوله: (ولو قسم المشتري على الشُّفيع لغيبته فإنَّ للحاكم ذلك، في أحد الوجهين). انتهى.

ظاهر ما قطع به في القاعدة الثَّالثة والعشرين الجواز، ويأتى لفظه في باب القسمة.

وقال ابن نصر اللَّه في حواشي الفروع في هذه المسألة: جزم به في الحرَّر بأنَّ الحاكم يقسم على الغائب في قسمة الإجبار، والقسـمة هنا لا تكون إلا في قسمة الإجبار. انتهى.

قلت: وكذا قال في الرَّعايتين، والوجيز، والحاوي، وغيرهم.

وقد اطلق المُصنّف الحلاف في باب القسمة وجهين فيما إذا غاب وليُّ مـن ليـس أهـلا هـل يقسمه الحـاكم أم لا؟ عـن صـاحب التّرغيب، واقتصر عليه، ويأتي تصحيح ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) (مسألة - ٢٦): قوله: (إذا تعدُّد المشتري فصفقتان له أخذ إحداهما، وكذا إن تعدُّد العقد، فإن أخسدُ بثانيهما ففي مشاركة المشتري فيه أوجة: النَّالث إن عفا الشُّفيع عن أوَّلهما شاركه). انتهى.

وأطلق الأوجه في المغنى، والمقنع، والشُرح.

أحدها: يشاركه المشتري في شفعته، وهو الصُّحيح، صحُّحه في التُّصحيح، والنَّظم وشرح الحارثيُّ، وغيرهم.

وجزم به في المستوعب، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والفائق، وغيرهمَ.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لَا يشاركه فيها، اختاره القاضي وابن عقيل.

والوجه الثَّالث: إن عفا الشُّفيع عن الأوَّل شاركه في الثَّانيِّ، وإن أخذ بهما جميعًا لم يشاركه. (٣) (مسألة – ٢٧ – ٢٨): قُوله: (وإن تعدُّد البائع أو المبيع فوجهان). انتهى.

شمل مسألتين:

وقيلَ: بِتَعَدُّدِ البَائِعِ، جَزَمَ بِهِ فِي الفُنُونِ، وَقَامَهُ عَلَى تَعَدُّدِ المُشْتَرِي بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحَـلُ وِفَـاقٍ؛ لأنَّـه يُثَنِّي الإِيجَـاب، وَهُنَا يُثَنِّى الْجَيَابُ، وَهُنَا يُثَنِّى الْجَيَابُ، وَهُنَا يُثَنِّى الْجَيَابُ، وَهُنَا يُثَنِّى الْجَيَابُ، وَهُنَا يُثَنِّى الْجَيَّالُ الْمُقُودِ عَلَيْهِ. وَلَهُ بِخَلَافَ فِي الْأَنْتِصَارِ (م ٢٩، وَإِنْ فَيِي الصَّحَّةِ خِلافَ فِي الْأَنْتِصَارِ (م ٢٩، ٢٠).

وَإِنْ قَبِلَ أَحَدُ مُثَنَّتُرِيَيْنِ نِصْفَةُ بِنِصْفُ بَنِصْفُ فَمَنِ صَحَّ. وجزم به ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُنُونِ وَغَيْرِو؛ لأنَّه قَبِلَ جَمِيعَ مَا أَوْجَبَهُ لَهُ، وَكَذَا مُشْتَرٍ مِنْ بَائِعَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ الوَجْهُ.

(المسألة الأولى - ٢٧): إذا تعدُّد البائع، والمشتري واحدُّ بأن باع اثنيان نصيبهما من واحدٍ صفقةً واحدةً، فهل للشُّ فيع احدُ أحدهما أو لا ياخذ إلا الكلُّ أو يترك؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعاية الكبرى.

أحدهما: له أخذ أحدهما، وهو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الحارثيُّ: عليه الأصحاب، حتَّى القاضي في الجرُّد، لأنَّهما عقدان، لتوقُّف نقل الملك عن كلِّ واحدٍ مــن البـانعين علــي عقيدٍ، فملك الاقتصار على أحدهما، كما لو كانا متعاقبين أو المشتري اثنان، وجزم به في الكافي، والوجيز، وغيرهما، وصحّحه في الخلاصــة، والمقنع، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والتَّلخيص، والمغنى، والشُّرح ونصراه، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: ليس له إلاَّ اخذ الكلُّ أو التَّرك، اختاره القاضي في الجـامع الصُّغير ورؤوس المسائل، وذكر المصنّف كلامـه في

(المسألة الثَّانية - ٢٨): إذا تعدُّد المبيع فإن باع شقصين من مكانين لواحدٍ صفقةً واحدةً فهل له اخذ احدهما بالشُّفعة أو ليـس لــه إلاَّ اخذ الجميع أو التُّرك؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرِّعاية.

أحدهما: له أخذ أحدهما، وهو الصّحيح.

ُ قال الحارثيُّ: هذا المذهب وجزم به في الوجيز ونظم المفردات، وغيرهمنا، وصحَّحه في الخلاصة، والمقتبع، وشبرح ابس منجًّا، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمغني، والشُّرح ونصراه، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: ليس له إلاَّ أخذ الكلِّ أو التَّرك، وهو احتمالٌ في الهداية.

وقال بعضهم: اختاره القاضي في الجرُّد.

تنبيه: قد بان لك أنَّ في إطلاق المصنّف الخلاف في هاتين المسألتين نظرًا لاختيار جمهور الأصحاب لأحدهمـا، وقوّت من حيـث المعنى، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٢٩ – ٣٠): قوله: (وإن قبل نصفهما بنصف النَّمن أو باع كلاُّ منهما بكذا فقبل أحدهما بثمنه ففي الصُّحَّة خلافً في الانتصار). انتهى.

ذكره في ردِّ أحد المبيعين بالعيب، والذي يظهر أنَّ هذا الحكم في صحَّة البيع هل يصحُّ أم ٧٧ وفيه مسالتان.

(المسألة الأولى - ٢٩): لو أوجب البائع شقصين من مكانين في البيع بثمنٍ معيَّنٍ فقبل المشتري نصفهما بنصف الثَّمن فهل يصــحُ البيع أم لا؟ حكى في الانتصار خلافًا في ذلك.

قلت: الصُّواب عدم الصُّحَّة، فلا بدُّ من إيجابِ في الجلس غير مَا تقدُّم وقد قطع في الكاني في الخلع فيمـــا إذا قـــال: بعنــك عبيــدي الثَّلاثة بالفيه فقال: قبلتُ واحدًا بثلث الألف، أنَّه لا يصحُّ، وهذه قريبةٌ منهما.

(المسألة الثَّانية - ٣٠): لو باع شيئين صفقةً واحدةً وكلُّ واحدٍ منهما بكذا فقبل أحدهما بثمنه فهل يصبحُ البيع أم لا؟ حكى في الانتصار خلافًا في ذلك.

قلت: الصواب هنا الصُّحَّة.

ِ وَلَوِ اشْتَرَى وَكِيلُهُمَا مِنْ زَيْدٍ شِقْصًا أَوْ بَاعَ مِلْكَيْهِمَا فَهَلْ يُعْتَبِرُ بِهِ أَوْ بِهمًا؟ فيهِ وَجْهَان (م ٣١، ٣٢)(١).

فَإِنَ اجْتَمَعَ شُفَعَاءُ فَهِيَ عَلَى قَدْرِ مِلْكِهِمْ، اخْتَارَةُ الآكثُرُ فَـذَارَ بَيْـنَ ثَلَاقَةٍ، نِصْـف وَثُلُـث وَسُـدُس، فَبَـاعَ رَبُّ النُّلُـثِ فَالْمُسْأَلَّةُ مِنْ سِتَّةٍ، فَالنُّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةٍ، لِرَبُّ النَّصْف ثَلاثَةٌ، وَلِلسُّدُس وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَقِسْ.

وَعَنْهُ: عَلَى عَدَدِهِمْ، وَلا يُرَجِّحُ أَقْرَبُ وَلا قَرَابَةً، وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ أَوْ َغَابَ فَلِغَيْرِهِ أَخْذُ كُلِّهِ أَوْ تَرْكُهُ فَقَطْ، نُـصُّ عَلَيْهِ، وَلا يُؤَخِّرُ بَعْضَ ثَمَنِهِ لِيَحْضُرَ الغَاقِبُ، فَإِنْ أَصَرُّ فَلا شُفْعَةً، والغَاقِبُ عَلَى حَقِّهِ، وَلا يُطَالِبُهُ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ غَلَيْهِ، وَلَـوْ كَـانَ المُشتَرى شريكًا أَخَذَ بِحِصْتِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ عَفَا لِيُلْزِمَ بِهِ عَيْرَهُ لَمْ يَصِحُ، وتَصَرُّفُ مُشْتَرِ بَعْدَ طَلَبِ الشَّقْصِ مِنْهُ بَاطِلٌ، مُطْلَقًا، ويَصِحُ قَبْلَهُ، فَإِنْ وَقَفَـهُ أَوْ وَهَبَـهُ وَنَحْوَهُ.

وَقِيلَ: أَوْ رَهَنَهُ، سَقَطَتْ.

وَقَالَ أَبُو بَكْدٍ: لا، وَيُفْسَنَحُ تَصَرُّفُهُ وَتَمَنُّهُ لَهُ حَتَّى لَوْ جَعَلَهُ مَسْجِدًا.

وَفِي الفُصُولَ عَنْهُ: لَا؛ لأَنَّه مُتَفِيعٌ وَهُمَعَّقَهُ بِوَقْفَ غُصْبِ أَوْ مَرِيَهِمِ مَسْجِلَا، وَإِنْ بَاعَهُ وَنَحْوَهُ أَخَذَهُ بِثَمَسَنِ أَيُّ البَيْعَيْسِ نئاءُ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: مِمَّنْ هُوَ فِي يَدِهِ، وَيَرْجِعُ مَنْ أَخَلَهُ مِنْهُ عَلَى بَاثِمِهِ بِمَا أَعْطَاهُ، وَإِنْ آجَـرَهُ انْفَسَخَتْ مِـنْ وَقُسَّدِ أَخْذِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ، وَفِيهَا فِي الكَافِي الحِلافُ فِي هِبَةٍ، وَإِنْ نَمَى بِيَدِهِ نَمَاءُ مُتَّصِلاً كَشَجَرَةٍ كَبُرُّ وَطَلْمِ لَمْ يُؤَبَّرْ تَبِعَهُ فِي العَقْدِ، والفَسْخ، وإلاَّ فَهُوَ لِمُشْتَرِ إِلَى الجُّلَاذِ بِلا أَجْرَةٍ لآنَ الشَّفِيعَ كَمُشْتَرٍ، وَكَذَا زَرْعُهُ لَهُ إِلَى حَصَادِهِ.

وَقِيلَ: بِأَجْرَةٍ، فَيَتَوَجُّهُ تَخْرِيجٌ فِي الْقُمَرَةِ، وَإِنْ فَسَنْعَ الْبَيْعَ بِإِقَالَةٍ وَفِيهِ رَوَايَةً، أَوْ عَيْبٍ فِي الشَّقْصَ، وَفِيهِ وَجْهٌ، فَلِلشَّفِيمِ أَخْلُهُ، وَإِنْ فَسَخَ البَائِعُ لِمَيْنِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْآخَلِ بِالشُّفْعَةِ فَلا شُفْعَة، وإلاَّ اسْتَقَرَّت، وَلِلْبَائِمِ الْزَامُ المُسْتَرِي أَخْلُهُ اللَّمْنَةِ فَلا شُفْعَة، وإلاَّ اسْتَقَرَّت، وَلِلْبَائِمِ الْزَامُ المُسْتَرِي بِقِيمَةِ شِقْصِهِ، وَيَتَرَاجَعُ المُشْتَرِي، والشَّفِيعُ فِي الْآصَحُ بِمَا بَيْنَ القِيمَةِ، والشَّمْنِ، فَيَرْجِعُ دَافِعُ الآكَثْرِ بِالفَضْلِ.

وَلا شُفْعَةَ لِكَافِر عَلَى مُسْلِم، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَلا لِكَافِرٌ عَلَى كَافِرٍ، والبَاثِعُ مُسْلِمٌ، فَإِنْ تَبَايَعَ كَافِرَانِ بِخَمْرٍ شِفْصًا فَلا شُفْعَةً، فِي الْأَصَحُ، كَخِنْزِيرٍ، بِنَـاءُ عِلَـى قَرْلِنَا هَلْ هِيَ مَالَا لَهُمْ، وَاللّهُ أَخْلَمُ.

⁽۱) (مسألة - ٣١ - ٣٢): توله: (ولو اشترى وكيلهما من زيدٍ شقصًا أو باع ملكيهما فهل يعتبر به أو بهما؟ فيه وجهان). انتهى. وفيه مسألتان:

⁽المسألة الأولى - ٣١): إذا اشترى وكيل اثنين من زيدٍ شقصًا، أو باع ملكيهما، فهل يعتبر به أو بهما؟ فيه وجهان). انتهى.

⁽المسألة الثَّانية – ٣٢): لو باع وكيلهما ملكيهما، فهل الاعتبار بالوكيل في المسألتين أم بالموكُّلين؟

قلت: الصُّواب: أنَّ الاعتبار بهما، لأنَّ وكيلهما بمنزلتهما أشبه ما لو باشر العقد، واللَّه أعلم.

فإذا قلنا: الاعتبار بالموكّلين ففي المسألة الأولى تعلّد المشتري، وفي المسألة الثّانية تعلّد البائع، وقد تقدّم حكمهما في كلام المصنّــف في الأولى وهنا في الثّانية.

قال في المغني، والشّرح: لو كانت دارٌ لثلاثةٍ فوكّل أحدهم شريكه في بيع نصيبه فباعهما لرجلٍ فلشريكهما الشّفعة فيهما، وهل لــه أخذ أحد النّصيبين دون الآخر؟ فيه وجهان، وعلّلاهما، وهذه شبيهةٌ بمسألة المصنّف الثّانية.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن اشترى وكيل اثنين من زيدٍ شقصًا في عقدٍ فهل يعتبر به أو بهما أو بوكيل المشتري؟.

قلت: يحتمل أوجهًا. انتهى.

وهذه مسألة المصنّف الأولى، وظاهر كلامه في الرّعاية أنّه لم يجد في المسألة نقلا في المذهب، فحينتذٍ في إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ. ويجتمل أن يكون وجد نقلاٍ واختلف الأصحاب في التّرجيح، وهو بعيدٌ، وتقدّمٌ الجواب عن ذلك في المقدّمة.

فهذه اثنتان وثلاثون مسألةً في هذا الباب.

باب إحياء المُوات

وَهِيَ الآرْضُ الدَّاثِرَةُ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مُلِكَتْ، وَكَذَا إِنْ مَلِكَهَا مَنْ لا خُرْمَـةً لَـهُ وَيَـاذ، كَحَرْبِي وَآشَارِ الرُّوم، عَلَى

نَقَلَ أَبُو الصَّفْرِ فِي أَرْضٍ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ لَيْسَ فِيهَا مَزَارِعُ وَلا عُيُونٌ وَأَنْهَارٌ تَزْعُمُ كُلُّ قَرْيَةٍ أَنَّهَا لَهُمْ فِي حَرَمِهِمْ فَإِنْهَا لَيْسَتْ لِهَوْلاءِ وَلا لِهَوْلاءِ حَتْمِ يُعْلَمُ أَنَّهُمْ أَخْيَوْهَا، فَمَنْ أُخْيَاهَا فَلَهُ.

وَمَغِنَّاهُ: نَقُلُ ابْنِ القَاسِمِ، وَإِنْ مَلكَهَا مَنْ لَهُ حَرْمَةً أَنْ شَكَ فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ تُمْلَك، لأَنْهَا فَيْءً

وَعَنْهُ: مَعَ الشُّكُّ فِيهِ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وَإِنْ عَلِمَ وَلَمْ يُعَقِّبُ أَفْطَعَهُ الإِمَامُ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُهُ مُحْيِيهِ.

قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ: وَلا يَمْلِكُ مُسْلِمٌ بِإِحْيَاء أَرْضِ كِفَار صُولِحُوا عَلَيْهَا.

وَيُمْلِكُ الْمُحْمِي بَحِيَازَتِهِ بَجَائِطٍ مَنِيعٌ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: مَعَ إِجْرَاءُ مَاءَ أَوْ عِمَارَتِهِ عُرْفًا لِمَا يُرِيدُهُ لَهُ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: وَإِنْ لَمْ يُنَصُّبْ بَابًا عَلَى بَيْتَهِ

وَيَمْلِكُهُ بِغَرْسٍ وَإَجْرًا ۚ مَاءٍ، نُص عَلَيْهِمَا، أَوْ مَنْعِ مَاءٍ لا بِحَرْثِ وَزَرْعٍ، قِيلَ لآخْمَدَ: فَإِنْ كَرَبَ حَوْلَهَا قَالَ: لا يَسْتَحِقُ ذَلِكَ حَتَّى يُحِيطُ، وَيَمْلِكَ بِدُونَ إِذْنَ إِمَامٍ.

وَفِيهِ وَجْهٌ، وَهُوَ رِوَايَةٌ َفِي الْوَاضِح، وَيَمْلِكُ بِهِ ذِمِّيٌّ.

وَفِي الْمُنصُوصِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لَا فِي دَارِنَا.

وَقِيلَ: وَمِثْلُهُ حَرْبِيٌّ، وَلاَ يَمْلِكُ بِهِ مَوَاتَ بَلَدِهِ كُفَّارٌ صُولِحُوا عَلَى أَنْهَا لَهُمْ، وَفِيبِهِ احْتِمَالٌ، وَلا صَا قَرُبَ مِنْ عَـامِرٍ وَتَعَلَّقَ بِمَصْلَحَتِهِ، كَطُرُقِهِ وَفِنَاهِهِ وَمَسْيِيلٍ مَاهِهِ وَمَرْعَاهُ وَمُحْتَطَبِهِ وَحَرِيمِه، وَلا يُقْطِعُهُ إِمَامٌ، لِتَعَلَّقِ حَقَّهِ بِهِ. وَقِيلَ: لِمِلْكِهِ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقُ مِلْكُ بِهِ أَفْطِعَ. يَمَنُهُ: لا

وَإِنْ وَقَعَ فِي الطَّرِيقِ نِزَاعٌ وَقْتَ الإِحْيَاءِ فَلَهَا سَبْعَةُ أَذْرُعِ، لِلْخَبَرِ، وَلا تَغَيُّرَ بَعْدَ وَضَعِهَا، لآنُهَا لِلْمُسْلِمِينَ، نُـصُّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارُ ابْنُ بَطَّةً أَنَّ الْخَبَرَ فِي أَرْبَابِ مِلْكِ مُشَتَرَكُ أَرَادُوا قِسْمَتَهُ وَاخْتَلْفُوا فِي قَدْرِ حَاجَتِهِمْ. وَالْمُونُونُ وَلَذِنْ وَلَا مُعَنِّدُ وَاللَّهِ مُشَتَرَكُ أَرَادُوا قِسْمَتَهُ وَاخْتَلْفُوا فِي قَدْرِ حَاجَتِهِمْ.

وَلا يُمْلُكُ مَا نَضَبَ مَاؤُهُ.

وَفِيهِ روايَةً، وَلا مَعْدِنٌ ظَاهِرٌ، كَقَارِ وَمِلْحٍ، وَلا بَاطِنٌ ظَهَرَ، كَحَدِيدٍ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَـرْ فَكَذَلِـكَ، فِـي ظَـاهِرِ المُذْهَـبِ، وَلا يُقْطِعُهُ إِمَامٌ، كَظَاهِرٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ جَوَّارَهُ، وَعَنْ أَسْمَاءَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: ﴿اقْطَعِ الزَّبَيْرَ نَخْلاً﴾.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٣٠٦٩).

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ: النَّخُلُ مَالَ ظَاهِرٌ كَمَعْدِن ظَاهِرٍ، فَيُشْبِهُ إِنَّمَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْخَمْسِ الَّذِي هُوَ سَهْمُهُ. وَلَهُ إِفْطَاعُ مَوْضِعٍ بِقُرْبِ السَّاحِلِ يَصِيرُ مَّاوُهُ مِلْحًا، والآصَحُّ ويَمْلِكُهُ مُحْيِيهِ، ويَمْلِكُ الْحَيَّا بِمَا فِيهِ حَتَّى مَعْدِنٍ جَامِدٍ ** تَمَامُ وَهُوْ اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مَا وَهُ مِلْحًا، والآصَحُ ويَمْلِكُهُ مُحْيِيهِ، ويَمْلِكُ الْحَيَّا بِمَا فِيهِ حَتَّى مَعْدِنٍ جَامِدٍ ظَاهِرًا كَانَ أَوْ يَاطِنًا.

وَعَنْهُ: وَجَارٍ وَكَلْمًا، وَيَلْزَمُهُ بَلَالٌ فَاصِلِ مَاقِهِ لِبَهَاقِمِ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ تَجِدْ مَاءً مُبَاحًا وَلَمْ يُنَضِّرُ بِهَــا وَاعْتَـبَرَ القَـاضِي اتَّصَالَـهُ بِمَرْعَى، وَيَلْزَمُهُ لِزَرْعِ غَيْرُو، عَلَى الآصَحُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا لِزُرْعِ نَفْسِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِلاَّ أَنْ يُؤْذِنَهُ ۚ بِالدُّخُولِ أَوْ لَهُ فِيهِ مَاءُ السَّمَاء فَيَخَافُ عَطَشَا فَلا بَـأْسَ أَنْ يَمْنَعَهُ، قَـالَ: وَلَيْسَ لَـهُ أَنْ يَمْنَعَ

فَصْلُ مَاء لِيَمْنَعَ بهِ الكَلَأُ وَاحْتَجُ بالخَبَر.

وَفِيُ الرَّوْضَةِ: يُكُرَهُ مَنْعُهُ فَضْلَ مَاْيِهِ لِيَسْقِيَ بِهِ، لِلْخَبَرِ، وَمَتَى لَمْ يَلْزَمْهُ بَاعَهُ بِكَيْلِ أَوْ وَزَن، وَيَحْرُمُ مُقَدَّرًا بَمَدُّةٍ مَعْلُومَةٍ (م) أَوْ بِالرَّيِّ أَوْ جُزَافًا، قَالَهُ القَاضِي وَخَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنْ بَاعَ آصِمُنا مَعْلُومَةً مِنْ سَاقِحٍ جَازَ، كَمَاْءِ عَيْنٍ؛ لأَنَّه مَعْدُومٌ، وَإِنْ بَـاعَ مُنْ مَنْ أَنْ يَانُونُ مِنْ أَوْ جُزَافًا، قَالَهُ القَاضِي وَخَيْرُهُ، وَقَالَ: إِنْ بَاعَ آصِمُنا مَعْلُومَةً مِنْ سَاقِحٍ جَازَ، كَمَاْءِ عَيْنٍ؛ لأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَإِنْ بَـاعَ كُلُّ المَاءَ لَمْ يَجُزُّ، لِاحْتِلاطِهِ بغَيْرُهِ.

قَالَ جَمَاعَةً: مَنْ حَفَرَ بَقُرًا بَمُوَاتِ لِلسَّابِلَةِ فَهُوَ كَغَيْرِهِ فِي شُرْبِ وَسَقْيِ وَرُرْعٍ، وَيُقَدَّمُ آدَمِيُّ ثُمَّ حَيَرَانٌ، وَإِنْ حَفَرَهَا فِيهِ لِارْتِفَاقِهِ كَعَادَةِ مَنْ انْتَجَعَ أَرْضًا فَهُوَ أَحَقُّ مَا أَقَامَ.

وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَلْزُمُهُ بَذْلُ فَاصِلِهِ لِشَارِبِهِ فَقَطْ، وَتَبِمَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ، وَإِنْ رَحَلَ فَسَابِلَةٌ، فَإِنْ عَــادَ فَفِي اخْتِصَاصِهِ وَجُهَانِ (م ١)^(١).

وَإِنْ حَفَرَهَا تُمَلُّكَا أَوْ بَمِلْكِهِ الْحَيِّ مَلْكَهَا، وَفِي الرَّحَايَةِ: فِي الآقْيُس.

وَفِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: إنْ اخْتَاجَتْ طَيًّا فَبَعْلَهُ، وَتَبَعَهُ فِي الْمُسْتَوْعَِبِ.

وَحَرِيمُ البَثْرِ أَلْعَادِيَّةِ نِسْبَةً إِلَى عَادٍ، وَلَمْ نُرِدْ عَامًا بِعَيْنَهَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا هِيَ الْتِي أُعِيدَتْ خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبِ. وَالبَدِيُّ النَّصْفُ، نُصُّ عَلَيْهِ، نَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: الْعَادِيَّةُ الْتِي لَمْ تَزُلْ وَاللَّهُ لَيْسَ لَإِحَدٍ دُعُولُهُ؛ لأَنْهُ قَدْ مَلَكَهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: العَادِيُّ القَدِيَّةُ.

وَعَنْهُ: قُدْرُ الْحَاجَةِ.

وَقِيلَ: أَكْثُرُهُمَا، وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ: إنْ حَفَرَهَا فِي مَوَاتٍ فَحَرِيُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ ذِرَاعًا مِسْ كُـلِّ جَانِبٍ، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً فَخَمْسُونَ، وَحَريمُ عَيْنِ خَمْسُ مِثَةِ ذِرَاعٍ، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ: قَدْرُ الحَاجَةِ وَحَرِيمُ الشُّجَرِ مَدُ أَغْصَانِهَا.

وَلَوْ أَذِنْ لِغَيْرِهِ فِي عَمَلِهِ فِي مَغْلِينِهِ، والْحَارِّجُ لَهُ بِغَيْرِ ْحِوَضِ صَحَّ، لِقَوْل أَحْمَن: بِعْهُ بِكَذَا فَمَا رَادَ فَلَكَ. وَقَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: فِيهِ نَظَرٌ، لِكَوْنِهِ هِبَةً مَجْهُول، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ يَنْطِيهُمْ أَلْفَا مِمَّا لَتِيَ مُنَاصَفَةً، والبَقِيَّةُ لَهُ، فَنَفَسلَ حَرْبٌ أَنْهُ لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى أَنْ مَا رَزْقَ اللَّهُ بَيْنَنَا، فَوَجْهَانِ (م ٢)(٢)، وَمَوَاتُ العَنْوَةِ كَغَيْرِهِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن حفرها لارتفاقه كعادة من انتجع أرضًا فهـــو أحـقٌ مـا أقــام، وإن رحــل فســابلةٌ، فـيان عــاد ففــي اختصاصه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في التلخيص وشرح الحارثي.

أحدهما: عدم الاختصاص فهو كغيره فيها، اختاره القاضي، في الأحكام السُّلطانيَّة.

والوجه الثَّاني: هو أحقُّ بها من غيره، فيختصُّ بها، اختاره أبو الخطَّاب في بعض تعاليقه.

قال السَّامريُّ: رأيته بخطُّ أبي الخطَّاب على نسخة الأحكام السُّلطانيَّة قال محفوظٌ يعني نفسه: الصُّحيح أنهم إذا عادوا كـانوا أحـتُّ بها، لأنَّها ملكهم بالإحياء، وعادتهم أن يرحلوا كلُّ سنةٍ ثمُّ يعودون، فلا يزول ملكهم عنها بالرَّحيل. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والفائق قال في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: فهم أولى بها، في أصحُّ الوجهين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ولو أذن لغيره في عمله في معدنه، والخارج له بغير عوض صبح ولو قال: على أن يعطيهم ألفا عُما لقي أو مناصفةً، والبقيَّة له، فنقل حربٌ أنَّه لم يرخُّص فيه، ولو قال: على أنَّ ما رزق اللَّه بيننا، فوجهان). انتهى.

واطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يصح، وهو الصحيح. قلل الحارثيُّ: أظهرهما الصُّجَّة، قال القاضي: هذا قياس المذهب.

قال الحارثيُّ: ولم يورد للقاضي سواه، وذكر فيه نصُّ أحمد إذا قال: صُفُّ لي هذا الزرع على أنَّ لك ثلثه أو ربعه أنّه يصحُّ. انتهى. وقدَّمه ابنِ رزينِ في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، ومال إليه في المغنى.

إذا قال: صُفُّ هذا على أن لك ثلاثة أو أربعة.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

Paragraph

Salahar Ber A. 176 & 111 وَعَنَّهُ: لا يَمْلِكُهُ مُحْيِيهِ وَيَقَرُّ بِيَدِهِ بِخُرَاجِهِ، كَلْمِمِّي أَحْيَاهُ.

وَعَنْهُ: عَلَى ذِمِّي أَحْيَا غَيْرَ عَنْوَةٍ عُشْرَ ثَمَّرهِ وَزَرْعِهِ.

وَفِي مِلْكِ مُسْلِم بِهِ مَوَاتَ الْحَوَم وَعَرَفَةَ وَجْهَان (م ٣)(١)

وَمَنْ تَخَجَّرَ مَوَاتًا، كَخَفْرٍ بِثُو لَمُ يَصِلُ مَاؤَهَا نَقَلَهُ حَرْبُ أَنْ سَفِّي شَجَرٍ مُبَاحٍ وَإِصْلاحِهِ وَلَمْ يَرَكَبُسهُ، أَنْ أَقْطَحَ لَـهُ، لَـمْ زمر مرمر مرمز مرمز مرمز من مرمز المنافقة على المنافقة عرب أن سَفِّي شَجَرٍ مُبَاحٍ وَإِصْلاحِهِ وَلَمْ يَرْكَبُسهُ، أَنْ أَقْطَحَ لَـهُ، لَـمْ يَمْلِكُهُ، وَهُوَ وَوَارَثُهُ أَوْ مَنْ يَنْقُلُهُ إِلَيْهِ أَخِقُ بِهِ، وَلا يَبِيعُهُ.

وَإِنْ تَرَكَ الإحْيَاءَ أُمِرَ بهِ أَوْ تَرَكَهُ، وَيُمْهَلُ بطَلَبهِ شَهْرَيْن وَثَلاثَةً، فَإِنْ بَادَرَ غَيْرُهُ فَأَحْيَاهُ قَبْلَ مُدَّةِ المُهْلَةِ (`` وَذَكَرَ الشَّيْخُ: أَوْ قَبْلُهَا فَفِي مِلْكِهِ وَجْهَان (م ٤)(٣).

وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ فِي نُزُولِهِ عَنْ وَظِيفَةٍ لِزَيِّدٍ، هَلْ يَتَقَرَّرُ غَيْرُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ نَزَلَ عَنْ وَظِيفَةِ الإمَامَةِ لا يَتَعَيَّنُ المَنْزُولُ لَهُ، وَيُولِّي مَنْ إلَيْهِ الولايَةُ مَنْ يَسْتَحِقُ التَّولِيَةَ شُوعًا.

وَمَنْ أَخَذَ مِمَّا حَمَاهُ إِمَامٌ عُزَّرَ (ش) فِي ظَاهِر كَلامِهم، لِمُخَالَفَتِه، وَلَهُ نَظَائِرُ وَلَمْ يَذْكُرُوا صَمَانًا، فَظَاهِرُهُ لا ضَمَانَ (و ش)؛ لِبَقَاءِ إِبَاحَتِهِ وَإِنْمَا عُزَّرَ لِلْمُخَالَفَةِ، وَمَا أَقَطِّعَةُ إِمَامٌ لِمَنْ يُخْيِيهِ كَمُتَحَجِّرٍ، وَيُسَمَّى تَمَلُّكُا، لِمَآلِهِ النَّـهِ، وَلَـهُ إَفْطَـاعُ خَـيْرٍ مَوَاتِ تَمْلِيكًا وَانْتِفَاعًا، لِلْمُصْلَحَةِ.

> وَلِلإِمَامِ أَنْ يَحْدِيَ مَوَاتًا لِلدَائِةِ يَحْفَظُهَا أَوْ غَازٍ وَضَعِيفُ مِنَا لَمْ يُضَيِّقْ، وَلِإِمَام غَيْرِهِ نَقْضُهُ، كَهُوَ. وَقِيلَ: لا، كَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَفِي مِلْكِهِ بِإِخْيَاءِ وَجْهَانِ (م ٥)^(١).

> > (١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي ملك مسلم به موات الحرم وعرفة وجهان). انتهى. وأطلقهما في التلخيص، والرَّعاية.

أحدهما: لا يملكه، وهو الصُّواب، وقال ابن نصر اللَّه في حواشيه: وهو الأظهر.

قال الحارثيُّ: وهو الحقُّ في موات عرفة.

وقال في موات الحرم: فإن قيل إنّه عنوةً ففيه ما مرُّ في أرض العنوة، وإن قيل صلح جاز إحياؤه، ومن شيوخنا من حكى احتمـــال وجهين، وهما منقولان على ما ذكرنا. انتهى.

والصُّحيح من المذهب أنَّ الحرم فتح عنوةً.

والوجه الثَّاني: يملك بالإحياء.

قلت: لو قيل يملك بالإحياء ما لا يحتاج إليه الحاجُ البَّة إن وجد لكان له وجة، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (قبل مدَّة المهلة).

يحتمل أن يكون هنا نقصٌ، وتقديره قبل فراغ أو مضيٌّ مدَّة المهلة، ولا بدُّ من ذلك على هذا الاحتمال حتَّى يغاير قول الشُّيخ. وقال شيخنا في حواشيه: والذي يظهر أنه قبل مئة المهلة من القول، فيكون هذا قولاً، وما ذكره الشَّيخ قولاً.

و(مدّة): منصوبٌ على الظّرف، فعلى هذا يكون قد أطلق الخلاف، والمذهب غير قول الشّيخ، وعلى الأوَّل يكون قدَّم حكمًا.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (ويمهل بطلبه شهرين وثلاثةً، فإن بادر غيره فأحياه قبل ملَّة المهلة وذكـــر الشيخ: أو قبلهــا ففــي ملكــه

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصـة، والمغـني، والكـافي، والمقنّع، والتّلخيـص، وألمحرَّر، والشّرح، وشـرح ابـن منجًّا، والحارثيُّ، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، والقواعد الفقهيَّة، وغيرهم.

أحدهما: يملكه، صحَّحه في التَّصحيح، والمذهب، والنَّظم، وغيرهم.

وقطع به في الوجيز وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه في تجريد العناية.

والوجه الثَّاني: يَملكه، اختاره القاضي وابن عقيل، وقال النَّاظم: هو بعيدٌ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(٤) (مسألة – ٥): قوله: (وللإمام أن يحمي مواتًا ولإمام غيره نقضـه، كهـو، وقيـل: لا، كمـا حمـاه النَّبيُّ ﷺ وفي ملكـه بإحيـاءٍ وجهان). انتهى.

(ع): ما أجمع عليه

وَيَتَوَجُّهُ فِي بَعْضِ الإطْلَاقَاتِ الخِلافُ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: القَطَائِعُ جَائِزَةٌ، وَقَالَ لَهُ المَرُوذِيُّ: قَالَ مَالِكُ: لا بَأْسَ بِقَطَائِعِ الأَمْرَاء، فَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا وَقَالَ: تَزْعُــمُ أَنْـهُ لا بَأْسَ بِقَطَائِمِهِمْ؟ وَنَقَلَ يَعْقُوبُ: قَطَائِعُ الشَّام، والجَزِيرَةِ مِنَ المَكْرُوهَةِ كَانَتْ لِبَنِي أُمَيَّةً فَأَخَذَهَا هَوُلاءٍ.

وَنَقَلَ مُخَمَّدُ بْنُ دَاوُد: وَمَا أَدْرِي مَا هَلَهِ القَطَائِعُ يُخْرِجُونَهَا مِئْنُ شَاؤُوا ۚ إِلَّى مَنْ شَاؤُوا.

قَالَ أَبُو بَكْرِ: لآنَّهُ يَمْلِكُهَا مَنْ أَقْطَعَهَا، فَكَيْفَ يُخْرِجُ مَنْهُ، وَلِهَذَا عَوَّضَ عُمَرُ جَرِيرًا البَجَلَيَّ لَمَّا رَجَعَ فِيمَا أَقْطَعهُ.

ُ وَقِيلَ: لِشَيْخِنَا: إِنْ أَطْلَقَ وَلِيُّ الآمْرِ مِنَ الْمَصَالِحِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَهُ سَكَنَ زَاوِيَةٌ وَأَطْلَقَ لَهَا مَا تَحْتَـاجُ إِلَيْهِ هِـيَ، والفُقَرَاهُ؟ فَقَالَ: إِنْ اسْتَحَقَّ تَنَاوِلُهُ لِحَاجِعِهِ مَعَ دَيْنِهِ أَوْ لِمَنْفَعَةٍ عَامَّةٍ وَنَحْوِهِ جَازَ، وَلَمْ يَجُــزُ مُخَالفَتُـهُ وَلا طَلَبُـهُ بِـأَجْرَةٍ فِـي المَاضِي، والمُسْتَقْبَل.

وَلَهُ إِنْطَاعُ جُلُوسٍ فِي طَرِيقِ وَرَحْبَةٍ مُتَسِعَةٍ مَا لَمْ يَضُرُّ بِالنَّاسِ، وَيَكُونُ أَحَقٌ بِجُلُوسِهَا مَا لَمْ يَعْدُ فِيهِ وَيَحْرُمُ مَا يُضَيِّقُ

عَلَى الْمَارَّةِ وَلُوْ بِعِوَضٍ، وَمَعَ عَدَمُ إِفْطَاعِ لِلسَّابِقِ الجُلُوسُ عَلَى الْأَصَحُّ مَا بَقِيَ قُمَاٰشُهُ. وَعَنْهُ: إِلَى اللَّيْلِ وَفِي افْتِقَارِهِ إِلَى إِذْن وَجُهَان (م ٢)(١)

وَلَهُ التَّطْلِيلُ بِغَيْرٍ بِنَاءٍ، كَبَارِيَّةٍ وَنَحْوِهَا، فَإِنْ طَالَ مُقَامُهُ، أَوْ مَقَامُ سَابِقٍ إلَى مَعْدِنِ فَفِي إِرَالَتِهِ وَجْهَانِ (م ٧، ٨)(٢).

= وأطلقهما في المعني، والرَّعاية:

أحدهما: يملكه، وهو الصّحيح.

قطع به في الكافي وغيره، وصحُّحه في الفاتق وغيره.

قال الشَّارح: وهو أولى.

والوجه الثَّاني: لا يملكه بالإحياء.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (ويحرم ما يضيّن على المارّة ولو بعوض، ومع عدم إقطاع للسّابق الجلوس على الأصحّ ما بقي قماشــه،
 وعنه، إلى اللّيل، وفي افتقاره إلى إذن وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يفتقر إلى إذن، وهو الصّحيح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال في القواعد: هذا قولُ الأكثر.

قال الحارثيُّ: هذا المذهب، وهو كالصَّريح المقطوع به في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يفتقر إلى إذنٍ، هو روايةٌ حكاها في الأحكام السُّلطانيَّة، نقله عنه في القاعدة النَّامنة والتُّمانين.

(٢) (مسألة - ٧ - ٨): قولة: (وله التّظليل بغير بناء، كبارية ونحوها، فإن طال مقامه أو مقيام سبابق إلى معدن ففي إزالته وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - V): إذا طال مقامه في الجلوس فهل يزال أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب، والكافي، والمقنع، والمغني، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم. أحدهما: لا يزال، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به في المنوّر.

قال الحارثيُّ: وهو اللاَّنق بأصول الأصحاب حيث قالوا بالإقطاع. انتهى.

والوجه الثَّاني: يزال.

قال الحارثيُّ: وهو أظهرهما عندهم.

قال في الخلاصة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: منع، في الأصحُّ.

قال في القواعد: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية حرسو.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والتُّلخيص، والرُّعاية الكبرى، وشرح ابن رزين، وغيرهم، وهو الصُّعيح، والصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ٨): إذا طال مقام السَّابق إلى معدن فهل يزال أم لا؟

وَقِيلَ: فِي مَعْدِنِ: مَنْ أَخَذَ فُوْقَ حَاجَتِهِ مُنِعَ.

وَقِيلَ: إِنْ أَخَذَهُ لِيْجَارَةِ هَايَأَ إِمَامٌ بَيْنَهُمَّا، لِحَاجَةِ الْمَهَايَأَةِ، والقُرْعَةِ وَتَقْلِيمٍ مَنْ يَرَى، والقِسْمَةِ (م ٩)(١)

وَنْنِي النَّصِيحَةِ: مَنْ عَمِلَ يَوْمَهُ فِي مَعْدِنٍ ثُمَّ انْصَرَفَ فَجَاءَ غَيْرُهُ مِنَ الغَدِّ لِيَعْمَلَ فِيهِ لَمْ يَمْلِك مَنْعَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي حَوَانِيتِ السُّوقِ: يُسْتَأْذِنُ إلاَّ مَنْ فَتَحَ بَابَهُ وَجَلَسَ لِلتَّجَارَةِ.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَعْدِنِ مُبَاحٍ أَوْ مَنْبُوذٍ رَغْبَةً عَنْهُ أَوْ وَجَدَ عَنْبَرَةً عَلَى السَّاحِلِ؛ فَهُوَ أَحَقُ بِمَا أَحَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ اقْتَرَعَا. وَقِيلَ: يُقَدِّمُ الإِمَامُ.

وَقِيلَ: بَقِسْمَةٍ مَعْلَانٍ، وَهُوَ الآصَحُ فِي مَنْبُوذٍ وَكَذَا إِلَى الطَّرِيقِ، وَجَزَمَ الآدَمِيُّ البَغْدَادِيُّ بالقِسْمَةِ. وَلِمَنْ فِي أَعْلَى مَاءٍ مُبَاحِ السَّقْيُ إِلَى أَنْ يَصِلَ [إلَى] كَعْبِهِ ثُمُّ يُرْسِلهُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، نُصَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْضُهُ مُسْتَقِلَّةً

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمغني، والمقنع، والكافي، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعاية الكسرى، وشسرح ابسن منجَّا، والفَّائق،

أحدهما: لا يمنع ولا يزال، وهو الصّحيح قال في المستوعب، والتُّلخيص: والصَّحيح أنه لا يمنع ما دام أخذًا قال الحارثي: أصحُّهما لا يمنع، وصحَّحه في التّصحيح، والنَّظم، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثَّاني: يمنع، قدَّمه في الهداية، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، وهو الصُّواب.

وجزم به في الخلاصة، وقيل: يمنع مع ضيق المكان.

قال الحارثيُّ: قطع به ابن عقيل.

قلت: وغير ابن عقيل وليس هذا داخلا في محلِّ الخلاف، والله أعلم.

تنبيه: كثيرٌ من الأصحَّاب جعلوا حكم هذه المسألة، والتي قبلها حكمًا واحدًا، وهــو الَّــذي قدَّمـه المصنَّف، وصرَّح بــه صــاحـب المستوعب، وابن منجًا في شرحه، وغيرهما.

وقيل: يزال من المعدن دون الجلوس، وهو الَّذي ذكره المُصنَّف بعد هذا.

قلت: ويتوجُّه العكس، وهو ظاهر كلامه في المستوعب، والتُّلخيص، على ما تقدُّم: فصحَّحا أنَّه لا يمنع من المعدن، وقدَّما أنَّه بمنع من إطالة الجلوس.

وقدَّم في الرَّعاية الكبرى أنَّه يمنع من إطالة الجلوس، وأطلق الخلاف من منعه من إطالــة الجلـوس، وجـزم بـالمنع مـن الإطالـة في المعدن، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (ولحاجة المهايأة، والقرعة وتقديم من يرى، والقسمة). انتهى.

هذا الكلام معطوفٌ على القول الَّذي قبله، وهو قوله: (وقيل: إن اخذه لتجارة هايا الإمام بينهما) إلاَّ أنه ابتداء مسألةٍ، يعــني: أنَّ لبعض الأصحاب طريقةً، وهي إن أخذ لتجارةٍ هايا الإمام بينهما، وإن أخذ لحاجةٍ فأربعة أقوال: المهايأة، والقرعة وتقديسم مسن يسرى،

قال القاضي: إن أخذ للتُّجارة هاياً الإمام بينهما باليوم أو السَّاعة بحسب ما يرى، وإن كان للحاجة فاحتمالاتٌ:

أحدهما: القرعة.

والثَّاني: ينصُّب من يأخذ لهما ثمُّ يقسم.

والثَّالث: يقدُّم من يراه أحوج وأولى. انتهي.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن سبق أحدهما قدّم، فإن أخذ فوق حاجته منع، وقيل: لا، وقيل: إن أخذه لتجارةٍ هايأ الإمام بينهما، وإن أخذه لحاجةٍ فاربعة أوجهِ: المهايأة، والقرعة وتقديم من يراه الإمام وأن ينصُّب من يأخذه ويقسمه بينهما. انتهى.

وهذه أوجه المصنّف، وكذا قال في الكافي وغيره، فالمصنّف قد قدُّم في هذه المسألة حكمًا، وهو أنّه من أخذ فـوق حاجت يمنـع، ولكـن نصحُح على هذه الطُّريقة أحد الأوجه، والصُّواب منها: نصب الإمام من ياخذه ويقسمه بينهما، وهو أعدل الأقوال، واللّه أعلم. سَدَّهَا إذَا سَقَى حَتَّى يَصْعَدَ إِلَى النَّانِي، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَيُقَدَّمُ أَحَدُ مُسْتَوَيَيْن بقُوْعَةٍ بقَدْر حَقَّهِ.

وَفِي المُنْعِ مِنْ إِخْيَاءٍ مَوَاتٍ أَقْرَبَ إِلَى أَوَّلِ المَاءِ وَجْهَانِ (م ١٠)(١)، وَلا يُسَلَّقَى قَبْلَهُمْ.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى قَنَاةٍ لا مَالِكَ لَهَا فَسَبَقَ آخَرُ إِلَى يَعْضَ أَفْوَاهِهَا مِنْ فَوْقَ أَوْ أَسْفُلَ فَلِكُلُّ مِنْهُمَا مَا سَبَقَ إِلَيْهِ.

وَلِمَالِكِ أَرْضٍ مَنْعُهُ مِنَ الدُّحُولِ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ رُسُومُهَا فِي أَرْضِهِ وَأَنَّهُ لا يَمْلِكُ تَصْبِيقَ مَجْرَى قَنَاةٍ فِي أَرْضِهِ خَــوْفَ لِصُ؛ لأنَّه لِصَاحِبِهَا، نُصُّ عَلَى الكُلُّ.

وَقَالَ أَبُو بَكُودٍ: إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى عِمَارِتِهَا إِلاَّ فِي الآرْضِ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهُ، يَعْنِي عَلَى رِوَايَةٍ حَنْبَلِ، وَقَدْ ذَكَرَ إِجْبَارَ عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنَ مَسْلَمَةً عَلَى إِجْرَاء المَاء فِي أَرْضِهِ كُلُّمَا كَانْ عَلَى هَلِو الجِهَةِ وَفِيهِ ضَرَرٌ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ.

فَإِنْ أَجَابَ، وإلاَّ أَخْبَرَهُ السُّلْطَانُ، نَقَلَ المَرُوذِيُّ فِي نَهَر لِضَيَّاع: أَكْرُهُ الآشجارَ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ فِيمَنْ غَصَبَ حَقَّهُ مِنْ مَاء مُسْتُرَكِ: لِلْبَقِيَّةِ ٱخْذُ حَقَّهِمْ.

وَنَقَلَ مُثَنِّى: مَنْ سُلًا لَهُ المَاءُ لِجَاهِهِ أَفَاسْقِي مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَرْكِي لَهُ يَرُدُهُ عَلَى مَنْ يَسُدُّ عَنْهُ؟ فَأَجَازَهُ بِقَدْر حَاجَتِي.

وَمَنْ تَرَكَ دَائَةً بِمَهْلَكَةِ أَنْ فَلاةٍ لِعَجْزِهِ أَنْ أَنْقِطَاعِهَا مَلْكُهَا مُسْتَنْقِلُهَا: وَقِيلَ، لا، كَعَبْدٍ، وَتَرْكِ مَتَاعٍ عَجْزًا، فَسَرَجِعُ بِنَفْقَةٍ وَأَجْرَةِ مُتَاعِ فِي الْمُنْصُوصِ.

وَفِي القَائِهِ خَوْفَ غَرَقَ وَجُهَانِ (مَ ١١)(٢)، واللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) (مسألة – ١٠): قوله: (وفي المنع من إحياء موات إقرب إلى أوَّل الماء وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، والفائق، وغيرهم:

أحدهما: ليس لهم منعه من ذلك.

وقال الحارثيُّ: وهو أظهر.

وجزم به في الكافي وغيره.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه وغيره. والوجه الثَّاني: لَهُم منعه.

قال الحارثيُّ: وهو المفهوم من إيراد المقنع. انتهى.

⁽٢) (مسألة – ١١): قوله: (ومن ترك دابَّةً بمهلكةٍ أو فلاةٍ لعجزه أو انقطاعها ملكها مستنقذها وقيل: لا، كعبدٍ، وترك متاعٍ عجزًا فيرجع بنفقةٍ وأجرة متاع، في المنصوص، وفي إلقائه خوف غرقٍ وجهان). انتهى.

يعني: إذا ألقى متاعه في البحر خوفًا من الغرق فهل ملكه باق عليه فلا يملكه غيره أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطَّلقهما في الحاوي الصُّغير.

أحدهما: ملكه باق عليه فلا يملكه من أخذه.

قال الحارثي: نصُّ أحمد في المتاع يقتضي أنَّ ما يلقيه ركَّاب السُّفينة مخافة الغرق باق على ملكه. انتهي.

والوجه النَّاني: يملكه آخذه، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح، ومالا إليه، ذكره في اللَّقطة.

وقدَّمه في الفائق، والرَّعايتين، ذكره في آحر اللُّقطة، وصحَّحه النَّاظم.

قلت: وهو قوي.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

ياب اللُّقطة

يَحْرُمُ التِقَاطُ مُمْنَتِع عَنْ سَبْع صَغِيرٍ، كَإِبلِ وَبَقَر، نَصَّ عَلَيْهِمَا، وَبِغَالِ وَكَلْبٍ وَظِبَاء وَطَيْرٍ وَحُمُرٍ أَهْلِيَّةٍ، وَخَالَفَ الشَّيْخُ فِيهَا وَفِي طَيْرٍ مُسْتَوْحِشَةٍ وَيَضْمُنُهُ، كَغَاصِبٍ، وَنَصَّهُ وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ: يَضْمَنُ ضَالَيةً مَكَثُومَةً بِالقِيمَةِ مَوَّتَيْنِ، لِلْخَبَرِ، ويَهْرَأُ بِدَفْعِهِ إِلَى نَائِبِ إِمَامِ أَوْ بِأَمْرِهِ بِرَدِّهِ مَكَانَهُ، كَجَائِزِ التِقَاطُهُ.

وَقِيلَ: أَوْ لَمْ يَأَمُّرُهُ، وَإِنَّ أَنَفَقَ عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ لَمْ يَرْجِعْ، لِتَعَدِّيهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُلْتَخَبِ، وَلا يَبْرَأُ مِنْ أَخْذِ مِنْ نَـائِم شَـيْنَا إلاَّ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ، وَلِنَائِبِ إِمَامِ أَخْذُهُ لِلْجِفْظِ، وَلا يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ، وَلا تَكْفِي فِيهِ الصُفَــةُ، ذَكَرَهُ الشَّـيْخُ، وَاخْتَـارَ الشَّـيْخُ: وَلِغَـيْرِهِ بِمَوْضِعِ مَخُوف، وَلَهُ التِقَاطُ غَيْرِهِ مِنْ حَيَوانٍ وَغَيْرِهِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِتَفْسِهِ، كَخَشْبَةٍ كَبِيرَةٍ. وَعَنْدُ، وَأَخْدُهُ وَأَخْدُ مُنَاقِعًا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ حَيَوانٍ وَغَيْرُهِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِتَفْسِهِ، كَخَشْبَةٍ كَبِيرَةٍ. -

وَعَنْهُ: وَنُحُو شَاةٍ.

وَعَنْهُ: وَعَرْضُو^(١)، ذَكَرَهَا أَبُو الفَرَجِ إِذَا أَمِنْ نَفْسَهُ وَقَوِيَ حَلَيْهِ، وإلاَّ فكخاصِبِ، والآفضَالُ تَوْكُهُ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ بَمَضْيَعَةٍ، وَخَرُّجَ وُجُوبَهُ إِذَنْ.

وَتَقُلُ حَنْبُلُ: لَا يَعْرِضُ لَهَا، وَلاَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ •ولا تَسْأَلُنَّ أَحِدًا شَيْئًا وَلا تَقْبِضُ أَمَانَةً وَلا تَقْضِ بَيْنَ الْنَيْسِنِ • وَيَفْعَلُ الْحَظُّ لِمَالِكِهِ، وَلَهُ أَكُلُ حَيَوَانَ وَمَا يُخْشَى فَسَادُهُ بِقِيمَتِهِ، قَالَهُ أَصْحَابُنَا.

وَفِي الْمُغْنِي يَقْتَضِي قَوْلُ أَصْحَابِنَا لا يُمْلَكُ عَرْضٌ لَمَلاَ يَأْكُلُ، وَلَهُ بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ، وَهُـوَ كَلْقَطَةٍ، وَلَـمْ يَذْكُو الآكُـثَوُ

وَعَنْهُ: يَبِيعُ كَبِيرًا حَاكِمٌ.

وَعَنَّهُ: مَعَ وُجُودِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَلا يَبِيعُ بَعْضَ حَيَوَانٍ، وَأَفْتَى أَبُو الخَطَّابِ وَابْنُ الزَّاغُونِيُّ بِأَكْلِهِ بِمَصْنَيْعَةٍ بِشَرْطِ صَمَانِـهِ، وإلاّ لَـمْ يَجُـزْ تَعْجِيلُ ذَبْحِهِ؛ لآنَّهُ يُطْلَبُ

ُ وَقَالَ أَبُو الحُسَيْنِ وَابْنُ هَقِيلٍ: لا يَتَصَرَّفُ قَبْلُ الحَوْل فِي شَاةٍ وَنَحْوِهَا بِأَكْلٍ وَغَيْرُو، روايَةً وَاحِدَةً. - وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يُعَرِّفُ الشَّاةَ، وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَيَرْجِعُ بِنَحْوِ نَفَقَتِه بِنِيْتِهِ عَلَى الآصَحُ.

(١) تنبيه: قوله: (وله التقاط غيره من حيوان وغيره غير ممتنع بنفسه، وعنه: ونحو شاةٍ، وعنه: وعرض). انتهى.

ظاهر هذا: أنَّ المقدَّم ليس له التقاط نحو الشَّاةُ كالفصلان، والعجاجيل، وإلاَّ فلا، والعروض، وليس كُذلـك، بـل المذهـب جـواز

والظَّاهر: أنَّ هنا نقصًا، وتقديره: (وعنه: لا نحو شاةٍ، وعنه: وعرضٌ)؛ ليوافق ما قاله الأصحاب، ويــدلُّ علمي مــا صـــدُّره في أوَّل المسألة بقوله: (غير ممتنع بنفسه).

وقوله: (كخشبة كبيرة) يعني: له التقاطها، ولم يجك فيه خلافًا وفيه نظرٌ.

بل الصُّواب ما قاله المصنِّف وابــن عقيــل، والشّــارح، والزّركشيُّ وجماعـةً: إنَّ أحجــار الطُّواحـين الكبــار، والقــدور الضّخمــة، والأخشاب الكبار ملحقة بالإبل من أنَّها لا يجوز التقاطها.

قالوا: بل هي أولى من الإبل من وجوو، والعجب أنَّ المصنَّف لم يذكر ذلك ولا حكاه قولا، وهذا مَّا يدلُّ على أنَّ في كلامه نقصًا. وقوله قبل ذلك أوَّل الباب يحرم التقاط ممتنع عن سبع صغيرٍ وخالف الشّيخ في طيرٍ مستوحشةٍ، فكونه جعــل كــلام الشّيخ قــولا مؤخَّرًا فيه نظرٌ، بل الأولى أنْ يكون هو المقدُّم لما يذكر.

وفيه نظرٌ أيضًا من وجهِ آخر، وهو أنَّ الشَّيخ إنَّما ذكر ذلك في الصُّيود المتوحَّشة ألَّتي إذا تركت رجعت إلى الصَّحراء أو عجز عنها صاحبها فلم يخصُّ الطَّير بذلك بل بالصَّيود كلُّها، وعلَّلها بعللِ قويَّةٍ جدًّا، فقال: لأنَّ تركها أضيع لهـا مـن سـاش الأمـوال، والمقصـود حفظها لصاحبها لا حفظها في نفسها، ولو كان المقصود حفظها في نفسها لما جاز التقاط الأثمان، فإنَّ الدَّينار دينارٌ أينما كان انتهى. وتبعه جماعةً منهم الشَّارح، والحارثيُّ وقطعوا به.

```
قَالَ فِي الْمُغْنِي: نَصُّ عَلَيْهِ فِيمَنْ عِنْدَهُ طَائِرٌ يَرْجِعُ بِعَلَفِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَطَوَّعًا.
```

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا مَعَ تَرْكِ التَّعَدَّي، فَإِنْ تَعَدَّى لَمْ يُحْتَمَبُ لَهُ، وَيَلْزَمْهُ تَعْرِيفُ الجَميعِ، نَصُّ عَلَيْهِ، نَهَارًا حَوْلاً مُتَوَالِيًّا مِ أُسْبُوعٍ.

وَفِي ٱلتَّرْغِيبِ وَغَيْرِو: ثُمَّ مَرَّةً كُلُّ أَمنْبُوعٍ فِي شَهْرٍ، ثُمٌّ مَرَّةً فِي كُلِّ شَهْرٍ.

وَقِيلَ: عَلَى العَادَةِ عَلَى الفَوْرِ بالنَّدَاء وَٱجْرَتُهُ عَلَيْهِ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: مِنْ رَبُّهَا، وَعِنْدَ الحَلُوانِيُّ وَالْبَيْرَ: مِنْهَا، كَمَا لَوْ رَأَى تَجْفِيفَ عِنْب وتَحْوِه وَاحْتَاجَ خَرَامَةً.

وَقِيلَ: مِنْهَا إِنْ لَمْ تُمْلِكُ.

وَذَكَرَهُ فِي الفُّنُونِ ظَاهِرُ كَلامِ أَصْحَابِنَا، فِي مَجَامِعِ النَّاسِ، وَيُكْرَهُ فِي مَسْجِدٍ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلُ: لا يَجُوزُ، وَاحْتَجُ بِقَرْلِهِ عليه ٱلسلام لِلرَّجُل: ﴿لَا رَدُّهَا ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾.

وَقَالَهُ ابْنُ بَطَّةَ فِي ۚ إِنْشَادِهَا، وَلا يَصِفُهُ بَلْ: مَنْ ضَيَاعَ مِنْهُ نَفَقَةٌ أَوْ شَيْءٌ.

رَقِيلَ: لَفَطَةُ صَحْرًاءَ بِقُرْبِهِ، وَيَمْلِكُ اللَّقَطَةَ بَعْدَ التَّعْرِيفِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ فِي عُيُونِ المُسَائِلِ الصَّعِيحَ فِي المَذْهَبِ، وَعِنْذَ أَبِي الخَطَّابِ: إنْ اخْتَارَهُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الوَاضِحِ.

وَعَنْهُ: لا يَمْلِكُ أَنْحُو شَاأَةٍ، وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: يَمْلِكُ الآثْمَانُ فَقَطْ، الخَتَارِهُ الآكثُو، وَلَهُ الصَّلَعَةُ بِهِ بِشَرْطٍ ضَمَانِهِ.

وَعَنْهُ: لا، فَيَعَرُّفُهُ أَبِدًا، نَقَلَهُ طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَهُ دَفْعُهُ لِحَاكِمٍ. وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ: لا، وَتُتَوَجَّهُ الرَّوَايَتَانَ فِيمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ اللَّصُوص إذَا لَمْ يَعْرِفُ رَبُّهُ.

وظاهر كلام جماعه. لا ، ونتوجم الروايتان فيما ياحده السلطان مِن اللصوص إذا تم يعرف ربه. وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي اللَّقَطَةِ: يَبِيعُهُ وَيَتَصَدُقُ بُثَمَّنِهِ بشَرَطٍ ضَمَانِهِ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ روايَتَيْن.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ فِي صَبَيٌّ فَرَطٌّ وَبَلْغَ فَإِذَا تَصَدُّقَ بَهَّا أَجْحَف بَمَالِهِ، تَصَدُّق بهَا مُتَفَّرٌقَةً.

وَعَنْهُ: لا تُمَلُّكُ لُقَطَّةُ الحَرَمِ، اخْتَلَاهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخَّرِينَ.

وَعَنَّهُ: وَغَيْرُهَا.

وَعَنْهُ: يَتَمَلُّكُ فَقِيرٌ مِنْ غَبْرِ ذُوي القُرْبَى، فَإِنْ أَخُرَ تَعْرِيفَ بَعْضَهُ سَقَطَ، فِي الْمَنصُوصِ، كَالتِقَاطِهِ بِنِيَّةِ تَمَلُّكِهِ.

وَفِي الصَّدَقَةِ بِهِ رَوَايَتَا العُرُّوضُ، فَإِنْ أَخُرَةً لِمُنْدِ أَوْ ضَّاعَتْ فَعَرَّفَهَا الثَّانِي مَعَ عِلْمِهِ بِالآوَّلِ وَلَـمْ يُعْلِمُهُ أَوْ أَعْلَمَهُ وَقَصَدَ بِتَعْرِيفِهَا لِنَفْسِهِ فَقِيلَ: يَمْلِكُهُ.

وَقِيلَ: َلا (م ١، ٢)(١) كَأْخُلُو مَا لَمْ يُوِدْ تَغْزِيفَهُ، فِي الآصَحُّ نَوَى تَمَلُّكُهُ أَوْ كَتْمَهُ أَوْ لا وَلَيْسَ خَوْفُهُ أَنْ يَأْخُلُهُمَا سَلْطَانَ

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا أخر التَّعريف عن الحول الأوَّل ثمُّ عرَّفها فهل علكها أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في المغني، والشَّرح وشرح الحارثيَّ، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: يسقط التّعريف ولا يملكها به.

قدُّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزينٍ.

والوجه الثَّاني: بملكها بهذا التَّعريف.

(المسألة الثّانية – ۲): إذا ضاعت اللّقطة من الملتقط الأوّل ووجدها آخر فعرّفها مع علمه بالأوّل ولم يعلمه أو أعلمه بهـا وقصـد بتعريفها لنفسه وعرّفها فهل يملكها بتعريفها أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشّرح، والفائق.

أحدهما: يملكها، قدمه ابن رزينٍ في شرحه.

وَالوجه الثَّاني: لا يملكها.

قال الشَّيخ، والشَّارَح: ويشبه هذا من تحجَّر مواتًا إذا سبقه غيره إلى ما تحجَّره فاحياه بغير إذنه. انتهى.

قلت: قد أطلق المصنّف الخلاف في هذه المسألة، وتقدُّم تصحيحها في الباب الّذي قبله.

 ⁽١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (فإن أخّره أي التّعريف لعلر أو ضاعت فعرّفها الثّاني مع علمه بالأوّل ولم يعلمه أو أعلمه وقصد بتعريفها لنفسه فقيل: يملكه، وقيل: لا). انتهى.

الفروع - كتاب الشركة

جَائِرٌ أَوْ يُطَالِبَهُ بِأَكْثَرَ عُذْرًا فِي تَرْكِ تَعْرِيفِهَا، فَإِنْ أَخْرَ لَمْ يَمْلِكُهَا إِلاَّ بَعْدَهُ، ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ الزَّاعُرِنِيِّ.

وَمُرَادُهُمْ -َواللَّهُ أَعْلَمُ-: ۚ أَنُهُ لَيْسَ عُذْرًا حَتَّى يَمْلِكُهَا بِلا تَعْرِيفُو، وَلِهَذَا جَزَمَ بِأَنَّهُ يَمْلِكُهَا بَعْدَهُ، وَقَدْ ذَّكَـرُوا أَنْ خَوْفَـهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ عُذْرٌ فِي تَرُلُو الوَاجِبِ.

وَقَالَ أَبُو الوَفَاءِ: تَبْقَى بَيِدِهِ فَإِذَا وَجَدَ أَمْنًا عَرَّفَهَا حَوْلاً، وَلا يُمَرِّفُ مَا لا تَتْبَعُهُ هِمَّةُ أَوْسَاطِ النَّاسِ وَلَوْ كَثْرَ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزَيِّ: هِمُّتُهُ كَتَمْزَةٍ وَكِسْرَةٍ وَشْيَسْعٍ.

قَالَ فِي النَّبْصِيرَةِ: وَصَدَقَتُهُ بِهِ أَوْلَى، وَلَهُ أَخْذُهُ، والانْتِفَاعُ بِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ.

وَقِيلَ: مُدَّةً يُظُنُّ طَلَبَ رَبُّهِ لَهُ.

وَقِيلُ: دُونَ نِصَابِ سَرَقَةٍ.

وَقِيلَ: دُونَ قِيرَاطٍ، وَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ بَدَلِهِ، خِلافَ التَّبْصِرَةِ، وَكَلامُهُمْ فِيهِ يَخْتَمِلُ وَجُهَيْن.

وَقِيلَ: لأَحْمَدَ فِي التَّمْرَةِ يَجِدُهَا أَوْ يُلْقِيهَا عُصْفُورًا يَأْكُلُهَا؟

قَالَ: لا، قَالَ: أَيُطْعِمُهَا صَبَيًّا أَوْ يَتَصَدُّقُ؟

قَالَ: لا يَعْرِضُ لَهَا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ عَبْدُ الوَهَّابِ الوَرَّاقُ، وَيَنْتَفِعُ بِكَلْبِ مُبَاحٍ. وَقِيلَ: يُعَرِّفُهُ سَنَةً.

فُصلُ

لُقَطَةُ فَاسِق كَعَدْل.

وَقِيلَ: يُضَمُّ إِلَيْهِ، وَكَذَا ذِمِّيُّ.

وَقِيلَ: تُدْفَعُ لِعَدْل، كَتَعَدُّر حِفْظِهَا مِنْهُ، وَإِذَا عَرُّفَ وَلِيُّ سَفِيهِ وَصَبِّيٍّ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ، والنَّبْصِرَةِ، وَالنَّرْغِيبِ: وَمَجْنُونَ مَا التَقَطُّوهُ مَلكُوهُ، وَيَلْزَمُ الوَلِيُّ حِفْظُهَا وَتَعْرِيفُهَا وَإِنْ تَلِفَ بِيَدِ أَحَدِهِمْ وَفَرَّطَ ضَمِنَ، نَصَ عَلَيْهِ فِي صَبِيٍّ كَإِثْلافِهِ، وَكَعَبْدٍ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ وَغَيْرِو: لَا، وَمُكَاتَبُ كَخُرٌ، وَلُقَطَةُ مُغْتَق بَعْضِهِ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: تَدْخُلُ هِيَ وَكُسْبٌ نَادِرٌ كَهَدِيَّةٍ فِي مُهَايَأَةٍ.

وَلِعَبْدِ أَنْ يَلْتَقِطَ وَيُعَرِّفَ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ، فِي الآصَحِّ فِيهِمَا؛ لأنَّه فِعْلْ حِسَّيٌّ، كَاخْتِطَابِهِ، فَلَمْ يُمْكِنْ رَدُّهُ، وَفِي مِلْكِـهِ مَـا تَقَدَّمَ فَإِنْ مَلَكَةُ وَاثْلُفَهُ فَفِي ذِمَّتِهِ، وإلاَّ فِي رَقَبَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي زَادِ الْمُسَافِرِ لَآبِي عَبْدِ اللَّهِ: فِي ضَمَانِهِ إِذَا ٱتَّلَفَ مَالاً قَوْلان:

أَحَدُهُمَا: فِي رَقَّبَتِهِ كَالْجِنَايَةِ.

والثَّانِي: فِي ذِمَّتِهِ وَبِالْآوُلُ أَقُولُ.

وَنَقَلَ أَبْنُ مُنْصُورٍ: جَنَايَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ وَإِذَا حَرَقَ ثُوْبَ رَجُلٍ هُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ، وَلَهُ إعْلامُ سَيِّلِهِ العَدَلِ، وَلِيسَبِّدِهِ العَدَالِ أَخْسَدُهُ وَتَرْكُهُ لِيُعَرِّفُهُ وَيَهْوُمُ تَصَرُّفُهُ فِيهَا قَبْلَ مَعْرِفَةِ صِفَاتِهَا، ويُشْهِدُ عَلَيْهَا دُونَ صِفَاتِهَا.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَقِيلُ: عَلَيْهِمَا وَكَذَا لَقِيطٌ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ: لِثَلاً يَسْتَرِقُهُ، فَلَوْ تَرَكَهُ فَلا وِلايَةَ، ذَكَرُهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَمَنْ وَصَفَهُ.

وَقِيلَ: وَظُنُّ صِدْقُهُ أَخَلَهُ، وَلَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِفَسْخِ أَوْ شِرَّاءٍ لا قَبْلُهُ بِلا بَيَّنَةٍ وَلا يَمِينٍ نَصَّ عَلَيْهِ وَفِي كَلامِ أَبِسِي الفَرَجِ، والتَّبْصِرَةِ جَازَ الدُّفْعُ إِلَيْهِ.

وَنَقُلَ ابْنُ هَانِي وَيُوسَفُ بْنُ مُوسَى: لا بَأْسَ، وَإِنْ وَصَفَهُ أَحَدُ مُدَّعِيَيْنِ حَلَف، ذَكَرَهُ أصْحَابُنَا، وَمِثْلُمهُ وَصَفَهُ مَغْصُوبًا وَمَسْرُوقًا، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، عَلَى قِيَاسٍ قَوْلِهِ: إِذَا اخْتُلَف المُؤجَّرُ، والمُسْتَأْجِرُ فِي دِفْنِ فِي السَدَّارِ

مَنْ وَصَفَهُ فَهُوَ لَهُ.

وَقِيلَ: لا، كَوَدِيعَةٍ وَعَارِيَّةٍ وَرَهْن وَغَيْرِهِ، لآنَ اليَدَ دَلِيلُ الِلْكِ، وَلا تَتَعَذَّرُ البَيْنَةُ، وَيُقِيمُ بَيِّنَةُ بالتِقَاطِ عَبْدٍ.

وَقِيلَ: لا، فَإِنْ أَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةُ أَنَّهُ لَهُ أَخَذَهُ مِنْ وَاصِفِهِ، وَيَضْمَنُهُ مَعَ تَلَفِهِ.

وَقِيلَ: وَلَهُ تَضْمِينُ الدَّافِعِ بِلا حَاكِم، وَيَتَعَيَّنُ بِدَفْعِ بَدَلِهِ إِلَى وَاصِّفِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ فِي الأوْلَةِ، مَا لَمْ يُقِرُّ لَهُ بِمِلْكِهِ.

وَلُوْ وَصَفَهُ اثْنَانَ فَقِيلَ: يُقْسَمُ.

وَقِيلَ: يَخْلِفُ مَنْ قَرَعَ (م ٣)(١).

وَمَتَى وَصَفَهُ بَعْدَ أَخْذِ الْآوَّلُ فَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغْيِرُ: إِنْ زَادَ فِي الصَّفَةِ الْحَتَمَلَ تَخْرِيجُهُ عَلَى بَيَّنَةِ النَّتَاجِ، والنَّسَاجِ، فَإِنْ رَجُّحْنَا بِهِ رَجُّحْنَا هُنَا. وَيَأْخُذُ اللَّقَطَةَ رَبُّهَا بِزِيَادَتِهَا قَبْلَ مِلْكِهَا، وَلا يَضْمَنُ مُلْتَقِطَّ إِذَنْ نَقْصَهَا وَلا هِيَ إِنْ تَلِفَتَ أَوْ ضَاعَتْ، نَصَّ عَلَيْهِ كَأَمَانَةِ، وَيَأْخُذُ اللَّقَطَةَ رَبُّهَا بِزِيَادَتِهَا قَبْلَ مِلْكِهَا، وَلا يَضْمَنُ مُلْتَقِطٌ إِذَنْ نَقْصَهَا وَلا هِيَ إِنْ تَلِفَتُ أَوْ ضَاعَتْ، نَصَّ عَلَيْهِ كَأَمَانَةِ، والْمُنْفَصِلَةُ لَهُ بَعْدَهُ، فِي الْأَصَحُّ.

Military Carlos

وَفِي التَّرْغِيبِ روَايَتَان.

وَيَضْمَنُ قِيمَةَ اللَّقَطَةِ يَوْمَ عَرَفَ رَبُّهَا.

وَقِيلُ: يُومُ تُصَرُّفِهِ.

وَقِيلَ: يَوْمَ غُرِمَ بَدَلُهَا.

وَعَنْهُ: لا يَضْمَنُ قِيمَتْهَا بَعْدَ مِلْكِهَا.

وَقِيلَ: وَلا يُرُدُّهَا.

وَمُؤْنَةُ الرَّدُّ عَلَى رَبُّهَا، ذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ، والانْتِصَارِ، لِتَبَرُّعِهِ، وَمَعْنَاهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ فِي عَدَمٍ سُقُوطِ الرَّكَاةِ بِتَلَفِ المَالِ وَمُوْنَةُ الرَّدُّ عَلَى رَبُّهَا، ذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ، والانْتِصَارِ، لِتَبَرُّعِهِ، وَمَعْنَاهُ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ فِي عَدَمٍ سُقُوطِ الرَّكَاةِ بِتَلَفِ المَالِ قَبْلَ التَّمَكُن.

وَفِي التَّرْغِيبِ، والرَّعَايَةِ: عَلَيْهِ، وَضَمَانُهَا بِمَوْتِهِ كَوَدِيعَةٍ.

وَقِيلَ: بِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ، وَوَارِثُهُ كَهُوَ

وَمَنْ أَخَذَ مَتَاعَهُ وَتَرَكَ بَدَلَهُ فَلُقَطَةً، وَهَلْ يَتَصَدُّقُ بِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ أَوْ يَاخِيُدُ حَقَّهُ أَوْ بِإِذْنِ حَاكِمٍ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٤)(٢).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ولو وصفه اثنان فقيل: يقسم، وقيل: يحلف من قرع). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمقنع، والفائق، والقواعد في القاعدة السُّتين بعد المائة وهي الأخيرة.

أحدهما: يقسم بينهما، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته. وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والقواعد في القاعدة النَّامنة والتَّســعين،

والوجه الثَّاني: يقرع بينهما، فمن قرع حلف وأخذها، وهذا الصَّحيح.

قال الحارثيُّ: والمذهبُ القرعة، نصُّ عليه، وذكره المصنَّف في كتابه، وبه جزم القاضي وابن عقيل، كمَّا لو تداعيا الوديعة.

قال الشَّارح: وهذا أشبه بأصولنا فيما إذا تداعيا عينًا في يد غيرهما. انتهى.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الكافي، والمغني وصحُّحه.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وقال: هذا أقيس، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٤ً): قوله: (ومن أخذ متاعه وترك بدله فلقطة، وهل يتصدّق به بعــد تعريفه أو يــاخذ حقَّـه أو بــإذن حــاكم؟ فيــه أوجَّهُ). انتهى.

وأطِلقهما في المغني، والشُّرح وشرخ الحارثيُّ، والفائق وتجريد العناية.

قال الشَّيخ في المغنى وتابعه الشَّارح: القول يأخِذ حقَّه بنفسه أقرب إلى الرُّفق بالنَّاس.

الفروع - كتاب الشركة

وَقِيلَ: مَعَ قَرِينَةِ سَرِقَةٍ لا يُعَرِّفُهُ، وَفِيهِ الآوجُهُ، وَيُتَوَجَّهُ جَعْلُ لُقَطَةِ مَوْضِعِ غَيْرِ مَأْتِيٍّ كَرِكَازِ وَإِنْ وَجَدَ فِي حَيَــوَان نَفْـدًا أَوْ دُرُّةً فَلُقَطَةً لِوَاجِدِهِ نَصَّ عَلَيْهِ وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: لِبَائِعِ ادْعَاهُ إِلاَّ أَنْ يَدُّعِيَ مُشْتَرِ أَنَّهُ أَكَلَهُ عِنْـدَهُ فَلَـهُ، وَإِنْ وَجَـدَ دُرُّهُ غَـيْرَ مَنْفُوبَةٍ فِي سَمَكَةٍ فَلِصَيَّادٍ، لآنَ الظَّاهِرَ البَيْلاعَهَا مِنْ مَعْلِيْهَا، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

and the second of the second o

并不免的 电电子电话 医电影 **以通过数 \$6** (44) (41) (41)

the top the stock as we have a subsection of the second of the stock as the stocking of the second

and the state of t

قال الحارثيُّ: وهذا أقوى على أصل من يرى أنَّ العقد لا يتوقَّف على اللَّفظ، أمَّــا على التُّوقُّـف فىلا يكتفى بمشل هـذا، قــال: وبالجملة فالأظهر الجواز، ورجُّحه المصنّف، يعني به الشّيخ.

قلت: وهو الصُّواب وقيل: يتصدُّق به بعد تعريفه وليس له أخذه، قدُّمه ابن رزين، وقال: نصُّ عليه. والقول الثَّالث: يأخذ حقَّه بإذن حاكم.

قلت: وهو قويًّا موافقٌ لقواعد الأصحاب.

فهذه أربع ماثل في هذا الباب قد صحَّحت ولله الحمد.

باب اللُّقيط

وَهُوَ طِفْلٌ مَنْبُوذً.

وَقِيلَ: أَوْ مُمَيِّزٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ فِي أَحْكَامِهِ.

وَيَيْلُ : إلاَّ فِي قَوَدٍ، وَمِثْلُهُ دَخْوَى قَاذِف رِقُو، وَبِبَلَدِ كُفْرٍ كَافِرٌ.

وَقِيلَ: مُسْلِمُ

وَقِيلَ: مَعَ وُجُودِ مُسْلِم فِيهِ، وَمَا وُجِدَ فَوْقَهُ أَوْ مَشْدُودًا إِلَيْهِ أَوْ تُحْتَهُ ظَـاهِرًا فَلَـهُ، وَفِـي مَدْفُـونِ عِنْـدَهُ طَرِيُّـا أَوْ بِقُرْبِـهِ وَجْهَان (م ١، ٢)(١٠.

وَقَيلَ: إِنْ وَجَدَ رُقْعَةً فِيهَا أَنَّهُ لَهُ فَلَهُ، يُنْفِقُ عَلَيْهِ حَاضِنُهُ وَهُوَ وَاجِدُهُ.

وَعَنْهُ: بِإِذْنِ حَاكِم، وَكَلْنَا حِفْظُهُ لِمَالِهِ، وَإِنْ أَنْفَقَ فَفِي رُجُوعِهِ بِنِيَّتِهِ الجِلافُ (م ٣)(٢)، وَلا يَلْزَمُهُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي مدفون عنده طريًّا أو بقربه وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ١): إذا وجده مدفونًا عنده، والدُّفن طريٌّ فهل يكون للطُّفل أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والمقنع، والشُّـرح، وشـرح ابـن منجَّـا، والحـارثيَّ، والرَّعـايتين، والحـاوي الصَّغـير، والفـانق، هـ.

أحدهما: يكون له، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

وقطع به ابن عقيلٍ وصاحب الخلاصة، والحرَّر، والوجيَّز، والمنوَّر، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم.

وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يكون له، قدَّمه في الهداية، والمستوعب، والكافي، والتَّلخيص، والنُّظم، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وذكر في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وجهًا أنَّه له ولو لم يكن الدُّفن طُريًّا، وهو ظاهر كلام جماعةً.

قلت: وهو بعيدٌ جدًا، ولعلُّهم اعتمدوا على إطلاق بعض الأصحاب، ولم يذكره في المغني، والشَّرح وشـرح الحـارثيّ، والمصنَّف هنا، وغيرهم.

وهو الصُّواب، ومراد من أطلق إذا كان طريًّا، واللَّه أعلم.

(مسألة – ٢): إذا وجده مطروحًا بقربه فهل يكون له أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في المذهب، والكافي، والمقنع، وشرح ابن منجًا، والحارثيّ، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، والنّظم، والفائق، غيرهم.

أحدهما: يكون له، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشُّرح، والفائق، والتَّصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الخلاصة، والمحرَّر، والوجيز، والمنوِّر، وغيرهم.

وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يكون له، قدَّمه في الهداية، والمستوعب، والتَّلخيص، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

واختاره ابن البنَّاء وغيره، وهو ضعيفٌ.

ولنا قولٌ ثالثُ بالفرق بين الملقى قريبًا منه وبين المدفون عنده فالملقى قريبًا له دون المدفون، قاله القاضي في الجرُّد، وقطع به.

قال الحارثيُّ: ويقتضيه إيراده في المغني.

قلت: قدَّم في الكافي، والنَّظم أنَّه لا يملك المدفون، وأطلق الحلاف في الملقى، كما تقدَّم، فدلَّ كلامهما أنَّ الملقى أقسوى بالنَّسجة إلى ملكه وأطلق الحلاف الشَّيخ، والشَّارح في المدفون وصحَّحا في الملقى أنَّه له.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وإن أنفق ففي رجوعه بنيَّته الخلاف). انتهى.

الظَّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي فيمن أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره، والصَّحيح من المذهب أنَّه يرجع إذا نــوى الرُّجــوع، = =

الفروع - كتاب الشركة

وَاخْتَارَ فِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ: لا يَرْجِعُ، وَفِيهِمَا: لَهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنَ الرُّكَاةِ، وَمَا حُكِيَ مِنْ أَنَّهُ لا يَرْجِعُ مَعَ إذَن خَاكِم سَهُوّ، وَإِنْمَا أَعْتُبِرَ فِي إِنْفَاقِ المُودَعِ مِنَ الوَدِيعَةِ عَلَى وَلَدِ رَبُّهَا الغَائِبِ إذْنُ خَاكِم؛ لأَنَّه يُشْتَرَطُ عِنْدَهُ إثْبَاتُ خَاجَتِه لِعَدَمِ مَالِهِ وَعَدَم نَفَقَةٍ مَثْرُوكَةٍ برَسْمِهِ.

وَّنْقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي فِيمَنْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ غَابَ رَبُّهَا فَجَاءَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى القَاضِي فَقَدَّمَتْ صَاحِبَ الوَدِيعَةِ إِلَى القَاضِي فَقَضَى لَهَا بِالنَّفَقَةِ، ثُمُّ جَاءً الزُّوْجُ فَأَنْكُرَ.

قَالَ لَيْشَنَ لَهُ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هَذَا حِينَتِلْمِ دَافِعُ حَقٌّ، وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدْ فِيمَنْ مَاتَ وَلَهُ عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ وَخِلَّـفَ وَرَثَـةٌ صِغَـارًا: يُنفِقُ عَلَيهم؟

قَالَ: نَعَمُ.

قلت: لا يَضِمنُ؟

قَالَ: لا، قِيلَ لَهُ: يَقَضِي دَيْنَهُ؟

قَالَ: لِا، النُّفَقَةُ عَلَي الْصَّبِيَّانِ ضَرُورَةٌ وَمَعَ عَدَمٍ مَالِهِ فَمِنْ بَيْتِ المَالِ؛ لأنَّه وَارِثُهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَفَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى عَــالِم بِـهِ وَلِلإِمَامِ قَتْلُ قَاتِلِهِ أَوْ دِيْتُهُ نَصَّ عَلَيْهِ.

والْأَشْهَرُ يُنتَظَرُ رُشْدُ مَقْطُوعٍ طَرَفُهُ.

وَلِلاِمَامِ الْعَفْوُ لِنَفَقَةٍ مَعَ فَقْرُهِ وَجُنُونِهِ وَمَعَ أَحَدِهِمَا وَجُهَانَ (م ٤،٥)(١).

وعليه الأصحاب، وتقدُّم في غير موضع أنَّه إذا أنفق بنيَّة الرُّجوع أنَّـه يرجع، واختـار في الموجـز، والتَّبصـرة أنَّـه لا يرجـع كمـا نقلـه

وقال في القاعدة الخامسة والسبعين: ومنها: نفقة اللقيط، خرّجها بعض الأصحاب على الروايتين، يعـني: اللتـين فيمـن أدي حقًّـا واجبًا عن عبره بنية الرجوع.

قال: ومنهم من قال: يرجع هنا، قولا واحدًا، واليه ميل صاحب المغني، لأنَّ له ولايةً على اللَّقيط، ونصُّ أحمد أنّه يرجع بما أنفقـــه على بيت المال. انتهى.

(١) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (وللإمام العفو لنفقةٍ مع فقره وجنونه، ومع أحدهما وجهان). انتهى.

شمل مسالتين:

(المسألة الأولى - ٤): إذا كان فقيرًا صغيرًا فهل يجوز للإمام العفو على مال أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع في باب الجنايات، وأطلقه في الرَّعاية هناك.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم هنا، وبه جــزم الشّــارح هنــا وفي الفصول، والمغني.

والوجه الثَّاني: له ذلك، وهو الصَّحيح، صحَّحه القاضي، والشَّيخ في المغني في باب العفو عن القصاص، وصحَّحـه في الشُّـرح في باب استيفاء القصاص، وحكاه المصنّف عن نصُّ أحمد.

وقطع به الشيخ في المقنع في بعض النسخ.

(المسألة الثَّانية – ٥): إذا كان مجنونًا فهل للإمام العفو على مال أم تنتظر إفاقته؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرُّعاية الكبرى، وشرح ابن منجًّا.

أحدهما: تنتظر إفاقته.

قال الحارثي: هذا المذهب.

وقطع به الشَّارح، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المقنع.

والوجه الثَّاني: له العفو على مال، ذكره في التَّلخيص وغيره.

وجزم به في الفصول، والمغني، وهو ظاهر ما قطع به في الوجيز.

قلت: الصُّواب إن كانت إفاقته قريبةً لم يصحُّ العفو، وإلاَّ صحٌّ، واللَّه أعلم.

Barana Araban ji

and the said of the said of the said of the

وَلا يُقَرُّ بِيَدِ فَاسِق.

وَقِيلَ: غَيْرُ أَمِينَ وَقِيهِ وَجُهُ كُلُقَطَةٍ.

وَقِيلَ: وَمِثْلُهُ سَفِيةً.

وَلا رَقِيق، فَإِنْ أَذِنْ سَيِّدُهُ فَهُوَ نَائِبُهُ وَلا رُجُوعَ.

وَلا كَافِرٍ، واللَّقِيطُ مُسْلِمٌ وَهُوَ كُمُسْلِم فِيهِ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ وَفِي بَدَويٌ مُنْتَقِل فِي المَوَاضِع وَجْهَان (م ٦)^(١).

وَلا وَاجدٍ فِي الْحَضَر يَنْقُلُهُ.

وَقِيلَ: إِلَى بَدُو، وَيَجُوزُ عَكْسُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ وَجَدَ بفَضَاء حَال نَقَلَهُ حَيْثُ شَاءَ، وَيُقَدَّمُ مُوسِرٌ وَمُقِيمٌ.

وَ فِي النَّرْغِيبِ: وَبَلَدِي.

وَقِيلَ: وَكُريمٌ وَظَاهِرُ عَنَالَةٍ عَلَى ضِيدٌهِمْ، وَيُقْرَعُ مَعَ النَّسَاوي.

وَقِيلَ: يُسَلِّمُهُ حَاكِمُ أَحَدَهُمَا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَيُقَدُّمُ رَبُّ يَدٍ وَلاَ بَيُّنَةَ، وَفِي يَمِينِهِ وَجْهَان (م ٧)(٢).

وَيُقْرَعُ فِي الْيَدَيْنِ، وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَخَلَهُ مِنْهُ قَهْرًا وَمَثَالَ يَمِينَهُ فَيَتَوَجَّهُ يَمِينُهُ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: لَا كَطَّلاق، وَيُقَدُّمُ وَاصِفُهُ مَعَ عَدَمِهِمَا.

وَذَكَرَ القَاضِي، والمُبْهِجُ، والمُنْتَخَبُ، والوَسِيلَةُ: لا يُقَدُّمُ وَاصِفُهُ.

وَذَكَرُهُ فِي الفُنُونِ وَغُيُونِ الْمَسَائِلِ عَنْ أَصْحَابِنَا لِتَأْكُلُوهِ، لِكَوْنِهِ دَهْوَى نَسَبٍ، وَلِلْغَنِيِّ بِالقَافَةِ، وإلاَّ سَلَمَهُ حَاكِمٌ مَنْ شَاءَ، فَلا مُهَايَأَةً، وَلا تُخْيِرُ لِلصَّبِيُّ، وَمَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ سَقَطَ.

وَقِيلَ: لا يُسَلِّمُهُ حَاكِمٌ، وَيُقْرِعُ.

وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمَجْهُول نَسَبُهُ بَأَنَّهُ لَهُ أَوْ أَنَّهُ وَلَدُ أَمَتِهِ وَقَالَتْ فِي مِلْكِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا فَهُوَ لَهُ، وَكَذَا إِنَّ ادَّعَى رَقُّهُ وَهُوَ طِفْلٌ أَوْ مَجْنُونٌ لَيْسَ بِيدِ غَيْرُو بَلْ يَبدِهِ وَلَيْسَ وَاجْدَهُ، فَهُوَّ لَهُ، وَلَــوْ أَنْكَـرَ بَعْدَ بُلُوخِهِ وَلَوْ ادْعَى أَجْنَبِي نَسَبُهُ ثَبَتَ مَعَ بَقَاءٍ مِلْكِ سَيِّدِهِ وَلَوْ مَعَ بَيِّنَةٍ بِنَسَبِهِ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو: إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُدَّعِيهِ امْرَأَةً فَتَثْبُتُ حُرَّيَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ رَجُلاَ غَرِيبًا فَرِوَايَتَانِ، وَفِـي مُمِّـيَّزُ وَجْهَـانِ،

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي بدويٌ منتقل إلى المواضع وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغـني، والكـافي، والمحـرَّر، والشَّـرح، والرَّعـايتين، والنَّظـم، والحـاوي، والصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يقر بيده، وهو الصّحيح.

قطع به في المقنع، والوجيز، والمنوّر، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

قال الحارثيُّ: هذا أقوى.

والوجه الثَّاني: يقرُّ بيده، قدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويقدُّم ربُّ يَدٍّ ولا بيُّنة، وفي بمينه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي:

أحدهما: لا يحلف، وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره، واختاره ابن عقيلٍ، والقاضي وقال: هو قياس المذهب.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: يُحلف، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب، ونصره المصنَّف، والشَّارح.

قال الحارثيُّ: هو الصُّحيح.

قلت: وهو الصُواب.

مَأْخَذُهُمَا صِحَّةُ إِسْلامِهِ (م ٨، ٩)(١).

وَإِنْ أَنْكُرَ بَالِغًا عَاقِلاً فَلا وَلَوْ عَادَ أَقِرٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِذَا رَأَيْنَا عَبْدًا بِيَدِ رَجُلٍ فَادْعَى أَنَّهُ حُرُّ الآصْلِ قُبِلَ، أَمَّا مَعَ سُكُوتِهِ فَيَجُوزُ، وَيَجْنَبِلُ أَنْ لا يَجُـوزُ حَتَّى يَسْأَلُهُ فَيُقِرُ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقُ مُنَافِ قُبِلَ.

وَقِيلَ: فِي لَقِيطٍ لاَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَإِنْ كَانْ تَصَرُّفَ بِبَيْعٍ وَيْكَاحٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يُقْبَلْ.

رَعَنهُ: بَلَى

وَعَنْهُ: فِيمًا عَلَيْهِ، وَمَتَى كَنَّبُهُ مُدَّعِ سَقَطَ، ثُمَّ فِي صِحَّةِ إقْرَارِهِ فِي حَقَّ نَفْسِهِ لِآخَرَ وَجْهَانِ (م ١٠)(١٠).

وَإِنْ بَلَغَ فَقَالَ: إِنَّهُ كَافِرٌ، فَمُرْتَدُّ.

وَقِيلَ: يُقِرُّ بجزيَّةِ أَوْ يُلْحَقُ بِمَأْمَنِهِ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٨): لو ادُّعي رجلٌ غريبٌ نسبه فهل يثبت ويلحق به أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يلحق به.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن أسلم حربيٌّ في دار حرب ثمَّ هاجر إلينا أو دخل دار الإسلام بأمان أو ذمَّة ثمَّ أسسلم وادَّعى نسب لقيطٍ في دار الإسلام ولم يكن عليه ولاءً لحق به. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب حيث لم يفرُّقوا.

والرُّواية الثَّانية: لا يلحق به.

قلت: إن دلَّت قرينةً بذلك لحق به، وإلاَّ فلا ٪

(المسألة الثَّانية - ٩): إذا ادَّعي رقَّ مميَّز فقال أنا حرُّ فهل يقبل قول المميِّز أم لا؟

أطلق الخلاف وقال: ماخذهما صحَّة إسلامه، والصَّحيح من المذهب صحَّة إسلامه.

وقدَّمه المصنَّف في باب المرتدَّ، وعليه أكثر الأصحاب، وقالوا: هذا المذهب، فيصحُّ إقراره هنا بالحرَّيَّة، على الصُّحيح من المذهب، وبناءً على ما قال المصنَّف، ولنا هناك قولٌ بعدم صحَّة إسلامه، فكــذا هنـا، وأطلـق الوجهـين هنـا في الرَّعـايتين، والحـاوي الصُّغـير، والفائق.

تنبيه: في كلام المصنّف إضمارٌ وتقديره: (وفي قبول قول مميّز: إنّي حرٌّ وجهان)، فاختصر ذلك، وقال: وفي مميّزٍ وجهان.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (ومتى كذَّبه مدَّع سقط، ثمَّ في صحَّة إقراره في حقَّ نفسه لآخر وجهان). انتهى.

قال الحارثيُّ: ولو أقرَّ بالرُّقُ لزيدٍ فلم يصدِّقهُ بطل إقراره، ثمَّ إن أقرَّ به لعمرُو وقلنا بقبول الإقرار في أصل المسألة ففـي قبولــه لــه وجهان، ذكرهما القاضي وغيره.

أحدهما: يقبل، وهو اختيار المصنّف، وهو يناقض اختياره لعدم القبول في أصل المسألة.

والثَّاني: لا يقبل.

وقول الحارثيّ: (وهو يناقض اختياره لعدم القبول في أصل المسألة) ليس بسديدٍ، فإنَّ العالم يكون له اختيارٌ في مسألةٍ ذات خـــلافـــ ويفرّع على القول الّذي لم يختره، فيختار أيضًا من ذلك المفرّع قولا بناءً على ذلك القول، والفقهاء قاطبةً على ذلك.

إذا علم فقدَّم الشَّارح قبول إقراره ثانيًا، ونصره كالشَّيخ في المغني، وقدَّم ابن رزينٍ عدم القبول، وهو قويُّ. فهذه عشر مسائل قد صحِّحت في هذا الباب. باب الوقف

يَصِحُّ بِفِعْلِ دَالٌّ عَلَيْهِ عُرْفًا، كَمَنْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً وَأَذَّنَ فِيهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ. قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ أَذَْنَ فِيهِ وَأَقَامَ وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ وَجَعْفَرٌ وَجَمَاعَةً، وَلَوْ نَوَى خِلاقَهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ.

وَعَنْهُ: بِقُولِ فَقَطْ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ.

وَصَرِيحُهُ: وَقَفْت أَوْ حَبَسْت أَوْ سَبُلْت.

وَكِنَايَتُهُ: تَصَدُّقْت أَوْ حَرَّمْت أَوْ أَبَدْت، فَيَصِحُ بكِنَايَةٍ بنِيَّةٍ أَوْ إِفْرَانِهِ أَحَدَ ٱلْفَاظِهِ الْخَمْسَةِ بهَا أَوْ حُكْمَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ: إِذَا جَعَلَ عُلُو مَوْضِعِ أَوْ سُفُلَهُ مَسْجَدًا صَعَّ، وَكَذَا وَسَطُهُ وَلَمْ يَذْكُرُ اسْتِطْرَاقًا، كَبَيْعِهِ، فَيَتَوَجَّـهُ مِنْـهُ الاكْتِفَاءُ بِلَفْظِ يُشْنِيرُ بِالمَقْصُودِ، وَهُوَ أَظْهَرُ عَلَى أَصْلِبَنَا، فَيَصِعُ: جَعَلْت هَذَا لِلْمَسْجِدِ أَوْ فِيهِ، وَنَحْوُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ نُصُوصِهِ. ``

ُ وَصُخْحَ فِي رُوَّايَةٍ يَعْقُوْبَ وَقْفُ مَنْ قَالَ قَرْيَتِي النَّغْرِ لِمَوَالِي الَّذِينَ بِهِ وَلآوْلادِهِمْ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: إِذَا قَــالَ وَاحِدُ أَوْ جَمَاعَةً: جَعَلْنَا هَذَا الْمُكَانَ مَسْجِدًا أَوْ وَقْفًا، صَارَ مَسْجِدًا وَوَقْفًا بِذَلِـكَ وَإِنْ لَسَمْ يُكُمِلُوا عِمَارَتَهُ، وَإِذَا قَـالَ كُـلُّ مِنْهُمْ: جَعَلْت مِذْكِي لِلْمَسْجِدِ أَوْ فِي المُسْجِدِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، صَارَ بَذَلِكَ حَقًّا لِلْمَسْجِدِ.

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ شَيَخُنَا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الوَقْفَ زِيَادَةً عَلَى شَرُطِ الوَاقِفِ، وَلا يُغَيِّرَهُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ، بَـلْ إِذَا غَيَّرَهُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ الْزِمَ بِإِعَادَتِهِ إِلَى مِثْلِ مَا كَانَ وَبِضَمَانَ مَا فَوَّتَهُ مِنْ غَير مَنْفَعَةٍ، وَعَلَى وُلاةِ الأَمُورِ إِلْزَامُهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَبَى عُوقِبَ بِحَبْسِ وَضَرَّبٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ الْمَدِينَ يُعَاقَبُ بِذَلِكَ، فَكَيْفَ بِمَنْ امْتَنَعَ مِنْ فِعْلِ وَاجِبٍ مَعَ تَقَدَّمُ ظُلْمٍ، فَعَلَى الْأَوْلَ يَكُونُ تَمْلِيكًا لِلْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ.

وجزم به الحَارثِيُّ، أيْ لِلْمُسْلِّحِينَ لِنَفْعِهمْ بهِ.

وَظَاهِرُ كَلامِ اَلشَّيْخِ وَغَيْرِو، لا يَمْلِكُ، لَأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي الإِفْرَارِ لَهُ وَجْهَيْنِ، كَالحَمْلِ وَقَدْ يُوَافِقُ هَذَا قَـوْلَ ابْـنِ الجَـوْذِيِّ وَغَيْرِهِ: المَوْهُوبُ لَهُ كُلُّ آدَمِيٌّ مَوْجُودٍ.

وَّفِي الْتُرْغِيْبِ وَغَيْرِو: الْمُومُوبُ لَهُ يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ أَهْلاَ لِلْمِلْكِ فِي الجُمْلَـةِ، فَـلا يَصِحُ لِجَبْلاِ، والآوَّلُ أَظْهَرُ، وَهَذَا لا يُخَالِفُهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِنَ الوَقْفِ عَلَى حَمْلِ صِحَّةِ الْهَبَةِ وَأُولَى، لِصِحَّتِهَا لِعَبْدِ، وَلا يُعْتَبَرُ قَبُسُولُ نَسَاظِرِهِ (ش) لِتَعَدُّرِ الِقَبُولِ كَحَالَةِ الوَقْفِ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ أَنْ أَبْدُت صَرِيحٌ، وَأَنْ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً أَنْ مُؤَبَّدَةً أَنْ لا تُبَاعُ كِنَايَةً.

وَلا يَصَيَحُ فِي اَلذَّمَّةِ بَلْ فِي مُعَيَّنِ جَائِزِ بَيْعُهُ دَاّقِم نَفْعُهُ مَعَ بَقَائِهِ كَإِجَارَةٍ، وَلَوْ مَشْنَاعٌ إِذَا قَالَ كَذَا سَهُمَا مِسَنْ كَـذَا سَـهُمَا، نَالَهُ أَحْمَدُ.

ثُمَّ يُتَوَجَّهُ أَنَّ المَّشَاعَ لَوْ وَقَفَهُ مَسْجِدًا ثَبَتَ حُكُمُ المَسْجِدِ فِي الحَالِ، فَيَمْنَعُ مِنْهُ الجُنْبُ، ثُمَّ القِسْمَةُ مُتَعَيِّنَةٌ هُنَا، لِتَغْيِيبُهَا طَرِيقًا لِلانْتِفَاعِ بالمَوْقُوفِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبْنُ الصَّلاحِ.

َ لا أُمَّ وَلَلَهِ وَرَيَاحِينَ وَشَمْعَ، وَاعْتَبَرَ أَبُو مُحَمَّلَهِ الجَوْزِيُّ بَقَاءً مُتَطَاوِلاً أَذْنَاهُ عُمْرُ الحَيَوَانِ وَلا قِنْدِيـــلَ نَقْــٰدِ عَلَـى مَسْـجَدٍ، فَيَرْكُبِهِ رَبُّهُ، وَقِيلُ: يَصِحُّ فِيهِ فَيَكْسَرُ وَيُصْرَفُ لِمَصْلَحَتِهِ.

وَعَنْهُ: وَلا حُلِيَّ لِتَحَلُّ، وَعَنْهُ: وَلا مَنْقُولَ.

وَّنْقَلَ الْمُرُّوذِيُّ لَا يَجُوْزُ وَتْقْفُ سِلاحٍ، ذَّكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَنِي نَقْدٍ لِتَحَلُّ وَوَزْنٍ فَقَطْ وَجُهَانِ (م ١٠٠١٠.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي نقلو لتحلُّ ووزنِ فقط وجهان). انتَهى.

أحدهما: لا يصحُ، وهو الصُّواب.

قال المصنّف هنا: ونقل الجماعة لا يصحُّ، وهو الصحيح، وهو ظاهر ما قدُّمه في المغني، والشّرح.

قال الحارثي: عدم الصَّحَّة أصحُّ.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، قياسًا على الإجارة.

وقال في التَّلخيص: إن وقفها للزَّنة فقياس قولنا في الإجارة أنَّه يصحُّ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: لا يَصِحُ، وَإِنْ أَطْلَقَ بَطَلَ.

وَقِيلَ: يَصِحُ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، وَكَذَا إِجَارَتُهُ (م ٢)(١١).

وَعِنْدَ القَاضِي إِنْ أَطْلَقَ فَقُرْضٌ.

نَقَلَ جَمَاعَةٌ فَيِمَنْ وَقَفَ الدَّارَ وَلَمْ يَحُدُهَا قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَحُدُّهَا إِذَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً.

وَفِي الوَسِيلَةِ: يَصِحُ وَقْفُ الْمُصْحَفَّ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةً ـ

وَفِي الجَامِعِ وَقْفُ الَّمَاءِ قَالَ الفَضْلُ: سَأَلْتِه عَنْ وَقْفِ المَاءِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا اسْتَجَازُوهُ بَيْنَهُــمْ جَـازَ، وَحَمَلَـهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى وَقْفَ مَكَانِهِ.

وَلا يَصِحُ إِلاَّ عَلَى مُعَيَّنِ يَمْلِكُ، لا عَلَى حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدًّ، وَحُمِلَ بِنَاءَ عَلَى أَنَّهُ تَمْلِيكٌ إِذَنْ، وَأَنَّهُ لا يَمْلِكُ، وَفِيهِمَا نِــزَاعٌ، وَصَحْحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، والحَارِثِيُّ لِحَمْلِ (و م) كَوَصِيَّةٍ لَهُ (و) وَعَبْدِ.

وَقِيلَ: يَصِحُ لَهُ، وَفِي مُكَاتَبٍ وَجُهَان (م ٣)(٢).

ُ وَفِي وَقَفِ آَخَدِ هَذَيْنِ، وَعَلَيْهِ وَجَهُ، وَمَسْجِدِ، لِجَهَالَتِسِهِ، وَمَعْدُومِ أَصْلاَ، كَوِقَفْتِهِ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لِي أَوْ لِفُلانِ، وَصَحْحَهُ فِيهِ فِي المُغْنِي (و م)؛ لأَنْهُ يُرَادُ لِلدُّوَامَ، بِخِلافِ الوَصِيَّةِ.

وَفِي التَّرْغِيْبِ: هُوَّ مُنْقَطِعُ الآوَّلِ، وَلَمْ يَعْتَبِرُّ اَلْحَارِثِيُّ أَنْ يَمْلِكَ، لِحُصُولِ مَعْنَاهُ فَيَصِحُّ لِعَبْدِ وَبَهِيمَةٍ يُنْفِسَقُ عَلَيْهِمَا، وَلا عَلَى نَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: يُصِحُّ.

ذَكَرَهُ فِي الْمُذْهَبِ ظَاهِرَ المُذْهَبِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَابْنُ عَقِيلِ وَٱبُو المَعَالِي وَشَيْخُنَا(٣)، كَشَرْطِ غَلَّتِهِ لَهُ أَوْ لِوَلْسَدِهِ

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وكذا إجارته، يعني أنَّ فيه الوجهين المطلقين إن أجرها للتَّحلُّ أو الوزن.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح من المذهب، جزم به في الخلاصة، والمغني، والمقنع، والتَّلخيص، والشَّرح، وشيرح ابـن منجَّا، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق، وغيرهم.

قال في المحرِّر: وتجوز إجارة النُّقد للوزن ونحوه.

وقال في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والوجيز، وغيرهم: وتجوز إجارة نقدٍ للوزن، واقتصروا عليه.

فظاهر كلامهم: أنّه لا يجوز للتّحلّي، اللّهمُ إلاّ أن يقال خرج كلامهم غرج الغالب؛ لأنَّ الغالب في النّقد عدم التّحلّي به. والوجه الثّاني: لا يجوز.

إذا علمت ذلك؛ ففي إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ ظاهرٌ كما ترى، اللّهمُّ إلاَّ أن يقال إنَّ قوله: (وكـذا إجارتـه) لا يـدلُّ علـى أنَّ الخلاف مطلقٌ، بل على أنَّ فيه خلافًا في الجملة، وهو مخالفٌ لمصطلحه في مسائل كثيرةٍ.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وفي مكاتب وجهان). انتهى.

يعني: هل يصحُ الوقف على المكاتب أم لا، وأطلق الخلاف في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يصح، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وقطع به في الفصول، والمغني، والتَّلخيص، والبلغة، والمستوعب، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، اختاره الحارثيُّ.

(٣) تبيهان: الأوّل: قوله: (ولا يصحُ الوقف على نفسه وعنه: يصحُ ، ذكره في المذهب ظاهر المذهب، واختباره ابسن أبسي موسسى وابن عقيل وأبو المعالي وشيخنا). انتهى.

فقوله: اختاره ابن أبي موسى وابن عقيل تابعٌ فيه للشّيخ في المغني، والشّارح وفيه نظرٌ، إذ الجزوم به في الإرشاد عدم الصّحّة فإنّــه قال: فإن وقف على نفسه فإذا مات كان على المساكين كان باطلا ولم يكن وقفًا صحيحًا وكان باقيًا علــى ملـك ربّـه فـإذا توفّـي فهــو للورثة. انتهى.

وكذلك المصحُّح في الفصول عدم الصّحَّة فإنَّه قال: واختلفت الرّواية فيما إذا قال وقفت هذه الدَّار على نفسي ثمَّ على ولدي ثمَّ على المساكين.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

مُدُّةً حَيَاتِهِ، فِي الْمُنْصُوص.

وَمَتَى حَكُمُ بِهِ حَاكِمٌ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الحُكُمُ فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَنْفُذُ حُكْمُهُ ظَاهِرًا، وَأَنْ فِيهِ فِي البَاطِنِ الخِلاف.

وَفِي فَتَاوَى أَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ فِيمَا إِذَا حَكَمَ بِهِ حَنَفِيٌّ وَٱلْفَلَهُ شَافِعِيٌّ لِلْوَّاقِفِ نَقْضُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الصَّحِيحَ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةً، وإلاَّ جَازَ لَهُ نَقْضُهُ فِي البَاطِنِ فَقَطْ، بِخِلاف صَلاتِهِ بِالمَسْجِدِ وَحْدَهُ حَيَاتَهُ لِعَسدَمِ القُرْبَةِ، والضَائِدةِ فِيهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ.

وَلا يَصِحُ إلا عَلَى بِرٍّ، كَقَرَائِبَ مِنْ مُسْلِمِ أَوْ ذِمِّيٌّ، نَصُّ عَلَيْدِ.

وَكَمَسَاجِدَ وَنَحْوِهَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ: وَإِنْمَا صَعُّ وَإِنْ كَانَ تَمْلِيكًا لآنُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ لأنَّه يَعُودُ نَفْعُهُ إلَيْهِمْ، والحَجُّ، والغُزُّوُ.

وَقِيلَ: وَمُبَاحٌ.

وَقِيلَ: وَمَكْرُوهٌ، لا كِتَابَةَ تَوْرَاقٍ وَإِنْجيلٍ، وَلا كَنِيسَةَ وَبَيْعَةً، نَصُّ عَلَيْهِ وَفِيهِمَا فِي الْمُوجَز روَايَةٌ، كَمَارٌ بهمَا.

وَفِي ۚ الْمُنْتَخِبِ، والرَّعَايَةِ، وَمَارٌ بِهَا مِنْهُمُ، وَقَالَهُ فِي المُغْنِي فِي بِنَاءٍ بَيْتٍ يَسِكُنُهُ الْمُجْتَازُ مِنْهُمَ.

وَفِيهِ وَفِي عُيُونِ المَسَائِلِ، وِالمُغْنَي، وَغَيْرِهِمَا: يَصِحُ عَلَى أَهْلَ اَلذَّمَّةِ، كَالْمُسْلِمِينَ، وَصَحَّحَهُ الحَلْوَانِيُّ عَلَى فَقَرَائِهِم، وَصَحْحَهُ فِي الوَاضِحِ مِنْ ذِمِّي عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ، وَوَصِيَّةٍ كَوَقْفٍ لِلْكُلِّ.

وَقِيلَ: مِنْ كَافِر.

وَفِي الانْتِصَار: ۚ لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ عَلَى ذِمَّيَّةٍ لَزَمَهُ، وَذَكَرَ فِي الْمُذْهَبِ وَغَيْرِهِ: يَصِحُ لِلْكُـلِّ، وَذَكَـرَهُ جَمَاعَـةٌ روَايَـةٍ، وَذَكَـرَ القَاضِي صِحْتَهَا بِحُصْرٍ وَقَنَادِيلَ، وَلا يُعْتَبَرُ فِي الوَصِيَّةِ القُرْتَةِ، خِلافًا لِشَيْخِنَا، فَلِهَذَا قَالَ: لَوْ جَعَلَ الكُفْرَ أَوْ الجَهْـلَ شَــرْطًا فِي الاسْتِحْقَاقِ لَمْ يَصِحُّ، فَلَوْ وَصِّى لآجْهَلِ النَّاسِ لَمْ يَصِحُّ، وَقَالَ: لَوْ حَبَسَ الذَّمْيُّ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ شَيْتًا عَلَى مَعَابِدِهِمْ لَــمْ يَجُزُ لِلْمُسْلِمِينَ الحُكْمُ بَصِيحْتِهِ؛ لأنَّه لا يَجُوزُ لَهُمْ اَلحُكُمُ إلاَّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، قالَ: وَمِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْ لا يُعَسَاونُوا عَلَى شَيْء مِنَ الكُفْرِ، والفُسُوق، وَالعِصْيَان، فَكَيْفَ يُعَاوَنُونَ بِالحَبْسِ عَلَى المَوَاضِعِ الَّتِـي يَكْفُرُونَ فِيهَـا؟ وَعَلْـلَ فِي المُغْنِي الوَصِيَّـةَ لِمُسْجِدِ بِأَنَّهُ قُرْبَةً.

وَفِيَ التَّرْغِيبِ صِحُّتُهَا لِعِمَارَةِ قُبُورِ المَشَايخ، والعُلَمَاء.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: إِنْ أَوْصَى لِمَا لا مَغْرُوفَ فَيُهِ وَلا برُّ كَكَنِيسَةٍ أَوْ كُتْبِ التَّوْزَاةِ لَمْ يَصِحُ، وَأَبْطَلَ ابْنُ عَقِيــل وَقُـفَ سُــتُورَ لِغَيْرِ الكَعْبَةِ؛ لأنَّه بِدْعَةً، وَصَحَّحِهُ ابْنُ الزَّاغُونِيَّ، فَيُصَرَّفُ لِمَصْلَحِتِهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الصَّيْرَفِيّ.

وَفِي فَتَاوَى أَبْنِ الزَّاغُونِيِّ أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ لا يَنْعَقِدُ، وَأَفْتَى أَبُو الخَطَّابِ بِصَحْتِهِ ويُنْفَقُ ثَمَنُهَــا عَلَى عِمَارَتِـهِ وَلا يُسْتَرُ، لأَنَّ الكَعْبَةَ خُصَّتْ بِذَلِكَ كَالطُّوافِ.

وَشَرَطُ اسْتَخْفَاقِهِ مَا دَامَ ذِمْيًا لاغ، وَصَحَّحَهُ فِي الفُنُون؛ لأنَّه إذَا وَقَفَهُ عَلَى الذَّمَّةِ مِنْ أَهْلِهِ دُونَ المُسْلِم لا يَجُوزُ شَرْطُهُ لَهُمْ حَالَ الكُفْرِ، وَأَيُّ فَرْق؟ وَيَصِحُ عَلَى الصُّوفِيَّةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ جَمَّاهَا لِلْمَالِ وَلَمْ يَتَخَلَّقْ بِالآخلاقِ المَحْمُودَةِ وَلا تأدَّبَ بِالآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ غَالِبُ أَوْ فَاسِـقًا

فروي عن أحمد: أنَّ الوقف صحيحٌ وفرَّع عليها ثمَّ ذكر فصلا فيه بعض فروعٍ من المسألة ثمَّ قال: وقد روي عنه روايةٌ أخرى أنَّــه باطل لا أعرفه.

فعلى هذه الرَّواية يكون على ملكه ولا يصير وقفًا عليه يجوز له النَّصرُّف فيه بسائر النَّصرُّفات من بيع، وغيره وإذا مات انتقل إلى ورثته، وهذه الرُّواية أصحُّ وعلَّل ذلك بعلل جيَّدةٍ.

فهذا لفظ ابن أبي موسى وابن عقيل في الفصول، ولم يذكر المسألة في التَّذكرة، ففي نقل المصنَّف ومن تابعه المصنَّسف عنهمــا نظرٌ ظاهرٌ، وكلامه في الفصول في أوَّل المسألةُ موهمٌ، لكونه ذكر كلُّ روايةٍ في فصلٍ، وذكر رواية الصحَّة في الفصل الأول، فالظاهر أنه نظر في الأول، ولم ينظر في الثَّاني، واللَّه أعلم.

اللُّهمُّ إلاَّ أن يكون وجد في غير هذين الكتابين وهو بعيدٌ.

الفروع - كتاب الشركة

لَمْ يَسْتَحِقُّ، لا أَدَابَ وَصْعِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ لِلْغَنِيِّ مُجَرَّدُ السُّكَنَى، وَلَمْ يَعْتَبرُ الحَارثِيُّ الفَقْرَ، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالُ: لا يَصِحُّ عَلَيْهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا رَأَيْت صُوفِيًّا عَاقِلاً إِلاًّ سَلْمًا الخَوَّاصَ، وقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلاً تَصَوُّفَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ لَمْ يَسَأْتِ الظُّهْرُ إلاُّ وَجَدْتُهُ أَحْمَقَ.

وَلا يَصِحُ مُعَلِّقًا بِشَرْطِ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَكَذَا مُؤَقَّتًا، فَإِنْ صَحَّ فَبَعْدَهُ كَمُنْقَطِع.

وَقِيلَ: يَلْغُو تَوْقِيتُهُ.

وَيَصِحُ تَعْلِيقُهُ بِمُوتِهِ مِنْ ثُلُثِهِ.

وَقِيلَ: لا، وَإِنْ شَرَطَ فَاسِدًا كَخِيَارِ فِيهِ وَتَحْوِيلِهِ وَتَغْيِيرِ شَرْطٍ لَمْ يَصِحُ، وَخَرَجَ مِنَ البَيْعِ صِحْتُهُ، وَيَلْزَمُ بِإِيجَابِهِ.

وَعَنْهُ: بإخْرَاجِهِ عَنْ يَلِهِ، اخْتَارَهُ فِي الإِرْشَادِ، فَلَوْ شَرَطَ نَظَرَهُ لَهُ سَلَّمَهُ لِيَلِهِ غَيْرَهِ ثُمَّ ارْتَجَعَهُ، وَرَأَيْتَ بَعْضَهُمْ قَالَ: قَــالَ القَاضِي فِيَ خِلافِهَ: وَلا يَخْتَلِفُ مَذْهَبُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَصْرُفُهُ فِي مَصَارِفِهِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ يَلِدِهِ أَنَّهُ يَقَعُ بَاطِلاً.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَ عَلَى آدَمِيٌّ مُعَيَّن اشْتَرَطَ قَبُولُهُ، كَهِبَةٍ وَوَصِيَّةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَأَخْذُ رَيْعِهِ قَبُولٌ، وَذَكَرَ صَاحِبُ النَّظُم فِي غَيْرِ الْمَيَّنِ اخْتِمَالاً: يَقْبُلُهُ نَاقِبُ إِمَامٍ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى ثَلاثَةٍ ثُمَّ [عَلَى] الفُقَرَاء فَمَاتَ بَعْضُهُمْ أَوْ رَدُّ فَنَصَيبُهُ لِلْبَاقِي، فَإِنْ مَاتُوا أَوْ رَدُّوا فَلِلْفُقَرَاء.

وَقَالَ شَيْخُنَا: أَخْتُلِفَ فِيمَا إِذَا رَدُّ ثُمُّ قَبَلَ هَلْ يَعُودُ؟

وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَقِيلَ: كَمُنْقَطِع الابْتِدَاء.

وَقِيلَ: يَصِيحُ، وَهُوَ أَصَحُ، كَتَعَذُّر اسْتِحْقَاقِهِ لِفَوْتِ وَصْفُ فِيهِ.

إذًا وَقَفَ عَلَى جَهَةٍ مُنْقَطِعَةٍ وَلَمْ يَرْدْ صَحَّ، وَيُصْرَفُ بَعْدَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ نَسَبًا بِقَدْر إِرْبُهِمْ مِنْهُ.

وَعَنْهُ: إِلَى عَصَبَتِهِ، وَعَلَيْهِمَا يَكُونُ وَقُفًا.

وَعَنْهُ: مِلْكُا.

وَقِيلَ: عَلَى فَقَرَائِهِمْ.

وَعَنُهُ: يُصْرَفُ فِي المَصَالِحِ. وَعَنُهُ: لِلْفُقَرَاء، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَعَلَيْهِمَا وَقُفْ.

وَعَنْهُ: يَرْجِعُ إِلَى مِلْكِ وَاقِفِهِ الْحَيُّ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ أَنَّهُ قَبْلَ وَرَئَتِهِ لِوَرَثَةِ الْمُوْقُوفِ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيِّ: إِنْ وَقَفَ عَلَى عَبِيدِهِ لَمْ يَسْتَقِمْ.

قلت: فَيَعْتِقُهُمْ قَالَ: جَائِزٌ فَإِنْ مَاتُوا وَلَهُمْ أَوْلَادٌ فَلَهُمْ، وإلاَّ فَلِلْعَصَبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِيعَ وَفُرَّقَ عَلَــى الفُقَـرَاءِ، وَكَــذَا إِنْ وَقُفَّهُ وَلَمْ يَزِدْ.

وَقَالُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: فِي وُجُوهِ البِرِّ، وَفِي عُيُون المَسَائِلِ: فِيهَا، وَفِي: تَصَدَّقْت بِهِ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ. وَفِي الرَّوْضَةِ: وَإِنْ قَالَ: وَقَفْتُه، وَلَمْ يَزِدْ، صَحَّ، فِي الصَّحِيحِ عِنْدَنَا، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ بَاطِلَـةٍ ثُـمَّ صَحِيحـةٍ صُـرِفَ

وَقِيلَ: مَعَ بَقَاءِ البَاطِلَةِ، وَمَعْرِفَةُ انْقِرَاضِهَا مَصْرِفُ الْمُنْقَطِعِ، وَخُرِّجَ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ بُطْلانُ مُنْقَطِعٍ وَسَطِهِ أَوْ أَحَدِ طَرَفَيْهِ أَوْ هُمَا.

وَيَمْلِكُهُ المَوْقُوفُ عَلَيْهِ، فَيَنْظُرُ فِيهِ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ.

وَقِيلَ: يُضَمُّ إِلَى الفَاسِقِ أَمِينٌ، وَيُزَوِّجُهُ إِنْ لَمْ يَشْرِطُهُ لِغَيْرِهِ وَلا يَتَزَوَّجُهُ، ويَفْدِيهِ.

وَعَنْهُ: هُوَ مِلْكَ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَنْظُرُ فِيهِ وَيُزَوِّجُهُ حَاكِمٌ وَيَتَزَوَّجُهُ، وَجَنَايَتُهُ فِي كَسْبِهِ.

وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَالَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي التَّبْصِرَةِ.

وَقِيلَ: لا يُزَوِّجُهَا، وَيَلْزَمُهُ بطَلَبَهَا مَصْرُوفَةٌ فِي مِثْلِهَا (١٠).

وَقِيلَ: مَصْرُوفَةً لِلْبَطْنِ الثَّانِي إِنْ تَلَقَّى الوَقْفَ مِنْ وَاقِفِهِ، فَدَلُّ عَلَى خِلاف.

وَفِي الْمُجَرُّدِ، والفُصُولُ، والمُّغْنِي وَغَيْرِهَا أَنَّ البَّطْنَ الثَّانِي يَتَلَقُّونَهُ مِسنَ وَاقِفِهِ لا مِنَ البَطْنِ الآوَّل، فَلَهُمُ اليَمِينُ مَعَ الْمَاهِدِهِمْ، لِثُبُوتِ الوَقْفِ مَعَ الْمَتْنَاعِ بَعْضِ البَطْنِ الآوَّل مِنْهَا، وَإِنْ مَسَرَقَهُ أَوْ نَشَاهُ فَإِنْ مَلَكَهُ الْمَتَّنُ قَطِعَ، وإلاَّ فَلا، فِي الآصَحُ فِيهِمَا، لا بِوَقْفِهِ عَلَى غَيْر مُعَيَّن، والآصَحُ يُخْرَجُ الْمَعَيْنُ فِطْرَتَهُ عَلَى الآولَى، كَعَبْدِ الشَّتُويَ مِنْ غَلَّةِ الوَفْفِ لِخِذَمَةِ الوَقْفِ، لِتَمَامِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمُعَالِي، وَيَبْطُلُ بَقَتْلِهِ قَوَدًا لا بِقَطْمِهِ، وَإِنْ قُبِلَ فَالشَّاهِ مَالْمَ مُثَالِهِ، وَيَبْطُلُ بَقَتْلِهِ قَوَدًا لا بِقَطْمِهِ، وَإِنْ قَبْلَ فَالظَّاهِ لَوَدَهُ مَلْمَاعُ مَا مَنْ مَلْمُ اللّهُ اللّهُ الْمَنْهُ فِي مُثْلِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ احْتِمَالَ: كَنَفْهِهِ، كَجِنَايَةٍ بِلا تَلَف طَرَف، وَيُعَايًّا بِهَا بِمَمْلُوكِ لا مَالِكَ لَهُ، وَهُوَ عَبْــــدٌ وُقِـفَ عَلَى خِدْمَةِ الكَعْبَةِ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيل فِي المَّتُورِ.

وَعَنْهُ: لا يَزُول مِلُّكُ وَاقِفِهِ، فَتَلْزَمْهُ الْحُصُومَةُ فِيهِ وَمُرَاعَاتُهُ.

وَلا يَصِحُ عِنْقُ مَوْقُوفٍ، وَيُتَوَجَّهُ عِنْقُ مَنْ عُلِّقَ عِنْقُهُ بِصِفَةٍ، عَلَى رِوَايَةٍ يَمْلِكُهُ وَاقِفُهُ وَيَنْظُرُ حَـَاكِمٌ فِيمَـا لا يَنْحَصِـرُ أَوْ عَلَى مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ، وَسَأَلَهُ المَّرُوذِيُ فِي ذَارِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى المُسْلِمِينَ، إِنْ تَـبَرُعَ رَجُـلٌ فَقَـامَ بِأَمْرِهَا وَتَصَـدُقَ بِغَلْتِهَا عَلَى الفُقَرَاء؟ فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ هَلَا، وَمَنْ شَرَطَ نَظَرَهُ لَهُ لَمْ يَغَزِلُهُ بِلا شَرْطٍ وَإِنْ شَسَرَطَهُ لِنَفْسِهِ ثُسَمٌ لِغَيْرٍو^(۲)، أَوْ فَوَّضَـهُ إِلَيْهِ أَوْ أَسْنَدَهُ فَوَجْهَان (م ٤)^(۲).

(١) والثَّاني: قوله: (ويملكه الموقوف عليه وعنه: ملكٌ للَّه، فينظر فيه، ويزوِّجه حاكمٌ وقيل لا يزوِّجها ويلزمه بطلبها مصروفــةٌ في مثلها). انتهى.

هنا سقط بين قوله بطلبها وقوله مصروفةً، والمسألة مفروضةٌ فيما إذا وطئ الأمة.

وقال في الرَّعاية الكبرى: فإن وطئ فلا حدُّ ولا مهر وولده حرٌّ إن أولدها وتصير أمُّ ولدٍ تعتق بموته وقيمتها في تركته مصروفـةً في مثله. انتهى.

ففي كلام المصنِّف نقصٌ بمقدار هذا، والظَّاهر أنَّه تابعه في ذلك، واللَّه أعلم.

(۲) تنبيه: قوله: (أو غيره) لم يظهر معناه، والظّاهر أنَّ هنا نقصًا، وتقديره وإنَّ شرطه لنفسه ثمَّ جعله مثلا لزيدٍ أو غـــيره فــالنَّقص
 هو: (ثمَّ جعله لفلان).

ويؤيِّده كلامه في الرَّعاية، والله أعلم.

وأمًّا إن جعلناه على ظاهره وقلنا هو معطوفٌ على قوله لنفسه، فيكون تقدير الكلام وإن شرطه لغيره فهل له عزله؟ فيه وجهسان فيردُّه قوله أوَّل المسألة: (ومن شرط نظره له لم يعزله).

ولا يتأتَّى عوده إلى النَّاظر بالسُّرط إذا كان غير الواقف؛ لأنَّه ياتي في كلام المصنَّف بعد هذا، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (ومن شرط نظره له لم يعزله بلا شرطٍ، وإن شرطه لنفسه ثم لغيره أو فؤضه إليه أو أسنده فوجهان). انتهى.

يعني هل له عزله أم لا؟ أحدهما له عزله، وهو الصّحيح، والصّواب، قدّمه في الرّعاية الكبرى فقال: فإن قال وقفت كـذا بشـرط أن ينظر فيه زيدٌ، أو على أن ينظر فيه أو قال عقبه وجعلته ناظرًا فيه أو جعل النّظر له، صحٌّ، ولم يملـك عزلـه، وإن شـرطه لنفســه ثــمُّ جعله لزيدٍ فقال: جعلت نظري له أو فوّضت إليه ما أملكه من النّظر أو أسندته إليه، فله عزله، ويحتمل عدمه. انتهى.

وقال الحارثيُّ: إذا كان الوقف على جهةٍ لا تنحصر، كالفقراء، والمساكين، أو على مسلجدٍ أو مدرسـةٍ أو قنطـرةٍ أو ربـاطٍ ونحــو ذلك، فالنَّظر للحاكم، وجهًا واحدًا.

وللشّافعيّة وجة أنَّه للواقف، وبه قال هلال الرَّاي من الحنفيَّة قال الحارثيُّ: وهو الأقوى، فعليه له نصب ناظر مسن جهت ويكون ناتبًا عنه يملك عزله متى شاء، لأصالة ولايته، فكان منصوبه نائبًا عنه، كما في الملك المطلق، وله الوصيَّة بالنّظر، لأُصالة الولاية إذا قيل بنظره له أن ينصب ويعزل أيضًا كذلك. انتهى.

فصاحب الرَّعاية ذكر إذا شرطه لنفسه، ثمُّ جعله لغيره أو فوَّضه إليه أو أسنده.

والحارثيُّ ذكر إذا كان النُّظر للواقف فله نصب غيره وعزله وقطع به.

-والوجه الثَّاني: ليس له عزله، وهو احتمالٌ في الرَّعاية كما تقدُّم.

الفروع - كتاب الشركة

وَلِلنَّاظِرِ بِالآصَالَةِ النَّصَبُ، والعَزْلُ، وَكَذَا لِلنَّاظِرِ بِالشَّرْطِ إِنْ جَازَ لِلْوَكِيلِ التَّوكيلُ وَلا يُوصِي بِهِ. وَمَنْ شَرَّطَهُ لَهُ إِنْ مَاتَ فَعِزَلَ نَفْسَهُ أَوْ فَسَقَ فَكَمَوْتِهِ، لاَنْ تَخْصِيصَهُ لِلْغَالِبِ، ذَكرَهُ شَيْخُنَا.

وَيُتُوَجُّهُ: لا، وَلَوْ قَالَ: النَّظَرُ بَعْدَهُ لَهُ، فَهَلْ هُوَ كَذَلِكَ أَوْ الْمَرَادُ بَعْدَ نَظرو؟ يُتَوَجُّهُ وَجُهَان (م ٥)(١).

ُ وَلِلنَّاظِرِ التَّقْرِيرُ فِي الوَظَائِف، ذَكَرُوهُ فِي نَاظِرِ المَسْجِدِ، وَذَكَرَ فِي الْآحَكَسَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنَّـهُ يُفَـرَّرُ فِي الجَوَاصِعِ الكِبَـارِ الإمَامُ، وَلا يَتَوَقَّفُ الاسْتِحْقَاقُ عَلَى نَصْبُهِ إِلاَّ بِشَرَطٍ، وَلَا نَظَرَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ، أَطْلَقَهُ الآصْحَابُ، وقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيُتَوَجَّهُ مَعَ حُضُورِهِ، فَيُقَرِّرُ حَاكِمٌ فِي وَظِيفَةِ حَلَتْ فِي غَيْبَتِهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ القِيَامِ بِلَفْظِ الوَاقِفِ فِي الْمَبَاشَرَةِ وَدَوَامِ نَفْعِهِ. فَالظَّاهِرُ: أَنْهُ يُرِيدُهُ، وَلا حُجَّةَ فِي تَوْلِيَةِ الآَيْمَةِ مَعَ العَبْدِ، لِمَنْجِهمْ غَيْرَهُمْ التُولِيَّةَ، فَنَظِيرُهُ مَنْحُ الوَاقِيمَ التُولِيَّةَ لِغَيْبَةِ النَّاظِرِ، وَلَوْ سَبَقَ تَوْلِيَةُ نَاظِرِ غَاقِبٍ قُلْمَتْ، وَلِلْحَاكِمِ النَّظُرُ العَامُّ، فَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ إِنْ فَعَلَ مَا لا يُسَوِّغُ، وَلَـهُ ضَـمُ أَمِينٍ مَـعَ تَفْرِيطِهِ أَنْ تُهْمَتِهِ يَخْصُلُ بِهِ الْقَصُودُ، قَالَهُ شَيْهُ فَنَا وَغَيْرُهُ.

َ وَمَنْ ثَبَتَ فِسْقُهُ أَنْ أَصَرًا مُتَصَرَّفًا بِخِلاف الشَّرْطِ الصَّحِيحِ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ قَدَحَ فِيهِ، فَإِمَّا أَنْ يَنْعَزِلَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يُضَمَّ إِلَيْهِ أُمِينَ، عَلَى الخِلاف المشهور (م ٦)(٢).

ثُمُّ إِنْ صَارَ هُوَ أَوْ الوَصِيُّ أَهْلاً عَادَ كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، وَكَالمَوْصُوفِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَمَتَى فَرُطَ سَقَطَ مِمَّا لَهُ بِقَدْرِ مَا فَوَّتَهُ مِنَ الوَاجِبِ.

وَفِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي الْعَامِلِ يَسْتَحِقُ مَالَهُ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا، فَإِنْ قَصَّرَ فَتَرَكَ بَعْضَ العَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقُ مَا قَابَلُهُ، وَإِنْ كَانَ بَجْنَايَةِ مِنْهُ اسْتَحَقَّهُ وَلا يَسْتَحِقُّ لِزِيَادَةِ، وَإِنْ كَانَ مَجْهُولاً فَاجْرَةُ مِثْلِدٍ، فَإِنْ كَانَ مُقْدُرًا فِإِنْ كَانَ مَشْهُورًا بِأَخْذِ الجَّارِي عَلَى عَمَلِـهِ فَلَـهُ جَـارِي مِثْلِـهِ، وإلاَّ فَـلا فَهُو َ أَخْرُ الْخِلْ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لَهُ شَيْئًا فَقِيَاسُ المُذْهَبِ: إِنْ كَانَ مَشْهُورًا بِأَخْذِ الجَارِي عَلَى عَمَلِـهِ فَلَـهُ جَـارِي مِثْلِـهِ، وإلاَّ فَـلا شَيْءَ لَهُ، وَلَهُ الْأُجْرَةُ مِنْ وَقْتِ نَظَرِهِ فِيهِ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

ُ قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ أَطْلَقَ النَّظْرَ لِحَاكِم شَمِلَ أَيُّ حَاكِم كَانَ، سَوَاءٌ كَانَ مَلْهَبُهُ مَلْهَبَ حَاكِم البَلَدِ رَسَنَ الوَاقِيفِ أَنْ لا، وإلاَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظَرٌ إِذَا انْفَرَدَ، وَهُوَ بَاطِلُ، اتَّفَاقَا، وَلَوْ فَوْضَهُ حَاكِمٌ لَمْ يَجْز لِآخَرَ نَقْضُهُ، وَلَوْ وَلَى كُلُّ مِنْهُمَا شَــخْصًا قَـدُمْ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ومن شرطه له إن مات فعزل نفسه أو فسق فكموته؛ لأنّ تخصيصه للغالب، ذكره شيخنا، ويتوجُّه: لا،
 ولو قال: النَّظر بعده له فهل هو كذلك أو المراد بعد نظره؟ يتوجُّه وجهان). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّها كالِّتي قبلها، فإنَّ قوله: (النَّظر بعده له)، كقوله: (النَّظر بعد موته له)، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وله ضمُّ أمين مع تفريطه أو تهمته يحصل به المقصود، قاله شييخنا وغيره، ومـن ثبـت فسـقه أو أصـرًّ متصرِّفًا بخلاف المشوري عالمًا بتحريه قدح فيه، فإمَّا أن ينعزل أو يعزل أو يضمُّ إليه أمينٌ، على الخلاف المشهور). انتهى.

اعلم: أنّه يشترط في النّاظر الإسلام، والتّكليف، والكفاية في التَّصرُف، والخبرة به، والقوّة عليه، ويضمُّ إلى الضّعيف قسويُّ أمـينٌ، ثمَّ إن كان النّظر للموقوف عليه وكانت توليته من الحاكم أو النّاظر فلا بدٌ من شرط العدالة فيه.

قال الحارثيُّ: بغير خلاف علمته، وإن كانت توليته من الواقف وهو فاسقٌ أو كان عدلاً ففسق فقال الشَّيخ، والشَّارح وجماعةٌ مـن الأصحاب: يصحُّ، ويضمُّ إليه أمينٌ، ويحتمل أن لا يصحُّ تولية الفاسق وينعزل إذا فسق.

قال الحارثيُّ: ومن متاخَّري الأصحاب من قال بما ذكرنا في الفسق الطَّارئ دون المقارن للولاية، والعكسس أنسب، فـإنَّ في حـال المقارنة مسامحةً لما يتوقَّع منه بخلاف حالة الطَّريان. انتهى.

وإن كان النَّظر للموقوف عليه إمَّا بجعل الواقف النَّظر له أو لكونه أحقُّ بذلك عند عدم ناظر؛ فهمو أحمق بذلك، رجـلاً كـان أو امرأةً عدلا كان أو فاسقًا؛ لأنَّه ينظر لنفسه، قدّمه في المغني، والشّرح، وقيل: يضمُّ إلى الفاسق أمينٌ، والحالة هذه.

قال الحارثيُّ: أمَّا العدالة فلا تشترط، ولكن يضمُّ إلى الفاسق عدل، ذكره ابن أبي موسى، والسَّامريُّ، وغيرهم.

لما فيه من العمل بالشَّرط وحفظ الوقف. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، وقد ذكر الأصحاب فيما إذا أوصى إلى شخص وطراً عليه الفسق هل يضمُّ إليـــه أمــينَّ أو ينعــزل؟ قولــين: قدَّم المصنَّف فيه الضَّمَّ، وإن كان أكثر الأصحاب على خلافه، وقد ذكر المُصنَّف في المسألة الَّتِي قبلها ما إذا شرط له النَّظــر بعــد فــلان ففسق فلانَّ أنَّه كموته، فذكُ أنَّه ينعزل.

(ع): ما أجمع عليه

وَلِيُّ الْأَمْرِ أَحَقَّهُمَا.

وبي من يُرِّبُ كَبِهُورُ لِوَاقِفِ شَرْطُ النَّظَرِ لِذِي مَذْهَبِ مُعَيْنِ دَاقِمًا. وَمَنْ وَقَفَ عَلَى مُدَرَّسٍ وَفُقَهَاءَ فَلِلنَّاظِرِ ثُمَّ لِلْحَاكِمِ تَقْدِيرُ أَصْطِيَتِهِمْ، فَلَوْ ژادَ النَّمَاءُ فَهُوَ لَهُمْ، والحُكْمُ بِتَقْدِيمِ مُدَرِّسِ أَوْ غَيْرِهِ بَاطِلٌ، لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا يَعْتَدُّ بِهِ قَالَ بِهِ وَلَا بِمَا يُشْبِهُهُ، وَلَوْ نَقْذَهُ خُكَامٌ لآنَهُ إِنْمَا يَجُورُ أَنْ يَنْفُذَ حُكْمُ مَنَ هُوَ أَهْلٌ لِحُكْمِهِ

ُوالضُّرُورَةُ وَإِنْ ٱلْجَأْتُ إِلَى تَنْفِيلِ حُكْمِ الْمُقَلَّدِ فَإِنْمًا هُوَ إِذَا وَقَفَ عَلَى حَدَّ التَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَتَجَاسَرُ عَلَى قَضيَّـةٍ لَـوْ نَزَلَـتْ عَلَى عُمَرَ رضي الله عنه لَجَمَعَ لَهَا أَهْلَ الشُّورَى.

وَيُطْلانُهُ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الشُّرْطِ وَلِلْمُرْف ِ أَيْضًا؛ لأنَّه لا يَقْصِدُ، وَلأنَّهُ حُكُمٌ فِي غَيْرِ مَحَلٌ وِلاَيَةِ الحُكْمِ، لأنَّ النَّمَاءَ

وَلَيْسَ هَذَا كَحُكْمِهِ أَنْ مُقْتَضَى شَرْطِ الوَاقِفِ كَذَا حَيْثُ يَنْفُذُ فِي حَاضِرٍ وَمُسْتَقْبَل، لآنَ ذَلِكَ نَظَرٌ فِي مُوجب عَقْدِ الوَقْفِ، وَلَيْسَ التَّقْدِيرُ النَّاظِرِ أَمْرًا حَتْمًا كَتَقْدِيرِ الْحَـاكِمِ بِحَيْثُ لا يَجُوزُ لَـهُ أَوْ لِغَيْرِهِ الوَقْفِ، وَلَيْسَ التَّقْدِيرُ النَّاظِرِ أَمْرًا حَتْمًا كَتَقْدِيرِ الْحَـاكِمِ بِحَيْثُ لا يَجُوزُ لَـهُ أَوْ لِغَيْرِهِ زِيَادَتُهُ وَنَقْصُهُ لِلْمُصْلَحَةِ.

وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُدَرِّسَ لا يَزْدَادُ وَلا يَنْقُصُ بزيَادَةِ النِّمَاء وَنَقْصِهِ كَانَ بَاطِلاً؛ لأنَّه لَهُمْ، والقِيَــاسُ أنْـهُ يُسَــوِّي بَيْنَهُــمْ وَلَـوْ تَفَاوَتُوا فِي المُنْفَعَةِ، كَالإِمَام، والجَيْشِ فِي المُغْنَم، لا سِيَّمَا عَنْدَ مَنْ يُسَوِّي فِي قَسْم الفَيْء، لَكِنْ دَلُّ العُرْفُ عَلَى التَّفْضِيل.

وَإِنْمَا قُدُمَ القَيْمُ وَنَحُوُهُ لَأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةً، وَلِهَذَا يَحْرُمُ أَخْذُهُ فَوْقَ أُجْرَةٍ مِثْلِـهِ بِلَا شَـرُطْرٍ، ذَكَـرَ ذَلِـكَ كُلُّـهُ شَـيْخُنَا، وَجَعَلَ الإمَامَ، والْمُؤذِّن كَالقَيِّم، بخِلاف الْمُدَرِّس، والمُعيدِ، والفُقَهَاء فَإنَّهُمْ مِــنْ جنْـس وَاحِــدٍ، وَذَكِـرَ بَعْضُهُــمْ فِـي مُــدَرِّسِ وَفُقَهَاءَ وَمُتَفَقَّهَةٍ وَإِمَام وَقَيَّم وَنُخُو ذَلِكَ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ بالسُّويَّةِ، ويُتَوَجَّهُ روايَتَا عَامِل زَكَاةٍ الثَّمَنُ أو الأُجْرَةُ

قَالَ: وَلَوْ عَطَّلَ مُغِلٍّ وَقْفَ مَسْجِدٍ سَنَةً تَقَسَّطَتْ الْأَجْرَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ عَلَيْهَا وَعَلَى السُّنَةِ الْآخْرَى لِتَقُومَ الوَظيفَةُ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنَ التّعْطِيل، وَلا يُنْقِصُ الإمَامُ بَسَبَبِ تَعَطَّل الزُّرْع بَعْضَ العَام، فَقَدْ أَدْخَلَ مُغِلُّ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ، وَأَفْتَى غَــيْرُ وَاحِــدٍ مِنّــا فِي زَمَنِنَا فِيمَا نَقُصَ عَمًّا قَدَّرَهُ الْوَاقِفُ كُلِّ شَهَر أَنَّهُ يُتَمَّمُ مِمًّا بَعْدُ، وَحَكَمَ بهِ بَعْضُهُمْ بَعْدَ سِنِينَ، وَرَأَيْت غَيْرَ وَاحِدٍ لا يَرَاهُ، وَقَالَ: وَمَنْ لَمْ يَقُمْ بِوَظِيفَتِهِ غَيَّرَهُ مَنْ لَهُ الولايَةُ لِمَنْ يَقُومُ بِهَا إِذَا لَمْ يَتُبْ الْآوُلُ وَيَلْتَزَمْ بالوَاجِبِ.

وَيَجِبُ أَنْ يُولِّي فِي الوَظَائِفِ وَإِمَامَةِ الْمُسَاجِدِ الْآحَقُ شُرْعًا، وَأَنْ يَعْمَلُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ عَمَل وَاجبِهِ.

وَفِيَ الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ ولايَةُ الْإِمَامَةِ طَرِيقُهَا الآولَى لا الوَاجِبُ، بخِلاف ولايَةِ القَضَاء، والنَّفَابَـةِ؛ لأنَّـه لَـوْ تَرَاضَـى النَّاسُ بِإِمَامٍ يُصَلِّي فِيهِمْ صَحٌّ، وَلاَّنَّ الجَمَاعَةَ فِي الصَّلاةِ سُنَّةٌ عِنْدَ كَثِيرٍ، وَلا يَجُوَزُ أَنْ يَــؤُمُّ فِي المَسَـاجِدِ السُّـلْطَانِيَّةِ وَهِـيَ الجَوَامِعُ إِلاَّ مَنْ وَلاَّهُ السُّلْطَانُ، لِثَلاَّ يَفْتَاتَ عَلَيْهِ فِيمَا وَكُلِّ إِلَيْهِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إنْ رَضُوا بغَيْرِهِ بلا عُذْر كُرهَ وَصَحٌّ فِي المَذْهَبِ.

قَالَ القَاضِي: وَإِنْ غَابَ مَنْ وَلَاهُ فَنَائِبُهُ أَحَقُ، ثُمَّ مَنْ رَضِيَهُ أَهْلُ المُسْجِدِ، لِتَعَدُّرِ إذْنِهِ، وَتَقْلِيدُ الْمُؤَذِّنِ إِلَى هَذَا الإِمَامِ مَسَا لَمْ يُصْرَفْ عَنْهُ؛ لأنَّهُ مِنْ سُنَّةِ مَا وُلِّيَ القِيَامَ بهِ.

وَيُعْمَلُ بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ فِي الصَّلَاةِ، لا تَخُوزُ مُعَارَضَتُهُ فِيهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمؤذَّنُ بِهِمَـا فِـي الوَفْـتِ، والآذَانِ، وَأَقَـلُ مَـا يُعْتَبَرُ فِي هَذًا الْإِمَامِ العَدَالَةُ، والقِرَاءَةُ الوَاجِبَةُ، والعِلْمُ بأحْكَامِ الصَّلاةِ.

وَفِي جَوَازٍ كُونِ الإِمَامِ فِي الجُمُعَةِ عَبْدًا رِوَايَتَانِ، فَدَلُ أَنْهُ إِنْ جَازَ صَحَّتْ ولايَتُهُ، فكذَا العَدَالَةُ وَغَيْرُهَا (١٠.

وَقَالَ مُنْيِخُنَا: قَلَا تَجُوزُ الصَّلاةُ خَلِفَ مَنْ لا يَجُوزُ تَوْلِيَتُهُ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ أَنْ يُولُوا عَلَيْهِمْ الفُسَّاقَ، وَإِنْ نَفَـذَ حُكْمُهُ أَوْ

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وفي جواز كون الإمام في الجمعة عبدًا فيه روايتان، فــدلُّ أنَّـه إن جــاز صحَّـت ولايتــه فكــذا العدالــة وغیرها). انتهی.

إنَّما ذكر المصنِّف هذا هنا في معرض بحث، وإلاَّ فالصَّحيح من المذهب وعليه الأكثر أنَّ العبــد لا يجــوز أن يــومَّ في الجمعــة، ولنــا روايةً بالجواز، فذكر المصنّف على هذا جواز ولايته للإمامة وصّحّتها.

صَحَّتُ الصَّلاةُ خَلْفَهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: اتَّفَقَ الْآوِمَّةُ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلاةِ خَلْفَهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِحْتِهَا، لَمْ يَتَنَازَعُوا أَنَّهُ لا يَنْبَغِي تَوْلِيَتُهُ.

وَمَا بَنَاهُ أَهْلُ الشُّوَارِعِ، وَالْقَبَائِلِ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَالْإِمَامَةُ لِمَنْ رَضُوهُ، لا اغْتِرَاضَ لِلسُّلْطَان عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ صَرَفُــهُ مَـا لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنِيبَ إِنْ غَابَ، وَلَهُمْ أَنْتِسَاخُ كِتَابِ الوَقْفِ، والسُّؤالُ عَنْ حَالِهِ.

وَاحْتَجُ شَيْخُنَا «بِمُحَاسَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَامِلَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ».

مَعَ أَنَّ لَهُ وِلاَيَةً صَرَافِهَا، والْمُسْتَحِقُ غَيْرُ مُعَيِّنٍ، فَهُنَا أُوْلَى، وَنَصُّهُ: إذَا كَـانَ مُتَّهَمًـا وَلَـمْ يَرْضَـوْا بِـهِ، وَنَصْبُ المُسْتَوْفِي الجَامِعَ لِلْعُمَّالِ الْمُتَفَرِّقِينَ هُوَ بِحَسَبِ الحَاجَةِ، والمُصْلَحَةِ، فَإِنْ لَمْ تَتِمَّ مَصْلَحَةُ قَبْضِ المَالِ وَصَرْفِهِ إِلاَّ بِهِ وَجَبَ، وَقَدْ يَسْسَتَغْنِي عَنْهُ لِقِلَّةِ العُمَّالَ، وَمُبَاشَرَةُ الْإِمَام، والْمُحَاسَبَةُ بنَفْسِهِ، كَنَصْبُ الإِمَام لِلْحَاكِم.

وَلِهَذَا «كَانَ عليه السلامَ فِيَ المَدِينَةِ يُبَاشِرُ الحُكُمْ وَاسْتِيفَاءَ الجِسَّابِ بِنَفْسُهِ، وَيُولِي مَعَ البُعْسَدِ»، ذَكَرَهُ شَـيْخُنَا، وَسَـجُلَ كِتَابَ الوَقْفِ مِنَ الوَقْفِ، كَالعَادَةِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَوَلَدُهُ مِنْ وَطْء شُبْهَةٍ قَيمَتُهُ عَلَى وَاطِيْهِ مَصْرُوفَةً فِـي مِثْلِـهِ كَقِيمَـةِ أَصْلِـهِ الْمُتَلَفِّ وَمِنْ زَوَاجِ أَوْ زِنْنِي وَقَفٌّ.

وَقِيلَ: الوَلَدُ وَقِيمَتُهُ مِلْكَ لَهُ، كَنَفَقَةٍ وَمَهْرٍ، وَيَحْرُمُ وَطَوْهُ لِلْأَمَةِ، وَتَصِيرُ أَمَّ وَلَدٍ إِنْ مَلَكَ فَيَلْزَمُهُ القِيمَةُ وَنَفَقَتُ مِنْهُ مِنْ مَعَ عَدَم شَرْطٍ، ثُمُّ نَفَقَةُ حَيْوَأَن مِنْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي بَيْتِ المَالِ، وُتَجِبُ عِمَارَتُهُ بِحَسَبِ البُطُونِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ غَيْرُهُ لا تَجِبُ، كَالطُّلْقِ، وَتَقَدَّمَ عِمَارَتُهُ عَلَى أرْبَابِ الوَظَائِفِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الجَمْعُ بَيْنَهُمَا حَسَبُ الإِمْكَانِ، بَلْ قَدْ يَجِبُ، وَلِلنَّاظِرِ الاسْتِدَانَةُ عَلَيْهِ بِلا إذْنِ حَـاكِم، لِمَصْلَحَة، كَشِـرَافِهِ لِلْوَقْفِ نَسِيثَةً أَوْ بِنَقْدِ لَمْ يُعَيِّنْهُ، وَيَتَوَجُّهُ فِي قَرْضِهِ مَالاً كَوَلِّيٍّ.

وَيُرْجَعُ إِلَى شَرْطِهِ فِي تَقْدِيمٍ وَتَسْوِيَةٍ وَجَمْعٍ وَضِدٌ ذَلِكَ، وَاعْتِبَارِ وَصَفْ وَعَدَمِهِ وَعَدَمٍ إِيجَــارِهِ أَوْ قَــدْرِ الْمُـدُّةِ، وَاعْتَــارَ شَيْخُنَا لُزُومَ العَمَلِ بِشَرْطٍ مُسْتَحَبُّ حَاصَةً، وَذَكَرَهُ ظِاهِرُ المَذْهَبِ؛ لِآنَهُ لا يَنْفَعُــهُ وَيَصْـلُدُ غَـيْرَهُ، فَبَــذَٰلُ المَـالَ فِيـهِ سَــفة وَلا يَجُوزُ، وَأَيَّدَهُ الحَارِثِيُّ بنَصِّهِ الآتِي فِي شَرْطِ أَجْرَةٍ لِلنَّاظِرِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ۚ وَمَنْ قَدْرَ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا فَلَهُ أَكْثُرُ إِنْ اسْتَحَقَّهُ بِمُوجَبِ الشّرْع، وَقَالَ: الشُّرْطُ الْمَكْرُوهُ بَاطِلٌ، اتَّفَاقًا.

وَقِيلَ: لا يَتَعَيَّنُ طَائِفَةٌ وَقَفَ عَلَيْهَا مَسْجِدًا أَوْ مَقْبَرَةً، كَالصَّلاةِ فِيهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يُختَمَلُ إِنْ عَيْنَ مَنْ يُصَلِّي فِيهِ مِنْ أَهْـلِ الحَدِيسِثِ أَوْ يُسَدِّسُ العِلْـمَ الختَـصُ، وَإِنْ سَـلِمَ فَلأنَّـهُ لا يَقَـعُ التَّزَاحُمُ بإشَاعَتِهِ، وَلُو وَقَعَ فَهُوَ أَفْضَلُ، لآنَ الجَمَاعَةَ تُرَادُ لَهُ.

وَقِيلَ: يُمْنَعُ تَسُويَةً بَيْنَ فُقَهَاءَ كَمُسَابَقَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُ الفُقْهَاءِ نُصُوصُهُ كَنْصُوصِ الشَّارِعِ.

يَعْنِي فِي الفَهْم، والدُّلالَةِ، لا فِي وُجُوبِ العَمَل، مَعَ أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ لَفْظَهُ وَلَفْظَ الْموصِي، والحَالِف، والنَّاذِر وَكُلُّ عَاقِيرٍ يُحْمَلُ عَلَى عَادَتِهِ فِي خِطَابِهِ وَلُغَتِهِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا وَافَقَتْ لُغَةَ العَرَبِ أَوْ لُغَةَ الشَّارع أَوْ لا.

قَالَ: وَلا خِلافَ أَنْ مَنْ وَقَفَ عَلَى صَلاةٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ جَهَادٍ غَيْرِ شَرْعِيَ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحُ، والخِلافِ فِي الْمُبَاحِ، كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ لا يَخْرُجُ مِثْلُهُ هُنَا لآنُهُ يَفْعَلُ؛ لآنُهُ مُبَاحٌ، وَلا يَجُوزُ اعْتِقَادُ غَيْرِ اَلمَشْرُوعِ مَشْرُوعًا وَقُرْبَــةً وَطَاعَـةً وَإِتَّخَاذُهُ دِينًا، والشُّرُوطُ إِنَّمَا يَلْزَمُ الوَفَاءُ بِهَا إِذَا لَمْ يُفْضَ ذَلِكَ إِلَى الإخلال بالمَقْصُودِ الشُّرْعِيُّ، وَلَا تَجُـوزُ المُحَافَظَةُ عَلَىي بَعْضِهَا مَعَ فَوَاتِ الْمَقْصُودِ بهَا، قَالَ: وَمَنْ شَرَطَ فِي القُرْبَاتِ أَنْ يُقَدِّمَ فِيهَا الْصَنْفُ الْمَفْضُولَ فَقَدْ شَرَطَ خِـلافَ شَـرْطِ اللَّـهِ، كَشَرُطِهِ فِي الْإِمَامَةِ تَقَدِيمَ غَيْرِ الْأَعْلَمِ، فَكَيْفَ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَخْتُصُ بِالصِّنْفِ المَفْضُول؟

وَالنَّاظِرُ مُنْفُذَّ لِمَا شَرَطُهُ الْوَاقِفُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِئَ شُرُوطًا، وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لا يَنْزَلَ فَاسِقٌ وَشِرِّيرٌ وَمُتَجَوَّةٌ وَنَحْوُهُ عُمِـلَ بِهِ، والاْ تَوَجُّهُ أَنْ لا يُعْتَبَرَ فِي فُقَهَاءَ وَنَحْوِهِمْ، وَفِي إمَّامٍ وَمُؤَذِّنِ الْحِلافُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلامِهِمْ وَكَلامٍ شَيْخِنَا فِي مَوْضِيعٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: لا يَجُوزُ أَنْ يَنْزِلَ فَاسِقَ فِي جِهَةِ دِينِيَّةٍ كَمَدْرَسَةٍ وَغَيْرِهَا، مُطْلَقًا؛ لأنَّه يَجبُ الإنْكَارُ عَلَيْهِ وَعُقُوبَتُهُ، فَكَيْبِ فَ

يَنْزِلُ؟ وَإِنْ نُزِّلَ مُسْتَحِقٌّ تَنْزِيلاً شَرْعِيًّا لَمْ يَجُزْ صَرْفُهُ بلا مُوجِبِ شَرْعِيٍّ.

َ وَإِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَحْضَرِ لِوَقْفِ فِيهِ شُرُوطٌ ثُمَّ ظُهَرَ كِتَابُ وَقْفِ خَيْرُ ثَابِتٍ وَجَبَ ثُبُوتُـهُ، والعَمَـلُ بِـهِ إِنْ أَمْكَـنَ، وَإِنْ شَرَطَ لِلنَّاظِرِ إِخْرَاجَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَإِذْخَالَ مَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِهِمْ بَطَلَ، لِمُنَافَاتِهِ مُقْتَضَاهُ، لا قَوْلُهُ: يُعْطِي مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيَمْنَعُ مَنْ شَاءَ، لِتَغَلِيقِهِ اسْتِحْقَاقَهُ بِصِفَةٍ، ذَكَرُهُ الشَّيْخُ.

وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: الفَرْقُ لاَ يَتْجَهُ..

وَقَالَ شَيْخُنَا: كُلُّ مُتَصَرِّف بِولايَةٍ إِذَا قِيلَ يَفْعَلُ مَا شَاءَ فَإِنْمَا هُوَ لِمَصْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ: حَتَّى لَـوْ صَرَّحَ الوَاقِفُ بِفِحْلِ صَا يَهْوَاهُ وَمَا يَرَاهُ مُطْلَقًا فَشَرْطٌ بَاطِلَّ، لِمُخَالَفَتِهِ الشَّرْعِ، وَغَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا مُبَاحًا، وَهُـوَ بَـاطِلٌ عَلَـى الصَّحِيـحِ اَلَمَسْهُورِ، حَتَّى لَوْ تَسَاوَى فِعْلان عُمِلَ بِالقُرْعَةِ، وَإِذَا قِيلَ هُنَا بِالتَّخْيِرِ فَلَهُ وَجَةً.

قَالَ: وَعَلَى النَّاظِرَ بَيَانُ الْمَصْلَحَةِ، فَيَغْمَلُ بِمَا ظَهَرَ، وَمَعَ الاشْتِيَاءِ إِنْ كَانَ عَالِمًا عَادِلاً سَوْعَ لَهُ اجْتِهَادُهُ.

قَالَ: وَلا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنْ مَنْ قَسَّمَ شَيْئًا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَرَّى العَدَالَ وَيَتْبَعُ مَسا هُــوَ أَرْضَسَى لِلَّــهِ وَرَسُــولِهِ، اسْـتَفَادَ القِسْــمَةَ بولايَةٍ، كَإِمَام وَحَاكِم، أَوْ بِعَقْدِ كَالنَّاظِرِ، والوَصِيِّ، وَيَتَعَيَّنُ مَصْرُفُهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقِيلَ: إِنْ سَبَّلَ مَاءً لِلشُّوٰبِ جَازَ الْوَصُوءُ بِهِ، فَشُرْبُ مَاء لِلْوَصُوء يُتَوَجَّهُ عَلَيْهِ وَأُولَى.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ فِي الفَرَسُ الحَبِيسِ: لا يُعِيرُهُ وَلا يُوَجَّرُهُ إِلاَّ لِنَفْعَ اَلفَـرَسِ، وَلا يَنْبَغِـي أَنْ يَركَبَـهُ فِـي حَاجَـةٍ إِلاَّ لِتَأْدِيبِـهِ وَجَمَال لِلْمُسْلِمِينَ وَرَفْعَةٍ لَهُمْ أَنْ خَيْظَةٍ لِلْعَدُوْ، وَتَقَدَّمَ وَجَهُ: يَحْرُمُ الْوُصْوهُ مِنْ زَمْزَمَ، فَعَلَى نَجَاسَةِ المُنفَصِل وَاضِعٌ.

وَقِيْلَ: لِمُخَالَفَةِ شَرْطِ الوَاقِفِ وَأَنَّهُ لَوْ سَبُّلَ مَاءً لِلشُّرْبِ فِـي كَرَاهَـةِ الوُضُـوءِ مِنْـهُ وَتَحْرِيمِـهِ وَجَهَـانِ فِـي فَتَـاوَى ابْسِ الزَّاغُونِيُّ وَغَيْرِهَا^(۱).

وَحَنَّهُ: خُرُوجُ بُسُطِ مَسْجِدٍ وَحُصُرُو لِمَنْ يَنْتَظِرُ الجِنَازَةَ، وَسُئِلَ عَنِ النَّعْلِيمِ بِسِهَامِ الغَزْوِ فَقَالَ: هَذَا مَنْفَعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، ثُمُّ قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَكْسَرَ، وَلَهُ رَكُوبُ الدَّابَةِ لِعَلْفِهَا، نَقَلَهُ الشَّالْنْجِيُّ.

وَإِنْ شَرَطَ لِنَاظِرِهِ أَجْرَةً فَكُلْفَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى تَبْقَى أَجْرَةُ مِثْلِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: مِنَّ الوَقْفُ، قِيلَ: لِشَيْخِنَا: فَلَهُ الْعَادَةُ بِلا شَرْطٍ؟ فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ إِلاَّ مَا يُقَابِلُ عَمَلَهُ، وَمَا يَأْخُذُهُ الفُقَهَاءُ مِنَ الوَقْفِ هَلْ هُوَ كَإِجَارَةِ، أَوْ جَعَالَةٍ وَاسْتَحَقَّ بِبَعْضِ العَمَلَ لآنَهُ يُوجِبُ العَقْدَ عُرْفًا، أَوْ هُوَ كَرِزْقِ مِنْ بَيْتِ المَالِ؟ فِيهِ أَفْـوَالٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَ هُوَ الآخِيرَ (م ٧)٢٠.

(١) الثّاني: قوله: (وتقدّم وجة بحرّم الوضوء من زمزم، فعلى نجاسة المنفصل واضحّ، وقيل: لمخالفة شرط الواقف، وأنّه لو ســبّل ماءً للشّرب في كراهة الوضوء وتحريمه وجهان في فتاوى ابن الزّاغونيّ وغيرها). انتهى.

قلت: قد تقدَّم ذلك عرَّرًا مستوفَّى (في كتاب الطَّهارة)؛ فإنَّ المصنَّف هناك قال: وقد قيل إنَّ سبب النَّهي اختيار الواقف وشـرطه، فعلى هذا اختلف الأصحاب لو سبَّل ماءً للشُّرب هل يجوز الوضوء مع الكراهة أم يجرم؟ على وجهين. انتهى.

فهناك لم يعز الوجهين، بل قال: أختلف الأصحاب، فنسبه إليهم، وهنا عزاهماً إلى أبن الزَّاغونيِّ وغيره، وظاهر كلام المصنّف هنــا أنَّ المذهب لا يجوز؛ لأنَّه قدَّم أنَّه يتعيَّنِ مصرف الوقف، وقال: نقله الجماعة، مع إطلاقه للخلاف (في كتاب الطَّهارة).

وتقدُّم التُّنبيه على هذا هناك، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وما يأخذه الفقهاء من الوقف هل هو كإجارةٍ أو جعالةٍ واستحقَّ ببعـض العمـل لأنَّـه يوجـب العقـد عرفًا؛ أو هو كرزقٍ من ببت المال؟ فيه أقوالٌ، قاله شيخنا واختار هو الأخير). انتهى.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين: وما يؤخذ من بيت المال فليس عوضًا وأجرةً، بل رزقٌ للإعانة على الطَّاعة، وكذلك المــال الموقــوف علــى أعمال البرّ، والموصى به أو المنذور له ليس كالأجرة، والجعل. انتهى.

وقال القاضي في خلافه: ولا يقال إنَّ منه ما يؤخذ أجرةً عن عملٍ كالتَّدريس ونحوه لأنَّا نقول أوَّلا لا نسلَم أنَّ ذلك أجرةً محضـةً، بل هو رزق وإعانةٌ على العلم بهذه الأموال. انتهى.

. والظَّاهر: أنَّ الشَّيخ تقيُّ الدِّين أخذ اختياره من هذا، وهذا هو الصُّواب، واختار الشَّيخ حامد بن أبي الحجر أنَّه كالإجارة، ذكــره المصنّف في الطُّبقات. قَالَ: وَمَنْ أَكُلَ الْمَالَ بِالبَاطِلِ قَوْمٌ لَهُمْ رَوَاتِبُ أَصْعَافُ حَاجَاتِهِمْ وَقَوْمٌ لَهُمْ جِهَاتٌ مَعْلُومُهَا كَثِيرٌ يَأْخُذُونَـهُ وَيَسْتَنِيبُونَ

وَقَالَ أَيْضًا: النِّيَابَةُ فِي مِثْلُ هَذِهِ الْإَعْمَالُ المَشْرُوطَةِ جَائِزٌ وَلَوْ عَيَّنَهُ الوَاقِفُ إِذَا كَانَ مِثْلَ مُسْتَنِيبِهِ، وَقَدْ يَكُــونُ فِـى ذَلِـكَ مَفْسَدَةً رَاجِحَةً(١)، كَالْأَعْمَالِ الْمُشْرُوطَةِ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى عَمَلِ فِي الدُّمَّةِ.

وَيَلْزَمُ تَعْمِيمُ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّسْوِيَةُ إِنْ أَمْكُنَ، كَمَّا لَوْ أَقُرُّ لَّهُمْ، وَاخْتَجُ الشَّيْخُ بِقُولِهِ عَـزٌ وَجَـلُ: ﴿فَهُـمْ شُـرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ، [النساء: ١٢]، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَعَنْهُ: وَإِنْ وَصَمَّى فِي أَهْلِ سِكَّتِهِ وَهُمْ أَهْلُ دَرْبُهِ التَّفْضِيلُ لِحَاجَةٍ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَقِيَاسُهُ الأَكْتِفَاءُ بِوَاحِدٍ وَنَقَلَ يَحْنَى بْنُ زَكْرِيًّا المَرُّوذِيُّ التَّسْوِيَةَ، وَيُعْتَبَرُ سُكْنَاهُ وَقْتَ وَصِيَّةٍ، نَصَّ عَلَيْدٍ. وجزم به فِي أَلْمُشَوَّعِبِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ طَرَأَ إِلَيْهِ بَعْدَهَا.

وَقِيلَ: هُمَا أَهْلُ الْمَحَلَّةِ الَّذِينَ طَرِيقُهُمْ بِدَرْبِهِ.

وَعَنْهُ: فِيمَنْ وَصَّى، فِي فُقَرَاء مَكَّةَ يَنْظُرُ أَخُوجَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ البِّندَاءُ كَفَى وَاحِدٌ.

وَقِيلَ: ثَلاثَةً.

وَقِيلَ: فِي الْوَاحِدِ رِوَايْتَانِ، وَلا يَجُوزُ فِي الْمُنْصُوصِ إعْطَاءُ فَقِيرِ أَكْثَرَ مِنْ زَكَاةٍ، وَلَوْ وَقَـفَ عَلَى أَصْنَافِهَا أَوْ الفُقَـرَاء، والمُسَاكِينِ اقْتَصَرَ عَلَى صِنْفٍ، كَزَكَاةٍ.

قَالَ فِي الخِلافِ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَصَّى بِثَلْثِهِ فِي أَبْوَابِ البِرِّ: يُجَزُّأُ ثَلاثَةَ أَجْزَاء. فَعَلَى هَذَا الفَرْقِ أَنَّ الوَصِيَّةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا لَفْظُ المُوصِي، وَأَوَامِرُ اللَّهِ يُعْتَبَرُ فِيهَا المَقْصُودُ، بِدَلالَـةِ أَنَّ المُوصِي لِلْمُسَـاكِينِ لا يَجُوزُ العُدُولُ إِلَى غُيْرِهِمْ، والإطْعَامُ فِي الكَفَّارَةِ يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِ المَسَاكِينِ وَإِنْ كَانُواَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِمْ، وَلَوْ قَالَ: أُغْتِقُ عَبْدِي لَأَنَّهُ أَسْوَدُ، لَمْ يُعْتِقُ غَيْرَةً، وَعَكْسُهُ أَمْرُ اللَّهِ قَالَ: وَقَدْ نَصُّ أَحْمَدُ عَلَى هَٰذَا فِي الرَّجُـلِ يَجْعَـلُ الشُّيءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْمَسَاكِينَ هَلْ يُعْطَى مِنْهُ فِي السَّبيل؟

قَالَ: لا، وَيُعْطَى الْمَسَاكِينُ كُمَا أَوْصَى وَقَالَ القَاضِي عَن القَوْل الَّذِي قَبْلَهُ: أَوْمَا إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ أَحْمَــدَ بْـنَ الحُسَــيْن بْـن حَسَّانَ فِيمَنْ وَصَّى أَنْ يُفَرَّقَ فِي فُقَرَاءٍ مَكَّةَ هَلْ يُفَرِّقُ عَلَى قُومٍ دُونَ قَوْمٍ؟ فَقَالَ: يُنظَرُ إِلَى أَخَرَجِهِم، قَالَ: وَظَاهِرُ هَذَا أَلْسَةً اعْتَبَرَ الحَاجَةَ وَلَمْ يَعْتَبِرْ العَدَدَ، كَذَا قَالَ القَاضِي، مَعَ أَنَّ النَّصُّ فِي فُقْرَاء مَكَّةً وَهُمْ مُعَيِّنُونَ.

وَقِيلَ: لِكُلِّ صِنْفَ ثُمُنَّ، إِنْ افْتَقَرَ شَمِلَهُ، فِي الْآصَحَّ، وَإِنْ ذَكَرَ الفُقَّرَاءَ أَوْ المستاكِينَ أَعْطَى الآخِرَ.

وَفِيهِ وَجْهٌ ذَكَرَهُ القَاضِي قَدْ يَعْرَى عَنْ فَائِدَةٍ، فَاعْتُبرَ لَفْظُهُ.

وَفِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: يَعْمَلُ، والي المُظَالِم فِي وَقْفِ عَامٌ بِدِيوَانِ حَاكِمُ أَوْ سَلْطَنَةٍ أَوْ كِتَــَابٍ قَدِيمٍ يَقَـعُ فِي النَّفْسِ

وَلُوْ وَقَفَ عَلَى وَلَلِهِ أَوْ وَلَلِهِ غَيْرُو ثُمُّ الفُقَرَاء فَالذُّكُرُ كَأَنْثَى، نَصُّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله بعد ذلك: (النّيابة في مثل هذه الأعمال المشروطة جائزةٌ ولو عيَّنه الواقف إذا كان مثل مستنيبه، وقد يكون في مثل ذلك مفسدةً راجحةً). انتهى.

قال ابن مغليٌّ: صوابه إذا لم يكن في ذلك مفسدةٌ راجَحةٌ، كذا هو في فتاوي الشَّيخ. انتهي.

قلت: لو قيل: وقد يكون في ذلك مصلحةً راجحةً، لكان أولى، ثمَّ وجدت ابن نصر اللَّه في حواشيه قال: لعلَّه مصلحةٌ. انتهى.

لكنَّ المرجع في ذلك إلى ما قاله الشَّيخ تقيُّ الدِّين، ثمَّ وجدت الشَّيخ تقيُّ الدِّين قال في بعض فتاويه وبكلِّ حال، فالاستخلاف في مثل هذه الأعمال المشروطة جائزٌ.

ولو نهى الواقف عنه، إذا كان النَّائب مثل المستنيب ولم يكن في ذلك مفسدةً راجحةً.

وَيَأْتِي فِي الْهِبَةِ، وَفِي شُمُولِهِ وَلَدَ بَنِيهِ الْمُوجُودَ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ سَيُوجَدُ^(١)، وَفِي وَصِيَّةٍ قَبْلَ مَوْتِ مُوص روَايَتَان (م ٨، ٩)^(١).

والآصَحُ مُرَتُّبًا، كَبَطْنًا بَعْدَ بَطْن، أَوْ الآقْرَبَ فَالآقْرَبُ، أَوْ الآوَّلُ وَنَحْوَهُ.

وَقِيلَ: يَشْمَلُ وَلَدَ بَنَاتِهِ وَلَوْ كَانُّ وَلَدَ فُلانٍ قَبِيلَةً أَوْ قَالَ أُولادِي وَأُولادُهُمْ فَلا تَرْتِيبَ، وَسَأَلَهُ ابْسَنُ هَـانِي عَمَّـنْ وَقَـفَ شَيْتًا فَقَالَ هَذَا لِفُلان حَيَاتَهُ وَلِوَلَدِهِ.

قَالَ: لَهُ حَيَاتَهُ، فَإِذَا مَاتَ فَلِوَلَدِهِ، وَلَوْ قَالَ وَلَدِي فَإِذَا انْقَرَضَ وَلَدُهُ فَالفُقَرَاءُ شَمِلَهُ.

وَقِيلَ: لا، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ نُسْلِهِ أَوْ ذُرُبَّتِهِ أَوْ عَقِيهِ وَلا قَرِينَةَ لَـمْ يَشْمَلُ وَلَـدَ بَنَاتِهِ، اخْتَـارَهُ الأَكْثَرُ كَمَـنَ

(١) تنبيه: قد يقال: شملت الرَّواية الَّتِي ذكرها بقوله: وعنه ومن سيوجد له من الأولاد بعد الوقف، وفيه روايتان.

إحداهما: يشمله، فيستحقُّ مع من كان موجودًا، اختاره ابن أبي موسى، وأفتى به ابن الزَّاغونيِّ، وهو ظاهر كلام القساضي وابسن عقيل.

والرَّواية الثَّانية: لا يدخل معهم، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والنَّظم، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف إن قلنا شمله كلامــه، وهو الظَّاهر.

(٢) (مسألة – ٨ – ٩): قوله: (ولو وقف على ولده أو ولد غيره ثمّ الفقـراء فـالذّكر كـانثى، نـصّ عليـه وفي شمولـه ولــد بنيــه الموجود وعنه: ومن سيوجد وفي وصيّةٍ قبل موت موص روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٨) هل يشمل ولد بنيه إذا وقف على ولده أو ولد غيره أم لا؟ أطلق الرُّوايتين، وأطلقهما في المقنع.

أحدهما: يشمله، وهو الصَّحيح من المذهب، نصَّ عليه في رواية المرُّوذيُّ ويوسف بن موسى ومحمَّد بن عبد اللَّه المنادي.

قال الحارثيُّ: المذهب دخولهم.

قال النَّاظم: وهو أولى.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره الخلاَّل وأبو بكرٍ عبد العزيز وابن أبي موسى، والقاضي فيما علَّقه بخطَّـه علـى ظهـر خلافـه، والشَّيرازيُّ، وغيرهم.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وشرح الحارثيِّ وابن رزينٍ، والفائق، والقواعد الفقهيَّة في القياعدة الثَّالشة، والخمسين بعد ائة، وغم هم.

واليه ميل الشَّيخ في المغني، والشَّارح.

والرُّواية الثَّانية: لا يدخلون.

قال الشَّيخ الموفَّق في باب الوصايا، والقاضي وابن عقيل: لا يدخلون بدون قرينةٍ.

قال الشَّيخ أيضًا، والشَّارح: اختاره القاضي وأصحابه. ۗ

تنبيه: قدَّم المصنَّف هنا أنَّه لا يشمل من سيوجد، وهو إحدى الرَّوايتين.

وقدَّمه في الرُّعايتين، والفائق وقالا: نصُّ عليه، والحاوي الصُّغير.

والرَّواية الثَّانية: وهي الَّتِي أخَرها يشمله أيضًا، وهي الصَّحيحة، نصَّ عليها في رواية المُرُوذيِّ ويوسف بن موسى وابن المنادي كما قدَّم.

قال الحارثيُّ: هذا المذهب.

قال النَّاظم: هذا أولى.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه الحارثيُّ في شرح ابن منجًّا، والقواعد الفقهيَّة، وغيرهم.

(المسألة الثَّانية – ٩) حكم ما إذا أوصى لولد غيره في دخول ولد بنيه الموجودين ومن سيوجد بعد الوصيَّة وقبـــل مــوت الموصــي حكم ما تقدَّم في الَّتِي قبلها خلافًا ومذهبًا.

يَنْتُسِبُ إِلَىُّ.

وُعَنَّهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَقُلُ لِصُلْبِي.

وَقِيلَ: إِنْ قَالَهُ شَمِلَ وَلَدَ بِنْتِهِ لِصُلْبِهِ فَقَطْ.

وَعَنْهُ: يَشْمَلُهُمْ غَيْرَ وَلَدِ وَلَدِهِ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ، يَشْمَلُ فِي الذُّرِيَّةِ وَأَنَّ الخِلافَ فِي وَلَدِ وَلَدِهِ، وَتَجَدُّدُ حَقَّ حَمْلِ بِانْفُصَالِهِ مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ، كَمُشْــتَرٍ، نَقَلَـهُ المُرُّوذِيُّ.

قَطَعَ بِهِ فِي الْمُغْنِي.

وَنَقَلَ جَعْفُرٌ: يُسْتَحَقُّ مِنْ زَرْعٍ قَبْلَ بُلُوخِهِ الحَصَادَ.

قطع به فِي الْمُهج.

وَفِي اَلْمُسْتَوْعِبَ: يُسْتَحَقَّ قَبْلَ حَصَادِهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: الثَّمَرَةُ لِلْمَوْجُودِ عِنْدَ التَّالِيرِ أَوْ بُدُوّ الصَّلاحِ، وَيُشْنِهُ الحَمْلَ إِنْ قَدِمَ إِلَى تُغْرِ مَوْقُوفِ عَلَيْهِ فِيهِ أَوْ حَرَجَ مِنْهُ إِلَى بَلَدٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فِيهِ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَقِيَّاسُهُ: مَنْ نَزَلَ فِي مَدَّرِسَةٍ وَنَحْوهِ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا يُسْتَحْقُ بُلْجِصَّتِهِ مِنْ مُغِلِّهِ وَإِنْ مَنْ جَعَلَهُ كَالوَلَدِ فَقَدْ أخْطَأ، وَإِنْ لِوَرَثَةِ إِمَامٍ مَسْجِدٍ أُجْرَةُ عَمَلِهِ فِي أَرْضِهِ كَمَا لَوْ كَانَ الفَلاَّحُ غَيْرَهُ، وَلَهُمْ مِنْ مُغِلِّهِ بِقَدْرَ مَا بَاشْرَهُ مُورُوثُهُمْ مِنَ الإِمَامَةِ، وَبَنَى فُلانَ لِذُكُورِهِمْ، نَصَّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانُوا قَبِيلَةٌ شَمِلَ النِّسَاءَ، وَلا يَدْخُلُ مَوْلَى بَنِي هَاشِم فِي الوَّصِيَّةِ لَهُمْ؛ لأَنْه لَيْسَ مِنْهُمْ حَقِيفَةً كَمَا أَنَّ المُنْجِمَ لَيْسَ عَصَبَةً المُغْنَى، وَالمَجُوسِيِّ لَيْسَ بِأَهْلِ كِتَابٍ حَقِيقَةً، فَلا يَشْمَلُهُمَا الإطلاقُ، وَكَمَا لَـوْ وَصَّـى لآنسَـابِهِ لَـمْ يَشْـمَلُ المُرْضِعَ، والمُرْتَضِعَ، فَالآخْكَامُ قَدْ تَلْحَقُ وَإِنْ لَمْ تُلْتَحِقْ بِالْحَقِيقَةِ، ذَكَرَهُ إَبْنُ غَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَلَوْ قَالَ: أُولادِي، ثُمُّ أُولادُهُمْ ثُمُّ الفُقَرَاءُ، فَتَرْتِيبُ جُمْلَةٍ.

وَقِيلَ: أَفْرَادٌ.

وَفِي الانْتِصَارِ إِذَا قُوبِلَ جَمْعٌ بِجَمْعِ اقْتَضَى مُقَابَلَةَ الفَرْدِ مِنْهُ بِالفَرْدِ مِنْ مُقَابَلَةِ لُغَةٍ فَعَلَى هَذَا الآظْهَـرُ اسْتِحْقَاقُ الوَلَـدِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقُ أَبُوهُ، قَالَةً شَيْخُنَا وَمَنْ ظُنَّ أَنْ الوَقْفَ كَالإِرْثِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، واللهُ أَخَذَ شَيْغًا لَمْ يَأَخُذُ هُوَ فَلَمْ يَقُلُهُ أَحَدٌ مِنَ الْأَوْمُةِ، وَلَمْ يَنْدِ مَا يَقُولُ، وَلِهَذَا لَوْ انْتَفَتِ الشُّرُوطُ فِي الطَّبْقَةِ الأَولَى أَوْ بَعْضِهِمْ لَمْ تُحْرَمُ الثَّانِيَةُ مَعَ وُجُودِ الشُّرُوطِ فِيهِــمْ (ع)، وَلا فَرْقَ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَقُولُ الْوَاقِفِ مَنْ مَاتَ فَنَصِيبُهُ لِوَلَاهِ يَمُمُّ وَمَا اسْتَحَقَّهُ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مَعَ صِفَةِ الاسْتِحْقَاقِ، اسْتَحَقَّهُ أَوَّلاَ تَكْثِيرًا لِلْفَائِدَةِ، وَلِصِدْقِ الإِصْافَةِ بِاذْنَى مُلابَسَةٍ، وَلاَّنَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ لا يَسْتَحِقُّهُ، وَلاَنَّهُ الْفَهُومُ عِنْدَ العَامَّةِ الشَّارِطِينَ وَيَقْصِدُونَهُ؛ لاَنْه يَتِيـــمَّ لَـمْ يَرِثْ هُوَ وَأَبُوهُ مِنَ الجَدَّ، وَلاَئِنَ فِي صُورَةِ الإِجْمَاعِ يَنْتَقِلُ مَعَ وُجُودِهِ المَانِحُ إِلَى وَلَدِهِ، وَلَكِنْ هُنَا هَلْ يُعْتَبُرُ مَوْتُ الوَالِدِ؟ يَرِثْ هُوَ وَأَبُوهُ مِنَ الجَدَّ، وَلاَئِنْ فِي صُورَةِ الإِجْمَاعِ يَنْتَقِلُ مَعْ وُجُودِهِ المَانِحِ الْ

يُتَوَجُهُ الحِلافُ وَإِنْ لَمْ يَتَنَاوَلُ إِلاَّ مَا اسْتَحَقَّهُ فَمَفْهُ وَمْ خَرَجَ مَخْرَجَ الغَالِبِ، وَقَدْ تَنَاوَلَهُ الْوَقْفُ عَلَى أَوْلادِهِ ثُمَّ الدورات

فَعَلَىٰ قَوْلِ شَيْخِنَا إِنْ قَالَ: بَطْنَا بَعْدَ بَطْنِ وَنَحْوَهُ فَتَرْتِيبٌ جُمْلَةِ، مَعَ أَنَّهُ مُخْتَمَلٌ، فَإِنْ زَادَ عَلَى أَنْسَهُ إِنْ تُوفِّيَ أَحَـدٌ مِـنْ أَوْلادِ المَوْقُوفِ عَلَيْهِ ابْتِدَاءٌ فِي حَيَاةِ، والدِهِ وَلَهُ وَلَدُّ ثُمَّ مَاتَ الآبُ عَنْ أُولادِهِ لِصُلْبِهِ وَعَنْ وَلَدِ وَلَدِهِ لِصُلْبِهِ الَّذِي مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ فَلَهُ مَعَهُمْ مَا لآبِيهِ لَوْ كَانَ حَيًّا، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَرْتِيبِ الآفْرَادِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَالَ بَطْنَا بَعْدَ بَطْنِ وَلَمْ يَرِدْ شَيْئًا: هَلْهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا نِزَاعٌ، والآظَهَرُ أَنْ نَصِيبَ كُلِّ وَاحِـدٍ يَنْتَقِـلُ إِلَـى وَلَدِهِ ثُمَّ إِلَى وَلَدِهِ وَلا مُشَارِكَةً.

وَإِنْ قَالَ: عَلَى أَنْ نَصِيبَ المَيْتِ عَنْ غَيْرِ وَلَلْهِ لِدَرَجَتِهِ، والوَقْفَ مُشْتَرَكُ بَيْنَ البُطُونِ فَهَــلَ هُــوَ لاَهْــلِ الوَقْـفــِ أَوْ لِبَطْنِــهِ مِنْهُمْ كَالْمَرْتُـــ؟ فِيهِ احْتِمَالان (م ١٠)(١)، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ فَالْحُكُمْ كَمَا لَوْ لَمْ يَذْكُرْ الشَّرْطَ.

وَإِنْ كَانَ الوَقَفُ عَلَى البَطْنِ الآوَّلِ عَلَى أَنْ نَصِيبَ الْمَيْتِ مِنْهُ عَنْ غَيْرِ وَلَدِ لِدَرَجَتِهِ فَهَلْ نَصِيبُهُ لَآهْلِ الوَقْفِ أَوْ لِبَطْنِـهِ؟ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الوَقْفِ، فِيهِ آخْتِمَالَاتٌ (م ١١)^{٢١)}.

وَلا شَيْءَ لِمَنَّ لا يَسْتَحِقُ بِحَالٍ، وَقَوْلُهُ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُـهُ لِوَلَـدِهِ يَشْـمَلُ الآصْلِـيِّ، والعَـائِدَ، وَاخْتَـارَ شَـيْخُنَا الأَصْلِيُّ، لآنَّ، والدَّيْهِمَا لَوْ كَانَّا حَيَّيْنِ اشْتَرَكَا فِي العَاثِدِ، فَكَذَا وَلَدُهُمَا

وَلَوْ قَالَ أُولَادِي ثُمُّ أُولَادُهُمْ الذَّكُورُ، وَالإَنَاتُ ثُمُّ أُولادُهُمْ الذُّكُورُ مِنْ وَلَدِ الظَّهْرِ فَقَطْ، ثُمَّ نَسْلِهِمْ وَعَقِبُهُمْ ثُمُّ الفُقَرَاءُ عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَلَدًا وَإِنْ سَفَلَ فَنُصِيبُهُ لَهُ فَمَاتَ أَحَدُ الطُّبُقَـةِ الأُولَى وَتَـرَكَ بِنِنَـا فَمَـاتَتْ وَلَهَـا أُولادٌ فَقَـالَ شَيْخُنَا: مَا اسْتَحَقَّتُهُ قَبْلَ مَوْتِهَا لَهُمْ، وَيُتَوَجُّهُ: لا (م ١٢)(٣).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن قال على أنَّ نصيب الميَّت من غير ولدٍ لدرجته، والوقف مشتركٌ بـين البطـون، فهـل هـو لأهــل الوقف أو لبطنِه منهم؟ كالمرتب فيه احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والفائق، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: يكون لأهل الوقف كلِّهم، فوجود هذا الشُّرط كعدمه.

والوجه الثَّاني: يختصُّ به البطن الَّذي هو منهم، فيستوي فيه إخوته وبنو عمَّه وبنو بني عــمَّ أبيـه، لأنَّهـم في القــرب ســواءً، قدَّمــه

قلت: وهو الصُّواب، حتَّى يبقى لهذا الشُّرط فائدة، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وإن كان الوقف على البطن الأوَّل على أنَّ نصيب الميَّت منه عن غير وللهِ لدرجته فهل نصيبه لأهــل الوقفُ أو لبطنه؟ وإن كانوا من أهل الوقف؟ فيه احتمالاتٌ). انتهى.

وأطلقها في المغني، والشُّرح، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدها: يعود نصيبه إلى أهل الوقف كلُّهم وإن كانوا بطونًا، وحكم به التَّقيُّ سليمان، وهو الصُّواب.

والقول الثَّاني: يختصُّ به أهل بطنه، سواءً كانوا من أهل الوقف حالا أو قوَّةً، مثل أن يكون البطن الأوّل ثلاثةً فمات أحدهم عن ابن ثمَّ مات النَّاني عن ابنين فِمات أحد الابنين وترك أخاه وابن عمَّه وعمَّه وابنًا لعمَّه الحيَّ فيكون نصيبه بين أخيه وابسن عمَّه الميِّـت وابن عمَّه الحيِّ، ولا يستحقُّ العمُّ الحيُّ شيئًا.

والقول النَّالث: يختصُّ به أهل بطنه من أهل الوقف المتناولين له في الحال، فعلى هذا يكون لابن أخيه وابن عمَّه الّذي مات أبــو٠، ولا شيء لعمَّه الحيُّ ولا لولده.

فائدة: صورة النَّصيب العائد، والأصليّ، إذا وقف على أولاده ثمٌّ على أولادهم أبدًا على أنَّ من مات عـن ولــد فنصيبه لولــده، ومن مات عن غير وللـٍ فنصيبه لمن في درجته، ثمَّ مات بعض أولاده عن غير ولدٍ، فانتقل نصيبه إلى من في درجته من إخوته، ثمُّ مـــات ولدُ آخر عن ولدِ انتقل نصيب أبيه الأصليُّ إلى ولده.

وأمًا ما عاد إلى أبيه من نصيب أخيه فهل يستحقُّه هذا الولد لأنَّه قد صار من نصيبه؟ أم لا يستحقُّه الولد بل يستحقُّه بقيَّة الطُّبقة؟ لأنَّ أباه إنَّما استحقَّه بمساواته للميِّت في الدَّرجة، وابنه ليس بمساو للميِّت في الدَّرجة، فلا يستحقُّه ونصيب أبيه هــو مــا اسـتحقُّه أبــوه بالإحالة دون هذا العائد، هذا فيه وجهان، حكاهما أبو العبَّاس رضي الله عنه.

ورجِّح النَّاني كما أشار إليه المصنَّف، لما ذكرنا، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ١٢): قوله: (لو قال: أولادي، ثمَّ أولادهم الذُّكور، والإناث ثمَّ أولادهم الذُّكور من ولد الظَّهر فقـط ثـمَّ نسـلهم وعقبهم ثمُّ الفقراء على أنَّ من مات منهم وترك ولدًا وإن سفل فنصيبه له فمات أحد الطُّبقة الأولى وترك بنتًا فماتت ولها أولادٌ، فقال شيخنا: ما استحقّته قبل موتها لهم، ويتوجُّه: لا). انتهى.

قلت: الَّذي يظهر ما وجُّهه المصنَّف وأنَّ أولادها لا يستحقُّون شيئًا، لأنَّ الواقــف لم يعـط مـن ولـد الظّهـر، والبطـن إلاَّ الأولاد وأولاد الأولاد، ثمَّ خصٌّ أولاد الظَّهر بعدهما بالوقف، وأولاد هذه البنت ليسوا من أولاد الظُّهر، وهي من الطُّبقة الثَّانية.

وقوله: «عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَلَدًا وَإِنْ سَفَلَ فَنَصِيبُهُ لَهُ، يمني أنْ من كان من أهل الوقف المذكور أوّلا، وأولادهــا ليســوا منهم، والله أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتسان

وَلَوْ قَالَ: وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ فَنَصِيبُهُ لِإِخْوَتِهِ ثُمَّ نَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ، عَمَّنْ لَمْ يُغْقِبْ وَمَنْ أَعْقَبَ ثُـمُ انْفَطَـعَ عَقِبُهُ؛ لأنّه لا يَقْصِدُ غَيْرَهُ، واللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ، فَوَجَبَ الحَمْلُ عَلَيْهِ قَطْعًا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَيُتَوَجَّهُ نُفُوذُ حُكُم بِخِلافِهِ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ عَادَتُهُ حُضُورُ الدَّرْسِ أَوْ المَسْجِدِ أَوْ المَبِيتِ فِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ لِلْقَاضِي فِي اَعْتِبَارِ العَادَةِ فِي الحَيْضِ لَوْ كَانَتْ العَادَةُ مُعْتَبِرَةً فِي ذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ لا يَكْفِي، تَكُرُّرُهُ مَرَّتَيْنِ وَلا أَكْثَرَ؛ لأَنَّه لا يَخْصُلُ بِهَذَا القَـدْرِ عَـادَةً، ألا تَرَى أَنْ مَنْ بَاتَ فِي الجَامِعِ لَيَلْتَيْنِ لا يُقَالُ إِنَّ العَادَةَ بَيْتُوتَتُهُ فِي الجَامِعِ، وَإِذَا حَضَرَ مَجْلِسَ الفِقْهِ مَرَّتَيْنِ لا يُقَـالُ إِنْ العَادَةَ بَيْتُوتَتُهُ فِي الجَامِعِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًا مِنْهُ مَرَّتُنِ لا يُقَـالُ إِنْ العَادَةُ بَيْتُوتَتُهُ فِي الجَامِعِ لَيْلِينَ العَوْدِ لا يُوجِبُ اعْتِبَارَ الاشْتِقَاقِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًا مِنْهُ، كَمَا أَنْ الدَّائِسَةَ مُشْتَقًا

وَلاَ يَجُورُ أَنْ يُقَالَ كُلُّ مَا دَبٌ عَلَى الآرض يُستَمَّى دَابَّةً، فَقَالَ القَاضِي: قَلْ ثَبَتَ أَنَّ العَادَةَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْمَعَاوَدَةِ، وَهَـذَا الْمَغْنَى يُوجَدُ بِالْمَرْقِ، وَأَمَّا مَنْ بَاتَ بِمَسْجِدٍ دَفْعَتَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَالُ بِأَنْ مَعْنَى العَادَةِ وُجِدَ فِي حَقَّهِ وَهُـوَ الْمَعْاوَدَةُ، إِلاَّ أَنْهُ لَمْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لآنَهُ عَلَبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ وَهُو الْبَيْتُوتَةُ فِي غَيْرِهِ، وَفِي مَسْأَتِنَا قَلَ الْجُمْعَنَا عَلَى الْعَنْوِةُ وَلَى الْأَنْهُ وَهُو الْعَلَى الْأَسْمِ فِيهِ أَوْلَى، وَكَذَلِكَ أَيْضَا قَوْلُهُمْ ذَابّةً الْعَنْدِ وَلِكَ عَلَى بَعْضِ الْحَيْوَان، فَتَرَكْنَا الاعْبَيَّاقُ الْأَمْوَدَةِ، لِوُجُودٍ مَعْنَى الاسْم فِيهِ أَوْلَى، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ ذَابّةً لِكُونً فَلَعِ عَلَى بَعْضِ الْحَيْوَان، فَتَرَكْنَا الاعْبَيَّاقُ لَا يُجْلِهِ.

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ فُلان وَفُلاَن وَسَكَتَ عَن ثَالِثِ وَعَلَى وَلَدِ وَلَدِهِ مَنَعَ الثَّالِثَ.

وَقَالَ القَاضِي: لا، وَنَقَلَهُ حَرْبٌ، وَكَذَا وَلَدِي فَلانْ وَفُلانْ ثُمُّ الفُقْرَاءُ هَلْ يَشْمَلُ وَلَدَ وَلَدِهِ؟.

وَقِيلَ: يَشْمَلُهُ، وَإِنْ تَعَقَّبَ شَرَطَ جَمْلاً عَادَ إِلَى الكُلِّ.

وَفِي الْمُغْنِي وَجْهَاَن فِي أَنْت حَرَامٌ وَوَاللَّهِ لا أَكَلَّمُك إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَاسْتِثْنَاءٌ كَشَرْطٍ، فِي المُنْصُوص.

وَقِيلَ: والجَمْلُ مِنْ جِنْسٍ، وَكَذَا مُخَصَّصٌ مِنْ صِفَةٍ وَعَطْفِ بَيَانِ وَتَوكِيدٍ وَبَدَلِ وَنَحْوِهِ، والجَارُ، وَالمَجْرُور، نَحْوُ: عَلَى أَنْهُ، وَبِشَرْطِ أَنْهُ، وَنَحْوُهُ كَشَرُطٍ، لِتَعَلَّقِهِ بِفِعْلٍ لا بِاسْمٍ، وَعُمُومُ كَلامِهِمْ لا فَرْقَ بَيْنُ العَطْفَ بِوَاوٍ وَقَاءٍ وَثُمَّ، قَالَـهُ شَمَيْخُنَا وَذَلِكُ لِمَا تَقَدَّمَ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَقَرَابَتُهُ وَلَدُهُ وَوَلَدُ أَبِيهِ وَجَدُّهُ وَجَدُّ أَبِيهِ.

وَعَنْهُ: وَأَكْثَرُ إِلَى الْآبِ الْآذَنَي.

وَعَنْهُ: ثَلاثَةُ آبَاءٍ.

وَعَنْهُ: يَخْتُصُ مِنْهُمْ مَنْ يَصِلُهُ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِي وَغَيْرُهُ وَصَحَّحَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: إِنْ وَصَلَ أَغْنِيَاءَهُمْ أَعْطُوا، وإلاَّ الفُقَرَاءُ أُولَى، وَأَخَذَ مِنْهُ الحَارِثِيُّ عَدَمَ دُخُولِهِمْ فِي كُلِّ لَفُظٍ عَامٌ. وَقِيلَ: وَكَذَا قَرَابَةُ أُمَّهِ.

وَعَنْهُ: وَإِنْ وَصَلَهُمْ شَمِلَهُمْ، وإلاَّ فَلا، وَمِثْلُهُ قَرَابَةُ غَيْرِهِ أَوْ الفُقَهَاءُ وَيَصِلُ بَعْضَهُمْ، ذَكَرَهُ القَاضِي. وَنَقَلَ مَغْنَاهُ عَبْدُ اللّهِ.

وَالنُّهُ كَأْبِيهِ فِي أَقْرَبِ قَرَابَتِهِ أَوْ الآقْرَبِ إِلَيْهِ، وَأَخُوهُ لآبِيهِ أَوْ أَبَوَيْهِ كَجَدُّ أَبِ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ أَبْنُهُ وَأَخُوهُ.

وَقِيلَ: يُقَدَّمُ جَدًّ وَإِخْوَةً لآبِيهِ كَأُمُّهِ إِنْ شَمِلَةُ قَرَابَتُهُ، وَكَذَا أَبْنَاؤُهُمَا وَلاَبَوَيْهِ أُولَى، وَيُتَوَجَّهُ رِوَايَةُ: كَأْخِيهِ لآبِيهِ لِسُـقُوطِ الأَمُومَةِ، كَنِكَاح.

وجزم به فِي التُّبْصِرَةِ، وَأَبُوهُ أَوْلَى مِنْ ابْنِ ابْنِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبُ: ابْنُ ابْنِهِ، وَأَنْ مَنْ قُدَّمَ قُدَّمَ وَلَدُهُ إِلاَّ الجَدُّ يُقَدَّمُ عَلَى بَنِي إِخْوَتِهِ، وَأَخَاهُ لآبِيسِهِ عَلَى الْمِنِ أَخِيهِ لآبَوَيْهِ، وَيَسْتَوي جَدَّاهُ وَعَمَّاهُ، كَأْبُورُهِ.

وَقَيلَ: يُقَدَّمُ جَدُّهُ وَعَمَّهُ لآبِيهِ، وَإِنْ قَالَ: لِجَمَاعَةِ أَوْ لِجَمْعٍ مِنَ الآقْرَبِ إِلَيْهِ فَقَلاثَـةً، يُتَمَّمُ بِمَـا بَعْـدَ الدَّرَجَـةِ الأُولَـى، وَيَشْمَلُ أَهْلَ الدَّرَجَةِ وَلَوْ كَثُرُواً، وَيُتَوَجَّهُ فِي جَمَاعَةِ اثْنَان؛ لأَنْه لَفْظُ مُفْرَدٌ. وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ: أَقَلُ الجَمْعِ فِيمَا لَهُ تُثْنِيَةٌ خَاصَّةً ثَلاثَةً.

وَفِي البُلْغَةِ: يَجِبُ حُضَفُورُ وَاحِدٍ الرَّجْمَ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدِي اثْنَانِ، لآنَّ الطَّائِفَةَ الجَمَاعَةُ، وَٱقَلُهَا اثْنَانِ وَيُتَوَجَّهُ وَجْهٌ فِي لَفْظِ الجَمْعِ اثْنَانَ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (ع).

َ ۚ وَقَالَ فِي كَشْفَ الْمُشْكِلُ فِي الخَبَرِ التَّاسِعِ مِنْ مُسْنَدِ هُمَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، أي: زَاغَــتْ عَنِ الجَقُّ وَعَدَلَتْ، وَإِنَّمَا قَالَ قُلُوبُكُمَا لآنً كُلُّ اثْنَيْن فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً.

َ قَالَ مَبِيبَوَيْهِ: العَرَّبُ تَقُولُ وَصَعَا رِحَالَهُمَا، يُرِيدُّونَ رَحْلَيْ رَاحِلَتَيْهِمَا، وَلَفْظُ النَّسَاءِ ثَلاثَةٌ، عَلَى ظَاهِرِ مَا سَـبَقَ، وَسَـبَقَ كَلامُ صَاحِبِ الْمَحَرُّرِ.

ُ وَفِي عُيُونِ المَسَاقِلِ وَغَيْرِهَا فِيمَا إِذَا ظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَقَدْ احْتَجُّ بِالآيَةِ قَالَ: والنَّسَاءُ إِنَّمَا يَكُـنُ فَـوْقَ الثَّلاثَـةِ، كَـذَا قَالَ: وَأَهْلَ يُبْيُو، والهُ وَقَوْمُهُ وَنِسَاؤُهُ كَقَرَابَيُو.

وَقِيلَ: كَذِي رَحِمِهِ، وَهُمْ قَرَابَةُ أَبُويْهِ أَوْ وَلَمِو، وَذَكَرَ القَاضِي مُجَاوَزَتُهُ لآب رَابِع، وَأَنَّ وَلَدَهُ لَيْسَ بقَرَابَتِهِ.

ُ وَنَقَلَ صَالِحٌ: يَخْتُصُ مَنْ يَصِلُهُ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وَأَمَّهِ وَلَوْ جَاوَزٌ أَرْبَعَةَ آبَاء، وَأَنْ القَرَّابَةَ تُعْطِي أَرْبَعَةَ آبَاءٍ فَمَنْ دُونَ، وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ أَنْ قَوْمَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ كَقَرَابَةِ أَبَوْيْهِ، وَأَنْ القَرَابَةُ قَرَابَةُ أَبِيهٍ إِلَى أَرْبَعَةِ آبَاء.

وَعَنْهُ: أَزْوَاجُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَمِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، ذَكَرَهَا شَيْخُنَا، وَقَالَ: فِي دُخُولِهِنَّ فِي آلِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ رِوَايَتَان، وَاخْتَارَ اللَّخُولَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ الشَّرِيفِ، وَلَفْظُ أَهْلِ بَيْتِهِ يُضَارِعُ آلَهُ، وَأَنَّ الشَّخْصَ يَدْخُلُ فِيهِمَا لَا فِي أَهْلِهِ؛ لأنَّه مِمَّنَ يُؤْهِلَ بَيْتَهُ لا نَفْسَهُ.

وَظَاهِرُ الوَسيلَةِ أَنَّ لَفْظَ الْآهْلِ كَالقَرَّابَةِ. وَظَاهِرُ الوَاضِحِ أَنْهُمْ نِسَاقُهُ، وَعِثْرَتُهُ حَثِيرَتُهُ.

ُ وَقِيلَ: ذُرِّيُّتُهُ.

وَقِيلَ: وَلَدُهُ وَوَلَدُهُ.

وَقِيلَ: قَرَابَتُهُ كَالِهِ وَأَهْلِ الوَقْفِ الْمُتَنَاوَل، وَعَصَبَتُهُ وَارثُهُ بِهَا مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: فِيهَا وَفِي قَرَابَتِهِ ٱلآقْرَبِ، والعَزَبُ، والآيُّمُ غَيْرُ الْمُتَّزَوِّج.

وَقِيلَ: العَزَبُ لِرَجُل، والآيُّمُ لِامْرَأَةٍ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: الآيَامَٰى النَّسَاءُ البُلُّغُ، وَمَنْ فَارَقَتْ زَوْجَهَا أَرْمَلَةً.

وَقِيلَ: وَكُذَا الرَّجُلُ أَرْمَلُ.

وَفِي تَعْلِيقِ القَاضِي: الصَّغِيرَةُ لا تُسَمَّى أَيْمًا وَلا أَرْمَلَةً عُرْفًا، وَإِنَّمَا ذَلِـكَ صِفَةً لِلْبَـالِغِ، والثُيُوبَـةُ زَوَالُ البَكَـارَةِ، قَالَـهُ لشَيْخُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ بِزَوْجِيَّةٍ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِخْوَيّهِ وَعُمُومَتِهِ لِلْكَرِ، وَٱنْثَى كَعَانِسِ وَيَكْرِ، وَيُتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَتَنَاوُلُهُ لِبَعِيهِ لِـ كَوَلَدِ وَلَدِ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: يُقَالُ رَجُلُ أَيَّمٌ وَامْرَأَةٌ أَيَّمٌ وَرَجُلٌ أَرَمَلُ وَامْرَأَةٌ أَرْمَلَةً، وَرَجُلٌ بِكُرٌ وَامْرَأَةٌ بِكُرٌ إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجَا، وَرَجُلٌ ثَيْبٌ وَامْرَأَةٌ ثَيْبٌ إِذَا كَانَا قَدْ تَزَوُّجَا، قَالَ: والقَوْمُ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَامِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لا يَسْخُرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ الآية [الحجرات: ١١] (وَ ش).

سُمُّوا قَوْمًا لِقِيَّامِهِمْ بِالْأَمُورِ، وَلَمْ يَزُدْ عَلَى ذَلِكَ، والرَّهْطُ لُغَةً مَا دُونَ العَشَرَةِ مِنَ الرِّجَالِ خَاصَّةً، وَلا وَاحِدَ مِنْ لَفُظْهِ، والجَمْمُ أَرْهُطُ وَأَرْهُطُ وَأَرَاهِطُ وَأَرَاهِطُ وَأَرَاهِطُ

ُ وَقَالَ فِي كَشْفُ الْمُشْكِلِ: الرَّهْطُ مَا بَيْنَ الثَّلاقَةِ إِلَى العَشْرَةِ، وَكَذَا قَالَ: النَّفُرُ مِنْ قَلاقَةِ إِلَى عَشْــرَةِ، وَمَوَالِيـهِ مِـنْ فَـوْقُ وَمِنْ تَحْتُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: مِنْ فَوْقُ، وَمَتَى عَدِمَ مَوَالِيَّهُ فَقِيلَ: لِعُصَبَّةِ مَوَالِيهِ.

وَقِيلَ: لِوَارِثِهِ بِوَلَامٍ.

وَقِيلَ: مُنْقَطِعٌ (م ١٣)(١)، وَلا شَيْءَ لِمَوَالِي عَصَبَتِهِ إِلاَّ مَعَ عَدَم مَوَالِيهِ ابْتِدَاءً.

وَجِيرَانُهُ أَرْبَعُونَ دَارًا مِنْ كُلُّ جَانِبٍ.

وَعَنَّهُ: مُسْتَدَارُ أَرْبَعِينَ.

وَعَنْهُ: ثَلاثِينَ وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَنْبَغِي أَنْ لا يُعْطِيَ إِلاَّ الجَارَ الْملاصِقَ.

وَقِيلَ: العُرْفُ.

وَلُوْ وَقَفَ عَلَى أَهْلِ قَرْيَتِهِ أَوْ قَرَابَتِهِ أَوْ إِخْوَتِهِ لَمْ يَشْمَلْ مُخَالِفَ دِينِهِ بلا قَرينَةٍ.

وَقِيلَ: يَشْمَلُ وَقْفَ الكَافِرِ، والمُسْلِم، كَشُمُولِهِ كَافِرًا مُخَالِفًا دِينَهُ إِنْ وَرِّقُهُ.

وَالعُلَمَاءُ حَمَلَةُ الشُّرْعِ.

وَقِيلَ: مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِّيثِ وَفِقْهِ وَلَوْ أَغْنِيَاءً، وَهَلْ يَخْتَصُّ مَنْ يَصِلُهُ كَقَرَابَتِهِ؟ وَأَهْلُ الحَدِيثِ مَنْ عَرَفَهُ، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِيسِ فُقَهَاءَ وَمُتَفَقِّهَةً كَعْلَمَاًء، وَلَوْ حَفِظَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، لا بِمُجَرَّدِ السَّمَاع، والقُرَّاءُ الآنْ حُفَّاظُهُ.

وَالصَّبِيُّ، وِالغُلامُ مَنْ لَمْ يَبْلُغُ، وَمِثْلُهُ اليِّتِيمُ بِلا أَبِ، وَلَوْ جُهِلَّ بَقَاءُ أَبِيهِ فَالآصْلُ بَقَاؤُهُ، فِي ظَاهِر كَلامِهمْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: يُعْطَى مَنْ لَيْسَ لَهُ بِبَلَدِ الإِسْلَامِ أَبِّ يُعْرَفُ، قَالَ: وَلا يُعْطَى كَافِرٌ، فَدَلُّ أَنَّهُ لا يُعْطَى مِنْ وَقَفْ عَامٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهمْ فِي مَوَاضِعَ، وَيُتَوَجَّهُ وَجُهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: [قَالَ] بَعْضُهُمْ: وَلا يَشْمَلُ وَلَدَ الزُّنَاءَ لآنُ النِّيْمَ انْكِسَارٌ يَدْخُلُ عَلَى القَلْبِ بفَقْدِ الآبِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ بَلَغَ: خَرَجَ مِنْ حَدِّ اليُّتْم.

وَيُتَوَجُّهُ أَنَّ أَعْقَلَ النَّاسِ الزُّهَّادُ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: لَيْسَ مِنَ الزَّهْدِ تَرَكُ مَا يُقِيمُ النَّفْسَ وَيُصْلِحُ أَمْرَهَا وَيُعِينُهَا عَلَىي طَرِيقِ الآخِرَةِ، فَإِنَّـهُ زُهْـدُ الجُهُـالِ وَإِنَّمَا هُوَ تَرَكُ فُضُول العَيْش وَمَا لَيْسَ بِضَرُورَةٍ فِي بَقَاء النَّفْس، وَعَلَى هَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: الْإِسْرَافُ بَي الْمَبَاحِ هُوَ مُجَاوَرَةُ الْحَدُ، وَهُوَ مِنَ الْعُدُوانِ الْمَحَرَّم، وَتُرَّكُ فَصُولِهَا مِنَ الرَّهْدِ الْمَبَاحِ، والامْتِنَاعُ مِنْهُ مُطْلَقًا كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنَ اللَّحْمِ أَوْ الْحَبْرِ أَوْ المَاءَ أَوْ لَبْسِ الكُتَّانِ، والقُطْنِ أَوْ النَّسَاء فَهَذَا جَهْلٌ وَضَلَالٌ، واللَّـهُ أَمَـرَ بِـأَكُلِ الطُّيْبِ، والشُّكْرِ لَهُ، والطُّيْبُ: مَا يَنْفَعُ وَيُعِينُ عَلَى الخَيْر، وَحَرَّمَ الخَبِيثَ، وَهُوَ مَا يَضُرُّ فِي دِينِهِ.

وَالشَّابُ، وَالفَتَى مَنْ بَلَغَ إِلَى ثَلاثِينَ.

وَقِيلَ: وَخَمْسَةٍ، والكَهْلُ مِنْهَا إِلَى خَمْسِينَ، والشَّيْخُ مِنْهَا إِلَى سَبْعِينَ؟

وَفِي الكَافِي، والتَّرْغِيبِ: إلَى آخِر العُمْر، ثُمُّ الهَرمُ.

وَأَبْوَابُ البرُّ القُرْبِ، وَأَفْضَلُهَا الغَزْوُ، يُبْذَأُ بهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيُتَوَجَّهُ مَا تَقَدَّمَ فِي أَفْضَلِ الآعْمَالِ، والرَّقَابُ، والغَارِمُونَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنُ السَّبِيلِ مَصَارِفُ الرَّكَــاةِ، فَتُغطَـى فِـي فِدَاء الآسْرَى لِمَنْ يَفْدِيهِمْ.

َ قَالَ شَيْخَنَا: أَوْ يُوَفِّي هَا ٱسْتُدِينَ فِيهِم، لآنَ النَّبِيُّ عَلَى تَارَةً يَسْتَدِينُ لآهلِ الزَّكَاةِ ثُمَّ يَصْرِفْهَا لآهلِ الدُّيْسَنِ»، فَعُلِم

وقال ابن حامدٍ: من فوق ومتى عدم مواليه فقيل: لعصبة مواليه، وقيل: لوارثه بولاء، وقيل: منقطعً). انتهى.

أحدها: يكون لعصبة مواليه، قدَّمه في الرَّعايتين.

والقول الثَّاني: لوارثه بالولاء، وهو أعمُّ من القول الأول.

والقول الثَّالث: يكون كمنقطع الآخر.

قلت: وهو الصُّواب.

وقطع به في الرَّعاية الكبرى بعد عصبة الموالي وقيل: هو لموالي العصبة، قدَّمه في الحاوي الصُّغير، والفائق.

قال الشُّريف أبو جعفرٍ: وهو لموالي أبيه، واقتصر عليه الشَّارح.

⁽١) (مسألة - ١٣): قوله: (ومواليه من فوق ومن تحت.

أَنَّ الصَّرْفَ وَفَاءٌ كَالصَّرْفِ أَدَاءٌ قَالَ: وَيُعْطِى مَنْ صَارَ مُسْتَحِقًّا قَبْلَ قِسْمَةِ المَال كَزَكَاةٍ.

وَذَكَرَ القَاضِي، والتَّرْغِيبُ أَنَّ: ضَعْ ثُلُثِي حَيْثُ أَرَاكِ اللَّهُ أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ: البِرُّ، والقُرْبَـةُ لِفَقِـيرِ وَمِسْكِينٍ، وُجُوبُـا، والآصَحُ: لا، كَفْقُرَاء فَرَابَتِهِ، مَعَ أَنْ قَرِيبًا لا يَرِثُهُ أَحَقُ، فَيَهُذَأ بِهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَهَذَا فِي وُجُوبِ وَصَيْتِهِ لَهُمُّ الخِلافُ، فَدَلُّ أَنَّ مَسْأَلَتُنَا كَهِى

, وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَاءُ الَّذِي يُسْقَى فِي السَّبِيلِ: يَجُوزُ لِلأَغْنِيَاء الشُّرْبُ مَنْهُ.

قِيلَ لآخْمَدَ: أوْصَى بَمَال َ فِي السَّبيلِ فَدَفَعَ إِلَى قَرَابَةِ لَهُ فِي النَّغْرِ يَغْزُو بِهِ وَلَعَلُ فِي الثَّغْرِ أَشْجَعَ مِنْهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا لَمْ يُعْطَ المَالَ كُلُهُ أَيُأْحُدُهُ؟ فَلَمَّ يَرَ بَاخْلُوهِ بَأْسًا، قِيلَ لَهُ: بَعَثَ بِمَال لِقَرَابَةِ لَهُ بَالثَّغْرِ يَغْزُو بِهِ تَرَى لَهُ يَرُدُهُ أَوْ يَقْبَلُهُ؟

قَالَ: القَرَابَةُ غَيْرُ البَمِيدِ، وَإِذَا بَعَثَ إِلَيْهِ بِمَالِ وَقَدْ كَانَ أَشْرَفَتْ نَفْسُهُ فَلاَ بَأْسَ بِرَدْهِ، وَكَأَنَّهُ اخْتَارَ رَدُّهُ، قِيلَ لَــهُ: أَوْصَــى لِفُلان بِكَذَا يَشْتَرِي بِهِ فَرَسًا يَغْزُو بِهِ وَيَدْفَعَ بَقِيَّتُهُ إِلَيْهِ فَغَزَا ثُمُّ مَاتَ، قَالَ: هُوَ لَهُ يُورَثُ عَنْهُ.

وَمُسَبِلُ الخَيْرُ لِمَنْ أَخَذَ مِنْ زَكَّاةٍ لِحَاجَةٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُجَرُّدِ.

وَقَالَ أَبُو الوَفَاءِ: يَعُمُّ فَيَدْخُلُ فِيهِ الغَارِمُ لِلإِصْلاحِ، قَالا: وَيَجُوزُ لِغَنِيُّ قَرِيبٍ وَيَشْمَلُ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ كَالْمُسْلِمِينَ، وَضَمِيرُهُ الْأَنْفَى.

وَقِيلَ: لا، كَعَكْسِهِ.

وَالْأَشْرَافُ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: وَأَهْلُ العِرَاقِ كَانُوا لا يُسَمُّونَ شَرِيفًا إِلاَّ مَنْ كَانَ مِنْ بَنِي العَبَّساس، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وغيرهم لا يُسَمُّونَ إِلاَّ مَنْ كَانَ عَلَوِيًّا، قَالَ: وَلَمْ يُعَلِّقُ عَلَيْــهِ الشَّــارِعُ حُكْمًــا فِــي الكِتــَابِ، والسُّنَّةِ لِيُتَلَقِّى حَدُّهُ مِنْ جَهَتِهِ.

وَالشَّرِيفُ فِي اللَّغَةِ خِلافُ الوَضِيعِ، والضَّعِيفِ، وَهُوَ الرَّيَامَةُ، والسُّلْطَانُ، وَلَمَّا كَانَ أَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقَّ البُيُــوتِ بِالتَّشْرِيفِ صَارَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ شَرِيفًا، فَلَوْ وَصَّى لِبَنِي هَاشِمٍ لَمْ يَذْخُلْ مَوَالِيهِمْ، نَصَّ عَلَيْهِ

فِي روَايَةِ ابْن مَنْصُورِ وَحَنْبَلُ.

قَالَ نِي الخِلاَف: لآنٌ الوَصِيَّة يُعْتَبَرُ فِيهَا لَفْظُ المُوصِي، وَلَفْظُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ يُعْتَبَرُ فِيبِ المَّعَنَى، وَلِهَـذَا لَـوْ حَلَـفَ لا أكَلْت مِنَ السَّكُرِ لآنُهُ حُلْوٌ لَمْ يَعُمُّ خَيْرَهُ مِنَ الحَلاوَاتِ، وَكَلَالِكَ لَوْ قَالَ: عَبْدِي حُرَّ لآنُهُ أَسْوَدُ لَمْ يُعْتِـقْ غَـيْرَهُ مِـنَ العَبِيـدِ، وَلَوْ قَالَ اللّهُ: حَرَّمْت السَّكُرَ لآنَهُ حُلُو يَعُمُّ جَمِيعَ الحَلاوَاتِ، وَكَلَالِكَ إِذَا قَالَ اعْتِق

وَالوَصِيَّةُ كَالوَقْفِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، نَقَلَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ أَوْصَى بِصَدَقَةٍ طَعَامًا هَلْ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ دَفْعُ قِيمَتِهِ؟

قَالَ: لا إلاَّ مَا أَوْصَى، وَجَعَلَهُ فِي الانْتِصَارِ وَفَاقًا.

قَالَ أَحْمَدُ: والوَصَايَا يُنْتَهَى فِيهَا إِلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمُوصِي.

وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ هَانِي فِيمَنْ وَصَّى فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: صَيَّرْت دَارِي هَذِهِ لِوَلَدِ أَحْيِي وَوَلَدِ أَخْتِي عَلَى أَنْ يَسْكُنُوهَا ۚ يَنْفُذُ فِي ثُلُثِهِ عَلَى مَا سَمَّى، وَنَصَّ فِيمَنْ أَوْصَى بِصَدَقَةٍ فِي أَبْوَابِ بَغْدَادَ يُفَعِّلُ.

وَنَصٌ فِيمَنْ قَالَ اعْتِقُوا رَقَبَةً وَلَوْ كَافِرَةً لَا يُعْتَقُ إِلاَّ مُسْلِمٌ، وَنَصُ فِيمَنْ أَوْصَى بِكَفَّارَاتٍ غَدَاءً وَعَشَاءً أَعْجَبُ إِلَيْ كَمَــا أَوْصَى.

وَلُوْ أَوْصَى فِي الْمَسَاكِينَ لَمْ يَجُزُ فِي غَزُو وَخَيْرِهِ، بَلْ يُعْطَى الْمَسَاكِينُ كُمَا أَوْصَى، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الوَسِيلَةِ: مَنْ أَوْصَى لِرَجُلِ بِخِدْمَةِ عُبْدِهِ أَوْ سُكُنَى دَارِهِ فَلَهُ إِيجَارُهُمَا، أَوْمَأ إلَيْهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ وَصَّى لَأَجْنَبِيِّ وَلَهُ قَرَابَةٌ لا يَرِثُهُ مُخْتَاجٌ يُرَدُّ إِلَى قَرَابَتِهِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا رِوَايَةً: لَهُ ثُلُثُهَا، وَلِلْمُوصَــى لَـهُ ثُلُقَاهَا.

وَنَقَلَ صَالِحٌ وَأَبُو طَالِبٍ، والجَمَاعَةُ الآوَّلَ، كَمَا وَصَّى، وَاخْتَجُّ بِأَنَّ «النَّبِيُّ عليه السلام أَجَازَ وَصِيَّةَ الَّذِي أَغْتَقَ». والآصَحُّ دُخُولُ وَارِثِهِ فِي وَصِيَّتِهِ لِقَرَابَتِهِ، خِلافًا لِلْمُسْتَوْعِبِ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْ مِنَ الوَرَثَةِ بَطَلَ فِي نَصِيبِهِ وَلَوْ وَصَّى بِعِنْقٍ أَمَةٍ فَٱلنَّى، والعَبْلُ ذَكَرٌ.

وَقِيلَ: أَوْ أَنْفَى، وَفِي خُنْثَى غَيْر مُشْكِل وَجْهَان (م ١٤)(١).

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (ولو وصَّى بعتق أمةٍ فأنثى، والعبد ذكرٌ، وقيل: أو أنثى، وفي خنثى غير مشكل وجهان). انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّ الحنثي غير المشكل يعطى حكم ما حكمنا عليه به، إن حكمنا بأنَّه أنثى كان أنثى، وإن حُكمنـــا بأنَّــه ذكرٌ كــان ذكرًا، فيصحُّ إعطاؤه في الوصيَّة بالحكم الَّذي حكمنا عليه به، وهو في حكم من لم يكن خنثى من الذُّكور أو الإناث.

والذي ينبغي أن يكون محلُّ الحلاف الَّذي ذكره المصنَّف في الحنثى المشكل لا في الحنثى غير المشكل، إن كان الحلاف مفرَّعًــا علــى القول بجواز أنثى عن عبدٍ، فخنثى بطريق أولى.

أحدهما: لا يجزئ عتقه فيما إذا وصَّى بعتق أمةٍ أو عبدٍ.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ ذمَّته قد اشتغلت بمعيَّنٍ، وهذا ليس بمعيِّنٍ، فلا تبرأ ذمَّته إلاَّ بمتحقِّقٍ، ثمَّ وجدت الحـــارثيَّ قطــع بأنَّــه لا يدخل في مطلق بعبلو. انتهى.

والوجه الثَّاني: يجزئ.

فائدةٌ جليلةٌ: قوله: (ويليه حاكمٌ، وقيل: ناظره). انتهى.

ما قدَّمه المصنّف جزم به الحلوانيُّ في التَّبصرة، واختاره الحارثيُّ في شرحه، وقوَّاه شيخنا البعليُّ في حواشي الفروع، وهو كما قال، واعلم ان الوقف حيث أجزنا بيعه واردنا، فمن يلي بيعه لا يخلو أن يكون على سبيل الخيرات، كالمساجد، والقناطر، والمدارس، والفقراء، والمساكين ونحو ذلك، أو على غير ذلك، فإن كان على سبل الخيرات فالصَّحيح من المذهب أنَّ الَّذي يلي بيعه الحاكم، وعليه أكثر الأصحاب.

وقطع به كثيرٌ منهم، منهم صاحب الرَّعاية في كتاب الوقف، والحارثيُّ، والزَّركشيُّ في كتاب الجهاد، وقال: نصَّ عليه، وغيرهم. وقدَّمه المصنَّف وغيره، وقيل: يليه النَّاظر الخاصُّ عليه إن كان، جزم به في الرَّعاية الكبرى في كتاب البيع.

قلت: وهو قويٌّ، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وإن كان الوقف على غير ذلك فهل يليه النَّاظر الحَّاصُ أو الموقوف عليـــه أو الحاكم؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يليه النَّاظر الَّخاصُّ، وهو الصَّحيح من المذهب.

قال الزَّركشيِّ: إذا تعطَّل الوقف؛ فإنَّ النَّاظر فيه يبيعه ويشتري بثمنه ما فيـه منفعةٌ تـردُّ على أهـل الوقف، نـصَّ عليـه، وعليـه الأصحاب. انتهى.

قال في الفائق: ويتولَّى البيع ناظره الخاصُ، حِكاه غير واحدٍ. انتهى.

وجزم به في التَّلخيص، والمحرَّر فقال: يبيعه النَّاظر فيه.

وقال في التَّلخيص: يكون البائع الإمام أو نائبه، نصُّ عليه، وكذلك المشتري بثمنه، وهذا إذا لم يكن للوقف ناظرٌ. انتهى.

وقدُّمه النَّاظم فقال: وناظره شرعًا يلي عقد بيعه، وقيل: إن يعين مالك النُّفع يعقد.

ُقدَّمه في الرَّعاية الكبرى فقال: فلناظره الخاصُّ بيعه، ومع عدمه يفعل ذلك الموقوف عليه.

قلت: إن قلنا يملكه، وإلاَّ فلا، وقيل: بل يفعله مطلقًا الإمام أو نائبه كالوقف على سبل الخيرات. انتهى.

وقدَّمه الحارثيُّ وقال: حكاه غير واحدٍ. انتهى. والقول الثَّاني: يليه الموقوف عليه.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية فقال: فإن تعطَّلت منفعته فالموقوف عليه بالخيار بين النَّفقة عليه وبين بيعه وصرف ثمنــه في مثلــه. تنهــ..

وكذا قال ابن عقيلٍ في الفصول، وابن البنّاء في الخصال، وابن الجوزيّ في المذهب ومسبوك الذَّهب، والسَّامريُّ في المستوعب، وأبو المعالى ابن المنجّا في الخلاصة، وابن أبي المجد في مصنَّفه.

وقدُّمه في الرُّعاية الصُّغرى فقال: وما تعطُّل نفعه فلمن وقف عليه بيعه.

قلت: إن ملكه، وقيل: بل لناظره بيعه بشرطه. انتهى.

وقدُّمه في الحاوي الصُّغير.

والقول النَّالث: يليه الحاكم، جزم به الحلوانيُّ في التُّبصرة فقال: وإذا خرب الوقف ولم يردُّ شيئًا أو خرب المسجد وما حولـــه ولم=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

وَلَوْ أُوْصَى بِأُصْلِحِيَّةِ أُنْفَى أَوْ ذَكَرٍ فَضَحُوا بِغَيْرِهِ خَيْرًا مِنْهُ جَازَ. وَعَلَّلُهُ ابْنُ عَقِيلِ بزيَادَةِ خَيْرِ فِي الْمُخْرَجِ.

and the first of the first time.

=ينتفع به فلإمام بيعه وصرف ثمنه في مثله انتهى.

وقدَّمه المصنَّف، واختاره الحارثيُّ في شرحه، ونصره شيخنا في حواشيه، وقوَّاه بأدلَّةٍ كثيرةٍ، وهو كما قال، ولكنَّ الأولى: أنَّ الحاكم لا يستبدُّ به دون ناظره الحاصُّ، واللَّه أعلم.

وهذا مما حكمنا بأنَّ المذهب خلاف ما قدَّمه المصنَّف، فعلى المذهب لو عدم النَّاظر الخاصُّ فقيل: يليه الحاكم، وجزم بــه صــاحب التُلخيص، والحارثيُّ.

وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى في كتاب البيع، وذكره نصُّ أحمد، وهو ظاهر ما قطع به المصنَّف؛ وهو الصَّحيح من المذهب، وقيل: يليه الموقوف عليه مطلقًا.

قدَّمه في الرَّعاية الكبرى في كتاب الوقف، وهو ظاهر ما قطع به الزُّركشيُّ وحكاه عن الأصحاب.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، حيث أطلقوا أنَّ الموقوف عليه يبيعه، كما تقدُّم، وأطلقهما في الفائق.

وقيل: يليه الموقوف عليه إن قلنا يملكه، وإلاَّ فلا، اختاره في الرَّعايتين.

وجزم به في الفائق.

قلت: ولعلُّه مراد من أطلق، أعني أنَّ محلُّ القولَ بأنَّه يليه إذا قلنا يملكه.

تنبيه: تلخّص لنا ثمّا تقدّم طرق فيمن يلي البيع، لأنّ الوقف لا يخلو إمّا أن يكون على سبل الخيرات أو لا، فإن كان الوقف عليها فللأصحاب طريقان:

أحدهما: يليه الحاكم، قولا واحدًا، وهو قول الأكثر.

والثَّاني: يليه النَّاظر الخاصُّ، وهي طريقته في الرَّعاية الكبرى في كتاب البيع، وهو ظاهر كلام جماعــة كشيرةٍ، وإن كــان علــى غــير سبل الحنيرات ففيه طرقّ:

أحدها: يليه النَّاظر، قولا واحدًا، وهي طريقة المجد في عرَّره، والزَّركشيُّ وعزاه إلى نصُّ أحمد واختيار الأصحاب.

الثَّاني: يليه الموقوف عليه، قولا واحدًا، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والفصول وعقود ابن البنَّاء، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، وغيرهم.

النَّالث: يليه الحاكم، قولا واحدًا، وهي طريقة الحلوانيُّ في التَّبصرة.

الرَّابِع: يليه النَّاظر الخاصُّ إن كان، فإن لم يكن فالحاكم، قولا واحدًا، وهي طريقته في التَّلخيص.

الخامس: هل يليه النَّاظر الخاصُّ وهو المقدَّم أو الموقوف عليه؟ فيه وجهان.

وهي طريقة النَّاظم.

السَّادس: هل يليه الموقوف عليه وهو المقدِّم أو إن قلنا يملكه؟ وهو اختيار، أو النَّاظر؟ علمى ثلاثـة أقــوال، وهــو طريقــة الرَّعايــة الصُّغرى.

السَّابع: هل يليه الموقوف عليه وهو المقدَّم؟ أو النَّاظر؟ فيه وجهان، وهي طريقته في الحاوي الصُّغير.

الثَّامن: طريقته في الرَّعاية الكبرى وهي: هل يليه النَّاظر الخاصُّ إن كان وهو المقــدُم؟ أو الحــاكـم؟ حكــاه في كتــاب الوقــف، فيــه قولان، فإن لم يكن ناظرٌ خاصٌّ فهل يليه الحاكم؟

وهو المقدَّم في كتاب البيع وذكره نصُّ أحمد، أو الموقوف عليه؟ وهو المقدَّم في كتاب الوقف أو إن قلنا يملكه، واختــاره، فيــه ثلاثــة أقوال.

التَّاسع: هل يليه الحاكم مطلقًا؟، وهو المقدَّم، أو الموقوف عليه؟ فيه وجهان، وهي طريقة المصنَّف.

العاشر: يليه النَّاظر الخاصُّ إن كان، فإن لم يكن فهل يليه الحاكم؟ أو الموقوف عليه إن قلنا يملكه؟ على وجهين مطلقين.

وهي طريقة صاحب الفائق فهذه اثنتا عشرة طريقةً، ثنتان فيما هو على سبيل الخيرات، وعشرٌ في غيرها.

وإنَّما أطلت في ذلك لحاجة النَّاس إليها وتقديم المصنَّف شيئًا وإن كان قويًّا لكنَّ المذهب خلافه، والله أعلم.

(ر): روایتسان

فُصلُ

وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ، وَكَذَا الْمُنَاقَلَةُ نَقَلَهُ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ لا يَسْتَبْدِلُ بهِ وَلا يَبيعُهُ إلاّ أنْ يَكُونَ بحَال لا يُنتَّفَعُ بهِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ لا يُغَيِّرُ عَنْ حَالِهِ وَلا يُبَاعُ إلا أَنْ لا يُنتَفَعَّ مِنْهُ بِشَيْءٍ وَقَالَهُ الآصْحَابُ، وَجَوَّرَهُمَا شَيْخُنَا لِمَصْلَحَةٍ، وَأَنَّهُ قِيَاسُ الهَدِي، وَذَكَرَهُ وَجُهًا فِي الْمُناقَلَةِ وَأُومًا إِلَيْهِ أَحْمَدُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: نَقُلُ المَسْجِدِ لَمَنْفَعَةِ لِلنَّاسِ، وَنَصُّهُ: تَجْدِيدُ بِنَاثِهِ لِمَصْلَحَتِهِ.

وَعَنْهُ: برضَى جيرَانِهِ.

وَعَنْهُ: يَنَجُورُ شِرَاءُ دُورِ مَكُّةً لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةً، فَيَتَوَجَّهُ هُنَا مِثْلُهُ قَالَ شَيْخُنَا: جَوَّزَ جُمْهُورُ العُلَمَاء تَغْييرَ صُورَتِهِ لِمَصْلَحَةٍ، كَجَعْلِ الدُّورِ حَوَانِيتَ، والحُكُورَةَ المَشْهُورَةَ، وَلا فَرْقَ بَيْنَ بِنَاء وَعَرْصَةٍ بِعَرْصَةٍ وَقَالَ فِيمَنْ وَقَفَ كُرُومًا عَلَمى الْفُقْرَاء يَحْصُلُ عَلَى جِيرَانِهَا بِهِ ضَرَرٌ: يُعَوِّضُ عَنْهُ بِمَا لا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الجَيرَانِ، وَيَغُودُ الأوَّلُ مِلْكًا، والثَّانِي وَثْفَا، وَيَجُدورُ نَفْضَ مَنَارَتِهِ وَجَعْلُهَا فِي حَاقِطِهِ لِتَحْصِينِهِ، وَنُصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ ٱبُو دَاوُّد أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَسْجِدٍ فِيهِ خَشَبَتَانِ لَهُمَا ثُمْنٌ تَشَعَّتُ وَخَافُوا سُقُوطَهُ أَتْبَاعَانِ وَيُنْفَقُ عَلَى المَسْجِدِ، وَيُبْدَلُ مَكَانَهُمَا جَذْعَيْن؟

قَالَ: مَا أَرَىَ بهِ بَأْسًا، وَاحْتَجُّ بدَوَابِّ الْحَبْسِ الَّتِي لا يُنتَفَعُ بهَا تُبَاعُ وَيُجْعَلُ ثَمَنُهَا فِي الْحَبْسِ.

قَالَ فِي الفُيُونَ: لا بَأْسَ بِتَغْيِرَ حِجَارَةِ الكَغْبَةِ إِنْ عَرَضَ لَهَا مَرَمُّةً، لآنَ كُلُّ عَصْرِ اَحْتَاجَتَّ فِيهِ إِلَيْهِ قَدْ فُعِلَ، وَلَمْ يَظْهَرْ نَكِيرٌ وَلَوْ تَعَيَّبَتْ الآلَةُ لَمْ يَجُزُ، كَالْحَجَرِ الآسْوَدِ لا يَجُوزُ نَقْلُهُ، وَلا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، وَلا يَنْتَقِلُ النَّسُكُ مَعَهُ، كَآيِ القُرْآنِ لا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْ سُورَةٍ هِيَ فِيهَا، لآنَّهَا لَمْ تُوضَعْ إِلاَّ بنَصِّ النَّبِيِّ ﷺ بقَوْلِهِ: «ضَعُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا».

قُالَ: وَقَالَ المُلْمَاءُ: مَوَاضَيعُ الآي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَنَفْسِ الْآيِ، وَلَهْلَا حَسَمَ النَّبِيُ ﷺ مَاذَةُ التَّفيير فِي إذخال الحَجَرِ إلَى البَيْتِ، وَيُكْرَهُ نَقْلُ حِجَارَتِهَا عِنْدَ عِمَارَتِهَا إلَى غَيْرِهَا، كَمَا لَا يَجُورُ صَرْفُ تُرَابِ الْسَاجِدِ لِبِنَاء فِي غَيْرِهَا بطريتَ الآولَى، قالَ: وَلا يَجُورُ أَنْ تُعَلِّى أَبْنِيَتُهَا زِيَادَةُ عَلَى مَا وُجِدَ مِنْ عُلُومًا وَأَنَّهُ يُكْرَهُ الصَّكُ فِيهَا وَفِي أَبْنِيَتُهَا إلاَّ بقَـدر الحَاجَةِ ويُتَوَجَّهُ جَوَارُ البنَاء عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلِيهِ السلام؛ لآنُ النَّبِيُّ عليهِ السلام لَوْلا المُعَارِضُ فِي زَمَنِهِ لَفَعَلَهُ، كُمَا فِي خَبَر عَائِشَةَ.

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِيهِ: يَدُلُّ عَلَى جَوَاز تَأْخِيرِ الصَّوَابِّ لآجُلِ قَالَةِ النَّاسِ، وَرَأَى مَالِكٌ، والشَّافِعِيُّ تَرَكَهُ أُوَّلَــى َلِثَـلاً يَصِــيرَ مَلْعَبَةً لِلْمُلُوكِ وَكُلُّ وَقُف تِعَطَّلَ نَفْعُهُ الْمَطْلُوبُ مِنْهُ بِخَرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ بضيق مَسْجِدٍ، نَصُّ عَلَيْهِ

أَوْ خَرَبَتْ مَحَلَّتُهُ، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بِيعَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

نَقَلَ جُمَاعَةً: لا يُبَاعُ إلاَّ أَنْ لا يُنْتَفَعَ مِنْهُ بِشَيْءٍ لا يَوُدُ شَيْئًا.

وَفِي الْمُغْنِي: إِلاَّ أَنْ يَقِلُّ فَلا يُعَدُّ نَفْعًا.

وَقِيلَ: أَوْ آَكُثُرُ نَفْعِهِ، نَقَلَهُ مُهَنَّا فِي فَرَس كَبرَ وَضَعُفَ أَوْ ذَهَبَتْ عَيْنُهُ، فقلت: دَارٌ أَوْ ضَيْعَةٌ ضَمَفُوا أَنْ يَقُومُوا عَلَيْهَا؟ قال: لا بَأْسَ بَبِيْعِهَا إِذَا كَانَ أَنْفَمَ لِمَنْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهَا.

وَقِيلَ: أَوْ خِيفَ تَعَطُّلُ نَفْعِهِ، جَزَّمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرُهُ قُريبًا.

سَأَلَهُ المَيْمُونِيُّ: يُبَاعُ إِذَا عَطِبَ إِذَا فَسَدَ؟

قَالَ: إِيَّ، واللَّهُ يُبَاعُ إِذَا كَانَ يُخَافُ عَلَيْهِ التَّلْفُ، والفَّسَادُ، والنَّقْصُ.

بَاعُوهُ وَرَدُّوهُ فِي مِثْلِهِ، وَسَأَلَهُ الشَّالَنْجِيُّ: إِنْ أَخَذَ مِنَ الرَقْفِ شَيْئًا فَعَتَقَ فِي يَدِهِ وَتَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ، قَالَ: يُحَوَّلُ إِلَى مِثْلِهِ، وَكَذَا فِي التَّلْخِيصِ، والتَّرْغِيبِ، والبُّلْغَةِ: لَوْ أَشْرَفَ عَلَى كَسْرٍ أَوْ هَذْم وَعُلِمَ أَنَّهُ لَوْ أُخْرَ لَمْ يُنتَفَعْ بِهِ بِيعَ، وَقَوْلُهُمْ: "بِيعَ، أَيْ يَجُوزُ نَقْلُهُ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَيُتَوَجَّهُ أَنْ مَا قَالُوهُ لِلِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ لَآنُ الوَلِيُّ يَلْزَمُهُ فِعْلُ المَصْلَحَةِ، وَهُـوَ ظَاهِرُ رَوَايَةِ المَيْمُونِيِّ وَغَيْرِهَا.

قَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والشَّيْخُ: وَلاَّنَّهُ اسْتِبْقَاءٌ لِلْوَقْفِ بِمَعْنَاهُ، فَوَجَبَ كَإِيلادِ أَمَةٍ مَوْقُوفَةٍ أَوْ قَتْلِهَا وَكَذَا قَــالَ شَــيْخُنَا،

وَمَعَ الحَاجَةِ يَجِبُ بِالِثْلِ، وَبِلا حَاجَةٍ يَجُوزُ بِخَيْرِ مِنْهُ، لِظُهُورِ المَصْلَحَةِ، وَلا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ، لِفَوَاتِ التَّعْيِينِ بِلا حَاجَةٍ. وَفِي الْمُغْنِي: وَلَوْ أَمْكُنَ بَيْعُ بَعْضِهِ لِيُعَمَّرَ بِهِ بَقِيَّتُهُ بِيعَ، وإلاَّ بِيعَ جَمِيعُهُ، وَلَمْ أَجِدَهُ لاَّحَدِ قَبْلُهُ، والمُرَادُ مَعَ اتَّحَادِ الوَاقِف، مَنَا مَنْ

الجهور. أُمُّم إنْ أَرَادَ عَيْنَيْنِ كَدَارَيْنِ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا عَيْنًا وَاحِدَةً وَلَمْ تُنقَصْ القِيمَةُ بِالتَّشْقِيصِ، فَإِنْ نَقَصَتْ تُوجَّة البَيْعُ فِي قِيَـاسِ المُذْهَبِ كَبَيْعِ وَصِيٍّ لِذَيْنِ أَوْ حَاجَةِ صَغِير، بَلْ هَذَا أَسْهَلُ، لِجَوَازِ تَغْيِيرِ صِفَاتِهِ لِمَصْلَحَةٍ وَبَيْعِهِ عَلَى قَوْل، وَلَوْ شَرَطَ عَدَمَــهُ بِيعٍ، وَشَرْطَهُ إِذَنْ فَاسِدٌ، فِي المُنْصُوصِ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، وَعَلَّلُهُ بِأَنْهُ ضَرُورَةٌ وَمَنْفَعَةٌ لَهُمْ، وَيُتَوَجَّهُ عَلَى تَعْلِيلِهِ لَــوْ شَـرَطَ عَدَمَـهُ عِنْدَ تَعَطُّلِهِ، وَيَلِيهِ حَاكِمٌ.

وَقِيلَ: نَاظِرُهُ وَمَصْرِفُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ بَمْضِ مِثْلِهِ قَالَ أَحْمَدُ، وَقَالَهُ فِي التَّلْخِيصِ وَغَيْرِو، كَجِهَتِهِ وَاقْتَصَرَ فِسي المُغْنِي عَلَى

ظَاهِرِ الخِرَقِيِّ أَوْ نَفْعِ غَيْرِهِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد َفِي الْحَبيس: أَوْ يُنْفَقُ ثَمَنُهُ عَلَى الدَّوَابِّ الحُبْس وَيَصِيرُ حُكْمُ المَسْجدِ لِلنَّانِي فَقَطْ.

وَعَنْهُ: لا يُبَاعُ مَسْجِدٌ، فَتُنْقُلُ ٱلتُّهُ لِمَسْجِدٍ آخَرَ اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزيُّ.

وَعَنْهُ: وَلا يُبَاعُ غَيْرُهُ، اخْتَارَهُ الشُّريفُ وَأَثُو الْخَطَّابِ، لَكِنْ يُنْقَلُ إِلَيْهِ.

نَقَلَ جَعْفَرٌ فِيمَنْ جَعَلَ خَانًا فِي السَّبِيلِ وَبَنَى بِجَنْبِهِ مَسْجِدًا فَضَاقَ ٱيْزَادُ مِنْهُ فِي المَسْجِدِ؟

قِيلَ: فَإِنْ تُركَ لَيْسَ يَنْزِلُ فِيهِ قَدْ عُطِّلَ، قَالَ: يُتْرَكُ عَلَى مَا صِيرَ لَهُ، وَلا يَجُورُ نَقْلُهُ مَعَ إِمْكَان عِمَارَتِهِ دُونَ الْأُولَى بحَسَبِ النُّمَاء، قَالَهُ فِي الفُّنُون، وَإِنَّ جَمَاعَةً أَفْتُوا بِخِلافِهِ وَغَلِّطَهُمْ، وَلَهُ بَيْعُ بَعْضِهَا وَصَرْفُهَا فِي عِمَارَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ وَقَفَ عَلَى ثَغْرِ فَاخْتَلُ صُرفَ فِي ثُغْرِ مِثْلِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ. وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ وَقَفَ عَلَى قَنْطَرَةٍ فَانْحَرَفْ المَاءُ: يُرْصَدُ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ.

وَفِي رَفْع مَسْجِدٍ أَرَادَ أَكْثَرُ أَهْلِهِ رَفْعَهُ وَجَعْلَ تَحْتَ سُفْلِهِ سِقَايَةً وَخَانُوتًا وَجْهَان، وَجَوَازُهُ ظَاهِرُ كَلامِهِ (م ١٥)(١).

وَمَا فَضَلَ عَنْ حَاجَةِ مَسْجِلٍ جَازَ صَرْفُهُ لِمِثْلِهِ وَفَقِيرٍ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى لِمِثْلِهِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: وَفِي سَائِرِ الْمَصَالِحِ وَبِنَاء مَسَاكِنَ لِمُسْتَحِقٌ رَيْعِهِ القَائِمِ بِمَصْلُحَتِهِ، قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ رَيْعَهُ يَفْضُلُ عَنْهُ دَائِمًا وَجَبَ صَرْفُهُ، لآنَ بَقَاءَهُ فَسَادٌ وَإِعْطَاءَهُ فَوْقَ مَا قَدَّرَهُ الوَاقِفُ، لآنَ تَقْدِيرَهُ لا يَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَهُ، كَغَيْرِ مَسْجِدِهِ، وَقَسالَ: وَمِثْلُمُ وَقْفُ غَيْرِهِ، وَكَلامُ غَيْرِهِ مَعْنَاهُ، قَالَ: وَلا يَجُوزُ لِغَيْرِ النَّاظِرِ صَرْفُ الفَاضِل.

وَيَحْرُمُ غَرْسُ شَجَرَةٍ فِي مَسْجِدٍ، وَتُقْلَعُ.

قَالَ أَحْمَدُ: غُرسَتْ بغَيْر حَقٌّ، ظَالِمٌ غَرَسَ فِيمَا لا يَمْلِكُ.

وَفِي الإِرْشَادِ، وَالْمُبْهِجِ: يُكْرُهُ، وَإِنْ وَقَفَ وَهِيَ فِيهِ وَعَبَّنَ مَصْرِفَهَا أَتَّبِعَ، وإلاّ كَمُنْقَطِع، وَذَكَسرَ جَمَاعَـةً: فِـي مَصَالِحِـهِ، وَإِنْ فَضَلَ فَلِجَارِهِ أَكْلُهَا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وقدُّمه في الرُّعاية فقال: فإن أراد أهل مسجدٍ رفعه عن الأرض وجعل سفله سقايةً وحوانيت روعي أكثرهم، نصُّ عليه. انتهى. قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يجوز فعل ذلك، اختاره ابن حامدٍ، وأوَّل كلام الإمام أحمد، وصحَّحه الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

قال في الرُّعاية الكبرى: وقيل: نصُّ أحمد في مسجدٍ أراد أهله إنشاء كذلك، وهو أولى. انتهى.

فاختار تأويل كلام الإمام أحمد، وردَّ بعض محقَّقي الأصحاب هذا التَّاويل من وجوءٍ كثيرةٍ، وهو كما قال.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله وفي رفع مسجدٍ أراد أكثر أهله رفعه وجعل سفله سقايةً وحانوتًا وجهان، وجوازه ظاهر كلامه. انتهى. أحدهما: يجوز فعل ذلك، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، واختاره القاضي، نقله الزَّركشيُّ في الجهاد.

قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلِغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: لِلْفَقِيرِ مِنْهُمْ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا ۚ وَإِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ نَاظِرٌ فِي وَقْفِ تُوجُّهَ أَنَّهُ لَهُ إِنْ أَشْهَدَ، وإلاَّ لِلْوَقْفِ، وَيُتَوَجَّهُ فِي أَجْنَبِيَّ: لِلْوَقْفِ بِنِيَّتِهِ. وقال شَيْخُنَا: يَذُ الوَاقِفِ ثَابِثَةٌ عَلَى المُتُصِلِ بِهِ مَا لَمْ تَأْتِ حُجَّةٌ تَدْفَعُ مُوجِبَهَا، كَمَعْرِفَةِ كَوْنِ الغَارِسِ غَرَسَهُ بِمَالِهِ بِحُكْمِ وَمَا لَنَ مُنْ مُونَ وَهُ وَهُ وَاللّهِ عَلَى المُتُصِلِ بِهِ مَا لَمْ تَأْتِ حُجَّةٌ تَدْفَعُ مُوجِبَهَا، كَمَعْرِفَةِ كَوْنِ الغَارِسِ غَرَسَهُ بِمَالِهِ بِحُكْمِ

إجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ أَوْ غَصْبِ (م ١٦)(١).

وَيُكِ الْمُسْتُأْجِرِ عَلَى النَّفُعَةِ، فَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى البِنَاء بِلا حُجَّةِ، وَيَمَدُ أَهْـلِ عَرْصَـةٍ مُشْـتَرَكَةٍ ثَابِتَـةٍ عَلَـى مَـا فِيهَـا بِحُكْـمِ الاشْتِرَاكِ، وإلاَّ مَعَ بَيِّنَةٍ بِاخْتِصَاصِهِ بِبِنَاءٍ وَنَحْوِهِ وَتَخْلِيَتِهِ بِلاَهَبِ وَفِضَةٍ (و ش).

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، (و م).

وَلِلْحَنْفِيَّةِ الْكَرَاهَةُ، والإبَاحَةُ، والنَّدْبُ، قَالُوا: وَيَصْمَنُ مُتَوَلِّي الوَقْفِ، وَاخْتَجُوا بِتَذْهِيبِ الوَلِيدِ لِلْكَعْبَةِ لَمُّا بَعَثَ إِلَىـي، واليهَا خَالِدِ القَسْرِيِّ، وَيَخْرُمُ حَفْرُ بِثْرِ فِيهِ وَلا تُغَطَّى بِالمُغْتَسَلِ؛ لأنَّه لِلْمَوْتَى وَتُطَمُّ نَقَلَ ذَلِكَ المَرُّوذِيُّ.

وَفِي الرُّعَايَةِ فَيِّ إِحْيَاءٍ الْمُوَاتِ أَنْ أَحْمَدَ لَمْ يَكْرَهُ حَفْرَهَا فَيهِ ثُمُّ قَالَ:

قلت: بَلَى إِنْ كُرهَ الوُضُوءُ فِيهِ.

وَفِي صِحَّةِ بَيْعٍ فِيهِ (و) وَتَحْرِيمِهِ (خ) وَعَمَلِ صَنْعَةٍ كَخِيَاطَةٍ، نَفَعَ المَسْجِدَ أَوْ لا، دِوَايَتَانِ (م ١٧، ١٩)(٢).

(١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن بنى أو غرس ناظرٌ في وقف توجّه أنه له إن أشهد، وإلا للوقف، ويتوجّه في أجنبي للوقف بنيّته وقال شيخنا: يد الواقف ثابتةٌ على المتّصل به ما لم تأت حجّةٌ تدفع موجبها، كمعرفة كون الغارس غرسه بماله بحكم إجارةٍ أو إعارةٍ أو غصب.). انتهى.

قلت: الصُّواب: أنَّ حكمه حكم الغاصب ما لم يأت بحجَّةٍ تدلُّ على خلاف ذلك.

(٢) (مسألة ١٧ - ١٩): قوله: (وفي صحّة بيع فيه يعني المسجد وتحريمه، وعمل صنعـة كخياطـة، نفـع المسـجد أو لا، روايتـان).
 انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى - ١٧) هل يصحُّ البيع في المسجد أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الآداب الكبرى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وفي صحتهما وجهان، مع التَّحريم:

إحداهما: لا يصحُّ: قال ابن تميم: ذكر القاضي في موضع بطلان البيع. قال ابن أبي الحجد في كتابه قبل الحيّار في البيع: ويحرم البيع، والشّراء في المسجد، للخبر، ولا يصحَّان، في الأصحَّ فيهما. انتهي.

قلت: قواعد المذهب تقتضي عدم الصّحّة قال ابن هبيرة: منع الإمام أحمد صحّته وجوازه، وهو ظاهر مــا قدّمــه المصنّف في آخــر الاعتكاف؛ لأنّه قدّم عدم الجواز، ثمّ قال وقيل: إن حرّم ففي صحّته وجهان. انتهى.

وهو طريقة في الرُّعاية.

والرَّواية الثَّانية: يَصِحُّ، وهو قويٌّ، جزم به في المغني، والشُّرح، وشـرح ابـن رزيـن، وغـيرهم قبيـل بـاب السُّـلم، ولكـن قطمـوا بالكراهة، وصحَّحوا البيع.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف هنا في الصّحّة وعدمها أنّه سواءً قلنا يكره أو يحرم، وهذا بعيدٌ جدًّا على القول بالكراهــة، ويحتمــل أنّـه بنى الخلاف على الخلاف في التّحريم، والكراهة، فإن قلنا: يحرم لم يصحّ، وإلاّ صحّ.

وهذا ظاهر كلامه في الاعتكاف، فإنَّه هناك قدَّم التِّحريم ثمَّ قال: وقيل: إن حرم ففي صحَّته وجهان. انتهى.

وعلُّ الخلاف عند صاحب الرِّعاية على القول بالتَّحريم، وهو الصُّواب.

وهو كالصّريح في كلام ابن أبي المجد.

(المسألة الثَّانية – ١٨) هل يحرم البيع، والشِّراء فيه أم لا؟

أطلق الخلاف. (ع): ما أجمع عليه

وَتُخْرِيمٍ إِقَامَةِ حَدٍّ بِهِ وَجْهَانٍ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ (م ٢٠)(١).

= إحداهما: يحرم، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه في رواية حنبل.

وجزم به القاضي وابنه أبو الحسين وصاحب الوسيلة، والإفصاح، والمجد في شرحه، والشّارح في باب الاعتكاف، وغيرهم قال ابن هبيرة: منع الإمام أحمد جوازه، وقدَّمه في الرّعاية الكبرى ومختصر ابن تميم، والمصنّف في باب الاعتكاف، وهذه من جملة المسائل الّـتي قدَّم المصنّف فيها حكمًا في مكان وأطلق الخلاف في آخر.

والرُّواية الثَّانية: يكره، جزم به في الفصول، والمستوعب، والمغني، والشُّرح في آخر كتاب البيع، وشرح ابن رزين.

قال الشَّيخ في المغني قبل كتاب السَّلم بيسير: ويكره البيع، والشَّراء في المُسجد وقال في الرَّعايَّة الكـــبرى في بـــابٌ مواضـــع الصُـــلاة واجتناب النَّجاسة: ويسنُّ أن يصان المسجد عنَّ البيع والشراء فيه. نص عليه.

(المسألة الثالثة - ١٩): هل يجوز فيه عمل الصنعة كالخياطة ونحوها أم لا يجوز؟

أطلق الخلاف فيه:

إحداهما: لا يحرم.

قال في الرعاية الكبرى: يسنُ أن يصان المسجد عن عمل صنعة، نصَّ عليه، وإن نفعه صانعها بكنسٍ أو رشَّ أو غيره ذكره في باب مواضع الصُّلاة.

وقال ابن تميم: ويجنّب المسجد عمل الصُّنعة وإن كان الصَّانع يحرُّمه.

قال في الآداب: ويسنُّ أن يصان المسجد عن كلُّ عمل صنعة، نصُّ عليه.

وقال في المستوعب وغيره: سواءٌ كان الصَّانع يراعي المسجد بكنسِ أو رشٍّ ونحوه أو لم يكن. انتهى.

قال حربٌ: سنل الإمام أحمد عن العمل في المسجد نحو الخياطة وغيره، فكأنَّه كرهه ليس بذلك التَّشديد.

وقال المُرُوذيُّ: سألته عن الرَّجل يكتب بالأجرة فيه قال: أمَّا الحيَّاط وشبهه فلا يعجبني، إنَّما بني لذكر اللَّه تعالى.

وقال في رواية الأثرم: ما يعجبني مثل الخيَّاط، والإسكاف وشبهه، وسهَّل في الكتابة.

قال الحارثيُّ: خصُّ الكتابة لأنَّه نوع تحصيل علم، فهي في معنى الدَّارسة، وهذا يوجب التَّقييد بمـــا لا يكــون تكسُّبًا، واليــه أشــار بقوله: فليس ذلك كلَّ يوم. انتهى.

وظاهر ما نقل الأثرم التسهيل في الكتابة مطلقًا. انتهى.

قلت: الصواب: عدم التحريم، والله أعلم.

وقد قطع المصنف في باب الاعتكاف أنه لا يجوز للمعتكف أن يتكسب بالصنعة في المسجد، وإن احتاج الخياطة فلبسه في الصحيح الجواز، وهو ظاهر كلام المصنّف هناك إطلاق الخلاف، وقد ذكرته.

والرُّواية الثَّانية: يحرم، وهو ظاهر ما اختاره ابن بطَّة.

قال صالحٌ لأبيه: تكره الخيَّاطين في المساجد؟ قال: إي لعمري شديدًا، وكذا روى ابن منصورٍ.

قال في الأداب: وهذا يقتضي التُحريم، ورواية حربِ الكراهة، فهاتان روايتان، وذكر ابـــن عُقيــلِ أنَّـه يكــره في المــــاجد العمــل، والصَّنائع كالحياطة، والحرز، والحلج، والتَّجارة، وما شاكل ذلك إذا كثر، ولا يكره إذا قلَّ، كرقع ثوبه وخصف نعله. انتهى.

قلت: هو أعدل الأقوال، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٢٠): قوله: (وفي تحريم إقامة حدُّ فيه وجهان، وكرهه أحمد). انتهى.

نقل حنبلٌ: لا أحبُّ أن يضرب فيه الحدُّ ولا يقام حدًّ، لعلَّه يكون منه شيءً. انتهى.

قال ابن تميم قبيل صلاة المريض: ولا يجوز أن يقام في المسجد حدًّ.

وقال في الرُّحاية الكبرى في باب مواضع الصُّلاة: ويسنُّ إن يصان عن إقامة حدٌّ فيه، وكذا قال في الصُّغرى.

وقال في الحاوي الكبير: ويجنُّب المسجد إقامة الحدود، وكذا قال في المستوعب.

وقال في المقنع في كتاب الحدود: ولا تقام الحدود في المساجد، وكذا قال في المحرُّر، والوجيز، والمنوَّر، وغيرهم.

وذكر ابن عقيلٍ في الفصول أنَّه لا تجوز إقامة الحدود في المساجد، وقد قال في رواية ابن منصورٌ: لا تقام الحدود في المساجد. انتهى. قلت: الصُّوابُ التَّحريم، للنَّهي عن ذلك، واللَّه أعلم.

فهذه عشرون مسألةً في هذا الباب.

الفروع - كتاب الشركة

وَإِتَّخَاذِهِ طَرِيقًا وَوَضْعِ النَّعْشِ فِيهِ لا النَّسْخِ، وَأَوْمَىٰ إِذَا لَمْ يَتَكَسَّبْ بِهِ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ تَعْلِيـــمُ الكِتَابَـةِ بِـلا

وَفِي النَّوَادِر: لا يَجُوزُ، وَأَفْتَى فِي الفُنُون بإخْرَاجهمْ، وَاسْتَثْنَى فَقِيهَا يَدْري مَا يُصَانُ عَنْهُ فَقِيرًا، قَــالُ: وَقَــدُ قَــالَ النَّبــيُّ عليه السلام «لاَ يَبْقَى فِي المَسْجِدِ خَوْخَةٌ إلاَّ سَُذَّتْ إلاَّ خَوْخَةُ أبي بَكْر» وَإِنَّمَا خَصَّهُ لِسَابِقَتِهِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا المَعْنَى.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَسْلَمَتِ امْرَأَةً سَوْدًاءُ لِبَعْضِ العَرَبِ، وَكَانَ لُهَـا حِفْشٌ فِي المَسْجِدِ، أي بَيْتُ صَغِيرٌ، وَكَانَتْ تَأْتِينَـا فَتَحَدُّثُ عِنْدَنَا.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٤٢٨).

نَقَلَ حَنْبُلُ: لا أَحِبُّ أَنْ يُضِرَبَ فِيهِ أَحَدٌ وَلا يُقَامَ فِيهِ حَدًّ، لَعَلَّهُ يَكُونُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَمَنَعَ شَيْخُنَا اتَّخَاذُهُ طَريقًا.

قَالَ: والاتَّخِاذُ، والاسْتِنْجَارُ كَبْيْعٍ وَشِرَاءٍ وَقُعُودِ صَانِعٍ وَفَاعِلِ فِيهِ لِمَنْ يَكْتَرِيهِ، وَكَبِضَاعَةٍ لِمُشْتَرِ لا يَجُوزُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ سَأَلْتَ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَخِيطُ فِي المَسْجِدُّ قَالَ: لا يَنْبَغِي لَهُ أنْ يَتْخِذَ الْمَسْجِدَ مَعَاشَتُ وَلا مَقِيـلاً وَلا مَبِيتًـا، إِنَّمَا بُنِيَتَ الْمَسَاجِدُ لِلذِكْرِ اللَّهِ، والصَّلاةِ، وَسَأَلُهُ أَبُو طَالِبَ عَنِ المَسْجِدِ يَكُونُ فِي طَرِيقٍ قَرِيبَ مِنْهُ أَمْرُ فِيهِ؟

قَالَ: لا يَتَّخِذُ طَرِيقًا مِثْلُ أَهْلِ الكُوفَةِ يَمُرُّونَ فِيهِ.

قلت: فَإِنْ كَانَ يَوْمُ مَطَر يُمَرُ فِيهِ؟

قَالَ: إِذَا كَانَ ضَرُورَةً يَضَعْطَرُ إِلَيْهِ مِثْلُ الْمَطَرِ نَعَمْ.

وَيُكْرَهُ فِيهِ كَثْرَةُ حَدِيثِ لاغ (و) وَدُنْيًا.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: مَسْجِدُهُ عِليه السِّلام خَاصَّةً لا يُنشَدُ فِيهِ شِغْرٌ وَلا يُمَرُّ فِيهِ بِلَحْمِم، كَرَامَـةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلا أرَى لِرَجُـلِ إذَا دَخَلَ المَسْجِدَ إلاَّ أَنْ يُلْزِمَ نَفْسَهُ الذَّكْرَ، والتَّسْبِيحَ، فَإِنَّ المَسَاجِدَ إِنْمَا بُنِيَتِ لِلذِكْرِ اللَّهِ والصَّلاةِ، وَيُكْرَهُ رَفْعُ صَـَـوْتِ (و) بِغُــيْرِ عِلْم وَنَحْوِهِ (م) وَلَوْ أُحْتِيجَ إِلَيْهِ (هــ) وَنَوْمُ غُيْر مُعَتَّكِفُ، وَنَصُّهُ: وَمَا لا يُسْتَدَامُ كَمَريض وَضَيْف وَمُجْتَازٍ.'

وَعَنْهُ: مَنْعُ مُسْتَدَامٍ.

وَعَنْهُ: يُجُوزُ (و ش)

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ مَقِيلاً وَمَبيتًا؛ وَمَنْعَهُمَا شَيْخُنَا لِغَنِيٍّ.

وَفِي الْمُسُوطِ لِلْحَنَفِيَّةِ: يُكْرَهُ إِلاَّ لِمُعْتَكِفٍ.

وَفِي الْمُحِيطِ: لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِ مَتَاعِ الْمَسْجِدِ، وَيُبَاحُ أَنْ يُغْلَقَ أَبْوَابُهُ لِثَلاّ يَذْخُلُهُ مَنْ يُكُرُهُ دُخُولُهُ إِلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَهُوَ مِنْ أُغْلِقَ البَابُ فَهُوَ مُغْلَقٌ، وَغُلِقَ فَهُوَ مَغْلُوقٌ لُغَةٌ رَدِيثَةٌ.

وَكَرَهَهُ الْحَنَفِيَّةُ، وَاخْتَارَ مَشَايِخُهُمْ كَقُوْلِنَا وَنَصُّ أَحْمَدُ.

قَالَ أَحْمَدُ: يُخْرَجُ الْمُعَبُّرُ لا اَلقَصَّاصُ، وَقَالَ: يُعْجَبُنِي قَاصٌّ إذَا كَانَ صَدُوقًا، وَمَا أَخْوَجَ النَّاسَ إلَيْهِ وَنَقَسَلَ حَنْبَـلَ: أَمَّـا هَوُلاءِ الَّذِينَ أَحْدَثُوا مِنْ وَصْعِ الآخْبَارِ فَلا أَرَاهُ، وَلَوْ قُلْت إِنَّهُ يَسْمَعُهُمْ الجَاهِلُ فَلَعَلَّهُ يَنْتَفِعُ، وَكَرَهُ مَنْعَهُمْ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئَ: مَا أَنْفَعَهُمْ لِلْعَامَّةِ وَإِنْ كَانَ عَامَّةُ حَدِيثِهمْ كَذِبًا.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: حَدَّثَنِي شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: لِقِيَنِي بشرُ بْنُ الحَارثِ وَأَنَا أُريدُ مَجْلِسَ مَنْصُور بْسن عَسَّارٍ، فَقَـالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا يَا شُجَّاعُ ارْجِعْ، فَرَجَعَتْ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَوْ كَانَ فِي هَٰذَا خَيْرٌ لَسَبَقَ إِلَيْهِ الثُّورِيُّ وَوَكِيعٌ وَأَحْمَدُ وَبِشْرٌ.

وَفِي الغُنْيَةِ: قَبْلَ صَلاةِ الجُمُعَةِ لا يُسْتَحَبُ لَهُ حُضُورُ القَاصُّ، لآنَ القِصَصَ بِدَعَةٌ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ الجَامِعِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرَفَةِ، واليَقِينَ فَحُضُورُ مَجْلِسِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاتِهِ.

فَأَمُّا قِرَاءَتُهُمْ لِلتَّوْزَاةِ وَنَحْوهَا فَنَقَلَ ابْنُ هَانِيَ أَنَّهُ سُثِلَ عَنَّهُ قَالَ: هَلِو مَسْأَلَةُ مُسْلِم؟ وَغَضِبَ، وَظَاهِرُهُ الإنْكَارُ، وحَرَّمَــهُ ابْنُ بَطْةَ والقَاضِي، وَذُكِرَ: أَنَّ اَبْنَ هُرْمُزَ مِنْ أَصْحَابِنَا كَانَ يَفْعَلُهُ فَٱنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ بَطْةً.

وَمَنْ جَعَلَ سُفْلَ بَيْتِهِ مَسْجِدًا انْتَفَعَ بِسَطْحِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ لا، وَأَنْهُ لَوْ جَعَلَ السَّطْحَ مَسْجِدًا انْتَفَعَ بأَسْفَلِهِ، لآنَ السَّطْحَ لا يَحْتَاجُ إلَى أَسْفَلَ.

باب الهبّة

وَهِيَ تَبَرُّعُ الْحَيُّ بِمَا يُعَدُّ هِبَةً عُرْفًا.

وَفِيُّ الْمُسْتَوْعِبُّ، والمُغْنِي فِي الصَّدَاق لا تَصِحُ إِلاَّ بِلَفْظِ الْهِيَةِ، والعَفْوِ، والتَّمْلِيكِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ فِي عَفْوٍ وَجْهَانٍ.

وَفِي الْمُذْهَبِ ٱلْفَاظُهَا: وَهَبْتَ وَأَعْطَبْت وَمَلَكْت.

وَفِي الانْتِصَارِ أَطْعَمْتُكُهُ كُوَمَبْتُكُهُ، وَكَانَ عليه السلام يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُشِبُ عَلَيْهَا».

وَفِي الغُنْيَةِ: يُكْرَهُ رَدُّ الْهَدِيَّةِ وَإِنْ قُلْت.

وَيُكَافِئُهُ أَوْ يَدْعُو لَهُ، وَيُتَوَجُّهُ: ۚ إِنْ لَمْ يَجِدْ دَعَا لَهُ، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٩٠) وَغَيْرُهُ.

وَلاَّحْمَدَ (٦/ ٩٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْغُودٍ: ﴿لا تَرُدُوا الْهَلِيَّةَ»، وَحَكَى أَحْمَدُ فِـي رِوَايَـةِ مُثَنَّـى عَـنْ وَهْـبِ قَـالَ: تَـرْكُ الْمُكَافَأَةِ مِنَ التَّطْفِيفِ، وَقَالَهُ مُقَاتِلٌ، وَكَذَا اخْتَارَ شَيْخُنَا فِي رَدُّ الرَّافِضِيُّ أَنْ مِنَ العَدْلِ الْوَاجِبِ مُكَافَأَةَ مَــنْ لَـهُ يَـدٌ أَوْ نِعْمَـةٌ لِيَجْزِيَهُ بِهَا.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ تُقْبَلُ هَدِيَّةُ المُسْلِمِ، والكَافِرِ، وَذَكَرُوهُ فِي الغَنِيمَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي المُشْرِكِ: أَلَيْسَ يُقَالُ إَنَّ النَّبِيُّ ﷺ رَدُّ وَقَبِلَ؟ وَقَدْ رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢/ ٣٥٩).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيُّ: فِيهَا ثَلَاثَةُ أُوجُهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ أَخْبَارَ القَّبُولِ أَثْبَتُ.

والنَّانِي: أَنَّهَا نَاسِخَةٌ.

والثَّالِثُ: قَبِلَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَقَبُولُهُ مِنْ أَهْلِ الشُّرْكِ ضَعِيفٌ أَوْ مَنْسُوخٌ.

وَقِيلَ: الهِبَةُ تَقْتَضِي عِوَضًا.

وَقِيلَ: مَعَ عُرْف، ۚ فَلَوْ أَعْطَاهُ لِيُعَاوِضَهُ أَوْ لِيَقْضِيَ لَهُ حَاجَةً فَلَمْ يَـ فَ فَكَالشُّـرْطِ وَاخْتَـارَهُ شَـبْخُنَا، وَإِنْ شَـرَطَهُ مَعْلُومًا صَحَّتُ، كَفَارِيَّةٍ.

وَقِيلَ: بِقِيمَتِهَا بَيْعًا.

وَعَنْهُ: هَبَةً.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ، كَنَفْي ثَمَنِ، وَكَمَجْهُولِ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ نِيهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا ظَاهِرَ المَذْمَبِ، ويُرْضِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ رَدُهَا بِزِيَادَةِ وَنَقْصٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ تَلِفَتْ فَقِيمَتُهَا يَوْمَهُ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُكَافِئَهُ بالشُّكْرِ، وَالثَّنَاء، نَصُّ عَلَيْهِ. فَإِنْ ادْعَى رَبُّهَا شَرْطَ العِوض أَوْ البَّيْع فَأَنْكَرَهُ فَوْجَهَانَ (م 1)```.

َ فَإِنَّ ادْعَى رَبِهَا شَرَطُ الْعِوْصِ أَوْ الْبَيْعُ فَالْحُ وَتَصِيحُ هِبَةُ جَائِز بَيْعُهُ خَاصَّةً، نَصَّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن ادُّعي ربُّها شرِط العوض أو البيع فأنكرِه فوجهان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن ادَّعى الواهب أنَّه شرط العوض فأنكره المُتَّهب أو قال: وهبتني مــا بيــدي فقــال: بــل بعتكــه، فأيُّهمــا يصدُّق إذا حلف؟ فيه وجهان.

قلت: الهبة من الأدمي تقتضي عوضًا هو القيمة إذا قبله، فإن مات رجع إن شاء انتهى.

وقطع في الكافي بأنَّ القول قول المنكر في المسألة الأولى.

قلت: الصُّواب أنَّه لا يقبل قول واحدٍ منهما على الآخر في المسألة الأخيرة، فلا يصحُّ البيع ولا الهبة، هذا ما يظهر، والقول قـــول المنكر في المسألة الأولى، كما قال في الكافي.

وقدُّمه الحارثيُّ في شرحه وصحُّحه، وقال: حكاه في الكافي وغير واحدٍ.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

قَالَ أَحْمَدُ: مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ فِيهِ الصَّدَقَةُ، والْحِبَةُ، والرَّهْنُ.

وَقَالَ أَحْمَكُ: إِذَا وَقَفَ أَوْ وَصَلَّى بِأَرْضٍ مُشَاعَةِ احْتَاجَ أَنْ يَحُدُّهَا كُلُّهَا، وَكَذَا البَيْعُ، والصَّدْقَةُ هُوَ عِنْدِي وَاحِدٍّ. وَهِبَةُ مَجْهُول تَعَذَّرَ عِلْمُهُ كَصُلْحٍ.

وَقَالَ فِي الكَأْفِي: وَكُلْبٌ وَنَجَاسُهُ يُبَاحُ نَفْعُهَا، نَقَلَ حَنْبَلْ فِيمَنْ أَهْدَى إِلَى رَجُلٍ كَلْبَ صَيْدٍ: تَرَى لَهُ أَنْ يُثِيبَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: هَذَا خِلافُ النُّمَنِ، هَذَا عِوضٌ مِنْ شَيْءٍ، فَأَمَّا النُّمَنُ فَلا.

وَقِيْلَ: وَمَجْهُولَا عِنْدَ مُتَّهَبِ، وَغَيْرُ مَقْدُورٍ، كَوَصِيَّةٍ، وَيُتَوَجَّهُ [مِنْهُ] هِبَهُ مَعْدُوم وَغَيْرِهِ وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي عَبْدَةَ: سُئِلَ عَنِ الصَّدَقَةِ بِثُلُثِ ذَارٍ غَاقِبَةٍ عَلَى رَجُلٍ مُشَاعَةٍ، وَحَدَّ الدَّارِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، قَالَ: جَائِزٌ، لَيْسَ كَمَا يَقُـولُ هَـوُلاءٍ: لا يَجُورُ حَتَّى وَمُعَمِّدَ الْمُعَنِّ الْمُعَالِّقِ عَلَى رَجُلٍ مُشَاعَةٍ، وَحَدًّ الدَّارِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، قَالَ: جَائِزٌ، لَيْسَ كَمَا يَقُـولُ هَـوُلاءٍ: لا يَجُورُ حَتَّى يُعَرُّفَ الدَّارَ.

. وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِذَا قَالَ ثُلُثُ صَيْعَتِي لِفُلانَ بِلا قِسْمَةٍ جَازَ إِذَا كَانَتْ تُغْرَفُ، وَلا مُعَلَّقَةً بِشَــرُطٍ غَـيْرِ الْمَوْتِ، وَلا مُؤَقِّتَةً، خِلافًا لِلْحَارِثِيِّ فِيهِمَا، إِلاَّ فِي العُمْرِيُّ، كَقَوْلِهِ: أَعْمَرْتُسكَ أَوْ أَعْطَيْتُكَ أَوْ جَعَلَشْهُ لَـك عُمْرَك أَوْ عُمْرِي أَوْ مَا بَقِيتَ أَوْ حَيَاتَك، فَيَصِيحُ وَيَصِيرُ لِلْمُعَمَّرِ وَلِوَرَثَتِهِ بَعْدَهُ، كَتَصْرِيجِهِ.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ وَابْنُ هَانِئَ: مَنْ يُعَمِّرُ الجَارِيَةَ أَيَطَأً؟

وَلَسَ يَعْمُوبُ وَجَمَلُهُ القَّاضِي عَلَى الوَرَعِ، لآنُ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا تَمْلِيكَ الْمَنافِع. قَالَ: لا أَرَاهُ، وَحَمَلَهُ القَّاضِي عَلَى الوَرَعِ، لآنُ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا تَمْلِيكَ الْمَنافِع. وَرَوَى سَمِيدٌ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا الحَسَنُ: أَنْ رَجُلاَ أَعْمَرَ فَرَسَا حَيَاتَهُ، فَخَاصَمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ عليه السلام: «مَنْ مَلَك شَيْعًا حَيَاتَهُ فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ بَعْدَهُ»، والإِنْسَانُ إِنْمَا يَمْلِكُ الشّيْءَ عُمْرَهُ، فَقَدْ وَقَتُهُ بِمَا هُوَ مُؤَفِّتٌ بِـهِ فِي الحَقِيقَةِ، فَصَارَ كَالْمُطْلَقِ.

﴾ قَالَ يَى الْمُغْنَى: والنَّهْيُ إِذَا كَانَ صِحَّةُ الْمُنهِيِّ عَنْهُ صَرَرًا عَلَى مُرْتَكِيهِ لَمْ تُمْنَعْ صِحَّتُهُ، كَطَلاقِ الحَايْض، وَصِحَّةُ العُمْرَى ضَرَرٌ، لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِلا عِوض، وَإِنْ شَرَطَ رُجُوعَهُ إِلَيْهِ إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ فَهِيَ الرُّقْبَى أَوْ رُجُوعُهُ مُطْلَقًا إِلَيْهِ أَوْ إِلَسَى وَرَئْتِهِ فَسَدَ الْشُرْطُ، ذَكَرَهُ الشُّيِّخُ ظَاهِرَ اللَّفْبِ.

وَعَنْهُ: صِحَّتُهُ كَالعَقْدِ، عَلَى الأصحر.

قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ النَّبِيِّ عليه السَّلَام «العُمْرَى، والرُّقْتَى لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ»، والجَدِيسثُ الآخَـرُ «مَـنْ مَلَـكَ شَـنْنَا حَيَاتَـهُ فَلِوَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ».

نَقَلُهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٥٥)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢٠٩٠).

وَسُكْنَاهُ أَوْ غَلَّتُهُ أَوْ خِدْمَتُهُ لَكَ أَوْ مَنَحْتُكُهُ عَارِيَّةً، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا قَالَ هُوَ وَقُفٌّ عَلَى فُلانَ فَإِذَا مَاتَ قَلِوَلَدِي أَوْ لِفُلان فَكَمَـا قَـالَ، إِذَا مَاتَ فَهُـوَ لِوَلَـدِهِ أَوْ لِمَـنْ أَوْصَى لَهُ الوَاقِفُ لَيْسَ يَمْلِكُ مِنْهُ شَنَيْنًا، إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ وَقَفَهُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءً، مِثْلُ السَّكْنَى، والسُّكْنَى مَتَى شَاءَ رَجَعَ فِيهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي الرُّقْبَى، والوَقْف: إذَا مَاتَ فَهُوَ لِوَرَقَتِهِ بِخِلافِ السُّكْنَى وَنَقَلَ: العُمْرَى، والرُّقْبَى، والوَقْفُ مَعْنَى وَاحِدٌ إذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَرْطً لَمْ يَرْجِعُ إِلَى وَرَثَةِ الْمُعَمُّرِ، وَإِنْ شَرَطَ فِي وَقْفِهِ أَنَّهُ لَهُ حَيَاتَهُ رَجَعَ، وَإِنْ جَعَلَهُ لَهُ حَيَاتَهُ وَبَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ لِوَرَثَةِ الَّذِي أُعْمِرَهُ، وإلاَّ رَجَعَ إِلَى وَرَثَةِ الآوُّل وَيُقَدُّمُ إِذَا وُقَّتَ الوَقْفُ.

وَتَصِحُّ بِالعَقْدِ، وَهَلْ يَمْلِّكُهَا بِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانَ.

وَفِي الأَنْتِصَار روَايَتَان (م ٢)١٠.

⁽١) (مسألة - ٧): قوله: (وتصحُّ بالعقد، وهل يملكها به؟ فيه وجهان وفي الانتصار في نقل الملك بعقدٍ فاسدٍ روايتان). انتهى. أحدهما: يملكها به، وهو الصّحيح، اختاره الشّيخ الموفّق ومن تابعه.

قال في التَّلخيص: وليس القبض بركن فيها، واختاره أبو الخطَّاب في موضع من الانتصار.

قال في القواعد: كثيرٌ من الأصحاب يَجعل القبض معتبرًا للزومها واستمرارُها لا لانعقادها وإنشائها، وممّن صرّح بذلك صاحب=

وَعَلَيْهِمَا يَخْرُجُ النَّمَاءُ وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ إِنَّ اتَّصَلَ القَبْضُ

وَيَلْزَمُ بِقَبْضِهَا بِإِذْنِ وَاهِبٍ.

وَعَنْهُ: مُتَمَيِّزٌ بِالْعَقْدِ، وَاخْتَارَهُ الْآكْثُرُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلَ: هُوَ المَذْهَبُ، وَيُعْتَبُرُ، إِذْنُ وَاهِبٍ فِيهِ.

وَفِي النُّرْغِيبِ: ۚ فِي صِحَّةِ قَبْضِهِ بلا إِذْنِهِ رَوَايَتَانَ.

وَيَلْزَمُ فِي كُلِّ مَا بِيَدِ مُتَّهَبٍ بِالعَقَّدِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ مُضِيُّ زَمَنِ يَتَأَتَّى قَبْضُهَا فِيهِ.

وَعَنْهُ: وَإِذْنُهُ فِيهِ وَيَصِحُّ رُجُوعُهُ فِي إِذْنِهِ أَوْ فِيهَا قَبْلَ قَبْضِهَا.

وَعَنْهُ: لاَ، وَيَبْطُلُ إِذْنُهُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَوَارِثُ وَاهِبٍ يَقُومُ مَقَامَهُ.

وَقِيلَ: يَبْطُلُ العَقْدُ، كَمُتَّهَبِ، فِي الآصَحُّ، وَيَقْبِضُ أَبٌ لِطِفْلٍ مِنْ نَفْسِهِ، والآصَحُّ: لا يَحْتَاجُ قَبُسولاً، وَفِي قَبْـضِ وَلِيٌّ غَيْرهِ مِنْ نَفْسِهِ روَايَتَا شِرَائِهِ وَبَيْعِهِ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ.

وَقَالَ فِي الْمُجَرَّدِ يُعْتَبَرُ لِقَبْضِ الْمُشَاعِ إِذْنُ الشَّرِيكِ فِيهِ، فَيَكُونُ نِصْفُهُ مَقْبُوضًا تَمَلُّكَا وَنِصْفُ الشَّرِيكِ أَمَانَةً.

قَالَ فِي الفُنُون: بَلْ عَارِيَّةٌ يَضَمْنُهُ (َم ٣)(١).

فَصلُ

يَجِبُ التَّعْدِيلُ فِي عَطِيَّةٍ أَوْلادِهِ.

وَقِيلَ: لِصُلْبِهِ، وَذَكَرَ الحَارِثِيُّ: لا وَلَدَ بَنِيهِ وَبَنَاتِهِ.

وَعَنْهُ: لا فِي نَفَقَةٍ كَشَيْءٍ تَافِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: كَشَيْءٍ يَسِيرٍ.

=المغني، وأبو الخطَّاب في انتصاره، وصاحب التَّلخيص، وغيرهم. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يملكها بمجرَّد العقد بل يتوقَّف الملك على القبض، قدَّمه في الرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصَّغير، وغيرهم. وقطع به في الحرَّر.

قال في الكافي: لا يثبت الملك للموهوب له في المكيل، والموزون إلاَّ بقبضه، وفيما عداه روايتان.

وقال المجد في شرحه: مذهبنا أنَّ الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض، وفرَّع عليه إذا دخــل وقــت الغــروب مــن ليلــة الفطــر، والعبد موهوبٌ لم يقبض ثمَّ قبض.

وقلنا: يعتبر في هبته القبض ففطرته على الواهب، وكذا صرَّح ابن عقيل أنَّ القبض ركنٌ من أركان الهبة، كالإيجاب في غيرها. وكلام الخرقيُّ يدلُّ عليه، قاله في القاعدة التَّاسعة والأربعين.

وقيل: يقع الملك مراعًى، فإن وجد القبض تبيُّنا أنَّه كان للموهوب بقبوله، وإلاَّ فهو للواهب، وحكي عن ابن حامدٍ، وفـرَّع عليــه حكم الفطرة.

. (١) (مسألة – ٣): قوله: (قال في الجرَّد: يعتبر لقبض المشاع إذن الشَّريك فيه، فيكون نصفه مقبوضًا تملُّكًا، ونصف الشَّريك أمانةً. قال في الفنون: بل عاريَّة يضمنه). انتهى.

ما قاله في المجرَّد قطع به الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

وقال في القاعدة الثَّالثة والأربعين في الجرُّد، والفصول: يكون نصف الشّريك وديعة عنده، فزاد على المصنّف ابـن عقيـلٍ في الفصول.

وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ تَسَاوِي فَقُر أَوْ غِنْى بِقَدْر إِرْثِهِمْ مِنْهُ.

وَفِي شَرْحِ الْقَاضِي: وَهَذَا مُسْتَحَبُّ كَتَسُونِةٍ فِي وَجْهِ بَيْنَ أَبِ وَأَمُّ وَأَخ وَأَخْتُو، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِح.

وَعَنْهُ: الْمُسْتَحَبُّ ذَكُرٌ كَأَنْثَى، كَنَفَقَةٍ، وَاخْتَأَرَهُ فِي الفُنُون.

قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ أَبِي طَالِبِ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُفَصْلُ أَخَدًا مِنْ وَلَدِهِ فِي طَعَامٍ وَغَيْرِهِ وَكَانَ يُقَالُ: يَعْدِلُ بَيْنَهُمْ فِي القَبَلِ، فَدَخَلَ فِيهِ نَظَرُ وَقْفَ وَاحْتَجُ بهِ الحَارِثِيُّ عَلَى وُجُوبِهِ مَعَ وُجُوبِ النَّفَقَةِ لِبَعْضِهِمْ.

والآصَحُ هُنَا: لا، وَمِثْلُهُمُ بَقِيَّةُ أَقَارِبِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَهُ الآكْثُرُ، خِلافًا لِلشَّيْخِ وَغَيْرَهِ، وَزَعَمَ الحَارِثِيُّ أَنَّهُ المَلْهَبُ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ المُتَقَدِّمُونَ كَالحِرَقِيِّ وَأَبِسي بَكْـرِ وَابْسنِ أَبِـي مُوسَى، وَهُوَ سَهْوٌ.

قَالَ الشَّيْخُ فِي تَعْلِيلِ قَوْلِهِ: لا يُمْكِنُهُ التَّسْوِيَةُ بِالرُّجُوعِ وَقَالَ عَنِ القَوْلِ الآوَّلِ: إنْ خَالَفَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ أَوْ يَعُمُّهُمْ لَنُحْلَةِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِي ذِمِّي لَمَلَ بَعْضَ وَلَدِهِ فَمَاتَ المُنْحُولُ وَتَرَكَ ابْنًا لَهُ كَيْفَ حَالُهُ فِي هَذَا المَال؟

قَالَ: لا بَأْسَ بِهِ لآنَ هَذَا كَانَ فِي الشَّرْكِ.

وَإِنْ خُصٌّ بَعْضَهُمْ أَوْ فَضَّلَهُ.

وَقِيلَ: لِغَيْرِ مَعْنَى فِيهِ سَوَّى بِرُجُوعٍ، لَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ غَيْرَهُ فِي رِوَايَةِ الْجِرَقِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ، والآشْهَرُ: وَكَـٰذَا بِإِعْطَاءِ وَنَـصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا فِي مَرَضِهِ.

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ وَغَيْرُهُ: لا يَنْفُذُ.

وَقَالَ أَبُو الفَرَجِ وَغَيْرُهُ: يُؤْمَرُ بِرَدُّو، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ تَبَيُّنًا لُزُومَهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لِوَرَثَتِهِ الرُّجُوعُ، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطُّةً وَٱبُو حَفْصٍ وَشَيْخُنَا.

وَحَكَى عَنْهُ بُطْلانُهَا، اخْتَارَهُ الحَارِثِيُ.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: قَوْلُهُمْ لَوَّ حُرِّمَ لَفَسَدَ: والتَّحْرِيمُ يَقْتَضِي الفَسَادَ فِي روَايَةٍ لا فِي أَخْرَى، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الصَّلاةِ فِي دَارِ غَصْبُ، فَدَلَّ أَنَّهُ عَلَى الخِلافِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّحَّةِ رِوَايَتَيْنِ وَلَهُ التَّخْصِيصُ بِإِذْنِ، ذَكَرَهُ الحَّارِثِيُّ، وَلَهُ تَمَلُّكُهُ بِلا حِيلَةٍ، قَدَّمَهُ الحَارِثِيُّ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئَ: لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا.

وَلا يُكْرَهُ قَسَمُ حَيٍّ مَالَةً بَيْنَ أَوْلادِهِ، نَقَلَهُ الأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ: لا يُعْجِبُنِي، فَإِنْ حَدَثَ وَلَدٌ سَوَّى نَدْبًا، قَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ.

وَقِيلَ: وُجُوبًا.

قَالَ أَحْمَلُ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُسَوِّي، اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُغْنِي، وَتُسْتَحَبُ التَّسْوِيَةُ: ذَكَرٌ كَأَنْفَى فِي وَقْفٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لا بَأْسَ، قِيلَ: فَإِنْ فَضَّلَ؟

قَالَ: لا يُعْجَبُني عَلَى وَجْهِ الْأَثَرَةِ إَلاَّ لِعِيَالِ بِقَدْرِهِمْ.

وَقِيلَ: بَلُ كُهَبَةٍ.

وَقِيلَ: وَبِمَنْعِهَا، وَاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَار، والحَارثِيُّ.

وَلَوْ وَقَفَ ثُلُثُهُ فِي مَرْضِهِ عَلَى الوَارِثِ أَوْ وَصَّى بِوَقْفِهِ فَعَنْهُ: كَهِيَةٍ، فَيَصِحُ بِالإِجَازَةِ.

وَعَنْهُ: لا، إنْ قِيلَ هِبَةً.

وَعَنْهُ: تَلْزَمُ فِي ثُلُثِهِ، وَهِيَ أَشْهَرُ (م ٤)(١).

فَعَلَيْهَا لَوْ سُتُونَّى بَيْنَ ابْنِهِ وَبِنْتِهِ فِي دَارٍ لا يَمْلِكُ غَيْرَهَا فَرَدًا فَثَلَثُهَا وَقْفٌ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَثُلْثَاهَا مِيرَاثٌ، وَإِنْ رَدُّ ابْنُهُ فَلَهُ ثُلُثًا الثُلُثَيْنِ إِرْثًا وَلِبِنْتِهِ ثُلُثُهُمًا وَقُفًا.

وَانْ رَدُّتْ فَلَهَا ثُلُثُ الثُّلُقِينَ إِرْثًا وَلِابْنِهِ نِصَفُهُمَا وَقْفًا وَسُدُسُهَا إِرْثًا، لِرَدُّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَهُ لَـوُ رَدُّ التَّسْوِيَةُ وَلِينْتِهِ ثُلْثُهُمَا وَقْفًا، وَعَلَى الْأُولَى عَمَلُك فِي الدَّارِ كَثْلُقَيْهَا عَلَى الثَّانِيَةِ، وَلا يَصِحُّ وَقْفُ زَائِدٍ عَلَى ثُلْتِهِ عَلَى أَجْنَبِيَّ، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمْ وَجُهَيْن.

وَلا يَصِحُّ رُجُوعُ وَاهِبٍ فِيَ هِبَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَالقِيمَةِ.

وَعَنْهُ: وَلَوْ أَبَا وَعَنْهُ، فِيهِ: يَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ أَوْ رَغْبَةٌ، كَتَرْوِيجِ وَفَلَسٍ، أَوْ مَسَا يَمْنَـعُ تَصَـرُف المُتَّهَـبِ مُؤَسِّدًا أَوْ

مُوتُنَّا، فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ رَجَعَ ۚ إِلاَّ أَلَّ يَرْجُعَ مُجَدَّدًا، وَلَيْهِ بِفَسْخٌ وَجُهَانِ (مَ هُ)'' وقِيلَ: إِنْ وَهَبَ وَلَدَيْهِ فَاشْتَرِى أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ فَفِي رُجُوعِـهِ فِي الكُـلُّ وَجْهَـانٍ، وَإِنْ أَسْقَطَ حَقَّـهُ مِـنَ الرُّجُـوعِ فَاحْتِمَالانِ فِي الانْتِصَار (م ٦)^(٣).

(١) (مسألة - ٤): قوله: (ولو وقف ثلثه في مرضه على الوارث أو وصى بوقفه فعنه: كهبتر فيصحُّ بالإجازة، وعنه: لا، وإن قيــل هبةً، وعنه: تلزم في ثلثه، وهي أشهر). انتهى.

الرُّواية النَّالثة: هي الصَّحيحة من المذهب.

قال المصنّف هنا: هي أشهر.

قَال الزُّركشيُّ: هي أشهر الرُّوايتين وأنصُّهما، واختيار القاضي في التَّعليق وغيره وأكثر الأصحاب. انتهي.

قال ابن منجًا، والحارثيُّ في شرحيهما: هذا المذهب.

وجزم به في المنوّر ونظم المفردات.

وقدُّمه في المقنع، والحرُّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

وعنه: لا يصحُّ مطلقًا، اختاره الشَّيخ الموفَّق.

قال في المقنح: وقياس المذهب أنَّه لا يجوز، واختاره أبو حفص العكبريُّ، قاله القاضي، نقله الزُّركشيُّ.

واختاره ابن عقيل أيضًا، وعنه روايةٌ أخرى: أنَّه كالهبة، فيصحُّ بالإجازة.

قال في الرَّعاية: لوَّ وقف النَّلث في مرضه على وارثٍ أو وصَّى أن يوقف عليه صحَّ ولزم، نصُّ عليه، وعنه: لا يصـحُ، وعنـه: إن أجيز صحٌّ، وإلاُّ بطل، كالزَّائد على الثُّلث، ثمُّ قال: قلت: إن قلنا هو لله صحُّ، وإلاَّ فلا.

(٢) (مسألة – ٥): قوله في رجوع الأب في الهبة لولده: (وفيه بفسخ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشـرح ابـن منجًّا، والحـارثيّ، والنَّظـم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، والقواعد الفقهيَّة وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: له الرُّجوع، وهو الصُّحيح، جزم به في الكافي، والوجيز، والمنوِّر، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يرجع، صحَّحه في التصحيح.

وقطع به القاضي وابن عقيلٍ، قاله الحارثيُّ، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهذا في الإقالة إذا قلنا هي فســخٌ أمًا إذا قلنــا إنَّهــا ببــحٌ فيمتنع حقّه من الرُّجوع، قاله في فوائد القواعد، وهو ظاهر كلام المصنّف وغيره.

(٣) (مسألة – ٦): قوله: (وإن أسقط حقّه من الرُّجوع فاحتمالان في الانتصار). انتهى.

قال القاضي محبُّ الدِّين بن نصر اللَّه في حواشي الفروع: أظهرهما لا يسقط لثبوته له بالشَّـرع، كإسـقاط الــوليّ حقّـه مـن ولايــة النَّكاح، وقد يترجُّح سقوطه؛ لأنَّ الحقُّ فيه بجرُّد حقَّه، بخلاف ولاية النِّكاح، فإنَّه حقٌّ عليـه للَّـه وللمرأة، ولهـذا يــأثم بعضلـه، وهـذا أوجه. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، وليس كإسقاط الوليُّ حقُّه من ولاية النُّكاح، ويأتي نظيرتها في الحضانة.

وَفِي زِيَادَةٍ مُتُصِلَةٍ، روَايَتَان (م ٧)^(١).

وَفِي رَجُوعِ امْرَأَةٍ فِيمَا وَهَبَتْهُ زُوْجَهَا بِمَسْأَلَتِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا^(۲)، روَايَتَان (م ۸)^(۲).

وَقِيلَ: تَرْجِعُ: إِنْ وَهَبَتْهُ لِلنَّفِعِ ضَرَرٍ فَلَمْ يَنْدَفِعْ، أَوْ عِوَضِ أَوْ شَرَطٍ فَلَمْ يَحْصُلُ.

وَلَوْ قَالَ هِيَ طَالِقٌ ثَلاثًا إِنْ لَمْ تُبَرِّئُنِي فَأَبْرَأَتُهُ صَحَّ، وَهَلُ تَرْجِعٌ؟ ثَالِئُهَا تَرْجِعٌ إِنْ طَلَقَهَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ (م ٩)(١). وَإِن اخْتَلْفَا فِي حُدُوثِ زِيَادَةٍ فَوَجْهَان (م ١٠)(°)، والمُنفَصِلَةُ لابْن.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وفي زيادةٍ متَّصلةٍ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحـرَّر، والنُّسرح، والنُّظـم، والحاوي الصَّغير، والقواعد الفقهيَّة وتجريد العناية.

قال في الرُّعايتين، والفائق: وفي منع المتَّصلة صورةً ومعنَّى روايتان، زاد في الكبرى: كسمنٍ وكبرٍ وحبلٍ وتعلُّم صنعةٍ. انتهى.

إحداهما: يمنع وهو الصُّحيح، نصره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال في القاعدة الحادية والنَّمانين بعد إطلاق الرَّوايتين: والمنصوص عن أحمد في رواية ابن منصــور امتنــاع الرُّجــوع. انتهــى، وهـــو حُـُواب.

والرُّواية التَّانية: لا يمنع، اختاره القاضي وأصحابه.

قال الحارثيُّ ونصُّ عليه في رواية حنبل.

وقال في الكافي: الخلاف هنا كالخلاف في الرُّجوع على المفلس.

وقدَّم في المفلس عدم الرُّجوع، واختاره ابن عبدوس في تذكرته فقال: ويشارك المتُّهب بالمتَّصلة.

وقال في القواعد على القول بجواز الرُّجوع: لا شيءً على الأب للزِّيادة انتهى.

فاختلفا لمن تكون الزّيادة على القول بجواز الرُّجوع.

(٢) تنبيه: قوله: (بمسالته وقيل: أو لا).

فقدَّم أنَّها لا ترجع إذا وهبته بغير مسألته وهو المذهب، اختاره أبـو بكـرٍ وغـيره، وقالـه القـاضي في كتـاب الوجهـين، وصـاحب التَّلخيص، وغيرهما.

وقيل: لها الرُّجوع أيضًا، وهو روايةٌ عن أحمد، وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وفي رجوع امرأةٍ فيما وهبته زوجها بمسألته وقيل: أو لا، روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، وشرح ابن منجًّا، والرَّعاية الكبرى، وغيرهم.

إحداهما: لها الرُّجوع، نصُّ عليه في رواية عبد اللَّه.

وجزم به في المنوّر ومنتخب الآدميّ وقواعد ابن رجبٍ في القاعدة الخمسين بعد المئة.

قال في الرُّعاية الصُّغرى: وترجع المرأة بما وهبت زوجها بمسالته، على الأصحُّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والرَّواية الثَّانية: ليس لها الرُّجوع، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ وكثير من الأصحاب، وبه قطع القاضي في الجامع الصُّغير، والشُّـيخ في الكافي، وابن أبي موسى وأبو الخطَّاب، وغيرهم، واختاره أبو بكرٍ، وألحارثيُّ في شرحه، وغيرهما.

وقدَّمه في الفصول، والمقنع، والنَّظم، والحاوي الصَّغير، وشرَّح ابن رزينٍ وقال: إنَّه أظهر، وغيرهم.

قلت: الصُّواب عدم الرُّجوع إنَّ لم يحصل لها منه ضررٌ من طلاق وغيره، وإلاَّ فلها الرُّجوع، واللَّه أعلم.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (ولو قال هي طالقٌ ثلاثًا إن لم تبرئني فأبراته صحّ، وهل ترجع؟ ثالثها ترجــع إن طلّقهــا، ذكــره شــيخنا غيره). انتهى.

قلت: هذه المسألة داخلةً في أحكام المسألة المتقدِّمة، ولكنُّ رجوعها هنا آكد وأولى، واللَّه أعلم.

(٥) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن اختلفا في حدوث زيادةٍ فوجهان). انتهى.

أحدهما: القول قول مِن يمنعها، وهو الصُّواب، لموافقة دعواه الأصل.

والوجه الثَّاني: القول قول الولد في حدوثها، وهو بعيدٌ.

وَقِيلَ: لآب، وَلا تُمْنَعُ الرُّجُوعَ، كَنَقْصِهِ، وَفِيهَا فِي الْمُوجَزِ رَوَايَةً.

وَإِنْ وَهَبَهُ مُتَّهِبٌ لِالْبِيْهِ فَفِي رُجُوعِ أَبِيهِ وَعَدَمِهِ وَرُجُوعِهِ إِنْ رَجَعَ البُنُهُ اخْتِمَالان (م ١١، ١٢)(١).

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: يَرْجِعُ جَّدًا، فِي وَجْهِ، وَرُجُوعُهُ بِقَوْلِهِ، عَلِمَ الوَلَدُ أَوْ لَا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِّبٍ: ۚ لاَ يَبَجُّورُ عَتَقُهَا حَتَّى يَرْجِعَ فِيهَا وَيَرُدُهَا إلَيْهِ، إِذَا قَبْضَهَا أَعْتَقَهَا، فَظَــاهِرُهُ اعْتَبَــارُ قَبْضِهِ وَأَنَّـهُ يَكْفِى، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي قَبْضِهِ مَعَ قَرِينَةٍ وَجُهَيْنٍ وَكَلَا بَيْعُهُ وَعِنْقُهُ وَلا يَنْفُذُ، وَلَيْسَ الوَطْءُ بِمُجَرَّدِهِ رُجُوعًا، وَلَهُ أَنْ يَتَمَلَّــكَ خِلافًـا لِابْن عَقِيل مِنْ مَال وَلَدِهِ مُطْلَقًا، مَا لَمْ يَضُرُّهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

َ وَعَنْهُ: ۚ مَا ۚ لَمْ يُجْحِفْ بِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْكَافِي، ۖ وَفِيهِ: وَمَا لَمْ يُعْطِهِ وَلَدًا آخَرَ، وَنَقَلَهُ الشَّالَنْجِيُّ، وَاحْتَجُ بِأَنَّـهُ حِينَ أَخَــٰذَهُ صَارَ لَهُ فَيَعْدِلُ يُبْنَهُمَا.

وَعَنْهُ: لَهُ تَمَلُّكُهُ كُلِّهِ.

وَقِيلَ: بَلْ مَا احْتَاجَهُ، وَمَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُور وَغَيْرُهُ: يَأْكُلُ مِنْ مَال ابْنِهِ؟

قَالَ: نَعَمْ إِلاَّ أَنْ يُفْسِدَهُ فَلَهُ القُوتُ، وَلا يُصِيحُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ تَمَلُّكِهِ، عَلَى الآصَحُّ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّتِهِ لآجُل الآذَى سِيَّمَا بالحَبْس.

وَفِي الْمُوجَزِ: لاَ يَمْلِكُ إَخْضَارَهُ مَجْلِسَ حُكْمٍ، فَإِنْ حَضَرَ فَادْعَى عَلَيْهِ فَأَقَرُ أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ يُخْبَـس، وَيَمْلِكُـهُ بِقَبْضِـهِ، نَصُ عَلَيْهِ

مَعَ قُول أَوْ نِيَّةٍ، وَيُتُوَجُّهُ: أَوْ قُرينَةٍ.

وَفِي الْمُبْهِجِ فِي تَصَرُّفِهِ فِي غَيْرً مَكِيلٍ وَمَوْزُون روَايَتَان، بنَاءٌ عَلَى حُصُول مِلْكِهِ قَبْــلَ قَبْضِهِ، وَيَصِحُ بَعْـدَهُ، وَلَــوْ أَرَادَ أَخْذَهُ مَعَ غِنَاهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْتِي عَلَيْهِ، نَقَلَ الآثَرَمُ: وَلَوْ كُنْتَ أَنَا لَجَبَرْته عَلَى ذَفْعِهِ إِلَيْهِ، وَعَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ عليــه السلام:

(١) (مسألة - ١١ - ١٢): قوله: (وإن وهبه متُّهبِّ لابنه ففي رجوع أبيه وعدمه ورجوعه إن رجع ابنه احتمالان). انتهى.

يعنى: في كلِّ مسألةٍ احتمالان، إذا علم ذلك فذكر مسألتين:

(المُسَالَة الأُولَى – ١١) إذا وهبه المُتَّهب لابنه ولم يرجع فهل يرجع الجدُّ أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يملك الجدُّ الرُّجوع، وهو الصُّحيح من المذهب.

قطع به في المغني، والمقنع وشرحه، وشرح ابن منجًا، والشَّارِح، والمحرَّر، والوجيز، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وهو ظاهرٍ كلام غيرهم، لاقتصارهم على الأب.

والوجه الثَّاني: له الرُّجوع، وهو احتمالٌ لأبي الخطَّاب.

قال في التُّلخيص: وهو بعيدٌ.

قال الحارثيُّ: وهو كما قال، وأبو الخطَّاب وهم. انتهى.

تنبيه: قد ظهر لك بما تقدُّم أنْ في إطلاق المسنَّف الحلاف نظرًا ظاهرًا.

(المسألة الثَّانية – ١٢) إذا رجع الابن في هبته الَّتي وهبها أبوه له فهل للأب الرُّجوع فيما رجع إلى ولده أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشُّرح.

أحدهما: يرجع، وهو الصَّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنسع، والرَّعـايتين، والحــاوي الصُّغــير، وشرح ابن منجًا، والحارثيّ، والفائق، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لَا يرجع، وهو احتمالٌ في الهداية، وفيه قوَّةً.

تنبيه: قد لاح لك أيضًا ثمًّا تقدُّم أنَّ في إطلاق المصنَّف الحَلاف نظرًا، واللَّه أعلم.

(ر): ر**وایتــا**ن

«أنت وَمَالُك لأبيك».

وَهَلْ يَثْبُتُ لِوَكِدِهِ فِي ذِمْتِهِ دَيْنَ أَوْ قِيمَةُ مُتْلَفٍ أَوْ غَيْرِهِ؟ فِيهِ وَجْهَان وَنَصَّهُ: لا (م ١٣)٬٬٬ وَإِنْ ثَبْتَ فَفِي مِلْكِهِ إِبْرَاءَ نَفْسِهِ نَظَرٌ، قَالَهُ القَاضِي، وَذَكَرَ غَيْرُهُ لا يَمْلِكُهُ، كَإِبْرَافِهِ لِغَرِيمِهِ (م ١٤)٬٬٬ وقَبْضِهِ مِنْـهُ، لآنْ الوَلَدَ لَمْ يَمْلِكُهُ.

وَلَوْ أَقَرُ بِقَبْضِ دَيْنِ ابْنِهِ فَٱلْكُرَ رَجَعَ عَلَى غَرِيهِ، وَهُوَ عَلَى الآبِ نَقَلَهُ مُهَنَّا، فَظَاهِرُهُ لا يَرْجِعُ إِنْ أَقَرُ الابْسَ، وَلَيْسَ لَـهُ طَلَبُهُ، وَمِثْلُهُ وَارثُهُ، وَفِيهِ وَجُهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ فِيمَنْ قَتَلَ ابْنَهُ إِنْ قُلْنَا اللَّيَةُ لِوَارِثِ طَالَبَهُ، وإلاَّ فَلا، وَإِنْ الْمَبَاحَ يَجْرُمُ إِثْلاقُهُ عَبَنًا وَلا يَضْمَنُهُ، فَـإِنْ مَـاتَ فَفِي أَخْذِهِ عَيْنُ مَالِهِ.

الصيوعين حير. وَقَالَ فِي الْمُبْهِجِ: أَوْ بَعْضُهُ وَلَمْ يُنْقَدُ ثَمَنُهُ رِوَايَتَانَ (م ١٥)^(٣). وَمَا قَضَاهُ فِي مَرَضِهِ أَوْ وَصَّى بِقَضَائِهِ فَمِنْ رَأْسٍ مَالِهِ، وإلاَّ لَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهِ، وَنَصَّهُ: يَسْقُطُ، كَحَبْسِـهِ بِـهِ، فَــلا يَتُبُـتُ، كَحَيَاتِهِ، وَيَطْلُبُهُ بِنَفَقَتِهِ.

> (١) (مسألة – ١٣): قوله: (وهل يثبت لولده في ذمَّته دينٌ أو قيمة متلف أو غيره؟ فيها وجهان، ونصُّه: لا). انتهى. وأطلقهما في الشُّرح، والرُّعاية الكبرى، والفائق، وغيرهم:

أحدهما: يثبت في ذمَّته لولده الدَّين ونحوه، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام، في المقنع، والحمرَّر، والرَّعايـة الصُّغـري، والحـاوي الصُّغير، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني.

قال الحارثيُّ: ومن الأصحاب من يقول بثبوت الدَّين وانتفاء المطالبة، منهم القاضي وأبو الخطَّاب وابن عقيل، والمصنّف. انتهى. واختاره المجد في شرحه.

وقدَّمه المصنِّف أيضًا فيما إذا أولد أمة ابنه أنَّه يثبت قيمتها في ذمَّته، ذكره في باب أمَّهات الأولاد.

والوجه الثَّاني: لا تثبت، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكافي.

قال الحارثيُّ: وهو الأصحُّ.

وجزم به أبو بكر وابن البنَّاء، وهو المنصوص عن أحمد، وتأوَّل بعضهم النَّصُّ.

قلت: قال الشَّيخ في المغنى: يحتمل أن يحمل النُّصُّ عن أحمد وهو قوله: إذا مات الأب بطل دين الابن.

وقوله: من أخذ من مهر ابنته شيئًا فأنفقه ليس عليه شيءٌ ولا يؤخذ من بعده، على أنَّ أخــذه لــه وإنفاقــه إيّــاه دليــلٌ علــى قصـــد التملك. انتهى.

(٢) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن ثبت ففي ملكه إبراء نفسه نظرٌ، قاله القاضي، وذكر غيره لا يملكه، كإبرائه لغريمه). انتهى.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: يملك الأب إسقاط دين الابن عن نفسه. انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الملك لذلك، كما قاله غير القاضي، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب أيضًا. (٣) (مسألة – ١٥): قوله: (فإن مات ففي أخذه عين ماله وقال في المبهج: أو بعضه ولم ينقد ثمنه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المبهج، والرَّعاية الكبرى وشرح الحارثيِّ، والفائق.

إحداهما: له الأخذ، وهو الصَّحيح، وقد قدَّم الشَّيخ في المغني أنَّ الأب إذا مات يرجع الابن في تركته بدينـــه؛ لأنَّــه لم يسـقط عــن الأب، وإنَّما تأخَّرت المطالبة. انتهى.

قلت: إذا كان في الدُّين ففي العين بطريقِ أولى وأحرى.

قال في الكافي: قاله بعض أصحابنا، وهذاً إذا صار إلى الأب بغير تمليك ولا عقد معاوضةٍ، فامًّا إن صار إليه بنوع من ذلك فليسس له الأخذ، قولا واحدًا، والله أعلم.

والرُّواية الثَّانية: ليس له أخذه، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكافي، فيحتمل أن تكون هذه الرُّواية على القول بعدم النُّبوت، وهو بعيدٌ. فهذه خس عشرة مسألة قد صححت.

(ع): ما أجمع عليه

وَفِي الرِّعَايَةِ: وَعَيْنٌ فِي يَدِهِ، نَقَلَ ابْنُ الحَكَم: مَا حَازَهُ لا يَأْخُذُهُ حَيًّا وَلا مَيَّنًا وَإِنْ كَانَ بِعَيْنِهِ إِذَا حَازَهُ لِنَفْسِهِ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ أَغْطَى بَعْضَ وَلَدِهِ مَالاً لِيُسَوِّيَ بَيْنَهُمْ ثُمُّ افْتَرَضَهُ ثُمُّ مات قَالَ: مَا وَجَدُوهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ مَــالُهُمْ عَلَيْهِ، وَمَا اسْتَهَلَكُهُ فَلا يَكُونُ لِلْوَلَدِ عَلَى أَبِيهِمْ دَيْنٌ، وَكَانُ [قَالَ] قَبْلَ ذَٰلِكَ: يَسْقُطُ عَنِ الْمَيْتِ دَيْنُ وَلَدِهِ، وَالأَثْمُ كَـأَبِ فِي تَسْوِيَةِ

وَفِي الإِفْصَاحِ والوَاضِحِ، وغيرهما: وَرُجُوعٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الخِرَقِيِّ، قَالَهُ فِـي المُوجَـزِ، وَاخْتَـارَهُ القَـاضِي يَعْفُـوبُ، ...

وَقِيلَ: وَتَمْلِكُ، وَنُصُوصُهُ: لا تَتَمَلُّكُ وَلا تَتَصَدُّقُ، قَالَ: وَهِيَ أَحَقُّ بِالبِرِّ مِنْهُ، وَيُتُوَجَّهُ رِوَايَةً مُخَرَّجَةً وَمِنْ رِوَايَةِ ثُبُـوتِ وِلايَةٌ لِجَدًّ وَإِجْبَارُهُ أَنْ يَكُونُ كَابِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يُخَالِفْ (ع) كَالْعُمْرِيَّتَيْنِ مَا رَبِّ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ مَا مَا مَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّه

وَهَدِيَّةٌ كُهَبَّةٍ، وَكَذَا صَدَقَةٌ.

وَنَقَلَ الْمُرْوِذِيُّ وَحَنْبَلُّ: لا رُجُوعَ

وَفِي عُيُونِ المُسَائِلِ، والمُسْتَوْعِبِ، وغيرهما لا يُعْتَبَرُ فِي الْمَايِئَةِ قَبُولٌ، لِلْعُرْف، بِخِلاف الحَبَةِ، وَوِعَـاءُ هَايئةٍ كَهِـيَ، مَـعَ

وَمَنْ أَهْدَى لِيُهْدَى إِلَيْهِ أَكْثَرُ فَنَقَلَ صَالِحٌ أَنْ أَبَاهُ ذَكَرَ قَوْلَ الضَّحَّاكِ: لا بَأْسَ بهِ لِغَيْرِ النَّبيِّ عليه السلام.

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ فِيمَنْ سَأَلَ الحَاجَةَ فَسَعَى مَعَهُ فِيهَا فَيُهْدِي لَهُ قَالَ: إِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنَ الْبُرُّ وَطَلَبَ النُّوَابَ كَرَهْتُهُ لَهُ. وَنَقَلَ صَالِحٌ فِيمَنْ رَدُّ الوَدِيعَةَ فَيُهْدِي لَهُ: إنْ عَلِمَ أَنَّهُ لآدَاء أَمَانَتِهِ لَمْ يُعْبَلْ، إلاَّ أَنْ يُكَافِئَهُ.

وَنَقَلَ يَعْقُوبُ: لا يَنْبَغِي لِلْخَاطِبِ إِذَا خَطَبَ لِقَوْمِ أَنْ يَقْبَلَ لَهُمْ هَدِيَّةً، فَهَاتَانِ روَايْتَانِ، وَاخْتَارَ سُسَيْخُنَا التَّخْرِيمَ، قَالَ: وَهُوَ المُنْقُولُ عَنِ السُّلَفِ، والآثِمُّةِ الآكابر، قَالَ: وَرَخُصً فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأْخُرينَ، جَعَلَهُ مِنْ بَابِ الجَعَالَةِ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُد: (بَابُ الْمَدِيَّةِ لِلْحَاجَةِ) ثُمُّ رَوَى مِنْ روَايَةِ القَاسِم وَحَلِيثُهُ حَسَنٌ عَسنْ أَسِي أَمَامَـةَ مَرْفُوعًـا: "مَـنْ شَـفَعَ لآخِيهِ شَفَاعَةٌ فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةٌ فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرُّبَاهِ.

وَكَانَ الزُّجَّاجُ أَدُّبَ القَاسِمَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ فَلَمَّا تُولَّى الوَرَّارَةَ كَانَ وَظِيفَتُهُ عَسرْضَ القِصَـصِ وَقَضَـاءَ الآشْخَالِ وَيُشَـارِطُ وَيَأْخُذُ مَا أَمْكَنَهُ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْذِيُّ فِي الْمُنْتَظِمِ: يَجِبُ عَلَى الوُلاةِ إيصَالُ قِصَصِ أَهْلِ الْحَوَافِيجِ، فَإِقَامَةُ مِنْ يَأْخُذُ الجُعْلَ عَلَى هَـذَا حَرَامٌ، فَإِنْ كَانَ الزَّجَّاجُ لَا يَعْلَمُ مَا فِي هَٰ هَلَا فَهُو جَهْلٌ، وإلاَّ فَحِكَايَتُهُ فِي َّغَايَةِ الفَّبْحِ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قِلَةِ الفِقْهِ. وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ الجَوْزِيِّ: إنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَرَّمَ، وَإِلاَّ فَلا، واللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

كتاب الوصايا

تَصِحُ مُطْلَقَةً وَمُقَيَّدَةً مِنْ مُكَلُّفٍ.

قَالَ فِي الكَافِي: لَمْ يُعَايِنُ المُوْتَ (وَ ش).

قَالَ: لَأَنَّهُ لا قَوْلَ لَهُ، وَالوَصِيَّةُ قَوْلٌ، وَلَنَا خِلافٌ، هَلْ تُقْبَلُ التُّوبَّةُ مَا لَمْ يُعَايِنُ الِلْكَ أَوْ مَا دَامَ مُكَلِّفًا أَوْ مَا لَمْ يُغَرْخِــرْ؟ فِيهِ أَقُوالُ (م ١)^(١):

وَفِي مُسْلِم (١٠٣٢) وَغَيْرُو: ﴿يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟

قَالَ: أَنْ تَصُدُقَ وَأَنْتَ صَحَيِحٌ شَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الغِنَى حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الحُلْقُومَ قُلْتَ لِفُلانٍ كَذَا وَلِفُلانٍ كَـٰذَا ألا وَقَدْ كَانَ لِفُلان».

مَعْنَى بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ: بَلَغَتْ الرُّوحُ.

قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْلِمُ إِمَّا مِن عِنْدُو أَوْ حِكَايَةٌ عَنِ الخَطَّابِيِّ: والمَرَادُ قَارَبَتْ بُلُوغَ الحُلْقُومِ، إذْ لَـوْ بَلَغَتْهُ حَقِيقَةً لَـمْ تَصِحُّ وَصِيَّتُهُ وَلا صَدَقَتُهُ وَلا شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ، باتَّفَاق الْفُقَهَاء.َ

وَقِيلَ: غَيْرِ سَفِيهِ، وَمَنْ بَالِغِ عَشْرًا، فِي ٱلْمُصُوَّسِ، وَفَي مُمَيِّزٍ رِوَايَتَانِ (م ٢)(٢)، لا مِنْ مُعْتَقَلٍ لِسَّانُهُ بِإِشَّارَةِ مَفْهُومَةٍ،

(١) (مسألة – ١): قُوله: (ولنا خلافٌ هل تقبل التُّوبة ما لم يعاين الملك أو ما دام مكلُّفًا أو ما لم يغرغر؟ فيه ثلاثة أقوال)

أحدها: تقبل ما لم يغرغر، لما روى الإمام أحمد (٢/ ١٥٣)، والتّرمذيُّ (٣٥٣٧)، وابن حَبَّان في «صحيحه» (٦٢٨) من حديث ابن عمر أَنَّ النِّي ﷺ قَالَ ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبُلُ تَرْيَةَ العَبْدِ مَا لَمْ يُغَرِّغِرُه.

قال ابن رجب في كتاب اللَّطائف: فمن تاب قبل أن يغرغر قبلت توبته، وقدَّمه؛ لأنَّ الرُّوح تفارق القلب عند الغرغرة فــلا يبقـى له نئةً و لا قصدٌ.

والقول الثَّاني: تقبل ما لم يعاين الملك، وهو قول الحسن ومجاهدٍ، وغيرهما.

وقد خرَّج ابنَّ ماجه (١٤٥٣) عن ابي موسَى قال: ﴿سَأَلْتَ النَّبِيُّ ﷺ: مَتَى تَنْقَطِعُ مَمْرِفَةُ المَبْلِدِ مِنَ النَّاسِ؟ قَالَ: إذَا عَالَيْنَ﴾.

وروى ابن أبي الدُّنيا بإسناده عن عليٌّ قال: ﴿لا يَوَالُ العَبْدُ فِي مُهْلَةٍ مِنَ النُّوْيَةِ مَا لَمْ يَأْتِهِ مَلَكُ المُوْتَ يَقْبِضُ رُوحَهُ، فَإِذَا نُزَلَ مَلَكُ المَوْتُو؛ فَلا تُوْبَةً حِينَتِلُوا.

وبإسناده عن ابن عمر، قال: «التُّوْيَةُ مَبْسُوطَةٌ مَا لَمْ يَنْزِلْ سُلْطَانُ المَوْسَوَ». وروى في كتاب الموت عن أبي موسى قال: «إذًا حَايِنَ الْمَيْتُ الْمَلَكَ ذَمَبَتُ المُغْرِقَةُ».

وعن مجاهد نحوه.

وقدَّمه ابن حمدان في آداب الرَّعايتين، ونهاية المبتدين في أصول الدّين، والمصنَّف في الآداب الكبرى، والوسطى، والشَّيخ عبد اللَّــه كتيلة في كتاب العدّة.

والقول الثَّالث: تقبل توبته ما دام مكلُّفًا، وهو قويٌّ، والصُّواب قبولها ما دام عقله ثابتًا، وإلاَّ فلا.

وقد ذكر المصنّف في أوَّل الباب الّذي يلي هذا ما يتعلَّق بمن تحقُّـق أنَّـه بجـوت مسريعًا، وتسأتي هـَـذه الأقـوال اسـتطرادًا في كتــاب الجنايات، والأقوال النَّلاثة قريبٌ بعضها من بعض وقد ذكرها ابن حمدان وغيره.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي مُيُّزِ روايتان). انتهى.

يعني: إذا لم يجاوز العشر، وأطلقهماً أبو بكرٍ عبد العزيز وصاحب المستوعب، والمفنع، والحاوي الصّغير، والفائق وتجريب العنايـة،

إحداهما: لا يصحُ، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ وصاحب الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال ابن أبي موسى: لا تصحُّ وصيَّة الغلام لدون عشر ولا إجازته، قولًا واحدًا، واختاره أبو بكر.

وقدُّمه في الحُرُّر، والرَّعايتين، والنَّظم، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

نَصُّ عَلَيْهِ، كَقَادِر، وَيُتَوَجُّهُ فِيهِ وَجْهً.

وَقِيلَ: بَلَى، كُنَاخْرَسَ، وَكَذَا إِقْرَارُهُ، وَنَصُّهُ: يَصِحُ بِخَطِّهِ الثَّابِتِ بِإِقْرَارِ وَرَثَةٍ أَوْ بَيَّنَةٍ، وَعَكَسَهُ خَتْمِهَا، والإِشْـهَادِ عَلَيْهَا، فَيُخَرُّجُ فِيهَا روَايَتَان.

نَّ مَنْهُ اللهِ عَلَى مِثْلِ وَصِيَّتُهُ وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا وَمَعَهُ إِخْوَةً فَقَالَ وَصِيَّتِي عَلَى مِثْلِ وَصِيَّتِك: لَيْسَ ذَا بِشَيْءٍ. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ فِيمَنْ كَتَبَ وَصِيَّتُهُ وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا وَمَعَهُ إِخْوَةً فَقَالَ وَصِيَّتِي عَلَى مِثْلِ وَصِيَّتِك: لَيْسَ ذَا بِشَيْءٍ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: مَا أَدْرِي، ثُمُّ قَالَ لِلسَّائِلِ: مَنْ وَرِثُهُ؟

قَالَ: أَنَّا، قَالَ: فَأَنْفُذُهَا.

وَيَتَوَجُّهُ الصَّحُّةُ مَعَ عِلْمِهِ مَا فِيهَا، وإلاَّ فَالرُّوايَتَان.

وَتُصِحُ مِمَّنْ لا وَارِثُ لَهُ.

وَقِيلٌ: وَمَعَ ذِي رَحِم بِمَالِهِ.

وَعَنْهُ: بِثُلُثِهِ، فَعَلَى الْأَوْلَى لَوْ وَرِثَهُ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَرَدُّ بَطَلَتْ بِقَدْرِ فَرْضِهِ مِنْ ثُلُثَيْهِ، فَيَنَاخُذُ الوَصِيُّ الثُلُثَ ثُـمٌ ذُو الفَرْض مِنْ ثُلْثَيْهِ ثُمَّ يُتَمَّمُ الوَصِيَّةَ مِنَّهُمَا.

وَقِيَلَ: لا يُتَمَّمُ كُوَّارِثٍ بِفَرْضٍ وَرَدًّ، وَعَلَيْهَا: بَيْتُ المَالِ جِهَةُ مَصْلَحَةٍ لا وَارِثَ، وَلَوْ وَصَّى أَحَدُهُمَـا لآخَـرَ فَلَـهُ عَلَـى الأُولَى كُلُّهُ إِرْثَا وَوَصِيَّةً .

وَقِيلَ: لا تَصِحُ الوَصِيَّةُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثُلُّتُهُ وَصِيَّةً ثُمُّ فَرْضُهُ، والبَقِيَّةُ لِبَيْتِ المَّال.

وَتُسْتَحَبُّ مَعَ غِنَاهُ عُرْفًا.

وَقَالَ الشَّيْخُ مَعَ فَصْلِهِ عَنْ غِنَى وَرَقَتِهِ بِخُمُسِهِ.

وَفِي الْإِفْصَاحِ يُسْتَحَبُّ بِدُونِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: بِخُمُسِهِ لِمُتَوَسِّطٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنْهُ مَنْ مَلَكَ فَوْقَ أَلْفٍ: إلَى ثُلَثِهِ.

وَنَقُلَ اَبَوِ طَالِبُو إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ الْفَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ أَوْصَى بِالْخُمُسِ وَلَـمْ يُضَيِّنَ عَلَى وَرَثَتِهِ وَإِنْ كَانَ مَالُ كَثِيرٌ

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: دُونَ ٱلْفِ فَقِيرٌ لا يُوصِي بشَيْء قَالَ أَصْحَابُنَا: فَقِيرٌ، وَيُكُرَهُ لِفَقِيرٍ.

قَالَ جَمَاعَةً: وَارثُهُ مُحْتَاجً.

قَالَ فِي التَّبْصِيرَةِ: رَوَاهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.

وَاطْلَقَ فِي الغُنْيَةِ اسْتِحْبَابَ الوَصِيُّةِ بالثُّلُثِ لِقَريبِ فَقِير لا يَرثُ، فَإِنْ كَــانَ غَنِيًّا فَلِمِسْكِين وَعَـالِم وَدَيُّـن قَطَعَـهُ عَـن السُّبَبِ القَدَرُ، وَصَيُّقَ الوَرَعُ عَلَيْهِمُ الحَرَكَةَ فِيهِ، وَانْقَلَبَ السُّبُّبُ عَنْدَهُمْ فَتَرَكُوهُ، وَوَيْقُوا بالحَقُّ وَأَنْسَاقَتُ أُقْسَامُهُمْ إلَيْهِ بـالاَّ تَبَعَةِ وَلا عُقُوبَةٍ، طُوبَى لِمَنْ أَنَالَهُمْ أَوْ خَدَمَهُمْ أَوْ أَمَّنَ عَلَى دُعَائِهِمْ أَوْ أَحْسَنَ القَوْلَ فِيهَمْ، لآنَّهُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصُّتُتُهُ، فَهَــلْ يُذْخَلُ عَلَى الْمَلِكِ إِلاَّ بِخَاصَّتِهِ؟ وَكَذَا قَيَّدَ فِي الْمُغْنِي اسْتِحْبَابَهَا لِقَريب بفَقْرِه، مَعَ أَنَّ دَلِيلَهُ يَعُمُّ.

وَعَنْهُ: تَجِبُ لِقَريبِ لا يَرثُهُ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، وهو الصُّحيح.

قال القاضي وأبو الخطَّاب: تصحُّ وصيَّة الصُّبيُّ إذا عقل.

قال الشيخ في العمدة: وتصحُّ الوصيَّة من الصُّبيِّ إذا عقل.

وقطع به البعليُّ، وهو الصُّواب، وصحَّحه في الخلاصة.

وقدُّمه في المذهب، والكافي وإدراك الغاية، وغيرهم.

قال الحارثيُّ: لم أجد هذه منصوصةً عن أحمد.

وجزم به في المنوِّر ومنتخب الآدميِّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال الحارثيُّ وتبعه في القواعد الأصوليَّة: هذا الأشهر.

وَفِي النَّبْصِيرَةِ عَنْهُ: وَلِلْمَسَاكِينِ وَوُجُوهِ البِّرُّ، وَسَبَقَ قَبْلَ الفَصْلِ الآخِرِ فِي الوَقْف مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا.

وَلا يَجُوزُ لِوَارِثِهِ بِقُلْثِهِ وَلا بِأَكْثَرَ مِنْهُ لِغَيْرُو، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: يُكْرَهُ.

وَعَنَّهُ: فِي صِحْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ، نَقَلَهُ حَنْبَلّ، وَيَصِحُ عَلَى الْأَصَحُ بِإَجَازَةِ الوَرَثَةِ لَهُمَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي، كَالرَّدّ.

وَعَنْهُ: وَقَبْلَهُ فِي مَرَضِهِ خَرَّجَهَا القَاضِي أَبُو حَازِمَ مِنْ إذْنِ الشُّفِيمَ فِي الشَّرَاءِ، ذَكَرَهُ فِي النَّوَادِرِ.

وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ وَمُنَيْخُنَا، وَهِيَ تُنْفِيلًا لِصَيْحُتِهَـا بَلْفُظِهَـا َ وَيَقَوْلِهِ أَمْضَيْت، فَلَا يَرْجَعُ مُجيزُ، وَالْـادِ، وَوَلَاؤُهُ لِلْمُوصِي، وَيَلْزَمُ بِغَيْرِ قَبُولِهِ وَقَبْضِهِ وَلَوْ مِنْ سَفِيهٍ وَمُفْلِسٍ، وَمَعَ كَوْنِهِ وَقْفًا عَلَى مُجيزهِ، وَمَعَ جَهَالَةِ الْمُجَازِ، وَيُزَاحَمُ بَمُجَازِ لِثُلُيْهِ لِلَّذِي لَمْ يُجَاوِزُهُ لِقَصْدِهِ تَفْضِيلَهُ، كَجَمَلِهِ الزَّائِدِ لِثَالِتْ، وَكَوَصِيَّةِ بعِافَةٍ وَبعِـاثَتَيْنَ وَثَـلاتِ مِثَـةٍ، فَنِصَـفُ وَتُلُّتُ مِنْ خُمْسَةِ، لِرَبُّ النَّصْفُ فَلاثَةٌ، وَلِلاَخُر سَهْمَان، نَقَلُهُ أَبُو الحَسَارِث، أَجَازُوا أَوْ رَدُّوا، بَخِلَاف وَصَيَّتِه بِمَالِدِ وَبَوْلُكِ لِوَاحِلا وَبِمَالِهِ لِآخَرَ إِنْ سَلَّمَ، لِعَدَم تَصَوُّر صَحْةِ الزَّائِدِ، والنَّصْفُ يَصَحُّ إِنْ أَجِنازُوا، وقِيَناسُ المُذْهَبِ يُقَسَّمُ المَالُ صَعَ الإِجَازَةِ، وَالثُّلُثُ مَعَ الرَّدُّ ثُلُثَانَ وَثُلُثٌ، وَيَأْتِي فِي عَمَلَ الوَصَايَا.

وَعَنْهُ: هِبَةً مُبْتَدَاةً، وَأَطْلَقَهَا أَبُو الفَرَج، وَخَصُّهَا فِي الانْتِصَار بِالوَارِثِ، فَيَنْعَكِسُ الحُكْمُ وَلا يُزَاحِمُ بِمُجَاوِز لِثُلُثِهِ، لِبُطْلانِهِ، وَإِجَازَتُهُ فِي مَرَضِهِ مِنْ رَأْسِ المَالَ فِي احْتِمَالِ فِي الانْتِصَارِ وَقَالَ غَيْرُهُ: مِنْ ثُلُثِهِ؛ كَمُحَابَاةِ صَحِيحٍ فِي بَيْع خَيَارٍ ثُمُّ مَرِضَ زَمَنَهُ وَاذِنَ فِي قَبْضِ هِبَةٍ، لا خَيدَمَتِهِ، لآنُهَا لَيْسَتُ مَالاً مَتْرُوكًا.

وَمَنْ أَجَازَهَا بِجُزْء مُشَاع وَقَالَ: ظَنَنْت قِلَّة المَال، قُبلَ؛ لأنَّه الْأَصْلُ، وَحَلَفَ وَرَجَعَ بزَائِلًا عَلَى ظُنُّهِ.

وَقِيلَ: لا، كَمَا لَوْ كَانَ ٱلْمُجَازُ عَيْنًا أَوْ مَبْلَغًا مُقَدِّرًا وَظَنَّ بَقِيَّةَ الْمَال كثيرًا وفيهِ وَجُهّ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ قَالَ طَنَنْت قِيمَتُهُ ٱلْفَا فَبَانَ أَكْثَرَ قُبِلَ، وَلَيْسَ نَفْضًا لِلْحُكْمِ لِصِحْةِ الإِجَـازَةِ بِبَيْنَـةِ أَوْ افْـرَارٍ، قَـالَ: وَإِنْ أَجَازَ وَقَالَ: أَرَدْتُ أُصْلَ الوَصِيَّةِ، قُبلَ.

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي وَصِيَّتِهِ، نَحْوُ فَسَخْت، أَوْ هُوَ لِوَرَثَتِي، أَوْ مَا أَوْصَيْت بِهِ لِزَيْلٍ فَلِعَمْرِو، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَلُوْ أُوْصَى بِهِ لِعَمْرُو وَلَمْ يَرْجِعُ فَبَيْنُهُمَا.

وَقِيلَ: لِلثَّانِي.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ يُؤخَذُ بَآخِرِ الوَصِيَّةِ.

وَنِي التَّبْصِيرَةِ: لِلْأُوَّلِ، وَٱلْيُهُمَا مَاتَ فَهُوَ لِلْآخَرِ، وَإِنْ وَصَّى بِثُلُثِهِ ثُمَّ بِثُلُثِهِ لِآخَرَ فَمَتَغَايِرَانِ.

وَفِي الرُّدُّ يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهِمَا.

وَلَوْ رَهَنَهُ أَوْ كَأَنْبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ أَوْجَبَهُ فِي بَيْعِ أَوْ هِبَةٍ فَلَمْ يُقْبَلُ أَوْ عَرَضَهُ لِبَيْعِ أَوْ رَهْنِ أَوْ وَصَّى بِبَيْعِهِ أَوْ هِبَتِــهِ أَوْ خَلَطُـهُ بِمَا لا يَتَمَيَّزُ أَوْ أَزَالَ اسْمَهُ أَوْ زَالَ هُوَ أَوْ بَعْضُهُ فَرُجُوعٌ، كَبَيْع وَهِبَةٍ.

وَقِيلَ: لا، كَإِيجَارِهِ وَتَزْوِيجِهِ وَلُبْسِهِ وَسُكْنَاهُ، وَكَوْصِيَّتِهِ بِثُلِّثِ مَالِهِ فَيَتْلَفُ أَوْ يَبِيعُهُ ثُمُّ يَمْلِكُ مَالاً.

وَإِنْ جَحَدَهُ أَوْ خُلَطَ صَبْرَهُ مُوصِ بِقَفِيزِ مِنْهَا بِغَيْرِهَا بِخَيْرٍ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، أَوْ عَمِلَ النُّوبَ قَمِيْصًا أَوْ الْخَبْزَ قَتِينًا أَوْ نَسَجَهُ أَوْ ضَرَبَ النَّفْرَةَ أَوْ ذَبَحَ الشَّاةَ أَوْ بَنَى أَوْ غَسْرَسَ فَوَجْهَانِ (م ٣، ٥)(١١)، وَذَكَرَهُمَا ابْنُ رَزِينِ فِي وَطْئِهِ.

في هذه الجملة مسائل:

(المسألة الأولى – ٣): إذا جحد الوصيَّة فهل يكون رجوعًا أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن منجًّا، والحارثيّ، وغيرهم.

أحدهما: ليس برجوع، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وغيره، وبه قطع في الهدايسة، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، (ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): غالفة الأئمة (هـ): الإمام أبو حنيفة

⁽١) (مسألة – ٣ – ٥): قوله: (وإن جحده أو خلط صبرة موصٍ بقفيزٍ منها بغيرها بخيرٍ، وقيل: مطلقًا، أو عمل النُّوب قميصًا أو الخبر فتيتًا أو نسجه أو ضرب النَّقرة أو ذبح الشَّاة أو بني أو غرس فوجهانًا. انتهى.

وَإِنْ بَنَى فِيهَا وَارِثٌ وَخَرَجَتْ مِنْ ثُلُتِهِ فَقِيلَ: يَرْجِعُ بِقِيمَةِ البِنَاءِ..

=والوجيز، وغيرهم، وقدُّمه في الكافي، وهو الصُّواب.

والوجه النَّاني: هو رجوعٌ، صحَّحِه النَّاظم، وقيَّد الحلاف بما إذا علم.

والظَّاهر: أنَّه مراد من أطلق.

(المسألة الثَّانية - ٤): إذا خلط الصُّبرة الموصى بقفيزِ منها بغيرِها بخيرِ منها فهل يكون ذلك رجوعًا أم لا؟

أحدهما: لا يكون رجوعًا، وهو الصّحيح.

قال في الهداية: فإن أوصى بطعام فخلطه بغيره لم يكن رجوعًا، وبه قطع في المذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والحرّر، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين وشرح الحارثيُّ، وصحُّحه في الحلاصة، ولكن لم يقيُّدوه بالخيريَّة، بل أطلق وا، فشـمل الحبريَّة وغيرها، وصرَّح به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، والحاوي فقالوا: سواءٌ كان دونه أو مثله أو خبرًا منه.

والوجه الثَّاتي: يكون رجوعًا، اختاره صاحب التلخيص، والرَّعايتين، والحاوي، ويأتي كلامهما.

قال الحارثي: وهو مفهوم إيراد القاضي في الجرُّد. انتهى.

وصرَّحوا بالخبريَّة، وصحَّحه النَّاظم فيما إذا لم يتميزوا ف موضع آخر إذا خلطه بمثله.

وأطلقهما في القاعدة الثَّانية والعشرين، وقال: هما مبنيًّان على أنَّ الحلط هل هو استهلاك أو اشتراك، فإن قلنا هو اشتراك لم يكن رجوعًا، وإلاَّ كان رجوعًا. انتهى.

> قلت: الصُّحيح من المذهب أنَّ الخلط اشتراكً، فيكون موافقًا لما قاله في المغني، والكافي، والمقتم، والمحرَّر، وغيرهم. فلا يكون رجوعًا.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: وإن وصَّى بقفيز منها ثمُّ خلط بخيرٍ منها فقد رجع، وإلاَّ فلا، وزاد في الكبري:

قلت: إن خلطها بأردا منها صفةً فقد رجع، وإن خلطها بمثلها في الصُّفة فلا. انتهى.

وقال في البلغة: ولو أوصى له بقفيز من صبرةٍ ثمُّ خلطها بغيرها لم يكن رجوعًا إلاَّ أن يخلطها بخير منها فيكون رجوعًا. انتهى.

تثبيه: تلخُّص: أنَّ صاحب الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرَّر، والشُّرح وابـن رزيـن وابـن منجًّا، والحارثيُّ، وغيرهم قالوا: لم يكن ذلك رجوعًا، ولم يقيِّده البعض بالخيريَّة ولا عدمها.

وقيَّده البعض كما تقدُّم، والإطلاق موافقٌ للقول الثَّاني الَّذي ذكره المصنَّف بالنَّسبة إلى التَّقييد وعدمه، وقيَّده صاحب التلخييص، والرَّعايتين؛ والحاوي، وغيرهم بالخيريَّة، وهو موافقٌ لما قدَّمه المصنُّف، لكن في تقديم المصنِّف الخيريَّــة على الإطبالاق، منع انَّ الَّذيبن أطلقوا أكثر الأصحاب، والذين قيَّدوا أقلُّ، وهو صاحب التلخيص وتبعه أبن حدَّانَ وصاحب الحاوي نظر، والله أعلم.

بل الأولى له أن يجعل محلُّ الخلاف المطلق مع الإطلاق ويقدُّمه، ويجعل النُّقيُّد بالخيريَّة طريقةً يؤخَّره عكس ما عمل، والظَّـاهِر أنَّـه تابع صاحب التُلخيص وترجُّح عنده فقدُّمه:

(المسألة الثَّالثة - ٥): إذا عمل النُّوب قميصًا، والخبر فتيتًا أو نسج الغزل أو ضرب النَّقرة أو ذبسح النشاة أو بنبي أو غرس فهال یکون ذلك رجوعًا أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي، والفاتق، وأطلقه في الكافي، والنُّظم في البناء، والغراس.

أحدهما: يكون رجوعًا، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وصحَّحه في التَّصحيح فيما إذا جمل الحبز فتينُّنا ونسبج الغزل ونحوه ثمًا ذكره المقنع.

وجزم به في الوجيز، وصحَّحه في النُّظم في غير البناء، والغرس.

وقدَّمه في الكافي في غيرهما، وصحَّحه الحارثيُّ فيهما، وصحَّع في الحرَّر فيما إذا أزال اسمه فطحن الحِبُّ ونسيج الغزل أنَّه رجوعٌ. والوجه الثَّاني: لا يكون رجوعًا، اختاره أبو الحطَّاب.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، وغيرهم.

قال في الحلاصة: لا يكون رجوعًا، في الأصحُّ.

رَقِيلَ: لا (م ٢٠٠٧)، رَيُضِنْمَنْ لَهُ تَفْضَهَا،

وَإِنْ جَهِلَ الرَصِيَّةَ فَلَهُ قِيمَتُهُ خَيْرُ مَفْلُوعٍ، وَإِنْ زَادَ فِيهِ عِمَارَةً فَغِي أَخْلِهَا وَجْهَان (م ٧)(١).

قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ: لا يَأْخُذُ نَمَاءُ مُنْفَصِلاً، وَفَي مُتَّصِل وَجْهَان، وَهِيَ كَيْجِ فِيمَا يَتْبعُ العَيْنَ.

وَنَقَلَ آبَنُ صَدَقَةَ فِيمَنْ وَصَّى بِكُرْمٍ وَفِيهِ خَمَلٌ فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ.

وَنَفُلَ غَيْرُهُ: إِنْ كَانَ يَوْمَ رَصِينَ بِهِ لَّهُ فِيهِ خَمِلٌ فَهُوَ لَهُ.

قَالَ فِي غُيُرِدِ الْسَائِلِ: وَلا يَلْزُمُّ الوَارِثَ سَعْيُّ ثَمَرَةٍ غِرِمتِي بِهَا؛ لأنَّه لَمْ يَصْمَلْ تَسْلِيمَ هَــَذِهِ الْتُسَرَةِ إِلَى المُرمسَى لَـهُ، بخلاف البَيْع.

نَإِنْ قَالَ ۚ إِنْ قَدِمَ زُنْدُ فَلَهُ رَصِيَّةً حَشْرِهِ فَقَدِمَ فِي حَبَاتِهِ.

رَفِيلَ: رَبَعْدُهَا فَلَهُ، رَأَلْلُهُ أَهْلَمُ.

⁽١) (مسالة - ٦): قرله: (وإن بني فيها وارثُ وخرجت من ثلثه فقيل: يرجع بقيمة البناء، وقيل: لا). انتهى.

أحدهما: يرجع على المرصى له بقيمة البناء، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

قلت: الصُّواب: أنّه باق على ملك الوارث ولا يلزم الموصى له دفع قيمة البناء، هذا إذا لم يعلم الوارث أنّه يخرج من الثُلث، فـإن كان يعلم فهو قريبٌ من النَّصَرُف في ملك غيره بغير إذنه، والله أعلم.

والوجه الثَّاني: لا يرجع عليه أرش ما نقص من الدَّار عمًّا كانت عليه قبل عمارته.

قِلمَت: الَّذِي يَنبغي أنَّه يرجع عليه بالأرش، قولاً واحدًا، ولذا لم يذكره المصنَّف، وإنَّما علُّ الحلاف في الرُّجوع بقيمة البناء، واللَّـه علم.

⁽٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن زاد فيه عمارةً يعني الموصي ففي أخذها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحُلاصة، والمغني، والمقنع، والشّرح، وشرح ابن منجًا، والحارثيّ، والقواعد الفقهيّة، وغيرهم:

أحدهما: يأخذه الموصى له، قدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

[.] والوجه الثَّاتي: يأخذه الورثة، صحَّحه في التُّصحيح، والنَّظم، وهو الصَّواب فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

باب تبرع المريض

تَبَرُّعُهُ فِي مَرَض مَوْتِهِ المَخُوف.

وَقَالَ فِي الانْتِصَار فِي التُّيَمُّم: أَوْ غَيْرُ مَخُوفٍ بِنَحْوِ هِبَةٍ وَمُحَابَاةٍ.

وَقِيلَ: وَكِتَابَةٍ، كُوصِيَّةٍ.

وَاخْتَلَفَ فِيهَا كَلامُ أَبِي الخَطَّابِ، وَكَذَا وَصِيْتُهُ بِكِتَابَتِهِ، وَإِطْلاقُهَا بِقِيمَتِهِ، وَخَـرْجَ ابْـنُ عَقِيـلِ، والحَلْوَانِـيُّ مِـنْ مُفْلِـسِ رِوَايَةُ: يَنْفُذُ عِنْقُهُ، وَلَوْ عَلَّنَ صَحِيحٌ عِنْقَ عَبْدِهِ فَوُجِدَ شَرْطُهُ فِي مَرَضِهِ فَمِنْ ثُلْثِهِ، فِي الْآصَحٌ.

وَالْمُخُوفُ كَبِرْسَامٍ، وَوَجَعِ قَلْبِ وَرِقَةٍ، وَإِسْهَالَ لا يَسْتَمْسُكُ أَنْ مَعَهُ دُمٌّ.

َ وَفِي الْمُغْنِي:َ أَوْ زُحِيرٌ، وَخُمَّى مُطْبِقَةٌ وَقُولُنْجُ، وَهَيَجَانُ صَفْرَاءَ أَوْ بَلْغَمَّ، وَرُعَافَ أَوْ قِيَامٌ دَاثِمٌ، وَابْتِدَاءُ فَالِجِ، وَمَــا قَالَــهُ بَيبَان عَدْلان.

وَقِيلَ: أَوْ وَاحِدٌ، لِعَدَم، وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ المَخُوفُ عُرْقًا أَوْ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ، والمَرَضُ المُمَتَّدُ، كَسُلُّ وَجُذَام.

فَإِنْ قَطِعَ صَاحِبُهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ لا فَمِنْ ثُلُثِهِ، والحَاضِرُ التِحَامَ قِتَالٍ أَوْ هَيَجَانَ بَحْرٍ، أَوْ وُقُوعَ طَاعُونٍ، أَوْ هُوَ أُسِيرُ مَنْ عَادَتُهُ القَتْلُ.

وَعَنْهُ: أَوْ لَا، أَوْ قَدِمَ لِيَقْتُلَ أَوْ حُبِسَ لَهُ، كَمَريضٍ.

وَعَنْهُ: لا، والحَامِلُ عِنْدَ الطُّلْق، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ، لِنِصْفُ سَنَةٍ، كَمَرِيضٍ، حَتَّى تَنْجُوَ مِنْ نِفَاسِهَا، والآشْهَرُ مَعَ أَلَم لا بَعْدَ مُضْغَةٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: إِلاَّ مَعَ الْمِ، وَخُكُمُ مَنْ ذُبِعَ أَوْ أَبِينَتْ حَشْوَتُهُ وَهِيَ آمَعَاؤُهُ لا خَرَقُهَا وَقَطْعُهَا فَقَـطْ، ذَكَـرَهُ الشَّـيْخُ وَغَـيْرُهُ كَمَيْتِ فِي حُكْمِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الْحَرْكَةِ فِي الطَّفْلِ.

وَّظَاهِرُ هَذَا ْمِنَ الْشَيْخِ أَنْ مَنْ ذُبِحَ لَيْسَ كَمَيَّتِ مَعَ بَقَاءِ رُوحِهِ، وَيَـاْتِي ْفِي الجِنَايَـةِ فِي أَنْ قَطْـعَ حَشْـوَتِهِ أَوْ مَرِيثـهِ أَوْ وَدَجَيْهِ قَتْلٌ، وَمَنْ جُرِحَ مُوحِيًا فَكَمَرِيضٍ، مَعَ ثَبَاتِ عَقْلِهِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: إنَّ فَسَدَ عَقَّلُهُ.

وَقِيلَ: أوْ لا لَمْ يَصِحُّ.

وَيْيِ التَّرْغِيبِ: مَنْ قَطْعَ بِمَوْتِهِ كَقَطْعِ حَشْوَتِهِ وَغَرِيقٍ وَمُعَايَنٍ كَمَيَّتُو، وَهَلَا يُوَافِـقُ مَـا ذَكَـرَهُ هُــوَ وَغَـيْرُهُ فِـي الجِنَايَـةِ، وَسَيَاتِي، وَيَصِحُ مُعَاوَضَةُ مَريض بِثَمَن مِثْلِهِ.

وَعَنْهُ: مَعَ وَارِثِ بِإِجَازَةٍ، اخْتَارَهُ فِي الانْتِصَار، لِفَوَاتِ حَقِّهِ مِنَ الْمُعَيَّن.

وَقَالَ شُنَيْخُنَا فِيمَنَ اَجُرَ المَوْقُوفَ لاَّجْنَبِيَّ كَفُضَمُولِيَّ، وَمِثْلُهَا وَصِيْتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِمُعَيَّنِ بِقَدْرِ حَقِّهِ، وَيَصِحُّ وَقَفُـهُ كَذَلِـكَ بِالإِجَازَةِ لاَنَّهُ تَخْبِيسٌ وَلا يَخْصُلُ مِنَ الإِرَّثِ، وَيُتَوَجَّهُ الجِلافُ فِي جُمُلَةٍ كَهَبَةٍ، وَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا فِي الَّتِي قَبْلُهَا صَحَّ وَهُنَا يُعْتَبَرُ إِجَازَتُهُ وَلا يُؤَقِّرُ إِلاَّ بَعْدَ مَوْتِ الوَاقِفِ، فَلَوْ مَاتَ المَوْقُوفَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ ثُمَّ مَاتَ الوَاقِفُ، والوَقْفُ مُنْجِزَ صَحَّ فِي ثُلْهِ، عَلَى الآشْهَر، وَهَلْ لِمَرِيضَةٍ تَزَوَّجَتْ بِدُونَ مَهْرِهَا نَقْصُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ لَيْسَ لَهَا، كَإِجَارَتِهَا نَفْسَهَا بِمُحَابَاةٍ (م ١)(١).

قال في الرُّعاية الكبرى: ومن تزوُّج مريضةً بدون مهر مثلها فهل لها ما نقص؟

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وهل لمريضةِ تزوَّجت بدون مهرها نقصه؟ فيه وجهان، جزم في التَّرغيب: ليـس لهـا، كإجارتهـا نفسـها بمحاباةٍ). انتهى.

وَيَتَوَجُّهُ فِيهَا كَمَهْرِ وَزِيَادَةِ مَرِيضٍ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ مِنْ ثُلْثِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا يَسْتَحِقُهَا ، صَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيل وَغَيْرُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢٤) كَوَصِيَّةٍ لِوَارِثٍ. أ

قَالَ فِي الانْتِصَارِ: لَهُ لُبْسُ نَاعِمٌ وَأَكُلُ طَيِّبٍ لِحَاجَتِهِ، وَإِنْ فَعَلَهُ لِتَفْوِيتِ الوَرَقَةِ مُنِعَ، وَفِيهِ: يَمْنَعُـهُ إِلاَّ بِقَــلْرِ حَاجَتِـهِ وَعَادَتِهِ، وَسَلَّمَهُ الْفُسُا؛ لاَنُه لا يُسْتَدَرُكُ، كَإِثْلَافِهِ.

. وَجَزَمَ بِهِ الحَلْوَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَابْنُ شِهَابِمَ، قَالَ: لآنَّ حَقَّ وَارِثِهِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِعَيْنِ مَالِهِ، وَلَوْ قَضَى بَعْضَ غُرَمَاهِهِ وَتَفِي تَرِكَتُــهُ بَقِيَّةِ دَيْنِهِ صَحَّ، وَنَصُّهُ: مُطْلَقًا، وَلا يَبْطُلُ تَبُرُّعُهُ بِإِفْرَارِهِ بِدَيْنِ فِي المُنْصُوصَ.

بِبَقِيَّةِ دَيْنِهِ صَحَحَّ، وَنَصُلُّهُ: مُطْلَقًا، وَلا يَبْطُلُ تَبَوْعُهُ بِإِفْرَارِهِ بِدَيْنِ فِي الْمَنصُوصَ. وَلَوْ بَاعَ مِنْ أَجْنَبِي بِمُحَابَاةٍ عَبْدًا قِيمَتُهُ ثَلاثُونَ بِعَشَرَةٍ فَلَمْ يُجِزْ الوَرَثَةُ فَلَهُ ثُلَثُهُ بِالعَشَرَةِ وَثُلُثُسهُ بِالْمَحَابَاةِ، لِنِسْبَتِهِمَا مِنْ قِيمَتِهِ، فَصَحَّ بقَدْرِ النَّسْبَةِ.

وَعَنْهُ: يَصِّحُ فِي نِصِفْهِ بِنِصْفُ ثَمَنِهِ لِنِسْبَةِ الثُّلُثِ مِنَ الْحَابَاةِ فَصَحُّ بِقَدْرِ النَّسْبَةِ.

اخْتَارَهُ فِي المُغْنِي، والمُخَرَّر، وَلا شَيْءَ لِلْمُشْتَرِي سِوَى الجِيَار.

وَعَنْهُ: يَصِحُ البَيْعُ وَيُدْفَعُ بَقِيَّةُ قِيمَتِهِ عَشَرَةٌ أَوْ يُفْسَخُ، وَلَوْ كَانَ وَارِثًا صَحَّ البَيْعُ عَلَى الآصَحَّ فِي ثُلُثِهِ، وَلا مُحَابَـاةَ، وَعَلَى الثَّالِثَةِ يَدْفَعُ بَقِيَّةً قِيمَتِهِ عِشْرِينَ أَوْ يُفْسَخُ.

وَلَوْ أَفْضَى إِلَى إِقَالَةٍ فِيَ سَلَمَ بِزِيَادَةٍ أَوْ بِأَفْضَلَ تَعَيَّنتْ الوُسْطَى، كَبَيْعِهِ قَفِيزَ حِنْطَـةٍ قِيمَتُـهُ ثَلاثُـونَ بِقَفِـيرِ حِنْطَـةٍ قِيمَتُـهُ عَشَرَةٌ، أَوْ سَلَفِهِ عَشَرَةً فِي قَفِيزِ حِنْطَةٍ ثُمَّ أَقَالَهُ وقِيمَتُهُ ثَلاثُونَ فِي مَرَضِهِ، وَلَوْ حَابَى أَجْنَبِيًّا أَخَذَ شَــفِيعُهُ الـوَارِثُ بِالشَّـفَعَةِ، فِي الْأَصَحُ.

فُصل

مَنْ وَهَبَ أَوْ وَصَلَّى لِوَارِثِ فَصَارَ غَيْرَ وَارِثِ حِنْدَ الْمُوْتِ صَحَّتْ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ اعْتِبَارًا بِالْمُوْتِ^(۱)، فَلَوْ وَهَبَ مَرِيسَضَ مَالَهُ لِرَوْجَتِهِ وَلا يَمْلِكُ غَيْرَةُ فَمَاتَتْ قَبْلَهُ عَمِلَتْ بِالجَبْرِ، لِقَطْعِ الدُّورِ، فَتَقُولُ: صَحَّتْ هِبَتُهُ فِي شَيْءٍ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ بِإِرْثِيهِ نِصْفُهُ، يَبْقَى لِوَرَثِيْهِ الْمَالُ إِلاَّ نِصْفَ شَيْءٍ يَعْدِلُ شَيَّتَيْنِ، أَجْبُرُ الْمَالَ بِنِصْفَ شَيْءٍ وَقَابِلْ وَابْسُطْ الشَّيْئَيْنِ وَنِصْفًا حَمْسَةً، فَالشَّيْءُ الَّذِي صَحَّتْ فِيهِ الْمِبَةُ حُمْسًا الْمَال، فَلِورَثِيهِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسَ مَالِهِ، وَلِورَثِيَّةً حُمْسُهُ.

وْلُوْ أَغْنَقَ ذَا رَحِم أَوْ أَعْنَقِ أَمَةً وَتَزَوُّجُهَا عَنْقَ وَتَرِثُهُ، فِي المُنْصَلُوصِ وَكَذَا لَوْ أَشْنَرَى مَنْ يُعْنَقُ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: مِنْ رَأْس مَالِهِ، وَيَرثُهُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَقِيلَ: لا تُصِحُّ مِنْ مَدْيُونَ.

وَقِيلَ: بَلَى وَيُبَبَاعُ، فَعَلَى الْأَوَّلَ لَوْ اشْتَرَى أَبَاهُ وَلا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَتَرَكَ ابْنَا عَتَقَ ثُلُقُهُ عَلَى الْمَيْتِ وَوَلاؤهُ لَــهُ، وَوَرِثَ بِثُلُفِهِ الحُرُّ ثُلُثَ سُدُس بَقِيْتِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا وَلاءَ عَلَيْهِ، وَبَقِيلَةُ ثُلْقَيْهِ يَرِثُهَا الابْنُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلاؤُهُ، وَيَصِحُ ظَاهِرًا، ويُحرَّمُ تَزْويجُهُ

وهما الوجهان اللّذان ذكرهما المصنّف، فإذن في إطلاق المصنّف نظرٌ، لأنَّ الوجهين اللّذين ذكرهما ابن حمدان إنّما ذكرهما تخريجًا من عنده لا أنّهما للأصحاب.

إذا علم ذلك فالصُّواب ليس لها إلاُّ ما سمَّى، كما قاله في التَّرغيب، واللَّه أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (ومن وهب أو وصَّى لوارثٍ فصار غير وارثٍ عند الموت صحَّت، وعكسه بعكسه اعتبارًا بالموت). انتهى.

ناقض المصنّف هذا في كتاب الإقرار، فقال: وإن أقرَّ لوارثٍ فصار عند الموت أجنبيًّا أو عكسه اعتبر بحال الإقرار لا المــوت، علــى الأصحّ، فيصحُّ في الثّانية دون الأولى، ثمَّ قال: وكذا الحكم إن أعطاه وهو غير وارثٍ ثمَّ صار وارثًا، ذكره في التُرغيب وغيره. انتهى.

فجعل العطيَّة كالإقرار، فاعتبر حالة الإقرار، وجعل الهبة وهي نوعٌ من العطيَّة في باب تبرُّع المريض كالوصيَّة، فاعتبر الموت، وهذا المعتمد عليه، وكان الأولى، والأحرى للمصنَّف أن يذكر كلام صاحب التَّرغيب وغيره في باب تبرُّع المريض عقب المسألة، ليعلم أنَّ فيها خلافًا، لا يقطع في مكان بشيء ويقطع بضدَّه في غيره، واللَّه أعلم.

قلت: يحتمل وجهين. انتهى.

أَمْتُهُ المُعْتَقَةَ حَتَّى يَبْرَأَ.

وَلَوْ أَغْنَقَ أَمَةً قِيمَتُهَا مِائَةً وَلَهُ مِاتَنَان وَنَكَحَهَا بِمِائَةٍ مَهْرٍ مِثْلِهَا، صَحُّ عِنْقُهُ وَيَكَاحُهُ.

وَقِيلَ: وَلَهَا المَهْرُ، وَفِي إِرْثِهَا الوَجْهَانِ، وَيُحَرُّمُ وَطَاءُ مُتَّهَبٍ حَتَّى يَيْرًا أَوْ يَمُوتَ.

وَنِي الجِلافِ: لَهُ النَّصَرُّفُ.

وَفِي الانْتِصَارِ: والوَطَّءُ.

وَلُوْ اَقَرُّ اَنَّهُ اَغْتَقَ فِي صِحْتِهِ ذَا رَحِم أَوْ مَلَكَ مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بِهِبَةٍ أَوْ وَصِيْسَةٍ فَصِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَوَرِثُنَا، فِي الْمُنصُوصِ فِيهِمَا، فَلَوْ اشْتَرَى النَّهُ بِخَمْسِ مِثَةٍ وَيُسَاوِي ٱلْفَا فَقَدْرُ الْمُحَابَاةِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَلُوْ اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَى وَارِثِهِ صَحَّ وَعَتَــقَ عَلَى وَارِثِهِ، وَإِنْ ذَبِّرَ ابْنُ عَمَّهِ عَتَقَ، والمُنصُوصُ: لا يَرِثُ،

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ فِي آخِرِ حَيَاتِي عَتَقَ، والآشْهَرُّ: يَرِثُ، وَلَيْسَ عِنْقُهُ وَصِيَّةً لَهُ، فَهُوَ وَصِيَّـةٌ لِـوَارِثِ، وَلَـوْ عَلَـقَ عِنْـقَ عَبْدِهِ بِمَوْتِ قَرِيبِهِ لَمْ يَرِثُهُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ قَالَ القَاضِي: لآنُهُ لا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَيَتُوجُهُ الجِلافُ.

وَلُو ادَّعَى َ الْمِبَةَ أَوْ اَلْعِنْقَ فِي الصَّحَّةِ فَانْكَرَ الوَرَثَّةُ قُبِلَ قَوْلُهُمْ، نَقَلَهُ مُهَنَّا فِي العِنْقِ، وَلَوْ قَالَ وَهَبْتنِي زَمَنَ كَذَا صَحِيحًـــا فَانْكُرُوا قَبْلِ قَوْلُهُ.

وَلَوْ كَانَ مَهْرُهَا عَشَرَةَ آلاف فَقَالَتْ فِي مَرْضِهَا مَا لِي عَلَيْهِ إِلَّا مِئَّةٌ فَالقَضَاءُ مَا قَضَتْ، نَقَلَهُ ابْنُ إَبْرَاهِيمَ.

فُصلُ

﴿ إِذَا عَجَزَ ثُلَثُهُ عَنْ عَطَايَا وَوَصَايَا بُدِئَ بِالعَطَايَا الآوَّلَ فَالآوَّلَ ثُمَّ بِالوَصَايَا مُتَقَدَّمُهَا وَمُتَأَخِّرُهَا سَوَاءً، فَلَوْ تَبَرَّعَ بِثُلُفِهِ ثُـمُّ اشْتَرَى أَبَاهُ صَحَّ وَلَمْ يُعْتَقَ عَلَيْهِ إِذَا قُلْنَا يُعْتَقَ مِنْ ثُلْثِهِ، وَيُعْتَقُ عَلَى وَارِثِهِ وَلَمْ يَرِثْ.

وَعَنْهُ: يُقَسُّمُ بَيْنَ الكُلِّ بِالْحِصَصِ مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ العِنْقُ.

وَتُخَالِفُ الْعَطِيَّةُ الوَصِيَّةَ فِي أَنَّهُ لا يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهَا، وَيَقْبَلُهَا عِنْدَ وُجُودِهَا، وَيَثْبُتُ مِلْكُهُ مِنْ حِينِهَا، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ ثُلُئِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ تَبَيَّنَا ثُبُوتَهُ، وإِلاَّ فَلَهُ مِنْهَا بِحَسَبِ خُرُوجِهِ.

وَنُمَاؤُهَا يَتْبَعُهَا.

فَلَوْ أَعْتَنَ فِي مَرَضِهِ عَبْدًا لا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَكَسَبَ قَبْلَ مَوْتِهِ مِثْلَ قِيمَتِهِ دَخَلَهُ الدُّوْرُ، فَنَقُولُ أَبَدًا عَتَنَ مِنْهُ شَــيءٌ وَلِلْوَرَفَةِ شَيْئَان مِثْلا مَا عَتَنَ مِنْهُ.

وَلَهُ مِنْ كَسْبِهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بِجُزْتِهِ الحُرِّ شَيْءً؛ لأنَّه هْنَا مِثْلُهُ، فَصَـارَ العَبْـدُ وَقِيمَتُـهُ يَعْـدِلُ أَرْبَعَـةَ أَشْـيَاءَ، فَالشَّـيُءُ إذَنْ نِصْفُ العَبْدِ، فَيَعْتَقُ نِصِنْهُ، وَلَهُ نِصِنْفُ كَسْبِهِ، وَلِلْوَرْقَةِ نِصِنْهُهُمَا.

وَالْعَطِيَّةُ كَالْوَصِيَّةِ إِلاَّ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةِ.

ُ وَيَخْرُجُ وَصِيُّهُ ثُمُّ وَارِثُهُ لَا حَاكِمَ فِي الْمُنْصُوصِ ثُمُّ حَاكِمُ الوَاجِبِ، كَخَجُّ وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ وَصِيَّةٌ بِعِنْقٍ فِي كَفَّارَةِ تَخْيِيرٌ مِنْ رَأْس مَالِهِ، وَتَبَرُّعُهُ مِنْ ثُلْثِ بَاقِيهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي حَجٍّ لَمْ يُوصَ بِهِ وَزَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ مِنَ النُّلُثُو.

وَنَقَلَ عَنْهُ: مِنْ كُلُّهِ مَعَ عِلْم وَرَثَتِهِ.

وَنَقَلَ عَنْهُ فِي زَكَاةٍ: مِنْ كُلُّهِ مَعَ صَدَقَةٍ.

وَعَنْهُ: تُقَدُّمُ الزُّكَاةُ عَلَى الحَجُّ.

ُ وَنَقَلَ ابْنُ صَنَدَقَةَ فِيمَنْ أَوْصَتَ فِي مَرَضِهَا لِزَوْجِهَا بِمَهْرِهَــا: هَـلَـــا وَصِيَّــةٌ لِــوَارِثِ لا تَجُــوزُ إلاَّ بِإِجَــازَةِ الوَرَنَــةِ، قِـــلَ فَأَوْصَتْ وَهِيَ صَحِيحَةٌ؟

قَالَ: إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً جَازَ.

قَالَ اللَّهُ: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ ﴾ الآيَةَ [النساء: ٤].

فَإِنْ أَخْرَجَهُ مَنْ لا ولايَةً لَهُ مِنْ مَالِهِ بإذْن أَجْزَأً، وإلاَّ فَوَجْهَان (م ٢)(١).

وَفَي الخِلاف وَقَدْ قِيلَ لَهُ لا يَجُوزُ لَهُ إَخْرَاجُ الزُّكَاوَ حَيَّا بِلا أَمْرِهِ فَكَذَا بَعْدَ مَوْتِهِ كَالآجنَبِيِّ، فَقَال: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الآجنَبِيِّ لا يَجُوزُ إخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: لا يُعْجَبُنِي يَأْخُذُ دَرَاهِمَ لِيَحْجُّ بِهَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّصًا بِحَجْ عَنْ أَبِيهِ وَأَمَّهِ وَأَخِيهِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ فَالْمُعْنَى فِي الآجنَبِيُّ أَنَّهُ لا يَخْلُفُ النِّبَّ، بِخِلافِ الوَارِثِ، فَـإِنْ قَـالَ: أَذُوا الوَاجِبَ مِنْ لُلُقُنْ.

وَقِيلَ: أَوْ قَالَ: حُجُوا أَوْ تَصَدَّقُوا بُدِئَ بِهِ، فَإِنْ نَفَذَ ثُلُثُهُ سَقَطَ تَبَرُّعُهُ.

وَقِيلَ: يَتَزَاحَمَان فِيهِ، ويَاقِي الوَاجِبِ مِنْ ثُلْثَيْهِ.

وَقِيلَ: مِنْ رَأْسَ مَالِهِ، فَيَدْخُلُهُ الدَّوْرُ، فَلَوْ كَانَ المَالُ ثَلاثِينَ، والنَّبَرُّعُ عَشَرَةً، والوَاجِبُ عَشَرَةً جُعِلَتْ تَتِمَّةُ الوَاجِبِ شَيْنًا يَكُنْ الثَّلْتُ عَشَرَةً إِلاَّ ثُلُثَ شَيْءٍ بَيْنَ الوَاجِبِ، والتَّبَرُّع، لِلْوَاجِبِ خَمْسَةٌ إِلاَّ سُدُسَ شَيْء، فَاضْمُمْ الشَّيْءَ إِلَيْهِ يَكُنُ الشَّـيُءُ خَمْسَةً وَخَمْسَةَ أَمْنَدَاسِ شَيْء، يَعْدِلُ الوَاجِبُ عَشَرَةً، فَيَكُونُ الشَّيْءُ مِيثَّةً، وَلِلتَّبَرُع أَرْبَعَةً.

وَإِنْ شِنْتَ خُذْ حِصَّةَ الوَاجِبِ مِنَ الثُّلُثُو ثُمَّ أَنْسُبُ كُلاً مِنْ حِصَّةِ التَّبَوُّعِ، والوَرَثَةِ مِنَ البَاقِي، فَخُذْ مِنْهُمْ تَتِمَّةَ الوَاجِبِ بقَدْرِ النَّسْبَةِ، أَوْ أَنْسُبْ تَتِمَّتُهُ مِنَ البَاقِي وَخُذْ بقَدْرِهَا.

َ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: وَمَنْ مَاتَ بِطَرِيقِ مَكُةً لَزِمَةً أَنْ يُوصِيَ بِحَجَّةِ الإِسْلامِ، كَلَا قَالَ، وَيَتَوَجَّهُ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْلَمَ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ وَاجب.

فُصلُ

إذَا أَغْنَقَ مَرِيضٌ بَعْضَ عَبْدِ بَقِيْتُهُ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ أَوْ دَبّْرَهُ أَوْ وَصَلَّى بِعِنْقِهِ وَثُلَثُهُ يَخْتَمِلُ كُلُّـهُ عَتَـقَ كُلُّـهُ، ويَدَافَعُ قِيمَـةَ حَـقًّ مَريكِو.

وَعَنْهُ: يُسَرَّى فِي الْمُنْجَزِ خَاصَّةً.

وَعَنْهُ: لا سِرَايَةَ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ سَيِّدِهِ عَتَقَ بِقَدْرِ ثُلُثِهِ.

وُقِيلَ: كُلُهُ، لَآنُ رَدُّ الْوَرَثَةِ هُنَا لَا فَاقِدَةَ لَهُمُ فِيهِ، وَيَنْبَنِي عَلَيْهِ إِذَا وَهَبَ عَبْدًا وَأَقْبَضَهُ فَمَاتَ ثُمَّ مَاتَ السَّيَّدُ، فَمُؤْنَـةُ تَجْهِيزِهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، قَالُوا: وَلَوْ قَالَ أَعْتَفْت ثُلْثَهُمْ أَقْرَعَ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَفْت الثَّلُثَ مِنْ كُلُ وَاحِدٍ وَاحِدُ مِنْهُمْ فَكَمَا قَالَ، وَلا قُرْعَةً.

وَلَوْ أَعْنَقَ عَبْدَيْنِ لا يَمْلِكُ غَيْرَهُمَا فَلَمْ يُجِزُ الوَرَثَةُ عَتَى وَاحِدٌ بِقُرْعَةٍ، وَتَتِمَّةُ الثُّلُثِ مِسنَ البَّـاقِي، وإلاَّ عَتَـى مِنْـهُ بِقَــادْرِ

(١) (مسألة – ٢): قوله: (فإن أخرجه من لا ولاية له من ماله بإذن أجزأ، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

قد قال المصنّف أوّلا: (ويخرج وصيّه ثمّ وارثه ثمّ حاكم الواجب كحّج وغيره).

فالمخرج للواجب على الميّت إنّما هو هؤلاء النّلاثة على التّرتيب، فلو أخرج الواجب عليه اجنيًّ بإذن من له ولاية الإخراج جازً، وإن أخرجه بغير إذنه وهي مسألة المصنّف فهل يجزئ أم لا؟

أطلق فيه الوجهين.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير: فإن أخرج أجنيٍّ من ماله عن ميَّتٍ زكاةً تلزمه بإذن وصيَّه أو وارثسه أجزأتـه، وإلاَّ فوجهسان، وكذا لو أخرجها الوارث ثمَّ وصيًّ بإخراجها ولم يعلمه، وكذا الحجُّ، والكفَّارة وغوهما. انتهى.

والظَّامر: أنَّ المصنّف تابع ابن حدان في ذلك.

قلت: أمَّا إذا مات وعليه حجَّ جاز أن يحجُّ عنه بإذن وليَّه، ويجوز بغير إذنه، على الصَّحيح، وهو ظاهر ما قدَّسه المصنَّف في بــاب حكم قضاء الصَّوم اختاره ابن عقيلِ في فصوله، والجحد في شرحه، وهي آخر مسالةٍ بيُّضها فيه.

وبه قطع في الفائق، وقيل: لا يصَعُ، اختاره أبو الخطَّاب في الانتصّار، وهذه المسألة إن لم تدخل في كلام المصنّف فهمي شــبيهةٌ بمــا قال، والصُّواب الإجزاء، واللّه أعلم.

وياتي في باب الولاية ما يشابه ذلك، وقد أطلق المصنّف الخلاف فيه أيضًا.

الثُلْثِ، فَيَضْرِبُ قِيمَةَ مَنْ قَرَعَ مِنْ ثَلاثَةٍ ثُمَّ يَنْسُبُ قِيمَتَهَا مِمَّا بَلَغَ، فَيَعْتَقُ مِنْهُ بِنِسْبَتِهِ، وَإِنِ اسْتَغْرَقَهَا دَيْنَ عَلَيْهِ بِيعَا. وَعِنْهُ: يُغَتَقُ الثُّلُثُ، فَإِنْ التَرْمَ وَارِثُهُ وَبِقَضَائِهِ فَوَجْهَانِ (م ٣)(١)

وَلَوْ أَعْنَقُ أَحَدُهُمَا بِعَلَٰنِهِ وَتَسَاوَتُ قِيمَتُهُمَا وَخَلُّفَ ابْنَيْنِ لَقَالَ:

أحدهما: أبي أعْتَقَ هَذَا.

وَقَالَ الآخَرُ:ۚ بَلْ أَعْنَقَ هَذَا عَنَقَ ثُلِثُهُمَا، وَلِكُلِّ ابْنِ سُدُسُ الَّذِي عَيَّنَهُ وَنِصْــفُ الآخَـرِ، وَكَـذَا لَـوْ عَيَّـنَ الآصْغَـرُ عِثْـقَ

وَاطْلَقَهُ الآكُبُرُ وَخَرَجَتِ القُرْعَةُ لِغَيْرِ الْمَثَيْنِ، وَلَوْ خَرَجَتْ لِلْمُعَيَّنِ عَتَىّ ثُلْفَاهُ فَقَطْ. وَلَوْ اعْتَىٰ ثَلاثَةَ أَعْبُدٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَهُ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، كَعِيْقِهِ أَحَدَهُمْ فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْمَيِّتِ مَاتَ حُرًّا وَتَتِمُّ النُّلُـثُ بِقُرْعَةِ بَيْنَ البَاقِينَ، وَإِنْ خَرَجَتْ لآحَدِهِمَا فَهُمَا تَرِكَتُهُ فَيَعْتَقَ ثُلُثُ قِيمَتِهَا.

وَقَالَ الشَّيْخُ: يَقْرَعُ بَيْنَ الحَيِّيْنِ وَيَسْقُطُ حُكُمُ الْمُبْتُو، كَعِنْقِهِ أُحَدِ عَبْدَيْهِ غَيْرٍ مُعَيَّنٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ العِنْقُ فِي الشَّانِي، ذَكْرَهَا القَاضِي وَغُيْرُهُ،

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَعْتَقْت سَالِمًا فَغَانِمٌ حُرٌّ قُدُّمَ سَالِمٌ، وَلَوْ زَادَ فِي وَقْتَ عِثْقِي لَهُ لِثَلاً يَرِقَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (ولو أعتق عبدين لا يملك غيرهما فظهر عليه دينٌ يستغرقهما بيعا فإن التزم وارثبه بقضائه فوجهـان).

يعني: ففي نفوذ عتقهما وجهان ومحلُّهما إذا كان الوارث غنيًّا فيما يظهر، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، والفائق، والمغني، والشرح وقالا: وقيل أصل الوجهين إذا تصرُّف الورثة في التُّركة ببيع أو غيره وعلى الميُّت دينٌ فقضى الدُّين هل ينفّذ؟ فيه وجهان. انتهى. وحكى الوجهين في الكافي احتمالين:

أحدهما: ينفَّذ عتقهما، وهو الصُّواب، لتشوُّف الشَّارع إليه، وأيضًا لو كان على النِّــت ديـنٌ وقضى مـن عبَّـن مـا خلَّـف يصــخُ واستحقُّ الورثة ذلك، على الصُّحيح من المذهب.

والوجه الثَّاني: لا ينفُّذ عتقهما، قدَّمه ابن رزينٍ، وقد ذكر ابن رجب في الفائدة الثَّانية عشرة على القول بأنَّ التَّركة تنتقل إليهم. وهو الصُّحيح لو تصرُّفوا فيها نفّذ على الصُّحيّح، وعلى القول بعدم النُّفوذ ينفّذ العتق خاصَّةً، وحكى القاضي في المجرَّد في نفـــوذ عتقهم مع عدم العلم بالدِّين وجهين، وأنَّه لا ينفُّذ مع العلم.

وجعل صاحب الكافي ماخذهما أنَّ حقوق الغرَّماء المتملِّقة بالتُّركة هل يملك الورثة إسقاطهما بالتزامهم الأداء من عندهم أم لا؟.

وهذه مسألة المصنّف.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب الموصى له

تَصِيحُ لِمَنْ يَصِحُ تَمْلِيكُهُ وَلاَهْلِ الذَّمَّةِ، وَذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، والمُذْهَبُ: وَلِحَرْبِيَّ، كَالْهِبَةِ (ع). وَفِي المُنتَخَبِ: يَصِيحُ لآهْلِ الذَّمَّةِ وَدَارِ حَرْبِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَلِمُكَاتِبِهِ وَلِمُنتَأْرِهِ، وَيَقَدَّمُ عِنْقُــهُ عَلَى وَصِيَّتِهِ لِعَبْـدِهِ

وَقَالَ ٱلْقَاضِي: يُعْتَقُ بَعْضُهُ وَيَمْلِكُ مِنْهَا بِقَدْرِهِ، وَلِأُمَّ وَلَذِهِ، كَوْصِيَّتِهِ أَنْ ثُلُثَ قَرْيَتِهِ وَقْفٌ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ عَلَى وَلَدِهَا، نَقَلَهُ الْمُرُوذِيُّ،

وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ تَزُوجِهَا فَفَعَلَتْ وَأَخَذَتْ الوَصِيَّةَ ثُمُّ تَزَوُّجَتْ فَقِيلَ: تَبْطُلُ.

وَقِيلَ: لا (م ١)(١) كُوَصِيَّةٍ بعِنْقِ أَمَتِهِ عَلَى شَرْطِهِ.

وَلِعَبْدِهِ بِمُعَيِّن، كَمُشَاع، فَعَنْهُ: كُمَا لَهُ.

وَعَنهُ: يَشْتَرِي وَيُعْتِقُ، والمَلْهَبُ: لا يَصِحُّ (م ٢)(٢)

وَعَنْهُ: مَنْعُهَا كَقِنْ زَمَنَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل.

وَتَصِحُّ وَصِيْتُهُ لَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَقَبَتِهِ، وَيُعْتَقُ بِقَبُولِهِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ، وإلاَّ بِقَدْرِهِ، وَيَصِحُّ لِعَبْدِ إِنْ مَلَكَ.

وتفعيم وتوليمة له يُستير الربيرية ويستى بسموير إلى حراً وقات مَوْنت مُوصٍ، وَإِنْ عَتَقَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ قَبُولِهِ فَالْجِلافُ، وَلا يَصِــحُ لِمَبْدِ وَارِبْهِ وَقَاتِلِهِ مَا لَمْ يَصِرْ حُرًا وَقْتَ نَقْلِ الْمِلْكِ، وَيَصِحُ لِمُكَاتَبِ وَارِبُّهِ،

وَلِحَمْلِ عَلِمَ وُجُودَهُ حِينَ الوَصِيَّةِ، بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِلُونِ سِنَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الوَصِيَّةِ حَيًّا، فَإِنْ أَنَتْ بِهِ لاَكْثَرَ وَلا وَطْءَ فَوَجْهَانِ،

(١) (مسألة – ١): قوله في الوصيَّة لأمَّ الولد: (وإن شرط عدم تزويجها ففعلت وأخذت الوصيَّة ثمَّ تزوَّجت فقيل: تبطل، وقيــل:

لا). انتهي.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى.

أحدهما: تبطل، قدُّمه ابن رزين في شرحه، وهو قول، الخرقيُّ إذا وصَّى لعبده بجزء من ماله.

قال في بدائع الفوائد قبل آخره بقريب من كرَّاسين: قال في رواية أبي الحارث: ولو دفــع إليهــا مــالا يعــني إلى زوجتــه علــى أن لا تتزوَّج بعد موته فتزوُّجت تردُّ المال إلى ورثته. انتهى.

قال المصنّف في باب الشُّروط في النُّكاح: وإن أعطته مالا على أن لا يتزوّج عليها ردَّه إذا تزوّج، ولو دفع إليهـا مـالا علـى أن لا تتزوّج بعد موته.

فتزوَّجت ردَّته إلى ورثته، نقله أبو الحارث. انتهى.

فقياس هذا النُّصُّ أنْ أمَّ ولده تردُّ ما أخذت من الوصيَّة إذا تزوُّجت، وتبطل الوصيَّة بردِّها، واختاره الحارثيُّ، وهو الصُّواب. والقول الثَّاني: لا تبطل، كوصيَّته بعتق أمته على أن لا تتزوَّج فمات فقالت لا أتزوَّج عتقت.

فإذا تزوُّجت لم يبطل عتقها، قولا واحدًا عند الأكثر.

قال الحارثيُّ: ويحتمل أن تردُّ إلى الرِّقِّ، قال: وهو الأظهر، ونصره.

قلت: ويحتمل أن تبقى على الحرّيَّة ويؤخذ منها قيمتها، مراعاةً للحقِّين، ولم أره، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وتصحُّ لعبده بمعيَّن، كمشَّاع، فعنه: كمَّا له، وعنه: يشتري ويعنق، والمذهب: لا يضحُّ). انتهى.

المذهب: عدم الصَّحَّة، بلا إشكال، وحكي عنه أنَّه يصحُّ، وصرَّح بهذه الرَّواية ابن أبي موسى فمن بعده، فعلى هذه الرَّوايــة هـــل يكون كما له أو يشتري من الوصيَّة ويعتق؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يشتري من الوصيَّة ويعتق وما بقيَّ فهو له، وهو الصَّحيح، جزم به في الكافي وغيره.

وقدُّمه في الرُّعاية وغيره.

والرُّواية الثَّانية: يكون كما له.

مًا لَمْ يُجَاوِزُ أَكْثَرَ مُدُّةِ الْحَمْلِ (م ٣)(١).

ُوَكَذَا لَوْ وَصَلَى بِهِ، وَإِلَّ قَالَ إِلَّ كَانَ فِي بَطْنِكَ ذَكُرٌ فَلَهُ كُلَّا وَإِلَّ كَانَ أَنْنَى فَكَذَا فَكَانَا فَلَهُمَا مَا شَرَطَ، وَلَوْ كَانَ فَــالَ إِنْ كَانَ مَا فِي بَطْنِكَ فَلَا، لاَّكُ اَحْدَهُمَا بَعْضُ حَمْلِهَا لا كُلُهُ.

وَقِيلَ: يُصِحُ لِمَنْ تَحَمَّلَ.

وَلَوْ وَصَّى بِثُلْتِهِ لَآحَدِ مَذَيْنِ أَوْ قَالَ لِجَارِي أَوْ قَرِيبِي قُلانٍ بِاسْمٍ مُثْنَتَرَكِ لِمْ يَصِحُّ.

وَعَنَّهُ: يَصِحُّ، كَفَوْلِهِ أَعْطُوا لَٰلُقَيْ أَحَدِهِمَا ۚ فِي الْأَصَحَّ، فَتِيلَ: يُمَنِّنُهُ الوَرَثَةُ.

وَقِيلَ: بِقُرْعَةٍ (م ٤ ^(٢).

وَجَزَمَ أَبْنُ رَزِينٍ بِصِيحْتِهَا لِمَجْهُول وَمَعْدُومٍ وَبِهِمَا، وَجَزَمَ الطَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بَأَنَّهُ لَا يَصِخُ، وَاخْتَسِجُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِخُّ رَجُوعُهُ عَنْ إِخْدَاهُمَا، فَعَلَى الْأُولَى لَوْ قَالَ عَبْدِي غَانِمٌ خُـرٌ بَعْدَ مَوْتِسِ وَلَـهُ مِثَـةٌ، وَلَـهُ عَبْدَانِ بِهِـذَا الاسْمِ، عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، وَلَا شَيْءَ لَهُ، نَقَلَهُ يَعْفُوبُ وَخَنْبُلٌ، وَعَلَى الثَّائِيَةِ هِيَ لَهُ مِنْ ثُلُثِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ،

وَلُوْ وَصَّى بِبَيْعٍ عَنَهِو لِزَيْدٍ أَوْ لِعَنْدُو ِ أَوْ لَآحَدِهِمَا صَعَّ، لَا مُطْلَقًا.

وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ سَنَةً ثُمَّ هُوَ حُرُّ فَوَهَبَهُ الْخِدْمَةُ أَوْ رُدُّ عَتَقَ مُشْجَزًا، وَذَكَرَ الشَّيْخُ لا.

وَإِنْ قَتَلَ الوَصِيُّ المُوصِي وَلَوْ حَطًّا بَطَلَيْتُ، وَلا تَبْطُلُ وَصِيْتُهُ لَهُ بَعْدَ جَرْحِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لِيهِمَا رِوَّايَتَانِ، وَمِقْلُهَا التَّلْبِينُ فَإِنْ جَعَلَ مِثْقًا بِصِفَةٍ فَوَجْهَانِ (م ٥)٣٪.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويصعُ لحملٍ علم وجوده حين الوصيَّة، بأن تأتي به لدون ستَّة أشهرٍ من الوصيَّة حيَّا، فإن أنست بـه لأكثر ولا وطء فوجهان، ما لم يجاوز ملَّة أكثر الحمل). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، وشرح ابن منجًا، والفائق، وغيرهم.

أخدهماً: تصحُّ الوصيَّة له إذا وضعته لأقلُّ من أربع سنين، وهو الصَّحيح.

قَالَ فِي الوجيزُ: وتصحُّ لحمل تحقُّق وجوده قبلها، وصحَّحه في التَّصحيح.

وقطع به في المغني، والكافي، والشرح، وهو عجيبٌ منه، إذا الكتاب الّذي شرحه حكى الحسلاف فيه، وأطلقه، وعـذره أنّـه تـابع الشّيخ في المغنى وذهل عن كلام المتن.

وقدَّمه في الحلاصة.

والوجه الثَّاني: لا تصحُّ الوصيَّة له؛ لأنَّه مشكوكً في وجوده، ولا يلزم من لحوق النَّسب صحَّة الوصيَّة.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ولو وصمّى بثلثه لأحد هذين أو قال لجاري أو قريبي فلان باسم مشترك لم يصحّ، وعنه: تصمحُ، كقولـه أعطوا ثلثي أحدهما، في الأصحّ فقيل: يعينه الورثة، وقيل: بقرعةٍ). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصوليَّة.

أحدهما: يعيّنه الورثة.

وقطع به في الرّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: يعيُّن بالقرعة.

قطع به ابن رجب في قواعده، وهو الصُّواب.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وإن قتل الوصيُّ الموصيُّ ولو خطأً بطلـت، ولا تبطـل وصيَّتـه لـه بعـد جرحـه، وقـال جماعـة: فيهمـا روايتان، ومثلها التَّدبير فإن جعل عتقا نصفه فوجهان). انتهى.

الكلام عن الوجهين.

قال في فوائد القواعد: إذا قتل المدبَّر سيَّده ففيه طريقان:

أحدهما: بناؤه على الرُّوايتين إن قلنا: هو عتق بصفة، وإن قلنا: وصية، لم يعتق، وهي طريقة ابن عقيل وغيره.

والطريقة الثانية: لا يعتق على الروايتين، وهي طريقة القاضي؛ لأنَّه لم يعلُّقه عِلى موته بقتله إيَّاه. انتهى.

قلت: وهذا الثَّاني هو الصُّواب، ولكن قد يقال: ليست هذه عين مسألة المصنَّف.

الفروع - كتاب الوصايا

وَتَصِحُّ لِمَسْجِدٍ، وَيُصْرَفُ فِي مَصْلَحَتِهِ، فَلَوْ قَالَ: إنْ مِتُ فَبَيْتِي لِلْمَسْجِدِ أَوْ فَأَعْطُوهُ مِثَةً مِنْ مَالِي لَهُ تَوَجَّهُ صِحَّتُهُ. وتَصِحُّ بِمُصْحَفِ لِيُفْرَأُ فِيهِ وَيُوضَعُ بِجَامِعِ أَوْ مَوْضِعِ حَرِيزٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَتَصِحُّ لِفَرَسِ حَبِيسٍ مَا لَمْ يُرِدْ تَمْلِيكُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَالَبَقِيَّةُ لِلُورَثَةِ لا لِفَرَسِ حَبِيسٍ، فِي المَنْصُوصِ، كَوَصِيَّتِهِ بِعِنْسَقِ عَبْدِ زَيْدٍ فَتَعَذَّرَ، أَوْ بشِرًاء عَبْدِ بالْفُو أَوْ عَبْدِ زَيْدِ بَهَا، فِي المُنْصُوصِ فِيهِ، فَاشْتَرُوهُ بدُونِهَا.

ُ وَلَوْ وَصِّي َبِعِتْقَ نَسَمَةً بِالْفُ فَاعْتَقُوا نَسَمَةً بِخَنْسَ مِثَةِ لَزِمَّهُمْ عِثْقُ أَخْرَىَ بِخَسْمِواثَةِ، فِي الآصَحَّ، ذَكَرَهُ فِي السَّرْغِيبِ، وَإِنْ قَالَ أَرْبَحَةً بِكَذَا جَازَ الفَصْلُ بَيْنَهُمْ مَا لَمْ يُسَمَّ ثَمَنًا مَعْلُومًا، نَصْ عَلَيْهِ

وَلَوْ وَصَّى بَعِيْقِهِ وَوَصِيَّةٍ فَأَعْتَقَهُ مِنْيِّدُهُ أَخَذَ الْعَبْدُ الوَصِيَّةَ، نَقَلَ صَالِحْ مَعْنَاهُ.

وَلُوْ وَصَّى بعِنْق عَبْدٍ بِٱلْفِ اشْتَرَى بِثُلُثِهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ.

وَلَوْ وَصَّى بَشِرَاءٍ فَرَسَ لِلْغَرْوِ بِمُعَيَّنَ وَبِمِالَةِ نَفَقَةً لَهُ فَاشْتَرَى بِالْقَلُّ مِنْهُ فَبَاقِيهِ نَفَقَةٌ لا إرْثٌ، فِي المُنْصُوصِ.

وَتَصِيحُ لِفَرَسَ رُيَّادٍ وَإِنَّ لَمْ يَقَبَّلُهُ، وَيَصْرُفُهُ فِي عَلَفِهِ.

وَلُوْ وَصَّى بَشَيْءٍ لِزَيْدِ وَبِشَيْءَ لِلْفُقْرَاءَ أَوْ جَيْرَانِهِ وَزَيْلاً مِنْهُمْ لَمْ يُشَارِكُهُمْ، نَصَ عَلَيْهِمَا، وَلِقَرَابَتِهِ وَلِلْفُقَرَاءَ لَوْ جَيْرَانِهِ وَزَيْلاً مِنْهُمْ لَمْ يُشَارِكُهُمْ، نَصَ عَلَيْهِمَا، وَلِقَقَرَاءِ بِثُلْهِهِ فَيَصَغَانِ، كُلُّهُ فَقِيرِ سَهْمَانِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيَتُوجُهُ تَخْرِيجُ حُكْم كُلُّ صُورَةٍ إِلَى الْآخَرَى وَلَوْ وَصَّى لَهُ وَلِلْفُقَرَاءِ بِثُلْهِهِ فَيَصَغَانِ، كُلُّهُ وَلِلْهُ

وَقِيلَ: فِيهِ: كُلَّهُ لَهُ.

وَقِيلَ: فِي الأُولَى كَأْحَدِهِمْ، كُلُّهُ وَإِخْوَتُهُ، فِي وَجْهِ،

وَلُوْ وَصَّى لِحَيُّ وَمَيِّتٍ فَنِصْفُهُ لِلْحَيِّ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ مَعَ عِلْمِهِ بِمَوْتِهِ إِنْ لَمْ يَقُلُ: بَيْنَهُمَا، كَالْمَنْصُوصِ فِي: لَهُ وَلِجِيْرِيلَ أَوْ الحَائِطُ، وَلَهُ وَلِلرَّسُولِ فَيْصَعُفُ الرَّسُولِ بي المَسَالِح.

فُصل

لَا قَبُولَ وَلَا رَدُّ لِمُوصَى لَهُ فِي حَيَاةِ المُوصِي، وَلَا رَدُّ بَغِدَ قَبُولِةِ.

وَفِيهِ وَجُهُ فِيمًا كُيُّلَ أَوْ وُزِنَ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُو، وَإِنْ لَمْ يَقْبُلُ فَكَمُتَحَجُّر مَوَاتًا.

وَيَبْطُلُ بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْمُوصِي أَوْ رَدِّهِ بَعْدَةُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ قَبْلَ قَبُولِهِ وَرَدِّهِ فَوَارِثُهُ كَهُو.

وَعَنْهُ: تَبْطُلُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَإِنْ طَلَبَهُ وَارِثٌ بِأَحَدِهِمَا وَأَبَى حُكِمَ عَلَيْهِ بِرَدُ.

وَقِيلَ: يَنْتَقِلُ بِلا قُبُولٍ، كَخِيَارٍ، وَقَبُولُ الوَصِيَّةِ كَهِبَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُمَا وَاحِدُّ، وَذَكَرَّ الْحَلْوَانِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا: يَمْلِكُهَا بلا قَبُولِهِ، كَمِيرَاثٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَطُوُهُ قَبُولًا، كَرَجْمَةٍ وَيَشِعُ خِيَارِ، وَمَتَى رَدُّ أَوْ قَالَ لا أَقْبَلُهُ فَتَركةٌ وَلَيْسَ لَهُ تَخْصِيصُ أَحَدِ، وَنَصِيبُ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ مِئْنْ يُمكِنُ تَعْمِيمُهُمْ لِلْوَرَثَةِ، وَيَمْلِكُهُ الوَصِيُّ، وَنَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ مُنْذُ قَبِلَهُ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَنَّـهُ المَلْهَـبُ، وَنَصَـرَهُ القَـاضِي وأصْحَابُه فَهُو قَبْلَهُ لِلْوَرَثَةِ فَيَزِكُوهُ.

= وقال في الحرُّر: إذا قتل الموصى له الموصى بعد وصيَّته بطلت، وكذلك التَّدبير.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي: ومن قتل من وصَّى له بشيء أو من دبُّره بطلا، فقدُّما ذلك وأطلقًا.

قلت: الصَّحيح من المذهب عدم العتق، والقول بعتقه ضعيفٌ، واللَّه أعلم.

وقال في المغني، والشّرح: وإذا مات السّيّد بعد جنايته وقبل استيفائها عتق على كلّ حال، سواءٌ كانت موجبةً للمال أو للقصاص؛ لأنّ صفة العتق وجدت فيه، فأشبه ما لو باشره. انتهى.

ولكن قد يقال إنَّ الجناية على غير سيِّده في هذه الصُّورة.

فهذه خمس مسائل.

(ع): ما أجم عليه

وَقِيلَ: لِلْمَيَّتِ.

وَقِيلَ: مُنْذُ مَاتَ الْمُوصِي فَيُزْكِيهِ.

وَعَنَهُ: نَتَبَيْنُهُ إِذَا قَبِلَهُ، وَعَلَيْهِ، وَالَذِي قَبْلَهُ لَوْ قَبِلَهُ وَارِثُهُ كَانَ مِلْكًا لِمَوْرُوثِهِ، وَيَثَبُتُ حُكَمُهُ، وَتَبْطُلُ بِتَلَفِهِ قَبْلَ قَبُولِهِ، مُطْلَقًا، وَإِنْ تَلِفَ غَيْرُهُ فَلِلْوَصِيِّ كُلُهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وقَالَ غَيْرُهُ: ثُلَثُهُ إِنْ مَلَكُهُ بِقَبُولِهِ، وَيُقَوَّمُ بِسِعْرِهِ وَقَسَ المواتِ، ذَكَرَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَلِفَ غَيْرُهُ فَلِلْوَصِيِّ كُلُهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وقَالَ غَيْرُهُ: ثُلْتُهُ إِنْ مَلَكُهُ بِقَبُولِهِ، وَيُقَوَّمُ بِسِعْرِهِ وَقَسَ المواتِ، ذَكَرَهُ حَمَاعَةً.

وَقَالَ فِي الْمُجَرُّدِ عَلَى أَقَلَّ صِفَاتِهِ إِلَى القَبُولِ عَلَى الآخِيرِ، وَعَلَى أَنْهُ لِلْوَرَثَةِ أَوْ لِلْمَيَّتِ يَوْمَ القَبُولِ سِغْرًا وَصِفَةً.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَقْتَ الَمُوْتُو، وَأَنْهُ يَعْنَبَرُ قِيمَةَ تَرْكِهِ الاَّقَلُّ مِنْ مَوْتُ إِلَى قَبْضِ وَارِشُو، وَيَحْتَمَلُ وَقْتَ مَــوْتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ إِلاَّ مَالَ غَافِهِ أَوْ دَيْنُ أَخَدَ ثُلُثُ الْمَثِينِ.

فِي الآصِحَ، وَمِنْ بَقِيْتِهِ بِقَدْرِ ثُلُثِ مَا يَحْصُلُ إِلَى كُمَالِهِ، وَمِثْلُهُ الْمَدَّرُ، ذَكَرَهُ أصحَابُنَا.

وَيْيِ التَّرْغِيبِ: فِيهِ نَظَرَّ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَنْجِيزَ عِنْقَ ثُلْيَهِ تَسْلِيمُ ثُلْقَيْهِ إِلَى الوَرَثَـةِ وَتَسْلِيطُهُمْ عَلَيْهِمَـا مَعَ تَوَقَّع عِثْقِهِمَـا بِخُضُورِ المَال، وَهَلَـا سَهُوْ مِنْهُ، قَالَ: وَكَذَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ هِلَى أَحَدِ أَخَوَيُّ النَّيْتِ وَلا مَالَ لَهُ غَـيْرُهُ، فَهَـلْ يَـبْرُأُ عَـنْ نَصِيبٍ بِخُضُورِ المَالَ لَهُ غَـيْرُهُ، فَهَـلْ يَـبْرُأُ عَـنْ نَصِيبٍ . نَفْسِهِ قَبْلَ تَسْلِيم نَصِيبٍ أَخِيهِ؟ هَلَى الوَجْهَيْنِ.

وَالنَّمَاءُ المُتَّصِّلُ يَتْبَعُ العَيْنَ، وَإِنْ تَلِفَ بَعْضُ العَبْدِ المُعَيَّن فَلَهُ بَقِيَّتُهُ.

وَقِيلَ: ثُلْثُهَا، كَثْلُتْ ثَلاثَةِ أَعْبُدٍ اسْتَحَقُّ مِنْهُمْ اثْنَانِ.

وَقِيلَ: لَهُ البَاقِي أَيْضًا.

وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِثُلُثِ صُبْرَةِ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَتَلِفَ ثُلُثَاهَا فَلَهُ البَاقِي.

وَقِيلَ: ثُلُثُهُ.

وَمَنْ أَوْصَى بِعِتْقِ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يُعْتَقُ حَتَّى يُعْتِقَهُ وَارِثُهُ، فَ إِنْ أَبْسَ فَحَاكِمٌ، وَكَسْبُهُ بَيْسَ الْمَـوْتِ، والعِنْـقِ إِرْثٌ، وَذَكَـرَ جَمَاعَةٌ: لَهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي مُوصَى بوَقْفِهِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: المُوصِي بِعِنْقِهِ لَيْسَ بِمُدَّبُرٍ، وَلَهُ حُكُمُ المُدَّبُرِ فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الموصى به

يُغْتَبُرُ إِمْكَانُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو: وَاخْتِصَاصُهُ بَهِ، فَلَوْ وَصَّى بِمَال غَيْرُو لَمْ يَصِحُّ وَلَوْ مَلَكَهُ بَعْدُ، وَتَصِحُّ بِمَا يَعْجِنُ عَـنْ تَسْلِيمِهِ، وَبَإِنَاء ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَبَزَوْجَتِهِ، وَوَقْتُ فَسَنح النَّكَاحِ فِيهِ الخِلافُ، وَبِمَا تَحْمِلُ شَجَرَتُهُ أَبَدًا أَوْ إِلَــى مُــدَّةٍ، وَلا يَـلْزَمُ البِوَارِثَ السُّقْيُ؛ لأنَّه لَمْ يَضْمَنَ تَسْلِيمَهَا، بِخِلافِ مُشْتَرِ فَإِنَّ تَحَصُّلُ شَيْءٌ فَلَهُ، وإلاَّ بَطَلَت، وَمِثْلُهُ بِمِائَةٍ لا يَمْلِكُهَا إذْنَّ

وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنْ وَصَّى بِمَا تَحْمِلُ هَلِهِ الْآمَةُ أَوْ هَلِهِ النَّخْلَةُ؛ لأنَّه وَصِيَّةٌ بمَعْدُوم.

والأشْهَرُ: وَبِحَمْلِ أَمْتِهِ، وَيَأْخُذُ قِيمَتَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

قِيلَ: يَدْفَعُ أَجْرَةً حَضَانَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلُ شَيْءٌ بَطَلَتْ.

وَبِمُبَاحٍ نَفْعُهُ كَزَيْتٍ نَجس، وَلَهُ ثُلْثُهُ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ مَعَ أَقَلُ مَالَ لَهُ غَيْرُهُ، وَكَذَا كَلْبُ الصَّيْدِ وَحِفْظُ مَاشِيَةٍ وَرُرْعٌ.

وَقِيلَ: وَبُيُوتَ، والْأَصَحُ وَتَرْبِيَةُ صَغِيرٍ لَآحَدِهِا، وَإِنْ لَمْ يَصِدُ بِهِ أَوْ يَصَيِدُ إِنْ اخْتَاجَهُ، أَوْ لِحِفْظِ مَاشِيَةٍ وَرُرْعِ إِنْ حَصَلَ وقيل: وَبُيْونَ، فَخِلاف (م ۱)^(۱).

وَفِي الوَاضِحِ: الكَلْبُ لَيْسَ مِمَّا يَمْلِكُهُ، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: إنَّمَا يَصِحُ لِمِلْكِ النَّابِتِ لَــهُ، كَخَمْرٍ تَخَلُّلُ، وَلَوْ مَاتَ مَنْ فِي يَدِهِ خَمْرٌ وَرِثَ عَنْهُ، فَلِهَذَا يُوَرُّثُ ٱلكَلْبُ، نَظَّرَا إِلَى اللَّهِ حِسًّا.

وَتَصِحُ بِمَجْهُولَ كَعَبْدِ وَشَاةٍ وَيُعْطَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُهُ لُغَةً.

ُوتِيلَ: غُرْفًا، وَاخْتَارَهُ الشُّنيخُ، فَشَاةٌ عَنَدَةَ أَنْفَى كَبِيرَةٌ، وَبَعِينٌ وَتَوْرُ عِنْدَهُ لِللَّذِّكَرِ.

وجزم به فِي التَّبْصِيرَةِ.

وَفِي الْخِلافَ ِ الشَّاةُ اسْمٌ لِجِنْسِ الغَنْمِ يَتَنَاوَلُ الصَّفَارَ، وَالكِبَارَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَوْ حَلَفَ لا أَكَلْت لَحْمَ شَاةٍ فَــاكُلَ لَحْمَ جَدِي حَنِثُ.

ُوقَالَ أَيْضًا: الشَّاةُ اسْمٌ لِلْأَنْفَى، فَقِيلَ لَهُ: بَلْ لِلْأَنْفَى، والدُّكَرِ، فَقَالَ: هَذَا خِلافُ اللُّغَـةِ، والدَّائِـةُ خَيْـلٌ وَبِغَـالٌ وَحَسِيرٌ، فَتَقَيَّدَ يَمِينُ مَنْ حَلَفَ لا يَرْكَبُ دَابَّةٌ بِهَا.

. وَفِي التَّمْهِيدِ فِي الحَقِيقَةِ العُرْفِيَّةِ: الدَّابَّةِ يُعْتَبَرُ عُرْفُ البَلَدِ، وَحِصَانَ وَجَمَلَ ذَكَرٌ، وَنَاقَةٌ وَبَقَرَةٌ أَنْفَى. وَفِي التَّمْهِيدِ فِي الحَقِيقَةِ العُرْفِيَّةِ: الدَّابَّةُ لِلْفَرَسِ عُرْفًا، والإطلاقُ يَنْصَرِفُ إلَيْهِ وَقَالَمَهُ فِي الفُنُـونِ عَـنَ أَصُولِيٍّ، يَعْنِي نَفْسَهُ، قَالَ: لِنَوْعَ قُوَّةٍ فِي الدَّبيبِ؛ لأنَّه ذُو كُرَّ وَفَرَّ.

وَإِنْ قَالَ مِنْ عَبِيدِي فَعَنْهُ: يُعِينُهُ الوَرَثَةُ.

وَعَنْهُ: القُرْعَةُ (م ٢)^(٢).

يصد به أو يصيد إن احتاجه أو لحفظ ماشية وزرع إن حصل فخلافً). انتهى.

ذكر الخلاف في المغني، والشُّرح احتمالين مطلَّقين في كتاب البيع.

أحدهما: تجوز، قدُّمه في الكافي، وشرح ابن رزينٍ، وهو الصُّواب، في غير المسألة الأولى.

وجعل في الرَّعاية الكبرى الكلب الكبير الَّذي لا يصيد به بل لهوًا كالجرو الصُّغير، وأطلق الخلاف فيه، وجــزم بالكراهــة في آداب

قلت: الجواز من غير أن يصيد ولا أعده للصَّيد بعيدٌ، ويدلُّ عليه الحديث.

والقول الثَّاني: يحرُّم، وهو أقوى فيما لم يرد الصُّيد به البتَّة.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قال من عبيدي، فعنه: يعيُّنه الورثة، وعنه: القرعة). انتهى.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ هُمَا فِي لَفْظِ اخْتَمَلَ مَعْنَيْيْنِ، قَالَ: وَيُحْتَمَلُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا، وَقَوْلُهُ أَعْتِقُوا عَبْدًا فَمُجْزِي عَنْ كَفَّارَةِ. وَنَقَلَ صَالِحٌ بثَمَن وَسَطٍ، وَأَحَدُ عَبيدِي كُوَصِيَّةٍ.

وَقِيلَ: مُجْزِي عَن كُفَارَةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ القُرْعَةَ هُنَا.

وجزم به ابنُ مَقِيلُ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لِلْعَبِيدِ تَعْيِنُ عِنْقَ أَحَدِهِمْ، فَإِنْ هَلَكُوا إِلاَّ وَاحِدًا تَعَبَّنَ وَصِيَّةً.

وَقِيلَ: بِقُرْعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُهُ بَطَلَتْ.

وَقِيلَ: يَشْتَرِي، كَعَبْدِ مِنْ مَالِي، وَكَالْنْصُوص فِي أَعْطُوهُ مِائَةً مِنْ أَحَدِ كِيسَيْ فَلَمْ يُوجَدْ فِيهمَا شَيْءٌ، وَإِنْ مَلَكَهُ قُبْلَ مَوتِهِ فَوَجْهَان (م ٣)^(١).

وَإِنْ قَتَلُواً بَعْدَ مَوْتِهِ غَرِمَ قَاتِلُهُ لَهُ قِيمَةَ وَاحِدٍ بِقُرْعَةٍ وَاخْتِيَارِ الوَرَثَةِ.

وَإِنْ وَصَٰى بِكَلْبِ أَوْ طَبَٰلِ فَلَهُ الْمُبَاحُ، وإلاَّ لَمْ يَصِحُّ. وَلَوْ وَصِّى لَهُ بِقَوْسٍ وَلَهُ أَفْوَاسٍ وَلا قَرِينَةَ فَلَهُ قَوْسٌ نُشَابٍ.

وَقِيلَ: وَوَتُرُهَا، جَزَمَ بهِ فِي التَّرْخِيبِ.

وَقِيلَ: كَأَحَدِ عَبيدِهِ.

وَقِيلَ: غَيْرُ قَوْسَ بُنْدُق.

وَقِيلَ: مَا يَرْمِي بُهِ عَادَةً.

وَلَوْ وَصَّى مَنْ لَا حَجُّ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِالْفُو صَرَفَ مِنْ ثُلَيْهِ مَتُونَةَ حَجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى رَاكِبًا أَوْ رَاجِلاً، نَصَّ عَلَيْهِ حَتَّسَى

وَعَنْهُ: مَنُونَةُ حَجَّةٍ وَيَقِيَّنُهُ إِرْثُ.

وَنَقَلِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بَعْدَ حَجِّهِ لِلْحَجِّ أَوْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفُ الآلْفُ أَوْ البَقِيَّةُ فَمِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ.

وَعَنَّهُ: يُعَانُ بِهِ فِي حَجَّةٍ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ وَإِنْ قَالَ حَجَّةً بِٱلْفِ فَكُلَّهُ لِمَنْ يَحُجُّ عَيَّنَهُ أَوْ لا.

وَقِيلَ: البَقِيَّةُ إِرَّٰكَ، جَزَمَ بِهِ فِي الْتَبْصِرَةِ، وَإِنْ أَبَى الْمَعْيْنُ الحَجَّ فَقِيلَ: يَبْطُلُ. وَقِيلَ: فِي حَقَّهِ (م ٤)(٢) كَقَوْلِهِ بِيعُوا عَبْدِي لِفُلانٍ وتَصَدَّقُوا بِثَمَنِهِ، فَلَمْ يُقْبَلْ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْدِرْ المُوصَى لَهُ بِفَرَسٍ فِي

وأطلقهما في المذهب.

أحدهما: يعطيه الورثة ما شاؤوا، وهو الصُّحيح من المذهب، نصُّ عليه في رواية ابن منصور، واختـــاره القــاضي وأبــو الخطَّـاب، والشُّريف أبو جعفر في خلافيهما، والشِّيرازيُّ، والشَّيخ الموفِّق وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وصحُّحهِ النَّاظُم، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية الثَّانية: يعطى واحدٌ بالقرعة، اختاره الحرقيُّ وابن أبي موسى وصاحب المحرُّر، وغيرهم.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن لم يملكه بطلت، وقبل: يشتري وإن ملكه قبل موته فوجهان). انتهى.

يعنى: إذا أوصى له بعبدٍ ولم يملكه ثمُّ ملكه قبل موته، وأطلقهما في الشُّرح وشرح الحارثيُّ، والفائق.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، جزم به في الحاوي الصُّغير.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، كمن وصَّى لعمرو بعبد ثمَّ ملكه.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن أبي المعيّن ألحجُّ فقيل: تبطل، وقيل: في حقّه). انتهى.

أحدهما: تبطل الوصيَّة من أصلها، وهو احتمالٌ في المغني، والشَّرح، والرَّعاية، وهــو ظــاهـر مــا جــزم بــه في الهدايــة، والمذهــب،=

السَّبِيلِ عَلَى الخُرُوجِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبِ، وَيَحُجُّ غَيْرُهُ بِأَقَلَّ مَا يُمْكِنُ نَفَقَةُ أَوْ أَجْرَةً، والبَقِيَّةُ لِلْوَرَقَةِ، كَالفَرْضِ، وَكَقَوْلِـهِ حُجُّـوا عَنِّي، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ لِمُذْرٍ، وَلَوْ قَالَهُ مَنْ عَلَيْهِ حَجٌّ صُرِفَتْ الآلفُ كَمَا سَبَقَ، وَحُسِبَ مِنَ الثَّلُــثِ الفَـاضِلِ عَـن نَفَقَـةِ المِشْلِ أَوْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ لِلْفَرْضِ.

ُ وَفِي الفُصُولَ: مَنْ وَصَّى أَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِكَلَا لَمْ يَسْتَحِقُّ مَا عَيَّنَ رَائِدًا عَلَى النَّفَقَـةِ؛ لأنَّـه بِمَثَابَـةِ جَعَالَـةٍ، وَاخْتَـارَهُ، وَلا نَجُوزُ فِي الحَجِّ⁽¹⁾.

وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِالنَّفَقَةِ صَحَّ، وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ إِنْ وَصَّى بِأَلْفِ يَحُجُّ بِهَا صَرَفَ فِي كُلِّ حَجَّةٍ قَـدْرَ نَفَقَتِهِ حَتَّى يُنَفَّذَ، وَلَوْ قَالَ: يَحُجُّ عَنِّي زَيْدٌ بِـأَلْفِ، فَمَـا فَضَـلَ وَصِيَّـةً لَـهُ إِنْ خَجُّ عَنِّي زَيْدٌ بِـأَلْفِ، فَمَـا فَضَـلَ وَصِيَّـةً لَـهُ إِنْ حَجُّ عَنِي زَيْدٌ بِـأَلْفِ، فَمَـا فَضَـلَ وَصِيَّـةً لَـهُ إِنْ حَجُّ وَلا يُعْطِي إِلَى أَيَّامِ الحَجُّ قَالَهُ أَحْمَدُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبِ : اشْتَرَى بِهِ مَتَاعًا يَتْجِرُ بِهِ؟

قَالَ: لا يَجُوزُ، قَدْ خَالَفَ، لَمْ يَقُلُ اتَّجَرَ بهِ.

وَلا يُصِحُّ أَنْ يَحُجُّ وَصِيُّ بإخْرَاجِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ: لاَّنَٰهُ مُنَفَّلًا، كَقَوْلِهِ: تَصَدَّقَ عَنِّي بِهِ، لا يَأْخُذُ مِنْهُ، وَكَمَا لا يَحْجُ عَلَى دَابَّةٍ مُوصَى بِهَا فِي السَّبِيلِ وَلا يَحُجُّ وَارِثٌ، صُ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: بَلَى إِنْ عَيَّنَهُ، مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى نَفَقَتِهِ.

وَفِي الفُصُول: إنْ لَمْ يُعَيِّنُهُ جَازً.

وَقِيلَ: لَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَاوُد: وَصَمَّى أَنْ يَحُجُ عَنْهُ، قَالَ: لا؛ لأنَّه كَأَنَّهُ وَصِيَّةً لِوَارِثِ.

وَلَوْ وَصَّى بِحَجَجِ نَفُلًا فَفِي صِحَّةِ صَرْفِهَا فِي عَامٍ وَجْهَانِ (م ٥)(٢).

=والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، في إحدى نسختيه.

وجزم به في المحرَّر، والمنوَّر، وصحَّحه الحارثيُّ.

والوجه الثّاني: تبطل في حقّه لا غير ويحجُّ عنه بأقلٌ ما يمكن من نفقةٍ أو أجرةٍ، والبقيّة للورثة، وهذا هو الصّحيـــح مـن المذهــب، وعليه أكثر الأصحاب، وفي بعض نسخ المقنع: لم يعطه وبطلت الوصيّة في حقّه، وبــه قطــع في الكــافي، والرّعايــة الصُّغــرى، والحــاوي الصّغير، والنّظم، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، والفائق، والمغني، والشَّرح ونصراه، وذكر في النَّظم قولاً: إنَّ بقيَّة الألف للذي حجُّ.

(١) تنبيه: عل الحلاف إذا كان الموصي قد حجّ حجّة الإسلام، أمّا إذا لم يكن الموصي قد حجّ حجّة الإسلام فإن عين المعيّن يقام
 بنفقة المثل، والبقيّة للورثة، قولا واحدًا، وقد صرّح بذلك المصنّف بعد هذا، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (ولو وصَّى بحجج نفلا ففي صحَّة صرفها في عامٍ واحدٍ وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز صرف ذلك في عام واحد، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي وابن عقيل، والسَّامريُّ، نقله عنهم الحارثيُّ وقال: وهو أولى. وصحَّحه ابن نصر الله في حواشيه، وقال: إلاَّ أن تقوم قرينةٌ على خلاف ذلك.

قال في الوجيز: وإن وصَّى بثلاث حجج إلى ثلاثةٍ في عام واحدٍ صحَّ، وأحرم النَّائب بالفرض أوَّلا إن كان عَليه فرضَّ. انتهى.

وقال المصنّف في باب حكم قضاء الصّوم: وحكى أحمد عن طاوس جواز صوم جماعةٍ عنه في يوم واحدٍ، ويجزئ عن عدَّتهـــم من الأيّام، قال: وهو أظهر.

واختاره المجد، قال: فدلُ ذلك أنَّ من أوصى بثلاث حجيج جاز صرفها إلى ثلاثةٍ يحجُّون عنه في سنةٍ واحدةٍ، وجزم ابن عقيلِ بأنَّــه لا يجوز؛ لأنَّ نائبه مثله وذكره في الرَّعاية قولا، ولم يذكر قبله ما يخالفه، ذكره في فصل استنابة المعضوب من باب الإحرام، وهو قيـــاس ما ذكره القاضي في الصَّوم. انتهى كلام المصنَّف.

ولم يستحضّر تلك الحال ما ذكره في الرّعاية في بأب الموصى به، ونقل عن ابن عقيلٍ خلاف ما نقله عنه الحارثيّ، ولعلّ له قولسين، واللّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَلَوْ وَصَّى بِدَفْنَ كُتُبِ العِلْمِ لَمْ تُدْفَنْ، قَالَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: مَا يُعْجَبُنِي.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ: لاَ بَأْسَ.

وَنَقَلَ غَيْرُهُ: تُخسَبُ مِنْ ثُلْثِهِ.

وَعَنْهُ: الوَقْفُ.

قَالَ الخَلاُّلُ: الآخْوَطُ دَفْنُهَا.

وَلَوْ وَصَّى بِإِحْرَاقِ ثُلُتْ مَالِدِ صَحَّ وَصُرِفَ فِي تَجْدِيرِ الكَمْبَةِ وَتَنْوِيرِ الْمَسَاجِدِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

قَالَ هُوَ أَو أَبِّنُ الْجَوْزِيِّ:

وَفِي النَّرَابِ يُصْرَفُ فِي تَكُفِينِ الْمُوتَى.

وَفِي المَّاء يُصْرَفُ فِي عَمَلِ سُفَّن لِلْجهَادِ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ إِمَّا مِنْ عِنْدِهِ أَوْ حَِكَايَةً عَنِ الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يُخَالِفَهُ: لَوْ أَنْ رَجُلاَ وَصَى بِكُتُبِهِ مِسنَ العِلْـم لِـآخَرَ وَكَـانَ فِيهَا كُتُبُ الْكَلامِ لَمْ تَدْخُلُ فِي الوَصِيَّةِ؛ لأَنَّه لَيْسَ مِنَ العِلْمِ.

إذًا وَصَمَّى بِثُلَثِهِ عَمَّ.

وَعَنْهُ: يَهُمُّ الْتَجَدُّدُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ أَوْ قَوْلِهِ: بِثُلْقَيْ يَوْمَ الْمُوتُ، وَدِيَتُهُ مُطْلَقًا لَهُ، كَصَيْدٍ وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي أَحْبُولَـةٍ نَصَبَهَـا، خِلافًا لِلانْتِصَارِ وَغَيْرُهِ.

وَإِنْ تَلِفَ بَهَا شَيَءٌ فَيَتَوَجُّهُ فِي صَمَان المَّيْتِ الخِلافُ، وَمَبَقَ فِي الغَصْبِ صَمَانُهُ ببثر حَفَرَهَا فِي فِنَاثِهِ، والظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا قَالَهُ مَنْ قَالَ يَمْلِكُ صَيْدًا وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي أُحْبُولَةٍ نَصَبَهَا، وإلاَّ فَلا فَرْق.

قَالَ أَحْمَدُ: ﴿ قَضَى النُّبِيُّ عليه السلام أَنَّ الدِّيَّةَ مِيرَاتُ ٩٠.

وَعَنْهُ: هِيَ لِوَرَثَتِهِ، قَالَ: لَآنُهَا إِنَّمَا تُجِبُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَلَوْ وَصَّى بِمَنْفَعَةِ أَمَتِهِ أَبْدًا أَوْ لِآخَرَ بَرَقَبَتِهَا أَوْ بَقَائِهَا تَرْكَةً صَحَّ، وَلِمَالِكِ رَقَبَتِهَا بَيْعُهَا، كَعِنْقِهَا.

وَقِيلَ: وَعَنْ كَفَّارَتِهِ كَعَبْلِهِ مُؤجَّر، فَيَبْقَى انْتِفَاعُ رَبِّ الوَصِيَّةِ بِحَالِهِ.

وَقِيلَ: بَيْعِ لِمَالِكِ نَفْعِهَا.

وَقِيلَ: لَا ۚ وَفِي كِتَابَتِهَا الحِلافُ(١)، وَلَهُ قِيمَتُهَا وَوَلَلُهَا وَقِيمَتُهُ مِنْ وَطَء شُبْهَةٍ.

وَقِيلَ: هُنَّ بِمَنْزِلَتِهَا، وَعَلَيْهِمَا تَخَرُّجَ لَوْ لَمْ يَقْتُصُّ مِنْ قَاتِلِهَا وَعَفَا هَلْ يَلْزَمُهُ القِيمَةُ؟ وَإِنْ جَنَتْ سَسَلْمَهَا هُـوَ أَنْ فَدَاهَــا مُسْلُونَةً، وَلا يَطَّأُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَلِمَالِكِ نَفْعِهَا خِدْمَتُهَا حَضَرًا وَسَفَرًا وَإِجَارَتُهَا وَإِعَارَتُهَا، وَقِيمَةُ المُنْفَعَةِ عَلَى وَارِيُّهَا إِنْ قَتَلَهَا • عند : قَالَهُ فِي الانْتِصَار.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: إِنْ قَتَلْت فَرَقَبَةٌ بِثَمَنِهَا مَقَامَهَا.

وَيُحْتَمَلُ: أَنَّهُ لِمَالِكِ النَّفْعِ، قَالَ: وَهُوَ أُولَى.

وَقِيلَ: يَحِدُ بِوَطْثِهِ وَوَلَدُهُ ۚ قِنْ، وَتَزْوِيجُهَا إِلَيْهِمَا، وَيَجِبُ بِطَلَبِهَا وَوَلِيُهَا مَالِكُ الرُّقَبَةِ.

(ش): الإمام الشافعي

(١) تنبيه: قوله: (فيمن أوصى بمنفعة أمته أبدًا: ولمالك رقبتها بيعها كعتقها، وقيل: وعن كفَّارته: فيبقى انتفاع ربّ الوصيَّة بمنفعتها بحاله، وقيل: يتبع لمالك نفعها، وقيل: لا، وفي كتابتها الخلاف). انتهى.

الطُّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي في جواز بيعها.

والصُّحيح من المذهب جواز بيعها.

وقدُّمه المصنَّف، فكذلك الكتابة على هذا القول، فعلى هذا لا تكون هذه المسألة من المسائل الَّتي أطلق فيها الخلاف من وجهــين، والله أعلم.

الفروع - كتاب الوصايا

```
وَقِيلَ: هُمَا، وَفِي مَهْرِهَا وَنَفَقَتِهَا وَجُهَانِ (م ٦، ٧)(١)، وَنَفْعُهَا بَعْدَ الوَصِيُّ لِوَرَثَتِهِ
```

قطع به فِي الانْتِصَارِ وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي هِبَةِ نَفْعِ دَارِهِ وَسُكُنَّاهَا شَهْرًا وَتَسْلِيمِهَا

وَقِيلَ: لِوَرَّثَةِ المُوصِيِّ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ خُرُوجٌ ثَمَنِهَا مِنْ ثُلَثِهِ؟ أَوْ مَا قِيمَتُهَا بِنَفْعِهَا وَبِدُونِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٨)(٢).

وَإِنْ وَصَّى بِنَفْعِهَا وَقُنَّا فَقِيلَ كَذَلِكَ.

وَقَيلَ: يُعْتَبَرُ وَحْدَهُ مِنْ ثُلُثِهِ، لإِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ مُفْرَدًا (م ٩)(٣).

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وفي مهرها ونفقتها وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى – ٦): مهرها هل يكون لمالك نفمها أو رقبتها، أطلق الحلاف فيه، وظاهر الشُّرح إطلاق الحلاف، وكذا ابسن منجًا في شرحه.

أحدهما: لمالك الرُّقبة، وهو الصُّحيح، على ما اصطلحناه، اختاره ابن عقيل، والشَّيخ الموقَّق.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: لمالك نفعها، وهو المذهب، وعند أكثر الأصحاب.

قال الشَّيخ في المغني، والمقنع، وغيرهما: وقال أصحابنا: وهو لمالك نفعها.

وجزم به في المنوّر وغيره.

وقدَّمه في المحرَّر وغيره، وصحَّحه في النَّظم وشرح الحارثيُّ، وغيرهما.

قال في الفائق: هذا قول الجمهور.

رالسالة الثانية - ٧): نفقتها هل تجب على مالك نفعها أو رقبتها؟

الماد المالان

أحدهما: تجب على مالك الرّقبة، وهو الّذي ذكره الشّريف أبو جعفرٍ مذهبًا لأحمد، وبه قطع أبو الحنطّاب في رؤوس المسائل، وابن بكروس وصاحب الوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تجب على مالك المنفعة، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

وجزم به في المنوّر ومنتخب الآدميُّ.

وقدُّمه في الخلاصة، والمحرُّر، والنَّظم وتجريد العناية، وغيرهم.

وقيل: يكون في كسبها فإن عدم ففي بيت المال.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح: فإن لم يكن لها كسبُّ فقيل في بيت المال.

قال الحارثيُّ: هو قول الأصحاب.

وقال الشَّيخ، والشَّارح عن القول بكونه في كسبها: هو راجعٌ إلى إيجابها على صاحب المنفعة. انتهى.

ولهذا -واللَّه أعلم- لم يذكر المصنَّف إلاَّ وجهين، وأكثر الأصحاب ذكر ثلاثة أوجو.

وأطلقها في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (وهل يعتبر خروج ثمنها من ثلثه؟ أو ما قيمتها بنفعها وبدونه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

أحدهما: يعتبر جميعها من التُّلث، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وشرح الحارثيُّ، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تقوَّم بمنفعتها ثمَّ تقوَّم مسلوبة المنفعة، فيعتبر ثمَّا بينهما، اختاره القاضي.

وقدَّمه في الخلاصة، والنَّظم.

الضروع - كتاب الوصايا

وَيُصِحُ بَيْعُهَا، وَيَصِحُ بِمَال الكِتَابَةِ، والوَلاء لِسَيِّدِه، وَيَالْمُكَاتَبِ وَهُوَ كَمُشْتَرِيهِ، وَيَصِحُ بِهِ لِزَيْسِدِ وَبِدينِيهِ لِمَصْرِه، وَيُعْتَــٰتُ بأذاهِهِ وَيَمْلِكُهُ زَيْدٌ بعَجْزِه، فَتَبْطُلُ وَصِيَّةُ عَمْرِهِ مُطْلَقًا فِيمَا بَقِيَ.

َ وَإِنْ قَالَ: ضَعُوا نَجْمًا فَمَا شَاءَ وَارِثُهُ، وَإِنْ قَالَ أَكْثَوُ مَا عَلَيْهِ وَمِثْلُ نِصْنِهِ وُضِيعَ فَوْقَ نِصْنِهِ وَفَسَوْقَ رُبُهِهِ، وَإِنْ قَالَ مَا شَاءَ فَالكُلُ.

وَقِيلَ: لا، كُمَّا شَاءَ مِنْ مَالِهَا.

وَفِي الخِلافِ فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ زَكَاةً أَنَّ الوَصِيَّةَ لا تَصِحُ بِمَالِ الكِتَابَةِ، والعَقْلِ؛ لآنُه غَيْرُ مُسْتَقِرًّ. وَإِنْ وَصًى بِكَفَّارَةِ أَيْمَانٍ فَأَقَلُهُ ثَلاثَةً، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

 ⁽٣) (مسألة - ٩): قوله: (وإن وصئى بنفعها وقتًا فقيل كذلك، وقيل: يعتبر وحده من ثلثه، لإمكان تقويمه منفردًا). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب. أحدهما: حكمها حكم المنفعة على التَّابيد، وهو المسألة الَّتي قبلها، وعليه الأكثر، منهم القاضي. وقدَّمه في الحلاصة، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق وشرح الحارثيَّ، وغيرهم من الأصحاب. والوجه الثَّاني: إن وصَّى بمنفعته على التَّابيد اعتبرت قيمة الرَّقبة بمنافعها من الثَّلث، لأنَّ عبدًا لا منفعة له لا قيمة له. وإن كانت الوصيَّة بمدَّةٍ معلومةٍ اعتبرت المنفعة فقط من الثَّلث، اختاره في المستوعب فقال: هذا الصَّحيح عندي.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب عمل الوصايا

إِذًا أَوْصَى لَهُ بِمِثْلَ نَصِيبِ وَارِثٍ عَيَّنَهُ فَلَهُ نَصِيبُهُ مَضْمُومًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ.

وَفِي الفُصُولَ اَخْتِمَالٌ وَلَوْ لَمْ يَوثُهُ مُوصَى بِمِثْلِ نَصِيبِهِ لِمَانِعِ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنُهُ فَلَـهُ كَـاْقَلُهِمْ نَصِيبًا مَضْمُومًا، فَمَـعَ الْبِنِ نِصَفَّ، وَمَعَ رَوْجَةٍ تُسْعٌ، وَكَذَا وَصِيْتُهُ بِنَصِيبِهِ؛ لَأَنَّهُ اَمْكُنَ تَصْحِيعُ كَلامِهِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ اعْتِبَارُهُ، فَنَحْمِلُهُ عَلَــى المُجَازِ، وَلاَنْهُ لَوْ وَصَّى بِمَالِهِ صَمَّعُ، مَعَ تَصَمُّنِهِ الوَصِيَّةَ بِنَصِيبِ الوَرَثَةِ.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ؛ لأَنَّه وَصَّى بِحَقَّهِ كَدَارِهِ وَبِمَا يَأْخُذُهُ مِنْ إِرثِهِ، وَإِنْمَا تَصِحُ فِي التُولِيَّةِ بِمَنْكَهُ بِمَا اشْـتَرَيْته بــهِ، لِلْحُرْف. فَيَنُوَجَّهُ الجِلافُ فِي بِعَثْكُهُ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلانٌ عَبْدَهُ وَيَعْلَمَانِهِ، وقالُوا: يَصِحُ، وَظَاهِرُهُ يَصِحُ البَيْعُ وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ عَرْضًا، وَذَكَــرَ بَعْضُهُمْ لا، لِاسْتِدْعَاء النُّولِيَّةِ المِثْلَ، وَإِنْ قَالَ كَأْعَظَمِهِمْ فَلَهُ مِثْلُهُ، ذَكَرُهُ فِي التَّرْخِيبِ.

وَإِنْ وَصَلَّى بِعِثْلَ نَصِيبٍ وَلَدُهِ وَلَهُ ابْنُ وَبِنْتَ فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبٍ بِنْتُو، وَنَقَلَهُ ابْنُ الحَكَم، وَبَعِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثِ لَوْ كَانَ، فَلَهُ مِثْلُ نَصَيبِهِ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا، فَمَعَ ابْنَيْنِ الرَّبُعُ، وَمَعَ أَرْبَعَةِ السُّدُسُ، فَصَحَّحَ مَسْأَلَةِ عَدَمِ الْسِوَارِثِ قُـمٌ وَجُودِه، فَمَا خَرَجَ أَضِفُهُ، إِلَى مَا ارْتَفَعَ، وَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ، وَاقْسِمْ مَا ارْتَفَعَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ. ارْتَفَعَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ.

وَكُذَا العَمَلُ لَوْ وَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثِ إِلاَّ بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثِ لَوْ كَانَ، فَلَوْ خَلْفَ خَمْسَةَ بَنِينَ وَوَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ إِلاَّ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِ سَادِس لَوْ كَانَ، فَاضْرِبْ مَسْأَلَةَ عَدَمِهِ خَمْسَةً، فِي مَسْأَلَةِ وُجُودِهِ مِبَّةً، يَكُسْنَ ثَلاثِينَ، فَافْسِمهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الوُجُودِ، لِكُلَّ وَاحِدٍ خَمْسَةً، وَعَلَى العَدَمِ لِكُلُّ وَاحِدٍ سِتَّةً، فَقَدْ وَصَّى بِسِتَّةٍ وَاسْتَثْنَى خَمْسَةً، فَلَهُ سَـهُمْ يُضَـّافُ إِلَى الثَّلاثِينَ ذَكَرُهُ أَبُو الحَطَّابِ، وَمَعْنَاهُ لِلشَّيْخِ، والْمَحَرَّر، وَغَيْهِمَا.

وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمُثْنِعِ الْمُفْرُوءَةِ أَرْبَعَةُ بَنِينَ وَصَلَّى بِمَثْلِ نَصَيبِ أَخَدِهِمْ إِلاَّ بِعِشْلِ نَصِيبِ الْبِنِ سَادِسٍ لَـوْ كَـانَ، قَالَـهُ صَاحِبُ النَّظْمِ، وَإِنْ عَلَى هُذَا يَصِحُ أَنْهُ وَصَلَّى بِالْخَمْسِ إِلاَّ السُّدُسَ، كَذَا قَالَ، مَعَ قَوْلِهِ فِي النَّسَخِ الْمُعْرُوفَةِ: أَرْبَعَةُ أُوصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ خَامِسٍ لَوْ كَانَ إِلاَّ بِمِثْلِ نَصِيبِ سَادِسٍ لَوْ كَانَ، عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرُوا أَوْصَى لَهُ بِالسُّدُسِ إِلاَّ السُّبُعَ، فَيَكُونُ لَهُ سَهْمَان مِن اثْنَيْن وَأَرْبَعِينَ (١٠).

وَكُذَا قَالَ الْحَارِثِيُّ إِنَّهُ قِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ، وَإِنَّ قَوْلَهُمْ أَوْمَى بِالْخُمُسِ إِلاَّ السَّدُسَ صَحِيحٌ، بِاغْتِبَارِ أَنَّ لَهُ نَصِيبَ الخَسَامِسِ المُقَدَّر فَيْرَ مَضْمُوم، وَإِنَّ النَّصِيبَ المُسْتَثَنَى هُوَ السُّدُسُ.

وَّهُوَ طَرِيقَةُ الْشَّافِمِيَّةِ، وَمَا قَالَهُ الحَارِثِيُّ صَحَيِحٌ، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي نُسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَى الشَّيْخِ: أَرْبَمَةُ، أَوْصَى بِعِشْـلِ نَصَيـب أَحَدِهِمْ إِلاَّ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِ خَامِسٍ لَوْ كَانَ، فَقَدْ أَوْصَى لَهُ بِالخُمُسِ إِلاَّ السَّدُسَ، وَيُوافِقُ مَذَا قَــوْلَ الْبِنُ رَزِيَـنِ فِي الْبَنْيْنِ وَوَصَّى بِمِثْلِ نَصِيبِ ثَالِثِ لَوْ كَانَ الرُّبُعُ، وإِلاَّ مِثْلَ نَصِيبِ رَابِعٍ لَوْ كَانَ سَهْمٌ مِنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ.

وَلَوْ وَصَّى بَضَعْف نَصِيبِ ابْنِهِ فَمِثْلاهُ، وَيَضَعْفُنِهِ بِثَلاثَةُ أَمْثَأَلِهِ وَيَثَلاثَةِ أَضْعَافِهِ أَرْبَعَةُ أَمْثَالِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: ضِعْفَاهُ مِثْلاهُ وَثَلاثَةُ أَصْعَافِهِ ثَلاثَةُ أَمْثَالِهِ.

وَلَوْ وَصَّى بِحَظَّ أَوْ قِسْطِ أَوْ نَصِيبِ أَوْ جُزْءِ أَوْ شَيْءِ أَعْطَاهُ وَارِثَهُ مَا يَتَمَوَّلُ، وَبِثُلُثِهِ إِلاَّ حَظًّا أَعْطَى مَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ، وَبِسَهْم مِنْ مَالِهِ فَهُوَ سُلُسُهُ، وَلَوْ كَانْ عَائِلاَ مَضْمُومًا إِلَيْهِ، نَقَلَهُ أَبْنُ مَنْصُورٍ.

وَقِيْلَ: سُدُسُهُ كُلُّهُ، أَطْلَقَهُ فِي رَوَايَةٍ حَرْبٍ.

وَأَطْلَقَهُ فِي الْمَحَرُّر، والرُّوضَةِ. ُ

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (أوصى له بالسُّدمن إلاَّ السُّبع فيكون له سهمان من اثنين وأربعين). انتهى.

فقوله: (له سهمان من اثنين وأربعين) سبقة قلم.

والصُّواب: سهمٌ مزادٌ على اثنين وأربعين، أو يقَّال له سهمان مزادان على أربعةٍ وثمانين فإنَّها تصحُّ من ذلك.

وَعَنْهُ: لَهُ سَهُمْ مِمَّا تَصِحُ مِنْهُ المَسْأَلَةُ مَضْمُومًا إِلَيْهَا، اخْتَارَهُ الجَرَقِيُّ(١).

وَعَنْهُ: لَهُ مِثْلُ أَقَلُهِمْ مَضْمُومًا إِلَيْهَا، اخْتَارَهُ الخَلَالُ وَصَاحِبُهُ.

وَقَالَ القَاضِي وَجُمَاعَةٌ: عَلَيْهِمَا لا يُزَادُ عَلَى السُّدُس.

وَقَالَ الشَّيْخُ: إِنْ صَحَّ فِي لُغَةَ أَوْ أَثَرٍ أَنَّهُ السُّدُسُ فَكَسَّدُسٍ مُوصَى بِهِ، وإلاَّ فَكَجُزْءٍ.

فُصلُ

وَإِنْ وَصَّى بِجُزْءِ مَعْلُومٍ كَثَلُثِ فَخُذْهُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَاقْسِمُ البَقِيَّةَ عَلَى مَسْأَلَةِ الوَرَثَةِ، فَإِنْ لَـمْ يَصِحُ ضَرَبْت المَسْأَلَةَ أَنْ وَفَفِهَا لِلْبَقِيَّةِ فِي المَخْرَجِ، فَتَصِحُ مِمّا بَلَغَ، ثُمَّ مَا لِلُوَصِيِّ مَصْرُوبٌ فِي مَسْأَلَةِ الوَرَثَةِ أَنْ وَقْفِهَا أَنْ مَا لِكُلُّ وَارِثْ فِي بَقِيَّةٍ الْمُحْرَجِ بَعْدَ الوَصِيَّةِ أَنْ فِي وَقْفِهِ، وَكَذَا إِنْ وَصَّى بِأَجْزَاء تَعْبُرُ الثَّلُثَ وَأَجِيزَتْ، وَإِنْ رُدَّتُ أَخَذْتهَا مِنْ مَخْرَجَهَا فَجَعَلْتِهَا لَلْكُ الْمُلْكُ وَأَجِيزَتْ، وَإِنْ رُدًّا جَعَلْت الثَّلُثَ وَلَيْعِ وَلَهُ النَّانِ فَأَجَازًا صَعَحْتْ مِنْ ثَمَائِيَةٍ، وَإِنْ رَدًّا جَعَلْت الثَّلُثَ وَلَاللَهُ وَلِلْهِ النَّذِي سِبَّةٌ وَإِنْ لَكُونَ فَي مَسْأَلَة الإَجَازَةِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّذِ تَكُنْ النَّيْنِ وَمَنْهِينَ.

وَلِلْمَجَازِ لَهُ مَهُمَّ مِنْ مَسْأَلَتِهِ فِي الْأَخْرَى، وَكَذَا مَنْ رَدُّ عَلَيْهِ، وَالْبَاقِي لِلاانتَنِن وَإِنْ أَجَازَ ابْنَ لَهُمَا وَرَدُ الآخَوُ فَلَهُ سَهْمُهُ مِنَ الرَّدُّ فِي الإَجَازَةِ، والبَاقِي لِلاانتَنِنِ عَلَى ثَلاثَةِ، وَإِنْ أَجَازَ وَاحِدٌ لِوَاحِدٍ أَنْ كُلُّ وَأَحِدٍ لِوَاحِدٍ أَنْ كُلُ وَأَحِدٍ لِوَاحِدٍ أَنْ كُلُ وَأَحِدٍ لِوَاحِدٍ أَنْ كُلُ وَأَحِدٍ لِوَاحِدٍ أَنْ الْكُلُ مِنْ الْمُجِيزِ لِمَنْ أَجَازَ لَهُ مَا يَدْفَعُهُ بِإِجَازَتِهِمَا لَهُ، فَإِنْ انْكَسَرَ فَابْسُطُ الكُلُّ مِنْ جُنْدِهِ. وَلُو عَبُرُهُ مَنْ اللّهِ عَلِيلَةٍ عَلِيلَةٍ مَا يَدْفُعُهُ بِإِجَازَتِهِمَا لَهُ، فَإِنْ انْكَسَرَ فَابْسُطُ الكُلُّ مِنْ جَنْدِهِ.

فَنِصْفٌ وَتُلْثَانِ مِنْ سَبْعَةٍ فَالمَالُ يُقَسَّمُ مَعَ الإجَارَةِ عَلَيْهَا، والثُّلُثُ مَعَ الرَّدّ، وَمَالٌ وَنِصْفُهُ مِنْ ثَلاثَةٍ، نَصَّ عَلَيْدٍ.

وجزم به الأَكْثَرُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهٌ فِيمَنْ وَصَمَّى بِمَالِهِ لِوَارِثِهِ وَلِآخَرَ بِثُلُثِهِ وَأَجِيزَ فَلِلاَجْنَبِيِّ ثُلْثُهُ، وَمَعَ الرَّدِّ هَلْ النُّلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ لِلاَجْنَبِيِّ؟ فِيهِ الجِلافُ.

وَلَوْ وَصَّى لِزَيَّدِ بِمَالِهِ وَلِعَمْرُو بِثُلُثِهِ وَلَهُ ابْنَانِ فَأَجَازًا فَالمَالُ أَرْبَاعًا، لِزَيْدِ نِصْفٌ وَرُيُسِعٌ، وَلِعَمْرُو رُبُعٌ، وَإِنْ رَدًّا فَـالنُّلُثُ كَذَلِكَ وَلِكُلُّ ابْنِ أَرْبَعَةٌ، وَإِنْ أَجَازًا لِزَيْدٍ فَلِعَمْرُو رُبُعُ النُّلُثِ، والبَقِيَّةُ لِزَيْدٍ، أَطْطَى لَهُ وَصِيَّتُهُ أَوْ الْمُنْكِنَ مِنْهَا.

وَقِيلَ: ثَلاثَةُ أَرْبَاعِهِ، كَالإِجَازَةِ لَهُمَا، وَإِنْ أَجَازًا لِعَمْرُو فَلَهُ تَتِمُّةُ الثُّلُثِ.

وَقِيلَ: تَتِمَّةُ الرُّبُعِ، وَلِزَيْدٍ فَلاقَةُ أَرْبَاعِ النَّلُثِ، وَإِنْ أَجَازَ ابْنُ لَهُمَا أَخَذَا مَا مَعَهُ أَرْبَاعًا، وَإِنْ أَجَازَ لِزَيْدِ أَخَذَ مَا مَعَهُ. وَقِيلَ: ثَلاثَةُ أَرْبَاعِهِ، وَإِنْ أَجَازَ لِعَمْرُو أَخَذَ يَصِفَ تَتِمَّةِ الثَّلْثِ.

وَقِيلَ: نِصْفُ تُتِمَّةِ الرُّبُعِ.

وَقِيلَ: الثُّلُثُ أَوْ الرُّبُعُ. وَقِيلَ: الثُّلُثُ أَوْ الرُّبُعُ.

فَصلُ

وَإِنْ وَصَمَّى لِزَيْدِ بِعَبْدِ قِيمَتُهُ مِافَةً وَلِعَمْرِو بِفُلُتْ مَالِهِ وَمَالُهُ غَيْرُ العَبْدِ مِافتَانِ فَــلِزَيْدِ ثَلاقــةُ أَرْبَــاعِ العَبْــدِ، وَلِعَمْـرِو رَبُعُــهُ وَتُلْتُ المِاقَتَيْنِ، وَمَعَ الرَّدُّ لِزَيْدِ نِصْفُهُ، وَلِعَمْرُو سُدُسُهُ وَسُدُسُ المِاقتَيْنِ.

وَطَرِيقُهُ أَنْ تُعْطِي كُلُّ وَاحِدٍ مِمًّا وَصَّى لَهُ بِقَدْرِ نِسْبَةِ الثَّلْتِ إِلَى مَجْمُوعِهِمَا.

وَقِيلَ: يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا حَلَى حَسَبِ مَا لَهُمَا فِي الإِجَارَةِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ: لِزَيْدِ رَبُّعُ العَبْـدِ وَخُمُسُـهُ، وَلِعَمْـرِو عَشـَـرَةً وَيَصْفُ عُشْرِهِ وَخُمُسُ المِاتَنَيْنِ.

وَطَرِيقُهُ أَنْ تُنْسُبُ النُّلُثَ ۚ إِلَى الْحَاصِلِ لَهُمَا مَعَ الإِجَازَةِ، فَتَعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بِقَدْرِ النَّسْبَةِ.

(١) الثّاني: قوله: (فيما إذا أوصى بسهم من ماله: (وعنه: له سهمٌ ثمّا تصحُّ منه المسألة مضمومًا إليها اختاره الحرقيُّ) ليست هـذه الرَّواية باختيار الحرقيُّ، وإنَّما هي روايةٌ مؤخَّرةٌ ذكرها، وقدَّم ما قدَّمه المصنّف، فقال: فإذا أوصى له بسهمٍ من ماله أعطى السُّدس. وقد روي عن أبي عبد اللَّه روايةٌ أخرى: يعطي سهمًا ثمّا تصحُّ منه الفريضة. انتهى. وَلَوْ وَصَّى بِثُلَثِهِ لِرَيْدٍ وَبِمِائَةٍ لِعَمْرٍو وَبِتَمَامٍ ثُلُثُو آخَرَ عَلَيْهَا لِبَكْرٍ وَثُلْثُهُ مِثَةٌ بَطَلَتْ وَصِيَّةُ بَكْرٍ، والنَّلُثُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ جَاوَزَ الْبَئَةِ وَإِنْ نَفُذَ، وَإِنْ رَدُّ فَلِكُلِّ نِصْفُ وَصِيَّتُهُ، فِي اخْتِيَارِ الشَّيْخِ. وقيل: إنْ جَاوَزَ مِاقَةً فَلِزَيْدٍ نِصْفُ وَصِيَّتِهِ، وَلِعَمْرٍو مِاقَةً، وَلِبَكْرٍ نِصْفُ الزَّائِدِ، وَإِنْ جَاوَزَ مِاقَةً فَلِزَيْدٍ نِصْفُ وَصِيَّتِهِ،

وَبَقِيَّةُ النُّلُثِ لِعَمْرُو مَعَ مُعَادَتِهِ بِبَكْرٍ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ وَصِيَّةُ بَكْرِ هُنَا (مُ ١)^(١).

وَلَوْ وَصَّى لَهُ بِعَبْدِ وَلِلَّخُرَ بِتَمَامِ الثُّلُثِ فَهَلَكَ العَبْدُ قَبْلَ المُوصِيِّ أَلْقَيْت قِيمَتُهُ مِنْ ثُلْثِ النَّرِكَةِ بَعْدَ تَقْوِيمِهَا بِدُونِيهِ، ثُـمٌّ * الدُّرَا البَقِيَّةُ لِلتَّمَامِ.

وَلَوْ وَصَّٰى لِوَارِثُو وَغَيْرِهِ بِثُلُثَيْهِ اشْتَرَكَا مَعَ الإِجَازَةِ وَمَعَ الرَّدُّ عَلَى الوَارِثِ الآخَرِ الثَّلُثَ. وَقِيلَ: نِصْفَهُ كَوَصِيَّتِهِ لَهُمَا بِثُلَثِهِ، والرَّدُّ عَلَى الوَارِثِ، وَإِنْ رَدُّوا مَا جَاوَزَ الثَّلُثَ لَا وَصِيَّتَهُ عَيْنَا فَالثَّلُثُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: لِلآخر.

وَقِيلَ: لَهُ السَّدُسُ، وَإِنْ أَجِيزَ لِلْوَارِثِ فَلَهُ الثُّلُثُ، وَكَذَا الآجْنَبِيُّ.

وَقِيلَ: السُّدُسُ.

وَإِنْ وَصِمَى لِزَيْدٍ بِثُلُثِ مَالِهِ وَلِعَمْرٍو بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِ ابْنَيْهِ فَقِيلَ: لِكُلِّ مِنْهُمَا الثَّلُثُ مَعَ الإِجَارَةِ، كَانْفِرَادِهِمِيَا، والسِّدُسُ مَعَ الرُّدُ، وَتَصِيحُ مِنْ سَيَّةٍ.

وَقِيلَ: لِعَمْرُو كَابْنِ بَعْدَ إِخْرَاجِ الثُّلُثِ (م ٢)(٢)، وَهُوَ ثُلُثُ البَّاقِي تُسْعَان.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ولو وصَّى بثلثه لزيدٍ، وبمائةٍ لعمرو، وبتمام ثلثٍ آخر عليها لبكرٍ وثلث مائـةٌ بطلـت وصيَّـة بكـر، والنُّلـث بينهماً، وإن جاوز المائة فأجيز نفذ، وإن ردَّ فلكلِّ نصف وصيَّته، في اختيار الشّيخ، وقيل إن جاوزٌ ماثتين فلزيدٍ نصف وصيَّته، ولعَّمرِو مائةً، ولبكرٍ نصف الزَّائد، وإن جاوز مائةً فلزيدِ نصف وصيَّته، وبقيَّة النُّلث لعمرِو مع معاودته ببكرٍ، وقيل: تبطل وصيَّة بكرِ هنا). انتهى.ً

ما اختاره الشيخ هو الصحيح.

قطع به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في النَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق، وغيرهم.

والقول الثاني: اختاره القاضي.

قال الحارثيُّ: والأصحُّ ما قال القاضي، وصحَّحه الحرَّر فيما إذا جاوز النَّلث مانتين.

والقول الثَّالث: اختاره المجد في محرَّره، فوافق المجد القاضي فيما إذا جاوز الثُّلث مائتين، وخالفه فيما إذا جاوز المائة، فأبطلها.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن وصَّى لزيدٍ بثلث ماله ولعمرِو بمثل نصيـب أحـد ابنيـه فقيـل لكـلِّ منهمـا الثّلث مـع الإجـازة، كانفرادهما، والسُّدس مع الرُّدّ، وتصحُّ من ستَّةٍ، وقيل لعمرو كابن بعد إخراج الثَّلث). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والمحرِّر، والشُّرح، وغيرهم.

أحدهما: لصاحب النَّصيب ثلث المال عند الإجازة، وعند الرَّدُّ يقسُّم النُّلث بين الوصيَّين نصفين، وهو الصُّحيح.

قال في الهداية: هذا قياس المذهب عندي.

وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

والقول الثَّاني: لصاحب النَّصيب مثل ما يحصل لابن وهو ثلث الباقي وذلك التُّسـمان عنـد الإجـازة، وعنـد الـرَّدّ يقسُّـم النُّلـث بينهما على خمسةٍ، وهو احتمالٌ في الهداية.

وقدَّمه في المستوعب.

قال الحارثيُّ: وهذا أصحُّ بلا مريةٍ، وهو كما قال: والتَّفريع الَّذي ذكره المصنّف بعد ذلك على هذين القولين وهي مسألةٌ واحدةً. ففي هذا الباب ثلاث مسائل. وَفِي الرَّدُّ لَهُمَا الثَّلُثُ عَلَى الخَمْسَةِ، وَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةُ زَيْدٍ بِثُلْثِ بَاقِي الحَال فَعَلَى الآوُّل لِعَمْرِو الثُّلُثُ، وَلِزَيْدٍ ثُلُثُ البَاقِي مَعَ الإِجَازَةِ، وَمَعَ الرَّدُّ الثَّلُثُ عَلَى خَمْسَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي فِيهِ دَوْزٌ، لِتَوَقُّفَ مَعْرِفَةِ كُلُّ مِنْ ثُلُثِ البَّاقِي وَنَصِيبِ البَنِ عَلَى الآخَر، فَاجْعَلْ المَالَ قَلاقَةَ أَمْهُم وَنَصِيبًا، فَالنَّصِيبُ لِعَمْرُو، وَلِزَيْدٍ ثُلُثُ البَاقِي سَهْمٌ، وَلِكُلِّ ابْن سَهْمٌ فَهُوَ النَّصِيبُ.

وَبِالبَابِّ ِ تَضْرِبُ مَخْرَجَ كُلُّ وَصِيُّةٍ فِي الْآخْرَى تَكُنْ تِسْعَةٌ، ٱلْقَ مِنْهَا دَائِمًا وَالْحِذَا مِنْ مَخْرَجَ الوَّصِيَّةِ بِسالجَيْرِ فَالنَّصِيبُ سَهْمَان، وَتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، وَإِنْ شِفْت قُلْت لِلابْنَيْن سَهْمَان.

ثُمَّ تَقُولُ: هَذَا مَالٌ ذَّهُبَ كُلْتُهُ فَوْدْ هَلَيْهِ مِثْلَ يُصَّنِّهِ فَيَصِيرُ ثَلاثَةً، ثُمَّ زِدْ مِثْلَ نَصيب ابْنِ لِوَصِيَّهِ النَّصيبُ فَيَصِيرُ أَرْبَعَةُ وَبَالْجَبْرِ خُذْ مَالاً، والق مِنْهُ نَصِيبًا وَتُلُثُ بَاقِيهِ يَبْقَى ثُلُثُ مَالٍ إِلاَّ ثُلَثَىٰ نَصيب يَعْدِلُ نَصيبَيْنِ، أَجْبُرْ وَقَابِلْ وَالْسُطْ مِنْ جِنْـسِ الكَسْر، ثُمُّ اقْلِبْ فَاجْعَلْ المَالِ ثَمَانِيَةً، والنَّصِيبَ اثْنَيْن.

وَإِنْ وَصَىٰ لَهُ بِعِثْلِ [نَصِيب] آخِدِ بَنِيهِ النَّلاقَةِ إِلَّا رَبُعَ المَال فَمَخْرَجُ الكَسْرِ أَرْبَعَة، زِدْهُ رَبُعَهُ يَصِيرُ خَمْسَةً؛ فَهُوَ النَّصِيبُ، وَزِدْ عَلَى عَدَدِ البَنِينَ وَاجِدًا، وَاضْرِبُهُ فِي مَخْرَجِ الكَسْرِ يَصِيرُ مِنَّة عَشْرَ، فَلِلْمُوصَى لَـهُ سَهُمٌ، وَإِنْ شِفْت قُلْت فَضُلَ كُلُّ ابْنِ بِرَيْع، فَلِكُلِّ ابْنِ رَبِع يَبْقَى رَبُعَ افْسِمْهُ بَيْنَهُ وَيَبَيْهُمْ، فَلَهُ يَصْف ثَمَنِ مَهُم مِنْ سِنَّة عَشَرَ، وَلَوْ قَالَ إِلاَ نَصِيبًا، زِدْهُ رَبُعَهُ، أَجْبُرُ وَقَابِلْ فَيَصِيرُ مَالاً وَرَبُعًا وَأَرْبَعَة أَنْصِبًا وَرَبُعًا، أَبْسُطْ سِن جَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشَرَ نَصِيبًا، وَذَهُ رَبُعَهُ، أَجْبُرُ وَقَابِلْ فَيَصِيرُ مَالاً وَرَبُعًا وَأَرْبَعَة أَنْصِبًا وَرَبُعًا، أَبْسُطْ سِن جَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشَرَ نَصِيبًا، فَاجْعَلْ المَال سَبْعَة عَشْرَ، والنَّصِيبُ خَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشَرَ نَصِيبًا، فَاجْعَلْ المَال سَبْعَة عَشْرَ، والنَّصِيبُ خَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشْرَ نَصِيبًا، فَاجْعَلْ المَال سَبْعَة عَشْرَ، والنَّصِيبُ خَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشْرَ نَصِيبًا، فَاجْعَلْ المَال سَبْعَة عَشْرَ، والنَّصِيبُ خَمْسَة أَمْوال وَمَبْعَة عَشْرَ نَصِيبًا، وَرُبُعَهَا مِنْ نَصِيبِ الوَصِيِّ يَبْعَد الوَصِيَّةِ فَالبَاقِي بَعْدَ الوَصِيتُ بَعْدَ الوَصِيتُ الْعَلِيمُ مَن الْعَرْبَة ، وَالْسَطْ مِنْ الْعَرْبَة وَالْمُ الْوَرَقَة عَشْرَ، وَالْمَاعُ الْوَرَعِيْقُ وَالْوَصِيَّة أَلْقُ مِنْ فَلَاقًا مِنْ فَلَا الْوَرَقِيْقِ وَالْمَاعُ الْوَالِقُونَ الْعَلَى الْعَلَالُ وَالْعَلَى الْوَالِ وَالْعَلَامُ وَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْوَلِيلُونُ الْوَالِقَ عَلَى الْعَلَاقِ وَالْعَلَى الْعُلْمِ الْعَلَاقِ الْوَالْعِلْمُ الْمُولِيلُهُ الْمُؤْلُولُ وَلَاللْعَالَى الْعَلَالُ وَيَعْلَى الْعَلَالُ وَلَا الْعَلَالُ الْعُلْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلَى الْمُولُولُ اللْعَلَالُهُ اللْمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْعَلْمُ الْمُعْمُ الْوَالْمَاعُ الْمُؤْلُولُ اللْعَلَاقِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْعَلَقِيلُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُعْمُ الْمُؤْلُولُولُ اللْمُعْلَى الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُولُ اللْمُؤْلُولُ الْ

باب الموصى إليه

تَصِحُ الوَصِيَّةُ إِلَى رَشِيدٍ عَدْلِ وَلَوْ رَقِيقًا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: تُصِحُ إِلَى مُمَيِّزٍ.

وَعَنْهُ: مُرَاهِقٍ، وَمِثْلُهُ سَفِيةً، والى فَاسِقِ وَيُضَمُّ إِلَيْهِ أَسِينٌ إِنْ أَمْكَنَ الحِفْظَ بِهِ، وَذَكَرَهَا جَمَاعَةً فِي فِسْقِ طَارِي فَقَطْ.

وَتَصِحُ إِلَى عَاجِزٍ، خِلافًا لِلتَّرْغِيبِ، وَيُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلِ إبْدَالُهُ.

وَفِي الكَافِي: لِلْخُبَاكِمُ إِبْدَالُهُ، وَلا نَظَرَ لِحَاكِمُ مَعَ وَصِيٍّ خَاصٌ كَاف. قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ وَصَلَى إِلَيْهِ بِإِخْرَاجِ حَجِّهِ: ولايَةُ الدَّفْعِ، والتَّغْيِينِ لِلنَّاظِرِ الحَاصِّ (عِ)، وَإِنَّمَا لِلْوَلِـيِّ العَمامُ الاغْتِرَاضُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ أَوْ فِعْلِهِ مُحَرَّمًا، فَظَاهِرَهُ: لاَ نَظَرَ وَلاَ ضَمَّ مَعَ وَصِيٍّ مَتَّهُم، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ، وَتَقَسَدُمَ كَلامُهُ فِي نَـاظِرِ

الوقعة. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ إِذَا كَانَ الوَصِيُّ مُتَّهَمًا: لَمْ يُخْرَجْ مِنْ يَدِهِ وَيُجْعَلْ مَعَهُ آخَرَ. وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: إِنْ كَانَ الوَصِيُّ الْمُتَّهِمَا ضُمُّ إِلَيْهِ رَجُلٌّ يَرْضَاهُ أَهْلُ الوَقْفِ يَعْلَمُ مَا جَرَى، وَلا تُنذَعُ الوَصِيَّةُ مِنْهُ، وَتَوْجَمَهُ الْخَلَالُ: هَلْ لِلْوَرَثَةِ ضَمَّ أَمِينٍ مَعَ الوَصِيِّ الْمُتَّهَمِ؟ ثُمَّ إِنْ ضَمَّهُ بِأُخْرَةٍ مِنَ الوَصِيَّةِ تَوَجَّهَ جَوَازُهُ، وَمِسَنَ الوَصِيِّ فِيهِ نَظُرٌ، بِخِلافِ ضَمَّهِ مَعَ الفِسقِ.

وَغِي عُيُونَ الْمَسَائِلَ: فِي ابْتِلنَاء الحَجْرِ عَلَى رَشِيدٍ بَلْرَ مَالَهُ أَنَّهُ مَالٌ يُخْشَى ضَيَاعُهُ فِي غَيْرٍ وَجْهِ، فَجَازَ لِلْحَساكِمِ حِفْظُـهُ، كَمَا لُوْ وَجَدَ مَالَ غَيْرِهِ فِي مَضْيَعَةٍ، أَوْ رَأَى الحَاكِمُ الوَصِيُّ يَبْذُرُ مَالَ اليَتِيم.

وَيَعْتَبُرُ إِسْلامَهُ، فَإِنْ كَانَ الْمُوصَى كَافِرًا فَوَجْهَان (م ١)^(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإلى فاسق ويضمُ إليه أمينٌ إن أمكن الحفظ به، وذكرها جماعةً في فسق طارئ فقط، وقيل عكسه). انتهى. ظاهر هذه العبارة: أنَّ الفاسق تصحُّ الوصيَّة إليه ويضمُّ إليه أمينٌ، والحلاف إنَّما هو في الطُّريانُ وعدمه.

واعلم أنَّ الصَّحيح من المذهب: أنَّها لا تصحُّ إلى فاسق، وعليه أكثر الأصحاب، منهم القاضي وعامَّة أصحابه، كالشُّسريف وأبـي الخطَّاب في خلافيهما، والشِّيرازيُّ وابن عقيل في التَّذكرة، وابن البنَّا، وغيرهم.

واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والخلاصة، والكافي، والحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

ونصره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وغيرهما، وعنه: تصحُّ إلى فاسق ويضمُّ إليه أمينٌ، قاله الحرقيُّ وابن أبي موسى. وقدُّمه في الفائق، وهو الَّذي قاله المصنَّف.

قال القاضي: هذه الرَّواية محمولةٌ على من طرأ فسقه بعد الوصيَّة، وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذَّهب، والذي يظهر لي أنَّ في كـــلام المصنّف نقصًا، وهو وعنه: والى فاسق: (فلفظة)، وعنه: (سقطت من الكاتب، ويدلُّ على ذلك قوله: وذكرهما جماعية في فسيق طمارئ)، فالضَّمير في قوله: (وذكرها) عائدٌ إلى الرَّواية، وهو واضحٌ، فعلى هذا يكون المذهب كما قلنا، وهو عدم الصَّحَّة، وللَّه الحمد، ثــمُّ وجـدت شيخنا قال: إنَّه عطف على مميِّز، والتَّقدير وعنه: يصحُّ إلى مميّز، والى فاسقِ وهو حسنٌ، لكن خللٌ بين ذلك المراهق، والسُّفيه.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (فإن كان الموصي كافرًا فوجهان). انتهى.

يعني: هل تصحُّ وصيَّة الكافر إلى كافر أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الفصول، والمخني، والكنافي، والبلغة، والمحرَّر، والشُّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحناوي الصُّغير، والزَّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: يصح إذا كان عدلا، وهو الصحيح.

قطع به في المقنع، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوسٍ ومنتخب الآدميُّ وغيره.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفـة

(خ): غالقة الأثمة

وَتُعْتَبُرُ الشُّرُوطُ عِنْدَ المَوْتِ، والوَصِيَّةِ.

وَقِيلَ: وَبَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: تَكُفِى عِنْدَ المَوْتِ.

وَقِيلَ: وَعِنْدُ الوَصِيَّةِ وَيُضَمُّ أَمِينٌ.

وَمَنْ وَصِيَّى إِلَى وَاحِدٍ ثُمَّ إِلَى آخَرَ وَلَمْ يَعْزِلْ الآوُلَ اشْتَرَكَا، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَلا يَنْفُرِدُ أَحَدُهُمَا بِتَصَرُّف لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ

قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَخَذَ بَعْضَ الْمَال دُونَهُ وَقَالَ لا أَذْفَعُهُ إِلَيْك، فَقَالَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ الجَهْدُ، فَلَيْجُتَهِدْ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَا غَابَ عَنْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ، قِيلَ: فَيُرْفَعُ أَمْرُهُمَا إِلَى الحَاكِم وَيَبْرُأُ مِنْهَا؟

قَالَ: نُعَمْ.

وَمَنْ وَجَٰدَ مِنْهُ مَا يُوجِبُ عَزْلَهُ قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ غَابَ لَزَمَ ضَمَّ أَمِينِ، فَإِنْ وُجِدَ مِنْهُمَا فَفِي الاَكْتِفَاءِ بِوَاحِـلِ وَجُهَـانِ (م ٢)(١)، وَإِنْ حَدَثَ عَجْزٌ لِفَهَغُو أَوْ عِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ عَمَلٍ وَنَخُوهِ فَقِيلَ: يَضُمُّ أَمِينًا.

وَقِيلُ: لَهُ ذَلِكَ (م ٣)(٢).

وقدُّمه ابن منجًا في شرحه وابن رزينٍ.

وقال الحارثيُّ: وهو أظهر، واختاره القاضي.

قال المجد: وجدته بخطُّه. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال في المستوعب: ولا تصحُّ الوصيَّة إلى كافرٍ.

وقال في المذهب: ولا تصبحُ إلاَّ إلى مسلم، وكذا هو ظاهر كلامه في الهداية وغيره.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف، والحجد وجماعةٍ أنّ الخلاف جارٍ فيه ولو كان غير عــدلٍ، والظّـاهر أنّهــم أرادوا العــدل، كمــا صــرّح بــه جماعةً.

والذي يظهر: أنَّ حكمه حكم المسلم، فحيث اشتراطنا العدالة في المسلم ففي الكافر بطريق أولى، وإن لم نشترطها في المسلم فيحتمل الاشتراط في الكافر، وهو أولى، ويحتمل عدمه، وأمَّا أن نشترط العدالة في المسلم ولم نشترطها في الكافر، فبعيدٌ جدًا، بل لا يصحُّ.

(۱) (مسألة – ۲): قوله: (ومن وجد منه ما يوجب عزله قال الشّيخ: أو غاب لزم ضـــمُّ أمـينٍ، فــإن وجــد منهمــا ففــي الاكتفــاء بواحدٍ وجهان). انتهى.

يعني: لو وجد منهما ما يوجب عزلهما، وأطلقهما في الكافي، والمغني، والشُّرح، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

قال في الفائق: ولو مات جاز إقامة واحدٍ، في أصحُّ الرَّوايتين. قال في الرَّعاية الكبرى: وإن وجد منهما ما يوجب عزلهما جاز أن يقيم الحاكم بدلها واحدًا، في الأصحِّ.

وقال في الصُّغرى: وإن ماتا جاز أن يقيم الحاكم بدلهما واحدًا، في الأصحُّ.

قال ابن رزين: فإن تغيُّر حالهما فله نصب واحدٍ، وقيل: لا ينصُّب إلاَّ اثنين. انتهى.

إذا علم ذلك فالصُّحيح جواز الاكتفاء بواحدٍ.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أظهر الوجهين يكفي واحدٌ. انتهى.

والقول الآخر لا بدُّ من اثنين.

قلت: وهو قويٌّ، هذا إذا لم تكن قرينةٌ تدلُّ على الاكتفاء بواحدٍ ولزوم اثنين فيما يظهر، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وإن حدث عجزٌ لضعف إاو علَّةِ أو كثرة عملٍ ونحوه فقيل: يضمُّ أمينًا، وقيل: له ذلك). انتهى.

القول الأوَّال: وهو وجوب ضمَّ أمينٍ هو الصَّحيح، جزمٍ به في المغني، والشُّرح.

قال ابن رزينٍ في شرحه: متى عجز العدل عن النَّظر لعلَّةٍ ونحوها ضمَّ إليه أمينٌ ولم ينعزل، إجماعًا. انتهى.

والقول الثَّانيِّ: له ضمُّ أمينٍ، من غير إيجابٍ.

الفسروع - كتاب الوصايا

وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا النُّصَرُّفُ وَلا عَجْزَ لَمْ يَجُزْ.

قَالَ فِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي العَامِلِ: فَإِنْ كَانَ فِيهِ نَاظِرٌ قَبْلَهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَصِحُّ فِيهِ الاَشْتِرَاكُ فَإِنْ لَمْ يَجْرِ بِهِ عُـرْفٌ كَانَ عَزَلاً لِلْأَوْل، وإِلاَّ فَلا.

وَلَوْ وَصَّى إَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَبُلُسَعَ أَوْ يَخْصُرَ فُلانَ أَوْ إِنْ مَاتَ فَفُلانَ صَبِّحٌ، وَيَصِيرُ الشَّانِي وَصِيَّا عِنْدَ الشَّرَطِ، ذَكَرَهُ الآصنحابُ، أَوْ هُوَ وَصِيعٌ مَنَةً ثُمَّ عَمْرُهِ، لِلْخَبَرِ: «أُمِيرُكُمْ زَيْلَة».

وَالوَصِيَّةُ كَالتَّأْمِيرِ، وَيَتَوَجَّهُ: لا، لآنُ الوَصِيَّةَ اَسْتِنَابَةً بَعْدَ المَوْتِ، فَهِـيَ كَالوَكَاكَةِ فِـيَ الحَيَـاةِ، وَلِهَـذَا هَـلَ لِلْمُوصِـيَ أَنْ يُوصِيَ وَيَعْزِلَ مَنْ وَصَّى إِلَيْهِ؟

وَلا يُصِيَّحُ إِلاَّ فِي مَعْلُومٌ، وَلِلْمُوصِي عَزْلُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ كَالوَكِيلِ، فَلهَذَا لا يُعَارِضُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ القَـاضِي وَجَمَاعَـةً: إذَا قَالَ الخَلِيفَةُ: الإمَامُ بَعْدِي فُلانٌ فَإِنْ مَاتَ فُلانٌ فِي حَيَاتِي أَوْ تَغَيَّرَ حَالُهُ فَالخَلِيفَةُ فَلانٌ صَحَّ، وَكَذَا فِي الثَّالِثِ والرَّابِعِ.

وَإِنْ قَالَ: فَلَانَّ وَلِيُّ عَهْدِي، فَإِنْ وُلِّيَ ثُمُّ مَاتَّ فَقُلانَّ بَعْدَهُ، لَمْ يَصِحُّ لِلثَّانِي، وَعَلَلُوهُ بِأَنَّهُ إِذَا وُلِّيَ وَصَارَ إِمَامَـُ َ حَصَـلَ التَّصَرُّفُهُ، والنَّظَرُ، والاخْتِيَارُ إِلَيْهِ، فَكَانَ العَهْدُ إِلَيْهِ فِيمَنْ يَرَاهُ.

وَفِي التِي قَبْلَهِمَا جُعِلِّ الْعَهْدُ إِلَى غَيْرِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَتَغَيَّرِ صِفَاتِهِ فِي الحَالَةِ التِي لَمْ تَثْبُتْ لِلْمَعْهُودِ إِلَيْهِ إِمَامَةٌ.

وَظَّاهِرُ هَٰذَا أَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ وَلِيُّ الآمْرِ وَلايَّةَ حُكُمْ أَوْ وَظِيَفَةٍ بِشَرَطِ شُغُورِهَا أَوْ بشَرُطٍ فَوُجِدَ الشَّرْطُ بَعْدَ مَوْتِ وَلِيٍّ الآمْرِ، والقِيَامِ مَقَامَهُ أَنَّ ولايَتَهُ تَبْطُلُ، وَأَنَّ النَّظَرَ، والاخْتِيَارَ لِمَنْ قَامَ مَقَامَهُ، يُؤيِّدُهُ أَنَّ الآصْحَابَ اَعْتَبَرُوا وِلايَةَ الحُكْمِ بِالوَكَالَةِ فِي مَسَائِلَ، وَأَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ عِنْقًا أَوْ غَيْرُهُ بِشَرْطِ بَطَلَ بِمَوْتِهِ، قَالُوا: لِزَوَال مِلْكِهِ، فَتَبْطُلُ تَصَرُفَاتُهُ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ: وَلَآنٌ إطَّلَاقَ الشُّرْطِ يَقْتَضَي الْحَيَاةَ، وَلِهَذَا لَوْ عَلْقَ عِنْقا مُنْجَزًا بِشَرَطِ فَوُجِدَ بَعْدَ مَوْتِ المُمَلِّقِ لَـمْ يُغْنَقْ، إذَا بَطَلَ العِنْقُ وَغَيْرُهُ مَعَ أَنْ فِيهِ حَقًا لِلَّهِ، وَلِهَذَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْطِ بَطَلَ فَهَا هُنَا أُولَى، وَقَدْ يُقَالَ: ظَاهِرُ هَذَا أَنْهُ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ عَمْرِهِ إِنْ قُمْتَ فَانْتَ وَعَبْدِي رَيْدٍ حُرَّانِ فَبَاعَهُ ثُمَّ قَامَ أَوْ قَـالَ: إِنْ قُمْتَ فَانْتِ طَـالِقَ وَعَبْدِي رَيْدٍ حُرَّانِ فَبَاعَهُ ثُمَّ قَامَ أَوْ قَـالَ: إِنْ قُمْتَ فَانْتِ طَـالِقَ وَعَبْدِي رَيْدٍ فَابَانَهَا ثُمُّ قَامَتْ أَنْهُ لَا يُغْتَقُ رَيْدٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: يُحْتَمَلُ عِتْقُهُ وَعَدَمُهُ.

وَلِلْوَصِيِّ قَبُولُهَا حَيَاةَ الْمُوصِي وَبَعْدَ مَوْتِهِ وَيُعْتَبَرُ قَبُولُهَا، وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِيهِمَا.

وَفِي الْمُحَرِّرِ: إِذَا وَجَدَ حَاكِمًا، وَنَقَلَهُ الآثْوَمُ وَحَنْبَلٌ.

وَعَنْهُ: لَا بَغُدَ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: وَلا قَبْلُهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمُهُ.

قِيلَ لأَحْمَدَ: إِنْ قَبْلَهَا ثُمُّ غَيِّرٌ فِيهَا المُوصِي؟

قَالَ: لا يَلْزَمُهُ قَبُولُهَا إِذَا غَيَّرَ فِيهَا، وَمَا أَنْفَقَهُ وَصِيقٌ مُتَبَرِّعٌ بِمَعْرُوفٍ فِي ثُبُوتِهَا مِنْ يَتِيمٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا،

وَلا تَصِحُّ وَصِيَّةٌ إِلاَّ فِي مَعْلُومٍ يَمْلِكُهُ المُوصِي، كَوَكَالَةٍ، كَقَضَاءٍ دَيْنِهِ، وَتَفْرِقَةِ ثُلُثِهِ، واُلنْظَرِ لِصِغَارِهِ، وَحَدُّ قَذْفِهِ يَسْتَوْفِيهِ لِنَفْسِهِ لا لِلْمُوصَى لَهُ، لا باسْتِيفَاء دَيْنِهِ مَمَ رُشْلِهِ وَارْثِهِ.

وَفِي الانْتِصَار مَنْعٌ وَتَسَلِيمٌ فِي وَكَالَةٍ عَامَّةٍ، كَبْيُع مَالِهِ وَصَرْفِهِ فِي كَذَا وَتَصَرُّفِهِ فِي مَال أَطْفَالِهِ بِكُلِّ قَلِيـــلِ وَكَثِـيرٍ، وَأَلَّ الوَصِيَّةَ تَصِحُّ كَالاَّبِ لِلْمَصْلَحَةِ، كَمُصْارَبَةٍ، يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ فِيمَنْ أَوْصَى إَلَيْهِ فِي شَمَيْءٍ لا يَتَجَـاوَرُهُ، فَإِنْ أَوْصَى إِلَيْهِ فِي تَرِكَتِهِ وَأَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ فَهَذَا وَصِيٍّ فِي جَمِيعِ أَمُورِهِ، يَبِيعُ وَيَشْتَرِي إِذَا كَانْ نَظْرًا لَهُمْ.

وَإِنْ وَصُّاهُ بِتَغْرِقَةِ ثُلُثِهِ أَوْ قُضَاءِ دَيْنِهِ فَالَبَى الْوَرَثَةُ أَوْ جَحَدُوا وَتَعَذَّرَ ثُبُوتُهُ فَفِي جَوَازِ قَضَاقِهِ بَاطِنَا وَتَكْمِيلِ ثُلُثِهِ مِنْ بَقِيْ ةِ مَالِهِ رَوَايَتَان (م ٤، ٥)(١)

وأطلقهما في الفائق، فيه مسألتان:

⁽۱) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (وإن وصَّاه بتفرقة ثلثه أو قضاء دينه فابى الورثة أو جحدوا وتعذَّر ثبوته ففي جواز قضائــه باطنًــا وتكميل ثلثه من بقيَّة ماله روايتان). انتهى.

وَقِيلَ: لَهُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُد مَعَ عَدَمِ البَّيَّةِ فِي اللَّيْنِ: أَيْحِلُ لَهُ إِنْ لَمْ يُنَفَّذُهُ؟

قَالَ: لا.

فَإِنْ فَرَّقَةُ ثُمُّ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَغْرِقٌ أَوْ جَهِلَ مُوصَى لَهُ فَتَصَدَّقُ هُوَ أَوْ حَاكِمٌ بهِ ثُمٌّ ثَبْتَ لَمْ يَضْمَـنْ، عَلَى الأَصَيحُ، وَفِي حَبْسِ البَقِيَّةِ لِيُعْطُوهُ مَا عِنْدَهُمْ أَنْ يُعْطِيهِمْ وَيُطَالِيَهُمْ بِالْكُلِيْرِ رِوَايَتَانِ (م ٢)(١)

وَمَعَ بَيَّنَةِ فِي لُزُومٍ قَضَالِهِ بِلا حَاكِمَ وَقَالَ الشَّيْخُ: فِي جَوَّازِهِ رِوَالْقَانِ، مَا لَمْ يُوافِظْهُ وَارِئُهُ الْمُكَلِّفِيوِ (م ٧)(٢).

وَفِي بَرَاءَةِ الْمَدِينِ يَاطِئنَا بِقَضَائِهِ دَيْنًا يَعْلَمُهُ حَلَى النَّيْتِ الرَّوْيَّتَانُ (م ٨)(٢).

 (المسألة الأولى - ٤): إذا ومئى بقضاء دينه وأبي الورثة أو جحدوا وتعذَّر ثبوته فهل يسوُّغ قضاؤه باطنًا أم لا؟ أطلق الخلاف.

أجدهما: يسوع، وهو الصحيح، وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الجلاصة، والمغنى، والمقنع، والشَّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وعنه: لا يقضيه بغير علمهم إلاَّ ببيِّنةٍ، وعنه: يقضيه إن أذن فيه حاكمٌ.

قال في الهداية، والمستوعب: اختاره أبو بكر.

(المسألة الثانية – ٥): إذا أوصى بتفرقة ثلثةً وابى الورثة إخراج ثلث ما بأبديهم أو جحدوا وتعذّر ثبوته فهل يكمل النُلـث ثمّـا في يده او يخرج ثلث ما في يده فقط؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغنى، والحُرُّر، والمَثْرِح، والنَّظم، وغيرهم.

أجدهما: يخرجه كلَّه عمَّا في يده، وهر الصَّحيج، ويه قطع في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزين، والفائق، وغيرهم. والرُّواية النَّانية: بخرج ثلث من في يده.

قال الشَّيخ وتبعه الشَّارح: ويمكن حمل الرُّوايتين على اختلاف حالين.

فالأولى محمولة على ما إذا كان المال جنسًا واحدًا، والثَّانية محمولةٌ على ما إذا كان المال أجناسًــا، فـإنَّ الوصيَّـة تتعلَّـق بثلــث كــلًّ جنس، وذكره في الرُّعاية قولاً.

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي حبس البقيَّة ليحطوه ما عندهم أو يعطيهم ويطالبهم بالنُّلث الرُّوايتان). انتهى.

أحدهما: يحبس البقيَّة عنده ليعطوه ما عندهم، وهو الصَّحيح، وعليه الأكثر في الفصول.

ونصر شيخنا المنصور عندنا، وهو أن يحبس الباقي بعد إخراج ثلث ما في يده، فإن أخرجوه، وإلاَّ ردَّه إليهم. انتهى.

والرُّواية الفُّانية: يعطيهم ويطالبهم بالثلث، اختاره أبو بكر في التنبيه، فقال فيه: لا يحبس الباقي بل يسلمه إليهم ويطالبهم يثلث ما في أيديهم. انتهى.

تنبيه: قطع المصنّف هذه المسألة عن المسألة الأولى، واطلق الخلاف، ولم أره لغيره، بــل ألَّــذي حكــاه الأصحــاب تــلاث روايــات: تكميل النُّلث لمَّا في يده، وإخراج ثلث ما في يده، ويحبس الباقي؛ ليخرجوا ثلث ما بأيديهم، وما اختاره أبو بكرٍ ومــا قالـه صحيحٌ لا يخرج عمًّا قالوه.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (ومع وجود البيّنة في لزوم قضائه بلا حاكم روايتسان، وعنــد الشّيخ همــا في الجــواز دون الــلّزوم إذا لم يوافقه الوارث المكلِّف). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والطُّرح، والرُّعاية، والنَّظم، والفاتق، وغيرهم.

إجداهما: لا يشترط الحاكم، بل تكفي الشَّهادة عند الموصى إليه، وهو الصَّحيح.

قال ابن أبي المجد: لزمه قضاؤه بدون حضور حاكم، على الأصحُّ، وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والرَّواية النَّانية: لا بدُّ من شهادة البيَّنة عند الحاكم، وهو الأحوط. (٣) (مِسَالِة - ٨): قوله: (وفي براءة المدين باطنًا بقضائه دينًا يعلمه على الميَّت الرَّوايتان). انتهى.

يعني: إذا كان للميَّت دينٌ على شخصٍ وعليه دينٌ لآخر فهل يجوز لمن عليه الدِّين أن يدفع إلى من له الدَّين على الميَّت إذا كان يعلم ويبرأ باطنًا أم لا؟

> (ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

(ق): قرلي الشافعي

قِيلَ لَهُ: وَصِيٍّ جَعَلَهُ الوَرَثَةُ بِبَيْتٍ وَأَغْلَقُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْرِجُوهُ حَتَّى أَشْهَدَ لَهُمْ وَخَرَجَ مِنْهَا، قَسَالَ: لا يَجُورُ لَـهُ وَيَجِـدُّ جَهْدَهُ وَلا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ، قِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد: تُوفِي وَتَرَكُ وَرَثَةً وَغُرَمَاءً، قَسَالُ: لا يَدْفَحُ الْمَالَ إِلَيْهِـمْ حَتَّى يَحْضُسُرَ ** وَمَدَاهُ

وَلِلْمَدِينِ دَفْعُ الدَّيْنِ المُوصَى بِهِ لِمُعَيَّنِ النِّسِةِ، والى وَصِي المَيْسَةِ وَإِنْ لَهُ يُوصِ بِهِ، وَلا يَفْبِعْتُ عَيْشًا، والى النوادِث،

وَقِيلٌ: أَوْ لِلْوَصِيُّ، وَإِنْ صَرَفَ أَجْنَبِيُّ المُوصَى بِهِ لِمُعَيَّنِ.

وَقِيلَ: أَوْ لِغَيْرِهِ فِي جَهَتِهِ، لَمْ يَضْمُنهُ.

وَإِنْ وَصَّاهُ بِإِعْطَاءِ مُدَّعَ دَيْنًا بِيَعِينِهِ نَقَدَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقَلَ ابْنُ هَاَنِي، بَبَيَّنَةٍ، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَقَلَ: يُقَبَّلُ مَعَ صِدْقِ المُدّعِي.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: أَنَّهُ أَوْصَيَ أَنْ لِفَوْرَانِ هَلَيُّ نَحْوَ خَمْسِينَ دِينَارًا وَهُوَ يَصْدُقُ فِيمَا قَالَ يَقْضِي مِنْ غَلَّةِ الدَّارِ ثُمُّ يُعْطِي وَلَــدُ صَالِح كُلُّ ذُكُر وَٱلْنَصَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ،

وَنَقُلَ ابْنُ هَانِي فِيمَنْ وَصَّاهُ بِدَفْعِ مَهْرِ امْرَأَتِهِ: لَمْ يَدْفَعُهُ مَعَ خَيْبَةِ الوَرَقَةِ،

وَإِذَا قَالَ: ضَمَّ لَلْنِي حَبْثُ شِئْتَ أَوْ أَضَطِهِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى مَنْ شِفْت، لَمْ يُبَحْ لَهُ، فِي المنصوص.

وَقِيلَ: مَعَ حَدَم قُرينَةٍ، وَكَذَا وَلَدُهُ وَوَارَثُهُ غَيْيًا أَوْ فَقِيرًا، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَٱبَاحَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِي، والمُحَرُّرِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مَنْعَ الْبَيْهِ، وَذَكَرَ آخَرُونَ: وَأَبِيهِ، وَلَمْ يَزِينُوا، وَذَكَرَ الْهُنْ رَزِينِ فِي مَنْعِ مَنْ

وَلَوْ قَالَ: تَصَدُّقُ مِنْ مَالِي اخْتَمَلَ مَا تَنَاوَلَهُ الاسْمُ وَاخْتَمَلَ مَا قَلُّ وَكَثْرُ؛ لأنّه لَوْ أَزَادَ مُعَيَّنًا عَيْنَهُ، ذَكَرَهَا فِي النَّمْهِيدِ فِي الزُّيَّادَةِ عَلَى أَقُلُّ الوَّاجِبِ (م ٩)(١).

وَمَنْ أُوصِيَ الَّذِهِ بِحَفْرٍ بِقُرٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ أَرْ فِي السَّبِيلِ، فَقَالَ: لا أَفْدِرُ، فَقَالَ المُوصِي: افْعَلْ مَا تَرَى، لَمْ يَجُزْ حَفْرُهَا بِدَارِ قَوْم لا بَثْرَ لَهُمْ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَخْصِيصِهِمْ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِي.

وَلَوْ أَمْرَهُ بِينَاءِ مَسْجِدٍ فَلَمْ يَجِدْ عَرَاصَةً لَمْ يَجُوْ شِرَاّءُ عَرَاصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدِ صَغِيبٍ نَصَّ عَلَيْهِ. وَلَوْ قَالَ: تَنْفَعُ مِذَا إِلَي يَتَامَى فُلانٍ فَإِفْرَارٌ بِقَرِينَةٍ، وإلاَّ وَصِيَّةٌ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا

وَلِلْوَصِيُّ بَيْعٌ عَقَادٍ لِوَرَثَةِ كِيَادٍ أَبُوا نَيْغَهُ الوَاجِبُ أَوْ غَابُوا أَوْ لَهُمْ وَلِصِغَادٍ وَلِلصَّفَادِ حَاجَةٌ وَفِي بَيْعِ بَعْضِهِ ضَرَرٌ، نَــصٌ

وَقِيلَ: يَبِيعُ بِقَدْر دَيْن وَوَصِيَّةٍ رَحِصَّةٍ صِغَارٍ، قِيلَ لأَحْمَدَ: بَيْعُ الوَصِيِّ الدُّورَ عَلَى الصَّغَارِ يَجُورُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَتْ نَظَرًا لَهُمْ لا عَلَى كِبَارٍ يُؤْمَنُ مِنْهُمْ رُشَدٌ، هُوْ كَالآبِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إلاَّ فِي النَّكَاحِ، قِيلَ لَهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

والصُّواب: البراءة منه باطنًا.

وقدُّمه في الرُّعاية وغيره.

والرُّواية النَّانية: لا يبرأ بالدُّفع إلى من له الدِّين على النِّيت، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو قويٌّ.

والأولى: أن ينظر إن كان ثمَّ من يدفع إلى من له الدَّين من الموصى إليه أو الورثة لم يكن له الدُّفع، وإلاَّ جاز وبرئ باطنًا.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (ولو قال تصدُّق من مالي احتمل ما تناوله الاسم واحتمل ما قلُّ وكثر؛ لأنَّه لو أراد معيَّنا عيَّنــه، ذكرهــا في التَّمهيد في الزِّيادة على أقلِّ الواجب). انتهى.

قلت: الصُّواب الرُّجوع في ذلك إلى القرائن، والعرف عند انتفاء ذلك.

القول الثَّاني: أقوى، والأحوط القول الأوَّل.

ذكر الرُّوايتين بالتَّعريف، وهما المذكورتان فيما إذا جحد الورثة دينًا يعلمه الموصى إليه، قالبه في الحيرَّر وغيره، وأطلقهمها، وقــد علمت الصّحيح منهما.

أَثْبَتَ وَصِيْتُهُ عِنْدَ القَاضِي؟

قَالَ: إِذَا كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةً.

وَمَنْ مَاتَ بِبَرَّيْةٍ وَلَا حَاكِمَ وَلا وَصِيُّ قَلِمُسْلِمِ حَوْزُ تَرِكَتِهِ وَيَيْعُ مَا يَرَاهُ. وَقِيلَ: إِلاَّ الْإِمَاءَ، وَيُكَفِّنُهُ مِنْهَا ثُمُّ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتْهُ إِنْ نَوَاهُ وَلا حَاكِمَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ إِذَنْهُ أَوْ

وَقِيلَ: فِيهِ وَجْهَانِ، كَإِمْكَانِهِ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ مَعَ إِذْنِهِ (م ١٠، ١١)(١)، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة – ١٠ – ١١): قوله: (ومن مات ببرَّيَّةِ ولا حاكم ولا وصيُّ فلمسلم حوز تركته وبيع ما يـراه ويكفّنـه منهــا ثــمُّ مــن عنده، ويرجع عليها أو على من تلزمه نفقته إن نواه ولا حاكم، فإن تعذُّر إذنه أو أباهاً رجع، وقيل: فيه وجهان، كإمكانـــه ولم يســتأذنه أو لم ينو مع إذنه). انتهى.

أطلق الخلاف في المقيس عليه، وشمل مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٠): إذا أمكنه استنذان حاكم ولم يستأذنه فهل يرجع بما تكلُّف عليه من كفنٍ وغيره إذا نوى الرُّجوع أم لا؟ أطلق الخلاف فيه:

أحدهما: يرجع إذا نوى الرُّجوع.

قلت: وهو الصُّواب، وقواعد المذهب تقتضيه، بل هو أولى مُّن أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره.

والوجه الثَّاني: لا يرجع إذا لم يستأذن الحاكم مع إمكانه.

(المسألة الثَّانية – ١١): إذا استأذن الحاكم في صرف ذلك فصرفه ولم ينو الرُّجوع فهل له الرُّجوع بذلك أم لا؟

أحدهما: يرجع ويكفي إذن الحاكم، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يرجع، وهو قويٌّ، وهي شبيهةٌ بما إذا أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره ولم ينــو الرُّجــوع ولا السَّبرُّع، وإنَّمــا ذهــل عــن ذلك، وفيها خلافٌ، والصَّحيح من المذهب عدم الرُّجوع، لكنَّ إذن الحاكم هنا يقوِّي الرُّجوع.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

(ر): روایتــان

كتاب الفرائض

أُسْبَابُ الإرْثِ: نِكَاحٌ وَرَحِمٌ وَوَلاءُ عِنْق.

وَعَنْهُ: وَهِنْدَ عَدَمِهِنَّ بِمُوَالِاقً، وَهِيَ الْمُوَاخَاةُ، وَمُعَاقَدَةً، وَهِيَ الْمَحَالَفَةُ، وَإِسْلِامُهُ عَلَى يَدَيْهِ، وَالتِقَاطُهُ، وَكُونُهُمَا مِنْ أَهْلِ الدِّيوَان، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَلا يَرِثُ المَوْلَى مِنْ أَمِنْفُلَ.

وَقِيلَ: بَلَى عِنْدُ عَدَم، ذَكْرَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لاَ أَدْرِي فَيَتَوَجُّهُ مِنْهُ: يُنْفِقُ عَلَى الْمُنْعِم، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقُلَ الْجُمَاعَةُ: لا.

وَفِي الْحَبَرِ مَا يَدُلُهُ لِلْقُولُ الْأُوُّلُ.

رَوَى أَبُو دَاوُد (٩٣٩ه) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، وَالتَّرْمِذِيُّ (١٨٩٧)، وَحَسَّنَهُ عَنْ بُنْدَارٍ، كِلاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ عَنْ بَهْــزِ بْـنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّةِ: فَقُلْت: يَا رَسُولَ اللّهِ! مَنِ ابَرُّ؟ قَالَ: أَمُك، ثُمَّ أَمُك، ثُمَّ أَمَّك، ثُمَّ أَبَك، ثُمَّ الآقَرْبَ فَالآقَرَبَ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلاهُ مِنْ فَضْلٍ هُوَ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُهُ إِيَّاهُ إِلاَّ دُعِيَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَضْلُــهُ الَّــذِي مَنَعَــهُ شُجَاعٌ أَقْرَعَ).

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٦٥).

هَذَا دَلِيلٌ أَنْ العَبْدَ يَرِثُ مَوْلاهُ الَّذِي تَقَدَّمَ؛ لِخَبَرِ عَوْسَجَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ: «أَنْ رَجُلاً مَاتَ وَلَــمْ يَـتْرُكُ وَارِثُنا إلاَّ عَبْدًا هُوَ أَعْتَقَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٣٠)، وَأَبُو دَاوُد (٢٩٠٥)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٧٤١)، وَالتَّرْمِذِيُّ (٢١٠٦) وَحَسَّنَهُ، قَالَ: وَالعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ أَنْ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ مِيرَاثُهُ فِي بَيْتِ المَالِ.

وَعَوْسَجَةُ وَثَقَهُ أَبُو زُرْعَةً.

وَقَالَ البُخَارِيُّ فِي حَدِيثِهِ: لا يَصِحُّ.

وَالْوَرَثَةُ ذُو فَرْضِ وَعَصَبَةٍ، وَذُو رَحِم، عَلَى الْأَصَحُّ فِيهِ، فَذُو الفَرْضِ عَشَرَةٌ: زَوْجَان وَأَمُّ وَجَدَّةٌ وَبَنَاتُ صُلْبٍ وَبَنَاتُ ابْنِ وَكُلُّ أَخِ وَأَخْتِ لَأُمُّ(١)، وَقَدْ يُعَصِّبُ أَخْتُهُ مِنْ غَيْرِ آبِيهِ بِمَوْتِ أُمَّهِ عَنْهُمَا(١).

وَتَارَةً أَبُّ وَجَدُّ لآبِ، فَلِلزُّوجِ النَّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَلَهِ وَوَلَلهِ ابْنِ، وَالرَّبُعُ مَعَ الوّجُودِ؛ وَلِلزَّوْجَةِ وَاحِدَةً أَوْ أَكَـفَرُ نِصْفُ حَالَيْهِ فِيهِمَا، وَلِلأَبِ وَالْجَدُّ السُّدُسُ بِالفَرْضِ مَعَ ذُكُورِ الوَلَدِ وَإِنْ نُزَلُوا، وَبِالتَّعْصِيبِ مَعَ عَدَمِهِمْ، وَبِفَرضِ وَتَعْصِيبِ مَعَ إِنَاثِ الوَلَدِ وَوَلَدِ ابْنِهِ، وَلِلجَدُّ مَعَ وَلَدِ أَبُويْنِ أَوْ أَبِ كَالْحَ مِنْهُمْ فَإِنْ كَانَ الثَّلُثُ أَحَظٌ لَـهُ أَخَدَهُ، وَلَـهُ مَعَ ذِي فَرضِ بَعْدَهُ إِنَّا لَائِلُتُ أَحَظٌ لَـهُ أَخَدَهُ، وَلَـهُ مَعَ ذِي فَرضٍ بَعْدَهُ الآحَظُ مِن مُقَاسَمَةِ، كَاخٍ، أَوْ ثُلَثُ البَاقِي أَوْ سُلُسُ الجَمْيِعِ، فَزَوْجَـةٌ وَجَـدٌ وَأَخـتُ مِـنْ أَرْبَعَةٍ، وَتُسَمَّى مُرَبَّعَةَ الجُمَاعَةِ لإِجْمَاعِهِمْ أَنْهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَإِنِ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ القِسْمَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ غَيْرُ السُّدُسِ أَخَذَهُ وَسَقَطَ وَلَدُ الآبَوَيْنِ أَوِ الآبَ

فقال شيخناً: الَّذي يظهر أنَّ فيه تقديمًا وتاخيرًا وتقديره: وَاخْ لاُّمُّ وكلُّ اختٍ فبهذا يجمع.

(٢) الثَّاني: قوله في عدد أصحاب الفروض: (وكلُّ أخ وأخت لأمُّ وقد يعصُّب أخته من غير أبيه بموت أمَّه عنهما). انتهى.

تابع في ذلك صاحب الوجيز وفيه نظرٌ، إذ الأمُّ إذا ماتت عنهما لا يرثان منها إلاَّ بكونهما أولادًا لها لا بكون أحدهمما أخ الآخر لأمُّه، غايته أنَّهما أخَّ وأختَّ كلُّ واحدٍ من أبٍ، والإرث من الأمِّ.

والتَّعصيب إنَّما حصل لكونهم أولادًا لا لكونهم إخوةً لأمَّ، ولهذا المعنى لم يذكر ذلك الأكثر.

الثَّالث: أخلُّ المصنَّف أيضًا بإحدى العمريَّتين، وهي زوجةٌ وأبوان، ولم يذكرها سهوًا، فسإنٌ تعليله يعطي أنَّه ذكرها، أو يكون تركها وتقاس على المذكورة، وهو بعيدٌ، ثمُّ ظهر لي أنَّها تدخل في كلام المصنَّف؛ لأنَّ الزُّوجة تسمَّى زوجًا، وهو أولى، واللَّه أعلم.

⁽١) تنبيهات: الأوَّل: أخلَّ المصنّف -رحمه الله- في عدد أصحاب الفروض بالأخوات من الأبوين أو من الأب إذا انفردن، فإنّهنّ أصحاب فروضٍ، بلا نزاع، ولم يذكرهنُّ ولكنَّه قال: (وكلُّ اخ أو اختو لأمَّ).

وَالْمَلْهُبُ: إِلاَّ فِي الآَكْدَرِيَّةِ، لِتَكْلِيرِ أُصُولَ زَيْدٍ، فِي الآَشْهَرِ عَنْهُ. وَقَمَارَ: لَآنَ عَيْدَ الْمُلِكِ يُنَّ مَرْوَانَ سَأَلَ عَنْهَا رَجُلاً اسْمُهُ أَكْدَرُ.

قَالَ فِي عُيُونَ الْمُسَائِلِ: وَنَظَمَهَا بَعْضُهُمْ:

مَّا فَـُرْضُ أَرْبَعَـ قُـ تُـ وَرُعُ بَيْنَهُمْ مِيرَاثُ مُيَّتِهِمْ بِفَـرْضِ وَاقِــــمِ فَلِوَاحِدِ ثُلُثُ الجَمِيعِ وَثُلُثُ مَـا يَنْفَى لِثَـانِيهِمْ بِحُكْم جَـــامِعِ وَلِثَالِثِ مِنْ بَعْدِهِمْ ثُلُثُ الَّذِي يَنْفَى وَمَا يَنْفَى نَصِيــبُ الرَّابِـعِ

وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمُّ وَأَخْتَ وَجَدُّ: لِلزَّوْجِ نِصْفٌ، وَلِلأُمُّ ثُلُثٌ، وَلِلجَدُّ سُدُسٌ، وَلِلأَخْتِ نِصْفٌ، ثُمَّ يُفْسَمُ نَصِيبُ الأُخْتِ وَالجَدُّ اَرْبَعَةُ مِنْ تِسْعَةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلاثَةٍ، فَتَصِيحُ مِنْ سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ، وَلِــلأُمُّ سِتَّةٌ، وَلِلجَدُّ ثَمَانِيَةٌ وَلِلأُخْتِ أَرْبَعَةً، وَلا عَوْلَ، وَلا فَرْضَ لأَخْتُ مَعَهُ الْبِتَاءُ فِي غَيْرِهَا.

وَنَرْجِعُ إِلَى مِنَّةٍ، فَلِهَذَا تُسَمَّقٍ، وَهِي الْحَرَّقَاهُ، لِكُفْرَةٍ كَفُوال الصَّخَابَةِ رضوان الله عليهم فيها، فكَأَنَّهُ خَرَقَهَا، وَهِسِي سَبْعَةٌ، وَرَاجِعُ إِلَى مِنَّةٍ، فَلِهَذَا تُسَمَّى المُسَدَّسَةَ وَالمُسَبِّعَةَ وَالمُثَلَّقَةَ، وَالمُثْمَانِيَّة؛ لآنْ عُثْمَانَ قَسَمَهَا عَلَى ثَلاثَةٍ، وَالْمُرْبَّحَةُ؛ لآنْ الْبَنَّ مَسْعُودِ جَعَلَ لِلأَخْتِ النَّصْف، وَالبَرْبَعَةُ وَالمُثَلِّقَةِ، وَتَصِيحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالمُخَسِّنَةِ النَّفُ اخْتَلَفَ فِيهَا خَمْسَةٌ مِنْ السَّعْبِيَةَ وَالحَجَّاجِيَّة؛ لآنَ الحَجَّاجَ امْتَحَنَ بِهَا الصَّحَابَةِ: عُثْمَانُ وَعَلِيُّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْلاً وَابْنُ عَبَّاسٍ، عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ؛ وَالشَّعْبِيَّةَ وَالحَجَّاجِيَّة؛ لآنُ الحَجَّاجَ امْتَحَنَ بِهَا الشَّعْبِيَّةَ وَالْحَجَّاجِيَّةً؛ لآنُ الحَجَّاجَ امْتَحَنَ بِهَا الشَّعْبِيَّةُ وَالْحَجَّاجِيَّةً؛ لآنُ الحَجَاجَ امْتَحَنَ بِهَا الشَّعْبِيَّةُ وَالْحَبُّاجِيَّةً؛

وَإِنْ عَدِمَ الْجَدُّ سُمُّيَتْ الْمُبَاهَلَةَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بَاهَلَتُهُ.

وَوَلَدُ الأَبِ إِذَا انْفَرَدُوا مَعَهُ كَوَلَدِ الْآبَوَيْنَ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الجَمِيعُ قَاسَمُوهُ، ثُمُّ أخَذَ عَصَبَةُ وَلَدِ الْآبَوَيْنِ نَصِيبَ وَلَـدِ الْآبِ، وَتُسَمَّى الْمَعَادَةَ، وَتَأْخُدُ أَنْنَاهُمْ تَمَامَ فَرْضِهَا، وَالبَقِيَّةُ لِوَلَدِ الآبِ، فَجَدُّ وَأُخْتَانَ لِجَهَتَيْنِ مِنْ أَرْبَعَسَةٍ، ثُسمُّ تَسَاخُدُ الَّتِسي لآبَوَيْنَ وَرُخَيْنِ اللّهِ اللّهُ الْقَوْلُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

وَجَدُّ وَأَخْتَيْنَ لِجَهَتَيْنَ وَأَخْ لاَب، لِلجَدُّ ثُلُثُ، وَلِلْتِي لاَبَوَيْنَ نِصَّفَ"، يَبْقَى سُدُس لَهُمَا وَتَصِحُ مِنَ فَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَمَعَهُسمُ أَمُّ لَهَا سُدُسٌ، وَلِلجَدَّ ثُلُثُ البَاقِي، وَلِلْتِي لاَبَوَيْنِ نِصْف، وَالبَاقِي لَهُمَا، وَتَصِحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، وَهِي مُخْتَصَرَةُ رَيْدٍ، وَمَعَهُمْ أَخْ آخَرُ مِنْ تِسْمِينَ وَهِيَ تِسْمِينِيَّةً رَيْدٍ، هَذَا العَمَلُ كُلُهُ فِي الجَدُّ عَمَلُ رَيْدٍ وَمَذْهَبُهُ، وَنَصَ أَحْمَدُ عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ وَعَلَى مَغْنَاهُ مُتَّبِعًا لَهُ.

فَصلُ

وَلِلاَّمُّ السُّدُسُ مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنِ؛ لَآنَهُ وَلَدَّ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، وَابْنُ الآخِ لَيْسَ بَاخِ، أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتِ وَإِنْ مَتَظَا بِأَبِ لا بِمَانِعِ فِيهِمَا، وَالثَّلُثُ مَعَ عَدَمِهِمْ، فَزَوْجٌ وَأُمُّ وَأَخْوَانِ لأَمُّ تُسَمَّى مَسْأَلَةَ الْإِلْوَامِ؛ لآنَ أَبْنَ عَبَّاسٍ إِنْ جَعَلَ لِلأَمْ ثُلُوا وَالْبَاقِي بَعْدَ مَنْ يَعِيرُ عَصَبَةً بِخَالِ، وَإِنْ جَعَلَ لِلأُمُّ سُدُسًا فَلا يَخْجُبُهَا إِلاَّ بِثُلُثِهِ، وَهُ وَلا يَرَى العَوْلَ، وَلَهَا فِي زَوْجٍ وَأَبُويْنِ ثُلُثُ البَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الزُّوْجِيَّةٍ فِيهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لآنَهُمَا اسْتَوَيَا فِي السَّبَبِ الْمُلْكَى بِهِ يَرَى العَوْلَ، وَلَهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ؛ لآنَهُمَا اسْتَوَيَا فِي السَّبَبِ الْمُلاَلَى بِهِ وَهُ وَالْمَالِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الللللهُ اللهُ اللهُ

قَالَ فِي الْمُغْنِي: وَالْحُجُّةُ مَعَهُ لَوْلًا إَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ.

وَلَوْ انْقَطَعَ نَسْبُ وَلَدِهَا وَتَعْصِيبُهُ مِنْ أَبِيهِ لا مِنْ أُمَّهِ؛ لِكَوْنِهِ وَلَذَ زِنَا أَوْ مَنْفِيًا بِلِعَانِ أَوْ ادْعَتُهُ امْرَأَةً وَٱلْحِسَقَ بِهَـا وَرِثَـتُ أَمُّهُ وَذُو الفَرْضِ مِنْهُ فَرْضَهُمْ، وَحَصَبَتُهُ بَعْدَ ذُكُورِ وَلَدِهِ وَإِنْ نَزَلَ عَصَبَةً أُمَّهِ فِي الإِرْثِ، وَيَرِثُ أَخُوهُ لأَمَّهِ مَعَ بِنْتِهِ لا أُخْتِــهِ، وَيُعَايَا بِهَا.

وَنَقُلَ حَرَّبٌ: وَيَعْقِلُونَ عَنْهُ.

وَرُوَى أَحْمَدُ (٢٤٤٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهِ: «أَنَّهُ عليه السلام كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَــاجِرِينَ وَالآنْصَــارِ عَلَى أَنْ يَعْقِلُوا مَعَاقِلَهُمْ وَيَقْدُوا عَانِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالإِصْلاحِ بَيْنَ الْمَسْلِمِينَ ا وَلاَّحْمَدَ (٤/ ٣٦٣) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرٍ: ﴿ الْمُهَاجِرُونَ وَالأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ أُولِيَاءُ بَعْض﴾.

وَعَنْهُ: أَمُّهُ عَصَبَتُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُرْ وَشَيْخُنَا، فَإِنَّ عَدِمَتْ فَعَصَبَتُهَا، فَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ وَلَحِقَهُ انْجَرَّ إِلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُرَدُّ عَلَى ذِي فَرْض، فَإِنْ عَدِمَ فَعَصَبَتُهَا عَصَبَتُهُ، فَلَوْ مَاتَ ابْنُ ابْن مُلاعَنَةٍ عَنْ أُمَّهِ وَجَدَّتِهِ الْملاعَنَةِ فَلاُمَّـهِ الجَميــعُ عَلَى الأُولَى وَالثَّالِثَةِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ الثُّلُثُ وَالبَّقِيَّةُ لِلجَدَّةِ، وَيُعَايَا بهَا، وَلَيْسَتَ المُلاعَنَةُ عَصَبَةً لِوَلَدِ بنْتِهَا.

وَظَاهِرُ اخْتِيَارِ الْآجُرُّيُّ: تَرِثُ هِيَ وَذُو الْفَرْضِ فَرْضَهُمْ وَمَا بَقِيَ لِمَوْلَاهَا إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً وَإِلاَّ لِبَيْتِ الْمَالَ.

وَلا يُورَثُ تَوَأَمُ مُلاعَنَةٍ وَزَنَّا وَفَرْدُهُمَا بإخْوَةٍ لأَبِ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقِيلَ: فِي وَلَٰدِ مُلاعَنَةٍ.

وَلِلجَدَّةِ فَأَكْثَرَ السُّدُسُ إِنْ تَحَاذَيْنَ وَإِلاَّ فَلأَقْرَبِهِنَّ، وَمَنْصُوصُهُ أَنَّ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمُّ تُشَارِكُ القُرْبَى مِنْ جِهَةِ

وَلَا يَرِثُ غَيْرُ ثَلاثٍ: أَمُّ الآمُ وَأَمُّ الآبِ وَأَمُّ أَبِي الآبِ، وَإِنْ عَلَوْنَ أَمُومَةً، وَقِيلَ وَأَبُوَّةً إِلاَّ مُدْلِيَسَةً بِغَيْرِ وَارِثِ كَـأَمُّ أَبِي الأُمُّ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَتَرِثُ أُمُّ الآبِ وَالْجَدِّ مَعَهُمَا كَالْعَمِّ.

وَعَنْهُ: لَا، فَعَلَيْهِمَا لَأَمْ أُمَّ مَعَ الْآبِ وَأَمَّهِ السَّدُسُ وَقِيْلَ: نِصْفُهُ مُعَادَةً، وَتَرِثُ الجَدَّةُ بِقَرَابَتَيْهَا. وَعَنْهُ: بِالْفُواهُمَا، فَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتَ عَمَّتِهِ فَجَدَّتُهُ أَمَّ أَمَّ وَلَدَيْهِمَا وَأَمُّ أَبِي، أَبِيهِ، وَبِنْتَ خَالَتِـهِ جَدَّتُهُ أَمُّ أَمِّ أَمَّ أَمِّ وَلَذَيْهِمَا وَأَمُّ أَبِي، أَبِيهِ، وَبِنْتَ خَالَتِـهِ جَدَّتُهُ أَمُّ أَمِّ أَمْ أَبُ وَأَلِلَّهُ أَعْلَمُ.

وَلِينْتِ صُلْبِ النَّصْفُ، ثُمَّ هُوَ لِيِنْتِ ابْنِ، ثُمَّ لأَخْتِ لآبَوَيْنِ ثُمَّ لآبِ مُنْفَرِدَاتٍ لَمْ يُعَصَّبْنَ، وَلِيْنَتَيْنِ مِنَ الجَمِيعِ فَأَكْثَرَ لَمْ يُعَصَّبْنَ النَّلُثَانِ، وَلِينْتِ ابْنِ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتِ صُلْبِ السُّدُسُ مِعَ عَدَمٍ مُعَصَّبِهِ، وَتَعُولُ المَسْأَلَةُ بِهِ، فَإِنْ عَصَبْهَا أَخُوهَا فَهُوَ الآخُ المَشْنُومُ؛ لأنَّهُ ضَرَّهَا وَمَا انْتَفَعَ، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ وَالمُنْتَخَبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَكَذَا الْآخْتُ لَآبِ فَأَكْثَرَ مَعَ أَخْتُ لَآبَوَيْنَ، فَأَمُّهَا القَائِلَةُ مَعَ زَوْجَ وَأَخْتٍ لآبَوَيْنِ: إِنْ أَلِلَهُ ذَكَرًا فَـأَكْثَرَ لَـمْ يَــرِثْ، وَكَــذَا بِنْتُ ابْنِ ابْنِ مَعَ بِنْتِ ابْنِ، وَعَلَى هَذَا ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ وَغَيْرِهِ، وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِسُدُسِ الْآخْتِ، فَـــإِنْ عَصَّبَهَـا أَخُوهَـا فَهُــوَ وَمُعَدِّدُ مُنْ أَنْ فِي مِنْ الْمُنْ مِنْ الْمُنْتَالِقِينَ الْمُنْتَخِبِ وَغَيْرِهِ، وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِسُدُسِ الْآخْتِ، فَـــإِنْ عَصَّبَهَـا أَخُوهَـا فَهُــوَ اَلآخُ المَشْنُومُ، لآنَهُ ضَرَّهَا ومَمَا انْتَفَعَ، ذَكَرَهُ فِي عَيُونِ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا، فَإِنْ أَخَذَ اَلنَّلْنَيْنِ بَنَــاتُ صَلْبَ إِلَّ بَنَـاتُ الْسِنِ أَوْ هُمَــا سَقَطَ مَنْ دُونِهِنَّ إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ ذَكَرٌ بإِزَائِهِنَّ أَوْ أَنْزَلُ مِنْ بَنِي الابن.

لِلذُّكَر مِثْلَيْ الْأَنْثَى، وَلا يُعَصُّبُ ذَاَّتَ فَرْضَ أَعْلَى مِنْهُ، وَكَذَا اخْوَاتُ لأب مَعَ أخْوَاتٍ لآبَوَيْن، إلاَّ أنَّهُ لا يَعْصِبُهُــنَّ إلاًّ أَخُوهُنَّ؛ لِلذَّكَرَ مِثْلَيْ الأَنْفَى، وَالأَخْتُ فَأَكْثَرُ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ فَأَكْثَرَ عَصَبَةً.

وَلِوَاحِدٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى مِنْ وَلَدِ أُمُّ سُدُسٌّ، وَلاثْنَيْنَ فَأَكْثَرَ ثُلُثٌ بالسُّويَّةِ.

وَيَسْقُطُ جَدٌّ بِأْبِ، وَأَبْعَدُ بِأَقْرَبَ، وَوَلَدُ ابْنِ بِهِ، وَكُلُّ جَدَّةٍ بِالآمِّ، وَوَلَدُ الآبَونِنِ بِابْنِ، وَابْنِ ابْنِ، وَأَبُّ وَوَلَـدُ الآبِ بِهِــمْ وَبَاخِ لَآبُوَيْن.

وَعَنْهُ: يَسْقُطُ وَلَدُ الآبَوَيْنِ وَالآبِ بِجَدٌّ، وَهُوَ أَظْهَرُ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

(١) الرَّابِع: قوله: (وللجدَّة فأكثر السَّدس إن تحاذين، وإلاَّ فلأقربهنَّ، ومنصوصه: أنَّ البعدي من جهــة الأمّ تشــارك القربــي مــن جهة الأب). انتهي.

المذهب مَا قدَّمه المصنَّف، اختاره الحرقيُّ، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم.

وقدُّمه في الخلاصة، والحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والمنصوص جزم به القاضي في جامعه، ولم يعز في كتاب الرُّوايتين القول الأوَّل إلاَّ إلى الحرقيِّ، وصحَّحه ابن عقيل في تذكرته.

قال في إدراك الغاية: تشاركها، في الأشهر، والأولى أن يكون هذا المذهب، لنصُّ الإمام أحمدً.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذُّهب، والمغني، والشُّرح ابن منجًّا، وغيرهم.

قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَلَ، كَأْبِي حَفْصِ السَيْرُمَكِيِّ وَالآجُرِّيِّ، وَذَكَرَهُ ابْسُ الزَّاغُونِيِّ عَـنْ أَبِي حَفْص العُكْبَرِيِّ وَالآجُرِّيِّ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيُّ الآجُرِّيُّ مِنْ أَعْيَانَ أَصْحَابِ أَحْمَدَ.

وَنَّقَلَ ٱبُو َطَّالِبِ: أَقُولُ بِقَوْلِ رَيْدٍ: لَيْسَ الجَدُّ آبًا؛ لِقَوْلِ رَسُولَى اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَضُكُمْ رَيْدًا، ضَعَفَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ أنس حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، وَرُورِيَ مُرْسَلاً، وَيَسْقُطُ بِهِ ابْنُ أَخِ وَوَلَدُ الْأَمُّ بِوَلَدِ وَوَلَدِ ابْنِ وَأَبِ وَجَدٌّ.

ُ وَمَنْ لَا يَرِثُ لَا يُحْجَبُ، نَقَلَ أَبُو الْحَارِثِو فِي أَخْ مَمْلُولَةٍ وَابْنِ أَخْ حُرُّ: المَالُ لَابْنِ أَخِيهِ، لاَ يُحْجَبُ مَنْ لا يَرِثُ، رُويَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِى رضى الله عنهما.

باب العُصَبَة

أَقْرَبُ العَصَبَةِ الابْنُ، ثُمُّ النُّهُ، وَإِنْ نَزَلَ، ثُمُّ الآبُ، ثُمُّ الجَدُّ، وَإِنْ عَلا مَعَ عَدَم أَخٍ لآبَوَيْنِ أَوْ لآبِ، ثُمُّ هُمَا آثُمُّ بَنُوهُمَا وَإِنْ نَزَلُوا، ثُمُّ الْبَدِّ ثُمُّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمُّ عَمُّ أَبِيهِ لآبَويُنِ ثُمُّ لآبِ ثُمُّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمُّ عَمُّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، لا يَرِثُ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمُّ وَلَوْ نَزَلُوا، نَصُّ عَلَيْهِ، فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً وَآبُوهُ بِنَتُهَا، فَوَلَدُ الآبِ عَمُّ، وَلَوْ نَزَلُوا، نَصُّ عَلَيْهِ، فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً وَآبُوهُ بِنَتَهَا، فَوَلَدُ الآبِ عَمُّ، وَلَلْ الْبَيْهِ هَذَا، وَهُوَ أَخُو زَوْجَتِهِ وَرِثَهُ دُونَ أَخِيهِ، وَيُعَالِمُ بِهَا، وَلَكَ الآبُ أَخُولُ الْبَاقِيَ. وَيُعَالَمُ الْبَافِي . وَيُعَالَمُ اللّهُ مِنْ الْبَاقِيَ . وَيُعَالَمُ اللّهُ مَنَا وَاخُوهُمَا الْبَاقِيَ.

فَلُوْ كَانَ الْإِخْوَةُ سَبْعَةٌ وَرَبُوهُ سَوَاءً، وَلَوْ كَانَ الآبُ نَكَحَ الأَمْ فَوَلَدُهُ عَمُّ وَلَدِ الابْنِ وَخَالُهُ، وَإِنْ نَكَحَ رَجُلانِ كُلُّ وَاحِدِ أَمُّ الآخرِ فَهُمَا القَاوِلَتَانَ: مَرْحَبًا بِابْنَيْنَا وَرَوْجَيْنَا وَابْنَيْ زَوْجَيْنَا، وَوَلَدُ كُلُّ مِنْهُمَا عَمُّ الآخرِ، وَأُولَى وَلَدُ كُلُّ أَبِ أَفْرَبُهُمْ إلَيْهِ حَتَّى فِي أَخْتِ لآبِ وَآبْنِ أَخِ مَعَ بنْتِ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا قُدُمْ مَنْ لآبُونِيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ، حَتَّى فِي أَخْتَ لآبُونِيْنِ وَأَخ لآبِ مَعَ بنْت، فَإِنْ عَدِمَ عَصَبْبَةَ النَّسَبِ وَرِثَ المُعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ الآقرَبُ فَالآقرَبُ ثُمَّ مَوْلاهُ، وَلا شَيْءَ لِمَوَالِي البَيْهِ بِحَالٍ، ثُمُّ الرَّذُ، ثُمَّ الرَّحِمُ.

وَعَنْهُ: تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الوَلاء.

وَعَنْهُ: الرَّدُّ بَعْدَ الرَّحِم.

وَمَتَى انْفَرَدَ العَصَبَةُ انْحَلَ المَالَ، وَيَبْدَأُ بِالفُرُوضِ، وَالبَقِيَّةُ لِلعَصَبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ سَقَطَ، كَزَوْجٍ وَأَمَّ وَإِخْوَةٍ لأَمَّ وَإِخْوَةٍ لآب وَانْحَوَاتِ لآب مَعَهُنُ أَخُوهُنُّ، وَكَذَا لَوْ كَانُوا وَلَدَ أَبُوَيْنِ.

وَنَقَلَ حَرْبُ: يَشْتَرِكُونَ فِي الثَّلْثِ، وَتُسَمَّى الْمَسَرُكَةَ وَالْجِمَّارِيَّةَ، لأَنَّهُ رُويَ عَنْ عُمَـرَ رضي الله عنه التشريك، ورُويَ الإسْفَاط، فَقِيلَ: هَبْ أَنْ الآبِ كَانْ حِمَارًا، وَلَوْ كَانْ مَكَانَهُمْ أَخَـوَاتَ لآبُوَيْنِ أَنْ لآبِ هَالَتْ إِلَى عَشَرَةٍ، وَتُسَمَّى ذَاتَ النَّمِنُ فَيَلَ: هَبْ أَنْ الآبِ هَالَتْ إِلَى عَشَرَةٍ، وتُسَمَّى ذَاتَ النَّمْفَ فَقِيلَ: هَبْ أَنْ الآبِ هَالَتْ إِلَى عَشَرَةٍ، وَتُسَمَّى ذَاتَ النَّصْفَ وَلا النَّمْفِ فَقَالَ: مَا أَعْطَيْتَ النَّصْفَ وَلا الثَّلْث، وَكَانَ شُرَيْح، يَقُولُ لَهُ إِذَا رَأَيْتَنِي ذَكَرْتَ حُكُمًا جَأَيْرًا، وَإِذَا رَأَيْتُك ذَكَرْتُ رَجُلاَ فَاجِرًا، إِنْك تَكْتُمُ القَضِيَّةَ وتُشِيعُ الفَاجِئَة. الفَاجِئَة.

وَالنَّا عَمُّ أَحَدِهِمَا رُوجٌ أَوْ أَخْ لَأُمُّ لَهُ فَرْضُهُ وَالبَّقِيَّةُ لَهُمَا، فَمَنْ نَكُحَ بِنْتَ عَمُّ غَيْرِهِ فَأُولُدَهَا بِنِنَّا وَرِثَاهَا نِصَلْفَيْنِ وَبِلْتَيْنِ فَلانَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَرْضُهُ وَالبَّقِيَّةُ لَهُمَا، فَمَنْ نَكُحَ بِنْتَ عَمُّ غَيْرِهِ فَأُولُدَهَا بِنِنَّا وَرِثَاهَا نِصَلْفَيْنِ وَبِلْتَيْنِ

وَثَلَاثُ إِخْوَةٍ لِأَبُونِنِ أَصْغَرُهُمْ زُوْجٌ لَهُ ثُلْثَانِ وَلَهُمَا ثُلُثُ.

قَالَ فِي عُيُونِ الْمُسَائِلُ وَغَيْرِهَا: ﴿

ثَلاثَتُ إِخْسَوَةٍ لآبِ وَأُمَّ وَكُلُهُمْ إِلَى خَسَيْرٍ فَقِيرُ فَحَارٌ الآكُبُرَان هُنَسَاكَ ثُلُقًا وَبَاقِي المَال أَخْرَرُهُ الصُّغِيرُ

وَتَسْقُطُ إِخْوَةُ الْأُمِّ بِمَا يُسْقِطُهَا، فَبَنْتَ وَابْنَا عَمُّ أَحَدُهُمَا أَخْ لأمٌ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ لِلابْنَةِ النَّصْفُ وَمَا بَقِيَ لابْنِ العَسَمُ الَّذِي لَيْسَ أَخَا لاَمُ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: أَقُولُ بقَوْل عَطَاء، أَخْطًا سَعِيدُ؛ لِلابْنَةِ النَّصْفُ وَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَان.

وَمَنْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ وَلَدًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ أَخَاءً لآبِيهِ وَلَهُ خَمْسَةً ذُكُور فُوَلَدَتْ مِنْهُ مِثْلَهُمْ ثُمُّ وَلَدَتْ مِنْ أَجْنَبِي مِثْلَهُمْ، ثُـمُّ مَاتَتْ، ثُمَّ مَاتَ وَلَدُهَا الأَوَّلُ وَرِثَ خَمْسَةً نِصْفًا وَخَمْسَةً ثُلُثًا وَخَمْسَةً مُدُسًا، ويُعَايَا بها.

⁽١) تنبيه: قوله: (فمن نكح بنت عمّ غيره فأولدها بنتًا ورثاها نصفين وبنتين اثلاثًا). انتهى.

هذا سهوٌ من المصنّف، والصّواب: فمن نكح بنت عمّ نفسه أو بنت عمّه، وهو عملٌ ما قال مــن القســـمة، لا مــن نكــح بنــت عــمٌ غيره، فإنَّ في صورة المصنّف لا يكون الحكم كما قال، بل يكون للزَّوج الرُّبع، وللبنت النّصف، وفي المسألة الأولى، وفي الثّانيــة للبنتــين التُلثان، والباقي لابن العمّ، فعلم أنَّ ذلك سهوٌ، واللَّه أعلم.

باب أُصولِ المسائل والعَوْلِ والرَّدُّ

وَهِيَ سَبْعَةً، فَنِصِفَانِ أَوْ نِصِفَ وَالبَقِيَّةُ مِنْ اثْنَيْسِ، فَرَوْجٌ وَأَخْسَتُ لاَبُوَيْنِ أَوْ لاَبِ تُسَمَّى اليَتِيمَتَانِ؛ لاَنَّهُمَا فَرْضَانِ مُتَسَاويَانَ وُرُّكَ بِهِمَا المَالُ، وَلا ثَالِثَ لَهُمَا.

وَنِصَفَ مَعَ ثُلُثَيْنِ أَوْ ثُلُثُ أَوْ سُدُسٌ مِنْ مِنَّةٍ وَتَعُولُ إِلَى حَشَرَةٍ، وَتُسَمَّى عَوْلَ تِسْعَةِ الغَرَّاء؛ لآنَهَا حَدَثَتْ بَعْدَ الْبَاهَلَةِ فَاسْتُهِرَ العَرْاء؛ لاَنْهَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَمَرَ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِيهَا، فَأَشَارَ العَبَّاسُ بِالعَوْل، وَاتَّفَقَتْ الصَّحَابَةُ عَيْهِ الأَّابِنَ عَبَّاسٍ، لَكِنْ لَمْ يُظْهِرْ النَّكِيرَ، فَلَمًّا مَاتَ عُمَرُ دَعَا إِلَى الْبَاهَلَةِ، وَقَالَ: مَنْ شَاءَ بَاهَلَتُهُ، إِنَّ اللَّهِي أَحْصَلَى رَمُل عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْنَ مَحَلُ النَّلُثِ؟ وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ قَدْمُوا مَن قَدَّمَ اللَّهُ عَلَيْ مَحَلُ النَّلُثِ؟ وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ قَدْمُوا مَن قَدَّمَ اللَّهُ وَالْحُرُوا مَن الْحَرُ اللَّهُ مَا عَالَتَ مَسَالًا قَطُدُ

فَقِيلَ لَهُ: لِمَ لا أَظْهَرُت هَذَا زَمَنَ عُمَرَ؟ قَالَ: كَانَ مَهِيبًا فَهِبْتُهُ.

وَرُبُعٌ مَعَ ثُلَقَيْنِ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ سُدُسٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَتَغُولُ عَلَى الأَفْرَادِ إِلَى سَبْعَةَ عَشَرَ، كَثَلاثِ رَوْجَاتٍ وَجَدَّتَيْنِ وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ لأَمَّ وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ لآبَوَيْنِ، وَهِيَ أَمُّ الآرَامِلِ؛ لآنَّ الوَرَثَةَ نِسَاءً، فَإِنْ كَانَتْ التَّرِكَةُ سَـبْعَةَ عَشـرَ دِينَـارًا فَلِكُـلُّ اسْرَأَةٍ دِينَارٌ، وَيُعَايًا بِهَا.

قَالَ فِي عُيُونِ الْمُسَائِلِ: وَبَظَمَهَا بَعْضُهُمْ:

قُلْ لِمَسْنُ يَقْسِمُ الفَرَائِسِضَ إِنْ سَأَلْتَ الشُّيُوخَ وَالأَحْدَافَا مَاتَ مَيْتُ عَنْ سَبْعَ عَشْرَةً مِسْنُ وُجُسُوهِ شَتَّى فَحُسْرُنَ أَخَذْت مَسِلُهِ كَمَا أَخَدْت يَلْكُ عَقَارًا وَدِرْهُمَا وَأَثَافُا

وَثُمُنَّ مَعَ سُدُسِ أَوْ ثُلُثَيْنِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ رَوَّايَةٌ: إلى إَخْدَى وَثَلاثِينَ، وَلَعَلُّ مُرَادَهُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَمَا قَالَهُ فِي الرَّوْضَةِ، وتُسَمَّى البَخِيلَةَ لِقِلَّةِ عَوْلِهَا، وَالِنْبَرِيَّةَ لِقَوْلُ حَلِيًّ -رضى الله عنه- عَلَى المِنْبَرِ: صَارَ ثُمُنُهَا تِسْعًا

وَفُرُوضٌ مِنْ جَنْس تَغُولُ إِلَى سَبْعَةٍ فَقَطْ وَهِيَ أُمٌّ وَإِخْوَةٌ لَأُمٌّ وَأَخْوَاتُ لاَبُويْن أَوْ لاّبِ.

وَإِذَا لَمْ يَسْتَغْرِقُ الفُرْضُ المَالَ، وَلا عَصَبَةَ رُدُّ البَاقِيَ عَلَى كُلُّ فَرْضٍ بِقَدْرِهِ إِلاَّ زَوْجًا وَزَوْجَةً، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنَهُ: عَلَى وَلَدِ أُمَّ مَعَهَا أَوْ جَدُّةٍ مَعَ ذِي سَهْم، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُور إِلاَّ قَوْلَهُ صَعَ ذِي سَهْم، فَإِنْ رُدُّ عَلَى وَاحِدٍ أَخَلَا الكُلُّ، وَيَأْخُذُ الجَمَاعَةُ مِنْ حِنْسِ كَبَنَاتٍ بِالسَّوِيَّةِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُمْ فَخُذْ هَدَة سِهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِئْةٍ أَبَدًا؛ لآلًا الفُرُوضَ كُلُهَا تَخْرُجُ مِنْ مِئْةٍ إِلاَّ الرَّبْعَ وَالثُّمُنَ، وَهُمَا فَرْضُ الزُّوجَيْن، وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِ الرَّدُ، فَإِنْ النَّكَسَرُ شَنَيْءٌ صَحَحْت الفُرُوضِ كُلُهَا تَخْرُجُ مِنْ مَنْالَتِهِمْ لا فِي السَّنَّةِ، فَجَدُةً وَآخَ لاَمُ مِنْ النَّيْنِ، وَأُمُّ وَإِنْ لاَمْ مِنْ ثَلاَتَةٍ، وَجُدَّقُون وَرُوجَةٌ مِنْ أَنْيَنِ، وَأُمُّ وَإِنْ لاَمْ وَرُوجَةٌ وَأُمْ وَبُنتَان مِنْ اللَّهِ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَيَعْمَ اللَّهُ وَيَعْمَ اللَّهُ وَرُوجَةً وَأُمْ وَبُنْتُ أَوْ رُوجَةً وَأُمْ وَبُنْتُ مِنْ أَرْبَعَقِ وَأَمْ وَبُونَةٍ وَمُمَا أَوْ جَدُّقَان وَرَوْجَةٌ مِنْ أَنَائِيةٍ، وَرُوجَةٌ وَأُمْ وَبُنْتُ أَوْ رُوجَةً وَأَمْ وَبُنْتُ أَوْ رُوجَةً وَأُمْ مِنْ أَرْبَعِين، وَمُعَ البُنْتِ بِثَنَا مِنْ أَرْبَعِين، وتُصَحَعْحُ مَعَ كَسُرِ كَمَا يَأْتِي وَإِنْ شِيغَت صَحَعْح مَسْأَلَةِ الرَّدُ ثُمَا وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنَالِكًا للللَّونَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ وَخُلُهُ وَالْمُعْلُ وَلِللَّهُ مِنْ لَمُنْ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ مُنْ وَجُدُّةً وَجُدُةً مِن فَمَانِيَةً عَشَرَ، تُوافِقُ مَا إِلَانُون وَبَنَان مِنْ مُؤْمِ الْوَوْدَى الْبَنْقِ وَ وَخُلُون وَبُسُون الْبُعْنُ وَخُلُون وَبُقَان مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا كُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا كُولُولُ وَلَا كُولُولُ وَلَا مُلَا اللَّهُ وَلَا كُلُولُ اللَّهُ وَلَا كُولُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ وَلَا عَلَالُهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْمِى الْوَلُولُ وَبُلُولُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّوْمُ وَلَا اللَّهُ وَلَا عُلَى اللَّهُ الْمُؤْمِ الْوَلُولُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مُؤْمِلُولُ اللَّهُ اللَّولُولُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّه

ثُمُ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الأُولِى مَضْرُوبٌ فِي وَفَى الثَّائِيَةِ تِسْعَةً، وَمِنَ الثَّائِيَةِ مَصْرُوبٌ فِي وَفَى مَا مَسَاتَتْ عَنْهُ وَجُدَّا لَأُمُ لا يَرِثُ، وَتَصِحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ ثُوَافِقُ مَا مَاتَتْ عَنْهُ بالآنصَافِ، فَتَضْرِبُ وَإِنْ كَانَ النِّبَ أَنْنَى فَقَدْ خَلْفَتْ أَخَدًا وَجَدَّا لأَمُ لا يَرِثُ، وَتَصِحُ المَسْأَلَتَان وَتُسَمَّى المَّأْمُونِيَّةٌ (١)؛ لآنَ المَّامُونَ سَالَ عَنْهَا يَخْبَى بَسَنَ إَضْفَ إِخْدَاهُمَا فِي الْآخْرَى يَكُنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَمِنْهُ تَصِحُ المَسْأَلَتَان وَتُسَمَّى المَّأْمُونِيَّةٌ (١)؛ لآنَ المَّامُونَ سَالَ عَنْهَا يَخْبَى بَسَنَ أَكُمْ وَعُلْهُ اللَّهُ عَرَفَهَا، فَقَالَ لَهُ: أَبُوان وَيَنْتَان لَمْ تَقْسَمُ التُركَةُ حَتَى مَاتَتْ إخذى البَنْتُيْنِ وَخَلَفَتْ مَنْ خَلْفَسَتْ، فَقَالَ: اللَّهُ عَرَفَهَا، فَقَالَ لَهُ: كَمْ سِنْك؟ فَفَطِنَ يَخْيَى أَنْهُ اسْتَصْغَرَهُ، فَقَالَ: سِنُ مُعَاذِ لَمَّا وَلاَهُ النِّبِيُّ النَّيْدِ لَمَّا وَلاَهُ النِّبِي اللّهَ مِنْ وَقِيلُهُ النَّعَامِينَ وَلَاهُ القَصَاءَ وَلاَهُ اللّهُ وَلاَهُ النِّبِي اللّهُ مِنْ وَاللّهُ لَنَا وَلاَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلاَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ مُعَاذِ لَمّا وَلاَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلاَهُ اللّهُ وَلاَهُ القَصَاءَ وَلاَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَرَفَهَا، فَقَالَ لَهُ: كُمْ سِنْك؟ فَقَالَ يَخْتِى أَنْهُ اللّهُ مَنْ مُعَاذِلًا وَلاَهُ النّهِ مِنْ عَنَامٍ وَلاَهُ القَصَاءَ وَلاَهُ القَصَاءَ وَلاَهُ القَصَاءَ وَلَاهُ القَصَاءَ وَلَاهُ المَاسَلَعُونَ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْمَالِقُولُ اللّهُ الل

⁽١) تنبيه: ذكر المصنّف في هذا الباب مسألة المأموثيّة، وليس هو محلّها ولكن ذكرها استطرادًا وإنّما محلّها المناسسخات، ولذلك ذكرهما هناك في محلّها ولعلّه لم يستحضر أنّه ذكرها هنا، لما ذكرها في المناسخات فإنّ من شأنه الاختصار، والأمر قريبٌ وإنّما فيه تكرارٌ لا غير.

باب تصحيح المسائل والمناسخات وقسم التركات

إذَا انْكَسَرَ سَهُمْ فَرِيقِ عَلَيْهِ ضَرَبْتَ عَدَدُهُ إِنْ بَايَنَ سِهَامَهُ أَوْ وَفَقَهُ لَهَا فِي الْمَسْأَلَةِ وَعَوَلُهَا إِنْ عَالَتْ، وَيَصِيرُ لِوَاحِدِهِمْ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِمْ أَوْ وَفَقَهُ، وَإِنْ انْكَسَرَ عَلَى فَرِيقَيْنِ فَاكْثَرَ ضَرَبْتَ أَحَدَ الْتَمَائِلْنِ، كَثَلاثَةٍ وَثَلاثَةٍ، وَالْاثَةِ وَلَمْ الْبَايِنِ فِي بَعْضِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَوَفَقُ الْمُتَوَافِقَيْنِ كَسِنَّةٍ وَثَمَائِيةٍ عَشَرَ فِي كُلُّ الْمَسْأَلَةِ وَعَولُهَا إِنْ عَالَّتُه، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ تَصِحُ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيَّةٌ مِن أَصْلِ المَسْأَلَةِ وَعُولُهَا إِنْ عَالْتَهُ فَمِنَا بَلَغَ فَلَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَتَقْسِمُهُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ وَعُولُهَا إِنْ عَالَّتُهُ فَمِنَا بَلَغَ فَلَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَتَقْسِمُهُ عَلَى الجَمَاعَةِ، مَصْرُوبٌ فِي العَدَدِ اللّٰذِي ضَرَبْتَهُ فِي المَسْأَلَةِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى جُزْءَ السَّهُم، فَمَا بَلَغَ فَلَهُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَتَقْسِمُهُ عَلَى الجَمَاعَةِ، وَمُن اللّهُ اللّهُ وَمُن وَاحِدًا، وَتَقْسِمُهُ عَلَى الجَمَاعِةِ، وَمُن أَعْدَادُ الرُّهُوسِ أَوْ الرُّهُوسُ وَالسَّهَامُ كَارِيمٍ نِسُوةٍ وَثَلاثِ وَخَمْسِ جَدًاتٍ وَسَبِّم بَنَاتٍ وَتِسْمُ أَخُواتٍ لِآبَويْنِ أَوْ لَآبٍ تُسَمَّى مَسْأَلَةَ الاَمْتِحَانِ؛ لاَنْهَا تَصِحُ مِن ثَلاثِينَ أَلْفَا وَمِتَيْنَ وَامِيتُن وَالْتُهُمُ عَلَى الْجَاعِةِ وَنَاعِ وَمَعْمَا فِي بَعْضِهَا أَلْفًا وَمِتَيْنَ وَمِيتُينَ ثُومَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَيْسَ فِي الوَرَنَةِ صَنْفَ يَبْلُغُ عَيْنَ الْمَالِدِ، وَلَيْسَ فِي الوَرَنَةِ صَنْفَ يَبْلُغُ عَيْنَ الْمَالِةِ، وَلَيْسَ فِي الوَرَنَةِ صَنْفَ يَبْلُغُ عَيْنَ الْمُعْمِة عَيْنَ وَالْمَالِهِ، وَلَيْسَ فِي الوَرَنَةِ صَنْفَ يَبْلُغُ

فَصلُ

َمَنْ مَاتَ مِنْ وَرَثَةِ مَيْتِ قَبْلَ قَسْمٍ تَرِكَتِهِ وَوَرِثَهُ وَرَثَتُهُ كَالَيْتِ الآوَّل كَعَصَبَةٍ لَهُمَا قِسْمَتُهَا عَلَى مَنْ بَقِي، وَإِنْ لَـمْ يَرِثُ وَرَثَةُ كُلِّ مَيْتِ غَيْرَهُ كَإِخُوةٍ لَهُمْ بَنُونَ صَحَّحْت الآولَى وَقَسَمْت سَهْمَ النَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ وَصَحَّتًا مِنَ الآولَى، وَقَسَمْت سَهْمَ النَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِنْ انْقَسَمَت صَحَّتًا مِنَ الآولَى، وَقَسَمْت سَهْمَ النَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ فَإِنْ انْقَسَمَت صَحَّتًا مِنَ الأولَى، وَقَسَمْت سَهْمَ النَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ، فَإِنْ انْقَسَمَت صَحَّتًا مِنَ الأولَى، وَقَسَمْت سَهْمَ النَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهُ أَوْ وَفَقِهَا، لَمِن اللَّولَةِ الْأُولَى مَنْ لَهُ مِنَ الأُولَى شَيْءٌ مَضْرُوبٌ فِسِي النَّانِيَةِ أَوْ وَفَقِهَا، وَمَنْ النَّانِيةِ مَنْ النَّانِيةِ مَنْ مَنْ أَلْهُ مِنَ النَّانِيةِ مَنْ النَّانِيةِ مَنْ أَرْبَعَةٍ، وَصَحَّتًا مِنْ ثَمَانِيّةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الزُّوْجَةُ أَمَّا لِلبِنْتِ النَّيَةِ كَانَتْ مِنْ الْنَسَى عَشَرَ، تُوافِقُ سِهَامَهَا وَبُولِجَةً أَمَّا لِلبِنْتِ النَّيَةِ كَانَتْ مِنْ الْنَسَى عَشَرَ، تُوافِقُ سِهَامَهَا بَاللَّهُ فَي اللَّهُ لَهُمْ بَاللَّهُ عَلَى الْمَنْ الْفَيْتِ وَلَوْجَةً وَعُنْ النَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقِهُ وَعُلْمَ اللَّهُ مَنْ الْمُولُوبُ فَيْمَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَصَحَّتًا مِنْ ثَمَانِيّةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الزُّوْجَةُ أَمَّا لِلبِنْتِ النَّيَةِ كَانَتْ مِنْ الْنَسَى عَشَرَ، ثُوافِقُ سِهَامَهَا بَاللَّهُ مَنْ فَاللَهُ فِي الْأُولَى أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ.

وَّلُوْ حَلَّفَتْ البِنْتُ بِنَتَيْنِ عَالَتْ إِلَى ثَلاثَةَ عَشَرَ، فَتَصْرِبُهَا فِي الأُولَى، لِمُبَايَتَتِهَـا لِسِهامِهَا الأَرْبَعَـةِ، تَكُسُنْ مِثَـةُ وَأَرْبَعَـةُ،

وَتَعْمَلُ فِي مَيِّتٍ ثَالِتُ فَأَكْثَرُ كَعَمَلِك فِي الثَّانِي مَعَ الْآوُّلِ.

وَاخْتِصْارُ الْمُنَاسَخَاتِ أَنْ تُوَافِقَ سِهَاْمَ الوَرْثَةِ بَعْدَ التَّصَنْحِيحِ بِجُزْء، كَنِصْفُ وَخُمُسِ وَجُزْء مِنْ عَدَدٍ أَصَمَّ كَـاْحَدَ عَشَـرَ، فَتَرُدُّ المَسَائِلَ إِلَى الجُزْء وَسِهَامَ كُلِّ وَارِثِ إِلَيْهِ، وَإِنْ قِيلَ أَبُوانِ وَابْنَتَانِ لَمْ بُقْسَــمْ حَتَّى مَـاتَتَ إِخْـدَى البِنْتَيْـنِ أُخْتِيـجَ إِلَى السُّوَال عَن المَيْتِ الآوَّل.

فَإِنْ كَانَ رَجُلاً فَالآبُ جَدُّ أَبُو أَبِ وَارِثٌ فِي الثَّانِيَةِ، وَتَصِحُّان مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ.

وَإِنْ كَانَ امْرَاةً فَهُمَ ٱبُو أُمَّ، وَتَصِحَّانِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، وَتُسَمَّى اَلْمُونِيَّةَ؛ لآنَ الْمُمُونَ سَأَلَ يَحْيَى بْنَ أَكْثَمَ عَنْهَا فَقَالَ: مِـنَ النِّتِ الآوُّل؟ فَعَلِمَ فَهْمَهُ.

فُصلُ

ِ إِذَا أَمْكُنَ نِسْبَةُ سَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ المَسْأَلَةِ بِجُزْء، فَلَهُ مِنَ التَّرِكَةِ كَنِسْبَتِهِ، وَلَـوْ قَسَـمْت التَّرِكَةِ عَلَى المَسْأَلَةِ وَضَرَبْت الحَارِجَ بالقَسْمِ فِي مَهْمٍ كُلِّ وَارْثٍ خَرَجَ حَقَّهُ، وَلَوْ ضَرَبْت سَهْمَ كُلِّ وَارِثٍ فِي عَدَدِ التَّرِكَةِ أَوْ وَفْقِهَا وَقَسَمْت الْمُرْتَفِعَ عَلَى المَسْأَلَةِ أَوْ وَفْقِهَا خَرَجَ حَقَّهُ، وَإِنْ أَرَدْت القِسْمَةَ عَلَى قَرَارِيطِ الدِّينَار، وَجَعَلْتهَا كَتَركَةِ مَعْلُومَةٍ وَعَمِلْت كَمَا تَقَدَّمَ.

وَتَجْمَعُ السَّهَامَ مِنَ العَقَارِ، كَثْلُتْ وَرُبُع مِنْ قَرَارِيطِ اللَّيْنَارِ، وَتَقَسِمُهَا كَمَا تَقَدُّمَ، وَإِنْ شِيغْت اَخَذْتهَا مِنْ مَخْرَجِهَا وَقَسَمْتهَا عَلَى المَسْأَلَةِ، فَإِنْ لَمْ تَنْفَسِمْ وَافَقْتُ بَيْنَهَا وَيَيْنَ المَسْأَلَةِ ثُمَّ صَرَبْت المَسْأَلَة أَوْ وَفَقْهَا فِي مَخْرَجِ سِهَامِ العَقَارِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ المَسْأَلَةِ يُضْرَبُ فِي السَّهَامِ المَوْرُوثَةِ، مِنَ العَقَارِ أَوْ وَفَقِهَا، فَمَا بَلَغَ فَانْسُبُهُ مِنْ مَبْلِغِ سِهَامِ العَقَارِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ المَسْأَلَةِ يُضْرَبُ فِي مَسْأَلَتِهِ أَوْ وَقَقِهَا فَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ بِإِرْبُهِ نَقْدًا مَعْلُومًا قَسَمْتُهُ عَلَى سَسِهَامِهِ وَصَرَبَّت الْحَارِجَ فِي المُسْائَةِ فَهُ وَالتَّرِكَةُ.

وَلَكَ صَرَّبُ مَا أَخِذَ فِي المَسْأَلَةِ وَقِسْمَتُهُ عَلَى سِهَامِ الزَّوْجِ تَخْرُجُ التَّرِكَةُ''.

وَلَك ضَرَبُهُ فِي سِهَام بَقِيَّةِ الوَرَثَةِ وَقِسْمَتُهُ عَلَى سِهَامِهِ^(٢).

وَإِنْ أَخِذَ عَرَضًا فَطْرِيْنَ تَيْمَتِهِ قِسْمَةُ النَّقْدِ عَلَى سِهَامَ بَقِيَّةِ الوَرَثَةِ، فَتَصْرِبُ الخَارِجَ عَلَى سِهَامِ الآخِذِ مِنْ سِهَامِ البَقِيَّةِ، فَخُذْ بِالنَّسْبَةِ مِنَ النَّقْدِ، وَإِنْ أَخِذَ عَرَضًا وَتَقْدَا فَأَلْقِ النَّقْدَ مِنَ النَّقْدِ وَاضْرِبَ سِهَامَهُ فِي البَقِيَّةِ وَافْسِمْهُ عَلَى بَقِيَّةِ المَسْأَلَةِ، فَالْخَارَجُ حَقُّهُ، فَأَلْقِ النُّقْدَ مِنْهُ وَالبَقِيَّةُ قِيمَتُهُ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّمَا يَرِثُنِي أَرْبَعَةُ بَنِينَ لِلْأَكْبَرِ دِينَارٌ وَلِلنَّالِي دِينَارَانِ وَلِلنَّالِثِ ثَلاثَةٌ، وَلِلرَّابِعِ أَرْبَعَةٌ، وَلِكُلِّ مِنْهُــمْ بَعْدَمَـا أَخَـٰذَ

خُمُسَ البَاقِي فَتَركَتُهُ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَارًا(٣).

وَلَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ أُوصٍ: إِنْمَا يَرْثُنِي امْرَاتَاك وَجَدَّتَاك وَاخْتَاك وَعَمَّتَاك وَخَالَتَاك، فَقَدْ نَكَحَ كُلَّ مِنْهُمَا جَدَّتَيْ الآخِرِ أُمَّ أُمَّهِ وَأُمْ أَبِيهِ، فَأُولَدَ المَرِيضُ كُلًا مِنْهُمَا بِنَتَيْنِ فَهُمَا مِنْ أُمِّ أَبِ الصَّحِيحِ عَمَّتَا الصَّحِيحِ، وَمِنْ أُمِّ أُمِّـهِ خَالَتَـاهُ، وَقَدْ كَـانَ أَبُـو المُريض نَكُحَ أمُّ الصَّحِيح فَأُولَدَهَا بنْتَيْن، وَتَصِحُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةُ ۚ أُولُوا القُرْبَى ﴾ الآيَة [النساء: ٨]: وَذَلِكَ إذَا قَسَمَ القَوْمُ المِيرَاثِ، فَقَالَ حِطَّانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَسَمَ لِي أَبُو مُوسَى بِهَذِهِ الآيَةِ وَفَعَلَ ذَلِكَ غَيْرُهُ، قَالَ: فَدَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْهَا مُحْكَمَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ، كَانَتِ قَبْلَ الفَرَافِض.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورَ أَنَّهُ ذَكَرَ هَلَوِ الآيَةَ فَقَالَ: قَالَ أَبُو مُوَّسَى: أَطْعِمْ مِنْهَا، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ. وذكر القاضي وَغَيْرُهُ أَنْ هَذَا مُسْتَحَبُّ، وَأَنَّهُ عَامٌ فِي الآمْوَالِ، وَاحْتَجُّ بِأَنْ مُحَمَّدَ بْنَ الحَكَمِ سَأَلُ أَحْمَدَ عَنْهَا فَقَالَ: أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثُ أَبِي مُوسَى يُعْطِي قَرَابَةَ اللَّيْتِ مَنْ حَضَرَ القِسْمَةَ، وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الوَرَثَةِ: لا حَاجَةَ لِي بِالمِـيرَاثِ، اقْتَسَـمَهُ بَقِيَّةُ الوَرَثَةِ، وَيُوقَفُ سَهْمُهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ رضى الله عنه.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله في النَّسبة بعد الفصل الثَّاني: (ولك ضرب ما أخذ في المسألة وقسمته على سهام الزَّوج خرج التَّركة). انتهى.

في هذا الكلام نظرٌ ظاهرٌ، والصُّواب أن يقال: وقسمته على سهام الآخذ وعلى سهامه، إذ المسألة قـــد يكــون فيهــا زوجٌ، وقــد لا

وسبب ذلك -والله أعلم-: أنّه تبع صاحب المغني، والشّرح في ذلك، لكنّ صــاحب المغني، والشّرح صـوَّرا صــورةً فيهـا زوجٌ، وأعطي الزّوج في عملٍ المسألة على الطّرق الثّلاثة، والمصنّف لم يذكر إلاّ قاعدة كلّيّةً، سواءٌ كان فيها زوجٌ أو زوجةٌ أو غيرهما، فكــلام المصنف فيه سهو، والله أعلم.

(٢) الثَّاني: قوله: (ولك ضربه -أي: ضرب ما أخذ- في سهام بقيَّة الورثة وقسمته على سهامه). انتهى.

لم يظهر من هذا الكلام حكمٌ، واعلم أنَّ في كلام المصنِّف نقصًا وصوابه أن يقال بعد قوله: (وقسمته على سهامه): فما خرج فهو

وقد ذكر مثل ذلك في المغني، والشَّرح، وهو أصحُّ، ولا يصحُّ الكلام إلاَّ به.

(٣) الثَّالث: قوله: (لو قال إنَّما يرثني أربعة بنين، للأكبر دينار، وللثَّاني ديناران وللثَّالث ثلاثةٌ وللرَّابع أربعةٌ ولكلُّ منهم بعـد مـا أخذ خس الباقي فتركته ستَّة عشر دينارًا). انتهى.

فقوله: (ولكلُّ منهم بعدما أخذ خمس الباقي) سهوّ، فإنَّ الأكبر إذا أخذ دينارًا وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعةً، فإذا أخذ الشَّانيّ دينارين وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعةً، فإذاً أخذ الثَّالث ثلاثةً وخمس الباقي يكون قد أخذ أربعةً، فلم يبق إلا أربعة، وهي نصيــب الرَّابِع، فما أخذ إلاَّ الباقي لا غير.

وكلامه يشمل الرَّابع، وليس الأمر كذلك، فصوابه أن يقال: ولكلِّ منهــم بعدمـا أخـذ خـس البـاقي إلاَّ الرَّابـع فـإنَّ لـه البـاقي، والظَّاهِر أنَّه سقط من الكاتب.، واللَّه أعلم.

وليس في باب ذوي الأرحام شيءٌ ممَّا نحن بصدده.

باب ذوي الأرحام يرثون بالتَّنْزيل

وَعَنْهُ: عَلَى تَرْتِيبِ العَصَبَةِ، وَالآوَّلُ المَذْهَبُ، فَوَلَدُ بَنَاتِ الصَّلْبِ وَوَلَدُ بَنَاتِ الابْنِ، وَوَلَدُ الآخَوَاتِ كَأْمُهَاتِهِنَّ، وَبَنَاتُ الإخْوَةِ وَالآغْمَامِ لآبَوْنِنَ أَوْ لآبِ وَبَنَاتُ بَنِيهِمْ، وَوَلَدُ الإِخْوَةِ لاَمْ كَابَابِهِمْ، وَال وَأَبُ أُمِّ أُمْ وَاخْوَاهُمَا وَأَخْتَاهُمَا وَأُمُّ أَبِ جَدُّ بِمَنْزِلَتِهِمْ، وَالعَمَّاتُ وَالعَمُّ مِنَ الآمٌ كَالآبِ.

وَعَنْهُ: كَالْعَمُّ مِنَ الْأَبُويْنِ.

وَعَنْهُ: إِلاَّ الخَالَ وَالخَالَةُ.

وَعَنْهُ: يُفَضَّلُ الذَّكُرُ إِلاَّ فِي وَلَدِ وَلَدِ الأُمَّ، وَإِنْ أَذَلُواْ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةٍ جَعَلْتُهُ كَمَيَّتِ اقْتَسَمُوا إِرْثَهُ، وَفِي تَفْضِيلِ الذَّكَرِ الحِلافُ، فَفَلاثُ حَالاتِ وَعَمَّاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ كَأَبُوزَيْنِ، خَلْفَ كُلَّ مِنْهُمَا فَلاثَ أَخَوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ، فَثَلُتُ لِلخَالاتِ أَخْمَاسٌ، وَثَلْثَانَ لِلعَمَّاتِ كَذَلِكَ، وتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ، بِضَرْبِ ثَلاثَةٍ فِي خَمْسَةٍ، وَثَلاثُ بَنَاتِ عُمُومَةٍ، المَالُ لِلَّتِي مِنَ الآبَوَيْنِ، وَثَلاثَةُ أَخْوَال لِذِي الأُمَّ سُدُسٌ، وَالبَقِيَّةُ لِذِي الآبَوَيْنِ، وَيُسْقِطُهُمْ أَبُو أُمَّ.

قَالَ فِي الْفُنُونِ: خَالَةُ الآبِ كَأُخْتِهَا الجَدَّةِ أَمُّ الآبِ، وَتَقَدَّمَ هَلْ العَمَّةُ كَأْبِ أَمْ لا؟

وَلَمَا أَسْفَطَتُ الْأُمُّ أَمُهَاتُ الْآبِ كَأَمُّهَاتِهَا عُلِمَ أَنْ كُلُّهُنْ يُذلِينَ بِالْأَمُومَةِ، فَالعَجَبُ مِنْ هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ أَنْ قَرَابَتَيْ الآبِ مِنْ جَانِيَيْ أَهُو وَأَمَّهِ حَجَهَةُ الْأَمُومَةِ مَعْ جَهَةِ الْأَبُوةِ كَجِهَةٍ، وَإِنْ أَذلَى جَمَاعَةً بِجَمَاعَةٍ فَسَمْت المَالَ بَيْسَ الْمُذلَى مِنْ جَانِيْنَ أَلْمُذَلِي بِهِ مَا لِكُلِّ وَاجِدٍ، وَلِينْتِ بِنْتَ نِصَفُ أَمُّهَا، وَلِينْتِ بِنْتٍ إِخْرَى نِصَفُ أُمِّهِمَا، وَإِنْ أَسْفَطَ بَعْضَهُمْ بَعْضَا بِهِمْ أَتُم كُلُّ وَاجِدٍ، وَلِينْتِ بِنْتِ نِصَفُ أَمُّهَا، وَلِينْتِ بِنْتٍ إِخْرَى نِصَفْ أُمِّهِمَا، وَإِنْ أَسْفَطَ بَعْضَهُمْ بَعْضَا عَمْلَ بَعْضَا بِعَنْ اللَّهِ لِلْأَمْ سُدُسٌ وَالبَقِيَّةُ لِلْآبِونِينَ كَابَائِهِنَّ، وَأُولاهُمْ القَرِيبُ مِنَ السَوَارِثِ وَلَوْ بَعْدَ عَنِ النِّسِةِ، وَلَوْ أَسْفَطُ القريبُ، كَبِنْتِ بِنِتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتَ وَبُولُولُومُ اللّهَ لِللّهُ وَلَا فَعَلَالًا لِللّهُ لِلْمُ اللّهُ لِلْكُولُ فَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْنِ اللّهُ وَلَا فَوْدَا لَهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمُولُولُولُ اللّهُ اللّهُ وَلَا فَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَالْمَا لِللْهُ وَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ ال

وَفِي التَّرغِيبِ رِيَايَةً: الإرْثُ لِلْجَهَةِ القُرْبَى مُطْلَقًا.

وَفِي الرُّوْضَةِ: اَبْنُ بِنْسَوَ وَابْنُ أَخْسَو لَأُمَّ لَهُ السُّلُسُ وَلابْنِ البِنْسَ النَّصِيْفُ، وَالمَالُ بَيْنَهُمَسا عَلَى أَرْبَعَةِ بِالرَّدُ، وَفِيهَا أَنَّ العَمَّةَ كَابِ.

وَقِيلَ: كَبنتٍ.

وَالْجِهَاتَ الْأَبُونُ وَالْأَمُومَةُ وَالبُّنُونُ [وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ إِسْقَاطُ بِنْتِ عَمَّةٍ لِبِنْتِ بِنْتِ أَخِ.

وَقِيلَ: وَالْأَخُوَّةُ، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ إِسْقَاطُهَا مَعَ بُعْدِهَا لِبِنْتِ أَخِ.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: وَالْعُمُومَةُ، وَهُوَ خِلاَّفُ نَصَّ أَحْمَدًا ۖ وَيَلزَمُ عَلَيْهِ إِسْقَاطُهَا لِبنْتِ عَمَّ لاَّبَوَيْن.

وَعَنْهُ: كُلُّ وَلَدٍ لِلصُّلْبِ جَهَةً.

وَعَنْهُ: كُلُّ وَارِثِ جِهَةً، فَمَمَّةً وَابْنُ خَالِ لَهُ ثُلُثٌ وَلَهَا البَقِيَّةُ، وَمَعَهُمَا خَالَةُ أُمَّ الحُكُمُ كَذَلِكَ، وَالمَذْهَبُ: يَسْفُطُ بِهَا ابْنُ الْحَالَةُ مُنْ وَخَالَةُ أَمْ وَخَالَةُ أَبِ الْمَالُ لَهُمَا كَجَدَّتَيْنِ، وَتُسْقِطُهُمَا أُمُّ أَبِي أُمَّ، عَلَى هَـذِهِ الرَّوَايَةِ، وَالْمَوْنَةِ، وَخَالَةُ أُمَّ رُخَالَةُ أَبِ الْمَالُ لَهُمَا كَجَدْتَيْنِ، وَتُسْقِطُهُمَا أُمُّ أَبِي أُمَّ، عَلَى هَـذِهِ الرَّوايَةِ، وَالْمَوْنَ وَرِثَ بِهِمَا كَشَخْصَيْنِ، وَحُكِيَ عَنْـهُ: بِأَفْوَاهُمَا، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَـدُ وَالمَذْهُبُ: اللَّهُ وَمَنْ أَخِنَ الْمُورُاهِمِ، وَظَاهِرُ الجِرَقِيُّ وَزَعَهُ فِي التَّعْلِيتِ وَالوَاضِحِ يُفْسَمُ اللَّهُ وَالْمَوْنَ وَمِنْ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اذْلُوا بِهِ، فَزَوْجَةٌ وَبِنْتُ بِنْتِ وَبِنْتُ أَخِ لاَبِهِ، لِلرَّوْجَةِ الرَّيْعُ، وَالبَقِيَّةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْسِ، وَتَصِحُ مِنْ

ثَمَانِيَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي هِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبْعَةٍ؛ لِبِنْتِ البِنْتِ أَرْبَعَةٌ، وَلِلأَخْرَى ثَلاثَةٌ، وتَصِحُّ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ، بِضَرْبِ سَـبْعَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَيَعُولُ أَصْلُ سِتَّةٍ خَاصَّةً إِلَى سَبْعَةٍ، كَخَالَةٍ وَبِنْتَيْ أَخْتَيْنِ مِنَ الْأَمْ لأمُ، وَثَلاثِ بَنَاتٍ ثَلاثِ أَخْوَاتٍ مُفْتَرَقَاتٍ، وَاللّهُ سَبْحَالُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

grade in the Consequence of Artist Consequence (Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Co Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Consequence Co

THE SECOND SECURITION OF THE SECOND SECURITION SECURITION SECOND SECURITION S

باب ميراث الحمل

مَنْ مَاتَ عَنْ حَمْلٍ يَرِثُهُ فَطَلَبَ وَرَثَتُهُ القِسْمَةَ وُقِفَ لَهُ الآكثُرُ مِنْ إِرْثِ وَلَدَيْنِ مُطْلَقًا، فَإِذَا وَلِلدَ أَخَذَهُ، وَهَلْ يُجْزِئُ فِي حَوْل الرَّكَاةِ، كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ مَنْ عِنْدَهُ مِنْ مَوْتِهِ؛ لَحَكَمْنَا لَهُ بِاللِلْكِ ظَاهِرًا، حَتَّى مَنْعُنَا بَاقِيَ الوَرْثَةِ أَوْ إِذَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرً كَلامِ الآكثَرِ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ فِي مَسْأَلَةِ زَكَاةٍ مَال الصَّبِيِّ مُعَلِّلاً بِأَنْهُ لا مَالَ لَهُ، بِدَلِيلِ سُقُوطِهِ مَيْتًا لاحْتِمَالِ فَالْهِ الْمُعَالِي قَيْلُ اللّهِ النَّامُ (مَ ١)(١٠.

قَالَ: وَلَوْ وَصَّى لِحَمْلُ وَمَاتَ فَوَضَعَتْ لِدُون سِيَّةِ أَمْنَهُر وَقَبِـلَ وَلِيُسهُ مِلْـكَ الْمَـال، وَهَـلَ يَنْعَقِـدُ حَوْلُـهُ مِـنَ المَـوْتِ أَوْ القَبُول؟ فِيهِ الخِلافُ فِي حُصُول المِلك؛، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُوطًا فَوَضَعَتْ لِمُضِيَّ أَرْبَعِ سِنِينَ وَقُلْنَا تَصِحُ الوَصِيَّةُ لَهُ فَنِي وَجُـوبِ زَكَاةٍ مَا مَضَى مِنَ المُدَّةِ قَبْلَ الوَضَعِ وَجُهَانَ، وَمَا بَقِيَ لِمُسْتَحِقِّهِ، وَيَأْخُذُ مَنْ لا يَخْجُبُهُ إِرْفَهُ كَجَدًّ وَمَنْ يُنْقِصُهُ شَــنَا اليَقِـينُ، وَمَنْ سَقَطَ بِهِ لَمْ يَأْخُذُ مَنْيَنًا، وَيَرثُ وَيُورَثُ إِنْ اسْتَهَلُ صَارِحًا، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ

قَالَ فِي الرُّونْضَةِ: هُوَ الصُّحِيَحُ عِنْدُنَا.

وَعَنْهُ: وَبِصَوْتِ غَيْرِهِ، وَالأَشْهَرُ: وَيَرْضَاعٍ وَحَرَكَةٍ طَوِيلَةٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا تُعْلَمُ بِهِ حَيَاتُهُ، لا بِمُجَرَّدِ حَرَكَةٍ وَاخْتِلاجٍ.

وذكر الشَّيْخُ: وَلَوْ غُلِمَ مَعَهُمَا حَيَاةً؛ لأَنَّهُ لا يُعلَمُ اسْتَقْرَارُهَا لَاحْتِمَالِ كَوْنِهَا كَحَرَكَةِ المَلْبُوَحِ، فَإِنَّ الحَيَوانَ يُتَحَـرَّكُ بَعْـدَ ذَبْحِهِ شَلِيدًا، وَهُو كَمَيْتٍ، وَقَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَجَمَاعَةً: وَنَنفُسَ.

وَفِي الْمُذْهَبِ وَالتَّرْغِيبِ: إنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بأنَّ الجَنِينَ تَنَفُّسَ أَوْ تَحَرُّكُ أَوْ عَطَسَ فَهُوَ حَيُّ^^``

وَّنَقُلَ ابْنُ الْحَكَمْ: ۚ إِذَّا تُحَرُّكُ فَفِيهِ اللَّيَّةُ كَامِلَةً، وَلا يَرِثُّ وَلا يُورَّثُ حَتَّى يَسْتَهِلُّ، وَإِنَّ خَرَجَ بَعْضُهُ فَاسْـتَهَلُّ ثُـمُ خَـرَجَ مَيِّنَا لَمْ يَرِثْ، عَلَى الْأَصَحَّ، وَإِنْ جُهلَ مُسْتَهلًّ مِنْ تَوْاَمْيَنَ إِرْثُهُمَا مُخْتَلِفٌ غَيْن بقْرْعَةٍ.

وَلُوْ مَّاتَ كَافِرٌ عَنْ حَمْلٍ مَنْهُ لَمْ يَرِثْهُ؛ لِمُحَكِّمِ أَحْمَدَ بِإِسْلامِهِ قَبْلَ وَضعيهِ، كَلَا فِي الْمُحَرُّرِ.

وَقِيلَ: يَرِثُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (مُ ٢)^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإذا ولد أخذه، وهل يجزئ في حول الزّكاة كما قاله في الرّعاية من عنده من موته، لحكمنا لـه بـالملك ظاهرًا، حتَّى منعنا باقي الورثة أو إذًا، كما هو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به في الحرّد في مسألة زكاة مال الصبّيّ، معلّلا بأنّه لا مــال لـه، بدليل سقوطه ميّــًا، لاحتمال أنه ليس حملاً أو ليس حيًا؟ فيه وجهان، ذكرهما أبو المعالي قبيل الملك التّامّ). انتهى.

الصَّحيح ما قاله المجد، وهو ظاهر كلام الأكثر، كما قال المصنّف، قال الشّيخ الموفّق في فطرة الجنين: لم تثبت له أحكامٌ الدنيا إلاّ في الإرث، والوصيّة بشرط خروجه حيًّا.

وقال في القواعد: ومنها ملكه بالميراث، وهو متَّفقٌ عليه في الجملة، ولكن هل يثبت له الملك بمجرد موت موروثه، ويتبين ذلك مخروجه حيًّا أم لم يثبت له الملك حتَّى ينفصل حيًّا؟ فيه خلافٌ بين الأصحاب، وقال في أوَّل القاعدة: الحمل هل له حكمٌ قبل انفصاله أم لا؟ حكى القاضي وابن عقيل وغيرهما في المسألة روايتين، قالوا: والصَّحيح أنَّ له حكمًا. انتهى.

تنبيهات: الأوَّل: ما ذكره ألمصنَّف عن أبي المعالي من التّفاريع بعد ذلك مبنيٌّ على المسألة، واللّه أعلم.

الثُّأْني: ذكر المصنّف هذه المسألة بعينها في أوّل كتاب الزّكاة، فحصل منه تكرارٌ، ولكن هنا زياداتٌ على ذلك.

(٢) الثَّالث: قوله: (وفي المذهب، والتُّرغيب: إن قامت بيَّنةٌ بأنَّ الجنين تنفُّس أو تحرُّك أو عطس فهو حيُّ). انتهى.

قال في المذهب في هذا الباب: إذا استهلَّ المولود صارخًا بعد انفصاله جميعه وورَّث، وإن لم يصرخ بل عطـس أو بكـى أو ارتضع فكذلك، فإن تحرُّك أو تنفَّس لم يكن كالاستهلال. انتهى.

فهذا مخالفٌ لما نقله المصنّف عنه في التَّنفُس، والتَّحرُك، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٢): قوله: (ولو مات كافرٌ عن حملٍ منه لم يرثه، لحكم أحمد بإسلامه قبل وضعه، كذا في الححرُّر، وقيــل: يرثـه، وهــو أظهر). انتهى.

ما قاله في المحرَّر هو الصَّحيح، نصُّ عليه، ونصره في القواعد الفقهيَّة بأدلَّةٍ جيَّدةٍ.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وغيرهم.

وقطع به في النَّظم، والمنوِّر، وما اختاره المصنّف وقال: إنَّه أظهر اختاره القاضي في بعض كتبه، وهو الصُّواب.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: يُحْكَمُ بِإِسْلامِهِ بَعْدَ وَضعِهِ وَيَرِثُهُ، ثُمُّ ذُكِرَ عَنْ أَحْمَدَ إذَا مَاتَ حُكِمَ بِإِسْــلامِهِ وَلَـمْ يَرِثْـهُ وَحَمَلُـهُ عَلَـى

وبي السحب. يسحب بيسدر بدر وسور والمرافق والمرافق المنه أَنْهُ قَبْلُ وَضَاهِهِ. وَمَنْ رَوَّجَ اَمَتَهُ بِحُرٍّ فَاحْبَلَهَا فَقَالَ السَّبِّدُ: إِنْ كَانَ حَمْلُك ذَكْرًا فَانْتَ وَهُوَ قِنَّانٍ، وَإِلاَّ حُرَّانٍ، فَهِيَ القَاقِلَةُ: إِنْ أَلِـدُ ذَكَرًا لَمْ أَرِثُ وَلَمْ يَرِثْ وَإِلاَّ وَرِثْنَا، وَمَنْ خَلَّفَتْ رَوْجًا وَأَمَّا وَإِخْوَةً لاَّمُّ وَامْرَأَةً أَبِ حَامِلاً فَهِيَ القَاقِلَـةُ: إِنْ أَلِـدُ أَنْفَى وَرِثْبَتُ لا

وَمَنْ خَلَفَ وَرَثَةً وَأَمًّا مُزَوَّجَةً، فَفِي المُغْنِي: يَنْبَغِي أَنْ لا يَطَأَ حَتَّى تُسْتَبْرًا، وَذَكَرَ غَيْرُهُ: يَخْرُمُ لِيَعْلَمَ أَحَامِلٌ (م ٣)''؟ فَإِنْ وَطِئَ، وَلَمْ تُسْتَبْرًا فَاتَتْ بهِ بَعْدَ نِصْفُ ِ سَنَةٍ مِنْ وَطْئِهِ لَمْ يَرِثُهُ ۚ قَالَ أَحْمَكُ: يَكُفُ عَنِ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُفُ فَجَاءَتْ بِهِ بَعْدَ سِتَّةٍ أَشْهُرٍ فَلا أَدْرِي هُوَ أَخُوهُ أَمْ لا؟.

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (ومن خلف ورثةً وأمَّا مزوَّجةً نفي المغني: ينبغي أن لا يطـــاً حتَّسى تســتبراً، وذكــر غــيره: يحــرم، ليعلــم أحاملٌ أم لا؟). انتهى.

قلت: الصُّواب التَّحريم.

وهو المذهب، وعليه الأكثر، فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب ميراث المفقود

مَنِ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لِغَيْبَةِ ظَاهِرُهَا السَّلامَةُ كَأَسْرٍ ويَجَارَةٍ وَسِيَاحِةٍ ٱنْتَظِرَ بِهِ تَتِمَّةً يَسْعِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ.

وَعَنْهُ: أَبْدًا، فَيَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ، كَغَيْبَةِ ابْنِ تِسْعِينَ، ذَكْرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَعَنْهُ: أَبُدًا حَتَّى يُتَّيَقُّنَ مَوْتُهُ.

وَعَنْهُ: زَمَنًا لا يَعِيشُ مِثْلَهُ غَالِبًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مِثَةً وَعِشْرِينَ [سَنَةً] مُنْذُ وُلِك، وَقَالَ ابْنُ رَزِينِ: يَخْتَمِلُ عِنْدِي أَرْبَعَ سِنِينَ لِقَضَاء عُمَرَ، وَإِنْسَا هُـوَ فِي مَهْلَكَةٍ، وَإِنْ كَانَ ظُاهِرُهَا هَلاكَهُ كَمَفْقُودٍ بَيْنَ أَهْلِهِ أَوْ فِي مَفَارَةٍ مُهْلِكَةٍ كَالِحِجَازِ أَوْ غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ فَسَلِمَ قَوْمٌ ذُونَ قَوْمُ الْتَظِرَ تَتِمُّةً أَرْبَعَ سِنِينَ.

وَعَنَّهُ: مَعَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَعَنْهُ: هُوَ كَالقِسْمِ قَبْلُهُ.

وَفِي الوَاضِحِ: وَعَنْهُ: ۚ زَمَنًا لا يَجُوزُ مِثْلُهُ قَالَ: وَجُدَّهَا فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ بِتِسْعِينَ.

وَقِيلَ: بِسَبْعِينَ، نَقَلَ المَيْمُونِيُّ فِي عَبْدِ مَفْقُودٍ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالحُرِّبُ

وَنَقَلَ مُهَنَّا وَأَبُو طَالِبٍ فِي الْآمَةِ عَلَى النَّصْف وَيُزكَّى قَبْلَ القِسْمَةِ لِمَا مَضَى، نَصُّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ مَاتَ مُورِثُهُ فِي مُدُّةِ التَّرَيُّصِ أَحَدَ كُلُّ وَارِثِ اليَقِينَ وَوُقِفَ البَاقِي، فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مَوْتِهِ ثُمَّ اضْرِبُ إِخْدَاهُمَا إِنْ تَمَاثَلَتَا، أَوْ بِأَكْثِرِهِمَا إِنْ تَمَاشَبَتَا، وَيَأْخُذُ اليَقِينَ الوَارِثُ مِنْهُمَا، وَمَسْنُ سَقَطَ فِي إِخْدَاهُمَا لَمْ يَأْخُذُ شَيْئًا، وَلَبَقِيَّةِ الوَرْثَةِ الصُّلْحُ عَلَى مَا زَاذَ عَنْ نَصِيبِهِ، كَاخِ مَفْقُودٍ فِي الآكْدَرِيَّةِ مَسْأَلَةُ الحَيَّاةِ وَلِلْجُدْ تِسْعَةً، مِنْ مَسْأَلَةِ الحَيَاةِ وَخَمْسِينَ، لِلزُوْجِ ثُلُثُ، وَلِلْأُمْ سُدُسٌ، وَلِلجَدْ تِسْعَةً، مِنْ مَسْأَلَةِ الحَيَاةِ وَخَمْسِينَ، لِلزُوْجِ ثُلُثُ، وَلِلأُمْ سُدُسٌ، وَلِلجَدْ تِسْعَةً، مِنْ مَسْأَلَةِ الحَيَاةِ وَخِمْسُونَ وَخَمْسِينَ، لِلزُوْجِ ثُلُثُ، وَلِلأُمْ سُدُسٌ، وَلِلجَدْ تِسْعَةً، مِنْ مَسْأَلَةِ الحَيَاةِ وَمِنْ فَلَا وَعَلَى وَايَةٍ قِسْمَةٍ نَصِيبِهِ مِمَّا وُقِفَ عَلَى وَرَقَتِهِ وَهِيَ سِتَّةً لِآنُهُ وَرَعْ اللَّرْوِجِ وَلَاكُولُ، وَعَلَى رَوَايَةٍ قِسْمَةٍ نَصِيبِهِ مِمَّا وُقِفَ عَلَى وَرَقَتِهِ وَهِيَ سِتَّةً لِآنُهُ وَرِثَةً الآوُل، وَعَلَى رَوَايَةٍ قِسْمَةٍ نَصِيبِهِ مِمَّا وُقِفَ عَلَى وَرَقَتِهِ وَهِيَ سِتَّةً لِآنُهُ لَوْلُولُ مَا اللهُونُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ الْعَلْمِ وَاللّهُ مَاللّهُ اللّهُ عَلَى وَلَاقِلْقِهُ اللّهُ وَلَا لَهُمْ وَلَى الشَّوْعِ وَلَى الشَّرِ وَايَةٍ قِسْمَةٍ نَصِيبِهِ مِمَّا وُقِفَ عَلَى وَرَقِيتِهِ وَهِيَ سَامَةً وَلَا الْمَالِي وَعَلَى وَاللّهُ وَلَى الشَّرِعُ وَلَاعَلُولُولُولُ وَجَهَانٍ (مَ ١٠) (١٠٠٠)

وَلَهُمْ الصُّلْحُ عَلَى كُلِّ المَوْقُوفِ إِنْ حَجَبُ أَحَدًا، وَلَمْ يَرِثْ أَوْ كَانَ أَخُا لاَّبِ عَصَّبَ أَخْتَهُ مَعَ رَوْجٍ وَأَخْتِ لاَّبَويْنِ. وَقِيلَ: تَعْمَلُ مَسْأَلَةَ حَبَاتِهِ، وَتَقِفُ نُصِيبَهُ إِنْ وَرِثَ، وَفِي أَخْذِ ضَمِينِ مِمَّنْ مَعَهُ زِيَادَةً مُخْتَمَلَةً وَجْهَانِ (م ٢)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولبقيَّة الورثة الصُّلح على ما زاد على نصيبه، كأخ مفقودٍ في الأكدريَّة، مسألة الحياة، والموت من أربعةٍ وخسين، للزُّوج ثلث، وللأمَّ سدسٌ، وللجدِّ تسعة، من مسألة الحياة، وللأخت منها ثلاثةً، تبقى خسة عشر على رواية ردُّ الموقوف لـــه إلى ورثة الأوَّل، وعلى رواية قسمة نصيبه ثمَّا وقف على ورثته وهي ستُّةً، لأنَّه ورث مثلا الأخت، يبقى تسعةً، كـذا ذكـر في الشَّرح روايتين، والمعروف وجهان. انتهى.

يعني: إذا مات ميّتٌ يرثه المفقود فإنّه يدفع إلى كلّ وارثٍ اليقين ويوقف الباقي، فإن قدّم أخسد نصيبه، وإن لم يقـدّم فهــل حكمــه حكم ماله أو يردُّ إلى ورثة الميّت الّذي مات في غيبته؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: أنَّه يكون لورثة المفقود، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المحرَّر، والنَّظم.

قال في الفائق: هو قول غير صاحب المغني فيه، وقطع به في الكافي، والمقنع وشرح ابن منجًا، والوجيز، وغيرهم. وقدّمه في المحرَّر أيضًا، والحاوي الصَّغير.

والوجه الثَّاني: يردُّ إلى ورثة الميَّت الَّذي مات في مدَّة التُّربُّص، قطع به في المغني، وقدَّمه في الرَّعايتين.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وفي أخذ ضمين ممَّن معه زيادةٌ محتملةٌ وجهان). انتهى.

يعني: على القول بعمل مسألة حياته ووقفٌ نصيبه إن ورث، وأطلقهما في المحرَّر، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: يؤخذ ضمينٌ بذلك، وهو الصُّحيح، جزمٍ به ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وصحَّحه النَّاظم.

الوجه الثَّاني: لا يؤخذ.

الفروع - كتاب الفرائض

وَمَتَى بَانَ حَيًّا يَوْمَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ فَلَهُ حَقَّهُ وَالبَاقِي لِمُسْتَحِقَّهِ، وَإِنْ بَانَ مَيَّتًا فَـالَمُوقُوفُ لِوَرَفَةِ المَيِّـتِ الآوَّلِ، وَقَـالَ فِـي المُغْنِي: وَكَذَا إِنْ جُهلَ وَقْتُ مَوْتِهِ.

وَإِنْ مَضَتَ مُدُةً تَرَبُّصِهِ وَلَمْ يَبْن حَالُهُ، فَقِيلَ: مَا وُقِفَ لَهُ لِوَرَثَتِهِ إِذَا كَبَقِيَّةِ مَالِهِ فَيَقْضَى مِنْهُ دَيْنُهُ فِي مُدَّةِ تَرَبُّصِهِ، وَقِيــلَ وَجَزَمَ بِهِ فِي الكَافِي وَصَحَّحَهُ فِي المُحَرَّرِ وَيُنْفَقُ عَلَى رُوْجَتِهِ.

وَقِيَلَ: يُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ الآوَّلِ، فَلا يُقْضَى وَلا يُنْفَقُ، جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْمَجَرَّدِ وَالتَّهْلِيسِبِ وَالفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ وَالمُغْنِي غَيْرِ هِمْ (م ٣)(١).

وَمَتَى قَدِمَ بَعْدَ قَسْمِ مَالِهِ أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، وَالتَّالِفُ مَضْمُونَ فِي رِوَايَةٍ صَحْحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: لَا، إِنَّمَا قُسِمَ بِحَقَّ لَهُمْ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً (م ٤)(٢).

وَإِنْ حَصَلَ لآسِيرٍ مِنْ وَقَفَ تَسَلَّمَهُ وَحَفِظُهُ وَكِيلُهُ وَمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ جَمِيعًا، ذَكَرَهُ شَـيْخُنَا، وَيُتَوَجَّهُ وَجُـة: وَيَكْفِي كِيلُهُ.

وَالْمُشْكِلُ نَسَبُهُ كَمَفْقُرهِ، وَمَنْ قَالَ أَحَدُهُمَا ابْنِي، ثَبَتَ نَسَبُ أَحَدِهِمَا، فَيُعَيَّنُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَوَارِثُهُ، فَـإِنْ تَعَـذَّرَ أَرِيَ القَافَـةَ فَإِنْ تَعَذَّرَ عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ وَلا مَدْخَلَ لِلقُرْعَةِ فِي النَّسَبِ، عَلَى مَا يَأْتِي، وَلا يَـرِّثُ وَلا يُوقَـفُ، وَيَصْرِفُ نَصِيبَ ابْـنٍ لِبَيْتِ المَال، ذَكَرَهُ فِي المُنتَخَبِ عَن القَاضِي.

وَذَكرَ الْآزَجِيُّ عَنِ القَاضِي: يَعْزِلُ مِنَ التَّرِكَةِ مِيرَاثَ ابْنِ يَكُونُ مَوْقُوفًا فِي بَيْتِ المَال؛ لِلعِلْمِ بِاسْتِحْقَاق أَحَدِهِمَا. قَالَ الآزَجِيُّ: وَالْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ: لا وَقْفَ؛ لآنَّ الوَقْفُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا رُجِيَّ زَوَالُ الإِشْكَالِ (م ٥)(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن مضت مدَّة تربُّصه ولم يبن حاله، فقيل: ما وقف لورثته إذًا، كبقيَّة ماله، فيقضى منه دينه في مـدَّة تربُّصه، وقيل: وجزم به في الكافي وصحَّحه في الحرَّد: وينفق على زوجته، وقيل: يردُ إلى ورثة الأوَّل، فلا يقضى ولا ينفى، جزم بــه صاحب المجرَّد، والتَّهذيب، والفصول، والمستوعب، والمغنى وغيرهم). انتهى.

قال في القاعدة التّاسعة والخمسين بعد المئة: يقسّم ماله بعد انتظاره، وهل يثبت له أحكام المعدوم من حين فقده أو لا يثبت إلاّ من حين إباحة أزواجه وقسمة ماله؟ على وجهين، ينبني عليهما لو مات له في مدّة انتظاره من يرثه فهل يحكم بتوريثه منه أم لا؟ و نصرًا أحمد: أنّه بن كُمر ماله بعد مدّة انتظاره، معلّلا بأنّه مان، وعلمه زكاتًا، وهذا والمُ على أنّه لا عرب الممالح الله على اللّه على اللّم والله على الله ع

ونصُّ أحمد: أنَّه يزكَّى ماله بعد مدَّة انتظاره، معلَّلا بأنَّه مات وعليه زكاةً، وهذا يدلُّ على أنَّه لا يحكم لـــه بأحكـــام الموتـــى إلاَّ بعـــد المدَّة، وهو الأظهر. انتهى.

وهو موافقً لما قاله في الكافي، والحرَّر وغيرهما، وهو الصُّحيح.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والفاتق وغيرهم، وصحَّحة في النَّظم وغيره، وكثيرٌ من الأصحاب بناهما على المسألة الأولى، وهو الصَّحيح. (٢) (مسألة – ٤): قوله: (ومتى قدم بعد قسم ماله أُخِذُ ما وجده بعينه، والتَّالف مضمونٌ، في رواية صحَّحها ابن عقيــلٍ وغــيره،

وجزم به الشَّيخ، ونقل ابن منصور: لا، إنَّما قسم بحقٌّ لهم، اختاره جماعةً). انتهى.

الرَّواية الأولى: هي الصَّحيحةُ في المذهب، نصَّ عليها في رواية عبد اللَّه، واختاره أبو بكرٍ.

قال في الفائق: وهو أصحُّ، وصحَّحه ابن عقيل وغيره، واختاره الشُّيخ وغيره، كما قاله المُصنَّف.

والرُّواية الثَّانية: اختارها جماعةٌ، وقدَّمها في الرُّعَاية الكبرى.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (ومن قال أحدهما ابني ثبت نسب أحدهما، فيعينه، فإن مات فوارثه، فإن تعذَّر أري القافة، فإن تعذَّر عتى أحدهما بقرعة ولا يرث ولا يوقف، ويصرف نصيب أبن لبيت المال، ذكره في المنتخب عن القاضي.

وذكر الأزجيُّ عن القاضي يعزل من النُّركة ميراث ابن يكُون موقوفًا في بيت المـــال، للعلــم باســتحقاق أحدهــــا، قــال الأزجـيُّ: والمذهب الصّحيح: لا وقف؛ لأنَّ الوقف إنَّما يكون إذا رجّي زوال الإشكال). انتهى كلام المصنّف.

قال في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق: ومن افتقر نصيبه إلى قائفٍ فهو في مدَّة إشكاله كالمفقود. انتهى.

قلت: ويحتمل أن يقرع بينهما لأجل الميراث، فمن قرع استحقّه، واللّه أعلم. فهذه خس مسائل في هذا الباب.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة

باب ميراث الخُنثي

وَهُوَ مِنْ لَهُ شَكُلُ ذَكَرِ رَجُلٍ وَفَرْجِ امْرَأَةٍ، فَإِنْ بَالَ أَوْ مَنَتِقَ بَوْلُهُ مِنْ ذَكَرِهِ فَهُوَ ذَكَرٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعِكْسُهُ أَنْشَى، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا أُعْتُبِرَ أَكْثَرُهُمَا، فَإِنْ اسْتَوَيّا فَمُشْكِلٌ.

وَقِيلَ: لا يُعْتَبُرُ أَكْثَرُهُمَاً.

وَنَقَلَهُ ابْنُ هَانِيْ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَبِي الْفَرَجِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ: هَلْ يُعْتَبُرُ السَّبْقُ فِي الانْقِطَاعِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ^(١). وَفِي النَّبْصِرَةِ: يُعْتَبُرُ أَطْوَلُهُمَا خُرُوجًا، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبِو؛ لآنْ بَوْلَهُ يَمْتَدُّ وَبَوْلَهَا يَسِيلُ، وَقَدَّمَ الْبَنُ عَقِيــلِ الكَــثُونَةَ عَلَـى

وَقَالَ هُوَ وَالقَاضِي: إِنْ خَرَجَا مَمًا حُكِمَ لِلمُتَاخَّر، وَفِي عُيُون المَسَائِل: إِنْ حَاضَ مِنْ فَرْج المَرَأَةِ أَوْ اخْتَلَمَ مِنْـهُ أَوْ أَنْـزَلَ مِنْ ذَكْرِ الرَّجُلِ لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ، لِجَوَازِ كُوْنُهِ خِلْقَةً زَائِدَةً، وَإِنْ خَاضَ مِنْ فَرْجِ النَّسَاءِ وَٱنْزَلَ مِنْ ذَكَسِرِ الرَّجُـلِ فَبَالِغِ بِـلا إِمْنْكَالَ يَاخُذُ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينَ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي حَتَّى يَبْلُغَ فَيَعْمَلَ بِمَا ظَهَرَ مِنْ عَلَامَةِ رَجُلِ أَوْ امْرِأَةٍ، كَنْبَاتَ لِحْيَبَ ِ أَوْ تَفَلَّـكِ ثَلَيْنِهِ، وَالْمَنْصُوصُ: أَوْ سُقُوطِهِمَا، وَبُلُوغِهِ بِالسِّنَّ أَوْ الإِنْبَاتِ؛ وَكُــذَا إِنْ حَـاضَ مِـنْ فَرْجِـهِ وَأَنْـزَلَ مِـنْ ذَكَــرِهِ؛ فَـإِنْ وُجِـدَ أَحَدَهُمَا؛ فَوَجْهَان (م ١)^(١).

وَإِنْ وُجِدَا مِنْ مَخْرَجِ وَاحِدٍ فَلا ذَكَرَ وَلا أُنثَى(٣)، وَفِي البُلُوغِ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَقِيلَ: إِنَّ اشْتَهَى أَنْفَى فَذَكَرٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَفِي الْجَامِعِ: لا فِي إِرْثِ وَدِيَةٍ؛ لأَنَّ لِلغَّيْرُ حَقًّا.

وَقِيلَ: أَوْ انْتَشَرَ بَوْلُهُ عَلَى كَثِيبِ رَمْل وَالْعَكْسُ بِالعَكْسِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: تُعَدُّ أَصْلَاعُهُ، فَسِيتُةَ عَشَرَ أَصْلَاعُ ذَكَرٍ، وَسَبْعَةَ عَشَرَ أَنْشَى، فَإِنْ مَـاتَ أَوْ بَلَـغَ بِـلا أَمَـادَةٍ وَوَرِثَ بِكُونِهِ ذَكَرًا أَوْ أَنْفَى إَخَذَ نِصْفَهُ، وَإِنْ وَرِثَ بِهِمَا فَلَهُ نِصْفُ إِرْبُهِمًا، كَوَلَدِ النّبَتِ مَعَهُ بِنْتُ وَالْبِنّ، لَـهُ ثَلاثَـةُ، وَلِلائِسْ أَرْبَعَتْ، وَلِلبِنْتِ مَهْمَانٍ، وَقَالَ الآكْتُرُ: تُعْمَلُ المَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ ثُمَّ أَنْثَى وَتَضْرِبُ إخْدَاهُمَا أَوْ وَقَفْهَــا فِـي الأخْـرَى(°)، وَالجَــتَزِئ

(١) تنبيه: قوله: (وقال: هل يعتبر السُّبق في الانقطاع؟ فيه روايتان). انتهى.

هذا من كلام أبي الفرج، والمذهب ما قدَّمه المصنَّف بقوله: (وإن خرجا معَّا اعتبر أكثرهما).

(٢) (مسألة – ١): قوله: (وبلوغه بالسُّنِّ أو الإنبات، وكذا إن حاض من قرجه وأنزل من ذكره، فإن وجد أحدهماً فوجهان). انتهى. أحدهما: لا يحصل البلوغ بذلك، قال القاضي: ليس واحدٌ منهما علمًا على البلوغ.

والوجه الثَّاني: يحصل به، قطع به في الكافي وغيره.

وقدَّمه في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزين وغيرهم، وصحُّحه في التُّلخيص وغيره.

قال في الرَّعاية الكبرى: والصَّحيح أنَّ الإنزَال علامة البلوغ مطلقًا، وهو الصُّواب.

(٣) تنبيهان: الأول: قوله: (فلا ذكر ولا أنثى).

يعني: ليس هذا علامة للذُّكر ولا علامة للأنثى، وإلاَّ هو في الحقيقة إمَّا ذكرٌ وإمَّا أنثى.

(٤) (مسألة – ٢): قوله: (وإن وجدا من غرج واحدٍ فلا ذكر ولا أنثى، وفي البلوغ وجهان). انتهى.

واطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والفائق.

أحدهما: لا يحصل به البلوغ، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يحصل به البلوغ، قطع به في الحاوي الكبير. قلت: وهو الصُّواب.

(٥) الثَّاني: قوله: (فإن مات أو بلغ بلا أمارةٍ وورث بكونه ذكرًا أو أنثى أخذ نصفه، وإن ورث بهما فلــه نصـف إرثهمــا، كولــد الميِّت معه بنتٌ وابنٌ، له ثلاثةً، وللابن أربعةً، وللبنت سهمان.

وقال الأكثر: تعمل المسألة على أنَّه ذكرٌ ثمَّ أنثى، وتضرب إحداهما أو وفقها في الأخرى...) إلى آخره.

(ر): روایتـــان (ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الضروع - كتاب الفرائض

بإخدَاهُمَا إِنْ تَمَاثَلَنَا أَوْ بِٱكْثَرِهِمَا إِنْ تَنَاسَبَتَا، وَاضْرِبْهَا فِي الحَالَيْنِ، ثُمَّ مَنْ لَــهُ شَــيْءٌ مِــنْ إخــدَى المَسْأَلَتَيْنِ مَضــرُوبٌ فِــي اَلْآخُرَى أَوْ وَفَقْهَا، وَالجَمْمُ مَا لَهُ مِنْهُمَا إِنْ تَمَاثَلَنَا.

and the second of the second o

وَإِنْ كَانَا خُنْتَيْنِنَ فَأَكْثَرَ نَزَلْتَهُمْ بِعَدَدِ أَخْوَالِهِمْ، كَإِعْطَائِهِمْ اليَقِينَ قَبْلَ البُلُوغِ، وَكَالْمُفَقُودِينَ. وَقِيلَ: حَالِّينَ ذُكُورًا وَإِنَانًا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: تُفْسَمُ التَّرِكَةُ وَلا يُوقَفُ مَعَ خُنْثَى مُشْكِلٍ، عَلَى الآصَحِّ.

ما قدَّمه المصنَّف هو اختيار الشَّيخ الموفَّق، وجزم به في الوجيز.
 والصَّحيح من المذهب القول الثاني، اختاره الأصحاب.

وقال الشّيخ في المغني، والمقنع، والشّارح وغيرهم: وقال أصحابنا: تعمل المسألة على أنّه ذكرٌ ثمَّ على أنّه أنثى إلى آخره. فهاتان مسألتان في هذا الباب، وليس في باب ميراث الغرقى ونحوهم شيءٌ ثمّا نحن بصدده، واللّه أعلم.

باب ميراث الفرقى ونحوهم

إذَا عُلِمَ مَوْتُ مُتُوَارِقَيْنِ مَعَا فَلا إِرْتُ، وَإِنْ جُهِلَ السَّابِقُ بِالْمَوْتِ أَوْ عُلِمَ وَجُهلَ عَيْنُهُ وَرِثَ كُلَّ مِنْهُمَا مِنَ الآخَرِ، نَسَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآكْتُورُ، مِنْ تِلادِ مَالِهِ دُونَ مَا وَرَقَهُ مِنَ اللَّتِ مَعَةَ لِثَلاً يَدُورَ فَيَقَدَّرَ أَحَدَهُمَا مَاتَ أَوُلاَ وَيُورَكُ الآخَرِ، مِنْ اللَّحِرِ كَذَلِكَ، فَلَوْ جُهِلَ مَوْتُ أَخَوَيُسنِ أَحَدُهُمَا عَيْسِقُ زَيْدِ وَالآخَرُ، وَيْجُ وَرَوْجَةُ وَالْبُهُمَا خُلُفَ امْرَأَةُ أَخْرَى وَأَمَّا وَخَلُهُمَا غَيْسِقُ زَيْدِ وَالآخَر، عَيْدِ وَآبَا، فَتَصِحُ عَمْرِو كَانَ مَال كُلُّ مِنْهُمَا لِمُعْتَقِ الآخِيَةِ وَرُوْجَةً وَالْبُهُمَا خُلُفَ امْرَأَةً أَخْرَى وَأَمَّا وَخَلْفَتُ البَّا مِنْ غَيْرِهِ وَآبَا، فَتَصِحُ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ، لِزَوْجَتِهِ المُبْتَةِ فَلاَتُهُ وَلِلاَبِ مُدُسٌ، وَلاَئِيهِا الْحَيِي مَا بَقِيَ مَنْ سِنَّةً وَلِلاَبِ مُدُسٌ، وَلاَئِيهِا الْخَيْ مَا بَقِي لِعَمَبَتِهِ، فَهِي مِنْ سِنَّةٍ اللهِ مُدُسٌ، وَلاَئِيهِ اللَّمُ الْنَيْنِ، وَالْبُهُونَ اللَّهُ فِي مَنْ سِنَّةً وَلِلاً عِيهُمَا مِلْهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُؤْنِ وَاللَّهُ إِللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى وَفَقَ مَسْأَلَةُ الرَّاقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْنِ وَالْمُؤْنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْوَالِقُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْهُمُ الْمُؤْنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْنِ اللِلْمُولِلَ اللَّهُ ال

ثُمُّ فِي المَسْالَةِ الأُولَى فَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ، تَكُنْ مِالْتُنْيِنِ وَلَمَانِيَةٌ وَقَمَانِينَ، وَمِنْهَا تَصِحُ، وَمَسْأَلَةُ الزُّوْجِةِ مِنْ أَرْبَعُونَ، فَكُنْ مِالْتُنْيِنِ وَلَمَانِيَةُ وَقَمَانِينَ، وَمِنْهَا مِنْ مَيْتَةً مِنْ النَّوْجِ النَّانِ فِي مَسْأَلَةُ الاَبْنِ مِنْ مَا مَنْ مَيْتَةً، وَخَلَ وَفْقَ مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ النَّانِ فِي مَسْأَلَةُ الاَبْنِ مِنْ فَلاَقَةٍ، فَمَسْأَلَةُ الْآبِيءِ مِنْ النَّسَيْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ تَكُنْ مِثَةً وَأَرْبَعِينَ، وَمَسْأَلَةُ الاَبْنِ مِنْ فَلاَقَةٍ، فَسَالَةُ أَبِيهِ مِنْ النَّسَيْ عَشَرَ، فَاجْتَرَىٰ بِضَرْبٍ وَفْق سِهَاهِهِ مِيثَةً فِي فَلاَقَةً تَكُنْ ثَمَانِيَةً عَشَرَ وَكَذَا لَوْ عُلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نُسِيَ.

وَقِيلَ: بَالقُرُعَةِ.

وَقَالَ الْآرَجِيُّ: إِنَّمَا لَمْ تَجْزِ القُرْعَةُ؛ لِعَدَم دُخُول القُرْعَةِ فِي النَّسَبِ، وَقَالَ الوَنِّيُّ: يَعْمَلُ بِاليَقِينِ وَيَقِفُ مَعَ الشَّكِّ. وَإِنْ ادْعَى وَرَثَةُ كُلِّ مَيْتِ سَبْقَ الآخَرِ وَلاَ بَيِّنَةً أَوْ تَعَارَضَتْ تَحَالَفَا، وَلَمْ يَتَوَارَثَا، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بَلَى، وَخَرُّجُوا مِنْهَا المُنْعَ فِي جَهْلِهِمْ الحَالَ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: بالقُرْعَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: إِنْ تَعَارَضَتْ البَيِّنَةُ وَقُلْنَا يُفْسَمُ قُسِمَ بَيْنَهُمَا مَا اخْتَلَفَا فِيهِ نِصْفَيْنِ، وَيَرِثُ مَنْ شُكُ فِي وَقُسْتِ مَوْتِـهِ مِشْنُ عُيِّنَ وَقَتْهُ.

وَقِيلَ: لا.

باب ميراث المُطلُقة

مَنِ أَبَانَ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرٍ مَرَضِ المَوْتِ المَخُوفِ لَمْ يَتَوَارَثَا، وَتَرَثُهُ فِي طَلاق رَجْعِيٌّ لَمْ تَنْقَصْ عِدَّتُهُ، وَفِي مَرَض مَخُوف وَلَمْ يَمُتْ وَلَمْ يَصِحُ، بَلِ لُسَيعَ أَنْ أَكِلَ، وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَض مَوْتِهِ المَخُوفِ مُتُهَّمًا بقَصْدِ حِرْمَانِهَا كَمَنْ طَلُقُهَا ثَلاثًا أَلْبَتِدَاءُ ۚ أَوْ بِعِوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ عَلْقَهَا عَلَى فِعْلِ لا بُدِّ لَهَا مِنْهُ شَرْعًا أَوْ عَقْلاً فَفَعَلَتْهُ أَوْ أَقَرَّ أَلَهُ كَانَ آبَانَهَا فِي صَحْتِهِ خِلافًا لِلمُنتَخَسِب فِيهَا أَنْ عَلْقَ إِبَالَةَ ذِمْيَّةِ أَوْ أَمَةٍ عَلَى إِسْلَامٍ وَعِنْقٍ أَوْ عَلِمَ أَنْ سَيِّدَهَا عَلْقَ عِنْقَهَا لِغَلِهِ فَٱبَانَهَا اليَوْمَ، أَوْ وَطِئَ عَاقِلًا.

وَقِيلَ: مُكَلُّفًا حَمَاتُهُ أَوْ عَلُّقَهَا فِي صِبِّحَّتِهِ عَلَى مَرْضِهِ أَوْ عَلَى فِعْلَ لَهُ فَفَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ أَوْ عَلَى تَرْكِهِ نَحْوُ لأَتَزَوَّجَنَّ عَلَيْك فَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ وَكُلِّ فِي صِحَّتِهِ مَنْ يُبِينُهَا مَتَى شَاءَ فَأَبَالَهَا فِي مَرَضِهِ، لَمْ يَرِثْهَا.

وَتُرِثُهُ مَا لَمْ تُتَزَوَّجُ، نَقَلُهُ.

وَاخْتَارَهُ الْآكُثُرُ مَا لَمْ تَرْتَدُ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ فَرَوَايَتَانَ (م ١)(١).

فَلَوْ تَزَوَّجَ أَرْبَعًا غَيْرَهَا ثُمُّ مَاتَ صَحُّ، عَلَى الْأَصَحُّ فَتَرِثُهُ الخَمْسُ.

وَعَنْهُ: رَبُهُهُ لَهَا وَالبَقِيَّةُ لَهُنَّ إِنْ تَزَوَّجَهُنَّ فِي عَقْدٍ، وَإِلاَّ فَلِفَلاثِ سَوَابِقَ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مَوْضِعَهَا أَرْبَعٌ فَهَلْ تَرَثُهُ الثَّمَانِ أَوِ الْمُبْوِتَاتُ؟ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ^(۲)، فَإِنْ تَزَوَّجَهُنَّ أَوْ مَاتَتْ فَحَقَّهَا لِلجُدُدِ فِي عَقَدٍ وَإِلاَّ فَلِلسَّابِقَةِ إِلَى كَمَال أَرْبَعِ بِالمَبْتُوتَةِ. وَعَنْهُ: لا تَرِثُ مَبْتُوتَةً بَعْدَ عِدْتِهَا، اخْتَارَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ، وَفِي بَائِنِ قَبْلَ اللَّخُولِ الرُّوَايَتَانِ^(۲)، وكذَا عِدَّةً وَفَاةٍ^(١).

وَقِيلَ: طَلاقًا، وَتَكْمِلَةُ مَهْرٍ.

وَعَنَّهُ: لا عِدَّةَ فَقَطْ.

وَعَنهُ: لا يَكُمُلُ فَقَط.

وَعَنَهُ: كَمُتُهَم، صَحَّحَهَا فِي المُسْتَوْعِبِ وَشَيْخُنَا، كَمَنْ سَأَلَتْهُ طَلْقَةَ فَطَلَقَهَا ثَلاثًا، قَالَ أَبُـو مُحَمَّـدِ الجَـوْزِيُّ: وَإِنْ سَـالَتْهُ الطَّلاقَ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَرِثْهُ، وَهُوَ مَعْنَى كَلامٍ غَيْرِهِ، وحَسَّنَ الشَّيْخُ فِي قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ أُطَلِّقْك فَانْتِ طَالِقَ أَنْهُ إِنْ عَلْفَـهُ عَلَـى فِعْلِهَا وَلاَ مَشَقَّةً عَلَيْهَا فِيهِ فَأَبَتْ لَمْ يَتَوَارَثَا، فَإِنَّ قَذَفَهَا فِي صِحَّتِهِ وَلاعَنهَا فِي مَرَضِهِ.

وَقِيلَ: لِلْحَدِّ لَا لِنَفْيِ وَلَدٍ أَوْ عَلَّىَ إِبَانَتَهَا عَلَى فِعْلِ لَا بُدُّ لَهَا مِنْهُ فَفَعَلَتْهُ فِي مَرَضِهِ وَرِثَتْهُ، عَلَى الْأَصَحُ، وَجَزَمَ جَمَاعَــةٌ لا تُرثُهُ فِي الأوُّلَةِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (بعد ذكر مَسَائل في الطُّلاق المتُّهم فيه في مَرضه: لم يرثها وترثه ما لم تتزوُّج، نقله واختاره الأكستر، مـا لم ترتد، فإن أسلمت فروايتان). انتهى.

يعني: إذا طلُّقها طلاقًا متُّهمًا فيه في مرض موته ورثته ما لم تتزوُّج أو ترتك، فإن ارتدَّت لم ترثه، فإن عادت أسسلمت فهسل ترثه أم لا؟ اطلق الرُّوايتين، وأطلقهما في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

إحداهما: لا ترثه أيضًا، وهو الصُّحيح، قدُّمه في المحرَّر، والفائق وصحَّحه.

والرُّواية الثَّانية: ترثه، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

(٢) تنبيه: قوله: ولو كان موضعها أربعٌ فهل ترثه الثَّمان أو المبتوتات؟ على الرُّوايتين.

مراده بالرُّوايتين الرُّوايتان اللَّتان فيما إذا تزوُّج أربعًا بعد المبتوتة هل ترثه الخمس أخماسًا أو ترث المبتوتة ربسع مسيرات الزُّوجيات، والباقي لهنَّ؟ وقدُّم أنَّه للخمس أخماسًا، فكذا يكون للشَّمان على المقدُّم.

(٣) وقوله: (وفي بائن قبل الدّخول الرّوايتان).

مراده بهما: اللُّتان في إرث المبتوتة بعد انقضاء العدَّة وقبل أن تتزوَّج، وقدَّم أنَّها ترث ما لم تتزوَّج، فكذا هذه.

(٤) وقوله: (وكذا عدّة وفاة): مبنيٌّ عليهما أيضًا، فإن قلنا: ترث ما لم تتزوُّج اعتدَّت للوفاة، وإلاَّ فلاً.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): غالفة الأثمة

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

وَإِنْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِ زَيْدِ كَذَا فَفَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ أَوْ بِشَهْرٍ فَجَاءَ فِي مَرَضِهِ فَرِوَايَتَانِ (٢، ٣)(١).

وَالزَّوْجُ فِيَ إِرْثِهَا إِذَا قَطَعَتْ نِكَاحْهَا مِنْهُ كَفِعْلِهِ، وَكُذَا رِدُهُ أَحَدِهِمَا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ قِيَـاسَ المَلْهَـب، وَالْأَشْهَرُ: لا، وَكَذَا خَرَّجَ الشَّيْخُ فِي بَقِيَّةِ الْأَقَارِبِ.

وَإِنْ أَكْرَهَ ابْنُ وَارِثِ عَاقِلٍ وَلَوْ نَقَصَ إِرْقُهُ أَوْ انْقَطَعَ رَوْجَةَ أَبِيهِ المَريضِ عَلَى فَسْخِ نِكَاحِهَا. وَعَنْهُ: وَلَوْ طَاوَعَتُهُ لَمْ يُقْطِعْ إِرْثُهَا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ امْرَأَةً وَارِثَةً غَيْرَهَا أَوْ لَـمْ يُتَّهَمَ، وَالاغْتِبَارُ بِالنَّهْمَةِ حَالَ الإِكْرَاهِ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ: إنْ انْتَفَتْ النَّهْمَةُ بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا الإِرْثَ أَنْ بَعْضَةُ لَمْ تَرِثْهُ، فِي الْآصَحِّ.

ِ فَيْتَوَجَّهُ مِنْهُ: لَوْ تَزَوَّجَ فِي مَرَضَهِ مُضَارَّةً لِيُنْقِصَّ إِرْثُ خَيْرِهَا وَاقَرَّتَ بِهِ لَمْ تَرِثْهُ، وَمَعْنَى كَلامٍ شَيْخِنَا وَهُـوَ ظَـاهِرُ كَـلامٍ غَيْرُو: تَرِثُهُ؛ لآنَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ بِالثَّلُثُو، قَالَ: وَلَوْ وَصَّى بِوَصَايَا أُخَرَ أَوْ تَزَوَّجَتْ الْمُرْأَةُ بِزَوْجٍ يَأْخُذُ النَّصْفَ فَهَذَا المَوْضِمُ فِيسِهِ نَدَّتُ عَانَ اذْ مَنَ أَذَى مَـدَ وَمَنَ نَظَرُّ، فَإِنَّ الْمُسْدَةَ إِنْمَا هِيَ فِي هَذَا.

ُ وَمَٰنْ جَحَدَ إِبَانَةُ ادَّعَنِّهَا أَمْرَاتُهُ لَمْ تَرِثْهُ إِنْ دَامَتْ عَلَى قَوْلِهَا، وَإِنْ مَاتَ عَنْ زَوْجَاتِ لا يَرِثُهُ بَعْضُهُنُّ لِجَهْلِ عَيْنِهَا اخْرَجَ الوَارِثَاتُ بِالقُرْعَةِ، وَلَوْ قَتَلَهَا فِي مَرْضِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَرِثْهُ، لِخُرُوجِهَا مِنْ خَيْزِ التَّمَلُكِ وَالتَّمْلِيكِ، ذَكَـرَهُ البَّنُ عَقِيـلِ وَغَـيْرُهُ، وَيَتُوَجَّهُ خِلافٌ، كَمَنْ وَفَعَ فِي شَبَكَتِهِ صَيْلاً بَعْدَ مَوْتِهِ، وَيَأْتِي فِي دَخُولِ دِيَةٍ فِي وَصِيَّةٍ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-

⁽١) (مَسَالَة – ٢ – ٣): قوله: (وإن علَّقه بفعل زيادٍ كذا ففعله في مرضَّه أو بشهرٍ فجاء في مرضه فروايتان). انتهى:

ذكر مسألتين:

⁽المسألة الأولى - ٢): إذا علَّته بفعل زيدٍ كذا ففعله في مرضه فهل ترثه أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: لا ترثه، وهو ظاهر ما صحَّحه الشَّارح وغيره، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: ترثه.

⁽المسألة النَّانية - ٣): إذا علَّق طلاقها بشهرٍ فجاء الشُّهر في مرضه فهل ترثه أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

إحداهما: لا ترثه، وهو الصَّحيح، قدَّمه في َالكافي، والمغني، وصحَّحه أيضًا في المقنع، والشُّرح وشرح ابن منجًا وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الحمرُّر وغيره، وهذه المسألة عدم الإرث فيها أولى من المسألة الَّتي قبلها.

والرُّواية الثَّانية: ترثه.

قلت: وهو ضعيفٌ، لعدم التُّهمة، وفي إطلاق المصنَّف نظرٌ في هذه.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب ميراث أهل الملل والقاتل

لا يَرِثُ كَافِرٌ مُسْلِمًا وَلا مُسْلِمٌ كَافِرًا، وَيَتَوَارَثَان بالوَلاء؛ لِثُبُوتِهِ.

وَعَنْهُ: لا تَوَارُثَ، فَعَلَيْهَا يَرِثُ عَصَبَةُ سَيِّدِهِ الْمُوافِقَ لِدِينِهِ وَوَرَّثَ شَيْخُنَا الْسُلِمَ مِنْ ذِمِّيٌّ؛ لِثَلاًّ يَمْتَنِعَ قَريبُهُ مِنَ الإسلام، وَلِوُجُوبِ نَصْرُهِمْ وَلا يَنْصُرُونَنَّا وَلا مُوَالاةً، كَمَن امَنَّ وَلَمْ يُهَاجِرْ نَنْصُرُهُ وَلا وَلاءَ لَهُ، لِلآيَةِ، فَهَوُلاءٍ لا يَنْصُرُونَنَا وَلا هُسَمُّ بِدَارِنَا لِنَنْصُرَهُمْ ۚ دَائِمًا، فَلَمْ يَكُونُوا يَرِثُونَ وَلا يُورَثُونَ، وَالإِرْثُ كَالعَقْل.

وَقَدْ بَيْنَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَأُولُوا الْآرْحَامِ﴾ فِي الآخْزَابِ [٦] أَنَّ القَرِيبَ المُشَـارِكَ فِي الإِيمَـانِ وَالحِجْرَةِ أَوْلَـى مِمَّـنْ لَيْسَ

بِقَرَابَةِ، وَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا.

وَلَمَّا فَتِحَتْ مَكَّةُ تَوَارَثُواً، وَمَنْ لَزِمَتْهُ الهِجْرَةُ وَلَمْ يُهَاجِرْ فَالآيَةُ فِيهِ، إلاَّ مَنْ لَهُ هُنَاكَ نُصْرَةٌ وَجَهَادٌ بِحَسَبِهِ فَيَرثُ.

وَفِي الرَّدُّ عَلَى الزُّنَادِقَةِ أَنَّ اللَّهَ حَكَمَ عَلَى المَوْمِنِينَ لَمَّا هَاجَرُوا أَنْ لا يَتَوَارَثُوا إِلاَّ بِالْمِجْرَةِ، فَلَمَّا كَثْرَ الْمُهَاجِرُونَ رَدُّ اللَّـهُ الِمِرَاثُ عَلَى الآولِيَاء هَاجَرُوا أَوْ لَمْ يُهَاجِرُوا.

وَفِي عُيُونَ الْمُسَائِلِ: كَانَ التُّوَارُثُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ فِي صَدْرِ الإِسْلامِ بِالحِلْفِ وَالنُّصْرُوّ، ثُمَّ نُسِخَ إِلَى الإسسلامِ وَالْمِجْرَوَ بِقُولِهِ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٧]، فَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ بَالإسْلام وَالهِجْرَةِ مَعَ وُجُودِ النُّسَبِ، ثُمَّ نُسِخَ بالرُّحِمَ وَالْقَرَابَةِ، قَالَ: فَهَذَا نُسِخَ مَرَّتَيْنِ، كَذَا رَوَاهُ عِكْرِمَةُ.

وَإِنْ أَسْلَمَ كَافِرٌ قَبْلَ قِسْم إِرْثِ قَريبٍ مُسْلِّم وَرثُهُ.

وَعَنْهُ: لا، صَحَّحَهَا جَمَاعَةً، كَقِنَّ عَتَى قَبْلُ تِسْمَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَالكُفْرُ مِلَلٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَلا يَتُوَارَثُونَ مَعَ اخْتِلافِهَا.

وَعَنْهُ: ثَلاثَةٌ: اليَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةَ وَدِينُ غَيْرِهِمْ.

وَعَنْهُ: كُلُّهُ مِلَّةٌ فَيَتَوَارَثُونَ، اخْتَارَهُ الْخَلَالُ، وَاخْتَارَ صَاحِبُهُ الْأُولَى.

وَيَتَوَارَثُ حَرْبِيٌّ وَمُسْتَأْمَنَّ، وَذِمِّيٌّ وَمُسْتَأْمَنَّ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِّ: يَرِثُ مُسْتَأْمَنًا وَرَثَنَّهُ بِحَرْبٍ؛ لأَنَّهُ حَرْبِيٍّ وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ فِي حُكْمٍ ذِمِّيٍّ. وَقِيلَ: حَرْبِيٍّ، نَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: الحَرْبِيُّ المُسْتَأْمَنُ يَمُوتُ هُنَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ وَكَذَا ذِمِّيٍّ وَخَرْبِيٍّ، نَقَلَهُ يَعْقُوبُ.

وَقَالَهُ القَاضِيي فِي تَعْلِيقِهِ.

قَالَ فِي الْانْتِصَارِ: هُوَ الْأَقُوى فِي المَذْهَبِ.

قَالَ الشُّيْخُ: هُوَ قِيَاسُهُ.

وَفِي الْمُحَرُّر: اخْتَارَ الْآكُفُرُ: لا، وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي التَّهْلِيبِ اتَّفَاقًا.

وَلا يَرِثُ مُرْتَدٌ أَحَدًا، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ القِسْمَةِ فَالرُّوايَتَان، وَإِنْ قُتِلَ عَلَيْهَا أَوْ مَاتَ فَمَالُهُ فَيْءٌ.

وَعَنْهُ: ۚ لِوَارِثُو مُسْلِم، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا؛ لأَنَّهُ المَعْرُوفَ عَنَ الصَّحَابَةِ عَلِيٌّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَلاَّنَّ رِدْتَهُ كَمَرَضٍ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: مِنْ أَهْلِ دِينِهِ ٱلَّذِي اخْتَارَهُ.

وَالدَّاعِيَةُ إِلَى بِدَعَةٍ مُكَفِّرَةٍ مَالَهُ فَيَءٌ، نَصُ عَلَيْهِ فِي الجَهْمِيُّ وَغَيْرِهِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ، وَعَلَى الآصَحُ: أَوْ غَيْرُ دَاعِيَةٍ، وَهُمَا فِي غُسْلِهِ وَالصَّلاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ فِي الجَهْمِيُّ إِذَا مَاتَ فِي قَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِلاَّ نَصَارَى مَنْ يَشْهَدُهُ؟ قَالَ: أَنَا لا أَشْهَدُهُ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءً، قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: ظَاهِرُ ٱلْمُذْهَبِ خِلاَلُهُمَا عَلَى نَقُل يَعْقُوبَ وَغَيْرُو، وَأَنَّهُ بِمَثَابَةِ أَهْلِ الرَّدَّةِ فِي وَفَاتِهِ وَمَالِهِ وَيُكَاحِهِ.

قَالَ: وَقَدْ يَتَخَرِّجُ عَلَى رَوَايَةِ الْمَبْمُونِيُّ أَنَّهُ إِنْ تَوَلَّاهُ مُتَوَلَّ فَإِنَّهُ يَختَمِلُ فِي مَالِهِ وَمِيرَاثِهِ أَهْلَهُ وَجْهَان، وَذَكَرَ غَــيْرُهُ رَوَايَـةَ المَيْمُونِيِّ، نَقَلَ: أَنَا لاَ أَمْنَهَدُ اَلجَهْمِيَّةَ وَلا الرَّافِضَةَ، ويَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ، قَدْ تَسرَكُ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى أَقَـلُ مِنْ فِا الْدَيْسِن وَالْغُلُولُ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ. وَقَالَ صَاحِبُ المُحَرَّرِ: إِنْ أَرَادَ بِهِ الإِبَاحَةَ لا الإِنْكَارَ فَمَحْمُولٌ عَلَى المُقَلَّدِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ؛ لآنَّهُ فَاسِتَّ، كَالفَاسِقِ بِالفِعْلِ، وَالرَّنْدِينُ وَهُوَ الْمُنَافِقُ كُمُرْتَدُّ.

قَالَ فِي الفُصُول: وَآكَدٌ، حَيْثُ لا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، فَالْمَرَادُ إِذَا لَمْ يَتُبُ أَوْ تَابَ وَلَمْ نَقْبَلْهَا.

وذكر الرُّوَايَتَيْن إِذَا تَابَ فِي قَتْلِهِ وَأَحْكَامِ الإِسْلامِ الظَّاهِرَةِ، وَاحْتَجُّ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ بِكَفَّ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُـمْ بِإِظْهَـارِ الشَّهَادَةِ مَعَ عِلْم اللَّهِ لَهُ بَبَاطِيْهِمْ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ أَلجُوزَيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَلْ جهَادُهُمْ بالكَلامِ أَمْ بالسَّيْفِ؟

وَاوْرَدَ عَلَى النَّانِي النَّهُ لَمْ يَقَعْ، فَأَجَابَ أَنَّهُ إِذَا الظَّهَرُّوهُ، فَإِنْ لَمْ، فَإِنَّهُ أَمِرَ أَنْ يَسَأَخُذَ بِظُّ اهْرَٰهِمْ وَلاَ يَبْحَثَ عَنْ سِرِّهِمْ، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا كَانَ أَوُلاَ، ثُمَّ نَزَلَ: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أَخِلُوا وَقُتُلُوا تَقْتِيسَلاَ﴾ [الأحزاب: ٦١]، فَعُلِمَ أَنْهُمْ إِنْ أَظْهَرُوهُ كَمَا كَانُوا قَتِلُوا.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي هَلْهِ الآيَةِ: مَعْنَى الكَلامِ: الآمْرُ، أَيْ هَلَا الحُكُمُ فِيهِـــمْ سُنَّةُ اللَّـهِ، أَيْ سَنَّ فِـي الَّذِيــنَ يُنَــافِقُونَ الآنبيَاءَ ويُرْجفُونَ بهمْ أَنْ يُفْعَلَ بهمْ هَلَـا.

وَقَالَ: قَالَ الْفَسَّرُونَ وَقَدْ أَغُرَيْ بِهِمْ فَقِيلَ لَهُ: ﴿جَاهِدْ الكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾، وَعِنْـدَ شَـيْخِنَا: يَـرِثُ وَيُـورَثُ؛ لأَنْـهُ عليه السلام لَمْ يَأْخُذْ مِنْ تَرِكَةِ مُنَافِقِ شَيْتًا وَلا جَعَلَهُ فَيْنًا، فَعُلِمَ أَنَّ المِيرَاثَ مَدَارُهُ عَلَى النُّصْـرَةِ الظَّـاهِرَةِ، قَـالَ: وَاسْـمُ الإِسْـلامِ
يَجْرِي عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ (ع).

وَعِنْدَ شَيْخِنَا وَغَيْرِو: قَدْ يُسَمَّى مَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْمَعَاصِي مُنَافِقًا؛ لِلخَبْرِ، وَقَالَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَاحْتَحَ بِالَّ ابْنَ هَانِي سَالَ أَحْمَدُ وَمَنْ يَأْمَنُ النَّفَاقَ؟ فَبَيْنَ أَنَّهُ عَالِبٌ فِي حَالِ الإِنْسَانِ.

وَقَالَ الفَاضِي وَغَيْرُهُ: مِنْ أَحْكَامِ النَّفَاق، قَطْعُ الإِرْثُ وَتَحْرِيمُ النُّكَاحِ، وَهَذَا المُغنَّى لاَّ يَثْبُتُ فِيمَسِنِ ارْتَكَبَ المَصَاصِيَ، فَوَجَبَ أَنْ لا يُوصَفَ بهذَا الاسْم، وَحَمْلُ الخَبَرِ حَلَى التَّغْلِيظِ.

وَإِنْ أَسْلُمَ مَجُوسِيٌّ أَوْ حَاكَمَ ۖ إِلَيْنَا وَرِثَ بِقَرَابَتَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَاقْوَاهُمَا، وَكَذَا مُسْلِمٌ بِوَلَدِ ذَاتَ مَحْرَم وَغَيْرِهَا بِشُبْهَةٍ تُثْبِتُ النَّسَبَ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَكَذَا مَنْ يَجْرِي مَجْزَى الْمَجُوسُ مِمَنْ يَنْكِحُ ذَاتَ مَحْزَم، وَلا إِرْثَ بِنِكَاحِ ذَاتِ مَحْزَم وَلا بِنِكَاحِ لا يُقَـرُّ عَلَيهِ كَافِرْ لَوْ أَسْلَمَ، فَلَوْ أُوْلَدَ بَنَتُهُ بِنِتَا بِتَوْوِيجٍ فَخُلَفُهُمَا وَحَمَّا فَلَهُمَا الثَّلْفَانِ وَالبَقِيَّةُ لِمَمْ، فَلَمْ لَوْ مَاتَتَ الْكُبْرَى فَلَهَا ثَلُثُ نِصْفَ، وَالبَقِيَّةُ لِلعَمَّ، ثُمَّ لَوْ تَـزَوَّجَ الصَّخْرَى، فَوَلَـدَتُ لِلصَّغْزَى؛ لأَنْهَا بِنْتَ وَأَخْتَ لآبِ، فَإِنْ مَاتَتَ قَبْلَ الكُبْرَى فَلَهَا ثُلُثُ نِصْفَ، وَالبَقِيَّةُ لِلعَمَّ، ثُمَّ لَوْ تَـزَوَّجَ الصَّغْرَى، فَوَلَـدَتُ بِنِتَا وَخُلِفَ مَعَهُنَّ حَمًّا فَلِبَنَاتِهِ الثَّلْقَانَ وَمَا بَقِي لَهُ، وَلَوْ مَاتَ بَعْدَهُ بِنَتَهُ الكُبْرَى فَلِلوُسْطَى النَّصْفُ؛ لآنَهَا بِنْتَ، وَمَا بَقِي لَهُ، وَلِلصَّغْزَى؛ لآنَهُمَا أَخْتَانِ لآبِ، فَيَصِحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ.

وَلَا يَرِثُ مُكَلِّفٌ أَوْ غَيْرُهُ انْفَرَدَ أَوْ شَارَكَ بِقَتْلِ مَوْرُوثِهِ وَلَوْ بِسَبَبٍ إِنْ لَزِمَهُ قَوَدٌ أَوْ دِيَةٌ أَوْ كَفَّارَةً، وَإِلاَّ وَرِثَ، فَــلا تَــرِثُ مَنْ شَرَبَتْ دَوَاءً فَاسْقَطَتْ مِنَ الغُرُّةِ شَيْئًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

> وَقِيلَ: مَنِ ادَّبَ وَلَدَهُ فَمَاتَ لَمْ يَرِثْهُ، وَأَنَّهُ إِنْ سَقَاهُ دَوَاهُ أَوْ فَصَدَهُ أَوْ بَطُّ سِلْعَتَهُ لِحَاجَتِهِ، فَوَجْهَانِ'''. وَأَنَّ فِي الحَافِرِ الحَتِمَالَيْنِ، وَمِثْلُهُ نَصْبُ سِكِينٍ وَوَضْعُ حَجَرٍ وَرَشُّ مَاءٍ وَإِخْرَاجُ جَنَاحٍ.

> > (١) تنبيه: قوله: (وانَّه إن سقاه دواءً أو فصده أو بطُّ سلعته لحاجته فوجهان). انتهى.

هذا من تتمَّة طريقةٍ مؤخَّرةٍ عند المصنَّف، والمذهب ما قدَّمه، وهو عدم الإرث.

وَفِي إِرْثِ بَاغ عَادِلاً روَايَتَان (م ١)^(١).

ُ وَجَّزَمَ فِي الْتَبُّصِرَةِ وَالتَّرْغِيبَ: لَا يَرِثُهُ، ونَصَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَفِي عَكْسِهِ رَوَايَةٌ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ، فَلِهَذَا عَنْهُ رِوَايَسَةٌ: لا يَرِثُ قَاتِلٌ، وَاخْتَارَ الشَّنِخُ وَغَيْرُهُ: إِنْ جَرَحَهُ العَادِلُ لِيَصِيرَ غَيْرٌ مُمْتَنِع وَرَثَهُ، لا إِنْ تَعَمَّدُ قَتْلَهُ ابْتِدَاءً، وَهُو مُتَّجَةً.

وَذَكَرَ ٱبُو الوَفَاء وَٱبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ أَنَّ أَحَدَ طَرِيقَيْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَرِثُ مَنْ لَا قَصْدَ لَهُ مِنْ صَبَيًّ وَمَجْنُسُون، وَإِنْمَـا يَحْرُهُ مَنْ يُتُهَمُّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو الوَفَاءِ، وَنَصَّ أَحْمَدَ خِلاقُهُ؛ لآنَهُ قَلْ يُظَهِرُ الجُنُونَ لِيَقْتُلَهُ، وَقَلْ يُحَرِّضُ عَاقِلٌ صَبِيًّا، فَحَسَمْنَا المَادَّة، كَالْخَطْ!، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وفي إرث باغ عادلا روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغيرُ وشرح ابن منجًا وغيرهم.

إحداهما: يرثه.

قال في الحرر: لا يمنع الإرث، على الأصح.

قال في الفائق: لا يمنع الإرث، في الأصحِّ.

قال النَّاظم: هذا أولى، قال الزَّركشيِّ: وصحَّحه في الهداية.

قلت: وفي المستوعب كما في الهداية، وليس بالصُّريح في ذلك، لكنُّ ظاهر كلامهما إدخال هذه المسألة في التصحيح.

وقدُّمه في المقنع، والكافي وقال: هو أظهر في المذهب، قال الشَّارح: هذا ظاهر المذهب، وجزم به في الوجيز وغيره.

والرُّواية الثَّانية: يمنع الإرث، جزم به في التُبصرة، والتَّرغيب، والمذهب، والقاضي في الجامع الصُّغير، والشُّريف وأسو الخطَّاب في خلافيهما، والشَّيخ في المغني في قتال أهل البغي، ونصره جماعةٌ من الأصحاب، وهو ظاهر كلام الحرقيِّ.

فهذه مسألة واحدةً.

باب ميراث المعتق بعضه

لا يُورَثُ رَقِيقٌ، وَكَذَا لا يَرثُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، عِنْدَ عَدَم، ذَكَرَةُ فِي الْمُلْهَبِ وَأَبُو الْبَقَاءِ فِي النَّاحِضِ، وَإِنْ هَايَأ مُعْتَسَقٌ بَعْضُهُ سَـبَّدَهُ أَنْ قَاسَـمَهُ فِي حَيَاتِـهِ فَتَرِكَتُهُ كُلُهَا لِوَرَتَتِهِ، وَإِلاَّ فَإِنَّهُ يَرِثُ وَيُورَثُ وَيُحْجَبُ بِقَلْرٍ حُرِيَّةٍ بَعْضَهِ، وَكَسَبُّهُ بِهَا لِوَرَثَتِهِ ثُمَّ لِمُعْتَّقَ بَعْضِهِ، فَبَنْتُ بِصَفْهَا خُرُّ وَأَمَّ وَعَمَّ، لِلبَنْتِ الرَّبُعُ، وَلِلأُمَّ الرَّبُعُ بِحَجْبِهَا عَنْ نِصْفَ سُدُس، وَالبَقِيَّةُ لِلعَمَّ سَهْمَانِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَلَوْ كَانَ مُكَانَهَا عَصَبَةً نِصْفُهُ حُرًّ، كَانِنٍ، فَهَلْ يَأْخُذُ النَّصْفَ أَوْ نِصْفَ البَقِيَّةِ بَعْدَ رُبُعِ الأُمَّ أَوْ نِصْفَ مَا يَسْتَحِقُهُ بِكَمَالِ حُرَيَّتِهِ مَعَ ذِي الفَرْضِ؟ فِيهِ أَنْ مُنْ وَمِنْ وَمِنْ الْمَائِقُ وَمِنْ الْمَرْضِ؟ فِيهِ أَنْ مُنْ اللَّهِ عُلَا لَكُنْ مُنَالًا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْضِ؟ فِيهِ أَنْ مُنْ وَمُنْ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ؟ فِيهِ الْمُؤْمُنِ ؟ فَيْهُ مُنْ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ ؟ فِيهِ الْمُؤْمُنِ ؟ فَلَوْ كَانَ مُكَانِهُا عَلَى الْعَرْضِ ؟ فِيهِ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ اللَّامُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

فَإِنْ لَمْ يُنْقَصْ ذُو الفَرْضِ بالعَصَبَةِ، كَجَدُّةٍ مَكَانَ الأُمِّ، فَلَهُ النَّصْفُ عَلَى الآوَل وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ البَقِيَّةِ بَعْدَ فَرْضِهَا، وَلَـوْ كَانَ مَعَهُ فَرْضَ يَسْقُطُ بحُرِّيَّتِهِ كَابْن نِصْفُهُ حُرٌّ وَأُخْتَ وَعَمٌّ فَلَهُ النَّصْفُ وَلَهَا نِصْـفُ البَقِيَّةِ فَرْضَا، وَقَـدُمَ فِـي الْمُغْنِـي لَهَـا النَّصْفُ، ابْنَانَ نِصْفُ أَحَدِهِمَا حُرٌّ ٱلمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا تَنْزِيلاً لَهُمَا وَخِطَابًا بِأَحْوَالِهِمَا.

وَقِيلَ: أَثْلَاثًا، جَمْعًا لِلحُرِّيَّةِ وَقِسْمَةً لِإِرْثِهِمَا، كَالعَوْل.

فَإِنْ كَانَ نِصِنْفُهُمَا حُرًّا فَفِي الْمُسْتَوْعِبِ لَهُمَا ثَلاثَةُ أَرْبَاعِ المَال.

وَقِيلَ: تَنْزِيلُهُمَا حُرِّيَّةً وَرَقًا، فَلَهُمَا بِحُرِّيَّتِهِمَا المَّالُ، فَبِنِصْفِهِمَا نِصْفُهُ.

وَقِيلَ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا، جَمْعًا لِلحُرِّيَّةِ (م ٢، ٣)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فبنتُ نصفها حرُّ وأمُّ وعمُّ، للبنت الرُّبع، وللأمُّ الرُّبع بحجبها عن نصف سدس، والبقيَّة للعـمُّ سـهمان من أربعة، فلو كان مكانها عصبة نصفه حرٌّ كابن فهل يأخذ النَّصف أو نصف البقيَّة بعد ربع الأمِّ أو نصف ما يستحقّه بكمال حرّيّته مع ذوي الفرض؟ فيه أوجةً). انتهي.

وأطلقهنُّ في المحرُّر، والحاوي الصُّغير، والفائق، والقواعد.

أحدها: يستحقُ نصف ما يستحقُّه بكمال حرِّيَّته مع ذوي الفرض، فيستحقُ الابن هنا ربعًا وسدسًا من المال؛ لأنَّــه لــو كــان حــرًا كان يستحقُّ خمسة أسداسه، وهو نصفٌ وثلثٌ، فيستحقُّ نصفه بنصف حرّيَّته.

وهذا الوجه هو الصُّحيح، وهو الَّذي ذكره إبراهيم الحربيُّ في كتاب الفرائض، واختاره القاضي في المجرُّد، وابن عقيـل، وصحَّحـه في المحرَّر، والحاوي الصَّغير بعد إطلاق الخلاف، وجزم به في المنوَّر وقدَّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: له نصف الباقي بعد ربع الأمُّ، اختاره أبو بكر، والقاضي في خلافه نقله عنه في القواعد.

قال في المحرَّر، والحاوي: وفيه بعدُّ.

قال في الرَّعايتين: وهو بعيدٌ، والوجه النَّالث، له نصف المال كاملا.

قال في القاعدة الخامسة عشرة بعد المئة: رجُّحه الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وذكر أنَّه اختيار أبيه.

(٢) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (فإن كان نصفهما حرًّا يعني: نصف الابنين ففي المستوعب لهما ثلاثة أرباع المال وقيل تنزيلهما حرِّيَّةً ورقًّا، فلهما بحرِّيَّتهما المال، فبنصفهما نصفه، وقيل: المال بينهما، جمعًا للحرِّيَّة). انتهى.

اعلم أنَّه إذا كان عصبتان نصف كلِّ واحدٍ منهما حرُّ فهل تكمل الحرِّيَّة أم لا؟ فيه وجهان، وأطلقهما في الهداية، والمقنع، والمغني، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والقواعد الفقهيَّة وغيرهم، وظاهر كلام المصنَّف إطلاق الخلاف.

أحدهما: لا تكمل، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

وقطع به في الوجيز، والمنوّر.

وقدُّمه في المحرَّر، والفصول، والفائق وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تكمل الحرِّيَّة فيكون لهما المال كلُّه.

وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي وشرح ابن رزين ونهايته، وإدراك الغاية وتجريد العناية.

قال في القاعدة الخامسة عشرة بعد المئة: رجَّحه القاضي، والسَّامريُّ وطائفةٌ من الأصحاب، وله مأخذان.

كَابْنِ وَلِلأُمْ مَعَهُمَا سُدُسٌ، وَلِلزُّوْجَةِ ثُمُنَّ ابْنِ وَابْنُ ابْنِ نِصْفُهُمَا حُرُّ لِلابْنِ النَّصْفُ، وَلا شَيْءَ لابْنِسهِ، عَلَى الآوسَطِ، وَلَهُ عَلَى الآوُّل الرُّبُّعُ، وَعَلَى الثَّالِثِ النَّصْفُ.

جَدَّةً حُرَّةً وَامُّ يَصَفُهَا حُرَّ، لِلأُمَّ سُدُسٌ، وَلِلجَدَّةِ يَصْفُ سُـدُسٍ، وَمَـعَ نِصْف حُرَيَّتِهَا لَهَا رَبُعُ سُـدُسٍ عَلَى الآوَّل، وَنِصْفُ سُدُس عَلَى الثَّالِثِ، وَلا شَيْءَ لَهَا عَلَى الآوْسَطِ.

أُمُّ وَالْحَوَانَ بِالْحَدِهِمَا رِقَّ، لَهَا ثُلُثٌ، وَحَجَبَهَا أَبُو الْخَطَّابِ بِقَدْر حُرَّيْتِهِ، فَبنصفها عَـن نِصْف سُدُس، وَيُسرَدُ عَلَى ذِي فَرْضِ وَعَصَبَةٍ لَمْ تَرِثْ بِقَدْر نِسْبَةِ الحُرَّيَّةِ مِنْهُمَا، فَلِبنْتٍ نِصْفُهَا حُرُّةً النَّصْف بَالعُصُوبَةِ وَالْبَقِيَّةُ لِبَيْتِ المَال، وَلاَئِنَنِ نِصِفُهُمَا حُرُّ -إِنْ لَمْ نُورَّتُهُمَا المَالَ- البَقِيَّةُ مَعَ عَدَمٍ عَصَبَةٍ، وَلِبنْتٍ وَجَـدَّةٍ نِصْفُهُمَا حُرُّ الْمَالُ بَيْنَهُمَا الْمَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدْرِ فَرْضيهِمَا، وَمَعَ حُرِيَّةٍ ثَلاثَةٍ أَرْبَاعِهِمَا المَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدْرِ فَرْضيهِمَا، وَمَعَ حُرَيَّةٍ ثَلاثَةٍ أَرْبَاعِهِمَا المَالُ بَيْنَهُمَا أَرْبَاعًا بِقَدْرِ فَرْضيهِمَا، وَمَعَ حُرَيَّةٍ ثُلِقِهِمَا الثَّلُقَانِ بَيْنَهُمَا وَالبَقِيَّةُ لِبَيْتِ الْمَال.

أحدهما: جمع الحريَّة فيهما فيكمل لهما حرّيَّة ابن وهو مأخذ أبي الخطَّاب وغيره.

والثَّاني: أنَّ كلُّ واحدٍ منهما مع كمال الحرِّيَّة في جميع المال لا في نصفه، وإنَّما أخذ نصفه لمزاحمة أخيه له، وحينشا فقد أخذ كالُّ واحدٍ منهما نصف المال، وهو نصف حقَّه مع كمال حرّيَّته، فلم ياخذ زيادةً على قدر ما فيه من الحريَّة. انتهى.

قال أبو الخطَّاب في التُّهذيب: قياس قول الإمام أحمد جمع الحرّيَّة، قال شيخه الونّيُّ: هذا أقيس وأولى، فعلى الأوّل هل لهما ثلاثـة أرباع المال بأحوال، أو تنزيلهما حرّيَّةً ورقًا فقط، فلهما بحريّتهما المال فبنصفها نصفه؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في القواعد الفقهيَّة.

أحدهما: له ثلاثة أرباع المال بالأحوال، والخطاب، وهذا الصّحيح، وقاله في المستوعب وغيره، وجزم به في الوجيز وغيره. وقدّمه في المحرّر، والفائق وغيرهما، وهو احتمالًا في المغنى، ومال إليه.

والوجه الثَّاني: لهما نصفه بتنزيلهما حرِّيَّةً ورقًا فقط.

وهذه (مسألة - ٣): أخرى قد صحَّحت، والتَّفريع الآتي بعد ذلك في كلام المصنّف مبنيٌّ على هذا الخلاف، فليعلم ذلك. فهذه ثلاثّ، وفي التّفريع مسألتان، فيكمل خسّ.

باب الولاء

مَنِ اعْنَقَ رَقِيقًا نَدْبًا أَوْ بَعْضَهُ فَسَرَى أَوْ وَاجِبًا أَوْ سَائِيَةٌ أَوْ عَلَقَ عِنْقَهُ أَوْ حَلَفَ بِهِ فَحَنِثَ وَلَوْ بِرَحِم أَوْ إِيلادٍ أَوْ بِعِــوَضِ أَوْ كِتَابَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَفِيهِمَا قَوْلٌ فَلَهُ عَلَيْهِ الوَّلاءُ، وَعَلَى أَوْلادٍو مِنْ زَوْجَةٍ عَتِيقًـةٍ وَسُرَيَّةٍ وَعَلَى مَـنْ لَـهُ أَوْ لَهُــمْ وَلاؤَهُ كَمُعْتَقَيْهِ وَمُعْتَقَىٰ أَوْلادِهِ وَأُولادِهِمْ أَبْدًا مَا تَنَاسَلُوا.

وَعَنْهُ فِي الْمُكَاتَبِ: إِنْ أَدًى إِلَى الوَرَثَةِ فَوَلاؤَهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَدًى إِلَيْهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَفِي النَّبْصِرَةِ وَجُهٌّ: لِلْوَرَثَةِ.

وَفِي الْمُبْهِج: إِنْ أَعْتَقَ كُلُّ الوَرَثَةِ الْمُكَاتَبَ نَفَلَ وَالوَلاءُ لِلرِّجَالِ.

وَفِي النُّسْنَاءُ روَايَتَان.

وَعَنْهُ: فِي مَعْنَقِ سَائِيَةٍ وَهُوَ: أَعْتَقَتُك سَائِيَةً، أَوْ: لا وَلاءَ لِي عَلَيْك، أَوْ فِي وَاجِبِ لا وَلاءَ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ''). فَفِي عَقْلِهِ؛ لِكِوَنِهِ مُعْتَقًا وَانْتِفَاءُ الوَلاءِ عَنْهُ رِوَايَتَانِ، قَالَهُ أَبُو المُعَالِي (م ١)'''.

وَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ.

وَعَنْهُ: يُرَدُّ وَلاؤُهُ فِي عِنْقِ مِثْلِهِ يَلِي عِنْقَهُمْ الإِمَامُ.

وَعَنْهُ: لِلسُّيِّدِ.

وَقِيلَ: وَكَذَا عِنْقُهُ برَحِم.

وَلَوْ قَلَّ عَنْ رَقَبَةٍ، فَفِي ٱلصَّدَقَةِ بِهِ وَتَرَكِهِ بِبَيْتِ المَالِ وَجْهَانِ فِي التَّبْصِرَةِ (م ٢)(٣).

(١) تنبيه: قوله: وعنه في معتق سائبةٍ، وهو (اعتقتك سائبة... أو لا ولاء لي عليك، أو في واجبـــٍ لا ولاء عليه، اختاره الأكثر). انتهى. قدُّم المصنَّف قبل هذا أنَّ له الولاء على هؤلاء المذكورين، وهو المذهب عند المتأخَّرين، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم وتجريد العناية. قال في المذهب: أصحُّهما الولاء لمعتقه فيما إذا أعتقه عند كفَّارته أو نذره، وجزم به في الوجيز.

وقدُّمه في الحرُّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: وهي الَّتي ذكرها المصنَّف لا ولاء له عليهم هي المذهب عند المتقدَّمـين، وهــم أكـثر الأصحـاب، منهــم الخرقـيُّ، والقاضي، والشَّريف أبو جعفرٍ وأبو الخطَّاب، والشَّيرازيُّ وابن عقيلٍ وابن البنَّاء وغيرهم، وقطع في المذهب بأنّه لا ولاء له فيما أعتقـه سائبةً أوَّ قال لا ولاء ليَّ عليك،ً وقيل: له الولاء في الثَّانية دون غيرهاً، اختاره الشَّيخ، والشَّارح، قال الزَّركشيّ: المختار للأصحــاب: لا ولاء له في السَّائبة. انتهي.

إذا علمت ذلك فالخلاف قويٌّ من الجانبين، فكان حقُّه أن يطلق الخلاف، ولكن المصنِّف تابع صاحب المحرُّد.

(٢) (مسألة – ١): إذا قلنا أن لا ولاء له على هؤلاء فقال المصنّف: (ففي عقله لكونه معتقًّا، وانتفاء الولاء عنه روايتان، قاله أبسو المعالي). انتهى.

أحدهما: يعقل، كالحرِّ أصالةً، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو مقتضى ما اختاره أبو بكرٍ.

(ش): الإمام الشافعي

والرُّواية الثَّانية: لا يعقل عنه، وهو الصُّواب، وقد قال المصنَّف في باب ذكر أصناف الزَّكاة: ومن أعنق من الزّكاة ردُّ ما رجع مـــن ولايةٍ في عتق مثله، في ظاهر المذهب، وقيل: في الصَّدقات، وهل يعقل عنه، فيه روايتان. انتهى.

وتقدُّم الكلام عليها هناك، وقدُّم الشَّيخ في المغني، أنَّه لا يعقل عنه في هذه المسألة، ونصره وقال: اختاره الحلاَّل، والقول بأنَّه يعقل عنه اختاره أبو بكرٍ، ذكر ذلك في باب قسمةٍ الفيءٍ، والغنيمة، والصَّدقة، وهي فردٌ من أفراد المسألة الَّتي قد ذكرها المصنَّـف هنــا، فإنَّـه

(٣) (مسألة – ٢): قوله: (وإن قلُّ عن رقبةٍ ففي الصَّدقة به وتركه ببيت المال وجهان في التَّبصرة). انتهى.

أحدهما: يتصدُّق به.

قلت: وهو الصُّواب، وهو عُمَّا لا شكَّ فيه في هذه الأزمنة.

والوجه الثَّاني: يترك في بيت المال.

والظَّاهر: أنَّ محلُّ هذا الوجه إذا كان بيت المال منتظمًا، وهو الحقُّ.

(م): الإمام مالك

الفسروع - كتاب الفرائض

وَمَنِ اذِنَّ لِعَبْدِهِ فِي عِنْقِ عَبْدٍ فَأَعْتَقَهُ ثُمَّ بَاعَهُ فَوَلاؤَهُ لِمَوْلاهُ الآوَّلِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَمَنِ ابُوهُ عَتِيقٌ وَأَمُّهُ حُرُّةٌ ۖ الآصلُ فَلا وَلاءَ عَلَيْهِ، كَعَكْسِهَا.

ُوعَنْهُ: بَلَى: لِمَوْلَىٰ أَبِيهِ، وَلا وَلاءَ عَلَى مَنِ ابُوهُ مَجْهُولُ النَّسَبِ وَأَمُّهُ عَتِيقَةً، وَحُكِيَ عَنْهُ: بَلَى لِمَوْلَى أَمَّهِ. وَمَنِ اعْتَقَ رَقِيقَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِلا إِذْنِهِ فَالعِنْقُ وَالوَلاءُ لِلمُعْتِقِ، إلاَّ أَنْ يُعْتِقَهُ وَارِثُهُ فِي وَاجِبٍ، وَلَــهُ تَرَكُــهُ، وَإِنْ لَــمْ يَتَعَيُّـنْ العِنْقُ أَطْعَمَ أَوْ كُسَا، وَيُصِحُ عِنْقُهُ.

وَقِيلَ: بُوَصِيَّةٍ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: بنَاءً عَلَى قَوْلِنَا: الوَلاء لِلمُعْتِق عَنْهُ.

وَإِنْ تَبَرُّعَ بعِنْقِهِ عَنْهُ وَلا تَركَةَ فَهَلْ يُجْزِئُهُ؟ كَإِطْعَام وَكِسْوَةٍ، أَمْ لاً؟

جَزَمٌ بهِ فِيَ التَّرْغِيبِ؛ لآنٌ مَقْصُودَهُ الوَلاءُ، وَلا يُمنَّكِنُ إثْبَاتُهُ بَدُونِ المُبْنَقِ عَنْهُ، فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣)(١).

وَإِنْ تَبَرُّعَ أَجْنَبِي عَنْهُ فَأَوْجُهُ، الثَّالِثُ يُجْزِقُهُ فِي إطْعَامٍ وَكِسْوَةٍ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: مَنِ آعْتَقَ عَبْدَهُ عَنْ مَيَّتِمْ فِي وَاجِبِ وَقَعَا لِلمَيِّتِ.

وَقِيلُ: وَلاؤُهُ فَقَطْ لِلمُعْتِق (م ٤)(٢).

قَالَ أَبُو النَّصْرِ: قَالَ أَحْمَدُ فِي العِنْق عَن المَّيْتِ: إنْ وَصَّى بِهِ فَالوَلاءُ لَهُ، وَإلاَّ لِلمُعْتِق.

قَالَ فِي رِوَايَةِ الْيُمُونِيُ وَأَبِي طَالِبِ فِي الرَّجُلِ يُعْتَقُ عَنِ الرَّجُلِ: فَالوَلاءُ لِمَن اعْتَقَهُ وَالآجُرُ لِلمُعْتَقَ عَنْهُ.
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلِ: إِذَا وَصَّى لِرَجُلِ بِعِثْقِ رَقَبَةٍ فَزَادَ الوَصِيُّ مِنْ مَالِهِ مِثَةَ دِرْهَم وَقَالَ هَذِهِ الرَّقَبَةُ جَمِيعُهَا عَنِ الْمَيْتِ: لا بَأْسَ بِذَلِكَ آوَلااً يَكُونُ لِلوَصِيُّ مِنَ الوَلاءِ شَيْءٌ؛ لآنَهُ قَدْ صَيَّرَهُ لِلمَيْتِ بِإِعْطَاءِ المَالِ، فَدَلَتْ نُصُوصُهُ أَنَّ العِشْقَ لِلمُعْتَقِ يَنْ مَا لَكُونَ المُعْتَقِ لِلمُعْتَقِ لِلمُعْتَقِ عَنْهُ مَا الْعِشْقَ لِلمُعْتَقِ عَنْهُ المُعْتَقِ عَلَيْهُ مَا الْعِشْقَ لِلمُعْتَقِ عَنْهُ مِنْ مَاللَّهُ مِنْ الْعَلْمُ مِنْ الْعَلْمُ وَاللَّهُ مَا لَا لَهُ مِنْ مَالِهِ مِنْهُ وَلَا الْعِشْقَ لِلمُعْتَقِ لِلْمُعْتَقِ مِنَا الْعِشْقَ لِلمُعْتَقِ مِنْ مَالِهِ مِنْهُ الْعَلْمُ مِنْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ مِنْ الْعَلْمُ مِنْ مَالِهُ مِنْهُ وَمِنْ مَالِهُ مِنْهُ إِلَيْهُ مِنْ مَالِهِ مِنْهُ وَلَا مُعْتَى مُنْهُ أَلْ الْعِشْقَ لِلْمُعْتَقِ عَلَى الْمُعْتَقِعُ اللَّهُ مُونُ لِلْمُ مِنْ الْمُعْتَقِ عَلَى الْعَلْمُ مُنْ الْمُعْتَقِ عَلَى الْمُعْتَقِ لَقُولُ الْعَلْمُ الْمُعْتَقِ مِنْ الْمُعْتَقِ لِلْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلِي الْمُعْتَقِ لِلْمُ مِنْهُ إِلَيْهُ الْوَلِمُ مِنْ مُؤْلِمُ الْعَلَامُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلَقِ الْمُعْتَقِيمُ عَنِي اللَّهِ مِنْ مَالِهُ مِنْهُ إِلَيْهُ لِلْمُؤْمِلُولُومِ اللَّهُ مِنْ الْمُعْتَقِ لِلْمُعْتَقِ مِنْ الْمُؤْمِلِيْنِ الْعِلْمُ الْمُؤْمِلِينَالِي الْمُعْتَقِلُ الْعِنْقَ عَلْمُعْتَقِي مُعْتَقِلَ الْمُعْتَقِيقُومُ الْمُعْتَقِيقِ مَا الْمُعْتَقِيقُ مِنْ الْمُعْتَقِيقُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُعْتِقِيقُومُ الْمُؤْمِلِي الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِيقِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُعْتَقِيقُ الْمُعْتِقِيقُومُ الْمُعْتَقِيقُ الْمُعْتِقِيقُ الْمُعْتِقِيقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْتِقِيقُ الْمُعْلِمُ الْمُعْتِقِيقُ الْمُعْلِمُ الْمُعْتِقُولُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعِلَّامِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَامُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْعِلْمُ الْمُعِلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِم عَنْهُ، وَأَنَّ الوَلاءَ لِلمُعْتِقِ، إلاَّ عَلَى رِوَايَةٍ حَنْبَلٍ.

وَفِي مُقَدَّمَةِ الْفَرَائِضُ لَآبِي الْحَيْرُ سَلَامَةُ بُنِ صَدَقَةَ الحَرَّانِيِّ: إِنْ أَعْتَقَ عَنْ غَيْرِهِ بِلا إِذْنِهِ فَلاَيْهِمَا الوَلاءُ؟ فِيهِ روَايَتَانِ. وَفِي الرَّوْضَةِ: فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةِ غَيْرِهِ أَجْزَأُهُ وَوَلاؤُهُ لِلمُعْتِقِ، وَلا يَرْجِعُ عَلَى المُعْتَــقِ عَنْـهُ، فِي الصَّحِيــحِ مِـنَ الْمَذْهَبِ، وَكَذَا لَوْ أَعْتُقَ عَبْدَهُ عَنَقَ حَيًّا كَانَ الْمُعْتَقُ عَنْهُ أَوْ مُيِّنًا، وَوَلاؤُهُ لِلْمُعْتِق.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن تبرُّع بعتقه عنه ولا تركة فهل يجزئه كإطعام وكســوةٍ، أم لا؟ حـرم بــه في الــترغيب؛ لأنَّ مقصــوده الولاء، ولا يمكن إثباته بدون العتق عنه، فيه وجهان). انتهى.

قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب الإجزاء فإنَّهم أطلقوا فيما إذا أعتق عبده عن ميِّت بلا أمــره أنَّ الــولاء للمعتـق، ولم يتعرُّضـوا لعدم الإجزاء، فظاهره الإجزاء، قال ابن رزين في شرحه وغيره: لو أعتق عبده عن زيلٍ الحيُّ أو بكرِ الميُّت بغير إذن فالولاء له دونهما، وعنه: إن كان بعوض فهو لهما، وإن كان بغير عوض فهو له. انتهى.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: من اعتق عبدًا عن ميَّت أو حيَّ بلا إذن فالعتق، والولاء عن المعتق، فإن أعتقه عن ميِّست في واجب عليه وقعا للميَّت، وقيل: لا، وقيل: ولاؤه فقط للمعتق قال في الكبرى عن القول الأخير: وهو أولى.

وقال في الحرُّر: ومن أعتق عبده عن غيره بغير إذنه وقع العتق، والولاء عن المعتق، وإلاَّ أن يعتقه عن ميَّت في واجب عليه فيقعـان للميِّت، ففي هذا الكلام، والذي قبله عمومٌ؛ ليشتمل مسألة المصنِّف، والله أعلم.

وقد ذكر المصنّف كلام صاحب الرُّوضة، وعلى كلُّ حال: الصُّواب الإجزاء، كالإطعام والكسوة.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن تبرُّع أجنبيُّ عنه فاوجة، والثَّالث يجزئه في إطعام وكسوةٍ.

وفي الرَّعاية: ومن أعتق عبده عن ميِّت وفي واجب وقعا للميِّت، وقيل: لا، وقيِّل: ولاؤه فقط للمعتق). انتهى كلام المصنّف. وكلامه أعمُّ من كلام صاحب الرَّعاية؛ لأنَّه أدخل الإطعام، والكسوة.

والصُّحيح من المذهب الإجزاء في الجميع.

وتقدُّم نظير هذه المِسألة في كلام المصنّف: (لو أخرج أجنبيّ واجبًا عن ميّت بغير إذن الوليّ في ذلك) في آخر باب تبرُّعات المريض، وأطلق الخلاف فيه وتكلُّمنا على ذلك هناك.

(ع): مَا أَجْعَ عَلَيْهِ (و): مُوافقة الأَثْمَة الثَّلَاثَة

الفسروع - كتاب الفرائض

وَفِي النَّبْصِرَةِ: مَن اعْتَقَهُ عَنْ غَيْرِهِ بِلا إِذْنِهِ فَالعِنْقُ لِلمُعْنِق، كَالوَلاء وَيَخْتَمِلُ: لِلمَيَّسَتِ الْمُغْنِق عَنْـهُ؛ لآنَّ القُـرَبَ يَصِــلُ ثَوَائِهَا إِلَيْهِ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ أَعْنِقُ عَبْدَكُ عَنِّي أَوْ عَنِّي مَجَّانًا أَوْ عَلَيُّ ثَمَنُهُ فَفَعَلَ قَبْلَ فِرَاقِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَالعِنْقُ وَوَلاؤُهُ لِلمُعْتَقِ عَنْـهُ، مَا ذَا

وَعَنْهُ: وَالكِسْوَةُ، ذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لا يُجْزِئُهُ حَتَّى يُمَلِّكُهُ إِيَّاهُ فَيَعْتِقَهُ هُــوَ، وَنَقَلَـهُ مُهَنَّـا، وَعَلَـى الآوَّلِ: يُجْزِئُهُ عَـنْ وَاجِبِ مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبَهُ، وَيَلْزَمُهُ عِوَضُهُ بِالْتِزَامِهِ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يَنْفِهِ.

وَعَنْهُ: العِتْقُ وَوَلاؤُهُ لِلمُعْتِقِ إِنْ لَمْ يَلْتَزَمْ عِوَضَهُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: أَغْتِقْهُ عَنْ كَفَّارَتِي وَلَكَ عَلَيٌّ مِثَةً، فَأَغْتَقَهُ، عَتَقَ، وَلَمْ يُجْزِفُهُ، وَتَلْزَمُهُ الْجَنَّةُ، وَالوَلاءُ لَهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلً: وَلَوْ قَالَ: اعْتِقَهُ عَنِّي بِهَلَا الْخَمْرِ أَو الجِنْزيرِ، مَلَكَهُ وَعَتَقَ كَالْجِبَةِ، وَالمِلْسِكُ يَقِيفُ عَلَى القَبْـضِ فِي هِبَـةِ بِلَفْظِهَا لا بِلَفْظِ العِنْقِ، بدَلِيلِ: اعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي، يَنْتَقِلُ المِلْكُ قَبْلَ إعْتَاقِهِ.

وَيَجُوزُ جَعْلُهُ قَابِضًا مِنْ طَرِيقِ الحُكْمِ، كَقَوْلِهِ: بِعْتُك أَوْ وَهَيْتُك هَذَا العَبْدَ، فَقَالَ المُشْتَرِي: هُوَ حُرٌّ، عَتَقَ، وَنُقَدِّرُ الغَبُولَ حُكْمًا، وَكَلامُ غَيْرِهِ فِي الصُّورَةِ الْآخِيرَةِ يُقْتَضِي عَدَمَ عِنْقِهِ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ: أَعْتِقُهُ وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ، أَوْ أَعْتِقُهُ عَنْك وَعَلَيُّ ثَمَنُهُ لَزَمَهُ ثَمَنُهُ وَالْأَصَحِ ۚ أَنْ ٱلعِنْقَ وَوَلَاءُهُ لِلمُعْتَقِ، وَيُجْزِقُهُ عَنْ وَاجِبِ، فِي الْآصَحُ، وَلَوْ قَـالَ: أَقْبَلُهُ عَلَى دِرْهَم فَلَغُوَّ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَيُتُوَجُّهُ وَجُهُ.

وَإِنْ قَالَ كَافِرٌ لِمُسْلِمِ: اعْتِقْ عَبْدَك الْمُسْلِمَ عَنِّي وَعَلَيٌّ ثَمَنُهُ، فَفِي صِحَّتِهِ وَجْهَانِ(١) (م ٥)(٢).

وَلا تَرِثُ امْرَأَةً بِوَلاءِ إلاَّ عَتِيقَهَا وَعَتِيقَهُ وَأَوْلادَهُمَا وَمَنْ جَرُّوا وَلاءَهُ وَالمُنْصُوصُ.

وَعَتِينَ أَبِيهَا إِذَا كَانَتْ مُلاعَنَةً.

وَعَنْهُ: تَرَثُ بِنْتُ الْمُعْتَقِ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنهُ: مَعَ عَدَم عَصَبَةٍ.

وَعَنْهُ: تَرِثُ مَغَ أخِيهَا ۚ فَلَوْ اشْتَرَى هُوَ وَأُحْتُهُ أَبَاهُمَا فَعَتَقَ ثُمُّ اشْتَرَى عَبْدًا وَأَعْتَقَهُ ثُمُّ مَاتَ عَتِيقُهُ بَعْدَ أَبِيهِ وَرِثُهُ النُّـهُ لا بنتُهُ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَرثَاهُ أَثْلاثًا.

وَمَنْ نَكَحَتُ عَتِيْقَهَا فَأَحْبَلَهَا فَهِيَ القَائِلَةُ: إِنْ أَلِنُهُ أَنْنَى فَلِيَ النَّصْفُ وَذَكَرًا الثُمُنُ وَإِنْ لَمْ أَلِدْ فَالجَمِيعُ. وَلا يَرِثُ بِهِ ذُو فَرْضٍ غَيْرَ مُدُسٍ لآبِ أَوْ جَدًّ مَعَ ابْنِ أَوْ جَدًّ مَعَ إِخْوَةٍ، حَيْثُ فُرِضَ فِي النَّسَبِ، وَاخْتَارَ أَبُــو إسْحَاقَ سُقُوطَهُمَا مَعَ أَبْن، وَيُجْعَلُ جَدُّ كَأَخ وَإِنْ كَثْرُوا.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: هُوَ أَقْيَسُ.

وَنِي الْانْتِصَارِ: رَبُّمَا حَمَلْنَا تَوْرِيثَ أَب سُدُسًا بِفَرْضٍ مَعَ ابْنِ عَلَى رِوَايَةِ تَوْرِيثِ بِنْتِ المَوْلَى، فَيَجِيءُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَـرِثُ

(١) تنبيه: حكى المصنّف الخلاف وجهين وكذلك صاحب المقنع، والمحرَّر، والشّرح وشرح ابن منجًا وغيرهم.

وحكاه روايتين صاحب الرّعايتين، والحاوي، والفائق.

فهذه خس مسائل في هذا الباب.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (ولو قال كافرٌ لمسلم: اعتق عبدك المسلم عنّي وعليٌّ ثمنه ففي صحَّته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح وشرح ابن منجًّا، والفائق وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ ويعتق وله عليه الولاء كالمسلم، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم بـه في الوجيز وغيره، واختاره القاضي في الخلاف وغيره.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، صحَّحه النَّاظم.

قَرَابَةُ المَوْلَى بِالوَلاءِ عَلَى نَحْوِ مِيرَاثِهِم، وَلا يَجُوزُ بَيْعُ الوَلاءِ وَلا يُوهَبُ وَلا يُورَثُ، وَإِنْمَا يَرِثُ بِهِ أَقْرَبُ عَصَبَةِ السَّيِّدِ إِلَيْهِ يَوْمَ مَوْتِ عَتِيقِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السلام «أَعْطِهِ أَكْبَرَ خُرَاعَةَ» لَيْسَ أَكْبَرَهُمْ سِنًا وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُهُمْ إِلَى خُرَاعَةَ، قَالَ: وَلا يَجُورُ شِـرَاؤُهُ وَلا وَقْفُهُ، فَلَقْ مَاتَ السَّيِّدُ عَنِ ابْنَيْنِ ثُمَّ أَحَدُهُمَا عَنِ ابْنِ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ فَإِرثُهُ لابْنِ سَيِّدِهِ، وَلَوْ خَلِّفَ أَحَدُ ابْنَيْهِ ابْنَا وَالآخَــرُ أَكْثَرَ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ فَإِرثُهُ لَهُمْ بِعَدَدِهِمْ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَنَقُلَ حَنْبَلُ: يُورَثُ الْوَلاءُ كَالِمَالِ، لَكِنْ لِلعَصَبَةِ، فَلابْن الابْن نِصْفُ الإرْثِ فِيهمَا.

وَقِيلَ: فِي الْأُولَى، وَنَقَلَهُ ابْنُ الحَّكَمِ فِي الثَّانِيَةِ، وَمَنْ خَلُفَتْ َابْنَـا وَعَصَّبَتْةً غَلَيْرَهُ وَعَتِيقًا فَـوَلاؤُهُ لابْنِهَـا وَعَقْلُـهُ عَلَـى عَصَبَتِهَا، فَإِنْ بَادَ بَنُوهَا فَوَلاؤُهُ لِعَصَبَتِهَا.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: لِعَصَبَةِ بَنِيهَا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلوَلاء يُورَثُ، ثُمُّ لِعَصَبَةِ بَنِيهَا.

وَقِيلَ: لِبَيْتِ الْمَال، وَسَيَأْتِي مِنَ العَاقِلَةِ وَاحْتَجُّ أَحْمَدُ بِأَنَّ عَلِيًّا وَالزَّبَيْرَ اخْتَصَمَا فِي مَوَالِي صَفِيَّة، فَقَضَــَى عُمَـرُ بِـالعَقْلِ عَلَى عَلِيٍّ وَالِمِرَاثِ لِلزَّبِيْرِ.

فُصْلٌ

فِي جُرُ الوَلاءِ وَدُورِهِ

وَمَنْ ثَبَتَ لَهُ وَلاءٌ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ، فَأَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَاوْلَدَهَا فَوَلاهُ وَلَدِهَا لِمَوْلَى أُمَّهِ، فَإِنْ عَتَى َ الآبُ انْجَــرُّ وَلاَوُهُ إِلَى مُعْتِقِهِ، وَلا يَعُودُ إِلَى مَوْلَى أُمِّهِ، وَلا يُقْبَلُ قَوْلُ سَيِّدِ مُكَاتَبِ مَيِّتٍ إِنَّهُ أذى وَعَتَقَ لِيَجُرُّ الوَلاءَ وَإِنْ عَتَــقَ الجَــدُ قَبْلُــهُ لَــمْ يَحُدُّهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، مَعَ مَوْتِ الآبِ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، ثُمُّ إِنْ عَتَقَ الآبُ جَرَّهُ، وَإِنَّ اشْتَرَى الابْنُ أَبَاهُ عَتَىقَ عَلَيْهِ وَلَـهُ وَلاوُهُ وَوَلاءُ إِخْوَتِـهِ، وَيَبْقَـى وَلاءُ نَفْسِـهِ لِمَوْلَى أُمَّهِ، كَمَا لا يَرِثُ نَفْسَهُ.

فَلَوْ أَعْتَقَ هَلَا الاَبْنُ عَبْدًا ثُمُّ أَعْتَقَ العَتِيقُ أَبَا مُعْتِقِهِ، ثَبَتَ لَهُ وَلاؤُهُ، وَجَرُّ وَلاءً مُعْتِقِهِ، فَصَـَارَ وَلاءُ كُـلٍّ مِنْهُمَـا لِلآخـــرِ، وَمِثْلُهُ لَوْ أَعْتَقَ حَرْبِيٍّ عَبْدًا كَافِرًا فَسَبَى سَيِّدَهُ فَأَعْتَقَهُ.

وَلَوْ سَبَّى الْمُسْلِّمُونَ العَتِيقَ الآوَّلَ فَرُقٌ ثُمَّ أُعْتِقَ فَوَلاَؤُهُ لِمُعْتِقِهِ ثَانِيًا.

وَقِيلُ: أَوُّلاً.

وَقِيلَ: لَهُمَا، وَلا يَنْجَرُّ مَا لِلأَوُّل إِلَى الآخِيرِ قَبْلَ رَقُّهِ ثَانِيًا مِنْ وَلاءٍ وَلَدٍ وَعَتِيقٍ، وَكَذَا عَتِيقٌ ذِمِّيٌّ.

وَقِيلَ: أَوْ مُسْلِمٌ، وَإِذَا اشْتَرَى ابْنَ وَبِنْتُ مُغْتِقِهِ أَبَاهُمَا نِصْفَيْنَ فَقَدْ عَتَقَ، وَوَلَاقُهُ لَهُسَا، وَجَرُ كُمْلُ مِنْهُسَا نِصُفُ وَلاء صَاحِيهِ، ويَبْقَى نِصْفُهُ لِمَوْلَى أُمَّهِ، فَإِنْ مَاتَ الآبُ وَرِقَاهُ أَثْلاقًا بِالنَّسَبِ، وَإِنْ مَاتَتْ البِنْتُ بَعْدَهُ وَرِثَهَا أَخُوهَا بالنَّسَبِ، فَإِذَا مَاتَ فَلِمَوْلَى أُمَّهِ النَّصْفُ، وَلِمَوْلَى أَخْتِهِ النَّصْفُ، وَهُمْ الآخُ وَمَوْلَى الأُمَّ، فَلِمَوْلَى أُمَّهَا النَّصْفُ وَهُبِوَ الرَّبُعَ، يَبْقَى الرُّبُعُ وَهُوَ الجُزْءُ الدَّائِرُ؛ لآنَهُ خَرَجَ مِنَ الآخِ وَعَادَ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ لِمَوْلَى أُمَّهِ.

وَقِيلَ: لِبَيْتِ الْمَال: وَقِيلَ لِمَوْلَى أَمَّهِ ثُلْثَان، وَلِمَوْلَى أُمَّهَا ثُلُثٌ، وَلا تَرِثُ البِنْتُ مِنْ عَتِيقِ أَبِيهَا مَعَ أخِيهَا؛ لآنُـهُ عَصَبَتُهٌ، وَأَخْطَأ فِيهَا خَلْق، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَاللّهُ أَغَلَمُ.

باب الإقرار بمشارك في الميراث إذَا أثَرَّ كُلُّ الوَرَثَةِ، وَلَوْ مَعَ عَدَمِ أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ، وَلَوْ أَنَّهُ وَاحِدُ، بِوَارِثِ لِلمَيْتَ مِنْ حُرَّةٍ أَوْ أَمَتِهِ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ مُشَارِكٍ أَوْ مُسْقِطٍ فَصَدُّقَ أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَلَوْ مَعَ مُنْكِرٍ لَهُ لَا يَرِثُ لِمَانِعِ رِقٌ وَنَحْوِهِ، وَيَثَبُّتُ إِرَّثُهُ مَعَ صَدَمٍ مَانِعٍ رقُّ وَنَحْوهِ فِيهِ وَارثُهُ.

وَقِيلَ: لا يَرِثُ مُسْقِطً، اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاق، وَذَكَرَهُ الأَرْجِيُّ عَنِ الأَصْحَابِ سِوَى القَاضِي، وَأَنْهُ الصَّحِيحُ، فَقِيلَ: نَصِيبُهُ المُ المُ

وَقِيلَ: بَبَيْتِ الْمَال (م ١)^(١).

وَيُعْتَبُرُ إَفْرَارُ الزُّوْجِ وَالمَوْلَى المُعْنَقِ إِذَا كَانَا مِنَ الوَرَثَةِ، وَلَوْ كَانَتْ بنتًا صَعُّ لإرثيهَا بِفَرْضٍ وَرَدٍّ.

وَإِنْ أَقَرُّ أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ بابْنِ لِللَّخَرِ مِنْ غَيْرِهِ فَصَدَّقَهُ نَائِبُ إِمَامٍ ثَبَتَ نَسَبُهُ.

وَلَيْهِ اخْتِمَالٌ ذَكَرَهُ الْآَزَجِيُّ؛ لَأَنْ أَلْإِمَامَ لَيْسَ لَهُ مَنْصِبُ الوَرَثَةِ، قَالَ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْهُ هَلْ لَهُ اسْتِيفَاءُ قَـوَدِ لا وَارِثَ لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَنْبُتْ أَخَذَ نِصْفَ مَا بِيَدِ الْمَقِرَّا"، وَلا يَصِحُ إِفْرَارُ غَيْرٍ وَارِثِ لِرقُ وَنَخْوِهِ.

وَإِنْ شَهِدَ عَدْلَانِ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ أَنَّهُ وَلَدُهُ أَوْ وُلِدَ عَلَى َفِرَاهُيهِ أَوْ أَنَّهُ أَقَرْ بِهِ قَبْتَ، وَإِلاَّ فَلا، فَيَثَبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمَقِرِيْسِ ؟

وَقِيلَ: لا، جَزَمَ بِهِ الآرْجِيُّ وَخَيْرُهُ، فَلَوْ كَانَ الْمَتِرُّ بِهِ أَخَا وَمَاتَ الْمَتِرُ عِنْ بَنِي عَمَّ وَرِثُوهُ، وَعَلَى الآوَّلِ يَرِثُهُ الآخُ، وَهَــلْ يُثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ وَلَدِ الْمُقِرِّ الْمُنْكِرِ لَهُ تَبَعًا فَتَثْبُتُ العُمُومَةُ؟ فِيهِ وَجُهَان (م ٢)(٣).

وَفِي الاَنْتِصَارَ خِيلَافٌ مَعَ كُونِهِ أَكْبَرَ مِينًا مِنْ أَبِي الْمَقِرَّ، أَوْ مَعْزُوفَ النَّسَبِ، وَلَوْ مَاتَ الْمَقِرُ وَخَلَفُهُ وَالْمُنْكِرُ فَإِرْثُهُ بَيْنَهُمَــا، فَلَوْ خَلَفُهُ فَقَطْ وَرَثُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً إِفْرَارَهُ لَهُ كَوَصَيَّةٍ، فَيَأْخُذُ المَالَ فِي وَجْهٍ، وَتُلْثُهُ فِي آخَرَ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وقيل: لا يرث مسقطٌ، اختاره أبو إســحاق، وذكـره الأزجيُّ عـن الأصحـاب سـوى القـاضي، وأنــه الصحيح، فقيل: نصيبه بيد المقرِّ، وقيل: ببيت المال). انتهى.

يعني: إذا قلنا: لا يرث مسقط، فهل يكون بيد المقر، أو يكون ببيت المال؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الفائق.

قال في الرَّعاية الكبرى: وقيل: لا يرث الابن إذن.

قلت: وهل نصيبه بيد المقرُّ أو في بيت المال؟ يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: يقرُّ بيد المقرِّ.

قلت: وهو الصُّواب، وهي قريبة الشبه بما إذا أقر لكبير عاقل بمال فلم يصدُّقه، على ما ذكره في كتاب الإقرار.

والوجه الثَّاني: يوضع في بيت المال؛ لأنَّ المقرُّ يقول أنا لا أستحقُّه.

إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنّف نظرًا لكون الوجهين إنّما خرّجهما صاحب الرّعاية، فلم يختلف ترجيح الأصحاب في ذلك، ولكنَّ الخلاف قويٌّ من الجانبين، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (وإذا لم يثبت أخذ نصف ما بيد المقرُّ). انتهى.

في اخذه نصف ما في يد المقرِّ نظرٌ، إذ قد يكون المقرُّ به لا يستحقُّ نصف ذلك ولا نصف التَّركة، نبُّه عليــه أيضًا أبــن نصــر اللَّــه،

ثمُّ ظهر لي أنَّ كلام المصنّف صحيحٌ، وأنَّ المسألة مفروضةٌ فيما إذا أقرُّ أحد الزُّوجين ولم يكن للميّت ولذّ.

(٣) (مسألة – ٢): قوله: (وإن شهد عدلان منهم أو من غيرهم أنَّه ولده أو ولد على فراشه أو أنَّه أقرُّ به ثبت، وإلأ فيثبت نسسبه من المقرِّين الوارثين، وقيل: لا، جزم به الأزجيُّ وغيره، فلو كان المقرُّ به أخًا ومات المقرُّ عن بني عمُّ ورشوه، وعلس الأوَّل يرشه الأخ، وهل يثبت نسبه من ولد المقرُّ المنكر له تبعًا فتثبت العمومة؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يِثبت نسبه من المقرِّ تبعًا، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، منهم ابن حمدان في رعايتيه وصاحب الحاوي.

والوجه الثّاني: لا يتبت.

وَقِيلَ: المَالُ لِبَيْتِ المَالِ^(۱)، وَإِنْ صَدَّقَ بَعْضُ الوَرَثَةِ إِذَا بَلَغَ وَعَقِلَ ثَبَتَ نَسَبُهُ، فَلَـوْ مَـاتَ وَلَـهُ وَارِثٌ غَـيْرِ الْقِـرُ اُعْتُـبِرَ تَصْدِيقُهُ، وَإِلاَّ فَلا، وَعَنْهُ إِنْ اقَرَّ اَنْنَانِ مِنْهُمْ عَلَى أَبِيهِمَا بِدَيْنٍ أَوْ نَسَبِ ثَبَتَ فِي حَقَّ غَيْرِهِمْ، إغطَاءُ لَهُ حُكْمَ شَهَادَةٍ وَإِقْـرَارٍ، وَفِي اغْتِبَارَ عَدَالْتِهِمَا الرُّوايَتَانَ^(۱).

وَفِي الْمِدَايَةِ: إِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ فِي المَشْهُور مِنَ المُذْهَبِ.

وَنَقَلَ الْآفْرَمُ: إِنْ شَهِدَ اثْنَان بِلَخ ثَبَتَ نَسَبُهُ عَلَى مَنْ نَفَاهُ، وَإِنْ أَقَرُّ بِهِ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ أَخٌ لِلجَمِيعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْ يَدْفَعُ ذَلِكَ؟ «لآنُهُ عليه السلام قال فِي ابْن أَمَةِ رُمْعَة الوَلَدُ لِلفِرَاشِ».

وَلَمْ يَدُفَعْ دَغُوى عَبِدِ بْنَ زَمْعَةَ أَحَدٌ مِنَ الوَرَقَةِ، وَمَتَى لَمْ يَثَبُتْ نَسَبُهُ أَحَدَ الفَاضِلُ بِيَدِ المَقِرِّ إِنْ فَضَلَ شَيْءً، أَوْ كُلُهُ إِنْ الْمَصَلَّ بِهِ فَإِذَا أَقَرُّ أَحَدُ ابْنَيْهِ بِأَخِ فَلَهُ ثُلُثُ مَا بِيَدِهِ، نَقَلَهُ بَكُرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ أَقَرُ بِالْحِبُ فَلَمَا خُمُسُهُ، وَإِنْ أَقَرُ السَّنَ الْبِنِ بِالْبِ أَخَذَ مَا بِيَدِهِ، وَلَوْ خَلْفَ أَخَا لَآمُ فَلَا شَيْءً لَكُ، لَا بَعْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ أَقَرُ بِيهِ الْآَحُ لَآمِ بِأَخِ لَآبَوَيْنِ أَخَذَ مَا بِيَدِهِ، وَإِنْ أَقَرُ بِيهِ الْآَحُ لَآمُ فَلَا شَيْءً لَهُ، أَلَهُ مَنْ اللهُ مُعْلَ قَلْمَ لَلْهُ وَالْمَنْ فَعَلَ فَلَوْ خَلْفَ ابْنَيْنِ فَسَالَةٍ الإِنْكَارِ وَيُرَاحِيَ الْمُورِي عَلَى الْمَعْقِ الْمَعْقِ الْقَوْلِ فَصَدُقَةً أَخُوهُ فِي الْمُعْقِلُ الْمَعْقِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ إِلَى الْمَعْقِ وَلِلْمُعَلِّ الْمُعْقِلُ الْمُعْلِقُ الْمُعْقِلُ بِهِ فَلَوْ خَلْفَ ابْنَيْنِ فَسَاقَةً الْحَمْدُ اللهُورُ اللهُ وَالْمُعَلِّ الْمَعْقُ عَلَى اللهُورُ اللهُ الْمُعْقَلُ عَلَى عَشَرَ، لِلمُقِرَّ رَبُعَ، وَلِلمُنْكِرِ ثُلُثُمَّ وَلِلمُتُفَقِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ إِلَى جَحَدَ الرَّالِمِعُ وَإِلاَ الْمَعْمُ وَلِلْمُ لَهُ اللهُ وَلَا لَهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَالِمُ اللهُ وَلَا لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا لَهُ اللهُ اللهُ الْمُعْلَ وَلَا لَهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ الل

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: لا يَأْخُذُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْكِرِ إِذَا صَــدُقَ إِلاَّ رُبُعَ مَـا بِيَـدِهِ، وَتَصِـحُ مِـنْ ثَمَانِيَـةٍ؛ لِلمُنْكِرِ ثَلاثَـةٌ، وَلِلْمَجْحُودِ سَهْمٌ، وَلِلاَّحَرَيْنِ سَهْمَان بَيْنَهُمَا.

فُصل

وَإِنْ حَلَّفَ ابْنًا فَأَقَرُّ بِأَخَوَيْنِ بِكَلامٍ مُتَّصِلٍ ثَبَتَ نَسَبُهُمَا.

وَقِيلَ: إِنْ اخْتَلَفًا وَلَمْ يَكُونَا تَوْالَمَيْنُ فَلا، وَإِنْ أَقَرُّ بِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الآخِرِ فَكُذَّبَ الآوَّلُ بِالثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُ الآوَّلِ فَقَطْ، وَلَهُ نِصْفُ مَا بِيَدِ الْقِرِّ، وَلِلثَّانِي ثُلُثُ مَا بَقِي بِيَدِهِ، وَإِنْ كُذَّبَ الثَّانِي بِالآوَّلِ وَهُوَ مُصَدَّقٌ بِهِ ثَبَتَ نَسَبُ الثَّلاَقَةِ.

وَقِيلَ:َ يَسْقُطُ نَسَبُ الْآوُّلِ، وَإِنْ أَقَرُّ بِزَوْجَةٍ لِلمَيَّتِ لَزِمَهُ مِّنَ إِرثِهَا بِقَدْرِ حِصْتِهِ، وَإِنْ مَاتَ المُنْكِرُ فَاقَرُّ بِهِ ابْنُهُ فَفِي تَكْمِيلِ إرثهها وَجْهَان (م ٣)(٣).

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وذكر جماعةً إقراره له كوصيَّة، فيأخذ المال في وجه، وثلثه في آخر، وقيل: المال لبيت المال). انتهى. هذا الخلاف طريقةٌ مؤخّرةٌ؛ لأنَّ المصنَّف قدَّم حكمًا في المسألة غير ذلك.

⁽٢) الثَّاني: قوله: (وفي اعتبار عدالتهما الرَّوايتان). انتهى.

مراده بالرُّوايتين: الرُّوايتان اللَّتان ذكرهما فيما إذا أقرُّ اثنان منهم بنسبه من غير لفظ الشُّهادة.

قال في الفائق: وفي ثبوت النُّسب، والإرث بدون لفظ الشُّهادة روايتان، وهما في إقراره بدين على الميُّت.

قال القاضي: وكذلك يخرج في عدالتهما، ذكره أبو الحسين في النَّمام. انتهى كلامه في الفائق. "

والصَّحيح من المذهب: أنَّه لا بدُّ من لفظ الشُّهادة، قدَّمه المصنَّف وغيره، فعلى هذا لا بدُّ من عدالتهما.

 ⁽٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أقرَّ بزوجة للميَّت لزمه من إرثها بقدر حصّته، وإن مات المنكر فسأقرَّ بـه ابنـه ففـي تكميـل إرثهـا وجهانًا. انتهى، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى.

أحلهما: يكمل.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّ المقرُّ يعتقد أنَّ، والده ظلمها بإنكاره والوجه الثَّاني: لا يكمل.

الفسروع - كتاب الفرائض

وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِنْكَارِهِ ثَبَتَ إِرْثُهَا، وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: مَاتَ أَبِي وَأَنْتَ أَخِي، فَقَالَ: هُوَ أَبِي وَلَسْت بِأَخِي، فَالَمَالُ لَهُمَا. وَقَالَ: للمُقَالِ

وَقِيْلَ: لِلمُقِرِّ بِهِ، وَكَذَا: مَاتَ أَبُونَا وَنَحْنُ أَبْنَاهُ وَإِنْ قَالَ: مَاتَ أَبُوكُ وَأَنَا أَخُوكَ، فَكُلُّهُ لِلمُنْكِرِ، وَإِنْ قَالَ: مَاتَتْ زَوْجَتِي وَأَنْتُ أَخُوهَا فَأَنْكُرُهُ الزَّوْجِيَّةِ قَبِلَ إِنْكَارُهُ، فِي الْآصَحُّ، وَإِنْ أَقَرَّ فِي مَسْأَلَةٍ حَوْل بِمَنْ يُرِيلُهُ كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْسُ أَفَرَتْ إِخْدَاهُمَا بِأَخْ فَاضْرِبْ مَسْأَلَةَ الإِفْرَارَ فِي الإِنْكَارِ سِنَّةً وَخَمْسِينَ، وَأَحْمَلْ كَمَّا تَقَدَّمُ؛ لِلزُّوْجَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْسُرُونَ وَلِلمُنْكِرةِ سِنَّةً عَشْرَ، وَلِلْمُعَ تِسَمَّةً الزَّوْجُ فَهُو يَدْعِي أَرْبَعَةٌ، وَلِلاَعْ تِسَمَّةً النَّوْجُ فَهُو يَدْعُونَ وَاللَّهُ عَشْرَ، فَاقْسِمْ التَّسْعَةَ عَلَى مُدَّا لِلزُّوْجِ سَهْمَان وَلِلاَعْ سَبْعَةٌ، وَمَعَ أَخْتَيْنِ لَأُمَّ مِنْ النَّيْنِ وَمَبْغِينَ، لِلزُّوْجِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَلِولَلِ الأُمَّ سِنَّةً عَشْسَر، وَلِلمُقرَّةِ مِثْلُهُ، وَلِلمُقرُوقَ فَلاَقَةً عَشَرَ لِلاَحْ سِنَّةً، تَبْقَى سَبْعَةً لا مُذَيِّ وَلِلمُنْ اللَّمُ اللَّهُ عَشْرَ لِلاَحْ سِنَّةً، تَبْقَى سَبْعَةً لا مُذَيِّ عَشَرَ لِلاَحْ سِنَّةً، تَبْقَى سَبْعَةً لا مُذَيِّ وَاللمُنْونَ وَلِلمُ اللَّهُ وَلِلمُعَلِّ الْمُؤْدِةِ وَلَالمُ اللَّهُ عَشْرَ اللَّهُ عَشْرَ لِلاَحْ سِنَّةً، تَبْقَى سَبْعَةً لا مُذَى إِلمُ فَي الْمَعْ وَاللَّهُ وَلِلمُ وَلِيلُومُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِيلُهُ وَلِيلُهُ وَلِيلُومُ اللَّهُ الْمُنْتَاقُونَ اللَّهُ عَشْرَ لِللْحُومُ اللَّهُ الْمُؤْدِةِ وَلَى اللْمُقَالَةُ عَسْرِينَ الْمُعَلِي الْمُعَلِّ الْمُؤْدِةُ وَالْمُولُونِ اللْمُولُونَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْدِةُ وَلَالْمُ اللْعُلْمُ الْمُؤْدِةُ وَالْمُولُولِهُ الْمُؤْدِونِ الْمُؤْدِقُ الْمُؤْدِقُ الْمُؤْدُونُ اللْمُؤْدُ وَاللّهُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْلِولُونَ الْمُعْرِقُ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ الْمُؤْدُونَ وَالْمُؤْدُونَ الْوَالِمُ الْمُؤْدُونُ الْمُؤْدُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ اللْمُؤْدُونُ وَالْمُؤْدُولُولُ الْمُؤْدُونُ الْمُؤْدُولُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُونُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُونُ الْمُؤْدُولُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُولُ الْمُؤْدُلُولُ الْمُؤْدُلُولُ

وَقِيلَ: بَيَيْتِ الْمَالِ.

وَقِيلَ: يُقْسَمُ بَيْنَ الْمَقِرُةِ وَالزُّوجِ وَوَلَدِ الآُمَّ بِاحْتِمَالِ اسْتِحْقَاقِهِمْ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وللأخ تسعةً). انتهى.

تبع صاحب الحُرَّر، وفيه نظرٌ، نبَّه عليه شارح الحُرَّر، وتبعه ابن نصر اللَّه، وهو أنَّ الأُخت بيدها ستَّة عشر، ويقتضي إقرارها أنَّ لها منه سبعةً، وللزُّوج سهمان، لكنَّ الزَّوج بإنكاره الآخر لا يستحقُّ السَّهمين، فكيف تدفعهما إلى غير من أقرَّت بهما له. انتهى.

قلت: يمكن الجواب بأنَّ السَّهمين من حصَّة الأخت، ولا يدَّعيها أحدٌ من الورثة، والأخت تدَّعي بإقرارها أنَّ لــلاخ مـن المـيراث اكثر من سبعةٍ، فكان أولى بهما.

وأيضًا المقرُّ به يدَّعي أربعة عشر سهمًا، والسُّهمان لا يدَّعيهما أحدُّ، فكانا له.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

كتاب المتق

وَهُوَ مِنْ أَعْظُمُ القُرَبِ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: ۚ هُوَ أَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ وَٱفْضَلُ الرَّقَابِ أَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَغْلاهَا ثَمَنًا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، فَظَاهِرُهُ وَلَوْ [كَــانَت]

وَخَالَفَهُ أَصْحَابُهُ، وَلَعَلُّهُ مُوَادُ أَحْمَدَ، لَكِنْ يُثَابُ عَلَى عِتْقِهِ (ع).

قَالَ فِي الفُنُونَ: لا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، وَاحْتَجَّ بهِ وَبَوقٌ اللَّرْيَّةِ عَلَى أَنَّ الرَّقّ لَيْسَ بعُقُوبَةِ بَل مِحْنَةً وَبَلْوَى.

وَعِنْقُ ذَكَرِ الْفَصَلُ.

وَعَنْهُ: أَنْثَى لِأَنْثَى.

وَعَنْهُ: أَمَتَيْن كَعِنْقِهِ رَجُلاً، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْن عَبْدِ الرَّحْمَن بْن مَوْهَبِ عَن القاسِم، عَنْ عَاثِشَـةَ: «أَنْهَـا أَرَادَتْ أَنْ تُغْتِـىقَ مَمْلُوكَيْنَ لَهَا زَوْجٌ، فَسَأَلَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأُ بِالرَّجُلُّ قَبْلُ المرأةِه.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٢٣٧)، وَالنُّسَافِئُ (٣٤٤٦)، وَابْنُ مَاجَهُ (٢٥٣٢).

وَهُوَ ثَابِتٌ إِلَى ابْنِ مَوْهَبٍ، وَابْنُ مَوْهَبِ اخْتَلُفَ قُوْلُ ابْنِ مَعِين فِيهِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَالِحُ الحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بقَويٌّ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَوَثْقَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

وَقَالَ العُقَيْلِيُّ وَقَدْ رَوَاهُ: لا يُعْرَفُ هَذَا الحَبَرُ إلاَّ بِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْن مَوْهَــب، وَهُــوَ ضَعِيـف، قَــالَ شَــيْخُنَا: وَتَزْوِيجُهُ بِهَا وَعِنْقُهُ مَنِ انْعَقَدَ سَبَبُ حُرِّيَّتِهَا أَفْضَلُ، وَيُتَوَجَّهُ فِي الثَّانِيَةِ عَكْسُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ عِثْقُ وَكِتَابَةُ مَنْ لَهُ كَسْبٌ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: يُكُرَّهُ كِتَابَتُهُ.

وَعَنْهُ: الْأَنْفَى، كَخَوْفُو مُحَرَّم، فَإِنْ ظَنَّ حَرُمَ وَصَحَّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَيُتَوَجَّهُ كَمَنْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِقَصْدِ الحَرَامِ. وَيَنْعَقِدُ بِصَرِيجِهِ، فَلَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرُّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَوْ المُكَانِ عَتَى مُطْلَقًا.

وَصَرِيحُهُ لَفْظُ العِنْقِ وَالْحُرَيَّةِ بِغَيْرِ أَمْرٍ وَمُضَارِعٍ.

وَعَنْهُ: بِنِيَّةِ وُقُوعِهِ.

وَفِي الفُنُونِ عَنِ الْإِمَامِيَّةِ: لا يَنْفُذُ إِلاَّ إِذَا قَصَدَ بِهِ القُرْبَةَ، قَالَ: وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ النَّيَّةِ فَإِنَّهُمْ جَمَلُوهُ عِبَادَةً، وَهَــذَا لا بَأْسَ بِهِ، وَلا عِنْقَ مَعَ نِيَّةِ عِفْتِهِ وَكَرَم خُلُقِهِ وَنَحْوهِ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: هُوَ كَطُلاقٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ وَالتَّعْلِيقِ، وَدَعْوَى صَرْف اللَّفْظِ عَنْ صَرِيجِهِ، قَالَ أَبُـو بَكُـرٍ: لا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُمَا فِي اللَّفْظِ وَالنَّيَّةِ.

نَقَلَ بِشْرُ بْنُ مُوسَّى فِيمَنْ كَتَبَ إِلَى آخَرَ اعْتِقْ جَارِيَتِي يُرِيدُ يَتَهَدَّدُهَا [قَالَ]: أَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَسَعُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ بَعَالَى أَنْ يَبِيعَهَا، وَالقَاضِي يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَجَزَمَ فِي التَّبْصِرَةِ: لَا يُقْبَلُ حُكْمًا.

وَيُنْعَقِدُ بِكِنَايَةِ بِنِيَّةٍ.

وَفِي التُّبْصِرَةِ: أَوْ دَلالَةِ حَالَ، نَحْوُ خَلَّيْتُك وَاذْهَبْ حَيْثُ شِيئْتَ، وَأَطْلَقْتُك.

وَهَلِ: لا سَبِيلَ، أَوْ لا سُلْطَأَنَّ، أَوْ لا مِلْكَ، أَوْ لا رقَّ، أَوْ لا خِدْمَةَ لِي عَلَيْك، أَوْ مَلْكُتُك نَفْسَـك، أَوْ فَكَكُـت رَقَبَتَـك، وَأَنْتَ لِلَّهِ، وَأَنْتِ سَائِبَةً، وَأَنْتَ مَوْلايَ، صَريحٌ أَوْ كِنَايَةٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ١)(١).

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وهل لا سبيل، أو لا سلطان، أو لا ملــك، أو لا رقٌّ، أو لا خدمة لي عليـك، أو ملكتـك نفسـك، أو فككت رقبتك، وأنت لله، وأنت سائبة وأنت مولاي، صريحٌ أو كنايةٌ؟ فيه روايتان). انتهى.

وَظَاهِرُ الوَاضِحِ: وَهَبْتُك لِلَّهِ، صَرِيحٌ، وَسَوَّى القَاضِي وَغَيْرُهُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ: أَنْتَ لِلَّهِ.

وَفِي الْمُوجَزِ: هِيَ، وَرَفَعْت يَدِي عَنْك إِلَى اللَّهِ، كِنَايَةً.

وَهَلَ قُولُهُ لَا مَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ حَرَامٌ، كِنَايَةٌ أَوْ لَغُوٌّ؟ فِيهِ رَوَايَتَان (م ٢)(١).

وَفِي الانْتِصَارِ: وَكَذَا اعْتَدِّي، وَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ مِثْلُهُ فِي لَفْظِ الظَّهَارِ.

وَفِي عُيُونَ الْمُسَائِلُ فِي طَلَاقَ الْأَمَةِ.

وَعَنَّهُ: لا تَطْلُقُ المَرَّأَةُ إِذَا أَضَافَ إِلَيْهَا الْحُرَّيَّةَ (و هــ).

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ لَا يُمْكِنُ كُونُهُ مِنْهُ: أَنْتَ ابْنِي، لَمْ يُعَتَقَ، فِي الْأَصَحُ، كَقَوْلِهِ أَعْتَقَنُك، أَوْ أَنْتَ حُرُّ مِنَ الفو سَنَةِ. قَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَلاَمْتِهِ: أَنْتَ ابْنِي، وَلِعَبْلِهِ: أَنْتِ بِنْتِي، وَإِنْ أَمْكُنَ وَلَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ عَتَقَ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ وَطْءَ شُبْهَةٍ. وَقِيلَ: لا؛ لِكَذْبِهِ مُسْرَعًا، وَمِثْلُهُ لاَصْغَرَ: أَنْتَ أَبِي، وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَلَيْهِ وَافَقَهُ فِي دِينِهِ أَوْ لَا، عَتَقَ.

وَعَنْهُ: عَمُودُ النُّسَبِ.

قَالَ فِي الكَافِي: بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لا نَفَقَةَ لِغَيْرِهِمْ.

وَفِي الْانْتِصَارِ: لَنَّا فِيهِ خِلافٌ، وَاخْتَارَ الْآَجُرُّيُّ: لا نَفَقَةَ لِغَيْرِهِمْ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغْيرُ أَنَّهُ آكَدُ مِنَ التَّعْلِيقِ. فَلَوْ عَلَّنَ عِنْقَةُ عَلَى مِلْكِهِ عَتَنَ بِمِلْكِهِ لا بِتَعْلِيقِهِ، قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ عَتَنَ بِرَحِمٍ: لا يَمْلِكُ بَائِعُهُ اسْتِرْجَاعَةُ لِفْلَسِ مُشْــتَرٍ،

وأطلقهما في مسبوك الذهب، والكافي، والهادي، والمقنع، والبلغة، والحرر وغيرهم في أكثر الألفاظ التي ذكرها المصنف.
 إحداهما: ذلك صريح، صحّحه في التصحيح وتصحيح المحرر، وب قطع في الوجيز، ولم يذكر: لا خدمة في عليك، وملكتك

نفسك، قال ابن رزين: وفيه بعد.

والرُّواية الثَّانية: كُنايةً، صحَّحه في الهدايـة، والمذهـب، والمستوعب، والنَّظـم، والحـاوي الصُّغـير، وغـيرهم، وجـزم بـه في المنـوّر ومنتخب الآدميُّ وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدَّمه في الخلاصة، والرَّعايتين وإدراك الغاية وغيرهم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه وصحَّحه، واختار الشَّسيخ الموفِّـق أنَّ قولـه: لا سبيل، ولا سلطان لي عليك، وأنت سائبةً، كنايةً.

وقال القاضي في قوله: لا ملك لي عليك ولا رقَّ عليك، وأنت للَّه، صريحٌ، وقال هو وأبو الخطَّـاب في: لا سبيل لي عليـك، ولا سلطان لي عليك: كناية، على الصّحيح.

وقدُّمه في الفائق، وقال: ومن الكناية، لا سلطان لي عليك، ولا سبيل لي عليك، وفككت رقبتك، وملَّكتك نفسك، وأنت مولاي، وأنت سائبةً، في أصحُّ الرُّوايتين.

وقوله: لا ملك، ولا رقٌّ لي عليك، وأنت لله، صريحٌ، نصٌّ عليه، وعنه: كنايةً. انتهى.

وقطع في الإيضاح أنَّ قوله: لا ملك لي عليك، وأنت للَّه، كنايةٌ، وقال: اختلفت الرَّواية في ثلاثة ألف اظر: لا سبيل لي عليك، ولا سلطان، وأنت لله سائبة.

وقال ابن البنّاء في خصاله: لا سبيل لي عليك، ولا رقّ لي، وأنت لله، صريحٌ، وقال: اختلفت الرَّواية في ثلاثة ألفــاظ، وهــي الّــتي ذكرها في الإيضاح، وقد ذكر المصنّف كلامه في الواضح وكلام القاضي وغيره، وكلامه في الوجيز.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وهل قوله لأمته: أنت طالقٌ أو حرامٌ، كنايةٌ أو لغوٌ؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والفائق وغيرهم.

إحداهما: هما كنايةً، وهو الصُّحيح، جزم به في الوجيز ونظمه، والمنوِّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وصحَّحه في التصحيح، والنظم.

وقدُّمه في الخلاصة، والرُّعايتين، وإدراك الغاية، وغيرهم.

وقدمه ابن رزين في قوله: أنت حرام.

والرواية الثانية: هما لغو. قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه في قوله: أنت طالقٌ، وصحَّح الشَّيخ، والشَّارح أنَّه كنايةٌ في قوله: أنت حسرامٌ، وأطلقا الرُّوايتين في قوله: أنت طالقٌ.

(ر): روایتان (ق): قولي الشافعي (ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

وَرَجُّحَ ابْنُ عَقِيل: لا عِنْقَ بمِلْكِ.

وَعَنْهُ: إِنْ مَلَكُهُ بِإِرْثِ لَمْ يُعْتَقَ، وَفِي إِجْبَارِهِ عَلَى عِثْقِهِ رِوَايْتَانَ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى (م ٣)(١).

وَعَنْهُ: لَا يُعْنَقُ خَمْلٌ حُتَّى يُولَدَ فِي مِلْكِهِ خَيَّا، فَلَوْ زَوَّجَ ابْنَهُ بَامَتِهِ فَوَلَدَتْ بَغْدَ مَوْتِ جَسْدُهِ فَهَسَلْ هُــوَ مَــوْرُوثٌ عَنْـهُ أَوْ حُرَّ؟ فِيهِ الرَّوَايَتَان، وَاحْتَجَ فِي الفُنُون بَأَنَّ ابْتِدَاءَ العُقُـــودِ آكَــدُ بِتَمَلُـكِ الرَّحِــم، وَكَــافِرٌ لِمُسْـلِم بِــإِرْث، وَأَنْ أَكْفُوَ الفُقْهَــاءِ الاسْتِدَامَةُ، وَلا يُعْتَقُ فِي النِّمْصُوص وَلَذُهُ وَلَوْ نَزَلَ مِنْ زَنَا، وَمِثْلُهُ أَبُوهُ مِنْ زَنْى، ذَكَرَهُ فِي النِّبْصِرَةِ.

وَيُعْتَقُ حَمْلٌ وَحْدَهُ بعِثْقِهِ، وَيَتْبَعُ أَمُّهُ بعِثْقِهَا، نَصٌّ عَلَيْهمَا، وَإِنْ أَقَرُّ بهَا فَاحْتِمَالان (م ٤)(٢).

وَذَكَرَ الآرَجِيُّ وَجْهَيْنِ، وَرَخِهُ ذَخُولِهِ شُمُولُ اسْمِهَا لَهُ، كَمَا لَوْ أقَرَّ بَيْسْنَانَ شَمِلَ الأَشْنِجَارَ، أَوْ بِشَجَرَةِ شَمِلَ الآغْصَانَ، فَإِنْ دَخَلَ، فَقَالَ لَمْ أَرِدْ الْحَمْلَ، فَقِيلَ: لا يُقْبُلُ؛ لِرُجُوعِهِ عَمَّا دَخَلَ تَحْتَ إطْلاَقِه

وَقِيلَ: بَلَى، كَاسْتِثْنَائِهِ بِلَفْظِهِ (م ٥)(٣).

كَعُضُو، بخِلاف عَبْدَيْنَ، فَتُقَوَّمُ حَامِلاً.

وَقِيلَ: كُلُّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا، وَإِنْ أَعْتَقَهُ ثُمُّ هِيَ قُدُمَ، وَلا سِرَايَةَ مِنْهُ، وَيَصِحُ اسْتِثْنَاؤَهُ، كَتَدْبِيرٍ وَكِتَابَةِ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِمَا مِثْلُهُ، وَلِهَذَا قَاسَ فِي الرُّوْضَةِ الْكِتَابَةَ عَلَى العِنْقِ.

وَعَنْهُ: لا يُصِحُّ.

وَعَنْهُ: لا يُعْتَقُّ فِيهِمَا حَتَّى يُوضَعَ حَيًّا، وَإِنْ أَعْتِقَ مِنْ حَمْلِهَا لِغَيْرِهِ كَالْمُوصَى بِهِ ضَمِنَ قِيمَتُهُ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَقَـدَّمَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا يُعْتَقُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحَرِّرِ، وَلا يَعْتَقُ رَحِمْ غَيْرُ مَحْرَمِ وَلا مَحْرَمَ بِرَضَاعَ أَوْ مُصَاهَرَةٍ، الْمُسْتَوْعِبِ: قَالَ: عَلَى قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِم مَحْرَمٍ فَهُو حُرُّ»، فَالرُّضَاعَةُ لَيْسَتْ بِرَحِم.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: مَضَتْ السُّنَّةُ بَأَنْ يُبَاعَ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يُكُرَّهُ بَيْعُ أَخِيهِ لِرَضَاع، وَقَالَ: يَبيعُ أَخَاهُ. َ

وَمَنْ مَثَّلَ بِرَقِيقِهِ بِقَطْعِ عُضْوً أَوْ حَرْقِهِ عَتَقَ، فِي الْمَنْصُوصِ، بِلا حُكْم (مَ).

قَالَ جَمَاعَةً': لا مُكَاتَبَ، لا بَضَرْبهِ وَخَدْشِهِ، وَفِي اعْتِبَار الْقَصْلهِ وَثُبُوتِ الوَلاء وَجْهَان (م ٢،٧)(١٠).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وعنه: إن ملكه بإرثٍ لم يعتق، وفي إجباره على عتقه روايتان، ذكره ابن أبي موسى). انتهى. ً

هذه طريقة ابن أبي موسى، وليست الرّوايتان: مطلقتين عند المصنّف، بل المقدّم أنّه لا يجبر، قولا واحدًا، وابــن أبـي موســى ذكــر روايتين، ويحتمل أنّ الإجبار وعدمه ليسا في كلام الأصحاب، وإنّما حكى ذلك ابن أبي موسى، فيكون فيه الخلاف المطلق على روايــة عدم العتق، وعلى كلّ حال ظاهر كلام أكثر الأصحاب أنّه لا يجبر على عتقه على هذه الرّواية.

(٢) (مسألة - ٤): قولُه: (ويعتق حملٌ وحده بعتقه ويتبع أمَّه بعتقها، نصُّ عليهما، وإن أقرُّ بها فاحتمالان). انتهى.

يعني: لو أقرُّ بالأمة لشخصٍ فهل يدخل الحمل في الإقرار أم لا؟ ذكر احتمالين.

وذكر الأزِجيُّ وجهين.

قال في التَّخليص: لو قال: له عندي جاريةً، فهل يدخل الجنين في الإقرار إذا كانت حاملا؟ يحتمل وجهين. انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية.

أحدهما: لا يدخل.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه ظاهر اللَّفظ وموافقٌ للأصل، ودخوله مشكوكٌ فيه.

والقول الثَّاني: يدخل تبعًا كالعتق.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (فإن دخل فقال لم أرد الحمل -يعني: إذا قلنا بدخول الحمل في الإقرار، فقال المقرُّ لم أرد إدخاله- فقيل: لا يقبل؛ لرجوعه عمًا دخل تحت إطلاقه، وقيل: بلى، كاستثنائه بلفظه). انتهى.

القول الثَّاني: هو الصُّواب؛ لأنَّه فسَّر كلامه بما يحتمله، بل هو ظاهر كلامه.

والقول الأوَّل: ضعيفٌ.

(٤) (مسألة – ٦ – ٧): قوله فيما إذا مثّل برقيقه: (وفي اعتبار القصد وثبوت الولاء وجهان). انتهى.

فيه مسألتان: (ع): ما أجم عليه

وَلُوْ زَادَ ثَمَنُهُ بِجَبُّ أَوْ خِصَاءٍ؛ فَيُتَوَجُّهُ حَلُّ الزِّيَادَةِ.

وَمَنِ اعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ غَيْرَ شَعْرٍ وَنَحْوِهِ عَتَقَ كُلُهُ، وَإِنْ أَعْتَقَ مِنْ عَبْدٍ مُشْتَرَكُ كُلُهُ أَوْ نَصِيبَهُ مِنْهُ مُوسِرٌ بِقِيمَةِ حَقَّ شَرِيكِهِ عَلَى مَا تَقَدُّمَ فِي زَكَاةِ فِطْرٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: مُقْتَضَى نَصَّهِ لا يُبَاعُ لَهُ أَصْلُ مَالٍ أَوْ كَاتَبَهُ فَأَدًى إِلَيْهِ أَوْ مَلَكَهُ مِسَّنْ يُعْتَـقُ حَلَيْهِ بِفِعْلِهِ، وَفِيهِ رِوَايَـةٌ فِي

وَعَنْهُ: أَوْ قَهْرًا كَإِرْثُو، عَتَقَ كُلَّهُ عَلَيْهِ، لِلخَبَرِ، وَلَأَنَّ الرَّقُّ لا يَتَجَرَّأُ، كَيْكَاحٍ، فَلَوْ قَالَ إِمَامٌ لآسِيرٍ: أَرْقَفْتُ نِصْفَك، لَـمْ يَصِحُ وَيَضْمَنُ حَقُّ شُريكِهِ وَقْتَ عِثْقِهِ.

وَفِي الإرْشَادِ وَجْةً: يَوْمَ تَقُويِهِ، وَيُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الْمُعْتِق.

وَقِيلَ: يُمْثَقُ بِدَفْعِ قِيمَتِهِ، وَالْحَتَارَهُ شَيْخُنَا، فَلَوْ أَعْتَقَ شَرْيكُهُ قَبْلَهَا فَوَجْهَان (م ۸)(۱). وَلَهُ نِصْفُ القِيمَةِ، قَالَهُ أَحْمَكُ: لا قِيمَةَ النَّصْفُ وَيُعْتَقُ عَلَى المُوسِرِ بِبَعْضِهِ بِقَدْرِه، فِي النَّصُـوصِ، وَالمُعْسِرُ يُعْتَـقُ حَقَّـهُ ** وَاللّهُ اللّهُ اللّ فَقَطْ، بخِلافِ القِيَاسِ، أَوْ لِضَرَرِ الغَيْرِ.

وَعَنْهُ: كُلُّهُ، وَيُسْتَسْعَى العَبْلَةُ فِي بَقِيْتِهِ، نَصَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ وَشَيْخُنَا فِسي كَوْنِيهِ قَبْـلَ أَذَائِهَــا كُخُرُ أَوْ مُعْنَقُ بُعْضِهِ.

وَالسَّرَايَةُ بِعِنْتِي كَافِرٍ شِيرَكًا لَهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَجْهَانِ (م ٩، ١٠)(٢).

(المسألة الأولى - ٦): هل يعتبر في التّمثيل القصد أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصّحيح، قدَّمه في الرّعايتين.

قال في الفائق: لم يشترط القصد غير ابن عقيل. قال القاضي في التَّعليق: لا نعرف عن أحمد نصًّا بالفرق بين الخطإ والعمد.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والوجه الثَّاني: يشترط القصد في ذلك، اختاره ابن عقيل.

وقطع به في الوجيز، والقاضي في التَّعليق.

(المسألة الثَّانية - ٧): هل يثبت الولاء إذا عنق عليه بالتَّمثيل أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يثبت ويكون لسيِّده، وهو الصَّحيح، نصَّ عليه.

وقدِّمه في الرِّعايتين، والفائق.

والوجه الثَّاني: لا يثبت ويكون لبيت المال، ذكره في الرَّعاية.

وقال ابن عقيل: يصرف في رقاب، قال: وهو قياس المذهب.

قال في الفائق: قلت: واختاره ابن الزَّاغونيُّ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وإن أعتق من عبدٍ مشترك كلُّه أو نصيبه منه موسرٌ بقيمته عتق كلُّه، للخبر ويضمن حقُّ شريكه وقيــل: يعتق بدفع قيمته، واختاره شيخنا، فلو أعتق شريكه قبلها فوجهان). انتهى.

قال في الرَّعاية: فهل يصحُّ عتقه؟ يحتمل وجهين. انتهى.

أحدهما: يصحُّ وهو الصَّحيح اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وصاحب الفائق.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

(٢) (مسألة - ٩ - ١٠): قوله على رواية الاستسعاء: (ويستسعى العبد في بقيَّته، وفي كونــه قبــل أدائهــا كحـر أو معتــق بعضــه، والسِّراية بعتق كافر شركًا له من مسلم وجهان). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(م): الإمام مالك

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتـــان

وَيَسْرِي إِلَى شِقْص شَرِيكِ رَهْنًا وَقِيمَتُهُ مَكَانَهُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَكَذَا مُكَاتَبًا أو مُدَبَّرًا.

وَقِيلَ: إِذَا بَطُلا، وَيَضْمَنُ حَقَّ شَرِيكٍ بنِصْفِ قِيمَتِهِ مُكَاتَبًا.

وَحَنْهُ: بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ، جَزَّمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، وَمَنْ لَهُ نِصِيْفُ عَبْلِهِ وَلاَخَرَ ثُلُثُهُ وَبَقِيْتُهُ لاَخَرَ فَـأَعْتَقَ مُوسِـرَانِ مِنْهُــمْ حَقُّهُمَــا مَعًا تَسَاوَيًا فِي ضَمَانِ البَاقِي وَوَلاقِهِ.

وَقِيلَ: بِقُدْر مِلْكَيْهِمَا، وَمَنْ قَالَ: أَغْتَقْت نَصِيبَ شَرِيكِي، فَلَغْق، وَلَوْ قَالَ: أَغْتَقْت النَّصْفَ انْصَرَفَ إِلَى مِلْكِهِ ثُمُّ سَرَى؛ لأَنْ الظَّاهِرَ أَنْهُ أَرَادَ نَصِيبَهُ.

وَنَقَلَ اَبْنُ مَنْصُور فِي دَار بَيْنَهُمَا قَالَ أَحَدُهُمَا: بِعَتُك نِصْفَ هَلِهِ اللَّارِ لا يَجُوزُ، إِنَّمَا لَهُ الرَّبْعُ مِنَ النَّصْفِ حَتَّى يَشُولَ نَصِيبِهِ، وَلَوْ وَكُلَ أَحَدُهُمَا الْآخِرَ فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ وَلا نَيْةَ فَنِي صَرْفِهِ إِلَى نَصِيبِ مُوكَلِّبِهِ أَمْ نَصِيبِهِ أَمْ إِلَيْهِمَا احْتِمَالاتٌ فِي الْمُغْنِى (م 11)(١).

وَٱلَّهُمَا سَرَى عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَفِيهِ احْتِمَالٌ، وَإِنْ اذْعَى كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ المُوسِرَيْنِ أَنْ شَرِيكَهُ أَعْنَقَ حَقَّهُ عَتَقَ عَلَيْهِمَا، وَلا وَلاءَ لَهُمَا، فَإِنْ اعْتَرَفَ بهِ أَحَدُهُمَا فَبَتَ لَهُ وَضَمِنَ حَقَّ شَرِيكِهِ، وَإِلاَّ فَلِبَيْتِ المَال، وَحَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلسِّرَايَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا عَتَىقَ حَقَّهُ فَقَطْ، وَمَعَ عُسْرَتِهِمَا لا يُعْتَقُ مِنْهُ شَيْءً، وَمَعَ عَدَالَتِهِمَا وَتُبُوتِ العِنْقِ بشَاهِدٍ ويَمِينِ يَخَلِفُ مَعَ شَهَادَةِ كُلُّ وَاحِـدٍ وَيُعْتَـقُ أَنْ مَعَ أَحَدِهِمَا وَيُعْتَقُ نِصْفُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لا يُصَدَّقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الاَحْرِ، وَذَكَرَهُ فِي زَادِ الْمُسَافِر.

(المسألة الأولى - ٩): هل يكون قبل الأداء كحر أو معتق بعضه على القول بالاستسعاء؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والزركشي.

أحدهما: حكمه حكم الأحرار، فلو مات وبيده مالٌ كان لسيِّده ما بقي في السِّعاية، والبـاقي إرثٌ، ولا يرجع العبـد علـى أحـدٍ، قدّمه في الرّعاية.

وقال الزَّركشيُّ: وهو ظاهر كلام الأكثرين، وهو كما قال، فإنَّهم قالوا: يعتق كلُّه ويستسعى في قيمة باقيه.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يعتق حتَّى يؤدِّي جميع السَّعاية، فيكون حكمه حكم عبدٍ بعضه حرًّ وبعضه رقيقٌ، فلو مات كــان للشّريك مــن ماله مثل ما له عند من لم يقل بالسَّعاية اختاره أبو الخطّاب في الانتصار، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثَّانية - ١٠): لو اعتق كافرٌ حصَّته من عبدٍ مسلم فهل يسري إلى الجميع أم لا؟

وأطلق الخلاف فيه.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحجوَّر، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: يسري، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والشَّيخ المونَّن، والشَّارح، والنَّاظم وغيرهم.

قال في الفائق: يسري إلى سائره، في أصحُّ الوجهين، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الرَّعايتين وشرح ابن رزينٍ.

والوجه الثَّاني: لا يسري، ذكره أبو اً لحطَّاب ومن بعده، قال ابن رزينٍ في شرحه: وليس بشيءٍ، وهو كما قال، وإطـــلاق المصنّـف الخلاف فيه شيءٌ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (ولو وكُل أحدهما الآخر -يعني: أحد الشُّريكين لشريكه- فـاعتق نصف ولا نيَّـة، ففي صرف إلى نصيب موكّله أم نصيبه أم إليهما احتمالات في المغني). انتهى.

أحدها: يصرف إلى نصيبه.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه الأصل.

والثَّاني: يصرف إلى نصيب موكَّله؛ لأنَّه وكيلٌ فيه فهو كنصيبه ويزيد بأنَّه تعيَّن بالتَّوكيل للعتق.

والثَّالَث: يصرف إليهما؛ لأنَّه لمَّا وكُله بقي في يده كلُّه، وليس أحــد النَّصيبـين أولى بـالعتق مـن الآخـر، هــذا مـا يظهـر في تعليــل الاحتمالات، وتعليل الاحتمال الثَّالث أقوى من الثَّاني. وَعَلَّلُهُ بِأَنَّهُمَا خَصْمَانٍ، وَلا شَهَادَةَ لِخَصْمِ عَلَى خَصْمِهِ، وَٱلْيُهُمَا اشْتَرَى حَقُّ الآخَرِ عَتَقَ مَا اشْتَرَى.

وَإِذَا قَالَ لِشَرِيكِهِ الْمُوسِرِ: إِذَا أَعْتَفْت نَصِيبَك فَنَصِيبِي حُرُّ فَاعْتَفَهُ حَتَىَ البَاقِي بِالسَّرَايَةِ مَضْمُونًا. وَقِيلَ: يُعْتَنُ عَلَيْهِمَا، كَالْأَصَحُ فِي قَوْلِهِ: فَنَصِيبِي خُرُّ مَعَ نَصِيبِك أَوْ قَبْلَهُ، وَقِيلَ فِي قَبْلِهِ: يُعْتَىنُ جَمِيعُهُ بِالشَّرْطِ، ويَصْمَنُ حَقُّ شَرِيكِهِ، وَمَعَ عُسْرَتِهِمَا يُعْتَقُ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ قَالَ لَأَمْتِهِ، إِنْ صَلَيْت مَكْشُوفَةَ السَّرُأْسِ فَانْتِ خُرُهُ قَبْلَهُ، فَصَلَّتُ كَذَلك، عَتَفَت.

ُ وَقِيلَ: لا، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي؛ لِبُطْلانِ الصَّفَةِ بِتَعْلِيمِ المَشْرُوطِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَفْرَرْت بِك لِزَيْدٍ فَأَنْتَ حُرُّ قَبْلَـهُ، فَـأَقَرُّ بِـهِ لَهُ، صَحَّ إِفْرَارُهُ فَقَطْ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَقْرَرْت بِك لَهُ فَأَنْتَ حُرُّ سَاحَةَ إِفْرَارِي، لَمْ يَصِحًا. فَصِلْ

يَصِحُّ مِنْ حُرُّ وَفِي عَبْدِ وَجْهَان (م ١٢)(١). تَعْلِيقُ رَقِيقِ يَمْلِكُهُ، نَحْوُ: إِنْ مَلَكْت فُلاتًا أَوْ كُلُّ مَمْلُوكِ أَمْلِكُهُ حُرٌّ، نَقَلَهُ الجَمَاصَةُ، وَاخْتَارَهُ أَصْحَابُنَا قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ؛ لآنُ المِثْقَ مَقْصُودٌ مِنَ المِلْكِ، وَالنَّكَاحُ لا يُقْصَدُ بِهِ الطَّلاقَ، وَقَرَّقَ أَحْمَدُ بِأَنْ الطَّلاقَ لَيْسَ لِلْهِ، وَلا فِيهِ قُرْبَةً إِلَى

وَعَنْهُ: لا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَاهِرَ المَذْهَبِ، كَتَعْلِيقِهِ حُرَيَّةٌ عَبْدٍ أَجْنَبِيُّ بِكَلامِهِ، ثُمَّ يَمْلِكُهُ، ثُمَّ يُكَلِّمُهُ. وَعَلَى الآوَّلِ: لَوْ قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ أَمْلِكُهُ فَهُو حُرَّ، فَلَمْ يَمْلِك بَعْدَ وَاحِدٍ شَيْئًا، فَوَجْهَانِ (م ١٣)(٢).

فَإِنْ مَلَكَ اثْنَيْنِ مَعًا فَقِيلَ: يُعْتِقُهُمَا، وَعَكْسُهُ.

وَقِيلَ: أَحَدُهُمَا بِقُرَاعَةٍ (م ١٤)(٣).

وَنَقَلَهُ مُهَنَّا فِي: أَوَّانُ غُلامِ أَوْ امْرَأَةٍ يَطْلُعُ فَهُوَ حُرًّا أَوْ طَالِقٌ.

وذكر الشُّيْخُ لَفْظَهَا: أَوَّلُ مَنْ يَطْلُعُ مِنْ عَبيدِي.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنُ رَزِينِ فِي الطَّلاقِ: وَلَوْ عَلْفَةُ باؤل مَنْ يَقُومُ فَقُمْنَ مَعًا طُلَقْنَ، وَفِي مُنْفَرِدَةٍ بِهِ وَجْــَة، كَــٰذَا قَــَالا، وَلَــوْ قَالَ: آخَرُ، فَالآخَرُ بَعْدَ مَوْتَ سَيِّدِهِ مُنْذُ مَلَكَهُ، وَكَسْبُهُ لَهُ، وَيَحْرُمُ وَطَءُ الآمَةِ حَتْى يَشْتَرِيَ بَعْدَهَا غَيْرَهَا، وَيُتَوَجَّهُ وَجْهً.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: وفي تعليق عتق رقيق بملكه: (يصحُّ من حرّ، وفي عبدٍ وجهان). انتهى.

يعني: هل يصحُّ تعليق العبد عتق رقيق يملكه فيما يأتي كما يصحُّ تعليق الحرُّ أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهــب، والمستوعب، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في الخلاصة، والمقنع، والشُّرح وشرح ابن منجًا، والنَّظم، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثاني: يصحُ كالحرِّ.

يملك بعد واحد شيئًا فوجهان). انتهى.

أحدهما: يعتق عليه، وهو الصُّعيح، وبه قطع في المغني، والشُّرح، ذكرا ذلك فيما إذا ملك اثنين معًا، وكذلك ابن رزين في شرحه، قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو الأظهر؛ لأنَّ الأوَّل الَّذي لم يتقدَّمه غيره، ويصدق على ما تقدُّم على غيره.

(ق): قولي الشافعي

والوجه الثَّاني: لا يعتق؛ لأنَّ الأوَّل لا بدُّ وأن يكون بعده غيره، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ١٤): قوله: (فإن ملك اثنين معًا فقيل: يعتقهما، وعكسه، وقيل: أحدهما بقرعةٍ). انتهى.

أحدهم: يعتقان.

والثَّاني: لا يعتقان، وفيه قوُّةً.

والثَّالَث: يعتق واحدٌ بالقرعة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النَّظم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وقال: نصُّ عليه.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح وقالاً: هذا قياس قول الإمام أحمد.

فَإِنْ مَلَكَ اثْنَيْنِ فَكَأُول، وَقَوْلُهُ لِمَبْدِ غَيْرُو: آنْتَ حُرَّ مِنْ مَالِي أَوْ فِيهِ، لَمْ يُعْتَقُ وَلَوْ رَضِيَ سَيِّدُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَمَنْ قَالَ لاَمْتِهِ: أَوْلُ وَّلَدٍ تَلِدِينَهُ حُرِّ، أَوْ إِذَا وَلَدْت وَلَدًا، فَوَلَدَتْ مَيَّنَا ثُمَّ حَيًّا فَفِي عِنْقِ الثَّانِي رِوَايَتَانِ (م ١٥)''. وَإِنْ جُهِلَ أَوْلُ الحَيِّيْنِ عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ.

وَعَنْهُ: هُمَّا، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ مَعْنَاهُمَا أَنْ أَمَدَ مَنْع السَّيْدِ [مِنْهُمَا] هَلْ هُوَ القُرْعَةُ أَو الانْكِشَافُ؟

وَفِي الانْتِصَارِ احْتِمَالٌ: لا يُعْتَقُ وَلَدٌ حَدَثٌ، كَتَعْلِيقِهِ بِمِلْكِهِ، وَإِنْ قَالَ: آخَرُ، فَوَلَدَتْ حَيًّا ثُمَّ مُيِّتًا فَالرُّوَايَتَانِ (م ١٦)^٢٪.

وَخَمْلُ الْمُعْتَقَةَ بِصِفَةٍ وَقْتَ التَّعْلِيقِ أَوْ الصَّفَةِ وَقِيلَ أَوْ َفِيمَا بَيْنَهُمَا يَنْبَعُهَا فِي الْعِثْقِ لَا فِي الصَّفَةِ، وَلَـهُ وَطُءُّ مُدَّبَّرَتِهِ وَأُمَّ وَلَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرِطُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُعْتَقُ وَلَدُهُمَا مِنْ غَيْرِهِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ فَقَطْ بِمَنْزِلَتِهِمَا لا مَا وَلَدَتَاهُ عَلَى الآصَحُّ قَبْلَ تَدْبِسِيرٍ وَإِيلاهِ، وَإِنْ لَمْ يَضَو الثَّلُثُ بِمُدَّبُرَةٍ وَوَلَدِهَا أَفْرِعَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

َ وَعَنْهُ فِي حَمْلٍ بَعْدَ تَدْبَيرٍ: كَحَمْلٍ مُعْتَقَةٍ بِصَيْفَةٍ، وَاخْتَارَ فِي الانْتِصَارِ: لا يَتْبَعُ، وَفِيهِ: هَلْ يَبْطُـلُ حُكْـمُ عِتْـقِ مُدَبَّدٍ وَأُمُّ وَلَدِ بِمَوْتِهِمَا قَبْلَ سَيِّدٍ أَمْ لاَ؟ لآنُهُ لا مَالَ لَهُمَّا، اخْتَلَفَ كَلامُهُ، وَيَظْهَرُ الحَكْمُ فِي وَلَدِهِمَا.

ُوَنِي َ تَبُولِ قُولِ وَارِثٍ حُدُوثُهُ قَبْلَ التَّدْبِيرِ كَمَوْرُوثٍ^(١٢)، أَوِ القُرْعَةِ وَجْهَانَ (مَ ١٧^{)(١)}.

وَيُتَوَجُّهَانَ فِي وَلَلهِ مُكَاتَبَةٍ (م ١٨)(°).

(١) (مسألة - ١٥): قوله: (ومن قال لأمنه أوَّل ولدٍ تلدينه حرُّ أو إذا ولدت ولدًا فولدت ميَّنًا ثمُّ حيًّا ففي عتق التَّاني روايتــان).

أحدهما: لا يعتق، وهو الصّحيح، جزم به في المذهب، والمنوّر وغيرهما، وصحّحه في المغني، والشّرح وغيرهما. والرّواية الثّانية: يعتق الحيُّ، اختاره القاضي، والشّريف أبو جعفر.

وقدُّمه في الفائق وشرح ابن رزين، وذكر في المستوعب أنَّه اختيارٌ القاضي، واقتصر عليه.

(٢) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن قال: آخر فولدت حيًّا ثمٌّ ميَّنًا فالرُّوايتان).

يعني: اللَّتين في الَّتي قبلها، وأطلقهما في المحرُّر، والنُّظم، والرُّعايتين.

إحداهما: لا يعتق، وهو الصّحيح، وبه قطع في المقنع، والوجيز وشرح ابن منجًا وغيرهم. وقدّمه في الشّرح وغيره.

والرُّواية النَّانية: يعتق، وهو قياس قول القاضي، والشُّريف أبي جعفر وما قدَّمه في الفائق.

(٣) تنبيه: قوله: (كموروث).

يعنى: أنَّ الموروث وهو الَّذي دبُّرها لو ادُّعي أنَّ الولد كان قبل التَّدبير كان القول قوله.

(٤) (مسألة - ١٧): قوله: (وفي قبول قول وارث حدوثه -يعني: حدوث الحمل- قبـــل التّدبــير كمــوروث أو القرعــة وجهــان).
 نتهى.

يعني: إذا قالت المدبّرة: حملت بعد التّدبير فيتبعني، وقالت الورثة: بل قبله، فلا يتبع، فهل القول قولهم أو قول من تقع له القرعة؟ أطلق الخلاف فيهم.

وهذا هو الّذي جزم به في المغني، وعلّله بموافقة قولهم الأصل، فكان القول قولهم، مع أيمانهم مكفّرٌ، هذا المذهب، ولم يفهم كــــلام المؤلّف هنا ترجيحه، وقد يؤخذ منه ترجيح القول الثّاني.

أحدهما: يقبل قولهم كموروثهم.

وا**لوجه الثّاني:** يقدَّم قول من تقع له القرعة، كقوله فيما إذا تداعى الزُّوج، والزُّوجة معًا في الرَّجعة وانقضاء العــدَّة، وهــو أقــوى من الَّذي قبله.

قلت: ويحتمل أن يقبل قولها؛ لأنَّها أعلم بذلك من غيرها، ولم يذكره المصنَّف، لكن فيه نوع تهمةٍ.

(٥) (مسألة - ١٨): قوله: (ويتوجُّهان في ولد مكاتبةٍ).

يعني: إذا ادَّعى الورثة أنَّ ولد المكاتبة موجود قبل الكتابة وقالت المكاتبة بل بعدها قلت: والإلحاق واضحٌ، والقياس على المدبِّسرة صحيحٌ حيث قلنا يتبع في التّدبير، والكتابة، واللّه أعلم. وَوَلَكُ مُدَبُّر مِنْ أَمْتِهِ كَهُوَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لا، وَمِنْ غَيْرِهَا كَالأُمِّ.

وَلا يَتِنْهُمْ مُكَاتَبًا وَلَدُهُ مِنْ أَمَةٍ لِسَيِّدُو، قَالَ جَمَاعَةً: إلاَّ بِشَرْطٍ، وَيَشْبُعُهُ وَلَدُهُ مِنْ أَمْتِهِ، وَهَلْ تَصِيرُ بِهِ أَمُّ وَلَدِ؟ فِيهِ وَجْهَــانِ

فَلُوْ تَزَوِّجَ أَمَةَ سَيِّدِهِ ثُمُّ مَلَكَهَا قُبِلَ قَوْلُهُ فِي أَنَّ الوَلَدَ مِلْكُهُ؛ لآنٌ يَدَهُ دَلِيلُ الِلْكِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهَان، وَيَتْبَعُ الْمُكَاتَبَةَ مَا وَلَدَتْهُ فِي الكِتَابَةِ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ قِنَّا.

وَإِنْ عَتَقَتْ بِغَيْرِ أَدَاءً أَوْ إِبْرَاءً لَمْ تُعْتَقُ كَمَوْتِهَا فَيَرْقُ وَقِيلَ: يَيْفَسَى مُكَاتَبَا، وَنَصُلُهُ: يُعْتَـقُ، كَعِنْقِهِ بِإِعْتَاقِهِ وَحْدَهُ، فِي الْمُنْصُوصِ، وَإِنْ فَاتَ كَسْبُهُ عَلَيْهَا، وَوَلَدُ بِنْتِهَا كَهِيَ، وَوَلَدُ ابْنِهَا وَوَلَدُ مُعْتَقِ بَعْضِهَا كَامَةٍ، وَمَنْ قَالَ لِعَبْدَوِ: أَنْتَ حُرُّ بعِاقَةٍ أَوْ بعْتُك نَفْسَك بَمِيْنَةٍ فَقَبَلَ عَتَقَ وَلَزَمَتْهُ مِئَةٌ وَإِلاًّ فَلاَّ، وَكَذَا أَنْتَ حُرًّا عَلَى مِثَةٍ أَوْ عَلَى أَنْ تُعْطِينِي مِثْةً.

وَفِي الْوَاضِحِ رَوَّايَةً: شِرَطُ لَازِمٌ بِلا قَبُولِهِ كَبَقِيَّةِ الشُّرُوطِ.

وَعَنْهُ: يُعْتَقُ بَلَا قَبُول مَجَانًا، نَصَرَهُ القاضي وَأَصْحَابُهُ، كَقَوْلِهِ: أنْتَ حُــرٌ وَعَلَيْك مِثْـةٌ، عَلَى الآصَــحُ، وَقَوْلُـهُ لآمَتِـهِ: أَعْتَقَنُّكَ عَلَى أَنْ تُزَوِّجِينِي نَفْسَك، كَقَوْلِهِ: عَلَى مِثَةٍ، وَإِنْ أَبَاهُ لَزِمَتْهَا القِيمَةُ.

وَقِيلَ: تُعْتَقُ بِقَبُولِهَا مَجَّانًا، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلِ لا تُعْتَقُ إِلاَّ بِالآدَاء.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ تَخْدُمَنِي سَنَةً، فَقِيلَ: كَقَوْلِهِ: عَلَى مِأْتَةٍ.

وَقِيلَ: يُغْتَقُ بلا قَبُول وَتَلْزَمُهُ الْخِدْمَةُ (م ٢٠)^(٢)...

وَهَلْ لِلسَّيِّدِ بَيْعُهَا؟ فِيهِ رِوَايَتَان (م ٢١)^(٣).

(١) (مسألة – ١٩): قوله: (ولا يتبع مكاتبًا ولده من أمةٍ لسيِّده، ويتبعه ولده من أمنِه، وهل تصير أمَّ ولدٍ؟ فيه وجهان). انتهى. وأطلقهما في المذهب، والمقنع، والحور، والحاوي الصغير.

أحدهما: تصير به أم ولد. نص عليه.

قال الشيخ الموفق: هذا المذهب.

وصحُّحه في التَّصحيح، والنَّظم، والفائق وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والشَّرح وغيرهم.

قال في الرَّعايتين وغيره: وتصير أمُّ ولمو، في الأصحُّ. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا تصير أمَّ ولدٍ، اختاره القاضي في موضع من كلامه.

وقطع به في الفصول، وهو احتمالٌ في الهداية، وإطلاق المُصنّف فيه شيءٌ، والظّاهر أنّه تابع صاحب الحرُّر.

(٢) (مسألة – ٢٠): قوله: (وإن قال أنت حرُّ على أن تخدمني سنةً، فقيل: كقوله على مئةٍ، وقيل: يعتق بلا قبول وتلزمه الخدمة). انتهى. القول الأوَّل: فيه قوَّة، قدَّمه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم، وهو ظاهر ما قدَّمه في الشَّرح، وشرح ابن منجًا.

والقول الثَّاني: هو الصُّحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره، وبه قطع في الوجيز. وقدُّمه في المحرُّر، والرَّعايتين، والفائق، وصحَّحه الَّناظم.

قال في الحرُّر: هذا ظاهر كلامه، وجزم به في القواعد وقال: نصُّ عليه، وأطلقهما في المغني.

وقال في المستوعب، والحاوي: وإن لم يقبل فعلى روايتين.

إحداهما: يعتق ولا يلزمه شيءٌ.

والثَّانية: لا يعتق.

وقدَّما في أنت حرًّ على ألفو أنَّه يعنق عجَّانًا، فخالف الطُّريقتين، وقيل: إن لم يقبل لم يعتق، روايةً واحدةً.

فهذه أربع طرق في هذه المسألة.

(٣) (مسألة – ٢١): قوله: (وهل للسُّيِّد بيمها؟ فيه روايتان –يعني: بيع الحدمة المستثناة– ونقل حربٌ: لا بأس ببيعها من العبد أو ئمّن شاء). انتهى.

ذكر هاتين الرُّوايتين ابن أبي موسى ومن بعده، وأطلقهما في المستوعب، والحاوي الصُّغير، والقواعد الفقهيَّة.

نَقَلَ حَرْبٌ: لا بَأْسَ بِبَيْعِهَا مِنَ العَبْلِ أَوْ مِمْنْ شَاءً، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَوْ اسْتَثْنَى خِدْمَتَهُ مُدَّةً حَيَاتِهِ وَذَكَرُوا صِحَّتُهُ فِي الوَقْفُو، وَهَٰذَا مِثْلُهُ.

يُؤيِّدُهُ: أَنَّ بَعْضَهُمْ احْتَجَّ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩٧٧)، وَأَبُو دَاوُد (٣٩٣٢): ﴿أَنَّ أَمْ سَلَمَةَ أَعْتَقَتْ سَنَيِنَةَ وَمُسَرَطَتْ عَلَيْهِ خِدْمَةُ النَّبِيُّ ﷺ مَا عَاشٌ﴾، وَمَعْنَاهُ عَن ابْن مَسْعُودٍ.

وَهَذَا ۚ بِخِلافِ شَرْطِ البَائِعِ خِدْمَةَ لَلْمِيعَ مُدَّةً حَيَاتِهِ؛ لآنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ لآجُلِهِ.

وَلُوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِمَالَ بِيَدِهِ، فَفِي صِحَّتِهِ روَايَتَان.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: مَأْخَذُهُمَا هَلْ هُوَ مُعَاوِضَةٌ أَوْ تَعْلِيقٌ؟ (م ٢٢)(١).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي مِثَةً فَانْتَ حُرُّ فَتَعْلِيقٌ مَحْضٌ، لا يُبْطِلُهُ مَا دَامَ مِلْكُهُ، وَلا يُعْتَقُ بِإِبْرَاء، بَلْ بِدَفْعِهَا، نَصْ عَلَيْه، وَمَا فَضَلَ عَنْهَا لِسَيَّدِه، وَلا يُكْفِيهِ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ مِلْكِه، إِذْ لا مِلْكَ لَهُ، عَلَى الآصَحِّ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ لا مُرَاتِهِ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي مِثَةً فَأَنْتِ طَلَقَ لِمِنْ مِنْهُ مَنْهُ اللهِ مِنْ مِلْكِه، وَالْمُ فِي النَّاسِدَةِ إِذَا لَا مِلْكَ أَنْ مِنْهُمْ مِنْهُمُ مِنْ مِلْكِه، وَالْمُ فِي الفَاسِدَةِ إِذَا مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُ مَا اللهِ مُنْهُمُ وَأَلْ مَذَا الْجِلافَ يَجْرِي فِي الفَاسِدَةِ إِذَا مِنْ مِنْهُمُ مَنْهُمُ مِنْهُ مَا مُنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مَنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُلُهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ لِلْمُعْتُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ مِنْهُمُ لِمُعْمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ لِمُنْهُمُ لِلْهُ مُنْهُمُ مِنْهُمُ مُنْهُمُ لِمُنْهُمُ لَهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُلِيمُ مُنْهُمُ لِمُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْفُومُ مُنْهُمُ مُنْ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْهُمُ مُنْ مُنْهُمُ لِكُمُ مُ صَرَّحَ بالتَعْلِيقِ (م ٢٣، ٢٥)(٢).

وَنَقُلَ حَنَبُلُ فِي الْأُولَى إِنْ قَالَهُ لِصَغِيرِ لَمْ يَجُزُ؛ لأَنَّهُ لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ: جَعَلْت عِنْقَك إِلَيْك أَوْ خَيْرْتُك، وَنَوَى تَقُويضَهُ إِلَيْهِ، فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِس، عَتَقَ، ويُتُوَجَّهُ: كَطَلَاق وَلَوْ قَالَ: اَشْتَرِنِي مِنْ سَيِّدِي بِهَذَا المَالِ وَأَعْتِقْنِي، فَفَعَلَ، عَتَقَ وَلَوْ قَالَ: اَشْتَرِنِي مِنْ سَيِّدِي بِهِذَا المَالِ وَأَعْتِقْنِي، فَفَعَلَ، عَتَقَ وَلَوْ قَالَ: اَشْتَرِيهُ الْمُسَمَّى، وَكَذَا إِنْ اشْتُرَاهُ بِعَيْدِ إِنْ لَمْ تَتَعَيَّنْ النَّقُودُ، وَإِلاَ بَطَلا.

وَعَنَّهُ: أَجْبُنُ عَنَّهُ.

وذكر الأَرْجِيُّ: إنْ صَرَّحَ الوَكِيلُ بِالإِضَافَةِ إلَى العَبْلِدِ وَقَعَ عَنْهُ وَعَتَقَ، وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ، اخْتَمَلَ ذَلِكِ وَاخْتَمَلَ أَنْ يَقَعَ عَنِ

إحداهما: يجوز، نصّ عليه، وقد ذكر أكثر الأصحاب جواز بيع المنافع، لكن على التّأبيد.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، نصُّ عليه.

قلت: وهو الصُّواب، وهو موافقٌ لقواعد المذهب، بل يصحُّ إيجارها لغير نفسه: ولعلُّ المراد بالبيع الإجارة، ولكنَّ الظَّاهر خلاف، ولم نعلم جواز بيع المنافع مدَّة، وقد ذكر الأصحاب نظيرة هذه المسألة فيما إذا اشترط البائع نفعًا معلومًا في البيع أنَّه يجوز للبائع إجـارة ما استثناه وإعارته مدَّة استثنائه، كالعين المؤجَّرة إذا بيعت، ولم يذكروا صحَّة بيعها، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ٢٢): قوله: (ولو باعه نفسه بمال بيده ففي صحَّته روايتان.

قال في التّرغيب: مأخذهما هل هو معاوضة أو تعليق؟). انتهي.

إحداهما: يصح، وهو الصحيح.

قال في الرَّعايتين، والفائق: صحَّ، على أصحَّ الرُّوايتين.

قال في المغني، والشُّرح في الولاء: وإن اشترى العبد نفسه من سيِّده بعوضٍ حالٌّ عتق، والولاء لسيِّده؛ لأنَّه يبيــع مالــه بمالــه، فهــو مثل المكاسب سواءً، والسُّيِّد هو المعتق لهما، فكان الولاء له عليهما. انتهى.

وهو ظاهر كلام الخرقيِّ، وأجراه في المغنى على ظاهره، واختار الصَّحَّة.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، وهو ظاهر كلام الأكثر، وهو كالصَّريح في كلام القاضي.

(٢) (مسألة – ٢٣ – ٢٥): قوله: (وإن قال إن أعطيتني مئةً فانت حرٌّ فلا يعتق بإبراء بل بدفعهـــا، نــصُّ عليــه، ومــا فضــل عنهــا لسيِّده، ولا يكفيه أن يعطيه من ملكه، إذ لا ملك له، وهو كقوله لامرأته: إن أعطيتني مثةً، فانت طالقٌ، فاتت بماثةٍ مغصوبةٍ ففي وقوعه احتمالان، في التّرغيب، والعتق مثله، وأنَّ هذا الخلاف يجري في الفاسدة إذا صرَّح بالتَّعليق). انتهى.

ذكر ثلاث مسائل.

(مسألة - ٢٣): الطّلاق.

و(مسألة - ٢٤): العتق.

و(مسالة - ٢٥): التُّعليق في الفاسدة.

قلت: الصُّواب عدم العتق وعدم وقوع الطُّلاق بإعطائه مغصوبًا، إذ الظَّاهر أنَّ المراد من المعلَّق تملُك المئة، واللَّه أعلم.

الوكَالَةِ؛ لأَنْهُ لَوْ وَقَعَ عَنْهُ لَعَتَقَ، وَالسَّيَّدُ لَمْ يَرْضَ بِالعِنْقِ.

فُصاً،

مَنْ قَالَ: مَمَالِيكِي أَوْ رَقِيقِي أَوْ كُلُّ مَمْلُوكِ أَوْ عَبْدِ أَمْلِكُهُ حُرَّ، شَمِلَ مُكَاتِبُوهُ وَمُدَبَّرُوهُ (١٠، وَأَمُّ وَلَدِهِ، وَكَذَا أَشْقَاصُهُ. وَنَقَلَ مُهَنَّا: بَيْئِةٍ، كَشِفْص فَقَطْ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل، وَعَبْدُ عَبْدِهِ التَّاجِر، (هـ).

مَعَ عَدَم نِيْةٍ أَوْ وُجُودِ دَيْنٍ، وَإِنْ عَلَّقَ بِشَرْطٍ قَدَّمَهُ أَوْ أَخْرَهُ فَسَوَاءٌ إِنْ صَعَّ تَعْلِيقُهُ بِالمِلْكِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ.

وَإَنْ قَالَ: عَبْدِي حُرُّ أَوْ زُوْجَتِي طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْو مُمَيَّنًا، شَمِلَ الكُلُّ لا أَحَدَهُمْ بِقُرْعَةٍ، فِــي المُنْصُـوصِ، وَالْمَـرَاذُ إِنْ كَـانْ عَبْدًا مُفْرَدًا لِذَكَر وَأَنْفَى، وَإِنْ كَانَ لِذَكَر فَقَطْ لَمْ يَشْمَلْ أَنْثَى إِلاَّ إِن اجْتَمَعَا تَغْلِيبًا.

قَالَ أَخْمَدُ فِيْمَنْ قَالَ لِخَدَمِ لَهُ رِجَالُ وَنِسَاءُ: الْتُمْ آَحْرَارٌ، وَكَانَتْ مَعَهُمْ أُمُّ وَلَدِهِ وَلَمْ يَعْلَسَمْ بِهَا: إِنَّهَا تُعْشَقُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ بَعْدَ المَسْأَلَةِ: وَكَلَمَا إِنَّ قَالَ: كُلُّ عَبْدِ أَمْلِكُهُ فِي المُسْتَقْبُلِ، وَإِنْ قَالَ: أَحَدُ عَبْدَي أَوْ بَعْضَهُمْ حُرُّ وَلَمْ يَنْوِهِ أَوْ عَيْنَهُ وَنَسِيَهُ أَوْ [أدّى] أحَدُ مُكَاتَبِيهِ وَجُهِلَ، أَقْرَعَ أَوْ وَارِثُهُ وَعَتَى وَاحِدٌ، نَصَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَانَ لِنَاسٍ أَنْ عَتِيقَهُ أَخْطَأْنُهُ القُرْعَةُ عَتَقَ، وَيَبْطُلُ عِنْقُ الآخر.

وقِيلَ: لا، كَالقُرْعَةِ بَحُكُم خَاكِم، وَإِنْ قَالَ: أَعْتَقْت هَلَا، لا بَلْ هَــلَا، عَتَقَا، وَكَـلَا إِفْرَارُ وَارِثِ، وَإِنْ أَعْتَـقَ أَحَدَهُمَا بِشَرْطٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَهُ قَبْلَهُ عُتَقَ الْبَاقِي، كَقَوْلِهِ لَهُ وَلاَجْنَبِي أَوْ لِبَهِيمَةٍ: أَحَدُهُمَا حُرٌّ، عَتَـقَ وَحْـدَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يُغْرَعُ؛ لاَنْهُمَا حَرُّ، عَتَـقَ وَحْـدَهُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: يُغْرَعُ؛ لاَنْهُمَا مَحَلُّ لِلعِنْق وَقْتَ قَوْلِهِ، وَكَذَا الطَّلَاقُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّافِرُ غُرَابًا فَعَبْدِي حُرَّ، وَقَالَ آخَرُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَبْدِي حُرَّ، وَلَمْ يَعْلَمَاهُ، فَلا عِنْقَ، فَإِنْ اشْــتَرَى أَحَدُهُمَا عَبْدَ الآخَر فَقِيلَ: يُعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ.

وَقِيلَ: يُعْتَقُ الْمُشْتَرَى.

وَقِيلَ: إِنْ تَكَاذَبَا (م ٢٦)(٢).

وَفِي نَظْيِرَتِهَا فِي النُّكَاحِ أَحْكَامُ الطَّلاق بَاقِيَةٌ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الوَطْءُ إِلاَّ مَعَ اغْتِفَادِ أَحَدِهِمَا خَطَأَ الآخَــرِ، فِي الآصَــحُ فِيهِمَا، نَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ فَلْيَتَقِيَا الشَّبْهَةَ وَفِي ٱلمُتَنَخَبِ: إمْسَاكُهُ عَنْ تَصَرُّفِهِ فِي العَبِيدِ كَوَطْئِهِ وَلا حِنْثَ.

َ وَاخْتَارَ ٱبُو الفَرَجُ وَابْنُ عَقِيلِ وَالحَلْوَانِيُّ وَابْنُهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَشَيْخُنَا: بَلَيْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، فَيَفْرَعُ، وَذَكَرَهُ القَاضِي المَنْصُوصَ، ويُتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي العِنْقِ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

(١) تنبيه: قوله: (ومن قال مماليكي أو رقيقي أو كلُّ مملوك أو عبد أملكه حرٌّ شمل مكاتبوه ومدبّروه). انتهى.

كذا في النُّسخ، وصوابه: (مكاتبيه ومدبِّريه)؛ لأنَّه مفعولٌ.

(۲) (مسألة – ۲۲): قوله: (وإن قال: إن كان هذا الطَّائر غرابًا فعبدي حرَّ وقال آخر إن لم يكن فعبدي حرَّ، ولم يعلماه، فلا عتق،
 فإن اشترى أحدهما عبد الآخر فقيل: يعتق أحدهما بالقرعة، وقيل: يعتق المشترى، وقيل: إن تكاذبا). انتهى.

أحدها: يعنق أحدهما بالقرعة، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

قال في القاعدة الأخيرة: هذا أصحُّ، وقاله في القاعدة الرَّابعة عشرة أيضًا.

وقدُّمه في المقنع، والنظم، وهو الصُّواب إن لم يتكاذبا.

والقول الثَّاني: يعتق الَّذي اشتراه مطلقًا، اختاره القاضي، وجزم به في الوجيز.

وقدُّمه في الحلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وذكراه في ميراث الولاء وجرُّه وردُّوه.

وقدَّمه في النَّهاية، وإدراك الغاية، وهو ضعيفٌ.

والقول الثَّالث: يعتق الَّذي اشتراه إن تكاذبا.

قال في الحمرُّر: إن اشترى أحدهما عبد الآخر فقيل: يعتق على المشتري، وقيل: إنَّما يعتق إذا تكاذبا، وإلاَّ يعتق أحدهمـــا بالقرعــة، وهو الأصحُّ. انتهى.

وصحُّحه أيضًا في تجريد العناية، والصُّواب عتق المشترى إن تكاذبا.

فهذه ستٌّ وعشرون مسألةٌ في هذا الباب.

باب التُّدبير

وَهُوَ تَعْلِيقُ العِنْقِ بِالْمَوْتِ، وَيَصِيحُ مِمَّنْ تَصِيحُ وَصِيْتُهُ مِنْ ثُلُثِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلَّ: مِنْ كُلُّهِ؛ لآنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ عِنْقٌ.

وَعَنْهُ: فِي الصَّحَّةِ مُطْلَقًا، نَحْوُ: إِنْ مِتُ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ مُدَبُّرٌ.

وَمُقَيِّدًا، نَحْوُ: إنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا أَوْ عَامِي هَذَا أَلْ بِهَذَا البَلَدِ فَانْتَ حُرَّ، وَإِنْ قَالا لِعَبْدِهِمَا: إنْ مُثَنَا فَانْتَ حُرَّ، فَهُوَ تَعْلِيقَ لِلحُرِّيَّةِ بِمَوْتِهِمَا جَمِيعًا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةً، وَلا يُعْتَقُ بِمَوْتِ أَجَدِهِمَا شَيْءً، وَلا يَبِيعُ وَارْثُهُ حَقَّهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَانْخَتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فَنَصِيبُهُ خُوَّ، فَإِنْ أَرَادَا أَنَّهُ خُوَّ بَعْدَ آخِرِهِمَا مَوْتًا فَ إِنْ جَـازَ تَعْلِيــنُ الحُرَيَّةِ عَلَى صِفَةٍ بَعْدَ المَوْتِ عَتَقَ بَعْدَ مَوْتِ الآخَرِ مِنْهُمَا عَلَيْهِمَا، وَإِلاَّ عَتَقَ نَصِيبُ الآخَرِ مِنْهُمَا بِالتَّذْبِــيرِ، وَفِي سِـرَايَتِهِ إِنْ اخْتَمَلَهُ لُلُتُهُ الرَّوَايَتَان.

وَصَرَيْحُهُ وَكِنَايَتُهُ كَالعِثْقِ، وَلَفُظُهُ صَرِيحٌ، وَيَبْطُلُ هُوَ وَعِثْقٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ بِمَوْتِـهِ قَبْـلَ وُجُـودِهِ، نَحْـوُ: إنْ خَدَمْتِنِي سَـنَةٌ فَأَنْتَ حُرَّ فَيَمُوتُ السَّيِّدُ قَبْلَ مُضِيِّهَا، وَإِنْ قَالَ: إنْ شِئْتَ فَأَنْتَ مُدَبَّرٌ، فَشَاءَ حَيَّاةَ سَيِّدِهِ فَقَطْ، صَارَ مُدَبَّرًا، كَمَتَى شِئْت، وَإِذَا نَشْت.

وَقِيلَ: يَخْتُصُ بِالْمَجْلِسِ، وَذَكَرَهُ القَاضِي فِي إِذَا.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ حُرُّ بَعْدَ مَوْتِي بِشَهْرٍ، أَوْ أَخْدُمْ زَيْدًا سَنَةً بَعْدَ مَوْتِي ثُمُّ أَنْتَ حُرُّ، فَفِي صِحْتِهِ وَعِثْقِهِ رِوَايَتَانِ (م ١، ٢)(١). وَيَتَوَجُّهَانِ فِي وَصِيَّةٍ لِعَبْدِهِ بِمُشَاعٍ^(١).

(۱) (مسألة – ۱ – ۲): قوله: (وإن قال أنت حرَّ بعد موتي بشهرٍ أو اخدم زيدًا سنةٌ بعد موتي ثمُّ أنت حـرَّ ففـي صحَّته وعتقـه روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١): لو قال: أنت حرُّ بعد موتي بشهرٍ، فهل يصبحُ ويعتق أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشُّرح وشرح ابن منجًا، والفـائق، والنُّظم في التَّدبير، وغيرهم.

إحداهما: يصحُ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

قال في الرَّعايتين: صحَّ، في الأصحُّ، وبه قطع في الوجيز.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ ولا يعنق، اختاره أبو بكرٍ، وصحَّحه في النَّظم في كتاب العنق.

وقدُّمه في الخلاصة في باب التَّدبير.

وقطع به في الحاوي الصُّغير، واحتاره ابن عبدوس في تذكرته.

تنبيه: قال في فوائد القواعد: بنى طائفةً من الأصحاب هاتين الرّوايتين على أنّ التّدبير هل هو تعليقٌ بصفةٍ أو وصيَّةٍ؟ فإن قلنا هو وصيَّةً صحّ تقييدها بصفةٍ أخرى توجد بعد الموت، وإن قلنا عتقٌ بصفةٍ لم يصحّ ذلك، وهؤلاء قالوا لو صرَّح بالتّعليق فقال إن دخلـت الذّار بعد موتي بشهرٍ فأنت حرَّ، لم يعتق، روايةٌ واحدةً، وهي طريقة ابن عقيل في إشارته.

وقال ابن رجبيزً والصَّحيح أنَّ هذا الحلاف ليس مبنيًّا على هذا الأصل، وذكر علَّته وقال: ومن الأصحاب من جعل هذا العقـــد تدبيرًا، ومنهم من ينفي ذلك، ولهم في حكاية الحلاف فيه أربع طرق ذكرت في غير هذا الموضع. انتهى.

(المسألة الثّانية – ٢): لو قال: اخدم زيدًا سنةً بعد موتي ثمّ أنتَ حرَّ، والحكم فيها كسالحكم في الّـتي قبلهـا خلافًـا ومذهبًـا، وقــد علمت الصّحيح من ذلك.

(٢) تنبيه: قوله: (ويتوجُّهان في وصيُّةٍ لَعبده بمشاع). انتهى.

قد علمت الصَّحيح من القولين، فكذا في هذه، مع أنَّ الصَّحيح من المذهب صحَّة وصيَّته له بمشاع، على ما تقدُّم في الوصايا، ولم يظهر لي وجه التَّوجيه.

(ع): ما أجمع عليه

فَإِنْ صَحَّ وَأَبْرِئَ مِنَ الخِدْمَةِ عَتَقَ مِنْ حِينِهِ.

وَقِيلَ: بَعْدُ سَنَةٍ.

فَإِنْ كَانَتْ الحِدْمَةُ لِبِيعَةٍ وَهُمَا كَافِرَانِ فَأَسْلُمَ فَفِي لُزُومِهِ القِيمَةَ لِبَقِيَّةِ الحِدْمَةِ رِوَايَتَانِ (م ٣)(١).

وَإِنْ كَانَتْ لَابْنِهِ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ فَكَبِرَ وَاسْتَغْنَى عَنْ رَضَاعٍ عَتْقَ.

وَقِيلَ: عَنْ إطْعَامِهِ وَتُنْجِيَتِهِ، نَقَلَ مُهَنَّا: لا يُعْتَقُ حَنَّى يَسْتُغْنِيَ.

قُلتُ: حَتَّى يَحْتَلِمَ؟ قَالَ: لا دُونَ الاحْتِلام.

وَالرُّوايَتَان فِي: إِنْ فَعَلْت كَذَا بَعْدِي فَأَنْتَ حُرٌّ (م ٤)(٢).

وَعَلَى الصَّحَّةِ لا يَمْلِكُ وَارثُهُ بَيْعَهُ قَبْلَ فِعْلِهِ، كَالْمُوصَى بهِ قَبْلَ قَبُولِهِ، قَالَهُ جَمَاعَةٌ.

وذكر القَاضِي وَالتَّرْغِيبُ: يَصِحُ تَعْلِيقُ عِنْقِهِ بِمَشْيِعَتِهِ يَعْدَ مَوْتِهِ، فَمَا كَسَبَ قَبْلَهَا لِلوَرَثَةِ، وَلا يَبْطُلُ التَّدْبِيرُ بِرُجُوعِهِ فِيهِ، وَإِبْطَالُهُ وَبَيْعُهُ ثُمُّ شِرَاؤُهُ كَعِنْقِ مُعَلِّق بِصِفَةٍ.

وَفِيهِ رَوَايَةً فِي الانْتِصَارَ وَالْوَاضِحُ: لَهُ فَسْخُهُ، كَنَيْعِهِ، وَيُتَوَجُّهُ فِي طَلاق.

وَعَنْهُ: بَلَى، كُوَصِيَّةٍ، فَلا يَصِحُّ رُجُوعُهُ فِي حَمْل لَمْ يُوجَدْ.

وَإِنْ رَجِعَ فِي حَامِلٍ فَفِي حَمْلِهَا وَجْهَانِ (م ٥) ﴿ لَا بَعْدَ وَضْعِهِ، وَالرُّوَايَتَانِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِصَرِيـحِ التَّعْلِيــقِ أَوْ صَرِيـحِ الوَصِيَّةِ، قَالَهُ فِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرُو.

وَفِي النَّبْصِرَةِ روَايَةٌ: لا يَرْجُعُ فِي الآمَةِ فَقَطْ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ لَمْ يَرْجِعْ إِنْ قُلْنَا تَعْلِيقٌ، وَإِلاَّ فَوَجْهَانِ (م ٦)(''). وَلَهُ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ^(°).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (فإن كانت الخدمة لبيعةٍ وهما كافران فأسلم ففي لزومه القيمة لبقيَّة الخدمة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المحرِّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق وغيرهم، وذكرهما ابن أبي موسى فمن بعده.

إحداهما: لا يلزمه ويعتق مجَّانًا، جزم به في المنوِّر، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه القيمة لبقيَّة الخدمة؛ لتعذَّرها بعد إسلامه. (٢) (مسألة – ٤): قوله: (والرُّوايتان في إن فعلت كذا بعدي فأنت حرًّا). انتهى.

وقد علمت أيضًا الصُّحيح منهما، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (فإن رجع في حاملِ ففي حملها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والقواعد الفقهيَّة، والزُّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا يكون رجوعًا فيه، وهو الصُّواب.

والوجه الثاني: يكون رجوعًا.

(٤) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أنكره لم يرجع إن قلنا تعليقٌ، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

وكذا قال الأصحاب، وقالوا بعد حكاية الوجهين: بناءً على ما إذا جحد الموصي الوصيَّة هل يكون رجوعًا أم لا؟،

والصَّحيح: أنَّ جحد الوصيَّة لا يكون رجوعًا، على ما تقدُّم، وقد أطلق الخلاف فيها أيضًا، وقدَّم ابن رجبو في فوائد قواعــده أنَّ جحوده للتَّدبير لا يكون رجوعًا، وقال: نصُّ عليه. انتهى، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يكون رجوعًا بناءً على الوجه الَّذي في الوصيُّة.

(٥) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وله بيعه إن لم يوص به). انتهى.

هذا مشكلٌ جدًّا إذ لا قائل به من الأصحاب، قال شيخنا في حواشيه تبعًا لابن أبي المجد ولعلَّه: (وإن لم يرض).

بزيادة (واو) قبل لفظة: (إن) وبراء بدل الواو في يوص، يعني: وإن لم يرض المدبَّر بالبيع، وليس بقوي.

وقال صاحب تصحيح الحُرَّر، وله بيعه لا أن يوصي به؛ لأنَّ المذهب أنَّه لا تصحُّ الوصيَّة بالمدَّبر، قالـه القــاضي وأبــو الخطَّـاب في خلافيهما. انتهى

وهو خلاف ظاهر كلامه، والظَّاهر: أنَّ هنا نقصًا فيقدَّر بما يصحُّ الكلام به، واللَّه أعلم. : الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي النا

وَعَنْهُ: فِي الدَّيْنِ.

وَعَنْهُ: وَلِحَاجَةٍ، اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ(١).

وَعَنْهُ: لا تُبَاعُ الآمَةُ.

وَإِذَا لَمْ يَصِحُ أَوْ دَبُرَ الحَمْلَ ثُمُّ بَاعَ أَمَّهُ فَكَاسْتِتْنَائِهِ فِي البَّيْع، قَالَهُ فِي التّرغيب.

وَفَي الرَّوْضَةِ: لَهُ بَيْعُ العَبْدِ فِي اللَّذِينِ، وَفِي بَيْعِهَا فِيهِ رِوَايَتُأْنِ، وَإِنْ ذَبَّرَ مُوسِرٌ شِركًا لَهُ فِي عَبْدٍ لَمْ يَسْرٍ.

وَقِيلَ: يَصِيرُ مُدَبُّرًا، وَيَضْمَنُ قِيمَتَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ مُدَبُّرُ كَأُفِر بِيعً عَلَيْهِ إِنْ أَبَى إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنْهُ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ مُكَاتَبُهُ وَعَجَزَ.

وَقِيلَ: لا يَلْزَمُهُ إِنْ اسْتَدَامَ تَدْبِيرُهُ، وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا، وَتَلْزَمُهُ نَفْقَتْهُ حَتَّى يُعْتَقَ بِمَوْتِهِ.

وَإِذَا أَسْلَمَ عَبْدُهُ القِنُ فَحُكْمُهُ كَالقَوْلِ الآوَّلِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ: تَصِعُ كِتَابَتُهُ وَتَكْفِي، وَوَارِثُهُ مِثْلُهُ، وَإِنْ أَسْـلَمَتْ أُمُّ وَلَـدِهِ فَكَالنَّانِي، وَإِنْ أَسْلَمَ حَلَّتْ لَهُ.

وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا.

وَعَنْهُ: تُسْتَسْعَى فِي قِيمَتِهَا ثُمَّ تُعْتَقُ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا تُعْتَقُ بِإِسْلامِهَا.

وَإِنْ كَاتُبَ مُدَبِّرَهُ أَوْ دَبُّرَ مُكَاتِّبُهُ فَأَدَّى عَتَىٰ وَكَسْبُهُ لَهُ.

وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُؤَدَّ عَنَقَ بِمَوْتِهِ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ، وَإِلاَّ عَنَقَ بِقَدْرِهِ وَبَاقِيهِ مُكَاتَبٌ بِقِسْطِهِ، وَكُــلُّ كَسْبِهِ إِذَا عَنَـقَ أَوْ بِقَــدْرِ عِنْقِهِ لِسَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ، كَلُبْسِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: مَا لا بُدَّ مِنْ لُبْسِهِ، وَكَمَا لَوْ ادَّعَى الْمَدَّبُرُ أَنَّهُ كَسَبَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَمْكَنَ، لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ، بخِــلاف وَلَـدِهِ، وَكَذَا إِنْ أُوْلَدَ أَمْتَهُ ثُمَّ كَاتَبَهَا أَوْ كَاتَبَهَا ثُمَّ أُوْلَدَهَا، لَكِنْ تُعْنَقُ بِمَوْتِهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَعْنَقَ عَبْدَهُ القِنْ أَوْ كَاتَبَــهُ أَوْ أَعْشَقَ مُكَاتَبَــهُ فَمَا بِيَدِهِ لِسَيِّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ.

وَعِنْقُهُ مُكَاتِّبُهُ قِيلَ: إِبْرَاءٌ مِمَّا بَقِيَ.

وَقِيلَ: فَسِيْخُ، كَعِتْقِهِ فِي كَفَّارَةٍ (م ٧)^(٢).

وَيَبْطُلُ التَّدْبِيرُ بِالْإِيلَادِ.

وَقِيلَ: وَبِالكِتَابَةِ إِنْ قُلْنَا: هُوَ وَصِيَّةٌ، وَإِنْ جَنَى بِيعَ، وَإِنْ فَدَاهُ بَقِيَ تَدْبيرُهُ، وَإِنْ بَاعَ بَعْضَهُ فَبَاقِيهِ مُدَبُّـرٌ، وَإِنْ مَـاتَ قَبْــلَ بَيْعِهِ عَنَقَ إِنْ وَفَى ثُلْتُهُ بِهَا، وَإِنْ أَوْجَبْت القَّوَدَ وَقُلْنَا يَمْلِكُهُ لَمْ يُعْتَقْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الثَّاني: قوله بعد ذلك: (وعنه: في الدِّين، وعنه: ولحاجةٍ، اختاره الخرقيُّ). انتهى.

إنَّما اختار الحَرقيُّ رواية جواز بيعه في الدِّين، فقال: وله بيعه في الدّيـن، ولا تبـاع المدبَّـرة في إحــدى الرّوايتـين، والأحـرى الأمــة كالعبد. انتهى.

فحصل الخلل من وجهين:

أحدهما: نسبة الرّواية إلى اختيار الحرقيّ، والحرقيّ إنّما أجازه في الدّين، والحاجة أعمُّ من الدّين، ولذلك ذكر روايتين. والثّاني: إطلاق البيع يشتمل الذّكر، والأنثى، والحرقيّ ليس له اختيارٌ في الأنثى؛ لأنّه أطلق فيه الحلاف من غير ترجيح، واللّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وعتقه مكاتبه قيل: إبراءً ثمَّا بقي، وقيل: فسخَّ كعتقه في كفَّارةٍ). انتهى:

قلت: الصُّواب الثَّاني.

قال في المغني، والشَّرح وغيرهما: إذا أبرأه السَّيَّد من مال الكتابة برئ الرَّقيق؛ لأنَّ ذمَّته خلت من مال الكتابة، فأشبه ما لـو أدَّاه، فإن أبرأه من بعضه برئ منه، وهو على الكتابة فيما بقي، لأنَّ الإبراء كالأداء. انتهى.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

باب الكتابة

وَنِي اَلُوجَزِ، وَالتَّبْصِرَةِ: ابْنِ عَشْرِ أَوْ شِرِكًا بِلا إِذْن، وَيَمْلِكُ مِنْ كَسْبِهِ بِقَدْرِهِ. وَعَنْهُ: يَوْمًا وَيَوْمًا، وَيَمْتِقُ طِفْلٌ وَمُجْنُونٌ بِأَدَّاء مُعَلِّقٍ صَرِيحٍ، وَإِلاَّ فَوَجْهَانِ (م ١)(١). وتَنْعَقِدُ بِقَوْلِهِ كَاتَبْتُك عَلَى كَذَا مَعَ قَبُولِهِ، ذَكَرَّهُ فِي الْمُوجَزِ وَالتَّبْصِرَةِ وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ يَقُــل فَإِذَا أَذَيْتُ فَـأَنْتَ

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهُ هُوَ رِوَايَةٌ فِي المُوجَزِ وَالتَّبْصِرَةِ: يَشْتَرِطُ قُولُهُ: وَقِيلَ: أَوْ نِيُنَهُ. وَلا تَصِيحُ إِلاَّ بِعِوَضٍ مُبَاحٍ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ مُنَجَّمٌ نَجْمَيْنِ فَٱكْثَوَ، يُعْلَمُ لِكُلِّ نَجْمٍ قِسْطُهُ وَمُدَّتُهُ، تَسَاوَتْ أَوْ لا.

وَقَالَ الفَاضِيُ وَأَصْحَابُهُ: وَعَبْدٌ مُطْلَقٌ كَمَهْمٍ، فَعَلَى الأَوَّلِ فِي تَوْقِيتِهَا بِسَاعَتَيْنِ أَمْ يُعْتَبَرُ مَـا لَـهُ وَقُـعٌ فِـي القُــدْرَةِ عَلَـى الكَسْبِ، فِيهِ خِلافٌ فِي الانْتِصَار (م ٢)^(٢).

المسبود يَيْدِ سَرِّتُ بِي " مُحَدِّرً مَمْ عَلَيْهِ مَا اللهُ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلِماً اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى مَال قَدَّمَ ذَلِكَ أَوْ أَخْرَهُ، وَخِدْمَةٍ، فَإِذَا أَدَّى مَا وَيَى التَّرْغِيبِ، أَوْ أَبْرَأُهُ مِنْهُ وَالْآصَحُ: أَوْ بَعْسَضُ وَرَثَتِهِ المُوسِرُ كُوتِبَ عَلَيْهِ فَقَبَضَهُ هُوَ أَوْ وَلِيُّ مَجْنُونِ وَلَوْ مِنْ مَجْنُونٍ، قَالَةً فِي التَّرْغِيبِ، أَوْ أَبْرَأُهُ مِنْهُ وَالآصَحُ: أَوْ بَعْسَضُ وَرَثَتِهِ المُوسِرُ كُوتِبَ عَلَيْهِ فَقَبَضَهُ هُوَ أَوْ وَلِيُّ مَجْنُونٍ وَلَوْ مِنْ مَجْنُونٍ، قَالَةً فِي التَّرْغِيبِ، أَوْ أَبْرَأُهُ مِنْهُ وَالآصَحُ: أَوْ بَعْسَضُ وَرَثَتِهِ المُوسِرُ مِنْ حَقِّهِ لِإِسْقَاطِ كُلِّ حَقَّهِ عَتَّى، فَقِيمَتُهُ لِسَيِّدِهِ عَلَى قَاتِلِهِ.

وَعَنْهُ: يَهْتِقُ بِمِلْكِهِ وَفَاءَ فِلنَّيْتِهِ لِوَرَثَتِهِ، فَعَلَى الآوَّلِ إِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ انْفَسَخَتْ، وَتَرِكَتُهُ لِسَيَّدِهِ.

وَعَنْهُ: لَا تُنفُسِخُ.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الخَطَّابِ، فَفِي كَوْنِهِ حَالاً أَمْ عَلَى نُجُومِهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٣)(٣).

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويعتق طفلٌ ومجنونٌ بأداء معلَّق صريح، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يعنق، وهو الصَّحيح، اختاره أبو بكرٍ، ونصره الشَّيخ الموثَّق، والشَّارح.

وقدَّمه في الرُّعايتين، والفائق.

قال في القواعد الأصوليَّة: المذهب لا يعتق بالأداء، خلافًا لما قال القاضي. انتهي.

وهو ظاهر ما قطع به في المستوعب، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: يعتق؛ لأنَّ الكتابة تتضمُّن معنى الصُّفة، اختاره القاضي.

(٢) (مسألة - ٢): قوله فيما إذا قلنا: لا تصحُّ إلاَّ منجَّمةً: (في توقيتها بساعتين أم يعتبر ما له وقع في القدرة على الكسب؟ فيـه خلافٌ في الانتصار). انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب الصُّحَّة، ولكنَّ العرف، والعادة، والمعنى أنَّه لا يصحُّ قياسًا على السُّلم، لكنَّ السُّلم أضيق، والله أعلم.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (فعلى الأوَّل إن مات عن وفساء انفسسخت وتركتبه لسيِّده، وعنيه: لا تنفسسخ، اختياره أبيو بكر وأبيو الخطَّاب، ففي كونه حالًا أم على نجومه فيه روايتان). انتهى.

قلت: هي شبيهة بمن عليه دينٌ مؤجّلٌ إذا مات، على ما ذكروه في باب الحجر، المصنّف وغيره، والصّحيح هنـاك أنّـه إذا تعـذُر التُّونُّق من الورثة بحلُّ، وليس هنا توثُقٌ في الظُّاهر فإن وجد وارثٌ ووثَّق ينبغي أن لا يحلُّ، قياسًا على المحجور علَّيه، وظاهر كلامـــه في الرَّعاية أنَّه يكون حالاً.

وَفِي عِنْقِهِ بِالْاعْتِيَاضِ وَجْهَانِ (م ٤)^(١).

وَإِنْ بَانَ بِعِوَضِ دَفَعَةً عَيْبٌ فَلَهُ أُرْشُهُ أَوْ عِوَصُهُ بِرَدُّو وَلَمْ يَزُلْ عِنْقُهُ، وَفِيهِ وَجَةٌ: كَبَيْعٍ، وَلَوْ أَخَذَ سَيَّدُهُ حَقَّـهُ ظَاهِرًا ثُـمُّ قَالَ هُوَ حُرُّ ثُمَّ بَانَ مُسْتَحَقَّا لَمْ يَعْتِقَ، وَإِنْ ادْعَى تَخْرِيَهُ قُبِلَ بِبَيْئَةٍ، وَإِلاَّ حَلَفَ العَبْدُ ثُمَّ يَجْبُ أَخْذُهُ وَيَعْتِقُ بِهِ ثُمَّ يَلْزَمُهُ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ إِنْ أَصَافَهُ إِلَى مَالِكِ، وَإِنْ نَكُلَ حَلَفَ سَيِّدُهُ.

وَلَهُ قَبْضُهُ مِنْ دَيْنِ لَهُ عَلَيْهِ وَتَغَجِيزُهُ، وَفِي تَغجِيزِهِ قَبْلَ أَخْذِ ذَلِكَ عَنْ جِهَــةِ الدَّيْـنِ وَجْهَــانِ فِـي الـتَّرْغِيبِ، وَالاعْتِبَــارُ بقصندِ السَّيْدِ^{(١١} (م ه)^(١١).

وَفَائِدَتُهُ يَمِينُهُ عِنْدَ النَّزَاعِ، وَيَمْلِكُ كَسْبُهُ وَنَفْعُهُ وَالإِفْرَارَ وَكُلَّ تَصَرُّفٍ يُصْلِحُ مَالُهُ، كَبَيْعِ وَإِجَـارَةٍ، وَيَتَعَلَّـقُ دَيْنُـهُ بِلِمِتِّـهِ، زَادَ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ، لآنَهُ فِي يَدِ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ مِنَ السَّيِّدِ غُرُورٌ، بِخِلافُ الْمَأْذُونِ لَهُ، وَإِنْ حَبَسَهُ وَيَقْتَضِي كَلامُ الشَّيْخِ: أَوْ مَنْعَةً مُدَّةً فَفِي لُزُومِهِ أَجْرَهَا أَوْ إِنْظَارِهِ مِثْلُهَا أَوْ أَرْفَقِهما بِمُكَاتَبِهِ أُوجَةً (م 7)(1).

وَلَهُ السُّفَرُ كَغَرِيمٍ وَأَخَذِ الصَّدَقَةِ، وَيَصِيحُ شَرْطُ تُركِهما، عَلَى الْأَصَحُّ، كَالِعَقْدِ، فَيَمْلِكُ تَعْجيزُهُ.

وَقِيلَ: لا بِسَفَرٍ كَامِكَانِهِ رَدُّهُ، وَلا يَصِحُ شَرَطُ نَوْعٍ تِجَارَةٍ، وَيُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ وَرَقِيقِهِ وَوَلَدِهِ اَلتَّابِعِ لَـهُ كَوَلَـدِهِ مِـنَ أَمَتِـهِ،

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وفي عتقه بالاعتياض وجهان). انتهى.

يعني: إذا أعطاه مكان الواجب عليه شيئًا عوضًا عنه.

وأطلقهما في البلغة، والرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يعتق، وهو الصُوّاب إن كان المعنى ما فسُّرتها به، وهو الظُّاهر، ثمَّ وجدته في المغني، والشُّرح قالا: وإن صالح المُحَاتب سبَّده عمَّا في ذمَّته بغير جنسه مثل أن يصالح عن النُّقود بحنطةٍ أو شعيرٍ جاز، لكن لا يجوز أن يكون مؤجَّلا، وإن صالحه عن الشُّراهــــم بدنانير ونحوه، لم يجز التَّفُرُق قبل القبض.

وقال القاضي: ويحتمل أن لا تصحّ هذه المصالحة؛ لأنّ هذا دينٌ من شرطه التّأجيل فلم تجز المصالحة عليه بغيره؛ ولأنّـه دينٌ غـير مستقرّ، فهو كدين السّلم، قال الشّيخ، والشّارح: والأولى ما قلناه. انتهى.

وفرُّقا بينه وبين السُّلم فوافقا ما اخترناه، وقدُّمه ابن رزينٍ في شرحه وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يعتق بذلك، وهو ما قاله القاضي.

(٢) تنبيه: في قوله: (والاعتبار بقصد السيّد) نظرٌ، إذ قد قال الأصحاب: لو قضى بعض دينه أو أبرئ منه وببعضه رهن أو كفيـــلّ كان عمّا نواه الدَّافع أو المبرئ، والقول قوله في النيَّة، بلا نزاع، فقياس هذا أنَّ المرجع في ذلك إلى العبد المكاتب، لا إلى سيَّده، وقد قال ابن حمدان في رعايته كما قال المصنَّف في الصُّورتين، والذي يظهر ما قلناه، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (وله قبضه من دين له عليه وتعجيزه، وفي تعجيزه قبل آخذ ذلك من جهة الدين [وجهان] في الترغيب، والاعتبار بقصد السيّد). انتهى.

يعني: لو كان للسُّبِّد على مكاتبه دينٌ وقد حلٌّ نجمٌ ودفع المكاتب إليه مالا.

قلت: الصُّواب ليس له تعجيزه قبل الأخذ، والله أعلم.

قال في الرَّعاية الكبرى: فله أخذه من دينه الآخر وتعجيزه.

وأطلقها في الكافي، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يلزمه أجرها، جزم به الآدميُّ في منتخبه.

وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

والوجه الثّاني: يلزمه إنظاره مثل المدّة، ولا يحتسب عليه مدّة حبسه، صحّحه الشّيخ الموفّق، والشّارح، وقدّمه ابن رزين في شرحه. والوجه الثّالث: يلزمه أرفسق الأمريس بالمكاتب من إنظاره أو أجرة مثله، وهمو الصّواب، وبـه قطع في الهدايـة، والمذهّب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز ونهاية ابن رزينٍ وغيرهم، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

الفـروع - كتاب العتق

فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ سَيَّدُهُ كِتَابَتَهُ لِمَجْزِهِ لَزِمَتْهُ النَّفَقَةُ، وَلِلمُكَاتَبِ النَّفَقَـةُ عَلَى وَلَـدِهِ مِـنْ أُمَـةٍ لِسَيِّدِهِ، وَفِيـهِ مِـنْ مُكَاتَبَةٍ لِسَيِّدِهِ اخْتِمَالان (م ٧)(١)، وَإِلاَّ لَمْ يَجُزْ

وَيُكَفُّرُ بِمَالِهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، كَتَبَرُّع وَقَرْضٍ وَتَزَوُّجٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ ٱلْحَرْبِيُّ: لَهُ ذَلِكَ لَا لَهَا، وَتَسَرُّ.

وَعَنَّهُ: الْمَنعُ.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، وَكَذَا حَجُّهُ بِمَالِهِ مَا لَمْ يَحُلُّ نَجْمٌ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا، وَأَطْلَقَهُ فِي النَّرْخِيبِ وَغَيْرِهِ، وَقَالُوا: نَصُّ عَلَيْهِ (١٠).

وَنَقُلَ ابْنُ مَنْصُورِ إِنْ شَرَطَ السَّيِّدُ أَنْ لا يَتَزَوَّجَ وَلا يَخْرُجَ مِنْ بَلَدِهِ لَهُ أَنْ يَتَزَوِّجَ وَالْحُرُوجُ، وَإِنْ شَرَطَ الحِدْمَةَ فَلَهُ ذَلِسكَ وَإِلاَّ فَلا، نَقَلُهُ الْمُدُونِيُّ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَسْتَمْتِعُ بِجَارِيَتِهِ وَيَسْتَخْدِمُهَا وَيَتَصَرَّفُ بِمَشْيِعَتِهِ إلاَّ بَتَبرُع.

وَيْنِي بَيْمِهِ نِسَاءً، وَلَوْ بِرَهْمَٰنٍ وَمُهْبَتِهِ بِعِوضٍ وَرَهْنِهِ وَمُصْمَارَبَتِهِ وَقَوْدِهِ مِنْ بَهْضٍ رَقِيقِهِ الجَانِي عَلَى بَعْضِهِ وَحْـدَهُ وَمُكَاتَبَتِهِ

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وللمكاتب النُّفقة على ولده من أمةٍ لسيِّده، وفيه من مكاتبةٍ لسيِّده احتمالان). انتهى.

يعني: هل له أن ينفق على ولده من مكاتبةٍ لسيَّده أم النُّفقة على أمَّه؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: تجب على أمَّه، وليس للأب النَّفقة عليه، وهو الصُّحيح، وظاهر ما قطع به في الرَّعايتين، فإنَّه قـال: ونفقة ولـد المكاتبة عليها دون أبيه المكاتب، وكذا في الحاوي الصُّغير.

والاحتمال الثَّاني: للمكاتب النَّفقة عليه.

تنبيهات: الأوّل: قطع المصنّف بجواز نفقة المكاتب على ولده من أمةٍ لسيّده، وقد قال في المحرَّر وضيره: ولا يتبعه ولده من أمةٍ لسيّده إلا بالشُرط، وكذا قال في الرّعايتين، والحاوي الصنّغير وغيرهما، ولا يتبعه ولدّ من أمة سيّده بلا شرط، شمّ قالوا: (وينفق من ماله على نفسه ورقيقه وولده التّابع له)، فظاهره: أنّه لا ينفق على غير التّابع له، وهذا لا يتبعه من غير شرط، والمصنّف قد قطع بالنّفقة وأطلق، فلعلّه أراد إذا قلنا يتبعه، والله أعلم.

(٢) الثّاني: قوله: (ويكفّر بماله بإذن سيّده، وعنه: المنع، وعنه: عكسه، وكذا حجّه بماله ما لم يحلّ نجمّ، وقيسل: مطلقًا، وأطلقه في التّرغيب وغيره، وقالوا نصّ عليه). انتهى.

فظاهره: أنَّه قدَّم أنَّه لا يحجُّ بإذن سيَّده ما لم يحلُّ نجمَّ.

وقال في الاعتكاف: (وله أن يحجُّ بلاٍ إذن، نصُّ عليه، واختار الشَّيخ يجوز إن لم يحتج أن ينفق عليه عُنا قد جمعه ما لم يحلُّ نجمٌّ). وقال بعد ذلك: (ويجوز بإذنه، أطلقه جماعةً، وقالوا: نصُّ عليه، ولعلُّ المراد ما لم يحلُّ نجمٌ، وصرَّح به بعضهم، وعنه: المنع مطلقًا).

> المه*ي.* دد ا

فقدُّم الجواز من غيرٍ إذنٍ، وقدَّم فيما إذا حجُّ بإذنه الجواز سواءٌ حلُّ نجمُّ أو لا.

. وقال: (أطلقه جماعةٌ وقالُوا: نصُّ عليه، ولعلُّ المراد ما لم يحلُّ نجمٌ).

وقدًم في الكتابة تقييده بعدم حلول نجم، وعدم حجَّه من غير إذن، فحصل الخلل من وجهين. أحدهما: كونه قدَّم في الاعتكاف الجواز من غير إذن وقدَّم في الكتابة خلافه.

الثَّاني: كونه قدَّم في الكتابة تقييد الجواز بعدم حلولٌ نجم، وقدَّم في الاعتكاف الجواز مطلقًا، ثمَّ قال من عنده: (ولعلَّ المسراد مـــا لم يحلُّ نجمٌ).

والمتمد عليه في المذهب جواز حجَّه بلا إذن ما لم يحلُّ نجمٌ، وقد حرَّرت ذلك في الإنصاف في الاعتكاف، والكتابة.

الثَّالث: الَّذي يَظهر أنَّ في كلام المصنَّف نقصًا في تُوله في الْتُكفير: (وعنه: المنع)، والنَّقص لفظة: (مطلقًا)، وتقديره: (وعنه: عكسه مطلقًا) إذ لو لم تزد هذه لحصل التُّكرار، إذ عكس المنع عدم المنع وهو الجواز، وقد قدَّمه أوَّلا، فإذا زدنا لفظة: (مطلقًا) انتفى التُّكرار، وتكون الرُّواية الثَّالثة الجواز مطلقًا، أعني سواءً أذن أو لم يأذن، وهو موافقٌ للمنقول، والله أعلم.

الفروع - كتاب العتق

وَتَزُويجهِ وَعِنْقِهِ بِمَالَ فِي ذِمَّتِهِ وَقَوَدِهِ لِنَفْسِهِ مِمَّنْ جَنَى عَلَى طَرْفِهِ بِلا إذْن وَجْهَان (م ٨، ١٦)(١).

(١) (مسألة - ٨ - ١٦): قوله: (وفي بيعه نساءً ولو برهن وهبته بعوض ورهنه ومضاربته وقوده مــن بعــض رقيقــه الجــاني علــى
 بعضــه وحده ومكاتبته وتزويجه وعتقه بمال في ذمّته وقوده لنفســه عن جنى على طرفه بلا إذن وجهان). انتهى.

ذكر في هذه الجملة مسائل أطلق فيها الخلاف.

(المسألة الأولى - ٨): هل يصحُّ بيعه نساءً برهنٍ وبغيره أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في المحسرٌر، والنَّظــم، والرَّعــايتين، والحــاوي الصَّغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصَّحيح، على ما اصطلحناه، وقدَّمه في الكافي، والمغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، وجــزم به في الفصول.

والوجه الثَّاني: له ذلك، وهو تخريجٌ للقاضي من المضارب، وقيل: له ذلك برهن أو ضمينٍ

قلت: وهو أولى.

(المسألة الثَّانية – ٩): هل له أن يهب بعوضٍ أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس له ذلك ولا يصحُّ، وهو الصَّحيح، قطع به في الفصول، والمغني، والشَّرح وغيرهم، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكـافي، وقد قطع في الرِّعايتين، والحاوي، والفائق، والوجيز وغيرهم: ليس له أن يهب ولو بنواب بجهول.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، وهو الصُّواب، إذا كان فيه مصلحةً، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّالثة - ١٠): هل له أن يرهن أو يضارب أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، والنَّظم وشرح ابــن منجَّا، والرَّعـايتين، والحاوي الصَّغير، والفائق وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصُّحيح فيهما، صحَّحه في التَّصحيح، وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الكافي وغيره.

وقدَّمه في الشَّرح في موضع آخر.

وقطع به ابن رزين في شرحه في المضاربة.

والوجه الثّاني: له ذلك، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، والنّفس تميل إليه، وهو الصّواب في الرّهن إذا رآه مصلحـةُ، وهـو ظـاهر كلام جماعةٍ.

(المسألة الرَّابعة – ١١): هل له القود من بعض رقيقه الجاني على بعضه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، والفائق وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك إلاَّ بإذن سيَّده، وهو الصَّحيح، اختاره أبو بكر، وأبو الخطَّاب في رءوس المسائل، وابن عبدوس في تذكرته. وبه قطع صاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والوجيز ومنتخب الآدميِّ وغيرهم، وصحَّحه في البلغة. وقدَّمه في الشَّرح، وشرح ابن منجًا.

والوجه الثَّاني: له ذلك، اختاره القاضي، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكافي.

(المسألة الخامسة - ١٢): هل له إقامة الحــدُّ على رقيقه كــالحرُّ أم لا؟ أطلــق الخــلاف، وأطلقــه في المذهــب ومســبوك الذَّهــب، والحلاصة، والكافي، والهادي، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في الهداية وغيره.

قلت: وصحُّحه المصنِّف في أوَّل كتاب الحدود حيث قال: (ولسيَّدٍ مكلَّفٌ عالم به، والأصحُّ حرًّ). انتهى.

فصحَّح اشتراط الحرّيّة في إقامة الحدُّ على الرّقيق، وهذا من جملة ما ناقض فيه على ما تقدُّم في المقدِّمة أوّل الكتاب.

وقلتُمه في المغني، والمقنع، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وهو ظاهر ما جزم به الأدميُّ في منتخبه.

وَقِيلَ: يُزَوِّجُ أَمَةً.

وَلَهُ تَعْزِيرُهُۥ لَأَنَّهُ مَالِكٌ، فَهُوَ أُولَى مِنْ زَوْجٍ، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، وَلِسَيَّادِهِ الْقَوَدُ مِنْهُ، وَوَلاءُ مَنْ يُعْتِقُهُ وَيُكَاتِبُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

والوجه الثَّاني: له ذلك، وهو احتمالٌ في المقنع، وروايةٌ في الخلاصة.

(المسألة السَّادسة - ١٣): هل له مكاتبة رقيقه أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم. وقدَّمه في الكافي، والمغني، والشّرح وشرح ابن رزين، والفائق وغيرهم.

والوجه الثَّاني: له ذلك، اختاره القاضي وأبو الخطَّابُ في رؤوس المسائل.

قلت: وهو الصُّواب، إذا رآه مصلحةً.

وقال أبو بكر: هو موقوفٌ، كقوله في العتق المنجَّز.

(المسألة السَّابعة - ١٤): هل له تزويج رقيقه أم لا: أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس له ذلك إلاَّ بإذن سيَّده، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح ونصراه، وصحُّحه في الكافي وغيره.

والوجه الثَّاني: له ذلك إذا رأى المصلحة فيه، اختاره أبو الخطَّاب، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

قلت: وهو الصُّواب، وقيل: له تزويج الأمة دون العبد، حكاه القاضي وابن البنَّاء في خصالهما، وهو قويٌّ، وأطلقهــنُ في البلغــة، والرُّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والفائق وغيرهم.

﴿ (المسألة الثَّامنة – ١٥): هل له عتق رقيقه بمالٍ أم لا؟ أطلق الحلاف فيه، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والفائق وغيرهم.

أحدهما: ليس له ذلك إلاً بإذن سيّده، وهو ظاهر ما جـزم بـه في الهدايـة، والمذهـب، والمسـتوعب، والخلاصـة، والمغـني، والمقنـع وغيرهم، وجزم به في الوجيز وغيره.

قال في الكافي: ليس له أن يعتق الرُّقيق.

والوجه الثَّاني: له ذلك إذا كان فيه مصلحةً، وهو الصُّحيح، والأوَّل ضعيفٌ، وقطع به ابن عقيل في التَّذكرة.

ولنا وجة ثالثٌ: أنَّ عتقه موقوفٌ على أداء المكاتب، فإن أدَّى عتق، وإلاَّ بطل، وهو اختيار أبي بُكر، والشَّريف في خلافه.

ويحتمل أنه موقوف على إجازة السيَّد، كتصرف الفضولي، حكاه الشيخ موفق الدين في المغني.

قال القاضي عن الوجه الثالث: هذا قياس المذهب؛ لقولنا في ذوي الأرحام: إنهم موقوفون، واللَّه أعلم.

(المسألة التَّاسعة - ١٦): هل يسوغ له قوده لنفسه ثمن جني على طرفه بلا إذن أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس له ذلك من غير إذن سيِّده.

قال في الرّعاية: ولا يقتصُّ لنفسه من عضوٍ وقيل: أو جرحٍ بدون إذن سيّده، في الأصحّ، وكــذا قــال في الفــائق، قــال القــاضي في خلافه: هو قياس قول أبي بكر.

قاله في القاعدة السَّابعة والنُّلاثين بعد المئة: وفيه نظرٌ. انتهى.

والوجه الثَّاني: له ذلك.

قلت: وهو الصُّواب.

والصّحيح من المذهب، واختاره القاضي في الجُرَّد، وابن عقيل، والقول الأوَّل ضعيفٌ جدًّا، إذ قد قال الأصحاب قاطبة: إنَّ العبد إذا وجب له القصاص له طلبه، والعفو عنه، فهنا بطريق أولى، ذكروا ذلك في باب العفو عن القصاص، اللَّهمُّ إلاَّ أن يقسال: لــه هنــاك طلبه ولا يقتصُّ إلاَّ بإذن سيِّده، أو يقال أيضًا: المكاتب قَد تعلَّقت به شائبة الحرَّيَّة وهي مطلوبةٌ شرعًا، فروعي طلبهـــا، فيقــوى القــول الأوَّل، واللَّه أعلم. وَقِيلَ: لَهُ إِنْ عَتَىٰ، وَلَهُ تَمَلُكُ رَحِيهِ الْمُحْرَمِ بِهِبَةِ وَوَصِيَّةٍ وَكَسْبِهِمْ لَسهُ، وَلا يَبِيمُهُمْ، فَإِنْ عَجَزَ رُقُوا مَعَهُ، وَإِنْ عَتَقَ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَلَوْ بِإِعْتَاقِ سَيِّدِهِ إِيَّاهُ عَتَقُوا، لا بَعِتْقِ السَّيِّدِ إِيَّاهُمْ، وَفِي شِرَاقِهِمْ بلا إِذْنِهِ وَجْهَان (م ١٧)(١). وَمِثْلُهُ الفِدَاءُ، قَالَهُ فِي المُنتَخَب، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ يَفْدِيهِ بِقِيمَتِه، ويَصِحُ شِرَاؤَهُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدُو، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ

وَالنَّرْغِيبِ، فَإِنْ عَجَزَ عَتَقُوا.

يَصِحُّ شَرْطُ وَطْء مُكَاتَبَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِبَقَاء أَصْلِ المِلْكِ، كَرَاهِنِ بَطَأُ بِشَرْطٍ، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَافِلِ وَالْمُنْتَخَبِ. وَعَنْهُ: لا، ذَكَرَهُ أَبُو الحَطَّابِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَمَتَى وَطِئَ بِـلا شَـرْطٍ عُـزِّرَ عَـالِمٌ فَقَـطْ، وَيَلْزَمُـهُ مَهْرُهَـا، كَـأَجْرَةِ مُنَا خِدْمَتِهَا.

وَقِيلَ: إِنْ طَاوَعَتْهُ فَلا، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَعَنْهُ: بِأَكْثَرَ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَمُشْتَرِيهِ يَقُومُ مَقَامَ مُكَاتَبهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ فِي مُدَبِّرٍ كَذَٰلِكَ، كَعَبْدٍ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ، فَإِنْ أَدًى إِلَيْهِ عَتَقَ دُونَ وَلَدِهِ، وَوَلاَؤُهُ لَهُ، وَإِلاَّ صَادَ قِنْـا، وَجَهْـلُ . كَانَهُ كَانَهُ كَانُهُ مُشْتَريهِ كِتَابَتِهِ كَعَيْبٍ.

وَإِن اشْتَرَى كُلُّ مِنَ الْمُكَاتَبَيْنِ الآخَرَ صَحَّ شِرَاءُ الآوَّل وَحْدَهُ، فَإِنْ جَهَلَ أَسْبَقُهُمَا بَطَلا.

وَقِيلَ: أَبْطَلا، وَيَلْزَمُ سَيِّدَهُ أَرْشُ جَنَايَتِهِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ جَنِّي الْمُكَاتَبُ لَزِمَهُ فِدَاءُ نَفْسِهِ بِقِيمَتِهِ فَقَطْ قَبْلَ الكِتَابَةِ.

وَإِن جَسَى المُحْتَبِ وَلِنَّ أَدُى مُبَادِرًا وَلَيْسَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ عَتَى وَاسْتَقَرُّ الفِدَاءُ، وَالفِدَاءُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ قَتْلَهُ وَكَذَا إِنْ أَعْتَقَهُ، وَيَسْقُطُ فِي الآصَحُ إِنْ كَانَتْ عَلَى سَيِّدِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَإِنْ عَجْزَ وَجِنَايَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ فَلَهُ تَعْجِيزُهُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى غَيْرِهِ فَفَدَاهُ، وَإِلاَّ بِيعَ فِيهَا قِنَّا، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ.

وَنَقَلَ الْأَفْرَمُ: جِنَايَتُهُ فِي رَقَبَتِهِ بِفِدْيَةٍ إِنْ شَاءَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَبِهِ أَقُولُ، وَيَجِبُ فِدَاءُ جِنَايَتِهِ مُطْلَقًا بِسالاَقَلَ صِنْ قِيمَتِهِ أَوْ أرشيهًا.

وَعَنْهُ: جِنَايَتُهُ عَلَى أَجْنَبِي.

وَعَنْهُ: وَسُيِّدُهُ بِالْآرْشِ كُلُّهِ.

وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذُبُونٍ مُعَامَلَةٍ لَزِمَتْهُ تَعَلَّقَتْ بِلْرِمْتِهِ، فَيُقَدَّمُهَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمٍ تَعَلَّقِهَا بِرَقَبَتِهِ، فَلِهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ مَالٌ فَلَيْسَ لِغَرِيمِهِ تَعْجِيزُهُ، بَخِلافِ الآرْشُ وَدَيْنَ الكِتَابَةِ.

وَعَنْهَۚ: تَتَعَلَّقُ بُرُقَبَتِهِ فَتَتَسَاّوَى الْآقْدَامُ وَيَمْلِكُ تَعْجِيزَهُ، ويَشْتَرِكُ رَبُّ الدَّيْنِ وَالآرْشِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِفَوَاتِ الرَّقَبَةِ. وَقِيلَ: يُقَدِّمُ ذَيْنَ المُعَامَلَةِ، وَلِغَيْرِ المَحْجُورِ تَقْدِيمُ أَيِّ دَيْنٍ شَاءً، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةُ أَنَّهُ بَعْدَ مَوْتِــهِ هَــل يُقَــدُمُ دَيْـنَ

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وفي شرائهم بلا إذنه وجهان). انتهى.

يعني: في شراء من يعتق عليه بالرُّحم، وأطلقهما في المذهب، والكافي، والمحرِّر، والنَّظم، والفائق وغيرهم.

أحدهما: له ذلك، وهو الصّحيح، نصُّ عليه، قال الزُّركشيّ: هذا أشهر.

قال في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير: وله شراء ذي رحمه بلا إذن سيَّده، في أصحَّ الوجهين، واليه ميل الشَّارح.

وقطع به الشُّريف أبو جعفرٍ وأبو الخطَّاب في خلافيهما، وابن عقيلٍ، والشُّيخ في المغني وغيرهم، واختاره القاضي، والخرقيُّ، قالـــه

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك إلاَّ بإذن سيِّده، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وبه قطع الشَّيخ في المقنع وصاحب الوجيز، وهو ظاهر ما قطع به في الخلاصة.

وقدِّمه في الهداية، والمستوعب.

الفروع - كتاب العتق

الآجْنَبِيِّ عَلَى السَّيِّدِ كَحَالِ الحَيَاةِ أَمْ يَتَحَاصَّانِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَهَلْ يَضُرِبُ سَيِّدَهُ بِدَيْنِ مُعَامَلَةٍ مَعَ غَرِيمٍ؟ فِيهِ وَجَهَانِ^(١). وَلَا يَنْفَسِخُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ وَجُنُونِهِ وَالحَجْرِ عَلَيْهِ لِسَفَهِ أَوْ جُنُون.

وَنَقَلَ إِبْنُ هَانِيَ إِنْ أَدًى بَعْضَ كِتَابَتِهِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ يُحتَسَبُ مِنْ قُلْهِ مَا بَقِيَ مِنَ العَبْدِ وَيَعْتِقُ، وَلا يَمْلِكُهُ أَحَدُهُمَا إِلاَّ السَّيِّدُ بِعَجْزِ العَبْدِ، بَأَنْ يَحُلُّ نَجْمٌ فَلَمْ يُؤَدِّو.

وَعَنْهُ: لَا يَعْجِزُ حَتَّى يَحُلُّ نَجْمَان.

وَعَنْهُ: لا يَعْجُزُ حَتَّى يَقُولَ قَدْ عَجَزْتُ.

وَفِي أَسِيرِ كَافِرِ وَاحْتِسَابِهِ عَلَى الْمُكَاتَبِ بِالْمُدَّةِ عِنْدَ الْكَافِرِ وَجْهَانَ (م ١٨، ١٩)(٢).

وَلَهُ الفَسْخُ بِلاَ حُكْمٍ، كَرَدٌ بِعَيْبٍ وَيَلْزَمُهُ إِنْظَارُهُ ثَلاثًا، كَبَيْعِ عَرَضَ، وَمِثْلُهُ مَالٌ غَاقِبٌ دُونَ مَسَـافَةِ قَصْـرٍ يَرْجُـو قُدُومَـهُ وَدَيْنُ حَالًا عَلَى مَلِيءٍ وَمُودِعٍ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ: لا يَلْزَمُ السَّيِّدَ اسْتِيفَاؤُهُ فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي غَيْرِهِ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَاوِلِ: لَيْسَ لَهُ الفَسْخُ بَعْدَ حُلُولِ نَجْم وَلا قَبْلَهُ مَعَ قُدْرَةِ عَبْدِ عَلَى الآدَاءِ، كَبَيْعٍ.

(۱) تنبيه: قوله: (وإن عجز عن ديون معاملةٍ لزمته تعلَّقت بذمَّته، فيقدَّمها محجورٌ عليه؛ لعدم تعلَّقها برقبته، وعنه: تتعلَّق برقبتــه، ويشترك ربُّ الدَّين، والأرش بعد موته.

لفوت الرُّقبة، وقيل: يقدَّم دين المعاملة، ولغير المحجور تقديم أيِّ دين شاء، وذكر ابن عقيلٍ وجماعةٌ أنَّه بعد موتــه هــل يقــدَّم ديــن الاَجنبيِّ على السَّيِّد كحال الحياة أم يتحاصيًّان؟ فيه روايتان، وهل يضرب سيَّده بدين معاملةٍ مع غريم؟ فيه وجهان). انتهى.

الَّذي ذكره ابن عقيل والجماعة طريقة في المذهب. والصُّحيح من المذهب: ما قدَّمه المصنّف، وليست هذه المسألة، والتي قبلها من الخلاف المطلق.

(٢) (مسألة – ١٨ – ١٩): قوله: (وفي أسير كافرٍ واحتسابه على المُكاتب بالمئة عند الكافر وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٨): قوله: (وفي أسير كافر).

يعني: إذا أسر المكاتب كافر وحلٌ عليه من النُّجوم ما يقتضي تعجيزه لو كأنَّ مطلقًا فهل يملك ســيَّده تعجيزه وفسـخها، والحالـة هذه أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يملك تعجيزه، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يملك ذلك، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

تنبيه: لعلَّ الخلاف مبنيًّ على الخلاف في المسألة الآتية بعد هذه، فإن قلنا يحتسب عليه بتلك المدَّة كان له تعجيزه، وإن قلنا لا يحتسب عليه بها لم يكن له تعجيزه، والذي يظهر أنَّ هذه المسألة هي تلك بعينها وفائدتها ما قلنا، ولذلك لم يذكرها الأكثر، وإنَّما ذكروا الثَّانية، ولعلَّه رأى هذه العبارة في كتابٍ وتلك في آخر، والله أعلم بمراده.

ويحتمل أن يكون الخلاف مبنيًا على الرَّاوية النَّالثة الَّتي ذكرها في تعجيزه، وهو أنَّه لا يملك تعجيزه حتَّى يقـول قـد عجـزت، فلـو كان أسيرًا فهل يملك تعجيزه على هذه الرَّواية أم لا؟ وقال شيخنا: معناه إذا أسره كافرٌ وعجز عن الأداء بسبب ذلك.

وقال عن المسألة الثَّانية: إذا أقام في أسر الكافر مدَّةً ثمَّ أطلق فهل يحتسب السَّيَّد عليه بتلك المدَّة؛ لأجل العجز أم لا عبرة بها؟ فيه وجهان. انتهى.

وقاله غيره في الثَّانية وأصلح بعضهم: (اسير) بأسر بحذف الياء، وقيل: إنَّه وجد في بعض النَّسخ كذلك.

(المسألة الثَّانية - ١٩): هل يحتسب على المكاتب بمسدَّة حبسه عنـد الكـافر أم لا؟ اطلـق الخــلاف، وأطلقـه في المغـني، والشّـرح، والفائق، والزَّركشيُّ.

أحدهما: لا يحتسب، قدَّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: يحتسب عليه، قطع به في الكافي فقال: وإن قهره أهل الحرب فحبسوه لم يلزم السّيّد إنظاره؛ لأنّ الحبس من غير جهته. انتهى.

(م): الإمام مالك

وَفِي التَّرْغِيبِ؛ إِنْ غَابَ بِلا إذْنِهِ لَمْ يَفْسَخْ، وَيَرْفِعُ الآمْرَ إِلَى حَاكِمِ البَلَدِ الَّذِي فِيسهِ الغَافِبُ؛ لِيَسَامُرُهُ بِالآدَاءِ أَوْ يُغْبِيتَ عَجْزَهُ فَحِينَتِلٍ يُفْسَخُ، وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ: لِلعَبْلِ فَسْخُهَا، كَمُرْتَهِنٍ، وَكَاتُّفَاقِهِمَا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ: لا؛ لِحَـقِّ اللَّـهَ، وَيَمْلِـكُ قَـادِرْ عَلَىٰ كَسْنُبُ تَغْجِيزَ نَفْسِهِ، قَإِنْ مَلَكَ وَقَاءً، وَلَمْ يَغْتِقْ بِهِ لَمْ يَمْلِكُهُۥ لِلإِرْقَاقِ، فَيُجْبَرُ عَلَى أَدَاثِهِ، فَلا فَسْخَ لِسَيِّلُو، وَلِهَذَا يَحْـرُمُ أَنْ يَتْزَوَّجَ أَمَةً مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى حُرَّةٍ أَوْ صَبْرِهِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُهُ، فَيَفْسَخُ السَّيِّدُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي فَسْخِهَا بِجُنُونَ مُكَاتَبٍ وَجُهَانَ.

وَمَنْ مَاتٍ وَفِي وَرَثَتِهِ زُوْجَةً لِمُكَاتَبِهِ أَوْ وَرِثَ زُوْجَتَهُ الْمُكَاتَبَةَ انْفَسَخَ بِكَاحُهَا، فَيُعَايَا بِهَا.

وَقِيلَ: حَتَّى يَعْجِزَ.

أَوْ وَضْعًا بِقَدْرِهِ، وَيَلْزُمُ الْمُكَاتَبِ قَبُولُ جُنْسِهَا.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ.

وَقِيلَ: بَلْ مِنْهَا، فَإِنْ أَدِّي ثَلاثُةَ أَرْبَاعِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَكْثَرَ كِتَابَتِهِ وَعَجَزَ لَمْ يَعْتِقْ، وَلِسَيِّدِهِ الفَسْخُ، فِي أَنْصُّ الرَّوَايَتَيْن فيهما.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي عِنْقِهِ بالتَّقَاصُّ رِوَايْتَانِ، وَلَمْ يَلْكُرُّ العَجْزَ، وَقَالَ: لَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ بَعْـضِ النَّجُومِ أَوْ أَذَّاهُ لَـمْ يَعْتِـقْ مِثْـهُ، عَلَى الآصَحُّ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ مِثْلُ النَّجُومِ عَتَقَ، عَلَى الآصَحُّ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: وَعَنْهُ: يَمْتِقُ بِمِلْكِ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهَا إِنْ لَزِمَ إِيتَاءُ رُبُعٍ وَفِي الرَّوْضَةِ رِوَايَةٌ وَقَدَّمَهَا: لا يَجِبُ إِيتَـاءُ الرُّبُع وَأَنَّ الْآمْرَ فِي الْآيَةِ لِلْاسْتِحْبَابِ.

إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ مَالِ الكِتَابَةِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ أَجَلِهِ قُبلَ قُولُ السُّيِّدِ، كَالعَقْدِ وَقَدْر الآدَاء.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، كَعِنْقِهِ بِمَال، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ مِثْلُهَا.

وَعَنْهُ: يَتَحَالَفَان، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الآخِر فَسَخَاهُ، إِلاَّ مَعَ حُصُولِ العِنْقِ فَلا يَرْتَفِعُ، فَسَهَرْجِعُ بِقِيمَتِهِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ مَا أَذَاهُ، وَإِنْ قَالَ: فَبَضَّتُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ زَيْدٌ، عَتَقَ، وَلَمْ يُؤثَّرْ، وَلَوْ فِي مَرَضِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ. مَنْ النَّامُ فَا مِنْ المَّانِيَةُ

وَفِي التَّرْغِيبِ: الثَّانِيَةُ.

وَإِنَّ كَاتَبَ عَبِيدَهُ صَفْقَةً بِعِوضٍ وَاحِدٍ صَحٍّ، بِخِلافِ قَوْلِ ثَلاثَةٍ لِبَائِعٍ: اشْتَرَيْت أنّا زَيْدًا وَهَذَا عَمْسَرًا وَهَـذَا بِكُـرًا بِعِثَةِ دِينَارٍ، وَقَسَّمَ بَيْنَهُمُ بِقَدْرِ قِيمَتِهُمْ يَوْمُ الْعَقْدِ، وَٱلَّهُمُ أَدَّى قِسْطُهُ عَتَقَ.

وَقِيلَ: بِعَدَدِهِمْ، وَأَنْهُ لا يُعَتِّقُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَتَّى يُؤَدُّوا الكُلِّ، وَإِذَا أَدُّوا وَادَّعَى بَعْضُهُــمْ أَدَاءَ الوَاجِـبِ قُبِـلَ قَوْلُـهُ، وَإِلاَّ

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: إِذَا كَاتَبَ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ كُمْ عُدَّتِهِمْ وَلَمْ يُسَمِّهِمْ فَقَدْ دَخَلُوا فِسِي الكِتَابَةِ أَيْضُنا، وَمَـنْ قَبِلَ كِتَابَةُ عَنْ نَفْسِهِ وَغَاقِبٍ صَعَّ، كَتَدْبِير، فَإِنْ أَجَازُ الغَاقِبُ وَإِلاَّ لَزِمَهُ الكُلُّ، ذَكْرَهُ أَبُو الخَطَّابِ، وَيَتَوَجَّهُ كَفُصُولِي وَتَفْرِيتِ الصَّفْقَةِ، وَلَهُمَا كِتَابَةُ عَبْدِهِمَا عَلَى تَسَاوُ وَتَفَاضَل، وَلا يُؤدِّ إلَيْهِمَا إِلاَّ بِقَدْرِ مِلْكَيْهِمَا، فَإِنْ خَصُّ أَحَدَهُمَا بِالآدَاءِ لَهُ يَعْتِقُ نَصِيبَهُ، وَاحْتَارَ أَبُو بَكْرٍ: وَلَوْ بِإِذْنِ؛ لآنَ حَقَّهُ فِي ذِمَّتِهِ.

قَالَ القَاضِي عِنِ الْآوَّلِ: وَطَرَّدُهُ دَيْنَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أَنْ يَقْبِضَ نَصِيبَهُ فَمَا قَبَضَهُ يَسْقُطُ حَقَّهُ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: لا يَرْجِعُ الشَّرِيكُ فِي أَصَحٌ الوَجْهَيْنِ كَمَسْأَلَتِنَا. وَإِذَا كَانَبَ ثَلاثَةٌ عَبْدًا فَادَّعَى الآدَاءَ إِلَيْهِمْ فَٱنْكَرَهُ أَحَدُهُمْ شَارَكَهُمَا فيما أقَرّ بقَبْضِهِ، وَنَصُّهُ: تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَّا عَلَيْهِ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَفِي المُغْنِي وَالْمُحَرَّر: قِيَاسُ الْمُذْهَبِ لَا، وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَالرَّوْضَةِ، وَمَتَى حَرُمَ العِوْضُ أَوْ جُهِــلَ أَوْ شُسْرِطَ مَـا

(هـ): الإمام أبو حنيفة

يُنَافِيهَا وَفَسَدَتْ بِفَسَادِ الشَّرْطِ فِي وَجْهِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُهَا، وَلا يَعْتِقُ بِالإِبْرَاءِ بَلْ بِـالآدَاءِ، وَاخْتَـارَ فِي الانْتِصَـارِ إِنْ أَتَـى بالتَّعْلِيق.

وَهَلَّ تُنْفَسِخُ بِمَوْتِ السُّنَّادِ وَجُنُونِهِ وَالْحَجْرِ وَيَتْبَعُ الوَلَدُ وَالكَسْبُ فِيهَا وَيَجِبُ الإِيتَاءُ؟ فِيهِ وَجُهَانِ (م ٢٠، ٢٤)(١).

(١) (مسألة - ٢٠ – ٢٤): قوله في الكتابة الفاسدة: (وهل تنفسخ بموت السيّد وجنونه، والحجر ويتبع الولـد، والكسب فيهـا
ويجب الإيتاء؟ فيه وجهان). انتهى.

فيه مسائل:

(المسألة الأولى - ٢٠): هل تنفسخ الكتابة الفاسدة بالموت أم لا؟ أطلق الخلاف فيه.

أحدهما: تنفسخ، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب، منهم القاضي وأصحابه، وبه قطع صاحب الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

والوجه الثَّاني: لا تنفسخ، اختاره أبو بكرٍ، وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والفــائق وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

(المسألة الثَّانيّة – ٢١): هل تنفسخ بالجنون، والحجر للسّفه أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والشّرح، والنّظم، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، والفائق وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

أحدهما: تنفسخ، وهو الصحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وبه قطع صاحب الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا تنفسخ، اختاره أبو بكرٍ، قال النُّديخ في المغني: وهو الأولى.

(المسألة الثَّالثة – ٢٧): هـل يتبـع الولـدُ فيهـا كالصُّحيحـة أم لا؟ أطلـق الخـلاف، وأطلقـه في الهدايـة، والمذهـب، والمسـتوعب، والحلاصة، والمقنع، والحرَّر، والرَّعايتين، والنُّظم، والحاوي الصّغير وشرح ابن منجًا، والفائق وغيرهم.

أحدهما: لا يتبعها.

قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزينِ في شرحه: هذا اقيس واصحُّ.

والوجه الثَّاني: يتبعها، صحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وقطع به في الوجيز، وغيره.

وقدُّمه في الكافي وغيره.

قال في القاعدة الحادية والعشرين: إن قلنا هو جزءٌ منها تبعها، وإن قلنا: هو كسبٌ فوجهان، بناءً على سلامة الأكساب في الكتابة الفاسدة.

(المسألة الرَّابعة – ٢٣): هل يتبع الكسب فيها أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعـايتين، والحـاوي الصَّغـير، والفّـانق، غيرهم.

أحدهما: ما فضل عن الأداء فيها لسيّده فلا يتبع، وهو الصّحيح، اختاره أبو الحنطّاب، والشّيخ الموفّق، والشّارح، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والرّعايتين، والحاوي، والنّظم، والوجيز، وغيرهمٌ. وقدّمه في الشّرح.

والوجه الثّاني: مَا فضل يكون للمكاتب، قال القاضي: ما في يد المكاتب وما يلبسه وما يفضل في يده بعد الأداء فهو له. انتهى. وكلامه في الرَّعايتين، والحاوي كالمتناقض، فإنَّهما قطعا بأنَّ لسيِّده أخذ ما معه قبل الآداء وما فضل بعده، وقـــالا قبــل ذلــك: وفي تبعيَّة الكسب وجهان، ولعلَّهما مسألتان.

(المسألة الخامسة - ٢٤): هل يجب الإيناء فيها كالصُّحيحة أم لا؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: لا يجب، وهو الصُّعيح، وبه قطع في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم.

والوجه الثَّاني: هي كالصَّحيحة في ذلك.

وَكَذَا جَعْلُ مَنِ اوَلَدَهَا أُمُّ وَلَدِهِ (م ٢٥)(١). وَفِيهِ وَجْهُ فِي الصَّحْةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي. وَعَنْهُ: بُطْلانُهَا بِعِوضٍ مُحَرَّم، اخْتَارُهُ أَبُو بَكْرٍ.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

⁽١) (مسألة - ٢٥): قوله بعد إطلاق الوجهين فيما تقدُّم: (وكذا جعل من أولدها أمُّ ولده).

يعني: جعل من أولدها المكاتب في الكتابة الفاسدة وقلنا في الصّحيحة: إنّها تصير أمَّ وللو، فهل تصير أمَّ وللو في الفاسدة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الرعايتين، والنظم، والحاوي، والفائق، وغيرهم.

أحدهما: تصير أمَّ ولد بذلك كالصَّحيحة، وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: لا تصير بذلك أمَّ ولدٍ، والمصنّف قد أطلق الخلاف في جعل من أولدها المكاتب في الكتابة الصّحيحة أمَّ ولدٍ. فهذه خسّ وعشرون مسألةً في هذا الباب.

⁽ع): ما أجمع عليه

باب أحكام أمهات الأولاد

إِذَا أُولَٰذَ حُرٌّ وَلَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ أَمَتَهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَمَةً غَيْرُو، بِنِكَاحَ أَوْ غَيْرُو.

وَفِي الْمُغْنِي: لَا بِزَنِّي، ثُمَّ مَلَكَهَا، وَعَنْهُ حَامِلاً.

وَعَنْهُ: وَوَطِئَهَا حَالَ حَمْلِهَا، وَقِيلَ عَنْهُ: فِي ابْتِدَاء أَوْ وَسَطِ، فَوَضَعَتْ مَا يَصِيرُ بِهِ نَفْسًا. وَنَقَلَ حَنْبُلٌ وَٱبُو الحَارِثِ: يُغَسُّلُ السَّقْطُ وَيُصَلَّى ُعَلَيْهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَإِنْ كَانَ أَقَلِ مِنْ ذَلِكَ فَلاِ.

وَاحْتَجُ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: فِي عِشْرِينَ وَمِثَةِ يَوْم يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ وَتَنْقَضِي بِهِ العِدَّةُ وَتُعْتَقُ الآمَةُ إذَا أَذْخَلَ فِي الخَلْــقِ الرَّابِعِ، وَقَدُمُ فِي الْإِيضَائِحِ: سِنَّةَ أَشْهُرٍ، وَجَرَمَ فِي الْمُبْعِجِ: مَا يَتَنَبُّنُ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٌّ فَهِيَ أَمُّ وَلَلْهِ تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ.

وَّنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: ۚ إِنْ لَمْ تَصْعَ وَتَبَيُّنَ حَمْلُهَا فِي بَطْنِهَا عَتَقَتْ، وَأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ نَقْل اَلِلْكِ؛ لِمَا فِي بَطْنِهَا، حَتَّى يُعْلَمَ، وَتُعْتَقُ

مِنْ كُلِّ مَالِهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَابْنُ أَبِي حَرْبٍ فِيمَن اوْلَدَ أَمْتَهُ الْمُزَوَّجَةَ: لا يَلْحَقُّهُ الوَلَدُ.

وَفِي الفُصُولَ وَالْمُنْتَخَبِ: أَنْ هَلَهِ أَصْلُ لِمُحَرَّمَةٍ لاخْتِلاف دِينِ أَوْ نَسَبِهِ أَوْ رَضَاعٍ.

وَفِي إِثْمَ وَاطَِّىٰ أَمَتِهِ الْمُزَوَّجَةِ جَهْلاً وَجُهَان (م ١)(١).

وَخُكُمْ أُمُّ الوَلَدِ كَالآمَةِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، إِلاَّ فِي بَيْعٍ وَهِيَةٍ وَرَهْنٍ وَوَثْفُ وَوَصِيَّةٍ بِهَا.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ قَاذِفُهَا.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ لَهَا ابْنَّ؛ لآنَهُ إِنَّمَا أَرَادَهُ، كَلَا قَالَ ابْنُ هُمَرَ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ بَيْعُهَا، فَقِيلَ: لا تُعْتَقُ بِمَوْتِهِ (م ٢)(٢).

وَهَلْ هَلَا الْجِلافُ شُبْهَةً؟ فِيهِ نِزَاعٌ، وَٱلاَقْوَىٰ شُبْهَةً، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَأَنْهُ يَنْبَنِي عَلَيْهِ لَوْ وَطِيعَ مُعْتَقِــدًا تَخْرِيمَـهُ هَــلْ يَلْحَقُـهُ نَسَبُهُ أَوْ يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ؟ أَمَّا التَّعْزِيرُ فَوَاجِبّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي فُنُونِهِ: يَجُوزُ البَيْعُ؛ لآنَّهُ قَوْلُ عَلِيٌّ وَغَيْرِهِ، وَإِجْمَاعُ التَّابِعِينَ لا يَرْفَعُهُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي إثم واطئ أمنه المزوَّجة جهلا وجهان). انتهى.

أحدهما: لا إثم عليه.

قلت: وهو الحقُّ، وكيف يؤثم الجاهل بالتُّحريم، واللَّه أكرم من أن يؤثمه مع جهله.

والوجه الثَّاني: ياثم.

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، وإطلاق المصنّف الخلاف فيه نظرٌ، ولعلُّ وجه هذا الوجه أنّه فرَّط في عدم السُّؤال، والعلم بذلك، واللّـه

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وعنه: يكره بيعها، فقيل: لا تعتق بموته). انتهى.

قال في الفائق بعد ذكر الرَّواية: فتعتق بوفاة سيِّدها من نصيب ولدها إن كان لها ولدَّ، وبعضها مع عدم سعته، ولو لم يكن لها ولـــدّ فكسائر رقيقه. انتهى.

وكذا قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزينٍ وغيرهم.

قال في الحاوي الصُّغير: إذا أولدها عتقت بموته من كلِّ ماله، إلاَّ أن نقول: له بيعها، فلا تعتق بموته.

وقال في الرَّعايتين: إذا صارت أمَّ ولده، عتقت بموته من كلِّ ماله، وقيل: إن جاز بيعها لم تعتق، فظاهر هذه العبارة أنَّ المقـدَّم أنَّهــا لا تعتق، ولو قلنا بجواز بيعها، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، والقول الَّذي ذكــره المصنَّف هــو الَّـذي قالـه الشَّـيخ، والشَّـارح وابــن رزيــن وصاحب الفائق، والحاوي، وهو القول المذكور في الرَّعايتين.

وهذه المسألة من جملة المسائل الَّتي لم يذكر فيها المصنِّف إلاَّ قولاً واحدًا بهذه الصَّيغة.

وَحَكَاهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ.

وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ البَرِّ وَأَبُو حَامِدِ الإِسْفَرايينِيّ وَأَبُو الوَلِيدِ البَاحِيُّ وَابْنُ بَطَّالُ وَالبَغَـوِيُّ وَغَيْرُهُمُ الإِجْمَـاعَ عَلَى أَنْـهُ لا يَجُوزُ، وَكُلِّمَا جَنَتْ فَدَاهَا سَيَّدُهَا بِقِيمَتِهَا يَوْمَ الفِدَاءِ أَوْ دُونَهَا، وَعَنْهُ بِالآرْشِ كُلُّهِ، كَقِنْ فِي رِوَايَةٍ، وَأَنْهَــا إِنْ تَكَـرُرَتْ بَصْـدَ الفِدَاءِ تَعَلَّقَتْ بِلِمُّتِهَا، قَدَّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَتَعْتَقُ بِقَتَّلِهَا سَيِّلِهَا، وَلِوَلِيَّهِ القَوَدُ، وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْخَتِيَارِ المَالِ وَالقَتْلِ خَطَّـاً الْآقـلُّ مِنْ قِيمَتِهَا أَوْ دِيَتِهِ.

وَعَنْهُ: قِيمَتُهَا، اخْتَارَهُ الْجِرَقِيُّ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: فِي قُتْلَ الحُطِّ الدُّيَّةُ عَلَى العَاقِلَةِ؛ لآنَ عِنْدَ آخَر جُزْء مَاتَ مِنَ المَقْتُول عَتَقَتْ وَوَجَبَ الضَّمَانُ.

وَمَنْ وَطْئَ أَمَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ أَدُب، قَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْدَحُ فِي غَدَالَتِهِ، وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ مَهْرِهَا لِشَرِيكِهِ. وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ: إِنْ كَانَتْ بِكُرًا فَقَدْ نَقَصَ مِنْهَا، فَعَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَالثَّيْبُ لَمْ تُنْقَصُ، وَفِيهِ اخْتِلاف، وَإِنْ أَحْبَلَهَا فَهِيَ أَمُّ وَلَدِهِ، وَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ قِيمَتِهَا.

وَعَنْهُ: وَيُصَفُّ مَهْرِهَا.

وَعَنْهُ: وَقِيمَةُ الوَلَدِ، ثُمُ إِنْ وَطِئَ شَرِيكُهُ فَأَحْبَلُهَا لَزِمَهُ مَهْرُهَا، وَإِنْ جَهِلَ إيلادَ الآوُّلِ أَوْ أَنْهَا مُسْتَوْلَدَةٌ لَـهُ فَوَلَـدُهُ حُرَّ، وَيَفْلِيهِمْ يَوْمُ الولادَةِ، وَإِلاَّ فَهُمْ رَقِيقٌ.

وَقِيلُ: إِنْ كَأَنَّ الآوَّلُ مُعْسِرًا لَمْ يَسْرِ اسْتِيلادُهُ، وَهَلْ وَلَدُهُ حُرُّ أَوْ نِصَفَهُ؟ فِيدِ وَجَهَان (م ٣)(١). وتَصيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُمَا، مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا عَتَقَ نَصِيبُهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ عَتَقَ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، فِي الآصحُ، مَضْمُونًا.

وَإِنْ كَاتَبًا أَمْنَهُمَا، ثُمُّ وَطِئَاهَا فَلَهَا اللَّهُرُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَهِي أُمُّ وَلَدِهِ وَمُكَاتَبَةٌ وَيَلْوَمُهُ لِشَــرِيكِهِ نِصْفُهَا مُكَاتَبًا، وَلَهَا المَهْرُ، وَفِي نِصْفُ قِيمَةِ الوَلَدِ رَوَايَتَانَ (مَ ٤)(٣).

ها محاب، ولها المهر، وبي يستحق بيستر مروج وروجات . وَقِيلَ: لِشَرِيكِهِ نِصْفُ قِيمَتِهَا قِنَّا وَنِصْفُ مَهْرِهَا، وَتَكُونُ أَمُّ وَلَدٍ لَهُ وَنِصْفُهَا مُكَاتَبٌ. وَقَالَ القَاضِي: لا يَسْرِي اسْتِيلادُ أَحَدِهِمَا إِلاَّ أَنْ يَعْجِزَ فَيَقُومُ عَلَى المُوسِرِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ، وَإِلاَّ فَلا، وَإِنْ وَلَدَتْ وَأَلْحِقَ بهمًا فَأُمُّ وَلَدِ لَهُمَا وَكِتَابَتُهَا بِحَالِهَا.

وَإِنْ وَطِيعَ حُرٌّ أَنْ وَالِدُهُ أَمَنَةً لَآهُ لِ غَنِيمَةٍ هُوَ مِنْهُمْ أَنْ لِمُكَاتِبِهِ فَالمَهُرُ؛ فَإِنْ أَحَبُلُهَا فَأَمُّ وَلَدِهِ وَوَلَدُهُ حُرٌّ، وَيَلْزَمُهُ قِيمَتُهَا.

(١) (مسألة – ٣): قوله فيما إذا وطئ أحد الشريكين وأولدها: (وقيل: إن كان معسرًا لم يسر استيلاده، وهل ولده حرُّ أو نصفه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: الولد كله حرًّا، وهو الصَّحيح.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، ثمُّ وجدت الزُّركشيُّ قال ذلك، قال ابن رزين في شرحه: وهذا أصحُّ.

والوجه الثَّاني: نصفه حرٌّ لا غير، يعنى: إذا كان الواطئ له نصفها.

(٢) (مسألة – ٤): قوله فيما إذا كاتبا أمتهما فوطئها أحدهما وولدت منه: (فهي أمُّ ولده ومكاتبةً ويلزمه لشريكه نصفها مكاتبًا، ولها المهر، وفي نصف قيمة الولد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرّر وغيرهم.

إحداهما: يغرم نصف قيمة الولد، قال القاضي: هذه الرُّواية اصحُّ في المذهـب، وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وجـزم بـه في الوجيز، وهو الصُّواب.

والرُّواية التَّانية: لا يغرم شيئًا، قدَّمه في المغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وشــرح ابــن رزيــن، وقــال: هــذا المذهب، كذا قال.

وقيل: إن وضعته قبل التَّقويم غرم نصف قيمته، وإلاَّ فلا شيء عليه، اختاره أبو بكر.

وَعَنْهُ: وَمَهْرُهَا، وَعَنْهُ قِيمَةُ الوَلَدِ، وَكَذَا الآبُ يُولِّلُ جَارِيَةَ وَلَدِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ هُنَا: لا يَثْبُتُ لَهُ فِــي ذِمْتِـهِ شَــيَّةً، وَهُــوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ، وَيُعَزَّرُ فِي الآصَعِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تُحْبَلُ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ، قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَنْوِ، تَمَلُّكَهُ، وَإِنْ كَانَ ابْنُهُ وَطِئْهَا لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ، فِي المُنْصُوصِ.

وَفِي الحَدُّ روَايَتَان (م ٥)(١).

وَيُحَدُّ عَلَى َ الْأَصَحُ بُوطْنِهِ أَمَةَ أَبِيهِ وَأُمَّهِ عَالِمًا تَحْرِيمَهُ، وَلا يَلْحَقُهُ وَلَدٌ، نَقَلَهُ حَنْبُلَّ وَغَيْرُهُ، وَظَاهِرُ نَقْلِ المَّيْمُونِيُّ: يَلْحَقُهُ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا ذَفَعَ إِلَيْهِ مَالاً يَعْمَلُ بِهِ فَاشْتُرَى بِهِ أَمَةً فَاعْتَقَهَا وَتَزَوْجَهَا وَأُولَلَهَا مَضَى عِنْقُـهُ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْمَالِ وَيَلْحَقُهُ الوَلَدُ.

وَإِنْ وَطِئَ أَمْنَهُ الحَامِلَ مِنْ غَيْرِهِ حَرُمَ بَيْعُ الوَلَدِ وَيُعْتِقُهُ، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

وَنَّقَلَ الآثْرَمُ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبُو: يَعْتِقُ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، قَالَ شَـيْخُنَا: يُسْتَحَبُّ، وَفِي وُجُوبِهِ خِلافٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرُو.

وَقَالَ أَيْضًا: يَعْنَقُ وَأَنَّهُ يَحْكُمُ بِإِمْلَامِهِ، وَهُوَ يَسْرِي كَالعِنْق، وَلا يَثْبُتُ نَسَبُهُ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: ﴿إِذَا تَزَوَّجَ بَكُرًا فَدَخَلَ بِهَا فَإِذَا هِيَ حُبْلًى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْــتَحْلَلْت مِنْهَا وَالوَلَـكُ عَبْدَ لَكَ فَإِذَا وَلَدَتْ فَاجْلِدُوهَا وَلَهَا الصَّدَاقُ وَلَا حَدُّ لَعَلُهَا ٱسْتُكُرهَتُ وَخَدِيثُ أَبِي مُوسَى.

وَفِي حَلِيثِ يَخْتَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنْ بَصْرَةَ بْنَ أَكْثُمَ نَكَعَ أَمْرَأَةً، وَكُلُّهُمْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: جَمَلَ الوَلَدَ عَبْدًا لَهُ.

حَلَّاتَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى، حَدُّتَنَا عُثْمَانُ بْنُ هُمَرَ، حُدُّتُنَا عَلِيٌّ يعني: ابْنَ الْمَبَارَكِ، عَنْ يَحْتِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نُعَيْم، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيِّب، أَنْ رَجُلاَ يُقَالُ لَهُ بَصْرَةُ نُكِحَ امْرَأَةً، فَلَكَرَ مَعْنَاهُ، وَزَادَ: وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجِ أَتَمُّ (د: ٢١٣٢).

قَالَ الْحَطَّابِيُّ: لا أَعْلَمُ أَحْدًا مِنَ الفُقْهَاءِ قَالَ بِهِ، وَهُوَ مُوْسَلٌ، كَذَا قَالَ.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى في باب الهبة وقال: كحدُّ وطء ذات رحم محرم بملك اليمين، وقدُّم فيه أنَّه يحدُّ.

إحداهما: لا حدُّ عليه، اختاره أبو بكرٍ في التُّنبيه، نقله في المستوعب.

قلت: وهو ظاهر ما قطع به كثيرٌ من الأصحاب في باب حدّ الزّني حيث قالوا: لا حدّ عليه، ولم يفرّقوا بين كون الابن، يطاهــــا أم لا، منهم الشّيخ في المغني، والكافي، والمقنع وصاحب الحرّر، والوجيز وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: عليه الحدُّ.

قال في المستوعب: حكمه حكم وطء أمته، أو أمه من الرضاعة بملك اليمين.

وقدم فيهما أنه يحد.

قال في الرحاية الكبرى في كتاب الحدود: ومن وطء أمة ابنه، ولم ينو تملُّكها به، ولم يكن ابنه وطئها. - تروير كروير و المروير و المروير

وقيل: أو كان عزَّر، وإن كان الابن وطنها حدُّ الأب مع علمه به. انتهى.

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن كان ابنه وطئها لم تصر أمَّ ولدٍ، في المنصوص -يعني: إذا أولد أمة ابنــه بعــد وطء ابنـه- وفي الحــدُّ روايتان). انتهى.

الفروع - كتاب العتق

وَفِي الْهُدَى: قِيلَ: لَمَّا كَانَ وَلَدَ زِنِّي وَقَدْ غَرَّتُهُ مِنْ نَفْسِهَا وَغَرِمَ صَدَاقَهَا أَخْدَمُهُ وَلَدَهَا وَجَعَلُهُ لَـهُ كَالعَبْدِ، وَهَـذَا

وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ أَرَقَّهُ عُقُوبَةً لَأَمُّهِ عَلَى زِنَاهَا وَغُرُورِهَا، وَيَكُونُ خَاصًا بِالنِّبيِّ ﷺ، وَبِذَلِكَ الوَلَدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ. وَقِيلَ: كَانَ فِي أَوْلِ الْإِسْلامِ يُسْتَرَقُ ٱلْحُرُّ فِي الدِّينِ. انتهى كَلامُهُ.

وَقِيلَ: بَصْرَةُ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٌ لا يَصِحُ فِي تَحْرِيم وَطْءِ الحَامِلِ خَبَرٌ غَيْرُ خَبَرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ. وَمَنِ اقَرَّ بِوَلَدِ أَمْتِهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، وَلَمْ يَقُلْ وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ وَمَاتَ فَقِيلَ: تَصِيرُ أُمَّ وَلَدِ. وقِيلَ: لا (م ٢)(١).

فَعَلَيْهِ الوَلاءُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، قَالَهُ فِي الْمُنتَخَبِ، وَمَنْ قَالَ يَدُلُو أُمُّ وَلَدِي، أَوْ لِوَلَدِهَا: يَدُكُ ابْنِي، صَحَّ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ فِي طَلاق جُزْء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (ومن أقرَّ بولد أمنه أنَّه ابنه ولم يقل ولدته في ملكه ومات، فقيل: تصير أمَّ ولدٍ، وقيل: لا). انتهى. وأطلقهما في المحرَّر، والفائق، والنُّظم وغيرهم هنا، وأطلقهما في المغني، والمقنح، والشَّرح، وشــرح أبـن منجَّـا، وغــيرهم في كتــاب الإقرار، وهما احتمالان في الهداية، والمذهب:

أحدهما: تصير أمُّ ولذٍ، قدُّمه في الرُّعَايِتين، والحاوي الصُّغير.

وصحَّحه أيضًا في الرَّعاية الكبرى آخر الباب وإدراك العاية. والقول الثَّاني: لا تصير أمَّ ولدٍ، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وبه قطع في الوجيز في كتاب الإقرار.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب النُكاح

وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي العَقْدِ، جَزَمَ بِهِ الحَلْوَانِيُّ وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَاحْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَاخْتَارَ القَاضِي فِي شَرْحِ الحِرَقِيُّ وَأَحْكَـامِ القُرْآنِ وَعُيُونِ المُسَائِلِ وَالانتِصَارِ، فِي الوَطْءِ، وَالأَسْهَرُ مُسْتَرَك.

وَقِيلَ: حَقِيقَةٌ فِيهِمَا.

وَقَالَ مَنْيُخُنَا: فِي الإثبَاتِ لَهُمَا. وَفِي النَّهْيِ لِكُلُّ مِنْهُمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنْ شَيْءٍ نُهِيَ عَنْ بَعْضِهِ، وَالآمْرُ بِهِ أَمْرٌ بِكُلِّهِ، فِي الكِتَـابِ وَالسُّنَّةِ وَفِي النَّهْيِ لِكُلُّ مِنْهُمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنْ شَيْءٍ نُهِيَ عَنْ بَعْضِهِ، وَالآمْرُ بِهِ أَمْرٌ بِكُلِّهِ، فِي الكِتَـابِ وَالسُّنَةِ

وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ الْمَنْفَعَةُ، كَالإِجَارَةِ، لا فِي حُكْم العَيْن.

وَفِيهَا قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ: مَا ذَّكُرُوهُ مِنْ مَالِيَّةِ الْأَعْيَانَ وَدَعْوَاهُمْ أَنَّ الْآعْيَانَ مَمْلُوكَةً؛ لآجْلِهَا يَخْتَمِلُ النَّعَ؛ لآنَّ الآعْيَانَ لِلَّهِ، وَإِنْمَا تُمْلَكُ التَّصَرُّفَاتُ، وَلَوْ سَلِمَ فِي الآطْعِمَةِ وَالآشْرِيَةِ فَلِمَالِكِهِ إِثْلاَفُهَا، وَلا ضَمَانَ، بِخِلافِ مِلْكِ النَّكَاحِ.

يَلْزُمُ مَنْ خَافَ الزُّنِّي.

وَيَتُوَجُّهُ: مَنْ عَلِمَ وُقُوعَهُ بِتُركِهِ.

وَعَنْهُ: وَذَا الشَّهْوَةِ، اخْتَارَةُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو حَفْصٍ البَرْمَكِيُّ وَابْنُ أَبِي مُوسَى.

وَالْمَنْصُوصُ: حَتَّى لِفَقِيرٍ. وَجَزَمَ فِي النَّظْمِ: لا يَتَزُوجُ فَقِيرٌ إلاَّ ضَرُورَةً، وَكَذَا قَيَّدَهَا ابْنُ رَزِينِ بِالمُوسِرِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: يَقْتُرضُ وَيَتَزَوَّجُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ نِزَاعٌ فِي مَلْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَلا يَكْتَفِي بِمَرَّةٍ.

وَفِي الْمُذْهَبِ وَغَيْرٍو: بَلَى لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، نَقَلَ أَبْنُ الحَكَم: الْمُتَبَّلُ الَّذِي لَمْ يَتَزَوَّجْ قَطَّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي آدَابِ عُيُونِ الْمَسَائِلِ، قَالَ: عَلَى رَوَايَةٍ وُجُوبُهِ.

وَفِي الْاَكْتِفَاء بِعَقْدِ اسْتِفْنَاءٌ بِالبَاعِثِ الطَّبَعِيَّ، بِخِلافِ أَكْلِ مُضْطَرٌّ، وَجْهَانِ فِي الوَاضِحِ (م ١)(١). قَالَ أَبُو الحُسَيَّنِ: وَفِي الاَكْتِفَاءِ بِتَسَرُّ وَجْهَانِ (م ٢)(٢).

قَالَ أَخْمَدُ: إِنَّ خَافَ الْعَنَتَ أَمَرَٰتُهُ أَنَّ يَتَزَوَّجُ، وَإِنْ أَمَرُهُ وَالِدَاهُ أَمَرْتُهُ أَن يَتَزَوَّجُ، وَالْذِي يَخْلِفُ بِالطَّلاقِ لا يَسَرَوَّجُ أَبِـدًا إِنْ أَمَرُهُ وَالِدَاهُ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجُ، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِالطَّلاقِ لا يَسَرَوَّجُ أَبِـدًا إِنْ أَمَرُهُ لِيكِاحِ مَنْ لا يُرِيدُهَا، فَلا يَكُونُ عَامًا كَأْكُلِ مَا لا يُرِيدُ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي الاكتفاء بعقدٍ استغناءٌ بالباعث الطُّبعيُّ وجهان في الواضح). انتهى.

وأطلقهما في الفائق، قال ابن عقيلٍ في المفردات: قياس المذهب عندي يقتضي إيجابه شرعًا، كما يجب على المضطرُّ تملُّـك الطُّعـام، والشَّراب وتناولهما، قال ابن خطيبٍ السُّلاميَّة في نكته على الحرَّر: وحيث قلنا بالوجوب فالواجب هو العقـد، وأمَّا نفس الاستمتاع فقال القاضي: لا يجب، بل يكتفي فيه بداعية الوطء، وحيث أوجبنا الوطء فإنَّما هو لإيفاء حقٌّ الزُّوجة لا غير. انتهي.

قلت: إيجاب العقد فقط قريبٌ من العبث، بل الواجب العقد، والاستمتاع في الجملة؛ لأنَّه موضوع النَّكاح، لا لمجرُّد العقد.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (قال أبو الحسين: وفي الاكتفاء بتسرُّ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفائق.

قال الزَّركشيِّ: وهل يندفع بالتَّسرِّي؟ فيه وجهان، قال ابن أبي المجد في مصنَّفه: ويجزئ عنه التَّسرِّي، في الأصحُّ.

قال في القواعد الأصوليَّة: والذي يظهر الاكتفاء. انتهى، وهو الصُّواب.

وقال ابن خطيب السُّلاميَّة: فيه احتمالان ذكرهما ابن عقيل في المفردات، وابن الزَّاغونيُّ، ثمُّ قال: ويشهد لسـقوط النُّكـاح قولــه تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لا تَعْدِلُوا فَوَاحِلَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. انتهى.

وقال بعض الأصحاب: الأظهر أنَّ الوجوب سقط مع خوف العنت، وإن لم يسقط مع غيره. انتهى.

وَفِي اسْتِحْبَابِهِ لِغَيْرِهِمَا رَوَايَتَانَ (م ٣)(١٠.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَحُكِيَ عَنْهُ: يَلْزُمُ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي التَّرْغِيبِ.

وَلا يَلْزَمُ نِكَاحُ أَمَةٍ، قَالَ القَاضِي وَجَمَاعَةً مِنْهُمْ ابْنُ الجَوْزِيُّ وَالشَّيْخُ: يُبَاحُ وَالصَّبْرُ عَنْهُ أُولَى، لِلآيةِ.

وَنِي الفُصُولِ: فِي وُجُوبِهِ الخِلاَفُ، وَأَوْجَبَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيْرُ، وَأَنَّ المُخَالِفَ اسْتَحَبُّهُ، فَلِهَذَا جَوَابُهُ عَنِ الآيَةِ: مَا لَمْ يَقُلْ بهِ صَارَ كَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ، وَنَفْلُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى نَفْلِ العِبَادَةِ، عَلَى الْأَصَحُّ.

قَالَ: وَإَطَّلَاقُ الْآمْرِ بِالصَّوْمِ يَقْتُضِي الوُّجُوبَ لُولًا الإجْمَاعُ.

وَذَكَرَ أَبُو الفَتْح بْنُ الْمُنِيِّ: أَنَّ النُّكَاحَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَكَانَ الاشْيَغَالُ بهِ أُولَى، كَالجهَادِ، وَكَانَ القِيَاسُ يَقْتَضِي وُجُوبَهُ عَلَى الآغيّان، تَركَنَاهُ لِلحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ، وَمَنَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بعِبَادَةٍ؛ لآنَّ العِبَادَةُ تَتَلَقّى مِنَ الشَّرْعَ، وَقَدْ أَمَرَ بهِ، وَإِنَّمَا صِـّحٌ مِنَ الكَّـافِر؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عِمَارَةِ اللَّذْنَيَا، كَعِمَارَةِ المُسَاجِدِ وَالقَنَاطِرِ، وَكَذَا العِنْقُ يَصِحُ مِنَ المُسْلِم عَبَادَةً. وَمِنَ الكَافِرِ وَلَيْسَ بعِبَادَةٍ.

وَقِيلَ لَهُ: لا يَكُونُ الاشْتِغَالُ بِهِ أُولَى مِنَ العِبَاذَةِ كَالنَّسَرِّي؟ فَقَالَ: النَّسَرِّي لَمْ يُوضَعْ لِلنَّكَاحِ، كَذَا قَالَ.

وَلَهُ النَّكِاحُ بِدَارٍ حَرْبٍ صَرُورَةً وَيِدُونِهَا وَجُهَانِ وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: لا يَتَزَوَّجْ وَلا يَتَسَرَّى إلاَّ أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ. وَقَالَ: وَلا يُطْلُبُ الوَلَدَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيَ: لا يَتَزَوَّجْ وَلَوْ خَافَ (م ٤)^(٢)، يَجِبُ عَزْلُهُ إِنْ حَـرُمَ نِكَاحُـهُ بِبِلا ضَـرُورَةِ، وَإِلاَّ ٱسْتُحِبُّ، ذَكَـرَهُ فِـي الفُصُول.

وَيُسْتَحَبُّ نِكَاحُ دَيُّنَةٍ وَلُودٍ بِكْرِ حَسِيبَةٍ جَمِيلَةٍ الْجُنْبَيْةِ، قِيلَ: وَاحِدُةً.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، كَمَا لَوْ لَمْ تُعِفُّهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ نُصُّهِ (م ٥)(٣).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وفي استحبابه لغيرهما روايتان). انتهى.

يعني: لغير من خاف العنت، وصاحب الشُّهوة يدخل فيه العنِّين ومن ذهبت شهوته لكبرٍ أو مرضٍ ونحوه.

إحداهما: لا يستحبُّ بل يباح في حقُّهم، وهو الصَّحيح، اختاره ابن بطُّـة، والقـاضي في الجمُّرد في بـاب النَّكـاح، وابـن عقيــلٍ في التَّذكرة، وابن البنَّاء، وغيرهم.

وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وشرح ابن رزينٍ، وتجريد العناية، وغيرهم.

وبه قطع ابن البنَّاء في خصاله، والآدميُّ في منتخبه ومنوَّره.

والرُّواية الثَّانية: يستحبُّ، اختاره القاضي في الجرَّد في باب الطَّلاق، والخصال له، وابن عبدوسٍ في تذكرتــه، وبــه قطــع في البلغــة وغيره، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وهو ضعيفٌ، لا سيَّما في هذه الأزمنة، وأطلقهما في المغني، والكافي، والشُّرح، والمستوعب وشرح ابن منجًّا، والفائق، وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وله النَّكاح بدار حرب ضرورةً وبدونها وجهان، وكرهه أحمد وقال: لا يتزوُّج ولا يتسرَّى إلاّ أن يخاف على نفسه، وقال: ولا يطلب الولد، ونقل ابن هاني: لا يتزوَّج ولو خاف). انتهى.

أحدهما: ليس له ذلك، قال ابن خطيب السُّلاميَّة في نكته: ليس له النَّكاح سواءٌ كان به ضرورة أم لا.

وقال في المغني في آخر الجهاد: وأمَّا الأسير فظاهر كلام الإمام أحمد لا يحلُّ له النَّزوُّج ما دام أسيرًا، وأمَّا الَّذي يدخل إليهــم بأمــان كالتَّاجر ونحوه فلا ينبغي له التَّزوُّج، فإن غلبت عليه الشُّهُوة أبيح له نكاح مسلمةٍ وليعزل عنها ولا يتزوَّج منهم. انتهى.

قال الزُّركشيّ: فعلى تعليل أحمد لا يتزوُّج ولا مسلمةً، ونصُّ عليه في رواية حنبلٍ، ولا يطأ زوجته إن كانت معه، ونــصُّ عليــه في رواية الأثرم وغيره.

وعلى مقتضى تعليله له أن يتزوَّج آيسةً أو صغيرةً، فإنَّه علَّل وقال، من أجل الولد لثلاًّ يستعبد.

والوجه الثَّاني: يباح له النَّكاح مع عدم الضُّرورة.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (ويستحبُّ نكاحَ ديُّنةِ ولودٍ بكرِ حسيبةِ جميلةٍ، قيل: واحدةً، وقيل: عكسه، وهو ظاهر نصُّه). انتهى. القول الأوَّل: هو الصَّحيح عند أكثر الأصحاب.

قال ابن خطيب السُّلاميَّة: جمهور الأصحاب استحبُّوا أن لا يزيد على واحدةٍ. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فَإِنَّهُ قَالَ: يَقْتَرْضُ وَيَتَزَوَّجُ، لَيْتَهُ إِذَا تَزَوَّجَ ثِنْتَيْن يُفْلِتُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ ابْنِ عَقِيلٍ فِــي مُنَاظَرَاتِــهِ لِفِعْلِـهِ ﷺ وَقَصَـــدَ بِــهِ النَّسْلَ؛ لِقَوْلِهِ «تَنَاكَحُوا تَنَاسَلُوا»؛ وَأَرَادَ أَحْمَدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَتَسَرَّى فَقَالَ: يَكُونَ لَهُمَا لَحْمَّ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: كَانَ يُقَالُ: لَوْ قِيلَ لِلشُّخْمَ أَيْنَ تَذْهَبٌ؟ لَقَالَ: أَقَوُّمُ العِوَجَ، وَكَانَ يُقَالَ: مَنْ تَزَوُّجَ امْرَأَةٌ فَلْيَسْتَجِدْ شَعْرَهَا، فَإِنَّ الشُّعْرَ وَجْهٌ، فَتَخَيَّرُوا أُحَسدَ الوَجْهَيْن، وَكَانَ يُقَالُ: النَّسَاءُ لَعِبّ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: يَنْبَنِي أَنْ يَتَخَيَّرَ مَا يَلِيقُ بِمَقْصُودِهِ، وَلا يَحْتَاجُ أَنْ يُلْكُرَ لَهُ مَا يُصْلَحُ لِلمَحْبَّةِ، فَقَدْ قَالَ الشَّاحِرُ: حَسَنٌ فِي كُلُّ عَيْنِ مَا تُوَدُّ

إِلاَّ أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي الجُمْلَةِ أَنْ يَتَخَيَّرَ البِكْرَ مِنْ بَيْتِ مَعْرُوفٍ بِاللَّيْنِ وَالقَنَاعَةِ.

وَأَحْسَنُ مَا تَكُونُ الْمَرَأَةُ بِنْتَ أَرْبَعَ عَشَوَةَ سَنَةً إِلَى العِشْرِينَ، وَيَتِمُّ نُشُو المَرْأَةِ إِلَى الثَّلاثِينَ، ثُمَّ تَقِسَفُ إِلَى الآرْبَعِينَ، ثُمَّ

وَلا يَصْلُحُ مِنَ النَّيْبِ مَنْ قَدْ طَالِ لَبُنُهَا مَعَ رَجُلٍ، وَأَحْسَنُ النَّسَاءِ التَّركِيَّاتُ، وَأَصْلَحُهُنُ الجَلَبُ الَّتِي لَمْ تَعْسِرِفَ أَحَدًا، وَلَيْعَزِلْ عَنِ الْمَلُوكَةِ إِلَى أَنْ يَتَيَقَّنَ جَوْدَةَ دِينِهَا وَقُرَّةً مَيْلِهَا إِلَيْهِ، وَلَيْحَلَّدُ العَاقِلُ إِطْلاقَ البَصَرِ، فَإِنَّ العَيْنَ تَرَى غَيْرَ المَّسْدُورِ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ العِشْقُ فَيَهْلِكُ البَدَنْ وَالدِّينَ، فَمَنِ ابْتُلِيَ بِشَسَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَتَفَكُورْ فِي عُيُوبِ

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا أَعْجَبَتْ أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَلْيَلْكُرْ مَنَاتِنِهَا، وَمَا عِيبَ نِسَاءُ الدُّنْيَا بأَعْجَبَ مِنْ قَوْلِهِ عَـزُ وَجَـلُ: ﴿وَلَهُــمْ

فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥]، وَإِيَّاكُ وَالْاسْتِكْتَارَ مِنَ النَّسَاءَ فَإِنَّهُ يُسَبِّبُ الْهَمُّ. وَمِنَ التَّفْفِيلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الشَّيْخُ صَبِيَّةً، وَأَصْلَحُ مَا يَفْعَلُهُ الرَّجِّلُ أَنْ يَمْنَعَ المَرَّأَةَ مِنَ الْمُخَالَطَةِ لِلنِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ يُفْسِدْنَهَا عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يُدْخِلَ بَيْنَةُ مُرَاهِقُ وَلَا يَأْذَنُ لَهَا فِي الْخُرُوجِ، لا حَمْقَاءَ وَلَهُ.

وَلَهُ جَزَمَ جَمَاعَةً أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ - قَبْلَ الخِطْبَةِ نَظَرُ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا، كَرَقَبَةٍ وَقَدَم.

وَقِيلُ: وَرَأْسُ وَسَاقً.

وَعَنْهُ: وَجُهُ فَقُطْ.

وَعَنْهُ: وَكُفّ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَاسِرَةً، وَلَهُ تَكْرَارُهُ وَتَأَمُّلُ الْمَحَاسِنِ بِلا إِذْن.

وَيَنْظُرُ مِنْ أَمَةٍ مُسْتَامَةٍ رَأْسًا وَسَاقًا.

وَعَنْهُ: سِوَى عَوْرَةِ الصَّلاةِ وَقِيلَ: كَمَخْطُوبَةٍ، نَقَلَ حَنْبُلُ: لا بَأْسَ أَنْ يُقَلِّبَهَا إِذَا أَرَادَ الشَّرَاءَ، مِنْ فَوْقَ النَّــوْبِ؛ لآنْهَــا لا

قَالَ القَاضِي: أَجَازُ تَقْلِيبُ الصَّدْرِ وَالظُّهْرِ بِمَعْنَى لَمْسِهِ مِنْ فَوْقِ النَّيَابِ، وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَسرَ كَانَ يَضَعُ يَلَهُ بَيْنَ ثَلَيْيْهَا وَعَلَى عَجُزِهَا مِنْ فَوْق النُّيَّابِ، وَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهَا، وَكَذَا ذَاتُ مَحْرَم، وَهِيَّ إِلَيْهِ، وَكَذَا عَبْدُهَا.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَجُهًا وَكُفًّا، وَمِثْلُهُ غَيْرُ ذِي إِرْبَةٍ.

قال في الهداية، والمستوعب وإدراك الغاية، والفائق وغيرهم: والأولى أن لا يزيد على نكاح واحدةٍ.

قال الناظم: واحدة أقرب إلى العدل.

قال في تجريد العناية: هذا أشهر. انتهى.

والقول الثَّاني: ظاهر كلام الإمام أحمد، فإنَّه قال: يقترض ويتزوَّج، ليته إذا تزوَّج اثنتين يفلت.

قال ابن رزين في نهايته: يستحبُّ أن يزيد على واحدةٍ. انتهى.

وهو ظاهر كلام ابن عقيل في مناظراته، كما قال المصنّف.

قلت: وهو الصُّواب إن كان قادرًا على كلفة ذلك مع توقان النَّفس إليه، ولم يترتُّب عليه مفسدةً أعظم من فعله، والله أعلم.

وبه قطع في المذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وَعَنْهُ: المَنْعُ فِيهِمَا، نَقَلَهُ فِي العَبْلِ ابْنُ هَانِعَ.

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا يَنْظُرُ عَبْدُ مُشْتَرَكُ وَلا يَنْظُرُ الرَّجُلُ مُشْتَرَكَةً؛ لِعُمُومٍ مَنْع النَّظَرِ إلاَّ مِنْ عَبْدِهَا وَأَمْتِهِ، وَقَلْ عَلْلُوا مَنْحَ النَّكَاحِ بِأَنَّهُ لَا يَثُبُتُ الْحِلُّ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ.

وَقَالُوا أَيْضًا: مَا حَرُّمَ الوَطَّءَ حَرُّمَ دَوَاعِيَهُ، يُؤَيِّدُهُ الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا.

وَقِيلَ: مَمْسُوحٌ وَخَصِيٍّ كَمَحْرَمٍ، وَنَصَّهُ: لا. وَفِي الانْتِصَارِ الْحَصْيُ يَكْسِرُ النَّشَاطَ، وَلِهَذَا يُؤْتَمَنُ عَلَى الحَريم.

وَلِلشَّاهِدِ نَظَرُ وَجْهِ الْمُشْهُودِ عَلَيْهَا، وَكَذَا لِمَنْ يُعَامِلُهَا، وَنَصُّهُ: وَكَفَّيْهَا.

وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزين أَنْهُمَا يَنْظُرَان مَا يَظْهَرُ غَالِبًا.

وَنَقَلَ حَرْبٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ فِي البَائِعِ يَنْظُرُ كَفُّيْهَا وَوَجْهَهَا: إنْ كَانَتْ عَجُوزًا رَجَوْت، وَإِنْ كَانَتْ شَـابَّةً تُشْتَهَى

وَلِلطُّبيبِ النُّظَرُ لِلحَاجَةِ وَلَمْسُهُ.

وَقِي الفُرُوعِ: يَجُورُ أَنْ يَسْتَطِبُ ذِمَيًّا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، عَلَى اخْتِمَالِ. وَقَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: لا يَجُورُ ذَلِكَ، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ، وَنَهَى عَنْ أَخْذِ دَوَاء مِنْ كَافِرِ لا يَعْرِفُ مُفْرَدَاتِهِ، قَالَ القَاضِي: لِأَنَّهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ يَخْلِطُوهُ سُمًّا أَوْ نَجِسًا، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي دَوَاءٍ مُبَاحٍ؛ لأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوافِقُ فَلا حَـرَجَ، وَكَرِهَـهُ فِي الرُّعَايَةِ، وَأَنْ يَسْتَطِيُّهُ بِلا ضَرُورَةٍ.

وَسَأَلَهُ الْمُرْوِذِيُّ عِنِ الْكَحَّالِ يَبْخُلُو بِالْمَرْأَةِ وَقَدْ انْصَرَفَ مَنْ عِنْدَهُ: هَلْ هِــيَ مَنْهِـيٍّ عَنْهَــا؟ قَــالَ: ٱلنِّـسَ هُــوُّ عَلَـى ظَهْـرِ الطُّريق؟ قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: إنْمَا الْخَلْوَةُ فِي البُّيُوتِ.

ُ وَمَنْ يَلِي خِذْمَٰةَ مَرِيضٍ وَمَرِيضَةٍ فِي وُضُوءٍ وَاسْتِنْجَاء وَغَيْرِهِمَا كَطَبِيبٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَ أَحْمَدُ فِي الشَّكِّ فِي بُلُوغِهَــا: يَنْظُرُ النِّهَا مَنْ يَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلِ: قَدْ تَسَامَلُوا فِي أَكْثَرَ مِنْ ذَا، أَرَأَيْت إِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ يُرِيدُ عِلاجًا؟ وَلِمَالِقٍ لِمَنْ لا يُحْسِسُ حَلْقَ عَانَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَالَهُ أَبُو الوَفَاء وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ.

وَلِمُنَيْزِ بِلا شَهْوَةٍ نَظَرُ غَيْرِ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ، وَذُو الشَّهْوَةِ كَمَحْرَم.

وَعَنْهُ: كَأَجْنِيٌّ، وَمِثْلُهُ النَّهُ تِسْعِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ قَوْلَ أَحْمَلَ فِي رِوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا بَلَغَــتْ الحَيْـضَ فَلا تُكْشِفُ إِلاَّ وَجْهَهَا وَيَدَهَا».

وَنَقَلَ جَعْفَرٌ فِي الرَّجُل عِنْدَهُ الآرْمَلَةُ وَالنِّيمَةُ؛ لا يَنْظُرُ، وَأَنَّهُ لا بَأْسَ بنظر الوَّجْهِ بلا شَهْوَةٍ.

وَلِلْمَرَأَةِ مَعَ امْرَأَةٍ وَرَجُلِ مَعَ رَجُلِ وَلَوْ أَمْرَدَ نَظُرُ غَيْرِ الْعَوْرَةِ.

وَعَنْهُ: مَنْعُ كَافِرَةٍ مِنْ مُسْلِمَةٍ مِمَّا لَا يَظْهَرُ خَالِبًا.

وَعَنْهُ: كَأَجْنَبَيُّ، وَتَقَبَّلَهَا لِضَرُورَةِ، وَكَذَا امْرَأَةٌ مَعَ رَجُل، أَطْلَقَهُ أَصْحَابُنَا.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ: يَحْرُمُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ فِي الفُنُونِ: قَالَ أَبُو بَكْرِ: لا تَخْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِي أَنَّهُ لا يَجُورُ لَهُنَّ، وَيُؤيِّدُ الأَوَّلَ أَنَّ الإِسَامَ أَحْمَدَ لَم يُجِبُ بالتَّخْصِيص فِي الآخْبَارِ الَّتِي فِي الْمُسْأَلَةِ.

وَقَالَ فِي الرَّوَايَتَيْنِ: يَجُوزُ لَهُنَّ، رِوَايَةً وَاحِدَّةً؛ لآنُهُنَّ فِي حُكْمِ الأَمْهَاتِ فِي الحُرْمَةِ وَالتَّخْرِيسِم، فَجَازَ مُفَارَقْتُهُنَّ بَقِيَّةٍ

وَفِي مَسَائِلَ الْأَثْرَمَ أَنَّهُ قَالَ لَآبِي عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ نَبْهَانَ عِنْدُك لآزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ فَاطِمَةَ لِسَائِرِ النَّاسِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَظْهَرَ اسْتِحْسَانُهُ وَلَمْ يَقُلُ نَعَمْ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الفُقْهَاء: فَرْضُ الجَبَابَ مُخْتَصٌ بِهِنْ، فُرِضَ عَلَيْهِنَّ بِلا خِلَافٍ فِي الوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ، لا يَجُوزُ كَشْفَهُمَا لِشَهَادَةِ وَلا غَيْرِهَا، وَلا يَجُوزُ إظْهَارُ شُخُوصِهِنَّ وَلَوْ مُسَتِّيرَاتِ إلاَّ لِضَرُورَةِ البِرَازِ.

وَجَوَّزُ جَمَّاعَةٌ -وَذَكَرَهُ مُنْيِخُنَا رِوَايَةً- نَظَرَ رَجُلٍ مِنْ حُرَّةٍ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةِ صَلَاةٍ، وَالْمَلْهَبُ: لا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: ظُفُرُ المُرَاتِ عَوْرَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ فَلا يَبِينُ مِنْهَا شَيْءٌ وَلا خُفُهَا، فَإِنَّ الحُفُ يَصِفُ القَدَمَ، وَأَحَبُّ إِلَيُّ أَنْ تَجْعَلَ لِكُمُّهَا زِرًّا عِنْدَ يَدِهَا لا يَبِينُ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَيَجُوزُ غَيْرُ عَوْرَةِ صَلاةٍ مِنْ أَمَةٍ وَمَنْ لا تُشْتَهَى.

وَفِي تَحْرِيم تَكْرَار نَظَر وَجْهِ مُسْتَحْسَنِ وَجْهَانِ (م ٦)(١).

وَذَكَرَ الشُّنْخُ يَنْظُرُ مِنْ أَمَةٍ وَمَنْ لا تُشْتَهَى مَا يَظْهَرُ غَالِبًا.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: إِنْ لَمْ تَخْتَمِرُ الْآمَةُ فَلا بَأْسَ.

وَقِيلَ: الآمَةُ وَالقَبِيحَةُ كَالحُرُةِ وَالجَمِيلَةِ، نَقَلَ المُرُوذِيُّ: لا يَنْظُرُ إِلَى المَمْلُوكَةِ، كَمْ مِنْ نَظْرَةِ أَلْقَتْ فِي قَلْبِ صَاحِبِهَا البَلابلَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: لا تُنْتَقِبُ الْآمَةُ.

وَنَقَلَ أَيْضًا: تَنْتَقِبُ الجَمِيلَةُ.

وَكَذَا نَقَلَ أَبُو حَامِدٍ الخِفَاف، قَالَ القَاضِي: يُمكِنُ حَمْلُ مَا أَطْلَقَهُ عَلَى مَا قَيْدَهُ.

وَيَحْرُمُ النَّظَرُ بِشَهُوَةٍ، وَمَن اسْتَحَلُّهُ كَفَرَ (ع).

قَالَهُ شَيْخُنَا وَنَصُهُ: وَخَوْفُهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ قُولَ جُمْهُودِ الْهُلَمَاءِ فِي الآمْرَدِ إِلَى الكُلِّ، فَعَلَى الآوَّلِ فِي كَرَاهَتِهِ إِلَى أَمْرَدَ وَجُهَان فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ (م ٧)(٢).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي تحريم تكرار نظر وجهٍ مستحسن وجهان). انتهى.

أحدهما: يحرم، وهو الصُّواب، وتكرار النُّظر يدلُّ على أمرِ زائدٍ، ويأتي كلام ابنِ عقيلٍ، والشُّيخ تقيُّ الدِّين قريبًا

والوجه الثَّاني: لا يحرم، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وهو بعيدٌ.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (ويحرم النَّظر بشهوة... ونصُّه: وخوفها... فعلى الأوَّل في كراهته إلى أمرد وجهان في التّرغيب وغيره). انتهى. ومراده: إن كان لغير شهوةٍ.

واعلم أنَّ النَّظر إلى الأمرد بغير شهوةٍ على قسمين.

الأوَّل: أن يامن ثوران الشَّهوة، فهذا يجوز له النَّظر من غير كراهةٍ، على الصَّحيح، وعليه الأكثر.

وبه قطع في البداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع وغيرهم.

وقال أبو حكيم وغيره: ولكنُّ تركه أولى، صرَّح به ابن عقيلٍ.

قلت: وهو مراد غیره.

قال ابن عقيلٍ: وأمَّا تكرار النَّظر فمكروهٌ.

وقال أيضًا في كتاب القضاء: تكرار النَّظر إلى الأمرد محرَّمٌ؛ لأنَّه لا يمكن بغير شهوةٍ.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: ومن كرَّر النَّظر إلى الأمرد أو داومه، وقال: لا أنظر لشهوةٍ فقد كذب في ذلك.

وقال القاضي: نظر الرَّجل إلى وجه الأمرد مكروة.

وقال ابن البنَّاء في خصاله: النُّظر إلى الأمرد الجميل مكروه، نصُّ عليه، وكذا قال أبو الحسين.

فقال: أصعُ الوجهين لا يجوز، كما أنَّ الرَّاجع من مذهب الإمام أحمد أنَّ النَّظر إلى وجه الأَجنبيَّة من غير حاجـةٍ لا يجـوز، وإن كـانت الشُّهوة منتفيةً لكن يخاف ثورانها.

وقال في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزين: إذا كان الأمرد جميلا يخاف الفتنة بالنَّظر إليه لم يجز تعمُّد النَّظر إليه. قال المصنّف هنا: ونصّه يحرم النَّظر خوفُ الشُّهوة. انتهى.

والوجه الثَّاني: الكراهة، وهو الَّذي ذكره القاضي في الجامع، وجزم به في النَّظم.

والوجه الثَّالث: الإباحة، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

(ر): روایتسان

وَحَرَّمَ ابْنُ عَقِيلٍ -وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرُو- النَّظْرَ مَعَ شَهْوَةِ تَخْنِيتْ وَسِحَاقَ وَتَابَّةٍ يَشْتَهِيهَا وَلا يَعِفُ عَنْهَا، وَكَـٰذَا الحُلُوةُ، وَلاَّحَدِ الزُّوْجَيْنِ نَظَرُ كُلُّ صَاحِبِهِ وَلَمْسُهُ، كَدُونِ مَبْعٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاعْتَيَرَ أَبْنُ عَقِيلٍ فِيهِ الشَّهْوَةَ عَادَةً.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ فِي الرَّجُلِ يَضِمُ الصَّغِيرَةَ فِي حِجْرِهِ وَيُقَبَّلُهَا : إِنْ لَمْ يَجِدُ شَهْوَةُ فَلا بَأْسَ، وَتَقَدَّمَ فِي الجَنَائِزِ تَغْسِيلُ غَيْرٍ الِغ.

وَقِيلَ: يُكْرُهُ لِلزُّوجَيْنِ نَظَرُ فَرْجٍ (و ش).

وَقِيلَ: عِنْدَ وَطْء، قَالَ ابْنُ الجَوَّدَيِّ: وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ الآكَابِرُ بِالنَّوْمِ لِتَجَدُّدِ مَا لا يَصْلُحُ فِيهِ، وَيَتَوَجَّهُ خِلافُهُ افْتِدَاءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَلا يُخَالِفُهُ *فِرَاشٌ لِلزَّوْجِ وَفِرَاشٌ لَامْرَأَتِهِ، وَثَالِثٌ لِلضَّيْفَ، وَرَابِعٌ لِلشَّيْطَان».

وَكَذَا سَيِّكٌ مَعَ سُرِّيَّتِهِ، وَيَحْرُمُ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِمَحْرَمِ غَيْرِهِمَا، وَيَتَوَجَّهُ: يُكُرَّهُ، فَإِنْ زَوَّجَهَا نَظَرَ غَيْرَ عَوْرَةٍ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: كَمَحْرَم، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ: كَأَمَةِ غَيْرُو.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: يُكْرَهُ نَظَرُهُ عَوْرَتِهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُدِيمَهُ.

وَفِي نِهَايَةِ الْأَرْجِيِّ: يُعُرِضُ بِبَصَرَهِ عَنْهَا؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الدُّنَاءَةِ.

وَلَيْسَ صَوْتُ الْآخِنْبِيَّةِ عَوْرَةً، عَلَى الآصَحَ، وَيَحْرُمُ التَّلَلُّذُ بِسَمَاعِهِ وَلَوْ بِقِرَاءَةِ وَاللَّمْسُ قِيلَ: كَالنَّظَرِ.

وَقِيلَ: أُولَى، اخْتَارَهُ شَيْبِخُنَا (م ٨)(١).

وَتَحْرُمُ الْحَلْوَةُ لِغَيْرِ مَحْرَمِ لِلكُلِّ مُطْلَقًا، وَلَوْ بِحَيَوَان يَشْتَهِي الْمَرَّاةَ أَوْ تَشْتَهِيهِ، كَالقِرْدِ، ذَكَرَهُ ابْسِنُ عَقِيــلِ وَابْــنُ الجَــوْدِيِّ. وَشَيْخُنَا وَقَالَ: الْخَلْوَةُ بِأَمْرَدَ حَسَنٍ وَمُضَاجَعَتُهُ كَامْرَأَةٍ وَلَوْ لِمَصْلُحَةِ تَعْلِيمٍ وَتَأْدِيبٍ، وَالْمُقِرُّ مُولِّيهِ عِنْدَ مَنْ يُعَاشِرُهُ كَذَلِكَ.

وَمَلْعُونٌ دَيُّوتٌ، وَمَنْ عُرِفَ بِمُحَبَّتِهِمْ أَوْ مُعَاشَرَةِ بَيْنَهُمْ مُنِعَ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: كَانَ السَّلَفُ يَقُولُــونَ فِـي الآمْرَدِ: هُوَ أَشِنَةُ فِئْنَةً مِنَ العَذَارَى، فَإِطْلَاقُ البَصَرَ مِنْ أَعْظَمِ الفِتَن.

وَرَوَى الحَاكِمُ فِي تَارِيخِهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّتَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَكَانَ عَاقِلاَ، وَعَنْ أَشْـيَاخِ أَهْـلِ الشَّـامِ قَـالَ: مَـنِ اعْطَى أَسْبَابَ الفِتْنَةِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْلاً لَمْ يَنْجُ مِنْهَا آخِرًا، وَإِنْ كَانَ جَاهِدًا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْأَمْرَدُ يَنْفُقُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاء، فَهُوَ شَبَكَةُ الشَّيْطَانِ فِي حَقّ النُّوعَيْنِ.

وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَخْمَدُ مُصَافَحَةَ النَّسَاءِ، وَشَلَدُدَ أَيْضًا حَتَّى لِمَحْرَمٍ، وَجَــوَّرَهُ لِوَالِيدٍ، وَيَتَوَجُّـهُ: وَلِمَحْرَمٍ، وَجَـوَّرَ أَخْـلَـ يَــدٍ جُوزِ.

وَفِي الرِّحَايَةِ: وَشَوْهَاءَ، وَسَأَلُهُ ابْنُ مَنْصُور: يُقَبِّلُ ذَاتَ الْمَحَارِم مِنْهُ؟

قَالَ: إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِ وَلَمْ يَخَفُ عَلَى نَفْسُهِ مِنْهُ.

وَذَكَرَ حَدِيثُ خَالِدٍ بْنِّ الْوَلِيدِ: ﴿أَنَّهُ ﷺ قَدِمَ مَنْ غَزْوٍ فَقَبَّلَ فَاطِمَةَ رضي الله عنها».

لَكِنَّهُ لا يَفْعَلُهُ عَلَى الفَّم أَبَدًا، الجَبْهَةِ وَالرَّأْسُ.

القول الثّاني: هو الصُّواب بلا شكّ. وقطع به في الرّعايتين، والحاوي الصُّغير.

قال في المغني، والشَّرح في التَّحريم بالنَّظر إلى الفرج لا ينشر الحرمة؛ لأنَّ اللَّمس الَّذي هو أبلغ منه لا يؤثَّر. انتهى.

والقول الأوَّل: لا أعلم من اختياره، وهـو ضعيفٌ بالنَّسبة إلى الأوَّل في بعـض الصُّور، ويحتمـل الرُّجـوع في ذلـك إلى النَّـاظر، واللاَّمس، إن كان التَّاثير بهما عنده سواءً فهما كذلك، وإلاَّ فاللَّمس.

(ع): ما أجمع عليه

قلت: وهو ضعيف، وكذلك الذي قبله، والمنقول عن الإمام أحمد كراهة مجالسة الغلام الحسن الوجه.
 وقال في الرعاية الكبرى: ويحرم نظر الأمرد لشهوةٍ، ويجوز بدونها مع أمنها، وقيل: وخوفها.

وقال في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: وإن خاف ثورانها فوجهان.

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (واللَّمس، قيل: كالنُّظر، وقيل: أولى، واختاره شيخنا). انتهى.

وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ تَضَعُ يَدَهَا عَلَى بَطْنِ رَجُلٍ لَا تَحِلُّ لَهُ قَالَ: لَا يَنْبَغِي إِلاَّ لِضَرُورَةٍ. وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ: تَضَعُ يَدَهَا عَلَى صَدْرِهِ؟ قَالَ: ضَرُورَةً فَصْلُ

يَحْرُمْ تَصْرِيحُ أَجْنَبِي بِخِطْبَةِ مُعْتَدَّةٍ؛ وَلَهُ التَّعْرِيضُ لِغَيْرِ مُبَاحَةٍ بِرَجْعَةٍ. وَالْمُبَاحَةُ بِعَقْدِ إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ فَرِوَايْتَانِ وَإِلاَّ حَلاَّ (م ٩)(١).

وَفِي الانْتِصَارِ وَالْمُفْرَدَاتِ: إِنْ دَلْتُ حَالٌ عَلَى اقْتِرَانِهِمَا كَمُتَحَالِيْنِ قَبْلَ مَوْتِ الرَّوْجِ مَنْعَنَا مِنْ تَعْرِيضِهِ فِي العِدُّةِ. وَالتَّمْرِيضُ: إِنِّي فِي مِثْلِك رَاخِبٌ، وَتُجيبُهُ: مَا يُرْغَبُ عَنْك، وَنَحْوَهُمَا.

وَيَحْرُهُ -وَقِيلَ: يُكُرَهُ- خِطْبُتُهُ عَلَى خِطْبَةِ مُسْلِمٍ لا كَافِرٍ، كَمَا لا يَنْصَحُهُ، نَصٌ عَلَيْهِمَا، إنْ أُجِيبَ صَرِيحًا، ويَصِيحُ العَقْدُ عَلَى الْأَصَحُ كَالْخِطْبَةِ فِي العِدَّةِ، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ تُخْرِيجٌ، وَفِي تَعْرِيضٍ رِوَايَتَانِ (م ١٠)٢٠.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَجِيبَ أَمْ لا فَوَجْهَان (م ١١) (١)

وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمَنْمُونِيِّ جَوَارُهُ، فَإِنْ رُدُّ أَوْ أَذِنْ جَازَ، وَأَشَدُّ تَحْرِيمًا مَنْ فَرَضَ لَـهُ وَلِي الْآمْدِ عَلَى الصَّدَقَاتِ أَوْ غَيْرِهَا يَسْتَجِقُهُم، فَنَحَّى مَنْ يُزَاحِمُهُ، أَوْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَالتَّعْوِيلُ فِي رَدُّهِ وَإِجَابَتِهِ إِلَى وَلِيُّ الْمُجْبَرَةِ.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ لَمْ تُكْرَهُ وَإِلاًّ فَالَيْهَا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِيمَا رَوَاهُ البُخَّارِيُّ (٣٧٨٣) مِنْ قَوْل حُمَرَ: «فَلَقِيتُ عُثْمَــانْ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَـةَ» يَــدُلُلُّ عَلَـى أَنْ السُّعْيَ مِنَ الآبِ لِللَّيْمِ فِي النَّزْوِيجِ وَاخْتِيَّارِ الآكْفَاءِ جَائِزٌ غَيْرُ مَكْرُوهِ، وَيَتَوَجُّهُ: بَلْ يُسْتَحَبُّ.

وَيُسْتَحَبُ الْمَقْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَكَانَ الإِمَامُ أَخْمَدُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا انْصَــرَف، وَيُجْـزِيَّ أَنْ يَتَشَـهُدَ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيُّ ﷺ.

(١) (مسألة – ٩): قوله في التَّصريح بالخطبة: (والمباحة بعقلةٍ إن كانت معتلَّةٌ من غيره فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والبلغة، والشَّرح وشرح ابسن منجَّا، والنُّظـم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، وتجريد العناية، وغيرهم:

إحداهما: يجوز، وهو الصّحيح.

وبه قطع في العمدة وغيره، وصحُّحه في التَّصحيح وغيره، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وجزم به في المنوَّر، ومنتخب الآدميُّ، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في المحرُّر.

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (وتحرم خطبته على خطبة مسلم... إن أجيب صريحًا، وفي تعريض وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والفائق، والزَّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: حكمه حكم ما لو أجيب صريحًا.

وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، والخرقيُّ، وصحَّحه النَّاظم، واختاره الشَّيخ في المغني، والشَّارح، وجزم به في الوجيز، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يجوز، وهو روايةً عن أحمد، قال القاضي: ظاهر كلام الإمام أحمد إباحة خطبتها.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (فإن لم يعلم أجيب أم لا فوجهان). انتهى.

يعني: هل يجوز الإقدام على ذلك أم لا؟ وأطلقهما في الهدايـة، والمذهـب، والمسـتوعب، والمقنـع، والحـرّر، والرّعـايتين، والنّظـم، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن منجًا، والفائق، وتجريد العناية، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: يجوز، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما نقله الميمونيُّ، وصحَّحه في التَّصحيح، وبه قطع في الوجيز، والمنوَّر.

والوجه الثَّاني: لا يجوز، وهو ظاهر كلامه في العمدة.

(ر): روایتسان

الفسروع - كتاب النكاح

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: خُطْبَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِالآيَاتِ الثَّلاثِ المَشْهُورَةِ، ثُمُّ قَالَ: إنَّ اللَّهَ أَمْسَرَ بِالنَّكَـاحِ، وَنَهَى عَـنِ السُّـفَاحِ، فَقَالَ مُخْبِرًا وَآمِرًا: ﴿وَأَنْكِحُوا الآيَامَى مِنْكُمْ﴾ الآيَةَ [النور: ٣٢].

وَنِي الْغُنْيَةِ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَوْ الخَمِيسُ وَالْمَسَاءُ بِهِ أَوْلَى، وَالْحُطْبَةُ قَبْلَ العَقْدِ، فَإِنْ أَخْرَتْ جَازَ، وَأَنْمُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُضِيفَ إِلَيْهَا: ﴿وَإِنْهُ عَلَيْكُمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيمَا يُجْزِئُ النَّشَهُ، وَقَوْلُ: بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا وَعَلَيْكُمَا، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرِ وَعَافِيَةٍ.

وَعِنْدَ رَفَّهَا: اللَّهُمُّ إِنِّي أَسْأَلُك خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِك مِنْ شَرِّهَا وَشِرُّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ.

كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَيُّ عَدَدٍ شَاءً، فَيَكُونُ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ الآيــةَ [الأحــزاب: ٥٠] نَاسِخَةً.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِلَى أَنْ نَزَلَ: ﴿لا يَحِلُّ لَك النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الآحزاب: ٥٦]، فَتَكُونُ نَاسِخَةً.

وَقَالَ القَاضِي: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ﴾ الآيَةَ [الأحزاب: ٥٠].

يَدُلُ عَلَى أَنْ مَنْ لَمْ تُهَاجِرْ مَعَهُ مِنَ النَّسَاء لَمْ تَحِلُّ لَهُ.

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ أَنَّهُ شَرَطَ فِي قَرَابَاتِهِ فِي اَلاَيَةٍ لا الْآجْنَبِيَّاتِ، فَالآقْوَالُ ثَلاثَةٌ، وَذَكَرَ بَعْضُ العُلَمَاءِ نَسْخَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنُهُ. وَكَذَا بِلا وَلِيُّ وَشُهُودٍ وَزَمَنَ إِحْرَامٍ، وَأَطْلَقَ أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ وَجْهَيْنِ، وَمِثْلُهُ بِلَفْظُ الهِبَةِ، وَجَزَمَ ابْسُ الجَوْزِيُّ عَسَنْ أَحْمَدَ بِجَوَازِهِ لَهُ.

وَعَنَّهُ: الْوَقْفُ.

وَلَهُ بِلا مَهْرٍ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الجَوْزِيُّ عَنِ العُلْمَاءِ فِيهِ وَفِي وَلِيٌّ وَشُهُودٍ، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ: لا. وَهَلَ وَجَبَّ عَلَيْهِ السَّوَاكُ وَالْأَضْحِيَّةُ وَالوِّثْرُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٢)(١).

وَفِي الفُصُول وَغَيْرِهِ: وَرَكُعْتَا الفَجْر.

وَفِي الرُّعَايَةِ: وَجَبَ عَلَيْهِ الضُّحَى.

قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا غَلَطٍ، وَالحَبَرُ وثَلَاثٌ هُنُ عَلَيْ فَرَافِضُ، مَوْضُوعٌ، وَلَمْ يَكُنْ يُدَاوِمُ عَلَى الضُّحَى بِاتَّفَاقِ العُلَمَاءِ بِسُنَّتِهِ. وَوَجَبَ عَلَيْهِ قِيَامُ اللَّيْلِ.

ووبجب صيبر بيهم سمين. وَقِيلَ: نُسِخَ، وَتَخْيِرُ نِسَائِهِ بَيْنَ فِرَاقِهِ وَالإِقَامَةِ مَعَهُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: وُجُوبُ النَّسْوِيَةِ فِي القَسْم، كَغَيْرو. قَالَ النِّ الجُوْزِيُّ: وَٱكْثَرُ العُلْمَاءِ عَلَى أَنْ قَوْلُهُ: ﴿ثُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُ نَ ﴾ الآيَـةَ [الأحـزاب: ١٥] نَزَلُـتْ مُبِيحَـةٌ تَـرْكَ

وَفِي الْمُنْتَقَى: اخْتِمَالان.

وَفِي الفُّنُونِ وَالفُصُولَ: القَوْلُ الْآوَّلُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَإِنْكَارُ ٱلمُنْكَرِ إِذَا رَآهُ وَغَيْرَهُ فِي حَالٍ، وَمَنْعَ مِنَ الرَّمْزِ بِالعَيْنِ وَالإِشَارَةِ بِهَــا، وَإِذَا لَبِسَ لَأَمَـةَ الحَـرُبِ أَنْ مَا مَنْ مُنْ مِنْهُ مِنْهُ مُ يَنْزِعَهَا حَتَّى يَلْقَى الْعَدُو.

ذكر ثلاث مسائل أطلق فيها الخلاف:

أحدها: كان ذلك واجبًا عليه، وهو الصَّحيح، وبه قطع ابن البنَّاء في خصالـه، وصـاحب المستوعب، والرَّعايـة الكـبرى، والعـدّة للشَّيخ عبد اللَّه كتيلة، وقدَّمه في الفصول.

قال الزُّركشيّ: وجوب السُّواك اختيار القاضي وابن عقيلٍ.

والوجه النَّاني: ليس بواجب عليه، اختاره ابن حامدٍ، نقلهُ عنه في الفصول وابن عبيدان، وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى في السَّــواك

⁽١) (مسألة - ١٢): قوله في الخصائص: (وهل وجب عليه السَّواك، والأضحيَّة، والوتر؟ فيه وجهان). انتهى.

وَوَجَدْت فِي كِتَابِ الْهَدْيِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي هَلَمَا الزَّمَانِ أَنْ مَنْ لَبِسَ لأَمَةَ الحَرْبِ وَنَحْوَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَمَبَّنُ عَلَيْهِ الجَهَادُ وَيَلْزَمُهُ، وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ فَوَالِهِ ﷺ فِي قِصَّةٍ أَحُدٍ لَمَّا أَشِيرَ عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْحَرْبِ بَعْنَ أَنْ لَبِسَ لأَمَةَ الحَـرْبِ مَا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ أَنْ يَلْبَسَ لآمَةَ الحَرْبِ ثُمَّ يَنْزِعَهَا حَتَّى يُنْجِزَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُورًهِ، وَهَذَا يَدُل لَمْ يُخَصِّ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، وَهَذَا يُوَافِقُ ظَاهِرَ الآدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَعْيِينِ الجِهَادِ فِي الآمَاكِنِ النَّلاثَةِ خَاصَّةً.

وَكَذَا الْخَطُّ وَالشُّعْرُ وَتَعَلُّمُهُمَا.

وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلِ أَنَّهُ صُرِفَ عَنِ الشَّمْرِ كَمَا أُعْجِزَ عَنِ الكِتَابَةِ، قَالَ: ويَحْتَمِلُ أَنْ يَجْتَمِعَ الصَّرْفُ وَالمَنْعُ.

وَقَوْلُهُ: «أَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطْلِبِ» وَغَيْرُ هَذَا لَيْسَ بشِغْرٍ؛ لآنُهُ كَلامٌ مَوْزُونٌ بلا قَصْدٍ. يَنْجُنَهُ عَنْ النَّبِيُّ لا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطْلِبِ، وَغَيْرُ هَذَا لَيْسَ بشِغْرٍ؛ لآنُهُ كَلامٌ مَوْزُونٌ بلا قَصْدٍ.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الغَرُّوضِ وَالآدَبِ عَلَى أَنَّ الشَّعْرِ لا يَكُونُ شِعْرًا إلاَّ بِالقَّصْدِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجَزِ هَلْ هُوَ شَعْرٌ أَمْ لا؟. وَمُنِعَ مِنْ نِكَاحِ الكِتَابِيَّةِ، كَالآمَةِ مُطْلَقًا.

وَحَنَّهُ: لا، اخْتَاْرَهُ الشَّرِيفُ، وَفِي حُيُونِ المَسَائِلِ: تُبَاحُ لَهُ بِمِلْكِ اليَمِينِ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ مُشْرِكَةً، وَسَبَقَ فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ مُ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ أُبِيحَ لَهُ الوصَالُ، وَخُمْسُ الْحُمُس.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ، وَصَنْبِيُّ المُغَنَّم، وَدُخُولُ مَكَّةَ مُحِلاً سَاعَةً.

وَجَعَلَ تَرِكَتَهُ صَدَّقَةً، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: لا يُمْنُعُ مِنَ الإرْثِ، وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ أَنَّ آيَةَ المَوَارِيبْ لَـمْ تَشْمَلُهُ، وَالْحَبَعُ بِالسِّيَاقَ قَبْلُهَا وَبَعْدَهَا، فَقِيلَ لَهُ: فَلَوْ مَاتَ أَحَدُ مِنْ أَوْلادِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَثَهُ كَمَا مَاتَتْ بَنَاتُهُ النَّلاثُ فِي حَيَاتِهِ وَمَاتَ النِّهُ إِبْرَاهِيمُ؟ فَقَالَ: الخِطَابُ فِي الآيَةِ لِلمَوْرُوثِ دُونَ السَوَارِثِ، فَلَلا يَلْزَمُ إِذَا دَخَلَ أَوْلادُهُ فِي كَافِ الخِطَابِ؛ لِكَوْنِهِمْ مُورَثِينَ أَنْ يَدْخُلُوا إِذَا كَانُوا وَارِثِينَ، فَقِيلَ لَهُ: فَفِي آيَةِ الرَّوْجَيْنَ قَالَ ﴿وَلَكُمْ ﴾ (النساء: ١٢].

فَقَالَ: لَمْ تَمُتْ إِلاَّ خَدِيجَةُ بَمَكُةَ قَبْلَ نُزُولِهَا وَزَيْنَبُ الْجِلالِيَّةُ بِالمَدِينَةِ، وَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنْهَــا كَـانَتْ نَزَلَـتْ، وَأَنْهَـا خَلُفَـتْ مَالاً؟ ثُمُّ لا يَلْزَمُ مِنْ شُمُولِ أَحَدِ الكَافَيْنِ لَهُ شُمُولُ الأُخْرَى.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي وَصِيَّةِ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ بِمَالِهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَنَا وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ أَغْقِلُ عَنْــهُ وَأَرثُـهُۥ قَـالَ: الحَبَرُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ؛ لَآنَ النَّبِيُّ ﷺ لا يَرِثُ وَلا يَمْقِلُ بِالإِجْمَاعِ، فَتَبَتَ أَنْ مَغْنَاهُ أَنْهُ يَأْخُذُ الْمَالِ أَخْدَ الْمَالِ فَمَا خَلا، وَأَخْذُ الْمَاءِ مِنَ العَطْشَانِ. عَنِ الاسْتِحْقَاقِ، وَالْمُوصَى لَهُ مُسْتَحِقًّ لِلْمَالِ فَمَا خَلا، وَأَخْذُ الْمَاءِ مِنَ العَطْشَانِ.

وَيَلْزُمُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يُقِيَّهُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ طَلَبُ ذَلِكَ، وَحَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ نِكَاحَ زَوْجَاتِهِ فَقَطْ.

وَجَوَّزُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ يَكَاحَ مَنْ فَارَقَهَا فِي حَيَاتِهِ.

وَهُنَّ أَزْوَاجُهُ دُنْيَا وَأَخْرَى، وَهُنَّ أَمُهَاتُ المُؤْمِنِينَ -يَعْنِي: فِي حُكْمِ الأَمُّهَاتِ- فِي تَخْرِيمِ النَّكَاحِ، وَلا يَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَرَابَتِهِنَّ (ع).

وَالنَّجِسُ مِنَّا طَاهِرٌ مِنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ وَغَيْرُو.

وَفِي النَّهَايَةِ وَغَيْرِهَا: لا.

وَسَاْوَى الْآنْبِيَاءَ فِي مُعْجِزَاتِهِمْ، وَانْفَرَدَ بِالقُرْآنِ وَالغَنَائِمِ، وَجُعِلَتْ لَهُ الآرْضُ مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا طَهُورًا، وَالنَّصْرُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةً شَهْرٍ، وَيُعِثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَكُلُّ نَبِيٍّ إِلَى قَوْمِهِ، وَمُعْجِزَتُهُ بَاقِيَةً إِلَى يَـوْمِ القِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ مُعْجِزَاتُ الآنْبِيَاءِ بِمَوْتِهِمْ.

وَتَنَامُ عَيْنَاهُ لا قَلْبُهُ، فَلا نَقَضَ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعًا، وَيَرَى مِنْ خَلْفِهِ كَأَمَامِهِ ﷺ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ وَجُمْهُورُ العُلَمَاءِ: هَلِهِ الزَّوْيَةُ رُوْيَةٌ بِالعَيْنِ حَقِيقَةٌ، ذَكَرَهُ القَاضِي عِيَاضٌ.

وَلِلْبُخَأْرِيُّ مِنْ حَدِيْثِ أَبِيَّ هُرَيْرَةَ ﴿فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيُّ رُكُوعُكُمْ وَلا خُشُوعُكُمْ قَالَ أَخْمَدُ فِي رَوَايَـةِ أَبِي دَاوُد عَـنْ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: مَا كَانَتِ لَآخَدٍ بَعْدَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: لَمْ يَكُنْ لآبِي بَكْرٍ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلاَ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلاثٍ.

وَالنُّبِيُّ ﷺ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ.

رَوَىَ أَخْمَدُ (٦١)، وَأَلُو ذَاوُد (٤٣٦٣)، وَالنُّسَامِيُّ (٤٠٧١): أَنْ رَجُلاَ أَغْضَبَ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَلِمُو بَـرْزَةَ: ألا أَقْتُلُـهُ؟

الفسروع - كتاب النكاح

فَأَذْهَبَتْ كَلِمَتِي غَضَبَهُ، فَقَالَ: أَتَفْعَلُ لَوْ أَمَرْتُك؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لا وَٱللَّهِ، مَا كَانَ لِبَشَرِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالدُّفْنُ فِي البُنْيَانِ مُخْتَصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

فِي «الصَّحِيحَيْن» (خ: ١٢٦٥، م: ٥٢٩) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: لِثَلاُّ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: لِوَجْهَيْن: أَحَدِهِمَا قَوْلُهُ ﴿يُدْفَنُ الْآنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَۥ.

رَوَى الإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٧) عَنْ أَبِي بَكْرِ مَرْفُوعًا: ﴿لَمْ يُقْبُرُ إِلاَّ حَيْثُ قُبِضَ ۗ (١).

وَالنَّانِي: لِنَلاُّ تَمَسُّهُ أَيْدِي العُصِنَاةِ وَالْمُنَافِقِينَ.

قَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام غَيْرُهِ.

وَزِيَارَةُ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ مُسْتَحَبَّةٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّــرِينَ فِــي قول عَــالى: ﴿وَلا

لا تُهٰدِ لِتَعْطَى أَكْثَرَ: هَذَا الآدَبُ لِلنَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً وَأَنْهُ لا إِثْمَ عَلَى أُمَّتِهِ فِي ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ: خُصُّ النَّبِيُّ ﷺ بِوَاجِبَاتِ وَمَحْظُورَاتٍ وَمُبَاحَاتٍ وَكَرَامَاتٍ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُد (١٢٧٣) مِنْ حَلِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ﴿أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ العَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَيَنْهَى عَنْهَا ﴾ فَلِذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ خَاصٌّ بهِ، وَإخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلِ فِي بَقِيَّةِ الآوْقَاتِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزيُّ فِي النَّاسِخ، وَلآحْمَدَ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أُمُّ سَلَمَةً، وَرَوَى ابْنُ عَطِيَّةَ الخَبَرَيْنِ، وَأَجَابَ بأَنَّهُ كَانَ خَاصًا بِهِ، وَكَذَا أَجَابَ القَاضيي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مَخْصُوصًا بِوُجُوبِ الرَّكْعَتَيْنِ، وَجَائِرٌ فِعْلُ الوَاحِبَاتِ بَعْدَ المَصْدِ.

وَلاَّحْمَدَ (٢٥١٢)، وَمُسْلِم (٧٣٥)، وَأَبِي دَاوُد (٠٥٠) عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْسِن عَمْرِو: ﴿أَنَّهُ رَأَى النّبِي ﷺ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟ قُلْت: حُدَّثْتُ أَنْك قُلْت: صَلاةً القَاعِدِ عَلَى النَّصْفَ مِسن صَلاةً القَاعِم، قَالَ: أَجَلُ وَلَكِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ».

فَيَتُوَجَّهُ: أَنَّهُ خَاصٌ بِهِ (و ش)، وَحَمْلُهُ عَلَى العُذْرِ لا يَصِحُ؛ لِعَدَمِ الفَرْق، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ إِنْ كَانَ لِنَهِي مَالٌ لَزَمَتُهُ الزُّكَاةُ، وَقِيلَ لِلقَاضِي: الزَّكَاةُ طُهْرَةً وَالنَّبِيُّ مُطَهَّرٌ، فَقَالَ: بَاطِلٌ بِزَكَاةِ الفِطْرِ، ثُمَّ بِالآنْبِيَاءِ صلوات الله عليهم لآنهُمُ مُطَهِّرُونَ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ لَزَمَتْهُمْ الزُّكَّاةُ.

(خ): مخالفة الأثمة

فهذه اثنتا عشرة مسالةً قد منَّ اللَّه تعالى بتصحيحها.

(ع): ما أجم عليه

⁽١) تنبيه: قوله في الخصائص: (روي عن أبي بكر مرفوعًا: ﴿لَمْ يُقَبِّرُ إِلَّا حَيْثُ قُبْضَ﴾. انتهى. صوابه: اللَّمْ يُقْبُرُ نَبِيُّ ؛ بزيادة: النَّبِيُّ.

باب اركان النكاح وشروطه لا يَنْمَقِدُ إِلاَّ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ بِلَفْظِ رَوَّجْتُ أَوْ الْنُكَحْتُ، وَتَزَوَّجْتُهَا، أَوْ قَبِلْتُ هَذَا النَّكَاحَ، أَوْ رَضِيتُهُ، وَلَوْ هَازِلاَ وَتَلْجِثَـةٌ وَقِيلَ: وَبِكِنَايَةٍ.

ُوذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ خَرَّجَ صِحَّتُهُ بِكُلِّ لَفْظِ يَقْتَضِي التَّمْلِيكَ، وَخَرَّجَهُ هُوَ فِي (عُمَدِ الآدِلَّةِ) مِنْ جَعْلِهِ عِنْــتَ

وَقَالَ شَيْخُنَا: يَنْعَقِدُ بِمَا عَدُّهُ النَّاسُ نِكَاحًا بِأَيِّ لُغَةٍ وَلَفْظٍ وَفِعْلِ كَانَ. وَأَنْ مِثْلَهُ كُلُّ عَقْدٍ، وَأَنْ الشَّرْطَ بَيْنَ النَّاسِ مَا عَدُّوهُ شَرْطًا، فَالأَسْمَاءُ تُعْرَفُ حُدُودُهَا تَارَةً بِالشَّرْعِ، وَتَارَةً بِاللَّغَةِ، وَتَـارَةً بالعُرْف، وَكَذَلِكَ العُقُودُ.

رُكِو، وَكَانِكَ النَّهُ عَلَى النَّبْصِرَةِ- انْعِقَادَهُ بِغَيْرِ العَرَبِيَّةِ، كَعَاجِزٍ، وَلا يَلْزَمُ عَاجِزًا تَعَلَّمُهَا، فِي الأَصَحِّ. فَإِنْ افْتَصَرَ عَلَى قَبِلْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ، أَوْ قَالَ الخَاطِبُ لِلوَلِيِّ: 'أَزَوَّجْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلِلمُتَزَوِّجِ أَقَبِلْتَ؟ قَسَالَ: نَعَمْ، صَسحً فِي الْمُنْصُوصِ فِيهِمَا، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا، فِي الثَّانِيَةِ.

وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ أَخْرَسَ بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ، نُصٌّ عَلَيْهِ، أَوْ كِتَابَةٍ.

وَإِنْ أَوْجَبَ ثُمَّ جُنَّ قَبْلَ القَبُول بَطَلَ، كَمَوْتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِي إغْمَائِهِ وَجْهَان (م ١)(١).

وَيَشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزُّوجَيْنِ، فَإِنْ أَشَارَ الوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ أَوْ سَمَّاهَا أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيْزُ بِهِ، أَوْ قَالَ: زَوَّجَتُـك بِنْتِـي، وَلَـهُ وَاحِدَةً لا أَكْثَرُ وَلَوْ سَمَّاهَا بَغَيْرَ اسْمِهَا، صَحَّ، وَعَكْسُهُ الحَمْلُ وَزَوْجْتُك فُلانَةَ، وَلَمْ يَقُلُ بنْتِي.

وَمَنْ خَطَبَ امْرَأَةً فَأَوْجُبَ لَهُ النَّكَاحَ فِي غَيْرِهَا فَقَبِلَ يَظُنُّهَا مَخْطُوبَتَهُ لَمْ يَصِحُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيُشْتَرَطُ رَضَاءُ الزُّوْجَيْنِ.

وَيُزَوِّجُ الأَبُ خَاصَّةً صَنَّفِيرًا أَذِنْ أَوْ كَرِهِ – وَذَكَرَ القَاضِي: فِي إِجْبَارِهِ مُرَاهِقًا نَظَرًا، وَيَتَوَجَّهُ كَأَنْشَى أَوْ كَعَبْدِ مُمَّيِّزٍ.

وَإِنْ أَقَرُّ بِهِ قُبِلَ، ذَكَرَهُ فِي الإِيضَاحِ، وَكَذَا بَالِغَا مَجْنُونًا فِي الْمَصُوصِ، وقِيلَ مَعَ شَهُوَةٍ وقِيلَ بِمَهْرِ المِثْلِ – امْـرَأُةً، وَفِي - أُومِد حَدِيدِ مِهِ (٢) أَرْبَع وَجُهَان (م ٢)^(٢).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن أوجب ثمُّ جنُّ قبل القبول بطل، كموته، نصُّ عليه، وفي إغمائه وجهان). انتهى.

أحدهما: يبطل بمجرَّد الإغماء، وهو الصَّحيح من المذهب، وبه قطع في المغني، والكافي، والشَّرح، وشــرح ابـن رزيـن، والرُّعايـة، والفائق وغيرهم.

والوجه الثّاني: لا يبطل.

قال القاضي في الجامع: هذا قياس المذهب.

قلت: ويتوجُّه أن لا يبطل إذا أفاق سريعًا.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويزوَّج الأب خاصَّةُ صغيرًا أذن أو كره امرأةً، وفي أربع وجهان). انتهى.

وظاهر المغنى، والشَّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يزوَّجه أكثر من واحدةٍ.

قلت: وهو الصُّواب، جزم به في المذهب.

قال القاضي: قياس المذهب أنَّه لا يزوُّجه أكثر من واحدةٍ.

والوجه الثاني: له تزويجه بأربع.

قال القاضي في الجامع الكبير: له تزويج ابنه الصُّغير بأربع.

قال ابن رزين في شرحه: وله تزويجهما -يعني: الصُّغير، والمجنون- بواحدةٍ وياربع إذا رأى فيه مصلحةً. انتهى.

قال ابن نصر الله في حواشيه: وهو أظهر، قلت وهذا ضعيفٌ جدًا، وليس في ذلكُ مصلحةٌ، بــل مفســدةٌ، والرّقيــق يقــوم بذلـك، وهو أقلُّ كلفةً في الغالب، والله أعلم.

(ر): روایتان

الفسروع - كتاب النكاح

وَيُزَوِّجُهُمَا حَاكِمٌ لِحَاجَةٍ وَظَاهِرُ الإيضَاحِ لا، وَإِلاَّ فَوَجْهَان (م ٣)(١).

وَقِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهِ: حَاجَةَ نِكَاحٍ فَقَطْ، وَأَطْلَقَ غَيْرُهُ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي المُغْنِي وَغَيْرِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ وَفِي التَّرْغِيبِ وَالرَّعَايَةِ: وَكَذَا وَلِيٌّ غَيْرُ أَبِ فِي تَزْويج مَجْنُونِ.

وَنِي الْمُلْهَبِ: يُزُوِّجُونَ مُطْبَقًا لِشَهْوَةٍ، وَيَقْبَلُ النَّكَاحَ لِلصَّغِيرِ كَمَجْنُون: وَلَهُ أَنْ يُفَوِّضَهُ إِلَيْهِ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَطَلاقُهُ. وَيُزُوِّجُ وَيُجْبِرُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ لا الكَبِيرَ، فِي الآصَحُّ فِيهِمَا، وَالْمَنْعُ فِي الْصَّغِيرِ رِوَايَةٌ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ. وَيُمْرُونَجُهُ وَيُجْبِرُ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ لا الكَبِيرَ، فِي الآصَحُ فِيهِمَا، وَالْمَنْعُ فِي الْصَّغِيرِ

وَإِنَّمَا مَلَكَهُ نَيَابَةً، كَتَزُويج ابْنِهِ الصُّغِيرِ.

وَمِنَ الفَرْقِ أَنْ أَمَتُهُ لَوْ تَرَوَّجَتْ بِلا إِذْبِهِ ثُمَّ بَاعَهَا انْفَسَخَ، وَلَوْ تَزَوَّجَ العَبْدُ بِلا إِذْبِهِ ثُمَّ بَاعَسَهُ لَـمْ يَنْفَسِخْ عَقْمُدُ النَّكَـاحِ عِنْدَهُمْ، وَعَلَى رَوَايَةٍ لَنَا كَذَا قَالَ، وَكَلامُ الآصْحَابِ يَقْتَضِي: لا فَرْقَ.

وَيُجْبِرُ أَمَّتَهُ مُطْلَقًا.

وَالْبَنَّةُ ۚ قَبْلَ كَمَالِ تِسْعِ مينِينَ، وَكَذَا مَجْنُونَةُ بَالِغَةً أَوْ ثَيِّبًا فِي الْآصَحّ(٢)، لا ثَيَّبًا مُكَلَّفَةً، وَيُحْبِرُ فِسي اخْتِيَـارِ الْآكُـشَرِ بِكُـرًا بَالِغَةُ لا ثَيْبًا بَعْدَ تِسْعَ.

وَقِيلَ: وَقَبْلُهَا.

وَعَنْهُ: يُجْبِرُ الثَّيْبِ، وَعَنْهُ: البكْرَ.

وَقِيلَ: لا يُجْبرُهُمَا وَحُكِيَ رَوَايَةً، وَلِلصَّافِيرَةِ بَعْدَ التَّسْعِ إِذْنٌ صَحِيحٌ.

نَقَلَهُ وَاحْتَارَهُ ۚ الْأَكْثُرُ، فَفِي إِجْبَارِهَا وَتَزْوِيجِ وَلِيُّهَا بِإِذْنِهَاۚ الرَّوَايَتَان.

وَعَنْهُ: لا إذْنَ لَهَا، كَمَالٍ، وَيَحْتَمِلُ فِي أَبْنَ تِسْعِ يُزَوِّجُ بِإِذْنِهِ، قَالَةُ فِي الانتِصَار.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: يَخْتَعِلُ أَنَّهُ كَبِّنْتِ، وَإِنَّ سَلَّمْنَا فَلا مَصْلَحَةً لَهُ، وَإِذْنُهُ ضَيِّقٌ لا يَكْفِي صَمَّتُهُ.

وَلا وِلايَةَ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَقِيلَ لا يُجْبِرُ وَلِيٌّ مُجْبِرٌ مَجْنُونَةً لا يُجْبِرُهَا لَوْ كَانَّتْ عَاقِلَةً.

فَإِنْ أَجْبِرَتْ امْرَأَةً فَهَلْ يُؤْخَذُ بتَعْيينِهَا كُفْتًا؟ وَمُمَوْ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (و ش)، أوْ تَعْيينِهِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٤)(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (ويزوّجهما حاكمٌ لحاجةٍ، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرّعاية في المجنون.

أحمدهما: ليس له ذلك إذا لم يحتاجا إليه، وهو الصّحيح، قلّمه في المغني، والكافي، والشّرح وشرح ابن رزين.

قال في الرُّعاية عن الجنون: وهو أظهر.

والوجه الثَّاني: له تزويجهما مطلقًا.

قال القاضي في المجرُّد: له تزويج الصُّغير العاقل؛ لأنَّه يلي ماله.

قلت: وهذا ضعيفٌ، وفي إطلاق المصنّف الخلاف فيه وفي الّذي قبله نظرٌ، إذ الأولى التّقديم فيهما، كما قلنا، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله: (ويجبر أمته مطلقًا، وينته قبل كمال تسع سنين، وكذا مجنونةٌ بالغةُ أو ثيبًا في الأصحُ.).

صوابه -والله أعلم-: وكذا مجنونة بكرًا لا بالغة، فإنَّه قابلها بالنَّيب، وأيضًا البكر أعــمُ، فيشـمل البالغـة وغيرهـا، أو يقـال: فيــه حذفٌ تقديره: أو بكرًا بالغةُ، ويكون دون البلوغ بطريق أولى، والأوَّلِ أولى.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (فإن أجبرت امرأةً فهل يؤخِّذ بتعيينها كفتًا، وهو ظاهر المذهب ذكره شيخنا، أو تعيينه؟ فيه وجهان). انتهى. أحدهما: يؤخذ بتعيينها كفوا، وهو الصُّحيح من المذهب.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هذا ظاهر المذهب كما قال المصنّف.

وبه قطع في المغني، والبلغة، والشُّرح، والرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

وقدَّمه في الفائق، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يؤخذ بتعيين الوليُّ.

قلت: ويتوجُّه فرقٌ بين الأب وغيره، فيؤخذ بتعيين الأب دون غيره، والمسألة مفروضةٌ في المجبرة، ولا يكــون إلاَّ الأب، والوصــيُّ في ذلك، والله أعلم.

(ع): ما أجمع عليه

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ أَرَادَتْ الجَارِيَةُ رَجُلاً وَأَرَادَ الوَالِيُّ غَيْرَهُ اتَّبُعَ هَوَاهَا.

وَفِي الوَاضِح روَايَةٌ: أَنَّ الْجَدُّ يُجْبِرُ كَالْآبِ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَلاَ يُخْبِرُ بَقِيَّةً الْأَوْلِيَاء حُرَّةً، وَالأَصَحُ إِلاَّ المَجْنُونَةَ مَعَ شَهْوَةِ الرَّجَالِ كَحَاكِم فِي الآصَحّ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَجْهًا: حَاكِمٌ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَلِيُّهَا.

وَفِي الْمُغْنِي: يَنْبَغِي أَنَّ قَوْلَ الآطِبَّاء تَزُولُ عِلَّتُهَا بِالنَّزْويِجِ كَالشَّهْوَةِ.

وَعَنَّهُ: لَهُمْ تَزْوِيجٌ صَغِيرَةٍ كَالْحَاكِمُ (''، وَيُفِيدُ الْحِلُ وَيَقِيَّةٌ أَحْكَامِ النُّكَاحِ الصّحيح، وَكَذَا الإِرْثُ.

وَنِي الفَصُول: لا.

نَقَلَّ أَبُو دَاوُدَ فِي يَتِيمَةٍ زُوِّجَتْ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَتَوَارَثَان؟ قَالَ: فِيهِ اخْتِلافٌ، قَالَ قَتَادَةُ: لا يَتُوارَثُــانِ، وَمِثْلُهُ كُلُّ نِكَاحٍ لُزُومُهُ مَوْتُوفٌ، وَلَفْظُ القَاضِيِّ: فَسُخُهُ مَوْتُوفٌ.

وَكُلُّ نِكَاحٍ صِّحَّتُهُ مَوَّفُوْفَةً عَلَى الإِجَازَةِ، فَالآحْكَامُ مِنَ الطَّلاقِ وَغَيْرِهِ مُنتَفِيَةٌ فِيهِ، وَلَهَا الخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، وَظَــاهِرُ كَــلامِ ابْنِ الجَوْزِيِّ فَيْ صَغِيرٍ مِثْلِهَا، وَأَخَذَ فِي الجِلافِ المُنْعَ فِيهَا مِنْ نَصَّةِ فِيهِ، وَإِذَا نَصَّ فِي ابْسِنِ الابْسْنِ، وَهُـوَ يُمْكِنُـهُ الحَـلاصُ فَبَنْتُ الابِّن أُولَى، وَقَاسَّهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَيْهَا، فَدَلٌّ عَلَى التَّسْويَةِ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ فِي صَغِيرِ زَوَّجَهُ عَمَّهُ قَالَ: إنْ رَضِيَ بِهِ فِي وَقُتْ مِنَ الآوْقَاتِ جَازَ، وَإنْ لَمْ يَرْضَ فُسِخَ.

وَإِذْنُ النَّيْبِ -بِوَطْءِ فِي قُبُلٍ، وَالْأَصَحُ وَلَوْ بِزِنْي.

قَالَ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ: لَانَّهُ لَوْ أَوْصَى لِلنِّبِ دَخَلًا، وَعَنْهُ: رُوَالُ عُلْرَتِهَا مُطْلَقًا وَلَوْ بِوَطْءِ دُبُرٍ- النُّطْقِ، وَلَوْ عَادَتْ بَكَارَتُهَا، ذُكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَالبَكْرُ الصُّمَاتُ، وَلَوْ بَكَتْ، وَنُطْقُهَا أَبْلَغُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ مَعَ غَيْرِ أَبٍ.

وَيُشْتَرَطُ الوَلِيُّ، فَلا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا وَلا غَيْرَهَا، فَيَزَوَّجُ بِإِذْنِهَا نُطْقًا أَمَنَهَا مَنْ يُزَوَّجُهَا.

وَعَنْهُ: أَيُّ رَجُلِ أَذِنَتُ لَهُ.

وَعَنْهُ: هِيَّ، تَعْقُدُهُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ صِحَّةً تَرْوِيجِهَا لِنَفْسِهَا وَلِغَيْرِهَا بِإِذْنِ وَلِيُّهَا، وَبِدُونِهِ كَفُصُولِيٌّ، فَيَطلَّقُ، فَــإِنْ أَبْسَ، فَسَـخَهُ حَاكِمٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَٰهَلْ ثَبَّتَ بَنَصٌ فَيَنْقُصُ حُكْمَ مَنْ حَكَمَ بِصِحْتِهِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ. وَفِي الوَسِيلَةِ رِوَايَتَانِ (م ٥)(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ولا يجبر بقيَّة الأولياء حرَّةً وعنه لهم تزويج صغيرةٍ كالحاكم). انتهى.

ظاهر هذه العبارة: أنَّ للحاكم تزويج الصُّغيرة وإن منعنا غيره من الأولياء، وأنَّه محلُّ وفاق، ولم أر من وافقه علي ذلسك، بــل قــد صرَّح في المستوعب، والرَّعاية وغيرهما بغير ذلك، ونصُّ عليه أحمد، وكذا صاحب الفصول، ومَع ذلك فله وجهُ؛ لأنَّه أعلم بالمصــالح من غيره من الأولياء، لكن يحتاج إلى موافق على ذلك، ولعلُّه: وعنه: لهم تزويج صغيرةٍ كالأب، فسبق القلم، والله أعلم.

وقد نبُّه على ذلك أيضًا القاضي محبُّ الدِّين وشيخنا في حواشيهما، وذكر شيخنا كلام القاضي في المجرُّد: للحاكم تزويج العلام؛ لأنَّه يلي ماله فقال: هذا التَّعليل يشمل الذَّكر، والأنثى؛ لأنَّه يلي مال كلِّ واحدٍ منهما، وهــو موافـقٌ لمـا قــال المصنَّـف، قــال شـيخنا: والمرجَّح الأوُّل.

(٢) (مسألة – ٥): قوله في اشتراط الوليّ لو زوّجت نفسها بدون إذن وليّ: فـ (كفضوليّ فيطلّق فإن أبى فسخه الحاكم، نصّ عليه، وهل ثبت بنصٌّ فينقض حكم من حكم بصحُّته؟ فيه وجهان، وفي الوسيلة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الفائق.

أحدهما: لا ينقض، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، ونصروه، وصحَّحه الحجد في شرحه. والوجه الثَّاني: ينقض، خرَّجه القاضي، وهو قول الإصطخريِّ من الشَّافعيُّة.

وَعَنْهُ: لَهَا أَنْ تَأْمُرَ رَجُلاَ يُزَوِّجُهَا.

وَعَنْهُ: وَتُزَوِّجُ نَفْسَهَا، ذَكَرَهَا جَمَاعَةً، وَفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ذَكَرَ جَمَاعَةً أَنْ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَستْ نَفْسَـهَا بِغَـيْرِ إِذْن وَلِيُّهَا فَنِكَاحُهَا ۚ بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ ۗ لا يَجُوزُ حَمَّلُهُ عَلَى المَصْيرِ إِلَى البُطْلَانِ؛ لآنُ المَجَازَ مِنَ القَــوَٰلِ لا يَجُوزُ تَــأَكِيدُهُ قَــَالُوا:َ كَذَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ: ابْنُ قُتَيْبَةً وَغَيْرُهُ.

وَعَتِيقَتُهَا كَأَمَتِهَا.

اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي الحَجَر وَشَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الخِرَقِيِّ إِنْ طَلَبَتْ وَأَذِنَتْ وَقُلْنَا نَلِي عَلَيْهَا، فِي رَوَايَةٍ، فَلَـوْ عَضَلَـتْ الْمُولَأَةُ زَوْجَ وَلِيُّهَا فَفِي إَذْن سُلْطَأَن وَجْهَان (م ٦)(١) فِي التَّرْغِيبِ.

ُونِي أخْرَى: لاَ تَلِي (م ٌ ٧)^(٢)، فَيَزَوْجُ بدُونَ إِذْنِهَا أَقْرَبُ عَصَبَتِهَا ثُمَّ السَّلْطَانُ، وَيُعجْبِرُ مَنْ يُعجْبِرُ المُوَلاَّةَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمُعْتَقَةُ فِي الْمَرْضِ هَلْ يُزَوِّجُهَا قَرِيبُهَا؟ فِيهِ وَجُهَان.

وَشَرْطُ الوَلِيُّ كُونُهُ عَاقِلاً ذَكَرًا مُوَافِقًا فِي دِينِهَا خُرًّا، نُصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ احْتِمَالٌ: يَلِي عَلَى ابْنَتِهِ، ثُمُّ جَوَّزُهُ بِإِذْنِ سَيِّدٍ.

وَفِي عُيُونَ المَسَائِلُ فِي شَهَادَتِهِ، أمَّا القَضَاءُ وَولايَتُهُ عَلَى ابْنَتِهِ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابنَا: لا يُعْرَفُ فِيــهِ روَايَــةٌ، فَيَحْتَمِـلُ أَنْ يَصِحًا، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَالقَصَاءُ مَنْصِبٌ شَرِيفٌ وَالوِلاَيَةُ تَسْتَدْعِي نَظْرًا دَاثِمًا لَيْلاَ وَنَهَارًا َفِي النَّفْس وَالمَال.

وَفِي الرُّوْضَةِ، هَلْ لِلعَبْدِ وِلايَةٌ عَلَى الحُرَّةِ؟ فِيهِ رِوَايَتَان، قَالَ: وَلا وَلايَةَ لِكَافِرِ عَلَى ابْنَتِهِ وَلا غَيْرُهَا. قِيلَ: عَدلاً.

وَقِيلَ: مَسْتُورَ الحَال (م ۸)^(۳).

وَعَنْهُ: وَفَاسِقًا كَسُلُطَان، وَخَالَفَ فِيهِ أَبُو الْحَطَّابِ.

وَعَنْهُ: وَصَبَيًّا.

وَفِي الْمُحَرِّرِ وَغَيْرِهِ: رَشْيِلاًا.

وَفِي الوَاضِعَ: غَارَفًا بِالْصَالِحِ لا شَيْخًا كَبِيرًا جَاهِلاَ بِالْمَصْلَحَةِ وَقَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ. وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ مُفَرِّطًا فِيهَا أَوْ مُقَصِّرًا، وَمَعْنَاهُ فِي الفَصُول، فَإِنَّهُ جَعَلَ العَصْلَ مَانِمًا وَإِنْ لَمْ يَفْسُقُ بِهِ؛ لِسَدَم الشَّفقَةِ، وَشَرْطُ الوَلِيِّ الإِشْفَاقُ، وَفِي رُوَالِهَا بِإِغْمَاءِ وَعَمَّى وَجْهُ، لا بِسَفَهِ، وَإِنْ جُنُّ أَخْيانًا أَوْ أَغْمِي عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَقْلُهُ بِنَحْوِ مَرَضِ أَوْ أَحْرَمَ أَنْتُظِرَ، نَقَلَهُ ابْنُ الحَكَمَ فِي مُجْنُون وَيَبْقَى وَكِيلُهُ.

أحَّدهما: لا يستأذن، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وقواعد المذهب تقتضيه.

والوجه الثَّاني: لا بدُّ من إذنه، وهو ضعيفٌ.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وعتيقتها كأمتها في روايةٍ، وفي أخرى: لا تلي). انتهى.

إحداهما: هي كالأمة، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام الخرقيَّ، قال الشَّيخ في المغني، والشَّــارح: هــذا أصـحُ، واختــاره ابــن أبــي الحجر من الأصحاب، والشَّيخ تقيُّ الدِّين وقطع به ابن رزينٍ في شرحه.

والرُّواية النَّانية: لا تلي نكاحها وإن وليت نكاح أمتها.

(٣) (مسألة - ٨): قوله في شروط الوليِّ: (قيل: عدلا، وقيل مستور الحال). انتهى.

أحدهما: يكفى مستور الحال.

وهو الصَّحيح، وبه قطع في الكافي، والحرَّر، والمنوَّر وغيرهم، وهو الصُّواب.

والقول الثَّاني: تشترط العدالة ظاهرًا وباطنًا، وهو ظاهر كِلامه في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (وعتيقتها كأمتها إن طلبت وأذنت وقلنا تلي عليها في روايةٍ، فلو عضلت المــولاة زوَّج وليُهــا ففـي إذن سلطان وجهان). انتهي.

وَقِيلَ: هَلْ هِيَ لَآبُمَنَ أَوْ حَاكِم؟ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْن، وَكَذَا إِنْ أَخْرَمَ وَكِيلٌ ثُمَّ حَلٌ. وَأَحَقُّ وَلِيٍّ بِنِكَاحٍ حُرُّةٍ أَبُوهًا ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلا، ثُمَّ ابْنُهُا، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَأَخَلَهُ فِي الانْتِصَارِ مِنْ نَقْـلِ وَالْحَقَّ وَلِي بَنِكَاحٍ حُرُّةٍ أَبُوهًا ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلا، ثُمَّ ابْنُهَا، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَأَخْلَهُ فِي الانْتِصَارِ مِنْ نَقْـلِ حَنْبُل: العَصَبَةُ فِيهِ مَن احْرَزَ المَالَ.

ثُمُّ أَخُوهَا لآبَوَيْهَاً، ثُمُّ لآبيهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُر وَجَمَاعَةٌ.

وَعَنْهُ: هَمَا سَوَاءً، اخْتَارَهُ الْآكْثَرُ، وَمِثْلُهُ تَحَمَّلُ العَقْلِ وَصَلاةُ النَّيْتِ، وَابْنَا حَمَّ أَحَدُهُمَا أَخِ لاَّمٍّ. وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: الآخُ لآبُويْنِ أُولَى، فَإِنْ رُوْجَ الآخُ لِلأَبِ كَانَ جَائِزًا، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَلَلِكَ، ثُمَّ أَفْرَبُ عَصَبَةِ نَسِيبٍ

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ الآبُنُ عَلَى الجَدُّ.

وَعَنْهُ: عَلَيْهَا يُقَدُّمُ الآخُ عَلَى الجَدُّ.

وَعَنْهُ: سَوَاءً، ثُمُّ المُولِّيُّ المُعْتِقُ، ثُمُّ ٱقْرَبُ عَصَبَيْتِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ أَبُو الْمُعْتَقَةِ عَلَى ابْنِهَا، ثُمُّ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ.

قَالَ الإمَامُ أَحْمَدُ -رحمه الله-: وَالقَاضِي أَحَبُ إِلَيَّ مِنَ الآمِيرِ فِي هَذَا.

وَعَنْهُ: أَوْ وَالِي الْبَلَّدِ وَكَبِيرُهُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: أَوْ مَنِ اسْلَمَتْ عَلَى يَدِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: تَزْوِيجُ الآيَامَى فَرْضُ كِفَايَةٍ (ع)، فَإِنْ أَبَاهُ حَاكِمٌ إِلاَّ بِظُلْم كَطَلَبِهِ جُعْـلاً لا يَسْتَحِقُّهُ صَارَ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَقِيلَ: تُوكُّلُ مَنْ يُزَوِّجُهَا.

وَقِيلَ: لا تَتَزَوُّجُ، كِلاهُمَا لِٱصْحِابِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدَ، وَالصَّعِيحُ مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِو: يُزَوِّجُهَـا ذُو السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ المُكَان، كَالعَصْل، فَإِنْ تَعَدُّرَ وَكُلَّتْ.

وَعَنْهُ: ثُمَّ عَدْلًا.

وَوَلِيُّ الْأُمَةِ حَتَّى الآبِقَةِ سَيِّدُهَا وَلَوْ مُكَاتَبًا فَاسِقًا، وَتُجَبَّرُ غَيْرُ الْمُكَاتَبَةِ، وَفِيهَا فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ وَجْـــة، وَيُعْتَـبَرُ فِـي مُعْتَق بَعْضُهَا إِذْنُهَا وَإِذْنُ مَالِكِ البَقِيَّةِ، كَأَمَةٍ لاثْنَيْن.

وَيَقُولُ كُلٌّ مِنْهُمَا زَوَّجْتُكَهَا، وَلا يُبَعِّضُهَا، قَالَهُ فِي الفُصُولِ وَالمُذْهَبِ وَالتَّرْغِيبِ؛ لآنَّهُ لا يَقْبَلُ النَّجْزِفَـةَ، بِخِـلافِ البَّيْحِ وَالإِجَارَةِ.

ُ وَلا يَلِي مُسْلِمٌ نِكَاحَ كَافِرَةِ غَيْرِ أَمْتِهِ وَأَمَةِ مُولِّيهِ إلاَّ سُلْطَانً، وَلا كَافِرٌ نِكَاحَ مُسْلِمَةٍ غَيْرِ نَحْوِ أُمَّ وَلَدِهِ^(۱) وَذَكَرَ الْبنُ عَقِيلٍ: وَبِنْتِهِ فِي وِلاَيَةٍ فَاسِقِ، وَذَكَرَهُ الْبنُ رَزِينِ، ويَلِي كَافِرٌ بشُرُوطٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي مُسْلِم نِكَاحَ مُولِّلَيْتِهِ الكَافِرَةِ مِنْ كَافِرٍ وَمُسْلِمٍ، وَهَلْ يَبَاهْبِرُ تَزْوِيعِجَ مُسْلِم حَيْثُ زَوِّجَهُ أَوْ مُسْلِمٌ بِإِذْنِهِ أَوْ حَاكِمٌ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م ٩)(١).

(١) تنبيه: قوله: (ولا يلي كافرٌ نكاح مسلمةٍ غير نحو أمَّ ولده). انتهى.

قطع بذلك، وهو المذهب، جزم به في الإيضاح، والنَّظم، والوجيز وغيرهم.

واختاره أبو الخطَّاب في خلافه، وابن البنَّاء في خصاله.

وقيل: لا، يلي نكاح ذلك أيضًا، اختاره الخرقيُّ، والشّيخ الموفَّق، والشّارح وابن رزينِ وابن نصر اللّه في حواشيه وغسيرهم، وهــو ظاهر ما قدَّمه في المقنع، والحجرَّر، فإنَّهما قالا: يليه، في وجه، فدلُّ أنَّ المشهور خلافه، ولم يذَّكر المصنّف هذا القول مع قرَّتـه، وأطلقهمــا في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة الرُّعايتين، والحاوي وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (ويلي كافرٌ بشروط معتبرة في مسلم نكاح مولّيته الكافرة من كافرٍ ومسلم، وهــل يباشــر تزويــج مســلـم حيث زوَّجه أو مسلمٌ بإذنه أو حاكمٌ؟ فيه أوجهٌ). انتهى.

وأطلقها في الحجُّر، والحاوي الصُّغير.

أحدها: يباشره بنفسه، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغنى، والشُّرح، والنُّظم.

وهو ظاهر كلام ابن رزين في شرحه وغيره، وقاله الأزجيُّ.

الفسروع - كتاب النكاح

وَقِيلَ: لَا يَلِيهِ مِنْ مُسْلِم، وَعَلَى قِيَاسِهِ: لا يَلِي مَالَهَا، قَالَهُ القَاضِي.

وَفِي الانْتِصَارِ فِي شَهَادُّتِهِمْ: يَلِيهِ، وَفِي تَعْلِيقُ ابْنِ النَّيِّ فِي ولايَةِ الفَاسِقِ: لا يَلِيهِ كَافِرٌ إِلاَّ عَدْلٌ فِي دِينِـهِ، وَلَـوْ سَــلُمْنَا فَلِتَلاَّ يُؤَدِّيَ إِلَى الْقَدْحِ فِي نَسَبِ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ، وَيَدَٰلُّ عَلَيْهِ وِلاَيَةُ الْمَالِ.

َ فَإِنْ عَضَلَ ٱقْرَبُ أُولِيّاء حُرُّةٍ قَلَمْ يُزَوِّجْهَا بِكُفْء رَضِيَتُهُ بِمَا صَحَّ مَهْرًا، ويَهْسُقُ بِـهِ إِنْ تَكَـرُّرَ مِنْـهُ، وَلَـمْ يَذْكُـرُ الشَّـيْخُ وَغَيْرُهُ إِنْ تَكَرَّرَ، أَوْ غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، زَوَّجَ الآبْعَدُ كَجُنُونِهِ.

وَعَنْهُ: الْحَاكِمُ.

وَعَنْهُ: فِي العَضْل، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر.

وَّنِي الاَّنْتِصَارِ وَجَّهُ: لا تُنْتَقِلُ ۚ وِلاَيَّةُ مَالٍ إلَيْهِ بِالغَيْبَةِ، وَالغَيْبَةُ مَا لا تُقْطَعُ إلاَّ بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنَّهُ: مَسَافَةُ قَصْرٍ.

وَعَنْهُ: مَا تَصِلُ القَّافِلَةُ مَرَّةً فِي سَنَةٍ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَاخْتَارَ الخِرَقِيُّ مَا لا يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابٌ أَوْ لا يَصِلُ جَوَابُهُ.

وَقِيلَ: مَا تُسْتَضِيرُ بِهِ الزُّوجَةُ.

وَقِيلَ: فَوْتُ كُفُّءُ رَاغِبٍ.

وَمَنْ تَعَدَّرَتْ مُرَاجُعَتُهُ كَمَحْبُوسِ أَوْ لَمْ يُغَلِّمْ مَكَانُهُ كَبَعِيلٍ.

فَإِنْ زَوْجَ الآَبْعَدُ بِدُونِ ذَلِكَ فَكَفَّضُولِيُّ، وَإِنْ تَزَوَّجَ لِغَيْرِهِ فَقِيلَ: لا يَصِحُّ، كَلِمَّيْةِ وَقِيلَ: كَفُضُولِيٍّ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا طَــلاقً كَفُضُولِيُّ (م ١٠)(١).

َوَمَنْ زُوْجَ أَمَةَ غَيْرِهِ فَمَلَكَهَا مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ فَأَجَازَهُ فَوَجْهَان (م ١١)(٢)، وَوَكِيلُهُ كَهُوَ، فَإِنْ زَوَّجَ نَفْسَهُ فَفُضُولِيٍّ. وَلا يَكْفِي إِنْنَهَا لِمُوكِّلِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَقِيلَ: لا يُوكِّلُ غَيْرَ مُجْبَرٍ بِلا إذْنِ إِلاَّ حَاكِمْ(٣).

وَقِيلَ: وَلا مُجْبِرٍ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ النَّعْيِينُ لِغَيْرِ مُجْبَرِ.

وَقِيلَ: وَلَهُ.

وجزم به في الوجيز وغيره وقدّمه في الرّعايتين، وهو الصّواب.

والوجه الثَّاني: يعقده مسلمٌ بإذنه.

والوجه الثَّالث: يعقده حاكمٌ بإذنه، قاله في الرُّعاية الكبرى: وهو أولى.

قلت: وفيه خروجٌ من الخلاف.

(١) (مسألة - ١٠): قوله بعد ذكر حكم الغيبة: (فإن زوَّج الأبعد بدون ذلك فكفضوليٌّ، وإن تزوَّج لغيره فقيل لا يصحُّ، كذمَّيْـةِ، وقيل: كفضوليٌّ، وعند شيخنا طلاقٌ كفضوليٌّ). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب.

وصورة المسألة: لو تزوَّج الأجنبيُّ لغيره من غير إذنه.

قلت: هي إلى مسألة الفضوليُّ أقرب، فتعطى حكمها، والقول الآخر لا يصحُّ، وإن صحُّ نكاح الفضوليِّ.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن زوَّج أمة غيره فملكها من تحرم عليه فأجازه فوجهان). انتهى.

يعني: إذا زوَّج الأجنبيُّ أمة غيره ثمَّ ملكها من تحرم عليه، كأخيها وعمَّها ونحوهما، فأجازه، فهل يصحُّ كالفضوليِّ أو لا يصحُّ هنا، وإن صحَّ في الفضوليُّ؟ هذا الَّذي يظهر.

والَّذي يظهر: أنَّ النَّكاح هنا لا يصحُّ، وإن صحَّ في نكاح الفضوليِّ إذا أجازه الوليُّ؛ لأنَّ حالة النَّزويج هنا كان من ملكها غــير وليِّ البِّنَّة، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قُوله: (ووكيله كهو... وقيل: لا يوكُّل غير مجبر بلا إذن إلاَّ حاكمٌ). انتهى.

فظاهر هذا: أنْ للوليّ أن يوكّل من غير إذن من يُريد أن يُزوّجها، وُهو صحيحٌ، وهو المذهب، وتقدّم في باب الوكالة أنْ ظــاهر مــا قدّم هناك عدم الصّحّة من غير إذن، وتقدّم التّنبّيه عليه هناك.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَفِي النُّرْغِيبِ: لَوْ مَنَعَتْ الوَلِيُّ مِنَ النُّوكِيلِ امْتَنَعَ.

وَيَتَقَيَّدُ وَكِيلٌ أَوْ وَلِيٌّ مُطْلَقٌ بِالكُفِّءِ إِنْ اشْتَرَطَ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ قَالَ زَوِّجْ أَوْ افْبَلَ مِنْ وَكِيلِهِ زَيْدٍ أَوْ أَحَدِ وَكِيلَيْهِ فَزَوَّجَ أَوْ قَبَلَ مِنْ وَكِيلِهِ عَمْرُو لَمْ يَصِحُ ذَلِكَ.

وَيَقُولُ لِوَكِيلِ الزَّوْجِ: زَوَّجْتُ بنْتِي أَوْ مُوَلِّيْتِي فُلانَةَ لِفُلانَ، أَوْ زَوَّجْتُ مُوَكَلْك فُلاَنا [فُلانَة] وَلا يَقُولُ: مِنْـك، فَيَقُـولُ: قَبْلْتُ تَزْويجَهَا أَوْ يَكَاحَهَا لِفُلان، فَلَوْ لَمْ يَقُلْ لِفُلان فَوَجْهَان فِي التَّرْغِيبِ (م ١٢)''.

وَقِيلَ: يَصِحُ تَوْكِيلُ فَاسِقِ وُنَحْوهِ فِي إيجَابِهِ، كَقُبُولِهِ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْن (م ١٣)(٢)، وَوَصِيَّهُ فِيهِ كَهُوَ.

وَقِيلَ: لَا يُخْبِرُ وَلَا يُزَوِّجُ مَنْ لاَ إِذْنَّ لَهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَىٰ.

وَعَنْهُ: لا تُصِحُّ وَصِيْتُهُ بِهِ.

وَعَنْهُ: لا تَصِحُ مَعَ عَصَبَةِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

وَهَلْ لِلوَصِيِّ الوَصِيَّةُ بِهِ أَوْ يُوكِّلُ؟ فِي التَّرْغِيبِ فِيهِ الرَّوَايَتَان.

وَفِي النَّوَادِر: ظَاهِرُ المَذَهَبِ جَوَازُهُ.

وَإِنْ تَزَوَّجَ صَغِيرٌ بِوَصِيَّهِ كَأَنْفَى، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ فِي تَزْوِيجٍ صَغِيرٍ بِوَصِيَّةٍ فِيهِ.

وَفَي الحِرْآقِيِّ: أَوْ وَصِيٍّ نَاظِرٌ لَهُ فِي التَّزْدِيج، وَظَاهِرُ كَلامٍّ القَاضِيُّ وَالْمُخَرَّدِ: الوَصِيُّ مُطْلَقًا، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا، وَأَنْـهُ قَوْلُهُمَا إِنْ وَصِيًّ المَال يُزَوِّجُ الصَّغِيرَ، وَالآوَّلُ أَظْهَرُ، كَمَا لا يُزَوِّجُ الصَّغِيرَةَ.

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (ويقول لوكيل الزُّوج: زوَّجت بنتي أو مولّيتي فلانة لفلان أو زوَّجت موكَّلك فلانًا فلانـة، ولا يقـول:
 منك، فيقول: قبلت تزويجها أو نكاحها لفلان، فلو لم يقل لفلان فوجهان في التَّرغيب). انتّهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: إن قال: قبلت هذا النَّكاح ونوى أنَّه قبله لموكَّلُه ولم يَذكره صحٌّ.

قلت: يحتمل ضدَّه، بخلاف البيع. انتهى.

والصُّواب ما قدُّمه في الرُّعاية.

وقال المصنّف في الوكالة: (ويعتبر لصحَّة عقد النَّكاح فقط تسمية موكَّلٍ، ذكره في الانتصار، والمنتخب، والمغني).

واقتصر عليه، فظاهره عدم الصُّحَّة مع اقتصاره عليه.

وقال في آخر جامع الأيمان: (ولا بدُّ في النَّكاح من الإضافة). انتهى.

والصواب ما قلناه، والله أعلم.

وهذه المسألة قطع فيها المصنّف بمحكم في باب الوكالة، وأطلق الخلاف هنا عن صاحب التّرغيب، واقتصر عليه، مع أنَّ الخلاف الَّذي ذكره مقيَّدٌ بأن ينوي أنَّ ذلك لموكّله، كما قاله في الرّعاية، ولم يقيّده، وهو يحتمل أن يكون محلَّ الوجهـين اللَّذيـن في الـتَرغيب في مسألة القبول.

(٢) (مسألة – ١٣): قوله: (وقيل: يصحُّ توكيل فاستٍ ونحوه في إيجابه، كقبوله في أحد الوجهين). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، والفائق وغُيرهم.

أحدهما: لا تشترط عدالة الوكيل في قبول النّكاح، كموكّله، وهو الصّحيح، اختاره أبو الخطّاب وابسن عقيـل، وابـن عبـدوسٍ في تذكرته، وغيرهم.

وقدُّم في المغني، والشُّرح وقالاً: هذا أولى، وهو القياس. انتهى.

وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

وقدُّمه في الكافي، وصحَّحه ابن نصر الله في حواشيه.

والوجه الثَّاني: تشترط عدالته في القبول كالإيجاب، اختاره القاضي، وقدَّمه ابــن رزيــنٍ في شــرحه، والرَّعايــة الكــبرى، وصحَّحــه نُناظــ.

قال في التَّلخيص: اختاره أصحابنا إلاَّ ابن عقيلِ. انتهى.

وهذه المسألة بعينها قد ذكرها المصنّف في باب الُوكالة، وأطلق الخلاف فيها أيضًا، فحصل التُّكرار.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يُزَوِّجُهُ بَعْدَ أَبِيهِ.

وَقِيلُ: حَاكِمُ.

وَإِن اسْتَوَى وَلِيًّا حُرُّةٍ فَٱلْهُمَا زَوَّجَ صَحَّ، وَالآوْلَى تَقْدِيمُ أَفْضَلَ ثُمُّ أَسَنُ ثُمَّ القُرْعَةِ. وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ: يُقَدِّمُ أَطَلَمَ ثُمَّ أَسَنُ ثُمَّ أَفْضَلَ ثُمَّ يُقْرِعُ، فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُ مَنْ قُوِعَ فَزَوَّجَ صَحَّ، فِـي الآصَـحَ، وَإِنْ أَذِنَتْ لِوَاحِدِ تَعَيَّنَ، وَإِنْ زَوَّجَ وَلِيَّانِ لاثْنَيْنِ وَجَهِلَ السَّابِقَ فَسَخَهُمَا الحَّاكِمُ، وَنَصَّهُ: لَهَا نِصِفُ المَهْرِ، وَيَقْتَرِعَانِ عَلَيهِ.

وَعَنْهُ: النَّكَاحُ مَفْسُوخٌ، ذَكَرَهُ فِي النَّوَادِر.

وقدُّمه في التَّبْصِرُةِ.

وَعَنْهُ: يُفْرَعُ، فَمَنْ قُرِعَ فَعَنْهُ: هِيَ لَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ النَّجَّادُ وَنَقَلَهُ آبْنُ مَنْصُورٍ.

وَعَنْهُ: يُجَدُّدُ القَارِعُ عَقْدَهُ بإِذْنِهَا (م ١٤)(١).

وَعَلَى الْآصَعِّ: وَيُعْتَبِرُ طَلاَقُ صَاحِبِهِ، فَإِنْ أَبَى فَحَاكِمٌ.

وَقِيلَ: إنْ جَهلَ وُقُوعَهُمَا مَعًا بَطَلا، كَالعِلْم بهِ.

وَإِنْ عَلِمَ سَبْقُهُ وَنَسِيَ فَقِيلَ كَجَهْلِهِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: يَقِفُ لِنَعْلَمَهُ (م ١٥)(٢).

وَإَنْ أَقَرُّتْ لَآحَدِهِمَا بِالسُّبْقِ لَمْ يُقْبَلْ، عَلَى ٱلْآصَحُّ، وَيُقَدُّمُ أَصْلَحَ ٱلْخَاطِبِينَ مُطْلَقًا، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِي.

وَفِي النَّوَادِر: يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ لِوَلِيَّتِهِ شَابًا حَسَنَ الصُّورَةِ.

وَلِوَّلِيُّ مُجْشِرٍ فِي طُّرَفَيْ العَقْدِ تَوَلَّيْهِمَا، كَتَزْويجَ عَبْدِهِ الصَّغِيرِ بِأَمْتِهِ أَنْ بِنْتِهِ، وَكَذَلِكَ لِغَيْرِهِ، فَيَكْفِي: زَوَّجْتُ فُلانًا ۖ فُلانَةَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا إِنْ كَانَ هُوَ الزُّوجَ.

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ إِيجَابٌ وَقَبُولٌ.

وَعَنْهُ: بَلْ يُوكِّلُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَقِيلَ: لِا ٱثُمُّ قَالَ: وَقِيلَ: يُولِّيهِ طَرَفَيْهِ] إمَامٌ أَعْظَمُ، كَوَالِدٍ، وَأَطْلَقَ فِي التّرغيب ووايَتَيْنِ فِسَي تَوْلِيَـةٍ طَرَفَيْهِ، ثُـمُّ قَـالَ: وَقِيلُ: تُولِيَةُ طَرَفَيْهِ تَخْتُصُ بِمُجْبِر.

وَمَنْ قَالَ: قَدْ جَعَلْت عِنْقَ أَمَرِّي صَدَاقَهَا، أَوْ عَكَسَ، أَوْ جَعَلْت عِنْقَك صَدَاقَك، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَخَيْرُهُ، أَوْ قَـدْ أَغَنْقُتُهَا،

(١) (مسألة – ١٤): قوله فيما إذا زوَّج وليَّان وجهل السَّابق: (وعنه: يقرع، فمن قرع فعنه: هي له، اختاره أبو بكرِ النُّجَّاد، ونقله ابن منصور، وعنه يجدُّد القارع عقده بإذنها). انتهى.

وأطلقهما في المذهب:

إحداهما: يجدُّد القارع عقده بإذنها، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الكافي، والمقنع، والحرُّر، والنَّظم وغيرهم.

قال الزَّركشيّ: قال أبو بكر أحمد بن سليمان النَّجَّاد: من خرجت له القرعة جلَّد نكاحه. انتهي.

والرُّواية الأخرى: هي للقارع من غير تجديد عقدٍ، اختاره أبو بكر النَّجَّاد، ونقله ابن منصور، كما قال المصنّف.

قال الزَّركشيّ: هذا ظاهر كلام الجمهور: ابن أبي موسى، والقاضي وأصحابه، وصرَّح به القاضي في الرُّوايتين وابن عقيل.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والقواعد الفقهيَّة، ومال إليه، واحتاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

تنبيه: اختلف المصنّف والزّركشيُّ في النّقل عن أبي بكر النّجّاد فيحتمل أن يكونا قولين له، أو يكــون في أحــد الكتــابين غلــطّ، أو يكونا اثنين، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ١٥): قوله: (وإن علم سبقه ونسي فقيل كجهله، وعند أبي بكرٍ يقف ليعلمه). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، وعليه الأكثر، قال الزَّركشيُّ: لا إشكال في جريانَ الرَّوايتين في هذه الصُّورة، وكذا أجراهمـــا فيهــا في المستوعب، والمغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وقول أبي بكر اختاره ابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

وَجَعَلْتُ عِنْقَهَا صَدَاقَهَا، أَوْ عَلَى أَنْ عِنْقَهَا صَدَاقُهَا، أَوْ عَلَى أَنْ أَتْزَوَّجَك وَعِنْقِي صَدَاقُسك، نَـصٌ عَلَيْهِمَا، مُتَّصِلاً، نَـصٌ عَلَيْهِ، صَحَّ بشَهَادَةٍ، ونَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقَالَ آبْنُ حَامِدٍ، مَعَ قَوْلِهِ: وَتَزَوَّجْتَهَا، فَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ رَجَعَ بِنِصْفُ قِيمَتِهَا يَوْمَ عِنْقِهِ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ فَهَـلْ يَنْتَظِرُ القُدْرَةَ أَوْ تُسْتَسْعَى؟ فِيهِ روَايَتَان (م 1 ؟ \') نَصَّ عَلَيْهما.

وَعَنْهُ: لا يَصِحُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وتَسْتَأْنِفُ نِكَاحًا بَإِذْنِهَا، فَإِنْ أَبْتُ لَزَمَهَا فِيمَتُهَا.

وَقَطَعَ بِهِ فِي ٱلْمُنْتَخَبِ فِي الصُّورَةِ الآخِيرَةِ.

وَإِنْ أَعْتَقَتْ عَبْدَهَا عَلَى تَزَوُّجهِ بِهَا بِسُوَّالِهِ أَوْ لا، عَتَقَ مَجَّانًا.

وَإِنْ قَالَ: اعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَنْ أَرْوَّجَكَ ابْنَتِي لَزِمَتُهُ قِيمَتُهُ؛ لآنَّ الآمْوَالَ لا تُسْتَحَقُّ بِالعَقْدِ عَلَيْهَا بِالشَّـرُطِ، كَقَولِكِ: أَعْتِقْ عَبْدَكَ عَلَى أَنْ أَبِيعَكَ عَبْدِي؛ وَلآنَهُ غَرَّهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَعَلَى هَذَا الآصْلِ يَضْمَنُ كُــلُّ غَـارٌ فِـي مَـالٍ حَتَّـى أَتْلَـفَ المَغْرُورُ مَالَهُ؛ لآنَهُ أَزَالَ مِلْكَهُ عَلَى بَدَلٍ لَمْ يَسْلَمْ.

فصل

الشُّرطُ الرَّابِعُ: بَيِّنَةً، احْتِيَاطًا لِلنُّسَبِ، خَوْفَ الإِنْكَارِ، وَيَكْفِي مَسْتُورُهُ.

وَقِيلُ: إِنْ ثُبَتَ بِهَا.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ يَثْبُتُ بِهَا مَعَ اعْتِرَافٍ مُتَقَدِّم.

وَفِي النَّرْغِيبِ: لَوْ تَابَ فِي مَجْلِسِ العَقْدُ فَكَمَسْتُورٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: وَإِعْلانُهُ أَيْضًا، وَعَنْهُ إعْلانُهُ فَقَطْ. وَعَنْهُ: أَحَدُهُمَا، ذَكَرَهُنُ شَيْخُنَا، وَفِي شَهَادَةٍ عَدُويٌ الزُّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ الوَلِيِّ وَجْهَان (م ١٧)(٢٠).

وَفِي مُتَّهُم لِرَحِم رِوَّايَتَانِ (مَ ١٨)(٣).

(١) (مسألة – ١٦): قوله فيما إذا جعل عتق أمته صداقها: (فإن طلَّق قبل الدُّخول رجع بنصف قيمتها يــوم عتقــه، فــإن لم تقــدر فهل ينتظر القدرة أو تستسعى؟ فيه روايتان، نصُّ عليهما). انتهى.

وأطلقهما ابن رزين في شرحه، قال القاضي: أصلهما المفلس إذا كان له حرفةٌ هل يجبر على الاكتساب؟ على الرَّوايتين فيه. انتهى. والصَّحيح من المذهَّب: أنه يجبر.

وقال في المغني، والشُّرح: وإن كانت معسرةً فهل تنظر إلى الميسرة أو تجبر على الكسب؟ على وجهين، أصلهما في المفلس هل يجبر على الكسب؟ على روايتين. انتهى.

وهو موافقً لما قال القاضي، فتلخُّص أنَّ هؤلاء الجماعة قالوا: أصلها المفلس، والصُّحيح في المفلس الإجبار، فكذا يكون الصُّحيح الإجبار هنا، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١٧): قوله في الشُّهادة: (وفي شهادة عدوَّي الزُّوجين أو أحدهما أو الوليُّ وجهان).

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنسع، والهـادي، والبلغـة، والحـرَّر، والشُّرح، والنَّظم وشرح ابن منجًا وابن رزين، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: ينعقد، وهو الصُّحيح، اختاره أبن بطَّة، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وصحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميّ.

قال في تجريد العناية: لا ينعقد، في روايةٍ، فدلُّ على أنَّ المقدَّم ينعقد.

والوجه الثَّاني: لا ينعقد، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(٣) (مسألة – ١٨): قوله: (وفي منَّهم لرحم روايتان). انتهى.

إحداهما: لا ينعقد، وهو الصّحيح، صّحّحه في التّصحيع، وصحّحه أيضًا في الهداية، والمذهب، والمستوعب في باب مواسع الشهادة، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المحرَّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والخلاصة، والحاوي الصُّغير في مواضع الشُّهادة.

(ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الفــروع - كتاب النكاح

وَعَنْهُ: وَفَاسِقَةً، وَأَسْقَطَهَا أَكْثَرُهُمْ، وَذَكَرَهَا فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ ظَاهِرُ كَلام الْجِرَقِيِّ، وَأَخَذَهَا فِي الْانْتِصَارَ مِنْ رِوَايَةٍ مُثَنَّى.

سُئِلَ أَحْمَدُ: إِذَا تَرَوَّجَ بِوَلِيٍّ وَشُهُودٍ غَيْرِ حُدُول هَلْ يَفْسُدُ مِنَ النَّكَاحِ شَيْءٌ؟ فَلَمْ يَرَ أَنَّهُ يَفْسُدُ مِنَ النَّكَاحِ شَيْءٌ. وَأَخَذَ القَاضِي وَغَيْرُهُ مِنْهَا عَدَمَ اغْتِبَارِ الْمَدَالَةِ فِي الوَلِيُّ.

وَقِيلَ: وَكَافِرَةٌ مَعَ كُفُر الزُّوْجَةِ، وَقَبُولَ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ.

وَعَنْهُ: تُسَنُّ فِيهِ، كَمَقْلًا غَيْرِو، فَتَصِحُ بِذُونِهَا، قَالَ جَمَاعَةُ: مَا لَمْ يَكْتُمُوهُ، وَإِلاَّ لَمْ يَصِحُ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إجْمَاعًا.

وَعَلَى الآوَّل: لا يُبْطِلُهُ التُّوَاصِي بِكِتْمَانِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَلا تُشْتَرَطُ الكَفَاءَةُ، فَلَوْ زُوَّجَتْ بِغَيْرِ كُفْءٍ بِرِضَاهُمْ صَحَّ، وَكَذَا بِرِضَا بَعْضِهِمْ، عَلَى الآصَحِّ، وَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ الفَسْخُ مُتَرَاخِيًا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لا فَسْخَ لآبُعَدَ.

وَعَنْهُ: هِيَ شَرْطٌ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَجَمَاعَةً، وَاحْتَجُّ جَمَاعَةٌ بِيَيْعِهِ مَالَهَا بِـدُونِ ثَمَنِـهِ، مَـعَ أَنَّ المَـالَ أَخَـفُ مِـنَ النَّكَـاح؛ لِلُخُولِ البَدْلُ فِيهِ وَالإِبَاحَةِ وَالْمُحَابَاةِ، وَيُحْكَمُ بِالنَّكُولِ فِيهِ، وَبِأَنَّ مَنْعَهَا تَوْوِيجِ نَفْسِهَا لِنَلاً يَضَعَهَـا فِـي غَـيْرِ كُـفْءٍ، فَبَطَـلَلَ العَقْدُ؛ لِتَوَهُّمَ العَارِ، فَهُنَا أَوْلَى؛ وَلاَنَّ لِلَّهِ فِيهَا نَظَرًا؛ وَلاَنَّ الوَلِيُّ إِذَا زَوْجَهَا بِلَا كُفْءٍ، يَكُونُ فَاسِقًا.

وَلُوْ زَالَتُ بَعْدُ العَقْدِ فَلَهَا فَسْخُهُ، كَعِنْقِهَا تَحْتَ عَبْدٍ.

وَقِيلَ: لا، كَطَوْل حُرَّةٍ مَنْ نَكَحَ أَمَةً، وَكَوَلِيَّهَا، وَفِيهِ خِلافٌ فِي الانْتِصَارِ، وَقَدَّمَ أَنْ مِثْلَهُ وَلِيُّ وَلَذٍ، وَأَنَّـهُ إِنْ طَـرَأ نَسَـبٌ فَاسْتَلْحَقَ شَرِيفٌ مَجْهُولَةً أَوْ طَرَأ صَلاحٌ فَاحْتِمَالان.

وَقِيلَ لَأَخْمَدَ فِيمَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ: يَفَرُّقُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِعَ: إِذَا شُرِّبَ الْمُسْكِرَ تُخْلَعُ مِنْهُ لَيْسَ لَهَا بِكُفُ.

وَالكَفَاءَةُ الدِّينُ وَالنُّسَبُ، وَهُوَ المُنْصِبُ وَالحُرَّيَّةُ وَالنِّسَارُ، حِسَبُ مَا يَجبُ لَهَا.

وَقِيلُ: تَسَاوِيهِمَا فِيهِ، وَالصَّنَاعَةِ، فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُ (و ش).

وَلاَصْحَابِهِ فَيَي اليَسَارِ أَوْجُهُ، ثَالِثُهَا يُعْتَبَرُ فِيَ أَهْلِ الْمُدُن، فَلا تُزَوَّجُ عَفِيفَةٌ بفَاجِر، وَلا حُرَّةٌ بعَبْدٍ.

ُ وَعَنْهُ: وَلَا عَتِيقٌ وَابْنُهُ بِحُرَّةِ الآصل، وَلا مُوسِرَةٌ بَمُعْسَرٍ، وَظَاهِرَهُ ۖ وَلَوْ كَانَ مُتَوَلِّيًا، وَقَالَهُ شَيْخُنَا، وَلا بِنْــَتُ تَــانِيمٍ وَهُــوَ رَبُّ العَقَارِ بِحَائِك، وَلا بِنْتُ بَزَازِ بِحَجَّام، وَلا عَرَبِيَّةٌ بِعَجَمِيٍّ (و ش) فِي الكُلِّ.

وَعَنْهُ:َ وَلا قُرَشِيَّةٌ بِغَيْرِ قُرَشِيٌّ، وَلا هَأْشِمِيَّةٌ بِغَيْرٍ هَاشِييٌّ (و ش).

وَقِيلَ: نَسَّاجٌ كَحَائِكٍ.

وَعَنْهُ: لَيْسَ وَلَدُ الزُّنَى كُفُوًا لِذَاتِ نِسْبَةٍ كَعَرَبيَّةٍ، وَإِنَّ المَوْلَى كُفَّ لِمَوْلاةٍ لا لِمَنْ لا وَلاَءَ عَلَيْهَا.

وَمَوَالِي بَنِي هَاشِمٍ لا يُشَارِكُونَهُمْ فِي الكَفَاءَةِ فِي اَلنَّكَاحِ، نَقَلَ المَيْمُونِيُّ: •مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فِي الصَّدَقَةِ، وَلَـمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَذَا هَكَذَا فِي التَّزُويِجِ.

والرُّواية الثَّانية: ينعقد، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وجزم به في المنتخب للآدميّ.

قال في تجريد العناية: لا ينعقد، في روايةٍ، فُدلُ على أنَّ المقدَّم ينعقد.

وقال في الرَّعاية الكبرى أيضًا: وفي ابني الزُّوجين أو ابني أحدهما أو أبويهما أو أبوي أحدهما وكلِّ ذي رحمٍ محـرمٍ مـن الزُّوجـين أو من الوليِّ روايتان. انتهى.

وأطلقهما هنا في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح وشــرح ابــن رزيــن وابــن منجًــا، والرَّعايــة الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وغيرهم، لكن ذكرها بعضهم في ابني الزَّوجين أو أحدهما، وبعضهم عمَّم الرَّحم، واللَّه أعلم.

فهذه ثمان عشرة مسألةً في هذا الباب قد صحَّحت ولله الحمد.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنَّهُ كُفَءٌ لَهُمْ، ذَكَرَهُمَا فِي الخِلاف، وَزَادَ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى مَا سَبَقَ أَلْ غَيْرَ الْمُتَسَبِ إِلَـى العُلَمَاء وَالصُّلَحَاء المَشْهُورِينَ لَيْسَ كُفُوّا لِلمُتَسَبِ إِلَيْهِمَا، وَأَلْ مَنْ بِهِ عَيْبٌ مُثَبَّتُ لِلفَسْخِ لَيْسَ كُفُوّا لِلسَّلِيمَةِ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبَتُ الفَسْخُ، فَلَهُمْ فِيهِ وَفِي تَأْثِيرِ رِقِّ الأَمْهَاتِ وَجْهَانِ، وَأَنَّ الحَائِكَ وَنَحْوَهُ لَيْسَ كُفُوّا لِبِنْتِ الخَيَاطِ وَنَحْوِه، وَلا الْمَحْتَرِفَ لِبِنْتِ العَالِم، وَلا المُتَدِعَ لِلسُّنَيَّةِ.

وَعَنْهُ الكَفَاءَةُ الدِّينُ وَالنَّسَبُ (و هـ).

اختَارَهُ الخِرَقِيُ.

وَقِيلَ: النُّسَبُ (و م).

وَقَالَ بَعْضُ مُتَاخِّرِي أَصْحَابِنَا: إِذَا قُلْنَا هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ أُعْتُبِرَ الدَّبِنُ فَقَـطْ، قَـالَ: وَكَـلامُ الآصْحَـابِ فِيـهِ تَسَـاهُلَّ وَصَـدَمُ تَحْقِيق، كَلَا قَالَ، وَلا يُعْتَبُرُ فِي اَمْرَأَةٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ احْتِمَالٌ: يُخَيَّرُ مُعْتَقٌ تَحْتَهُ أَمَةٌ، وَذَكَرَهُ عَنْ (ش).

وَفِي الوَاضِحَ احْتِمَالٌ: يَبْطُلُ بِنَاءُ عَلَى الرُّوَايَةِ: إذَا اسْتَغْنَى عَنْ نِكَاحِ الآمَةِ بِحُرُّةِ بَطَلَ.

قَالَ الكِسَائِيُّ: قَوْلُهُمْ: لا أَصْلُ لَهُ؛ أَيْ: لا حَسَبَ.

وَلا فَضْلَ، أَيْ لا مَالَ، وَلا تُشْتَرَطُ الشَّهَادَةُ بِخُلُوهَا عَنِ المُوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ (ش).

قَالَ فِي النَّرْغِيْبِ وَغَيْرِو: وَلا الإِشْهَادُ عَلَى إَذْنِهَا، وَكَلَا ۚ فِي تَعْلِيقِ ابْنِ النِّيِّ فِي شَهَادَةِ الفَاسِقِ فِي النِّكَـاحِ: لا تُعْتَـبَرُ الشَّهَادَةُ عَلَى رِضَا المُرَّاقِ؛ لَآنُ رِضَا الوَلِيِّ أَقِيمَ مَقَامَ رِضَاهَا، وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي الانْتِصَارِ فِي العَدَالَةِ بَاطِئا، وَكَلامُ شَيْخِنَا فِي الشَّهَادَةُ عَلَى إِذْنِهَا. قِسْمَةِ الإِجْبَارِ، قَالَ: وَفِي المُذَهَبِ خِلافٌ شَاذًا يُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِهَا.

وَقَالَ: وَلَا يُزَوَّجُهَا الْعَاقِدُ نَافِبُ الحَاكِم بِطَرِيقِ الوِلايَةِ لا بِوَكَالَـةِ الوَلِيِّ حَتَّى يَعْلَـمَ إِذْنَهَـا، وَإِنْ ادَّعَى الـزَّوْجُ إِذْنَهَـا صُدُقتْ قَبْلَ الدُّخُول لا بَعْدَهُ؛ لِتَمْكِينِهَا لَهُ.

وَٱطْلَقَ ۚ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ تُصَدَّقُ الثَّيْبُ؛ لآنُهَا تُزَوَّجُ بِإِذْنِهَا ظَاهِرًا، بِخِلافِ البِكْرِ فَانَّهُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِلا إِذْنِهَا، كَذَا قَالَ، وَهُوَ يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِبِكُر زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَقُلْنَا يُجْبِرُهَا، وَيَتَوَجَّهُ فِي دَعْوَى الوَلِيُّ إِذْنَهَا كَذَلِكَ، وَذَكَرَ شَسَيْخُنَا قَوْلَهَا، وَإِنْ ادْعَتْ الإِذْنَ فَأَنْكُرَ وَرَثَتُهُ صُدُّقَتْ.

وَفِي َ الرُّوْضَةِ: إنْ ادَّعَى الوَلِيُّ إذْنَهَا فَزَرَّجَهَا فَإنْ أَجَازَتْ مَا ذَكَرَهُ صَحَّ، وَإِلاَّ حَلَفَتْ وَيَنْفَسِخُ النَّكَاحُ، قَالَ: وَاللَّهِ أَخَلَمُ. لِلوَلِيِّ الإِشْهَادَ، لِثَلاَّ تُنْكِرَ فَيَحْتَاجَ إِلَى بَيِّنَةٍ، وَاللَّهُ أَخْلَمُ. باب المحرمات في النكاح

يَخْرُمُ أَبْدَا بِالنَّسَبِ سَنِعٌ: الأَمُّ وَالجَدَّةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَإِنْ عَلَتْ، وَبِنْتُهُ وَلَنْ مَنْفِيَّةٌ بِلِعَانِ، وَبِنْتُ اَبْنِهِ وَبَنَاتُهُمَا مِـنَ مِلْـكُو أَنْ شُبْهَةِ وَإِنْ نَزَلْنَ.

وَأُخَتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَبِنْتُهَا.

وَبِنْتُ ابْنِهَا.

وَبَنْتُ كُلِّ أَخِ وَبِنْتُهَا.

وَبَنْتُ الْبِنِهِ وَبَنَّتُهَا وَإِنْ نَزَلْنَ.

وَعَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَإِنْ عَلَتَا لا بَنَاتُهُمَا.

وَتَلْخِيصُهُ يَحْرُمُ كُلُّ نَسِيبَةٍ سِوَى بنْتِ عَمَّةٍ وَعَمُّ وَبنْتِ خَالَةٍ وَخَالِ الْمَذْكُورَاتِ فِي الْآحْزَابِ.

وَتَحْرُمُ عَمَّةُ أَبِيهِ وَأُمِّهِ لِلدُخُولِهِمَا فِي عَمَّاتِهِ، وَعَمَّةُ العَمِّ لآبِ؛ لأَنْهَا عَمَّةُ أبيهِ، لا لأمُّ؛ لأنَّهَا أَجْنَبَيَّةٌ مِنْـهُ، وَتَحْرُمُ خَالَـةُ العَمَّةِ لأَمُّ لا خَالَةُ العَمِّ لآبِو؛ لأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةً، وَعَمَّةُ الحَالَةِ لأَمُّ أَجْنَبِيَّةٍ لا لآبِو؛ لأَنْهَا عَمَّةُ الْأَمِّ.

وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النُّسَبِ، قَالَ الإِمَامُ أَخْمَدُ رَحمه الله فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ: وَيَرْجِعُ فِـي حَلِيلَـةِ الابْـنِ مِـنَ الرَّضَاعَةِ إِلَى قَوْلِهِ: "يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ".

وَنَقَلَ حَنْبُلُ: نِكَاحُ ابْنِ الرَّجُلِ مِنْ لَبَيْهِ بِمَنْزِلَةِ نِكَاحِ ابْنِهِ مِنْ صُلْبِهِ، تَسَاؤُلْت فِيهِ: ﴿ يَحْرُمُ مِنَ الرَّصَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النُّسَبِ، وَحَدِيثُ أَبِي القَعَيْسِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلَّمْ يَقُلُ الشَّارِعُ: مَا يَحْرُمُ بِالْمُعَاهَرَةِ، فَأَمُّ امْرَأَتِهِ بِرَضَاعٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ مِنَ الرُّضَاعَةِ الَّتِي لَـمْ تُرْضِعْهُ وَبِنْتُ امْرَأَتِهِ بِلَبَنِ غَيْرُهِ خُرُمْنَ بِالْمُصَاهَرَةِ لا بِالنَّسَبِ، وَلا نَسِبَ وَلا مُصَاهَرَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ فَلا تَجْرِيمَ.

وَيَحْرُمُ بِالصُّهْرِ مِنْ مِلْكِياً أَوْ شُبُهُمْ وَلَوْ بِوَطْءِ دُبُرٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالمُغْنِي وَالتَّرْغِيبِ.

وَنَقُلَ بِشْرُ بْنُ أَبِي مُوسَى: لا يُعْجَبُنِي.

وَنَقَلَ ٱلْمَيْمُونِيُّ: إِنَّمَا حَرَّمُ اللَّهُ الحَكُلالَ عَلَى ظَاهِرِ الآيَةِ، وَالحَرَامُ مُبَايِنَ لِلحَلالِ، بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا يُوسُفَ سُــثِلَ عَمُّـنَ فَجَـرَ بِامْرَأَةٍ: هَلُ لآبِيهِ نَظَرُ شَعْرِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: مَا أُغْجَبَ هَذَا بَشَبَهِهِ الحَلالِ، وَقَاسُوهُ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ فِي بِنْتِهِ مِنَ الرُّنَا: عُمَرُ رضي الله عنه أَلْحَقَ أُولادَ الرُّنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ بِآبَائِهِمْ، يُـرُوَى ذَلِـكَ مِـنْ وَجْهَيْـن، ﴿وَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بَالوَلَدِ لِلفِرَاشِ، وَقَالَ: احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ﴾، وَاحْتَجَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُ فِعْلَ يُوجِبُ تَحْرِيمًا، كَالرُّضَـاعِ إِذَا غَصَبَ لَبَنَهَا وَأَرْضَعَ طَفْلاَ نَشَرَ الحُرْمَةَ، وكَالوَطْءِ فِي دُبُرٍ وَحَيْضٍ، وكَالْمَتَفَلَيَّةٍ بِلَبَنْ ثَارَ بِوَطْئِهِ، وَهُوَ لَبَنُ الفَحْلِ، فَالمَخْلُوقَةُ مِن مَاثِهِ أُولَى.

وَكَمَا تَحْرُمُ بِنْتُ مُلاعَنَةٍ وَمَجُوسِيَّةٍ وَمُرْتَدَّةٍ وَمُطَلَّقَةٍ ثَلاثًا مَعَ عَدَمٍ أَحْكَامِ النَّكَاحِ. وَذَكَرَ ابْنُ رَزِينٍ: لا يَنْشُرُ فِي وَجْهِ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لا يَنْشُرُ وَاعْتُبِرَ فِي مَوْضِعِ التَّوْبَةِ حَتَّى فِي اللَّوَاطِ.

وَحَرَّمُ بِنْتُهُ مِنْ زَنَّا وَأَنَّ وَطْأَهُ بِنْتُهُ غَلَطًا لا يَنْشُرُ، لِكُونِهِ لَمْ يَتَّخِذُهَا زُوْجَةً.

وَلَمْ يُعَلِّنْ نِكَاحًا أَرْبَعٌ زَوْجَةُ أَبِيهِ وَكُلُّ جَدٌّ وَلَوْ بِرَضَاعٍ، وَزَوْجَةُ ابْنِهِ كَذَلِكَ وَإِنْ نَـزَلَ بِالعَقْدِ، وَلَـوْ كَـانْ نِكَـاحُ الآب الكَافِر فَاسِدًا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).

دُونَ بَنَاتِهِنُّ وَأُمُّهَاتِهِنُّ.

وَفِي عَقْدٍ فَاسِدٍ خِلَافٌ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرُهِ.

وَتَحْرُمُ أَمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَّاتُهَا كَذَلِكَ بِالْعَقْدِ، وَبِنْتُ زَوْجَتِهِ وَبِنْتُ ابْنِهَا كَذَلِكَ نَقَلَهُ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ وَإِنْ نَزَلْنَ، بالدُّخُول.

وَقِيلَ: فِي حِجْرِهِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَهُنَّ الرَّبَائِبُ.

لا زُوْجَةَ رَبِيبِهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُجَرُّدِ وَالفُنُونِ.

فَإِنْ مَاتَتْ الْأَمُّ أَوْ بَانَتْ بَعْدَ الْحَلْوَةِ وَقَبْلَ الدُّخُول أَبْحُنَ.

وَعَنْهُ يَحْرُمْنَ بِالْمُوتِ وَالْخَلُوَةِ.

فَإِنْ كَانَتْ المَوْطُوءَةُ مَيَّتَةً أَوْ صَغِيرَةً لا يُوطَأُ مِثْلُهَا فَوَجْهَان (م ١)(١).

وَفِي الْمَذْهَبِ: هُوَ كَنِكَاح، وَفِيهِ بشُبْهَةٍ وَجْهَان، وَالزُّنَى كَفَّيْرُوْ^(٢).

وَاخْتَجٌ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الْحَارِثِ بِأَنَّ الحَرَامَ قَلْ غُمِلَ حِينَ أَمَرَ سَوْدَةَ أَنْ تَخْتَجبَ مِنْ ابْن أَمَةِ زَمْعَةَ.

وَفِي تَحْرِيمِهَنَّ بِمُبَاشَرَةٍ وَلَمْسٍ وَخَلُوةٍ وَنَظْرٍ فَرْجٍ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُِو، ذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنُ، وَنَقَلَهُ المَيْمُونِيُّ وَابْنُ هَانِي مِنْهَا أَوْ مِنْهُ إِذَا كُنَّ لِشَهْوَةٍ، رِوَايَتَانِ (م ٢، ٣)^(٣).

(١) (مسألة ~ ١): قوله: (فإن كأنت الموطوءة ميَّنةً أو صغيرةً لا يوطأ مثلها فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرَّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وتجريد العناية وغيرهم.

أحدهما: لا يثبت التَّحريم بذلك، وهو الصَّحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في التَّصحيح وحواشي ابن نصر اللَّــه

وقطع به في الوجيز وغيره، وقدَّمه ابن رزين في شرحه وغيره.

وقاله القاضي في خلافه في وطء الصُّغيرة، وقال: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصحُّحه الزُّركشيُّ في الصُّغيرة.

والوجه الثَّاني: يثبت به التَّحريم، وقاله القاضي في الجامع في الصُّغيرة، وهو ظاهر ما قطع به في المنوّر فيهما.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي المذهب هو كنكاح، وفيه بشبهةٍ وجهان، والزُّنا كغيره). انتهى.

هذا كلَّه كلام ابن الجوزيُّ في المذهب، وهو عجيبٌ منه؛ لكونه جعل وطء الزُّنا كوطء الحلال، وحكى في وطء الشُّبهة وجهين.

واعلم أنَّ الصَّحيح من المذهب: أنَّ الوطء بشبهةٍ يثبت به تحريم المصاهرة كالوطء الحلال، وعليه الأكثر، وحكاه ابن المنذر إجماعًا، وقدَّمه المصنَّف وغيره.

(٣) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وفي تحريمهنّ بمباشرةٍ ولمس وخلوةٍ ونظر فرجٍ منها أو منه إذا كنَّ لشهوةٍ روايتان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا باشر امرأةً أو نظر إلى فرجها أو خلا بها أو فعلتـه هـي لشـهوةٍ فهـل ينشـر ذلـك الحرمـة أم لا؟ أطلـق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والرَّعاينين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وأطلقه في المغنى، والشُّرح فيما إذا باشرها أو نظر إلى فرجها لشهوةٍ.

إحداهما: لا ينشر ذلك الحرمة، وهو الصّحيح.

قال في المذهب ومسبوك الذَّهب لم ينشر الحرمة، في أصحُّ الرَّوايتين، وصحَّحه في التَّصحيح، والزُّركِشيُّ وحواشي ابن نصر الله وغيرهم. وبه قطع في الوجيز، قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

والصَّحيح: أنَّ الخلوة بالمرأة لا تنشر الحرمة، قال ابن رزين في شرحه: ومن باشرها أو نظر إلى فرجها لم تثبت حرمــة، في الأظهــر، وقال: ولا يثبت بالخلوة شيءً، والثَّبوت بها مخالفٌ للإجماع.

والرُّواية الثَّانية: تنشر الحرمة، قال الزُّركشيّ: إذا طلَّق بعد الحلوة وقبل الوطء فروايتان، أنصُّهما وهو الَّـذي قطـع بـه القــاضي في الجامع الكبير في موضع، وفي الخصال وابن البنَّاء، والشِّيرازيُّ ثبوت تحريم الرَّبيبة.

والرُّواية النَّانية: وهُي اختيار أبي محمَّدٍ وابن عقيل، والقاضي في الجرَّد وفي الجامع في موضع لا يثبت. انتهى.

وقطع في المغني وتبعه الشَّارح بعدم التَّحريم بالمباشَرة مـن الحـرُّة، وأطلـق في الأمـة، والخلـَّوة الرَّوايتـين، وقــالا: وذكـر أصحابنــا الرُّوايتين في جميع الصُّور من غير تفصيلٍ، والأوَّل أقرب إلى الصُّواب. انتهى.

(المسألة الثَّانية – ٣): إذا لمسها أو لمُسته لشهوةٍ هل ينشر ذلك الحرمة أم لا؟

أطلق الخلاف، والصُّواب: أنَّها لا تنشر، بل هي أولى بعدم النَّشر من المباشرة لشهوةٍ، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

(ر): روایتــان

الفروع - كتاب النكاح

وَيَمَحْرُمُ بِوَطْءِ غُلامٍ مَا يَحْرُمُ بِوَطْء امْرَأَةٍ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ كَمُبَاشَرَةٍ.

قَالَ ابنَ البُّنَّاءَ وَابْنُ عَقِيلٍ: وَكَذَا ذَوَاعِيهِ.

وتَحْرُمُ اللَّاعَنَةُ أَبُدًا عَلَى اللَّاعِن، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: حِلْهَا بِتَكْنِيبِهِ نَفْسَهُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينِ الآظْهَرُ، وَعَنْهُ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ أَوْ مِلْكِ [يَمِين].

وَمَتَى لَاعَنَ لِنَفْيِ وَلَلِو كَبَعْدِ إِيَانَةِ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدِ فَلا حَدُّ.

وَفِي التَّحْرِيم السَّابق وَجْهَان (م ٤)^(١).

فُصلُ

يَحْرُمُ جَمْعُهُ بِنِكَاحِ بَيْنَ أَخْتَيْن.

وَبَيْنَ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا وَإِنْ عَلَتَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.

وَعَمُّةٍ وَخَالَةٍ، بأَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً وَابْنُهُ أَمُّهَا فَيُولَدُ لِكُلِّ مِنْهُمَا بنْتٌ.

وَبَيْنَ عَمَّتَيْنِ بِأَنْ يَنْكِعَ أَمَّ رَجُلٍ وَالآخَرُ أَمُّهُ فَيُولَدُ لِكُلُّ مِنْهُمَا بنْتٌ.

وَبَيْنَ خَالَتَيْنَ بِأَنْ يَنْكِحَ كُلُّ مِنْهَا ابْنَةَ الآخَرِ.

وَبَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْن لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْأَخْرَى أُنْفَى حَرُمَ نِكَاحُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: حَالُ البِيهَا بِمَنْزِلَةِ حَالِهَا وَلَوْ رَضِيَتَا بِنَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ، وَخَالَفَ فِيهِ شَيْخُنَا؛ لآنَ تَفْرِيقَ الِلْكِ كَجَمْعِ النَّكَـاحَ، وَلَمْ يَعْرِفْ هُوَ قَوْلَهُ هُنَا، وَفِي تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ بِرَضَاعٍ، عَنْ أَحَدٍ، لَكِنْ قَالَ: مَنْ لَمْ يُحَرِّمْ بِنْتَ امْرَاتِـهِ مِـنَ النَّسَـبُ إِذَا لَـمْ تَكُنْ فِي حِجْرِهِ فَكَيْفَ يُحَرِّمُ ابْنَتَهَا مِنَ الرَّضَاعِ؟ قَالَ: وَمَن ادْعَى الإجْمَاعَ فِي ذَلِكَ كَذَبَ.

فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا بَطَلَا، وَإِنْ تَأْخُرَ أَحَدُهُمَا أَوْ وَقَعَ فِي عِدُةِ الْأَخْرَى بَطَلَ، فَإِنْ جَهِلَ فَسَخَا.

وَعَنْهُ: الآوْلَى القَارِعَةُ، وَعَلَى الآوْلِ يَلْزَمُهُ نِصَفُ المَهْرِ تَقْتَرِعَانِ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً: لا؛ لَأَنَّهُ مُكْرَّةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَالْمَذْهَبُ: تَحْرِيمُ جَمْعِهِ بَيْنَهُمَا فِي وَطْءٍ مِلْكِ اليّمِينِ.

وَعَنْهُ: يُكُرُهُ.

وَهَلْ يُكْرَهُ جَمْعُهُ بَيْنَ بِلْتَيْ عَمَّيْهِ وَعَمَّتَيْهِ أَوْ بِلِتَّيْ خَالَيْهِ أَوْ حَالَتَيْهِ أَمْ لا؟ كَجَمْعِهِ بَيْنَ مَنْ كَانَتْ زَوْجَةَ رَجُلٍ وَبِلْتَــُهُ مِـنْ غَيْرِهَا؟ فِيهِ روَايَتَان (م ٥)'^(١).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ومتى لاعن لنفي وللإكبعد إبانةٍ أو في نكاح فاسلٍ فلا حدَّ، وفي التَّحريم السَّابق وجهان). انتهى.

قال الشّيخ في المغني، والشّارح في باب اللّعان: وإن أبان زوجته ثمّ قذفها بزنّى أضافه إلى الزّوجيَّة، فإن كان بينهما ولدّ يريــــد نفيــه فله أن ينفيه باللّعان، فمتى لاعنها لنفي ولدها انتفى وسقط عنه الحدّ، وفي ثبوت التّحريم المؤبّد وجهان.

أحدهما: له ذلك؛ لأنَّ من كان له لعانها بعد الوضع كان له لعانها قبله، كالرُّوجة.

والثَّاني: ليس له ذلك، وهو ظاهر قول الخرقيِّ؛ لأنَّ الولد عنده لا ينتفي في حال الحمل، ثمَّ قالا: وهكذا الحكم في نفسي النَّكـاح فاسد. انتهى.

وقدًم ابن رزين في شرحه أنَّ التَّحريم لا يتابَّد في هاتين المسألتين، وهو احتمالٌ في الكافي، والذي قدَّمه فيه التَّحريم المؤبَّد، كما إذا كان قبل الإبانة، وهُو الصَّحيح، وظاهر كلام الأكثر، وأطلق الخلاف في الحُرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وهل يكره جمعه بين بنتي عميَّه وعمَّتيه أو بنتي خاليه أو خالتيه أم لا؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والزُّركشيُّ.

إحداهما: لا يكره، وهو قويٌّ، وبه قطع في المستوعب، والوجيز وغيرهما.

وقدَّمه في الرَّعاية وغيره.

والرُّواية النَّانية: يكره، وبه قطع في الكافي، وهو الصُّواب، والمذهب على ما اصطلحناه.

(هـ): الإمام أبو حنيفــة

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَحَرَّمَهُ فِي الرَّوْضَةِ، قَالَ: لآنُهُ لا نَصَّ فِيهِ، وَلَكِنْ يُكْرَهُ قِيَاسًا، يعني: عَلَى الأَخْتَيْنِ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ رَجُلٍ بِنْنَا وَوَطِئَا أَمَةً فَالْحَقَ وَلَدَهَا بِهِمَا فَتَزَوَّجَ رَجُلٌ بِالآمَةِ وَبِالبِنْنَيْنِ فَقَدْ تَـزَوَّجَ أَمَّ رَجُـلٍ وَأَخْتَيْهِ، ذَكَـرَهُ وَمَا لَا لَكُلُّ رَجُلٍ بِنْنَا وَوَطِئَا أَمَةً فَالْحَقَ وَلَدَهَا بِهِمَا فَتَزَوَّجَ رَجُلٌ بِالآمَةِ وَبِالبِنْنَيْنِ فَقَدْ تَـزَوَّجَ أَمَّ رَجُـلٍ وَأَخْتَيْهِ، ذَكَـرَهُ

. وَالْنَ مَلَكَ أَخْتَيْنِ بِشِرَاء أَوْ غَيْرِهِ، فَمَنَعَهُ أَبُو الْحَطَّابِ مِنْ وَطْء إِحْدَاهُمَا حَتَّى يُحَـرُمُ الْآخْـرَى، وَالآصَـحُّ جَـوَازُهُ، فَإِذَا وَطِئَ إِخْدَاهُمَا حُرِّمَتُ الْآخْرَى حَتَّى يُحَرِّمُ عَلَى نَفْسِهِ المُوطُّوءَةَ بِتَزْوِيجٍ أَوْ إِرَالَةِ مِلْكِهِ أَوِ اسْتِبْرَاءٍ، لا بِتَحْرِيـم، نَـصُ عَلَـى

وَلَوْ مَلَكَ أَخْتَيْنِ مُسْلِمَةً وَمَجُوسِيَّةً فَلَهُ وَطَءُ الْمُسْلِمَةِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ.

(١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (وبيعٌ بشرط خيار). انتهى.

قد صرَّح الأصحاب بمثل ذلك، فيحتمل أن يقال هذا منهم على القول بجواز التَّفريق، على ما ذكروه في كتاب الجهاد، لكن يعكّر على ذلك ما قبل البلوغ، فإنَّه ليس فيه نزاعٌ، ويحتمل أن يقال بجواز البيع هنا للحاجة، وإن منعناه في غيره.

قال الشُّبخ تقيُّ الدِّين وتبعه ابن رجب؛ وأطلق أحمد، والأصحاب تحريم الثَّانية حتَّى يخرج الأولى عن ملك ببيـع أو غـيره، فـإن بنيت هذه المسألة على ما ذكره الأصحاب في التَّفريق لزم أن لا يجوز التَّفريق بغير العتق فيمــا دون البلـوغ، وبعــده علــى روايتــين، ولم يتعرُّضوا هنا إلى شيء من ذلك، ولعلُّه مستثنى من التَّفريق المحرُّم للحاجة، وإلاَّ لزم تحريم هذه الأمة بلا موجب. انتهيا.

(٢) (مسألة – ٦ً): قوله فيما إذا ملك أختين: (وفي الاكتفاء بتحريمها بكتابةٍ ورهنٍ وبيعٍ بشرط خيارٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصوليَّة، وأطلقهما في الحمُّر، والحاوي الصُّغير في الكتابة، قطع في الكافي، والمغني، والشّرح أنَّ الأخست لا تباح إذا رهنها أو كاتبها، وهو ظاهر كلام الخرقيّ، والشّيخ في المقنع، قال ابن رزينٍ في شرحه: فإن رهنهـــا أو كاتبهــا أو دبُّرهــا لم تحــلُّ أختها، وقطع به، وقال الزَّركشيّ: هذا الأشهر في الرُّهن، وقال: ظاهر إطلاق أحمد وكثير من الأصحباب الاكتفاء بـزوال الملـك ولــو أمكنه الاسترجاع، كهبتها لولدها وبيعها بشرط الخيار. انتهى.

وقدُّم في الرُّعايتين أنَّ كتابتها تكفي، واختاره القاضي وغيره، وهو ظاهر كلام ابن عقيلٍ وصاحب الوجيز في الجميــع حـين قــالا: فإن وطئ إحداهما لم تحلُّ الأخرى حتى يحرُّم الموطوءة بما لا يمكن أن يرفعه وحده.

وقطع به ابن عبدوس في تذكرته.

(٣) الثَّاني: قوله: (فإن عادت إلى ملكه تركهما حتَّى يحرم إحداهما، في ظاهر نصوصه.

وفي المغني: إن عادت قبل وطء أختها فهي المباحة، واختار في المحوَّر بل أيَّتهما شاء). انتهى.

ظاهر نصوصه هو المذهب، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف.

قال في القاعدة الأربعين: هذا الأشهر، وهو المنصوص. انتهى.

واختاره الحرقيُّ وغيره، وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره ونظم المفردات وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي.

وقال الزَّركشيّ: إذا عادت بعد وطء الأخرى فالمنصوص في رواية جماعةٍ وعليه عامَّة الأصحاب اجتنابهما حتَّى يحرُّم إحداهمـا، وإن عادت قبل وطء الأخرى، وظاهر كلام الإمام أحمد، والخرقيُّ وكثيرٍ من الأصحاب الَّ الحكم كذلك. انتهى.

واختار الشَّيخ، والشَّارح، والنَّاظم وغيرهم ما نقله المصنَّف عنه في اَلمغني، وكذا ذكر ما اختاره في الححرُّر، قال ابن نصــر اللَّـه: هـذا إذا عادت إليه على وجو لا يجب فيه الاستبراء، أمَّا إن وجب الاستبراء لم يلزمه ترك اختها حتَّى يستبرثها. انتهى.

وهو قيدٌ حسنٌ.

الفروع - كتاب النكاح

وَإِن اشْتُرَى أُخْتَ زَوْجَتِهِ صَحَّ، وَلا يَطَوُّهَا فِي عِدَّةِ الزَّوْجَةِ فَإِنْ فَعَلَ فَالوَجْهَانِ قَبْلَهَا^(۱)، وَهَلْ دَوَاعِي الوَطْءِ كَهُوَ؟ فِيهِ سَنَ مَنْ سِهِ(۱) وَجْهَانُ (م ۷)^(۲).

وَفِي صِحَّةِ نِكَاحِ أُحْتِ سُرِّيَّتِهِ رَوَايَتَانَ (م ٨)(٣).

فَإِنْ صَنَّ لَمْ يَطَأُ الزُّوجَةَ حَتَّى يُحَرُّمَ السُّرِّيَّةَ.

وَعَنْهُ: تَحْرِيُهُمَا حَتَّى يُحَرِّمُ إِخْدَاهُمَا، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجُهَا بَعْدَ تَحْرِيمٍ سُرَيَّتِهِ ثُمَّ رَجَعَتْ السُّرَّيَّةِ إَلَيْهِ، لَكِنَّ النَّكَاحَ يَكُونُ بِحَالِهِ، وَإِنْ أَعْتَقَ سُرِيَّتُهُ ثُمَّ تَزَوَّجَ أَخْتُهَا فِي مُدُّةِ اسْتِيْرَائِهَا فَهِي صِحَّةِ العَقْدِ الرَّوَايَتَانِ (م ٩)(١). مَنْهُ مُمَّا لُهُ عَنْ مُوسِدًا مَا مُعَنِّمُ مُنَّا أَسْتِيْرَائِهَا فَهِي صِحَّةِ العَقْدِ الرَّوَايَتَانِ (م ٩)(١).

وَلَهُ نِكَاحُ أَرْبُع سِوَاهَا، فِي الْأَصَحُ.

وَمَنْ جَمَعَ مُحَلَّلَةً وَمُحَرَّمَةً فِي عَقْدٍ فَنِي صِخْتِهِ فِي الْمُحَلِّلَةِ رِوَايَتَانِ (م ١٠^{٥٠).}

وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمًّا وَبِنْتًا فِي عَقْدٍ، فَسَدَ فِي الْأُمِّ.

وَقِيلَ: وَالبنتِ

وَيَحْرُمُ جَمْعُ حُرٌ فَوْقَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَعَبْدٌ فَوْقَ ثِنْتَيْنِ. وَلِمَنْ نِصْفُهُ فَأَقَلُ غَيْرُ حُرٌّ جَمْعُ ثَلاثٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ ثِنْتَيْنِ.

(١) الثَّالث: قوله: (وإن اشترى أخت زوجته صحُّ ولا يطؤها في عِدَّة الزُّوجة، فإن فعل فالوجهان قبلها). انتهى.

مراده بالوجهين: الوجهان المذكوران قبلها فيما إذا حرَّمها بكتابة أو رهن أو بيع، فيما يظهر، وقد علمت الصَّحيح من ذلك.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وهل دواعى الوطء كهو؟ فيه وجهان). انتهى.

قال في القاعدة السَّادسة والثَّلاثين بعد المئة: الجمع بين المملوكتين في الاستمتاع بمقدِّمات الوطء، قال ابن عقيل: يكــره ولا يحـرُّم، ويتوجُّه أن يحرُّم، أمَّا إذا قلنا إنَّ المباشرة لشهوةِ كالوطء في تحريم الأختين حتَّى تحرُّم الأولى فلا إشكال. انتهى.

وقدَّم في المغنى، والشُّرح أنَّ حكم المباشرة من الإماء فيما دون الفرج، والنَّظر إلى الفرج بشهوةٍ فيما يرجع إلى تحريم أختها كحكمه في تحريم الرَّبيبة، وقالا: الصَّحيح أنها لا تحرم بذلك؛ لأنَّ الحلُّ ثابتٌ، فلا يحرم إلاَّ بالوطء فقــط، وقـدُم ابـن رزيـن في شــرجه إباحــة المباشرة، والنَّظر إلى الفرج لشهوةٍ، وهذا الصَّحيح.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وفي صحَّة نكاح أخت سرّيَّته روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المذهب.

إحداهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، اختاره أبو بكرٍ، قال القاضي: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وقدَّمه في المستوعب، والخلاصة، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

وقطع به في المنوِّر ونظم المفردات، ومال إليه الشَّيخ في المغني، والشَّارح.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، نقلها حنبلٌ، ولا يطأ حتَّى يحرُّم الأمة، قطع به في الوجيز، وصحَّحِه في النَّظم.

(٤) (مسألة - ٩): قوله: (فإن أعتق سرّيّته ثمَّ تزوَّج أختها في مدَّة استبرائها ففي صحَّة العقد الرُّوايتان). انتهى.

وقد علمت الصُّحيح منهما في الَّتي قبلها، والنُّكاح في الاستبراء كالنُّكاح قبله، واللَّه أعلم.

(٥) (مسألة – ١٠): قوله: (ومن جمع محلَّلةً ومحرَّمةً في عقدٍ، ففي صحَّته في المحلَّلة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

إحداهما: يصحُّ فيمن تحلُّ، وهو الصّحيح، قال الشّيخ الموفّق، والشّارح: والمنصوص صحّة نكاح الأجنبيّة، وصحّحه في التصحيح وتجريد العناية.

وبه قطع الخرقيُّ وصاحب الوجيز، والمنوّر ومنتخب الآدميّ وغيرهم، واختاره القــاضي في تعليقـه، والشّريف أبـو جعفـرٍ وأبـو الخطَّاب في خلافيهما، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهم.

وقدُّمه في المحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وشرح ابن رزين وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، اختاره أبو بكر.

الفسروع - كتاب النكاح

وَفِي الفُنُونِ: قَالَ فَقِيهُ: شَهْوَةُ المُرْأَةِ فِمُوقَ شَهْوَةِ الرَّجُل تِسْعَةَ أَجْزَاءٍ، فَقَالَ حَنْبَلِيُّ: لَوْ كَانَ هَــِذَا مِـا كَــانَ لَــهُ أَنْ يَـبِّزَوْجَ بِأَرْبُعِ وَيَنْكِحُ مَا شَاءَ مِنَ الإِمَاءِ، وَلا تَزِيدُ المَرْأَةُ عَلَى رَجُلٍ، وَلَهَا مِنَ الفُسْم الرُّيْعُ، وَحَاشَا حِكْمَتُهُ أَنْ يُضَيِّقَ عَلَى الآخْوَجِ. وَذَكَرَ الْنُ عَبْدِ الْبَرُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ: ﴿فُضَّلَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُل بتِسْعَةٍ وَتِسْـعِينَ جُـزَّمَا مِنَ اللَّذَّةِ، أَوْ قَالَ: مِنَ الشُّهُوَّةِ، وَلَكِنَّ اللَّهُ ٱلْقَىٰ عَلَيْهِنَّ الحَيَاءَ، وَمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ نِهَايَةِ جَمْعِهِ حَرَّمَ تَزْويجُـهُ بَدَلَهَـا حَتْـى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، بِخِلافِ مَوْتِهَا، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

فَإِنْ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي بِانْقِضَاء عِدَّتِهَا، فَكَذَّبُتْهُ، فَلَهُ نِكَاحُ أُخْتِهَا، وَيَدَلُهَا، فِي الآصَحُّ.

وَلا تَسْقُطُ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَنَسَبُ الوَلَدِ، بَلِ الرَّجْعَةُ.

وَإِنْ وَطِئَ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَّا حَرُمَ فِي العِدَّةِ نِكَاحُ أُخْتِهَا وَلَوْ أَنَّهَا زُوْجَتُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَنَبِي وَطْءَ أُرْبَعِ غَيْرِهَا أَوْ العَقْدِ عَلَيْهِنَّ وَجْهَان (م ١١)(١).

وَمَنْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ حَرُمَ نِكَاحُهَا فِي العِدَّةِ.

وَهَلْ لِلْوَاطِئَ نِكَاحُهَا فِي عِدَّتِهِ؟ فَعَنْهُ: لَهُ ذَلِكَ، ذَكَرَهَا شَيْخُنَا، وَاخْتَارَهَا وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لا، ذَكَرَهَا فِي الْمُحَرَّر، وَذَكَرَهُ فِي الْمُغْنِي قِيَاسَ الْمَلْهَبِ، وَمُرَادُهُ مِنْ مَسْأَلَةِ مَنْ لَزِمَتْهَا عِلَّةً مِـنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّـهُ نَـصُّ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ، وَلَمْ يَلْكُرُوا مَسْأَلَةَ القِيَاسِ بِالْمُنْعِ، كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ. وَمُونَا الْهُوَا لَهُ مِنْهُ اللّهِ عَلَيْهِ الآصْحَابُ، وَلَمْ يَلْكُرُوا مَسْأَلَةَ القِيَاسِ بِالْمُنْعِ، كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ.

وَفِي القِيَاسِ نَظُرٌ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَزَمَتُهَا عِدَّةً مِنْ غَيْرِهِ حَرْمَ، وَإِلاًّ فَلا، وَهِيَ أَشْهَرُ (م ١٢)(٢).

وَعَنْهُ: إِنْ نَكُحَ مُعْتَدَّةً مِنْ زُوْجَ بِنِكَاحٍ فَأَسِيدٍ وَوَطِءً حُرَّمَتْ عَلَيْهِ أَبْدًا.

وَالزَّانِيَةُ مُحَرَّمَةٌ حَنَّى تَعْتَدُ وَتَتُوَّبَ، نَصٌّ عَلَيْهِمَا.

(١) (مسألة – ١١): قوله: (وإن وطمع بشبهةِ أو زنَّى حرم في العدَّة نكاح اختها ولو أنَّها زوَّجته، وفي [وطء] أربع غيرها أو العقد عليهن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والرَّعاية الكبرى في موضع.

أحدهما: لا يجوز ولا يصحُّ، وهو الصَّحيح من المذهب، اختاره أبو بكرٍ في الخلاف، وأبو الخطَّاب في الانتصار، وابن عقيل. وقدُّمه في المغني، والشَّرح، والزَّركشيُّ واختاره.

والوجه الثَّاني: يجوز، وبه قطع في المستوعب.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى في موضع آخر، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح.

وقال القاضي في التَّعليق: يمنع من وطء الأربع حتَّى يستظهر بالزَّانية حملًا، واستبعده المجد.

قال في القاعدة التَّاسعة بعد المئة: وهو كما قال الحجد؛ لأنَّ التَّحريم هل لأجل الجمع بين خمسٍ، فيكفي فيه أن يمســك عــن واحــدةٍ منهنَّ حتَّى تستبرئ، وصرّح به صاحب التّرغيب. انتهى.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (ومن وطنت بشبهةٍ حرِّم نكاحها في العدَّة، وهل للواطئ نكاحهـا في عدَّتـه؟ فعنـه: لـه ذلـك، ذكـره شيخنا، واختارها واختاره الشيخ، وعنه: لا.

ذكرها في الحُرَّر، وذكره في المغني قياس المذهب وعنه إن لزمتها عدَّةٌ من غيره حرِّم، وإلاَّ فلا، وهي أشهر). انتهى.

الَّذي قال المصنِّف: إنَّه أشهر هو المذهب.

قال في الحرَّر، والحاوي الصَّغير: وهي أصحُّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال الزَّركشيّ في العدَّة وعلى هذا الأصحاب، كافَّة ما عدا أبا محمَّدٍ. انتهى.

وجزم به في المنوّر وغيره.

والرُّواية الأولى: الَّتِي اختارها الشَّيخ تقيُّ الدِّين، والشَّيخ الموفَّق صحَّحها النَّاظم، فتتقوَّى هذه الرَّواية باختيار هؤلاء المحقَّقين. والرُّواية النَّانية: قدَّمها في الرِّعايتين.

قال في الكافي: ظاهر كلام الخرقيّ تحريمها على الواطئ وذكرها في المغني قياس المذهب، والرُّواية الَّتي قبلها أقوى وأولى.

وَفِي الانْتِصَارِ: ظَاهِرُ تَقُلِ حَنْبَلِ فِي النُّوْبَةِ: لا، وَقَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنْ نَكَحَهَا غَيْرُهُ، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ. وَعَنْهُ: وَيَتُوبُ الزَّانِي إِنْ نَكَحَهَا، ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ عَنْ أَصْحَابِنَا، وَالتُّوْبَةُ كَغَيْرِهَا، وَنَصَّهُ الامْتِنَاعُ مِنَ الزَّنَا بَعْدَ الدَّعَايَـةِ

رُويَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيَنْحُرُمُ نِكَاتُ كُالِمِوْ مُسْلِّمَةً وَلَوْ وَكِيلاً، وَيْكَاحُ مُسْلِمٍ وَلَوْ عَبْدًا كَافِرَةً، إلاّ حُرَّةً كِتَابِيَّةً، وَالآوْلَى تَرْكُمُ، وَكَرِهَمُ القَـاضِي وَشَيْخُنَا، وَأَنَّهُ قُولُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ، كَذَبَائِحِهِمْ بِلا حَاجَةٍ.

وَقِيلَ: تُخْرُمُ حَرْبَيُّةً.

وَعَنْهُ: وَتُبَاحُ أَمَةً.

وَتَحِلُّ مُنَاكَحَةُ وَذَبِيحَةُ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ، عَلَى الآصَحُ، قِيلَ: هُمَا فِي بَقِيَّةِ اليَهُودِ وَالنُّصَارَى مِنَ العَرَبِ، وَفِيمَــنْ ذَانَ بَصُحُف شِيتْ وَإِبْرَاهِيمَ وَالزَّبُورِ وَجْهٌ، فَيَقَرُّ بِجزْيَةٍ (١٠).

وَيَتُوجُهُ: وَلَوْ لَمْ نَقُلُ بِهِ هُنَاً.

وَمَنِ احَدُ أَبُويُهِ كِتَابِيُّ فَاخْتَارَ دِينَهُ فَالآشْهَرُ تَحْرِيمُ مُنَاكَحَتِهِ وَذَبِيحَتِهِ. وَعَنْهُ: لا فِي الآوَّلَةِ، وَيُحَرِّمَانِ مِمَّنْ شَكُ فِيهِ مَعَ أَخْذِ الجِزَيَةِ، وَفِيهَا خِلافٌ يَـأْتِي، وَإِنْ كَانَـا غَـيْرَ كِتَـابِيَيْنِ فَـالتَّحْرِيمُ، - وَعَنْهُ: لا فِي الآوَّلَةِ، وَيُحَرِّمَانِ مِمَّنْ شَكُ فِيهِ مَعَ أَخْذِ الجِزيَةِ، وَفِيهَا خِـلافٌ يَـأتِي، وَإِنْ كَانَـا غَـيْرَ كِتَـابِيَيْنِ فَـالتَّحْرِيمُ، وَقِيلَ: عَنْهُ: لا.

. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا اعْتِبَارًا بِنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مَنْصُوصُ أَحْمَدَ فِـي عَامَّـةِ أَجْوِيَتِـهِ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُ (هـ م).

وَالجُمْهُورُ أَنَّ ۚ قَوْلَ ٱلْحَمَدَ فِي الرَّوَايَةِ الْأَخْرَى لَمْ يَكُنْ لآجْلِ النَّسَبِ، بَلْ؛ لآنُهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا إِلاَّ فِيمَا يَشْتَهُونَهُ مِنَ الحَمْـرِ

وَلا يَنْكِحُ مَجُوسِيٍّ كِتَابِيَّةً، فِي المَنْصُوصِ.

وَقِيلَ: وَلا كِتَابِيُّ مَجُوسَيَّةً.

وَتَحْرُمُ أَمَةٌ مُسْلِمَةٌ عَلَى حُرٌ مُسْلِمِ إلاَّ لِخَوْفِهِ عَنَتَ العُزُوبَةِ لِحَاجَةِ المُتَعَةِ أَوْ مَرَضًا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، أوِ الخِدْمَةِ، وَلَــم يَذْكُرْهَا جَمَاعَةٌ، وَيَعْجِزُ عَنْ طَوْل حُرَّةٍ.

وَفِي الانْتِصَارَ احْتِمَالُ مُؤْمِنَةٍ؛ لِظَاهِرِ الآيَةِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَتُمَنُّ أُمَةٍ.

وَفِيَّهِ فِي التَّرْغَيبِ: وَحُرُّةٌ كِتَابِيَّةٌ وَجُهَّان، وَأَطْلَقَ أَحْمَدُ الحُرَّة، وَلَمْ يَذْكُرْ قَمَنَ أَمَةٍ وَلا غَيْرَ خَوْف العَنْت. وَفِي التَّبْصِرَةِ: لا تَحْرُمُ إِذَا عَدِمَ الشَّرْطَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا، وَالطُّوْلُ بِمِلْكِهِ مَالاً حَاضِرًا.

وَقِيلَ: إِنْ رَضِيَتْ دُونَ مَهْرِهَا أَوْ بِتُأْجِيلِهِ لَزِمَهُ.

وَقِيلُ: فِي الْأُوَّلَةِ.

قَالَ فِي المُغْنِي، مَا لَمْ يُجْحَفُ بهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مَا لَمْ يُعَدُّ سَرَفًا.

وَحُرَّةٌ لا تُوطًأ لِصِغَرِ أَوْ غَيْبَةٍ كَعَدَم، فِي المُنْصُوصِ، وَكَذَا مَريضَةٌ، نَصُّ عَلَيهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانَ.

وَفِيهِ: مَنْ نِصْفُهَا حُرٌّ أَوْلَى مِنْ أَمَةٍ؛ لآنْ إِرْقَاقَ بَعْض الوَلَدِ أُولَى مِنْ جَمِيعِهِ، فَإِنْ لَمْ تُعِفُّهْ فَقَانِيَةٌ ثُمٌّ ثَالِئَةٌ ثُمٌّ رَابِعَةٌ. وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ فَقَطْ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ تَزَوَّجَ أَمَةً بِشَرْطِهِ فَفِي انْفِسَاحْ نِكَاحِهَا بِيَسَارِهِ أَوْ نِكَاحِهِ حُرَّةً.

(١) تنبيه: قوله: (وفيمن دان بصحف شيث وإبراهيم، والزَّبور وجهّ، فيقرُّ بجزيةٍ).

يعني: فيها وجة بإباحة مناكحتهما، وحلُّ ذبائحهما، فعلى هذا الوجه يقرُّ بجزيةٍ، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَوْ زَالَ خَوْفُ عَنْتٍ رِوَايَتَانَ (م ١٣، ١٤)(١٠.

وَفِي الْمُنْتَخَبُ: يَكُونُ طَلاقًا لا فَسْخُا، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ إِذَا تَزَوَّجَ حُرُّةً عَلَى أَمَةٍ يَكُونُ طَلاقًا لِلأَمَةِ؛ لِقَوْلِ ابْسِنِ عَبْساسٍ رضى الله عنهما.

قَالَ أَبُو بَكْر: مَسْأَلَةُ إِسْحَاقَ مُفْرَدَةً.

وَلِعَبْدِ نِكَاحٌ إِمَاء مُطْلَقًا، وَمِثْلُهُ مُكَاتَبٌ وَمُعْتَقٌ بَعْضُهُ، مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ وَغَيْرَهُ عَلَلُوا مَسْأَلَةَ العَبْدِ بِالْمَسَاوَاةِ، فَيَقْتَضِي المُسْعَ فِيهِمَا أَنْ فِي المُعْتَق بَعُضِهِ.

وَإِنْ تَزَوُّجَهَا عَلَى خُرَّةٍ خُرٌّ بِشَرْطِهِ أَوْ عَبْدٌ جَازَ.

وَعَنْهُ: لا، فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي عَقْدٍ صَعَّ عَلَى الْأُولَى لا النَّانِيَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يَصِيحُ فِي الْحُرُّةِ.

وَفِي المُوجَزِ فِي عُبْدِ رِوَّايَةٌ عَكْسُهَا، وَكَذَا فِي التَّبْصِرَةِ، لِفَقْدِ الكَفَاءَةِ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْتَسَبَرْ صَـّحٌ فِيهِمَـا، وَهُـوَ رِوَايَـةٌ فِي المُذْهَبِ وَكِتَابِيُّ وَفِي الوَسِيلَةِ: وَمَجُوسِيٌّ.

وَفِي الْمُجْمُوعِ: وَكُلُّ كَافِرِ كَمُسْلِم فِي نِكَاحِ أُمَةٍ.

قَالَ فِي التَّرْغَيبِ وَغَيْرِو: ۚ فَإِنْ أَغْتَبِّرَ فِيهَا الْإِسْلامُ أَغْتُبِرَ فِي الكِتَابِيِّ كَوْنُهَا كِتَابِيَّةً.

فُصل

لا يُنكِحُ عَبْدٌ سَيَّدَتَهُ، وَلا سَيَّدٌ أَمَتِهِ، وَلِحُرُّ نِكَاحُ أَمَةِ وَالِدِهِ، دُونُ أَمَةِ وَلَدِهِ فِي الْآصَحُّ فِيهِمَا، وَمِثْلُهُ حُرُّةٌ نَكَحَستُ عَبْدَ وَلَدِهَا.

ُ وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَيَحِلاُنِ لَهُمَا مَعَ رِقًّ، وَيَصِحُّ نِكَاحُ أَمَةٍ مِنْ بَيْتِ المَال، مَعَ أَنْ فِيهِ شُبُهَةَ تُسْقِطُ الحَدُّ، لَكِنْ لا تَجْعَلُ الاَّمَةَ أَمَّ وَلَذٍ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَإِنْ مَلَكَ أَحَدُ الزُّوجَيْنِ وَعَلَى الاَّصَحِّ: أَوْ وَلَذَهُ الحُرُّ.

 (١) (مسألة - ١٣ – ١٤): قوله: (ومن تزوَّج أمةً بشرطه ففي انفساخ نكاحها بيساره أو نكاحه حرَّةً وفي التَّرغيب أو زال خموف عنت روايتان). انتهى.

وأطلقهما فيهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والبلغة، والمحرَّر، والحاوي الصَّغير وغيرهم، وأطلقهمـــا في المغني، والشَّرحِ فيما إذا نكح حرَّةً.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٣): إذا تزوَّج أمةً وفيه الشَّرطان قائمان ثمُّ أيسر، فهل يبطل نكاحها أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: لا يبطل، وهو الصُّحيح، قال الزُّركشيّ: هذا المذهب، والمنصوص الجزوم به عند عامَّة الأصحاب. انتهى.

وصحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، والشَّيخ، والشَّارح وقالاً: هــذا ظـاهر المذهـب، وبـه قطـع الخرقـيُّ وصـاحب الوجـيز، والمنـوّر غيرهـم.

والرُّواية النَّانية: يبطل، خرَّجها القاضي وغيره من رواية صحَّة نكاح حرَّةٍ على أمةٍ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وقدُّمه في الرَّعايتين، وكان من حقَّ المصنَّف أن يقدُّم القول الأوَّل وَلا يطلق الخلاف.

(المسألة الثَّانية - ١٤): إذا نكح حرَّةً على أمةٍ فهل يبطل نكاح الأمة ويفسخ أم لا؟

طلق الخلاف.

إحداهما: لا يبطل، وهو الصُّحيح من المذهب، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وابن رجب في القاعدة التَّاسعة بعد المئة، واختساره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في الوجيز.

والرُّوايةُ النَّانية: يبطل، قطع به ناظم المفردات وقد قال:

بنيتها على الصّحيح الأشهر

وقدُّمه في الرُّعايتين.

فهذه أربع عشرة مسألةً قد صحّحت في هذا الباب.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتـــان

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَفِي الْأَصَحُ: أَوْ مُكَاتَبُهُ الزَّوْجَ الآخَرَ أَوْ بَعْضَهُ انْفَسَخَ النَّكَاحُ، فَلَوْ بَعَثَتْ إِلَيْهِ رَوْجَتُهُ: حُرِّمْتُ عَلَيْك وَنَكَحْتُ غَيْرَك وَعَلَيْك نَفَقَتِي وَنَفَقَهُ رَوْجِي، فَقَدْ مَلَكَتْ رَوْجَهَا وَتَزَوَّجَتْ ابْنَ عَمِّهَا.

وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا حَرَّمَ وَطْؤُهَا بِمِلْكِ اليِّمِينِ، وَجَوَّزُهُ شَيْخُنَا، كَأَمَةٍ كِتَابيَّةٍ.

وَلا يَصِحُ نِكَاحُ خُنْفَى مُشْكِل حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: إِنْ قَالَ: أَنَا رَجُلٌ، لَمْ يَنْكِحْ إِلاَّ النَّسَاءَ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ.

فَلَوْ عَادَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّل فَلَهُ نِكَاحُ مَا عَادَّ إِلَيْهِ، فِي الْأَصَحُّ، فَلَوْ كَانْ نَكَحَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مِنْ امْرَأَةٍ خَاصَّةٍ.

وَلا يَحْرُمُ فِي الجُنَّةِ زِيَادَةُ العَدَدِ وَالجَمْعُ بَيْنَ المَحَارِم وَغَيْرُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

باب الشُّروط في النُّكاح

إِذَا شُرطَتْ فِي العَقْدِ قَالَهُ فِي المُحَرِّر، وَقَالَ حَفِيدُهُ: أَوْ اتَّفَقَا قَبْلَهُ فِي ظَاهِر المَذْهَبِ (م ١)(١).

وَأَنَّ عَلَى هَذَا جَوَابَ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمه الله تعالى فِي مَسَائِلِ الحِيَلِ؛ لآنٌ الآَمْرَ بالوَفَاء بالشُّـرُوطِ وَالعُقُـودِ وَالعُهُـودِ يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ تَنَاوُلاَ وَاحِدًا أَنَّ لا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا أَوْ لا يَتَزَوْجَ عَلَيْهَا، أَوْ لاَ يَتَسَرَّى.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ إِنْ تَزَرُّجَ [عَلَيْهَا] فَلَهَا تَطْلِيقُهَا، صَحَّ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الفَسْخُ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَزِيَــادَةِ مَهْرٍ أَوْ نَقْـدٍ مُعَيَّـنٍ، وَشَرْطِ تَرْكِ سَفَرو بِعَبْدٍ مُسْتَأْجَرٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ طُرِيقَةً: لا يَجُوزُ لَهُ السَّفَرُ، كَهَذِو الصُّورَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: ۚ وَلَّوْ خَدَعَهَا فَسَّافَرَ بِهَا ثُمَّ كُرِهَتُهُ لَمْ يُكُرِهُهَا.

وَيَصِحُ شَرْطُ طَلاق ضَرَّتِهَا، فِي رَوَايَةٍ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقِيلَ: بَاطِلٌ (م ٢)^{٢٢)}.

وَالْأَشْهَرُ: وَمِثْلُهُ بَيْعُ أَمْتِهِ.

قَالَ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: وَإِنْ شَرَطَتْ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا أَرَادَتْ انْتِقَالاً لَمْ يَصِحُ؛ لآنَ اشْتِرَاطَ تَصَرُّف فِي الـزُوجِ بِحُكْمٍ عَقْدِ النَّكَاحِ، وَفْتَ حَاجَتِهَا وَإِرَادَتِهَا، وَهُنَا شَرَطَتْ أَنْ تَسْتَلْعِيَهُ إِلَى النَّكَاحِ، وَفْتَ حَاجَتِهَا وَإِرَادَتِهَا، وَهُنَا شَرَطَتْ اللَّرُطِ مِنْ تَصَرُّفِه فِيهَا عَلَى بَعْضِ مَا يَسْتَحِقَّهُ مِنَ التَّصَرُف بِإِطْلاقِ المَعْدِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُتَنَع، كَمَا بَيْنًا أَنَّ الشَّرْعَ قَصَرَ تَصَرُّفَهُ عَلَى مَكَان وَعَدَد، فَلا يَخُصُ الشَّرْعُ الزُوجَةَ بِالتَّصَرُف فِي الزُوجِ بِحَال، كَذَا قَال.

َ وَيْنَوَجُهُ: لا تَبْعُدُ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ شَرْطِهَا طَلاقَ ضَرَّتِهَا، وَأَنَّ ظَاهِرَ مَا اخْتَجُوا بِهِ مِنَ الآمْرِ بِالوَفَاءِ بِالْعَقُودِ وَالشُرُوطِ وَالْمَانِي يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (إذا شرطت في العقد قاله في المحرَّر، وقال حفيده: أو اتَّفقا قبله، في ظاهر المذهب). انتهى. ُ

الَّذي قاله في المحرَّر قطع به في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والنَّظم، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم.

وقاله القاضي في موضعٍ من كلامه، والذي قاله الشَّيخ تقيُّ الدِّين قال عنه الزَّركشيّ: هوَ ظـاهر إطـلاق الحرقـيّ وأبـي الخطَّـاب وأبي محمَّد وغيرهم.

قال: وقال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: هو ظاهر المذهب ومنصوص أحمد وقول قدماء أصحابه ومحقِّقي المتأخَّرين. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين وعلى هذا جواب أحمـد في مسـائل الحيـل؛ لأنَّ الأمـر بالوفـاء بالشُّـروط، والعقـود، والعهود يتناول ذلك تناولا واحدًا.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين: كذا قال القاضي وغيره كما قال الججد: إذا شرط لها في العقد، قـال: ولعـلُّ مرادهـم بذلـك الاحـتراز عمًّا شرط بعد العقد، كما دلُّ عليه كلام أحمد. انتهى.

فنقل الشَّيخ تقيُّ الدِّين في المسألة عن القاضي وغيره، كما قال في المحرَّر، ولم يطُّلع عليه المصنَّف، فلذلك عزاه إلى صاحب المحرَّر.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (ويصحُّ شرط طلاق ضرَّتها، في روايةٍ، وذكره جماعةٌ، وقيل: باطلٌ). انتهى.

القول الأوَّل: عليه أكثر الأصحاب، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك النَّهب، والمسـتوعب، والحلاصـة، والبلغـة، والمحـرَّر، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، والمنوَّر، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

قاله القاضي في الجامع، والفخر ابن تيميَّة.

وقدُّمه في المقنع وشرح ابن رزينٍ، والقول ببطلانه احتمالٌ في المغني والشرح.

قال الشُّيخ الموفِّق: وهو الصُّحيح، قال: ولم أر ما قاله أبو الخطَّاب كغيره. انتهى.

وصحُّحهُ النَّاظم وابن رزينٍ في شرحه.

وقدُّمه في المغني.

قلت: وهو الصُّحيح من المذهب، على ما اصطلحناه، والصُّواب، واللُّه أعلم.

قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ شَرَطَ لَهَا أَنْ يُسْتَكِنَهَا بِمَنْزِلِ أَبِيهِ فَسَكَنَتْ ثُمُّ طَلَبَتْ سُكْنَى مُنْفَرِدَةً وَهُوَ عَاجِزٌ: لا يَلْزَمُهُ مَا عَجَزَ عَنْــهُ، بَلْ لَوْ كَانَ قَادِرًا فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ (م).

وَأَحَدُ القَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا غَيْرُ مَا شَرَطَ لَهَا، كَذَا قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ صِحَّةُ الشَّـرُطِ فِي الجُمْلَـةِ، بِمَعْنَى ثُبُوتِ الخِيَارِ لَهَا بِعَدَمِهِ، لا أَنْهُ يَلْزَمُهَا؛ لآنَهُ شَرْطٌ لِحَقِّهَا لِمَصْلَحَتِهَا لا لِحَقِّهِ لِمَصْلَحَتِهِ حَتَّى يَلْزَمَ فِي حَقَّهَا، وَلِهَـذَا لَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا مَنْ شَرَطَتْ دَارَهَا فِيهَا أَوْ فِي دَارِهِ لَزَمَ، وَسَيَأْتِي –إن شاء الله تعالى–.

وَقَالَ فِي الْهَدْي فِي قِصَّةِ «بَنِي هِشَامٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ لَمَّا اسْتَأْذَنُوا أَنْ يُزَوَّجُوا عَلِيٌّ بْنَ أَبِي طَالِبِ ابْنَةَ أَبِي جَهْلِ قَالَ فِيهِ: إنَّــهُ تَضَمَّنَ هَذَا مَسْأَلَةَ الشَّرْطِ؛ لآنُهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُؤذِي فَاطِمَةَ رضى الله عنها وَيَريبُهَا، ويُؤذِيهِ ويَريبُهُ».

وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنْمَا زَوَّجَهُ عَلَى عَدَمُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنْمَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنُوطْ فِي الْمَقْدِ، وَفِي ذِكْرِهِ ﷺ صِهْرَهُ الآخَــرَ بِأَنَّهُ حَدَّئُهُ فَصَدَّقَهُ، وَوَعَدَهُ فَوَفَى لَهُ، تَعْرَيضٌ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه وَأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْهُ وَعْدٌ لَهُ بِذَلِكَ، فَحَدُّهُ عَلَيْهِ، قَالَ فَيُؤخَدُ مِنْ هَذَا أَنَّ المَشْرُوطَ عُرْفًا كَالمَشْرُوطِ لَفْظًا، وَإِنْ عَدِمَهُ يَمْلِكُ بِهِ الفَسْخَ، فَقَوْمُ لا يُخْرِجُون نِسَاءَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ أَوْ المَرْأَةَ مِـنْ بَيْتِ لا يَتْزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى نِسَاقِهِمْ ضَرَّةً، وَيَمَنْمُونَ الآرْوَاجَ مِنْهُ، أَوْ يُعْلَمُ عَادَةً أَنَّ المَّرْفِي كَاللَّفْظِيُّ، وَلِهَذَا أَوْجَبُـوا الآجِحْرَة كَانَ ذَلِكَ كَالْمُشْرُوطِ لَفْظًا، وَهَذَا مُطْرِدٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ المَدِينَةِ وَأَخْمَدَ أَنَّ الشُّرْطَ العُرْفِيُّ كَاللَّفْظِيُّ، وَلِهَذَا أَوْجَبُـوا الآجِحْرَةَ عَلَى مَنْ دَفَعَ ثَوْبُهُ إِلَى قَصَّارٍ، المَسْأَلَةَ المَشْهُورَةَ.

وَقَالَ أَيْضًا: وَقَالَ (م)، أَذْرَكْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يُنْفِقُ الرَّجُـلُ عَلَى امْرَأَتِـهِ فُـرَّقَ بَيْنَهُمَـا، فَقِيـلَ لَـهُ: قَـذ كَـانَتْ الصَّحَابَةُ رضى الله عنهم يُعْسِرُونَ وَيَحْتَاجُونَ، فَقَالَ: لَيْسَ النَّاسُ اليَّوْمَ كَلَلِكَ.

إنَّمَا تَرَوَّجَّتُهُ رَجَاءَ اللَّانَيَا، يعني: أَنَّ نِسَاءَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم كُنُّ يُرِدْنَ الدَّارَ الآخِرَةَ، وَالنَّسَاءُ اليَوْمَ رَجَاءَ الدُّنْشِا، فَصَارَ هَذَا العُرْفُ كَالمَشْرُوطِ، وَالشَّرْطُ العُرْفِيُّ فِي أَصْل مَذْهَبِهِ كَاللَّفْظِيِّ.

وَمَتَى بَانَتْ فَلا حَقٌّ لَهَا فِي الشُّرطِ.

نَقَلَ آَبُو الحَارِثِ، وَإِنْ أَعْطَنْتُهُ مَالاَ وَاشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ لا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا يُرَدُ عَلَيْهَا المَالُ إِذَا تَزَوَّجَ، وَأَنْهُ لَوْ دَفَعَ إلَيْهَا مَسالاً عَلَى أَنْ لا تَتَزَوْجَ بَعْدَ مَرْتِهِ فَتَزَوْجَتْ تَرُدُ المَالَ إِلَى وَرَثَتِهِ.

وَإِنْ زَوَّجَ وَلَيْتُهُ رَجُلاً عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ وَلِيَّتُهُ فَاجَابَهُ وَلا مَهْرَ لَمْ يَصِحُ العَقْدَ، كَشَرْطِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَهُوَ شِيغَارٌ، وَيَصِحُ مَعَ مَهْرٍ مُسْتَقِلٌ غَيْرٍ قَلِيلٍ حِيلَةٌ بِهِ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بِمَهْرِ الْمِثْلِ.

وَفَي الْخِرَقِيُّ وَالْأَنْتِصَارِ: لا يَصِحُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ روايَةً: وَقِيلَ: لا يَصِحُ مَعَ قَوْلِهِ: وَبُضْعُ كُلِّ وَاحِـدَةٍ مَهْـرُ الْأَخْـرَى فَقَطْ، وَظَاهِرُ كَلَام ابْنِ الجَوْزَيِّ يَصِحُ مَعَهُ بتَسْمِيَةٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَا اخْتَارَهُ أَنْ بُطْلانَهُ لاشْتِرَاطِ عَدَم المَهْرِ.

وَإِنْ تَزَوَّجُهَا بِشَرْطَ أَنَّهُ مَتَّى أَحَلُّهَا لِلأَوَّل طَلْقَهَا، أَوْ فَلا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا، لَمْ يَصِيحُ العَقْدُ، كَشَرْطِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَكَذَا نِيْتُهُ أَوْ اتَّفَقَا قَبْلَهُ، عَلَى الْآصَحُّ.

وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا إِلَى مُدُّةٍ، وَهُوَ نِكَاحُ المُتْعَةِ، وَقَطَعَ الشَّيْخُ فِيهَا بِصِحَّتِهِ مَعَ النَّيْةِ، وَنَصَّهُ: وَالآصْحَابُ خِلافُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيهَا: هُوَ شَبَية بالْمُتَعَةِ، لا، حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا عَلَى ٱلْهَا الْمَرَأَتُهُ مَا حَيِيَتْ.

وَفِي النُّوَادِرِ: دَلالَةُ الحَالِ فِيهَا الرُّوايَتَانِ.

وَعَنْهُ: النَّهْيُ عَنْهَا تَنْزِيهُ، وَيُكُرُّهُ تَقْلِيدُ مُفْتِ بِهَا، قَالَهُ فِي الرِّعَايَةِ.

وَذَكَرَ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ، أَنْهَا كَغَيْرِهَا مِنْ مَسَائِلِ الخِلافُو وَلا تَثْبُتُ أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَـمْ أَجِـدْ فِيـهِ خِلافُـا، بَـلْ وَطَءُ الشَّبْهَةِ، وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ وَابْنُ بَطَةً أَنْهَا كَالزَّنَا.

وَتَزْوِيهُهَا الْمُطَلِّقُ ثَلاثًا لِمَبْدِهِ بِنِيَّةٍ هِيَتِهِ أَوْ بَيْعِهِ مِنْهَا لِيَنْفَسِخَ النَّكَاحُ كَنِيَّةِ الزُّوجِ، وَمَنْ لا فُرْقَةَ بِيَدِهِ لا أَثِرَ لِنِيَّتِهِ.

وَفِي َ الْفُنُونِ فِيمَنْ طَلَقَ رَوْجَتُهُ الآمَةَ ثَلاثًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا لَتَأْسُفِهِ عَلَى طَلاقِهَا: حَلِّهَا بَعِيدٌ فِي مَذَهَبِنَا؛ لآنَهُ يَقِفُ عَلَى رَوْج وَإِصَابَةِ، وَمَتَى زَوْجَهَا مَعَ مَا ظَهَرَ مِنْ تَأْسُفِهِ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ فَصِدُهُ بِالنَّكَاحِ إِلاَّ النَّحْلِيلُ، وَالقَصْدُ عِنْدَنَـا يُؤَثِّرُ فِي النَّكَـاحِ،

بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا: إِذَا تَزَوَّجَ الغَرِيبُ بِنِيَّةٍ طَلاقِهَا إِذَا خَرَجَ مِنَ البَلَدِ لَمْ يَصِحُ. وَفِي الرُّوْضَةِ: نِكَاحُ الْمُحَلِّلِ بِاطِلُّ إِذَا اتَّفَقَا فَإِنْ اعْتَقَدَتْ ذَلِكَ بَاطِنًا وَلَمْ تُظْهِرُهُ صَحَّ فِي الحُكْمِ وَبَطَلَ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْسَنَ اللَّهِ تَعَالَى، ويَصِحُ النُّكَاحُ إِلَى المُمَاتِ.

وَفِي الوَاضِحِ: نِيْتُهَا كَنِيْتِهِ، وَمَنْ عَزَمَ عَلَى تَزْوِيجِهِ بِالْمُطَلَّقَةِ ثَلاثًا وَوَعَدَهَا سِرًّا كَانَ أَشَــدٌ تَحْرِيمًــا سِنَ التَّصْرِيـحِ بِخِطْبَـةِ

لا سَيُّمَا وَيُنْفِقُ عَلَيْهَا وَيُعْطِيهَا مَا تَحَلُّلُ بِهِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَمَتَى شَرَطَ نَفْيَ الحِلِّ فِي نِكَاحِ أَوْ عَلَّقَ ابْتِلَاءَهُ عَلَى شَرْطٍ فَسَدَ العَقْدُ، عَلَى الأصبح، كالشَّرطِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ذَكَرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ رِوَايَتَيْن فِي تَعْلِيقِهِ بِشَرْطٍ، وَالآنَصُّ مِنْ كَلامِهِ جَوَارُهُ، كَالطَّلاقِ، قَـالَ: وَالفَـرُقُ بِـأَنْ هَذَا مُعَاوَضَةٌ أَنْ إِيجَابٌ، وَذَاكَ إِسْقَاطٌ غَيْرُ مُؤثَّرٍ، وَبِأَنَّهُ يُنتَقَضُ بِنَذْرِ النَّبَرُرِ وَبِالجَعَالَةِ.

وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَ مَهْرٍ أَوْ تَفَقَةٍ أَوْ قِسْمَةٍ لَهَا أَقُلُّ مِنْ ضَرَّتِهَا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَدَمَ وَطَّءٍ وَنَحْوَهُ فَسَــدَ الشَّـرْطُ لا إِنَّ نَدِّ مُأَدِّرًا

وَقِيلَ: ۚ يَفْسُدُ، نَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: إِذَا تَزَوُّجَ النَّهَارِيَّاتِ أَوْ اللَّيْلِيَّاتِ لَيْسَ مِنْ نِكَاحِ أَهْلِ الإِسْلامِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَحَنْبُلُ: إِذَا تَزَوَّجَ عَلَى شَرْطَ ثُمُّ بَدَا لَهُ أَنْ يُقِيمَ جَدَّدَ النُّكَاحَ.

وَفِي مُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ: ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِيمَا إِذَا شُرَطَ أَنْ لا يُطَأَ أُو لا يُنْفِقَ أَوْ إِنْ فَارَقَ رَجَعَ بِمَا أَنْفَــقَ رِوَايَتَنْـنِ، يعني: فِي صِحَّةِ العَقْدِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا بِنَفْي مَهْرٍ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلْف، كَمَا فِي مَذْهَــبِ (م) وَخَيْرِهِ، لِحَدِيثِ الشَّخَارِ، وَقِيــلَ مِنْ صِحَةٍ العَقْدِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا بِنَفْي مَهْرٍ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلْف، كَمَا فِي مَذْهَــبِ (م) وَخَيْرِهِ، لِحَدِيثِ الشَّخَارِ، وَقِيــلَ بعَدَم وَطيْهِ.

الفَسْخُ بلا شَيْء، كَالبَيْع وَأُولَى.

ع : وَإِنْ شَرَطًا أَوْ أَحَدُهُمَا فِيهِ خِيَارًا أَوْ إِنْ جَاءَهَا بِالمَهْرِ وَقْتَ كَذَا وَإِلاَّ فَلا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا فَفِي صِحَّةِ العَقْدِ رِوَايَتَانَ (م٣)(''· وَعَنْهُ: صِحْتُهُمَا، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا صِحْتَهُمَا فِي شَرْطِ الْجِيَارِ، قَالَ: وَإِنْ بَطَلَ الشَّرْطُ لَمْ يَلْزَمْ العَقْدُ بِدُونِـــهِ، فَـإِنَّ الآصْــلَ

فِي الشُّرُوطِ الوَفَاءُ، وَشَرْطُ الْجِيَارِ لَهُ مَقْصُودٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا تَعْلِيقُ النِّكَاحِ عَلَى شَرْطٍ فِيهِ ثَلاثُ رِوَايَاتٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّانِيَةِ رِوَايَـةً: يَفْسُـدُ المَهْـرُ؛ لآنُـهُ يَاخُذُ قِسْطًا، فَبَتَاخِيرِهِ عَنْ أَجَلِهِ يَحْصُّلُ مَجْهُولاً، وَشَرْطُ الخِيَّارِ فِي المَهْرِ قِيلَ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: يُصِحُ (مَ ٤)^(٢).

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمغني في الثَّانية، والشُّرح وشرح ابــن منجًّا، وغيرهم.

إحداهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه في رواية الأثرم، وصحَّحه في التَّصحيح والنظم.

وبه قطع في الوجيز وغيره، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

وقدُّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وشرح ابن رزين وغيرهم، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين فيما إذا شرط الخيار. والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، قدَّمه في المغنى في الأولى.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وشرط الخيار في المهر قيل كذلك، وقيل: يصحُّ). انتهى.

قلت: قطع الشُّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزينٍ في شرحه بصحَّة النَّكاح، وأطلق في المغني، والشَّرح في الصَّـداق ثلاثـة أوجــو:=

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن شرطا أو أحدهما فيه خيارًا، أو إن جاء بالمهر وقت كذا، وإلاَّ فلا نكاح بينهما، ففي صحَّة العقـــد روایتان). انتهی.

وَإِنْ طَلَّقَ بِشَرْطِ خِيَارٍ وَقَعَ.

وَإِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً، أَوْ زَوْجُتُك هَلِهِ الْمُسْلِمَةَ فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً، فَلَهُ الفَسْخُ، فَإِنْ عُكِسَ أَوْ ظَنْهَا مُسْلِمَةٌ وَلَمْ تُغْسِرَف بِعَقَـدُم كُفْر وَتَيْلَ: أَوْ ظُنُّهَا بِكُرًا فَبَانَتْ بِخِلافَةِ فَوَجْهَان (م ٥، ٦)^(١).

وَإِنْ شَرَطَ بِكُرًا أَوْ جَمْيلَةً أَوْ نَسْيبَةً أَوْ نَفْيَ عَيْبٍ لا يَثْبُتُ الفَسْخُ، فَبَانَتْ بِخِلافِهِ، فَعَنْهُ: لَهُ الفَسْخُ، اخْتَارَهُ فِي السَّرْغِيب وَشُيْخُنَا (و م ق).

وَعَنْهُ: لا (و هـ ق) (م ٧)^(٢)، وَفِي الإيضَاح.

=صحَّة الصَّداق مع بطلان الخيار، وصحَّته وثبوت الخيار فيه، ويطلان الصَّداق.

وقدم ابن رزين في بطلان الصداق.

والصواب: ما قطع به في المغنى.

وقدَّمه ابن رزين أيضًا، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (فإن عكس -يعني: لو شرطها كافرةً فبانت مسلمةً، أو قال زوَّجنك هذه الكافرة فبانت مسلمةً، أو ظنُّها مسلمةً- ولم تعرف بتقدُّم كفرٍ فوجهان). انتهى.

(المسألة الأولى - ٥): لو شرطها كتابيَّة فبانت مسلمة، أو قال زوَّجتك هذه الكافرة فبانت مسلمة، فهل يثبت لـه الخيار أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرِّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: لا خيار له، وهو الصَّحيح، صحَّحه الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، والنَّاظم وغيرهم، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته. وقطع به في الوجيز، والمنوّر ومنتخب الآدميّ وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والكافي، والمقنع، والشُّرح، وغيرهم.

والوجه التَّاني: له الحيار، اختاره أبو بكر، وقاله في التَّرغيب، قال النَّاظم: وهو بعيدٌ.

تنبيه: كان الأولى أنَّ المُصنَّف كَان يَقَدُّم أنَّه لا خيار له، لا أنَّه يطلق الخلاف، كما قاله في البيع، فإنَّه قدَّم هناك عدم الفسخ. (المسألة الثَّانِية – ٦): لو ظنَّها مسلمةً ولم تعرف بتقدُّم كفرٍ فبانت كافرةً، فالحكم فيهــا كـالَّتي قبلهـا، قالـه في المحـرُّر، والرَّعـايتين، والحاوي، والمصنّف وغيرهم.

وقطع به في الكافي، والمغني، والشَّرح وغيرهم أنَّ له الحيار في هذه الصُّورة، فيكون هذا هو الصَّحيح، وهذه المسـالة ليسـت كـالُّتي قبلها على هذا.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وإن شرط بكرًا أو جميلةً أو نسيبةً أو نفي عيب ولا يثبت الفسخ فبانت بخلافه، فعنه: له الفسخ، اختـــاره في التَّرغيب وشيخنا، وعنه: لا). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: له الخيار بين الفسخ، والإمساك، اختاره في التُّرغيب، والبلغة، والنَّاظم، والشَّيخ تقيُّ الدِّين، وابن عبـدوسٍ في تذكرتـه، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: ليس له ذلك، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وبه قطــع في الوجـيز، والمنــوَّر ومنتخب الآدمـيُّ وغـيرهـم، وقدّمه ابن رزين في البكر.

قال في المستوعب: فإن غرَّته بنسبو أو صفة، مثل أن تزوَّجها على أنَّها عربيَّةٌ أو هاشميَّةٌ فتبيَّسن دون ذلك، أو على أنَّها بيضاء فتبين سوداء، أو أنَّها طويلةً فتبين قصيرةً، وما أشبه ذلك، فالنَّكاح صحيحٌ ولا خيار له. انتهى.

وقال ابن رزين: وإن شرطها بكرًا فبانت ثيبًا فلا حيار له، وقيل: له الخيار.

فإن شرطها نسيَّيةً أو جميلةً أو طويلةً أو شرط نفي عيب لا ينفسخ به النَّكاح ونحوه فوجهان. انتهى.

وَاخْتَارَهُ فِي الفُصُولِ فِي شَرْطِ بِكْرٍ، إنْ لَمْ يَمْلِكُهُ رَجَعَ بِمَا بَيْنَ الْمَهْرَيْنِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ بَقِيَّةَ الشُّرُوطِ.

وَفِي الفُنُونِ فِي شَرْطَ بِكُرٍ يَحْتَمِلُ فُسَادُ العَقْدِ؛ لآنُ لَنَا قَوْلاَ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى صِفَةٍ فَبَانَتْ بِخِلافِهَــا بَطَــل العَقْــدُ، فَــالَ شَيْخُنَا: وَيَرْجِعُ عَلَى الغَارُ، وَإِنْ غَرَّتُهُ وَقَبَصَتْهُ وَإِلاَّ سَقَطَ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، وَلا يَلْزِمُهُ أَقَلُ مَهْرٍ (م).

وَإِن شَرَطَ أَمَةٌ فَبَانَت حُرُّهُ، أَوْ صِفَةٌ فَبَانَت أَعْلَى، فَلا فَسُغَخ، فِي الآصَغُ وَيِي النَّرْغِيبِ يَفْسَنُحُ إِنْ شَرَطَ مُسْلِمَةً فَبَسانَت كِتَابِئَة، أَوْ قَيْبًا فَبَانَت أَصَة مَانِكَ أَعْلَى، اللهُ فَسُعِمُ فَي الْمُسْتَوْعِبِ مُقَارَتُتُهُ أَوْ ظُنْهَا حُرُّة، فَبَانَت أَسَة، فَإِنْ لَـمْ تُبَح لَـهُ فَبَساطِل، كَوَلِمُو، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ يَصِحُ، فَلَهُ الحِيَارُ^(۱)، وَبَنَاهُ فِي الوَاضِعِ عَلَى الكَفَاءَة، وَلِمَنْ تُبَاحُ لَهُ الخِيَارُ إِلاَّ أَنْ يَظُنُهَا عَتِيقَة، وَقَـدُمَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ يَظُنُهُا حُرُّةً.

وَقِيلَ: لا فَسْخَ كَعَبْدِ وَيَنْعَقِدُ الوَلَدُ حُرًا، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: كَمَا يَنْعَقِدُ وَلَدُ القُرَشِيُّ قُرَشِيًّا باغتِقَادِهِ، وَيَفْدِيهِ.

وَعَنْهُ: لا، وَعَنَّهُ: هُوَ بِدُونِهِ رَقِيقٌ، وَهُوَ كَوَلَدِ مَغْصُويَةٍ، وَيَغْدِيهِ العَبْدُ بَعْدَ عِنْقِهِ.

وَقِيلَ: بِرَقَبَتِهِ، وَهُوَ رِوَايَةً فِي التَّرْخِيبِ، وَيَوْجِعَانِ عَلَى الغَارَّ، كَأَمْرِهِ بِإِثْلاف ِمَالِ غَيْرِهِ [غَرَّهُ] بِأَنَّهُ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِحِ مَعَ شَرْطٍ، وَقِيلَ: مُقَارِنً.

وَنِي الْمُغْنِي: وَمَعَ إِيهَامِهِ بِقَرِينَةِ حُرَّيْتِهَا، وَفِيهِ: وَلَوْ أَجْنَبِيًا، كَوْكِيلِهَا، وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ إطْلاقُ نُصُوصِهِ، وَقَالَهُ أَبُسُو الخَطّْـابِ وَقَالَهُ فِيمَا إِذَا دَلَّسَ غَيْرُ البَائِعِ، وَلِمُسْتَحِقَّهِ مُطَالَبَةُ الغَارِّ ابْتِدَاءٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَوَلَدُهُمَا بَعْدُ عَبْدٌ، وَفِي لُــرُومِ الْمَسَمَّى أَوْ مَهْرِ المِثْلُ وَرُجُوعِهِ بِهِ الرَّوَايَتَانِ (مَ ٨، ٩)(٢).

(١) تنبيه: قوله: (وإن شرطها أو ظنَّها حرَّةً فبانت أمةً فإن لم تبح له فباطلٌ، كعلمه، وعند أبي بكر يصحُّ، فله الخيار). انتهى. فظاهر هذه العبارة: أنَّه إذا شرطها أو ظنَّها حرَّةً فبانت أمةً وهو مَّن لا يباح له نكاح الإماء أنَّ النَّكَاح يصحُّ على قول أبسي بكرٍ، وهو مشكلٌ جدًّا، والمحكيُّ عن أبي بكر إنَّما هو إذا شرطها كتابيَّةً فبانت مسلمةً.

وقال القاضي في الجامع: قياس قول أبي بكر إذا شرطها أمةً فبانت حرّةً، فهـذا قـول أبـي بكـر، والمقيس على كلامـه، وأمّـا إذا شرطها حرّةً فبانت أمةً أو ظنّها حرَّةً فبانت أمةً وهو ثمن لا يباح له نكاح الإماء يقول أبو بكر: إنَّ النُّكاح صحيبح، ولـه الخيـار: فهـذا بعيدٌ جدًا، بل هو ساقطٌ، والظّاهر أنّ في كلام المصنّف سقطًا، أو حصل سهوًا وأنّا لم نفهم كلّامه، والله أعلم.

ومًا يدلُ على أنَّ في كلامه نقصًا قوله بعد ذلك: (وبناه في الواضح على الكفاءة)، وهذا لا يلائم المسألة.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (وفي لزوم المسمَّى أو مهر المثل ورجوعه به الرَّوايتان). انتهى.

يعني: بهما في المسألة الأولى اللَّتين في النَّكاح الفاسد بعد الدُّخول، قاله في المغني، والشَّرح هنا، وهو الظَّاهر، ذكر المصنّف مسألتين.

(المسألة الأولى – ٨): هل يلزمه المهر المسمَّى أو مهر المثل؟ فيه روايتان.

والصَّحيح من المذهب لزوم المسمَّى، بناءً على الوجوب في النَّكاح الفاسد، وقدَّمه المصنّف هناك. والرّواية الثّانية: يلزمه مهر المثل، كالنّكاح الفاسد أيضًا.

(المسألة الثَّانية - ٩): هل يرجع بالمهر على من غرُّه أم لا؟ فيه روايتان.

والصُّعيح من المذهب: الرُّجوع عليه بالمهر، اختاره الحرقيُّ وغيره.

وقدَّمه في المغني، والمستوعب، والشَّرح وشرح ابن رزين، والزَّركشيُّ وقال: اختاره القاضي وأبو محمَّد وغيرهما.

والرَّواية الثَّانيَّة: لا يرجع به، اختاره أبو بكر، قال القاضِّي: والأظهر أنَّه لا يرجع؛ لأنَّ أحمد قال: كنت أذهب إلى حديث عليُّ نسمٌ هبته، وكانّي أميل إلى حديث عمر، فحديث عليٌّ فيه الرُّجوع بالمهر، وحديث عمر بعدمه.

الثَّاني: قوله: (وإن شرطها حرَّة فبانت أمةً فإن لم تبح له فباطلٌ كعلمه، وعند أبي بكر يصحُّ فله الخيار). انتهى.

النُقلُّ هنا عن أبي بكر بالصَّحَّة فيه نظرٌ واضحٌ، وكيف نصحَّح نكاح من لا تباحُ له؟ ُ وإنَّماً الحُكيُّ عن أبي بكـر فيمـا إذا شـرطها كتابيَّة فبانت مسلمةً، فالظَّاهر أنَّ هنا نقصًا أو حصل سهوٌ، واللَّه أعلم. وَإِنْ كَانَتْ الغَارَّةُ، فَفِي تَعَلَّقِهِ بِلْمُتِهَا أَوْ رَقَبَتِهَا وَجْهَان (م ١٠)(١٠.

وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَم: لا يَرْجِعُ عَلَيْهَا؛ لأَنَّهُ لَمْ يَغُرُّهُ أَحَدٌ. `

وَلا مَهْرَ فِي الْأَصَحُّ لِمُكَأَتَبَةِ غَارَّةٍ؛ لِمَدَم الفَائِدَةِ، وَوَلَدُهَا مُكَاتَبٌ، فَيَغْرَمُ أَبُّوهُ قِيمَتَهُ لَهَا، عَلَى الآصَحُّ، وَالْمُغَنَّقُ بَمْضُهَا يَجِبُ لَهَا البَغْضُ فَيَسْقُطُ، وَوَلَدُهَا يَغْرَمُ أَبُوهُ قَدْرَ رقِّهِ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِيمَنِ ادَّعَتْ أَنْ مُولَاهَا أَغْتَقَهَا أَيَقْبَلُ قَوْلَهَا وَيَنْكِحُهَا؟ قَالَ: لا، حَتَّى يَسْأَلَهُ أَنْ تَقُومَ عِنْدَهُ بَيِّنَةً، وَلَوْ أَوْهَمَتُهُ أَنْهَا زَوْجَتُهُ أَوْ سُرَيَّتُهُ فَظُنُهُ فَوَطْؤُهُ شُبُهَةً، أَوْ أَوْهَمَهُ سَيِّدُهَا بِهِ فَلا مَهْرَ، وَإِنْ جَهَلَتْ تَحْرِيَهُ، وَتُعَزَّرُ عَالِمَةً، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَإِنْ جَهِلَ فَسَادُ نِكَاحِ لِتَغْرِيرِ غَارٌ، وَإِنْ ظُنَّتُهُ حُرًّا فَلَمْ يَكُنْ خُيْرَت، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ شَرَطَتْ صِفَةٌ فَبَانَتْ أَقُلُ فَلَا فَسَخَ إِلاَّ شَرَطَ حُرَّيَّةٍ.

وَقِيلَ: وَنَسَبٍ لِمَنْ يُخِلُّ بِكَفَاءَةٍ، وَقِيلَ فِيهِ: وَلَوْ مُمَاثِلاً.

وَفِي الجَامِعِ الكَبِيرِ: وَغَيْرِهِمَا وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (و م).

كَشَرْطِهِ، وَأُولَى؛ لِمِلْكِهِ طَلَاقَهَا وَمَنْ عَتَقَتْ.

وَعَنْهُ: أَوْ بَعْضُهَا تَحْتَ عَبْدٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ مُعْنَقٌ بَعْضُهُ.

وَعَنْهُ: وَلَيْسَ فِيهِ بِقَدْرِ حُرِّيِّتِهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ تَخْتَ خُرِّ، وَجَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ عَتَقَتْ تَخْتَ مُعْتَقِ بَعْضِهِ فَلَهَا الفَسْخُ، وَلُوْ ارْتَدُّ بِلا حَاكِم مَا لَـمْ تَرْضَـاهُ أَوْ تُعْتَقَى أَوْ يَطْلُاقَ مَا تَكُلَّمَ بِهِ فَتَقُولُ فَسَـحْتُهُ أَوْ أَخْتَرْتَ نَفْسِي وَطَلْقَتُهَا كِنَايَةً عَنِ الفَسْخ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ لَهَا الفَسْخَ نَحْتَ حُرَّ، وَإِنْ كَانْ زَوْجٌ بَرِيرَةً عَبْدًا؛ لآنَهَا مَلَكَتْ رَقَبَتُهَا وَبُضْعَهَا، فَـلا كِنَايَةً عَنِ الفَسْخ عَنْدَاء لاَنْهَا الفَسْخِي وَعَلَيْهُا الفَسْخ يَخْتُ وَعَيْدُهُ لَهَ الفَسْخ يَخْتُ وَكُنْ رَوْجٌ بَرِيرَةً عَبْدًا؛ لآنَهَا وَقَيْلُ مَا الفَسْخ يَخْتُ وَمُنْفَعَتُهُ أَقْوَى مِنَ البَيْع؛ لآنَـهُ يَنْفُلُ فِيمَا لَـمْ يُعْفِقُهُ وَيَسْرِي فِي حِصَّةِ الشَّرِيكِ، بِخِلافِ البَيْع، وقَدْ اسْتَوْفَى الزَّوْجُ المُنْفَعَة بِالوَطْء، فَلَمْ يَسْقُطْ لَهُ حَقٌ، كَمَا لَوْ طَرَأَ رَضَاعٌ أَوْ حُـدُوثُ عَيْسِهِ مِسًا يُرْيِلُ النَّكَاحَ أَوْ يَفْسَخُهُ.

َ وَأَنَّهُ إِنَّ شَرَطَ عَلَيْهَا دَوَامَ النَّكَاحِ تَحْتَ حُرِّ أَوْ عَبْدِ فَرَضِيَتْ لَزِمَهَا، وَأَنَّـهُ يَقْتَضِيهِ مَذْهَـبُ أَخْمَـدَ، فَإِنَّـهُ يُجَـوَّزُ العِثْـقَ بشَرْطِ، وَإِنْ ادْعَتْ الجَهْلَ بعِثْقِهِ، قِيلَ: يَجُوزُ جَهْلُهُ.

وَقِيلَ: لا يُخَالِفُهَا ظَاهِرٌ (م ١١)(٢)، فَلا فَسْخَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن كانت الغارَّة ففي تعلُّقه بذمِّتها أو رقبتها وجهان). انتهى.

قال في المغني، والشُّرح: يخرج فيها وجهان، بناءً على دين العبد بغير إذن سيَّده هل يتعلَّق برقبته أو بذمَّته؟ وكذا قــال ابــن رزيــن، والزَّركشيُّ.

إذا علمت ذلك؛ فالصَّحيح من المذهب أنَّه يتعلَّق برقبته، يفديه سيِّده أو يسلّمه، وقدَّمه المصنّف وغيره في أحكام الرَّقيق آخر الحجر. وقال القاضي: قياس قول الحرقيِّ أنّه يتعلَّق بذمَّتها؛ لأنّه قال في الأمة: إذا خالعت زوجها بغير إذن سيَّدها يتبعهـــا بـــه إذا عتقــت، كذا هنا.

وقال في البلغة: وإن كانت الأمة هي الغارَّة تعلُّقت العهدة بذمُّتها أو برقبتها.

تنبيه: إذا قلنا: إنَّ الحلاف مبنيَّ على الحلاف في دين العبد بغير إذن سيِّده ففي إطلاق المصنَّف الحلاف نظرً؛ لأنَّه قــدُم أنَّه يتعلَّـق برقبته، وهنا أطلق، لكنَّ ظاهر كلام المصنَّف عدم البناء.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (وإن ادَّعت جهلًا بعتقه قيل: يجوز جهله، وقيل: لا يخالفها ظاهرً). انتهى.

القول الأوَّل: عليه الأكثر، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع وغيرهم.

قال في الرِّعاية: ومثلها بجهله.

والقول الثَّاني: هو الصُّواب.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

(خ): خالفة الأثمة

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَكَذَا لا فَسْخَ إنْ ادَّعَتْ جَهْلَ مِلْكِ الفَسْخِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَعَنْهُ فِيهِمَا: بَلَى، اختَــارَهُ جَمَاعَـةٌ، وَعَلَيْهِمَـا وَطَءُ صَغِيرَةٍ وَمَجنونَةٍ.

وَقِيلَ: لا يَسْقُطُ، وَلا خِيَارَ بعِتْقِهمَا مَعًا.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: يَنْفَسِخُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، كَاحْتِمَالٍ فِي الوَاضِحِ فِي عِثْقِهِ وَحْدَهُ، بِنَاءُ عَلَى غِنَاهُ عَنْ أَمْةٍ بِحُرَّةٍ، وَذَكَرَهُ غَـبْرُهُ وَجَهُـا إنْ وَجَدَ طُولاً.

وذكر الشَّيْخُ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ: لا خِيَارَ لَهُ؛ لآلُ الكَفَاءَةَ تُعْتَبَرُ فِيهِ لا فِيهَا، قَالَ: فَلَوْ نَكَحَ امْرَأَةً مُطْلَقًا فَبَانَتْ أَمَةً فَــلا خِيـَــارَ لَهُ، وَلَوْ نَكَحَتْ رَجُلاً مُطْلَقًا فَبَانَ عَبْدًا فَلَهَا الْحِيَارُ، وَكَذَا فِي الاسْتِدَامَةِ، كَذَا قَالَ.

وَمَنْ زَوَّجَ مُدَبَّرَةً لَهُ لا يَمْلِكُ غَيْرَهَا، قِيمَتُهَا مِثَةٌ بِمَبْلِو عَلَى مِتَتَيْنِ مَهْرًا ثُمُّ مَاتَ عَتَقَتْ، وَلا فَسُسخَ قَبْـلَ الدُّخُـولِ؛ لِشَلاً يَسْقُطُ المَهْرُ أَنَّ يَتَنَصُّف، فَلا تَخْرُجُ مِنَ النُّلُثِ فَيَرِقٌ بَغَضَهَا، فَيَمْتَنِعُ الْفَسْخُ.

وَمَنْ ثَبَتَ لَهَا الفَسْخُ وَلَوْ بِشَرْطِ أَوْ عَيْبٍ فَلَا حُكْمَ لِوَلِيُّهَا فِيهِ، وَتُخَيِّرُ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَـةٌ بَلَغَت سِنّا يُعْتَبَرُ قَوْلُهَـا وَعَقَلَتْ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ بنْتَ سَبْع.

وَيَقَعُ طَلاقُهُ البَائِنُ قَبْلَ الفَسْخ.

وَقِيلَ: إنْ لَمْ تَفْسَخُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ فِي وُقُوعِهِ وَجْهَانَ.

وَإِنْ عَتَقَتْ مُعْتَدَّةً رَجْعِيَّةً أَوْ عَتَقَتْ ثُمُّ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فَلَهَا الفَسْخُ.

وَقَيلَ: وَلَوْ رَضِيَتْ بِالْمُقَامِ، وَمَتَى فَسَخَٰتْ الْمُعْتَقَةُ بَغْدَ دُخُولِهَا فَالْمَسَمَّى، ثُمَّ مَهْرُ الِثْلِ لِلسَّيِّدِ، وَلا مَهْرَ قَبْلُهُ. وَنَقَلَ مُهَنَّا: بَلَى نِصْفَهُ لَهُ وَإِلاَّ المُتْعَةُ، حَيْثُ تَجِبُ لِوُجُوبِهِ لَهُ، فَلا يَسْقُطُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب العيوب في النكاح

إِذَا بَانَ مَجْبُوبًا أَوْ لَمْ يَبْقَ مَا يَطَأُ بِهِ فَلَهَا الفَسْخُ، فَإِنْ أَنْكَرَتْ دَعْوَاهُ الْوَطْءَ بِبَقِيْتِهِ قُبِلَ قَوْلُهَا، فِي الآصَحْ، وَإِنْ بَانَ عِنْينًا لا يُمْتَكِنُهُ الوَطْءُ بِإِفْرَارِهِ أَوْ بِبَيْنَةِ فَاخْتَارَ جَمَاعَةً لَهَا الفَسَنِخ، وَالْمَلْهَبُ تَأْجِيلُهُ سَنَةً مُنْذُ تُرَأَفُحِهِ، وَلا يُخْتَسَبُ عَلَيْهُ مِنْهَا مَـا اعْتَزَلْتُهُ فَقَطْ، قَالَةً فِي التَّرْغِيَبِ، فَإِنْ لَمْ يَطَأَهَا فِيهَا فِسَخَتْ، وَإِنْ أَنْكُرَ عُنَتُهُ فَقِيلَ: يُؤَجَّلُ.

وَعَنْهُ: لِلبِّكْرِ، وَالْآصَحُ: لا، وَيَحْلِفُ، فِي الآصَحُ، فَإِنْ أَبَىَ أَجُّلَ.

وَقِيلَ: تُرَدُ الْيَمِينُ.

وَإِن ادْعَى وَطَأَهَا مَعَ إِنْكَارِ عُنْتِهِ فَإِنْ أَقَرَّتْ بِمَرَّةٍ بِتَغْيِيبِ الحَشَفَةِ وَفِي قَدْرَهَا وَجْهَانِ (م ١)(١). وَالْآصَحُ وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَإِحْرَامٍ وَنَحْوِهِ، فَلَيْسَ بِعِنْينٍ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ وَقَالَتَ: أَنَا بِكُرُّ وَلَهَا بَيْنَهُ أَجَــلُ، وتَحْلِفُ لِدَعْـوَاهُ

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَانٍ، وَإِنْ شَهِدَتْ البَّيِّنَةُ بِزَوَالِهَا لَمْ يُؤَجَّلْ، وَيَحْلِفُ لِدَعْوَاهَا زَوَالَ عُذْرَتِهَا بِغَيْرِ مَا ادَّعَاهُ. وَكَذَا إِنْ أَفَرَّ بِغُنَّتِهِ وَأَجَّلَ وَادَّعَى وَطَأْهَا فِي المُدَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا قُبِلَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ إِنْ ادَّعَـاهُ ابْتِـدَاءَ، وَإِنْ ادَّعَـاهُ بَعْـدَ ** تُبُوتِ عُنتِهِ وَتَأْجِيلِهِ قُبِلَ قُولُهَا.

وَعَنْهُ: قَوْلُهُ، وَعَنْهُ: تُخَلِّى مَعَهُ وَيُخْرِجُ مَاءَهُ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنْ قَالَتْ لَيْسَ مَنِيًّا فَإِنْ ذَابَ بِنَــَارٍ فَمَنِـيٌّ، وَبَطَــلَ قَوْلُهَــا، وَإِلاَّ قَوْلُهُ، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ وَالقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَفِي الْوَاضِحِ: إِن ادَّعَتْ عُنْتُهُ فَأَنْكُرَ أُجُّلَ، فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ فَادَّعَى وَطَاهَا فَانْكَرَتْ فَالرُّوَايَــاتُ، وَفِي زَوَالِ عُنْتِهِ بِوَطْئِهِ غَيْرُهَا أَوْ وَطْئِهَا فِي نِكَاحِ مُتَقَدَّمٍ أَوْ فِي ذُبُرٍ وَجْهَانِ (م ٢)(٢)، لاخْتِلافِ أَصْحَابِنَا فِي إمْكَانِ طَرَيَانِهَا، عَلَى مَا فِي الـــَّرْغِيبِ

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن أقرَّت بمرَّةٍ بتغييب الحِشفة وفي قدرها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، وذكرهما احتمالين في الجرُّد.

أحدهما: يكفي تغييب قدر الحشفة من المقطوع، وهو الصَّحيح، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والزَّركشيُّ.

قلت: قد حكم أكثر الأصحاب بأنَّ قدر الحشفة من الذُّكر المقطوع كالحشفة، في مسائل كثيرةٍ، فليكن هذا مثلها.

والوجه الثَّاني: يشترط إيلاج بقيَّته، قاله القاضي في الجامع، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: والأوَّل أقوى وأولى.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وفي زوال عنَّته بوطئه غيرها أو وطئها في نكاح متقدِّم أو في دبرٍ وجهان؛ لاختلاف أصحابنـا في إمكــان طريانها، على ما في التّرغيب وغيره وعلى ما في المغني، ولو أمكن، لأنَّه بمعناه). انتهيّ.

قطع في الوجيز وغيره أنَّه لو وطنها في الدُّبر أو وطئ غيرها أنَّ العنَّة لا تزول، واختاره القاضي وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والشُّـرح، والرَّعـايتين وغـيرهم، وهو الصُّحيح من المذهب.

والوجه الثَّاني: أنَّ العنَّة تزول بذلك.

قال في الهداية: ويخرج على قول الخرقيُّ أنَّها تزول بفعل ذلك، وبه قطع في المنوَّر، وهو مقتضى قول أبي بكر، واختاره ابن عقيل، وهو ظاهر ما جزم به ابن عبدوس في تذكرته، فإنَّه قال: وتزول بإيلاج الحشفة في فرج.

قلت: وهو الصُّواب، وأطلقهما في الحرُّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

قال في البلغة: اختلف أصحابنا هل يمكن طريانها؟ على وجهين، وينبني عليهما لو تعذَّر الوطء في إحــــدى الزُّوجتـين أو يمكــن في الدُّبر دون غيره. انتهي.

وقال في الرَّعايتين: وإن وطمع غيرها أو وطنها في الدُّبر أو في نكاح آخر لم تزل عنَّته؛ لأنَّها قد تطرأ، في الأصحَّ، وقيل: تزول. انتهى. قال الزَّركشيِّ: ولعلُّ هذين الوجهين مبنيَّان على تصوُّر طريان العنَّة، وقد وقع للقاضي وابن عقيل أنَّها لا تطـرا، وكلامهمــا هنــا يدلُّ على طريانها. انتهى.

الفسروع - كتاب النكاح

وَغَيْرِو، وَعَلَى مَا فِي المُغْنِي، وَلَوْ أَمْكَنَ؛ لآنَهُ بِمَعْنَاهُ، فَلِهَذَا جَزَمَ بِأَنْهُ لَوْ عَجَزَ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضِ لا يُرْجَى بُرُوُّهُ ضُرِبَتْ المُدَّةُ. وَلَوِ ادَّعَتْ زَوْجَةُ مَجْنُونِ عُنْتُهُ ضُرِبَتْ لَهُ مُدَّةً، عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ لا القاضِي (م ٣)(١).

وَهَلَ يَبْطُلُ بِحُدُوثِهِ فَلا يَفْسَخُ الوَلِيُّ؟ فِيهِ الوَجْهَان^(١٢)

وَإِنْ بَانَتْ مَسْدُودَةَ الفَرْجِ بِحَيْثُ لا يَسْلُكُهُ الدُّكُرُ لِرَثْقِ أَوْ قَرَنِ أَوْ حَفَلِ أَوْ فَتْقَاءَ بِانْخِرَاقِ السَّبِيلَيْنِ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: أَوْ وُجِدَ اخْتِلاطُهُمَا لِعِلَّةٍ؛ لآنَّ النَّفْسَ تَعَافُهُ أَكْثُرُ أَوْ بَانَ بِأَحَدِهِمَا جُذَامٌ أَوْ بَرَصَّ أَوْ جُنُونَ وَلَوْ أَفَاقَ.

وَفِي الوَاضِح: جُنُونٌ غَالِبٌ.

وَفِي المُغْنِي: أَوْ إغْمَاءً، لا أَغِمَاءً مَرِيضٍ لَمْ يَدُمْ، يَثْبُتُ الْجِيَارُ.

وَفِي ثُبُوتِ الخِيَارِ بِالبَخْرِ، وَهُوَ نَتْنُ الفَمْ وَنَتْنَ يَثُورُ فِي الفَرْجَ عِنْدَ الوَطْءِ وَانْخِرَاقِ مَخْرَجِ بَــوْلَ وَمَنِيَّ، وَرَضْوَةٍ تَمْنَــُعُ اللَّذَةَ، وَاسْتِطْلاق بَوْلَ وَنَجْوٍ وَقُرُوحٍ سَيَّالَةٍ فِيهِ وَبَاسُورٍ وَنَاصُورٍ وَاسْتِحَاضَةٍ وَخِصَاءٍ وَسُلُّ وَوِجَاءٍ وَوِجْدَانِ أَحَدِهِمَا خُنْثَى مُوجِهِ كُنْ لا؟؟، قَالَهُ مُرْدَدًةً مُشْكِلاً أَوْ لا^(١٢)، قَالَهُ جُمَاعَةٌ.ُ

وَخَصُّهُ فِي الْمُغْنِي بِالْمُشْكِلِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ عَكُسُهُمْ، وَوَجَّلَان أَحَدِهِمَا بِالآخَرِ عَيْبًا بِهِ مِثْلُهُ وَحُدُوثُهُ بَعْدَ العَقْدِ. وَفِي المُوجَزِ: وَبَوْلٍ كَبِيرَةٍ فِي اَلفِرَاشِ، وَالقَرَعِ فِي الرَّأْسِ وَلَهُ رِيحٌ مُنْكَرَةٌ، وَجْهَانِ (م ٤ - ٢٠)(١).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ولو ادَّعت زوجة مجنون عنَّته ضربت له مدَّة عند ابن عقيلٍ لا القاضي). انتهى.

قلت: الصُّواب قول ابن عقيل، بناءً على أنَّ القولُ قولها في الوطء إذا كانت ثيَّبًا، وهو المذهب.

وأمًّا إذا قلنا: القول قوله فهنا لا يمكن معرفة ذلك من جهته، فيوافق ما قاله القاضي.

(٢) تنبيه: قوله: (وهل تبطل بحدوثه فلا يفسخ الوليُّ؟ فيه الوجهان). انتهى.

لعلَّه أراد: إذا حدث بها جنونٌ فهل يبطل ضرب المئة بذلك فلا يفسخ الوليُّ أو لا يبطل فيفسخ؟ فيه الوجهان، ولعلُّ أراد بهما فيما إذا حدث العيب بعد العقد، على ما يأتي قريبًا.

(٣) تنبيهان: الأول: قوله: (ووجدان أحدهما خنثى مشكلاً أو لا).

يعنى: إذا كان مشكلاً، وقلنا بجواز نكاحه أو غير مشكل، فذكر المصنّف المشكل وغير المشكل.

وقطع به في المستوعب وتذكرة ابن عبدوس.

قال المصنّف: (وخصَّه في المغنى بالمشكل، وفي الرَّعاية عكسه).

قلت: ظاهر كلامه في الرُّعاية، والمغني يخالف ما قاله المصنِّف عنهما، فإنَّه قال: وفي البخر وكـون أحـد الزُّوجـين خنثى وجهـان.

فأطلق الخنثي.

وقال في الرَّعايتين: وبكون أحدهما غير مشكلٍ أو مشكلاً، وصحُّ نكاحه في وجهٍ. انتهى.

فما نقله الصنَّف عنهما مخالفٌ لما فيهما، كما ترى، وخصَّه في المذهب بكونه مشكلًا.

(٤) (مسألة – ٤ – ٢٠): قوله: (في ثبوت الحيار بالبخر، وانخراق مخرج بول ومنيٍّ، ورغوةٍ تمنــع اللَّـذَّة، واستطلاق بــول، ونحــو، وقروح سيَّالةٍ فيه، وباسورٍ، وناصورٍ، واستحاضةٍ، وخصاءٍ، وسلُّ، ووجاءٍ، ووجَّدان أحدهما خنثى مشكلاً أو لا، ووجــدان أحدهمًا بالآخر عيبًا به مثله، وحدوثه بعد العقد، والقرع في الرَّأس وله ربحٌ منكرةً وجهان). انتهى.

ذكر هنا سبع عشرة مسألةً، أطلق الخلاف.

وأطلقه في أكثرها في الحرَّر، وشرح ابن منجًّا، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وتجريد العنايــة وغـيرهم، وأطلقــه في المغـني في كونــه خنثى، ووجدان أحدهما بصاحبه مثل عيبه، والبخر.

وأطلقه في الرَّعايتين فيما سوى الحصاء، والسُّلِّ، والوجاء.

وأطلقه في البلغة إلاَّ فيما إذا حدث به عيبٌ بعد العقد.

الفسروع - كتاب النكاح

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي بَخَرِ رَوَايَتَيْنَ وَذَكَرَهُمَا فِي التَّرْغِيبِ فِي وُجُودٍ عَيْبٍ بهِ مِثْلُهُ.

وَكَذَا إِنْ تُغَايَرَتْ، وَالْآصَحُ ثُبُوتُهُ.

قَالَ بَعْضُ الْآطِبَّاءِ: يُسْتَعْمَلُ لِلبَخْرِ السَّوَاك، فَيَأْخُذُ فِي كُسِلُ يَوْم وَرَق آسٍ مَع زَييب مَنْزُوعِ العَجَم بِقَدْرِ الجَوْزَةِ، وَاسْتِعْمَالُ الكَرَفْس، وَمَضْغُ النَّعْنَاعِ جَيِّدٌ فِيهِ.

ُ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالدُّوَاءُ القَوِيُ لِعِلاْجِهِ ۚ أَنْ يَتَغَرْضَرَ بِالصَّبْرِ كُـلُّ ثَلاقَةِ أَيَّـام عَلَـى الرَّيــقِ وَوَسَـطَ النَّهَـارِ وَعِنْـدَ النَّـوْم، وَيَتَمَضْمَضُ بِالْحَرْدَلِ بَعْدَ الثَّلاثَةِ أَيَّامٍ ثَلاِثَةُ أَيَّامٍ أَخَرُ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يَتَغَيَّرُ فَمُهُ، إِلَى أَنْ يَبْرَأَ.

وَإِمْسَاكُ الذَّهَبِ فِي الفَّم يُزيلُ البَّخَرَ.

ُ وَقِيْلَ لِشَيْخِنَا: لِمَ فَرَّقَ بَيْنَ عُيُوبِ الفَرْجِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا؟ قِيلَ: قَدْ عُلِمَ أَنَّ عُيُوبَ الفَرْجِ المَانِعَةِ مِنَ الـــَوَطْءِ لا يُرْضَى بَهَــا فِي العَادَةِ، فَإِنَّ المَقْصُودَ بِالنَّكَاحِ الوَطْءُ، بِخِلَافِ اللَّوْنِ وَالطُّولِ وَالقِصَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَرَدُّ بِهِ الآمَةُ، فَإِنَّ الْحُــرُةَ لا تُقَلِّبُ

= وأطلقه في المستوعب وشرح ابن رزين فيما إذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا مثله، وأطلقه في المذهب في الخصاء، والسُّلّ، والوجــاء، وإذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا به مثله.

أحدهما: يثبت الخيار بذلك كلَّه، وهو الصُّحيح، قطع به في الوجيز إلاَّ في البخر، والاستحاضة، والقرع، وصحَّحه في التصحيح إلاَّ في انخراق مخرج البول، والمنيُّ.

واختاره أبو البقاء، وابن القيم في الجميع، وصحّحه الناظم في غير ما إذا حدث العبيب بعد العقد.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته في غير ما إذا وجد أحدهما بصاحبه عيبًا به مثله، أو حدث العيب بعــد العقــد، وقطـع في الكــافي بشبوته بالخرق بين مخرج بول ومني.

قال في الهداية، والمستوعب: يثبت الخيار بانخراق ما بين مخرج البول، والمنيِّ، عند أصحابنا.

وقطع به في المذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والبلغة، والمنوِّر، وهو ظاهر ما قدَّمه في الكافي.

وقال أبو بكرٍ وأبو حفص: يثبت الخيار قيما إذا كان أحدهما لا يستمسك بوله ولا نجوه، قال أبو الخطَّاب: فيخرج على ذلك مــن به باسورٌ وناصورٌ وقروحٌ سيَّالةً في الفرج، قال أبو حفص: والحصاء عيبٌ يردُّ به.

وقال أيضًا أبو بكر وابن حامدٍ: يثبت الحيار بالبخر.

وقال في المستوعب: إذا وجد أحد الزُّوجـين خنشَى فلـه الخيـار، في أظهـر الوجهـين، وَأختـار الشُّـيخ تَقـيُّ الدّيـن ثبـوت الخيـار بالاستحاضة، وهو الصُّواب، واختار القاضي في تعليقه الجديد، قالـه الزُّركشـيّ، والجحرُّد، قالـه النَّـاظم، والشّريف وأبـو الخطّـاب في خلافيهما، والشّيرازيُّ، والشّيخ الموقّى، والشّارح: ثبوت الحيار فيما إذا حدث العيب بعد العقد، وهو ظاهر كلام الخرقئ فيه، وصحَّح في المذهب ثبوت الخيار في البخر واستطلاق البول، والنَّجـو، والباسـور، والنَّاسـور، والقـروح السَّيالة في الفـرج، والخنثى المشـكل، وحدوث هذه العيوب بعد العقد.

والوجه الثَّاني: لا يثبت الخيار بذلك كلُّه، وهو مفهوم كلام الخرقيُّ؛ لأنَّه ذكر العيوب الَّتي يثبت بها الخيـــار في فســخ النُكـــاح، ولم يذكر شيئًا من هذه، وقدَّمه ابن رزين في شرحه في غير ما أطلق فيه الخلاف، على ما تقدُّم، ومال إليه الشّيخ الموفّـق، والشّيارح في غـير حدوث العيب وغير ما أطلقا فيه الخلاف بعد العقد، وظاهر كلام أبي حفص: أنَّه لا يثبت الخيار بالبخر مع كونه عيبًا.

وذكر القاضي في المجرُّد: لو حدث به عيبٌ بعد العقد لا يملك به الفسخ، قاله الزُّركشيّ، وهو مناقضٌ لما نقله عن النّاظم، على مـــا تقدُّم، واختاره أيضًا القاضي في التَّمليق القديم، واختاره أبو بكر في الخلاف، وابــن حــامدٍ وابــن البنّــاء، وصحَّحــه في البلغــة، وقدَّمــه النَّاظم، أعني باختيار هؤلاء فيما إذا حدث به عيبٌ بعد العقد، وظاهر ما قدَّمه في المقنع، والرَّعــايتين، والحــاوي الصُّغــير وشــرح ابــن منجًا أنَّه لا يثبت الخيار بانخراق ما بين غرج المنيَّ، والبول، وهــو ظـاهر الوجـيز وغـيره، وظـاهر كــلام الشَّـيخ في المقنـع، والشَّـارح، والزُّركشيُّ عدم النُّبوت بالاستحاضة، واللَّه أعلم.

(خ): مخالفة الأئمة

كَمَا تُقَلُّبُ الْآمَةُ، وَالزُّوجُ قَدْ رَضِيَ رَضًا مُطْلَقًا، وَهُوَ لَمْ يَشْتَرَطُ صِفَةً، فَبَانَتْ بدُونِهَا، فَإِنْ شَـرَطَ فَقَـوْلان فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدَ، وَالصُّوَابُ أَنَّ لَهُ الفَسْخَ، وَكَذَا بِالعَكْسِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ (م).

وَالشُّرْطُ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَفُظًا أَوْ عُرْفًا، فَفِي البَيْعِ ذَلَّ العُرْفُ عَلَى أَنْهُ لَمْ يَرْضَ إلاّ بِسَلِيمٍ مِنَ العُيُوبِ، وَكَذَلِكَ فِـي النَّكَـاحِ لَمْ يَرْضَ بِمَنْ لا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا، وَالعَيْبُ الَّذِي يَمْنُعُ كَمَالَ الوَطْء لا أَصْلَهُ فِيهِ قَوْلاَن فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَا أَمْكِنَ مَعَهُ الوَطْءُ وَكَمَالُهُ فَلا تَنْصَبطُ فِيهِ أَغْرَاضُ النَّاسِ، وَالشَّارعُ قَدْ أَبَاحَ النَّظَرَ بَلْ أَحَبُّهُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ، وَقَالَ: «فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤدَمَ بَيْنَكُمَا» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّكَاحَ يَصِيحُ وَإِنْ لَمْ يَرَهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يُعَلِّلْ الرُّؤيَّةَ بأنَّهُ يَصِبحُ مَعَهَـا النَّكَـاحُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ لا تُجبُ، وَيَصِحُ النُّكَاحُ بدُونِهَا.

وَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمَينَ وَلا غَيْرِهِمْ أَنْ يَصْفُوا المَرْآةَ المُنْكُوحَةِ، فَدَلُ عَلَى أَنْهُ يَصِحُ نِكَاحُهَا بلا رُؤيَةٍ وَلا صِفَـةٍ، وَيَـلْزَمُ النُّكَاحُ؛ لأنَّهُ رَضِيَ بذَلِكَ، بخِلافِ الْبَيْع، قَالَ: وَهَذَا الفَرْقُ إِنَّمَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ النّسَاء وَالآمْوَال أَنَّ النّسَاءُ يَرْضَى بهـنُّ فِـي العَادَةِ فِي الصَّفَاتِ ٱلْمُخْتَلِفَةِ، [وَالأَمْوَالَ لا يَرْضَى بِهَـا عَلَى الصَّفَـاتِ الْمُخْتَلِفَةِ] إذْ المَقْصُودُ بِهَـا التَّمَـوُّلُ، وَهُـوَ يَخْتَلِـفُ باختِلافِ الصَّفَاتِ، وَالمَقْصُودُ مِنَ النُّكَاحِ المُصَاهَرَةُ وَالاسْتِمْتَاعُ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ باختِلافِ الصَّفَاتِ.

فَهَذَا فَرَقٌ شَرْعِيٌّ مَعْقُولٌ فِي عُرْفِ النَّاسِ، أمَّا إذَا عُرِفَ أنَّهُ لَمْ يَرْضَ لاشْتِرَاطِهِ صِفَةً فَبَانَتْ بخِلافِهَا وَبالعَكْس فَإِلْزَامُهُ بمَا لَمْ يَرْضَ بهِ مُخَالِفٌ لِلأَصُول، وَلَوْ قَالَ ظُنَنْتُهَا أَحْسَنَ مِمًّا هِيَ أَوْ مَا ظُنَنْت فِيهَا هَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ كَانَ هُوَ الْمُفَرِّطُ، حَيْثُ لُّمْ يَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرَهَا، وَلاَ أَرْسَلَ مَنْ رَآهَا، وَلَيْسَ مِنَ الشُّرْعِ وَالعَاذَةِ أنْ تُوصَفَ لَهُ فِي العَفْدِ كَمَا تُوصَــفُ الإمَـاءُ [فِي السُّلَمِ] فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وِتَعَالَى صَانَ الحَرَائِرَ عَنْ ذَلِكَ، وَأَحَبُّ سِتْرَهُنَّ، وَلِهَذَا نُهِيَتْ المَرْأَةُ أَنْ تَعْقِدَ نِكَاحَهَا، فَإِذَا كُسنَّ لا يُبَاشِرْنَ العَقْدَ فَكَيْفَ يُوصَفْنَ؟

أمَّا الرَّجُلُ فَأَمْرُهُ ظَاهِرٌ، يَرَاهُ مَنْ شَاءَ، فَلَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ يُوجِبُ الرُّدَّ، وَالمَرْأَةُ إِذَا فَرَّطَ الزَّوْجُ فَالطَّلاقُ بَيَدِهِ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدْي مِنْ مُنَاحِّرِي أَصْحَابِنَا فِي قَطْع يَلِهِ أَوْ رَجُلِ أَوْ عَمَى أَوْ خَرَسِ أَوْ طَرَشٍ وَكُــلَّ عَيْسِبِ يَفِـرُ الـزَّوْجُ الآخَرُ مِنْهُ وَلا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النَّكَاحِ مِنَ المَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ: يُوجِبُ الجيّارَ، وَأَنَّهُ أُولَى مِنَ البَيْعَ، وَإِنَّمَا يَنْصَــرِفُ الإِطْــلاقُ إِلَى السُّلامَةِ، فَهُوَ كَالْمُشُّرُوطِ عُرْفًا.

وَاحْتَجُّ بِمَا رَوَى سَعِيدٌ عَنْ هُشَيْمٍ أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنَ عَن ابْن سِيرِينَ أَنْ عُمَرَ بْــنَ الْخَطَّـابِ رَضـي الله عنــه بَعَـثَ رَجُلاَ عَلَى بَعْضِ السَّعَايَةِ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَكَانَ عَقِيمًا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَعْلَمْتُهَا أَنْك عَقِيمٌ؟ قَالَ: لا.

قَالَ: فَانْطَلِقُ فَأَعْلِمُهَا ثُمُّ خَيِّرُهَا.

وَقَالَ وَكِيعٌ عَن الثَّوْرِيُّ عَنْ يَخْيَى بْن سَعِيلٍ عَن ابْن الْمُسَيِّبِ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: إذَا تَزَوَّجَهَا بَرْصَاءَ أو عَمْيُسَاءَ فَدَخُلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ خَرُّهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ (٦٨٥): عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: خَاصَمَ رَجُلٌ إِلَى شُرَيْحٍ فَقَــالَ: إِنَّ هَــُوُلَاءِ قَالُوا: إِنَّا نُزَوِّجُكِ أَخْسَنَ النَّاسِ، فَجَاؤُونِي بِامْرَأَةٍ عَمْيَاءَ، فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ كَانَ ذَلْسَ لَك بِمَيْبِ لَمْ يَجُزْ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: يُرَدُّ النُّكَاحُ مِنْ كُلِّ ذَاء عُضَال.

وَاخْتَارَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ رَدُّ الْمُرَّأَةَ بِمَا تُرَّدُّ بِهِ الأَمَّةُ فِي البَيْع، حَكَاهُ أَبُو عَاصِمِ العَبَّادَانِيُّ فِي كِتَابِ طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ. وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ وَجَدَهَا مَجْبُوبٌ رَثْقَاءَ فَلَا خِيَارَ لَهُمَا؛ لأَمْتِنَاعِ الاسْتِمْتَاعِ بِعَيْبِ نَفْسِهِ، وَاخْتَارَ فِي الفُصُولِ إِنْ لَـمْ يَطَأْ مَرَّدُ بَرَبَنْهُمَا: لِنَصْوَتِهَا فَكَرَتْقَاءَ.

وَقَالَ أَبُو البُقَاءِ: وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الشَّيْخُوخَةَ فِي أَحَدِهِمَا عَيْبٌ يُفْسَخُ بِهِ لَمْ يَبْعُدُ، وَلَوْ بَـانَ عَقِيمًا فَـلا خِيَـارَ، نص عُليهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: أَعْجَبُ إِلَيُّ أَنْ يُبَيِّنَ لَهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلِّ: إِذَا كَانَ بِهِ جُنُونَ أَوْ وَسُوَاسٌ أَوْ تَغَيَّرُ فِي عَقْلِ وَكَانَ يَعْبَثُ وَيُؤذِي رَأَيْتُ أَنْ أَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَلا يُقِيـمُ عَلَـى هَذَا، وَلا خِيَارَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَخِيَارُ شَرْطٍ وَعَيْبٍ وَفِيهِ وَجْهُ مُتَرَاخٍ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ وَلَوْ زَادَ أَوْ ظُنَّهُ يَسِيرًا أَوْ وُجِـدَتْ مِنْـهُ دَلالَـهُ

الرِّضًا مَعَ عِلْمِهِ سَقَطَ خِيَارُهُ.

وَلا يَسْقُطُ فِي عُنَّةٍ بِلا قَوْلِ، فَيَسْقُطُ بِهِ (١)، وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمُّ أَعَادَهَا.

وَلا فَسْخَ إِلاَّ بِحُكْمَ فَيَفْسَخُ أَوْ يَرُدُهُ إِلَى مَنْ لَهُ الْجِيَارُ.

وَفِي الْمُوجَزِ: يَتَوَلَأُهُ هُوَ، وَإِنْ فَسَخَ مَعَ غَيْبَتِهِ أَنْ فَرُقَ بَيْنَ مُتَلاعِنِينَ بَعْدَ غَيْبَتِهِ سَا، فَفِي الانْتِصَارِ الصَّحَّةُ وَعَدَمُهَا (م ٢١)(١)

وَفِي التَّرْفِيبِ: لا يُطْلَقُ عَلَى عِنِّينٍ، كَمُولٍ، فِي أَصَحَّ الرَّوَايَتَيْنِ، وَلا تَحْرُمُ أَبْدًا.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَلِعَان.

وَقَالَ شَيْخُنَا: اَلحَاكِمُ لَيْسَ هُوَ الفَاسِخَ، وَإِنَّمَا يَأْذَنُ وَيْحُكُمْ بِهِ، فَمَتَى أَذِنْ أَوْ حَكَمَ لآحَـدِ بِاسْـتِحْقَاقِ عَقْـدِ أَوْ فَسْـخ [فَعَقَدَ أَوْ فَسَخَ] لَمْ يَخْتَجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى حُكْمٍ بِصِحَّتِهِ بِلا نِزَاعٍ، لكِنْ لَوْ عَقَدَ هُوَ أَوْ فَسَخَ فَهُوَ فِعْلُهُ، وَفِيهِ الحِلافُ، لكِنْ إِنْ عَقَدَ الْمُسْتَحِقُ أَوْ فَسَخَ بِلا حُكْم فَأَمْرٌ مُخْتَلَفَ فِيهِ، فَيَحْكُمُ بِصِحَّتِهِ.

وَخَرَّجَ شَيْخُنَا بِلَا خَكُمْ فِي الرِّضَا بِمَاجِزِ عَنِ الوَطْءَ كُفَاجِزِ عَنِ النَّفَقَةِ، وَمَتَى زَالَ العَيْـبُ فَـلا فَسُنخَ، وَكَـذَا إِنْ عُلِـمَ حَالَةَ العَقْدِ، وَمَنْعَهُ فِي المُغْنِي فِي عِنْين، ذَكَرَهُ فِي الْمُصْرَاةِ، ويُتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ.

وَلا مَهْرَ بِفَسْخِ فِيهِمَا قَبْلَ الدُّخُولُ، وَلَهَا بَعْدَهُ الْمُسَمَّى، كَمَا لَوْ طَرَأَ الْعَيْبُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيْبِ: عَلَى الْأَظْهَرِ، وَقِيلَ عَنْهُ مَهْرُ الِمِثْلِ فِي فَسْخِ الزَّوْجِ لِشَرْطٍ أَوْ عَيْبٍ قَلِيمٍ، وَقِيلَ فِيهِ: يُنْسَبُ قَـدْرُ نَفْـصِ مَهْرِ المِثْلِ؛ لآجُلِ ذَلِكَ إِلَى مَهْرِ المِثْلِ كَامِلاً، فَيَسْقُطُ مِنَ المُسْمَّى بِنِسْتَتِهِ، فَسَخَ أَوْ أَمْضَى، وَقَامَتُهُ فِي الحِلافِ عَلَى المَبِيعِ المَعِيبِ. وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزِين: مُسَمَّى بلا حَقَّ، وَمِثْلُ لِسَابِق، وَالْخَلُوةُ كَهِيَ فِيمَا لا خِيَارَ فِيهِ.

وَيَرْجِعُ، عَلَىَ الْأَصَحُ، عَلَى الغَازُ، وَاللَّهُ مَبُ مِنَ المَرَاءَ أَوْ الوَلِيُّ أَوْ الْوَلِيُّ فِي عَدَمِ عِلْمِهِ بِالعَيْبِ، فَإِنْ كَانَ مِئْنَ لَهُ رُوْيَتُهَا فَوَجْهَانِ (م ٢٢)(٣).

(١) النَّاني: قوله: (ولا يسقط في عنَّة بلا قول، فيسقط به). انتهى.

تابع في ذلك صاحب المحرَّر، وتابعه أيضًا صاحب الرَّعايتين، والحاوي الصغير، والنَّظم، والوجيز وغيرهم، فقطعوا بذلك.

وظاهر كلام أكثر الأصحاب بطلان الخيار بما يدلُّ على الرضا من وطءٍ أو تمكينٍ أو يأتي بصريح الرِّضى، وصسرَّح بــه الزَّركشــيّ وغيره، قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لم نجد هذه التَّفرقة لغير الجدِّ. انتهى.

ولم يذكر المصنّف هذا القول، وهو عجيبٌ منه.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (ولا فسخ إلاُّ محكم، فيفسخ أو يردُّه إلى من له الخيار.

وفي الموجز يتولاً، هو، وإن فسخ مع غيبته أو فرُّق بين متلاعنين بعد غيبتهما ففي الانتصار الصَّحَّة وعدمها). انتهى.

أحدهما: يصحُ.

قلت: وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والقول الآخر: لا يصحُّ.

(٣) (مسألة - ٢٢): قوله: (ويرجع -على الأصحّ- على الغارّ، والمذهب من المرأة أو الوليّ أو الوكيل، ويقبل قول الوليّ في عــدم
 علمه بالعيب، فإن كان ثمن له رؤيتها فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصوليَّة، إذا أنكر الوليُّ عدم علمه بالعيب ولا بيَّنة قبل قوله مع يمينه مطلقًا، على الصَّحيـح من المذهـب، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن رزين وغيرهم.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: فَإِن أنكر الغارُّ علمه به ومثله يجهله وحلف برئ، واستثنوا من ذلك إن كان العيب جنونًا. وقيل: القول قول الزَّوج إلاَّ في عيوب الفرج، وقيل: إن كان الوليُّ مَّا يَخفى عليه أمرها كاباعد العصبات فالقول قوله، وإلاَّ فالقول قول الزَّوج، اختاره القاضي وابن عقيلٍ، إلاَّ أنَّه فصُّل بين عيوب الفرج وغيرها، فسوَّى بين الأولياء كلَّهم في عيوب الفرج، بخلاف غيرها. انتهى.

وهذا القول هو أحد القولين المطلقين للمصنَّف، وأطلقها الزَّركشيّ.

وَمِثْلُهَا فِي الرِّجُوعِ عَلَى الغَارُّ لَوْ زُوَّجَ امْرَأَةً فَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ غَيْرَهَا، وَيَلْحَقُهُ الوَلَدُ.

وَتُجَهِّزُ زَوْجَتُهُ بِالْمَهْرِ الْأَوَّلِ.

نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّ طُلُّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ العِلْمِ بِهِ فَلا رُجُوعٍ؛ لآنٌ سَبَبَهُ الفَسْخُ.

وَلا يُزَوِّجُ وَلِيُّ حُرَّةً أَنْ أَمَةً مَعِيبًا يُرَدُّ بِهِ إِلاَّ بِاخْتِيَارِ مَنْ هِيَ أَهْلُ لَهُ، فَإِنْ فَعَلَ صَمَّعٌ مَعَ جَهْلِهِ بِهِ.

وَقِيلَ: مُطَلَقًا، وَعَكْسُهُ وَهَلْ لَهُ الفَسْخُ إِذَنْ أَوْ يَنْتَظِرُهَا؟ فِيهِ وَجُهَان (مَ ٢٣)(١٠).

وَفِي الرَّعَايَةِ الخِلافُ إِنْ أَجْبَرَهَا بِغَيْرِ كُفْءٍ، وَصَنَحْحَهُ فِي الإِيضَاحِ مَعَ جَهْلِهِ، وتُعُكِّرُ.

وَمِثْلُهُ تَزْوِيجُ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ بِمَعِيبَةٍ، وَ [فِي التَّرْغِيبِ] فِي تَزَّوِيجٍ مَجْنُونٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ بِمِثْلِـهِ وَمَلَـكَ الوَلِيُّ الفَسْخَ إِنْ صَحَّ وَجْهَان.

وَفِي الاَنْتِصَارِ يَلْزَمُهَا المَنْعُ مِنْ مَجْبُوبِ، فَإِنْ اخْتَارَتْ الكَبيرَةُ مَجْبُوبًا أَوْ عِنْينًا لَمْ تُمْنَعُ.

وَقِيلَ: بَلَى، كُمَجْنُونِ وَمَجْلُومٍ وَأَبْرُصَ، فِي الْأَصَحُّ.

وَقِيلَ: وَلِبَقِيَّةِ الأَوْلِيَّاءِ النَّعُ، كَفَيْرِ الكُفْءِ، وَإِنْ عَلِمَتْهُ بَعْدَ العَقْدِ، أَوْ حَدَثَ بِهِ، لَمْ يُجْبِرْهَا؛ لآنَّ حَقَّ الوَلِيِّ فِـي الْبَدَائِـهِ لا فِي دَوَامِهِ.

⁽١) (مسألة ~ ٢٣): قوله: (ولا يزوّج وليٌّ حرَّةً أو أمةً معيبًا يردُّ به إلاَّ باختيار من هي أهلٌ له، فإن فعل صحَّ مع جهله به، وقبل: مطلقًا، وقيل: عكسه، وهل له الفسخ إذًا أو ينتظرها؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: له الفسخ إذا علم، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والشُّرح، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ينتظرها.

فهذه ثلاثٌ وعشرون مسألةً في هذا الباب، بتعداد صور المسألة الرَّابعة.

يَرْتَفِعُواْ إِلَيْنَا.

ُ وَعَنْهُ: ۚ إِلاَّ عَلَى مَا لا مَسَاغَ لَهُ عِنْدَنَا، كَيْكَاحِ ذَاتِ مَحْرَمٍ، وَمَجُوسِيُّ كِتَابِيَّةً، فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقَدْنَاهُ عَلَسَ حُكْمِنَـا، وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ الرَّوْجَانِ فَإِنْ كَانَتْ المَرَأَةُ ثَبَاحُ إِذَنْ، كَمَقْدِهِ فِي عِدَّةٍ فَرَغَتْ أَوْ بِلا شَهُودٍ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، أَوْ بِلا وَلِيًّ، وَأَنْ أَتُونَا بَعْدَهُ أَوْ أَسْلَمَ الرَّوْجَانِ فَإِنْ كَانَتْ المَرَأَةُ ثَبَاحُ إِذَنْ، كَمَقْدِهِ فِي عِدَّةٍ فَرَغَتْ أَوْ بِلا شَهُودٍ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، أَوْ بِلا وَلِيًّ، أوْ عَلَى أَخْتِ مَاتَتُ أَقِرًا.

نَقَلَ مُهَنَّا: مَن اسْلَمَ عَلَى شَيْء فَهُوَ عَلَيْهِ.

حَدَّتَنِي يَحْيَى َبْنُ سَعِيدٍ عَنِ ٱبْنِ جُرَيْجٍ: قُلْت لِعَطَاءٍ: أَبَلَغَك: ﴿أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَقَرْ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ عَلَى مَا أَسْسَلَمُوا عَلَيْهِۗ ۗ؟ قَالَ: مَا تَلَغَنَّا إِلاَّ ذَاكَ.

وَالْنُ جُرَيْجِ أَيْضًا يَرْوِيهِ عَنْ عَمْرِو لِمِنِ شُعَيْبِ قِصَّةً أَخْرَى وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَخْرُمُ الْبَيْدَاءُ نِكَاحُهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا. وَعَنْهُ: مَعَ تَأْبِيدِ مَفْسَدَةٍ أَوِ الْإَجْمَاعِ عَلَيْهِ.

فَلُو نَكَحَ بِنْتَهُ أَوْ مَنْ هِيَ فِي عِدُّةٍ مِنْ مُسْلِم فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ كَافِرِ فِيهِ روايَتَان (م ١^{)(١)}.

وَفِي حُبْلَىٰ مِنْ زَنْى، وَشَرَطَ الحِيَارَ فِيهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى مُدَّةٍ هُمَا فِيهَا وَجْهَان (مَ ٢، ٣)(٢).

وَفِي النُّرْغِيبِ: لَوْ طَرَأَ الْمُفْسِدُ كَعِدَّةِ مَنْ وَطِءَ شُبْهَةً لَمْ يُؤَثِّرْ.

وَلَوْ قَارَنَ الْإِسْلَامَ وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا ثُمَّ أَخْرَمَ وَأَسْلَمَ الآخَرَ إِنْ لَمْ تَتَنَجْزِ الفُرْقَةُ، وَفِيهِ: لَـوْ تَحَاكَمُوا فِي أَصْـلِ الْعَقْدِ لَمْ يَحْكُمْ بِصِحَّتِهِ إِلاَّ إِذَا عَقَدَ كَمُسْلِمِ، إلاَّ فِي الوَلِيِّ لا يُعْتَبُرُ إِسْلامُهُ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الشَّهُودِ، عَلَى الآصَحُّ. العَقْدِ لَمْ يَحْكُمْ بِصِحَّتِهِ إِلاَّ إِذَا عَقَدَ كَمُسْلِمٍ، إلاَّ فِي الوَلِيِّ لا يُعْتَبُرُ إِسْلامُهُ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الشَّهُودِ، عَلَى الآصَحُّ.

وَإِن اسْتَدَامَ نِكَاحَ مُطَلَّقَتِهِ ثَلاثًا مُعْتَقِدًا حُلَّهُ لَمْ يُقِرًّا عَلَى الْأَصَحَّ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (فلو نكح بنته أو من هي في عدَّةٍ من مسلم فرَّق بينهما، ومن كافرٍ فيه روايتان). انتهى.

يعني: إذا تزوَّجها في عدَّةٍ كافرٌ، وأطلقهما في المذهب، والحرَّر، والرَّعاية، والحاوي الصُّغير..

إحداهما: يفرُّق بينهما وهو الصُّحيح، نصُّ عليه.

وقطع به في الهداية، والمستوعب، والخلاصة المغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والشُّرح وشرح ابسن منجًا، والوجيز وتذكرة ابسن عبدوس، والمنوّر وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يفرِّق بينهما، نصُّ عليه أيضًا، وصحَّحه النَّاظم.

وقدَّمه في الرُّعاية الكبري.

(٢) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وفي حبلي من زنَّى، وشرط الخيار فيه مطلقًا أو إلى ملَّةٍ هما فيها وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٢): إذا عقد عليها وهي حبلي من زنَّي، فهل يفرُّق بينهما أم لا؟ أطلـق الخـلاف، وأطلقه في المحسرُر، والنَّظـم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: يقرُّق بينهما، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

وقطع به في المنوّر، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يفرُّق بينهما.

(المسألة الثَّانية - ٣): إذا شرط الخيار في نكاحها متى شاء أو إلى مدَّةٍ هما فيها، فهل يفرِّق بينهما أم لا؟ أطلق الخلاف وأطلق في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أجدهما: يفرُق بينهما، وهو الصَّحيح، قطع به في الخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والبلغة، والشُّرح، والوجيز، وغبرهم. وجزم به في المذهب في المسألة الأولى.

والوجه الثاني: لا يفرق بينهما.

وَإِنْ وَطِئَ حَرْبِيٌّ حَرْبَيَّةً وَاغْتَقَدَاهُ نِكَاحًا أَقِرًّا، وَإِلَّا فَلا، وَكَذَا أَهْلُ ذِمْةٍ، فِي ظَاهِرِ الْمُغْنِي.

وَنِي النَّرْغِيبِ: لا يُقَرُّونَ.

وَمَتَّى كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَقَبَضَتُهُ اسْتَقَرَّ، فَلَوْ أَسْلَمَا فَانْقَلَبْتِ خَمْرٌ خَسَلًا، وَطَلَّـقَ فَفِي رُجُوعِـهِ بنِصْفِهِ أَمْ لا وَجْهَان (م ٤)^(١).

وَلَوْ تَلِفَ الْحَلُّ ثُمُّ طَلُقَ فَفِي رُجُوعِهِ بنِصْف مِثْلِهِ احْتِمَالان (م ٥)(٢).

وَإِنْ قَبَضَتْ بَعْضَهُ وَجَبَ حِصَّةُ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ.

وَتُعْتَرُ الحِصَّةُ فِيمَا يَدْخُلُ كَيْلٌ وَوَزْنٌ بِّهِ، وَفِي مَعْدُودٍ قِيلَ بِعَدَّهِ، وَقِيلَ بِقِيمَتِهِ عِنْدَهُمْ (م ٢)(٢)، فَإِنْ لَسِمْ تَقْبِضْ أَوْ لَسَمْ

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ومتى كان المهر صحيحًا أخذته، وإن كان فاسدًا وقبضته استقرُّ فلو أسلما فانقلبت خرُّ خلًا وطلَّق ففي رجوعه بنصفه أم لا وجهان). انتهى.

أحدهما: يرجع بذلك.

قلت: الصُّواب رجوعه بنصفه؛ لأنَّه مباحٌ في الحالين أعني حالة العقد عندهم وحالة الطُّلاق عند الجميع.

والوجه الثَّاني: لا يرجع بذلك.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (ولو تلف الخلُّ ثمُّ طلَّق ففي رجوعه بنصف مثله احتمالان).

قلت: الصُّواب الرُّجوع بنصف مثله؛ لأنَّه مثليٌّ، وإطلاق المصنَّف الخلاف فيه نظرٌ، وتقدُّم له نظيرها في الغصب وغيره.

(٣) (مسألة – ٦): قوله: (ولو قبضت بعضه وجب حصّة ما بقي من مهر المثل وتعتبر الحصّـة فيمـا يدخــل كيــلٌ ووزنٌ بــه، وفي

معدود قيل بعدُّه، وقيل بقيمته عندهم). انتهى. أحدهما: يعتبر قدر الحصَّة فيما يدخله العدُّ بعدُّه، وهو الصَّحيح، قطع به ابن عبدوس في تذكرته.

وقدَّمه في الحرَّر، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يعتبر بقيمته عند أهله.

قال الشَّيخ الموفَّق وتبعه الشَّارح: ولو أصدقها عشر زقاق خمرٍ متساويةً فقبضت بعضها وجب لهــا نصـف مهــر المشـل، وإن كــانت مختلفة اعتبر ذلك بالكيل، في أحد الوجهين:

والثَّاني: يقسُّم على عددها، فإن أصدقها عشر خنازير ففيه الوجهان:

أحدهما: يقسم على عددها.

والثَّاني: يعتبر بقيمتها، وإن أصدقها كلبًا وخنزيرين وثلاث زقاق خرٍ فثلاثة أوجهٍ: أحدها: يقسم على قيمتها عندهم.

والنَّاني: يقسُّم على عدد الأجناس فيجعل لكلُّ جزء ثلث المهر.

والثَّالث: يقسُّم على العدد كلُّه فيجعل لكلُّ واحدٍ سدس المهر. انتهى.

تنبيه: قدَّم المصنَّف أنَّه لو أسلم قبلها لا مهر لها فيما إذا كان قبل الدُّخول، وهو إحدى الرَّوايتين، وجزم به في المنوَّر وغيره.

وصححه في النظم وغيره. وقدُّمه في الخلاصة، والحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لها نصف المهر.

قال المصنّف هنا: (اختاره الأكثر).

قلت: وهو المذهب عند المتقدِّمين.

قال في الهداية: هو اختيار عامَّة أصحابنا، قال الزَّركشيّ: هو المشهور مــن الرَّوايتـين، والمختــار للأصحــاب: الخرقــيُّ وأبــي بكــر، والقاضي وغيرهم وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزين وغيرهم، فإن لم يكن هذا المذهب فأقلُّ أحواله إطلاق الخــلاف وأطلقهمــا في المذهـب ومسبوك الذِّهب، والمستوعب وتجريد العناية.

يُسَمُّ فَلَهَا مَهُرُ الْمِثْلِ.

ُ وَعَنْهُ: لا شَيْءَ لَهَا فِي حَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ مُعَيَّنٍ، وَلا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَيْهَا مِنْ خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ وَنَحْوِهِمَا كَمَا لَوْ كَــانَ مَهْـرًا قَبَضَتُهُ، كَذَا فِي الرَّوْضَةِ.

فُصل

وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعَا، وَقِيلَ: أَوْ فِي الْمَجْلِسِ، أَوْ زَوْجُ كِتَابِيَّةٍ، بَقِيَ نِكَاحُهُمَا، وَإِنْ أَسْلَمَتْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ أَحَــُدُ الزَّوْجَيْسِ غَيْرُ الكِتَابِيِّيْن قَبْلَ الدُّحُول انْفَسَخَ، وَلا مَهْرَ.

وَعَنْهُ: لَهَا نِصْفُهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ سَبَقَهَا الْحُتَارَهُ الْأَكْثَرُ، فَلَوْ ادَّعَتْ سَبَقَهُ فَعَكْسُهُ قُبِلَ قَوْلُهَا.

وَإِنْ قَالَ: أَسْلَمْنَا مَعًا فَلا فَسْخَ فَعَكْسُهُ، فَوَجْهَان (م ٧)(١٠

وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا وَجَهِلَ فَلَهَا نِصْفُهُ، وَقَالَ القَاضِي: إِنْ لَمْ تَكُنْ قَبَضَتُهُ لَمْ تُطَالِبُهُ، وَمَعَ قَبْضِهَا لا يَرْجِعُ بِهِ!

فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَفَ الْآمْرُ عَلَى فَرَاغِ العِدَّةِ.

فَإِنْ أَسْلَمَ الآخَرُ فِيهَا بَقِيَ النَّكَاحُ، وَإِلاَّ تَبَيُّنا فَسْخَهُ مُنَّذُ ٱسْلَمَ الآوُّلُ.

وَعَنْهُ: يَنْفَسِخُ فِي الحَالِ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ وَصَاحِبُهُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ بَقَاءَ نِكَاحِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ تَنْكِحْ غَيْرَهُ، وَالآمْـرُ إِلَيْهَـا، وَلا حُكُـمَ لَـهُ عَلَيْهَا، وَلا حَقَّ عَلَيْهِ؛ لآنُ الشَّارِعَ لَمْ يَسْتَفْصِلْ، وَهُوَ مَصْلَحَةٌ مَخْضَةٌ، وَكَذَا عِنْدُهُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَهَا، وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُـهَا، وَأَنْهَـا مَنَى أَسْلَمَتْ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ العِدَّةِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ إِنْ اخْتَارَ.

وَقَالَ بَعْضُ مُتَاخِرِي أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا نَزَلَ تَخْرِيمُ الْمُسْلِمَةِ عَلَى الكَافِر بَعْدَ صُلْحِ الحُدَيْبِيَةِ، وَلَمَّا نَزَلَ التَّحْرِيمُ أَسْلَمَ أَبُو العَاصِ فَرُدُّتْ عَلَيْهِ رَيْنَبُ، وَلا فَرْدَةً فِي حَدِيثٍ، وَلا أَثَرَ لَهَا فِي بَقَاء النّكاح، وَكَذَا أَيْضًا لَمْ يُنَجِّزُ عليه السلام الفُرْقَةَ فِي حَدِيثٍ، وَلا أَثَرَ لَهَا فِي بَقَاء النّكاح، وَكَذَا أَيْضًا لَمْ يُنَجِّزُ عليه السلام الفُرْقَة فِي حَدِيثٍ، وَلا جَدَّدَ نِكَاحًا وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِي يَهُودِيُّ أَسْلَمَتْ امْرَأَتُهُ: يُفَرُقُ بَيْنَهُمَا، قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ مَنْ يُفَرِقُ بَيْنَهُمَا فَارَقُومُ وَلَا أَنْوَا أَبُو دَاوُد فِي يَهُودِيُّ أَسْلَمَتْ امْرَأَتُهُ: يُفَرُقُ بَيْنَهُمَا، قِيلَ لَهُ: لَمْ يَكُنْ مَنْ يُفَرِقُ بَيْنَهُمَا

فَعَلَى الْأُولِ لَوْ وَطِئَ وَلَمْ يُسْلِمُ الآخَرُ فِيهَا فَلَهَا مَهُوْ الْمِثْلِ، وَإِنْ أَسْلَمَ فَلا.

وَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلُهُ، وَإِلاَّ فَلا.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ فِيهَا وَيُقْبَلُ قُولُهَا فِي السَّابِقِ.

وَقِيلَ: قَوْلُهُ، كَاتُّفَاقِهِمَا عَلَى أَنُّهَا بَعْدَهُ فَقَالَتْ فِيهَا فَقَالَ بَعْدَهَا.

وَلَوْ لَاعَنَ ثُمُّ أَسْلَمَ صَحُّ لِعَانُهُ، وَإِلَّا فَسَدَ، فَفِي الحَدِّ إِذَا وَجُهَان.

فِي التَّرْغِيبِ، كَهُمَا فِيمَنْ ظَنَّ صِبَحَّةً بِكَاحٍ فَلاَّعَنَ ثُمَّ بَانَ فَسَادُهُ (م ٨، ٩)(١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: مفرّعًا على قول الأكثر: (فلو ادّعت سبقه فعكسه قبل قولها، وإن قـال أســلمنا معًـا فـــلا فســخ فعكســه فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والكافي، والمقنع، والهادي، والحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين وشــرح ابــن منجًـا، والقواعــد الفقهيَّــة وغــيرهـم، فظاهر المغني، والشَّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: القول قولها؛ لأنَّ الظَّاهر معها اختاره القاضي في الجامع.

قال في الخلاصة: فالقول قولها، على الأصحّ وقدّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحاوي الصّغير وشرح ابن رزين وغيرهم. والوجه الثّاني: القول قوله؛ لأنّ الأصل بقاء النّكاح، صحّحه في التّصحيح وتصحيح الححرّر، واختـاره ابــن عبـــدوس في تذكرتــه وجزم به في الوجيز، وهو الصّواب.

(٢) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ولو لاعن ثمّ أسلم صحّ لعانه، وإلا فسد، ففي الحدّ إذًا وجهـان في الـتُرغيب، كهمـا فيمـن ظـنً صحّة نكاح، فلاعن ثمّ بان فساده). انتهى.

وَلَهَا الْمَسَمَّى بِالدُّحُولِ مُطْلَقًا، وَإِنِ ارْتَكَّا مَمَّا أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الدُّحُولِ انْفَسَخَ، وَالْمَهْرُ يَسْقُطُ بِرِدُّتِهَا، وَيَتَنَصَّفُ بِرِدُّتِهِ، وَفِيهِ بِردَّتِهِمَا مَعًا وَجْهَان (م ١٠)(١).

وَّهَمَٰلُ تَتَنَجُرُ الفُرْقَةُ بَغْدَ الدُّحُولِ أَوْ تَقِفُ عَلَى فَرَاغِ العِدَّةِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١١)(٢).

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا كُمَا تَقَدُّمَ.

فَإِنْ وَقَفَتْ سَقَطَتْ نَفَقَةُ العِدَّةِ بردَّتِهَا.

وَأَنْ وَطِنْهَا أَوْ طَلَّقَ وَلَمْ تَتَمَجُّلُ ۚ الْفُرْقَةَ، فَفِي المَهْرِ وَوُقُوعِ طَلاقِهِ خِلافٌ فِي الانْتِصَارِ (م ١٢)^(٣). وَإِنْ انْتَقَلا أَوْ أَحَدُهُمَا إِلَى دِينٍ لا يُقَرُّ عَلَيْهِ، أَوْ تَمَجَّسَ كِتَابِيٍّ تَحْنَهُ كِتَابِيَّة، فَكَالرَّدُةِ.

= ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨): قوله: (إذا لاعن ولم يسلم فسد، وهل بحدُ إذًا أم لا؟).

أطلق الوجهين عن صاحب الترغيب.

أحدهما: لا يحدُّ، وهو الصُّواب؛ لأنَّه أهلُ للَّعان، ولكن منع مانعٌ وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

والوجه الثَّاني: يحدُّ.

تنبيه: الّذي يظهر أنَّ صورة هذه المسألة إذا كانا كافرين ثمَّ أسلمت الزَّوجة ثمَّ لاعن ولم يسلم، وأمَّا إذا لاعن وهمــا كــافران فــإنَّ اللّعان يصحُّ، عِلى الصَّحيح من المذهب، وقدَّمه المصنَّف في بابه، وقال: (اختاره الأكثر).

(المسألة الثَّانية - ٩): إذا ظنُّ صحَّة النَّكاح فلاعن ثمَّ بان فساده، فهل يصحُّ لعانه فلا يحدُّ؟ أم لا يصحُّ فيحدُّ؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يحدُّ، وقد قطع في القواعد الأصوليَّة بصحَّة اللَّعان في النَّكاح الفاسد فعلى هذا لا يحدُّ، وهو الصُّواب.

والوجه ا**لثَّاني:** بحدُّ، وقد قطع في المغني، والشّرح، والمقنع، والوجيز وغيرهم بانّه لو قذفها في نكاح فاسدٍ ولم يكن بينهما ولدّ بجدُّ، وقدَّمه المصنّف فمسألة المصنّف هنا فيما إذا لم يعلم فساد النّكاح ثمَّ علم بعد اللّعان، وكلام هؤلاء أعمُّ.

والظَّاهر: أنَّه محمولٌ على العلم بالفساد قبل اللَّعان، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ١٠): قوله في الارتداد: (والمهر يسقط بردَّتها ويتنصُّف بردُّته، وفيه بردَّتهما ممَّا وجهان). انتهي.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ.

أحدهما: يسقط، وهو ظاهر كلامه في المنوَّر وقطع به في الوجيز وصحَّحه في تصحيح الحمرُّر.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

والوجه الثَّاني: لا يسقط، قال الزُّركشيُّ في شرح الوجيز: الأظهر التَّنصيف.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (وهل تتنجّز الفرقة بعد الدُّخول أو تقف على فراغ العدَّة؟ فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والكافي، والحسادي، والمقنع، والحُحرَّر، والبلغـة، والنَّظـم، والحساوي الصُّغير، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: تقف على انقضاء العدَّة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرُّد.

وبه قطع في الوجيز، ومنتخب الآدميُّ.

ونصره الشّيخ الموفّق واختاره الشّارح، قال ابن منجًا في شرحه وشارح الحرّر، والزّركشيُّ: هذا المذهب، واختاره الحرقــيّ وغــيره، وهو الصّواب.

والرُّواية الثَّاتية: تتعجُّل الفرقة، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدُّمه في الخلاصة، والرَّعايتين، والزُّبدة، وإدراك الُّغاية، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

(٣) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن وطنها أو طلَّق ولم تتعجُّل الفرقة ففي المهر ووقوع طلاقه خلافٌ في الانتصار). انتهى.

قلت: الصُّواب وجوب المهر، وعدم وقوع الطَّلاق، وقد قطع الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهما بوجوب المهـــر إذا لم يـــــلما حتَّى انقضت العدَّة.

وَإِنْ تَمَجُّسَتْ دُونَهُ فَوَجْهَانِ (م ١٣)(١).

وَمَنْ هَاجَرَ الْمُنَّا بِلِمْةٍ مُؤَبِّدَةً أَوْ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً وَالآخِرُ بِدَارِ الحَربِ لَمْ يُنْفَسِخ.

فَصُلُ

وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَخْتُهُ امْرَأَةً وَأَخْتُهَا وَنَحْوُهَا فَأَسْلَمَتَا مَعَهُ الحَتَارَ وَاحِدَةً: وَإِنْ كَانَتَا أَمًّا وَبِنْتَـا حُرِّمَـتُ الأَمُّ أَبَـدَا، وَالبِنْـتُ إِنْ وَخَلَ بِأُمْهَا، وَالمَهْرُ لِلأُمِّ.

وَإِنْ أَسْلَمَ وَقَدْ نَكَحْ قَوْقَ أَرْبَعِ مُطْلَقًا فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ كُنَّ كِتَابِيَّاتِ أَمْسَكَ أَرْبَعًا وَقَارَقَ بَقِيْتَهُنَّ، وَلَــوْ مُثَـنَ أَوْ البَعْـضُ، وَفِي خَال إِخْرَامِهِ وَجْهَان (م ١٤)''.

َ لِلخَبَرِ ﴿أَمْسِكُ أَرْبَعًا وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ﴾ وَلأَنَّ القُرْعَةَ قَدْ تَقَعُ عَلَى مَنْ يُحِيُّهَا فَيَفْضِي إِلَى تَنْفِيرِهِ، وَيَكْفِسِي نَحْـوُ أَمْسَـكُتُ هَوْلاء أَوْ تَرَكْتُ هَوْلاء أَوْ اخْتَرْتُ هَلِهِ لِلفَسْخِ، وَلَوْ أَسْقَطَ: ﴿اخْتَرْتُ﴾ فَظَاهِرُ كَلام بَغْضِهمْ يَلْزُمُهُ فِرَاقُ بَقِيْتِهنَّ (و م).

وَالْمَهْرُ لِمَنِ انْفُسَخَ نِكَاحُهَا بِالاخْتِيَارُ، قَالَهُ الآصْحَابُ، وَلا يَصْبِحُ تَعْلِيقُهَا بِشَرْطٍ، وَهِلَةُ المَتْرُوكَاتِ مُنْذُ اخْتَارَ. وَقِيلَ: مُنْذُ أَسْلَمَ، فَإِلْ لَمْ يَخْتَرْ أَجْبِرَ بِحَبْسِ ثُمَّ تَعْزِير، قَالَ الشَّيْخُ: كَإِيفَاء الدَّيْنِ، وَلَهُنُّ النَّفَقَةُ حَتَّى يَخْتَارَ.

قَإِنْ طَلَقَ وَاحِدَةً فَقَذَ اخْتَارَهَا، فِي الآَصَحِّ، كَوْطْئِهَاً، وَفِيهِ فِي الوَاضِعَ وَجُمَّةٌ كُرَجْعَةٍ، وَاخْتَـارَ فِي الـتُرْغِيبِ أَنْ لَفُـظَ الفِرَاقُ هُنَا لَيْسَ طَلاقًا وَلا اخْتِيَارًا، لِلخَبَرِ، فَإِنْ نَوَى بِهِ طَلاقًا كَانَ طَلاقًا وَاخْتِيَارًا.

وَإِنْ ظَاهَرَ أَوْ آلَى فَوَجْهَان (م ١٥)^(٣).

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وإن انتقلا أو أحدهما إلى دينٍ لا يقرُّ عليه، أو تمجَّس كتابيُّ تحته كتابيَّة، فكالرُّدَّة، وإن تمجَّست دونـــه نوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرُّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: هو كالرَّدَّة أيضًا، وبه قطع في المستوعب، والمغني، والشُّرخ وشرح ابن رزينٍ، والمنوَّر وغيرهم واختساره ابـن عبــدوسٍ في تذكرته، وهو الصَّحيح.

والوجه الثَّاني: النُّكاح بحاله جزم به في الوجيز وهو ظاهر كلامه في المقنع.

قلت: والصُّحيح من المذهب جواز نكاح الجوسيَّة للكتابيُّ، فعلى هذا يكون النَّكاح بحاله.

لكنَّ الصَّحيح من المذهب: أنَّ الكتابيَّة إذا تمجَّست لا تقرُّ، فعلى هذا يكون كالرُّدَّة، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ١٤): قوله: (أمسك أربعًا وفي حال إحرامه وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز الاختيار حال الإحرام وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح ونصراه وقدَّمه ابن رزيــن ٍ في شــرحه؛ لأنَّـه استدامةً.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك اختاره القاضي.

(٣) (مسألة - ١٥): قوله: (وإن ظاهر أو أَلَى فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والحُرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والنَّظم، وشـرح ابن منجًا، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يكون اختيارًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرَّد.

قال في البلغة: لم يكن اختيارًا، على الأصحّ.

قال الزَّركشيِّ: هذا أشهر الوجهين واختاره ابن عبدوس في التَّذكرة.

وقطع به في الوجيز ونهاية ابن رزين وهو ظاهر ما قطع به الآدميُّ في منتخبه، وقدُّمه في الكافي.

قال النُّديخ تقيُّ الدِّين: وهو الَّذي ذكره القاضي في الجُرْد، والجامع وابن عقيلٍ. انتهى.

والوجه الثَّاني: يكون اختيارًا، وهو احتمالٌ في الكافي. قال في المنور: ولو ظاهر منها فمختارةٌ.

وقال في إدراك الغاية وتجريد العناية وطلاقه ووطؤه اختيارٌ لإظهاره وإيلاؤه في وجه.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فَإِنْ طَلِّقَ الكُلُّ ثَلاثًا تَعَيَّنَ أَرْبَعٌ بِالقُرْعَةِ، وَلَهُ نِكَاحُ البَقِيَّةِ.

وَقِيلَ: لا قُرْعَةً، وَيُحَرِّمْنَ إلاَّ بَعْدُ زَوْجٍ، وَإِنْ وَطِئَ الكُلُّ تَعَيُّنَ الأَوَلُ.

وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرُ فَقِيلَ: يَلْزُمُ الكُلُّ عِدَّةُ الوَفَاةِ.

وَقَيْلَ: الْآطُولُ مِنْهَا أَوْ عِدَّةُ طَلاق (م ١٦)(١).

وَتَرَثَّهُ أَرْبَعٌ بِقُرْعَةٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ البَعْضُ وَلَسْنَ كِتَابِيَّاتٍ مَلَكَ إِمْسَاكًا وَفَسْخًا فِي مُسْلِمَةٍ خَاصَّةٍ. وَلَهُ تَعْجِيلُ الإِمْسَاكُ مُطْلَقًا، وَتَأْخِيرُهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّةُ البَقِيَّةِ أَوْ يُسْلِمْنَ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْنَ وَقَدْ اخْتَارَ أَرْبَعَا فَعِدُتُهُنَّ مُنْسَلُهُ أَسْلَمَ، وَإِنْ أَسْلَمْنَ فَقِيلَ كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: مُنْذُ اخْتَارَ (م ١٧)(٢).

وَيَلْزَمُ نِكَاحٍ أُرْبَعٍ فَأَقَلُ مُسْلِمَاتٍ بِفَرَاغٍ حِدَّةِ البَقِيَّةِ، وَلا يَصِحُ فَسْخُ نِكَاحٍ مُسْلِمَةٍ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا إسْلامُ أَرْبَعٍ. وَقِيلَ: يُوقَّفُ.

وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَخْتَهُ إِمَاءٌ فَاسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي العِلْةِ مُطْلَقًا اخْتَارَ إِنْ جَازَ لَهُ نِكَاحُهُنَّ وَقْــتَ اجْتِمَـاعِ إِسْــلامِهِنَّ، وَإِلاَّ فَسَدَ، وَإِنْ تَنَجَزَتْ الفُرْقَةُ أُعْتُهِرَ عَدَمُ الطَّوْلِ، وَخَوْفُ العَنْتِ وَقْتَ إِسْلامِهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ أَسْلَمَتْ إِحْدَاهُنَّ بَعْدَهُ ثُمُّ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَ البَقِيَّةُ اخْتَارَ مِنَ الكُلِّ، وَإِنْ عَتَقَتْ ثُمَّ أَسْــلَمَتْ وَلَـوْ بَعْدَهُـنَّ وَقِيــلَ: بَــلْ قَبْلَهُنَّ، وَهِيَ تُعِفُّهُ تَعَيَّنَتَ، كَحُرُّةٍ تُحْتَهُ تُعِفُّهُ وَإِمَاءً فَاسْلَمَتْ مُطْلَقًا فَسَلَآ نِكَاحُ غَيْرِهَا إِلاَّ أَنْ يُعْتَفْسَنَ ثُـمٌ يُسْلِمْنَ فِي العِلَّةِ

وَإِنْ أَسْلَمَ عَبْدٌ تَحْتَهُ إِمَاءٌ فَاسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي العِدَّةِ الحَتَارَ ثِنْتَيْنِ، وكَسْلَا إنْ عَشَقَ قَبْـلَ الحْتِيَـارِهِ، وَإِنْ أَسْـلَمَ وَعَتَـقَ ثُــمُ

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن مات ولم يختر فقيل يلزم الكلُّ عدَّة الوفاة، وقيل الأطول منها أو عدَّة طلاق). انتهى. وأطلقهما في البلغة.

أحدهما: على الجميع عدَّة الوفاة اختاره الأكثر، منهم القاضي في الجامع وقطع به في الوجيز، والمنوَّر.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحسَّر، والنَّظـم، والرَّعـايتين، والحـاوي الصُّغـير وإدراك الغاية وغيرهم، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

والوجه الثَّاني: يلزمهنَّ الأطول منها أو عدَّة طلاق، وهذا الصَّحيح من المذهب، وهو احتمالٌ في المقسَّع، وبــه قطـع في الفصــول، والكافي، والمغني.

وقطع به القاضي في الجرُّد، وقدُّمه في تجريد العناية.

قال الشَّارح: هذا الصُّحيح، والأولى وقال عن القول الأوَّل: لا يصحُ، وهو كما قال، وهو الصُّواب، والقول الأوَّل ضعيفٌ جدًّا، بل لو قيل: إنَّه خطأً، لاتَّجه وإطلاق المصنَّف فيه نظرٌ.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن أسلم البعض ولسن كتابيَّات ملك إمساكًا وفسخًا في مسلمة خاصَّةً وله تعجيل الإمسـاك مطلقًـا وتأخيره حتّى تنقضي عدَّة البقيَّة أو يسلمن، فإن لم يسلمن وقد اختار أربعًا فعدَّتهنَّ منذ أسلم، وإن أسلمن فقيل كذلـك، وقيـل: منـذ اختار). انتهى.

وأطلقهما في المحرُّر، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: حكمهنَّ حكم من لم يسلمن، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النُّظم وتصحيح الحرُّر وغيرهما، وجزم بـه ابـن عبـدوسٍ في تذكرته وغيره.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والزُّبدة.

والوجه الثَّاني: يعتددن منذ اختار.

قال في الرُّعايتين: وهو أولى.

أسْلَمْنَ، أوْ أَسْلَمْنَ ثُمُّ عَتَقَ ثُمُّ أَسْلَمَ، لَزِمَهُ نِكَاحُ أَرْبَعِ؛ لِثُبُوتِ خِيَارِهِ حُرَّا، وَلَوْ أَسْلَمَ عَلَى أَرْبَعِ فَأَسْلَمَتْ ثِنْتَـانِ فُـمُّ عَتَـقَ فَأَسْلَمَتَا فَهَلْ تَتَمَيْنُ الْأُولَنَانِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨)(١).

⁽١) (مسألة - ١٨): قوله: (ولو أسلم على أربع -يعني: العبد- فأسلمت ثنتان ثمَّ عتى فأسلمنا فهل تتعيَّن الأولتان؟ فيه وجهان). انتهي.

أحدهما: لا تتعيَّن الأوليان، بل له أن يختار من الأربع، قطع به في الرّعاية، وهو ظاهر ما جزم به في المغني، والشّرح فإنّهمـــا قــالا: احتار اثنتين.

والوجه الثَّاني: تتعبَّنان.

فهذه ثمان عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب الصُداق

تُستَخَبُّ تَسْمِيَتُهُ فِي العَقْدِ، وَكَرِهَ فِي التَّبْصِرَةِ تَرْكَهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَخْفِيفُهُ وَأَنْ لا يَزِيدَ عَلَى مُهُورِ أَزْوَاجِــهِ عليــه الصـــلاة والسلام وَيَناتِهِ عَنْ أَرْبَعِ مِثَةٍ إِلَى خَمْس مِثَةٍ.

وَقَدُّمَ فِي التَّرْغِيبِ لَا يُزَادُ عَلَى مَهْرَ بَنَاتِهِ أَرْبَع مِثَةٍ.

وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ مَهْرًا وَإِنْ قُلُّ.

قَالَ جَمَاعَةً: وَلِنِصْفِهِ قِيمَةً.

وَفِي الرَّوْضَةِ: لَهُ أَوْسَطُ النُّقُودِ ثُمُّ أَدْنَاهَا، وَفِي مَنْفَعَتِهِ المَعْلُومَةِ مُدَّةً مَعْلُومَةً.

وَقِيلَ: وَمَنْفَعَةُ حُرٌّ روَايَتَان (م 1)^(۱).

وَفِي الْمَذْهَبِ وَالتَّبْصِرَةِ وَالتَّرْغِيبِ الرَّوايَتَانِ فِي مَنْفَمَتِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، ثُمَّ ذَكَرُوا عَنْ أَبِي بَكْرِ يَصِـحُ فِـي خِذْمَةٍ مَعْلُومَةٍ. كَبْنَاء الحَائِطِ لا خِذْمَتِهَا فِيمَا شَاءَت شَهْرًا.

وَلا يَضُرُّ جَهَلٌ يَسِيرٌ أَوْ خَرَرٌ يُرْجَى زَوَالْهُ فِي الْآصَحُّ.

فَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى شِرَائِهِ لَهَا عَبْدَ زَيْدٍ صَحَّ، فِي المُنْصُوصِ، فَإِنْ تَعَدُّرَ شِرَاؤُهُ بقيمتِهِ فَلَهَا قِيمَتُهُ، وَكَــذَا عَلَى دَيْـنٍ سُــلّمَ وَغَيْرِهِ، وَمَعْدُومٍ لَهُ كَآبِقٍ وَمَبِيعٍ لَمْ يَقْبِضْهُ، وَقَصِيلةٍ لا يُحْسِنُهَا يَتَعَلَّمُهَا ثُمَّ يُعَلِّمُهَا.

وَقِيلَ: لا تُصْبِحُ التَّسْمِيَةُ، كَثُوبٍ وَدَائِةٍ وَرَدُّ عَبْدِهَا أَيْنَ كَانَ وَخِلْمَتِهَا سَنَةً فِيمَـا شَـاءَت'')، وَمَـا يُشْهِـرُ شَـجَرُهُ وَنَحْــوِه، وَمَتَاع بَيْتِهِ.

وَحُكْمٍ أَحَدِهِمَا أَنْ زَيْدٍ وَهُمَا تَغُويِصُ المَهْرِ، وَتَغُويِصُ البُصْعِ تَزْوِيجُهُ مَنْ يُجْبِرُهَا أَوْ تَأْذَنْ لِوَلِيُهَا فِي تَزْوِيجِهَا بِلا مَهْرِ ۚ أَوْ مُطْلَقًا بِلا شَرْطٍ.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ فِيمًا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى حُكْمِهَا فَاشْتَطُّتْ عَلَيْهِ: لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا إِذَا أَكْثَرَتْ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا خَبْدًا مُطْلَقًا أَوْ مِنْ عَبِيدِهِ لَمْ يَصِحُ، عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَالشَّيْخِ، كَدَابُةِ أَوْ ثَوْبٍ، وَأَطْلَقَ، وَظَاهِرُ نَصَّهِ صِحْتُهُ، كَمَوْصُوفٍ، وَكَمَا لَوْ عَيْنَ ثُمَّ نَسِيَ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ (م ٢، ٣)(٢٠).

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي منفعته المعلومة ملَّةٌ معلومةٌ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحُرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم. إحداهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، جزم به ابن عقيل في تذكرت وفصولـه، وصـاحب الكـافي، والوجـيز وشـرح ابـن رزيـن وغـيرهم، وصحَّحه الشَّيخ الموفَّق وصاحب البلغة، والشَّرح، والنَّظم، والتَّصحيح وتجريد العناية وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره. والرَّواية الثَّانية: لا يصحُّ، وقد لاح لك بهذا انَّ في إطلاق المصنِّف الخلاف شيئًا، وأنَّ الأولى أنَّه كان يقدَّم الصَّحَّة.

(٢) تنبيه: ذكر صاحب الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهسب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والتَّبصرة، والـتُرغيب، والبلغة وغيرهم الرَّوايتين في المنافع مدَّةً معلومةً، وأطلقوا المنفعة ولم يقيِّدوها بالعالم وإنَّما قيَّدوها بالمدَّة المعلومة، شمَّ قـالوا: وقـال أبـو بكـر: يصحُّ في خدمةٍ معلومةٍ كبناء حائطٍ وخياطة ثوبٍ ولا يصحُّ إن كانت مجهولةً، كردُّ عبدها الآبق أو خدمتها في أيَّ شيءٍ أرادت سنةً.

فقيَّد المنفعة بالعلم، ولم يذكر المدَّة، وهو الصُّواب.

وقال في الرَّعاية وفي منفعة نفسه وقيل المقدَّرة، روايتان وقيل: إن عيُّنا العمل صحَّ، وإلاَّ فلا. انتهى.

فتُلخُص ثلاث طرقٍ، والمختار منها طريقة أبي بكرٍ.

(٣) (مسألة - ٢ - ٣): قوله: (وإن أصدقها عبدًا مطلقًا أو من عبيده لم يصع عند أبي بكر، والشيخ، وظاهر نصه صحّته، اختاره القاضي وغيره). انتهى.

شمل كلامه مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): إذا أصدقها عبدًا مطلقًا فهل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف.

وظاهر كلامه في المستوعب إطلاق الخلاف أيضًا.

(ر): روایتـــان

فَلَهَا فِي المُطْلَقِ وَسَطُ رَقِيقِ البَلَدِ نَوْعًا وَقِيمَةً، كَالسُّنْدِيِّ بِالعِرَاقِيِّ؛ لآنٌ أَعْلَى العَبِيدِ التُّرَكِيُّ وَالرُّومِيُّ، وَالآذْنَى الزُّنْجِيُّ وَالْحَبَشِيُّ، وَالآوْسَطُ السَّنْدِيُّ وَالْمَنْصُورِيُّ، وَلَهَا [وَاحِدً] مِنْ عَبِيدِهِ بِالقُرْعَةِ نَقَلَهُ مُهَنَّا.

وَعَنْهُ: وَسَطَّهُمْ.

وَقِيلَ: مَا اخْتَارَتْ.

وَقِيلَ: هُوَ كَنَذْرِهِ عِنْقَ أَحْدَثِهِمْ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ الخِلافُ، وَاخْتَارَ أَبْسُو الحَطَّابِ الصَّحَّـةَ فِـي عَبْــــــــ مِــنْ عَبِيدِهِ، وَفِي لُزُومِهَا فِيمَةَ الوَسَطِ إِنْ صَحَّ أَوْ المَوْصُوفَ وَجْهَان (م ٤)(١).

َ وَقُوْبٌ مَرْوِيٌّ وَنَحْوُهُ كَعَبْدِ مُطْلَقٍ، لَا قَوْبَ مُطْلَقٍ؛ لآنٌ أَعْلَى الآجْنَاسِ وَأَذْنَاهَا مِنْ الثَيَابِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَقُوْبٌ مِنْ ثِيَابِـهِ وَنَحْوُهُ، كَعَبْدِ مِنْ عَبِيدِهِ (م ه، ٦)(٢).

أحدهما: لا يصحّ، وهو الصّحيح، اختاره أبو بكرٍ وأبو الخطّاب، والشّيخ الموقّى، والشّارح وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب وقطع به في الوجيز ومنتخب الآدميُّ وغيرهما.

وقدُّمه في المذهب ومسبوك الذُّهب، والكافي، والمقنع وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يصحُّ اختاره القاضي في التَّعليق.

وقطع به في الجامع، والشَّيرازيُّ وابن البنَّاء، وابن عقيل في التَّذكرة.

ونصره الشُّريف وأبو الحطَّاب في خلافيهما واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في المنوّر وقدّمه في الحتلاصة، والحُرّر، والنّظم، والرّعايتيّن، والحاوي الصّغير وقال: نصُّ عليه، وإدراك الغاية وغيرهم. (المسألة الثّانية – ٣): إذا أصدقها عبدًا من عبيده فهل يصحُ أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يصحُّ، اختاره أبو بكر، والشَّيخ، والشَّارح، وقدَّمه في الكافي، ونصره.

والوجه الثاني: يصعُ وهو روايةٌ عنَ الإمام أحمد، وهو الصّحيح، اختاره القاضي وأبو الخطّاب، وابن عبدوس في تذكرته، وغيرهم. وجزم به في الوجيز وغيره وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذّهب، والخلاصة، والحُرَّر، والنّظم، والرُّعـايتين، وإدراك الغايـة،

قال في القاعدة الخامسة بعد المئة: وإن أصدقها مبهمًا من أعيان مختلفةٍ ففي الصُّحَّة وجهان أصحُّهما الصَّحَّة. انتهى.

فتلخُص في المسألتين أنَّ جماعةً قالوا بعدم الصَّحَّة فيهما، وجماعةً قالوا بالصَّحَّة فيهما، وجماعةٌ وهم الأكثر فرَّقوا فقــالوا: لا يصــحُ في الأولى ويصحُّ في الثَّانية، وهو الصَّواب؛ لأنَّه أقلُّ إيهامًا وجهالةً، والله أعلم.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي لزومها قيمة الوسط إن صح، أو الموصوف وجهان).

يعني: إذا أصدقها عبدًا مطلقًا، أو من عبيده، وقلنا: يصحُّ، ولها الوسط، أو أصدقها موصوفًا وجاء بقيمته فهل يلزمها قبسول قيمــة الوسط أم لا؟

والظَّاهر: أنَّ لفظة: (قبول) سقطت من الكاتب.

والحاوي الصُّغير، وقال: نصٌّ عليه، وغيرهم.

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذَّهب، والمحرَّر، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمها أخذ القيمة فيها وهو الصّحيح، اختاره أبو الخطّاب في الهداية، والشّيخ الموفّق، والشّارح وصحّحه في الخلاصة وتصحيح الحرّر وقدّمه في المقنع، والنّظم، وبه قطع الشّيرازيّ، قال ابن منجًا في شرحه هذا المذهب.

والوجه الثَّاني: يلزمها قبولها، اختاره القاضي، وبه قطع ابن عقيلٍ في عمد الأدلَّة، والشُّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما وقدَّمــه في لرُّعايتين.

(٢) (مسألة - ٥ – ٦): قوله: (وثوبٌ مرويٌّ ونحوه كعبدٍ مطلقٍ، وثوبٌ من ثيابه ونحوه كعبدٍ من عبيده). انتهى.

به مسألتان:

(مسألة – ٥): ثوب مرويّ.

(ومسألة – ٦): ثوب من ثيابه.

قد علمت الصُّحيح في المقيس عليه في المسألتين، فكذا يكون في المقيس، واللَّه أعلم.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): غالفة الأثمة

وَمَنَعَ فِي الوَاضِح فِي غَيْر عَبْلِهِ مُطْلَقٍ، وَمَنَعَ فِي الانْتِصَار عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي فَرَسِ أَوْ ثَوْب.

وَقَالَ: كُلُّ مَا جَهَلَ دُونَ جَهَالَةِ مَهْرَ الْمِثْلُ صَحٌّ.

وَاحْتَجُ بِقُولِ أَخْمَدُ: إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خُمْسِ إِبلِ أَوْ عَشْرِ صَعَّ، وَإِنْ أَصْلَاقَهَا عِنْقَ أَمْتِهِ صَعَّ، لا طَلاقَ ضَرَّتِهَا. وَعَنْهُ: يُصِحُّ، فَإِنْ فَاتَ فَمَهْرُهَا.

وَقِيلَ: مَهْرُ مِثْلِهَا، وَكَلَّا جَعْلُهُ إِلَيْهَا مَنَةً.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ بِفُوتِهِ.

نَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ قَالَ أَتَزَوَّجُ بِكَ وَأَطَلَّقُ امْرَأَتِي فَطَلَّقَهَا فَآبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ أَوْ قَالَ أَتَزَوَّجُكَ عَلَى طَلاقِهَا وَهُـوَ مَهْـرُك: لا

وَإِنْ أَصْدَقَهَا ٱلْفًا إِنْ كَانَ ٱبُوهَا حَيًّا وَٱلْفَيْنِ مَعَ مَوْتِهِ، أَوْ ٱلْفًا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ وَٱلْفَيْنِ مَعَهَا، فَعَنْهُ: يَصِيحُ. وَعَنْهُ: لا، وَنَصَّهُ: يَصِيحُ فِي الثَّانِيَةِ لا الأُولَى، وَكَذَا ٱلْفًا إِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا مِنْ دَارِهَا وَٱلْفَيْنِ بِهِ وَنَحْوِهِ (م ٧، ٩)(١).

وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصِعُ، كَالْمُنْصُوصِ فِي كِتَابِيَّةٍ، وَفِيهَا فِي الْمُذْهَبِ يَصِعُ بِقَصْدِهَا الاهْتِدَاءَ بِهَا.

(١) (مسألة - ٧ - ٩): قوله: (وإن أصدقها ألفًا إن كان أبوها حيًّا، والفين مع موته، أو ألفًا إن لم تكن له زوجةً، والفين معها،
 فعنه: يصحُّ وعنه: لا، ونصُّه يصحُّ في الثَّانية لا الأولى، وكذا ألفًا إن لم يخرجها من دارها، والفين به ونحوه). انتهى.

(المسألة الأولى - ٧): إذا أصدقها الفًا إن كان أبوها حيًّا، والفين مع موته فهل يصحُّ أم لا؟

أطلق الخلاف:

إحداهما: لا يصحُّ وهو الصُّحيح، نصُّ عليه، كما قال المصنّف وغيره واختاره أبو بكرٍ وغيره، قال الشّيخ الموفّق، والشّــارح هــذا أولى، وصحَّحه في الخلاصة، والنَّظم وغيرهما.

قال في المذهب ومسبوك الدُّهب: بطل في المشهور، ويه قطع في المقنع، والوجيز وغيرهما.

وقدُّمه في البلغة، والحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ، وخرَّجها الأصحاب من المسألة الآتية بعدها.

(المسألة الثَّانية - ٨) إذا أصدقها الفًا إن لم يكن له زوجةً، والفين معها فهل يصحُّ أم لا؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: يصحُّ، وهو الصُّحيح نصُّ عليه، وصحَّحه في النَّظم.

قال في المذهب: هذا المشهور.

وقطع به في الوجيز وغيره وقدَّمه في البلغة، والمحرَّر، والرَّعايتين وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ، قال الشَّيخ في المقنع: هي قياس الَّتي قبلها، واختارها أبو بكرٍ، والشّبخ، والشّارح.

قال في الخلاصة: لم تصحُّ، على الأصحُّ.

قلت: وهو الصُّواب، وهي روايةٌ مخرَّجةٌ.

قال في الهداية، والحاوي الصُّغير وغيرهما: نصُّ أحمد في الأولى على وجوب مهر المثل.

وفي النَّانية: على صحَّة النُّسمية، فيخرج في المسألتين روايتان.

وقال في المستوعب قال أصحابنا: تخرج المسألة على روايتين، وقدُّم في البلغة عدم التُّخريج، وهــو الصُّحبــح، كمــا تقـدُم قــال في البلغة وحمل بعض أصحابنا كلُّ واحدةٍ على الأخرى، وتقدُّم حكم التَّخريج في الخطبة، وتلخُّ ص في المسألتين أنَّ المنصـوص الفـرق، وهو الصُّحيح من المذهب، والقياس أنَّهما سواءٌ وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّالثة – ٩): إذا أصدقها ألفين إن أخرجها من دارها، والفًّا إن لم يخرجها.

(ش): الإمام الشافعي

والصَّحيح من المذهب: عدم الصَّحَّة، واللَّه أعلم.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ.

(ر): روایتــان

وَعَنْهُ: بَلَى، ذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينِ الْآظْهَرُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، فَتَعَيَّنَ، [وَقِيلَ] وَالْقِرَاءَةُ، فَإِنْ تَعَلَّمَتُهُ مِنْ غَـيْرِهِ لَزِمَتْـهُ الآجْرَةُ، وَإِنْ عَلْمَهَا ثُمَّ سَقَطَ رَجِعَ بِالآجْرَةِ، مَعَ تَنْصِيفِهِ بِنِصَفِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا وَلَمْ يُعَلِّمُهَا لَزِمَهُ أَجْرَةُ مَا يَلْزَمُهُ لِخَوْفِ الفِيَّنَةِ.

جَزَمَ بَهِ فِي الفُصُول، وَأَنَّهُ يُكُرَّهُ سَمَّاعُهُ بلا حَاجَةٍ.

وَفِي الْمُذْهَبِ أَصْلُهُ هَلْ صَوْتُ الْمِرَأَةِ عَوْرَةٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ.

وَعَنَّهُ: يُعَلِّمُهَا مَعَ أَمْنِ الفِتْنَةِ، فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ عَلَّمَهَا وَقَالَتْ غَيْرَهُ قُبِلَ قَوْلُهَا.

وَفِي الوَاضِح بَقِيَّةُ القُرَبِ كَصَلاةٍ وَصَوْم تَخْرُجُ عَلَى الرُّوايَتَيْن.

وَلَوْ تَزَوَّجَ كِتَّابِيَّةً عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا مِنَ التُّؤُرَاةِ أَنَّ الإِنْجِيلِ لَمْ يَصِحُ، وَلَزِمَ مَهُرُ الِثْلُ؛ لآنَّهُ مَنْسُوخٌ مُبَدَّلٌ مُحَرًّمٌ. وَإِنْ تَزَوَّجَ نِسَاءً بِالْفِ صَحَّ، وَقَسَّمَ بِقَدْرِ مُهُورِ مِثْلِهِنَّ.

وَقِيلَ: بعَدَدِهِنَّ.

وَذَكَرَهُ أَبِنُ رَزِينِ رَوَايَةً، كَقُولِهِ: بَيْنَهُنَّ، وَكَذَا الْخُلْمُ.

وَقِيلَ: بِمُهُورَهِنَّ الْمُسَمَّاةِ، وَمَعَ فَسَادِ عَقْدِ بَعْضِهِنَّ فِيهِ الخِلافُ.

وَقِيلَ: مُهْرُ الْمِثْل، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي التَّرْغِيبِ مَعَ صِحَّةِ العُقُودِ.

وَإِنْ شَرَطَهُ مُؤَجُّلاً وَلَمْ يُسَمُّ أَجَلُهُ، صَحَّ، وَمَحَلُّهُ الفُرْقَةُ.

وَعَنهُ: حَالاً.

وَعَنْهُ: لَهَا مَهْرُ الِنْلُلِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ خَلا العَقْدُ عَنْ ذِكْرِهِ حَتَّى بِتَفْوِيضِهَا بُضْعَهَا أَوْ مَهْرَهَا أَوْ فَسَنَدَتْ تَسْسَمِيتُهُ فَلَهَا مَهْرُ المِثْلُ بالعَقْدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَنْهُ: يَجِبُ بِالعَقْدِ بِشَرْطِ الدُّخُولِ، وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى مِثْلُ مَغْصُوبِ أَوْ قِيمَتِهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ: إِنْ بَاعَهُ رَبُّهُ بِشَمَن مِثْلِهِ لَزِمَهُ.

وَعَنْهُ: مِثْلُ خُمْر خَلًا.

وَعَنْهُ: يَفْسُدُ العَقَّدُ بِتَسْمِيَةٍ مُحَرَّمَةٍ، كَخَمْرٍ وَمَغْصُوبٍ وَحُرَّ يُعَلِّمَانِهِ، وَتَعَلِّمٍ تَوْرَاةٍ وَإِنْجِيــلٍ، اخْتَـارَهُ الحَــلاَّلُ وَصَاحِبُــهُ،

وَخَرَّجَ عَلَيْهَا فِي الوَاضِحِ فَسَادَهُ بِتَفَّرِيضٍ، كَبَيِّعَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الإيضاحِ. وقِيلَ: «رَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ المَوْهُوبَةَ بِلا مُهْرٍ إِكْرَامًا لِلقَارِئِ»، كَتَرُوجِهِ أَبَا طَلْحَـةَ عَلَى إسْلامِهِ، قَـالَ الشَّيْخُ: وَنُقِـلَ عَنْـهُ جَوَادُهُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: فَإِنْ تَرَوَّجَهَا عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ القُرْآنِ أَكْرَهُهُ؛ لآنُ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُونَ عَلَـي أَنْ يُعَلَّمَهَا، يَضَعُونَـهُ عَلَى هَذَا، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بِمَا رَوَى أَبْنُ مَنْصُورٍ أَقُولُ: وَإِنْ بَانَ خُرًا صَحٌّ، وَلَهَا قِيمَتُهُ.

وَكُذَا إِنْ بَانَ أَحَدُهُمَا.

وَعَنْهُ: قِيْمَتَهَا، وَإِنْ بَانَ نِصْفُهُ مُسْتَحَقًّا أَوْ أَصْدَقَهَا أَلْفَ ذِرَاعٍ فَبَانَ تِسْعُمِاقَةٍ خُيْرَتْ بَيْنَ أَخْلُوهِ وَقِيمَةِ الفَاقِتِ وَبَيْــنَ قِيمَـةٍ

وَإِنْ بَانَ خَمْرًا فَمِثْلُهُ.

وَقِيلَ: قِيمَتُهُ، وَقَدَّمَ فِي الإيضَاحِ: مَهْرَ مِثْلِهَا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لا يَلْزَمُهُ فِيهِنَّ، وَكَذَا قَالَ فِي مَهْرٍ مُعَيَّىنِ تَعَـذَّرَ، وَإِنْ كَـانَ المَنْعُ مِنْ جِهَتِهِ، وَأَنَّ الكُلُّ قَالُوا: لَهَا بَدَلُهُ، وَقَالَ: إِنْ لَمْ يَحْصُلُ لَهَا مَا أَصَدَقَتُهُ لَمْ يَكُنْ النَّكَاحُ لازِمَـــا، وَإِنْ أَعْطِيـت بَدَلَـهُ، كَالْبَيْع، وَأُولَى، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَ بِهِ الشَّارِعُ أُوالتَّزَمَهُ.

تَّقَالَ عَنْ قَوْلَ غَيْرِهِ: هَٰذَا صَعِيفَ مُخَالِفٌ لِلأَصُولِ، فَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِامْتِنَاعِ العَقْدِ بِتَعَذَّرِ تَسْلِيمِ المَغْفُودِ عَلَيْهِ فَلا أقُلْ مِنْ أَنْ تَمْلِكَ الْمَرَاةُ الفَسَيْخَ، فَإِنَّهَا لَمْ تَرْضَ وَلَمْ تُبِحَ فَرْجَهَا إلاَّ بِهَلَا، وَهُمْ يَقُولُونَ ۚ المَهْرُ لَيْسَ بِمَقْصُودُ ٱصْلِبَى فَيُقَالُ: كُلُّ شَرْطِ فَهُوَ مَقْصُودٌ، وَالْمَهْرُ أُوْكَكُ مِنَ الثَّمَنِ، لَكِنَ الزَّوْجَانِ مَعْقُودٌ عَلَيْهِمَا، وَهُمَّا عَاقِدَانِ، بِخِلَافِ البَيْعِ، فَإِنَّهُمَا عَاقِدَانِ غَيْرٌ مَعْقُودٌ عَلَيْهِمَا، وَهَذَا يَقْتَضِي إِذَا فَاتَ فَالمَرَّاةُ مُخَيَّرَةً بَيْنَ الفَسْخِ وَبَيْنَ الْمُطَالَبَةِ بِالبَدَلِ، كَالْعَيْبِ فِي البَيْعِ، لَكِنَّ المَعْقُــودَ عَلَيْهِ وَهُمَـا

الفسروع - كتاب النكاح

الرُّوْجَان بَاقِيَان، فَالفَائِتُ جُزْءٌ مِنَ المَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَالعَيْبِ فِي السَّلْعَةِ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ بَاطِلاَ وَلَمْ يَعْلَمُ المُشْتَرِطُ بِبُطْلانِهِ لَمْ يَكُنْ المَقْدُ لَازِمًا إِنْ رَضِيَ بِدُونِ الشَّرْطِ وَإِلاَّ فَلَهُ الفَسْخُ، وَأَمَّا إِنْزَامُهُ بِعَقَدِ لَمْ يَسرْضَ بِهِ وَلا أَلْزَمَهُ الشَّارِعَ أَنْ يَعْقِدَهُ فَمُخَالِفَ لاصُولِ الشَّرْع وَالعَذَل.

وَإِنْ بَانَ المَهْرَ الْمُمَيِّنُ بِالمَقْدِ أَوْ عِوَضُ الخُلْعِ الْمُنجَّزُ مَعِيبًا أَوْ نَاقِصًا صِفَةً شُرِطَتْ فِيهِ فَكَمَبِيعٍ، وَالمَعْقُودُ عَلَيْهِ فِي الذَّمَّةِ الوَاجِبُ إِبْدَالُهُ.

َ وَإِنْ أَصْدَقَهَا مِثَةً لَهَا وَمِثَةً لآبٍ يَصِعُ تَمَلُّكُهُ أَوْ شَرَطَ لَهُ صَحَّتْ التَّسْمِيَةُ، فَإِنْ تَنَصَّفَ بَعْدَ قَبْضِهِ رَجَعَ بِيَصْفِهِ، وَلا شَيْءَ عَلَى الآبِ.

ُ وَقِيلَ: إِلاَّ فِي شَرَٰطِ جَمِيعِهِ لَهُ، وَكَذَا بَيْعُهُ سِلْعَتَهَا بِمِائَةٍ وَلَهُ مِائَةً، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ لِغَيْرِ الآبِ فَكُلُّ الْمَسَمَّى لَهَا، وَيَرْجِعُ عَلَنه.

وَفِي التُّرْغِيبِ: فِي الآبِ روَايَةٌ كَذَلِكَ.

وَمَنْ رَوَّجَ بِنْتَهُ بِدُونِ مَهْرٍ مَثْلِهَا صَحَّ مُطْلَقًا، وَقِيلَ يُتَمَّمُ، كَبَيْمِهِ بَعْضَ مَالِهَا بِدُونِ ثَمَنِهِ لِسُلْطَانِ يَظُنُّ بِـهِ حِفْظَ البَـاقِي، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَقِيلَ: لِثَيِّبِ كُبيرَةٍ.

وَفِي الرُّوضَةِ: ۚ إِلاَّ أَنْ تَرْضَى بِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ العَقْدُ قَبَلَ لُزُومِ العَقْدِ.

وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلِيٍّ غَيْرِهِ بِإِذْنِهَا صَحَّ، وَلا يَنْقُصُهُ أَحَدٌ، وَيِدُونِ إِذْنِهَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ تَتِمَّتُهُ، وَنَصَّهُ: الوَلِيُّ. وَعَنْهُ: تَتِمْتُهُ عَلَيْهِ^(١)، كَمَنْ زَوَّجَ بِدُونِ مَا غَيَّتُهُ لَهُ، وَيُتَوَجَّهُ كَخُلْمٍ.

وَفِي الكَافِي: لِلأَبِ تَفُويضُهَا.

وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرِ المِثْلِ فَأَرْيَكَ صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيعٍ: مَعَ رِضَاهُ، وَمَعَ خُسْرَتِهِ لا يَضْمُنُهُ أَبُوهُ عَنْهُ، كَتُمَنِ مَبِيعِهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى؛ لِلغُرْفِ.

وَقِيلَ: الزُّيَّادَةُ.

وَفِي النَّوَادِرِ نَقَلَ صَالِحٌ كَالنَّفَقَةِ، فَلا شَيْءَ عَلَى ابْنِ، كَلَا قَالَ.

وَنَقَلَ الْمُودِيُّ: النَّفَقَةُ عَلَى الصَّغِيرِ فِي مَالِهِ.

قُلتُ: فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُوطَأُ؟ قَالَ: إِنْ كَانْ لَهُ مَالُ ٱنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْهُ، وَالنَّفَقَةُ تَجِبُ مَعَ المَنْعِ مِنْ قِبَلِهِ لا مِسنْ قِبَلِهِ مَ، وَإِنْ قِيلَ لِلأَبِ: ابْنُك فَقِيرٌ مِنْ أَيْنَ يُؤخَذُ الصَّدَاقُ؟ فَقَالَ الآبُ: عِنْدِي، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَهَـلَ يَلْزَسُهُ؟ يُتَوَجَّهُ خِلَافٌ سَبَقَ، كَقَرْلِهِ أَعْطِ هَذَا، وَلَمْ يَقُلْ: عَنِّي، وَلِلأَبِ قَبْضُ مَهْرِ ابْنَتِهِ الْمُخْجُورِ عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: وَالبِكُرُ الرَّشِيدَةُ، زَادَ فِي الْمَحَرُّرِ: مَا لَمْ تَمْنَعْهُ، فَعَلَيْهَا يَبْرُأُ الزَّوْجُ بِقَبْضِهِ، وَتَرْجِعُ عَلَى أَبِيهَا بِمَا بَقِيَ لا بِمَا أَنْفَقَ. فَصِنْهُ:

مَنْ تَزَوَّجَ سِرًّا بِمَهْرٍ وَعَلائِيَةً بِغَيْرِهِ أَخَذَ بِأَلْيَدِهِمَا.

وَقِيلَ: بأُولِهِمَا.

(١) تنبيه: قوله فيما إذا زوَّجها الوليُّ غير الأب بدون مهر مثلها بغير إذنها: (وبدون إذنها يلزم الزُّوج تتمَّته، ونصُّه: السوليُّ وعنه:
 تتمَّته عليه). انتهى.

ظاهر هذا الكلام: أنَّ النَّصُّ هو عن الرَّواية الَّتي بعده، فيحصل التُّكرار من غير فائدةٍ، والذي يظهــر لي أنْ قولــه: (ونصَــه الــوليّ) إنَّما هو: ويضمنه الوليُّ، وحصل فيه تصحيفٌ، وهو واضحٌ، وبهذا يستقيم الكلام وينتفي التُّكرار، واللَّه أعلم.

فعلى المذهب يلزم الزُّوج التَّتَمَّة ويكون الولِّ ضامنًا لها ولذلك قال ابن نصرٍ اللَّه: لو قال: (ويضمنها) زال الإيهام انتهى. والرَّواية الثَّانية: يلزم الولِّ التَّتَمَّة وليس على الزُّوج منها شيءٌ.

الفروع - كتاب النكاح

وَفِي الخِرَقِيِّ وَغَيْرِهِ: يُؤْخَذُ بِالعَلانِيَةِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ نَصُّ أَحْمَدُ مُطْلَقًا، نَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: يُؤْخَذُ بِالعَلانِيَةِ؛ لأَنَّهُ قَـدْ

وذكر الحَلْوَانِيُّ فِي بَيْعِ مِثْلِهِ، فَإِنْ قَالَ: عَقْدٌ وَاحِدٌ تَكُرُّرَ، وَقَالَتَ: عَقْدَانَ بَيْنَهُمَا فُرْقَةٌ، أَخِذَ بِقَوْلِهَا وَلَهَا الْمُهْرَانِ. وَإِنْ اتَّفَقَا قَبْلَ الْمَقْدِ عَلَى مَهْرٍ أَخِذَ بِمَا عَقَدَ بِهِ، فِي الْآصَحِّ، كَمَقْدِهِ هَزْلاَ وَتَلْجِئَةً، نَصَّ عَلَيْهِ. وَفِي البَيْعِ وَجُهَانِ (م ١٠)(١).

ويي البيع وجهان (م معلم). وَتُلْحَقُ الزّيَادَةُ بَغَدَ العَقْدِ بِالمَهْرِ عَلَى الآصَحَّ فِيمَا يُقَرِّرُهُ وَيُنَصَّقُهُ، وَخَرَجَ سُقُوطُهُ بِمَا يُنَصَّقُهُ مِنْ وُجُوبِ المُتْعَةِ لِمُفَوِّضَةٍ مُطَلَّقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بَعْدَ فَرْضِهِ، وَتَمَلِكُ الزّيَادَةَ مِنْ حِينِهَا، نَقَلَهُ مُهَنَّا فِي أَمْةٍ عَتَفَتْ فَزِيسَدَ مَهْرِهَا، وَجَعَلَهَا الفَاضِي لِمَسْنِ الآصال كَهُ.

وَلَّيْسَتْ هَدِيُّتُهُ مِنَ الْمَهْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتْ قَبْلَ العَقْدِ وَقَدْ وَعَدَ بِهِ فَزَوُّجُوا غَيْرَهُ رَجَعَ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: مَا فُبِضَ

بِسَبَبُ بِنَكَاحٍ فَكَمَّهُمْ، وَقَالَ َ فِيمَا كُتِبَ فِيهِ أَلَهُمُ: لا يَخْرُجُ مِنْهَا بِطَلاقِهَا. وَإِنْ تَرَوَّجَ عَبْدُ بِإِذَن سَيِّدِهِ صَحَّ، وَلَهُ نِكَاحُ أَمَةٍ وَلَوْ أَمْكَنَهُ حُرُّةٍ وَجَازَ، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَهُوَ مَعْنَى كَـلامٍ أخمَدَ، وَمَتَى أَذِنْ لَهُ وَأَطَلَقَ نَكَحَ وَاحِدَةً فَقَطْ، نَصِ عَلَيْهِ، وَهَلْ زِيَادَتُهُ عَلَى مَهْرِ المِثْلِ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ ذِمْتِهِ؟ فِيهِ الرَّوَايَتَانِ^(٢).

وَفِي تَنَاوُلِ النَّكَاحِ الفَاسِلِ آخْتِمَالانِ (م ١١)^(٣).

وَيَتَعَلَّقُ الْهُرُ بِسَيِّدِهِ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بِرَقَبَتِهِ.

وَعَنْهُ: بَهِمَا، بِذِمُّتَيُّهِمَا.

وَعَنْهُ: بُكَسْبِهِ،ۚ وَمِثْلُهُ النَّفَقَةُ، وَبِدُونِ إِذْنِهِ بَاطِلَّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَقَالَ الآصْحَابُ: كَفُضُولِيٌّ، وَنَقَلَهُ حَثْبَلٌ، وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ فَكَنِكَاحِ فَاسِدٍ فَفِي رَقَبَتِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: فِي ذِمُّتِهِ مَهْرُ المِثْلِ.

وَقِيلَ: خُمُسَاهُ.

وَعَنْهُ: الْمُسَمِّي.

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن اتَّفقا قبل العقد على مهر إخذ بما عقد به في الأصحُّ، كعقده هزلا وتلجئةً، نصُّ عليه، وفي البيسع وجهان). انتهى.

يعني: إذا اتَّفقا قبل عقد البيع على ثمن ثمُّ عقداه على بيعه، فهل الاعتبار بما عقد به أو بما اتَّفقا عليه؟ أطلـق الخـلاف وأطلقـه في الرِّعاية الكبري.

أحدهما: الثَّمن بما اتَّفقا عليه قطع به ناظم المفردات، وقد قال:

بنيتها على الصحيح الأشهر

وحكاه أبو الخطّاب وأبو الحسين عن القاضي، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ما وقع عليه العقد، قطع به القاضي في الجامع الصُّغير.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه هذا أظهر الوجهين كالنَّكاح، لكن ذكر الإمام أحمد في النَّكاح أنَّها تغي بما وعــدت بــه وشــرطته مــن أنُّها لا تأخذ إلاَّ مهر السِّرِّ، حتَّى قال أبو حفص البرمكيُّ: يجب عليها ذلك.

قلت: فينبغى أن يكون البيع كذلك، والله أعلم.

(٢) تنبيه: قوله في نكاح العبد بإذن سيَّده: (وهل زيادته على مهر المثل في رقبته أو ذمَّته؛ فيه الرُّوايتان). انتهى. يعني: بهما اللَّذِين في أحكام العبد في آخر الحجَّة فيما إذا استدان بغير إذن سيِّده، وقد حرَّر المصنّف المذهب هناك، فليعاود.

وقال ابن نصر الله: هما اللَّتان في أرش جنايته، وليس بالبيِّن وما قلناه أولى. (٣) (مسألة - ١١): قوله: (وفي تناول نكاح الفاسد احتمالان). انتهي.

قلت: الصُّواب أنَّه لا يتناول ذلك، واللَّه أعلم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأثمة

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَعَنْهُ: خُمُسَاهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَاحْتَجٌ بِقُولِ عُنْمَانَ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَالقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَنَقَلَ الْمَرُّوذِيُّ: تُعْطَى شَيْئًا.

قلت: تَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُثْمَانَ؟ قَالَ: أَذْهَبُ إِلَى أَنْ تُعْطَى شَيْئًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ القِيَاسُ، وَيَفْدِيهِ بِالْأَقَلِّ مِنْ قِيمَتِسهِ أَوْ مَهْر وَاجبِ.

ُ وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لا مَهْرَ؛ لآنَّهُ بِمَنْزِلَةِ العَاهِرِ، يُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَعَلَـهُ، وَهُــوَ رِوَايَـةٌ فِـي المُحَرَّرِ إِنْ عَلِمَـا: التَّحْرِيــمَ، وَظَاهِرُ كَلامَ جَمَاعَةٍ: أَوْ عَلِمَتْهُ هِيَ، وَالإِخْلَالُ بِهَذِهِ الزَّيَادَةِ سَهْوٌ.

وَإِنْ زَوَّجُهُ بِأُمْتِهِ فَنَقَلَ سِنْدِيٌّ يَتَبُعُهُ بِاللَّهِرِ بَعْلَدُ عِتْقِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: لا يَجِبُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَيَسْقُطُ، وَهُوَ رُوايَةً فِي التُبْصِرَةِ (م ١٧)(١) وَإِنْ رُوَّجَهُ بِحُرُّةٍ ثُمُّ بَاعَهُ لَهَا بِثَمَنِ فِي ذِمْتِهَا فَعَلَى حُكْمِ مُقَاصَّةِ الدَّيْنَيْنِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ تَحَوَّلَ مَهْرُهَا إِلَى ثَمَنِهِ، كَشِرَاء غَرِيمٍ عَبْدًا مَدِينًا، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِدِمَتَيْهِمَا سَقَطَ المَهْرُ: لِمِلْكِهَا العَبْد، وَالسَّيِّدُ تَبَعَّ لَهُ اللَّهُونُ لِلسَّيِّدِ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: لا يَسْقُطُ، بِنَاءً عَلَى مَنْ تَبَتَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى عَبْدِ ثُمٌّ مَلَكَهُ فَفِي سُقُوطِهِ وَجُهَان (م ١٣)(٢).

وَالنَّصْفُ قَبْلَ الدُّنُحُول كَالجَمِيعِ إِنْ لَمْ يَسْقُطْ، فِي رِوَايَةٍ، وَإِنْ بَاعَةٌ لَهَا بِمَهْرِهَا صَحَّ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِجَوَازِ كَوْنِهِ ثَمَنَا لِغَـيْرِ هَذَا العَبْدِ، وَفِي رُجُوعِهِ قَبْلَ الدُّحُول بنِصْفِهِ أَوْ بجَمِيعِهِ الرُّوَايَتَانَ^٣٣.

وَعَنَهُ: لا يَصِحُ قَبَلَهُ؛ لآنَهُ يَلْزَمُ مِنَ صِحَّتِهِ فَسَخُ النَّكَاحِ، وَمِنَ سُقُوطِ المَهْرِ بُطْ لانُ البَيْعِ؛ لآنَهُ عِوَضُهُ، واختَارَ وَلَـدُ صَاحِبِ النَّرْغِيبِ: إِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ أَوْ فِئْتِهِ وَسَقَطَ مَا فِي الدَّمَّةِ بِمِلْكُ طَارِئ بَرَقَتِهِ فَسَيْدٍ، فَيَـلْزَمُ الدُّورَ، فَيَكُونُ فِي صَاحِبُ النَّرْغِيبِ: إِنْ تَعَلَّقُ مَلَوَايَتَانِ قَبْلَهُ، وَإِنْ جَعَلَهُ مَهْرَهَا بَطَلَ العَقْدُ، كَمَنْ زَوَّجُ آبِئَهُ عَلَى رَقَبَةٍ مَنْ يُعْتَقُ عَلَى الابْن لَوْ مَلكَهُ، الصَّحَّةِ بَعْدَ الدُّحُولِ الرَّوَايَتَانِ قَبْلَهُ، وَإِنْ جَعَلَهُ مَهْرَهَا بَطْلَ العَقْدُ، كَمَنْ زَوَّجُ آبَنُهُ عَلَى رَقَبَةٍ مَنْ يُعْتَقُ عَلَى الابْن لَوْ مَلكَهُ، إِنْ فَقَالَ لَهُ تَـزَوَّجُ عَلَى رَقَبَتِك إِنْ فَعَلَى مَوْلاهُ. إِنَّ عَلَى رَقَبَتِكَ لَمْ يَعْفُونَ اللهَ يَكُونُ أَنْ يُزَوَّجَ عَلَى رَقَبَتِهِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَخَرَجَ بِالعَبْدِ عَيْبٌ قَالَ: تَرُدُّهُ وَالْمُهُرُ عَلَى مَوْلاهُ.

فُصل

وَتُمْلِكُ الْمَهْرَ بِالْعَقْدِ.

وَعَنْهُ: نِصْفُهُ.

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن زوَّجه بأمته فنقل سنديُّ يتبعه بالمهر بعد عتقه، وذكر جماعةٌ لا يجب، وقيل: بلى، ويســقط، وهــو روايةٌ في التَّبصرة). انتهى.

ما نقله سنديٌّ هو الصُّحيح.

قال في المحرُّر وغيره: وهو المنصوص.

وقطع به في الوجيز، والمنوّر، وذكر جماعةً: لا يجب، منهم أبو بكرٍ، والقاضي وغيرهما، وصحَّحه في النَّظم وغيره.

وقدَّمه في المقنع، والحرَّر، والحاوي الصُّغير وتجريد العناية وغيرهم، وقيل: يجب ويسقط.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والحلاصة، والكافي، والرَّعايتين وإدراك الغاية وغيرهم.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله فيما إذا زوَّجه بحرَّةٍ ثمَّ باعه لها بشمن في ذمَّتها: (وإن تعلَّق برقبته تحوَّل مهرها إلى ثمنه وإن تعلَّق بذمَّتهما سقط المهر وقيل: لا يسقط، بناءً على من ثبت له دينٌ على عبد ثمَّ ملكه، ففي سقوطه وجهان). انتهى.

قال في الحُرَّر بعد أن قدَّم أنَّه يسقط كما قال المصنَّف: وقيل: لا يسقط المهر؛ لثبوته قبل أن تملكه، وأصلهما من ثبت له ديـنَّ علـى عبد ثمَّ ملَّكه هل يسقط؟ على وجهين. انتهى.

ُ فأُفصح أنَّ الوجهين في المهر كالوجهين في العبد، وأنَّ المقدَّم فيهما السُّقوط وقدَّم السُّقوط أيضًا في الرَّعـايتين، والحــاوي الصَّغــير، وهو الصَّواب.

والوجه الثَّاني: لا يسقط.

(٣) تنبيهات: أحدها: قوله: (إن باعه لها بمهرها صحَّ، وفي رجوعه قبل الدُّخول بنصفه أو بجميعه الرَّوايتان). انتهى.
 مراده بهما: اللَّتان تأتيان قريبًا فيما إذا اشترت زوجها، وقد أطلقهما أيضًا، ويأتي تصحيحهما هناك.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَتَقَدُّمُ الضَّمَانُ وَالتَّصَرُّفُ فِي البَيْع، وَيَتَقَرَّرُ الْمُسَمَّى حُرَّةً أَوْ أَمَةً بمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبَقَتْلِهِ.

وَفِي الْوَجِيزِ يَتَقَرَّرُ إِنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَتَلَهُ غَيْرُهُمَا، فَظَاهِرُهُ لا يَتَقَرُّرُ إِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، وَهُوَ مُتَّجِةً إِنْ قَتَلَتْهُ، وَبِوَطْئِهِ فِي فَرْجٍ، وَالْأَصَحُ أَوْ دُبُرٍ، لا فَرْجَ مَيِّنَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ، وَبَالْخَلْوَةِ.

وَعَنْهُ: أَوْ لا (١٠)، اخْتَارُهُ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ فَعَلَى الآوُّل يَتَقَرَّرُ إِنْ لَمْ تَمْنَعْهُ وَعَلِمَ بِهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ لاَ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا مُمَيِّزٌ مُطْلَقًا وَقِيلَ: مُسْلِم، وَهُوَ مِمَّنْ يَطَأُ مِثْلُهُ، بِمَن يُوطَأُ مِثْلُهَا.

وَلا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ عَدَمَ عِلْمِهِ بِهَا، وَالْمُنْصُوصُ وَلَوْ أَنَّهُ أَعْمَى؛ لآنَ العَادَةَ أنَّهُ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَدْ قَدَّمَ أَصْحَابُنَـا هُنَـا العَادَةَ عَلَى الآصْل، فَكَذَا دَعْوَىَ إِنْفَاقِهِ، فَإِنَّ العَادَةَ هُنَاكَ أَقْوَى، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَيُتَوَجَّهُ مِنْ نَصِّهِ هُنَا تَخْرِيجُ روَايَــةٍ: لا يُقْبَــلُ قَوْلُ الزُّوْجِ إِذَا ادْعَى مَهْرًا تُخَالِفُهُ العَادَةُ، وَتَنخْرِيجُ رِوَايَةٍ هُنَا مِنْ قَبُولِهِ هُنَاكَ مُطْلَقًا.

وَيُقْبَلُ قُوْلُ مُدَّعِي الوَطَء.

وَفِي ٱلْوَاصِحِ وَجُهُ: قُولُ مُنْكِرِهِ، كَعَدَمِهَا، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةً، فَلا يَرْجِعُ هُوَ بِمَهْرٍ لا يَدُّعِيهِ وَلا لَهَا مَا لا تَدْعِيهِ. قَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَالتُّسْلِيمُ بِالْتُسَلُّمِ.

وَلِهَذَا ۚ لَوْ دَخَلَتِ ۚ البَيْتَ فَخَرَجَ لَمْ يَكُمُلُ، قَالَهُ قَبَيْلَ المَسْأَلَةِ، وَفِيهَا يَسْتَقِرُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمْ، كَبَيْعِ وَإِجَارَةِ. وَفِي العِدَّةِ وَالرَّجْعَةِ وَتَحْرِيمِ الرَّبِيبَةِ الحِلافُ^(۱)، وَلا يَتَعَلَّقُ بِهَا بَقِيَّـةُ حُكْمٍ وَطْءٍ، وَقِيـلَ كَمَدْخُـولَ بِهَا إِلاَّ فِي حِلّهَا

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ وَغَيْرُهُ: هِي كَمَدْخُول بِهَا، وَيُجْلَدَان إِذَا رُنَيَا وَلَوْ اتَّفَقْنَا أَنَّهُ لَمْ يَطَأَ لَزِمَ اللَّهَرُ وَالعِدَّةُ، نَـصَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا يُقِرُّ بِمَا يَلْزَمُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ فِي تُنْصِيفِهِ هُنَا رِوَايَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ بِهِمَا أَنْ بِأَخْدِهِمَا مَانِعٌ، كَإِخْرَامُ وَحَيْثُ ض وَجَبِ وَرَتَق نَظَاوَةٍ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ بِهِ، وَعَنْهُ لا.

وَيُقَرِّرُهُ لَمْسٌ وَنَخُوهُ لِشَهْوَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَخَرَّجَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْمُصَاهَرَةِ، قَالَهُ القَاضِي مَعَ خَلْوَةٍ، وَقَالَ إِنْ كَانَ عَادَتُهُ

وَعَنْهُ: وَنَظَرَ، فَإِنْ تُحَمَّلُتْ مَاءَ زُوْجٍ فَوَجْهَانِ (م ١٤)(٣).

وَيُلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

صوابه: وعنه: لا، وزيادة: (أو) قبل (لا) خطأً، واللَّه أعلم.

(٢) الثَّالث: قوله: (وفي العدَّة، والرَّجعة وتحريم الرَّبيبة الحلاف). انتهى.

الظَّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي في الخلوة، هل يقرَّر المهر كاملا أم لا؟ وقد قدَّم أنَّها تقرَّره كاملا.

إذا علم ذلك فالخلاف الَّذي في العدَّة بالخلوة يأتي في أوَّل باب العدَّة، وقدَّم أنَّها عليها العدَّة، وهو المذهـب، والخـلاف الَّـذي في جواز الرَّجعة بعد الخلوة إذا طلَّقها يأتي في الرَّجعة، وقدَّم أنَّ له رجعتها، في المنصوص، والخلاف الَّذي في تحريم الرَّبيبة إذا خلا بأمّهـــا تقدُّم في كلام المصنّف في باب المحرَّمات في النَّكاح وأطلق الخلاف هنا وتقدُّم تصحيح ذلك فليعاود.

(٣) (مسألة - ١٤): قوله فيما يقرِّر الصَّداق كاملاً: (ويقرَّره لمسَّ ونحوه لشهوةٍ، نصَّ عليه وعنه: ونظرٌ فإن تحمُّلت ماء زوج

أحدهما: لا يقرِّره، وهو الصُّواب، وظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في الرَّعاية: ولو استدخلت منيَّ زوج أو أجنبيُّ لشَّهوةٍ ثبت النَّسب، والعدَّة، والمصاهرة، ولا تثبت رجعــةٌ ولا مهــر المثــل، ولا يقرر المسمى. انتهى.

والوجه الثَّاني: يقرَّره، ويأتي نظيرتها في أوَّل العدد.

⁽١) الثَّاني: قوله فيما يقرِّر المهر: (وبالخلوة،، وعنه: أو لا). انتهى.

وَيَتَنَصَّفُ المَهْرُ قَبْلَ تَقَرُّرُهِ بِكُلِّ فُرْقَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مِنْهُ، كَخُلْعِـهِ وَتَعْلِيـقِ طَلاقِهَـا عَلَـى فِعْلِهَـا وَتَوكيلِهَـا فِيـهِ، ويَسْقُطُّ بفَسْخِهِ لِعَيْبِ أَوْ شَرْطٍ أَوْ خُرْمَةِ جَمْعٍ، وَيَكُلُّ فُرْقَةٍ مِنْهَا مُطْلَقًا.

ُ وَعَنَٰهُ: يَتَنَصُّفُ بِغَسْخِهَا لِشَرَٰطْ، فَيُّتَوَجَّهُ فِي فَسُخِهَا لِعَيْبِهِ، وَفِي فُرْقَةٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهَا وَمِسنْ أَجْنَبِي كَلِعَانِهِمَا؛ وَتَخْيِرِهَا بسُوَالِهَا وَشِرَائِهَا لَهُ رَوَايَتَان (م ١٥، ١٧)(١).

وَخَرَّجَ القَاضِي إِنْ لاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ فَمِنْهُ.

وَفِي شِيرَائِهِ لَهَا.

وَفِي الْمُحَرُّدِ مِنْ مُسْتَحِقٌ مَهْرِهَا(٢)، وَتَخَالُعِهِمَا وَجُهَانِ (م ١٨، ١٩)(٣).

(۱) (مسألة - ۱۵ - ۱۷): قوله: (وفي فرقة منهما أو منها ومن أجنبيٌّ كلعانهما وتخييرها بسؤالها وشرائها له روايتان). انتهى. ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١٥): إذا تلاعنا فهل يسقط المهر كاملا أو نصفه؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والمحسر، والشرح وشرح ابن منجًا وتجريد العناية وغيرهم.

قال في المقنع: وفرقة اللَّعان تخرج على روايتين انتهى.

أحدهما: يسقط المهر كله، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التُّصحيح وتصحيح الحرَّر، والنَّظم وغيرهم.

وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، واختاره أبو بكرٍ وغيره.

والرُّواية الثَّانية: يتنصُّف بها المهر، وهو قويٌّ.

(المسألة الثَّانية - ١٦): تخييرها بسؤالها، كما لو جعل لها الحيار في الطُّلاق، بأن قال لها اختاري فاختارت الطُّلاق، فهل يسقط المهر كلُّه أو يتنصُّف؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى.

إحداهما: لا مهر، وهو الصُّحيح نصُّ عليه.

قال في القواعد الفقهيَّة: المنصوص عن الإمام أحمد: لا مهر لها. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: يتنصُّف.

(المسألة الثّالثة – ١٧): إذا اشترت زوجها انفسخ نكاحها، وهل يسقط المهر كلُّه أو نصفه؟ أطلق الحلاف فيه، وأطلقــه في المغني، والكافي، والمقنع، والحُرَّر، والشّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصّغير في موضع، وغيرهم.

إحداهما: يتنصُّف به المهر، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصَّحيح الحرُّر وجزم به في الوجيز وغيره.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة في أحكام زواج العبد، وقدُّمه في الرَّعايتين هناك.

قال في القواعد: هذا أشهر الوجهين، وهو اختيار أبي بكُّرٍ، والقاضي وأصحابه انتهى.

والرُّواية الثَّانية: يسقط المهر كلُّه، وهو قويٌّ.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي المحرّر من مستحقّ مهرها) مثال غير مستحقّه أن يشتريها عُمن انتقلت إليه ببيع وهبةٍ أو وصيّةٍ، فإنَّ البايع هنا لا يقوم مقامها، فلا تكون الفرقة قد جاءت من مستحقّ المهر، قاله الشّيخ تقيُّ الدّين في شرحه.

(٣) (مسألة - ١٨ – ١٩): قوله: (وفي شرائه لها وفي المحرّر من مستحقّ مهرها وتخالعهما وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

ُ (المسألة الأولى – ١٨): إذا اشترى الزُّوج امرأته قبل الدُّخول فهل يتنصَّف المهــر أو يسـقط؟ أطلـق الحـــلاف، وأطلقــه في المغـني، والكافي، والحُرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والقواعد الفقهيّة، وغيرهم.

أحدهما: يتنصُّف، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرُّر.

وقطع به في الوجيز وغيره.

والوجه الثَّاني: يسقط كلُّه، اختاره أبو بكرٍ.

قلت: وهو ضَعيفٌ، واختار في الرَّعاية إنَّ طلب الزُّوج الشَّراء فلها المتعة، وإن طلبه سيَّدها فلا.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتـــان

وَمَنِ ابْرَأَتْ زُوْجَهَا مِنْ مَهْرِهَا أَوْ وَهَبَتْهُ، ثُمُّ سَقَطَ أَوْ تَنَصَّفَ رَجَعَ بِفَاتِتِهِ، كَعَوْدِهِ إِلَيْهِ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَتِهَا العَيْسَنَ لآجُنَبِيُّ ثُسمٌّ هَمَنَا لَهُ.

وَعَنْهُ: لا؛ لآنُ عَقْدَ الهِيَةِ لا يَقْتَضِي ضَمَانًا.

وَعَنْهُ: مَعَ الإِبْرَاء؛ لآنُّهَا لَمْ تَمْلِكُهُ مَا زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ.

وَفِي التَّرَغِيبَ: أَصْلُ الخِلاف فِي الإِبْرَاء أَلِّهُمَا تَلْزَمُهُ زَكَاتُهُ إِذَا مَضَى أَحْوَالٌ، وَهُوَ دَيْنٌ؟ فِيهِ رَوَايَتَان، وَكَلامُهُ فِي الْمُغْنِي عَلَى أَنَّهُ إِسْفَاطٌ أَوْ تَمْلِيكٌ، وَإِنْ وَهَبَتْهُ بَعْضَهُ ثُمُّ تَنصَّفَ رَجَعَ بِنِصْف غَيْرِ المُوهُوبِ، وَنِصْف المُوهُوبِ اَسْتَقَرَّ مِلْكُهَا لَهُ، فَلا يَرْجِعُ بِهِ، وَنِصْفُهُ الَّذِي لَمْ يَسْتَقِرُّ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الأُولَى لا الثَّانِيَّةِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: عَلَيْهَا احْتِمَالٌ، وَلَوْ وَهَبَ النَّمَنَ لِمَشْتَرِ فَظَهَرَ مُشْتَرٍ عَلَى عَيْبٍ فَهَلْ تَعَدُّرَ السرَّدُ فَلَهُ أَرْشُهُ أَمْ يُسرَدُّ وَلَهُ نَمَنُهُ؟ وَفِي التَّرْغِيبِ القِيمَةُ؟ فِيهِ الجِلافُ^(۱)، وَإِنْ تَبَرَّعَ أَجْنِبِيٍّ بِأَدَاءِ المَهْرِ فَالرَّاجِعُ لِلزَّوْجِ.

وَقِيلَ: لَهُ

وَمِثْلُهُ أَدَاءُ ثَمَنٍ ثُمَّ يُفْسَخُ بِعَيْبٍ، وَرُجُوعٍ مُكَاتَبٍ أَبْرِئَ مِنْ كِتَابَتِهِ بِالإِيتَاءِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيهِ: لا يَرْجِعُ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الزُّوْجَانِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قَلْرَ المَهْرِ قُبلَ قَوْلُهُ، وَيَخْلِفُ.

وَفِي الْمُبْهِجِ رَوَايَةٌ: يَتَحَالَفَان.

وَعَنْهُ: قَوْلُ مُذَّعِي مَهْرِ المِثْلُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَفِي اليّمِينِ وَجُهّان (مَ ٢٠)(٢).

(المسألة الثّانية – ١٩): إذا تخالعا فهل يسقط المهر كلّه أو يتنصّف؟ أطلق الخلاف فيـه، وأطلقـه في المحرّر، والرّعـايتين، والحـاوي الصّغير، وغيرهم.

أحدهما: يتنصُّف، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما قطع به في الشَّـرح وشـرح ابـن منجًّا وغيرهمـا وقطـع بـه في الكـافي، والمقنـع، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في المستوعب.

قال في القواعد: المنصوص عن أحمد أنَّ لها نصف الصَّداق، وهو قول القاضي وأصحابه. انتهى. والوجه الثَّاني: يسقط كلُه.

(١) تنبيه: قوَّله فيما إذا وهب النُّمن لمشتر فظهر على عيبٍ هل تعذَّر الرُّدُّ أم لا: (فيه الحلاف).

يعنى: به الَّذي قبله فيما إذا أبرأته من مهرُّها أو وهبته له، فيما يظهر.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن اختلف الزُّوجان أو ورثتهما في قدر المهر قُبلَ قوله: ويحلف.

وعنه: قول مدَّعي مهر المثل، نصره القاضي وأصحابه، وفي اليمين وجهان). أنتهى.

قال في المحرُّر: ولم يذكر اليمين، فيخرج وجوبها على وجهين.

وقال في الهداية، والمستوعب: وفي كلام أحمد ما يدلُّ على الوجهين، وأطلقهما في المذهب، والرِّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم، وظاهر المقنع، والشَّرح وشرح ابن منجًا إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يحلّ، اختاره القاضي، وقطع به في الوجيز وغيره وقدُّمه في الخلاصة وغيره.

والوجه الثَّاني: يجب اليمين، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطُّاب في الهداية.

وقطع به الشَّريف أبو جعفر وأبو الخطَّاب في خلافيهما، وقدَّمه، أبن رزين في شرحه قال الشَّيخ الموفَّق في المغني: إذا ادَّعى أقلُّ من مهر المثل العَّحَة مهر المثل وادَّعت أكثر منه ردَّ إلى مهر المثل، ولم يذكر أصحابنا بمينًا، والأولى أن يتحالفا فإنَّ ما يقوله كلُّ واحدٍ منهما محتملٌ للصَّحَّة فلا يعدل عنه، إلاَّ بيمينٍ من صاحبه كالمنكر في سائر الدَّعاوى؛ ولأنَّهما تساويا في عدم الظُهور، فشرع التَّحالف كما لو اختلف المتبايعان. انتهى.

والظَّاهر: أنَّ المجد لم يطِّلع على الخلاف، وأنَّ الشَّيخ في المغني لم يستحضر الخلاف حالة التَّصنيف، إذ الخلاف ذكره الشَّيخ في المقنع وغيره، اللَّهمُّ إلاَّ أن يكون صنَّف المغني قبله ثمَّ اطَّلع على الخلاف.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فَلُو ادُّعَى دُونَهُ وَادُّعَتْ فَوْقَهُ رُدٌّ إِلَيْهِ.

وَإِنَ اخْتَلَفَا فِي عَيْنِهِ أَوْ صِفَةٍ، فَالرُّوايَتَان (١)، لَكِنَّ الوَاجِبَ القِيمَةُ؛ لِثَلاَّ يُمَلَّكَهَا مَا يُنْكِرُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ قُبِلَ ۚ قَوْلُهَا فَمَا عَيْنَتُهُ، وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ: إِنْ عَيْنَتْ أُمَّهَا وَعَيْنَ أَبَاهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَ أَبُوهَا؛ لآنَّهُ مُقِرَّ بِمِلْكِهَــا لَهُ، وَإِعْتَاقُهُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَتَحَالَفَان، وَلَهَا الآقَلُ مِنْ قِيمَةٍ أَمَّهَا أَوْ مَهْر مِثْلِهَا.

وَفِي الوَاضِح: يَتَٰحَالَفَان، كَبَيْع، وَلَهَا الْآقَلُ مِمَّا ادَّعَتْهُ أَوْ مَهْرَ مِثْلِهَا.

وَفِيْ التُّرْغِيبَ إِ: يُقْبَلُ قَوْلُ مُدَّعِي جِنْسِ مَهْرِ الْجِثْلِ، فِي أَشْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ، وَالثَّانِيَةُ: قِيمَةُ مَا يَدَّعِيهِ هُوَ.

وَإِنَّ ادَّعَتْ التُّسْمِيَةَ فَأَنْكُرَ قُبُلَ فِي تَسْمَيَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ، فِي رِوَآيَةٍ.

وَعَنَّهُ: قُولُهُ، وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا ۚ (م ٢١)(٢).

فَلَوْ طَلَّقَ وَلَمْ يَدْخُلْ فَفِي تَنْصُّفِهِ أَوْ الْمُتّْعَةِ الخِلافُ(٣).

وَعَلَى الْأَوْلَةِ يَتَنَصُّفُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَسْتَقِرُّ بِهِ، وَقَوْلُهَا فِي قَبْضِهِ.

وَنِي الوَاضِحِ رِوَايَةً: قَولُهُ، بِنَاءً عَلَى: كَانَ لَهُ عَلَيٌّ وَقَضَيْتُهُ.

فُصلُ

وَإِذَا قَبَضَتْ الْمُسَمِّي الْمُعَيْنَ ثُمَّ تَنْصُفُ فَلَهُ نِصْفُهُ حُكْمًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ اخْتَارَ مِلْكُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَصْلُهُمَا اخْتِلافُ الرَّوَايَةِ فِيمَنْ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النُّكَاحِ، فَعَلَى هَذَا مَا يُنْمِي قَبْلُهُ لَهَا، وَبَيْنَهُمَا عَلَى نَصَّهِ وَعَلَيْهِ لَوْ طَلَقَهَا عَلَى أَنَّ المَهْرَ كُلُّهُ لَهَا لَمْ يَصِحُّ الشَّرْطُ، وَعَلَى الثَّانِي وَجْهَان.

وَعَلَيْهِ لِوْ طَلَّقَ ثُمُّ عَفَا فَفِي صِحَّتِهِ وَجُهَانٍ، وَيَصِحُّ عَلَى النَّانِي، وَلا يَتَصَرُّف.

وَفِي التَّرْغِيبِ عَلَى الثَّانِي وَجْهَان، لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ خِيَارِ البَيْعِ وَخِيَارِ الوَاهِبِ (م ٢٢، ٢٤)(''.

(١) تنبيه: قوله: (وإن اختلفا في عينه أو صفة فالرَّوايتان).

يعنى: المتقدَّمتين قبل ذلك قريبًا، وهو قد قدَّم أنَّ القول قول الزُّوج، فكذلك هنا.

(٢) (مسألة - ٢١): قوله: (وإن ادّعت التّسمية فأنكر قبل في تسمية مهر المثل، في رواية، وعنه: قوله، ولها مهر مثلها). انتهى.
 يعنى: بقوله: (قبل)؛ أي: قولها في تسمية مهر المثل، كما قاله في المحرّر، والظّاهر أنّ لفظة: (قولها) سقطت من الكاتب.

وأطلقهما في البلغة، والمحرُّر.

إحداهما: القول قولها في تسمية مهر المثل، قدَّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية الثَّانية: القول قوله؛ لأنَّه يدُّعي ما يوافق الأصل، ولها مهر مثلها.

قلت: وهو الصُّواب، ولِعلُّ الحلاف ينزع إلى اختلاف الأصل والظَّاهر.

(٣) تنبيه: قوله: (فلو طلَّق ولم يدخل ففي تنصُّفه أو المتعة الخلاف).

يعني: على القول بالَّ القول قولُه في عدّم التُّسمية، ومراده بالخلاف الخلاف الَّذي في المفرّضة الآتي في المسألة الثّانية، والثّالثة، والثّلاثين.

(٤) (مسألة - ٢٢ – ٢٤): قوله: (وإذا قبضت المسمَّى المعيَّن ثمَّ تنصُّف فله نصفه حكمًا، نصَّ عليه، وقيل: إن اختار ملكه فعلى هذا ما ينمي قبله لها، وبينهما على نصَّه، وعليه لو طلَّقها على أنَّ المهر كلَّه لها لم يضحَّ الشُّرط، وعلى الثَّاني وجهان وعليـه لـو طلَّقهـا ثمَّ عفا ففي صحَّته وجهان ويصحُّ على الثَّاني، ولا يتصرَّف.

وفي التَّرغيب على النَّاني وجهان لتردُّده بين خيار البيع وخيار الواهب). انتهى.

ذكر مسائل:

(المُسَالَة الأُولِي – ٢٢): إذا قبضت المهر المعيَّن ثمَّ تنصَّف، فالمنصوص: أنَّه يدخل في ملكه حكمًا، كالمبراث، وقيل: لا يدخــل، إلاَّ إذا اختار ملكه.

إذا علمت ذلك فلو طلِّقها على أنَّ المهر كلُّه لها لم يصحُّ الشَّرط، على المنصوص، وعلى القول النَّاني هل يصحُّ أم لا؟ أطلق فيه وجهين.

(ر): روایتان

وَلا يَرْجِعُ فِي نِصْفِ زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ، عَلَى الآصَحِّ، كَمُتُصِلَةٍ، وَفِيهَا تَخْرِيسِجٌ مِنْ مُنْفَصِلَةٍ، وَهُوَ رِوَايَـةٌ فِي التَّرْغِيبِ وَأَطْلَقَ فِي الْمُوجَزِ رَوَايَتَيْنَ فِي النَّمَاءَ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: لَهَا نَمَاؤُهُ بِتَعْيِينِهِ.

وصد ببسبر. فَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَهُ قِيمَةُ نِصَفِهِ يَوْمَ الفُرْقَةِ عَلَى أَذْنَى صِفَةٍ مِنْ وَقْتِ المَقْلِو إِلَى وَقْتِ قَبْضِهِ. وَفِي الكَافِي: أَوْ التَّمْكِينِ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْنَا: يُصْمَنُ الْمَتَيُّرُ بِالْمَقْلِو أَعْبُرَتْ صِفْتَهُ وَقْتَهُ، وَذَكَرَ فِي التَّرْغِيبِ المَهْرَ الْمَعْيُسِنَ قَبْلَ قَبْضِهِ هَلْ هُوَ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ أَوْ مَضْمُولٌ فَمُوْنَةُ دَفْنِ العَبْلِ عَلَيْهِ؟ فِيهِ روايَتَان، ويَنسَى عَلَيْهِمَا التَّصَرُفَ وَالنَّمَاءَ وَتَلْفَهُ، وَعَلَى ضَمَانِهِ هَلْ هُوَ ضَمَانُ عَقْدٍ بِحَيْثُ يَنْفَسِخُ فِي الْمُعَيِّنِ وَيَبْقَى فِي تَقْدِيرِ اللَّالِيَّةِ يَوْمَ الإِصْلَاقِ أَوْ صَمَانُ يَدٍ بِحَيْثُ تَجِبُ القِيمَةُ عَنْ اللَّهِ عَلْ هُوَ ضَمَانُ عَقْدٍ بِحَيْثُ يَنْفَسِخُ فِي الْمُغَيِّنِ وَيَبْقَى فِي تَقْدِيرِ الْمَالِيَّةِ يَوْمَ الإِصْلَاقِ أَوْ صَمَانُ يَدٍ بِحَيْثُ تَجِبُ القِيمَةُ يَوْمَ تُلَفِهِ كُعَارِيَّةٍ؟ فِيهِ وَجُهَانَ.

ثُمُّ ذَكَرَ أَنَّ الْقَاضَيَ وَجَمَّاعَةً قَالُوا: مَا يَفْتَقِرُ تَوْقِيتُهُ إِلَى مِغْيَارِ ضَمِنَهُ، وَإِلاَّ فَلا، كَبَيْع، وَالوَجْهَانِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ. وَإِنْ دَفَعَتْهُ زَائِدًا لَزِمَهُ، وَإِنْ فَاتَ بِتَلْفِ أَوْ اُسْتُحِقَّ بِدَيْنِ أَوْ شُفْعَةٍ أَوِ انْتَقُلَ تَعَيْنَ قِيمَةً حَقِّهِ، كَمَــا تَقَـدُمَ، وَمَتَـى تَنَصُّـفَ قَبْلَ عِلْمِ الشُّفيعِ بِالنُّكَاحِ فَأَيُّهُمَا يُقَدُّمُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م هَ٢)(١

وَإِنْ زَادَ مِنْ وَجْهِ وَنَقَصَ مِنْ وَجْهِ كَعَبْدٍ صَغِيرٍ كَبُرَ وَمَصُوغٍ كَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ صِيَاغَةً أَخْرَى، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الخِيَسَارُ، وَكَـذَا وَكُونَ

وَفِي الْبَهِيمَةِ زِيَادَةٌ مَا لَمْ يَفْسُدُ اللَّحْمُ، وَالزَّرْعُ وَالغَرْسُ نَقْصٌ لِلأَرْضِ. وَلا أَثَرَ لِمَصُوخِ كَسَرَتْهُ وَأَعَادَتْهُ كَمَا كَانَ، أَوْ أَمَةٍ سَمُنَتْ ثُمَّ هَزِلَتْ ثُمَّ سَمُنَت، وَفِيهِمَا فِي المُغْنِي وَجُهَان، وَلا لارْتِفَاعِ سُوقِ، وَلا لِنَقْلِهَا اللَّكَ فِيهِ ثُمَّ طَلَّقَ وَهُوَ بِيَدِهَا، وَيَثْبُتُ الخِيَارُ بِمَا فِيهِ غَرَضٌ مَقْصُودٌ وَإِنْ لَمْ تَزِدِ القِيمَةُ، قَالَهُ فِي السَّتْرْغِيبِ

وَظَاهِرُ كَلامٍ بَعْضِهِمْ خِلافُهُ، وَمَا لَمْ يُؤَبُّرْ فَزِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، وَكَذَا مَا أَبُرَ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجُهَان.

أحدهما: لا يصحم وهو الصواب؛ لأنه ليس في ملكه.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، قال ابن نصر اللَّه في حواشيه لعلُّ أصلهما إسقاط الشُّفيع الشُّفعة قبل البيع. انتهى. والصَّحيح: أنَّ إسقاط الشُّفعة قبل البيع لا يسقطها.

(المسألة النَّانية - ٢٣): لو طلَّق ثمُّ عفا فعلى المنصوص في صحَّته وجهان.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصُّواب؛ لأنَّه دخل في ملكه وتصحُّ الهبة بلفظ العفو، على الصُّحيح من المذهب، وعليه الأكثر، وهذا منه، والله أعلم.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

(المسألة الثَّالثة – ٢٤): لو طلَّق ثمَّ عفا، فعلى القول الثَّاني يصحُّ ولا يتصرَّف وفي التَّرغيب على النَّاني وجهان؛ لتردُّده بين خيـــار البيع وخيار الواهب.

لكنَّ المصنَّف قد قدَّم حكمًا وهو أنَّه يصحُّ ولا يتصرَّف، وهذا الصَّحيح من المذهب.

فهذه المسألة لم يطلق فيها الخلاف، بل قدَّم فيها حكمًا، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٢٥): قوله: (ومتى تنصُّف قبل علم الشُّفيع بالنَّكاح فاتُّهما يقدُّم؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح.

أحدهما: يقدُّم حقُّ الشُّفيع؛ لأنَّه أسبق، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يقدُّم حقُّ الزُّوج؛ لأنَّه ثبت بالنُّصُّ، والْإجماع.

تنبيه: محلُّ هذا الخلاف إذا قلنا بثبوت الشُّقعة فيما إذا انتقل إليها صداقًا.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَمَةً حَامِلاً فَوَلَدَتْ لَمْ يَرْجِعْ فِي نِصْفِهِ إِنْ قُلْنَا: لا يُقَابِلُهُ قِسْطٌ مِنَ النَّمَنِ، وَإِلاَّ فَهُوَ بَعْضُ مَهْــرِ زَادَ زِيَــادَةً لا تَتَمَيُّرُ ('')، فَفِي لُزُومِهَا نِصْفَ قِيمَتِهِ وَلُزُومِهِ قَبُولَ نِصْفُ الأَرْضِ بِنِصْفُ وَرَعِهَا وَجُهَانِ (م ٢٦، ٢٧) ('''. وَلَهُ نِصْفُ مِثْلِيٍّ، وَيَحْتَمِلُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي نِصْفُ مُكَاتَب، كَبْيْعِهِ، وَكَإِجَارَةٍ وَتَزْويِج، وَكَتَدْبِيرٍ إِنْ رَجَعَ فِيهِ بِقُولٍ، فَيَرْجِعُ ذَمَ أَنْ ذَهِ الذَ تَوَالَانُهُ

فِيهِ أَوْ فِي القِيمَةِ، لِلنَّقْص.

قِيهِ أَوْ فِي اللهِمهِ، ينتفص. وَفِي لُزُومِهَا رَدَّ نِصْفِهِ قَبَلَ تَقْبِيضِ هِبَةٍ وَرَهْنِ وَفِي مُدَّةٍ خِيَارِ بَيْعٍ وَجْهَانِ (م ٢٨)(٢٠). وَلَوْ أَصْدَقَهَا صَيْدًا ثُمُّ طُلَّقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَإِنْ لَمْ يَمْلِكُهُ بِإِرْثِ فَنِصْفُ قِيمَتِهِ، وَإِلاَّ فَهَلْ يُقَدِّمُ حَقَّ اللَّهِ فَيَرْسِلُهُ وَيَغْرَمُ لَهَا قِيمَةَ النَّصَفُو؟ أَمْ حَقَّ الآدَمِيِّ فَيَمْسِكُهُ وَيَبْقَى مِلْكُ المُحْرِمِ ضَرُورَةً؟ أَمْ هُمَا سَوَاءً فَيَخَيِّرَانِ؟ فَإِنْ أَرْسَلَهُ بِرِضَاهَا غَرِمَ لَهَا وَإِلاَّ بَقِي مُشْتَرِكًا؟ قَالَ فِي النَّرْغِيبِ: يَنْبَنِي عَلَى حُكْمِ الصَّيْلِ المُمْلُوكِ بَيْنَ مُحِلً وَمُحْرِمٍ.

رَفِيهِ الآرْجُهُ (م ٢٩)(١). وَإِنْ نَقَصَتْ صِفْتُهُ فَكَذَلِكَ أَوْ نِصِفْهُ نَاقِصًا.

(١) تنبيه: قوله: (لم يرجع في نصفه إن قلنا لا يقابله قسطٌ من النَّمن، وإلاَّ فهو بعض مهر زاد زيادةٌ لا تتميّز). انتهى. أشعر كلامه بأنّ لنا خلافًا: هل يقابل الحمل قسطٌ من النَّمن أم لا؟ وهو الصُّحيح، وقد تُقــــنّم ذلــك مـــــتوفّى في بــاب الخيــار في المسألة الخامسة فيراجع.

(٢) (مسألة – ٣٦ – ٢٧): قوله: (وإن أصدقها أمةً حاملاً، فولدت لم يرجع في نصفه إن قلنا لا يقابله قسطٌ من الثّمن، وإلاّ فهــو بعض مهرٍ زاد زيادةً لا تتميَّز، ففي لزومها نصف قيمته، ولزومه قبول نصف الأرض بنصف زرعها وجهان). انتهى.

(المسألة الأولى - ٢٦): إذا أصدقها حاملا فولدت وقلنا يقابله قسطٌ من النُّمـن فهـل يلزمهـا نصـف قيمـة الولـد أم لا؟ أطلـق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشرح، والبلغة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمها نصف قيمته؛ لأنَّه حالة العقد لا قيمة له، وحالة الانفصال قد زاد في ملكها.

ومال إليه القاضي وابن عقيل.

والوجه الثَّاني: يلزمها؛ لأنَّه أَصدقها عينين.

قلت: ويحتمل أنَّ له منه بمقدار نصف قيمته وقت العقد.

(المسألة الثَّانية - ٢٧): هل يلزمه قبول نصف الأرض بنصف زرعها أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يلزمه قبول نصف ذلك، اختاره القاضى.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، وهو الصَّحيح، قلَّمه في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزينِ وغـيرهم، وتقـدُّم نظـير هـذه المسألة في بــاب

(٣) (مسألة – ٢٨): قوله: (وفي لزومها ردُّ نصفه قبل تقبيض هبة ورهنٍ وفي مدَّة خيار بيعٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشرح. قال ابن رزين: ولا تجبر على إزالة ملكها في مئة الخيار، وقبل قبض الهبة كذلك، وقبل: تجبر. انتهى.

قلت: الصُّوابُ عدم اللُّزوم في الثَّلاث، وتستدرك ظلامته.

والقول الثَّاني: يلزمها الرُّجوع في الثَّلاث، فتفسخ العقد.

(٤) (مسألة - ٢٩): قوله: (ولو أصدقها صيدًا ثمُّ طلَّق وهو محرمٌ فإن لم يملكه بإرثو فنصف قيمته، وإلاَّ فهل يقدّم حقُّ الله تعالى فيرسله ويغرم لها قيمة النَّصف؟ أم حقُّ الآدميُّ فيمسكه ويبقى ملك المحرم ضرورةً؟ أم هما سواءٌ فيخيَّران؟ فإن أرسله برضاهـــا غــرم لها، وإلاَّ بقي مشتركًا بينهما؟

قال في التّرغيب: ينبني على حكم الصَّيد المملوك بين محلِّ ومحرم، وفيه الأوجه). انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الإرسال؛ لأنَّ حقَّ الآدميُّ مبنيٌّ على الشُّحَّ، والضّيق وحقُّ اللَّه مبنيٌّ على المسامحة، ودخـل ملـك المحـرم في ذلك ضمنًا ضرورة، والله أعلم.

وَعَنَّهُ: مَعَ أَرْشِهِ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ رَوَايَةٌ ثَالِئَةً قَدَّمَهَا: نِصْفُهُ بِأَرْشِهِ بِلا تَخْيرٍ. وَإِنْ أَصْدَقَهَا ثُوبًا فَصَبَغْتُهُ أَوْ أَرْضًا فَبَنَّهُا وَنَحْوَهُ فَبَذَلَلَ قِيمَةً زِيَادَتِهِ لِتَمَلُّكِهِ فَلَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الحِرَقِيِّ وَالشَّيْخِ. وَإِنْ أَصْدَقَهَا ثُوبًا فَصَبَغْتُهُ أَوْ أَرْضًا فَبَنَّهُا وَنَحْوَهُ فَبَذَلَلَ قِيمَة زِيَادَتِهِ لِتَمَلُّكِهِ فَلَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الحِرَقِيِّ وَالشَّيْخِ.

وَعِنْدُ القَاضِي: لا (م ٣٠)^(١).

وَإِنْ تَلِفَ الْمَهْزُ أَوْ نَقَصِٰ بِيَدِهَا وَثَبَتَ أَنَّهُ بَعْدَ تَنَصَّفُو صَمِئْتَهُ، كَتَلَقِهِ بَعْدَ الفَسْخِ بِعَيْسِبِو، وَكُـلُ فَسْخِ يَسْتَنِدُ إلَى أَصْلِ

رُقِيلُ: لا.

وَقِيلَ: هُوَ كَتَلَفِهِ فِي يَدِهِ قَبْلَ طَلَبِهَا لَهُ.

وَإِنْ فَاتَ النَّصْفُ مُشَاعًا فَلَهُ النَّصْفُ البَّاقِي، وَكَذَا مُعَيَّنًا مِنَ الْمُتَنَصَّفِ.

وَيْنِي المُغْنِي: لَهُ نِصْفُ البَقِيَّةِ وَنِصْفُ قِيمَةٍ الْفَاقِتِ أَوْ مِثْلُهُ، وَإِنْ قَبَضَتْ المُسَمَّى فِي الذَّمَّةِ فَكَسَالْمَتَّيْنِ، إلاَّ أَنَّـهُ لا يَرْجِعُ ويمي المسيى، في المسلمة المسل

كَعَفُوهِ عَنْ مَّهُر ابْنِهِ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ؛ لآنَّهُ لَمْ يُكُسِبُهُ إِيَّاهُ.

وَّعَنْهُ: اللَّهُ أَلاَّكِ، قَدْمَةُ أَبْنُ رَزِينٍ، وَاحْتَارَهُ شَيْخَنَا، قِيلَ: وَمِفْلُهُ سَيَّدُ الآمَةِ فَيَعْفُسُو عَـنْ نِصْـفُ مَهْرًا ابْنَتِـهِ الطَلْقَـةِ قَبْـلَ الدُّخُولُ الْمَجْنُونَةِ وَالصَّغِيرَةِ.

وَفِيَ الْمُغْنِي وَالْكَافِي: بِشَرْطِ البَكَارَةِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةُ وَقَدَّمَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُوجَزِ، وَبَكْرٌ بَالِغَةً. وفي التَّرْغِيبِ: أَصْلُهُ هَلْ يَنْفَكُ الحَجْرُ بِالبُلُوغِ؟ وَعَلَى هَذَا وَلَوْ دَخَلَ بِهَا مَا لَمْ تَلِدْ أَوْ تَمْضِي سَنَةً بِبَيْتِهِ، وَأَنْ عَلَى هَذَا يَنْبَنِي مِلْكَهُ لِقَبْض صَدَاق ابْنَتِهِ البَالِغ الرُّشيدةِ.

ريبي . وَقِيَلَ: يَمْلِكُهُ فِي البَكْرِ، وَقَدُمْ آغَتِبَارَ كُوْلِيَهِ دَيْنًا، فَلا يَعْفُو عَنْ عَيْنٍ، فَيَصِحُ بِلَفْ ظِ الْمِبَةِ وَالتَّمْلِيكِ فَقَـطُ، وَفِي القَبُـولِ الجِلافُ⁷⁷، وَسَوَاءً فِيهِ عَفْوَهُ وَعَفْوُهُا، وَلَمْ يُقَيَّدُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ بِصِغْزٍ وَكِبَرٍ وَبَكَارَةٍ وَلا ثُيُوبَةٍ وَذَكَـرَ ابْـنُ عَقِيـلٍ رِوَايَـةً: النَّاهُ مِنْ مَا يَعْلَمُ اللَّهِ عَلَيْهُ وَعَلْمُ اللَّهُ يُقَيِّدُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ بِصِغْزٍ وَكِبَرٍ الوَلِيُّ فِي حَقُّ الصَّغِيرَةِ.

ما اختاره الخرقيُّ، والشَّيخ هو الصَّحيح واختاره الشَّارح أيضًا.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والقول الآخر اختاره القاضي.

(٢) (مسألة – ٣١): قوله: (وفي وجوب ردّه بعينه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والحَّاوي، والصَّغير.

أحدهما: يجب ردُّه بعينه، وهو الصَّحيح، وبه قطع ابن عبدوسٍ في تذكرته وقدَّمه في الرَّعــايتين، وهــو ظــاهر مـا قدَّمــه في المغــني، والشّرح ونصراه.

والوجه الثاني: لا يجب ذلك.

(٣) تنبيه: قوله فيما إذا عفا من بيده عقدة النَّكاح: (وفي القبول الخلاف).

يعني: هل يشترط فيه القبول أم لا؟

والظَّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي في الإبراء من الدِّين.

وفيه قولان، والمنصوص أنَّه لا يُشترط القبول قاله المُصنَّف في باب السُّلم.

وقال الأزجيُّ: إن قلنا: يدخل في ملكه فهو هبة، والمذهب: لا يُشترط فيها القبول.

وإن قلنا: ملك أن يملك اشترط القبول.

قال بعضهم: لعله أراد بالخلاف ذلك وهو بعيدٌ؛ لخروج عفو الأب.

⁽١) (مسألة – ٣٠): قوله: (وإن أصدقها ثوبًا فصبغته أو أرضًا فبنتها ونحوه، فبذل قيمة زيادته لتملُّكــه فلــه ذلبك عنــد الخرقـيّ، والشَّيخ، وعند القاضي لا). انتهي.

فُصل

وَإِذَا وَجَبَ مَهْرُ الِمثْلِ فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِفَرْضِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَبِهِ.

وَقِيلَ: لا؛ لآنَّهُ لَمْ يَسَتَقِرُّ (م ٣٢)^(١).

وَيَصِحُ إِبْرَاؤُهَا مِنْهُ قَبْلَ فَرْضِهِ.

وَعَنْهُ: لا، لِجَهَالَتِهِ وَإِنْ وَقَفَ وُجُوبُهُ عَلَى الدُّخُولِ فَكَالْعَفُو عَمَّا انْعَقَدَ سَبَبُ وُجُوبِهِ.

وَإِن اتَّفَقَا عَلَى قَدْر وَإِلاًّ فَرَضَهُ الْحَاكِمُ بِقَدْرهِ.

فَإِذَا فَرَضَهُ لَرِمَهَا فَرُضُهُ، كَحُكْمِهِ، فَدَلُّ أَنْ ثُبُوت سَبَبِ الْمَطَالَبَةِ كَتَقْدِيرِهِ أَجْرَةَ الِمُفلِ وَالنَّفَقَةِ وَنَحْوهِ حُكْمٌ (م)، فلا يُغَيِّرُهُ حَاكِمٌ آخَرُ (م) مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ السَّبَبُ، كَيُسْرِهِ فِي النَّفَقَةِ أَوْ حُسْرِهِ، وَمَا قَرْرَهُ الْمَسَمَّى قَرَّرَهُ، وَمَا أَسْقَطَهُ أَسْقَطَهُ إِلَى غَيْرِ مُتْعَةِ. وَعَنْهُ: يُقَرِّرُ المَوْتُ نِصْفَهُ قَبْلَ تَسْمِيَتِهِ وَقَرْضِهِ.

وَمَا نِصِنْهُ فَعَنْهُ: ينِصْفِهِ، وَعَنْهُ: إِنْ وَجَبَّ؛ لِفَسَادِ النَّسْمِيَةِ، وَإِنْ وَجَبَ لِفَقْدِهَا سَــقَطَ إِلَى الْمُتَمَةِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ ظَـاهِرُ المُذْهَبِ، وَاخْتَارُهُ الْحِرَقِيُّ.

وَعَنْهُ: سُقُوطُهُمَا إِلَى الْمُتَعَةِ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٣٣ - ٣٥)(٢).

(١) (مسألة – ٣٢): قوله: (إذا وجب مهر المثل فلها المطالبة بفرضه، قال جماعةٌ: وبه وقيل: لا؛ لأنَّه لم يستقرُّ). انتهى.

ظاهِر عبارته إطلاق الخلاف في المطالبة بالمهر في المفوّضة ونحوها.

أحدهما: لها المطالبة به، كالمطالبة بفرضه، وهو الصّحيح، قطع به في المغني، والشّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، وهو ظاهر ما قطع به في الرّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: ليس لها ذلك؛ لأنَّه لم يستقرًّ، وهو ظاهر كلام جماعةٍ كثيرةٍ.

(٢) (مسألة – ٣٣ – ٣٥): قوله فيما يكمِّل المهر: ويسقطه وينصُّفه في المفوِّضة: (وما قرَّره المسمَّى قرَّره، وما اسقطه اسقطه، وما نصَّفه فعنه ينصَّفه، وعنه: إن وجب؛ لفساد التَّسمية وإن وجب لفقدها سقط إلى المتعة، ذكره الشَّيخ ظاهر المذهب واختاره الحرقيُّ، وعنه: سقوطهما إلى المتعة، نصره القاضي وأصحابه). انتهى.

شمل كلامه مسائل:

(المسألة الأولى - ٣٣): إذا طلَّق المفرِّضة قبل الدُّخول فلا يخلو، إمَّا أن يكون تفويض بضع أو تفويـض مهـر، فـإن كـان تفويـض بضع فهل لها المتعة فقط أو يجب لها نصف مهر المثل؟

أُطلق الخلاف، وأُطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمحرُّر، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

إحداهما: ليس لها إلاَّ المتعة، وهو الصَّحيح، وعليه الأكثر، منهم الخرقيُّ، والقاضي وأصحابه، ونصُّ عليه في رواية جماعةٍ.

قال في الحرُّر: هذا أصحُّ عندي، وصحَّحه في النَّظم وتجريد العناية.

قال في البلغة: هذا أصحُّ الرُّوايتين.

قال في الرُّعايتين: وهو أظهر.

وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المقنع، والمغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ وإدراك الغاية وغيرهم.

والرواية الثانية: يجب لها نصف مهر المثل.

وقدمه في الخلاصة، والرعايتين، ونهاية ابن رزين، وغيرهم.

وقطع به في المنوِّر، قال الزُّركشيِّ: هذه الرَّواية أضعفها.

وإن كان تفويض مهرٍ وهي:

(المسألة الثَّانية – ٣٤): فهل يسقط إلى المتعة أو يجب لها نصف مُهر المثل.

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحاوي الصُّغير وشرح الزُّركشيّ.

إحداهما: يجب نصف مهرٍ المثل، وهو ظاهر كلام الحرقيّ وغيره، وبه قطع في الوجسيز، والمنوّر وشــرح ابــن رزيــن في موضــع،=

وَمَتَى فُرضَ فَكَالْمُسَمَّى، وَعَنْهُ: يَسْقُطُ، وَتَجبُ الْتُعَةُ، فَإِنْ دَخَلَ فَلا مُتْعَةَ.

وَنَقَلَ حَنَّبَلِّ: لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ؛ أي: الْمُتْعَة تَجبُ.

وَاخْتَارَهُ شُيْخُنَا فِي مَوْضِعٍ وَقَال: كَمَا ذَلُ عَلَيْهِ ظَاهِرُ القُرْآنِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: العَمَلُ عِنْـدِي عَلَيْـهِ لَـوْلا تَوَاتُـرُ الرَّوَايَـاتِ بخِلافِهِ.

وَعَنْهُ: إلاَّ المَدْخُولَ بِهَا وَلَهَا مُسَمِّي (١).

وَقَالَ أَحْمَدُ فِيمَا خَرُّجَهُ فِي مَحْبِسِهِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مَتَاعٌ إِلاَّ الْتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَـذْ فَـرَضَ لَهَـا، وَاخْتَـارَهُ شَيْخُنَا فِي الاغتِصَام بالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْتِي قَبْلَهَا.

وَفِي سُقُوطِ المُتْعَةَ بهبَةِ مَهْرِ الِثْلُ قَبْلُ الفُرْقَةِ وَجْهَان (م ٣٦)(٢).

وَذَكَّرَ القَاضِي: لَهَا حَبْسُ رَهْنِ بَمَهْرِ المِثْلُ عَلَى المُتْعَةِ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: بِحَالِهَا وَقِيلَ: هُمَا، فَأَعْلَاهَا خَادِمٌ، وَأَدْنَاهَا كِسُوَّةٌ تُجْزِئُهَا لِصَلاتِهَا.

وَعَنْهُ: يُقَدِّرُهَا حَاكِمٌ.

وَعَنْهُ: هِيَ بِقَدْرِ نِصْفُ مِهْرِ مِثْلِهَا.

وَمَهٰرُ الِثْلِ مُعْتَبَرٌ بِمَنْ يُسَاوِيهَا فِي الصِّفَاتِ الحَسَنَةِ وَالمَالِ وَالبَلَدِ بِالآقْرَبِ فَالآقْرَبِ مِنْ نِسَائِهَا، كَأُمُّ وَخَالَةٍ وَعَمُّةٍ، اخْتَارَهُ الآكَتُرُ.

وَعَنْهُ: مِنْ نِسَاء عَصَبَتِهَا مِنْ جِهَةِ أَبِيهَا وَجَدُّهَا، فَإِنْ عَدِمَ الكُلُّ فَأَشْبُهِهَا مِنْ نِسَاءِ بَلَدِهَا، ثُمَّ الآقْرَبِ فَالآقْرَبِ، فَإِنْ لَــمْ يُوجَدْ إِلاَّ فَوْقَهَا أَوْ ذُونَهَا زِيدَ وَنُقِصَ بَقَدْرِهِ، وَتُعْتَبَرُ عَادَتُهُمْ.

وَقِيلَ: لا فِي تَأْجِيلِ مَهْرٍ، فَإِنِ اخْتَلَفَتْ مُهُورُهُنَّ أَخِذَ الوَسَطُ الحَالُ.

=وغيرهم وقدَّمه في المغني، والشَّرح، والرَّعايتين ونهاية ابن رزينٍ وإدراك الغاية وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: ليسَّ لها إلاَّ المُتعة، وهو الصَّحيح، قدَّمه في اَلكافي وقال: هذا المذهب وقدَّمه في المقنع وظــاهر كــلام المصنَّف أنَّـه اختيار القاضي وأصحابه، وصحَّحه في المحرَّر، والنَّظم وتجريد العناية وغيرهم.

قال في الرُّعايتين: هذا أظهر، واختاره الحرقيُّ، وقدَّمه ابن رزين في شرحه في موضع آخر.

(المسألة الثَّالثة – ٣٥): لو سمَّى لها صداقًا فاسدًا، وطلَّقها قبلُ الدُّخول فهل تجب لَمُسا المتحة فقـط أم نصـف مهـر المشل؟ أطلـق الخلاف وأطلقه صاحب الحاوي، والزَّركشيُّ.

إحداهما: تجب المتعة فقط، نصره القاضي وأصحابه، قاله المصنّف، قال الزّركشيّ.

اختاره الشُّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما، واختاره المجد وصاحب الرُّعايتين، والنُّظم وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: يجب لها نصف مهر المثل، وهو الصَّحيح، اختاره الشّيرازيُّ، والشّيخ الموفَّق، والشّارح وغيرهم.

وقطع به الخرقيُّ وابن رزين في شرحه.

(١) تنبيه: قوله: (فإن دخلُ فلا متعة، ونقل حنبلٌ لكلٌّ مطلُّقةٍ وعنه إلاَّ المدخول بها ولها مسمَّى). انتهى.

تابع في هذه الرَّواية الآخيرة صاحب المحرَّر فإنَّه قال فيه: وعنه: يجب للكلِّ إلاَّ لمن دخل بها، وسمّي مهرها. انتهى.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين ابن تيميَّة: صوابه إلاّ من سمَّى مهرها، ولم يدخل بها، قال: وإنَّما هذا زيغٌ حصل من قلم صـــاحب الحــرّر، قال الزبريراني: وقد وجدت ما يدلُّ على كلام ابن تيميَّة. انتهى.

وتابع صاحب المحرُّر صاحب الرُّعايتين، والحاوي.

(٢) (مسألة – ٣٦): قوله: (وفي سقوط المتعة بهبة مهر المثل قبل الفرقة وجهان). انتهى.

أحدهما: تسقط قطع به ابن رزينٍ في شرحه.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح.

والوجه الثَّاني: لا يسقط، وهو احتمالٌ في المغني، والشَّرح وصحَّحه النَّاظم وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

فُصل

وَلِلْمَرَاةِ مُسَمَّى لَهَا أَوْ مُفَوِّضَةً مَنْعَ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ كُلُّ مَهْرِهَا الحَالّ.

وَقِيلَ: أَوْ حَلُّ قِبْلَ التُّسْلِيمِ، فَتُسَافِرُ بِلا إِذْنِهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ أَصَحُ الرُّوَايَتَيْنِ، وَلُهَا النُّفَقَةُ، وَعَلَّلَ الإمَامُ أَحْمَدُ وُجُوبَ النُّفَقَةِ بِأَنَّ الحَبْسَ مِـنَ قِبَلِـهِ، وَظَـاهِرُ كَـلام جَمَاعَةِ: لا نَفَقَةَ، وَهُوَ مُتَّجَةً، فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّحًا فَدَخَلَّ أَوْ خَلا لَمْ تَمْلِكُ المَّنْعَ، اخْتَـارَهُ الآكُـثَرُ، وَلا نَفَقَـةَ، وَعَكْسُهُ ظُهُورُهُ مَعِيبًا بَعْدَ قَبْضِهِ وَتَسْلِيمُ نَفْسِهَا.

وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ فَقِيلَ: لا يُفْسَخُ، كَمَنْ تُزَوَّجَنَّهُ عَالِمَةً عُسْرَتَهُ، فِي الآصَحّ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَقِيلَ: قَبْلَ الدُّخُول (م ٣٧، ٣٨)^(١).

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: ۚ إِنْ تَرَوَّجَ مُغْلِسًا وَلَمْ تَعْلَمُ المَرَّأَةُ لا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَالَ هِنْدِي عَرَضٌ وَمَسَالٌ وَخَيْرُهُ، فَإِنْ رَضِيَتْ بالْمَقَام فَلا فَسَنْحَ، فِي الْآصَحُ، وَلَكِنْ لَهَا مُنْحُ نَفْسِهَا.

وَالْمَنْعُ وَالْفَسْخُ لِسَيَّدِ الْأَمَةِ.

وَثِيلَ: لا، وَلا يَفْسَخُ إِلاَّ حَاكِمٌ، فِي الْأَصَحُّ.

وَإِنِ افْتَرَقَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ بِغَيْرٍ طَلاقٍ وَالْأَصْحُ وَلَوْ بِهِ فَلا مَهْرٌ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بِمَوْتُو.

(١) (مسألة - ٣٧ - ٣٨): قوله: (وإن أعسر بالمهر فقيل لا يفسخ، كمن تزوَّجته عالمةً عسرته في الأصحَّ، وقيل: بلى، وقيل: قبل الدُّخول). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٣٧): إذا أعسر بالمهر قبل الدُّخول فهل لها الفسخ إذا كان حالاً أم لا؟

أطلق الخلاف. أحدهما: له الفسخ، وهو الصّحيح.

قال في تصحيح المقنع في كتاب النَّفقات: هذا المشهور من المذهب. انتهى.

واختاره أبو بكرٍ.

وقطع به في الهداّية، والمذهب، والمستوعب، والحتلاصة، والمقنع وشرح ابن منجًا، والنّظم، والوجيز وغيرهم ورجَّحه في المغني قــال في الرّعايتين، والحاوي الصّغير: لها الفسخ، في أصحّ الوجهين.

وقدَّمه في المحرَّر، والشَّرح وغيرهما.

والوجه الثَّاني: ليس لها ذلك احتاره ابن حامدٍ، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهم، وهو قويٌّ.

(المسألة الثَّانية - ٣٨): إذا أعسر بعد الدُّخول فهل لها الفسخ أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمادي، والنُّظم، وغيرهم.

أحدهما: لها الفسخ.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: لها الفسخ، في أصحُّ الوجهين.

وقطع به في الوجيز وغيره واختاره أبو بكرٍ وغيره.

وقدَّمه في المحرَّر وغيره.

والوجه الثَّاني: ليس لها ذلك.

قال في التصحيح: هذا المشهور في المذهب، واختاره ابن حامدٍ، والشّيخ الموفّـق، والشّـارح وغـيرهم، وهـو الصّـواب، وقيـل: إن أعسر بعد الدُّخول انبنى على منع نفسها لقبض صداقها بعد الدُّخول إن قلنا لها ذلك فلها الفسـخ، وإلاَّ فـلا وهـي طريقتـه في المخني وشرح ابن منجًا. وَيُتَوَجُّهُ أَنَّهُ عَلَى الحِلافِ فِي وُجُوبِ العِلَّةِ بِهِ، وَتَقَرُّرِهِ بِخَلْوَةٍ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ: يَسْتَقِرُّ بِهِ، وَإِنْ وَطِئْهَا لَزَمَهُ الْسَمَّى.

وَعَنْهُ : مَهْرُ الْمِثْلِ، وَكَذَا الْحَلْوَةُ.

وَفِي الْأَنْتِصَارِ وَالْمُذْهَبِ رَوَايَةٌ: لا شَيْءٌ بَهَا، إِخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: لا يَكُمُلُ.

وَلا يَصِيحُ تَزْوِيجُ مَنْ نِكَاحُهَا فَاسِدٌ قَبْلَ طَلاقٍ أَوْ فَسْخٍ، فَإِنْ أَبَى الزُّوجُ فَسَخَهُ حَاكِمٌ، وَظَاهِرُهُ لَوْ زَوْجَهَا قَبْـلَ فَسْخِهِ لَمْ يَصِحُ مُطْلَقًا (م).

وَمِثْلُهُ نَظَائِرُهُ.

فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بلا شُهُودٍ فَفِي تَزْويجِهَا قَبْلَ فُرْقَةٍ رِوَايَتَان فِي الإرْشَادِ.

وَهُمَا فِي الرَّعَايَةِ، بَلَا وَلِي أَوْ بِدُونِهِمَا (م ٣٩)(١).

وَفِي تَعْلِيقِ ابْنِ النِّيِّ فِي انْعِقَادِ النِّكَاحِ بِرَجُلٍ وَاهْرَائَيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدٌ فَاسِدٌ لا يَجُورُ صَحِيحٌ حَتَّى يَقْضِيَ بِفَسْنِحُ الْأَوَّلِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا؛ فَلاَئَهُ حَرَامٌ، وَاَلْحَرَامُ فِي خُكْمِ الْعَدَمِ.

وَلِلمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ مَهْرُ الِمِثْلِ، كَبَدَل مُتْلَف، وَكَذَا الْمُكْرَمَةُ غُلَى الزَّنَا فِي قَبْلٍ وَلَوْ مِنْ مَجْنُون، وَلا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ. وَعَنْهُ: المَهْرُ لِلبِكْرِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: مَعْ َٱرْشُ ِ ٱلْبَكَارَةِ، وَأَطْلَقَ شَنْيْخُنَا رِوَايَةُ أَنَّهُ لا مَهْرَ لِمُكْرَمَةٍ، وَاخْتَارَهُ، وَأَنَّهُ خَبِيثٌ. وَظَاهِرُ كَلاهِهِ: وَلا بِشْبُهَةٍ؛ لأَنَّهُ قَالَ: البُضْعُ إِنَّمَا يَتَقَوَّمُ عَلَى رَوْجٍ أَوْ شَبَهِهِ فَيَمْلِكُهُ بِهِ، وَفِي دُبُرٍ وَأَمَةٍ أَفِنَتْ وَجْهَــانِ (م

وَفِي الْانْتِصَارِ: وَلِمُطَاوِعَةِ، وَيَسْقُطُ.

وَعَنْهُ: لا مَهْرَ لِذَاتِ مَحْرَم.

وَعَنْهُ: تُحَرَّمُ بِنَتْهَا، كَلِوَاطٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بِخِلافَ مُصَاهَرَةٍ؛ لأَنَّهُ طَارِئٌ، قَالَ الشَّيْخُ: وَرَضَاعٍ.

بدونهما). انتهى.

إحداهما: لا يصحُّ، وهو المذهب، قاله في القواعد الأصوليَّة وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه المصنِّف قبل هذا.

والرُّواية الثَّانية: يصحُّ.

(٢) (مسألة – ٤٠ – ٤١): قوله: (وفي دبرٍ وأمةٍ أذنت وجهان). انتهى.

(المسألة الأولى – ٤٠): إذا وطئ في الدُّبر فهل يجب به مهرَّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في تجريد العناية.

أحدهما: لا يجب، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وبه قطع في المغني، والكافي وشرح ابن رزين وغيرهم.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والشُّرح، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: هو كالوطء في القبل، قطع به في الحرُّر.

(المسألة الثَّانية - ٤١): لو أذنت الأمة في الوطء فوطنها فهل يجب المهر بذلك؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يجب، وهو الصَّحيح من المذهب قطع به في المغني، والشَّرح، وهو الصُّواب الَّذي لا يعدل عنه ويكون للسُّيَّد، وقد ذكـــر الأصحاب أنَّه لو غصبها ووطنها وجب المهر للسَّيِّد، ولو كانت مطاوعةً وأذنت، وإذن الأمة لا يقيد شيئًا وليست مستحقَّةً للمهر حتَّى يسقط بإذنها فإطلاق المصنّف الخلاف في هذه المسألة فيه نظرٌ واضحٌ، بل الأولى أنَّه كان يقدُّم هذا.

والوجه الثَّاني: لا مهر لها، وهو ضعيفٌ جدًّا، وفي صحَّته بعدٌّ، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

الفسروع - كتاب النكاح

وَلُوْ وَطِئَ مَيَّتَةً لَزِمَهُ الْمَهْرُ، فِي ظَاهِر كَلامِهمْ، وَهُوَ مُتَّجَةً.

وَقِيلَ لِلقَاضِي: لَوْ لَمْ يَبْطُلْ الْإِحْرَامُ بِالمَوْتَ لَزِمَتْهُ الفِدْيَةُ إِذَا طُيِّب، فَقَالَ: إِنْمَا تَلْزَمُهُ لَآنٌ وُجُوبَهَا يَتَعَلَّقُ بِحُصُولِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

وَيَزُولُ الضَّمَانُ بَالَمَال، كَمَا أَنْ كَسْرَ عَظْمِ المَّيْتِ مُحَرَّمٌ وَلا ضَمَانَ، وَوَطْءُ المُّيَّةِ مُحَرَّمٌ وَلا مَهْرَ وَلا حَدَّ.

فَسَوَّى القَاضِي بَيْنَ الْمَهْرِ وَالحَدِّ فِي النَّفَيُّ، فَقَدْ يُتَوَجُّهُ مِنْهُ اسْتِوَاؤُهُمَا، فَيَثْبِتُ فِي هَذَا مَا ثَبَتَ فِي هَذَا.

وَيَتَعَدَّدُ المَهٰرُ بِتَعَدُّدِ الشُّبْهَةِ وَالزُّنَا، لا بِتَكَرُّرِ الوَطْءِ فِي الشُّبْهَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَمُ الصَّغِيرُ، يَتَعَدُّدُ بِتَعَدُّدُ الوَطَّ، فِي الشَّبْهَةِ لا فِي نِكَاحٍ فُأسِدٍ.

وَفِي الْمُنْنِي وَالنَّهَايَةِ وَغَيْرِهِمَا فِي الكِتَابَةِ: يَتَعَدَّدُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَوَطْيَهِ مُكَاتَبَتَهُ إِنْ اسْتَوَفَّتُ مَهْرًا عَــنِ الـوَطْءِ الأَوَّلِ، وَإِلاَّ فَلا.

وَفِي الانْتِصَارِ وَعُيُونِ المَسَائِلِ وَالمُغْنِي: لا يَتَعَدَّدُ فِي نِكَاحٍ فَاسِلٍ.

وَقَالَهُ فِي التَّعْلَيقِ كَدُخُولِهَا عَلَى أَنْ تُسْتَحِقٌّ مَهْرًا.

وَفِيهِ بِكُلِّ وَطْء فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ إِنْ عُلِمَ فَسَادُهُ، وَإِلاَّ مَهْرٌ وَاحِدٌ.

وَفِيهِ: َ فِي الْمُكْرَمُةِ: لا يَتَعَدَّدُ لِعَدَم التَّنْقِيصِ، كَنِكَاحٍ، وَكَاسْتِوَاءٍ مُوضِحَةٍ، وَفِيهِ.

لُوْ أَقَرُّ بِوَطْنِهَا بِشُبْهَةٍ فَلَهَا المَهْرُ وَلُوْ سَكَتَتُّ؛ لأَنْهُ لاَ يَتَضِمَّنُ إِسْقَاطًا.

وَلَوْ اعْتَرَفَ بِنِكَاحٍ أَوْ بِأَنْ هَذَا ابْنَهُ مِنْهَا فَمَهْرُ مِثْلِهَا؛ لآنَهُ الظُّاهِرُ، قَالَهُ فِي السُّرْغِيبِ، وَمَـنْ يَكَاحُهَـا بَـاطِلٌ إِجْمَاعًـا يُمُكُرُهَةِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ رِوَايَةً: يَلْزُمُهُ الْمُسَمَّى.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ الرَّوايَةُ الثَّالِثَةُ: لا مَهْرَ لِمُحَرَّمَةٍ بنسَبو.

وَمَنْ دَفَعَ غَيْرَ زُوْجَتِهِ فَأَذْهَبَ عُذْرَتَهَا لَزِمَهُ أَرْشُ بَكَارِتِهَا.

وَعَنْهُ: مَهْرُ المِنْلِ، وَخَرْجَ مِنْهَا فِي الزَّوْجِ كَذَلِكَ، وَالمَذْهَبُ: نِصْفُ الْمُسَمِّي،

وَإِنْ مَاتَ أَوْ طَلَّقَ مَنْ دَخَلَ بِهَا فَوَصَعَتْ فِي يَوْمِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ فِيهِ وَطَلَّقَ قَبْلَ دُخُولِهِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ مِنْ يَوْمِهَا مَنْ دَخَـلَ بِهَا فَقَدِ اسْتَحَقَّتْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ بِالنَّكَاحِ مَهْرَيْنِ وَنِصْفًا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ، وَاللَّهُ أَطْلُمُ (١٠).

 ⁽١) تنبيه: قوله: (وإن مات أو طلَّق من دخل بها فوضعت في يومها ثمَّ تزوَّجت فيه وطلَّق قبل دخوله ثمَّ تزوَّجت من يومها مسن
 دخل بها فقد استحقَّت في يوم واحدٍ بالنُكاح مهرين ونصفًا ذكره الشَّيخ في فتاويه). انتهى.

في استحقاقها ذلك في يومٌ واحدٍ نظرٌ؛ لآنُ المهر الأوّل كان مستحقًّا لها من حين العقد، لم يتجدُّد استحقاقه يوم الموت أو الطّـلاق، فلم يتجدُّد لها إلاَّ مهرٌ ونصف، نعم حلَّت في يوم واحدٍ لثلاثة أزواجٍ، وليس بكبير أمرٍ نبَّه عليه ابن نصر اللَّه

قلت: يمكن أن يقال: إنَّ صداق الأول كان مُؤجَّلا، ومحلُه الموتُّ أو الطَّلاق، عند الاصحاب، فما استحقَّت قبضه إلاَّ ذلك السوم، والله أعلم.

فهذه إحدى وأربعون مسألةً في هذا الباب.

باب وليمة العرس

تُسْتَحَبُّ بالعَقْدِ، قَالَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ، وَلَوْ بِشَاةٍ فَأَقَلُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: ذَكَرَ أَحْمَدُ أَنَّهَا تَجِبُ وَلَوْ بِهَا، لِلأَمْرِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٌ: السُّنَّةُ أَنْ يَكُثُرَ لِلبِّكْرِ.

وَيَجِبُ فِي الْأَشْهَرِ عَنْهُ، قَالَهُ فِي الْإِفْصَاحِ إجَابَةُ دَاعِ مُسْلِم يَحْرُمُ هَجْرُهُ إِنْ عَيْنَهُ أَوَّلَ مَرَّةِ، وَالْمَنْصُوصُ: وَمَكْسَبُهُ طَيِّبٌ. وَعَنْهُ: أَنَّهُ سُبُلَ فِيمَنْ عِنْدَهُ الْمُخَنَّثُونَ يَدْعُو بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْسُوا عِنْدَهُ: فَخَيْرَ، نَقَلَهُ بَكْرٌ.

وَمَنَعَ فِي المِنْهَاجِ مِنْ ظَالِمٍ وَقَامِيقٍ وَمُبْتَدِعٍ وَمُفَاحِرُ بِهَا، أَوْ فِيهَا مُبْتَدِعٌ يَتكَلُّمُ بِيدْعَتِـهِ، إلاّ لِـرَادٌ عَلَيْهِ، وَكَـذَا مُضحِـكٌ بفُخش أَوْ كَذِبِ، وَإِلاَّ أَبِيحَ القَلِيلُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: ۚ إِنْ عَلِمْ حُصْوُرَ الْآرْذَالِ وَمَنْ مُجَالَسَتِهِ تُرْدِي بِمِثْلِهِ لَمْ تَجِبْ إجَابَتُهُ، وَيَأْتِي مَا ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ.

وَقِيلَ: الإِجَابَةُ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

وَقِيلَ: مُسْتَحَبَّةً.

وَعَنْهُ: إِنْ دَعَاهُ مَنْ يَثِقُ بِهِ فَإِجَابَتُهُ أَفْضَلُ.

وَيُسْتَحَبُّ ثَانِيَ مَرَّةٍ، وَيُكُرَّهُ فِي الثَّالِثَةِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: إِنْ أَحَبُّ أَجَابَ فِي الثَّانِي، وَلا يُجِيبُ فِي الثَّالِثِ، وَإِجَابَةُ ذِمّي وَمَنْ دَعَا الجَفَلَى، نَحْوَ أَذِنْت لِمَسن شَاءَ، قِيلَ بِجُوازهِمَا.

وَقِيلَ: يُكُرّهُ (م ١، ٢)^(١).

وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَاوُد: تُجيبُ دَعْوَةَ الذُّمِّي؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: يَأْكُلُ عِنْدَ المَجُوسِيُّ؟ قَالَ: لا بَأْسَ مَا لَمْ يَسَأْكُلُ مِنْ قُدُورَهِمْ، وَنَصُّهُ إِبَاحَةُ بَقِيَّةِ الدَّعَوَاتِ، اخْتَارَهُ الأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: تُكْرَهُ دَعْوَةُ الخِتَانِ، وَاسْتَحَبُّ أَبُو حَفْصِ العُكْبَرِيُّ وَغَيْرُهُ الجَمِيعَ، كَإِجَابَتِهَــا، نَـصٌ عَلَيْهِ، وَأَبَاحَهَـا فِي المُوجَـزِ وَالْمُحَرَّدِ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورِ وَمُثَنِّى: تَجبُ.

(خ): مخالفة الأثمة

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وإجابة ذمِّيٌّ ومن دعا الجفلي، نحو أذنتِ لمن شاء، قيل بجوازهما، وقيل: يكره). انتهى. ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إجابة الذِّمِّيُّ هل تكره أو تجوز من غير كراهةٍ؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: تكره، قطع به في الوجيز.

والوجه الثَّاني: لا تكره.

قال الشَّيخ الموفَّق: قال أصحابنا: لا يجب إجابة الذُّمِّيِّ، ولكن تجوز.

قال في الكافي: وتجوز إجابته، قال ابن رزين في شرحه: وإن دعاه الذُّمِّيُّ فلا بأس بإجابته. انتهى.

قلت: ظاهر كلام الإمام أحمد عدم الكراهة، وهو الصواب.

وخرَّج الزَّركشيِّ من رواية عدم جواز تهنئتهم وعيادتهم عدم الجواز هنا.

(المسألة الثَّانية – ٢): إذا دعا الجفلي هل تكره الإجابة أو تجوز من غير كراهةٍ؟

أطلق الخلاف:

أحدهماً: تكره، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الكافي، والرُّعايتين، والوجيز وغيرهم.

قال في المغني، والشُّرح: لم تجب ولم تستحبُّ. انتهى.

فيحتمل القولين.

والوجه الثَّاني: تباح.

وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ وَكُدَ إِجَابَةَ الدَّعْوَةِ وَسَهَّلَ فِي الْحِتَان.

وَعَنْهُ: غَيْرُ الوَلِيمَةِ، أَسْهَلُ وَأَخَافُهُ، وَاسْتَحَبُّ فِي الغُنْيَةِ إِجَابَةَ وَلِيمَةِ عُرْسٍ، وَكَرِهَ حُضُورَ غَيْرِهَا إِنْ كَـانَ كَمَـا وَصَـفَ النّبيُّ ﷺ: يُمنّعُ المُحْتَاجُ وَيَحْضُرُ الغَنِيُّ.

َ قَالَ: وَيُكْرَهُ لَآهُلِ الفَضْلِ وَالعِلْمِ النَّسَرُعُ إِلَى إِجَابَةِ الطُّعَامِ وَالنَّسَامُحِ لآنُهُ فِيهِ ذِلَّةٌ وَدَنَّاءَةٌ شَرَهَا، لا سِيَّمَا الحَاكِمُ،

وَيَحْرُمُ فِطْرُ مَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ، وَيُفْطِرُ مُتَطَوِّعٌ.

وَقِيلَ: إِنْ جَبَرَ قَلْبَ دَاعِيهِ، وَيُعْلِمُهُمْ بِصَوْمِهِ، نَصِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ نَصُهُ: يَدْعُو وَيَنْصَرِفُ وَيَأْكُلُ مُفْطِرٌ إِنْ شَاءً، قَالَهُ أَحْمَدُ. وَفِي الوَاضِحِ: ظَاهِرُ الحَدِيثِ وُجُوبُهُ وَفَاقًا لِلأَصْحَ لِلشَّافِعِيَّةِ وَفِي مُنَاظِرَاتِ البِنِ عَقِيلِ: لَمُو غَمَسَ أَصْبُعَهُ فِي مَاءٍ وَمَصَّهًا حَصَلَ بِهِ إِرْضَاءُ الشَّرْعِ وَإِزَالَةُ الْمَاثَمِ بِإِجْمَاعِنَا، وَمِثْلُهُ لا يُعَدُّ إِجَابَةُ عُرْفًا، بَلْ اسْتِخْفَافًا بِالدَّاعِي.

وَيَبحُوُمُ ٱخْذَ طَعَامٍ، فَإِنْ عَلِّمَ بِقَرِينَةٍ رِضَاً مَالِكِهِ فَفِي التَّرْغِيبِ: يُكْرَهُ، وَيَتُوَجَّهُ: يُبَاحُ، وَأَنَّهُ يُكُرَهُ مَعَ ظَنَّهِ رِضَاهُ، وَيَغْسِلُ وَنَهُ

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ قَبْلَهُ، اخْتَارَهُ القَاضِي (و ش).

وَٱطْلَقَهَا جَمَاعَةً، وَاسْتَحَبُّهُ فِي ٱلْمَذْهَبِ بَعْدَمَا لَهُ غَمَرٌ (و م).

وَيُكْرَهُ بِطَعَامٍ، وَلا بَأْسَ بِنُخَالَّةٍ، وَغَسَلَهُ فِي الإِنَاءِ الَّذِي أَكُلَ فِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُكْرَهُ بِدَقِيق حِمْص وَعَدَس وَبَاقِلاءَ وَنَحْوَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي خَبَر اللَّهِ فِي مَعْنَاهُ مَا يُشْبَهُهُ، كَدَقِيقِ البَاقِلاء، وَنَحْوَهُ مَا يُجْلَى، وَالغَسْلُ لِمَا يُفْسِدُهُ الصَّابُونُ وَالخَلُ، لِلخَبَر، وَيَلْعَقُ قَبْلَهُ أَصَابِعَهُ أَوْ يَلْعَقُهَا وَيَعْرِضُ اللَّاءَ لِغَسْلِهِمَا، وَيُقَدِّمُهُ بِقُرْبِ طَعَامِهِ، وَلا يَعْرِضُهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، ويُسَمَّي، وَيَأْكُلُ بِيَمِينِهِ، وَيَحْمَدُ إِذَا فَرَغَ.

وُقِيلُ: يَجِبُنْ.

قَالَ الْآصْحَابُ: يَقُولُ: بسم اللَّهِ.

وَفِي الخَبْرِ المَشْهُورِ: ۚ وَفَلْيَقُلْ: بِسِمْ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ زَادَ: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عِنْدَ الآكُلِ كَانَ حَسَنَا، فَإِنَّهُ أَكْمَلُ، بِخِلافِ الذَّبْحِ، فَإِنَّهُ [قَدْ] قِيلَ: لا يُنَاسِبُ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَنَّهُ جَعَلَ عِنْدَ كُلَّ لَقْمَةٍ يُسَمِّي وَيَحْمَدُ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَّكُ: يَأْكُلُ بِالسُّرُورِ مَعَ الإِخْوَانَ، وَبِالإِيثَارِ مَعَ الفُقْرَاء، وَبِالْمُرُوءَةِ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، وَأَكُلُّ وَحَمْسَدٌ خَبْرٌ مِنْ أَكُلِ وَصَمْنَتِ، وَيَأْكُلُ بِثَلاثِ أَصَابِعَ، مِمَّا يَلِيَهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَالطَّمَامُ نَوْعٌ وَأَحِدٌ.

وَقَالَ الْآمِدِيُّ: لا بُأْسَ وَهُوَ وَحُدَهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَيَخْلُعُ نَعْلِيْهِ، وَيُكُرُهُ عَيْبُ طَعَامٍ، وَحَرَّمَهُ فِي الغَنِيَّةِ، وَنَفْخُهُ فِيهِ وَقَالَ الآمِدِيُّ: لا وَهُــوَ حَـارٌ، وَأَكَلَـهُ حَارًا، وَفِعْلُ مَا يَسْتَقْلُورُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَرَفْعُ يَدِهِ قَبْلَهُمْ بِلا قَرِينَةٍ، وَمَدْحُ طَعَامِهِ وَتَقْوِيمُهُ، وَحَرَّمَهُمَا فِي الغَنِيَّةِ.

وَفِيَ النُّهَاجِ وَحْدَهُ وَلا يَسْتَأْذِنُهُمْ فِي تَقْدِمَةٍ، وَتُنَفُّسِهِ فِي إِنَّاءٍ وَٱكْلِهِ مِنْ وَسَطِهِ وَأَعْلاهُ.

قَالَ أَخْمَدُ: وَأَكَلَهُ مُتَّكِتًا.

وَفِي الغَنِيَّةِ: وَعَلَى الطَّرِيقِ، وَقِرَانِهِ فِي التَّمْرِ، قِيلَ: مُطْلَقًا. وَقِيلَ: مَعَ شَرِيكٍ لَمْ يَأْذَنُ (م ٣)(١).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وقرانه في النَّمر قيل: مطلقًا، وقيل: مع شريك لم يأذن). انتهى.

يعني: هل يكره القران مطلقًا أو مع شريك لم يأذن؟

أطلق الخلاف.

والقول الأوَّل: هو الصَّحيح، قدَّمه السَّامريُّ وابن حمدان في آداب كتبهما، والنَّاظم، والمصنَّف في آدابهما.

قَالَ فِي التَّرْخِيبِ وَمْنَيْخُنَا: وَمِثْلُهُ قِرَالُ مَا العَادَةُ جَارِيَةٌ بِتَنَاوُلِهِ إِفْرَادًا. نَقَلَ مُهَنَّا: أَكْرَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الخُبْزَ عَلَى المَائِدَةِ، وَسُفْيَانُ يَكْرَهُ أَنْ تُوضَعَ القَصْعَةُ الَّتِي حَلَى الجُوانِ عَلَى الرَّغِيفِ، لَأَنَّهُ مِنْ زِيِّ العَجَم، وَحَرَّمَ الاَمِدِيُّ وَضَعْهُ تَحْتَهَا، وكرِهَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ مَعْمَرٌ أَنْ أَبَا أَسَامَةَ قَدُّمَ لَهُـمْ طَعَامًا فَكَسَّرَ الخُبْزَ، قَالَ أَحْمَدُ لِثَلاُّ يَعْرِفُوا كُمْ يَأْكُلُونَ.

وَلَهُ قَطْعُ لَحْم بِسِيكِينٍ، وَالنَّهِيُ لا يُصِحُ، قَالَهُ الإِمَامُ أَخْمَدُ، وَاخْتَجُوا بِنَهْمي ضَعِيف عَلَى الكَرَاهَةِ، وَلَوْ عَلَى قَوْلِ فَيَتَوَجُّهُ هُنَا مِثْلُهُ (و ش) بلا حَاجَةٍ.

ُ قَالَ فِي رَوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: عَنِ ابْنِ حُمَرَ: تَرْكُ الحِلال يُوهِنُ الآسْنَانَ، وَرَوَى أَبُو نُعَيْمِ الحَافِظُ وَغَيْرُهُ مِنْ رِوَايَةٍ وَاصِلِ بْسَنِ السَّائِبِ وَهُوَ ضَعِيفٌ عَنْ أَيُّوبَ مَرْفُوعًا قَالَ: «حَبُّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطُّعَامِ، وَتَخَلَّلُوا مِنَ الطُّعَامِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَشَدُ عَلَسَى المُلَكِ الَّذِي عَلَى العَبْدِ أَنْ يَجِدُ مِنْ أَحَدِكُمْ رَبِحَ الطُّعَامِ، قَالَ.

الْأَطِبَّاءُ: وَهُوَ نَافِعٌ أَيْضًا لِلْثَةِ وَمِنْ تَغَيُّر النَّكُهُةِ.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد: لا بَأْسَ أَنْ يُتَنَاهَدَ فِي الطُّعَامِ وَيُتَصَدِّقَ مِنْهُ، لَمْ يَزَلُ النَّاسُ يَفْعَلُونَ هَذَا، وَيَتَوَجُّهُ رُوايَةٌ: لا يَتَصَــدُقُ بِـلا إذْن، وَيَجُوزُ أَكُلُهُ كَثِيرًا بِحَيْثُ لا يُؤْذِيهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَهُوَ مُرَادُ مَن اطْلَقَ.

وَفِي الغُنْيَةِ: يُكُرَّهُ مَعَ حَوْف تُخَمَّةٍ، وَكَرِهَ شَيْبِخُنَا أَكُلَهُ حَبِّى يُتْخَمَّ، وَحَرَّمَهُ أيضيًا، وَحَرِّمَ أيضًا الإِسْرَاف، وَهُــوَ مُجَـاوَزَةُ الحَدُّ، قَالَ أَحْمَدُ فِي أَكْلِهِ قَلِيلاً: مَا يُعْجَبُنِي، وَقَالَ: مَا أَرَى أَنْهُ يَجِـدُ مِنْ قَلْبِهِ رِقْمَةً وَهُـوَ يَشْبَعُ، وَقَالَ: بُؤجَـرُ فِي تَـراكِ الشّهوَاتِ، وَمُرَادُهُ: مَا لَمْ يُخَالِفُ الشّرُعَ، وَقَالَ لإِنْسَانٍ يَأْكُلُ مَعَةً: كُلُّ وَلا تَخْتَشِمْ، فَإِنَّ الآكُلُ أَهْوَنْ مِمَّا يُخلَفُ عَلَيْهِ.

وَلا يُكْرَهُ شُرْبُهُ قَائِمًا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، وَجَزَمَ بِهِ فِي الإِرْشَادِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَسَأَلَهُ صَالِحٌ عَنْ شُرْبِهِ قَائِمًا فِي نَفَسَ وَنَاثِمًا، قَالَ: أَرْجُو، وَيَتَوَجُّهُ كَأَكُلِ، وَظَاهِرُ كَلاَمِهِمْ لا يُكْرَهُ أَكُلُهُ قَائِمًا، وَيَقَوِّجُهُ كَشُرْبٍ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وُّكَرِهَ الإِمَامُ أَحْمَدُ الشُّرْبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ، وَاعْتِنَاتَ الآمِنقِيَّةِ، وَهُوَ قَلْبُهَا، وَالجُلُوسُ بَيْسَنَ ظِـلٌّ وَمُسَمِّسُ، وَالنَّـوْمُ بَعْبِ العَصْر، وَعَلَى سَطِّح غَيْر مُحَجُّر، وَاسْتَحَبُّ القَائِلَةُ نِصْفَ النَّهَارِ وَالنَّوْمَ إِذَنْ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَيَجْتَهِدُ فِي الْانْتِبَاهِ قَبْلَ الزُّوال.

وَمَا جَرَتْ العَادَةُ بِهِ، كَالِطْعَامِ سَائِلٍ وَسِنْوْرٍ وَتَلْقِيمٌ وَتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ يَخْتَمِلُ كَلامُهُمْ وَجْهَيْنِ، وَجَوَارُهُ أَظْهَرُ (م ٤)(١)

والقول الثّاني: اختاره بعض الأصحاب.

قال أبو الفرج في كتابه الَّذي في أصول الفقه: لا يكره القران.

وقال ابن عقيل في الواضح: الأولى تركه.

وقال في الرَّحاية: لا يكره إذا أكلُّ وحده أو مع أهله أو من أطعمهم ذلك. انتهى.

قد يؤخذ من كلام الشّيرازيّ وابن حمدان قولان آخران.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وما جرت العادة به، كإطعام سائل وسنّور وتلقيم: وتقديم [وتاخير] يحتمل كلامهم وجهين، وجـوازه أظهر). انتهى.

قال المُصنّف في آدابه الكبرى: الأولى جوازه.

وقال الشَّيخ عبد القادر: يكره أن يلقم من حضر معه لأنَّه يأكل على ملك صاحبه على وجه الإباحة.

وقال بعض الأصحاب: من الآداب أن لا يُلقم أحدًا يأكل معه إلاَّ بإذن مالك الطُّعام.

قال في الأداب: وهذا يدلُّ على جواز ذلك، عملا بالعادة، والعرف، لكنَّ الأدب، والأولى الكفُّ عـن ذلـك، لما فيـه مـن إساءة الأدب على صاحبه، والإقدام على طعامه ببعض التَصرُف من غير إذن صريح، وفي معنى ذلك تقديم بعض الضّيفان مــا لديّـه ونقلـه إلى البعض الآخر، لكن لا ينبغي لفاعل ذلك أن يسقط حقُّ جليسه من ذلك، والقرينة تقوم مقام الإذن في ذلك.

وقال في الفنون: كنت أقول: لا يجوز للقوم أن يقدُّم بعضهم لبعض ولا السُّنور، حتَّى وجدت في صحيح البخاري حديست أنسس في الدُّبَّاء. انتهى.

وَإِذَا شَرِبَ نَاوَلَهُ الآيْمَنُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: وَكَذَا فِي غَسَل يَدِهِ.

فُصلُ

وَيُحَرِّمُ أَكُلُهُ بِلا إِذْنِ صَريح أَوْ قَرِينَةِ، كَدُعَائِهِ إِلَيْهِ.

نَصٌ عُلَيْهِ، وَلَوْ مِنْ بَيْتِ قَرَيْبِهِ أَوْ صَدِيقِهِ وَلَمْ يَحْرُرُهُ عَنْهُ، نَقَلَهُ ابْنُ القَاسِمِ وَابْنُ النَّضْرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الجَسَامِعِ، وَظَـاهِرُ كَلَامَ ابْنَ الجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِ: يَجُوزُ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ أَظْهَرُ.

ُ وَجَزَّمَ القَاضِي فِيَ الْمَجَرَّدِ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الفُصُول فِي آخِرِ الغَصْبِ فِيمَنْ كَتَبَ مِنْ مِحْبَرَةِ غَيْرِهِ: يَجُـوزُ فِي حَـقٌ مَـنْ يَنْبَسِطُ إِلَيْهِ وَيَأْذَنُ لَهُ عُرْفًا، وَلَيْسَ الدُّعَاهُ إِذَنَا لِلدُّحُولَ فِي ظَاهِر كَلامِهمْ، خِلافًا لِلمُغْنِي.

وَفِي الغُنْيَةِ: لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ تَقْدِيمِ الطُّمَامِ إِذْنَا إِذَا جَرَتْ العَادَةُ فِي ذَلِكَ البَلَدِ بِالآكُلِ بِلَالِكَ، فَيَكُونُ العُرْفُ إِذَنَا.

فَإِنَّ دَعَاهُ اثْنَانِ قَدْمَ ٱسْبَقَهُمَا، وَخُكَى هَلُ لِلسَّبْقِ بِالغَوْلِ أَوْ البَابِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م هَ)(١)، ثُمَّ أَقْرَبُهُمَا.

قَالَ فِي الْمُغْنِيُ وَالْكِنَافِي: جَوَارًا ثُمُّ رَحِمًا.

وَفِي الْمُحَرِّرِ وَالرَّعَايَةِ عَكُسُهُ.

وَفِي الْمُفْنِعَ وَالْمُسْتَوْعِبِ: يُقَدِّمُ أُسْبَقَهُمَا ثُمَّ أَدْيَنَهُمَا ثُمَّ أَقْرَبَهُمَا جوارًا.

وَقِيلَ: الأَذْيَنُ بَعْدَ الآقْرَبِ جَوَارًا، ثُمُّ يَقْرَعُ (م ٦)(٢).

وَإِنْ عَلِمَ ثُمَّ مُنْكُرًا يَقْدِرُ يُغَيِّرُهُ حَضَرَ وَغَيْرَهُ، وَإِلاَّ امْتَنَعَ، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ حُضُورِهِ أَزَالَهُ، فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ، وَخَــرَجَ أَحْمَــدُ مِنْ وَلِيمَةٍ فِيهَا آنِيَةً فِضَةٍ، فَقَالَ الدَّاعِي: نُحَوِّلُهَا، فَلَمْ يَرْجعْ، فَقَلُهُ حَنْبَلٌ.

وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ خَيْرَ، قَالَ أَحْمَدُ: لا بَأْسَ.

وَفِي المُذْهَبِ وَالْمُسْتَوْعِبِ: لا يَنْصَرِفُ، وَقَالَهُ أَحْمَدُ.

وَإِنْ وَجَبَ الإِنْكَارُ عَلَى قُولِ أَوْ رُوَايَةٍ فَكَمَا تَقَدُّمَ.

فَإِنْ سَتَرَ الْجُلُزُ بِغَيْرِ حَريرِ وَصُورَةٍ حَيَوَانِ، فَعَنْهُ: يُحَرَّمُ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (فإن دعاه اثنان قدَّم أسبقهما، وحكى هل السُّبق بالقول أو الباب؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: السَّبق بالقول، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحساب، ولا سيَّما في المغني، والشَّرح، والرَّعايـة، والوجيز، وتجريد العناية وغيرهم.

والوجه الثَّاني: السُّبق بالباب.

قلت: وهو ضُعيفٌ، وإطلاق المصنّف فيه شيءٌ ولكن أتى في إطلاق الخلاف بصيغة التَّمريض، والصُّواب الأوّل.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (ثمَّ أقربهما، قال في المغني، والكافي: جوارًا ثمَّ رحًّا، وفي الحرَّر، والرَّعاية عكسه.

وفي المقنع، والمستوعب: يقدَّم أسبقهما ثمَّ أدينهما ثمُّ أقربهما جوارًّا، وقيل: الأدين بعد الأقرب جوارًا، ثمَّ يقرع). انتهى.

ما قاله في المقنع، والمستوعب قاله في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والهادي.

وقال في الخلاصة: والكافي ونهاية ابن رزين: فإن استويا أجاب أقربهما بابًا، زاد في الخلاصة: وتقدَّم إجابة الفقير منهما، وزاد في الكافي: فإن استويا أجاب أقربهما رحًا، فإن استريا أجاب أدينهما، فإن استويا أقرع بينهما.

وكذا قال في المغني، والشَّرح، وما قاله في الحرُّر قطع به في النَّظم، والوجيز، والحاوي الصُّغير وتذكرة ابن عبدوسٍ وغيرهم. وقدَّمه في الرَّعايتين.

وفي تجريد العناية: أدين ثمَّ أقرب جوارًا ثمَّ رحًا ثمَّ قارع.

وفي الفصول: إن لم يسبق أحدهما الآخر، فقال أصحابنا: ينظر أقربهما دارًا فيقدُّم في الإجابة.

وفي البلغة: فإن استويا أجاب أقربهما جوارًا، فإن استويا قدَّم أدينهما. انتهى.

قلت: الصُّواب تقديم الأدين ثمَّ الأقرب جوارًا ثمَّ رحمًا ثمَّ قرعةً.

الفسروع - كتاب النكاح

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، فَفِي جَوَاز خُرُوجِهِ لآجْلِهِ وَجُهَان، (م ٧، ٨)(١).

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيَ ۗ وَغَيْرُهُ: َمَا كَانَ فِيهِ شَيَءٌ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ وَشَبَهِهِ فَلا يَذخُلُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا بَأْسَ أَنْ لا يَذخُل، قَالَ: لا لِرَيْحَسَانٍ مُنْضَنَّهِ، وَذَكَـرَ ابْـنُ عَقيــلٍ أَنَّ النَّهْـيَ عَـنِ التَّشَـبُّهِ بِـالعَجَمِ .

وَّنْقُلُ جَعْفَرٌ: لا يَشْهَدُ عُرْسًا فِيهِ طَبْلُ أَوْ مُخَنَّتُ أَوْ خِنَاءٌ أَوْ تِسَتُّرُ الحِيطَانِ، وَيَنخْرُجُ لِصُورَةٍ عَلَى الجِدَارِ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ وَالفَضْلُ: لا لِصُورَةِ عَلَى مِيثْرٍ لَمْ يَسْتُرْ بِهِ الجُنْدُر.

وَفِي تَخْرِيمُ دُخُولِهِ مَنْزِلاً فِيهِ صُورَةُ حَيْوَانُ عَلَى وَجَهِ مُحَرَّمٌ وَلَبْثِهِ فِيهِ وَجْهَان (م ٩ ، ١٠)(٢)

(١) (مسألة – ٧ – ٨): قوله: (فإن ستر الجدر بغير حريرٍ وصورة حيوانٍ فعنه: يحرُّم، وعنه: يكـــره، ففــي جـــواز خروجـــه لأجلته وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٧): إذا ستر الجدر بغير حريرٍ وصورة حيوان فهل يحرَّم ذلك أم يكره؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح، والنَّظم وغيرهم. إحداهما: يكره، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرَّر، واختاره الشَّيخ الموفَّق، وبـ قطـع في المغني، والشَّرح في موضع، وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم.

وُقَدُّمه في البلغة، وَالْرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: بحرُّم.

تنبيه: محلُ الخلاف إذا لم تكن حاجةً، فإن كان ثمَّ حاجةً من حرَّ أو بردٍ فلا بأس به، ذكره الشَّسيخ الموفِّق، والشَّارح وابـن رزيـن وغيرهم، وهو واضحٌ.

(المسألة الثَّانية – ٨): إذا قلنا: يكره فهل يجوز خروجه لأجل ذلك أم لا؟

اطلق الخلاف.

أحدهما: يكون عذرًا في الحروج، وهو الصُّحيح، قطع به في المغني، والشُّرح، وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يكون عذرًا، وهو الصُّواب، والواجب لا يترك لمكروه، واللَّه أعلم.

ثمُّ وجدت ابن نصر اللَّه في حواشيه قال: أظهرهما لا يخرُّج.

وقال في الخلاصة: وإذا حضر فرأى ستورًا معلِّقةً لا صور عليها فهل يجلس فيه روايتان، أصلهما هل هو حرامٌ أم مكسروه؟ فهـذه الطُّريقة نحالفةً لظاهر ما قال المصنِّف: إنَّ علَّ الخلاف على القول بالكراهة.

(٢) (مسألة – ٩ – ١١): قوله: (وفي تحريم دخوله منزلا فيه صورة حيوان على وجو بحرٌّم ولبثه فيه وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٩): هل بجرَّم دخوله منزلا فيه صورة حيوانِ على وجهِ عرَّم أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يحرَّم، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والشَّرح ونصراه.

والوجه الثاني: يحرم.

(المسألة الثَّانيَّة – ١٠): هل يحرَّم لبثه في منزل فيه صورة حيوان على وجه بحرَّم أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يحرَّم، وهو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والوجيز وغيرهم، حيث قالوا: إذا رأى ذلك خرج.

والوجه الثَّاني: لا يحرُّم، قطع به في المغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم، وقالوا: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، ونصروه، وهــو

وَلَهُ دُخُولُ بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَالصَّلاةُ فِيهِمَا.

وَعَنْهُ: يُكُرُهُ.

وَعَنْهُ: مَعَ صُورٍ، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ تَحْرِيمُ دُحُولِهِ مَمَهُمًا.

وَقَالَهُ شُنَيْخُنَا، وَإِنَّهَا كَالْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، وَقَالَ: وَلَيْسَتْ مِلْكًا لَآحَدِ، وَلَيْسَ لَهُمْ مَنْعُ مَنْ يَعْبُسِدُ اللَّـهَ، لَآنًا صَالَحْنَـاهُمْ عَلَيْهِ، وَالعَابِدُ بَيْنَهُمْ وَيَيْنَ الغَافِلِينَ أَفْظِمُ أَجْرًا.

وَيُحَرُّمُ شَهُودُ عِيدٍ لِيَهُودَ أَوْ نَصَارَى، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ [الفرقان: ٧٧] نَقَلَهُ مُهَنًّا.

وَقَالَهُ الاَمِدِيُّ، وَتَرْجَمَهُ الحَلاُلُ بِالكَرَاهَةِ، وَلِيهِ تَنْبِيهُ حَلَى الْمُنعِ أَنْ يَفْعَلَ كُلُومْلِهِمْ، قَالَهُ شَيْخُنَا، لاَ النَبِيعُ لَهُــمْ فِيهَـا، نَقَلُـهُ مُهَنَّا، وَحَرَّمَهُ شَيْخُنَا، وَخَرَّجَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ رِوَايَتَيْنِ مَنْصُوصَتَيْنِ فِي حَمْلِ التَّجَارَةِ إِلَى دَارِ حَرْبِ، وَأَنْ مِثْلُــهُ مُهَــادَاتُهُمْ لِعِيدِهِمْ، وَجَزَمَ خَيْرُهُ بِكَرَاهَةِ التِّجَارَةِ وَالسُّفَرِ إِلَى لَرْضِ كُفْرٍ وَنَحْوَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا أَيْضًا: لا يُمْنَعُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يُلْزِمُوهُ بِفِعْلَ مُحَرَّمُ أَوْ تَرَاكُو وَاجِبِ، وَيُنْكِرُ مَا يُشَاهِنُهُ مِنَ الْمُنَكَ رِ بِحَسَبِهِ، قَالَ: وَيُحَرَّمُ بَيْعُ مَا يَعْمَلُونَ بِهِ كَنِيسَةً أَوْ تِمْثَالاً وَتَحْوَهُ، قَالَ: وَكُلُّ مَا فِيهِ تَخْصِيصَ لِعِيدِهِمْ وَتَمْيِيزٌ لَهُ فَلا أَعْلَـمُ خِلافًـا أَنْـهُ مِـنَ

التَشْبُهِ، وَالتَشْبَهُ بِالكُفَّارَ مَنْهِي عَنْهُ (ع).

قَالَ: وَلا يَنْبَغِي إِجَّابَةَ كَلُوهِ الوَلِيمَةِ، قَالَ: وَلَمَّا صَارَتْ العِمَامَةُ الصَّفْرَاءُ وَالزَّرْقَاءُ مِنْ شِمَارِهِمْ لَمْ يَجُـزَ لِلسُهَا، فَكَيْـفَ بِمَنْ يُشَارِكُهُمْ فِي حِبَادَاتِهِمْ وَشَرَائِعِ وَيِنِهِمْ ۚ بَلْ لَيْسَ لِمُسْلِمِ أَنْ يَخْصِ مَوَاسِمَهُمْ بِشَيْءٍ مِمَّا يَخْصُونَهَا بِهِ، وَلَيْسَ لآحَـٰدٍ أَنْ يُجِيبَ دَخُرَةَ مُسْلِم فِي ذَلِكَ، وَيُحَرَّمُ الاَّكُلُ وَاللَّهُمُ، وَلَوْ أَنَّهُ فَعَلَهُ، لاَنُهُ اعْتَادَهُ وَلِيَغُرِحَ أَمْلَهُ، وَيُعَرَّرُ إِنْ عَادَ

َ وَذَكَرَ القَاضِيُ فِي التَّطَوُّعِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِذَا صَادَفَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَبَنَّ عَادَتِهِ صِيَامَهُ نَقَلَ الآَثْرُمُ: إِنْ صَامَسَهُ مُفْرَدًا فَهَذَا لا يَتَعَمَّدُ صَوْمَهُ خَاصَّةً، إِنْمَا كُرة أَنْ يَتَعَمَّدُ الجُمُعَةُ، وَكَذَا نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَصُومُهُ.

وَكَذَا قَالَ فِي رِوَايَةٍ أَبِي الحَارِثِ: مَا أُحَبُ لِرَجُلِ أَنْ يَتَعَمَّدَ الحَلْوَاءَ وَاللَّحْمَ لِمَكَانِ النَّيْرُوزِ، لآنَّهُ مِنْ زِيِّ الآحَـاجِمِ، إلاَّ أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ وَقَتَّا كَانَ يَفْعَلُ هَذَا فِيهِ.

قَالَ القَاضِي: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لآنَّهُ إِنَّمَا مَنْعَ مِنْ فَصْلِ النَّفَقَةِ يَوْمَ النَّيْرُوزِ، لِثَلاَّ يُؤَدِّيَ إِلَى تَعْظِيمِ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَإِذَا وَافَــنَّ عَادَةُ فَلَمْ يُوجَدُ ذَلِكَ، فَلِهَذَا جَازَ وَمِثْلُهُ هُنَا مُنِعَ مِنْ صَوْمٍ يَوْمِ الجُمُعَةِ مُنْفَرِدَا تَشْبُهَا بِيَوْمِ المِيدِ، فَإِذَا صَادَفَ عَادَةً فَلَمْ يُوجَدُ ذَلِكَ المُعْنَى، وَلا يُلْزِمُ حَلَى هَلِمَا يَوْمَا الصِينَيْنِ وَآيَامُ التَّشْرِيقِ، لآنَها لا تَقْبُلُ الصَّوْمَ، كَزَمَنِ لَيْل وَحَيْض، ويَوْمُ الجُمُعَةِ يَعْبَــلُ الصَّوْمَ، وَهُوَ الفَرْضُ، وَلاَنْ الشَّرْعَ وَرَدَ بِأَنْ الصَّوْمَ إِذَا وَافَقَ حَادَةً جَازَ وَإِنْ كَانَ الوَقْتُ مَنْهُمَا عَنْهُ، بِدَلِيلِ الْحَبْرِ وَلا تَقَدَّشُوا رَمُصَانَ، وَهُوَ الفَرْضُ، وَلاَنْ السَّرْعَ وَرَدَ بِأَنْ الصَّوْمَ إِذَا وَافَقَ حَادَةً جَازَ وَإِنْ كَانَ الوَقْتُ مُنْهَا عِنْهُ، بِدَلِيلِ الْحَبْرِ وَلا تَقَدَّشُوا

وَسَئِلَ فِي رُوَايَةِ آئِي ذَاوُد عَن الْمَسْلِم يُعَلَّمُ وَلَدَ المَجُوسِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيَّ، قَالَ: لا يُعْجِبْنِي، وَأَمَّا مَوْسِمْ خَاصَّ، كَالُّ فَائِبِ وَلَيْلَةِ النَّصْفَ ، فَلَمَلُ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ لا يُكَرَّهُ، وَكَرِهَهُ مَنْيُخْنَا، وَأَنَّهُ بِلْحَةٌ، وَلَمَلُهُ ظَاهِرُ تَعْلِيلِ أَحْمَدَ بِرَيَّ الآعَاجِم، كَالنَّ فَالِينَ عَمَّا النَّسَ وَالْحَمَدَ صَوْمَ أَعْيَادِهِمْ لاَنْ فِيهِ نَوْعَ تَعْظِيمَ لَهَا، فَكَيْفَ وَالسَّسْلَفَ كَانُس وَالْحَمَدَ وَالْحَمَدَ صَوْمَ أَعْيَادِهِمْ لاَنْ فِيهِ نَوْعَ تَعْظِيمَ لَهَا، فَكَيْفَ بَعْضِيصِها بِنَظِيرِ مَا يَهْمَلُونَهُ ؟ بَلْ نَهَى أَئِمَةُ الدَّينَ حَمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ، كَمَا يَهْمَلُونَهُ يَوْمَ عَاشُورَاهُ أَنْ فِي رَجَبِ وَلَيْلَةِ نِعِسْفِ بِنَظِيرِ مَا يَهْمَلُونَهُ وَالاَجْتِمَاعِ وَالاَطْمِمَةِ وَالزَّيْنَةِ وَغَيْرٍ ذَلِكَ، فَكَيْفَ بِأَعْيَادِ الْمُسْرِكِينَ؟ وَالنَّاعِمِ عَنْ هَذِهِ مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَن الْمَاعِمِ فَيْ مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَالْمَامِ فَيْ ذَلِكَ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللّهِ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِمِ آخَرَ أَنْهُ لا يَجُوزُ تَخْصَيصُ ذَلِكَ مِنْ وَمَنْتِقَ فِي اللّبَاسِ التَّنْبُهُ أَيْفًا.

وَيَٰكُرُهُ ۚ النَّئَارُ ۚ وَالْتِقَاطُهُ، وَعَنْهُ: إِبَّاحَتُهَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْدٍ، كَقُولِ المُفسَحِّي: مَنْ شَاهَ الْجَنْطَعَ.

وَعَنْهُ: لا يُعْجَبُنِي، هَلِهِ نُهْبَةً لا تُؤكّلُ.

وَقَرُقَ ابْنُ شِهَابُ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ بِلَبَحِهِ أَزَالَ مِلْكُهُ، وَالْمَسَاكِينُ عِنْدَهُ سَوَاهُ وَالنَّفُرُ لا يُزِيلُ المِلْكَ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَحَبُ إلى صاحبهِ، وَيَمْلِكُهُ مَن اخْلَهُ أَوْ وَقَعَ فِي حِجْرِهِ، وَقِيلَ بقَصْلُو.

وَلا يُكُرَّهُ دُفًّا فِي غُرَسٍ، وَالْمُنْصُوصُ: وَتُمُخُرُّهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: وَإِنَّ أَصْحَابَنَا كَرِهُوهُ فِي غَيْرٍ عُرْسٍ، وَكَرِهَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي غَيْرٍ عُرْسٍ وَخِتَانٍ، وَيُكْــرَهُ لِرَجُــلِ لِلتُّشَبُّهِ، وَيُحَرُّمُ كُلُّ مَلْهَاةٍ سُبواهُ، كَبِيزْمَار وَطُنْبُور وَرَيَابِ وَجُنْكِر.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَالتَّرْفِيبِ: سَوَاةً أُسْتُعْمِلَتْ لِحُزْنِ أَوْ سُرُودٍ، وَسَأَلَهُ ابْنُ الحَكَمِ مِنِ النَّفَعِ فِي الْقَصِبَةِ كَالْمُرْمَارِ فَسَالَةُ

أَكْرَخُهُ، وَفِي القَصْييبِ وَجُهَانَ (م ١١)(١).

وَ فَرَرْبُ الدُّفَ فِي النَّكَامِ، وَالحَجُّ: العَجُّ وَالنَّجُ، وَاسْتَحَبُّ أَخْمَدُ الصَّوْتَ فِي خُرْسٍ، وَكَذَا الدُّفُّ، قَالَ الشَّيْخُ: لِيسَاء، وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ وَكَلامِ الآصْحَابِ التَّسْوِيَةُ، قِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ المُرُوذِيِّ: مَا تَرَى لِلنَّاسِ اليَوْمَ تَحَرُّكُ الدُّفَ فِي إمْلاكِ أَوْ بِنَامٍ وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ وَكَلامٍ الآصْحَابِ التَّسْوِيَةُ، قِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ المُرُوذِيِّ: مَا تَرَى لِلنَّاسِ اليَوْمَ تَحَرُّكُ الدُّفَ فِي إمْلاكِ أَوْ بِنَامٍ بلا غِنَاه، فَلَمْ يَكُرُهُ ذَاكَ.

وَقِيْلَ لَهُ فِي رَوَايَةٍ جَعْفَر: يَكُونُ فِيهِ جَرْسُ، قَالَ: لا.

وَتَقَلَ حَنْبَلْ: لَا بَلْسَ بِالصَّوْتِ وَالدُّفِّ فِيهِ وَأَنَّهُ قَالَ: أَكْرَهُ الطَّبْلَ، وَهُوَ الكُوبَةُ، نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: الطَّبْلُ لَيْسَ فِيهِ رُخْصَةً.

وَفِي عَبُونِ الْمُسَائِلِّ وَغَيْرِهَا فِي مَنِ اللَّفَ آلَةَ لَهُو: الدُّف مَنْدُوبَ إِلَيْهِ فِي النَّكَاحِ، لآمْرِ الشَّارِع، بِخِلاف المُودِ والطُّبْسَلِ فَإِنَّهُ لا يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ وَالتَّلَهِي بِهِ بِحَالٍ.

وَسُيْلَ أَحْمَدُ عَنِ القَصَائِدِ قَالَ: كَثْرَهُهُ، وَقَالَ: بِدْعَةً لا يُجَالَسُونَ، وَكَرة النَّفْبِين، وَنَهَى عَنِ اسْتِمَاهِهِ وَقَالَ: بِدْعَةً وَصُحْدَثٌ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: لَا يُعْجِبُنِي، وَنَقَلَ يُوسُفُ: لَا يَسْتَعِعُهُ، وَقِيلَ: هُوَ بَدُعَةً؟ قَالَ: خَسْبُكَ.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبِ مَنْعَ مِنْ اَسْمِ البِذَعَةِ عَلَيْهِ وَمِنْ تَحْرِيهِ، لَأَنَّهُ شَعْرٌ مُلْحُنُ كَالحِدَاء، وَالحَدُو لِلإبلِ وَنَحْوَهُ، وَالحَنْجُ قَبْلَ حَدًا بِكُرَاهَةِ أَخْمَهُ وَإِنْ كَانَ تَارَةً وَتَارَةً لَمْ يَكُورُهُ فِي حَدًا بِكُرَاهَةِ أَخْمَدَ لَهُ عَلَى تَخْرِيمُ الْفِئَاء، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَهُ وَالَ عَقْلُهُ حُرِّمٌ، وَإِنْ كَانَ تَارَةً وَتَارَةً لَمْ يَكُورُهُ فِي الفُنُونُ، وَيَتَوجَّة: يَكْرَهُ، قَالَ: وَالوُّعُاظُ المُنشِدُونَ لِفَزَلِ الأَشْعَارِ وَذِكْرِ الْعُشَاقِ كَالْمُنْقِي وَالنَّابِحِ يَجِبُ تَغْزِيرُهُمْ، لأَنْهُمْ وَالمُثَانَةُ وَالمُؤْاظُ المُنشِدُونَ لِفَزَلِ الأَشْعَارِ وَذِكْرِ الْعُشَاقِ كَالْمُنْقُلِ وَالنَّابِحِ يَجِبُ تَغْزِيرُهُمْ، لأَنْهُمْ يُهَيِّجُونَ الطُّبَّاعَ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ القَلانِسِيُّ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ عَنِ الصُّوفِيَّةِ: لا أَعْلَمُ أَفْوَامًا أَفْصَسَلَ مِنْهُسمُ، قِيلَ: إنَّهُسمُ يَسْتَمِعُونَ وَيَتَوَاجَدُونَ، قَالَ: دَعُوهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً، قِيلَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُونُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَسَدَا لَهُسمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴾ [الزمر: ٤٧].

المنجلة المرادة متماع القرآن، وعَلَّرَهُمْ لِقُواْ الوَارِدِ، كَمَا عَلَّرَ يَحْتَى القطَّانُ فِي الفَشْيِ. وقَدْ قَالَ أَحْمَدُ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الثَّقْفِيُّ وَقَدْ سَمِعَ عِنْدَهُ كَلامَ الخَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ وَرَأَى أَصْحَابَـهُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّى وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الثَّقْفِيُّ وَقَدْ سَمِعَ عِنْدَهُ كَلامَ الخَارِثِ الْمُحاسِبِيِّ وَرَأَى أَصْحَابَـهُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّى رَأَيْتَ مِثْلُهُمْ، وَلا سَمِعْتُ فِي عِلْمَ الحَقَائِقِ مِثْلَ كَلامِ هَذَا الرَّجُلِ، وَلا أَرَى لَك صُحْبَتُهُمْ، وَقَدْ نَهَى عَنْ كِتَابَةِ كَلامِ مَنْصُورِ بْنُ عَمَّارٍ وَالاَسْتِمَاعِ لِلْقَاصِّ بِهِ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ: لِنَلا يُلْهُونَهُ عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَةِ لا غَيْرُ، وَأَنْكَرُ الآجُرِّيُّ وَابْنُ بَطَّةً وَغَيْرُهُمَا عَلَا السَّنَاءَ. هَذَا السَّمَاعَ.

وَفِي الْغُنْيَةِ: يُكُرَّهُ تَخْرِيقُ النِّيَابِ فِي حَقَّ الْمُتَوَاجِدِ عِنْدَ السَّمَاعِ، قَالَ: وَيَجُورُ سَمَّاعُ القَوْلِ بِالقَضِيبِ، وَيُكُرِّهُ الرُّقْصُ.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي القضيب وجهان). انتهى.

يعنى: هل يحرُّم اللُّعب بالقضيب أم لا؟

أحدهما: لا يحرم، بل يكره، ويه قطع في آداب المستوعب.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: يحرُّم، وهو الصُّواب، وبه قطع ابن عبدوس في تذكرته.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب عشرة النساء

يَلْزَمُ الزُّوْجَيْنِ العِشْرَةُ بِالْمَعْرُوف، وَاجْتِنَابُ تَكُرُّهِ بَلْلِهِ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُسنُ مِشْلُ السَّذِي عَلَيْهِـنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقـرة: ٢٢٨].

قَالَ ابْنُ الْجَوْدُيِّ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ الْمُعَاشَرَةُ الْحَسَنَةُ وَالصَّحْبَةُ الْجَمِيلَةُ.

قَالُوا: قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: إِنِّي لاَّحِبُ أَنْ أَتَرَيَّنَ لِلمَرْأَةِ كَمَا أُحِبُ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِي، لِهَلِو الآيَةِ وَإِسْنَادُهُ حَسَنَ، فَـدَلُّ ذَلِكَ أَنْـهُ يَلْزَمُ تَحْسِينُ الحُلُق وَالرَّفْقُ، وَاسْتَحَبُّهُمَا فِي المُغْنِي.

وَاحْتِمَالُ الآذَى، وَقَالَ عَزُّ وَجَلُّ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُـوا شَمَيْنَا وَيَعَجْعَـلَ اللَّـهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رضي الله عنهما رَّبْمَا رُزْقَ مِنْهَا وَلَدًا فَجُعِلَ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا.

قَالَ: وَقَدْ نَدَبَتْ الآيَةُ إِلَى إمْسَاكِ الْمَرَاةِ مُعَ الكُرَاهَةِ لَهَا، وَنَبَّهْت عَلَى مَغنيَيْن:

أحدهما: أِنَّ الإِنْسَانَ لا يَعْلَمُ وُجُوهَ الصَّلاح فَرُعبٌ مَكْرُوهِ عَلَدٌ مَحْمُودًا، وَمَحْمُودٍ عَادَ مَلْمُومًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لا يَكَادُ يَجِدُ مَجْبُوبًا لَيْسَ فِيهِ مَنَّ يَكُرُهُ، فَلْيَصْبُرْ عَلَى مَا يَكْرُهُ لِمَا يُحِبُّهُ، وَٱنْشَدُوا فِي هَلَا المُعْنَى:

وَمَـنْ لَـمْ يُغَمَّـضْ عَيْنَـهُ هَـنْ صَلِيقِــهِ ۚ وَعَنْ بَعْضِ مَا فِيــهِ يَمُـتْ وَهُــوَ عَــاتِبَ وَمَــنْ يَتَنَبِّــعْ جَــــاهِدًا كُـــلُ عَــــثْرَةٍ ۚ يَجِدْهَا وَلا يَسْــلَمْ لَــهُ الدَّهْـرَ صَــاحِبُ

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيُ فِي كِتَابِهِ السَّرُّ الْمَصُونُ: مُعَاشَرَةُ المَرَّاةِ بِالتَّلَطُّفُو مَعَ إِقَامَةِ الْمَيْبَةِ، وَلا يَنْبَغِي لَـهُ أَنْ يُعْلِمَهَـا قَـدْرَ مَالِـهِ فَتَنَبَسُطُ فِي الطَّلْبِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً احْتَقَرَتْهُ، وَرُبِّمَا نَفَرَتْ، وَلا يُغْشِي إِلَيْهَا ميرًا يَخَافُ مِنْ إِذَاعَتِه، وَلا يُكْثِرُ مِنَ الْجَبَةِ لَهَـا، فَرَبُّمَا اسْتَوْنَفَتْ ثُمُّ نَفَرَتْ، وَقَدْ رَأَيْنَا جَمَاعَةُ أَطْلَعُوا نِسَاءَهُمْ عَلَى الْأَسْرَارِ، وَمَلَّمُوا إِلَيْهِنَّ الْآمْـوَالَ، لِفُـوَّةٍ مَحَبَّتِهِمْ لَهُـنَ، وَالْمَحَبُّةُ تَتَغَيْرُ، فَلَمًّا مَلُوا أَرَادُوا الخَلاصَ فَصَعُبُ عَلَيْهِمْ، فَصَارُوا كَالآمْرَى.

وَلا يَنْبَنِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَدْخُلُ فِي أَمْرِ حَتَّى يُكَبَّرُ الحُّرُوجَ مِنْهُ، وَلْيَكُنْ لِلرَّجُلِ بَيْتَ وَلِلْمَوْأَةِ بَيْتَ، وَلَهُ فِرَاشٌ وَلَهَا فِـرَاشٌ، وَلا يَلْقَاهَا إِلاَّ فِي وَقْتَ مَعْلُومٍ بَيْنَهُمَا، لِتَنَهَيَّا لَهُ، فَالبُعْدُ وَقْتَ النَّوْمِ أَصْلٌ عَظِيمٌ، لِنَلاَّ يَحْدُثُ مَا يُنَفَّرُ، وَعَلَى قِيَاسِهِ اللَّقَـاءُ وَقْتَ الآوْسَاخِ.

قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاء: مَنْ نَامَ إِلَى جَانِبِ مَحْبُوبِهِ فَرَأَى مِنْهُ مَا يَكْرَهُ سَلاهُ.

وَحَكَى أَنْ كِسْرَى نَظَرَ يَوْمًا إِلَى مَطْبَخِهِ وَكَيْفَ تُسْلَخُ فِيهِ الغَنَمُ فَعَافَتُهُ نَفْسُهُ، وَيَقِيَ آيَّامًا لا يَأْكُلُ اللَّحْــمَ، فَشَـكَا ذَلِـكَ إِلَى بَزَرْجَمْهَرْ، فَقَالَ: أَيُّهَا المَلِكُ! الطَّمَامُ عَلَى الجِّوَانِ، وَالمَرَّاةُ عَلَى الفِرَاشِ.

وَمَا أَخْسَنَ مَا قَالَ: فَإِنَّ عُيُوبَ جَسَدِ الإِنْسَانِ كَثِيرَةً، وَلِهَذَا ٱللَّـُولُ: لاَ يَنْبُغِي ٱنْ يَتَجَرَّدَ أَحَـدُ الزُوْجَيْسِ لِـيَرَاهُ الآخَـرُ، وَخُصُوصًا العَوْرَاتِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: لَمَّا رَوَّجَ أَسْمَاءَ بْنَ خَارِجَةَ ابْنَتَهُ دَخَلَ عَلَيْهَا لَيْلَةَ بِنَافِهَا فَقَالَ: يَا بُنَيَّةَ إِنْ كَـانَ النِّسَاءُ أَحَقُ بِتَـَادِيبِكَ، فَلا بُدُّ مِنْ تَأْدِيبِك كُونِي لِزَوْجِك أَمَةً يَكُنْ لَكَ عَبْدًا، وَلا تَقْرَبِي مِنْهُ جِدًّا فَيَمَلُك أَوْ تُكِلِّيهِ، وَلا تُبَاعِدِي مِنْـهُ فَتَثْقُلِي عَلَيْـهِ، وَكُونِي لَهُ كَمَا قُلْت الْأَمْك:

خُدِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِي مَوَدُّتِي وَلا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ وَلا تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ وَلا تَنْفُرِيسِنَ كَيْسِفَ الْمُغَيِّسِبُ وَلا تَنْدُرِيسِنَ كَيْسِفَ الْمُغَيِّسِبُ فَإِنِّي رَأَيْتِ الْحُسِبُ فِي القَلْبِ وَالآذَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثْ الْحُبُ يُذْهَسِبُ

وَلْيَكُنْ غَيُورًا.

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِيَّاكُمْ وَاللُّخُولَ عَلَى النَّسَاءِ قِيلَ: أَفَرَأَيْتِ الْحَمْوَ؟ قَـالَ: الْحَمْوُ الْمَوْتُ، وَقَـالَ: ﴿أَتَعْجَبُـونَ مِنْ غَـيْرَةٍ

سَعْدٍ؟ لآنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَٱللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ٩.

قَالَ الشَّاعِرُ:

لا يَأْمَنُنَّ عَلَى النَّسَاء أَخَ أَخَا مَا فِي الرِّجَالِ عَلَى النَّسَاء أَمِينُ إِنَّ الْآمِدِينَ وَإِنْ تَعَفِّظَ جُهُدَهُ ﴿ لَا بُدِّدُ أَنَّ بِنَظْدِرَةِ سَدِيَخُونُ

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُد [عليهما السلام] لابْنِهِ: يَا بُنَيٌّ، لا تُكْثِرُ الغَيْرَةَ عَلَى أَهْلِك مِنْ غَيْرِ رِيبَةٍ فَتُرْمَى بالشُّرُّ مِنْ أُجْلِكُ وَإِنْ كَانَتْ بَرِيثَةً.

ر بن بجب ورن - - بر وَيَلْزَمُ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ الَّذِي يُوطَأُ مِثْلُهَا، وَنَصُّهُ: بِنْتُ تِسْع، بِطلَبَهِ فِي بَيْتِهِ. وَتَسَلَّمُهَا إِنْ بَلَلْتُهُ، فَإِنِ اسْتَرَطَتْ بَيْتَهَا فَفِيهِ أَوْ فِي بَيْتِهِ، وَلا لَزُومَ مَعَ مَا يَمْنَعُ الاسْتِمْتَاعَ بِالكُلِّيَّةِ وَيُرْجَى زَوَالُهُ، كَـاإِحْرَامٍ وَمَرَض وَصِغُر، وَلَوْ قَالَ: لَا أَطَأً.

وَفِي حَائِض احْتِمَالَانَ (م ١)(١).

بَلْ يَضْوَةُ الْخِلْقَةِ، فَلَوْ خَشْيَ عَلَيْهَا اسْتَمْتَعَ كُحَائِض، وتُقْبَلُ امْرَأَةٌ ثِقَةٌ فِي ضِيقٍ فَرْجِهَا وَقُرُوحٍ بِهِ، وَعَبَالَةِ ذَكَرِهِ وَنَخْوَهُ، وَتَنْظُرُهُمَا وَقْتَ اجْتِمَاعِهِمَا، لِلحَاجَةِ، وَمَتَى امْتَنَعَتْ قَبْلُ المَرَضِ ثُمَّ حَدَثَ فَلا نَفَقَــة، وَلَـوْ انْكَـرَ أَنْ وَطْـأَهُ يُؤذِيهَــا لَزِمَتْهَــا

البَيِّنَةُ، وَإِنْ اسْتَمْهَلَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ إِمْهَالُهُ العَادَةُ، لَا لِعَمَلِ الجَهَازِ بَفَتْحِ الجيم وَكَسْرِهَا وَقِيلَ فَلَاثَةُ آيَامٍ. وَفِي الغُنْيَةِ: إِنْ اسْتَمْهَلَتْ هِي وَالْمُلُهَا أُسْتُحِبٌ لَهُ إِجَابَتُهُمْ مَا يَعْلَمُ بِهِ النَّهْيُؤَ مِنْ شِرَاءِ جَهَازٍ وَتَزْيُنٍ. وَفِي الغُنْيَةِ: إِنْ اسْتَمْهَلَتْ هِي وَالْمُلُهَا أُسْتُحِبٌ لَهُ إِجَابَتُهُمْ مَا يَعْلَمُ بِهِ النَّهْيُؤَ مِنْ شِرَاءِ جَهَازٍ وَتَزْيُنٍ.

وَوَلِّي مِّنْ بِهِ صِغَرَّ أَوْ جُنُونَ مِثْلَهُ.

وَتُسَلَّمُ الْآمَةُ كَمَا تَقَدُّمَ لَيْلاً، وَكَذَا نَهَارًا بِشَرَاطٍ أَوْ بِبَذَٰلِ السَّيْلِ، فَإِنْ بَذَلَهُ وَقَدْ شَرَطَهُ لِنَفْسِهِ فَوَجْهَانِ (م ٢)(٢).

وَلِلزُّوْجِ حَتَّى العَبْدِ السُّفَرُ بِلا إِذْنِهَا وَبِهَا مَا لَمْ تَشْتُرِطْ بَلَدَهَا أَوْ تَكُنْ أَمَةً، وَفِي مِلْكِ السَّيْدِ لَهُ بِـلا إِذْنِ زَوْجِ صَحِبَـهُ أَمْ لا وَجْهَان (م ٣)^(٣).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي حائض احتمالان).

يعني: هل يلزم تسليمها إلى الزُّوج إذا كانت حائضًا أو ينتظر طهرها؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في المغني، والشّرح.

أحدهما: يلزم التَّسليم، وبه قطع في المغني، في باب الحال الَّتي تجب فيها النُّفقة، وكذلك ابن رزينٍ في شرحه، وكذلك الشَّارح في كتاب النّفقات.

والوجه الثّاني: لا يلزمه.

قلت: وهو أصحُ من الأوَّل، بل لو قيل بالكراهة لاتُّجه، أو ينظر إلى قرينة الحال، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وتسلّم الأمة ليلا، وكذا نهارًا بشرطٍ أو ببذل السّيّد، فإن بذله وقد شرطه لنفسه فوجهان). انتهى. وأطلقهما في المحرَّر، والنُّظم، والرَّعاية الصُّغرى، والزَّركشيِّ وغيرهم.

أحدهما: يجب تسليمها، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى وصحَّحه في تصحيح الحرُّر.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه تسليمها، وهو قويًّ.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وللزُّوج حتَّى العبد السُّفر بلا إذنها وبها ما لم تشترط بلدها أو تكن أمةً، وفي ملـك السُّيِّد لـه بـــلا إذن زوج صحبه أم لا وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشُّرح، وأطلقهما في النُّظم.

أجدهما: له ذلك من غير إذنه.

وقطع به في المنوَّر، والقاضى في الجرُّد، نقله الجد، وقدُّمه في الرِّعايتين.

والوجه الثّاني: ليس له ذلك.

قلت: وهو قويٌّ جدًّا، ولا سيُّما إذا لم يصحبه، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر.

قال الجد: قطع به القاضي في التعليق، وهو الصواب.

وَعَلَيْهِمَا يَنْبَنِي لَوْ بَوْأَهَا مَسْكَنَّا لِيَأْتِيَهَا الزُّوجُ فِيهِ هَلْ يَلْزَمُهُ؟ قَالَهُ فِي التّرْغِيبِ.

وَلَهُ السَّفَرُ بِعَبْدِهِ الْمَزَوِّجِ، وَاسْتِيخْدَامُهُ نَهَارًا، وَإِنْ قُلْنَا: النَّفَقَةُ وَالْمسْكَنُ فِي كَسْبِهِ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْهُ.

وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ: بِمَتْكِهَا ۚ، قَالَ: رَوَّجْتِيهَا وَجَبَ تَسَلَّمُهَا لِلزَّرْجِ، وَتَجِلُّ لَهُ، لاتَّهَاقِهِمَا هَلَى اسْتِخْفَاقِهِ لَهَا، وَيَلْزَمُهُ الآقَسَلُ مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ مَهْرِهَا، وَيَخْلِفُ لِثَمَنْ رَاقِلِ، فَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ، وَعِنْدَ القَاضِي: لا مَهْرَ وَلا ثَمَنَ، وَلا يَعِينَ عِنْدَهُ عَلَى البَائِعِ، لأَنْـهُ لا يَرَاهَا فِي نِكَاحٍ.

وذكر الآرْجيُّ مِثْلَهُ إلاَّ فِي اليَمِينِ، وَقَالَ: وَإِنْ نَكُلَ أَحَدُهُمَا عَنْهَا قَضَى عَلَيْهِ وَثَبَتَ مَا يَدُّعِيهِ الآخَرُ مِنْ بَيْعِ أَوْ زُوْجِيَّةٍ، وَإِنْ أَوْلَدَهَا فَهُوَ حُرُّ وَلا وَلاءً عَلَيْهِ، وَلا تُرَدُّ الآمَةُ إلَيْهِ، لاهْتِرَافِهِ بِأَنْهَا أَمُ وَلَهِ، وَنَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ، وَنَفَقَتُهَا عَلَى الزُّوْجِ.

وَقَالَ الآزْجِيُّ: إِنْ قُلْنَا: لا تَعِلُ لَهُ فَهَلْ هِيَ عَلَى مَالِكِهَا السَّابِيقَ أَمْ فِي كَسْبِهَا؟ فِيهِ اَخْتِمَالان، وَعِنْدَ القَاضَي فِي كَسْبِهَا، فَإِنْ مَاتَتَ فَلِلَبَامِعِ مِنْهُ قَدْرُ ثَمَنِهَا وَيَقِيَّتُهُ مَوْقُوفَ حَتَّى يَصْطَلِحَا، وَإِنْ مَاتَتُ بَعْدَ الوَاطِي مَاتَتَ خُرَّةً وَوَرُئِهَا وَلَدُهَا وَوَرَيْهُمَا، وَإِنْ مَاتَتُ بَعْدَ الوَاطِي مَاتِتَ خُرَّةً وَوَرُئِهَا وَلَدُهَا وَوَرِيْهُمَا، وَإِنْ مَاتَتُ بَعْدَ الوَاطِي وَإِنْ رَجْعَ البَائِعُ فَصَدَّقَةً لَمْ يُغْبَلُ فِي وَوَرِيثُهَا، وَإِنْ رَجْعَ الزَّوْجُ ثَبَّتَ الحُرِيَّةُ وَلَذِ وَاسْتِرْجَاعِهَا إِنْ صَارَتُ أَمَّ وَلَذِ، وَيُقْبَلُ فِي غَيْرِهِمَا، وَإِنْ رَجْعَ الزَّوْجُ ثَبَتَتْ الحُرِيَّةُ وَلَوْمَهُ الثَّمَنُ، [قَالَ الشَّيْخُ فِي أُوَاخِر بَابِ مَا إِذَا وَصَلَ إِقْوَارِهِ مَا يُغَيِّرُهُمَا.

وَقَالَ الآرَجِيُّ إِذَا كَانَ التَّنَازُعُ قَبَلَ الاَمْنِيلَادِ تَحَالُفَا، فَإِذَا تُحَالُفًا فَلا مَهْرَ وَلا ثَمَنَ، وتُرَدُّ إِلَى سَيَّدِهَا، قِيلَ: تَرْجِعُ إِلَيْهِ رُجُوعَ البَايِعِ فِي السَّلْمَةِ إِذَا أَفْلَسَ المُشتَرِي وَتَمَلَّرَ الثَّمِنُ، فَيَحْتَاجُ السَّيْدُ أَنْ يَقُولَ: فَسَخِت البَيْعَ وَتَعُودُ مِلْكَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَقِيلَ: تُرْجِعُ بِرُجُوعٍ مَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ فَلَمْ يَقْضِهِ، فَيَبِيعُهَا وَيَسْتُونِي حَقَّهُ، وَمَسَا فَضَـلَ تَحَيَّـلَ فِـي رَدُّهِ إِلَـى مُسْتَحِقَّهِ فَـإِنْ انسككهَا البَائِعُ عَلَى بَقِيَّةٍ النَّمَنِ وَفَسَخَ البَيْعَ لِتَعَدَّرِ الثَّمَنِ وَاسْتَرْجَعَهَا وَكَانَ صَادِقًا حَلَّتْ لَهُ، وَإِلاَّ حَلَّتْ ظَاهِرًا.

وَلَهُ الاسْتِمْتَاعُ فِي قُبُلُ وَلَوْ مِنْ جَهَةِ العَجِيزَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرُّ اَلْمَسُونُ: كَرِهَ الْمُلْمَاءُ الْوَطْءَ بَيْنَ الْآلْيَتَيْنِ لَآنَّهُ يَدْعُو إِلَى الوَطْءَ فِي الدُّبُسِرِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ، كَذَا قَالًا، مَا لَمْ يَصُرُّ أَوْ يَشْغَلُ عَنْ فَرْضٍ، •وَلَوْ كَانَتْ عَلَى النَّسُورِ أَوْ عَلَى ظَهْرِ قَتَسبِه، كَمَسَا رَوَاهُ أَحْمَسُهُ (٤/ ٣٨١) وَغَيْرُهُ عَنْهُ عليه الصلاة والسلام.

وَلا تَطَوُّعُ بِمِنلاةٍ وَصَوْمٍ إلاَّ بِإِذْنِهِ، نَقَلَهُ حَنْبَلْ، وَأَنَّهَا تُطِيعُهُ فِي كُلُّ مَا أَمَرَهَا بِهِ مِنَ الطَّاعَةِ.

وَيُحَرُّمُ وَطَٰؤُهُ فِي دُبُرٍ، فَإِنْ تَطَاوَعَا فُرَّقَ يَيْنَهُمَا، وَيُعَزَّرُ عَالِمُ تَحْرِيمِهِ.

وَلَيْسَ ۚ لَهَا اسْتِدْخَالُ ذَكَرُهِ وَهُوَ نَائِمٌ بلا إِذْنِهِ، بَــلُ القُبْلَـةُ وَاللَّمْـسَ لِشَـهْوَةِ، ذَكَـرَهُ فِـي الرَّعَايَـةِ، قَــالَ ابْسُ عَقِيــلِ فِـي اسْتِدْخَالِهِ: لا يَجُوزُ، لآنَ الزَّوْجَ يَمْلِكُ العَقْدَ وَحَبْسَهَا.

وَيُحَرُّمُ عَزْلُهُ بِلا إِذْنِ حُرَّةٍ وَسَيِّدِ أَمَةٍ.

وَقِيلَ: وَإِذِنْهَا.

وَقِيلَ: يُبَاعُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ عَكْسُهُ وَلا إِذْنَ لِسَرِيَّتِهِ، وَفِي أُمَّ وَلَلدٍ وَجْهَانٍ، فِي التَّرْغِيبِ (م ٤)(١).

وَعَلَيْهِ الوَطْءُ فِي كُلُّ ثُلُثِ سَنَةٍ مَرُّهُ إِنْ قَدَرَ.

وَقِيلَ: العُرْفُ.

ُ وَيَبَيْتُ لَيْلَةٌ مِنْ أَرْبِعٍ عِنْدَ الحُرَّةِ بِطَلَبِهَا، وَالآمَةُ مِنْ مَنْعٍ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ مِنْ ثَمَسَانٍ، وَلَـهُ الانْفِسِرَاهُ النَّقَةُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يُبيتُ وَحْدَهُ مَا أُحِبُّ ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يُصْطُرُّ، وَقَالَهُ فِي سَفَرو وَحْدَهُ.

وَعَنْهُ: لا يُعْجِبُنِيَ.

وَلاَّحْمَدَ (٧٨٧٨) عَنْ أَيُوبَ بْنِ النُّجَّارِ، عَنْ طَيَّبِ بْنِ مُحَمَّدُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [رضسي الله عنه]

(١) (مسألة – ٤): قوله في العزل: (ولا إذن لسريّته، وفي أمَّ ولهٍ وجهان في التَّرغيب). انتهى. قلت: الصُّواب جواز العزل؛ لاَنْها من جملة الإماء، وهو ظاهر كلام الأصحاب، والقول بانَّها تستأذن ولا تستأذن الأمة ضعيف جدًّا.

(ر): روایشان

مَرْفُوعًا: •انَّهُ عليه السلام لَمَنَ الْمُتَثَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ وَالْمَتَشَبِّهَاتِ بِالرَّجَـالِ، وَالْمُتَبِّلِينَ الَّذِينَ يَقُولُـونَ: لا نَــَزَوَّجُ، وَالْمُتَبِّـلاتِ اللاَّتِي يَقُلْنَ ذَلِكَ، وَرَاكِبَ الفَلاةِ وَخُدَهُ، وَالبَائِتَ وَخُدَهُ،

طَيُّبٌ قِيلُ: لا يَكَادُ يُعْرَفُ، وَلَهُ مَنَاكِيرُ.

وذكر العُقَيْليُّ: وَإِنَّ أَتِي ذَلِكِ ۚ بِلا عُدْرٍ لا حَدِهِمَا فُرَّقَ يَيْنَهُمَا بِطَلَبِهَا، وَلَوْ قَبْلَ اللَّحُولِ، نَصُّ عَلَيْهِ، لاَنَّهُ فِي مَعْنَى مُولٍ. وَفِي التَّرْغِيبِو: هُوَ صَحِيحُ اللَّهُ هَبِو.

وَالْمُلَّةُ مِنْ تَرْكِو، وَيُعْلَمُ قَصْلَةُ الإِضْرَارِ بِقَرَائِنَ.

يَطْهُرُ مِنْهُ قَصِدُهُ.

وَقَالَ ثَنَيْخُنَا: خَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ قَوْلًا: لَهَا الفَسْخُ بِالغَيْبَةِ الْمُفرِرُّةِ بِهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَفْقُودًا، كَمَا لَوْ كُوتِبَ فَلَمْ يَخْفُسُرْ بِـلا

ُوَفِي الْمُثْنِي فِي امْرَأَةِ مَنْ عُلِمَ خَبَرُهُ كَأْسِيرِ وَمَحْبُوسِ: لَهَا الفَسْخُ بِتَعَدَّرِ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِهِ وَإِلاَّ فَلا (ع). قَالَ شَيْخُنَا: لا إِخْمَاعَ، وَإِنْ تَعَدَّرَ الوَطْهُ لِمُعَجْزٍ كَالنَّفَقَةِ وَأُولَى، لِلفَسْخِ بِتَعَدَّرِو (ع).

وَقَالُهُ أَلُو يَعْلَى الصَّغِيرَ، وَقَالَ آيَضَا: حُكْمُهُ كَيِنِين. وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصِنْهِ ِ سَنَةٍ وَطَلَبَتْ قُلُومَة فَلَهِى بِلا عَلْرٍ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، فِيلَ: إنْ وَجَبَ الوَطْءُ.

وَقِيلَ: أَوْ لا (م ٥)(١).

وَفِي التَّرْغِيبِ ذَكَرَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ البَيْتُوتَةِ مَا يَزُولُ مَعَهُ ضَرَرُ الوَحْشَةِ، وَيَحْصُلُ مَعَهُ الأَنْسُ المَقْصُــودُ بالزُّوْجِيَّةِ، فَلا تَوْقِيتَ، فَيَجْتَهَدُّ الْحَاكِمُ.

تُسْتَحَبُّ التُّسْمِيّةُ مِنْدُ الوَطْهِ.

وَقُولُهُ: ﴿اللَّهُمُّ جُنِّبُنَا الشَّيْطَانَ وَجُنَّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا».

وَلاَّبِي دَاوُد (٢٠٧) مَنْ عَائِشَةَ [رضي الله عنها] قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ رُوِيَ أَوْ كَلِمَـةُ غَيْرَمَـا: •فِيكُـمْ المُغَرَّبُونَ؟

قُلْتُ: وَمَا الْمُغَرَّبُونَ؟ قَالَ الَّذِينَ يَشْتُرِكُ فِيهِمُ الجِنُّهِ.

وَقَالَ بَعْضُ المُلْمَاءِ: الْمُرَادُ أَمْرُهُمْ إِلْمَاهُمْ بِالْزُنْقِ، فَجَاءَ أَوْلادُهُمْ لِغَيْرِ رَصْلاَةٍ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن سافر فوق نصف سنة وطلبت قدومه فأبي بلا عِلْر فرَّق بينهما، وقيل: إن وجب السوطء، وقيسل: أو لا). انتهي.

أخلعما: لها ذلك ولو لم نقل بوجوب الوظء، وهو الصبحيح، قلَّمه في الرَّعايتين، والخاوي الصُّغير، وهــو الصُّواب، وهـو ظــاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقوَّل الثَّاني: ليس لها الفسخ إلاَّ إذا قلنا بوجوب الوطء، وهو ظاهر ما قطع به في تجريد العناية.

قلت: وهو بعيدٌ جدًا.

(ع): ما أجم عليه

وذكر المصنّف ما نقله في التّرغيب.

وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَ تُخَلِّيهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَأَنْ لَا يُسْتَقْبِلَ القِبْلَةَ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ أَسْتِقْبَالُهَا.

قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ حَنْ عَطَاء: كُرِهَ ذَلِكَ، وَاخْتَلَفَ الْحَغَيَّةُ فِي عِلَّةِ مَنْع اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ بِالبَوْلِ هَـلْ هُـوَ لِلخَـارِجِ النَّجِسِ أَنْ لِكَشْفِ العَوْرَةِ نَحْوَمًا؟ فَمَنْ عَلَلَ بِالآوُل أَبَاحَ الوَطْءَ نَحْوَهَا، وَالثَّانِي يَمْنَعُهُ.

ُ وَقَالَ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ عَنْ كَعْبِ: إِنَّهُ كَرِهَ الوَطْءَ فِي السُّفِينَةِ لآنَّهَا تَجْرِي طَلَّى كَفْ ُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ فِي حَبَرٍ غَيْرِ ثَسَابِتٍ عَنْ مَكْحُول: وَلَمَنَ النَّبِيُ ﷺ النَّاحِرَ وَالنَّاحِرَةَ إِلاّ عِنْدَ الوقاعِ».

ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكُر فِي أَحْكَامِ الوَطْء.

وَتُكُرَّهُ كَثْرَةُ الكَلاَّم، وَنَزْعُهُ قُبْلَ فَرَاعِهَا، وَمُتَجَرِّدِينَ.

وَ النَّرْغِيبِ: لا مُثْرَةً عَلَيْهِمَا، اخْتَجُوا بِنَا رَوَاهُ ابْنُ مَلجَهُ عَنْ عُنْبَةٌ بْنِ عَبْدِ مَرْفُوعًا الْإِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ أَهْلَـهُ فَلْيَسْتَيْرٍ، وَلا يَتَجَرُّدَا تَجَرُّدَ العِيرَيْنِ، وَاحْتَجُ بهِ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ عَلَى تَحْرِيْمُ النَّعَرِّي خَلُوهُ، مَعَ أَنَّهُ احْتَجٌ لِلكَرَاهَةِ بِأَنَّهُ لا يَجِبُ مِنْزَهَا عَنْ رَوْجَةِ وَامَةٍ، وَالْحَلْوَةِ دُونَهُ، فَدَلُ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ لا يَجِبُ مِنْزَهَا

وَتُحَرُّمُ خَلْوَةً، بِدَلِيْلِ النَّهْيُ عَنْهُ حَالَ الجِمَاعِ، فَيَكُونُ مُحَرُّمُ الْيُهِنَّاءُ وَكَذَا تَحَدُّقُهُ بِدِهِ، وَحَرَّمَهُ فِي الْغُنْيَةِ وَالاَدْمِيُّ البَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَحَرُّمَ فِي أُسْبَابِ الْهِدَايَةِ إِفْشَاءَ السُّرِّ.

وَحَرَّمَ فِي الرَّعَايَةِ، إفْشَاءَ السَّرُ المُفرِرُ، وَلاَّحْمَلَ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي ذَاوُد مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ اإِنَّ مِنْ أَشُرٌ النَّاسِ عِنْكَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمَ القِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يُنْشُرُ أَحَدُهُمَا مِيرُ صَاحِبِهِ، وَكَذَا بِمَرْأَى أَحَدِ.

ُ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُحَرَّمُ وَلَوْ رَّضِيَا وَيُحَرَّمُ جَمْعُهُ بَيْنَهُمَا فِي مَسْكَنِ، وَيَجُوَرُ بِرِضَاهُمَّا، كَنَوْمِكَ بَيْنَهُمَا فِي مَسْكَنِ، وَيَجُورُ بِرِضَاهُمَّا، كَنَوْمِكَ بَيْنَهُمَا فِي إِلْمَا وَالْجِدَةِ فِي بَيْتِ مَنْكُن وَلْلِهَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَقِيلَ يُحَرَّمُ مَعَ اتَّحَادِ المَرَافِقِ، وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَسُرَّيَّةٍ فَظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ المُنْعُ، إلاَّ بِرِضَا الزَّوْجَةِ فَقَطْ، لِثُبُوتِ حَقَّهَا، كَالاجْتِمَاعِ، وَالسَّرِيَّةِ لا حَقَّ لَهَا فِي الاسْتِمْنَاع، وَهَذَا مُتَّجَةً.

وَيَجُوزُ نَوْمُ الرَّجُلِ ثَمِّعَ امْرَأَتِهِ بِلا جِمَاعٍ بِحَضَّرَةٍ مَحْرَمٍ لَّهَا، ولِنَوْمِ النَّبِيُ ﷺ وَمَيْمُونَةَ فِي طُولِ الوِسَسادَةِ، وَابْسَ عَبُّسَاسٍ لَمَّا بَاتَ عِنْدَهَا فِي عَرْضِهَا».

وَلَهُ إِلْزَامُهَا بِنُولِكِ مُحَرَّم وَغَسْل نَجَاسَةٍ.

وَفِيهِ رِوَايَةً فِي الْمَذْهَبِ: وَغَسْلُ حَيْضٍ.

وَلِيهِ رَوَايَةٌ فِي ذِمُنَيَّةٍ، فَفِي وَطْبُهِ بِلُونِهِ وَجْهَانِ (م ٦)(١١).

وَعَلَى َ الآوُل فِي النَّيَّةِ لَهُ وَالتَّسْمِيَّةِ وَالتَّعْبُدِ بِهِ لَوْ أَسْلَمَتْ وَجْهَان (م ٧، ٨)(١).

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وله إلزامها بغسل حيضٍ، وفيه روايةٌ في ذميَّةٍ، فغي وطئه بدونه وجهان). أنتهي.

أحلهما: يجوز وطؤهاً بدون الغسل، وهو الصَّحيحُ، ويه قطع في الحُرُّر، والنُّظم، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

وقدَّمه في الرَّعايتين، وينبغي أن يقيَّد بأن تفسل فرجها.

والوجه الثّاني: لا يجوز. قال في الرّعاية الكبرى: وهو أصحُّ، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشُّوح حيث قالا: وللزَّوج إجبار زوجته على الغسـل مـن الحيـض، والنّفاس مسلمةً أو ذميَّةً، لأنّه يمنع الاستمتاع الّذي هو حقَّ له، لكنَّ هذا على القول بالإجبار، وعملُ الخلاف على القول بعدمه.

(٢) (مسألة - ٧ - ٨): قوله: (وعلى الأول في النَّية له، والتَّسمية، والتُّعبُّد به لو أسلمت وجهان). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٧): إذا قلنا: له إلزامها، فهل تجب النّيّة، والتّسمية فيه أم لا؟

(ر)؛ روایتان

and the state of the first transfer of the state of the s

الفسروع - كتاب النكاح

وَهَلْ مُنْفَصِلُهُ طَاهِرٌ لِكُونِهِ أَرَالَ مَانِعًا؟ أَنْ طَهُورٌ؛ لآنَهُ لَمْ يَقَعْ قُرْبَةً؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٩)(١) وَقِيلَ: وَمِنَ الْجَنَابَةِ طَاهِرٌ.

وَفِي غُسْلِ جَنَابَةِ رِوَايَتَانِ (م ١٠)^(٢).

= أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يجبان.

قال في الرَّعاية الكبرى في باب صفة الغسل: وفي اعتبار التَّسمية في غسل الذِّمّيّة من الحيض وجهان، ويصحُّ منها الغسل بـــلا نيّــةٍ، وخرج ضده. انتهي.

قلت: الصُّواب عدم الوجوب فيهما، وقد قدُّم ابن تميم وصاحب القواعد الأصوليَّة أنَّ غسلها لا يحتساج إلى نيَّة، قبال ابن تميم: واعتبر الدَّينوريُّ في تكفير الكافر بالعتق، والإطعام النَّيَّة، وكذلك يخرُّج هنا.

قال في القواعد الأصوليَّة: ويحسن بناؤه على أنَّهم مكلَّفُون بالفروع أم لا؟

وذكر المصنّف في أوائل الحيض أنَّ أبا المعالي قال: لا نيَّة للكافرة، والمجنونة، لعدم تعذَّرهـــا مــالاً، بخــلاف الميَّــت، وأنَّهــا تعيــده إذا أفاقت وأسلمت، وكذا قال القاضي في الكافرة: إنَّما يصحُّ في حقُّ الآدميُّ؛ لأنَّ حقُّه لا يعتبر له النّيَّة، فيجب عـوده إذا أسـلمت، ولم يجز أن تصلي به. انتهي.

(المسألة النَّانية - ٨): هل لها أن تتعبَّد به لو أسلمت أم ٧٦

أطلق الخلاف.

أحدهما: ليس لها ذلك، وهو الصُّواب، وقد قاله القاضي وأبو المعالي، على ما تقدُّم في الَّتي قبلها.

والوجه الثَّاني: يجوز لها أن تتعبَّد به، وأظنُّ أنَّ الشَّيخ تقيُّ الدِّين جوَّز لها ذلك. (١) (مسألة – ٩): قوله: (وهل منفصله طاهرٌ لكونه أزال مانعًا؟ أو طهورٌ لأنَّه لم يقع قربةً؟ فيه روايتان). انتهى،

وأطلقهما في المغني، والشُّرح وشرح ابن عبيدان، والرُّعايتين، والحاويين، وأطلقهما في مجمع البحرين في غسل الحيض، وابن تميسم في غسل الجنابة.

إحداهما: هو طاهرٌ غير مطهّر.

قال في الرَّعاية الكبرى: والأولى جعله طاهرًا غير مطهّر.

والرُّواية الثَّانية: هو طهورٌ.

قلت: وهو الصُّواب، وقدُّمه ابن تميم في غسل الحيض، وابن رزين في شرحه مطلقًا في كتاب الطُّهارة.

وقال في الحاوي الكبير في كتاب الطُّهَارة: أصحُّهما أنَّه طهورٌ من غَسل الجنابة.

وقال في الفصول في ماء غسل الحيض روايتان، وقال في ماء غسل الجنابة: يمتمل أنه طاهرٌ مطهّــرٌ وجهًــا واحــدًا، واقتصــر عليــه، وقيل: إن لزمها الغسل منه بطلب الزُّوج.

قال في الرَّعاية: قلت: أو السُّيَّد، فطاهرٌ، وإن لم يطلبه أحدهما أو طلبه وقلنا: لا يجب فطهورٌ.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وفي غسل جنابةِ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقتع، والشَّرح وشرح ابن منجًا، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: له إجبارها على ذلك، وهو الصّحيح، صحّحه في التّصحيح وتصحيح الحرّر.

وقطع به في الوجيز.

قال في الرَّعايتين: له إجبارها على غسل الجنابة، على الأصبحُ، كالحيض، والنَّفاس، والنَّجاسة.

قال النَّاظم: هذه الرُّواية أشهر وأظهر. انتهي.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لَيس له إجبارها، والذي يظهر أنَّ هذه الرُّواية أقوى من الأولى، والفرق بين الجنابة، والحيض، والنَّفاس جليٌّ واضعُّ. تنبيه: ظاهر كلامه سواءٌ كانت مسلمةً أو ذميَّةً، وهو ظاهر كلامه في الجـرُّد، والفصـول، والحـرُّر وغـيرهم، وخصُّهمـا في الكـافي، والمقنع وغيرهما بالذَّمَّيَّة، وهو الصُّواب، ويحمل كلام من أطلق على ذلك، واللَّه أعلم.

> (و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة (ع): مِا أَجِع عِليه

وَخُرِّجَ ابْنُ عَثِيلٍ رِوَايَتَيْنِ فِيهِ.

وَتُمْنِعُ ذِمِّيَّةً مِنْ سُكُورٍ، فِي الآصَحُ، كَبَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ.

وَعَنْهُ: وَدُونَهُ،

وَفِي النَّرْغِيبِو: وَمِثْلُهُ لَحْمُ خِنزيرٍ.

وَلاَ تُكْرَهُ عَلَى وَطَاء فِي صَوْمِهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلا إِفْسَادِ صَلائِهَا وَسُنَّتِهَا.

وَلَهُ مَنْعُهَا مِنَ الْحُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ، وَيُحَرُّمُ بِلا إِذْنِهِ، فَلا نَفَقَةَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: إِذَا قُامَ بِحَوَابِجِهَا كُلُهَا وَإِلاَّ لا بُدُّ لَهَا، قَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ حَبَسَتُهُ بِحَقُهَا: إِنْ حَافَ خُرُوجَهَا بِـلاَ إِذَٰبِـهِ أَسْكَنَهَا حَيْثُ لا يُمْكِنُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَحْفَظُهَا فَيْرُ نَفْسِهِ حُبِسَتْ مَعَهُ، فَإِنْ ضَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا أَوْ خِيـفَ حَـُنُوثُ شُـرً أَسْكِنَتْ فِي رِبَاطٍ وَنَحْوَهُ، وَمَتَى كَانَ خُرُوجُهَا مَطِنَّةً لِلفَاْجِشَةِ صَـارَ خَقًا لِلّـهِ [تَغَـالَي] يَجِـبُ عَلَـى وَلِـيِّ الْأَمْرِ رِعَايَتُـهُ، وَيُسْتَحَبُّ إِنْنَهُ فِي خُرُوجِهَا لِمَرْضٍ مَحْرًم أَوْ مَوْتِهِ، وَأُوجَبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ لِلمِيَادَةِ.

وَقِيلَ: أَوْ نَسِيْبِهِ وَقِيلَ: لَهَا زِيَارَةُ ٱبَوَيْهُا، كَكَلابِهِمَا وَلا يَمْلِكُ مَنْفُهُمَا مِسَ زِيَارَتِهَا، فِي الآصَـحُ، وَلا يَلْزَمُهَا طَاحَةُ ٱبَوَيْهَا فِي فِرَاق وَزِيَارَةٍ وَنَحْوَهُ، بَلْ طَاعَةُ رُوْجِهَا أَحَقُّ.

وَلَيْسَ عَلَيْهًا عَجْنٌ وَحَبَرٌ وَطَبِّخٌ وَنَحْوَهُ، نُصُّ عَلَيْهِ، خِلافًا لِلجُورْجَانِيٌ، وَأَوْجَبَ شَيْخُنَا الْمَثُرُوفَ [سِن] مِلْلِهَـا لِمِثْلِـهِ، وَخَرَّجَ أَيْضًا الوُجُوبَ مِنْ نَصَّهِ عَلَى يَكَاحِ الآمَةِ لِحَاجَةِ الجِلْمَةِ، وَفِيهِ نَظْرٌ، لآنُهُ لَيْسَ فِيهِ وُجُوبُ الجِلْمَةِ عَلَيْهَا.

وَقَالَ الْنُ حَبِيبٍ فِي الْوَاضِحَةِ: ﴿إِنَّ الَّنْبِيُّ ﷺ حَكُمْ عَلَى فَاطِمَةً رضي الله عنها بِخِدْمَةِ النَّيْتِ كُلُّهَا».

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: عَلَيْهَا أَنْ تَخَدُمَهُ فِي كُلُّ شَيْءٍ.

وَيُصِحُ تَزُوبِيجُ مُسْتُأْجُرَةٍ لِرَضَاعٍ.

وَقِيلَ لَهُ لِكُ الفَسْخُ إِنْ جَهِلَهُ، وَلَهُ الوَطُّهُ.

وَقِيلُ: لا، إنْ ضَرُّ بِلَبُنِ.

(١) (مسألة – ١١ – ١٢): قوله: (وفي أخد شعرِ وظفرٍ، وجهان كاكل مؤذِّرَيجه). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١١): هل له إجبارها على أخذ الشُّعر، والظُّفر إذا طالا أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المقتع في الشُّعر.

أحدهما: له إجبارها، وهو الصّحيح، صحَّمه في التّصحيح.

وقطع به في الوجيز، والحاوي الصُّغير.

وقدَّمه في الرَّعايتين، قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارَح: له إجبارها على إزالة شعر العلنة إذا خـرج عـن العـادة، روايـةً واحـدةً، ذكـره القاضي، وكذلك الأظفار، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثّاني: ليس له إجبارها على أَخَذُ ذلك، وقال في الرَّعاية الكبرى: وقيل: إنّ طال الشُّعر، والظَّفر وجب إزالتهمسا، وإلاّ فلا، وقيل في التّنظيف، والاستحداد وجهان. انتهى.

تنبيه: حكى المصنّف وكثيرٌ من الأصحاب الخلاف وجهين.

وحكاهما في المقنع وغيره روايتين.

(المسألة الثّانية – ١٢): إذا أكلت ما يؤذي ربحه فهل تمنع من ذلك أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشّرح، والرَّعـايتين، والحاوي الصُّغير.

أحلهما: تمنع من ذلك، جزم به في المتوَّر وغيره، وصنعُحه في النَّظم وغيره، وقلَّمه ابن رزين في شرحه وغيره. والوجه الثَّاني: لا تمنع من ذلك، وفيه بعدُّ، ويمكن أن تأكل ذلك في وقت ٍلا يتأذَّى به.

فُصل

القَسْمُ مُسْتَحَقَّ عَلَى غَيْرٍ طِفْلٍ، فَيَلْزَمُهُ النَّسْوِيَةُ بَيْنَ رُوجَاتِهِ، حَتَّى حَائِضٍ وَمُعِيبَةٍ وَرَثْقَاءً وَمُظَاهِرٍ مِنْهَا وَمَنْ سَسَافَرَ بِهَـا بِقُرْعَةٍ وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ، نَصِّ عَلَيْهِ، وَصَغِيرَةٍ قِيلَ: ثُوطاً.

وَقِيلَ: مُنَيِّزَةٍ (م ١٣)(أَ فِي القَسْم فَقَطْ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَالنَّفَقَةُ وَالكِيسُوَّةُ، وَنُصُّهُ: لا بَأْسَ.

وَقَالَ فِي الجِمَاعِ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَدَحَهُ عَمْدًا يُبْتِي نَفْسَهُ، لِيَلْكُ لَيْلَةٌ وَلَيْلَةً، وَقَالَ القَاضِي وَخَيْرُهُ: أَوْ ثَلاثًا وَثَلائَسًا، وَالآمَـةُ نِصْفُ حُرُّةٍ، وَالْجَنْقُ بَمُضْهُمَا بِالجِسَابِ.

وَإِنْ عَتَقَتْ أَمَةً فِي نَوْيَتِهَا أَوْ نَوْيَةٍ حُرُّةٍ مَسْبُوقَةٍ فَلَهَا فَسْمُ حُرُّةٍ، وَفِي نَوْيَةِ حُرُّةٍ سَابِقَةٍ فِيلَ: يَتِمُّ لِلحُرَّةِ عَلَى حُكْمِ الرُّقَّ. وَقِيلَ: يَسْتَوْيَانَ بِغَطْمِ أَوْ اسْتِنْزَاكِ (م ١٤)(٢٠.

وَفِي الْمُغْنِي وَالتَّرَغِيبُ: وَإِنْ عَتَقَتْ بَعْدَ نُوبَتِهَا الْتُصَرَّتُ عَلَى يَوْمِهَا (١٠)

(١) (مسألة - ١٣): قوله في القسم: (فيلزمه التَّسوية حتَّى حائض، وكذا: صغيرةٌ قيل: توطأ، وقيل: مَيَّزةٍ) انتهى. القول الأوَّل: قطع به الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح.

والقول الثّاني: اقتصر عليه في الحرَّر وتذكرة ابن عبدوس، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو أولى، والمقصود من المبيت ليس هو الوطء وحده، والأنس وغوه، والميَّزة محتاجةً إليه كغيرها.

(٢) (مسألة + ١٤): قوله: (وإن عتقت أمةً في نويتها أو نوية جرَّةٍ مسبوقةٍ فلها قسم حرَّةٍ، وفي نوية جرَّةٍ سابقةٍ قيسل: يتسمُ للحـرَّة على حكم الرَّقَ، وقيل: يستويان بقطع أو استدراكٍ). انتهى.

وأطلقهما في الحرّر، والحاوي الصُّغير.

القول الأوّل: قدّمه في الرّعايتين.

والقول الثّاني: لم أطَّلع على من اختاره قال في المغني، والشّرح: وإن عتقت في ابتداء مدّتها أضاف إلى ليلتها ليلة أخرى، وإن كان بعد انقضاء مدّتها استؤنف القسم متساويًا، ولم يقض لها ما مضى، لأنَّ الحرّيّة حصلت بعد استيفاء حقّها، وإن عتقس، وقد قسم للحرّة ليلة لم يزد على ذلك، لأنّهما تساويًا. انتهى.

ومعناه في التّرغيب، وزاد: إن عتقت بعد نوبتها بدأ بها أو بالحرّة.

وقال في الكافي: فإن عتقت الأمة في نويتها أو قبلها أضاف إلى ليلتها أخرى، وإن عتقت بعد مدَّتها استؤنف القسم متساويًا. انتهى. تنبيهان: الأوّل: تبع المصنّف في عبارته ابن حمدان في رعايتيه، أعني أنَّ الأمة إذا عتقت في نوبة حرَّةٍ مسبوقةٍ لهـا قسيم حرَّةٍ، وإذا عتقت في نوبة حرَّةٍ سابقةٍ فيها الخلاف.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ولأمة عنقت في نوبة حرّة سابقة كقسمها إذا اعتقت، وفي نوبة حرّة مسبوقة يتمثّها على الرّق. انتهى. بعكس ما قاله المُصنّف وابن حمدان، وجعل لها إذا عنقت في نوبة حرَّة سابقة قسم حرَّة، وإذا عنقت في نوبة حرَّة مسبوقة أنّه يتمُّها على الرَّقَ، ورايت بعض الأصحاب صوَّب ذلك، وأصل هذا ما قاله في الحرَّر، فإنّه قال: وإذا عنقست الآمة في نوبتها أو نوبة الحرَّة وهي المتقدّمة فلها قسم حرَّة، وإن عنقت في نوبة ألحرَّة وهي المتاخَّرة فوجهان، فالمصنّف وابن حمدان جعلا الضَّمير المنفصسل في قوله: (وهي المتقدمة، وهي المتأخّرة) عائدًا إلى الآمة، وابن عبدوس جعله عائدًا إلى الحرَّة، وكلامه عتملٌ في بادئ الرَّاي، وقد صورَّب شسارح الحرَّد عود الضَّمير إلى الحرَّة، كما قاله ابن عبدوس، وخطأ ما قاله ابن حمدان ومن تابعه، وهو الصَّواب.

وهو ظاهر ما قاله الشّيخ في الكافي، وكذلك في المغني، والشّرح، وللقاضي عبّ الدّين بن نصر الله البغـداديّ صـاحب الحواشبي على هذه المسألة كرّاسةٌ على كلام صاحب الحرّر.

وقال في حواشي الفروع: قول شارح الحرَّر أقرب إلى الصُّواب.

(٣) الثَّاني: قوله: (وإن عتقت بعد نوبتها اقتصرت على يومها).

كذا ف النُّسخ.

قال شيخنا: وهو تصحيفٌ فيما يظهر، وإنَّما هو: (على نوبتها)، وهو الظَّاهر، إذ لو أراد ذلك لقال: (على ليلتها).

زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: بَدَأُ بِهَا أُوْ بِالْحُرُّةِ.

وَيُعلِّرِبُ بِمُجْنُونٍ مَامُونٌ وَلَيُّهُ وَجُوبًا، لا بِطِفل، وَيُحَرِّمُ تَخْصِيصٌ بِإِفَاقِتِه، وَإِنْ أَفَاقَ فِي نَوْيَةٍ وَاحِدَةٍ فَفِي تَضِمًا عِيْدُمْ جُنُونِهِ لِلأُخْرَى وَجْهَأَن (م هُ1)^(١).

وَحِمَادُ الْفَسْمِ اللَّيْلُ لِمَٰنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا وَالنَّهَارُ يَتْبَعُهُ، وَالعَكْسُ بِعَكْسِهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْتِيَهُنَّ وَأَنْ يَدْخُوَهُنَّ إِلَى مَنْزِلِهِ، ويُسْقِطُ حَقُّ مُمْتَنِعَةِ، وَلَهُ دُعَاءُ البَعْضِ.

وَقِيلَ: يَنغُو الكُلُّ، أَوْ يَأْتِي الكُلُّ، فَعَلَى هَلَا لَيْسَتْ المُعْتَنِعَةُ بَاهِزًا، وَالحَبْسُ كَغَيْرِو، إِلاَّ أَنَّهُ إِنْ دَعَاهُنَّ لَـمْ يَـلْزَمْ مَـا لَـمْ يَكُن سَكُنُ مِثْلِهِنْ.

وَمَتَى بَدَأَ بِمَبِيتِ عِنْدُ وَاحِدَةِ أَوْ سَغَرٍ بِهَا بِلا قُرْعَةِ أَيْمَ وَقَضَى، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ لا زُمَنَ سَيْرِو، وَيَقْضِي مَعَ القُرْعَةِ مَا تَعَقَّبَهُ السَّفَرُ أَوْ تَخَلَّلُهُ مِنْ إِقَامَةٍ.

وَفِي الْمُغْنِي وَالتَّرْغِيبِ: إِنْ لَزِمَهُ إِنَّمَامُ صَلَاةٍ، وَقِيلَ: وَرْمَنُ مَيْرُو.

وَقِيلَ: فِي سَفَرٍ نَقْلَةٍ، وَقِيلَ [َفِي] سَفَرٍ قَصِيرٍ، كَإِقَامَةٍ، وَسُوَاءٌ خَنَّ لَهُ سَفَرٌ أَبْعَدُ مِنْهُ أَوْ لا.

وَيَدْخُلُ فِي نُونَيْتِهَا إِلَى غَيْرِهَا لَيْلاً لِلْمَنْزُورَةِ، وَنَهَارًا لِحَاجِةِ، كَبِيَادَةِ مَريض.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِيهِمَا لِحَاجَةِ مَاسَّةٍ أَنْ لِمَرَضٍ، فَيَنَاوِيهَا، وَفِي قُبْلَةٍ وَنَحْوِهًا نَهَـازًا وَجْهَـانِ (م ١٦)(٢)، وَإِنْ لَبِثَ وَلَـوْ ضَرُورَةُ أَوْ وَطِئَ قَصْنَاهُ عَوَالاً فَلا.

وَقِيلَ: لا يَقْضِي وَطْأَ بَزَمَنِهِ الْيَسِيرِ.

وَفِي التَّرْفِيبِ فِيمَنْ ذَخَلَ نَهَارًا لِحَاجَةٍ وَلَبِتَ وَجُهَانِ، وَأَنَّهُ لا يَقْضِي لَيْلَةَ صَيْفٍ عَنْ لَيْلَةِ شِيتًا، وَلَـهُ قَضَاءُ أَوَّلِ لَيْسَلِ عَنْ آخِرُو وَعَكْسُهُ.

وَقِيْلَ: يَتَمَيْنُ رُمَنُهُ، وَيَخْرُجُ فَهَارَ لَيْلِ قَسَمَ: وَأَوْلُ لَيْلِ وَآخِرُهُ، وَإِلاَّ قَضَى الكَثِيرَ أَوْ غَابَ مِثْلُهُ عَنِ الْأَخْرَى. وَإِنْ سَافَرَتْ بِلا إِذْنِهِ، أَوْ أَبَتْ الْمِبِيتُ أَوْ السَّفَرَ مَعَهُ، فَلا قَسْمَ وَلَا نَفَقَةَ.

رَقِيلَ: لَهَا النَّفُقَةُ بِالْوَطْءَ وَإِنْ بَعَثُهَا لِحَاجَتِهِ بَقِيًا، وَفِيهِمَا لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ وَجُهَانِ.

وَقِيلٌ: بِبَقَاء النَّفَقَةِ (م ١٧) ٢٠٠.

أَحْدُهُما: يَقْضَي، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلَّام كثيرٍ مِن الأصحاب.

والوجه الثَّاني: لا يقضى.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وفي قبلةٍ ونحوها نهارًا وجهان). انتهى.

يعني: هل يقضي ذلك أم لا؟ وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والنَّظم.

أحلهما: لا يقضي، وهو ظاهر كلامه في المداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقتع، والحسرَّر، والحساوي وتذكرة ابس عبدوس وغيرهم، لاقتصارهم على قضاء الجماع لا غير، وقلَّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب.

والوجه الثاني: يقضى، كالجماع، وهو العدل.

(٣) (مسألة - ١٧): قوله: (وإن بعثها لحاجته بقيا، وفيهما لحاجتها بإذنه وجهان، وقيل ببقاء النُّفقة). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والحُرُّر، والشّرح وشسرح ابس منجًّا، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدها: يسقط حقُّها من القسم، والنُّفقة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في النَّصحيح وتصحيح الحرَّر.

وقطع به صاحب المنوّر ومنتخب الآدميّ، والحرقيُّ في بعض نسخه، واختاره القاضي، والشّيخ الموفّق.

وقدُّمه في المغني وشرح ابن رزينٍ، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

والوجه الثَّاني: لا يسقطان.

وقطع به في الوجيز في مكانين.

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله: (وإن أفاق في نوبة واحدةٍ ففي قضاء يوم جنونه للأخرى وجهان). انتهى.

وَمَنْ تَرَوَّجَ بِكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا مَنْهُمًا خَالِصَةً، ثُمُّ دَارَ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيَّبًا ثَلاثًا، وَإِنْ شَاءَتْ وَقِيلَ: أَوْ هُوَ سَنْبُمًا، فَعَلَ، وَقَضَى

وَفِي الرُّوضَةِ: الفَاضِلُ لِلبَقِيَّةِ.

وَقِيلَ: الْآمَةُ نِصْفُ حُرُّةٍ.

وَإِنْ رُفَّتْ إِلَيْهِ امْرَأْتَانَ كُرهَ وَبَدَأَ بِالدَّاخِلَةِ أُوَّلاً، وَيَقْرَعُ لِلتُّسَاوِي.

وَفَي التَّبْصِرُوَ: يَبْدَنَا بِالسَّالِقَةِ فِي الْمَقْدِ وَإِلَّا أَفْرَعَ، وَإِنْ سَافَرَ بِثَنَّ قُرِعَتْ دَحَلَّ حَسَقُ الْمَقْدِ فِي فَسَسْمِ السَّفَرِ [الْ كَانَ السُّفَرُ يَسْتَغُرْقُهُ]، فَيَقْضِيهِ لِلأُخْرَى، فِي الْأَصَحُ، بَعْدَ قُدُومِهِ.

وَقِيلَ: يَقَفْمِيهِ لَهُمَا، وَإِنْ طَلَقَ وَالْحِدَةُ وَقُتَ فَسْمِهَا أَثِمَ، وَيَقْضِيهِ مَتَى نَكَحَهَا، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَيَجُورُ بِنَاءُ الرَّجُـلِ بِامْرَأَتِهِ فِي السَّفَرِ، وَرُكُوبُهَا مَعَهُ عَلَى دَابَّةٍ بَيْنَ الجَيْشِ، ولِفِمْلِهِ عليه الصلاة والسلام ذَلِكَ بِصَفِيَّةً بِنْتِ حُبَيٍّ.

لَهَا هِيَةً قَسْمِهَا بِلا مَالِ لِضَرَّةِ بِإِذْنِهِ، وَلَوْ أَبْتَ المَوْهُوبُ لَهَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَإِذْنُ سَيَّادِ أَمَةٍ، لأَنْ وَلَدُهَا لَهُ، أَوْ لَهُ فَيَجْعَلُهُ

وَفِي النَّرْغِيبِ: لَوْ قَالَتَ: خُصُّ بِهَا مَنْ شِئْت، الآشْبَهُ أَنْ لا يَمْلِكُهُ، لآنَّهُ يُورَّكُ الغَيْظُ، بِخِلافِ تَخْصِيصِهَا وَاحِدَةُ. وَقِيلَ: لَهُ نَقْلُهُ لِيَلِيَ لَيْلَةَ المُوْهُوَبَةِ، فَلَوْ وَهَبَتْ رَابِعَةً لَيْلَتُهَا ثَانِيَّةً، فَقِيلَ: يَطَأَ ثَانِيَةً ثُمُّ أُولِيَ ثُمُ ثَالِئَةً، وَقِيلَ لَهُ وَطُءُ الأُولَى أَوَّلاً، ثُمُّ يُوَالِي لِلثَّانِيَةِ لَيُلْتَهَا وَلَيُلَةَ الرَّابِعَةِ (مَ ١٨)(١)

وَيَفْسِمُ لَهَا مِنْ حِيْنِ رُجُوعِهَا وَلَوْ فِي بَعْضِ لَيْلَةٍ، وَلا يَغْضِيهِ إنْ عَلِمَ بَعْدَ تَتِمُنِهَا، وَلَهَنا بَـذَٰلُ قَسْمُ وَنَفَقَتْهُ وَغَيْرِهِمَا لِيُمْسَيِكُهَا، وَالرَّجُوعُ لِتَجَدُّدِ الْحَقِّ.

وَفِي الْهَدْيِ: يَلْزَمُ وَلا مُطَالَبَةً، لِآنَهُ مُعَاوَضَةً، كُمَّا صَالَحَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ وَالآمْوَالِ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الفناوَةِ، وَمِنْ عَلامَةِ الْمُنَافِق إِذَا وَعَدَ أَخْلُفَ وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ.

كُلْماً قَالَ: وَإِنْ فَسَمَ لَاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثِ، ثُمَّ تَجَدُّدَ حَقُّ رَابِعَةٍ، بَانْ رَجَمَتْ فِي هِبَةٍ، أَوْ عَنْ نُشُوزٍ، أَوْ بِيَكَسَاحٍ، وَفَاهَا حَقُّ عَقْدِهِ، ثُمَّ رَبْعُ النَّسُويَة. عَقْدِهِ، ثُمَّ رَبْعُ الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ لِلرَّابِعَةِ، وَيَقِيْتُهُ لِلنَّالِئَةِ، فَإِذَا كُمُلَ اَلحَقُ ابْتَدَا النَّسُويَة. وَلُو بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ إِخْدَى امْرَأْتُيْهِ ثُمُّ نَكُحَ وَفَاهَا حَقَّ عَقْدِهِ ثُمَّ لَيْلَةً لِلمَظْلُومَةِ ثُمَّ نِصْفَ لَيْلَةٍ لِلثَّالِئَةِ ثُمَّ يَبْتَدِئَ، وَاخْتَارَ

الشُّنْخُ لا يَبيتُ نِصْفَهَا بَلْ لَيْلَةً، لأَنَّهُ حَرَجٌ.

وَفِي التَّرْهِيبِ: لَوْ أَبَانُ المظلُومَةَ ثُمُّ نَكَحَهَا وَقَدْ نَكَحَ جَدِيدَاتٍ تَعَدَّرَ القَضَاءُ وَلا قَسْمَ لإِمَاقِهِ مُطْلَقًا، فَيَفْعَـلُ مَا شَاءً، وَلُوْ أَخَذَ مِنْ زَمَن زُوجَاتِهِ.

وَفِي الْمُحَرِّر: لَكِنْ يُسَوِّي فِي حِرْمَانِهِنَّ.

والقول الثّالث: الّذي ذكره المصنّف، وهو أنّ النّفقة تبقى وحدها، احتمالٌ في المغنى، والشّرح، واختاره ابن عقيلٍ وابن عبدوسٍ في

قلت: وهو أقوى من الوجه النَّاني، وأطلقها الزُّركشيّ وصاحب تجريد العناية.

(١) (مسألة – ١٨): قوله: (وقيل: له نقله ليلي ليلة الموهوبة، فلو وهبت رابعةٌ ليلتها ثانيةٌ فقيل: يطأ ثانيـةٌ شمّ أولى ثــمّ ثانيـةٌ شمٌّ ثالثةً، وقيل: له وطء الأولى أوَّلا، ثمَّ يوالي للنَّانية ليلتها وليلة الرَّابعة). انتهى.

قلت: إن وهبت الرَّابعة الثَّانية ليلتها وكان قد وصل في الدُّور إلى التَّالية فإنَّه ببيت ويطأ بعد الثَّالية التَّانية ثمَّ الرَّول ثمَّ النَّانيــة شمُّ النَّالئة كالقول الأوَّل، والذي يظهر أنَّ هذا بلا نزاع في المذهب، وإن كانت قد وهبت ليلتها بعد فراغها فتستحقُّها في المستقبل، فيـدور على الأولى ثمَّ النَّانية، والصُّواب ثمَّ النَّاليَّة ثمَّ ليلةَ الرَّابعة، وهو العدل، وقيل: يجوز نقل ليلة الرَّابعة ليلي ليلة الموهوبة فيبيت ثانيةً قبل المبيت عند الثَّالثة.

قلت: وهذا ضعيفٌ، لأنَّ فيه نوع ظلم، واللَّه أعلم.

فَإِنْ نَشَرَتْ بِأَنْ مَنَعَتْهُ حَقَّهُ أَوْ أَجَابَتْهُ مُتَبَرِّمَةً وَعَظَهَا ثُمَّ يَهْجُرُهَا فِي الكَلام.

وَفِي التَّبْصِرَةِ وَالغُنْيَةِ وَالْمُحَرِّر: وَالمَصْجَع، ثَلاثَة أيَّام، وَقَدْ تَقَدُّمْ فِي كِتَابِ الجَسَائِز كَـلامُ أَحْمَـدَ بِـالْهَجْرِ بِـالكَلامِ فَـوْقَ ثَلاثَةِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةً هَنَاكَ، ﴿وَقُلاَّ هَجَرَ النِّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ فَلَمْ يَلاخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٣٣٥، م: ١٠٨٣).

وَفِي الوَاضِح يَهْجُرُهَا فِي الفِرَاش، فَإِنْ أَصَافَ إِلَيْهِ الْهَجْرَ فِي الكَلام وَدُخُولُهُ وَخُرُوجَهُ عَلَيْهَا جَازَ وَكُرَهَ، ثُسمُ يَضْرُبُهَـا غَيْرَ شَكِيلِهِ، عَشْرَةً فَأَقَلُّ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا وَهُوَ حَسْبُهُ، قَالَهُ فِي الانْتِصَار.

وَعَنْهُ: لَهُ ضَرَبْهَا أَوُّلاً.

وَلاَحْمَدَ (١٠٧٤٢)، وَالبُخَارِيُّ (٤٨٩٧)، وَمُسْلِم (٤٣٦١) مِنْ حَدِيثُو أَبِي هُرَيْرَةَ [رَخِبِي الله عنيه] ﴿إِذَا بَسَاتُتِ الْمُرَأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زُوْجِهَا لَعَنَتُهَا الْمَلائِكَةُ حَتَّى تُرْجِعَ٩.

وَلا يَمْلِكُ تُعْزَيْرَهَا فِي حَقَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا هَلْ يَضِربُهَا عَلَى تَرْكِ رَكَاةٍ؟ قَالَ: لا أَدْري.

وَلِيهِ ضَعْفٌ، لأَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ: يَضْرِبُهَا عَلَى فَرَافِضِ اللَّهِ [عَزُّ وَجَلًّ]، قَالَهُ فِي الأنْتِصَارِ وَذَكَــرَ غَـيْرُهُ: يَمْلِكُـهُ، وَلا يَنْبَغِي سُوَّالُهُ لِمَ ضَرَّبَهَا، قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرُو: الْأُوْلَى تَرَكُهُ إِيْفَاهُ لِلْهَوَدَّةِ وَالْأَوْلَى أَنِ لا يَثْرُكُهُ عَن الصَّبِّيُّ لإصْلاحِهِ.

وَفِي ﴿الْصَّحِيحَيْنِ﴾ (م: ٢٣٢٨) عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: ﴿مَا ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدُو شَيْئًا قَطَّ إِلاَّ أَنْ يُجَاهِدُۗ﴾.

وَلِمُسْلِمٍ (٩٧٤) عَنْهَا فِي خُرُوجِهِ عليه الصلاة والسلام فِي اللِّيلِ إِلَى البَقِيمِ وَأَحْفُاهُ مِنْهَــا: وَخَرَجَـتْ فِـي أَشَـرِهِ فَقَـامَ فَاطَالَ النِّيَامَ ثُمُّ رَفَعَ يَدَيْهِ لَلاتَ مَـوَّاتِو، قـَالْت: ثـمُ انْحَرَفَ فَـانْحَرَفَت، فَاسْرَعْت، فَاسْرَعْت، فَهَـرُولَلَ فَهَرُولَلِت، فَيَاحْضِرَ فَأَخْضَرْت وَالإَخْضَارُ العَدْوُ فَسَبَغْته فَلَخَلْت، فَلَخَلَ فَقَالَ: •مَا لَكُو يَا عَائِشُ! حَشْيًا رَابيَةً؟؟.

قُلْتُ: لا شَّيَءً، قَالَ: ﴿ لَتُخْبِرِينِي أَوْ لَيُخْبِرَنِّي اللَّهْلِيفُ ٱلْخَبِيرُۗ﴾.

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، فَأَخْبَرْته، فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي أَوْجَعَنْنِي، ثُمْ قَالَ: ﴿أَطْنَفْتُو أَلْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْك وَرَسُولُهُ؟٤.

حَشْيًا بِفَيْحِ الحَاء المُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الشَّينِ المُعْجَمَةِ مَعْصُورٌ، وَالحَشَا الرَّيْسُ وَالنَّهِيجُ الَّـانِي يَغْدِضُ لِلمُسْرِعِ فِي مَشْيِهِ وَالْمُحْتَدُّ فِي كَلَامِهِ مِنْ ارْتِفَاعِ النَّفْس وَتَوَاتُرُو، وَرَابِيَةٌ أَيْ مُرْتَفِعَةُ البَطْن، وَلَهَنَفِي بِفَتْحِ الهَاءِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَيُرُّونَى بِسَالزَّايُ، وَجُمَا مُتَقَارِبَانِ، يُقَالُ: لَهَنهُ بِتَجْفِيفِ الحَاءِ وَتَسْلِيهِكِمَا أَيْ وَقَبَالُ: لَهَزَهُ أَيْ هَنَرَةٌ بِجَمْدِيمٍ كَفَّهُ فِي صَلَادِهِ؛ ويَقْرُبُ مِنْهُمَّا لَكَزَهُ وَوَكَزُهُ، وَيَمْنَعُ مِنْهَا مَنْ عَلِمَ بِمَنْعِهِ حَقْهَا حَثَّى يُؤَدِّيَّهُ، وَيُحْمِينَ عِشْرَتَهَا، قَالَ عليه السَّلام اخَبِيْرُكُمْ خَبِيْرُكُمْ لِيَسِيَالِهِمْ وَأَنَّا خَيْرَكُمْ لأَهْلِي.

وَفِي والصُّعِيحَيْنِ ٩ (خ: ٣١٥٣) م: ١٤٦٨) مِنْ حَلِيهِ وْ أَيْمِ هُرَيْرَةَ [رضي الله عنسه]: واسْتَوْصُوا بالنّسَاءِ فَلَمَانَ الْمَرَأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ فَإِنْ ذَهَبْت تُقِيمُهُ كَسَرْتُهُ وَإِلْ تَركَتُهُ اسْتُمْتَعْتُ بِهَا وَلِيهَا هِوَجٌ فَاسْتُوصُوا بِالنَّسَاءِ ٤٠

وَلِمُسْلِم: وَكَسْرُهَا طَلاقُهَا».

وَلاَّحْمَدُ (٨/٥) مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ ﴿فَدَارِهَا تَعِشْ بِهَا اللَّهِ

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتِ الْقَافِييَ أَبَّا يُوسُفَّ يَعُولُ: خَمْسَةٌ تَجِبُ عَلَى النَّاسِ مُتَارَاتُهُمَّمُ: الْخِلَكُ الْمُسَلَّطُ، وَالْقَاضِي الْمُتَأَوِّلُ، وَالْمُريضُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْعَالِمُ لِيُقْتَبُسَ مِنْ عِلْمِهِ، فَاسْتَحْسَنْت ذُلِكَ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لا تُغَلُّوا فِي كُلُّ شَيْء حَتَّى الْحُبُّ وَالبُغْضِ.

وَتَقَلَ الْمُرْذُونِيِّ: مَنْ لَمْ يُقِرُّ مِقْلِيلِ مَا يَأَتِي بِهِ السَّفِيهُ أَقَرُّ بِالْكَثِيرِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: مَتَى أَمْسَكَ عَنِ الجَاهِلَ عَادَ مَا عِنْدَةً مِنْ الْعَقْلِ مُوبِّخًا لَهُ عَلَى قُبْحِ مَا أَتَى بِسِهِ، وَأَقْبَـلَ عَلَيْهِ الْخَلْـقُ لائِمِينَ لَهُ عَلَى سُوءَ أَدَبِهِ فِي حَقٌّ مَنْ لَا يُجيبُهُ، وَمَا نَدِمَ حَلِيمٌ وَلا سَاكِتٌ.

الفسروع - كتاب النكاح

فَإِنْ شِيئَتَ فَاجْعَلْ سَكُوتَك أَجْرًا وَاحْتِقَارًا، أَوْ سَبَبًا لِمُعَاوَنَةِ النَّاسِ لَك وَلِثَلاً تَقَعَ فِي إِثْم.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: حُسْنُ الْحُلُق أَنْ لا تَغْضَبَ وَلا تَحْتَدُ وَنَقَلَ أَيْضًا: أَنْ يَحْتَمِلَ مِنَ النَّاسَ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ ثَعْلَبٌ: العَرَبُ تَقُولُ: صَبَّرُك عَلَى أَذَى مَنْ تَعْرِفُهُ خَيْرٌ لَك مِنْ اسْتِحْدَاثِ مَنْ لا تَعْرِفُهُ.

وَكَانَ شَيْخُنَا يَقُولُ هَذَا المَعْنَى، وَحَدَّثَ رَجُلُ لآخْمَدَ مَا قِيلَ فِي العَافِيَةِ عَشْرَةُ أَجْزَاء، تِسْمَةٌ مِنْهَا فِي التَّغَافُل، فَقَـالَ أَحْمَدُ: العَافِيَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاء كُلُّهَا فِي التَّغَافُلِ.

وَفِي ﴿السُّنَنِ﴾ (د: ٢١٤٠، ت: ٩١٤٧، ن: ٩١٤٥، هـ: ١٨٥٢) مِنْ أَرْجُهِ عَنْهُ ﷺ قَالَ ﴿لَـوْ أَصَرْت أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدِ لأَمَرَاتِ المَرَاةَ أَنْ تَسْجُدُ لِزَوْجِهَا».

وَلاَحْمَدَ (٤/ ١ ٣٤): حَدَّثْنَا يَزِيدُ أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بَشيرِ عَنْ يَسَارِ عَنْ الحُصِّيْنِ بْن مُحْصِينِ: أَنْ عَشَّـةً لَـهُ أَتَـتُ النَّبيُّ ﷺ فَقَالَ: ﴿أَذَاتَ زُوْجِ أَنْتِ؟ٌ›، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: ﴿فَانْظُرِي أَيْنَ أَنْتِ مِنْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ جَنَّتُكَ وَنَارُكُ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَلابْن مَاجَة (١٨٥٤)، وَالتَّرْمِلِيُّ (١١٦١) وَحَسَّنَهُ مِنْ حَليب أُمَّ سَلَمَةَ وَأَيْمًا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا رَاضِ عَنْهَا ۚ دَخَلَتْ الجُنَّةَ› وَذَكُرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزيزِ: أَحَبُّ الآشْيَاء إلَى اللَّهِ عَزُّ وَجَلُّ أَرْبَعَةٌ: القَصْدُ عِنْدَ الحِدَّةِ وَلَعَلَهُ الجَسَدَّةُ قَالَ: وَالْعَفْرُ عِنْدَ القُدْرَةِ، وَالْحِلْمُ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالْرَّفْقُ بَعِبَادِ اللَّهِ فِي كُلَّ حَال.

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَلَهِو الأَرْبَعَةِ فَضَائِلُ مُشْهُورَةً.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ: الْجَتَمَعَتِ الحُكَمَاءُ عَلَى أَرْبُعِ كَلِمَاتٍ وَهِيَ: لَا تَحْمِلَنُ عَلَى قَلْبِك مَا لا يُطيقُ وَلا تَعْمَلُ عَمَـلاً لَيْسَ لَكَ فِيهِ مَنْفَعَةً، وَلا تَتِعْفَنُّ بِالْمِرَأَةِ، وَلا تَغْتَرُ بِالْمَالِ وَإِنَّ كَثْرَ.

فَإِنَ ادْهَى كُلَّ مِنْهُمَا جُوْرَ صَاْحِيهِ ٱسْكُنْهُمَّا الْحَاكِمُ قُرْبَ ثِقَةٍ يُشرِفُ عَلَيْهِمَا، وَيَكْشِفُ عَنْهُمَا كَمَا يَكْشِفُ عَنْ عَدَالَـةٍ وَإِفْلاسِ مِنْ خِبْرَةٍ بَاطِنَةٍ، قَالَهُ فِي النَّرْخِيبِ: وَيَلْزَمُهُمَا الحَقُّ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَتَشَاقًا بَعَثَ حَكَمَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ [مُسْلِمَيْنِ]، عَدْلَيْنِ. وَفِيَ الْمُغْنِي وَغَيْرُوَ: ذَكَرَيْن، وَفِي الْحُرَّيَّةِ وَالفِقْهِ وَجُهَان (مَ ١٩، ٢٠)(١).

(١) (مسألة – ١٩ – ٢٠): قوله في الحكمين: (وفي الحرّيّة، والفقه وجهان). انتهى.

فيه مسالتان:

(المسألة الأولى - ١٩): هل يشترط في الحكمين الحرّيّة أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المحرَّر، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ.

أحدهما: يشترط فيهما الحريَّة، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي.

قال في الرَّعايتين: حرَّين، على الأصحّ، وصحَّحه في النَّظم وتصحيح الحرَّر، وبه قطع في المذهب ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم، وقدَّمه ابن منجًّا في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا تشترط الحرِّيَّة فيَّهما، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والبلغة، والوجيز وجماعة، فإنَّهم لم يذكروه في الشُّروط. وقال في المغنى: وقال القاضي: يشترط كونهما حرّين، قال: والأولى إن كانا وكيلين لم تعتبر الحرّيّة، وإن كانا حكمين اعتبرت. انتهى.

وقدَّم هذا في الكافي، ويأتي لفظه في المسألة الَّتي بعدها.

(المسألة الثَّانية - ٢٠): هل يشترط كونهما فقيهين أم لا؟

أطلق الخلاف. أحدهما: لا يشترط، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحرَّر، والوجيز، والحاوي الصُّغير، وغيرهم؛ لعدم ذكره في الشُّروط وقلَّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يشترط.

قال الزَّركشيّ: يشترط أن يكونا عالمين بالجمع، والتَّفريق. انتهي.

قلت: أمَّا اشتراط هذا فينبغي أن يكون عن غير نزاع في المذهب، وقد جزم به ابن منجًّا في شرحه وغيره. وقال في الكافي: ومنى كانا حكمين اشترط كونهما فقيهين، وإن كانا وكيلين جاز أن يكونا عاميّين. انتهى.

وهذا الثَّاني ضعيفٌ.

(ع): ما أجم عليه

فهذه عشرون مسألة في هذا الباب.

Constitution of Section 1985 and Section

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا يُعْتَبَرُ اجْتِهَادُ، وَإِنَّ [مِثْلَهُ] مَا يُفَوِّضُهُ الحَاكِمُ مِنْ مُعِينِ جُزْئِيُّ كَقِسْمَةٍ، وَمِنْ أَهْلِهِمَا أُولَى، يُوكَلُهُمَا الرَّوْجَانِ فِي فِعْلِ الاَّصْلُحِ مِنْ جَمْعِ وَتَغْرِيقَ بِعِوْضِ وَدُونَهُ، وَلا يَصِحُّ مِنْهُمَا إِبْرَاءٌ، وَإِنْ أَبْرَاهُ وَكِيلُهَا بَرِئَ فِي الحُلْمِ فَقَطْ، وَإِنْ شَرَطًا مَا لا يُنَافِي نِكَاحًا لَزِمَ ذَلِكَ، وَإِلاَّ فَلا، كَثُرُكِ قَسْمِ أَوْ نَفَقَةٍ، وَلِمَنْ رَضِيَ العَوْدُ، وَلا يُجْبَرَانِ عَلَى التُّوكِيلِ. وَإِنْ شَرَطًا مَا لا يُنَافِي نِكَاحًا لَزِمَ ذَلِكَ، وَإِلاَّ فَلا، كَثُرُكِ قَسْمِ أَوْ نَفَقَةٍ، وَلِمَنْ رَضِيَ العَوْدُ، وَلا يُجْبَرَانِ عَلَى التُّوكِيلِ.

َ ۚ وَعَنْهُ: بَلَى بِعِوْضَ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ أَبَيَا جَعَلَهُ لِلحَكَمَيْنِ، اخْتَأْرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَشَيْخُنَا ، وَهُوَ ظَـَاهِرُ كَـَلامٍ الجِرَقِيُّ وَلاَ يَتْغَطِعُ نَظَرُهُمَا بغَيْبَةِ الزُّوْجَيْنِ أَنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الآولَى.

January and Alexander and the control of the second and the second and the second and the second and the second

ti de la la composition de la composit La composition de la

state, en la come de l

services for grants which is a self-control of the control of the control of the control of the control of the

ndia dia _{Man}agarakan dia dia kacamatan dia kacamatan dia kacamatan dia kacamatan dia kacamatan dia kacamatan dia Managarah

The same of the first of the

and the second of the second o

the second of the Whole will be applied to the second of t

وَقِيلَ ۚ وَالثَّائِيَّةُ وَيَنْقَطِعُ بِجُنُونِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا، عَلَى الآوْلَى فَقَطْ، لآنَّ الحَاكِمَ يَحْكُمُ عَلَى المَجْنُونِ. وَفِي المُغْنِي: وَالثَّائِيَّةُ، لآنَّهُ لا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ بَقَاءُ الشَّقَاقِ وَحُضُورُ المُتَنَاعِيَين، وَهُوَ شَرُطٌ، وَاللَّهُ أَخْلَمُ.

باب الخلع

يُبَاحُ لِسُوءِ عِشْرَةٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وتُسْتَحَبُّ الإجَابَةُ إِلَيْهِ، وَاخْتَلَفَ كَلامُ شَيْخِنَا فِي وُجُوبِهِ وَٱلْزَمَ بِهِ بَعْضُ حُكَّامِ الشَّامِ المَقَادِسَةُ الفُصَلَاءُ، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا كَرِهِتُهُ حَلَّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا أَعْطَاهَا، لآنُ النَّبِيُّ ﷺ قَسَالَ وَاتَرُوبُهِنَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟، وَقَالَ اللّهُ مِنْ مِنْ الْمُؤْمِنِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَدِيقَتَهُ؟، «قَالَ عِليه السلام فِي المُخْتَلِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ».

وَقَالَ عُمَرُ: احْبِسْهَا وَلَوْ فِي بَيْتِ الزَّبْلِ.

وَالْمَذْهَبُ: يُكْرَهُ وَيُصِحُ وَحَالُهُمَا مُسْتَقِيمَةٍ.

وَعَنْهُ: يُحَرَّمُ وَلا يَصِحُ، وَاحْتَبَرَ شَيْخُنَا خَوْفَ قَادِرٍ عَلَى القِيَامِ بِالوَاجِبِ أَنْ لا يُقِيمًا حُدُوذَ اللَّهِ، فَسلا يَجُوزُ انْفِرَادُهُمَا بهِ، لِقِرَاءَةِ حَمْزَةَ: ﴿ إِلَّا أَنْ يُخَافَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩] بالضُّمُّ، وَلا يَصِبُّحُ (هـُ).

مَعَ مَنْعِهِ حَقَّهَا وَظُلْمِهِ لِتَخْتَلِعَ مِنْهُ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا إِنْ قِيلَ هُوَ طَلاقً.

وَقِيلَ: بَائِنَا إِنْ صَمَّ الْخُلْعُ بِلا عِوَض، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِظُلْمِهِ لِتَخْتَلِعَ لَمْ يُحَرَّمْ (و هـ ش).

وَلَنَا نِزَاعٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَلَهُ قَصْدُهُ مَعَ زَانِيَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ (م ق).

وَيَصِحُ مِمْنْ يَصِحُ طَلاقُهُ وَأَنْ يَتُوكُلَ فِيهِ وَبَلْلُهُ لِمِوْضِهِ مِمْنْ يَصِيحُ تَيَرُّعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ، وَالآصَحُ: وَغَيْرُهَـا إِنْ سِيمًى عِوَضَهُ مِنْهُ أَنْ مِنْهَا وَصْمَينَهُ، كَبُلُال أَجْنَبِيّ عِوَضًا فِي افْتِدَاء أَسِير، لا كَإِقَالَةٍ، وكذَا خِلَعَهَا بِمَالِهِ.

وَنَصَ فِيمَنْ قَالَ: طُلَّقْ بنْتِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِهَا، فَفَعَلَ بَانَتْ وَلَمْ يَيْرَأُ، ويَرْجِعُ عَلَى الآب، وَحَمَلُهُ القَاضِي وَغَسِيرُهُ عَلَى جَهْلِ الزُّوْجِ وَإِلاَّ فَخَلَعَ بلا عِرَض، وَلَوْ كَانْ قَوْلُهُ: طَلُّقُهَا إِنْ بَرِفْت مِنْهُ لَمْ تَطَلُّقَ.

وَلا يَبْطُلُ الْإِبْرَاءُ بِدَعْوَاهَا السَّفَةِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ مَعَ بَيِّنَةِ أَنْهَا سَنييهَةً وَلَيْسَتْ تَجْتَ الحَجْر، وَيَتُوجُهُ: بَلَى مَعَ بَيِّنَةٍ.

وَقَالَ: وَلَوْ أَلْرَأَتُهُ وَوَلَدَتْ عِنْدُهُ وَمَالُهَا بِيَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ لَمْ يُصَدِّقُ أَلُوهَا أَنْهَا كَانَتْ سَفِيهَةً تَحْتَ حَجْرُهِ بـــلا يَيُنَـةٍ، وَإِنْ خَالَعَتْهُ مُمَيِّزَةً وَسَفِيهَةً أَذِنَ وَلِيُّهُمَا أَوْ لا، لآنَّهُ لَبْسَ لَهُ الإِذْنُ فِي تَبَرُّع، وَجُعِلَ طَلاقًا وَقَعَ رَجْعِيًّا، فِي الْآصَحُ فِيهِمَا.

وَخَلْعُ وَلِيْهَا بِمَالِهَا كُأَجْنَبِيٍّ.

وَقِيلَ: يَصِحُ لَآبِر، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي الْمُبْهِج، نَقَلَ أَبُو الصَّقْر فِيمَنْ زَوَّجَ إِنْتُهُ صَغِيرًا بِصَغِيرَةٍ وَنَذِمَ أَبْوَاهُمَهَا هَـِلْ تَـرَى فِـي فَسْخِهِمَا وَطَلاقِهِمَا عَلَيْهِمَا شَيْءٌ؟ قَالَ: فِيهِ أَخْتِلافٌ وَأَرْجُو.ُ

وَلَمْ يَرَ بِهِ بَأْسًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَهُ قُولان، وَالعَمَلُ عِنْدِي عَلَى جَوَاز ذَلِكَ مِنْهُمَا عَلَيْهمَا.

وَخُلْعُ الْآمَةِ كَاسْتِدَانَتِهَا يَصِيحُ بإذْن سَيُّدٍ.

وَقِيلَ: وَدُونَهَا(١)، جَزَمَ بِهِ فِي التَرْغِيبِ.

فَعَنْهُ: يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهَا، وَاخْتَارَ ٱلحِرَقِيُّ تَتْبَعُ بِهِ بَعْدَ عِثْقِهَا (م ١)^(١)، كَفَوْقَ مَهْرِهَا بِإِذْنِ مُطْلَقٍ، وَكَذَا مُكَاتَبَةٌ.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: ودونها) الّذي يظهر أنّ الصُّواب: (وقيل: ودونه) بضمير مذكّر وأنّه عائدٌ إلى الإذن، وهو كذلك (٢) (مسألة - ١): قوله: (وخلع الأمة كاستدانتها، يصعُّ بإذن سيّّد، وقيل: وبدونها، جزّم به في التُرغيب، فعنـه: يتعلّـق برقبتهـا، واختار الخرقيُّ تتبع به بعد عتقها). انتهى.

ما اختاره الحرقيُّ هــو الصَّحيـح، قطـع بــه الشَّـيخ في المقنـع، وصـاحب الهدايـة، والمذهـب، والمستوعب، والخلاصـة، والحـرَّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّوايَّة الَّتِي ذَكْرِهَا المُصنَّف لم اطَّلَع على من اختارها، وهذه المسألة شبيهة باستدانة الرُّقيق بغير إذن سيِّده، بل هي من جملة ذلـك إذا وقع على شيء في الذُّمَّة، وقد قدَّم المُصنَّف في آخر الحجر اللَّ دينه بغير إذن سيَّده يتعلَّق برقبتــه، وقــال: نقلــه الجماعــة، واختــار في الرَّعاية الكبرى أنَّها تتبع بمهر المثل.

وقال في المغني، والشُرح: إن وقع على شيء في الذُمَّة تعلَّق بذمُّتها، وإن وقع على عين فقياس المذهب: أنَّـه لا شيء لـه إذا علـم أنَّها أمة فقد علم أنَّها لا تملك العين، فيكون راضيًا بغير عوضي، قال الزُّركشيّ: فيلزم من هذا التَّعليل بطــلان الخلـع، على المشــهور، لوقوعه بغير عوض. انتهى، وهو واضح.

وَمَنْ صَمَحُ خُلُمُهُ قَبَضَ عِوَضَهُ، عِنْدَ القَاضِي.

وَقَالُهُ أَخْمَدُ فِي الْعَبْدِ: كَمُكَاتَبٍ.

وَقِيلُ: يَقْبِضُهُ وَلِي وَسَيَّدُ (م ٢)(١).

وَصَرِيحُهُ لُفُظُ الْحُلُّمِ وَالْمُفَادَاةِ، وَكَلَّا الفَسْخُ.

وَفِي الْوَاضِحِ وَجُهُ: لا، وَكِنَايَتُهُ نَحْوَ الْإِبَانَةِ وَالتَّبْرُقَةِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: صَرِيحُهُ الْحُلْعُ أَوِ الفَسْخُ أَوِ الفِلاَهُ أَوْ بَارَأَتُكَ، وَهُوَ بِصَرِيحٍ طَلاقٍ أَوْ نِيْتُهُ طَلاقٌ بَائِنَ.

وَقِيلَ: عَكْسُهُ، قَالَ شَيْخُنَا.

وَعَلَيْهِ دَلُّ كَلَامُ أَحْمَدَ وَقُدَمَاء أَصْحَابِهِ، وَمُرَادُهُ مَا قَالَ حَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْت أَبِي كَانَ يَلْمَبُ اللَّهِ قَوْلَ ابْنِ عَبَّـاس، وَابْنِ عَبَّاسِ مَنحُ عَنْهُ: مَا أَجَارُهُ اللَّالُ فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَصَمَعُ عَنْهُ: الْحُلْمُ تَقُرِيقُ وَكَيْسَ بِطَلَاقٍ، وَعَنْهُ بِصَرِيحٍ خَلْمٍ فَسَنحٌ لا يَنْقُـصَ عَدَدًا، وَعَنْهُ مِنِيَّةٍ طَلَاقٍ، وَلا يَقَمُ بِمُعْتَدَّةٍ مِنْ خُلْمٍ طَلاقَ، وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إلاَّ إِنْ قُلْنًا: هُوَ طَلَّقَةً، وَيَكُونُ بِلا جُوْهِي.

وَلا يَصِحُ شَرُطُ الرَّجْعَةِ فِيهِ، كَشَرُط خِيَارٍ.

وَقِيلَ: يَلْزُمُهُ قَلْدُ مَهْرِهَا(١١)، وَقِيلَ: يَصِيحُ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا بِلا عِوْضٍ.

وَإِنْ خَالَعَ بِلا عِرْضِ أَوْ بِمُحَرُّم يَعْلَمَائِهِ لَمْ يَصِيحُ، فَيَقَعُ رَجْعِيًّا بِنَيْةٍ طَلاق.

وَعَنَهُ: يَصِحُ وَلا يَلْزَمُهُ شَيْءً، وَجُعَلَهُ شَيْهُنَا كَعَلَهِ البِّيْعِ حَتَّى فِي الإِقَالَةِ، وَأَنَّهُ لا يَجُورُ إِذَا كَانَ فَسْخًا بِلا عِوْضِ (ع). وَاخْتَلُفَ فِيهِ كَلامُهُ فِي الانْتِصَار، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ جَوَارُهُ.

وَإِنْ تَخَالَعُ كَافِرَانِ بِمُحْرُمُ مَعْلَمَانِهِ ثُمُّ أَمْلُمَا أَوْ أَحْدُهُمَا قَبْلُ قَبْضِهِ لَغًا.

وَقِيلَ: لَهُ قِيمَتُهُ.

وَقِيلَ: مَهْرُ مِثْلِهَا، وَيُكُرُّهُ بِأَكْثَرَ مِنَّا أَعْطَاهَا، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُحَرُّمُ وَتُرَدُّ الزَّيَادَةَ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

نصل

وَإِنْ جَعَلا هِوَهَمَهُ مَا لا يَعْمِعُ مَهْرًا لِجَهَالَةِ أَوْ غَرَرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لا يَصِعُ، وَإِنَّهُ قِيَاسُ قُولَ أَخْمَدَ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ أَنَّهُ كَالمُهْرِ، وَالمَذْهَبُ يَعْمِعُ، فَيَجِبُ فِي ظَاهِرِ نَصَّهِ الْمَسَمَّى، فَفِي حَمَّلِ شَجْرَةٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ مَا فِي بَطْنِهَا أَوْسًا

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومن صحَّ خلعه قبض عوضه، عند القاضي، وقاله أحد في العبد كمكاتب، وقيل: يقبضه وليُّ وسـيَّدٌ). انتهى قول القاضي.

قطع به في المنوَّر، وقدَّمه في الحرُّو وتجريد العناية.

والقول الثَّاني: هو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ، والشَّارح.

قالُ أبر المعالي في النَّهاية: هذا أصحُّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، ويه قطع في البلغة، والهادي وغيرهما.

وقلَّمه في الحداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكَّافي، والمقنع وشرح ابسن منجَّا، والرَّعـايتين، والحـاوي وغـيرهم، وهـو الصَّواب، وموافقٌ لقواعد المذهب، لكونهما عجورًا عليهما.

(٢) تنبيه: قوله: (ولا يصحُّ شرط الرُّجعة فيه، فقيل: يلزمه قدر مهرها). انتهى.

صوابه: (وقيل: يلزمها)، بتأنيث الضَّمير؛ لأنَّ المذهب يلزمها المسمَّى.

والقول الثّاني: يلغو المسمَّى ويلزمها مهر المثل، ويحتمسل أن يصود الغمَّمير إلى الشَّخص السَّائل، فيمسمُّ كسلُّ سسائلٍ مـن المرأة، والأَجنيُّ.

Some of the state of the state of

Talifornia (m. 1848). Talifornia (m. 1848).

Allowed the strain of the same

فِي يَدِهَا مِنْ دَرَاهِمَ أَوْ مَا فِي يَيْتِهَا مِنْ مَتَاعِ وَنَحْوِهِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلُ شَيْءٌ وَجَبَ فِيهِ وَفِيدًا يُجْهَـلُ مُطْلَقًا، كَثُوْبٍ وَعَبْدٍ مُطْلَق مَا تُنَاوَلُهُ الاسْمُ.

وَلَيْلَ: يَجبُ فَيِمَا يَجْهَلُ مُطْلَقًا مَهْرُهَا، وَفِيمَا قَدْ يَتَيْنُ الْمَسْمَى، فَإِنْ تَبَيُّنَ عَدَمُهُ فَمَهْرُهَا، وَالآصَحُ: وَإِنْ لَمْ يَغُرُهُ كَحَمْلِ أمّة، وَعِنْدَ أَبِي الْحَطَّابِ: يَصِحُ فِي الكُلُّ بِمُهْرِهَا، وَعَلَى رَوَايَةٍ صِحْتُهُ بِلا عِوَضِ يَجِبُ الْمَسَلَّى، كَمَا تَقَدُّمُ الْأَ الْوَالَةِ لَا يَلْوُمُهَا شَيْءٌ، لِمَا بَانْ عَدَمُهُ، وَهَلْ يَقَعُ بَائِتًا؟ يَنْبَنِي عَلَى صِحْتِهِ بِلا عِوضٍ، قَالَهُ الحَلْوَانِيَّ، إِلاَّ الفَارَةَ كَمَسْأَلَةِ الدُّرَاهِمِ وَالْمَتَاعِ، فَيَجِبُ فَلِا قَدَمُهُ وَمَا يُسَمَّى مَتَاعًا، ذَكَرُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الفَاوَةِ: لا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ، وَإِنْ قُلْنَا فِي عَبْدِ مُطَلَّقٍ: لَنَهُ الوَسَطُ فِي الفَاوَةِ: لا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ، وَإِنْ قُلْنَا فِي عَبْدِ مُطَلَّقٍ: لَنَهُ الوَسَطُ فِي الفَاوَةِ: لا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ، وَإِنْ قُلْنَا فِي عَبْدِ مُطَلَّقٍ: لَنَهُ الوَسَطُ فِي المَاوَةِ: لا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ، وَإِنْ قُلْنَا فِي عَبْدِ مُطْلَقٍ: لَنَهُ الوَسَطُ

وَإِنَّ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ بَانَتْ بِمُسَمِّى عَبْدٍ يَصِحُّ تَعْلِيكُهُ، نَصُّ عَلَيْدٍ.

وَقَالَ الفَاضِي: إِنْ أَعْطَتُهُ مَنِيبًا أَوْ دُونَ الْوَسَطَ فَلَهُ رَدُّهُ وَأَخَذُ بَدَلِهِ، وَإِنْ يَانْ مَغْصُوبًا لَمْ تَطَلُّـقَ، كَتَعْلِيقِهِ عَلَى هَـرَويٌ فَأَعْطُنُهُ مَرْويًا، وَلَوْ كَانَ قَالَ: إنْ أَعْطَيْتِنِي هَفَا العَبْدُ أَوْ النُّوْبِ الْهَرَّويُّ بَانَتْ وَلَوْ بَانَ مَعِيبًا أَوْ مَرْويًّا.

The fit of the way to the fit of the fit

وَقِيلَ: لَهُ الرَّهُ وَأَخْذُ القِيمَةِ بالصُّفَةِ مَنَلِيمًا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: فِي رُجُوعِهِ بِأَرْشِهِ وَجُهَان.

وَأَنَّهُ لُو بَانَ مُسْتَحِقُّ الدَّمَ فَقُتِلَ فَأَرْشُ عَيْبِهِ.

وَقِيلَ: قِيمَتِهِ، [وَالَّهُ] إِنْ بَانَ الْمُوْصُوفُ مَعِيبًا طَالَبَهَا بِسَلِيمٍ، وَإِنْ بَانَ مَعْصُوبًا أَوْ حُرًّا لَمْ تَطَلَقُ. وَعَنْهُ: بَلَي، وَلَهُ قِيمَتُهُ، جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا فَقَالَ: لَوْ خَالَعَتْهُ عَلَى عَبْدِ فَبَانَ حُورًا أَوْ مَغْصُوبُـا أَوْ بَعْضُهُ، صَسَحُ وَرَجُعُ بِقِيمَتِهِ أَوْ قِيمَةِ مَا خُرَجَ.

وَقِيلَ: وَكَذَا إِنْ أَعْطَيْتَنِي عَبْدًا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: وَإِنْ قَالَ هَذَا المُغْصُوبَ فَوَجْهَانِ، ثُمُّ إِنْ وَقَعَ قَرَّجْعِيٌّ.

وَقِيلَ: بَائِنْ، وَعَلَيْهَا قِيمَتُهُ، وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى خَمْرٍ أَوْ الْخَمْرَ فَأَعْطَنْهُ فَرَجْمِيًّ.

وَإِنْ خَالَعَ بِرَضَاعِ وَلَدِهِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً صَحَّ، فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ مَاتَ الوَلَدُ رَجَعَ، قِيلَ: بِبَقِيَّةٍ حَقِّهِ، وَهَلْ يَسْتُحِقُّهُ دَفْسَةً أَوْ يَوْمُـا بِيَوْم فِيهِ وَجْهَانِ وَقِيلَ: بِأَجْرَةِ المِثْلِ (م ٣، ٤)(أ)، وَإِنْ أَطْلَقَ فَحَوْلانِ أَوْ بَقِيْتُهُمَا.

(١) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وإن خِالع برضاع ولده مئةً معيَّنةً صحَّ، فإن ماتت أو مات الولد رجع، قيــل: رجـع ببقيَّة حقَّه، وهل يستحقُّه دفعةً أو يومًا بيوم؟ فيه وجهان، وقيل: باجرة المثل). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا خالج برضاع ولده مدَّةً معيَّنةً ثمَّ ماتت أو مات الولد فهل يرجع ببقيَّة حقَّه أو بأجرة المثل؟

أحدهما: يرجع ببقيَّة حقَّه، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصـة، والمقنع، والهـادي، والمحرَّر، والنَّظم وتذكرة ابن عبدوس، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

والوجه الثَّاني: يرجع بأجرة المثل لما بقي، جزم به في المغني، والشرح، والكافي.

(المسالة الثَّانية - ٤): إذا قلنا: يرجع ببقيَّة حقَّه فهل يستحقُّه دفعةً واحدة أم يومًا بيوم؟ اطلق الخلاف. احدهما: يدجه بدمًا برجمه الله

أحدهما: يرجع يومًا بيوم، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي في الجرُّد.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: هذا الصُّحيح.

قلت: وهو أقرب إلى العدل.

والوجه الثَّاني: يستحقُّه دفعةً واحدةً، قاله القاضي في الجامع.

وَكَذَا بِنَفَقَتِهِ، وَفِي اغْتِبَارٍ قَدْرِهَا وَصِفْتِهَا وَجْهَانِ (م ٥)(١)، وَيُصِحُّ بِنَفَقِتِهَا، فِي المُنْصُوصِ.

وَقِيلَ: إِنْ وَجَبَتْ بِالْعَقْدِ، وَفِيهِ رِوَايْتَانِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ'''، وَإِلاَّ فَخَلَعَ بِمَعْدُومٍ

وَإِنْ خَالَحَ حَامِلاً فَأَيْرَاتُهُ مِنْ نَفَقَةِ حَمْلِهَا صَحَّ، فَلا نَفَقَةَ لَهَا وَلا لَهُ خَنِّى تَفْطِمَهُ، نَقَلَ المُرُوذِيُّ: إِذَا أَبْرَاتُهُ مِنْ مَهْرِهَا، أَوْ نَفَقَتِهَا وَلَهَا وَلَدٌ فَلَهَا النَّفَقَةُ حَلَيْهِ إِذَا فَطَمَتُهُ، لاَنْهَا قَدْ أَبْرَاتُهُ مِمَّا يَجِبُ لَهَا مِنَ النَّفَقَةِ، فَإِذَا فَطَمَتْهُ فَلَهَـا طَلَبَهُ بِنَفَقِتِهِ، وَكَـذَا السُّكَةُ:

وَتُعْتَبُرُ الصِّيغَةُ مِنْهُمًا، فَيَقُولُ: خِلَعْتُك أَوْ فَسَخْت إَوْ فَادَيْت هَلَى كَذَا، فَتَقُولُ: قبلت أَوْ رَضييت.

وَقِيلَ: وَتَذْكُرُهُ، فَإِنْ قَالَتْ: اخْلَعْنِي بِٱلْفِ، أَوْ عَلَى ٱلْفِ، أَوْ وَلَكَ ٱلْفَ، أَوْ طَلَّقْنِي كَذَلِكَ، أَوْ إِنْ طَلَّقْنِنِي فَلَـكَ عَلَـيُّ أَلْفَ، فَقَالَ عَلَى الفَوْرَ وَقِيلَ: أَوْ التَّرَاخِي، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُتَخْبِو.

وَفِي الْمُحَرِّدُ: فِي اَلْمُجْلِس، وَقَالَهُ فِي التَّرْضِيبُ، فِي إِنْ طَلَّقْتِنِي فَلَكَ ٱلْفَ خَالَمْتُك أَوْ طَلَّقْتُك.

وَقِيلَ: وَذَكَرَ الأَلْفَ، طَلُقُت وَاسْتَحَقُّهُ مِنْ غَالِبٍ نَقْدِ البَلَدِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَالَتْ: اخْلَعْنِي بِٱلْفِ، فَأَخَذَهُ وَسَكَتَ، بَانَتْ، وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ إِجَابَتِهَا.

وَقِيلَ: يَثْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسُ، فَيَمْتَنِعُ مِنْ قَبْضِ العِوَضِ لِيَقَعَ رَجْعِيًّا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: فِي: خَلَعْتُك، أَوْ أَخْلَعْنِي، وَنُحْوَهُمَا، حَلَى كَذَا، يُعْتَبُرُ القَبُولُ فِي المَجْلِسِ، إِنْ قُلْنَا: فَسَخَ بِعِسوَض، وَإِنْ قُلْنَا: هُوَ فَسْخُ مِنْهُ مُجَرَّدٌ فَكَالإِبْرَاء وَالإِسْقَاطِ لا يُعْتَبَرُ قَبُولُ وَلا عِوضٌ، فَتَبِينُ بقَوْلِهِ فَسَخْتَ أَوْ خَلَفْت.

وَلا يَصِحُ بَلَفُظ الفِدَاء، وَلَا يَصَحُ تُعْلِيقُهُ بِقُوْلِهِ: إِنْ بَلَلْتِ لِي فَقَدْ خَلَعْتُك

قَالَ شَيْخُنَا: وَقَرْلُهَا: إِنْ طَلَّقْتِنِي فَلَكَ كَذَا أَوْ الْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ، كَإِنْ طَلَّقْتِنِي فَلكَ عَلَيُّ الْفَ"، وَأُولَى وَلَيْسَ فِيهِ النَّزَاعُ فِسِ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وكذا بنفقته، وفي اعتبار قدرها وصفتها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

قال في الرَّعاية الكبرى: فإن صحُّ الإطلاق فله نفقة مثله.

أحدهما: لا يعتبر قدرها وصفتها.

وقطع به في المغنى، والشَّرح، وهذا الصَّحيح، ويرجع في ذلك إلى العرف، والعادة.

قال أبو بكرٍ في الحلاف، والقاضي في الجامع الكبير: لا يعتبر قدرها وصفتها. انتهى.

والوجه الثَّانِّي: يعتبر ذلك، وهو ضعيفٌ حيث كان ثمُّ عادةٌ.

(٢) تنبيهات: الأوّل: قوله: (ويصحُ بنفقتها، في المنصوص، وقيل: إن وجبت بالعقد، وفيه روايتان، وجزم به في الفصول). انتهى. مراده -والله أعلم- بجرَّد حكاية روايتين، لا أنه أطلقهما، لأنه قد قدَّم في كتاب النَّفقات أنَّه لا تلزمه النَّفقة إلاَّ إذا تسـلُم من يلزمه تسلُّمها أو بذلت هي أو وليَّ فلها النَّفقة، وعنه: تلزمه بالعقد مع عدم من علزمه تسلُّمها في من يلزمه تسلُّمها أو بذلت هي أو وليَّ فلها النَّفقة، وعنه: تلزمه بالعقد مع عدم من علزمه تسلُّمها أو بدلت هي أو وليَّ فلها النَّفقة، وعنه: تلزمه بالعقد مع عدم من يلزمه تسلُّمها لو بذلته). انتهى.

(٣) النَّاني: قوله: (ولا يصحُّ تعليقه بقوله إن بذلت لي كذا فقد خلعتك). انتهى.

قطع هنا بأنّه لا يضعُ تعليق الخلع على شرط، وقال في باب الشُّروط في البيع: ويضعُ تعليق الفسخ بشرط، ذكره في التّعليق، والمبهج، وذكر أبو الخطَّاب، والشَّيخ: لا، قال صاحب الرَّعاية فيما إذا أجره كلُّ شهرٍ بدرهم: إذا مضى شهرٌ فقد فسختها، إنّه يصسحُ، كتعليق الخلع، وهو فسخّ، على الأصحّ. انتهى.

فقدُم هنا أنّه يصحُّ، وذكر كلام صاحب الرَّعاية وأقرَّه عليه، قال ابن نصر اللَّه: والأَظهر أنَّه لا يصحُّ، لأنَّ الخلع عقد معاوضةٍ يتوقَّف على رضا المتعاقدين، فلم يصحُّ تعليقه بشرط، كالبيع. انتهى.

الثَّالَث: قوله: (ويصحّ بنفقتها) أطلق النُّفقة، فظاهره سُواءٌ كانتُ واجبَّةُ أمْ لًا.

وقال الغاضي في الجامع: وصرَّح أنَّه يصعُّ الخلع على نفقة الحائل الَّتي تحيض والآيسة.

قال الشّيخ تقيُّ الدّين: وهو الصّواب، وله مأخذان، وذكرهما وأطال، وحمل شيخنا كلام المصنّف على أنّها حاملٌ، وصرّح به الشّيخ المؤقّر، والجد وغيرهما من الأصحاب.

(ر): روایتسان

The transfer of the second of

for the state of the state of the state of

and the first that with the property of the first

تَعْلِيقِ البَرَاءَةِ بِشَرْطِ، أَمَّا لَوْ التَزَمَ دَيْنًا لا عَلَى وَجْهِ الْمُعَاوَضَةِ، كَإِنْ تَزَوَّجْت فَلْكَ فِي ذِمْتِي أَلْف، أَنْ جَعَلْتُ لَك فِي ذِمْتِي أَلْفًا، لَمْ يَلْزَمْهُ، عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي بِٱلْفُ ۚ إِلَى شَهْرٍ فَطَلَّقَهَا قَبْلُهُ، فَلا شَيْءَ لَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَتْ: مِنَ الآنَ إِلَى شَنهْرٍ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَـهُ

وذكر القَاضِي مَهْرَ مِثْلِهَا، وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي بِهِ، فَقَالَ: خَلَعْتُك، فَإِنْ كَانْ طَلاقًا اسْتَحَقُّهُ، وَإِلاَّ لَمْ يَصِعُّ.

وَقِيلَ: خَلَعَ بلا عِوض.

وَفِي الرَّوْضَةِ: يَصِيحُ وَلَهُ العِوَضُ، لَآنَ القَصْدَ أَنْ تَمْلِكَ نَفْسَهَا بِالطَّلْقَةِ، وَحَصَلَ بِالخُلْع.

وَعَكْسُ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَمْعِقُ إِنْ كَانَ طَلاقًا، وَإِلاَّ فَوَجْهَانَ (م ٦)(١).

فَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقُّ فَفِي وُقُوعِهِ رَجْعِيًّا احْتِمَالَانَ (م ٧)^(١٢).

وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِالْفِ، أَوْ عَلَى الْفَدِ، أَوْ وَلَكَ الْفَ، فَطَلَّقَهَا ثَلاثًا.

قَالَ فِي الرُّوضَةِ: أَوْ اثْنَتَيْنَ اسْتَحَقُّهُ.

وَقِيلَ: ۚ إِنْ قَالَ: ثَلاثًا بِالْأَلْفُ فَتُلُقُهُ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، بَانَتْ بِالأُولَةِ.

وَقِيلَ: بِالكُلُّ^(٣)، وَإِنْ ذَكَرَهُ حَقِبَ الثَّالِيَةِ بَانَتْ بِهَا وَالأُولَى رَجْعِيَّةٌ وَلَغَتْ الثَّالِثَةُ، وَإِنْ قَالَتْ: ثَلاثًا بِٱلْفِ لَمْ يَسْـتَحِقُ إِلاَّ بِهَا، وَلَوْ وَصَفَ طَلَقَةً بِبَيْنُونَةٍ وَقُلْنَا بِهِ لِعَدَمِ التَّحْرِيمُ التَّامُّ وَإِنْ لَمْ يَصِفْهَا فَوَاحِدَةً رَجْعَيَّةً.

وَقِيلَ: بَائِنٌ بِثَلاثَةٍ، وَهُوَ روَايَةٌ فِي التَّبْصُرَةِ، وَإِنَّ كَانَتْ مَعَهُ بِوَاحِدَةِ اسْتَحَقُّهُ.

وَقِيلَ: ثُلُثَةُ إِنْ جَهِلَتْ.

وَإِنْ قَالَ ابْتِدَاءُ: أَنْتِ طَالِقٌ بِالْفِ أَوْ: وَعَلَيْكِ ٱلْفَ"، فَقَبِلَتْهُ فِي الْمَجْلِسِ وَأَجْرًاهُ فِي الْمُغْنِي كَإِنْ أَعْطَيْتَنِي بَانَتْ وَاسْتَحَقَّهُ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ قَبُولِهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ فَنَصْلُهُ: يَقَعُ رَجْعِيًّا.

وَقِيلَ: يَقَعُ فِي الْأُولَى.

رَقِيلَ: وَالثَّانِيَةِ (م A)(1).

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

Both Ly Collegian Law Can

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (وعكس المسألة يستحقُّ إن كان طلاقًا، وإلاَّ فوجهان). انتهي.

يعني: لو قالت اخلعني بالفو فقال: طلَّقتك استحقُّها إن قلنا: الخلع طلاق، وإن قلنا: هو غير طلاقٍ هل يستحقُّها؟ فيه وجهان.

وهما احتمالان مطلقان في المغنى، والشُّرح.

أحدهما: لا يستحقُّ شيئًا، وهو الصُّواب، لأنَّ فيه غرضًا صحيحًا، وقدَّمه ابن رزين في شرحه. والوجه الثَّاني: يستحقُّها.

 ⁽٢) (مسألة - ٧): قوله: (فإن لم يستحقُّ ففي وقوعه رجعيًّا احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشرح.

أحدهما: يقع رجعيًّا وهو الصُّواب، لأنَّه طلاقٌ وقع من غير عوضٍ.

والقول الثَّاني: لا يقع شيئًا البُّنَّةِ.

⁽٣) تنبيه: قوله: (وإن قالت: طلَّقني واحدةً بالفو ونحوه، فقال: انت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ بانت بالأولة، وقيل: بالكلُّ). انتهى. قدَّم أنَّها تبين بالأولة، وهو قول القاضي في الجرُّد وغيره، وليس ماشيًا على قواعد المذهب من أنَّ الواو لمطلق الجمسع، حتَّى قـال بعضهم: إنَّه سهوٌّ، والصُّحيح هنا أنَّها تطلق ثلاثًا، ولا فرق بين قوله: طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ، وبين قوله: ثلاثًا، نبِّه على معنى ذلـك في القواعد الأصوليَّة، وهو واضح.

⁽٤) (مسألة – ٨): قوله: (وإن قال ابتداءً: أنت طالقٌ بالفو، أو عليُّ الفّ، أو وعليك الفّ، ولم تقبل، فنصُّه: يقع رجعيًّا، وقيـــل: يقع في الأولى، وقيل: والثَّانية). انتهى.

ظاهره إطلاق الخلاف، وظاهر كلامه في المغني، والشَّرح إطلاق الخلاف في الثَّانية.

وَخُرِّجَ مِنْ نَظِيرَتِهِنَّ فِي العِثْقِ عَدَمَهُ فِيهِنَّ، وَلا يَنْقَلِبُ بَائِنَا بَبَذَلِهَا فِي المَجْلِسِ. وَقِيلَ: بَلَى فِي الأُولَتَيْنِ، قَالَ شَيْخُنَا مَعَ أَنَّ «عَلَى» لِلشُرْطِ اتَّفَاقًا. وَفِي الْمُغْنِي: لَيْسَتَ لَهُ وَلا لِمُعَاوَضَتِّ، لِعَدَم صِحَّةٍ بِعَنُك قَرْبِي عَلَى دِينَار. وَإِنْ قَالْتُ لَهُ امْرَأْتَاهُ: طَلَقْنَا بِالْفَوِ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً، بَانَتْ بِقِسْطِهَا، وَإِنْ قَالَتُهُ إِحْدَاهُمَا فَقِيلَ كَذَلِكَ. وَإِنْ قَالَتْ لَهُ امْرَأْتَاهُ: طَلَقْنَا بِالْفَوْ، فَطَلَّقَ وَاحِدَةً، بَانَتْ بِقِسْطِهَا، وَإِنْ قَالَتُهُ إِحْدَاهُمَا فَقِيلَ كَذَلِكَ. وَقِيلَ: رَجْعِيُّ (مِ ٩)''.

أحدهما: يقع رجعيًا في المسائل التّلاث، وهو الصّحيح من المذهب، نصُّ عليه، وعليه الأكثر.
 وقطع به جمهور الأصحاب في النّائة.

وقطع به في المسائل النَّلاث في الوجيز ومنوَّر الأدميُّ ومنتخبه، وتجريد العناية، وغيرهم.

وقطع به في القاعدة الرَّابعة، والخمسين بعد المتة في المسألة الأولى، وقال: نصُّ عليه، وقاله الأصحاب. أنتهي.

قال ابن منجًا في شرحه عن الأولى، والثّانية: هذا المذهب، وقلّمه فيهما في المقنع، والحوّر، والنَّظَم، والرّعايتين، والحاوي وغيرهم، وقيل: لا يقع في الجميع حتّي تقبل، حكاء في الرّعايتين، ولم أره في غيرهما.

والظَّاهِرِ أَنَّهُ التُّحْرِيجِ الَّذِي خَرَّجِهِ المُصنَّفِ وغيره.

وقال القاضي في موضع: تطلق، إلاَّ في الصُّورة الأولى فلا تطلق فيها حتَّى تقبل، وهي قوله: (بالف)، واختاره الشَّارح.

وقال ابن عقيلٍ: لا تطلق إلاّ في الأخيَّرة، فلا تطلق في الأولى والثّانية، وهو قوله: (بالف، وعلى الف) حتَّى تقبل، وهو احتمالُ في لمتنم.

ونقل الشَّيخ في المغني ومن تابعه أنَّ القاضي في الجرَّد قال: لا تطلق في قوله: (على ألف) حتَّى تقبل. انتهى.

هذا نقل الأصحاب في المسألة على التحرير.

تنبيه: ظهر تمّا تقدّم الَّ نقل المصنّف القولين الأخيرين غير موافق لما نقل عن الأصحاب من الحلاف، لأنَّه في القسول الشّاني أوقسع الطّلاق في المسألة الأولى رجعيًّا، وهو قوله: (بالف)، ولم يوقع في الثّانيّة، والثّالثة، وهو قوله: (على ألـف)، أو: (بوعليـك ألـف) حشّى تقبل، وأوقعه في القول الثّالث في المسألة الأولى، والثّانية رجعيًّا، ولم يوقعه في الثّالثة حتّى تقبل، وهو مخالفٌ للمنقول عن الأصحاب.

والصُّواب: أنَّ في كلامه نقصًا، وهو لفظة: (لا) بعد القول، وبه يستقيم الكلام، فتقليره: (وقيل: لا يقع في الأولى، وقيل: والتَّانية) فلفظة: (لا) سقطت من الكاتب، فبلى هذا التَّقدير يكون موافقًا لما قاله القاضي الَّذي نقله عنه في الحاوي، واختاره الشَّارح، أعني القول التُّاني، وموافِقًا لما قاله ابن حقيل، أعني القول التَّالث، ولم يذكو المصنَّف ما نقله التَّسيخ صن القساضي في الجرَّد، والمصنَّف تابع الشَّيخ في الحرَّد، فإنَّه وجد نسخةً قرئتُ على المصنَّف وعليها خطَّه.

وقال القاضي في موضع: لا تطلق إلاً في الصُّورة الأولى، فعلى هذه النُّسخة تطلق في قوله: (بالفِ) رجعيًّا، ولا تطلسق في التُّانية، والثَّالثة، وهما قوله: (على ألَّف)، أو: (عليك ألف)، وهو مشكلٌ، إذ لم ينقله أحدٌ عن القساضي ولا غيره في قوله: (وعليسك ألف)، فلذلك لمَّا قرئ هذا المكان على الشَّيخ تقيَّ اللَّين ابن تيميَّة كشط لفظة: (لا)، فبقي.

وقال القاضي: تطلق إلاً في الصُّورة الأولى، وهو موافقٌ لما نقله في الحلوي هنه، واختاره الشّارح، ولو اعتذر عن المسنّف بأنّه تابع الشّيخ في الحرَّر قلنا: لم يتابعه في القول الأخير، وهو اختيار ابن عقيل، فحصل بذلك الخلل، وعلى ما قدَّرنا يسزول الإشكال ويوافسق كلام الأصحاب، والله أعلم.

وفي الرَّعاية الصُّغرى تخبيطٌ في هذا المكان، رأيت بعض الأصحاب نبَّه عليه وهو غير ما وقع للمصنَّف ولصاحب الحُرَّر.

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن قالت امرأتاه: طلّقنا بألفٍ فطلّق واحدةً بانت بقسطها، وإن قالته إحداهمسا فقيـل كذلـك، وقيـل: رجعيًّا. انتهى.

أُحلهما: هو رجعيُّ لا شيء له، لعدم وجود الشَّرط، وهُو الصَّحيح، صحَّحه في الحُرَّد. وقَلَّمه في الكافي.

قال في المغنى: قياس قول أصحابنا لا يلزم الباذلة هنا شيءً. انتهى.

والوجُّه الثَّانِّي: هي كالِّتي قبلها، قال القاضي: هي كالِّتي قبُّلها، واختاره ابن عبدوس في تذكرته وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

لشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتسان

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَإِنْ قَالَتَ: طَلَّقْنِي بِهِ عَلَى أَنْ لَا تُطَلِّقَ ضَرَّتِي، أَوْ أَنْ تُطَلِّقَهَا، صَبِّحْ شَرْطُهُ وَحِوضُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفِ السَّيْخَقُّ فِي الْأَصَبِّحُ الْأَقَلُ مِنْهُ أَوِ المُسَمَّى (أُنْ)

إذًا قَالَ: مَنَى، أَوْ: إِنْ اعْطَيْتِنِي، أَوْ أَقَبْضَتِنِي ٱلْفَا، فَٱنْتِ طَالِقٌ، لَزِمَ مِنْ جِهَتِيهِ، خِلافًا لِشَسْيْخِنَا، كَالكِتَابَـةِ عِنْسَدُهُ، وَوَافَـقَ عَلَى شُرَطٍ مَحْض، كَإِنْ قَدِمَ زَيْدٌ.

وَقَالَ:ُ التَّعْلِينُ الَّذِي يَقْصُدُ بِهِ إِيقَاعَ الجَرَاءِ: إنْ كَانَ مُعَاوَضَةً فَهُوَ مُعَاوَضَةً، ثُمَّ إنْ تحَـانَتْ لازْسَةً فَـلازِمٌ وَإِلاَّ فَـلا، فَـلا يَلْزَمُ الْحُلْعُ قَبْلَ الْقَبُولُ وَلَا الْكِتَابَةِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: التَّعْلِيقُ لازِمَّ دَعْوَى مُجُرَّدَةً وَتَبِينُ بِعَطِيْتِهِ ذَلِكَ فَأَكْثَرَ، وَإِذْنِهِ بِإِخْصَـَــَارِهِ وَإِذْنِهَا فِي قَبْضِهِ وَمِلْكِهِ وَإِنْ تَرَاخَى، وَالْمَرَادُ تُعْطِيهِ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ قَبْضُهُ، كَمَا فِي المُنْتَخَبِ وَالمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُهَانِ فِي إِنْ أَقَبَضْتَنِي فَأَخْصَرَتُهُ وَلَمْ يَقْبِضُهُ، فَلَوْ قَبْضَهُ فَهَلْ يَمْلِكُهُ فَيَقَعَ بَائِنًا، أَمْ لا فَيَقَعَ رَجْعِينًا؟ فِيهِ اختمالان (م ١٠)".

وَقِيلَ: يَكُفِي عَدَدٌ يُنْفِقُ بِرَأْسِهِ بِلا وَزْنٍ، لِحُصُولِ المُقْصِدِ فَلا تَكْفِي وَازِنَـةٌ نَاقِصَـةٌ عَـدَدًا كَذَلِـكَ، وَالسَّبِيكَةُ لا تُسَـمَّى

وَإِنْ قَالَ لِرَشِيدَتَيْنِ: النَّمَا طَالِقَتَانَ بِالْفِ، فَقَبَلَتْهُ إخْدَاهُمَا، طَلْقَتْ فِي الآصَحَّ بِقِسْطِهَا، وَإِنْ قَالَهُ لِرَشِيدَةٍ وَمُمَيَّزَةٍ، وَزَادَ: إِنْ شِئْتُمَا، فَقَالَتَا: قَدْ شِئْنَا، طَلْقَتْ الرَّشِيدَةُ بِقِسْطِهَا مِنْهُ، عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَعِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ يُقَسِّطُ بِقَدْرٍ مَهْرَيْهِمَا، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَانْ مُنْذَانَ مِنْ وَهِ مِنْ اللَّهِ مِنْهُ عَلَيْهِ اللَّهِ مِنْهُ عَلْمَا لِمُنْهِمِهِ اللَّهُ عَلَيْهُ ال ظَاهِرُ المَذْهَبِ (م ١١)(٣).

وَالْمَيْزَةُ تَطْلُقُ رَجْعِيَّةً كَسَفِيهَةٍ.

وَعَنَّهُ: لا مَشِيئَةَ لِمُمَيِّزَةِ، كَدُونِهَا.

فَلا طُلاقَ إِنْ خَالَعَتْهُ فِي مَرَضَ مَوْتِهَا بِزَائِدٍ عَلَى إِرْثِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (فإن لم يف استحقُّ في الأصحُّ الأقلُّ منه أو المسمَّى).

قال ابن نصر الله: صوابه: (منه، ومن المسمّى)، وإنّما استحقّ ذلك لكونه لم يطلّق إلاّ بعوض، فإذا لم يسلّم له رجع إلى منا رضسي بكونه عوضًا وهو المسمى إن كان أقلُّ من الألف، وإلاَّ فله الألف؛ لأنَّه رضي به عوضًا عنها وعنَّ شيء آخر، فإذا جعله كلُّه عنها كان

(٢) (مسألة - ١٠): قوله: (فلو قبضه فهل يملكه فيقع بائنًا أو لا فيقع رجعيًّا؟ فيه احتمالان). انتهى.

يعني: إذا قال لها: متى أو إذا أو إن أعطيتني أو أقبضتني الفًا فأنت طالقً لزم من جهته، فلو قبضه فهل بملكه فيقع باثنًا أم لا يملكـــه فيقع رجعيًا؟ أطلق الخلاف فيه، مع أنَّه يحتمل أن يكون من تتمَّة كلام صاحب التَّرغيب، وهو أولى، لقوله قبـــل ذلـك: وتبـين بعطيَّتــه ذلك فأكثر، وعلى تقدير أن يكون أطلق الخلاف فيه نذكر الصَّحيح منهما.

أحدهما: يكون بالنّا، وهو الصّحيح.

قال في الرَّعاية الكبرى في هذه المسألة: فإذا أحضرته في الجملس أو غيره وأذنت في قبضه على فورٍ أو تراخ بانت منه بطلقةٍ وملكــه وإن لم يقبضه، وكذا قال في الصُّغرى، ولم يقل: (وملكه)، وكذا قال في الحاوي ولم يقل: (ملكه وإن لم يقبضه)، وهو مرادٌ، والله أعلم. والقول الثَّاني: لا يقع بائنًا بل رجعيًّا، وهو ضعيفٌ.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن قال لمكلِّفةٍ ومُيَّزةٍ: أنتما طالقتان بالفو إن شئتما فقالتا قد شئنا طلقت الرُّشيدة بقسطها منــه عنــد أبي بكر، وعند ابن حامدٍ يقسط بقدر مهريهما، وذكره الشَّيخ ظاهر المذهب). إنتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب.

قول أبي بكرٍ هو الصَّحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وبــه قطــع في المقنَّـع، والحمرَّر، والوجــيز وشــرح ابــن رزيــنٍ، والمنــوَّر

وقدَّمه في الخلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وقول ابن حامدٍ ذكر الشُّيخ وتبعه الشَّارح أنَّه ظاهر المذهب.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (ع): ما أجم عليه

وَقِيلَ: وَعَلَى مَهْرِهَا، فَلِلْوَرَثَةِ مَنْعُهُ.

ُوَإِنْ طَلَقْهَا فِي مُرَّضِهِ ثُمُّ أَوْصَى أَوْ أَقَرُ لَهَا بِشَيْء أَخَلَتْهُ إِنْ كَانَ دُونَ إِرْثِهَا، وَإِنْ حَابَاهَا فِي الْحُلْع فَمِنْ رَأْسِ المَالِ. وَإِنْ خَالِعَ وَكِيلَةُ مُطْلَقًا بِمَهْرِهَا أَوْ بِمَا قَدُّرَ لَهُ فَأَكْثَرَ أَوْ وَكِيلَهُمَا مُطْلَقًا بِمَهْرِهَا أَوْ بِمَا قَدَّرَتْـهُ لَـهُ فَـأَقَلُ صَـّحُ، وَإِنْ زَادَ وَكِيلُهَا أَوْ نَقَصَ وَكِيلُهُ فَقِيلَ: لا يُصِحُّ.

وَقِيلَ: فِي الْمُقَدُّر.

وَقِيلَ: لا يُصِحُ مِنْ وَكِيلِهِ.

وَقِيلَ: يَصِحُ وَيَضْمَنُ الوَّكِيلُ النَّقْصَ وَالزَّيَادَةَ.

وَقِيلَ: يَجِبُ مَهْرُ مِثْلِهَا، وَعِنْدَ القَاضِي: لا يَضِمْنُ وَكِيلُهَا، لآنَّهُ يَقْبُلُ المَقْدَ لَهَا لا مُطْلَقًا وَلا لِنَفْسِهِ بِخِلافِ الشَّسرَاءِ (م

(١) (مسألة – ١٧ – ١٥): قوله: (وإن خالع وكيلة مطلقًا بمهرها أو بما قدَّر له فأكثر أو وكيلها مطلقًا بمهرهـــا أو بمــا قدَّرتــه [لــهــ] فاقلُّ صحَّ، وإن زاد وكيلها أو نقص وكيله فقيل: لا يصحُّ، وقيل: في المقدَّر، وقيل: لا يصحُّ من وكيله: وقيل: يصحُّ ويضمس الوكيــل النَّقص، والزَّيادة، وقيل: يجب مهر مثلها: وعند القاضي: لا يضمن وكيلها، لأنَّه يقبل العقد لها لا مطلقًا ولا لنفسه، بخــلاف الشِّـراء).

(المسألة الأولى – ١٧): ولو وكُّل الزُّوج في خلع امرأته مطلقًا، فخالع بمهرها فازيد، صحٌّ، وإن نقص صحٌّ ورجـع علـى الوكيـل، على الصُّحيح، اختارها ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في الرَّعايتين وتجريد العناية.

وقطع به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحاوي وغيرهم، ويحتمل أن يخيِّر بين قبوله ناقصًــا وبــين ردِّه ولــه الرُّجعة، وهذا الاحتمال للقاضي وأبي الخطّاب، ولم يذكره المصنّف، وقيل: يجب مهر مثلها، وهذا احتمالٌ للقساضي أيضًا، وقيـل: لا يصحُّ الخلع، قدَّمه في النَّظم وصحَّحه، واليه ميل الشَّيخ، والشَّارح، وهو ظاهر قول ابن حامدٍ، والقــاضي، وأطلــق الأوَّل والأخــبر في المحرَّر، والشَّرح.

(المسألة الثَّانية - ١٣): لو عيَّن له العوض فنقص منه لم يصحُّ الخلع، على الصُّحيح من المذهب، اختباره ابس حيامدٍ، والقياضي وأبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح؛ وصحَّحه في الرَّعايتين، والنَّظم.

وقدُّمه في الخلاصة، وجزم به في المنوِّر.

وقال أبو بكر: يصحُ ويرجع على الوكيل بالنَّقص.

قال في الفائلة العشرين: هذا المنصوص عن أحمد، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الوجميز، وهـو ظـاهر كـلام كثير من الأصحاب في الوكالة، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(المسألة الثَّالثة – ١٤ والرَّابعة – ١٥): لو وكَّلت المرأة في ذلك فخالع بمهرها فما دون أو بما عيَّنته فمــا دون صــحٌ، ولــزم الوكيــل الزيادة، على الصّحيح، صحّحه في الرّعايتين.

وقطع به في الهداية، والمذهب، والحاوي الصُّغير، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في المغنى، والكافي، والشُّرح.

وقال القاضي: عليها مهر مثلها، ولا شيء على وكيلها، لما علَّله به المصنَّف، وقيل: لا يصحُّ، صحَّحه النَّاظم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

وقدَّمه في المقنع، ويحتمل أن يصحُّ وتبطل الزَّيادة، يعني: أنَّها لا تلزم الوكيل ولا غيره، وقيل: لا تصحُّ في المعيَّن، وتصحُّ في غــيره، وقال في المستوعب: إذا وكُّلته وأطلقت لا يلزمها إلاَّ مقدار المهر المسمَّى، فإن لم يكن فمهر المثل، وقال فيما إذا زاد على ما عيُّنـت ك: يلزم الوكيل الزّيادة.

(ر): روایتان

وقال ابن البنَّاء: يلزمها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو المسمَّى.

(ق): قولي الشافعي (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

gardined days with

وَخُلْعُ وَكِيلِهِ بلا مَالَ لَغُوٌّ.

وَقِيلَ: يَصِحُ إِنْ صَحُّ بلا عِوض، وَإلا رَجْعِيًّا، ويَصِحُ مِنْ وكِيلِهَا.

وَإِنْ خَالَفَ جَنْسًا أَوْ حُلُولاً أَوْ نَقْدَ بَلَدٍ فَقِيلَ كَذَلِكَ.

وَقِيلُ: لا يُصِحُ (م ١٦)(١).

وَتَوَلِّي الوَكِيلِ فِيهِ لِطَرَفَيْهِ كَنِكَاحٍ، وَإِذَا تَخَالَيْهَا تَرَاجَعَا بِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ حُقُوقِ النَّكَاحِ، كَوُقُوهِ بِلَفْظِ طَلاقٍ.

وَعَنْهُ: تَسْقُطُ بَالسُّكُوتِ عَنْهَا، إِلَّا نَفَقَةَ العِلَّةِ وَمَا خُولِعَ بِبَعْضِهِ.

وَإِن ادَّعَى مُخَالَعَتَهَا بِمِثَةٍ فَانْكَرَتُهُ أَوْ قَالَت: خَالَعَكَ غَيْرِي، بَانَتْ وَتَخَلِفُ لِنَفْي الْعِوَض، وَإِنْ اغْتَرَفَتْ وَقَــالَتْ ضَمَيْـهُ غَيْرِي أَوْ فِي ذِمَّتِهِ قَالَ فِي ذِمْتِكَ لَزِمَهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ هِوَضِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ تَأْجَيِلِهِ قُبِلَ قَوْلُهَا.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ الْمَهْرَ، وَخَرَجَ التَّحَالُفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ طَلاق وَلَهُ الْمَهْرُ.

وَمَنْ حَلَفَ بِطَلاقَ أَوْ عِنْقِ عَلَى شَيْءٍ فُمَّ أَبَانَهَا وَبَاعَهُ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فَيَميينُـهُ بَاقِيَـةٌ، لأَنْ غَرَضَـهُ مَنْهُـهُ فِـي مِلْكِـه، كَقَوْلِـهِ لأَجْنَبِيَّةِ: إنْ طُلُقْتُكَ فَعَبَّدِي حُرٌّ أَوْ زَوْجَتِي طَالِقٌ، بِخِلافِ اليَّدِينِ بِاللَّهِ، لِحِنْثِهِ وَانْعِقَادِمَا وَحِلَّهَا فِي غَيْرِ مِلْكُ.

وَعَنْهُ: لا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَهُ أَيْضًا قُولاً.

وَعَنْهُ: فِي العِنْقِ تَنْحَلُ يَمِينُهُ بَفِعْلِ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ قَبْلَ العَوْدِ، جَزَمَ بهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ فِي كِتَابِهِ الطَّرِيقِ الآفْسَرَبِ فِيـهِ وَفِي الطُّلاق، وَخَرُّجَ جَمَاعَةً مِثْلَةً فِي الطُّلاق، وَجَزَمَ فِي الرَّوْضَةِ بالتُّسُويَةِ بَيْنَهُمَا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: وَأُولَى، وَذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ رَوَايَةً، وَاخْتَارَهُ النَّمْيِمِيُّ.

وَكَذَا: إِنْ بَنْتِ مِنِّي ثُمُّ تَزَوَّجْتُكِ فَٱنْتِ طَالِقَّ، فَبَانَتْ ثُمُّ تَزَوَّجَهَا.

وَفِي النَّعْلِينَ احْتِمَالٌ: لا يَقَعُ، كَتَعْلِيقِهِ باللِّلْكِ.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ: إِنْ رَاجَعْتُك فَانْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا: إِنْ كَانَ هَذَا القَوْلُ تَغْلِيظًا عَلَيْهَـا فِـي أَنْ لا تَصُودَ إِلَيْهِ فَمَتَى عَادَتْ إِلَيْهِ فِي العِدَّةِ أَنْ بَعْدَهَا طَلُقَتْ.

وَيُحَرُّمُ الْخُلْعُ حِيلَةً لإِسْقَاطِ يَمِين الطُّلاق، وَلا يَقَعُ، جَزَمَ بهِ ابْنُ بَطَّةَ فِي مُصَنَّف لَهُ فِيهَا، وَذَكَرَ عَـن الآجُـرُّيُّ ذَلِـكَ، وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلُ، وَالقَاضِي فِي الخِلَافِ، وَاحْتَجُّ بِاشْيَاءَ، مِنْهَا قَوْلُ عُمَرَ: الحَلِفُ حِنْتٌ أَوْ نَدَمَّ.

رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةً، وَرَوَاهُ ٱلدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ مَرْفُوعًا.

وَكَذَا فِي الانْتِصَارِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مُحَرًّمٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَكَذَا قَالَ فِي الْمُغْنِي: هَذَا يُفْعَلُ عِيلَةً عَلَى إِبْطَهَالِ الطَّلاق المُعَلِّق، وَالْحِيَلُ خِدَاعٌ لا تُحِلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، فَلَوْ اعْتَقَدَ البَّيْنُونَةَ فَفَعَلَ مَا حَلَفَ فَكَمُطَلِّق مُعْتَقِدٍ أَجْنَبَيَّةٌ فَتَبْسِينُ امْرَأْتَـهُ، ذَكَـرَهُ شَـَيْخُنَّا، وَقَالَ: خَلْعُ اليَّدِينِ هَلْ يَقَعُ رَجْدِيًّا أَوْ لَغُوًّا وَهُوَ أَقْرَى؟ فِيهِ نِزَاعٌ، لِأَنْ قِصْدَهُ ضَيَّدُهُ كَالْمَحَلَّلِ، وَشَنَدُ فِي الرَّعَايَةِ فَقَــالَ: يُحَرَّمُ الْحُلْمُ حِيلَةً وَيَقَعُ فِي الْأَصَحَ، وَيَتَوَجُّهُ إِنْ هَلِهِ المَسْأَلَةَ وَقَصَدَ الْمَحَلِّلُ التَّحْلِيلَ وَقَصَدَ أَحَــدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ قَصْدًا مُحَرَّمًا كَبَيْـع عَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِلُهُ خَمْرًا عَلَى حَدُّ وَاحِدٍ، فَيَقَالُ فِي كُلُّ مِنْهُمَا مَا قِيلَ فِي الْأَخْرَى.

وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ: يُسْتَحَبُّ إغلامُ المُسْتَفْتِي بِمَذْهَبِ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ أَهْلاَ لِلرُّحْصَةِ، كَطَالِبِ لِلتَّخَلُصِ مِنَ الرَّبَا فَيَدُلُهُ إِلَى مَنْ يَرَى التَّحَيُّلَ لِلخَلاصِ مِنْهُ وَالْخُلْعُ بِعَدَم وُقُوعِ الطَّلاقِ.

(خ): غالفة الأئمة

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن خالف جنسًا أو حلولا أو نقد بللو فقيل كذلك، وقيل: لا يصحُّ). انتهى. عدم الصَّحَّة مطلقًا هو الصَّحيح، قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: القياس أنَّه لا يصحُّ هنا.

قال في الكافي، والرّعاية: لا يصحُّ.

وقال القاضي: القياس أن يلزم الوكيل الَّذي أذن فيه، ويكون ما خالع به، وردَّه الشَّيخ، والشَّارح. فهذه ست عشرة مسألةً في هذا الباب.

ومن كتاب البيع إلى هنا ثمان مئةٍ وأربعٌ وعشرون مسألةً على التَّحرير.

(ع): ما أجمع عليه

كتاب الطلاق

يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ، وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهَا.

وَعَنهُ: لا.

وَعَنْهُ: يُحَرَّمُهُ وَيُسْتَحَبُ لِتَركِهَا صَلاةً وَعِقْةً وَنَحْوَهُمَا، كَتَضَرُّرِهَا بِالنَّكَاحِ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ لِعِفْةٍ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرِهَا، فَإِنْ تَرَكَ حَقًا لِلَّهِ فَهِيَ كَهُو فَتَخْتَلِعُ، والزُّنَا لا يَفْسَخُ لِكَاحًا، نَصَّ طَلْهُمَا، وَنَقَلَ الْمَرُّوذِيُّ فِيمَنْ يُسْكِرُ رُوْجَ أُخْتِهِ يُحَوِّلُهَا إِلَيْهِ، وَهَنْهُ أَيْضًا، أَيْفَرُّكُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: اللَّهُ المُسْتَمَانُ.

وَيَجِبُ فِي الْمُوَلِّي، والحَكَمَيْن.

وَعَنَّهُ: لا.

وَعَنَّهُ: وَلَأَمْرِ أَبِيهِ.

وَعَنْهُ: العَدَّلَ.

فَإِنْ امْرَتُهُ أُمَّهُ فَنَصُّهُ: لا يُعْجِبُنِي طَلاقُهُ، وَمَنْعَهُ شَيْخُنَا مِنْهُ وَنُصُّ فِي بَيْعِ السُّرِيَّةِ: إِنْ خِفْت عَلَى نَفْسِك فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ. وَكَذَا نَصُ فِيمًا إِذَا مَنْعَاهُ مِنَ التَّزْوِيجِ.

وَيَصِحُ مِنْ زَوْجٍ مُكَلِّفٍ حَتَّى كِتَابِيُّ وَسَنفِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِمَا، وَكَلَنَا مُمَيَّزٌ يَعْقِلُهُ نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنَّهُ: ابْنُ عَشْر.

وَعَنْهُ: اثْنَتَىٰ عَشْرَةً.

وَعَنْهُ: لا يَقَعُ، اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَغَيْرُهُ، وَقَلَّمَهُ فِي الْمُحَرَّر، وَجَزَمَ بهِ الأدميُّ.

وَعَنْهُ: لآبٍ صَغِير وَمَجْنُونَ فَقَطْ الطَّلاقُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْنَحَابُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هِيَّ أَشْهَرُ، وَذَكَرُهُ شَيْخُنَا ظَاهِرُ الْمُذَّهَبِ، وَكَذَا سَيُدُهُمَا، وَقَاسَ فِي الْمُنِيَ عَلَى الْحَاكِمِ يُطَلَقُ عَلَى صَغِير وَمَخْنُونَ بِالإِحْسَارِ وَيُؤَوِّجُ الصَّغِيرِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجَهُ: يَمْلِكُهُ غَيْرُ أَبِ إِنْ مَلَكَ تَرْوِيجَهُ، وَأَظْنُهُ قَوْلَ ابْنِ عَقِيلٍ وَلَمْ يَخْتَجُ الشَّيْخُ النَّذِيرَةُ وَقَامِ لِهَ ذَا أَنْ مِنْ مِنْ وَيُقَوِّجُهُ وَجَهُ: يَمْلِكُهُ غَيْرُ أَبِ إِنْ مَلَكَ تَرْوِيجَهُ، وَأَظْنُهُ قَوْلَ ابْنِ عَقِيلٍ وَلَمْ يَخْتَجُ الشَّيْخُ لِلْمَنْعِ، بَلْ قَالَ: لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلافًا.

وَّطَلِاقُ مُرْتَدُ مَوْقُوفٌ، وَإِنْ تَعَجَّلَتْ الفُرْقَةُ فَبَاطِلٌ، وتَزْوِيجُسهُ بَساطِلٌ، وَظَساهِرُ كَسلامٍ بَعْضِهِسمْ كَرَجْعَتِهِ وَفِي النَّبْصِرَةِ، والتُرْفِيبِ رِوَايَةً: يَصِحُ، وَأَخَذَهُ لَبُو الْخَطَّابِ مِنْ رِوَايَةِ عَدَم إَفْرَارِ وَلَذِهِ زَمَنَ رِفْتِهِ بِجِزْيَةٍ.

وَقِيلَ: يَصِحُ مُرْتَدُ لِمُرْتَدُةِ.

وَتُعْتَبَرُ إِرَادَةُ لَفَظِ الطَّلِاقِ لِمَعْنَاهُ، فلا طَلاقَ لِفَقِيمِ يُكَرِّرُهُ وَحَالِهِ عَنْ نَفْسِهِ، خِلافًا لِبَعْضِ الشَّــافِعِيَّةِ، حَكَــاهُ السَّ عَقِيــلٍ كَغَيْرُو، وَنَلَئِمٍ وَزَائِلُ الْعَقْلُ.

وَلَوْ ذَكَرَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ أَوْ الْمُجْنُونَ لَمَّا أَفَاقَ أَنَّهُ طَلَّقَ وَقَعَ، نَصُّ عَلَيْهِ، قالَة التَّسْيُخُ: هَـٰذَا فِيمَـن جُنُونُـهُ بِذَهِـابٍ مَعْرفَتِـهِ بالكُلَّيْةِ، فَأَمَّا الْمُبَرْسِمُ وَمَنْ بِو نِشَافَ قَلا يَقَعُ، وَفِي الرُّوْضَةِ أَنَّ الْمَبْرُسَمَ، والْمُوسُوسَ إنْ عَقَلَ الطَّلاقَ لَزمَهُ.

وَيَدْخُلُ فِي كَلامِهِمْ مَنْ غَضِبَ حَتَّى آغَمِي [عَلَيْهِ] أَوْ غُشِيَ عَلَيْهِ، قَالَ شَيْخُنَا: بلا رَيْبُو، ذَكَرَ أَنْهُ طَلَّقَ أَمْ لا، ويَقَعُ مِنْ غَيْرِو، فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ، لآنَّ «أَبَا مُوسَى أَتَى النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْمِلُهُ، فَوَجَلَهُ غَضْبَانَ فَحَلْفَ لا يَحْمِلُهُمْ وَكَفَّرَ» الحَديثُ

﴿وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ ضَالَّةِ الإبل، فَغَضِبَ حَتَّى ٱلْحَمَرُاتَ وَجُنْتَاهُ وَالْحَمَرُ وَجُهُهُ ثُمَّ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا> الحَليثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْن خَالِدٍ.

وَجْنَتَاهُ مُثَلِّثُ الوَاوِ، مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْخَدَّيْنِ.

وَفِي حَلِيثِ زِيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَنَّهُ لَمَّا ٱبْطَأَ عَلْيُهِمْ فِي الْحُرُوجِ فِي قِيَامٍ رَمَضَانَ وَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَّبُوا البّابُ، فَخَرَجَ مُغْضَبًا.. الحَدِيثَ. وَلاَّنَّهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلاَّنِّهُ مِنْ بَاطِن كَالْمَحْنَّةِ الحَامِلَةِ عَلَى الزِّنّا، وَعِنْدَ شَيْخِنَا إِنْ غَيْرَهُ وَلَمْ يَزُلُ عَقْلُـهُ لَـمْ يَضَعُ، لآنُّـهُ ٱلْجَأَهُ رَحَمَلُهُ عَلَيْهِ فَاوْقَعَةُ وَهُوَ يَكُرُهُهُ لِيَسْتُرِيحَ مِنْهُ، فَلَمْ يُبْقَ لَهُ قَصْدُ صَحِيحٌ، فَهُوَ كَالْمُكْرُو، وَلِهَذَا لا يُجَابُ دُصَاوَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَلا يَلْزَمُهُ نَذْرُ الطَّاعَةِ فِيهِ.

وَفِي صِحَّةٍ خُكْمِهِ الخِلافُ، وَإِنَّمَا انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ؛ لآنٌ ضَرَرَهَا يَزُولُ بِالكَفَّارَةِ، وَهَذَا إِثْلافٌ.

وَرُوْي أَخْمَدُ (٢٦٤٠٣): الأَطْلاقَ وَلا عَتَاقَ فِي إغْلاق.

قَالَ فِي رَوَايَةٍ حَنْبَل: يُرِيدُ الغَضَبَ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكُر وَلَمْ يَذْكُرُ خِلافَهُ.

وَقَالَ أَبُو َدَاوُد: أَظُنُّهُ الغَضَبَ، وَهَذَا، والقِيَاسُ عَلَى الْمُكْزَوِ يَدُلُ أَنْ يَمِينَهُ لا تَنْعَقِدُ، وَيَخُسِصُ ظَاهِرُ الدَّلِيسَلِ بِهَـذَا، أَمَّا الغَضَبُ يَسِيرًا فَلا يُؤَثُّرُ ذَلِكَ فَيَقَعُ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ نَذْرُ الغَضَبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِظَاهِر قِصَّةٍ لَيَلَى بنْتِ العَجَمِيُّ الَّتِي الْمَاهَـا الصَّحَابَةُ فِي قَوْلِهَا هِيَ يَهُودِيَّةٌ وَنَصْرَانِيَّةٌ وَكَذَا، وَكَذَا، وَعَلَيْهِ حَمَلَ صَاحِبُ المُحَرُّر حُكْمَهُ لِلزُّنيْرَ.

وَلِمَنْ اخْتَارَ هَذَا أَنْ يَحْمِلَ الآخْبَارَ المَذْكُورَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانْ كَثِيرًا، كَظَاهِر خَبُرَ زَيْدٍ، فَلاَنْـهُ مَعْصُومٌ، وَلِهَـذَا ذَكَـرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ حُكْمُهُ مَعَهُ، أمَّا لَوْ طَلَّقَ غَيْرَهَا أَوْ تَصَرَّفَ بغيْرُو صَــحٌ، وَفِي الفُنْـون: بِـنْ دَقِيـق الـوَرَع وَمَكَـارُمْ الآخُلاق أنْ لا يَقْبُلَ البَدْلَ فِي اهْتِيَاجِ الطُّبْعِ وَهُوَ كَبَدْلِ السَّكْرَانِ، وَقَلَّ أَنْ يَصِيحُ رَأَيٌ مَعَ فَوْرَةً طَبْعِ مِنْ خَزْنِ أَوْ سُسرُورٍ أَوْ حَقَّن الْحَبَثِ أَوْ غَضَبٍ، فَإِذَا بَلَلَ فِي فَوْرَةِ ذَلِكَ يَعْقُبُهُ ٱلنَّدَمُ، وَمِنْ هُنَا لا يَقْضِي غَضْبَالً.

وَإِذَا أَرَدْت عِلْمَ ذَلِكَ فَاخْتَبِرْ نَفْسَك.

وَقُدْ نَدِمَ أَبُو بَكْرِ عَلَى إِحْرَاقِهِ بِالنَّارِ، والحَيِّسَ عَلَى المُثَلِّةِ، فَمِنْ هُنَا وَجَبَ النُّوقُفُ إِلَى حِين الاعْتِدَال.

وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ: مِنَ اللَّنُوبِ الْمُخْتَصَّةِ بِالقَلْبِ الغَضْبَ، وَإِنْمَا يَنْشُأُ مِنْ اعْتِقَادِ الكِبْرِ عَلَى المَغْضُوبِ عَلَيْ مِ، ثُـمُّ ذَكَـرَ النَّهْيَ عَنْهُ، وَإِذَا كَظُمَّهُ عَجْزًا عَنِ التَّشَفِّي احْتَقُنَ فِي البَاطِنِ، فَصَارَ حِقْلنا يُثْمِرُ الحَسَدَ، والطُّعْنَ فِيهِ.

وَفِي الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٠): (بَابُ إِذَا لَطَمَ المُسْلِمُ يَهُودِيًّا عِنْدَ الغَخسَبِ) ثُـمٌ رَوَى قِصَّةَ الأَنْصَـارِيُّ لَمَّنَا مِسَمِعَ اليَهُ ودِيُّ يَقُولُ: ﴿وَٱلَّذِي أَصْطَفَى مُومَى عَلَى البَشَرِ فَغَضِبَ فَلَطَمَهُ، وَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِك؟، وَلاَّنْهُ ﴿عليه الصّلاة، والسّلام نَهَى عَنِ الغَضَبِ فَقَالَ لِرَجُلِ: لا تَغْضَبُ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٧٦٥).

وَالْمَحَالُ لَا يُنْهَى حَنْهُ، وَمَا حَرُمَ لَا يَمْنَعُ تَرَثُبَ الْآحَكَامِ مَعَ وُجُودِ العَقْلِ، كَالْحَيْرِ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ إِنْ وَالْ حَقْلُــهُ بِـهِ إِنْ عُلْمِرَ فَكُسُكُمْرِ عُلْمِرَ فِيهِ، وإلاَّ كَبُنْجٍ، وَظَهَرَ الجَوَابُ عَنْ فِعْلِ وَرَدُّ مَعَ غَضَب، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَقَعُ مِمَّنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَكِمْ مُحَرَّمُ وَعَنْهُ: لا، اخِتَارَهُ أَبُو بَكُدٍ، والشَّيْخُ وَشَيْخُنَا وَقَالَ: كَمُكْرَو لَمْ يَأْتُمْ، فِي الآصَحُّ وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ: كُنْتَ أَقُولُ: يَقَعُ حَتَّى تَبَيَّنَتُهُ فَغَلَبَ عَلِي أَنَّهُ لا يَقَعُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبِ: الَّذِي لا يَأْمُوُ بِالطَّلاقِ إِنَّمَا أَتَى خَصَلْةً وَاحِدَةً، والذِي يَأْمُرُ بِهِ أَتَى ثِنْتَيْنِ: حَرَّمَهَا عَلَيْهِ وَأَحَلُّهَا لِغَـيْرِو، وَعَنْهُ الوَقْفُ وَهُوَ مَنْ يَخْلِطُ فِي كَلَامِهِ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ قُوْيَهُ أَوْ هَذَى.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَا: أَنَّ الجِلَافَ فِيمَنْ قَلْ يَفْهَمُ، وإلاَّ لَمْ يَقَعْ، قَالَ شَيْخُنَا: وَرَعَمَ طَافِقَةٌ مِـنَ أَصْحَابِ (م ش) وَأَخْسَدَ أَنَّ النَّرَاعَ إِنْمَا هُوَ فِي النَّشْوَانِ الَّذِي قَدْ يَفْهِمُ وَيَغْلَطُ، فَأَمَّا الَّذِي تَمَّ سُكُرُهُ بِحَيْثُ لا يُفْهَمُ مَا يَقُولُ: فَإِنَّـهُ لا يَقَـمُ بِـهِ، قَـولاً وَاحِدًا، والآيْمَةُ الكِيَارُ جَعَلُواَ النَّزَاعَ فِي الجَميعِ، والرُّوايَتَانِ فِي أَفْوَالِهِ وَكُلَّ فِعْلٍ يُعْتَبَرُ العَقْلُ لَهُ.

وَعَنْهُ: فِي حَدٍّ.

وَعَنْهُ: وَقُولُ كَمَجْنُون، وَغَيْرهِمَا كَصَاح، وَعَنْهُ أَلْهُ فِيمَا يَسْتَقِلُ بِهِ كَمِتْقِهِ وَقَتْلِهِ كَصَاحٍ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَلا تَصِحُ عِبَادَتُهُ. وَقَالَ شَيْخُنَا: وَلا تُقْبَلُ صَلاَتُهُ أَرْبُعِينَ يَوْمَا حَتَّى يَتُوبَ، لِلْخَبْرِ، وَقَالَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالبَنْجُ وَنَحْوَهُ كَجْنُونٍ، لآنَّهُ لا لَذَةً بهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةُ: يَقَعُ لِتَحْرِيمِهِ، وَلِهَذَا يُعَزَّرُ قَالَ شَيْخُنَا: قَصْلُ إِزَالَةِ العَقْلِ بِلا سَبَبٍ شَرْعِي مُحَرَّمٍ. وَفِي الْوَاضِح: إِنْ تَدَاوَى بَبَنْج فِسَكِرَ لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةً. وَمَنْ أَكْرُهَ عَلَيْهِ ظُلْمًا وَعَنْهُ: مِنْ سُلْطَان بإيلامِهِ بِضَرْبِهِ أَوْ حَبْسِهِ، والآصَحُ أَوْ لِوَلَدِهِ، وَيَتَوَجُهُ أَوْ، وَالدِهِ وَنَحْوَهُ أَوْ أَخْسَهُ مَال يَضُرُّهُ، أَوْ هَدُدَهُ بِأَحَدِهَا قَادِرٌ يَظُنُّ إِيقَاعُهُ فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ، قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ ظُنَّ أَنَّهُ يَصُرُّهُ بِلا تَهْدِيدٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ، لَمْ يَقَعْرِ.

وَعَنْهُ: إِنْ هُدَّدَ بِقَتْلِ، أَوْ قَطْعَ عُصْنُو، فَإِكْرَاهُ، وإِلاَّ فَلا ِ

وَقِيلَ: إِخْرَاقُ مَنْ يُؤَلِمُهُ إِكْرَاهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الوَاضِح، قَالَ القَاضِي الإِكْرَاهُ يَخْتَلِفُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: وَهُوَ قَوْلاً حَسَنْ. وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ: لا يَقِعُ مِنْ مُكْزَو بِمُضِرِّ لا وَمُنتْم وَتَوَهُّدٍ لِسُوقَةٍ، وَإِنْ سَحَرَهُ لِيُطلِّقَ فَإِكْرَاهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا. وَإِنْ تَرَكُ التَّأْوِيلَ بِلاَ عُلْدٍ أَوْ أَكْرِهَ عَلَى مُبْهَمَةٍ فَطلَّقَ مُعَيَّنَةً فَوَجْهَانِ (م ١، ٧)(١).

وَيَٰنِي الْانْتِصَارِۚ: هَٰلُ يَقَعُ لُغُواْ أَوْ يَقَعُ بِنِيَّةٍ طَلاقٍ فَقَطْ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ، وَكَذَا عِثْقُهُ وَيَمِينُهُ وَنَحْوَهُمَا.

وَعَنْهُ: تَنْعَقِدُ يُمِينُهُ، وَيَتَّوَجُّهُ مِثْلُهَا غَيْرُهَا.

وَلا يُقَالُ: لَوْ كَانَ الوَعِيدُ إِكْرَاهًا لَكُنَّا مُكْرَهِينَ عَلَى العِبَادَاتِ فَسلا قَوَابَ، لآنُ أَصْحَابَنَا قَالُوا: يَجُورُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّنَا مُكْرَهُونَ عَلَيْهَا، والثَوَابُ بِفَضْلِهِ لا مُسْتَحَقًّا طَلَيْهِ عِنْدَنَا، فُمُّ العِبَادَاتُ تُفْعَلُ لِلرُغْبَةِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَيَقَعُ بَائِنًا فِي يَكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، نَصُ عَلَيْهِ كَخَمْمٍ بِصِحُّةِ المَقْدِ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُثْمِفُ خَافِيًا أَوْ يُنْفِذُ وَاقِعًا، وَنَقَلَ ابْنُ القَاسِمِ: قَدْ قَامَ مَقَامَ النُكَاحِ الصَّحِيح فِي أَحْكَامِهِ كُلُّهَا.

وَعَنَّهُ: يَقَعُ إِنْ اعْتَقَدَ صِحْتَهُ، اخْتَارَهُ صَاحِبُ الهِدَايَةِ، والمُذْهَبِ، والتَّلْخِيص.

وَيَجُورُ فِي حَيْضٍ، وَكَذَا عِنْنَ فِي بَيْعِ فَاسِدٍ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ وَتَعْلِيلِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ اللَّهْمَبِ

وَإِنْ سُلُمَ فَلإِسْقَاطِهِ حَقَّ البَائِعِ، وَلا يُلزَمُ نِكَاحَ المُرْتَدُّةِ، والمُغتَدُّءِ، فَإِنَّهُ كَمَسْأَلَتِنَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، قَالَـهُ فِي عُيُـونِ سَافِل.

ُ وَعَنْهُ: يَقِعُ فِي بَاطِلِ إِجْمَاعًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَلا يَقَعُ فِي نِكَاحٍ فُصُولِيٌ قَبْلَ إجَازَتُهُ، وَفِيهِ احْتِمَالًا.

وَنَقَلَ حَنْبُلِّ: إِنْ تَزَوِّجَ عَبْدٌ بلا إِذْن فَطَلْقَ سَيِّدَهُ جَازَ طَلاقُهُ وَفَرُّقَ بَيْنَهُمَا.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ طَلَّقَ العَبْدُ بِأَمْرِ سَيِّدُو أَوْ لا لَمْ يَجُزْ.

وَإِنْ تَرَوَّجُ مُطْلَقَةً ثَلاثًا قَبْلَ اللَّخُولِ فَطَلَّقَهَا، فَقَالَ القَاضِي: لا أَعْرِفُ رِوَايَةً، وَإِنْ سُلِّمَ؛ فَلِلإِجْمَاعِ بَعْدُ.

وَقَالَ حَفِيدُهُ عَنْ بَعْضِ مُحَقِّقِي أَصْحَابِهِ: إِنْ بَقِيَ مُجْتَهِدٌ يُغْتِي بِهِ وَقَعَ، وَإِلاَّ انْبَنَى عَلَىٰ انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ: هَلْ يَمْنَعُ بَقَـاءَ حُكُم خِلافٍ مَبَقَ وَعَلَى الْعَمَل بِمَذَاهِبِ الْمُوتَى، وَلَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ بَيْعٍ أُمَّ الوَلَدِ.

وُّتَذَ بَنَى أَحْمَدُ مَدْهَبَهُ فِي أَخْكَامِ العُقُودِ عَلَى الاجْيَهَاو، فَأَسْقَطَ مُّهْرَ مَجُوسيَّةٍ تَحْتَ أَخِيهَا أَوْ أَبِيهَا

(١) (مسألة - ١ - ٢): قوله: (وإن ترك التّأويل بلا عذر أو أكره على مبهمة فطلَّق معيَّنة فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصوليَّة، ذكر المصنَّف مسألتين:

(المسألة الأولى - 1): إذا ترك المكره التّأويل بلا عذر فهل يقع الطّلاق أم لا؟ أطلق الحلاف. أحدهما: لا يقع، وهو الصّحيح، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، وبه قطع في المغني، والشّرح ونصراه، ويأتي كلاّم الزّركشيّ. والوجه الثّاني: تطلق.

وقال في الرُّعاية الكبرى: وقيل: إن نوى المكره ظلمًا غير الظَّاهر نفعه تأويله، وإن ترك ذلك جهلاً أو دهشــةً لم يضــرُّه، وإن تركــه بلا عذر احتمل وجهين. انتهى.

وقاًل الزَّركشيّ: لا نزاع عند العامَّة أنّه إذا لم ينو الطَّلاق ولم يتأوَّل بلا عذرٍ أنَّه لا يقع، ولابسن حمدان احتصالُّ بـالوقوع، والحالـة هذه. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ٢): إذا أكره على الطُّلاق بمبهمة فطلَّق معيَّنةً فهل يقع الطُّلاق أم لا؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالَّتي قبلها خلافًا ومذهبًا.

قلت: الَّذي يظهر أنَّ الوقوع هنا أقوى من الَّتي قبلها، فإنَّ عدوله عن المبهمة إلى معيَّنةٍ يدلُّ على نوع إرادةٍ، واللَّه أعلم.

السُّنَّةُ لِمُرِيلِهِ: إيقَاعُ وَاحِدَةٍ فِي طُهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ، ثُمُّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، وَإِنْ طَلَّقَ مَدْخُولاً بِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طُهْرِ وَطِئَ فِيهِ حَرُمُ وَوَقَعَ، نَصُّ عَلَيهِ.

وَفِي الْمُحَرِّدِ: وَكُلَا أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرٍ طُهْرَكِ وَلَمْ يَطَأُ فِيهِ، وَكَلامُ الكُلِّ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا مُبَـاحٌ إلاّ عَلَى دِوَايَـةِ القُرُومِ

وَفِي التَّرْخِيبِ: تَحَمُّلُهَا مَاءَهُ فِي مَعْنَى وَطْءٍ، قَالَ: وَكَسْلَا وَطْؤُمَا فِي غَيْرٍ قُبُلٍ، لِوُجُوبِ العِسَّةِ، فَيَتَوَجَّهُ الجِيلافُ، وتُستَحَبُ رَجْعَتُهَا.

وَفِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ، والتَّرْغِيبِ رَوَايَةٌ: تَجبُ.

وَعَنْهُ: فِي حَيْض، اخْتَارَهُ فِي الْإِرْشَادِ، والمُبْهج.

وَطَلاقُهَا فِي الطُّهُر الْمُتَعَقِّبِ لِلرُّجْعَةِ بدْعَةً، فِي ۖ ظَاهِرِ المَلْهَبِ، اخْتَارَهُ الآكْثُرُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: وَيَلْزَمُهُ وَطُؤُهَا.

وَإِنْ عَلَّقَهُ بِقِيَامٍ فَقَامَتْ حَائِضًا فَفِي الانْتِصَارِ مُبَاحٌ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: بِدْعِيٌّ، وَفِي الرِّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجُهَيْنٍ.

وَذَكُرَ الشَّيْخُ إِنْ عَلَّقَهُ بِقُدُومِهِ فَقَدِمَ فِي حَيْضِهَا، فَبِدُعَةٌ، وَلا إِثْمَ (م ٣)(١).

وَقِيلَ: أَوْ ثِنْتَيْنِ بِكَلِمَةِ أَوْ كَلِمَاتِ فِي طُهْرٍ فَأَكْثَرَ، وَقَعَ وَيَحْرُمُ، اخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: فِي الطُّهُرُ لَا الْأَطْهَارِ.

وَعَنْهُ: لا يُحَرَّمُهُ اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ، وَقَدَّمَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا، فَعَلَيْهَا: يُكُرَهُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: هُوَ طَلاقُ السُّنَّةِ، وَلا بَدْعَةَ بَغْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ.

وَقَدُّمَ فِي الانْتِصَارِ رَوَايَةً تَحْرِيمِهِ حَتَّى تَفَرُغَ العِدُّةُ (هـ).

وَجَوْمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ فِيمَا إِذَا رَجَعَ.

قَالَ: لأَنَّهُ طَوَّلَ العِدَّةِ، وَأَنَّهُ مَعْنَى نَهْيهِ: ﴿وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

وَلَمْ يُوقِعْ شَيْخُنَا طَلَاقَ حَائِضٍ وَفِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ، وَأُوقَعَ مِنْ ثَلاثٍ مَجْمُوعَةِ أَوْ مُفَرَّقَةٍ قَبْلَ رَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ وَمُو مُو مِنْ مُعْمِدُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مُعْمُوعَةٍ أَوْ مُفَرَّقَةٍ قَبْل لا يَعْلُمُ أَحَدًا فَرُقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْن.

وَحَكَاهُ فِيهَا عَنْ جَدِّهِ، لآنُهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ إِذَنْ فَلا يَصِحُ، كَالْمُقُودِ الْمُحَرُّمَةِ لِحَقُّ اللَّهِ.

وَمَنَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ فِي مَسْأَلَةِ النَّهْيِ وُقُوعَهُ فِي حَيْضِ، لَآنَ النَّهْيَ لِلْفَسَادِ. وَقَالَ عَنْ قَوْلِ عُمْرَ فِي إِيقَاعِ الثَّلاثِ: إِنَّمَا جَعَلَهُ لِإِكْثَارِهِمْ مِنْهُ، فَعَاقَبَهُمْ عَلَى الإِكْثَارِ مِنْهُ لِمَا عَصَــوا بِجَمْـعِ الشَّلاثِ،

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن علَّقه بقيام فقامت حائضًا ففي الانتصار: مباحٌّ.

وفي الترغيب: يدُّعي.

وفي الرَّعاية يحتمل وجهين، وذكر الشَّيخ إن علَّقه بقدومه فقدم في حيضها فبدعة ولا إثم). انتهى.

قطع في الرَّعاية الصُّغرى بأنَّه إذا وقع ما كان علَّقه وهي حائضٌ أنَّه يحرَّم ويقع. انتهى.

قلت: يحتمل إن علم وقوع الطَّلاق وهي حائضٌ حرَّم، وإلاَّ فلا، ولعلَّه مرادهم.

ويحتمل أيضًا: أن ينبني ذلك على علَّة الطَّلاق في الحيض، فاكثر الأصحاب قالوا: العلَّة في منع الطُّلاق فيه تطويــل العـدُّة، فعلـى هذا يكون بدعيًّا، اللَّهمُّ إلاَّ أن يقال: العلَّة تطويل العدَّة مع قصد المضارَّة، فلا يكون بدعيًّا.

وقال أبو الخطَّاب: العلَّة كونه في زمن رغبةٍ عنها، فعليه لا يكون بدعيًّا.

وهذان الاحتمالان قد فتح اللَّه علينا بهما، ولكلِّ واحدٍ منهما وجهَّ، فللَّه الحمد والمنَّة.

فَيَكُونُ عَقُوبَةً لِمَنْ لَمْ يَتْقِ اللَّهِ، مِنَ التَّغْزِيرِ الَّذِي يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الجَيْهَادِ الآثِمَّةِ، كَالزّيَادَةِ عَلَى الآرْبَعِينَ فِي حَــدٌ الْخَسْرِ لَسًّا أَكْثَرَ النَّاسُ مِنْهَا وَأَظْهَرُوهُ سَاغَتْ الزِّيَادَةُ غُقُوبَةً.

التراكة المُقُوبَةُ إِنْ كَانَتْ لازِمَةً مُوْبَدَةً كَانَتْ حَدًّا، كَمَا يَقُولُهُ مِنْ يَقُولُهُ فِي جَلْدِ الثَّمَانِينَ فِي الخَمْرِ، وَمَنْ يَقُولُ وَقُومَهُ النَّمَانِينَ فِي الْخَمْرِ، وَمَنْ يَقُولُ وَقُلَعِ النَّمَانِينَ عَمْدَهَا، وَإِنْ كَانَتْ لازِمَةً مُوْبَدَةً كَانَتْ حَدًّا، كَانَتْ تَعْزِيرًا، وَمَتَى كَانَ الآمْرُ كَذَلِكَ اتَّفَقَتْ النَّصُوصُ، وَالآثَارُ، لَكِنُ فِيهِ عَقُوبَةً بِتَحْرِيمٍ مَا تُمكِنُ إِبَاحْتُهُ لَهُ، وَهَذَا كَالتَّمْزِيرِ بِالفَقُوبَاتِ المَالِيَّةِ، وَهُو آجُودُ مِنَ القَول بِوُقُوعٍ طَلَاقِ السَّكْرَانِ عَقُوبَةً، لآنُ هَذَا قُولَ مُحَرَّمٌ يَعْلَمُ قَائِلُهُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَإِذَا أَفْضَى إِيقَاعُ الثَّلاثِ إِلَى التَّحْلِيلِ كَانْ تَوْلُكُ إِيقَاعِهَا خَيْرًا مِنْ إِيقَاعِهَا، وَيُؤذَّنُ لَهُمْ فِي التَّخْلِيلِ.

رَ يَعَلُ إِيقَاعَ بَعْضِ مَنْ أُوقَعَ الطَّلَاقَ بِالحَلِفِ بِهِ مِنْ هَذَا البَابِ، فَإِنَّ الحَالِفَ بِالنَّذُر يُخَيَّرُ بَيْنَ التَّكْفِيرِ، والإمْضَاء، فَإِذَا قَصَدَ عُقُوبَةُ لِيَلاً يَفْعَلَ ذَلِكَ أَمْرَ بِالإَمْضَاء كَمَا قَالَ ابْنُ القَامِمِ لاَبْنِهِ: أَفْتَيْتُك بِقَوْل اللَّيْثِ، وَإِنْ عُدْت أَفَتَيْتُك بِقُول مَالِكِ. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ القَامِمِ إِمَامٌ فِي الفِقْةِ، والدَّينِ، فَرَأَى سَافِقًا لَهُ أَنْ يُفْتِي الْبَعْدِ، وَالدَّينِ، فَرَأَى سَافِقًا لَهُ أَنْ يُفْتِي الْبَعْدِ، وَالرَّعْمَةِ، فَإِنْ أَصَرُ عَلَى فِعْلِ سَافَعُ لَهُ أَنْ يُفْتِي الْبَعْدِيرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالشَّدِيدِ، إِمَّا فِي الرَّجْعَابِ وَإِمَّا فِي التَّحْرِيمِ فَإِنْ الْعُقُوبَة
وَلَا اللَّهُ الْمُعَلِّمُ عَلَى الْمُعْرِيمُ فَلِ اللَّهُ وَيَعْمَلُ الْمُعْرَبِهُ فَلِ السَّلِيدِ، إِمَّا فِي الإَيْجَابِ وَإِمَّا فِي التَّحْرِيمِ فَإِنْ الْعُقُوبَة
وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ فَي الْفَعْرِيمُ فِي الْمُعْرِيمُ فِي الْمُعْرَبِهُ إِللللْهُ اللَّهُ إِلَيْهِ الللَّهُ الْمُ الْفَالِيمِ وَإِمَّا فِي التَّحْرِيمِ فَإِنْ الْعَقُوبَةُ اللْهُ الْمُلْفِيلُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُعْلَى اللْهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُ الْمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُومِ اللْمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُلِقِيلِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الللَّهِ اللْمُعْلِمُ الْمُلْمُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلِ الللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلِ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ اللْمُعْلِمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ ا بالإيجَابِ كَالعُقُوبَةِ بالنَّحْرِيمِ.

بِ مِيبِبِ كَانَةُ صَعَّفَةُ أَحْمَدُ، وَلَيْسَ فِيهِ إِذَا أَرَادَ الثَّلَاثَ بَيَانُ حُكْمِهِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ جَوَازَ الْزَاسِهِ بِالثَّلَاثِ يَكُونُ قَدْ عَمِلَ بِمُوجَبِ دَلالَةِ المَهْهُوم، وقَدْ يَكُونُ الاسْتِفْهَامُ لاسْتِحْقَاقِ التَّعْزِيرِ بِجَمْعِ الثَّلَاثِ، فَيَعَاقَبُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَغْتَاظُ عَلَيْهِ كَمَا اغْتَاظَ عَلَى ابْنِ عُمْرَ لَمَّا طَلَقَ فِي الحَيْضِ، لَكِنُّ التَّعْزِيرَ لِمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ، وَكَانُوا قَدْ عَلِمُوا النَّهْيَ عَسنِ الطَّلَاقِ فِي الحيض.

وَالعَجْزُ فِي قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ضِدُ الكَيْسِ يَسْتَحِقُ العُقُوبَةَ فَيُوقِعُ بِهِ وَأَمَّا مَنْ لَــمْ يَبْلُغُهُ أَنْ هَـذَا الطَّـلاقَ مَنْهِيُّ عَنْـهُ فَـلا يَسْتَحِقُ العُقُوبَةُ، قَالَ: وَقَدْ يُقَالُ مِنْ هَذَا البّابِ أَمَرَ طَائِفَةً مِنَ الصَّحَابَةِ لِمَنْ صَامَ فِي السَّـفَرِ أَنْ يُعِيدُ لامْتِنَاعِـهِ مِـنْ قَبُـولِ الرُخصّةِ.

وَكَثِيرًا مِنا يَكُونُ النَّزَاعُ وَاقِمًا فِيمَا يُسَوُّغُ فِيهِ الْآمْرَانِ فِي نَفْسِ الآمْرِ، وَقَالَ: إنَّ مِسنْ ذَلِكَ بَيْسَعَ أُمَّهَـاتِ الآولادِ، لِوَلِيًّ الآمْرِ مَنْعُ النَّاسِ مِنْهُ إِذَا رَآهُ مَصْلَحَةً، وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ فِي ذَٰلِكَ.

وَلا سُنَّةً وَلاَ بدْعَةً لِغَيْرِ مَدْخُول بهَا وَصَغِيرَةٍ وَآيِسَةٍ، وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: بَلَى، مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ، وَنَقُلَ ابْنُ مُنْصُور: لَا يُعْجَبُنِي أَنْ يُطَلِّقَ حَائِضًا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَعَنْهُ: سُنَّةُ الوَقْتَ تَثْبُتُ لِحَامِلٍ، اخْتَارَهُ الجُرَقِيُّ، فَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْبِدَعَةِ طَلُقَتْ بِالوَضْعِ، وَعَلَى الأُولَى لَوْ قَالَ لإخدَاهُنَّ: أنْتِ طَالِقٌ لِلسُّنَّةِ طَلْقَةً، وَلِلْبِدْعَةِ طَلْقَةً، وَقَعَتَا، وَيُدَيَّنُ بِنَيْتِهِ فِي غَيْرِ آيِسَةٍ إذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ.

وَفِي الوَاضِح وَجُهُ: لا، وَفِي الحُكْمُ وَجُهَان (م ٤)^(١).

وَإِنْ قَالَهُ لِمَنَّ هُمَا لَهَا فَوَاحِدَةٌ فِي أَلِحَالَ وَوَاحِدَةٌ فِي ضِيدٌ حَالِهَا، إِذَنَّ

وَإِنْ قَالَ ثَلاثًا لِلسُّنَّةِ، والبِدْعَةِ نِصْفَيْنِ وَقَمَتْ إذَنْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى، لِتَبْعِيضِ كُلُّ طَلْقَةٍ، والآصَحُ وُقُــوعُ النَّالِفَةِ فِـي

⁽١) (مسألة – ٤): قوله: (ولا سنَّة ولا بدعة لغير مدخول بها وصغيرةِ وآيسةٍ ومن بان حملها.

ثمُّ قال: لو قال لإحداهنُّ أنت طالقٌ للسُّنَّة طلقةً، وللبدعة طلقةً، وقعتا، ويديَّن بنيَّته في غير آيسةٍ إذا صارت من أهل ذلك. وفي الحكم وجهان). انتهى.

[:]يعني إذا قال: أردت طلاقها في زمن يصير طلاقًا فيه للسُّنَّة إن قال: للسُّنَّة، أو للبدعة إن قال: للبدعة.

وهذان الوجهان ذكرهما القاضي، وأطلقهما في المغني، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم. أحدهما: يقبل، وهو الصّحيح.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: هذا أشبه بمذهب أحمد، لأنَّه فسَّر كلامه بما يحتمله.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، وهو ظاهر كلامه في المنوَّر.

ضِدٌ حَالِهَا إذَنْ، وَإِنْ نَوَى تَأْخِيرَ ثِنْتَيْنِ فَفِي الحُكُمْ وَجْهَان (م ٥)(١). وَإِنْ قَالَ لِمَنْ هُمَا لَهَا: أَنْتِ طَالِقَ لِلسَّنَةِ، طَلُقَتْ إِنْ كَــانَتْ فِي طُهْرٍ لَـمْ يَطَـأْ فِيـهِ، وإِلاَّ بِوُجُـودِهِ، وَإِنْ قَـالَ لِلْبِدْعَةِ فَبالعَكْس، وَفِي الثَّلاثِ الرُّوَايَتَان^(٢).

وَإِنْ قَالَ: ثَلاثًا لِلسُّنَّةِ فَعَلَى الرِّوايَاتِ الثَّلاثِ السَّابِقَةِ.

وَالقُرُوءُ الحِيَضُ، فَيَقَعُ بِتَعْلِيقِهِ عَلَيْهِ بِالحَائِضِ، وَعَلَى أَنَّهَا الْأَطْهَارُ يَقَعُ إِذَنْ إِلاَّ حَائِضُسَا لَـمْ يَدْخُـلْ بِهَـا، وَفِـي صَغِـيرَةِ وَ (< - 2(°) وَجْهَان (م ٦)^(٣).

وَٱقْبَحُهُ وَٱسْمَجُهُ كَقَوْلِهِ لِلْبِدَعَةِ، وَأَحْسَنُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَغْرَبُهُ وَأَعْدَلُهُ وَآخْمَلُهُ وَآخْمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَخَمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَخْمَوهُ وَخَمَلُهُ وَأَخْمَلُهُ وَأَنْتُوهُ وَأَسْمَعُهُ وَأَسْمَعُهُ وَأَسْمَعُهُ وَأَخْمُوا وَاللَّهُ وَأَنْكُمُ وَأَخْمَلُهُ وَأَنْكُمُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالُ

وَيَحْرُمُ تَطْلِيقُ وَكِيلٍ مُطَلِّقٍ وَقْتَ بِدَعَةٍ، وَيْمِي وْقُوعِهِ وَجْهَانِ (م ٨)(٥٠).

(١) (مسألة – ٥) قوله: (وإن قال: ثلاثًا للسُّنَّة، والبدعة نصفين وقعت إذن عند ابن أبي موسى.، والأصحُّ وقوع التَّالثــة في ضــدّ حالها إذًا، وإن نوى تأخَّر ثنتين ففي الحكم وجهان). انتهى.

أحدهما: يقبل، وهو الصَّحيح، قال الشُّيخ في المغني، والشَّارح: هذا أظهر: (وَالوَجُّهُ الثَّانِي) لا يقبل في الحكسم، لأنَّه فسَّر كلامـه بأخف مًّا يلزمه حالة الإطلاق.

قلت: وهو قويُّ.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن قال للبدعة فبالعكس، وفي النُّلاث الرُّوايتان).

يعنى: اللَّتين في الطُّلاق ثلاثًا، هل هو للبدعة أم لا؟

وقدَّم المصنَّف أنَّه يحرَّم، وقال: اختاره الأكثر، وقوله: (وإن قال: ثلاثًا للسُّنَّة فعلى الرُّوابيـات الشَّلاث السَّابقة)؛ يعـني: في المســألة المتقدِّمة، فإنَّه ذكر الرَّواية النَّانية فقال: (وعنه: في الطُّهر لا الأطهار)، وقدَّم الوقوع، والتّحريم وروايةً ثالثةً بعدم التّحريم.

(٣) (مسألة – ٦): قوله: (والقروء الحيض فيقع بتعليقه عليه بالحائض، وعلَى أنَّها الأطهار يقع إذن إلاَّ حائضًا لم يدخل بهـا، وفي صغيرةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرُّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: تطلق في الحال طَلقةً، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصــة، والبلغــة

والوجه الثَّاني: لا تطلق إلاَّ في طهر بعد حيض متجدُّد.

(٤) (مسألة - ٧) قوله: (وإن نوى بأحسنه زمَّن البدعة لشبهه بخُلُقها القبيح أو بأقبحه زمـن السُّنَّة لقبـح عشـرتها ففـي الحكـم وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح.

قال في الرُّعاية الكبرى: وقيل: إن قال في أحسن الطُّلاق ونحوه: أردت طــلاق البدعــة، وفي أقبــح الطُّـلاق ونحــوه: أردت طــلاق السُّنَّة، قبل في الأغلظ عليه، وديِّن في الأخفِّ، وهل يقبل حكمًا؟ خرِّج فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: يقبل في الحكم.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، وهو الصُّواب، لأنَّه خلاف الظَّاهر، اللَّهمُّ إلاَّ أن تدلُّ قرينةٌ على شيء فيعمل به.

(٥) (مسألة – ٨) قوله: (ويحرُّم تطليق وكيل مطلق وقت بدعة، وفي وقوعه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرُّر.

أحدهما: يحرَّم ويقع، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في الهداية، والمستوعب، والمقنع وغيرهم: له أن يطلُّق متى شاء.

والوجه الثَّاني: يحرُّم ولا يقع، صحَّحه النَّاظم، وهو قويٌّ، لأنَّه ليس وكيلا فيه شرعًا.

الفسروع - كتاب الطلاق

قَالَ فِي الْمُغْنِي: الزَّوْجُ يَمْلِكُهُ بِمِلْكِ مَحَلِّهِ، وَلَمْ يُعَلِّلُ الآرَجِيُّ عَدَمَ الوُقُوعِ إِلاَّ بِمُخَالَفَةِ أَمْرِ الشَّارِعِ، فَإِنَّ أَوْقَعَـهُ وَقُـتَ بِدَعَةِ أَوْ ثَلاثًا فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يَقَعُ، وَيَتَوَجَّهُ عَدَمُهُ (١٠).

(م): الإمام مالك

⁽١) تنبيه: قول المصنّف بعد ذلك بسطرٍ بعد كلام الأزجيّ: فإن أوقعه وقت بدعةٍ أو ثلاثًا فظاهر كلامهم: يقسع، ويتوجّه عدمه. تم

يحتمل أن يكون من تتمُّة كلام الأزجيُّ، وهو أولى.

ويحتمل أن يكون من كلام المصنّف، ويكون زاد الثّلاث، فيحصل في كلامه خللٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّه أطلق في الخلاف في وقوعه قبل ذلك، وهنا قدَّم الوقوع على ظاهر كلامهم.

والثّاني: أنّه صرّح أوّلا أنّ في المسألة وجهين، وهنا لم ينقل عن الأصحاب في ذلك تصريحًا، وإنّما قال: ظاهر كلامهم، وذكــر مــن عنده توجيهًا، وإن أعدناه إلى كلام الأزجيّ انتفى ذلك، والله أعلم.

فهذه ثماني مسائل في هذا الباب.

باب صريح الطَّلاق وكِنايَتُهُ

وَصَرِيجُهُ: لَفُظُ الطُّلاقِ وَمَا تَصَرُّفَ مِنْهُ بِغَيْرِ أَمْرٍ وَمُضَارِعٍ.

وَعَنْهُ: أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ (و م).

وَقِيلَ: وَطَلَقْتُك كِنَايَةً، فَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الإِنْشَاءَ، والخَبَرَ، وَعَلَى الآوُلِ هُوَ إِنْشَاءً، وَذَكَرَ القَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الآمْرِ أَنَّ العُقُودَ الشَّرْعِيَّةَ بَلَفْظِ المَاضِي أَخْبَارٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هَٰذِهِ الصَّيْخُ إِنْشَاءٌ مِنْ حَيْثُ إِنْهَا هِيَ الَّتِي أَثْبَتَتُ الحُكْمَ وَبِهَا تَمَّ، وَهِيَ أَخْبَارٌ لِدَلالَتِهَا عَلَى المُغنَـى الَّـذِي فِي النَّفْس، فَإِنْ فَنَحَ تَاءَ أَنْتِ طَلَقَتْ، خِلاقًا لآبي بَكْرِ وَأَبِي الوَفَاء.

وَيَتَوَجُّهُ عَلَى الحِلافِ لَوْ قَالَتْهُ لِمَنْ قَالَ لَهَا: كُلُمَّا قُلْتُ لِى وَلَمْ اقُلْ لَك مِثْلَهُ فَانْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: لَهَا مِثْلَهُ، طَلَقَتْ، وَلَوْ عَلَقُهُ، وَلَوْ كَسَرَ النَّاءَ تَخَلُّصَ وَبَقِيَ مُعَلَّقًا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ثُمَّ قَالَ: وَلَهُ جَوَابٌ آخَرُ يَقُولُهُ بِفَتْحِ النَّاءِ فَــلا يَجِبُ، قَـالَ ابْـنُ الجَوْزِيِّ وَلَهُ التَّمَادِي إِلَى قَبْيلِ المُوْتِ.

وَتَيْلَ: لا يَقَعُ شَيَيْءٌ، لآنَ أَسْتِلْنَنَاءَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالقَرِينَةِ، فَزَوَّجْتُك بِفَتْحِ النَّاءِ وَنَحْوَهُ يَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ، وَصَحَحْحَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: مِنْ عَامِي

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَصِحُ جَهْلاً أَوْ عَجْزًا، وَإِلاَّ اخْتَمَلَ وَجْهَيْن.

وَقُالَ الْحِرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَنَصَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْوَاضِح: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ الْفِرَاقُ، والسُّرَاحُ كَالطُّلاق.

وَقِيْلَ: وَكَذَا الإطْلاق، فَيَقَعُ بِصَرِيجِهِ جِدُّ أَوْ هَزَلَ.

وَعَنْهُ: بِنِيَّةٍ أَوْ قُرِينَةٍ غَضَبٍ أَوْ سُؤَالِهَا وَنَحْوَهُ.

فَإِنْ أَرَادَ طَاهِرًا فَغَلِطَ، أَوْ أَنْ يَقُولَ: إِنْ قُمْت فَتَرَكُ الشُّرْطَ وَلَمْ يُرِذُ طَلاقًا أَوْ نَوَى بِطَالِقٍ مِنْ وَثَاقٍ أَوْ مِنْ نِكَـاحٍ سَـابِقٍ لَمْ تَطَلَقْ، وَيُدَيْنُ بَاطِنًا.

وَعَنْهُ: لا، كَهَازِلِ، عَلَى الآصَعُّ، وَفِي الحُكُم وَلا قَرِينَةَ رَوَايَتَانَ (م ١)(١).

وَقِيلَ فِي نِكَاحَ سَابِق: يُقْبَلُ إِنْ وُجِدَ.

وَكَذَا قِوْلُهُ: أَنْتُ طَالِقٌ ثُمُّ قَالَ أَرَدْتَ إِنْ قُمْتِ.

(۱) (مسألة – ۱): قوله: (فإن أراد طاهرًا فغلط أو أن يقول: إن قمت فترك الشُّرط، ولم يرد طلاقًا، أو نوى بطالق مــن وشــاق أو من نكاح سابق لم تطلق، ويديَّن باطنًا، وعنه لا، وفي الحكم، ولا قرينة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذّهب، والمستوعب، والمغني، والهادي، والبلغـة وتجريـد العنايـة وغـيرهم، وأطلقهمـا في المقنع، وشرح ابن منجًا إلاّ في قوله: أردت أن أقول: إن قمت فتركت الشّرط، وأطلقهما في المحرّر في الأخيرة.

إحداهما: يقبل وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وقطع به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ في غـير مســالة إرادة الشّـرط، وقدَّمــه . رزين

وفي ًالكافي إلاَّ في قوله أردت أنَّها مطلَّقةٌ من زوج كان قبلي، وكان كذلك، فأطلق فيه وجهان.

وقدُّمه في الشَّرح إلاُّ في إرادة الشُّرط.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل.

قال في الخلاصة: لم يقبل في الحكم، على الأصحّ.

قال في إدراك الغاية لم يقبل في الحكم في الأظهر.

واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدَّمه في الحرُّر إلاُّ في الأخيرة، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وَقِيلَ: لا يُقْبَلُ (م ٢)^(١)

وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ إِنْ عُلِقَهُ بِشَرْطٍ مُنهِدَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ وَادَّعَى أَنَّ مَعَهُ شَرْطًا آخَرَ، وَأَوْقَعَهُ فِي الفُنُونِ وَغَيْرُ وَاحِدِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لاَ فُقَهَاءُ البَصْرَةِ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي الْأَصُولِ قَبُولُ قَوْلِ إِنْسَانٍ فِي رَدِّ قَوْلِ شَاهِدَيْنِ، كَمَا لَوْ أَقَرُّ أَنَّهُ وَكِيلُ فُلانٍ أَوْ بِبَيْعٍ ثُمُّ ادْعَى عَزْلاَ أَوْ خِيَارًا.

وَإِنْ ضَرَبَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ قَبَلَهَا أَوْ أَطْعَمَهَا وَنَحْوَهُ وَقَالَ هَذَا طَلاقُك، فَنَصُّهُ: صَرِيحٌ، فَإِنْ نَوَى أَنَّهُ سَبَبُهُ فَفِي الحُكْم وَجْهَان.

وَأَعَنْهُ: كِنَايَةٌ (٣، ٤)(٢)، كَقَوْلِهِ بَعْدَ فِعْل مِنْهَا أَوْ قَوْلِهِ: أَنْتِ عَاقِلَةٌ هَذَا طَلاقُك، ذَكَرَهُ القَاضي.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ أَطْعَمَهَا أَوْ سَقَاهَا فَفِي كَوْيُهِ كَالضَّرْبِ وَجْهَان.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ لا شَيْءً، وَقَعَ، فِي الْآصَحُّ، وَعَكْسُهُ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لا.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وكذا قوله أنت طالقٌ ثمُّ قال: أردت إن قمت، وقيل: لا يقبل). انتهى.

قال في الهداية، والكافي: يخرُّج فيها روايتان.

وأطلقهما في المستوعب، والمذهب وغيرهما.

إحداهما: لا يقبل، وهو الصَّحيح، قطع به في المقنع وقال: نصُّ عليه، وشرح ابن منجًا، والوجيز وغيرهم.

وقدُّمه في المحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرَّواية الثَّانية: يقبل، وقول المصنَّف: (وقيل: لا يقبل) يعني: وإن قبل في المسائل الَّتي قبلها. وهو الَّذي قطع به في المغني، وشرح ابن منجًا، والوجيز وغيرهم.

وفرُق ابن منجًا بينها وبين الَّتي قبلها.

وعرى بين مناب بينه وبين بني مبه. (٢) (مسألة - ٣ - ٤): قوله: (وإن ضربها أو أخرجها من دارها أو قبُّلها أو أطعمها ونحوه وقال: هذا طلاقــك، فنصُّه صريحً، فإن نوى أنَّه سببه ففي الحكم وجهان، وعنه كنايةً). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣): إذا فعل بها ما قال المصنّف وقال هذا طلاقك، فهل هذا صريحٌ أو كنايةٌ؟

ظاهر كلامه إطلاق الخلاف.

إحداهما: هو صريحٌ، وهو الصَّعيع، نصُّ عليه، واختاره ابن حامدٍ وغيره، وجزم به في المقنع، والكـافي، والخلاصـة، والوجـيز، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدُّمه في الفصوُّل، والحُرُّر، والنُّظم، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هو كنايةٌ، وهو قوِلٌ في المحرَّر وغيره.

قال القاضي: يتوجُّه أنَّه لا يقع حتَّى ينويه.

وقدُّمه الشَّيخ في المغني، والشَّارح ونصراه، وهو ظاهر كلام أبي الخطَّاب في الخلاف.

قال الزُّركشيّ: ويحتمله كلام الخرقيّ. انتهى.

قلت: وهو قري.

(المسألة الثَّانية - ٤) على المنصوص لو نوى أنَّه سبب طلاقك، فهل يقبل في الحكم؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يقبل، وهو الصَّحيح، اختاره في الهداية، وصحَّحه في الخلاصة.

وقطع به في المقنع، والمحرَّر، والنَّظم، والوجيز، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وقدمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو ظاهر ما قدَّمه ابن حمدان.

والوجه الثَّاني: لا يقبل في الحكم.

وصحَّح في المغني فيما إذا لطمها فقال: هذا طلاقك إنَّه كنايةٌ محتملٌ بالتَّقدير الَّذي ذكره ابن حامدٍ.

ويحتمل: أن يريد أنَّه سبب طلاقك. انتهى.

الفروع - كتاب الطلاق

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لاَ، فَوَجْهَان (م ٥)(١).

وَإِنْ طَلَّقَهَا أَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا أَوْ آلَى ثُمَّ عَقُبُهُ بِقُولِهِ لِضَرَّتِهَا: شَرَكْتُك مَعَهَا أَوْ أَنْتِ مِثْلُهَا أَوْ كَهِيّ، فَعَنْمُ كِنَايَتُ فِي الثَّانِيَةِ، وَنُصِهُ: صَرِيحٍ.

وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهَا إِيلامٌ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ وَلَوْ نَوَاهُ (م ٦، ٧)(١٠.

وَإِنْ كُتَبَ صَرِيحَ طَلاقِهَا بِشَيْءٍ يَبِينُ.

وَقِيلَ: أَوُ لاَ، فَعَنَّهُ: صَرِيحٌ، نَصَرُهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَذَكَوَهُ الحَلْوَانِيُّ عَنْ اصَّحَابِنَا، وَعَنْهُ كِنَايَةٌ (مَ A)^(٣).

(١) (مسألة - ٥) قوله: (وإن قال: أنت طالقٌ واحدةٌ أو لا فوجهان). انتهى.

يعني: هل تطلق أم لا؟

وأطلقهما في الحوَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: لا تطلق، وهو الصّحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به الأدميُّ في منتخبه، وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والمقنع، والمغنى، والشّرح ونصراه وردًا غيره. والوجه الثَّاني: تطلق، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز، فإنَّه ذكر عدم الوقوع في الأولى، وهو قوله: (أنت طالق أو لا)، ولم يذكر هذه. وجزم به في المنوّر، وتذكرة ابن عبدوس.

قال في الخلاصة: فقيل تطلق وأحدةً، وأقتصر عليه.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وإن طلَّقها أو ظاهر منها أو آلى ثمُّ عقَّبه بقوله لضرَّتها: شركتك معهـــا، أو أنــت معهـــا، أو كهــي، فعنه: كنايةٌ في الثَّانية، ونصُّه: صريحٌ، وقيل: لا يلزمها إيلاءٌ إن حلف باللَّه ولو نواه). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا طلَّق امرأته أو ظاهر منها ثمَّ عقَّبه بقوله لضرَّتها ما قاله المصنَّف، فهل هو صريحٌ في الضَّرَّة أو كنايةً؟ أطلق الخلاف.

إحداهما: هو صريح، وهو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب، ونصُّ عليه.

وقطع به كثيرٌ منهم، وقدُّمه في الظُّهار في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقدَّمه فيهما في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هو كناية فيهما.

(المسألة الثَّانية - ٧): مسألة الإيلام، فأطلق المصنَّف الخلاف في كونه صريحًا أو كنايةٌ في الثَّانية.

إحداهما: يكون صريحًا، وهو الصُّحيح، فيكون موليًا من الثَّانية أيضًا، نصُّ عليه.

واختاره القاضي وغيره.

وقدَّمه في الحرُّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: يكون كنايةً، فإن نواه كان موليًا، وإلاَّ فلا.

وذكر المصنَّف قولاً: لا يكون بذلك موليًا من الضُّرَّة مطلقًا، وهذا القول عليه الأكثر، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والوجيز وغيرهم، وقدَّمه في المغني، والمقنع، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى في باب الإيلاء أيضًا.

تنبيه: الظَّاهر: أنَّ الحلاف الَّذي أطلقه المُصنَّف إنَّما هو في كونه كنايةً أو صريحًا.

امًا القول بأنَّه لا يكون موليًا مطلقًا؛ فليس داخلاً في الخلاف المطلق، واللَّه أعلم.

وتأخير المصنّف له في الذَّكر عن الرُّوايتين فيه شيءٌ، بل الأولى أنّه إمّا أن يلحقه بالخلاف المطلق أو يقدّمه عليه.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وإن كتب صريح طلاقها بشيء يبين وقيل: أو لا، فعنسه: صريبح، نصـره القــاضي وأصـحابــه، وذكـره الحلوانيُّ عن أصحابنا، وعنه: كنايةً). انتهى.

هاتان الرَّوايتان خرَّجهما في الإرشاد، وأطلقهما في المغني، والمقنع، والبلغة، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم وغيرهم.

وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ لَغْوٌ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ بنَاءً عَلَى إقْرَارِهِ بِخَطِّهِ، وَفِيهِ وَجْهَان (م ٩)(١).

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِمَا صِحُّهُ الولايَةِ بِالْحَطُّ، وَصِحَّهُ الْحُكُمُ بِهِ.

وَفِي تَعْلِيقِ اَلْقَاضِي: مَا تَقُولُونَ فِي العُقُودِ، والحُدُودِ، والشَّهَادَاتِ؟ هَلْ تَثْبَتُ بِالكِتَابَةِ؟ قِيلَ: المُنْصُوصُ عَنْهُ فِي الوَصِيَّةِ تَثْبُتُ، وَهِيَ عَقْدٌ يَفْتَقِرُ إِلَى إِيجَابٍ وَقَبُولٍ.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَثْبُتَ جَمِيعُهَا، لآنُهَا فِي حُكُم الصُّربِحِ وَيَحْتَمِلُ لا، لآنُهُ لا كِنَايَةَ لَهَــا فَقَوِيَـتْ، وَلِلطَّـلاقِ، والعِنْـنِ كِنَايَـةٌ

قَالَ صَاحِبُ المُحَرِّر: لا أَدْرِي أَرَادَ صِحَّتَهَا بِالكِنَايَةِ أَوْ تُثْبِتُهَا فِي الظَّاهِر، وَيَتَوَجَّهُ: هُمَا.

وَلا يَقَعُ بِكِتَابَتِهِ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ خَطٌّ كُمَاء وَنُحْوَهُ.َ

وَفِي الْمُغْنِي وَجْهُ، وَإِنْ نَوَى تَجْوِيدَ خَطِّهِ أَوْ خُمُّ أَهْلُهُ قَبِلَ حُكْمًا، عَلَى الْآصَحُ، وَإِنْ قَرَأَ مَا كَتَبَـهُ وَقَصَـدَ القِـرَاءَةَ فَفِـي قَبُولِهِ حُكْمًا الخِلافُ فِي الترغيبِ.

وَيَقَعُ مِنْ أَخْرَسَ وَحَدَهُ بِإِشْارَةٍ، فَلَوْ فَهِمَهَا البَعْضُ فَكِنَايَةٌ، وَتَأْوِيلُهُ مَعَ صَرِيحٍ كَالنَّطْقِ، وَكِنَايَتُهُ طَلاقً.

وَإِنْ قَالَ العَجَمِيُّ: بهشتم، وَقَعَ مَا نَوَاهُ، فَإِنْ زَادَ: بسِيَار، فَثَلاثٌ.

وَفِي الْمُذْهَبِ مَا نَوَاهُ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَأَنْ كُلُّ شَيْءً بِالفَارِسِيَّةِ عَلَى مَا نَوَاهُ، لآنَهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مِثْلَ كَلام عَرَبِيِّ، وَإِنْ قَالَهُ عَرَبِيٌّ أَوْ نَطَقَ عَجَمِيٌّ بِلَفْظِ طَلاقٍ وَلَمْ يَفْهَمَاهُ لَمْ يَقَعْ.

وَقِيلَ: بَلَى بِنِيَّةٍ مُوحِبَةٍ عِنْدَ أَهْلِهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ وَعُيُونِ الْمَسَائِلِ، والْمُفَرَدَاتِ: مَنْ لَمْ تَبْلُغُهُ الدَّعْوَةُ غَيْرُ مُكَلِّفُ.

وَكِنَايَاتُهُ الظَّاهِرَةُ: أَنْتِ خَلِيَّةً، وَبَرِيَّةً، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةً، وَبَثَلَةً، والحَرَجُ. وَجَعَلَ أَبُو جَعْفُر مِخْلاةٌ كَخَلِيَّةٍ.

= إحداهما: هو صريح، وهو الصحيح.

قال ناظم المفردات:

أدخله الأصحاب في الصّريح

وصحُّحه في التُّصريح.

قال في تجريد العناية: وقع، على الأظهر، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الحجرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم. ونصره القاضي وأصحابه، وذكره الحلواني عن الأصحاب كُما نقله المصنّف.

والرُّواية الثَّانية: هو كنايةً، فلا يقع من غير نيَّةٍ، جزم به في الوجيز.

قال في الرَّعاية: وهو أظهر.

قلت: وهو الصُّواب، والذي يظهر أنَّ الأوَّل بعيدٌ، وإن كان عليه الأكثر.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (ويتخرُّج أنَّه لغوٌّ، واختاره بعضهم بناءٌ على إقراره بخطُّه، وفيه وجهان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى: ويتخرَّج أنَّه يقع بخطَّه شيءٌ، وإن نواه، بناءً على أنَّ الخطُّ بالحِقُّ ليس إقرارًا شرعيًّا، في الأصحُّ. انتهى. وقدُّم في الرَّعاية الكبرى أيضًا في الإقرار أنَّه الاعتراف، وهو إظهار الحقُّ لفظًا.

وقاله في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي، ثمَّ قال في الكبرى: قلت: هــو إظهـار المكلُّـف الرُّشـيد المختـار مـا عليـه لفظًـا أو كتابـةً في الأقيس، أو إشارةً أو على موكَّله أو مولِّيه أو موروثه بما يمكن صدقه فيه. انتهى.

فصحُّح هنا أنَّه ليس إقرارًا شرعيًّا، وقال في الإقرار: إنَّه إقرارٌ في الأقيس، وتابعه على الأوَّل في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي. قلت: الصُّواب أنَّه يكون إقرارًا، وهو مقتضى قواعد المذهب.

كمن وجد خطّ أبيه بدين عليه أو له، على ما تقدُّم.

وكذلك الوصيَّة إذا وجدت بعد موته وعرف خطَّه، ونحو ذلك، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الطلاق

وَقِيلَ: أَنْبَتَكَ كَبَائِنِ، والخَفِيَّةُ أُخْرُجِي، وَاذْهَبِي، وَذُوقِي، وَتَجَرَّعِي، وَأَنْتِ وَاحِدَةً، وَاغْتَزِلِي، وَلا حَاجَةَ لِسي بِـك، وَمَـا بَقِى شَيْءٌ، وَأَغْنَاكَ اللَّهُ، وَنَحْوَهُ.

ً قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ طَلَّقَك، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: إِذَا قَالَ: فَرُقَ اللَّهُ بَيْنِي وَيَيْنَك فِي الدُّنْيَا، والآخِـرَةِ، قَـالَ: إِنْ كَـانَّ يُريدُ أَيْ دُعَاءً يَدْغُو بِهِ فَأَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْء.

ُ فَلَمْ يَجْعَلْهُ شَيْئًا مَعَ يَيَّةِ الدُّعَاءُ، فَظَاهُرُهُ أَنْهُ شَيْءٌ مَعَ يَيَّةِ الطَّلاق أَوْ الإطْلاق، بِنَاءٌ عَلَى أَنْ الفِسرَاقَ صَرِيحٌ أَوْ لِلْقَرِينَةِ، ويُوافِقُ هَذَا مَا قَالَ شَيْخُنَا فِي إِنْ أَبْرَأْتِنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَت: أَبْرَأُكَ اللَّهُ، مِمَّا تَدَّعِي النِّسَاءُ عَلَى الرِّجَالِ، فَظَـنُ أَنْـهُ يَـبْرَأُ فَطَلُقَ قَالَ: يَبْرَأُ، فَهَذِهِ المَسَائِلُ الثَّلاثُ الحُكُمُ فِيهَا سَوَاءٌ.

وَظَهَرَ أَنَّ فِي كُلَّ مَسْأَلَةٍ قَوَلَيْنِ: هَلْ يَعْمُلُ بِالإطْلَاقِ لِلْقَرِينَةِ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى النَّيَّةِ، أَمْ تُعْتَبَرُ النَّيَّةُ؟ وَنَظِيرُ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّـهَ قَدْ بَاعَك، أَوْ قَدْ أَقَالَك وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي: حَبْلُك عَلَى غَارِبِك، وَتَزَوَّجِي مَـنْ شِيئْت، وَحَلَلْت لِلْـأَزْوَاج، وَلا سَبِيلَ أَوْ لا سُلْطَانَ لِي عَلَيْك، وَغَطِّي شَعْرَك وَتَقَنَّعِي^(۱).

فَعَنْهُ: ظَاهِرَةً، كَأَنْتِ حُرَّةً وَأَعْتَقَتَّك، عَلَى الآصَحُّ فِيهِمَا، لأنَّ النَّكَاحَ رقًّ.

وَعَنْهُ: خَفِيَّةٌ (م ١٠)^(٢) كَقَوْلِهِ: اعْتَدِّي (م)، وَاسْتَبْرِثِي، والحَقِي بِأَهْلِكَ (م)، عَلَى الآصَــحِّ فِيهِـنَّ، وَجَعَـلَ أَبُـو بَكْـرٍ لا حَاجَةَ لِي فِيك، وَبَابُ الدَّارِ لَك مَفْتُوحٌ، كَانْتُ بَائِنْ.

وَفِي الفِرَاق، والسَّرَاحِ وَجُهَان (م ١١)^(٣).

وَلاَّ يَقَعُ بَكِنَايَةٍ وَلَوْ ظُأَهِرَةً، وَفِيهَا ٰ روَايَةً اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ إِلاَّ بِنِيَّةٍ مُقَارَنَةٍ لِلَفْظِ، وَقِيلَ أُوَّلُهُ..

وَفِي الْرَّغَايَةِ أَوْ قَبْلُهُ، وَعَنْهُ وَمَعَ خُصُومَةٍ وَغَضَبٍ، قَطَعٌ بِهِ أَبُو الفَرَجُ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: وَلُوْ بَعْدَ سُوَالِهَا إِيَّاهُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِيمَا كُثُرَ قَوْلُهُ لِغَيْرِ الطَّلَاقَ، نَخْوَ أَخْرُجِي، فَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ لَمْ يَقْبَلْ حُكْمًا مِعَ سُؤَالِهَا أَوْ خُصُومَةٍ وَغَضَب، عَلَى الآصَحُ، ويَقَعُ بِالظَّاهِرَةِ ثَلاثٌ فِي ظَاهِرِ اللَّذَهَبِ.

وَعَنْهُ: وَاحِدَةً بَائِنَةً.

وَعَنْهُ: مَا نَوَى، اخْتَارَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا الرَّوايَاتُ فِي: أنْستِ طَالِقٌ بَـاثِنَ أَوْ ٱلْبَتَّـةَ، أَوْ بِــلا رَجْعَـةِ، وَإِنْ قَــالَ: وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ أَوْ بَتُةٌ فَرَجْعِيَّةٌ.

(١) تنبيه: حكم قوله: (غطّي شعرك، وتقنّعي) حكم ما تقدُّم، خلافًا ومذهبًا.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (واختلف عنه في: حبلك على غاربك، وتزوَّجي من شئت، وحللت لـ الأزواج، والا سبيل أو الا سلطان لي عليك، وغطي شعرك، وتقنعي فعنه: ظاهرة، وعنه: خفيةً. انتهى.

وأطلقهما في الخمسة الأول في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرَّر، والشُّـرح، والنَّظـم، والحـاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: الخمس الأول من الكنايات الظَّاهرة، صحَّحه في التَّصحيح، وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الرَّعايتين، والزيدة، وشرح ابن رزين.

الرُّواية النَّانية: هي من الكنايات الخفيَّة، جزم به في المنوِّر.

وهو ظاهر ما جزم به في منتخبه، وقدَّمه في إدراك الغاية، واختبار ابـن رزيـن في شــرحه أنَّ قولـه: لا ســلطان لي عليـك وحللـت للأزواج كنايةً خفيَّةً، واختار ابن عبدوس في تذكرته أنَّ حبلك على غــاربك وتزوَّجي مـن شــــت وحللـت لـلأزواج مـن الكنايــات الظَّاهرة، وأنَّ قوله: لا سبيل لي عليك ولاً سلطان عليك خفيَّةً.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وفي الفراق، والسُّراح وجهان). انتهى.

يعني: إذا قلنا: إنَّهما ليستا صريحتين هل هما من الكنايات الظَّاهرة أو الخفيُّة؟ أطلق الخلاف فيهما.

أحدهما: هما من الكنايات الخفيَّة، قطع به في المغني، والشَّرح.

والوجه الثّاني: هما من الظّاهرة، قطع به الزّركشيّ، وأنا أستبعد هذا منه، لكونه يقطع به مع قطع صاحب المغني بخلافه، ولم بجكه، ولعلّ في النّسخة غلطًا.

الفسروع - كتاب الطلاق

وَعَنْهُ: بَائِنَةً، وَعَنْهُ ثَلَاتٌ، كَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً ثَلاثًا، وَفِي الفُصُولِ عَنْ أَبِسِ بَكْرٍ فِي: أَنْسَتِ طَالِقٌ ثَلاثًا وَاحِدَةً يَقَعُ وَاحِدَةً، لآنُهُ وَصَفَ الوَاحِدَةَ بِالثَّلاثِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، لآنَهُ إِنْمَا وَصَفَ الثَّلاثَ بِالوَاحِدَةِ فَوَقَعَتْ الثَّلاثُ، وَلَغَا الوَصْفَ، وَهُوَ أَصَحُ، وَيَقَعُ بِالْحَفِيَّةِ رَجْعَيَّةً، فَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ فِي غَيْر: أَنْتِ وَاحِدَةٌ قَالُهُ القَاضِي، والشَّيْخُ وَقَعَ.

وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ لِي امْرَأَةٌ أَوْ لَسُتِ ..

فَعَنْهُ: لَغْنُ، والْأَصَحُ كِنَايَةٌ، فَلَوْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ عَلَيْهِ فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ.

فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (مَ ١٢)^(١)، وَكُلِي وَاشْرَبِي قِيلَ: كِنَايَةً، والآصَحُ لا، نَحْوَ: أَقْعُدِي، وَأَنْتِ مَلِيحَةً أَوْ قَبِيحَةً.

وَإِنْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ، فَلَيْسَ كِنَايَةٌ، فِي الْمَنْصُوص، كَحَلْفِهِ فمِنْكَ،

وَفِي: أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ، أَوْ حَرَامٌ، أَوْ بَرِيءٌ، وَجْهَانِ (م ١٣)^٬٬٬ وَكَذَا مَعَ حَذْفِهِ ﴿مِنْكِ ۚ بِالنَّيَّةِ، فِي آخْتِمَالِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَىُّ حَرَامٌ أَوْ، مَا أَحَلُ اللَّهُ عَلَىُّ حَرَامٌ، أَوْ الحِلُّ عَلَيُّ حَرَامٌ، فَظِهَارٌ.

وَعَنْهُ: طَلاقٌ بَائِنٌ، حَتَّى نَقَلَ الآثْرَمُ وَحَنْبَلٌ: الحَرَامُ ثَلاثٌ حَتَّى لَوْ وَجَدْت رَجُـلاً حَرَّمَ الهْرَاتَـهُ عَلَيْهِ وَهُـوَ يَـرَى أَنْهَـا وَاحِدَةٌ فَرُّفْت بَيْنَهُمَا، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ كَرَاهَةُ الفُتْيَا فِي الكِنَايَاتِ الظَّاهِرَةِ.

قَالَ فِي المُسْتَوْعِبِ: لاخْتِلافِ الصُّحَابَةِ.

وَعَنْهُ: كِنَايَةٌ خَفِيَّةٌ، وَإِنْ نَوَى شَيْئًا، فَعَنْهُ: نِيُّتُهُ.

وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ وَهُوَ الْآشْهَرُ: ظِهَارٌ (م ١٤)٣).

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن قال: ليس لي امرأةً أو لست.. فعنه: لغوّ، والأصحُّ كنايسةً، فلـو أقسـم باللُّـه فقـد توقُّـف أحمـد، فيحتمل وجهين). انتهي.

توقُّف الإمام أحمد في ذلك في رواية مهنًا، وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ وقسال: مبناهما على أنَّ الإنشاءات هل تؤكَّد فيقع الطُّلاق؟ أم لا يؤكَّد إلاَّ الخبر فتتعيَّن خبريَّةً هذا فلا يقع الطُّلاق؟ انتهى.

قال ابن عبدوس في تذكرته: ذلك كنايةٌ ولو أقسم باللَّه. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي: أنا منك بائنٌ أو حرامٌ أو بريٌّ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا وابن رزينٍ، ولم يذكروا أنا منك بريءٌ، وهي مثلهما في الحكم.

أحلهما: هو لغوّ، صحَّحه في التصحيح، وجزم به في الوجيز، وقلُّمه في الرَّعاية في قوله: أنا منك بريٌّ.

والوجه الثَّاني: هو كنايةٌ، وصحَّحه في المذهب ومسبوك الذُّهب، وقدَّمه في الرُّعايـة الصُّغـرى في الجميـع، وقدَّمه في الكـبرى، والحاوي الصُّغير في الأوُّلين.

تنبيه: منشأ الخلاف كون الإمام أحمد سئل عن ذلك فتوقّف، قال ابن حامدٍ: يتخرُّج على وجهين.

(٣) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن نوى شيئًا فعنه: نيَّته، ونقل الجماعة –وهو الأشهر– ظهارٌ). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، ما قاله المصنّف إنّه أشهر هو الصُّحيح من المذهب، نقله الجماعة، كما قاله الشّيخ، والشّارح وغيرهما. قال في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب وغيرهم: هذا المشهور في المذهب.

وقطع به الخرقيُّ وصاحب الوجيز، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والشُّرح وغيرهم. والرُّواية النَّانية: يقع ما نواه، جزم به في المنوَّر، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(ش): الإمام الشافعي

فَإِنْ نَوَى ظِهَارًا أَوْ طَلَاقًا فَظِهَارٌ، وَإِنْ قَالَهُ لِمُحَرَّمَةٍ بِحَيْضٍ وَنَحْوِهِ وَنَوَى أَنْهَا مُحَرَّمَةً بِهِ فَلَفْوْ، وَكَلَمَا إِنْ أَطْلَقَ، لَأَنْهُ يَخْتَمِلُ الْخَبَرَ، وَيَخْتَمِلُ إِنْشَاءَ التَّحْرِيمِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَيَتَوْجُهُ كَإِطْلَاقِهِ لَآجَنِيَّةٍ، وَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِهِ الطَّلَاق، أَوْ طَلَاقًا، فَعَنْهُ ظِهَارٌ، كَقُولِهِ: أَنْتِ عَلَى كَظَهْرِ أُمِّي أَغْنِي بِهِ الطُّلاقَ.

والمَلْهَبُ: طَلَاقٌ بِالإِنْشَاءَ، وَنِي لُزُومَ الثَّلاثِ مَعَ التَّعْرِيفِ رَوَايَتَانَ (م ١٥)(١).

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلِ: مَا أَحَلُ اللَّهُ عَلَيْ حَرَامٌ -يَغَنِي بِهِ: الْطَّلاق- إِنْ دَخَلْت لَك فِي خَيْرٍ أَوْ شَرَّ، والرَّجُــلُ مَرِيضٌ، يَعُودُهُ؟ قَالَ: لا، وَلا يُشَيِّعُ جِنَازَتَهُ، أَخَافُ أَنَّهُ قَلاتُ وَلا أُفْتِي بِهِ.

وَلَوْ نَوَى فِي: حَرَّمْتُك عَلَى غَيْرِي، فَكَطَلاق، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَلَوْ قَالَ: فِرَاشِي عَلَيٌّ حَرَامٌ، فَإِنْ نَوَى امْرَأَتُهُ فَظِهَارٌ، وَإِنْ نَوَى فِرَاشَهُ فَيَمِينٌ، نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيْ وَإِنْ قَالَ: كَالْمَيْسَةِ، والـدُّمِ، والخَمْر، لَزْمَهُ مَا نُوَّاهُ.

وَقَيلَ: لا الظُّهَارُ، جَرَّمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، لإِبَاحَتِهِ بِحَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَظِهَارٌ.

وَإِنْ قَالَ: حَلَفْت بِالطُّلاق، وَكُذُّبَ، دُيِّنَ وَلَزِمَهُ حُكْمًا، عَلَى الْآصَحُ فِيهِمَا:.

وَإِنْ سُئِلَ ٱطْلَقْتَ ٱمْرَأَتُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَوْ ٱلْكَ امْرَأَةً؟ قَالَ: قَدْ طُلَّقْتِهَا، يُويدُ الكَذِبَ، وَقَعَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: حُكْمًا كَقَوْلِهِ: كُنْت طَلَّقْتهَا، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: خَلَّيْتهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَكِنَالَةً.

وَمَنْ أَشْهِدَ عَلَيْهِ بطَلاقِ ثَلاثٌ: ثُمَّ أَفْتِيَ بألَّهُ لا شَيْءَ عَلَيْهِ لَمْ يُؤاخَذْ بِإِفْرَارِهِ لِمَعْرِفَةِ مُسْتَنَدِهِ، وَيُقْبَلُ بِيَصِينِـهِ أَنْ مُسْتَنَدَهُ فِي إِقْرَارِهِ ذَلِكَ مِمْنُ يَجْهَلُهُ مِثْلُهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنَّ قَالَ: أَمْرُك بِيَدِك، فَكِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ تَمْلِكُ ثَلاثًا.

وَلُوْ نُوَى وَاحِدَةً، أَفْتَى بِهِ أَحْمَدُ غَيْرَ مَرُّةٍ.

وَعَنْهُ: وَاحِنَةُ مَا لَمْ يَنُو ۚ أَكُثَرَ، قَطَعَ بِهِ أَبُو الفَرَج، والنَّبْصِرَةِ، كَفَوْلِهِ: اخْتَارِي، وَعَنْهُ، فِيبِ: غَيْرُ مُكَرَّرِ ثَلاثُـا، وَكَقُولِهِ: وَطَلِّتِي نَفْسَك، وَعَنْهُ، فِيهِ: ثَلاثٌ بِنِيَّتِهِمَا لَهَا، كَقَوْلِهِ فِي الآصِحِّ طَلَقِسي نَفْسَك ثلاثُـا فَتَطْلُـقُ بِنِيَّتِهَـا، وقِيــلَ أَوْ لا وَنَصُّـهُ: وَمُتَرَاخِيًا، وَنَصُهُ أَنْ اخْتَارِي مُخْتَصَّةً بَالْمَجْلِس مَا لَمْ يَشْتَغِلا بِقَاطِع.

وَعَنْهُ: عَلَى الفَوْرِ، وَخُرَّجَ فِيهِمَا الْعَكْسُ.

وَطَلَقِي نَفْسَكُ هَلُ يَخْتُصُ بِمَجْلِسٍ؟ فِيهِ وَجُهَانِ (م ١٦)(٢)، وَذَلِكَ تَوْكِيلٌ يَبْطُلُ بِرُجُوعِهِ، وَلَــوْ وَكُلَهَـا بِعِـوَضٍ نَـصُ عَلَيْهِ، وَيُرَدُّ الوَّكِيلُ.

يعني إذا قال: أنت عليٌّ حرامٌ أعني به الطُّلاق بالتُّعريف، وقلنا: هو طلاقٌ فهل يقع ثلاثًا أو واحدةً؟ أطلق الرُّوايتين.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذَّهب، والحُوَّر، والحاوي الصَّغير وغيرهم، وأطلقهما أيضًا القاضي في الجرُّد.

إحداهما: يكون ثلاثًا، قطع به في المقنع وغيره، وقدَّمه في الهداية، والحلاصة، والمفسني، والشَّرح، والنَّظـم، والرَّعـايتين وقــال: إن حرَّمت الرُّجعيَّة، وذكر في المستوعب نقل أبي طالب في أنَّها تطلق ثلاثًا فقال: وقال ابن عقيلٍ: وهــذا يخـرُج علـى قولـه بــأنُّ الرَّجعــة

والرُّواية الثَّانية: تطلق واحدةً، جزم به في الوجيز، والمنوَّر.

(٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وطلَّقي نفسك هل يختصُّ بمجلس؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحُوَّر، والنَّظم، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: يكون على التّراخي، وهو الصّحيح، رجَّحه الشّيخ في الكافي، والمغني.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وهو أولى.

والوجه الثَّاني: يختصُّ بالمجلس، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنوِّر، وقدَّمه في الرَّعايتين.

⁽١) (مسألة - ١٥): قوله: (وفي لزوم الثَّلاث مع التَّعريف روايتان).

وَيَقَعُ بِإِيقَاعِ الْوَكِيلِ بِصَرِيحِ أَوْ كِنَايَةٍ بِنِيَّةٍ وَفِي وَقُوعِهِ بِكِنَايَةٍ بِنِيَّةٍ مِمَّنْ وَكُلَّ فِيهِ بِصَرِيحٍ وَجُهَانِ (م ١٧)(١).

وَكَذَا عَكْسُهُ فِي التَّرْغِيبُ (مُ ١٨)

وَلا يَقَعُ بِقَوْلِهَا: اخْتَرْت بِنِيَّةٍ حَتَّى تَقُولَ: نَفْسِي أَوْ أَبَوَيُّ أَوْ الْأَزْوَاجَ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَـا فَوَاحِـدَةً،

وَعْنَهُ: إِنْ خَيْرَهَا فَقَالَتْ: طَلَّقْت نَفْسِي ثَلاثًا وَقَمَتْ، وَإِنْ أَنْكَرَ قَوْلَهَا قَبِلَ قَوْلُهُ، وَمَنْ أُعْتَبِرَتْ نِيْتُهُ قُبِلَ قَوْلُهُ فِيهَا. وَتُقْبَلُ دَعْوَى الزَّوْجِ فِي أَنَّهُ رَجَعَ قَبْلَ إِيقَاعِ وَكِيلِهِ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، قَالَهُ فِي المُحَرَّدِ، وَنَـصُ أُحْمَـدَ ذَكَرَهُ فِي الْمُجَرَّدِ، والفُصُول فِي تَعْلِيق الوَكَالَةِ فِي روَايَةِ أَبِي الحَارَثِ: لا يُقْبَلُ إلاَّ ببَيِّنَةٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْتَرْغِيْبِ، وَالْآزَجِيُّ، فِي عَزْلَ الْمُوكُلِ لَهُ، وَجَزَمَ بِهُ شَيْخُنَا قال: وَكَذَا دَعْوَى عِنْقِهِ وَرَهْنِهِ وَنَحْوَهُ. وَمَنْ وُكُلَ فِي ثَلاثِ فَأُوْقَعَ وَاحِدَةً أَوْ عَكْسَهُ فَوَاحِدَةً، نَصَّ عَلْيْهِمَا، وَإِنْ خَيْرَ مِنْ ثَلاثِ مَلَكَ ثِنْتَيْسِ فَـأَقَلُ، وَلا يَمْلِـكُ نُدِيْ مَنْ ثَلاثِ مَلَكَ ثِنْتَيْسِ فَـأَقَلُ، وَلا يَمْلِـكُ

وَإِنْ وَكُلا فِي ثَلاثٍ فَطَلَّقَ وَاحِدٌ وَاحِدَةً، والآخَرُ أَكْثَرَ فَوَاحِدَةً، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإَنْ صَحَّ طَلَّاقُ مُمُيَّزِ صَحَّ تُوكِيلُهُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رُوايَةٌ اخْتَارَهَا أَبُو بَكُرٍ: وتَخْيِرُ مُمُيَّزَةٍ، وإلاَّ فَلا، نَصَّ عَلَيْهِمَا. وَتُمْلِكُ بِطَلاقِكِ بِيَدِكِ وَوَكُلْتُكَ فِي الطَّلاقِ مَا تَمْلِكُ بِالآمْرِ، فَلا يَقَعُ بِقَوْلِهَا: أنْتِ طَالِقَ أوْ مِنِّي طَالِقَ أوْ طَلْقَتُك. وَقِيلُ: بَلَى بنِيَّةٍ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: صِفَةً طَلاقِهَا طَلَقْت نَفْسِي أَوْ أَنَا مِنْك طَالِقٌ، وَإِنْ قَالَتْ: أَنَا طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ وَيَبْطُلُ الجِيَارُ، والأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يُكَرِّرُهُمَا بِرَدِّهِ اليَوْمَ الآوَّل، خِلافًا لِلْحَلْوَانِيُّ، والآجَنَبِيُّ كَهِيَ، والمَلْأَهَبُ إلاَّ أَنْهُ مُتَرَاخٌ.

وَإِنْ وَهَبَهَا لِنَفْسِهَا أَوْ لِغَيْرِهَا فَرَدُّتْ فَلَغُوَّ.

وَعَنْهُ: رَجْعِيَّةً، وَإِنْ قَبَلَتْ فَرَجْعِيَّةً.

وَعَنْهُ: نَائِنَةً.

وَعَنْهُ: ثَلاثٌ، وَعِنْدَ القَاضِي: مَا نَوَاهُ، وَتُعْتَبَرُ نِيْةُ وَاهِبٍ وَمَوْهُوبٍ، وَيَقَعُ أَقَلْهُمَا.

وَعَنْهُ: لا تُعْتَبَرُ نِيَّةً فِي الْهِبَةِ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَإِنْ نَرَى بِذَلِكَ ۖ وَبِالْآَمْرِ، وَالجِيَارِ الطَّلَاقَ فِي الحَال وَقَعَ، وَإِنْ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ فَلَغْوٌ مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ. وَفَي التَّرْغِيْبِ فِي كَوْنِهِ كِنَايَةً كَهِبَةٍ وَجُهَانٍ، نَقَلَ حَنَبُلُ: وَهُمَّا كَخَافِن يُؤذَّبَان وَلا قَطْعَ وَيُحْبَسَان حَتَّى يُظْهِرًا تَوْبَةً. وَمَنْ طَلْقَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَقْعُ، نَقَلَ ابْنُ مَانِيْ إِذَا طَلْقَ فِي نَفْسِهِ لا يَلْزَمُهُ مَا لَمْ يَلْفِظْ بِهِ أَوْ يُحَرِّكُ لِسَانَهُ، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ لَـمْ يَسْمَعُهُ، وَيَتُوجُهُ كَقِرَاءَةِ صَلاةٍ.

أحدهما: يقع.

قلت: وهو الصُّواب، كما لو قال لامرأته: طلَّقي نفسك، فطلقت بالكناية، بل جعلها أبن حمدان مثلها.

والوجه الثَّاني: لا يقع إلاَّ بالصُّريح.

(٢) (مسألة - ١٨): قوله: (وكذا عكسه في التَّرغيب).

يعني: أنَّه ولو وكُّله بلفظ الكناية فطلُّق بالصُّريح.

والصُّواب هنا: الوقوع بطريق أولى، وهو ظاهر كلام الأكثر.

فهذه ثماني عشرة مسألةً في هذا الباب.

⁽١) (مسألة – ١٧): قوله: (ويقع بإيقاع الوكيل بصريح أو كناية، وفي وقوعه بكنايةٍ بنيَّة ثمَّن وكُل فيه بصريح وجهان). انتهى. وأطلقهما في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.`

(هـ): الإمام أبو حنيفة

باب ما يختلف به عددُ الطُّلاق

الطَّلاقُ بِالرِّجَالِ، فَيَمْلِكُ حُرُّ ثَلاثًا، وَعَبْدٌ ثِنتَيْنِ، وَلَوْ طَرَأَ رِقُهُ، كَلُحُوق ذِمِّيٌّ بِدَارِ حَرْبِ فَاسْتُرِقَّ وَكَانَ قَدْ طَلَّـقَ ثِنْتَيْنِ وَقُلْنَا: يُنكِحُ عَبْدَ حُرَّةً نَكَحَ هُنَا، وَلَهُ طَلْقَةٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُهَان.

وَعَنْهُ: الطُّلاقُ بالنِّسَاء، فَيَمْلِكُ زَوْجُ حُرَّةٍ ثَلاثًا، وَزَوْجُ أَمَةٍ ثِنْتَيْن، فَيُعْتَبُرُ الطُّرْيَانِ بِالمُرْأَةِ.

وَمُعْتَقُ بَعْضُهُ كَحُرٌّ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَفِي الكَافِي: كَقِنٌّ.

فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ أَوْ يَلْزَمُنِي أَوْ عَلَيَّ وَنَحْوَهُ فَصَرِيحٌ، فِي المُنْصُوصِ، مُنْجَزًا أَوْ مُعَلِّقًا بِشَـرَطِ أَوْ مَحْلُوفًا بِـهِ يَقَـعُ وَاحِلَةً، مَا لَمْ يَنُو أَكْثَرَ.

وَعَنْهُ: ثَلَاثٌ: وَفِي الرَّوْضَةِ، هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا، وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمَا: مَنْ حَلَفَ بِطَلاقٍ وَلَهُ نِسَاءٌ وَلا نِيَّةً وَحَنِثَ.

وَفِي الرُّوصَةِ: إِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَامْرَأَتُهُ طَالِقٌ وَفَعَلَ وَقَعَ بِالكُلُّ أَوْ بِمَنْ بَقِيَ.

قَالَ: وَإِنْ قَالَ: عَلَيُّ الطَّلاقُ لَأَفْعَلَنَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ المَرْأَةَ، فَالْحَكُمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ تَحْتَهُ زُوجَةٌ ثُمُّ تَــزَوَّجَ أُخــرَى وَفَعَلَ المَخْلُوفُ عَلَيْهِ وَقَمَ أَيْضًا، كَذَا قَالَ.

وَلَوْ قَالَ: فُلانَةُ طَالِقٌ لَافْعَلَنَّ، فَمَاتَتْ، أَوْ طَلْقَهَا ثُمُّ تَزَوَّجَ أَخْرَى، لَمْ تَطْلُق، لآنَّهُ عَيَّنَهُ لامْرَأَةٍ.

وَفِي الوَاضِح: أَنْتِ طَلاقٌ كَأَنْتِ الطَّلاقُ، وَمَعْنَاهُ فِي الانْتِصَارِ.

وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا بِانْتِ طَالِقٌ لَزِمَتُهُ كَنِيْتِهَا بِانْتِ طَالِقٌ طَلاقًا، وَعَنْهُ وَاحِدَةٌ اخْتَارَهُ الخِرَقِيّ، والقَـاضِي، وَجَمَاعَـةٌ، كَنِيْتِهَـا بِانْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، فِي الآصَحُ، فَعَلَى الثَّانِيَةِ لَوْ قَالَ: أنْتِ طِالِقُ، وَصَادَفَ قَوْلُهُ ثَلاثًا مَوْتَهَا أَوْ قَارَنَهُ، وَقَعَ وَاحِدَةً.

وَعَلَى الْأَوَّلَةِ ثَلاثًا، لِوُجُودِ الْمُفَسِّر فِي الحَيَاةِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِفَلاتِ أَصَابِعَ، فَقَلاتٌ.

وَإِنْ أَرَادَ الْمُقْبُوضَتَيْنِ فَيْنَتَانَ.

وَإِنْ لَمْ يَقُلْ هَكَلَا فَوَاحِدَةً، وَتَوَقَّفَ أَجْمَدُ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كُلُّ الطَّلاقِ أَنْ غَايَتُهُ أَنْ مُنْتَهَاهُ أَوْ كَالْفُ إِلَّا عَدَدَ الحَصَى أَنْ التُّرَابِ أَوْ اللَّاءِ أَوْ الرَّيحِ وَنَحْوَهُ أَوْ يَا مِافَةَ طَّالِق، فَلَلاكٌ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً، نَصُّ عَلَيْهِ فِي الْفَ

وَفِي الانْتِصَار، والمُسْتَوْعِبِ: وَيَأْثَمُ بِالزِّيَادَةِ.

وَلَوْ نَوَى كَأَلْفُ فِي صُعُوبَتِهَا فَفِي اَلْحُكُم الخِلافُ (م ١)(١).

وَإِنْ قَالَ: أَشَدُّهُ أَوْ أَغْلَظُهُ أَوْ أَطْوَلُهُ أَوْ أَغْرَضَهُ أَوْ مِلْءَ الدُّنْيَا أَوْ مِثْلَ الجَبَل أَوْ عِظْمَهُ وَنَحْوَهُ فَوَاحِدَةً.

وَيَقَعُ مَا نَوَاهُ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي مِلْءِ النَبْتِ، وَفِي أَفْصَاهُ أَوْ أَكْثَرِهِ أوْجُهٌ، ثَالِئُهَا: أَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ (م ٢، ٣)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن نوى كألف في صعوبتها ففي الحكم الحلاف). انتهى.

يعنى: هل يقبل في الحكم أم لا؟ فيه الخلاف المذكور في غير ما مسألةٍ تقدَّمت فيما إذا احتمل تأويله ذلك.

إحداهما: يقبل في الحكم، قدّمه في الرّعايتين.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل.

قال ابن رزين في شرحه: لا يقبل في الحكم على رأي.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

(٢) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وإن قال: أشدَّه أو أغلظه أو أطوله أو أعرضه أو ملء الدُّنيـا أو مشل الجبـل أو عظمـه ونحـوه فواحدةٌ، ويقع ما نواه، نقله ابن منصور في ملء البيت، وفي أقصاه أو أكثره أوجةٌ، ثالثًا أكثره ثلاثٌ). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٢): إذا قال: أنت طالقٌ أكثر الطُّلاق، فهل تطلق ثلاثًا أو واحدةً؟

وَفِي آخِرِ الْمَجَلَّدِ التَّاسِعَ عَشَرَ مِنَ الفُنُون: أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا قَالَ فِي أَشَدُ الطَّلاقِ كَأَفْبَحِ الطَّلاقِ يَقَعُ طَلْقَةٌ فِي الحَيْـضِ أَوْ ثَلاثْ، عَلَى اخْتِمَالِ وَجْهَيْنِ، وَأَنَّهُ كَيْفَ يُسَوِّي بَيْنَ أَشَدُ الطَّلاقِ وَأَهْوَنِ الطَّلاق.

وَلَوْ أَوْقَعَ طَلْقَةَ ثُمُّ قَالَ: جَمَعَلْتهَا ثَلاثًا وَلَمْ يَنْوِ اسْتِتْنَافَ طَلاقِ بَعْدَهَا فَوَاحِدَةً، ذَكَرَهُ فِي المُوجَزِ، والتُّبْصِيرَةِ.

وَإِنْ قَالَ: وَاحِدَةً بَلُ هَذِهِ ثَلاثًا طَلُقَتْ وَاحِدَةً، والْأُخْرَى ثَلاثًا.

وَإَنْ قَالَ: هَذِهِ لا بَلْ هَذِهِ، طَلْقَتَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

رَإَنْ قَالَ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ طَالِقٌ وَقَعَ بِالثَّالِئَةِ وَإِحْدَى الْأُولَيْيْنِ، كَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ هَذِهِ.

وَقِيلَ: يَقْرَعُ بَيْنَ الْأُولَى وَيَيْنَ الْآخِرَتَينَ.

وَإِنْ قَالَ مُنْذِهِ وَهَذِهِ، أَوْ هَذِهِ وَقَعَ بِالْأُولَى وَإِحْدَى الْأَخْرَتَينِ، كَهَذِهِ بَلْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَقِيلَ: يَقْرَعُ بَيْنَ الْأُولَتَينِ والثَّالِئَةِ. - أُنْ وَيَوْهِ مَانِهِ مِنْ وَهِ مِنْ وَقِعَ بِالْأُولَى وَإِحْدَى الْأُخْرَتَينِ، كَهَذِهِ بَلْ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ وَقِيلَ: يَقْرَعُ بَيْنَ الْأُولَتَينِ والثَّالِئَةِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقَ مِنْ وَاحِدَةِ إِلَى ثَلَاثٍ فَيُثَنِّينِ.

وَعَنْهُ: ثَلاثًا، وَإِنْ قَالَ طَلْقَةً فِي ثِنْتَيْنِ قَثِنْتَانِ بِالحَاسِبِ وَبِغَيْرِهِ قِيلَ: طَلْقَةٌ. وَقِيلَ: ثِنْتَان، وَقِيلَ: بِهِمَا وَاحِدَةٌ، وَقِيلَ ثَلاَثٌ، وَقِيلَ: بِمَامِي (م ٤)(١)، ويَلْزَمُهُ مَا نَوَاهُ.

= أطلق الخلاف.

أحدهما: تطلق ثلاثًا، وهو الصُّحبح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وهو الصُّواب.

وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني في مكان، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والحمرُر، والنشرح في موضع، والنُظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، والوجيز، وتذكرة ابن عبدوس، والمنوِّر، ومنتخب الأدميِّ، وإدراك الغاية، وغيرهم. وقال في تجريد العناية: هذا أشهر.

والوجه الثَّاني: تطلق واحدةً، جزَم به في المغني وفي موضع آخر فقال: تطلق واحدةً، في قياس المذهب، واقتصر عليه، وتبعه في الشُّرح في موضع، وقطع به ابن رزين في شرحه، وهو ضعيفٌ.

تُنبيهان: الأوَّل: في إطلاق المصنّفُ نظرٌ ظاهرٌ من جهة الأصحاب، والمغني، وكان الأولى أن يقدُم أنَّها تطلق ثلاثًا، لما تقدُّم.

الثَّاني: كون الشّيخ في المغني، والشَّارح يقطعان بوقوع التَّلاث في هذه المسَّالة ويقطعان بوقوع واحدةٍ فيها، والكلُّ في ورقةٍ عجيبٌ منهما، واللَّه أعلم.

(المسألة الثَّانية – ٣): إذا قال أنت طالقٌ أقصى الطُّلاق تطلق فهل تطلــق ثلاثًـا أو واحــدةً؟ أطلـق الخــلاف، وأطلقــه في البلغــة، والرِّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: تطلق ثلاثًا، وهو الصُّحيح، كمنتهاه وغايته.

قال في الرَّعاية الكبرى: أظهر الوجهين أنَّها تطلق ثلاثًا، واختاره في المستوعب، وهو الصُّواب.

والوجه التَّاني: تطلق واحدةً، اختاره القاضي، ذكره عنه في المستوعب، وقدَّمه في المغني، والشَّـرح، وشـرح ابـن رزيـنٍ وغـيرهم، كاشدُه واعرضه وأطوله.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن قال: طلقةً في ثنتين فثنتان بالحاسب ويغيره، قيل: طلقةٌ، وقيل: ثنتان وقيــل بهمــا واحــدةٌ، وقيــل: ثلاثٌ، وقيل: بعامي). انتهي.

أحدهما: تطلق واحدة، وهو الصّحيح.

قطع به الشَّيخ في الكافي، وابن رزين في شرحه، وصاحب الوجيز وغيرهم، وقدَّمه في المغني، والمقنع، والشُّرح.

قال في المغني: ولم يفرُّق أصحابنا بينُ أن يكون المتكلِّم بذلك من لهم عرفٌ في هذا اللَّفظ أو لا.

قال: والظَّاهر أنَّه إن كان المتكلِّم بذلك ثمَّن عرفهم أنَّ (في) هنا بمعنى (مع) وقع به ثلاثٌ، لأنَّ كلامه يحمل على عرفهم. والظَّاهر: أنّه إرادته. انتهى.

والقول الثَّاني: تطلق اثنتين، اختاره ابن عبدوس ٍ في تذكرته، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم. والقول الثَّالث: تطلق ثلاثًا.

والقول الرَّابع: تطلق ثلاثًا من العامِّيُّ دون غيره.

وقول الشُّيخ في المغني وهو الفرق قولٌ خامسٌ، واللَّه أعلم.

(ر): روایتـــان

فَإِنْ نَوَى مُوجِبَ حِسَابِهِ وَجَهِلَهُ فَوَجْهَانِ (م ٥)(١). وَإِنْ قَالَ: بِعَدَدِ مَا طَلَّقَ فُلانَّ رَوْجَتُهُ، وَجَهِلَ عَدَدَهُ فَطَلْقَةً، وَقِيلَ: بِعَدَدِهِ.

وَجُزْهُ طَلْقَةٍ كَهِيَ، فَإِذَا قَالَ: أنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ نِصَفَيْهَا فَطَلَقَةٌ وَكَذَا نِصْفُ وَثُلُثُ وَسُـدُسُ طَلْقَـةٍ، وَكُـلُ مَـا لا يَزيدُ إِذَا جُمِعَ عَلَى وَاحِدَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُهُ: ثَلاثٌ.

وَلَوْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ ثُلُثَ طَلْقَةٍ مَنْدُسَ طَلْقَةٍ فَوَاحِدَةً، وَلَوْ كَرَّرَ الوَاوَ فَلَلاتٌ.

وَإِنْ قَالَ: ثَلاثَةَ أَنْصَافِ طَلْقَةِ أَوْ خَمْسَةَ أَرْبَاعِ طَلْقَةِ أَوْ أَرْبَعَةَ أَثْلاثٍ وَنَحْوُهُ فَيْنَتَانِ.

وَأَقْيَلَ: وَاحِدَةً، كَنِصْفَيَ ۚ يُثْنَيْنِ ۚ أَوْ نِصَفْ بِنُنْتَيْنِ ۖ أَنْ نِصَفْ بِنُقَيْنِ ۖ ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ فِي نِصْفَ مَا هَلَيْنِ العَبْدَيْسِ بِأَحَدِهِمَا، لآنُـهُ مُعَيِّسٌ، والآوَّلُ مُطْلَقٌ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ قَالَ: ثَلاثَةَ أَنْصَافِ ثِنْتَيْنِ فَثَلاثٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَيْلَ: ثِنْتَان، وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهَا ثَلاثَةَ أَرْبَاع ثِنْتَيْن.

وَفِي الرُّوضَةِ: يَقَعُمُ ثِنْتَانَ.

وَإِنْ قَالَ لَأَرْبَعٍ: أُوْقَعْتَ عَلَيْكُنُ أَوْ بَيْنَكُنُ، نَصُّ عَلَيْهِ، طَلْفَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا أَوْ أَرْبَعًا، وَقَعَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلْفَةً. وَعَنْهُ: ثِنْنَانِ، فِي الصُّورَةِ التَّانِيَّةِ، وَثَلاثٌ فِي الثَّالِئَةِ، والرَّابِعَةِ، كَقَوْلِهِ طَلْقَتَكُنُ ثَلاثًا، وَإِنْ قَالَ: خَمْسًا فَعَلَى الأُولَى ثِنْتَانِ مَا لَمْ يُجَاوِزْ الثَّمَانِ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثَلاثٌ، وَإِنْ قَالَ: بَيْنَكُنُّ طَلْقَةٌ وَطَلْقَةٌ وَطَلْقَةٌ وَطَلْقَةٌ فَثَلاثٌ.

وَقِيلَ: وَاحِدَةً عَلَى الْأُولَى.

وَإِنْ طَلَّقَ جَزْءًا مِنْهَا مُعَيِّنًا أَوْ مُشَاعًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ عُضُوًّا طَلْقَتْ، نَصَّ عَلَيْـهِ، لِصِحَّتِهِ فِي البَعْـضِ، بِخِـلاف ِ زَوَّجْتُـك بَعْضَ وَلِيَّتِي، وَعَنْهُ وَكَذَا الرُّوحُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ وَابْنُ الجَوْزِيِّ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ (٢)، وَكَذَا الْحَيَاةُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (ويلزمه ما نواه، فإن نوى بموجب حسابه وجهله فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والبلغة، والشُّرح وغيرهم.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصَّحيح، قال النَّاظم: هذا أصحُّ، واختاره أبن حامدٍ، وابن عبدوسٍ في تذكرته.

وقدُّمه في الخلاصة، والحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزين وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تطلق واحدةً، اختاره القاضي، وقطع به في الوجيز، واقتصر في المغني على قول القاضي.

وقال في المنوّر ومنتخب الأدميّ: وإن قال واحدةً في اثنتين لزم الحاسب ثنتان، وغيره ثلاث، ولم يفصّل.

(٢) تنبيهان: أحدهما: قوله: وإن قال: ثلاثة أنصاف طلقةٍ أو خسة أرباع طلقةٍ أو أربعــة أشلاتٍ ونحــوه فثنتــان، وقيــل: واحــدة، كنصفى ثنتين أو نصف ثنتين. انتهى.

في هذا القياس نظرٌ واضحٌ، لأنَّ ظاهر، القطع بوقوع طلقةٍ واحدةٍ في قولــه أنــت طـالقٌ نصفــي ثنتـين، ولم أر ذلـك للأصحــاب، والمنقول فيها أنَّها تطلق ثنتين، على الصَّحيح من المذهب.

ثمَّ ظهر لي الجواب عن ذلك، وهو أنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا حصل من الكاتب أو من تخريج سقط وشبهه وتقديره: أنت طالقٌ ثلاثة أنصاف طلقةٍ إلى آخره فثنتان كنصفي ثنتين، وقيل: واحدةً كنصف ثنتين.

وبهذا يستقيم المعنى ويصحُّ الحكم، والله أعلم.

(٣) الثَّاني: قوله: (وإن طلَّق جزءًا منها معيَّنًا أو مشاعًا أو مبهمًا أو عضوًا طلقت، نصُّ عليه لصحَّته في البعض، بخلاف زوَّجتـك بعض وليِّتي، وعنه وكذا الرُّوح، اختاره أبو بكرٍ وابن الجوزيِّ، وجزم به في التبصرة). انتهى.

ظاهر هذا: أنَّ المقدُّم أنَّها لا تطلق بقوله: روحك طالقٌ، والصُّواب أنَّها تطلق بذلك، قال في المذهب ومسبوك الذَّهب: فــإن قــال: روحك طالقٌ وقع الطَّلاق، في أصحُ الوجهين، واختاره ابن عبــدوس في تذكرتــه، وقدَّمــه في الهدايــة، والحلاصــة، والمقنــع، والمحــرّر،= وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لا يَقَعُ طَلاقٌ وَعِثْقٌ وَظِهَارٌ وَحَرَامٌ بِلِكْرِ الشُّعْرِ، والظُّفْرِ، والسِّنَّ، والرُّوحِ، فَبِذَلِكَ أَقُولُ.

بِبَوِكَ، تَطْلُقُ بِسِنُّ وَظُفْرٍ وَشَعْرٍ، وَقِيلَ وَسَوَادٍ وَيَيَاضٍ وَلَبَنِ وَمَنِيٌّ، كَدَم. وَقِيهِ وَجْةً، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْفِيبِ، وَلا تَطْلَقُ بِدَمْع أَوْ عِرْق أَوْ حَمْلِ وَنَخْوَهُ. وَفِي الانْتِصَارِ: هَلْ يَقَعُ وَيَسْقُطُ القَوْلُ بِإِصَافَتِهِ إِلَى صِفَةٍ كَسَمْع وَيَصَرِ إِنْ قُلْنَا: تَسْمِيَةُ الجُزْء عِبَسَارَةً عَـنِ الجَمِيـع وَهُــقَ ظَاهِرُ كَلامِهِ صَحَّ، وَإِنْ قُلْنَا بِالسِّرَايَةِ فَلا، والعِثْقُ كَطَلاقٍ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ شَهْرًا أَوْ بِهَذَا البَلَدِ، صَحَّ، ويُكُمِلُ، بِخِلافِ

وَإِنْ قَالَ: يَدُك طَالِقٌ وَلا يَدَ لَهَا أَوْ إِنْ قُمْت فَهِي طَالِقٌ (١)، فَقَامَتْ وَقَدْ قُطِعَتْ فَوَجْهَانِ بِنَاءَ عَلَى أَنَّـهُ هَـل هُـوَ بِطَرِيتِ السُّرَايَةِ أَوْ بِطَرِيقِ التَّعْبِيرِ بِالبَعْضِ عَنِ الكُلُّ (م ٦، ٧)(٢).

=والشّرح، والنَّظم وتجريد العناية وغيرهم، قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وحكاه المصنَّف عن أبــي بكــرٍ، وصــاحب التَّبصــرة وابن الجوزي.

لكن لا يصحُّ نسبة هذا القول إلى أبي بكرٍ، مع نقله عنه بعد هذا أنَّه قال: لا يختلف قول أحمد: إنَّـه لا يقـع طـلاقٌ وعتـقٌ وظهـارٌ وحرامٌ بذكر الشَّعر، والظُّفر، والسَّنِّ، والرُّوح وبذلك أقول فصرَّح بأنَّ اختياره عدم الوقوع، ونقله عنــد الأصحـاب، وتقـدُم لفظـه في المذهب ومسبوك الذُّهب.

ولكن حكى في الرَّعاية أنَّ المنصوص عدم الوقوع، وجزم به في الوجيز، واقتصر في المغني علـــى نقــل أبــي بكــر واختيــاره بصيغــة التّمريض، والله أعلم.

وهو ظاهر ما قدَّمه المصنَّف، قال في المستوعب: توقُّف أحمد فيها، وأطلق الخلاف فيها في المستوعب، والكافي، والبلغة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(١) تنبيه: قوله: (فهي طالق)، فيه التفاتّ.

وكان الأولى أنَّ يقول: (فانت طالق)؛ لأنَّه قد خاطبها بقوله يدك أو إن قمت، ثمَّ ظهر لي أنَّ الضَّمَــير إنَّمــا يعــود إلى البيــد، وهـــو الصبواب.

(٢) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وإن قال يدك طالقٌ ولا يد أو إن قمت فهي طالقٌ فقامت وقد قطعت فوجهان، بناءً على أنه هـــل هو بطريق السِّراية أو بطريق التَّعبير بالبعض عن الكلِّ). انتهى.

وكذا قال شارح المحرُّر.

قال الزُّركشيّ: إذا أضاف الطَّلاق إلى عضو فهل يقع عليها جملة تسميةٍ للكلِّ باسم البعض؟ وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، قاله القاضي، أو على العضو؛ لحقيقة اللَّفظ ثمَّ يسرِّي تغليبًا للتَّحريم؟ فيسه وجهسان، وبنس عليهمسا

وقد قال المصنّف قبل ذلك بأسطر: (وفي الانتصار هل يقع ويسقط القول بإضافته إلى صفة كسمع وبصر؟ إن قلنا: تسمية الجزء عبارةً عن الجميع، وهو ظاهر كلامه، صحّ، وإن قلنا بالسّراية فلا). انتهى.

فذكر المصنف مسألتين:

(المسألة الأولى – ٦): وقوع الطَّلاق بالسّراية أو بطريق التّعبير بالبعض عن الكلِّ، وهي أصلٌ للمسألة الّي ذكرها المصنّف وبناهـــا عليها، والصُّواب: أنُّها تطلق بالسَّراية.

(المسألة الثَّانية - ٧): الَّتي ذكرها المصنَّف، وهي مبنيَّةٌ عليها.

وأطلق الخلاف في هذه المسألة في المحرَّر وشرحه، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: تطلق، قطع به في المنوِّر، بناءً على التَّعبير بالبعض عن الكلِّ.

والوجه الثَّاني: لا تطلق، بناءً على السِّراية، وهو الصُّواب.

واختار ابن عبدوس أنَّها تطلق في الأولى، ولا تطلق في الثَّانية.

(ر): روایتــان

وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولِ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ وَكَرُّرَهُ لَزِمَهُ العَدَدُ، إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ تَأْكِيدًا مُتُصِلاً أَوْ إِفْهَامًا، وَيَتَوَجَّهُ مَعَ الإِطْــلاقِ وَجْــةٌ فَــار.

َ وَقُدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِي قَوْلِهِ: احْتَدِّي اعْتَدِّي فَأَرَادَ الطَّلاقَ هِيَ تَطْلِيقَةٌ، وَلَوْ نَوَى بِالثَّالِثَةِ تَأْكِيدَ الآوَّلَةِ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَتَــى بشَرْطٍ أو اسْتِثْنَاء أو صِفَةٍ عَقِبَ جُمْلَةِ اخْتَصُّ بِهَا، بخِلافِ المَعْطُوفِ، والمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

ُ وَذَكَرَ القَاضِيُ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا وَثَلاثًا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ لا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَرَّرَهُ بِثُمَّ أَوْ بِالفَاءِ أَوْ بِبَلْ فَثِنْنَان.

ُ وَعَنْهُ فِي طَلْقَةً بَلْ طَلْقَةً أَوْ طَالِقٌ بَلْ طَالِقٌ: وَاحِدَةٌ، وَأَوْقَعَ أَبُو بَكُرٍ وَابْنَنُ الزَّاغُونِيُّ فِي طَلْقَةٍ بَــلَ ثِنْتَيْـنِ ثَلاقــا، وَنَصُــهُ: ان

وَمَنْ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا بَانَتْ بِأُولُ طَلْقَةٍ وَلَغَا الزَّائِدَ.

وَإِنْ قَالَ: طَلْقَةَ قَبْلَهَا أَوْ قَبْلَ طَلْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهُا أَوْ بَعْدَ والمُسْتَوْعِب، وَزَادَ بَعْدَ طَلْقَةٍ: والآصَحُ ثِنْتَان، قِيلَ: مَمَّا، كَمَتَهُمَا أَوْ مُعَ طَلْقَةٍ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ فَوْقَ طَلْقَةٍ وَضِيدُهُمَا.

وَقِيلَ: مُتَعَاقِبَتَيْن، فَتَبِينُ قَبْلَ الدُّخُول بالأُولَى، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَتَوَقُّفَ أَحْمَدُ (م ٨)(١).

وَإِنْ أَرَادَ فِي بَعْدَهَا طَلْقَةً مَنَأُوقِعُهَا، فَفَى الحُكْم روَايَتَان (م ٩)(٢).

وَفِي الرُّوْضَةِ: لا يُقْبَلُ حُكْمًا، وَفِي بَاطِنِ رِوَايَتَانَ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ فَنَلاثُ مَعًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تَبِينُ قَبْلَ اللَّهُخُول بالأُولَى، بنَاءً عَلَى أَنَّ الوَاوَ لِلتَّرْتِيبِ، وَيَتَوَجُّهُ وَجْهُ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّوَادِرِ: كَمَا أَخَذْنَا مِنَ الطَّلاقِ أَنْهَا لِلْجَمْعِ تَجِيءُ مِنْ تَقْدِيمِ الفُقَرَاءِ فِي: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٢٠] أَنْهَا تُوجِبُ التَّرْتِيبَ، وَهَذَا سَهُوٌ.

وَإِنْ أَكُدُ الْأُولَى بِالنَّانِيَةِ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَكُدُ النَّانِيَةَ بِالنَّالِقَةِ فَفِي الحُكْم رِوَايَتَانِ (م ١٠)(٣.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن قال طلقة قبلها طلقة أو قبل طلقة أو بعدها أو بعد طلقة، فقيل: واحسدةً، والأصبحُ ثنتان، قيـل:
 معًا، وقيل: متعاقبتين، فتبين قبل إلدُّحول بالأولى، وهو أشهر، وتوقَّف أحمد). انتهى.

ما ذكره المصنّف أنَّه أشهر هو الصُّحيح من المذهب، وقد قطع به في المغني، والمقنع، والشَّرح، والوجيز وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير في قوله: أنت طالقٌ طلقةٌ بعدها طلقةٌ أو بعد طلقةٍ أو قبل طلقةٍ.

واختار القاضي ونصره الشَّارح، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي أنَّها تبين بطلقةٍ في قوله: انت طالقٌ طلقةٌ قبلها طلقةٌ، وهذا الصُّحيح من المذهب.

وعند أبي خطَّابٍ تطلق اثنتين معًا في قوله قبلها طلقةً، واختاره أبو بكرٍ، وقلَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، وغيرهم.

واختاره الشّيخ الموفّق، زاد أبو الخطّاب وغيره تطلق: ثنتين معًا في قوله: أنــت طـالقٌ بعدهــا طلقــةٌ، وظــاهر المســتوعب، والمقنــع، والمحرّد إطلاق الحلاف في هذه الاخيرة.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أراد في بعدها طلقةُ ساوقعها ففي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى وحكاهما وجهين:

إحداهما: يقبل في الحكم، وهو الصُّواب.

قال ابن رزينٍ في شرحه: ولم يقبل في الحكم في روايةٍ، فظاهره أنَّ المقدَّم يقبل.

والرُّواية الثَّانيَّة: لا يقبل.

(٣) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن أكَّد الأولى بالنَّانية لم يقبل، وإن أكَّد النَّانية بالنَّالئة ففي قبوله في الحكم روايتان).

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

إحداهما: يقبل، قال في القواعد الأصوليَّة: قبل منه، لمطابقتها لها في لفظها، وقطع به وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل.

وَكَذَا الوَاوُ(١)، وَثُمُّ (م ١١)(٢)، وَإِنْ غَايَرَ الحُرُوفَ لَمْ يُقْبَلْ.

وَتُقْبَلُ نِيَّةُ التَّاكِيدِ فِي أَنْتِ مُطَلَّقَةً أَنْتِ مُسَرَّحَةً، وَمَعَ الوَاو احْتِمَالان (م ١٢)(٣).

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ فَوَاحِدَةً مَا لَمْ يَنُو أَكْثَرَ، ذَكَرَهُ الْشَيْخُ، وَظَاهِرُ جَزْمِهِ فِي السَّرْغِيبِ إِنْ أَطْلَقَ تَكَوَّرَ، وَالْمَلْتَ كَالْمَنَجُزِ فِي ذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ: إِنْ قُمْت فَأَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ، أَوْ أَخُرَ الشُّرْطَ، أَوْ كَسِرُرَهُ ثَلاثًا بِالجَزَاءِ، أَوْ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً مَعْهَا طَلْقَتَان أَوْ مَمَ طَلْقَتَيْن: فَقَامَتْ، فَعَلاتٌ.

وَلَوْ أَتَى بَدَلَ الوَّاوِ بِالفَاءِ أَوْ ثُمُّ لَمْ يَقَعْ حَتَّى تَقُومَ، فَتَقَعُ وَاحِدَةٌ بِمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وإلاَّ فَثَلاثٌ.

وَّفِي الْمُغْنِي عَنِ الْقَاْضِي تَطْلَقُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا طَلْقَةً مُنْجَزَةً، كَذَا قَـالَ، والـذِّي اخْتَـارَهُ القَـاضِي وَجَمَاعَـةٌ أَنَّ «ثُـمُ» كَسَكَتَةٍ لِتَرَاخِيهَا، فَيَتَمَلَّقُ بِالشَّرْطِ مَعَهَا طَلْقَةٌ فَقَطْ، فَيَقَعُ بِاللَّخُول بِهَا إِذَن ثِنْتَـان، وَطَلْقَـةٌ بِالشَّـرْط، ويَقَـعُ بِغَيْرِهَـا إِنْ قَـدُمَ الشَّرْطُ الثَّالِيَّةَ، والثَّالِثَةُ لَغُوّ، والأُولَى مُعَلِّقَةً، وإِنْ أَخُرَهُ فَطَلْقَةٌ مُنْجَزَةً، والبَاقِي لَغَوْ.

وَفِي الْمَذْهَبِ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الشَّرْطَ أَنَّ القَاضِيَ أَوْقَعَ وَاحِدَةً فَقَطْ فِي الحَالَ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ أَنَّ المُعَلَّـــقَ كَـالْمُنجَزِ، لآنَ اللَّغَةَ لَمْ تُفَرُّقُ، وَأَنَّهُ إِنْ أَخْرَ الشَّرْطَ فَطَلْقَةٌ مُنْجَزَةً، وَإِنْ قَدَّمَهُ لَمْ يَقَعْ إِلاَّ طَلْقَةٌ بِالشَّرْطِ.

⁽١) تنبيه: قوله: (وكذا الواو) كذا في النُّسخ، وصوابه: (الفاء) بدل: (الواو)؛ لأنَّه ذكر أوَّلا حكم الواو، ثمَّ ذكر حكم الفاء وثــمّ، ونبَّه عليه أيضًا ابن نصر اللّه.

⁽۲) (مسألة – ۱۱): قوله: (وكذا الواو وثمُّ). انتهى.

قد علمت الصّحيح من ذلك فكذلك يكون الصّحيح هنا.

⁽٣) (مسألة – ١٢): قوله: (وتقبل نيَّة التَّوكيد في انت مطلِّقةٌ انت مسرَّحةٌ، ومِع الواو احتمالان). انتهى.

يعني إذا قال: أنت مطلَّقةٌ ومسرُّحةٌ، وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والقواعد الأصوليَّة.

أحدهما: لا يقبل، قدَّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب؛ لأنَّه يقتضي المغايرة، وهو خلاف الظَّاهر. والاحتمال الثَّاني: يقبل، كقوله كذُبّا ومينًا، وأقوى وأقفر، وهو ضعيفٌ.

فهذه اثنتا عشرة مسألةٍ في هذا الباب.

باب الاستثناء في الطُّلاق

يَصِحُ اسْتِثْنَاءُ الْآقَلُ فِي طَلاقِهِ، خِلافًا لآبِي بَكْرٍ، وَمُطْلَقَاتِهِ وَإِقْرَارِهِ.

وَقِيلَ: والْأَكْثَرُ

وَفِي النَّصْفُ وَجُهَان وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ وَصَاحِبُ الرَّوْضَةِ رِوَايَتَيْنِ (م ١)(١).

وَذَكَرَ ابْنُ مُبَيْرَةَ الصَّحَّةَ ظَاهِرُ المُلْهَبِ، وَجَازَ الْآكُتُرَ، إِنْ مُلَلَمْ فِي قُرْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢]؛ لآنُه لَمْ يُصرِّحْ بِالعَدَدِ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغَيْرُ فِيهَا أَنَّهُ الشَّائِةَ بِالصَّفَةِ، وَهُــوَ فِي الحَقِيقَةِ تَخْصِيصٌ وَأَنَّهُ يَجُورُ فِيهِ الكُلُّ، نَخُو: أَقُتُلُ مَنْ فِي الدَّارِ إِلاَّ بَنِي تَعِيم، أَوْ إِلاَّ البِيضَ، فَيَكُونُونَ مِنْ بَنِي تَعِيم أَوْ بِيضًا، فَيَحْرُمُ قَتْلُهُمْ.

فَعَلَى المَذْهَبِ: أَنْتِ طَالِقَ قَلائًا إِلاَّ وَاجِدَةً يَقَعُ اثْنَتُانِ، وَإِنْ قَالَ إِلاَّ ثِنْتَيْنِ أَوْ اسْتَنْنَى فَلائَةٌ مِنْ خَمْسَةِ فَقَلاتْ، كَإِلاَّ فَلاقًا، وَإِنْ قَالَ إِلاَّ ثِنْتَيْنِ أَوْ اسْتَنْنَى فَلائَةٌ مِنْ خَمْسَةِ فَقَلاتْ، كَإِلاَّ فَلاقًا إِلاَّ وَاجِدَةً أَوْ إِلاَّ فَلاقًا إِلاَّ وَاجِدَةً إِلاَّ فَالرَّعَا إِلاَّ وَاجِدَةً أَوْ إِلاَّ فَلاقًا إِلاَّ فَلاقًا إِلاَّ وَاجِدَةً أَوْ الاَّ وَاجِدَةً إِلاَّ وَاجِدَةً أَوْ الاَّ فَلاقًا إِلاَّ فَلاقًا إِلاَّ فَالرَّعَا إِلاَّ فَاللَّهَا إِلاَّ فَاللَّهُ أَوْ إِلاَّ فَاللَّهُ اللهُ وَاجِدَةً أَوْ الاَّ فَاللَّهُ اللهُ فَاللَّهُ إِلاَّ فَاللَّهُ إِلاً فَاللَّهُ إِلاَّ فَاللَّهُ إِلاَّ فَاللَّهُ إِلاَّ فَاللَّهُ إِلَّا لَهُ اللّهُ وَاجِدَةً أَوْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ فَاللّهُ إِلَّا لَهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُولَالِقُولُولُولُ وَاللّهُ وَاللّ

أَوْ ثِنْتَيْنِ وَثِنْتَيْنِ إِلاَّ ثِنْتَيْنِ أَوْ إِلاَّ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلاَّ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ وَيَصْفًا إِلاَّ طَلْقَةً فَقِيلَ: يَقَعُ ثَلاثٌ، كَعَطْفِ هِ بغَيْرِ وَاو لِلتَّرْتِيبِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَسِوَى شَيْخِنَا.

ُ وَقِيلَ: ثِنْتَان (م ۲ – ۱۱)^(۲).

(١) (مسألة - ١): قوله: (يصحُّ استثناء الأقلِّ في طلاقـه، خلافًـا لأبـي بكـر ومطلقاتـه وإقـراره، وقيـل: والأكـثر، وفي النّصـف وجهان، وذكر أبو الفرج وصاحب الرّوضة روايتين). انتهى.

وذكرهما أيضًا روايتين في الخلاصة.

وأطلقهما في الهداية، والفصول، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والحوّر، والشّرح، والنّظم، والقواعد الأصوليّة وغيرهم.

أحدهما: يصح، وهو الصّحيح.

قال ابن هبيرة: الصّحّة ظاهر المذهب، وصحّحه في التّصحيح وتصحيح الحمرّر، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، واختاره اسن عبدوس في تذكرته، وبه قطع في الإرشاد، والوجيز، والمنور ومنتخب الأدميّ وغيرهم.

وهُو ظاهر كلام ابن عقيل في التَّذكرة في الطُّلاق، والإقرار، فإنَّه ذكر فيهما: لا يصحُّ استثناء الأكثر، واقتصر عليه.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ.

قال في تجريد العناية: لا يصحُّ استثناء مثل على الأظهر.

قال النَّاظم: الفساد أجود.

ونقله أبو الطَّيِّب الشَّافعيُّ عن الإمام أحمد، قال الطُّوقُ في مختصر الرَّوضة وهو الصَّحيح من مذهبنا، ونصره شارحه الشَّيخ عسلاء الدَّين العسقلانيُّ ومختصر مختصر الطُّوقِ، وهو شيخنا صاحب تصحيح الحُرَّر القاضي عزُّ الدِّين، لكن خالف ذلك في تصحيح الحُسرُّر، كما تقدِّم.

(۲) (مسالة – ۲ – ۱۱): قوله: (وإن قال ثلاثًا إلاَّ ربع طلقةٍ أو إلاَّ ثلاثًـا إلاَّ وأحـدةً أو إلاَّ ثنتـين إلاَّ واحـدةً أو إلاَّ واحـدةً [الأَّ واحدةً] أو انت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إلاَّ طلقةٌ أو إلاَّ طالقًا أو ثنتين وثنتين إلاَّ ثنتين أو إلاَّ واحدةً أو ثنتـين ونصفًا إلاَّ طلقةً فقيل: يقع ثلاثٌ، كعطفه بغير واو للتُرتيب، ذكره الشّيخ وغيره، وسوى شيخنا، وقبل ثنتان). انتهى

اشتمل كلامه على مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا قال: أنت طالقٌ ثلاثًا إلاَّ ربع طلقة، فهل يقع ثلاثًا أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: تطلق ثلاثًا، وهو الصّحيح.

وعليه الأكثر، وقطىع بــه القــاضي في الجــامع الكبــير، وصــاحب المغـني، والمقنــع، والشــُـارح، والهدايــة، والمذهــب، والمســتوعب، والخلاصة، والوجيز وغيرهم.

قال في القواعد الأصوليَّة: تطلق ثلاثًا، في أصحُّ الوجهين.

وصحُّحه في الفصول.

والوجه الثَّاني: تطلق اثنتين، اختاره القاضي، ونقله عنه في الفصول.

(المسألة الثَّانية – ٣): إذا قال: أنت طالقٌ ثلاثًا إلاَّ ثلاثًا واحدةً، فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: تطلق ثلاثًا، وهو الصّحيح.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في المغني، والمقنع، والنُّظم وغيرهم.

واختاره القاضي بما نقله عنه صاحب المستوعب، واختاره الشّيخ في المغني، والشّارح، وقدّم في الكافي أنَّ هذا الاستثناء وشسبهه لا يصحُّ، فعليه يقع ثلاثًا، وقدَّم في الرَّعايتين أيضًا فيما قرَّره من القاعدة أوَّل الباب صحَّة الاستثناء من الاستثناء، ثمَّ قسال: فإن اسستثنى من استثناء باطلٍ شيئًا بطلا، وقيل: لا، وقيل: لا يرجع ما بعد الباطل إلى ما قبله. انتهى.

والوجه الثَّاني: تطلق اثنتين، قدَّمه في المستوعب، وهو القول النَّالث في الرِّعاية.

(المسألة الثَّالثة – ٤): لو قال: أنت طالقٌ ثلاثًا إلاَّ اثنتين إلاَّ واحدةً، فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟ أطلق الحلاف، وأطلقـــه في المقنــع، والحرَّر.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصّحيح، صحَّحه في التّصحيح، وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة وغيرهم، لأنّ الاستثناء من الاستثناء عندنا صحيح، واستثناء النّصف صحيح، على الصّحيح، كما تقدّم.

والوجه الثَّاني: تطلق ثلاثًا، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعايتين في القاعدة الَّتي ذكرها أوَّل الباب، وتقدُّم لفظه.

قال الشّيخ الموفّق، والشّارح وغيرهما: لا يصحُّ الاستثناء من الاستثناء في الطّلاق إلاّ في هذه المسألة فإنّه يصسحُ إذا أجزنـا صحَّـة استثناء النّصف. انتهى.

(المسألة الرَّابِعة – ٥): لو قال أنت طالقٌ ثلاثًا إلاَّ واحدةً إلاَّ واحدةً فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وهما احتمالان مطلقان في المغني، والشُرح:

أحدهما: تطلق اثنتين، لأنَّه استثنى من الواحدة المستثناة واحدةً، فيلغو الاستثناء الثَّاني ويصحُّ الأوُّل.

قطع به ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: تطلق ثلاثًا، لأنَّ الاستثناء الثَّاني معناه إثبات طلقةٍ في حقِّها، لكون الاستثناء مـن النَّفـي إثباتًـا فيقبـل ذلـك في إيقاع طلاقه وإن لم يقبل في نفيه.

(المسألة الخامسة - ٦): لو قال أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إلاَّ طلقةٌ؛ فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الشَّارح.

أحدهما: تطلق اثنتين، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الفصول، وقدَّمه في الرَّعايتين، لأنَّه قدَّم أنَّ الاستثناء بعد العطف بــالواو يعــود إلى الكلِّ، وقطع القاضي في الجامع الكبير بوقوع طلقتين في هذه المسألة، ويأتي كلامه في القواعد الأصوليَّة.

والوجه الثَّاني: تطلق ثلاثًا، وقد قطع في الهداية، والخلاصة بأنَّ الاستثناء بعد العطف لا يعود إلاَّ إلى الأخيرة، فعلى قولهما تطلــق لائًا.

وقدُّمه في المستوعب، وصحُّحه في المغني.

قال في القواعد الأصوليَّة: وما قاله في المغني ليس بجارٍ على قواعد المذهب. انتهى.

ولكن قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه فيُّ المقنع، ونقل صاحب المستوعب الَّ القاضي اختاره أيضًا.

(المسألة السَّادسة – ٧): لو قال أنت طالقٌ وطالقٌ وطَّالقٌ إلاُّ طالقًا فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟

وَإِنْ قَالَ ثَلاثًا إِلاَّ وَاحِدَةً، وإلاَّ وَاحِدَةً فَثِنْتَانِ وَقِيلَ: وَاحِدَةً، وَإِنْ قَالَ: أنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا وَاسْــتَنْنَى بِقَلْبِـهِ إِلاَّ وَاحِـدَةً لَــمْ يُدَيُّنْ، خِلافًا لآبِي الخَطَّابِ، قَالَ فِي عُيُونِ المَسَائِلَ: لآنُهُ لا اعْتِبَارَ فِي صَرِيح النَّطْق، عَلَى الصَّحِيح مِنَ المَّذْهَبِ.

وَكَذَا نِسَائِيَ الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ وَاسْتَثْنَى وَاحِدَةً بِقُلْبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلُ الْأَرْبَعُ فَفَي الحُكُم روايَتَان (م ١٢)(١).

وَفِي التَّرْغِيْبِ: أَرْبَعْتُكُنُ طَوَالِقُ إِلاَّ فُلانَةَ، لَمْ يَصِحُ، عَلَى الاَّشْبَدِ، لآَنُهُ صَرَّحَ وَأَوْقَعَ، وَيَصِحُ أَرْبَعَتُكُنُ إِلاَّ فُلانَةَ طَوَالِقُ.

وَإِن اسْتَثْنَى مَنْ سَأَلَتُهُ طَلاقَهَا دُيِّنَ، وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ كَنِسَائِي الآرْبُعِ وَلَمْ يُقْبَلْ فِــي الحُكْــمِ، لآنَّ السَّـبَبَ لا يَجُــوزُ إِخْرَاجُــهُ وَيُحْتَمَٰنَ قَبُولُهُ، قَالَهُ القَاضِي بِجَوَاز تَخْصِيص العَامِّ.

وَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقْ نِسَاءَكُ فَقَالَ: نِسَامِي طُوَّالِقُ طُلُقَتْ ٱلْفَسْا، لآنَّ اللَّفْظَ لا يُقْصَرُ عَلَى سَبَهِ، وَلَنَا فِيهِ خِلافٌ فِي الأَصُول، وَإِنْ اسْتَثَنَاهَا قُبِلَ فِي الحُكْم، لآنَّ السَّبَبَ يَدُلُّ عَلَى نِيَّتِه، وَيُعْتَبُرُ لِلاسْتِثْنَاء، وَنَحْوَهُ اتَّصَبَالٍ مُعْتَادٍ، قَالَـهُ القَـاضِي وَغَدُهُ.

وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُحَرِّرِ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَيْئِتُهُ قَبْلَ تَكْمِيلِ مَا ٱلْحَقَّهُ بِهِ.

وَقِيلٌ: وَبَعْدَهُ، قَطَعُ بهِ فِي المُبْهجّ، والمُسْتَوْعِب، والمُغْنِي.

=تقديرٌ يصحُّ به، والله أعلم.

(المسألة السّابعة - ٨، والتّامنة - ٩): لو قال: أنت طالق اثنين وثنين إلاَّ ثنين أو إلاَّ واحدةً، فهل تطلق ثلاثـا أو اثنتـين؟ اطلـق الحلاف فيهما، وأطلقه في الأولى ابن رزين في شرحه، والذي قطع به القاضي في الجامع الكبير وغيره أنّها تطلق في الأولى ثلاثًا، وقطــع في الجامع أيضًا أنّها تطلق في الثّانية طلقتينٌ، بناءً على قاعدته، وقاعدة المذهب أنَّ الاستثناء يرجــع إلى مـا يملكــه، وأنَّ العطـف بـالواو يصيِّر الجملتين جملةً واحدةً، وأبدى الشّيخ في المغني، والشّارح احتمالين في المسألة الثّانية:

أحدهما: ما قاله القاضى.

والثَّاني: لا يصحُّ الاستثناء، وقدَّما في المسألة الأولى وقوع النَّلاثة، وقدَّمه ابن رزينِ فيها، لكن قال: وقوع اثنتين أقيس.

قلت: الصُّواب في المسألة التَّانية وقوع التَّلاث، وهو أقوى من وقوعه في الأولى، وإن كان الآخر قويًّا.

(المسألة التَّاسعة – ١٠): لو قال أنت طالقٌ ثنتين وواحدةً إلاُّ واحدةً، فهل تطلق ثلاثًا أو اثنتين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي في صورة المسألة.

أحدهما: تطلق ثلاثًا، صحَّجه في المغني.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والخِلاصة، والمقنع، والنَّظم وغيرهم. والوجه الثَّاني: تطلق اثنتين، وهو الصَّواب.

قدَّمه في المستوعب، وقدَّمه أيضًا في الرَّعايتين، لكونه جعل الاستثناء بعد العطف بالوار عائدًا إلى الكلِّ.

(المسألة العاشرة – ١١): لو قال: أنت طالقٌ اثنتين ونصفًا إلاَّ طلقةً، فهل تُطلق ثلاثًا أو اثنتين.

أطلق الحلاف، وأطلقه في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والرّعايتين، والحاوي وغيرهم.

أحدهما: تطلق طلقتين، وهو الصُّحيح، اختاره في الفصول، وقدَّمه في الهداية.

قلت: وهو الصُّواب، وهو مقتضى ما قاله ابن حمدان وصاحب الحاوي أوَّل الباب في القاعدة الَّتي ذكراها.

والوجه الثَّاني: تطلق ثلاثًا، اختاره القاضي، وذكر وجهه في الفصول.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وقدُّمه في المقنع، وصَحُّحه في المغني.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (وكذا نسائي الأربع طوالق واستثنى واحدةً بقلبه -يعني: أنّه لا يديّسن على الصّحيـع-، وإن لم يقــل الأربع ففي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما، في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي وغيرهم.

إحداهما: يقبل في الحكم، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي، والشَّارح، وصحَّحه النَّاظم.

وقطع به الزِّركشيّ، والمنوَّر، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز، وظاهر ما قدَّمه في المحرَّر.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل، اختاره ابن حامدٍ.

وَفِي النَّرْفِيبِ أَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامِ أَصْحَابِنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا (م ١٣) (١٠). وقال: ذَلُّ عَلَيْهِ كَلامُ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهِ مُتَقَدِّمُو أَصْحَابِهِ، وَأَنَّهُ لا يَضُرُّ فَصْلٌ يَسِيرٌ بِالنَّيَّةِ وَبِالاسْتِنْنَاء، وَاخْتَجُ بِالآخْبَارِ الوَارِدَةِ فِي الآيْمَانِ، وَقَالَ: فِي القُرْآنِ جُمَلٌ قَدْ فُصِلَ بَيْنَ أَبْعَاضِهَا بِكَلامِ آخَرَ، كَقَوْلِهِ تَمْسَالَى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمِنُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٧ -٧٣]، فُصِلَ بَيْنَ أَبْعَاضِ الكَلامِ المُحْكِيِّ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَلَـهُ

وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُد عَمُّنْ تَزَوُّجَ امْرَأَةً فَقِيلَ لَهُ: أَلَك امْرَأَةٌ سِوَى هَذِهِ؟ فَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ فَسَكَتَ، فَقِيلَ: إلاَّ فُلانَــةَ، قَالَ: إِلاَّ فُلانَةَ فَإِنِّي لَمْ أَعْنِهَا، فَأَبَى أَنْ يُفْتِيَ فِيهِ.

⁽١) (مسألة – ١٣): قوله: (ويعتبر للاستثناء ونحوه اتَّصالٌ معنادٌ.

قال القاضي وغيره: وقطع به في الحرَّر، واختاره في التَّرغيب، ونيَّته قبل تكميل ما ألحقه بــه، وقيـل: وبعــده، قطـع بــه في المبهـج، والمستوعب، والمغني.

وفي التّرغيب أنّه ظاهر كلام أصحابنا، واختاره شيخنا). انتهى.

ما قطع به في الحُوَّر قطع به في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، والوجيز، والمنوّر وتجريد العناية وغيرهم.

قال في القواعد الأصوليَّة: وهذا المذهب. انتهى.

ما قطع في المبهج، والمستوعب، والمغني.

وقال صاحب التَّرغيب: إنَّه ظاهر كلام الأصحاب، وهو الصُّواب، واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وقال: دلُّ عليه كلام الإسام أحمـد، وعليه متقدُّمو أصحابه، وإنَّه لا يضرُّ فصلٌّ يسيرٌ بالنَّيَّة وبالاستثناء وجزم بما قطع به في المغـني، والشَّـارح وقــالا في آخــر الاســـتنـاء ولا يصحُّ الاستثناء في جميع ذلك إلاَّ متُصلا بالكلام، وقالا في الإقرار: ولا يصحُّ الآستثناء إلاَّ أن يكون متَّصلا بالكلام، فإن سكت سكوتًا يمكنه الكلام فيه أو فصل بين المستثنى.

والمستنى منه بكلام أجنبيً لم يصحُّ، لأنَّه إذا سكت أو عدل عن إقراره إلى شيء آخر استقرَّ حكم ما أقرَّ به فلم يرتفع، بخــلاف مــا إذا كان في كلامه، فإنَّه لا يثبت حكمه وينتظر ما يتمُّ به كلامه، ويتعلَّق به حكم الاسَّتثناء، والشَّرط، والعطف البدل ونحوه. انتهى. فهذه ثلاث عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب الطلاق في الماضي والمستقبل

إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ أَوْ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ وَنَوَى وُقُوعَهُ إِذَنْ وَقَعَ.

وَفِي النَّرْغِيبِ أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى مَا ذَكَرَ وَجَعَلَهُ القَاضِي وَحَفِيدُهُ وَغَيْرُهُمَا كَإِطْلاقِهِ فِيهِ الخِلافَ وَعَنْهُ: يَقَعُ وَلَــو لَــم يَشْــوهِ،

وَعَنْهُ: يَقَعُ فِي الصُّلُورَةِ الأُولَى إِنْ كَانَتْ زُوجَتُهُ أَمْس، وَأَوْقَعَهُ أَبُو بَكْر فِي الثَّانِيَةِ خَاصَّةً، وَحَمَلَـهُ القَـاضِي عَلَـى أَنْ يَتَزَوُّجُهَا فَيَبِينُ وُقُوعُهُ الآنُ؛ وَإِنْ أَرَادَ بطَلاق سَبَقَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَأَمْكَنَ فَقَدْ تَقَدْمَ.

وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا قَبْلَ قُدُومَ زَيْدٍ بِشَهْرِ فَلَهَا النَّفْقَةُ، فَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ مُضيِّدِ أَوْ مَعَهُ لَمْ يَقَعْ، وَقِيلَ يَقَعُ كَقَوْلِهِ: أَمْس.

وَجَزَمَ بِهِ الْحَلْوَانِيُّ وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرِ وَجَزْء تُطْلُقُ فِيهِ تَبَيْنَ وَقُوعَهُ، وَإِنْ وَطْأَهُ مُحَرَّمٌ، وَلَهَا الْمَهْرُ فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِين بِيَوْمٍ فَاكْثَرَ وَقِدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ صَحُّ الْخُلْحُ وَيُطَلَ الطُّلاق، وَعَكْسُهُمَا بَعْدَ شَـهْر وَسَـاعَةٍ، وَإِذَا لَـمَ يَقَـعُ الخُلْـعُ رَجَعَـتَأ بَالعِوَض، إلاِّ الرَّجْمِيَّةَ يَصِحُ خُلْعُهَا، وَكَذَا حُكْمُ: قَبْلَ مَوْتِي بشَهْر، وَلا إِرْثَ لِبَاثِن، لِعَدَم النَّهْمَةِ.

وَإِنْ قَالَ إِذَا مِتْ فَالْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ وَتَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحُّ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَـار، لَأَنَّهُ أَوْقَصَهُ بَعْدَهُ، فَـلا يَقَـعُ قَبْلَـهُ لِمُضيِّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِشَهْرِ وَقَعَ إِذَنْ وَفِي النَّبْصِرَةِ: فِي جُزْءِ يَلِيهِ مَوْتُهُ، كَقَبيلِ مَوْتِي، وَلا يَقَعُ مَعَ مَوْتِي أَوْ بَعْدَهُ، وَفِـي يَـوْمٍ مَوْتِي وَجْهَان (م ١)(١)؛ لأَنْ فُرْقَةَ المُوْتِ أَعْظُمُ، والبَضْعُ لاَ يُوَرُّثُ، بِخِلافِ الرُّقِيق.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لا يُحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهَا﴾ [النساء: ١٩].

وَإِنْ قَالَ: أَطْوَلُكُمَا حَيَاةً طَالِقً فَبَمَوْتِ إِخْدَاهُمَا يَقَعُ بِالْأَخْرَى إِذَنْ.

وَلَوْ تَزَوَّجَ أَمَةَ أَبِيهِ وَقَالَ: إِذَا مَاتَ أَبِي أَوْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوُجدَ أَحَدُهُمَا طَلْقَتْ، اخْتَارَهُ فِي الجَـامِع، والشَّـريفُ أَبُو الْحَطَّابِ وَجَمَاعَةً، وَهُوَ رَوَايَةً فِي التَّبْصِرَةِ وَقِيلَ: لا؛ كَقَوْلِهِ: إذَا مَلكَتُك، فِي الأصَحُّ.

وَفِي عُيُونَ المُسَائِلِ احْتِمَالٌ: يَقَعُ فِي مَسْأَلَةِ الشُّرَاء، بنَاءٌ عَلَى المِلْكِ هَلْ يَنْتَقِلُ زَمَنُ الجيَار.

وَفِيهِ رَوَايَتَانَ، وَلَوْ دَبُّرَهَا أَبُوهُ وَخَرَجَتْ مِنْ ثُلُثِهِ طُلُقَتْ وَعَتَقَتْ مَعًا.

وَإِذَا عَلْقَهُ بِفِعَلَ مُسْتَحِيلِ عَادَةً أَوْ لِلدَاتِهِ نَحْوَ أَنْتِ طَالِقُ إِنْ أَوْ لا طِرْتِ، أَوْ صَعِدْتِ السَّمَاءَ، أَوْ شَـاءَ المُسْتَ الحَجَرَ ذَهَبًا، أَنْ جَمَعْت بَيْنَ الضَّدَّيْن، أَوْ رَدَدْت أَمْس، أَوْ شَرَبْت مَاءَ الكُورْ وَلا مَاءَ فِيهِ، فَلَغْق، كَحَلِفِهِ بَاللَّهِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحِيلِ لِذَاتِهِ، وَإِنْ عَلْقَهُ بِعَدَمِهِ كَقَوْلِهِ: لَأَصْعَدَنَ أَوْ إِنْ لَمْ أَصْعَد مَسْأَلَةِ الكُوزِ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّهُ، فَإِذَا هُوَ مَيِّتٌ عَلِمَهُ أَوْ لا، وَقَعَ إِذَنْ.

وَقِيلُ: لَا يَقَمُ.

وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحِيلِ لِلْمَاتِهِ، وَفِي الْمُسْتَحِيلِ عَادَةً فِي آخِر حَيَاتِهِ. وَقِيلَ: إِنْ وَقُتُهُ فَفِي آخِرِ وَقْتِهِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الحَطَّابِ اتَّفَاقًا، وَإِنْ لا طَلَعَتْ الشَّمْسُ، كَقَرْلِهِ لَأَصْعَدَنُ السَّمَاءَ. وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ مَوْتَهُ حَنِثَ، وإِلاَّ فَلا، لِتَوَهَّمِ عَوْدِ الحَيَاةِ الفَائِتَةِ، والعِثْقُ، والظّهَارُ، والحَرَامُ، والنَّذُرُ كَـالطُلاقِ، وَالْيَمِـينُ بأللهِ قِيلَ كَذَلِكَ.

(ع): مَا أَجِم عليه

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (ولا يقع مع موتي أو بعده، وفي يوم موتي وجهان). انتهى.

وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي وغيرهم.

أحدهما: تطلق في أوَّله، وهو الصُّحيح.

صحُّحه في النَّظم وغيره، وقطع به في المنوِّر وغيره.

والوجه الثّاني: لا تطلق.

وَقِيلَ: لا كَفَّارَةَ (م ٢)^(١).

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ تَعْلِيقُهُ كَقَوْلِهِ لَأَفْعَلَنَّ أَوْ لا فَعَلْت نَحْوَ لَأَقُومَنَّ أَوْ لا قُمْت، يَصِحُّ بنِيَّةِ جَاهِلِ بالعَرَبِيَّةِ، وَإِنْ نَـوَاهُ عَـالِمّ فَروَايَنَا أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ يُرِيدُ إِنْ قُمْت، وإلاَّ لَمْ يَصِحُّ، لآنُهُ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفِ شَرْطٍ، وتَطْلُقُ، كَقَوْلِهِ: لَقَدْ فَعَلْت كَذَا، وَتَبِعَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَهُ خِلافُ الإِجْمَاعِ القَدِيمِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقُ اليَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدُّ فَلَغُوٌّ.

وَقِيلَ: يَقَعُ إِذَنْ.

وَقِيلَ: يَقَعُ فِي غَدٍ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتُ طَالِقٌ ثَلاثًا حَلَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ، والشَّيعَةِ، واليَّهُودِ، والنَّصَارَى، فَفِي الدَّصَاوَى مِنَ حَوَاشِي تَعْلِيتُ القَاضِي: طَلَقَتْ ثَلاثًا، لاسْتِحَالَةِ الصَّفَةِ، لأَنَّهُ لا مَذْهَبَ لَهُمْ، وَلِقَصْدِو التَّاكِيدَ (م ٣)(٢٠).

فُصلُ

إِذًا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ أَو اليَوْمِ وَقُعَ إِذَنْ.

وَإِنْ قَالَ فِي رَجَبٍ أَوْ فِي غَدٍ فَفِي أَوْلِهِ عَقِبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَيَطَأُ قَبْلَ وُقُوعِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَالَ فِي الْحَوْلِ، فَفِي رَأْسِهِ، اخْتَارَهُ الْنُ أَبِي مُوسَى وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَإِنْ أَرَادَ آخِرَ الكُلِّ دُيِّنَ، فِي الْآصَحِّ، وَفِي الحُكْمُ رِوَايَتَانِ (م ٤)(٣).

وَإِنْ قَالَ: غَدًا أَوْ يَوْمَ كَذَا وَأَرَادَ آخِرَهُ فَقِيلَ كَذَلِكَ، وَالْمَنْصُوصُ: لا يُدَيُّنُ (م ٥)(١).

وَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا فَفِي أُسْبَقِهِمَا.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (واليمين باللَّه قيل كذلك، وقيل: لا كفَّارة). انتهى.

يعني: أنَّ اليمين باللَّه تعالى إذا علَّقها على مستحيلٍ هل تكون كالطَّلاق، والعتق، والحسرام، والظُهـار، والنَّـذر أم لا كفَّـارة فيهـا؟ أطلق الحلاف.

أحدهما: هي كذلك، وهو الصَّحيح، وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وصحَّحه النَّاظم.

والقول الثَّاني: لا كفَّارة عليه هنا.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وإن قال: أنت طالقٌ ثلاثًا على مذهب السُّنَّة، والشَّيعة، واليهود، والنَّصارى ففي الدَّعاوى من حواشي
 تعليق القاضي طلقت ثلاثًا لاستحالة الصَّفة؛ لأنَّه لا مذهب لهم، ولقصده التَّاكيد). انتهى.

لم يذكر المصنّف ما يخالف هذا، والظّاهر أنَّ المسألة ليس فيها نقلٌ غير ما ذكره، وتقدُّم في المقدَّمة الجواب عن هذا وغيره.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (وإن أراد آخر الكلِّ ديِّن، في الأصحُّ، وفي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، وشرح ابن منجًا، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: يقبل، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشَّرح، وشــرح ابـن رزيـن، والنَّظــم، والتَّصحيــع ومختصــر ابـن أبــي المجــد وغيرهم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل، صُحَّحه في الخلاصة.

وبه قطع في المنوَّر، قال في الوجيز: ديِّن فيه.

فظاهره: أنَّه لا يقبل في الحكم.

(٤) (مسألة – ٥): قوله: (وإن قال غدًا أو يوم كذا وأراد آخره فقيل كذلك، والمنصوص لا يديّن). انتهى.

وأطلقهما في الهداية.

أحدهما: حكمها حكم المسائل الَّتي قبلها، وهو الصَّحيح عند أكثر الأصحاب.

قطع به في المغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًا وابن رزين، والوجيز وغيرهم، وقالوا: يديَّن، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحساوي الصُّغير، والمنصوص هنا أنَّه لا يديَّن، قدَّمه في الحُرَّر ومال إليه النَّاظمُّ.

قلت: وهذا المذهب المنصوص عن صاحب المذهب.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

(ق): قولي الشافعي

وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقَ اليَوْمَ إِنْ لَمْ أُطَلُّقُك اليَوْمَ وَقَعَ بِالخِرِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: لا يَقَعُ.

وَكَذَا إِنْ أَسْقَطَ اليَوْمَ الآخِيرَ.

وَإِنْ أَسْقَطَ الْأَوُّلَ وَقَعَ قَبْلَ آخِرهِ.

وَقِيلَ: بَعْدَ خُرُوجِهِ (م ٦)^(١).

وَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- إِنْ أَسِفَطَهُمَا، وَاحْتَجُ بِهَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ، فَدَلُ أَنَّهَا مِثْلُهَــا وَأَنَّـهُ لا يَقَـعُ فِيهَا عَلَى قُولُ أَبِي بَكُرٍ.

ُ وَإِنْ قَالَ:َ أَنْتُ طَالِّقُ اليَوْمَ غَدًا فَوَاحِدَةً فَإِنْ نَوَى فِي كُلِّ يَوْمِ فَلِنْتَانِ، وَإِنْ نَوَى نِصْفَ طَلْقَةِ اليَوْمَ وَبَقِيْتُهَا غَسَدًا فَوَاحِدَةً وقِيلَ أَثْنَانِ: وَإِنْ قَالَ اليَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ خَدٍ أَوْ كُرَّرَ: «فِي» ثَلاثًا فَقِيلَ: وَاحِدَةً، كَقَوْلِهِ: كُلُّ يَوْمٍ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَاخْتَـجُ غَيْرُهُ، بِأَنْهَا إِذَا طَلُقَتْ اليَوْمَ فَهِيَ طَالِقِ بَعْدَ ذَلِكَ وَقِيلَ: ثَلاثٌ، كَقَوْلِهِ: فِي كُلٌ يَوْمٍ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَاخْتَـجُ غَـيْرُهُ بِـأَنْ تَعَدُّدُ وَقْتِ الطُّلاقِ إِنْ لَمْ يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدِهِ كَانَ عَدِيمَ الفَائِدَةِ.

وَقِيلَ: تَطْلُقُ ثَلَاثًا مَعَ «فِي» لِتَكُورهَا (م ٧)(٢).

وَيَتَوَجُّهُ: أَنْ يُخَرِّجَ أَنْتِ طَالِقٌ كُلُّ يَوْم أَوْ فِي كُلُّ يَوْم عَلَى هَذَا الحِلاف.

وَإِنْ قَالَ: فِي غَدِ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ فَقَدِمَ فِيهِ.

وَقَيلَ: والزُّوْجَان حَيَّان، فَقِيلَ: يَقَعُ عَقِبَ قُدُومِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ أُوَّلِهِ (م ٨)^(١٢).

وَإِنْ قَالَ: يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ، فَقَدِمَ نَهَارًا، وَقَعَ: عَقِبَهُ، وَقِيلَ: مِنْ أُوَّلِهِ (م ٩)(١)، وَعَلَيْهِمَا يَنْبَنِي الإِرْثُ، وَإِنْ قَدِمَ لَيْلاً وَنَوَى

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وإن أسقط الأوَّل وقع قبل آخره، وقيل: بعد خروجه). انتهى.

يعنى: إذا قال: أنت طالقٌ إن لم أطلَّقك اليوم، وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

أحدهما: تطلق في آخره، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والوجه الثَّاني: تطلق بعد خروجه.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وإن قال: أنت طالق اليوم وغدًا وبعد غدٍ أو كرَّر (فيي) ثلاثًا، فقيل: واحدةً، كقوله: كلُّ يوم، ذكــره في الانتصار، وقيل: ثلاثٌ، كقوله: في كلُّ يوم، ذَّكَره في الانتصار، وقيل: تطلق ثلاثًا مع ﴿فِيۗ التكرُّرها). انتهى.

أحدها: تطلق واحدة، صحَّحه في التَّصحيح.

والقول الثاني: تطلق ثلاثًا.

والقول الثَّالَث: تطلق في الأولى واحدةً وفي النَّانية ثلاثًا، وهو الصُّحيح من المذهب.

جزم به فيهما في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظـم، والرَّعـايتين، والحـاوي الصُّغـير وغـيرهم، وقطـع بـه في الأولى في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقدُّموه في الثَّانية، وأطلق الخلاف في المقنع، وشرح ابن منجًّا، وأطلق الوجهين فيهما في المغني، والشّرح.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وإن قال في غهر إذا قدم زيدٌ فقدم فيه، وقيل: الزُّوجان حيَّان، فقيـــل: يقــع عقــب قدومــه، وقيــل: مــن

أحدهما: يقع عقب قدومه، وهو الصَّحيح، قدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وقطع به في الشُّرح. والوجه الثَّاني: يقع من أوَّل الغد، اختاره أبو الخطَّاب، وجزم به ابن عبدوسٍ في تذكرته.

تنبيه: ظاهر قوله: (وقيل، والزّوجان حيّان): أنَّ المقدَّم أنَّ حياتهما وموتهما عَلَى حدُّ واحدٍ، وفيه إشكالٌ على التَّفريع، فإنَّ الوجه الأوَّل يقع عقب قدومه، فلو كانت الزُّوجة مانت في اليوم قبل قدومه فظاهره وقوع الطَّلاق عليها بعد موتها، وهو مشكلٌ.

(٤) (مسألة – ٩): قوله: (وإن قال: يوم يقدم زيدٌ، فقدم نهارًا، وقع، قيل: عقبه، وقيل: من أوَّله). انتهى.

أحدهما: يقع من أوَّل النَّهار، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والحرَّر، والشُّرح، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والقول الثَّاني: يقع عقب قدومه، قدَّمه في الرُّعايتين.

الوَقْتَ وَقِيلَ: أَوْ أَطْلَقَ وَقَعَ.

وَإِنْ قَلْدِمَ بِهِ مَيْتًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقُعْ.

وَعَنْهُ: بَلَىَ، الخُتَارَهُ أَبُو بَكُور.

وَإِنْ قَالَ: اثْنَتِ طَالِقٌ إِلَى الحَوْلِ أَوْ الشَّهْرِ، وَقَعَ بِمُضِيَّةٍ. وَعَنْهُ: إِذَنْ، كَيْيَّتِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ الرَّوَايَتَيْنِ مَعَ النَّيَّةِ، وَكَقَوْلِهِ أَثْنَتِ طَالِقٌ إِلَى مَكَّةً وَلَمْ يَنُو بُلُوغَهَا مَكَّةً.

وَإِنْ قَالَ: بَعْدَ مَكَّةَ وَقَعَ إِذَٰنْ، وَإِنْ قَالَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ فَبِلُخُولِهِ.

وَفِي آخِرِهِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَقِيلَ آخِرُهُ كَأُوْلِ آخِرِهِ، فَيَقَعُ بِفَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ، فَيَحْرُمُ وَطْؤُهُ فِي تَاسِعِ عِشْرِينَ، ذَكَرَهُ النائِرِ النَّذِيرَ مِن يَنْهِ أَنْهُ فِي الْمُذْهَبِ، وَيَتُوَجُّهُ تَخْرِيجٌ.

ي التحصير ويور. وقيلَ: بأوَّل لَيْلَةِ سَادِسَ عَشْرَةَ، وَفِي آخِر أَوَّلِهِ بِفَجْرٍ لا بآخِر أَوَّل يَوْم مِنْهُ، فِي الآصَحُ، وقِيلَ فِسي آخِـر يَـوْم الخَـامِسَ عَشَرَ وَفِي الرَّعَايَةِ: إِنْ نَوَى فِي غُرَّتِهِ أَوْ أَوَّلِهِ آخِرَهُمَّا دُيِّنَ فِي الآَظْهَرِ، وَفِي الحُكْـم رِوَايَتَـانِ، وَفِي المُنْنِي: الشَّلَاثُ الأُوَلُ

وَإِنْ قَالَ: إِذَا مَضَى يَوْمٌ فَٱنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ كَانْ نَهَارًا وَقَعَ إِذَا عَادَ النَّهَارُ إِلَى مِثْلِ وَقْتِهِ، وَإِنْ كَانْ لَيْسلاَ فَبِغُـرُوبِ شَـمْسِ

وَإِنْ قَالَ: كُلُّ يَوْمٍ طَلْقَةً، وَكَانَ تَلْفُظُهُ نَهَارًا، وَقَعَ إِذَنْ، والثَّانِيَّةُ بِفَجْرِ اليّوْمِ الثَّانِي، وَكَذَا الثَّالِثَةُ، وَإِنْ قَـالَ فِـي مَجِـيمٍ ئُلاثَةِ أَيَّام فَفِي أُوَّل الثَّالِثِ.

وَإِنْ قَالَ إِذَا مَضَتْ سَنَةً وَقَعَ بِمُضِيُّ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا، وَفِي أَثْنَاهِ شَهْرٍ بِعَدَدِهِ.

وَانْ عَرَّفَ السَّنَةَ وَفِي مُخْتَصَرَ ابْنِ رَزِينِ أَوْ أَشَارَ وَقَعَ بِانْسِلاخِ ذِي الحُجَّةِ. وَإِنْ قَالَ: فِي كُلِّ سَنَةٍ طَلْقَةٌ فَالأُولَى إِذَنْ، والثَّانِيَةُ فِي أَوَّلِ المُحَرَّمِ، وَكَذَا الثَّالِثَةُ، فَإِنْ نَوَى اثْنَسِيْ عَشَرَ شَسَهْرًا قَبِـلَ فِي الحُكْمِ، عَلَى الآصَحُ، وَفِي الَّتِي قَبْلُهَا، وَتَبُولُهُ فِي هَلِهِ بِنِيَّةِ ابْتِثَاءِ السَّنِينَ المُحرَّمُ المُقْبِلَ وَوَايَتَانِ (م ١٠،١٠)(١٠. وَلَوْ بَانَتْ وَدَامَتْ حَتَّى مَضَى العَامُ الثَّالِثُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُ، وَلَوْ نَكَحَهَا فِيهِ أَوْ فِي الثَّانِي وَقَعَتِ الطَّلْقَةُ عَقِبَ العَقْدِ.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٠): وهي الَّتي عناها المصنَّف بقوله: (وفي الَّتي قبلها) إذا قال: أنت طـالقَّ إذا مضـت السُّنة، بـالتَّعريف، وأراد بالسُّنة اثنى عشر شهرًا، فهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحرُّو وغيرهم.

إحداهما: يقبل، وهو الصُّحيح من المذهب، وبه قطع في المغني، والشُّرح، والمنوَّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم. والرُّواية الثَّانية: لا يقبل، صحَّحه النَّاظم.

(المسألة الثَّانية - ١١): إذا قال في المسألة الأخيرة نويت ابتداء السُّنين الحرَّم فهـــل يقبــل في الحكــم أم لا؟ أطلــق الخــلاف، وهمــا وجهان مطلقان في الرُّعايتين، والنَّظم.

قال في المغنى: والأولى أن يخرُّج فيها الرُّوايتان، قال في الحرُّر: يخرُّج على روايتين.

إحداهما: لا يقبل، وهو الصّحيح.

وبه قطع القاضي وصاحب المقنع، والمنوّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يقبل في الحكم.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

⁽١) (مسألة - ١٠ - ١١): قوله: (فإن نوى اثني عشر شهرًا قبل في الحكم، على الأصبحُ، وفي الَّتي قبلهـا، وقبولـه في هـذه بنيُّـة ابتداء السُّنين الححرُّم المقبل روايتان). انتهى.

باب تعليق الطلاق بالشروط

يَصِحُ مَعَ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ (و) كَعِنْقِ عَلَى وَجْهِ النَّذْرِ (ع) أَوْ لا، وَكَذَا إِنْ تَأْخُرَ، وَعَنْهُ يَتَنَجَّرُ.

وَنَقَلُهُ ابْنُ هَانِيْ فِي العِنْقِ، قَالَ شُيْخُنَا: وَتَاخُرُ القَسَمُ، كَانْتِ طَالِقَ لَافْعَلَنْ، كَالشُّرْطِ، وَأُوْلَى بِأَنْ لا يَلْحَقَ، وَذَكَــرَ ابْـنُ عَقِيلِ فِي انْتِ طَالِقُ وَكَرْرُهُ أَرْبَعًا ثُمُّ قَالَ عَقِبَ الرَّابِعَةِ: إِنْ قُمْت طَلْقَت ثَلاثًا، لآنُهُ لا يَجُورُ تَعْلِيقَ مَــا لَــمْ يَمْلِيكُ بِشَـرْطِ، وَيَصِحُ بِصَرِيجِهِ وَبِكِنَايَتِهِ مَعَ قَصْلَهِ مِنْ زَوْجٍ، وَتَعْلِيقِهِ مِنْ أُخِنَبِيُّ كَتَعْلِيقِهِ عِنْقًا بِمِلْـكُو، والمُذْهَـبُ: لا يَصِحُ مُطْلَقًا، قَالَـهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَحَنْهُ صِحْةُ قَوْلِهِ لِزَوْجَتِهِ: مَنْ تَزَوَّجْـت عَلَيْـك فَهِـيَ طَـالِقٌ، أَوْ لِعَتِيقَتِـهِ: إِنْ تَزَوَّجْتُـك فَـأَنْتِ طَـالِقٌ، أَوْ لِرَجْعِيَّتِـهِ إِنْ رَاجَعْتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا، وَأَرَادَ التَّغْلِيظَ عَلَيْهَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرِّعَايَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْأُولَتَينِ.

قَالَ أَخْمَدُ فِي العَتِيقَةِ: قَدْ وَطِئْهَا، والْمُطَلِّقُ قَبْلَ المِلْكِ لَمْ يَطَأً.

وَظَاهِرُ أَكْثَرَ كَلامِهِ وَكَلامَ أَصْحَابِهِ التَّسْوِيَةُ، وَيَقَعُ بِوُجُودِ شَرْطِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: الطَّلَاقُ، والعَتَاقُ لُيْسًا مِنَ الآيْمَانَ وَاحْتَجَّ بَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّ حَدِيثَ لَيْلَى بِنْتِ العَجَدِيِّ حَدِيثَ أَبِي رَافِع لَمْ يَقُلُ فِيهِ: وَكُلُّ مَمْلُوكُ لِهَا حُرَّ، وَأَنْهُمْ أَمْرُوهَا بَكَفَّارَةِ يَمِين، إلاَّ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، انْفَرَدَ بهِ.

ُ وَاحْتَجُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبِ بِهَذَا الآثَرِ عَلَى أَنْ مَنَ حَلَفَ بِالمَشَّي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْرِمُ بِحَجَّةِ وَهُوَ يُهْدِي وَمَالُهُ فِي المَسَاكِينِ صَدَقَةٌ: يُكَفَّرُ وَاحِدَةً وَأَنَّ فِيهِ: أَعْتِقِي جَارِيَتَك؛ وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ يُجْــزِئُ عَنْـهُ فِي العِتْـقِ، والطُّـلاقِ كَفُّـارَةُ يَحِين.

ُ وَرَوَاهُ أَيْضًا الآثْرَمُ مِنْ حَدِيثِ أَشْعَتُ الحُمْرَانِيِّ بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ أَنَّهُمَّا تَفَــرُدَا بِـهِ، وَذَكَرَ ابْنُ حَـزْمٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ صَحِيحٌ فِيهِ، وَذَكَرَ البَيْهِقِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ رُويَ عَنْهُمَا فِيهِ: ﴿أَمَّا الجَارِيَّةُ فَتْعَتَّقُ﴾، فَكَأَنَّ الرَّاويَ آخَتُصَرَهُ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: إِنْ أَرَادَ الجَزَاءَ بِتَعْلِيقِهِ كُرِهَ الشَّرَٰطَ أَوْ لا، وَكَذَا عِنْدُهُ الحَلِفُ بِهِ وَبِعِنْقٍ وَظِهَــَارٍ وَتَحْرِيــم، وَأَنْ عَلَيْـهِ دَلَّ كَلامُ أَحْمَدَ.

وَقَالَ: نَقَلَ حَرْبٌ أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنْ وُقُوعِ العِتْقِ.

وَمَا تَوَقَّفَ فِيهِ يُخَرِّجُهُ أَصْحَابُهُ عَلَى وَجْهَيْنَ، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ رِوَايَةً، قَالَ شَيْخُنَا: كَمَا سَلَّمَ الجُمْهُورُ أَنَّ الحَالِفَ بِالنَّذْرِ لَيْسَ نَاذِرًا، وَلاَنَّهُ لَوْ عَلَّقَ إِسْلامَهُ أَوْ كُفْرَةً لَمْ يَلْزَمْهُ، وَإِنْ قَصَدَ الكُفْرَ تُنْجَزُ وَمَا لَزِمَ مُنْجَزًا مَعَ تَعْلِيقِهِ أَبْلَغُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا إِذَا قَصَدَ اليَمِينَ بِهِ مُعَلِّقًا لا يَلْزَمُ فَذَاكَ أُولَى.

فَعَلَى هَذَا: إِذَا حَنِثَ فَإِنَّهُ فِي العِنْقِ إِنْ لَمْ يَخْتَرُهُ لَزِمَهُ كَفَّارَةُ يَمِين، وَفِي غَيْرِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى نَذْرِهِ، فَيَكَفَّرُ، وإلاَّ التَزَمَ ذَلِكَ بِمَا يُخْدِئُهُ مِنْ قَوْل أَوْ فِعْلَ يَكُونُ مُوَقَّنَا لِمُوجَبِ عَقْدِهِ، وَلا يَجِيءُ التَّخْيِرُ بَيْنَهُ وَيَيْنَ الكَفَّارَةِ عِنْدَ مَنْ يُوجِبُ الكَفَّارَةَ عَيْنَا فِي الحَلِفِ بَنْذَر الطَّاعَةِ، وَأَمَّا أَنَّهُ لا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلا تَطْلُقُ قَبْلَهُ ذَهْبَ أَحْمَدُ إِلَى قَوْل أَبِي ذَرِّ: أَنْتَ حُرُّ إِلَى الحَوْل.

ُ وَعَنْهُ: بَلَى مَعَ تَيَقُّنِ وُجُودِهِ، وَخَصَّلْهَا شَيْخُنَا بِالثَّلاثِ، لآنَّهُ الَّذِي يُصَيِّرُهُ كَمَتْعَةِ، وَنَقَلَ مُهَنَّا فِي هَــذهِ الصُّـورَةِ: تَطَلُـقُ إذَنْ، قِيلَ لَهُ: فَتَنَزَوْجُ فِي: قَبْلَ مَوْتِي بشَهْرِ؟

قَالَ: لا، وَلَكِنْ يُمْسِكُ عَنِ الوَطَّءِ حَتَّى يَمُوتَ، وَذَكَرَ فِي الرَّعَايَةِ تَحْرِيَسُهُ وَجْهَسًا، فَمَإِنْ قَـالَ: عَجَّلْـت مَـا عَلَّقْتُـهُ، لَـمْ يَتَعَجَّلْ، لاَّنَهُ عَلَّقَهُ فَلَمْ يَمْلِكُ تَغْيِرَهُ.

وَقِيلَ: بَلَى، وَيَتُوَجُّهُ مِثْلُهُ دُيُّنَ.

وَإِنْ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ وَأَرَدْتِ التُّنْجِيزُ وَقَعَ إِذَنْ.

فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَحُكْمِهِ بِمُنْتَظِم، نَحْوَ أَنْتِ طَالِقٌ يَا زَانِيَةٌ إِنْ قُمْت لَمْ يَضرُ.

وَقِيلَ: يَقْطَعُهُ، كَسَكُنَةٍ وَتَسْبِيحَةٍ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ مَرِيضَةٌ نَصْبًا وَرَفْعًا وَقَعَ بِمَرَضِهَا.

نُصلُ

وَأَدْوَاتُ الشُّرْطِ الْمُسْتَعْمَلَةُ غَالِبًا: إِنْ وَإِذَا وَمَتَى وَمَنْ وَأَيُّ، وَكُلُّمَا، وَهِي وَحْدَهَا لِلتَّكْرَار.

وَقِيلَ: وَمَتَى، وَتَعُمُّ مَنْ وَأَيُّ المُضَافَةُ إِلَى الشَّخْصِ ضَمِيرَهُمَا، وَكُلُّهَا بِلَا وَلَمْ ۚ وَيُلِّتُ الفَّورِ أَوْ قَرِينَتُهُ لِلتَّرَاحِي، وَمَعَ «لَمْ» لِلْفُور، إِلاَّ أَنْ مَعَ عَدَم نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَفِي أَيِّ الْمُضَافَةِ إِلَى الشَّخْصِ وَمَنْ وَإِذَا وَجْهَان (م ١ – ٣)(١).

ُ وَيَتَوَجُّهَان فِي *مَهْمَا»، فَإِنْ اقْتَضَتْ فَوْرًا فَهِيَ فِي التُّكْرَارَ كَمَتَى وَغَنْهُ: يَخْنَثُ بِعَزْمِهِ عَلَىٰ التَّرْكِ، جَرَمَ بهِ فِي الرَّوْضَةِ، لآنَهُ أَمْرٌ مَوْقُوفَ عَلَى القَصْدِ، والقَصْدُ هُوَ النَّيْةُ، وَلِهَذَا لَوْ فَعَلَهُ نَامِيهَا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَخْنَثُ، لِمَدَمِ القَصْدِ، فَائْرَ فِيهِ تَغْيِينُ النَّيَّةِ، كَالعِبَادَاتِ مِنَ الصَّلاةِ، والصَّوْم إذَا نَوَى قَطْعَهَا، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِع.

نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ قَالَ: مَا أَنْقَلِبُ إِلَيْهِ حَرَامٌ وَلَهُ امْرَأَةٌ آمُرُهُ بِكَفُسارَةٍ ظِهَارٍ، قِيلَ: مَتَى يَخْسَثُ؟ قَـالَ: إذَا عَقَـذَ عَلَـى بجلافِهِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّةَ: أَوْ تَرَدُّدِهِ، فَإِذَا قَالَ إِنْ قُمْت أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى أَوْ أَيُّ وَقْتٍ أَوْ مَنْ قَامَتْ أَوْ كُلِّمَا قُمْتِ، فَأَنْتِ طَالِقَ، فَمَتَسى امَتْ طَلَقَتْ.

وَلا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرهِ إِلاَّ فِي «كُلِّمَا»، وَفِي «مَتَى» الوَجْهَان^(٣).

وَلُوْ قُمْنَ الْأَرْبَعُ فِيمَنْ قَاْمَتْ وَٱلِتُكُنُّ قَامَتْ أَوْ مَنْ أَفَمْتَهَا أَوْ آلِتُكُنُ أَفَمْتَهَا أَوْ التَّكُنُ أَفَمْتَهَا طَوَالِقُ، وَلَمْ يَطَلُّهُ طَلَقْنَ، وَإِنْ قَسَالَ ٱلتَّكُنُ حَاضَتْ فَضَرَّاتُهَا طَوَالِقُ، وَلَمْ يَطَلُّهُ طُلَقْنَ ثَلاثًا ثَلاثًا ثَلاثًا فَإِنْ وَطِيعَ وَاحِدَةً فَشَلاتٌ بِعَدَمٍ وَطْء ضَرَّاتِهَا، وَهُنَّ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ وَإِنْ وَطِئَ ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَانِ ثِنْتَيْنِ وَثَنَانِ ثِنْتَيْنِ وَلِثَنَانِ ثِنْتَيْنِ وَثِنْتَانِ ثِنْتَانٍ وَهُمَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ وَطِئَ ثَلاثًا وَقَسَعَ بِمَنْ وَطِئَ فَضَرَّاتُهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ أَطْلَقَ، تَقَيَّدَ بِالْمُمْرِ.

وَعَنْهُ فِيمَنْ قَالَ لِعَبِيدِهِ ٱللَّكُمْ ٱتَانِيَ بِخَبَرٍ كَلَنَا فَهُو حُرٌّ فَجَاءُهُ بِهِ جَمَاعَةٌ عَتَقُوا، وَنَقَلَ حَنْبَلْ: أَحَدُهُمْ بِقُرْعَةٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ

(١) (مسألة - ١ - ٣): قوله: (وفي أيِّ المضافة إلى الشُّخص، من وإذا وجهان). انتهى.

يعني: أنَّ هذه الأدوات النُّلاثِ هل هي على الفور إذا اتَّصلت بها لم، أم لا تكون على الفور؟

أطلق الخلاف، وفيه ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١): إذا اتُّصلت لم بإذا فهل يكون على الفور أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسسبوك الذُّهـب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغـني، والكـافي، والمقسع، والهـادي، والبلغة، والحرَّر، والشّرح، وشرح ابن منجًا، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: هي على الفور، وهو الصّحيح.

صحَّحه في التَّصحيح، وبه قطع في العمدة، والوجيز، والمنوِّر ومنتخب الأدميُّ وغيرهم.

والوجه الثّاني: هي على التُراخي، قال في المذهب ومسبوك الذّهب في التّمثيل: إذا قال: إذا لم تدخلي الدّار فأنت طالقٌ، فهو على التّراخي، في أصحّ الوجهين. انتهى.

فأطلق الخلاف أوَّلا ثمُّ صحَّح ثانيًا.

(المسألة الثّانية – ٢، والثّالثة – ٣): من وأيُّ المضافة إلى الشّخص، إذا اتّصل بهما (لم) فهل يكونان على الفور أم على الــتّراخي؟ أطلق الخلاف في ذلك وأطلقه في الحرّر، والرّعايتين، والحاوي الصّغير وغيرهم.

أحدهما: هما على الفور، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الهدايـة، والمذهـب ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والعمدة، والوجيز، والمنوّر، ومنتخب الأدميّ وغيرهم.

والوجه الثَّاني: هما على التَّراخي، نصره النَّاظم.

وقال الشَّارح: الَّذي يظهر أنَّ (من) على النَّراخي إذا اتَّصل بها (لم).

(٢) تنبيه: قوله: (و لا يتكرَّر بتكرُّره إلاَّ في كلَّما وفي متى الوجهان). انتهى.

يعني: المتقدّمين.

وقد قدَّم المصنَّف حكمًا في ذلك، وأنَّ المذهب لا يقتضي التُّكرار.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

فِي نَظَائِرِهَا، ذَكَرَهُمَا فِي الإِرْشَادِ وَلَمْ أَجِدُ الأُولَى عَنْ أَحْمَدُ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ صَالِحٌ فِيمَنْ أَتَانِي.

وَقَالَ أَبُو بَكُر عَنْهَا: أَرَادَ الكُلُّ وَعَمَّا نَقَلَهُ حَنْبَلُ: أَرَادَ البَعْضَ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَكَلْت رُمَّانَةً وَإِنْ أَكَلْت نِصِفَهَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَكَلَت رُمَّانَةً، فَثِنتَانِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَاحِدَةً وَلَـوْ أَتَى بَـدَلَ «إِنْ» بَكُلْمَا فَلَلاتٌ، وَإِنْ عَلَقَهُ بِصِفَاتٍ كَالرُّجُولِيَّةِ، والشُّرَفِ، والفِقْهِ فَاجْتَمَعْنَ فِي شَخْصٍ وَقَعَ بِكُلِّ صِفَـةٍ مَا عَلْقَهُ بِهَا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَطَلَقْكَ فَأَنْتِ أَوْ فَضَرَّتُك طَلَقَ، فَمَاتَ أَحَدُهُمْ، وَقَعَ إِذَا بَقِيَ مِنْ حَيَاةِ النِّسِتِ مَا لا يَتْسِعُ لإيقاعِه، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الإِرْشَادِ رِوَايَةٌ: بَعْدَ مَوْتِهِ، وَلا يَرِثُ بَائِنًا وَتَرِثُهُ، وَيَتَخَرَّجُ: لا تَرِثُهُ، مِنْ تَعْلِيقِهِ فِي صِحْتِهِ عَلَى فِعْلِهَا، فَيُوجَــدُ فِي مَرَضِهِ، والفَّرْقُ ظَاهِرٌ، قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: فِي إِرْثِهِمَا رِوَايَتَانِ، لآنَّ الصَّفَةَ فِي الصَّحْةِ، والطَّلاقُ فِي المَـرَضِ، وَفِيـهِ رِوَايَتَـانِ، وَلا يُمْنَعُ مِنْ وَطْنِهَا قَبْلَ فِعْل مَا حَلَفَ عَلَيْهِ.

ُ وَعَنْهُ: بَلَى، وَلَوْ أَنَى بَدَلَ ۚ ﴿إِنْ ۚ بِمَتَى لَمُ، أَوْ أَيُّ وَقْتِ، فَمَضَى مَا يُمْكِنُ إِيقَاعُهُ وَقَعَ، وَفِي «كُلَّمَا» ثَلاثٌ إِنْ دَخَــلَ بِهَـا وَمَضَى مَا يُمْكِنُ إِيقَاعُهَا مُتَرَثَّبَةً، وإلاَّ بَانَتْ بِالأُولَى، وَآيُتُكُنُّ لَمْ أَطَلِّقُهَا وَمَنْ لَمْ أَطَلِّقُهَا وَإِذَا لَمْ أَطَلِقْك، قِيلَ: كَمَتَى.

رَقِيلَ: كَإِنْ (م ٤)^(١).

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْت بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فَشَرْطٌ مِنْ عَامِّي كَيْيَّةِ.

وَقِيلَ: يَقَعُ إِذَنَ إِنْ كَانَ وُجِدَ كَنَحُويٌ، وَقِيلَ فِيهِ لَمْ يَنْوِ مُقْتَضَاهُ.

وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجُهٌ: يَقَعُ إِذَنْ وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ، كَتُطْلِيقِهَا لِرِضَاءِ أَبِيهَا يَقَعُ، كَانَ فِيهِ رِضَاؤُهُ أَوْ سَخَطُهُ، وَأَطْلَقَ جَمَاعَـةٌ عَنْ أَبِي بَكْر فِيهِمَا: يَقَعُ إِذَنْ، وَلَوْ بَدُلَ إِنْ كَهِيَ.

وَّنِي الكُّافِيُ: يَقَعُ إِذَنْ، كَإِذْ، وَفِيهَا احْتِمَالَّ كَامْس، والوَاوِ يَقَعُ إِذَنْ، لَيْسَتْ جَوَابًا، وَفِي الفُرُوعِ كَالفَاءِ. وَإِنْ أَرَادَ مَعَ الوَاوِ الشُّرْطُ أَوْ جَوَابًا لِلَوْ فَفِي الحُكْمِ رِوَايَتَانِ (م ٥، ٦)(٢).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وأيِّتكنُّ لم أطلِّقها، ومن لم أطلِّقها وإذا لم أطلِّقك، قيل: كمتى، وقيل: كإن). انتهى.

أحدهما: هنَّ كمتى، فيقع الطُّلاق على الفور عند مضيٌّ ما يمكن إيقاعه فيه.

وهذا هو الصُّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

والوجه الثَّاني: هنَّ كإن، واختاره الشَّارح في من، كما تقدُّم، وهذان الوجهان مبنيَّان على الوجهـين المتقدُّمـين في أيّ المضافـة إلى الشُّخص و(من)، و(إذا)، إذا أتَّصل بهنَّ (لم) على ما تقدّم قريبًا، بل هذه المسألة هي عين ما تقدُّم أوّلًا.

(٢) (مسألة – ٥ – ٦): قوله: (ولو أراد مع الواو الشُّرط أو جوابًا للو، وهمَنْ، ففي الحكم روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا قال: أنت طالقٌ وإن قمت، بالواو بدل الفاء، وأراد الشُّرط ديَّن، وهل يقبل في الحكم أم لا؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والشُّرح.

إحداهما: يقبل، وبه قطع في الرَّعاية الكبرى.

والرُّواية النَّانية: لا يقبل، وهو ظاهر ما قطع به في الكافي وهو الصُّواب.

(المسألة الثَّانية - ٦): إذا قال: أنت طالقٌ لو قمت، كان شرطًا على الصَّحيح من المذهب، وقيل: تطلق في الحال.

وإن قال: أردت أن أجعل لها جوابًا ديّن، وهل يقبل في الحكم أم لا؟ فيسه روايتــان، وأطلقهمــا في المغـني، والشّرح، فيحتمــل أن يكون هذا مراد المصنّف بقوله: (أو جوابًا للو).

وظاهر كلامه: أنَّ صورة المسألة أن يقول: لو قمت وأنت طالقٌ، لأنَّه أراد مع الواو جوابًا للو، وقد قال في الكافي: وإن قــال أنـت طالقٌ وإن دخلت الدَّار، طلقت، لأنَّ معناه: ولو دخلت، كقوله عليه أفضل الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ دَخَلَ الجُنَّةُ، وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنِّيَ».

وإن قال: أنت طالقٌ لو دخلت طلقت؛ لأنَّ لو تستعمل بعد الإثبات لغير المنع، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَسُو تُعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾=

(ع): ما أجمع عليه

الفروع - كتاب الطلاق

وَإِنْ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَقَعَدُت، أَوْ ثُمُّ أَوْ إِنْ قُمْتَ إِذَا قَعَدُت أَوْ إِنْ قُمْتَ إِنْ قَعَدَت فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطَلُقُ حَشَّى تَقَعُدَ ثُمَّ تَقُومَ (أ)؛ لأَنَّ القُعُودَ شَرَاطاً يَتَقَدَّمُ مَشْرُوطَهُ.

وَذَكَرَ القَاضِي فِي إِنْ كَالْوَاوْ، بِنَاءُ عَلَى أَنَّ فِيهِ عُرْفًا، وَأَنَّهُ يُقَدُّمُ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ۚ فِي الْفَاءِ وَثُمَّ رَوَايَةٌ كَالُوَاوِ، وَبِالْوَاوِ كَإِنْ قُمْت وُقَعَلْت أَنْ لا قُمْت وَقَعَلْت وَقَعَلْت تَطَلُقُ بِوُجُودِهِمَا. وَعَنْهُ: أَوْ أَحَدُهُمَا، كَإِنْ قُمْتَ وَإِنْ قَعَلْت، وَكَالاَّصَحَّ، فِي لا قُمْت وَلا قَعَلْت، وذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي هَذِهِ اتّفَاقًا، وَأَنْـهُ لا * _ تَهُ:

وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا أَجْنَبْت مِنْك جَنَابَةً فَإِنْ اغْتَسَلْت مِنْ حَمَّام فَٱنْتِ طَالِقٌ فَأَجْنَبَ ثَلاثًا وَاغْتَسَلَ مَرَّةً فِيهِ فَوَاحِدَةً. وَقِيلَ: ثَلاثًا، كَفِعْلِ لَمْ يَتَرَدُّدْ مَعَ كُلَّ جَنَابَةٍ، كَمَوْتِ رَيْدٍ وَقَدُومِهِ، وَإِنْ أَسْقَطَ الفَاءَ مِنْ جَزَاءٍ مُتَأْخَرٍ فَشَوْطٌ. وقِيلَ: بِنِيَّتِهِ، وإلاَّ وَقَعَ إِذَنْ، كَالوَاوِ بَدَلَ الفَاءِ، فَإِنْ أَرَادَ الشُّرْطِ فَالرُّوَايْتَانِ^(١١).

إِذَا قَالَ: إِذَا حِضْت فَاتْتِ طَالِقٌ وَقَعَ بِأُوَّلِهِ.

نُقُلَ مُهَنَّا تَعَلَّلُقُ بِرُوْيَةِ الدَّمِ، لِتَحْرِيمٍ مُبَّاشَرَتِهَا ظَاهِرًا فِيهِ. وَفِي: قَبْلَ مَوْيِي بِشَهْرٍ، وَكُلُّ زَمَن يَحْتَمِلُ أَنْ يُئِيِّنَ أَنَّهُ زَمَنُ الطَّلاقِ، فِي الآصَحُ، وَلِمَنْعِ المُعْتَادَةِ مِنَ العِبَادَةِ (ع). وَفِي الانْتِصَارِ، وَالْفُنُونِ، وَ التَّرْفِيبِ، والرِّعَايَةِ: بِتَبَيِّنِهِ بِمُفْعِيِّ أَقَلَّهِ، وَمَتَى بَانَ فَيْرَ حَيْضٍ لَـمْ تَطْلُـق بِـهِ، وَيَقَـعُ فِـي إِذَا حِضْت حَيْضَةٌ بِانْقُطَاعِهِ.

وَقِيلَ: ۚ وَغُسَٰلُهَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً مِنْ أَوَّلِ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ. وَلَوْ كَانَ قَالَ: كُلِّمَا فَرَضَتْ حِدُّتُهَا فِيهَا بِأَوَّلٍ حَيْضَةٍ رَابِعَةٍ، وَطَلَاقُهُ فِي الثَّانِيَةِ مُبَاحٌ، وَيَقَسَعُ فِي إِذَا طَهُـرَتْ بِـأَوَّلِ طَهْـرٍ مُسْتَقْبَل، نَصُّ عَلَيْدٍ.

وَفِي التَّنْبِيهِ قَوْلٌ حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا حِضْت نِصْفَ حَيْضَةٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَمَضْتَ حَيْضَةٌ مُسْتَقِرَّةٌ وَقَعَ لِنِصَفِهَا، وَفِي وَقُوعِهِ ظَاهِرًا بِمُضِيٍّ دَمِ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَنِصْفُ أَوْ لِنِصْفُ العَادَةِ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٧)(٣).

=[الواقعة: ٧٦]، وإن قال: أردت الشَّرط قبل؛ لأنَّه محتملٌّ. انتهى.

وقال في الرِّعاية الكبرى: وإن قال: أنت طالقٌ، وإن قمت، طلقت، وكذا إن قال: أنت طالقٌ لو قمت، فإن أراد الشُّرط قبل، وكذا قيل في: ولو قمت. انتهى.

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وإن قال: إن قمت فقعدت أو ثمَّ أو إن قمت إذا قعدت أو إن قمت إن قعدت، فأنت طالق لم تطلــق حتى تقعد ثمّ تقوم). انتهى.

هذا الحكم صحيحٌ في المسألة الثَّالثة والرَّابعة، وغير صحيح في الأولى والثَّانية.

بل الصُّواب فيهماً: أنَّها لا تطلق حتَّى تقوم ثمُّ تقعد، على التُّرتيب، صرَّح به الأصحاب، ولقد تتبُّعت كلامهــم فلــم أجــد أحــدًا قال ذلك، بل صرَّحوا بخلافه.

(۲) الثانى: قوله: (وإن اراد الشرط، فالروايتان).

يعني: فيما إذا أسقط الفاء من جزاء متاخر، وقلنا: لا يكون شرطًا إذا لم ينو، وقال: أردت الشرط، ففيه الروايتـــان اللــــان فيمـــا إذا قال: أنت طالق وإن قمت، بالواو، وأراد الشرط. المسألة التي تقدمت هذه.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال: إذا حضت نصف حيضةٍ فأنت طالقٌ، فمضت حيضةٌ مستقرَّة وقبع لنصفها، وفي وقوعها ظاهرًا بمضيٌّ دم سبعة آيَّام ونصف أو لنصف العادة فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر وهما احتمالان مطلقان في الكافي، والمقنع.

أحدهما: تِطلق بمضيٌّ سبعة أيَّام ونصفو، اختاره القاضي، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: تطلق بمضيٌّ نصفُ العادة، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الوجيز وتذكرة ابسَ عبـدوسٍ، وقدَّمـه في المغـني، والشَّرح

وَقِيلَ فِيهَا كَالْمُثَالَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ حِضْتَ فَأَنْتِ وَضَرَّتُك طَالِقَتَان فَادُّعَاهُ طِلْقَتَا بِإِفْرَارِهِ.

وَإِن ادْعَتْهُ؛ فَٱلْكَرَ طَلُقَتْ كَقَوْلِهِ: إِنْ أَصْمَرْتَ بُغْضِي، فَٱلْتَوْ طَالِقٌ، فَادْعَتْهُ، بِخِلاف دُخُولِ الدَّارَ، وَفِي يَعِينِهَــا وَجُهَــانِ

وَعَنْهُ: تَطْلُقُ بِبَيِّنَةِ، كَالْصُرَّةِ، فَيَخْتَبِرْنَهَا بِإِدْخَالِ قُطْنَةِ فِي الفَرْجِ زَمَنَ دَعْوَاهَا الحَيْضَ، فَإِنْ ظَهَرَ دَمٌّ فَهِيَ حَائِضٌ، الخَسَّارَهُ

ُوعَنِّهُ: إِنْ أَخْرَجَتْ عَلَى خِرْقَةٍ دَمَّا طَلَقَتْ الضَّرُّةُ، اخْتَارَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، وَحَكَاهُ عَنِ القَاضِي. وَإِنْ قَالَ: إِنْ حِضِيْتُمَا فَائْتُمَا طَالِقَتَانِ فَادِّعَتَاهُ طَلْقَتَا إِنْ صَدَّقَهُمَا، وَإِنْ كَذُب وَاحِسَدَةً طَلْقَسَ وَخْدَهَا، وَإِنْ قَالَـهُ لآرْيُسِمِ فَادْعَيْنَهُ وَصَدَّقَهُنَّ طُلِّقْنَ، وَإِنْ كَذَّبَ وَاحِدَةً طَلُقَتُ وَحْدَهَا.

وَلُوْ قَالَ: كُلُمَا حَاضَتَ ۚ إَحْدَاكُنُ أَوْ أَيْتَكُنُ حَاضَتَ فَصَرَّاتُهَا طَوَالِقُ فَادْعَيْنَهُ، وَصَدُقَهُنُ طُلُقْنَ ثَلاثًـا ثَلاثًـا، وَإِنْ صَدْقَ وَاحِدَةً لَمْ تَطْلُقْ بَلِ صَرَّاتُهَا طَلْقَةً طَلْقَةً، وَإِنْ صَدْقَ ثِنتَيْنِ طِلْقَتَا طَلْقَةً طَلْقَةً، والْكَذَبْتَانِ ثِنتَيْنِ ثِنتَيْنِ، وَإِنْ صَدْقَ ثَلاثًا طُلُقَنًا ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ، والْمُكَذَّبَّةُ ثَلاثًا، وَإِنْ قَالَ: إِنْ حَضْنَتُمَا حَيْضَةً طَلْقَتَا بِحَيْضَتَيْنِ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: بِحَيْضَةٍ مِنْ وَاحِدَةٍ، والآشْهَرُ بِشُرُوعِهِمَا.

وَقِيلَ: لَا طَلَاقَ كُمُسْتُحِيلٍ.

إذَا عَلْقَهُ بِالحَمْلِ فَوَلَدَتْ بَعْدَ أَكُثُرِ مُدُّوْ الحَمْلِ لَمْ يَقَعْ، وَلاَقَلَّ مِنْ سِنَّةِ أَشَهُر يَقَعُ مُنْذُ حَلَف، وَكَذَا بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَطَأَ، وَإِنْ وَلَدَنْهُ لَهَا فَأَكْثَرَ مُنْذُ وَطِئَ لَمْ يَقَعْ، فِي الآصَحَ، وَنَصُّهُ: يَقَعُ إِنْ ظَهَرَ لِلنَّسَاءِ أَوْ خَفِييَ فَوَلَدَتْهُ لِتِسْعَةِ أَمْسُهُرٍ فَاقَلُ، ويَحْرُمُ

وَقَالَ القَاضِي: وَلَوْ رَجْعِيَّةً مُبَاحَةً مُنْذُ حَلَفَ.

وَعَنْهُ: بظُهُور حَمْل، وَيَكْفِي الاسْتِبْراءُ بِحَيْضَةٍ مَاضِيَةٍ أَوْ مَوْجُودَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا، وَذُكَرَهُ فِي النَّرْغِيبِ عَنْ أَصْحَابِنَا.

وَعَنْهُ: يُعْتَبُرُ ثَلَاثَةَ أَفْرَاء، وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلاً فَعَكْسُ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَيُحَرُّمُ الْوَطَّهُ عَلَى الْأَصَحَّ حَتَّى يَظْهَرَ حَمَلُ أَوْ تَسْتَبْرِأَ، أَوْ تَسَرُّولَ الرَّيبَةُ، وَإِنْ قَـالَ: إذَا حَمَلْت لَـمْ يَقَـعُ إلاَّ بِحَمْـلِ مُتَجَدِّدٍ، وَلا يَطَأْ حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ يَطَأُ كُلُّ طُهْرِ مَرَّةً.

وَعَنْهُ: يُجُوزُ أَكْثُرَ.

وَإِنْ عَلْقَ طَلْقَةً إِنْ كَانَتْ حَامِلاً بِذَكَرِ وَطَلْقَتَيْنِ بِأَنْثَى فَوَلَدَتْهُمَا طَلُقَتْ ثَلاثًا وَاسْتَحَقًّا مِنْ وَصِيَّةٍ.

وَإَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ حَمْلُك أَوْ مَا فِي بَطْنِك فَوَلَدَتْهُمَا لَمْ تَطْلُقْ، وَلا وَصِيَّة، وَلَوْ أَسْـقَطَ «مَـا» طَلْقَـتْ ثَلاثُـا، وَإِذَا عَلَّقَـهُ عَلَى الولادَةِ فَٱلْقَتْ مَا تَصِيرُ بِهِ الْآمَةُ أُمُّ وَلَدِ وَقَعَ، ويُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي عَدَمِهَا، قَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: إِنْ لَمْ يُقِرُّ بِـالحَمْل، وَإِنْ شَهِدَ بِهَا النَّسَاءُ وَقَعَ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَآلَهُ ظَاهِرُ كَلامِهِ، قِيلَ: لا، كَمَنْ حَلَـفَ بِطَـلاقٍ مَـا غَصَبَ أَوْ لا غَصَـبَ،

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين.

أحدهما: تحلف، وهو الصُّواب، وهو ظاهر ما قاله الحرقيُّ، إنَّه قال: لا تحلف المرأة إذا أنكرت النَّكاح، وتحلف إذا ادَّعت انقضاء عدُّتها. انتهى.

وهي مذكورة في اليمين في الدُّعاوي.

والوجه الثَّاني: لا تحلف، وهو ظاهر ما قطع به في الكافي.

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن قال إن حضت فأنت وضوَّتك طالقتان فادُّعاه طلقتا بإقراره، وإن ادُّعته فأنكر طلقـت، وفي يمينهــا وجهان). انتهى.

فَتَبَتَ بَبَيِّنَةِ مَالَ لَمْ تَطَلُّقُ، ذَكَرَهُ فِي الفُصُول، والمُنتَخَبِ، والمُسْتَوْعِب، والمُغْني.

وَقِيلُ: بَلَى، وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَلَذَت ذَكُرًا فَوَاحِدَةً وَإِنْ وَلَذَت أَنْفَى فَيْتَيْنِ، فَشَلاتٌ بِمَعِيَّةٍ، فَسَبَقَ أَحَدُهُمَا (١) بِدُونِ سِتُّةٍ أَشْهُر طَلُقَتْ بِهِ وَانْقَضَتْ العِدَّةُ بِالثَّانِي.

وُّقَالَ ابْنُ حَامِدِ: وَتَطْلُقُ بِهِ، وَأَوْمَا إلَيْهِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ، وَنَقَلَ بَكُرٌ هِي ولادَةٌ وَاحِدُةٌ.

قَالَ فِي زَادِ الْمُسَافِرَ: وَفِيهَا نَظَرٌ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: هَذَا عَلَى نِيَّةِ الرَّجُلِّ إِذَا أَرَادَ بِذَلِكَ تَطْلِيقَــةً، وَإِنْ كَـانَ بِسِيَّةِ أَشْـهُرٍ فَالثَّانِي مِنْ حَمْلٍ مُسْتَأَنَّفٍ، بِلا خِلافٍ بَيْنَ الآئِمَةِ، فَلاَّ يُمْكِنُ ادِّعَاءُ أَنْ تَحْبَلَ بوَلَدٍ بَغْذِ وَلَدٍ، قَالَهُ فِسي أَلِخِلافٍ وَغَيْرُهِ فِي الحَامِلُ لا تَحِيضٌ وَفِي الطُّلاَق بهِ الوَجْهَان(٢) إلاَّ أنْ نَقُولَ: لا تَنْقَضِي بهِ عِدَّةٌ فَتَقَعُ النُّلاثُ، وَكَذَا فِـي الْأَصَحُ إنْ ٱلْحَقْنَـاهُ بِهِ، لِنُبُوتِ وَطْنِهِ بِهِ، فَتَثْبُتُ الرَّجْعَةُ عَلَى الْأَصَحُّ فِيهَا.

وَاخْتَارَ فِي الَّتْرْغِيبِ أَنَّ الحَمْلَ لا يَدُلُّ عَلَى الوَطْءِ المُحَصَّلِ لِلرَّجْعَةِ، وَمَتَى أَشْكَلَ السَّابِقُ فَطَلْقَةٌ، وَقِيَاسُ المُذْهَبِ تَغْيِينُهُ بقُرْعَةٍ، قَالَهُ القَاضِي وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، قَالَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِنْ قَالَ كُلُّمَا وَلَدْت وَلَدًا فَٱنْتِ طَالِقٌ فَوَلَدَتْ ثَلاثًا مَعًا فَقَلاتٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ وَلَدًا فَوَجْهَان (م ٩)(٣).

وَإَنْ وَلَدَتْ الْنَتَيْنِ وَزَادَ: لِلسَّنَةِ، فَطَلْقَةٌ بطُهْرِهَا ثُمُّ أُخْرَى بَعْدَ طُهْرٍ مِنْ حَيْضَةٍ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

إِذَا قَالَ: إِذَا طَلَقْتُكَ فَانْتِ طَالِقٌ، ثُمُّ أَوْقَعَهُ أَوْ عَلَّقَهُ بِالقِيَامِ ثُمَّ بِوُقُوعِ الطّلاقِ فَقَامَتْ وَقَعَ ثِنْتَانِ فِيهِمَا، وَإِنْ زَادَ: ثُـمُّ إِذَا

وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَٱنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ نَجُزُهُ فَوَاحِدَةً بِالْبَاشَرَٰةِ وَاثْنَتَانَ بِالْوُقُوعِ، والإيقاع. وقال القاضي: التَّغليقُ مَعَ وُجُودِ الصَّفَةِ لَيْسَ تَعْلَيقًا، وَإِنْ نَوَى إِذَا طَلَقْتُكَ طَلُقْتَت وَلَـمْ أَرِدْ عَضْدَ صِفَةٍ، دُيِّسَ، وَفِي الحُكُم روَايَتَان (م ١٠)(١).

وَالطَّلاقُ الوَاقِعُ بوُجُودِ الصَّفَةِ لَمْ يُوقِعْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَقَعَ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بقِيَام ثُمَّ بطَلاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ فَوَاحِدَةٌ، وَإِنْ قَالَ كُلُّمَا وَقَعَ عَلَيْك طَلاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ وَوُجِدَ رَجْعِيًّا وَقَعَ ثَلاثٌ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَهُ كُلَّمَا ُ طَلَّقَتُك فَيْنَتَان، وَقَبْلَ الدُّخُول لا تَّقَعُ المُعَلَّقَةُ.

وَإِنْ قَالَ كُلُمًّا طَلَّقْت ضَرَّتَك فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمٌّ قَالَ مِثْلَهُ لِلضَّرَّةِ ثُمٌّ طَلَّقَ الآوُّلَةَ طَلُقَستِ اَلضَّرَهُ طَلْقَةً بَالصَّفَةِ، والآوَّلَـةُ ثِنْتَيْن بَالْبَاشَرَةِ، وَوَقُوعُهُ بالضَّرَّةِ تَطْلِيقٌ لآنَّهُ أَحْدَثَ فِيهَا طَلاقًا بِتَعْلِيقِهِ طَلاقَهَا ثَانِيًا، وَإِنْ طَلْقَ النَّانِيَةَ فَقَطْ طَلْقَتَا طَلْقَةً طَلْقَةً، وَمِثْلُ المَسْالَةِ: إنْ أَوْ كُلُّمَا طَلُّقْت حَفْصَةً فَعَمْرَةُ طَالِقٌ ثُمَّ إنْ أَوْ كُلُّمَا طَلَّقْت عَمْرَةَ فَحَفَّصَةٌ طَالِقٌ فَحَفْصَةٌ كَالضَّرَّةِ، وَعَكْسُهَا

⁽١) تنبيهان: الأول: قوله: (فثلاث عمية، فسبق أحدهما).

كذا في النسخ، صوابه: فإن سبق أحدهما.

⁽٢) الثاني: قوله: (وفي الطلاق به الوجهان).

لعله أراد المذهب، وقول أبن حامد المتقدمان قريبًا.

⁽٣) (مسألة – ٩): قوله: (وإن قال كلُّما ولدت ولدًا فأنت طالقٌ فولدت ثلاثًا معًا فثلاثٌ، وإن لم يُقل ولدًا فوجهان). انتهى. أحدهما: تطلق ثلاثًا، كالأوَّل، اختاره أبو الخطَّاب، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: تطلق واحدةً، اختاره في المحرُّر.

قلت: وهو الصواب.

⁽٤) (مسألة - ١٠): قوله: (إذا قال إذا طلَّقتك فانت طالقٌ ثمُّ أوقعه أو علَّقه بالقيــام ثــمُّ بوقــوع الطّــلاق فقــامت وقعــت ثنتــان فيهما، وإن بقوله: إذا طلَّقتك طلقت ولم أرد عقد صفةٍ ديِّن، وفي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمغنى، والكافي، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى، وغيرهم.

إحداهما: لا يقبل، وهو الصُّواب، لأنَّه خلاف الظَّاهر، إذ الظَّاهر أنَّ هـذا تعليتٌ للطُّـلاق على وقوع الطُّـلاق وإرادة مـا قالــه احتمالٌ بعيدٌ، فلا يقبل منه ذلك.

والرُّواية الثَّانية: يقبل، لأنَّه محتملٌ لما قال.

قَوْلُهُ لِعَمْرَةَ إِنْ طَلَّقْتُكَ فَحَفْصَةُ طَالِقٌ ثُمُّ لِحَفْصَةَ إِنْ طَلَّقْتُك فَعَمْرَةُ طَالِقٌ، فَحَفْصَةُ هُنَا كَعَمْرَةَ هُنَاكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي المَسْأَلَةِ الأُولَى: أَرَى مَتَى طَلُقَتْ عَمْرَةُ طَلْقَةً بِالْبَاشَرَةِ وَطَلْقَةً بِالصَّفَةِ أَنْ يَقَعَ عَلَى حَفْصَةَ أَخْرَى بالصَّفَةِ فِي حَقِّ عَمْرَةً فَيَقَعُ الثَّلاثُ عَلَيْهِمَا.

وَإِنَّ تُوْلِنَ أَصْحَابِنَا فِي: كُلْمَا وَقَعَ عَكَيْك طَلاقِي فَانْتِ طَالِقٌ وَوُجِدَ رَجْعِيًّا يَقَعُ ثَلاثٌ، يُعْطِي اسْتِيفَاءَ الشَّلاتِ فِي حَـقًّ عَمْرَةً، لاَنْهَا طَلْقَتَ طَلْقَةً بِالْمَبَاشَرَةِ وَطَلْقَةً بِالصَّقَةِ، والثَّالِئَةَ بِوثُوعِ الثَّانِيَةِ، وَمَذَا بِمَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِي طَلاقٍ عَمْرَةَ الْمَعَلَّقِ بِطَلاقٍ حَفْصَةً، وَإِنْ عَلْقَ ثَلاثًا بِتَطْلِيقٍ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ ثُمُّ طَلْقَ وَاجِدَةً طَلْقَتْ فِي الآصَحَ ثَلاثًا.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتُكَ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلاقِي فَانْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلاثًا ثُمَّ قَالَ: انْتِ طَالِقٌ طَلُقَت ثَلاثًا، قِيلَ: مَعًا.

وَقِيلَ: يَقَعُ الْمُعَلَّقُ.

وَقِيلَ: الْمُنجَزُ، ثُمُّ تَتِمُّتُهَا مِنَ الْمَلُّقِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: اَحْتَارَهُ الجُمْهُورُ وَجَزَمَ بِهِ فِي المُسْتَوْعِبِ عَنْ أَصْحَابِنَا (م ١١)(١).

وَأُوْفَعَ آبُنُ عَقِيلِ الْمُنَجُّزَ، والغَى غَيْرَهُ.

وَقِيلَ: لا تُطْلُقُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتُك وَطَنَّا مُبَاحًا أَوْ إِنْ ٱبْنَتُكِ أَوْ فَسَخْت نِكَاحَك أَوْ إِنْ ظَاهَرْت مِنْك أَوْ إِنْ رَاجَعَتُك فَانْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلاثًا، فَفِي التَّرْغِيبِ: تَلْغُو صِفَةُ القَبْلِيَّةِ، وَفِي إِلْغَاء الطَّلاقِ مِنْ أَصْلِهِ الوَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ الآوْجَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ احْتِمَالٌ فِي الثَّانِيَةِ، والثَّالِثَةِ: يَقَعَانَ مَعًا (مَ ١٢)^(٢).

وَإِنْ قَالَ: كُلِّمَا طَلِّقْت وَاحِدَةً فَعَبْدٌ مِنْ عَبِيدِي َحُرُّ وَاثْنَتَيْنِ فَعَبْدَانِ حُرَّانِ وَثَلاثًا فَثَلاثَةٌ وَٱرْبَعَةٌ فَارْبَعَةٌ ثُــمُ طَلْقَهُـنَّ مَعًـا أَوْلاَ عَنَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ.

وَقِيلَ: سَبُعَةً عَشَرَ.

وَقِيلَ: عِشْرُونَ.

وَقِيلَ: أَرْبُعَةً.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن قال إن طلّقتك أو وقع عليك طلاقي فأنت طالقٌ قبله ثلاثًا ثمَّ قال أنت طالقٌ طلقت ثلاثًا، قيل:
 معًا، وقيل: يقع المعلّق، وقيل: المنجز ثمَّ تتمُّتها من المعلّق.

وفي التُرغيب اختاره الجمهور وجزم به في المستوعب عن أصحابنا). انتهى.

هذه المسألة تسمَّى بالسُّريجيَّة، والصَّحيح من المذهب القول الثّالث، وهو أنَّه يقع المنجز ثمَّ يتمَّم من المعلَّــق، وبــه قطـع في المغـني، والحمَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والمنوِّر، وتقدَّم نقل المصنِّف عن صاحب التَّرغيب، والمستوعب، فعلى هــذا إن كــانت غير مدخول بها لم تطلق إلاَّ واحدةً، وقيل: تقع الثّلاث معًا، فيقع بالمدخول بها وغيرها ثلاث، وقيل: يقع الثّلاث المعلَّقة، فيقـــع أيضًــا بالمدخول بهاً وغيرها ثلاثً.

 (٢) (مسألة - ١٢): قوله بعد المسألة التي قبلها: (وإن قبال: إن وطنتك وطنّباً مباحًا أو إن أبنتيك أو فسيخت نكاحك أو إن ظاهرت منك أو إن راجعتك فأنت طالقٌ قبله ثلاثًا، ففي التُرغيب تلغو صفة القبليّة وفي إلغاء الطّلاق مـن أصلـه الوجهان، ويتوجّه الأوجه.

وفي الرَّعاية احتمالٌ في النَّانية والنَّالثة يقعان معًا). انتهي.

قطع في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير بوقوع الثُّلاث.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

وقوله: (وفي إلغاء الطّلاق من أصله الوجهان) الظّاهر: أنّه أراد بهما وقوع الطّلاق وعدمه الّذي ذكره في مســـالة السّـريجيّّة، وهــو عدم الوقوع.

وقوله: (ويتوجّه الأوجه)؛ يعني: الَّتي تكلَّمنا عليها في صفة الوقوع، وقد علم الصُّحيح منها، واللَّه أعلم.

وَقِيلَ: عَشْرَةً، ك الله بَدُل الحُلْمَا، لِعَدَمِ تَكُرَارِهَا، وَأَرْبَعَةٌ هُنَا أَظْهَرُ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ إِنْ طُلْقُسنَ مَعَّا، وَتَقَدَّمَ ِ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا فِي تَدَاخُلَ الصُّفَاتِ.

َ وَإِنْ قَالَ: إِذَا آتَاكَ طَلَاقِي فَانْتِ طَالِقٌ ثُمُّ كَتَبَ إِلَيْهَا إِذَا آتَاكَ كِتَابِي فَانْتِ طَالِقٌ فَاتَاهَا وَقِيلَ أَوْ أَتَى مَوْضِعُ الطَّلاقِ مِنْـهُ وَلَمْ يَنْمَح ذِكْرُهُ طَلُقَتْ ثِنْتَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَ بِالثَّانِي الآوَّلَ فَفِي الحُكْمِ رِوَايَتَانِ (م ١٣)(١)

م يَسَلِّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهَا وَقَعْ إِنَّا كَانَتْ أُمَيَّةً، وإلاَّ فَوَجْهَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٤)(١). وَلَوْ كَتَبَ: إذَا قَرَاتَ كِتَابِي مَذَا فَانْتِ طَالِقٌ فَقُرِئَ عَلَيْهَا وَقَعْ إِنْ كَانَتْ أُمَيَّةً، وإلاَّ فَوَجْهَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٤)(١).

قَالَ أَحْمَدُ: لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى يَشْهَلَ عِنْدَهَا شُهُودٌ عَدُولٌ شَاهِدَان لا حَامِلُ الكِتَابِ وَحْدَهُ.

فَصلُ

إذَا قَالَ: إِنْ حَلَفْت بِطَلَاقِك فَانْتِ طَالِق ثُمُّ أَعَادَهُ أَوْ عَلَقَهُ بِشَرْطٍ فِيهِ حَثُّ أَوْ مَنْعٌ، والْأَصَحُّ أَوْ تَصَلَيْقُ خَبَرٍ أَوْ تَكَذَيبُهُ وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، كَطَلُوعِ الشَّمْس وَقُدُومِ الحَاجُّ سِوَى تَعْلِيقِهِ بِمَشْيَتِهَا أَوْ حَيْضٍ وَطُهْرٍ، وَبِنًّا مَنْ لَمْ يَسْتُنْنِ هَلَهِ النَّلاَئَةَ ذَكَرَهُ شَيْعُتُنَا، وَاخْتَارَ العَمَلَ بِعُرْفِ الْمُتَكُلِّمِ وَقَصْلِهِ فِي مُسَمَّى اليَمِينِ، وَأَنْهُ مُوجَبُ أَصُولُ أَحْمَدَ وَنُصُوصِهِ وَأَنْ مِثْلَهُ: واللَّهِ لا أَخْتَارَ العَمَلَ بِعُرْفِ المَّالِقَةُ فِي مَرَّةٍ، وَإِنْ قَصَدَ بِإِعَادَتِهِ إِفْهَامَهَا لَمْ يَقَعْ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، بِخِلافِ مَا لَسَوْ أَعَادَهُ مَنْ أَرْبَعًا عَلَقَهُ بِالكَلامِ، وَأَخْطَأ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَقَالَ فِيهَا كَالْأُولَى، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَإِنْ أَعَادَهُ ثَلاثًا طَلُقَتَيْنِ وَإِنْ أَعَادَهُ أَرْبَعًا طَلْقَتَيْنِ وَإِنْ أَعَادَهُ أَرْبَعًا طَلْقَتَنْ مَذْخُولًا بِهَا.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكُمَا، فَأَنْتَمَا طَالِقَتَانِ وَأَعَادَهُ طَلُقَتَا طَلْقَةٌ طَلْقَةٌ، وَتَبِينُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا مِنْهُمَا، فَلا يُطَلِّقَانِ بِقَوْلِهِ ثَالِثَا، فَإِنْ ثَالِثَا، فَإِنْ نَكُحَ البَافِنَ ثُمُّ حَلْفَ بِطَلَاقِهَا فَاخْتَارَ الشَّيْخُ لا تَطْلَقُ، وَهُوَ مَعْنَى جَزْمِهِ فِــي الكَافِي وَغَـيْرِهِ أَنَّهُ لا يَصِحُّ اَلْحَلِفُ بِطَلَاقِهَا، لآنَّ الصَّفَةَ لَمْ تُنْعَقِدُ، لآنُهَا بَائِنَّ، وَكَذَا جَزَمَ فِي التَّرْفِيبِ فِيمَا تُخَالِفُ المَّذَخُولَ بِهَا غَيْرُهَا أَنَّ التَّعْلِيقَ بَعْــدَ البَيْنُونَةِ لا يَصِحُّ.

وَإِنَّمَا عَلَلُوا بِذَلِكَ -واللَّهُ أَعْلَمُ- لآنَّ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلاقُ لا تَنْعَقِدُ بِهِ الصَّفَةُ، كَمَسْأَلَةِ الـولادَةِ، فِي الآشهرِ، والتَّعْلِيلِ عَلَى الْمَذْهَبِ، مَعَ أَنَّهُ يَتَّجِهُ عَدَمُ الرُّقُوعِ مَعَ صِحْةِ التَّعْلِيقِ بِالمَّةِ الثَّانِيَةِ، لآنَهُ يُعْتَبَرُ لِتَأْثِيرِ الصَّفَةِ وُجُودُ الزَّوْجِيَّةِ، والآشهرُ: بَلَى، كَالآخِرَى طَلْقَةَ طَلَقَةً، والفَرْقُ وَاضِحٌ، كَمَا سَبَقَ، وبِـ: «كُلِّمَا» بَدَل: «إنْ» فَلاثًا فَلاثًا، طَلْقَةَ عَقِبَ حَلِفِهِ ثَانِيًّا وَطَلْقَتَيْنِ لَمَّا نَكَحَ البَائِنَ وَحَلَفَ بِطَلاقِهَا، لآنٌ كُلِّمَا لِلتَّكْرَادِ، وَفَرَضَ فِي الْمُغْنِي الْمَسْأَلَةَ فِي كُلَّمَا وَقَالَ مَا سَبَقَ.

وَإِنْ قَالَ: كُلُّمَا حَلَفْت بِطَلَاقِكُمَا فَإِخْدَاكُمَا طَأَلِقٌ وَأَصَادَهُ لَمْ يَشِّعْ، وَإِنْ قَالَ لِمَذخُولِ بِهِمَا: كُلُّمَا حَلَفْت بِطَلاقِ

⁽١) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن قال: إذا أتاك طلاقي فأنت طالقٌ ثمَّ كتب إذا أتاك كتابي، فأنت طالقٌ فأتاها، طلقت ثنتـين، وإن أراد بالثاني الأوَّل ففي الحكم روايتان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين وغيرهم.

إحداهما: يقبل في الحكم، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم، وقطَّع به في الوجيز، واليه ميل الشَّيخ، والشَّارح، وهـو الصُّواب.

والرُّواية النَّانية: لا يقبل.

قال الأدميُّ في منتخبه: ديَّن باطنًا، وقال في منوَّره: ديَّن.

⁽٢) (مسألة - ١٤): قوله: (ولو كتب إذا قرأت كتابي هذا فسأنت طبالقٌ، فقرئ عليهما، وقع إن كمانت أمَيَّة، وإلاَّ فوجهمان في التَّرغيب). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية.

أحدهما: لا يقع، لأنَّها لم تقرأه.

والوجه الثَّاني: يقع.

قلت: الصُّواب الرُّجوع إلى نيَّته، فإن لم يكن له نيَّةً لم يقع، لأنَّها لم تقرأه، والأصل عدم وقوع الطَّلاق وبقساء الزُّوجيَّة، فـلا تـزال بالاحتمال.

إخدَاكُمَا، أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا فَانْتُمَا طَالِقَتَانِ، وَأَعَادَهُ، طَلَقَتَا ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ، وَإِنْ قَالَ فَهِيَ أَوْ فَضَرَّتُهَــا طَـالِقٌ فَطَلْقَـةٌ طَلْقَـةٌ، وَإِنْ قَالَ: فَإِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، فَطَلْقَةٌ بِإِحْدَاهُمَا تُعَيِّنُ بِقُرْعَةٍ.

وَإِنْ قَالَ: إِذَا حَلَفْت بِطَلاَقَ ضَرَّتِك فَانْتَ طَالِقَ ثُمُّ قَالَهُ لِلأُخْرَى طَلُقَتِ الأُولَى، فَإِنْ أَعَادَهُ لِلأُولَى وَقَعَ بِالأُخْرَى. فَصَلْ

في تعليقه بالكلام والإذن والرؤية والبشارة واللبس والقربان

إِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُك فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمُّ قَالَ: أَسْكُتِي أَوْ تُحَقِّقِي أَوْ مُرِّي وَنَحْوَهُ طَلْقَتْ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بِبُدَاءَتِهِ إِيَّاهَا بِهِ فَقَالَتْ إِنْ بَدَأَتُك بِهِ فَعَبْدِي حُرُّ انْحَلَّتْ يَمِينُهُ، فِي الْأَصَحُ، ثُمَّ إِنْ بَدَأَتُهُ حَنِثَتْ، إِنْ بَدَاهَا انْحَلَّتْ يَمِينُهَا.

وَإِنْ عَلْقَهُ بِكَلامِهَا زَيْدًا فَكَلَّمَتُهُ فَلَمْ يَسْمَعُ لِشُغْلِ أَوْ غَفْلَةِ وَنَمْوَهُ حَنِثَ، وَإِنْ كَلَّمَتُهُ مَجْنُونًا أَوْ سَكْرَانَ أَوْ أَصَمَّ يَسْسَمَعُ لَوْلا الْمَانِمُ حَنِثَ وَاخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ: لا.

وَقِيلَ: لا السَّكْرَانَ، كَتَكْلِيمِهِ غَاثِبًا أَوْ نَاقِمَا أَوْ مُغْمَّى عَلَيْهِ أَوْ مُيْتًا، خِلافًا لآبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَهُ رِوَايَةً، وَإِنْ كَاتَبَتْهُ أَوْ رَاسَلَتْهُ حَنِثَ، كَتَكْلِيمِهَا غَيْرَهُ وَهُوَ يَسْمَعُ تَقْصِدُهُ بِهِ.

وَعَنْهُ: لا، كَنِيَّةٍ غَيْرِهِ وَإِنْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ فَوَجْهَان (م ١٥)(١).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُكَ فَٱنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَهُ ثَانِيًا طَلْقَتْ وَاحِدَةً، وَإِنْ قَالَهُ ثَالِثًا فَثَانِيَةٌ، رَابِعًا فَثَالِثَةٌ، وَتَبِينُ غَيْرُ المَدْخُولِ بِهَــا بطَلْقَةِ، وَلَمْ تَنْعَقِدْ يَعِينُهُ الثَّالِيَةُ وَلا الثَّالِثَةُ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَجَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي، وَقَدَّمَهُ فِي المُحَرَّرِ ثُمُّ قَالَ: وَعِنْدِي تَنْمَقِدُ الثَّانِيَةُ بِحَيْثُ إِذَا تَزَوَّجَهَا وَكَلَّمَهَا طَلُقَتْ، إِلاَّ عَلَى قَـوْل التَّمِيعِيُّ بِحَلِّ الصَّفَةِ مَعَ البَيْنُونَةِ فَإِنَّهَا قَدْ اَنْحَلَّتْ بِالثَّانِيَّةِ، لآنُهُ قَدْ كَلَّمَهَا، وَلا يَجِيءُ مِثْلُهُ فِي الحَلِف بِالطَّلاقِ، لآنُـهُ لاَ يَنْعَقِدُ، لِعَدَم إِمْكَان إِيقَاعِهِ.

وَيَتَوَجُّهُ: أَنَّهُ لاَ فَرْقَ فِي المَعْنَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الحَلِف السَّابِقَةِ، فَإِمَّا أَنَّهُ لا تَصِحُ فِيهِمَا وَهُوَ أَظْهُرُ، كَالآجْنَبِيَّةِ، وَإِمَّا أَنْ تَصِحُ فِيهِمَا كَمَا سَبَقَ مِنْ قُولٍ أَحْمَدَ فِي تَعْلِيقَ طَلاق العَتِيقَةِ قَدْ وَطِئْهَا، والمُطَلَّقُ قَبْل المِلْكِ لَمْ يَطَأْ

مَعَ أَنَّ الْمُلْمَبُ فِي الْعَتِيقَةِ عِنْدَ القَاضِي وَغَيْرِهِ لاَ يَصِحُّ، أَمَّا بُطْلاَنُهُ فِي العَتِيقَةِ وَصِحُتُهُ هُنَا فِيهِمَا أَوْ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ مَسْالَةِ الحَلِفِ وَسَنْالَةِ الكَلام كَمَا هُو ظَاهِرُ كَلام بَعْضِهِمْ فَلا وَجْهَ لَهُ مِنْ كَلام أَحْمَدَ، وَلا مَعْنَى يَقْتَضِيبُ، وَلَمْ أَجَدُ مَنْ صَرَّحَ بِالنَّفْرِقَةِ، وَقَدْ يَخْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ كُلَّمَهَا بِشُرُوعِهِ فِي كَلامِهَا، وَلا يَكُونُ حَالِفًا إِلاَّ بِالشَّرْطِ، والجَزَاءُ، لأَنَّهُ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ يَعْفَلُ: حَقِيقَةُ لَكَلام الشَّرْطُ، والجَزَاءُ، فَتُعتَبُرُ حَقِيقَتُهُ كَالحَلِفِ وَهَذَا حَقِيقَةُ اليَمِينِ وَحَقِيقَةُ كَالرَهِ الْعَنْمَالُ بِهِ، وَلَهُ اللّهَ مُنْ اللّهُ وَهُذَا حَقِيقَةُ اليَمِينِ وَحَقِيقَةٌ كَلامٍ الأَصْحَابِ فَيَعْمَلُ بِهِ، وَلِهُ اللّهَ اللّهُ اللّهُ وَلَا نَبْنَ الْمُنْالَتَيْنِ، وَإِلاَّ فَكَانَ يَتَعَيِّنُ بَيَانُ خِلافِ الْحَقِيقَةِ، والنَّفْرِقَةُ، والاحْتِمَالُ الآوَلُ فَقَسَطْ، مَعَ أَنِّي لَمْ أَرَهُ فِي كَلامِهِا، والمُؤْتِمُ اللهُ وَلَا بَيْنَ الْمُنْالَتَيْنِ، وَإِلا فَكَانَ يَتَعَيِّنُ بَيَانُ خِلافِ الحَقِيقَةِ، والنَّفْرِقَةُ، والاحْتِمَالُ الآوَلُ فَقَسَطْ، مَعَ أَنِّي لَمْ أَرهُ فِي كَلامِهُ المُنْسَالَقِينِ وَالاَ فَيَعْلَى الْمُولِقَةُ الْكَلامِ الْمُ وَلَى الْمُعْلَقِةُ الْمُعْلِقَةُ الْمَالِقِيقِ الْمُلْونَةُ مِلْهُ الْمُ اللّهُ وَلَا بَيْنَ الْمُنْالَقَيْنِ وَالْافِيقِ الْمُلْوِيقَةُ الْمَالِمُ اللّهُ وَلَا مُؤْلِقُهُ إِلَى الْمُعْلِقَةُ الْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلُونُ اللّهُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ الْمُؤْلِقَةُ وَالْمُؤْلِقَةُ أَلَالْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلِقُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُ

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَلْمُتُمَا رُيْدًا وَعَمْرًا فَالنَّمَا طَالِقَتَانِ وَلَمْ نُحْنِئُهُ بِبَعْضِ المَحْلُوفِ فَكَلْمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ وَاحِدًا فَقِيلَ: تَطْلُقَانِ. وَقِيلَ: حَتَّى تُكَلِّمَا كُلاً مِنْهُمَا (م ١٦)(٢، كَقُولِهِ: إِنْ كَلْمُتْمَا رُيْدًا وَكُلْمُتُمَا عَمْرًا

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله: (وَإِن علَّقه بكلامها زيدًا فكلَّمته ولم يسمع لشغل أو غفلة ونحوه حنث، إن أشارت إليه فوجهان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمقنع، والحُرْر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصّحيح، صحّحه في التّصحيح، والنّظم.

واختاره أبو الخطُّاب، وابن عبدوسَ في تذكرته، وغيرهما.

قَالَ الشَّارَحِ: وهذا أولى، وقطع به في الوجيز، والمنوَّر وغيرهما.

والوجه الثاني: اختاره القاضي.

⁽٢) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن قال: إن كلَّمتما زيدًا أو عمرًا فانتما طالقتان ولم نحنثه ببعض المحلوف عليه فكلَّمت كـلُّ واحـــدةٍ واحدًا، فقيل: تطلقان، وقيل: حتَّى تكلَّما كلاً منهما). انتهى.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ خَالَفْت أَمْرِي فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمُّ نَهَاهَا فَخَالَفْتُهُ وَلا نِيَّةً لَمْ يَحْنَثُ.

وَقِيلُ: بَلَى.

وَقِيلَ: إِنْ عَرَفَ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ وَالنَّهُمِي (١).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ خَرَجْت قَالَ فِيَ الانْتِصَّارِ: أَوْ إِنْ خَرَجْت مَرَّةً بِغَيْرِ إِذْنِي أَوْ إِلاَّ بِإِذْنِي أَوْ حَتَّى آذَنَ لَك فَأَنْتِ طَالِقَ، فَـأَذِنَ مَرَّةً فَخَرَجَتْ عَالِمَةً بإذْنِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لا، لَمْ يَحْنَثْ.

ثُمُّ إِنْ خَرَجْت بِلا إِذْن وَلا نِيَّةٍ حَنِثَ.

وَعَنْهُ: لا، كَإِذْنِهِ فِي الْخُرُوجِ كُلَّمَا شَاءَتْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَنِي الرَّوْضَةِ: إَنْ أَذِنَ لَهَا بِالْحُرُوجِ مَرَّةً أَوْ مُطْلَقًا أَوْ أَذِنَ بِالْحُرُوجِ لِكُلِّ مَرَّةٍ فَقَالَ: أَخْرُجِي مَتَى شِفْت لَمْ يَكُسن إذْنَا الأَّ لِمَرَّةِ وَاحِدَةِ.

وأطلقهما في المغنى.

أحدهما: تطلقان، وهو الصّحيح، وعليه جهور الأصحاب.

وقطع به في الوجسيز وغيره؛ وقلامه في الهناية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرَّر وتذكرة ابـن عبـدوس، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

قال في تجريد العناية: طلقتا في الأظهر.

والقول الثَّاني: لا يحنث حتَّى تكلّما جيمًا كلّ واحدٍ منهما، وهو تخريجٌ لأبي الخطّاب، واحتمـــالٌ في المقنــع، قـــال النّشارح: وهـــو أولى، قال ابن عبدوس في تذكرته: والأقوى لا يقع.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام ابن رجب في القاعدة الثَّالثة عشرة بعد المئة.

تنبيهات: الأوَّل: كان الأولى للمصنَّف أن يقدَّم الأوَّل، لأنَّ معظهم الأصحاب عليه، أو كان يحكي اختيارهم فيقول: اختاره الأكثر، كما هو عادته، والله أعلم.

النَّاني: هذه المسألة من جملة فاعدة، وهي إذا وجدنا جملةً، ذات أعدادٍ مورَّعةٍ على جملةٍ أخرى فهل يتسورَّع أفسراد الجملـة المورَّعة على أفراد الأخرى أو كلُّ فردٍ منها على مجموع الجملة الأخرى؟ وهي على قسمين:

الأوَّل: أن توجد قرينةٌ تدلُّ على تعيين أحد الأمرين، فلا خلاف في ذلك، فمثال ما دلَّت القرينــة فيــه علــى توزيــع الجملــة علــى الجملة الأخرى فيقابل كلُّ فردٍ كامل بفردٍ يقابله، إمَّا لجريان العرف أو دلالة الشُّــرع علــى ذلـك وإمَّـا لاستحالة مــا ســـواه أن يقــول لزوجتيه: إن أكلتما هذين الرَّغيفين فَانتما طالقتان، فإذا أكلت كلُّ واحدةٍ منهما رغيفًا طلقت لاستحالة أكل واحدةٍ منهما الرَّغيفين.

أو يقول لعبديه: إن ركبتما دائتيكما أو لبستما ثوبيكما أو تقلّدتما سيفيكما أو دخلتما بزوجتيكما فأنتما حرَّان، فمتى وجد من كلِّ واحدٍ ركوب دائته أو لبس ثوبه أو تقلّد سيفه أو دخل بزوجته ترتَّب عليه العتق، لأنَّ الانفراد بهذا عرقيٌّ، وفي بعضه شرعيُّ، فيتعبَّن صرفه إلى توزيع الجملة على الجملة، ذكره النتيخ في المغني وغيره، ومثال ما دلَّت القرينة فيه على توزيع كلَّ فردٍ من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى أن يقول لزوجتيه: إن كلَّمتما زيدًا وعمرًا فأنتما طالقتان، فلا تطلقان حتَّى تكلَّم كلُّ واحدةٍ منهما زيدًا وعمرًا.

القسم الثّاني: أن لا يدلّ دليلٌ على إرادة أحد التّوزيعين، فهل يحمل التّوزيع عند هذا الإطلاق على الأوّل أو النّساني؟ في المسألة خلافٌ، والأشهر أنَّه يوزَّع كلُّ فردٍ من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى إذا أمكن، وصرَّح بــه القـاضي وابــن عقيــلٍ وأبــو الخطّاب في مسألة الظّهار من نسائه بكلمةٍ واحدةٍ، ذكر ذلك ابن رجبــ في القاعدة الثّالثة عشرة بعد المئة.

(١) الثَّالث: قوله: (وإن قال إن خالفت أمري فأنت طالقٌ ثمَّ نهاها فخالفته ولا نيَّة لم يجنث، وقيل: بلى، وقيل إن عسرف حقيقة لأمر، والنَّهر). انتهر.

صواب القول الثَّالث: وقيل يحنث إن جهل حقيقة الأمر، والنَّهي، لا أنَّه يحنث إن عـرف ذلـك، كمـا في الرَّعايـة وغيرهـا، وهـذا القول قويُّ جدًّا، قال في القواعد الأصوليَّة: ولعلُّ هذا القول أقرب إلى الفقه، والتَّحقيق. وَإِنْ أَذِنَ فَلَمْ تَخْرُجُ حَتَّى نَهَاهَا وَخَرَجَتْ فَوَجْهَان (م ١٧)(١).

فَإِنْ قَالَ إِلاَّ بِإِذْن زَيْدٍ فَمَاتَ زَيْلًا لَمْ يَحْنَثْ، وَحَنَّكُ القَاضِي وَجَعَلَ الْمُستَثَنَى مَخْلُوفًا عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنَّ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الحَمَّامِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَانْتِ طَالِقٌ فَخَرَجَتْ لَهُ وَلِغَيْرِو، أَوْ لَهُ ثُمَّ بَدَا لَهَا غَيْرُهُ، حَنِثَ. مَعَّالَ: لا

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ، وَمَتَى قَالَ: كُنْتَ أَذِنْتَ قُبلَ بَبِيَّنَةٍ، وَيُخْتَمَلُ الاكْتِفَاءُ بعِلْمِهِ لِلْبَيِّنَةِ.

وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا رَأَيْتِ الْهِلالَ أَوْ عِنْدُ رَأْسِهِ وَقَعَ بِإِكْمَالِ الْعِدْةِ أَوْ رُؤْيَتِهِ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رُبِيَ قَبْلَ الغُرُوبِ، وَلَوْ نَوَى العِيَانَ أَوْ رُوْيَتُهَا لَهُ قَبْلُ حُكْمًا، عَلَى الأصلح.

وَقِيلَ: بِقَرِينَةِ، وَهَلْ يُقْمِرُ بَعْدَ ثَالِئَةِ أَوْ بِاسْتِدَارَتِهِ أَوْ بِبَهْرِ ضَوْيَهِ؟ فِيهِ أَقْوَالٌ (م ١٨)^٢).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ رَأَيْتِ فُلانًا، وَأَطْلَقَ، فَرَأَتُهُ وَلَوْ مَيْتًا.

وَقِيلَ: وَمُكْرَهَةً، لا خَيَالَهُ فِي مَاءٍ وَمِرْآةٍ.

وَقِيلُ: أَوْ جَالَسَتُهُ عَمْيَامَ، وَقَعَ.

وَإِنْ قَالَ مَنْ بَشُرَتْنِي بِقُدُومٍ آخِي فَهِيَ طَالِقٌ فَاخْبَرَهُ نِسَاؤُهُ مَعًا طُلِّقْنَ، وَإِنْ تَفَرَّقَ طَلْقَتِ الْأُولَـى الصَّادِقَـةُ، وإلاَّ فَـأُولُ صَادِقَةَ بَعْدَهَا، وَكَذَا مَنْ أَخْبَرَتْنِي عِنْدَ القَاضِي.

وَقِيلُ: يَطْلُقْنَ.

وَقِيلَ: مَعَ الصَّدُق (م 1 9 ^(٣).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَبِسْتَ ثُوبًا فَٱنْتِ طَالِقٌ وَنَوَى مُعَيَّنَا دُيِّنَ، خِلافًا لاَبْنِ البَنَّاءِ وَقَدَّمَهُ فِي التَّبْصِـرَةِ، وَخَرَّجَـهُ الحُلْوَانِـيُّ عَلَـى روايَتَيْنَ، وَيُقْبَلُ حُكُمًا عَلَى الآصَحُّ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ثَوْبًا فَقِيلَ كَذَلِكَ.

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وإن أذن قلم تخرج حتَّى نهاها وخرجت فوجهان). انتهى.

يعني: إذا قال لها: إذا خرجت بغير إذني ونحوه ثمَّا قاله المصنَّف فأنت طالقٌ، ثمَّ أذن لها فلم تخرج حتَّى نهاها.

ثمُّ خرجت، فهل تطلق أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحجرُّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: تطلق، صحَّحه النَّاظم، وقطع به في المنوَّر، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا تطلق.

قال ابن عبدوس في تذكرته: لا يقع إذا أذن لها ثمُّ نهى وجهلته. انتهى.

وليس بمناف للقول الأوَّل:.

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وهل يقمر بعد ثالثة أو باستدارته أو ببهر ضوئه؟ فيه أقوالًّ). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والشُّرح.

أحدهما: يقمر بعد ثالثةٍ، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، والصَّرصريُّ في زوائد الكافي على الحَرقيِّ، وهو الصَّواب. والقول الثَّاني: لا يقمر إلاَّ باستدارته.

والقول النَّالث: لا يقمر حتَّى يبهر ضوؤه، قال القاضي: لا يبهر ضوؤه إلاَّ في اللِّيلة السَّابعة، حكاه عن أهل اللُّغة.

(٣) (مسألة – ١٩): قوله: (وكذا من أخبرتني عند القاضي، وقيل: يطلُّقن، وقيل: مع الصَّدق). انتهى.

يعني: انْ قوله من أخبرتني بقدوم أخي فهي طالقٌ هل هي مثل قوله من بشّرتني بقدومه فهي طالقٌ؟ أم يطلّقن هنا بالإخبار مطلقًـا أم بالصّدق؟ أطلق الحلاف في ذلك.

قول القاضي قطع به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الخلاصة، والرَّعايتين، والنَّظم.

وال**قول الثَّاني:** اَخْتَاره أبو الخطَّاب، فيطلَّقن في الأحوال الثَّلاثة، لأنَّ الخبر يدخله الصَّدق، والكــذب، ويســمَّى خــبرًا وإن تكــرُر، والبشارة القصد بها السُّرور، وإنَّما يكون ذلك مع الصِّدق ويكون في الأولى لا غير.

والقول الثَّالث: اختاره صاحب الحرُّر.

وَقِيلَ: لا يُقْبَلُ حُكْمًا (م ٢٠)^(١).

قَالَ فِي النَّرْغِيبِ: وَإِنْ حَلَفَ لا لَبِسْت ثَوْبًا وَنَوَى مُعَيِّشًا دُيِّسَ، وَفِي الحُكْمِ رِوَايَتَـانِ، سَـوَاءٌ بِطَـلاقِ أَوْ غَـيْرِهِ، عَلَـى

_ وَإِنْ قَالَ: إِنْ قَرِبْت دَارَ أَبِيك فَأَنْتِ طَالِقٌ، بِكَسْرِ الرَّاءِ، لَمْ يَقَعْ حَتَّى تَذْخُلَهَا، وَإِنْ: قَالَ إِنْ قَرِبْت وَقَعَ بِوَقُوفِهَــا تَحْـتَ فِنَائِهَا وَلُصُوفِهَا بِجِدَارِهَا، لآنَ مُقْتَضَاهُمَا ذَلِكَ، ذَكَرَهُمَا فِي الرَّوْضَةِ.

إِذَا عَلْقَهُ بِمَشِيقَتِهَا بِـ: (إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا أَوْ (أَنْيَ) أَوْ (أَيْنَ) لَمْ تَطْلُقُ خَنَّى تَشَاءَ وَلَوْ كَارِهَةً مُتَرَاخِيْـا، وَكَـذَا حَيْثُ شِـفْت، نَصُّ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ.

وَقِيلَ: يَقَعُ وَإِنْ لَمْ تَشَا.

وَيُونَ * يَ حَبُونَ * اللَّهَالِسِ فَإِنْ رَجْعَ قَبْلَ مَشِيتَتِهَا لَمْ يَصِحُّ رُجُوعُهُ، عَلَى الْآصَحُّ، كَبَقِيَّةِ التَّغَلِيـــق، فَــانْ قَــانَّـــــَّةُ فَــَانَّـــَةً وَاللَّ اللَّهُ عَلَى الْأَصَحَّ ، كَبَقِيَّةِ التَّغَلِيـــق، فَــانَّ فَــانَّـــَةً وَلِمْ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَلَّقَ وَاحِدَةً إِلاَّ أَنْ تَشَاءَ ثَلاكًا، أَوْ ثَلاكًا إِلاَّ أَنْ تَشَــاءَ شِفْتُ إِنْ هَيْفَتَ فَشَاءَ أَوْ إِنَّ مَنَاءً أَبِي فَشَاءً، لَمْ تَطْلُقْ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَلَّقَ وَاحِدَةً إِلاَّ أَنْ تَشَاءَ ثَلاثًا، أَوْ ثَلاثًا إِلاَّ أَنْ تَشَـاءَ مَنْ مَنْ مُنْ اللَّهُ مِنْ وَمِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ وَاحِدَةً، فَشَاءَتْ الثُّلاثُ أَوْ الوَّاحِدَةَ وَقَعَتْ.

وَقِيلَ: لا تَطْلُقُ، لآنُ الاسْتِثْنَاءَ مِنَ الإثْبَاتِ نَفْيٌ.

وَإِنْ عَلُّقَهُ بِمَشِيثَةِ اثْنَيْنِ فَشَاءًا.

وَقِيلَ: أَوْ أَحَدُهُمَا، وَقَعَ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، وَلا نِيَّة، فَشَاءَهُمَا وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَوْ تَعَــذُرَتْ بمَوْتٍ وَنَحْوهِ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَٱبْنُ عَقِيلٍ.

وَحُكِيَ غَنْهُ: أَوْ غَابَ وَحُكَاهُ نِي الْمُتَنُّحَبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَقَعَا، كَقَوْلِهِ: إلاَّ أَنْ يَشَاءَ زَيْلاً فَيَمُوتُ فَيَقَعُ إِذَنْ.

وَقِيلُ: فِي آخِر حَيَاتِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ حَلِفَهِ، وَذَكَرَ القَاضِي فِي أَنْتُ طَالِقٌ ثَلاثًا وَثَلاثًا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ: يَقَعُ، وَلَيْسَ اسْتِثْنَاءً، وَإِنْ شَاءَ مُمَيَّزَ أَوْ سَكْرَانَ فَكَطَلاقِهِمَا، وَإِشَارَةَ أَخْرَسَ تُفْهَمُ كُنْطُقِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ خَوْسَ بَعْدَ يَمِينِهِ فَلا، وَإِنْ حَلَفَ لا يَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَلَيْسَ اسْتِثْنَاءً يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ بِمَشِيتَتِهِ أَنْ لا يَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَلَيْسَ اسْتِثْنَاءً يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ بِمَشِيتَتِهِ أَنْ لا يَفْعَلُهُ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَلَيْسَ اسْتِثْنَاءً يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ بِمَشِيتَتِهِ أَنْ لِدُخُولِ الدَّارِ وَقَعَ إِذَنْ، بِخِلافِ قُولِهِ: لِقُدُومِ زَيْدٍ أَنْ لِغَدٍ وَنَخْوِهِ. وَإِنْ قَالَ: مَا مَشِيتَتِهِ أَنْ لِدُخُولُ الدَّارِ وَقَعَ إِذَنْ، بِخِلافِ قُولِهِ: لِقَدُومِ زَيْدٍ أَنْ لِغَدٍ وَنَخْوِهِ. وَإِنْ قَالَ: مَا مَا يَشْهُ عَلَى الآصَةِ. وَقَعَ الْآنَهُ مُطَلِّقٌ فَكَانَ مُتَوَاخِيمًا، ذَكَرَهُ فِي وَلَوْ قَالَ: إِنْ رَضِي آبُوكُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: مَا رَضِيت، ثُمُّ قَالَ: رَضِيت، وَقَعَ، لاَنَّهُ مُطَلِّقٌ فَكَانَ مُتَرَاخِيمًا، ذَكَرَهُ فِي النَّذِينَ مَا لَا اللهُ وَالْتَالِقُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللّهُ اللللللل

الفُنُون وَأَنَّ قَوْمًا قَالُوا يَنْقَطِعُ بِالْآوُّلِ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ عَبُدِي حُرُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قِدُّمَ الاسْتِثْنَاءَ وَقَمَا، كَقَصْدِهِ بِهِ تَأْكِيدَ الإيقاعِ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ فَوْلَ ۚ قَتَادَةَ قَدْ شَاءَ اللَّهُ الطُّلاقَ حِينَ أَذِنْ فِيهِ، وَكَالْمَنْصُوصِ فِي إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَيَكُونُ مَفِنَاهُ هِيَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ الطَّلاقَ بَعْدَ هَذَا، واللَّهُ لا يَشاؤهُ إِلاّ بِتَكِلَّدِهِ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَحُكِيَ عَنْهُ: يَقَعُ العِنقُ، وَعَكْسُهَا فِي التَّرْغِيبِ.

⁽١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن قال: إن لبست ثوبًا فأنت طالقٌ ونوى معيَّنًا ديَّن ويقبل حكمًا، على الأصحِّ، وإن لم يقـل ثوبًـا فقيل كذلك، وقيل: لا يقبل حكمًا). انتهى.

أحدهما: حكمها حكم المسألة الَّتِي قبلها، فيقبل قوله في الحكم، على الأصحُّ، وهو الصُّواب، قال في القاعدة الخامسة، والعشرين بعد المائة، هذا قول جمهور الأصحاب، وقدُّمه.

والقول الثَّاني: لا يقبل في الحكم هنا، وإن قبلناه في الَّتي قبلها، واختاره القاضي في كتاب الحيــل، وذكــر المصنَّف كــلام صــاحب

وَقَالَ: يَا طَالِقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أُولَى بِالوُّقُوعِ.

وَفِي الرَّحَايَةِ وَجُهَانِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: اليَمِينُ المُطْلَقَةُ إِنَّمَا تَنْصَرِفُ إِلَى الحَلِفِ بِاللَّهِ، قَــالَ أَبُـو يَعْلَى الصَّغِيرُ: وَلِهَ ذَا لَـوْ حَلَفَ لَا حَلَفْتُ، فَمَلَّى طَلَاقًا بشَرْطٍ أَوْ صِفَةٍ لَمْ يَحْنَثْ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ قَصَدَ اليَمِينَ حَنِثَ، بِلا نِزَاعٍ أَطَلَمُهُ، قَالَ: وَكَذَا مَا عُلِّنَ لِقَصْدِ اليَمِينِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ يَشَأُ أَلْ مَسا لَسمْ يَشَأُ اللَّهُ وَقَمَ، فِي الآصَعَ، لِتَصَادُ الشَّرْطِ، والجَزَاء، فَلَغَى تَعْلِيقَهُ، بِخِلافِ المُستَحيل.

وَإِنْ قَالَ إِنْ قَمْتَ فَٱنْتِ طَالِقٌ أَوْ ٱنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمٌّ وَجَدَ فَإِنَّ نَوَى رَدُّ المَشِيئَةِ إِلَى الفِعْلِ لَمْ يَقَعْ، وإلاّ وَانتَانَ.

وكَذَا إِنْ كَانَ الشُّرْطُ نَفْيًا وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ لا يَحْنَثُ (م ٢١، ٢٢)(١).

(١) (مسألة - ٢١ – ٢٧): قوله: (وإن قال: إن قمت فأنت طالقٌ أو أنت طالقٌ إن قمت إن شاء الله تعالى ثمَّ قـامت، فـإن نـوى ردَّ المشيئة إلى الفعل لم يقع، وإلاَّ فروايتان، كذا إن كان الشُّرط نفيًا، يعني مثل قوله أنت طالقٌ إن لم تدخلي الدَّار إن شــاء اللَّـه أو إن لم
 تقومي اليوم إن شاء اللَّه، واختار في التَّرغيب لا يجنث). انتهى.

ذكر المصنف مسألتين:

(المسالة الأولى - ٧١): تعليق المشيئة بالشرط المثبت.

(المسألة الثَّانية - ٢٢): تعليقها بالشُّرط المنفيُّ.

وأطلق الحلاف في الشُّرط المثبت في الهداية، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والحُوَّر، والشُّرح، والحاوي وغيرهم، إحداهما: لا تطلق، صحَّحه في التَّصحيح، فقال: لا تطلق من حيث الدَّليل، قال: وهو قول محقّتي الأصحاب.

وجزم به الأدميُّ في منتخبه ومنوَّره.

والرُّواية الثانية: تطلق.

وقطع به في الوجيز، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في المذهب، والخلاصة، وقِدَّمه في الرِّعايتين، وصحَّحه ابـن نصـر اللّه في حواشيه فيها، وكذا إن كان الشَّرط نفيًا.

وقال صاحب التَّرغيب: إن كان الشُّرط نفيًا لم تطلق، وإن كان إثباتًا طلقت، ذكره المصنَّف عنه أيضًا.

تنبيه: حرَّر ابن رجب رحمه الله تعالى في هذا المسألة وفي صيغة القسم كقوله أنت طسالقٌ لا تدخلين السُّار إن شساء اللَّـه، أو أنست طالقٌ لتدخلنُ الدَّار إن شاء اللَّه، ونحوه للأصحاب سبع طرق ذكرها عنه في القواعد الأصوليَّة.

أحدها: الرَّوايتان وردتا مطلقًا، أعني سواءً كان الحلف بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء، وهذه الطَّريقة مقتضى كلام أكثر المتقدِّمين كابي بكر، والقاضي وابن عقيل وغيرهم، ومأخذ الخلاف عند المحقّقين من الأصحاب وغيرهم: أنَّ الطَّلاق المعلَّس بشيرط ونحوه قد تضمُّن شيئين: طلاقًا ملتزمًا عند وجود شرطه، وفعلا ملتزمًا بقصد الحضُّ عليه أو المنع منه، فإن غلَّبنا جهة الطَّلاق قلنا: هو طلاق ماتزمٌ بشرطه، فإذا وجد شرطه صار كالطَّلاق المنجز في حينه فلا ينفع فيه الاستثناء، وإن غلَّبنا عليه جهـة اليمين قلنا: هو يمينٌ من الأعان، فإنَّ المقصود منه الحض على فعل أو المنع منه دون الطَّلاق، وإذا كان يمينًا صحَّ الاستثناء وقد ذكر مضمون هذا المأخذ القاضي وأبو الخطَّاب في خلافهما، وصاحب المغني وغيرهم.

وأمًا أبو بكر ففرَّق بين الاستثناء في الطُّلاق، والاستثناء في تعليقه وذكره.

الطّريق الثّانيّ: الرّوايتان وردتا في الحلف بالطّلاق بصيغة القسم، وفي التّعليق على شرطٍ يقصد بـــه الحـضُ أو المنسع دون التّعليــق على شرطٍ يقصد به وقوع الطّلاق بتّةً.

وهذه الطَّريقة احتيار الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وهي مقتضى كلام كثيرٍ من الأصحاب، وذكر ما علَّلوه به.

فعلى هذا لو كان الطَّلاق معلِّمًا بشرطٍ يقصدُّ به الوقوعُ لم ينفع فَيه الاستثناء، قولا واحدًا، كقوله أنت طالقٌ غدًا إن شاء الله، فإذا جاء وقتِه فقد شاء الله وقوعه فيه.

الطَّريق الثَّالث: الرَّوايتان وردتا في صيغة التَّعليق إذا قصد ردَّ المشيئة إلى الطَّلاق أو أطلق، وأمَّا إن ردَّ المشيئة إلى الفعل فإنَّه ينفعه، نولاً واحدًا.

وكذلك إن حلف بصيغة القسم، فإنَّه ينفعه الاستثناء، قولاً واحدًا، وهذه طريقة صاحب المحرَّر، وكـذا هـي طريقة صاحب =

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقَ لَتَقُومِينَ أَوْ لا قُمْت إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقِيلَ: كَالَّتِي قَبْلَهَا.

وَقِيلَ: لا يَقَعُ، وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ وَغَيْرُهُ: مَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ فِي الطَّلاقِ، والعَتَاقِ (۷۷/۲)

وَإِنْ عَلْقَهُ بِمَحَبَّتِهَا تَعْذِيبَهَا بِالنَّارِ أَوْ بَبُغْضِهَا الجُنَّةَ وَتَحْوَهُ فَقَالَتْ أُحِبُّ أَوْ أَبْغُصُ لَمْ تَطْلُقُ، وَقِيلَ إِنْ أَسَمْ يَقُـلَ بِقَلْبِك،

وَقِيلَ تُطْلَقُ، وَذُكَرَهُ فِي الفُنُونَ مَذْهَبُنَا وَمَنْذَهَبُ العُلَمَاءِ كَافَةٌ ميوَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. ثُمَّ اخْتَارَ قَوْلَهُ: إِنَّهَا لا تَطْلَقُ، لاسْتِحَالَتِهِ عَادَةً، كَقَوْلِهِ إِنْ كُنْت تَعْتَقِدِينَ أَنَّ الجَمَلَ يَدْخُلُ فِي خَرْمِ الإِبْرَةِ فَانْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتَ: أَعْتَقِدُهُ، فَإِنْ عَاقِلاً لا يُجَوِّزُهُ فَضْلاً عَنِ اعْتِقَادِهِ، ثُمَّ إِنْ قَالَتَ: كَذَبْت، لَمْ تَطْلَقْ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ نُطْقُهَا أَوْ تَطْلَقُ بِإِوْرَارِ الزُّوْج؟ فِيهِ احْتِمَالَان (م ٢٤)^(٢).

=الرِّعاية، والنَّظم، والمصنَّف وغيرهم.

والمصنّف تابع فيها صاحب المحرَّر، وردُّها ابن نصر اللّه في حواشيه، وذكر ابن رجبٍ توجيه هذه الطّريقة ومأخذها.

الطَّويق الرَّابِع: طريقة صاحب المغني ومن تابعه، وهي أنَّ الرُّوايتين في صورة التَّعليق بالشَّرط إذا لم يــردُ المشــيئة إلى الطّــلاق، فــإن ردُّها إلى الطُّلاق فهو كما لو نجز الطُّلاق، واستثنى فيه، وإن أطلق النَّيَّة فالظَّاهر رجوعــه إلى الفعــل دون الطّــلاق، ويحتمــل عــوده إلى الطُّلاق، وإن ردُّ المشيئة إلى الفعل نفعه، قولا واحدًا، كما ينفعه في صيغة القسم، وهذه توافق طريقة صاحب الحرُّر، إلاَّ أنَّها مخالفةً لهـا في أنَّه إذا عاد الاستثناء إلى الطُّلاق لم ينفع، كما لا ينفع في المنجز، وهو الَّذي ذكره ابن عقيلٍ وغيره أيضًا، وهو واضحٌ."

الطُّريق الخامس: طريقة صاحب التَّلخيص، وهو حمل الرُّوايتين على اختلاف حالين فإن كَان الشُّرط نفيًا لم تطلق، نحو أن يقول: أنــت طالقٌ إن لم أفعل كذا إن شاء الله تعالى، فلم يفعله، فلا يحنث، وإن كان إثباتًا حنث، نحو إن فعلت كذا فأنت طالقٌ -إن شاء الله تعالى-.

وهذه الطّريقة مخالفة للمذهب المنصوص، لأنَّ نصُّ أحمد إنَّما هو في صورة الشّرط التُّبوتيُّ، وقد اختلف قوله فيسه على روايتـين، فكيف يصحُّ تنزيل الرُّوايتين على اختلاف حالين؟ وذكر شبهته.

الطَّريق السَّادس: طريقة القاضي أبي يعلى في الجامع الكبير، وهو أنَّه قال: عندي في هذه المسألة تفصيلٌ، ثم ذكر ما مضموسه أنَّـه إذا لم توجد الصُّفة الَّتي هي الشُّرط المعلَّق عليه الطَّلاق انبنى الحكم على علَّة وقوع الطَّلاق المنجز المستثنى منــه، فـإن قلنــا: العلُّـة أنّـه عَلْقه بمشيئةٍ لا يتوصُّل إليها لم يقع الطُّلاق، روايةً واحدةً، لأنَّه علَّقه بصفتين:

إحداهما: دخول الدَّار مثلاً، والأخرى المشيئة، وما وجدتاً، فلا يحنث.

وإن قلنا: العلَّة علمنا بوجود مشيئة اللَّه لوجود لفظ الطُّلاق، انبني على أصل آخر، وهو ما إذا علَّــق الطَّـلاق بصفتـين فوجــدت إحداهما، مثل أن يقول: إن دخلت الدَّار وشاء زيدٌ، فدخلت ولم يشأ زيدٌ، فهل يقيع الطُّـلاق؟ على روايتـين، كـذا هنـا يخـرُج على روايتين، وأمَّا إن وجدت الصُّفة وهي دخول الدَّار فإنَّه ينبني على التَّعليلين أيضًا، فإن قلنا قد علمنا مشيئة الطُّلاق وقع، روايةً واحدةً، لوجود الصَّفتين جميعًا، وإن قلبًا لم نعلم مشيئته انبني على ما إذا علَّقه على صفتين فوجدت إحداهما، ويخرُّج على روايتين. انتهى.

الطَّريق السَّابِع: طريقة ابن عقيل في المفردات، فإنَّه جعل الرُّوايتين في وقوع الطُّلاق بدون وجود الصُّفة، فامَّا مسع وجودهــا فيقــع الطَّلاق، قولا واحدًا، وجعل ماخذ الرُّوايتين في وقوعه قبل الصُّفة الْ المشيئة إن عادت إلى الطُّلاق فقــد شــاء اللَّـه الطُّـلاق كيمــا شــاء وقوع المنجز، وإن عادت إلى الفعل لم يقع الطَّلاق حتَّى يوجد، وهذه أضعف الطُّرق، وفسادها من وجهين، وذكرهما. انتهى.

(١) (مسألة - ٢٣): قوله: (وإن قال أنت طالقٌ لتقومين أو لا قمت إن شاء الله فقيل: كالَّتي قبلهـــا، وقيــل: لا يقــع، ونقــل أبــن منصور ﴿وغيره: من حلف فقال: إن شاء اللَّه لم يحنث، وليس له استثناءٌ في الطُّلاق، والعتاق). انتهى.

وهُّذه المسألة من جملة المسائل الَّتي ذكر فيها هذه الطُّرق، واللُّه أعلم.

وقد قال في الرَّعاية الكبرى: وإن قال: أنت طالقٌ لتدخلنُ الدَّار إن شاء اللَّه لم يحنث بحال.

(٢) (مسألة – ٢٤): قوله بعد قوله: (وإن علَّقه بمحبَّتها تعذيبها بالنَّار أو ببغضها الجنَّة ونَّموه، ثمُّ إن قالت كذبت لم تطلـق، وهــل يعتبر نطقها أو تطلق بإقرار الزُّوج؟ فيه احتمالان). انتهى.

أحدهما: يعتبر نطقها وهو الصواب.

والاحتمال الثَّاني: تطلق بإقرار الزُّوج.

فهذه أربعٌ وعشرون مسألةً في هذا الباب.

وَلَوْ قَالَتَ: أُرِيدُ أَنْ تُطَلِّقَنِي فَقَالَ: إِنْ كُنْت تُرِيدِينَ أَوْ إِذَا أَرَدْت أَنْ أَطَلَقَك فَأنْتِ طَالِقَ، فَطَـاهِرُ الكَـلامِ يَقْتَضِي إِنْمَـا تَطَلَقُ بِإِرَادَةٍ مُسْتَقَبَلَةٍ، وَدَلالَةُ الحَالِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ إِيقَاعَهُ لِلإِرَادَةِ الَّتِي أَخْبَرَتْهُ بِهَا، قَالَهُ فِي الفُنُونِ، وَأَنْ قَوْمًا أَوْقَعُـوهُ وَقَوْمًـا ال

قَالَ: وَلَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ أَبُوكَ يَرْضَى بِمَا فَمَلْتِيهِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: مَا رَضِيت، ثُمُ قَالَ: رَضِيت، طَلُقَت، لآنَهُ عَلَّمُهُ عَلَى رِضًا مُسْتَقْبَلٍ، وَقَدْ وُجِدَ بِخِلافِ إِنْ كَانَ أَبُوك رَاضِيًا بِهِ؛ لآنُهُ مَاضٍ. وتَعْلِيقُ الْعِنْقِ كَالطَّلاقِ، وَيَصِيحُ بِالمُوْتِ.

and Marian and Alberta Commence of the commenc

باب الشُّكُّ في الطَّلاق،

مَنْ شَكَّ فِي طَلاق أَوْ شَرْطِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ مَعَ شَرَّطٍ عَدَمِيًّ، نَحْوُ لَقَدْ فَعَلْت كَذَا أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ اليَوْمَ، فَمَضَى وَشَكَ فِي فِعْلِهِ.

وَإِنْ شَكُّ فِي عَدَدِهِ فَطَلْقَةً، وَلَهُ الوَطُّهُ بَعْدَ الرَّجْعَةِ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، اخْتَارَهُ الْجِرَقِيُّ؛ لِشَكِّهِ فِي حِلَّهِ بَعْدَ حُرَّمَتِهِ

وَإِنْ قَالَ لامْرَأْتَيْهِ: إخْدَاكُمَا طَالِقٌ، طَلَّقَ المُنْوِيَّةَ ثُمَّ مَنْ قُرعَتْ: وَعَنْهُ: يُعَيِّنُهَا، وَذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ فِي العِنْقِ. وَلَا يَطَأُ قُبُلَ ذَٰلِكَ.

وَلَيْسَ هُوَ تَعْيِينًا لِغَيْرِهَا، ذَكَرَهُ القَاضِي وَفِيهِ وَجْهُ، والعِنْقُ كَمَا ذَكَرَ القَاضِي، أيْ: إنْ وَطِئَ إِحْدَى الجَــــارِيَتَيْنِ لا يَتَعَيَّـنُ عِنْقُ غَيْرِ الْمُوطُوءَةِ.

وَيُتَوَّجُهُ الوَجْهُ، وَلا يَقَعُ بِالتَّعْيِينِ بَلْ بَتَبَيُّنِ وُقُوحِهِ، فِي المُنْصُوصِ، وَإِنْ مَاتَ أَقْرَعَ وَرَثَتُهُ. وَإِنْ أَبَانَ إِخْدَاهُمَا مُعَيَّنَةً وَٱلْسِيهَا أَوْ قَالَ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَهَـلِهِ طَالِقٌ وَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ فَهَـلِهِ، وَجَهِـلَ، فَعَنْـهُ: وَمُرْسِنَةً مِنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ أَنْ قَالَ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَهَـلِهِ طَالِقٌ وَإِنْ لَـمْ يَكُـنْ فَهَـلِهِ، وَجَهِـلَ، فَعَنْـهُ: يَجْتَنِبُهُمَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ وَالْحُتَارَهُ الْأَكْثُرُ هِي كَالْمُسْأَلَةِ قَبْلُهَا (م ١)(١).

وَيُنْفِقُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَوْ يُقْرِعَ، فَإِنْ ذَّكَرَ أَنَّ الْمُعَيِّنَةَ غَيْرُ مَنْ قُرِعَتْ طَلَقَتْ وَرُدُّتْ مَنْ قُرِعَتْ، وَلَمْ يَرَدْ ابْنُ رَزِينٍ. وَالْمُذْهَبِ: مَا لَمْ تَتَزَوِّجْ، لآنَهُ لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي رَفْعِ النَّكَاحِ الثَّانِي أَوْ تَكُنْ القُرْعَةُ بِحَاكِم، قِيلَ لآنُهَا كَحُكْمِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لآنَ الحَاكِمَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكُر وَابْنُ حَامِدٍ: تَطُلُقُ أَيْضًا.

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتَنِهِ أَوْ أَمَنَيْهِ إِحْدَاكُمَا طَالِقَ أَوْ حُرَّةً غَدَا، فَمَاتَتْ زَوْجَةً أَوْ بَاعَ أَمَةً، فَقِيلَ: يَقَعُ بِالبَاقِيَةِ.

وَقِيلَ: يَقْرعُ، كُمُوتِهِمَا (م ٢)^(٢).

وَيُونَ وَيُجَ بِنْتًا مِنْ ثَلَاثٍ ثُمَّ مَاتٍ وَجُهِلَتْ حَرُمْنَ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَحَنْبَلٌ وَغَيْرُهُمَا: تُخْرَجُ بِقُرْعَةٍ، قَالَ القَـاضِي وَأَبُـو وَإِنْ زَوْجَ بِنْتًا مِنْ ثَلَاثٍ ثُمَّ مَاتٍ وَجُهِلَتْ حَرُمْنَ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَحَنْبَلٌ وَغَيْرُهُمَا: تُخْرَجُ بِقُرْعَةٍ، قَالَ القَـاضِي وَأَبُـو الخَطَّابِ: فَكَذَا يَجِيءُ إِنْ اخْتَلَطَتْ أُخْتُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَّائِلُ: لا يَجُوزُ اعْتِبَارُ مَا لَوَّ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ بِمِلْكِ لآجْنَبِيٌّ بِمَا لَوْ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ بِمِلْكِ الْآجْنَبِيُّ بِمَا لَوْ اخْتَلَطَ مِلْكُهُ إِذَا اخْتَلَطَ عَبْــــْدُهُ بِعَبْدِ غَيْرُو لَمْ يُقْرِعْ، وَلَوْ أَعْتُقَ مِبِتَّةَ أَعْبُدٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَقْرَعَ، عَلَى أَنَّهُ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّوَايَةَ، ثُمَّ كَلامَ القَاضِي، وَٱلْنَهُ لَوْ اَشْنَبَهَ وَلَذَهُمْ بِوَلَدِ غَيْرِهِ فَلا قُرْعَةَ وَلَا تَصْبِينَ، قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ فِيمَا إِذَا زَوْجَ وَلِيَّانِ: المُنْقُولُ فِي مِثْلِ هَــٰذَا رِوَايَـهُ حَنْبَـلِّ،

اشتمل كلامه على مسألتين حكمهما واحدً، والذي نقله الجماعة عن الإمام أحمد هو الصُّحيح من المذهب.

قطع به في الوجيز وغيره.

قال في القواعد: هذا المشهور، وهو المذهب.

قال الزُّركشيُّ: هذا منصوص أحمد، وعليه عامَّة أصحابه.

قال الشَّيخ في المقنع وغيره: هذا قول أصحابنا، يعنون أنَّه يقرع، وما اختاره الشَّيخ مال إليه الشَّارح.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وإن قال لزوجتيه أو أمتيه: إحداكما طالقٌ أو حرَّةٌ غذًا، فماتت زوجةٌ أو باع أمةً، فقيل: يقسع بالباقيـة، وقيل: يقرع كموتهما). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، قدُّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والقول الثَّاني: قطع به ابن عبدوسِ في تذكرته في مسألة الزُّوجتين.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وإن أبان إحداهما: معيَّنة وأنسيها، أو قال: إن كان هذا الطَّائر غرابًا فهـــذه طــالتّ، وإن لم يكــن فهـنـذه، وجهل، فعنه يجتنبهما حتَّى يتبيَّن، اختاره الشَّيخ، ونقل عنه الجماعة واختاره الأكثر هي كالمسألة قبلها). انتهى.

وَذَكَرَهَا قَالَ: أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ، وَلَمْ يَعْتَبُرْ مَا ذَكَرَهُ النَّجَّادُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ الطَّائِرُ غُرَابًا فَامْرَأْتِي طَالِقٌ، وإِلاَّ فَمَبْدِي حُرٌّ وَجَهلَ أَقْرَعَ.

وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجْنَبُيْةٍ اسْمُهُمَا هِنْدُ: إِخْدَاكُمَا أَوْ هِنْدُ طَالِقٌ طَلُقَتْ زَوْجَتُهُ.

فَإِنْ نُوَى الْآجْنَبِيَّةَ دُيِّنَ وَيَقْبَلُ حُكْمًا بِقُرِينَةٍ.

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ لَهُ امْرَأْتَانِ اسْمُهُمَا وَاحِدٌ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَالَ فُلانَةُ طَالِقٌ يَنْوِي الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ: الْمَيْسَةُ تَطْلُقُ؟ كَأَنَّ أَحْمَدَ أَرَادَ لا يَصِدُقُ حُكُمًا.

وَفِي الانْتِصَارِ خِلافٌ فِي قَوْلِهِ لَهَا وَلِرَجُلِ: إحْدَاكُمَا طَالِقٌ، هَلْ يَقَعُ بلا نِيَّةٍ؟.

وَإِنْ نَادَى هِنْدًا فَأَجَابَتُهُ عَمْرَةُ أَوْ لَمْ تُجبْهُ وَهِيَ الحَاضِرَةُ فَقَالَ أَنْتِ طَأَلِقٌ يَظُنُهَا الْمَنَادَاةَ طَلُقَتِ.

وَعَنْهُ: وَتَطْلُقُ عَمْرُةُ فِي الحُكْم، وَإِنْ عَلِمَهَا غَيْرَ الْمُنادَاةِ طَلَقْتَا إِنْ أَرَادَ طَلاقَ الْمُنادَاةِ، وإلاَّ طَلْقَتْ عَمْرَةُ فَقَطْ.

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنُّهَا زُوْجَتُهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَقِيلَ وَسَمَّى زَوْجَتَهُ طَلُقَتْ، وَفِي العَكْس روايَتَان هُمَا أَصْلُ المَسَائِل (م ٣)(١). قَالَ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ: العَمَلُ عَلَى أَنَّهُ لا يَقَعُ، وَكَذَا العِتْقُ (م ٤)(١).

وَقِيلَ: لا يَقَعُ قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَالَ يَا غُلامُ أَنْتَ حُرٌّ: يَعْتِقُ عَبْدُهُ الَّذِي نَوَى.

وَفِي الْمُنتَخَبِ: أَوْ نَسِيَ أَنَّ لَهُ عَبْدًا أَوْ زُوجَةً فَبَانَ لَهُ.

وَإِنْ أُوْقَعَ بِزَوْجَتِهِ كُلِمَةً وَجَهِلَهَا وَشَكُ هَلْ هِيَ طَلَاقٌ أَوْ ظِهَارٌ فَقِيلَ: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ فِي الفُنُونِ: لآنَّهَا تُخْرِجُ الْمُطَلَّقَةَ فَتُخْرِجُ أَحَدَ اللَّفْظَيْنِ.

وَقِيلَ: لَغُوْ، قَدُّمَهُ فِي الفُنُون، كَمَنِيُّ فِي ثُوبٍ لا يَدْري مِنْ أَيُّهِمَا هُوَ (م ٥)(٣).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن قال لمن ظنُّها زوجته: أنت طالقٌ، وقيل: وسمَّى زوجته، طلقت، وفي العكس روايتــان همــا أصــل المسائل). انتهى.

يعني: إذا قال لمن ظنَّها أجنبيَّةً: أنت طالقٌ، فظهرت امرأته، هل تطلق أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والقواعد الفقهيَّة، والأصوليَّة وغيرهم، وبناهما أبو بكر على أنَّ الصُّريح هل يحتاج إلى نيَّة أم لا؟ قال القاضي: إنَّما هذا الخلاف في صورة الجهل بأهليَّة الحلُّ ولا يطرد مع العلم. انتهى.

إحداهما: لا يقع، قال ابن عقيل وغيره: العمل على أنَّه لا يقع، وهو الصُّحيح.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره أبو بكر وغيره، وصحَّحه في تصحيح الحرَّر وغيره، وهو ظاهر ما قدَّمه في المغني، والشَّرح. والرُّواية الثَّانية: يقع، جزم به ابن عقيل في تذكرته وصاحب المنوَّر.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ديَّن ولم يقبل حكمًا.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وكذا العتق).

يعني: أنَّه كهذه المسألة في الحكم وقاله أيضًا في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغــير وغـيرهـم، وقدَّمــه في المعني، والشَّـرح، وقــد علمت الصُّحيح في المقيس عليه، فكذا يكون الصُّحيح في المقيس، واللَّه أعلم، وقيل: لا يعتق وإن طلقت في الأولى، وهـــو احتمــالٌ في المغني، والشرح.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وإن أوقع بزوجته كلمةً وجهلها وشكَّ هل هي طلاقٌ أو ظهارٌ؟ فقيل: يقرع بينهما:

قال في الفنون: لأنَّها تخرج المطلَّقة فتخرج أحد اللَّفظين، وقيل: لغوَّ، قدَّمه في الفنون، كمسيٌّ في شوب لا يـدري مـن أيُّهمـا هـو).

أحدهما: لا يلزمه شيءٌ، بل هي لغوّ، قدَّمه في الفنون كما قال المصنّف، وقدَّمه في القاعدة السُّتّين بعد المئة، فقال: والمنصـوّص لا يلزمه شيءً.

قال في رواية ابن منصور: في رجل حلف بيمين لا يدري ما هي طلاق أو غيره؟

قال: لا يجب عليه الطَّلاق حتَّى يعلم أو يستيقن، وتوقُّف في روايةٍ أخرى، وقال: في المسألة قولان آخران.

أحدهما: يقرع، فما خرج بالقرعة لزمه، قال: وهو بعيدً.

(خ): غالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا ثُمَّ جَهِلَهَا، يُؤيِّلُ أَنَّهُ لَغُوَّ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الآبَارِ، وَقَالَ لَهُ رَجُلُّ حَلَفْت بِيَمِينِ لا أَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ هِيَ، قَالَ: لَيْتَ أَنْكِ إِذَا دَرَيْتَ دَرَيْتُ أَنَا.

َ وَّحُكِيَ عَنِ اَبْنِ عَقِيلَ أَنَّهُ ذَكَرَ رِوَايَةً: يَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِين، وَرَوَايَةُ أَنَّهُ لَغُوّ، يُؤَيِّدُ كَفَّـارَةَ البَمِـينِ الرِّوَايَـةُ فِـي: أنستِ عَلَـيُّ كَالَيْتَةِ، والدَّمِ، وَلا يُئِيَّة، لآنَهُ لَفْظٌ مُخْتَمِلٌ، فَنَبَتَ البَقِينُ (م ٢ُ)(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

⁻ والثَّاني: يلزمه كفَّارة كلِّ يمين شكَّ فيها وجهلها.

ذكرهما ابن عقيل في الفنون، وذكر القاضي في بعض تعاليقه أنه استفتي في هذه المسألة، فتوقّف فيها، ثمَّ نظر فـإذا قيـاس المذهـب أنَّه يقرع بين الأيمان كلَّها الطَّلاق، والعتاق، والظّهار، واليمين باللَّه، فأيُّ يمين وقعت عليها القرعة فهي المحلوف عليها.

قال: ثمَّ وجِدِت عن أحمد ما يَقتضي أنَّه لا يلزمه حكم هذه اليمين، وذكر رواية ابن منصور. انتهى. قلت: والنَّفس تميل إلى القرعة، لأنَّ ذمَّته قد اشتغلت قطعًا إمَّا بطلاق أو ظهار.

⁽۱) (مسالة – ٦): قوله: (ويتوجَّه مثله من حلف بمينًا ثمَّ جهلها يؤيِّدُ أنَّه لغوَّ قول أحمد في رواية أحمد بن عليِّ الأبَّـار، وقــال لــه رجلّ: حلفت بيمين لا أدري أيَّ شيء هي، فقال: ليت أنَّك إذا دريت دريت أنا، وحُكي عن ابن عقيل أنَّه ذكــر روايــةُ: يلزمــه كفُــارة يمين، وروايةً أنَّه لغوَّ، يؤيِّد كفَّارة اليمينُ الرَّواية في أنت عليَّ كالميتة، والدَّم، ولا نيَّة، لاَنَّه لفظٌ محتملٌ فثبت اليقين). انتهى.

قلت: الصُّوابُ في هذه أنَّه يلزمه أدني الكفَّارات: لأنَّه اليقين وما عداه مشكوكٌ فيه، والأحوط أعلاها، والله أعلم.

فهذه ستُّ مسائل في هذا الباب.

باب الرَّجْعَة

مَنْ طَلَّقَ بلا عِوَضٍ مَنْ دَخَلَ بِهَا، وَالْمُنْصُوصُ أَوْ خَلا دُونَ مَا لَهُ مِنَ العَدَدِ فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا، وَإِنْ كَرِهَتَ بِلا إِذْنِ مَيَّادٍ وَغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ مَرِيضًا مُسَافِرًا، نُصُ عَلَيْهِ.

... وَقَالَ مَنْ خُنَا: لا يُمَكَّنُ مِنَ الرَّجْعَةِ إلاَّ مَنَ أَرَادَ إصلاحًا وَأَمْسَكَ بِمَعْرُوفِ، فَلَوْ طَلَّقَ إِذَنْ فَفِي تَحْرِيمِهِ الرَّوَايَاتُ، وَقَالَ: القُرْآنُ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لا يَمْلِكُهُ، وَأَنَّهُ لَوْ أَوْقَعَهُ لَمْ يَقَعْ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ البَائِنُ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الشَّارِعَ مَلُّكَ الإنْسَانَ مَا حَرَّمَهُ عَلَيْهِ فَقَدْ تَنَاقَضَ.

وَلِحُرِّ رَجْعَةُ أَمَةٍ وَتُحَنَّهُ حُرُّةً، قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: يَصِحُّ مِمَّنْ يَصِحُّ قَبُولُهُ النَّكَاحَ بِلَفْظِ رَاجَعْتَهَا، وَرَجَعْتَهَا، وَارْتَجَعْتَهَا وَأَسْتَكْتُهَا وَرَدَدْتُهَا وَنَحْوهِ، وَلَوْ قَالَ لِلْمَحَبِّةِ أَوْ الْآمَانَةِ وَلَا نِيَّةً.

وَقِيلَ: الصَّريحُ لَفَظُهَا

وَفِي نَكَحْتَهَا وَتَزَوُّجْتَهَا.

وَفِي المُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ، والمُغْنِي: بنِيُّةٍ وَجُهَّان.

وَفِي الإيضَاحِ روَايَتَانَ (م ١)(١)

وَفِي النَّرْغِيبِ هَلْ تَخْصُلُ بِكِنَايَةِ نَحْوِ أَعَدْتُك وَاسْتَدَمْتُك؟ فِيهِ وَجْهَانِ، وَيَمْلِكُهَا وَلِيُّ مَجْنُونِ. وَقَالَ: لا.

وَلا يُصِحُ بِشَرْطٍ، نَحْوُ كُلُّمَا طُلَّقَتُكِ فَقَدْ رَاجَعِنُك، وَلَوْ عَكَسَهُ صَحَّ وَطُلْقَتْ.

وَفِيهَا مَعَ رِدُةٍ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ تَتَعَجَّلُ الفُرْقَةُ وَجُهَانِ (م ٢)(٢)، وهِيَ وَجْة فِيمَا لَهَا وَعَلَيْهَا وَعَنْهُ: لا إيلامَ مِنْهَا.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي نكحتها أو تزوَّجتها، وفي الموجز، والتَّبصرة، والمغني بنيَّةٍ وجهان، وفي الإيضاح روايتان). انتهي.

وأطلقهما في المبهج، والإيضاح، والمغني، والكافي، والمقنّع، والبلغة، والمذهّب الأحمد، والحجرّر، والشُّرح، والرَّعـايتين، والزُّبـدة، والنَّظم، والحاوي الصّغير، وغيرهم.

إحداهما: لا تحصل الرَّجعة بذلك، وهو الصَّحيح، صحَّجه في التَّصحيح وتصحيح الحرَّر، والخلاصة وغيرهم.

وجزم به في الوجيز وغيره، واختاره القاضي، قاله في المبهج، وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهــب، والمستوعب، وشــرح ابن رزين وغيرهم.

والوَّجه النَّاني: تحصل الرَّجعة بذلك، أوما إليه أحمد.

قاله في المغني وغيره: واختاره ابن حامدٍ.

وفي الموجز، والتّبصرة، والمغني، والشّرح وغيرهم: تحصل الرُّجعة بذلك مع نيّته، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. تا المنظمة الله من الله من الله ما كال

قال في المنوِّر: ونكحتها وتزوُّجتها كنايةٌ.

وقال في التُرغيب: وهل تحصل الرَّجعة بكناية، نحو أعدتك أو استدمتك؟ فيه وجهان.

وقال في القاعدة التَّاسعة والنُّلاثين: إن اشترطنا الإشهاد في الرَّجعة لم تصحُّ رجعتها بالكناية، وإلاَّ فوجهان.

وأطلق صاحب التّرغيب وغيره الوجهين، والأولى ما ذكرنا. انتهى.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وفيها مع ردَّة أحدهما إن لم تتعجُّل الفرقة وجهان). انتهى.

إن قلنا: تتعجَّل الفرقة بمجرَّد الرِّدَّة لم يصحُّ الارتجاع، لأنَّها قد بانت، وإن قلنا: لا تتعجَّل فهل يصحُّ الارتجاع أم لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصَّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحِلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم. وقدَّمه في المغني، والحُرَّر، والشَّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم، وكان الأولى أن يقدَّم المصنَّف هذا. والوجه الثَّاني: يصحُّ، وقال ابن حامدٍ والقاضي: الرَّجعة موقوفةً.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: هذا ينبغي أن يكون فيما إذا راجعها بعد إسلام أحدهما. انتهى.

وَإِنُّهَا مُحَرُّمَةً، فَيُرَاجِعُ بِالقَوْلِ.

وَقُنِي اعْتِبَارَ الإِشْهَادِ رَوَّايَتَانَ (م ٣)(١)، والزَمَ مَنْيُخُنَا بِإِعْلانِ الرَّجْمَةِ، والتَّسْرِيحِ وَالإِشْهَادِ كَالنُكَـاحِ، والحَلْمِ عِنْـدَهُ، لا عَلَى ابْتِدَاءِ الفُرْقَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا﴾ [الطلاق: ٢]، وَلِثَلاَ يَكْتُمَ طَلاقَهَا، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذًا طَلَّــقَ فَأَشْهَدَ ثُـمُ رَاجَعَ وَلَمْ يُشْهِدْ حَتَّى فَرَغَتِ العِدُّةُ فَإِذَا رَاجَعَ فَهِيَ رَجْمَةً.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِذَا طَلُقَ وَاسْتَكُتُمُ الشُّهُودَ حَنَّى فَرَغَتْ العِدَّةُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَلا رَجْعَةَ لَـهُ عَلَيْهَـا حَدِيثُ عَلِيٌّ، وَفِي الترْغِيبِ فِي خَلْعِهَا روَايَتَان.

وَإِنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ مِنَعَ انْقِضَاءِ العِنَّةِ اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ، وَلا مَهْرَ بِوَطْنِهَــا مُكْرَهَـةً، وَأَوْجَبَـهُ أَبُــو الخَطَّـابِ، قَـالَ جَمَاعَةً: إِنْ لَمْ يُرَاجِعْ، وَعَلَى الْمُذْهَبِ يَحْصُلُ بِوَطْيُهَا.

وُقِيلُ: بنِيْةٍ.

وَلا تَحْصُلُ بِمَا يَنْشُرُ الحُرْمَةَ سِوَى الوَطْء فِي المَنْصُوص، لا بإنْكَار الطَّلاق، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو، وَمَتَى وَطِئَ وَلَـمْ

تَخْصُلُ بِهِ رَجْعَةُ اسْتَأْنَفَ لِوَطْيُهِ^(۱)، وَدَخَلَ فِيهَا بَّقِيَّةَ عِدُّةٍ طَلَاق، وَيُرَاجِّعُ فِي بَقِيَّةِ عِدَّةٍ طَلاقٍ فَقَطْ. وَقِيلَ فِي وُقُوعٍ طَلاقِهِ فِي بَقِيَّةٍ عِلَّةٍ وَطْيْهِ وَجْهَانٍ، وَلَوْ أَحَبَلُهَا فَرَغَتَا فِي الآصَحُ بِالوَضْعِ، وَلَهُ فِي الآصَحُ الرُّجْعَةُ مُـدُةً الحَمْل، وَإِنْ رَاجَعَهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا مَلَكَ تَتِمُّةً عَدَدِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يَسْتَأْنِفُ العَدَدَ إِنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ.

وَإِنْ اَدْعَى رَجْعَتَهَا فِي العِدَّةِ قَبْلَ قَوْلِهِ لا بَعْدَهَا، وَإِنْ سَبَقَتْهُ فَقَالَتْ: انْقَضَـتْ عِدَّتِي فَقَـالَ قَـدْ كُنْـتُ رَاجَعْتُـكِ أَخِـذَ بِقَوْلِهَا، وَلَوْ صَدَّقَهُ مَوْلَى الآمَةِ، نَصُ عَلَيْهِ، وكَلَا إِنْ سَبَقَهَا، قَطَعَ بِهِ الحِرَقِيُّ وَأَبُو الفَرَجِ وَابْنُ الجَوْذِيِّ.

وَفِي الْوَاضِح فِي الدُّعَاوِي، نَصُّ عَلَيْهِ.

والأَصَحُ قَوْلُهُ، جَزَمَ بهِ فِي التَّرْغِيبِ، فَلَوْ تَدَاعَيَا مَعًا فَقِيلَ: يُؤخَّذُ بقُولِهَا.

وَقِيلَ: بَقُولِهِ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي اعتبار الإشهاد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والحرَّر، والمذهب الأحمد وغيرهم.

إحداهما: لا يشترط، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه في رواية ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب، منهم أبو بكرٍ، والقـاضي وأصحابـه كالشّريف وأبي الخطّاب وابن عقيل، والشّيرازيّ، والشّيخ الموفّق، والشّارّح وابن عبدوسٍ في تذكرته وغيرهم.

وصحَّحه في التصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، وإدراك الغاية، وتجريد العناية، وغيرهم.

وَالرُّواية الثَّانية: يشترط، نصُّ عليه في رواية مهنًّا، وعزيت إلى اختيار الخرقيُّ وأبي إسحاق بن شاقلا في تعاليقه، وقدَّمه ابن رزيــنِ

(٢) تنبيهان: الأوَّل: محلُّ هاتين الرَّوايتين على رواية أنَّها ليست مباحةً حتَّى يراجعها بــالقول وأنَّـه لا يبــاح لزوجهــا وطؤهــا ولا الخلوة بها ولا السُّفر، ويناهما على ذلك في المذهب، ومسبوك الذُّهب، والحرُّر، والرُّعايتين، والنَّظم، والحاوي، والمصنّف، وغيرهم. قال الزُّركشيّ: وهو واضحٌ.

وأمَّا إن قلناً: تحصل الرُّجعَة بالوطء فكلام المجد يقتضي أنَّه لا يشترط الإشهاد، روايةً واحدةً.

قال الزَّركشيِّ: وعامَّة الأصحاب يطلقون الخلاف.

وهو ظاهر كلام القاضي في التّعليق. انتهى.

قلت: وهو ظاهر كلام الشّيخ في الكافي، والمقنع وغيره.

الثَّاني: قوله: ومتى وطئ ولم تحصل به رجعةً استأنف لوطئه.

صوابه: (استأنفت)؛ أي: عدَّةً.

(ر): روایتــان

وَقِيلُ: يُقْرَعُ (م ٤)^(١).

وَمَتَى رَجَعَتْ قُبِلَ كَجَحْدِ أَحَدِهِمَا النَّكَاحَ ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ (م ٥)(٢). وَإِنْ أَشْهَادَ عَلَى رَجْهِتِهَا وَلَمْ تِعْلَمْ حَتَّى اعْتَدَّتْ وَنَكَحَتْ مَنْ أَصَابَهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ يَطَأَ حَتَّى تَعْتَدًّ.

وَعَنْهُ: هِي زَوْجَةُ الثَّانِي، وَكَذَا إِنْ صَدُّقَاهُ.

وَفِي الْوَاضِحِ الرُّوَايَتَانِ دَخَلَ بِهَا أَمْ لا، وَإِنْ لَمْ يُشْهِدْ بِرَجْعَتِهَا وَأَنْكَرَاهُ رُدَّ قُولُهُ، وَإِنْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا قُبِـلَ عَلَـى نَفْسِـهِ

والآصَحُ: لا يَلْزَمُهَا مَهْرُ الآوَّلِ لَهُ إنْ صَدَّقَتُهُ وَمَتَى بَانَتِ مِنَ الثَّانِي بِمَوْتِهِ أَوْ غَيْرِهِ عَادَتْ إِلَى الآوَّلِ بِلا عَقْدِ جَدِيدٍ.

مَنْ طَلَّقَ عَدَدَ طَلاقِهِ حَرُمَتْ حَتَّى تَتَزَوَّجَ مَنْ يَطَوُهَا مَعَ انْتِشَارِ فِي الفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ.

وَقِيلٌ: وَهُوَ ابْنُ عَشْرٍ.

وَقِيلَ: وَهُوَ ابْنَ عَشَرِ. وقِيلَ: ثِنْتَيْ عَشْرَةَ وَنَقَلَهُ مُهَنَّا وَلَوْ ذِمِّيًّا وَهِيَ ذِمِّيَّةٌ، وَيَكُفِي تَغْييبُ الحَشَفَةِ أَنْ قَدْرِهَا مَعَ جَبً. وفِي التَّرْخِيبِ وَجَةً: بَقِيَّتُهُ، والآصَحُ: وَنَوْمٌ وَإِغْمَاءٌ وَجُنُونٌ وَظَنَّهَا أَجْنَبِيَّةً وَخِصَاءٌ وَعَنْهُ فِيهِ: إِذَا كَانَ يُمُنْزِلُ، وَإِنْ مَلَكَ أَمَةً طَلَقَهَا أَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفِ فِيهِ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَرْضٍ أَوْ حَيْضٍ وَيْفَاسٍ لَمْ يُحِلَّهَا، فِي المُنصُدوصِ فِي الكُلّ، أَمَةً طَلَقَهَا أَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفِ فِيهِ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَرْضٍ أَوْ حَيْضٍ وَيْفَاسٍ لَمْ يُحِلَّهَا، فِي المُنصُدوصِ فِي الكُلّ، كُوَطْءِ شُبُهَةٍ أَوْ مِلْكِ يَمِينِ أَوْ نِكَاحٍ بَاطِلِ أَوْ فِي رِدُّةٍ. وَفِي التَّبْصِرَةِ: إِنْ نَوْيَا الإِحْلالُ فَرِوَايْتَانِ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ النَّكَاحِ.

وَتَحِلُّ مُحَرَّمَةُ الوَطْءِ لِمَرَضٍ وَضَيَقٍ وَقُتْ ِ صَلاةٍ وَمَسْجِدِ (")، وَلِقَبْضِ مَهْرٍ وَنَحْوِهِ؛ لآنَ الحُرْمَةَ لا لِمَعْنَى فِيهَا بَلْ لِحَــنَّ

وَفِي عُيُونِ المُسَائِلِ والمُفْرَدَاتِ: مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ. وَقَالَ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لا نُسَلِّمُ، لآنَ أَحْمَدَ عَلَّلُهُ بِالتَّحْرِيمِ فَنَطْرُدُهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ فِي جَمِيعِ الأَصُولِ كَـالصَّلَاةِ فِي دَار غُصْبِ وَتُوْبِ حَرير.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ولو سبقها أخذ بقوله، في الأصحّ، فلو تداعيا معًا فقيل: يؤخذ بقولهــا، وقيــل: بقولـه، وقيــل: يقــرع).

أحدها: يؤخذ بقولها، والصَّحيح، قطع به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في المغني، والشُّرح وتصحيح المحرَّر وغيرهم، وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزينِ وغيرهم، قال ابــن منجًّا:

والقول الثَّاني: وهو أنَّ القولِ قوله مطلقًا، اختاره بعض الأصحاب.

والقول النَّالث: احتمالٌ لأبي الخطَّاب، وأطلقهما في المحرَّر، والزَّركشيُّ.

إذا علمت ذلك ففي إطلاق المصنّف نظرٌ، إذ الأولى أنّه كان يقدّم أنَّ القــول قولهـا، والظَّـاهر أنَّه تـابع الحـرّر، ولكـن لم يشــترط صاحب الحرُّر فيه ما اشترطه المصنّف.

(٢) (مسألة - ٥): قوله بعد المسألة المتقدَّمة: (ومتى رجعت قبل كجحد أحدهما النَّكاح ثمُّ اعترف به). انتهى.

إتيان المصنّف بهذه الصّيغة يدلُّ على أنّه لم يرتض هذا القول، ولكن لم يأت بما ينافيه، ويحتمل أنّها: (قبل) بالباء الموحَّدة من تحـت من (القبول)، لا أنَّه بالياء المثنَّاة من تحت من (القول)، ولعلَّه أولى، فانتفى ما يرد عليه، ولكن نحتاج إلى تصريح بذلك، واللَّه أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (وتحلُّ محرَّمة الوطء لمرض وضيق وقت صلاةٍ ومسجدٍ). انتهى.

صرَّح وقطع أنَّ الوطء في المسجد محرَّمٌ، وقطع ابن تميم بكراهة الوطء فوق المسجد.

وقال: نصُّ عليه ذكره عنه المصنِّف في الاعتكاف.

وقطع في الرُّعاية الكبرى بجواز الوطء في المسجد وفوق سطحه.

فهذه خس مسائل في هذا الباب.

(خ): غالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَلُوْ عَتَنَ عَبْدٌ بَعْدَ طَلْقَةٍ.

وَعَنْهُ: وَطَلَقَتَيْنِ، مَلَكَ تَتِمَّةَ ثَلاثٍ، كَكَافِرٍ طَلَّقَ ثِنْتَيْنِ ثُمَّ أُسْتُرِقَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَكَذَا الرَّوَايَةُ فِي عِنْقِهِمَا مَعَا، وَلَهُ الرَّجْعَـةُ إِنْ مَلَكَ النَّتِمَّةَ، وَإِنْ عَلَّقَ ثَلاثًا بِشَرْطٍ فَوُجِدَ بَعْدَ عِنْقِهِ لَزَمَتْهُ.

وَقِيلَ: تَبْقَى لَهُ طَلْقَةٌ، كَتَعْلِيقِهَا بعِثْقِهِ، فِي الْآصَحُّ.

وَإِن اَدْعَتُ مُطَلَّقَتُهُ الْمُحَرَّمَةُ الغَائِبَةُ نِكَاحَ مَنْ أَحَلَّهَا لَهُ وَانْقِصْنَاءَ عِلَّتِهَا مِنْهُ وَلَمْ تَرْجِعْ قَبْلَ العَقْدِ نَكَحَهَا إِنْ أَمْكَنَ وَظَــنُ بِينَقَهَا.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهُ: إِنْ كَانَتْ ثِقَةً.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَمَّنْ طَلَّقَ ثَلاثًا وَهُوَ مَمَهَا، قَالَ: تَعِظُهُ وَتَأْمُرُهُ وَتَفْتَدِي مِنْهُ وَتَفْرُ مِنْهُ، وَلا تَخْرُجُ مِنَ البَلَدِ، وَلا تَنَزَوْجُ حَتَّى تُعْلِنَهُ، هَذِهِ وَعْوَى، وَلا تَرْثُهُ.

وَقَالَ بَغْضُ النَّاسِ: إِنْ قَدَرَتُ أَنْ تَقْتَلَهُ، وَلَمْ يُعْجِبُهُ، قُلْت: فَإِنْ قَالَ اسْتَحَلَّتْ وَتَزَوَّجَهَا قَالَ: يُقْبَلُ مِنْهُ، والمَرْأَةُ إِذَا عُرِفَتْ بِصِدْق يُقْبَلُ مِنْهُ، والمَرْأَةُ إِذَا عُرِفَتْ بِصِدْق يُقْبَلُ مِنْهَا، وَلَوْ كُلْبَهَا النَّانِي صُدُّقَتْ فِي حِلْهَا لِلْأَوَّلِ، وَكُلْهَا دَعْوَى نِكَاحٍ حَاضِرٍ مُنْكُرٌ، فِي الآصَحِّ، وَمِشْلُ الآوَلَةِ مَنْ جَاءَتْ حَاكِمًا فَادْعَتْ أَنْ رَوْجَهَا طَلْقَهَا وَانْقَضَتْ عِدْتُهَا، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا إِنْ ظُنَّ صِدْقَهَا، كَمُعَامَلَةِ عَبْدٍ لَمْ يَنْبُتْ عَنْفُهُ، قَالُهُ شَيْخُنَا، لا مِيْمَا إِنْ كَانَ الزَّوْجُ لا يَعْرِف.

وَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ: لَوْ اتَّفَقَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَانْقَصَتْ العِدَّةُ رُوَّجَتْ، وَقَدْ ذَكَرُوا مَنْ بَلَّغَهَا أَنَّهُ طَلُقَهَا وَمَنْ أَفَـرٌ أَنَّـهُ طَلُقَهَا فِي مَرَضِهِ وَمَنْ قَالَ فِي العِدَّةِ رَاجَعْتُهَا مِنْ شَهْرٍ، وَظَهَرَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي طَالِبِ المَذْكُورَةِ لَوْ شَهِدَ أَنْ فُلانًا طَلُقَ ثَلاثًا وَوُجِدَ مَعَهَا بَعْدُ وَادْعَى العَقْدَ فَانِيًّا بِشُرُوطِهِ يُقْبَلُ مِنْهُ.

وَسُئِلَ عَنْهَا الشَّنْخُ ُفَلَمْ يُجَبُّ: وَيَأْتِي إِذَا لَمْ يَقْبُلْ إِفْرَارَهَا بِنِكَاحِ عَلَى نَفْسِهَا لا يُنكَرُ عَلَيْهَا بِبَلَدِ غُرْبَةٍ، فَيَتَوَجُّهُ التَّسْوِيَةُ تَخْرِيجًا، وَلَوْ وَطِئَ مَنْ طَلِّقَهَا ثَلاثًا حُدَّ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ جَحَدَ طَلاقَهَا وَوَطِئَهَا فَشَهِدَ بِطَلاقِهِ لَمْ يُحَدَّ، لآنًا لا نَعْلَـمُ مَعْرِفَتُهُ بهِ وَقْتَ وَطْنِهِ إِلاَّ بِإِقْرَارِهِ بهِ

باب الإيلاء

وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ فِي الرِّضَاء والغَضَبِ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولُ رُوْجٌ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَتَخَرَّجُ: وَأَجْنَبِيَّ، كَلُزُوبِ الكُفَارَةَ، وَيَتَخَرَّجُ: إِنْ أَضَافَهُ إِلَى النَّكَاحِ، وَمِثْلُهُ نِكَاحٌ فَاسِدٌ يُمْكِنُهُ الوَطْءُ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا كَافِرًا خَصِيًّا جُبُّ بَغَسِضُ ذَكَرِهِ، أَوْ مُمَيِّزًا مَعَ عَارِضٍ يُرْجَى زَوَالُهُ، كَخَبْسُ وَمَرَضٍ.

وِعَنْهُ: ۚ أَوْ لَا كَجَبٌّ وَرَثْقِ، الْحَتَارَهُ القَّاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَلَوْ حَلَفَ ثُمٌّ جُبُّ فَفِي بُطْلانِهِ وَجْهَانِ (م ١)(١) لا طِفْلَــةً، قَالَـهُ فِي التَّرْغِيبِ، بَاللَّهِ أَوْ صِفَةٍ مِّنْ صِفَاتِهِ، لاخْتِصَاص سُقُوطِ الدَّعْرَى بِهَا وَاخْتِصَاصِهَا باللَّعَان.

وَعَنْهُ: وَبِيَمِينَ مُكَفِّرَةٍ، كَنَذْرِ وَظِهَارٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَعَنْهُ: وَبَعِنْقُ وَطَلَاقٌ بِأَنْ يَخْلِفٌ بِهِمَا، لِنَفْعِهَا، أَوْ عَلَى رَوَايَةِ تَرْكِهِ ضِرَارًا، لَيْسَ كَمُول، اخْتَسَارَهُ شَيْخُنَا، والـزَمَ عَلَيْهِ كَوْنَهُ يَمِينًا مُكَفِّرَةً يَذْخُلُهَا الاسْتِثْنَاءُ، وَخَرْجَ عَلَى الأُولَى أَنْ الحَلِف بِغَيْرِ اللّهِ وَصِفْتِهِ لَغْوْ، عُلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي الفَرْجِ لَا الدُّبُرِ أَبِدًا، أَوْ يُطْلِقُ أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ يَنْوِيهَا.

وَعَنَّهُ: أَوْ هِيَ، أَوْ يَجْعَلُ غَايَتُهُ مَا لَا يُوجَدُ فِيهَا غَالِبًا.

وَعَنْهُ: أَنْ مَا لَا يَظُنُّ خُلُوًّ الْمُدَّةِ مِنْهُ فَتَخِلُو، كَمَطَر وَقُدُوم زَيْلٍو.

نَقَلَ عَنْهُ مُهَنَّا فِيمَنْ حَلَفَ لا يَطَأُ حَتَّى يَأْذَنَ فُلانٌ أوْ مَا دَامَ حَيًّا فَمُول بمُضِيّ الْمُدَّةِ، وَنَقَلَهُ ابْنُ القَاسِم فِي حَسَّى تُرْضِعَ صَبَيًّا أَوْ غَيْرَهُ، قَالَ: لآنَ كُلُّ يَمِينُ مَنَعَتْ جَمَاعًا حَتَّى تَمْضِيَ الْمُدَّةُ فَمُول لآنَّهُ قَدْ عَصْلَ الْمَرَأَتِهِ

وَإِنْ قَالَ: حَتَّى تَحْبَلِي، وَيُبِّتُهُ حَبَلاً مُتَجَدِّدًا وَلَمْ يَطِأُ فَمُول، وإلاَّ فَالرُّوايَتَان (٢٠).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: إنْ آلَى مِمَّنْ تَظَاهَرَ مِنْهَا أَوْ عَكَسَهُ لَمْ يَصِحُ الثَّانِي مِنْهُمَا فِي روَايَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيٌّ.

وَإِنْ عَلْقَهُ بشَرْطٌ صَارَ مُولِيًا بوُجُودِهِ وَقِيلَ: تُعْتَبَرُ مَشيئتُهَا فِي الحَالَ، نَحْقُ واللَّهِ لا وَطِنْتُك إنْ شيئت أوْ دَخَلْتِ الدَّارَ. وَإِنْ قَالَ: إِلاَّ برضَاك، أَوْ إِلاَّ أَنْ تَشَائِي، فَلا إِيلاءً.

وَعَنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَابْنِ الْجَوْزِيُّ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ إِنْ لَمْ تَشَأُ فِي الْمَجْلِس صَارَ مُولِيًا.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَطِئْتُك، أَوْ قُمْتُ، أَوْ كَلَّمْتُ زَيْدًا، فَوَاللَّهِ لا وَطِئْتُـك، لَـمْ يَصِدُو مُولِيَّـا إذَنْ، فِـي الأصَـحُ، وَيَتَـى أُولَـجَ الحَشْفَةُ فِي الصُّورَةِ الآوَّلَةِ وَلا نِيَّةٍ حَنِثَ بِزِيَادَتِهِ، فِي الآصَحِّ، وَمَتَى أَتَى بِصَرِيجِهِ، أَوْ لا أَذْخَلْت، وَمَعْنَاهُ حَشْفَتِي أَوْ ذَكَرِي، لا جَمِيعَهُ، فِي فَرْجِك وَتَزيدُ البِّكْرُ بِقُولِهِ: لَا افْتَصْنَصْنُتُك.

وَفِي الْمُسْتُوْعِبَ وَغَيْرِهَ: وَلاَ الْبَنْنِي بَك، فِي التُرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، فِيهِمَا، مِنْ عَرَبِيٍّ، لَمْ يُدَيَّسْ، وَيُدَيَّسُ مَعَ عَدَم قَرِينَةِ، وَلا كَفَّارَةَ بَاطِنًا فِسِي لا جَامَعْتُك، لا وَطِئتُنْك، لا بَاشَرْتُك، لا بَاضَعْتُكِ، لا بَاعَلْتُك، لا قَرَبْتُك، لا أَتَيْتُك، لا أَصَبْتُك، لا

(ع): ما أجمع عليه

(خ): مخالفة الأثمة

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (ولو حلف ثمُّ جبُّ ففي بطلانه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

أحدهما: يبطل.

قلت: وهو الصُّواب، وصحَّجه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

وقد قال أكثر الأصحاب: لا يصحُّ إيلاء العاجز عن الوطء بجبُّ أو شلل ونحوهما.

وعند القاضي وأصحابه: يصحُّ، فيصحُّ هنا ولا يبطل بطريق أولى وأحرى.

والوجه الثَّاني: لا يبطل، وهو مقتضى ما قاله القاضي وأصحابه.

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، فعلى هذا نيُّته إذا قدرت جامعتك، وجعل ابن نصر الله محلُّ الخــلاف هنــا علــى القــول بعــدم الصَّحَّـة هناك، وهو واضحٌ.

⁽٢) تنبيه: قوله: (وإن لم يطأ فمول، وإلاَّ فالرَّوايتان): يعني: اللَّذين في قوله: (كمطر وقدوم زيدٍ).

وقد قدَّم أنَّه يكون موليًا في ذلك.

مَسِسْتُك، أوْ لَمَسْتُك، لا اغْتَسَلْت مِنْك، وَزَادَ جَمَاعَةً: لا افْتَرَشْسَتُك، والمَنْصُـوصُ: وَلا غَشَيْتُك، والآصَـحُ: وَلا أَفْضَيْست

وَفِي الوَاضِحِ: الإِبْضَاعُ المُنَافِعُ الْمُبَاحَةُ بِعَقْلِو النُّكَاحِ دُونَ عُضْوِ مَخْصُوصِ مِنْ فَرْجِ أَوْ غَيْرِو، عَلَى مَــا يَعْتَقِــلُهُ الْمُتَفَقَّهَةُ، والْمُبَاضَعَةُ مُفَاعَلَةً مِنَ المُتَعَةِ بِهِ، والمُتَفَقَّهَةُ تَقُولُ: مَنَافِعُ الْبُضْعِ فِي الحِلافِ أَنْ المُلامَسَةَ اسْمٌ لالتِقَــاءِ البَشـرَتَيْنِ، قِيــلَ لَــهُ: إذَا والمبطقة للنَّمْسُ إِلَى النَّسَاءِ اقْتَصْنَى ظَاهِرَ الجَمَاعِ، كَمَا إِذَا أَضْيَفُ الوَطْءُ إِلَى النَّسَاءِ اقْتَصْنَى الجَمَاعِ، فَقَالَ: الوَطْءُ قَـدْ أَقْتُرِنَ بِهِ الاسْتِعْمَالُ فِي الجِمَاعِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ المَسُّ، واللَّمْسُ، والمُبَاشَرَةُ، والإِفْضَاءُ، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنْـهُ لَـمْ يَقْتُرنَ العُرْفُ باسْتِعْمَالِهَا فِي الجمَّاعَ، فَبَقِيَتْ عَلَى حَقِيقَتِهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ: (لَمَسْتُمْ) ظُاهِرٌ فِي الجَسِّ بِاليِّدِ، وَ (لامَسْتُمْ) ظَاهِرٌ فِي الجِمَاعِ، فَيُحْمَلُ الْأَمْـرُ عَلَيْهِمَـا، لأَنَّ القِرَاءَتَيْـنِ

وَذَكَرَ القَاضِي هَذَا المَعْنَى أَيْضًا وَظَاهِرُ نَقْلِ عَبْدِ اللَّهِ فِي، لا اغْتَسَلْت مِنْك، أنْــهُ كِنَايَـةٌ، وَهُــوَ فِــي الحِيـَـلِ فِــي اليَمِـينِ، والكِنَايَةُ تَقِفُ عَلَى نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ، نَحْو لا ضَاجَغْتُك، لا دَخَلْت عَلَيْك، لا دَخَلْت عَلَيْ، لا قَرِبْت فِرَاشَك، لا بَتُ عِنْدَك.

وَلا إيلاءَ فِي إِنْ وَطِئتُكَ فَلِلَّهِ عَلَيْ صَـومُ أَمْسِ، أَوْ هَـذَا الشَّـهْرِ، أَوْ فَـأَنْت زَانِيَـة، أَوْ لَا وَطِئتُـك فِـي هَـذَا البَلَـدِ، أَوْ مَخْطُوبَةً، نَصٌ عَلَيْهِ، أَوْ حَتَّى تَصُومِي نَفْلاَ، أَوْ تَقُومِي، أَوْ يَأْذَنَ زَيْدٌ فَيَمُوتُ زَيْدٌ، وَعَكْسُهُ: حَتَّى تَشْرَبِي خَمْرًا، أَوْ تُشْــقِطِي مَهْرَك، وَنَحْو ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالَ:َ إِنْ وَطِيْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ عَنْ ظِهَارِي، وَكَانَ ظَاهَرَ فَوَطِئَ عَتَقَ عَن الظّهَار، وإلاَّ فَلَيْسَ بمُسول، فَلَـوْ وَطِـئَ لَـمْ يَمْتِقْ، َفِي الْآصَحَ، وَلَوْ قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَهُوَ حُرٌّ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ فَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ بَعْدَ مُضَيِّهِ.

فَلَوْ وَطِئَ فِي الآوَّل لَمْ يَعْتِقْ، والْمُطَالَبَةُ فِي شَهْرٍ مَنَادِسٍ.

وَإِنْ قَالَ: لاَّ وَطِنْتُكَ فِي السُّنَةِ إلاَّ يَوْمًا أَوْ مَرَّةً فَلا إيلاءً حَتَّى يَطأ، وَيَبْقَى فَوْقَ ثُلَثِهَا، وَكَذَا لا وَطِنْتُسكِ سَنَةً إلاَّ يَوْمَـا، وَقَالَ أَلْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: مُول فِي الحَال.

وَإِنْ قَالَ: لا وَطِنْتُك زَمَنًا مُعَيِّنًا، فَإِذَا مَضَى، فَوَاللَّهِ لا وَطِنتُك زَمَنًا مُعَيِّنًا وَهُمَا فَـوْقَ ثُلُـثِ سَـنَةٍ، فَفِـي إيلامِـهِ وَجُهَـان (م ٢) ُ(١)، وَإِنْ قَالَ لآرْبَع: لا وَطِئْتُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْكُنُّ صَارَ مُولِيًا مِنْهُنَّ، فَيَخْنَثُ بوَطْء وَاحِدَةٍ.

وَقِيلَ: يَبُقَى لَهُنَّ، كَمُوتِهَا وَطَلاقِهَا.

وَقِيلَ: لا حِنْثَ وَإِنْ بَقِيَ وَكَذَا لا أَطَوْكُنَّ إِنْ حَنِثَ بِوَطْء بَعْضِهِنَّ، فَإِنْ لَمْ يَخْنَـثْ صَـارَ مُولِيّنا مِنَ الرَّابِعَـةِ إِذَا وَطِيئ ثَلاثًا، وَقِيلَ هُوَ مُولِ مِنْهُنَّ، فَلَوْ طَلَّقَ أَوْ وَطِئَ وَاحِدَةً بَقِيَ فِي البَاقِيَاتِ.

وَعَكُسُهُ: مَوْتُهَا لِعَدَم وَطْنِهَا، وَإِنْ قَالَ: لا وَطِئْت وَاجْدَةً مِنْكُنَّ، فَكَالْمَسْأَلَةِ الأولَى، إلاَّ أَنَّهُ لا حِنْثَ بِوَطْءٍ ثَانِيَةٍ، وَتُقْبَسلُ فِيهَا نِيَّةٌ مُعَنِّنَةٌ أَوْ مُبْهَمَةً، وَيُقْرِعُ.

وَقِيلَ: يُعَيِّنُ.

وَقِيلُ: يُقْرَعُ مَعَ الإطْلاق.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذِّهب، والمغنى وغيرهم.

أحدهما: لا يصير موليًا، وهو الصُّحيح، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحسرَّر، والنَّظـم، والرَّعـايتين، والحــاوي الصُّغير، وشرح ابن رزين، وغيرهم.

وصحُّحه ابن نصر اللُّه في حواشيه.

والوجه النَّاني: يكون موليًا، وهو احتمالٌ لأبي الخطَّاب، وتبعه في المقنع وغيره، وصحَّحه الشَّارح، وهو الصُّواب.

⁽١) (مسألة – ٢): قوله: (وإن قال: لا وطنتك زمنًا معيَّنًا فإذا مضى فوالله لا وطنتك زمنًا معيَّنًا وهما فوق ثلث سنةٍ ففي إيلائــه وجهان). انتهى.

وَتُضْرَبُ مُدَّةُ الإيلاء مِنَ اليَمِينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُر، وَفِي الْمُوجَزِ: لِكَافِرِ بَعْدَ إِسْلامِهِ.

وَعَنْهُ: الْعَبْدُ كَنِصَفْ حُرًّ، نَقَلَ أَبُو طَالِبِ أَنُّ أَحْمَدُ رَجْعَ إَلَيْهِ وَأَنَّهُ قَوْلُ التَّابِعِينَ كُلُّهِمْ إِلاَّ الزُّهْرِيُّ وَحَدَّهُ، وَفِي عُيُـونِ الْمَمَائِل هَذِهِ الرَّوَايَةُ إِنَّهَا تَخْتَلِفُ مَتَى كَانَ أَحَدُهُمَا رَقِيقًا يَكُونُ عَلَى النَّصْف فِيمَا إذَا كَأَنَا حُرَيْنٍ، وَتُحْسِبُ عَلَيْهِ مُدَّةً عُذْرِهِ، وَلا يَقْطُعُ الْمُدَّةَ حُدُوثُهُ، وَعُلْدُهَا كَصِغَرٍ وَجُنُونٍ وَنُشُوزٍ وَإِخْرَامٍ، قَيْلَ: يُحْسَبُ عَلَيْهِ كَحَيْضٍ، وَقَيلَ لا (م ٣)(١)، فَإِنْ حَدَثَ بِهَا اسْتُونِفَتِ الْمُدَّةُ عِنْدَ زُوَالِهِ.

وَقِيلَ: تَبْنِي كَحَيْض، وَهَلْ النِّفَاسُ مِثْلُهُ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ٤)(٢).

وَقِيلَ مَجْنُونَةٌ لَهَا شُهُوَّةٌ كَعَاقِلَةٍ، وَإِنْ طُلُّقَ.

وَقِيلَ: وَلَوْ رَجْعِيَّةً، كَفَرَاغ الْعِدَّةِ قَبْلَ الْمُدَّةِ، انْقَطَعَتْ، وَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ بِعَقْدِ أُسْتُؤْنِفَتْ، وَكَذَا لَــوْ ارْتَسَدًا أَوْ أَحَدُهُمَــا بَعْدَ الدُّحُولِ، فَلَوْ أَسْلَمَا فِي الْعِدَّةِ فَهَلْ تَسْتَأْنِفُ أَوْ تَبْنِي لِدَوَامٍ نِكَاحِهِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ (م ٥^{٥٣).}

فَإِنْ مَضَنَّتِ الْمُلَّةُ وَلَمْ تُنْحَلُ يَمِينُهُ بِفَرَاغِ مُدَّةٍ أَوْ بِحِنْثُ أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَ القَادِرَ الوَطُّءُ بِطَلَبِ زَوْجَةٍ يَحِلُ وَطَوْهَــا وَلَـوْ أَمَـةُ، · وَلا مُطَالَبَةً لِوَلِي وَسَيُّدٍ.

وَلَوْ عَلَّقَ طَلاقًا ثَلاثًا بِوَطْنِهَا أُمِرَ بِالطُّلاقِ وَحُرِّمَ الوَطُّءُ.

وَعَنْهُ: لا، وَمَتَى أُولَجَ وَتَمَّمُ أَوْ لَبَثَ لَحِقَهُ نَسَبُهُ، وَفِي الْمَهْرِ وَجَهَانَ، (م ٦)(١).

وَقِيلَ: وَيَجِبُ الحُدُّ، جَزَمَ بهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَقِيلَ وَيُعَزُّرُ جَاهِلٌ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: فَلَا مَهْرَ وَلَا نُسَبّ، وَإِنْ نَزَعَ فَلَا حَدُّ وَلَا مَهْرَ، لأَنَّهُ تَاركَ.

(١) (مسألة - ٣): (وعذرها كصغر وجنون ونشوز وإحرام، قيل: يحسب عليه كحيض، وقيل: لا). انتهى.

وأطلقهما في الحاوي، والزُّركشيُّ.

أحدهما: لا يحسب عليه من المدَّة، وهو الصُّحيح، جزم به في الكافي، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًا وغيرهم. وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والرَّعايتين وغيرهم.

والقول الآخر: يحسب.

قطع به القاضي في تعليقه، والشَّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما، والشِّيرازيُّ وابن البنَّاء وغيرهم، وقدِّمه في الحرُّر.

قال في الوجيز: تقرب مدَّته من اليمين، سواءٌ كان في المدَّة مانعٌ من قبلها أو من قبله.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وهل النَّفاس مثله؟ فيه روايتانُ)، انتهي.

وكذا قال في البلغة، وهما وجهان عند الأكثر.

واطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغنى، والكافي، والمقسِّع، والهادي، والبلغة، والمحرَّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ وغيرهم:

إحداهما: لا يحسب عليه، وهو الصّحيح، صحّحه في التّصحيح، وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ وغيرهما، وقدَّمه في إدراك الغاية.

والرُّواية الثَّانية: بحسب عليه كالحيض، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في تجريد العناية.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (فإن أسلما في العدَّة فهل يستأنف أو يبني لدوام نكاحه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: تستأنف، وهو الصُّحيح، اختاره في الرُّعاية، وجزم به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينِ وغيرهم. والوجه الثاني: تبني.

(٤) (مسألة – ٦): قوله: (ومتى أولج وتُمُم أو لبث لحقه نسبه، وفي المهر وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب المهر، وهو الصُّحيح، قطع به في الرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

وقدُّمه في الرَّعاية الكبرى، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يجب مهرّ، وقدَّمه ابن رزين في شرحه وقال: لأنَّه تابعٌ للإيلاج.

وَإِنْ نَزَعَ ثُمَّ أُولَجَ، فَإِنْ جَهلا التُّحْرِيمَ فَالمَهْرُ، والنُّسَبُ وَلا حَدًّ، والعَكْسُ بعَكْسِــهِ وَإِنْ عَلِمَـهُ لَزمَـهُ المَهْـرُ، والحَــدُّ وَلا نَسَبَ، وَإِنْ عَلِمَتُهُ فَالْحَدُّ، والنَّسَبُ وَلا مَهْرَ، وَكَذَا إِنْ تُزَوَّجَتْ فِي عِدْتِهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: لَهَا الْمَهْرُ بِمَا أَصَابَ مِنْهَا وَيُؤَدُّبَان.

وَقِيلُ: لا حَدُّ فِي الَّتِي قَبُّلُهَا.

وَيُتَوَجُّهُ طَرْدُهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَتَعْزِيرُ جَاهِلِ فِي نَظَاهِرِهِ وَنَقَلَ الآثْرَمُ فِي جَاهِلَيْن وَطِئَا أَمْتَهُمَا: يَنْبَغِي أَنْ يُؤَدِّبَا.

وَلَوْ عَلَقَ طَلاقَ غَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا بِوَطْثِهَا فَفِي إِيلائِهِ الرَّوَايَتَان، فَلَوْ وَطِئْهَا وَقَعَ رَجْعِيًّا.

وَالرُّوَايَتَانِ فِي: إِنْ وَطِئْتُكَ فَضَرُّتُكَ طَالِقٌ، فَإِنْ صَحٌّ فَأَبَانَ الْضَرُّةَ انْقَطَعَ، فَإِنْ نَكَحَهَا وَقُلْنَا تَعُودُ الصَّفَــةُ عَـادَ الإِيــلاءُ، وَتَبْنِي عَلَى الْمُدَّةِ، والرَّوَايَتَان فِي: إنْ وَطِئْتُ وَاحِلَةً فَالْأَخْرَى طَالِقَ(١).

وَمَتَى طَلْقَ الْحَاكِمُ هُنَا طَلُقَ عَلَى الإِبْهَامِ وَلا مُطَالَبَةَ، فَإِذَا عُيْنَتْ بِقُرْعَةٍ سَمِعَ دَعْوَى الْأَخْسِرَى، وَتُمْهَسُلُ لِصَلاةِ فَسَرْضِ وَتَحَلَّلُ مِنْ إِخْرَامٍ وَأَكْلٍ وَهَضْم طَعَامٍ وَنَوْمٍ عَنْ نُعَاسٍ وَتَخْوِهِ، وَلا يَصِيحُ طَلاقُ حَاكِم قَبْسُلَ ذَلِكَ، وَمُظَاهِرٌ لِطَلَبِ رَقَبَةٍ وَوَتَحَلَّلُ مِنْ إِخْرَامٍ وَأَكْلٍ وَهَضْم طَعَامٍ وَنَوْمٍ عَنْ نُعَاسٍ وَتَخْوِهِ، وَلا يَصِيحُ طَلاقُ حَاكِم قَبْسُلَ ذَلِكَ، وَمُظَاهِرٌ لِطَلَبِ رَقَبَةٍ ثُلاثَةَ أَيَّام، لا لِصَوْمِهِ.

وَقِيلَ: يَصُوْمُهُ، فَيَفِيءَ كَمَعْلُور.

وَقِيلَ: هَلْ تُمَكَّنُهُ أَنَّ مُحَرَّمًا، وَإِلاَّ سَقَطَ حَقِّهَا؛ لأَنَّ النَّحْرِيمَ عَلَيْهِ؟ فِيهِ وَجُهَانِ.

فَإِنْ فَاءَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ الْحَشَفَةِ فِي الْفَرْجِ الْحَلَّتْ يَمِينُهُ وَكَفَّرَّ.

وَقَيْلَ وَذَكَرَهُ ٱبْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً: ۚ وَطَأَ مُبَّاحًا لا فِي حَيْضٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ حَنِثَ بِهِ كَذَبُرٍ وَدُونَ الفَرْجِ، وَإِنْ حَنِثَ بِهِمَـا فِي

وَإِنِ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرُهُ وَهُوَ نَاقِمٌ أَوْ وَطِفَهَا نَاقِمًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلاً بِهَا، أَوْ مَجْنُونًا وَلَمْ نُحَنَّتْ الثَّلاثَةَ أَوْ كَفُرَ يَدِينَـهُ بَطْـدَ الْمُدَّةِ قَبَّلَ الوَطْءِ، فَفِي خُرُوجِهِ مِنَ الفَيْئَةِ وَجُهَانَ (م ٧)(٢).

(١) تنبيه: قوله: (ولو علَّق طلاق غير مدخول بها بوطئها ففي إيلائه الرَّوايتان، فلو وطنها وقع رجعيًّا، والرَّوايتان في إن وطنتــك فضرَّتك طالقٌ، فإن صحُّ فأبان الضُّرَّة انقطع، والرُّوايتان في إن وطنت واحدةً فالأخرى طالقٌ). انتهى.

لعلَّه أراد بهما قوله قبل ذلك: (ولو عَلَّق طلاقًا ثلاثًا بوطئها أمر بالطَّلاق وحرَّم الوطء وعنه لا). انتهى. وهو قد قدَّم فيها حكمًا.

ثمَّ ظهر لي: أنَّ الرُّوايتين هما اللَّمَان في صحَّة الإيلاء بطلاق، وقدَّم أنَّه لا يصحُّ، وهذا عين الصُّواب.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وإن استدخلت ذكره وهو نائمٌ أَر وطنها نائمًا أو ناسيًا أو جاهلا بها أو مجنونًا ولم نحنّث الثّلاثة أو كفّر يمينه بعد المدَّة قبل الوطء ففي خروجه من الفيئة وجهان). انتهى.

ذكر ستّ مسائل حكمها واحدٌ.

وإن وطئها ناسيًا فأصحُ الرُّوايتين لا يحنث، فعليها هل تسقط؟ على وجهين، كالمجنون.

وقال في الحرُّر: ولو استدخلت ذكره وهو نائمٌ، أو وطثها ناسيًا، أو في حال جنونه، وقلنــاً لا يحنـث خـرج مــن الفيئـة، وقيـل: لا يخرج، وقدَّم فيما إذا كفَّر بعد المدَّة قبل الوطء أنَّه لم يخرج من الفيئة.

وقالَ في المنوِّر: ويخرج بتغييب الحشفة في قبلِ مطلقًا.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ويكفِّر بوطء ولو مع إكراهٍ ونسيان.

وقال في المغني، والشُّرح: وإن كفّر بعد الأربعة أشهر وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منها إذا مضت يمينه قبل وقف. انتهى. وقال ابن رزين في شرحه: إذا حلف على ترك الوطَّء ثمُّ كفِّر انحلُّت يمينه ولم يصر موليًا، نصُّ عليه.

وقال أيضًا: ويخرج المجنونِ بوطئه من الإيلاء ولا يحنث، لأنَّه غير مكلِّف، وإن وطئ ناسيًا وقلنا: يحنث انحلّت يمينه، وإلاّ فوجهان، بناءً على المجنون، والجاهل كالنّاسي، فإن استدخلت ذكره وهو نائمٌ لم يحنث ويخرج من الإيلاء، وقيل: لا يخرج. انتهى.

(م): الإمام مالك

وَفِي الْمُذْهَبِ: يَفِيءُ بِمَا يُبِيحُهَا لِزَوْجِ أَوَّل، وَإِنْ أَعْفَتْهُ الْمُرَّةُ مَنَقَطَ حَقُهَا، كَعَفْوِهَا بَعْنَ مُدُّةِ الْعُنَةِ. وَقِيلَ: لا، كَسْكُوتِهَا، وَإِنَّ لَمْ يَفِيء وَلَمْ تُعْفِهِ أَمِرَ بالطَّلاق، فَإِنْ أَبَى فَعَنْهُ: يُخْبَسُ حَتَّى يُطَلِّقَ، أَوْ يَطَأً. وَعَنْهُ وَهُوَ إِظْهَرُ: يُفَرِّقُ حَاكِمٌ بِطَلْقَةٍ أَوْ ثَلاثٍ أَوْ فَسْخِ (مَ ٨)ُ(١).

وَقَدُّمَ فِي التَّبْصِرَةِ: لا يَمْلِكُ ثُلَاثًا.

وَعَنْهُ: يَتَعَيَّنُ الطُّلاقُ.

وَعَنْهُ: الفَسْخُ، وَإِنْ قَالَ: فَرُّقْتَ بَيْنَكُمَا، فَهُوَ فَسْخٌ.

وَعَنْهُ: طَلاقٌ، والطُّلْقَةُ مِنْهُمَا رَجْعِيَّةٌ.

وَعَنْهُ: بَالِنَةُ.

وَعَنْهُ: مِنْ حَاكِم.

وَعَنْهُ: فُرْقَةُ حَاكِم كَلِعَان.

وَالمَاجِزُ عَنِ الوَطُّءِ حِسًّا أَوْ شَرَعًا يَفِيءُ نُطْقًا بِلا مُهْلَةٍ وَلا يَخْنَثُ بِهَا، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: فَيْتُنَهُ حَكُهُ يَبْلُغُ بِهِ الجَهْـــدَ مِـنْ تَفْتِيرِ الشَّهْوَةِ، فَمَلَى الآوَّل، المُجْبُوبُ: لَوْ قَدَرْت جَامَعْتها، والمُريضُ: مَتَى قَدَرْت.

وَمَتَى قَدَرَ فَالمَذْهَبُ يَلْزَمُهُ أَوْ يُطَلِّقُ، وَأَطْلَقَ الْحَلْوَانِيُّ وَجْهَيُّن.

وَعَنْهُ: فَيْنَتُهُ: قَدْ فِئْت إِلَيْك، وَلا أَثَرَ لِقُدْرَتِهِ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، والقاضي وَأَصْحَابُهُ، والحَلْوَانِسيُّ، وَإِنْ كَـانَ بِهَـا عُذْرٌ كَمَرَض وَإِحْرَام طُولِبَ عِنْدَ زَوَالِهِ.

وَقِيلَ: لِمُنْ بِهَا مَانِعٌ شَرْعِي طَلَبُهُ بِفَيْئَةِ قُول

وَإِن اِدْعَى بَقَاءَ الْمُدَّةِ أَوْ أَنَّهُ وَطِيْهَا وَهِي تَيْبٌ قُبِلَ قُولُهُ، فَلَوْ طَلَّقَهَا فَهَلْ لَهُ رَجْعَةً أَمْ لا؟ لآنُهُ ضَرُورَةً.

فِي النَّرغِيبِ احْتِمَالان (م ٩)(٢).

وَفِيهِ احْتِمَالُ قُولِهَا بِنَاءُ عَلَى رِوَايَةٍ فِي العُنْةِ.

وَإِنْ كَانَتْ بِكُرًا وَشَهَدَ بِهِ امْرَأَةً قُبِلَ.

فتلخُّص: أنَّ صاحب الكافي، والمحرَّر وابن رزينٍ وغيرهم قدَّموا فيما إذا وطنها ناسيًا أو مجنونًا أنه يخرج من الفيئة.

وجزم به في المنوّر وغيره.

وقدُّمه أيضًا في المحرُّر، وشرح ابن رزين فيما إذا استدخِلت ذكره وهو نائمٌ.

وقدًم في المحرَّر وغيره أنَّه لا يخرج من الفيئة إذا كفَّر بعد المدَّة قبل الوطء.

وقطع ابن رزين أنَّ يمينه انحلُّت ولم يصر موليًا وقال: نصَّ عليه.

(١) (مسالة – ٨): قوله: (وإن لم يفيء ولم تعفُّه أمر بالطَّلاق، فإن أبى فعنه: يحبس حتَّى يطلِّق، وعنه، وهو أظهـر: يفـرُق الحـاكـم بطلقةِ أو ثلاثِ أو فسخ). انتهى.

ما قاله المُصنّف أنَّهُ أظهر هو الصّحيح، اختاره الخرقيُّ، والقاضي في التّعليق، والشّريف وأبو الخطّاب، والشّيخ الموفّـق، والشّـارح وغيرهم.

والرُّواية الأولى: وهو القول بالحبس جزم بها في الوجيز، وقدَّمها في الخلاصة، والحُوَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم. واطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والقواعد وغيرهم.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: وآبيها يجبس ثمَّ يطلُّق عليه الحاكم، وهو موافقٌ للقول بالحبس.

(٢) (مسالة – ٩)ّ: قوله: (وإن ادّعى بقاء المدّة أو أنّه وطنها وهي ثبَّبٌ قبل قوله، فلو طلّقها فهل له رجعة أم لا لأنّه ضرورةٌ؟ في التّرغيب احتمالان). انتهى.

أحدهما: له رجعتها، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

والاحتمال الثَّاني: ليس له رجعتها لأنَّه ضرورةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي يَمِينِهَا وَجُهَانِ (م ١٠)^(١).

وَفِي يَمِينَ المُصَدُّقُ رِوَايَتَانِ (م ١ ً١)^(١).

وَالْإِيلاءُ مُحَرَّمٌ، فِي ظَاهِرِ كَلاَمِهِمْ، لآنُهُ يَمِينُ عَلَى تَرْكِ وَاجبِ، وَكَانَ هُوَ، والظّهَارُ طَلاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً. وَذَكَّرَهُ آخَرُونَ فِي ظِهَارِ الْمَرْأَةِ مِنَ الزُّوْجِ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي الظّهَارِ عَنْ أَبِي قِلابَةَ وَقَتَادَةَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا.

 ⁽١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن كانت بكرًا أو شهد به امرأةً قبل، وفي التُرغيب: في يمينها وجهان). انتهى،
 وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

قال في المغني: وظاهر قول الخرقيُّ أنَّه لا يمين هنا، لقوله في باب العنِّين: فإن شهدن بما قالت أجُّل سنةً.

ولم يذكر يمينًا، وهذا قول أبي بكرٍ، لأنَّ البيُّنة تشهد، فلا تجب اليمين معها. انتهى.

وقِطع به ابن رزينٍ في شرحه، وهو الصُّواب، والقول بأنَّها تحلف ضعيفٌ جدًّا، وظاهر كلام المصنَّف أنَّه قدَّم عــدم اليمــين، وهــو لذهب.

⁽٢) (مسألة – ١١): قوله: (وفي يمين المصدَّق روايتان). انتهى.

يعني: من قلنا: يصدُّق في قوله، وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والرَّعـايتين، والحـاوي الصَّغـير، والزَّركشـيًّ غيرهم.

أحدهما: تجب اليمين.

قطع به الخرقيُّ، وصاحب الوجيز، وصحَّحه في النُّظم، وقدَّمه في المستوعب، والمغني، والمحرَّر، والشُّرح وغيرهم. والقول الثَّاني: القول قوله من غير يمين، اختاره أبو بكرٍّ، قال القاضي: وهو أصحُّ، وصحَّحه في التَّصحيح.

وقدُّمه ابن رُدينِ وقال: نصُّ عليه، لأنَّهُ لا يقضي فيه بالُّنكول.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب الطُّهار

وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَنْ شُبَّهُ امْرَأَتَهُ أَوْ عُضْوًا مِنْهَا، عَلَى الْأَصَحُ فِيهِ، بِبَعْضٍ مَنْ تَحْسِرُمُ عَلَيْهِ أَبَـدًا، بِنَسَبِ أَوْ سَبَبِ، عَلَى الْآصَحُ فِيهِ، بِبَعْضٍ مَنْ تَحْسِرُمُ عَلَيْهِ أَبَـدًا، بِنَسَبِ أَوْ سَبَبِ، عَلَى الْآصَحُ فِيهِ.

وَقَيَلَ: مُجْمَعٌ حَلَيْهِ، فَهُوَ مُظَاهِرٌ، وَلَوْ بِغَيْرِ عَرَبِيَّةِ، وَاغْتَقَدَ الحِلُّ كَمَجُوسِيٌّ، نَحْوُ أَنْتِ أَوْ يَدُكُ أَوْ وَجْهُكَ عَلَيْ كَظَهْرِ ۚ أَوْ يَدِ أَوْ بَطْنِ أُشِّي، أَوْ عَمْتِي، أَوْ خَالَتِي، أَوْ خَمَاتِي، وَلا يُدَيِّنُ

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَى كَظَهْرِ أُمِّي طَالِقٌ، أَوْ عَكْسُهُ لَزِمَا:

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيُّ أَوْ عِنْدِي أَوْ مِنْي أَوْ مَعِي كَأُمِّي أَوْ مِثْلُ أَمِّي، وَاطْلَق، فَظِهَار.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارُهُ فِي الإِرْشَادِ، والمُغْنِي، وَإِنْ نَوَى: فِي الكَرَّامَةِ وَنَحْوِهَا دُيِّنَ، وَفِي الحُكْمِ رِوَايَتَانِ (م ١)(١).

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ أُمِّي أَوْ كُهِيَ أَوْ مِثْلُهَا، وَأَطْلَقَ، فَلا ظِهَارَ.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُر.

وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ المُنْصُوصُ، وَإِنْ قَالَ: كَظَهْرِ رَجُلٍ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ، فَظِهَارٌ وَعَنْهُ: فِي الرَّجُـلِ، نَصَـرَهُ القَـاضِي وَأَصْحَابُـهُ، وَعَكَسَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْهُ فِيهِمَا: يَمِينٌ.

وَعَنهُ: لَغُو

وَفِي ظَهْرِ بَهِيمَةٍ وَجْهَانِ (م ٢)(٢)، والشَّعْرُ وَنَحْوُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، والرِّيقُ، والـدُّمُ، والـرُّوحُ لَغْـوٌ، كَوَجْهِـي مِـنْ وَجْهِـك حَرَامٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَمِّي امْرَأَتِي أَوْ مِثْلُهَا، وَفِي الْمُبْهِجِ أَنَّهُ كَطَلاقِ.

ُ وَفِي الْرَّعَايَةِ: مَنْ قَالَ: أَمُمُّ الْمِرَأَتُهُ، أَوْ أَخْتُهُ زَوْجَتُهُ، لا فَعَلَ كَذَا، وَفَعَلَهُ، لَزَمَهُ كَفَّارَةُ يَمِـين، وَأَنَـا مُظَـاهِرً، أَوْ عَلَـيًّ، أَوْ يَلْزَمُنِي الظّهَارُ، أَوْ الحَرَامُ، لَغْوٌ وَفِيهِ مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ وَجْهَان، كَأْنَا عَلَيْك حَرَامٌ أَوْ كَظَهْر رَجُل (م ٣ – ٥)(٢)

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: أنت عليّ، أو عندي، أو منّي، أو معي، كأمّي أو مثل أمّي، أو أطلق، فظهارٌ، وإن نـوى: في الكرامة ونحوها ديّن، وفي الحكم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المستوعب، والمقنع، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وهما وجهان في المستوعب، والرَّعاية.

إحداهما: يقبل في الحكم، وهو الصُّحيح، اختاره الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح، وصحَّحه في التَّصحيح.

قال في الإرشاد: أظهرهما أنه ليس بظهارٍ حتَّى ينويه، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وفي ظهر بهيمةٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحرَّر، والحاوي وغيرهم، وصحَّحه في النَّظم.

أحدهما: لا يكون مظاهرًا بذلك، وهو الصّحيح، قطع به في الكافي، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وصحُّحه في النَّظم وغيره.

وقدُّمه في الشُّرح، والرُّعايتين.

والوجه الثَّاني: يكون مظاهرًا.

(٣) (مسألة - ٣ - ٥): قوله: (ولو قال: أنا مظاهرٌ، أو عليٌ، أو يلزمني الظّهار، أو الحرام، فلغوٌ، ومع نيّةٍ أو قرينـةٍ وجهـان كأنـا
 عليك حرامٌ أو كظهر رجل). انتهى.

اشتمل كلامه على مسَّائل، أطلق فيها الخلاف، المقيس، والمقيس عليه، فالمقيس هي:

(المسألة الأولى – ٣): وهي ما إذا قال: أنا مظاهرٌ، أو عليٌ الظّهار، أو الحرام، أو يُلزمني الظّهار، أو الحرام، مع نيَّةِ أو قرينسةٍ، هـل هو لغوّ أم لا؟

أطلق الخلاف.

قلت: الصُّواب أنَّه مع النَّيَّة أو القرينة يكون في الظَّهار ظهارًا، أو في الحرام حرامًا، كقوله: أنت علميَّ حرامٌ، لأنَّه أحمد نوعي=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَيُتَوَجُّهُ الوَجْهَانِ إِنْ نَوَى بِهِ طَلاقًا، وَأَنَّ العُرْفَ قَرِينَةٌ (م ٢، ٧)(١).

وَنَقَلَ بَكْرٌ فِي أَنَا عَلَيْك حَرَامٌ كَفَّارَةُ يَمِينِ.

وَّغِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْحَبَرَ ۚ لَا يُحَرِّمُ الحَرَامُ الحَلالَ، ضَعِيفٌ، عَلَى أَنْهُ قِيلَ: أَرَادَ بِهِ النَّظَرَ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى أَنْسُهُ أَرَادَ بِهِ فِي حَقَّ الْمِرَّاقِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: الحَرَامُ يَلْزَمُهُ.

وَلا ظِّهَارَ مِنْ أَمَتِهِ أَوْ أُمُّ وَلَدِهِ، وَيَلْزَمُهُ كُفَّارَةً يَمِينٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَنَقَلَ حَنْبَلْ: كَفَّارَةُ ظِهَارٍ، وَيَتَخَرَّجُ: لَغْرٌ، كَالَّتِي

وَفِي عُمَدِ الآدِلَّةِ، وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَةٌ: يَصِيحُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ أَعْتَقُهَا فَهُو كَفَّارَةُ اليّمِين، وَيَتَزَوَّجُهَا إِنْ شَاءَ.

وَإِنْ قَالَتُهُ لِزَوْجِهَا فَعَنْهُ: ظِهَارٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُو وَابْسِنُ أَبِي مُوسَى، فَتُكَفِّرُ إِنْ طَاوَعَتْـهُ وَإِنْ اسْتَمْتَعَتْ بِـهِ أَوْ عَزَمَـتْ فَكَمُظَاهِمِ

والمَذُّ مَبُ: لا ظِهَارَ، وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ قَبْلَ التَّمْكِين (م ٨)(٣).

وَقِيلَ: بَعْدَهُ، والتَّمْكِينُ قَبْلُهَا.

وَقِيلَ: لا.

نَقَلَ صَالِحٌ: لَهُ أَنْ يَطَأَ قَبْلَ أَنْ تُكَفِّرَ لَآنُهُ لَيْسَ لَهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، قَالَ أخمَدُ: الظَّهَارُ يَمِينٌ فَتُكَفّرُ كَالرَّجُلِ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ حَرَّبٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "الظَّهَارُ مِنَ الرَّجُلِ، والمَرَّأَةِ سَوَاءً». وَفِي الْمُحَرِّرِ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا ابْتِدَاءُ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا، يَعْنِي كَمُظَاهَرٍ.

وَعَنْهُ: كَفَّارَةُ يَمِين.

=تحريم الزُّوجة، فصحُّ بالكناية كالطُّلاق.

محريم الروج، قطيح بالعناية كالطارى. وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: هُو لغوّ مطلقًا، لأنّ الشّرع إنّما ورد به بصريح لفظه، وهذا ليس بصريح فيه، فلم يثبت فيه حكمه بغير الصّريح، كاليمين، وهما احتمالان مطلقان في المغنى، والشّرح.

(المسألة الثَّانية - ٤، والثَّالثة - ٥): لو قال: أنا عليك حرامٌ، أو كظهر رجلٍ فهل هو ظهــارٌ أو لغــوٌ؟ أطلـق الخــلاف، وأطلقــه في الحرَّر، والشَّرح، ونقل بكرٌ في أنا عليك حرامٌ كفَّارة يمين. انتهى.

أحدهما: ليس بظهار، قدَّمه في الرَّعايتين.

قال في الحاوي الصُّغيّر: فليس مظاهرًا، في أحد الوجهين.

قال في المنوّر: فلغوّ، وفيهما كفَّارة يمينٍ.

والوجه الثَّاني: هو ظهارٌ مع النَّيَّة أو القرينة، وهو الصُّواب.

(١) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (ويتوجُّه الوجهان إن نوى به طلاقًا وأنَّ العرف قرينةٌ). انتهى.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٦): إذا نوى بهذه الألفاظ الطُّلاق هل يكون طلاقًا أم لا؟

قلت: الصُّواب أنَّه يكون طلاقًا بالنَّيَّة، لأنَّ هذه الألفاظ أولى بأن تكون كنايةً من قوله اخرجي ونحوه

(والمسألة الثَّانية – ٧): هل يقوم العرف مقام القرينة ويكون قرينةً أم لا؟ وجُّه الوجهين فيه، والصُّواب أنَّ العـرف قرينــةٌ، واللَّــه ملـم.

(۲) (مسألة – ۸): قوله: (وإن قالته لزوجها، فعنه: ظهارًة اختاره أبو بكر وابن أبي موسى وتكفَّر إن طاوعته، وإن استمتعت بـه،
 فكمظاهر، والمذهب: لا ظهار، وعليها كفَّارته قبل التَّمكين). انتهى.

المذهب كما قال بلا ريب، وإنّما أتى بهذه الصّيغة لقوّة دليل الرّواية عنده، وهو مذهب الأثمّة الثّلاثة، فلقوّته أتى بذلك، لمقاومته

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

. .

وَعَنْهُ: لَغْوَّ، وَإِنْ عَلَّقَتْهُ بِتَزَوُّجِهَا فَكَذَلِكَ، ذَكَرَهُ الْآكَثَرُ، وَهُوَ ظَاهِرُ نُصُوصِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَـا أَحْمَـكُ، إِنَّمَا سُئِلَ فِي روايَةِ أبي طَالِبِ فَقَالَ: ظِهَارٌ.

وَقَطَّعَ بِهَا فِي الْمُحَرَّر، وَقِيلَ لَهُ فِي الْفُرْدَاتِ وَعَيُونِ الْمَسَائِلِ: هَذَا ظِهَارٌ قَبْلَ النَّكَاحِ وَعِنْدَكُمْ لَا يَصِيحُ، قُلْنَا: يَصِيحُ عَلَى إِنَّهُ لَا يَصِيحُ قَبْلَهُ، بَقِيَتُ الكَفَّارَةُ، وَصِيحُتُهُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِيحُ قَبْلَهُ، بَقِيَتُ الكَفَّارَةُ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى المَذْهَبِ: أَنْ قِيَاسَهُ قَوْلُهَا أَنَا عَلَيْك كَظْهُرِ أُمُّك، فَإِنْ التَّحْرِيمَ عَلَيْهِ تَحْرِيمٌ عَلَيْهَا.

وَإِنْ نَجَزَهُ لاَجْنَبُيْةٍ فَنَصُّهُ يَصِحُ وَلَمْ يَطَأُ إِنْ تَزَوَّجَ حَتَّى يُكَفِّرَ.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ، قَالَ فِي الانْتِصَارِ: هُوَ قِيَاسُ اللَّهَبِ، كَطَلاق.

وَذَكَرَهُ، شَيْخُنَا رِوَايَةُ (مَ ٩)(١)، وَالفَرْقُ أَنْهُ يَمِينٌ، والطَّلاقُ حَلُّ عَقْدٍ، وَلَمْ يُوجَدُ، وَكَذَا إِنْ عَلْقَهُ بِتَزَوَّجِهَا (م ١٠)(١). اخْتَجُ أَحْمَدُ بَأَنَّهُ قَوْلُ عُمَرَ.

فَإِنْ نُوَى إِذَنَّ فَفِي الحُكُم وَجْهَانِ (م ١١)(٣).

وَكَذَا قُولُهُ لَهَا أَنْتِ عَلَيٌّ حَرَامٌ وَنُوَى بِهِ أَبَدًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُّهُ: أَوْ أَطْلَقَ (م ١٢)(٤٠).

فُصلُ

وَيَصِحُ مِنْ رَوْجٍ يَصِحُّ طَلاقُهُ، قَالَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ: فَإِنَّ أَحْمَدَ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلاق، وَفِي المُوجَزِ: مُكَلَّفٌ، وَعَلَىيَ الاَّصَحِّ: وَلَوْ كَافِرًا كُجَزَاء صَيْدٍ، وَيُكَفِّرُ بِمَال فَقَطْ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَيَعْتِقُ، بِلَا نِيَّةٍ، وَأَنَّهُ يَصِيحُ العِنْقُ مِنْ مُرْتَلًا.

وَفِي عُيُونِ المَسَائِلِ: وَيَعْتِقُ، لَآنُهُ مِنْ فَرْعِ النِّيْكَاحِ أَوْ قَوْلٌ مُنْكَرٌّ وَزُورٌ، والذَّمِّيُّ أَهْلٌ لِذَلِكَ، وَيَصِحُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الكَفَّارَةِ،

(١) (مسألة - ٩): قوله: (وإن نجزه لأجنبيَّةٍ فنصُّه: يصحُّ ولم يطأ إن تزوَّج حتَّى يكفَّر، وقيــل: لا يصــحُ، قـال في الانتصــار: هــو قياس المذهب، كطلاق، وذكره شيخنا روايةً). انتهى.

المنصوص هو الصُّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قال في الرّعاية الكبرى: صحَّ في الأشهر.

قال الزَّركشيِّ: هذا منصوص أحمد، وعليه أصحابه.

وقطع به في المقنع، والرَّعاية الصُّغرى، والوجيز، وغيرهم. وقدَّمه في المغنى، والحُوَّر، والشَّرح، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

والقول الآخر: اختاره من ذكره الصنّف.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وكذا إن علَّقه بتزوُّجها) بأن قال: إذا تزوُّجت فلانة فهي عليٌّ كظهر أمِّي ونحوه. انتهى.

وقد علمت الصُّحيح من المذهب في المقيس عليه، فكذا يكون في هذه.

(٣) (مسألة – ١١): قوله: (فإن نوى إذن ففي الحكم وجهان). انتهى.

يعني: إذا قال لأجنبيَّةِ: أنت عليَّ كَظْهر أمِّي وَنحوه منجزًا وادَّعى أنَّه نوى أنَّها عليه محرَّمةً إذن فهل يقبـــل في الحكــم أم لا؟ أطلــق الحلاف كنظائره.

> أحدهما: يقبل في الحكم، وهو الصُّواب، لأنَّه ادَّعى ممكنًا ظاهرًا، وهو ظاهر ما قطع به في الرُّعاية. والوجه الثَّاني: لا يقبل.

(٤) (مسألة - ١٢): قوله: (وكذا قوله أنت عليَّ حرامٌ ونوى أبدًا، وفي التَّرغيب وجُّه: أو أطلق). انتهي.

جعل المصنّف هذه المسألة كالّتي قبلها في الحكم، وهو صحيحٌ، قال في الرّجاية: وإن قال لأجنبيّة أنـت عليّ كظهـر أمّـي أو علّقـه بتزوّجها صحّ، في الأصحّ، فإن تزوّجها لم يطأ حتَّى يكفّر كفّارة ظهارٍ، نصّ عليه، وكذا إن قال أنت عليّ حرامٌ ونوى أبــدًا، وإن نـوى في الحال ملغو، وإن أطلق احتمل وجهين. انتهى.

فقطع بما قطع به المصنّف من أنَّ هذه المسألة كالَّتي قبلها، وقد علمت الصَّحيح من ذلك.

فَصَحُّ مِنْهُ فِيهَا بِخِلافِ الصُّوم، وَصَحَّحَهُ فِي الانتِصَار مِنْ وَكِيل فِيهِ.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ ظِهَارُ صَبِّيُّ وَلا إيلاؤُهُ وَلَوْ صَحٌّ طَلاقُهُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَفِي الْمُذْهَبِ: فِي يَمِينِهِ وَجُهَان.

وَفِي عُبُونَ الْمَسَائِلِ: وَيَخْتَمِلُ أَنَ لَا يَصِحُ ظِهَارُهُ، لآنَهُ تَحْرِيمٌ مَبْنِيٌ عَلَى قَوْلِ الزُّورِ، وَحُصُولِ التُكْفيرِ، والمَأْنَم، وَإِيجَابِ مَالِ أَوْ صَوْمٍ، قَالَ: وَأَمَّا الإِيلاءُ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَصِحُ رِدَّتُهُ وَإِسْلاَمُهُ، وَذَلِكَ مُتَعَلَّقٌ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَإِنْ سَـلَمْنَا فَإِنَّمَا لَـمْ يَصِحُ لآنَهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النِّمِينِ بِمَجْلِسِ الحُكْمِ لِرَقْعِ الدَّعْوَى.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَصِيحُ مِنْ مُرْتَدَّةٍ، وَيَصِحُ مُطْلَقًا وَمُؤَقَّتًا.

َ فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَّرَ، وَإِنْ فَرَغَ الوَقْتُ فَلا، وَمُعَلِّقًا بِشَرْطٍ، فَإِذَا وُجِدَ فَمُظَاهِرٌ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَأَنْ حَلَفَ بَهِ أَوْ بِحَرَامُ أَوْ طَلَاقَ أَوْ عِثْقِ وَحَنِثَ أَزِمَهُ وَخَرُّجَ شَيْخُنَا عَلَى أَصُولَ أَخْمَدُ وَبُصُوصِهِ عَدَمَهُ فِي غَيْر ظِهَارٍ، وَمُطْلَقًا إِنْ قَصَدَ النِّمِينَ، وَاخْتَارَهُ، وَمُثَلِّ بِالحِلِّ عَلَيُّ حَرَامٌ لَافْمَلُنَّ، أَوْ إِنْ فَمَلْتُه فَالحِلُّ عَلَيٌّ حَرَامٌ، أَو الحَرَامُ يَلْزَمُنِي، وَإِنْ صِيفَةَ القَسَمِ وَالتَّعِلِيقِ يَمِينُ اتَّفَاقًا، وَإِنَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدُ وَتُوعَ الجَزَاءُ عِنْدَ الشَّرْطِ يُكَفَّرُ الْأَنْ أَوْ إِنْ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ أَوْ النَّعَلِيقِ يَمِينُ اتَّفَاقًا، وَإِنَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدُ وَتُوعَ الجَزَاءُ وَنُدَ الشَّرْطِ يُكَفِّرُ اللَّهُ لَوْ التَّعْلِيقِ يَمِينُ أَوْ النَّعْلِيقِ لَمِينَ الشَّرْطِ لَكُنَّ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلِلَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَقَالَ: إِذَا حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَأَطْلَقَ فَكَفَّارَةُ يَمِينِ عِنْدُ (هـ و ش) وَأَحْمَدَ، وَعِنْدَ (م) طَلاق.

وَفِي الرَّعَايَةِ: مَنَّ قَالَ: أَمُّهُ زَوْجَتُهُ لَأَفْمَلَنَّ كَلُمًا، يَمِينٌ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَنَّ حَاصِلَهُ تَحْرِيمُ الحَلالِ وَتَحْلِيلُ الحَرَامِ، وَهُوَ كُفْرٌ، فَهُو كَقَوْلِهِ: هُوَ كَافِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيْ حَرَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ عَكْسُهُ فَلا ظِهَارَ، نَصُّ عَلَيْهِ، خِلافًا لابْنِ شَاقِلا وَابْنِ بَطُّةَ وَابْنِ عَقِيلٍ. وَإِنْ كَرَّرَ ظِهَارَهَا قَبْلَ تَكْفِيرِهِ فَكَفَّارَةً، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بِعَدَدِهِ إِنْ أَرَادَ اسْتِثْنَافًا.

وَعَنْهُ: بِعَدَدِهِ.

وَعَنْهُ: فِي مَجَالِسَ.

وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ فَعَنْهُ: كَفَّارَةً، اخْتَارَهُ أَبُّو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، كَيْمِينِ بِاللَّهِ.

وَعَنْهُ: كَفَّارَاتٌ.

وَعَنْهُ: بِكُلِمَاتٍ وَهُوَ الْمُذَّهَبُ.

وَعَنْهُ: فِي مَجَالِسَ، وَخَرَّجَ القَاضِي كَذَلِكَ فِي كَفَّارَةِ القَتْل، يَغْنِي بفِعْلِ أَوْ أَفْعَالِ.

وَيَحْرُمُ وَطُءٌ مِنْ ظَاهَرَ مِنْهَا قَبْلَ تَكُفِيرهِ.

وَعَنْهُ: لا إنْ كَفَّرَ بِإِطْعَام، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو إِسْحَاقَ، وَيَحْرُمُ دَوَاعِيهِ عَلَيْهِمَا، كَمُرْتَدُةٍ.

وَعَنْهُ: لا، نَقَلَهُ الْأَكْثَرُ. ۗ

وَفِي التَّرْغِيبِ: هِيَ أَظْهَرُهُمَا، وَتَثَبُّتُ فِي ذِمَّتِهِ بِالعَوْدِ وَهُوَ الوَطْءُ، ثُمَّ لا يَطَأُ حَتَّى يُكَفَّرَ، وَيَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا بِعَزْمِهِ عَلَى ـى وَطْء، نَصَّ عَلَى ذَلِك، وَيَجُورُ قَبْلَهُ.

وَنِي الانْتِصَار: إِنْ عَزَمَ فَيَقِفُ مُرَاعًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لا يَصِحُّ.

قَالَ فِي الخِلاَفُ فِي الصَّوْمِ فِي إيجَابِ الكَفَّارَةِ حَلَى المَرَّأَةِ الْكُرَهَةِ: وَلا يَلْزَمُ المُظَاهِرَ إِذَا أُكْـرِهَ عَلَى السَوَطَءِ، لآنَّ تِلْسكَ الكَفَّارَةَ تَجَبُ بالعَزْم، وَذَلِكَ مِمَّا لا يَصِحُ الإِكْرَاهُ عَلَيْهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَجبِ الكَفَّارَةُ

وَقَالَ اَلْقَاضِي وَأُصْحَابُهُ: العَوْدُ العَزْمُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينِ رَوَايَةُ، فَتَثْبُتُ بِهِ وَلَوْ طَلَّقَ أَوْ مَاتَ، وَعَنِ القَاضِي: لا. وَإِنْ بَانَتْ قَبْلَ العَوْدِ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا مُطْلِقًا ارْتَدًا أَوْ لا فَظَهَارُهُ بِحَالِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ اشْتَرَاهَا. وَقِيلَ: تَسْقُطُ وَيَطَأُ مَعَ كَفَّارَةٍ يَمِينِ، وَيَتَخَرَّجُ: بِلا كَفَّارَةٍ، كَظِهَارِهِ مِنْ أَمْتِهِ، وَنَصُّهُ: تَلْزَمُ مَجْنُونًا بِوَطْيُهِ، وَظَاهِرُ كَـلام جَمَاعَةِ: لا، وَأَنَّهُ كَاليَمِينَ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَكَذَا فِي النَّرْغِيبِ وَجُهَان، كَإِيلاءٍ، فَدَلُّ أَنَّهُ إِنْ حَنِثَ فَقَدْ عَادَ، وإلاَّ فَالوَجْهَان.

وَفِي الْانْتِصَار وَغَيْرُوَ: إِنْ أَدْخَلَتْ ذَكَرَهُ نَاقِمًا وَلَمْ يَعْلَمْ فَلا غَوْدَ وَلا كُفَّارَةَ.

وَدُعَاءُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِمَا يَخْتُصُ بِذِي رَحِم كَأَبِي وَأَنْي وَأَخِي وَأَخْتِي، كَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَقَالَ: لا يُعْجِبُنِي.

كَفَّارَةُ الظُّهَارِ عِنْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيبًامُ شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ. وَفِي الكَافِيَ: غَيْرُ مَرْجُو ۚ زَوَالُهُ، أَوْ يَخَافُ زِيَادَتُهُ أَوْ بُطْأَهُ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ أَوْ لِلسَّبَق.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ لِضَعْفِهِ عَنْ مَعِيشَةٍ تَلْزُمُهُ، وَهُوَ خِلافُ نَقْل أَبِي دَاوُد وَغَيْرُو.

وَفِي الرُّوْضَةِ: لِضَعْفُ عَنْهُ أَوْ كَثْرَةِ شَغْلٍ أَوْ شَيْئًا وَشَبَقٍ، فَإِطْعَامُ سِتَّينَ مِسْكِينًا، وَكَذَا كَفَّارَةُ قَتْلِ إلاَّ فِسي أَطْعَامُ، اختاره الأكثر.

وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، والطَّرِيقِ الآقْرَبِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَفَّارَةُ وَطْءَ فِي رَمَصَانَ، واليَمِينُ فِـي مَكَانِهمَا، وَيَعْتَبرُ وَقْتَ وُجُوبِهَا كَحَدٌ، نَصْ عَلَيْهِمَا، وَقَوَدٍ وَإِمْكَانِ الآدَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى زَكَاةٍ، فَلَوْ أَعْسَرَ مُوسِرٌ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ لَمْ يُجْزِفْهُ صَوْمٌ، فَسَالَ أَحْمَدُ: قَدْ وَجَبَ الإطْعَامُ، وَإِنَّ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ لَمْ يَلْزُمْهُ عِنْقٌ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ ٱلْسِنَرَ قَبْلَ صَوْمِهِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَعْتَبُرُ أَغْلَظَ حَالِهِ.

وَقِيلَ: وَفِيهِ، وَيُجْزِئُهُ الْعِتْقُ.

قَالٌ فِي النَّرْغِيبِ: هُوَ وَهَدْيُ الْمُتَعَةِ أُولَى.

وَفِي الْمُذْهَبِ: ظَاهِرُ الْمُذْهَبِ: لا يُجْزَئُهُ عِنْقٌ.

وَعَنْهُ: إِنْ حَنِثَ عَبْلًا وَعَتَقَ وَٱلْسَرَ فَلَا، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ، وَخَرَّجَ مِثْلَهُ فِي حُرَّ مُعْسِرٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي النَّرْغِيبِ، وَكَسْلَا فِي الانْتِصَار، وَاحْتَجَّ بنَقُل ابْن القَاسِم فِيمَنْ عَدِمَ الهَدْيَ ثُمٌّ وَجَدَهُ يَصُومُ، قَالَ: فَأَوْجَبَهُ.

وَذَكَرَ فِي الْمُبْهَجِ وَٱبْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً: يَعْتَبرُ وَقْتَ الآدَاء، وَلا تَلْزَمُ الرَّقَبَةُ إِلاَّ لِمَالِكِهَا، فَلَوْ اشْتَبَهَ عَبْدُهُ بِعَبِيلِ غَيْرِهِ أَمْكَنَـهُ العِنْقُ، بِأَنْ يُعْنِّقَ الرَّقَبَةَ النِّتِي فِي مِلْكِهِ، ثُمَّ يُقْرِعُ بَيْنَ الرَّقَابِ، فَيَعْنِقُ مِن وَقَعَتْ عَلَيْهِ القُرْحَةُ، هَـذَا قِيَـاسُ المَذْهَب، قَالَـهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي اشْتَبَاهِ الآوَانِي، أَوْ مَنْ يُمْكِنُهُ بثَمَن مِثْلِهَا، لا هِبَةً.

وَفِي زِيَادَةٍ غَيْرٍ مُجْحِفَةٍ وَجُهَانَ، كَالِمَاءِ (م ١٣) (١٦، فَاضِلاَ عَمَّا يَخْتَاجُ مِنْ أَدْنَى مَسْكَنْ صَــَالِح لِمِثْلِهِ، وَخَـادِم، لِكَـوْن مِثْلِهِ لا يَخْدُمُ نَفْسَةً أَوْ عَجْزِهِ، وَمَرْكُوبِ، وَعَرَضٍ بَلْلَهُ، وَكُتُبِ عِلْمٍ، وَيُتَابِ تَجَمَّلٍ، وَكِفَايَتِهِ دَائِمًا، وَمَنْ يَمُونُهُ، وَرَأْسِ مَالِهِ

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

قال في البلغة: لا يلزمه إذا كانت الزِّيادة تجحف بماله.

فظاهره أنها إذا لم تجحف عاله يلزمه.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه.

تنبيه: قد يقال إنَّ المصنِّف لم يطلق الخلاف هنا لكونه قال: (كالماء)، وهو قد قدَّم فيها حكمًا، وهو اللَّزوم وهو ظساهرٌ، ويمكن أن يقال: إنَّه أطلق الخلاف هنا وأحالها على مسألةٍ ذات وجهين، وإن كان قد بيَّن فيها المذهب.

وعلى كلِّ تقدير المذهب هنا كالمذهب هناك، قال في المغني وغيره، وأصل الوجهين العادم للماء إذا وجده بزيادة على ثمن مثله.

⁽١) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي زيادةٍ غير مجحفةٍ وجهان، كالماء). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والحرَّر، والشَّرح، وشرح ابس منجًّا، والنَّظـم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: يلزمه، وهو الصَّحيح، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجــيز ومنتخـب الأدمـيّ، ومنوَّره، وغيرهم.

كَذَلِكَ، وَوَفَاء دَيْن (و هـ م).

وَفِيهِ رِوَايَةٌ (وُ ش) لا مَالَ يَحْتَاجُهُ لآكُلِ الطُّيْبِ وَلَبْسِ نَاعِم وَهُوَ مِنْ أَهْلِـهِ، لِعَـدَم عِظَـمِ الْمَشَـقُةِ، ذَكَـرَهُ الْمِنُ شِـهَابِ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ أَمْكَنَهُ الشُّرَاءُ بِنَسِيعَةٍ لِغَيْبَةِ مَالِهِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ لِكُونِهِ دَيْنًا، لَزِمَهُ، فِي الْآصَحِّ، فَإِنْ لَمْ يَبِعْ جَازَ الصَّوْمُ.

وَقِيلَ: فِي غَيْر ظِهَار، لِلْحَاجَةِ، لِتَحْرِيمِهَا قَبْلَ التَّكْفِير.

وَلا يُجْزَئُ فِيهَنَّ، وَفِي نَذْرِ العِنْقِ الْمُطْلَقِ إلاَّ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ.

وَعَنْهُ: تُنْجْزِئُ فِي غَيْرِ قَتْلِ رَقَبَةٍ، قِيلَ: كَأَفِرَةٌ.

وَقِيلَ: ذِمُنَّةً (م ١٤)^(١).

وَذَكَرَ أَبُو الحَطَّابِ وَجَمَاعَةٌ: مَنْعَ حَرْبِيَّةٍ وَمُرْتَدَّةٍ اتَّفَاقًا، وَيُتَوَجَّهُ فِي نَذْرِ عِنْقِ مُطْلَقِ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنْ فِعْلِ مَنْذُورٍ وَفْتَ

نَهْي، وَمِنْ مَنْعِهِ زَوْجَةً مِنْ حَجَّةِ نَلْدَ بِنَاءً عَلَى أَنْهُ لَيْسَ كَالوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. وَتُشْتَرَطُ السَّلامَةُ مِنْ عَيْبٍ مُضِرَّ بِالعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا، كَعَمَى، وَشَلَلِ يَدٍ أَوْ رَجْـلٍ أَوْ قَطْـعِ أَصْبُـعِ سَبَّابَةٍ أَوْ وُسْطَى، أَوْ أَنْمُلَةِ إِنْهَامَ أَوْ هُوَ، وَقِيلَ فِيهِنَّ: مِنْ يَلاِّ، أَوْ قَطْعٍ خِنْصَرٍ وَبِنْصَرٍ مِنْ يَلاٍ.

وَعَنْهُ: ۚ إِنْ كَانَتْ أُصْبُعُهُ مَقْطُوعَةً فَٱرْجُو، هُوَ يَقْدِرُ عَلَى العَمَلِ.

فَإِنْ أَغْتَقَ مَريضًا مَأْيُوسًا.

وَقَيْلٍ: أَوْ لاَ؛ ثُمُّ مَاتٍ، أَوْ نَجِيفًا عَاجِزًا عَنِ العَمَلِ، أَوْ زَمِنًا أَوْ مُقْعَدًا، وفيهِمَا رِوَايَةٌ، أَوْ مَغْصُوبًا، وفيهِ وَجْـة، ويُتَوَجَّـهُ مِثْلُهُمْ النَّحِيفُ، أَوْ جَنِينًا، أَوْ مَجْنُونًا مُطْبَقًا.

وَقِيلَ: أَوْ أَكْثَرَ وَقَٰتِهِ، وَهُوَ أُوْلَى، أَوْ أَخْرَسَ، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَأَطْلَقَ جَوَازَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ. وَعَنْهُ: وَمَعَ فَهُمِ إِشَارَتِهِ وَفَهْمِهِ لَهَا، أَوْ بِهِ صَمَمٌ، وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ، والشَّيْخُ مَعَ فَقْدِ فَهُمِ الإِشَارَةِ.

أَوْ مَنْ جَهلَ خَبْرَهُ، فِي الْآصَحَ فِيهِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ.

وَإِنْ عَتَقَ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ بعِتْقِهِ (م ١٥)(٢).

أَوْ أُمُّ وَلَدٍ، أَو اشْتَرَاهُ بِشَرَّطِ عِنْقِهِ.

وَفِيهِمَا رِوَايَةً أَوْ عَتَنَ بِصِفَةٍ وَنَوَاهُ عِنْدَ وُجُودِهَا بَلْ مُنْجَزًا، أَوْ عَتَنَ عَلَيْـهِ بِرَحِـم، أَوْ شَــرَطَ عَلَيْـهِ خِلْمَـةَ أَوْ مَـالاً، لَـمْ

وَجَزَمَ بِهِ فِي الحِلافِ فِيمَنْ شَكَّ فِي الحَدَثِ أَنَّهُ يُجْزِئُ مَنْ جَهِلَ خَبَرَهُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (وعنه: يجزئه في غير قتل رقبةٍ، قيل: كافرةٌ، وقيل: كتابيَّةٌ، وقيل: ذمَّيَّةٌ). انتهى.

قال في المغنى، والشُّرح: وعنه: يجزئه عتق رقبةٍ ذمَّيَّةٍ. انتهى.

وقال الزَّركشيّ: تَجزئ الكافرة، نصَّ عليه في اليهوديُّ، والنَّصرانيِّ. انتهى.

قلت: الصُّواب: اشتراط كونها ذمَّيَّةً، وقال في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والحاوي وغيرهم: إحدى الرّوايتـين تجـزئ الكـافرة، وقدُّمه في الرُّعايتين.

(٢) (مسألة – ١٥): قوله: (لو أعنق من جهل خبره ولم يتبيَّن لم يجزئه، وإن عنق في أحد الوجهين بعنقه). انتهى.

يعني: أنَّه لو أعنق من جهل خبره ولم يتبيَّن أمره لم يصحُّ عنقه في كفَّارةٍ، وإن صححنا عنقه عجَّانًا، في أحد الوجهين.

قلت: الصُّواب صحَّة عتقه عجَّانًا، مخلاف ما إذا أعتقه عن كفَّارةٍ، لأنَّ حياته مشكوكٌ فيها، والكِفَّارة واجبةً في ذمَّته بيقين، فلا يزال اليفين بالشُّكِّ، مخلاف العتق مجَّانًا، فإنَّه إن كان حيًّا فقد صادف محلاً، وإلاَّ فلا، والله أعلم.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ عتقه، وهو ضعيفٌ.

وَإِنْ عَلَّقَ عِنْقَهُ بِتَظَهُّرِهِ وَتَظَاهَرَ، فَوَجْهَان (مَ ١٦٠)(١).. وَلُوْ نُجَزَّهُ عَنْ ظِهَارهِ.

وَإِنْ تَظَاهَرَ أَوْ عَلَّقَ ظَهَارَهُ بِشَرْطٍ فَأَعْتَقَهُ قَبْلَهُ عَتَقَ وَلَمْ يُجْزِثُهُ.

وَإَنْ أَعْنَقَ مَنْ قَطَعَ أَنْفُهُ وَأَذْنَاهُ وَمَجْبُوبًا وَخَصِيًّا وَأَحْمَقَ وَأَعْرَجَ يَسِيرًا أَوْ أَعْوَرَ يُبْصِــرُ بِعَيْـنِ، وَفِيــهِ رِوَايَــةٌ قَدَّمَهَــا فِــي التَّبْصِيرَةِ، أَوْ مُدَبِّرًا أَوْ جَانِيًا إِنْ جَازَ بَيْعُهُمَا، أَوْ أَمَةً حَامِلاً، أَوْ مُكَاتَبًا لَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا، اخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَدِّي.

وَعَنْهُ: عَكْسُهُ، أَوْ وَلَذَ زِنَّا مَعَ كَمَالِ أَجْرِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا، (م) وَأَنَّهُ يَشْفَعُ مَعَ صِغَرِهِ فِي أَمَّهِ لا أَبِيهِ، أَوْ أَصَمَّ، خِلافًا لِلْمُوجَزِ، وَالتَّبْصِرَةِ فِيهِ، أَوْ صَغِيرًا.

وَعَنَّهُ: لَهُ سَبْعٌ إِنْ اشْتَرَطَ الإيمَانَ.

وَقَالَ الْحِرَقِيُّ: إِنْ صَامَ وَصَلَّى.

وَقِيلَ: وَإِنْ لَمْ يَبْلُغُ سَبْعًا، أَجْزَأً.

وَلَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: يُعْتِقُ الصَّغِيرُ، إلاَّ فِي قَتْلِ الخَطَلِ فَإِنَّهُ لا يُجْزِئُ إلاَّ مُؤْمِنَةٌ، وَأَرَادَ الَّتِــي قَــَدْ صَلَّــتْ، وَيُجْـزِئُ مُؤَجَّـرٌ أَوْ مَرْهُونْ، وَفِي مُوصَى بِخِدْمَتِهِ أَبْدًا مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ فِي الائْتِصَارِ، وَفِي مَغْصُوبِ وَجْهَانِ فِي التَّرْغِيبِ (م ١٧، ١٨)^(٢).

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن علَّق عتقه بتظهُّره فتظاهر فوجهان). انتهى.

أتى في هذه المسألة بصيغتين، الأولى تظهُّره، من التُّظهُّر، التَّفعُل، والثَّانية التَّظاهر: وهو التَّفاعل.

والظّاهر: أنَّ معناهما واحدٌ، وقد ورد القرآن بهما، ومعنى المسألة أن يعلّن عتق عبدٍ على ظهاره، فإذا ظاهر عتق، وإذا عتق فهـــل يجزئ عن هذا الظّهار أم لا؟

أطلق الحلاف، والصُّواب أنَّه لا يجزئه، أشبه ما لو علَّق عتقه بصفةٍ فوجدت بعد ظهاره، واللَّه أعلم، وقدَّم ابسن رزيـن في شــرحه الإجزاء فقال: أجزأه عنها، لأنَّه نوى عتقه بعد السَّبب.

وقال في المغني، والشّارح آخر الباب: وإن قال لعبده: إن تظهّرت فانت حرَّ عن ظهاري ثمَّ ظاهر من امرأت عتى العبد، لوجود الشّرط، وهل يجزئه عن الظّهار؟ فيه وجهان: الإجزاء لأنَّه عتق بعد الظّهار وقد نوى إعتاقه عن الكفَّارة، وعدمــه؛ لأنَّ عتقــه مســتحقً بسبب إخر، وهو الشّرط؛ لأنَّ النَّيَّة لم توجد عند عتق العبد، والنَّيَّة عند التّعليق لا تجزئ؛ لأنَّه تقديمٌ لها على سببها.

زاد في المغني: وإن قال لعبده إن تظاهرت فأنت حرٌّ عن ظهاري فالحكم فيه كذلك، لأنَّه تعليقٌ لعتقه على المظاهرة، انتهى.

(٢) (مسألة – ١٧ – ١٨): قوله: (وفي موصى بخدمته ابدًا منعٌ وتسليمٌ، وفي مغصوب وجهان في التَّرغيب). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى – ١٧): هل يجزئ عتق من أوضى بخدمته أبدًا عن الكفَّارة أم لا؟ ذكر فيه منعًا وتسليمًا لبعض الأصحاب،

قلت: الصُّواب عدم الإجراء، والقول بالإجراء ضعيفٌ جدًّا، ثمُّ وجدت ابن نصر اللَّه في حواشيه قال: المنع أظهر، فللَّه الحمد.

(المسألة الثَّانية - ١٨): هل يجزئ عتق المغصوب عن الكفَّارة أم لا؟

أطلق الخلاف عن صاحب التّرغيب، واقتصر عليه.

أحدهما: لا يجزئ، وهو الصَّحيح من المذهب، قدَّمه المصنَّف قبل ذلك باسطرِ ثمَّ قال: وفيه وجَّه. انتهى.

وصحَّح عدم الإجزاء في الرّعاية وغيره، قال ابن نصر الله: أظهرهما: لا يجزئ إلاّ أن يكون بحيث يمكنه التّخلُص بنفسه. انتهى. والوجه الثّاني: يجزئ.

تنبيه: في كلام المصنّف نظرٌ من وجهين:

أحدهما: كونه قدَّم في هذه المسألة حكمًا، وهو عدم الصُّحَّة، قبل ذلك بيسير.

والثّاني: كونه لم يعز الوجهين هنا إلاً إلى صاحب التُرغيب، وهناك ذكر الخلاّف من غير عزو، فظاهر ما نقله عـن الـتُرغيب أنّه لم يجد النّقل إلاَّ فيه، وظـاهر الاَوَّل أنَّ الحـلاف منقـولٌ عنـه وعـن غـيره، وذاكرنـي بعضهـم في هـّذه المسالة، وقـال: الأولى إنّمـا هـي (المعضوب) بالعين المهملة، والضّاد المعجمة، بدليل السّياق، وفي هذه المسألة بالغين المعجمة، والصّاد المهملة، فعلى هذا يزول التّكرار، والتّناقض، لكن لم نر من استعمل هاتين العبارتين هنا، والله أعلم بما أراد. وَإِنْ أَعْنَقَ مُعْسِرٌ نَصِيبَهُ ثُمَّ مَلَكَ بَقِيْتَهُ فَأَعْتَقَهُ وَلَمْ نَقُلْ بِالاسْتِسْعَاء أَجْزَأُهُ، وَإِنْ كَانْ مُوسِرًا وَنَوَاهُ فِي الْمَبَاشَرِ، والسَّــادِي لَمْ يُجْزِقْهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ القاضي وَأَصْحَابِهِ: يُجْزِقُهُ، كَعِتْقِهِ بَعْضَ عَبْدِهِ ثُمَّ بَقِيَّتُهُ، أَوْ يُسُرِّي.

وَإِنْ أَعْنَقَ نِصْفَيْ عَبْدَيْنِ أَجْزَأً، عِنْدَ الْجِرَقِيِّ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: هُوَ الصَّحِيحُ فِي المَذْهَبِ.

وَفِي عُبُونَ المَسَائِلِ: هُوَ ظَاهِرُ ٱلمَذْهَبِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: لا (م ١٩)(١).

وَذَكَّرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَصَاحِبُ الرُّوضَةِ رِوَايَتَيْنِ، وَعَنْدَ القَّاضِي: إِنْ كَانْ بَاقِيهِمَا حُرًّا أَجْزَأُهُ، وَذَكَرَهُنُ فِي الهَدْي رِوَايَاتٍ.

يَلْزَمُهُ تَتَابُعُ الصُّوم.

وَقِيلَ: وَيَثِيُّتُهُ، فَفِي الاكْتِفَاءِ بِاللَّيْلَةِ الآوَّلَةِ، والتَّجْدِيدِ كُلِّ لَيْلَةٍ وَجْهَان فِي التَّرْغِيبِ (م ٢٠،٢٠)(٢).

وَيُبَيِّتُ النَّيَّةَ، وَفِي تَعْيِينِهَا جَهَةَ الكَفَّارَةِ وَجْهَان فِي التَّرْغِيبِ (م ٢٢) (٣).

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (وإن أعتق نصفي عبدين أجزأ، عند الحرقيُّ.

وفي الرُّوضة: هو الصُّحيح من المذهب، وفي عيون المسائل: هو ظأهر المذهب، وعند أبي بكرٍ: ٧). انتهى.

ما اختاره الخرقيُّ هو الصُّحيح من المذهب، قال الشُّريف أبو جعفر: وهو قول أكثرهم.

قال الزَّركشيِّ: هو قول القاضي في تعليقه، وعامَّة أصحابه، كالشَّريفُ وأبي الحَطَّابِ في خلافيهما، وابن البنَّاء، والشُّيرازيُّ. انتهى. قال في الخلاصة: أجزأه، في الأصحُّ، وقول أبي بكر اختاره ابن حامد، فيما حكاه القاضي عنه في روايتيه، وجزم به في العمدة.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والحوَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم. وعند القاضي: إن كان باقيهما حرًّا أجزًا، وإلاَّ فلا، واختاره الشَّيخ الموفَّق وغيره، وجزم به في الوجيز، وقدَّمه في النَّظم، قـال في

وعد الفاضي. إن قان بافيهما حرا اجراء وإلا فعره واحداده السيع الموفق وغيره، وجرم به في الوجير، وعدت في الفصم، فان في المنزر: ولا يجزئ نصفا عبدين باقيهما رقيقًا. انتهى.

وقيل: إن كان باقيهما حرًّا أو أعتق كلَّ واحدٍ منهما عن كفَّارتين أجزأه، وإلاَّ فلا، قال في الحُرَّر، والحــاوي: وهــذا أصــحُ، وجــزم بالنَّاني ناظم المفردات، وذكر هذه الأقوال في الهدي روايات.

تنبيه: قال في القاعدة الحادية بعد المائة؛ وخرَّج الأصحاب على الوجهين لــو أخــرج في الزُّكــاة نصفــي شــاتين، زاد في التُلخيــص: وكذا لو أهدى نصفي شاتين.

قال في القواعد: وفيه نظرً، إذ المقصود من الهدي اللُّحم، ولهذا أجزأ فيه شقصٌ من بدنةٍ، وروي عن أحمد ما يسدلُّ على الإجزاء بنا. انتهى.

قلت: وقد يتخرَّج على ذلك الأضحيَّة، والعقيقة، وهما بالهدي أقرب، فيجزئ ذلك، واللَّه أعلم. (٢) (مسألة – ٢٠ – ٢١): قوله: (يلزمه تتابع الصُّوم، وقيل، ونيَّته، ففي الاكتفاء باللَّيلة الأولة، والتَّجديــد كـلَّ ليلــةِ وجهــان في

التَّرغيب). انتهى. فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٢٠): الاكتفاء بأوَّل ليلةٍ في نيَّة التَّتابع.

(المسألة الثَّانية - ٢١): التَّجديد كلُّ ليلةٍ.

قلت: قواعد المذهب تقتضي أنه يكتفى باللَّيلة الأوّلة في نيّة التّتابع، وأنّه لا بدّ من تجديد النّيّة في كلّ ليلة لكـلّ يـوم، فياسًا على الصّحيح من صوم شهر رمضان، بل هنا أولى، والله أعلم.

ثمَّ وجدت ابن نصر الله في حواشيه قال: أصحُّهما الاكتفاء بأوَّل ليلةِ أن ينوي النَّتَابِع، وأمَّا صوم كلَّ يوم فلا بدُّ من تَجْديدِ يخصُّه كلُّ ليلةِ. انتهى.

(٣) (مسألة – ٢٢): قوله: (ويبيَّت النَّيَّة، وفي تعيينها جهة الكفَّارة وجهان في التَّرغيب). انتهى.

قلت: الصُّواب وجوب التَّميين، فإنَّ الأصحاب قاطبةً قالوا: لا بدُّ من تعيين النَّيَّة، وهو أن يعتقد أن يصوم عن نـــذره، أو قضائــه، أو كفَّارته.

(ر): روایتـــان

وقد قال المصنّف في الصّيام فيما يشابهها: اختاره الأصحاب.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

وَيَنْقَطِعُ بِصَوْم غَيْر رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ بلا عُذْر، وَيَقَعُ صَوْمُهُ عَمَّا نَوَاهُ، لآنَّهُ زَمَانَ لَمْ يَتَعَيَّنْ لِلْكَفَّارَةِ وَفِي التَّرْغِيبِ: هَـلْ يَفْسُدُ ذَلِكَ أَنْ يَنْقَلِبُ نَفْلًا؟ فِيهِ وَفِي نُظَائِرِهِ وَجُهَان لا برَمَضَانَ وَفِطْر وَاجبِ، كَعِيدٍ وَحَيْض، نَصَّ عَلَيْهمَا، وَجُنُدون، قَـالَ جَمِّاعَةٍ: وَمَرَضٍ مَخُوفٍ، وَفِي مُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ فِي صَوْمِ العِيدِ يُقْطَعُ النَّتَابُعُ، لآنَهُ خَلَّلُهُ بِإَفْطَادٍ يُمْكِنُهُ أَنْ يَخْرِزَ عَنْهُ، ثُسمً سَلَّمَ أَنَّهُ لا يَقْطَعُهُ لآنَّهُ لا يَقْبَلُ الصَّوْمَ، كَاللَّيْل.

وَقِيلَ: يَنْقَطِعُ بَفِطْرِهِ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ مُخْطِئًا، كَجَاهِل بهِ.

وَقِيلَ: وَيَفِطَرِهَ لِسَفُرٍ مُبِيحٍ، وَمَرَضٍ غَيْرٍ مَخُوفَ، وَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لِضَرَرٍ وَلَدِهِمَا. وَفِي النَّفَاسِ وَجْهَانَ (مَ ٣٣)(١)(١)

وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ كَمَرَضٍ وَعِيدٍ بَنَى وَكَفُّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، قِيلَ لآحْمَدَ: مُظَاهِرٌ أَفْطَرَ مِـنْ مَـرَضٍ، يُعِيـدُ؟ قَـالَ أَدُّ مِـنَّهُ: أرجُو، إنَّهُ فِي عُذُر.

وَسُئِلَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد عَمَّنْ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَصَامَهُمَا إِلاَّ يَوْمًا أَفْطَرَهُ: أَيْعِيدُ الصَّوْمَ؟ قَــالَ: بَـلْ يَصُـومُ

وَيَنْقَطِعُ بِوَطَّءَ الْمُظَاهِرِ مِنْهَا.

وَعَنْهُ: لاَ نَهَارًا نَاسِيًا ۚ أَوْ لِكُذْرِ يُبِيحُ الفِطْرَ، أَوْ لَيْلاً، كَفَيْرِهَا فِي الصُّوْرِ الثَّلاثَةِ، وإلاَّ انْقَطَعَ، لا بِوَطْئِهِ فِي اثْنَاء طَعَام نَقَلَهُ ابْنُ مُنْصُورٍ، وَعَنَقَ، وَمُنَعَهُمَا فِي الاَنْتِصَارِ ثُمُّ سَلَّمَ الإِطْعَامَ، لآنُهُ بَدَلَّ، والصَّوْمُ مُبْسِدَلَّ، كَوَطْءٍ مَنْ لا يُطِيـقُ الصَّوْمَ فِي الاَنْهَ الْهَارِ

وَفِي الرَّحَايَةِ: وَفِي اسْتِمْتَاعِهِ بِغَيْرِهِ رَوَايَتَانَ وَذَكَرَ الشَّيْخُ يَنْقَطِعُ إِنْ أَفْطَرَ.

وَمَنْ أَعْطِي مِنْ زَكَاةٍ لِحَاجَتِهِ جَازَ إَعْطَاؤُهُ مِنْ طَعَامِهَا.

وَعَنْهُ: إِلاَّ مُكَاتَبًا وَطِفْلاَ لَمْ يَاكُلُ الطَّعَامَ، اخْتَارَهُ الطَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ، والقَاضِي فِي طِفْل، وَهِي أَشْهَرُ عَنْـهُ، قَالَهُ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ كَزَكَاةٍ فِي رِوَايَةٍ (خ) نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ وَذَكَرَ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ فِي ذِمِّيٌ تَخْرِيجٌ مِنْ عِثْقِهِ، وَخَرْجَ الحَلَّالُ دَفْعَهَا لِكَافِر، قَالَ ابِّنُ عَقِيل: لَعَلُّهُ مِنَ الْمُؤَلِّفَةِ.

وَاقْتَصَرَ صَاحِبُ الْهَدْيُ عَلَى الفُقَرَاء، والمُسَاكِين لِظَاهِرِ القُرْآن

وَيُعْطِي مَا يُجْزئُ فِطْرَةً مِنَ البُرُّ مُدُّ وَمِنْ غَيْرِهِ مُدَّانِ لاَ أَقَلُّ مُطْلَقًا وَلا مُدُّ مُدُّ (م).

وَذَكَرَهُ فِي الْإِيضَاحِ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُحَرُّرُ رَوَايَةً، وَنَقَلَهُ الْأَثْرَمُ.

وَعَنْهُ: وَرِطْلاً خُبْزِ بُرُ عِرَاقِيَّةٍ أَوْ مَا عَلِمَ مُدَّاً أَوْ ضِعْفَهُ مِنْ شَعِيرٍ، وَيُسْتَحَبُّ أَدَمُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسِ: بأَدْمِهِ.

وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رَوَايَةً لِكُلِّ مِسْكِينَ، اخْتَارَهُ الْآكْثُرُ كَالْوَصِيَّةِ لَهُمْ.

وَعَنَّهُ: وَقُوتُ بَلَدِهِ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، والشَّيْخُ وَغَيْرُهُمَا.

(١) (مسألة – ٢٣): قوله: (وفي النَّفاس وجهان). انتهى.

يعني هل ينقطع به التتابع أم لا؟

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

أحدهما: لا ينقطع، وهو الصَّحيح من المذهب، وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والكـافي، والمقنـع، والبلغة، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وتذكرة ابن عبدوسٍ وتجريد العناية وغيرهم، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والوجه الثَّاني: يقطع التَّنابع، وهو ظاهر ما قطع به في الخلاصة، والوجيز، فإنَّهما لم يذكراه فيما لا يقطع، ويمكن أن يكونـــا اكتفيــا بذكر الحيض فإنَّه مثله، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: في إطلاق المصنّف الخلاف نظرٌ ظاهرٌ، وكان الأولى أن يقدُّم أنَّه كالحيض، وعذره أنَّه أوَّلا تابع الشّيخ في المغني. ولم يراجع كلام الأصحاب في ذلك، ولو بيُّضه لقدُّم ما قلنا، واللَّه أعلم. وَعَنْهُ: والقِيمَةُ، وَغَدَاؤُهُمْ وَحَشَاؤُهُمْ بِالوَاجِبِ، وَلَمْ يَقُلْ شَيْخُنَا: ﴿بِالوَاجِبِ»، وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ أَبِسِ دَاوُد وَغَـيْرِهِ، فَإِنَّـهُ قال: أشبغهُمْ، قال: مَا أَطْعِمُهُمْ؟ قال: خُبْزُ وَلَحْمَ إِنْ قَدَرْت أَوْ مِنْ أُوسَطِ طَعَامِكُمْ (و حِـم).

فَلُوْ نَلَارَ إطْعَامَهُمْ؟ فَقِيلَ: مِثْلُهُ.

وَقِيلَ: يُجْزِئُ أَيْ طَعَامُ الغَدَاءِ أَوْ العَشَاءِ.

قَالَ فِي الأَنْتِصَارُ: لآنا تَقْدِيرَهُ وَجنْسَهُ إِلَيْهِ، فَكَذَا صِفَةُ إِخْرَاجِهِ (م ٢٤)(١).

فَعَلَى المَذْهَبِ: لَوَ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ سِتِّينَ مُدًّا^(٢)، وَقَالَ: هَذَا بَيْنَكُمْ فَقَبِلُوهُ، فَإِنْ قَالَ: بِالسُّوِيَّةِ أَجْزَأُ (م ٢٥)^(٣)، وإلاَّ فَوَجْهَانِ. وَعِنْدَ القَاضِي: إنْ عَلِمَ أَنْهُ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ حَقَّهُ أَجْزَأُ، وَاعْتُبرَ فِي الوَاضِعِ خَالِبُ قُوتِ البَلَدِ.

وَٱوْجَبَ شَنَيْخُنَا وَسَطَهُ قَدْرًا وَنَوْعًا مُطْلَقًا بلا تَقْدِيرِ وَلا تَمْلَيْكُو، وَأَنَّهُ قِيَاسُ المَذْهَبِ، كَزَوْجَةٍ، وَأَنَّ الآدَمَ يَجِبُ إِنْ كَـانَ يُطْعِمُهُ أَهْلَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيْ: التَّمْرُ، والدَّقِيقُ أَحَبُ إِلَيٍّ مِمَّا سِوَاهُمَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: التَّمْرُ أَعْجَبُ إِلَى أَحْمَدَ.

فَإِنْ رَدُّدَهَا عَلَى مِسْكِينِ سِتَّينَ يَوْمًا فَالمَلْهَبُ يُجْزِئُ مَعَ عَدَمٍ غَيْرِهِ وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، اخْتَارَهُ ابْنُ بَطُّةَ وَٱبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ. وَعَنْهُ عَكْسُهُ.

اخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ وَقَالَ لِمَنْ اخْتَجُ لِعَدَم بِزَكَاةٍ وَوَصِيْةٍ لِلْفُقَرَاءِ وَخُمُسِ الخُمُسِ بِأَنَّ فِيهِ نَظَرًا، وَصَحَّحَهَا أَيْضًا فِي عُيُون السَائِل، وَقَالَ: اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.

ُ وَاحْتَجُ أَبْنُ شِهَابِ بِأَنْهُ مَالٌ أَصِيفُ إِلَى عَدَدٍ مَحْصُورٍ، فَلَمْ يَجُزْ صَرْفُهُ إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا لَسَوْ قَـالَ: لِلَّـهِ عَلَـيُّ أَنْ أَطْعِـمَ سِتَينَ سِسْكِينًا، أَوْ أَوْصَى لَهُمْ.

وَإِنْ أَعْطَى مِسْكِينًا فِي يَوْمَيْن مِنْ كَفَّارَاتٍ (1) أَجْزَأ.

وَعَنْهُ: عَنْ وَاحِدَةٍ، وَلا يُجْزَئُ التَّكْفِيرُ بلا نِيَّةٍ، لا نِيَّةُ التَّقَرُّبِ.

فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَمْ يَلْزَمْهُ تَعْيِينُ سَبَبِهَاً.

فَإَنْ عَيَّنَهُ فَغَلِطَ أَجْزَأُهُ عَمَّا يَتَدَاخَلُ، وَهِي الكَفَّارَاتُ مِنْ جنْس، وإلاَّ فَلا.

(١) (مسألة - ٢٤): قوله: (فإن نذر إطعامهم فقيل: مثله، وقيل: يجزئ، قال في الانتصار، لأنَّ تقديره وجنسه إليه، فكذا صفة إخراجه). انتهى.

يعني: إذا نذر إطعام من يجوز له الأخذ من كفَّارة الظَّهار فهل يلزمه أن يطعمهم ما يلزمه أن يطعمهم في كفَّارة الظَّهار أم لا؟ أطلق الخلاف.

قلت: الصُّواب أنَّه لا يلزمه ذلك، كما قال في الانتصار، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (لو قدَّم إليهم مدًّا).

لعلَّه: (ستّين مدًّا) فسقط لفظ: (ستّين)؛ لأنَّه قدر الإطعام في الظّهار، ويدلُّ عليه قوله، فإن قال بالسَّويَّة أجزأ، والمدُّ قدر استحقاق واحدٍ منهم.

وكلام القاضي الَّذي ذكره المصنَّف يدلُّ عليه، وأنَّه دفع إليه قدر حقَّهم، ولكنَّه مشاعٌّ.

(٣) (مسألة - ٢٥): قوله: (فعلى الأول لو قدَّم إليهم مدًّا وقال: هذا بينكم فقبلوه، فإن قال بالسُّويَّة أجزاً، وإلاً فوجهان، وعنـد القاضي إن علم أنَّه أخذ كلُّ واحدِ حقَّه أجزاً). انتهى.

قلت: الصّراب عدم الإجزاء، لأنّا لا نعلم قدر ما يأخذ كلُّ واحدٍ منهم، فحصل الشّكُ في المساواة في ذلك، ودمَّته مشغولةٌ بيقين، فلا يزال بهذا، هذا ما يظهر، ويحتمل الإجزاء، لأنّ الإعطاء يقتضي التّسوية، واللّه أعلم.

(٤) الثَّاني: قوله: (وإن أعطى مسكينًا في يومين من كفَّارات).

صوابه: في يوم، والله أعلم.

فهذه خسٌّ وعُشرون مسألةٌ في هذا الباب.

الفروع - كتاب الطلاق

وَإِنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَاتٌ أَسْبَابُهَا مِنْ أَجْنَاسِ كَظِهَارِ وَيَمِينِ وَقَتْلِ لَمْ يَشْتَرِطْ تَمْيِينَ سَسَبَيِهَا، قَـالَ ابْسُ شِهَابِو: بِنَـاءُ عَلَى أَنَّ الكَفَّارَاتِ كُلُهَا مِنْ جِنْسٍ، قَالَ: وَلَأَنْ آجَادَهَا لا تُفْتَقِرُ إِلَى تَعْيِينِ النَّيَّةِ، بِخِلاف الصُلُوَاتِ وَغَيْرِهَا، وَكَكَفَّارَاتٍ مِنْ جِنْـسٍ، * الله تَــــُ

وَاشْتَرَطَهُ القَاضِي، كَتَيَمُّمِهِ لَآجَنَاسٍ، وَكَوَجْهِ فِي دَمِ نُسُلُكُ وَدَمٍ مَخْظُورٍ، وَكَعِنْقِ نَذْرٍ وَعِنْقِ كَفَّارَةٍ، فِي الآصَحّ، قَالَهُ فِي

فَعَلَى هَذَا يُكَفِّرُ عَنْ وَاحِنَةٍ نَسِيَ سَبَبَهَا بِعَدَدِ الآسْبَابِ، وَاخْتَارَ فِي الانْتِصَارِ إِنْ اتَّحَدَ السَّبَبُ فَنَوْعَ، وإلاَّ فَجِنْسٌ. وَلَوْ كَفُرَ مُرْتَدًا بِغَيْرِ صَوْم فَنَصُّهُ: لا يَصِحُّ. وقال القاضي: المَذْهَبُ صِحْتُهُ.

andre de la companya Mangrapia de la companya de la comp

باب اللَّعان

مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِزِنَا وَلَوْ فِي طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ فِي قُبُلِ أَوْ دُبُرٍ فَكَذَّبْتُهُ لَزِمَهُ مَا يَلْزُمُ بِقَذْفِ أَجْنَبِيَّةٍ، وَلَهُ إسْقَاطُهُ بِلِعَانِ، وَلَوْ بَقِيَ سَوْطٌ وَاحِدٌ، وَلَوْ زُنَتْ قَبْلَ الْحَدِّ.

وَيَسْقُطُ بِلِعَانِهِ وَحَدُّهِ، ذَكَرَهُ فِي المُغْنِي، والتَّرْغِيبِ، وَلَهُ إقَامَةُ البَيِّنَةِ بَعْدَ اللَّعَانِ وَيَثَبُتُ مُوجَبُهُمَا. وَصِفَةُ اللَّعَانِ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ، قِيلَ: لَقَدْ رُنَتْ رُوْجَتِي هَلِهِ، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

وَقِيلَ: إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ.

وَقِيلَ: بزيَّادَةٍ: فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزُّنَا (م ١)(١)، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا، فَلا حَاجَةَ إِلَى تُسْمِيَّةٍ وَنَسَبِ وَمَعَ الغِيبَةِ يُسَمِّيهَا وَيَسْبُهَا، وَفِي الْحَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانٌ مِنَ الكَاذِبِينَ.

ثُمُّ تَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بَاللَّهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَا.

وَفِي الْحَامِسَةِ: وَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانْ مِنَ الصَّادِقِينَ وَقِيلَ: فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزُّنَا.

وَأَخَذَ ابْنُ هُبَيْرَةً بِالآيَةِ فِي ذَلِكَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: عَلَى مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي فِيمَا رَمَيْتَهَا بِهِ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (١٠).

ثُمُّ يُوقَفُ عِنْدَ الْخُامِسَةِ فَيَقُولُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَافِيينَ.

وَالْمَرْأَةُ مِثْلُ ذَٰلِكَ.

وَإِنْ قَذَفَهَا ۚ بِرَجُلِ بِعَيْنِهِ سَقَطَ حَقُّهُمَا بِلِعَانِهِ (هـ م) وَلَوْ أَغْفَلَهُ فِيهِ (ق).

وَيُولَ: لا خُقُ لِغَيْرُهَا، فَإِذَا نَقَصَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْحَمْسَةِ شَيْئًا وَلَوْ أَتَيَا بِأَكْثَرِهِ، وَحَكَمَ حَـاكِمٌ، أَوْ بَـدَأَتْ قَبْلُـهُ، أَوْ قَدْمَتْ الغَضَبَ، أَوْ أَبْدَاتُهُ بِاللَّغْنَةِ، أَوْ قَدْمَ اللُّغْنَةَ أَوْ أَتَى بِهِ قَبْلَ إِلْقَاقِهِ عَلَيْهِ، أَوْ بِغَيْرِ حَضْرَةٍ حَاكِم أَوْ نَاقِيهِ، أَوْ بِغَـيْرِ العَرَبِيَّةِ مَن يُحسِنَهَا.

وَقِيلَ: أَوْ قَدْر يَتَعَلَّمُهَا.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: أَوْ عَلْقَهُ بِشَرْطٍ، والآصَحُ: أَوْ أَبْدَلَ لَفْظَةَ أَشْهَادُ بِأَفْسِمُ أَوْ أَخْلِفُ، أَوْ اللَّغْنَةُ بِالْإِنْعَادِ، أَوْ الغَضَـبُ

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَوْ عُدِمَتْ مُوَالاَةُ الكَلِمَاتِ، لَمْ يَصِحُّ.

وَأُوْمَنَا فِي رِوَايَةٍ ابْنِ مَنْصُورٍ أَنَّ الحَامِسَةَ لا تُشْتُرَطُ، فَيَنْفُذُ حُكْمُهُ، لا عَلَـى الأولَـى، قَالَـهُ فِـي الانْتِصَـارِ، ويَصِيحُ مِـنْ أَخْرُسَ بِإِشَارَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ مَفْهُومَةٍ وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ السُّليْخُ.

وَإِنْ نَطَقَ وَأَنْكُرَ لِعَانَهُ قُبلَ فِيمًا عَلَيْهِ، وَكَذَا إِقْرَارُهُ بزنًا.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وصفة اللّعان أن يقول أربع مرّات: أشهد باللّه، قيل لقد زنت زوجتي هذه، وذكره أحمد، وقيل: إنّي لمن الصَّادقين، وقيل: بزيادةٍ: فيما رميتها به من الزِّنا). انتهى.

الوجه الأخير: هو الصَّحيح.

وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنسع، والشُّرح، وشـرح ابـن منجًـا وابن رزين، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الأوَّل: ذكره الإمام أحمد، وجزم به في الحرَّر، والنَّظم، والوجيز وغيرهم، ولعلَّه المذهب، لذكر صاحب المذهب له. والوجه الثَّاني: لم أطَّلع على من اختاره.

(٢) تنبيه: قوله: (وقيل: إنِّي لمن الصَّادقين).

كذا في النُّسخ، وصوابه: (وإنَّي)، بزيادة واو في أوَّله.

وَفِي مُعْتَقَل لِسَانُهُ مَأْيُوسٌ مِنْ نُطْقِهِ وَجُهَانَ (م ٢)(١١.

وَلَوْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ قَلْفًا وَلِمَانًا قُبِلَ فِي لِعَانٍ فِي حَدٌّ وَنَسَبِ فَقَطْ، وَيُلاعَنُ لَهُمَا، وَمَنْ رُجِي نُطْقَهُ انْتَظَرَ.

وَ فِي التَّرْغِيبِ: ثَلَاثُةُ أَيَّام.

وَفَايِّدَةُ مَسْأَلَةِ صِحَّةٍ قَذْفُ الآخْرَس وَلِعَانِهِ أَنْ عِنْدَنَا نَأْمُرُهُ بِاللَّعَانِ وَنَحْبسُـهُ إذَا نَكَـلَ حَتَّـى يُلاعِـنَ، ذَكَـرَهُ فِـي عُيُــونِ الْمَسَائِل، وَكَلَامُ غَيْرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُحَدُّ وَيُسَنُّ ثِيَامُهُمَا بِحَصْرَةِ جَمَّاعَةٍ.

وَقَيِلَ: أَرْبَعَةً، وَأَنْ يَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ عِنْدَ الْحَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَالْمَرَأَةُ يَدَهَا عَلَى فِيهَا، وَيَقُولُ: اثَّق اللَّهَ فَإِنَّهَا الْمُوجَبَّةُ.

وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، وَهَلْ يُسنَنُ تَغْلِيظُهُ بِمَكَانِ وَزَمَانِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٣)^(٢).

وَخَصُّهُمَا فِي التَّرْغِيبِ بِلِمَّةِ وَيَبْعَثُ حَاكِمُ إِلَّى الْخَفْرَةِ مَنْ يُلَاعِنُ بَيْنَهُمَا وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي مَسْأَلَةِ فَسْخِ الجَيَسَارِ بِـلا حُضُور الآخَر لِلزُّوجِ أَنْ يُلاعِنَ مَعَ غَيْبَتِهَا وَتُلاعِنُ مَعَ غَيْبَتِهِ.

وَمَنْ قَذَفَ نِسَاءَهُ يُفْرِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ بلِعَان.

وَعَنْهُ: يُجِزِنُهُ وَاحِدً.

وَعَنْهُ: إِنْ قَلْنَفَهُنَّ بِكَلِمَةٍ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ بِٱللَّهِ إِنِّي لَمِنِ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُكُنَّ بِهِ مِنَ الزُّنَا، وتُجيبُ كُلُّ وَاحِدَةٍ.

وَلا يَصِحُ إِلاَّ مِنْ رَوْجَيْنِ مُكَلِّفَيْنِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الآكْتُرُ، وَعَنْهُ مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ عِنْالَيْنِ، اخْتَارَهُ الحِرْقِيُّ. وَعَنْهُ: مِنْ رَوْجٍ مُكَلِّفٍ وَمُحْصَنَةٍ فَإِذَا بِلَغَتْ مَنْ يُجَامَعُ مِثْلُهَا ثُمُّ طَلَبَتْ حُدُّ، إِنْ لَمْ يُلاعِنْ إِذَنْ، فَلا لِعَانَ لِتَعْزِيرٍ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْر: يُلاعِنُ بقَذْفِ صَغِيرَةٍ لِتَعْزيرٍ.

وَفِي الْمُوجَزِ: وَيَتَأْخُرُ لِعَانُهَا حَتَّى تَبْلُغَ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: إذَا قَلَفَ زُوْجَةً مُحْصَنَةً بِزِنًا حَدَّ بِطَلَبٍ، وَعُزَّرَ بِتَرْكُ، ويَسْقُطَانِ بِلِعَانِ أَوْ بَيُّنَـةٍ وَعَنْـهُ: يُلاعِـنُ بِقَذْفِ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ لِنَّفْيَ وَلَّذِ فَقَطْ.

وَفِي الْمُذْهَبِ: كُلُّ زُوْجٍ صَحُّ طَلاقُهُ صَحُّ لِعَانُهُ، فِي رِوَايَةٍ.

وَعَنْهُ: مِنْ مُسْلِم عَدْل.

وَالْمَلاعَنَةُ كُلُّ زُوْجَةٍ عَاقِلَةٍ بَالِغَةِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي معتقل لسانه مأيوسٌ من نطقه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعاية الصُّغـرى، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وقدَّمه في الرِّعاية الكبرى، واختاره الشَّيخ في المغني.

وجزم به في الوجيز، والمنوِّر، قال في الكافي: هو كالأخرس.

والوجه الثّاني: لا يصحُّ، وقال ابن رزينِ في شرحه: وإن قذفها وهو ناطقٌ ثمُّ خرس أو اعتقل لسانه وأيس منــه صـــار كــالأصليُّ، وإن رُجيَ زواله بقول عدلين مسلمين انتظرتهُ؛ لأنَّه محتملٌ، وقبل في صحَّة لعان من اعتقل لسانه وأيس منه وجهان. انتهى.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وهل يسنُ تغليظه بمكان وزمان؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يسنُّ، وهو الصُّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والمحسرُّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، والوجيز وغيرهم.

وقدُّمه في الرِّعاية الكبرى، والشُّرح.

والوجه الثَّاني: لا يسنُّ، اختاره القاضي، والشَّيخ الموفَّق أيضًا، فقدَّمه في الكافي، وصحَّحه في المغني، واليه ميل الشَّارح. قلت: وهو الأصحُّ دليلاً. وَعَنْهُ: مُسْلِمَةٌ حُرَّةٌ عَفِيفَةً، وَإِنْ قَلَفَهَا بِزِنَّا قَبْلَ النُّكَاحِ لَمْ يُلاعِنْ، كَقَلْفِهِ أَجْنَبِيَّةٌ ثُمُّ تَزَوَّجَهَا.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: لِنَفْي وَلَدٍ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَّالِقٌ يَا رَانِيَةُ ثَلاثًا لاعَنَ، نَصَّ عَلَيْهِ، لا بِانْتِهَاء بَعْدَ قَدْفِهَا، وَإِنْ قَالَ ثَلاثًا: يَا رَانِيَةُ أَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ قَدَفَهَا بَرُنَا فِي الرَّوْجِيَّةِ أَوْ فِي العِدَّةِ أَوْ تَزَوَّجَهَا فَاسِدًا لاعَنَ، لِنَفْيِ وَلَدٍ، وَيَسْقُطُ الحَدُ، وَإِلاَّ فَلا، كَمَنْ أَنْكَرَ قَذْفَهَا وَلَهَا بَيَّنَةٌ أَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ.

َ وَفِي الْانْتِصَارِ عَنْ أَصْحَابِنَا: إِنْ أَبَانَهَا ثُمَّ قَلْفَهَا بِزِنًا فِي الزَّوْجِيَّةِ لاعَنَ، وَفِيهِ: لا يُنْتَفَى وَلَدٌ بِلِعَانٍ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ كُولَادِ مَتِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ طَلَّقَهَا ثَلاثًا ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا لاعَنَهَا لِنَفْي وَلَدٍ، وَإِنْ قَذَفَهَا بِلَا وَلَدٍ لَمْ يُلاعِنُهَا.

وَمَنْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ فَأَنْتُ بِوَلَمُ لا يُمكِنُ مِنْ مِلْكِ اليَمِينِ فَلَهُ نَفْيُهُ بلِعَانِ، وإلاّ فَلا.

وَفِي الْمُغْنِي: يُلْحَقُ بِالنَّكَارِ مَا أَمْكُنَ، وَلَهُ نَفْيُهُ بِلِعَانِ.

وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا الوَلُدُ مِنْي وَقُلْنَا: لا قَذْفَ أَوْ رَاذً مَعَهُ وَلا أَقْلِفُك أَوْ لَمْ تَزْنِ، أَوْ وُطِئَت مَعَ إِخْرَاهِ وَنَـوْمٍ وَإِغْمَـاءٍ وَجُنُونَ لَرَمَهُ الوَلَدُ وَلا لِعَانَ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ، والشَّيْخُ.

وَعَنْهُ ۚ بَلَى لِنَفْيِ وَلَلِّهِ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، فَيَنْتَفِي بلِعَانِهِ وَحْدَهُ، وَكَذَا وَطِئَتُ بشُبْهَةٍ.

وَعَنْهُ: لا لِمَانَ، وَإِنْ صَدَّقَتُهُ مَرَّةً فَٱكْثَرَ أَوْ عَّفَتْ أَوْ سَكَتَتْ أَوْ ثَبَتَ زِنَاهَا بِارْبَعَةٍ سِـوَاهُ أَوْ قَـذَفَ مَجْنُونَـةً بِزِنَـا قَبَلَـهُ أَوْ مُخْصَنَةً فَجُنَّتْ أَوْ خَرْسَاءَ أَوْ ثُمُّ خَرِسَتْ نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور أَوْ صَمَّاءُ فَلا لِعَانَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى وَحْدَهُ لِنَفْي وَلَدٍ وَهُوَ يُخَرِّجُ عَلَى الرَّوَايَةِ فِي الَّتِي قَبْلَهَا.

نَقَلَ ابْنُ أَصْرَمَ فِيمَنْ رُمِيَتْ فَأَقَرَّتْ ثُمُّ وَلَدَتْ فَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا: الوَلَدُ لِلْفِرَاش حَتَّى يُلاعِنَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ قَلَافَهَا بِزِنَا فِي جُنُونِهَا أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُحَدُّ، وَفِي لِعَانِهِ لِنَفْي وَلَدٍ وَجُهَان، وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ فِيمَـنَ قَذَف رَجُلاَ فَقَدَّمَهُ إِلَى السُّلْطَانَ فَقَالَ: أَنَا أَجِيءُ بِثَلاثَةِ شُهُودٍ مَعِي أَيْكُونُ شَاهِدًا أَمْ قَاذِفًا؟ فَقَـالَ: إِنْ جَاءَ بِهِمْ قَرِيبًا لَـمْ يَتَبَاعَدُ فَهُو شَاهِدٌ رَابِعٌ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبُلَهُ أَوْ قَبْلَ تَتِمَّتِهِ تَوَارَقًا، وَنَصَّهُ: يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

وَقِيلَ: يُنْتَفَى بِلِعَانِهِ وَخْدَهُ مُطْلَقًا، كَدَرْءِ حَدًّ، وَإِنْ مَاتَ الوَلَدُ فَلَهُ لِمَانُهَا وَنَفْيُهُ، لآنَّهُ يُنْسَبُ إلَيْهِ، وَإِنْ التَعَنَ وَنَكَلَتْ فَعَنْهُ تُخْلَى، وَعَنْهُ: تُخْبَسُ حَتَّى ثُقِرًّ أَرْبَعًا.

وَقِيلَ: ثَلاثًا، أَوْ تُلاعِنُ (م ٤)(١).

وَقَالَ الْجُوزَجَانِيُّ، وَأَبُو الفَرَجِ، وَشَيْخُنَا: تُحَدُّ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

فُصلُ

وَتَحْصُلُ الفُرْقَةُ وَانْتِفَاءُ الوَلَدِ مَا لَمْ يُقِرُّ بِهِ أَوْ تُوجَدْ دَلالَةٌ عَلَيْهِ بِتَمَام تَلاعُنِهمَا، فَلا يَقَعُ طَلاقُهُ.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن التعن ونكلت، فعنه: تخلى، وعنه: تحبس حتَّى تقرُّ أو تلاعن). انتهى.

إحداهما: يخلى سبيلها، اختاره الخرقيُّ وأبو بكر.

قال ابن منجًّا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدُّمه في المقنع وتجريد العناية.

والرَّواية الثَّانية: تمبس حتَّى تقرُّ أو تلاعن، اختاره القاضي وابن البنَّاء، والشِّيرازيُّ، وصحَّحه في المذهب ومسبوك الذَّهب. وقدَّمه في الخلاصة، والكافي، والحُرَّر، والنَّظم، وشرح ابن رزين، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وإدراك الغاية وغيرهم.

وجزم به الأدمئ في منتخبه ومنوّره، وغيرهما.

قلت: وهذا الصَّحيح من المذهب، لاتُّفاق الشُّيخين عليه.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والشُّرح.

وَعَنْهُ: بِحُكْمٍ حَاكِمٍ. وَعَنْهُ: بِالفُرْقَةِ، اخْتَارَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا، قَالَهُ فِي الانْتِصَار، فَيُنْتَفَى الوَلَدُ، وَخَسرَجَ انْتِضَاؤُهُ بِلِعَانِهِ، وَقَالَـهُ فِي الانْتِصَار، وَيَلْزَمُ الحَاكِمَ الفُرْقَةُ بِلا طَلَبِ، وَيُعْتَبُو لِنَفْيِهِ ذِكْرُهُ فِي كُلِّ لَفُظَةٍ وَلَوْ تَصْمُنَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ نَفَاهُ بِلِعَانٍ، وَلَمْ يَعْتَبُرْ أَبُو بَكْرٍ وَيَلْزَمُ الحَاكِمَ الفُرْقَةُ بِلا طَلَبِ، وَيُعْتَبُرُ لِنَفْيِهِ ذِكْرُهُ فِي كُلِّ لَفُظَةٍ وَلَوْ تَصْمُنَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ نَفَاهُ بِلِعَانٍ، وَلَمْ يَعْتَبُرْ أَبُو بَكْرٍ

وَقِيلَ: مِنْهَا، وَإِنْ نَفَى حَمْلاً أَوْ اسْتَلْحَقَهُ أَوْ لَاعَنَ عَلَيْهِ مَعَ ذِكْرِهِ، وَقِيلَ أَوْ دُونَهُ لَمْ يَصِحُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَيُلاعِنُ لِــدَرْءِ حَدًّ

وَقِيلَ: يُصِحُّ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِي لِعَانِهِ.

وَهِيَ فِي الْمُوجَزِ فِي نَفْيهِ أَيْضًا.

وَفِي الْأَنْتِصَارِ نَّفَيْهُ لَيْسَ قَلْفًا، بِدَلِيلِ نَفْيهِ حَمْلَ أَجْنَبِيَّةٍ لا يُحَدُّ، كَتَعْلِيقِهِ قَلْفًا بِشَرْطِ، إلا أَنْتِ زَانِيَةٌ إنْ شَاءَ اللَّهُ لا زَنْتِ، وَإِنْ صَحَّ حَبَرَ بِلِمَانِ عَلَيْهِ فَيَحْتَمَلُ عِلْمُ وُجُودِهِ بِوَحْي، ضَعْفَ أَحْمَدُ الخَبَرَ فِيهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِوَلَـدِ أَوْ بِتَوَاهِهِ أَوْ نَفَاهُ وَسَكَتَ عَنْ تَوْاهِهِ أَوْ مَنْعَ بِهِ، فَسَكَتَ أَوْ أَمُنَ عَلَى الدُّعَاءِ بِهِ أَوْ أَخْرَ نَفْيَهُ بِلا عُذْرٍ، وَقِيلَ بَعْدَ مَجْلِسِ عِلْهِ أَوْ رَجَاءٍ مَوْتِهِ،

وَفِي الانْتِصَارِ فِي لُحُوقِ وَلَدِ بِوَاحِدٍ فَأَكْثَرَ أَنِ اسْتَلْحَقَ أَحَدَ تَوْآمَيْهِ وَنَفَى الآخَرَ وَلاعَنَ لَهُ لا يَعْرِفُ فِيــهِ رِوَايَــةُ، وَعِلْــةُ مَذْهَبِهِ جُوَازُهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَرْتُكِيَّهُ.

وَإِنْ قَالَ: لَمْ أَعْلَمْ بِهِ وَكَذَا لَمْ أَعْلَمْ بِأَنْ لِي نَفْيَهُ أَنْ بِأَنَّهُ عَلَى الفَوْرِ مِنْ بَادٍ أَوْ حَدِيثِ عَهْدٍ بإسلام، والحُتَارَ الشَّيْخُ وَعَـامُيٌّ، وَقِيلَ:ۚ وَفَقِيةً وَاخْتَارَ فِي َالتَّرْغِيبِ مِمَّنْ يَجْهَلُهُ، وَإِنْ أَخْرَةً لِعَلْدِ كَغَيْبَةٍ وَحَبْسِ وَمَرَضٍ وَحِفْظِ مَالٍ وَذَهَابِ لَيْلٍ لَمْ يَسْقُطَ.

وَفِي الْمُغْنِي: مَعَ طُول الْمُدَّةِ يَنْفُذُ إِلَى حَاكِم إِنْ أَمْكَنَهُ، أَنْ يَشْهَدُ بَنَفْيهِ، وَإِلاّ سَقَطَ.

وَإِنْ كَذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ نَفْيِهِ وَلِعَانِهِ حُدًّ لِمُحْصَنَةٍ، وَعُزَّرَ لِغَيْرِهَا، وَلَجَقَهُ، وَانْجَرَّ النَّسَبُ مِـنْ جهَـةِ الأَمَّ إِلَـى جهَـةِ الآبِ، كَالوَلاَء، وَتَوَارَثَا، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهً، كَمَا لا يَرِثُهُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ(١٠)، وَلا يَلْحَقُهُ بِاسْتِيلْحَاقِ وَرَثَتِهِ بَعْدَهُ، فِي المُنْصُوصِ، وَفِسي الْمُسْتَوْعَبِ رَوَايَةً: لاَ يُحَدُّ، وَسَأَلَهُ مُهَنًّا: إِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ؟ قَالَ: لا حَدُّ وَلا لِعَانَ، لآنُه قَدْ أَبْطَلَ عَنْهُ القَذْف، وَإِنْ نَفَى مَـنْ لا يَنْتَفِي وَأَنَّهُ مِنْ زِنَّا فَعَنْهُ: يُحَدُّ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يُلاعِنْ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ، والشَّيْخُ وَغَيْرُهُمَا (م ٥)(٢).

وَمَنْ نَفَى أُولَادًا فَلِعَانُ وَاحِدٌ، والتُّوْأَمَانِ المُّنْفِيَّانِ أَخَوَانِ لأُمٍّ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهٌ: يَتَوَارَثَانَ بِأُخُوَّةٍ أَبُوَّةٍ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن كذب نفسه بعد نفيه ولعانه حدٌّ لمحصنةٍ، وعزَّر لغيرها ولحقه، وانجرُّ النَّسب، وتوارثا، فيتوجُّه فيه وجــةٌ كمــا لا يرثه إن أكذب نفسه). انتهى.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: هذا توجيهٌ لم يظهر معنَّاه، وقد توقُّف مولانًا وسيَّدنا قاضي القضاة ابن معنَّلي فلم يتُضح له معناه. ولعلُّ لفظة: (كما) زائلةٌ، وأنَّ صوابه ويتوجُّه فيه وجهٌ لا يرثه إذا أكذب نفسه، وهو ظـاهرٌ، لأنَّه حـقٌّ لـه أشبه زوال التَّحريـم المؤبِّد، انتهى، وهو كما قال.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وإن نفى من لا ينتفي وأنَّه من زنًّا فعنه: يجدُّ، اختاره القاضي وغيره، وعنه: وإن لم يلاعن، اختــاره ابــو الخطَّاب، والشَّيخ وغيرهما). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: يحدُّ مطلقًا، أعني سواءً لاعن أو لا، اختاره القاضي وغيره، كما قال المصنِّف، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والرُّواية النَّانية: بحدُّ إن لم يلاعن، وهو الصَّحيـح، اختـاره أبـو الخطَّـاب، والشُّـيخ المونَّـق، والشَّـارح وأبـن عبـدوس في تذكرتــه وغيرهم، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

فهذه خس مسائل في هذا الباب.

باب ما يُلْحَقُ من النَّسب

مَنْ وَلَدَتْ امْرَأَتُهُ مَنْ أَمْكُنَ أَنَّهُ مِنْهُ وَلَوْ مَعَ غَيْبَتِهِ عِشْرِينَ سَنَةً قَالَهُ فِي الْمُغْنِي فِي مَسْأَلُةِ القَافَةِ، وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَحْمَدَ.

وَلَعَلَّ الْمَرَادَ: وَيَخْفَى سَيْرُهُ، وإلاَّ فَالْجِلافُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّعْلِيقِ وَغَيْرِهِ وَلا يَنْقَطِعُ الإِمْكَانُ عَنْهُ بِــالحَيْضِ، قَالَـهُ فِـي التَّرْغِيبِ لَحِقْهُ، بِأَنْ تَلِدَهُ بَعْدَ نِصْفُ سَنَةٍ مُنْذُ أَمْكَنَ وَطُؤُهُ، وَدُونَ أَكْثَرَ مُدَّةِ الحَمْلِ مُنْذُ أَبَانَهَا وَهُوَ مِمَّنَ بُولَـدُ لِمِثْلِـهِ، وَهُـوَ ابْنُ عَشْر.

وقيلَّ: وَتِسْعٌ وَقِيلَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْحَطَّابِ، بَلْ بَسَالِغَ، كَمَىا لا يَمْلِيكُ نَفْيَهُ حَتَّى يَمْلَـمَ بُلُوغَهُ، لِلشَّكُ فِي صِحَّةٍ يَمِينِهِ، وَعَلَى الآوَل لا يَصِيرُ بَالِغَا، وَلا يَتَقَرُّرُ بِهِ مَهْرٌ، وَلا تَلْزَمُ عِلْةٌ وَلا رَجْعَةٌ، ويَتَوَجَّهُ فِيهِ قَــوالّ، كَثُبُوتِ الآحْكَامِ بِصَوْمٍ يَوْمُ الغَيْمِ، وَنَقَلَ حَرَّبٌ فِيمَنْ طَلْقَ قَبْلَ الدُّخُولَ وَاقْتَ بُولَدٍ فَانْكَرَهُ: يَنْتَفِي بِلا لِعَانٍ، وَأَخَــذَ شَـيْخُنَا مِنْ هَنْهِ فَلْ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَتَاخَرِينَ.

وَفِي الانْتِصَارِ: لا يُلْحَقُ بِمُطَلِّقِ إِنْ اتَّفَقَا أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا.

وَنَقُلَ مُهَنَّا: لاَ يُلْحَقُ الوَلَٰذُ حَتَّىُ يُوجَدَ الدُّخُولُ، وَفِي الإِرْشَادِ، فِي مُسْلِمٍ صَائِمٍ فِي رَمَضَانَ خَلا بِزَوْجَـةٍ نَصْرَانِيَّـةٍ ثُـمٌ طَلَّقَ وَلَمْ يَطَأْ وَٱتَتْ بولَلٍ لِمُمْكِنِ، لَحِقَهُ، فِي أَظْهَرِ الرُّوَايَّتِيْنِ.

وَإِنْ وَلَذَنْهُ قَبْلَ نِصْف سَنَةٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا، وَمُرَاذَهُمْ: وَعَاشَ، وإِلاَّ لَحِقَهُ بِالإِمْكَانِ، كَمَا بَعْدَهَا، قَالَ الآصْحَابُ أَوْ بَحْدَ أَكْثَرِ مَدُنَّةٍ الحَمْلِ مُنْذُ أَبَانَهَا أَوْ أَبَانَ حَامِلاً فَوَلَدَنْهُ ثُمَّ أَنْتُ بَاخَرَ بَعْدَ نِصْف سَنَةٍ، أَوْ تَزَوَّجَ بِحَضْرَةٍ حَاكِمٍ وَطَلَّقَ فِي الْمَجْلِسِ، أَوْ مَاتَ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَقْتَ العَقْدِ مَسَافَةً لا يَصِلُهَا فِي الْمَدَّةِ الَّتِي وَلَدَتْهُ فِيهَا.

وَقَالَ فِي التَّعْلَيْقِ، والوَسِيلَةِ، والانْتِصَارِ: وَلَوْ أَمْكُنَّ وَلا يَخْفَى السَّيْرُ كَاْصِيرٍ وَتَساجِرٍ كَبِيرٍ، وَمَثَّـلَ فِي عُيُمُونِ المَسَائِلِ بالسُّلْطَانِ، والحَاكِم، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: إِنْ عَلِمَ أَنْهُ لا يَصِلُ مِثْلُهُ لَمْ نَقْضِ بالفِرَاشِ، وَهِيَ مِثْلُهُ، وَنَقَلَ حَرْبٌ وَغَيْرُهُ فِي، وال وَقَاضِ: لَا يُمكِنُ يَدُعٍ عَمَلَهُ، فَلا يَلْزَمُهُ، فَإِنْ أَمْكَنَ لَحِقَهُ، أَوْ كَانَ خَصِيًّا، خِلافًا لِلْلَكْثَرِ فِيهَا.

وَقِيلَ: أَوْ مَجْبُوبًا، قَالَ أَصْحَابُنَا: أَوْ اجْتَمَعَا.

وَقَالَ فِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ: أَوْ عِنْينًا، لَمْ يَلْحَقْهُ، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِيْ فِيمَنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ وَأَنْشَيْهِ قَالَ إِنْ دَفَقَ فَقَدْ يَكُونُ الوَلْكُ. مِنَ المَّاءِ القَلِيلِ، فَإِنْ شَكُ فِي وَلَدِهِ فَالقَافَةُ، وَسَأَلَهُ المُرُّوذِيُّ عَنْ خَصِيٍّ، قَالَ: إِنْ كَانَ مَجْبُوبًا لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ أَنْــزَلَ فَإِنَّــهُ يَكُونُ مِنْهُ الوَلَدُ، وَإِلاَّ فَالقَافَةُ.

وَفِي عُبُونِ المَسَائِلِ: مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بِأَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ مِتَّةِ أَشْهُرٍ، لَهُ نَفْيُهُ بِاللَّعَانِ، وَلا يَلْحَقُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، خِلافًا لِظَاهِرِ كَلَامِهِ، قَالَهُ فِي الْخِلافِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَذَكَرَ بَعْضَهُمْ قَوْلاً: إِنْ أَقَرَّتْ بِفَرَاغِ عِدْةٍ أَوَّ اسْتِبْرَاء عِشْق ثُم وَلَدَتْ بَعْدَهُ فَوقَ نِصْف مِنَةٍ، وَلا يُقَالُ الحُكْمُ فِي حَقِّهِمَا فَقَطْ^(۱)؛ لأَنَّهُ لا يُلْحَقُ بِهِ إِلاَّ بِنَقَسْضِ الحُكْمِ فِي حَقِّهِ، ذَكْرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَإِنْ حَمَلَتْ بَعْدَ طَلاقِ رَجْعِي فَوَلَدَتْ بَعْدَ أَكْثَرَ مُدَةٍ حَمْل مُنذُ طَلَّقَ.

وَقِيلَ: نِصْفُ سَنَةٍ مُنْذُ أَخْبَرَتْ بِفَرَاغِ الْعِدَّةِ أَوْ لَمْ تُخْبِرْ، لَحِقَهُ.

وَعَنْهُ: لا، وَإِنْ أَخْبَرَتْ بِمَوْتِ زَوْجٍ فَاعْتَدَّتْ ثُمُّ لْتَرَوّْجَتْ لَحِقَ بِالنَّانِي مَا وَلَدَتْهُ لِنِصْف سَنَةٍ فَٱكثُرَ فَقَطْ نَصُّ عَلَيْهِ.

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (ولا يقال الحكم في حقَّهما فقط). انتهي.

قال ابن مغلي: صوابه في حقّها يعني أنّه لو قيل يكون خاصًا بما يتعلّق حقّها دون حقّ الزّوج، فإنّه ممنوعٌ، بدليل أنّه كان يمتنع هــو من نكاح أختها قبل إقرارها، فبإقرارها أبيح له ذلك، فإذا أتت بالولد بعد إقرارها وكان قد تزوّج بأختها تبيّنًا فساد نكاحه لها، ونقضنا ذلك في حقّه أيضًا. انتهى.

نقِله ابن نصر الله عنه وأقرُّه عليه.

الثَّاني: كلُّ ما في كلام المصنّف من بياض من قوله: **«وَلِلْمَاهِرِ الحَجَرُ»** حديثٌ صحيحٌ إلى قوله: (على امسرأة ادّعته)؛ فإنَّه مكان حبرٍ وقع عن الأصل، وقد حزر بعضه فكتب على الهامش فليعلم ذلك.

فَصلُ

وَمَنْ أَقَرَّ بِوَطْءَ أَمَتِهِ فِي الفَرْجِ فَوَلَدَتْ لِمُدَّةِ إِمْكَانِهِ لَزِمَهُ وَلَحِقَهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ مُطْلَقًا، وَاحْتَجَّ بقَوْلِ عُمَــرَ، وَأَنَّـهُ يُقَوِّيـهِ قِصَّةُ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةً فَلا يَنْتَفِي بِلِعَانِ وَلا غَيْرِهِ، إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ اسْتِبْرَاءً، وَفِي يَعِينِهِ وَجْهَانِ (م ١)(١٪

وَقَالَ أَبُوا الْحُسَيْنِ: أَوْ يُرَّيَ القَاقِلَة، نَقَلَةُ الفَصْلُ، وَذَكَرَّهُ إِخْمَدُ عَنْ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَنْتَفِي بِالقَافَةِ لا بِدَعْوَى الاسْتِبْرَاءِ، وَاحْتَجُ بِرِوَايَةِ الفَصْلِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ: يَلْزُمُهُ الوَلَكُ إِذَا نَفَاهُ، والحَقَتْهُ القَافَةُ وَٱقَرُّ بالوَطُّءَ.

وَفِي الفُصُول: إِنْ ادْعَى اسْتِبْرَاءٌ ثُمَّ وَلَلَتْ انْتَفَى عَنْهُ، وَإِنْ أَقَرُّ بِالوَطْءِ وَوَلَدَتْ لِمُدَّةِ الوَلَدِ ثُمَّ ادْعَى اسْتِبْرَاءٌ لَمْ يَنْتَـفُو، لآنَّهُ لَزَمَهُ بِإِفْرَارِهِ، كَمَا لَوْ أَرَادَ نَفْيَ وَلَدِ رُوْجَةٍ بِلِمَانِ بَعْدَ إِفْرَارِهِ بِهِ.

كَذَا قَالَ، وَكَذَا دُونَ الفَرْج، فِي المُنْصُوصُ، وَعَلَى الأَصَحَّ: أَوْ يَدْعِي العَزْلَ أَوْ عَدَمَ إِنْزَالِهِ، قَالَ أَخْمَدُ: لآنَّهُ يَكُونُ مِنَ الرَّبِح، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: وَمَذَا مِنْهُ يَدُلُّ أَنْهُ أَرَادَ وَلَمْ يُنْزِلْ فِي الفَرْج، لآنَهُ لا ربح يُشِيرُ إِلَيْهَا إِلاَّ رَائِحَةُ المَنِيِّ، وَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ إِنْزَالِهِ فَتَتَعَدَّى رَائِحَتُهُ إِلَى مَاءِ المُرْأَةِ فَيَعْلَقُ بِهَا كَرِيحِ الكُشِّ الْمُلَقِّعِ لإِنَاثِ النَّخْلِ.

قَالَ: وَهَذَا مِنْ أَخْمَدَ عِلْمٌ عَظِيمٌ، وَيُتَوَجَّهُ أَحْتِمَالًا فِي أَمَةٍ ثُرَادُ لِلنَّسَرِّي عَادَةً أَنَّهَا تَصِيرُ فِرَاشَا بِالِمُلكِ، وِفَاقًا لِبَعْضِ مُتَاخِّرِي المَالِكِيَّةِ لِظَاهِرِ قِصَّةِ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ، وَاحْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ، وَإِنْ أقرُّ بِالوَطْءِ مَرَّةً ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَ أَكْثَرِ مُدَّةٍ حَمْلٍ فَوَجْهَانِ (م ٢) (٣).

وَإِنِ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا فَفِي لُحُوقٍ مَا بَعْلَهُ بِدُونِ إِقْرَارِ آخَرَ فَوَجْهَانِ، وَنُصُوصُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَلْحَقُهُ لِثُبُوتِ فِرَاشِهِ (م ٣)(١٠).

(١) (مسألة - ١): قوله: (ومن أقرَّ بوطء أمته في الفرج فولدت لمدَّة إمكانه لزمه ولحقه، فلا ينتفي بلعمان ولا غيره إلاَّ أن يدَّعـي استبراءً وفي يمينه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: يحلف، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس.

قال ابن نصر الله في حواشيه.

وفيما جزمٍ به في الوجيز نظرٌ، لأنَّه صحَّح أنَّ الاستيلاد لا يجب فيه يمينٌ. انتهى.

والوجه الثاني: لا بحلف.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: المشهور أنَّه يحلف.

(٢) تنبيه: قوله: (وفي بمينه وجهان)؛ يعني: هل يحلف أنَّه استبرأ أم لا؟ هكذا قال الأصحاب.

وقال في الرَّعاية الكبرى: فإن أنكرت الاستبراء ففي نفيه أنَّه ليس منه وجهان.

(٣) (مسألة – ٢): قوله: (وإن أقرُّ بالوطء مرَّةُ ثمُّ ولدت بعد أكثر مدَّة حمل فوجهان). انتهى.

أي: من حين وطنه، وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: لا يلحقه إذا ولدت بعد أكثر مدة الحمل من وطنه، وهو الصُّواب، وصحَّحه النَّاظم. والوجه الثَّاني: يلحقه.

قال ابن نصر الله في حواشيه: أظهر الوجهين أنَّه يلحقه.

قلت: بل هو ضعيفٌ.

 (٤) (مسألة – ٣): قوله: (وإن استلحق ولدًا ففي لحوق ما بعده بدون إقرار آخر وجهان: ونصوصه تدلُّ على أنه يلحقه لثبوت فراشه). انتهى.

أحدهما: لا يلحقه، صحَّحه النَّاظم وابن نصر اللَّه في حواشيه، وقدَّمه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغــيرهم، فــلا بــدُّ من إقرار ثان منه على هذا القول.

والوَّجهُ الثَّاني: يلحقه، ونصوصه تدلُّ عليه، لثبوت فراشه، وهو الصُّواب.

وَإِنْ أَقَرُّ بِوَطْنِهَا ثُمَّ بَاعَهَا وَلَمْ تَسْتَبُرِأَ فَوَلَدَتْ لِدُونِ نِصْفُ سَنَةٍ لَحِقَهُ، والبَيْعُ بَاطِلٌ، وَكَذَا لآكثرَ، إلاَّ أَنْ يَدُعِيَهُ المُشْنَرِي، فَقِيلَ: يَلْحَقُهُ.

وَقِيلَ: يَرَى القَافَةُ، نَقَلَهُ صَالِحٌ وَحَنْبَلٌ.

وَنَقَلَ الفَصْلُ: هُوَ لَهُ، قُلْت: فِي نَفْسِهِ مِنْهُ، قَالَ: فَالقَافَةُ (م ٤)(١).

وَإِنِ ادْعَى كُلِّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لِلْآخِرِ، والمُشْتَرِي مُقِرٌّ بِالوَطْءِ، فَقِيلَ: لِلْبَاثِع وَقِيلَ: يَرَى القَافَةَ (م ٥)(٢).

أَوَ اَدَّعَى الْمُشْتَرِي اسْتِبْرَاءً وَتَلِدُهُ مِنْ بَعْدَهِ بِيصْفُ مَنْهَ فَيَكُونُ عَبْدُهُ إِنْ لَمْ يَقِرُ بِهِ، وَإِنْ بَسَاعُ بَعْدَ الاسْتِبْرَاء فَوَلَدَتْهُ مِنَ الْسَيْبَرَاء فَوَلَدَتْهُ مِنَ الْتِي قَبْلَهَ الْاسْتِبْرَاء لِدُونِ نِصَفْ مَنَةٍ لَحِقَهُ، لا بِعَدَدِهَا، وَلَوْ بَاعَ وَلَمْ يُقِرُّ بِوَطْءٍ فَإِنْ ادْعَاهُ وَصَدَّقَةُ الْمُشْتَرِي فِيهَا أَوْ فِي الَّتِي قَبْلَهَا لَحَقَهُ. لَحقَهُ.

وَقِيلَ: أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ إِذَا لَمْ يَدَّعِهِ الْمُشْتَرِي، وَكَذَا مَعَ كَوْنِهِ عَبْدًا لَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَا إِذَا ادَّعَىٰ البَافِمُ أَنَّهُ مَّا بَاعَ حَتَّى اسْتَبْرَأَ وَحَلَفَ المُشْتَرِي أَنَّهُ مَا وَطِئْهَا، فَقَالَ: إِنْ أَتَتْ بِهِ بَعْدَ الاسْــتِبْرَاءِ لآكْثَرَ مِنْ سِنَّةِ أَشْهُرٍ فَقِيلَ: لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَيَلْحَقُهُ النَّسَبُ، قَالَهُ القَاضِي فِي تَعْلِيقِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: يَنْتَفِي النَّسَبُ، اخْتَارَهُ القَاضِي فِي الْمُجَرَّدِ وَابْنُ عَقِيلٍ وَٱبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ مَذْهَبٌ (م ش) فَعَلَى هَذَا هَلْ يَخْتَاجُ إِلَى الْيَمِينِ عَلَى الاسْتِبْرَاءِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي مَذْهَبِ مَالِكُ وَأَخْمَدَ، والاسْتِخْلافُ قَـوْلٌ (ش)، والمَشْهُورُ: لا يَخْلِفُ (م ٢، ٧)

ُ وَيَلْحَقُهُ الوَلَدُ بِوَطْء شُبْهَةٍ كَمَقْدِ: نَصَّهُ عَلَيْهِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع) خِلافًا لآبِي بَكْرٍ، وَذَكَـرَهُ ابْـنُ عَقِيــلٍ رِوَايَــةُ، وَفِـي كُــلًّ نِكَاحِ فَاسِدِ فِيهِ شُبْهَةً نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَلِيْلَ: لَمْ يَعْتَقِدْ فَسَادَهُ، وَلِي كَوْنِهِ كَصَحِيحٍ أَوْ كَمِلْكِ يَمِينِ وَجْهَان.

(١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن أقرَّ بوطنها ثمَّ باعها ولم تستبرئ فولدت لدون نصف سنةٍ لحقه، والبيع باطلٌ، وكذا الأكثر، إلاَّ أن
يدَّعيه المشتري، فقيل: يلحقه، وقيل: يرى القافة، نقله صالحُ وحنبلٌ، ونقل الفضل: هو له، قلت: في نفسه منه؟ قال فالقافة). انتهى.
القول الأوَّل: جزم به في المغنى، والشَّرح، وهو ظاهر ما قطع به في المقنع.

والقول الثَّاني: قطع به في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم.

قلت: وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (وإن ادّعى كلّ منهما أنه للآخر، والمشتري مقرّ بالوطء فقيل: للبائع، وقيل: يرى القافة). انتهى.
 أحدهما: هو للبائع، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

والقول الثَّاني: يرى القافة، وهو الصُّحيح، وبه قطع في المغني، ذكره قبيل قــول الحرقيُّ: وتجتنب الزُّوجـة المتوفَّى عنهـا زوجهـا لطّيب.

قلت: وهو الصُّواب.

 (٣) (مسألة - ٦ - ٧): قوله: (وقال شيخنا فيما إذا ادَّعى البائع أنَّه ما باع حتَّى استبرأ وحلف المشتري أنَّه ما وطئها، فقال: إن أتت به بعد الاستبراء لأكثر من ستَّة أشهر فقيل: لا يقبل قوله ويلحقه النَّسب، قاله القاضي في تعليقه، وهو ظاهر كلام أحمد، وقيـل: ينتفي النَّسب، اختاره القاضي في الجرَّد وأبن عقيل وأبو الخطاب وغيرهم.

فعلى هذا هل يحتاج إلى اليمين على الاستبراء؟ فيه وجهان في مذهب أحمد، والمشهور لا يحلف). انتهى كلام تقيِّ الدِّين. فأطلق الوجهين فيما إذا أتت به لأكثر من ستَّة أشهر إذا ادَّعى البائع الاستبراء وادَّعى المشتري عدم الوطء. والصُّواب انتفاء النَّسب عنه ووجوب اليمين على أنَّه استبراةً.

وقال ابن نصر الله عن القول بأنَّه لا يقبل قوله: لعلَّه بناءٌ على أنَّ الاستبراء لا يقطع الفراش، فهما مسألتان:

(مسألة - ٦): انتفاء النسب.

و(مسألة - ٧): وجوب اليمين على الاستبراء، وقد تقدُّم قريبًا مسألة وجوب اليمين في الاستبراء وعدمه، فليعاود.

وَفِي الفُنُون: لَمْ يُلْحِقْهُ أَبُو بَكُر فِي نِكَاحِ بِلا وَلِيُّ (م ٨)(١). وَإِنْ أَنْكُرَ وَلَدًا بِيَدِ زُوْجَتِهِ أَوْ مُطَلَّقَتِهِ أَوْ سُرَّيَّتِهِ فَشَهَدَتْ امْرَأَةً.

وَعَنهُ: ثِنْتَانَ بُولَادَتِهِ لَحِقَّهُ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ قُولُهَا.

وَقِيلَ: قَوْلُ الزُّوْجَةِ، ثُمُّ هَلْ لَهُ نَفْيُهُ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٩)(١٠).

وَعَلَى الآوَّل فِي المُغْنِي عَن القَاضيي، يُصَدَّقُ قِيهِ لِتَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِهِ، وَلا أَثَرُ لِشُبْهَةٍ مَعَ فِرَاش، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: تُبَعُّضُ الآخَكَامُ لِقَوْلِهِ: ﴿وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ﴾ ۚ وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَحْمَدَ، لآنَّهُ احْتَسَجُّ بِـهِ عَلَى أَنَّ الزُّنَـا يَحْرُمُ وَأَنَّ بنْتُه مِنَ الزُّنَا تَحْرُمُ، وَبِمَا يُرْوَى عَنْ عُمَرَ َ مِنْ وَجْهَيْنِ أَنَّهُ ٱلْحَقَّ أُولادَ الْمُعَاهِرِينَ فِي الجَاهِلِيَّةِ بَآبَائِهِمْ.

وَفِي عُيُون الْمَسَائِل: أَمْرُهُ لِسَوَّدَةِ بالاحْتِجَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَأَى قُوَّةَ شَبَهِهِ مِنَ الزَّانِي فَأَمَرَهَا بِذَلِكَ، أَوَّ قَصَــدَ أَنْ يُبَيِّـنَ أَنَّ لِلزُّوجِ حَجْبَ زَوْجَتِهِ عَنْ أخِيهَا، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدَهُ مِنْ زَنَّا وَلا فِرَاشَ لَحِقَّهُ.

وَنَصِّ أَحْمَدَ فِيهَا: لا يَلْحَقُهُ هَنَا، وَفِي الانْتِصَارِ: فِي نِكَاحِ الزَّانِيَةِ يَسُوغُ الاجْتِهَادُ فِيهِ، ثُمَّ قَبِالَ: وَذَكَرَ ابْسُ اللَّبَانِ فِي الإيجَاز أنَّهُ مَلْهَبُ الحَسَن وَابْن سِيرِينَ وَعُرْوَةً، والنَّخَعِيُّ وَإِسْحَاقَ، وَكَذَا فِي عُيُون المَسَائِل، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ اللَّبَان.

وَفِي الانْتِصَار: يَلْحَقُّهُ بِحُكُم حَاكِم، ذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ مِثْلَ ذَلِكَ وَمَنْ قَالَ: يَلْحَقُهُ قَالَ لَمْ يُخَالِف قَوْلَهُ عليه السلام: «الوَلَدُ لِلْفَرَاشِ وَلِلْعَاهِرَ الْحَجَرُ».

لآنُّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ مَعَ الْفِرَاشِ، لَكِنْ يَدُلُّ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٢٦٥) فِي بَابِ ادِّعَاء وَلَـدِ الزِّنَـا: حَدَّثَنَـا شَـيْبَانُ بْـنُ فَـرُوخَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، وَحَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هِارُونَ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ وَهُوَ أَشْبَعُ عَـنْ سُـلَيْمَانَ بْسن مُوسَى، عَنْ عَمْرُو بْن شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدُّهِ ﴿أَنَّ النَّبَيُّ ﷺ قَضَى أَنَّ كُلُّ مُسْتَلْحَق بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادَّعَاهُ وَرَثُتُسهُ فَقَضَى أَنَّ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَمَةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا قَسَمَ قَبْلَهُ مِنَ المِيرَاثِ، وَمَا أَدْرِكَ مِنْ مِيرَاثٍ لِمْ يُقْسَمُ فَلَهُ تَصِيبُهُ، وَلا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يَدُّعِي لَهُ أَنْكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ مِـن أَمَـةٍ لَـمْ يَمْلِكُهَـا أوْ مِـن حُمَرَّةٍ عَاهِر بِهَا فَإِنَّهُ لا يُلْحَقُ، وَلا يَرِثُهُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَدُّعِي لَهُ هُوَ ادْعَاءٌ فَهُوَ وَلَدُ زَنِيَّةٍ مِنْ حُرَّةٍ كَانَ أَوْ أَمَةٍ».

خَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْن رَاشِدِ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ، زَادَ (٢٢٦٦): ﴿وَهُوَ وَلَدُ زَنَّا لَأَهْـل أُمَّـهِ مَـنْ كَانُوا، حُرَّةً أَوْ أَمَةً، وَذَلِكَ فِيمَا ٱسْتُلْحِقَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَام، فَمَا ٱقْتُسِمَ مِنْ مَالِ قَبْلَ الإِسْلامِ فَقَدْ مَضَى».

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ فِيهِ كَلَامٌ مَشْهُورٌ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ، وُمُحَمَّدُ بْنُ رَاشِيدٍ وَثَقَّهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ جَمَاعَـــةً:

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُ: يُعْتَبَرُ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَمْ يَكُنْ الحَديثُ مِنْ صَنْعَتِهِ فَكُثْرَ المَنَاكِيرُ فِي حَديثِهِ فَاسْتَحَقَّ تُركَ الاحْتِجَاجَ بهِ، كَذَا قَالَ.

والصُّوابُ كَلامُ الآثِمُةِ قَبْلُهُ، فَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ قَوْمٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ لَهُــمْ إِمَاءٌ بَغَايَـا تَلِـدُ وَقَـدْ زَنَـتْ

(هـ): الإمام أبو حنيفة

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (ويلحقه الولد بوطء شبهة كعقدٍ، نصُّ عليه، وفي كلُّ نكاح فاسدٍ فيـه شبهةٌ، نقلـه الجماعـة، وقيـل: لم يعتقد فساده، وفي كونه كصحيح أو كملك يمين وجهان، وفي الفنون: لم يلحقه أبو بكر في نُكاح بلا وليًّ). انتهى.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: وهل يلحق النِّكاح الفاسد بالصُّحيح أم بملك اليمين؟ على وجهين. انتهى.

قلت: الصُّواب أنَّه كالصُّحيح، فيعطى حكمه من ثبوت الفراش به قبل الوطء وغيره.

⁽٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أنكر ولدًا بيد زوجته أو مطلَّقته أو سرَّيَّته فشهدت أمرأةً وعنه ثنتــان بولادتــه لحقــه، وقــِـل: يقبــل قولها، وقيل: قول الزُّوجة، ثمُّ هل له نفيه؟ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: له نفيه، وهذا ضعيفٌ فيما يظهر.

والوجه الثّاني: ليس له نفيه.

قلت: وهو الصُّواب.

فَيَدُعِي سَيِّدُهَا الوَلَدَ، وَيَدَّعِيهِ الزَّانِي، حَتَّى جَاءَ الإسلامُ، فَقَضَى عليه السلام بِالوَلَدِ لِلسَّيِّدِ لآنَّهُ صَاحِبُ الفِرَاشِ، وَنَفَاهُ عَنِ النِرَاثِي، وَقَوْلُهُ «قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقِ» إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا فُسِمَ قَبَلَهُ مِنَ الْمِرَاثِ شَيْءٌ»، لآنَّهُ صَارَ ابْنَهُ حِيتَهِلِهِ، فَهُو تَجَدِيدُ حُكْم بِنَسَبِهِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُ البُنُوّةِ ثَابِتًا، وَمَا أَدْرِكَ مِنْ مِيرَاثِ لَمْ يُقْسَمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ مِنْهُ، لآنَ الحُكْمَ ثَبَتَ قَبْلَ قِسْمَةِ الْمِرَاثِ فَيَسْتَجَقَّ مِنْهُ نَصِيبُهُ. المِرَاثِ فَيَسْتَجَقَّ مِنْهُ نَصِيبَهُ.

نَظِيرُ هَذَا مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثِ قَبْلَ قَسْمِهِ، فَقُبُوتُ النَّسَبِ هُنَا بِمَنْوِلَةِ الإسْلامِ بالنَّسَبَةِ إِلَى الحِيرَاثِ، قَوْلُـهُ *وَلا يُلْحَـنُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرَهُ* يُبَيِّنُ أَنْ التَّنَازُعَ بَيْنَ الوَرَقَةِ، فَالصُّورَةُ الأُولَى اسْتَلْحَقَهُ وَرَثَةَ أَبِيهِ الَّـذِي كَـانَ يُنْكِرُهُ، فَلا يَلْحَقُهُ، لآنَ الآصلَ الَّذِي لِلْوَرَقَةِ خَلَفَ عَنْهُ مُنْكِرٌ لَهُ هَـذَا إِذَا وَهَذِهِ الصُّورَةُ اسْتَلْحَقُوهُ وَأَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ كَانَ يُنْكِرُهُ، فَلا يَلْحَقُهُ، لآنَ الآصلَ الَّذِي لِلْوَرَقَةِ خَلَفَ عَنْهُ مُنْكِرٌ لَهُ هَـذَا إِذَا كَانَ مِنْ أَمَةٍ يَمْلِكُهُا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ أَمَةٍ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرُّةٍ عَاهَرَ بِهَا فَإِنَّهُ لا يَلْحَقُهُ وَلا يَرثُ.

وَإِنِ ادْعَاهُ الوَاطِيعُ وَهُوَ وَلَكُ زَيْيَةٍ مِنْ حُرُّةٍ كَانَ أَوْ مِنْ أَمَةٍ لآهُلِ أُمَّدٍ مَنْ كَانُوا حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً، وَأَمَّا مَا أَقْتُسِمَ مِنْ مَالِ قَبْلَ الإَسْلام فَقَدْ مُضَى.

ُ وَرَوَى أَبُو دَاوُد (٢٢٦٤) قَبْلَهُ مِنْ حَدِيثِ سَلْمِ بْنِ أَبِي اللَّيَّال حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَـنْ سَـعِيدِ بْـنِ جُبَـيْرِ عَـنِ ابْـنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: ﴿لا مُسَاعَاةَ فِي الإِسْلامِ، مَنْ سَاعَى فِي الجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصَبَتِهِ، وَمَنْ ادَّعَى وَلَــدًا مِـنْ غَـيْرِ رِشْـدَةٍ فَـلا يَرِثُ وَلا يُورَثُ﴾.

َ قَالَ أَحْمَدُ فِي سَلْمٍ: ثِقَةً ثِقَةً مَا أَصْلَحَ حَليقَهُ فَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ أَنْ صَاحِبَهُ، وَمَنْ يَرْدِي عَنْهُ ثِقَةً، لا سِيَّمَا وَهُـــوَ يُـرُوَى عَنْ سَعِيدِ بْن جُبَيْرٍ.

ُ وَرَوَاهُ أَخْمَدُ (٣٤١٣)، وَلَفْظُهُ *فَقَدْ ٱلْحَقَتْهُ بِمَصَبَتِهِ»، والْمَسَاعَاةُ الزُّنَا، سُمِّيّ مُسَاعَاةً؛ لآنٌ كُلُّ وَاحِدٍ يَسْعَى لِصَاحِبِهِ فِي حُصُول غَرَضِهِ، فَأَبْطَلَ الإسْلامُ ذَلِكَ وَعَفَا صَمًّا كَانَ مِنْهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، والحَقَ النَّسَبَ بهِ.

وَفِي نِهَايَةِ ابْنِ الآثِيرِ: وَعَفَا عَمَّا كَانَ مِنْهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ مِمَّنْ ٱلْحِقَ بهَا.

وَرَوَّى أَبُو دَاوُّد (٤ُ٧٢٧) فِي (بَابِ الوَلَدِ لِلْفِرَاشِ): حَدُّثَنَا رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدُّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنْبَأْنَا حُسَيْنَ الْمَعَلْـمُ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَامَ رَجُلَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فُلانًا ابْنِي، عَاهَرْت بِأُمَّهِ فِي الجَاهِلِيَّـةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لا دَعْوَةً فِي الإسْلام، ذَهَبَ أَمْرُ الجَاهِلِيَّةِ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجْرُ، حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَتَبَعِيَّهُ النَّسَبِ لِلأَبِ (ع) مَا لَمْ يَنْتُف مِنْهُ، كَابْنِ مُلاعَنَةٍ، فَوَلَدُ قُرَشِيٍّ مِنْ غَيْر قُرَشِيِّيَّةٍ قُرَشِيٍّ لا عَكْسُهُ وَتَبَعِيَّـةُ حُرَيَّـةٍ وَرَقَّ لِلأَمْ (ع) إلاَّ مِنْ عُذْرِ لِلْعَيْبِ أَوْ غُرُورٍ، وَظَاهِرَهُ وَلَدَّ وَيَتْبَعُ خَيْرَهُمَا دِينَا، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَيَتْبَعُ مَا أَكُلَ أَبَرَاهُ أَوْ أُحَدُهُمَا، تَقَدَّمَ فِي نِكَاحِ الْآمَةِ لِلعَيْبِ، والغُرُور.

وَذَكَرَّ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ أَنَّهُ يُوجَدُ العَبْدُ مِنَ الْحَرَّةِ وَهُوَ وَلَدُ الْآمَةِ المُعَلَّقِ عِنْقُهَا بِمُجِيئِهِ عَبْدًا، كَذَا قَالَ.

مَنْ أقَرَّ بِطِفْلِ أَنْ مَجْنُونِ مَجْهُولٍ نَسَبُهُ أَنَّهُ وَلَدُهُ وَأَمْكَنَ لَحِقَهُ، وَلَوْ أَنْكَرَ بَعْدَ بُلُوخِهِ، وَيَرِثُهُ أَقَارِبُهُ وَيَرِثُهُمَا. وَقِيلَ: لا يُلْحَقُ بامْرَأَةِ.

وَعَنْهُ: مُزَوَّجَةٍ وَعَنْهُ: لا يُلْحَقُ بِمَنْ لَهَا نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، وَٱلْيُهُمَا لَحِقَهُ لَمْ يَلْحَقُ الآخَرَ، وَلا يُلْحَقُ بِعَبْدِ أَوْ كَافِرٍ رِقًا ۖ وَدِينًا بلا بَيْنَةٍ، إلاَّ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةَ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ.

وَقِيلَ: وَكَذَا فِي حُرِّيْتِهِ، وَإِنْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ قُدُّمَ ذُو البَّيِّنَةِ ثُمُّ السَّابِقُ، وإلاَّ فَقَدْ تُسَاوَيَا مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْإِرْشَادِ وَجْهُ: لا تُسْمَعُ دَعْوَى كَافِرِ بلا بَيِّنَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ لَهُ يَدٌ غَيْرٌ يَدِ التِقَاطِهِ فَأَرَادَ غَيْرُهُ اسْتِلْحَاقَهُ وَلَهُ بَيُّنَةٌ وَكَذَلِكَ الثَّانِي فَفِي تَقَدُّمِهِ بِاليَدِ احْتِمَالانِ، وَبَيُّنَـةُ الخَارِج مُقَدَّمَةٌ، عَلَى الآصَحْ، وَتُقَدَّمُ امْرَأَةٌ هُوَ فِي يَدِهَا عَلَى امْرَأَةِ ادْعَتُهُ، وَيُختَمَلُ النَّسَاوِي.

َ فَإِنْ تَسَاوَيَا فِي بَيْنَةٍ أَوْ عَدَمِهَا أَرِيَ القَافَةَ مَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَقَارِبِهِمَا إِنْ مَاتَا، كَأْخِ وَأُخْتِ وَعَمَّةٍ وَخَالَةٍ وَأَوْلادِهِمْ، وَلا يُفْبَلُ إِفْرَارُهُ لاَحَدِهِمَا مَعَ كِبَرِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، لِلتَّهْمَةِ، قَالَهُ فِي الوَاضِحِ، فَإِنْ الْحَقَتْهُ بِوَاحِدٍ. وَفِي الْمُحَرَّرِ: أَوْ تَوَقَّفَتْ فِيهِ وَنَفَتْهُ عَنِ الآخَرِ لَحِقَ، وَإِنْ الْحَقَتْةُ بِامْرَاتَيْنِ لَمْ يُلْحَقْ بَلْ بِرَجُلَيْنِ، فَيَرِثُ كُلَّــا مِنْهُمَــا إرْثُ وَلَدٍ كَامِل، وَيَرِثَانِهِ إِرْثُ أَبِ وَاحِدٍ.

وَلِهَذَا لَوْ أَوْصِيَ لَهُ قُبِلا جَمِيعًا لِيَحْصُلَ لَهُ، وَإِنْ خَلَفَ أَحَدُهُمَا فَلَهُ إِرْثُ أَبِ كَامِلٌ، وَنَسَبُهُ ثَابِتٌ مِنَ النَّبْتِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلِأُمْيَ ۚ أَبُوزِيْهِ مَعَ أَمْ أَمْ يَصْفُ سُدُسٍ، وَلَهَا نِصْفُهُ، وَإِنْ نَفَتْهُ عَنْهُمَا أَوْ أَشْكُلَ أَوْ عُدِمَتْ أَوْ اخْتَلَفَ قَائِفَانِ ضَاعَ نَسَــبُهُ، نَـصُ

وَقِيلَ: يُلْحَقُ بِهِمَا، وَنَقُلَ ابْنُ هَانِي يُخَيَّرُ، وَلَمْ يَذْكُرُ قَافَةً، وَأَوْمَأَ أَنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى يَبْلُخَ فَيَنْتَسِبَ إِلَى مَنْ شَاءً مِنْهُمَا، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، ثُمُّ إِنْ الْحَقْتُهُ بِغَيْرِوَ بُطُلَ انْتِسَابُهُ، وَذَكَّرَ ابْنُ عَقِيل وَغَيْرُهُ الوَجْهَ النَّانِيَ أَنْ يَمِيسُلَ بِطَبْعِهِ إِلَيْهِ، لآنُ الْفَرْعَ يَمِيلُ إِلَى أَصِلْهِ فَيَشْتَرَطُ أَنْ لا يَتَقَدَّمُهُ إِحْسَانَ، لآنُهُ يُغَطِّي كَتَغْطِيةِ الْعَلِيبِ رِيحَ النَّجَاسَةِ، فَلَـوْ قَشَـلاهُ قَبْـلَ أَنْ يُلْحَـقَ بِوَاحِـدٍ يبين بهي الحديد والمسترد المن المنظم المنطقة عند المنظمة المنطقة والمنطقة المنطقة الم الانْتِصَار روَايَةٌ مِثْلُهُ وَروَايَةٌ كَالْأَوُّل.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فَيمَنْ غَصَبَ امْرَأَةَ رَجُلٍ فَوَلَئِتْ عِنْدُهُ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا كَيْفَ يَكُونُ الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ؟ مِفْلُ هَـٰذَا إِنَّمَا يَكُونُ لَهُ إِذَا ادُّعَاهُ، وَهَلَا لَا يَدُّعِيهِ فَلا يَلْزَمُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ عُدِمَتِ القَافَةُ، فَهُوَ لِرَبِّ الفِرَاشِ.

وَقَالَ مَنْ لَمْ يَرَ القَافَةَ: لَوْ عَمِلَ بِهَا لِعَمَلِ فِي: لَيْسَ الوَلَدُ مِنْي بَلْ مِنْ زَنًا فِي نَسَبٍ وَحَدٍّ.

فَأَجَابَ فِي الانْتِصَارِ: إِذَا شَكَّ فِي الوَلَدِ نُقَلَّ عَبْدُ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَسَى: يُرَى القَافَة، فَإِنْ ٱلْحَقَتْهُ بِهِ لَحِق، وَإِنْ ٱلْحَقَتْهُ بِالزَّانِيُّ لَمْ يُلْحَقَٰ بِهِ وَلا بِزَانٍ وَلا حَدًّ، وَإِنْ سَلَمْنَا عَلَى مَا رَوَاهُ الآثْرَمُ فَالقَافَةُ لَيْسَتْ عِلَّةً مُوجَبَةً، بَلْ حُجَّةً مُرَجُحَةٌ

فَإِنْ أَنْكُرَهُۚ الزَّوْجُ وَلَحِقَهُ بِقَافَةٍ أَوْ انْتِسَابِ فَفِي نَفْيهِ بِلِغَانِ رَوَايَتَانِ (م ١٠)(١). وَمَنِ ادْعَاهُ اثْنَانِ فَقَتَلَهُ أَخَدُهُمَا قَبْلَ إِلْحَاقِ قَافَةٍ قَلا قَوْدَ، فَلَوْ الْخَقَتُهُ بِغَيْرِهِ وَجْهَانِ (م ١١)(١).

والثَّلَاثَةُ فَأَكْثَرُ كَأَثْنَيْنِ فِي الدُّعْوَى، والافْتِرَاش.

نَصُّ عَلَيْهِ فِي ثَلاثَةٍ.

وَأَوْمَاۚ فِي أَكْثَرَ، وَلَمْ يُلْحِقْهُ ابْنُ حَامِدٍ بِهِمْ، وَيَكُونُ كَدَعْوَى اثْنَيْنِ وَلا قَافَةَ، وَعَنْهُ يُلْحَقُ بِثَلاثَةٍ، اخْتَارَهُ القَـاضِي وَغَـيْرُهُ وَذَكُرُوا أَنَّ فِيمًا زَادَ رِوَايَتَيْن.

وَتُعْتَبَرُ عَدَالَةُ القَائِف وَذُكُوريَّتُهُ وَكَثْرَةُ إِصَابَتِهِ.

وَقِيلَ: وَحُرِّيْتُهُ، وَذَكَرَهُ فِي النَّرْغِيبِ عَنْ أَصْحَابِنَا.

إحداهما: لا يملك نفيه باللَّعان، وهو الصَّحيح، قاله في المغني، والشَّرح، وهو الصُّواب.

والرَّواية النَّانية: بملك ذلك، صحَّحه ابن نصر الله في حواشيه، وهذا ضعيفٌ.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (ومن ادَّعاه اثنان فقتله أحدهما قبل إلحاق قافةٍ فلا قود، فلو ألحقته بغيره فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا قود.

قلت: وهو الصُّواب، لوجود شبهةٍ ما، وقول القافة ليس مقطوعًا به.

ثمُّ وجدت ابن نصر اللُّه قال في حواشيه: هذا أظهر الوجهين. انتهي.

والوجه الثَّاني: يقاد به.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

⁽١) (مسألة – ١٠): قوله: (فإن أنكره الزُّوج ولحقه بقافةٍ أو انتساب ففي نفيه بلعانٍ روايتان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة.

وَجَزَمَ بِأَنَّهُ تُعْتَبَرُ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ، وَيَكْفِي وَاحِدٌ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: اثْنَان.

فَيُعْتَبُو مِنْهُمًا لَفْظُ الشَّهَادَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ قَالَ: كَالْمُقَوِّمِينَ، وَلا يَبْطُلُ قَوْلُهَا بِقُوْلِ أُخْرَى وَلا بِإِلْحَاقِهَا غَيْرَهُ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ القَائِفُ عَلَى الصُّورَةِ، لآنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ الشَّبَهُ فِي الشَّمَائِلِ، والحَرَكَاتِ، كَقُولِ قَائِلِهِمْ: يَمْرفُهُ مَنْ قَافَ أَوْ تَقَوَّفًا بِالقَدَمَيْنِ واليَدَيْنِ والقَفَا

وَطَرُفِ عَيْنَيْهِ إِذَا تَشَوُّفَا

وَإِنْ عَارَضَ قَوْلُ الْنَيْنِ قَوْلُ ثَلاقَةِ فَاكْتُرَ أَوْ تَعَارَضَ الْنَانُ سَقَطَ الكُلُّ، وَإِنْ اتَّفَقَ الْنَان وَحَالَفَا ثَالِقًا أَخِذَ بِهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ، بَيْطَارَان وَطَبِيبَان فِي عَيْبِ، وَلَوْ رَجَعًا، فَإِنْ رَجَعً أَحَدُهُمَا لَحِقَ بِالآخِرِ وَنَفَقَةُ الْوَلْدو عَلَى الوَاطِيبَنَ، فَإِذَا أَلْحِقَ بأخدِهِمَا رَجَعَ الآخَرُ بِنَفَقَتِهِ وَيُعْمَلُ بِقَافَةٍ فِي ثُبُوتِ خَيْرِ بُنُوقٍ، كَأْخُوةٍ وَحُمُومَةٍ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ أَبِي الخَطّْابِ: لا؛ كَإِخْبَار رَاع بِشَبَهِ.

َ وَنَيَ عُيُّون الْمَسَائِلِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الوَلَدِ، والفَصِيلِ لآنًا وَقَفْنَا عَلَى مَوْرِدِ الشُّرْعِ، وَلِتَأَكَّدِ النَّسَبِ، لِثُبُوتِهِ مَعَ السُّكُوتِ. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَحَثْبَلٌ: أَرَى القُرْعَةَ، والحُكْمَ بِهَا يُرُوَى «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَقْرَعَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، فَذَكَرَ مِنْهَـا إِفْـرَاعَ عَلِيٍّ فِي الوَلَدِ بَيْنَ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ وَقَعُوا عَلَى الآمَةِ فِي طُهْرِ وَاحِدٍهِ.

ُ وَلَمْ يَرَ هَلَمَا فِي رِوَايَةِ الجَمَاعَةِ، لاضْطِرَابِهِ، وَلاَنَّ القَافَةُ قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، وَاحْتَجُ أَحْمَدُ فِي القَافَةِ بِـأَنَّ النَّبِـيُّ ﷺ سُـرٌ بقَوْل المَلْالِجِيِّ وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَقْدَام زَيْدٍ، وَأُسَامَةَ إِنَّ هَلِو أَقْدَامْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْض وَبِخَبَر عَائِشَةَ: «رَأَى شَبَهَا بَيْنَا بَعْتَبَةَ».

َ ۚ قَالَ: وَبَلَّغَنِي أَنْ قُرَشِيًا ۖ وَلِنَ لَهُ ابْنَ السَّوْءُ، فَغَمَّهُ ذَلِكَ، فَسَأَلَ بَعْضَ الْقَافَةِ فَقَالُوَا: الَّابْنُ ابْنُك، فَسَأَلَ القُرَشِيَيُّ أَشَّهُ عَـنْ أَمْرِهِ، فَقَالَت: لَسْت ابْنَ فُلان، أَبُوك فُلانُ الآسُؤدُ.

ُ وَبَلَغَنِي أَنَّ السَّارِقَ يَسْرِقُ بِمَكَّةَ فَيَدْخُلُ إِلَى البَيْتِ الَّذِي يَسْرِقُ مِنْهُ فَيَرَى قَدَمًا ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الآبْطُحِ فَيَقُومُ حَلَيْهِ فَيَمُسرُّ بهِ فَيَعْرِفُهُ.

َ وَفَي كِتَابِ الْهُدَى: القُرْحَةُ تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ فِقْدَان مُرَجَّع سِواهَا مِنْ بَيْنَةٍ أَوْ إِفْـرَارِ أَوْ قَافَـةِ، قَـالَ: وَلَيْسَ بَبَعِيـدٍ تَعْيِـينُ المُسْتَحَقِّ فِي هَذِهِ الحَالِ بالقُرْعَةِ، لآنَهَا خَايَةُ المَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْجِيعِ الدَّعْوَى، وَلَهَا دُخُولٌ فِي دَعْوَى الآمُلاكِ الَّتِي لا تَثْبُتُ بقرينَةِ وَلا أَمَارَةٍ، فَدَخُولُهَا فِي النَّسَبِ الَّذِي يَثَبُتُ بَمُجَرُّدِ الشَّبُهِ الْحَنْفِيِّ المُستَنِدِ إِلَى قَوْلِ القَافِفِ أَوْلَى.

ُ ۚ وَمَنْ لَهُ عَبْدٌ، لَهُ ابْنَ ۚ وَلِلَّابْنِ ابْنَانَ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: وَلَدِي، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْعَبْدُ الآكْبَرُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ وَادَّعَى أَنَهُ الْمَقِرُ بِسَهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَ وَيُعْتَقُوا، وَيَثْبُتُ نَسَبُهُمْ مِنْهُ بِصِحَّةٍ إِقْرَارِهِ بِهِ فَقَطَ، لآنَ شَرْطَهُ جَهَالَهُ النَّسَبِ، فَيَصْرَفُ إِقْرَارُهُ إِلَى مَنْ يَصِحُ، وَإِنْ كَانَ نَسَبُهُ مَعْرُوفًا تَسَاوَوًا، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ الْمَقِرَّ بِهِ، بَلَ حُرِيَّتُهُ، لآئَهَا فِي ضِمْن إقْرَادِهِ فَيَقْرِعُ

ذَكَرَهُ الشُّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ.

كتاب العدّد

يَلْزَمُ مَنْ فَارَقَتْ زَوْجًا بِمَوْتَ وَكَذَا فِي الحَيَاةِ وَهِيَ مِمَّنْ تُوطَأُ وَيُولَدُ لِمِثْلِهِ بَعْدَ وَطْءَ أَوْ خَلْوَةٍ مُطَاوَعَةً عَالِمًا بِهَــا وَلَـوْ مَعَ مَانِعٍ، كَإِحْرَامٍ وَجَبٍّ وَرَثَّقِ، وَيَتَخَرَّجُ فِي عِدَّةٍ كَصَدَاقِ، وَاخْتَارَ فِي عُمَدِ الآولَّةِ: لا عِلْـةَ بِخَلْـوَةٍ.

وَفِي تَخَمَّلِهَا مَاءَ رَجُلٍ وَقُبْلَةٍ وَلَمْسٍ وَجُهَانِ (م ١، ٢ُ)(١)، والنُكَاحُ الفَاسِدُ كَصَحِيح، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيِي - `` وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا عِلَّةَ فِيهِ إِلاَّ بِوَطُّءٍ مُطْلَقًا، كَبَاطِلٍ.

وَالْمُعْتَدُاتُ سِتْ:

الحَامِلُ، فَتَعْتَدُ مِنْ مَوْتِ وَغَيْرِهِ بِمَا تَصِيرُ بِهِ أُمَّ وَلَدٍ.

وَعَنْهُ: غَيْرَ مُضْغَةٍ، احْتِيَاطًا بِوَضَعِهِ كُلُّهِ، لِبَقَاء تَبَعِيْتِهِ لِلْأُمُّ فِي الْأَحْكَام.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: وَغُسْلُهَا مِنْ نِفَاسِهَا إِنْ أُعْتُبِرَ غُسْلُهَا مِنْ حَيْضَةٍ ثَالِئَةٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ الوَلَدُ الآوَّلُ، وَذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَاحْتَجُ القَاضِي بِأَنَّ أَوَّلَ النَّفَاسِ مِسنَ الآوَّل وَآخِرَهُ مِنْهُ بِأَنَّ أَحْكَامَ الوِلاَةِ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا لا بِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَلَلِكَ مُدَّةُ النَّفَاسِ، الوِلاَةِ تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِهِمَا لا بِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، كَلَلِكَ مُدَّةُ النَّفَاسِ،

وَتَبِعَهُ الْآزَجِيُّ، وَلا تُنْقَضِي بِمَا لا يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ.

وَعَنْهُ: مِنْ غَيْرِ طِفْلِ، لِلْحُوقِهِ بِاسْتِلْحَاقِهِ.

وَّفِي المُنْتَخَبِّزَ ۚ إِنْ أَتَّتَ ۚ بِهِ بَاكِنَّ ۚ لِآكُئْرَ مِنَ ۚ أَرْبَعِ انْقَضَتْ عِدْتُهَا، كَمُلاعَنَةِ. وَأَقَلُّ مُدُّةِ حَمْلٍ نِصْفُ سَنَةٍ، وَخَالِبُهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَأَكْثَرُهَا أَرْبَعُ سِنِينَ.

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وفي تحمُّلها ماء رجل وقبلةٍ ولمس وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١): إذا تحمُّلت ماء رجل فهل تجب العدَّة بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف فيه.

وأطلقه في المحرَّد، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيِّ، وغيرهم.

أحدهما: لا تجب.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وقطع به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه.

والوجه الثَّاني: تجب العدُّة بذلك، وبه قطع القاضي في الجرُّد.

وقال في الرَّعاية الكبرى في غير هذا الباب: إذا استدخلت منيَّ زوج أو أجنبيُّ بشهوةٍ ثبت النَّسب، والعدَّة. انتهى.

وقال فيها هنا بعد أن أطلق الوجهين: قلت: إن كان ماء زوجها اعتَدَّت، وإلاَّ فلا، وتقدُّم نظيرتها في الصَّداق فيما يقرُّره.

(المسألة الثَّانية - ٢): لو قبُّلها أو لمسها فهل تجب عليها العدَّة بذلك أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقــه في المحـرَّر، والنَّظــم، والرَّعايــة الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا تجب.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس.

وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، فإنَّه قال: فإن تحمَّلتُ ماء الرَّجل، وقيــل: أو قبُّلهــا أو لسها بلا خلوةٍ، فوجهان. إنتهي.

والوجه الثَّاني: تجب العدَّة بذلك.

وَعَنْهُ: سَنَتَان، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر وَغَيْرُهُ، وَأَقَلُ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الوَلَدُ أَحَدُ وَثَمَانُونَ يَوْمًا.

الثَّانِيَةُ: المُتَوَنَّى رُوجُهَا عَنْهَا بَلا حَمْلِ فَتَغَتَدُ بأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ لَيَالٍ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَعَشْرَةُ أَيَّام، وَكَذَا نَقَلُّ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ.

اليَوْمَ مُقَدَّمٌ قَبْلَ اللَّيْلَةِ، لا يُجْزِئُهَا إلاَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ، والأَمَةُ بِنِصْفِهَا، وَمَنْ نِصْفُهَا حُـرٌ بِثَلاثَةِ أَشْهُرٍ وَقَمَانِيَةِ

وَإِنْ مَاتَ زَوْجُ رَجْعِيَّةٍ فِي عِدَّةٍ طَلاق سَقَطَتْ وَابْتَدَأَتْ عِدَّةُ وَفَاةٍ مِنْ مَوْتِهِ. وَعَنْهُ: أَطُولُهُمَا، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهَا أَوْ بُعْدَ عِدَّةٍ بَائِنِ فَلا عِدَّةً.

وَعَنْهُ: تَعْتَدُ لِوَفَاةٍ إِنْ وَرِثَتْ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَإِنْ مَاتَ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ فَعَنْهُ: تَعْتَدُ لِطَلاقٍ، كَٱلَّتِي لا تَرِثُ.

وَعَنْهُ: أَطُّولُهُمَا، وَهُوَ المَذْهَبُ (م ٣)(١).

وَإِنْ ارْتَابَتْ مُتَوَفِّى عَنْهَا بِأَمَارَةٍ خَمْلٍ، كَحَرَكَةٍ أَوْ انْتِفَاخِ بَطْنِ أَوْ رَفْعِ حَيْضٍ، فَهِميَ فِي عِـدَّةٍ خَتْى تَـزُولَ الرَّيَـةُ، وَلا يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ رَوَالِهَا بَعْدَ شُهُورِ العِدَّةِ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْدَ الشُّهُورِ قَبْلَ المَقْدِ وَقِيلَ: قَبْلَ الدُّخُـولِ فَوَجْهَانِ رَمِي كَاحُهَا فَبْلَ الدُّخُـولِ فَوَجْهَانِ (مَ ٤)(٢)، لَكِنْ إِنْ وَلَدَتْ بَعْدَهُ لِدُونِ نِصْفُ سَنَةٍ تَبَيُّنَا فَسَاذَهُ.

الثَّالِلَةُ: ذَاتُ الآڤَرَاءِ المُفَارَقَةُ فِي الحَيَاةِ وَلَوْ بِطَلْقَةٍ ثَالِئَةٍ (ع)، فَتَعْتَدُّ حُرُّةً أَوْ بَعْضُهَا بِثَلاثَةِ أَفْرَاءٍ، وَغَيْرُهُمَا بِقُرْأَيْنٍ، وَهِسِيَ الحَيْضُ، وَلَيْسَ الطُّهُرُ عِدَّةً وَيُتَوَجَّهُ وَجْهٌ، وَلا تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ طَلَّقَهَا فِيهَا، وَفِي امْتِنَاعِ الرَّجْعَةِ وَحِلْهَا لِزَوْجٍ قَبْسُلَ غُسْلِهَا مِنَ وَمُنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مُنْ مُنْ لِمُعْلَمُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْم الثَّالِثَةِ روَايَتَان (م ٥)(٣).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن مات في علنَّة بائن فعنه: تعتدُّ لطلاق كالَّتي لا ترث، وعنه: لوفاةٍ، وعنه: أطولهما، وهو المذهب). انتهى. ما قاله المصنّف أنّه المذهب هو كما قال، والقوّل بأنَّها تعتدُ للوفاّة لا غير قدَّمه في الرَّعايتين، والنّظم، والحاوي الصُّغــير وغــيرهم، وهو أقوى من القول بأنُّها تعتدُّ للطُّلاق لا غير.

(٢) (مسألة – ٤): قوله في المرتابة: (وإن ظهرت –يعني: الرَّبية– بعد الشُّهور قبل العقد، وقيل: قبل الدُّخول، فوجهان). انتهى. وأطلقهما في الفصول، والمغنى، والشُّرح، والرُّعايتين، والمستوعب وغيرهم.

أحدهما: لا يصحُّ نكاحها، وهو ظاهر كلامه في المقنع، والوجيز وغيرهما، وقدُّمه في الحرُّر، وشرح ابن رزين، والحاوي الصُّغير. والوجه الثَّاني: يصحُّ، لأنَّا حكمنا بانقضاء العدَّة وحلَّ النُّكاح وسقوط النُّفقة، والسُّكني قبل الشُّكِّ، فلا يزول ذَلك بالشُّكِّ الطَّارئ.

(٣) (مسألة – ٥) قوله: (وفي امتناع الرُّجعة وحلُّها لزوج قبل غسلها من الثَّالثة روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين حكمهما واحدٌ.

وأطلقهما في المذهب، والمغنى، والكافي في الرُّجعة، والمقنع، والحرُّر، والنُّظم، والحاوي، والرَّعاية في باب العدد.

إحداهما: له رجعتها ولا تحلُّ للأزواج حتى تغتسل، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه في رواية حنبل، وعليه أكثر الأصحاب.

قال الزُّركشيُّ: هي أنصُّهما عن أحمد، واختيار أصحابه الخرقيُّ، والقاضي، والشُّريف، والشُّيرازيُّ وغيرهم.

قال في الهداية، والمذهب: قال أصحابنا: للزُّوج الأوَّل ارتجاعها.

قال الشّيخ الموفّق والشّارح: قال به كثيرٌ من أصحابنا، وجزم به في الوجيز وغـيره، ويـأتي لفظـه، وصحَّحـه في الخلاصـة وغـيره، وقدُّمه في المستوعب، والرُّعايتين في باب الرُّجعة.

والرُّواية الثَّانية: ليس له رجعتها وتحلُّ للأزواج.

اختاره أبو الخطَّاب وابن عبدوس في تذكرته، قال في الرَّعاية الكبرى: وهو أولى، قال في مسبوك الذَّهب: وهو الصَّحبح.

قلت: وهو الصُّواب، وقدَّمه في الَّكافي في أنَّ العدَّة تنقضي بانقطاع الدُّم قبل الغسل.

وقال في التصحيح: له رجعتها ما لم يمض عليها وقت صلاةٍ، وهو الصّحيح، وقال في الوجيز: لا تحلُّ حتَّى تغتسل أو يمضي وقت صلاةٍ. انتهى.

> (ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

الفـروع - كتاب العدد

وَظَاهِرُ ذَلِكَ: وَلَوْ فَرَّطَتْ فِي الغُسْلِ مِنِينَ، حَتَّى قَالَ بِهِ شَرِيكُ القَاضِي عِشْرِينَ مَنَةً، وَذَكَرَهُ فِي الحَدَي إحْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ.

. وَعَنْهُ: بِمُضِيٍّ وَقْتُ صَلاةٍ، وَتَنْقَطِعُ بَقِيَّةُ الآحْكَامِ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَجَعَلَهَا ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الخِلافِ. وَعَنْهُ: الآقْرَاءُ: الآطْهَارُ، فَتَعْتَدُ بِالطَّهْرِ المُطلَقِ فِيهِ قَرْءًا، ثُمَّ إِذَا طَعَنَتْ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الآمَةُ فِي الثَّانِيَةِ حَلَّت.

ُوقِيلُ: بِيَوْمَ وَلَيْلَةِ، وَلَيْسَ مِنَ العِدَّةِ فِي الآصَحُ. وَمَنَى ادَّعَتْ فَرَاغَهَا بِوِلادَةِ أَوْ أَقْرَاءٍ وَأَمْكَنَ قَبْلُ، إلاَّ أَنْ تَدَّعِيَهُ بِالحَيْضِ فِي شَهْرٍ، فَيَقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ، كَخِلافِ عَسادَةٍ مُنْتَظِمَةٍ،

وَعَنْهُ: مُطْلَقًا.

َ اخْتَارَهُ الْجَرَقِيُّ وَأَبُو الفَرَجِ، كَثَلاثَةٍ وَثَلاثِينَ يَوْمًا، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِحِ، والطُّرِيقِ الآفْرَبِ وَغَيْرهِمَا. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: البَيِّنَةُ لَهَا بِانْقِصَائِهَا فِي شَهْرٍ أَنْ تَشْهَدَ أَنْهَا رُئِيَتْ تُصَلِّي وَتَصُوهُ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلا، يُرِيدُ: طُلُـوعٌ إِلَـى

وَيُقْبَلُ فَوْلُهُ فِي عَدَم سَبْقِ الطَّلاقِ وَقْتَ الحَيْضِ أَوْ الوِلاَدَةِ أَوْ الآشْهُرِ. وَأَقَلُ مَا تَنْقَضِي العِدَّةُ بِهِ بِالآقْرَامِ، عَلَى المَذْهَبِ، وَإِنْ قِيلَ أَقَلُّ الطَّهْرِ فَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا تِسْـعَةٌ وَعِشْـرُونَ يَوْمًـا وَلَحْظَـةٌ، وَلَأُمَةِ خُمْسَةً عَشْرٌ وَلَحْظَةً.

وَإِنْ قِيلَ: أَقَلُهُ خَمْسَةَ عَشْرَ، فَثَلاثَةً وَثَلاثُونَ يَوْمًا وَلَحْظَةً، وَلِأُمَّهِ سَبْعَةَ عَشْرَ وَلَحْظَةً.

وَإَنْ قِيلَ: الآقْرَاءُ الآطْهَارُ وَأَقَلُهُ ثَلاثَةَ عَشْرَ فِنَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ وَلَحْظَتَانِ، وَلآمَةٍ أَرْبَعَةَ عَشْــرٍ وَلَحْظَتَـانِ، وَإِنْ قِيــلَ أَقَلُـهُ خَمْسَةً عَشْرٌ فَاثْنَانِ وَثَلاثُونَ وَلَحْظَتَانِ، وَلاَمَةٍ سِيَّةً عَشَرَ وَلُحْظَّتَانِ، وَلا تُخْسَبُ مُدَّةٌ يْفَاسٍ لِمُطلَّقَةٍ بَعْدَ الوَصْعُ.

الرَّالِعَةُ: مُفَارَقَةٌ فِي الْحَيَاةِ لَمْ تَحِضَ لإيَاسِ أَوْ صِغْرٍ، فَتَمْتَدُ بِثَلاثَةِ أَشْهُر مِنْ وَقْتِهَا. قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: أَوَّلُ لَبْلِ أَوْ نَهَارٍ، والأَمَّةُ بِشَهْرَيْنِ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الآكْثُو؛ وَعَنْهُ بِثَلاثَةٍ.

وَعَنْهُ: بَشَهْرٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ، والمُعْتَقُ بَعْضُهَا بِحِسَابِهِ، وَقَـدُّمَ فِي الـتَّرْغِيبِ كَحُرَّةٍ، عَلَى الرَّوَايَسَاتِ وَعَنْهُ: حِـدَّةُ مُخْتَلِعَةٍ حَيْضَةٌ(١)، وَاحْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي بَقِيَّةِ الفُسُوخِ، وَأَوْمَا ۚ إِلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ صَالِحٍ.

وَإِنْ حَاضَتْ صَغِيرَةً فِي عِدَّتِهَا ابْتَدَأَتُ عِدَّةَ الآقْرَاء.

فَإِنْ قِيلُ: هِيَ الْآطْهَارُ فَفِي عَدِّهَا مَا قَبْلَ الحَيْض طُهْرًا وَجْهَان (م ٢)(٢).

(١) تنبيه: قوله في الرَّابعة: (وعنه عدَّة مختلعةٍ حيضةً). انتهي.

الَّذي يظهر أنَّ هذا المكان ليس بموضع ذكرها، لأنَّه عقده لمن لم تحض، وإنَّما موضع ذكرها في النَّالثة، وهي ذوات الأقراء، فتذكـــر الرُّواية بعد قوله فتعتدُّ حرَّةً أو بعضها بثلاثة أقراء وعنه عدَّة مختلعةٍ، إلى آخره، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ،): قوله: (وإن حاضت صغيّرةً في عدَّتها ابتدأت عدَّة الأقراء، فإن قيل: هي الأطهار ففي عدَّها مــا قبــل الحيــض طهرًا وجهان). انتهي.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والبلغـة، والحـرّر، والشّرح، وشرح ابن منجًا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا يحتسب قرءًا، وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز.

قال في المنوِّر: وإن حاضت الصَّغيرة ابتدأت قال ابن عبدوس في تذكرته: وتبدأ حائضٌ في العدَّة بالأقراء. انتهى.

وليس في كلام هؤلاء دليلٌ على أنَّه لا يحتسب به قرءًا، لأنَّ عندهم القرء الحيض.

قال في إدراك الغاية: والطَّهر غير معتبر في وجو. انتهى.

والوجه الثَّاني: يحتسب به قرءًا، صحَّحه في التَّصحيح، وقدَّمه ابن رزينٍ، وهو ظاهر ما قدَّمه في إدراك الغاية، على ما تقدَّم من لفظه.

وَإِنْ أَيِسَتْ فِي عِدَّةِ الآقْرَاءِ ابْتَدَأَتْ عِدَّةَ آيِسَةِ، وَإِنْ عَتَقَتْ أَمَةٌ مُعَتَدُّةٌ أَتَمَّتْ عِدَّةَ أَمَةٍ، إِلاَّ الرَّجْعِيَّةُ فَتُتِمُّ عِدَّةَ حُرَّةٍ، نَـصَّ عَلَيْهِمَا.

الحَامِسُ (١): مَنِ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَعْلَمْ مَنَبَهُ، فَتَقْعُدُ لِلْحَمْلِ خَالِبَ مُدُّنِهِ، وَقِيلَ أَكْثَرُهَا، ثُمَّ تَعْتَدُ كَآيِسَةِ، كَذَا فِي الْحَمُّلِ وَغَيْرِهِ، وَاخْتَارَ الحِرَقِيُّ، والشَّيْخُ هُنَا، لِظُهُورِ بَرَامَتِهَا مِنَ الحَمْلِ بِغَالِبِ مُدُّتِهِ، وَفِي انْتِقَاضِ العِدَّةِ بِعَوْدِ الحَيْضِ بَعْدَهَا الْحَمْلِ بِغَالِبِ مُدُّتِهِ، وَفِي انْتِقَاضِ العِدَّةِ بِعَوْدِ الحَيْضِ بَعْدَهَا الْحَمْلِ بِغَالِبِ مُدَّتِهِ، وَفِي انْتِقَاضِ العِدَّةِ بِعَوْدِ الحَيْضِ بَعْدَهَا قَبْلَ التَّزَوُّجِ وَجْهَان (م ٧)^(٢).

وَعِدَّةُ بَالِغَةٍ لَمْ تَرَ حَيْضًا وَلا نِفَاسًا كَآيسَةٍ.

وَعَنْهُ: كُمَنُ الْأَتْفَعَ حَيْضُهُا ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَاصْحَابُهُ، وكَذَا مُسْتَحَاضَةً نَاسِيَةً لِوَقْتِهَا، وَمَنْ لَهَا صَادَةً أَوْ تَمْسِيزٌ عَمِلَتُ بِهِمَا، وَإِنْ عَلِمَتْ لَهَا حَيْضَةً فِي كُلِّ مُنْةً كَشَهْرٍ اعْتَدُّتْ بِتَكْرَارِهَا ثَلاثًا نَصُّ عَلَيْهِ.
وَفِي عُمَدِ الآدِلَّةِ: المُسْتَحَاضَةُ النَّاسِيَةُ لِوَقْتُ حَيْضِهَا تَعْتَدُ بِسِتَّةٍ أَشْهُرٍ، وَإِنْ عَلِمَتْ مَا رَفَعَهُ كَمَرَضٍ وَرَضَاعٍ فَعَدَتُ مُمْنَادً مَنْ مُنْهُ مُأْتُهُ مَا مُنْهُمُ وَإِنْ عَلِمَتْ مَا رَفَعَهُ كَمَرَضٍ وَرَضَاعٍ فَعَدَتُ مُمْنَادً مَا مُنْهُمُ وَيَا مُنْهُمُ مُنْهُ مُؤْمًا لَا اللّهُ عَلَى مَا لَا عَلَيْهِ اللّهُ لِعْلَالًا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللللللللّهُ اللللل

مُعْتَدَّةً حَتَّى تَعْتَدُّ بِحَيْضِ أَوْ تَصِيرَ آيِسَةً فَتَعْتَدُ مِثْلَهَا.

وَعَنْهُ: تَنْتَظِرُ زُوَالَهُ، كُمُّ إِنْ حَاضَتَتْ اعْتَدُتْ بِهِ، وإلاَّ بِسَنَةٍ، ذَكِرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ المَرْوَزِيُّ عَنْ مَالِكُ وَمَنْ تَابَعَـهُ، وَمِنْهُــمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَٱبُو عُبَيْدٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ عُيُونِ المُسَائِلِ، والْكَافِي^(٣).

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: تَعْتَدُّ سَنَةً.

وَنَقَلَ حَنَّبَلُ: إِنَّ كَانَتْ لا تَحِيضُ أوِ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا أَوْ صَغِيرَةً فَعِدَّتُهَا ثَلاثَةُ أشْهُرٍ.

وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ فِي أَمَةِ ارْتَفَعَ حَيْضُهُما لِعَارِضٍ: تَسْتَبْرأَ بِيَسْعَةِ أَشْهُرٍ لِلْحَمْلِ، وَشَهْرٍ لِلْحَيْضِ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: إِنْ عَلِمَتْ عَدَمَ عَوْدِو فَكَآيِسَةٍ، وَإِلاُّ سَنَةً.

السَّادِمنَةُ: آمْرَأَةُ المَفْقُودِ تَتَرَبُّصُ مَا تَقَدُّمَ فِي مِيرَاثِهِ ثَمُّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاقِ، وَفِي اخْتِبَارِ حُكْم بِضَرْبِ الْمُدَّةِ، والعِدَّةِ وَاغْتِبَارِ

(١) تنبيه: قوله: (الخامس) حقَّه أن يقول الخامسة، كأخواتها.

فإنَّه قال أوَّلا: (والمعتدَّات ستٌّ)، ثمَّ قال: النَّانية، الثَّالثة، الرَّابعة، فيقدَّر ما يصحُّحه فيقال: الضَّرب الخامس من المعتدَّات.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (من ارتفع حيضها ولم تعلم سببه فتعتدُ للحمل غالب مدَّته، وقيل: أكثرها ثمَّ تعتدُ كآيسةٍ، كذا في المحرُّر وغيره، واختار الخرقيُّ، والشَّيخ هنا، لظهور براءتها من الحمل بغالب مدَّت، وفي انتقـاض العـدَّة بعـود الحيـض بعدهــا قبــل الــنّزوُّج وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والكافي، والشُّرح، والرَّعايتين.

أحدهما: لا تنتقض عدَّتها بعود الحيض بعد انقضاء العدَّة، وهــو الصَّحيــح، قــال الزَّركشــيّ: أصــحُ الوجهــين أنَّهــا لا تنتقــل إلى الحيض، للحكم بانقضاء العدَّة، وقدَّمه في المحرَّر، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزينِ وغيرهم.

والوجه الثَّاني: تنتقل فتعتدُّ بالحيض، جزم به في المستوعب، والمنوَّر وتذكرة ابن عبدومي وغيرهم.

تنبيهان: الأوَّل: ليس بين كلامه في الحُرُّر وغيره وبين كلام الحُرقيِّ، والشَّيخ منافاةً، إلاَّ أنَّ صــاحب الحـرَّر ذكــر قــولاً بأنَّهــا تعتــدُ للحمل أكثر مدُّته.

وليس هذا الاحتمال لصاحب المحرُّر.

بل ذكرٍه أبو الخطَّاب في الهداية، والشَّيخ في المقنع، وغيرهما، وهو ضعيفٌ، فكان الأولى التَّصدير بصاحب الهداية.

(٣) الثَّاني: قوله: وإن علمت ما رفعه كمرض ورضاع قعدت معتلةً حتَّى تحيض أو تصير آيسةً، فتعتدُّ مثلها، وعنه تنتظر زوالسه، ثمُّ إن حاضت اعتدَّت به، وإلاُّ بسنةٍ، وهو ظاهر عيُّون المسأئل، والكافي. انتهى.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: ليس هذا في عيون المسائل ولا في الكافي لا ظاهرًا ولا نصًّا.

ثمُّ قال في الكافي: وإن لم تزل في عدَّةٍ حتَّى يعود الحيض فتعتدُّ به، لأنَّها من ذوات القروء، والعارض الَّذي منع الدَّم يزول، فانتظر زواله، إلاَّ أن تصير آيسةً فتعتدُّ ثلاثة أشهرٍ، ولم يذكر أنِّها تعتدُ سنةً أصلاً. انتهى. طَلاق الوَلِيِّ بَعْدَهَا ثُمَّ تَعْتَدُ بالآقْرَاء إِنْ طَلَقَ روَايَتَان (م ٨، ٩)(١).

قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: لا يُعْتَبَرُ فَسُخُ النَّكَاحِ الْآوَّلَ، عَلَى الْآصَحِّ، كَضَرَّبِ الْمُدَّةِ، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا إِنَّ عَلَى الآصَحِّ لا يُعْتَبَرُ الحَاكِمُ، فَلَوْ مَضَتُ المُدَّةُ، والعِدَّةُ تَزَوَّجَتُ بِلا خُكْم، وَإِذَا فَرَّقَ وَفِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: أَوْ فَرَغَتْ المُدَّةُ نَفَ ذَ الحُكْمُ ظَاهِرًا، فَيَصِحُ طَلَاقُ الْمُفْقُودِ، لِبَقَاء نِكَاحِهِ.

وَعَنْهُ: وَبَاطِنًا، فَلا يَميحُ، وَيَتَوجُهُ عَلَيْهِمَا الإِرْثُ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ قَدِمَ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِي فَهِيَ لَهُ.

وَعَنْهُ: يُخَيِّرُ، وَبَعْدَهُ لَهُ أَخْذُهَا زَوْجَةً بِغَقْدِهِ الْأَوَّل.

وَالْمُنْصُوصُ: وَإِنْ لَمْ يُطَلِّقُ النَّانِي، وَيَطَأْ بَعْدَ عِناتِهِ، وَلَهُ تَرْكُهَا مَعَهُ.

وَقَالَ الشَّيْخُ: بِعَقْدِ ثَانٍ، فَإِنْ تَرَكَّهَا فَفِي أَخْذِهِ مَا مَهْرَهَا هُــوَ أَوِ الثَّـانِي، وَفِي رُجُـوعِ الثَّـانِي عَلَيْهَـا بِـهِ رِوَايَتَـانِ (١٠،

(١) (مسألة – ٨ – ٩): قوله في امرأة المفقود: (تتربّص ما تقدّم في ميراثه ثمّ تعتدُ للوفاة، وفي اعتبار حكم بضرب المئة والعدّة، واعتبار طلاق الوليّ بعدها ثمّ تعتدُ بالأقراء إن طلّق روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨): هل يفتقر إلى رفع الأمر إلى الحاكم ليحكم بضرب المدَّة وعدَّة الوفاة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغـني، والمقنـع، والمحـرَّر، والشّرح، وشـرح ابـن منجًا، والرّعاية الكبرى، والنّظم وغيرهم.

إحداهما: يفتقر إلى ذلك، فيكون ابتداء المدَّة من حين ضربها الحاكم، كمدَّة العنَّة، جزم به في الوجيز.

وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصَّغير، وشرح ابن رزينٍ، والرَّواية الثَّانية: لا يفتقر إلى ذلـك، بـل ابتـداء المـدَّة مـن ابتـداء الغيبة، فلو مضت المدَّة، والعدَّة حلَّت للأزواج.

قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: لا يفتقر لحاكم، على الأصحِّ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وهو الصَّــواب، وقال في الرَّعاية الكبرى: وعلى الأولى هل أوَّل المدَّة منذ ضربها الحاكم أو منذ أنقطع خبره؟ على وجهين، وقيل: هـــل أوَّل المَـدُّة منــذ غاب أو منذ ضربها الحاكم؟ على روايتين. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ٩): هل يعتبر في ذلك طلاق الوليُّ بعد انقضاء العدَّة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المستوعب، والمغني، والشُّرح.

إحداهما: لا يعتبر ذلك، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كَلام كثيرٍ من الأصحاب.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: هو القياس.

وقال ابن رزين: وهو أقيس، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وصحَّحه في النَّظم.

قال ابن عقيل: لا يعتبر فسخ النَّكاح الأوَّل، على الأصحُّ، كضوب المدَّة. انتهى. قلت: وهو الصُّواب.

والرُّواية النَّانية: يعتبر طلاق وليُّه بعد اعتدادها للوفاة، ثمَّ تعتدُ بعد طلاق الوليُّ بثلاثة قروم، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهو ضعيفٌ جدًّا، قال ابن نصر اللَّه: فيلزمها عدَّتان، ولا نظير له. انتهى.

(۲) (مسألة – ۱۰ – ۱۱): قوله: (فإن تركها ففي اخذه ما مهرها هو أو الثَّاني وفي رجوع الثَّاني عليها به روايتان). انتهى. ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٠): إذا تركها الأوَّل للثَّاني فهل ياخذ ما مهرها هو أو ما مهرها الثَّاني؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم. إحداهما: ياخذ قدر صداقها الَّذي أعطاها هو، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وابن نصر اللَّه في حواشيه.

قال في القاعدة الرَّابعة والخمسين بعد المئة: هذا أصحُّ الرَّوايتين.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ ومنوَّره ونظم المفردات وغيرهم، واختاره أبو بكرٍ وغــيره، وقدَّمـه في الخلاصـة، والكــافي،=

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: القِيَاسُ لا يَأْخُذُهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: أَلقِيَاسُ أَنْهَا لِلْأَوْلِ بِلا خِيَارٍ، إِلاَّ أَنْ تَقَعَ الفُرْقَةُ بَاطِنَا فَلِلشَّانِي، وَنَقَـلَ أَبُـو طَالِبٍ: لا خِيَـارَ لِلْـأُولِ مَـعَ مَوْتِهَا، وَأَنَّ الْآمَةَ كَنِصْفِ حُرَّةِ، كَالعِدَّةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَتَرِثُهُ، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَهَلْ تَرِثُ الآوَّل؟

قَالَ أَبُو جَعْفَر: تَرثُهُ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ(١)

وَأَلَّ مَتَى ظَهَرَّ الْأَوْلُ فَالفُرْقَةُ وَيْكُاحُ النَّانِي مَوْقُوفٌ، فَإِنْ أَخَذَهَا بَطَلَ نِكَاحُ النَّانِي حِينَتِذِ، وَإِنْ أَمْضَى ثَبَتَ نِكَاحُ النَّانِي، وَجَعَلَ فِي الرَّوْضَةِ التَّخْيِيرَ المَذْكُورَ إِلَيْهَا وَأَنْهَا أَيْهُمَا اخْتَارَثُهُ رَدَّتْ عَلَى الآخرِ مَا أَخَذَتْ مِنْــهُ: وَتَنْقَطِعُ النَّفَقَــةُ بِتَفْرِيقِهِ أَوْ

ُ وَقِيلَ: وَبِالعِدَّةِ وَإِنْ بَانَ مَوْتُهُ وَقْتَ الفُرْقَةِ وَلَمْ يَجُزْ التَّزْوِيجُ فَفِي صِحَّتِهِ وَجْهَانِ (م ١٢)''. وَمَنَى قِيلَ: لا تَتَزَوَّجُ فَنَزَوَّجَتْ وَأَنْفِقَ لَمْ يَرْجِعْ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ عَلَيْهَا حَاكِمٌ احْتَمَلَ رُجُوعُهُ، لِعَـدَمٍ وُجُوبِهَـا، وَاحْتَمَـلَ لا، لآنَ الحُكْمَ لا يُنْقَضُ مَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا (م ١٣)^{(١) (١)}.

≖وشرح ابن رزين وغيرهم.

والرُّواية الثَّانيَّة: يأخذ صداقها الَّذي أعطاها الثَّاني.

(المسألة الثَّانية - ١١): إذا أخذ من الزُّوج النَّاني المهر سواءً كان قدَّ المهر الأوَّل أو النَّاني فهل يرجع به على الزُّوجة أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهـب، والمستوعب، والمحرَّر، والشَّرح، والرَّعـايتين، والحــاوي الصُّغــير، والقواعــد الفقهيَّة، وغيرهم.

إحداهما: يرجع عليها، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، وقدَّمه في الخلاصة، وشرح ابن رزينٍ، وهو الصُواب.

والرُّواية الثَّانية: لا يرجع عليها، قال في المغني: وهو أظهر.

(١) تنبيه: قوله: (وقال شيخنا: هي زوجة الثَّاني ظاهرًا وباطنًا ونرثه ذكره أصحابنا، وهل ترث الأوَّل؟

قال أبو جعفر: ترثه، وخالفه غيره). انتهى.

يحتمل أن يكوِّن هذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وهو الظُّـاهر، ويحتمـل أن يكـون مـن كـلام المصنّف، وعلـى كـلُّ تقديـر الصُّحيح من المذهب أنَّها لا ترثه، كما قاله غير الشَّريف أبي جعفرٍ.

وقوله: (وقال أبو جعفر: ترثه).

قال ابن نصر اللَّه في حوَّاشيه: صوابه: أبو حفص.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن بان موته وقت ألفرقة ولم يجز التَّزويج ففسي صحَّته وجهـان -يعـني: إذا تزوجـت قبـل الزمـان المعتبر، ثم تبين أنه كان ميتًا، فهل يصح التزويج، أم لا؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكرهما القاضي.

أحدهما: لا يصُّحُ، وهو الصُّحيح من المذهب، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهما.

قلت: وقواعد المذهب تقتضيه، ولها نظائر كثيرة.

والوجه الثَّاني: يصحُّ، لأنَّه صادف محلًّا.

(٣) (مسألة - ١٣): قوله: (ومتى قبل: لا تتزوَّج فتزوَّجت وأنف لم يرجع، فإن أجبره عليها حاكمٌ احتمل رجوعه، لعدم وجوبها، واحتمل لا، لأنَّ الحكم لا ينقض ما لم يخالف نصًّا أو إجماعًا). انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الرُّجوع لحكم الحاكم.

(٤) تنبيهان: الأوَّل: قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: لعلُّ علُّ الاحتمالين إذا أجبره على الإنفاق من غير تعـرُض للنَّكـاح بـالحكم بصحَّته، فإذا حكم حاكمٌ ببطلانه توجُّه الاحتمالان، أمَّا لو حكم بصحَّة النَّكاح، والإنفاق لم يتوجُّه احتمال الرُّجوع. أنتهي، وهو كما وَمَنْ ظَهَرَ مَوْتُهُ بِاسْتِفَاضَةٍ أَوْ بَيَّنَةٍ فَكَمَفْقُودٍ، وَتَصْمَنُ البِّيَّنَةُ مَا تَلِفَ مِنْ مَالِهِ وَمَهْرِ الثَّانِي.

وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ؛ إِنْ عُرِفَ خَبَرُهُ بِبَلَدِ تَرَبُّصَتْ إِلَى تِسْعِينَ سَنَةً، وَمَنْ أَخْبَرَ بِطَلاقٍ غَائِبٌ وَأَنَّهُ وَكِيلُ آخَرَ فِي نِكَاحِهِ بِهَــا وَضِمَينَ المَهْرَ فَنَكَحَتْهُ ثُمُّ جَاءَ الزَّوْجُ فَأَنْكَرَ فَهِيَ زَوْجَتُهُ وَلَهَا المَهْرُ.

وَقِيلَ: كَمَفْقُودٍ، ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَتَى فَرَقَ بَيْنَهُمَا لِسَبَبِ يُوجِبُ الفُرْقَةَ ثُمُّ بَانَ انْتِفَاؤَهُ فَكَمَفْقُودٍ، وَكَذَا إِنْ كَتَمَهُ حَتَّى تَزَوَّجَتْ وَدُخِلَ بِهَا، فَإِنْ عَلِمَتْ تَحْرِيمَهُ فَزَانِيَةٌ، وَكَأَنْهَا طَلَقَتْ نَفْسَهَا بِلا إِذْنِهِ ثُمُّ أَجَازَهُ، وَإِنْ طَلَّقَ غَائِبٌ أَوْ مَاتَ اعْتَدُتْ مُنْدُ الفُرْقَةِ وَإِنْ لَمْ تَحَدُّ.

وَعَنْهُ: هَذَا إِنْ ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ أَوْ كَانَتْ بِوَضْعٍ حَمْلٍ، وإلاَّ فَمِنْ بُلُوعِ الخَبَرِ.

وَعِدَّةُ مَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ يَكَاحٍ فَاسِيدٍ كَمُّطَلِّقَةٍ، ۚذَكِرَهُ فِي الانْتِصَارَ (عَ)، وَكَذَا الزَّانِيَّةُ.

وَعَنْهُ: لا عِدَّةَ بَلَ تَسْتَبْرُأً، اخْتَارَهُ الحَلْوَانِيُّ وَابْنُ رَزِينِ كَأَمَةٍ مُزَوَّجَةٍ(``

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الكُلِّرِ، وَفِي كُلِّ فَسَنْحٌ وَطَلَاقٍ ثَلاَثْدٍ، وَأَنَّ لَنَا فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ وَجَهَيْنِ، وَأَنَّهَا دُونَ الْمُخْتَلِعَةِ ـ

وَقَالَ أَيْضًا فِي الطَّلْقَةِ النَّالِكَةِ: تَعْتَدُ بِعَلاَئَةٍ قُرُوءٍ (عَ) لِخَبَرِ فَاطِمَةَ «اعْتَدُيّ، وَقَدْ جَاءَ تَسْمِيَةُ الاسْتِبْرَاءِ عِـــدَّةً، فَـإِنْ كَــانْ فِيهِ نِزَاعٌ فَالقَوْلُ بِالاسْتِبْرَاءِ مُتَوَجَّةً، وَنَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ فِي أُمَّ الوَلَدِ تُعْتَقُ بِالمَوْتِ.

وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحٌ بِزِنَّا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ: حَدِيثُ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ لَا تُرَدُ يَدَ لَاسِسٍ ؛ لا يَصِحُ، وَإِنْ أَمْسَكُهَا يَسْتَبْرِثُهَا.

وَالْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّهَا كَانَتْ وُطِئْتْ.

فُصِيْلٌ

مَنْ وَطِئَ مُعْتَدَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَتَمَّتْ عِدَّةَ الآوَّلِ، وَلا يُحْسَبُ مِنْهَا مَقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي، فِي الآصَحَّ، وَلَــهُ رَجْعَــهُ الرَّجْعِيَّةِ فِي التَّتِمَّةِ، فِي الآَصَحِّ.

ثُمَّ اعْتَدُت لِلنَّانِيَّ، وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا عَيْنًا أَوْ الْحَقَتْهُ بِهِ قَافَةٌ وَأَمْكَنَ، بِأَنْ تَــَأْتِيَ بِـهِ لِسِـِئَةِ أَشْـهُرٍ فَــَأَكُثْرَ مِـنْ وَطُــُ النَّانِي، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَلاَّرْبَمِ سِنِينَ فَأَقَلُ مِنْ بَيْنُونَةِ الآوَّل، لَحِقَهُ، وَانْقَضَتْ العِلَّةُ بِهِ ثُمَّ اعْتَدُت لِلْــاَخْرِ، وَإِنْ الْحَقَتْـهُ بِهِمَــا لَحِق وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ وَفِي الانْتِصَار احْتِمَالٌ تَسْتَأَنِفُ عِدَّهُ الآخِر كَمَوْطُوءَةٍ لائْنَيْنِ.

وَيْلَ: فِيهَا، بَرِنًا عَِٰدُةً، وَعِنْدَ أَبِي بَكُر: إِنْ أَتَتْ بِهِ لِسِنَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ نِكَساحِ الشَّانِي فَلَـهُ، ذَكَـرَهُ القَـاضِي وَابْـنُ عَقِيــلٍ فِي المَفْقُودِ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ مِثْلَهُ وَزَادَ؛ فَإِنْ ادَّعَيَاهُ فَالقَافَةُ وَلَهَا المَهْرُ بِمَا أَصَابَهَا وَيُؤَدُّبَانِ.

وَمَنْ وُطِئَتْ امْرَاتُهُ بِشُبْهَةٍ ثُمَّ طَلَّقَ أَعْتَدَّتْ لَهُ ثُمَّ لِلسُّبْهَةِ.

يعني: فيما دون الوطء من المباشرة ونحوهما.

وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم، والزُّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا يحرم عليه ذلك، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يحرم.

⁽١) الثَّاني: قوله: (وعلَّة موطوءةٍ بشبهةٍ أو نكاحٍ فاسدٍ كمطلَّقةٍ، وكذا الزَّانية، وعنه: لا علَّة، بل تستبرأ، اختساره الحلوانيُّ وابسن رزين، كامةٍ مزوِّجةٍ). انتهى.

قال في المحرَّر، والرَّعاية وغيرهما: إلاَّ الأمة غير المزوَّجة فإنَّها تستبرا بحيضةٍ، ولعلَّه سقط من كتاب المصنَّف: (غير) قاله أبس نصر اللَّه

⁽٢) (مسألة – ١٤): قوله: (ولا توطأ في هذه المدَّة، وفيما دونه وجهان). انتهى.

وَقِيلَ: لِلشُّبْهَةِ ثُمُّ لَهُ، وَفِي رَجْعَتِهِ قَبْلَ عِلَتِهِ وَجْهَان (م ١٥)(١٠.

وَتُقَدَّمُ عِلَّةً مَنْ حَمَلَتْ مِنْهُ، وَفِي وَطْءِ الزُّوْجِ إِنْ خَمَلَتْ مِنْهُ وَجْهَان (م ١٦)(٢).

وَمَنْ وَطِئَ مُعْتَدَّةً بَاثِنَا مِنْهُ بِزِنَا فَكُوطَءٍ غَيْرِهِ، وَجَعَلَهُ فِي التَّرْخِيبِ كَشَبْهَةٍ تَبْتَدِئُ العِدَّةَ لِوَطْتِهِ وَتَدْخُلُ فِيهَا بَقِيَّةُ الأُولَى، وَمَنْ طَلَقَ رَجْعِيْةً.

والأَصَحُ: أَوْ فَسَخَ نِكَاحَهَا أَتَمَّتْ عِدْتَهَا، وَإِنْ رَاجَعَ ثُمُّ طَلْقَ ابْتَدَأَتْ عِدْةً، نَقَلَهُ ابْـنُ مَنْصُـورٍ، كَفَسْـخِهَا بَعْـدَ الرَّجْعَةِ بعِنْتِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ تُتِمُّ إِنْ لَمْ يَطَأً، اخْتَارَهُ الجَرَقِيُّ، والقاضي وَأَصْحَابُهُ'''

ُ نَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ وَأَنْ لَهَا نِصْفَ المَهْرِ، وَإِنْ رَاجَعَ وَوَطِئَ ابْتَدَأَتْ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ فَقَطْ، وَإِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ أَتَمْتُ عِدْةَ الطَّلاقِ بَعْدَ وَضُعِهِ، لاَنَّهُمَا مِنْ جِنْسَيْنِ، وَإِنْ نَكَحَ بَائِنًا مِنْهُ فِي العِدَّةِ ثُمَّ طَلَّقَ فِيهَا قَبْلَ وَطْءَ أَتَمْتُ ، وَعَنْهُ تَبْتَدِئُ، وَلَوْ أَبَانَهَا حَسَامِلاً ثُمُّ نَكَحَهَا حَامِلاَ ثُمُّ طَلَّقَهَا حَامِلاَ فَرَضَتْ بِوَضْعِهِ، عَلَيْهِمَا، وَلَوْ إِنَّتْ بِهِ قَبْلَ طَلاقِهِ فَلا عِدَّةً، عَلَى الأُولَى.

فُصلُ

يَلْزَمُ الإِخْدَادُ فِي العِدَّةِ وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُد: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، والْمَطْلُقَةُ ثَلاثًا، والْمُحَرَّمَةُ يَجْتَنِيْنَ الطَّيبَ، والزَّيْنَةَ كُـلُّ مُتَوَفِّى عَنْهَا فِي نِكَاحِ صَحِيحٍ فَقَطْ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَنْهُ وَبَائِنْ، اخْتَارُهُ الآكُـشُرُ، وَعَلَى الآوُلِ يَجُـورُ لَهَـا الإِخْدَادُ (ع) لَكِنْ لا يُسَنَّ، قَالَهُ فِي الرَّعَايَةِ، مَعَ أَنَّهُ يَخْرُمُ فَوْقَ ثَلاثٍ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرٍ زَوْجٍ.

وَقِيلَ: الْمُخْتَلِعَةُ كَرَجْعِيَّةٍ.

وَفِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: لا يَلْزَمُ بَائِنًا قَبْلَ دُخُولٍ.

وَفِي جَامِعِ القَاضِيَ أَنَّ المُنْصُوصِ يَلْزَمُ الإِحْدَادُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ.

وَفِي الهَدْيِّ: الَّذِينَ ٱلْزَمُوا بِهِ الذِّمِّيَّةَ لا يُلْزِمُونَهَا بِهِ فِي عَِدُّتِهَا مِنَ الذَّمِّيِّ، فَصَارَ هَذَا كَعُقُوهِ عِهِم، كَـذَا قَـالَ: وَهُـوَ تَـرَكُ طِيبِ كَزَخْفَرَانِ، وَإِنْ كَانَ بِهَا سَقَمْ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبِ، وَزِينَةٍ وَحُلِيٍّ وَلَوْ خَـاتُم وتَخْسِينِ بِكُحْـلِ أَسْودَ بِـلا حَاجَةٍ، وَجِنْـاء وَخِضَابِ وَنَخْوِ تَخْمِيرِ وَجُهِ، وَحَفَّهِ، وَفِيهِ قَوْلٌ سَهُوْ، وَلُبْسِ أَخْمَرَ وَأَصْفَرَ، وَأَخْضَرَ وَأَزْرَقَ صَافِيَيْنِ، وَدُهْنِ مُطَيَّـبِ فَقَـطْ، نَصُ عَلَيْهِ، كَلُهُن وَرْدٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَدُهْن رَأْس(؛).

(۱) (مسألة – ۱۵): قوله: (ومن وطنت امرأته بشبهةٍ ثمَّ طلَّق اعتدَّت له ثمَّ للشُّبهة، وقيل: للشُّبهة ثمَّ له، وفي رجعته قبـل عدَّتـه وجهان). انتهى.

أحدهما: ليس له ذلك، وقطع به ابن عبدوسٍ في تذكرته، وصحَّحه ابن نصـــر اللَّــه في حواشــيه، وقدَّمــه في الرَّعــايتين، والحــاوي الصَّغير.

والوجه الثَّاني: له رجعتها، وهو قويٌّ.

(٢) (مسألة – ١٦): قوله: (وتقدُّم عدَّة من حملت منه، وفي وطء الزُّوج إن حملت منه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان مطلقان في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: بجرم، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يحرم وطؤها عليه، وهو احتمالٌ في الرَّعاية، وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه إن جاز وطء الرُّجعيَّة.

(٣) تنبيهان: الأوّل: قوله: (وإن راجع ثمّ طلّق ابتدأت عدّةً، وعنه: تتمّ إن لم يطأ، اختاره الحرّقيُّ، والقاضي وأصحابه). انتهى. قال ابن نصر اللّه في حواشيه: ليست هذه المسألة في مختصر الحرّقيِّ، ولا عزاها إليه في المغني، وإنّما ذكرها في فصلٍ مفردٍ، ولم ينقل عنه فيها قولاً. انتهى.

(٤) الثّاني: قوله: (وفي المغني ودهن رأس).

قال شيخنا البعليُّ في حواشيه: لعلَّه دهنٌ بان، كما صرَّح به في المغني، فإن قيل أراد عدم الدَّهن في الـرَّاس قلنـا صـرَّح فيـه بأنّهـا تدهن بزيتٍ وشيرجٍ وسمنٍ، ولم نر ما قاله فيه. انتهى.

وَيَحْرُمُ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ، كَالْصَبُوعَ بَعْدَ نَسْجهِ.

وَقِيلَ: لَا الِقُوْلِهِ ﷺ إلا أَنُوبَ عَصَبِ، كَذَا قِيلَ، وَلا يَحْرُمُ.

وييل: لا "بقويه ﷺ إذ "نوب طفسب؛ كما يين، ور يسرم. وَفِي التَّرْغِيبِ: فِي الآصَحُ مُلُوَّنَ لِدَفْعِ وَسَخ، كَأَسُودَ وَكُخْلِيُّ وَأَلْيَضَ مُعَدَّ لِلزِّينَةِ، وَفِيهِ وَجْمَ، وَيَقَاب، نَصَّ عَلَيْه، خِلافًا لِلْخِرَقِيِّ وَغَيْرِه، وَمَعَ حَاجَةٍ تُسْدَلُ كَمُحَرَّمُةٍ، وَلا تُمْنَعُ مِنَ الصَّبِرِ إِلاَّ فِي الوَجْهِ، لآنَّهُ يُصَفِّرُهُ فَيُشْبِهُ الخِضَاب، كَـذَا

فَيْتُوَجِّهُ: واللِّدَيْنِ، وَأَخْذُ ظُفْرٍ وَشَنْغُرٍ وَتَنْظِيفٌ وَغُسْلٌ، وَلا يَجِلُ أَنْ تَخَدُ فَوْقَ فَلاثِ إِلاَّ عَلَى رُوْجِهَا، بِاتَّضَاقِ الآئِمْةِ، قَالَهُ شَنْخُنَا.

وَتَلْزَمُ عِلَّةُ الوَفَاةِ فِي مَسْكَنِهَا لا غَيْرِهِ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَهْرًا أَوْ خَوْفًا أَوْ لِحَقَّ وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ طَلَبِ بِهِ فَوْقَ أَجْرَتِهِ وَفِيهِ: أَوْ لَمْ تَجِدْ إِلاَّ مِنْ مَالِهَا، فَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ، والْمُسْتَوْعِبِ، والْمُحَــرُّرِ: بِقُرْبِـهِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي، والشَّيْخُ: حَيْثُ شَاءَتْ (م ١٧)(١)، وَلَهُمْ نَقْلُهَا لآذَاهَا.

وَيِينَ النَّرْغِيبِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ: إِنْ قُلْنَا: لا سُكْنَى لَهَا فَعَلَيْهَا الأَجْرَةُ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَرَثَةِ تَحْوِيلُهَا مِنْهُ، وَظَاهِرُ المُغْنِي وَغَيْرِهِ خِيلافُهُ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا لِحَوَاقِحِهَا، قَالَ الحَلْوَانِيُّ: مَعَ وُجُودٍ مَنْ يَقْضِيهَا.

وييل: مطنعا. وَفِي الوَسِيلَةِ نَصُّ عَلَيْهِ، نَقَلَ حَنْبَلِّ: تَذْهَبُ بِالنَّهَارِ، وَفِيهِ لَيْلاَ لِحَاجَةِ وَجُهَانِ (م ١٨) (٢). وَظَاهِرُ الوَاضِحِ: مُطْلَقًا، وَتَقُلْ أَبُو دَاوُد: لا تَخْرُجُ، قُلْت: بِالنَّهَارِ؟ قَالَ: بَلَى، لَكِنْ لا تَبِيتُ، قُلْت: بَغضَ اللَّيْلِ؟ قَــالَ: تَكُونُ أَكْثَرَهُ بِبَيْتِهَا، فَإِنْ خَالَفَتْ أَوْ لَمْ تَحُدُّ تَمَّتْ العِدَّةُ بِمُضِيِّ الرُّمَانِ، وَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْبِهِ أَوْ مَعَهُ لِلنَّقَلَةِ إِلَى بَلَدِ فَمَاتَ قَبْــلَ تَكُونُ أَكْثَرَهُ بِبَيْتِهَا، فَإِنْ خَالَفَتْ أَوْ لَمْ تَحَدُّ تَمَّتْ العِدَّةُ بِمُضِيِّ الرُّمَانِ، وَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْبِهِ أَوْ مَعَهُ لِلنَّقَلَةِ إِلَى بَلَدِ فَمَاتَ قَبْــلَ فِرَاقِ البَلَدِ اعْتَدَّتْ فِي مَنْزِلِهِ، وَبَعْدَهُ تُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: ۚ وَفِي الثَّانِيُّ، كَنَّمَا لَوْ وَصَلَتْهُ، وَكَذَا مِنْ دَارٍ إِلَى دَارٍ، وَتُخَيِّرُ لِغَيْرِ النَّقْلَةِ بَيْنَهُمَا بُعْدُ مَسَافَةِ قَصْرٍ.

وَيَلْزَمُهَا الرُّجُوعُ قَبْلَهَا، وَمِثْلُهُ سَفَرُ حَجٌّ قَبْلَ الإخْرَام.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا فِيمَنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ يَلْزَمُهُمَّا الْمُضِيُّ مَعَ البّعْدِ، فَتَعْتَدُ فِيهِ، وَإِنْ أَخْرَمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ فَسَإِنْ لَمْ يُمْكِنُ الْجَمْعُ فَقِيلَ: تُقَدُّمُ الْحَجُّ.

وَقِيلَ: أَسْبَقُهُمَا.

(١) (مسألة - ١٧): قوله: (إذا انتقلت قهرًا ونحوه فذكر أبو الخطَّاب و المستوعب، والمحسرَّر: بقربه، واختــار القــاضي، والشَّـيخ: حيث شاءت)، إنتهى،

الوجه الأوُّل: جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الدُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والححرُّر، والمنـوَّر، والوجـيز وإدراك الغايـة، والرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: اختاره القاضي، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وجزم به في الكافي، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١٨): قوله: (وفيه ليلا لحاجةٍ وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، فإنَّه قال: ولها الخروج لحاجةٍ نَّهارًا.

وجزم به في الكافي، والمحرَّر، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

وصحَّحه ابن نصر اللَّه في حواشيه، وقد قطع في المغنى، والشَّرح أنَّه لا يجوز الحروج ليلا إلاَّ لضرورةٍ.

والوجه الثَّاني: يجوز لها ذلك للحاجة، قال في الرَّعاية الصُّغرى: ولها الخروج ليلا لحاجةٍ، في الأشهر.

وقال في الحاوي الصُّغير: ولها ذلك، في أظهر الوجهين.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وَفِي الْمُحَرِّدِ: هَلْ تُقَدِّمُ مَعَ القُرْبِ العِدَّةَ أَوْ أَسْبَقَهُمَا؟ فِيهِ روَايَتَانِ (م ١٩)(١٠.

وَإِنْ أَمْكُنَ لَزِمَهَا العَوْدُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْمُحَرَّرُ: تُخَيَّرُ مَعَ البُعْدِ، وَتُتِمُّ تَتِمَّةَ العِدَّةِ فِي مَنْزِلِهَا (م ٢٠)(٢)، إنْ عادَتْ بَعْدَ الْحَجَّ، وَتَتَحَلَّلُ لِفَوْتِهِ بِعُمْرَةٍ. وتَغَتَّدُ المُبْتُونَةُ مَكَانًا مَأْمُونًا حَيْثُ شَاءَتْ، وَلا تُفَارِقُ البَلَدَ، وَلا تَبِيتُ خَارِجَ مَنْزِلِهَا، عَلَى الأَصَحَ فِيهمَا.

وَعَنْهُ: هِيَ كَمُتَوَفِّى عَنْهَا، وَإِنْ شَاءَ إِسْكَانَهَا فِي مَنْزِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ صَلْحَ لَهَا تَخْصِينًا لِفِرَاشِهِ وَلا مَخْذُورَ لَزَمَهَــا، ذَكَـرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ نَفَقَتْهَا كَمُعْتَدُّةٍ لِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ مُسْتَبْرَأَةٍ لِعِثْقِ، وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ: لا يَلْزَمُهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: َإِنْ شَاءَ وَٱنْفَقَ عَلَيْهَا فَلَهُ ذَلِكَ، وَسَوَّى فِيَّ العُمْدَةِ بَيْنَ مَنْ يُمْكِنُ زَوْجُهَا إِمْسَــاَكُهَا، والرَّجْعِيَّـةُ فِي نَفَقَـةٍ وَسُكَنَى، وَإِنْ سَكَنَتْ عُلُو دَارٍ وَسَكَنٍ بَقِيْتِهَا وَبَيْنَهُمَا بَابِ مُغْلَقٌ، أَوْ مَعَهَا مَحْرَمٌ، جَازٌ، وَلَهُ الحَلْوَةُ مِعَ زَوْجَتِهِ وَٱمْتِهِ وَمَحْرَمُ أَحَدهما.

وَقِيلَ: وَمَعَ أَجْنَبِيَّةٍ فَأَكْثَرَ.

قَالَ فِي الْتَرْغِيبُ: وَأَصْلُهُ النَّسْوَةُ الْمُنْفَرِدَاتُ هَلْ لَهُنَّ السَّفْرُ مَعَ أَمْنِ بلا مَحْرَم؟ قَالَ شَيْخُنَا: وَيَحْرُمُ سَفَرُهُ بأَخْتِ زَوْجَتِهِ وَلَوْ مَعَهَا قَالَ فِي مَيَّتٍ عَنِ امْرَأَةٍ شَهِدَ قَوْمٌ بِطَلَاقِهِ ثَلاثًا مَعَ عِلْمِهِمْ عَادَةً بِخَلُوتِهِ بِهَا: لا يُقْبَلُ، لآنَ إِقْرَارَهُــمْ يَشْدَحُ فِيهِـم، وَنَقَلَ ابْنُ هَانِع: يَخْلُو إِذَا لَمْ تُشْتَهَى، وَلا يَخْلُو أَجَانِبُ بأَجْنَبِيْةٍ.

وَيُتَوَجُّهُ وَجُدٌّ، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٩٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١٧٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، «أَنْ نَفَرًا مِنْ بَنِي هَاشيم دَخَلُوا عَلَى

(١) (مسألة - ١٩): قوله: (فإن لم يمكن الجمع فقيل: يقدم الحجُّ، وقيل: أسبقهما، وفي المحرِّر: هـل تقدّم مـع القرب العـدّة أم أسبقهما؟ فيه روايتان). انتهى.

قال في الرَّعايتين، والحاويين في باب الفوات، والإحصار: وإن تعذَّر الجمع قدَّمت الحجُّ مع البعد ومع القرب تقدَّم العـدَّة، وعنـه: الأسبق لزومًا، زاد في الكبرى: وإن خافت في عودها مضت.

فتابعا صاحب المحرَّر وقدُّما في القرب تقديم العدَّة.

وقال في الوجيز: وإن لم يمكن الجمع قدَّمت الحجُّ مع البعد.

وقال في الكافي: إن أحرمت بحجَّ أو عمرةٍ في حيَّاة زُوجها في بلدها ثمَّ مات وخافت فواته مضت فيه، لأنَّه أسبق، فـإذا اسـتويا في خوف الفوات كان أحقَّ بالتَّقديم.

قلت: وهذا الصُّواب، وقطع به ابن رزين.

وقال الزَّركشيّ: إن كانت قريبةً ولم يمكن الرُّجوع فهل تقدَّم العدَّة وهو ظاهر كلامه في رواية حرب ويعقسوب أم الحسجُّ إن كانت قد أحرمت به قبل العدَّة؟ وهو اختيار القاضي، على روايتين.

وقاله في الهداية، والمستوعب: وقدَّم في المذهب أنَّها تقدَّم العدَّة، وإن كانت بعيدةً مضت في سفرها، وظاهر كلام الحرقسيَّ وجـوب ذلك، وجعله أبو محمَّدٍ مستحبًّا.

وفصُّل المجد ما تقدُّم، انتهى كلام الزُّركشيُّ.

وقال في المقنع: وإن أذن لها في الحبح أو كانت حبجةً فأحرمت به ثمَّ مات فخشيت فوات الحبحَّ مضت في سفرها، وإن لم تخش وهي في بلدها أو قريبةً بمكنها العود أقامت لتقضي العدَّة في منزلها، وإلاَّ مضت في سفرها، وإن لم تكن أحرمت أو أحرمت بعد موته فحكمها حكم من لم تخش الفوات في أنَّها تقيم إذا كانت في بلدها لم تخرج، أو خرجت إليها لكنَّها قريبةً بمكنها العود، وإن لم تكن كذلك مثل أن تكون قد تباعدت أو لا يمكنها العود فإنَّها تمضي.

(٢) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن أمكن لزمها العود، ذكره الشيخ وغيره وفي المحرّر تخيّر مع البعد وتتمّم تتمّة العدّة في منزلها).

ما ذكره الشيخ هو المذهب.

وقطع به في الكافي وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاويين، في باب الفوات، والإحصار، وما قاله في الحرَّر قدَّمه في الرَّعايــة كبرى.

الضروع - كتاب العدد

أَسْمَاءً بِنْتِ عُمَيْسٍ، فِذَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَحْنَهُ يَوْمَثِلِ فَرَآهُمْ، فَلْكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَـالَ: لَـمْ أَرَ إِلاَّ خَـيْرًا، فَقَـالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَرُّاكُمَا مِنَّ ذَلِكَ ثُمُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَىَ المِنْبَرِ فَقَالَ لا يَدْخُلُنَّ رَجُلٌ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا عَلَى مُغْيَبَةٍ إِلاَّ وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوْ اثْنَانِ ۚ وَتَأْوُلُهُ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ، والشَّافِعِيَّةِ عَلَى جَمَاعَةٍ يَيْعُدُ التَّوَاطُؤُ مِنْهُمْ عَلَى الفَاحِشَةِ.

وَقَالَ القَاضِي: مَنَ عُرِفَ بِالفِسْنِي مُنِعَ مِنَ الخَلْوَةِ بِأَجْنَبِيَّةِ، كَذَا قَالَ، والأشهرُ: يَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ (ع) قَالَ ابْنُ عَقِيل: وَلَوْ لِإِزَالَةِ شُبْهَةٍ ارْتُدُّتُ بِهَا أَوْ لِتَدَاو.

وَّ فِي آذَابِ عُيُونِ الْمَسَائِلِ: ﴿ لَا يَخْلُونُ رَجُلُ بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ لَـهُ بِمَحْرَمِ إِلاَّ وَكَانَ الشَّيْطَانَ ثَالِقَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ ﴾ كَمَا وَرَدَ فِي الحَدِيثِ وَقَالَ فِي المُغْنِي لِمَنْ احْتَجُّ بِأَنَّ العَبْدَ مُحَرَّمُ لِمَولاتِهِ بِدَلِيلِ نَظَرِهِ لا يَلْزَمُ مِنْهُ المَحْرَمِيَّةُ، بِدَلِيلِ القَوَاعِدِ مِنَ النَّسَاءِ وَغَيْرِ أُولِي الإرْيَةِ.

وَفِي آذَابِ صَاحِبِ النَّظْمِ أَنَّهُ تُكُرَّهُ الخَلْوَةُ بِالعَجُوزِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ خَرِيبٌ، وَلَمْ يُغَيِّرُهُ. وَاطْلاقُ كَلامِ الآصْحَابِ فِي تَحْرِيمِ الخَلْوَةِ المُرَادِ بِهِ مَنْ لِعَوْرَتِهِ حُكْمٌ، فَأَمَّا مَنْ لا عَوْرَةَ لَهُ كَسَدُونِ سَبْعِ فَـلا تَحْرِيم، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي الجَنَائِزِ فِي تَغْسِيلِ ٱلْأَجْنَبِيُّ لَآجَنَبِيَّةٍ وَعَكْسِهِ، وَلَهُ فِي إِرْدَافِ مُحْرِمٍ. وَيَتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهَا مَعَ الْآمْنِ وَعَدَمٍ سُوءِ الظُّنِّ خِلاف، بِنَاءً عَلَى أَنْ إِرَادَتُهُ ﷺ إِرْدَافَ أَسْمَاءَ يَخْتَصُّ بِهِ.

وَالرُّجْعِيُّةُ كُمُتُونَفِّي عَنْهَا، نُصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: كُزَوْجَةٍ، وَلَوْ غَابَ مَنْ لَزِمَتُهُ سُكُنَى أَوْ مَنْعَ اكْتَرَاهُ حَاكِمٌ مِنْ مَالِدِ، أَوْ افْتَرَضَ عَلَيْهِ، أَوْ فَرَضَ أَجْرَتَهُ، وَإِن اكْتَرَنْهُ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ حَاكِمٍ أَوْ بِلُونِهَا لِلْعَجْزِ رَجَعَتْ، وَمَعَ القُدْرَةِ الخِلافُ(')، وَلَوْ سَكُنْتُ مِلْكَهَا فَلَهَا أَجْرَتُهُ، وَلَوْ سَكُنْتُهُ أَوْ اكْتَرَتْ مَعَ 'حُضُورو وَسُكُوتِهِ فَلا.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) تنبيه: قوله: (وإن اكترته بإذنه أو إذن حاكم أو بدونها للعجز رجعت، ومع القدرة الخلاف). انتهى.

الظَّاهر: أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي فيمن أدَّى حقًّا واجبًا عن غيره، والمذهب الرُّجوع، وقد قال في الرَّعاية: وبلا إذنــه ترجــع مع العجز عنها، وعنه: ومع القدرة. انتهى.

فهذه عشرون مسألةً في هذا الباب.

باب الاستبراء

مَنْ مَلَكَ أَمَةً مُطْلَقًا، حَائِلاً، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تَحِيضُ وَلا يَتَأَخُّرُ، حَرُمَ الاسْتِمْتَاعُ بِهَا، كَحَامِلٍ، وَعَنْهُ بِالوَطْءِ، ذَكَرَهُ فِي الإِرْشَادِ، وَاخْتَارَهُ فِي الْهَــَدْيِ، وَاخْتَـجُ بَجَوَاز الخَلْوَةِ، والنَّظَر وَأَنَّهُ لا يُعْلَمُ فِي جَوَاز هَلَمَا نِزَاعٌ.

وَعَنْهُ: بالوَطُّء فِي الْمُسْبِيَّةِ.

وَعَنْهُ: وَمَنْ لا تَحِيضُ، حَتَّى يَسْتَبْرِفَهَا.

وَعَنْهُ: لا يَلْزَمُ مَالِكًا مِنْ طِفْلِ أَوْ امْرَأَةِ، كَامْرَأَةِ، عَلَى الآصَحُّ.

وَعَنْهُ: وَطِفْلٌ، وَعَنْهُ لا يَلْزَمُ فِي مَسْبِيَّةٍ، ذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهٌ: لا يَلْزَمُ فِي إِرْشُو، وَفِي صَغِيرَةٍ لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا رَوَايْتَان (م ١)(١).

_ وَخَالَفَ شَيْخُنَا فِي بِكْرٍ كَبِيرَةٍ وَآيِسَةٍ، وَخَبَرٍ صَادِقٍ لَمْ يَطَأُ أَوْ اسْتَبْرَأَ، وَإِنَّ أَرَادَ قَبْلَ الاسْتِبْرَاءِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَـا أَعْتَقَهَـا أَوَّلاً أَوْ يُزَوِّجُهَا بَعْدَ عِنْقِهَا لَمْ يَصِحُّ.

وَعَنْهُ: يُصِحُ، وَلا يُطَّأ.

وَعَنْهُ: يُزُوّجُهَا إِنْ كَانَ بَائِمُهَا اسْتَبْرَأُ وَلَمْ يَطَأَ، صَحْحَهُ فِي الْمَحَرُّرِ وَغَيْرِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي إِنْ أَعْتَقَهَا، وإلاَّ فَلاَ^{(^^}. وَإِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِعَجْزِ مُكَاتَبَتِهِ أَوْ رَحِمِهَا الْمُحَرَّمُ أَوْ فَكُ أَمَتُهُ مِنْ رَهْنِ، أَوْ أَخَذَ مِنْ عَبْدِهِ التَّاجِرِ أَمَةً، أَوْ مَلَكَ رَوْجَتَهُ.

لَمْ يَلْزَمْهُ اسْتِيْرَاءٌ لِلذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ فِي الآخِيرَةِ، لِيَمْلَمَ هَلْ حَمَلَتْ فِيَّ الْمِلْكِ، وَأُوْجَبَـهُ فِيهَا بَغَخِصُ أَصْحَابَـا لِتَجْدِيـدِ المِلْكِ، قَالَهُ فِي الرَّوْضَةِ، قَال: وَمَتَى وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَمْنُهُو فَٱكْثَرَ فَأَمُّ وَلَدٍ، وَلَوْ أَنْكُرَ الوَلَكِ بَعْدَ أَنْ يُقِرُّ بِوَطْنِهَـا، لا لآقــلُ مِنْهَـا، وَلا مَعَ دَعْوَى اسْتِيْرَاءٍ، وَكَذَا فِي الآصَحُ لا يَلْزَمُهُ إِنْ أَسْلَمَتْ مَجُوسِيَّةٌ أَنْ وَثَنِيَّةٌ أَوْ مُرْتَدَةً، أَوْ رَجَعَ إِلَيْهِ رَحِمُ مُكَاتَبِهِ الْمُحَرَّمِ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي صغيرةٍ لا يوطأ مثلها روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحُرُّر، والنُّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

ً إحداهما: لا يجب الاستبراء، وهو الصَّحيح، اختاره ابن أبي موسى، وصحَّحه الشَّيخ في المغني، والشَّارح، وابن رزينٍ في شــرحه، غيرهم.

قال في المغني: لا يجب استبراء صغيرةٍ لا يوطأ مثلها، اختاره ابن أبي موسى، وهو الصَّحيح، لأنَّ سبب الإباحة متحقَّق، وليس على تحريمها دليل، فإنّه لا نصٌّ فيه ولا معنى نصٌّ. انتهى.

وقطع به في الوجيز ومنتخب الأدميّ، ولا عبرة بقول ابن منجًا في شرحه: إنَّ ظاهر كلامه في المغني ترجيح الوجـوب، وهـو قـد صحَّح عدمه كما حكيناه عنه، وعذره أنَّه لم يطُلع عليه، قال القاضي علاء الدِّين بن مغلي: كان ينبغي للمصنَّف أن يقـول: ولا بجـب على الأصحَّ، تبِمًا لتصحيح الشَّيخ في المغني، وهو اختيار ابن أبي موسى. انتهى.

والرَّواية الثَّانية: يجب استبراؤها، قال الشَّيخ الموفَّق: هو ظاهر كلام الإمام أحمد، في أكثر الرَّوايات عنه، وهي ظاهر كلام الخرقسيِّ، والشَّيرازيِّ وابن البنَّاء وغيرهم.

وقطع به ابن عبدوسٍ في تذكرته، وقدَّمه في الكافي، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(٢) تنبيه: قوله: وإن اراد قبل الاستبراء أن يزوّجها بعد عتقها لم يصحّ، وعنه: يزوّجها إن كان بائعها استبرأ ولم يطــا، صحّحـه في الحرّر وغيره، وجزم به في المغني إن اعتقها، وإلاَّ فلا، انتهى ملخّصًا.

فقدَّم أنَّه ليس له أن يزوَّجها بعد عتقها قبل استبرائها، ولو كان البائع استبراها، وقدَّمه في المستوعب، والحُوَّر، والنَّظم، وعنسه: لـه ذلك، والحالة هذه، قطع به في المغني، والكافي، والمقنع، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وغـيرهم، وصحَّحه في الحُوَّر، والرَّعاية الصُّغرى.

وقال في الكبرى: لها نكاح غيره، على الأقيس، وقوَّاه النَّاظم، وقدَّمه في الحاوي الصُّغير وغيره.

إذا علم ذلك ففي تقديمه الأوَّل مع اختيار هؤلاء الجماعة نظرٌ، فكان الأولى أن يقدِّم هذا أو يطلق الخلاف، والله أعلم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتـــان

لِعَجْزِهِ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ أَمَةً حَاضَتْ عِنْدَهُ لَزِمَهُ، فِي الْآصَحُّ.

وَإِنْ أَشْتَرَى مُعْتَدَّةً أَوْ مُزَوِّجَةً فَمَاتَ الزُّوجُ فَقِيلَ: تَسْتَبْراً بَعْدَ العِدَّةِ.

وَقَيلَ: تَدْخُلُ فِيهَا، وَكَذَا إِنْ طَلْقَ بَعْدَ الدُّخُول (م ٢، ٣)(١)، ويَلزَمُ قَبْلَهُ، نَصٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْهُ فَلَهُ الوَطْءُ فِيهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ: إنْ اشْتَرَى زُوجَتَهُ فَمُبَاحَةً، فَلَوْ أَعْتَفَهَا قَضَتْ عِلَّةً نِكَــاح حَيْضَتَيْن، وَيَلْزَمُهَـا حَيْضَـةٌ أَوْ ثَـلَاكٌ، عَلَـى الاخْتِلافِ لِلْعِنْقِ، وَإِنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ فَطَلُقَتْ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَتَعْتَدُ بَعْدَ الدُّحُولِ، والمؤتتِ، وَلا اَسْتِبْرَاءَ بِفَسْسِخ، وَلَـمْ يَنْتَقِبل المِلْـك،

وَعَنْهُ: إِنْ قَبَضَتْ مِنْهُ، وَيُجْزئُ الاسْتِبْرَاءُ قَبْلَ القَبْض.

وَعَنْهُ: فِي مَوْرُوثِهِ.

وَقِيلَ: لا، وَوَكِيلُهُ كَهُوَ.

وَقِيلَ: لا.

وَإِنْ أَرَادَ تَزُويجَ أَمَةٍ يَطَوُّهَا اسْتَبْرَأَ.

وَعَنْهُ: يَصِحُ بِدُونِهِ، وَلا يَطَأُ الرَّوْجُ قَبْلُهُ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا وَنَحْوَهُ فَرِوَايْتَانِ (م ٤)(٢).

فَإِنْ لَزَمَهُ فَفِي صِحَّةِ البَيْعِ بدُونِهِ رَوَايَتَان (م ٥)^(٣).

(١) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وإن اشترى معتدَّةً أو مزوَّجةً فمات الزُّوج، فقيل: تستبرأ بعد العدَّة، وقيل: تدخل فيها، وكــذا إن طلُّق بعد الدُّخول). انتهي.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): لو اشترى أمةً مزوَّجةً فطلَّقها الزُّوج بعد الدُّخول فهل يجب استبراؤها بعد العدَّة أم تدخل في العدَّة؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والمحرُّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: تكتفي بالعدَّة، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والمغنى، والشَّرح وغيرهم.

وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وقطع به الأدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجب الاستبراء أيضًا، اختاره القاضي.

(المسألة الثَّانية - ٣): لو اشترى معتدَّة أو مزوَّجة فمات الزُّوج فهل تستبرا بعد العدَّة أم تكتفي بالعدَّة؟

واعلم أنَّ الحكم هنا كالحكم في الَّتي قبلها خلافًا ومذهبًا، فلا حاجة إلى إعادته.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن أراد تزويج أمةٍ يطؤها استبرأ، وعنه: يصحُّ بدونيه، ولا يطنأ الـزُّوج قبله، وإن أراد بيعها ونحوه فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: يلزمه استبراؤها، وهو الصُّحيح، وصحَّحه أبو المعالي في الحلاصة، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، والنَّاظم وغيرهم، وجــزم به الأدميُّ في منوَّره ومنتخبه وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والرُّوايَّة الثَّانيَّة: لا يلزمه استبراؤها قبلَ بيعها، صحَّحه في التَّصحيح، وابن نصر اللَّه في حواشيه، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته. وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المحرَّر.

(٣) (مسألة - ٥): قوله: (فإن لزم ففي صحّة البيع بدونه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير:

إحداهما: يصحُّ، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والشَّرح، وشرح ابن رزين، والوجيز وغيرهم، وصحَّحه النَّاظم وابن نصر اللَّه في حواشيه واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وقدَّمه في المحرُّر.

والرُّواية الثَّانية: لا يصحُّ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ، وَلَوْ لَمْ يَطَأْهَا، ذَكَرَهَا أَبُو بَكْر فِي مُقْنِعِهِ، وَاخْتَارَهَا.

. وَنَقَلَ حَنْبَلِّ: فَإِنْ كَانَتْ البَايِعَةُ امْرَاءُ؟ قَالَ: ۚ لا بَدُّ أَنْ يَسْتَبْرِقَهَا، وَمَا يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ قَدْ جَاءَتْ بِحَمْـلِ؟ وَهُـوَ ظَـاهِرُ مَـا نَقَلَهُ جَمَاعَةً، وَالْمَذْهَبُ الْآوَلُ نَقَلَهُ جَمَاعَةً.

وَفِي الانْتِصَارِ: إِنِ اسْتَبَرَأَهَا ثُمُّ بَاعَهَا قَبْلَ الاسْتِيْرَاءِ لَمْ يَسْقُطُ الآوَلُ، فِي الآصَحّ.

وَإِنَّ أَغْنَىٰ أَمُّ وَلَلِهِ أَوْ سُرَيَّتُهُ أَنْ مَاتَ عَنْهَا لَوْمَهَا اَسْنَيْرَاءُ نَفْسِهَا، فَإِنْ أَرَادَ تَزَوُجَهَا أَنْ اسْنِيْرَاءُ بَعْـدَ وَطْيِهِ ثُـمُ أَعْتَقَهَا أَنْ اللَّهِ عَلَيْ أَرَادً تَزُوجِهَا أَنْ مَعْنَدَةً أَنْ مُعْتَدَّةً، أَنْ فَرَغَتْ عِنْكُمَا مِنْ رَوْجِهَا فَأَعْتَهَا أَنْ وَطَيْهِ بَا عَانَ أَبَانَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَاتَ فَاعْتَدُتْ ثُمُّ مَاتَ السَّيَّدُ فَلا اسْتِيْرَاءَ إِنْ لَمْ يَطَأَ، لِزَوَالِ فِرَاشِهِ بِتَرْوِيجِهَا، كَأَمَةٍ لَمْ يَطَأَهَا، نَقَلَهُ ابْنُ القَامِم وَسِنْدِي، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وُجُويَهُ لِعَوْدٍ فِرَاشِهِ.

وَنِي مُخْتَصَرَ ابْن رُزينِ: يُسَنُّ لامْرَأَةٍ وَآيسَةٍ وَغَيْر مَوْطُوءَةٍ.

وَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يَسْتَبُراْ، فَأَعْتَقَهَا مُشْتَرِ قَبْلَ وَطْء وَاسْتِبْرَاء، اسْتَبْرَأْتْ أَو تَمْمَتْ مَا وُجدَ عِنْدَ مُشْتَرِ.

وَإِنْ مَاتَ زُوجُهَا وَسَيَّدُهَا وَجُهلَ أُسْبَقُهُمَا، فَعَنْهُ: تَعْتَدُّ بِمَوتِ آخِرِهِمَا لِلوَفَاةِ بلا أَسْتِبْرَاء.

وَالْمَذْهَبُ: إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَوقَ شَهْرَينِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، أَو جُهِلَتِ الْمُدَّةُ، لَزِمَهَا أَطْوَلُهُمَا، وَلا تَرِثُ الزُّوجَ .

وَعَنْهُ: تَعْتَدُّ أَمُّ وَلَدٍ بِمَوتِ سَيِّدِهَا لِوَفَآةٍ كَحُرَّةٍ.

وَعَنْهُ: كَأَمَةٍ.

وَإِن أَدْعَتْ مَوْرُوثَةً تَحْرِيمُهَا عَلَى وَارِثِ بِوَطْءٍ مَوْرُوثِهِ فَفِي تَصْليبِقِهَا وَجْهَانِ (م ٦)(١).

وَإِنَّ وَطِئَ اثْنَانَ أَمَةً لَزَمَهَا اسْتِبْرَاءَانَ، فِي الْأَصَعُّ.

وَأَسْتِبْرَاهُ الْحَامِلِ بِوَضْعُهِ وَمَنْ تَحِيضُ بِحَيْضَةٍ لا بِبَقِيْتِهَا، وَلَوْ حَاضَتْ بَعْدَ شَهْرٍ فَبِحَيْضَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَفِي الوَاضِحِ رِوَايَةٌ: تَعْتَدُ أُمُّ وَلَٰدِهِ بِعِنْقِهَا أَوْ مَوْثِهِ بِثَلاثٍ، وَهِيَ سَهُوَّ. وَفِي التَّرْغِيبِ فِي عِنْقِهَا فَإِنْ ارْتَفَعَ فَكَعِدَّةٍ، والآيِسَةُ، والصَّغِيرَةُ بِشَهْرٍ.

وَعَنَّهُ: وَيُصْفُهُ.

وَعَنْهُ: بِشَهْرَيْن.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ بِثَلاثَةٍ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ وَالنَّ عَقِيلٍ، والشَّيْخُ، وَهِيَ أَظْهَرُ.

وَتُصَدُّقُ فِي حَيِّضٍ، فَلُوْ أَنْكُرَتُهُ، فَقَالَ: أَخْبَرَتْنِي بِهِ فَوَجْهَانِ (م ٧)(١٠). معالدة على المناسفة المناسفة المناسفة أنها المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المناسفة المن

وَوَطْوُهُ فِي مُدُّةِ اسْتِبْرَاءِ لا يَقْطَعُهُ.

وَلَوْ أَحْبَلُهَا فِي الْحَيْضِ اسْتَبْرَأَتْ بِوَضْعِهِ (٣).

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن ادَّعت موروثة تحريمها على وارثٍ بوطء موروثه ففي تصديقها وجهان). انتهى.
 وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير.

أحدهما: تصدَّق في ذلك، لأنَّه لا يعرف إلاَّ من جهتها، قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: وهذا أظهر.

والوجه الثَّاني: لا تصدُّق، وهو قويٌّ، لاحتمال تهمةٍ.

قلت: ويحتمل أن ينظر في ذلك إلى القرائن، فإن دلَّت على شيء كان، وإلاَّ فلا تصدُّق؛ لأنَّ الأصل الحقُّ.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وتصدَّق في حيض، فلو أنكرته فقال أخبرتني به فوجهان). انتهى.

أحدهما: يصدّق هو، جزم به في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثّاني: تصدُّق هي، قال ابن نصر اللّه في حواشيه: وهو الأظهر، إلاّ في وطنه أختها بنكاحٍ أو ملك. انتهى. قلت: الصُّواب تصديقها مطلقًا، ويعمل بالقرائن إن أمكن أيضًا.

(٣) تنبيه: قوله: (ولو أحبلها في حيض استبرأت بوضعه). انتهى.

لعله: ولو أحبلها لا في حيضٍ، قاله شيخنا.

_

الفسروع - كتاب العدد

1240

وَلُوْ أَخْبَلَهَا فِي الْحَيْضَةِ حَلَّتْ إِذَنْ، لآنَّ مَا مَضَى حَيْضَةٌ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: مَنْ وَطِئَ قَبْلَ الاسْيَبْرَاء يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهَا حَيْضَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبُرْ اسْيَبْرَاءُ الزَّوْجَةِ لآنَّ لَهُ تَفْيَ الوَلَدِ بِاللَّعَانِ، ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي المَّنْثُورِ أَنَّ هَذَا الفَرَاقَ ذَكَرَهُ لَـهُ أَبُـو بَهُ السَّاشِيُّ وَقَدْ بَعَنِي هَنِيْخُنَا لآمِنَالُهُ عَنْ ذَلِكَ.

(ع): ما أجم عليه

وقال: وما في النُّسخ يناقض قوله ولو أحبلها في الحيض حلَّت، والمسألة في الرِّعاية. انتهى.

وقال ابن نصر الله: يعني ملكها حائضًا فأحبلها في حيضها، فأجراه على ظاهره، وقال: المراد أحبلها في حيضٍ لا يصلح أن تستبرأ به، وقول المصنّف: ولو أحبلها في الحيضة حلَّت إذن، أي في حيضة الاستبراء، لأنَّ ما مضى حيضةٌ، وهذه هي التي في الرّعاية، وكـــلام ابن نصر الله أولى وأوفق لكلام المصنّف، وحاصله إن ملكها حائضًا ووطئها فيها استبرأت بوضعه، وإن ملكها طاهرًا فحاضت ووطئ فيها حلَّت.

ولذلك -والله أعلم- ذكر الحيضة الثَّانية بالتَّعريف، يعني حيضة الاستبراء.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

باب الرُّضاع

مَنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَن حَمْل لاحِق بِالْوَاطِئ طِفْلاً.

وَفِي الْمُبْهِجِ وَلَمْ يَتَقَيَّا، صَّارًا فِيَ تَحْرِيمَ النَّكَاحِ، والخَلْوَةِ فَقَطْ أَبُويْهِ وَهُوَ وَلَدُهُمَا، وَأُولادُهُ وَإِنْ سَــفَلُوا أُولادُ وَلَدِهِمَـا، وَأُولادُ كُلِّ مِنْهُمَا مِنَ الآخَرِ أَوْ خَيْرِهِ إِخْوَتُهُ وَأَجَارُتُهُ، وَآبَاؤُهُمَا أَجْدَادُهُ وَجَدَّاتُـهُ، وَإِخْدَتُهُمَـا يَاخْمَامُـهُ وَعَمَّاتِـهِ وَأَخُوالِهِ وَخَالاتِهِ، وَلا تَنْتَشِرُ الحُرْمَةُ إِلَى مَنْ فِي ذَرَجَةِ الْمُرْتَضِعِ أَلْ فَوْقَهُ مِنْ أخ وَأَخْتُ وَأَبِ وَأَمَّ وَعَمَّ وَعَمَّةٍ وَخَالَ وَخَالَةٍ، فَتَحِلُّ الْمُرْضِعَةُ لاَّبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنْ نَسَبِ (ع) وَأَمَّهُ وَأَخْتُهُ مِنْ نَسَبٍ لاَبِيهِ وَأَخِيهِ مِنْ رَضَاعٍ (ع) كَمَا يَجِلُّ لاَّخِيبهِ مِنْ * - أَنْ اللهِ مَنْ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ نَسَبٍ (ع) وَأَمَّهُ وَأَخْتُهُ مِنْ نَسَبٍ لاَبِيهِ وَأَخِيهِ مِنْ رَضَاعٍ (ع) كَمَا يَجِلُّ لاَّخِيبهِ مِنْ أبيهِ أَخْتُهُ مِنْ أُمَّهِ (ع).

وَفِي الرُّوْضَةِ: لَوْ ارْتَضَعَ ذَكَرٌ وَٱنْفَى مِنْ امْرَأَةٍ صَارَتْ أَمَّا لَهُمَا، فَلا يَجُـوزُ لآحَدِهِمَـا أَنْ يَـتَزَوَّجَ بِـالآخَرِ وَلا بِأَخَوَاتِـهِ الحَادِثَاتَ بَعْدَهُ، وَلا بَأْسَ بِتَزْوِيجٍ أَخَوَاتِهِ الحَادِثَاتِ قَبْلَهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ أَخْتَ الآخَرِ.

وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَبَنِ وَلَكَ زِنَّا أَوْ مُنْفِيٍّ بِلِعَانٍ صَارَ وَلَدَهَا وَقِيلَ: وَوَلَدُ الزَّانِي.

وَقِيلَ: والْملاعِن.

وَإِنْ أَرْضَعَتْ بِلَيْنِ اثْنَيْنِ وَطِعَاهَا بِشُبْهَةٍ طِفْلاً فَإِنْ ٱلْحَقَّتُهُ قَافَةٌ بِأَحْدِهِمَا فَهُوَ ابْنُهُ، وَإِنْ ٱلْحَقَّتُهُ بِهِمَا قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ أَوْ مَاتَ وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ فَهُوَ ابْنُهُمَا^(١).

وَإِنْ أَشْكِلَ أَمْرُهُ فَقِيلَ: إِنَّهُ كَنَسَب، وقِيلَ وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ هُوَ لآحَدِهِمَا مُبْهَمًا، فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا، وَجَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي فِيمًا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ (م ١)^(١).

وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا لَبَنَّ مِنْ زَوْجٍ قَبْلَهُ فَحَمَلَتْ مِنْهُ فَزَادَ لَبَنْهَا فِي أَوَانِهِ فَأَرْضَعَتْ بِهِ طِفْلاً فَهُوَ لَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَــزِدْ أَوْ زَادَ قَبْلَ أُوَانِهِ فَهُوَ لِلأُوَّلِ.

وَإِنْ انْقَطَعَ مِنَ الْآوُل وَعَادَ بِحَمْلِهَا مِنَ الثَّانِي فَهُو لَهُمَا.

وَقِيلَ: لِلنَّانِي، وَإِنْ لَمَ يَرْدْ وَلَمْ يَنْقُصْ حَتَّى وَلَدَتْ فَهُو لَهُمَا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ الثَّانِيَ، كَمَا لَوْ زَادَ.

وَإِنْ ظَهَرَ لَامْرَأَةٍ لَبَنْ مِنْ غَيْرٍ حَمْلٍ قَالَ جَمَاعَةً أَوْ وَطَءٍ تَقَدَّمَ لِمْ يَنْشُرُ الحُرْمَةَ، فِي ظَآهِرِ الْمَذْهَبِ، كَلَبَنِ بَهِيمَةٍ.

قَالَ جَمَاعَةً: لأَنَّهُ لَيْسَ بِلَبَنَ حَقِيقَةً، بَلْ رُطُوبَةٌ مُتَوَلِّدَةً، لَآنَ اللَّبَنَ مَا أنشَرَ العَظمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

(١) تنبيه: قوله: (قال في التّرغيب وغيره أو مات ولم يثبت نسبه فهو ابنهماً). انتهى.

قد سبق صاحب التّرغيب إلى هذا أبو الخطّاب في الهداية، وابـن الجــوزيّ في المذهــب، والسَّــامريُّ في المســتوعب، وأبــو المعــالي في الخلاصة، وغيرهم، فكان الأولى التّصدير بمن قال ذلك أوَّلا، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن أرضعت بلبن اثنين وطناها بشبهةٍ طفلا، فإن الحقته قافةً بأحدهما فهو ابنه، وإن ألحقته بهمـــا قــال في التَّرغيب وغيره أو مات ولم يثبت نسبه فهو ابنهما، وإن أشكل أمره فقيل: كنسبو، وقيل: واختاره في التّرغيب: هو لأحدهما مبهمًا فيحرم عليهما، وجزم به في المغني فيما إذا لم يثبت نسبه). انتهى.

أحدهما: هو كالنّسب.

قلت: وهو الصُّواب، وجزم به في المحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم، فعلى هذا يضيع نسبه، أو يترك حتَّى يبلسخ فينتسـب إلى أيُّهما شاء، أو يكون ابنهما، كما اختاره المجد.

الوجه الثَّاني: هو لأحدهما مبهمًا، اختاره في التّرغيب قال في المغني وتبعــه الشَّـارح: وإن لم يثبـت نســبه منهمــا لتعــذُر القافـة أو لاشتباهه عليهم ونحو ذلك حرم عليهما، تغليبًا للحظر، لأنّه يحتمل أن يكون منهما، ويحتمل أن يكون ابن أحدهما، فيحرم عليه أقاربه دون أقارب الآخر، فقد اختلطت أخته بغيرها، فحرم الجميع، كما لو علم أخته بعينها ثمُّ اختلطت بأجنبيَّات. انتهى.

وقطع به ابن رزين في شرحه وابن منجًا وغيرهم.

وكلامه في المقنع وُغيره محتملٌ للقولين، وهو إلى القول الأوَّل أقرب.

(ش): الإمام الشافعي

1247

وَعَنْهُ: بَلَى، فَفِي خُنْثَى مُثنكِلِ وَجْهَانِ (م ٢)(١)، وَذَكَرَهُمَا الحَلْوَانِيُّ وَابْنُهُ فِي لَبَنِ رَجُلٍ.

وَالْرَّصْنَاعُ الْمُحَرَّمُ فِي الحَوْلَيْنِ فَقَطْ مُطْلَقًا وَقَالَ شَيْخُنَا: قَبْلَ الفِطَامِ، وَقَالَ: أَوْ كَبِيرٌ لِحَاجَةٍ، نَحْوَ جَعْلِيهِ مُحَرَّمًا خَمْسَنُ رُضُعَاتٍ.

وَعَنهُ: ثُلاث.

وَعَنْهُ: وَاحِدَةً، وَلَمْ يَكْتَفِ القَاضِي، والتَّرْغِيبِ بَبَعْضِ الخَامِسَةِ فِيهِمَا، وَإِنْ امْتَصُّ ثُمُّ تَرَكَهُ مُطْلَقًا فَرَضْعُةً.

وَعَنْهُ: غَيْرُ قَهْرِ أَوْ لِتَنَفُّس أَوْ مَلَّهُ، وَكَذَا إِنْ الْنَقَلَ إِلَى قَدْيَ آخَرَ أَوْ مُرْضِعَةٍ أخْرَى.

وَقِيلَ: اثْنَتَان، عَلَى الآصَحُ، وَقِيلَ فِي الكُلِّ: إنْ عَادَ فَرِيبًا فَوَاحِـدَةً، والسُّعُوطُ، والوَجُـورُ كَالرَّضَـاع، عَلَـى الآصَحّ، فَيَحْرُهُ لَبَنُ شِيبَ بِغَيْرِهِ، عَلَى الآصَحُ، احْتَارَهُ الحِرَقِيُّ، والقَاضِي وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ غَلَبَ اللَّبَنُ حُرٌّمَ.

وَذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ الصَّحِيحُ مِنَ الْمُذْهَبِ.

وَقِيلَ: بَلْ وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرُهُ، وَجَبُنَ، فِي الْآصَحُ.

وَيُحَرِّمُ لَبَنَّ حُلِبَ مِنْ مَيَّنَةِ، كَحَلْبِهِ مِنْ حَيَّةٍ ثُمُّ شُرِبَ بَعْدَ مَوْتِهَا، لا حُقْنَةً، نَصَّ عَلَيْهِمَا، لآنَّ العِلَّة إنشَارُ العَظم وَإِنْبَاتُ اللَّحْم، لا حُصُولُهُ فِي الجَوْفِ فَقَطْ، بخِلافِ الْحُقَّنَةِ بخَمْر.

وَخَالَفَ اَلْخَلَالُ فِي الْأُولَى، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ وِوَايَةً، وَابْنُ حَامِدٍ فِي النَّانِيَةِ، وَيَخْنَثُ بِهِ مَنْ حَلْفَ لا يَشْرَبُ مِسَنْ لَبَيْهَا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار، وَلا أَثْرَ لِوَاصِل جَوْفًا لَا يُغَذِّي كُمَثَانَةٍ وَذَكَر.

وَمَنْ أَبَانَ ۚ زَوْجَةً لَهَا مِنْهُ لَبَنْ فَتَزَوَّجَتُّ طِفْلاَ وَٱرْضَعَتْهُ بلَيْنِهِ أَوْ تَزَوُّجَتْ طِفْسلاَ أَوْلاَ، ثُسمٌ فَسَخَتْ نِكَاحَـهُ بِسَبَبِ، ثُسمٌ تَزَوُّجَتْ رَجُلاً فَصَارَ لَهَا مِنْهُ لَبَنَّ فَٱرْضَعَتْهُ بِهِ صَارَ النَّا لَهُمَا وَحَرُمَتْ أَبَدًا.

وَلَوْ زَوَّجَ أُمَّ وَلَدِو رَضِيعًا حُرًّا لَمْ يَصِحُّ، لِعَدَم خَوْف العَنْت، فَلَوْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِهِ لَمْ تَحْرُمْ، وَفِيهِ وَجُهٌ. وَإِنْ تَزُوَّجَ كَبِيرَةً ذَاتَ لَبَنِ لَمْ يَذْخُلْ بِهَا، وَصَغِيرَةً فَـأَكْثَرَ، فَـأَرْضَعَتْ صَغِيرَةً حَرُّمَتْ أَبِدًا، وبَقِي نِكَـاحُ الصَّغِيرَةِ، وَكُونَ مَا يَنْ أَنْ اللَّهِ لَمْ يَذْخُلُ بِهَا، وَصَغِيرَةً فَـأَكْثَرَ، فَأَرْضَعَتْ صَغِيرَةً حَرُّمَتْ أَبَدًا، وبَقِي نِكَـاحُ الصَّغِيرَةِ، كَإِرْضَاعِهَا بَعْدَ طُلاقِهَا.

وَعَنْهُ: يَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا، فَإِنْ أَرْضَعَتْ النَّانِيَةُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا عَلَى الأُولَى، كَإِرْضَاعِهِمَا مَعَّا، وَعَلَى النَّانِيَةِ لا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا عَلَى الأُولَى؛ لِإِنْفَسِخُ نِكَاحُهَا فَقَطْ عَلَى الأُولَى. نِكَاحُ النَّالِيَةِ، لِعَدَمِ اجْتِمَاعِهَا مَعَهَا، ثُمَّ إِنْ أَرْضَعَتْ النَّالِثَةُ بَقِيَ نِكَاحُهَا فَقَطْ عَلَى الأُولَى.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ يَنْفَسِخُ نِكَاحُ الكُلِّ، وَإِنْ أَرْضَعَتْ وَاحِدَةً ثُمٌّ لِثُنَّيْنِ مَعًا انْفَسَخَ نِكَاحُهُنَّ، وَلَهُ تَزَوُّجُهُــنَّ، وَلَـوْ كَـانْ دَخَـلَ بالكَبيرَةِ حَرُمْنَ أَبُدًا.

وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ امْرَأَةٍ، فَارْضَعَتْ زُوْجَتُهُ بِلَيْنِهِ طِفْلَةً حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ، وَمَـنْ حَرُّمَتْ عِلَيْهِ بِنْتُ رَجُـلٍ فَـأَرْضَعَتْ زُوجَتُهُ بِلَبَنِهِ طِفْلَةً حَرَّمَتُهَا عَلَيهِ، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا إِنَّ كَانَتْ زَوْجَتُهُ.

وعنه: بلى، ففي خنثى مشكل وجهان). انتهى.

اعلم: أنَّ المجد في محرَّره، وصاحب الحاوي، والمصنِّف، وغيرهم، جعلوا محلُّ الخلاف على القول بنشر الحرمة بلبن المرأة الَّتي ثـــاب من غير حمل، وهو الصواب.

وظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم: أنَّ الخلاف فيه مطلقًا، إعني مِن غير بناءٍ، وهو ضعيفٌ جدًّا، ويجب حمله على ما قاله هؤلاء اعلم ذلك فأحد الوجهين لا ينشر.

وإن قلنًا: ينشر من المرأة وهو الصُّواب وهو ظاهر كلامه في المقنع وغيره.

والوجه الثَّاني: ينشر كالمرأة.

⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن ظهر لامرأةٍ لبنُّ من غير حمل لم ينشر الحرمة.

وَإِنْ تَزَوَّجَ طِفْلَةً فَأَرْضَعَهَا زَوْجَاتِهِ الثَّلاثِ رَضْعَتَيْنِ رَضْعَتَيْنِ، أَوْ خَمْسَ أَمُّهَاتِ أَوْلادِهِ رَضْعَةً رَضْعَةً، ثَبَتَتْ الأَبُوَّةُ. وَقِيلَ: لا، كَالْأَمُومَةِ، وَلَوْ أَرْضَعَهَا خَمْسَ بَنَاتِ رَوْجَتِهِ رَضْمَةً رَضْعَةً فَلا أَمُومَةً، وَهَلْ تَصِيرُ الكَبِيرَةُ جَدَّةً؟ فِيهِ وَجْهَــانِ (م ٣)(١)، والصُّغِيرَةُ مَعَهَا كَمَا تَقَدُّمَ.

وَمَنْ لَهُ خَمْسُ بَنَاتٍ فَٱرْضَعْنَ طِفْلاَ رَضْعَةً رَضْعَةً فَسلا أَمُومَةً، وَهَـلْ يَصِـيرُ جَـدًا وَأولادُهُ إِخْـوَةُ المُرْضِعَـاتِ أَخْوَالُـهُ وَخَالاتُهُ؛ لِوُجُودِ الرَّصْنَاعِ مِنْهُنَّ كَبَنْتِ وَاحِدَةٍ، أَمْ لا، لآنُ ذَلِكَ فَرْعُ الأَمُومَةِ، لآنُ اللَّبَنَ لَيْسَ لَهُ، والتَّحْريمُ هُنَا بَيْنَ المُرْضِعَةِ

وَّاأَيْنِهَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، بِخُلِافُو الأُولَى، لآنَّ التَّخْرِيمَ فِيهَا بَيْنَ الْمُرْتَضِعِ وَصَاحِبِ اللَّبَنِ (م ٤)(٢). وَإِنْ أَرْضَعَتْ أَمُّ رَجُلٍ وَابْنَتُهُ وَأَخْتُهُ وَرُوجَةُ اَبْنِهِ طِفْلَةً رَضْعَةً رَضْعَةٌ "، لَمْ تَخْرُمْ عَلَى الرَّجُلِ، فِي الآصَحَّ، لِمَا سَبَقَ. وَكُلُّ امْرَأَةِ اَفْسَدَتْ نِكَاحَهَا بِرَضَاعِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلا مَهْرَ، حَتَّى صَغِيرَةٍ دَبْتْ فَرَضَعَتْ مِنْ نَافِمَةٍ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ فِلا مَهْرَ، حَتَّى صَغِيرَةٍ دَبْتْ فَرَضَعَتْ مِنْ نَافِمَةٍ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ يَـلْزَمُ النَّذِيَ الْ مَا * أَنْ الزُّوْجَ الْمُسَمَّى.

وَذَكَرَ القَاضِي نِصْفَهُ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ غَيْرُهَا لَرْمَهُ نِصْفُهُ قَبْلَهُ، وَكُلَّهُ بَعْدَهُ، وَيَرْجعُ عَلَى الْمُفْسِدِ قَبْلُهُ، فَإِنْ تَعَـدُدَ وُزَّعَ عَلَى الرُّضَاعَاتِ الْمُحَرُّمَةِ، وَكَذَا بَغُدَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَٱخْتَارَ فِي الْمُغْنِي، والْمُحَرُّر: لا يَرْجُعُ، وَاعْتَبَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى لِلرُّجُوعِ العَمْسَلُ، والعِلْمُ بِحُكْمِهِ، وَقَاسَ فِي الوَاضِحِ نَاثِمَةً عَلَى مُكْرَهَةٍ، وَلَهَا ۖ الآخْذُ مِنَ الْمُفْسِدِ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَتَى خَرَجَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ الخِيْيَارَهِ بِإِفْسَادِهَا أَوْ لا أَوْ بِيَمِيَنِهِ لا تَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَشْهُ فَلَـهُ مَهْـرُهُ، وَذَكَـرَهُ رِوَايَـةً، كَالَفَقُودِ، لاَنْهَا اسْتَحَقَّتْ الْمَهْرَ بِسَبَبِ هُوَ تَمْكِينُهَا مِنْ وَطْئِهَا، وَضَمِئْتُهُ بِسَبَبٍ هُوَ إِفْسَادُهَا، وَاحْتَجُ بِالْمُخْتَلِعَــةِ الَّتِـي تَسَـبَبُتْ الْمَا الذَّاتَةِ: إلَى الفُرْقَةِ.

قَالَ: والْملاعَنَةُ لَمْ تُفْسِدُ النُّكَاحَ وَيُمكِنُ تُوبَّتُهَا وَتَبْقَى مَعَهُ، مَعَ أَنْ جَوَازُ عَضِلِ الزَّانِيَةِ يَذَلُّ أَنْ لَــهُ حَقًّا فِـي مَهْرِهَـا إذًا أَفْسَدَتْ نِكَاحَهُ: وَقَالَ فِي رُجُوعِهِ بِالمَهْرِ عَلَى الْغَارُ فِي نِكَاحٍ فَاسِلِهٍ وَمَعِيبَةٍ وَمُدَلِّسَةٍ: وَإِذَا أَفْسَدَهُ عَلَيْهِ وَنَحْوُهُ رِوَايَتَسَانِ، بِسَاءً عَلَى أَنْ خُرُوجَ البُضْعِ مُتَقَوِّمٌ، وَصَمَحْحَةً، وَأَنْ أَكْثَرَ نُصُّوصِهِ تَدُلُلُ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجُ بِالآيَةِ أَنْ لِزَوْجِ الْمُسْلِمَةِ إِذَا ارْتَدُّتْ الْمُهْرَ، وَلِلْمُعَاهَدِ الَّذِي شَرَطُ رَدُّ الْمُزَّةِ إِذَا لَمْ تَرُدُّ الْمُهْرَ، والْمُنصُوصُ الْمُسَمَّى

قَالَ القَّاضِي وَجَمَاعَةً: أَدَاءُ المَهْرِ وَأَخْذُهُ مِنَ الكُفَّارِ وَتَعْوِيضُ الزُّوجِ مِنَ الغَنيمَةِ وَمِسنْ صَدَاقٍ وَجَسِ رَدُّهُ عَلَى أَهْـلِ

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وأرضعها يعني زوجته الطَّفلة خس بنات زوجته رضعةً رضعةً فلا أمومة، وهل تصير الكبيرة جلَّةً؛ فيه وجهان). انتهى.

أحدهما: تصير جدَّةً، وهو الصُّواب، وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا تصير جدُّةً، قال في المغنى: والصُّحيح أنَّ الكبيرة لا تحرم بهذا، لأنَّ كونها جدَّةً ينبني على كون ابنتهــا أمَّـا، ومــا صارت واحدةً من بناتها أمًّا. انتهى.

قال ابن رزين في شرحه: والأظهر أنَّ الكبيرة لا تحرم، وعلُّله بما علُّله في المغني.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن له خس بنات فأرضعن طفلا رضعةً رضعةً فلا أمومة، وهل يصير جدًّا وأولاده إخوة المرضعــات أخواله وخالاته لوجود الرُّضاع منهنَّ كبنتٍ واحدةٍ أم لا، لأنَّ ذلك فرع الأمومة، لأنَّ اللَّـبن ليـس لـه، والتّحريـم هنـا بـين المرضعـة وابنها؟ على وجهين، بخلاف الأولى، لأنَّ التَّحريم فيها بين المرتضع وصاحب اللَّبن). انتهى.

واطلقهما في المغنى، والشَّرح، والرَّعاية الكبرى.

قال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح: وجه عدم الصُّيرورة يترجُّح في هذه المسألة، لأنَّ الفرعيَّة متحقَّقةً، مخلاف ما إذا أرضـــع خمـس أمُّهاتِ أولاده طفلاً. انتهى.

وهو ظاهر ما جزِم به في الرَّعاية الصُّغرى.

قلت: الصُّواب أنَّها كالَّتِي قبلها، وأنَّه يصير جدًّا، والله أعلم.

(٣) تنبيه: قوله: (وإن أرضعت أمّ رجل وابنته وأخته وزوجة ابنه طفلةً رضعةً رضعةً).

هنا نقصٌ، ولعلُّه: وزوجته، كما في الكافي، أو زوجة أبيه، حتَّى يكملن خسًّا، نبُّه عليه ابن نصرِ الله.

الحَرْبِ مَنْسُوخٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ، نُصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْن، وَإِنَّ الآيَةَ دَلَّتْ أَنَّ مَنْ أَسْلَمَتْ وَهَــاجَرَتْ أَوْ ارْتَدُّتْ وَلَحِقَتْ بِالكُفَّارِ فَلِزَوْجِهَا مَا أَنْفَقَ، فَيَلْزُمُ الْمَهَاجِرَةَ الْمُوسِرَةَ، وإلأ لَزَمَنَا كَفِدَاء الآسِيرِ، لـولا العَهـٰدُ بَيْنَنَـا وَبَيْنَهُــمْ لِلْمَصْلَحَةِ لَمَنَعَ الْمُسْلِمُ امْرَأَتُهُ مِنَ اللَّحَاقِ بِهِمْ وَلَمْ تُطْمَعْ بِهِ، فَلَزِمْنَا المَهْرُ لَهُ مِسنَ المُصَالِحِ وَقَـذَ يُصَّالُ: يَجُـوزُ لِحَاجِمَةِ مِـنَ الآرْيْعَةِ الآخْمَاسِ، لآنُهُمْ فَالُوهَا بِالعَهْدِ، فَالزَّوْجُ كَالرَّدُ، وَلِهَذَا أَقَامَ عُثْمَانُ عَلَى رُقَيَّةً يَوْمُ بَكْدِ وَقَسَمَ لَسَهُ لِتَمَكُّنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الغَزْوِ وَإِنْمَا أَخَذَ مِنْهُمْ مَهْرَ الْمُعَاهَدِ وَأَعْطِيَهُ مَنْ ارْتَدُتْ امْرَأَتُهُ، وَهُوَ لَمْ يَخْبِسْ امْرَأَتَـهُ، لَآنُ الطَّائِفَةَ المُمْتَنِعَـةَ كَشَـُخْصٍ وَاحِد فِيمًا أَتْلَفُوهُ.

قَالَ: والْمُرْتَلَةُ بدُون هَذَا العَهْدِ، والشُّرْطِ؛ فَقَدْ ذَكَرُوا مَذَاهِبَ الآوِمَّةِ الآرْبَعَةِ لا مَهْرَ لَهُ، وَذَلِـكَ لآنُهَـا إنْ لَحِقَـتْ بسدَار الحَرْبِ فَمُحَارِبَةٌ، كَإِبَاقَ عَبْدِهِ، فَلا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ أَقَامَتْ بِدَارِنَا فَهِسَ الْمِرَاثُنهُ إِنْ عَادَتْ، وَإِنْ أَبَتْ حَتَّى تُتِلَتِ فَكَمَوْتِهَا، وَقَالَ: والنَّسْخُ بنَبْلِ العَهْدِ فِي بَرَاءَةٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَكُونُ الرَّدُّ اسْتِحْبَابًا ضَعِيفٌ.

وَمَنْ قَالَ: زُوْجَتِي أَوْ هَلْوِ بِنْتِي أَوْ أُخْتِي لِرَضَاعِ حَرُمَتْ وَانْفَسَخَ حُكْمًا، وَلَوْ ادَّعَى خَطَأَ كَقُوْلِهِ ذَلِكَ لآمَتِهِ ثُــمُّ رَجَعَ، فَإِنْ عُلِمَ كَذِيْهُ فَلا، وَلا مَهْرَ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ صَدَّقَتْهُ، وإلاَّ فَيْصَفْهُ، وَلَهَا بَعْدَهُ كُلُّهُ، وَقِيــلَ إِنْ صَدَّقَتْهُ مَــقَطَ، وَلَعَـلُ مُـرَادَهُ الْمُسَمِّى، فَيُجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ.

لَكِنْ قَالَاً فِي الرَّوْضَةِ: لا مَهْرَلَهَا عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ وَأَكْذِبَهَا فَهِيَ زُوْجَتُهُ حُكْمًا، وَلا يَطْلُبُ مَهْرًا قَبَضَتُهُ مِنْهُ، وَلَهَا بَعْدَهُ كُلُهُ مَا لَمْ تُطَاوِعْهُ عَالِمَةً بِالتَّحْرِيمِ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ قَبْلَ النَّكَاحِ لَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ ظَاهِرًا، وَمَنِ ادْعَاهَا لَمْ تَصَدُقُ أُمَّهُ بَلَ أُمُّ الْمُنْكِرِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَفِي التَّرْغِيَبِ: لَوْ شَهِدَ بِهَا أَبُوهَا لَمْ يُقْبَلُ، بَلْ أَبُوهُ، يَعْنِي بِلا دَعْوَى.

وَإِنْ ادْعَتْ أَمَةً أُخُوَّةً سَيَّلِهِ بَعْدَ وَطَءٍ لَمْ يُقْبَلْ، وإلاَّ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ (م ٥)(١).

وَكُرِهَ أَحْمَدُ الارْتِضَاعَ بِلَبَنِ فَاجِرَةٍ وَمُشْرِكَةٍ، وَكَذَا حَمْقَاءَ وَسَيِّئَةِ الْخُلُق.

وَفِي الْمُجَرُّدِ: وَيُهيمَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَمْيَاءَ.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن ادَّعت أمةٌ أخوَّة سيَّلدٍ بعــد وطء لم يقبــل، وإلاَّ احتمــل وجهــين، انتهــى، قــال ابــن نصــر اللَّــه في حواشيه: أظهرهما القبول في تحريم الوطء وعدمه في ثبوت العتق). انّتهي.

قلت: الصُّواب عدم قبولها مطلقًا، وهو الأصل، وربُّما كان فيه نوع تُهمةٍ، واللَّه أعلم.

فهذه خس مسائل في هذا الباب.

كتاب النفقات

يَلْزَمُ الزَّوْجَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا بِمَا يَصِلُحُ لِمِثْلِهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَعْتَبِرُ ذَلِكَ الحَـاكِمُ عِنْدَ التَّنَـازُعِ بِحَالِهِمَـا، فَيَفْرِضُ لِمُوسِرَةٍ مَعَ مُوسِرٍ كِفَايَتَهَا خَبُرًا خَاصًا بِأَدْمِهِ المُعْتَادِ لِمِثْلِهَا، وَلَوْ تَبَرَّمَتْ بِأَذُمُ نَقَلَهَا إِلَى أَدُم غَـيْرِهِ، وَظَـاهِرَ كلامِهِمْ أَنَّهُ يَفْرِضُ لَحْمًا عَادَةُ الْمُوسِرِينَ بِذَلِكَ المُوضِعِ، وَذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ قَوْلاً، وَأَنْـهُ أَظْهَـرُ، وَقَـدَّمَ كُـلُّ جُمُعَـةٍ مَرَّتَيْنِ، وَيُتَوَجَّـهُ العَادَةُ، لَكِنْ يُخَالِفُ فِي إِذْمَانِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُهُمْ.

وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا مِنْ حَرِيرٍ وَخَزَّ وَجَيَّدٍ كَتَّانِ وَقُطْنٍ، وَاقَلُّهُ قَبِيـصٌّ وَسَـرَاويلُ وَوِقَايَـةٌ، وَهِـيَ مَـا تَضَعُـهُ فَـوْقَ الْمُقَنَّعَـةِ، وَتُسَمَّى الطُّرْحَةُ، وَمُقَنَّعَةٌ وَمَلَاسٌ وَجُبُّةٌ لِلشَّتَاءُ، وَلِلنَّوْمُ فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَمِحَدَّةً.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: وَإِزَارٌ^(١)، وَلِلْجُلُوسِ زُلِّي وَهُوَ بِسَاطٌ مِنْ صُوف ورَفِيعِ الحُصْرِ، وَلِفَقِيرَةٍ مَـعَ فَقِـيرِ خُـبْزُ خَشْـكَارِ بِأَدُبِـهِ وَزَيْتِ مِصْبَاح، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: لا يَقْطَعُهَا اللَّحْمَ فَوَقَ أَرْبَعِينَ، وَقَدْمْ فِي الرَّعَايَةِ كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً.

وَقِيلَ: العَّادَةُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلام الآكَثُر، وَقِيلَ لآحْمَدَ: فِي كَمْ يَأْكُلُ الرَّجُلُ اللَّحْمَ؟ قَالَ: فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ المَيْمُونِيِّ: عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ قَالَ: إِيَّاكُمْ، واللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضَرَّاوَةً كَضْرَاوَةِ الخَّسْرِ، قَـالَ إِبْرَاهِيــمُ الحَرْبِـيُّ: يَعْنِي إِذَا أَكْثَرَ مِنْهُ، وَمِنْهُ: كَلْبٌ ضَارٍ، وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا وَيَنَامُ فِيهِ وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَلِلْمُتَوَسِّطَةِ مَعَ الْمُتَوَسِّطَةِ مَعَ الْمُقَرِ وَعَكْسُهَا مَا يَيْنَ ذَلِكَ عُرْفًا.

وَفِي الْمُغْنِي، والتَّرْغِيبِ: لا يَلْزَمُهُ خُفُّ وَمِلْحَفَةٌ، وَعِنْدَ القَـاضِي: الوَاجِـبُ لِيَـوْمٍ رِطْلا خُـبْزٍ بِحَسْبِهِمَا بِأَدُمِهِ وَدِهْنَـا بحَسَبِ البَلَدِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ عَنْهُ: لِمُوسِرَةٍ مَعَ فَقِيرِ أَقَلُ كِفَايَةً، والبَقِيَّةُ فِي ذِمْتِهِ، وَلا بُدَّ مِنْ مَاعُونِ الدَّارِ، وَيُكْتَفَى بِخَــزَفٍ وَخَشَـبِ، وَالعَدْلُ مَا يَلِينُ بِهِمَا، وَقَدَّرُ الشَّافِعِيُّ النَّفَقَةَ بالحَبِّ، فَعَلَى الفَقِيرِ مُدَّ، وَعَلَى المُوسِرِ مُدَّانَ، لآنَهُ أَكْثَرُ وَاجَبِ فِي كَفَّارَةُ وَهِـيَ كَفَّارَةُ الآذَى، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ نِصِفْهُمَا، وَإِنْ أَكْلَتْ مَعَهُ فَهَلْ تَسْقُطُ نَفَقْتُهَـا عَمَلاً بِالعُرُفِ أَمْ لا لآنَـهُ لَـمْ يَقُـمْ بِالوَاجِبِ؟ لِلشَّافِمِيَّةِ وَجُهَان، وَاخْتَلَفُوا فِي التَّرْجِيح، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الوَلِيُّ لَهَا لَمْ تَسْقُطْ، وَجُهَا وَاحِدًا.

وَيَلْزَمُهُ مُؤْنَةُ نَظَافَتِهَا مِنْ دُهْنِ وَسِلْدِ وَمِشْطٍ وَثَمَنِ مَاءٍ وَأَجْرَةِ قِيمَةٍ وَنَحْوُهِ.

وَفِي الوَاضِحِ وَجْهُ، قَالَ فِي غُيُونِ الْمُسَائِلِ: لَآنَ مَا كَانُ مِنْ تَنْظِيفٍ عَلَى مَكْثِرٍ، كَرَشُ وَكَنْسِ وَتَنْقِيَةِ الآبارِ، وَمَا كَانَ مِنْ تَنْظِيفٍ عَلَى مُكْرِ، فَالرَّرِجُ كَمُكْرٍ، والرَّوْجَةُ كَمُكْتِر، وَإِنْمَا يَخْتَلِفَان فِيمَا يَخْفَظُ الْبِنْيَةَ مِنْ حِفْظِ البِنْيَةِ كَبِنَاء حَافِطِ وَتَغْيِرِ الجِذْعِ عَلَى مُكْرٍ، فَالرَّرْجُ كَمُكْرٍ، والرَّوْجَةُ كَمُكْتِر، وَإِنْمَ الرَّوْجَ، لاَ دَوَاءً وَأَجْرَةُ طَبِيبٍ وَحِنَّاءٌ وَنَخْوُهُ وَثَمَنُ طِيبٍ، وَفِيهِ وَجْهٌ فِي الوَاضِح، فَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا التَّرْيُنَ بِهِ وَفِي الْمُغْنِي، والتَرْغِيبِ: أَوْ قَطْم رَافِحَةٍ كَرِيهَةٍ لَوْمَهُ، وَيَلْرَمُهَا تَرْكُ حِنَّاءً وَزِينَةٍ نُهِي عَنْهَا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ مِثْلُهَا يُخْدَمُ وَلا خَادِمَ لَهَا وَلَوْ لِمَرَض خِلَافًا لِلتَّرْغِيبِ: فِيهِ لَزَمَهُ وَاحِدُّ، نُصَّ عُلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَأَكْثَرُ بِقَدْرِ حَالِهَا وَلُوْ بِأُجْرَةِ أَوْ عَارِيُّةٍ، وَتَجُورُ كِتَابِيَّةً، فِي الْآصَحِّ، إنْ جَازَ نَظَرُهَا، وَتَغْيِينُهُ إِلَيْهِ، وَتَغْيِينُ خَادِمِهَا إِلَيْهِمَا (٢) وَنَفَقَتُهُ كَفَقِيرَتِين، مَعَ خُفٌ وَمِلْحَفَةٍ، والآمْنهرُ مِوى النَّظافَةِ، فإنْ كَانَ الحَادِمُ لَهَا فَرَضِيَتُهُ فَلَفَقَتُهُ عَلَيْهِ.

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (وللنُّوم فراشٌ ولحافٌ وغدُّهُ، وفي النَّبصرة: وإزارٌ). انتهى.

ليس ما في التَّبصرة مخصوصًا بـه، بـل قـد صـرَّح بـه صـاحب الهدايـة، والمذهـب، والمسـتوعب، والخلاصـة، والهـادي، والبلغـة، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والوجيز وتجريد العناية وغيرهم، ومرادهم بالإزار إزار النَّوم، ولذلسك ذكـروه عقـب مـا يجـب للسُّوم كالمصنّف، ولهذا قال في الرَّعاية وغيره بعد ذلك: ولا يجب لها إزارٌ للخروج، والظَّاهر أنَّ وجوب الإزار للنَّوم إذا كانت العـادة جاريـةً بالنَّوم فيه، كأرض الحجاز ونحوها، هو المذهب، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشَّرح وغيرهما، واللَّه أعلم.

(٢) الثَّاني: قوله: (وتعيينه إليه وتعيين خادمها إليهما). انتهى.

يعني: أنَّ تعيين الخادم إليه ما لم يكن ملكها، فيكون تعيينه إليهما.

وقوله بعد ذلك: (فإن كان لها فرضيته فنفقته عليه).

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَهَذَا نَفَقَةُ الْمَوْجْرِ، والْمُعَارِ، فِي وَجْهِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهمْ، وَلَمْ أَجِدُهُ صَرِيحًا، وَلَيْسَ بِمُسرَادٍ فِي الْمُؤَجِّر، فَإِنْ نَفَقَتُهُ عَلَى مَالِكِهِ، وَأَمَّا فِي الْمُعَارِ، فَمُحْتَمَلَ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي آخِرِ الْإِجَارَةِ، وَقُولُهُ: «فِي وَجْهِ» يَسَدُلُ [عَلَى] أَنَّ الآَشْهَرَ خِلاقُهُ، وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُعَارِ، فِي بَابِهِ، وَلا تَمْلِكُ خِدْمَةَ نَفْسِهَا لِتَأْخُدَّ نَفَقَتُهُ، وَهَلْ يَلْزُمُهَا قَبَسُولُ خِدْمَتِهِ لَهَا لِيُسْقِطَهُ وَقَبُولُ كِتَابِيَّةٍ؟ وَجْهَانِ (م ١، ٢)(٢).

وَلا تَلْزَمُهُ أَجْرَةُ مَنْ يُوضَّى مُريضةً، بِخِلاف رَقِيقَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَيَلْزَمُهُ دَفْعُ القُوتِ، لا بَدَلُهُ، وَلا حَبُّ كُلٌ يَوْم فِي أُولِهِ، وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ جَـازَ، وَتَمْلِكُـهُ بِقَبْضِهِ، قَالَـهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَتَتَصَرُّفُ فِيهِ مَا لَمْ يَضُرُّ بَدَنَهَا، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ الحَاكِمَ لا يَمْلِـكُ فَـرْضَ غَـيْرِ الوَاجِبِ، كَدَرَاهِمَ مَشَـلاَ، إلاَّ باتَّفَاقِهمَا، فَلا يُجْبَرُ مَنْ امْتَنَعَ.

قَالَ فِي الْهَدْيُ: لا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ وَلا سُنَّةٍ، وَلا نَصْ عَلَيْهِ أَخَدُ مِنَ الآثِمَّةِ، لآنَهَا مُعَاوَضَةٌ بِغَيْرِ الرَّضَا عَنْ غَيْرِ مُسْتَقَرَّ، وَهَذَا مُتَوَجَّةً مَعَ عَدَمِ الشُّقَاقِ وَعَدَمِ الحَاجَةِ، فَأَمَّا مَعَ الشُّقَاقِ، والحَاجَةِ كَالغَافِبِ مَثْلاَ فَيَتَوَجَّةً الفَرْضُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، عَلَى مَا لا يَخْفَى، وَلا يَقِعُ الفَرْضُ بِدُونِ ذَلِكَ بِغَيْرِ الرِّضَا، قَالَ الشَّافِئِيَّةُ: وَلا يُعْتَاضُ عَنِ المُسْتَقْبَلِ وَجْهًا وَاحِدًا، لِعَدَمَ اسْتِقْرَارِهَا، وَلا عَنِ المَاضِي بِخُبْزٍ وَدَقِيقٍ، لآنَهُ رِبًا، وَبِغَيْرِهِمَا فَهَلْ يَجُوزُ أَمْ لا كَمُسْلَم فِيهِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَكُذَا مُرَادُ أَصْحَابِنَا إِذَا اعْتَاضَتْ عَنِ المَاضِيَ فَلاَ يَجُورُ بِرِبَوِيٌّ.

أحدهما: ذكره ذلك لا على سبيل حكاية خلافو.

والثَّاني: سهوه عن استيفاء النَّظر في كلام الشَّيخ. انتهى.

قلت: الّذي يظهر أنّه لا نظر في كلام المصنّف ولا تخليط، وإنّما ذكر العبارة الثّانية لأجل التّصريح بوجوب نفقته عليــه، وإن كــان لها فكلامه الأوّل في التّميين، وكلامه الثّاني في وجوب النّفقة، لئلاً يتوهّم متوهّمٌ كونه ملكها أن تكون نفقته عليها.

وقوله: (فرضيته)؛ يعني: مع رضا الزُّوج، بدليل ما تقدُّم، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ١ – ٢): قوله: (وهل يلزمها قبول خدمته لها ليسقطه وقبول كتابيُّة؟ وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): هل يلزمها قبول خدمته لها ليسقطه عنه أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والكافي، والمقنع، والحرَّر، والحاوي الصَّغير وغيرهم. أحدهما: لا يلزمها قبول ذلك، وهو الصَّحيح.

جزم به في المنوَّر، وصحَّحه في النَّظم، وقدَّمه في الخلاصة، والمغني، والشُّرح وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يلزمها، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به في الوجيز، وقدَّمه في الرُّعايتين وتجريد العناية.

واختار في الرَّعاية: له ذلك فيما يتولاه مثله لمن يكفيها خادمٌ واحدٌ.

(المسألة النَّانية - ٢): هل يلزمها قبول كتابيَّةِ أم لا بدُّ أن تكون مسلمةً؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعاية الكبرى.

أحدهما: يلزمها، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، وهو الصُّواب.

والوجه الثّاني: لا يلزمها، ولعلَّ الخلاف مبنيًّ على جواز النّظر وعدمه، فإن كان كذلك فـالصّحيح الـلّزوم، لأنَّ الصّحيح جـواز النّظر، ولكنَّ ظاهر كلام أكثر الأصحاب الإطلاق، ولذلك قال في الرّعاية الكبرى بعد أن أطلق الوجهين: وقيــل: إن جـاز نظرهـا إلى مسلمةٍ وخلوتها بها لزمها قبولها، على الأشهر، وإلاَّ فلا. انتهى.

والمصنِّف قد صحَّح قبل ذلك جواز خدمة الكتابيَّة، وكلامه هنا في اللُّزوم، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

قال ابن مغلي: ظاهره أن رضاها كافو وإن لم يوافقها الزوج واخذ هذه العبارة من المغني، ولكن صرّح بعد أنه إن لم يرض بخادمها
 فله ذلك، فوقع للمصنّف التّخليط من وجهين:

وَفِي الانْتِصَارِ: لا يَسْقُطُ فَرْضُهُ عَمَّنْ رُوجَتُهُ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً إِلاَّ بِتَسْلِيمِ وَلِي أَوْ بِإِذْنِهِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: لا يَلْزَمُهُ تَمْلِيكَ، بَلْ يُنْفِقُ وَيَكْسُو بِحَسَبِ العَادَةِ، فَإِنَّ الإِنْفَاقَ بِالمَمْرُوفِ لَيْسَ هُـوَ التَّمْلِيكُ، فَـالَ ﷺ: «إِنْ حَقَّهَا عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طِعِمْت وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْت، كَمَا قَالَ ﷺ فِي المَلُوكِ، ثُمُّ المَمْلُوكُ لا يَجِبُ لَهُ التَّمْلِيكُ إِجْمَاعًا، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ.

وَتَلْزَمُهُ الكِسْوَةُ أَوْلَ كُلِّ عَام، وَذَكَرَ الحَلْوَانِيُّ وَابْنُهُ أَوَّلَ صَيْفٍ وَشَيْتًا مِ.

وعرف الوَاضِح كُلُّ نِصَفُ مِنْ عَلَمْ الْكُهُمَا فِي الْآصَحُ بِقَبْضِهَا، فَإِنْ سُرُقَتْ أَوْ بُلِيَتْ فَلا بَدَلَ، وَعَكُسُهُ إِنْ بَقِيَتْ صَحِيحَةً وَدَخَلَتْ سَنَةً أُخْرَى فِي الآصَحُ فِيهِمَا، وَفِي غِطَاءٍ وَوِطَاءٍ وَنَحْوِهِمَا الوَجْهَانِ('')، وَإِنْ بَانَتْ فِيهَا أَوْ تَسَلُّفَتْ نَفَقَتُهَا رَجَعَ وَدَخَلَتْ سَنَةً أُخْرَى فِي الآصَحُ فِيهِمَا، وَفِي غِطَاءٍ وَوِطَاءٍ وَنَحْوِهِمَا الوَجْهَانِ ''، وَإِنْ بَانَتْ فِيهَا أَوْ تَسَلُّفَتْ نَفَقَتُهَا رَجَعَ بالبَقِيَّةِ، فِي الْأَصَحِّ.

وَقِيلَ: بِالنَّفَقَةِ.

وَقِيلَ: بالكِسُوَةِ.

وَقِيلَ: كُزْكَاةٍ مُعَجَّلَةٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي المُنتَخَب، وَلا يَرْجِعُ بِبَقِيَّةِ، اليَوْمِ إِلاَّ عَلَى نَاشِزٍ، فِي الآصَحُ فِيهِمَا، وَجَزَمَ فِي عُيُسُونِ الْمَسَائِلِ: لا تَرْجِعُ بِمَا وَجَبَ كَيُوْمَ وَكِسُوةِ سَنَةٍ بَلْ بِمَا لَمْ يَجِبْ وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهَا مِنْ مَالِ ضَائِبِ بَعْدَ مَوْنِهِ بِظُهُودِهِ، عَلَى الاَّصَحَ، وَإِنْ غَابَ وَلَمْ يُنْفِقُ لُوَمَهُ نَفَقَةُ المَاضِي، وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ فَرَضَهَا حَاكِمٌ، اخْتَارَهُ فِي الإِرْشَادِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَوْ الزُّوْجُ برضَاهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ: أَنْ أَخْمَدَ ٱسْقَطَهَا بِالمَوْتِ وَعَلَّلَ فِي الفُصُولِ الرَّوَايَةَ النَّانِيَةَ بأنَّهُ حَقٌّ ثَبَتَ بقَضَاءِ القَــاضِي، وَهُــوَ ظَــاهِرُ الكَافِي، فَإِنَّهُ فَرْعٌ عَلَيْهَا: لا تَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلا يَصِحُّ ضَمَانُهَا لأَنَّهُ لَيْسَ مَالُهَا إِلَى الوُجُوبِ.

وَلَوِ اسْتَدَانَتْ وَانْفَقَتْ رَجَعَتْ، نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ هَاشِم، وَذَكَرَهُ فِي الإِرْشَسَادِ، وَيُتَوَجَّهُ الرَّوَايَشَانِ فِيمَـنْ أَدَّى عَـنْ غَـيْرِهِ وَاجِبًا، وَمَنْ أَكَلَتْ مَعَهُ عَادَةً أَوْ كَسَاهَا بِلا إِذْنِ وَلَمْ يَتَبَرُّغُ سَقَطَتْ.

وَفِي الرَّعَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ المُغْنِي: إِنْ نَوَى أَنْ يَعْتَدُّ بِهَا وَمَتَى تُسَلِّمُ مَنْ يَلْزَمُهُ تَسَلَّمُهَا أَوْ بَذَلَتْ هِيَ أَوْ وَلِيٌّ فَلَهَا النَّفَقَةُ. وَعَنْهُ: مَعَ عَدَم صِغُروٍ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ بِالعَقْلِدِ مَعَ عَدَمٍ مَنْعٍ لِمَنْ يَلْزَمُهُ تَسَلُّمُهَا لَوْ بَذَلَتْهُ.

وَقِيلَ: وَلِصَغِيرَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ الخِرَقِيِّ، فَعَلَيْهَا لَوْ تَسَاكَنَا بَعْدَ العَقْدِ مُدَّةً لَزمَهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِو: دَفْعُ النَّفَقَةِ لَا يَلْزَمُ إِلاَّ بالتَّمْكِين، وَلَوْ قَلَرَ عَلَى الوَطْء وَتَرَكَـهُ أَوْ عَجَـزَ عَنْـهُ، وَلَـوْ تَـزَوْجَ طِفْـلّ بِطِفْلَةٍ فَالصَّحِيحُ لا نَفَقَةً لِعَدَمَ المُوجِبِ، وَمَنْ بَذَلَتْ التُّسْلِيمَ فَحَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أُولَيْنَاؤُهَا فَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ لَهَا النُّفَقَّةُ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: لا، ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ (م ٣)(٢)، وَإِنْ بَذَلَتْهُ، والزُّوجُ غَائِبٌ لَمْ يُفْرَضَ لَهَا حَتَّى يُرَاسَـلَهُ حَـاكِمٌ

(١) تنبيه: قوله: (وفي غطاء ووطاء ونحوهما الوجهان). انتهى.

يعني: اللَّذين في ملك الكسُّوة بقبضُها، وقد صحَّع المصنَّف أنَّها تملكها، واختار ابن نصر اللَّــه في حواشــيه أنَّهـا إمتــاع، كمســكن وماعونٍ، لمشاركته لها فيه وعدم اختصاصها به عنه عرفًا وعادةً، أشبه المسكن، والماعون، بخلاف النَّفقة، والكسوة. انتهى.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (ومن بذلت التُّسليم فحال بينها وبينه أولياؤها فظاهر كلام جماعةٍ لها النُّفقة.

وفي الرُّوضة: لا، ذكره الحرقيُّ، قال: وفيه نظرٌ). انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الوجوب، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المقنع، والوجيز وغيرهما، حيـث قـالوا: وإن منعـت تسـليم نفسـها أو منعها أهلها فلا نفقة لها. انتهى،

قال في المحرِّر: لها النُّفقة ما لم تمنعه نفسها، لا منعها أهلها. انتهى.

فعلى هذا ينبغي أن تجب النَّفقة على مانعها، لئلاً تسقط نفقتها من غير منع منها، ولم أره، وهو قويٌّ، واللَّه أعلم. والقول الثَّاني: لما النُّفقة، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

قلت: وهو ضعيفٌ.

وَيَمْضِي زَمَنَّ يُمْكِنُ قُدُومُهُ فِي مِثْلِهِ.

وَمَنْ سَلَّمَ أَمَتُهُ لَيْلاَ وَنَهَارًا فَكَحُرُّةٍ وَلَوْ أَبِّي زَوْجٌ، وَإِنْ سَلَّمَهَا لَيْلاَ لَزَمَهُ نَفَقَةُ النَّهَار، والزُّوْجَ نَفَقَةُ اللَّيْل وَغِطَاءٌ وَنَحْوُهُ.

وَقِيلَ: نِصْفَيْنِ، وَلَوْ سَلَّمَهَا نَهَارًا فَقَطْ لَمْ يَجُزْ، وَلا نَفَقَةَ لِنَاشِزِ وَلَوْ بَنِكَاحٍ فِي عِلْةٍ. وَفِي التَّرْغِيبِ: مَنْ مَكَّنَتُهُ مِنَ الوَطْهِ لا مِنْ بَقِيَّةِ الاسْتِمْتَاعِ فَسُقُوطُ النَّفَقَةِ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَيَشْطُرُ لِنَاشِزِ لَيْلاَ أَوْ نَهَارًا، لا بقَدْر الآزْمِنَةِ، وَيَشْطُرُ لِنَاشِزِ بَعْضَ يَوْمٍ.

وَقِيَلَ: تَسْقُطُ وَإِنْ أَطَاعَتُ فِي غَيْبَتِهِ فُعَلِمَ وَمَضَى زَمَنٌ يَقْدُمُ فِي مِثْلِهِ عَادَتْ.

وَكُذَا لَوْ سَافَرَ قَبْلَ الرُّفَافِ (''، وَكُذَا إِسْلامُ مُرْتَدَّةٍ وَمُتَخَلَّفَةٍ عَنِّ الْإِسْلامِ فِي غَيْبَتِهِ، والآصَحُ تَعُودُ بإسلامِهَا. وَإِنْ صَامَتْ لِكَفَّارَةٍ أَوْ نَذْرٍ أَوْ رَمَضَانَ وَوَقْتُهُ مُتَّسَعٌ أَوْ نَفْلاَ، وَلِيهِمَّا وَجَٰهٌ، أَوْ حَجَّتْ لِنَذْرٍ، أَوْ نَفْلاَ بِلا إِذْنِهِ، فَلا نَفَقَــةَ، وَكَذَا حَبْسُهُا بِحَقَّ أَوْ ظُلْمًا فِي الآصَحَ، وَهَلْ لَهُ البَيْتُوتَةُ مَعْهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (مَ ٤)''

وَفِي صَوْمَ وَحَجٌّ لِنَذْرِ مُعَيَّنِ وَجْهَانِ (م ٥)^(٣).

وَقِيلَ: إِنْ نَذَرَتْ بِإِذْنِهِ أَوْ قَبْلَ النَّكَاحَ فَلَهَا النَّفَقَةُ.

وَنَقَلَ أَبُو زُرْعَةَ الدُّمَسْتَقِيُّ: تَصُومُ النَّذْرَ بلا إذْنِهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ فِي حَجَّ نَفْلِ إِنْ لَمْ يَمْلِكُ مَنْعَهَا وَتَخْلِيلَهَا لَمْ تَسْقُطْ، وَأَنَّ فِي صَلاةٍ وَصَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ مَنْدُورِ فِسَي الذَّمَّةِ وَجَهَيْنِ، قَالَ فِي اَلْفُنُونِ: سَفَرُ النَّغْرِيبِ يَخْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ فِيهِ النَّفَقَةُ، وَإِنْ أَخْرَمَتْ بِفَرِيضَةٍ أَوْ مَكْتُوبَتِ فِنِي وَقَيْهَا وَبِسُنَّتِهَا وَمَا النَّذَةِ ثُولِهِ الْفُنُونِ: سَفَرُ النَّغْرِيبِ يَخْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ فِيهِ النَّفَقَةُ، وَإِنْ أَخْرَمَتْ بِفَرِيضَةٍ أَوْ مَكْتُوبَتِ فِنِي وَقَيْهَا وَبِسُنَّتِهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: فِي سُقُوطِهَا فِي حَجَّ فَرْضٍ احْتِمَالٌ كَزَائِدَةٍ عَلَى الحَضَرِ، وَفِي بَقَائِهَا فِي نُزْهَةٍ [أَوْ تِجَارَةٍ] أَوْ زِيَارَةِ أَهْلِهَا

وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي بَذْل تَسْلِيم حَلَفَ وَقُبلَ قَوْلُهُ، وَفِي نُشُوزٍ وَأَخْذِ نَفَقَةٍ حَلَفَتْ وَقُبلَ قَوْلُهَا. وَقَالَ الآمِدِيُّ: إِنْ اَخْتَلَفَا فِي نُشُوزٍ فَإِنْ وَجَبَتْ بِالتَّمْكِينِ صُدُّقَ وَعَلَيْهَا إثْبَاتُهُ، وَإِنْ وَجَبَتْ بِالعَقْدِ صُدُّقَتْ وَعَلَيْهِ إثْبَاتُ

(١) تنبيه: قوله: (وإن أطاعت في غيبته فعلم ومضى زمنٌ يقدم في مثله عادت، وكذا لو سافر قبل الزَّفاف). انتهى.

قوله: (وكذا لو سافر قبل الرَّفاف) هي المسألة السَّابقة، وهي قوله: (وإن بذلته، والزَّوج غائب لم يفرض لهـأحتَّـى يراسـله حـاكـم ويمضي زمن يمكن قدومه في مثله)، فذكره هنا تكرارٌ، ومع اختلاف الحكم قاله ابن نصر اللَّه.

قال: ويسأل لم اكتفى هنا بعلمه ولم يشترط مراسلة حاكم وهناك اشترط ذلك. انتهى.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وهل له البيتوتة معها؟ فيه وجُهان). انتهى.

يعنى: إذا حبست محق أو ظلمًا.

وأطلقهما في الرُّعاية.

أحدهما: له البيتوتة، وهو الصُّواب، ولكن على هذا ينبغي أن تجب النُّفقة لها بمقدار ذلك.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك لعدم وجوب النَّفقة إذن.

(٣) (المسألة – ٥): قوله: (وفي صوم وحجَّ لنذر معيَّن وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والبلغة، والشُّرح، وشسرح ابسن منجًّا، والمحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: لها النُّفقة، ذكره القاضي، وصحَّحه في التُّصحيح، وهو ظاهر كلام الأدميُّ في منتخبه، فإنَّه قال: فإن صـــامت أو حجَّت لغير فرض فلا نفقة.

والوجُّه الثَّاني: لا نفقة لها، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنوِّر، والوجيز.

قلت: وهو أولى من الوجه الأوَّل، قال ابن نصرُ اللَّه في حواشيه: وأظهرهما سقوطها، والصُّـواب أنَّـه إن كـان النُّـذر بإذنـه فلهــا النُّفقة، وإلاُّ فلا، وهو:

الوجه الثَّالث: الَّذي ذكره المصنَّف.

المَنْع، وَلُو اخْتَلَفَا بَعْدَ التَّمْكِينَ لَمْ يُقْبَلُ قُولُهُ.

وَفِي َ التَّبْصِيرَةِ: يُقْبَلُ قَوْلُهُ ۚ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَوْلُهَا بَعْدَهُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي النَّفَقَةِ قَوْلَ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ العُرْفُ، لآنُّــهُ تَعَـارَضَ الآصل، والظَّاهِر، والغَالِبُ أنَّهَا تَكُونُ رَاضَيِيَّةً، وَإِنَّمَا تُطَالِبُهُ عِنْدَ الشَّقَاق، كَمَا لَـوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيـمَ شَـىءُ فَـادَّعَتْ أَنْ غَـيْرَهُ عَلَّمَهَا، وَأُولَى، لَآنٌ هُنَا تَعَارَضَ أَصْلان، قَالَ: وَأَكْثَرُ العُلَمَاء كَأْبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكِ وَأَحْمَدَ يَقْضُــونَ بــاليَدِ العُرْفِيَّةِ وَتَقْدِيمِهَــا عَلَى اليَدِ الحِسْيَةِ فِيمَا إِذَا تَدَاعَى الزُّوجَانَ فِي مَتَاعِ البَيْتِ، أَوْ صَانِعَانَ فِي مَتَاعِ الحَانُوتِ

وَإِنْ أَعْسَرَ بِالقُوتِ أَوْ الكِسْوَةِ أَوْ بِبَعْضِهِمَا فَلَهَا الفَسْخُ عَلَى الآصَحُّ (هــــ) وَصَاحِبَيْهِ، والظَّاهِريَّـةُ، عَلَى التَّرَاخِي أَوْ الفُور، كُخِيَار العَيبِ.

وَذَكَرَ ابْنُ البِّنَّاء وَجْهًا: يُؤجَّلُ ثَلاثًا، وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلَيْ (ش)، وَلَهَا الْمُقَامُ، وَلا تُمَكِّنُهُ وَلا وَيَحْبسُــهَا، وَنَفَقَـةُ الفَقِـيرِ فِـي ذِمَّتِهِ مَا لَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا (و ش) ثُمُّ إنْ أَحَبُّتْ الفَسْخَ مَلَكَتْهُ، عَلَى الْأَصَحُّ.

وَكَذَا لُوْ رَضِيَتْ عُسْرَتُهُ أَوْ تَزَوَّجَتُّهُ عَالِمَةً بِهَا.

وَنِي الرِّعَايَةِ لا نِي الْآصَحِّ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: كَالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ الْمَعْيُنَةِ مَعَ تَجَدُّدِ حَقِّهِ بِالانْتِفَاعِ، كَتَجَدُّدِ حَقَّ الْمِرْأَةِ مِنَ النَّفَقَةِ، أمَّا إِنْ أَسْفَطَتْ النَّفَقَةَ أَوْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمَنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللْمُوالِقِ اللللْمُونُ اللَّهُ اللَ

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ امْتَنَعَ القِيَاسُ.

وَقَالَ: وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ أَصُولُ الشَّرِيعَةِ وَقَرَاحِدُهَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرَّ الْمَرَأَةَ بِأَنَّهُ ذُو مَالٍ، فَــَتَزَوَّجَتْ عَلَـى ذَلِـك، فَظَهَـرَ لا شَيْءَ لَهُ، أَوْ كَانَ ذَا مَالٍ وَتَرَكَ النَّفَقَةَ عَلَيْهَا، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَخْلِهِ كِفَايَتِهَا مِنْ مَالِهِ بِنَفْسِـهَا أَوْ بِحَـاكِم، أَنْ لَهَـا الفَسْخَ، وَإِنْ شَيْءَ لَهُ، أَوْ كَانَ ذَا مَالٍ وَتَرَكَ النَّفَقَةَ عَلَيْهَا، وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى أَخْلِهِ كِفَايَتِهَا مِنْ مَالِهِ بِنَفْسِـهَا أَوْ بِحَـاكِم، أَنْ لَهَـا الفَسْخَ، وَإِنْ تَزَوُّجَنْهُ عَالِمَةً بِمُسْرَتِهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا ثُمُّ افْتَقَرَ فَلَا فَسْخَ لَهَا، وَلَمْ يَزَلُ النَّسَاسُ تُصَيَبُهُمْ الفَاقَةُ بَحْدَ اليّسَسارِ، وَلَـمْ يَرْفَعُهُمَ أَزْوَاجُهُمْ إِلَى الْحُكَّامِ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ، كِلْذَا قَالَ.

وَمَنْ قَدَرَ يَتَكَسَّبُ أُجْبِرَ، وَفِي التَّرْخِيبِ: عَلَى الآصَحُّ، وَفِيهِ: وَلِلصَّانِعِ الَّذِي لا يَرْجُو عَمَلاَ أَقَلُ مِـنْ ثَلاثَةِ أَيَّـام، فَـإِذَا عَمِلَ دَفَعَ نَفَقَةَ ثَلاثَةِ أَيَّام وَلا فَسْخَ مَا لَمْ يَدُمْ.

وَفِي الْمُغْنِي: لا، وَلَوْ تَعَدَّرَ الكَسْبُ بَعْضَ رَمَنِهِ، لأَنَّهُ يَقْتَرِضُ، وَلَوْ تَعَدَّرَ أَيْضًا أَيَّامًا، يَسِيرَةً، لِزَوَالِهِ قَريبًا.

وَإِنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ مُوسِرَةٍ أَوْ مُتَوَسِّطَةٍ أَوْ أَدُم فَلا فَسْخَ، فِيَ الْآصَحَ فِيهِ، كَنَفَقَةٍ مَاضِيَةٍ وَخَادِم. وَفِي الانْتِصَارِ فِي الكُلِّ احْتِمَالٌ مَعَ ضَرَرِهَا وَيَبْقَى فِي ذِمْتِهِ، وَأَسْقَطَ القَاضِي زِيَادَةَ يَسَارٍ وَتَوَسُّطٍ.

وَإِنْ أَعْسَرَ بِالسَّكْنَى فَوَجْهَانِ (م ٦)(١)، وَلا فَسْخَ فِي الْمُنْصُوصِ لِوَلِيُّ أَمَةٍ رَاضِيَةٍ وَصَغِيرَةٍ، وَمَجْنُونَةٍ، فَلا يَسْلُزَمُ السُّبَّدَ

وَإِنْ مَنَعَ مُومِيرٌ بَعْضَ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ وَقَدَرَتْ عَلَى مَالِهِ أَخَذَتْ كِفَايَتَهَا وَكِفَايَةَ وَلَدِهَا عُرْفًا بلا إذْنِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَفِي الرُّواضَةِ: القِيَاسُ مَنْعُهَا تُرَكْنَاهُ لِلْخَبَرِ.

وَفِي وَلَدِهَا وَجْهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَلا تَقْتَرِضُ عَلَى الآبِ وَلا تُنْفِقُ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْ مَالِهِ بِـــــلا إذْنِ وَلِيُّــهِ، وَعِنْــدَ شَــيْخِنَا:

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وإن أعسر بالسُّكني فوجهان).

يعنى: مل لها الفسخ بذلك أم لا؟

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمعني، والكنافي، والمقنع، والشُّرح، والنُّظم، والرُّعنايتين، والحناوي الصُّغير وغيرهم.

الحدهما: لها الفسخ، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، واختاره ابن عقيلٍ، وجزم به في الوجيز، والمنوّر.

والوجه الثَّاني: لا فسخ لها، ذكره القاضي، وقطع به الأدميُّ في منتخبه، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وهو ظاهر ما قدَّمه في المحرُّر.

تُضحِّي عَنْ أَهْلِ البَيْتِ أَيْضًا، وَمَتَى لَمْ تَقْدِرْ ٱلْزَمَةُ حَاكِمٌ، فَإِنْ أَبَى حَبَسَةُ أَوْ دَفَعَهَا مِنْهُ يَوْمًا بِيَوْم، فَإِنْ غَيَّبَهُ وَصَبَرَ، أَوْ غَابَ مُوسِرٌ وَتَعَذَّرَتُ النَّفَقَةُ بِاسْتِدَانَةٍ وَغَيْرِهَا، فَلَهَا فِرَاقُهُ، وَمُنَعَ القَاضِي، وَاخْتَارَهُ الآكْثَرُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ

وَقِيلَ: لا، فِي الثَّانِيَةِ، لاحْتِمَال عُذْر.

وَفِي الْمُغْنِي: بَلُ فِيهَا أُولَى، لآنَ الحَاصِرَ قَدْ يُنْفِقُ لِطُول الحَبْس.

وَكُنِي مُنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عِلْمُ اللَّهِ عَجِداً غَيْرَهُ وَيُنْفِقُ عَلَّيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ، وَلا يَجُوزُ كُلُّ شَهْرٍ، لأَنْسَهُ تَعْجِيـلٌ أُسَمُّ إِنْ

بَانْ مَيْنًا قَبْلَ إِنْفَاقِهِ حَسَّبٌ عَلَيْهَا مَا أَنْفَقَتْهُ بِنَفْسِهَا أَوْ بِأَمْرِ الحَاكِم. قالَ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ: إِذَا ثَبَتَ عِنْدَ الحَاكِمِ صِحْةُ النُّكَاحِ وَمَبْلَغُ المَهْرِ فَإِنْ عَلِمَ مَكَانَهُ كَتَبَ: إِنْ سَــلَّمْتَ النَّهَا حَقَّهَا، وإلاَّ بِعْتُ عَلَيْكِ بِقَدْرِهِ، فَإِنْ أَبَى أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ بَاعَ بِقَدْرِ نِصْفِهِ، لِجَوَازِ طَلاقِهِ قَبْلَ الدُّحُولِ، فَإِنْ أَبَى أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ بَاعَ بِقَدْرِ نِصْفِهِ، لِجَوَازِ طَلاقِهِ قَبْلَ الدُّحُولِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ بَاعَ بِقَدْرِ نِصْفِهِ، لِجَوَازِ طَلاقِهِ قَبْلَ الدُّحُولِ، فَإِنْ أَبْنَ أَبْ

إعْسَارُهُ، وَلِلْحَاكِمِ الفُّسْخُ بِطَلِّبِهَا.

وَكَذَا قَالَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الرَفَاء وَقَالا فِي النَّفَقَةِ: وَمَا تَجِدُ مَنْ يُدِينُهَا عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَـيْرُهُ فِي الغَـاقِبِ وَلَـمْ يَذْكُرُهُ فِي الحَاضِرِ المُوسِرِ المَانِعِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ فِي التَّصَرُّفِ فِي الدَّيْنِ أَنَّ المَذْهَبَ لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ رُوْجَتِهِ فَبَذَلَهَا أَجْنَبِيُّ لَـمْ تُجْبَرْ، وَرَفْعُ النَّكَاحِ هُنَا فَسَخْ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي قُولِ جُمْهُورٍ أَصْحَابِنَا: فَيُعْتَبَرُ الرَّفْعُ إِلَى حَاكِم، فَإِذَا ثَبَتَ إعْسَارُهُ فُسِيخَ تَتَبَرَّهُ وَرَفْعُ النَّكَاحِ هُنَا فَسَخْ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي قُولِ جُمْهُورٍ أَصْحَابِنَا: فَيَعْتَبَرُ الرَّفْعُ إِلَى خَاكِم، فَإِذَا ثَبَتَ إعْسَارُهُ فُسِيخ بِطَلَبِهَا أَوْ فُسِخَتْ بَأَمْرِهِ (و ش) وَلا يَنْفُذُ بِدُونِهِ.

وَقِيلٍ: ظَاهِرًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَنْفُذُ مَعَ تَعَدُّرهِ وَادَ فِي الرَّعَايَةِ: مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا: هُوّ طُلاقٌ أَمَرَهُ بِطَلَبَهَا بَطَلاقٍ أَوْ نَفَقَةٍ، فَـإِنْ أَبِى طَلَّـقَ عَلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ، فَإِنْ رَاجَعَ فَقِيلَ: لا يَصِحُّ مَعَ عُسُرَتِهِ.

وَقِيلَ: بَلَى، فَيُطَلَّقُ ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً (م ٧)(١).

وَعَنِ الشَّافِعِيَّةِ: كَهَذَا، وَالقُوْلُ بِالفَسْخِ.

وَقِيلَ: إِنْ طَلَبَ الْمُهْلَةَ ثَلاثَةَ آيَامُ أُجِيبُ، فَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ فَقِيلَ: ثَلاثَةُ آيَام، وقِيلَ.

إِلَى آخِرِ اليَوْمِ الْمُتَخَلِّفَةِ نَفَقَتُهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: يُفَرُّقُ بَيْنَهُمَا (م ٨)(٢).

وَهِيَ فَسَنْحٌ فَإِنْ أَجْبَرَهُ عَلَى الطَّلاقِ فَطَلَّقَ فَرَاجَعَ وَلَمْ يُنْفِقُ فَلِلْحَاكِمِ، الفَسْخُ، وَظَاهِرُ كَلامِ القَاضِي أَنَّ الحَــاكِمَ يَمْلِـكُ الطُّلاق، والفَسْخُ.

رى، والحسل وَمَذْهَبُ (م) يُؤَجَّلُ فِي عَدَم نَفَقَةِ نَحْو شَهْرِ فَإِنْ الْقَضَى وَهِيَ حَائِضٌ فَحَتَّى تَطْهُرَ. وَفِي الصَّدَاقِ عَامَيْنِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا عَلَيْهِ الحَاكِمُ طَلِّقَةً رَجْعِيَّةً، فَإِنْ أَيْسَرَ فِي العِدَّةِ فَلَهُ ارْتِجَاعُهَا، وَمَـنْ أَمْكَنَـهُ أَخْـذُ دَيْنِـهِ فَمُوسِرٌ.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (فإن راجع فقيل: لا يصبحُ مع عسرته، وقيل: بلى، فيطلَّق ثانيةُ ثمُّ ثالثةً). انتهى.

القول الثَّاني: هو الصَّحيح.

وبه قطع في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزين.

والقول الأوَّل: لم أطُّلع على من احتاره، ويعايا بها عليه.

(٢) (مسألة – ٨): قوله في المسألة: وقيل إن طلب المهلة ثلاثة أيَّام أجيب، فلو لم يقدر فقيــل: ثلاثـة أيَّـام، وقيـل: إلى آخـر اليــوم المختلفة نفقته.

وفي المغنى: يفرُّق بينهما. انتهى.

ما قاله في المغنى هو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

والقول الثَّاني: قويُّ.

والقول الأوّل: ضعيف.

يَلْزَمُهُ لِرَجْمِيَّةِ نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَسُكُنَى كَزَوْجَةٍ، وَكَذَا لِكُلَّ بَائِنِ حَامِلٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعِنْكِ أَبِي الخَطَّابِ: بِوَضْعِهِ. وَفِي الْمُوجَزِ، والنَّبْصِيرَةِ روَايَةٌ.

لَا يُلْزُمُهُ، وَهِيَ سَهُوٍّ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: تُلْزَمُهُ النُّفَقَةُ، وَفِي السُّكْنَى روَايَتَان.

وَعَنْهُ: وُجُوبُهُمَا لِحَامِل.

وَعَنْهُ: لَهَا سُكُنَّى، آخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ.

وَفِي الانْتِصَارِ: لا تَسْقُطُ بِتُرَاضِيهِمَا كَعِدَّةٍ.

وَمَنْ نَفَاهُ وَلاَعَنَ فَإِنْ صَعَّ فَلا نَفَقَةً، فَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ لَزَمَهُ مَا مَضَى.

وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ يَظُنُّهَا حَاثِلاً فَبَانَتْ حَامِلاً رَجَعَتْ، عَلَى الْأَصَحُ، وَبِالعَكْسِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا عَلَى الْأَصَحُّ. وَفِي الوَسِيلَةِ: إِنْ نَفَى الحَمْلُ فَفِي رُجُوعِهِ رِوَايْتَانِ، وَإِنْ ادْعَتْ خَمْلاً أَنْفَقَ ثَلاَثَة أشْهُرٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ.

إِنْ شَهِدَ بِهِ النِّسَاءُ، فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَبِنْ رَجِّعَ.

وَعَنْهُ: ۚ لاَ، كَنِكَاحٍ تَبَيُّنَ فَسَادُهُ لِتَفْرِيطِهِ، كَنَفَقَتِّهِ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ، كَلَا قَالُوا، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ الحِلافُ.

قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنْ كَتَمَتْ بَرَاءَتهَا مِنَّهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ قَوْلاً وَاحِدًا.

وَهَلْ نَفَقَةُ حَامِلٍ لَهُ أَوْ لَهَا لآجْلِهِ؟ فَعَنْهُ: لَهَا، فَلا تُجبُ لِنَاشِوْ وَحَامِلِ مِنْ شُبْهَةٍ وَفَاسِدٍ وَمِلْكِ يَمِينِ، وَتَجـبُ مَـعَ رقٌ أَحَدِ الزُّوجَيْنِ، وَعَلَى غَائِبِ، وَمُعْسِرِ، وَلا يُنْفِقُ بَقِيَّةً قَرَابَةٍ حَمْلٍ.

وَعَنْهُ: لَهُ، فَتَنْعَكِسُ الآحْكَامُ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَٱبُو بَكْرٍ، والقَّاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٩)(١).

وَأُوْجَبَهَا شَيْخُنَا لَهُ وَلَهَا لآجُلِهِ، وَجَعَلَهَا كَمُرْضِعَةٍ لَهُ بَأَجْرَةٍ.

وَفِي الوَاضِح فِي مَسْأَلَةِ الرَّقِّ روَايَتَانِ كَحَمْلِ فِي نِكَاحَ صَحِيح أَوْ لا حُرْمَةَ لَهُ، وَإِنْ قُلْنَا هِيَ لَهَــا فَــلا نَفَقَــةَ، والفَسْـخُ لِعَيْبٍ كُنِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَعِنْدَ القَاضِي كَصَحِيحٍ، وَهُو أَظْهَرُ.

قَالَ فِي اَلتَرْغِيبِ فِي حَامِل مِنْ شُبْهَةٍ: وَهَلْ يَلْزَمُ الزُّوْجَ نَفَقَةٌ؟ تَلْزَمُهُ لِمُكْرَهَةٍ وَنَافِمَةٍ، لا إنْ ظُنَّتُهُ زَوْجُهَا.

وَلا شَيْءَ لِمُتُولِّي عَنْهَا، كَزَانِيَةٍ.

وَعَنْهُ: لَهَا سُكُنَّى، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ، فَهِيَ كَغَريم.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي مَسْكَنِهِ قُدِّمَتْ بِهِ.

وَعَنْهُ: لِحَامِل سُكْنَى وَنَفَقَةٌ وَكِسُوةٌ.

وَنَقَلَ الكَحَّالُ فِي أُمُّ وَلَدٍ: تُنْفِقُ مِنْ مَال حَمْلِهَا.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وهل نفقة حاملٍ له أو لها لأجله، فعنه: لها، وعنه: له، اختاره الخرقيُّ وأبو بكر، والقاضي وأصحابسه).

وهما وجهان في الكافي، وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والكـافي، والمضي، والمقنع، والهـادي، والمحرَّر، والشَّرح وغيرهم.

إحداهما: هي للحمل، وهي الصّحيح، واحتارها الأكثر.

قال في القواعد الفقهيَّة: أصحُّهما أنَّها للحمل، قال الزُّركشيَّ: هي أشهرهما، واختارها الخرقيُّ وأبو بكـــرٍ، والقــاضي وأصحابــه، وقدُّمه ابن رزينِ في شرحه.

والرُّواية الثَّانية: هي لها من أجله، صحَّحها في التَّصحيح، واختارها ابن عقيل وغيره.

وجزم بها في الوجيز وغيره.

وقدُّمها في الرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وَنَقُلَ جُعْفُرٌ، مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ (مَ ١٠)(١).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (ونقل الكحَّال في أمَّ الولد: تنفق من مال حلها، ونقل جعفرٌ: من جميع المال). انتهى.

ظاهر ما قدُّمه المصنّف أنَّه لا نفقة لمتوفَّى عنها، لقوله: (ولا شيء لمتوفَّى عنها).

ولكن إذا قلنا: إنَّ أمَّ الولد لها نفقةً، فهل ذلك من مال حملها أو من جميع المال؟ ذكــر هــاتين الرَّوايتــين، قــال في الرَّعــايتين: ومــن أحبل أمته ومات فهل نفقتها من الكلّ أو من حقّ ولدها؟ على روايتين.

وقال في القاعدة الرَّابعة، والنُّمانين: في نفقة أمَّ الولد الحامل ثلاث روايات.

إحداها: لا نفقة لها، نقلها حربٌ وابن بختان.

والنَّانية: ينفق عليها من نصيب ما في بطنها، نقلها الكحَّال.

والثّالثة: إن لم تكن ولدت من سيِّدها قبل ذلك فنفقتها من جميع المال إذا كانت حاملا، وإن كانت ولدت قبل ذلك فهي في عسداد الأحرار؛ ينفق عليها من نصيب ولدها، نقلها جعفر بن محمَّّد، قال: وهي مشكلةٌ جدًّا، وبيَّن معناهـا، واستشكل المجـد الرُّوايـة الثّانيـة فقال: الحمل إنَّما يرث بشرط خروجه حيًّا، ويوقف نصيبه، فكيف يتصرُّف فيه قبل تحقق الشّرط؟

ويجاب: بالْ هذا النَّصُّ يشهد لثبوت ملكه بالإرث من حين موت موروثه، وإنَّما خروجه حيًّا يتبيَّن به وجود ذلك، فإذا حكمنا له بالملك ظاهرًا جاز التَّصرُّف فيه بالنُّفقة الواجبة عليه، وعلى من تلزمه نفقته، لا سيَّما، والنَّفقة على أنَّه يعود نفعها إليه، كما يتصرُّف في مال المفقود. انتهى.

فهذه عشر مسأثل في هذا الباب.

باب نفقة القريب والرفيق والبهائم

تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ أَبُويْهِ وَإِنْ عَلَوْا، وَوَلَدُهُ وَإِنْ سَفَلُوا، بِالمَعْرُوفِ، أَوْ بَعْضُهَا، والكِسْوَةُ، والسُّكْنَى مَعَ فَقْرهِــمْ، إِذَا فَضَــلَ عَــنْ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ مِنْ كَسَبْهِ وَٱجْرَةِ مِلْكِهِ وَنَحْوهِ.

وَعَنهُ: وَوَرَثَهُمْ بِفَرْضِ أَوْ تَعْصِيبٍ كَبَقِيَّةِ الْآقَارِبِ.

وَعَنْهُ: تَخْتَصُّ الْعَصَبَةُ مُطْلَقًا (١)، نَقَلَهَا جَمَاعَةً، فَيُعْتَبُرُ أَنْ يَرِقُهُمْ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبِ فِي الحَالِ، فَلا تَــلْزَمُ بَعِيـدًا مُوسِرًا يَحْجُبُهُ قُرِيبٌ مُعْسِرٌ.

وَعَنْهُ: بَلْ إِنْ وَرِقَهُ وَحْدَهُ لَزِمَتْهُ مَعَ يَسَارِو، وَمَعَ فَقْرِو تَلْزَمُ بَعِيدًا مُوسِرًا، فَسلا تَسْلَزَمُ جَسَدًا مُوسِرًا مَعَ أَبِ فَقِيرٍ، وَأَخَسَا مُوسِرًا مَعَ ابْنِ فَقِيرٍ عَلَى الآوْلَى، وَتَلْزَمُ عَلَى الثَّائِيَةِ، وَإِنْ اعْتَبَرَ وَارِثٌ فِي غَيْرِ عَمُودَيْ نَسَبِهِ فَقَطْ لَزِمَتْ الجَدّ. قَالَ العَّانَ مَنْ مَهُمَ الدَّالِ مُن اللّهِ مِن النَّذِينِ النَّذِينَ فَيْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ اللّهُ اللّه

قَالَ الشُّيْخُ: وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَطْلَقَ فِي التَّرْغِيبِ أَوْجُهَا ثَلاثَةً.

وَعَنْهُ: يُعْتَبَرُ تَوَارُثُهُمَا، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ.

وَلا نَفَقَةَ لِلدَّوِي الْأَرْحَامِ، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَقَلَ جَمَاعَةً: تُجِبُ لِكُلُّ وَارِشٍ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لآنُهُ مِنْ صِلَةِ الرُّجِمِ، وَهُـوَ عَامٌّ كَعُمُوم الْمِيرَاتِ فِي ذُوي الْأَرْحَام، بَلْ أُولَى.

قَالَ: وَعَلَى هَذَا مَا وَرَدَ مِنْ حَمْلُ الْحَال لِلْعَقْل.

وَقُولُهُ: ﴿ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ مِنْهُمْ ﴾، وَكَانَ مِسْطَحٌ ابْنُ خَالَةِ أَبِي بَكْرٍ.

فَيَدْخُلُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَآتِ ذَا القُرْبَى حَقَّهُ ﴾ [الإسراء: ٢٦].

وَأَوْجَبَهَا جَمَاعَةٌ لِعَمُودَيٌّ نَسَبِهِ فَقَطْ، وَمَنْ لَهُ وَارِثٌ لَزِمَتُهُمْ بِقَدْرِ إِرْفِهِمْ، إلا الآبُ يَخْتَصُ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ، وَفِي الوَاضِحِ: مَا دَامَتْ أُمُّهُ أَحَقُّ بهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلَ: وَمِثْلُهُ الوَلَدُ.

وَقَالَ القَاضِي وَأَبُو الخَطَّابِ: القِيَاسُ فِي أَبِ وَابْنِ أَنْ يَلْزَمَ الآبَ سُدُسٌ فَقَطْ، لَكِنْ تَرَكَهُ أَصْحَابُنَــا لِظَـاهِرِ الآيَـةِ، فَـأُمُّ وَجَدُّ أَوْ ابْنَ وَبِنْتَ بَيْنَهُمَا ٱلْلاثًا، وَأَمَّ وَبِنْتَ أَرْبَاعًا، وَيَتَّخَرُّجُ: يَلْزَمُهُمَا ثُلْثَاهَــا بِإِرْفِهِمَـا فَرْضَــا: وَجَـدٌ وَأَخَّ أَوْ أَمُّ أَمُّ وَأَمُّ أَبِ سَوَاءً، وَلا تَلْزَمُ أَبَا أُمُّ مَعَ أُمٌّ وَإِبْنِ بِنْتِ مَعَهَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الوَرَثَةِ مُوسِرًا لَزِمَةً بِقَلَزِ إِرْثِهِ، هَذَا المَذْهَبُ.

وَعَنْهُ: الكُلُّ، وَلا يُعْتَبَرُ النَّقُصُّ، فَتَحِبُ لِصَحِيحٍ مُكَلِّفٍ لا حِرْفَةَ لَهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَاتُّفَاق دِينِهمَا، وَفِيهِ وَجْهٌ، وَذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ رَوَايَةً.

وَعَنْهُ: فِيهِمَا غَيْرُ عَمُودَيْ نُسَبِهِ.

وَفِي الْمُوجَز فِي الثَّانِيَةِ روَايَةٌ: غَيْرٌ، واللهِ.

(١) تنبيه: قوله: (تلزمه نفقة أبويه وإن علوا، وولـده وإن سـفلوا، وعنـه: وورثهــم بفـرضٍ أو تعصيــبو، وعنـه: تختـصُّ العصبـة مطلقًا).

تابع في هذه العبارة صاحب المحرَّر فيه، فأدخل ذوي الأرحام من عموديُّ النَّسب في وجوب النَّفقة لهم، وقد صـرَّح شــارح المحـرَّر بأنَّه أدخلهم في كلامه الأوَّل، وأخرجهم في الرُّواية الثَّانية، والتَّالثة.

ثمُّ قال المصنّف بعد ذلك: (ولا نفقة لذوي الأرحام، وعنه: تجب لكلّ وارث، وأوجبها جماعة لعمودي نسبه فقط)، فقدّم هنا أنّها لا تجب لعمودي نسبه من ذوي الأرحام، وقدُّم كلامه الأوَّل أنَّها تجب لهم فناقض.

لا يقال كلامه ثانيًا مخصِّص لكلامه الأوَّل، لأنَّا نقول: ذكره للرَّوايتين بعده يردُّ ذلك، وسبب النَّناقض -واللَّ أعلم-: أنَّه تابع صاحب الحرُّر في كلامه الأوَّل، لكنُّ صاحب الحرُّر أخرجهم ثانيًا بقوله: ولا نفقة لذوي الأرحام من غير عمــوديُّ النَّسـب، وتــابع في كلامه الثَّاني ابن حمدان في رعايته، فإنَّه قال: ولا نفقة لذي رحم، وعنه: تجب لعمودي نسبه، لكن ابن حمــدان لم يدخــل في كلامــه أوَّل الباب ذوي الأرحام، والمصنّف أدخلهم، فحصل ما حصل، هذا ما ظهر لي، والله أعلم. وَهَلْ يَلْزَمُ الْمُعْدِمَ الكَسْبُ لِنَفْقَةِ قَرِيبِهِ؟ عَلَى الرَّوَايَتَيْن فِي الآوَّلَةِ، قَالُهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَجَزَمَ جَمَاعَةٌ يَلْزَمُهُ، وَقَالُوا: وَلاَّنَهُ كَالغَنِيُّ فِي اللهُ يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ قَرِيبِهِ، وَتَسْقُطُ عَنْ أَبِيهِ نَفَقَتُهُ، فَكَانَ كَالغَنِيُّ فِي حِرْمَانِ الرَّكَاةِ (م ١)(١).

وَيُقَدُّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، ثُمُّ العَصَبَةُ، ثُمُّ التَّسَاوِي.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ وَارِثٌ، ثُمُّ التُّسَاوِي، فَأَبُوان يُقَدُّمُ الْأَبُ.

وَقِيلَ: الْأُمُّ، وَمَعَهُمَا ابْنَّ قِيلَ: يُقَدُّمُ عَلَيْهُمَا، وَقِيلَ عَكُسُهُ.

وَقِيلَ: فِيهِمَا سَوَاءٌ (م ٢)^(٢).

نَقَلَ أَبُو طَّالِبٍ: الاَبْنُ أَحَقُّ بِالنَّفَقَةِ مِنْهَا وَهِيَ أَحَقُّ بِالبِرَّ، والآوْجُهُ فِي جَدُّ وَابْنِ ابْنِ (مْ ٣)٣).

وَيُقَدُّمُ عَلَيْهِمَا أَبُّ وَابْنً.

وَقِيلَ: سَوَاءً، وَيُقَدُّمُ أَبُو أَبِ عَلَى أَبِي أُمُّ، وَمَعَ أَبِي أَبِي أَبِ يَسْتَوِيَانٍ: وَقِيلَ: يُقَدُّمُ أَبُو أُمِّ.

وَفِي الفُصُولِ احْتِمَالُ عَكْسِهِ، جَزَمٌ بِهِ الشَّيْخُ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل يلزم المعدم الكسب لنفقة قريبه، على الرّوايتين في الأولى، قاله في التّرغيب، وجزم جماعةً: يلزمـه، ذكروه في إجازة المفلس واستطاعة الحجّ، وقالوا: ولأنّه كالغنيّ في أنّه يلزمه، نفقة قريبه، وتسقط عن أبيه نفقته، فكان كالغنيّ في حرمـان الزّكاة). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ مراده بالرَّوايتين اللَّتين قالهما في التَّرغيب في الأولى، وهي قوله: ولا يعتبر النَّقص فتجب لصحيح مكلَّف لا حرفة لـه، وعنه: بلى. انتهى.

قال في القواعد: وخرَّج صاحب التَّرغيب المسألة على روايتين من اشتراط انتفاء الحرفة للإنفــاق، وهــو ضعيـفٌ، وأظهــر منــه أن يخرَّج على الحلاف في إجبار المفلس على الكسب لوفاء دينه. انتهى.

إذا علمت ذلك فقد قال في القواعد: وأمًّا وجوب النَّفقة على أقاربه من الكسب، فصرَّح القاضي في خلافه، والمجرَّد، وابن عقيسلٍ في مفرداته، وابن الزَّاغونيِّ، والأكثرون، بالوجوب، قال القاضي في خلافه: لا فـرق في ذلـك بـين الوالديـن، والأولاد وغـيرهـم مـنُ الأقارب.

وخرَّج صاحب التّرغيب المسألة على روايتين، كما تقدم.

قال ابن نصر الله في حواشيه: جزم به الأكثر، وخرجه في الترغيب على الرُّوايتين في اشتراط انتفاء الحرفة لوجوب نفقـة القريس. .

فما نقله المصنّف عن جماعةٍ باللّزوم هو الصّحيح، وعليه أكثر الأصحاب، ولعلّ المصنّف ما اطّلع على ما نقله في القواعــد، وإنّمــا رأى جماعةً ذكروا ذلك في إجارة المفلس واستطاعة الحبحّ على ما ذكره، وهو الظّاهر، والله أعلم.

تنبيه: ليس في كلام المصنّف إفصاحٌ بالرُّوايتين اللَّتين بني عليهما صاحب التَّرغيب المسألة.

وقد قال في الرَّعاية وغيره: فإن عدم الحرفة فروايتان، يعني في وجوب النُّفقة له.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويقدّم الأقرب فالأقرب، ثمّ العصبة، ثمّ النّساوي، وقيل: يقدّم وارثٌ ثمّ النّساوي، فأبوان يقدّم الأب، وقيل: الأمّ، ومعهما ابنٌ قيل: يقدّم عليهما، وقيل عكسه، وقيل فيهما سواءً). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمقنع، والشُّرح، وأطلق الخلاف بين الابن، والأب في الهداية، والمذهب، والمستوعب وغيرهم.

أحدهما: يقدَّم الابن عليهما، وهو الصُّحيح، وجزم بـه في المنـوَّر ومنتخـب الأدمـيِّ، وقدَّمـه في الخلاصـة، والحـرَّر، والرَّعـايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

قال في الوجيز: فإن استوى اثنان في القرب فالعصبة. انتهى.

والقول الثَّاني: يقدُّم الأبوان عليه.

والقول الثَّالث: يقسُّم بينهم.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (الأوجه في جدُّ وابن ابنٍ). انتهى.

قد علمت الصُّحيح من المذهب في الَّتِي قبلها، فكذَّلك هذه، وقدُّم الشَّارَح هنا أنَّهما سواءً.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يُقَدَّمُ الْآخَوَجُ فِي الكُلِّ، وَاعْتَبَرَ فِي التَّرْغِيبِ، بِإِرْثُ، وَأَنْ مَعَ الاجْتِمَاعِ يُوَرُّعُ لَهُمْ بِقَارِ إِرْفِهِمْ، وَمَنْ تَرَكَهُ لَمْ يُلْزَمْهُ المَاضِي، أَطْلَقَهُ الآكثرُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الفُصُولِ، وَذَكَرَ بَغَضُهُمْ إِلاَّ بِفَرْضِ حَسَاكِم، لآنَـهُ تَـاكُدُ بِفَرْضِهِ، كَنَفْقَةِ النَّهُ حَة.

وَفِي الْمُحَرُّر: وَإِذْنُهُ فِي الاسْتِدَانَةِ (١٠.

وَظَّاهِرُ مَا اَخْتَازُهُ شَيْخُنَا: وَيَسْتَدِينُ عَلَيْهِ، فَلا يَرْجِعُ إِن اسْتَغْنَى بِكَسْبِ أَوْ نَفَقَةِ مُتَبَرِّع.

وَظَاهِرُ كَلام أَصْحَابِنَا: يَأْخُذُ بِلا إِذْنِهِ، كَزَوْجَةٍ.

نَقَلَ ابْنَاهُ، وَأَلِجَمَاعَةُ: يَأْخُذُ مِنْ مَال، والدِهِ بلا إذْنِهِ بالمَعْرُوفِ، إذَا اخْتَاجَ، وَلا يَتَصَدُّقُ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِإِذْنِ حَاكِم رَجَعَ عَلَيْهِ، وَيِلا إذْنٍ فِيهِ خِلافٌ.

وَمَنْ لَزَمَهُ نَفَقَةُ رَجُل لَزِمَهُ نَفَقَةٌ امْرَأْتِهِ.

وَعَنْهُ: فِي عَمُودَيْ نُسَبِهِ.

وَعَنْهُ: لأَمْرَأَةِ أَبِيهِ.

وَعَنْهُ: لا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الإِعْفَافِ، وَلِمَنْ يَبِفُ قَرِيبُهُ أَنْ يُزُوِّجَهُ حُرَّةً تُعِفْهُ، ويُسَرِّيهِ، وتُقَدَّمُ تَغيينُ قَرِيب، والمَهْرُ سَوَاءً.

وَفِي النَّرْفِيبِ: التَّعْيِينُ لِلزُّوجِ، وَلا يَمْلِكُ اسْتِرْجَاعَ أَمَةٍ أَعَفَّهُ بِهَا مَعَ غِنَاهُ، فِي الأَصَحُّ.

ويُصْدُقُ فِي أَنَّهُ تَاثِقٌ بِلا يَمِينُ، ويُتَوَجَّهُ: بِيَمِينِهِ، ويُعْتَبَرُ عَجْزُهُ، ويَكُفِّي إغفَافَهُ بِواحِدُو، ويُعِفُّهُ ثَانِيًا إنْ مَاتَتْ.

وَقِيلَ: لا، كَمُطَلِّق لِعُذْرٍ، فِي الْآصَحُّ، وَيَلْزَمُهُ إَعْفَافُ أُمِّهِ كَالْآبِ.

قَالَ القَاضِي: وَلَوْ سَلَمَ ۚ فَالآبُ آكِدُ، وَلاَّنُهُ لَا يُتَصَوَّرُ لآنَهُ بِالنَّزْوِيجِ وَنَفَقَتُهَا عَلَيْهِ، وَيُتَوَجَّهُ: تَلْزَمُهُ نَفَقَةٌ إِنْ تَصَـذُّرَ تَزْوِيجَ بَدُونِهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ القَوْلِ الآوَّلِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الوَجِيزِ: يَلْزَمُهُ إِعْفَافُ كُلُّ إِنْسَان تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وَتَقَسَدُمَ فِي أَوَّلِ الفَرَائِيضِ هَـلُ يَلْزَمُ العَتِيقَ نَفَقَهُ مَوْلاهُ؟ وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ ظِثْرِ صَغِيرٍ خَوَلَيْنِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَلَيْسُ لآبِيهِ مَنْعُ أُمَّهِ مِنْ رَضَاعِهِ.

ُ وَقِيلَ: بَلَى إِذَا كَانَتْ فِي حِبَالِهِ، كَخِذْمَتِهِ، نَصُّ عَلَيْهَا: وَلَهَا أَخْذُ أَجْرَةِ الِثْلِ حَتَّى مَعَ رِضَا زَوْجٍ ثَانٍ، وَلَوْ مَعَ مُتَبَرَّعَةٍ.

وَفِي الوَاضِح، وَفَوْقَهَا مِمَّا يُتَسَامَحُ بهِ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍو: هِيَ أَحَقُّ بِمَا يَطْلُبُ بِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ لا يِأْكُثُورَ.

وَفِي المُنتَخَبِّ: إِنْ اسْتَأْجَرَهَا مَنْ هِيَ تَحْتُهُ لِرَصَاعِ وَلَدِهِ لَمْ يَجُزْ، لَآنُهُ اسْتَحَقَّ نَفْعَهَا، كَاسْتِنْجَارِهَا لِلْخِدْمَةِ شَهْرًا ثُمَّ فِيهِ لِبنَاء، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: لا أُجْرَةَ مُطْلَقًا، فَيَحَلِّفُهَا أَنْهَا انْفَقَتْ عَلَيْهِ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ.

َ ۚ وَلا يَلْزَمُهَا إِلاَّ لِخَوْف ِتَلَقِهِ، وَلَهُ إِجْبَارُ أُمَّ وَلَدِهِ مَجَّانًا، وَلِزَوْج ثَانِ مَنْعُهَا مِنْ رَضَاعٍ وَلَدِهَا مِـنَ الآوَّلِ، نَـصُ عَلَيْـهِ، إِلاَّ لِضَرُورَتِهِ، نَقَلَ مُهَنَّا: أَوْ شَرَطَهَا، وَلا يُفْطَمُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ إِلاَّ بِرِضَا أَبَوْيُهِ مَا لَمْ يَنْضُرُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ هُنَا: يَحْرُمُ رَضَاعُهُ بَعْدَهُمَا وَلُوْ رَضِيَاً.

وَقَالَ فِي بَابِ النَّجَاسَةِ: طَاهِرٌ مُبَاحٌ مِنْ رَجُلِ وَامْرَأُو، وَظَاهِرُ كَلامِ بَعْضِيهِمْ يُبَـاحُ مِـنْ امْـرَأَوْ وَفِـي الانْتِصَـارِ وَغَـيْرِهِ: القِيَاسُ تَحْرِيمُهُ تُوكَ لِلضُّرُورَةِ ثُمَّ أَبِيحَ بَعْدَ زَوَالِهَا، وَلَهُ نَظَائِرُ، وَظَاهِرُ كَلامِهِ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ إِبَاحَتُهُ مُطْلَقًا وَفِي الْـتُرْغِيبِ: لَهُ فِطَامُ رَقِيقِهِ قَبْلُهُمَا مَا لَمْ يَنْضُرْ.

قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَبَعْدَهُمَا مَا لَمْ تَنْضَرُّ الْأُمُّ.

(١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (ومن تركه لم يلزمه الماضي، أطلقه الأكثر، وذكر بعضهم: إلاَّ بفسرض حماكم، وفي المحمرُّر: وإذنــه في استدانة). انتهى.

ظاهره أنَّ في الحَرَّر يلزمه بشيئين، بفرض حساكم وإذنه في الاستدانة، والـذي في الحَـرَّر أنَّهـا لا تلزمه وإن فرضت، وتلزمه في الاستدانة بإذن حاكم.

وقوله: (وذكر بعضهم إلاَّ أن يفرض حاكمٌ).

قال في الشُّرح: فإن فرضها حاكمٌ فينبغي أن تلزمه، لأنَّها تأكَّدت بفرضه.

وفي الرُّعايتين: تسقط إلاَّ إن فرضها حاكمٌ.

وَيَلْزَمُهُ خِلْمَةٌ قَرِيبٍ لِحَاجَةٍ، كَزَوْجَةٍ، وَمَلْهَبُ (هـ) تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى كُلِّ ذِي رَحِم مَحْزِم لِلَّذِي رَحِمِهِ بِشَسْرِطِ قُـلْارَةِ المُنْفِق وَحَاجَةِ المُنْفَقُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ المُنْفَقُ عَلَيْهِ كَبِيرًا أَعْتَبَرَ مَعَ فَقْرِهِ عَمّى أَوْ رْمَانَةٌ، وَهِيَّ مُرَثَبَةٌ عَلَـى المِـيرَاثِ، إلاّ أَنْ فَفَضَةَ الوَلَدِ عَلَى أبيهِ خَاصَّةً، وَيُعْتَبُرُ عِنْدَهُ اتَّحَادُ الدِّين فِي غَيْرٌ عَمُودَيْ نَسَبهِ لا فِيهِ، وَمَذْهَبٌ (م) تُجبُ عَلَى الوَلَدِ ذَكَرًا كَــانَ أَوْ أَنْنَى نَفَقَةُ ٱبْوَرْيُهِ الآدْنَيْنَ فَقَطْ، وَتَجبُ عَلَى الآبِ فَقَطْ نَفَقَةُ أَوْلادِهِ الآَدْنَيْنَ فَقَطْ، فَالذَّكَرُ حَتَّى يَبْلُغَ، والأُنْشَى حَتَّى تَـمَزَوَّجَ، وَحَيْثُ وَجَبَتْ فَسَوَاءٌ اتَّحَدَ الدَّينُ أَوْ لا، وَمَذْهَبٌ (ش) تَجبُ لِعَمُودَيْ النَّسَبِ خَاصَّةً مَعَ اتَّحَادُ الدِّين، وَاغْتُبرَ عَجْزُ المُنْفَقَ عَلَيْهِ بصِغَر أَوْ جُنُون أَوْ رْمَانَةٍ إِنْ كَانَ مِنَ العَمُودِ الْآمْنْقَل، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْآعْلَى فَقَوْلان، وَإِذًا بَلَغَ الوَلَٰدُ صَحِيحًا فَلا نَفَقَةً.

يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ عُرْفًا وَلَوْ آبِقًا وَأَمَةٌ نَاشِزٌ، قَالَهُ جَمَاعَةً.

وَاخْتَلْفَ كَلامُ أَبِي يَعْلَى الصُّغير فِي مُكَاتَبٍ، والكِسْوَةُ، والسُّكْنَى مِنْ غَالِبٍ قُوتِ البَلَدِ، وَكِسْـوَتُهُ مُطْلَقًـا، وَتَزْويجُهُـمْ بطَلَبِهِمْ إِلاَّ أَمَةً يَسْتَمْتِعُ بِهَا، فَإِنْ أَبِي أَجْبِرَ، وَتُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ لا يَطَأ

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَلْزَمُهُ تَزْوِيجُ الْمُكَاتَبَةِ بِطَلَبِهِ وَلَوْ وَطِئْهَا وَأَبِيحَ بِالشّرْطِ، ذَكِرَهُ ابْسُ البَنّاء، وَكَـأَنْ وَجَهَـهُ لِمَـا فيـهِ مِـنْ اكْتِسَابُ الْمَهْر فَمَلَكَتْهُ كَانْوَاع التُّكَسُّبِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ خِلاقُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ، لِمَا فِيهِ مِنْ إسْقَاطَ حَقُّ السَّبِّلِ، والغَـاءِ الشَّـرْط، وَلا يُكَلِّفُهُ مُشَيِّقًا، نَصَّ عَلَيْهِ، والْمَرَادُ مَشَقَّةٌ كَثِيرَةٌ، وَلاَ يَجُوزُ تَكْلِيفُ الآمَةِ بِالرَّغي، لآنَ السُّفَرَ مَظِنَّـةُ الطَّمَـعِ، لِبُعْلِهَـا عَمَّـنْ يَذُبُ عَنْهَا.

قَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ الحَكَم: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْخَى خَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ، والجَوَّانِيَّةِ بِفَتْحِ الجِيمِ وَتَشْدِيدِ الوَاوِ وَبَعْدَ الآلْفُ ِ نُونٌ ثُمُّ يَاءٌ مُشَدَّدَةً مَكَانٌ بِقُرْبُ أُحُدٍ، قَالَ: فَاطَّلَعَتْ ذَاتَ يَوْم فَإِذَا الدُّقْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِّن غَنُمِهَا، وَأَنَـا رَجُلٌ مِن بَنِي آدَمَ، آمنف بُفتْح السَّين أي أَخْضَبُ، كَمَا يَأْسَفُونْ، وَلَكِنِي صَكَكَتْهَا صَكَّةً، فَأَتَيْت رَسُولَ اللّهِ ﷺ فَعَظْمَ ذَلِكَ عَلَيْ.

قُلْت: ۚ يَا رَسُولَ، أَفَلا أَعْتِفُهَا؟ قَالَ: «الْبَنِي بِهَا فَٱلنَّتِه بِهَا فَقَالَ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاء، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَالَت: أَنْسَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةً.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٨١٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٣٧)، وَأَبُو ذَاوُد (٩٣٠).

وَإِنْ خَافَ مَفْسَدَةٌ لَمْ يَسْتُرْعِهَا.

وَقَلاْ ذَكَرَ صَاحِبُ المُحَرَّرَ عَنْ نَقُل أَسْمَاءَ، النَّوَى عَلَى رَأْسِهَا لِلزَّائِيرْ نَحْوَ ثُلُثَيْ فَرْسَخ مِنَ المَدِينَةِ أَنْهُ حُجَّةً فِي سَفَر المَرْأَةِ السُّفَرَ الفَّصِيرَ بغَيْر مَحْرَم، وَرَعْيُ جَارَيَةِ مُعَاوِيَةً بْنِ الحَكَم فِي مَعْنَاهُ^(١) وَأُولُى.

فَيْتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا الخِلاف، وَأَمَّا عَلَى كَلاَم مِثنيَاخِنَا وَمَغْنَاهُ لِغَيْرِهِ، فَيَجُوزُ مِثْلُ هَذَا قَوْلاَ وَاحِدًا، لآنُـهُ لَيْـسَ بِسَـفَرِ شَـرْعًا وَلا عُرْفًا وَلا يُتَأَهِّبُ لَهُ أَهْبَتَهُ، وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ أَنَّهُ لا يُكَلِّفُهُ مُشِقًا أَنَّهُ لا يَجُوزُ لِلنَّهٰي.

وَقَالُهُ ابْنُ هُبَيْرَةً: وَحَكَاهُ فِي شَرْحٍ مُسْلِم إِجْمَاعًا.

قَالَ: فَإِنْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ فَلا بَأْسَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

وَقَالَ: وَيْنِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُؤْمَرُ الشَّاقُ عَلَىَ رَقِيقِهِ بِالبِّيعِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَلْيَبِعْهُ ۗ، لَكِنَّ هَذَا الآمْرَ عَلَى طَرِيقِ الوَعْظِ لا الإِجْبَارِ كَذَا قَالَ: ويُرِيحُهُ وَقُتَ قَائِلَةٍ وَنَوْمُ وَصَلَاةٍ، وَيُدَاوِيهِ وُجُوبًا، قَالَهُ جَمَاعَةً، وَظَاهِرُ كَالام جَمَاعَةٍ يُسْتَحَبُّهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي كَفَن الزَّوْجَةِ: العَبْدُ لا مَالَ لَهُ، فَالسَّيْدُ أَحَقُّ بنَفَقَتِهِ وَمُؤنَّتِهِ، وَلِهَذَا النَّفَقَةُ المُخْتَصَّةُ بالمَرْض تَلْزَمُهُ مِنَ الدُّواءِ وَأَجْرَةِ الطَّبِيبِ، بِخِلافَ ِ الزُّوْجَةِ، وَيُركِبُهُ فِي السُّفَرِ عُقْبَةٌ، وَتَلْزَمُهُ إِزَالَةُ مِلْكِهِ بِطَلَبِهِ وَامْتِنَاعِهِ مِمَّا يَلْزَمُهُ فَقَطْ، نَـصٌّ

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) الثَّاني: قوله: (ورعي جارية الحكم في معناه).

صوابه: جارية ابن الحكم، أو معاوية بن الحكم، وقد تقدُّم حديثه قريبًا.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

عَلَيْهِ كَفُرْقَةِ زَوْجَةٍ، قَالَهُ فِي عُيُون المَسَائِل وَغَيْرِهَا فِي أُمَّ وَلَدٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كلامِهمْ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي مُسْلِمٌ بِجَيْشٍ بِبِلادِ النَّتَارِ أَبَى بَيْعٌ عَبْدِهِ وَعِثْقَهُ، وَيَأْمُرُهُ بِتَرْكِ الْمَأْمُورَ وَفِعْلِ الْمُنْهِـيُّ: فَهَرَبُـهُ مِنْـهُ إِلَـى بَلَـدِ الإسلام وَاجِبٌ، فَإِنَّهُ لا خُرْمَةً لِهَذَّا، وَلَوْ كَانَ فِي طَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْعَبْدُ إِذَا هَاجَرَ مِنْ أَرْضِ الحَرْبِ فَإِنَّهُ حُرًّا ۚ وَقَالَ: وَلَوْ لَمْ تُلاَفِمْ أَخْلاقُ العَبْدِ أَخْلاقَ سَيِّدِهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُـهُ عَـنْ مِلْكِـهِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَمَا لَا يُلائِمُكُمْ فَبَيْعُوهُ وَلَا تُعَذَّبُوا خَلْقَ اللَّهِ، كَذَا قَالَ.

رُوَى أَبُو دَاوُد (١٥٧٥) وَعَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرًّ: ﴿فَمَنْ لَمْ يُلائِمُكُمْ، فَبِيعُوهُ وَلا تُعَذَّبُوا خَلْقَ اللَّهِ». وَرَوَوْا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ أَيْضًا (١٦١٥) ﴿مَنْ لاءَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَمَنْ لا يُلائِمُكُمْ فَبِيعُوهُ وَلا تُعَذَّبُوا خَلْقَ اللَّهِ.

وَهُمَا خَبْرَان صَحِيحَان، وَكَذَا أَطْلَقَ فِي الرَّوْضَةِ: يَلْزَمُهُ بَيْعُهُ بِطَلَبِهِ، وَيُسَنُّ إطْعَامُهُ مِنْ طَعَامِهِ، فَإِنْ وَلِيَهُ فَمَعَـهُ أَوْ مِنْـهُ، وَلا يَأْكُلُ بلا إِذْنِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَسْتُرَضِعُ الْآمَةَ لِغَيْرِ وَلَدِهَا بَعْدَ رِيَّهِ، وإلاَّ حَرُمَ ذَلِك، وَلا يَجُورُ لَهُ إِجَارَتُهَا بِـلا إِذْن زَوْجٍ، كَمَـا سَبَقَ، قَـالَ الشَّيْخُ: لاشْتِغَالِهَا عَنْهُ بِرَضَاعِ وَحَضَانَةِ وَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ إِذَا أَجُّرَهَا فِي مُدُّوْ حَقِّ الزُّوْجِ، فَلَوْ أَجُّرَهَا فِي غَيْرِهِ تُوجَّهُ الجَوَازُ، وَإِطْلاقُهُ مُقَيَّدٌ بتَعْلِيلِهِ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ لا يَلْزَمَ تَقْيِيدُهُ بَهِ، فَأَمَّا إِنْ ضَرٌّ ذَلِكَ بها لَمْ يَجُزْ.

وَتُجُوزُ الْمُخَارَجَةُ بِاتَّفَاقِهِمَا بِقَدْرِ كَسَّبِهِ بَعْدَ نَفَقَتِهِ، وإلاَّ لَمْ يَجُزُّ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إِنَّ قَدَّرَ خَرَاجًا بِقَدْرِ كَسْبِهِ لَمْ يُعَارَضْ، وَيُؤخذُ مِنَ الْمُغْنِي: لِعَبْدٍ مَخَارِجُ هَدِيْةِ طَعَامٍ وَإِعَارَةِ مَتَاعٍ وَعَمَلِ

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ كَعَبْدٍ مَأَذُونَ لَهُ فِي التَّصَرُّف.ِ.

وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ: لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَأَنَّ فَائِدَةَ الْمُخَارَجَةِ تُرْكُ العَمَل بَعْدَ الضّريبَةِ.

وَفِي كِتَابِ أَلْمَدْي: لَهُ التَّصَرُّفُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَرَاجِهِ، وَلَوْ مَنَعَ مِنْهُ كَأَنْ كَسَبْهُ كُلُّهُ خَرَاجًا وَلَمْ يَكُنْ لِتَقْدِيرِهِ فَسائِدَةً، بَـلْ مَا زَادَ تُمْلِيكٌ مِنْ سَيِّلُوهِ لَهُ يَتَصَرُّفُ فِيهِ كَمَا أَرَادَ.

كَذَا قَالَ وَلِلسُّيِّدِ تَأْدِيبُهُ كَوَلَدِ وَزُوْجَةٍ، كَذَا قَالُوا.

وَالآوْلَى مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١١،٣٣/٤)، وَأَبُو دَاوُد (١٤٢) عَنْ لَقِيطٍ، أَنَّ النَّبِيُّ عليه السلام قسالَ لَـهُ: ﴿وَلا تَضْرِبُ ظُعِينَتُك ضَرْبُك أَمْتُكُ.

وَلاَّحْمَدَ (١٧/٤)، والبُخَارِيِّ (٢٥٨٤): ﴿لا يَجْلِدُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ العَبْدِ ثُمَّ لَعَلُهُ يُجَامِعُهَا أَوْ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ

وَلابْن مَاجَهُ (١٩٨٣) بَدَلَ العَبْدِ الْآمَةُ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: لا يَضْرِبُهُ إلا فِي ذَنْبِ بَعْدَ عَفْوِهِ عَنْهُ مَرَّةُ أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَلا يَضْرِبُهُ شنديدًا، وَنَقَسَلَ حَنْبَـلُ: لا يَضْرِبُهُ إلا فِي ذَنْبِ عَظِيم، لِقُولِهِ ﷺ: ﴿إِذَا رُنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا).

وَيُقَيِّدُهُ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ، وَيَضْرِبُهُ غَيْرَ مُبَرِّحْ، فَإِنْ وَافَقَهُ، وإلاّ بَاعَهُ، قَالَ النّبيُّ ﷺ: ﴿لا تُعَذَّبُوا عِبَادَ اللّهِ». قَالَ الوَاحِدِيُّ: أَصْلُ العَذَابِ فِي كَلامِ العَرَبِ مِنَ العَذْبِ، وَهُوَ مَنْعُ، يُقَالُ: عَذَبَتُهُ عَذْبًا إِذَا مَنَعْتُهُ، وَعَـذَبَ عُذُوبًا أَيْ

وَسُمِّيَ المَاءُ عَلَبًا لآنَّهُ يَمْنَعُ العَطَشَ، وَسُمِّيَ العَلَابُ عَلَابًا؛ لآنَّهُ يَمْنَعُ المُعَاقَبَ مِنْ مُعَاوَدَةِ مِثْلِ جُرْمِهِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِسنْ مِثُل فِعلِهِ.

وَظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُوَافِقُ مَا سَبَقَ مِنْ اخْتِيَارِ شَيْخِنَا، وَنَقَلَ غَيْرُهُ: لا يُقَيَّدُ وَيُبَاعُ أَحَبُّ إِلَيَّ. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يُؤَدَّبُ فِي فَرَائِضِهِ، وَإِذَا حَمَّلُهُ مَا يُطِيقُ، قِيلَ لَهُ: فَضَرَبَ مَمْلُوكَهُ عَلَى هَذَا فَاسْتَبَاعَتْ، وَهُـــوَ يَكْسُــوهَا وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يُؤَدِّبُ فِي فَرَائِضِهِ، وَإِذَا حَمَّلُهُ مَا يُطِيقُ، قِيلَ لَهُ: فَضَرَبَ مَمْلُوكَهُ عَلَى هَذَا فَاسْتَبَاعَتْ، وَهُـــوَ يَكْسُــوهَا مِمَّا يَلْبَسُ وَيُطْعِمُهَا مِمَّا يَأْكُلُ. قَالَ: لا تُبَاعُ، قِيلَ: فَإِنْ أَكْثَرَتْ أَنْ تُسْتَبِيعَ؟ قَالَ: لا تُبَاعُ إِلاَّ أَنْ تَحْتَاجَ زَوْجًا فَتَقُولَ: زَوَّجْنِي.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد (٢٦٤٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، والتَّرْمِذِيِّ (١٩٤٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ •أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ تَعْفُو عَنِ الحَّادِمِ؟ فَصَمَت، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الكَلامَ، فَصَمَت، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: أَعْفُو عَنْهُ سَبْعِينَ مَسُرَّةً؟ حَدِيثٌ جَيَّدٌ.

وَلا يُشْتُمُ أَبُواهُ الكَافِرَان.

لَا يُمَوِّدُ لِسَانَهُ الحَنَا، وَالرَّدَى، وَلَا يَدْخُلُ الجَنَّةُ سَيِّئُ المَلَكَةِ، وَهُوَ الَّذِي يُسِيءُ إِلَى مَمْلُوكِهِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي الفُنُون: الوَلَدُ يَضْرِبُهُ وَيُعَزِّرُهُ، وَأَنَّ مِثْلَهُ عَبْدٌ وَزَوْجَةٌ.

وَإِنَّ بَعَثَهُ لِحَاجَةٍ فَوَجَدَ مُسْكَنًّا يُصَلِّي فِيهِ قَضَى حَاجَتَهُ وَإِنْ صَلِّي فَلا بَأْسَ، نَقَلَهُ صَالِحٌ.

وَنَّقَلَ ابْنُ هَانِي:َ إِنْ عَلِمَ اللهُ لا يَجِدُ مَسْجَدًا يُصَلَّى فِيهِ صَّلَّى، وإلاَّ قَضَاهَا، وَظَاهِرُ كَلاَمِهِـمْ: يُـوَقُبُ الوَلَـدُ وَلَـوْ كَـانَ كَبِيرًا مُزَوَّجًا مُنْفَرِدًا فِي بَيْتِ لِقَوْل عَائِشَةَ لَمَّا انْقَطَعَ عَقْدُهَا وَأَقَامَ النِّيُ ﷺ، بالنَّاسِ عَلَى غَيْرِ مَاء: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعَنُ بَيْدِهِ فِي خَاصِرَتَيْ يَطْعَنُ بِضَمَّ العَيْنِ وَحُكِيَ قَنْحُهَا وَعَكُسُهُ الطَّغْنُ فِي الْمَعَانِي وَلَمَّـا رَوَى ابْنُ عُمَرَ «لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللّهِ مَسَاجِدَ اللّهِ» قال ابْنُهُ بلال: واللّهِ لَنَمْنَعُنْ فَسَبَّهُ سَبًّا سَيَّتًا وَضَرَبَ فِي صَدْرُهِ

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ السَّرُ المَصُون: مُعَاشَرَةُ الوَلَدِ بِاللَّطْفِ، وَالتَّأْدِيبِ، والتَّغلِيم، وَإِذَا أَحْتِيجَ إِلَى ضَرْبِ فَسُرِبَ، وَيَخْمَلُ عَلَى الْخَطْوق وَيُجَنَّبُ سَيُّنَهَا، فَإِذَا كَبُرَ فَالحَلَرَ مِنْهُ، وَلا يُطْلِعُهُ عَلَى كُلِّ الْآسْرَار، وَمِنَ الغَلَطِ تَسَرُكُ تَزُوجِيجِ إِذَا بَلَغَ، فَإِنَّك تَدْرِي مَا هُوَ فِيهِ بِمَا كُنْت فِيهِ، فَصَنْهُ عَنِ الزَّلَلِ عَاجِلاً، خُصُوصًا البَنَات، وَإِيُّاكَ أَنْ تُـزَوِّجَ البِنْتَ بِشَيْخٍ أَوْ شَخْص مَكْرُوهِ.

وَأَمُّنَا المَمْلُوكُ فَلا يَنْبَغِي أَنْ تَسْكُنَ إِلَيْهِ بِحَال، بَلْ كُنْ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ، وَلا يَدْخُلُ الدَّارَ مِنْهُمْ مُرَاهِقٌ وَلا خَـادِمٌ، فَـإِنَّهُمْ رجَالٌ مَعَ النَّسَاء ويُسَاءٌ مَعَ الرِّجَال، وَرَبُّمَا امْتَدَّتْ عَيْنُ امْرَأَةٍ إِلَى غُلامٍ مُخْتَقِرٍ، لآنُ الشَّهْوَةَ، والحَاجَـةَ إِلَـى الـوَطْءِ تَهْجُمُ عَلَى النَّفْس، وَلا يُنْظَرُ فِي عِزْ وَلا ذُلُّ وَلا سُقُوطِ جَاهِ وَلا تَحْرِيم.

وَمَنْ غَاَّبَ عَنْ أَمَّ وَلَّدٍ زُوَّجَتْ، فِي الْأَصَحَّ، لِحَاجَةِ نَفَقَةٍ، وَيُتُوَّجُّهُ أَوْ وَطْء، عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ كَنَفَقَةٍ.

وَبِي الانْتِصَارِ فِي غَيْبَةِ الرَلِيِّ أَنْهُ يُرَوِّجُ أَمَةَ سَيَّدِ غَايِبِ مَنْ يَلِي مَالُهُ، أَوْمَا ۚ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ بَكْرٍ، وَفَيهِ فِي أُمَّ وَلَدِ النَّفَقَةُ إِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَعَجَزَتْ لَزِمَهُ عِنْقُهَا، وَسَأَلَهُ مُهَنَّا عَنْ أُمَّ وَلَدٍ تَزَوَّجَتْ بِلا إِذْنِ سَيَّدِهَا، قَالَ: كَيْفَ تَتَزَوَّجُ بِلا إِذْنِهِ؟ قُلْت: غَسابَ سِنِينَ فَجَاءَ الحَبَرُ بِمَوْتِهِ فَتَزَوَّجَتْ وَوَلَدَتْ ثُمَّ جَاءَ السَّيِّدُ، قَالَ: الوَلَدُ لِلْأُخِيرِ وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الوَلَدِ، وَثَرَدُّ إِلَى السَّيِّدِ، وَقِيلَ لَـهُ فِي رَوَايَةٍ أَبِي دَاوُد: الْمُفْقُودُ يَقْدَمُ وَقَدْ تَزَوَّجَتْ أُمُّ وَلَدِهِ؟ قَالَ: تَرَدُّ إِلَيْهِ.

وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ أَمَتِهِ دُونَ زَوْجِهَا، والحُرَّةُ نَفَقَةُ وَلَدِهَا، مِنْ عَبْدٍ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَلْزُمُ الْمُكَاتَبَةَ نَفَقَةُ وَلَدِهَا، وَكَسْبُهُ لَهَا، وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ بِقَدْرِ رِقِّهِ، وَبَقِيْتُهَا عَلَيْهِ، قِيلَ لآحْمَدَ: فَإِنْ أَطْعَمَ عِيَالُهُ حَرَامًا يَكُونُ صَنْبِعَةً لَهُمْ؟ قَالَ: شَدِيدًا.

وَيَلْزَمُهُ القِيَامُ بِمَصْلُحَةِ بَهِيمَتِهِ فَإِنْ عَجَزَ أَجْبِرَ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ لاَبْنِ عَقِيلِ: عَلَى بَيْعِ أَوْ كِـرَاءِ أَوْ ذَبْـحِ مَـأَكُول، فَـإِنْ أَبْسى فَعَلَ الحَاكِمُ الآصْلُحَ أَوْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ، قَالَ فِي الْغُنْيَةِ: وَيُكْرَهُ إِطْعَامُهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ وَإِكْرَاهُهُ عَلَى الْأَكْلِ، عَلَى مَا اتَّخَذَهُ النَّاسُ عَادَةً لآجُل التَّسْدِين.

قَالَ أَبُو المَعَالِي َفِي سَفَرِ النَّزْهَةِ: قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: لا يَحِلُّ أَنْ يُتْعِبَ دَابُّةً وَنَفْسَهُ بلا غَسرَضِ صَنْعِيبِح، وَيَحْرُمُ تَحْمِيلُهَـا مُشِقًّا وَحَلْبُهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا، وَجَيِفَتُهَا لَهُ، وَنَقُلُهَا خَلَيْهِ، وَلَعَنَ النَّبِيُ ﷺ مَنْ وَسَمَ أَوْ ضَرَبَ الوَجْهُ، وَنَهَى عَنْهُ.

فَتَحْرِيمُ ذَلِكَ ظَاهِرُ كَلام الإَمَامَ، والآصْحَابِ، وَذَكَرُوهُ فِي ضَرَّبِ الوَجْهِ فِي الحَلَّ.

وَفِي َ الْمُسْتَوْعِبِ فِي الوَسَّمِ يَكُرَّهُ، فَيَتَوَجَّهُ فِي ضَرَبِهِ مِثْلُهُ، والآوَّلُ أَظْهَرُ، وَهُوَ فِي الأَدَمِيِّ أَشَدُّ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا يَجُوزُ الوَسَّمُ إِلَّا لِمُنتَاوَاةِ.

وَقَالَ أَيْضًا: يَحْرُمُ لِقَصْدِ الْمُثْلَةِ، وَيَجُوزُ لِغَرَضِ صَحِيحٍ.

نَقُلَ ابْنُ هَانِي: يُوسَمُ وَلا يَعْمَلُ فِي اللَّحْم.

وَكَرِهَ أَخْمَدُ خَيِصَاءَ غَنَمْ وَغَيْرِهَا إِلاَّ خَوْفَ ۚ غَصَاصَةٍ، وَقَالَ: لا يُعْجِبُني أَنْ يُخْصِيَ شِيِّئًا، وَحَرَّمَهُ القَاضِي وَالْسَنُ عَقِيـلٍ، كَالْآدَمِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِيهُ (ع) وَفِي الغُنْيَةِ: لا يَجُورُ خِصَاءُ شَيْءٍ مِنْ حَيْوَانٍ وَعَبِيلًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِسِي رِوَايَـةِ حَرْبِ وَأَبِي طَالِبٍ، وَكَذَٰلِكَ السَّمَةُ فِي الوَجْهِ، عَلَى مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ لِلنَّهْيِ.

وَإِنْ كَانَ لَا بُدُّ مِنْهُ لِلْعَلامَةِ فَفِي غَيْرِ الوَجْهِ.

وَنُزُوُّ حِمَارِ عَلَى فَرَس يُتَوجُّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَى الخِصَاءِ، لِعَدَمِ النَّسْلِ فِيهِمَا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يُكْرَهُ. - - - المُعَارِبُ مِنْ مَا مَا مُنْ اللَّهِ عَلَى الخِصَاءِ، لِعَدَمِ النَّسْلِ فِيهِمَا، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يُكْرَهُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ يُبَاحُ خَصَى الغُنَّم.

وَقِيْلَ: يُكْرُهُ، كَغَيْرِهَا، وَيُكْرُهُ تُعْلِيقُ جَرَسَ أَوْ وَتَوِ، وَجَزُّ مَعْرِفَةٍ وَنَاصِيَةٍ، وَفِي جَزَّ ذَنَبِهَا رِوَايَتَانِ، أَظْهَرُهُمَا يُكُرُهُ لِلْخَبَرِ، وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: «مَرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ فَقَسَالَ اتَّقُواَ اللَّهَ فِي هَــٰذِهِ البَهَــاهِمِ المُعْجَمَـةِ، وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: «مَرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ فَقَسَالَ اتَّقُواَ اللَّهَ فِي هَــٰذِهِ البَهـَـاهِمِ المُعْجَمَـةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً، وَكُلُوا لَحْمَهَا صَالِحَةً؛ إِسْنَادُهُ جَيُّدًّا.

رَوَاهُ أَبُو ذَاوُد (٤٨ ٢٥)، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا: «لَوْ غُفِرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى البَهَائِمِ لَغُفِرَ لَكُمْ كَثِيرًا».

رُوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٥٢٦).

وَيَجُوزُ الانْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ، كَالبَقَرِ لِلْحَمْلِ أَوْ لِلرَّكُوبِ، والإبل، والحُمْرِ لِلْحَرْثِ ذَكَـرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الإَجَارَةِ، لاَنْ مُقْتَضَى اللِّلْكِ جَوَازُ الانْتِفَاعِ بِهِ فِيمَا يُمْكِنُ، وَمَلَا مُمْكِنُ كَاللَّذِي خُلِقَ لَـهُ، وَجَرَتْ بِهِ عَـادَةُ بَعْضِ النَّـاس، وَلِجَارَةِ، وَإِنْ المُنْقِطُونُ مِنْهُمَا ذَلِكَ، وَقُولُـهُ ﷺ: «بَيْنَا رَجُـلٌ يَسُوقُ مُنْهُمَا ذَلِكَ، وَقُولُـهُ ﷺ: «بَيْنَا رَجُـلٌ يَسُوقُ مُنْهُمَا ذَلِكَ، وَقُولُـهُ ﷺ: بَقَرَةُ أَرَادَ أَنْ يَرْكَبُهَا قَالَتْ: إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِهَٰذَا إِنَّمَا خُلِقْنَا لِلْحَرْثِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢١٩٩، م: ٢٣٨٨).

أَيْ: أَنَّهُ مُعْظُمُ النَّفْعِ، وَلا يَلْزَمُ مِنْهُ مَنْعُ غَيْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي ٱلصَّيْلِ: اخْتَلَفُوا فِي رَكُوبِ البَقَرِ، فَيَلْزَمُ المَانِعُ مَنْعَ تَحْدِيلِ البَقَرِ، والحَرْثِ بِالإِبلِ، والحُمُرِ، وإلاَّ فَلَـمْ • وَمَا اللَّهِ مِنْهُمْ مُؤْمِنُ يَعْمَلُ بِالظَّاهِرِ وَلا بِالمُعْنَى.

وَرَوَى أَخْمَدُ (٣/ ٤٨٤) عَنْ سَوَادَةً بْنِ الرَّبِيعِ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَسهُ ﴿إِذَا رَجَعْتَ إِلَى بَيْتِكَ فَمُرْهُمُ فَلْيُحْسِنُوا غَـدًا رِبَاعَهُمْ، وَمُرْهُمُ فَلْيُقَلِّمُوا أَطْافِرَهُمْ وَلا يَعْبِطُوا بِهَا ضُرُوعَ مَوَاشِيهِمْ إِذَا حَلَبُوا، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ شَتَمَ دَابُّةً: قَالَ الصَّالِحُونَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ [مَنْ] هَذِهِ عَادَتُهُ.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤/ ٩/٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٩٥) عَنْ عِمْرَانَ: أَنَّهُ عَلَيه السلام كَانَ فِي سَفَرٍ، فَلَمَنَتْ امْرَأَةً نَاقَةً فَقَـالَ: *خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْعُونَةً، فَكَانِّي أَرَاهَا الآنَ تَمْشِي فِي النَّاسِ مَا يَمْرِضُ لَهَا أَحَدٌ. وَلَهُمَا (حم: ١٩/٤، م: ٢٥٩٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةً «لا تُصَاحِبُنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَعْنَةً»، فَيُتَوَجُّهُ اخْتِمَالُ أَنَّ النَّهْ عِينَ

مُصَاحَبَتِهَا فَقَطَ.

معد حبيه حسر. وَلَهَذَا رَوَى أَحْمَدُ (٢٤٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَ أَنْ ثُورَدٌ. وقَالَ: ﴿لا يَصْحَبُنِي شَيْءٌ مَلْعُونٌ ۚ وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقًا مِنَ العُقُوبَةِ المَالِيَّةُ، لِيَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ، وَهُـوَ الَّـذِي ذَكَرَهُ الْهِنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانِ، وَيُتَوَجَّهُ عَلَى الآوَّلِ احْتِمَالٌ: إِنَّمَا نَهَى لِعِلْمِهِ بِاسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ. وَلِلْعُلَمَاءِ كَهَذِهِ الْأَقْوَالِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِذَا لَعَنَ أَمَتَهُ أَوْ مِلْكًا مِنْ أَمْلاكِهِ فَعَلَى مَقَالَةِ أَحْمَـدَ يَجببُ إخْرَاجُ ذَلِـكَ عَـنْ مِلْكِـهِ، فَيَعْتَـقُ العَبْـدُ وَيُتَصَدُّقُ بِالشَّيْءِ، لاَنْ المَرْأَةَ لَعَنَتْ بَعِيرَهَا، فَقَالَ ﷺ: ﴿لا يَصْحُبُنَا مَلْعُونَ، خَلِّيهِ، قَــالَ: وَقَـدْ يَجِيءُ فِـي الطّـلاقِ إِذَا قـالَ لِزَوْجَتِهِ ذُلِّكَ وَلَعَنَهَا مِثْلَ مَا فِي الفُرْقَةِ.

وَلِمُسْلِم (٢٥٩٨) مِنْ حَلَيْتِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: ﴿لا يَكُونُ اللَّعْانُونَ شَفَعَاءَ وَلا شُهَدَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ». وَلاَّبِي دَاوُد (٢٩٠٨) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَلِيْتِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَنَّ رَجُلاَ نَازَعَتْهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ فَلَعَنَهَــا، فَقَـالَ ﷺ: لا تَلْعَنْهَـا

الفروع - كتاب النفقات

فَإِنُّهَا مَأْمُورَةً، وَأَنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلِ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِه.

﴿ وَسَبُّتْ عَائِشَةُ يَهُودَ وَلَعَتَنْهُمْ لَمَّا سَلَّمُوا ۚ عَلَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، لا تَكُونِي فَاحِشَةً».

وَلاَحْمَدَ (٢٦٩٥٦)، وَمُسْلِم (٢١٦٥): «مَهُ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الفُحْشَ وَلا التَّفَحُشَ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «البُّذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، والجَفَاءُ فِي النَّارِ»، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعَـــا: «لَيْـسَ المُؤمِـنُ بِطُعُــانٍ وَلا لَعَان وَلا فَاحِش وَلا بَلْيَيء».

رُوَاهُمَا أَخْمُدُ (٣٨٣٩)، والتَّرْمِلِيُّ (٢٠٠٩) وَصَحَّحَهُمَا.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَّبِ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيَّدِوٌّ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢١٧٥)، والنَّسَائِيُّ (٤/ ٩٢).

أيْ: خَدَعَهُ وَأَفْسَدَهُ، وَلاَّحْمَدَ مِثْلَّهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةً.

وَتُسْتَحَبُّ نَفَقَتُهُ عَلَي غَيْرِ حَيْوَانٍ، ذَكِّرُهُ فِي الْوَاضِحِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ.

وَيُتَوَجُّهُ وُجُوبُهُ لِثَلاًّ يَضِيغَ مَالُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب الحضائة

لا حَضَانَةَ إِلاَّ لِرَجُل عَصَبَةٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَارْتَةٍ أَوْ مُدْلِيَةٍ بِوَارِثٍ أَوْ عَصَبَةٍ.

ئَمُّ هَلَ هِيَ لِحَاكِمِ أَوْ لِبَقِيَّةِ الْأَقَارِبِ مِنْ رَجُلِ وَامْرَأَةٍ ثُمُّ لِحَاكِمِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١)(١).

فَمَّلَى النَّانِي يُقَدَّمُ أَبُو أُمَّ وَأُمُّهَاتُهُ عَلَى الْخَالَ، وَنِي تَقْدِيهِمْ عَلَى أُخْ مِنْ أُمَّ أَوْ عَكْمِيهِ وَجْهَان (م ٢) (٢٠. وَاحْقُ النِّسَاءِ بطِفْلِ أَوْ مَعْتُوهِ أُمُّهُ وَلَوْ بِأَجْرَةِ مِثْلٍ، كَرَضَاعَ قَالَهُ فِي الْوَاضِح، ثُمَّ جَدَاتُهُ، ثُمُ أَحَوَاتُهُ، ثُمَّ حَمَّاتُهُ وَخَالاتُهُ، ثُمَّ عَمَّاتُ أَبِيهِ وَخَالاتُ أَبُونِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخُواتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَقِيلَ: العَمَّاتُ، والحَالاتُ بَعْدَ بَنَاتٍ إِخْوَتِهِ

وَتُقَدَّمُ أَمُّ أَمُّ أَمُّ أَسِ، وَإَخْتَ لِأُمُّ عَلَى أَخْتِ لآبِ، وَخَالَةٌ عَلَى عَمَّةٍ، وَخَالَةٌ أَمُّ عَلَى خَالَـةٍ أَبِ، وَخَالَـةُ أَبِ عَلَى عَمُّتِهِ، وَمُدْل مِنْ خَالَةٍ وَعَمَّةٍ بِأُمُّ (و).

وَعَنْهُ عَكُسُهُ ۚ فِي الْكُلِّ، اَخَتَاٰرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، لآنَّ الولايَةَ لِلْأَبِ، وَكَذَا قَرَابَتُهُ، لِقُوَّتِهِ بِهَا، وَإِنْمَا قُدَّمَتْ الأَمُّ؛ لآنَّهُ لا يَقُومُ مَقَامَهَا هُنَا فِي مَصْلَحَةِ الطَّفْلِ، وَإِنْمَا قَدُّمَ الشَّارِعُ خَالَةُ ابْنَةَ خَمْزَةً عَلَى عَمُّتِهَا صََّفِيَّةً، لَآنٌ صَّنفِيَّةً لَـمْ تَطْلُبْ، وَجَعْفَرٌ طَلَبَ نَائِبًا عَنْ خَالَتِهَا، فَقَضَى الشَّارِعُ بِهَا لَهَا فِي غَيْبَتِهَا، وَقَدَّمَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والشُّيْخُ الخَالَـةَ عَلَى العَمَّـةِ، والأنحـٰتَ لِلْأَبِ عَلَى الْأَخْتِ لِلأُمِّ، قَالَ بَعْضُهُمْ: فَتَنَاقَضُوا، وَكَذَا قَالُهُ (ش) فِي الجَدِيدِ

وَأَحَقُ الرِّجَالِ أَبِّ، ثُمُّ جَدُّ، ثُمُّ أَفْرَبُ عَصَبَةِ، وَتُقَدَّمُ النِّسَاءُ عَلَيْهِم، إلاَّ أَنَّ الآبَ يُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِ أَمُهَاتِ الأَمَّ، والجَلَّ يُقَدُّمُ عَلَى غَيْرِ أُمُّهَاتِ الْآبُويْنِ.

وَعَنْهُ: تَقَدِّيمُهَا عَلَى غَيْرِ أُمَّ.

وَعَنْهُ: تُقَدَّمُ أَخْتَ لِأُمُّ وَخَالَةٌ عَلَى أَبِ، فَتُقَدَّمُ النَّسَاءُ عَلَى كُلِّ رَجُل.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُدْلِينَ بِهِ، وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ نِسَاءِ الْأُمُّ عَلَى الآبِ وَجَهَتِهِ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (ولا حضانة إلاَّ لرجل عصبةِ أو امْرأةٍ وارثةٍ أو مدليةٍ بوارثٍ أو عصبـةٍ، ثممٌ هـل هـي لحـاكم أو لبقيَّة الأقارب من رجلِ وامرأةٍ ثمُّ لحاكم؟ فيه وجهان). انتهى.

وهما احتمالان للقاضي، وبعده لصاحب الهداية، والكافي، والهادي.

وأطلقهما في الهداية، والبلغة، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا وغيرهم.

أحدهما: لا حقُّ لهم في الحضانة، وينتقل إلى الحاكم، جزم به في الوجيز.

وهو ظاهر ما جزم به في العمدة، والمنوّر ومنتخب الأدميّ، فإنّهم ذكروا مستحقّي الحضانة ولم يذكروهم فيهسم، وقدَّمه في المحـرّر،

وقدُّمه في الرَّعايتين، والنَّظم في أوَّل الباب، وصحَّحه في التَّصحيح.

والوجه الثَّاني: هو لبقيَّة الأقارب من ذوي الأرحام دون الحاكم، وهو الصُّحيح.

قال في المغني: وهو أولى، وجزم به ابن رزين في نهايته، وصاحب تجريد العناية.

وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وقال: هو أقيس، وقدَّمه في النَّظم في موضع، وصحَّحه في آخر، وقدَّمه في الرَّعــايتين في أثنــاء البــاب، ولعلُّه تناقضٌ منهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله في المسألة: (فعلى النَّاني يقدُّم أبو أمَّ وأمُّهاته على الخال، وفي تقديمهم على أخ من أمَّ أو عكسه وجهان).

وأطلقهما في الهداية، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والهادي، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم وغيرهم.

أحدهما: يقدُّمون عليه، قدُّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: يقدُّم عليهم، صحَّحه في التَّصحيح.

الفروع - كتاب النفقات

وَقِيلَ: تُقَدَّمُ العَصَبَةُ عَلَى امْرَأَةٍ مَعَ قُرْبِهِ، فَإِنْ تَسَاوِيَا فَوَجْهَان (م ٣)(١).

وَلا حَضَانَةً لِعَصَبَةٍ غَيْرٍ مَحْرَمٌ عَلَى أَنْفَى، وَنِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ: إِنْ بَلَغَتْ سَبْعًا. وَفِي التَّرْغِيبِ: تُشْتَهَى، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الْهَذِي: مُطْلَقًا، ويُسَلِّمُهَا إِلَى ثِقَةٍ يَخْتَارُهَا هُوَ، أَوْ إِلَى مَحْرَمِهِ، لآنَّهُ أُولُكِي مِنْ أَجْنَبِيُّ وَحَاكِم، وَكَذَا قَالَ فِيمَنْ تَزَوَّجَتْ وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ غَيْرُهَا، وَهَذَا مُتَوَجَّةً وَلَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِلْخَبْرِ، لِعَدَمٍ عُمُومِهِ، فَإِنْ أَبْتَ الْجُنَبِيُّ وَحَاكِم، وَكَذَا قَالَ فِيمَنْ تَزَوَّجَتْ وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ غَيْرُهَا، وَهَذَا مُتَوَجَّةً وَلَيْسَ بِمُخَالِفٍ لِلْخَبْرِ، لِعَدَمٍ عُمُومِهِ، فَإِنْ أَبْتَ الأُمُّ لَمْ تُجْبَرْ، وَأَمُّهَا أَحَقُّ.

وَقِيلَ: الآبُ، وَلا حَضَانَةَ لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ، لآنُّهُ لا يَمْلِكُ نَفْعَهُ الَّذِي يَحْصُلُ الكَفَالَةُ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي مُعْتَقَ بَعْضُهُ: قِيَاسُ قَوْلَ أَحْمَدَ: يَدْخُلُ فِي مُهَايَأَةٍ.

وَقَالَ فِي أَهَدْيِ: لا ذَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِ ٱلحُرِيَّةِ، وَقَالَ (م) فِي حُرُّ لَهُ وَلَدٌ مِنْ أَمَةٍ: هِنَيَ أَحَقُ بِنِهِ، إلا أَنْ تُبَاعَ فَتَنْتَقِلَ،

قَالَ: وَهَٰذَا هُوَ الصَّحِيحُ، لآحَادِيثِ مَنْعِ التَّفْريق.

قَالَ: وَتُقَدَّمُ بِعَقٌ حَصَانَتِهَا وَقُتَ حَاجَةً الوَلَدِ عَلَى حَقَّ السَّيِّدِ كَمَا فِي البّيع سَوَاءً

وَقَالَ الآصْحَابُ: وَلا حَضَانَةَ لِفَاسِق، وَخَالَفَ صَاحِبُ الهَدْي، قَالَ: لأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ أنَّ الشّرْعَ فَرَّقَ لِذَلِك، وَأقَرَّ النَّاسَ، وَلَمْ يُبَيِّنُهُ بَيَانًا وَاضِحًا عَامًا، وَلاحْتِيَاطِ الفَاسِقِ وَشَفَقَتِهِ عَلَى وَلَدِهِ وَلا لِكَافِرِ عَلَى مُسْلِم، وَلا لامْرَأَةٍ مُزَوَّجَةٍ.

قَالَهُ الجِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ (وَ م ش) وَلَوْ رَضِيَ الزَّوْجُ: وَاخْتَارَ صَاحِبُ الهَدْي لا تَسْـقُطُ إنْ رَضِي، بِنَـاءٌ عَلَى أَنَّ سُقُوطُهَا لِمُرَاعَاةِ حَقُّ الزُّوجِ.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ إِلاَّ بِجَدُّةٍ (و م).

والأَمْنَهُرُ: وَقَرِيبَةٍ، وَهُوَ مَعْنَىٰ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: وَنَسِيبَةٍ، وَيُتَوَجُّهُ احْتِمَالُ ذَا رَحِم مُحَرَّم (و هـــ).

وَعَنْهُ: لَهَا حَضَانَةُ الْحَارِيَةِ.

وَلا يُعْتَبَرُ اللَّخُولُ فِي اَلاَّصَحِّ (م) فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ عَادَتْ (م) فِي النُّكَاحِ، وَوَافَسَقَ فِي غَيْرِو بِنَاءُ عَلَى أَنْ قَوْلَـهُ عليـه السلام: «أنْتِ أَحَقُّ بهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي، تَوْقَيتٌ لِحَقَّهَا مِنَ الحَضَانَةِ بالنَّكَاحِ.

وَعَنْهُ: فِي طَلاقٍ رَجْعِيٌّ بَعْدَ العِدَّةِ (و هــ) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ وَجْهًا، وَصَحَّحَهُ فِي التّرغيب.

وَنَظِيرُهَا لَوْ وُقِفٌ عَلَى أَوْلادِهِ، فَمَنْ تَزَوَّجَ مِنَ الْبَنَاتِ فَلا حَقَّ لَهُ، قَالَهُ القَاضِي، وَهَــلْ يَسْـقُطُ حَقُّهَـا بِإِسْـقَاطِهَا؟ فِيــهِ أَحْتِمَالان فِي الْانْتِصَار وَيُتَوَجُّهُ كَإِسْقَاطِ أَبِ الرُّجُوعَ فِي هِبَةٍ.

وَفِي كِتَاْبِ الْهَدْيِ: هَلِ الْحَضَالَةُ حَقُّ لِلْحَاضِنِ آَوْ عَلَيْهِ؟ فِيهِ قَوْلان فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمَالِكِ وَيَنْبَنِي عَلَيْهِمَا: هَـلْ لِمَـنْ لَهُ الْحَضَانَةُ أَنْ يُسْقِطَهَا وَيَنْزِلَ عَنْهَا؟ عَلَى قُولَيْنِ، وَأَنْهُ لا يَجِبُ عَلَيْهِ خِدْمَةُ الوَلَدِ أَيَّامَ حَضَانَتِهِ إِلاَّ بِأَجْرَةِ إِنْ قُلْنَا الحَـنَّ لَـهُ، وإلاَّ وَجَبَتْ عَلَيْهِ خِدْمَتُهُ مَجَّانًا، وَلِلْفَقِيرِ الْأَجْرَةُ عَلَى القَوْلَيْنَ؟

قَالَ: وَإِنْ وَهَبَتْ الحَضَانَةَ لِلنَّابِ وَقُلْنَا الحَقُّ لَهَا لَزَمَتْ الهِبَةُ وَلَمْ تَرْجعْ فِيهَا، وَإِنْ قُلْنَا الحَقُّ عَلَيْهَا فَلَهَا العَوْدُ إِلَى طَلَبهَـا، كَذَا قَالَ (م ٤)^(١).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وقيل: تقدُّم العصبة على امرأةٍ مع قربه، فإن تساويا فوجهان). انتهى.

أحدهما: تقدُّم هي مع التُّساوي على هذا البناء، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الشَّارح وغيره.

والوجه الثَّاني: يقدُّم هو.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وهل يسقط حقُّها بإسقاطها؟ فيه احتمالان في الانتصار في مســـالة الخيــار هــل يــورث أم لا؟ ويتوجَّــه كإسقاط أب الرُّجوع في هبةٍ.

وفي كتاب الهدي: هل الحضانة حقُّ للحاضن أو عليه؟ فيه قولان في مذهب أحمد ومالك، وينبني عليهما هل لمن لـــه الحضانــة أن=

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه

ثُمُّ قَالَ: هَذَا كُلُّهُ كَلامُ أَصْحَابِ مَالِكِ، كَذَا قَالَ.

وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ أَبُولُهِ سَفْرًا لِحَاجَةٍ فَقِيلَ: لِلْمُقِيم.

وَقِيلَ: لِلأُمِّ.

وَقِيلَ: مَعَ قُرْبِهِ (م ٥، ٦)(١)، والسُّكُنَّى مَعَ قُرْبِهِ لِلأُمُّ.

وَقِيلَ: لِلْمُقِيمُ، وَمَعَ بُعْدِهِ وَلا خَوْفَ لِلأَبِ (وَ م شُ).

وَعَنْهُ: لِلأُمْ، وَقَيْدَمَا فِي المُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ بِإِقَامَتِهَا، وَعِنْدَ الحَنَفِيَّةِ هُوَ لِلْمُقِيمِ إِلاَّ أَنْ تَنْتَقِـلَ الأُمُّ إِلَى بَلَـدِ كَـانَ فِيـهِ * الرُّحَا

. وَقَالَ صَاحِبُ الهَدْي: إِنْ أَرَادَ المُنتَقِلُ مُضَارَّةَ الآخَرِ وَانْتِزَاعَ الوَلَدِ لَمْ يُجَبْ إلَيْهِ، وإلاَّ عُمِلَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةُ طِفْلِ. وَهَذَا مُتَوَجَّة، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الآصْحَابِ، فَلا مُخَالَفَةَ، لا مبيَّمًا فِي صُورَةِ المُضَارَّةِ، والبَعِيدِ مَسَـافَةَ قَصْـرٍ، ونَصَـّهُ: مَـا لَـمْ يُمْكِنْهُ العَوْدُ فِي يَوْمِهِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

=يسقطها، وينزل عنها؟ على قولين، وأنَّه لا يجب عليه خدمة الولد أيَّام حضانته إلاَّ بأجرةٍ إن قلنا الحقُّ لـــه، وإلاَّ عليــه خدمتــه مجَّانــاء وللفقير الأجرة على القولين، قال: وإن وهبت الحضانة للأب وقلنا: الحقُّ لها لزمت الهبة ولم ترجع فيهـــا، وإن قلنــا الحـقُّ عليهــا فلهــا العود إلى طلبها، كذا قال). انتهى كلام المصنّف.

قال ابن نصر الله في حواشيه: كلامه في المغنى يدلُّ على سقوط حقُّ الأمُّ من الحضانة بإسقاطها، وإنَّ ذلك ليس محلُّ خلافو، وإنَّما محلُّ النَّظر أنَّها لو أرادت العود فيها هل لها ذلك؟ يحتمل قولين، أظهرهما لها ذلك، لأنَّ الحقُّ لها ولو يتُصل تبرُّعها بــه بــالقبض، فلها العود، كما لو أسقطت حقّها من القسم. انتهى.

قال في المغنى: وإن تركت الأمُّ الحضانة مع استحقاقها لها ففيه وجهان:

أحدهما: تنتقل إلى الأب؛ لأنَّ أمُّهاتها فرعٌ عليها في الاستحقاق، فإذا أسقطت حقُّها سقط فروعهاً.

والثَّاني: تنتقل إلى أمَّها وهو أصحُّ، ولأنَّ الأب أبعد، فلا تنتقل إليه مع وجود الأقرب، وكون أمُّها فرعها لا يقتضى سقوط حقُّها بإسقاط بنتها، كما لو تزوّجت، انتهى ملخصًا.

(١) (مسألة - ٥ - ٦): قوله: (وإن أراد أحد أبويه سفرًا لحاجةٍ، فقيل: للمقيم، وقيل: للأمُّ، وقيل: مع قربه). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٥): إذا كان السُّفر بعيدًا لحاجةٍ ثمُّ يعود فهل المقيم احقُّ إم الأمُّ؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: المقيم منهما أحقُّ، وهو الصُّحيح، جزم به في المستوعب، والمغـني، والكـافي، والشُّـرح، وشــرح ابـن منجًّا وابـن رزيــن وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: الأمُّ احقُّ مطلقًا، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهـب، والوجـيز وغـيرهم، وقدَّمـه في المحـرَّر، والنَّظـم، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(المسألة النَّانية – ٦): إذا كان السُّفر قريبًا لحاجةٍ ثمَّ يعود فهل المقيم أحقُّ أم الأمُّ؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: المقيم أحقُّ، وهو الصُّحيح، وبه قطع في المستوعب، والمغني، والكافي، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه النَّاني: الأمُّ احقُّ مطلقًا، أعني سواءً كانت المسافرة أو المقيمة، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهـب، والخلاصـة، والحرُّر، والحاوي، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، ولنا قولٌ إنَّ: الأمَّ أحقُّ هنا، وإن قلنا المقيم أحقُّ في البعيد وهــو الّــذي ذكــره المصنَّـف، وقــد قــدّم في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي أنَّ الأمَّ أحقُّ مطلقًا في البعيد، وقطعوا في القريب بأنَّها أحقُّ، فهناك قدَّمــوا صع حكــايتهم الخلاف، وهنا قطعوا.

الفــروع - كتاب النفقات

وَإِنْ بَلَغَ غُلامٌ سَبَغَ سِنِينَ عَاقِلاَ فَعَنْهُ: أَبُوهُ أَحَقُّ، وَعَنْهُ أُمُّهُ، والمَذْهَبُ يُخَيَّرُ (م ٧)(١) (و ش)، فَإِنْ أَبَى ذَلِكَ أُفْرِعَ. مَا فَ اللَّهُ هَا اللَّهُ عَلَيْهُ أَلَمُهُ أَحَدُّ مِنَ كُنَّارُ هُمْ هَا مَنْ مَا مُنْ أَنْهُ لِمِنْ أَنْ سَنْ

وَفَي التَّرْغِيبِ اخْتِمَالُ أَنَّ أَمَّهُ أَحَقُّ، كَبُلُوغِهِ غَيْرَ رَشِيهِ، وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يُخَيَّرُ ابْنُ سِتٌّ أَوْ سَبْع.َ وَمَذْهَبُ (هـ) أُمِّهِ أَحَقُّ حَتَّى يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَلْبَسَ وَخْدَهُ فَيَكُونَ عِنْدَ أَبِيهِ، وَمَتَى أَخْذَهُ الآبُ لَمْ يُمْنَعَ زِيَـارَةَ أُمَّـهِ وَلا هِيَ تَمْريضَهُ، وَإِنْ أَخَذَتْهُ أَمَّهُ كَانَ عِنْدَهَا لَيْلاَ، وَعِنْدَهُ نَهَارًا لِيُؤَدِّبُهُ وَيُعَلِّمُهُ مَا يُصْلِحُهُ.

وَإِنَّ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا ثُمَّ اخْتَارَ غَيْرَهُ أَخَذَهُ.

وَكَذَا إِنْ اخْتَارَ أَبْدًا وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَسْرَفَ تَبَيَّنَ قِلَّةً تَمْبِيزِهِ فَيَقْرَعُ أَوْ لِلأُمِّ.

وَإِنْ بَلَغَتْ أَنْشَى سَبْعًا فَعَنْهُ: الْآُمُّ أَحَقُ (و هـ) قَالَ فِي الهَدُّيَّ: وَهِيَ الآَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصَحُ دَلِيلاً.

وَقَيلَ: تُخَيَّرُ، وَذَكَرَهُ فِي الهَدْي رُوايَةً وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهَا (و شَ)، والمَذْهَبُ الآبُ (م ٨)(٢)، تَبَرُّعَتْ بِحَضَانَتِهِ أَمْ لا.

وَعَنْهُ: بَعْدَ تِسْع، فَإِنْ بَلَغَتْ فَعِنْدُهُ حَتَّى يَتَسَلَّمَهَا زَوْجٌ (و هـ) وَعَنْهُ: عِنْدَهَا.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ أَيُّمًا أَوْ الزُّوْجُ مَحْرَمًا.

وَقِيلَ: إِنْ حُكِمَ بِرُشْدِهَا فَحَيْثُ أَحَبُّتْ، كَغُلام.

وَقَالَهُ فِي الْوَاضِحَ، وَخَوَّجَهُ عَلَى عَدَمٍ إِجْبَارِهَا، والْمَرَادُ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مَأْمُونَةً، زَادَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: ثَيِّبًا، وَعَلَى المَذْهَبِ: لآبيهَا مَنْعُهَا مِنَ الانْفِرَادِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَأُولِيَاوُهَا.

وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لاَ يَنْفَرِدَ عَنْ أَبَوَيْهِ.

وَرَوَى ابْنُ وَهْبِ عَنْ مَالِكُ ۚ ﴿ الْأُمُّ أَحَقُّ بِهِمَا حَتَّى يُثْغِرًا ﴾.

وَرَوَى ابْنُ القَامِيمِ عَنْ (م) حَتَّى يَبْلُغَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الآخِرَ مِنْ زِيَارَتِهَا.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: لَا تَجِيءُ بَيْتَ مُطَلِّقِهَا إِلاَّ مَعَ أَنُوثِيَّةِ الوَلَدِ، وَلا خَلْوَةَ لأُمُّ مَعَ خَوْفِهِ أَنْ يَفْسُدَ قَلْبَهَا، قَالَـهُ فِي الوَّلِيَّةِ الوَلَدِ، وَلا خَلْوَةَ لأُمُّ مَعَ خَوْفِهِ أَنْ يَفْسُدَ قَلْبَهَا، قَالَـهُ فِي الرَّاضِح، وَيُتَوَجُّهُ فِيهِ مِثْلُهَا.

وَالْأُمُّ أَحَقُّ بِتَمْرِيضِهَا فِي بَيْتِهَا، وَلُهَا زِيَارَةُ أُمُّهَا إِنْ مَرِضَتْ، وَغَيْرُ أَبُويْهِ كَهُمَا فِيمَا تَقَدُّمُ وَلَوْ مَعَ أَخَدِهِمَا وَلا يُقِسرُ بِيَسَدِ مَنْ لا يَصُونُهُ وَيُصْلِحُهُ.

وَإِنْ اسْتُوَى اثْنَانِ أُقْرِعَ قَبْلَ السَّبْعِ، وَخَيْرَ بَعْدَهَا مُطْلَقًا، وَحَضَانَةُ رَقِيقٍ لِسَيَّدُو، فَإِنْ كَــانْ بَعْضُـهُ حُـرًا تَهَايَـاً فِيـهِ سَـيّدُهُ وَقَرِيبُهُ.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن بلغ غلامٌ سبع سنين عاقلا، فعنه: أبوه احقُّ، وعنه: أمُّه، والمذهب: يخيُّر). انتهى.

المذهب بلا شكُّ: التَّخير، والكلام على الرُّوايتين على القول بعدم التَّخيير، فإنَّه أطلقهما.

والصَّحيح منهما: أنَّ الأب أحقُّ، قدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو ظاهر ما قدَّمه النَّاظم.

قال الزَّركشيّ: أضعف الرَّوايات الرَّواية الَّتِي تقول: إنَّ الأمَّ أحقُّ. انتهى.

 ⁽٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن بلغت أنثى سبعًا، فعنه: الأمّ أحقّ، قال في الهدي: وهي أشهر عن أحمد وأصحُّ دليلا، وقيل: تخـيّر، ذكره في الهدي روايةٌ.

وقال: نصُّ عليها، والمذهب: الأب). انتهى.

المذهب كما قال المصنّف بلا ريب، والكلام على القولين غيره، فإنّ ظاهره إطلاق الخلاف أيُّهما أصحُ؟ الرّوايــة الأولى أو القــول نُنّاني؟

والصُّحيح منهما: الرُّواية الأولى، وقد اختارها ابن القيُّم وغيره.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

كتاب الجنايات

وَهِيَ: عَمْدٌ يَخْتَصُّ القَوَدُ بهِ، وَشَيْبُهُ عَمْدٍ، وَخَطَأً.

فَالعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ مَنْ يَعْلَمُهُ مَعْصُومًا بِمَا يَقَتْلُهُ غَالِبًا، مِثْلَ أَنْ يَضْرِبُهُ بِحَجَرِ كَبِيرِ أَوْ سَنْدَانَ أَوْ لَــتُ وَهُــوَ مَعْـرُوفٌ مِـنَ السّلاح أَوْ كُوذَيْنِ وَهُوَ مَا يَدُقُ بِهِ الدُّقَاقُ النَّيَابَ أَوْ خَشَبَةٌ كَبِيرَةً، وَكُلُّ شَيْءٍ فَوْقَ صَّمُودِ الفُسْطَاطِ لا كَهُوَ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ النّدَّ أَنْ اللّهُ عَلَيْهِ مَا يَدُوْرُ لِهُ الدُّقَاقُ النِّيَابَ أَوْ خَشَبَةٌ كَبِيرَةً، وَكُلُّ شَيْءٍ فَوْقَ صَمُودِ الفُسْطَاطِ لا كَهُوَ، نَصُ عَلَيْهِ، وَهُو الخَشَبَةُ ٱلَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا بَيْتُ الشُّعْرِ.

وَنَقَلَ أَبْنُ مُشْيَشٍ: يَجِبُ القَوَدُ إِذَا ضَرَبَهُ بِمِثْلِ عَمُودِ الفُسْطَاطِ وَكُوذَيْنِ القَصَّارِ، والصَّخْرَةِ وَبِمَا يَقْتُلُ مِثْلُهُ احْتَجُوا بِــهِ فِي القَتْل بِالْمُثْقُلِ.

وَفِيَ ۚ هَٰذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ فِي عُيُونَ المَسَائِلِ وَخَيْرِهَا: نَاقِضُ العَهْدِ يُقْتَلُ بالسَّيْفِ لا بالحَجَرِ، إجْمَاعًا. أَوْ يُكَرِّرُ صَرَبُهُ بِصَغِيرٍ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ، أَوْ مَرَّةً بِهِ فِي مَقْتَلٍ، وَفِيهِمَا وَجْةً فِي الوَاضِحِ، وَفِي الأُولَى فِي الانْتِصَـارِ: هُـوَ * يَهَا

نَقَلَ حَرَّبِ: شِبْهُ العَمْدِ أَنْ يَضْرِبَهُ بِخَشَبَةٍ دُونَ عَمُودِ الفُسْطَاطِ وَنَحْوِ ذَلِكَ حَتَّى يَقْتَلَهُ، أَوْ مَرَّةً بِهِ فِي مَرَضٍ أَوْ صَغَـفِ أَوْ صَغَـفِ أَوْ صَغَـ فَ أَوْ جَرَّ أَوْ بَرْدٍ وَنَحْوِهِ، وَمِثْلُهُ لَكَمُهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ. وَإِنْ قَالَ: لَمْ أَقْصِدْ قَتْلُهُ لَمْ يُصَدِّقُ، أَوْ يُلْقِيهِ مِنْ شَاهِقٍ أَوْ فِي نَارٍ أَوْ مَاءٍ يُغْرِقُهُ وَلا يُمْكِنُهُ التَّخَلُصُ، فَإِنْ أَمْكَنَـهُ فَقِيـلَ:

يَضْمَنُ الدِّيَّةُ بِإِلْقَائِهِ فِي نَارٍ.

وقيل: لاَ كَمَاء فِي الأَصْحُ (م 1)(١)، أو يُكَتَّفُهُ بِحَضْرَةِ سَبْع بِفَضَاء، أوْ بِمَضِيق بِحَضْرَةِ حَيَّةٍ، خِلافًا لِلْقَاضِي فِيهِمَا، أوْ يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَبِّع بِمَضِيق، كَوْلِيَّةٍ، فَيَفْعَلُ بِهِ مَا يَقَتُلُ مِثْلَهُ أَوْ يُنْهَشُهُ سَبُعٌ أَوْ حَيَّةً يَقْتُلُ مِثْلُهُ خَالِبًا، وإلاَّ فَوَجْهَانِ (م ٢)(١)، أَوْ يَخْنُقُهُ بِحَبِّلِ أَوْ غَيْرُو، أَوْ يَسُدُّ فَمَه وَأَنْفَهُ.

ُ نَقَلَ أَبُو دَاوُدُ: إِذَا ۚ غَمُهُ حَتَّى يَقَتَلُهُ قَبَلَ بِهِ، أَوْ يَعْصِرُ خُصْيَتَيْهِ، أَوْ يَخْسِهُ وَيَمْنَعُهُ الْآكُلَ، والشُّرْبَ ويَتَعَذَّرُ طَلَبُهُ فَيَمُسُوتُ مِنْهُ، مِنْ ذَلِكَ لِمُدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا، فَلَوْ تَرَكَهُمَا قَادِرٌ فَلا دِيَةً، كَتَرْكِهِ شَدَّ فَصْسدو، أَوْ يَخْرَحُهُ بِحَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ فَيَمُوتُ مِنْهُ، والأَصَحُ: وَلُو لُمْ يُدَاو مَجْرُوحٌ قَادِرٌ جُرْحَهُ.

صح. وبو ثم يداو مجروح عادِر جرك. نَقَلَ جَعْفَرٌ الشَّهَادَةَ عَلَى القُتْلِ أَنْ يَرُوهُ وَجَاهُ وَأَنَّهُ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ يَطُولُ بِهِ الْمَرْضُ وَلَا عِلَّةً بِهِ غَيْرُهُ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الوَاضِح: أَوْ جُرْحُهُ وَتَعْفَبُهُ سِرَايَةٌ بِمَرَضٍ وَدَامَ جُرْحُهُ حَتَّى مَات، فَلا يُمَلَّقُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ. أَوْ يَغْرِزُهُ بِإِبْرَةٍ وَنَحْوِهَا فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ فَيَبْقَى ضَمِنًا حَتَّى يَمُوتَ، وَفِيهِ وَجْةً، فَإِنْ مَاتَ فِي الحَـالِ فَوَجْهَانِ (م ٣)(٣)، أَوْ

(١) (مسألة – ١): قوله: (أو يلقيه في نارٍ ولا يمكنه التَّخلُص، فإن أمكنه فقيل: يضمن اللَّية بإلقائه في نـــارٍ، وقيــل: لا، كمــاءٍ، في الأصحُّ). انتهى.

أطلقهما في المغنى، والشُّرح، والقواعد الأصوليَّة وغيرهم.

أحدهما: يضمن الدِّية، قال في الكافي: وإن كان لا يقتل غالبًا أو التَّخلُّص منه نمكنَّ فلا قود فيه، لأنَّه عمد الخطأ، فظاهره أنَّ فيسه الدِّية، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا شيء عليه، وهو ظاهر كلامه في الحرُّر، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وشرح ابن رزينٍ.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (أو ينهشه سبعًا أو حيَّةٌ يقتل مثله غالبًا، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشّرح، وشرح ابن رزينٍ.

أحدهما: هو عمدٌ محضّ، وهو ظاهر ما جزم به في النَّظم وغيره.

والوجه الثَّاني: ليس بعمدٍ، قدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو ظاهر كلامه في الهداية وغيره.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (أو يغرزه بإبرةٍ ونحوها في غير مقتلٍ، فيبقى ضمنًا حتّى يموت، وفيه وجهّ، فإن مات في الحال فوجهان).

(م): الإمام مالك

الضروع - كتاب الجنايات

يَقْطَعُ أَوْ يَبُطُ مِلْعَةَ أَجْنَبِي خَطِرَةً بلا إذْنِهِ فَيَمُوتُ، لا وَلِيُّ صَغِير وَمَجْنُون لِمَصلَحَةٍ.

ُ وَقِيلٌ: لا وَلِيُّ لِمَصْلُحَةٍ أَوْ يَشْحَرُهُ بِمَا يَقْتُلُهُ غَالِبًا، أَوْ يَسْقِيَهِ سُمًّا لا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ يَخْلِطُهُ بِطَعَامٍ وَيُطْعِمُهُ، أَوْ بِطَعَامِ أَكَلَهُ فَيَأَكُلُهُ جَهْلاَ فَيَلْزَمُهُ القَوَدُ، وَأَطْلَقَ ابْنُ رَزِين فِيمَا إِذَا أَلْقَمَهُ سُمًّا أَوْ خَلَطَهُ بِهِ قَوْلَيْن.

«وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُ ﷺ اليَهُودِيَّةَ لَمَّا مَانَّتَ بِشَرُ بُنُ البَرَاءِ الَّذِي أَكُلَ مَعَهُ مَِنَ الشَّاةِ المَسْمُومَةِ فَقَتَلُوهَا قَـوَدًا وَلَـمْ يَقْتُلُهَا أَوْلاَ»، فَإِنْ عَلِمَ بِهِ آكِلُهُ وَهُوَ بَالِغُ عَاقِلٌ، أَوْ خَلَطَهُ بِطَعَامٍ نَفْسِهِ فَأَكَلَهُ أَحَدٌ بِلا إِذْنِهِ، فَهَدَرٌ، فَإِنْ قَالَ القَاتِلُ بِالسُّمِّ أَوْ السَّحْرِ: لَمْ أَعْلَمُهُ قَاتِلاً، أَوْ ادَّعَى جَهْلَ المَرْض، لَمْ يُقْتَلْ.

وَقِيلُ: بَلَى.

وَقِيلَ: وَيَجْهَلُهُ مِثْلُهُ.

وَمَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِمَا يُوجِبُ قَتْلُهُ فَقُتِلَ ثُمَّ رَجَعَتْ أَوْ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْ سِتَّةِ مَثَلاَ ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ وَقَـالَتْ: عَمَدْنَــا نَلهُ.

وَفِي الكَافِي: وَعَلِمْنَا أَنَّهُ يُقْتَلُ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَلَمْ يَجُزُ جَهَلُهُمَا بهِ.

وَفِي التَّرْفِيبِ، والرَّعَايَةِ: وَكَذَّبَتُهُمَا قَرِينَةٌ، أَوْ قَالَ حَاكِمٌ أَوْ وَلِيٌّ: عَلِمْت كَذِبَهَا وَعَمَدْت قَتْلُهُ، لَزِمَ الصَّوَهُ، وَنَصَرَ ابْسُ عَقِيلٍ فِي مُنَاظَرَاتِهِ مَذْهَبُ الحَنْفِيَّةِ، لآنَ الحَاكِمَ لَمْ تُلْجِئْهُ البُيْنَةُ، وَإِنْ كَانَ فَلَيْسَ الشَّرْعُ بِوَعِيدِهِ مُلْجِئًا، لآنَّ وَعِيدَ الرَّسُولِ إكْرَاةً لا وَعِيدَ البَّارِئِ.

وقِيلَ: يَّنِي قَتْلِ حَاكِم وَجْهَان، كَمُزَكُ فَإِنَّ الْمَرْكِي لا يُقْتَلُ عِنْدَ القَاضِي لآنَّهُ غَيْرُ مُلْجِي وَهَذَا أُولَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ شِهَابِ: لَمْ يَقْصِدُوا قَتْلُهُ، بَلْ قَبُولُ شَهَادَتِهِمْ، وَيُقْتَلُ عِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ وَغَيْرِهِ (م ٤)(١)، وَلا تُقْبَلُ بَيْنَةٌ مَعَ مُبَاشَرَةٍ وَلِيٍّ.

وَفِي النُّرْغِيبِ وَجَةً: هُمَا كَمُمَّسِكِ مَعَ مُبَاشِرٍ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: إِنْ عَلِمَ الوَلِيُّ، والحَاكِمُ وَالبَيِّنَةُ: أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلُ أَقَيَّدُ الكُلُّ، وَيَخْتَصُ مُبَاشِرًا عَالِمًا، ثُـمٌّ وَلِيُّـا، ثُـمُّ البَيِّنَـةَ، لحاكِمَ.

وَقِيلَ: ثُمُّ حَاكِمًا، لآنَ سَبَبَهُ أَخُصُ مِنَ البَيُّنَةِ.

وَإِنْ لَزَمَتْ دِيَةً بَيِّنَةً وَحَاكِمًا فَقِيلَ: أَثْلاثًا.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمخني، والكافي، والمقسع، والهادي، والمحرّر، والشّرح، والرّعايتين، والرّركشيّ.

أحدهما: يكون عمدًا، وهو الصّحيح، وهو ظاهر كلام الخرقيّ، فإنّــه لم يفرّق بـين الصّغـير، والكبـير، وصحّحـه في التّصحيـح، والنّظم، وجزم به في الوجيز، والحاوي الصّغير، إلاّ أن تكون النّسخة مغلوطةً.

قال في الهداية: وهو قول غير ابن حامدٍ.

والوجه الثَّاني: لا يكون عمدًا، بل شبه عمدٍ، وهو ظاهر ما جزم به في المنوَّر، واختاره ابن حامدٍ، وقدَّمه في تجريد العنايــة وشــرح ابن رزين.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وقيل في قتل حاكم وجهان، كمزكٌ فإنَّ المزكِّي لا يقتل، عند القاضي، ويقتل عند أبي الخطَّاب وغيره). همر.

ما قاله أبو الخطَّاب وهو الصَّحيح قدَّمه في المغني، والشَّرح، في الرُّجوع عن الشَّهادة، ونصراه، وكذلك ابن رزين وغيرهم. وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثَّاني: وهو قول القاضي لا يقتل.

وأطلقهما في الرُّعايتين، والحاوي الصَّغير فقالا: ولو رجع المزكُون وقالوا عمدنا الكذب ليقتل أو ليقطع ففي لزوم القود وجهان. زاد في الرُّعايتين: وكذا لو قال الحاكم أو الوليُّ علمت كذبها وعمدت قتله.

وَقِيلَ: نِصْفَيْن (م ٥)^(١).

وَلَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: عَمَدْنَا، وَبَعْضُهُمْ: أَخْطَأْنَا: فَلا قَوَدَ عَلَى الْمُتَعَمَّدِ، عَلَى الأصنح، وَعَلَيْهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الدَّيَةِ الْمُغَلَّظَةِ، والمخطئ مِنَ المُخَفَّفَةِ.

حقيئ بن المحتسر. وَلَوْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ: تَمَمَّدُت وَأَخْطَأُ شَرِيكِي فَوَجْهَان فِي القَوَدِ (م ٦)(٢). وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ: عَمَدْنَا، والآخَرُ: أَخْطَأْنًا، لَزِمَ المُقِرُّ بِالْعَمْدِ القَوَدُ، والآخَرَ نِصْفُ الدَّيْسَةِ، وَإِنْ رَجَعَ وَلِي وَبَيْنَـةٌ ضَمِنَـهُ

وَقَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ: وَبَيَّنَةً كَمُشْتَرَكِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّ الدَّالُّ يَلْزَمُهُ القَوَدُ إِنْ تَعَمَّدَ، وإلاَّ الدَّيَةُ وَأَنَّ الآمِرَ لا يَرِثُ. فَصَانً

الَمَذْهَبُ: تُقْتَلُ جَمَاعَةٌ بوَاحِدٍ.

وَنَقَلَ حُنْبَلُ: لا، فَتَلْزَمُهُمْ دِيَةٌ، وَعَلَى الأُولَى دِيَةٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الآشْهَرُ، كَخَطَإٍ. وَنَقَلَ ابْنُ مَاهَانْ دِيَاتٍ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، والفَصْلُ: إنْ قَتَلَهُ ثَلاثَةٌ فَلَهُ قَتْلُ أَحَدِهِمْ، والعَفْوُ عَنْ آخَرَ وَأَخْذُ الدَّيَةِ كَامِلَةً

وَفِي الْفُنُونِ: أَنَا أَخْتَارُ رِوَايَةً مَنْ أَحْمَدُ: أَنْ شَرِكَةَ الآجَانِبِ تَمْنَعُ القَوَدَ، لآنُهُ لا اطَّلاعَ لَنَا بِظَنَّ فَضَلاَ عَنْ عِلْم بِجِرَاحَةِ أَيِّهِمَا مَاتَ أَوْ بِهِمَا، وَإِنْ جَرَحَ وَاحِدٌ جُرْحًا وَآخِرُ مِاثَةً فَسَوَاءٌ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ كَفَّهُ وَآخِرُ مِنْ مَرْفِقِهِ. وقِيلَ: القَاتِلُ الثَّانِي فَيَقَادُ الآوُّلُ، وَلَوْ انْدَمَلا أُقَيِّدُ الآوُّلَ، وكذَا مِنَ الثَّانِي المَقْطُوعِ يَدُهُ مِنْ كُوعٍ، وإلاَّ فَحُكُومَةٌ، أَوْ ثُلُثُ

دِيَةٍ؟ فِيهِ الرُّوايَتَان.

وَلَّوْ قَتَلُّوهُ بِالْفَعَالِ لا يَصَلُّحُ وَاحِدٌ لِقَتْلِهِ، نَحْوُ إِنْ ضَرَبَهُ كُلُّ مِنْهُمْ سَوْطًا فِي حَالَةٍ أَوْ مُتَوَالِيًا، فَلا قَوَدَ، وَفِيهِ عَــنْ تَوَاطُــوْ وَجْهَان فِي التَّرَغِيبِ (م ٧)^(٣)

وجهان بين شرييب به . وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا فِعْلاَ لا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةً، كَقَطْعِ حَشْوَتِهِ أَوْ مَرِينِهِ أَوْ وَدَجَيْهِ ثُمَّ ذَبَحَهُ آخَـرُ قُتِـلَ الآوَّلُ وَصُوَّرَ الشَّانِي، وَهُوَ مَعْنَى كَلامِهِ فِي التَّبْصِرَةِ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى مَيِّتِ، فَلِهَذَا لا يَضْمَنُهُ، وَذَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ النَّصَـرُفَ فِيـهِ كَمَيِّـت ٍ لَـو كَـانَ عَبْدًا، فَلا يَصِحُ بَيْعُهُ، كَذَا جَعَلُوا الضَّابطَ: يَعِيشُ مِثْلُهُ أَوْ لا يَعِيشُ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن لزمت دية بَيِّنَةٌ وحاكمًا فقيل: أثلاثًا، وقيل: نصفين). انتهى.

أحدهما: تلزمهم أثلاثًا، على الحاكم الثَّلث، وعلى كلِّ شاهدٍ النُّلث، قياسًا على ما إذا شهد أربعةٌ بالزُّنا واثنان بالإحصان، فرجم ثمُّ رجعوا، فالدُّية على عددهم، على الصُّحيح، جزم به في المغنى، والشُّرح هنا.

والوجه الثَّاني: تلزمهم نصفين، على الحاكم النَّصف، وعلى الشَّاهدين النَّصف، وهو الصُّواب.

ثمُّ رأيت ابن حمدان في الرَّعاية الكبرى قطع بذلك في باب الرُّجوع عن الشُّهادة، فللُّه الحمد.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (ولو قال كلُّ واحدٍ تعمُّدت وأخطأ شريكي فوجهان في القود). انتهي.

أحدهما: لا قود: قدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوى الصُّغير.

وصحَّحه في الرَّعاية الكبرى وقال: عليهما الدِّية حالَّةُ انتهى.

والوجه الثَّاني: عليهما القود.

قلت: وهو الصُّواب، لاعتراف كلُّ واحدٍ منهما بالعمديَّة، ودعواه أنَّ صاحبه أخطأ لا أثر له، لتكذيبه له.

(٣) (مسألة – ٧): قوله: (ولو قتلوه بافعال لا يصلح واحدٌ لقتله، نحو إن ضربه كلٌّ منهم سوطًا في حالَّةٍ، أو متواليًـــا، فــلا قــود، وفيه عن تواطؤ وجهان، في التّرغيب). انتهى.

أحدهما: عليهم القود، وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: لا قود عليهم، كغير التُّواطؤ، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى.

وَكَذَا عَلَلَ الْخِرَقِيُّ الْمَسْأَلَتَيْن، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي لا يَعِيشُ: خَرَقَ بَطْنَهُ وَأَخْـرَجَ حَشْـوَتَهُ فَقَطَعَهَــا فَٱبَانَهَــا مِنْـهُ، وَهَــذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُبِنْهَا لَمْ يَكُنْ حَكَمَّهُ كَذَلِك، مُعَ أَنَّهُ بقَطْعِهَا لا يَعِيشُ فَاعْتَبَرَ الحِرَقِيَّ كُوْنَهُ لا يَعِيـشُ فِـي مَوْضِـعٍ خَـاصً، فَتَغْمِيمُ الْآصْحَابِ لا مَيْمًا وَاحْتَجُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِكُلامِ الحِرْقِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَهَذَا مَعْنَى اخْتِيَارِ الشَّيْخِ وَغَيْرِهِ فِي كَلامِ الجِرَقِيِّ، وَأَنَّهُ، احْتَجَّ بهِ فِي مَسْأَلَةِ الذَّكَاةِ، فَدَلُّ عَلَى تَسَــاويهمَا عِنْـدَهُ وَعِنْـدَ

وَلِهَلْنَا احْتَجَّ بوَصِيَّةٍ عُمَرَ –رَضي الله عنه– وَوُجُوبِ العِبَادَةِ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الذَّكَاةِ، كَمَا احْتَجَّ هُنَا، وَلا فَرْقَ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَغَيْرُهُ فِي الذِّكَاةِ كَالقَوْل هُنَا فِي أَنَّهُ يَعِيشُ أَوْ لا.

وَنَصَ عَلَيْهِ أَخْمَدُ أَيْضًا، فَهَوُلاء أَيْضًا سَوُّوا بَيْنَهُمَّا، وَكَلامُ الآكُثُر عَلَى التَّفْرقَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ فِي الْمُغْنِي: إِنْ فَعَلَ مَا يَمُوتُ بِهِ يَقِينًا وَيَقِيَتُ مَعَهُ حَيَاةً مُسْتَقِرَّةً، كَمَا لَوْ خَرَقَ حَشْوَتُهُ وَلَمْ يُبِنْهَا، فَالْقَبَاتِلُ الشَّانِي، لآنَّهُ فِي خُكْم الحَيَاةِ، لِصِحَّةِ وَصِيَّةٍ عُمَرَ وَعَلِيُّ رَضَى الله عنهما، وَكَمَا لَوْ جَازَ بَقَاؤُهُ، وَكَمَريض لا يُرْجَى بُرْؤُهُ.

قَالَ: وَإِنْ أَخْرَجَهُ فَعَلَى الآوَّل مِنْ حُكْم الحَيَاةِ بأنْ أَبَانَ، حَشُونَهُ أَوْ ذَبَحَهُ ثُـمٌ ضَـرَبَ عُنُقَـهُ آخَـرُ فَالقَـاتِلُ هُـوَ الآوَّلُ، وَيُتَوَجُّهُ تَخْرَيجُ روَايَةٍ مِنْ مَسْأَلَةِ الذِّكَاةِ النُّهُمَا قَاتِلانَ، وَلِهَذَا اعْتَبَرُوا إخْدَاهُمَا بالأخْرَى، وَلَوْ كَانَ فِعْلُ الثَّانِي كَلا فِعْسَلِ لَـمْ يُؤَثِّرْ غَرَقُ حَيَوَانَ فِي مَاءٍ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ بَعْدَ ذَبْحِهِ، عَلَىَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْن، وَلَمَا صَحُّ القَوْلُ بأَنْ نَفْسَـهُ زَهَقَـتْ بهمَـا كَالْمُقـَّارِن، وَلا يَقَعُ كُونُ الْأَصْلِ الْخُطَرَ بَلْ الْآصْلُ بَقَاءُ عِصْمَةِ الإنْسَانِ عَلَى مَا كَانَ.

فَإِنْ قِيلَ: زَالَ الْأَصْلُ بالسَّبَبِ، قِيلَ وَفِي مَسْأَلَةِ الْمُذَكَّاةِ.

وَقَدْ ظَهَرَ أَنْ الفِعْلَ الطَّارِيَّ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي التَّحْرِيمِ فِي المَسْأَلَةِ المَذْكُورَةِ، وَتَأْثِيرٌ فِي الْحِلِّ فِي مَسْأَلَةِ المُذْخُورَةِ، وَتَأْثِيرٌ فِي الْحِلِّ فِي مَسْأَلَةِ المُذْخُورَةِ، مَا فِيهَا مِنَ الخِلاف، وَلَمْ أَجِذُ فِي كَلامِهمْ دَلِيلاً هُنَا ۚ إِلاًّ مُجَرَّدَ دَعْوَى أَنَّهُ كَمَيَّت، وَلا فَرْقًا مُؤَثِّرًا بَيْنَــهُ وَيَيْــنَ الذُّكَــاةِ، واللّــهُ

وَيَلْزَمُ الْأَوُّلَ مُوجِبُ جِرَاحَتُهُ.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ هَٰذَا: أَنَّ الْمَريضَ الَّذِي لا يُرْجَى بُرؤهُ كَصَحِيح فِي الجنَّايَةِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ وَإِرْثُهُ وَاعْتِبَارُ كَلامِهِ إِلاَّ مَــا سَـبَقَ مِنْ تَبَرُعَاتِهِ، وَسَوَاءً عَايَنَ مِلْكَ ٱلمَوْتِ أَوْ لا، وَقَلْ ذَكَرُوا هَلْ تُمنَعُ كَبُولُ تَوْتَتِهِ بِمُعَايَنَةِ المِلْكِ أَوْ لا يَمْتَنِعُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا ۚ أَوْ يَمْتَنِعُ بالغَرْغَرَةِ؟ لَنَا أَقُوالُ (م ٨)(١)، إلاَّ أَنْ يَخْتَلُ عَقْلُهُ فَلا اغْتِبَارَ لِكَلامِهِ كَصَحيح.

وَلِهَانَا قَالَ ابْنُ حَزْم قَبْلَ كِتَابِ العَاقِلَةِ بِنَحْوِ كُرُّاسَةٍ: مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ قَتَلِ عَلِيلاً، عَنْ جَابِرِ الجُعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي رَجُـلِ قَتَلَ رَجُلاً قَدْ ذَهَبَ الرُّوحُ مِنْ نِصْفِ جَسَدِهِ، قَالَ: يَضْمَنُهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ كَرَبَتْ نَفْسُهُ مِنَ الزُّهُوقِ فَمَاتَ لَهُ مَيَّتْ أَنَّهُ يَرِثُهُ، وَإِنْ قَلَرَ عَلَى النَّطْق فَأَسْــلَمَ فَإِنَّـهُ مُسْلِمٌ يَرِثُهُ الْمَسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ شَخَصَ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَيَبْنَ المؤتِ إلاَّ نَفَسْ وَاَحِدٌ فَمَاتَ مَنْ أَوْصَى لَهُ بِوَصِيَّـةٍ فَإِنَّـهُ قَدْ اسْتَحَقُّهَا، فَمَنْ قَتَلَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ أُقَيِّدُ بِهِ، انْتَهَى كَلامُهُ.

وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ عَايَنَ أَوْ لَا، وَأَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَجْنِيًّا عَلَيْهِ أَوْ لَا.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ قُبَيْلَ كِتَابِ العَاقِلَةِ: مَنْ جُرحَ جُرْحًا يُمَاتُ مِنْ مِثْلِهُ فَتَدَاوَى بسُمٌّ فَمَاتَ فَالقَوَدُ عَلَى القَــاتِل، لآنَّـهُ مَاتَ مِنْ فِعْلِ الْجَارِحِ وَمِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ، فَكِلاهُمَا قَاتِلٌ.

وَقَالَ فَبْلَ هَذَا: ۚ مَنْ قَتَلَ مَيَّتًا لا شَيْءَ فِيهِ، لآنَّهُ لَيْسَ قَاتِلاً، وَمَــنْ كَسَرَهُ أَوْ جَرَحَهُ فَقَــذْ قَـالَ اللَّـهُ تَعَـالَى ﴿وَالجُــرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، وَهَذَا جُرْحٌ وَجَارحٌ.

وَقَالَ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةِ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشُّوري: ٤٠].

قلت: قد ذكر المصنّف هذه المسألة في كتاب الوصايا، وصحُّحناها هناك، فلتراجع.

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (استطرادًا: وقد ذكروا، هل يمنع قبول توبته بمعاينة الملك أم لا يمنع ما دام عقله ثابتًا؛ أو يمتنع بالغرغرة؟ لنا أقوالً). انتهى.

وَهَذَا الفِعْلُ بِالنِّبْتِ سَيِّئَةٌ وَاعْتِدَاءً، فَالقِصَاصُ وَاجِبٌ إلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ إجْمَاعٌ، وَأَكْثَرُ خُصُومِنَا يَسرَوْنَ القَطْعَ عَلَى مَسنْ مَرَقَ مِنْ مَيَّتِ كَفَّنَهُ، والحَدُّ عَلَى مَنْ زَنِّي بِمَيِّنَةٍ أَوْ قَلَفَ مَيِّنًا، انْتَهَى كَلامُهُ.

وَإِنْ رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ فَتَلَقَّاهُ آخَرُ بِسَيْفِ فَقَدُّهُ فَالقَاتِلُ النَّانِي، وَإِنْ ٱلْقَاهُ فِي لُجَّةٍ فَتَلَقَّاهُ حُوتٌ فَابْتَلَعَهُ لَزِمَ مُلْقِيَةُ القَوَدُ.

وَقِيلَ: إِنْ التَقَمَهُ بَعْدَ حُصُولِهِ فِيهِ قَبْلَ غَرَقِهِ.

وَقِيلَ: شَبِهُ عَمْدٍ، وَمَعَ قِلْةٍ فَإِنْ عَلِمَ بِالحُوتِ فَالقَوَدُ، وإلاَّ دِيَةً، وَإِنْ كَتُفَهُ فِي أرْضٍ ذَاتِ سِبَاعٍ أَوْ حَيَّاتٍ فَقَتَلْتُهُ فَالقَوَدُ. وَقِيلَ: الدِّيَةُ، كَغَيْر مَسْبَعَةٍ.

وَعَنْهُ: كَمُمْسِكِهِ لِمَنْ يَقْتُلُهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَقَتُّلُهُ.

وَفِي المُنْتَخَبِ: لا مَازِحًا مُتَلاعِبًا، فَيَقْتَلُ قَاتِلُهُ وَيُحْبَسُ مُمْسِكُهُ حَتَّى يَمُوتَ.

وَعِنْهُ: يُفْتَلَان، الخَتَارَةُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ، وَمِثْلُهُ أَمْسَكَهُ لِيَقْطَعَ طَرَفَهُ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ. وَكَذَا إِنْ فَتَحَ فَمَهُ وَسَقَاهُ آخَرُ سُمًّا، أَوْ اتَّبَعَ رَجُلاَ لِيَقْتَلَهُ فَلَقِيَهُ آخَرُ فَقَطَعَ رِجُلَهُ لِيَقْتَلُهُ وَمِنْ أَكُرَهُ مُكَلَّفًا عَلَى قَتْلِ مُعَيِّن أَوْ أَكْرَمَهُ عَلَى الإِخْرَاهِ عَلَيْهِ، فَالقَوَدُ، وَفِي المُوجَزِ، إذَا قُلْنَا: تُقْتَلُ الجَمَاعَةُ بِالوَاحِدِ، وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِمُكْرُو، وَيُتَوَجُّهُ عَكْسُهُ.

وَيْيِ الانْتِصَارِ: لَوْ أَكْرِهَ عَلَى القُتْلِ بِأَخْذِ المَالِ فَالقَوَدُ، وَلَوْ أَكْرِهَ بِقَتْلِ النّفْسِ فَلا، وَإِنْ أَكْرِهَ أَوْ أَمَرَ عَبْدَ خَيْرِهِ لِيَقْتُلَ عَبْدَهُ

فَلا قُورَدٌ، وَمَنْ أَمَرَ بِالقَتْلِ كَبِيرًا يَجْهَلُ تَخْرِيمَهُ أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ أَمْرَ بهِ سُلْطَانٌ ظُلْمَا مِنْ جَهْلٍ ظَلَمَهُ فِيهِ، لَزَمَ الآمِرَ. نَقَلَ مُهَنَّا: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ صَبِيًّا أَنْ يَضْرِبَ رَجُلاَ فَضَرَبَهُ فَقَتَلَهُ فَعَلَى الَّذِي أَمَرُهُ، وَلا شَيْءَ عَلَيْهِ بِدَفْعِ سِكِينٍ إليْهِ وَلُـمْ يَأْمُرْهُ، نَقَلَهُ الفَضْلُ.

وَفِي شَرْحٍ أَبِي البَرَكَاتِ بْنِ الْمُنَجِّى: إِنْ أَمَرَ مُمَيِّزًا فَلا قَوَدَ.

وَفِي الانْتِصَاّرِ: إنْ أَمَرَ صَبِيًّا وَجَبَ عَلَى آمِرِهِ وَشَرِيكِهِ، فِي رِوَايَةٍ، وَإِنْ سَلِمَ، لا يَلْزَمُهُمَا فَلِعَجْزِهِ غَالِبًا، وَإِنْ قَبِلَ مَأْمُورٌ مُكَلُّفٌ عَالِمًا تَحْرَيمَ القَتْلِ لَزِمَ المَأْمُورَ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَيُؤَدُّبُ الآمِرُ، نُصُّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ يُخْبَسُ كَمُمْسِكِهِ.

وَفِي الْمُبْهِجِ رِوَايَةٌ يُقْتَلُ.

وَعَنْهُ: بِأَمْرُو عَبْدَهُ، نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مَنْ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلاً فَقَتَلَهُ تُتِنَ المَوْلَى وَحُبسَ العَبْلُدُ حَتَّى يَمُوتَ، لآنَّهُ سَوْطُ المَوْلَى وَسَيْقُهُ، كَذَا قَالَ عَلِيٌّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنَّهُ لَوْ جَنَى بإذْنِهِ لَزمَ مَوْلَاهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهِ، وَحَمَلَهَــا أَبُــو بَكُــرِ عَلَى جَهَالَـةِ العَبْدِ، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: إنْ أَمَرَ عَبْدًا بِقَتْلِ سَيِّدِهِ فَقَتَلَ أَثِمَ، وَإِنَّ فِي ضَمَانِهِ قِيمَتُهُ رِوَايَتَشِنِ.

وَيُحْتَمَلُ إِنْ خَافَ السُّلْطَانُ قُتِلاً.

وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: أُقْتُلْنِي أَوْ اجْرَحْنِي فَفَعَلَ فَهَدَرٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: تُلْزَمُ اللَّايَةُ.

وَعَنْهُ: لِلنَّفْسِ، وَيُحْتَمَلُ القَوَدُ، وَلَوْ قَالَهُ عَبْدٌ ضَمِنَ لِسَيِّدِهِ بِمَالٍ فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ ٱقْتَلْنِي، وإلاَّ قَتَلْتُك فَخِلافٌ، كَإِذْنِهِ (م ٩، ١٠)^(۱).

فيه مسألتان: المقيس، والمقيس عليه.

(المسألة الأولى – ٩): لو قال: اقتلني، وإلاّ قتلتك فهل ذلك إكراهُ أم لا؟ أطلق الخـــلاف، فقــال: فيــه خـــلاف، قــال في الرّعــايتين، والحاوي الصُّغير: وإن قال اقتلني، وإلاُّ قتلتك فإكراهٌ ولا قود إذن، وعنه: ولا دية، زاد في الرَّعايتين: ويحتمل أن يقتل أو يغرم الدَّية إن قلنا: هي للورثة. انتهي.

وقال في الانتصار، في الصِّيام: لا إثم هنا ولا كفَّارة، كما نقله المصنَّف.

⁽١) (مسألة – ٩ – ١٠): قوله: (ولو قال اقتلني، وإلاَّ قتلتك فخلافٌ، كإذنه). انتهى.

وَفِي الانْتِصَارِ: لا إثْمَ وَلا كَفَّارَةَ، وَاخْتَارَ فِي الرِّعَايَةِ وَحْدَهُ أَنْ أُقْتُلْ نَفْسَك، وإلا قَتَلْتُك إِكْرَاهٌ، كَاخْتِمَالِ فِي أَقْتُلْ زَيْدًا ** أو عَمْرًا.

وَإِنِ اشْنَتَرَكَ اثْنَانِ لا يَلْزَمُ القَوَدُ أَحَدُهُمَا مُفْرَدًا، فَعَنْهُ: يُقْتَلُ شَرِيكُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ، كَمَا لَـوْ أَكُـرَهُ أَبُـا عَلَـى

وَعَنْهُ: لا، والمَذْهَبُ: يَقْتُلُ غَيْرُ شَرِيكِ نَفْسَهُ وَمُخْطِئٌ وَصَبِيٍّ وَنَحْوُهُمْ (م ١١)(١).

وَمَتَى سَقَطَ القَوَدُ فَنِصْفُ الدِّيَةِ.

وَقِيلَ: كَمَالُهَا فِي شُريكٍ سَبُعٌ.

وَقِيلَ: فِي وَلِيُّ مُقْتَصٌّ، وَدِيَةٌ شَرِيكُ مُخْطِي فِي مَالِهِ، لا عَلَي عَاقِلَتِهِ، عَلَى الأصحّ، قَالَهُ القَاضي.

وَشَبَهُ العَمْدِ: أَنْ يَقْصِدَ جَنَايَةً لا تَقَتُّلُ غَالِبًا وَلَمْ يَجْرَحْهُ بَهَا.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَمْ يَقْصِدُ قَتْلَهُ، كَمَنْ ضَرَبَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ بِصَغِيرٍ، أَوْ لَكَزَهُ أَوْ لَكَمَهُ، أَوْ سَحَرَهُ بِمَا لا يَقْتُسلُ غَالِبًا، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاء يُسِير، أَوْ صَاحَ بِصَبِيٌّ أَوْ مَعْتُوهِ.

وَفِي الوَاضِح: أو امْرَأةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ مُكَلِّفًا عَلَى سَطْحٍ فَسَقَطَ أَوْ اغْتَفَلَ عَاقِلاً بِصَيْحَةٍ فَسَقَطَ أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ فَالدِّيَّةُ، نَقَلَ الفَضْــلُ فِـي رَجُــلِ بِيَــدِهِ سِكِّينٌ فَصَاحَ بِهِ رَجُلٌ فَرَمَى بِهَا فَعَقَرَتْ رَجُلاً هَلْ عَلَى مَنْ صَاحَ بِهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: هَذَا أخشَى عَلَيْهِ، قَدْ صَاحَ بِهِ.

وَمَنْ أَمْسَكَ الحَيَّةَ كَمُدَّعِي المَشْيَخَةِ فَقَتَلَتْهُ فَقَاتِلٌ نَفْسَهُ، وَإِنْ قِيلَ: إنَّهُ ظَنَّ أَنَّهَا لا تَقْتُلُ فَشِبْهُ عَمْدٍ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَكَلَ حَسَّى بِشَمَ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَ نَفْسِهِ، وَإِمْسَاكُ الْحَيَّاتِ جَنَايَةٌ فَإِنَّهُ مُخَرَّمٌ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَالْحَطَّا كَرَمْي صَيْلِهِ أَوْ غَرَضٍ أَوْ شَخْصٍ فَيُصِيبُ آدَمِيًّا لَمْ يَقْصِدْهُ، أَوْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِ نَسائِمٌ وَنَحْـوُهُ، أَوْ يَجْنِي عَلَيْهِ غَـيْرُ مُكَلُّفٍ، كَصَبَيٍّ أَوُّ مَجْنُون، أَوْ يَظُنُّهُ مُبَاحَ الدُّمْ فَيَبِينُ مَعْصُومًا، فَالدِّيّةُ.

وَمَنْ قَالَ كُنْت يَوْمَ قَتْلِهِ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا، وَأَمْكَنَ، صُدَّقَ بَيْمِينِهِ، وَإِنْ قَتَلَ فِي صَفٌّ كُفَّار أَوْ دَار حَرْبٍ مَنْ ظُنْهُ حَرْبيًا فَبَانَ مُسْلِمًا أَوْ وَجَبَ رَمْيُ كُفَّارِ تَتَرَّسُوا بِمُسْلِم فَقَصَدَهُمْ دُونَهُ فَقَتَلُهُ فَلا دِيَةً عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: فِي الآخِيرَةِ.

وَفِي غُيُون المَسْآتِلِ عَكْسُهَا، لأَنَّهُ فَعَلَ الوَاجِبَ هُنَا، قَالَ: وَإِنَّمَا وَجَبَتْ الكَفَّارَةُ كَمَا لَوْ حَلَفَ لا يُصَلِّي، يُصَلِّي وَيُكَفِّرُ، كَذَا هُنَا، وَإِنْ خَفَرَ بِثُرًا أَوْ نَصَبَ سِكِّينًا وَنَحْوَهُ تَعَدِّيًا، وَلَمْ يَقْصِدُ جِنَايَةٌ فَخَطَأً، وَلَوْ قَتَلَ مَنْ أَسْلُمَ خَوْفَ القَشْـلِ فَيَـاتِي فِـي الجهادِ إنْ شَاءَ اللَّهُ تُعَالَى.

(المسألة الثَّانية - ١٠): إذا أذن له في قتله فقتله ففيها خلافً.

قلت: قال المصنّف قبل ذلك: (لو قال لغيره: اقتلني أو اجرحني ففعل فهدر، نصُّ عليه، وعنه: تلزم الدّية، وعنه: للنّفس، ويحتمـــل

فهذه شبيهة بمسألة المصنّف هنا، إلاّ أنّ المصنّف قال في تلك: (اقتلني) بصيغة الأمر، وفي هذه بصيغة الإذن، فيحتمل فيه الأمر. ويحتمل عدمه، وهو الظَّاهر، كقوله: أذنت أن تقتلني، فصيغة الأمر أقوى من الإذن في الفعل.

(١) (مسألة – ١١): قوله: (وإن اشترك اثنان لا يلزم القود، أحدهما: مفردًا، فعنه: يقتل شريكه، اختاره أبو محمَّدٍ الجوزيُّ وعنــه: لا، والمذهب: يقتل غير شريك نفسه ومخطئ وصبيٌّ ونحوهم). انتهى.

المذهب ما قاله المصنّف بلا ريب، ولكنّ الكلام على غيره من الرّوايتين، فإنّ ظاهره إطلاق الخــلاف فيهمـا على غـير المذهب، والرُّواية الأولى أقوى وأصحُّ من الرُّواية النَّانية، واللَّه أعلم.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب شُرُوطِ القَوَد

يُشْتَرَطُ كَوْنُ المَقْتُولِ مَعْصُومًا، فَكُلُّ مَنْ قَتَلَ مُرْتَدًّا أَوْ زَانِيًا مُخْصَنًا وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوبِهِ عِنْدَ حَاكِم، والمُرَادُ قَبْلَ التُّوبَةِ، وَقَالَـهُ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ، فَهَدَرٌ، وَإِنْ بَعْدَ التَّوْبَةِ إِنْ قُبِلَتْ ظَاهِرًا فَكَإِسْلامٍ طَارِيْ، فَدَلُ أَنْ طَرَف مُحْصَنْ كَمُرْتَدً، لا سِيمًا وقَوْلُهُـمْ

عُضْوٌ مِنْ نَفْسِ وَجَبَ قَتْلُهَا فَهَدَرٌ، وَيُعَزُّرُ لِلاَفْتِيَاتِ عَلَى وَلَيٍّ الأَمْرِ، كَمَنْ قَتَلَ حَرْبِيًّا. وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: لَهُ تَعْزِيرُهُ، وَيُحْتَمَلُ قَتْلُ ذِمِّيٍّ، وَأَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، لآنَّ الحَدُّ لَنَا، والإِمَامُ وَهِي عُيُونِ المَسَائِلِ: لَهُ تَعْزِيرُهُ، وَيُحْتَمَلُ قَتْلُ ذِمِّيٍّ، وَأَشَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَيْهِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، لآنَّ الحَدُّ لَنَا، والإِمَامُ

ُ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: إِنْ أَسْرَعَ وَلِيُّ قَتِيلٍ أَوْ أَجْنَبِيُّ فَقَتَلَ قَاطِعَ طَرِيتِ قَبْلَ وُصُولِهِ لِلإِمَامِ فَللا قَـوَدَ، لأَنَّـهُ انْهَـدَرَ دَمُـهُ، وَظَاهِرُهُ: وَلا دِيَةَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَمَيَأْتِي، وَكَذَا مَنْ قَطْعَ يَدَ مُرْتَدُّ أَلْ حُرْبِيٌّ فَأَصْلَمَا ثُمَّ مَاتًا وَجَعَلَهُ فِي التَّرْغِيبِ كَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الإِصَابَةِ، وَمَنْ رَمَاهُمَا فَأَسْلَمَا قَبْلَ وُقُوعِهِ بِهِمَا فَهَدَرٌ، كَرِدُةِ مُسْلِمٍ.

وَقِيلَ: تُجبُ دِيَتُهُ كَتَلَفِهِ بِبِثْرِ حُفِرَتْ.

وَقِيلَ: كَمُّرْتَدُّ، لِتَفْرِيطِهِ، إَذْ تُتَّلُّهُ لَيْسَ إلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُقْتَلُ بهِ.

وَمَنْ قَطْعَ طَرَفَ مُسْلِم فَارْتَدُ فَلا قَوَدَ، فِي الْآصَحَ، أَصْلُهُمَا هَلْ يَفْعَلُ بِهِ كَفِعْلِهِ أَمْ فِي النَّفْسِ فَقَطْ، وَهَلْ يَسْتَوْفِيهِ إِمَامٌ أَمْ قَرِيبُهُ؟ فِيهِ وَجْهَان، أَصْلُهُمَا هَلْ مَالُهُ فَيْءَ أَمْ لِوَرَتَّتِهِ؟ وَهَلْ يَضْمَنُ دِيَةَ الطَّرَفِ أَمْ الْآقَلُ مِنْهَا وَمِنْ دِيَةِ النَّفْسِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ۱ – ۳)^(۱).

وَقَيلُ: هَدَرٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الإسْلامِ ثُمَّ مَاتَ فَالقَوَدُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدَّيَّةُ، نَصَّ حَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يُتَوَجَّهُ مُتُقُوطُ القَوَدِ بِرِدَّةٍ، وَاخْتَارَ القَاضِي وَصَاحِبُ النَّبْصِرَةِ إِنْ سَرَى الفَطْعُ فِي الرَّدُّةِ فَلا قَـوَدَ، فَيَجِبُ نِصْفُ الْدُيَةِ.

(١) (مسألة – ١ – ٣): قوله: (ومن قطع طرف مسلم فارتدُّ فلا قود، في الأصحُّ، أصلهما هل يفعل به كفعله أم في النَّفس فقط؟ وهل يستوفيه إمامٌ أو قريبه؟ فيه وجهان، أصلهما هل ماله فيءٌ أم لورثته؟ وهل يَضمن دية الطُّرف أو الأقلُّ منها ومن دية النَّفس؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكر المصنف ثلاث مسائل:

(المسألة الأولى - ١): لو قطع طرف مسلم فارتدُ المقطوع طرف شمٌّ مـات، فـلا قـود في الطُّـرف، على الصُّحيـح مـن المذهـب، والرجهان أصلهما هل يفعل به كفعله أو في النُّفس فقط.

وفيه روايتان، والصُّحيح من المذهب أنَّه يفعل به فيما دون النَّفس، كما يفعل به في النَّفس، وقدَّمه المصنّف وغيره، وهــذه المســألة ليست من الخلاف المطلق في شيء، لأنَّه صحَّح فيها حكمًا.

(المسألة الثَّانية – ٢): إذا قلناً: بوجوب القود على الوجه الثَّاني، فهل يستوفيه الإمام أر قريبه المسلم؟ فيه وجهان.

قال المصنّف: (أصلهما هل ماله في مّ أو لورثته؟ وفيه وجهان).

والصَّحيح من المذهب: أنَّ ماله فيءً، فيستوفيه الإمام، على الصّحيح من المذهب، وهذه المسألة أيضًا ليست تمَّا نحن بصدده.

(المسألة الثَّالثة – ٣): إذا قلنا: بعد القود، فهل يضمن دية الطُّرف أم الأقلُّ منها ومن دية النَّفس؟ أطلق الخلاف، ومثاله أن يقطــع يديه ورجليه ثمُّ يموت مرتدًا، وأطلقه في المغنى، والشُّرح.

أحدهما: يجب عليه الأقلُّ من دية النُّفس أو الطُّرف، وهو الصُّحيح من المذهب، جمزم بـه في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، ومال إليه الشَّيخ، والشَّارح.

> والوجه الثَّاني: تلزمه دية الطَّرف، لأنَّ الرَّدَّة قطعت حكم السّراية، فأشبه انقطاع حكمها باندمالها أو بقتل الآخر له. تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ في أوَّل كلام المصنَّف نقصًا بعد قوله: (فارتدَّ)، والنَّقص: ثمُّ مات.

ويدلُّ عليه كلام المصنَّف بعد ذلك، واللَّه أعلم.

الفسروع - كتاب الجنايات

وَقِيلَ: كُلُهَا، وَمَنْ عَلَيْهِ القَوَدُ مَعْصُومٌ فِي حَقّ غَيْرِ الْمُسْتَحِقُ لِلدِّمِهِ وَتُشْتَرَطُ المكافَأةُ حَالَــةَ الجِنَايَـةِ بِــأَنْ لا يَفْضُلَــهُ قَاتِلُــهُ بإسلام أوْ حُرِيَّةٍ أوْ مِلْكِ أوْ إيلادٍ خَاصَّةً، فَلا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بكَافِر وَلَوْ ارْتَدُّ.

وَيُتُوَجَّهُ آخَيْمَالٌ بَقَتْلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَأَنَّ الْحَبَرَ فِي الْحَرَبِيُّ كُمَّا يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ مَالِهِ، وَفِي كَلام بَعْضِهِمْ: حُكْمُ الْمَالُ غَيْرُ حُكُم النَّفْس، بِتَلِيلِ الْقَطْعِ بِسَرِقَةُ مَالُ زَان مُحْصَنِ وَقَاتِلٍ فِي مُحَارَبَةٍ، وَلا يُقْتَمِلُ قَاتِلُهُمَا، والْفَرْقُ أَنَّ مَالَهُمَا بَاقَ عَلَى العِصْمَةِ كَمَالَ عَيْرِهِمَا، وَعَصْمَةُ دَمِهمًا زَالُّتْ.

وَلا حُرٌّ بَعَبْدِ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ عَكْسُهُ، وَلا مُكَاتَبٌ بِعَبْدِهِ، فَإِنْ كَانَ ذَا رَحِم مَحْرَم أَوْ قَتَلَ رَقِيقٌ مُسْلِمٌ رُقِيقًا مُسْلِمًا لِلْهِمْيُّ وَعَلَا حُرُّ بِعَبْدِ، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ عَكْسُهُ، وَلا مُكَاتَبٌ بِعَبْدِهِ، فَإِنْ كَانَ ذَا رَحِم مَحْرَم أَوْ قَتَلَ رَقِيقٌ مُسْلِمٌ رُقِيقًا مُسْلِمًا لِلْهِمْيُّ فَوَجُهَان (م ٤، ٥)(١).

وَيُقْتُلُ عَبْدٌ بِعَبْدٍ مُكَاتَبٍ أَوْ لا؟ وَعَنْهُ مَا لَمْ تَزِدْ قِيمَةُ قَاتِلِهِ، وَإِنْ كَانَا لِسَيِّدٍ فَلا قَوَدَ، فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، قَالَهُ فِي الْمُذْهَبِ (م ٦)(١)، وَذَكُرُ بِانْتُي.

وَعَنْهُ: مَعَ أَخُذِهِ نِصْفَ دِيَتِهِ.

وَخَرَّجَ فِي الوَاضِحِ مِنْهَا فِي عَبْلِهِ بِعَبْلِهِ وَفِي تَفَاصُلِ مَالَ فِي قَوْدِ طَرَفو. وَكِتَابِيٍّ بِمَجُوسِيٍّ، نَصَّ عَلَيْهِ وَمُرْتَدُّ بِلِمِّيَّ، وَهُوَ بِهِ وَبِمُسْتَأْمَنٍ^(٣)، وَإِنِ انْتَقَضَ عَهْدَهُ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ قَتِلَ لَهُ وَعَلَيْهِ دِيَةً حُسرًّ مَنْ مِنْ أَنْ

وَلَا يُقْتَلُ مَنْ بَعْضُهُ حُرًّا، والآصَحُّ إلاَّ بمِثْلِهِ أَوْ أَكْثَرَ حُرِّيَّةً.

وَإِنْ قَتَلَ أَوْ جَرَحَ ذِمِّيًّا ذِمِّيًّا أَوْ عَبَّدًا عُبْدًا ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ عَتَنَ مُطْلَقًا تُتِلَ بِهِ، فِي الْمُنصُوص، كَجُنُونِهِ، فِي الْأَصَـحُ، وَعَـدَمُ قَتْلِ مَنْ أَسْلَمَ ظَاهِرُ نَقْلِ بَكْرٍ، كَإِسْلامِ حَرْبِيٌّ قَاتِلٍ، وَكَذَا إِنْ جَرَحَ مُرْتَدٌ ذِئَيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَيْسَتْ النَّوْبَةُ بَعْلَى الجُـرْحِ أَوْ بَعْدَ الرُّمْيِ قَبْلَ الْإِصَابَةِ مَانِعَةً مِنَّ القَوَدِ، فِي ظَاهْرِ كَلاَّمِهِمْ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا، كَمَا بَعْدَ الزُّهُوقِ (ع).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ صِحْتَهَا، وَأَنْ الْإِثْمَ، وَاللَّائِمَةُ يَزُولُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ وَجِهَةِ المَالِكِ، وَلَا يَبْقَى إِلاَّ حَقُّ الضَّمَانِ لِلْمَالِكِ.

(١) (مسألة – ٤ – ٥): قوله: (ولا يقتل... حرٌّ بعبد... ولا مكاتب بعبده، فإن كان ذا رحسم محـرم، أو قتــل رقيــق مســلم رقيقًــا مسلمًا لذمي، فوجهان). انتهي.

فيه مسألتان:

(المسألة الأولى - ٤): لا يقتل المكاتب بعبده إذا كان أجنبيًا، فإن كان ذا رحم محرم، فهل يقتل به أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الحرر، والرعايتين، والحاوي الصغير، وغيرهم:

أحدهما: لا يقتل به، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، وبه قطع في المنور وغيره، وقدمه في النظم وغيره. والوجه الثاني: يقتل به.

(المسألة الثانية - ٥): لو قتل رقيق مسلم رقيقًا مسلمًا لذمي، فهل يقتل به، أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرعايتين، والحاوي الصغير.

أحدهما: يقتل به، وهو الصحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والوجه الثاني: لا يقتل به.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (ويقتل عبد بعبد مكاتب أو لا؟ فإن كان لسيد، فلا قود في أحد الوجهين، قاله في المذهب). انتهى. أحدهما: عليه القود.

قلت: وهو الصحيح، وجزم به في الرعاية صريحًا، وقدمه في القواعد الأصولية.

والوجه الثاني: لا قود.

(٣) تنبيهان: أحدهما: قوله: (يقتل مرتدُّ بذمِّيُّ وهو به وبمستأمن). انتهى.

فقوله: (وهو به)؛ يعنى: يقتل الذُّمِّيُّ بالمرتدِّ، هذا ظاهر العبارة، وُهـو سهوَّ، لأنَّ الأصحاب قـالوا: لا يقتـل أحـدٌ بقتـل المرتـدٌ، وصرَّحوا بأنَّ الذُّمِّيُّ لا يقتل بقتله، حتَّى المصنَّف أوَّل الباب.

ثمَّ ظهر لي: أنَّ الضَّمير في به يعود إلى المجوسيّ، يعني يقتل المجوسيُّ بالذِّمِّيّ، وإن كان اللَّفظ موهمًا، لكن يزول الإشكال.

وَفَهِمَ مِنْهُ شَيْخُنَا سُقُوطَ القَوَدِ وَقَالَ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنْ فَرَّقَا بَيْنَ الخَطَإِ ابْتِــدَاءً، والحَطَـأ فِـي أَثْنَـاءِ العَمَـلِ، وَقَـدْ يَكُونُ مُرَادُ ابْنِ عَقِيلِ بِبَقَاءِ الضَّمَانِ القَوَدَ.

وَيُؤيَّدُ قَوْلَ شَيْخِنَاً مَا يَأْتِي: لَوْ اَرْتَدُ بَعْدَ الرَّمْيِ قَبْلَ إِصَابَةِ الصَّلِيدِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ تَرْتِيبِ الحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ وَإِبَاحَةِ الصَّيْدِ لَمْ وَابْلَغُ مِنْ كَلامِ ابْنِ عَقِيلٍ قَوْلُ الحَلُوانِيِّ فِي التَّبْصِرُةِ: تُسْقِطُ التَّوْبَةُ حَقَّ آدَمِيُ لا يُوجِبُ مَالاً، وإلاَّ سَقَطَ إِلَى مَالِ.

وَإِنْ جَرَحَ مُسْلَيْمٌ وْمَنِيًّا أَوْ حُرٌّ عَبْدًا ثُمُّ أَسْلَمَ المَجْرُوحُ أَوْ عَتَقَ ثُمٌّ مَاتَ فَلَا قَوَدَ، وَيَلْزَمُهُ دِيَةٌ حُرٌّ مُسْلِم، وَعِنْدَ أَبِسِي بَكْسِ، والقَاضَي وَأَصْحَابِهِ: وِيَةُ فِمْيٌ لِوَارِثِ مُسْلِمٍ وَقِيمَةُ عَبْدٍ، وَيَأْخُذُ سَيُّدُهُ قِيمَتَهُ، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ، وَفُستَ جِنَايَتِهِ، وَكَـذَا ويَتُـهُ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، إلاَّ أَنْ تُجَاوِرُ أَرْشَ الجِنَايَةِ فَالزِّيَادَةُ لِلْوَرَثَةِ.

وَإِنْ وَجَبَ بِهَذِهِ الجُنَايَةِ قَوَدٌ فَطَلَبُهُ لِلْوَرَثَةِ، عَلَى هَلْوِ، وَعَلَى الْأَخْرَى لِلسَّيْدِ.

وَمَنْ جَرَحَ عَبْدَ نَفْسَهِ ثُمُ ٱعْتَقَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ثُمُّ مَاتَ فَلَا قُوْدَ، وَفِي ضَمَانِهِ الْخِلافُ''. وَلَوْ رَمَيْاهُ فَوَقَعَ السَّهُمُ بِهِمَا بَعْدَ الإسلامِ أَوْ العِنْقِ ثُمُّ مَاتَا فَدِيَةً خُرُّ مُسْلِم لِلْوَرَثَةِ، وَلا شَيْءَ لِلسَّيِّدِ وَلا قَسَوَة، وَأُوجَبَـهُ أَبُو بَكْرٍ، كَقَتْلِهِ مَنْ عَلِمَهُ أَوْ ظَنْهُ وْمَيُّنَا أَوْ عَبْدًا، فَكَانَ قَدْ أَسْلَمَ وَعَتَقَ، أو قاتِلُ أَبِيهِ فَلَمْ يَكُنْ، فِي الآصَحَّ، وكَذَا مُرْتَدًا وَقِيلَ: " مَنْهُ

وَفِي الرَّوْضَةِ فِيمَا إِذَا رَمَى مُسْلِمٌ ذِمِّيًا هَلْ يَلْزَمُهُ وِيَةُ مُسْلِمٍ أَوْ وِيَةُ كَافِرِ؟ فِيهِ رِوَايَتَان، اعْتِبَارًا بِحَال الإِصَابَةِ أَوْ الرَّمْيَةِ، ثُمُّ بَنَى عَلَيْهِمَا مَنْ رَمَى مُرْتَدًّا أَوْ حَرْبِيًّا فَأَسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِهِ، ثُمُّ بَنَى عَلَيْهِمَا مَنْ رَمَى مُرْتَدًّا أَوْ حَرْبِيًّا فَأَسْلَمَ قَبْلَ وَقُوعِهِ، هَلْ يَلْزَمُهُ دِيَةً مُسْلِمِ أَوْ هَدَرٌ؟

وَإِنْ قَتَلَ مَنْ لاَ يَعْرِفُ أَوْ مَلْفُوفًا وَادَّعَى كُفْرَهُ أَوْ رَقْهُ أَوْ مَوْتَهُ فَالقَوَدُ أَوْ دِيَتُهُ، فِي الآصَحِ، إِنْ أَنْكَرَ وَلِيُهُمْ، وَأَطْلَقَ الْسِنُ عَقِيلٍ فِي مَوْتِهِ وَجْهَيْنِ، وَسَأَلَ القَاضِي: أَفَلا يُعْتَبَرُ بِالدَّمِ وَعَدَمِهِ؟ قَالَ: لا، لَمْ يَعْتَبِرُهُ الفُقَهَاءُ.

وَإِن الْمُعَى زِنَا مُحْصَينٍ بِشَاهِدَيْنٍ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، وَنَقَلَ أَبُـو طَـالِبٍ وَغَـيْرُهُ: أَرْبَعَـةٌ، اخْتَـارَهُ الحَلاَّلُ وَعَيْرُهُ، قُبِلَ، وإلاَّ قُفِيهِ بَاطِنًا وَجْهَان (مَ ٧)^{٣١}.ً

وَقِيلَ: وَظَاهِرًا.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْن مَنْصُور بَعْدَ كَلامِهِ الْآوُل: وَقَدْ رَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَن النَّبيّ ﷺ: "مَنْزِلُ الرَّجُل حَرِيمُهُ، فَمَــنْ دَخَلَ عَلَيْك حَرَيمَك فَاقْتُلْهُ، فَدَلُ أَنَّهُ لا يُعَرِّرُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ فِي الْمُغْنِي وَغَيْرَهِ: إنْ اعْتَرَفَ الْوَلِيُّ بِذَلِكَ فَلَا قَوَدَ وَلا ذِيَةَ.

وَاخْتَجُ بِقَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه وَكَلامُهُمْ وَكَلامُ أَحْمَدَ السَّابِقُ يَدُلُأُ عَلَى أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مُحْصَنًا أَوْ لا، وَكَذَا مَـا

واختار أبو بكرٍ، والقاضي وأصحابه لزوم القيمة، فعلس هـذا قولـه: (وفي ضمانـه الخـلاف)؛ يعني: في ضمـان الدّيـة أو القيمـة

لكن إن جعلنا القيمة للسُّيِّد فإنَّها تسقط فيكون الخلاف في ضمان الدِّية أو السُّقوط، وهو ظاهر كلام المصنّف، والله أعلم.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وإن ادَّعى زنا محصن بشاهدين نقله ابن منصورٍ، اختاره أبو بكرٍ وغيره، ونقل أبو طالبٍ وغيره أربعــةً، اختاره الخلاَّل وغيره، قبل، وإلاَّ ففيه باطنَّا، وجهان). انتهى.

أحدهما: يقبل في الباطن.

قلت: وهو الصواب.

والوجه الثَّاني: لا يقبل في الباطن.

قلت: وهو ضعيفٌ، والصُّحيح من المذهب ثبوت الإحصان بشاهدين، كما نقله ابن منصور، وعليه أكثر الأصحاب.

⁽١) الثَّاني: قوله: (ومن جرح عبد نفسه ثمُّ أعتقه قبل موته ثمُّ مات فلا قود، وفي ضمانه الخلاف). انتهى.

وأطلقه في هذه المسألة في المغنى، والشُّرح وغيرهما، والظَّاهر أنَّه أراد بالخلاف الخلاف الَّذي سبق قبل هذا فيما إذا جرح حرٌّ عبدًا ثمُّ عتق ثمُّ مات فلا قود، وفي وجوب الدِّية قولان، قدُّم المصنَّف لزوم الدُّية.

يُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهما.

وَصَرُحَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَاخَرِينَ، كَشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ، لآنَّهُ لَيْسَ بِحَدًّ، وَإِنْمَا هُوَ عَقُوبَةً عَلَــى فِعْلِـهِ، وإلاَّ لاغتُـبرَتْ فِيهِ شُـرُوطُ الحَدُّ، الآوَّانُ، ذَكَرَهُ فِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ، وَعِنْدُ الشَّافِعِيُّ: لَهُ قَتْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّـهِ تَصَالَى إِذَا كَـانَ مُخْصَنَـا، وَلِلْمَالِكِيَّـةِ قَوْلانِ، فِي اعْتِبَارِ إِخْصَائِهِ، وَسَأَلُهُ أَبُو أَلحَارِثِ: وَجَنَهُ يَفْجُرُ بِهَا، لَهُ قَتْلُهُ؟ قَالَ: قَدْ رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ رضي الله

وَإِنْ قَتَلَهُ فِي دَارِهِ وَادَّعَى أَنَّهُ دَخَلَ لِقَتْلِهِ وَأَخْذِ مَالِهِ فَالقَوَدُ، وَيُتَوّجُهُ عَدَمُهُ فِي مَعْرُوفٍ بالفَسَادِ.

وَإِنْ تَجَارَحَ اثْنَانَ وَادْعَى كُلُّ وَاحِدٍ دَفْعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَالقَوَدُ، وَفِي الْمَذْهَبِ، والكَافِي: الدُّيَّةُ، وَنَقَلَ أَبُو الصَّقْر وَجَنْبَلٌ فِي قَوْم اجْتَمَعُوا بدَار فَجَرَحَ وَقَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَجُهلَ الحَالُ أَنْ عَلَى عَاقِلَةِ المَجْرُوحِينَ دِيَةَ القَتْلَى يَسْقُطُ مِنْهَا أَرْشُ الجُرْح.

قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنْبَأَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنِ النَّسُّعْبِيُّ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى عَلِيُّ أَنَّهُ قَضَى بهِ.

وَهَلْ عَلَى مَنْ لَيْسَ بهِ جُرْحٌ مِنْ دِيَةِ القُتْلَى شَيْءٌ؟ فِيهِ وَجْهَان، قَالُهُ ابْنُ حَامِدٍ (م ۸)^(۱).

وَلا يُقْتَلُ أَحَدُ الْآبَوَيْنِ وَإِنْ عَلا بالوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ اخْتَلَفَا دِينًا وَحُرّيّةً.

وَقِيلَ: وَلُوْ وَلَدَهُ مِنْ زَنَّا لَا مِنْ رَضَاعٍ.

قَالَ فِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ َوَغَيْرِهَا فِي بَحُّثِ الْمَسْأَلَةِ: وَلا يَلْزَمُ الزَّاهِدَ العَابِدَ، فَإِنَّ مَعَهُ مِنَ الدَّينِ، والشَّفَقَةِ مَا يَرْدَعُهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ القَتْلِ لآنَّ رَادِعَهُ حُكْمِيٍّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَادِعَ الآبِ طَبْعِيٍّ وَهُوَ أَفْوَى، بِدَلِيلِ أَنْهُ لا يُمْكِنُهُ إِرَالَتُهُ.

وَعَنْهُ: تُقْتَلُ أُمُّ.

وَعَنْهُ: وَأَبُّ كَالوَلَدِ بِهِمْ، عَلَى الآصَحُّ.

وَقِيلَ: يُقْتَلُ أَبُ أُمَّ بُوَلَدِ بِنْتِهِ وَعَكْسِهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: لا تُقْتُلُ أُمُّ بِوَلَدٍ، والآصَحُ: وَجَدُّةً.

وَفِي الانْتِصَار: لا يَجُوزُ لِلابْن قَتْلُ أَبِيهِ بردَّةٍ وَكُفْر بدَار حَرْبٍ، وَلا رَجْمُهُ بزنًا وَلَوْ قَضَى عَلَيْهِ برَجْم.

وَعَنْهُ: لا قَوَدَ بِقَتْلٍ فِي دَارٍ حَرَّبٍ، فَتَجَبُّ دِيَةٌ إِلاَّ لِغَيْر مُهَاجِرٍ، وَنَقَلَ حَنْبَلَ فَيَمَنْ أُريدَ قَتَلُهُ قَوَدًا؟ فَقَالَ رَجُلُ أَنَا القَــاتِلُ لا هَذَا: أَنَّهُ لا قَوَدَ، والَّدَّيَّةُ عَلَى الْمُقِرِّ لِقَوْلُ عَلِيٌّ «أَحْيَا نَفْسُاه، ذَكَرُّهُ فِي الْمُنتَخَب، وَحَمَلُهُ أيْضًا عَلَى أَنَّ الوَلِــيُّ صَدَّقَـهُ بَعْـدَ قَوْلِهِ لا قَاتِلَ لَهُ سِوَى الآوَّلَى، وَلَزَمَتْهُ الدَّيَّةُ لِصِحَّةِ بَلْلِهَا مِنْهُ، وَذَكَرَ فِي القَسَامَةِ: لَوْ شُههَ عَلَيْهِ بقَشْل فَـأَقَرَّ بـهِ غَـيْرُهُ فَلْكَـرَ روَايَةَ حَنْبَل، وَلَوْ أَقَرَّ بِهِ بَعْدُ الآوَّلُ قُتِلَ الآوَّلُ لِعَدَم النَّهْمَةِ وَمُصَادَقَتِهِ الدَّعْوَى.

وَفِي الْمُغْنِي فِي الفَسَامَةِ لا يَلْزَمُ الْمُقِرُّ الثَّانِيَ شَيْءٌ، فَإِنْ صَدَّقَهُ الوَلِيُّ بَطَلَتْ دَعْوَاهُ الأولَى، ثُمَّ هَلْ لَهُ طَلَبُهُ؟ فِيهِ وَجُهَانِ، ثُمُّ ذَكَرَ المُنْصُوصَ وَهُوَ رَوَايَةُ حَنْبَل، وَأَنَّهُ أَصَحُّ، لِقَوْل غُمَرَ: ﴿أَحْيَا نَفْسًا ۗ (٢٠).

وَذَكَرَ الحَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ رِوَايَةَ خُنْبَلِ ثُمَّ رِوَآيَةَ مُهَنَّا:َ ادْعَى عَلَى رَجُلِ أَنْهُ قَتَلَ آخَاهُ فَقَدَّمَهُ إِلَى السُّلْطَان فَقَالَ: إِنْمَـــا قَتَلَــهُ فُلانْ، فَقَالَ فُلانْ: صَدَقَ، أَنَا قَتَلْتُهُ، فَإِنَّ هَذَا الْمَقِرُّ بالقَتْل يُؤخَذُ بِهِ، قُلْت أَلَيْسَ قَدِ ادْعَى عَلَى الآوَّلِ؟

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن تجارح اثنان وادُّعى كلُّ واحدٍ دفعه عن نفســه فـالقود، وفي المذهــب، والكــافي: الدّيــة، ونقــل أبــو الصَّقر وحنبلٌ في قوم اجتمعوا بدار فجرح وقتل بعضهم بعضًا وجهل الحال أنَّ على عاقلــة المجروحــين ديــة القتلــى يســقط منــه أرش الجرح، وهل على من ليس به جرحٌ من دية القتلى شيءٌ؟ فيه وجهان، قاله ابن حاملهٍ). انتهى نقله عنه، وكذا الشّيرازيّ في المنتخب.

أحدهما: يشاركونهم، اخترته في التصحيح الكبير.

والوجه الثَّاني: لا دية عليهم، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب. (٢) تنبيه: قوله في آخر الباب: (لقول عمر: أحيا نفسًا). انتهى.

صوابه: لقوله لعمر، بزيادة (لام) في أوَّله، يعني لقول عليَّ لعمر: أحيا نفسًا.

وقد تقدُّم قبل ذلك بأربعة سطورٍ أو أكثر أنَّ عليًّا قال ذلك لعمر، وقد ذكر القصَّة في الطُّرق الحكميَّة لابن القيِّم وغيره. فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

قَالَ: إِنَّمَا هَذَا بِالظُّنِّ، فَأَعَدْت عَلَيْهِ فَقَالَ: يُؤْخِذُ الَّذِي أَقَرُّ أَنَّهُ قَتَلَهُ.

وَمَنَى ُورِثَ القَّاتِلُ ۚ أَوْ وَلَدُهُ بَعْضَ ۚ دَمِهِ فَلا تُقَوَّدَ، فَلَوْ قُتَلَ الْمُرَاتَةُ فَوَرِثَهَا أَوْ وَلَدُهُمَا، أَوْ قَتَـلَ أَخَاهَا فَوَرِثَتُهُ ثُـمُّ مَانَتُ فَوَرِثْهَا هُوَ أَوْ وَلَدُهُ، سَقَطَ.

َ وَعَنْهُ: لاَ يَسْقُطُ بِإِرْثِ الوَلَدِ، اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُ الابْنَيْنِ أَبِيهِ، والآخَرُ أُمَّهُ وَهِيَ فِي رَوْجِيَّــةِ الآبِ فَـلا قَـوَدَ عَلَى قَاتِلِ أَبِيهِ، لإِرْثِهِ فَمَنَ أُمَّهِ، وَعَلَيْهِ سَبْعَةُ أَثْمَانِ وِيَتِهِ لآخِيهِ، وَلَهُ قَتْلُهُ، وَإِنْ كَانَتْ بَاتِنًا فَالقَوْدُ عَلَيْهِمَا، وَاللَّهُ أَطْلَمُ. باب القُودِ فيما دون النُّفْس

مَنْ أُخِذَ بِغَيْرِهِ فِي النَّفْسِ أُخِذَ بِهِ فِيمًا دُونَهَا، وَمَنْ لا فَلا.

وَعَنْهُ: لَا قُوَدَ بَيْنَ عَبِيلٍ، نَقَلُهُ الْأَثْرُمُ وَمُهَنَّا.

وُعَنْهُ: دُونُ النَّفْس.

وَعَنْهُ: فِي النَّفْسِ، والطُّرَفِ حَتَّى تَسْتَوِيَ القِيمَةُ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَار.

قَالَ حَرْبٌ فِي الطُّرْفِ: كَأَنَّهُ مَالٌ إِذَا اسْتُوَّتْ القِيمَةُ.

وَيُشْتَرَطُ العَمْدُ، وَاخْتَارَ أَبُو بَكُر وَابْنُ أَبِي مُوسَى: أَوْ شَبَهُهُ.

وَذَكَرَهُ الفَاضِي رَوَايَةً، والمُسَاوَاةُ فِي المُؤْضِع، والاسْم، والصَّحَّةِ، والكَمَال: فَيُؤْخَذُ كُـلُ وَاحِدٍ مِنْ عَيْنِ وَأَنْفٍ وَأَذْن مَثْقُوبَةٍ أَوْ لا، وَسِنْ رَبَطَهَا بِذَهَبِ أَوْ لا، وَشَنَقَةٍ وَجَفْنِ وَيَدٍ وَرِجْلِ قَوَيَ بَطْشُهَا أَوْ ضَعُف، وأَصْبُعٍ وَكَفَّ وَمَرْفِقٍ وَخُصْبُتِةٍ، وَمُنْ مُنْ اللَّهِ مِنْ رَبِّطَهَا بِذَهِبِ أَوْ لا، وَشَنَقَةٍ وَجَفْنِ وَيَدٍ وَرِجْلِ قَوْيَ بَطْشُهَا أَوْ ضَعُفَ، وأَصْبُعٍ وَكُفَّ وَمَرْفِقٍ وَخُصْبُتِةٍ، وَذَكُرٍ بِمِثْلِهِ، وَمَخْتُونِ كَأَقْلَفَ وَفِيهِ فِي ٱلْيَةٍ وَشَفْرٍ وَجُهَّانِ (م ١، ٣)(١)

وَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بِيَسَارٍ، وَيُسَارُ بِيُمِينِ وَمَا عَلا مِنْ أَنْمُلَةٍ وَشَنَفَةٍ وَجَفْنٍ بِمَا سَفَلَ.

وَخِنْصَرٍ بِينْصِرٍ، أَوْ مَينٌ بِسِينٌ مُخَالِفَةً فِي المَوْضِيعِ، وأصلييٌّ بِزَائِدٍ وَعَكَسْدِ، بَلْ زَائِدٍ بِمِثْلِـهِ مَوْضِيعًا وَخِلْقَةٌ وَلَـوْ تَفَاوَتَـا قَدْرًا، وَلا كُأْمِلُةُ الْأَصَابِعِ أَوْ الْآطْفَارُ بِنَاقِصَةِ، رَضِيَ الجَانِي أَوْ لَا، بَلْ مَعَ أَطْفَارٍ مَعِيبَةٍ.

وَقِيلُ: وَلا بِزَائِدَةٍ أُصَّبُعًا، فَإِنْ ذَهَبُتْ فَلَهُ.

وَقِيلَ: وَلا زَائِدَةٌ بِمِثْلِهَا، وَلَا عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَلِسَانَ نَاطِقٌ بِأَخْرَسَ، وَلا صَحِيحٌ بِأَشْلُ مِسنَ يَمدٍ وَرِجْملٍ وَأُصْبُهمِ وَذُكَر وَلُوْ شُلُ أَوْ بِبَعْضِهِ شَلَلٌ كَأَنْمُلَةٍ يُدٍ.

وَلِيهِ مِنْ أَنْفِ وَأَذُنِهِ، وَأَذُنِ سَمِيعَةٍ بِصَمَّاءً، وَأَنْفِ شَامٌ بِضِيدُهِ، وَتَامٌ مِنْهُمَا بِمَخْزُومِ (م ٣)(١٠).

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وفيه في أليةٍ وشفرٍ وجهان). انتهى.

ذكر مسالتين:

(المسألة الأولى - ١): هل يجري القصاص في الألية أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والمقنع، والمحرّر، وشسرح ابسن منجّسا، والحاوي الصئغير وغيرهم.

أحدهما: بجري القصاص فيها، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وبه قطع في الكافي، والوجيز.

والوجه الثاني: لا يجري فيها.

قلت: وهو الصُّواب، وصحَّحه في النَّظم، وقدُّمه في الرِّعايتين.

(المسألة الثَّانية - ٢): هل يجري القصاص في الشُّفر أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في المذهب ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحلهما: يجري القصاص فيه، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز، واختاره أبو الخطَّاب وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يجري فيه القصاص.

قلت: وهو الصُّواب.

قال في الخلاصة: فلا قصاص فيه، في الأظهر، واختاره القاضي، وصحَّحه النَّاظم، وقدَّمه في الرِّعايتين.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وفيه من انفو واذن -يعني: صحيحين باشلين- واذن سميعة بصمَّاء، وانفو شامٌّ بضدَّه، وتسامٌ بمخروم وجهان). انتهى.

ذكر أوَّلا أنَّه لا يؤخذ صحيحٌ بأشلٌ من يلو أو رجل أو إصبع أو ذكرٍ، فأمَّا أخذ الأنف، والأذن الصُّحيحين بالأشلَّين فـاطلق فيــه الحلاف، وكذا أطلق الحلاف في أخذ الأذن السَّميعة بالصُّمَّاء، والَّانف الشَّامُّ بضدَّه، وهو الآنف الأخشم، وأخذ التَّامُّ منهما بالمخزوم. فهذه خس مسائل أطلق فيها الخلاف.

وأطلقه في المقنع، والخلاصة، والحُرِّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم في النُّلاثة الأخيرة.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): خالفة الأثمة (ع): ما أجمع عليه وَفِي التَّرْغِيبِ: وَلِسَانٍ صَحِيحٍ بِأَخْرَسَ وَجْهَانِ، وَلا ذَكَرُ فَحْلٍ بِذَكَرِ خَصِيٌّ وَعِنَّينٍ.

وَعَنَّهُ: بَلَى.

وَعَنْهُ: بِذَكَرِ عِنْينِ.

وَّلُوْ قَطَّمَ صَّحَيِيعٌ مِنْ مَقْطُوعِ الأَنْمُلَةِ العُلْيَا أَنْمُلَتَهُ الوُسْطَى فَلَهُ أَخْذُ دِيَةِ أَنْمُلَتِهِ، والصَّبْرُ حَتَّـى تَذْهَبَ العُلْيَا الْمُلَتَّهُ الوُسْطَى فَلَهُ أَخْذُ دِيَةِ أَنْمُلَتِهِ، والصَّبْرُ حَتَّـى تَذْهَبَ العُلْيَا الْمُلْيَا الْمُلْيَا الْمُلْيَا اللهِ عَصْبِ مَالٍ لِسَسَدٌ مَالٍ مَسَدٌ مَالٍ، ويُؤخَذُ المَعِيبُ مِمَّا تَقَدَّمَ بِمِثْلِهِ عَيْرِهِ، فَيَقْتَصُلُ، وَلا أَرْشَ لَهُ الآنَ لِلْحَيْلُولَةِ بِخِلافِ خَصْبِ مَالٍ لِسَسَدٌ مَالٍ مَسَدٌ مَال وُبِصَحِيح بلا أَرْشِ.

وَقِيلُ: ۚ بَلْ مَعَهُۥ وَقِيلَ لِنَقْصِ القَدْر، كَأُصَبْع، لا الصَّفَةُ كَشَلَل. وَقِيلَ: الشَّلَلُ مَوْتٌ، وَذَكَرَ فِي الفُنُونِ أَنَّهُ سُمِعَهُ صِنْ جَمَاصَةً صِنَ البُلْـهِ المُدَّصِينَ لِلْفِقْـهِ قَـالَ: وَهُـوَ بَعِيـدٌ، وإلاَّ لَـائْتَنَ وَاسْتُحَالَ كَالْحَيُوانِ.

وَفِي الْوَاضِحِ: إِنْ تُبَتَّ فَلَا قُودَ فِي مَيِّتٍ.

وَإِنِ ادَّعَى الجَانِي نَقْصَ العُصْو قُبلَ قَوْلُ الْمُنْكِر، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ اتَّفَقَا عَلَى تَقَدُّم صِحَّتِهِ.

وَقِيلَ: قَوْلُ الجَانِي، وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ عَكْسَهُ فِي أَعْضَاءٍ بَاطِنَةٍ، لِتَعَذُّر البَيُّنَةِ.

وَيُشْتَرَطُ لِجَوَازِ ٱمْنْتِيفَاء لا لِوُجُوبِهِ أَمْنُ الحَيْفِ، فَيُقَادُ فِي جُنَايَةٍ مِنْ مَفْصَيلِ أَوْ لَهَا حَدٌّ يَنْتَهي إلَيْهِ، كَمَارِنِ الآنْف؛ وَهُــوَ مَا لاَنَّ مِنْهُ، وَفِي جُزَّحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظَّمَ خَاصَّةً، كَمُوضِحَةٍ، لَّا فِيمَا دُونَ مُوضِحَةٍ، وَبَعْضِ كُوعَ، لِبُعْدِ الضُبُّطِ. قَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَسُعْرٍ، وَقِيلَ لَهُ فِي رِوَايَةٍ أَبِي دَاوُد: المُوضِحَةُ يُقْتَصُّ مِنْهَا؟ قَالَ: المُوضِحَةُ كَيْفَ يُحِيطُ بِهَـا وَجُرْحُ

قَدَم وَفَخْدُ وَعَضُدٍ وَسَاعِدٍ، وَيَتَعَيَّنُ جَانِبُهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لَيْسَ فِي عَظْمِ قِصَاصٌ، لآنٌ «الرَّجُلَ لَمَّا ضَرَبَ بِالسَّيْفِ عَلَى سَاعِدِ هَذَا فَقَطَعَهُ فَأَمَرَ لَـهُ النَّبِيُّ عِلَى بِاللَّيْةِ»، لَمْ يَجْعَلْ لَهُ القِصَاصَ، قَالَ: وَهَذَا يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لا قِصَاصَ مِنْ غَيْرِ مَفْصِلٍ وَلا فِي عَظْمٍ، لآنَّهُ لا يَعْلَمُ مَساً قُـذَرُهُ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا يُقتَصُّ مِنْ جَائِفَةٍ وَلا مَأْمُومَةٍ، لآنَهُ يَصِلُ إِلَى الدَّمَاغِ، وَلَا مِنْ كَسْرِ فَخَذِ وَسَاقُ وَيَدِ، لآنَ فِيهِ مُخَّا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ، والشَّالَنْجِيُّ: القَوَدُ فِي اللُّطْمَةِ وَنَحْوهَا، وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: الْشَّعْبِيُّ، والحكَمُ وَحَمَّادٌ قِالُوا: مَا أَصَابَ بِسَــوْطُو أَوْ عَصًا وَكَانَ دُونَ النَّفْسِ فَفِيهِ القِصَاصُ، قَالَ: وَكَذَلِكَ أَرَى.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا قِصَاصَ بَيْنَ الْمُرَاةِ وَرُوجِهَا فِي أَدَبِ يُؤَدِّبُهَا، فَإِذَا اغْتَدَى أَوْ جَرَحَ أَوْ كَسَرَ يُغْتَصُّ لَهَا مِنْهُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا قَتَلَهُ بِمَصًا أَوْ حَنَقَهُ أَوْ شَنَاحَ رَأْسَهُ بِحَجَرٍ، يُقَتَلُ بِمِفْلِ الَّذِي قَتَلَ بِهِ، لآنَ الجُرُوحَ قِصَاصٌ.

قال في الهداية: فأمَّا الأنف الأشمُّ بالأخشم أو الصّحيح بالمخزوم أو بالمستحشف، فلا يعرف فيه رواية، فيحتمل القصاص وعدمه.

وتابعه في المذهب، والمستوعب وقبال: لا يعرف فيه روايةً، وقبال أصحابنيا: يحتمـل وجهـين: القصـاص، وعدمـه، فنسبه إلى الأصحاب، وأطلق في المستوعب الخلاف في أخذ الصَّحيحة بالصُّمَّاء، وذلك غير ما تقدُّم ذكـره عنه، وعـن صـاحب الهدايـة وأطلـق الخلاف في المغنى، والكافي، والهادي، والشُّرح.

في أخذ الصحيح بالمستحشف.

أحدهما: يؤخذ صحَّحه في التَّصحيح فيما ذكره في المقنع، وجزم في المغنى، والكافي، والشَّرح، وهو مقتضى كلام الخرقيُّ. واختاره القاضي: بأخذ الأذن الصُّحيحة، والأنف الشَّامُّ بالأذن الصُّمَّاء، والأنف الأخشم.

واختار القاضي والشيخ: عدم أخذ الأذن الصحيحة والأنف الصحيح بالأذن والأنف المخزومين.

واختار القاضي أيضًا أخذ الأذن الصَّحيحة بالأذن الشُّلاَّء.

قال في الحرُّر: وقال القاضي: يؤخذ في الجميع إلاَّ في المخزوم خاصَّةً، وقطع في المقسَّع لعـدم الأخـذ في الصُّحبحـة بالشُّـلاُّء مـن الأنف، والأذن. وَنَقَلَ أَيْضًا: كُلُّ شَيْء مِنَ الجِرَاحِ، والكَسْرِ يُقَدُّرُ عَلَى القِصَاصِ يُقْتَصُّ مِنْهُ، لِلْأَخْبَارِ، وَاخْتَارَهُ شَسَيْخُنَا وَأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الخُلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ رضي الله عنهم أجمعين، وَذَكَرَ الخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُمْ وَجَزَمَ بِهِ البُخَارِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - يَا "

وعيي. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَدَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَأَشَارَ أَنْ لا تَلْدُّونِي قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلَدُّونِي؟ قُلْنَا: كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: لا يَبْقَى فِي البَيْتِ أَحَدْ إِلاَّ لَـدُّ وَأَنَـا أَنْظُرُ إِلاَّ العَبْـاسَ فَإِنَّـهُ لَـمْ وَوَنَهُ مُنْ مُنْهُ مُنْ

مُحَرُّمًا، واللَّهُ أَعْلُمُ.

وَيُعْتَبَرُ قَوَدُ الْجُرْحِ بِالْسَاحَةِ دُونَ كَثَافَةِ لَحْمٍ، فَمَنْ أُوضِحَ بَعْضُ رَأْسِهِ وَهُوَ كَرَأْسِ الجَسَانِي أَوْ أَكْشَرَ أُوضَحَهُ فِي كُلِّـهِ، وَفِي أَرْش زَائِلهِ وَجُهَانُ (م ٤)(١).

وَفِي ٱلْمُوجَزِّ: فِيهِ وَفِي نَقْصِ أُصْبُهِم رِوَايْتَانِ، وَإِنْ أُوضِحَ كُلُّهُ وَرَأْسُ الجَانِي أَكْبَرُ فَلَهُ قَدْرُ شَجَّتِهِ مِنْ أَيِّ الجَانِبَيْنِ شَاءَ.

وَإِنْ شُنجُهُ هَاشِمَةً أَوْ مُنَقِّلَةً أَوْ مَأْمُومَةً فَلَهُ قَوَدُ مُوضِحَةٍ وَفِي تَتِمَّةٍ دِيَتِهَا وَجْهَان (م ٥)(٢).

وَإِنْ قُطِعٍ قَصَبَةُ أَنْفِهِ أَوْ مِنْ نِصْفُ ذِرَاعٍ أَوْ سَاقٍ فَلا قُودَ، نَصْ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: بَلَّى مِنْ مَادِنٍ وَكُوعٍ وَكَعْبِ، وَتَعْلَيْهِمَا فِي أَرْشِ البَّاقِي وَلَوْ خَطَّأَ وَجْهَانِ (م ٦)(٣).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ويعتبر قود الجرح بالمساحة دون كثافة لحم، فمــن أوضــح بعــض رأســه وهــو كــرأس الجــاني أو أكــثر أوضحه في كلُّه، وفي أرشِ زائدٍ وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المقنع، والحرَّر، وألحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يلزمه أرشٌ للزَّائد، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميِّ، قال القاضي: هذا ظاهر كلام أبي بكر. قال في الهداية والمذهب: لا يلزمه أرشّ للزّائد على قول أبي بكرٍ. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: له الأرش للزَّائد، اختاره ابن حاملٍ وبعض الأصحاب، قاله الشَّارح، وصحَّحه في الرَّعايتين، وجزم بـــه في المنــوَّر، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وإن شبجُّه هاشمةً أو منقَّلةً أو مأمومةً فله قود موضحةٍ، وفي تتمَّة ديتها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا وغيرهم. أحدهما: لا يجب له شيءً، اختاره أبو بكر، وقطع به الأدميُّ في منتخبه، وقدَّمه في الحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: يجب له ما بين دية موضحة ودية تلك الشُّجَّة، اختاره ابن حامدٍ.

وقطع به في الوجيز، والمنوِّر، وقدُّمه في الخلاصة، والرِّعايتين.

قلت: وهو الصُّواب.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وإن قطع قصبة أنفه أو نصف ذراع أو ساق فلا قود، نصَّ عليه، وقيل: بلى من مـــارن وكــوع وكعـــبو، وعليهما في أرش الباقي ولو خطأ وجهان). انتهي.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والحرُّر، والشُّرح، وشرح ابـن منجَّـا، والنَّظــم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

(خ): خالفة الأئمة

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَقِيلَ فِي قَطْعِ الْآصَابِعِ وَجَهَانِ.

وَلا أَرْشَ لِكَفُّ وَقَدَمَ ۚ وَعَلَى اَلنُصِّ: لَوْ قُطِعَ مِنْ كُوعٍ فَتَاكُلُتْ إِلَى نِصْفِ اللَّرَاعِ فَفِي القَوَدِ وَجْهَانِ (م ٧)(١). وَمَنْ قُطِعَ مِنْ مَرْفِقِهِ مُنِعَ القَوَدَ مِنَ الكُوعِ، وفِيهِ إِنْ قُطِعَ مِنْ عَضُدِهِ وَجْهَانِ (م ٨)(١).

وَلَهُ قَطْعُ عَضُدِهِ فَإِنْ خِيفَ جَائِفَةٌ فَفِي مَرَّفِقِهِ وَجْهَان (م ٩)^(٣).

وَمَتَى خَالَفَ وَاقْتُصَّ مَعَ خَشْيَةِ الحَيْفُ أَوْ مِنْ مَأْمُومَةً أَوْ وَجَائِفَةٍ أَوْ نِصْفَ ذِرَاعٍ وَنَحْوهِ أَجْزَأَ. وَإِنْ أَوْضَحَهُ فَأَذْهَب بَصَرَهُ أَوْ سَمْعَهُ أَوْ شَمَّهُ أَوْضَحَهُ، فَإِنْ لَمْ يَلْهَبْ ذَلِكَ فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ دِيَتُهُ، والآشْــهَرُ: يَسْـتَعْمِلُ مَــا وَمَنْ سَنِهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ ا يُذْهِبُهُ (م ١٠)^(١).

فَإِنْ حِيفَ عَلَى العُضْوِ فَالدُّيَّةُ، وَكَذَا الوَجْهَانِ إِنْ أَفْهَبُهُ بِلَطْمَةِ وَتَحْوِهَا، وَإِنْ قَطَحَ بَعْضَ أَذْنِهِ أَوْ مَارِنِهِ أَوْ شَفَتِهِ أَوْ لِسَانِهِ أَلْ حَشَفَتِهِ أَوْ سِنَّهِ أَقُيَّدَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ بِنِسْبَةِ الآجْزَاءِ، كَتْلُثُ وَرُبُعٍ.

وَقِيلَ: لا قُوَدَ بِبَعْضِ لِسَانٍ

وَلا قَوَدَ وَلا دِيْةَ لِمَا رُجِيَ عَوْدُهُ مِنْ عَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ فِي مُدَّةٍ يَقُولُهَا أَهْلُ الخِبْرَةِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِسي سِـنَّ كَبِـيرٍ وَنَحْوِهَـا القَوَدَ فِي الحَال، فَإِنْ مَاتَ فِي الْمُدَّةِ فَلِوَلِيَّهِ دِيَةً سِنَّ وَظُفْرٍ.

وَقِيلَ: هَدَرَّ، كَنَبْتِ شَيْءٍ فِيهِ، قَالَهُ فِي الْمُنتَخَبِ، وَلَهُ فِي غَيْرِهِمَا الدَّيَةُ، وَفِي القَوَدِ وَجْهَانِ (م ١١)^(٥).

= أحدهما: لا يجب له أرش، صحَّحه في التَّصحيح.

قال الزَّركشيِّ: هذا أشهر الوجهين، وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثَّاني: له الأرش، اختاره ابن حامدٍ، وقدَّم في المغني أنَّ في قصبة الأنف حكومةً مع القصاص، وقسال فيمـن قطـع نصـف الذَّراع: ليس له القطع من ذلك الموضع، وله نصف الدِّية وحكومةٌ في المقطوع من الذَّراع.

وهل له أن يقطع من الكوع؟ فيه وجهان، ومن جوَّز له القطع من الكوع فعنه في وجوب الحكومة لما قطــع مــن الــذّراع وجهــان.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (ولا أرش لكفِّ وقدم، وعلى النُّصِّ: لو قطع من كوعٍ فتآكلت إلى نصف الذَّراع ففي القود وجهان). انتهى. أحمدهما: لا قود أيضًا، اعتبارًا بالاستقرار، قالُه القاضي وغيره، وقدَّمه في الرُّعايتين وصحَّحه النَّاظم.

والوجه الثَّاني: يقتصُّ هنا من الكوع، اختاره في المحرُّر.

(٢) (مسألة – ٨): قوله: (ومن قطع من مرفقه منع القود من الكوع، وفيه إن قطع من عضده وجهان). انتهى.

حكم هذه المسألة حكم ما إذا قطع من نصف الذَّراع أو السَّاق، على ما تقــدُّم خلافًـا ومذهبًـا عنــد الأصحــاب، فــلا حاجــة إلى إعادته، وقد علمت الصُّحيح من ذلك.

(٣) (مسألة – ٩): قوله: (وله قطع عضده، فإن خيف جائفةً ففي مرفقه وجهان). انتهى.

يعني: ففي جواز القطع من مرفقه وجهان، وأطلقهما في المغني، والحرُّر، والشُّرح، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: له ذلك، وهو الصَّحيح، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في النُّظم، وقدَّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: ليس له ذلك.

(٤) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أوضحه فأذهب بصره أو سمعه أو شمّه أوضحه بقدره فإن لم يذهب ذلـك فقيـل: يلزمه ديشه، والأشهر: يستعمل ما يذهبه). انتهى.

الأشهر هو الصُّحيح من المذهب، وعليه الأكثر، وإنَّما أتى بهذه الصَّيغة لقوَّة القول بلزوم الدِّية.

(٥) (مسألة – ١١): قوله: (ولا قود ولا دية لما رجي عوده من عين أو منفعةٍ في مدَّةٍ يقولها أهل الخبرة.

فإن مات في المدَّة فلوليِّه دية سنَّ وظفر، وله في غيرهما الدَّية، وفي الْقود وجهان). انتهى.

أحمدهما: له القود حيث يشرع، وهو الصَّحيح، قطع به في المنوّر وغيره، وقدَّمه في الحرّر، والرّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم. والوجه الثَّاني: ليس له القود وهو قويٌّ.

الفروع - كتاب الجنايات

وَمَنَى عَادَ ذَلِكَ نَاقِصًا فَحُكُومَةً، وإلاَّ لَمْ يَضْمَنْ، فَإِنْ كَانَ أُقَيِّدُ أَوْ أُخِذَتْ مِنْهُ الدِّيَةُ رُدُّتْ، وَلا زَكَاةَ، كَمَالٍ صَالً، ذَكَرَهُ

ثُمَّ إِنْ عَادَ طَرَفُ جَانٌ رَدٌّ مَا أَخَذَ.

وَفِي الْمُذْهَبِ فِيمَنْ قَلَعَ سِنَّ كَبِيرِ ثُمَّ نَبَتَتْ: لَمْ يَرُدُّ مَا أَخَذَ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكُر.

وَمَنْ قُطِعَ طَرَفُهُ فَارَدُهُ فَالتَحْمَ فَحَقَّهُ بِحَالِهِ، وَيُبَيِّنُهُ إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ، وإلاّ فَلَهُ أَرْشُ نَقْصِهِ خَاصَّــةً، نَـصٌ عَلَيْـهِ، وَاخْتَـارَ القَاضِي بَقَاءَ حَقُّهِ، ثُمُّ إِنْ أَبَانَهُ أَجْنُبِيُّ وَقِيلَ بطَهَارَتِهِ فَفِي دِيَتِهِ وَجْهَان (م ١٢)(١).

وَإِنْ أَبَانَ سِنًا وُضِعَ مَحَلَّهُ، والتَحَمَ فَفِي الحُكُومَةِ وَجْهَان (م ١٣)(٢).

وَلَوْ رَدَّ الْمُلْتَحِمُ الجَانِي أُقَيَّدُ ثَانِيَةً فِي المُنْصُوص، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الوَلِيِّ فِي عَدَم عَوْدِهِ، والتِحَامِهِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: إِنْ ادَّغَى انْدِمَالَهُ وَمُوْتَهُ بِغَيْرٍ جُرْجِهِ وَأَمْكُنَ قُبِلَ، وَسِرَّايَةُ الجُنَايَةِ كَهِسَيَ فِسِ القَسَودِ، والدَّيَـةُ فِي النَّفْس وَدُونَهَا، فَلَوْ قَطَعَ أَصْبُعًا فَالقَوَدُ، وَكَذَا إِنْ تَأَكُلُتْ أُخْرَى وَسَقَطَتَ، أَوْ اليَدُ مِنَ الكُوعِ، وَإِنْ شُلُتًا بِفَتْحِ الشِّينِ وَضَمُّهَا لُغَـةُ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لا قَوَدَ بِنَقْضِهِ بَعْدَ بُرْثِهِ، وَسِرَايَةُ القَوَدِ هَدَرٌ، لأنُّسهُ مُسْتَحِقٌّ لَـهُ، بخِـلافِ قَسَـم الحَطَـإ، وَاخْتَـجُّ الأصْحَابُ بِمَسْأَلَةِ: أَتَتْلُنِي أَوْ اجْرَحْنِي، مَعَ تَحْرِيمِ الإِذْن، والقَطْع، فَهُنَا أُولَى. فَإِنِ اقْتَصِ قَهْرًا مَعَ حُرُّ أَوْ بَرْدٍ بِاللّهِ كَالّةِ أَوْ مَسْمُومَةٍ وَنَحْوِهِ لَزِمَهُ بَقِيّةُ الدّيّةِ.

وَعِنْدَ القَاضِي: نِصْفُهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: ۚ مَنْ لَهُ قَوَدٌ فِي نَفْسِ وَطَرَف فَقُطِعَ طَرَفَهُ، فَسَرَى أَوْ صَالَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيَةُ فَدَفَعَهُ دَفْعًا جَاثِزًا فَقَتَلَـهُ هَـلْ يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّهِ؟ كِمَا يُجْزِئُ إطْعَامُ مُضْطَرٌ مِنْ كِفَارَةٍ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ بَذَلَهُ لَهُ وَكَذَا مَــنْ دَخَـلَ مَسْجِدًا فَصَلَّى قَضَـاءُ وَنَوَى كَفَاهُ عَنْ تَحِيَّةِ الْمُسْجِدِ؟ فِيهِ احْتِمَالانِ، وَلا دِيَةً لِجُرْحٍ قَبْلَ بُرْثِهِ فَيَسْتَقِرُّ بِهِ.

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: لَوْ قَطَعَ كُلُّ مِنْهُمَا يَدًا فَلَهُ أَخْذُ دِيَةٍ كُلُّ مِنْهُمَا فِي الحَالِ قَبْلَ الاندِمَالِ وَبَعْدَهُ، لا القَوَدُ قَبْلُـهُ، وَلَـوْ زَادَ أَرْشُ جُرُوحٍ عَلَى الدِّيَةِ فَعَفَا عَنِ القَوَدِ عَلَى الدَّيَةِ وَأَحَبُّ أَخَذِ المَالِ قَبْلَ الانْدِمَالِ فَقِيلَ: يَأَخُذُ دِيَةً، لاحْتِمَالِ السَّرَايَةِ.

وَقِيلَ: لَا، لاخْتِمَال جُرُوحٍ تُطْرَأُ (م ١٤)^(٣).

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (ومن قطع طرفه فردَّه فالتحم فحقُّه محاله، ويبيُّنه إن قيل بنجاسته، وإلاَّ فله أرش نقصه خاصَّةً، نـصُّ عليه، واختار القاضي بقاء حقُّه، ثمُّ إن أبانه أجنبيٌّ وقيل بطهارته ففي ديته وجهان). انتهى.

قلت: الصُّواب وجوب حكومةٍ لا ديته، لأنَّه ليس كالأصلى، واللَّه أعلم.

قال في المغنى، والشُّرح: وإن قلعها قالمٌ بعد ذلك وجبت ديتها، ذكره في السُّنُّ، وعلى قول القاضي ينسني حكمها على وجوب قلعها، فإن وجب فلا شيء، وإلاَّ احتمل أن يؤخذ بديتها، واحتمل أن لا يؤخذ. إنتهى.

وقال في الرَّعاية الكبرى: وإن أعاد السَّنَّ فنبت ثمَّ قلعه آخر غرم ديتها وقيل على الأوَّل الدِّية. انتهى.

(٢) (مسألة – ١٣): قوله: (وإن أبان سنًّا وضع محلَّه، والتحم ففي الحكومة وجهان). انتهى.

وأطلق في الرَّعايتين احتمالين، وقال في المغني، والشُّرح: فأمًّا إن جعل مكانها سنًّا أخرى أو سنٌّ حيــوان أو عظمًا فنبـت وجبـت ديتها وجهًا واحدًا، وإن قلعت هذه التَّانية لم تجب ديتها، لكن تجب حكومةً، ويحتمل أن لا يجب شيءٌ. انتهى.ً

تنبيه: الاحتمالان اللَّذان ذكرهما ابن عقيل من تتمَّة مسائل ذكرها المصنَّف وقدَّم فيها حكمًا، وليستا من الخلاف المطلق، فليعلم ذلك. (٣) (مسألة – ١٤): قوله: (ولو زاد أرشُ جروح على الدَّية فعفا عن القود إلى الدِّية، وأحبُّ أخذ المال قبل الاندمال فقيل: يأخذ ديةً، لاحتمال السّراية، وقيل: لا، لاحتمال جروح تطرأ). انتهى.

أحدهما: يأخذ ديةً، وهو الصُّواب، واحتمال جروح تطرأ الأصل عدمها.

والقول الثَّاني: لا يأخذها، لما علَّلها به المصنَّف.

فهذه أربع عشرة مسألةً في هذا الباب.

الفروع - كتاب الجنايات

دَخَلَهُ العَفْوُ بالقِصَاص.

وَاحْتَجُ ۚ أَلاَّ صَحَابٌ بِخَبَرِ رَوَاهُ الدَّارَتُطْنِي، وَبِأَنَّهُ تَعَجُّلَ حَقَّهُ، كَقَتْلٍ مَوْرُوثِهِ.

وَإِن الشُّنْرَكَ جَمَاعَةٌ فَوَضُّعُوا حَدِيدَةً عَلَى طَرَفِهِ وَتَحَامَلُوا عَلَيْهِ حَتَّى بَانْ فَالقَوَدُ كَالنُّفُوس، وَفِـي الانْتِصَـار: لَـوْ حَلَـفَ كُلُّ مِنْهُمْ لا يَقْطَعُ يَدَا حَنِثَ، وَكَذَا قَالَ أَبُو البَقَاءَ إِنْ كُلاً مِنْهُمْ قَاطِعٌ لِجَمِيعِ اليّدِ، سَلَّمْنَا، لَكِنْ تُقْطَعُ يَدَهُ، لاَّنَهُ قَطَعَ بَعْضَهَا وَأَعَانَ عَلَى البَاقِي، أَوْ يُقْطَعُ بَعْضُهَا قَوْدًا، والبَاقِي مُؤنَةً، ضَرُورَةُ اسْتِيفَاءِ الوَّاجِبِ.

وَعَنْهُ: لا قُودَ، كَمَا لَوْ تُمَيِّزَتْ أَفْعَالُهُمْ.

باب استيضاء القود

أَحَدُهَا: كَوْنُ مُسْتَحِقَّهِ مُكَلِّفًا، فَإِنْ كَانَ صَبَيًّا أَوْ مَجْنُونًا حُبسَ الجَانِي إِلَى البُلُوغِ وَالإِفَاقَةِ، فَإِنْ كَانَـا مُخْسَاجَيْنِ فَهَــلْ لِلْوَلِيِّ الْعَفْلُ إِلَى الدَّيَةِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَنَصَّهُ: يَغَفُو فِي مَجْنُونِ لَا صَبِيٍّ (م ١)(١).

وَعَنْهُ: وَوَصِيٌّ وَحَاكِمُ اسْتِيفَاوُهُ لَهُمَا فِي نَفْسِ وَدُونَهَا، فَيَعْفُو إِلَى الدَّيْةِ، نَصٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلا قَاتِلَ أَبِيهِمَا أَوْ قَطَعَا قَاطِعَهُمَا قَهْرًا سَقَطَ حَقَّهُمَا، كَمَا لَوْ اقْتَصَّا مِمَّنْ لاَ تَحْمِلُ العَاقِلَةُ دِيَتَهُ.

وَقِيلَ: لا تَسْقُطُ وَلَهُمَا الدِّيَّةُ، وَجَنَايَتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهمَا، جَزَمَ بهِ فِي التَّرْغِيبِ وَعُيُون المَسَائِل.

الْشُوْطُ الثَّانِي: اتَّفَاقُ المُشْتَرَكِينَ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَيُنْتَظَرُ قُلُومٌ غَايْبٍ وَبُلُوغٌ وَإِفَاقَةٌ، كَدِيَسةٍ، وَكَعَبْدٍ مُشْتَرَكِ، بِخِلاف مُحَارَبَةِ، لِتَحَتَّمِهِ، وَحَدٌ قَذْفُ لِوُجُوبِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَامِلاً، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ وَجُهُ.

قَالَ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: وَلا يَلْزَمُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ، فَإِنَّ الإِمَامَ يَقْتَصُ وَلا يَنْتَظِرُ بُلُوغَ الصَّفَسَارِ، لأَنَّـهُ ثَبَـتَ لِغَـيْرِ مُعَيِّنِينَ، وَلاَنَّ اسْتِيفَاءَ الإِمَامِ بِحُكْمِ الوِلايَةِ لا بِحُكْمِ الآدَبِ قَالَ الآصَحَابُ: وَإِنْمَا قَتَلَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ابْــنَّ من من يَوْرِينُ فَسَنَّةُ عَلَيْهِ مُرْمَدِينَ فَيَوْرِينِهِ لا بِحُكْمِ الآدَبِ قَالَ الآصَحَابُ: وَإِنْمَا قَتَلَ الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ ابْــنَ مُلْجِم حَدًّا لِكُفْرِهِ، لآنَ مَنْ آغَتَقَدَ إِبَاحَةً مَا حَرَّمَ اللَّهُ كَافِرٌ.

وَقِيلَ: لِسَعْيَهِ بِالفَسَادِ، وَكَلَلِكَ لَمْ يَنْتَظِرْ الحَسَنُ غَائِبًا مِنَ الوَرَثَةِ.

وَعَنْهُ: لِشَرِيْكُ صَبَىٍّ وَمَجْنُونَ الانْفِرَادُ بِهِ، وَإِنْ مَاتًا فَوَارِثَتُهُمَا كَهُمَا.

وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى: تَتَعَيَّنُ الدَّيَةُ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِهِ مَنْ مَنَّعْنَاهُ عُزَّرَ فقط، وَحَقُ شُرَكَاثِهِ فِي تَرِكَةِ الجَانِي، وَيَأْخُذُ وَارِثُهُ مِنَ المُقتَصِّ الزَّائِدَ عَنْ حَقّهِ.

وَقِيلَ: حَقُّ شُرَكَاثِهِ عَلَيْهِ وَتَسْقُطُ عَنِ الجَانِي.

وَفِي الوَاضِحِ احْتِمَالٌ: يَسْقُطُ حَقَّهُمْ، عَلَى روَايَةٍ وُجُوبِ القَوَدِ عَيْنًا، وَيَسْقُطُ القَوَدُ بعَفْو شَريكِ عَنْـهُ، وَبشَـهَادَتِهِ وَلَـوْ مَعَ فِسْقِهِ بِعَفْوهِ لِكُونِهِ أَقَرُّ بِأَنَّ نَصِيبَهُ سَقَطَ مِنَ الْقَوَدِ، وَحَقُّ البَاقِينَ مِنَ الدَّيَةِ عَلَى الجَانِي.

وَفِي النَّبْصِيرَةِ: إِنْ عَفَا أَحَدُهُمْ فَلِلْبَقِيَّةِ الدِّيَّةُ، وَهَلْ يَلْزَمُهُ حَقَّهُمْ مِنَ الدّيّةِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ.

وَإِنْ قَتَلُوهُ عَالِمِينَ بِالعَفْو وَبِسُقُوطِ القَوَدِ لَزِمَهُمْ القَوَدُ، وإلاَّ الدُّيَّةُ.

وَإِنْ قَتَلَهُ العَافِي قُتِلَ وَلَوْ ادُّعَى نِسْيَانَهُ أَوْ جُوَارُهُ.

وَيَسْتَحِقُّ كُلُّ وَاحِدٍ القَوَدَ بِقَدْرِ إِرْثِهِ مِنْ مَالِهِ.

وَعَنْهُ: يَخْتُصُ العَصَبَةُ، ذَكَرَهَا أَبْنُ البِّنَّاء، وَخَرَّجَهَا شَيْخُنَا وَاخْتَارَهَا.

(١) (مسألة – ١): قوله: (فإن كانا محتاجين فهل للوليُّ العفو إلى الدِّية؟ فيه روايتان.

ونصُّه: يعفو في مجنون لا صبيٌّ). انتهى.

وهما احتمال وجهينٌ في الهداية، والمذهب، والمقنع، وأطلـق الخـلاف في الهدايـة، والمذهب، والمسـتوعب، والخلاصـة، والمغـني، والمقنع، والبلغة، وشرح ابن منجًا وغيرهم.

إحداهما: له العفو، وهو الصُّواب.

قال القاضي: هذا هو الصُّحيح، وصحُّحه الشَّارح، والنَّاظم وصاحب تجريد العناية.

وجزم به الأدميُّ في منتخبه، وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرُّواية الثَّانية: ليس له ذلك.

قدُّمه في تجريد العناية، والمنصوص اختاره جماعةً، وصحُّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز، والمنوّر، ولعلُّه المذهب، وأطلقهنَّ في المحرّر.

وَهَلْ يَسْتَحِقُهُ ابْتِنَاءً أَمْ يَنْتَقِلُ عَنْ مَوْرُوثِهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٢)(١)، وَمَنْ لا وَارِثَ لَهُ فَوَلِيُهُ الإِمَامُ لَهُ القَوَدُ. وَفِي الانْتِصَارِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، وَكَذَا فِي عُيُونِ المَسَائِلِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، لآنٌ بِنَا حَاجَةً إِلَى عِصْمَةِ الدَّمَاءِ، فَلَوْ لَمْ يُقَتَــلْ لَقَسَّلَ كُلُّ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ، قَالا: وَلا رِوَايَةَ فِيهِ.

وَفِي الْوَاضِحِ وَغَيْرُو وَجْهَانُ، كَوَالِلَّهِ لِوَلَّدُو، والْأَشْهَرُ، واللَّمْهِ.

وَقِيلَ: وَعَفُوهُ مَجَّانًا.

الشُرْطُ النَّالِثُ: أَنْ يُؤْمِنَ فِي الاسْتِيفَاءِ أَنْ يَتَعَدَّى الجَانِي، فَلَوْ لَزِمَ القَوْدُ حَامِلاً أَوْ حَالِلاً فَحَمَلَت لَمْ تُفْتَلْ حَسَّى تَضَمَّ وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأَ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مُرْضِعَةً.

وَفِي التِّرْغِيبِ: تُلْزَمُ بِرَصْمَاعِهِ بِأَجْرَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَحَتَّى تَفْطِمَهُ لِحَوْلَيْنِ وَفِي الْمُغْنِي: لَـهُ الضَّوَدُ إِنْ سُنقِيَ لَبَن شَاةٍ، وَتُقَادُ فِي طَرَفِهَا بِالْوَضْعِ.

وَفِي المُغْنِيٰ: وَسَفَى اللَّبَا وَفِي المُسْتَوْعِبِ وَخَيْرِو: وَيَفْرُغُ نِفَاسُهَا. وَفِي البُلْغَةِ: هِيَ فِيهِ كَمَرِيضٍ، وَأَنَّهُ إِنْ تَأْثُرَ لَبُنْهَا بِالجَلْدِ وَلا مُرْضِعَ آخَرُ، والحَدُّ فِي ذَلِكَ كَالقَوَدِ.

وَاسْتَحَبُّ القَاضِي تَأْخِيرَ الرُّجْم حَتَّى تَفْطِمَهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ.

نَقُلَ الجَمَاعَةُ: تُتْرَكُ حَتَّى تَفْطِمَهُ، وَلا تُحْبَسُ لِحَدَّ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، بَلْ لِقَوْدٍ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةٍ وَلِيَّ المَقْتُسُولِ، لا فِي مَالِ

فَإِنْ ادُّعَتْ حَمْلاً حُبِسَتْ حَتَّى يَبِينَ أَمْرُهَا.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِامْرَأَةٍ، فَعَلَى الآوُلِ فِي التَّرْغِيبِو: لا قَوَدَ مِنْ مَنْكُوحَةٍ مُخَالِطَةٍ لِزَوْجِهَا، وَفِي حَالَةِ الظَّهَارِ احْتِمَالانِ

وَيَصْمَنُ مُفْتَصٌ مِنْ حَامِلٍ جَنِينَهَا، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ إِنْ عَلِمَهُ وَحْدَهُ، وَقِيلَ حَاكِمٌ مَكَّنَهُ إِنْ جَلْمًا أَوْ جَهْلاً، وإلاَّ مِنْ عِلْسم،

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل يستحقُّه ابتداءٌ أو ينتقل عن موروثه؟ فيه روايتان). انتهى.

يعني بذلك: القود هل يستحقُّه الوارث ابتداءً أم ينتقل عن موروثه؟ قال في القاعدة السَّادِسة عشرة بعد المائة: حكى ابن الزَّاغونيِّ في الإقناع روايتين في القصاص، هل هو واجبٌ للورثة ابتداءً أو موروثٌ عن الميِّت؟ انتهى.

إحداهما: يستحقُّه ابتداءً، لأنَّه حدث بعد الموت.

والرُّواية الثَّانية: ينتقل الاستحقاق إليهم عن موروثهم.

قلت: قد حكى الأصحاب روايتين في دية المقتول، هل حدثت على ملك الوارث؛ لأنَّها تجب بالموت؟ أو على ملـك المقتـول لأنَّ سببها وجد في حياته والَّ الصَّحيح من المذهب أنَّها حدثت على ملك المقتول؟ قال الإمام أحمد: ﴿قَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّيَّةَ مِيرَاتٌّ﴾.

واختاره القاضي وغيره، وصحَّحه في الخلاصة وتصحيح المقنع، والحاوي وغيرهم، وجزم به في الوجـيّز وغـيره، وقدَّمـه المصنّـف وصاحب الحرَّر، والنَّظم وغيرهم، فكذا يكون القود، وثما يؤيِّد ذلك أنَّ الأصحاب قالوا: لو عفا المقتول عن قاتله بعد الجرح صحَّ.

وقطع به الشَّيخ، والشَّارح وابن منجًّا وغيرهم، وقدَّمه المصنَّف وصاحب الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي وغيرهم.

قال الشَّارِح وغيره: صحُّ عفوه عنه، لأنَّ الحقُّ له، فهو كماله. انتهى.

إذا علم ذلك فيكون الصَّحيح أنَّ القود انتقل عن المقتول إلى الوارث كالدِّية، والظَّاهر أنَّـه لا فــرق بينهمــا، فعلــي هــذا يكــون في إطلاق المصنّف نظرٌ، لأنَّه قدَّم أنَّ الدّية تحدث على ملك الميّت، وأنَّ الأصحاب قالوا بصحّة عفــو المقتــول عــن القــاتل، اللّهــمُّ إلاَّ أن يكون بين تلك وبين هذه المسألة فرقٌ مؤثَّرٌ، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (فإن ادَّعت حملا حبست حتَّى يتبيَّن أمرها، وقيل: تقبل بامرأةٍ، فعلسى الأوَّل في الـتّرغيب: لا قـود مـن منكوحة مخالطة لزوجها.

وفي حالة الظُّهار احتمالان). انتهى.

قلت: الّذي يقوى انّها كالمنكوحة المخالطة لزوجها، والله أعلم. (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَيُتَوَجُّهُ مِثْلُهُ إِنْ حَدَثَ قَبْلَ الوَضْعِ.

وَفِي الْمُذْهَبِ فِي صَمَانِهَا وَجُهَّانٍ.

وَيَحْرُمُ اسْتِيفَاءُ ۚ قَوَدِ إِلاَّ بِحَصْرَةِ سَلْطَانٍ، وَفِي النَّفْسِ اخْتِمَالٌ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَيَقَعُ المَوْقِعَ، وَلَهُ تَعْزِيسُرُهُ، وَفِي المُغْنِي:

ُ وَفِي غَيُونِ الْمَسَافِلِ: لا يُعَرُّرُهُ، لآنَهُ حَقَّ لَهُ كَالمَال، نَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ هَانِي فِيمَنْ قَتَلَ رَجُلاَ فَقَامَتْ البَيِّنَةُ عِنْدَ الحَاكِمِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَعَدَا بَعْضُ وَرَثَةِ الْمُقْتُولِ فَقَتَلَهُ بِغَيْرٍ أَمْرٍ الحَاكِمِ قَالَ: هَلَا قَلْ وَجَبَ عَلَيْهِ القَتْلُ، مَا لِلْحَاكِمِ هُنَا؟، والةِ مَاضِيَةِ، فَإِنْ قَدَرَ *** وَمُعْمَدُ وَمُوْمِدُ وَمُؤْمِنِهِ وَمُوْتَالِهُ بِغَيْرٍ أَمْرٍ الحَاكِمِ قَالَ: هَلَا قَلْ وَجَبَ عَلَيْهِ القَتْلُ، مَا لِلْحَاكِمِ هُنَا؟، والةِ مَاضِيَةِ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلِيُّهُ وَالْحَسَنُهُ بَاشَرَ أَوْ وَكُلِّ.

وَقِيلُ: لا يُبَاشِرُ فِي طَرَفٍ.

رَقِيلَ: يُرَكُّلُ فِيهِمَا، كَجَهْلِهِ، فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى أُجْرَةٍ فَمِنَ الجَانِي كَحَدٌّ.

وَقِيلَ: مِنْهُ، وَإِنْ تَشَاحٌ جَمَاعَةٌ فِي مُبَاشَرَتِهِ ٱلْمُرعَ.

وَقِيلُ: يُعَيِّنُ إِمَّامً.

فَإِنْ اقْتَصُّ جَانَ مِنْ نَفْسِهِ فَقِي جَوَازُهِ بِرِضَا وَلِيُّ وَجْهَان، وَصُحَّحَ فِي التَّرْغِيبِو: لا يَقَعُ قَوَدًا. وَفِي البُّلْغَةِ: يَقَعُ، وَقَالَ صَاحِبُ الرُّعَايَّةِ: يَخْتَمِلُ وَجَهْيْنَ (م ٤)(١).

قَالَ: وَلَوْ أَقَامَ حَدَّ زِنَّا أَوْ قَذْهُم عَلَى نَفْسِهِ بِإِذْنِ لَمْ يَسْقُطُ، بِخِلاهِم قَطْع سَرِقَةٍ.

وَلَهُ أَنْ يَخْيِنَ ٰنَفْسَهُ إِنْ قَوْيَ وَأَحَسُنُهُ، نَصُّ خَلِيْهِ، لَأَنَّهُ يَسِينَ، لا قَطْعَ فِي سَرِقَةٍ، لِفَوَاتِ الرَّدْعِ. وَقَالَ القَاضِي: عَلَي أَنَّهُ لا يَمْتَنِعُ القَطْعَ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ مَنَعْنَاهُ فَلاَنْهُ رَبِّمَا اصْطَرَبَتِ يَسَدُهُ فَجَنَّى عَلَى نَفْسِهِ، وَلَـمْ يَعْتَهِرْ القَاضِي عَلَى جَوَازِهِ إِذْنَا، وَيُتُوجُهُ اعْتِبَارُهُ، وَهُوَ مُرَادُ القَاضِي، وَهَلْ يَقَعُ المُوقِعَ؟ يُتُوجُهُ عَلَى الوَجْهَيْنِ فِي القَوَدِ.

وَيُتَوَجُّهُ احْتِمَالُ تَخْرِيجٍ فِي حَدَّ زِنَّا وَقَدْفُو وَشُرْبُو، كَحَدَّ سَـرِقَةٍ، وَبَيْنَهُمَـا فَـرْق، لِحُصُـولِ المَقْصُـودِ فِـي القَطْـعِ فِـي السُّرِقَةِ، وَهُوِّ قَطْعُ العُصْنُو الْوَاحِبِ قَطَعُهُ، وَعَدَمُ حُصُولِ الرُّدْعِ، والزُّجْرِ بِجَلْدِو نَفْسَهُ، وَقَدْ يُقَالُ بِحُصُولِ السَّرُدْعِ، والزُّجْرِ لِحُصُولِ الآلَم، وَالنَّاذِي بَذَلِكَ.ُ

وَلاَ يُسْتَوْفُى قَوَدٌ فِي النَّفْسِ إلاَّ بِسَيْفُو، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الآصْحَابُ، كَمَا لَوْ قَتَلَهُ بِمُحَرَّم فِي نَفْسِهِ، كَلِوَاطِ وَتَجْرِيبِ

قَالَ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ فِي قَوَدٍ: وَحَقُّ اللَّهِ لا يَجُوزُ فِي النَّفْسِ إلاَّ بسَيْف، لآنَّهُ أوْحَى، لا بسِيكِّينِ وَلا فِي طَـرَف إلاَّ بَهَا لِثَلاَّ يَحِيفَ وَأَنَّ الرَّجْمَ بِحَجَرِ لا يَجُوزُ بِسَيْفُو.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ كَفِعْلِهِ وَقَتْلِهِ بِسَيْفٍ، الخَتَارَةُ شَيْخُنَا، فَإِنْ مَات، وإلاَ صُرِبَت عُنْقُهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ احْتِمَالٌ: أَوْ الدَّيَّةُ بِغَيْرِ رَضَاهُ.

رَإِنْ عَفَا وَقَدْ تُعْطِعُ مَا يَلْزَمُ بِهِ فَوْتَى دِيَّةٍ فَفِي لُزُومِهِ الزَّائِدَ احْتِمَالان (م ٥)(٢).

وَأَطْلَقَ جَمَاعَةٌ رَوَايَةً يُفْعَلُ بِهِ كَفِعْلِهِ غَيْرِ الْمَحَرَّمِ، الخَتَارَةُ أَبُو مُحَمَّلُهِ الجَوْزِيُّ.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (فإن اقتصُّ جانِ من نفسه فغي جوازه برضا وليٌّ وجهان، وصحَّع في التَّرغيب: لا يقع قودًا. وفي البلغة يقع، وفي الرَّعاية: يحتمل وجهينٌ). انتهى.

أحدهما: يجوز، وهو الصُّحيح، جزم به في الوجيز، والمنوَّر وغيرهما، وقلَّمه في الحرَّر، والحاوي الصُّغير وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا يجوز، صحَّحه في النَّظم، وهو ظاهر كلامه في المغني، والشُّرح.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (فإن عِفا وقد قطع ما يلزم به فوق ديةٍ ففي لزوم الزَّائد احتمالان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشَّرح، والزَّركشيُّ. أحدهما: لا يلزم الزَّائد، وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: يلزم.

وَعَنْهُ: يُفْعَلُ بِهِ كَفِعْلِهِ إِنْ كَانَ فِعْلُهُ مُوجِبًا.

وَعَنْهُ: أَوْ مُوْجَبًا لِقَوْدُ طَرَفِهِ لَوْ انْفَرَدَ، فَعَلَى المَذْهَبِ لَوْ فَعَلَ لَمْ يَصْمَنْ، وَأَنَّهُ لَوْ قَطَعَ طَرَفَــهُ ثُــمٌ قَتَلَـهُ قَبْـلَ الـبُرْءِ فَفِـي دُخُول قَوَدِ طَرَفِهِ فِي قَوَدٍ نَفْسِهِ كَلُخُولِهِ فِي الدُّيَةِ رَوَايَتَانَ (م ٦)^(١)

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: فَائِدَتُهُ لَوْ عَفَا عَنِ النَّفْسِ سَقَطَ القَّوَدُ فِي الطَّرَفِ، لآنٌ قَطْعَ السِّرَايَةِ كَانْدِمَالِهِ، وَإِنْ فَعَــلَ بِـهِ الوَلِيُّ، كَفِعْلِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَإِنْ زَادَ أَوْ تَعَدَّى بِقَطْع طَرَفِهِ فَلا قُودَ، وَيَضْمَنُهُ بِدِيَتِهِ عَفَا عَنْهُ أَوْ لا.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَسْرِ اَلْقَطْمُ، وَجَزَمُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْجَلافِ وَقَالُوا: أَوْمَا إِلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، أَوْ يَقْتُلُهُ.

وَإِنْ كَانَ قَطَّعَ يَدَهُ فَقَطَّعَ رِجْلَهُ فَقِيلَ: كَقَطْع يَدِهِ.

وَقِيلَ: دِيَةُ رِجْلِهِ (م ٧)(٢)، وَإِنْ ظُنَّ وَلِيُّ ذَمْ أَنَّهُ اقْتُصَّ فِي النَّفْسِ فَلَمْ يَكُنْ وَدَاوَاهُ أَهْلُهُ حَتَّى بَرَأَ، فَإِنْ شَاءَ الوَلِيُّ دَفَّــعَ إِلَيْهِ دِيَةَ فِعْلِهِ وَقَتْلِهِ، وإِلاَّ تَرَكَهُ، هَذَا رَأَيُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَيَعْلَى ِبْنِ أُمِيَّةَ رضي الله عنهم أجمعين، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ.

وَإِنْ قَتَلَ أَوْ قَطَعَ وَاحِدٌ جَمَاعَةً فِي وَقْتِ أَوْ أَكْثَرَ فَرَضِيَ الْأُولِيَاءُ بِالقَوَدِ اكْتِفَاءُ أُقَيَّدُ، وَإِنْ طَـالَبَ كُــلُّ وَلِييٌّ قَتْلَـهُ عَلَـى الكَمَالُ فَقِيلٍ: بِالقُرْعَةِ.

وَقِيَلُ: بَالسُّبْق، وَلِمَنْ بَقِيَ اللَّيْةُ، كَمَا لَوْ بَادَرَ بَعْضُهُمْ، فَاقْتُصُّ بِجِنَايَتِهِ.

وَقِيلَ: يُقَادُ لِلْكُلِّ اكْتِفَاءُ مَعَ المَعِيَّةِ.

وَفِي الاَنْتِصَارِ: إِذَا طَلَبُوا الْقَوَدَ فَقَدْ رَضِيَ كُلُّ وَاحِدٍ بِجُزْء مِنْهُ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ (م ٨)(٣). قَالَ: وَيُتَوَجَّهُ أَنْ يُجْبَرَ لَهُ بَاقِي حَقِّهِ بِالدَّيَةِ، وَيُتَخَرَّجُ: يَقْتَلُ بِهِمْ فَقَطْ، عَلَى رِوَايَةِ يَجِسبُ بِقَتْـلِ العَمْـدِ القَـوَدُ، وَفِيـهِ أَنْ

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فعلى المذهب يعني إذا قلنا: لا يستوفى القود في النَّفس إلاَّ بالسَّيف لو فعــل يعـني بــه مشـل مــا فعــل لم يضمن، وانَّه لو قطع طرفه ثمَّ قتله قبل البرء ففي دخول قود طرفه في قود نفسه كدخوله في الدِّية روايتان). انتهي. وأطلقهما في المحرَّر، والحاوي الصُّغير.

إحداهما: يدخل قود الطُّرف في قود النُّفس، ويكفي قتله، صحَّحه النَّاظم، وقدَّمه في الرَّعايتين، وهو ظاهر ما قطع به الخرقيُّ. والرُّواية الثَّانية: لا يدخل، فله قطع طرفه ثمُّ قتله.

قلت: هو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وإن كان قطع يده فقطع رجله فقيل: كقطع يده، وقيل: دية رجله). أنتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والزُّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: تجب دية رجله.

قلت: وهو الصُّواب، لا قطع ما ليس له قطعه.

والقول الثَّاني: هو كقطع يده فيجزئ.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (وإن قتل أو قطع واحدٌ جماعةً فرضي الأولياء بالقود اكتفاء أقيد، وإن طلب كلُّ وليُّ قتله على الكمَّـال فقيل: بالقرعة، وقيل: بالسُّبق، وقيل: يقاد للكلُّ اكتفاءً مع المعيَّة.

وفي الانتصار: إذا طلبوا القود ففي رضى كلِّ واحدٍ بجزء منه، وأنَّه قول أحمد). انتهى.

وأطلق الأوَّلين الزُّركشيُّ.

أحدهما: الاعتبار بالسَّبق فيقاد للأوَّل، وهو الصَّحيح، وبه قطع الحَرقيُّ و الشَّيخ في الكــافي، والمَّقنـع، والشَّـارح، وابـن منجًّـا في شرحه، وقدَّمه في الرَّعايتين.

قال في المغنى: يقدُّم الأوُّل، وإن قتلهم دفعةً واحدةً أقرع بينهم. انتهى.

والقول الثَّاني: يقرع بينهم.

قال في الرَّعاية: وهو أقيس، وجزم به في الوجيز، وقدَّمه في الحُرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير.

(ر): روایتسان

العَبْدَ كَفَقِيرٍ، وَفِيهِ أَنَّ الوَاجِبَ قِيمَتُهُ كَخَطَإٍ، وَفِيهِ أَنَّ الْمُحَارَبَةَ كَمَسْأَلْقِنَا، لِتَغْلِيبِ القَوَدِ فِيهَا، لِعَدَم وُجُوبِهِ بِقَتْلِهِ غَيْرَ مُكَافِشِهِ، وَفِيهِ: هِيَ لِلَّهِ، بِدَلِيلِ العَفْوِ، فَيَتَدَاخَلُ، وَلَوُّ بَادَرَ بَعْضِهُمْ فَاقْتُصُّ بِجَنَايَتِهِ فَلِمَنْ بَقِيَ الدِّيَّةُ عَلَى جَسَانٍ، وَفِيَي كِتَـابِ الادَمِـيّ البَغْدَادِيِّ: وَيَرْجُعُ وَرَثَتُهُ عَلَى الْمُقْتُصِّ، وَقَدَّمَ فِي النَّبْصِرَةِ وَابْنُ رَزِّينِ: عَلَى قَاتِلِهِ.

وَفِي الْحِلَافِ فِي تَيَمُّم مَنْ لَمْ يَجِدُ إِلَّا مَاءً لِبَعْض بَدَنِهِ.

لَوْ قَطَعَ يَمِينَيْ رَجُلَيْنِ فَقُطِعَتْ يَمِينُهُ لَهُمَا أَخِذَ مِنَّهُ نِصْفُ دِيَةِ اليَدِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَيَجْمَعُ بَيْنَ البَدَل وَبَعْض المُبْدَل، وَمَـنْ رَضِيَ باللَّيْةِ أَخَذَهَا، وَلِمَنْ بَقِيَ القَوَدُ، وَيُقَدُّمُ قَوَدُ الطُّرَفِ عَلَى النَّفْس، وَلا قَوَدَ فِيهمَا حَتَّى يَنْدَمِلَ.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: إِنْ قَتَلَ رَجُلاً وَقَطْعَ يَدَ آخَرَ قُطِعَ ثُمُّ قُتِلَ، وَلا يَذْهَبُ الحَقُّ لِهَذَا إِذَا كَانْ حَيَّا، وَإِنْ قُتِلَ فَهِيَ نَفْسُهُ لَيْسَ هُنَا شَيْءٌ غَيْرَهَا.

وَإِنْ قَطَعَ يَدَ وَاحِدٍ وَأُصْبُعَ آخَرَ قُدًمْ رَبُّ اليَدِ إِنْ كَانَ أَوَّلاً، وَلِلْآخَرِ دِيَةُ أُصْبُعِدٍ، وَمَعَ أَوَّلِيَّتِهِ يُقْتَصُّ، ثُمَّ رَبُّ اليَدِ، فَفِي أُخَارِهِ دِيَةُ الْإِصْبُعِ الخِلافُ، وَإِنْ قَطَعَ يَسَارَ جَانِ مَنْ لَهُ قَوَدٌ فِي يَمِينِهِ بِهَا بتَرَاضِيهِمَا أَوْ قَالَ لَهُ أَخْرِجْ يَمِينَك فَـأَخْرَجَ يَسَـارَهُ عَمْدًا أَوْ غَلَطًا أَوْ ظَنَّ أَنْهَا تُجْزَئُ أَجْزَأَتْ وَلا ضُمَانَ، وَعِنْدَ ابْن حَامِدٍ لاَ تُجْزئُ، وَتُضْمَنُ بالدّيَةِ إِلاَّ أَنْ يُخْرِجَهَا عَمْـدًا لا بَدَلاً عَنْ يَمِينِهِ فَتُهْذَرُ وَلَهُ قَطْعٌ يَمِينِهِ بَعْدَ بُرْء اليَسَار إلاَّ مَعَ تَرَاضِيهمَا، فَفِي سُقُوطِهِ إِلَى الدَّيَةِ وَجْهَان (م ٩) ۗ ١١٠.

وَإِنْ كَانَ مَنْ عَلَيْهِ القَوَدُ مَمْجُنُونًا يَلْزَمُ قَاطِعَ يَسَارُو القَوَّدُ إِنْ عَلِمَهَا وَأَنْهَا لا تُجْزِئ، وَإِنْ جَهِلَ أَخَدُهُمَا فَالدَّيَةُ، وَإِنْ كَانَ الْمُقْتَصُّ مُجْنُونًا، والآخَرُ عَاقِلاً ذَهَبَتْ هَدَرًا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إِذَا اِدَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ دُهِشَ ٱقْتُصُّ مِنْ يَسَارِ القَاطِع، لآنَّهُ مَأْمُورٌ بِالتَّنْبُتِ.

وَقَالَ: إِنْ قَطَعَهَا ظُلْمًا عَالِمًا عَمْدًا فَالقَوَدُ.

وَقِيلَ: الدِّيَّةُ، وَيُقْتَصُّ مِنْ يُمْنَاهُ بَعْدَ الانْدِمَال، والله أعلم.

⁽١) (مسألة – ٩): قوله: (وله قطع بمينه بعد برء اليسار إلاَّ مع تراضيهما ففي سقوطه إلى الدِّية وجهان). انتهى. يعني: إذا قطع يسار جان من له قودٌ في يمينه لا بتراضيهما وقلنا: لا تجزئ.

أحدهما: يسقط إلى الدِّية.

قلت: وهو الصُّواب، فكأنَّه أسقط حقَّه من قطع اليمين، وإذا لم تجز أخذت الدِّية. والوجه الثَّاني: لا يسقط، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

فهذه تسع مسائل في هذا الباب.

باب العَفْوِ عن القُوَد

يَجِبُ بِالعَمْدِ القَوَدُ أَوْ الدَّيَةُ، فَيُخَيِّرُ الوَلِيُّ بَيْنَهُمَا، وَعَفْوُهُ مَجَّانًا أَفْضَلُ، ثُمَّ لا عُقُوبَةَ عَلَى جَانٍ، لآنَّــهُ إِنَّمَــا عَلَيْـهِ حَقُّ وَاحِدٌ، وَقَذَ سَقَطَ، كَعَفْدِ عَنْ دِيَةٍ قَاتِلِ خَطَأً، ذُكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ وَسَيَأْتِي قَوْلٌ فِي تَعْزِيرِهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: العَدْلُ نُوْعَان:

أَحَدُهُمْنَا: هُوَ الغَايَةُ، وَهُوَ العَدْلُ بَيْنَ النَّاسِ (وَالثَّانِي) مَا يَكُونُ الإِحْسَانُ أَفْضَلَ مِنْـهُ، وَهُـوَ عَـدْلُ الإِنْسَـانِ بَيْنَـهُ وَبَيْـنَ خَصْمِهِ فِي الدَّم، والمَال، والعرض، فإنَّ اسْتِيفَاءَ حَقَّهِ عَدْلُ، والعَفْوَ إِحْسَانٌ، والإِحْسَانُ هُنَا أَفْضَلُ، لَكِنُ هَــذَا الإِحْسَانَ لا يَحْصُلُ بِالعَفْوِ ضَرَرٌ، فإذَا حَصَلَ مِنْهُ ضَرَرٌ كَانَ ظُلْمًا مِنَ العَافِي، إمَّا لِنَفْسِهِ وَإِمَّـا لِغَيْرِهِ، فَلا يُشْرَعُ، وَتَأْتِي المَسْأَلَةُ فِي آخِر الْمَحَارِينَ، إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِن اخْتَارَ الْفَوَدَ أَوْ عَفَا عَنِ اللَّيْةِ فَلَهُ أَخْذُهَا، والصُّلْحُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهَا، فِي الأصَحُّ فِيهمَا.

وَخَرَّجَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي غَيْرِ الْصُلْحِ: لا يَجِبُ شَيْءٌ، كَطَّلاقِ مَنْ أَسْلَمَ وَتَخَنَّهُ فَوْقَ آرْبَعٍ، وَقِيلَ لَهُ فِي الانْتِصَارِ.

لَوْ كَانَ المَالُ بَدَلُ النَّفْسِ فِي الغَمْدِ لَمْ يَجُزُ الصَّلْعُ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الدَّيَةِ، فَقَالَ: كَذَا نَقُولُ عَلَى رِوَايَةٍ يَجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا بَعْضُ الْمُتَاخِرِينَ، وَإِنْ اخْتَارَ الدَّيَةَ تَعَيِّنَتْ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَخَذَ الدُّيَّةَ فَقَدْ عَفَا عَنِ الدُّم، فَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ أَخْلِهَا قُتِلَ بهِ.

وَعَنْهُ: يَجِبُ القَوَدُ عَيْنًا، وَلَهُ أَخْذُ الدُّيَّةِ.

وَعَنْهُ: برِضَا الجَانِي، فَقَوَدُهُ بَاق، وَلَهُ الصُّلْحُ بأكثرَ، وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالِ أَوْ عَنِ القَوَدِ مُطْلَقًا وَلَـوْ عَـنْ يَـدِهِ فَلَهُ الدَّيَةُ، عَلَى الآصَحُ، عَلَى الأولَّى خَاصَةً، وَإِنَّ هَلَكَ الجَانِي تَعَيَّنَتْ فِي مَالِهِ، كَتَعَلُّرِهُ فِي طَرَفِهِ.

وَقِيلَ: تَسْقُطُ بِمُوتِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قُتِلَ فَلِوَلِيِّ الْأَوُّل قَتْلُ قَاتِلِهِ، والعَفْوُ عَنْهُ.

وَّاخْتَارَ شَيْخُنَّا: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ العَفْوُ فِي قَتْلِ الغِيلَةِ لِتَعَدُّر الاحْتِرَازِ، كَالقَتْلِ فِي مُكَابَرَةٍ، وَذَكَرَ القَـاضِي وَجَهّـا فِي قَـاتِلِ الآئِمَّةِ: يُقْتَلُ حَدًّا، لآنَ فَسَادَهُ عَامٌّ أَعْظَمُ مِنْ مُحَارِبٍ، وَإِنَّ عَفَا عَلَى مَالٍ عَنْ قَوْدٍ فِي طَـرَف ِ ثُـمٌ قَتَلَـهُ الجَـانِي قَبْـلَ الـبُرْءِ فَالفَوَدُ فِي النَّفْسِ أَوْ دِيَتُهَا.

وَعِنْدُ القَاضِيَ: تَتِمُّةُ الدُّيَةِ.

وَإِنْ قَالَ لِمَنْ عَالِيْهِ قَوَدٌ: عَفَوْت عَنْ جَنَايَتِك أَوْ عَنْك، بَرئ مِنَ الدُّيَّةِ، كَالقَوَدِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ قَصَدَهَا.

وَقِيلَ: إِنْ ادَّعَى قَصْدَ القَوَدِ فَقَطْ قُبلَ، وإلا بَرئَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ قُلْنَا مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْشَيْنِ بَقِيَتْ الدِّيَةُ، فِي أَصَحَّ الرَّوَايَتَيْن.

وَإِنْ عَفَا مَجْرُوحٌ عَمْدًا أَوْ خَطَأً صَحُّ، كَعَفْو وَارِيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: فِي القَوَدِ إِنْ كَانَ الجُرْحُ لا قَوَدَ فِيهِ لَوْ بَرَأً.

وَعَنْهُ: لا يُصِحُّ عَن الدُّيَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُغَّةَ: يَصِحُّ بِلَفْظِ الإِبْرَاء لا الوَصِيَّةِ.

وَفِيهِ يُخَرِّجُ فِي السَّرَايَةِ فِي النَّفْسِ رَوَايَاتٍ: الصَّحَّةُ، وَعَدَمُهَا، والثَّالِثَةُ: يَجِبُ النَّصْفُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ صِحَّةَ العَفْــوِ لَيْسَ بَوَصِيَّةٍ، وَيَبْقَى مَا قَابَلَ السَّرَايَةَ لا يَصِحُّ الإِبْرَاءُ عَنْهُ.

قَالَ: وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي مُوسَى إِلَى صِحْتِهِ فِي العَمْدِ، وَفِي الخَطَإِ مِنْ ثُلَثِهِ.

فَعَلَى الأوَّل: إِنْ قَالَ: عَفَوْت عَنْ هَذَا الجُرْح أَوْ الضَّرْبَةِ.

فَمَنْهُ: يَضْمَنُ السَّرَايَةَ بقِسْطِهَا مِنَ الدُّيَّةِ إِنْ لَمْ يَقُلْ، وَمَا يَخْدُثُ مِنْهَا كَعَفْوِو عَلَى مَالٍ.

الفروع - كتاب الجنايات

وَعَنْهُ: لا، كَعَفُوهِ عَنِ الجِنَايَةِ (م ١)(١).

وَإِنْ قَصَدَ بِالجِنَاٰيَةِ الجُرْحُ فَفِيهِ عَلَى الآوْلَى وَجْهَانِ (م ٢)(٢)

وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ فِي عَفَوْت إِلَى مَال أَوْ دُونَ سِرَايَتِهَا، وَيَصْحُ مِنْ مَجْرُوحٍ: أَبْرَأَتُك مِنْ دَمِي وَنَحْوِهِ مُعَلَّقًا بِمَوْتِـهِ، فَلَـوْ بَـرَأَ بَقِيَ حَقَّهُ، بِخِلافِ: عَفَوْت عَنْك وَنَّحُوهُ.

. `كُنْ يَصِيحُ عَفْوُهُ مَجَّانًا عَنْ قَوَدٍ شَنَجَّةٍ لا قَوَدَ فِيهَا، وَمَنْ صَحَّ عَفْوُهُ فَإِنْ أَوْجَبَ الجُرْحُ مَـالاَ عَيْنُنا فَكَوَصِيَّةٍ، وَإِلاَّ فَصِنْ رَأْسِ المَالَ لا مِنْ ثُلْثِهِ، عَلَى الآصَحَّ، لآنَ الدِّيَةَ لَمْ تَتَعَيَّنْ قَالَ فِي المُغْنِي: وَلِذَلِكَ صَحَّ عَفْوُ المُفْلِسِ مَجَّانًا، مَعَ أَنْــهُ هُــوَ فِــي غَيْر مَوْضِع، وَجَمَاعَةً لَمْ يُصَحِّحُوهُ إِنْ قِيلَ يَجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْن.

ُ وَإِنْ ٱَبْرُا عَبْدًا مِنْ جُنَايَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرَقَبَتِهِ لَمْ يَصِحَّ، فِي الآصَحَ ، كَحُرَّ جِنَايَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَيَصِحُ إِبْرَاءُ عَاقِلَتِهِ إِنْ وَجَبَـتْ الدَّيَّةُ لِلْمُقْتُول، كَإِبْرَاء سَيَّادٍ، كَعَفُوهِ عَنْهَا وَلَمْ يُسَمَّ الْمُبْرَاً.

وَإِنْ وَكُلِّنَ فِي أَقُودُ ثُمُّ عَفَا فَاقْتُص ُّ وَكِيلُهُ وَلَمْ يَعْلَمُ فَلا شَيءٌ عَلَيْهما.

وَقِيلَ: بضِمْنِهَا، والقَرَارُ عَلَى العَافِي.

وَقِيلَ: الضُّمَانُ عَلَى الوَكِيلِ حَالاً.

وَقِيلَّ: عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَمَلَيْهِمَا ۚ إِنْ كَانَ عَفَا إِلَى الدَّيَةِ فَهِيَ لِلْعَافِي عَلَى الجَانِي، وَإِنْ وَجَبَ لِعَبْدِ قَوَدٌ أَوْ تَعْزِيرُ قَــَذُف فَلَـهُ طَلَبُهُ وَإِسْقَاطُهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلِسَيَّدِو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

 ⁽١) (مسألة - ١): قوله: (فعلى الأوّل إن قال عفوت عن هذا الجرح أو الضّربة، فعنه: يضمن السّراية بقسطها من اللّية إن لم
 يقل، وما يحدث كعفوه على مال، وعنه: لا، كعفوه عن الجناية). انتهى.

يعنى: إذا عفا المجروح عمدًا أو خطأً وقلنا يصحُّ وأطلقهما في المحرُّر.

إحداهما: يضمن السّراية بقسطها من الدّية، والحالة هذه.

قلت: وهو الصُّواب، لأنَّ إرادة العفو عمًّا يُحدث مشكوكٌ فيه، والأصل عدم الإرادة.

والرُّواية الثَّانية: لا يضمن السّراية، قدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصّغير.

⁽٢) (مسألة - ٢): قوله: (وإن قصد بالجناية الجرح ففيه على الأولى وجهان). انتهى.

الوجه الأوَّل: يقبل قوله.

قال في المحرَّر: فلو قال عفوت عن هذه الجناية فلا شيء في السَّراية، روايةً واحدةً، لا إذا قال: أردت بالجناية الجراحــة نفســها دون سرايتها، وقلنا بالرَّواية الثَّانية في الَّتي قبلها فإنَّه يقبل منه مع يمينه، وقيل: لا يقبل. انتهى.

فقدُّم قبولٍ قوله، وقدُّمه أيضًا في النُّظم، وصحَّحه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يقبل قوله.

فهاتان مسألتان في هذا الباب.

كتاب الدّيات

كُلُّ مَنْ أَثْلَفَ إِنْسَانًا بِمُبَاشَرَةِ أَوْ سَبَبِ لَزِمَتُهُ وَيَتُهُ، فَإِذَا ٱلْقَى عَلَيْهِ الْغَى، أَوْ الْقَاهُ عَلَيْهَا، أَوْ طَلَبَهُ بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ وَنَخوهِ، فَهَرَبَ فَتَلِفَ فِي هَرِهِ وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعِنْدِي مَا لَمْ يَتَعَمَّذُ إِلْقَاءَ نَفْسِهِ مِعَ القَطْعِ بِتَلْفِهِ، لاَّنَهُ كَمُبَاشِرِ، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ مُرَادُ خَيْرٍهِ أَوْ رَوَّعَهُ بِأَنْ شَهْرَهُ فِي وَجْهِهِ، أَوْ دَلاَّهُ مِنْ شَاهِقٍ فَمَاتَ، أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ حَفْرَ بِـفْرًا مُحَرَّمًا، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا، أَوْ قِشْرَ بِظِيْخًا أَوْ صَبَّ مَاهُ فِي فِنَاقِهِ، أَوْ طَرِيق، فَتَلِفَ بِهِ، نَصْ عَلَيْهِ.

أَوْ رَمَى مِنْ مَنْزِلِهِ حَجَرًا أَوْ غَيْرُهُ، أَوْ حَمَلَ بِيَلِهِ رُمْحًا جَعَلَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ خَلْفَهُ، لا قَائِمًا فِي الهَوَاء وَهُوَ يَمْشِي.

لِعَدَم تَعَدَّيهِ، فَأَثْلُفَ إِنْسَانًا، أَوْ وَقَعَ عَلَى نَاقِم بِفِنَاءِ جِدَارٍ فَتَلِفَ بِهِ ذَكَرَ الْمَسَائِلَ الثَّلاثَ الآَّخِيرَةَ فِي الرَّوْضَةِ لَزِمَتُهُ دِيَتُهُ، وَإِنْ تَلِفَ الوَاقِعُ فَهَدَرٌ، لِعَدَم تَعَدِّي النَّائِم.

وَفِي التُّرْفِيبِ: إِنْ رَشَّهُ لِيُسْكِنَّ الغُبَارَٰ فَمَصْلَحَةً عَامَّةً، كَحَفْرٍ بِثْرٍ فِي سَابِلَةٍ، فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ١)(١).

نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: إِنْ ٱلْقَى كِيسَهُ فِيهِ دَرَاهِمُ فَكَالِقَاءِ الحَجَرِ، وَۚأَنَّ كُلُّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا فِيهَا لَيْسَ مَنْفَعَــةٌ ضَـَدِن، وَإِنْ بَـالَتْ فِيهَا دَابَّهُ رَاكِبٍ وَقَائِلٍ وَسَائِقٍ ضَـمِنَهُ، وَقِيَاسُ المَذْهَبِ: لا كَمَنْ سَلَّمَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ أَمْسَكَ يَدَهُ فَمَاتَ وَنَحْوُهُ، لِعَدَم تَأْثِيرهِ.

وَإِنْ كَانَ وَاضِعُ الحَجَرِ آخَرُ فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ فَوَقَعَ فِي البِثْرِ فَقَدْ اجْتَمَعَ سَبَبَان مُخْتَلِفَان، فَمَنْهُ: يُحَسَالُ عَلَى الأُوْل، وَهُـوَ أَشْهُرُ فَضَمَانُهُ عَلَى الوَاضِع، كَالدَّافِع؛ لآنُهُ لَمْ يُقْصَدُ بهِ القَتْلَ عَادَةً لِمُعَيِّن، بِخِلافِ مُكْرَوَ وَعَنْهُ: عَلَيْهِمَا (م ٢)(٢)، فَيَخْـرُجُ مِنْهُ ضَمَانُ الْمُتَسَبِّبِ، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ وَجَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ كَقَاتِلٍ وَمُمْسِك، وَإِنْ تَعَدَّى أَحَدُهُمَا خُصَّ بهِ.

وَإِنْ أَعْمَقَ بِغُوّا قَصِيرَةً ضَمَنَا التَّالِفَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَلِفَ أَجِيرٌ لِخُفْرِ بِغْرٍ بِهَا فَهَدَرٌ، وَكَذَا إِنْ عَذَا مَسنُ يَخْفِرُ لَـهُ بِـدَارِهِ أَوْ بِمَعْدِنَ فَمَاتَ بِهَذَهُ لَمْ يَلْقَهُ أَحَدٌ، نَقَلَهُ حَرْبٌ.

َ وَإِنْ حَفَرَ بَبَيْتِهِ بِثْرًا وَسَتَرَهُ لِيَقَعَ فِيهَا أَحَدُه فَمَنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ فَالقَوَدُ فِي الآصَحُ، وإلاَّ فَلا، كَمَكْشُوفَةٍ بِحَيْثُ يَرَاهَا، ويُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي عَدَم إِذْنِهِ.

وَقِيلُ: وَكَشَفَهَا، وَلَوْ وَضَعَ آخَرُ فِيهَا سِكِّينًا ضَمِنُوهُ بَيْنَهُمْ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ قَرَّبَ صَغِيرًا مِنْ هَدَف فَأَصَابَهُ مَهُمْ ضَمِنَهُ الْقَرَّبُ وَإِنْ أَرْسَلُهُ فِي حَاجَةٍ فَاتْلَفَ مَالاً أَوْ نَفْسًا فَجنَايَةُ خَطَا مِنْ مُرْسِلِهِ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَيْضًا، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الإِرْشَادِ وَغَيْرِه، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: مَا جَنَى فَعَلَى الصَّبِيِّ، وَلَا كَانْ عَبْدًا فَكَغَصْبِه، فَصْ عَلَيْهِ

وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا فَتَلِفَ بحَيَّةٍ أَوْ صَاعِقَةٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي التَّرغيب إن رشَّه ليسكن الغبار فمصلحةٌ عامَّةٌ كحفر بثرٍ في سابلةٍ، وفيه روايتان). يعنى: في الضَّمان بحفر ذلك.

قلت: الصّحيح من المذهب عدم الضّمان، وقد قدّم ذلك في باب الغصب فقال: (وإن حفر بثرًا في سابلةٍ لنفع المسلمين ولا ضــرر لم يضمن ما تلف به، وعنه: إذا كان بإذن حاكم، وعنه: يضمن مطلقًا). انتهى.

والَّذي قدَّمه هناك هو الصَّحيح من المذهبُّ، وعليه الأكثر، والذي يظهر أنَّه أراد هنا حكاية الخلاف لا إطلاقه، أو يكون من تتمَّـة كلام صاحب التّرغيب، وهو ظاهر اللَّفظ.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن كان واضع الحجر آخر فعثر به إنسان فوقع في البثر فقد اجتمع سببان مختلفان، فعنه: يحال على
 الأوّل وهو أشهر، فضمانه على الواضع، وعنه: عليهما). انتهى.

ما قال: إنّه أشهر هو الصّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغــني، والمقنــع، والشّـرح، وشــرح ابــن منجًا، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في الحِمَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا ضمان عليهما، وما ذكره المصنَّف بعد ذلك معلومٌ، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الديات

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَعَرَفْتِ أَرْضُهُ بِهِ فَدِيَتُهُ، وَإِنْ تَلِفَ بِمَرْضِ أَوْ فَجْأَةٍ فَروَايَتَان (م ٣)(١). وَإِنْ قَيْدَ حُرًّا مُكَلِّفًا وَغَلَّهُ فَتَلِفَ بَصَاعِقَةٍ أَوْ حَيَّةٍ فَوَجُهَان (مَ ٤)(١).

وَإِن اصْطَدَمَ رَاجِلان أَوْ رَاكِبَان أَوْ مَاش أَوْ رَاكِبًا.

قَالَ فِي الرُّوْضَةِ: بَصَيرًان أَوْ ضَريرَان أَوْ أَحَدُهُمَا فَمَاتَا أَنْ دَائِتَاهُمَا ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مُتَلَفَ الآخَرَ.

وَقِيلَ: نِصْفَهُ، وَقَدَّمَ فِي الْرَّعَايَةِ: ۚ إِنْ غُلَبَتْ الدَّالَةُ رَاكِبَهَا بِلا تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنِ اصْطَدَمَا عَمْدًا وَتَقْتُلُ غَالِبًا فَهَدَرٌ، وَإِلاَّ شَيِبُهُ عَمْدٍ، وَمَا تَلِفَ لِلسَّائِرِ مِنْهُمَا لا يَضْمُنُهُ وَاقِفٌ وَقَاعِدٌ، فِي المُنْصُوصِ. وَقِيلُ: بَلَى مَعَ ضِيق الطّريق.

وَفِي ضَمَانِ سَائِرِ مَا تَلِفَ لِوَاقِف وَقَاعِدِ فِي طَرِيقِ ضَيِّقِ وَجْهَانِ (م ٥)(٣).

وَإِنِ اصْطَدَمَ قِنَّانِ مَاشِيَانِ فَهَدَرٌ، لا حُرٌّ وَقِنٌّ، فَقَيِمَةُ قِنٌّ.

وَقِيلَ: نِصْفُهَا فِي تَركَةِ خُرٌّ، وَدِيَةُ حُرٌّ وَيُتَوَجُّهُ الوَجْهُ أَوْ نِصْفُهَا فِي تِلْكَ القِيمَةِ.

وَإِنْ اصْطَدَمَتْ سَفِينَتَان فَغَرقَتَا ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مُتَّلَفَ الآخَر.

وَفِي المُغْنِي: إنْ فَرُّطًا وَقَالَهُ فِي المُنْتَخَبِ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ كَلامِهِ، وَلاَ يَضْمَنُ المُصْعَدَ مِنْهُمَا بَلْ المُنْحَسِدِرُ إنْ لَـمْ تَغْلِبْـهُ ريحٌ، نَصُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْوَاضِح وَجَّةً: لا يَضْمَنُ مُنْحَدِرٌ.

وَفِي التَّرْغِيبُ: السَّفِينَةُ كَدَائِةٍ، وَالمَلاَّحُ كَرَاكِبٍ، وَيَصْدُقُ مَـلاَّحٌ فِي إِنْ تَلِفَ مَـال بَغَلَبَةِ رِيحٍ، وَلَـوْ تَعَمَّـدَا الصَّـدْمَ فَشَرِيكَانِ فِي إِثْلافِ كُلِّ مِنْهُمَا وَمَنْ فِيهِمَا، فَإِنْ قَتَلَ غَالِبًا فَالقَوَدُ، وإِلاَّ شِبْهُ عَمْدٍ، وَلا يَسْقُطُ فِعْلُ المُصَادِمِ فِي حَقَّ نَفْسِهِ مَعَ عَمْدٍ، وَلَوْ خَرَقَهَا عَمْدًا أَوْ شِيبْهَهُ عَمْدٍ أَوْ خَطًّا عَمِلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَلْ يَضْمَنُ مِنْ ٱلْقَى عِدْلاَ مَمْلُوءًا بِسَفِينَةٍ مَا فِيهَا أَوْ نِصْفِهِ أَوْ بَحِصَّتِهِ؟ يَختَمِلُ أَوْجُهَا (م ٦)٬٠٠٠.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن غصب صغيرًا فتلف بميّة أو صاعقة فديته، وإن تلف بمرض أو فجأة فروايتان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وأكثرهم ذكرهما فيما إذا مات بمرض وذكرهما وجهين:

إحداهما: تجب عليه الدِّية، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميِّ.

والرُّواية الثَّانية: لا تحب: نقلها أبو الصَّقر، وهو الصُّواب، وجزم به في المنوِّر وغيره، وقدَّمها في الحرَّر وغيره.

قلت: ويحتمل أنَّه إن خرج به إلى أرض بها الطَّاعونِ أو وبيئةٌ وجبتِ الدِّية، وإلاَّ فلا، ولم أره، قال الحارثيُّ في الغصب: وعن أبــن عقيل: لا يضمن، ولم يفرِّق بين الصَّاعقة، والمرض، وهو الحقُّ. انتهى.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وإن قيَّد حرًّا مكلَّفًا أو غلَّه فتلف بصاعقة أو حيَّة فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: تجب الدَّية وهو الصَّحيح، قطع به في الوجيز وغيره، وقدُّمه في النَّظم وغيره.

والوجه الثَّاني: لا تجب.

(٣) (مسألة – ٥): قوله: (وفي ضمان سائر ما أتلف لواقف وقاعد في طريق ضيق وجهان). انتهى.

أحدهما: لا ضمان عليه، وهو الصَّحيح من المذهب، نصُّ عليه، وبه قطع في المغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وألوجــيز وغيرهم، وهو ظاهر ما قطع به في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، وكذا في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يضمنه، قدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والزَّركشيُّ وغيرهم، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

(٤) (مسألة – ٦): قوله: (وهل يضمن من ألقى عدلا مملوءًا بسفينة ما فيها أو نصفه أو بحصَّته؟ يحتمل أوجهًا). انتهى. تابع في ذلك ابن حمدان في رعايته الكبرى، فإنَّه قال: ومن القي عدلا مملوءًا في سفينةٍ فغرقت ضمن ما فيها أو نصفه أو بحصَّته. قلت: يحتمل أوجهًا. انتهى.

قلت: هي شبيهةً بما إذا حمل على الدَّابَّة زيادةً على قدر المأجور، أو جاوز بها المكان الَّذي استأجرها إليه وتلفت، أو زاد في الحدِّ=

وَإِنْ أَرْكَبَ صَبِيْنِ غَيْرُ وَلِيُهِمَا فَاصْطَدَمَا هَمَمِنَ. وَفِي التَّرْفِيبِ: تَضْمَنُ عَاقِلَتُهُ ويَتَهُمَا، فَإِنْ رَكِبًا، فَكَبَالِغَيْنِ مُخْطِئَيْنِ، وَكَذَا إِنْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيٍّ لِمَصْلَحَةِ، قَالَ ابْسنُ عَقِيـلٍ: وَفِي التَّرْفِيبِ: تَضْمَنُ عَاقِلَتُهُ ويَتَهُمَا، فَإِنْ رَكِبًا، فَكَبَالِغَيْنِ مُخْطِئَيْنِ، وَكَذَا إِنْ أَرْكَبَهُمَا وَلِيٍّ لِمَصْلَحَةِ، قَالَ ابْسنُ عَقِيـلٍ: وَيَثْبُتَان بِأَنْفُسِهِمَا.

وَفِيَ التَّرْغَيب: إنْ صَلَحًا لِلرُكُوبِ وَأَرْكَبُهُمَا مَا يَصَلُحُ لِرَكُوبِ مِثْلِهِمَا، وإلاَّ ضَمِنَ، ويَصْنَمَنُ كَبِيرٌ صَدَمَ الصَّغِيرَ. وَإِنْ مَاتَ الكَبِيرُ ضَمِنَهُ مَنْ أَرْكَبَ الصَّغِيرَ، نَقَلَ حَرْبُ: إنْ حَمَلَ رَجُلٌّ صَبِيًّا عَلَى دَابَّةٍ فَسَقَطَ صَمِنَهُ، إلاَّ أنْ يَأْمُرُهُ أهْلُهُ

وَإِنْ أَتَّلَفَ نَفْسَهُ أَوْ طَرَفَهُ خَطَأً فَهَدَرٌ، كَالعَمْدِ.

وَعَنْهُ: دِيَةُ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، لَهُ أَوْ لِوَرَثَتِهِ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَلا تُحْمَلُ دُونَ الثُّلُثِ، فِي الآصَحُّ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

نَقَلَ حَرْبٌ: مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لا يُؤَدِّي مِنْ بَيْتِ المَال.

وَإِنَّ رَمَى ثَلاثَةٌ بِمَنْجَنِيقِ فَقَتَلَ الحَجَرُ رَابِعًا ضَمَيتَتُهُ المَاقِلَةُ ٱلْلاثَا، وَلا قَوَدَ لِمَدَم إِمْكَانِ القَصْدِ غَالِبًا.

وَفَي الفُصُول اخْتِمَالٌ: كَرَمْيهِ عَنْ قَوْسَ وَمِقْلاعٍ وَحَجَرٍ عَنْ يَدٍ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: يَفْدِيهِ الإِمَامُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَيْهِم، وَإِنْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ فَقِيلَ: عَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبَيْهِ دِيَتُهُ. وَقِيلَ: ثُلُثَاهَا (م ٧)^(١).

وَفِي بَقِيَّتِهَا الرُّوايَتَان فِي فِعْل نَفْسِهِ، وَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلاثَةٍ فَالدُّيَّةُ فِي أَمْوَالِهِمْ.

وَعَنْهُ: عَلَى العَاقِلَةِ، لاتَّحَادِ فِعْلِهِمْ، وَلَا يَصْمَنُ مَنْ وَضَعَ الحَجَرَ وَأَمْسَكَ الكِفْةَ، كَمَنْ أَوْتَرَ وَقَرَّبَ السَّهْمَ.

قَالَ القَاضِي وَابْنُ عَقِيل: يَتُوَجُّهُ رَوَايَتَا مُمْسِكِ.

وَإِنْ وَقَعَ فِي حُفْرَةٍ ثُمُّ ثَأَن ثُمَّ قَالِثَ ثُمَّ رَابِعَ بَغُضُهُمْ عَلَى بَعْضِ فَمَاتُوا أَوْ بَعْضُهُمْ فَدَمُ الرَّابِعِ هَدَرٌ، وَدِيَةُ الثَّالِثِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ وَاحِدٌ أَوْ كُلُهُمْ وَيُقْتَلُ غَالِبًا فَالقَوَدُ، وَإِنْ جَــٰذَبَ الآوَّلُ الشَّانِيَ، والشَّانِي وَالشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِيَ، والشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِيَ، والشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِي وَالشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِي الثَّوْلُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ تَعَمَّدَ وَاحِدٌ أَوْ كُلُهُمْ وَيُقْتَلُ غَالِبًا فَالقَوَدُ، وَإِنْ جَــٰذَبَ الآوَّلُ الشَّانِي، والشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِي الثَّوْلُ الشَّانِي الثَّالِقُونُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّ الثَّالِثُ، والثَّالِثُ الرَّابِعَ فَدِيَةُ الرَّابِعِ عَلَى الثَّالِثِ.

=سوطًا فقتله، والصُّحيح من المذهب أنَّه يضمنه جميعه، وقد قطع في الفصول أنَّه يضمن جميع ما في السُّفينة بإلقاء الحجرِ فيها، ذكره في أثناء الإجارة، وجعله أصلا لما إذا زاد على الحدُّ سوطًا في وجوب الدُّية كاملةً.

وكذلك الشَّيخ في المغني جعل تغريق السُّفينة بإلقاء الحجر فيها أصلاً في وجوب ضمان العين كاملةً إذا جاوز بها مكــان الإجــارة، أو زاد على الحدِّ سوطًا، وكذلك الشَّارح وغيره، بل المصنَّف وغيره قد ذكر ذلــك وغـيره في كتــاب الحــدود مســتوفَّى، وقــدَّم ضمــان الجميع، والظَّاهر أنَّه ذهل هنا عن ذلك وتابع ابن حمدان، فحصل الخلل من وجوه إطلاقه الخلاف ومتابعته لابن حمدان ولم يعــزه إليــه، وابن حمدان إنَّما قال ذلك من عنده ومن تخريجه، وكونه ذكر المسألة في كتاب الحدود وقدُّم الضَّمان، اللَّهـــمُّ إلاَّ أن يقــال تلــك المســالة القى حجرًا ففيه نوع تعدُّ، وامَّا هذه المسألة فالقي فيها من جنس ما فيها فليس فيه تعدُّ، وفيه مــا فيــه، وعلــي كــلُّ حــال الصَّحبــح انَّ حكم هذه المسألة حكم الحدُّ وغيره، والظَّاهر أنَّ ابن حمدان خرَّج الأوجه على الأقوال الَّتي في الحدُّ، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٧): قوله في مسألة المنجنيق: (وإن قتل أحدهم فقيل: على عاقلة صاحبيه ديته، وقيل: ثلثاها). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًا وغيرهم.

أحدهما: على صاحبيه الدِّية كاملةً، قال أبو الخطَّاب وتبعه في الخلاصة: هذا قياس المذهب.

وصحَّحه في التَّصحيح وجزم به في الوجيز، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يلغي فعل نفسه وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدِّية، وهو الصَّحيح، وبه قطع القاضي في المحسرَّر، والشَّيخ في العمـدة، والأدمئ في منتخبه.

قال الشَّيخ في المغني: هذا أحسن وأصحُّ في النَّظر وقدَّمه في الحلاصة وإدراك الغاية.

وَقِيلَ: عَلَى الثَّلاثَةِ، وَدِيَةُ الثَّالِثِ قِيلَ: عَلَى الثَّانِي.

وَقِيلَ: نِصْفُهَا وَقِيلَ: عَلَى الأَوْلَيْنِ.

وَقِيلَ: ثُلُثُاهَا.

وَقِيلَ: دَمُهُ هَدَرٌ (م ٨)(١)، وَدِيَةُ الثَّانِي قِيلَ عَلَى الآوَّل، والثَّالِث.

وَقِيلَ: ثُلُثَاهَا.

وَقِيلَ: عَلَى الثَّالِثِ.

وَقِيلَ: نِصَفِهَا (م ٩)(٢).

وَيُتَوَجَّهُ عَلَى الوَّجْهِ الآوُّلِ فِي دِيَةِ النَّالِثِ أَنَّهَا عَلَى الآوَّل، وَدِيَّةُ الآوّل: قِيلَ: عَلَى الثَّانِي، والنَّالِث.

وَقِيلَ: ثُلُثَاهَا (م ١٠)^{٣)}. َ

وَفِي بَقِيَّتِهَا فِي الكُلِّ الرُّوايَتَان (٤).

وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضَ بَلْ مَاتُوا بِسُقُوطِهِمْ.

وَغِي الْمُغْنِيَ: أَوْ وَقَعَ وَشَنكُ فِي تَأْثِيرِهِ أَوْ قَتَلَهُمْ فِي الْحُفْرَةِ أَسَدٌ وَلَمْ يَتَجَاذَبُوا فَلا ضَمَانَ، وَإِنْ تَجَاذَبُوا فَدَمُ الآوُلِ هَدَرٌ، وَعَلَيْهِ وِيَهُ النَّانِي، وَعَلَى النَّانِي دِيَةُ النَّالِثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ دِيَةُ الرَّابِع.

وَقِيلَ: دِيَةُ الثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي.

وَقِيلَ: والأُوُّلُ، وَدِيَةُ الرَّابِعِ عَلَى الثَّلاثَةِ.

وَكُذَا إِنْ ازْدَحَمَ وَتَدَافَعَ جَمَاعَةٌ عِنْدَ الحَفْرَةِ فَسَقَطَ أَرْبَعَةٌ مُتَجَاذِبِينَ، وَعَنْ عَلِيٌّ: أَنْهُ قَضَى لِلأَوَّلِ بِرُبُـعِ الدَّيَـةِ، وَلِلشَّانِي بثُلِثِهَا، وَلِلنَّالِثِ بنِصْفِهَا، وَلِلرَّابِع بِهَا.

وَجَعَلَهُ عَلَىَ قَبَائِلِ الَّذِينَ ازَّدَحَمُوا، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَجَازُهُ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وإن جذب الأوّل الثّاني، والثّاني الثّالث، والثّالث الرّابع فدية الرّابع على الثّالث، وقيل علمى الثّلاثـة، ودية الثّالث قيل: على الثّاني، وقيل: نصفها، وقيل: على الأوّلين، وقيل: ثلثاها، وقيل: دمه هدر). انتهى.

أطلق الخلاف في دية الثَّالث، والقول الأوَّل هو الصَّحيح، جزم به في الوجيز وغيره وقدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، وشــرح ابــن رزيــن، والحاوي الصَّغير وغيرهم، والقول الثَّاني، والنَّالث، والرَّابع لم أطَّلع على مـــن اختــار شــيتًا منهــا، وذكــر الأوَّل، والشَّـاني في الفصــولُ احتمالين وأطلقهما.

والقول الخامس اختاره في المحرَّر وهو أنَّ دمه هدرٌّ.

(٢) (مسألة – ٩) قوله: (ودية الثّاني قيل: على الأوّل، والتّالث، وقيل: ثلثاها، وقيل: على الثّالث، وقيل: نصفها). انتهى القــول الأوّل هو الصّحيح.

قطع به في الفَصول، والوجيز، والمنوَّر، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم ابن رزينٍ، والحَّاوي الصُّغير وغيرهم.

والقول الثَّاني: يجب ثلثاها.

والقول الثَّالث: تجب كاملةً على النَّالث، قال الجد: وعندي لا شيء منها على الأوَّل بل على النَّالث كلُّها أو نصفها.

والقول الرَّابع: يجب نصفها على الثَّالث.

(٣) (مسألة - ١٠): قوله: (ودية الأوّل قيل: على النّاني، والنّالث. وقيل: ثلثاها). انتهى.

القول الأوَّل هو الصُّحيح.

جزم به في الفصول، والوجيز، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير.

والقول الثَّاني: يجب ثلثاها.

قلت: والقول بأنَّ دمه هدرٌ قويٌّ، لأنَّه السُّبب في ذلك.

(٤) تنبيه: قوله: ِ (وفي بقيَّتها في الكلِّ الرَّوايتان).

هما الرّوايتان اللّتان في أوّل الفصل في فعل نفسه.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ أَنْ سِيَّةً تَغَاطُوا فِي الفُرَاتِ فَمَاتَ وَاحِدٌ فَرُفِعَ إِلَى عَلِيَّ رَضِي الله عنه، فَشَهَدَ رَجُلان عَلَى ثَلاثَـةٍ وَثَلاثَـةً عَلَى اثْنَيْن فَقَضَى بِخُمُسَيْ الدِّيّةِ عَلَى النَّلاثَةِ، وَبثلاثَةِ أَخْمَاس الدِّيّةِ عَلَى الاثْنَيْن، ذَكَرَهُ الخَلاّلُ وَصَاحِبُهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: إنْ نَامَ عَلَى سَطْحِهِ فَهَوَى سَقْفُهُ مِنْ تَحْتِهِ عَلَى قَوْم لَزَمَهُ الْمُكْثُ، كَمَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِيمَـــنَ الْقِــيَ فِــي مَرْكَبُهِ نَارٌ، وَلَا يَضْمُنُنُ مَا تَلِفَ بَسُقُوطِهِ لآنَهُ مَلْجَأً لَمْ يَتَسَبَّبْ، وَإِنْ تَلِفَ شَيَءٌ بِدَوَامٍ مُكْثِهِ أَوْ بِالْتِقَالِهِ صَمِئْهُ

وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّاثِبَ العَاجز عَنْ مُفَارَقَـةِ المُعْصِيَـةِ فِـي الحَـال أو الْعَـاجَزِ عَـنْ إِزَالَـةِ أَثَرِهَـا، كَمُتَوَسَّـطِ الْمُكَـانِ المَغْصُوبِ، وَمُتَوَسِّطِ أَلِجَرْحَى، تَصِحُ تَوَيَّتُهُ مَعَ العَزْم، والنَّدَم، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَاصِيًا بِخُرُوَجِهِ مِنَ الغَصْبِ وَمِنْهُ تَوْبَتُهُ بَسْــدَ رَضْيَ السُّهُم أو الجُرْح، وَتَخْلِيصُهُ صَيْلًا الحَرَم مِنَ الشُّراكِ، وَحَمْلُهُ المُغْصُوبَ لِرَبُّهِ يَرْتَفِعُ الإثْمُ بالنُّوبَةِ، والضَّمَانُ بَـاقِ بخِـلافِ مَـا لَوْ كَانَ ابْتِدَاءُ الفِعْل غَيْرَ مُحَرَّم، كَخُرُوج مُسْتَعِير مِنْ دَارِ انْتَقَلَتْ عَن الْمعِير، وَخُرُوجَ مَنْ أَجْنَبَ بِمَسْجِدٍ وَنَزَعَ مُجَامِعٌ طَلَعَ عَلَيْهِ الفَجْرُ، فَإِنَّهُ غَيْرُ آثِم اتَّفَاقًا.

وَنَظِيرُ المَسْأَلَةِ تَوْبَةُ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَتُبْ مِنْ أَصْلِهِ، تَصِحُ.

اخْتَارَهُ ابْنُ شَاقِلا، وَكَذَا تَوْبَةُ القَاتِل قَدْ تُشْبُهُ هَذَا وَتَصِيحُ عَلَى الْأَصَحُّ.

وَحَقُّ الأَدْمِيُّ لاَ يَسْقُطُ إلاَّ بِالآدَاءَ إِلَيْهِ، وَكَلَّامُ ابْنِ عَقِيلِ يَفْتَضِي ذَلِك: فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِمَنْ تَابَ مِنْ قَتْلِ أَوْ إِنْلافٍ مَعَ بَفَــاء أَثَرٍ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ قَالَ: إِنْ تَوْبَتَهُ فِي هَذِهِ الْمَواضِعِ تَمْحُو جَمِيعَ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الإِثْمَ، واَللَّاثِمَةَ، والمُعْتِبَةَ تَزُولُ عَنْهُ مِـنْ جِهَـةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَجِهَةِ المَالِكِ، وَلا يَبْقَى إلاَّ حَنُّ الضَّمَان لِلْمَالِكِ.

قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لَآنَ التَّاتِبَ بَعْدَ الجُرْحِ أَوْ وُجُوبِ القَوَدِ لَيْسَ كَالْمُخْطِي ابْتِدَاءً، فَرُقَتْ الشَّرِيعَةُ بَيْنَ

المُعْذُورِ الْبَيْدَاءُ وَبَيْنَ التَّائِبِ فِي أَثْنَائِهِ وَأَثْرُو.

وَأَبُو اَلْحُطَّابِ مَنَعَ أَنُّ حَرَّكَاتِ الْغَاصِيَبِ لِلْخُرُوجِ طَاعَةً، بَلْ مَعْصِيَةً، فَعَلَهَا لِدَفْعِ أَكْثَرِ الغَصْبَيْنِ بِأَقَلَهِمَا، والكَذِبُ لِدَفْعِ وَأَبُّو الْخَصْبَيْنِ بِأَقَلَهِمَا، والكَذِبُ لِدَفْعِ وَلَا إِنْسَانٍ، والقَوْلُ الثَّالِثُ هُوَ الوَسَطُ، وكَذَا القَوْلُ فِيمَنْ أَضَلُ غَيْرَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مُضِلً، وَمَنْ لا يَرَى أَنَّهُ إضْلالٌ فَكَالكَافِرِ الْسَانِ، والقَوْلُ الثَّالِثُ فَكَالكَافِرِ الْعَالِيَ الْعَلْمُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مُضْلِلٌ، وَمَنْ لا يَرَى أَنَّهُ إضْلالٌ فَكَالكَافِر الدَّاعِيَةِ يَتُوبُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَذَكَرَ جُلِهُ أَنَّ الحَارِجَ مِنَ الغَصْبِ مُمْتَثِلٌ مِنْ كُلُّ وَجْهِ، إنْ جَازَ الوَطْءُ لِمَنْ قَالَ إنْ وَطِئْتُك فَٱنْتِ طَـــالِقَ ثَلاثــا، وَفِيهَــا وَالنَّانِ، وَإِلاَّ تُوَجُّهُ لَنَا أَنَّهُ عَاصٍ مِنْ وَجْهِ مُمْتَثِلٌ مِنْ وَجْهِ فَصْلُ

وَمِن أَصْطُرُّ إِلَى طَعَام غَيْر مُصْطُرًّ إِلَيْهِ أَوْ شَرَابِهِ فَطَلَبَهُ فَمَنَعَهُ حَتَّى مَاتَ ضَمِنَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، كَمَأَخْذِهِ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ وَهُـوَ عَاجِزٌ فَيَتْلَفُ أَوْ دَابَّتُهُ، قَالَهُ الشَّيْخُ، وَعِنْدَ القَاضِي: عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَكَذَا أَخَذَهُ تُرْسًا مِمَّنْ يَدْفَعُ بِهِ ضَرَبًا عَنْهُ.

ذَكَرَهُ فِي الأنْتِصَارِ.

وَإِنْ أَمْكُنَهُ إِنْجَاءَ شَنخُصٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ فَوَجْهَانِ (م ١١)(١).

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وإن أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل فوجهان) انتهى.

وأطلقهما في القواعد الأصوليَّة.

أحدهما: لا يضمنه، وهو الصُّحيح، اختاره الشَّيخ في المغني، والمقنع، والشَّارح وغيرهم، واليه مال ابن منجًّا في شرحه.

والوجه الثَّاني: يضمنه، وعليه الأكثر، وجزم به في الخلاصة، والمنوَّر.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهو ظاهر ما اختاره القاضي وأبو الخطَّاب وصاحب المذهب، والمستوعب وغيرهم؛ لأنَّهم خرَّجوا ضمانه على من منعه من الطُّعام، والشُّراب حتَّى مات.

وقد نصُّ احمد والأصحاب في هذه المسألة على الضَّمان، ولكنَّ الشَّيخ الموفِّق وغيره فرَّق بين مـن منعـه مـن الطَّعـام، والشَّـراب، وبين من أمكنه إنجاء إنسان من هلكةٍ، لأنَّه في النَّانية لم يكن هلاكه بسبب منه، فلم يضمنه، كما لو لم يعلم محاله.

وأمًّا في مسألة الطَّعام فإنَّه منع منه منعًا كان سببًا في هلاكه، فافترقا، واللَّه أعلم.

الفروع - كتاب الديات

وَقِيلَ: وَهُمَا فِي وُجُوبِهِ وَخَرَّجَ الآصْحَابُ ضَمَانَهُ عَلَى المَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، فَدَلَّ أَنَّهُ مَعَ الطَّلَبِ وَفَرَّقَ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَطَلُبُهُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، فَدَلُّ أَنَّ كَلامَهُمْ عِنْدَهُ: وَلَوْ لَمْ يَطْلُبُهُ، فَإِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ فَالفَرْقُ ظَاهِرٌ، وَقَدْ نَقُلَ مُحَمَّدُ بْـنُ يَحْيَى فِيمَنْ مَاتَ فَرَسُهُ فِي غُزَاةٍ: لَمْ يَلْزَمْ مَنْ مَعَهُ فَضْلُ حَمْلِهِ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَذَكُّرُ النَّاسَ، فَإِنْ حَمَلُوهُ، وإِلاًّ مَضَى مَعَهُمْ.

وَمَنْ أُسْقِطَتُ بِطَلَبِ سَلُطَانِ أَوَّ تَهْدِيدِهِ لِحَقَّ اللَّهِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ مَاتَتْ بِوَضْعِهَا أَوْ ذَهَبَ عَقْلُهَا، أَوْ اسْتَعْدَى إنْسَانَ، ضَمِنَ السُّلْطَانُ، والمُسْتَعْدِي فِي الآخِيرَةِ، فِي المُنْصُوصِ فِيهِمَا، كَإِسْقَاطِهَا بِتَأْدِيبِ أَوْ قَطْعِ يَدِ لَمْ يَأْذَنْ سَيِّدٌ فِيهَا.

أَوْ شُرُبِ دَوَاء لِمَرَض.

وَإِنْ مَاتَتْ فَزَعًا فَوَجْهَان (م ١٢)(١).

قَالَ فِي الْمُغْنِي: إِنْ أَحْضَرَ ظَالِمَةً عِنْدُ حَاكِم لَمْ يَضْمَنْهَا، بَلْ جَنِينَهَا.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: وَكَذَا رَجُلٌ مُسْتَعَدَّى عَلَيْهِ.

وَتَرَجَمَ الحَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ عَلَى نَصَّهِ فِي طَلَبِ سُلْطَان لِرَجُل يُفْزَعُ الرَّجُلَ بِالسُّلْطَان أوْ غَيْرِهِ فَيَمُوتُ. قَالَ فِي الفُنُونِ: إذَا شَمَّتْ حَامِلَةٌ رِيحَ طَبِيخٍ فَاضْطَرَبَ جَنِينُهَا فَمَاتَتْ أَوْ مَاتَ، فَقَالَ حَنْبَلِيٍّ وَشَافِعِيَّانِ: إنْ لَـمْ يَعْلَمُوا

بِهَا فَلا إِثْمٌ وَلا ضَمَانَ، وَإِنْ عَلِمُوا وَكَأَنَ عَاذَةً مُسْتَعِرَّةً أَنْ الرَّالِيَّةَ تَقْتُلُ اختَمَلَ الضَّمَانُ، لِلإَصْرَارِ. وَاحْتَمَلَ: لا، لِعَدَم تَضَرُّرِ بَعْضِ النِّسَاءِ، وَكَرِيحِ الدُّخَانِ يَتَصَرَّرُ بِهَا صَاحِبُ سُعَالٍ وَضِيقٍ نَفَسَسٍ، لا ضَمَانَ وَلا إِنْمَ، مَنْ اللهِ اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النِّسَاءِ، وَكَرِيحِ الدُّخَانِ يَتَصَرَّرُ بِهَا صَاحِبُ سُعَالٍ وَضِيقٍ نَفَسَسٍ، لا ضَمَانَ وَلا إِنْمَ، كَذَا قَالَ، والفَرْقُ وَاضِحٌ.

وَإِنْ سَلَّمَ وَلَكَهُ لِسَابِحِ لِيُعَلِّمَهُ فَغَرِقَ لَمْ يَضْمَنْهُ، فِي الْأَصَحُ، كَبَالِغِ سَلَّمَ نَفْسَهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَمَسَرُهُ أَنْ يَـنْزِلَ بِـفْرًا أَوْ يَصْعَـدَ مُنجَرَةً فَهَلَكَ بِهِ لَمْ يَضْمُنْهُ كَاسْتِتْجَارِهِ قَبْضَهُ الْأَجْرَةَ أَوْ لا.

وَقِيلَ: إِنْ أَمَرَهُ سُلُطَانٌ ضَمِنَهُ، وَمَّهَوَ مِنْ خَطَا الْإِمَامِ، وَلَوْ أَمَرَ مَنْ لا يُمَيِّرُ قَالَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ الْآكُثُرُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، والرُّعَايَةِ غَيْرُ مُكَلِّف ضَمِنَهُ، وَلَعَلَّ مُرَادَ الشَّيْخِ: مَا جَرَى بِهِ عُرْفٌ وَعَادَةً، كَقَرَابَةٍ وَصُحْبَةٍ وَتَعْلِيمٍ وَنَحْدِوِ، فَهَاذًا مُتَّجَة، وإلاَّ ضَمِنَهُ، ووَقَدْ كَانَ ابْنُ عَبُّاسٍ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ، فَبَعَنَهُ النَّبِيُ ﷺ إلَى مُعَاوِيّةً».
وَمَاهُ مُسْلَمٌ (٤ ٢٦٠)

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٠٤).

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: لا يُقَالُ هَذَا تَصَرُّفٌ فِي مَنْفَعَةِ الصَّبِيُّ؛ لآنُهُ قَدْرٌ يَسِيرٌ، وَرَدَ الشَّرْعُ بِالْسَامَحَةِ بِهِ لِلْحَاجَةِ، وَاطُّـرَدَ بهِ العُرْفُ وَعَمَلُ المُسْلِمِينَ.

وَإِنْ وَضَعَ شَيْنًا عَلَى عُلُو ۗ وَقِيلَ: غَيْرُ مُتَطَرِّفٍ فَرَمَتْهُ رِيحٌ أَوْ دَفَعَهَا عَنْ وُصُولِهَا إِلَيْهِ ذَكَرَهَا فِي الانْتِصَارِ فِي الصَّائِلِ فَلا ضَمَانَ، وَلَوْ تَلَدَّحْرَجَ فَلَنْفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْانْتِصَارِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَأَنْهُمَا فِي بَهِيمَةٍ حَالَتْ بَيْنَ مُضْطَرٌ وَطَعَامِهِ، وَلا تَنْدَفِعُ إلاَّ بِقَتْلِهَا، مَعَ أَنْهُ يَجُوزُ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة - ١٢): قوله: (فإن ماتت فزعًا فوجهان). انتهى.

يعني: إذا أرسل إليها السُّلطان أو هدُّدها، وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى في موضع، والنظم.

أحدهمًا: يضمنها، جزم به في الهداية، والمستوعب، والمقنــع، والمغـني، والشُّـرح، ونصــراه في موضــع آخــر، وقدَّمــه في الرَّعــايـتين، والحاوي الصُّغير، وهو أظهر.

والوجه الثَّاني: لا يضمنها، جزم به في الوجيز، وقدَّمه في الكافي، والمحرَّر.

قال في المغني، والشُّرح وابن رزين في شرحه أيضًا: فإن استعدى على امرأةٍ فالقت جنينًا أو مـاتت فزعًـا ضمنهـا العاقلـة إن كـان ظالًا، وإلاَّ فلا.

فهذه اثنتا عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب مقادير ديات النفس

دِيَةُ الحُرِّ المُسْلِمِ مِانَةُ بَعِيرٍ، أَوْ مِانَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ أَوْ أَلْفُ مِفْقَال ذَهَبًا، أَوْ اثْنَا عَشَرَ ٱلْفَ دِرْهُم، فَهَلَوِ أَصُدُولُ الدَّيَةِ، إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيَةُ أَحَدُهَا لَزِمَ قَبُولُهُ، وَعَنْهُ مِنَ الْأَصُولِ: مِانَتَا خُلَّةٍ مِنْ حُلَلِ اليَمَنِ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، الحُلَّةُ: بَرْدَان، إزَارٌ وَردَاءٌ، وَفِي الْمُذْهَبِ: جَدِيدَانِ مِنْ جِنْسٍ.

ُوَقَالَ فِي كَنشْفِ الْمُشْكَلِ فِي الجُزْءُ السَّادِسِ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ فِي إِفْرَادِ البُخَارِيِّ: الحُلَّةُ لا تَكُونُ إِلاَّ تُوَيَيْنِ. قالَ الخَطَّابِيُّ: الحُلَّةُ ثَوْبَانِ: إِزَارٌ وَرِدَاءٌ، وَلا تُسَمَّى حُلَّةً حَتَّى تَكُونَ جَدِيدَةً تَحِلُ عِنْدَ طَيِّهَا، هَذَا كَلامُهُ، وَلَمْ يَقُـلُ: مِنْ

وَّعَنْهُ: الآصلُ الإِبلُ، فَإِنْ تَعَدُّرَتْ قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ زَادَ ثَمَنُهَا انْتَقَلَ عَنْهَا إِلَى البَاقِي.

وَكَ اللَّهُ مِنْ الْمُورِدُ وَكُولُ مِنْ وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُون، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَعَنْهُ: ثَلاثُونَ حِقَّةً، وَثَلاثُونَ جَذَعَةً، وَالرَّبُعُونَ خَلِفَةً: نَصَرَهُ فِي الانْتِصَــارِ، وَيُتَوَجَّـهُ تَخْرِيجُ مَـنْ حَمُّلَ العَاقِلَةَ كَخَطَّا.

وَفِي الرُّوْضَةِ رُوَايَةٌ: العَمْدُ أَثْلاثًا، وَشِبْهُهُ أَرْبَاعًا، كَمَا تَقَدُّمَ.

وَالْحَلِفَةُ الْحَامِلُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ كُونُهَا ثَنَايَا.

وَقِيلَ: إِلَى بَازِلَ عَامٍ، وَلَهُ سَبْعٌ، وَإِنْ تَسَلَّمَهَا بِقُول خِبْرَةٍ ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلُهَا رُدُّ قَوْلُهُ، وإِلاَّ قَبِلَ. وَتَجِبُ فِي الْخَطَإِ أَخْمَاسًا، ثَمَانُونَ مِنَ الآرْبَعَةِ المَلْكُورَةِ بِالسَّوِيَّةِ، وَعِشْـرُونَ ابْـنَ مَخَـاضٍ، وَيُؤخَـــُدُ فِي بَقَـرٍ مُسِـنَّاتٍ وَٱلْبَعَةُ، وَفِي غَنَم ثَنَايَا وَأَجْذِعَةٍ نِصْفَيْن وَيُتَوَجُّهُ: أَوْ لَا، وَأَنَّهُ كَزَكَاةٍ.

وَتُعْتَبَرُ السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبٍ وَعَنْهُ: وَأَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهَا دِيَةَ نَقْدٍ.

الحُتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَاغْتَبَرُوا جنْسَ مَاشِيَتِهِ، ثُمُّ بَلَدِهِ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ يُؤخَذُ فِي الحُلَــلِ المُتَعَــارَف بــاليَمَنِ، وَإِنْ تَنَازَعَا فَقِيمَةُ كُلِّ حُلَّةٍ سِنُّونَ دِرْهَمًا.

وَتُعَلِّظُ دِيَةُ طَرَفٍ، كَقَتْل، وَلا تَغْلِيظَ فِي غَيْر إبل، وَدِيَةُ أَنْنَى نِصْفُ دِيَةٍ ذَكَرٍ.

وَتُسَاوِي جِرَاحَهَا جِرَاحَهُ إِلَى النُّلُثِ وَعَنْهُ: عَلَّى ْنِصْفِهِ كَالزَّائِدِ، وَفِي النُّلُثُ رِوَايَتَانِ (م ١)(١).

وَدِيَةُ خُنثَنِيَ مُشْكِلٍ نِصْفُ دِيَةِ كُلُّ مِنْهُمَا، وَكَذَا جِرَاحُهُ.

وَدِيَةُ كِتَابِيُّ نِصْفُ دِيَةِ مُسْلِمٍ.

وَعَنْهُ: ثُلُثٌ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمُّدٍ الجَوْزِيُّ، وَقَالَ: إِنْ قَتَلَ عَمْدًا فَدِيَةُ الْمسْلِم، وَكَذَا جرَاحُهُ

وَدِيَةُ مَجُوسِيٌّ وَوَثَنِيٌّ ذِمِّيٌّ وَمُعَاهَدٍ أَوْ مُسْتَأْمَن بدَارنَا.

(١) (مسألة - ١): قوله في جراح المرأة: (وفي الثَّلث روايتان). انتهى.

واطلقهما في المذهب، والحرُّر، والنُّظم، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: عدم المساواة، فلا بدُّ أن يكون أقلُّ من ذلك، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشُّرح، وقدَّمه في الرَّعايتين.

والرُّواية الثَّانية: يساويه في ذلك، كما لو كان دونه، وهو أولى، اختاره الشُّريف أبو جعفرِ وأبو الخطَّاب في خلافيهما، والشِّيرازيُّ، وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

وجزم به في الوجيز، ويحتمل كلامه في الكافي، والمقنع فإنّه قال: ويساوي جراحها جراحه إلى ثلث الدّية، فإذا زادت صارت علـــى

فظاهر قوله: (إلى ثلث الدّية) عدم المساواة، وظاهر قوله: (فإذا زادت صارت على النّصف) المســــاواة، وكــــذا كـــلام ابــن منجّــا في شرحه.

(ر): روایتسان

المسروع - كتاب الديات

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ قُتِلَ مِنْهُمْ مَنْ آمَنُوهُ بِدَارِهِمْ ثَمَانٍ مِثَةٍ دِرْهَم (١)، وَجِرَاحُهُ بِالنَّسْبَةِ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي مُعَامَلٍ دِيَةُ أَهْلِ دِينِهِ وَنِسَاؤُهُمْ كَنِصْفِهِمْ كَالْمُسْلِمِينَ.

وَلا يَضْمَنُ مَنْ لَمْ تَبْلُغُهُ الدُّعْوَةُ.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: مَنْ لَهُ دِينٌ لَهُ دِيَةُ أَهْلَ دِينِهِ.

وَذَكَرَ أَبُّو الفَرَجِ: كَدِيَةٍ مُسْلِم، لَأَنَّهُ لَيْسَ مَنَّ يَتْبَعُهُ.

وَنِسَاءُ حَرْبٍ وَخُرْيَتُهُمْ وَرَاهِبُ يَتْبَعُونَ أَهْلَ الدَّارِ، والآبَاء.

وَتَغْلُظُ دِيَةٌ نَفْس خَطَأً.

وَقَالَ القَاضِي: قِيَاسُ المَذْهَبِ: أَوْ عَمْدًا، جَزَمَ بهِ جَمَاعَةً.

قَالَ فِي الانْتِصَار: كَمَا يَجبُ بوَطْء صَائِمَةٍ مُحَرَّمَةٍ كَفَّارَتَان، ثُمُّ قَالَ: تَغْلُظُ إذَا كَانَ مُوجبُهُ الدُّيّةَ.

وَفِي الْمُفْرَدَاتِ: تَغْلُظُ عِنْدَنَا فِي الجَنْمِيعِ، ثُمُّ دِيَةُ الخَطَإِ لا تَغْلُظُ فِيهَا.

وَفِي الْمُغْنِي، والتَّرْغِيب: وَطَرَفٌ بِثُلُثِ وَيَتِهِ بِحَرَم جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ وَإِحْرَامٌ وَشَهْرٌ حَرَامٌ، نَقَلَهُ الجَمِّاعَةُ.

وَعَنْهُ: وَرَحِمٌ مَحْرَمٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، والقَاضَي وُأصْحَابُهُ وَجَمَاعَةٌ، وَلَمْ يُقَيِّدْ فِي التَّبْصِرَةِ، والطَّرِيقُ الآقْرَبُ وَغَيْرُهُمَــا الرَّحِمُ بِالمَحْرَمِ، كَمَا قَالُوا فِي العِنْقِ، وَلَمْ يَحْتَجُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا لِلرَّحِم إِلاَّ بِسُقُوطِ القَوَدِ، فَلَالً عَلَى أَنْــهُ يَخْتَـصُّ بعَمُودَيُّ النِّسَبِ وَقِيلَ: وَحَرَم المَدِينَةِ، وَفِي التَّرْغِيبِ: تَخْرُجُ رَوايَتَان، وَلا تَدَاخُلَ.

وَقِيلَ: التُّغْلِيظُ بِدِيَةٍ عَمْدٍ، وَقِيلَ: بِدِيَتَيْنِ، وَفِي الْمُبْهِج: إنْ لَمْ يُقَتِّلْ بأبُويُهِ فَفِي لُزُومِهِ دِيَتَانِ أَمْ دِيَةٌ وَثُلُثٌ؟ رِوَايَتَانِ.

وَعِنْدَ الخِرَقِيِّ، وَالشَّيْخ: لا تَغْلِيظُ كَجَنِينَ وَعَبْدٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينِ الْآظْهَرُ، وَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمٌّ.

وَقَدَّمَ فِي الْأَنْتِصَارِ: أَوْ كَافِرٌ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرَ كَلامِهِ كَافِرًا عَامِدًا أَضَّعِفَتْ الدِّيَةُ فِي المُنْصُــوْصِ، وَنَقَـلَ ابْـنُ هَــانِي تَغَلُـظُ بِثُلُتِ، واللّهُ أَعْلَمُ.

فُصلُ

وَنِي كُلُّ جَنِينَ ذَكَرِ وَٱنْثَى حُرٍّ.

وَتَقِيْلَ: وَلَوْ مُضَنَفَةً لِّمْ تُتَصَوَّرْ، طَهَرَ أَوْ بَعْضُهُ مَيْنَا، وَفِيهِ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ فِي الانْتِصَار، وَأَنْ مِثْلُهُ لَوْ شُقٌ بَطْنُهَا فَشُوهِدَ، قَـالَ أَصْحَابُنَا: وَلَوْ بَعْنَ مَوْتِ أُمِّهِ: بِجَنَايَةٍ عَمْدًا أَوْ خَطَأ، فَسَقَطَ عَقِبَهَا، أَوْ بَقِيَتُ مُثَالِمَةً إِلَيْهِ، عَشْرُ دِيَةٍ أُمِّهِ خُرَةً مَوْرُوثَةً عَنْهُ، لَهَـا سَبْعُ سِنِينَ فَاكْتُرُ، وَقِيلَ أَوْ أَقَلُّ، لَا خُنْتِي وَلا مَعِيبَةً ثُورَةً فِي بَيْعٍ، وَلا خَصِي ٌ وَنَحْوُهُ، فَإِنْ أَعْوَرُتْ فَالقِيمَةُ مِنْ أَصْلِ الدَّيَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَهَلَ المُرْعِيُّ فِي القَدْرِ بوَقْتِ الجَنَايَةِ أَوْ الإَسْقَاطِ؟ فِيهِ وَجُهَان.

وَمَعَ سَلامَتِهِ وَعَيْبِهَا هَلْ تُعْتَبُرُ سَلِيمَةً أَوْ مَعِيبَةً؟ فِي الانْتِصَارِ احْتِمَالانِ (م ٢)(٣).

(٢) (مسألة - ٢): قوله في غرَّة الجنين الحرُّ: (عشر دية أمَّه غرَّةٌ موروثةٌ عنه، فإن أعوزت فالقيمة من أصل الدِّية.

وفي التَّرغيب: وهل المرعيُّ في القدر بوقت الجناية أو الإسقاط؟ فيه وجهان.

ومع سلامته وعيبها هل تعتبر سليمةً أو معيبةً في الانتصار احتمالان). انتهى.

الصُّواب فيما قال في التَّرغيب: إنَّ المرعيُّ في القدر بوقت الإسقاط لا بوقت الجناية، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، والصُّواب فيما قاله في الانتصار أن تعتبر الأمُّ سليمةً لسلامة الولد، وإن كان ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنَّ الاعتبار بقيمة الأمُّ مطلقًا.

وصورة المسألة فيما يظهر أنَّ الولد إذا خرج سليمًا وكانت أمُّه معيبةً فهل تُعتبر قَيمةً الأمَّ سليمةً لسلامة الدار أو نعتبرها على صفتها؟ ظاهر كلام الأصحاب التَّاني، والصُّواب الأوَّل، والله أعلم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) تنبيه: قوله: (ودية مجوسيّ وَوثنيّ ذمّيّ ومعاهد أو مستأمن بدارنا ثمانمائة درهم). انتهى.

الظَّاهر أنَّ قوله: (ذمِّيِّ) عائدٌ إلى المجوسيِّ، وقوله: (معاهد) عائدٌ إلى الوثنيِّ، لكن لا فرق بين الوثنيِّ وغيره فيما إذا عـاهد، وإن أعدنا لفظة ذمِّيًّ إلى المجوسيِّ، والوثنيِّ ففيه نظرٌ، لأنَّ الوثنيُّ لا يكون ذمِّيًّا إلاَّ على قـول ضعيـفه، وليـس القـول مخصوصًا بـه بـل بـه وبغيره، والله أعلم.

وَيُرَدُّ قُوْلُ كَافِرَةٍ: حَمَلْت بِهِ مِنْ مُسْلِم.

وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ مَيْنَةٍ أَوْ غَضْوًا فَخَرَجَ مَيَّنًا وَشُوهِدَ بِالجَوْفِ يَتَحَرُّكُ فَفِيهِ خِلاف (م ٣)(١).

وَفِي مَمْلُوكِ عُشْرُ قِيمَتِهَا، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ، وَنَقَلَ حَرْبٍ ۚ: نِصْفُ عُشْرِهَا يَوْمَ جِنَايَتِ وَنَقَدًا إِذَا سَـاوَتُهُمَا حُرَيْبَةٌ وَرِقًا، وإلاّ فَبَالْجِسَابِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ دِينَ أَبِيهِ أَوْ هُوَ أَعْلَى مِنْهَا دِيَةً، فَيَجِبُ عُشْرٌ دِيَتِهَا لَوْ كَانَتْ عَلَى ذَلِكَ الدِّينِ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ فِي جَنِينِ الحُرَّةِ غُرَّةٌ سَالِمَةٌ لَهَا سَبْعُ سِنِينَ.

وَعَنْهُ: بَلْ نِصْفُ عُشْر دِيَةِ أَبِيهِ أَوْ عُشْرُ دِيَةِ أُمَّهِ.

وَإِنْ سَقَطَ حَيًّا لِوَقْتِ يَعِيشُ فِي مِثْلِهِ كَنِصْفِ سَنَةٍ لا أَقَلُ.

وَعَنْهُ: وَاسْتَهَلُّ، فَفِيهِ مَا فِيهِ مَوْلُودًا، وإلاَّ فَكَمَّيُّتٍ.

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: كَحَيَاةِ مَذْبُوحٍ، فَإِنَّهُ لا حُكْمَ لَهُ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ، فَوَجْهَان (م ٤)(٣).

وَفِي التَّرْغِيبِ أَوْ غَيْرُو: لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا وَبَعْضُهُ مَيَّتًا فَروَأَيْتَان.

وَإِنْ ٱلْفَتَّهُ أُمُّهُ وَقَدْ عَتَقَتْ أَوْ أَعْتِقَ، وَأَعْتَقْنَاهُ^{٣٠}.

فَعَنْهُ: كَجَنِين حُرٍّ، وَعَنْهُ مَعَ سَبْقِ العِتْقِ الجِنَايَةُ.

وَعَنْهُ: كَجَنِينَ مَمْلُوكٍ، وَنَقَلَ حَرَّبٌ النُّوَقُّفَ (م ٥)(١).

وَإِنْ أَلْقَتُهُ حَيًّا فَالدِّيَّةُ كَامِلَةً مَعَ سَبْقِ العِنْقِ الجَنَايَةَ، وإلاَّ فَرِوَايَنَا عَبْدٍ جَرَحَ ثُمٌّ عَتَقَ.

وَيُوثُ الغُرَّةَ، والدِّيَّةَ مَنْ يَرِثُهُ كَأَنَّهُ سَقَطَ خَيًّا، وَلا يَرِثُ قَاتِلٌ وَلا رَقِيقٌ، فَيَرِثُ عَصَبَةُ سَيِّدِ قَاتِلِ جَنِين أَمَتِهِ.

(١) (مسألة - ٣) قوله: (ويردّ قول كافرة حملت من مسلم، وإن ضرب بطن ميتة أو عضوًا فخرج ميّتًا وشــوهد بــالجوف يتحـرّك ففيه خلاف). انتهى.

قلت: الصُّواب وجوب الغرَّة، وهو ظاهر كلام كثيرِ من الأصحاب، وحركته تدلُّ على حياته، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (فإن اختلفا في حياته، فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والمحرَّر، وشرح ابن منجًا وغيرهم.

أحدهما: القول قول الجاني، وهو الصَّحيح، وصحَّحه في التُّصحيح، والنَّظم وغــيرهم، وقطـع بــه في المغـني، والوجـيز، والمنــوّر، والشُّرح في موضع، وهو عجيبٌ منه، إذ الكتاب المشروح ذكر الوجهين، وعذره أنَّه تابع الشُّيخ في المغني، وذهل عــن كــلام الشُّـيخ في المقنع إلاَّ أن تكونَ النَّسخة مغلوطةً، وقدَّمه في الخلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والوجه الثَّاني: القول قول مستحقِّي دين الجنين.

(٣) تنبيه: قوله: (أو أعتق وأعتقناه).

يشعر بانً في عتق الجنين خلافًا هل يصحُّ عتقه أو لا يصحُّ حتَّى يوضع؟ وهو كذلك، والصُّحيح من المذهب أنه يصحُّ عتقه مفردًا وعليه الأصحاب.

وقدُّمه المصنِّف وغيره في كتاب العتق.

وعنه: لا يعتق بالكلِّيَّة، وعنه لا يعتق حتَّى تلده حيًّا.

(٤) (مسألة – ٥): قوله: (وإن ألقته أمّه وقد عتقت وأعتق وأعتقناه، فعنه: كجنين حـرّ، وعنـه: مـع سـبق العتـق الجنايـة، وعنـه: كجنين مملوك، ونقل حرب التُّوقُّف). انتهى.

أطلق الخلاف في كونه كجنين حرُّ أو مملوك، والحالة هذه، اطلقهما في المستوعب، والكافي.

إحداهما: هو كجنين حرٍّ، ففيه غرُّةً، وهو الصَّحيح، اختاره ابن حامدٍ، والقاضي. وجزم به في المقنع، ومنتخب الأدميُّ ومنوِّره، وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هو كجنين مملوك؛ اختاره أبو بكر وأبو الخطَّاب، فقال في الهداية: وهــو أصــحٌ في المذهـب، قــال في المحـرَّر: نقلهــا حرب وابن منصور.

والرُّواية الثَّالثةُ: هو كجنين حرٌّ إن سبق العتق الجناية، وإلاُّ فلا، وهي أقوى من كونه كجنين مملوكٍ.

وَفِي الرُّوضَةِ هُنَا: إِنْ شَرَطَ زَوْجُ الآمَةِ حُرِّيَّةَ الوَلَدِ كَانَ حُرًّا، وإلاَّ عَبْدًا.

وَفِي جَنِين دَابَّةٍ مَا نَقَصَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْر: كَجَنِين أَمَةٍ.

وَإِنْ جَنَى َعَبْدٌ وَلَوْ عَمْدًا وَاخْتِيرَ المَالُ أَوْ أَتْلَفَ مَالًا فَدَاهُ سَيِّدُهُ أَوْ بَاعَهُ فِي الجنَايَةِ.

وَعَنْهُ: يَفْدِيهِ أَوْ يُسَلِّمُهُ بِهَا.

وَعَنهُ: يُخَيِّرُ بَيْنَهُنَّ.

وَعَنْهُ: يَمْلِكُ بِالعَفْوِ عَنْ قَوَدٍ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ، والوَسِيلَةِ رِوَايَةً: يَمْلِكُهُ بِجِنَايَةِ عَمْدٍ، وَلَهُ قَتْلُهُ وَرِقُهُ وَعِثْقُهُ، وَيَنْبَنِي عَلَيْهِ لَوْ وَطِيعَ الآمَةَ، وَنَقَلَ مُهَنَّا: لا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهِيَ لَهُ وَوَلَدُهَا، وَهَلْ يَلْزَمُ السُّيَّذَ بَيْعُهُ بِطَلَبِهِ مِنْهَا أَوْ يَبِيعُهُ حَاكِمٌ؟ فِيحِ رُوَايَتُسَانِ

وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَقِيلَ: بِإِذْنٍ، وَفِي الانْتِصَارِ: لا، قَالَهُ أَبُو بَكْـرٍ، فَعَلَى الآوُلِ: كَوَارِثِ فِي تَرِكَةٍ، وَفِي المُسْتَوْعِب، والترْغِيبِ: يَكُونُ مُلْتَزِمًا لِلْفِدَاءِ.

وَإِنْ فَدَاهُ فَبَالْآقُلُّ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ أَرْشُ جِنَايَتِهِ.

وَعَنْهُ: بِكُلُّهِ، كَأَمْرِهِ بِهَا أَوْ إِذْنِهِ فِيهَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: إِنْ أَعْتَقَهُ عَالِمًا بِالْجِنَايَةِ.

وَعَنْهُ: فِي قُوَدٍ.

وَقِيلُ: أَوْ غَيْرِ عَالِم.

وَقِيلَ: أَوْ قُتْلَةً يَفْدِينُهِ بِكُلُّهِ، وَلَوْ جَاوَزَتْ قِيمَتُهُ الدُّيَّةَ، وَمَوْتُهُ عَنْ جَانً مُدَبَّر كَمُبَاشِر عِنْقِهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: إنْ قَتَلَهُ رَجُلٌ فَهَلْ قِيمَتُهُ لَهُ أَوْ لِسَيَّدِو كَمَوْتِهِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانَ، وَإِنْ جَنَى عَلَى جَمَاعَةٍ فِي وَقْتَ أَوْ أُوقَاتِ اشْتَرَكُوا بِالحِصَصِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ تَعَلِّيَ حَقٌّ مَنْ بَقِيَ بِجَمِيعِهِمْ وَقِيلَ: بِحِصَّتِهِمْ وَإِنْ جَرّح حُرًّا فَعَفَا ثُـمَّ مَـاتٍ، فَإِنْ فَـدَاهُ بِقِيمَتِـهِ فَـدَاهُ بِثُلْثَيْهِ، لِصِحَّةِ العَفْو فِي ثُلُثِهِ، وَإِنْ فَدَاهُ بِالدَّيَةِ زِذَت نِصْفَهَا عَلَى القِيمَةِ فَيَفْدِيهِ بِنِسْبَةِ القِيمَةِ مِنَ المُبْلَغِ. وَإِنْ حَفَرَ بِثْرًا ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَتَٰلِفَتْ ضَمِنَ وَشِيرًاءُ وَلِيٍّ قَوَدٍ لَهُ عَفْوٌ عَنْهُ، واللَّهُ أَخْلَمُ.

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (وهل يلزم السَّيد بيعه بطلبه منها أو يبيعه حاكم فيه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والزُّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: لا يلزمه بيعه، فيبيعه الحاكم.

قال في الخلاصة: لم يلزمه في الأصحُّ، وصحَّحه في التَّصحيح، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه، قال في الرِّعايتين.

يلزمه، على الأصحُّ، وقدَّمه في الحاويين، والفائق، ذكروه في الرَّهن.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

باب ديات الأعضاء ومنافعها

مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَقِيهِ دِيّةُ نَفْسِهِ، نَصَّ طَلَيْهِ، كَلِسَانٍ وَأَنْفٍ، وَلَوْ مَعَ عِوَجِهِ، قَالَهُ فِـي الـتَّرْغِيبِ، وَذَكَرِ، حَتَّى صَغِيرِ.

نُّصُ عَلَيْهِ، وَشُيْخِ فَانِ ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْثَانٍ فَفِيهِمَا اللَّيَةُ، وَفِي أَخْدِهِمَا نِصْفُهَا، نَصَّ عَلَيْهِ، كَمَيْنَيْنِ وَمَعَ بَيَاضٍ يُنْقِصُ البَصَرَ يَنْقُصُ بِقَدْرِهِ.

وَعَنْهُ: الدِّيَّةُ كَامِلَةُ، جَزَّمَ بِهِ فِي التَّرْخِيبِ، كَحَوْلاءَ وَعَمْشَاءَ، مَعَ رَدِّ المَبِيعَ بِهمَا، وَٱلْنَيْنِ. وَفِي الوَسِيلَةِ: وَٱشْرَافِهمَا، وَهُوَ جَلْدٌ بَيْنَ العَذَارِ، والبَيَاضِ الَّذِي حَوِّلُهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الوَاضِح وَأَصْدَافَ الْأَذُنَيْنِ، وَمُنَفَتَيْنِ وَلَحْيَيْنِ، وَقَدْيَىٰ المُرْأَةِ.

نَصَّ عَلَيْهِ، وَتُنْدُوتَيْ الرَّجُلِ، نَصَّ عَلَيْهِ: مَغْرَرُ الثَّلَاّيِ، والْوَاحِدَةُ ثُنْدُوةٌ بِفَتْحِ الثَّاءِ بِلا هَمْزَةٍ، وَبِضَمَّهَا مَسَعَ الهَمْـزَةِ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: الثَّدْيُ لِلْمَرْأَةِ، والرَّجُلِ، وَهَذَا أَصَحُ فِي اللَّغَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ، والشَّــذيُ يُلاَكُّرُ وَيُؤنَّتُ، وَجَمْعُـهُ أَفْـدٍ وَثَـدْيٌ وتَذَى بَضَمَّ الثَّاء وكَسْرِهَا.

وَيَلَدُيْنِ وَيَدَ مُرْتَعِشَ كَصَحِيحٍ، وَرِجْلَيْنِ، وَقَدَم أَعْوَجَ.

وَيُدِ أَغْسَمُ، وَهُوَ عِوَجٌ فِي الرُّسْغُ كُصَحِيحٍ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ حُكُومَةً، وَالْيَتَيْنِ، وَهُمَا مَا عَلا وَإِنْ لَمْ يَصِلُ العَظْمُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً، وَنَقَلَ ابْسِنُ مَنْصُورٍ فِيهِمَا الدَّيَـةُ إِذَا قُطِعَتَا حَتَّى تَبْلُغَ العَظْمَ، وَأَنْقَيْنِ، نَصْ عَلَيْهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: اخْتِمَالِ وَخَكُومَةً لِتَنْقِيصِ ذَكَرِ، وَإِسْكَتَى الْمَرْأَةِ وَهُمَا شَفْرَاهَا، أو أشَلُهُمَا.

وَعَنْهُ: فِي شَفَةٍ سُفْلَى ثُلُثًا دِيَةٍ.

وَفِي عُلْيَا ثُلُثُهَا.

وَفِي المَنْخِرَيْنِ ثُلُثًا دِيَةٍ، وَفِي الحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ثُلُثُهَا.

وَعَنْهُ: فِيهِمَا دِيَةً، وَفِي الْحِاجِزِ يَيْنَهُمَّا: حُكُومَةً.

وَفِي الْآجُفَانِ الْآرْبَعَةِ دِيَةٌ، وَفَيِي جَفْنٍ رُبْعٌ.

وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ دِيَةً، وَكَذَا أَصَابِعُ الرَّجْلَيْنِ، وَفِي كُلُّ أَصَبُعِ عُشْرُ دِيَةٍ.

وَفِي الْمُلَةَ ثَلُثُ عُشْرٍ، وَلَوْ كَانَ لَهَا ۖ ظَفْرٌ، والإَبْهَامُ مَفْصِلانِ، فَفِي كُلُّ مِفْصَلِ نِصْفُ عُشْرٍ، وَفِي ظُفْرٍ خُمُسُ أُصَبُعٍ، نَصَّ عَلَيْهِ لِقَوْل زَيْلٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ المُنْذِر عَن ابْن عَبَّاسٍ.

وَفِي سِنْ مِنْ صَغِيرِ أَوْ كَبِيرٍ وَضِرْسِهِ وَنَابِهِ نِصَفُّ عُشْرِ دِيَةٍ، مَا لَمْ تَعُدْ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ بَدُلَهَا فَحُكُومَةٌ، اخْتَارَةُ القَاضِي.

وَعَنْهُ: فِي الْكُلُّ دِيَةٌ، فَفِي كُلِّ ضِرْسٍ بَعِيرَانِ، لآنٌّ فَوْقَ تُنِيَّنَيْنِ وَرَبَاعِيَتَيْنِ وَنَابَيْنِ وَصَاحِكَيْنِ وَنَـاجِذَيْنِ وَسِئَةِ طَوَاحِينَ وَأَسْفَلَ مِثْلُهَا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ: إِنْ قَلَعَ أَسْنَانَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً فَالدَّيَةُ

وَفِي حَشَفَةِ ذَكَرٍ وَحَلَمَتَيْ ثَلَيْيْنِ وَكَسْرِ ظَاهِرِ سِنٌ وَهُوَ مَا بَانَ مِنْ لِثَةِ دِيَةُ العُضْوِ كُلَّهِ، ثُمَّ مَنْ قَلَـعَ مَـا فِـي اللَّفَـةِ وَهُـوَ السِّيْخُ فَحُكُومَةً، قَالَهُ الشَّيْخُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ فِي سَنِخَةٍ حُكُومَةٌ، وَلا يَدْخُلُ فِي حِسَابِ النَّسْبَةِ.

وَفِي قَطْعِ بَعْضِ مَارِن وَأَذُن وَلِسَان وَسِنُّ وَشَفَةٍ وَحَلَمَةٍ، واليَّةٍ وَحَشَفَةٍ وَأَنْمُلَةٍ بِالحِسَابِ مِنْ دِيَةِ ذَلِكَ مَنْسُوبًا بِسالاَّجْزَاءِ وَفِي التُرْغِيبِ هُنَا رِوَايَّةً: ثُلُثُ دِيَةٍ لِشَخَّمَةِ أَذُنِ.

وَفِي الْوَاضِحِ: ۚ فِيمَا بَقِيَ مِنْ أَذُنْ بِلا نَفْعِ الْدَّيَّةُ، وإلاَّ حُكُومَةً.

وَفِي شَلَلٍ عُضُو أَوْ ذُمَابٍ نَفْعِهِ، وَالْجِنَايَةِ عَلَى شَفَتَيْنِ بِحَيْثُ لا يَنْطَبَقَانِ عَلَى الآسنَانِ

قَالَ فِي الْمُغْنِي: أَوْ اسْتَرْخَتَا فَلَمْ يَنْفَصِلا عَنْهُمَا دِيَةٌ كَامِلَةً، قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ، والتَّرْغِيبِ: وَفِي التَّقُلُّصِ حُكُومَةٌ.

وَفِي تَسْوِيدِ سِنْ أَبَدًا دِيَتُهَا، كَأَذُن وَأَنْفٍ وَظُفْرٍ.

وَعَنْهُ: ثُلُثُ دِيَتِهَا كَتَسْوِيدِ أَنْفِهِ مَعْ بَقَاءٍ نَفْعِهِ قَالُهُ فِي الوَاضِح.

وَعَنْهُ: حُكُومَةً، كَمَا لَوْ الحِمَرُاتُ أَوْ اصْفَرُاتُ أَوْ كُلُّتْ.

وَعَنْهُ: إِنْ ذَهَبَ نَفْعُهَا فَلِيَةٌ، وَإِنْ الخُضَرُّتُ فَعَنْهُ: كَتَسْوِيدِهَا، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُنتَخَبِ.

ُوَعَنْهُ: حُكُومَةٌ وَهِيَ أَشْهَرُ (م ١ُ)^(١).

وَيْنِي عُضْو ذَهَبَ نَفْعُهُ وَبَقِيَ صُورَتُهُ كَأَشَلُ مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلٍ أَوْ أُصَبُّعِ وَثَدْيِ وَذَكْرِ وَلِسَانِ أَخْرَسَ وَطِفْلٍ بَلَغَ أَنْ يُحَرِّكُهُ بِالبُّكَاءِ وَلَمْ يُحَرِّكُهُ وَسِنَّ سَوْدًاءَ وَعَيْنٍ قَائِمَةٍ وَتَذْي بِلا حَلْمَةٍ، وَذَكْرٍ بِلا حَشْفَةٍ، وَقَصَبَةِ أَنْفُو، وَشَخْمَةِ أَذُنٍ، حُكُومَةً.

وَعَنْهُ: ثُلُثُ دِيَةٍ.

وَلَوْ حَرَّكُهُ بِبُكَاءٍ فَالْقَوَدُ أَوْ الدَّيَّةُ، وَذَكَرَ القَاضِي فِي لِسَانِ صَغِيرٍ لَمْ يَنْطِقُ الدَّيَّةُ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكُرٍ: خُكُومَةً.

وَفِي الوَاضِحُ رِوَايَةٌ فِي ذَكَرِ وَلِسَانِ أَشَلُ دِيَةً.

وَلُوْ نَبَتَ سِنَّ مِنْ صَغِيْرٍ سَوُّدَاءُ ثُمَّ كَغَرَ ثَمَّ عَادَتْ سَوْدَاءَ فَالدُّيَةُ، وَيُحْتَمَلُ كَنَابِتَةِ بَيْضَاءَ ثُمَّ عَادَتْ سَوْدَاءُ، إِنْ كَانَ لِعِلْسَةٍ فَالرُّوَايَتَان، وإلاَّ الدَّيَةُ.

وَفِي يَدِ وَرِجْلِ وَأَصْبُعِ وَسِنٌ زَوَائِدَ حُكُومَةً.

وَعَنْهُ: ثُلُثُ دِيَتِهِ: وَقِيلُ: هَدَرٌ، والرُّوايَتَانِ فِي ذَكَرٍ خَصِيٌّ وَعِنْينٍ.

وَعَنْهُ: الدِّيَةُ.

وَعَنْهُ: لِعِنِّين.

وَخَرُّجَ مِثْلَهُ فِي الانْتِصَارِ فِي لِسَانِ أَخْرُسَ.

وَقَدُمْ فِي الرَّوْضَةِ فِي ذَكَرٍ الْخَصِيُّ إِنْ لَمْ يُجَامِعْ بِمِثْلِهِ فَثْلُثُ دِيَةٍ، وإلاَّ دِيَةٌ قَالَ: فِي عَيْنِ قَائِمَةٍ نِصْفُ دِيَةٍ.

وَفِي شَلَل أَنْفٍ وَأَذُن حُكُومَةً، كَعِوجهمًا.

قَالَ الشَّيْخُ: أَوْ تَغْيِرُ لُونِهِمَا.

وَقِيلَ: الدُّيَّةُ كَشَلَلَ يَدِ وَمَثَانَةٍ وَنَحُوهِمَا.

وَفِي الْمُذْهَبِ: وَإِنْ أَشَلُ المَارِنْ وَعَوَّجَهُ فَدِيَةٌ وَحُكُومَةً، وَيُحْتَمَلُ دِيَةً.

وَفِي أَنْفُ إِنْحَشْمَ وَأَذُن صَمَّاءَ وَمَخْرُوم مِنْهُمَا وَأَشَلُّ دِيَةٌ كَامِلَةً.

وَفِي الْمُحَرِّر: إِنْ لَمْ يُؤْخَذُ بِهِ سَالِمٌ فِي العَمْدِ فَحُكُومَةٌ.

وَفِي التَّرْخِيَبِ فِي أُذُن مُسْتَخْشِفَة وَهِيَ الشَّلاَءُ روَايَتَان ثُلُثُ دِيَةِ أَوْ حُكُومَةً. وَكَذَا فِي أَنْفِ أَشَلُ إِنْ لَمْ تَجِبُ الدَّيَةُ. وَمَنْ لَهُ يَدَان عَلَى كُوعِهِ أَوْ يَدَان وَذِرَاعَان عَلَى مِرْفَقَيْهِ وَتَسَاوَيَا فَهُمَا يَدُ، وَلِلزِّيَادَةِ خُكُومَةٌ، وَفِي أَحَدِهِمَـا نِصْـفُ دِيَـةٍ

وأطلقهما في المغني والشرح.

إحداهما: فيه حكومة، وهو الصحيح من المذهب.

قال المصنف هنا: وهو أشهر.

وقطع به في الحرُّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

قال في الهداية وغيره: فإن تغيَّرت أو تحرُّكت وجبت حكومةً. انتهى.

والرُّواية الثَّانية: خضرتها كتسويدها.

قطع به ولد الشِّيرازيُّ في المنتخب، كما قال المصنَّف، وقطع به أيضًا في الكافي.

⁽١) (مسألة - ١): قوله في السِّنِّ: (وإن اخضرَّت فعنه كتسويدها، جزم به في المنتخب، وعنه: حكومة وهو أشهر). انتهى.

زَحُكُومَةً (١).

وَفِي نِصْفُ أَصْنَبُعِ مِنْ أَحَدِهِمَا خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، فَإِنْ قَطَعَ يَدًا لَمْ يُقْطَعَا وَلا أَحَدُهُمَا وَفِي نِصْف أَصْنَانُ عَلَيْهِمَا وَلا أَحَدُهُمَا

وَفِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَةٌ كَامِلَةً، كَذَا عِبَارَةُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ.

يُقَالَ: حَسَّ وَأَحَسَّ، أَيْ عَلِمَ، وَأَيْقَنَ: وَبِالِفَ إِنْصَعَّ، وَبِهَا جَاءَ القُرْآنُ، وَإِنْمَا يَصِحُ قَوْلُهُمْ الحَاسَّةُ، والحَـوَاسُ الخَمْسُ عَلَى اللَّغَةِ القَلِيلَةِ.

والآشهَرُ فِي حَسَّ بِلا أَلِف بِمَعْنَى قَبْلُ: وَهِيَ سَمْعٌ وَبَصَرٌ وَشَمَّ وَذَوْقٌ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيهِ حُكُومَةً.

وَتَجِبُ دِيَةٌ فِي كَلامُ وَعَقُلٍ وَمَشْي وَنِكَاحٍ وَٱكْلِ وَحَدَبٍ فِي رَوَايَةٍ فِيهِ، الْحَتَارَهُ الشَّيْخُ وَغُيْرُهُ، وَخَالَفَ فِيهِ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ المَذْهَبِ، قَالَهُ ابْنُ الجُوْزِيِّ (م ٢)(٢)، وَصَعَرَ بِأَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرُ الوَجْهُ فِي جَانِب، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي الْمُغْنِي، والتُّرْغِيبِ، أَوْ لا يَبْلَعُ رِيقَهُ، وَفِي تَسْوِيدِهِ: وَلَمْ يَزُلَ.

وَفِي الْمُبْهِج، وَالتَّرْغِيبِ: أَوْ زَالَ لَوْنَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكُ غَـائِطٌ أَوْ بَــوْلٌ، وَفِيــهِ رِوَايَــةٌ ثُلُــثُ دِيَــةٍ، اخْتَــارَهُ فِــي الإرشادِ.

وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ وَمَنْفَعَةُ الصُّوتِ وَمَنْفَعَةُ البَطْش، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ الدُّيَّةُ.

وَفِي الفُنُونِ: لَوْ سَقَاهُ ذَرْقَ حَمَامٍ فَلَاهَبَ صَوْتُهُ لَزِمَهُ حُكِّومَةً.

وَفِي إِذْهَابِ الصَّوْتِ وَفِي نَقْصِهُ إِنْ عَلِمَ بِقَدْرِهِ بِأَنْ يُجَنَّ يَوْمًا وَيُفِيقَ يَوْمًا، أَوْ يُذْهِبَ ضَوْءُ عَيْنٍ، أَوْ سَمْعُ أَذُنِ، أَوْ شَمُّ مَنْخِر، أَوْ أَحَدُ الْذَاقِ الخَمْسِ.

وَّفِي بَعْض الكَلَام بالحِسَابِ يُقْسَمُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا.

وَقِيْلَ: سِوَى الشُّفُولِيَّةِ، والحَلْقِيَّةِ، وُسَوَاءٌ ذَهَبَ حَرْفٌ بِمَعْنَى كَلِمَةٍ كَجَعْلِهِ: «أَحْمَكَ» «أَمَكَ» أَوْ لا، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجْهُ.

وَمَنْ أَمْكِنَ زَوَالُ لَثَغَتِهِ لِكِبَر صَغِيرٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ تَعْلِيمٌ كَبِيرٌ، فَالدَّيَّةٌ، وإلا وُزُعَ عَلَى كَلامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَـدْرُهُ كَنَفْصِ سَـمْع وَبَصَـرِ وَشُـم وَمَشْيِ أَوْ انْحَنَى قَلِيلاً، أَوْ صَارَ مَدْهُوَثَنَا، أَوْ فِي كَلامِهِ تَمْتَمَةٌ، أَوْ حَجَلَةٌ أَوْ لا يَلْتَفِتُ، أَوْ لا يَبْلَعُ رِيقَهُ إِلاَّ بِشِدَّةٍ، أَوْ اسْوَدُّ بَيَاضُ عَيْنَهِ أَوْ احْمَرُ أَوْ تَحَرُّكَتْ مِنْهُ، أَوْ ذَهَبَ لَبَنُ امْرَأَةٍ، فَحُكُومَةً.

وَقِيلَ: إِنْ ذَهَبَ اللَّبَنُ فَاللَّيْةُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي نَقْصِ بَصَرٍ يَزِنُهُ بِالْمَافَةِ، فَلُو نُظِـرَ الشَّخْصُ عَلَى مِـاتَتَيْ ذِرَاعٍ فَنَظَـرُهُ

(١) تنبيه: قوله: (ومن له يدان على كوعه أو يدان وذراعان على مرفقيه وتساويا فهما يدٌ، وللزِّيادة حكومةٌ، وفي أحدهما نصف ديةٍ وحكومةٌ). انتهى.

هذا صحيحٌ.

وقوله: (وفي نصف أصبع من أحدهما خسة أبعرة).

الَّذي يظهر: أنَّ هذا سهوٌ من المصنّف، وإنَّما الصّواب أن يقال: (وفي قطع أصبع من أحدهما)، بإسقاط نصف أصبع: كما صـرّح به في المغنى، والشّرح، والرّعاية وغيرهم، لأنَّ البدين كالبد الواحدة، ففي كلِّ أصبع خمسة أبعرةٍ.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (وتجب دية في [كلام وعقل ومشي ونكاح وأكل و] حدب في رواية، اختاره الشيخ وغيره وخالف فيــه القاضى وغيره، وهو ظاهر المذهب، قاله ابن الجوزيّ). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، قال في الفصول: أطلق الإمام أحمد في الحدب الدَّية ولم يفصَّل، وهذا محمولٌ على أنَّه بمنع من المشسي، وأجراه في الهداية، والمستوعب، والحُلاصة، والشَّيخ في المقنع وغيرهم على ظاهره.

فقالوا: تجب في الحدب الدّية، قال في الهداية: قال أحمد في الحدب الدّية، وظاهره أنّه إذا كسر صلبه فانحنى لزمته الدّية. انتهى. وقطع بوجوب الدّية في المحرّر، والشرح، والوجيز وغيرهم.

والقول الثَّاني: تجب فيه حكومةٌ، قدَّمه في المذهب ومسبوكُ الذَّهب، وقال: هذا ظاهر المذهب.

(ر): روایتـــان

عَلَى مِائَةٍ فَنِصْفُ الدَّيَةِ.

وَفِي الوَسِيلَةِ: لَوْ لَطَمَهُ فَلَهَبَ بَعْضُ بَصَرَهِ فَالدُّيَّةُ فِي ظَاهِرِ كَلامِهِ.

وَمَنْ صَارَ ٱلْثَغَ فَقِيلَ: دِيَةُ الْحَرْفِ.

وَقِيلُ: حُكُومَةٌ (م ٣)^(١).

وَإِنْ قَطَعَ رُبُعَ لِسَانٍ فَلَاهَبَ نِصْفُ كَلامِ أَوْ بِالعَكْسِ فَنِصْفُ دِيَةٍ، فَإِنْ قَطَعَ آخَرُ بَقِيَّتُهُ فَفِي المَسْأَلَةِ الأُولَـــى نِصْـفُ دِيَـةٍ، والأشهَرُ: وَحُكُومَةً.

وَقِيلَ: ثَلاثَةُ أَرْبَاعِ دِيَةٍ كَالثَّانِيَةِ.

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ نِصْفٌ.

وَإِنْ قَطَعَ لِسَانَهُ فَلَاهَبَ ذَوْقُهُ وَنُطْقُهُ أَوْ كَانَ أَخْرَسَ فَلِيَةً، وَإِنْ ذَهَبَا، واللّسَانُ بَاقِ فَلِيَتَانِ.

وَفِي الوَاضِحِ: إِنْ قَطَعَ لِسَانَهُ فَدِيَةً، أَزَالَ نُطْقَهُ أَوْ لَمْ يُزِلْهُ: فَإِنْ عَدِمَ الكَلامَ بِقَطْعِهُ وَجَبَ لِعَدَمِهِ أَيْضًا دِيَةٌ كَامِلَــةٌ، كَـٰذَا ...

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ: لَوْ ذَهَبَ شَمُّهُ وَسَمْعُهُ وَمَشْيُهُ وَكَلامُهُ تَبَعًا فَدِيَتَان.

وَلا يَدْخُلُ أَرْشُ جَنَّايَةٍ أَذْهَبَتْ عَقْلَهُ فِي دِيَتِهِ؛ فِي الْمُنْصُوصِ.

وَإِنْ كَسَرَ صُلْبَهُ فَلَهَبَ مَشْيُهُ وَيُكَاحُهُ فَلِيَتَانِ، كَلْهَابِ شَمَّ أَوْ سَمْعٍ بِقَطْعِ أَنْفِهِ أَوْ أَذْنِهِ.

وَعَنْهُ: دِيَةٌ، كَبَقِيَّةِ الْأَعْضَاء الذَّاهِبَةِ بِنَفْعِهَا.

وَإِنْ ذَهَبَ مَاؤُهُ أَوْ إِحْبَالُهُ فَاللَّيَّةُ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَكَذَا فِي الرُّوضَةِ: إِنْ ذَهَبَ نَسْلُهُ الدَّيَّةُ.

وَفِي الْمُغْنِي: فِي ذَهَابِ مَاثِهِ احْتِمَالان.

ويُقْبَلُ قَوْلُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ فِي نَقْصِ سَمْعِهِ وَبَصِرِو، وَفِي قَدْرِ مَا أَتْلَقَهُ الجَانِيَانِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِسِي ذَهَابِ بَصَرو أُرِيّ أَهْلَ الخِبْرَةِ، وَيُمْتَحَنُ بتَقْريبِ شَيْءِ إِلَى عَيْنِهِ وَقْتَ غَفْلَتِهِ.

وَإِن اخْتَلَفَا فِي ذَهَابِ سَمَّعِ وَشُمْ وَذَوْق أَمْتُحِنَ وَعَمِلَ بِمَا يَظْهَرُ مَعَ اليَمِينِ، وَكَذَا عَقْلُهُ، وَلا يُحَلِّفُهُ. قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَيَرُدُّ الدَّيَّةَ، إِنْ عَلِمَ كَلْيَهُ، وَمَنْ أَفْزَعَ إِنْسَانًا أَوْ ضَرَبَهُ فَأَخْدَثَ بِغَاقِطِ أَوْ بُولٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ: أَوْ رِيحٍ، وَذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ فَعَنْهُ: عَلَيْهِ ثُلُثُ دِيَتِهِ.

وَعَنْهُ: هَدَرٌ، والْمُرَادُ مَا لَمْ يَدُمْ (م ٤)(٢).

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ومن صار الثغ فقيل: دية الحرف، وقيل: حكومةً). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصُّواب.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإن صار ألثغ وجبت دية الحرف الذَّاهب.

وقيل: حكومةً، فإن حصلت به تمتمةً أو لثغةً أو عجلةً أو ثقلٌ فحكومةً. انتهى.

والقول الثَّاني: فيه حكومة.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (ومن أفزع إنسانًا أو ضربه فأحدث بغائط أو بول ونقل ابن منصور أو ريح، وذكره القاضي وأصحابه، فعنه: عليه ثلث ديته، وعنه هدر، والمراد ما لم يدم). انتهى.

الرُّواية الأولى: وهو وجوب ثلث الدِّية، وهو الصُّحيح من المذهب، نصُّ عليه.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وهو أصحُّ.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا شيء عليه، بل هو هدرٌ، جزم به في الوجيز وغيره، وصحَّحه في النُّظم وغيره، وقدَّمــه في المحرَّر وغــيره، وهــو الصُواب.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب.

قَالَ ابْنُ عَقِيل وَغَيْرُهُ: إِنْ دَامَ فَثُلُثُ دِيَةٍ.

وَمَنْ وَطِيعَ أَجْنَبِيَّةً كَبِيرَةً مُطَاوَعَةً وَلا شُبْهَةَ، أَوْ امْرَأَتُهُ وَمِثْلُهَا يُوطَأُ لِمِثْلِهِ.

فَأَفْضَاهَا بَيْنَ مَخْرَجَ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ، أَوْ بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ فَهَدَرٌ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ الزّيّادَةِ، وَهُوَ حَـقٌّ لَـهُ، أَيْ لَـهُ طَلَبُـهُ عِنْـدَ الحَـاكِمِ، بخِلافِ أجير مُشْتَرَكُو.

وَمَنْ زُمَيُّ صَيْدًا ۚ فَأَصَابَ آدَمِيًّا، وإلاَّ فَالدَّيَّةُ، فَإِن ثَبَتَ البَوْلُ فَجَائِفَةٌ، وَلا يَشْدَرِجُ أَرْشُ بَكَـٰارَةٍ فِـي دِيَـةِ إفْضَـاءٍ، عَلَـى

وَفِي الفُنُونِ: فِيمَنْ لا يَطَأُ مِثْلُهَا: القَوَدُ وَاجِبّ.

لآنَهُ قَتَلَ بِفِعْلِ يَقْتُلُ مِثْلُهُ.

وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُور فَصْلُ الدَّيْةِ، وَهِيَ شَعْرُ رَأْسِ وَلِحَيْةٍ وَحَاجِبَيْنِ وَأَهْدَابِ عَيْنَيْنِ، نَصُّ عَلَيْـهِ، وَنَقَــلَ حَنْبَـلَّ: شَيْءٌ مِنَ الإِنسَانِ فِيهِ أَرْبَعَةٌ فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ رُبُعُ الدَّيَّةِ وَطَرَدَهُ القَاضِي فِي جَلْدَةِ وَجْهِ وَفِي حَاجِب نِصْفٌ، وَفِي هَدِب رُبُعٌ، وَفِيّ بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الْحَطَّابِ احْتِمَالاً: ۚ حُكُومَةً، فَإِنْ عَادَ سَقَطَتْ دِيَتُهُ، نَصٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَبْقَى مِنْ لِحْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَـا لا جَمَالَ فِيهِ فَالدُّيَّةُ.

وَقِيلَ: بقِسْطِهِ.

وَقِيلَ: حُكُومَةً.

وَعَنْهُ: فِي الشُّعْرِ حُكُومَةٌ، كَالشَّارِبِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَلَمَ جَفْنًا بِهُدْبِهِ فَدِيَةُ الجَفْنِ فَقَطْ.

وَإِنْ قَلَمَ لَحْيَيْنَ بِالْآسْنَانِ فَدِيَةُ اَلكُلِّ.

وَإِنْ قَطَعَ كَفًا عَلَيْهِ بَعْضُ أَصَابِعِهِ دَخَلَ فِي دِيَةِ الْآصَابِعِ مَـا حَاذَاهَـا وَعَلَيْـهِ أَرْشُ بَقِيَّـةِ الكَـفُّ، وَقِيـلَ دِيَـةُ يَــدٍ سِـوَى

وَنَيْ كَفَّ بِلا أَصَابِعَ وَذِرَاعِ بِلا كَفُّ ثُلْثُ دِيَتِهِ، شَبَّهَهُ أَحْمَدُ بِعَيْنِ قَائِمَةٍ.

وَعَنْهُ: حُكُومَةٌ ذَكَرَهَا فِي ٱلْمُنتَخَبِ، والتَّبْصِرَةِ، والمُذْهَبِ وَغَيْرَهِمْ، وَكَذَا العَضْدُ وَكَذَا تَفْصيلُ الرَّجْلِ.

وَفِي عَيْنِ الْآغُورِ دِيَّةٌ كَأْمِلَةً، نَصُّ عَلَيْهِ كَكَمَالِ قِيمَةٍ صَيْدِ الحَرَمُ الآغُورِ، فَإِنْ قَلَعَهَا صَحِيحٌ فَلَهُ القَوَّدُ بِشَــرْطِهِ، وَيَـأَخُذُ مَعَهُ يَصْفَ الدُّيَّةِ فِي ٱلمَنْصُوصِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَيْنِ، وَعِنْدَ الفَّأْضِي: لا قَوْدَ.

وَفِي الرُّوضَةِ: إِنْ قَلَعَهَا خَطَّأَ فَنِصْفُ الدُّيَّةِ، وَإِنْ قَلَعَ الآعُورُ عَيْنَ صَحِيحٍ خَطَّأَ فَنِصْفُ الدُّيَّةِ، وإلا فَلدِيَّةٌ كَامِلَةٌ، نَـصُّ

نَقَلَ مُهَنَّا: عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رضي الله عنهم قَالُوا: الآعْوَرُ إِذَا فَقَتَتْ عَيْنُهُ لَهُ الدَّيَّةُ كَامِلَةً وَلا يُقْتَصُّ مِنْهُ إِذَا فَقَا عَيْسَنَ صَحِيح وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بخِلافِهِ إِلاَّ إِبْرَاهِيمَ.

وَقِيلَ: تُقْلَعُ عَيْنُهُ، كَقَتْلِ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ، والآشهرُ: وَيَأْخُذُ نِصْفَ دِيَةٍ، وَخَرَّجَهُ فِسِي التَّعْلِيــقِ، والانْتِصَــارِ مِـنْ قَتْــلِ رَجُــلٍ

إِنْ قَلَمَ عَيْنَيْ صَحِيحٍ عَمْدًا فَالقَوَدُ أَوْ الدَّيَةُ فَقَطْ، وَذَكَرَ القَاضِي: قِيَاسُ المَذْهَبِ دِيَتَانِ. وَقِيلَ: عَيْنُ الآغَوَرِ كُغَيْرِو، وَكَسَمْعِ أَذْنِ وَيُتُوجُهُ فِيهِ احْتِمَالٌ وَتَخْرِيجُ مَـنْ جَعَلَـهُ كَـالبَصَرِ فِـي مَسْأَلَةِ نَظَـرِ بَيْتِـهِ مِـنْ خصاص بَابٍ.

ن صِ بِحِيرٍ. وَفِي يَدِ الْآفَطَعِ أَوْ رِجْلِهِ عَمْدًا نِصْفُ الدَّيَةِ، كَبَقِيَّةِ الآغضَاءِ وَعَنْهُ: كَمَالُهَا، وَعَنْهُ وَإِنْ ذَهَبَتْ الأُولَى هَدَرًا. وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ ذَهَبَتْ فِي حَدَّ فَنِصْفُ دِيَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ ذَهَبَتْ فِي جِهَادٍ فَرِوَايَتَانِ، فَإِنْ قَطَعَ يَدَ صَحِيحٍ لَمْ تُقْطَعْ يَسَدُهُ إِنْ كَمُلَتْ فِيهَا الدِّيَةُ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ. باب الشُجاج وكسر العظام

الشَّجَّةُ: جُزْحُ الرَّأْسِ، والوَجْهِ، وَهِيَ عَشْرُ الحَارِصَةِ النِّتِي تَخْرِصُ الجِلْدَ أَيْ تَشَقَّهُ قَلِيلاً وَلا تُدْمِيهِ. ثُمَّ البَازِلَةُ الدَّامِيَةُ الدَّامِغَةُ النِّتِي تُدْمِيهِ، ثُمَّ البَاضِعَةُ الَّتِي تُبْضِعُ اللَّحْمَ، ثُمَّ المُتَلاحِمَةُ الغَافِصَـةُ فِيـهِ، ثُـمَّ السَّـمْحَاقُ النِّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قِشْرَةً.

وَعِنْدَ الخِرَقِيُّ: البَاضِعَةُ بَيْنَ الحَارِصَةِ، والبَازلَةِ تَشْنُقُ اللَّحْمَ وَلا تُدْمِيهِ، فَهَذِهِ خَمْسٌ فِيهَا حُكُومَةٌ.

وَعَنْهُ: فِي الْبَازَلَةِ بَعِيرٌ، وَفِي الْبَاضِعَةِ بَعِيرَانَ، وَفِي الْمُتَلَاحِمَةِ ثَلاثَةٌ، وَفِي السَّمْحَاق أَرْبَعَةٌ.

رُويَ عَنْ زَيْدٍ وَلَمْ يَصِحُّ.

وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ: الْمُوضِحَةُ الَّتِي تُوضِحُ العَظْمَ وَتُبْرِزُهُ، فَفِيهَا نِصْفُ عُشْرِ الدَّيَّةِ، فَمِنْ حُرٌّ خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، نَسَصُّ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ فِي مُوضِحَةِ وَجُهِ عَشْرَةٌ، فَإِنْ عَمَّتْ الرَّأْسُ وَنَزَلَتْ إَلَى الوَّجْهِ فَيْنَتَان.

وَقِيْلُ: وَاحِدَةً، وَإِنْ أَوْضَحَهُ ثِنْتَيْن بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ، فَإِنْ ذَهَبَ بسِرَايَةٍ أَوْ جَنَايَتِهِ فَالكُلُّ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ خَرَقَهُ المَجْرُوحُ أَوْ أَجْنَبِيُّ فَثَلَاثٌ، فَإِنْ قَالَ الجَانِي أَنَا خَرَقَته صُدَّقَ المَجْرُوحُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُصَدُّقُ مَنْ يُصَدِّقُهُ الظَّاهِرُ بقُرْبِ زَمَن وَيُعْدِهِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا فَالمَجْرُوحُ.

قَالَ: وَلَهُ أَرْشَانِ، وَفِي ثَالِثِ جهان، وَمِثْلُهُ لَوْ قَطَعَ ثَلَاثَ أَصِابِعَ امْرَأَةٍ فَقَلاثُونَ، فَإِنْ قَطَعَ الرَّابِعَةَ عَادَ إِلَى عِشْرِينَ، فَـإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَاطِعِهَا صُدُّقَتْ، وَإِنْ خَرَقَ جَانَ بَيْنَ مُوضِحَتَيْنَ بَاطِئًا فَقَطْ فَوَاحِدَةً.

وَقِيلَ: ثِنْتَان كَخَرَقِهِ ظَاهِرًا فِي الْآصَحُّ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ جَمَاعَةٌ مُوضِحَةٌ فَهَلْ يُوضَحُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بقَدْرهَا أَوْ يُوزُّعُ؟ فِيــهِ

ثُمُّ الهَاشِمَةُ الَّتِي تُوَضِّحُ العَظْمَ وَتَهْشِمُهُ فَفِيهَا عَشْرَةُ ٱلْعِرَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، فَإِنْ هَشَمَهُ بِمِثْقَلِ وَلَمْ يُوضِحْهُ فَحُكُومَةٌ. وَقِيلَ: خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ كَهَشْمِهِ، عَلَى مُوضِحَةٍ.

ثُمُّ الْمَنْقَلَةُ الَّتِي تُوَضَّحُ وَتَهَشِمُ وَتَنَقَّلُ عِظَامَهَا فَفِيهَا خَمْسَةَ عَشْرَ بَعِيرًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

ثُمُّ المَاْمُومَةُ الَّتِي تَصِيلُ جَلْدَةَ الدَّمَاغِ تُسَمَّى الآمَّةُ.

ثُمُّ الدَّامِغَةُ الَّتِي تَخْرِقُ الجُلْدَةَ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا ثُلُثُ الدِّيَةِ.

وَإِنْ شَنَجُهُ شَنَجَّةً بَعْضُهَا هَاشِمَةً أَوْ مُوضِحَةٌ وَبَقِيَّتُهَا دُونَهَا فَدِيَةٌ هَاشِمَةٍ أَوْ مُوضِحَةٍ فَقَطْ، لآنَّهُ لَوْ هَشَمَهُ كُلَّهُ أَوْ أُوضَحَهُ لَمْ يَلْزُمْهُ فَوْقَ دِيَةٍ.

وَقَدْ أَنْشَدَ أَبُو عَلِي الفَارسِي:

وَلا سِيْمًا أَنْ تَسْأَلًا هَلْ لَهُ عَقْلُ سَلاً أُمُّ عَمْرُو وَاعْلَمَا كُنْهُ شَأْنِهِ

هَذَا يُخَاطِبُ رَجُلَيْنِ أي سَلا أمَّ عَمْرِو، أي هَلْ شَجُّ رَأْس عَمْرو مِنَ المَأْمُومَةِ وَهَلْ تُوجبُ هَذِهِ الجرَاحَةُ الدَّيَــةَ أمْ لا؟، والعَقَلُ: الدُّيَةُ.

وَقَالَ تَمِيمُ بْنُ رَافِعِ الْمُخْزُومِيُّ:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهَ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بُوَادِي عَبْدِ شَمْس وَهِيَ شِمْ

يُريدُ: أقُولُ لِعَبْدَةَ، فَرَخُمَ، وَنَصَبَ اللَّهُ عَلَى الإغْرَاء كَأَنَّهُ يُريدُ: أقُولُ لِعَبْدَةَ لَمَّا وَهِيَ سِقَاوُنَا بوادِي عَبْدِ شَــمْس، وَلَـمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ المَاء اتَّقَ اللَّهُ وَشِيمَ البَّرْقَ.

وَقَالَ خَلَفٌ الْآخُمَرُ:

فَسَلَعْنَ عُبَيْدُ اللَّهِ ثُمُّ أَبَى بَكُرُ لَقَدُ طَافَ عَبْدُ اللَّهِ بِي الْبَيْتَ سَبْعَةً

فَتِحَ الدَّالَ فِي عَبْدِ اللَّهِ لِلتَّنْيَةِ، والسَّلْعَنَةُ؛ ضَرَبٌ مِنَ المَشْيِ، كَالْهَرْوَلَةِ، وَارْتَفَعَ عَبَيْدُ اللَّهِ بِفِعْلِهِ وَٱبَى بَكْرٌ مِنَ الإِبَّاءِ يُقَالُ أبِّي يَأْتِي إِيَّاءً.

وَقَالَ الآخَرُ:

فَإِهْمَالُ مَا أَرْجُوهُ مِنْكُ مِنَ البَسْل

مُحَمَّدُ رَيْدًا يَا أَخَا الجُودِ، والفَصْلِ يُرِيدُ: يَا مُحَمَّدُ ثُمَّ رَخَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدِ زَيْدًا، أَيْ أَعْطِ دِيَتَهُ، والبَسْلُ: الحَرَامُ.

وَقَالَ الآخَرُ:

وَتَحْتِي فَارسٌ بَطَلٌ كُمَيْتُ

عَلَى صُلْبِ الوَظِيفِ أَشُدُّ يَوْمًا يُرِيدُ أَشُدُّ يَوْمًا عَلَى فَارِسٍ بَطَلٍ وَتَحْتِي كُمَيْتٌ صُلْبُ الوَظِيفِ.

وَفِي الجَائِفَةِ ثُلُثُ اللَّيْةِ، وَهِيَ مَا تَصِلُ بَاطِنَ جَوْفُو، كَبَطْنِ وَلَوْ لَمْ يَخْرِقْ الآمْعَاءُ، وَظَهْرٍ وَصَدَارٍ وَحَلْسَتِ وَمَثَانَـةِ وَبَيْسَنَ

وَإِنْ جَرَحٌ جَانِبًا فَخَرَجَ مِنْ آخَرَ فَثِنْتَان، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَاحِدُةً.

وَإِنْ جَرَحَ خَدًّا فَنَفَذَ إِلَى فَمِهِ أَوْ نَفَذَ أَنْفًا أَوْ ذَكَرًا أَوْ جَفْنًا إِلَى بَيْضَةِ العَيْنِ فَحُكُومَةٌ، كَإِذْخَالِهِ أَصْبُعَهُ فَرْجَ بِكْرٍ وَدَاخِسلِ عَظْم فُخِذٍ.

وَقِيلَ: جَائِفَةً.

وَإِنْ جَرَحَ وَرِكَهُ فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ أَوْضَحَهُ فَوَصَلَ قَفَاهُ فَمَعَ دِيَةِ جَائِفَةٍ وَمُوضِحَةٍ حُكُومَةٌ، لِجُرْحِ قَفَاهُ وَوَرِكِهِ. وَمَنْ وَسُعَ جُرْحَ جَائِفَةٍ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَفِي التَّرْفِيبِ وَجْهُ: أَوْ ٱحَدُهُمَا فَجَائِفَةٌ.

وَإِنْ فَتَقَ مُوضِحَةً نَبَتَ شَعْرُهَا فَجَائِفَةٌ، وإِلاَّ فَحُكُومَةٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ انْدَمَلَتْ فَأَوْضَحَهَا آخَرُ فَقِيلَ: مُوضِحَةٌ.

وَقِيلَ: حُكُومَةٌ، وَكَذَا فَتْقُ جَائِفَةٍ مُنْدَمِلَةٍ.

وَذَكَرَ الحَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ رَوَايَةَ ابْنُ مَنْصُورً: إِنْ أَوْضَحَهُ فَبَرَأَ وَلَمْ يَنْبُتْ الشَّعْرُ ثُمَّ أَوْضَحَهُ آخِرُ فَحْكُومَةٌ. وَإِنْ التَحْمَ مَا أَرْشُهُ مُقَلَّرٌ لَمْ يَسْقُطْ، وَفِي كَسْرِ ضِلَع جُبِرٍ مُسْتَقِيمًا بَعِيرٌ، وَكَذَا تَرْقُونَّ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفِي الإِرْشَادِ: اثْنَان. وَهَلْ فِي كَسْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَخِذٍ وَسَاقٍ وَعَضَلَهِ وَذِرَاعٍ وَهُوَ السَّاعِدُ الجَامِعُ لَعَظْمِي الزُّنْدِ بَعِيرٌ أَوْ اثْنَانِ؟ فِيهِ رِوَايَتَـانِ وَمِنَا

وَذَكُرَ ابْنُ عَقِيلِ رَوَّايَةً: فِيهَا وَفِي ضِلَع حُكُومَةً.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ فِيمَٰنَ كُسِرَتْ يَدُهُ أَوْ رَجْلَةُ: فِيهَا حُكُومَةٌ، وَإِنْ الْعَبَرَتْ.

وَتَرْجَمَهُ أَبُو بَكْرٍ بِنَقْصِ العُضْو بجَنَايَةٍ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وهل في كسر كلِّ واحدٍ من فخلِّو وساقٍ وعضدٍ وذراعٍ وهو السَّاعد الجامع لعظمي الزُّند بعيرٌ أو اثنان،

ذكر أربع مسائل حكمهن واحدً:

إحداهما: في كلِّ واحدٍ بعيران، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه في روايــة أبـي طـالبـ، وبــه قطـع في الهدايــة، والمذهـب، والمسـتوعب، والخلاصة، والمقِنع، والهادي ومنتخب الأدميُّ وغيرهم، وقلُّمه في الرُّعايتين، واختاره القاضي في كسر السَّاق، والفخذ.

والرُّواية الثَّانية: في كلِّ واحدٍ بعيرٌ، نصُّ عليه في رواية صالح.

وجزم به في الوجيز، والمنوَّر، وقدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، والحاَوّي الصُّغير، وقاله أبو الخطَّـاب وابـن عقيــلِ وجماعـةٌ مـن أصحــاب

وقال الشَّيخ الموفَّق: والصَّحيح أنَّه لا تقدير في غير الخمسة وهي الضَّلع، والتَّرقوتان، والزُّندان، وقطع: أنْه في الزُّند بعبرين. فهذه أربع مسائل.

3

وَعَنْهُ: فِي الزُّنْدِ أَرْبَعَةٌ، لآنَّهُ عَظْمَان.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ فِيمَا سِوَاهُ حُكُومَةٌ، كَبَقِيَّةِ الجُرُوحِ، وَكَسْرِ العِظَامِ، كَخَرَزَةِ صُلْبٍ وَعُصْعُصٍ وَعَانَةٍ، وَقَالَسِهُ فِـي الإِشْسَارَةِ

يى سير مراحي و المنطقة الله يُعَوَّمُ المَجْنِيُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لا جِنَايَةَ بِهِ، ثُمُّ يُقَوَّمُ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأْتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ القِيمَةِ فَلَهُ كَنِسْبَتِهِ مِنَ اللَّيَةِ كَأَنَّ قَيْمَتُهُ صَحِيحًا عَشْرَةً وَمَعِيبًا تِسْعَةً فَفِيهِ، عَشْرُ دِيَتِهِ، وَلا يَبْلُغُ بِحُكُومَةٍ مَحَلًّ لَهُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الآصَحَ، كَمُجَاوَزَتِهِ، فَإِنْ لَمْ تُنْقِصْهُ الجَنَايَةُ حَالَ البُرْءِ فَحُكُومَةً، نَصَّ عَلَيْهِ، فَتُقَوَّمُ حَالَهَا.

وَقِيلَ: قُبيلَ الْبُرْء.

وَعَنْهُ: لاَ شَيْءٌ فِيهَا كَمَا لَوْ لَمْ تُنْقِصْهُ ابْتِدَاءً، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا، فِي الآصَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب العاقلَة وما تحملُه

سُمُوا بِذَلِكَ لَأَنْهُمْ يَعْقِلُونَ، نَقَلَهُ عَنْهُ حَرْبٌ، عَاقِلَةُ الجَسَانِي: كُـلُّ ذُكُـورٍ عَصَبَتِهِ، نَقَلَهُ وَاخْتَسَارَهُ الآكُـفُرُ، نَسَبًا وَوَلاءً، الآخرَارُ المَاقِلُونَ البُلُغُ الآغَنِيَاءُ.

وَقِيلَ: وَمُمَيَّزٌ.

وَعَنْهُ: وَفَقِيرٌ مُعْتَمِلٌ، وَلَوْ بَعْدُوا أَوْ غَابُوا.

وَعَنْهُ: إلاَّ عَمُودَيْ نُسَبِهِ، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ^(١).

وَفِي النَّرْخِيبِ: إلاَّ أَنْ يَكُونَ الابْنُ مِنْ عَصَبَةِ أُمُّهِ.

وَعَنْهُ: إلاَّ عَمُودَنِهِ وَإِخْوَتَهُ، وَهُمْ عَصَبَتُهُ.

وَعَنْهُ: إِلاَّ ابْنَاهُ إِذَا كَانَ امْرَأَةً، نَقَلَ حَرْبٌ: الابْنُ لا يَعْقِلُ عَنْ أُمَّهِ، لآنَّـهُ مِـنْ قَـوْمِ آخَرِيـنَ، وَفِـي هَـرَمِ وَرُمِـنِ وَأَعْمَـى وَجْهَان (م ١)٢٧.

ُ وَعَنْهُ أَ تَعْقِلُ امْرَأَةً وَخُنْفَى بِوَلاء، فَعَلَى الآوَّل: يَحْمِلُهَا حَامِلُ جِنَايَتِهَا، وَإِنْ عَرَفَ نَسَبَ قَاتِلٍ مِنْ قَبِيلَةِ وَلَــمْ يَعْلَـمُ مِـنْ أيَّ بُطُونِهَا لَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ، ذَكَرَهُ فِي الْمُلْهَبِ وَهَيْرُو.

وَلا تَعَاقُلَ بَيْنَ ذِمِّيُّ وَحَرْبِيٌّ كُمُسْلِمٍ وَكَافِرٍ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ تُوَارَثُا، وَيُتَّعَاقُلُ ذِمِّيَّانِ.

وَعَنْهُ: لا فَإِنْ اخْتَلَفَتْ المِلَّةُ فَوَجْهَانَ وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَتَانَ (م ٢)^(٣).

(١) تنبيه: قوله في العاقلة: (وعنه: إلاَّ عمودي نسبه، اختاره الحزقيُّ). انتهى.

تبع المصنّف في ذلك القاضي في روايته.

وإنَّما قال الخرقيُّ: والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا، في إحدى الرَّوايتين.

والرُّواية الآخرى: الأب، والابن، والإخوة، وكلُّ العصبة من العاقلة. انتهى.

وهذا مخالفٌ لما قاله المصنّف عن الخرقيّ، بل كلامه إلى الثّالثة: الَّتِي ذكرها المصنّف أقرب.

(٢) (مسألة – ١): قوله: (وفي هرم وزمن وأعمى وجهان) انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

أحدهما: يحملون منها، وهو ظاهر كلام الأكثر، وجزم به في البلغة، وقدَّمه الزَّركشيّ.

قال في المستوعب: فأمَّا الزَّمني، والشُّيوخ، والضُّعفاء فيعقلون كما يعقل غيرهم.

وكذا قال في الرّعاية الصّغرى.

وقال في الكبرى: ويعقل المريضِ، والضُّعيف، والشُّيخ، وفي الهرم، والزَّمن وجهان. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يحملون شيئًا.

(٣) (مسألة – ٣): قوله: (ويتعاقل ذمّيّان، وعنه: لا، فإن اختلفت المِلَّة فوجهان، وفي التَّرغيب روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: يتعاقلون، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

وقدُّمه في الرُّعايتين وصحُّحه.

والوجه الثَّاني: لا يتعاقلون، وذكر الوجهين في الكافي، وقال: بناءً على الرُّوايتين في توريثهم. انتهى.

والمذهب عدم التُّوارث، كما قدُّمه المصنَّف في بابه وغيره.

وقيل: إن اتُّفق دينهم تعاقلوا، وإلاُّ فلا.

قال في المغني: ولا يعقل يهوديٌّ عن نصرانيٌّ، ولا نصرانيٌّ عن يهوديٌّ، ويحتمل أن يتعاقلا.

وَخَطَأُ إِمَامٍ وَخَاكِمٍ فِي خُكُم فِي بَيْتِ المَال كَخَطَإ وكِيل، وَعَلَيْهَا: لِلإِمَامِ عَزْلُ نَفْسِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ. وَعَنْهُ: عَلَى عَاقِلْتِهِمَا، والمُرَادُ فِيمَا تَحْمِلُهُ العَاقِلَةُ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ، كَغَيْرٍ حُكْم، وكَذَا إِنْ زَادَ سَسُوطًا كَخَطَ إِ فِي حَدُّ أِنْ تَغْزِيرٍ، أَنْ جَهْلاً حَمْلاً، أَنْ بَانْ مَنْ حَكَمَا بِشَهَادَتِهِ غَيْرِ أَهْلٍ، وَمَنْ لا عَاقِلَةً لَهُ أَنْ عَجْزَتْ عَنِ الجَمييعِ فَفِي بَيْتِ أَلْمَـالَ

وَعَنُهُ: لا يَحْمِلُهُ، فَإِنْ تَعَلَّرَ سَقَطَتْ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، لأَنَّ الدُّيَّةَ تَلْزَمُ العَاقِلَةَ ابْتِلَاءً.

وَقَالَ الشَّيْخُ: بَلْ يَتَحَمَّلُهَا، وَإِنْ سَلَّمَ فَمَعَ وُجُودِهِمْ.

وَقِيلَ: بَلُّ فِي مَالِهِ.

وَإِنْ كَانَ ذِمُّنًّا لَا عَاقِلَةً لَهُ فَقِيلَ: كَمُسْلِم.

وَقِيلَ: فِي مَالِهِ (م ٣)^(١).

كُمْنَ ۚ رَمَى سَهْمًا ثُمُّ أَسْلَمَ أَوْ كَفَرَ قَبْلَ إِصَابَتِهِ، فِي الآصَحَ، وَكَجِنَايَةِ مُوْتَدً، وَحُكِي وَجُهُ.

وَإِنْ تَغَيَّرَ دَيْنٌ جَارِحٌ حَالَتَيْ جُرْحٍ وَزَهُوقٍ عَقَلَتْ عَاقِلْتُهُ حَالَ الجُرْح.

وَقِيلَ: أَرْشُهُ.

وَقِيلَ: الكُلُّ فِي مَالِهِ، وَإِنْ انْجَرُّ وَلاءُ ابْنِ مُعْتَقَةِ بَيْنَ جُرْحِ أَوْ رَمْيٍ وَتَلَفُ فَكَتَغَيّْرِ دِينٍ.

وَلا تَحْمِلُ عَاقِلَةٌ عَمْدًا وَلا اغْتِرَافًا لَمْ تُصَدِّقْهُ بِهِ وَلا صُلْحًا، وَفَسَّرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ بِصُلْحِهِ عَنْ دَم العَمْدِ.

وَقَالَ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ: يُغْنِيَ عَنْهُ ذِكْرُ العَمْدِ، بَلْ مُعْنَاهُ صَالَحَ عَنْهُ صَلْحَ إنْكَار.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، وَلا قِيمَةَ دَابُةٍ أَوْ عَبْلِو، أَوْ قِيمَةَ طَرَفِهِ، وَلا جَنَايَتِهِ، وَلا دُونَ ثُلْتِ الدَّبَةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَتُحْمَلُ الغُرَّةُ تَبَعًا لِلدِيَةِ الأُمَّ، إلاَّ إِنْ تَأَخَّرَ مَوْتُ الأُمَّ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: هَذَا مِنْ قِبَلِ أَنْهَا نَفْسٌ وَاحِدَةً، وَقَالَ: الجِنَايَةُ عَلَيْهِمَا وَاحِدَةً، فَقِيلَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جَعَلَ فِسي كُملٌّ مِنْهُمَـا دِيَّةً فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يُجِبُ بِشَيْءٍ.

وَفِي عُيُونِ المُسَائِلِ خَبِرُ المَرَاةِ الَّتِيُّ قَتَلَتْ المَرْأَةَ وَجَنِينَهَا.

قَالَ: فَوَجْهُ الدُّلِيلَ: أَنَّهُ قَضَى بدِيَةِ الجَنِينِ عَلَى الجَانِيَةِ حَيْثُ لَمْ تَبْلُغُ الثُّلُثَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: إِذَا شَرَبَتْ دَوَاءً عَمْلِنَا فَأَسْقَطَتْ جَنِينًا فَالدَّيَّةُ عَلَى العَاقِلَةِ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ اختِمَالٌ: تَحْمِلُ القَلِيلَ. وَعَمْدُ مُمَيَّزِ كَمَجْنُونِ.

وَعَنْهُ: فِي مَالِهِ، قَالَ أَبْنُ عَقِيلٍ، والحَلْوَانِيُّ: مُغَلَّظَةً.

وَفِي الْوَاضِح رَوَايَةً: فِي مَالِهِ بَعْدَ عَشْرٍ.

وَنَقُلَ أَبُو طَالِّبُو: مَا أَصَابَ الصَّبِيُّ مِنْ شَيْء فَعَلَى الآبِ إِلَى قَدْر ثُلْتِ الدِّيّةِ، فَإِذَا جَاوَزَ ثُلْتُ الدّيّةِ فَعَلَى العَاقِلَةِ، فَهَذَا رِوَايَةٌ لا تَحْمِلُ الثُّلُثِ، وَتَحْمِلُ شَبْهَ عَمْدٍ مُؤَجَّلاً فِي ثَلاثٍ مِبنِينَ، نَصُ عَلَيْهِ كَخَطَإٍ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن كان ذمُّنًّا لا عاقلة له فقيل: كمسلم، وقيل: في ماله). انتهى.

أحدهما: يكون في ماله، وهو الصّحيح.

قطع به القاضي في كتبه.

وجزم به في المغني، والمقنع، والشُّرح وشرح ابن منجًّا، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والقول الآخر: حكمه حكم المسلم.

قدَّمه في المحرَّر.

(ع): ما أجم عليه

وَعَنْهُ: مُؤَجُّلاً كَذَلِكَ فِي مَال جَان وَقِيلَ: حَالًا.

قَدُّمه فِي التَّبْصِرَةِ، والرُّغَايَةِ كَفَيْرِهِ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ: تَحْمِلُهُ خَالاً.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: لَا تَخْمِلُ عَمْدًا وَلا صُلْحًا وَلا اعْتِرَافًا وَلا مَا دُونَ النُّلْثِ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَالِ جَانٍ فِي ثَلاثِ سِنِينَ. وَقَالَ الْجِرَقِيُّ: تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ (١).

وَفِي الرَّوْضَةِ: دِيَةُ الْحَطْإِ فِي خَمْسِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ خُمُسُهَا، وَيَجْتَهِدُ حَاكِمٌ فِيمَا تَحْمِلُهُ العَاقِلَةُ، فَيَحْمِلُ كُلُّ وَاحِلِ مَا يَسْهُلُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَخْدِلُ الْمُوسِرُ مَالِكُ نِصَابٍ عِنْدَ حُلُولِ الحَوْلِ فَاضِلاَ عَنْهُ، كَالحَجٌ وَكَفَّارَةِ ظِهَارٍ نِصْـفُ دِينَـارٍ، والْمُتَوَسِّـطُ رُبُعًـا، وَفِي تَكَرُّرُو فِي الآخْوَال وَجْهَان (م ٤)(٢).

وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ كَإِرْثُنِ، قَالَ أَحْمَدُ: الآبُ فَمَنْ دُونَهُ الْأَقْرَبُ فَالآقْرَبُ.

وَفِي الْوَاضِح، واللَّذْهَبِ، والتَّرْغِيبِ: الآبَاءُ ثُمُّ الآبْنَاءُ.

وَقِيْلَ: مُذَلِ بِأَبِ كَمُدَلِ بِأَبَوَيْنِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي مُسَاوَاةِ أَخٍ لآبِ لآخٍ لآبَوَيْنِ دِوَايَقَيْنِ، وَخَرَجَ مِنْهَا مُسَاوَاةُ بَعِيسِدِ لِقَريبِ.

َ وَنَقَلَ الفَضْلُ وَابْنُ مَنْصُورٍ أَنْ عُمَرَ لَمًا أَرْسَلَ إِلَى المَرْأَةِ فَأَسْقَطَتْ قَالَ لِعَلِيٍّ: لا تَبْرَحْ حَتَّى تَقْسِمَهَا عَلَى قَوْمِك، يَقُولُ: عَلَى قُرَيْش، فَقَسَمَهَا عَلَيْهِمْ.

وَنِي النَّرْغِيبِ: لا يَضُرُّبُ عَلَى عَاقِلَةٍ مُعْتِقَةٍ فِي حَيَاةٍ مُعْتِقَةٍ، بخِلاف عَصَبَةِ النَّسَب، كَذَا قَالَ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: والمَوْلَى يَعْقِلُ عَنْهُ عَصَبَةُ المُعْتِقِ.

وَتُؤْخَذُ مِنْ بَعِيدٍ لِغَيْبَةِ قُريبٍ.

وَقِيلَ: يُبْعَثُ إِلَيْهِ فَإِنْ تُسَاوَوْا وَكَثْرُوا وُرِّعَ الوَاجِبُ بَيْنَهُمْ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَمَا أُوْجَبَ ثُلُثَ دِيَةٍ فَأَقَلُّ أُخِذَ فِي رَأْسِ الحَـوْلِ، وَثُلَثَيْهَا فَأَقَلُ فَفِي رَأْسِ الحَوْلِ ثُلُثٌ وَبَقِيْتُهُ فِي رَأْسِ آخَرَ، وَإِنْ أُوْجَبَ دِيَةً فَأَكْثَرَ فَفِي كُلِّ حَوْلٍ ثُلُثٌ.

وَعِنْدَ القَاضِي وَأُصْحَابِهِ: دِيَةُ نَفْسٍ فِي ثَلاثٍ.

وَقِيلَ: الكُلُّ، وَإِنْ قَتَلَ النَّيْنِ فَلِيَتُهُمَّا فِي ثَلاثٍ، كَإِذْهَابِهِ بِجِنَايَتِهِ سَمْعًا وَبَصَرًا.

وَقِيلَ: فِي سِتُّ، وَالبِّنذَاءُ الحُولِ مِنَ الزُّهُوقِ، وَفِي الْجُرْحِ مِنَ البُّرْءِ.

وَقَالَ القَاْضِي: مِنَ الجِنَايَةِ فِي قَتْلِ مُوحٍ وَجُرْحٍ لِّمْ يَسْرٍ، وَمَنْ صَارَ أَهْلاَ عِنْدَ الحَوْلِ لَزِمَهُ، فِي الآصَحِّ، وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ بَعْدَ الحَوْلِ فَقَسُّطَهُ، وإلاَّ سَقَطَ.

(١) تنبيه: قوله: (وقال الخرقيُّ: تحمله العاقلة).

يعني: العمد، والصُّلح، والاعتراف وما دون النُّلث، ليس هذا في الخرقيُّ.

ولعلُّ هذا من تتمَّة نقل صاحب التُّبصرة، وأنَّه نقله عن الخرقيُّ في غير كتابه، وإلاَّ فهو خطأً.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وفي تكرُّره في الأحوال وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الفصول، والكافي، والمغني، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والرِّعايتين، والحاوي الصَّغير، والنَّظم، وغيرهم. أحدهما: يتكرَّر النَّصف دينار، والرُّبع دينار في الأحوال الثَّلاثة، على الغنيِّ، والمتوسِّط.

قدَّمه ابن رزين في شرحه، وهُو ظاهر كلام جماعة، فيجب في كلِّ حول على الغنيِّ نصف دينار، وعلى المتوسَّط ربع دينار.

قال في الكافي: ُ لأنَّه قدّرٌ يتعلَّق بالحول على سبيل المواساة، فيتكرّر بالحُول كالزُّكَاة. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يتكرَّر، بل يقسَّط على الغنيّ النَّصف دينارٍ في الأحوال الثَّلاثة، وكذلـك المتوسِّط يقسُّط عليه الرُّبع دينارٍ في الأحوال الثَّلاثة، صرَّح به في الفصول، وأزال الإشكال.

قال في الكافي: لو قلنا يتكرُّر لأفضى إلى إيجاب أكثر من أقلِّ الزُّكاة، فيكون مضرًّا. انتهى.

قال في المغني والشُّرح: لأنَّ في إيجاب زيادةٍ على النَّصف إيجابًا لزيادةٍ على أقلُّ الزُّكاة فيكون مضرًّا. انتهى.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب، وليس في باب كفَّارة القتل شيءٌ ممَّا نحن بصدده.

باب كفَّارة القتل

تَلْزُمْ كُلُّ قَاتِلِ وَلَوْ بِسَبَبِ بَعْدَ مَوْتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِكُلِّ مَقْتُول بِغَيْرِ حَقّ، وَلَوْ مُسْتَأْمَنَا.

وَقِيلَ: وَلَوْ مُضْغَةً لَمْ تُتَصَوَّرْ.

وَفِي الإِرْشَادِ: إِنْ جَنَى عَلَيْهَا فَٱلْقَتْ جَنِينَيْنِ فَٱكْثُرَ، فَقِيلَ: كَفَّارَةً.

وَقِيلَ: تَتَعَدُّدُ فَيَخْرُجُ مِثْلُهُ فِي جَنِين وَأُمُّهِ.

وَعَنْهُ: يَكْفِي الْمُشْتَرِكِينَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَّةٌ.

وَاخْتَارَ الشُّيْخُ: لا تَلْزَمُ قَاتِلَ نَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: وَلا كَأْفِرًا، بِنَاءً عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، قَالَهُ فِي الوَاضِع.

وَفِي الانْتِصَارِ فِي َإِخْرَاجِ وَاجِبِ حَجَّ لاَ يَلْزَمُ مَجْنُونًا، وَاتَخْتَارَ أَنْ قَتْلَ الجَاهِلِيَّةِ المَوْءُودَةِ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ الحِـلُ، والجَهْـلُ بالحُكْم كَالحَطَإِ.

وَكُذَا فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ إِنْ صَحٌّ مِنَا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَ عُمَرَ أَنْ يُعْتِقَ عَنْ كُلٌّ مَوْءُودَةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ رَقَبَةً.

وَلا تَلْزَمُ قَاتِلاً حَرْبِيًا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبُ وَغَيْرِهِ، وَلا قَاتِلاً نِسَاءَ حَرْبِ وَذُرَيَّتِهِمْ وَمَنْ لَمْ تَبْلُغُـهُ الدَّعْوَةُ، وَقَـوَدًا وَحَـدًا، وَصَائِلاً وَبَاغِيًا.

وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجُهَان عَلَى روَايَةٍ لا ضَمَانُ.

قَالَ الخُطَّابِيُّ فِي بَابِ دُعَاء المُشْرِكِينَ: مَنْ لَمْ تَبْلُغُهُ الدَّعْوَةُ تَجِبُ فِيهِ الكَفَّارَةُ، والدَّيَـةُ، ثُـمٌ قَـالَ: وَفِي وُجُـوبِ الدَّيَـةِ خِلافٌ بَيْنَ العُلَمَاء، وَلا تَلْزَمُ فِي العَمْدِ، وَاحْتَجُّ غَيْرُ وَاحِدٍ بِقَوْلِهِ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنْمُ﴾ [النساء: ٩٣]، فَمَـنْ رَعَـمَ أَنْ ذَلِـكَ يَسْقُطُ بالتَّكْفِيرِ احْتَاجَ دَلِيلاً يَثْبُتُ بِمِثْلِهِ نَسْخُ القُرْآن.

زَاذَ فِي عُيُون المَسَائِل: وَأَيْنَ الدَّلِيلُ القَاطِعُ عَلَىَ أَنَّهُ إِذَا تَابَ مِنْ قَتْل أَوْ كُفْر قَدْ شَاءَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ.

وَعَنْهُ: ۚ بَلَى، أَخْتَارَهُ الْجِرَقِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدِ الْجَوْزَيُّ وَغَيْرُهُمَا، كَشْبَهِهِ عَلَى الآصَحْ، وَمَنْ لَزِمَتُهُ فَفِي مَالِهِ.

وَقِيلَ: مَا حَمَلُهُ بَيْتُ المَالِ مِنْ خَطَإٍ إمَامٍ وَحَاكِمٍ فَفِيهِ.

وَيُكَفِّرُ عَنْ غَيْرِ مُكَلِّفٍ مِنْ مَالِهِ وَلِيُّهُ، نَقُلَ مُهَنَّا: القَتْلُ لَهُ كَفَّارَةً، والزُّنَا لَهُ كَفَّارَةً.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: لَيْسَ بَعْدَ القَتْلِ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الزُّنَا.

قَالَ الشَّافِعِيَّةُ: أَكْبَرُ الكَبَاثِرِ بَعْدَ الشُّرَكِ القَتْلُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي مُخْتَصَرِ المُزنِيِّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ.

باب القُسامُة

وَهِيَ أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْل مَعْصُوم، وَظَاهِرُ الخِرَقِيِّ مُوجبٌ لِلْقَوَدِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ عَنْهُ: عَمْدًا، والنَّصُّ: أَوْ خَطُّأ.

وَقِيلَ: لَا قَسَامَةَ فِي عَبْدٍ وَكَافِرٍ، كَطَرَفٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَيُشْتَرَطُ لَهَا اللَّوَثُ، وَهُوَ العَدَاوَةُ وَلَوْ مَعَ سَيَّدِ عَبْدٍ. قَالَ فِي الرِّعَايَةِ: وَعَصَبَةُ مَقْتُولُ، نَحْوَ مَا كَانَ بَيْنَ الآنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ وَكَالقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِثَأْرٍ. وَيَانَ مَا أَوْلِهُ مِنْ وَعَصَبَةُ مُقَتُولُ، نَحْوَ مَا كَانَ بَيْنَ الآنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ وَكَالقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِثَأْرٍ.

وَنَقَلَ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ: عَدَاوَةٌ أَوْ عَصَبيَّةٌ.

وَعَنْهُ: أَنْهُ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظِّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى بِهِ، كَتَفَرُّق جَمَاعَةٍ عَنْ قَتِيلٍ، وَوُجُودٍ قَتِيلٍ عِنْـدَ مَـنْ مَعَـهُ سَيْفٌ مُلَطَّخَ بِدَم، وَشَهَادَهُ مَنْ لا يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِمْ قَتْلَ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْدِيُّ وَابْنُ رَدِيْنِ وَشَيْخُنَا وَغَيْرُهُمْ.

وَقُولُ الْمَجْرُوحِ فُلانٌ جَرَحَنِي لَيْسَ لَوَثًا.

وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ: أَذْهَبُ إِلَى الْقَسَامَةِ إِذَا كَانْ ثُمَّ لَطْخٌ، إِذَا كَانَ ثُمَّ سَبَبٌ بَيِّنٌ، إذَا كَانَ ثُمَّ عَــدَاوَةٌ، إذَا كَانَ مِثْـلَ الْمُدَّعَـى عَلَيْهِ يَفْعَلُ هَذَا.

وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ مَعَ العَدَاوَةِ أَثَرُ القَتْلِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ كَدَمٍ مِنْ أُذْنِهِ، وَفِيهِ مِنْ أَنْفِهِ وَجْهَانِ (م ١)٬٬٬

وَيُتَوَجُّهُ: أَوْ مِنْ شَفَتِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَيْسَ أَثَرًا، وَاشْتَرَطَ القَاضِي أَنْ لا يَخْتَلِطَ بالعَدُوُّ وَغَيْرُهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إنْ ادَّعَى قَتِيلٌ عَلَى مَحَلَّةٍ بَلَدٍ كَبِيرٍ يَطْرُقُهُ غَيْرُ أَهْلِهِ تَنْبُتُ القَسَامَةُ فِي روايَةٍ.

وَيُشْتَرَطُ تَكْلِيفُ القَاتِل، لِتَصِحُ الدَّعْوَى وَإِمْكَانُ القُتْل مِنْهُ، وإلاَّ كَبَقِيَّةِ الدَّعَاوَى وَصِفَةٌ القَتْـل، فَلَـوْ اسْـتَخْلَفَهُ الحَـاكِمُ قَبْلَ تَفْصِيلِهِ لَمْ يُعْتَدُّ بِهِ، لِعَدَم تَحْرِيرِ الدُّعْوَى وَطَلَبِ الوَرَثَةِ، وَكَذَا اتَّفَاقُهُمْ عَلَى القَتْل وَعَيَّنَ القَاتِلَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُكَذَّبْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَمْ يُقْدَحْ، كَغَيْبَتِهِ وَعَدَمٍ تَكْلِيفِهِ وَنُكُولِهِ، فِي الْأَصَحَ فِيهِـنَّ؛ وَهَـلْ يَخلِـفُ حَسْبِينَ يَمِينًا أَوْ بِقِسْطِهِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٢)(٢).

وَيَأْخُذُ نَصِيبَهُ، ثُمُّ إِنْ زَالَ المَانِعُ عَنْ صَاحِبهِ حَلَفَ بقِسْطِهِ.

وَقِيلٍ: خَمْسِينَ، وَيَاخُذُ، وَعَلَى هَذَا إِنْ اخْتَلَفَ التَّغْيِينُ أَفْسَمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ عَيُّنَهُ، وَمَتَى فُقِدَ اللَّوَثُ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينًا.

وَعَنْهُ: خَمْسِينَ وَبَرِئَ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وعنه يشترط في العداوة أثر القتل، اختاره أبو بكرٍ، كدم في أذنه، وفيه من أنفه وجهان). انتهى.

وأطلقِهما في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين.

أحدهما: يكون لوثًا وهو الصُّواب، كما لو خرَّج من أذنه، وهو ظاهر كلام جماعةٍ.

والوجه الثَّاني: لا يكون لوثًا.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وهل يحلف خمسين يمينًا أو بقسطه؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهدايـة، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنح، والهادي، والمحرَّر، والحباوي الصُّغير، والزَّركش*ي*ُّ، وغيرهم.

أحدهما: يحلف خسين يمينًا اختاره أبو بكرٍ في الخلاف.

وجزم به الآدميُّ في منتخبه ومنوَّره.

وقدُّمه في الرُّعايتين، والنَّظم.

والوجه الثَّاني: يحلف بقسطه.

اختاره ابن حامدٍ، وجزم به في الوجيز

وَعَنْهُ: لا يَمِينَ فِي عَمْدٍ، وَهِيَ أَشْهَرُ.

وَلا قَسَامَةً مَعَ عَدَم تَعْيينِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: نَحْوَ: قَتَلَهُ هَذَا مَعَ جَمَاعَةٍ.

أَوْ قَتَلَهُ أَحَدُهُمَا، وَفِي الْمُغْنِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ، والقَاضِي ثُبُوتُهَا فِي: قَتَلَهُ زَيْلاً وَآخَرُ لا أَعْرِفُهُ.

وَقَالَ آخَرُ' قَتَلَهُ عَمْرٌو وَآخَرُ لا أَغْرُفُهُ، وَيُقْبَلُ تَعْيينُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ لا أَعْرِفُهُ وَفِي النَّرْغِيبِ آخْتِمَالٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَلا قَسَامَةَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، إِنْمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿ تَسَنَّتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ ﴾.

وَعَنْهُ: بَلَى، فِي غَيْرِ قَوَدٍ، وَتَعجبُ الدِّيَّةُ، فَلَو ادُّعَى عَلَى ٱثْنَيْن عَلَى أَحْدِهِمَا لَوَثّ حَلَفَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ وَأَخَـذَ نِصْـفَ الدِّيَّةِ، والآخَرُ إِنْ حَلَفَ بَرِئَ، وَإِنَّ نَكُلَ فَفِي الحَكْمَ عَلَيْهِ الوَجْهَانَ، وَلَوْ عَيَّنَ بَعْضُهُمْ قَـاتِلاً، فَقَـالَ بَعْضُهُـمْ: وَهَـذَا أَيْضًا، حَلَفَا عَلَى الْمُتَّفِّق عَلَيْهِ وَأَخَذَا نِصَفَ الدِّيَّةِ.

وَيَجبُ القَوَّدُ فِي قَسَامَةِ العَمْدِ بشَرْطِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، كَسَاثِر قَتْل العَمْدِ.

قَالَ أَحْمَكُ: الَّذِي يَدْفَعُ القَتْلَ فِي هَذَا قَدْ يُبِيحُهُ بِأَيْسَرَ مِنْهُ، فَيَبِيحُهُ بِالظُّنِّ، فَلَوْ حَمَلَ عَلَيْهِ بِسِلاحٍ لِيَـأْخُذَ مَتَاعَـهُ أَلَيْسَ دَمُهُ هَدُرُا؟

وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَقَمَ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَنَلُهُ بِشَيْء، فَكَذَا بِمَا وَقَمَ فِي أَنْفُسِهمْ وَعَرَفُوهُ وَيُقْسِمُونَ عَلَيْهِ،

وَيَبْدَأُ فِي القَسَامَةِ بِأَيْمَانِ ذُكُورِ العَصَبَةِ الْعُذُولِ أَوَّلاً نَصُّ عَلَيْهِ الوَارِيُّينَ.

وَعَنْهُ: أَوْ لا، نَصَرَهَا جَمَاعَةً فَيَقْسِمُ مَنْ عُرِفَ وَجْهُ نَسَبِهِ مِنَ المَقْتُولَ، لا أَنَّهُ مِنَ القَبِيلَةِ فَقَطْ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَسَأَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلِيَاءً؟ قَالَ: فَقَبِيلَتُهُ الَّتِي هَٰوَ فِيهَا وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ.

وَلا تُقْسِمُ أَنْنَى، نَصٌ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ تُقْسِمُ فِي الْحَطَلِ، وَفِي خُنْثَى وَجْهَان (م ٣)(١).

وَلا مُرْتَلًا وَقْتَ مَوْتِ مَوْرُوثِهِ الحُرِّ، لِعَدَم إرْثِهِ وَلَوْ أَسْلَمَ، بَلَ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَيَحْلِفُونَ حَمْسِينَ بِقَدْرِ إرْثِهِمْ وَيَكْمُــلُ الكَسْسُرُ وَإِنْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ حَلَّفَهَا، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: لا أَجْتَرِئُ عَلَيْهِ، النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: ﴿يَحْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَۗ».

قُلْت: فَمَنْ اخْتَجُ بالوَاحِدِ؟ قَالَ: يَخْتَجُ بحديثِ مُعَاويَة، قَصَرَهَا عَلَى ثَلاثُةِ، ابْنُ الزُّبْيْر.

وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزينِ يَحْلِفُ وَلِيٌّ يَمِينًا.

وَعَنْهُ: خَمْسِيَنَ، وَإِنْ جَاوَزُوا خَمْسِينَ حَلَفَ خَمْسُونَ كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا، وَفِي اعْتِبَارِ كُونِ الآيْمَانِ فِي مَجْلِسِ وَاحِـدٍ فِيــهِ وَجْهَان أَصْلُهُمَا الْمُوَالاَةُ^(٢) (م ٤)^(٣).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي خنثي وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحُمرُر، والشُّرح، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

أحدهما: لا مدخل له، كالنَّساء، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام الخرقيُّ.

وصحَّحه في النَّظم، وجزم به في الوجيز، والمنوِّر، وقدَّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: له مدخلٌ كالرَّجل، فيحلف.

(٢) تنبيه: قوله: (أصلهما الموالاة)، يعنى: أنَّ الأيمان هل تجب الموالاة فيها أم لا؟

والصَّحيح من المَدْهب: أنَّها لا تجب، قطع به الشَّيخ في المغني، والشَّارح وشرح ابن رزين وغيرهم.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (وفي اعتبار كون الأيمان في مجلس واحد فيه وجهان أصلهما الموالاة). انتهى.

أحدهما: لا يعتبر المجلس، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب.

وقطع به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين وغيره.

والوجه الثَّاني: يعتبر.

فَإِن أُعْتُبرَ فَحَلَفَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ عَزَلَ الحَاكِمُ بَنِّي، لا وَارثَهُ، وَوَارثُهُ كَهُوَ.

وَفِيَ الْمُنْتَخَبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبٌ فَلَهُ الحَقُّ ابْتِدَاءً، وَلاَ بُدُّ مِنْ تَفْصِيلِ الدَّعْوَى فِي يَمِينِ: المُدَّعِي.

وَمَتَى حَلَفَ الذُّكُورُ فَالحَقُّ لِلْجَمِيعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ العَمْدُ لِذُكُورِ العَصَّبَةِ، والسُّيَّدِ كَوَّارِث، وَإِنْ نَكَلُـواْ أَوْ كَـانُوا نِسَـاءً حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خُمْسِينَ.

وَعَنْهُ: يَغْرُمُ الدُّيَّةُ.

وَعَنْهُ: مِنْ بَيْتِ الْمَال.

اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَ فِي الْمُوجَزِ: يَمِينًا وَاحِدَةً، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي التَّبْصِرَةِ.

فَإِن ادُّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ وَصَحَّ، فَقِيلَ: يَخْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ.

وَقِيلَ: قَسُّطَهُ بِالسُّويَّةِ (م ٥)(١).

وَفِي الْمُسْتَوْعَبِ: لَا تَصِحُ يَمِينُهُ إِلاَّ بِقَوْلِهِ: مَا قَتَلْتِه وَلا أَعَنْت عَلَيْهِ وَلا تَسَبّبْت، لِنَلاّ يَتَأُوّل، وَيُعْتَبَرُ حُضُورُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقْتَ يَمِينِهِ، كَالبَيَّنَةِ عَلَيْهِ، وَحُضُورُ الْمُدَّعِي، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْآوْلِيَاءُ يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَدَاهُ الإِمَامُ مِنْ بَيْتِ المَال، وَإِنْ نَكَلَ فَعَنْهُ كَذَلِكَ.

وَعَنْهُ: يُحْبَسُ حَتَّى يُقِرُّ أَوْ يَحْلِفَ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ الدِّيَةُ، وَهِيَ أَظْهَرُ (م ٦، ٧)(٢).

(١) (مسألة – ٥): قوله: (فإن ادَّعي على جماعة وصحَّ، فقيل: يحلف كلُّ واحد خمسين، وقيل: قسَّطهِ بالسُّويَّة). انتهي. وأطلقهما في المحرَّر، والحاوي الصُّغير، والزُّركشيُّ.

أحدهما: يحلف كلُّ واحدٍ خسين بمينًا، وهو الصَّحيح.

قدَّمه في المغني، والشُّرح ونصراه، وابن رزين، وصاحب الرَّعايتين، والنُّظم، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يحلف كلُّ واحدٍ منهم بقسطه، ويكون بالسُّويَّة بينهم.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وإن لم يرض الأولياء يمين المدَّعي عليه فداه الإمام من بيت المال، وإنْ نكل فعنه كذلك).

وعنه: يجبس حتَّى يقر أو يحلف، وعنه: تلزمه الدَّية، وهو أظهر. انتهى.

اشتمل كلامه على مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): إذا طلبوا أيمانهم ونكلوا، فهل يجبس حتَّى يقرُّ، أو يحلف، أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه الزّركشيّ.

أحدهما: لا يحبس، وهو الصّحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والهادي، والوجيز، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يحبس حتَّى يقرُّ أو بحلف.

تنبيه: ظهر ممَّا تقدُّم أنَّ في إطلاق المصنَّف شيئًا، وأنَّ الأولى أنَّه كان يقدُّم أنَّه لا يجبس.

(المسألة الثَّانية - ٧): إذا قلنا: لا يحبس فهل تلزمه الدِّية أو تكون في بيت المال؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والزُّركشيُّ، وغيرهم. إحداهما: تلزمه الدِّية، وهو الصُّحيح.

قال المصنّف هنا: (وهو أظهر).

واختاره أبو بكر، والشَّريف وأبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق وغيرهم، وصحَّحه الشَّارح، والنَّاظم.

وقدَّمه في الرُّعايتين.

(م): الإمام مالك

والرُّواية الثَّانية: يكون في بيت المال، قدَّمه في المحرَّر، والحاوي الصُّغير.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

وَلَوْ رَدَّ اليَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي فَلَيْسَ لِلْمُدَّعِي أَنْ يَحْلِفَ، وَفِي التَّرْغِيبِ عَلَى رَدِّ اليَمِينِ وَجْهَانِ، وَأَنَّهُمَا فِي كُلِّ نُكُولِ عَنْ يَمِينِ مَعَ العَوْدِ إِلَيْهَا فِي مَقَامٍ آخَرَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ لِتَعَدُّدِ الْمَقَامِ أَمْ لا؟ لِنُكُولِهِ مَرَّةً.

ُوَيَفْدِي مَيْتُ ۚ فِي زُحْمَةٍ، كَجُمُعَةٍ وَطَوَافٍ، مِنْ بَيْتِ المَالَٰ، وَاخْتَجُ أَحْمَدُ بِعُمَرَ وَعَلِيًّ.

وَعَنْهُ: هَدَرٌ

وَعَنْهُ: فِي صَلاةٍ لا حَجُّ لإمْكَان صَلاتِهِ فِي غَيْر زحَام خَالِيًا.

وَنُقِلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: لا بَأْسَ أَنْ يَدِيهُ سُلْطَانٌ.

قَالَ أَبُو بَكْر: فَهَذَا اسْتِحْبَابٌ. قَالَ أَبُو بَكْر:

وَإِنْ كَانَ قَتِيَّلاً وَثَمَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ أَخِذَ بِهِ نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْ قَتِيلٍ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ؟ قَالَ: هَذَا قَسَامَةٌ. قَالَ المَرُّوذِيُّ: وَاحْتَجُ أَحْمَدُ بِعُمَرَ أَنَّهُ جَعَلَ اللَّيَةَ عَلَى أَهْلِ القَرْيَةِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: اذْهَبُ إِلَى حَلِينُ عُمَرَ: ﴿قِيسُوا مَا بَيْنَ الْحَيَّيْنِ فَإِلَى أَيُهِمَا كَانَ أَقْرَبَ فَخُذْهُمْ بِهِ ۗ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَتُغَرِّمُنَا وَتُحَلِّفُنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَحْلَفَ حَمْسِينَ رَجُلاَ بَاللّهِ مَا قَتْلُتَ وَلا عَلِمْت قَاتِلاً.

قَالَ عُمَرُ: وَهَذَا إِزَالَةُ القَوَدِ بِاليَمِينِ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، قَالَ: ﴿ وُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ فَالْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَرَّعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَوُجِدَ إِلَى أَعْرَبِهِمَا الْفَرَبِ النَّبِيُ النَّبِيِّ عَلِي الْقَاهُ عَلَى أَقْرَبِهِمَا »، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الحكود

تَخْرُمُ إِقَامَةُ حَدُّ إِلاَّ لِإِمَامٍ أَوْ نَافِيهِ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا إِلاَّ لِقَرِينَةِ، كَتَطَلُّبِ الإِمَامِ لَهُ لِيَقْتُلَـهُ، وَعَلَى الآوُلِ لا ضَمَانَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلِسَيِّدٍ مُكَلِّفٍ عَالِم بهِ، والآصَحُ خُرٌّ.

وَقِيلُ: ذَكَرٌ عَدُلٌ إِقَامَتُهُ عَلَى الْأَصَحُ عَلَى رَقِيقِهِ الكَامِلِ رِقْهُ، كَتَعْزِيرٍ.

وَقِيلَ: غَيْرُ الْمُكَاتَبِ(١).

وَقِيلَ: وَغَيْرُ مَرْهُونَةٍ وَمُسْتَأْجَرَةٍ، كَأَمَةٍ مُزَوَّجَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِيهَا وَجْةً، وَصَحَّحَهُ الحَلْوَانِيُّ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُور: إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً فَالسَّلْطَانْ، وَأَنَّهُ لا يَبِيعُهَا حَتَّى تُحَدُّ.

وَجَعَلَ فِي الانْتِصَار وَغَيْرِهِ مَوْهُونَةً، وَمُكَاتَبَةً أَصْلاً لِمُزَوَّجَةٍ.

وَقِيلَ: يُقِيمُهُ وَلِي الْمُرَأَةِ، وَمَنْ أَقَامَهُ فَبِإِقْرَارِ.

وَيُسْمَعُ النِّيَّنَةَ حَاكِمٌ، وَفِيهِ هُوَ وَجُهَانَ، مَعَ عِلْمِهِ شُرُوطَهَا (م ١)(٢).

وَنَصُّهُ: يُقِيمُهُ بِعِلْمِهِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ القَاضِي

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ وُجُوبَ بَيْعٍ رَقِيقٍ زُنَي فِي الرَّابِعَةِ، وَفِي قَتْلِهِ لِرِدَّةٍ وَقَطْعِهِ لِسَوِقَةٍ رِوَايَتَانِ (م ٢)(٣).

وَيَأْتِي فِي التَّعْزِيرِ وُجُوبُ إِقَامَةِ الحَدُّ.

(١) تنبيه: قوله: (ولسيد إقامته على رقيقه، وقيل: غير مكاتبــــ). انتهى.

فقدُّم: أنَّ له إقامته على مكاتبه، ولم أعلم له متابعًا، والقول بأنَّه لا يقيمه عليه هو الصَّحيح اختاره الشَّيخ الموفَّق، وابن عبدوسٍ في

وجزم به في المقنع، والوجيز، وشرح ابن منجًا ونهاية ابن رزينِ ومنتخب الآدميُّ.

قال في المنوّر: ويملكه السّيّد مطلقًا على قنّ.

وقدُّمه في الشُّرح.

قال في الرعاية الكبرى: ولا يقم الحدُّ على مكاتبته.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

(٢) (مسألة – ١): قوله: (ويسمع البيُّنة حاكم، وفيه هو وجهان مع علمه شروطها). انتهى.

أحدهما: يسمعها ويقيمه كالحاكم، اختاره القاضي يعقوب.

وجزم به في المقنع، والوجيز، وغيرهما.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا يسمعها ولا يقيمه.

قدُّمه في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزين.

(٣) (مسألة - ٢): قوله: (وفي قتله لردَّة وقطعه لسرقة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمقنع، والبلغة، والحُرَّر، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم. إحداهما: ليس له ذلك، وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والشَّرح، والنَّظم ونصروه.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته.

وجزم به الآدميُّ في منتخبه، وقدَّمه في الكافي.

الرُّواية الثَّانية: له ذلك، صحَّحه في النَّصحيح وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز.

(م): الإمام مالك

وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ مَنْ يُقِيمُهُ شَرِيكًا لِمَنْ يُقِيمُهُ عَلَيْهِ فِي المَعْصِيَةِ أَوْ عَوْنًا لَهُ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

. وَاحْتَجُّ بِمَا ذَكَرَهُ المُلْمَاءُ مِنْ أَصَمْحَابِنَا وَعَيْرِهِمْ أَنَّ الآمْرَ بِالمَعْرُوفِ، والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لا يَسْقُطُ بِلَالِكَ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَ وَيَنْهَى وَلا يَجْمَعَ بَيْنَ مَعْصِيَتَيْن.

وَإِنْ كَانَ فِي تُرْكُ إِقَامَةِ الْحَدُّ عَلَيْهِ صَرَرُّ لِلنَّاسِ كَانَ فِي الرَّاجِحِ رَفْعُهُ إِلَى الإِمَامِ، وَلِهَذَا لَمْ يَقُلُ أَصْحَابُنَسَا إِلاَّ أَنَّ إِقَامَةَ الحَدُّ بِعَلْمِهِ، وَلَمْ يَقُولُوا: إِنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لآنَهُ لَوْ وَجَبَ عَلَى مَنْ عَلِسمَ مِنْ رَقِيقِهِ حَدًّا أَنْ يُقِيمَهُ عَلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ اسْتِتَابَتِهِ لاَّفْضَى ذَلِكَ إِلَى وُجُوبِ هَنْكِ كُلُّ رَقِيق، وَأَنْهُ لا يُستَرُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»، كَذَا قَالَ:

وَيُقَالُ: السُّيَّلَا فِي إِقَامَتِهِ كَالْإِمَامَ، فَيَلْزَمُهُ إِقَامِتُهُ بَثْبُوتِهِ عِنْدَهُ كَالإِمَام، وَلا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ بدَلِيل الإِمَام، وَإِنَّمَا.

قَالَ الآصْحَابُ: ۚ لِلسَّيَّدِ إِقَامَتُهُ لَأَنَّهُ اسْتَثَنُوهُ مِنَ التَّحْرِيمِ، وَيَتَوَجَّهُ مِّنْ قَوْل شَيْخِنَا تَخْرِيَجَ فِيَ الإِمَامُ، وَغَايَتُـهُ تَخْصِيـصُ ظَاهِر الآخْبَار وَتَقْبِيدُ مُطْلَقِهَا، وَهُوَ جَائِزٌ، وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِي تَحْقِيق ذَلِيل التَّخْصِيص، والتَّقْبِيدِ

وَقِيلَ: لِوَصِيُّ حَدُّ رَقِيقَ مُولِّيهِ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا. َ

وَعَنْهُ: قَاعِدًا، بِسَوْطٍ لا خَلَق وَلا جَدِيدٍ، نُصٌّ عَلَيْهِ.

قال في البُلْغَةِ: وَلْتَكُنُّ الحِجَارَةُ مُتَوَسَّطَةً كَالكَفَّيَّةِ.

وَعِنْدَ الْجِرَقِيِّ: سَوْطُ عَبْدِ دُونَ حُرَّ بِلا مَدِّ، لآنَهُ مُحْدِثٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلا رَبْطَ، وَلا يُجَرَّدُ بَلْ مَعَ قَمِيصٍ أَوْ اثْنَيْنِ، نَقَــلَ أَبُو الْحَارِثِ، وَالْفَصْلُ: وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ.

وَعَنَّهُ: يَجُوزُ تَجْرِيدُهُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ، والمَيْمُونِيُّ: يُجَرَّدُ.

وَإِنْ كَانَ السَّوْطُ مَغْصُوبًا أَجْزَأً، عَلَى خِلافِ مُقْتَضَى النَّهْيِ، لِلإِجْمَاعِ، ذَكَرَهُ فِي التَّمْهِيدِ، وَلا يُشَتَّقُ جِلْـدٌ وَلا يُشَدِي إِبْطَهُ فِي رَفْع يَدِو، نَصُّ عَلَيْهِ، ويُفرِّقُ الضَّرْبَ، وأوجَبَهُ القاضِي.

وَيَلْزُمُ أَتُّقَاءُ وَجُهٍ وَرَأْسٍ وَفَرْجٍ وَمَقْتَلٍ، وَإِنْ صَرَبَ قَاعِدًا فَظَهْرُهُ وَمُقَارِبُهُ.

وَلا تُعْتَبَرُ الْمُوَالاَةُ فِي الْحُدُودِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي مُوَالاةِ الوُصُوءَ لِزيَادَةِ العُقُوبَةِ، وَلِسُقُوطِهِ بالشُّبْهَةِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ نَظَرٌ، وَمَا قَالَهُ أَظْهَرُ، وَتُعَثَّبُرُ لَهُ النَّيَّةُ، فَلَوْ جَلَدَهُ لِلتَّشَقُيَ أَثِمَ وَيُعِيدُهُ، ذَكَرَهُ فِسَي اَلْمُشُور عَنِ القَساضِي، وَظَاهِرُ كَلامٍ جَمَاعَةٍ: لا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوا نِيَّةً مَنْ يُقِيمُهُ أَنْهُ حَدًّ، مَعَ أَنْ ظَاهِرَ كَلامِهِمْ يُقِيمُهُ الإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لا يُعْتَبُرُ، وَيَأْتِي فِي حَدِّ القَذْفِ كَلامُ القَاضِي.

وَفِيَّ الفُصُولِ قُبَيْلَ فُصُولِ التُعْزَيرِ: يَخْتَاجُ عِنْدَ إِقَامَتِهِ إِلَى نِيُّةِ الإِمَامِ أَنَّهُ يَضِرْبُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمَّا وَضَمَ اللَّهُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الحَدَّادُ إِلاَّ أَنَّ الإِمَامَ إِذَا تَوَلَّى وَأَمَّرَ عَبْدًا أَعْجَمِيًّا يَضُرِبُ لاَ عِلْمَ لَـهُ بِالنَّيَّةِ أَجْزَأَتْ نِيْتُهُ، والعَبْـدُ كَالآلَـةِ، قَـالَ: وَيَخْتَبِلُ أَنْ تُعْتَبَرَ نِيُّتُهُمَا، كَمَا نَقُولُ فِي غُسُلُ اللَّبِ تُعْتَبَرُ نِيَّةً غَاصِلِهِ.

وَاخْتَجٌ فِي مُنْتَهَى الغَايَةِ لاغِبَبَارِ نِيَّةِ الزُّكَأَةِ بِأَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الفَقِيرِ لَهُ جِهَــاتٌ، فَــلا بُــدُّ مِــنْ نِيَّـةِ التَّمْيِــيزِ، كَــالجَلْدِ فِـي ـُحُدُودِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي تَتِمَّةٍ كَلامِهِ السَّابِق فِي آخِر الصُّلْحِ: فَعَلَى الإنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ نَفْعَ الخَلْسَق، والإِحْسَانَ إلَيْهِـمْ، وَهَذَا هُوَ الرَّحْمَةُ الَّتِي بُعِثَ بِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ فِي قَرْلِهِ عَزْ وَجَلٌ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الآنبياءُ: ١٠٧].

لَكِن لِلاحْتِيَاجِ إِلَى دَفْعِ اَلظُلْمِ شُرِعَتْ العُقُوبَاتُ، وَعَلَى الْمَقِيمِ لَهَا أَنْ يَقْصِدَ بِهَا النَّفْعَ، والإِحْسَانَ، كَمَا يَقْصِـدُ الوَالِـدُ بِعُقُوبَةِ الوَلَدِ، والطَّبِيبُ بِدَوَاءِ المَرِيضِ، فَلَمْ يَأْمُرْ الشَّرْعُ إِلاَّ بِمَا هُوَ نَفْعٌ لِلْعِبَادِ.

وَعَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْصِدَ ذَلِكَ.

وَامْرَأَةً كُرَجُلِّ، وَتُضْرُبُ جَالِسَةً، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، نَص عَلَيْهِمَا، وَتُمْسَك يَدَاهَا لِفَلا تَنْكَشِف، وَفِي الوَاضِح، أسواطُهَا كَذَلِكَ.

وَجُلْدُ الزَّنَا أَشَدُ، ثُمَّ القَذْفُ، ثُمَّ الشُّرْبُ، نَصَّ عَلَيْهَا، ثُمَّ التَّعْزِيرُ، وَلِلإِمَامِ حَدُّهُ لِشُرْبِ بِجَرِيدٍ وَيَعَالٍ. وَفِي المُذْمَبِ، والبُلْغَةِ: وَأَيْدٍ، وَفِي الوَسِيلَةِ: يَسْتَوْفَى بِالسَّوْطِ فِي ظَاهِرٍ كَلَامٍ أَحْمَدَ، والحَرْقِيِّ.

وَفِي الْمُوجَزِ: لا يُجْزئُ بيَدٍ وَطَرَفِ ثُوْبٍ.

وَفِي التَّبْصِيرَّةِ: لَا يُجُّزِئُ بِطُرَفِ قَوْسِ وَنَعْل، وَيَحْرُمُ حَبْسُهُ بَعْدَ حَدَّهِ، نَقَلَهُ حَنْبُلْ. وَفِي الاَّحْكَامِ السَّلْطَانِيَّةِ: مَنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِالحَدِّ وَضَرَّ النَّاسَ فَلِلْوَالِي لا القاضِي حَبْسُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَفِي بَعْـضِ النَّسَـخ: * ـُــُهُ اللَّهُ عَكَامِ السَّلْطَانِيَّةِ: مَنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِالحَدِّ وَضَرَّ النَّاسَ فَلِلْوَالِي لا القاضِي حَبْسُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَفِي بَعْـضِ النَّسَـخ:

وَيَحْرُمُ الآذَى بِالكَلامِ كَالتَّمْيِيرِ، عَلَى كَلامِ القَاضِي وَابْنِ الجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا، لِنَسْخِهِ بِشَرْعِ الحَدُّ، كَنَسْخِ حَبْسِ المَرَّأَةِ. وَلَأَنْهُ يَكُونُ تَعْزِيرًا، وَلا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَتَأْخِيرُ حَدُّ، وَإِنْ خِيفَ مِنَ السَّوْطِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، عَلَى الآصَحُ فَيَقَامُ بِطَـرَفِ ثَـوْبِ وَعُثْكُولَ نَحْلُ حَسْبُمَا يَحْتَمِلُهُ.

وَقِيلَ: ضَرَبَهُ بمِائَةِ شِمْرَاخٍ.

وييل: يُؤخُرُ لِحَرُّ وَبَرْدٍ وَمَرَضٍ مَرْجُوَّ البُرْء، وإلاَّ ضَمِنَ، ويُؤخُرُ لِشُرْبِ حَتَّى يَصْحُوَ، نَصَّ عَلَيْهِ وَلِقَطْعِ خَوْف التَّلَف. وَمَنْ مَاتَ فِي حَدًّ وَلَوْ حَدٌ خَمْرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، أَوْ تَغزيرٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ تَأْخِيرُهُ، فَهَدَرْ وَإِنْ زَادَ سَوْطًا، أَوْ فِي السَّوْطِ، أَوْ اغْتَمَدَ فِي ضَرْبِهِ، فَدِيَتُهُ، كَضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لا يَخْتَمِلُهُ، والقَاءِ حَجَرٍ فِي سَسفِينَةٍ مِثْلُهُ لا وَأَنْ زَادَ سَوْطًا، أَوْ فِي السَّوْطِ، أَوْ اغْتَمَدَ فِي ضَرْبِهِ، فَدِيَتُهُ، كَضَرْبِهِ بِسَوْطٍ لا يَختَمِلُهُ، والقَاءِ حَجَرٍ فِي سَسفِينَةٍ مِثْلُهُ لا

يُغْرِقُهَا اتَّفَاقًا، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل.

وَعَنْهُ: نِصْفُهَا، وَقِيلَ: دَيْتُهُ عَلَى الآسْوَاطِ^(۱)، إنْ زَادَ عَلَى الآرْبَعِينَ، وَفِي وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلِ: إنْ وَضَمَ فِي سَفِينَةٍ كُرُّا فَلَمْ تَغْرَقْ ثُمَّ وَضَعَ قَفِيزًا فَغَرَقَتْ فَغَرَقُهَا بِهِمَا فِي أَقْوَى الوَجْهَيْنِ، والنَّانِي بِالقَفِيزِ، وَكَذَا الشَّبَعُ، والرَّيُّ، والسَّيْرُ بِالدَّابَّةِ وَاللَّهُ مِنَ اللَّهُ مُنْ الثَّانِ لَى الثَّيْرَا

فَرَاسِخَ، والسُّكُرُ بِالْقَدَحِ أَو الْآفْدَاحِ. وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنِ الْمَحَقَّقِينَ كَمَا يَنْشَأُ الغَضَبُ بِكَلِمَةٍ بَعْدَ كَلِمَةٍ وَيَمْتَلِئُ الإِنَاءُ بِقَطْرَةِ بَعْدَ قَطْرَةِ، وَيَحْصُــلُ العِلْـمُ بِوَاحِـدٍ

بعث ورَجِيهِ. وَقَالَ أَيْضًا: لا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ أَرْوَتْنِي الجَرْعَةُ، وَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ غَرُقَ السَّفِينَةَ هَذَا القَفِيزُ، وَقَالَ: لا يُقَالُ لِسَفِينَةٍ ثَقِيلَـةٍ بِوَقْرِهَا عَامَ بَعْضُهَا فِي المَّاءِ غَرِيقَةً بَعْضَ الغَرَقِ، وَلا يَقَعُ اسْمُ الغَرَقِ إِلاَّ عَلَى غَمْرِ المَّاءِ لَهَا، وَجَزَمَ أَيْضُنَا فِي السَّفِينَةِ بِـأَنْ القَفِيزُ الْمُغَرِّقُ لَهَا.

وَمَنْ أَمَرَ بِزِيَادَةٍ فَزَادَ جَهْلاَ ضَمَينَهُ الآمِرُ، وإلاَّ فَوَجْهَانِ (م ٣)(٢)، وَإِنْ تَعَمَّدُهُ العَادُّ فَقَطْ أَوْ أَخْطًا.

(١) تنبيه: قوله: (وإذا زاد سوطًا، فديته، وعنه: نصفها). انتهى.

قدَّم وجوب الدِّية، وهو المذهب.

وقال في الإجارة: ولو جاوز المكان أو زاد على المحمول فالمسمَّى مع أجر المثل للزَّائد، ويلزمه قيمة الدَّائِة إن تلفت.

وقيل: نصفها، كسوطٍ في حدٍّ. انتهى.

فظاهره القطع بوجوب نصف الدِّية إذا زاد سوطًا، وهو مخالفٌ لما قدُّمه في هذا الباب.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (ومن أمر بزيادة فزاد جهلاً ضمنه الآمر، وإلاَّ فوجهان). انتهى.

أحدهما: يضمن الآمر أيضًا، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير. والوجه الثَّاني: يضمن الضَّارب.

قال في الرُّعاية الكبرى: وهو أولى.

قلت: وهو الصُّواب، حيث كان عالمًا عاقلاً.

واختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ، وقد تقدُّم نظيره إذا أمره بالقتل.

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَادُّعَى ضَارِبُ الْجَهْلَ ضَمِنَهُ الْعَادُّ.

وَتَعَمَّدَ الإِمَامُ الزِّيَادَةَ يَلْزَمُهُ فِي الْآقْيَسِ، لآنَّهُ شِبْهُ عَمْدٍ.

وَقِيلَ: كَخُطَإٍ، فِيهِ الرُّوايَتَانِ، قَدَّمَهُ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَلا يُخْفَرُ لِمَرْجُوم، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: بَلَى لامْرَأَةٍ ۚ إِلَى الصَّدْرِ إِنْ رُجِمَتْ بِبَيِّنَةِ اخْتَارَهُ فِي الهِدَايَةِ، والفُصُولِ، والتَّبْصِرَةِ، وَأَطْلَقَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ وَابْسَنُ رَزين: يُخفَرُ لَهَا، لآنُهَا عُورَةً، فَهُوَ مِنْزُ بَخِلافِ الرَّجُل.

وَّيُسْتَحَبُّ بَدَاءَةُ شُهُودٍ بهِ وَحُضُورُهُمْ، وَإِنْ ثَبْتَ بِإَقْرَار، فَالإِمَامُ، فَمَنْ يُقِيمُهُ، وَيَجِبُ حُضُورُهُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يَجِيءُ ٱلنَّاسُ صُفُوفًا لا يَخْتَلِطُونَ، ثُمٌّ يَمْضُونَ صَفًّا صَفًّا.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ قَوْلِ مَاعِزٍ: رُدُّونِي إِلَى النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّ قَوْمِي غَرُّونِي، يَدُلُّ أَنَّهُ عليه السلام لَمْ يَحْضُسُرْ رَجْمَـهُ، فَبِهَـذَا اتُولُ.

وَيَجِبُ لِزِنَا حُضُورُ طَائِفَةٍ، وَاحِدٍ فَٱكْثَرَ، ذَكَرَهُ أَصْحَائِنَا، لأَنَّهُ قَوْلُ ابْن عَبَّاسٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ. وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلًّ: ﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذَّبْ طَائِفَةُ﴾ [التوبة: ٦٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ: الطَّافِفَةُ الوَاحِدُ فَمَا فَوْقَهُ، وَاخْتَارَ فِي الْبُلْغَةِ: اثْنَان، لآنُ الطَّافِفَةَ الجَمَاعَةُ، وَاقَلُهَا اثْنَان.

قَالَ الزُّجَّاجُ: أَصِلُ الطَّائِفَةِ فِي اللُّغَةِ الجَمَاعَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلْوَاحِدِ طَائِفَةٌ، يُرَادُ بِهِ: نَفْسُ طَائِفَةٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: القَوْلُ الآوَّلُ عَلَى غَيْر مَا عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، لآنُ الطَّائِفَةَ فِي مَعْنَى جَمَاعَةٍ، وَأَقَلُّ الجَمَاعَةِ اثْنَان.

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: إِذَا أُرِيدَ بِالطَّائِفَةِ الوَاحِدُ كَانَ أَصْلُهَا طَائِفًا، عَلَى مِشَالٍ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ فَتَذْخُـلُ الهَـاءُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الوَصْفِ، كَمَا يُقَالُ: رَاوِيَةٌ، عَلاَمَةً، نَسُابَةً.

وَاحْتَجُ مَنْ قَالَ: أَقَلُ الجَمْعِ اثْنَانِ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلُوا﴾ [الحجرات: 9]، فأضاف الفِعْلَ إِلَيْهِمَا بِلَفْظِ الجَمْعِ، وَأَجَابَ القَاضِي عَنْهُ بِأَنَّ الطَّائِفَةَ اسْمٌ لِلْجَمَاعَةِ لقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أَخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّـوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٩].

وَلُوْ كَانَتِ الطَّائِفَةُ وَاحِدًا لَمْ يَقُلُ: ﴿فَلْيُصَلُّوا﴾.

وَهَٰذَا مَعْنَى كَلام أبي الخَطَّابِ، وَسَبَقَ فِي الوَقْفِ أَنَّ الجَمَاعَةَ ثَلاثَةٌ.

وَفِي الفُصُول فِي ۚ صَلاةِ الحَوْف طَائِفَةٌ اسْمُ جَمَاعَةٍ، وَأَقَلُ اسْمِ الجَمَاعَةِ مِنَ العَدَدِ ثَلاثَةً.

وَلُوْ قَالَ جَمَاعَةٌ لَكَانَ كَذَلِكَ.

فَكَذَا إِذَا قَالَ طَائِفَةٌ، وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي أَنَّ الطَّائِفَةَ تُطْلَقُ عَلَى الآرْبَعَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلْيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ﴾ [النسور: ٢]؛ لآنُهُ أَوْلُ شُهُودِ الزِّنَا.

وَإِنْ رَجَعَ مَنْ أَقَرَّ بِحَدِّ زِنَا أَوْ سَرِقَةِ أَوْ شُرْبٍ قَبْلُهُ أَوْ فِي بَعْضِهِ أَوْ هَرَبَ، فِي المُنْصُوصِ فِيهِ، سَـقَطَ، فَإِنْ تَمَّـمَ ضَمِـنَ الرَّاجِعُ فَقَطْ بِالمَال، وَلاَ قَوَدَ.

ُ وَفِي الاَنْتِصَارَ فِي زِنَا يَسْقُطُ بِرُجُوعِهِ بِكِنَايَةٍ، نَحْوَ مَرَحْتُ، أَوْ مَا عَرَفْتُ مَا قُلْتُ، أَوْ كُنْتُ نَاعِسَا، وَفِيهِ فِي سَارِقِ بَارِيَّة مَسْجِهِ، وَنَحْوِهَا: لا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: يُقْبُلُ رُجُوعُهُ فِي الزُّنَا فَقَطْ، وَلا يَتْرُكُ بَعْدَ بَيُّنَةٍ عَلَى الفِعْل.

وَعَنْهُ: أَوْ عَلَى إِقْرَارِهِ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ رُجُوعُ مُقِرُّ بِمَال.

وَمَنْ أَتَى حَدًّا سَتَرَ نَفْسَهُ، نَقَلَ مُهَنَّا: رَجُلٌ زَنَى يَذْهَبُ يُقِرُّ؟

قَالَ: بَلْ يَسْتُرُ نَفْسَهُ.

وَاسْتَحَبُّ القَاضِي إِنْ شَاعَ رَفَعَهُ إِلَى حَاكِم لِيُقِيمَهُ عَلَيْءٍ، قَـالَ الْبِنُ حَـامِدٍ: إِنْ تَعَلَّقَـتُ التَّوْبَـةُ بِظَـاهِرِ كَصَـلاةٍ وَزَكَـاةٍ

أَظْهَرَهَا، وإلاَّ أَسَرُّ.

وَمَنْ قَالَ لإِمَامَ: أَصَبْتُ حَدًّا لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ لِمَا لَمْ يُبَيِّنُهُ، نَقَلَهُ الآفْرَمُ، وَيُحَدُّ مِنْ زَنَا هَزِيلاً وَلَوْ بَعْدَ سِمَنِهِ، كَـذَا عُقُوبَـةُ الآخْرَةِ، كَمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ ثُمَّ زَنَى أُعِيدَتْ بَعْدَ بَعْنِهِ وَعُوقِبَ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، فَالحَدُّ كَفَّارَةٌ لِذَلِكَ الذُّنْسِ، لِلْخَبَرِ، نَـصًّ عَلَيْهِ. عَلَيْهِ.

فُصلُ

وَإِن اجْنَمَعَتْ حُدُودٌ لِلَّهِ عَزُّ وَجَلُّ فَإِنْ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ أُسْتُونِهَي وَحْدَهُ.

قالَ فِي المُغْنِي: لا يُشْرَعُ غَيْرُهُ، وإلاَّ تَدَاخَلَ الجنْسُ، فَظَاهِرُهُ: لا يَجُوزُ إلاَّ حَدُّ وَاحِدٌ.

قَالَ أَحْمَكُ: يُقَامُ عَلَيْهِ آلحَدُ مَرَّةُ لا الآجْنَاسُ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيل روايَةً: لا تَدَاخُلَ فِي السَّرقَةِ.

وَفِي البُلْغَةِ: فَقَطْعُ وَاحِدٍ، عَلَى الآصَحُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ رَوَايَةٌ: إِنْ طَالَبُوا مُفْتَرِقِينَ قَطَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ.

قَالَ أَبُو بَكُر: هَلَيْوَ رَوَايَةُ صَالِحٍ، والعَمَلُ عَلَى خِلافِهَا.

ثُمُّ قَالَ شَيْخُنِا: قَوْلُ الفُقَهَاءِ تَتَكَاخَلُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّابِتَ أَحْكَامٌ، وإلاَّ فَالشّيءُ الوَاحِدُ لا يُعْقَلُ فِيهِ تَدَاخُلٌ.

فَالْصُوَابُ: أَنْهَا أَحْكَامٌ، وَعَلَى ذَلِكَ نَصُّ الآثِمَّةُ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بَغْضُ مَا ذَكَّرَهُ هَذَا مِثْلُ لَحْمٍ خِنْزِيرٍ مَيُّت، فَـأَثْبَتَ فِيــهِ حْرِيَمْيْن.

َ وَتُسْتَوْفَى حُقُوقُ الآدَمِيِّينَ كُلُّهَا، وَيَبْدَأُ بِهَا مُطْلَقًا، وَبِالآخَفُّ وُجُوبًا.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ بَدَأَ بِغَيْرِهِ جَازَ، فَلَوْ رَنَىَ وَسَرَقَ مِرَارًا جُلِدَ مَرَّةً ثُمَّ قُطِعَتْ يَمِينُهُ، وَإِنْ قَتَلَ فِي مُحَارَبَةٍ قُبْـلَ فَقَـطْ، وَلَـوْ زَنَى وَشَرِبَ وَقِذَفَ وَقَطَّعَ يَدًا قُطِعَ ثُمَّ حُدُّ لِقَذْفِهِ ثُمَّ لِشُرْبِهِ، ثُمَّ لِلزُّنَى('').

وَقِيلَ: يُؤخُّرُ القَطْعُ، وَاللَّهُ يُؤخُّرُ شُرُبٌ عَنْ قَذْهُ إِنْ قِيلَ أَرْبَعُونَ، وَلا يُسْتَوْفَى حَدُّ حَتَّى يَبْرَأُ مِمَّا قَبْلُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ طَلَبَ صَاحِبُ قَتْلِ جَلْدَهُ قَبْلَ بُرِيْهِ مِنْ قَطْعٍ لِيَقْتُلَهُ فَوَجْهَانِ، وَإِنْ قَتَلَ وَارْتَدُ أَوْ سَرَقَ وَقَطَعَ قُتِلَ وَقُطِعَ لَهُمَا. وَقِيلَ لِلْقَوَدِ، قَطَعَ بِهِ فِي الفُصُول، والمُذْهَبِ، والمُغْنِي.

وَيُتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَظْهَرُ لِهَذَا الْخِلافِ فَاَئِدَةٌ فِي جَوَازِ الخِلاَفِ فِي اسْتِيفَائِهِ بِغَيْرِ حُضُورِ وَلِيَّ الآمْرِ، وَأَنَّ عَلَى الْمُنعِ هَلْ يُعَزَّرُ؟ وَأَنَّ الْأَجْرَةَ مِنْهُ أَوْ مِنَ المَقْتُول؟

وَأَنَّهُ هَلْ يَسْتَقِلُ بِالاسْتِيفَاء أَوْ يَكُونُ كَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةٌ فَيَقْرِعُ أَوْ يُعَيِّنُ الإمَامَ؟

وَأَنَّهُ هَلْ يَأْخُذُ نِصَٰفَ الدَّيْةِ كَمَا قِيلَ فِيمَنْ قُتِلَ لِرَجُلَيْنِ وَغَيِّرٍ ذَلِكَ.

وَإِنْ أَخَذَ الدُّيَّةَ اسْتُوفَى الْحَدُّ؟

وَذَكَرَ ابْنُ البَنَّا: مَنْ قَتَلَ بِسِحْرِ قُتِلَ حَدًّا وَلِلْمَسْحُورِ مِنْ مَالِهِ دِيَتُهُ، فَيُقَدَّمُ حَقُّ اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ خَارِجَ الحَرَمِ ثُمَّ لَجَّاً إِلَيْهِ أَوْ لَجَاً حَرْبِيٍّ أَوْ مُرْتَدًّ لَمْ يَجُزُّ الْخُذُهُ بِهِ فِيهِ، كَحَيَوَانَ صَائِلِ مَأْكُول، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، لَكِنْ لا يُبَايَعُ وَلا يُشَارَى.

وَفِي المُسْتَوَعِب، والرُّعَايَةِ: وَلا يُكَلَّمُ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِب، زَاذٌ فِي الرُّوْضَةِ: وَلا يُؤاكلُ وَلا يُشَارَبُ لِيَخْرُجَ فَيُقَامَ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: يُؤْخَذُ بدُونِ القَتْل.

(١) تنبيه: قوله: (ولو زنى وشرب وقذف وقطع يدًا قطع ثمَّ حدُّ لقذفه ثمُّ لشربه ثمَّ للزنَّا). انتهى.

إنّما بدأ بقطع اليد؛ لأنّه محض حقّ آدمي فقدًم، لأنّه قال: ويبدأ محقوق الآدميّين مطلقًا، وإنّما قدَّم حدُّ القذف على حـدُ الشُّرب، والزّنا؛ لأنَّ حدُّ القذف مختلفٌ فيه، هل هو لله أو للآدميّ، فقدَّم على محض حقّ الله تعالى، وقدَّم حـدُ الشُرب على حـدُ الزّنا لأنَّه أخفُ.

وقوله قبل ذلك: (فلو زنى وسرق مرارًا جلد مرَّةً ثمَّ قطعت يمينه)، فبدأ بالجلد؛ لأنَّه أخفُّ من القطسع، وكلاهمـا حـقٌ للَّـه، لأنَّ القطع في السَّرقة حقَّ للَّه، بخلاف ما إذا قطع يدًا فإنَّه حقَّ لآدميِّ، فلذلك بدأ به، واللَّه أعلم.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَنَّ الْمُرْتَدُّ فِيهِ كَذَلِكَ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: لا، وَمَنْ فَعَلَهُ فِيهِ أَخَذَ بِهِ فِيهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَـةٌ فِيمَـن لَجَـأَ إِلَـى ذَارِهِ كَذَلِكَ.

وَإِنْ قُوتِلُوا فِي الحَرَمِ دَفَعُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ فَقَطْ الآيَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الحَـرَامِ﴾، ﴿وَلا تُقَـاتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، قِرَاءَتَان فِي السَّبْع.

هَذَا ظَاهِرُ مَا ذَكَرُوهُ فِي بَحْثُ المَسْأَلَةِ، وَاسْتِذلالِهِمْ بِالْحَبَرِ المَشْهُورِ فِيهِ، صَحَّحَهُ ابْنُ الجَوْدِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَقَالَهُ القَفْـالُ، والمَرْوَدَيُّ مِنَ الشَّافِيئَةِ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْدِيُّ أَنْ مُجَاهِدًا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الفُقَهَاء قالُوا: الآيَّةُ مُحْكَمَةٌ.

ُ وَفِي التَّمْهِيدِ فِي النُّسَخِ أَنُّهَا نُسِخَتُ بَقَوْلِهِ: ﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُم ﴾ [التوبة: ٥].

وَذَكَرَ صَاحِبُ الْهَدْي مِّنْ مُتَاخِرِي أَصَحَابِنَا أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمُتَنِعَةَ بِالحَرَمِ مِنْ مُبَايَعَةِ الإمَامِ لَا تُقَاتَلُ، لا سِيَّمَا إِنْ كَانَ لَهَا تأويل، كَمَا امْتَنَعَ أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ بَيْعَةِ يَزِيدَ وَبَايَعُوا ابْنَ الزَّبَيْرِ، فَلَمْ يَكُنْ قِتَالُهُمْ وَنَصْبُ المُّنجَنِيقِ عَلَيْهِمْ وَإِحْلالُ حَرَمِ اللَّهِ جَائِرًا بالنَّصُ، والإجْمَاع.

وَإِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ وَشِيعَتُهُ، وَعَارَضَ نَصَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَأْبِهِ وَهَوَاهُ فَقَـالَ: إِنَّ الحَـرَمَ لا نُعنَّذُ عَاصِنًا.

قَالَ: والخَبَرُ صَرَيعٌ فِي أَنَّ الدُّمَ الحَلالَ فِي غَيْرِهَا حَرَامٌ فِيمَا عَدَا تِلْكَ السَّاعَةَ.

وَفِي الآخْكَامِ السَّلْطَائِيَّةِ يُقَاتَلُ البُغَاةُ إِذَا لَّمْ يَنْدَّفِعْ بَغْيَهُمْ إِلاَّ بِهِ، لآنَّهُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، وَحِفظُهَا فِي حَرَمِهِ أُولَلَى مِنْ إِضَاعَتِهَا، وَكَوْرُ الْمُقَاءِ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَحُمِلَ الخَبُرُ عَلَى مَا يَعُمُّ إِثْلاَقُهُ كَالنَّجَنِيقِ إِذَا أَمْكُنَ إِصْلاحٌ بِدُونَ ذَلِكَ، فَيُقَالُ: وَغَيْرُ مَكَّةً كَذَلِكَ، وَاخْتَجُّ فِي الخِلافِ وَغَيُونَ المَسَائِلِ وَغَيْرِهِمَا عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِذَا أَمْكُنَ إِلاَّ بِإِخْرَامٍ، بِالحَبَرِ: ﴿ وَإِنْمَا أُحِلَّتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، قَالُوا: فَلَشًا اتَّفَقَ الجَمِيعُ عَلَى جَوَازِ الْقِبَالُ فِيهَا مَنَى عَرَضَ مِثْلُ تِلْكَ الْحَالَ عَلِمْنَا أَنَّ التَّخْصِيصَ وَقَعَ لِدُخُولِهَا بِغَيْرٍ إِحْرَامٍ، كَذَا قَالُوا.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا صَعِيفًا عِنْدَ الْأَكْثُرِ حَكْمًا وَاسْتِنْبَاطًا لَمْ يَعْرُجُوا، وَذَكَرَ مِثْلَهُمْ أَبُو بَكُر بْنُ العَرَبِيِّ فِي العَارِضَةِ.

وَقَالَ: لَوْ تَغَلَّبَ فِيهَا كُفَّارٌ أَوْ بُغَاَّةٌ وَجَبَ قِتَالُهُمْ فِيهَا بالإجْمَاع.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ تَمَدَّى أَهْلُ مَكُّةَ أَوْ غَيْرُهُمْ عَلَى الرَّكْبِ دَفَعَ الرَّكْبُ كَمَا يَدْفَعُ الصَّائِلُ، وَلِلإِنْسَانِ أَنْ يَدْفَعُ مَعَ الرَّكْبِ بَلْ يَجِبُ إِنْ اُحْتِيجَ إِلَيْهِ.

وَأَفِي النَّعْلِيقِ وَجْهٌ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ كَالْحَرَمِ.

وَفِي مُسْلِم (١٣٧٤) عَنْ أَبِي سَعِيدِ مَرْفُوعًا: «إنّي حَرَّمْت المدينَة، مَا بَيْنَ مَأْزِمَيْهَا أَنْ لا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمَّ وَلا يُحْمَلَ فِيهَــا بلاح لِقِتَال».

وَلا تَعْصُرِمُ الآشْهُرُ الحُرُمُ لِلْعُمُومَاتِ وَلِغَزْهِ الطَّائِفِ وَإِفْرَارِهِمْ، وَتَرَدَّدَ كَلامُ شَيْخِنَا، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ.

واختاره بَعْضُهُمْ فِي كِتَابِ الهَدْيِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لا حُجَّةَ فِي خَزُوزَ الطَّافِفِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي ذِي القَعْدَةِ، لأَنْهَا كَـانَتْ مِـنْ تَمَامِ غَزْوَةِ هَوَازِنَ، وَهُمْ بَدَأُوا النَّبِيُ ﷺ بِالقِتَال، وَلَمَّا انْهَزَمُوا دَخَلَ مَلِكُهُمْ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ مَعَ ثَقِيفٍ فِي حِصْنِ الطَّـافِفِ، فَحَارَبَتْ لِرَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ غَزَوْهُمْ مِنْ تَمَامِ الغَزْوَةِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا، وَفَتْحُ خَيْبَرَ كَانَ فِي صَفَرٍ، وَبَيْعَةُ الرُّصْوَانِ كَـانَتْ فِي ذِي القَعْدَةِ، بَايَعَهُمْ لَمَّا بَلْغَة قَتْلُ عُثْمَانَ وَأَنْهُمْ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ.

ُ وَيَجُوزُ القِتَالُ فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ دَفْعًا إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا عَامِرٍ فِي سَرِيَّةٍ إِلَى أَوْطَاسٍ فِي ذِي القَعْدَةِ، لآنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ تَمَامِ الغَزْوَةِ الْبَيِ بَدَأُ الكُفَّارُ فِيهَا بِالقِتَالَ، قَالَ: وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمَائِدَةِ وَهِسِيَ مِـنْ آخِرُ الشُّورَآنِ نُـزُولاً وَلا مَنْسُوخَ فِيهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُوا شَعَاقِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢].

وَقَالَ فِي البَقَرَةِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الحَرَامِ﴾ الآيَةَ [البقرة: ٢١٥]، وَبَيْنَهُمَا فِي النّزُولِ نَحْوُ ثَمَانِيَةِ أَعْوَامٍ. وَفِي عُيُونَ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا فِي مَسْأَلَةِ التّغْلِيظِ بالآشْهُرِ الحُرُم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْآَشَلُهُمُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [ألتوبة: ٥]، فأتباح قُتْلَهُمْ بِشَرْطِ انْسِلاخِ الآشْهُرِ الحُرُمِ، فَلَالُ

عَلَى أَنْ قَتَلَهُمْ فِي الآمَنْهُرِ الحُرُمِ يَحْرُمُ، وَإِذَا كَانَ قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ وَهُوَ مُبَاحٌ حَرُمَ لآجُلِ الآمَنْهُرِ الحُرُمِ ذَلُّ عَلَى تَغْلِيطِ القَتْلِ فِيهَا، كَذَا قَالَ.

وَمَنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ حَدًّا.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ قُوَدًا مِنَ الغُزَاةِ فِي أَرْضِ العَدُوُّ أَخَذَ بِهِ فِي دَارِنَا خَاصَّةً، قَالَ أَحْمَدُ: لا تُقَامُ الحُدُودُ بِأَرْضِ العَدُوِّ. وَنَقَلَ صَالِحٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ إِنْ رُنَى الآسِيرُ.

أَوْ قَتَلَ مُسْلِّمًا مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ إِذَا خَرَجَ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا يَقْتُلُ إِذَا قَتَلَ فِي غَيْرِ الإِسْلامِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ هُنَاكَ حُكْمٌ، كَذَا كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ، وَلا الحَتِــلافَ بَيْسَنَ النَّاسِ إِذَا أَتَى حَدًّا ثُمَّ دَخَلَ دَارَ الحَرْبِ أَوْ أُسِرَ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا قَتَلَ وَرْنَى وَدَخَلَ دَارَ الحَرْبِ فَقَتَلَ أَوْ رْنَى أَوْ سَرَق: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَ هُنَاك.

باب حدُّ الزُّنا

إِذَا زَنَى مُحْصَنَ وَجَبَ رَجْمُهُ حَتَّى يَمُوتَ.

. وَفِي رِوَالِيَّةِ: يُجْلُدُ مِاثَةً قَبْلُهُ، اخْتَارَهُ الجِّرَقِيُّ، والقَاضِي وَجَمَاعَةٌ، قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: اخْتَارَهُ شُيُوخُ المَّذْهَبِ. وَنَقَلَ الآكَثُرُ: لا كَالرَّدُّةِ، اخْتَارَهُ الآثْرَمُ، والجُوزَجَانِيُّ وَابْنُ حَامِدٍ وَأَبْسُو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُمْ، وَابْسُ شِهابِ، وَقَالَ عَنِ ** مِنْدَانُ الآنَهُمُ \ (١٧٧٠) الآوَّل: اخْتَارَهُ الآكْثَرُ (م ١)(١)

. وَلا يَجُوزُ لِلإِمَامِ النَّفيُ مَعَ الرَّجْمِ؛ لآنَهُ خَايَةُ التَّغْلِيظِ؛ لآنَهُ نَفيٌ عَـنِ الدُّنْيَا رَأْسًا، بِخِـلافِ الجَلْـدِ، وَآيَـةُ الرَّجْمِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٦٤٤٣، م: ١٦٩١) وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ قِيلَ: لَـوْ كَـانَتْ فِي المُصْحَفِ لاجْتَمَـعَ العَمَـلُ بِحُكْمِهَا وَقُـوَابِ

يروبهه. فَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: أَجَابَ ابْنُ عَقِيلِ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانْ ذَلِكَ لِيَظْهَرَ بِهِ مِقْدَارُ طَاهَةِ هَـلَـهِ الأَمَّـةِ فِي الْمَسَارَعَةِ إِلَى بَـذَٰلِ النُّفُوسِ بِطَرِيقِ الظُّنِّ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاء لِطَلَبِ طَرِيقِ مَقْطُوع بِهِ قُنُوعًا بِأَيْسَرِ شَيْء، كَمَا سَارَعَ الخَلِيلُ صلوات الله وسلامه عليه إلى ذَبْح وَلَكِهِ بِمَنَام، والمَنَامُ أَدْنَى طُرُقِ الوَحْي وَاقَلُهَا. وَإِذَا وَطِيعَ حُرُّ مَكَلَّفٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ فِي قُبُلٍ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ فَهُمَا مُحْصَنَانِ، مُسْلِمَانِ أَوْ كَافِرَانِ، فَإِنْ الخَسَلُ بَعْضُ ذَلِكَ وَإِذَا وَطِيعَ حُرُّ مَكَلَّفٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ فِي قُبُلٍ حُرَّةٍ مُكَلِّفَةٍ فَهُمَا مُحْصَنَانِ، مُسْلِمَانِ أَوْ كَافِرَانِ، فَإِنْ الخَسَلُ بَعْضُ ذَلِكَ

فَلا إخْصَانَ لِوَاحِدِ مِنْهُمَا.

وَذَكَرَ القَاضِي ۚ إِنْ أَحْمَدُ نَصُّ أَنَّهُ لا يَحْصُلُ الإِحْصَانُ بِوَطْثِهِ فِي حَيْضٍ وَصَوْمٍ وَإِحْسَرَامٍ وَنَحْوِهِ، وَذَكَرَ جَمَاعَـةٌ مَنْعًـا وَتُسْلِيمًا، تُغْلِيظًا عَلَيْهِ.

وَنِي الإِرْشَادِ: يُخْصِنُ مُرَاهِقٌ بَالِغَةً، وَمُرَاهِقَةٌ بَالِغًا، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا رِوَايَةً. وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ رَقِيقًا فَلا إخْصَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، عَلَى الآصَحُ، وَنَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنَّهُ: لَا تُخْصِنُ ذِمِّيَّةً مُسْلِمًا.

وَسَأَلُهُ أَبُو طَالِبٍ: امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ بخَصِيٍّ أَوْ عِنَّين، يُحْصِنُهَا؟ قَالَ: لا.

قَالَ: وَحُكْمُ اليَّهُودِيَّةِ، والنَّصْرَانِيَّةً كَالْمُسْلِمَةِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (إذا زنى محصنٌ وجب رجمه حتّى يموت، وفي رواية يجلد مئة قبله، اختــاره الخرقــيُّ، والقــاضي وجماعــةٌ، قال القاضي أبو يعلى الصُّغير: اختاره شيوخ المذهب، ونقل الأكثر: لا، كالرُّدَّة، اختاره الأثرم، والجوزجانيُّ وابن حامدٍ وأبو الخطَّــاب وغيرهم وابن شهاب، وقال عن الأوَّل: اختاره الأكثر). انتهى.

الرُّواية النَّانية: الَّتِي نقلها الأكثر هي الصَّحيح من المذهب.

قال الزُّركشيّ: هي أشهر الرِّوايتين، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وبه قطع في العمدة، والمنوِّر ومنتخب الأدميُّ، والتُّسهيل وغيرهم.

وقدُّمه في الحرُّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وإدراك الغاية وغيرهم.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته وغيره.

والرُّواية الأولى: اختارها الحرقيُّ، والقاضي، والشُّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما، وصحَّحها الشَّيرازيُّ.

وجزم بها في تذكرة ابن عقيل، والوجيز ونظم المفردات.

وقدُّمها ابن رزين في شرحه ونهايته، وصاحب تجريد العناية.

واطلقها في المداية، والإيضاح، والفصول، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمعني، والكافي، والمقنع، والهادي، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

تنبيه: إتيان المصنّف بصيغة الرُّوايتين كذلك فيه نظرٌ.

ولعلُّ قوله: (وفي رواية يجلد) بالفاء لا بالواو، وبه يتُّضح المعنى، وللمصنِّف عبارةٌ كذلك في القرض تكلُّمنا عليها.

(ع): ما أجمع عليه

وَنَقَلَ الْمَرُوذِيُّ: لا يُحْصِنُ الْمَجُوسِيُّ، وَإِنْ زَنَى مُحْصَنَّ ببكْر فَلِكُلِّ حَدُّهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَيَثْبُتُ إِحْصَائُهُ بِقُولِهِ وَطِئْتُهَا أَوْ جَامَعْتُهَا، والْآشَهَرُ: أَوْ ذَخَلُتُ بِهَا، لا بِوَلَدِهِ مِنْهَا، وَاكْتَفَى فِي الوَاضِحِ بِقُـولِ بَيْنَـةٍ: بَاضَعَهَا، فَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ: أَتَاهَا، وَنَحْوُهُ.

وَإِذَا رَنَى حُرُّ غَيْرُ مُحْصَنَ جُلِدٌ مِاثَةً، وَلا يَجِبُ غَيْرُهُ، نَقَلَهُ أَبُو الحَارِثِ، والمَيْمُونِيُّ، قَالَهُ فِي الانْتِصَارِ. وَفِي عُيُونِ المَسَائِلِ عَنْ (هـ) لا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِلاَّ أَنْ يَرَاهُ الإِمَامُ تَعْزِيرًا، وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوُهُ، والمَذْهَبُ يُغَرَّبُ عَامًا الرُّجُلُ

وَعَنْهُ: أَوْ أَقَلُّ، والمَرْآةُ بِمَحْرَم بَاذِل وَعَلَيْهَا أَجْرَتُهُ.

وَقِيلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالَ إِنْ أَمْكُنَ وَبِدُونِهِ لِتَعَذُّرو.

وَفِي التَّرْفِيبِ وَغَيْرُو: مَعَ أَمْنٍ. وَعَنْهُ: بِلا مَحْرَم، تَعَذَّرَ أَوْ لا؛ لآنَهُ عُقُوبَةً، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابٍ فِسي الحَجِّ بِمَحْرَم، وَتُغَرَّبُ مَسَافَةَ قِصْبٍ، نَقَلَـهُ الآكُـثَرُ لِوُجُوبِهِ، كَالدُّعْوَى.

وعَنهُ: أَقَالُ.

وَعَنْهُ: بِدُونِهِ، وَقَالَ جَمَاعَةً: إِنْ تَعَذَّرَ فَامْرَأَةً ثِقَةً، وَلَوْ بِالأَجْرَةِ.

وَقِيلُ: لَا تُغَرَّبُ مَعَ تَعَذَّرهَا.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

وَيُجْلَدُ رَقِيقٌ خَمْسِينَ، وَلا يُغَرَّبُ، وَلا يُعَيِّرُ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ يُتَوَجُّهُ، اختِمَالٌ (و م)؛ لآنٌ عُمَرَ نَفَاهُ.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٦٤٤٥).

وَقَالَ فِي كَشَفِ الْمُشْكُلِ: يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ نَفَاهُ: أَبْعَدَهُ مِنْ صُحْبَتِهِ. وَرَوَى الطُّبَرَانِيُّ (٤٧٨)َ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ وَهُوَ ابْنُ مُسْلِمِ الخَلاُّكُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِمْرَانَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَسنَ

مِسْعَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وْلَيْسَ عَلَى الآمَةِ حَدَّ حَنَّى تُحْصَنَ، فَإِذَا أُحْصِنَتْ بَزُوجٍ فَعَلَيْهَا نِصِفُ مَا عَلَى المُحْصَنَاتِ». وَرَوَى ابْنُ مَوْدُويْهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ العَاقِذِيِّ: حَدَّثْنَا سُفْيَانُ بْنُ عُنِيْنَةً، عَنْ مِسْحَرٍ، عَـنْ عَصْرِو بْسنِ مُرُّةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ آبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وَلَيْسَ عَلَى الْآمَةِ خَذْ حَتَّى تُخْصَنَ بِزَوْجٍ، فَإِذَا ٱخْصِنَتْ بِزَوْجٍ فَعَلَيْهَا نِصْفُ مَا عَلَي الْمُحْصَنَاتِ، وَرَوَاهُمَا الحَافِظُ الضّيّاءُ فِي اللَّخْتَارَةِ، (١٠/٣٢٧) مِنْ طَرِيقَ الطَّبَرَانِيِّ وَابْنِ مَرْدُوَّيُّهِ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَعَبْسَدُ اللَّهِ بْسُنُ عِمْرَانَ قَالَ أَبُـو حَاتِم: صَدُوقٌ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي الضُّعَفَاء.

> وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ: يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ بالحِسَابِ وَيُغَرَّبُ فِي المُنْصُوصِ بِحِسَابِهِ. وَهَلْ اللَّوطِيُّ الفَاعِلُ، والمَفْعُولُ بِهِ كَالزَّانِي، أَوْ يُرْجَمُ بِكُرًّا أَوْ تَيْبًا؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (مَ ٢)(١).

> (١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل اللُّوطيُّ الفاعل، والمفعول به كالزانى أو يرجم بكرًا أو ثيبًا فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: حدُّه كحدُّ الرَّاني سواءً، وهو الصَّحيح من المذهب.

جزم به في العمدة، والوجيز، والمنوّر ومنتخب الآدميّ وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والبلغة، والمحرَّر، والنَّظم، والرَّعــايتين، والحــاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: حدُّه الرُّجم بكلِّ حال، اختاره الشَّريف أبو جعفرِ وابن القيِّم في الدَّاء، والدُّواء وغيره.

وأظنُ أنَّ الشَّيخ تقيُّ الدِّين اختاره، وقَدَّمه الحرقيُّ، قال ابن رجبٍّ في كلام له على ما إذا زنى بأمته: الصّحيح قتل اللَّوطيُّ ســواءٌ كان محصنًا أم لا. وَقَالَ أَبُو بَكُو لَوْ قُتِلَ بِلا اسْتِتَابَةٍ لَمْ أَرَ بِهِ بَأْسًا، وَأَنْهُ لَمَّا كَانَ مَقِيسًا عَلَى الزَّانِسي فِـي الفُسْـلِ، كَذَلِـكَ فِـي الحَـلَّ، وَأَنْ الغُسْلَ قَدْ يَجِبُ وَلا حَدٌ لَآنَهُ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ، بِخِلافِ الفُسْلِ فَدَلَّ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الفُسْلِ فَفَى الخُسْلَ، وَأُولَسَـى، وَنَصَـرَهُ البُسْ عَقِيل (و هـ)؛ لآنَهُ أَبْعَدُ مِنْ أَحَدٍ فَرْجَيْ الخُنْثَى المُشْكِل، لِخُرُوجِهِ عَنْ هَيْئَةِ الفُرُوجِ وَاحْكَامِهَا.

وَّيْنِي رَدُّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيُّ إِذَا تَبِيلَ: الفَاعِلُ كَزَاُنِ فَقِيلٌ: يُقْتَلُ المَفْعُولُ (بِهِ) مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إلا.

وَقِيلَ بِالفَرْقِ، كَفَاعِل.

وَقَالَ اَبْنُ الجَوْذِيِّ فِي كِتَابِهِ السِّرِّ المُصُونِ: كُلُّ مُسْتَحْسَنِ وَمُسْتَلَذٌ فِي الدُّنْيَا ٱنْمُوذَجُ مَا فِسِي الآخِرَةِ مِـنْ ثَـوَابِ، وَكُـلُّ مُوْلِمٍ وَمُؤْذِ ٱنْمُوذَجُ عِقَابٍ، فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حُسْنُ الآمْرَدِ ٱنْمُوذَجَا لِحُصُول مِثْلِهِ فِي الآخِرَةِ؟

فُلجُوَابُ: أَنَّهُ أَنْمُوذَجٌ حَسَنَ"، فَإِذَا وُجِدَ مِثْلُهُ وَأَصْعَافُهُ فِي جَارِيَةٍ حَصَلَ مَقْصُودُ الأَنْمُوذَجِ.

والثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنَالَ مِثْلَ هَذَا فِي الآخِرَةِ فَيْبَاحُ مِثْلُ مَا خَظَرَ مِمَّا كَانَتْ تَشْرَئِبُ إِلَيْهِ فَيُوجَدُ الصَّبْيَــانُ عَلَى هَيْئَةِ الرِّجَال مِنْ غَيْر ذَكَرٍ، وَرُبَّمَا كَانَ الولْدَانُ كَذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ جَرَتْ هَلِهِ المَسْأَلَةُ بَيْنَ أَبِي عَلِيٌ بْنِ الوَلِيدِ وَأَبِي يُوسُفَ القَزْوِينِيِّ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ؛ لا يَمْتَنِعُ جمَاعُ الولْدَانِ فِي الجُنَّةِ وَإِنْشَاءُ الشَّهَوَاتِ لِلَالِكَ، فَيَكُونُ هَٰذَا مِنْ جُمْلَةِ اللَّذَاتِ؛ لآنَهُ إِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا لِكَوْنِهِ مَحَلًا لِـلأَذَى، وَلاَجْـلِ قَطْعِ النَّسْلِ.

فَقَالَ أَبُو ۚ يُوسُفَ: المَيْلُ إِلَى اللَّكُورِ عَامَةً، وَلَمْ يُخْلَقْ هَذَا الْمَحَلُّ لِلْوَطَاء، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: العَامَةُ هِيَ المَيْلُ إِلَى مَحَلُّ فِيبِ تَلْوِيثٌ وَأَذَى، فَإِذَا أَزِيلَ وَلَمْ يَكُنْ نَسْلُ لَمْ يَبْقَ إِلاَّ مُجَرُّدُ الإلتِلنَاذِ، والمُتْعَةِ، وَلا وَجَهْ لِلْعَامَةِ. انتهى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ. وَفِي فُنُونِ ابْنِ عَقِيلٍ أَيْضَا: مِسْلِلَ عَمَّنْ لَهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ أَقَارِبُ فِي النَّارِ هَلْ يَبْقَى عَلَى طَبْعِهِ؟

فَقَالَ: قَدْ أَشَارَ إِلَى تُغَيِّرِ الطَّبْعِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلَّ﴾ [الحجر: ٤٧]، فَيُزِيلُ التَّحَاسُدَ، والمَيْلَ إِلَـــى اللَّوَاطِ، وَاخْذَ مَال الغَيْرِ، وَمَمْلُوكُهُ كَاجْنَبِيٍّ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبَ؛ وَذَّبُرُ أَجْنَبِيَّةٍ كَلِوَاطٍ، وَقَالَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَقِيلَ: كَزِنًا: وَإِنَّهُ لا حَدَّ بِدُبُرِ أَمَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمَـةً بِرَضَمَاعٍ، وَزَانٍ بِذَاتِ مَحْرَم كَلِوَاطٍ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً : وَيُؤخَذُ مَالُهُ لِخَبَرِ البَرَاءِ وَأُولَهُ الآكُثُرُ عَلَى عَدَمٍ وَارِثِ.

وَأَوْلَ جَمَاعَةً': ضَرْبَ العُنُق فِيهِ عَلَى ظَنَّ الرَّاوِي، وَقَدْ قَالَ أَخْمَدُ: يُقْتَلُ وَيُؤْخَذُ مَالُهُ، عَلَى خَبَرِ الـبَرَاءِ إِلاَّ رَجُـلاَ يَـرَاهُ مُبَاحًا فَيُجْلَدُ، قُلْت: فَالمَرَأَةُ، قَالَ: كِلاهُمَا فِي مَغْنَى وَاحِدٍ تُقْتَلُ.

وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ إِنْ خَبَرَ البَرَاءِ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْمُسْتَحِلُّ وَإِنَّ غَيْرَ الْمُسْتَحِلِّ كَزَانٍ، نَقَلَ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّـهِ أَنْـهُ عَلَى المُسْتَحِلِّ.

وَمَنْ أَتَى بَهِيمَةً وَلَوْ سَمَكَةً عُزَّرَ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ.

وَعَنَّهُ: كَلُوطِيٍّ.

قال في غَيُونَ المَسَائِلِ: يَجِبُ الحَدُّ فِي رَوَايَةٍ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فِي رَوَايَةٍ فَلأَنَّهُ لا يَجِبُ بِمُجَرَّدِ الإِيسَلاجِ فِيهِ غُسْلٌ وَلا فِطْرٌ وَلا كَفَّارَةً بِخِلافِ اللَّوَاطِ، كَذَا قَالَ وَظَاهِرَهُ لا يَجِبُ، وَلَوْ وَجَبَ الحَدُّ مَعَ أَنَّهُ اخْتَجُ لِوُجُوبِ الْحَدُّ بِاللَّوَاطِ بِوُجُـوبِ ذَلِكَ بهِ، وَظَاهِرُهُ يَجِبُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ الحَدُّ، وَهَذَا هُوَ المَشْهُورُ، والتَّسْوِيَةُ أُولَى، مَعَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَـدَمٍ وُجُوبِ ذَلِكَ غَـ سَـنَّ.

وَتُقْتَلُ البَهِيمَةُ، عَلَى الْأَصَحُ، وَتَحْرُمُ، فَيَضْمَنُهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ: اخْتِمَالٌ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ، فَيَضْمَنُ النَّقْصَ.

الفسروع - كتاب الحدود

نصل

وَلا حَدُ إِلاَ بِتَغْيِيبِ حَشَفَةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ خَصِيٍّ أَوْ فَحْلٍ أَوْ قَدْرِهَا لِعَدَم، فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ قُبُلاَ كَانَ أَوْ دُبُرًا، فَتُعَزَّرُ اهْرَأَتَــانِ سَاحَقَنَا.

سلطند. وقَالَ ابْنُ عَقِيلِ: يُختَمَلُ الحَدُ، لِلْخَبَرِ، وَيُشْتَرَطُ انْتِفَاءُ الشَّبْهَةِ، فَلَوْ وَطِئَ امْرَاتَهُ فِي حَيْضِ أَوْ بِفَاسٍ أَوْ فِي دُبُـرٍ، أَوْ أَمَـةٍ لَهُ أَوْ لِمُكَاتَبِهِ فِيهَا شَيِرْكَ أَوْ لِبَيْتِ المَال، فَلَهُ فِيهِ حَقُّ أَوْ امْرَاةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، أَوْ مَنْزِلِهِ ظُنْهَا امْرَأَتُهُ، أَوْ جَهـلَ تَحْرِيمَـهُ لِقُـرْبِ إسْلامِهِ أَوْ نُشُويِهٍ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ نِكَاحٍ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا، أَطْلَقَهُ جَمَاعَة، وَقَالَهُ مُنْيَخُنَا وَقَدَّمَهُ فِي الْمُغْنِي.

وَقَالَ جَمَاعَةً: وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ.

وَقَالَ أَبُو يَمْلَى الصَّغِيرُ: أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ عَقَدَ عَلَيْهَا فَلا حَدَّ، نَقَلَ مُهَنَّا: لا حَدُّ وَلا مَهْرَ بِقَوْلِهِ إِنْهَـــا امْرَأَتُــهُ وَانْكَــرَتْ هِــيَ، وَقَدْ اقْرُتْ عَلَى نَفْسِهَا بِالرِّنَا، فَلا تُحَدُّ حَتَّى تُقِرُّ أَرْبَعًا، وَلا يَسْقُطُ الحَدُّ بِجَهْلِ المُقُوبَةِ إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ، لِقِصَّةِ مَاعِزٍ.

وَإِنْ وَطِئَ أَمَتُهُ الْمُخَرُّمَةَ أَبُدًا بِرَصْبَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَعَلِمَ لَمْ يُحَدُّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، الْحَتَارَهُ جَمَاعَةٌ وَهِيَ أَظُهَرُ.

وَقِيلَ: وَكَذَا أَمَتُهُ الْمَزَوَّجَةُ، والأَكْثَرُ يُعَزَّرُ.

قال في التُرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَلاَ يُرْجَمُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَحَرْبٌ: يُحَدُّ وَلا يُرْجَمُ، وَكَذَا أَمَتُهُ المُعْتَدُّةُ، فَإِنْ كَــانَتْ مُرْتَـدُةً أَوْ مَجُوسِيَّةً فَلا حَدًّ، وَعَكْسَةً مُحَرَّمَةً بنسَب.

وَإِنْ وَطَيْعَ فِي نِكَاحِ أَوْ مِلْكِ مُخْتَلَفَ فِيهِ يَعْتَقِدُ تُحْرِيمَهُ كَمُتْعَةِ، أَوْ بِلا وَلِيَّ، وَشِرَاءٍ فَاسِدِ بَعْدَ قَبْضِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ قَبْلُهُ، لَمْ يُحَدُّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، الخَتَارَةُ الآكْثَرُ فِي "وَطَّء بَائِع بِشَرْطِ خِيَارٍ"، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يُحَدُّ، ذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ، فَلَوْ حَكَمَ بِصِحْتِهِ تَوَجَّه خِلافٌ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ مُخْتَلِفُ (م ٣)(١)، وكَذَا وَطْؤُهُ بِعَقْدِ فُضُولِيً.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ قَبْلَ الإِجَازَةِ، وَاخْتَارَ فِي الْمَحَرِّرِ: يُحَدُّ قَبْلَهَا إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لا يَنْفُذُ بها.

وَحَكَى رِوَايَةً، وَإِنْ زَنَى بِمَيْتَةٍ فَرِوَايَتَان (م ^{٤)(٢)}.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: بَعْضُ النَّاسُ يَقُولُونَ عَلَيْهِ حَدَّانِ فَظَنَنْتُه يَعْنِي نَفْسَهُ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَوَ قَوْلُ الآوْزَاهِيِّ، وَأَظُنُّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَشَارَ إِلَيَّهِ، وَهَذَا بِخِلاف طَرَف مَيَّت لِعَدَمِ ضَمَسَانِ الجُمْلَةِ، لِعَدَم وُجُودِ قَتْل بخِلاف الوَطْء.

يعني: إذا وطئ في نكاح مختلف فيه يعتقد تحريمه، كما مثَّله المصنِّف، وقلنا: يحدُّ بعده قبل الحكام، فهل يحد يعده أم لا.

قلت: هي شبيهة بما إذا زوَّجت نفسها بدون إذن وليٍّ، فإنَّ المصنّف حكى في نقض حُكم من حُكم بصحّت وجهين، وأطلقهما، وتكلَّمنا عليهما هناك، فلبراجع.

وإنَّ الصَّحيح من المُذَّهَبِ: لا ينقض، فلا يحدُّ هنا، فأثَّر الحكم شيئًا، وعلى القول بأنَّه ينقض فيحدُّ هنا فأقرب من ذلك مــا ذكـره المصنَّف فيما إذا حكم حنفيًّ لحنبليِّ بشفعة الجوار، فإنَّه أطلق فيه وجهين، على القول بأنَّ حكم الحـــاكم يزيــل الشُّيء عــن صفتــه في الباطن ومسألة متروك التَّسمية.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن زنى بميَّتة، فروايتان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والمحسرَّر، والشرح، والحساوي الصُّغير، وغيرهم.

وحكاهما في الكافي وغيره وجهين.

إحداهما: لا حدٌ عليه، وهو الصّحيح من المذهب، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته، وصحّحه في التّصحيح. وجزم به في الوجيز، والآدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وغيرهما.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: يجبُّ عليه الحُّدُ، اختاره أبو بكرٍ، والنَّاظم وقدُّمه في الرَّعايتين.

(ر): روایتان

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (فلو حكم بصحَّته توجُّه خلاف، وظاهر كلامهم مختلف). انتهى.

وَإِنْ أَكُرهَ رَجُلٌ فَزَنَى فَنَصُّهُ: يُحَدُّ، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: لَا، كِامْرَأَةِ مُكْرَمَةِ أَوْ غُلام بِإِلْجَاءِ أَوْ تَهْدِيدِ أَوْ مَنْع طَعَامٍ مَعَ اضْطِرَارِ وَنَحْدِهِ.

وَعَنْهُ: فِيهِمَا: لَا بِتَهْدِيدٍ وَنَحْوهِ، ذُكَّرُهُ شَيَّخُنَا، قَالَ: بنَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَاحُ بالإَكْرَاءِ الْفِعْلُ بَلْ القَوْلُ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: إِنْ خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا القَتْلَ سَقَطَ عَنْهَا الدَّفْعُ، كَسَقُوطَ الآمْرِ بِالمَعْرُوف ِ بِالخَوْف. وَمَنْ وَطِئَ أَمَةَ امْرَأَتِهِ وَقَدْ أَحَلَّتُهَا لَهُ عُزِّرَ بِمِئَةِ جَلْدَةٍ.

وَعَنْهُ: إِلاَّ سَوْطًا.

وَعَنْهُ: بِعَشْرٍ، وَلا يَلْحَقُهُ الوَلَدُ، فِي رِوَايَةٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَلَيْهِ العَمَلُ، قَالَ أَخْمَدُ: لِمَا لَزِمَهُ مِـنَ الجِلْـدِ أَوْ لرَّجْم.

وَعَنْهُ: بَلَى.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنْ ظُنَّ جَوَازَهُ لَحِقَّهُ، وإلاَّ فَرِوَايَتَانِ فِيهِ وَفِي حَِدُّهِ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ، فَلا يَلْحَقُّهُ كَعَدَمَ حِلَّهَا، وَلَوْ ظُنَّ حِلَّهَا، نَقَلَهُ مُهَنًّا.

وَسَأَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ وَطِيْعَ أَمَةَ امْرَأَتِهِ أَوْ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ، قَالَ: يُحَدُّ، إلاَّ أَمَةَ امْرَأَتِهِ، عَلَى خَـبَرِ النَّعْمَـانِ، قُلْـت: فَـاحَلُّ مَتَهُ لِرَجُل؟

قَالَ: لَا يَصْلُحُ وَلِا تَكُونُ لَهُ الآمَةُ وَإِنْ وَطِئْهَا فَالوَلَدُ وَلَدُهُ، لآنَهُ وَطِءَ عَلَى شُبْهَةٍ.

وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ: إنَّمَا يَلْزَمُ الوَلَدُ إِذَا لَمْ يُحَدِّ.

وَفِي زَادِ الْمُسَافِرِ رَوَايَةُ ابْنِ مَنْصُورِ: الرَّجُلُ يُحِلُّ أَمَنَهُ لِرَجُلٍ أَوْ فَرْجَهَا أَوِ المَزَاةُ أَمَنَهَا لِزَوْجِهَا، حَدِيثُ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ الآوْلَى حُكْمُ غَيْرِ الآب مِنَ القَرَابَةِ عَلَى خَبَرِ النَّعْمَانِ.

وَعَنْهُ فِيمَنْ وَلَطِئَ أَمَةَ امْرَأَتِهِ: إِنْ أَكْرَهُهَا عَتَقَتْ وَغَرَمَ مِثْلَهَا، وإلاَّ مَلَكَهَا بعِثْلِهَا، لِنَخَبَر سَلَمَة بْنِ الْمُحَبِّسِيّ، لآنَـهُ إِنْـلافٌ، كَمَنْ مثْلُ بِعَبْدِهِ، فَمَنْ أَتْلُفَ عَبْدَ غَيْرِهِ بِمَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ انْيُفَاعُ مَالِكِهِ بِهِ عَتَقَ، وَلِمَالِكِهِ قِيمَتُهُ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنَ الأَصُـولِ، قَالَـهُ شَيْخُنَا.

وَإِنَّ مِنْ هَذَا جِدْعَ مَرْكُوبِ الحَاكِمِ وَنَحْوِهِ، والرَّوَايَةُ المَذْكُورَةُ حَكَاهَا شَيْخُنَا فَقَالَ: حَكَى عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ القَوْلَ بِهِ. وَإِنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا مَعَ عِلْمِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، أَوْ زَنَى بِمَنْ اسْتَأْجَرَهَا لِزِنَا أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ بِصَغَيْرَةٍ يُوطَــاً مِثْلُهَـا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقِيلَ: أَوْ لَا.

وَقِيلَ: لَهَا تِسْعٌ، أَوْ بِمَجْنُونَةٍ، أَوْ بِامْرَأَةٍ ثُمُّ تَزَوَّجَهَا أَوْ مَلَكَهَا، أَوْ أَقَرُّ عَلَيْهَا فَجَّحَـدَتْ (هــ) ككِسْوتِهَا (و) أَوْ بِحَرْبِيَّةٍ مُسْتَأْمَنَةٍ، وَنَصَّهُ: أَوْ نَكُحَ بِنْتُه مِنْ زِنَّا، وَحَمَلَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنْهُ لَمْ يَبْلُغُهُ الخِلاف، وَيُحْتَمَلُ حَمْلُهُ عَلَى مُغْتَقِدٍ تَحْرِيمَهُ حَدًّ. وَكَذَا بِمَنْ لَهُ عَلَيْهَا قَوْدٌ، فِي الْآصَحُ.

وَفِي الْمُغْنِي أَوْ دَعَا أَمَةً مُثْنَتُرَكَةً فَوَطِّئَ يَظُنُهَا المَدْعُوَّةَ.

وَإِنْ مَكْنَتْ مُكَلَّفَةٌ مَنْ لا يُحَدُّ. وَقِيلَ: ابْنُ عَشْرٍ، أَوْ جَهِلَهُ، أَوْ حَرْبِيًا مُسْتَآمَنَا، أَوِ اسْتَذَخَلَتْ ذَكَرَ نَاقِم، حُدُّتْ، كَلْزُومِهَا كَفَّارَةَ رَمَضَانَ دُونَ مَجْنُونِ. وَكَذَا يُحَدُّ رَجُلٌ وَطِئَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَ عَلَيْهِ.

فَصلُ

وَلا يَثْبُتُ الزُّنِّي إِلاَّ بِأَحَدِ شَيْتُيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقِرُّ بِهِ خُرٌّ وَعَبْدٌ، مَحْدُودٌ فِي قَذْف أَوْ لا، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فِي مَجْلِس أَوْ مَجَالِسَ نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ َرَذِينِ مَجْلِسٌ وَسَأَلَهُ الآثْرَمُ: بِمَجْلِسِ أَوْ مَجَالِسَ، قَالَ: الآحَادِيثُ لَيْسَتَ تَدُلُّ إِلاَّ عَلَى مَجْلِسٍ، إلاَّ عَنْ ذَاكَ الشَّيْخِ بَشِيرِ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَذَاكَ مُنْكُرُ الحَدِيثِ.

وَيُصَرِّحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الوَطء.

وَعَنْهُ: وَبَمَنْ زَنَى، فِي الرِّعَايَةِ أَنَّهَا أَظْهَرُ، وَأَطْلَقَ فِي النَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ روَايَتَيْن.

وَإِنْ شَهَدَ أَرْبَعَةٌ بِإِقْرَاْرِهِ فَانْكُرَ أَوْ صَدُقَهُمْ مَرَّةً فَهَلْ هُوَ رُجُوعٌ فَلا يُحَدُّ أَوْ يُحَدُّ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٥٠)١٠.

وَلَا يُحَدُّونَ، وَهُمَا فِي التَّرْغِيبِ إِنْ أَنْكَرُوا أَنَّهُ لَو صَدَّقَهُمْ لَمْ يُقْبَلُ رُجُوعُهُ.

الثَّاني: أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ بِزِنَا وَاحِدٍ يَصِفُونَهُ، نَقَلَهُ أَبُسُو طَـالِبٍ، وَأَنْ هَـذَا لا يَفْـدِرُونَ عَلَيْهِ، لَمْ يُسْمَعْ أَقِيمَ حَدُّ إِلاَّ بِإِقْرَادٍ، وَسَوَاءً أَتُواْ الحَاكِمَ جَمَلَةً أَوْ مَتَفَرّقِينَ، وَلَوْ صَدَّقَهُمْ، نَصَّ عَلَيْهِ

فَإِنْ شَهِدُوا فِي مُخلِسَيْنَ فَأَكْثَرُ، وَكَانُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ لآمْرِ ظَاهِرٍ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٌ وَغَيْرُهُ: أَوَّ خَفِيَ، كَشَكَّهِ فِي فِسْقِ، حُدُّوا لِلْقَـذْف، كَمَـا لَـوْ شُـهِدَ ذُونَ أَرْبَعَـةٍ، عَلَـى الآصَـحُ، أَوْ كَـانَ المَشهُودُ عَلَيْهِ مَجْبُوبًا أَوْ رَثْقَاءَ.

وَعَنْهُ: لا كَمَسْتُورِي الحَالِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمْ قَبْلَ وَصْغِهِ الزُّنَا، وَأَنْ المَشْهُودَ عَلَيْهَا عَذْرَاءُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِيهَا فِي الوَاضِحَ تَزُولُ حَصَانَتُهَا بِهَذِهِ الشُّهَادَةِ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ العُمْيَانُ خَاصَّةً.

فَعَلَى الآول إِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ زُوجًا لاعَنَ.

وَنَقَلَ أَبُو النَّصْرِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُجْبُوبِ أَنَّ الشُّهُودَ قَلَفَةٌ، وَقَدْ أَخْرَزُوا ظُهُورَهُمْ، فَلَكَرَ لَهُ قَوْلَ الشُّعْبِيُّ: العَلْدَاهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ عَنْهُ اخْتِلافٌ، فَدَلُّ أَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي هَلِهِ الرَّوَايَةِ، فَإِنْ رَجَمَهُ القاضي فَالخَطَأُ مِنْهُ، قُلْت: فَـتَرَى فِي هَـذَا أَنْ فِيمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالزُّنَا، فَلَمْ يَسْأَلُ القاضي عَنْ إِحْصَانِهِ حَتَّى رَجَمَهُ إِنَّ اللّيَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، لآنُ الحَاكِم لَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمٌ.

قَالَ: نَعَمْ، قَالَ أَبُو بَكْدٍ: وَقَالَ خَيْرُهُ: إِذَا رَجَمَهُ بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ بَانَ لَهُ كَلِيْهُمْ فَاللَّيْةُ عَلَيْهِمْ أَوْ القَوَدُ مَعَ العَمْدِ

قَالَ: وَإِنْ رَجَمَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ إِحْصَانَهُ فَلَهُ قَوْلُ آخَرُ: إِنْ خَطَّاهُ فِي مَالِهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَخْطَأُ فِي النَّفْسِ، وَهَـٰذَا أَوْلَى بِهِ عِنْدِي، وَقَدْ أَطْلَقَ ابْنُ رَدِينِ فِي مَجْبُوبٍ وَنَحْوِهِ قَوْلَيْنِ، بِخِلافِ العَذْرَاءِ

وَنَّقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبَ فِيمَنَ قَدَّفَ رَجُلاَ فَقَدَّمَهُ إِلَى الحَاكِمِ، فَقَالَ القَاذِفُ: أَنَا أَجِيءُ بِثَلاثَـةِ شُـهُودٍ مَعِـي، فَجَـاءَ بِهِــمْ يَكُونُ شَاهِدًا مَعَهُمْ، قَالَ: إِنْ جَاءَ بهمْ قَريبًا وَلَمْ يَتَبَاعَدْ فَهُو شَاهِدٌ رَابِعٌ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى ۚ رُجُلِّ بِالزَّنَا، أَحَدُهُمْ فَاسِق، فَصَدُّقَهُمْ أَثِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ.

وَمَنْ شَهِدَ فِي غَيْرٍ مَجْلِسِ حُكُم فَقِيلٌ: لا يَفْسُقُ، وَخَالَفَ أَبُو الخَطَّابِ (م ٦)(٢).

وَإِنْ شَهَدُوا بِرْنَا وَّأَحِدٍ لَكِنْ عَيْنُ أَثْنَانِ بَيْنَا، أَوْ بَلَدَا أَوْ يَوْمَا، وَاثْنَانِ آخَرَ، حُدُوا لِلْقَذْفِ، عَلَى الأَصْحَ.

وَعَنْهُ: يُحَدُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ وَخِدَهُ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ.

وَفِي النَّبْصِيرَةِ، والمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرهِمَا ظَاهِرُهَا الاكْتِفَاءُ بِشَّهَادَتِهِمْ بِكُونِهَا زَانِيَةً.

وَأَنْهُ: لا اعْبِبَارَ بِالفِعْلِ الوَاحِدِ، وَإِنْ عَيْنَ اثْنَان زَاوِيَةً مِنْ بَيْتٍ مُنَغِيرٍ وَاثْنَسانِ أَخْرَى مِنْهُ، أَوْ قَالَ اثْنَسَانِ فِي قَمِيصِ أَبْيَضَ، أَوْ قَائِمَةٍ، وَقَالَ اثْنَانِ فِي أَحْمَرَ أَوْ نَائِمَةً، كَمُلَتَ شَهَادَتُهُمْ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن شهد أربعةً بإقراره فأنكر أو صدَّقهم مرَّةً فهل هو رجوعٌ، فلا يحدُّ أو يحدُّ؟ فيه روايتان). انتهى.

إحداهما: لا حدُّ عليه، وهو الصَّحيح من المذهب، وهو رجوعٌ.

جزم به في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: عليه الحدُّ.

وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب، ونقل المصنَّف كلام صاحب التَّرغيب.

(٢) (مسألة - ٦): قُوله: (ومن شهد في غير مجلس حكم، فقيل: لا يفسق، وخالف أبو الخطَّاب). انتهى.

قلت: ظاهر كلام الأصحاب: أنَّه يفسق؛ لأنَّهم قالوا: لو جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم؛ فهو قاذفٌ؛ لأنَّ شهادته غير مقبولة ولا صحيحة، والله أعلم.

(ر): روایتان

الفسروع - كتاب الحدود

وَقِيلَ: هِيَ كَٱلْتِي قَبْلُهَا.

وَإِنْ قَالَ اثْنَانِ: زَنَى بِهَا مُطَاوِعَةً، وَقَالَ اثْنَانِ: مُكْرَهَةً، لَمْ يُقْبَلْ، فَيُحَدُّ شَــاهِدَا الْمُطَاوَعَةِ، لِقَذْفِهَـا، وَفِـي حَـدُ الأَرْبَعَـةِ لِقَذْفِ الرَّجُلِ وَجْهَان (مُ ٧)(١).

وَقِيلَ: تُقْبَلُ عَلَى الرَّجُلِ فَيُحَدُّ وَحْدَهُ، اخْتَارَهُ فِي الْهِدَايَةِ، والتَّبْصِيرَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا تُحَدُّ هِيَ، وَفِيهِ وَجْهَان.

وَفِي الوَاضِحِ: لا يُحَدُّ أَحَدٌ، وَإِنْ قَالَ اثْنَانِ: وَهِيَ بَيْضَاءُ، وَقَالَ اثْنَانِ غَيْرَهُ لَمْ يُقْبَلْ، لآنَّ الشَّهَادَةَ لَمْ تَجْتَمِعْ عَلَى عَيْسَنِ وَمَا رَجَلَاهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَيْسَنِ وَاحِدَةٍ، بِخِلافِ السُّرقَةِ.

وَإَٰنْ شَهَدَ ٱرْبَعَةٌ فَرَجَعُوا أَوْ أَحَدُهُمْ فَهَلْ يُحَدُّونَ أَوْ إِلاَّ الرَّاجِعُ وَخْدَهُ؟ فِيهِ روَايَتَانَ (م ٨)(٢). وَأَخْتَارَ فِي التَّرْفِيبِ يُحَدُّ الرَّاجِعُ بَغْدَ الحُكْمِ وَحْدَهُ؛ لآنَّهُ لا يُمكنُ التَّحَرُّزُ بَغَدَهُ، وَظَاهِرُ المُنتَخَبِ، لا يُحَدُّ أَحَدٌ لِتَمَامِهَا بِالحُكْمِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ الحَدُّ حُدُّ وَحْدَهُ إِنْ وَرِثَ حَدُّ القَذْف.

وَنَقَلَ أَبُو النَّصْرِ: لا يُحَدُّ؛ لأَنَّهُ ثَابِتٌ.

وَإِنْ شَهِدَ ٱرْبَعَةٌ ۚ أَنَّهُ رُنَى بِامْرَآ ۚ فَشَهِدَ ٱرْبَعَةً عَلَى الشُّهُودِ أَنَّهُمْ الزُّنَاةُ بِهَا لَمْ يُحَدُّ المَشْهُودُ عَلَيْهِ، وَفِي حَدُّ الآوَلَيْنِ لِلزَّنَا وَلِلْقَذُفُ ِ أَيْضًا رَوَايَتَانَ (م ٩، ١٠)^(٣).

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن قال اثنان: زنى بها مطاوعة، وقال آثنان: مكرهة، لم يقبل فيحدُّ شاهدًا المطاوعـة لقذفهـا، وفي حـدٍّ الأربعة لقذف الرَّجل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصَّغير، وغيرهم.

أحدهما: بحدُّون لقذفه، جزم به الآدميُّ في منوَّره ومنتخبه.

وقدَّمه في الخلاصة وإدراك الغاية، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يحدُّون، صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، ويظهر لي قوَّة هذا القول؛ لأنَّ الشَّهادة بالنَّسبة إلى الرَّجل قد كملت، فـإذا سـقط عنه الحدُّ فأولى أن تسقط عنهم، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (وإن شهد أربعةً فرجعـوا أو أحدهـم -يعـني: قبـل الحـدُّ-؛ فهـل يحـدُّون أو إلاّ الرّاجـع وحـده؟ فيــه روايتان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم. إحداهما: يحدُّ الأربعة، وهو الصُّحيح.

قدَّمه في الكافي، والمحرَّر، والنَّظم، وشرح ابن رزين وصحَّحه، فقال: حدُّوا في الأظهر.

وقال الشَّيخ في المغني: على الجميع الحدُّ، في أصحُّ الرُّوايتين. انتهى.

فقد اتَّفق الشَّيخان.

والرُّواية الثَّانية: بحدُّ غير الرَّاجع.

اختاره أبو بكر وابن حامدٍ، وقطع به في المقنع، والوجيز، والأدميُّ في منوَّره ومنتخبه، وغيرهم وقدَّمه في إدراك الغاية.

(٣) (مسألة – ٩ – ١٠): قوله: (وإن شهد أربعةً أنَّه زني بامرأة فشهد أربعةٌ على الشُّهود أنَّهم الزُّناة بها لم يحدُّ المشهود عليه، وفي حدُّ الأوَّلين للزِّنا وللقذف أيضًا روايتان). انتهى.

في ضمن كلامه مسألتان أطلق فيهما الخلاف:

(المسألة الأولى - ٩): هل يحدُّ الأوَّلون للزِّنا لإقامة البيّنة الكاملة عليهم بأنَّهم هم الزُّناة أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والخلاصَة، والمقنع، والحرُّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم. إحداهما: يحدُّون للزُّنا، وهو الصُّحيح.

قال النَّاظم: هذا الأشهر، وصحَّحه في التَّصحيح، واختاره ابن عبدوسٍ في تذكرتُه، وجَرَم به في المستوعب.

وَإِنْ حَمَلَتْ مَنْ لَا زُوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ لَمْ تُحَدُّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بَلَى إِنْ لَمْ تَدُّع شُبْهَةً وَفِي الوَسِيلَةِ، والمُجْمُوع روَايَةً: وَلَوْ ادُّعَتْ.

وَكَذَا حَدُّهُ لِخُمْرِ بِرَاتِبَحْتِهِ وَكَذَا قِيلَ فِي قَيْتِهِ وَوُجُودِهِ سَكْرَانَ.

وَقِيلُ: يُحَدُّ (م ١١، ١٢)^(١).

وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: يُؤدَّبُ لَهُ بِرَافِحَتِهِ، اخْتَارَهُ الحَلاَّلُ كَحَاضِرٍ مَعَ مَنْ يَشْرَبُهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ. قَالَ بَعْضُ الآطِبَّاءِ: يُسْتَغْمَلُ لِقَطْعِ رَافِحَةِ الخَمْرِ الكُسْفُرَةُ وَعِرْقُ البَنَفْسَجِ، والثُومِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ رَافِحَةٌ قَوِيُّةٌ.

والرّواية الثّانية: لا يحدّون، اختاره أبو الخطّاب وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المغني وشرح ابن رزين.

(المسألة النَّانية - ١٠): هل يحدُّ لَلقذف على كلا الرُّوايتين أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الحرُّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

إحداهما: يحدُّون، للقذف.

وجزم به في الوجيز.

والرُّواية الثَّانية: لا يحدُّون، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المقنع وجماعةٍ.

وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

قال الشَّيخ في المُغني، والشَّارح وغيرهما: وذكر أبو الخطَّاب في صدر هذه المسألة -يعني: الَّتي قبل هذه- كلامًا معنــاه لا يحــدُ أحــدٌ منهم حدُّ الزُّنا، وهل يحدُّ الأوَّلون حدُّ القذف؟ على وجهين؛ بناءً على أنَّ القاذف إذا جــاء بجـيء الشَّـاهد هــل بحـدٌ؟ علــى روايتــين.

(١) (مسألة – ١١ – ١٢): قوله: (وكذا قيل في قيئه ووجوده سكران، وقيل: يجدُّ). انتهى.

يعني: هل حكم ما إذا تقيَّأها أو وجد سكران حكم من وجد منه ريحها أم يحدُّ مطلقًا؟ أطلق الحلاف، وفيه مسألتان:

(مسألة - ١١): من تقيّاها.

و(مسألة – ١٢): وجوده سكران.

إحداهما: حكمهما حكم من وجد منه رائحة الخمر.

جزم به في الرّعاية الكبرى.

(م): الإمام مالك

وقدُّمه في الفصول وشرح ابن رزينٍ.

والقول النَّاني: يحدُّ هنا في المسألتين، وهو الصُّحيح.

اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهما، وهو ظاهر كلامه في الإرشاد في وجوده سكران.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين إن لم يدَّع شبهةً.

فهذه اثنتي عشرة مسألةً في هذا الباب، والله أعلم.

باب القُذُف

وَقِيلُ: كُعَبّْدٍ.

وَمَنْ قَذَفَ غَيْرَ مُحْصَنِ عُزَّرَ.

وَقِيلَ: سِوَى سَيِّدٍ لِعَبْدِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لا يُحَدُّ.

وَحُدُّ ٱبْوَيْهِ وَإِنْ عَلَوا بِقَذْفِهِ وَإِنْ نَزَلَ كَقَوْدٍ فَلا يَرِثُهُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ وَرِثُهُ أَخُوهُ لأَمُّهِ وَحُدٌّ لَهُ لِتَبَعُّضِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا يُحَدُّ الآبُ، وَفِي أُمُّ وَجُهَان.

وَتِيْلُ: لا حَدَّ بقَدْفِهِ أَبَاهُ أَنْ أَخَاهُ، وَعَنَّهُ يُحَدُّ قَاذِفُ أَمَةٍ أَنْ ذِمِّيَّةٌ لَهَا وَلَدَّ أَنْ زَوْجُ مُسْلِمٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنْ قَلَمْفَ كَافِرًا لا وَلَلاَ لَهُ مُسْلِمٌ لَمْ يُحَدُّ، عَلَى الأَصَحُّ.

وَيُحَدُّ بِقَذْفٍ عَلَى جِهَةِ الغَيْرَةِ (بِفَتْحِ الغَيْنِ)، ويُتَوَجَّهُ اختِمَالٌ (و م)، وَأَنُّهَا عُذْرٌ فِي غَيْبَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَتَقَدَّمَ َ فِي الطَّلاق كَلامُ ابْنِ عَقِيلَ وَمُثَيْخِنَا الِقَوْلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها لِلنَّبِيُّ ﷺ عَنْ حَدِيجَةَ:َ وَمَا تَذْكُـرُ مِـنْ عَجُـوزِ حَمْرًاءَ الشَّانَقَيْنِ، وَقَوْلُهُ إِنِّي أَعْرِفُ إِذَا كُنْت عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْت عَلَيٌّ غَضْبَى

وَلِدُعَاثِهَا وَجَعْلِهَا رِجْلَيْهَا بَيْنَ الإِذْخِرِ تَقُولُ: يَا رَبُّ سَلَّطْ عَلَيٌّ عَفْرَبًا أَوْ حَيُّةٌ تَلْدَغُنِي، وَذَلِـكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ٤٩١٣، م: ٢٤٤٥).

وَفِيهِمَا (خ: ٢٣٣٦، م: ١٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ –رضي الله عنهما–: ﴿أَنَّ امْرَأَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَت: وَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ وَتَهْجُرُهُ إِخْدَاهُنَّ النَّوْمَ إِلَى اللَّيل

فَقُلْت: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنُّ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إَحْدَاهُنُّ أَنْ يَغْضَبُ اللَّـهُ عَلَيْهَـا لِغَضَـب رَسُـولِهِ، فَإِذَا هِـيَ قَـذْ هَلَكَتْ، وَإِنَّ عُمَرَ قَالَ هَذَا لِلنَّبِيُّ ﷺ فَتَبَسَّمُ

وَفِيهِ: وَكَانَ قَدْ أَقْسَمَ لا يَذَخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا مِنْ شِدْةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَالْمُحْصَنُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلُهُ الْعَفِيفُ عَنِ الزُّنَا.

وَقِيلَ: وَوَطَأَءٌ لا يُحَدُّ بِهِ لِمِلْكِ أَوْ شُبُهَةٍ.

وَقِيلَ: يَجِبُ البَحْثُ عَنْ بَاطِن عِفْةٍ.

وَفِي الْمُبْهِجِ: لا مُبْتَلِعٍ.

وَفِي الْإِيضَاحِ: لَا فَاسِقِ ظُهَرَ فِسْقُهُ.

وَلاَّ يَخْتُلُ إِخْصَانُهُ بِوَطْئِهِ فِي حَيْضِ وَصَوْمٍ وَإِخْرَامٍ قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَفِي اشْتِرَاطِ بُلُوخِهِ رِوَايَتَانِ أَشْهَرُهُمَا: لَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِينَبُ (مَ ١)(١)، فالغُلامُ ابْنُ عَشْرٍ، والبِنْتُ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمُطَالَبُتُـهُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي اشتراط بلوغه روايتان أشهرهما لا، قاله في التَّرغيب). انتهى.

إحداهما: لا يشترط بلوغه، وهو الصَّحيح من المذهب، وهو الَّذي قاله في التَّرغيب أنَّه أشهر.

قال أبو بكر: لا يختلف قول أبي عبد اللَّه أنَّه يحدُّ قاذفه إذا كان ابن عشر أو ثنتي عشر سنةً.

وقطع به القَاضي، والشَّريف وأبو الخطَّاب في خلافاتهم، والشُّيرازيُّ وابَّن البنَّاء، وابـن عقيـلٍ في التَّذكـرة، وهـو مقتضـى كـلام الخرقيِّ، وصحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز ونظم المفردات، وقدَّمه في الهادي، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وإدراك الغاية، وغيرهم.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

إِذَا بَلَغَ، والْمُلاعَنَةُ وَابْنُهَا وَوَلَدُ الزُّنَا كَغَيْرِهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَالَ لِمُحْصَنَةٍ: زَنَيْتِ وَٱلْنَتِ صَغِيرَةً، فَإِنْ فَسُرَهُ بِدُونِ تِسْعِ عُزَّرَ، زَادَ فِي الْمُغْنِي: إِنْ رَآهُ الإِمَامُ وَٱلَّهُ لا يَخْسَاجُ إِلَى طَلَبٍ، لآنَهُ لِتَأْدِيبِهِ، وإلاَّ فَروَايَتَا البُلُوغ.

وَإِنْ قَالَ: وَأَنْتِ أَمَةٌ أَوَّ كَافِرَةٌ وَمَا ثَبَتَ وَأَمْكُنَ فَروَايْتَانِ (م ٢)(''، وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يُحَدُّ. وَعَنْهُ: بَلَى، فَإِنْ قَالَتْ: أَرَدْتَ قَذْفِي الآنْ فَأَنْكُرَ فَهَلْ يُحَدُّ أَوْ يُعَزَّرُ وَجْهَانِ (م ٣)(''.

وَيُتَوَجُّهُ مِثْلُهُ إِنْ أَصْافَ إِلَى جُنُونِ.

وَفِي النَّرْخِيبِ: إنْ كَانَ مِمَّنْ يُجَنُّ لَمْ يَقْذِفْهُ. وَفِيَّ الْمُغْنِي: إِنْ ادْعَى أَنَّهُ كَانَ مَجْنُونًا حِينَ قَلَمَهُ فَأَنْكَرَتْ وَعَرَّفَتْ لِهُ حَالَةَ جُنُونِ وَإِفَاقَةٍ، فَوَجْهَانٍ.

وَإِنْ ادُّعَى رقُّ مَجْهُولَةٍ فَروَايَتَانَ (م ٤)(٣).

قال في القواعد الأصوليّة: أظهر الرّوايتين وجوب الحدّ. انتهى.

والرُّواية الثانية: يشترط البلوغ.

قال في العمدة، ومنتخب الأدميُّ ومنوَّره، ونهاية ابن رزين.

والمحصن هو الحرُّ المسلم البالغ العفيف. انتهى.

وقيل: هذه الرُّواية غرُّجةٌ لا منصوصةٌ.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والحرُّر، والنشّرح، وشرح ابسن منجًا، والزُّركشيُّ وغيرهم.

فعلى المذهب يشترط أن يكون مثله يطأ أو يوطأ.

وقد بيَّن المصنِّف سنَّهما، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومن قال لمحصنة زنيت وأنت أمةً أو كافرة وما ثبت وأمكن فروايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والنَّظم وغيرهم.

إحداهما: يحدُّ، وهو الصُّحيح.

قال في الرَّعايتين: حدًّ، على الأصحُّ، وقدَّمه في الحاوي الصُّغير.

قال في الوجيز: فإن قال لحرَّةٍ مسلمةٍ: زنيت وأنت كافرةً أو أمةٌ ولم يكن كذلك فعليه الحدُّ.

والرُّواية الثَّانية: لا يحدُّ.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (وإنَّ كانت كذلك لم يحدُّ، وعنه: بلي، فإن قالت: أردت قذفي الآن فانكر فهل يحدُّ أو يعزَّر؟ وجهان). انتهى. وأطلقهما في المقنع، والمحرَّر، والمستوعب، والنَّظم، والزَّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: لا يحدُّ، بل يعزُّر، وهو الصُّحيح.

اختاره أبو الخطَّاب في الهداية وابن البنَّاء، قاله في المستوعب، وصحَّحه في التَّصحيح، وابن منجًا في شرحه.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدَّمه في المغني وغيره.

والوجه الثَّاني: يحدُّ، اختاره القاضي.

وقدُّمه في الخلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّعْير، وغيرهم.

قال في المستوعب: فقال الخرقيُّ، والقاضي: القول قولها.

قلت: ويحتمل أن يرجع فيه إلى القولين، فإن دلَّت على شيء عمل به، وإلاُّ فلا حدٌّ، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (وإن ادَّعي رقٌّ مجهولةٍ فروايتان). أنتهي. وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم.

إحداهما: يحدُ، وهو الصّحيح.

(م): الإمام مالك

قال في الرَّعِايتين: حدَّ، على الأصحُّ، وقدَّمه الشَّبخ الموفَّق، والشَّارح وصاحب الحاوي وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا بحدُ، اختاره أبو بكر.

وَإِنِ ادْعَى أَنْ قَذْفًا مُتَقَدِّمًا كَانَ فِي صِغَرِ أَوْ قَالَ: رَنَيْتِ مُكْرَهَةً، أَوْ قَالَ: يَا رَائِيَةً! ثُمَّ ثَبَـتَ رِنَاهَا فِي كُفْرِ لَـمْ يُحَـدُ، كَثُبُوتِهِ فِي إسلام.

وَفِي الْمُبْهِجِ: ۚ إِنْ قَلَقَهُ بِمَا أَتَى فِي الكُفْرِ حُدٌّ، لِحُرْمَةِ الإسلام.

وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُور: رَجُلٌ رَمَى امْرَأَةً بِمَا فَعَلَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: يُحَدُّ.

وَذَكَرَ القَاضِي: لَوْ قَالَ البنُ عِشْرِينَ لاَبْن خَمْسِينَ زُنَيْتُ مِنْ ثَلاثِينَ سَنَةً لَمْ يُحَدُّ، وَهُوَ سَهُوٌ.

وَلا يَسْقُطُ حَدَّ بِزَوَال إخْصَانِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ (خ) حَكَمَ حَاكِمٌ بِوُجُوبِهِ (خ) أَوْ لا (خ) لأَنَّ الحُدُودَ تُعْتَبَرُ بِوَقْتِ وُجُوبِهَا، وَكَمَا لا يَسْقُطُ بردَّتِهِ وَجُنُونِهِ.

وَبِخِلَاف فِنْنِيَ الشَّهُودِ قَبَلَ الحُكُم لِضيق الشَّهَادَةِ، وَعَلَّلَهُ الشَّيْخُ بِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٌّ، وَبِأَنَّ الزُّنَا نَوْعُ فِسْق، وَاحْتِمَالُ وُجُـودِ الجِنْسِ أَكْثَرُ مِنَ النَّوْعِ، إِلاَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مُزِيلُهُ عَلَى القَذْف بإقْرَارِ أَوْ بَيَّنَةٍ.

َ قِيلَ لاَبْنِ عَقِيلٍ: َ لَوْ رَنِّى مَقْطُوعُ الْيَدِ أَتْعَادُ بَعْدَ بَعْدِهِ وَيُعَاقَبُ؟ فَقَالَ: لا يُرَاعِي مِثْلَ هَذَا، كَحَدٌ هَزِيلٍ بَعْدَ سِمَدِهِ، كَـذَا عُقُهُ نَهُ الآخِرَةِ.

وَالقَذْفُ مُحَرَّمٌ إِلاَّ أَنْ يَرَى امْرَأَتَهُ تَزْنِي فِي طُهْرٍ لَمْ يَطَأْ فِيهِ.

وَنِي التَّرْغِيبِ: وَلَوْ دُونَ فَرْجٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ تُقِرُّ بِهِ فَيُصَدِّقُهَا فَيَعْتَزَلَهَا ثُمُّ تَلِدَ بِمَا يُمْكِنُ أَنَّهُ مِنَ الرَّانِي، فَيَلْزَمُهُ قَلْفُهَا وَنَفْيُهُ.

وَفِي الْمُحَرُّر: وَكَذَا لَوْ وَطِئْهَا فِي طُهْرَ رَنَتْ فِيهِ وَظَنَّ الوَلَدَ مِنَ الزَّانِي.

وي المسور. وصد مو وسبه بي سهر رست بير وسل موسد بن مرابي وَفِي التَّرْغِيب: نَفْيُهُ مُحَرَّمٌ مَعَ التَّرَدُّدِ، فَإِنْ تَرَجُعَ النَّفٰيُ بَأَنْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ فَوَجْهَانِ، وَاخْتَارَ جَوَارَهُ مَعَ أَمَارَةِ الرَّنَا، وَلا وُجُوبَ وَلَوْ رَآهَا تَزْنِي، وَاحْتَمَلَ مِنَ الرِّنَا حَرُّمَ نَفْيُهُ، وَلَوْ نَفَاهُ وَلاعَنَ انْتَفَى، وَإِنْ لَمْ تَلِذُ مَا يَلْزَمُهُ نَفْيُهُ أَوِ اسْتَفَاضَ زِنَاهَا أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ يُقَةً، أَوْ رَأَى رَجُلاً مَعْرُوفًا بِهِ عِنْدَهَا.

َ زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: حَلْوَةً، وَاغْتَبَرَ فِي الْمُغْنِي هُنَا اسْتِفَاضَةً زِنَاهَا، وَقَدَّمَ لا يَكْفِي اسْتِفَاضَةٌ بِلا قَرِينَةٍ، فَلَهُ قُذْفُهَا، وَفِرَاقُهَـــا الـ..

قَالَ شَيْخُنَا: إِذَا قَالَ أَخْبَرَتْنِي أَنَّهَا رُنَتْ فَكَلَّبَتُهُ فَفِي كَوْنِهِ قَاذِفًا نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ أَخْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَإِنْ جَعَلَ قَذْفًا أَوْ قَذَفَهَا صَرِيحًا فَلَهُ لِعَانُهَا، وَلَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا قَالَتْ لَهُ فَٱنْكَرَتْهُ لَمْ تَطْلُقُ بِاتْفَاقِ الآثِمَةِ.

ُ وَلَوْ ٱسْقَطَتْ جَنِينًا بِسَبَبِ َ القَذْفِ َ لَمْ يَضْمَنْهُ لآنَهُ إِذَا جَازَ قَذْفُهُ فَلاَ عُدْوَانَ، فَدَلُ أَنَّهُ لَوْ حَرُمَ قَذْفُهُ ضَمِنَهُ.

وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْدِيُّ الْمُبَاحَ أَنْ يَرَاهَا تَزْنِي أَوْ يَظْنُنُهُ وَلا وَلَدَ، وَإِنْ وَلَدَتْ أَسْوَدَ وَهُمَا أَلْبَيْضَانِ أَوْ هَكَسَــهُ فَلَـهُ نَفْيُـهُ بِقَرِينَةٍ.

وَقِيلَ: وَدُونَهَا.

فُصلُ

وَصَرِيحُ القَذْفِ، يَا زَانَ يَا عَاهِرُ، قَدْ زَنَيْتَ.

زَنَى فَرْجُك وَنَحْوُهُ، وَكَذَا: يَا لُوطِيُّ، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الآكْثَرُ وَعَنْهُ مَعَ غَضَبٍ وَنَحْوو

وَعَنْهُ: يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ القَذْفِ اخْتَارَهُ الْجِرَقِيُّ، وَيَا مَعْفُوجٌ، صَرِيحٌ قَالَ أَحْمَدُ: يُحَدُّ.

وَقِيلَ: كِنَايَةٌ وَإِنْ فَسُرَ يَا مَنْيُوكَةً بِفِعْلِ زَوْجٍ فَلَيْسَ قَذْفًا، ذَكَّرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، والتَّبْصيرَةِ.

وَزَادَ إِنْ أَرَادَ بَزَانِي الْعَيْنِ أَوْ يَا عَاهِرَ الْيَدِ لَمْ يُعْبَلُ مِنْهُ مَعَ سَبْقِهِ مَا يَدُلُ عَلَى قَذْفٍ صَرِيحٍ، وَإِنْ قَالَ: لَسْت بِوَلَدِ فُسَلانُ فَقَذَفَ لَأُمَّهِ، فِي الْمُنْصُوصِ إِلاَّ مَنْفِيًا بِلِعَانٍ لَمْ يَسْتَلْحِقْهُ أَبُوهُ وَلَمْ يُفَسِّرُهُ بِزِنَا أُمَّهِ، وَكَذَا إِنْ نَفَسَاهُ عَنْ قَبِيلَتِهِ، وَعِنْـدَ الشَّيْخِ بالقِيَاس لا حَدًّ.

َ نَقَلَ مُهَنّا فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلِ لَسْتَ لآبيك: يُحَدُّ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ كَافِرَةً، وَنَقَلَهُ مُهَنّا لِتَعِيمِيّ: لَسْت مِنْهُمْ وَنَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ قَالَ: لَوْ كُنْتَ وَلَدَ فُلانٍ مَا فَعَلَتْ كَذَا، وَلَسْتَ بَوَلَدِي كِنَايَةٌ فِي قَلْفِهَا، نَصٌ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: صَريحٌ.

وَإِنْ قَالَ لِرَجُلِ يَا زَانِيَةُ أَوْ لامْزَأَةٍ يَا زَانٍ فَصَرِيحٌ، كَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا لَهُمَا، خِلافًا لِصَاحِبِ الرَّعَايَةِ فِي عَالِم بِعَرَبِيَّةٍ.

وَقِيلَ لِلرَّجُلِ، وَكَذَا أَنْتِ أَرْنَى النَّاسِ، أَوْ مِنْ فُلانَةَ، فَعَلَى الآوَّلِ فِي فُلانَةَ وَجْهَانِ (م ٥)(١).

وَفِي زَنَتْ يَذُك أَوْ رَجْلُك أَوْ ثَنَاهُمَا وَجُهَان (م ٦)(٢).

وَكَذَا رَنَى بَدَنُك، قَالَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَكَذَا العَيْنُ فِي التُّرْغِيبِ، وَفِي المُغْنِي وَغَيْرِو: لا.

وَإِنْ قَالَ: زَنَأْتَ فِي الجَبَلِ فَصَرِيحٌ.

وَكِنَايَتُهُ، والتُّعْرِيضُ كَقَوْلِهِ لامْرَأَتِهِ: قَدْ فَضَحْتِهِ، أَوْ نَكُسْت رَأْسَهُ، أَوْ أَفْسَدْت ِفرَاشَهُ، أَوْ يَسَا قَحْبَـةُ يَـا فَـاجِرَةُ، أَوْ لِمَــنْ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وكذا أنت أزنى النَّاس أو من فلانة).

يعنى: أنَّه صريحٌ على الصَّحيح (فعلى الأوَّل) يعنى: على أنَّه صريحٌ (في فلانة وجهان)، يعني في قذف فلانة وجهان. انتهى. وأطلقهما في المغني، والشرح، والمحرر، والحاوي الصغير.

أحدهما: ليس بقاذف لها.

قال في الرُّعاية: وهو أقيس.

وقدِّمه في الكافي.

والوجه النَّاني: هو قذفٌ أيضًا لها.

قدُّمه في الرُّعاية، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (وفي زنت يدك أو رجلك أو ثناهما وجهان). انتهى.

أحدهما: هو صريحٌ، فيحدُّ به، اختاره أبو بكر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الرَّعايتين.

والوجه الثَّاني: ليس بصريح، فلا يحدُّ، وهو الصَّحيح، اختاره ابن حامدٍ.

قال الشَّيخ الموفِّق والشَّارح: هذا ظاهر المذهب.

قال في الخلاصة: لم يكن قذفًا في الأصحّ.

(٣) (مسألة - ٧): قوله: (وإن قال أردت الصُّعود في الجبل، قيل: فإن لم يقل: في الجبل فوجهان).

يعني: هذان الوجهان مبنيًّان على القول الثَّاني، وهو قوله.

(وقيل: إن عرف العربيّة وقال أردت الصّعود).

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمقنع، والمحرَّر، والنُّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: هو صريحٌ، وجهًا واحدًا، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الرُّعايتين وغيره.

والوجه الثَّاني: حكمها كالَّتي قبلها، فيها الوجهان.

(٤) ثنييه: قوله: (وإن لم يقل في الجبل فوجهان، وقيل: لا قذف، ويتوجُّه مثله لفظة: (علقٌ)، وذكرها شيخنا صريحة). انتهى.

وقال بعد ذلك بقريب من عشرين سطرًا أو أكثر: وقال شيخنا: إنَّ (علق) تعريضٌ. انتهى.

(ش): الإمام الشافعي

فلملَّه قال هذا أوَّلا، ثمُّ اطُّلع على نقلِ بأنَّها صريحٌ، أو له قولان، واللَّه أعلم.

(ر): روایتــان

يُخَاصِمُهُ يَا حَلالُ ابْنَ الحَلالِ، مَا يَعْرِفُك النَّاسُ بِالزَّنَا، يَا نَظِيفُ، يَا خَنِيثُ بِالنُّونِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ بِالبَاءِ يَا عَفِيفُ، أَوْ لِعَرَبِيُّ يَا نَبَطِيُّ، يَا فَارِسِيُّ، يَا رُومِيُّ، أَوْ لاَّحَدِهِمْ يَا عَرَبِيُّ أَوْ مَا أَنَا بِزَانٍ أَوْ مَا أُمِّي بِزَائِيَةٍ، فَإِنْ فَسَرَهُ بِغَيْرِ القَّذُف.

وَعَنْهُ: بِقُرِينَةٍ ظَاهِرَةٍ قَبِلَ.

وعنهُ: يُحَدُّ اخْتَارَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ، وَذَكَرَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ عَنِ الخِرَقِيُّ. وَعَنْهُ: لا يُحَدَّ إلاَّ بنِيَّةٍ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَغَيْرُهُ، والقرينَةُ كَكِنَايَةِ طَلاق، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ قَذْفٌ بِنِيَّةٍ، وَلا يَخْلِفُ مُنْكِرُهَا، وَفِي قِيَامٍ قَرِينَةٍ مَقَامَهَا مَا تَقَدَّمَ، وَيَلْزَمُهُ الحَدُّ بَاطِنًا بِالنَّيَّةِ، وَفِي لُزُومٍ وَفِي التَّرْغِيبِ: هُوَ قَذْفٌ بِنِيَّةٍ، وَلا يَخْلِفُ مُنْكِرُهَا، وَفِي قِيَامٍ قَرِينَةٍ مَقَامَهَا مَا تَقَدَّمَ، وَيَلْزَمُهُ الحَدُّ بَاطِنًا بِالنَّيَّةِ، وَفِي لُزُومٍ إِظْهَارِهَا وَجُهَانِ (م ٨)^(١).

وَإِنْ عَلَى أَنَّهُ صَرِيحٌ وَيُقْبَلُ تَأْوِيلُهُ.

وَفِي الانْتِصَار رَوَايَةٌ: يُحَدُّ بالصُّريح فَقَطْ.

وَإِنَّ قَوْلَهُ: أَخَدُهُمَا زَانٍ، فَقَالَ أَخَدُهُمَا: أَنَا، فَقَالَ: لا، قَذْفٌ لِلآخَرِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُفْرَدَاتِ.

وَإَذَا لَمْ يُحَدُّ بِالتَّعْرِيضَ عُزِّرَ، نَقَلَهُ حَنْبَلِّ وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ، وَلا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ عَدَمُ عَقْلِهِ.

وَفِي الْمُغْنِي وَجْهَان فِيمَنْ يُجَنُّ وَقَتَّا وَيُفِيقُ وَقَتَّا

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ فِي مَقْذُوفِ: يُقْبُلُ مِنْ مُطْبَقٍ إِفَاقَتُهُ طَارِثَةٌ، وَيُتَوَجَّهُ أَوْ يُجَنُّ وَقْتَـا، وَكَـذَا فِي الحِلافِ فِي: أَخْبَرَنِي فُلانٌ، أو أَشْهَدَنِي أَنْك زَنَيْت، فَكَذَّبُهُ فُلانً.

وَكَذَا لَوْ سَمَعَ رَجُلاً يُقْذِفُ رَجُلاً فَقَالَ: صَدَقْت، فَإِنْ زَادَ فِيمَا قُلْت فَقِيلَ، كَذَلِكَ وَقِيلَ يُحَدُّ (م ٩)^(٢). وَيُعَزَّرُ فِي يَا كَافِرُ، يَا فَاجِرِ، يَا حِمَارُ، يَا تَيْسُ، يَا ثُوَّرُ، يَا رَافِضِيُّ، يَا خَبِيثَ البَطْنِ أَوْ الفَرْجِ، يَا عَدُوُّ اللَّهِ، يَا ظَــالِمُ، يَــا كَذَّابُ، يَا خَاثِنُ، يَا شَارِبَ الْخَمْرِ، يَا مُخَنَّثُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقِيلَ: فَاسِقٌ كِنَايَةٌ، وَمُخَنَّتُ تَعْرِيضٌ، وَيُعَزَّرُ فِي: قَرْنَانِ وَقَوَّادٍ وَنَخْوِهِمَا، وَسَأَلَهُ حَرْبٌ عَنْ دَيُّوثُو، قَالَ: يُعَزَّرُ.

قُلْت: هَذَا عِنْدَ النَّاسِ أَقْبَحُ مِنَ الفِرْيَةِ، فَسَكَتَ.

وَفِي الْمُبْهِجِ: دَيُّوتٌ قَذَف ۖ لاَمْرَأَتِهِ، وَمِثْلُهُ كَشْخَانُ وَقَرْطَبَان، وَيَتَوَجَّهُ فِي مَأْبُون كَمُخَنَّثُو. وَفِي الفُنُونِ: هُو لُغَةً: العَيْبُ يَقُولُونَ: عُودٌ مَأْبُونَ، والآبْنُ: الجُنُونُ، والْأَبْنَةُ: الْعَيْـبُ، ذَكَـرَهُ الْبِنُ الآنْبَـارِيِّ فِي كِتَـابِ .

فَإِن كَانَ لَهُ عُرْفَ بَيْنَ النَّاسِ فِي الفِعْلِ بِهِ أَوْ الفِعْلِ مِنْهُ فَلَيْسَ بِصَرِيسِحٍ، لآنَّ الأَبْنَـةَ المُشَـارَ إِلَيْهَـا لا تُعْطِي أَنَّـهُ يَفْعَـلُ بِمُقْتَضَاهَا إِلاَّ بِقَوْلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى الفِعْلِ، كَقَوْلِهِ لِلْمَرَاقِ: يَا شَبِقَةُ، يَا مُغْتَلِمَةُ

وَفِي الرَّعَايَةِ: لَمْ أَجِدُكِ عَذْرًاءَ كِنَايَةً، وَأَنْ مَنْ قَالَ لِظَالِم بَنِ ظَالِم: جَبَرَك اللَّهُ وَرَحِمَ سَلَفَك اخْتَمَلَ الْمَدُّحُ، والتَّهَزُّي، وَأَنَّهُ أَظْهَرُ، فَيُعَزِّرُ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ «عِلْقٌ» تَعْريضٌ.

وَإِنْ قَلَفَ مَجْبُوبًا حُدًّ، فِيَ المُنْصُوصِ، لآنَهُ قَلَقَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، قَالَهُ أَحْمَدُ وَعَكْسُهُ: مَا أَنْتَ ابْنُ فُلانَةَ، عَلَى الآصَحُ. وَإِنْ قَذَفَ مَنْ لا يُتَصَوَّرُ عَادَةُ الزُّنَا مِنْهُمْ كَأَهْل بَلَدِهِ لَمْ يُحَدُّ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ويلزمه الحدُّ باطنًا بالنَّيَّة، وفي لزوم إظهارها وجهان). انتهى.

لعلَّه من تتمَّة كلامه في التَّرغيب، وهو الظَّاهر، والذي يظهر أنَّه يلزمه إظهار النِّيَّة إذا سئل عمَّا أراد، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وكذا لو سمع رجلاً يقذف رجلاً فقال: صدقت، فــإن زاد فيمــا قلـت، فقيــل: كذلــك، وقيــل: يحـدُّ).

القول الأوَّل: قدَّمه في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

والقول الثَّاني: قطع به في الرِّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصواب.

(ع): ما أجمع عليه

(خ): خالفة الأثمة

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ: لَيْسَ قَاذِفًا، لآنَّهُ لا عَارَ، ويُعَزَّرُ، كَسْبُهُمْ بغَيْرو، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَطْلُبُهُ أَحَدٌ.

يُؤيِّدُهُ أَنَّهُ فِي الْمُغْنِي جَعَلَ هَذِهِ المَسْأَلَةَ أَصْلاَ لِقَذْفِ الصَّغِيرَةِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: لا يَخْتَاجُ فِي التَّعْزير إلَى مُطَالَبَةِ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: وَيُعَزَّرُ حَيْثُ لا حَدَّ، وَإِنْ قَالَ: مَنْ رَمَّانِي فَهُوَ ابْنُ الزَّانِيَةِ لَمْ يُحَدُّ (َعَ).

وَكَذَا لَو اخْتَلَفَا فِي شَيْء فَقَالَ أَحَدُهُمَا: الكَاذِبُ ابْنُ الزَّانِيَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَمَا أشبهَهُ، لِعَدَم التَّعْيين.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ يُمَّزُّرُ، لَآنَهُ مُحَرَّمٌ، لَكِنْ يُتَوَجَّهُ أَنْهُ لِحَقَّ اللَّهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمٍ غَيِبَةِ أَهْلِ قَرْيَةٍ (هـ) لا أَحَدَ هَوُلاء، أَوْ وَصَفَ رَجُلاَ بِمَكْرُوهِ لِمَنْ لا يَعْرِفُهُ؛ لآنَهُ لا يَتَأَذَّى غَيْرُ المُعَيَّنِ كَقَوْلِهِ فِي العَالِمِ مَنْ يَزْنِي وَنَحْوُهُ، إلاَّ أَنْ يَعْرِفَ بَعْدَ الْبَحْثِ. بَعْدَ الْبَحْثِ.

وَإِنْ قَالَ لامْرَاتِهِ يَا زَانِيَةً فَقَالَتْ بِكَ زَنَيْتُ سَقَطَ حَقُّهَا بِتَصْدِيقِهَا وَلَمْ تَقْلِفُهُ، وَإِنْ قَالَ زَنَى بِكِ فُلانْ فَقَدْ قَذَفَهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِمَا، وَخَرَجَ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ، فَعَلَى أَنَّهَا لَمْ تَقْلِفُهُ يَتَخَرَّجُ أَنَّهُ لَوْ أقَرَّ بِأَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ يَقْلِفْهَا، لَاحْتِمَـالِ أَنَّهَا مُكْرَهَـةٌ أَوْ نَائِهُ ذَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ يَقْلِفْهَا، لَا مُتَقْلِفُهُ يَتَخَرَّجُ أَنَّهُ لَوْ أقَرَّ بِأَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ يَقْلِفْهَا، لَاحْتِمَـالِ أَنْهَا مُكْرَهَـةٌ أَوْ

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ فِي الرَّوْجَةِ، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: خَبَرُ مَاعِزٍ حِينَ سَأَلُهُ النَّبِيُ ﷺ قَالَ بِفُلانَةَ، فَلَمْ يَضْرِبُهُ النَّبِيُ ﷺ لَهَا، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُور.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: لا يُحَدُّ لَهَا، قَالَ أَبُو بَكُر: لَوْ كَانَ قَاذِفًا لَمْ يَسْأَلُهُ النَّبِي ﷺ ﴿بِمَنْ؟﴾.

وَإِنَّمَا هَذَا بَيَانُ الإِقْرَارِ، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهَا أَنْتَ أَرْنَى مِنِّي، أَوْ رُنَيْتُ وَأَنْتَ أَزَنَى مِنِّي فَقَدْ قَذَفَتُهُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ وَجُهُ، وَإِنْ قَالَ: يَا زَانِيَهُ، قَالَتْ: بَلْ أَنْتُ زَانِ حُدًا.

وَعَنْهُ: لا لِعَانَ، وَتُحَدُّ هِيَ فَقَطْ، وَهُوَ سَهُوَّ عِنْدَ القَاضِي ُوذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَقَالَ: بَلْ هَذَا يُعْطِي رِوَايَـــةٌ عَنْـهُ أَنَّ اللَّعَــانَ ئنهَادَةٌ.

فُصلُ

وَهُوَ حَقًّا لاَدَمِيٍّ، فَيَسْقُطُ بعَفْرو، قَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ عَنْهُ: لا عَنْ بَعْضِهِ.

وَعَنْهُ: لِلَّهِ، فَلا يَسْقُطُ، وَعَلَيْهِمَا لا يُحَدُّ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِضَ لَهُ إِلاَّ بالطُّلَبِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا (ع).

وَيَتَوَجُّهُ عَلَى الثَّانِيَةِ: وَبِدُونِهِ، وَلا يَسْتَوْفِيهِ بِنَفْسِهِ، خِلافًا لاَّبِي الخَطَّابِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ (ع) وَأَنْهُ لَوْ فَعَلَ لَمْ يُعَتَدُّ بِـهِ، وَعَلَّلَهُ القَاضِي بِأَنَّهُ تُعْتَبَرُ نِيَّةً الإمَامِ أَنْهُ حَدًّ.

وَفِي البُلْغَةِ: لا يَسْتَوْفِيهِ بِدُونِهِ، فَإِنْ فَعَلَ فَوَجْهَانِ، وَأَنْ هَذَا فِي القَذْفِ الصَّرِيح، وَأَنْ غَيْرَهُ يَبْرَأُ بهِ سِـرًا، عَلَى خِـلافو فِي المَّذْهَب، وَذَكَرَ جَمَاعَةً عَلَى الرَّوَايَّةِ الثَّانِيَّةِ لا يَسْتَوْفِيهِ إِلاَّ الإِمَامُ، وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الحُدُودِ هَـل تُعْتَبَرُ الْمُوالاةُ أَوْ النَّيْةُ، وَسَأَلَهُ مُهَنَّا عَمَّنْ قَدَّمَ قَاذِفَهُ إِلَى السُّلُطَانِ فَأَقَرُ فَقَالَ: قَدْ أَمْسَيْنَا، غَدَا نُقِيمُهُ عَلَيْهِ، فَغَـابَ المَقْذُوفُ، فَقَـالَ: لا يُحَـدُ حَتَّى يَخْضُرُ، لَعَلَّهُ عَفَا.

وَإِنْ قَالَ اقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ عُزَّرٌ، وَعَلَى النَّانِيَةِ يُحَدُّ وَصَحَّحَهُ فِي التَّرْغِيبِ عَلَى الآوَّل.

وَإَنْ مَاتَ وَوَرَثَ حَدُّ القَدْفِ فَلِوَارِثِهِ الْمُطَالَبَةُ إِذَنْ.

وَإِنْ قُذِفَ مَيْتَ مُحْصَنَ ٱوَّلاَ فَلِوَارِثِهِ المُحْصَنِ خَاصَّةً حَدُّ قَاذِفِهِ، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: لا حَـدٌ بِقَـذْف ِمَيْت، وَذَكَـرَهُ الشَّـيْخُ ظَاهِرُ المَذْهَب فِي غَيْر أَمُّهَاتِهِ، وَقَطَعَ بهِ فِي الْمُهجِ.

وَحَقُّ القَذْفِ لِلْوَرَثَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ

وَقِيلَ: سِوَى الزُّوْجَيْن، وَفِي الْمُغْنِي: لِلْعُصَبَةِ، وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ حَدُّهُ البَاقُونَ كَامِلاً.

وَقِيلَ يَسْقُطُ، وَسَأَلَهُ ابِّنُ مَنْصُور: أَفْتَرَى عَلَى أَبِيَهِ وَقَدْ مَاتَ فَعَفَا ابْنُهُ؟ قَالَ: جَائِزٌ.

وَسَأَلَهُ الْأَثْرَمُ: أَلَهُ العَفْوُ بَعْدَ رَفْعِهِ؟

قَالَ فِي نَفْسِهِ: فَإِنَّمَا هُوَ حَقَّهُ، وَإِذَا قَذَفَ أَبَاهُ فَهَذَا شَيْءٌ يَطَلُّبُهُ غَيْرُهُ.

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: ۚ إِنْ مَاتَ بَعْدَ طَلَّبِهِ مَلَكَهُ وَارِثُهُ، فَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ حُدُّ لِمَنْ يَطْلُبُ مِنْهُمْ بِقِسْطِهِ وَسَقَطَ قِسْطُ مَسنُ عَفَـا،

بخِلافِ القَذْفِ إِذَا عَفَا بَعْضُ الوَرَثَةِ لآنَ القَذْفَ لا يَتَبَعَّضُ، وَهَذَا يَتَبَعَّضُ^(١).

وَمَنْ قَذَفَ أُمُّ النُّبِيُّ ﷺ كَفَرَ وَيُقْتَلُ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَابَ لَمْ يُقْتَلُ.

وَعَنْهُ: كَافِرٌ بِإِمنَلام، وَهِيَ مُخَرَّجَةٌ مِنْ نَصِّهِ فِي التَّفْرَقَةِ بَيْنَ السَّاحِرِ المُسْلِم، والسَّاحِرِ الذِّمِّيِّ. قَالَ فِي المَنْفُورِ: وَهَذَا كَافِرٌ قُتِلَ مَنْ سَبَّهُ، فَيُعَايَا بِهَا، وَقَذْفُهُ عليه السلام كَقَذْف أمِّه، ويَسْقُطُ سَبَّهُ بِالإِمْلامِ، كَسَبِّ اللّهِ، وَفِيهِ خِلافٌ فِي الْمُرْتَدُّ، قَالَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ^(٢).

ْقَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا مَنْ قَذَفَ نِسَاءُهُ لِقَدْحِهِ فِي دِينِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْتُلْهُمْ لآنَّهُمْ تَكَلَّمُوا قَبْلَ عِلْمِهِ بَرَاءَتَهَا وَأَنْهَا مِــنْ أَمُّهَـاتِ الْمُؤْمِنِينَ لَإِمْكَانِ الْمُفَارَقَةِ فَتَخْرُجُ بِهَا مِنْهُنَّ وَتَحِلُّ لِغَيْرِهِ فِي وَجْهِ.

وَقِيلَ: فِي غَيْر مَدْخُول بهَا (م ١٠)^{٣)}.

وَسَأَلَهُ حَرْبٌ : رَجُلٌ افْتُرَى عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ: يَا ابْنَ كَذَا وَكَذَا إِلَى آدَمَ وَحَوّاءً؟ فَعَظْمَهُ جِدًا، وَقَالَ عَنِ الحَدّ: لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ شَيءٌ وَذَهَبَ إِلَى حَدُّ وَاحِدٍ.

وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةُ بِكَلِمَةٍ، فَحَدُّ طَالَبُوا أَوْ بَعْضُهُمْ، فَيَحَدُّ لِمَنْ طَلَبَ، ثُمُّ لا حَدُّ نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنَّهُ: لِكُلِّ وَاحِدِ حَدَّ.

وَعَنْهُ: إِنْ طَالَبُوا مُتَفَرِّقِينَ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَذَفَ امْرَأَتَهُ وَأَجْنَبِيَّةً تَعَدُّدَ الوَاجِبُ هُنَا، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، كَمَا لَوْ لاعَــنَ امْرَأَتَـهُ، وَفِي يَــا نَــاكِحَ أُمَّــهِ، الرُّوايَاتُ، وَنَصُّ فِيمَنْ قَالَ لِرَجُلَ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ، يُطَالِبُهُ.

قِيلَ: إِنْمَا أَرَادَ أُمُّهُ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَهُ، هَذَا قَصْدٌ لَهُ، وَإِنْ قَذَفَهُمْ بكَلِمَاتٍ تَعَدَّدَ الحَدُّ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَعَدُّدَ الطَّلَبُ، وَمَنْ أَعَادَ قَذْفَهُ قَبْلَ الْحَدُّ فَحَدٌّ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَتَعَدُّدُ، وَإِنْ أَعَادَهُ بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ لِعَانِهِ فَنَقَلَ حَنْبَلَ: يُحَدُّ، اخْتَارَهُ أَبُـو بَكْـر، والمَذْهَـبُ: يُعَـزُّرُ، وَعَلَيْهِمَـا لَا لِعَـانَ، وَقَدَّمَ فِي التَّرْغِيبِ يُلَاعَنُ إِلاَّ أَنْ يَقْذِفَهَا بِزِنَا لاعَنَ عَلَيْهِ مَرَّةً وَاعْتَرَفَ أَوْ قَامَتْ البَيِّنَةُ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ يُلاعَنُ لِنَفْيِ تَعْزِيرٍ. وَإِنْ قَذَفَ بِرَنَا آخَرَ بَعْدَ حَدِّهِ فَرَوَايَاتٌ، الثَّالِثَةُ يُحَدُّ مَعَ طُول الفَصل (م ١١)(!).

يعني: لو حصل مفارقةٌ لأحدٍ من أزواج النُّبيِّ ﷺ هل تخرج من أمَّهات المؤمنين وتحلُّ لغيره أو لا؟ أو تخرج إن كان قبل اللُّنحول؟ حكى أقوالا، ظاهرها إطلاق الخلاف فيها.

قلت: قد صرَّح المصنِّف بهذه المسألة، وقدَّم أنَّه يحرم نكاحها مطلقًا، وأنَّ ابن حامدٍ وغيره، قال: يجوز نكاح من فارقهــا في حياتــه، فقال في الخصائص في كتاب النَّكاح: وحرم على غيره نكاح زوجاته فقط، وجوَّز ابن حامدٍ وغيره نكاح من فارقها في حياته. انتهى.

(٤) (مسألة – ١١): قوله: (وإن قذفه بزنًا آخر بعد حده فروايات، الثَّالثة: يحدُّ مع طول الفصل). انتهى. إحداهنَّ: يحدُّ مع طول الفصل، وهو الصُّواب.

وجزم به في الكافي، والمغني، والشَّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجم عليه

⁽١) تنبيهان: أحدهما: قوله: (قال في الرُّوضة: بخلاف القذف إذا عفا بعض الورثة؛ لأنَّ القذف لا يتبعُّض، وهذا يتبعُّض). انتهى. صوابه: بخلاف القتل؛ لأنَّ القتل لا يتبعُّض مكان (القذف) في الموضعين، وهو في الرُّوضة كذلك وهو واضحٌ.

⁽٢) الثَّاني: قوله: (ويسقط سبُّه -يعني: النِّبيُّ ﷺ- بالإسلام كسبُّ اللَّه تعالى، وفيه خلافٌ في المرتدّ، قال الشَّيخ وغيره). انتهى. ليس في هذا خلافٌ مطلقًا عند المصنّف، بل قد قدِّم حكمًا؛ وهو: إنَّ سابُّ اللَّه تعالى يسقط عنه حكمه بالإسبلام، ولكـنَّ الشّيخ ذكر فيه خلافا.

⁽٣) (مسألة – ١٠): قوله: (وقال شيخنا: وكذا من قذف نساءه، لقدحه في دينه وإنَّما لم يقتلهم بكلامهم في عائشة؛ لأنَّهم تكلَّموا قبل علمه براءتها وأنَّها من أمَّهات المؤمنين؛ لإمكان المفارقة، فتخرج بها منهنَّ وتحلُّ لغيره في وجه، وقيل: لا، وقيل: في غسير مدخـول بها). انتهى.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إنْ قَلَفَ أَجْنَبِيَّةٌ ثُمُّ نَكَحَهَا قَبْلَ حَدُّو فَقَلْنَهَا فَإِنْ طَالَبتْ بِأَوْلِهِمَا فَحَدٌّ فَفِي النَّانِي رِوَايَتَانِ، وَإِنْ طَــالَبَتْ بالنَّانِي فَنَبَتَ بَبَيِّنَةٍ ۚ أَوْ لاعَنَ لَمْ يُحَدُّ لِلأُوَّلِ، وَمَنْ تَابَ مِنْ زِنَا حُدًّ قَاذِفُهُ.

وَقِيلُ: يُعَزَّرُ، وَالْحَتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: يُحَدُّ بِزِنًا جَدِيدٍ لِكَذَبِهِ يَقِينًا، بِخِلاف مَنْ سَرَقَ عَيْنًا ثَانِيًا فَإِنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ مَا وَجَـدَ فِـي

وَإِنْ قَلَفَ مَنْ أَقَرَّتْ بِهِ مَرَّةً وَفِي الْمُبْهِجِ أَرْبَهَا أَوْ شَهِدَ بِهِ اثْنَانِ أَوْ شَهِدَ أَرْبَهَةٌ بِالزَّنَا فَلا لِمَانَ وَيُعَزَّرُ. وَفِي المُسْتَوْعِبِ: لا، وَلا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ تَوْبَةٍ مِنْ قَذَف وَغِيبَةٍ وَنَحْوِهِمَا إعْلامُهُ، والتَّحَلُّلُ مِنْهُ، وَحَرَّمُـهُ القَـاضِي وَعَبْـدُ

وَنَقَلَ مُهَنَّا: لا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ، قَالَ شَيْخُنَا: والآشْبَهُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ، وَعَنْهُ يُشْتَرَطُ.

وَقِيلَ: إِنْ عَلِمَ بِهِ المُظْلُومُ، وإلاَّ دَعَا لَهُ وَاسْتَغْفَرَ وَلَمْ يَعْلَمْهُ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا عَنْ أَكْثَرَ العُلَمَاء، قَالَ: وَعَلَى الصَّحِيح مِـنَ الرُّوَايَتَيْن لا يَجِبُ الاغْتِرَافُ لَوْ سَأَلُهُ فَيَعْرِضُ وَلَوْ مَعَ اسْتِحْلافِهِ، لأَنَّهُ مَظْلُومٌ، لِصِحَّةِ تُونَيْهِ.

وَمَنْ جَوَّزُ النَّصْرِيحَ فِي الكَذِبِ الْمُبَاحَ هُنَا نَظَرٌ، وَمَعَ عَدَم تَوْبَةٍ وَإِحْسَان تَعْرِيضِهِ كَذِبٌ، وَيَمِينُهُ غَمُوسٌ، قَالَ: وَاخْتِيَــارُ أَصْحَابِنَا: لا يَعْلَمُهُ، بَلْ يَدْعُو لَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَظْلِمَتِهِ، قَالَ: وَزَنَّاهُ بِزَوْجَةٍ غَيْرِوَ كَغِيبَتِهِ.

وَذَكَرَ فِي الغُنْيَةِ: إِنْ تَأَذَّى بِمَعْرِفَتِهِ كَزَنَاهُ بِجَارِيَتِهِ وَأَهْلِهِ وَغِيبَتِهِ بعَيْــبّ خَفِيٌّ يَعْظُـمُ أَذَاهُ بِهِ، فَهُنَــا لا طَريــقَ لَـهُ إِلاَّ أَنْ يَسْتَحِلُّهُ وَيَبْقَى لَهُ عَلَيْهِ مَظْلِمَةٌ مَا، فَيَجْبُرَهَا بالْحَسَنَاتِ كَمَا يُجْبِرُ مَظْلِمَةَ الْمَيْتِ، والغَائِبِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيل فِي زِنَاهُ بِزَوْجَةِ غَيْرِهِ احْتِمَالاً لِبَعْضِهِمْ.

لا يَصِحُ إخْلالُهُ؛ لأَنْهُ مِمَّا لا يُسْتَبَاحُ بِإِبَاحَتِهِ ابْتِدَاءً، قَالَ: وَعِنْدِي يَبْرَأُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُ إِبَاحَتِهُ ابْتِـدَاءً، كَـالدَّم، والقَـذْف. قَالَ: وَيَنْبَذِيُّ اسْتِخْلَالُهُ فَإِنَّهُ حَقُّ آدَمِيٌّ فَدَلَّ أَنَّهُ لَوْ أَصْبَحَ فَتَصَدَّقَ بعِرْضِهِ عَلَىَ النَّاس لَمْ يَمْلِكُهُ وَلَــمْ يُبَـحْ، وَإِسْـقَاطُ الحَـقّ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهِ لا يَصِحُّ، وَإِذْنُهُ فِي عِرْضِهِ كَإِذْنِهِ فِي قَذْفِهِ وَهِيَ كَإِذْنِهِ فِي دَمِهِ وَمَالِهِ.

وَفِي طَريقَةِ بَعْض أَصْحَابِنَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ: رَضَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِتَوْكِيلِ الْمُدَّعِي أَسْقَطَ حَقَّهُ، فَجَازَ.

قُلْنَا: لَيْسَ لَهُ إِبَاحَةُ الْمُحَرَّمَ، وَلِهَذَا لَوْ رَضِيَ بَانْ يُشْتَمَ أَوْ يُغَتَّابَ لَمُ يُبَعْ ذَلِكَ، وَتَقَـدُمَ فِي طَـلاق الحَائِض أَنْ الدَّوْجَ مَلَكَهُ بِمِلْكِ مَحَلُّهِ.

وَتُقَدُّمَ فِي العُمْرِيُّ أَنَّ النَّهِيَ إِذَا كَانَ ضَرَرًا لَمْ يَمْنَـع صِحْتَـهُ، وَمَـا رُويَ عَنْـهُ ﷺ: ﴿أَيعْجِزُ أَحَدُكُـمْ أَنْ يَكُـونَ كَـأَبِي ضَمْضَم؟»، وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَلا تُعْرَفُ صِحَّتُهُ، وَيُصْمَلُ عَلَى إِسْقَاطِ حَقٌّ وَحَدًّ.

وَإِنَّ أَعْلَمَهُ وَلَمْ يُبَيِّنُهُ فَحَلَّلَهُ فَإِبْرَاءٌ مِنْ مَجْهُول.

وَفِي الغُنْيَةِ: لا يَكْفِي الاسْتِخْلالُ المُبْهَمُ لِجَوَازُ، لَوْ عَرَفَ قَدْرَ ظُلْمِهِ لَمْ تَطِبْ نَفْسُهُ بالإخلال.

إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنْ تَعَذَّرُ ذَلِكَ فَيَكْثِرُ الْحَسَنَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُهُ قَبَّـولَ حَسَنَاتِهِ مُقَابَلَـةً لِجِنَايَتِـهِ عَلَيـهِ، كَمَـنْ أَتْلَفَ مَالاً فَجَاءَ بمِثْلِهِ فَأَبَى قَبُولَهُ وَأَلْرَأُهُ حَكَمَ الحَاكِمُ عَلَيْهِ بِقَبْضِهِ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

(م): الإمام مالك

⁼ قال في الرَّعاية الكبرى: حدُّ على الأصحُّ.

والرُّواية النَّانية: يحدُّ مطلقًا، قال النَّاظم: يحدُّ مع قرب الزَّمان في الأولى.

والرُّواية النَّالئة: لا يحدُّ مطلقًا، وهو ظاهر كلامه في الرِّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير.

وأطلق الخلاف مع قصر الفصل في المغنى، والكافي، والشُّرح، والرُّعاية الكبرى.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب حدُّ الْسُكِر

كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ يَحْرُمُ شُرْبُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، نَقَلَ ذَلِكَ الجَمَاعَةُ مُطْلَقًا، وَلَوْ لِمَطَشِ بِخِلافِ المَّاءِ النَّجِسِ، إلاَّ لِدَفْعِ لَفُمْتِ غُصْ بِهَا وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَخَافَ تَلَفًا، وَيُقَدُّمُ بَوْلاً، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمَا مَاءً نَجِسًا، وَٱبْاحَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ مِنْ نَقِيعِ التَّمْرِ إِذَا طُبِخَ مَا دُونَ السُّكُرِ.

قَالَ الْحَلاُّلُ: فُتْيَاهُ عَلَى قُول أَبِي حَنِيفَةَ.

فَإِذَا شَرِيَةُ مُسْلِمٌ مُكَلُّفٌ عَالِمًا ۚ أَنْ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ وَيُصَدَّقُ مُخْتَارًا لِحِلِّهِ، لِمُكْرَةٍ.

وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر، ذَكَرَهُمَا فِي التَّعْلِيق.

قَالَ: كَمَا لا يُبَاحُ لِمُضْطَرٌّ، فَفِي حَدُّهِ رِوَايَتَانِ، قَالَهُ فِي الوَاضِحِ (م ١)(١)، والصَّبْرُ أفْضَلُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا كُلُّ مَا جَازَ فِعْلُهُ لِلْمُكْرَهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: يُرَخِّصُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ فِيمَا يُكْرَهُ عَلَيْهِ مِنَ المُحَرَّمَاتِ، لِحَقَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَأْكُلِ المَيْنَةِ وَشُرْبِ الحَمْــرِ، وَهُــوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الإِمَامُ أَحْمَدَ رحمه الله.

وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ، كَحَدُّ القَذْفِ.

وَعَنْهُ: مَرَّتَيْنَ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَجَعَلَ أَبُو الخَطَّابِ بَقِيَّةَ الحُدُودِ بمَرَّتَيْن.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي حَدُّ الْخَمْرِ بِمَرَّتَيْنِ، وَإِنْ سَلَّمْنَا فَلاَّنُهُ لا يَتَضَمَّنُ إِثْلَافًا، بَخِلاف ِحَدُّ السَّرِقَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ حَدُّ القَذْف وَغَيْرُو إِلاَّ بِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيُّ، كَالقَوْدِ، فَدَلُّ عَلَى روايَةٍ فِيهِ، وَهَذَا مُتَّجَةً أَوْ بِعَدْلَيْن.

وَقِيلَ: يُعْتَبُرُ قُولُهُمْنا عَالِمًا تَحْرِيمَهُ مُخْتَارًا، كَدَعْوَاهُ إِكْرَاهَا أَوْ جَهْلِـهِ بِسُكْرِهِ، وَيُعَـزُرُ مِـنْ جَهْـلِ تَحْرِيمـهِ لِقُــرْبِ عَهْــدٍ بإسلام، ذَكَرَهُ فِي البُلْغَةِ^(٢) كَالحَدٌ.

وَفِي الفُصُول، والبُلْغَةِ: مُخْتَارًا، وَلا يُسْأَلُ عَمَّا وَرَاءَهُ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: يَثْبُتُ بِعَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّهُ شَرِبَ مُسْكِرًا، وَلا يَسْتَفْسِرُهُمَا الحَـاكِمُ عَمَّـا شَـرِبَ، لآنُ كُـلُّ مُسْكِرٍ يُوجبُ الحَدُّ فَذَكُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرَهُ الحَاكِمُ مُوجبًا اسْتَفْسَرَهُمَا.

ُ فَعَلَى الحُرُّ الحَدُّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، وَجَوْزَهَا شَيْخُنَا لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنَّهُ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، وَعَنْهُ أَرْبَعُونَ اخْتَارَهُ، أَبُو بَكْــرٍ، والشَّـيْخُ

(۱) (مسألة – ۱): قوله: (فإذا شربه مسلم مكلّف عالمًا انَّ كثيره يسكر، ويصدَّق مختارًا لحلّه كمكره، وعنه: لا، اختاره أبـــو بكــر، ففي حدّه روايتان، قاله في الواضح). انتهى.

يعني: إذا قلنا لا يحلُّ لمكرهٍ وشربه مكرهًا ففي حدَّه روايتان في الواضح.

قلت: الصُّواب عدم الحدِّ، والذي يظهر أنَّ المصنَّف لم يرد في هـذه المسألة إطلاق الخلاف للاختلاف في الـتُرجيح، وإنَّما أراد حكايته في الجملة.

وقد قطع في المغني، والشّرح وغيرهما أنّ المكره لا يحدُّ، وصحَّحه في النّظم وغيره، وقدَّمه الزَّركشيّ وغيره، وظاهر كلامهم ســواءً قلنا يحلُّ للمكرهِ أم لا، والله أعلم.

والرُّوايةِ الثَّانية: يحدُّ المكره.

اختاره أبو بكرٍ، وأطلق الخلاف في وجوب الحدُّ وعدمه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

تنبيهات: أحدها: ظاهر كلام المصنّف أنَّ محلُّ الخلاف في حدَّه إذا قلنها: إنَّهها لا تحملُ لـه إذا أكبره عليهها، والمجمد، وأبـن حمـدان، وصاحب الحاوي، والنَّاظم، والزَّركشيُّ، وغيرهم حكوا أنَّ الخلاف في حدَّه، لم يفصّلوا، وكذا الشَّيخ، والشَّارح وغيرهما قطعوا بعــدم الحدَّ ولم يفرّقوا.

(٢) الثَّاني: قوله: (ويعزَّر من جهل تحريمه لقرب عهد بإسلام، ذكره في البلغة). انتهى.

صوابه: (ولا يعزُّر) بزيادة لا، وهو في البلغة كذلك، والمعنى يساعده.

وَغَيْرُهُمَا، وَضَرَبَ عَلِيٌّ النَّجَاشِيُّ بشُرْبِهِ فِي رَمَضَانَ ثَمَانِينَ، ثُمُّ حَبَسَهُ، ثُمٌّ عِشْرينَ مِنَ الغَلِد.

نَقَلَ صَالِحٌ: أَذْهَبُ إِلَيْهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: يُغَلِّظُ عَلَيْهِ، كَمَنْ قَتَلَ فِي الحَرَم، وَاحْتَارَ أَبُو بَكْرٍ يُعَزَّرُ بِعَشْرَةِ فَأَقَلُّ.

وَفِي الْمُغْنِي: عَزَّرَهُ بعِشْرِينَ لِفِطْرِهِ، والرَّقِيقُ نِصْفُهُ

وَعَنْهُ: يُحَدُّ ذِمِّيٌّ لاَ حَرْبَيٌّ.

وَقِيلَ: إِنْ سَكِرَ، وَالْمُذْهَبُ: لا.

قَالَ فِي البُلْغَةِ: وَلَوْ رَضِيَ بِحُكْمِنَا، لآنَّهُ لَمْ يَلْتَرَمْ بِالانْقِيَادِ فِي مُخَالَفَةِ دِينِهِ.

وَيُحَدُّ مَنْ احْتَقَنَّ بِهَا، فِي الْمُنْصُوص، كَمَا لَوْ اسْتَعَطَّ أَوْ عَجَنَ دَقِيقًا فَٱكُلَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَلَمْ يَخْبَرْ، وَنَقَلَ حَنْبَلَّ: أَوْ تُمَضَّمُضَ حُدٌّ.

وَذَكَرَهُ فِي الرِّعَايَةِ قَوْلاً ثُمُّ قَالَ: وَهُوَ بَعِيدٌ، وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: إِنْ وَصَلَ جَوْفَهُ حُدٌّ.

وَيُحْرُمُ العَصِيرُ إِذَا غَلَى، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: إِذَا عَلَى أَكْرَهُهُ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرُ (١٠)، فَإِذَا أَسْكَرَ فَحَرَامٌ، وَعَنْهُ الوَقْفُ فِيمَا نُشُ.

والمُنْصُوصُ: يَحْرُمُ مَا تَمَّ لَهُ ثَلاثَةُ آيَام، زَادَ بَعْضُهُمْ: بِلَيَالِيهَا، وَإِذَا طُبِخَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ حَلَّ إِنْ فَحَسبَ ثُلْفَاهُ وَبَقِي ثُلُفُهُ، نَقَلَهُ الْحَمَاعَةُ.

وَنِي الْمُغْنِي: أَوْ لَمْ يُسْكِرْ.

وَلَهُ وَضْعُ تَمْرِ وَنَحْوهِ فِي مَاء لِتَحْلِيَتِهِ مَا لَمْ يَشْتَدُ أَوْ تَتِمُ ثَلَاثٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

نَقَلَ ابْنُ الحَكَمَ: إِذَا نَقَعَ زَبِيبًا أَوْ تَمْرَ هِنْدِيٍّ أَوْ عُنَّابًا وَنَحْوَهُ(*)؛ لِدَوَاء غَدْوَةً، وَيَشْرَبُهُ عَشِيئًة، أَوْ عَشِيئًة، وَيَشْرَبُهُ غَـدْوَةً: هَذَا نَبِيذٌ أَكْرَهُهُ، وَلَكِنْ يَطْبُخُهُ وَيَشْرَبُهُ عَلَى الْمُكَان، فَهَذَا لَيْسَ نَبِيذًا.

وَإِنْ غَلَى العِنَبُ وَهُوَ عِنَبٌ فَلا بَأْسَ بِهِ، نَقَلَهُ آبُو دَاوُد، وَيُبَاحُ فُقًّاعٌ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ لآنُهُ لا يُسْكِرُ، وَيَفْسُدُ إِذَا بَقِيَ. وَعَنْهُ: يُكُرُهُ.

وَفِي الوَسبِيلَةِ رَوَايَةً: يَحْرُمُ، وَجَعَلَ أَحْمَدُ وَضْعَ زَبيبٍ فِي خَرْدَل كَعَصيرٍ، وَٱلْهُ إِنْ صُبُّ فِيهِ خَلُّ أَكِلَ.

وَيُكْرَهُ الْخَلِيطَان، كَنْبِيلْ تَمْر وَزَبِيبِ أَوْ مُذَنِّبِ وَحْدَهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، اخْتَارَةُ فِي التَّنْبِيهِ، وَعَنْهُ: لا يُكْرَهُ، اخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَاخْتَارَ فِي الْمُغْنِي: مَا لَمْ يَحْتُمِلْ إسْكَارَهُ، وَلَهُ الانْتِبَاذُ فِي دُبَّاءَ وَحَنْتُم وَنَقِير وَمُزَفَّتٍ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْي رَوَايَةً': يَحْرُمُ، وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، وَعَلَيْهِ العَمَلُ، قَالَهُ الخَلاَلُ.

وَعَنْهُ وَغَيْرِهِ مِنَ الْآَوْعِيَةِ، إلاَّ سِقَاءً يُوكَى حِيْثُ بَلَغَ الشَّرَابُ، وَلا يُتْرَكُ يَتَنَفْسُ، نَقَلَهُ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: لَا يُعْجَبُنِي إِلَّا هُوَ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً أَنَّهُ كُرِهَ السَّقَاءَ الغَلِيظَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) والثَّالث: قوله: (ويحرم العصير إذا غلى، نقله الجماعة، وعنه إذا غلى أكرهه وإن لم يسكر). انتهى.

صوابه: (إن لم يسكر) بإسقاط الواو.

(٢) والرَّابِع: قوله: (ونقل ابن الحكم إذا نقع زبيبًا أو تمر هنديٌّ وعنَّابًا ونحوه). انتهى.

قال ابن مغلّي: كذا وقع في النَّسخ بـ: قاو، وإنَّما هو بالواو، والكراهة لأجل الخليطين ذكرها جماعةٌ من الأصحاب.

وبوَّب أبو بكر في زاد المسافر باب القول في تحريم الخليطين، وذكرها فيه. انتهى.

ويظهر لي: أنَّه لا اعتراض على المصنَّف، وأنَّ كلامه في الخليطين واضحٌ، وتقديره: إذا نقع زبيبًا وعنَّابًا أو تمر هنديُّ وعنَّابًا ونحوه، وهذا وافر بالخليطين، والله أعلم.

فهذه مسألةٌ واحدةٌ في هذا الباب.

(ر): روایتان

باب التُّعْزِير

كُلُّ مَعْصِيَةِ لا حَدُّ فِيهَا، والآشْهَرُ وَلا كَفَّارَةَ كَمُبَاشَرَةِ دُونِ الفَرَّجِ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَامْرَأَةِ امْرَأَةً، وَسَرِقَةٍ لا قَطْعَ فِيهَا، وَجِنَايَةٍ لا قَوَدَ فِيهَا، وَقَذَفُو بِغَيْرِ زَنَّا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: هَلَ خَدُّ القَذْفِ حَقَّ لِلَّهِ أَوْ لِآدَمِيٍّ وَأَنَّ التَّعْزِيرَ لِمَا دُونَ الفَرْجِ مِثْلُهُ، وَقَوْلُنَا وَلا كَفَّارَةَ فَائِدَتُهُ فِـي الظّهَـار وَشِبْهِ العَمْدِ وَنَحْوِهِمَا، لا فِي النَمِينِ الغَمُوسِ إِنْ وَجَبَتْ الكَفَّارَةُ، لاخْتِـلافِ سَـنَبِهَا وَسَـبَبِ التَّعْزِيـرِ يُعَـزُرُ فِيهَـا المُكَلَّـفَ وُجُوبًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي سَبِّ صَحَابِيِّ، كَحَدًّ، وَكَحَقَّ آدَمِيًّ طَلَبَهُ.

وَعَنْهُ: نَدَّبًا، نَصُّ عَلَيْهِ فِي تَعْزِيرِ رَقِيقِهِ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَشَاهِدِ زُورٍ.

وَفِي الْوَاضِح فِي وُجُوبِ التَّعْزِيْرِ رَوَايَتَانَ.

وَفِي الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةِ إِنْ تَشَاتُمُ، واللَّهُ وَلَلْهُ لَمْ يُعَزِّرْ الوَالِلَّ لِحَقُّ وَلَذِهِ، وَيُعَزَّرُ الوَلَدُ لِحَقِّهِ.

وَفِي جَوَازِ عَفُو وَلِيَّ الْآمْرِ عَنْهُ الرَّوَايَتَانِ، وَلا يَجُوزُ تَعْزِيرُهُ إلاَّ بِمُطَالَبَةِ الوَالِدِ.

وَفِي الْمُغْنِيَ فِي قَذْفِ صَغِيرَةٍ لا يَخْتَاجُ فِي التَّغْزِيرِ إلَى مُطَالَبَةٍ، لَأَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِتَأْدِيبِهِ فَلِلإِمَامِ تَغْزِيرُهُ إِذَا رَآهُ، يُؤلِّــدُهُ نَصُّـهُ فِيمَنْ سِبِّ صِنَحَابِيًا يَجِبُ عَلَى السِّلْطَانِ تَأْدِيبُهُ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ بِطَلَبِ وَارِثٍ مِنْ أَنْ أَكْثَرِهُمْ أَوْ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَهُ وَارِثٌ.

وَقَدْ نَصَّ فِي مَوَاضِعَ عَلَى التَّعْزِيرِ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلامَ الاَّصْحَابِ إلاَّ مَا تَقَدُّمَ فِي الآحْكَامِ السَّلْطَانِيَّةِ. وَيَأْتِي فِي أُوَّلِ أَدَبِ القَاضِي: إِذَا افْتَاتَ خَصِمْ عَلَى الحَاكِم لَهُ تَعْزِيرُهُ مَعَ أَنَّهُ لا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ (ع).

فَدَلُّ أَنْهُ لَيْسَ كَحَقِّ الاَدَمِيُّ الْمُفْتَقِرِ جَوَانَ إِقَامَتِهِ إِلَى طَلَبِ، وَلِهَذَا أُجَّابَ فِي المُغْنِي عَنْ «قُولِ الآنصارِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَـنِ الرُّيْرِ: إِنْ كَانَ ابْنَ عَمْتِك وَأَنْهُ لَمْ يُعَرِّرُهُ».

وَعَنْ قَوْلِ رَجُلٍ: إِنَّ هَلَوِ لَقِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ بِأَنَّ لِلإِمَامِ العَقْنَ عَنْهُ:

وَفِي البُخَارِيِّ (٣٦٦٦): أَنَّ عَيِّيْنَةَ بْنَ حِصَنْنِ لَمَّا أَغْضَبَ عُمَرَ مَنَّ بِهِ، فَتَلا عَلَيْهِ ابْنُ أَخِيهِ الحُرُّ بْنُ قَيْسٍ ﴿خُـدُ العَفْـوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِمِ (٢٣٢٨) فِي قَوْل عَائِشَةَ رضي الله عنها: «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إلاَّ أَنْ يُنْتَهَـكَ شَـيَّ مِـنَّ مَحَارِمِ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ»، أَنْهُ يُسْتَحَبُّ لِوُلاَةِ الْأَمُورِ التَّخَلُقُ بِهَذَا، فَلا يَنْتَقِمُ لِنَفْسِهِ، وَلا يُهْمِلُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى.

مُّمُّ قَالَ: قَالَ القَاضِي: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ القَاضِيَّ لا يَقْضِي لِنَفْسِهِ وَلا لِمَنْ لا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ لَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: نَصْ عَلَيْهِ أَوْ رَآهُ لِمَصْلَحَةٍ أَوْ طَالَبٌ آدَمِيٌّ بِمُحَقِّهِ وَجَبَ.

وَفِي الكَافِي: يَجِبُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِيهِمَا الْحَبَرُ، وإلا إنْ جَاءَ تَابِيًا فَلَهُ تَركُهُ، وإلا وَجَب، وَهُوَ مَعْنَى الرِّعَايَةِ، مَعَ أَنْ فِيهَا لَهُ العَفْوَ عَنْ حَقَّ اللَّهِ.
 لَهُ العَفْوَ عَنْ حَقَّ اللَّهِ.

ُ وَأَنَّهُ إِنْ تَشَاتَمَ اثْنَانِ عُزُرًا، وَيُحْتَمَلُ عَدَمُهُ، فَدَلُ أَنْ مَا رَآهُ تَعَيَّنَ، فَلا يُبْطِلُهُ غَـيْرُهُ، وَأَنَّـهُ يَتَعَيَّـنُ قَـدْرُ تَعْزِيـرِ عَيْنِـهِ (م)، وَخَصْلَةُ عَيْنِهَا لِعُقُوبَةِ مُحَارِبٍ كَيْقِينِهِ القُتْلَ لِتَارِكِ صَلاةٍ أَوْ زَنْدِيق وَنَحْوهِ.

وَقَالَ فِي الْأَحْكَامِ السُّلُطَانِيَّةِ: وَيَسْقُطُ بِعَفُو آدَمِيٍّ حَقَّهُ وَحَقُّ السَّلْطَنَةِ، وَفِيهِ احْتِمَالَ: لا، لِلتَّهْذِيبِ، والتَّقْوِيمِ. وَفِي الانْتِصَارِ فِي قَذْف مُسْلِم كَافِرًا التَّعْزيرُ لِلَّهِ، فَلا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ.

وَنَقَلَ الْمُمُونِيُّ فِيمَنْ زَنَى صَغِيرًا لَمْ يَرَ عَلَيْهِ مَتَيْثًا.

وَنَقُلَ ابْنُ مَنْصُور فِي صَبِيٍّ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا زَانٍ: لَيْسَ قَوْلُهُ شَيْنًا، وَكَذَا فِي التَّبْصِرَةِ أَنَّهُ لا يُعَزَّرُ، وَكَــذَا فِي المُغْنِي، وَلا لِعَانَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ الثَّلاَثَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي رَدَّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ: لا نِزَاعَ بَيْنَ العُلَمَاءِ أَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ كَالصَّبِيِّ الْمَيَّزِ يُعَاقَبُ عَلَى الفَاحِثَةِ تَعْزِيسُوا بَلِيغًا، وَكَذَا المَجْنُونُ يُضْرَبُ عَلَى مَا فَعَلَ لِيَنْزَجِرَ لَكِنْ لا عُقُوبَةَ بِقَتْلِ أَوْ قَطْعِ.

قَالَ فِي الْوَاضِحِ: مَنْ شُرَعَ فِي عَشْرٍ صَلَّحَ تَأْدِيبُهُ فِي تَغْزِيرٍ عَلَى طُهَارَةِ وَصَــلاةٍ، فَكَـذَا مِثْلُـهُ زِنَى وَهُـوَ مَعْنَى كَـلام

القَاضِي، وَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ الشَّالُنْجِيُّ فِي الغِلْمَانِ يَتَمَرُّدُونَ: لا بَأْسَ بِضَرْبِهِمْ، وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ عَنِ القَاضِي: يَجِبُ ضَرْبُهُ عَلَى صَلاةٍ.

قَالَ الشَّيْخُ لِمَنْ أُوْجَبَهَا مُخْتَجًا بِهِ: هُوَ تَأْدِيبٌ وَتَعْوِيدٌ كَتَأْدِيبِهِ عَلَى خَطَّ وَقِرَاءَةٍ وَصِنَاعَةٍ وَشَيْهِهَا، وَكَسْلَا قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ كَتَأْدِيبِ النِّيَيمِ، والْمَجْنُونِ، والدَّوَابُّ فَإِنَّهُ شُرِعَ لا لِتَرَاثُو وَاجِب، فَظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِي تَأْدِيبِهِ فِي الإِجَارَةِ، والدَّيَساتِ أَنَّـهُ جَائِزٌ.

وَأَمَّا القِصَاصُ مِثْلُ: أَنْ يَطْلِمَ صَبِيٍّ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا مَجْنُونًا، أَوْ بَهِيمَةً بَهِيمَةً فَيُفْتَصُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَ

فِي ذَلِكَ زَجْرٌ عَنِ المُسْتَقْبِلِ لَكِنْ لاسْتَيْفَاء المُظْلُومِ وَأَخْلِرِ حَقِّهِ. فَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ: يَفْعَلُ ذَلِكَ وَلا يَخْلُو عَنْ رَدْعٍ وَزَجْرٍ فِي المُسْتَقْبَلِ، فَفَعَلَهُ لآجْلِ الزَّجْرِ، وإلاَّ لَمْ يَشْرَعُ لِعَدَمِ الآثَرِ بِـهِ، والفَائِدَةُ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا فِي الآخِرَةِ فَاللَّهُ تَعَالَى يَتَوَلَّى ذَلِكَ لِلْعَدَّلِ بَيْنَ خَلْقِهِ، فَلا يَلْزَمُ مِنْهُ فِعْلَنَا نَحْنُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَــامِدِ: القِصَاصُ بَيْنَ البَهَائِمِ، والشَّجَرِ، والعِيدَانِ جَائِزٌ شَرْعًا بِإِيقَاعٍ مِثْلِ مَا كَانَ فِي الدُّنْيَا

وَكَمَا قَالَ أَبُو مُخَمُّدُ البَرْبَهَارِيُّ فِي القِصَاصِ مِنَ ٱلْحَجَرِ: لَمْ يَلْتَ أُصْبُعُ الرَّجُلِ؟

وَهَذَا ظَاهِرُ كَلامِهِمُ السَّابِقِ فِي التَّعْزِيرِ أَوْ صَرِيجِهِ فِيمَنْ لَمْ يُمَيِّزُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: القِصَّاصُ مُوَّافِقٌ لأَصُوَّلُ الشَّرِيعَّةِ، وَاحْتَجُ بِثُبُوْتِهِ فِي الآمْوَال، وَبِوُجُوبِ دِيَةِ الحَطَا، وَبِقِتَال البُغَاءِ المَغْفُورِ لَهُمْ، قَالَ: فَتَبَيْنَ بِذَلِكَ أَنَّ الظُّلْمَ، والعُدُوانَ يُؤدِّى فِيهِ حَقُّ المَظَلُومِ مَعَ عَدَمِ التَّكَلِيفِ فَإِنَّهُ مِسنَ العَـذَٰلِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الظُلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، وَجَعَلَهُ مُحَرِّمًا بَيْنَ عِبَادِهِ، كَذَا قَالَ، وَبِتَقْدِيرِهِ، فَإِنَّمَا يَدُلُ فِي الآدَمِيُّينَ.

وَالْمَلْهُ مُ قَالَهُ القَاضِي: بِعَشْرِ جَلْدَاتٍ فَاقَلُ إلاَّ فِي وَطْءٍ أَمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ فَيُعَزُّرُ حُرٌّ بِمِنْةٍ إلاُّ سَوْطًا، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: بِمِئَةٍ، بلا نَفْيٍ، وَلَهُ نَقْصُهُ.

وَعَنْهُ: وَكَذَا كُلُّ وَطَّءٍ فِي فَرْجٍ، وَهِيَ أَشْهَرُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ.

وَعَنْهُ: أَوْ دُونَهُ، نَقَلَهُ يَّعْقُوبُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُلْهَبِ، والمُحَرُّرِ وَغَيْرِهِمَا، عَلَى مَا قَدَّمُوهُ، وَاحْتَـجُ، بِـأَنَّ عَلِيًـــا -رضــي الله عنه- وَجَدَ رَجُلاَ مَعَ امْرَأَةٍ فِي لِحَافِهَا فَضَرَبَهُ مِثَةً، وَالعَبْدُ بِخَمْسِينَ إِلاَّ سَوْطًا.

وَعَنْهُ: الكُلُّ بِعَشْرٍ فَأَقُلُ ، نَقَلُهُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ، لِلْخَبَرِ، وَمُرَادُهُ عِنْدَ شَيْخِنَا إلاَّ فِي مُحَرَّمُ لِحَقُّ اللَّهِ.

وَعَنْهُ: بِتِسْعِ، وَعَنْهُ: لا يَبْلُغُ بِهِ الحَدْ، جَزَمٌ بِهِ الحِرْقِيُّ وَغُيْرُهُ.

وقدَّمهُ فِي ٱلمُذْهَبِ، والمُحَرَّرُ وَخَيْرِهِمَا، وَاسْتَثَنَى مَنْ قَدَّمَهُ مَا سَبَبُهُ الوَطْءُ، فَعَلَى قَوْلِ الحِرْقِيُّ رُوِيَ عَنْهُ: أَدْنَى حَدًّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَشْهَرُ، نَصَرَهُ أَبُو الحَطَّابِ وَجَمَاحَةً.

وَفِي الْفُصُولِ: حَدُّ العَبْدِ، وَيَحْتَمِلُ كَلامُ أَحْمَدَ، والحِرَقِيُّ لا يَبْلُغُ بِجِنَايَةٍ حَدًّا فِي جِنْسِهَا، وَيَكُونُ مَا لَــمْ يَـرِذْ بِـهِ نَـصُّ بِحَنْسِ وَتَوْبِيخِ،

َ وَقُيلَ: فِي َحَقُ اللَّهِ، وَيَشْهَرُ لِمَصْلَحَةٍ، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي شَاهِدِ زُورٍ، وَيَحْرُمُ حَلْقُ لِحَيْبَةِ، وَفِي تَسْوِيدِ وَجُهِسِهِ وَجُهُسَانٍ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ (م 1)^(۱).

أحدهما: لا يفعل به ذلك، وهو الصُّحيح.

جزم به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزَّينٍ ونصروه، ذكروه في الرُّجوع عن الشُّهادة في تعزير شاهد الزُّور.

وقد سئل الإمام أحمد في رواية مهنًا عن تسوّيد الوجه، قال مهنًا: فرأيت أنَّه كره تسويد الوجه.

قاله في النُكت في شاهد الزُّور. انتهى.

قلت: الصُّواب الرُّجوع في ذلك إلى الأشخاص، فإنَّ المقصود منه الرَّدع، والرَّجر، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فكلُّ أحدي بحسبه، فيرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم، فيفعل ذلك إن رآه مصلحةً.

ثمُّ وجدت في المغني، والشُّرح قريبًا من ذلك.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (ويحرم حلق لحيته، وفي تسويد وجهه وجهان، وتوقُّف فيه أحمد). انتهي.

اللُّوطِيُّ وَغَيْرُهِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِيهِ عَنْ عُمَرَ: يُضْرَبُ ظَهْرُهُ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُسَخَّمُ وَجْهُهُ، وَيُطَافُ بهِ، وَيُطَالُ حَبْسُهُ.

وَفِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَهُ التَّغْزِيرُ بِحَلْقِ شَغْرٍ لا لِخَيَةِ وَيَصْلُبُهُ خَيًّا، وَلا يُمْنَعُ مِنْ أَكُلِ وَوُصُوءٍ، وَيُصَلِّي بِالإِيمَاءِ، وَلا يُعِيدُ، كَذَا قَالَ، وَيُتَوَجُّهُ لِا يُمْنَعُ مِنْ صَلاَةٍ.

قَالَ: وَهَلْ يُجَرِّدُ فِي التَّعْزِيرِ مِنْ ثِيَابِهِ إِلاَّ بِسَتْرِ عَوْرَتِهِ؟ اخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي الحَدِّ.

قَالَ: وَيَجُورُ أَنْ يُنَادِّى عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ إِذَا تَكَرَّزَ مِنْهُ وَلَمْ يُقْلِعْ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلامَ أَحْمَدَ ۚ فِي شَاهِدِ الرُّورِ قَـالَ: فَنَـصَ أَنُـهُ يُنَـادَى عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ، وَيُطَافُ بِهِ، وَيُضْرَبُ مَعَ ذَلِكَ.

قَالَ فِي الفُصُولَ: يُعَزُّرُ بِقَدْر رُثِّبَةِ المَرْمِيّ، فَإِنَّ المَعَرَّةَ تَلْحَقُ بقدْر مَرْتَبَتِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ عُمَــرَ بْـنِ عَبْـدِ العَزِيــزِ رضي الله عنه قَالَ: إَيَّاكُمْ، وَالْمُثْلَةَ فِي العُقُوبَةِ، وَجَزُّ الرَّأْسِ، واللَّحْيَةِ.

ُوتَقَالَ شَيْخُنَا: بِمَا يَرْذُعُهُ، كَعَوْلُ مُتَوَلُّ وَإِنَّهُ لا يَتَقَدَّرُ، لَكِنْ مَا فِيهِ مُقَدَّرٌ لا يَبْلُغُهُ، فلا يُقْطَعُ بسَرِقَةٍ دُونَ نِصَابٍ. وَلا يُحَدُّ حَدُّ الشُّرْبِ بِمَضْمَضَةِ خَمْرٍ وَتَحْوِهِ، وَأَنَّهُ رِوَايَةٌ، وَاخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ يُقَالُ بِقَتْلِـهِ لِلْحَاجَـةِ، وَإِنَّـهُ يُقْتَلُ مُبْتَدِعٌ دَاعِيَةٌ، وَذَكَرَهُ وَجْهَا (و م) وَنَقَلَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْأَطْرُوشُ فِي الدُّعَاةِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ.

وَقَالَ فِي الْخَلْوَةِ بِأَجْنَبِيَّةٍ، وَإِتَّخَاذُ الطُّوَافِ بِالصَّخْرَةِ دِينًا.

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ َ انْذِرُوا لِي لِتُقْضَى حَاجَتُكُم، أَوْ اسْتَعِينُوا بِي: إِنْ أَصَرُّ وَلَمْ يَتُبْ قُتِلَ، وَمَنْ تَكَـرُّرَ شُـرَبُهُ مَـا لَـمْ يَنْتَـهِ بدُونِهِ، لِلأَخْبَارِ فِيهِ.

قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهُ وَلا جَرْحُهُ، وَلا أَخَذُ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، فَيَتَوَجَّهُ أَنَّ إثْلافَـهُ أُولَـى مَـعَ أَنْ ظَـاهِرَ كَلامِهم لا يَجُوزُ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْذِيِّ –رحمه الله– فِي تَاريخِهِ المُنتَظِم فِي سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَحَمْسِمِاتَةٍ، فِي خِلافَةِ المُسْتَضيء بـأمْرِ اللَّـهِ كَثُرَ الرَّفْضُ فَكَتَبَ صَاحِبُ المَخْزَنِ إِلَى أَمِيرِ المُؤمِنِينَ إِنْ لَمْ تُقَوِّ يَدَ ابْنِ الجَوْزِيُّ لَمْ يُطِقُ دَفْعَ البَدَعِ، فَكَتَبَ أَمِيرَ المُؤمِنِينَ إِنَّ لَمْ تُقَوِّ يَدَ ابْنِ الجَوْزِينَ أَعَرُهُ اللَّهُ يَعَالَى قَدْ بَلَغَهُ كَــَثْرَةُ الرَّفْضِ، وَقَــذ خَـرَجَ بِتَقْوِيَةِ يَدِي، فَأَخْبَرْتِ النَّاسِ بِذَلِكَ عَلَى المِنْبَرِ وَقُلْت: إِنَّ أَمِيرَ المُؤمِنِينَ أَعَرُهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَلَغَهُ كَــثْرَةُ الرَّفْضِ، وقَــذ خَـرَجَ تُوْقِيَعُهُ بِتَقْوِيَةِ يَدِي فِي إِزَالَةِ الْبِدَعِ، فَمَنْ سَمِغَتُمُوهُ مِـنَ العَـوَّام يَتَنقُـصُ بِالصَّحَابَـةِ فَـأَخْبِرُونِي حَتَّـى أَنقُـضَ دَارِهِ وَأَخَلُـدَهُ الحَبْسَ، فَانْكُفُ النَّاسُ.

وَسَبَقَ فِي آخِرِ الغَصْبِ حُكْمُ إِثْلافِ المُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَالاً، والصَّدَّقَةُ بهَا، وَانْفَرَدَ ابْنُ الجَوْزِيُّ بذَلِكَ، كَانْفِرَادِهِ بقَوْلِـهِ فِـي مَنَةِ أَرْبَعِ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِاتَةٍ: تَكَلُّمَ ابْنُ البَغْدَادِيُّ الفَقِيهُ فَقَالَ: إنْ عَائِشَةَ رضى الله عنها قَاتَلُتَ عَلِيًّا عَليه السَّلامَ فَصَارَتْ مِنَ البُغَاةِ، فَتَقَدُّمْ صَاحِبُ المُخْزُنِ بِإِقَامَتِهِ مِنْ مَكَانِهِ وَوَكُلَّ بِهِ فِي المَخْزَنِ، وَكَتَبَ إلَى أميرِ المُؤمِنينَ يَعْنِي المُسْتَضييءَ بِأَمْرِ اللَّهِ

فَخَرَجَ النُّوقِيعُ بِتَعْزِيرِهِ، فَجُمِعَ الفُقَهَاءُ، فَمَالُوا عَلَيْهِ، فَقِيلَ لِي: مَا تَقُولُ؟ فَقَلْت هَذَا رَجُلٌ لَيْسَ لَـهُ عِلْـمٌ بِـالنَّقْلِ وَقَـدْ سُمِعَ أَنَّهُ جَرَى قِتَالَ: وَلَعَمْرِي إِنَّهُ جَرَى قِتَالٌ وَلَكِنْ مَا قَصَدَتْهُ عَائِشَةً وَلا عَلِيٌّ رضي الله عنهما، وَإِنْمَا أَثَارَ الحَرْبَ سُــفَهَاءُ الفَريقَيْن، وَلَوْلا عِلْمُنَا بالسَّيْر لَقُلْنَا مِثْلَ مَا قَالَ، وَتَعْزِيرُ مِثْل هَذَا أَنْ يُقِرُّ بالحَطَإ بَيْنَ الجَمَاعَةِ فَيُصفَحَ عَنْهُ.

فَكَتَبَ إِلَى أُمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بَدَلِكَ فَوَقَّعَ: إِنْ كَانَ قَدْ أَقَرُّ بِالْخَطَإِ فَيَشْتَرَطُ عَلَيْهِ أَنْ لا يُعَاوِدَ ثُمُّ يُطْلَقُ، كَذَا قَالَ.

فَإِذَا كَانْ تَعْزِيرُ مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقِرُّ بِالْحَطَإِ فَكَيْفَ يَقُولُ فَيُصْفَحُ عَنْهُ، لآنُهُ لا صَفْحَ مَعَ وَجُودٍ تَعْزِيرٍ مِثْلِهِ، وَمُرَادُهُ.

يُصْفَحُ عَنْهُ بَتَرْكِ الْضَرْبِ وَنَحْوهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ اغْتِرَافَ هَلَا بَالْخَطَإِ تَعْزِيرًا لِمَا فِيهِ مِنَ الذُّلِّ، والهَــَوَان لَـهُ، فَهُــوَ كَـالتَّعْزير بِضَرْبٍ وَكَلَام سُوء لِغَيْرُو، وَمَا قَالَهُ حَسَنٌ غَريبٌ.

وَهُنَا وَجُهُ ثَالِكٌ: أَنَّ الاعْتِرَافَ بِالْحَطَا تَوْبَةً، وَفِي النَّعْزِيرِ مَعَهَا خِلافٌ.

وَلَعَلُّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ أَرَادَ بِنَقْضِ الدَّارِ فِي كَلامِهِ السَّابِقِ الْبَالَغَةَ لا حَقِيقَةَ الفِعل.

كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ رضى الله عنه أَنَّهُ لَمَّا قَالَ الحُطَيْقَةُ فِي الزَّبْرِقَان بْن بَلْر:

وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَأْسِي دَعْ الْكَارِمَ لا تُرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

وَسَالَ عُمَرُ حَسَّانَ وَكَبِيدًا فَقَالا: إِنَّهُ هَجَاهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُمِيَ فِي بثْر ثُمَّ ٱلْغَى عَلَيْهِ شَيْتًا فَقَالَ الحُطَيْئَةُ:

زُغُسُبُ الحَوَاصِلُ لا مُسَاءً وَلا شُسجَرُ مُساذًا تَقُسُولُ لأَفْسَرَاحُ بسسنِي مُسرَحُ

فَاغْفِرْ عَلَيْك مسَلامُ اللَّهِ يَسا عُمَسرُ ألْقَيْت كَاسِبَهُمْ فِي قَعْر مُظْلِمَةٍ

ألْقَت إلبُك مَقَالِيدَ النُّهَى البَشْرُ أنْت الإمَامُ الَّذِي مِنْ بَعْدِ صَاحِبِهِ

لَـمْ يُؤثِـرُوكَ بِهَـا إذْ قَدُّمُـوك لَهَـا لكِن بأنفسهم كانت بك الأفسر

بَيْنَ الْأَبَاطِع يَغْشَاهُمْ بِهَا الفدرُ فَامْنُنْ عَلَى صِبْيَةٍ فِي الرَّمْلِ مَسْكُنُّهُمْ

مِنْ عَرَض دَاوِيَّةٍ يَعْمَى بِهَا الخَبَرُ أَهْلِسَى فِسدَاؤُك كَسمْ بَيْنِسِي وَيَيْنَهُسمْ

فَحِينَتِذِ كَلَّمَهُ فِيهِ عَبْدُالرَّحْمَن بْنُ عَوْفٍ وَعَمْرُو بْنُ العَاصَ وَاسْتَرْضَيَاهُ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ السِّجْن، ثُمَّ دَعَاهُ فَهَدَّدَهُ بِقَطْع لِسَانِهِ إِنْ عَادَ يَهْجُو أَحَدًا قَالَ الجَّوْهَرِيُّ الفَادِرُ، والفَدُورُ: الْمُسِنُّ مِنَ الوُعُول، وَيُقَالُ: العَظِيمُ، والجَمْعُ فُلْزُ وَقُلُرٌ ۖ وَمَوَّضِعُهَاۗ المَفْدَرَةُ.

مِمَّا هُوَ مَكْتُوبٌ عَلَى بَابِ السَّجْنِ بالعِرَاقِ: هَاهُنَا تَلِينُ الصَّعَابُ وَتُخْتَبُرُ الأخبَابُ.

وَمَكَثُوبٌ عَلَى بَابِ سِجْنٍ: هَذِهِ مَنَازِلُ البَلْوَى، وَقُبُورُ الآحْيَاء، وَتَجْرِبَةُ الآصادِقَاء، وَشَمَاتَةُ الآخــــدَاء، وَأَنْشَــدَ بَعْضُهُــمْ فِي السِّجْن: فَلَسْنَا مِنَ الأَمْسِوَاتِ وَلا الأَحْيَسا

خَرَجْنَا مِنَ اللُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا

فَرحْنَا وَقُلْنَا جَاءَ هَــذَا مِــنَ اللَّانْيَــا إذا جَاءَنَا السَّجَّانُ يَوْمُا لِحَاجَةِ

وَنَفْسِرَحُ بِالرُّوْيَسِا فَجُسِلُ حَدِيثِنَسِا إِذَا نَحْنُ أَصْبَحْنَا الْحَدِيثُ عَن الرُّوْيَا

وَإِنْ هِيَ سَاءَتْ بَكُرَتْ وَأَتَبَ عَجْلَى فَإِنْ حَسننت لَمْ تَاتِ عَجلَى وَأَبْطَات

وَلَمَّا عَمِلَ مَعْنُ بْنُ زَافِدَةَ خَاتَمًا عَلَى نَقْشِ خَاتَم بَيْتِ المَال ثُمُّ جَاءَ بِهِ صَاحِبُ بَيْتِ المَال فَأَخَذَ مِنْــهُ مَــالأ ضَرَبَـهُ عُمـَـرُ مِنَةً، وَحَبَسَهُ، وَكَلُّمَ فِيهِ فَضَرَبَهُ مِثَةً، وَكَلُّمَ فِيهِ فَضَرَبَهُ مِثَةً وَنَفَاهُ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: لَعَلَّهُ كَانَتْ لَهُ ذُنُوبٌ فَأَدَّبَ عَلَيْهَا، أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْآخْذُ أَوْ كَانَ ذَنْبُهُ مُشْتَمِلاً عَلَى جَنَايَاتٍ.

وَنَصُّ أَحْمَدُ فِي الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ: يُحْبَسُ حَتَّى يَكُفُّ عَنْهَا.

وَفِي الرِّعَايَةِ: مَنْ عُرِفَ بِأَذَى النَّاسِ وَلَمْ يَكُفًّ، حُبسَ حَتَّى يَمُوتَ.

وَفِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ:َ لِلْوَالِي فِعْلُهُ لَا لِلْقَاضِي، وَنَفَقَتُهُ مِنْ بَيْتِ المَالِ لِيَذْفَعَ ضَرَرَهُ، وَيَأْتِي كَلامُهُ فِي عُيُــونِ المَسَــائِلِ بَعْدَ مَسْأَلَةِ السَّاحِرِ.

وَفِي التَّرْغِيبَ فِي العَائِنِ: لِلإِمَامِ حَبْسُهُ وَيُتَوَجُّهُ: إِنْ كَثْرَ مَجْذُومُونَ وَنَحْوُهُمْ لَزِمَهُمْ التَّنَحِّي نَاحِيَةً.

وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ: لا، فَلِلْإِمَامُ فِعْلُهُ.

وَجَوَّرُ ابْنُ عَقِيلٍ قَتْلَ مُسْلِلِمٌ جَاسُوسٍ لِكُفَّارٍ (و م) وَرَادَ ابْنُ الجَــوْزِيِّ: إنْ خِيسَفَ دَوَامُــهُ، وَتَوَقَّـفَ فِيــهِ أَحْمَــدُ، وَعِنْـدَ القَاضِي: يُعَنَّفُ ذُو الْهَيْثَةِ، وَغَيْرُهُ يُعَزُّرُ.

وَقَالَ (ش): إنْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْمَيْثَاتِ كَحَاطِبِ أَحْبَبْت أَنْ يَتَجَافَى عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ كَانَ لِلإِمَام أَنْ يُعَزِّرَهُ: وَقَــالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يُعَاقِبُ وَيُسْجَنُّ وَقِصَّةُ حَاطِبٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ (خ: ٦٢٢ ٤، م: ٢٥٨٤).

وَقَالَ عُمَرُ: ﴿قَدْ كَفَرَ. وَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: دَعْنِي أَصْرِبُ عُنُقَ هَٰذَا الْمُنَافِقِ﴾.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كَشْفِ الْمُشْكِلِ: تَقَرَّبَ إِلَى القَوْمِ لِيَحْفَظُوهُ فِي أَهْلِهِ بِأَنْ أَطْلَمَهُمْ عَلَى بَعْضِ أَسْرَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْدِهِمْ وَقَصْدِ قِتَالِهِمْ، وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لا يَضُرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَوِّ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَهَــذَا الَّـذِي فَعَلَـهُ أَهْـرٌ يَحْتَمِـلُ الشَّـأُويلَ وَلِذَلِكَ «اسْتَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ حُسْنَ الظُنَّ وقَالَ: إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ».

وَقَدْ ذَلُ الحَدِيثُ عَلَى أَنْ حُكُمَ الْمُتَاوِّلَ فِي اسْتِبَاحَةِ المَخظُورِ خِلافُ حُكُمِ الْمُتَعَمِّدِ لاسْتِخلالِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ، وَذَلُ عَلَى أَنْ مَنْ أَتَى مَخطُورًا وَادَّعَى فِي ذَلِكَ مَا يَحَتَمِلُ التَّأُويلَ كَانَ القَوْلُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ غَالِبُ الظَّنِّ بِخِلافِهِ، وَقَالَ عَسنْ قُول عُمَرَ: وَهَذَا لآنُهُ رَأَى صُورَةَ النَّفَاق، وَلَمُّا احْتَمَلَ قَوْلَ عُمَرَ وَكَانَ لِتَأْوِيلِهِ مَسَاعٌ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ

َ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْمُتَاخِّرِينَ فِي كِتَابِهِ الْهَدْيِ: فِيهِ إِنَّ مَنْ نَسَبَ مُسْلِمًا إِلَى نِفَاقِ أَوْ كُفْرِ مُتَأَوَّلًا وَغَضَبًا لِلَّــهِ وَرَسُـولِهِ لا لِهَوَاهُ وَحَظّهِ لا يَكُفُرُ، بَلْ لا يَأْنَمُ، بَلْ يُثَابُ عَلَى نِيَّتِهِ، بِخِـــلاف ِأَهْـلِ الآهْـوَاءِ، والْبِـدَعِ فَـاإِنْهُمْ يُكَفَّـرُونَ وَيُبَدِّعُــونَ مَـنْ خَالَفَهُمْ وَهُمْ أُولَى بذَلِكَ.

وَكُذَا قَالَ الخَطَّابِيُّ إِنَّ مَنْ كَفَّرَ مُسْلِمًا أَوْ نَفَّقَهُ مُتَأَوِّلاً وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ لَمْ يَلْزَمُهُ عُقُوبَةً.

قَالَ فِي كَشْفُ الْمُشْكَلِ: وَقَدْ ذَلُ الحَدِيثُ عَلَى النَّ الجَاسُوسَ الْمُسْلِمَّ لا يُقْتَلُ، فَيُقَالُ مُطْلَقًا أَوْ مَعَ التَّاوِيلِ، فَهُــوَ لا يَـدُلُّ مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ تَعْزِيرٌ، هَذَا إِنْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّأْويلِ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَمْ يَدُلُ أَيْضًا؛ لآنُ عَمَرَ لَمَّا طَلَّبَ قَنْلَهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ النَّبِيُ ﷺ، أَوْ يُقَالَ: لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ المُقْتَضِي لِقَتْلِهِ، بَلْ ذَكَرَ المَانِعَ وَهُوَ شُهُودُ بَدْرٍ، فَدَلُّ عَلَـــى وُجُــودِ المُقْتَضِي، وَأَنْهُ لَوْلَا الْمَعَارِضُ لَعَمِلَ بِهِ، وَهُوَ أَيْضًا يَدُلُ عَلَى تَحْرِيمٍ مَا وَقَعَ.

وَفِي كِتَابَ الْهَدِّي أَنَّهُ كَبِيرَةٌ مُحِيَ بِالحَسَنَةِ الكَبِيرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي شَرْحٍ مُسْـلِم وَغَيْرِهِ: فِيهِ أَنَّ الجَاسُـوسَ وَغَيْرَهُ مِـنْ أَصْحَابِ الذُّنُوبِ الكَبَاثِرِ لاَ يُكَفِّرُونَ بِذَلِكَ وَهَذَا الجِنْسُ كَبِيرَةٌ قَطْعًا، لآنَهُ يَتَضَمَّنُ إِيذَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُـوَ كَبِيرَةٌ بِـلا شَـكً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا، والآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وَقُولُهُ ﷺ: «لَعَلُّ اللَّهُ اطُّلَعَ عَلَى أَهْل بَدْر فَقَالُوا: اعْمَلُوا مَا مْبِثْتُمْ فَقَدْ غَفَرْت لَكُمْ».

قَالَ العُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ الغُفْرَانُ لَهُمْ فِي الْآخِرُةِ، وإلاَّ فَلَوْ تُوجَّة عَلَى أُحَدٍ مِنْهُمْ حَدٌّ أَوْ غَيْرُهُ أَقِيمَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَارِ

وَنَقَلَ القَاضِي عِيَاضٌ الإِجْمَاعَ عَلَى إِقَامَةِ الحَدُّ وَأَقَامَهُ عُمَرُ عَلَى بَعْضِهِم "وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِسْطَحًا الحَدُّ وَكَانَ ذريًا».

وقال في كشف المشكل في هذا ليُس عَلَى الاسْتِقْبَال، وَإِنْمَا هُوَ لِلْمَاضِي وَتَقْدِيرُهُ أَيُّ عَمَلِ كَانَ لَكُمْ فَقَدْ غُفِرَ، وَيَسدُلُّ عَلَى هَذَا شَيْفَان: أَخَدُهُمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَانَ جَوَابَهُ فَسَاغُفِرُ، والثَّانِي أَنَّهُ كَانَ يَكُونُ إطلاقًا فِي الذُّنُوبِ، وَلا وَجْهَ لِذَلِكَ، وَيُوضِّحُ هَذَا أَنَّ القَوْمَ خَافُوا المُقُوبَةَ فِيمَا بَعْدُ فَقَالَ عُمَرُ: يَسا حُذَيْفَةً هَـل أَنَّا مِنْهُـمْ؟ وَكَـذَا اخْتِيَـارُ الخَطَّابِيِّ أَنْـهُ لِلْمَاضِي.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: لا نَفْيَ إِلاَّ فِي الزُّنَي، والْمُخَنَّثِ.

وَقَالَ القَاضِي: نَفُيُهُ دُونَ عَامٍ، وَاحْتَجُ بِهِ شَيْخُنَا وَبِنَفْي عُمَرَ نَصْرَ بْنَ حَجَّاجٍ لَمَّا خَافَ الفِتْنَةَ بِـهِ نَفَـاهُ مِـنَ المَدِينَـةِ إِلَـى البَصْرَةِ، فَكَيْفَ مَنْ عُرفَ ذَنْبُهُ، وَبَمنْعِهِ العَزَبُ السَّكْنَى بَيْنَ مُتَاهَّلَيْنِ وَعَكْسُهُ، وَأَنْ امْرَأَةً تَجْمَعُ بَيْنَ الرِّجَــالِ، والنَّسَـاءِ شَـرٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ القَوَّادَةُ، فَيَغْعَلُ وَلِيُ الْآمْرِ المَصْلَحَة.

ُ وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّمَا الْمُقُوبَةُ عَلَى ذُنْبَوِ ثَابِتِ، أَمَّا النَّعُ، والاَحْتِرَارُ فَيَكُونُ لِلتَّهْمَةِ، لِمَنْعِ عُمَّرَ اجْتِمَاعَ الصَّبْيَانِ بِمُتَّهَمَّ الفَاحِشَةِ.

ُ وَفِي الفُنُونِ: لِلسُّلْطَانِ سُلُوكُ السُّيَاسَةِ، وَهُوَ الحَزْمُ عِنْدَتَا، وَلا تَقِيفُ السُّيَاسَةُ عَلَى مَا نَطَقَ بِـهِ الشَّـرَعُ، إِذَّ الحُلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ رضي الله عنهم قَلْ قَتَلُوا وَمَثْلُوا وَحَرَّقُوا المُصَاحِفَ، وَنَفَى عُمَرُ نَصْرَ بْنَ حَجَاجٍ خَوْفَ فِتْنَةِ النِّسَاءِ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَضْمُونُهُ جَوَارُ العُقُوبَةِ وَدَفْعُ الْمُفْسَدَةِ، وَهَذَا مِنْ بَـابِ المُصَـالِحِ الْمُرسَـلَةِ، قَـالَ: وَقَـدْ سَـلَكَ القـاضِي فِـي الآحْكَام السُلطَانِيَّةِ أَوْمِيَعَ مِنْ هَذَا.

قَالَ: وَقَوْلُهُ: اللَّهُ ٱكْثِرُ عَلَيْك، كَاللُّمَاءِ عَلَيْهِ وَشَتْمُهِ بِغَيْرٍ فِرْيَةٍ، نَخْوَ يَا كَلْب، فَلَهُ قَوْلُهُ لَهُ أَوْ تَعْزِيرُهُ، وَلَوْ لَعَنَهُ فَهَلْ لَهُ أَنْ

يَلْعَنَهُ؟ يَنْبَنِي عَلَى جَوَاز لَعْنَةِ الْمُعَيَّن.

وَمَنْ لَغَنَ نَصْرَانِيًّا أَدِّبَ أَدْبًا خَفِيفًا، لآنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْعَنَهُ بِغَيْرِ مُوجبِ إِلاَّ أَنْ يَكُونُ صَـــدَرَ مِـنَ النَّصْرَانِـيِّ مَـا يَفْتَضِـي ذَلِكَ، قَالَ: والآرْبُعُ الَّتِي مَنْ كُنُّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا مُحَرَّمَةً لِحَقًّ اللَّهِ لا قِصَاصَ فِيهِنَّ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْن» (خ: ٦٤٤٢): أَنْ عُمَرَ قَالَ يَوْمَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ: قَتَلَ اللَّهُ سَعْدًا.

قَالْ ابْنُ الجَوْزِيِّ: َ إِنْمَا قَالَ هَذَا لَآنَ سَعْلِنَا أَرَادَ الوِلَايَةَ وَمَا كَانَ يَصْلُحُ أَن يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكُو، قَالَ: وَقَالَ الخَطَّابِيُّ: أَيْ أَحْسُبُوهُ فِي عِدَادِ مَنْ مَاتَ، لا تَعْتَدُّوا بِحُضُورِهِ، قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِمُخَاصَمَةِ النَّاسِ تَقْرَأُ تَارِيخَ آدَمَ وَظَهَرَ مِنْهُ مَغْرِفَتُهُمْ بخطيقَتِهِ عُزْرَ وَلَوْ كَانَ صَادِقًا.

- قَالَ: وَمَنِ امْنَنَعَ مِنْ لَفُظَةِ القَطْعُ مُتَدَيِّنًا عُزَّرَ، لآنُهُ بدْعَةٌ، وَكَذَا مَنْ يَمْسِكُ الحَيَّةَ وَيَدْخُلُ النَّارَ وَنَحْوَهُ.

وَقَالَ فِيمَنَٰ فَعَلَ كَالْكُفَّارِ فِي عِيدِهِمْ: اتَّفَقُوا عَلَى إَنْكَارِهِ، وَأَوْجَبُوا عُقُوبَةَ مَنْ يَفْعَلُهُ، قَالَ: والتَّعْزِيـرُ عَلَى شَيْءٍ دَلِيـلٌ تَلَى تَحْرِيهِ.

وَقَالَ فِيمَنْ غَضِبَ فَقَالَ: فَمَا نَحْنُ مُسْلِمِينَ: إِنْ أَرَادَ ذَمُّ نَفْسِهِ لِنَقْص دِينِهِ فَلا حَرَجَ فِيهِ وَلا عُقُوبَةً.

وَمَنْ قَالَ لِذِمِّيٍّ يَا حَاجٌ عُزَّرَ، لآنَ فِيهِ تَشْبِيهَ قَاصِدِ الكَنَائِسِ بِقَاصِدِ بَيْتِ اللَّهِ، وَفِيهِ تَعْظِيمٌ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُسْــبّهُ أَعْيَادَهُمْ بِأَعْيَادِ المُسْلِمِينَ وَتَعْظِيمِهِمْ.

وَكَذَاَ يُعَزُّرُ مَنْ يُسَمِّيَ مَنْ زَارَ القُبُورَ، والمُشَاهِدَ حَاجًّا، وَمَنْ سَمَّاهُ حَجًّا أَوْ جَعَلَ لَهُ مَنَاسِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لآحَـــدِ أَنْ يَفْعَــلَ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ حَجًّ البَيْتِ العَتِيق وَأَنَّهُ مُنْكَرَّ، وَفَاعِلُهُ ضَالًّ.

وَمِنَ القِصَاصِ فِي الكَلِمَةِ مَا رَوَى أَحْمَدُ (٤/ ٥٥): حَدُّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدُّثَنَا مُبَارَكُ بُسنُ فَضَالَـةَ حَدُّثَنَا أَبُـو رَبِيعَـةَ بُسنُ كَعْبِ، أَنْ أَبَا بَكْرٍ قَالَ لَهُ كَلِمَةً كَرِهَهَا رَبِيعَةُ وَنَدِمَ [فَقَالَ]: رُدُّ عَلَيُّ مِثْلُهَا حَتَّى يَكُونُ قِصَاصًا، فَأَبَى ذَلِك، وَأَنْهُمَا أَخْبَرَا النَّبِيُّ عَلَى أَصْحَابِهِ رَضِي الله عنهم فِي مَرَضِهِ وَقَدْ عَصَّبَ رَأْمَةُ فَقَالَ مَنْ كُنْت جَلَدْت لَهُ ظَهْرًا فَهَذَا ظَهْرِي فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ، وَمَنْ كُنْت مُنَمَّت لَهُ عِرْضًا فَهَذَا عِرْضِي فَلْيَسْتَقِدْ مِنْهُ، وَمَنْ كُنْت أَخَذْت لَهُ مَالاً فَهَذَا مَالِي».

وَهُوَ خَبَرٌ طَوِيلٌ، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «الشَّمَائِلِ» (١٢٨)، وَابْنُ جَرِيرِ (٣/ ١٨٩)، والعُقَيْلِيُّ (٣/ ٤٨٢)، والطُبَرَانِيُّ (٦/ ٧٤)، والبَيْهَقِيُّ (٦/ ٧٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ الفَضل بْن عَبَاس وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَعَنْ أَبِي ۚ هُرَيْرَةَ: ﴿ أَنَّ رَجُلاَ شَتَمَ أَبَا بَكُرٍ فَلَمَّا أَكْثَرَ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضَ الشَّيْءِ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ مَلَــكَ يُكَذَّبُهُ فَلَمَّـا رَدَدْت عَلَيْهِ وَقَعَ الشَّيْطَانُ وَلَمْ أَكُنْ لَآجْلِسَ فِي مَجْلِسٍ يَقَعُ فِيهِ﴾.

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٣٦)، وَكَذَا أَبُو دَاوُدُ (٤٨٩٧).

رَوَاهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْمَىلاً، وَقَدْ رَوَى هُوَ وَغَيْرُهُ ﴿أَنْ زَيْنَبَ لَمَّا سَبَّتَ عَائِشَةَ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ».

كَذَا رَأَيْت بَعْضَهُمُ ذَكَرُهُ وَلَمْ أَجِدُهُ وَإِنَّمَا لابْنِ مَاجَهُ: «دُونَك فَانْتَصِرِي، فَاقْتِلْت عَلَيْهَا حَتَّى يَبِسَ رِيقُهَا فِي فِيهَا مَا تَـرُدُّ عَلَيُّ شَيْئًا، فَرَأَيْت النَّبِيُّ ﷺ يَتَهَلَّلُ وَجُهُهُ ۚ، وَصَدَّرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ هَذَا المَعْنَى فِي قُولِهِ: ﴿وَجَزَاءُ سَيَّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] عَنْ مُجَاهِدٍ، والسُّدِّيِّ.

ِ وَقَالَهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَالْمُورِيُّ، وَظَاهِرُ قَوْل مُقَاتِلِ وَهِشَام بْنِ حُجْرِ فِي الآيَةِ خِلافُهُ وَهُوَ ظَـاهِرُ قَـوْلِ الحَنَفِيَّةِ، لآنُهُــمْ ذَكَرُوا: لَوْ تَشَاتَمَ اثْنَانَ مُزَّرًا، وَصَرَّحَتْ بِهِ المَالِكِيَّةُ قَالُوا: لاَنْهُ أَذِيَّةٌ وَسَبُّ فَلا يَجُوزُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنَ دُعِيَ عَلَيْهِ ظُلْمًا لَهُ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى ظَالِمِهِ بِمِثْلِ مَا دَعَا بِهِ عَلَيْهِ، نَحْوَ: أَخْزَاك اللَّـهُ، أَوْ لَمَنَـكُ اللَّـهُ، أَوْ يَشْتُمُهُ بِغَيْرٍ فِرْيَةٍ، نَحْوَ يَا كُلْبُ يَا خِنْزِيرُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، لقوله تعالى: ﴿وَلَمَـنِ انْتَصَـرَ بَعْـدَ ظُلْمِـهِ فَـأُولَئِكَ مَـا عَلَيْهِمْ مِنْ مَبَيلِ﴾ [الشورى: ٤١].

َ فَكُلِمَ أَنْهُ لاَ سَبِيلَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِ لِلنَّاسِ البَاغِي، وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بـالمَخْلُوقِ مِـنْ وَكِيـلٍ وَوَلِـيٍّ أَمْـرٍ وَغَيْرِهِمَـا فَاسْتِعَانَتُهُ بِخَالِقِهِ أَوْلَى بِالجَوَازِ، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: الدُّعَاءُ قِصَاصٌ وَمَنْ دَعَا عَلَى ظَالِمِهِ فَمَا صَبَرَ يُرِيـــدُ بِذَلِـكَ أَنْ الدَّاعِـيَ مُنتَصِرٌ، والانْتِصَارُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لَكِنْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأَمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

وَقُولُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ لَمًا دَعَتُ عَلَى السَّارِقِ: ﴿لَا تُسَبُّخِيۗ﴾؛ أيْ: لا تُخْفُفِي عَنْهُ، ثُمَّ ذَكُـرَ قِصَّـةَ أَبِـي بَكْـرِ الآخِـيرَةَ الَّتِـي رَوَاهَا أَبُو دَاوُد (٤٨٩٧)، قَالَ: وَإِذَا دَعَا عَلَيْهِ بِمَا آلَمَهُ بِقَدْرِ أَلَم ظُلْمِهِ فَهَذَا عَدْلٌ

وَإِن اعْتَدَى فِي الدُّعَاء كَمَنْ يَدْعُو بالكُفْر عَلَى مَنْ شَتَمَهُ أَوُّ أَخَذَ مَالَهُ فَذَلِكَ سَرَف مُحَرَّمٌ.

وَمَّمَنُ حَبَسَ نَقُدَ خَيْرِهِ عَنْهُ مُدَّةً ثُمُّ الْدَّاهُ إِلَيْهِ عَرُّرٌ، فَإِلَّا لَمْ يَتَعَمَّدُ الإثْمَ فلا ضَمَانَ فِي الدُّنْيَا لَآجُلِ الرَّبَا، وَهُنَا يُعْطِي اللَّـهُ عَرُّ وَجَلُّ صَاحِبَ الحَقِّ مِنْ حَسَنَاتِ الآخِرِ تَمَامَ حَقِّهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا الظَّالِمُ لا يُمْكِنُهُ تَعْزِيرُهُ فَلَهُ أَنْ يَدْهُو عَلَيْهِ بِمُقُويَةٍ بِقَــدْر مَظْلِمَتِهِ، وَإِذَا كَانَ ذَنْبُ الظَّالِمِ إِفْسَادَ دِينِ المُظْلُومِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُفْسِدَ دِينَهُ، لَكِنْ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ بِمَا يَفْسُدُ بِهِ دِينُهُ مِثْلَ سَا فَعَارَ لَهُ.

وَكَذَا لَوْ افْتَرَى عَلَيْهِ الكَذِبَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْتَرِيَ عَلَيْهِ الكَذِبَ.

لَكِنْ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ عَلَيْهِ بِمَنْ يَفْتَرِي عَلَيْهِ الكَّلْبَ نَظِيرَ مَا افْتَرَاهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الاَفْـتِرَاءُ مُحَرَّمُـا، لآنَّ اللَّـة إذَا عَاقَبَـهُ بَمَنْ يَفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ لَمْ يَقْبُحْ مِنْهُ وَلا ظُلْمَ فِيهِ، لآنَهُ اعْتَدَى بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا مِنَ العَبْدِ فَقَبِيحٌ لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ.

وَمِنْ هَٰذَا البَابِ قَوْلُ مُوسَى: ﴿ رَبُّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلاَّهُ زِينَةٌ وَٱمْوَالاً ﴾ الآيَةُ [يونس: ٨٨].

وَدَعَا سَمَدٌ عَلَى الَّذِي طَعَنَ فِي سِيرَتِهِ وَدِينِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ الجَوْزِيِّ عَنْ بَغْضِهِمْ أَنَّ دُصَاءً مُوسَى بِإِذْن قَالَ: وَهُوَ قَـوْلٌ صَحِيحٌ، لاَّنَهُ سَبَبٌ لِلاَنْتِقَامٍ، وَذَكَرَ فِي مَجْلِسِ الوَزِيرِ ابْنُ هُبَيْرَةً مَسْأَلَةً فَاتَّفَقَ الوَزِيرُ، والعُلْمَاءُ عَلَى شَسَيْءٍ وَحَالَمُهُمْ فَقِيـهُ مَالِكِيِّ، فَقَالَ الوَزِيرُ: أَحِمَارُ أَنْتَ؟ الكُلُّ يُخَالِفُونَكَ وَأَنْتَ مُصِرٌ، ثُمُّ قَالَ الوَزِيرُ: لِيَقُلْ لِي كَمَا قُلْتَ لَهُ فَمَا أَنَا إِلاَّ كَأَحَدِكُمْ، فَضَحَجُ الْمَجْلِسُ بِالبَكَاء.

ُ وَجَعَلَ الْمَالِكِيُّ يَقُولُ: أَنَا أُولَى بِالاعْتِذَارِ، والوَزِيرُ يَقُولُ: القِصَاصُ، فَقَالَ يُوسُفُ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ وَقَـذْ تَوَلَّى دَرْسَ النَّظَامِيَّةِ: إذْ أَبَى القِصَاصَ فَالفِدَاءُ.

فَقَالَ الوَزِيرُ: لَهُ حُكْمُهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: نِعَمُك عَلَى كَثِيرَةً.

قَالَ: لا بُدَّ، قَالَ: عَلَيَّ دَيْنٌ مِثَةُ دِينَارٍ.

فَقَالَ الوَزيرُ: يُعْطَى مِثَةً لإِبْرَاء ذِمَّتِهِ، وَمِائَةً لإِبْرَاء ذِمَّتِي.

ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْذِيِّ فِي تَارِيَغِهِ، فَدَلُ عَلَى مُوافَقَتِهِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الصُّلْحُ بِمَالِ عَلَى حَقٌّ آدَمِيٌّ كَحَدٌ قَذْفُو وَسَبًّ.

وَلِمُسْلِمِ (٢٥٨٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «المُسْتَبَّانِ مَا قَالا فَعَلَى البَادِئَ مَا لُمْ يَعْتَدِ المُظْلُومُ، وَذَكَسَرَ فِي شَـرْحِ مُسْلِم كَفَوْل شَيْخِنَا، وَأَنْهُ لا خِلافَ فِي جَوَازِهِ، وَصَحَّ خَبَرُ عَائِشَةَ: «أَنْهَا دَعَتْ عَلَــَى السَّارِقِ فَقَـالَ عليه الصلاة والسلام: لا تُسَبِّخِي عَنْهُ؛ أَيْ: لا تُخَفِّفِي عَنْهُ.

وَيْيِ الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: مَنْ قَصَدَ الجَهْرَ فِي صَلاةِ سِرٌ أَنْ عَكْسَهُ أَوْ يَزِيدُ فِيهَا أَذْكَارًا غَيْرَ مَسْنُونَةِ وَنَحْوِهِ، فَلِلْمُخْسِبِ تَأْدِيبُهُ «وَلَمَّا طَوَّلَ مُعَاذَ الصَّلَاةَ قَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ: أَفَّتَانَ أَنْتَ يَا مُعَاذَ؟، أَيْ مُنَفَّرٌ عَنِ الدَّينِ، فَفِيهِ إِنْكَارُ الْمَكْرُوهِ، وَهُوَ مَحَــلُ وِفَاقٍ، وَلَكِنْ فِي شَرْحِ مُسْلِم فِيهِ التَّغْزِيرُ عَلَى إطَالَتِهَا إذَا لَمْ يَرْضَ المَّامُومُونَ، والاكْتِفَاءُ فِي التَّغْزِيرِ بِالكَلامِ.

وَمَن اسْتَمْنَى بِيَدِهِ بِلا حَاجَةٍ: عُزَّرً.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ ذَلِكِ نَقُلَ ابْنُ مَنْصُور: لا يُعْجَبُنِي بلا ضَرُورَةٍ.

قَالَ مُجَاهِدٌ: كَانُوا يَأْمُرُونَ فِتْيَانَهُمْ أَنْ يَسْتَعِفُوا بِهِ.

وَقَالَ العَلاءُ بْنُ زِيَادٍ: كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي مَغَازِيهِمْ.

وَعَنْهُ: «يَحْرُمُ مُطْلَقًا وَلَوْ حَافَ» ذَكَرَهَا فِي الفُنُونِ: وَإِنْ حَنْبِلِيًا نَصَرَهَا، لآنَ الفَرْجَ مَعَ إِبَاحَتِهِ بِالعَقْدِ لَمْ يُبَحْ بِالضَّرُورَةِ، فَهُنَا أُولَى، وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ الصَّوْمَ بَدَلاَ مِنَ النُكَاحِ، والاَحْتِلامُ مُزيلاً لِشِيئةِ الشّبَقِ مُفَتَّرًا لِلشَّهْوَةِ، وَيَجُورُ حَوْفَ زِنْى. وَعَنْهُ: يُكُرَّهُ، والمَرْأَةُ كَرَجُلٍ فَتَسْتَعْمِلُ شَيْئًا مِثْلَ الذَّكْرِ وَيَحْتَمِلُ اللّنَعْ وَعَدَمُ القِيَاسِ، ذَكْرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَلُو اضْطُرُ إِلَى جَمَاعِ وَلَيْسَ مَنْ يُبَاحُ وَطَوُهَا حَرُمَ (ُو)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ:

باب السُّرقة

مَنْ سَرَقَ وَهُوَ مُكَلُّفَ مُخْتَارٌ وَعَنْهُ: أَوْ مُكْرَةٌ مَالاً مُخْتَرَمًا عَالِمًا بِهِ وَبَتَحْرِيمِهِ مِنْ مَالِكِهِ أَوْ نَافِيهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَمِنْ غَاصِبِهِ وَسَارَقِهِ، نِصَابًا مِنْ حِرْز مَثْلَهُ المَأْذُونُ فِيهِ، وَخَرَجَ بهِ دَخَلَهُ أوْ لا، بلا شُبْهَةٍ.

اغْتِبَارَ النَّفْصِيلِ وَجْهَيْن، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ (م ١)(١) بخِلافِ القَذْفِ لِخُصُولَ التَّغْيين.

وَجَزَمَ فِي عَيُونِ المُسَائِلِ: يَجِبُ اسْتِفْسَارُ الحَاكِمَ الشُّهُودَ أنَّهُمْ شَاهَدُوا كَالِيلِ فِي الْمُحْتَةِ، والحَبْلِ فِي البِثْرِ؛ لآنَ الزُّنْسَى يُطْلَقُ عَلَى مَا لا يُوجِبُ الحَدُّ كَالَعَيْنِ، واليَدِ.

وَعَنْهُ: فِي إِقْرَارِ عَبْدٍ أَرْبَعَ مَرَّاتِيَّ، ثَقَلَهُ مُهَنَّا، لا يَكُونُ الْمَتَاعُ عِنْدَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى سَرِقَةِ نِصَابٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: أَنَّ قَالَ فَقَلْنُتُه، وَمَعْنَاهُ فِي الانْتِصَار وَطَالَبُهُ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ، أَوْ وَلِيُّهُ بالسَّرقَةِ لا بالقَطْع، وَعَنْهُ، أَوْ لَمْ يُطَالِبْـهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُر وَشَيْخُنَا كَإِقْرَارِهِ بِزِنَى بِأُمَةٍ غَيْرِهِ، وَجَبَ قَطْعُهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ بَعْدَ ذِكْرَ إِلْجِلَافَ فِي طَلَبَهِ: وَإِنْ قُطِعَ بِدُونِهِ أَجْزَأً.

وَمَنْ أَقَرْ بِسَرِقَةِ مَالَ غَاثِبِ أَوْ شَهَدَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ انْتَظُرَ حُضُورَهُ فَيُحْبَسُ.

وَقِيلَ: لا، كَإِقْرَارِهِ لَهُ بِحَقٍّ مُطْلَقٍ.

قَالَ فِي النُّرْغَيبِ: غَايَتُهُ أقرُّ بِدَيْنُ لِغَاثِبٍ وَقِيلَ: لِلْحَاكِمِ حَبْسُهُ.

قَالَ فِي عُيُونَ الْسَائِلِ: لاَّنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ حَاكِم، بِخُولاف السَّرقة، فإنَّ لِلْحَاكِم حَقًّا فِي القَطْع فَيَحْبَسُ، وَإِنْ كَـٰذَّبَ مُدَّعٍ نَفْسَهُ سَقَطَ قَطْعُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ ثَمِينًا وَيُسْرِعُ إِلَيْهِ الفَسَادُ، أَصْلُهُ الإِبَاحَةُ أَوْ لا حَتَّى أَحْجَارٌ وَلَبَنَّ وَخَشَبٌ وَمِلْمَحٌ، وَفِيهِ وَجُفًّ، وَفِي تُرَابٍ وَكَلْإِ وَسِرْجِينَ طَاهِرٍ، والأَشْهَرُ وَتُلْجٍ.

وَقِيلَ: وَمَاء^(٢)، وَجُهَان (مَ ٢، ٥)^{٣)}.

(١) (مسألة – ١): قوله: (إقرار مرَّتين ووصفها، بخلاف إقراره بزنًا فإنَّا في اعتبار التَّفصيل وجهين قاله في التَّرغيب). انتهى.

قلت: الإقرار بالزُّني أولى بالتَّفِصيل من الإقرار بالسَّرقة. وقد وردت السُّنَّة الصَّحيحة الصَّريحة بذلك.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وقيل: وماء) انتهى.

هذا يدل على أنه قدم في الماء حكمًا، وهو صحيح، وهو عدم القطع، وهو الصحيح من المذهب، قطع بـه في المغني، والشّرح وقالاً: لا نعلم فيه خلافًا.

وقدَّمه في المذهب وغيره.

واختاره أبو بكر وابن شاقلا، والنَّاظم وغيرهم.

وقال ابن عقيل: يقطع وقدُّمه في الرُّعايتين.

وقطع به ابن هبيرة، قاله في الصُّحيح الحرُّر، ويحتمله تقديم المصنَّف.

وأطلقهما في الحرَّر، والحاوي، وذكر المصنِّف كلامه في الرُّوضة.

(٣) (مسألة – ٢ – ٥): قوله: (وفي تراب وكلأ وسرجين طاهر، والأشهر وثلج، وقيل: وماء وجهان). انتهى.

ذکر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): التراب عل يقطع بسرقته إم ٧١

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والحاوي.

أحدهما: يقطع، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

واختاره أبو إسحاق وابن عقيلٍ.

وَفِي الانْتِصَار وَلَوْ بِكَوْنِهِ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِلْكُهُ، والْأَصَحُّ وَلَوْ مِنْ ظَلَّةِ وَقُفْ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.

وَتَثْبُتُ بِعَدْلَيْنِ وَصَفَاهَا، والآصِحُ لا تُسْمَعُ قَبْلَ الدَّعْوَى، أَوْ إِفْرَادٍ مَرَّتَيْنِ وَوَصَفُهَا، بِمَخِلاف إِفْسَرَادِه بِالزِّنَى: فَإِنْ فِي

(ر): روایتان

وَفِي الوَاضِح فِي صَيْلِهِ مَمْلُولُهُ مُحَرَّزٍ رِوَايَتَانِ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: لا قَطْعَ فِي طَيْرٍ لإِبَاحِتِهِ أَصْلاً. قَالَ فِي الانْتِصَارِ، والفُصُول: فَيَجِيءُ عَنْهُ: لاّ.

وَقَالَ فِي الرَّوْضَةِ: إنْ لَمْ يَتَمَوُّلْ عَادَةً كَمَاء وَكَلاٍّ مُحَرِّز، فَلا قَطْعَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْن.

وَيُقْطَعُ بِسَرَقَةِ عَبْدٍ صَغِيرٍ وَمَجْنُونِ وَنَاثِم لاَ مُكَاتَبٍ وَلاَ حُرٍّ.

وَقِيلَ: بَلَى مَعَ صِغْرِهِ أَوْ جُنُونِهِ (١)، فَعَلَى الآوْلَى إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حُلِيًّ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَفِيهِ وَفِي أُمَّ وَلَدٍ وَجْهَان (م ٦، ٧)(٢).

وقدُّمه في الرُّعايتين، وقدَّمه ابن رزين في التُراب الّذي يتداوى به كالأرمنيّ وما يغسل أو يصبغ به.

والوجه الثَّاني: لا يقطع بسرقته، اختاره النَّاظم.

وقال الشَّيخ الموفَّق والشَّارح: في التُّراب الَّذي له قيمةٌ كالأرمنيُّ، والذي يعدُّ للغسيل به: يحتمل وجهين. انتهى. (المسألة الثَّانية - ٣): الكلا هل يقطع بسرقته أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الإيضاح، والمذهب، والمستوعب، والمغنى، والحرَّر، والحاوي، والنَّظم.

أحدهما: يقطع، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب واختاره أبو إسحاق وابن عقيل. وقدُّمه في الرُّعايتين.

والوجه الثَّاني: لا يقطع به، قال أبو بكر: لا قطع بسرقة كلأ، وقدُّمه ابن رزين.

(المسألة الثَّالثة – ٤): السُّرجين الطَّاهَر مَل يقطع بسرقته أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرِّر، والحاوى.

أحدهما: يقطع، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب واختاره أبو إسحاق وابن عقيل، وقدَّمه في الرُّعايتين. والوجه الثَّاني: لا يقطع، اختاره النَّاظم.

وقطع به في المغني، والكافي، والشُّرح وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

وقدُّمه في المذهب وغيره ولعلُّه المذهب.

(المسألة الرَّابعة - ٥): النَّلج، وفيه طريقان، أصحُّهما أنَّ فيه وجهين، وأطلقهما في المذهب.

أحدهما: يقطع بسرقته، وهو الصُّحيح، وهو ظاهر ما قطع به في الرَّعاية الكبرى؛ فإنَّه قال: وما أصله الإباحة كغيره.

وقال الشَّيخ في المغنى: الأشبه أنَّه كالملح. انتهى.

والصَّحيح من المذهب أنَّه يقطع بسرقة الملح.

والوجه الثَّاني: لا يقطع بسرقته، اختاره القاضي.

(١) الثَّاني: قوله: (ويقطع بسرقة عبدٍ صغيرٍ ومجنونٍ ونائم لا مكاتب ولا حرٍّ، وقيل: بلي مع صغرة أو جنونه). انتهى.

الصُّواب: أنَّ هذا القول روايةٌ عن أحمد ذكرُها الأصَّحابُ، منهم صاحب المقنبع، والكـافي، والمغـني، والحـرُّر، والبلغـة، والنَّظـم، والرّعايتين وغيرهم.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (فعلى الأولى إن كان عليه حليٌّ، وقال جماعةٌ: وَلَمْ يَعِلْمُ بِهِ فَقْيَهُ وَفِي أمُّ وللرِّ وجهانَ).

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ٦): إذا سرق حرًا صغيرًا وقلنا: لا يقطع به وعليه حليٌّ فهل يقطع به أم لا؟

أطلق الخلاف وأطلقه في الهداية، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، والمحرَّر، والنَّظم، وشرح أبس منجًا، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يقطع، وهو الصَّحيح، اختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وقدَّمه ابن رزين في شرحه، وقطع به في الفصول.

والوجه الثاني: يقطع

قال في المذهب: قطع، في أصح الوجهين، وصحَّحه في النَّصحيح وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز، واختاره أبو الخطَّاب في رموس المسائل، وأبن عبدوس في تذكرته.

(المسألة الثَّانية - ٧): هل يقطع بسرقة أمَّ الولد أم لا؟

وَفِي الْمُغْنِي والتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِمَا: لا قَطْعَ بسَرقَةِ عَبْلهِ مُمَيِّز.

وَفِي الكَافِي: وَلا كَبِيرِ أَكْرَهُهُ، وَفِيهِ فِي التَّرْغَيبِ وَفِي عَبْلًا نَاثِم وَسَكُورَان وَجْهَان.

وَإِنْ سَرَقَ إِنَاءً فِيهِ خَمْرٌ أَوْ مَاءً وَلَمْ يُقَطَعُ بِمَاءٍ، أَوْ صَلِيبًا أَوْ صَنَهَم نَقْدٍ لَمْ يُقْطَعُ، خِلافًا لآبي الخَطَّابِ.

وَيُقْطَعُ بِإِنَّاءِ نَقْدٍ أَوْ دَرَاهِمَ بِهَا تَمَاثِيلُ.

وَقِيلَ: وَلَمْ يَقْصِدْ إِنْكَارًا، لَا بِآلَةِ لَهُو وَكُتُب بِدَعٍ وَتَصَاوِيرَ وَمُحَرَّم كَخَمْرٍ.

وَعَنْهُ: وَلَمْ يَقْصِدُ سَرِقَةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ مِثْلُهُ فِي إِنَاء نَقْدٍ. وَفِي الفُصُول فِي قُضْبَان اَلْخَيْرُرَان وَمَخَادٌ الجُلُودِ المُعَدَّةِ لِتَغْيِرِ الصُّوفِيَّةِ يُحْتَمَلُ، كَالَةِ لَهْوٍ وَيُحْتَمَلُ القَطْعُ وَضَمَانُهَا. وَيُصَابُهَا ثَلاثَةٌ دَرَاهِمَ خَالِصَةٌ وَمَغْشُوشَةٌ، قَالَهُ شَيْخُنَا، أَوْ رُبِّعُ دِينَارٍ أَوْ مَا قِيمَتُهُ، كَأَحَدِهِمَا.

وَعَنْهُ: كَالدُّرَاهِم، اخْتَارَهُ الآكْثَرُ الخِرَقِيُّ، والقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَفِي الْمُنْهِجِ: أَنَّهُ ۚ الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ، ۚ وَعَنْهُ ثَلاثَةً ۚ دَرَاهِمَ أَوْ قِيمَتُهَا، وَفِي تَكْمِيلِهِ بِضَمَّ مِنَ النَّقْدَيْنِ وَجَهَانِ (م ٨)(١٠. وَيَكَفِي تِنْبُرُ فِي المُنْصُوصِ.

وَتُغْتَبُرُ قِيمَةُ النَّصَابِ حَالَ إخْرَاجِهِ مِنْ حِرْزٍ، فَلَوْ الْنَلَقَة فِيهِ بِأَكُلِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ ذَبْحِ فِيهِ كَبْشًا قِيمَتُهُ نِصَابٌ فَنَقَصَتْ قِيمَتُـهُ أَوْ قُلْنَا: هُوَ مَيْتَةٌ لَمْ يُقْطَعْ وَلَوْ نَقَصَتَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ قُطِعَ.

وَكَذَا لُوْ مَلَكَهُ سَارِقُهُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرٍوِ.

وجزم به جَمَاعَةً وَأَبْنُ هُبَيْرَةً عَنْ أَحْمَدَ.

وَفِي الْخِرَقِيِّ، والإيضاح، والمُغْنِي: يَسْقُطُ قَبْلَ التَّرَافُع^(٢) (م ٩)^(٣).

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والكافي، والشرح.

قال في الرَّعاية: وإن سرق أمَّ ولدٍ مجنونةُ أو نائمةٌ قطع، وإن سرقها كرهًا فوجهان.

أحدهما: لا يقطع، قدَّمه ابن رزين في شرحه، وهو الصُّواب، لأنَّه لا يحلُّ بيعها ولا نقل الملك فيها، فأشبهت الحرَّة. الله معالمًا: مع مع الكُنَّ معالم تُعَنِّبُ مع الله مع الله و الله و الله والله المُّذِّبِ معالم الله المُّذِ

والوجه الثَّاني: يقطع لأنَّها مملوكةٌ تضمن بالقيمة، فأشبهت القنَّ.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي تكميله بضمٌّ من النَّقدين وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصَّغير وغيرهم. أحدهما: يكمل النَّصاب بضمَّ أحد النَّقدين إلى الآخر إن جعلا أصلين.

المسالم المساب بعدم احداد المسابق المس

قدَّمه في الرَّعايتين، وصحَّحه في تصحيح المحرُّر.

قلت: وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يضمُّ قال شارح الحرُّر: أصل الخلاف الخلاف في الضَّمُّ في الرُّكاة. انتهى.

قلت: الَّذي يظهر أنَّه يقطع هنا بالضَّمُّ وإن لم نقل به في الزُّكاة، واللَّه أعلم.

(٢) تنبيه: قول المصنّف: (وفي الخرقيُّ، والإيضاح، والمغني يسقط قبل التُّرافع). انتهى.

ليس كما قال عن الخرقيّ فإنَّ كلامه كغيره فإنَّه قال: ويقطع السَّارق وإن وهبت له السَّرقة بعد إخراجه، بل ظاهر كلامـه القطـع، سواءً كان قبل التَّرافع أو بعده.

وأمًا صاحب الإيضاح فإنَّ مفهوم كلامه فيه كما قال المصنّف؛ فإنَّه قال: وإذا وهب له العين المسروقة نظر فيسه فـإن كــان بعــد أن بلغ الإمام لم يسقط عنه القطع، فلم يصرّح بما قال وإنَّما هو من مفهومه.

(٣) (مسألة - ٩): قوله: (وكذا لو ملكه سارقه عنىد أبي بكر وغيره وجزم به جاعة وابن هبيرة عن أحمد، وفي الخرقي، والإيضاح، والمغنى: يسقط قبل الترافع). انتهى.

يعني: لو ملكه بعد إخراجه من آلحرز وقبل التَّرافع هل يمتنع القطع أم لا؟

أحدهما: يمتنع القطع ويسقط قبل التَّرافع، وهو الصَّحيح، جزم به في الإيضاح، والعمدة، والنَّظم، وشرح ابسن رزيس، والمغني،=

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الفـروع - كتاب الحدود

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِرَافِعِهِ عَفْقٌ، وَظَاهِرُ الوَاضِحِ وَغَـيْرِو: قَبْـلَ الحُكْـمِ، قَـالَ أَحْمَـدُ: تُـدْرُأُ الحُـدُودُ لِعُبُهَاتِ.

فَإِذَا صَارَ إِلَى السُّلْطَانِ وَصَحُّ عِنْدَهُ الْآمْرُ بِالبِّيِّنَةِ أَوْ الاغْتِرَافِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِقَامَتُهُ عِنْدَ ذَلِكَ.

وَيَشْفَحُ الرَّجُلُ فِي حِدٌّ دُونَ ٱلسُّلْطَانِ، ويَسْتُرُ عَلَى أخِيهِ وَلا يَرْفَعُ عَنْهُ الشَّفَاعَة، فَلَعَلُ اللَّهَ عَزُّ وَجَلَّ يَتُوبُ عَلَيْهِ.

وَإِنْ سَرَقَ فَرْدَ خُفٌّ قِيمَةُ كُلٌّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا دِرْهَمَان وَمَعًا عَشْرَةٌ غَرَمَ ثَمَانِيَةً، المُتلَفُ وَنَقْصُ التَّفْرِقَةِ.

وَقِيلَ: دِرْهَمَيْنِ وَلا قَطْعَ، وَكَذَا جُزْءًا مِنَ كِتَابِ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ وَنَظَائِرِهِ، وَضَمَــانُ مَـا فِـي وَثِيقَـةٍ أَتَلَفَهَـا إِنْ تَعَـذُرَ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجُهُ عَلَيْهِمَا.

وَيُقْطَعُ بِسَرِقَتِهِ مِنْدِيلاً بِطَرَفِهِ دِينَارٌ مَشْدُودٌ يَعْلَمُهُ.

وَقِيلَ: أَوْ يَجْهَلُهُ، صَحَّحَهُ فِي الْمَذْهَبِ، كَجَهْلِهِ قِيمَتُهُ.

وَيُقْطَعُ سَارِقُ نِصَابِ لِجَمَاعَةٍ، عَلَى الْآصَحِ.

وَإِن اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نِصَابِ قُطِعُوا مُطْلَقًا.

وَعَنْهُ: يُقْطَعُ مَنْ أُخْرَجَ نِصَابًا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُقْطَعْ بَعْضُهُمْ لِشُبْهَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلا قَطْعَ

وَإِنْ هَتَكَا حِرْزًا وَدَخَلاهُ فَأَخْرِجَ أَحَدُهُمَا المَالَ أَوْ دَخَلَ أَحَدُهُمَا فَقَرَّبُهُ مِنَ النَّقْبِ وَأَدْخَلَ الآخَــرُ يَـدَهُ فَأَخْرَجَهُ فَطْعَـا، وَكَذَا إِنْ وَضَعَهُ وَسَطَ النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الخَارِجُ، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَان، وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخِلُ خَارِجًا أَوْ نَاوَلَـهُ فَاخَذَهُ الآخَـرُ أَوَّلاً، أَوْ أَعَادُهُ فِيهِ أَحَدُهُمَا قُطِحَ الدَّاخِلُ وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْةً: هُمَا، وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا وَدَخَلَ الآخَرُ فَأَخْرَجَــهُ، فَإِنْ تَوَاطَلَ فَفِي قَطْعِهِمَا وَجْهَان، وإلاَّ فَلا قَطْعَ (م 10)(١٠.

فُصلُ

مَنْ دَخَلَ حِرْزًا فَبَلَعَ جَوْهَرَةً وَخَرَجَ فَقِيلَ: يُقْطَعُ.

وَقِيلَ: إنْ خُرَجَتْ.

وَقِيلَ: لا (م ۱۱)^(۲).

=والشَّرح، فقالاً: يسقط قبل التَّرافع إلى الحاكم، والمطالبة به عنده، وقالاً: لا نعلم فيه خلافًا.

وهو ظاهر كلام ابن منجًا في شرحه وظاهر كلامه في الهداية، والكافي، والمقنع، والمحرَّر وغيرهم.

واختاره ابن عقيل.

والوجه الثّاني: لا يسقط القطع، جزم به جماعةٌ، وذكره ابن هبيرة عن أحمد، كما قال المصنّف: هو ظاهر كلامه في البلغة، والرّعايـة الصّغرى، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

واختاره أبو بكرٍ وغيره.

(١) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن نقب أحدهما ودخل الآخر فأخرجه فإن تواطآ ففي قطعهما وجهان، وإلاَّ فلا). انتهى.

أحدهما: لا قطع، وهو الصَّحيح، على ما اصطلحناه.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم. الوجه الثَّاني: يقطع، جزم به في الوجيز، والمنوِّر.

وقدُّمه في الْحُرُّر وغيره، وصحَّحه في النَّظم وغيره، وهو الصُّواب.

(۲) (مسألة – ۱۱): قوله: (ومن دخل حرزًا فبلع جوهرة وخرج، فقيل: يقطع، وقيل: إن خرجت، وقيل: لا). انتهى. وأطلقهما الزَّركشيّ.

أحدهما: يقطع مطلقًا، وهو الصّحيح.

جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وَيُقْطَعُ إِنْ رَمَى بِهِ خَارِجًا أَوْ جَذَبَهُ بِشَيْءٍ، وَكَذَا إِنْ أَمَرَ آدَمِيًّا غَيْرَ مُكَلُّف بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَرَكَهُ عَلَى دَابَّةٍ. وَقِيلَ: وَسَاقُهَا أَوْ مَاء جَارٍ.

وَقِيلَ: وِرَاكِدِ فَانْفَتَحَ فَأَخْرَجُوهُ أَوْ عَلَى جِدَارٍ فَأَخْرَجَتْهُ رِيحٌ، أَوِ اسْتَتْبَعَ سَخْلَ شَاةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ تُبِعَهَا.

وَالْأَصَحُّ: أَوْ تَطَيُّبَ فِيهِ وَخَرَجَ رَيْحٌ.

وَالْأَصَحُ: وَلَوْ اجْتَمَعَ بَلَغَ نِصَابًا، أَوْ هَتَكَ الحِرْزُ وَأَخَذَ المَالَ وَقْتًا آخَرَ، أوْ أَخَذَ بَعْضَهُ ثُمُّ أَخَذَ بَقِيَّتُهُ وَقَرُبَ مَا بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: أَوْ بَعُدَ، قَدُّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ المَالِكُ بِهِ وَأَهْمَلُهُ فَلا قَطْمَ هُنَا.

قَالَ القَاضِي: قِيَاسُ قَوْل أَصْحَابِنَا يَبْنِي عَلَى فِعْلِهِ كَمَا يُبْنَى عَلَى فِعْلَ غَيْرُهِ.

وَاخْتَارَهُ فِي الانْتِصَارِ إِنْ عَاهَ غَدًا وَلَمْ يَكُنْ رَدُّ الحِرْزُ فَاخِذَ بَقِيَّتُهُ، سَلَّمَهُ الْقَاضِي لِكُوْنِ سَرِقَتِهِ النَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ. وَلُوْ أَخْرَجَ بَعْضَ ثُوْبِ قِيمَتُهُ نِصَابٌ قُطِعَ إِنْ قَطَعَهُ، وإِلاَّ فَلا.

وَلَوْ فَتَحَ أَسْفَلَ كُوَّارَةٍ فَخَرَجَ العَسَلُ شَيْئًا فَطِيعَ، وَلَوْ عَلَّىمَ قِيرُدًا السَّرِقَةَ فَالغُرْمُ فَقَـطْ، ذَكَسَرُهُ أَبُـو الوَفَـاءِ وَالبَـنُ

وَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى سَاحَةِ دَارِ مِنْ بَيْتٍ مُغْلَقٍ مِنْهَا قُطِعَ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ بَابُهَا مُغْلَقًا فُلا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ فَتَحَ بَابَهَا فَوَجُهَان.

وَحِرْزُ الْمَالَ مَا حُفِظَ فِيهِ عَادَةً، وَيَخْتَلِفُ بالحَيْلافِ الْمَال، والبَلَدِ وَعَدْل السُّلْطَان وَقُوْتِهِ وَضِيدُهِمَا.

فَحِرْزُ نَقْدٍ وَجَوْهَرٍ وَقُمَاشِ فِي العُمْرَانِ فِي دَارٍ وَدُكَانٍ وَرَاءَ غَلْقٍ وَثِيقٍ. وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: فِي قُمَاش غَلِيظٍ وَرَاءَ غَلَّق.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ الجَوْزِيِّ: مَا جُعِلَ لِلسَّكْنَى وَحِفْظَ المَتَاع كَالدُّور، والخِيَام حِرْز، سَوَاءٌ سَرَقَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مَفْتُوحُ البَابِ أَوْ لَا بَابَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ مَحْجُرٌ لِلْبَنَاء.

وَالصُّنْدُوقُ بِسَوْقَ حِرْزِ وَثَمُّ حَارِسٌ.

وَحِرْزُ بَقْلٍ وَقُدُررُ بَاقِلاَءَ وَطَبِيخٌ وَخَزَفٌ وَثَمَّ حَارِسُ وَرَاءَ الشَّرَائِجِ، وَحِرْزُ خَشَبِ وَحَطَبِ الحَظَائِرِ. وَفِي النَّبْصِرَةِ: حِرْزُ حَطَبٍ تَطْبِئْتُهُ وَرَبْطُهُ بِالحِبَالِ وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ.

وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وشرح ابن منجًا وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يقطع مطلقًا.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح.

والوجه الثَّالث: إن خرجت قطع، وإلاَّ فلا، لأنَّه أتلفه في الحرز.

واختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن عبدوس في تذكرته.

قلت: إتلافه في الحرز غير متحقَّق، بل فعل فيه ما هو سببٌ في الإتلاف إن وجد.

والظَّاهر: أنَّها لا تتلف في تلك السَّاعة، قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: فإن لم تخرج فلا قطع عليه، وإن خرجت فوجهان.

وقال ابن رزين: إن لم تخرج فلا قطع، وإن خرجت فقدًم أنَّه يقطع، كما تقدُّم.

تنبيه: بحتمل أنَّ الخلاف المطلق في كونه يقطع مطلقًا أو لا يقطع مطلقًا.

وأمَّا القول بالقطع إذا خرجت وعدمه إن لم تخرج فهو مفرّع على القول بالقطع، وقدَّم القطع مطلقًا بالنَّسبة إلى التَّفرقة. ويحتمل: أنَّ الحلاف المطلق في الأقوال النَّلاثة وهو ظاهر عبارته.

الفروع - كتاب الحدود

وَالسُّفُنُ فِي الشَّطُّ بِرَبْطِهَا، وَالمَاشَيَةُ الصَّيَّرُ، وَفِي المَرْعَى بِسرَاعٍ يَرَاهَـا غَالِبًـا وَإِبـلٌ بَّارِكَـةٌ مَعْقُولَـةٌ بِحَـافِظ حَتَّى نَـافِم، وَحُمُولَتُهَا بِسَائِق يَرَاهَا أَوْ بِتَقْطِيرِهَا وَقَائِدٍ يَرَاهَا.

وَفِي التَّرْغِيبُ: بِقَائِدٍ يَكُثُرُ الْتِفَاتُهُ وَيَرَاهَا إِذَنْ إِلاَّ الآوَّلُ مُحْرَزٌ بِقَوَدِهِ، والحَافِظُ الرَّاكِبُ فِيمَا وَرَاءُهُ كَقَائِدٍ.

وَالنَّيُوتُ بِالصَّخْرَاء، والبَسَاتِينِ بِمُلاحَظِ، فَإِنْ كَانَتْ مُغْلَقَةٌ أَبْوَأَبُهَا فَبِنَاتِم، وَكَذَا خَيْمَةٌ وَخَرْكَاةٌ وَنَحُوهُمَاً. قال ابْنُ عَقِيل: هَذَا مِنْ أَصْحَابِنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ نَاثِمٌ عَلَى الرَّحْلِ، وإِلاَّ بِمُلاحَظِ وَالنَّا ابْنُ عَقِيل: هَذَا مِنْ أَصْحَابِنَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ نَاثِمٌ عَلَى الرَّحْلِ، وإِلاَّ بِمُلاحَظٍ

وَاخْتَارَهُ فِي الْتُرْغِيبِ.

وَحِرْارُ ثِيَابٍ فِي حَمَّام وَأَعْدَالَ وَغَرْلُ فِي سُوقَ أَوْ خَانَ وَمَا كَانَ مُشْتَرَكًا فِي الدُّخُولَ إِلَيْهِ بِحَافِظٍ، كَقُعُودِهِ عَلَى المُتَاع. وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَإِنْ قَرُّطَ فِي الْحِفْظِ فَنَامَ أَوْ اثْنَتَغَلَ فَلا قَطْعَ، وَيَضْمَنُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ اسْتَحْفَظَةُ رَبُّهُ صَريحًا، وَفِيهِ: وَلا تَبْطُلُ الْملاحَظَةُ بِفَتَرَاتٍ وَإعْرَاضَ يَسِيرٍ، بَلْ بتَركِهِ وَرَاءَهُ.

وَحِرْزُ كَفَن فِي قَبْرِ بِمَيِّتٍ، فَلَوْ نَبَشَهُ وَأَخَذَ كَفَنَّا مَشْرُوهَا قُطِعَ عَلَى الْأَصَحُّ.

وَفِي الوَاضِحِ مِنْ مَقْبَرَةٍ مَصُونَةٍ بِقُرْبِ البَلَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي النَّبْصِرَةِ: «مَصُونَةٍ»، وَفِي كَوْنِهِ مِلْكًا لَهُ أَوْ لِوَارِيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ (م ۱۲)^(۱)، وَعَلَيْهُمَا: هُوَ خُصْمُهُ.

وَقِيلَ: نَائِبُ إِمَامٍ كَعَدَمِهِ، وَلَوْ كَفَّنَهُ أَجْنَبِيٍّ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: وَقِيلٌ: لِمَا لَمْ يَكُنُ النِّتُ أَهْلاَ لِلْمِلْكِ وَوَارِثُهُ لا يَمْلِكُ إبْدَالَهُ، والنُّصَرُّفَ فِيهِ إِذَا لَمْ يُخْلُفُ غَيْرَهُ أَوْ عَيِّنَهُ بِوَصِيَّةٍ تَعَيَّنَ كُونُهُ حَقًّا لِلَّهِ.

. وَفِي الاَنْتِصَارِ: وَقُوْبٌ رَابِعٌ وَخَامِسٌ مِثْلُهُ، كَطِيبٍ، وَفِيهِ فِي التَّرْغِيبِ: وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ وَجْهَانِ. وَحِرْزُ بَابٍ تَرَكِيبُهُ فِي مَوْضِعِهِ وَقِيلَ: لِا يُقْطَعُ مُسْلِمٌ بِسَـرِقَةِ بَـابِ مَسْجِدٍ كَحُصُرِهِ وَنَحْوِهَـا، فِي الآصَحَ، وتَـازِيرُهُ وَجِدَارُهُ وَسَقْفُهُ كَبَابِهِ، وَيُقْطَعُ بِهِ مِنْ آدَمِيٌ، وَبِحَلْقَةِ بَابِ ذَارِهِ. َ

ُ وَفِي التَّرْغِيبِ؛ ُجِرْزُ بَابِ بَيْتَوَ أَوْ خِزَانَةٍ بَغَلَقِهِ أَوْ غُلُقِ بَأَبِ الدَّارِ عَلَيْهِ، وَفِي سِتَارَةِ الكَعْبَةِ الحَارِجَـةِ المَخِيطَـةِ روايَشَـان، وَظَاهِرُ المَذْهَبِ: لا، قَالَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ (م ١٣) (٢)، وَإِنْ نَامَ عَلَى رِدَاقِهِ فِي مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ أَوْ عَلَى مِجَرَّ فَرَسِهِ وَلَمْ يَزُلُ عَنْهُ أَوْ

(١) (مسألة – ١٢): قوله: (وفي كونه ملكًا له أو لوارثه فيه وجهان). انتهى.

يعني: به الكفن إذا سرق.

أحدهما: هو ملك للميِّت، وهو الصَّحيح.

جزم به في المغني، والشَّرح، والفائق في الجنائز، فقال: لو كفِّن فعدم المَّيت فالكفن باق على ملكه تقضى منه ديونه. انتهى. والوجه الثَّاني: هو ملكٌ للورثة.

قال في الرَّعاية الكبرى: وإذا أكله ضبعٌ فكفنه إرثٌ، وقاله ابن تميم أيضًا. انتهى.

وتظهر فائدته في قضاء دينه منه وزيادة الثُّلث في الوصيَّة.

وقال ابن تميم، وصاحب الحاويين: لو تبرُّع به أجنيُّ ثمُّ أكل الميُّت كان للأجنبيُّ دون الورثة، وقطعًا بذلك.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وفي ستارة الكعبة الخارجة المخيطة روايتان، وظاهر المذهب: لا، قاله ابن الجوزيّ). انتهى. وأطلقهما في الخلاصة.

إحداهماً: لا يقطع، وهو الصّحيح.

قال ابن الجوزيُّ: في المذهب ومسبوك الذُّهب لا يقطع بسرقتها في ظاهر المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في المغني، والكافي، والحرُّر، والنَّظم، والشُّرح وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يقطع اختاره القاضي.

وجزم به في المنوِّر، وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

نَعْلُهُ فِي رَجَلِهِ قُطِعَ سَارَقُهُ.

وَفِي التُّرغِيبِ: لَوْ سُرُقَ مَرْكُوبُهُ مِنْ تَحْتِهِ فَلا قَطْعَ، وَفِي الرِّعَايَةِ احْتِمَالٌ، وَإِنْ سَرَقَهُ بِمَالِكِهِ وَمَعَهُ نِصَـابٌ فَالوَجْهَـان، وَعِنْدَ أَبِي بَكْرٍ: مَا كَانَ حِرْزًا لِمَالِ فَهُوَ حِرْزٌ لِآخَرَ، وَحَمَلَهُ أَبُو الخَطَّابِ عَلَى قُوَّةً سُلْطَانِ وَعَدْلِهِ.

وَيُقْطَعُ كُلُّ قَرِيبٍ بِسَرِقَةِ مَالِ قَرِيبِهِ إلاَّ عَمُودَيْ نَسَبِهِ، وَعَنْهُ إلاَّ أَبَوَيْهِ وَإِنْ عَلَواا.

وَقِيلَ: إِلاَّ ذِي رَحِم مُحْرَم، وَظَاهِرُ الوَاضِح قَطْعُ غَيْر أَبٍ.

وَلا قَطْعَ بِسَرِقَةٍ عَبْدٍ مِنْ سَيِّدِهِ، نَصُّ عَلَيهِ.

وَسَرِقَةِ سَيُّلِهِ مِنْ مُكَاتَبِهِ، فَإِنْ مَلَكَ وَفَاءٌ فَيَتَوَجُّهُ الخِلافُ.

وَفِي الْانْتِصَار، فِيمَنْ وَارْثُهُ حُرٌّ: يُقَطِّعُ وَلا يُقْتَلُ بهِ.

وَمِنْ مَال مُشْتَرَكِ لَهُ كَبَيْتِ المَال، نَصُّ عَلَيْهِ، قَالَ:َ لآنَ لَهُ فِيهِ حَقًّا.

وَغَنِيمَةٌ لَمْ تُخَمَّسْ أَوْ لآحَدِ مِئَّنْ لا يُقْطَعُ بِسَرَقَتِهِ مِنْهُ، كَغَنِيمَةٍ مُخَمَّسَةٍ.

وَفِي الْمُحَرَّر: يُقْطَعُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ بِسَرَقَتِهِ مِنْ بَيْتَتِ المَال، نَصَّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ سَرقَةُ عَبْدٍ، واللهِ أَوْ وَلَلهِ وَنَحْوهِمَا.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ سَرَقَ مِنْ امْرَأَةِ سَيِّلِهِ وَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُحَرِّزُوهُ عَنْهُ: لَمْ يُقْطَعْ.

وَلا يُقْطَعُ أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ بِسَرَقَتِهِ مِنْ مَالِهِ الْمُحَرُّز عَنْهُ، اخْتَارَهُ الْآكْثُورُ كَمَنْعِهِ نَفَقَتَهَا فَتَأْخُذُهَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ. وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ: أَوْ أَكُثُّرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَحِزَٰزِ مُفْرَدٍ، قَالَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، كَضَيْفِهِ وَصَدِيقِهِ وَعَبْدِهِ مِنْ الْمُرَاتِهِ مِنْ مَالِ مُحَرَّزِ عَنْــهُ وَلَــمْ يَمْنَـعُ الضَّيْـفَ قُرَاهُ، حُمِلَ إطلاقُ أَحْمَدَ: لا قَطْعَ عَلَى ضَيْفٍ، عَلَى مَا تَقَدُّمَ.

وَيُقطِّعُ مُسْلِمٌ بِسَرِقَةِ مَال ذِمِّيُّ وَمُسْتَأْمَن، وَهُمَا بِسَرقَةِ مَالِهِ كَقَوَدٍ وَحَدّ قَذْفٍ، نَصٌّ عَلَيْهمَا، وَضَمَانُ مُتَلَفًى.

وَقِيلَ:َ لا يُقْطَعُ مُسْتَأْمَنَ، كَحَدٌ خَمْرٍ وَزِنْى، نُصَّ عَلَيْهِ، بِغَيْرٍ مُسْلِمَةٍ، وَسَوَّى فِي المُنْتَخَبَ بَيْنَهُمَا فِي عَدَمِ القَطْعِ، وَيُقْطَعُ كُلُّ مِنْهُمَا بِسَرِقَةِ مَالِ الآخَرِ.

وَمَنْ سَرَقَ نِصَابًا وَادَّعَاٰهُ لَهُ أَوْ بَعْضَهُ لَمْ يُقْطَعْ، اخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، بِيَمِينِهِ.

وَعَنْهُ: يُقْطَعُ مَعْرُوفٌ بِسَرِقَةٍ، اخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَكَلَا دَعْوَاهُ إِذْنَهُ فِي دُخُولِهِ، وَفِي الْمُحَرَّرِ: يُقْطَعُ. نَقَلَ ابْنِ مَنْصُورٍ: لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَرَنِي رَبُّ اللَّارِ أَنْ أُخْرِجَهُ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَيُتَوَجَّهُ مِثْلُـهُ فِي حَـدٌ زِنَى، وَذَكَـرَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: لَمْ يُحَدُّ.

وَمَنْ سُرِقَ أَوْ غُصِبَ مَالُهُ فَسَرَقَ مَالَهُمَا مَعَ مَالِهِ مِنْ حِرْزِ وَاحِدٍ لَمْ يُقْطَعْ. وَقِيلَ: بَلَى، إِنْ تَمَيْزَ، وَإِنْ سَرَقَ مَالَهُمَا مِنْ حِرْزِ آخَرَ وَمِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنَ قُطِعَ.

وَقِيلَ: وَلَوْ أَخَذَ قَدْرَ حَقُّهِ لِعَجْزُو.

وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا فَقُطِعَ ثُمُّ سَرَقَهَا أَوْ آجَرَ أَوْ أَعَارَ دَارِهِ فَسَرَقَ مِنْهَا مَالَ مُسْتَأْجِرِ أَوْ مُسْتَعِيرِ قُطِعَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ احْتِمَالٌ إِنْ قَصَدَ بِدُخُولِهِ الرُّجُوعَ.

قال في الفُنُونِ: لَهُ الرُّجُوعُ بِقُولٍ لا بِسَرِقَةٍ، عَلَى أَنَّهُ يَيْطُلُ بِمَا إِذَا أَعَارَهُ فَوْبًا وَسَرَقَ ضَمَّنَهُ شَيْئًا، وَلا فَرْقَ.

وَإِذَا وَجَبَ القَطْعُ قُطِعَتْ يَدُهُ البُمْنَى مِنْ مِفْصَل كَفُّهِ، وَيَجبُ.

وَذَكَرَ السَّيْخُ: يُسْتَحَبُّ حَسْمُهَا بِغَمْسِهَا فِي زَيْتٍ مَغْلِيٍّ.

قَالَ أَحْمَدُ: ﴿ قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَ بِهِ فَحَسَمَ ﴾، وَهُوَ وَأَجْرَةُ قَاطِعٍ مِنْ مَالِهِ.

وَقِيلَ: مِنْ بَيْتِ المَالَ، وَيُسْتَحَبُّ تَعَلِيقُ يَدِو فِي عُنُقِهِ، زَادَ فِي البُلَغَةِ، والرَّعَايَةِ: ثَلاثَةَ أَيَّام إنْ رَآهُ إمَامٌ، وَإنْ عَـادَ قُطِعَـتْ

رجْلُهُ اليُسْرَى مِنْ مِفْصَلَ كَعْبِهِ يُتْرَكُ عَقِبُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَحُسِمَتْ، فَإِنْ عَادَ فَعَنْهُ: يَجِبُ قَطْعُ يَدِهِ اليُسْرَى فِي الثَّالِثَةِ، وَرِجْلِـهِ اليُمْنَى فِي الرَّابِعَةِ، وَلا تَفْرِيعَ، فَيَقْطَعُ الكُلُّ مُطْلَقًا، والمَلْهَبُ: يَحْرُمُ قَطْعُهُ، فَيُحْبَسُ حَتَّى يَتُوبَ، كَالَمَرُّةِ الخَامِسَةِ.

وَفِي الإيضَاح: يُعَذَّبُ، وَفِي التُّبْصِرَةِ: أَوْ يُغَرَّبُ، وَفِي البُّلْغَةِ: يُعَزَّرُ وَيُحْبَسُ حَتَّى يَتُوبَ.

وَالْمُّا مَا َرَوَاهُ مُصْغَبُ بْنُ ثَابِّتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبْيُرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرَ عَنْ جَابِرِ قَالَ: «جِيءَ بِسَارِق إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اُقْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ: افْطَعُوهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ ثَالِيَةٌ فَامَرَ بِقَتْلِهِ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ افْطَعُوهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ رَابِعَةٌ، فَقَالَ افْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ افْطَعُوهُ، فَأَمَّ جِيءً بِهِ رَابِعَةٌ، فَقَالَ افْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ فَقَالَ افْطَعُوهُ، فَأَتَى بِبِ فِي الخَامِسَةِ قَامَرَ بِقَتْلِهِ فَقَتْلُوهُ».

فَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبْنُ مَعِينِ: مُصْعَبٌ ضَعِيفٌ، زَادَ أَحْمَدُ: لَمْ أَرَ النَّاسَ يَحْمَدُونَ حَديثُهُ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: لا يُخْتُجُ بِهِ.

رَوَى حَدِيثَهُ ٱلْبُو دَاوُدَ (١٠ ٤٤)، والنَّسَافِئُ (٧٤٧١)، وَقَالَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌّ وَمُصْعَبُ لَيْسَ بالقَويِّ.

وَقِيلَ هُوَ حَسَنٌ، وَقَتَلَهُ لِمَصْلَحَةِ افْتَصَتُهُ، وَقَالَ أَبُو مُصْعَبِ المَالِكِيُّ: يُقْتَلُ السَّارِقُ فِي الخَامِسَةِ، وَقِيَاسُ قَوْلِ شَيْخِنَا إِنَّـهُ كَالشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ يُقْتَلُ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَنْتُو بِلُونِهِ.

فَلَوْ سَرَقَّ وَيَمَيِنُهُ أَوْ رَجْلُهُ اليُسْرَىٰ ذَاهِبَةٌ قُطِعَ البَاقِي مِنْهُمَا، وَلَوْ كَانَ الذَّاهِبُ يَدَهُ اليُسْـرَى وَرِجْلَـهُ اليُمْنَـى لَـمْ يُقْطَـعْ لِتَعْطِيلِ مَنْفَعَةِ الجنْسِ وَذَهَابِ مُصْنُونِن مِنْ شِقَّ، وَلَوْ كَانَ يَدُهُ اليُسْرَى أَوْ يَدَيْهِ فَفِي قَطْعِ رِجْلِهِ اليُسْـرَى وَجْهَـانِ بِسَاءُ عَلَـى العِلْتَيْن (م ١٤)^(١)، وَلَوْ كَانَ رِجْلَيْهِ أَوْ يُمْنَاهُمَا قُطِعَتْ يُمْنِى يَدَيْهِ، فِي الآصَعُ.

وَمَنْ سُرَقَ وَلَهُ يَدٌ يُمْنَى فَلَاهَبَتْ هِيَ أَوْ يُسْرَى يَدَيْهِ فَقَطْ، أَوْ مَعَ رِجْلَيْهِ، أَوْ إخداهُمَا، فَلا قَطْعَ، لِتَعَلَّقِ القَطْعِ بِهَا، لِوُجُودِهَا، كَجَنَايَةِ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ فَمَاتَ؛ وَإِنْ ذَهَبَتْ رِجْلاهُ أَوْ يُمْنَاهُمَا، فَقِيلَ: يُقْطَعُ، كَذَهَابِ يُسْرَاهُمَا وَقِيلَ: لا، لِذَهَابِ مَنْفَعَةِ المَشْنِي (مَ ١٥)(٢٧٢٣).

أحدهما: لا قطع، وهو الصّحيح.

قال في المغني والشَّارح: فيه وجهان أصحُّهما لا يجب القطع، لأنَّه لم يجب بالسَّرقة وسقوط القطع عن يمينه لا يقتضي قطع رجلــه، كما لو كان المقطوع يمينه.

والوجه الثَّاني: يقطع لأنَّه تعذَّر قطع يمينه فقطعت رجله، كما لو كانت اليسرى مقطوعةً.

(۲) (مسألة - ۱۵): قوله: (ومن سرق وله يد يمنى فذهبت هي أو يسرى يديه فقط أو مع رجليه أو إحداهما فبلا قطع، لتعلنق القطع بها، لوجودها، كجناية تعلَّقت برقبته فمات، وإن ذهبت رجلاه أو يمناهما فقيل: يقطع، كذهاب يسمراهما، وقيل: لا، لذهاب منفعة المشي). انتهى.

وقال في الرعاية: فإن كان أقطع الرجلين، أو يمناهما فقط، قطعت يمنى يديه عليهما، يعني: على الروايتين، وقيل: بل على الثانية. انتهى. فقدم القطع، وأطلقهما في المحرَّر.

إحداهما: يقطع، وهو ظاهر ما قدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وهو الصُّواب.

وهو ظاهر ما قوَّاه الشَّيخ في بحثه في المغني وتبعه الشَّارح.

والقول الثَّاني: لا يقطع لما علَّله به.

قال الشَّيخ في المغني: وإن كانت يداه صحيحتين ورجله اليمنى شلاًء أو مقطوعةً فلا أعلم فيها قولا لأصحابنا ويحتمل وجهين. أحدهما: تقطع بمينه، لأنَّه سارقٌ له يمنى، فقطعت عملاً بالكتاب والسُّنَّة، ولأنَّه سارقٌ له يدان، فتقطع بمناه كما لو كانت المقطوعة رجله. والثاني: لا يقطع منه شيء؛ لأنَّ قطع بمناه يذهب بمنفعة المشي من الرَّجلين. انتهى.

(٣) تنبيه: قوله: (في القول الثَّاني: لذهاب منفعة المشي).

⁽١) (مسألة - ١٤): قوله: (فلو سرق ويمينه أو رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما، لمو كان الذَّاهب يمده اليسرى ورجله اليمنى لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شقَّ، ولو كان يده اليسرى أو يديه، ففي قطع رجله اليسرى وجهان بناءً على العلَّين). انتهى.

والشُّلاُّءُ كَمَعْدُومَةٍ فِي رِوَايَةٍ، وَفِي أَخْرَى كَسَالِمَةٍ (م ١٦) (١) إِنْ أَمِينَ تَلْفَهُ بِقَطْمِهَا، وَكَـذَا مَا ذَهَبَ مُعْظَـمُ نَفْعِهَا كَالْآصَابِع (م ١٧)^(٢)

فَإِنَّ ذَهْبَتْ خِنْصَرُ وَبِنْصَرُ أَوْ وَاحِدَةً مِواهُمَا، وَقِيلَ: الإِبْهَامُ فَقَطْ فَوَجْهَان (م ١٨)(٢). وَإِنْ وَجَبَ قَطْعُ يَمِينِهِ فَقَطَعَ قَاطِع يَسَارَهُ بِلا إِذْنِهِ عَمْدًا فَالقَوْدُ، وإلا اللَّيَّةُ، واختَارَ الشَّيْخُ يُجْزِئُ وَلا صَمَانَ، وَهُـوَ اخْتِمَالَ فِي الانْتِصَارِ، وَأَنَّهُ يَخْتَمِلُ تَضْمِينَهُ نِصَفَ دِيَةٍ، وَذَكَرَ بَعْضَهُمْ إِنْ قُطِعَ دَهْشَـةً أَوْ ظَنَّهَا تُجْزِئُ كَفَـت وَلا ضَمَانَ، وَيَجْتَمِعُ القَطْعُ، والضَّمَانُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَفِي الانْتِصَار: يُختَمَلُ لا غُرْمَ لِهَتْكِ حِرْز وَتُخْرِيبهِ.

وَيُقْطَعُ عَلَى اَلْآصَحُ الطَّرَّارُ الَّذِي يَبُطُ جَيْبًا أَوْ كُمًّا وَخَيْرَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ، وَعَلَى الآصَـحٌ: أَوْ بَعْـدَ سُـقُوطِهِ نِصَابًـا مَـعَ أَنَّ

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: عَلَى الْأَصَحُّ، وَبَنَى فِي النُّوْغِيبِ القَطْعَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي كَوْنِهِ حِرْزًا.

وَيُقَطُّعُ جَاحِدُ عَارِيَّةٍ، نَقَلُهُ وَاخْتَارَهُ الجُمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الخِرَقِيُّ وَابْنُ شَاقِلا وَٱبُو الخَطَّابِ، والشَّيْخُ وَغَيْرُهُمْ، كَوْدِيعَــةِ، وَمُنْتَهــبِ وَمُخْتَلِـس وَغَــاصِبِ وَمَـنْ سَرَقَ تُمْرًا أَوْ كَثْرًا أَوْ مَاشِيَةً مِنْ غَيْر حِرْز أَصْعِفَتْ القِيمَةُ، اخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُمَا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ التَّمْرُ، والكَثْرُ.

وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَكَذَا دُونَ نِصَابٍ مِنْ حِرْزٍ.

سَأَلَهُ ابْنُ هَانِيَ عَمَّنْ يُعْفَى عَنْهُ حَدٍّ فِي سَرِقَةٍ؟ قَالَ: أَذْهَبُ إلَى حَدِيثِ عَمْرِو إذَا دُرئَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْهُ أَضْعَفْت عَلَيْهِ الغُرْمَ.

قَالَ الإمَامُ أَخْمَدُ: لا بَأْسَ بِتَلْقِينِهِ الإِنْكَارَ، وَاطْلَقَ أَنَّهُ لا قَطْعَ هَامَ مَجَاعَةِ غَلامٍ، وَأَنَّهُ يَرُوي عَنْ عُمَرَ. قَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَبْذُلُ لَهُ وَلَوْ بِثَمَنَ غَال، وَفِي التَّرْغِيبِ: مَا يُحْيِي بِهِ نَفْسَهُ.

كذا في النَّسخ، ولعلَّه لذهاب منفعة الشَّقِّ؛ لأنَّ ذهاب منفعة المشي لا تعلُّق له بقطع اليد.

وكلام المصنّف فيه، والظّاهر أنَّه تابع الشّيخ في المغني، فإنَّه علَّله بذلك، كما تقدُّم، ويكون وجهه إذا قطعــت يــده اليمنــى ورجلــه اليمني مقطوعةً يضعف مشيه، لأنَّ اليد اليمني تعين على المشي بالاتَّكاء عليها وغيره، واللَّه أعلم.

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (والشُّلاُّء كمعدومة في رواية، وفي أخرى كسالمة). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والحاوي الصُّغير.

وإحداهما: هي كمعدومةٍ، فلا تقطع، وتقطع رجله.

قدَّمه في الكافي، وقال: نصُّ عليه، والنَّاظم وابن رزينٍ في شرحه، وهو الصُّواب. والرَّواية التَّانية: هي كسالمةٍ، فيجزئ قطعها مع أمن تلفه، قطع به في المنوَّر وصحَّحه في الرَّعايتين.

(٢) (مسألة - ١٧): قوله: (وكذا ما ذهب معظم نفعها كالأصابع).

يعني: هل يجزئ قطعها أم تنتقل، أطلق الخلاف، وقد علمت ذلك في الَّتي قبلها، ومن صحَّح وقدَّم، وهذه كذلك.

(٣) (مسألة – ١٨): قوله: (فإن ذهب خنصرٌ وبنصرٌ أو واحدةً سواهما، وقيل: الإبهام فقط فوجهان). انتهى.

أحدهما: هي كالمعدومة.

والوجه الثَّاني: هي كالصُّحيحة، وهو الصَّحيح، قطع به في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

وهو ظاهرٌ ما قطع به في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي وغيرهم، وصحَّحه في النَّظم.

تنبيه: ذهب صاحب المحرَّر، والرُّعايتين، والحاوي وجماعةٌ إلى أنَّ ذهاب الإبهام كذهاب أصبعين، وذهب صاحب المغني، والشّرح وابن رزين وغيرهم إلى أنَّها كأصبع، وهو الصُّواب.

وهو ظُاهر ما قدَّمه المصنِّف، وَالذي يظهر أنَّ في كلامه نقصًا وهو لفظة: (إلاَّ) وتقديره: وقيل: إلاَّ الإبهام، يعنى: أنَّها ليسنت محسلاً للخلاف المطلق على هذه الطُّريقة، وهي طريقته في المحرُّر وغيره.

فهذه ثماني عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب حد قاطع الطّريق

وَهُوَ كُلُّ مُكَلِّفٌ مُلْتَزِم، لِيَخْرُجَ الحَرْبِيُّ، وَلَوْ أَنْنَى، يَعْرِضُ لِلنَّاسِ بسِلَاحٍ، والآصَعُّ وَعَصَى وَحَجَرٍ. وَفِي البُلْغَةِ وَغَيْرِهَا وَجُهُ: وَيَهِ، فَيَغْصِبُهُ المَالَ مُجَاهَرَةً، اخْتَارَهُ الآكثُورُ.

وَقِيلَ: فِي صَحْرَاءً.

وَقِيلَ: وَمِصْرَ إِنْ لَمْ يُغَثْ.

وَيُعتَبَرُ ثُبُوتُهُ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِفْرَارِ مَرَّتَيْنِ كَسَرِقَةٍ. ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، والحِرْزُ، والنَّصَابُ. وَفِي المُسْتُوْعِبِ وَغَيْرِو: فِي سُقُوطِهِ بِشُبْهَةٍ كَسَرِقَةٍ وَجْهَانِ، فَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُقْتَـلْ وَلا أَخَـذَ مَـالاَ نُفِـيَ حَتَّـى تَظْهَـرَ

وَقِيلُ: عَامًا فَلا يَأْوِي بِبَلَدٍ.

وَعَنْهُ: يُعَزَّرُ بِمَا يَرْدُعُهُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: هُمَا.

وَعَنْهُ: يُحْبَسُ، وَفِي الوَاضِحِ وَغَيْرِهِ روَايَةٌ نَفْيهِ طَلَبَهُ، وَتُنْفَى الجَمَاعَةُ مُتَفَرَّقَةً خِلافًا لِلتَّبْصِرَةِ.

وَمَنْ أَخَذَ مَالاً وَلَمْ يَقَتُلُ قُطِّعَتْ خَيْمًا يَدُهُ اللِّمُنِّي ثُمَّ رَجْلُهُ اليُّسْرَى مُرَثَّبًا وُجُوبًا، ذَكَرَهُ ابْنُ شِهَابِ وَغَيْرُهُ. وَجَوَّزُهُ أَبُو الْخَطَّابِ، ثُمَّ أُوجَبَهُ، لَكِنْ لا يُمْكِنُ تَدَارُكُهُ أَوْ المُوجُودِ مِنْهُمَا.

وَقِيلَ: الْمُوجُودُ مَعَ يَدِهِ اليُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ، وَحُسِمَتَا ثُمُّ خَلَّى.

وَفِي البُلْغَةِ وَغَيْرِهَا: إِنْ قُطِعَتْ يَعِينُهُ قَوَدًا وَاكْتَفَى برجْلِهِ اليُسْرَى فَفِي إِمْهَالِهِ وَجْهَان، وَإِنْ قُطِعَتْ يُسْرَاهُ قَنَودًا وَقُلْنَا تُقْطَعُ يُمْنَاهُ لِسَرِقَةِ أَمْهِلَ، وَإِنْ عَدِمَ يُسْرَى يَدَيْهِ قُطِعَتْ يُسُرَى رَجُلَيْهِ، وَيَتَخَرَّجُ: لاَ، كَيْمَنَى يَدَيْسِهِ، فِـي الآصِـحُ، وَلا تُقْطَـعُ بَقِيَّةُ أَرْبَعَةِ مُحَارَبٍ ثَانِيًا، فِي الْأَصَحِّ.

وَمَنْ قَتَلَ فَقَطْ قُتِلَ حَتْمًا، وَلا أَثَرَ لِعَفْو وَلِي ۚ وَيُعَايَا بِهَا.

وَقِيلَ: حَتُّمًا إِنْ قَتَلَهُ لِقَصْدِ مَالِهِ.

وَقِيلٍ: فِي غَيْرِ مُكَافَى، وَفِي اعْتِبَارِ الْمُكَافَأَةِ دَيْنًا وَحُرَّيَّةً حَتَّى لا يُقْتَلَ، واللّـ وَسَيَّلـٌ بِمَعْصُومٍ رَوَايَتَانِ (م ١)(١). وَعَنهُ: ويُصلُّبُ.

وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ المَالَ تَحَتَّمَ قَتْلُهُ ثُمَّ صَلْبُهُ.

وَقِيلَ: يُصْلَبُ أَوَّلاَ حَتَّى يَشْتَهِرَ، وَفِي التَّبْصِرَةِ: لا حَتَّى يَتَمَثَّلَ بِهِ وَيَتَغَيَّرَ.

وَقِيلَ: مُسَمَّى صَلَّبِ، وَعِنْدَ ابْن رَزين: ثَلاثَةَ أَيَّام.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي اعتبار المكافأة دينًا وحريَّةً حتَّى لا يقتل، والد وسيَّدٌ بمعصوم روايتان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والبلغة، والشَّرح، وغيرهم.

إحداهما: يقتل به، وهو الصَّحيح، وصحَّحه في التُّصحيح.

وقال في تجريد العناية: يقتل، على الأظهر.

وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الحرُّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: لا يقتل.

قال الزّركشيّ: هذا أمشى على قاعدة المذهب.

واختاره الشُّريف وأبو الخطَّاب، والشَّيرازيُّ.

وهو ظاهر ما قطع به الآدميُّ في منوَّره ومنتخبه.

وَعَنْهُ: وَيُقْطَعُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ، وَفِي تَحَتَّم قَوْدٍ فِي طَرَف ووَايَتَان (م ٢)(١).

وَيُحْتَمَلُ سُقُوطُهُ بِتَحَتُمٍ فَتَلِهِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الاخْتِمَالَ فَقَالَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَسْفُطَ تَحَتُّـمُ القَتْـلِ إِنْ قُلْنَـا: يَتَحَتَّـمُ فِي الطُّرَف، وَهَذَا وَهْمَ، وَتَتَعَيَّنُ الدَّيَةُ لِقَوْدٍ لَزِمَهُ بَعْدَ مُحَارَيْتِهِ، كَتَقْدِيهَا بِسَبْقِهَا، وَكَذَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ قَتْلِهِ، لِلْمُحَارَبَةِ.

وَقِيلَ: وَيُصْلَبُ، وَالرَّدْءُ فِيهَا والطُّلِيعُ كَمُبَاشِرٍ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ السَّوِقَةَ كَذَلِك، فَرَدْءُ غَيْرِ مُكَلَّف كَهُوَ.

وَقِيلَ: يَضْمَنُ المَالَ آخِذُهُ، وَقِيلَ: قَرَارُهُ عَلَيْهِ.

وَفِي الإِرْشَادِ: مَنْ قَاتَلَ اللُّصُوصَ وَقُتِلَ قُتِلَ القَاتِلُ فَقَطْ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا الآمِرُ كَرَدْهِ، وَأَنَّهُ فِي السُّوقَةِ كَذَلِكَ وَفِيهَا فِي الانْتِصَارِ: الشُّوكَةُ تَلْحَقُ غَيْرَ الفَاعِلِ بِهِ، كَرَدْمُ مَعَ مُبَاشِرٍ.

وَفِي الْمُفْرَدَاتِ إِنْمَا قَطَعَ جَمَاعَةً بِسَرِقَةِ نِصَابِ لِلسَّعْيِ بِالفَسْادِ، والغَالِّبُ مِنَّ السُّمَاةِ قَطْعُ الطُّرِيتَيَ، والتَّلَصُّصُ بِـاللَّيْلِ وَالمُسَارَكَةُ بِأَعْوَانِ، بَعْضٌ يُقَاتِلُ أَوْ يُحْمَلُ أَوْ يَكْثُرُ أَوْ يَنْقُلُ، فَقَتَلْنَا: الكُــلُ أَوْ قَطَعْنَـاهُمْ حَسْمًا لِلإِفْسَـادِ، وَلَـوْ طَلَـعَ النِّهِـمْ عَسَكَرٌ فَأَخَذُوا رَجُلاَ لَيْسَ مِنْهُمْ فَغَرِمُوهُ فَلَهُ طَلَبَهُمْ بِهِ، إِنْ سَاعَ أَخْلَهُ مِنْهُمْ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنَّ المَرْأَةَ الَّتِي تُحْضِرُ النَّسَاءَ لِلْقَتْلِ تُقْتَلُ.

وَعَنْهُ: نَسْخُ آيَةِ الْمُحَارِبِينَ، وَأَنَّهُ كَغَيَّرِهِ فِي الْحَدُّ إِلاَّ فِي قَطْمٍ يَدِهِ وَرِجْلِهِ.

وَمَنْ تَابَ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الآدَمِيِّ إِلَيْهِ.

وَأَطْلَقَ فِي الْبُهِجِ: فِي حَقّ اللَّهِ رِوَايَتَيْنِ، وَهَذَا فِيمَنْ تَحْتَ حُكْمِنَا، وَفِي خَارِجِيٍّ وَبَاغٍ وَمُرْتَسَدٌ مُحَارَبِ الجِلافُ فِي ظاهر كلامِهم، وَقَالُهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ: تُقْبَلُ تُوبَتُهُ بَبَيُّنَةٍ، وَقِيلَ: وَقَرِينَةٍ.

وَأَمَّا الحَرْبِيُّ الكَافِرُ؛ فَلا يُؤْخَذُ بِشَيَء فِي كُفْرِهِ (ع) وَيَسْقُطُ حَدُّ زِنَى وَشُرْبٍ وَسَرَقَةٍ بِتَوْبَتِهِ، اخْتَارَهُ الآكَثُرُ. وَقِيلَ: وَصَلاحُ عَمَلِهِ مَدُةً قِيلَ: قَبْلَ تُوبَتِهِ، وَقِيلَ: قَبْلَ القُدْرَةِ، وَقِيلَ: قَبْلَ إِقَامَتِهِ (مَ ٣)(٢).

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي تحتُّم قودٍ في طرف روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والجلاصة، والْكافي، والمقنع، والحرُّر وغيرهم.

إحداهما: لا يتحتُّم استيفاؤه، وهو الصُّحيح، صَحُّحه الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح، والنَّاظم، وصاحب التَّصحيح وغيرهم.

وجزم به في المنوّر وغيره، وقدَّمه في تجريد العناية وغيره.

والرُّواية النَّانية: يتحتُّم، جزم به في الوجيز، وصحَّحه في التَّصحيح.

وقدُّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير، وهما وجهان في الكافي، والبلغة.

(۲) (مسألة – ۳): قوله: (ويسقط حدُّ زنَّى وشرب وسرقة بتوبته، اختاره الأكثر، وقيل: وصلاح عملـه مـدُّةً، قيـل: قبـل توبتـه، وقيل: قبل القدرة، وقيل: قبل إقامته). انتهى.

يعني: إذا قلنا: يسقط بتوبته، فهل يكون علُّ التُّربة يكون قبل ثبوت الحدُّ، أو قبل القدرة، أو قبل إقامته؟ أطلق الخلاف.

القول الأوَّل: جزم به في المحرَّر، والوجيز.

وقال النَّاظم: ومن تاب من حدٌّ سواه قبيل أن يوطَّده قاضٍ فأسقط بأوكد.

والقول الثَّاني: ظاهر كلام جماعةٍ.

والقول الثَّالَثُ: قدَّمُه في الْرِّعايتين، والحاوي الصَّغير فقالا: وفي سقوط حدَّ الزَّاني، والشَّارَب، والسَّــارق، والقَــاذف بالتَّوبــة قبــل قامة الحدّ.

وقیل: قبل توبته روایتان. انتهی.

وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهادي، وغيرهم.

(ش): الإمام الشافعي

قال الشَّيخ في المغني وتبعه الشَّارح: هذا ظاهر قول أصحابنا. انتهى.

ويحتمله كلامه في النَّظم.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

(ر): روایتان

وَفِي بَحْثِ القَاضِي التَّفْرِقَةَ بَيْنَ عِلْمِ الإِمَامِ بِهِمْ أَوَّلاً، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَلَوْ فِي الحَدُّ لا يَكْمُلُ وَإِنْ هَرَبَهُ فِيهِ تَوْبَةً لَهُ. وَعَنْهُ: لا يَسْقُطُ، ذَكَرَهُ أَبُّو بَكْرِ المَذْهَبُ.

وَعَنْهُ: إِنْ ثَبَتَ بَبَيِّنَةٍ، ذَكَرَهَا ابْنُ حَامِدٍ وَابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَغَيْرُهُمَا.

وَعَلَيْهِمَا: يَسْقُطُ فِي حَقٌّ مُحَارِبٍ تَابَ قَبْلَ القُدْرَةِ، وَيُحْتَمَلُ: لا، كَمَا قَبْلَ المُحَارَبَةِ.

وَفِي اَلْحَرُّرِ: لا يَسْقُطُ بِإِسْلامِ َذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي ذِمِّيٍّ، وَنَقَلَهُ فِيهِ أَبُو دَاوُد، وَظَــاهِرُ كَلام جَمَاعَةِ أَنَّ فِيهِ الخِلافَ.

ُوَنَقُلَ ٱبُو الحَارِثِ: إِنْ أَكْرَهَ ذِمِّيٍّ مُسْلِمَةً فَوَطِئَهَا قُتِلَ، لَيْسَ عَلَى هَذَا صُولِحُوا، وَلَوْ أَسْلَمَ، هَذَا حَدُّ وَجَبَ عَلَيْهِ. فَدَلَ اللّهُ لَوْ سَقَطَ بِالنَّوْبَةِ سَقَطَ بِالإِسْلامِ، لآنُ النَّائِبَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَأَنَّهُ أُوجَبَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لا يَسْقُطُ بِالنُّوْبَةِ فَإِنَّهُ لَمْ الله مَنْ أَنَّهُ لَوْ سَقَطَ بِالنَّوْبَةِ سَقَطَ بِالإِسْلامِ، لآنُ النَّائِبَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَأَنَّهُ أُوجَبَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لا يَسْقُطُ بِالنُّوْبَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحُ بِتَفْرِقَةٍ بَيْنَ إِسْلامٍ وَتَوْبَةٍ.

قَ يَتُوجُهُ رُوَايَةٌ مُخَرُّجُةٌ مِنْ قَذْفِ أُمُّ النَّبِي ﷺ لآنَهُ حَدَّ سَقَطَ بِالإِسْلامِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرِّعَايَةِ: يَسْفُطُ. وَفِي عُيُونِ المَسَائِلِ فِي سَقُوطِ الجِزْيَةِ بِإِسْلامِ إِذَا أَسْلَمَ سَـقَطَتْ عَنْـهُ العَقُوبَـاتُ الوَاجِبَـةُ بِـالكَفْرِ، كَـالقَتْلِ وَغَـيْزِهِ مِـنَ

المحدود. وفي المُبهج اختِمَالٌ يَسْقُطُ حَدُّ زِنَا ذِمِّيٌ، ويُسْتَوْفَى حَدُّ قَذَف، قَالَهُ شَيْخُنَا. وفي الرُّعَايَةِ الحِلاف، وَهُوَ مَعْنَى مَا أَخَذَهُ القَاضِي وَأَبُو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ عَدَمٍ إعلامِهِ وَصِحَّةِ تَوْبَتِهِ أَنَّـهُ حَتَّ لِلّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَعَ أَنْهُمْ فِي أَصُول الفِقْهِ ذَكَرُوا أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ عَادَ إِلَى الفِسْقِ وَرَدُ الشَّهَادَةِ، وَجَزَمَ ابْنُ الجَوْدِيِّ بعَوْدِهِ إِلَى الجَلْدِ، وَأَنْهُ قُولُ الإِمَامِ أَحْمَدُ؛ وَصَرَّحَ بِهِ فِي المُغْنِي فِي بَحْثِ شَهَادَةِ القَاذِفَةِ، مَعَ تَصْرِيجِهِ فِي أَوَّلِ المَسْأَلَةِ: لاَ يَسْقُطُ، وَجَعَلَهُ أَصْلاَ

وَفِي النَّبْصِرَةِ: يَسْقُطُ حَقُّ آدَمِيٍّ لا يُوجِبُ مَالاً، وإلاَّ سَقَطَ إلَى مَال. وَفِي البُلْغَةِ فِي إسْقَاطِ التَّوْبَةِ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ قَبْلَ القُدْرَةِ وَيَعْدَهَا رُوَايَتَانِ.

وَمَنْ صَالَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ جُرْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ وَلَوْ قَلَّ آدَمِيٌّ كَافَأَهُ أَمْ لا، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ: كَمُحَارَبَةِ صَبِّيُّ أَوْ مَجْنُـون أَوْ غَيْرِ آدَمِي دَفَعَهُ بِأُسْهَلَ مَا يَظُنُّ.

وَقِيلَ: يَعْلُمُ دَفْعَهُ بهِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُمْكِنَّهُ هَرَبٌ أَوْ احْتِمَاءً وَنَحْوُهُ، جَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، قَالَ أَحْمَدُ: لا تُرِيدُ قَتْلَهُ وَضَرَبُهُ، لَكِنْ اذْفَعْهُ. وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: رَأَيْتِه يَعْجَبُ مِمْنْ يَقُولُ أَقَاتِلُهُ وَأَمْنَعُهُ، وَأَنَا لا أُرِيدُ نَفْسَهُ، قَــالَ أَحْمَـدُ: لا يَجُــورُ أَنْ يَذْهَـبَ إِلَيْهِـمْ أَوْ يَتْبَعَهُمْ إِذَا وَلُوا.

وَنَقَلَ الفَضْلُ: إِنْ صَارَ فِي مَوْضِعِ تَعْلَمُ أَنَّهُ لا يَصِلُ إِلَيْكِ فَلا تُتَّبَعُهُ.

وَقِيلَ لَهُ: الْمُنَاشَدَةُ؟ فَقَالَ حَدِيثَ سَلْمَانَ، وَلَمْ يُثْبَنُّهُ، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيلًا».

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي لُصُوصِ دَخَلُوا عَلَيْهِ: يُقَاتِلُهُمْ أَوْ يُنَاشِدُهُمْ؟

لا تُدْرِي يَمُوتُ فِيهَا أَمْ لا؟ فَهَدَرٌ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ: لَهُ دَفْعُهُ بِالْآسْهَلِ إِنْ خَافَ أَنْ يَبْدُرَهُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ يَجْهَلُهُ: فَإِنْ قُتِلَ فَشَهَيدٌ، وَإِنَّ قَتَلَهُ فَهَدَرٌ، وَلا يَجُوزُ فِي حَالِ مَزْحٍ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، وَيُقَادُ بِهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي التَّعْرِيضِ بِالقَذْفِ، وَيَلْزَمُهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ، عَلَى الآصَحُ، كَحُرْمَتِهِ، فِي المُنْصُوصِ وَحَنْهُ: وَلَوْ فِي فِنْنَةٍ.

وَنَقَلَ عَنْهُ اثْنَانَ فِيهَا: إِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَنْزَلَهُ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ فِيهَا، وَلا يَلْزَمُهُ عَنْ مَالِهِ، عَلَى الآصَعِّ، كَمَا لا يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ مِنَ الضَّيَاع، والهَلاكِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ. وَفِي التَّبْصِرَةِ: فِي الثَّلاثَةِ يَلْزَمُهُ فِي الآصَعِّ، وَلَهُ بَذَلُهُ، وَذَكَرَ القَاضِي أَنَّهُ أَفْضَلُ، وَأَنَّ حَنْبَلاً نَقْلَهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الْمَنْصُوصُ عَنْهُ أَنْ تَرْكَ قِتَالِهِ عَنْهُ أَفْضَلُ، وَأَطْلَقَ روَايَّتَيْ الوُجُوبِ فِي الكُلِّ، ثُمَّ قَالَ: عِنْدِي يَنْتَفِضُ عَهْدُ الذَّمِّيِّ، والبَهيمَةُ لا حُرْمَةَ لَهَا فَيَجبُ، ومَا قَالَهُ فِي الذَّمِّيِّ مُرَادُ غَيْرِهِ.

وَفِي البَّهَيْمَةِ مُتَّجَّةً.

وَنَقَلَ حَنَّبَلُ فِيمَنْ يُرِيدُ المَالَ: أَرَى دَفْعَهُ إِلَيْهِ وَلا يَأْتِي عِلَى نَفْسِهِ لآنَّهُ لا عِوضَ مِنْهَا.

وَنَقَلَ ٱبُو اَلْحَارِثِ: لَا بَأْسَ، قَالَ المَرُّوذِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لا يَغْضَبُ لِنَفْسِهِ وَلا يَنْتَصِرُ لَهَا، فِي نِهَايَـةِ المُبْتَـدِئِ: يَجُوزُ دَفْخَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَحُرْمَتِهِ وَمَالِهِ وَحِرْضِهِ.

وَقِيلَ يَجبُ.

وَلِمُسْلِمَ (١٤٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلاَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْت إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخُذُ مَالِي؟ قَالَ: فَسَلا تُعْطِهِ مَالَك قَالَ: أَرَأَيْت إِنْ قَاتَلَنِي، قَالَ: قَاتِلْهُ قَالَ: أَرَأَيْت إِنْ قَتَلَنِي، قَالَ: فَأَنْتَ مُسَهِيدٌ، قَالَ: أَرَّأَيْت إِنْ قَتَلْته، قَالَ: هُـوَ فِي النَّارِ».

فَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لا يَبْذُلُهُ إِنْ لَمْ يَحْرُمْ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي الْفُصلْبِ: لَوْ قَتَلَ دَاهُمًا عَنْ مَالِهِ قُتِلَ، وَلَوْ قَتَلَ دَفْمًا عَنْ مَالِهِ وَلِنَ قَتَلَ دَفْمًا عَنْ مَالِهِ وَلِنَّ قَتَلَ دَفْمًا عَنْ مَالِهِ وَكُلُو قَتَلَ دَفْمًا عَنْ مَالِهِ وَمُنَامِسُمَّا، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِنْ ظَنَّ المَجْزَ عَسَنْ قَتْسِلِ اللَّمُسُوصِ وَإِنْ هُوَ أَعْظَاهُمْ يَدَهُ تَرَّكُوهُ، رَجَوْت أَنْ لَهُ تَرْكُ قِتَالِهِمْ، وَإِلاَّ فَلْيُدَافَعُهُمْ مَا اسْتَطَاعَ، وَيَلْزَمُهُ عَنْ نَفْسِ غَيْرُو، لَآنُسَهُ لا يَتَحَفَّقُ مِنْهُ إيثَارُ الشَّهَادَةِ، وَكَإِحْيَائِهِ بِبَذْلِ طَعَامِهِ ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ مَعَ ظَنْ سَلَامَةِ الدَّافِعِ، وَكَسْذَا مَالُسُهُ مَعَ ظَنْ سَلامَةِ الدَّافِعِ، وَكَسْذَا مَالُسُهُ مَعَ

وَذَكَرَ جُمَاعَةً: يُجُوزُ، وإلاَّ حَرُمَ.

وَقِيلَ: وفي جَوَازُو عَنْهُمَا وَعَنْ حُرْمَتِهِ روَايَتَان، نَقَلَ حَرْبٌ الوَقْفَ فِي مَال غَيْرو.

وَنَقَلَ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: لا يُقَاتِلُهُ، لاَّنَهُ لَمْ يُبَحْ لَهُ قَتْلُهُ لِمَال غَيْرِو، وَأَطَّلَقَ فِي التَّبْصِرَةِ وَشَيْخُنَا لُزُومَهُ عَنْ مَالِ غَيْرِو. قال في التَّبْصِرَةِ: فَإِنْ أَبِي أَعْلَمَ مَالِكَهُ، فَإِنْ عَجَزَ لَزمَهُ إِعَانَتُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا فِي جُنُدٍ قَاتَلُوا عَرَبُّا نَهَبُوا أَمْوَالَ تُجَّارٍ لِيَرُدُّوهُ إِلَيْهِمْ: هُمْ مُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا ضَمَانَ عَلَيْهِسمْ بِقَـوَدٍ وَلا دِيَةٍ وَلا كَفَّارَةٍ.

- قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ لِلرَّفَاسَةِ، والمَالِ لَمْ يَثْبُتْ، يَأْتُمُ حَلَى فَسَادٍ نِيَّتِهِ كَالْمُصَلِّي رِيَـاءٌ وَسُسْمَعَةً، وَهُــوَ مَغْنَـى كَــلامِ البـنِ الجَــوْزِيِّ وَغَيْرِهِ فِي كُلُّ طَاعَةٍ.

وَلا يَسْقُطُ عَنْهُ الآمْرُ بِظَنَّهِ أَنَّهُ لا يُفِيدُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَإِيَاسِهِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَفِي الفُصُولَ يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْس غَيْرِهِ وَمَال غَيْرِهِ.

وَجَزَمَ أَبُو المَعَالِي بِلْزُومِ دَفْعِ حَرْبِيٍّ وَذِمِّيٍّ عَنْ نَفْسِهِ وَبِإِبَاحَتِهِ عَنْ مَالِهِ وَحُرْمَتِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ وَحُرْمَتِهِ، وَإِنَّ فِي إِبَاحَتِهِ عَنْ مَالَ غَيْرِهِ وَصَلاةِ الخَرْفُ لِأَجْلِهِ رِوَايَتَيْنِ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ.

وَفِيَ الْمُلْمَبِ وَجْهَانِ فِي وُجُوبِهِ عَنْ نَفْسٍ غَيْرِهِ، وَيَرِثُهُ، جَزَمَ بِهِ أَبُو الْوَفَاءِ وَأَبُو يَعْلَى الصُّغِيرُ.

وَالْمَرَادُ: إِلاَّ أَنْ نَقُولَ يَضْمَنُهُ إِذَنْ.

وَفِي المُغْنِي فِي الثَّلاثَةِ: لِغَيْرِهِ مَعُونَتُهُ بِالدَّفْعِ لِقَوْلِهِ حَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ، والسَّلامِ «أَنْصُرْ أَخَاك ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» وَلِتَسلاً تَذْهَبَ الْأَنْفُسُ، والْآهْوَالُ، وَمَا احْتَجُ بهِ يَقْتَضِي الوُجُوبَ.

وَيَتَوَجُّهُ فِي الذُّبِّ عَنْ عِرْض غَيْرِهِ الخِلافُ.

الفروع - كتاب الحدود

عَن النَّار يَوْمَ القِيَامَةِ».

ُ وَرَوَى أُخْمَدُ (٤/ ٣٠)، وَأَبُو دَاوُد (٤٨٨٤) مِنْ رِوَايَةٍ يَخْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَشِيرٍ وَفِيهِمَا جَهَالَةٌ عَنْ جَـابِرِ وَأَبِي طَلْحَةً مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ امْرِي يَخْدُلُ امْرًا مُسْلِمًا فِي مَوْضِعِ تُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ إِلاَّ خَذَلَهُ اللَّهُ فِيُ مَوْضِعٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنْ امْرِي يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْضَيعِ يُنتَقَصُ فِيهِ مِنْ عَرْضِهِ وَيُنتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إلاّ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِن يُحِبُّ فِيهِ نُصَرَّتُهُ.

وَلاَّحْمَدَ (٣/ ٤٨٧) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفُ و مَنْ أَذِلُّ عِنْدَهُ مُؤْمِنْ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى نَصْرِهِ أَذَلُهُ اللَّهُ عَلَى رُءُوس الخَلائِق يَوْمَ القِيَامَةِ، وَفِيهِ ابْنُ لَهيعَةً.

وَعَن أَبِي هَرَيْزَةَ مَرْفُوعًا: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ وَلا يَخْفِرُهُ» وَعَنِ ابْسِنِ عُمَـرَ مَرْفُوعًا «الْمُسْلِمُ أَخُـو المسلِم لا يَظْلِمُهُ وَلا يُسْلِمُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٢٥٥١، م: ٢٥٦٤).

وَيَأْتِي كَلامُ شَيْخِنَا فِي شَهَادَةِ العَدُوّ، وَلَوْ ظَلَمَ ظَالِمٌ فَنَقَلَ ابْنُ أَبِي حَرْبٍ: لا يُعيِنُهُ حَتَّى يَرْجعَ عَنْ ظُلْمِهِ.

وَنَقَلَ الآثْرَمُ: لا يُعْجِبُنِي أَنْ يُعِينُوهُ، أَخْشَى أَنْ يَجْتَرِئَ، يَدْعُوهُ خَتَّى يَنْكَسِرَ، وَافْتَصَرَ عَلَيْهِمَا ٱلْخَلاَٰلُ وَصَاحِبُــهُ، وَسَـالَلُهُ صَالِحٌ فِيمَنْ يَسْتَغِيثُ بهِ جَارُهُ؟ قَالَ: يُكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى صَيْحَةٍ بَاللَّيْل؛ لأَنْهُ لا يَدْري مَا يَكُونَدُ.

وَظَاهِرُ كَلام الْأَصْحَابِ فِيهِمَا خِلاقُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ فِي الثَّانِيَةِ.

قَالَ أَنَسٌ: ﴿فُزِعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَانْطَلَقَ أَنَاسٌ قَبَلَ الصُّوتِ فَتَلَقَّاهُمْ النَّبيُّ ﷺ رَاجعًا، وَقَدْ سَـبَقَهُمْ إلَـى الصُّوتِ وَهُوَ عِلَى فَرَسٍ لاَّبِي طَلْحَةً عُرْي فِي غُنُقِهِ السَّيْفُ وَهُوَ يَقُولُ لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٦٨٦، م: ٢٣٠٧).

وَسَبَقَ أَنَّ العَفْوَ عَنِ القَوَدِ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ بِلا تَفْصِيلِ، وَهُوَ عَمَلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي المِحْنَةِ وَغَيْرِهَا.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْهُ: ابْنُ أَبِي دَاؤُد وَأَمْثَالُهُ لاَ أَخْلِلْهُمْ.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ الحَرْبِيُّ لَوْلا أَنَّ ابْنَ أَبِي ذَاوُد دَاعِيَةٌ لآخْلُلْتِه.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ أَحَلَّ ابْنَ أَبِي دَاؤَد وَعَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ إِسْحَاقَ فِيمَا بَعْدُ، ويَلْزَمُ مِنْ نَصُّهِ هُنَا أَنْ لَا يَعْفُسُوَ عَسَنْ ظَـالِم، لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْصُرُهُ فِي تَوْكِ الحَرَامُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الظُّلْمُ فِي شَيْء آخَرَ فَهُنَا أُولَى.

وَذَكِرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي أَحْكَامِ القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَلَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ البَغْيُ هُــمْ يَنْتَصِـرُونَ﴾ [الشــورى: ٣٩] أنَّهَــا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ تَعَدَّى وَأَصَرَّ، وَآيَاتُ العَفْقِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الجَانِيَ نَادِمٌ، وَظَهَرَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَصَّهِ عَلَى العَفْو عَنْـهُ نَصْـرُهُ عَلَى ظَالِمِهِ، فَالْمُسْأَلْتَانَ عَلَى رَوَايَتَيْنَ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البّرّ فِي كِتَابِ بَهْجَةِ الْمَجَالِسِ: قَالَ رَجُلُّ لابْنِ سيرِينَ: إنّي وَقَعْت فِيك فَاجْعَلْنِي فِسي حِـلّ، قَـال: لا أحِبُ أَنْ أَحِلُ لَكَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْك.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّ فِي الْآيَةِ الْمُذَكُورَةِ فَائِدَةً عَظِيمَةً، وَهُوَ أَنَّهُ حَمِدَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ هُمْ يَنْتَصِـرُونَ عِنْـدَ البَغْـيِ عَلَيْهِـم، كَمَـا أَنَّهُمْ هُمْ يَعْفُونَ عِنْدَ الغَضَبِ، لَيْسُوا مِثْلَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ قُوَّةُ الانْتِصَار وَفِعْلُــهُ لِعَجْزِهِــمْ أَوْ كَسَـلِهِمْ أَوْ وَهَنِهَــمْ أَوْ ذُلُّهــمْ أَوْ حُزْنِهِم، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَتْرُكُ الانْتِصَارَ بالحَقِّ إِنَّمَا يَتْرُكُهُ لِهَذِهِ الْأَمُورِ وَأَشْبَاهِهَا، وَلَيْسُـُوا مِشْلَ الَّـذِي إِذَا غَضِسَبَ لا يَغْفِسُ وَلا يَعْفُو، بَلْ يَعْتَذِي أَوْ يَنْتَقِمُ حَتَّى يُكَفُّ مِنْ خَارَجٍ، كَمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاس إذَا غَضِبُوا وَقَدَرُوا لا يَقِفُونَ عِنْدَ العَدْل فَضْـلاَ عَـن الإحْسَان، فَحَيدَهُمْ عَلَى أَنْهُمْ هُمْ يَنْتَصِرُونَ وَهُمْ يَغْفِرُونَ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ النُّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُــونَ أَنْ يَسْتَذِلُوا، فَـإِذَا قَدَرُوا عَفَوًا، إِلَى أَنْ ذَكَرَ الرُّوايَتَيْن فِي دَفْع الإنْسَان عَنْ نَفْسِهِ.

ثُمُّ قَالَ: وَيُشْبِهُ أَنْ لا يَجِبَ مَعَ مَفْسَدَةً تُقَاُّومُ مَفْسَدَةَ التَّرْكِ أَوْ تُفْضِي إلَى فَسَادٍ أَكْثَرَ.

وَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ قِصَّةُ ابْنِ آدَمَ وَعُثْمَانَ رضي الله عنه، بِخِلافِ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِهِ إِلاَّ إِثْلافُ مَـالِ الغَـيْرِ الظَّـالِمِ أَوْ حَبْسُهُ أَوْ ضَرَبُهُ، فَهُنَا الوُجُوبُ أَوْجَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿هُمَ يَنْتُصِرُونَ﴾، فَالانْتِصَارُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا تَــارَةُ، وَقَـدْ يَكُـونُ وَاجِبًا أُخْرَى، كَالمَغْفِرَةِ سَوَاءٌ.

وَمَنْ قَفَزَ، إِلَى بَلَدِ العَدُوُّ وَلَمْ يَنْدَفِعْ ضَرَرُهُ إِلاَّ بِقَتْلِهِ جَازَ قَتْلُهُ، كَالصَّافِل ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَقِيلَ لَآخَمَدَ فِيمَنْ رَابَطَ بِمَكَٰانِ مَخُوفٍ: بِمَنْزِلَةِ المُجَاهِدِ؟ قَالَ: أَرْجُو ذَّلِكَ، نَقَلَهُ الفَصْلُ وَنَقَلَ حَرْبٌ: مَا أَحْسَنُهُ. وَمَنْ عَضْ يَدَ غَيْرِهِ وَحَرُمَ فَجَذَبُهَا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ: بالآسْهَلِ، فَسَقَطَتْ ثَنَايَاهُ، فَهَدَرٌ، وَكَذَا مَعْنَاهُ فَإِنْ عَجَزَ دَفَعَهُ كَصَائِلٍ. وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِهِ مِنْ خُصَاصِ بَابٍ وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّلُا لَكِنْ ظَنَّهُ مُتَعَمِّدًا.

قال في التَّرْغِيبِ: أَوْ صَادَفَ عَوْرَةً مِنْ مَحَارِمِهِ وَأَصَرُّ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي هَلَـٰهِ الصُّورَةِ: وَلَوْ خَلَتْ مِنْ نِسَاء، فَخَذَفَ عَيْنَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَتَلِفَتْ فَهَدَرٌ، وَلا يَتْبَعُهُ، وَقَالَ ابْنُ حَــامِدٍ: يَدْفَعُهُ بِالآسْهَلِ، فَيَنْذِرُهُ أَوَّلاَ، كَمَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ لَمْ يَقْصِدْ أَذْنَهُ بِلا إِنْذَارٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقِيلَ: بَابٌ مَفْتُوحٌ كَخُصَاصِهِ.

وجزم به بَعْضُهُمْ، وَعَنْ أَبِي ذَرٌّ مَرْفُوعًا: «وَإِنْ مَرَّ رَجُلٌ عَلَى بَابٍ لا سِتْرَ لَهُ غَيْرَ مُغْلَقٍ فَنَظَــرَ فَــلا خَطِيثَـةَ عَلَيْـهِ، إِنَّمَــا الخَطِيثَةُ عَلَى أَهْلِ البَيْتِ؛ فِيهِ أَبْنُ لَهِيعَةً.

رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/ ١٥٣)، والتّرمِذِيُّ (٢٧٠٧).

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: أَعْمَى سَمِيعٌ كَبَصِيرٍ، وَإِنْ عَقَرَتْ كَلْبَةٌ مَنْ قَرُبَ مِنْ أَوْلادِهَا أَوْ خَرَقَتْ ثَوْبَهُ لَمْ تُقْتَلْ بَلْ تُنْقَلُ.

باب قتال أهل البغي

وَهُمْ الْخَارِجُونَ عَلَى الإِمَامِ بِتَأْوِيلٍ سَائِغٍ، وَلَهُمْ شَوْكَةً، لا جَمْعٌ يَسِيرٌ، خِلافًا لآبِي بَكْرٍ، وَإِنْ فَاتَ شَرْطٌ فَقُطَّاعُ طَرِيقٍ. وَفِي التَّرْغَيِبِ: لا تَتِمُّ الشَّوْكَةُ إِلاَّ وَفِيهِمْ وَاحِدٌ مُطَاعٌ، وَأَنَّهُ يَعْتَبرُ كَوْنَهُمْ فِي طَرَف ِ ولايَتِهِ.

َ وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: تَٰذَعُو إِلَى نَفْسِهَا أَوْ إِلَى إِمَامٍ غَيْرُو، وإلاَّ فَقُطُّـاعُ طَرِيـق، وَيَلْزَمُـهُ مُرَاسَـلَتْهُمْ وَإِزَالَـةُ شُـبْهَتِهِمْ فَإِنْ فَاوُوا، وإلاَّ لَزَمَ القَادِرَ قِتَالُهُمْ، وَعِنْدَ شَيْخِنَا: الآفضلُ تَركُهُ حَتَّى يَبْدَؤُوهُ (و م) وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِيَارِ الشَّيْخِ.

وَقَالًا فِي الْخَوَارِج: لَهُ قَتْلُهُمْ الْبِتِدَاءُ وَتَتِمَّةُ قَتْلِ الجَريح، وَهُوَ خِلافُ ظَاهِر روايَةِ عَبْدُوس بْنَ مَالِلكِ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي ٱلْخُوارِجِ ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُتَاخَرِينَ مِنْ أَصَّحَابِنَا أَنَّهُمْ بُغَاةً، لَهُمَّ خَكُمُهُمْ وَأَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ العُلَمَاءِ، كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ بِمُرَادِهِمْ، لِذِكْرِهِمْ كُفْرَهُمْ أَوْ فِسَقَهُمْ، بِخِلاف البُغَاةِ.

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَاً: يُفَرِّقُ جُمْهُورُ العُلَمَاءِ بَيْنَ الْخَرَارِجِ، والبُغَاةِ الْمَتَاوِّلِينَ، وَهُوَ المَغُرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْــلِ الحَديثِ، والفُقَهَاء، والمُتَكَلِّمِينَ وَنُصُوصُ أَكْثَرَ الأَئِمَّةِ وَأَتَبَاعِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ (م ش) وَأَحْمَدَ وَغَيْرهِمْ.

ُ وَاخْتِيَّارُ شَيْخِنَا يَخْرُجُ عَلَى وَجْهِ مَنْ صَوَّبَ غَيْرَ مُعَيَّنِ أَوْ وَقَفَ، لا أَنْ عَلِيًّا هُوَ المصيبُ وَهِـيَّ أَفْـوَالَ فِـي مَذْهَبَـنَـا وَأَنْ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرَهُمْ رَأَى تَرْكَ قِتَالِهِمَا، وَأَنْهُ لا يَجِبُ مُعَ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ فِي تَفْضِيلِ مَذْهَبِ أَهْلِ المَدِينَةِ عَلَى الكُوفَةِ: أَكْثَرُ المُصَنَّفِينَ لِقِتَالَ أَهْلِ البَغْيِ يَرَى القِتَالَ مِنْ نَاحِيَةِ عَلِيٍّ.

وَمِنْهُمْ مَنَ يَرَى الإمْسَاكَ، وَهُوَ المَشْهُورُ مِنْ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ وَأَهْلِ الحَدِيثِ مَعَ رُوْيَتِهِمْ لِقِتَالِ مَـنْ خَـرَجَ عَـنِ الشَّـرِيعَةِ كَالْحَالُورِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ، وَأَنَّهُ يَجِبُ، والآخْبَارُ فِي أَمْرِ الْفِتْنَةِ تُوافِقُ هَذَا، فَاتَبِعُوا النَّصُّ الصَّحِيـــِحَ، والقِيَـاسَ المَسْتَقِيمَ، وَلِهَـلْمَا كَانَ الْمَسَنَفُونُ لِمُقَاوِدِ أَهْلِ السَّنَةِ والجَمَاعَةِ يَذْكُرُونَ فِيهِ تَرَكُ القِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ، والإمْسَاكَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رضــي الله عنهم وقال فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: السَّلَفُ، والآثِمَةُ يَقُولُ أَكْثَرُهُمْ (هـ م) وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ: لَمْ يُوجَدُ شَـرْطُ قِتَـالِ الطَّافِفَةِ البَاغِيَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَامُورْ بِهِ ابْتِناءَ بَلِ بالصَّلْحِ، ثُمَّ إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا قُوتِلْتَ

وَهَوُلَاء قُوتِلُوا قَبْلَ أَنْ يَبْدَؤُوا بِقِتَال، وَلَهَذَا كَانَ هَذَا القِتَالُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ كَمَالِكِ قِتَالَ فِتْنَةٍ، وَٱبُو حَنِيفَـةَ يَقُـولُ: لا يَجُوزُ قِتَالُ البُفَاةِ حَتَّى يَبْدَؤُوا بِقِتَال، إلَى أَنْ قَالَ شَيْخُنَا: وَلَكِنْ عَلِيٍّ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الحَقِّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَإِنْ بَعْـضُ أَصْحَابِنَـا صَوَّبَ كُلًا مِنْهُمَا بِنَاءً عَلَى أَنْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ.

وَفِي كِتَابِ ابْنَ حَامِدٍ كَقُول شَيْخِنَا: فَقَالَ: الآكابرُ مِنَ الصَّحَابَةِ، والكَافَّةُ كَانُوا مُتَبَاعِدِينَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ ۚ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا ٱليُّوبُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ قَـالَ: هَـاجَتْ الفِتْنَـةُ وَأَصْحَـابُ رَسُـولِ اللَّـهِ ﷺ عَشْرَةُ آلاف، فَمَا حَضَرَ فِيهَا مِثَةً.

وَفِي غَيْرِ كِتَابِ ابْنِ حَامِدٍ بَلْ لَمْ يَبْلُغُوا ثَلاثِينَ، وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ قَالَ الشَّـعْبِيُّ لَـمْ يَشْهَدُ الجَمَـلَ مِـنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ عَلِيٍّ وَعَمَّارٍ وَطَلْحَةَ، والزُّبُيْرِ فَإِنْ جَاؤُوا بِخَامِس فَأَنَا كَذَّابٌ.

وَمُوادَهُ مِنَ البَدْرِيِّينَ، وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ فِي تَرْكُو الْقِتَالِ فِي الفِتْنَةِ.

أَيْ فِي قَتْلِ عُثْمَانَ، فَأَمَّا مَا جَرَى بَعْدَهُ فَلَمْ يَكُنْ لَأَحَدٍ مِنَ الْسَلِمِينَ التَّخَلُفُ عَنْ عَلِيٌّ.

وَلَمَّا تَخَلُفَ عَنْهُ سَمَلَا وَابْنُ عُمَرَ وَأَسَامَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَسْسُرُوقَّ، والآخْنَفُ مِنَ التَّابِعِينَ فَإِنَّهُمْ نَدِمُوا، فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي كِتَابِ الاسْتِيعَابِ فِي أَسْمَاء الصَّحَابَةِ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمْرَ كَانَ يَفُـولُ عِنْدَ الْمَوْتِ: إِنْنِي أَخْرُجُ مِنَ الدُّنْيَا وَلَيْسَ فِي قَلْبِي حَسْرَةً إِلاَّ تَخَلَّفِي عَنْ عَلِيٍّ، أَوْ كَلامًا هَذَا مَعْنَاهُ (رَوَاهُ عَنْـهُ) مِـنْ طُـرُقٍ، وكَـذَا رُوِيَ عَـنْ مَسْرُوقٍ وَغَيْرِو أَلْهُمْ نَدِمُوا مِنْ تَخَلِّفِهِمْ ذَلِكَ، كَذَا قَالَ.

وَفِي شَرْحٍ مُسْلِم: يَجِبُ قِتَالُ الخَوَارِجِ، والبُغَاةِ (ع).

ثُمَّ قَالَ: قَالَ القَاضِيَ: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنَّ الحَوَارِجَ وَشِيْهُهُمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، والبَغْيِ مَتَى خَرَجُوا عَلَــى الإِمَـامِ وَخَـالَفُوا رَأْيَ الجَمَاعَةِ وَجَبَ قِتَالُهُمْ بَعْدَ الإِنْدَارِ، والإِعْدَارِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩]، فَإِن اسْتَنْظُرُوهُ مُدَّةً وَلَـمْ يَخَفُ مَكِيدَةً أَنْظَرَهُمْ، وإلاَّ فَلا، وَلَوْ أَعْطَوْهُ مَالاً أَوْ رَهْنَا.

وَقِيلَ لِلْقَاضِي: يَجُوزُ قِتَالُ البُغَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لآنُ الإِمَامَ إِنْمَا أَبِيحَ لَـهُ قِتَىالُهُمْ لِمَسْعِ البَغْيِ، والظُّلْم، وَهَلْمَا مَوْجُودٌ بِدُونِ إمَّامٍ.

وَيَنْحُرُمُ قِتَالُهُمْ بِمَنْ يَقْتُلُ مُنْبِرَهُمْ، كَكُفَّارٍ، وَبِمَا يَعُمُّ إِثْلاقُهُ، كَمَنْجَنِيقٍ وَنَارٍ، إلاَّ لِضَرُورَةٍ، كَفِعْلِهِمْ إِنْ لَمْ يَفْعَلْـهُ، وَكَـٰذَا بسِلاحِهم وكراعِهم.

وَعَنَهُ:ٰ وَغَيْرُهَا ٰوَمُرَاهِقٌ وَعَبْلً، كَخَيْلٍ قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ. وَيَحْرُمُ قَتْلُ مُدْبِرِهِمْ وَجَرِيجِهِمْ، وَفِي القَوْدِ وَجْهَانِ (م ١)(١)، جَزَمَ فِي السَّرْغِيبِ بِـأَنَّ الْمَدْبِـرَ مَـنْ انْكَسَـرَتْ شـوكتُهُ لا الْمُتَحَرِّفُ إِلَى مَوْضِعِ.

وَفِي الْمُغْنِي يَحْرُمُ قَتْلُ مَنْ تَرَكَ القِتَالَ، ويَمَحْرُمُ أَخْذُ مَالِهِمْ وَذُرَّيْتِهِمْ وَيُحْلَى أسِيرُهُمْ بَعْدَ الحَرْبِ. وَفِي النَّرْغِيبِ: لا، مَعَ بَقَاءِ شُوكِتِهِمْ، فَإِنْ بَطَلَتْ وَيُتَوَقَّعُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي الحَالِ فَوَجْهَانِ (م ٢)(٢).

وَقِيلَ: يَجُوزُ حَبْسُهُ لِيُخَلِّي َ أَمِيرُنَا.

وَقِيلَ: يُخَلِّي صَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ وَنَحْوُهُمَا فِي الحَال.

وَيُكُرَّهُ لَهُ قَصْدُ رَحْمَةِ البَّاغِي بِالقُتْلِ، وَعَنْدَ القَاضِي: لا كَإِقَامَةِ حَدًّ، وَيُتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: يَخْرُمُ. وَلا يَضْمَنُ بُغَاةً مَا تَلِفَ حَالَ الخَرْبِ، كَأَهْلِ العَدْلِ.

وَعَنْهُ: بَلَى، فَفِي القَوَدِ وَجُهَانِ (م ٣)^(٣).

وَهُمَا فِي تُحَتَّمِهِ بَعْدَهَا (م ٤)^(٤).

وَيَضْمَنَانَ مَا تُلِفَ فِي غَيْرِهَا.

قَالَ شَيْخُنَا فِي الْمُسْتَحِلُ لَآذَى: مَنْ أَمَرَهُ وَنَهَاهُ بِتَأْوِيلٍ كَمْبْتَايِعٍ وَنَحْوِهِ، يَسْقُطُ بِتَوْتَيْتِهِ حَقُّ العَبْلِهِ، وَاخْتَجَّ بِمَا ٱتْلَقَهُ البُغَاةُ،

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي القود وجهان). انتهى.

يعني: إذا قتل مدبرهم وجريحهم هل يقاد به أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغنى، والكافي، والشَّرح، والرُّعاية الكبرى وغيرهم.

أحدهما: يقاد به، وهو ظاهر كلام جماعةٍ، وقدَّمه ابن رزين.

والوجه الثَّاني: لا يقاد به.

قلت: وهو الصُّواب لاختلاف العلماء في ذلك، فأنتج شبهةً تمنع القود، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ويخلّي أسيرهم بعد الحرب، وفي التّرغيب: لا، مع بقاء شوكتهم، فإن بطلت ويتوقّع اجتماعهم في الحال فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، فيحتمل أن يكون الخلاف من تتمَّة كلام صاحب التَّرغيب، وهو الظَّاهر.

ويحتمل أن يكون ابتداء مسألةٍ وهو بعيدٌ، وعلى كلُّ حالِ الصُّوابِ عدم إرسال أسيرهم، والحالة هذه.

وإن كان ظاهر ما قدُّمه المصنِّف تخليتهم، والله أعلم.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (ولا يضمن بغاة ما تلف حال الحرب، كأهل العدل، وعنه: بلى، ففي القود وجهان). انتهى.

قال في الرُّعاية: قلت: إن ضمن المال احتمل القود وجهين. انتهى.

أحدهما: يجب القود، وهو الصُّواب، تغليظًا عليهم، لكونهم بغاةً كالمال.

والوجه الثَّاني: لا يجب، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشُّرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

(٤) (مسألة - ٤): قوله: (وهما في تحتُّمه بعدها). انتهى. يعني: في تحتّم القتل بعد الحرب.

قلت: الصُّواب عدم التَّحتُم، واللَّه أعلم.

(ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

لْأَنَّهُ مِنَ الجَهَادِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْآجْرُ عَلَى اللَّهِ، وَلا حَدُّ مَعَ تَأْوِيل، كَمَال، وَعِنْدَ أَبِي بَكْر: يُحَدُّ.

وَفِي قَبُولِ دَعْوَى دَفْعِ خَرَاجِ إِلَيْهِمْ مِنْ مُسْلِم بِلا بَيِّنَةٍ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ، وَجْهَانَ (م ٥) (١٠ لَا جزيَّةَ، وَفِيهَا احْتِمَالُ بَعْدَ الْحَوْل.

وَشَهَادَتُهُمْ وَإِمْضَاءُ خُكُم حَاكِمِهِمْ كَأَهْلِ العَدْل.

وَفِي المُغْنِي، وَالتَّرْغِيبِ: الآولَى رَّدُّ كِتَابِهِ قَبْلَ خُكْمِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل: تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَيُؤْخَذُ عَنْهُمْ العِلْمُ مَا لَمْ يَكُونُوا دُعَاةً، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْر.

ُوكَنَّ بِنَ حَيِينٍ. تَعَبِيلٍ وَغَيْرَهُ فَسُقُوا البُغَاةَ، قَالَ: وَهَوُلاءِ نَظَرُوا إِلَى مَنْ عَدُوهُ بُغَاةً فِي زَمَنِهِمْ فَرَأُوهُمْ فُسُاقًا. وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ وَغَيْرَهُ فَسُقُوا البُغَاةَ، قَالَ: وَهَوُلاءِ نَظَرُوا إِلَى مَنْ عَدُوهُ بُغَاةً فِي زَمَنِهِمْ فَرَأُوهُمْ فُسُاقًا.

وَفِي الْمُغْنِي احْتِمَالٌ: يَصِحُ قَضَاءُ الحَارِجِيِّ دَفْعًا لِلضَّرَر، كَمَا لَوْ أَقَامَ الحَدُّ وَأَخَذَ جزيَّةً وَخُرَاجًا وَرُكَاةً.

وَإِن اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ ذِمَّةٍ فَأَعَانُوهُمُ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ.

وَقِيلَ: لا، فَفِي أَهْلِ عَدْلٍ وَجَهَانِ (م ٦) ٢٠٠.

وَإِنْ ادَّعُوا شُبْهَةً كَوُّجُوبٌ إِجَابَتِهُمْ فَلا.

وَفَيَى التَّرْغِيبِ وَجْهَانِ، وَيَصْمَنُونَ مَا أَتْلَفُوهُ، فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ حَرْبٍ وَأُمِنُوهُمْ فَكَعَدِمِهِ إِلاَّ أَنْهُمْ فِي أَمَان بالنَّسْبَةِ إِلَى بُغَاةٍ.

َ وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الإِمَامِ لَمْ يُقَاتِلُوا، وَلَمْ يَتَعَـرُضْ لَهُـمْ، وَتَعَـٰـرِي الآحْكَـامُ عَلَيْهِــمْ كَأَهْلَ العَدْل، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَسَالَهُ اَلْمُوذِيُّ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ يَتَعَرُّصُونَ وَيُكَفِّرُونَ؟ قَـالَ لا تَعْرِضُـوا لَهُـمْ، قُلْـت: وَأَيُّ شَـيْءٍ تَكْـرَهُ مِـنْ أَنْ يَحْبِسُوا؟ قَالَ: لَهُمْ، والدّاتُ وَأَخْوَاتُ.

وَقَالَ فِي رَوَايَةِ ابْن مَنْصُور: الحَرُوريَّةُ إِذَا دَعُوا إِلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ إِلَى دِينِهمْ فَقَاتَلَهُمْ، وإلاَّ فَلا يُقَاتِلُونَ.

وَسَأَلُهُ إِبْرَاهِيمُ الْأَطْرُوشُ عَنْ قَتْلِ الْجَهْمِيَّةِ قَالَ: أَرَى قَتْلَ الدُّعَاةِ مِنْهُمْ.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَمَ أَنْ مَالِكًا قَالَ فِي عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ: يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وإلأ ضُربَتْ عُنْقُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَرَى ذَلِكَ إِذَا جَحَدَ العِلْمَ، وَذَكَرَ لَهُ المَرُّوذِيُ عَمْرَوَ بْنَ عُبَيْدٍ، قَالَ: كَانَ لا يُقِرُ بِالعِلْم، وَهَذَا كَافِرٌ. ﴿

وَقَالَ لَهُ المَرُّوذِيُّ: الكَرَابِيسِيُّ يَقُولُ مَنْ لَمْ يَقُلُ لَفْظَهُ بِالْقُرَّانِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، فَقَــالَ: هُــُوَ الكَّـٰافِرُ، قَــالَ: مَـاتَ بِشــرٌّ

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وفي قبول دعوى دفع خراج إليهم من مسلم بلا بيُّنةِ، وقيل: وغيره، وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغـني، والكـافي، والمقنـع، والشّرح وشـرح ابـن منجّا، وابـن رزيـن، والزّركشيّ وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل إلاَّ ببيَّنةٍ، وهو الصَّحيح، صَحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميّ.

وقدُّمه في المحرُّر، والرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والوجه الثَّاني: يقبل قوله مع يمينه، صحَّحه النَّاظم.

وجزم به في المنوّر.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (وإن استعانوا بأهل ذمَّةٍ فأعانوهم انتقض عهدهم، وقيل: لا، ففي أهل عدل وجهان). انتهى.

قلت: الَّذي يظهر أنَّ العكس أولى، وهو أنَّهم إذا قاتلوا مع البغاة وقلنا ينتقض عهدهم فهل ينتقض إذا قاتلوا مع أهل العدل؟

يأتي الخلاف، وهذا هو الصُواب، ولعلَّه حصل سبقة قلمٍ من المصنَّف، أو يكون فرع الوجهين علَى القـول بانتقـاض عهدهـم إذا أعانوا أهل البغي.

إذا علم ذلك؛ فالصُّواب عدم انتقاض عهدهم مع أهل العدل، وكذا لا ينتقض إذا قاتلوا مع أهل البغيِّ مكرهين أو ادَّعــوا شــبهةً مسموعةً، والله أعلم.

الفـروع - كتاب الحدود

المَريسيُّ وَخَلَفَهُ حُسَيْنُ الكَرَابيسيُّ وَقَالَ: كَذَبَ، هَتَكَهُ اللَّهُ الخَبيثَ.

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَقَدْ أَبَانَ عَنْ بِدُعَتِهِ وَكُفْرِهِ.

وَقَالَ عَنْ حَارَتُ الْمَحَاسَبِيِّ: قَاٰتَلَهُ اللَّهُ، وَّقَالَ: لا يَفُرُك خُشُوعُهُ وَلِينُهُ وَتَنكيسُ رَأْسِهِ فَإِنَّهُ رَجُلُ سُوء، ذَاكَ لا يَعْرِفُهُ إلاَّ مَنْ قَدْ خَبَرَهُ، لا تُكَلِّمُهُ، وَلا كَرَامَةَ لَهُ، وَكَذَّبَ أَحْمَدُ دَاوُد الظَّاهِرِيُّ وَقَالَ: إِنْهُ عَدُوُ اللَّهِ، وَقَالَ: لا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ، لِقَوْلِهِ: القُرْآنُ مُخْدَتٌ، وَأَنْكُرَ دَاوُد، فَقَالَ أَحْمَدُ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَالُورِيُّ أَصْدَقُ مِنْهُ، لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَمَنْعَ مِنْ قَدُله تَوْتَنَهُ.

وَاحْتَجُّ الشَّيْخُ ۚ بِقَوْل خَالِدِ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الحَارِجِيِّ: أَلا أَصْرِبُ عُنْقَهُ؟ قَالَ لا وَبِكَفَّهِ عَسنِ الْمُسَافِقِينَۗۗ، وَبِمَـا رُوِيَ عَـنْ عَلِيُّ رضي الله عنه، وَإِنَّ صَرَّحُوا بِسَبِّ إِمَامَ أَوْ عَذَلَ عُزَّرُوا، وَإِنْ عَرْضُوا بِذَلِكَ فَوَجْهَانِ (م ٧)(١).

ُ وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ أَخَْمَدُ فِي مُبْتَايِعٍ دَاعِيَةٍ لَهُ دُعَاةً: أَرَى حَبْسَهُ، وَكَـٰذَا فِـيَ التَّبْصِـرَةِ: عَلَـىٰ الإِمَـامِ مَنْعُهُـمْ وَرَدْعُهُـمْ، وَلا يُقَاتِلُهُمْ إلاَّ أَنْ يَجْنَعِعُوا لِحَرْبِهِ فَكَبْغَأَةٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ أَيْضًا فِي الْحَرُورِيَّةِ الدَّاعِيَةُ: يُقَاتَلُ كَبُغَاةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: يُقَاتَلُ مَنَ مَنَعَ الزُّكَاةَ، وَكُلُّ مَنْ مَنْعَ فَرِيضَةً فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ قِتَالُهُ حَتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ.

واختاره أَبُو الفَرَجُ وَشَيْخُنَا وَقَالَ: أَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مُّمْتَنِعَةٍ عَنْ شَرِيعَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ مِنْ شَسِرَائِعِ الإسْلامِ يَجِبُ قِتَالُهَا حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُهُ لِلَّهِ كَالْمُحَارِبِينَ وَأُولَى، وَلِهَذَا اتَّفَقُوا أَنَّ البِدَعَ المُغَلَّظَةَ شَرًّ مِنَ الذَّنُوبِ "وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتَـالِ الخَوَارِجِ عَن السُّنَةِ، وَأَمَرَ بالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الآثِمَةِ وَظُلْمِهِمْ، وَأَنَّ الرَّافِضَةَ شَرَّ مِنَ الخَوَارِجِ اتّفَاقًا.

قَاَلَّ: وَفِي قَتْلِ الوَاحِدِ مِنْهُمَا وَنَحْوهِمَا وَكُفْرِهِ روَايَتَانَ، والصَّجِيحُ جَوَارُ قَتْلِهِ كَالدَّاعِيَةِ ۖ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّ مَا قَالُوهُ مِمَّا تَغَلَـمُ مُخَالَفَتَهُ لِلرَّسُول كُفْرٌ، وَكَذَا فِعْلُهُمْ مِنْ جنس فِعْلَ الكُفْارَ بالمُسْلِمِينَ كُفْرً أيْضًا.

وَجَوَّزَ اْبْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الجَوْزِيُّ الحُرُوجَ عَلَى إِمَّامِ غَيْرَ عَادِل وَذَكَرَا خُرُوجَ الحُسَيْنِ عَلَى يَزِيدَ لإِقَامَةِ الحَـــقُ، وَكَــٰذَا قَــالَ الجُونِنِيُّ إِذَا جَارَ وَظَهْرَ ظُلْمُهُ وَلَمْ يُوْجَرْ حِينَ زَجَرَ فَلَهُمْ خَلْمُهُ وَلَوْ بِالحَرْبِ، والسَّلاحِ.

قَالَ النُّوَويُّ: خَلْعُهُ غَريبٌ

وَمَعَ هَذَا َمَحْمُولٌ عَلَىَ أَنُهُ لَمْ يَخَفُ مَفْسَدَةً أَعْظَمَ مِنْهُ، وَنُصُوصُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لا يَحِلُّ وَأَنَّهُ بِدَعَةٌ مُخَــالِفٌ لِلسُّـنَّةِ، وَأَمَـرَ بِالصَّبْرِ، وَأَنَّ السَّيْفَ إِذَا وَقَعَ عِمَّتُ الفِئْنَةُ، وَانْقَطَعَتْ السَّبْلُ، وَسُفِكَتْ الدَّمَاءُ، وتُسْتَبَاحُ الآمْوَالُ، وتُنْتَهَكُ المَحَارِمُ.

ُ قَالَ شَيْخُنَا: عَامَّةُ الفِتْنِ الَّتِي وَقَعَتْ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهَا قِلَّةُ الصَّبْرِ، إذْ الفِتْنَةُ لَهَا سَبَبَان: إمَّا ضَعْفُ العِلْم، وَإِمَّا ضَعْفُ الصَّبْر، فَإِنَّ الجَهْلَ، والظُّلْمَ أَصْلُ الشَّرِّ، وَفَاعِلُ الشَّرِّ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ لِجَهْلِهِ بِأَنَّهُ شَرَّ، وَلِكَوْنِ نَفْسِهِ تُويِدُهُ، فَبِالعِلْمِ يَزُولُ الجَهْلِ. وَبِالصَّبْرِ يُحْبَسُ الْمَوَى، والشَّهْوَةُ، فَتَزُولُ الفِتْنَةُ.

ُ وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السِّرُّ المَصُونُ: مِنَ الاعْتِقَادَاتِ العَامِّيَّةِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَى جَمَاحَةٍ مُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ، أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ يَزِيدَ كَانَ عَلَى الصَّوَابِ وَأَنَّ الحُسَيْنَ أَخْطَأَ فِي الخُرُوجِ عَلَيْهِ.

(١) (مسألة – ٧): قوله: (وإن صرَّحوا بسبِّ إمام أو عدلُ عزَّروا، وإن عرضوا بذلك فوجَهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والكافي، والمحرَّر، والشُّرح، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

(ش): الإمام الشافعي

أحدهما: يعزُّرون جزم به في المنوِّر، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: لا يعزُّرون.

قال في المذهب وغيره: فإن صرَّحوا بسبُّ الإمام عزَّرهم. انتهى.

فظاهره عدم التَّعزير بالتَّعريض، واللَّه أعلم.

تنبيه: ما ذكره ابن حامدٍ من إطلاق الوجهين في مسالتين ليس من إطلاق الخلاف الَّذي نحن بصدده، إذ المصنّف قد قدَّم قبل ذلك حكمًا فيها، واللّه أعلم.

فهذه سبع مسائل في هذا الباب.

(ر): روایتان

وَلَوْ نَظَرُوا فِي السَّيَرِ لَعَلِمُوا كَيْفَ عُقِدَتْ لَهُ البَيْعَةُ، والزِمَ النَّاسُ بِهَا، وَلَقَدْ فَعَلَ فِي ذَلِكَ كُلُّ قَبِيحٍ، ثُمَّ لَوْ قَدُرْنَا 'صِحَّةَ خِلافَتِهِ فَقَدْ بَدَرَتْ مِنْهُ بَوَادِرُ وَكُلُّهَا تُوجبُ فَسْخَ العَقْدِ، مِنْ نَهْبِ المَدِينَةِ.

وَرَمْيِ الْكَعْبَةِ بِالْمُنْجَنِيقِ، وَقَتْلِ الحُسَيَّنِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَضَرَّبِهِ عَلَى تَمْنِيَّتِهِ بالقَضييبِ، وَحَمْلِهِ الرَّأْسَ عَلَى خَسْبَةٍ. وَرُمْيِ الْكَعْبَةِ بِالْمُنْجَنِيقِ، وَقَتْلِ الحُسَيَّنِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَضَرَّبِهِ عَلَى تَمْنِيَّةِ ب

وَإِنَّمَا يَمِيلُ جَاهِلٌ بِالسُّيرَةِ عَامِّيُّ المُذْهَبِ يَظُنُّ أَنَّهُ يَغِيظُ بَدَلِكَ الرَّافِضَةَ.

وَمَنْ كَفُرْ أَهْلَ الحَقُّ، والصَّحَابَةَ وَاسْتَحَلُّ دِمَاءَ المُسْلِمِينَ بِتَأْوِيلِ فَهُمْ خَوَارِجُ بُغَاةً فَسَقَةً.

عَنْهُ: كُفَّارٌ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، والرِّعَايَةِ: هُوَ أَشْهَرُ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّهُ لا خِلافَ فِيهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الإِرْشَادِ عَنْ أَصْحَابِنَا تَكُفِيرَ مَنْ خَالَفَ فِي أَصْلٍ، كَخَوَارِجٍ وَرَافِضَةٍ وَمُوْجِئَةٍ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ روَايَتَيْسِنِ فِيمَنْ قَالَ لَمْ يَخْلُقْ اللَّهُ المَعَاصِيَ أَوْ وَقَفَ فِيمَنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِو، وَفِيمَنْ سَبِّ صَحَابِيًّا غَيْرَ مُسْتَحِلً، وَأَنْ مُسْتَجَلَّهُ كَافِرٌ.

وَفِي الْمُغْنِي: يَخْرُجُ فِي كُلِّ مُحَرَّمُ ٱسْتُحِلَّ بِتَأْوِيلٍ كَالَخَوَارِجِ وَمَنْ كَفْرَهُمْ فَحُكَّمُهُمْ عِنْدَهُ كَمُوْتَدِّينَ.

قال في المُغْنِي: هَذَا مُقْتَضَى قُوْلِهِ. أ

وَقَالَ شَيْخُنَا: نُصُوصُهُ صَرِيحَةٌ عَلَى عَدَم كُفْرِ الحَوَارِجِ، والقَدَرِيَّةِ، والمُرْجِئَةِ وَغَيْرِهِمْ وَإِنَّمَا كَفَّرَ الجَهْمِيَّةَ لا أَعْيَانَهُمْ، قَالَ وَطَائِفَةٌ تَحْكِي عَنْهُ رَوَايَتَيْنِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدَعِ مُطْلَقًا، حَتَّى المُرْجِئَةِ، والشَّيَعَةِ المُفَضَّلَةِ لِعَلِيٍّ قَالَ: وَمَذَاهِبُ الآثِيشَةِ أَحْمَـدَ وَغَيْرُو مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّفْضِيلَ بَيْنَ النُّوْع، والعَيْن.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بِنُ عَوْفَ الجِمْصِيُّ: مِنْ أَهْلَ البِدَعِ الَّذِينَ أَخْرَجَهُمْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ، والسَّلامِ مِنَ الإِسْلامِ

القَدَرِيَّةُ، والمُرْجِئَةُ، والرَّافِضَةِ، والجَهْمِيَّةِ، فَقَالَ، ﴿لَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ﴾.

ُ وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مُنْصُورِ الطُّوسِيُّ: مَنْ زَعَمَ أَنْ فِي الصُّحَابَةِ حَيْرًا مِنْ أَبِي بَكُر فَوَلاَّهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَقَدْ افْتَرَى عَلَيْهِ وَكَفَــرَ بِأَنْ زَعَمَ بِأَنْ اللَّهَ تَعَالَى يُقِرُّ المُنكَرَ بَيْنَ أَنْبِيَائِهِ فِي النَّاسِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبَ ضَلالِهِمْ.

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ: مَنْ قَالَ عِلْمُ اللَّهِ مَخُلُوقٌ كَفْرَ.

وَنَقَلَ الْمَرُّوذِيُّ: القَدَرِيُّ لا نُخْرِجُهُ عَن الإسْلام.

وَفِي نِهَايَةِ الْمُبْتَدِي: مَنْ سَبُّ صَحَابيًّا مُسْتَجِلاً كُفَّرَ، وإلاًّ فُسِّقَ.

وَقِيْلَ عَنْهُ: يُكَفَّرُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: فِيمَنْ شَتَمَهُ القَتْلَ؟ أَجْبَنُ عَنْهُ وَيُصْرَبُ، مَا أَرَاهُ عَلَى الإِسْلامِ، وَذَكَسرَ ابْـنُ حَـامِدٍ فِـيَ أُصُولِهِ كُفْرَ الخَوَارِجِ، والرَّافِضَةِ، والقَدَرِيَّةِ، والمُرْجِئَةِ، وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ مَنْ كَفَرْنَاهُ فُسُّقَ وَهُجِرَ، وَفِــي كُفْرِهِ وَجْهَــانِ، والــذِي ذَكَرَ هُو وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ المُرُّوذِيِّ وَأَبِي طَالِبٍ وَيَغَفُّرِبَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لا يُكَفَّرُ

وَقَالَ: مَنْ رَدُّ مُوجِبَاتِ القُرْآن كُفَّرَ، وَمَنْ رَدُّ مَا تَعَلَّقَ بِأَخْبَارِ الآحَادِ النَّابِنَةِ فَوَجْهَان، وَأَنَّ خَالِبَ أَصْحَابِشَا عَلَى كُفْرِهِ فِيمَا يَتَعَلِّقُ بِالصَّفَاتِ، وَذَكَرَ فِي مَكَان آخَرَ: إِنْ جَحَدَ أَخْبَارَ الآحَادِ كَفَرَ، كَالْتُواتُر عِنْدَنَا يُوجبُ العِلْمَ، والعَمَل.

فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ العِلْمَ بِهَا فَالآشْبَهُ لا يُكفُّرُ، وَيُكفُّرُ فِي نَحْوِ الإِسْرَاءِ، والنُّزُولِ وَنَحْوِهِ مِنَ الصَّفَاتِ.

وَقَالَ فِي إِنْكَارِ الْمُعْتَزِلَةِ اسْتِخْرَاجَ قَلْبِهِ لَيْلَةَ الإسْرَاء وَإِعَادَتِهِ: فِي كُفْرهِمْ بهِ وَجْهَان.َ

بنَاءُ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْهُ صِفَةٌ لَهُ، وَعَلَى مَنْ قَالَ لا أَكَفَّرُ مَنْ لا يُكَفِّرُ الجَهْمِيَّةَ.

ُ قَالَ شَيْخُنَا: قِتَالُ النَّتَارِ وَلَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ كَقِتَالِ الصَّدُّيـــتِّ رضــي الله عنــه مَــانِعِي الزُّكــاةِ، وَيُوْخَـــُـذُ مَــالُهُمْ وَذُرِّيَّتُهُــمْ، وَالْمَحَيُّزُ إِلَيْهِمْ، وَلَو ادْعَى إِكْرَاهًا.

وَمَنْ أَجَٰهُٰزَ عَلَىٰ جَرِيحٌ لَمْ يَأْفَمْ وَلَوْ تَشَاهَدَ وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ شَيْثًا خُمُسُهُ وَبَقِيْتُهُ لَهُ، وَمَنْ ابْتَاعَ مِنْهُمْ مَسْلِم أَخَـذَهُ رَبُّهُ، وَإِنْ جَهِلَهُ أَعْطَى مَا اشْنَرَاهُ بِهِ، وَهُوَ لِلْمُصَالِح، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّافِضَةِ الجَبَلِيَّةِ: يَجُورُ أَخَدُ مَالِهِمْ فَسَالِح، كَذَا قَالَ، مَعَ أَنَّهُ قَلَهُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافَ مَـا يُؤخَـدُ مِنْهُـمْ، ثُـمَّ خَـرُجَ رضي الله عنه أوْهَبَ عَسْكَرَهُ مَا كَانَ فِي عَسْكَرِ الْحَوَارِجِ، وَلاَنْهُمْ نَهَبُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافَ مَـا يُؤخَـدُ مِنْهُـمْ، ثُـمَّ خَـرُجَ سَبْيَ حَريَهِمْ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُسُبُّ الْحَوْرَارِجَ.

وَفِي رَدُّهِ عَلَى الرَّافِضَيُّ أَنْ عَلِيًّا رضي الله عنه لَمْ يَسْبُ لِلْخَـوَارِج ذُرِّيَّـةٌ، وَلَـمْ يَغْنَـمْ مَـالَهُمْ فَعَلِـمَ أَنْ سِيرَتَهُ وَسِيرَةَ

الصَّحَابَةِ فِيهِمْ تُخَالِفُ سِيرِتَهُمْ فِي أَهْلِ الرَّدَّةِ.

وَذَكَرَ غَيْرُهُ: أَنَّ مَنْ قَاتَلَ عَلَى مَنْعِ ٱلزَّكَاةِ لا يَكْفُرُ، وَحُكْمُهُمْ كَبُغَاةٍ.

وَقَالُوا فِيْمَنْ قَاتَلَهُمْ الصَّدِّيقُ رضَيَ الله عَنه: يُختَمَلُ ردَّتُهُمْ وَيُختَمَلُ أَنَّهُمْ جَحَدُوا وُجُوبَهَا. وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ أَمْرَ هَذَا الكَافِرِ (بَابَكَ) لَمَنَهُ اللّهُ لَيْسَ كَغَيْرِهِ، سَبْيُ النّسَاء المؤمِنَاتِ فَوَقَعُوا عَلَيْهِنَّ فَحَمَلُنَ، فَــالوَلَدُ تَبَـعٌ لأَمّهِ، كَذَا حُكُمُ الإِسْلامِ، ثُمُّ خَرَجَ إِلَيْنَا يُحَارِبُنَا وَهُوَ مُقِيمٌ فِي دَارِ الشَّرَاكِ أَيُّ شَيْءٍ حُكْمُهُ؟ إِذَا كَانَ هَكَــذَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ

وَإِن اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَان لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ رِيَاسَةٍ فَظَالِمَتَانِ ضَامِنَتَانِ وَتَضْمَنُ، قَالَ شَيْخُنَا: فَأُوْجَبُوا الضَّمَانَ عَلَى مَجْمُوعِ الطَّائِفَةِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ عَيْنَ الْمُتْلَفِّ.

وَقُالَ: وَإِنْ تَقَابَلا تَقَاصًا؛ لآنَّ الْمَبَاشِرَ، والْمُعَيَّنَ سَوَاءٌ عِنْدَ الجُمْهُور.

وَقَالَ: وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُ مِا نَهَبَهُ كُلُّ طَافِقَةٍ مِنَ الْأَخْرَى تَسَاوَتَا، كَمَنْ جَهِلَ قَدْرَ المُخْرِمِ بِمَالِهِ أَخْرَجَ نِصْفَهُ، والبَّاقِي لَـهُ، وَمَنْ دَخَلَ لِلْصُلْحِ فَجَهِلَ قَاتِلَهُ ضَمِنْتَاهُ، وَاللَّهُ أَطْلَمُ.

باب حكم المُرتدُ

مَنْ كَفَرَ طَوْعًا وَلَوْ هَازِلاً بَعْدَ إِسْلامِهِ، قِيلَ: طَوْعًا.

وَقِيلَ: وَكَرْهَا، والآصِنَحُ بِحَقِّ (م ١)(١١، فَمُرْتَكُ، بأنْ أَشْرَكَ بَاللَّهِ تَعَالَى أَوْ جَحَدَ صِفَةً لَهُ.

قَالَ فِي الفُصُولِ: مُتَّفَقًا عَلَى إِثْبَاتِهَا، أَوْ بَعْضَ كُتُبُهِ، أَوْ رُسُلِهِ، أَوْ سَبَّهُ، أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ كَانَ مُبْغِضًا لِرَسُولِهِ وَلِمَا جَاءَ بِهِ اتَّفَاقًا.

وَقَالَ: أَنْ تَرَكَ إِنْكَارَ مُنْكَرِ بِقَلْبِهِ، أَنْ جَحَدَ حُكُمًا ظَاهِرًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، كَعِبَادَةٍ مِنَ الخَمْسِ، أَنْ تَحْرِيمٍ حَمْسرٍ وَنَحْوِهِ، أَنْ شَكُ فِيهِ وَمِثْلُهُ لا يَجْهَلُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلِهَذَا لَمْ يُكَفِّرِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ الشَّاكَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ، لآنَّهُ لا يَكُونُ إِلاَّ بَعْــٰدَ بَـلاغِ الرَّسَـالَةِ، وَأَنْ مِنْهُ قَوْلَ عَائِشَةَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمًا يَكُتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ؟ قَالَ نَعَمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الجَنَائِز وَفِي أَصُول مُسْلِم بحَذْفِ «قَالَ».

قال في شرَح مُسلِم (٤٧٤) كَأَنَّهَا لَمَّا قَالُتَ ذَلِكَ صَدَّقَتَ نَفْسَهَا فَقَالَتْ: نَعَمْ.

وَحَمَلَ فِي ٱلْفُنُونَ ٱلخَبَرَ الآوُّلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغُهُ الدُّعْوَةُ.

قَالَ: وَيُحْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى أَنَّ العَقْلَ مُوجِبٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي مُهْلَةِ النَّظَرَ لَمْ يَتَكَامَلُ لَهُ النَّظَرُ.

﴿ وَقَدْ سَمِعَ أَبَيِّ بْنُ كَعْبُ قِرَاءَةُ أَنْكَرَهَا ثُمُّ سَمِعَ قِرَاءَةً سِوَاهَا وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَهُمَا فَقَرَءَا عَلَيْهِ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأَنَهُمَا قَالَ: فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْلِيبِ وَلا إِذْ كُنْت فِي الجَاهِلِيَّةِ.

فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا قَدَّ غَشِيَنِي ضَرَبَ فِي صَدْرِي فَفِضْت عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «يَا أَبَيِّ أَرْسِـلَ إِلَيُّ أَنْ الْفَرَأُ القُرْآلُ عَلَى حَرْفُو..» الحَديثَ.

رُوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٢٠).

قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ: فِي الإجْمَاع إجْمَاعًا قَطْعِيًّا، وَذَكَرَ أَنْ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرهِم فَسُقَهُ فَقَطْ.

قَالَ: أَوْ جَعِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَسَائِطَ يَتَوَكُلُ عَلَيْهِمْ وَيَدْعُوهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ (عُ).

قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ سَجَدَ لِشَمْسِ أَوْ قَمَر.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: أَوْ أَتَى بقَوْلَ أَوْ فِعْلِ صَرِيحٍ فِي الاسْتِهْزَاء بالدِّين.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ تَوَهَّمَ أَنْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ أَوْ تَابِعِيهِمْ قَاتَلَ مَعَ الكُفَّارِ، أَوْ أَجَازَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: أَوْ كَذَبَ عَلَى نَبِي أَوْ أَصَرُّ فِي دَارِنَا عَلَى خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ غَيْرَ مُسْتَحِلًّ

وَقَالَ القَاضِي رَأَيْت بَغَضَ أَصِيْحَابِنَا يُكَفِّرُ جَاحِدَ تَحْرِيم النَّبِيلَةِ، والمُسْكِرُ كُلُّهُ كَالْحَمْرِ، وَسَيَأْتِي رِوَايَةٌ فِي العَدَالَةِ.

قَالَ: وَلا يُكَفَّرُ بِجَحْدِ قِيَاسِ اتَّفَاقَا، لِلْخِلافِ فِيهِ، بَلْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ، وَاحْتَجُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَوْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَـا يُصلِّي هَلَا فِي بَيْنِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيْكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيْكُمْ كَفَرْتُمْ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَلآحْمَدَ (١/ ١٤)، وَمُسْلِم (٢٥٤) وَغَيْرِهِمَا : ضَلَلْتُمْ، هَذَا فِي جَاحِدِ السُّنَن.

قَالَ وَلَمْ يُكَفِّرُهُ جُمْلَةً مِنَ التَّابِعِينَ، والعِرَاقِيُّينَ بِجَحْدِ سُنَّةٍ.َ

(١) (مسألة – ١): قوله: (ومن كفر طوعًا ولو هازلاً بعد إسلامه، قيل: طوعًا، وقيل: وكرهًا، والأصحُ بحقٌ). انتهى. ظاهر كلامه في الرَّعاية: لا بدُّ أن يكون فعل ذلك بعد إسلامه طوعًا، فإنَّه قال: كلُّ مسلمٍ مكلَّف ِ مختارٍ فعل كذا وكــذا إلى آخـره.

> قلت: ظاهر كلام أكثر الأصحاب أنَّ هذه الأحكام مترتَّبةٌ عليه حيث حكمنا بإسلامه، وهو الصُّواب، واللَّه أعلم. وقوله: (والأصحُّ بحقٌ).

> > ينبغي أن يكون هذا بلا نزاع.

الفروع - كتاب الحدود

قَالَ: وَمَنْ أَظْهَرَ الإسْلامَ وَأَسَرُّ الكُفْرَ فَمُنَافِقٌ كَافِرٌ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبْيٌ بْنِ سَلُولَ، وَإِنْ أَظْهَرَ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالوَاجِبِ وَفِي قَلْبِهِ أَنْهُ لا يَفْعَلُ فَنِفَاقٌ، كَقَوْلِهِ فِي قَعْلَبَةَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ الآيَةَ، وَهَلْ يُكَفُرُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: وَجْهٌ كُفْسَرُهُ أَنْـهُ شَـاقً اللَّـهَ وَرَسُولَهُ، وَرَدُّ رَسُولَ رَسُولَ اللَّهِ فَكَفَرَ، قَالَ: وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا كُلُّهُ كُفْرٌ لآنُهُ مُكَذَّبٌ.

وَٱلَّذِي أَقُولُ إِنَّ مَا كَانَ مِنَ النِّفَاق فِي الآفْمَال لا يُكَفِّرُ وَذَلِكَ فِيمَا سَأَلَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيـــم عَمَّـنَ لا يَخَـافُ النَّفَـاقَ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ يَأْمَنُ النَّفَاق؟ فَبَيْنَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي غَالِبِ حَال الإنسَان، وَلا يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ.

وَفِي مَعْنَى النَّفَاقِ الرِّيَاءُ لِلنَّاسِ، وَمُرَادُهُ بِلْلِكَ: وَلا يُكَفُّرُ بِهِ، فَكُذَا هَذَا النَّفَاقُ، أَوْ أَنَّهُ نِفَاقٌ، فَهُو مِثْلُهُ.

وَلاَّحْمَدَ (٢/ ١٧٥) مِنْ حَدِيثُو عُقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو:َ •وَأَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمْتِي قُرَّاوُهَا»، والمُرَادُ الرَّيَاءُ، وَلَعَلَّ مُرَادَ مَنْ قَالَ كُلُّهُ كُفْرٌ غَيْرُ نَاقِلٍ عَنِ الِلَّةِ، كَقَوْل أَحْمَدَ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وإلاَّ فَضَعِيفٌ جِدًّا، وَظَاهِرُ كَلامِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَالأَصْحَابِ: لا يَكُفُرُ إلاَّ مُنَافِقٌ أَسَرُّ الكُفْرَ (م ٢)(١).

قَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَخْرَجَ الحَجَّاجَ عَنِ الإِسْلامِ لآنَّهُ أَخَافَ المَدِينَةَ، وَانْتَهَكَ حَرَمَ اللَّهِ وَحَرَمَ رَسُولِهِ فَيَتَوَجَّـهُ عَلَيْهِ، يَزِيدُ وَنَحْوَهُ.

َ وَنَصُّ أَحْمَدَ خِلافُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ الآصْحَابُ، وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِاللَّعْنَةِ، خِلافً لآبِي الحُسَيْنِ وَابْسِ الجَـوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ظَاهِرُ كَلامِهِ الكَرَاهَةُ.

وَفِي شَرْحِ مُسْلِم: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ أَنْ مَنْ كَانَ مُصَدِّقًا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَفَعَلَ هَنْهِ الخِصَالَ يَغْنِي: الآرْبَعَ الْبَي مَـــنْ كُــنْ فِيـهِ كَانَ مُنافِقًا خَالِصًا، قَالَ: لا يُكَفَّرُ، وَلا هُوَ مُنَافِقَ يَخْلُدُ فِي النَّارِ، فَإِنْ إِخْوَةً يُوسُفَ وَغَيْرَهُمْ جَمَعُوا هَلَهِ الحِصَالَ.

قَالَ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ: وَمَعْنَى الْخَبَرِ أَنَّهُ يُشْبِهُ الْمُنَافِقَ، فَإِنَّهُ أَظْهَرَ خِلاَفَ مَا أَبْطَنَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمَــنْ نَــدَرَ ذَلِـكَ مِنْـهُ فَلَيْـسَ دَاخِلاَ فِي الْخَبَرِ.

وَقَالٌ التَّرْمِلَدِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ نِفَاقُ العَمَلِ.

وَقَالَ جَمَّاعَةٌ ۚ الْمَرَادُ بِهِ: الْمُنَافِقُونَ الَّذِينَ كَانُوا زُمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُ اللهِ مَعْنَاهُ التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَعْسَادَ هَـٰذِهِ الْحِصَالَ فَيُخَافُ أَنْ يُفْضِيَ بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ النَّفَاقِ.

وَقَدْ ذُكِرَ مَعْنَى هَلَهِ الآَقُوالِ أَوْ بَعْضِهَا فِي أَحَادِيثَ، وَلا يَكُفُرُ مَنْ حَكَـى كُفْـرًا سَـمِعَهُ وَلا يَعْتَقِـدُهُ، وَلَعَـلُ هَـذَا (ع)، وَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ هَنَادٍ: سَمِعْت يَحْتِى بْنِ خَلَفِ بْنِ الرَّبِيعِ الطَّرَسُوسِيُّ قَالَ: جَاءَ رَجُلِّ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنْسِ وَأَنَا شَاهِدٌ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلِ يَقُولُ القُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ فَقَالَ: كَافِرٌ زَنْدِيقٌ، خُدُوهُ فَاقْتُلُوهُ.

فَقَالَ الرُّجُلُ: إِنَّمَا أَحْكِي كَلامًا سَمِعْته، فَقَالَ: إِنَّمَا سَمِعْته مِنْك.

وَفِي الانْتِصَّارِ: مَنْ تَزَيَّا بَزِيٍّ كُفْرِ مِنْ لُبْسِ غِيَارٍ وَشَكَّ زُنَّارِ وَتَعْلِيقِ صَلِيبِ بِصَدْرُو حَرُمَ وَلَمْ يُكَفَّرْ، وَفِي الخِسلافِ: فِي إسْلامِ كَافِرِ بِالصَّلَاةِ ثَبَتَ أَنَّ لِلسَّيمَا حُكْمًا فِي الأَصُّول، لآنًا لَوْ رَأَيْنَا رَجُلاَ عَلَيْهِ زُنَّارٌ أَوْ عَسَلِيٍّ حُكِسمَ بِكُفْرِهِ ظَـاهِرًا، نُسمُّ ذَكَرَ قُولَ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي المُقْتُول بأرْض حَرْبِ: يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بالخِتَان، والثيَّابِ.

ۚ قَالَ: فَثَبَّتَ ۚ أَنَّ لِلسِّيمَا حُكُمًا فِي هَلَهِ الْمَوَاضِع فِي بَابِ الحُكُم بِالْإِسْلامِ، والكُفْرِ، وَكَــذَا فِـي مَسْئِالَتِنَا، قــالَ: وَبَعْضُهُــمْ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن أظهر أنَّه قائمٌ بالواجب وفي قلبه أنَّه لا يفعل فنفاقٌ كقوله في ثعلبة: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾ الآية [التوبة: ٧٥]، وهل يكفّر؟

على وجهين وجة كفره أنّه شاقٌ اللّه ورسوله وردٌ رسول رسول اللّه فكفر، قـال: وطائفـةٌ مـن أصحابنـا قـالوا: كلّـه كفـرّ، لأنّـه مكذّبٌ، والذي أقول: إنّ ما كان من النّفاق في الأفعال لا يكفّر وظاهر كلام الإمام أحمد، والأصحاب لا يكفّر إلاً منافقٌ أسرٌ الكفـر).

انتهى.

هذا كلُّه من كلام القاضي، والصُّواب أنَّه لا يكفـر إلاَّ مـن أسـرٌ الكفـر لا غـيره، كمـا قـال القـاضي: إنَّـه ظـاهر كـلام الإمـام، والأصحاب.

يُنْكِرُ هَذَا وَلا يُسَلِّمُهُ.

وَفِي الفُصُولِ: إِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَانَ يُعَظِّمُ الصَّلِيبَ مِثْلَ أَنْ يُقَبِّلُهُ، وَيَتَقَرَّبَ بِقُرْبَانَاتِ أَهْـلِ الكُفْـرِ وَيُكْـثِرَ صِنْ بِيَمِهِـمْ وَبُيُوتِ عِبَادَاتِهِمْ، اخْتَمَلَ أَنَّهُ رِدُّةً، لَآنٌ هَذِهِ أَفْمَالُ تَفْعَلُ اعْتِقَادًا، وَيَخْتَمِلُ أَنْ لا يَكُونُ اعْتِقَادًا، لاَنَّهُ وَيُفَعَلُ ذَلِكَ تَوَكُّدًا أَنْ تُقْبَةً لِغَرَضِ الحَيَاةِ الدُّنْيَا، والآوَّلُ أَرْجَحُ، لآنَّ المُسْتَهْزِئَ بِالكُفْرِ يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ظَاهِرٍ يَمْنَعُ القَصْــدَ، فَـأُولَى أَنْ يَكُـونَ الفَاعِلُ لاَ فَعَالِ مِنْ خَصَائِصِ الكُفْرِ أَنْ يَكْفُرَ، مَعَ عَدَم ظَاهِرِ يَدُلُّ عَلَى عَدَم القَصْدِ.

بَلْ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ قَصْدٌ، وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلِ قَبْلَ هَذَا بِأَنْ مَنْ وُجِدَ مِنْهُ امْتِهَانٌ لِلْقُرْآنِ أَوْ خَمْصٌ مِنْــهُ أَوْ طَلَـبُ تَنَاقُضِـهِ، أَوْ دَعْوَى أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ أَوْ مُخْتَلِقٌ، أَوْ مَقْدُورٌ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ إِسْقَاطٌ لِحُرْمَتِهِ، كُلُّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِ، فَيُقْتَلُ بَعْدَ التَّوْيَةِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ مَنْ قَالَ: إِنَّ القُرْآنَ مَقْدُورٌ عَلَى مِثْلِهِ وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنْعَ قُدْرَتَهُمْ، كَفَرَ بَلْ هُوَ مُعْجِرٌ بِنَفْسِهِ، والعَجْزُ شَمَلَ الخَلْقَ

ِ فَمَنْ ارْتَدُ مُكَلِّفًا مُخْتَارًا رَجُلاَ أَوْ امْرَأَةً دُعِيَ وَاسْتُتِيبَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَنْبَغِــي أَنْ يُضَيَّــقَ عَلَيْـهِ وَيُحْبَـسَ، فَ إِنْ أَصَــرُ قُتِــلَ بسنيف، وَلا يَجُوزُ أخذُ فِدَاءِ عَنْهُ، لاَنْ كَفْرُهُ أَفْلَظُ.

وَعَنْهُ: لا تُجبُ اسْتِتَابَتُهُ.

وَعَنْهُ: وَلا تَأْجِيلُهُ، وَرَسُولُ الكُفَّار لا يُقْتَلُ وَلَوْ كَانَ مُرْتَدًّا، بِدَلِيلِ رَسُولَيْ مُسَيْلِمَةً، وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الهَدْي.

قَالَ فِي الفُنُونَ فِي مَوْلُودِ بِرَأْسَيْنِ فَبَلَغَ، نَطَقَ أَحَدُهُمَا بِالكُفْرِ، والْآخَــرُ بِالإِسْـلامِ، إنْ نَطَقَا مَعًا فَفِـي أَيْهِمَا يَغْلِـبُ؟ اخْتِمَالان، قَالَ: والصَّعِيعُ إنْ تَقَدَّمَ الإِسْلامُ فَمُرْتَدُّ.

وَيَصِحُ إسْلامُ مُمَيِّزِ عَقْلُهُ، وَرِدْتُهُ وَعَنْهُ: لَهُ عَشْرٌ، وَقَالَهُ الخِرَقِيُّ، والقَاضِي.

وَعَنْهُ: سَبْعٌ.

وَعَنْهُ: حَتَّى يَنْلُ

وَعَنْهُ: يَصِحُ إِسْلامُهُ وَهِيَ أَظْهَرُ، والمَذْهَبُ صِحْتُهُمَا، وَعَلَيْهِنَّ: يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكُفَّار.

قال في الانْتِصَار: وَيَتَوَلَأَهُ الْمُسْلِمُونَ وَيُدْفَنُ بِمَقَابِرِهِمْ، وَالْ فَرَضِيْتَهُ مُتَرَنَّبَةً عَلَى صِحْتِهِ، كَصِحْتِهِ تَبَعَا، وَكَصَـوْمٍ مَرِيـضِ وَمُسَافِرٍ رَمَضَانَ، وَلَا يُقِتَلُ وَهُوَ سَكْرَانُ، إِنْ صَحَّتَ رِدَّتُهُمَا حَتَّى يُسْتَنَابًا بَعْدَ بُلُوغٍ وَصَحْوٍ ثَلاثَةَ أَيَّــامٍ، وَعِنْــدَ الحِرَقِيّ فِـي الثّلاثَةِ مِنْ رِدَّةٍ سَكْرَانَ وَفِي الرَّوْضَةِ: تَصِيحُ رِدَّةً مُمَيِّزٍ فَيُسْتَنَابُ فَإِنْ تَابَ، وإلاَّ قُتِلَ وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحِكَامُ البُلْغ.

وَغَيْرُ الْمَيِّرِ يُنْتَظَرُ بُلُوغُهُ، فَإِنْ بَلَغَ مُرْتَدًّا قُتِلَ بَعْدَ الاسْتِتَابَةِ.

وَقِيلَ: لا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ مُكَلِّفًا، وَجَزَمَ أَنَّهُ إِذَا رَنَى ابْنُ عَشْرٍ أَوْ بِنْتُ تِسْعٍ: لا بَأْسَ بِالتَّعْزِيرِ.

وَيُقْتُلُ زِنْدِيقٌ، وَهُوَ الْمُنَافِقُ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ ردَّتُهُ أَوْ كَفَرَ بسِخْرُهِ أَوْ سَبُّ اللَّهَ أَوْ رَسُولُهُ، نَقَلَ حَنْبَلْ: أَوْ تَنَقُّصَهُ.

وَقِيلَ: وَلَوْ تَعْرِيضًا، نَقَلَ حَنْبَلْ: مَنْ عَرَّضَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَكْرِ الرَّبِّ فَعَلَيْهِ القَتْسُ، مُسْلِمًا أَوْ كَسَافِرًا، وَأَنَّـهُ مَذْهَبُ أَهْـلِ المدينة.

وَسَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ مَا الشَّتِيمَةُ الَّتِي يُقْتَلُ بِهَا؟ قَالَ: نَحْنُ نَرَى فِي التَّعْرِيضِ الحَدُ، قَالَ: فَكَانْ مَذْهَبُهُ فِيمَا يَجِبُ الحَدُّ مِنَ الشَّتِيمَةِ التّعْريضَ.

وَعَنْهُ: تُقَبِّلُ تُوْبَتُهُمْ كَغَيْرِهِمْ.

وَعَنْهُ: لَا تُقْبَلُ إِنْ تُكَرُّرَتُ ثُلاثًا.

وَفِي الفُصُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا فَلا تُقْبَلُ إِنْ سَبُّ النَّبِيُّ ﷺ، لآنُهُ حَقُّ آدَمِيٌّ لَمْ يَعْلَمْ إسْقَاطَهُ، وَأَنْهُ يُقْبَلُ إِنْ سَبُّ اللَّهَ، لآنُهُ يَقْبَلُ النَّوْبَةَ فِي خَالِص حَقِّهِ.

وجزم به َّ فِي عُيُونَ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا، لآنَّ الحَالِقَ مُنزَّهٌ عَنِ النَّقَائِصِ فَلا يَلْحَقُ بِـهِ، بِخِـلافِ المَخْلُـوقِ، فَإِنَّـهُ مَحَـلُّ لَهَـا، فَلهَذَا افْتَرَقًا.

وَعَنْهُ: مِثْلُهُمْ مَنْ وُلِدَ عَلَى الفِطْرَةِ ثُمُّ ارْتَدُّ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

والخِلافُ فِي أَحْكَامِ اللَّمْنَيَا مِن تَرْكِ قَتْلِهِمْ وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الإِسْلامِ، فَأَمَّا فِي الآخِرَةِ فَإِنْ صَدَقَ قُبِلَ بِــلا خِــلاف، ذَكَـرَهُ ابْنُ عَقيل، والشَّيْخُ وَجَمَاعَةٌ.

وَفِي ۗ إِرْشَادِ ابْنِ عَقِيلِ رِوَايَةٌ: لا تُقْبَلُ تَوْبَةُ زِنْدِيق بَاطِنًا، وَضَمَّغُهَا وَقَالَ: وَكَمَنْ تَظَاهَرَ بِالصَّلَاحِ إِذَا أَتَى مَعْصِيَــةً فَتَـابَ مِنْهَا، وَأَنْ قَتْلَ عَلِيَّ زِنْدِيقًا لَا يَدُلُ عَلَى عَدَم قَبُولِهَا كَتَوْبَةٍ قَاطِع طَرِيقٍ بَعْدَ القُدْرَةِ.

وَذَكَرَ القَاضِيَ وَأَصْحَابُهُ رِوَايَةً لا تُقْبُلُ تُوبَّةُ دَاعِيَةٍ إِلَى بِدْعَةٍ مُضَيِّلَةٍ، وَاخْتَارَهَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلا، وَفِي إِرْشَـــادِ ابْـنِ عَقِيلٍ: نَخْنُ لا نَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مُطَالَبًا بِمَطَالِمِ مَنْ أَصْلُ، وَظَاهِرُ كَلام غَيْرِهِ: لا مُطَالَبَةَ.

قَالَ شَيْخُنَا: قَلَّ بَيْنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَتُوبُ عَلَى أَيْمُةِ الكُفْرِ الَّذِينَ هُمْ أَعْظَمُ مِنْ أَقِمَّةِ البِدَعِ، وَفِي الرَّعَايَةِ: مَنْ كَفَرَ بِبِذَعَةِ قُبلَتْ تَوَبَّتُهُ، عَلَى الآصَحِّ.

وَقِيلَ: إنْ اغْتُرَفَ بهَا.

وَقِيلَ: لا تُقْبَلُ مِنْ دَاعِيَةٍ، وَذَكَرَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ رِوَايَةً: لا تُقْبَلُ تَوْبَةُ قَاتِلٍ، وَعَلَى قَبُولِهَــا لَــوْ اقْتَـصُ مِـنَ القَــاتِلِ أَوْ عُنِيَ عَنْهُ هَلْ يُطَالِبُهُ المَقْتُولُ فِي الآخِرَةِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٣)(١).

وَمَنْ أَظْهَرَ الْخَيْرَ وَأَبْطَنَ الفِسْقَ فَكَالزُّنْدِيقِ فِي تُوْبَتِهِ، فِي قِيَاسِ المَذْهَبِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَحَمَلَ رُوَايَةَ قَبُولِ تَوْبَةِ السَّاحِرِ عَلَى الْتَظَّاهِرِ وَعَكَٰسُهُ بِعَكْسِهِ، يُؤَيَّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ لِلرَّوَايَةِ الْكَشْهُورَةِ بِأَنَّهُ لَـمْ يُوجَـدْ بِالتُوبَـةِ سَوى مَا يُظْهِرُهُ، وَظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ: تُقْبُلُ، وَهُوَ أُوْلَى فِي الكُـلِّ، لقول عالى فِي الْمُسَافِقِينَ ﴿إِلاَّ الَّذِيسَ تَسَابُوا﴾ [البقرة: 17.].

وَتَوْبَةُ كُلِّ كَافِرٍ إِثْيَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ إِفْرَارِهِ بِمَا جَحَدَهُ مِنْ نَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ قَوْلُهُ: أَنَا مُسْلِمٌ وَلا يُعْتَبَرُ فِي الآصَحَّ إِقْــرَارُ مُرْتَدًّ بِمَا جَحَدَهُ، لِصِحَّةِ الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْهُ بِخِلافِ تَوْيَةٍ مِنْ بِدْعَةٍ، ذَكَرَهُ فِيهَا جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ فِي الرَّجُلِ يُشْهَلَدُ عَلَيْهِ بِالبِيْنَعَةِ فَيَجْمَدُ: لَيْسَتْ لَهُ تَوْبَةٌ، إَنْمَا الْتُوبَةُ لِمَنْ اغتَرَف، فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ فَلا. وَعَنْهُ: يُغْنِي قَوْلُهُ: مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ، عَنْ كَلِمَةِ التُوحِيدِ.

وَعَنْهُ: مِنْ مُقِرَّ بِهِ، وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَ: يَكْفِي النَّوْحِيدُ مِمَّنْ لا يُقِرُّ بِهِ كَوَثَنِيَّ لِظَاهِرِ الآخْبَارِ، وَلِخَبَرِ أُسَـامَةَ وَقَتْلِـهِ الكَـافِرَ الحَرْبِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ لا إِلَّهُ اللَّهُ، لاَنَّهُ مَصْحُوبٌ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الإِسْلامُ، وَمُسْتَلْزَمَ لَهُ، وَفَاقًا لِلشَّافِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: يَكْفِي مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً فِي حَدِيثِيْ جُنَدُب وَٱسَامَةَ، قَالَ فِيهِ: َ إِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ عَصَمَ بِهَا دَمَهُ، وَلَوْ ظَنَّ السَّامِعُ أَنَّهُ قَالَهَا فَرَقًا مِنَ السَّيْف بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا، وَإِنْ أَكُرِهَ ذِمَّيُّ عَلَى إِفْرَارِهِ لَمْ يَصِحُ^(۲)؛ لآنُهُ ظُلْمٌ.

ُ وَفِي الانْتِصَار احْتِمَالَ، وَفِيهِ: يَصِيرُ مُسْلِمًا بِكِتَابَةِ الشُّهَادَةِ، وَيَكْفِي جَحْدُهُ لِرِدَّتِهِ بَعْدَ إِفْرَارِهِ بِهَا فِــي الآصَــحُ كَرُجُوعِــهِ عَنْ حَدَّ لا بَعْدَ بَيْنَةٍ بَلْ يُجَدِّدُ إسْلامَهُ، قَالَ جَمَاعَةٌ: يَأْتِي بالشَّهَادَتَيْن وَفِي المُنتخَبِ الخِلافُ.

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وعلى قبولها لو اقتصٌ من القاتل أو عفي عنه هل يطالبه المقتول في الآخرة؟ فيه وجهان). انتهى. وأطلقهما في الرّعاية الكبرى، قال ابن القيّم في الدّاء، والدّواء.

وغيره بعد ذكر الخلاف.

والتَّحقيق في المسألة: أنَّ القتل يتعلَّق به ثلاثة حقوق: حقَّ للَّه تعالى، وحقُّ الفتول، وحتَّ الوليَّ فياذا أسلم القياتل نفسه طوعًا واختيارًا إلى الوليِّ، ندمًا على ما فعل، وخوفًا من اللَّه، وتُوبةً نصوحًا، سقط حقُّ الله بالتَّوبة، وحقُّ الأولياء بالاستيفاء أو الصُّلح أو العمور، ويقي حقُّ المقتول يعوَّضه اللَّه عنه يوم القيامة عن عبده التَّائب المحسن، ويصلح بينه وبينه، فلا يذهب حقُّ هذا، ولا تبطل توبية هذا. انتهى.

وتبع في ذلك الشَّيخ تقيُّ الدِّين فإنَّه فصَّل هذا التَّفصيل واختاره، وهو الصُّواب الَّذي لا شكُّ فيه.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن أكره حربيٌّ على إقراره به لم يصحُّ).

كذا في النُّسخ، وصوابه: (وإن أكره ذمِّيٌّ) وبعضهم أصلحها كذلك.

نَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ فِيمَنْ أَسْلَمَ ثُمُّ تَهَوَّدَ أَوْ تَنَصَّرَ فَشَهَدَ عَلَيْهِ عُدُولٌ فَقَالَ: لَمْ أَفْعَلْ وَأَنَّا مُسْلِمٌ، قُبِلَ قَوْلُهُ، هُوَ أَكْ شُرُ عِنْـدِي مِنَ الشَّهُودِ، قَالَ شَيْخُنَا: اتَّفَقَ الآمِنَّةُ أَنَّ الْمُرْتَدُ إِذَا أَسْلُمْ عَصْمَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَاكِمٌ، بَلْ مَذْهَبُ الإمَامِ أَحْمَــدَ فِي المَّشْهُورِ عَنْهُ و (هـ ش) أَنْ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِالرَّدَةِ فَانْكُرَ حُكِمَ بِأَسْلامِهِ، وَلا يَخْتَاجُ أَنْ يُقِرُّ بِمَا شُهِدَ بِهِ عَلَيْهِ، فَـإِذَا لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عَدْلٌ لَمْ يَفْتَقِرْ الحُكْمُ إِلَى إِفْرَارِهِ (ع) بَلْ إِخْرَاجُهُ إِلَى ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ كَذِبًا.

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ بِنَاءُ حُكُم عَلَى هَذَا الإِقْرَارِ، كَإِقْرَارِ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَقَنَّهُ وَأَنَّهُ فَعَلَهُ خَوْفَ القَتْسَلِ وَهُـوَ إِفْرَارُ

تَلْجِئَةِ، نَقَلَ أَبُو طَّالِبَ فِي اليَهُودِيُّ إِذَا قَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ أَوْ أَنَا مَسْلِمَّ يُجْبَرُ عَلَيْهِ: قَدْ عَلِمَ مَا يُرَادُ مِنْهُ.

وَفِي مُفْرَدَاتِ أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ: لا خِلافَ أَنَّ الكَافِرَ لَوْ قَـٰالَ: أَنَـا مُسْلِمٌ وَلا أَنْطِقُ بِالشَّـهَادَةِ يُقْبَـٰلُ مِنْـهُ وَلا يُحْكَــمُ بإسلامِهِ، وَإِنْ شَهِدَ أَنْهُ كَفَرَ وَادَّعَى الإِكْرَاءَ قُبِلَ مِنْهُ مَعَ القَرِينَةِ فَقَطْ، لآنَ إنْكارَهُ لِلرَّدَّةِ يَمْنَعُهَا، وَلَوْ شُهُهِدَ عَلَيْـهِ بِكَلِمَـةِ كُفْــرٍ فَادْعَاهُ قُبلَ مُطْلَقًا، فِي الآصِحَةِ، لآنَ تَصْدِيقَهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيبَ لِلْبَيِّنَةِ.

وَمَنْ أَسْلَمَ، وَقَالَ: لَمْ أُردْهُ أَوْ لَمْ اعْتَقِدْهُ لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ.

وَعَنْهُ: بَلَى وَعَنْهُ: إِنْ ظُهَرَ صِدْقُهُ.

وَعَنْهُ: يُقْبَلُ مِنْ صَغِيرٍ، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ قَالَ لِكَافِرِ: أَسْلِمْ وَخُذْ أَلْفًا فَأَسْلَمَ وَلَمْ يُعْطِهِ فَأَبَى الإِسْلامَ: يُقْتَــلُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَغِيَ، قَالَ: وَإِنْ أَسْلَمَ عَلَى صَلاتَيْن قُبلَ مِنْهُ وَأُمِرَ بِالْخَمْسِ.

ُ وَعَنْ الْغَالِبِ القَطْانِ عَنْ رَجُلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدًّهِ أَنْهُ أَرْسَلَ البُنَهُ إِلَى النّبِيُ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي جَعَلَ لِقَوْمِهِ مِنَةً مِنَ الإِسلِ عَلَى أَنْ يُسْلِمُوا، فَأَسْلَمُوا وَحَسُنَ إِسْلامُهُمْ، ثُمُّ بَدَا لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنْهُمْ، أَفَهُو َاحْقَقُ بِهَا أَمْ هُمْ؟

قَالَ: إِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُسْلِمَهَا إِلَيْهِمْ فَلْيُسْلِمُهَا، وَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا فَهُوَ أَحَقُ مِنْهُمْ، فَإِنْ أَسْلَمُوا فَلَهُمْ إسلامُهُمْ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا قُوتِلُوا عَلَى الإسلام».

وَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ عَرِيفٌ عَلَى المَاءِ، وَإِنَّهُ يَسْأَلُكُ أَنْ تَجْعَلَ لِي العِرَافَةَ بَعْدَهُ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ العِرَافَةَ حَقَّ، لا بُدُّ لِلنَّاسِ مِنْ عُرَفَاءَ، وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ أَبُو ِ دَاوُد (٢٩٣٤)، وَفِي إسْنَادِهِ مَنْ لا يُحْتَجُ بهِ.

قَالَ الْحَطَّابِيُّ فِيهِ: إِنَّ مَنْ أَعْطِّى َ رَجُلاً عَلَى أَنْ يَفْعَلَ أَمْرًا مَفْرُوضًا عَلَيْهِ فَإِنْ لِلْمُعْطَى ارْتِجَاعَةُ مِنْهُ، وَلَـمْ يُشـَـارِطُ النَّبِيُّ الْمُؤْلَفَةَ (قُلُوبُهُمْ) عَلَى أَنْ يُسْلِمُوا فَيُعْطِيهِمْ جُعْلاً عَلَى الإِسْلامِ، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُمْ عَطَايَا بَاتَّةً يَتَأْلُفُهُمْ.

وَفِي العِرَافَةِ مَصْلَحَةُ النَّاسِ، وَفِيهِ التَّخْلِيرُ مِنَ التَّعْرِيضِ لِلرَّيَاسَةِ، وَالتَّامُرُ عَلَى النَّاسِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الفِتْنَةِ، وَأَنَّــهُ إِذَا لَــمْ يَقُمْ بِحَقْهِ وَلَمْ يُؤَدِّ الآمَانَةَ فِيهِ أَيْمَ.

وَلا يَبْطُلُ إِحْصَانُ قَذْفُ وَرَجْم بِرِدَّةٍ، فَإِذَا أَتَى بِهِمَا بَعْدَ إِسْلامِهِ حُدَّ، خِلافًا لِكِتَابِ ابْنِ رَزِينٍ فِي إِحْصَانِ رَجْم. فَصِلْ

المَذْهَبُ: أَنَّ مَالَ الْمُرْتَدُّ فَيْءٌ مِنْ مَوْتِهِ.

وَعَنْهُ: مِنْ رِدَّتِهِ، اخْتَارَهُ أَبُّو بَكُر وَأَبُو إِسْحَاقَ وَصَاحِبُ التَّبْصِرَةِ، والطَّريقُ الآقْرَبُ.

وَعَنْهُ نَتَبَيْنُهُ مِنْهَا بِمَوْتِهِ مُرْتَدًا، فَعَلَى الآوْلَى يُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفُو فِيهِ وَقَالَةٌ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الْحُسَسِيْنِ وَأَبُو الْفَرَجِ، وَفِي الوَسِيلَةِ نَصُّ عَلَيْهِ.

نَقَلَ ابْنُ هَانِيءٍ: يُمنَّعُ مِنْهُ، فَإِذَا قُتِلَ صَارَ فِي بَيْتِ المَالِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَقُـفَ تَصَرُّفِهِ، وَأَنَّـهُ يُـتْرَكُ عِنْـدَ ثِقَـةٍ، كَالرُّوايَـةِ الثَّالِئَةِ.

وَجَعَلَ فِي التَّرْغِيبِ كَلامَ القَّاضِي، والشَّيْخِ وَاجِدًا، وَكَذَا ذَكَرَهُ القَاضِي فِي الحِلاف، وَتَبِعَهُ ابْنُ البّنَاء وَغَيْرُهُ.

وَأَنْ الْإِمَامَ أَحْمَدَ نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ لَمْ يَقُولُوا يُتْرَكُ عِنْدَ ثِقَةٍ بَلْ قَالُوا: يُمنّعُ مِنْهُ.

وَهُوَ مَغْنَى كَلامِ ابْنِ الجَوْزِيِّ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ يُوقَفُ، فَإِنْ أَسْلَمَ نَفَلَ، وَإِلاَّ بَطَلَ، وَأَنَّ الحَاكِمَ يَحْفَظُ بَقِيَّةَ مَالِهِ. قَالُوا: فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًا بَطَلَتْ، تَغَلِيظًا حَلَيْهِ بِقَطْعِ ثَوَابِهِ، بِخِلافِ المَريضِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَبْلُغْ تَبَرُّعُهُ الثُّلُثَ صَحٍّ.

وَفِي الْمُحَرُّرِ: عَلَى الْأُولَى تَنْفُذُ مُعَاوَضَتُهُ وَيُقِرُّ بِيَدِهِ، وَتُوقَفُ تَبَرُعَاتُهُ، وَتُرَدُّ بِمَوْتِهِ مُرْتَدًا، وَعَلَى الرُّوَايَتَيْنِ يُقْضَــى دَيْنُـهُ وَيُنْفَقُ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ يُتْرَكُ بِبَيْتِ الْمَالُ وَلا صِحُّةً وَلا نَفَقَةً.

وَلا يُقْضَى دَيْنٌ مُتَجَدَّدٌ فِي الْرِّدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ رُدُّ عَلَيْهِ مِلْكًا جَلِيدًا وَيَمْلِكُ بِأَسْبَابِ التَّمَلُكِ إِنْ بَقِيَ مِلْكُهُ، وإلاَّ فَلا.

وَاحْتَجُّ بِهِ فِي الفُصُولِ عَلَى بَقَاء مِلْكِهِ، وَأَنَّ الدُّوَامَ أُولَى.

وَعَلَى رِوَايَةٍ يَرِثُهُ مُسْلِمٌ أَوْ أَهْلُ دِينِهِ الَّذِي احْتَارَهُ فَكَمُسْلِم فِيهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: لا قَطْعَ بسَرقَتِهِ لِعَدَم عِصْمَتِهِ، وَيَصْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلَهُ بِدَارِ حَرْبِ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ مُرْتَدُةٍ مُمْتَنِعَةٍ فَلا، اخْتَارَهُ الخَلاَّلُ وَصَاحِبُهُ، والشَّيْخُ. وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، لِفِعْل الصَّحَابَةِ وَكَالكَافِر الأصْلِيِّ إجْمَاعًا.

قَالَ: وَإِنَّ الْمُرْتَدُّ تَحْتَ حُكْمِنَا لَيْسَ مُحَارِبًا يَضْمَنُ إِجْمَاهًا وَثِيلَ: هُمْ كَبُغَاةٍ.

وَيُؤْخَذُ بِحَدٌ فِعْلِهِ فِي رَدَّتِهِ.

نَصَّ عَلَيْهِ، كَقَبْلِهَا، وَظَاهِرُ نَقْل مُهَنَّا وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

إِنْ أَسْلَمَ فَلا كَعِبَادَتِهِ، نَقَلَ مُهُنَّا فِي مُرْتَدٌّ لَحِقَ بِدَارِ الحَرْبِ فَقَتَلَ بِهَا رَجُلاً مُسْلِمًا ثُمٌّ عَادَ وَقَدْ أَسْلَمَ فَأَخَذَهُ وَلِيْتُهُ، هَـلْ عَلَيْهِ قُودٌ؟

فَقَالَ: قَدْ زَالَ عَنْهُ الحُكْمُ، لآنُهُ قَتَلَهُ وَهُوَ مُشْرِكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ وَهُوَ مُشْرِكَ، فَقِيلَ لَهُ: فَيَذْهَبُ دَمُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ سَا

بُونَ بِي مُنْدَا سَبِيهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابِ: وَفِيهِ تَنْبِيةٌ عَلَى إِسْقَاطِ العِبَادَاتِ، وَكَذَا قَالَ القَاضِي ظَاهِرُهُ يَفْتَضِي إِسْقَاطَ القَضَاء؛ لأَنْهُ أَسْقَطَ الحَـــدُ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَقَّفَ عَنِ القِصَاصِ وَعَنْهُ: الوَقْفُ، وَمَتَى لَحِقَ بِدَارٍ حَرْبِ فَهُوَ وَمَــا مَعَـهُ كَحَرْبِي، والمنْصُـوصُ لا يَتَنَجُّزُ جَعْلَ مَا بِدَارِنَا فَيْتًا إِنْ لَمْ يَصِرْ فَيْثًا بِرِدَّتِهِ.

وَإِنْ لَحِقَ زُوْجَانٍ مُوْتَدَّانٍ بِلِدَّارِ حَرْبُ لِلَّمْ يُسْتَرَقًا وَلا أَوْلادُهُمَا، كَوَلَكِ مَنْ أُسِرَ مِنْ ذِمْةٍ، وَمَنْ لَمْ يُسْلِمْ قُتِلَ، ويَجُوزُ فِي

وَّذَكَرُّ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَيْنِ، اسْتِرْقَاقُ الجَادِثِ فِي الرَّدَّةِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ، والحَمْلُ وَقَتْهَا، وَهَلْ يُقِرُّ بِجِزْيَةِ أَمْ الإِسْــلامِ وَيُسرَقُ أَوْ القَتَلُ؟ وَفِيهِ رَوَايَتَانَ (مَ ٤)(١).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وهل يقرُّ بجزية أم الإسلام ويرقُّ، أو القتل؟ فيه روايتان). انتهى.

يعني به: من ولد في حال ردَّة الزُّوجين إذا لحقا بدار الحرب وقلنا باسترقاقه، وأطلقهما في المقنع، والمحرَّر، والشُّرح وشـرح ابــن منجًا، والزُّركشيُّ، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

إحداهما: يقرُّون بجزيةٍ، كأهل الذُّمَّة، وهو الصُّحيح.

صحُّحه في التَّصحيح وغيره وجزم به في الوجيز وغيره.

واختاره القاضي في روايتيه وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يقرُّون، فلا يقبل منهم إلاَّ الإسلام أو السُّيف، اختاره أبو بكر.

وهو ظاهر ما جزم به في الهداية، والكافي، لاقتصارهما على هذه الرُّواية، وهي رواية الفضل بن زيادٍ.

وجزم به في المذهب، والخلاصة.

وقال في المغني وتبعه الشَّارح مع حكايتهما الرَّوايتين: إذا وقع أبو الولد في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب أو وهو في دار الإسلام لم يقرُّ بها، لانتقاله إلى الكفر بعد نزول القرآن. انتهى.

قال الزُّركشيِّ: وهي طريقة، لم أرها لغيره.

(ر): روایتــان

فَإِن ارْتَدَّ أَهْلُ بَلَدٍ وَجَرَى فِيهِ حُكْمُهُمْ فَدَارُ حَرْبٍ فَيَغْنَمُ مَا لَهُمْ، وَوَلَدٌ حَدَثَ بَعْدَ الرِّدُةِ.

وَيُكَفِّرُ السَّاحِرُ كَاعْتِقَادِ حِلَّهِ.

وَعَنْهُ: لا، اختَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ، وَكَفَّرَهُ أَبُو بَكُر بِعَمَلِهِ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَهُوَ أَشَدُ تُحْرِيمًا.

وَقِيلَ: يُعَزَّرُ (م ٥)(١)، وَقِيلَ: وَلَوْ بِقَتْل.

وَفِي النَّرْغَيْبِ: الكَاهِنُ، والْمُنجُّمُ كَالسَّاحِرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ فَسَّقَهُ فَقَطْ إِنْ قَالَ أَصَبْت بِحَدْسِي وَفَرَاهَتِي، فَإِنْ أَوْهَمَ قَوْمًا بِطَرِيقَتِهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ فَلِلإِمَامِ قَتْلُهُ لِسَعْيِهِ بِالفَسَادِ.

قَالَ شَيْخُنَا:َ التَّنجيمُ كَالاسْتَلِدُلال بِالآُخُوَالُ الفَلَكِيَّةِ عَلَى الحَوَادِثِ الآرْضِيَّةِ مِنَ السِّحْرِ، قَالَ وَيَحْرُمُ إِجْمَاعًا. وَأَقَرَّ أُولُهُمْ وَآخِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْفَعُ عَنْ أَهْلِ العِبَادَةِ، والدُّعَاءِ بِبَرَكَتِهِ مَا زَعَمُوا أَنَّ الآفلاكَ تُوجِبُهُ، وَأَنَّ لَهُمْ مِنْ ثُوَابِ الدَّارَيْنِ مَا لا تَقُوَى الآفُلاكُ أَنْ تَجْلِبَهُ.

وَمَنْ سَحَٰرَ بِالآذُويَةِ، والتَّدْخِينِ وَسَقْيِ مُضِرَّ عُزُّرَ.

وَقِيلَ: وَلُو بِقَتْلٍ.

وَقَالَ القَاضِيَ، وَالْحَلْوَانِيُّ: إِنْ قَالَ سِخْرِي يَنْفَعُ وَأَفْدِرُ عَلَى القَتْلِ بِهِ قُتِلَ، وَلَوْ لَمْ يَقَتْلُ بِهِ، وَيُقَادُ مِنْهُ إِنْ قَتَلَ بِمَا يَقَتُسُلُ غَالِبًا، وإلاَّ الدَّيَّةُ، وَالْمُسَعْبِدُ، والقَائِلُ بِزَجْرِ الطَّيْرِ، والضَّارِبُ بِحَصَّى وَشَعِيرٍ وَقِدَاحٍ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِـهِ عُـزُرَ، رَبُّ * وَنَهُ * وَالْمُعَالِمُ اللَّهِ مُعْرَدًا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ بِـهِ عُـزُرَ، وَكُفُّ عَنْهُ، وإلاُّ كُفِّرَ.

وَيَحْرُمُ طَلْسَمٌ وَرُقْيَةٌ بِغَيْرٍ عَرَبِيٍّ.

(١) (مسألة – ٥): قوله بعد ذكره حكم السَّاحر الَّذي يركب المكنسة فتسير به في الهواء ونحوه: (وكذا قيـــل في معـزّم علــى الجـنّ ويجمعها بزعمه وأنَّه يأمرها فتعطيه، وكاهن وعرَّافي، وقيل: يعزَّر). انتهى.

يعني: هذا السَّاحر، والكاهن، والعرَّاف هل يلحقون بالسَّحرة الَّذين يقتلون، أم يعزَّرون فقـط؟ حكـى في ذلـك خلافًـا، وأطلقـه، وأطلقهما أيضًا في المحرُّر، والنَّظم.

أحدهما: لا يكفّر بذلك ولا يقتل، بل يعزَّر، وهو الصُّحيح من المذهب.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا قول غير أبي الخطَّاب.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في المقنع، والشَّرح وشرح ابن رزين وغيرهم.

قال في البلغة: وإن كان سحرًا بسقي أدويةٍ فلا يكفِّر بذلك ولا يقتل، إلاَّ أن يقتل به فيجب القود إن كان يقتل غالبًا، وإلاَّ فالدِّية.

والوجه الثَّاني: حكمهم حكم السُّحرة الَّذين يقتلون، قاله القاضي وأبو الخطَّاب وغيرهما.

وبه قطع في الهداية، والمذهب، والخلاصة وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

قال في التَّرغيب: الكاهن، والمنجَّم كالسَّاحر عند أصحابنا، وإنَّ ابن عقيلٍ فسُّقه فقط، كما نقله المصنّف.

وقال في الحاوي الصُّغير: أو عمل سحرًا يدُّعي به إحضار الجنُّ وطاعته فيما شاء فمرتدًّا.

وقال في العرَّاف: والكاهن، وقيل: هما كالسَّاحر.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَتَوَقَّفَ الإمَامُ أَحْمَدُ فِي الحَلِّ بسِحْرٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٦)(١).

وَسَأَلَهُ مُهَنَّا عَمَّنْ تَأْتِيهِ مَسْخُورَةً فَيُطْلِقُهُ عَنْهَا، قَالَ: لا بَأْسَ.

قَالَ الحَلاَّلُ: إِنَّمَا كَرِهَ فِعَالَهُ، وَلا يَرَى بِهِ بَأْسًا، كَمَا بَيَّنَهُ مُهَنَّا، وَهَذَا مِنَ الضُّرُورَةِ الَّتِي تُبيحُ فِعْلَهَا.

وَلا يُقْتَلُ سَاحِرٌ كِتَابِيٌّ، عَلَى الْأَصَحُّ.

وَفِي التُّبْصِرَةِ: إنْ اغْتَقَدُوا جَوَازَهُ، وَإِنْ قَتَلَ بِهِ أَقِيدَ كُمَا تَقَدُّمَ.

وَتَقَدُّمُ إِنْ سَحَرَ مُسْلِمًا.

وَفِي عُيُونِ المَسَائِلِ أَنَّ السَّاحِرَ يُكَفِّرُ، وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟ عَلَى روَايَتَيْن.

ثُمُّ قَالَ: وَمِنَ السَّخْرِ السَّغْيُ بِالنَّمِيمَةِ، والْإِفْسَادُ بَيْنَ النَّاسِ وَذَلِكَ شَّائِعٌ عَـامٌ فِي النَّـاسِ، وَنَحْوُ مَـا حُكِي أَنْ اَمْرَأَهُ أَرَادَت إِفْسَادًا بَيْنَ رَوْجَيْنِ فَقَالَت لِلرَّوْجَةِ: إِنَّ زَوْجَك يُعْرِضُ عَنْك، وقَدْ سُجِرَ، وَهُوَ مَا حُودٌ عَنْك، وَأَنَا أَسْحَرُهُ لَك حَتَّـى لا يُرِيد غَيْرِك، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَن تَأْخُذِي مِنْ شَعْرِ حَلْقِهِ بِالمُوسَى ثَلاثُ شَعْرَاتٍ إِذَا نَامَ، فَإِنَّ بِهَا يَتِمُ الآمَرُ، وَذَهَبَتْ إِلَى الرَّجُلِ فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ امْرَأَتَك قَدْ عُلِّقَتْ بِغَيْرِك وَعَرَمَتْ عَلَى قَتْلِك وَأَعَدُّتْ لَك مُوسَى فِي هَذَهِ اللَّيْلَةِ لِنَحْرِك فَأَشْفَقْت لِشَـانِك وَلَقَدْ لَرَمْنِي فَي هَذَهِ اللَّيْلَةِ لِنَحْرِك فَأَشْفَقْت لِشَـانِك وَلَقَدْ لَرَمْنِي نُصْحُك.

فَتَنَاْوَمُ الرَّجُلُ فِي فِرَاشِهِ، فَلَمَّا ظَنَّتَ المَرَاةُ أَنَّهُ قَدْ نَامَ عَمَدَتَ إِلَى المُوسَى وَأَهْوَتَ بِهَا إِلَى حَلْقِهِ لَآخُـ لِ الشَّعْرِ، فَفَتَحَ الرَّجُلُ عَيْنَكِهِ فَرَآهَا فَقَامَ إِلَيْهَا وَقَتَلَهَا.

ُ وَقَدْ ذَكَرَ بَغْضُهُمْ أَنْ ذَلِكَ رُويَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: بَاعَ رَجُلٌ غُلامًا عَلَى ائَهُ نَمَّامٌ، فَاشْتَرَاهُ المُشْتَرِي عَلَــى ذَلِـكَ، فَسَعَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ بِذَلِكَ، وَفِي آخِرِ القِصَّةِ: فَجَاءَ أُولِيَاوُهَا فَقَتَلُوهُ، فَوقَعَ القِتَالُ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ.

ثُمُّ قَالَ فِي عُنُونِ الْمَسَائِلِ: فَأَمَّا مَنْ يَسْحَرُ بِالآذْرِيَةِ، والتَّذْخِينِ وَسَغْيِ شَيْءٍ مُضِرٌّ فَلا يُكَفِّرُ وَلَا يُقْتَلُ وَيُعَزُّرُ بِمَا يَرْدَعُهُ.

وَمَا قَالَهُ غَرِيبٌ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يَقْصِدُ الآذَى بَكَلامِهُ وَعَمَلِهِ عَلَى َوَجْهِ الْكَذِّ، وَالحِيلَةِ فَأَشْبَهُ السَّحْرَ، وَلِهَــذَا يُعْلَـمُ بِالعَـادَةِ، والعُرْفِ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُنْتِجُ مَا يَعْمَلُهُ السَّحْرُ أَوْ أَكْثَرُ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ، تَسْوِيَةٌ بَيْنَ الْمُتَمَافِئِينِ أَوْ الْمُتَّالِ بَقْنُلُ بَعْنَا اللَّهِ اللَّهُ وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ عَنْ يَحْيَــى بْنِ أَبِي الآمِرِ بَالقَتْل، عَلَى رَوَايَةٍ سَبَقَتْ، فَهُنَا أَوْلَى، أَوْ الْمُسْكِ لِمَنْ يُقْتَلُ فَهُذَا مِثْلُهُ، وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرُّ عَنْ يَحْيَـــى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: يُفْسِدُ النَّمَامُ، والكَذَّابُ فِي سَاعَةٍ مَا لا يُفْسِدُ السَّاحِرُ فِي سَنَةٍ.

ُ رَأَيْت بَعْضَهُمْ حَكَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثُمَ قَالَ: النَّمَّامُ شَرٌّ مِنَ السَّاحِرِ يَعْمَلُ النَّمَّامُ فِي سَاعَةٍ مَا لا يَعْمَلُهُ السَّاحِرُ فِي

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وتوقُّف أحمد في الحلُّ بسحر، وفيه وجهان). انتهى.

أحدهما: يجوز.

قَالَ فِي المغنى، والشُّرح: توقُّف أحمد في الحلِّ، وهو إلى الجواز أميل.

وساله مهنًّا عمَّن تأتيه مسحورةٌ فيقطعه عنها؟

قال: لا بأس.

قال الخلاُّل: إنَّما كره فعاله ولا يرى به بأسًا، كما بيُّنه مهنًّا، وهذا من الضُّرورة الَّتي تبيح فعلها. انتهى.

قال في آداب المستوعب: وحلُّ السُّحر عن المسحور جائزٌ. انتهى.

والوجه الثّاني: لا يجوز.

قال في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير: ويحرم العطف، والرُّبط، وكذا الحلُّ بسحرٍ.

وقيل: يكره الحلُّ.

وقيل: يباح بكلام مباح.

وقال في الآداب الكبرى: ويجوز حلُّه بقرآن أو بكلام مباح غيره. انتهى.

فدلُ كلامه أنّه لا يباح بسحرٍ، قال ابن رزين في شرحُه وغَيره: ولا باس محلُ السَّحر بقرآنِ أو ذكرٍ أو كلامٍ حسنٍ، وإن حلّه بشيءٍ من السّحر فعنه التّوقُف، ويحتمل أن لا باس به؛ لأنّه محض نفع لاخيه المسلم. انتهى. شهر، لَكِنْ يُقَالُ: السَّاحِرُ، إِنَّمَا كَفَرَ لِوَصْفِ السَّحْرِ، وَهُوَ أَمْرٌ خَاصٌّ، وَدَلِيلُهُ خَاصٌّ، وَهَذَا لَيْسَ بِسَاحِرٍ، وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ عَمَلُــهُ مَا يُؤَثِّرُهُ فَيُعْطَى حُكْمَهُ، إِلاَّ فِيمَا اخْتَصُّ بِهِ مِنَ الكُفْرِ وَعَدَمِ قَبُولِ التَّوْيَةِ، وَلَعَلُّ هَذَا القَوْلُ أَوْجَهُ مِنْ تَعْزِيرِهِ فَقَطْ.

فَظَّهَرَ مِمًّا سَنَبَقَ أَنَّهُ رِوَايَةٍ مُخَرُّجَةٌ مِنَ الْمُسْبِكِ، وَالآمِرِ، وَسَبَقَتْ المَسْأَلَةُ فِي التَّعْزِيرِ.

وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعُ كُفْرُهُ كَدَعْوَاهُ غَيْرَ أَبِيهِ، وَمَنْ أَتَى غَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقِيلَ كَفَرَ النَّعْمَةَ.

وَقِيلَ: قَارَبَ الكُفْرَ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ رُوَايَتَيْنِ:

إِخْدَاهُمَا: تَشْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ، نَقَلَ حَنْبَلِّ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، لا يُخْرِجُ عَنِ الإسلام.

وَّالثَّانِيَةُ: يَجِبُ النَّوَقُفُ وَلا يُقْطَعُ بِأَنَّهُ لا يُنْقَلُ عَنِ أَلِلَّةِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ صَالِحٍ وَابْنِ الحَكَمَ (م ٧)(١)

وَإِنْ أَسْلَمَ أَبُوا حَمْلٍ أَوْ طِفْلِ أَوْ أَخَدِهِمَا لا جَدَّهِ وَجَدَّتِهِ، وَالْمَنْصُوصُّ: َأَوْ مُمَيِّزٌ لَمَّ يَبْلُغُ، نَقَـلَ أَابُـنُ مَنْصُـورٍ: لَـمْ يَبْلُـغُ عَشْرًا، فَمُسْلِمٌ، وكَذَا إِنْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ مُنْفَرَدًا.

وَعَنْهُ: كَافِرٌ، كَسَبْيِهِ مَعَهُمَا عَلَى الآصَحَةِ، وَإِنْ سُبِيَ مَعَ أَحَدِهِمَا فَمُسْلِمٌ.

وَعَنْهُ: يَتْبَعُ أَبَاهُ.

وَعَنْهُ: المسبيُّ مَعَهُ مِنْهُمَا، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ.

وَيَتْبَعُ سَابِيًا ذِمَّيًّا كَمُسْلِمٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ سَبَاهُ مُنْفَرِدًا فَمُسْلِمٌ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ، وَالفَصْلُ بْنُ زِيَادٍ: يَتْبَعُ مَالِكًا مُسْلِمًا كَسَبْيٍ، الخَتَارَةُ شَيْخُنَا، وَإِنْ مَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا فِي ذَارِنَا.

(١) (مسألة - ٧): قوله: (ومن أطلق الشّارع كفره كدعواه غير أبيه، ومن أتى عرّافًا فصدّقه بما يقول، فقيل: كفر النّعمة.
 وقيل: قارب الكفر، وذكر ابن حامد روايتين.

إحداهما: تشديدٌ وتأكيدٌ.

نقل حنبلٌ كفرٌ دون كفر، لا يخرج عن الإسلام.

والثَّانية: يجب التُّوتُف وُلا يقطع بأنَّه لا ينقل عن الملَّة، نصَّ عليه في رواية صالح وابن الحكم). انتهى.

أحدهما: كفر نعمة، وقال به طوائف من العلماء من الفقهاء، والمحدِّثين، وذكره أبن رجب في شرح البخــاريُّ عــن جماعــة، وروي عن أحمد.

والقول الثَّاني: قارب الكفر.

وقال القاضيُّ عياضٌ وجماعةٌ من العلماء في قوله: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْسَزِلَ عَلَى مُحَمَّدِ»؛ أي: جحد تصديقه كذيهم.

قال: وقد يكون على هذا إذا اعتقد تصديقهم بعد معرفته بتكذيب النُّبيُّ ﷺ لهم كفر حقيقةٍ. انتهى.

والصُّواب: رواية حنبلٍ، وإنَّما أتى به تشديدًا وتأكيدًا، وقد بوَّب على ذلكَ البخاريُّ في صحيحه بابًا، ونصُّ أنْ بعض الكفر دون

وُنصُّ عليه أئمَّة الحديث.

قال أبن رجب في شرح البخاريِّ: للعلماء في هذه الأحاديث مسالك متعدَّدة، منهم من حملها على من فعل ذلك مستحلاً، منهم مالكّ وإسحاق، ومنهم من حملها على التّغليظ، والكفر الّذي لا ينقل عن الملّة، منهم ابن عبَّاس وعطاءً.

قال النَّخعيُّ: هو كفرٌ بالنَّعم ونقل عن أحمد، وقبله طاوسٌ.

وروي عن أحمد إنكار من سمَّى شارب الخمر كافرًا.

وكذلك أنكر القاضي جواز إطلاق اسم كفر النَّعمة على أهل الكبائر.

وحكى ابن حامدٍ عن أحمد جواز إطلاق الكفر، والشَّرك على بعض الذُّنوب الَّتي لا تخرج عن الملَّة.

وروي عن أحمد أنَّه كان يتوقَّى الكلام في تفسير هذه النُصوص تورُّعًا، ويمرُّهــا كمـا جـاءت مـن غـير تفسـيرٍ، مـع اعتقـادهم أنَّ المعاصي لا تخرج عن الملَّة. انتهى ملخَّصًا.

وَقِيلَ: أَوْ دَار حَرْبِ فَمُسْلِمٌ، عَلَى الْأَصَحُّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وجزم به الآصَحَابُ إلاَّ الْمُحَرِّر، فَيُؤْخَذُ رَوَايَةً.

وَفِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ رَوَايَةٌ: لَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا.

نَقَلَّ أَبُو طَالِبٍ فِي يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ: فَهُوَ مُسْلِمٌ إذَا مَاتَ أَبُواهُ ويَرِثُ أَبُويَهُ.

وَنَقُلَ جَمَاعَةٌ إِنْ كَفَلَهُ الْمُسْلِمُونَ فَمُسْلِمٌ وَيَرِثُ الوَلَدُ النِّبَ لِعَدَم تَقَـدُم الإِسْـلام، وَاخْتِـلَافــِ الدِّيــنِ لَيْـسَ مِــن جِهَتِــه، كَالطُّلاقِ فِي الْمَرْض، وَلاَّنَّهُ يَرِثُ إِجْمَاعًا، فَلا يَسْفُطُ بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ، وُهُوَ الْإِسْلَامُ.

وَكَمَا تَصِحُ الوَصِيَّةُ لَأُمَّ وَلَذِهِ، وَلاَّنَّهُ لا يَمْتَنِعُ حُصُولُ إِرثِهِ قَبْلَ اخْتِلاف الدّيس، كَمَا قَـالَ الكُـلُ: إنَّ الدّيسَ لا يَمْنَـعُ الإِرْثَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ النِّتُ مَالِكًا لَهُ يَوْمَ المَوْتُ، لَكِنْ فِي حُكُمُ الْمَالِكِ، كَذَا ذَكَرَهُ القَّاضِي وَقَـالَ: فَإِنْ قِيسًا: نَقَـلَ الْكَحُـالُ وَجَعْفَرُ فِي نَصْرَانِيُّ مَاتَ عَنْ نَصْرَانِيَّةٍ حَامِلٍ فَأَسْلَمَتْ ثُمَّ وَلَدَتْ لا تَرِثُ: إِنَّمَا تَرِثُ بِالوِلادَةِ وَحَكَمَ بِالإِسْلامِ، قِيلَ يَحْتَمِلُ *** ثُـنُ * وَمُ وَنَذِهِ وَمُعَنِّ الْمَرْدِينَ فِي مُعْلِقِهُ مُوادِنَهُ مُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ هَذَا رِوَايَةَ: لا يَرِثُ، وَإِنَّهُ القِيَاسُ.

وَيُحْتَمَلُ التَّفْرِقَةُ وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ تَعْلِيلٍ أَحْمَدَ، لِقُوَّةِ المانِع، لآنَهُ مُسْلِمٌ بِــاَمْرِ مُجْمَعَ عَلَيْهِ وَهُـوَ إمسْلامُ أُمَّـهِ، وَهُـوَ حَـْـلَ، والْمَسْقَطُ صَعِيفٌ، لِلْخِلاف ِ فِي إسْلامِهِ بِالمُوْتَةِ، وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ لا يَرِثُ كَمَّا فِي الْمُحَرَّرِ، لَمْ يُخْتَجْ إِلَى التَّخْرِيــج، وَلا هَــٰذَا والْمِسْقَطُ صَعِيفٌ، لِلْخِلاف ِ فِي إسْلامِهِ بِالمُوْتَةِ، وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ لا يَرِثُ كَمَّا فِي الْمُحَرِّرِ، لَمْ يُخْتَجْ إِلَى التَّخْرِيــج، وَلا هَــٰذَا

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الفُصُول إِرْثَهُ، فَظَاهِرُهُ كَالطَّفْل.

وَذَكُرَ أَيْضًا فِي كِتَابُو اَلرَّوَايَتَيْنِ: فِي إِرْثِ الطَّفْلِ رِوَايَتَيْنِ، وَظَاهِرُ الفُصُولِ أَنْهُ كَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قَسْمِ التَّرِكَةِ. وَقَالَ فِي مَكَانَ آخَرَ بَعْدَ رَوَايَةِ الكَحَّالِ: جَعَلَ تَجَدُّدَ الإسلامِ مَانِعًا مِنْ إِرْثِهِ مَعَ كُونِنَا نَجْعَلُ لِلْحَمْلِ حُكْمَـا فِي بَـابِ

الإِرْثُ، وَذَلِكَ أَنْ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّ يُوَرُّثَ القَرِيَبُ الكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ القَسْمِ. وقالَ شَيْخُنَا: قَيْدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا أَسْلَمَتَ أَمُّهُ قَبْلَ الوَضْعِ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِلا رَيْبٍ، قَالَ: وتَعْلِيلُ ابْسِ عَقِيل ضَعِيفٌ.

فَوَجْهَان (م ۸)^(۲).

⁽١) تنبيه: قوله: (وأطفال الكفَّار في النَّار، وعنه الوقف، واختار ابن عقيل وابن الجوزيُّ في الجنَّة). انتهى.

قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: وعنه الوقف، واختاره ابن عقيلٍ وابن الجوزيُّ وأبو محمَّدٍ المقدِسيُّ. انتهى.

فخالف المصنّف في النّقل عن ابن عقيلٍ وابن الجوزيّ، وزاد الشّيخ الموفّق: والذي رأيته في المغني أنّه نقل رواية الوقف واقتصر عليها. وقال الشَّيخ عبد اللَّه كتيله في كتاب الَّعدَّة: ذكر شيخ مشايخي في المغني في الجهاد: أنَّ أحمد سئل عن أولاد المجوس يمــوت أحدهــم وهو ابن ځس سنين؟

فقال: يدفن في مقابر المسلمين لقوله عليه السلام: ﴿ فَأَلْبَوَاهُ يُهُوَّدَانِهِ وَيُنْصُرَانِهِ، وَيُمَجَّسَانِهِ».

يعني: أنَّهما لم يمجُّساه فبقي على الفطرة.

وسئل الإمام أحمد عن أولاد المشركين، فقال: أذهب إلى قول النِّيِّ ﷺ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

وقال أيضًا الإمام أحمد، نحن نمرٌ هذه الأحاديث على ما جاءت ولا نقول شيئًا. انتهى، ولم أر ذلك في المغني.

⁽٢) (مسألة – ٨): قوله: (ومثلهم من بلغ مجنونًا، فإن جنَّ بعد بلوغه فوجهان). انتهى.

أحدهما: هو في النَّار، وإن قلنا: أطفال الكَفَّار في الجنَّة، وهو الظَّاهر إذا جنَّ بعد تكليفه، وهو الصَّواب، حيث تمكُّن من الإسلام، وهو ظاهر كلام الأصحاب وغيرهم.

والوجه الثَّاني: هو كأطفال الكفَّار، ولعلُّ الخلاف إذا جنَّ قريبًا من البلوغ، وهو الظَّاهر، وقول المصنّف، بعد بلوغـ، فيـه إيهـامٌ، والصُّواب ما قلنا، محيث إن يتمكِّن من الإسلام.

فهذه ثمان مسائل في هذا الباب.

وَظَاهِرُهُ يَتْبُعُ أَبُوَيْهِ بِالإِسْلامِ كَصَغِيرٍ، فَيُعَايَا بِهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ فِيمَنْ وُلِكَ أَعْمَى أَبْكُمَ أَصَمَّ وَصَارَ رَجُلاً: وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ هُوَ مَعَ أَبُويَهِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْن ثُمَّ أَسْلَمَا بَعْدَ مَا صَارَ رَجُلاً، قَالَ: هُوَ مَعَهُمَا، وَيَتَوَجُّهُ مِثْلَهُمَا مَنْ لَمْ تَبْلُغُهُ الدَّعْوَةُ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا.

وَذَكَرَ فِي الفُنُونَ عَنْ أَصْحَابِنَا: لا يُعَاقَبُ، قَالَ: وَإِذَا مَنَعَ حَائِلُ البُعْدِ شُـرُوطُ التّكْليـف ِفَـأُوْلَى فِيهمَـا، وَلِحَـدَم جَـوَاز إرْسَال رَسُولَ إِلَيْهَمَا بِخِلافِ أُولَئِكَ، وَقَالَ: إِنْ عَفْوَ اللَّهِ عَنْ الَّذِي كَانَ يُعَـامِلُ وَيَتَجَاوَزُ لآنُّنهُ لَـمْ تَبْلَغُهُ الدَّعْوَةُ وَعَمِـلَ بخَصْلُةِ مِنَ الْخَيْرِ.

وَفِي نِهَايَةِ الْمُبْتَدِي: لا يُعَاقُبُ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ قِيلَ بِحَظْرِ الْآفْعَالِ قَبْلَ الشُّرْعِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يُعَاقَبُ مُطْلَقًا لقُوله تعالى: ۚ ﴿ أَيَحْسَبُ الإنسَانُ أَنْ يُتْرَكُ سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦]. وَهُوَ عَبَامٌ، وَلآنَ اللَّــةَ مَا أَخْلَى عَصْرَهُ مِنْ قَائِم لَهُ بِحُجَّةٍ، كَذَا قَالَ.

وَلاَّحْمَدَ (٢/ ٥٠٣)ُ، وَتُسْلِمُ (١٥٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «وَالَّذِي نَفْسِي بَيَدِهِ لا يَسْمَعُ بِسِي أَحَـدُ مِنْ هَـذِهِ الأَسْةِ يَهُودِيُّ أَنْ نَصْرَانِيُّ ثُمُّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّذِي أَرْسِلْت بِهِ إِلاَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» قَالَ فِي شَرْح مُسْلِم: خَـصَّ اليَهُــودَ، والنَّصَارَى لِلتَّنْبِيهِ لآنٌ لَهُمْ كِتَابًا، قَالَ: وَفِي مَعْهُومِهِ إِنْ لَمْ تَبْلُغُهُ دَعْوَةُ الإِسْلامِ فَهُو مَعْدُورٌ، قَالَ: وَهَذَا جَارٍ عَلَى مَــا تَقَـرَرُ فِي الْأَصُولِ لاَ حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، عَلَى الصَّحِيحِ. قَالَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ حَتِّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥].

فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ مَعْرِفَةَ اللَّهِ لا تَجِبُ عَقَلَا، وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالشَّرْعِ، وَهُوَ بِغَثَةُ الرُّسُلِ وَأَنَّـهُ لَـوْ مَـاتَ الإِنْسَـانُ قَبْـلَ ذَلِكَ لَمْ يُقَطِّعُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ.

قَالَ: وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ لا يُعَدَّبُ فِيمَا طَرِيقُهُ السَّمْعُ إِلاَّ بِقِيَامٍ حُجَّةِ السَّمْعِ مِنْ جَهَةِ الرَّسُول وَلِهَذَا قَالُوا: لَوْ أَسْلُمَ بَعْضُ أَهْلِ الحَرْبِ فِي دَارِ الحَرْبِ وَلَمْ يَسْمَعْ بِالصَّلَاقِ، والرُّكَاةِ وَنَحْوِهَا لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا، لَآنُهَا لَمْ تَلْزَمْـهُ إِلاَّ بَعْـدَ قِيَـامٍ

وَالْأَصْلُ فِيهِ قِصُّةُ أَهْلِ قُبَاءَ حِينَ اسْتَدَارُوا إِلَى الكَعْبَةِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفُوا.

وَلَوْ أَسْلَمَ فِي دَارَ الإسْلام وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَرْضِ الصَّلاةِ قَالُوا: عَلَيْهِ القَضَاءُ؛ لآنَّهُ قَدْ رَأَى النَّاسَ يُصَلُّونَ فِي الْمَسَاجِدِ بأَذَان وَإِقَامَةٍ، وَذَلِكَ دُعَاءٌ إِلَيْهَا، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْجُوْزِيُّ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عِلَى مُوَافَقِتُهِ.

وَالْمَشْهُورُ فِي أَصُولَ الدِّينَ عَنْ أَصْحَابِنَا: أَنْ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبَتْ شَرَعًا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: عَقْلاَ، وَهِيَ أَوْلُ وَاَجِبٍ لِنَفْسِهِ، وَيَجِبُ قَبَلَهَا النُّظَرُ لِتَوَقُّفِهَا عَلَيْهِ، فَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ لِغَيْرِهِ، وَلا يَقَعَان ضَرُورَةً.

وَقِيلَ: بَلَى، وَكَذَا إِنْ عُدِمَا أَوْ أَحَدُهُمَا بِلا مَوْتِ، كَزْنَى ذِمْيَّةٍ وَلَوْ بِكَافِر، أَوْ اشْتِبَاهِ وَلَدٍ مُسْلِم بُولَدٍ كَافِر، نَصُّ عَلَيْهِمَـا، قَالَ القَاضِي: أَوْ وُجِدَ بِدَارٍ حَرْبِ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الاشْتَبَاوِ: تَكُونُ القَّاقَةُ فِي هَذَا؟ قَالَ: مَا أَحْسَنُهُ، وَإِنْ لَمُ يُكَفِّرًا وَلَدَهُمَـا وَمَاتَ طِفْلاَ دُفِنَ فِي مَقَابِرِنَا، نَصٌّ عَلَيْهِ وَاحْتَجٌ بَقُولِهِ «فَٱبُواهُ يُهَوِّدَانِهِ».

قَالَ صَاحِبُ النَّظْمِ: كَلَقِيطٍ، وَيَتَوَجُّهُ كَٱلَّتِي قَبْلَهَا.

وَيَدُلُ عَلَى خِلافِ النَّصِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ فَٱبْوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنصِّرَانِهِ وَيُشَرِّكَانِهِ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْت لَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِك؟ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٢٢٦، م: ٢٦٥٨).

وَفِي مُسْلِم (٢٦٥٨): «عَلَى هَذِهِ المِلَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ» وَفَسَّرَ أَحْمَدُ الفِطْرَةَ فَقَالَ: الَّذِي فَطَــرَ اللَّـهُ النَّــاسَ عَلَيْهَــا، شَتْقِيٌّ أَوْ سَمِيدٌ، قَالَ القَاضِي: الْمُرَادُ بِهِ الدِّينُ، مِنْ كُفْرٍ أَوْ إسْلام، قَالَ: وَقَدْ فَسُرَ أَحْمَدُ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِع، وَذَكَــرَ الآثـرَمُ: مَعْنَاهُ عَلَى الإِفْرَارِ بِالوَحْدَانِيَّةِ حِينَ أَخَذَهُمْ مِنْ صُلْبَ ِ آدَمَ: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بُرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعـراف: ١٧٢]، وَبَانَّهُ لَهُ صَنَانِعٌ وَمُدَبِّرٌ وَإِنْ عَبَدَ شَيْئًا غَيْرَهُ وَسَمَّاهُ بغَيْر اسْمِهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ عَلَى الإسْلام؛ لآنُ اليَهُودِيُّ يَرثُهُ وَلَــدُهُ

الطِّفل، إجماعًا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْمَرَادُ بِهِ يُحْكُمُ بِإِسْلامِهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبُوَانِ كَافِرَانٍ، وَلا يَتَنَاوَلُ مَنْ وُلِدَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ لآنَّهُ انْعَقَدَ كَافِرَا،

وَإِنْ بَلَغَ مُمْسِكًا عَنْ إسْلامٍ وَكُفْرٍ قُتِلَ قَاتِلُهُ، وَنِيهِ احْتِمَالٌ.

وَقَيلَ: يُقْتُلُ إِنْ حُكِمَ بِإِسْلاَمِهِ بِمَا تَقَدُّمَ، لا بِالدَّارِ.

ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.

وَمَنْ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ لَمْ يَجُزْ تَعْزِيرُهُ، فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ، لأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ غَيْرُ القَتْلِ وَقَدْ سَـقَطَ، والحَـدُّ إذَا سَـقَطَ بِالتَّوْبَـةِ أَوْ أُسْتُوفِيَ لَمْ تَجُزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ، كَسَافِر الْحُدُودِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ شُغْعَ عِنْدَهُ فِي شَخْصٍ، فَقَالَ: لَوْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَشْفَعُ فِيهِ مَا قُبِلَ، إِنْ تَابَ بَعْدَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ قُتِـلَ، لا المعالمان عَنْ أَنْ الْمُؤْمِنَ مِنْ مَنْ مُوسِنِهِ مُنْ أَنْهِ مِنْ قَبْلُهَا، فِي أَظْهَر قُولُيْ العُلْمَاء فِيهِمَا، وَيَسُوعُ تُعْزِيرُهُ.

وَهَذَاۚ اخْتِيَاۚ رُ الْمَالِكِيَّةِ يُمَزَّرُ بَغَلَدَ النُّوبَةِ، وَوَجَّةً مُثَيْخُنَا هَذَا المَغْنَى فِي مَكَان آخَرَ بِأَنْ قَتْلَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ رَسُــولٌ حَـقٌ لِلَّـهِ، وَقَدْ سَقَطَ فَيُعَزِّرُ لِحَقِّ البَشَرَيَّةِ كَتَعْزير سَابٌ المُؤْمِنِينَ بَعْدَ إِسْلامِهِ.

قَالَ: وَمَنْ لَمْ يُعَافِيْهُ بِشَيْءٍ قَالَ: أَنْدَرَجُ حِقُ الْبَشْرَيَّةِ فِي حَقَّ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّ الجَرِيَّةَ الوَاحِدَةَ إِذَا أُوْجَبَتْ القَتْلَ لَسَمْ يَجِسِبُ غَيْرُهُ، عِنْدَ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ، وَلِهَذَا أَنْدَرَجَ حَقَّ اللَّهِ فِي حَقَّ الآدَمِيِّ بِمَفْوِهِ عَنْ قَرَدٍ وَحَدَّ قَذْهـِ.

قَالَ: وَنِي َ الْآصِلْلَيْنِ خِلافٌ، فَمَلْآهَبُ (م) يُمَزُّرُ القَاتِلُ بَعْدٌ ٱلْمَفْقِ، وَمَلْهَبُ (هـ) لا يَسْقُطُ حَدُ الفَـلْفِ بِالعَفْيِ، وَلِهَـلْهُ تَرَدُّدَ مَنْ أَسْقَطَ القُتْلَ بِٱلإِسْلامِ، هَلْ يُؤَدُّبُ حَدًّا أَوْ تَعْزِيرًا عَلَى خُصُوصِ القَذْف. والسُّبِّ؟

تَقَدَّمَ اخْتِمَالٌ يُعَزُّرُ لِخَقِّ السَّلْطَنَةِ بَعْدَ عَفْوِ الآدَمِيِّ، لِلتَّهْذيب، والتَّقْوِيم، فَدَلُّ مِنَ التَّعْلِيلِ عَلَى تَعْزِيرِ المُرْتَدُّ، وَهُـــوَ مِـنَ القَاضِي اعْتِبَارٌ لِلْمُصْلَحَةِ الْمُرْسِلَةِ عَلَى عَادَتِهِ. أ

وَفِي الْآخَكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: وَأَمَّا إِن لَمْ يُتُبْ أَوْ تَابَ وَلَمْ تُقْبَلْ ظَاهِرًا قُتِلَ فَقَطْ، جَعَلَهُ الْآصْحَابُ أَصُلاَ، لِعَدَمِ الجَلْهِ مَعَ الرُّجْم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الجهاد

وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ عَلَى مُكَلَّفُ ذَكَرٍ حُرَّ، فَإِنَّ فَرْضَ الكِفَايَةِ لا يَلْزَمُ رَقِيقًا وَلَوْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ صَحِيح، وَلَوْ أَهْوَرَ، وَاجِدٍ... وَفِي الْمُحَرِّرِ: وَلَوْ مِنَ الإِمَامِ مَا يَخْتَاجُهُ هُوَ وَأَهْلُهُ لِغَيْبَتِهِ، وَمَعَ مَسَافَةِ قَصْرٍ مَرْكُوبًا وَعَنْهُ: يَلْزَمُ عَاجِزًا بِبَدَيْسُهِ فِي مَالِـهِ، اخْتَارَهُ الأَجُرِّيُّ وَشَيْخُنَا كَحَبِّ عَلَى مَعْضُوبٍ، وَأُولَى.

وَفِي الْمُذْهَبِ قَوْلُ: يَلْزُمُ أَغْرَجَ يَقْدِرُ عَلَى المَشْيِ، وَفِي البُلْغَةِ: يَلْزَمُ أَغْرَجَ يَسِيرًا، وَإِذَا قَامَ بِهِ طَائِفَةٌ كَـانَ سُنَّةً فِي حَـنَّ

غَيْرهِمْ، صَرَّحَ بهِ فِي الرُّوْضَةِ.

وَهُوَ مَعْنَى كَلاَّمْ غَيْرِهِ، وَأَنَّ مَا عَدَا القِسْمَيْنِ هُنَا سُنَّةً، وَيَتَوجَّهُ الحِتِمَالُ: يَجِبُ الجِهَادُ بِاللَّسَانِ، فَيَهْجُوهُمْ الشَّاعِرُ، فَسَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانَ بْن ثَابِتٍ ﴿ أَهْجُ الْمُشْرِكِينَ ﴾.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٩٧ ٣٨)، وَمُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ (٤/ ٢٨٦).

وَلَهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ «أَنَّ كَعْبًا قَالَ لَهُ: إنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي الشُّعْرِ مَا أَنْزَلَ.

وله بإمساد صحييم الله عن الله والذي تفسي بينيو لكنائمًا تَرْمُونَهُمْ بِهِ نَصْحُ النَّبْلِ». وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٢٦٣/٤) عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: وشَكَوْنَا إِلَى النَّبِيُّ ﷺ مِجَاءَ المَشْرِكِينَ فَقَالَ أَهْجُوهُمْ كَمَا يَهْجُونَكُمْ». وَذَكَرَ شِنْبِخُنَا الآمْرَ بِالجِهَادِ فَمِنْهُ بِالقَلْبِ، والدَّعْوَةِ، والحَجَّةِ، والبَيَّانِ، والرَّأْي، والتَّذْبِيرِ، والبَدَنِ فَيَجِبُ بِغَايَةِ مَا يُمْكِنُهُ، والحَرْبُ خُدْعَةً:

السرَّأيُ قَبْسِلُ شَسجَاعَةِ الشُّسجُعَان ﴿ هُسوَ أَوَّلُ وَهِسِيَ الْمَحِسلُ النَّسانِي فَ إِذَا هُمَا اجْتَمَعَا لِمُبْدِهِ مَدرَّةً ﴿ بَلَغَا مِنَ العَلْيَسَاءِ كُسِلُ مَكَسَانَ

قَالَ: وَعَلَي الرُّسُولِ أَنْ يُحَرِّضَهُمْ عَلَى الجِهَادِ، ويُقَاتِلَ بِهِمْ عَدُوَّهُ بِدُعَائِهِمْ وَرَأْيِهِمْ وَفِعْلِهِمْ، وَغَيْرٍ ذَلِكَ مِسًّا يُمْكِنُ الاسْتِعَانَةُ بِهِ عَلَى الجِهَادِ، وَيَفْعَلُ مَعَ بُرٌّ وَفَاجِرَ يَبِحْفَظَانِ الْمُسْلَِمِيْنَ، لا مُخَذَّلُ وَنُحْوِهِ. وَعَنْ أَبِي هُوَيْرَةَ مَرْفُوعًا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَّاجِرِ﴾.

مُخْتَصَرٌ مِنَ ﴿ الصَّحِيحَيْنِ ﴾ (خ: ٣٩٦٧، م: ١١١).

وَيُقَدُّمُ القَوِيُّ مِنْهُمَا، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، كُلُّ عَامٍ مَرَّةً إِلاَّ لِمَانِعٍ بِطَرِيقٍ، وَلا يُعْتَبَرُ أَمْنُهَا فَإِنَّ وَضَعَهُ عَلَى الخَوْف. وَعَنَّهُ: يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: وَمُصَلَّحَةٍ كَرَجَاء إسْلام، نَقُلَ الْيُمُونِيُّ: لَوْ اخْتَلِفُوا عَلَى رَجُلَيْن لَمْ يَتَعَطَّلْ الغَزْوُ، والحَجُّ.

هَذَان بَابَان لا يَدْفَعُهُمَا شَيْءٌ أُصْلاً، وَمَا يُبَالَى مِنْ قَسْمِ الفَيْء أَوْ مِنْ وَلِيُّهِمَا. وَنَقَلَ الْمُرُّوذِيُّ: يَجِبُ الجِهَادُ بِلا إِمَامٍ إِذَا صِاحُوا النَّفِيرَ، وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُد: بِلادٌ غَلَبَ عَلَيْهَــا رَجُـلٌ فَـنَزَلَ البِـلادَ يُغَـزَّى بأهْلِهَا، يَغْزُو مَعَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمَمُ، قُلْت: يُشْتَرَى مِنْ سَبْيهِ؟

، قَالَ: دَعْ هَلِهِ الْمُسْأَلَةَ: الغَزْوُ لَيْسَ مِثْلَ شِيرًاءِ السَّبْيِ، الغَزْوُ دَفْعْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لا يُتْرَكُ لِشَيْءٍ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْ سَبْيِهِ كَمَنْ خَزَا

وَمَنْ حَصِرَ بَلَدُهُ أَوْ هُوَ عَدُوٌّ أَوْ اسْتَنْفَرَهُ مَنْ لَهُ اسْتِنْفَارُهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاَ لِوُجُوبِهِ.

وَفِي الْبُلْغَةِ: يَتَعَيَّنُ فِي مَوْضِعَيْن: إِذَا التَقَيَا، والثَّانِي إِذَا نَزَلُوا بَلَدَهُ إِلاَّ لِحَاجَةِ حِفْظِ أَهْــل أَوْ مَـال، والشَّانِي مَـن يَمْنَعُـهُ الآمِيرُ، وَيَلْزَمُ الْعَبْدَ فِي أَصَحُ الوَجْهَيْنِ، هَذَا فِي القَريبِ، أَمَّا مِنْ عَلَى مَسَافَةِ قَصْرٍ فَلا يَلْزَمُسَهُ إِلاَّ مَعَ عَدَمِ الْكِفَايَةِ، وَلُـوْ نُودِيَ بِالصَّلاةِ، والنَّفِيرِ صَلَّى وَنَفَرَ، وَمَعَ قُرْبِ العَدُوَّ يَنْفِرُ وَيُصَلِّي رَاكِبًا أَفْضَلُ، وَلا يَنْفِرُ فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، ولا يَعْدَ الإقامة، نص على الثلاث.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا فِي الآخِيرَةِ: يَنْفِرُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَقْتٌ، قُلْت: لا يَدْرِي نَفِيرٌ حَقٌّ أَمْ لا؟ قَالَ: إِذَا نَــادُوا بِالنَّفِـيرِ فَهُــوّ

قُلْت: إنَّ أَكُثْرَ النَّفِيرِ لا يَكُونُ حَقًّا قَالَ: يَنْفِرُ بِكَوْنِهِ يَعْرِفُ مَجِيءَ عَدُوَّهِمْ كَيْفَ هُوَ؟

وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ عَلَى َ فَرَسٍ حَبْيَسٍ عِنْدَهُ إِبْقَاءً عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنَّ تُرَكهُ لِشَغْلِهِ بْحَاجَةٍ أَعْطَاهُ مَنْ يَنْفِرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَـمْ يَغْـزُ عَلَيْهِ كُلُّ غَزَاةٍ لِيُرِيحَهُ فَلَا بَأْسَ، قُلْتُ: يَتَقَدَّمُ فِي الغَارَةِ أَوْ يَتَاخُّرُ فِي السَّاقَةِ؟ قَالَ: مَا كَانَ أَخْوَطَ، مَا يَصنَسَعُ بِالغَنَّـاهِمِ؟ إِنْمَـا

وَقَالَ القَاضِيَ: قَالَ أَبُو بَكُر فِي السُّنَنِ: فِي النَّفِيرِ وَقْتَ الخُطْبَةِ. إِذَا لَمْ يُسْتَغَاثُوا وَلَمْ يَتَيَقَنُوا أَمْرَ العَدُونَ: لَمْ يَنْفِرُوا حَتَّى يُصَلُّوا، قَالَ: وَلا تَنْفِرُ الخَيْلُ إِلاَّ عَلَى حَقِيقَةٍ، وَيَتَوَجَّهُ أَوْ خَوْفِ، لِلْخَبَرِ، قَالَ: وَلا يَنْفِرُ عَلَى غُلامِ آبِقِ، لا يَهْلَكُ النَّاسُ بِسَبَبِهِ، وَلَوْ نَادَى: الصَّلاةُ جَامِعَةً، لِحَادِثَةٍ فَيُشَاوِرُ فِيهَا لَمْ يَتَأْخُرُ أَحَدً

ُ وَجَهَادُ الْمَجَاوِرِ مُتَعَيِّنٌ نَصُّ عَلَيْهِ إِلاَّ لِحَاجَةٍ، وَمَعَ التَّسَاوِي جِهَادُ أَهْلِ الكِتَابِ أَفْضَلُ، وَفِي البَحْرِ أَفْضَلُ، وَفِي الجَّبَرِ: لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ، ذَكَرَهُ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِذَا غَزُوا فِيهِ فَارَادَ رَجُلٌ أَنْ يُقِيمَ بِالسَّاحِلِ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ بِـإِذْنِ الوَالِـيَ عَلَـى كُــلًّ وَمَنْهُ اللَّهُ عَلَى مُعَلِّمُ اللَّهِ، وَإِذَا غَزُوا فِيهِ فَارَادَ رَجُلٌ أَنْ يُقِيمَ بِالسَّاحِلِ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ بِـإِذْنِ الوَالِـيَ عَلَـى كُــلًّ المَرَاكِبِ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد.

ةُلْمَت: مَتَى يَتَقَدَّمُ الرَّجُلُ بِلا إذْن؟ قَالَ: إذَا صَارَ بِأَرْضِ الإِسْلامِ. قُلْت: إنَّهُ صَارَ وَرَبَّمَا تَعَرَّضَ العِلْجُ لِلرَّجُلِ وَلِلْخِطَابِ؟ قَالَ: لا يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَأْمَنَ، ثُمَّ تَلا: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَـى أَسْرٍ جَامِع لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

قُلْتُ: أَذِنْ لَهُ فِي أَرْضِ الْخَرْفِ يَتَقَدُّمُ لَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَدْ يَبْعَثُ الْبُشّرَ وَفِي الحَاجَةِ.

قُلْت: الْمُتَسَرِّعُ يُقَدِّمُ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يُخْطَى إِلَيْهِ كَذَا فِي عِدَّهِ نُسَخ. وَلَعَلَّ الْمَرَادَ: لا يَتَلَقَّاهُ، وَسَأَلَهُ أَيْضًا: فِي المَرْكَبِ مِنْ يَتَعَرَّى وَمَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ؟ قَالَ: يَغْزُو مَعَهُمْ وَيَأْمُوهُمْ. قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ الْحَرَسَ بِالْجَرَسِ.

قُلْت: فَيَحْرُسُ الرَّجُلُ مَعَهُمْ وَلاَ يَنْتَهُونَ؟ قَالَ: يَحْرُسُ وَلا يَضْرِبُ بِهِ.

سُئِلَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ فِي الحَرَسِ، قَالَ: الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي السَّفْرِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونُوا فِي الحَرَسِ يُريدُونَ العَدُوُّ أَيُّ عِنْدَنَا عُدُّةٌ فَلاَ بَأْسَ.

قِيلَ: يَحْرُسُ رَاجِلاً أَوْ رَاكِبًا؟ قَالَ: مَا يَكُونُ أَنْكَى، قُلْت: هُوَ حِيَالُ حِصْنِ يَحْرُسُ لا يَخْرُجُ أَهْلُ الحِصْنِ.

قَالَ: هَذَا رَاكِبًا أَفْضَلُ

وَيُسْتَحَبُّ تَشْبِيعُ غَازِ، لا تَلْقِيهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، لآنَهُ هَنَّاهُ بِالسَّلامَةِ مِنَ الشَّهَادَةِ وَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ حَجُّ وَانَّهُ يَفْصِدُهُ لِلسَّلامِ. وَنَقَلَ عَنْهُ فِي حَجٌّ: لا إلاَّ إنْ كَانَ قَصَدُهُ أَوْ كَانَ ذَا عِلَم أَوْ هَاشِمِيًّا أَوْ يُخَافُ شَرَّهُ.

وَشَيُّعَ أَحْمَدَ أَمَّةً لِحَجٍ.

وَنَقَلَ ابْنَاهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُمَا: أَكْتُبَا اسْمَ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْنَا مِمَّنْ حَجَّ حَتَّى إذَا قَدِمَ سَلَّمْنَا عَلَيْدِ.

قَالَ القَاضِي: جَعَلَهُ مُقَابَلَةً، وَلَمْ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَبْدَأُهُمْ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مَحْمُولٌ عَلَى صِيَانَةِ العِلْمِ لَا عَلَى الكِبْرِ، وَفِي الفُنْــونِ: تَحْسُـنُ التَّهْنِيَّـةُ بِـالقُدُومِ لِلْمُسْــافِرِ، كَـالْمُرْضَى تَحْسُنُ تَهْنِئَةُ كُلِّ مِنْهُمْ بِسَلامَتِهِ.

وَفِي نِهَايَةِ أَبِي الْمَعَالَي: تُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ القَادِمِ وَأَنَّهُ يُحْمَلُ قَوْلُ أَحْمَدُ وَثِيلَ لَهُ: أَلا تَعُودُ فُلانًا؟ قَالَ: إنَّهُ لا يَعُودُنَا. عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، أَوْ مَانِعُ زَكَاةٍ، ذَكَرَهُ.

(ش): الإمام الشافعي

وَفِي الرَّعَايَةِ: أَنَّ اَلْقَاضِيَ يُودُعُ الغَازِيَ، والحَاجُ مَا لَمْ يَشْغَلُهُ عَنِ الحُكْمِ. وَرَوَى سَمِيدٌ: حَدُثْنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدُثْنَا حَجَّاجٌ عَنِ الحَكَمِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَقِيمُونَ مَا لِلْحَاجُ عَلَيْهِمْ سِنَ الحَقَّ لاَّتَوْهُمْ حَتَّى يُقَبِّلُوا رَوَاحِلُهُمْ، لاَنْهُمْ وَفْدُ اللَّهِ فِي جَمِيعِ النَّاسِ حَجَّاجٌ هُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ ضَعِيفٌ مُدَلِّسٌ.

وَالْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عُنَيْبَةً، لَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاس.

(ر): روایتان

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي أَوَّل الجُزْء الثَّانِي مِنْ بَهْجَةِ الْمَجَالِس: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: لا تَلَقُّوا الحَاجُّ وَلا تُشَيِّعُوهُمْ. وَفِي قِصَّةٍ تَخَلُّفَ كَعْبِ بْنَ مَالِكَ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ تَهْنِئَةُ مَنْ تُجَدَّدَتْ لَهُ بِعْمَةٌ دِينيَّةٌ.

وَالقِيَامُ إِلَيْهِ وَمُصَافَحَتُهُ، وَإِخْطَاءُ البَشِيرِ، وَأَمَّا تَهْنِئَةُ مَنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ نِعْمَةٌ دُنْيَويَّةٌ فَهُوَ عُرْفٌ وَعَادَةٌ أَيْضًا، لكِن الظَّاهِرُ أَنَّهُ

قَالَ فِي كِتَابِ الْهَدْي: هُوَ جَائِزٌ وَلَمْ يَقُلْ باسْتِحْبَابِهِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي النَّعْمَةِ الدّينيَّةِ، قَالَ: والآوْلَى أَنْ يُقَالَ لَهُ: لِيَهْسُكَ مَـا أَعْطَاكُ اللَّهُ، وَمَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكُ فَإِنَّ فِيهِ تَوْلِيَةَ النَّعْمَةِ رَبُّهَا، والدُّعَاءُ لِمَنْ نَالَهَا بالتَّهَنِّي بِهَا.

وَذَكَرَ الآجُرِّيُّ اسْتِحْبَابَ تَشْييع الحَاجُّ وَوَدَاعِهِ وَمَسْأَلَتِهِ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ، نَقَلَ الفَضْلُ بْنُ زَيَادٍ: مَا سَمِغْنَا أَنْ يُدْعَى لِلْغَـازِي إِذَا قَفَلَ، وَأَمَّا الْحَاجُ فَسَمِعْنَا [عَن] ابْن عُمَرَ وَأَبِي قِلابَةَ: وَأَنَّ النَّاسَ لَيَدْعُونَ.

وَقَالَ ابْنُ أَصْرَمَ: سَمِعْتُه يَقُولُ لِرَجُل: تَقَبَّلُ اللَّهُ حَجَّك، وَرَكَمًى عَمَلَك، وَرَزَقَنَا وَإِيَّاكَ العَوْدَ إِلَى بَيْتِهِ الحَرَام. وَفِي الغُنْيَةِ: تَقَبَّلَ اللَّهُ سَعْيَك، وَأَعْظُمَ أَجْرَك، وَأَخْلُفَ نَفَقَتَك؛ لأَنَّهُ رُويَ عَنْ عُمَرَ.

وَتُكَفِّرُ الشُّهَادَةُ غَيْرَ الدُّيْنِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَغَيْرَ مَظَالِمِ العِبَادِ كَقَتْلٍ وَظُلْمٍ وَرُكَاةٍ وَحَجُّ الخُّرَهُمَا وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الحَجُّ يُسْـقِطُ مَـا وَجَـبَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلاةِ، والزُّكَاةِ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابُ، وإلاَّ قُتِلَ، وَلا يَسْقُطُ حَقُ الآدَمِيِّ مِنْ دَمِ أَنْ مَالٍ أَنْ عَرْضٍ، بِالحَجّ (ع).

وَقَالَ الآجُرِّيُّ بَعْدَ أَنْ ذُكَرَ الْخَبَرَ: إِنَّ الشُّهَادَةَ تُكَفِّرُ غَيْرُ الدَّيْنِ.

قَالَ: هَذَا إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ تَهَاوَنَ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ، أَمَّا مَنْ اسْتَدَانَ دَيْنًا وَأَنْفَقَهُ فِي غَيْرِ سَرَف وَلا تَبْلِيرِ ثُمَّ لَمْ يُمْكِنْهُ قَصَاؤُهُ فَإِنّ اللَّهَ يَقْضِيه عَنْهُ، مَاتَ أَوْ قُتِلَ

وَتُكِفُّرُ طَهَارَةٌ وَصَلاةٌ وَرَمَضَانُ وَعَرَفَةُ وَعَاشُورَاءُ الصُّغَاثِرَ.

فَقَطْ، قَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا حَجٌّ؛ لآنَ الصَّلاةَ وَرَمَضَانَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ.

وَنَقَلَ الْمِرُّوذِيُّ: برُّ الوَالِدَيْنِ كَفَّارَةٌ لِلْكَبَائِرِ.

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» (خ: ١٦٨٣، م: ١٣٤٩) -أو الصَّحِيح-: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا». قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كِبَارَ الطَّاعَاتِ يُكَفِّرُ اللَّهُ مَا بَيْنَهُمَا لآنَّهُ لَمْ يَقُلْ كَفَّارَةٌ لِصِغَارِ دُنُوبِهِ، بَلْ إطْلاقُهُ يَتَنَاوَلُ الصُّغَائِرَ، والكَبَائِرَ.

قَالَ: وَقَوْلُهُ ﴿ الْخَجُ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الجُنَّةُ» أَيْ زَادَتْ قِيمَتُهُ فَلَمْ يُقَاوِمْهُ شَيْءٌ مِنَ اللَّانْيَا، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَمْ يَرْفُتْ ۖ وَلَمْ

يَفْسُقُ ۚ أَيْ أَيَّامَ الحَجِّ فَيَرْجِعُ وَلا ذَنْبَ لَهُۥ وَيَقِيَ حَجُّهُ فَأَضِلاَ لَهُ، لَآنَ الحَسَنَاتِ يَذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ. وَاللَّذْهَبُ: لا تَذْهَبُ، وَقَالَ فِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ: لَمَّا نَزُهَ اللَّهَ تَعَالَى عَمَّا لا يَجُوزُ لَهُ نَزْهَهُ مِنْ خَطَايَساهُ كُلِّهَا الَّتِي تَجُوزُ عَلَيْهِ.

يُقَالُ: بَرِدْت أَبِي بِكَسْرِ الرَّاءِ أَبَرُّهُ بِضَمُّهَا مَعَ فَتْحِ البّاءِ بِرًّا وَأَنَا بَرٌّ بِفَتْحِ البّاءِ وَبَالً، وَجَمْـعُ البّـارّ البَرَرَةُ.

وَهُوَ الإحْسَانُ وَفِعْلُ الجَمِيلِ وَمَا يَسُرُ.

قَالَ شَيْخُنَا: مَنْ عَرَفَ أَنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ تَعْظِيمُ قَدْرَهَا بِمَا فِي القُلُوبِ مِنَ الإيمَان، وَهُوَ مُتَفَـاضِلٌ لا يَعْلَـمُ مَقَـادِيرَهُ إِلاَّ اللَّهُ تَعَالَى، عَرَفَ أَنَّ مَا قَالَهُ الرِّسُولُ حَقٌّ، وَلَمْ يَضْرِبُ بَعْضَهُ بِبَعْضِ، وَقَدْ يَفْعَلُ النُّوعُ الوَاحِدُ بِكَمَال إخْلاصِ وَعُبُودِيَّةٍ فَيُغْفُرُ لَهُ بِهِ كَبَاثِرُ كَصَاحِبِ السَّجلاتِ، والبَغِيِّ الَّتِي سَقَّتْ الكَلْبَ فَغَفَرَ لَهَا كَذَا قَالَ.

وَلِمُسْلِم (٢٢٨) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ امَا مِنْ المُرئ تَحْضُرُهُ صَلاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيَحْسِسُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إلاّ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً وَذَٰلِكَ الدُّهْرَ كُلُّهُ».

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ﴿العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا، والحَجُّ المَـبْرُورُ لَيْسَ لَـهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الجَنَّةُ، وَعَنْهُ أَيْضًا مَرْفُوعًا وْمَنْ حَجُّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أَمُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٦٨٣، م: ١٣٤٩).

وَتَمَامُ الرُّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، قَالَهُ الإمَامُ أَحْمَكُ، ويُسْتَحَبُّ وَلَوْ سَاعَةُ نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الآجُرُيُّ: اَقَلَّهُ سَاعَةً، وَهُوَ الْفَصَلُ مِنْ مَقَامٍ بِمَكُّةً، وَذَكَرَ شَيْخُنَا (ع)، والصَّلاةُ بِهَا الْمُصَلُ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: فَأَمَّا فَصْلُ الصَّلاةِ فَهَذَا شَيْءٌ خَاصَّةٌ، فَصْلٌ لِهَذِهِ المسَّاجدِ.

قَالَ أَخْمَدُ: إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي شَيْءٍ فَانْظُرُوا مَا عَلَيْهِ التُّغُرُ، فَإِنَّ الْحَقَّ مَعَهُم.

وَٱفْضَلُهُ بِاشْدُهَا خُوْفًا.

وَيُكْرَهُ نَقْلُ الذَّرِّيَّةِ، أو النِّسَاء إلَيْهِ، وَنَهَى أَحْمَدُ عَنْهُ، فَذَكَرَ لَهُ أَبُو دَاوُد مَنَعَة طَرَسُــوسَ وَغَيْرهَــا، فَكَرهَــهُ، وَنَهَــى عَنْــهُ، قُلْت: تَخَافُ عَلَيْهِ الإِثْمَ؟ قَالَ: كَيْفَ لا أَخَافُ وَهُوَ يَعْرِضُ بِلُرَيِّتِهِ لِلْمُشْرِكِينَ، قِيلَ لَهُ: فَأَنْطَاكُيْةُ؟ قَالَ: لاَ يَنْقُلُهُمْ إِلَيْهَا فَإِنْـهُ قَدْ أُغِيرَ عَلَيْهِمْ مُنْذُ سَبِينَ قَريبَةً مِنَ السَّاحِلِ، الشَّامُ كُلُّهَا إِذَا وَقَعَتْ الفِئنَةُ فَلَيْـسَ لآهْـل خُرَامـَـانَ عِنْدَهُـمْ فَـدْرٌ يَقُولُـهُ فِـي الانْتِقَالِ إِلَيْهَا بِالعِيَالِ، قِيلَ: فَالآحَادِيثُ وَإِنَّ اللَّهَ تَكَفَّلُ لِي بِالشَّامِ، فَقَالَ: مَا أَكْثُرُ مَا جَاءَ فِيهِ.

قُلْتَ: فَلَعَلَّهَا فِي الثُّغُورِ؟ قَالَ: إِلاَّ أَنْ تَكُونَ الآحَادِيثُ فِي النُّغُورِ.

وَذَكَرُت لَهُ مَرَّةً هَذَا أَنَّ هَذَا فِي النُّغُور فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: الآرْضُ الْمَقَدَّمَةُ أَيْنَ هِيَ؟ وَلا يَزَالُ أَهْـلُ الغَـرْبِ ظَـاهِرِينَ عَلَـى الحَقُّ، هُمْ أَهْلُ الشَّام، وَقُعُودُهُ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ، والتَّزْويجُ بهِ أَمْهَلُ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: يَنْتَقِلُ بأَهْلِهِ إِلَى مَدِينَةٍ تَكُونُ مَعْقِلاً لِلْمُسْلِمِينَ كَٱنْطَاكُيَةَ، والرَّمْلَةِ وَدِمَشْقَ.

وَقَالَ فِي رَوَايَةِ بِشُرْ بْنِ مُوسَى: يُسْتَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: بَيْتُ المَقْدِس

وَمَنْ لَمْ تَبْلُغُهُ الدَّعْوَةُ حَرُمَ قِتَالُهُ قَبْلُهَا، وَيَجِبُ ضَرُورَةً وَيُسَنُّ دَعْوَةُ مَنْ بَلَغَهُ.

وَعَنْهُ: قَدْ بَلَغَتْ الدُّعْوَةُ كُلُّ أَحَدِ، فَإِنْ دَعَا فَلا بَأْسَ

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ بِدَارُ حَرْبٍ يَغْلِبُ فِيهَا حُكْمُ الكُفْرِ.

زَادَ بَعْضُهُمْ: أَوْ بَلَدِ بُغَاةِ أَوْ بِدْعَةٍ كَرَفْضٍ وَاعْتِزَالٍ وَطَاقَ الحِجْزَةَ لَزِمَتْهُ، وَلَوْ فِسي عِـدَّةٍ بِـلا رَاحِلَـةٍ وَلا مَحْرَم، وَعَلَّـلَ القَاضِي الوُجُوبَ بتَحْرِيم الكَسْبَ عَلَيْهِ هُنَاكُ، لاخْتِلاَطِ الآمْوَال، لآخْذِهِمْ مِنْ غَيْر جَهَتِهِ وَوَضْعِهِ فِي غَيْر حَقَّهِ.

قِيلَ لِلْقَاضِي: فَيَلْزَمُهُ السُّفَرُ إِلَى بَلَدٍ غَلَبَتْ البِدَعُ لِلإِنْكَارِ؟ فَقَالَ: يَلْزَمُهُ بلا مَشَقَّةٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْجُوْزِيِّ فِي قَوْلُهِ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨] عَنِ القَاضِي: إنَّ الهِجْرَةَ كَانَتْ فَرْضًا إِلَى أَنْ

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي الحَجِّ بمَحْرَم: إنْ أُمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الْفِتْنَةِ فِي دِينِهَا لَمْ تُهَاجِرْ إلاَّ بمَحْرَم.

وَفِي مُنْتَهَىَ الغَايَةِ إِذَا ٓ امْكَنَّهَا إِظْهَارُ وينِهَا وَأَمِنتُهُمْ عَلَى نَفْسِهَا لَمْ تَبُحْ إِلَّا بِمَحْرَمُ، كَالْحَجّ، فَإِنْ لَمْ تُأْمَنْهُمْ جَازَ الخُــرُوجُ حَتَّى وَخْدَهَا بِخِلافِ الْحَيِّجُ، وَتُسَنُّ لِقَادِر.

وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ: تُجبُ عَلَيْهِ، وَأَطْلَقَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا تُسَنُّ لامْرَأَةِ بلا رُفْقَةٍ، وَلا يُعِيدُ مَا صَلْى مَنْ لَزَمَتْهُ، وَلا يُوصَفُ العَاجِزُ عَنْهَا باسْتِحْبَابٍ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي قَوْل مُجَاشِعَ بْن مَسْعُودِ السُّلَمِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ أُخِيهِ مُجَالِدٍ يُبَايعُك عَلَى الهِجْرَةِ.

فَقَالَ: ﴿لا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتُحْ مَكَّةً وَلَكِنْ أَبَايِعُهُ عَلَى الإسْلاَمِ، والإيمَان، والجهادِ.

وَلِلْبُخَارِيُّ (٢٨٠٢): قُلْت: بَايعْنَا عَلَى الْمِجْرَةِ، فَقَالَ «مَضَتْ الْمِجْرَةُ لَآهْلِهَا».

وَلِمُسْلِم (١٨٦٣): ﴿إِنَّ الْهِجْرَةَ مَضَتْ لَآهَلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الإسْلام، والجهَادِ، والخَيْرِ».

(ش): الإمام الشافعي

قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: إنْمَا كَانَتْ الهِجْرَةُ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةٌ إِلَى المدينَةِ لِيَعْبُدَ اللَّه مُطْمَرْتنَّا، فَلَمَّا فَتِحَتْ مَكَّةٌ كَانَتْ عِبَادَةُ اللَّهِ فِي كُلُّ مَوْضِع، إذْ لَوْ فُسِحَ فِي الهِجْرَةِ بَعْدَ فَتْح مَكَّةً لَضَاقَتْ المَدينَةُ وَخَلَتْ الآرْضُ مِنْ سُكَّانِهَا، كَذَا قَالَ.

وَلَا تَجِبُ الهِجْرَةُ مِنْ بَيْنِ أَهْلِ المُعَاصِي، وَرَوَى سَعِيدُ بْــنُ جُبَــيْرِ عَــنِ ابْـن عَبّــاسِ فِــي قَوْلِـهِ: ﴿إِنَّ أَرْضِــي وَاسِـعَةٌ ﴾ [العنكبوت: ٥٦]: أنَّ المُعنَى إذًا عُمِلَ بِالمُعَاصِي فِي أَرْضِ فَاحْرُجُوا مِنْهَا.

(ر): روایتان

وَبِهِ قَالَ عَطَاءً.

وَمَلْنَا خِلافٌ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيْرَهُ بِيَدِهِ» الحَدِيثَ وَعَلَى هَذَا العَمَلُ وَيَحْرُمُ بِلا إذْنِ، واللهِ مُسْلِم، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ لَهُ أُمَّ: أَنْظُرْ سُرُورَهَا، فَإِنْ أَذِنَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهَـا، وإلاَّ فَـلا

وَفِي الحُرِّيَّةِ وَجْهَانِ (م 1)(١)، لا جَدُّ وَجَدَّةً ذَكَرَهُ الآصْحَابُ وَلا تَحْضُرُنِي الآنَ عَنْ أَحْمَدَ وَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيسَجٌ وَاحْتِمَالٌ فِي الجَدُّ أَبِي الآبِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْم: اتَّفَقُوا أَنْ بِرُّ الوَالِدَيْنِ فَرْضَ وَاتَّفَقُوا أَنْ بِرُّ الجَدُّ فَرْضٌ. وَإِنْ تَعَيِّنَ وَفِي الرُّوْضَةِ: أَوْ كَانْ فَرْضَ كِفَايَةٍ فَلا إِذْنْ.

وَلا غُريمَ لا وَفَاءَ لَهُ.

وَفِي الْرَّعَاٰيَةِ وَجْهُ: لا يَسْتَأَذِنْ مَعَ تَأْجِيلِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ العِلْمِ مَا يَقُومُ بِهِ دِينُهُ، قِيلَ لَهُ: فَكُلُّ العِلْمِ يُقِيمُ بِهِ دِينَهُ، قَالَ: الفَرْضُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ صَلاتُهُ وَصِيَّامُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهَذَا خَاصَّةٌ يَطْلُبُهُ بِلا إذْنِ، نَـصَّ

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي فِيمَنْ لا يَأْذِنْ لَهُ أَبَوَاهُ: يَطْلُبُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَنْفَعُهُ، العِلْمُ لا يَعْدِلُهُ شَيْءٌ.

وَفِي الرُّحَايَةِ: مَنْ لَزَمَهُ التَّعَلُّمُ.

وَقِيلُ: أَوْ كَانَ فَرْضَ كِفَايَةٍ.

وَقِيلَ: أَوْ نَفْلاَ وَلا يَحْصُلُ بِبَلَدِهِ فَلَهُ السَّفَرُ لِطَلَبِهِ بلا إذْن أَبُويْهِ.

وَيَحْرُمُ بلا إذْن إمَام إلاَّ لِحَاجَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفُرَّصَةٌ يَخَافَ فَوْتَهَا.

وَفِي الرَّوْضِةِ اَخْتَلَفَتْ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ، فَعَنْهُ: لا يَجُوزُ، وَعَنْهُ جَوَازُهُ بِكُلِّ حَـالٍ ظَـاهِرًا وَخُفْيَـةٌ وَعُصْبَـةٌ وَآحَـادًا

وَفِي الْجِلَافِ فِي الجُمُعَة بِغَيْرِ سُلْطَان: الغَزْوُ لا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَهُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الأنفِرَادِ، وَلا دُخُولُ دَار حَرْبِ بسلا إذْن إمَام وَلَهُمْ إِذَا كَانُوا مَنَعَةً فِعْلُهُ وَذُخُولُهَا بَلا إِذْنِهِ، ومَنْ أَخَذَ مَا يَسْتَعِينُ بهِ فِي غَزَاةٍ مُعَيِّنَةٍ فَالفَاضِلُ لَهُ، وإلاَّ فِي الغَــزُو، وَإِنَّ أَخَذَ دَابَّةً غَيْرَ عَارِيَّةٍ أَوْ حَبيسِ لِغَزْوهِ عَلَيْهَا مَلَكَهَا بِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ وَمِثْلُهَا سِلاحٌ وَغَيْرُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ الوَقْفُ، قِيلَ لآخَمَذُ: الرَّجُلُ يَحْمِلُ وَيُعْطِي نَفَقَةً يَخْلُفُ شَيْئًا؟

قَالَ: لا فَإِذَا غَزَا فَهُوَ مِلْكُهُ، وَاحْتَجُّ بِخَبَر عُمَرَ، قَالَ: وَلا يَحِلُّ لَهُ بِالنَّفِير.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: لا يُعْطِي أَهْلَهُ إِلاَّ أَنْ يَصِيرَ إِلَى رَأْس مَغْزَاهُ.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ عَنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: إِذَا بَلَغْت وَادِي القُرَّى فَهُوَ كَمَالِكُو، قالَ: إذَا بَلَغَهُ كَمَا قَــالَ ابْـنُ عُمَـرَ بَمَـثَ لأَهْلِـهِ

وَقِيلَ: مَلَكَهُ لا يَتَّخِذُ مِنْهُ سُفْرَةً وَلا يُطْعِمُ أَحَدًا وَلا يُعِيرُهُ وَلا أَهْلُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ: نَقَلَ ابْنُ هَانِي لا يَمْزُو عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ، وَلا يَسْأَلُ أَحَدًا إلاَّ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلا إشْرَافِ نَفْسٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وفي الحرّيّة وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والبلغة، والرَّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير وغيرهم، وظاهر المغني، والشُّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يجب استئذان من أحد أبويه غير حرٌّ في الجهاد، وهو احتمالٌ في المغني، والشُّرح وهو الصُّحيح.

وبه قطع في المحرَّر، والنَّظم، والمنوَّر وغيرهم.

وَالوجه الثَّاني: الأبوان الرُّقيقان في الاستنذان كالحرِّين.

وهو ظاهر كلام الخرقيُّ وصاحب الهداية، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

وقدُّمه ابن رزينِ في شرحه، والزُّركشيُّ.

وقال في الرَّعاية الكبرى: ومن أحد أبويه مسلمٌ وقيل أو رقيقٌ لم يتطوُّع، وأطلق فيما إذا كانا رقيقين الخلاف.

وَقِيلَ لَهُ فِي رَوَايَةٍ أَبِي ذَاوُد المُسْأَلَةُ فِي الحِمْلان؟ فَقَالَ: أَكْرَهُ المَسْأَلَةَ فِي كُلّ شَيْء.

وَيَحْرُمُ فِرَارُ مُسْلِمِينَ وَلَوْ ظُنُّوا النُّلُفَ مِنْ مِثْلَيْهُمْ لِغَيْر تَحْريف لِقِتَال أَوْ تَحَيُّزٍ إِلَى فِثَةٍ وَلَوْ بَعُدَت، وَيَجُوزُ مَسعَ الزُّيَـادَةِ وَهُوَ أُولَى، مَعَ ظَنَّ النُّلَفِ بِتَرَكِهِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسْخِ أَسْتِحْبَابُ النُّبَاتِ لِلْزَائِدِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٣٨): حَدَّثْنَا أَبُو اليّمَانِ أَنْبَأَنَا إسْمَاعِيلُ بْنُ عَيّاشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْن جُبَيْر بْن نَفَيْر عَنْ مُعَاذٍ.

قَالَ: ﴿أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ قَالَ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ قُتِلْت وَحُرَّفْت، وَلا تَعُفَّنَّ، والدَّيْـك وَإِنْ أَمْرَاكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكَ وَمِلْكِكَ، وَلاَ تَتْرَكَنَّ صَلاةً مَكْتُوبَةً مُتَّعَمِّدًا، فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا فَقَــذ بَرفَـتْ مِنْـهُ ذِمَّةُ اللَّهِ، وَلا تَشْرَبَنَّ خَمْرًا، فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلُّ فَاحِشَةٍ، وَإِيَّاكَ، والمَعْصِيَةَ، فَإِنَّ بالمَعْصِيَةِ تُحِلُّ سَخَطَ اللَّـهِ، وَإِيَّـاكَ، والفِرَارَ مِـنَ الزُّخفِ وَإِنْ هَلَكَ النَّاسُ، وَإِذًا أَصَابَ النَّاسَ مَوْتَ وَأَلْتَ فِيهِمْ فَاثْبُتْ، وَأَنْفِقْ عَلَى عِيَـالِك مِـنْ طَوْلِـك، وَلا تَرْفَـع عَنْهُــمْ عَصَاكَ أَدَبًا، وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ.

إسْمَاعِيلُ عَنِ الحِمْصِيِّينَ حُجَّةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، والآكثُورِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يُدْرِك مُعَاذًا.

وَإِنْ ظُنُّ الظُّفُرُ بِالنَّبَاتِ ثَبَتُوا.

وَقِيلَ: لُزُومًا، وَإِنْ ظُنَّ الْهَلَاكُ فِيهِمَا قَاتَلُوا.

وَعَنْهُ: لُزُومًا، قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجَبُنِي أَنْ يُسْتَأْسَرَ.

وَقَالَ: فَلَيُقَاتِلُ أَحَبُ إِلَيَّ، الآسرُ شَدِيدٌ، وَقَالَ عَمَّارٌ يَقُولُ: مَنْ اسْتَأْسَرَ بَرفَتْ مِنْهُ الذَّمَّةُ.

فَلِهَذَا قَالَ الاَجُرَّيُّ: يَأْتُمُ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ، قَالَ أَحْمَدُ: وَإِذَا أَرَادُوا ضَسرابَ عُنُقِهِ لا يَمُسُدُّ رَقَبَتُهُ وَلا يُعِينُ عَلَى نَفْسِهِ بشَيْء، فَلا يُعْطِيهمْ سَيْفَهُ لِيُقْتَلَ بِهِ وَيَقُولُ لأَنَّهُ أَقْطَعُ.

وَلا يَقُولُ: ابْدَوُوا بي، وَلَوْ أُسِرَ هُوَ وَابْنُهُ لَمْ يَقُلْ قَدَّمُوا ابْنِي بَيْنَ يَدَيُّ وَيَصْبُرُ.

قَالَ: وَيُقَاتِلُ، وَلَوْ أَعْطُوهُ الْآمَانَ، قَدْ لا يَفُونَ.

وَقِيلَ لَهُ: إِذَا أُسِرَ أَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَهُمْ؟ قَالَ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَقُوَى بِهِمْ، قَالَ: وَلَوْ حَمَلَ عَلَى العَدُوُّ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْـهُ لا يَنْجُـو لَـمْ يُعِن عَلَى قُتْلِ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ لَهُ: يَحْمِلُ الرَّجُلُ عَلَى مِثَةٍ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ مَعَ فُرْسَان.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا يُسْتَحَبُّ انْغِمَاسُهُ لِمَنْفَعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا نَهَى عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ التَّهْلُكَةِ.

(ش): الإمام الشافعي

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: لا يَلْزَمُ ثَبَاتُ وَاحِدٍ لاثْنَيْن عَلَى الانْفِرَادِ.

وَفِي عُيُون المَسَائِل، والنَّصيحَةِ وَنِهَايَةِ أَبِيَ المَعَالِي، والطُّريق الآقْرَبِ، والمُوجَز وَغَيْرهَا: يَلْزَمُ وَنَقَلَهُ الآثْرَمُ وَأَبُو طَالِبٍ.

وَإِنْ اشْنَعَلَ مَرْكَبُهُمْ نَارًا فَعَلُوا مَا رَأُوا السَّلامَةَ فِيهِ، وإلاَّ خُـيّرُوا، كَظَـنّ السُّلامَةِ فِيي الْمَاءِ ظُنَّـا مُتَسَاوِ بَا

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ الْمُقَامُ نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ رَوَايَةً وَصَحَّحَهَا: يَحْرُمُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: جُهَادُ الدَّافِعِ لِلْكُفَّارِ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَيَحْرُمُ فِيهِ الفِرَارُ مِنْ مِثْلَيْهِمْ؛ لآنَّهُ جهَــادُ ضـَـرُورَةِ لا اخْتِيـَـارٍ، وَثَبَتُوا يَوْمَ أُحُدٍ، والْآخْزَابِ وَكُجُوبًا، وَكَذَا لَمَّا قَدِمَ النُّتُرُ دِمَشْقَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى مَرْفُوعًا «لا تَتَمَنُّوا لِقَاءَ العَدُوُّ وَسَلُوا اللَّهَ العَافِيّةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّـةَ تُحْتَ ظِلال السُّيُوفِ؟.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٨٠٤، م: ١٧٤٢).

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البّرُّ أَنْ أَبَا بَكْرِ الصَّدِّيقَ رضي الله عنه قَالَ فِي كِتَابِهِ إِلَى خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ رضي الله عنه: احْرِصْ عَلَى المُوْتِ تُوهَبُ لَكَ الْحَيَاةُ.

(ر): روایتــان

وَأَخَذَهُ الشَّاعِرُ، فَقَالَ:

تَأْخُرُتُ أَسْتُنْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَّاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدُّمَا

وَمِنْ هَذَا قُولُ الْحَنْسَاءُ:

وَقِيلَ عَمْرُ بْنُ الخَطَّابِ: الجُرْآةُ والجُبْنُ غَرَائِزُ يَضَعُهُمَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ. وقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: الجُرْآةُ والجُبْنُ غَرَائِزُ يَضَعُهُمَا اللَّهُ حَيْثُ يَشَاءُ. عِنْدُ الكَريهَةِ أَوْقَى لَهَا

فَالْجَبَانُ يَفِرُ عَنْ أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، والْجَرْيَءُ يُقَاتِلُ عَمَّنْ لاَ يَؤُوبُ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

وَيَحْمِي شُجَاعُ القَوْمِ مَنْ لَا يُنَاسِبُهُ يَفِرُ جَبَانُ القَوْمِ عَسنَ عُرْسِ نَفْسِهِ وَيُحْرَمُ مَعْرُوفَ البَخِيـل أَقَارِبُـــة وَيُسرُزُقُ مَعْسُوفَ الْجَسُوادِ عَسَدُوهُ

وَقُولُ آخَرَ:

فَرُّ مِنَ المَوْتِ وَفِي المَوْتِ وَقَعْ وَخَارِجِ أَخْرَجَهُ حُبُّ الطَّمَعُ مَنْ كَانَ يَهُوَى أَهْلَهُ فَلا رَجَعْ

وَكَانَ مُعَاوِيَةً يُتَمَثَّلُ بِهَذَيْنِ النَيْتَيْنِ: أُكَسانَ الجَبَـــانُ يَـــرَى أَنْـــهُ سَيُقْتَلُ قَبْلَ انْقِضَاء الآجَلْ ويسلم منها الشجاع البطل وَقَدْ تُدُدِكُ الْحَادِثَ الْجَبَانَ

وَمِنْ أَشْعَارِ الجُبْنَاءِ: أَضُحَتْ تُشَجِّعُنِي هِنْـلَّ وَقَـلاً عَلِمَـتُ أَضُحَتْ تُشَجِّعُنِي هِنْـلاً وَقَـلاً عَلِمَـتُ أَنَّ الشَّعِجَاعَةَ مَقْرُونَ بِهَا العَطَسِبُ إذًا دَعَتْهُم إلَى نِيرَانِهَا وَتُبَسوا لِلْحَرْبِ قَسَوْمٌ أَضَسَلُ اللَّهُ سَعْيَهُمْ لا القَتْـلُ يُعْجَبُنِي مِنْهَــا وَلا السَّــلْبُ وَلَسْتُ مِنْهُمْ وَلا أَبْغِمِي فِعُمَالَهُمْ لا، واللذي جَعَــلَ الفِـردُوسَ جَنَّتَــهُ مَا يَشْتَهِي المُوتَ عِنْدِي مَنْ لَـهُ أَرَبُ

وَقُالَ أَيْضًا:

والجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ السَّرَفِ إنِّي أَضِنُ بنَفْسِي أَنْ أَجْوَدَ بهَا أَحَلُّهُ بِالفَتِيُّ الْحَـامِي عَـن الشُّـرَفِ مَا أَبْعَدُ القُتْلَ مِنْ نَفْسِ الجَبَانُ وَمَــا

يَلْزَمُ كُلُّ أَحَدٍ إِخْلَاصُ النَّيْةِ لِلَّهِ عَزُّ وَجَلَّ فِي الطَّاعَاتِ وَأَنْ يَجْتَهِدَ فِي ذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَا سِرًّا. قَالَ أَبُو دَاوُد: (بَابُ مَا يُدْعَى عِنْدَ اللَّقَاء).

ثُمُّ رَوَى بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ عَنْ أَنْسٍ، قَالَ: «كَأَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: اللَّهُمُّ أَنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي، بِك أَحُولُ، وَبِك

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٠٤)، والتَّرْمِلْدِيُّ (٣٥٨٤) وَقَالَ: حَسَنٌ غَريبٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: الْحَوْلُ مَعْنَاهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الجِيلَةُ، يُقَالُ: مَا لِلرَّجُل حَوْلٌ، وَمَا لَهُ مَحَالَةٌ، قَالَ: وَمِنْـهُ لا حَـوْلُ وَلا قُوَّةً إِلاَّ بِاللَّهِ، أَيْ لاَّ حِيلَةَ فِي دَفْع سُوء وَلا قُوَّةً فِي دَرَّكِ خَبْرِ إِلاَّ بِاللَّهِ، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ المَنْعَ، والدُّفْسَعَ، مِنْ قَوْلِكَ حَالَ بَيْنَ الشَّيْتَيْنِ إِذَا مَنِّعَ أَحَٰدَهُمَا مِنَ الآخَر، يَقُولُ: لاَ أَمْنَعُ وَلا أذفَعُ إلاَّ بك، وَكَانَ غَــيْرُ وَاحِـدِ مِنْهُـمْ شِيِّينْخُنَّا يَقُولُ هَذَا عِنْدَ قَصْدِ مَجْلِسِ عِلْمٍ. وَيَلْزَمُ الإِمَامَ وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ تَعَاهُدُ خَيْلٍ وَرجَالٍ، فَيَمْنَعُ مَـا لا يَصلُـحُ لِحَرْبِ كَمُخَذُّكِ يَفْنَـدُ عَـن الغَـزْو، وَمُرْجِـف يُحَدُّثُ بِقُوْةٍ أَلكُفْارٍ وَضَعْفِنَا، وَمُكَاتَبٍ بِأَخْبَارِنَا ۖ وَرَامُ بَيْنَنَا، وَمَعْرُوفٍ بِنِفَاقِ وَرْنْدَقَةٍ، وَصَبَيٍّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَفِي المُغْنِي، والكَافِي، والبُلْغَةِ وَغَيْرِهَا: طِفْلٌ وَيْسَاءُ إلاَّ عَجُوزًا لِمَصْلُحَةٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَامْرَأَةُ لِلْأَسِيرِ لِخَاجَتِهِ، بِفِعْـلِ

النُّبِيُّ ﷺ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِي مُخَذَّل وَنُحْوِهِ وَلا لِضَرُورَةٍ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: بَلَى وَيَنحْرُمُ، وَيَتَوَجُّهُ: يُكُرَّهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِكَافِرِ إِلاًّ لِضَرُورَةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: لِحَاجَةٍ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مَعَ حُسْنَ رَأَي فِينَا، رَادَ جَمَاعَةً وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ: وَقُونُهُ بِهِمْ بالعَدُوَّ وَفِسي الوَاضِح روَايَشَان: الجَـوَازُ وَعَدَمُهُ بِلا ضَرُورَةٍ، وَبَنَاهُمَا عَلَى الإسْهَامِ لَهُ: كَذَا قَالَ.

وَنِي البُلْغَةِ: يَحْرُمُ إِلاَّ لِحَاجَةٍ بِخُسْنِ الظُّنِّ.

قَالَ: وَقِيلَ: إِلاَّ لِضَرُورَةٍ، وَأَطْلَقَ أَبُو الحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ أَنَّ الرُّوايَةَ لا تَخْتَلِسف أنَّـهُ لا يُسْتَعَانُ بهسمْ وَلا يُصَاوَنُونَ، وَأَخَسْذَ القَاضِي مِنْ تَحْرِيم الاسْتِعَانَةِ تَحْرِيمَهَا فِي العِمَالَّةِ، والكَتَّبَةِ.

وَسَأَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ مِثْلِ الْخَرَاجِ؟ فَقَالَ: لا يُسْتَعَانُ بهمْ فِي شَيْء.

وَأَخَذَ القَاضِي مِنْهُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ كُونُهُ عَامِلاً فِي الزِّكَاةِ، فَدَلُّ أَنَّ المَسْأَلَةَ عَلَى روَايَتَيْسن، والآوْلَى المَسْعُ وَاخْتَـارَهُ مُسَيْخُنَا وَغَيْرُهُ أَيْضًا، لأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ مَفَاسِدُ أَوْ يُفْضِي إِلَيْهَا، فَهُوَ أُوْلَى مِنْ مَسْأَلَةِ الجهادِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ تَوَلَّى مِنْهُمْ دِيوَانًا لِلْمُسْلِمِينَ انْتَقَضَ عَهْدُهُ؛ لأنَّهُ مِنَ الصَّغَار.

وَفِي الرُّعَايَةِ: يُكْرَهُ إِلاَّ ضَرُورَةً.

وَيَحْرُمُ بِأَهْلِ الْأَهْوَاء فِي شَيْء مِنْ أَمُورِ الْمُسْلِمِينَ، لآنَ فِيهِ أَعْظَمَ الضَّرَر، وَلآنَّهُمْ دُعَاةً، واليَهُودُ، والنَّصَارَى لا يَدْعُونَ إِلَى أَدْيَانِهِمْ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَعَنْهُ فِي اليَهُودِ، والنَّصَارَى: لا يُغْتَرُّ بِهِم، فَلاَ بَأْسَ فِيمَا لا يُسَلِّطُونَ فِيهِ عَلَى الْسَلِمِينَ حَتَّـى يَكُونُوا تَحْتَ أَيْدِيهِم.

قَدْ اسْتَعَانَ بهِمْ السَّلْفُ، وَظَاهِرُ كَلام الآصْحَابِ فِي أَهْلِ البدَّع، والآهْوَاء خِلافُ نَصَّ الإمَام أَحْمَدَ.

وَيَحْرُمُ إِعَانَتُهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ إِلاَّ حَوْفًا وَتَوَقُّفَ أَحْمَدُ فِي أَسَير لَمْ يَشْرطُواً إطْلاقَهُ وَلَمْ يُخِفْهُمُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا يُقَاتِلُ مَعَهُمْ بِدُونِهِ.

وَيُرْفَقُ بِسَيْرِهِمْ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورَ: أَكْرَهُ السَّيْرَ السَّدِيدَ إلاَّ لآمْر يَحْدُثُ، وَيُعِـدُ لَهُـمَ الـزَّادَ، وَيُحَدِّثُهُـمْ بأسْبَابِ النَّصْر وَيَتَخَيَّرُ مَنَازَلَهُمْ، وَيَتْبَعُ مَكَامِنَهَا، وَيَأْخُذُ بِعُيُون خَبَر عَدُوًّ وَيُشَاوِرُ ذَا رَأْي، وَيَجْعَلُ لَهُــمْ عُرَفَـاءَ وَشِيعَارًا، وَيُسْتَحَبُّ ٱلْوِيَـةُ بيضٌ، والعَصَائِبُ فِي الحَرْبِ، لأَنَّ المَلائِكَةَ إِذَا نَرْلَتْ بِالنَّصْرِ نَزَّلْتْ مُسَوِّمَةٌ بهَا، نَقَلَهُ حَنْبَلٌ.

وَلاَّحْمَدَ (٣/ ٣٩٢) عَنْ عَمَّارِ أَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ تَحْتَ رَايَةِ قَوْمِهِ، وَنَادَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ فِي اليَمَامَةِ وَغَيْرِهَا: يَا لَفُلان، وَلَمَّا كَسَّعَ مُهَاجِريٌّ أَنْصَاريًّا، أيْ ضَرَبَ ذُبُرَهُ وَهَجيزَتَهُ بشَيْء، قَالَ الآنْصَاريُّ، يَا لَلْأَنْصَار.

وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ بِفَتْحِ اللَّام لِلاسْتِغَاثَةِ وَيفَصْـل الـلاَّم وَوَصْلِهَـا فَقَـالَ عليـه السـلام: «مَـا بـَـالُ دَعْـوَى الجَاهِلِيَّةِ، دَعُوهَا َ فَإِنَّهَا مُثْنِنَةٌ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبَيُّ قَدْ فَعَلُوهَا، واللَّهِ لَئِنْ رُجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الآعَزُّ مِنْهَا الآذَلُ، فَقَالَ عُمَرُ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنْقَهُ، فَقَالَ: دَعْهُ لا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٣٣٠، م: ٢٥٨٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِر.

وَيَتَوَجُّهُ مِنْهُ: ٓجَوَارُ القَتْلُ، وَتَرْكُهُ لِمُعَارِض، وَيُوَافِقُهُۥ ﴿ فِيَا أَيُّهَا النّبيُّ جَاهِدْ الكُفَّارَ والمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة: ٧٧].

وَيَتَوَجُّهُ احْتِمَالٌ أَنَّ العَفْقَ كَانَ مَا لَمْ يُظْهِرُوا نِفَاقَهُمْ وَتَقَدُّمَ كَلامُ آبِن الجَوْزِيُّ وَشَيْخِنَا فِي إِرْثِ أَهْلِ المِلْلِ. وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَإِنْ قِيلَ: تَرَكُهُ عليه السَّلام إِقَامَةُ الحُدُودِ عَلَى الْمَنَافِقِينَ لأَيّ مَعْنَى؟

قِيلَ: ظَاهِرُ المَذْهَبَ: أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بأَمْرِ اللَّهِ، غَيْرَ أَنَّهُ مَـا تَـرَكَ بَيَـانَهُمْ، وَقَـدْ كَـانَ تَرْكُـهُ الحَـدُّ لآنٌ فيهـمْ مَنْفَعَـةٌ وَقُـوٌّةً لِلْمُسْلِمِينَ.

فَهَذِهِ ثَلاثَةُ أَقْوَالَ لَنَا.

الفسروع - كتاب الجهاد

وَذَكَرَ مِنْهَا القَاضِي عِيَاضٌ عَقِبَ الحَبَرِ المَذْكُور فِي بَابِ نَصْرِ الآخِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا.

وَقَالَ أَيْضِنَا: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٣) غَنْ جَابِرَ: «أَنْ رَجُلاَ بِالْجَعْرَانَةِ مُنْصَرَفُهُ مِنْ حُنَيْن وَفِي ثَوْبِ بلال فِضَــةٌ، ورَسُـولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَضُ مِنْهَا وَيُعْطِي النَّاسَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّلُهُ اعْدِلُ، فَقَالَ: وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إذْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَعْنِي فَأَقْتُلُ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي ٣.

قَالَ: هَذِهِ هِيَ العِلَّةُ.

وَلِمُسْلِم (٢٥٨٤): أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ القَوَدَ.

وَلَاَحْمَدُ (٥/ ١٣٦) عَنْ أَبَيٌّ بْنِ كَعْبِ مَرْفُوعًا: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَتَعَرَّى بِعَرًاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَسَاعِضُوهُ وَلا تَكَنَّـوا ﴾، وَإِنْ أَبَيًّا ا قَالُهُ لِرَجُل.

وَيَبْخَلُ فِي كُلِّ جَنْبَةِ كُفُوًا، وَيَصَفُّهُمْ وَيَمْنَعُهُمْ الفَسَادَ، والتَّشَاعُلَ بِيجَارَةِ، وَيَعِدُ الصَّابِرَ بِالآَجْرِ وَلا يَمِيلُ مَعَ ذِي قَرَابَةٍ أَوْ مَذْهَبِ، قِيلٍ لآخْمَدَ فِي الآبِقِ لا يُعْلَمُ طَرِيقُهُ: يَنْفِرُ لَــهُ الآمِيرُ خَيْـلاَ؟ قَـالَ: لا، لَعَلْهُـمْ أَلْ يُعْطِبُوا، وَيَـلْزَمُهُمْ الصَّبْرُ، والنُّصْخُ، والطُّاعَةُ، فَلَوْ أَمْرَهُمْ بِالصَّلاةِ جَمَاعَةً وَقْتَ لِقَاءِ العَــــُدُوُّ فَــأَبُوا عَصَــوا، قــالَ الآجُــرِّيُّ: لا نَعْلَــمُ فِيــهِ خِلافًــا بَيْــنَ

قَالَ أَحْمَدُ: وَلَوْ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ مِنْ رَقِيقِ الرُّومِ فَلْيَأْتِ بِهِ السَّبْيَ: يَنْبَغِي، يَنْتَهُونَ إِلَى مَا يَأْمُرُهُمْ. قَالَ ابْنُ مَسْغُودِ: الحِلافُ شَرَّ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ، وَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: لا خَيْرَ مَعَ الحِلافِ وَلا شَرَّ مَعَ الانتِلافِ. وَفِي ﴿الِصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٤ ٢٨٠، م: ١٧٤٢) عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى مَرْفُوعًا: ﴿لا تَتَمَنُّوا لِقَاءَ الحَدُو وَاسْأَلُوا اللَّهَ العَافِيَةَ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا ۚ وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُد بِكَرَاهَةِ تَمُّنِي لِقَاءِ العَدُوّ، وَظَاهِرُ النّهْيِ التّحْرِيمُ، نَقَلَ أَبُو دَاوُد: إذَا جَاءَ الجِلافَ

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: لا يُخَالِفُوهُ يَتَشَعَّتُ أَمْرَهُمْ، فَإِنْ كَانَ يَقُولُ: سِيرُوا وَقْتَ كَذَا وَيَدْفَعُ قَبْلُهُ دَفَعُـوا مَعَـهُ نَـصٌ عَلَيْهِ، قَـالَ أَحْمَدُ: السَّاقَةُ يُضَاعَفُ لَهُم الآجْرُ، إنْمَا يَخْرُجُ فِيهِمْ أَهْلُ قُوَّةٍ وَتُبَاتِ.

وَيَحْرُمُ إَحْدَاتُ شَيْءٍ كَاحْتِطَابٍ وَنَحْوِهِ وَتَعْجِيلٍ، وَلا يَنْبُغِي أَنْ يَـأَذَنَ إِذَا عَلِيمَ مَوْضِيعَ مَخُـوْفٍ، قَالَـهُ الإمَـامُ أَحْمَــدُ وَمُبَارَزَةٌ بِلا إِذْنِهِ، وَيَنْبَغِي لِلإِمَامِ أَنْ يُحَلِّلُهُمْ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَفِي الفُصُولِ: يَجُوزُ بِإِذْنِهِ لِمُبَارَزَةِ الشُّبَابِ الْأَنْصَارِيِّينَ يَوْمَ بَدْرٍ لَمَّا طَلَبَهَا عُتُبَةُ يَوْمَ بَدْرٍ بِغَيْرٍ إذْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَـمْ يُنكِر ذَلِكَ، وَحَكَى الْحَطَّابِيُّ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ بِلا إُذْنِهِ.

وَإِنْ طَلَبَهَا كَافِرٌ وَفِي البُلْغَةِ: مُطْلَقًا سُنَّ لِلشُّجَاعَ مُبَارَزَتُهُ بِإِذْنِهِ.

وَفِي الفُصُولَ فِي اللَّبَاسِ: أَنْهَا هَلْ تُسْتَحَبُّ بِشُجَاعِ ابْتِدَاءً لِمَا فِيـهِ مِـنْ كَسْرِ قُلُـوبِ المُشْرِكِينَ أَمْ يُكْـرَهُ لِشَلاً يَنْكَسِرَ فَتَضْعُفُ قُلُوبُ الْمُسْلِمِينَ؟ فِيهَ اختِمَالانِ، قَالَ: قَالَ أَخْمَدُ: يَكُونُ ذَلِكَ بِسِاذُن الإمَسَام فَبإنْ شَرَطً أَوْ كَسَانَ العَسَادَةُ أَنْ يُقَاتِلَهُ خَصْمُهُ فَقَطْ لَزِمَ، فَإِنْ انْهِزَمَ أَحَدُهُمَا وَفِي غَيْرِ البُلْغَةِ أَوْ ٱثْخِنَ فَلِكُلِّ مُسْلِمَ الدُّفْعُ، وَالرُّمْيُ.

قَالَ أَحْمَدُ وَيُكُرِّهُ التَّلَثُمُ فِي القِتَالِ، وَعَلَىَ أَنْفِهِ، وَلَهُ لُبْسُ عَلامَةٍ، كَرِيشٍ نَعَام.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ لِشُجَاعٍ وَأَلَّهُ يُكُرَهُ لِغَيْرِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي الْفُصُولُ وَيَجُوزُّ تَبْيِيتُ عَدُوٌّ وَلَوْ مَاتَ بِهِ صَبِيٍّ وَامْرَاةً لَمْ يُرِدْهُمَا، وَرَمَيْهُمْ بِمَنْجَنِيقٍ نَصِّ عَلَى ذَلِكَ وَقَطْعُ مَاءٍ وَسَابِلَةٍ، لا حَرْقَ نَخْلٍ وَتَغْرِيقَهُ، وَفِي أَخْذِ كُلُّ شَسَهْذِهِ بِحَيْثُ لا يُـتْرَكُ لِلنَّحْـلِ شَیْءٌ روَایَتَان (م ۲)^(۱).

⁽١) (مسألة - ٢): قوله: (لا حرق نحل وتغريقه، وفي أخِذ كلُّ شهده بميث لا يترك للنَّحل شيءٌ روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والبلغة، والشُّرح.

أحدهما: يجوز.

قدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين وصحَّحه في النُّظم.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وما هو ببعيدٍ، بل هو قويٌّ.

وَيَجُوزُ عَقْرُ دَائِةٍ لِحَاجَةِ أَكُل.

وَعَنْهُ: وَلَأَكُل فِي غَيْر دَوَابٌ قِتَالِهِمْ، جَزَمَ بهِ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُغْنِي إجْمَاعًا فِي دَجَاجِ وَطَيْرٍ.

وَاخْتَارَ إِتَّلَافَ دَوَابٌ قِتَالِهِمْ وَلَا يَدَعُهَا لَهُمْ، ذَكَرَهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ، وَعَكْسُهُ أشلهَرُ.

وَفِي البُلْغَةِ: يَجُوزُ قَتْلُ مَا قَاتَلُوا عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الحَالَةِ، وَلَوْ أَخَذْنَاهُ حَرُمَ قَتْلُهُ إِلاَّ لآكُلِ وَإِنْ تَعَذَّرَ حَمْلُ مَتَاعٍ فَــتُرِكَ وَلَــمْ يُشْتَرُ؛ فَلِلأَمِيرِ أَخْذُهُ لِنَفْسِهِ وَإِخْرَاقُهُ، نَصُّ عَلَيْهِمَا.

وإلاَّ حَرُمُ، إذْ مَا جَازَ اغْتِنَامُهُ حَرُمُ إِثْلافُهُ، وإلاَّ جَازَ إِثْلافُ غَيْر حَيَوَانِ.

قَالَ فِي البُلْغَةِ: وَلَوْ خَيْمْنَاهُ ثُمُّ عَجَزْنَا حَنْ نَقْلِهِ إِلَى دَارِنَا، فَقَالَ الآمِيرُ: مَنْ أَخَذَ شَيْتًا فَلَهُ، فَهُوَ لِآخِذِهِ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقُلْ، فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ.

وَعَنَّهُ: غَنِيمَةً، وَيَجِبُ إِثْلَافُ كُتُبِهِمُ الْمَبْدُلَةِ، ذَكَرَهُ فِي البُلْغَةِ.

وَلَنَا حَرْقُ شَجَرهِمْ وَزَرْعِهِمْ وَقَطْعُهُ بلا ضَرَر وَلا نَفْع.

وَعَنْهُ: إِنْ تَعَذَّرَ قَتْلُهُمْ بِدُونِهِ أَوْ فَعَلُوهُ بِنَا، وإِلَّا حَرُمَ، فَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الأكثرُ.

وَفِي الوَسِيلَةِ: لا يُحْرَقُ وَلا بَهيمُهُ، إلاَّ أَنْ يَفْعَلُوهُ بنَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لأَنَّهُمْ يُكَافَؤُونَ عَلِّي فِعْلِهِمْ، وَكَلَا تَغْرِيقُهُمْ وَرَمْيُهُمْ بِنَارٍ، وَهَدْمُ عَامِرٍ قِيلَ هُوَ كَلَلِكَ. وَقِيلُ: يَجُوزُ (م ٣)^(١).

قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجَبُنِي يُلْقَى فِي نَهْرَهِمْ مُمَّ، لَعَلَّهُ يَشْرَبُ مِنْهُ مُسْلِمٌ.

وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ، سَأَلُهُ ٱلِمُو دَاوُد: الْمُطْمُورَةُ فِيهَا النَّسَاءُ، والصَّبْيَسانُ يَسْأَلُهُمْ الحُـرُوجَ فَيَـالْبَوْنَ، يُذخِنُ عَلَيْهِـمْ؟ فَكُرهَهُ وَلَمْ يُصَرِّحُ بِالنَّهِي.

وَيَحْرُمُ قَتْلُ رَاهِبٍ، وَتَقَالَ جَمَاعَةً لا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَشَيْخ فَانِ وَرَمِنِ وَأَعْمَى.

وَفِي الْمُغْنِي: وَعَبْدٍ وَفَلاَحٍ، وَفِي الإِرْشَادِ: وَحَبْرٍ إِلاَّ لِرَأْيَ أَوْ قِتَالَ أَوْ تَتَحْرِيضٍ وَفِي الْمُغْنِي: الْمِرَاةُ إِنْ تَكَشَّفَتْ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ شَتَمَتْهُمْ رُمِيَتْ، وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ وَكَلامِ الآصحابِ: لا.

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا، قِيلَ لآخمَدَ: الرَّاهِبُ يُقْتَلُ إِنْ خَافُوا يَدُلُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: لا، وَمَا عِلْمُهُمْ بِذَلِكِ؟ فَسَإِنْ عَلِمُوا حَـلٌ

وَقَالَ أَيْضًا: إِنْ خَافُوا ذَهَبُوا بِهِ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: لا يُقْتَلُ مَعْتُوةً مِثْلُهُ لا يُقَاتِلُ، فَإِن تَتَرَّسُوا بِهِمْ رَمَيْنَاهُمْ بِقَصْدِ الْمُقَاتَلَةِ، وَإِنْ تَتَرَّسُوا بِمُسْلِمِينَ رَمَيْنَاهُمْ بقَصْدِ الكُفَّارِ إِنْ خِيفَ عَلَيْنَا فَقَطْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: وَحَالَ الحَرْبِ، وإلاَّ حَرُمَ، وَإِذَا لَمْ يَحْرُمْ جَازَ، وَإِنَّ قَتْلَ الْمُسْلِم كُفْرٌ، وَفِي الدِّيَةِ الرُّوايَتَانِ.

وَفِي عُيُونِ الْمُسَائِلِ: يَجِبُ الرَّمْيُ وَيُكَفِّرُ وَلا دِيَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: وَإِنْ قَالُوا أَرْحَلُوا عَنَّا، وإِلاَّ قَتَلْنَا أَسْرَاكُمْ فَلْيَرْحَلُوا عَنْهُمْ.

وَمَنْ أَسَرَ أُسِيرًا حَرُمَ عَلَى الْأَصَحُّ قَتْلُهُ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وكذا تغريفهم ورميهم بنار وهدم عامر، قيل: هو كذلك، وقيل: يجوز). انتهى. يعنى: أنَّ تغريقهم ورميهم بالنَّار وهدم عامرهم هل هو كقطع الشُّجر، والزَّرع ونحوهما أم يجوز هنا؟

فيه طريقان:

أحدهما: أنَّه كذلك، وهو الصَّحيح.

جزم به الخرقيُّ وصاحب الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، والنَّظم وغيرهم. والطُّريق الثَّاني: الجواز هنا، وجزم في المغني، والشُّرح بالجواز إذا عجزوا عن أخذه بغير ذلك، وإلاَّ لم يجز.

الفروع - كتاب الجهاد

إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الإِمَامُ بِضَرَّبِهِ أَوْ غَيْرِهِ '').

وَعَنْهُ: التَّوَقُفُ فِي المَريض، وَفِيهِ وَجُهَانِ (م ٤)(٢).

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لا يُخَلِّيهُ وَلا يَقْتُلُهُ، وَيَحْرُمُ قَتْلُ أسير غَيْرُو، وَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ الآجُرِّيُّ لِرَجُلِ قَتَلَهُ لِلْمَصْلَحَةِ، كَقَتْلِ بِلال أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ أُسِيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ الآنصَارُ.

وَقَالَ: مَنْ قَتَلَ أُسِيرًا فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَتَلَ َامْرَأَةً أَوْ صَبَيًّا عَاقَبَهُ الآمِيرُ وَغَرَمَ ثَمَنَهُ غَنِيمَةً.

وَقَالَ أَبُو دَاوُد (٢٦٨١): (بَاْبُ الْأَسِيرَ يُنَالُ مِنْهُ وَيُضِرَبُ) ثُمَّ رَوْى حَلَيْتُ أَنَّسٍ: «لَمَّا انْطَلَقَ النَّبِيُ ﷺ بأصْحَابِ إلَى بَدْر، فَإِذَا هُوَ بِرَوَايَا قُرَيْشٍ فِيهَا عَبْدُ أَسْوَدُ لِبَنِي الحَجَّاجِ، فَأَخَذَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ: أَيْنَ أَبُو سُـفْيَانَ؟ فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا لِي بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ عِلْمٌ، وَلَكِنَّ هَذِهِ قُرَيْشٌ قَدْ جَاءَتْ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ ضَرَبُوهُ»، وَذَكَــرَ الحَديث، وَهُــوَ فَيَقُولُ:

قَالَ الخَطَّابِيُّ: فِيهِ جَوَازُ ضَرْبِ الآسِيرِ الكَافِرِ إِذَا كَانَ فِي ضَرْبِهِ طَائِلٌ.

وَيَخْتَارُ الْإِمَامُ الآصْلَحَ لَنَا لُزُومًا كَوَلِيُّ اليِّتِيمُ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: نَدْبًا فِي أَسْرَى مُقَاتِلَةِ أَحْرَارِ مِنْ قَبْلِ وَاسْتِرْقَاقِ وَمَنَّ وَفِدَاء، نَصَّ عَلَيْهِ، بِخِــلاف ِرَدُّ سِـلاح، وَبِخِـلافِ مَالِ بِلا رِضَى غَانِم، لآنَهُ لا مَصْلَحَةَ فِيهِ بِحَالٍ، فَمَا فَعَلَّهُ تَعَيْنَ، وَإِنْ تَرَدُدَ نَظَرُهُ فَالقَتْلُ أُولَى.

َ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا لِلإِمَامِ عَمَلُ المَصْلَحَةِ فِي مَّال وَغَيْرِهِ كَعَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَهْلِ مَكُّة، وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرِ أَنْهُ لا يُسْتَرَقُ مَنْ عَلَيْهِ وَلاءُ مُسْلِم، بخِلاف وَلَدِهِ الحَرْبِيِّ، لِبَقَاء نَسَبِهِ.

وَقِيلَ: أَوَّ وَلاء لِذِمْيُ.

وَلا يُبْطِلُ اسْتِرْقَاقَ حَقًّا لِمُسْلِمٍ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

قَالَ فِي الانْتِصَارِ لا عَمَلَ لِسَبْنِي ۚ إلاَّ فِي مَالٍ، فَلاَّ يَسْقُطُ حَقُّ قَوَدٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، وَفِي سُقُوطِ دَيْنَ مَنْ فِي ذِمْتِهِ لِضَعْفِهَا برقَّهِ

(١) تنبيهان: الأوَّل: الَّذي يظهر: أنَّ في كلام المصنّف هنا نقصًا بعد قوله: (بضربه أو غيره).

وتقديره: (وإن لم يمكنه لامتناع مرض أو غيره قتله).

وبهذا صرَّح الأصحاب وهو واضحٌ.

الثَّاني: قوله: (وعنه الوقف في المريض، وفيه وجهان).

ظاهره: أنَّ في المريض وجهين: القتل، وتركه، والأصحاب قد صرَّحوا بأنَّ فيه روايتين، وصحَّحوا القتل.

فيحتمل أنَّ قوله: (وفيه وجهان): عائدٌ إلى الوقف؛ يعني: في توقَّف أحمد وجهان للأصحاب، وهذا صحيحٌ، لكنَّ كون هذا مـراده هنا فيه بعدٌ.

ويحتمل أن يكون هنا نقصٌ أيضًا.

وتقديره: (وقيل: فيه وجهان)، فالنَّقص قيل، ويقوِّي هذا قوله في الرَّعاية الكبرى: (وعنه: الوقف فيــه)، وقيــل: يحتمــل وجهــين: (تركه وقتله). انتهى.

فيكون فيه طريقان، وهذا أولى فيما يظهر، والله أعلم.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (ومن أسر أسيرًا حرم على الأصح قتله إن أمكن أن يأتي به الإمام بضربه أو غسيره، وعنه: الوقف في المريض، وفيه وجهان). انتهى.

اعلم: أنَّ الأسير إذا عجز عن الذَّهاب لمرض ونحوه.

فالصَّحيح من المذهب أنَّه يقتله.

اختاره الشَّيخ في المغني، والشَّارح وابن رزينٍ وغيرهم، وصحَّحه في الحلاصة وغيره.

وهو ظاهر ما قطع به في المقنع، والوجيز وغيّرهماً.

وقدَّمه في المحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم، وعنه التُّوقُف فيه، واقتصــر عليهــا في الفصــول، وأطلقهمــا في المذهــب ومسبوك الذَّهب.

كَذِمَّةِ مَريض احْتِمَالان.

وَيْيَ البُّلْغَةِ: يُتَبِّعُ بِهِ بَعْدَ عِثْقِهِ إِلاَّ أَنْ يَغْنَمَ بَعْدَ إِرْقَاقِهِ فَيَقْضِي مِنْهُ دَيْنَهُ، فَيَكُونُ رِقُهُ كَمَوْتِهِ، وَعَلَيْهِ يَخْـرُجُ حُلُولُـهُ بِرِقْـهِ، وَإِنْ غَنِمَا مَعًا فَهُمَا لِغَانِم وَدَيْنُهُ فِي ذِمَّتِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ رَنِّي مُسَلِّيمٌ بِحَرْبِيَّةٍ وَأَحْبَلُهَا ثُمُّ سُبِيَتْ لَمْ تُسْتَرَقَ، كَحَمْلِهَا مِنْهُ، وَفِي اسْتِرْقَاقِ مَنْ لا تُقْبَلُ مِنْهُ جِزْيَـةً رِوَايَتَـانِ (ه ٥٠٠٠)

وَفِيهِمْ قَالَ الْجِرَقِيُّ: لا يُقْبَلُ إِلاَّ الإِسْلامُ أَوِ السَّيْفُ.

قَالَ َ فِي الوَاضِحِ: يَدُلُ عَلَى عَدَمٍ مُفَادَاةٍ وَمَنَّ كَمُرْتَدٍّ.

وَزَادَ فِي الإِيضَاحِ: أَوِ الفِدَاءُ(٢).

وَفِي الْمُوجَزِّ رِوَايَةٌ كَالْخِرَقِيُّ وَصَحَّحَهُ وَرِوَايَةٌ: يُخَيِّرُ.

وَفِي الانْتِصَارَ رَوَايَةً: يُجْبَرُ الْمَجُوسِيُّ عَلَى الإِسْلامِ.

وَإِنَّ شَهَدَ الفِدَاءُ فَقَدْ شَهِدَ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَنَقَلَ ٱبُو دَاوُد: يَشْهَدُهُ أَحَبُّ إِلَيُّ مِنَ الحَجِّ، فَإِنْ أَسْلَمُوا امْتَنَعَ القَتْلُ فَقَطْ، وَجَازَ الفِـدَاءُ لِيَتَخَلَّـصَ بِـهِ مِـنَ الـرُقّ، وَلا يَجُوزُ رَدُهُ إِلَى الكُفّار، أَطْلَقَهُ بَغْضُهُمْ.

وَذَكَرَ الشَّنيخُ إِلاَّ أَنْ تَمْنَعَهُ عَشِيرَةٌ وَنَحْوُهَا، وَنَصُّهُ: تَعْيِينُ رِقْهِمْ (")، وَإِنْ بَلْلُوا الجِزْيَةَ قُبِلَتْ.

وَلَمْ تُسْتَرَقُ زُوْجَةً وَوَلَدٌ بَالِغٌ.

وَمَنْ اسْلَمَ قَبْلَ اسْرُو لِخَوْفُو اَوْ غَيْرِهِ فَلا تَخْيِرَ؛ لآنَّهُ لا يَدَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ كَمُسْلِمِ اصْلِيٍّ فِي فَـوَدِ وَدِيَـةٍ، لَكِنْ لا قَوَدَ مَعَ شُبُهَةِ التَّاوِيلِ، وَفِي الدِّيَةِ الجِلافُ (و ش) وَغَيْرُهُ، كَبَاغٍ، أَنْ أَنْهَا مَسْأَلَةُ مَنْ قَتَلَ بِدَارِ حَرْبِ مَنْ ظَنَّــهُ حَرْبِيًّا فَبَانَ مُسْلِمًا، وَهَذَا أَوْلَى، لَآنَهُ تَبَيِّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، بِخِلافِ قَتْلِ البَاغِي، فَعَلَى هَذَا تَجِبُ الكَفَّارَةُ (و ش).

﴿ وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُقِيمٌ بِمَكُمَّ عَامَ الفُتْحِ قَبْلَ خُرُوجِهِ خَالِدًا لَمَّا رَجَعَ مِنْ هَـدْمِ العُـزَّى وَقَتَـلَ المَـرَاةَ السَّـوْدَاءَ

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي استرقاق من لا تقبل منه جزية روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذهب، والمغني، والمقنع، والبلغة، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

إحداهما: يجوز استرقاقهم، نصُّ عليه في رواية محمَّد بن الحكم.

قال الزَّركشيّ: وهو الصُّواب، وإليه ميل الشَّيخ.

وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الخلاصة وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز استرقاقهم اختاره الحرقيُّ، والشُّريف أبو جعفرٍ وابن عقيلٍ في التَّذكرة، والشّيرازيُّ في الإيضاح.

وقدُّمه الشُّيخ في المغني، وابن رزينٍ في شرحه.

قال في البلغة: هذا أصحُّ.

وجزم به ناظم المفردات.

(٢) تنبيهان: الأوَّل: قوله بعد ذلك: (وفيهم قال الحَرقيُّ: لا يقبل إلاَّ الإسلام أو السَّيف وزاد في الإيضاح: أو الفداء). انتهى.

الَّذي في الخرقيِّ كالَّذي في الإيضاح من ذكر الفداء، فلعلُّ نسخة المصنّف ما فيها ذكر الفداء، أو أراد غسير الخرقيِّ فسبق القلم، لله أعلم.

(٣) الثَّاني: قوله: (فإن أسلموا امتنع القتل وجاز الفداء، ونصُّه تعيين رقهم). انتهى.

ما قدَّمه المصنَّف صحَّحه الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح وصاحب البلغة، والمنصوص هو الصَّحيح، وعليه الأصحاب.

قاله الزَّركشيّ، وقطع به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمنوّر وتجريـد العنايـة، وإدراك الغاية، وغيرهم.

(ق): قولي الشافعي

وقدُّمه في المحرُّر، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين وغيرهم.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

العُرْيَانَةَ النَّاشِرَةَ الرُّأْس وَهِيَ العُزَّى، وَكَانَتْ بنَخْلَةٍ لِقُرَيْشِ وَكِنَانَةَ، وَكَانَتْ أَخْظَمَ أَصْنَامِهِمْ.

وَبَعَثُهُ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَأَسْلَمُوا وَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا: أَسْلَمْنَا، فَقَالُوا: صَبَأْنَا، فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُمْ.

وَقَالَ: لَيْسَ هَٰذَا بِإِسْلامٍ فَقَتَلَهُمْ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ مَنْ مَعَهُ، كَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُلَيْفَةَ وَابْنِ عُمَرَ، فَلَمَّا بَلَغَهُ عليه السلام رَفَّعَ يَدَيْهِ وَقَالَ اللَّهُمُّ إِنِّى أَنْبَرُا إِلَيْكِ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌه مَرْتَيْنِ.

َّ وَبَعَثَ عَلِيًّا بِمَالَ فُوَدَاهُمْ بِنِصْفُ الدِّيَةِ، وَضَمِنَ لَهُمْ مَا تَلِفَ وَكَانَ بَيْنَ خَالِدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي ذَلِكَ كَلامٌ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ *مَهْلاَ يَا خَالِدُ، دَعْ عَنْكَ أَصْحَابِي، لَوْ كَانَ لَك أَحُدٌ ذَهَبًا ثُمَّ أَنْفَقْته فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَـا أَذْرَكُـت غَـدْوَةَ رَجُـلٍ مِـنْ أَصْحَابِي وَلا رَوْحَتَهُ».

وَأَخْتَجُّ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا عَلَى تُورِيثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الغَرْقَى مِنَ الآخَرِ بِمَـا رُويَ عَـنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى قَوْمٍ مِنْ خَفْعَمَ، فَلَمَّا دَهَمَتُهُمْ الحَيْلُ اَغْتَصَمُوا بِالسُّجُودِ، فَقَتْلُوهُم فَوَدَاهُمَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْصَافِ دِيَـاتِهِمْ ۖ لِوُقُوعِ الإشكال فِيهِمْ هَلْ أَسْلَمُوا فَيَلْزَمُهُ إِكْمَالُ دِيَاتِهِمْ أَمْ لا فَلا يَجِبُ ثَنَيْءً؟

َ فَجَعَلَ فِيهُمْ نِصْفَ دِيَاتِهِمْ، وَكَذَا أَوْجَبَ اَلشُّرْعُ الغُرَّةَ فِي الجَنِينَ السَّاقِطِ مُيْتًا، والصَّاعِ فِي مُقَابَلَةِ لَبَنِ المُصَرَّاةِ، وَيَتَوَجَّـهُ اختِمَالٌ إِنَّمَا أَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفُ العَقْلِ لَآنَهُمْ أَعَانُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمُقَامِهِمْ بِلنَارِ الحَرْبِ فَكَانُوا كَمَنْ مَاتَ بِجِنَايَةِ نَفْسِهِ وَجِنَابَـةِ غَيْرِهِ، واختاره الخَطَّابِيُّ.

َ وَفِي رَدِّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ: الأُمَّةُ يَقَعُ مِنْهَا التَّأْوِيلُ فِي الدَّمِ، والمَال، والعرض، ثُمَّ ذَكَرَ قَتْسَلَ أُسَامَةَ لِـلرَّجُلِ الَّـذِي أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ عَلاهُ بالسَّيْفِ، وَخَبَرُ الِفَدَادِ، قَالَ: فَقَدْ ثَبَتَ النَّهُمْ مُسْلِمُونَ يَخْرُمُ قَتْلُهُمْ.

ُومَعَ هَذَا فَلَمْ يَضْمَنْ المَقْتُولُ، بِقَوَدٍ وَلا دِيَةٍ وَلا كَفَّارَةٍ لآنُّ القَاتِلَ كَانَ مُتَأَوَّلاً، هَٰــذَا قَــوْلُ أَكْثَرِهِمْ كَالشَّـافِعِيُّ وَأَحْمَــدَ وَغَيْرِهِمَا، وَكَمَا لا يُلْزَمُ الحَرْبِيُّ إِذَا أَسْلُمَ شَيْءٌ لآنُهُ مَتَاوُلٌ.

وَقَالَ أَسَيْدَ بْنُ حُضَيْر لِسَعْدِ بْن عُبَادَةً فِي قِصَّةِ الإفْكِ: إنَّك مُنَافِقٌ.

وَقَالَ عُمْرُ عَنْ حَاطِّبُو: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرُبُ عُنُقَ هَذَا الْنَافِقِ، وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ الدِّحْشُم: إِنَّهُ مُنَافِق، وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ الدِّحْشُم: إِنَّهُ مُنَافِق، وَذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْن» (خ: ٤٦٢٤، م: ٣٣)، فَانْكَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُ ﷺ وَلَمْ يُكفِّرْ أَحَدًا.

وَفِي البُخَارِيُّ (٦٣٩٨): ﴿ أَنَّ بَغَضَهُمْ لَعَنَ رَجُلاَ يُلاعَى حِمَارًا لِكَثْرَةِ شُرْبِهِ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: لا تَلْعَنْــهُ فَإِنَّـهُ يُحِـبُ اللَّــةَ وَرَسُولُهُ ۚ وَلَمْ يُعَاقِبُهُ لِلْعَنِهِ لَهُ، فَالْمَتَأُولُ الْمُخْطِئُ مَغْفُورٌ لَهُ بِالكِتَابِ، والسُّنَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَابِي خَيْفَةَ وَبَعْضَ المَالِكِيَّةِ: كَانُوا السَلَمُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا فَنَبَتَ فِي حَقِهِمْ العِصْمَةُ المؤثِّفَ دُونِ المُضَمِّنَةِ، كَذَرِّيَّةٍ حَرْبِ، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا بَعْدَ ذَلِكَ قِصَّةً خَالِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَتَكُلَّمْ عَلَى مَا فِيهَا مِنَ التَّضْدِينِ المَخَالِفِ عِنْسَنَهُ لِقِصَّةً أَسَامَةً، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ وَقَعَ مِنْ أَسَامَةً، فَدَلُ النَّهُمَا سَوَاهٌ، فَأَمُّ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ قِصَّةٍ أَسَامَةً لا تَضْدِينَ، وَقِصَّةً خَالِدٍ مَنْ السَّامَةُ وَقَعَ مِنْ أَسَامَةً، وَلا الكُتُبِ السَّنَّةِ أَنْ يُقَالُ: فِصَّةً خَالِدِ فِيهَا التَّصْدِينَ وَفِي قِصَّةٍ أَسَامَةً مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَمِثْلُ أَسَامَةً يَعْلَمُ الكَفَّارَةَ، وَلَمْ يُطْالِبْ إِمَّا لِعُسْرَتِهِ، أَوْ لاَنْ السَّعْجِقُ بَيْسَتُ الحَالِ، وَلِلإِصَامِ العَسْمُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَمِثْلُ أَسَامَةً يَعْلَمُ الكَفَارَةَ، وَلَمْ يُطْالِبْ إِمَّا لِعُسْرَتِهِ، أَوْ لاَنْ السَّعْجِقُ بَيْسَتُ الحَالِ، وَلِلإِصَامِ العَسْرُةِ مَنْ فَاللهُ عَنْهُ اللهُ الْمُسْرَةِ فِي مَكَانَ آخَرَ قَتَلَ أَنْهُ مَا لِكُونَ وَ فَلَمْ يَقْتُلُهُ أَبُو بَكُر، كَمَا أَنْ أَسَامَةً لَمَا وَلَكُ بَنِ النَّوْيُرَةِ فَلَمْ يَقْتُلُهُ أَبُو بَكُر، كَمَا أَنْ أَسَامَةً لَمَا قَتَلَ البَاغِي لِلْعَادِلُ كَذَلِكُ اللّهُ عَلَى الْعَلْمُ النَّيْ عَلَى الْعَلْمَ الْفُولُونَ النَّوْيُرَةِ فَلَمْ يَقْتُلُهُ أَبُو بَكُو، كَمَا أَنْ أَنْهُ لَمَا قَتَلَ بَنِي جَلِيمَةً لَمْ يَقْتُلُهُ النَّي عَلَى وَلَا إِلَى الْمُعْلِقُ وَلَا مَامَةً لَمْ اللّهُ أَسَامَةً لَمْ اللهُ أَسَامَةً لَمْ الْمَعْلَى الْمَامِلُونَ النَّالَةُ وَلَا النَّهُ الْمُ الْمَامَةُ لَمْ الْمَامَةُ لَمْ الْعَلْمُ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُولِ الْمُعْلِقُ اللْمُ الْمَامِلُولُ اللّهُ أَسُلُولُ الْمُ اللّهُ الْمُعْلِقُ اللْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُعْلِقُ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْلِقُ اللّهُ الْمُعْمَلِقُ اللّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُ اللْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

وَالْآسِيرُ القِنُ غَنِيمَةٌ وَلَهُ قَتْلُهُ، وَمَنْ فِيهِ نَفْعٌ لا يُقْتَلُ كَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونَ وَأَعْمَى رَقِيقٍ بِالسَّبْيِ، نَقَـــلَ المَيْمُونِيُّ: وَلا كَفَّارَةَ وَلا دِيَةَ فِي قَتْلِهِ.

وَفِي الوَاضِحِ: مَنْ لا يَقْتُلُ غَيْرَ المَرْأَةِ، والصَّبِيِّ يُخَيَّرُ فِيهِ بِغَيْرِ قَتْلِ، وَفِي الْبُلْغَةِ: المَرْأَةُ، والصَّبِيُّ رَقِيقٌ بِالسَّبْبِ، وَغَيْرُهُمَــا يَحْرُمُ قَتْلُهُ وَرَقُهُ.

ُقُالَ: وَلَهُ فِي المَعْرَكَةِ قَتْلُ أَبِيهِ وَابْنِهِ، وَمَنْ قَتَلَ أُسِيرًا غَيْرَ مَمْلُولَةٍ قَبْلَ تَخْيِيرِ الإِمَامِ فِيسِهِ، فَهَسَدَرٌ، وَمَتَى صَـارَ لَنَـا رَقِيقًـا مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ حَرُمَ مُفَادَاتُهُ بِمَالٍ وَبَيْعُهُ لِكَافِرِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: فِي البُلْغ.

وَعَنهُ: غَيْرَ امْرَأَةٍ.

وَيَجُوزُ مُفَادَاتُهُ بِمُسْلِمٍ، وَعَنْهُ المَنْعُ بِصَغِيرٍ.

وَنَقَلَ الْآثُومُ وَيَعْقُوبُ: لا يُرَدُّ صَغِيرٌ وَنِسَاءٌ إِلَى كُفَّارٍ.

وَفِي البُلْغَةِ فِي مُفَادَاتِهِمَا بِمُسْلِم روَايَتَان، وَلا يُرَدُّ مُسْلِمٌ وَمُسْلِمَةٌ.

وَيُكْرَهُ نَقُلُ رَأْس، وَرَمْنُيهُ بَمَنْجَنِيقٌ بلا مَصْلُحَةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي فِي رَمْيهِ: لا يَفْعَلُ وَلا يُحَرَّقُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبُوهُ، وَعَنْهُ إِنْ مَثْلُوا مُثَّلَ بِهِمْ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْر.

قَالَ شَيْخُنَا: المُثْلَةُ حَقٌّ لَهُمْ، فَلَهُمْ فِعْلُهَا لِلاسْتِيفَاء وَأَخْذِ الثَّارِ، وَلَهُمْ تَرْكُهَا، والصَّبْرُ أَفْضَلُ.

وَهَذَا حَبِثُ لا يَكُونُ فِي الْتُمْثِيلِ ٰزِيَادَةً فِي الجِهَادِ، وَلا يَكُونُ نَكَالاً لَهُمْ عَنْ نَظِيرِهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِسِي التَّمْثِيلِ السَّائِغِ دُعَاءً لَهُمْ إِلَى الإيجَانِ، أَوْ زَجْرٌ عَنِ العُدُورَانِ، فَإِنَّهُ هَنَا مِنْ إِقَامَةِ الحُدُودِ، والجِهَادِ المُشْرُوعِ، وَلَمْ تَكُنِ القِصَّةُ فِي أُحُدٍ كَذَلِكَ، نَا يَنْ تَاهِ لِهِ مُنْ أَنْ أَنْ ذَيْرًا فَلِهَذَا كَانَ الصُّبْرُ أَفْضَلَ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُغَلِّبُ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى فَالصُّبْرُ هُنَاكَ وَاجِبٌ، كَمَا يَجِبُ حَيْثُ لا يُمكِسنُ الانْتِصَـَارُ، وَيَحْرُمُ الجَـزَعُ، هَـذَا

وَكَذَا قَالَ الخَطَّابِيُّ: إِنْ مَثْلَ الكَافِرُ بِالمُقْتُولِ جَازَ أَنْ يُمَثَّلَ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِيَّ الإِجْمَاعِ قَبْلَ السَّبْقِ، وَالرَّمْيِ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ خِصَاءَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ، والعَبِيـــدِ وَغَــيْرِهِمْ فِــي غَيْرِ القِصَاصِ، والتَّمْثِيلَ بهمْ حَرَامٌ.

وَيَحْرُمُ أَخْذُهُ مَالاً لِيَدْفَعَهُ إِلَيْهِمْ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ.

فَأَبِي النَّبِي ﷺ أَنْ يَبِيعَهُم ».

قَالَ التَّرْمِذِيُّ: لَا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الحَكَمِ، رَوَاهُ الحَجَّاجُ أَيْضًا عَنِ الحَكَمِ، قالَ غَيْرُهُ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعْفَهُ الآكْثُورُ.

وَقَالَ العِجْلِيُّ: جَائِزُ الحَدِيثُ.

وَضَعُفَ عَبْدُ الحَقُ وَابْنُ الْقَطَّانِ هَذَا الحَبَرَ مِنْ جِهَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَقَالاً: مُنْقَطِعٌ، لآنً الحَكَمَ سَسِمِعَ مِـنْ مِفْسَـمٍ خَمْسَـةَ أَحَادِيثَ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٤٨) وَعِنْدَهُ: ﴿اذْفَعُوا إِلَيْهِمْ جِيفَتَهُ فَإِنَّهُ خَبِيثُ الجِيفَةِ خَبِيـثُ الدَّيَـةِ﴾ فَلَـمْ يَقْبَـلْ * مُـمَنَّذُ مِنهُم شَيْنًا.

وَلَهُ فِي رَوَايَةٍ (١/ ٢٧١): ﴿فَخَلُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُۗ﴾.

وَإِذَا حَصَٰرَ حِصْنًا لَوْمَهُ عَمَلُ المَصْلَحَةِ مِنْ مُصَابَرَتِهِ، والمُوَادَعَةِ بِمَال، والهُذَنَةِ بشرَاطِهَا.

نَقَلَهُ المُرُوذِيُ وَإِنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ مُسْلِم حُرٌّ عَدْلٍ مُجْتَهِدٍ فِي الجِهَادِ أَوْ أَكْثَرَ جَازَ.

وَفِي البُلْغَةِ: بِشَرِّطِ صِفَاتِ القَاضِيُ إِلاَّ ٱلبَصَرَ، وَيَلْزَمُهُ إِلَّاكُمْ بِالآحَظَّ لَنَا، وَحُكْمُهُ لازِمْ.

وَقِيلَ: بغير مَن.

وَقِيلَ: فِي نِسَاءٍ وَذُرِّيَّةٍ، وَلِلإِمَامِ أَخْذُ فِلنَاءٍ مِمَّنْ حُكِمَ برقِّهِ أَوْ قَتْلِهِ، وَلَهُ المَنُّ مُطْلَقًا.

وَفِي الكَاَّفِي، وَالبُلْفَةِ: يَمُنُ عَلَىٰ مَحْكُومُ بُرِقَهِ بِرِضَى غَانِم. وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ حُكْمِهِ فَمُسْلِمٌ قَبْلَ القُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَيَعْصِمُ نَفْسَهُ، وَوَلَدَهُ الصَّغِيرَ وَمَالَهُ حَيْثُ كَانَا، وَمَنْفَحَةٌ بِإِجَـارَةِ لآنَّهَـا مَالٌ، وَحَمْلُ امْرَأَتِهِ لا هِيَ، وَلا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ برقِّهَا.

الفروع - كتاب الجهاد

وَفِي البُلْغَةِ يَنْقَطِعُ نِكَاحُ المُسْلِمِ وَيُخْتَمَلُ: لا، بِخِلافِ الابْتِنَاء، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إسْلامِهَا فِي العِدَّةِ، وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْلَهُ لَزِمَهُ حُكْمُهُ، فَإِنْ كَانَ بِقَتْلِ وَسَنْيِ عَصَمَ نَفْسَهُ لا مَالَهُ، وَفِي اسْتِرْقَاقِهِ رَوَايَتَانِ فِي الكَافِي وَغَيْرِهِ (م ٦)(١).

وَإِنْ شَالُوا أَنَّ يُنْزِّلُهُمْ عَلَّى حُكْمِ اللَّهِ لَزِمَهُ أَنْ يُنْزِلَّهُمْ، وَخُيْرَ، كَأَسْرَى.

وَفِي الوَاضِحِ: يُكْرُهُ.

وَفَيْ الْمُبْهِجِ: لَا يُنْزِلْهُمْ، لآنَٰهُ كَإِنْزَالِهِمْ بِحُكْمِنَا وَلَمْ يَرْضَوْا بِهِ، وَلَوْ كَانَ بِهِ مَنْ لا جِزْيَةَ عَلَيْهِ فَبَذَلَهَا لِعَقْدِ الذَّمَّةِ عُقِــدَتْ مَجَانًا وَحَرُمُ رَقُّهُ.

ُ وَلَوْ جَاءَٰنَاۚ عَبْدٌ مُسْلِمًا وَأُسِرَ سَيِّدُهُ أَوْ غَيْرُهُ فَهُوَ حُرًّ، وَلِهَذَا لا نَرُدُهُ فِي هُدْنَةٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وِالكُلُّ لِـهُ، وَلِهِ أَقَامَ بِلَـَارِ جَرْبِ فَرَقِيقٌ، وَلَوْ جَاءَ مَوْلاهُ مُسْلِمًا بَعْلَتُهُ لَمْ يُرَدُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ جَاءَ قَبْلَهُ مُسْلِمًا ثُمُّ جَاءَ هُوَ مُسْلِمًا فَهُوَ لَهُ.

وَإِنْ خَرَجَ عَبْدٌ إِلَيْنَا بِأَمَانِ أَوْ نَزْلَ مِنْ حِصْنِ فَهُوَ خُرٌّ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ: وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ غَنِيمَةً، فَلَوْ هَرَّبَ إِلَى الْعَدُوُّ ثُمَّ جَاءَ بِمَالَ فَهُو َلِسَيَّدِهِ، والمَالُ لَنَا.

وَلَمَّا جَاءَ وَفَٰكُ ثُقِيفٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسَأَلُوهُ أَنْ يَلَاعَ لَهُمْ الطَّاغِيَةَ وَهِيَ اللاَّتُ لا يَهْدِمُهَا ثَلاثَ سِنِينَ فَابَى حَتَّى سَأَلُوهُ شَهْرًا فَابَى، فَأَظَهَرُوا أَنْهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُسْلِمَ بِتَرْكِهَا جَمَاعَةً مِنْ سُفَهَائِهِمْ وَذَرَارِيّهِمْ وَلا يُرَوِّحُوا قَوْمَهُمْ بِهَانِهِهَا حَتَّى يَدْخُلُهُمْ الإسْلامُ، فَأَبَى إِلاَّ أَنْ يَبْعَثَ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبِ، والمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةً يَهْدِمَانِهَا، فِيهِ وُجُوبُ هَذْمٍ ذَلِكَ لِمَا فِي بَقَائِهِ مِنَ الْمُسْدَةِ، وَهَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ عليه السلام فِي جَمِيعِ الطَّوَاغِيتِ.

قال في الهَدْي: وَهَكَذَا حُكُمُ المُشَاهِدِ وَمَا يُقْصَدُ بِالْعَظِيم، والنَّذْرِ مِنَ الآحْجَارِ.

⁽١) (مسألة - ٦): قوله: (ومن أسلم بعده لزم حكمه، فإن كان بقتل وسبي عصم نفسه لا ماله، وفي استرقاقه روايتـــان في الكـــافي وغيره). انتهى.

تبع صاحب الكافي صاحب الرُّعايتين، والحاويين.

وعند الأكثر وجهان.

وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذَّهب، والمقنع، والبلغة، والحرَّر وشرح ابن منجًّا، والحاوي الكبير.

إحداهما: لا يسترقُون، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح، والخلاصة.

وقدَّمه في المغني، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: يسترقُون، جزم به في الوجيز ومنتخب الآدميّ، وصحَّحه النَّاظم، وهو احتمالٌ في الهداية ومال إليه.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

باب قسمة الغنيمة

الغَنِيمَةُ: مَا أَخِذَ مِنْ كُفَّارٍ فَهُرًا بِقِتَالٍ، وتُمُلِّكَ بِالاسْتِيلَاءِ وَلَوْ بِدَارٍ حَرْبٍ، كَعِثْقِ عَبْدٍ حَرْبِي وَإِبَانَةِ امْرَأَةِ أَسْـلَمَا وَلَحِقًـا

كَشِرَاء وَغَيْرُهِ.

وَالْخُتَارَةُ بِي الانْتِصَارِ بِالقَصْدِ: وَلَنَا تَبَايُعُهَا وَقِسْمَتُهَا فِيهَا، فِي المُنْصُوصِ، لآنُهَا مُلِكَتْ وَهُوَ انْفَعُ، والإِمَامُ مُخَيَّرٌ. وَفِي البُّلْغَةِ رَوَايَةٌ: لاَ تَصِحُّ قِسْمَتُهَا فِيهَا، وَشِرَاهُ الآمِيرِ لِنَفْسِهِ مِنْهَا إِنْ وَكُل مَنْ جُهِلَ انَّهُ وَكِيلُهُ صَحَّ، وَإِلاَّ حُرَّمَ، نَسَصٌّ عَلَيْهِ، وَاخْتَجُ بِأَنْ عُمَرَ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ ابْنُ عُمَرَ فِي قِصَّةٍ جَلُولاهِ لِلْمُحَابَاةِ، فَإِنْ أَخَذَهَا عَدُوَّ مِنْ مُشْتَرٍ فَمِنْهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. عَنْهُ مَا اللّهِ مَا اللّهُ عَمْرَ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ ابْنُ عُمَرَ فِي قِصَّةٍ جَلُولاهِ لِلْمُحَابَاةِ، فَإِنْ أَخَذَهَا عَدُوَّ مِنْ مُشْتَرٍ فَمِنْهُ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ. وَعَنْهُ: مِنْ بَائِعِهِ، اختَارَهُ الْحِرَقِيِّ.

وَلا يَمْلِكُ كُفَّارٌ حُرًّا مُسْلِمًا وَلَا ذِمَّيًّا، وَيَلْزُمُ فِلنَاوُهُ، كَحِفْظِهِمْ مِنَ الآذَى، وَنَصُّهُ فِسي ذِمِّيٌّ: إنْ ٱسْتُعِينَ بِـهِ، وَلا فِـلنَاءَ بِخَيْلِ وَسِلاحٍ وَمُكَاتَبِ وَأُمُّ وَلَٰذٍ، وَمَنِ اشْتَرَاهُ رَجَعَ فِي الْمُنْصُوصِ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ.

وَفِي الْمُحَرَّر: مَا لَمْ يَنُو النّبَرُّعَ، فَإِنَ اخْتَلَفَا فِي قَدْر ثَمَنِهِ فَوَجْهَان (م ١)(١).

وَاخْتَارُ الأَجُرُّيُّ: لا يَرَّجعُ إلاَّ أَنْ يَكُونَ عَادَةَ الآسُرَى وَأَهْلِ النَّغْرِ ذَلِكَ، فَيَشْتَريهمْ لِيُخَلِّصَهُمْ وَيَأْخُذَ مَـا وَزَنَ لا زيَـادَةَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ، وَيَمْلِكُونَ مَالنَا بِالْقَهْرِ، كَبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ، اعْتَقَدُواْ تَحْرِيَّهُ أَوْ لا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَشَيْخُنَا.

وَعَنْهُ: إِنْ حَازُوهُ بِدَارهِمْ، نَصُّ عَلَيْهِ فِيمَا بَلَغَ بِهِ قُبْرُسَ يُرَدُّ إِلَى أَصْحَابِهِ لَيْسَ غَنِيمَةً وَلا يُؤكِّلُ، لآنُهُمْ لَمْ يَحُوزُوهُ إِلَىي بلادِهِمْ وَلا إِلَى أَرْضِ هُمُ أَغْلَبُ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا قِيلَ لَهُ: أَصَبْنَا فِي قُبْرُسَ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: يُعْرَفُ، وَقَالَ: أَهْلُ تُسْبُرُسَ كَانُوا سُبُوا فَدَخَلَ بَقِيَّتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرهِمْ، فَنَقَمُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وَقِيلَ لَهُ: غَزَاةَ البَحْرِ يَنْتَهُونَ إِلَى قُبْرُسَ، فَيُرِيدُ الآمِيرُ أَنْ يَأْخُذَ خَبَرَ الرُّوم فَيَبْعَثُ سَرِيَّةً لِيَأْخُذُوا أَعْلاجًا مِنْ أَهْل قُبْرُسَ لِيَسْتَخْبِرَ مِنْهُمْ خَبَرَ الرُّوم ثُمَّ يَتْرُكُهُمْ، فَمَا تَرَى فِي الحُرُوجِ فِي هَذِهِ السَّريَّةِ؟ قَالَ: مَا أَدْرَي، أَخَافُ أَنْ يُرْعِبُوا وَلَهُمْ ذُمَّةً.

وَقِيلَ لَهُ: أَخَذُوا مَرْكَبًا لِلرُّوم فِيهَا نَاسٌ مِنْ قُبْرُسَ فَقَالُوا: أكْرهْنَا عَلَى الخُرُوجِ أَيْقَتْلُونَ؟ قَالَ: لَوْ تَرَكُوهُ كَانَ أَحْسَنَ، لا

وَقِيلَ لَهُ يُحْمَلُ مِنْ قُبْرُسَ حَجَرُ المِسَنِّ، والكِيرُ، ويُحْمَلُ المِلْحُ مِنْ سَاحِلِهَا لِيَأْكُلُهُ فَيَفْضُلُ مِنْهُ، يَأْتِي بهِ مَنْزَلَهُ؟ فَرَخْــصَ نِي ذَلِكَ

وَعَنْهُ: لا يَمْلِكُونَهُ وَلَوْ حَازُوهُ بِدَارِهِمْ، اخْتَارَهُ الاَجُرَّيُّ وَأَبُو مُحَمَّلَهِ يُوسُفُ الجَوْزِيُّ وَنَصَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَابْسِنُ شِيهَابٍ وَاحْتُجًا بِقُولِهِ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلا﴾ [النساء: ١٤١].

قَالَ: وَلاَّنَّهُمْ لا يَمْلِكُونَ رَقِيقًا برضَانًا بالبَّيْعِ.

عِنْدَ أَصْحَابِنَا فَهُنَا أُوْلَى، وَكَأَحَدُ مُسْتَأْمَٰنِ لَهُ بِدَارِنَا بِعَقْدِ فَاسِدٍ أَوْ غَصْبِ، وَكَحَبِيسِ وَوَقَـفَ، وَعَنْـهُ أَمُّ الوَلَـدِ كَوَقْـفَ، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، فَعَلَى الْأُولَى يَمْلِكُونَ مَا أَبْقَ وَشَرَدَ إِلَيْهِمْ وَعَنْهُ: لا، وَمَا لَمْ يَمْلِكُوهُ يَالْحُذُهُ رَبُّهُ مَجَّانًا وَلَـى ْ بَعْـدَ إِسْـلامٍ مَنْ هُوَ مَعَهُ أَوْ قِسَمْتُمْ أَوْ شِرَاءٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ جَهِلَ رَبُّهُ وَقَفَ أَمْرُهُ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: أَنَّهُ أَحَقُّ بِمَا لَمْ يَمْلِكُوهُ بَغَدَ القِسْمَةِ بِثَمَنِهِ، لِثَلاَّ يُنتَقَضُ حُكْمُ القاسِم، وَمَا مَلَكُــوهُ إِنْ كَــانَ أَمْ وَلَــدٍ لَـزِمَ السُّيَّدَ أَخْذُهَا، لَكِنْ بَعْدَ القِسْمَةِ بِالثَّمَنِ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا سِوَاهَا لِرَبِّهِ أَخْذُهُ مَجَّانًا.

أحدهما: القول قول المشتري، وهو قويٌّ.

والوجه الثَّاني: القول قول الأسير، لأنَّه غارمٌ، وهو الصَّحيح من المذهب، قطع به في المغني، والشُّرح، ونصره.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (فإن اختلفا في قدر ثمنه فوجهان). انتهى.

وَيُعْمَلُ بِقُولَ عَبْدٍ مَأْمُورٍ هُوَ لِفُلانِ أَوْ بِسِيمَةِ حَبِيسٍ، نَصُّ عَلَيْهِمَا، سَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ: أَخَذَنَا مَرَاكِبَ مِنْ بِلادِ السُّومِ فِيهَــا النَّرَاتِيَّةُ يَمْنِي الْمَلاَّحَ، فَقَالُوا هَذَا المَرْكَبُ لِفُلانِ وَهَذَا لِفُلانِ.

قَالَ: هَلْا قَدْ عُرف صَاحِبُهُ، لا يُقَسَّمُ.

فَإِنْ أَبِي أَوْ جَهِلَ رَبُّهُ فَسَّمَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وإلاَّ لَمْ يَصِحُّ فِسْمَتُهُ.

قِيْلَ لأَحْمَدَ: عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُوقِفُوهُ حَتَّى يَتَبَيّْنَ رَبُّهُ؟ قَالَ: إِذَا عُرِفَ، فَقِيلَ هَذَا لِفُلانِ وَكَانَ رَبُّهُ بِالقُرْبِ.

وَمَتَى وَجَدَهُ رَبُّهُ بَعْدُ قَسَّمَهُ أَوْ شَرَاءٌ مِنْهُمْ أَخَذَهُ فِي الشَّرَاء بثَمَنِهِ.

وَعَنْهُ: وَفِي القِسْمَةِ بقِيمَتِهِ، وَعَنْهُ فِيهَا بِثَمَنِهِ الَّذِي حُسِبَ بَهِ، ذَكَرَهُ فِي البُلْغَةِ.

وَعَنْهُ: لا حَقُّ لَهُ فِيهِمَا، كَوجْدَانِهِ بِيَدِ الْمُسْتَوْلِي عَلَيْهِ وَقَدْ جَاءَنَا بِأَمَانٍ أَوْ أَسْلَمَ، وَلَوْ وَجَــدَهُ رَبُّـهُ بِيَـدِ مَـنْ أَخَـذَهُ مِنْهُــمْ مَجَّانًا أَخَذَهُ بِغَيْرٍ قِيْمَةٍ، كَلَى الأَصَحَ فِيهِمَا.

وَإِنْ تَصَرُّفَ فِيهِ مَنْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ لَزِمَ تَصَرَّفَهُ، وَفِي أَخْذِ رَبُّهِ لَهُ مِمَّنْ بَيَدِهِ مَا تَقَدُّمَ.

وَمَتَى أَحَبُ أَخْذَ مُكَاتَبِهِ بَقِيَ عَلَى كِتَابَتِهِ وَوَلاؤُهُ لَهُ، وإلاَّ كَانَ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ عَلَى بَقِيَّةِ كِتَابَتِهِ وَوَلاؤُهُ لَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ فِي عُقُودٍ مُتَفَرَّقَةٍ: إنْ عَلِمَ رَبُّهُ بقَسْمِهِ وَبَيْعِهِ فَلَمْ يُطَالِبْ، فَهُو رضًا.

وَتُرَدُّهُ مُسْلِمَةٌ سَبَاهَا العَدُوُّ إِلَى زَوْجِهَا وَوَلُدِهَا مِنْهُمْ كَمُلاعَنَةٍ وَزِنَى، وَإِنْ أَبَى اَلْإِسْلامَ ضُرِبَ وَحُبِسَ حَتَّى يُسْلَمَ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئَ: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يُقْتَلَ.

هَٰصلُ

وَيُبْدَأُ فِي قِسْمَةِ الغَنيمَةِ بِمَنْ تَقَدُّمَ وَبِمُسْتَحَقَّ السَّلَبِ، وَهُوَ مَنْ غَــرَّرَ حَـالَ الحَــرْبِ فَقَتَــلَ، أَوْ أَثْخَــنَ كَـافِرًا مُمْتَنِعًــا لا مُثْنَغِلاً بأكْل وَنَخُوهِ، وَمُنْهَزَمًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِيَ النُّرُغِيبِ، والبُلْغَةِ: ﴿ إِلاُّ مُتَحَرَّفًا لِقِتَالَ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئْتِهِ ۗ [الأنفال: ١٦].

قَالَ ۚ أَحْمَدُ: إِنَّمَا سَمِغْنَا: لَهُ مَلَلَبَهُ فِي الْمُبَارَرُةِ، وَإِذَا التَقَى الزَّحْفَانِ وَحَكَى الحَطَّابِيُّ: إِنَّمَا يُعْطِي السَّلَبَ مَــن بَــارَزَ فَقَتَــلَ قِرْنَهُ دُونَ مَنْ لَمْ يُبَارِزْ.

وَعَنْهُ: بِشَرْطِهِ لَهُ، اخْتَارَهُ فِي الانْتِصَار، والطُّريقِ الآقْرَبِ.

وَعَنْهُ: وَأَذِنَ الإمَامُ.

وَقِيلَ: وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الرَّضْحَ وَلا المَقْتُولُ صَبَيًّا أَوْ امْرَأَةً وَنَحْوَهُمَا قَاتَلُوا.

وَقَالَ شَيْخُنَا وَمِنَ العُقُوبَةِ الْمَالِيَّةِ حِرْمَانُهُ عَلَيه السلام السُّلَبَ لِلْمَدَدِيِّ لَمَّا كَانَ فِي أَخْذِهِ عُدْوَانَ عَلَى وَلِيَّ الآمْرِ.

وَفِي الفُنُونِ: يَجُوزُ أَنَّهُ يَكُونُ، قِيلَ لَهُ: عَاقِبْ مَنْ تَرَىٰ بِجِرْمَانِ المَالِ وَلا يُخْمَسْ، وَإِنْ قَتَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَبَهُ غُنِيمَـةً، كَـاكُثُو، فِي الآصَحُ، ونَصَّهُ: غَنِيمَةٌ، وَقَالَ الآجُرُيُّ، والقَاضِي: لَهُمَا.

وَإِنْ أَسْرَهُ فَقَتَلَ أَوْ رَقُّ أَوْ فُدِي فَغَنِيمَةً.

وَقِيلَ: الكُلُّ لِمَنْ أَسَرَهُ، وَإِنْ قُطَعَ يَدَيْهِ أَنْ رَجْلَيْهِ أَنْ يَدًا وَرَجْلاً وَقَتَلَهُ آخَرُ فَغَنِيمَةٌ.

وَقِيلَ: لِلْقَاتِلِ.

وَثِيلَ لِلْقَاطِعِ، كَقَطْعِ أَرْبَعَةٍ، وَإِنْ قَطْعَ يَدًا أَوْ رِجْلاً فَلِلْقَاتِلِ، كَمَا لَوْ عَانَقَهُ فَقَتَلَهُ آخُرُ.

وَقِيلَ غَنِيمَةً.

وَالسَّلَبُ: مَا عَلَيْهِ حَتَّى مِنْطَقَةُ ذَهَبٍ.

وَعَنْهُ: فِي السَّيْفِ: لا أَدْرِي، وَدَابَّتِهِ الَّتِي قَاتَلَ عَلَيْهَا وَمَا عَلَيْهَا.

وَعَنْهُ: أَوْ آخِذًا عِنَانَهَا.

ُ وَعَنْهُ: الدَّالِةُ، والتُهَا غَنِيمَةٌ، كَنَفَقَتِهِ، عَلَى الآصَحُ وَكَرَخْلِهِ وَخَيْمَتِهِ وَجَنِيبِهِ قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ: وَحِلْيَةِ دَائِبَهِ ثُمَّ يُعْطَى، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَيُعْطَى أُجْرَةً مِنْ جَمَعَ الغَنِيمَةَ وَحَفِظَهَا، وَجُعِلَ مَنْ ذَلُهُ عَلَى مَصْلُحَةٍ كَطَريقِ وَحِصْنِ إِنْ شَـرَطُهُ، مِـنَ العَبْدُوّ،

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولاً مِنْهُمْ، لا مِنَّا، فَإِنْ جَعَلَ لَهُمْ مِنْهُمُ امْرَأَةً، فَمَاتَتْ أَوْ لَمْ يَفْتَحْ، فَلا شَيْءَ لَهُ. وَإِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الفِّيْحِ فَالقِيمَةُ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ وَهِيَ أَمَةٌ أَخَذَهَا، وَمَـعَ كُفْرِهِ قِيمَتُهَا، ثُـمُ إِنْ أَسْلَمَ فَفِي أَخْذِهَا احْتِمَالان (م ٢)^(١)

وَإِنْ فُتِحَ صُلْحًا فَقِيمَتُهَا.

واَلاَشْهَرُ: إِنْ أَبَى إِلاَّ هِيَ وَلَمْ تُبْذَلُ لَهُ فَسَنَّحُ الصُّلْحِ.

وَظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِي: هِيَ لَهُ، لِسَبْقِ حَقِّهِ، وَلِرَبُّ ٱلْحِصْنِ القِيمَةُ، وَإِنْ بُذِلَتْ مَجَّانًا أَوْ بِالقِيمَةِ لَــزِمَ ٱخْذُهَــا وَإِعْطَاوُهَــا لَهُ، والْمَرَادُ غَيْرُ حُرُّةٍ الْآصْلُ، وَإِلاَّ قِيمَتُهَا.

ثُمَّ يُخَمَّسُ البَاقِي وَيُقَسَّمُ خُمُسُهُ خَمْسَةَ أَسْهُم، نَصَّ عَلَيْهِ: سَهُمْ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ مَصْرِفُهُ كَالفَيْءِ.

وَعَنْهُ: فِي الْقَاتِلَةِ.

وَعَنْهُ: فِي كُرَاعِ وَسِلاحٍ.

وَعَنْهُ: فِي الثَّلاثَةِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: لِمَنْ يَلِي الخِلافَةَ بَعْدَهُ وَاحْتَجُ بِنُصُوصِ وَلَمْ يَذْكُرْ سَهْمَ اللَّهِ، وَذَكَرَ مِثْلَهُ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزيز أَنَّهُ جَمَعَ بَنِي مَرُواَنْ حِينَ أَمْنُخُلِفَ فَقَالَ: ﴿إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَـٰانَتْ لَـهُ فَـدَكُ، فَكَـانَ يُنْفِـنُّ مِنْهَا، وَيَعُودُ مِنْهَا عَلَى صَغِيرِ بَنِي هَاشِيم، وَيُزَوِّجُ مِنْهُ أَيِّمَهُمْ، وَإِنَّ فَاطِمَةَ سَأَلَتُهُ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهَــا فَـاَبَى، وكَــانَتْ كَذَلِـكَ فِــي حَيَاتِهِ، ثُمُّ حَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرِ كَذَلِكَ، ثُمُّ حُمَرُ، ثَمَّ أَقْطِعَهَا مَرْوَانَ، ثُمُّ صَارَتْ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِالعَزِيزِ رَأَيْتُ أَشْرًا مَنَعَـهُ رَسُـولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطِمَةَ لَيْسَ لِي بحَقٌّ، وَإِنِّي أَشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ رَدَدْتُهَا عَلَى مَا كَانَتْ،

حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٩٧٢).

وَأَقْطِعَهَا مَرُوانُ فِي أَيَّام عُثْمَانَ، وَذَلِكَ مِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ عَلَيْهِ.

وَتَأْوِيلُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٩٧٢): حَدُّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدُّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الفُضَيْلِ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعِ، عَنْ أَبِي الطُّنَيْلِ قَالَ: خَاهَا أَبُو بَكُرٍ: سَمِعْت النَّبِيُ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَبِي الطُّنَيْلِ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكُرٍ: سَمِعْت النَّبِيُ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَي الطُّنَيْلِ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكُرٍ: سَمِعْت النَّبِيُ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَنِي المُورِدُ فَقَالَ أَبُو بَكُرٍ: سَمِعْت النَّبِيُ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ النَّبِيُ اللَّهِي الْعَلَى الْعَلَىٰ اللَّهِي الْعَلَىٰ اللَّهِي الْعَلَىٰ اللَّهِي الْعَلَىٰ الْعَلَىٰ اللَّهِي الْعَلَىٰ اللَّهُ اللَّهِي الْعَلَىٰ اللَّهِي اللَّهُ ال اللَّهُ إِذَا أَطْعَمَ نَبِيًّا طُعْمَةً فَهِيَ لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِوهِ.

وَرُويَ أَيْضًا (٢٩٧٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَخْتَى بْنِ فَارِسِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ عَنْ حَاتِم بْنِ إسْمَاعِيلَ عَنْ أَسَامَة بْنِ رَيْسِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرُونَة عَنْ عَائِشَةً مَرْفُوعًا: «لا نُورَّكُ، مَا تَرَكْنُنا فَهُنُوَ صَدَقَةٌ، وَإِنْسًا هَنَذَا المَالُ لِمَالُ مُحَمَّدِ، لِنَاتِبَهِمْ مَا نَانَ شَهَابٍ عَنْ عُرُونَةً عَنْ عَائِشَةً مَرْفُوعًا: «لا نُورِّكُ، مَا تَرَكْنُنا فَهُنُو صَدَقَةٌ، وَإِنْسًا هَلُهُ مَا أَمْ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ ال وَلِضَيْفِهُمْ، فَإِذَا مِتُّ فَهُوَ إِلَى وَلِيَّ الْآمْرِ مِنْ بَعْدِي،

وَرَوَاهُ أَيْضًا التَّرْمِذِيُّ فِي «الشَّمَائِلِ» (٣٨٥) مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ، وَأَسَامَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أَجْرِيَ عَلَى فِعْلِ مَنْ قَامَ مَقَامَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنَ الآثِمِثَةِ جَازَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ بِهَذَا السَّهُمْ مَسَا شَاءً، قَالَهُ فِي الْمُغَنِي.

وَفِي رَدُّ شَيْخِنَا عَلَى الرَّافِضِيِّ عَنْ بَعْض أَصْحَابِنَا (و ش) إنَّ اللَّهَ أَضَافَ هَـــذِهِ الآمْـوَالَ إِضَافَـةَ مِلْـكِ كَسَــايْرِ أَمْــلاكِ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ثمُّ إن أسلم ففي أخذها احتمالان). انتهي.

(ش): الإمام الشاقعي

يعني: لو أسلمت وهي أمةً فإنَّها تسلَّم إليه إلاَّ أن يكون كافرًا فله قيمتها بلا نزاع، فلو أسلم بعد ذلك فذكر في أخذها احتمالين. وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، والقواعد الفقهيَّة.

أحدهما: ليس له أخذها.

وإنَّما يأخذ القيمة، وهو ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمقنيع، والمغني، والشَّرح وغيرهم، لاقتصارهم على إعطائه قيمتها.

والاحتمال الثّاني: له اخذها.

(م): الإمام مالك

(ق): قولي الشافعي

النَّاسِ، ثُمُّ اختَارَ قَوْلَ بَعْضِ الغُلَمَاءِ إِنَّهَا لَيْسَتْ مِلْكًا لآحَدٍ، بَلْ أَمْرُهَا إِلَى اللَّهِ، والرَّسُولِ، يُنْفِقُهَا فِيمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بهِ، فَيَشَابُ عَلَيْهَا كُلُّهَا، بخِلافِ مَا مَلَكَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ، فَإِنَّ لَهُمْ صَرْفُهُ فِي الْمَبَاحِ.

وَسَهُمْ لِبَنِي هَاشِم وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ابْنَيْ عَبْدِ مَنَافَدٍ.

وَقِيلَ: لِفُقَرَائِهِم، وَفِي تَفْضِيل ذَكَرهِم عَلَى أَنْنَاهُم روَايَتَان (م ٣)(١).

فَإِنْ لَمْ يَأْخُذُوهُ فَفِي كُرَاعٍ وَسِلاحٌ، كَفِعْل أَبِي بَكْرِ وَعُمَرٌ، ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلا شَيْءَ لِمَوَالِيهِمْ.

وَسَهُمْ لِلْيَتَامَى، مَنْ لا أَبَ لَهُ وَلَمْ يَبْلُغُ، والْأَشْهَرُ الفُقَرَاءُ.

وَسَهُمٌ لِلْمَسَاكِينِ، فَيَدْخُلُ الفَقِيرُ.

وَسَهُمْ لَابْنَاء السَّبِيلِ، المُسْلِمِينَ مِنَ الكُلِّ، فَيُعْطُوا كَزَكَاةٍ، وَيَعُمُّ بسِهَامِهمْ جَمِيعَ البِلادِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ: لا يَلْزَمُ. وَفِي الانْتِصَارَ: يَكَفِي وَاحِدٌ وَاحِدٌ مِنَ الآصْنَافِ الثَّلاثَةِ، وَمِنْ ذَوِي القُرْبَى إِذَا لَمَّ يُمَكِّنْـهُ، عَلَى أَنْـهُ إِذَا وَجَـبَ لِـمَ لا - . . . المُتَاتِّهُ نَقُولُ بِهِ فِي الزُّكَاةِ؟

وَأُخْتَارَ شَيْخُنَا إعْطَاءَ الإِمَامِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ لِلْمَصْلَحَةِ، كَزْكَاةِ، وَاخْتَارَ أَيْضًا أَنَّ الْخُمُـسَ، والفّيءُ وَاحِـدٌ، يُصْرَفُ فِي المُصَالِح (و م).

وَنَيْ رَدُّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ أَنَّهُ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَأَنْ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ مَصْرِفَ خُمُسِ الرِّكَـازِ مَصْرِفَ الفَيْءِ وَهُو تَبَعِّ لِخُمُسِ الغَنَائِمِ، وَذَكَرَهُ أَيْضَـا رِوَايَـةً، وَاخْتَـارَ صَـاحِبُ الهَـذِي الآوَّلَ أَنْ الإِمَـامَ يُخَـيَّرُ فِيهِـمْ وَلاَ يَتَعَدُّاهُمْ، كَزَكَّاةٍ، وَأَنَّهُ قُولًا (م).

ثُمُّ يُغطِي النُّفَلَ، وَهُوَ زِيَادَةً عَلَي السُّهُم لِمَصْلَحَةٍ، فَيَجُورُ أَنْ يَبْعَثَ سَرِيَّةً مِسَنْ جَيْشِهِ تُغِيرُ أَمَامَهُ بِـالرَّابِعِ فَـأَقَلُ بَعْـدَ الخُمُسِ، أَوْ خَلْفَهُ إِذَا قَفَلَ بِٱلثُّلُثِ فَأَقَلُ بَعْدَهُ، بِشَرْطٍ.

وَلا يَعْدِلُ شَيْءٌ عِنْدَ أَخْمَدَ الْحُرُوجَ فِي السَّرِيَّةِ، مَعَ غَلَبَةِ السَّلامَةِ، لأَنْهُ أَنْكَى، وَأَنْ يَبَجْعَلَ لِمَنْ عَمِلَ مَا فِيهِ غَنَاءٌ جُعْـلاً، كَمَنْ نَقَبَ أَوْ صَعَدَ هَذَا الْمُكَانَ أَوْ جَاءً بِكَذَا فَلَهُ مِنَ الغَنِيمَةِ أَوْ مِنْهُ كَذَا، مَا لَمْ يُجَاوِزْ ثُلُثَ الغَنِيمَةِ بَعْدَ الْخُمُسِ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: بِشَرْطٍ، وَتَخَرُّمُ مُجَاوِرَتُهُ فِيهَمَا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَلا شَرَطِ، وَلَوْ كَانَ حَبًّا عَشَرَةً رُؤُوسٍ حَتَّى نَادَى الإِمَامُ مَنْ جَاءً بِعَشرَةِ رُؤُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ فَجَاءَ بِهَا فَلا شَيْءً لَهُ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد، وَفِي جَوَاز مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَقِيلَ: لِمَصْلَحَةٍ روَايَتَان (م ٤)(٢).

(١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي تفضيل ذكرهم على أنثاهم روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والحرُّر، والشُّرح وغيرهم:

إحداهما: يجوز التفضيل، وهو الصُّحيح.

وبه قطع الخرقيُّ وصاحب الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمقنع، والعمدة، والوجيز وغيرهم.

وقدُّمه في الكافي، والرُّعايتين، والحاويين وغيرهم.

وصحَّحه في البلغة، والنَّظم.

والرُّواية الثَّانية: الذُّكر كالأنثى، قدَّمه ابن رزين في شرحه.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وفي جواز من أخذ شيئًا فهو له، وقيل: لمصلحة، روايتان).

يعنى: في جواز ذلك إذا قاله الإمام، وأطلقهما في المغني، والمقنع، والشُّرح.

إحداهما: لا يجوز مطلقًا، وهو الصُّحيح صحُّحه في التصحيح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم وغيرهم.

وبه قطع في الوجيز وغيره.

والرُّواية الثَّانية: يجوز، وحكى المصنَّف طريقة أنَّ محلَّ الرَّوايتينَ إذا كان لمصلحةٍ، وإلاَّ فلا وصحَّحها في الرَّعايتين، والحاويين.

قلت: وهو الصُّواب، وكان الأولى بالمصنِّف أن يقدم هذه الطُّريقة ويصحِّح الجواز.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ وَغُيْرُهُ: إِنْ بَقِيَ مَا لا يُبَاعُ وَلا يُشْتَرَى فَمَنْ أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ.

وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُد: إِنْ أَبَاحَ الحُرْثِيُّ لِلنَّاسِ، فَقَالَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ؟ قَالَ: لا يَفْعَلُ، هَذَا إذَا انْتَهَبَ النَّاسُ.

قَالَ مُنيْخُنَا: لِلإِمَامِ عَلَى الصَّحِيحِ أَنْ يَخُصُّ طَائِفَةً بِصِنْف كَالفَيْءِ، قَالَ: وَلَيْسَ لِلْغَانِمَيْنِ إعْطَاءُ أَهْلِ الخُمُّسِ قَدْرَهُ مِنْ

وَقِيلَ فِي قُولِهِ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا لا يُخَمُّسُ.

واحتاره الشَّيْخُ فِيمَنْ جَاءَ بكَذَا ثُمَّ البَّاقِي لِمَنْ شَهدَ الوَقْعَةَ لِقَصْلِهِ قِتَالَ وَلَوْ لَمْ يُقَاتِلْ، أَوْ بُعِثَ لِمَصْلَحَةِ الجَيْشِ أَوْ قَالَ الإمَامُ: يَتَخَلُّفُ الضَّعِيفُ، فَتَخَلُّفَ قَوْمٌ بِمَوْضِعِ مُخَوُّفَوٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ، دُونَ مَريض عَاجز.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ: مَنْ شَهَدَهَا ثُمُّ مَرضَ فَلَمْ يُقَاتِلْ أَسْهِمَ لَهُ وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ.

وَكَافِرْ وَعَبْدٌ لَمْ يُؤذَنْ لَهُمَا وَمَنْهِيٌّ عَنْ حُضُورِهِ، والْآصَحُ أَوْ بلا إذْنِهِ، وَفَرَسْ عَجيف وَنَحْوُهُ، وَفِيهِ وَجَهّ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: يُسْهَمُ لِفَرَسِ صَعَيفٍ وَيُحْتَمَلُ: لا، وَلَوْ شَهدَهَا عَلَيْهِ، وَمُخْــٰذِل وَمُرْجـفـو وَنَحْوهِمَـا، وَلَـوْ تُرَكَـا ذَلِـكَ وَقَاتَلا، وَلا يُرْضَخُ لَهُمْ لاَنْهُمْ غُصَاةً، وَكَذَا مَنْ هَرَبَ مِنْ اثْنَيْنَ كَافِرَيْن، ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ، بَخِــلافَ ِ غَريــم وَوَلَــدٍ، لِـزَوَال إثْمِهِ بتَعْيينِهِ عَلَيْهِ بحُضُور الصُّفِّ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيل فِي أُسِيرٍ، وَتَاجِر رَوَايَتَيْن^(١).

قَالَ َاحْمَدُ: يُسَهَمُ لِلْمُكَارِي، والبَيْطَارِ، والحَدَّادِ، والخيَّاطِ، والإِسْسَكَافِ، والصُّناعِ، وَإِنِ ٱسْتُؤجِرَ لِلْجِهَادِ لَـمْ يَصِحُ،

وَعُنَّهُ: يُصِعُ.

وَقِيلَ: مِمَّنْ لا يَلْزَمُهُ، فَلا يُسْهَمُ لَهُ، عَلَى الْآصَحُّ.

وَقِيلَ: يُرْضَخُ وَيُسْهَمُ لآجيرِ الخِدْمَةِ، عَلَى الآصَحُّ.

وَقَالَ القَاضِيُّ وَغَيْرُهُ: إِذَا قَصَدَ الجهادَ، وَكَذَا حَمَّلَ صَاحِبُ الْمَحَرُّر ﴿إِسْهَامَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَلَمَةَ وَكَانَ أَجيرًا لِطَلْحَةَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٠٧) عَلَى أَجِيرٍ قَصَدَ مَعَ الخِذْمَةِ الجَهَادَ.

وَفِي الْمُوجَز هَلْ يُسْهَمُ لِتُجَّار عَسْكُر وَأَهْل سُوقِهِ وَمُسْتَأْجَر مَعَ جُنْدٍ كَركَابِيُّ وَسَايس، أمْ يُرْضَخُ؟ فِيهِ روايَتَان.

وَفِي الوَسِيلَةِ: ظَاهِرُ كَلامِهِ: لَا تَصِحُ النِّيَابَةُ تَبَرُّعْ أَوْ بِأَجْرَةٍ، وَقَطَعَ بهِ ابْنُ الجَوْزِيِّ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: يَصِحُ اسْتِثْجَارُ إِمَامِ أَهْلِ الذُّمَّةِ لِلْحَاجَةِ.

وَفِي البُلْغَةِ: لَهُمْ الْأَجْرَةُ فَقَطْ إِنْ صَحَّتَ الإِجَارَةُ، وَفِيهَا روَايَتَانَ، وَلا يَصِحُ اسْتِنْجَارُ غَيْرُو لَهُمْ، وَيُسْهَمُ لِمَنْ يُعْطَى مِنَ الفَيْء، لآنَ اللَّهَ جَعَلَهُ لَهُ لِيَغْزُو، لا أَنَّهُ عِوَضَّ عَنْ غَزُوهِ، بَلْ يَقَعُ لَهُ لا لِغَيْرِهِ، وَكَذَا مَنْ يُعْطَىٰ لَهُ مِــنْ صَدَقَـةٍ، لآنُـهُ يُعْطَـاهُ مَعُونَةٌ لا عِوَضًا، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا يُعِينُهُ بِهِ فَلَهُ فِيهِ النُّوَابُ، وَلَيْسَ عِوَضًا.

وَعَنْ زَيْدِ بْن خَالِدٍ مَرْفُوعًا «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبيل اللَّهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ وَلا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءً».

خَبَرْ صَحِيعٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٩٢)، والنُّسَائِيُّ (١٨١٣)، والتَّرْمِذِيُّ (١٦٢٨) وَصَحَّحَهُ.

وَلاَّبِي دَاوُد بإسْنَادِ حَسَن عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن عَمْرُو مَرْفُوعًا ﴿لِلْغَازِي أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِل أَجْرُهُ، وَأَجْرُ الغَازِي﴾.

وَمَنْ أَخَذَ مِنْ سَهُم الفَيْءُ أَوْ مَا يُتَقَوَّى بِهِ مِنْ زَكَاةٍ وَغَيْرِهَا فَلَيْسَ عِوَضًا، وَفِيهِ الثَّوَابُ، لِلْخَـبَر، ذَكَـرَهُ الشَّـيْخُ وَغَـيْرُهُ، وَظَاهِرُ كُلامِهِمْ: لا ثَوَابَ لِغَيْرِو، وَقَدْ تَقَدُّمَ.

فَيُقْسَمُ لِلرَّاجِل سَهْمٌ، وَلِلْفَارِس ثَلاثَةً، فَإِنْ كَانَ فَرَسُهُ بِرْذَوْنًا وَيُسَمَّى العَتِيقَ وَهُوَ نَبَطِيُّ الآبَوَيْسِن أَوْ هَجينًـا أَشُهُ نَبَطِيَّةٌ وَعَكْسُهُ الْمُقْرَفُ، فَلَهُ سَهْمٌ، اخْتَارَهُ الْآكْثَرُ.

وقد قال المصنّف قبل ذلك: (وهي لمن شهد الوقعة لقصد القتال ولو لم يقاتَل).

⁽١) تنبيه: قوله: (وذكر ابن عقيل في أسير أو تاجر روايتين). انتهى.

ليس هذا من الخلاف المطلق الَّذي نحن بصدده، وإنَّما هذه طريقة ابن عقيل، والمذهب: يسهم لهم.

وَعَنْهُ: سَهْمَان، اخْتَارَهُ الخَلَأُلُ.

وَعَنْهُ: إِنْ عَمِلَ كَعَرَبِيٍّ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ.

وَعَنْهُ: لا يُسْهَمُ لَهُ وَيُسْهَمُ لِفَرَسَيْنِ فَقَطْ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَفِي التُّبْصِيرَةِ لِثَلاثَةِ، وَلا شَيْءَ لِغَيْر خَيْل.

وَعَنْهُ: لِرَاكِبِ بَعِيرِ سَهُمٍّ.

وَعَنْهُ: عِنْدَ عَدَم غَيْرِهِ، وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ: يُسْهَمُ لَهُ مُطْلَقًا، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ، والقاضيي، وَظَاهِرُ كَلام بَعْضِهِمْ: كَفَرَسٍ. وَقِيلَ: لَهُ وَلِفِيلِ سَهْمُ هَجينِ.

قَالَ أَحْمَدُ (٢/ ٤٧٦): عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّكَالَ فِي الْخَيْلِ﴾.

سَأَلَ الحَلاَّلُ ثَعْلَبًا عَنْهُ، قَالَ: }ذَا كَانَ مُخَالِفَ الْقُوَاثِمِ بَيَاضٌ أَوْ سَوَادٌ مُخَــالِفٌ، مِـنْ جِهَـةِ الطَّـيَرَةِ، والشُّـكَالُ الْمُوافَقَـةُ بَيَاضُ الرُّجُلَيْن، والْمُخَالِفُ فِي يَلَدٍ وَرَجْلٍ، وَجَمِيعًا مَكْرُوهًا.

وَلا بَأْسَ بَغَرْوهِمَا عَلَى قَرَسَ لَهُمَا، هَذَا عَقَبَةٌ وَهَذَا عَقَبَةٌ، والسَّهْمُ بَيْنَهُمَا، نَقَلَهُ مُهَنًّا.

وَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ عَتَقَ أَوْ لَحِقَ مَدَدًا وَأَفْلَتَ أُسِيرًا، أَوْ صَـارَ رَجُـلٌ فَارِسًا أَوْ عَكْسَـهُ قَبْـلَ تَقَصُّي الحَـرْبِ فَكَمَـنْ

وَقِيلَ: وَقَبْلَ إِخْرَازِهَا لَا يُؤْثِرُ، وَلَوْ لَحِقَهُمْ عَدُوٌّ وَقَاتَلَ الْمَسَدُدُ مَعَهُمْ حَتَّى سَلِمُوا بالغَنِيمَةِ، لأَنْهُمْ إِنَّمَا قَـاتَلُوا عَـنْ أَصْحَابِهَا، لآنُ الغَنِيمَةَ ۚ فِي أَيْدِيهِمْ وَحَوَوْهَا، نَقَلَهُ المَيْمُونِيُّ، وَكَذَا مَنْ ذَهَبَ أَوْ مَاتَ بَعْدَهُ لا قَبْلَهُ.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ: لَوْ حَازُوهَا وَلَمْ تُقَسَّمْ ثُمُّ الْهَزَمَ قَوْمٌ فَلا شَيْءَ لَهُمْ، لآنُهَا لَمْ تَصِرْ إِلَيْهِمْ حَتَّى صَارُوا عُصَاةً. وَوَارِثٌ كَمَوْرُوثِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِي البُلغَةِ فِي قَبْلِ القِسْمَةِ وَبَعْدَ الإِحْرَازِ يَقْوَى عِنْدِي مَتَى قُلْنَا: لَمْ يَمْلِكُوهَا وَإِنْمَا لَهُمْ حَقُّ النَّمَلُكِ لا يُورَثُ كَالشُّفِيع، وَيُرْضَخُ مِنْ أَرْبَعَةِ الأَخْمَاس.

وَقِيلَ: مِنْ أَصْلُ الغَيْيِمَةِ.

وَقِيلَ: مِنْ سَهُمُ المُصَالِحِ لامْرَأَةٍ وَعَبْدٍ وَمُمَيِّزٍ.

وَقِيلَ: مُرَاهِق، وَلَهُ التَّفْضِيلُ، وَلا يَبْلُغُ بالرَّضْخ القِسْمَةَ.

وَلِفَرَسِ سَيُّدِو تَحْتَ عَبْدِهِ سَهْمَانِ، وَيُسْهَمُ لِكَاَّفِرٍ كَمُسْلِمٍ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ، والخِرقِيُّ، والقاضيي، والآكثَرُ، لِلمُعْتِقِ بَعْضُـهُ

وَعَنْهُ: يُرْضَخُ لَهُمَا، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ فِي كَافِرٍ، وَيُشَارِكُ الجَيْشُ سَرِيَّتُهُ، وَهِيَ لِلْجَيْشِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَهَدِيَّةُ كَافِرِ لِلإِمَامِ بِدَارِ حَرْبٍ غَنِيمَةً.

وَعَنهُ: لَهُ.

وَقِيلَ: فَيْءٌ وَبِدَارِنَا قِيلَ لَهُ وَقِيلَ فَيْءٌ (م ٥)(١)، وَبَعْضُ قُوَّادِهِ كَهُوَ، وَلاَّحَدِ الغَانِمِينَ غَنِيمَةٌ وَعَنْـهُ: لَـهُ، وَمَـا أَخِـذَ مِـنْ مُبَاحِهَا بِقُوَّةِ الجَيْشُ لَهُ قِيمَةٌ فِي مَكَانِهِ شَرْعًا فَغَنِيمَةٌ بَعْدَ تَعْرِيفٍ لُقَطَةٍ سَنَةً بدَارنَا.

قَالَ فِي البُلْغَةِ: يُعَرُّفُ مَا يَتَوَهُّمُهُ لِمُسْلِمٍ، وإلاَّ فَهُوَ لَهُ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد أَيْضًا: قِيلَ لآحْمَدَ: لَهُ بَطَرَسُوسَ قِيمَةٌ، قَالَ: هَذَا قَدْ حَمَلَهُ وَعُنِيَ بهِ، أيْ هُوَ لَهُ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إنْ صَادَ سَمَكًا فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا فَلا بَأْسَ بَيْعِهِ بدَانَق أَوْ قِيرَاطٍ وَمَا زَادَ رَدُّهُ إِلَى المُقْسِم.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: وَهَدِيَّةٌ وَمُبَاحٌ وَكَسَبُ طَائِفَةٍ غَنِيْمَةً فِي الثَّلاثُةِ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وهديَّة كافر للإمام بدار حرب غنيمة، وعنه: له، وقيل: فيء، وبدارنا قيل: له، وقيل: فيء). انتهى. أحدهما: هي لمن أهديت له، وهو الصُّحيح.

وبه قطع في المغني، والشرح، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

والقول الثاني: هو في.

(ع): ما أجمع عليه

وَلَهُ القِتَالُ بسِلاحِهم.

وَفِي البُلْغَةِ: لِحَاجَةٍ، وَيَرُدُهُ بَعْدَ الحَرْبِ، وَفِي قِتَالِهِ بِفُرَس وَثَوْبٍ روَايَتَان (م ٣، ٧)(١).

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ: لا يَركَبُهُ إلاَّ لِضَرُورَةِ أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسَيهِ.

وَنَقَلَ الْمَرُّوذِيُّ: لا بَأْسَ أَنْ يَرْكُبَ الدَّابَّةَ مِنَ الفَيْء وَلا يُعْجِفُهُ، وَمَنْ أَحَذَ مِنْهَا طَعَامًا أَوْ عَلَفًا لا غَيْرَهُمَـا فَلَـهُ وَلِدَوَابُـهِ أَكْلُهُ بلا إذْن وَلا حَاجَةٍ، وَلِسَبْنِي اشْتَرَاهُ.

وَقِيلَ: وَٰلَوْ أَحْرَرُ بِدَارِ حَرْبُ، لا لِفَهْدِ وَكَلْبِ صَيْدِ وَجَارِحٍ، وَيُرَدُّ مَا فَضَلَ مَعَهُ مِنْهُ فِي الغَنيمَةِ. وَعَنْهُ: لا قَلِيلاً فِيهَا^(٢).

قَالَ فِي الْمُوجَزِ، والتَّبْصِيرَةِ: كَطَعَام أَوْ عَلَف يَوْمَيْن، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِب، وَيُرَدُّ ثَمَنُهُ إِنْ بَاعَهُ.

وَعَنْهُ: وَقِيمَةُ أَكْلِهِ.

سَأَلُهُ أَبُو دَاوُد: الرَّجُلُ يُضْطَرُ فَيَشْتَرِي شَعِيرًا رُومِيًّا مِنْ رَجُلٍ فِي السَّرِّ ثُمَّ يَرْفَعُهُ إِلَى الْمُقَسِّم؟ قَالَ: لا، قُلْــت: إذَا رَفَعَهُ إِلَى صَاحِبِ الْمَقْسِمُ أَخَذَ مِنْهُ ثَمَنَهُ؟ قَالَ: لا، أَلَيْسَ هُوَ حَمَلُهُ عَلَى البَيْعِ، وَكَرة أَنْ يَشْتَريَهُ، وَأَبَى أَنْ يُرَخَّصَ لُهُ.

وَالسُّكُرُ، والمُعَاجِينُ وَنَحْوُهَا كَطَعَام، وَفِي العَقَاقِيرِ وَجْهَانِ (م ٨)(٢)

وَلا يُضَحَّى بِشَيْءَ فِيهِ الخُمُسُ، وَلا يُنْبَغِي أَنْ يَبِيعَ حِنْطَةً بِشَعِيرٍ أَوْ عَكْسِهِ، لَكِنْ يُعْطِيه بِلا ثَمَن، نَصَّ عَلَى ذَلِك، وَلا يَغْسِلُ ثَوْبَهُ بِصَابُون، فَإِنْ غَسَلَ فَقِيمَتُهُ فِي الْفَسَّمِ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِب، وَلا يُجْعَلُ فِي الفَيْءِ ثَمَنُ كَلْبِ وَحِسْزِير، بَـلْ بَـازٍ لا بَـاْسَ بِفَمَنِهِ، نَقَلَهُ صَالِحٌ، وَيَخُصُّ الإِمَامُ بِكَلْبَ مَنْ شَاءً، وَلا يَدْخُلُ فِي غَنِيمَةٍ، وَيَكَسْرُ الصُّلِيَبَ وَيَقْتُلُ الخِنْزِيرَ، قَالَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ.

(١) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وفي قتال بفرس وثوب روايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): هل له أن يقاتل على فرس من الغنيمة أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والمقنع، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاويين، والزُّركشيُّ، وغيرهم.

إحداهما: ليس له ذلك، وهو الصُّحيح.

جزم به في المغني، والوجيز ومنتخب الأدميّ وشــرح ابـن رزيـنِ وغـيرهـم، وصحَّحـه في التَّصحيـح، والنَّظــم وشــرح ابـن منجًــا وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يجوز، قطع به في المنوَّر.

وقدُّمه في المحرُّر.

قلت: الصُّواب إن كان فيه مصلحةً للمسلمين كان له ذلك، ثمَّ وجدته في الفصول صحَّحه فقال، وهذه أصحُّ عندي؛ لأنَّ حفظ المسلمين بالقتال أهمُّ من حفظ الخيل، والمال.

(المسألة الثَّانية - V): هل له أن يلبس ثوبًا من الغنيمة أم لا؟

أطلق فيه الخلاف، والحكم فيه كالحكم في الفرس، خلافًا ومذهبًا، وقد علمت الصُّحيح من ذلك.

وعنه: يركب و لا يلبس، ذكرها في الرَّعاية.

قلت: وفيها قوَّةً.

(٢) تنبيه: قوله: (وعنه: لا يردُّه إن كان قليلاً فيها).

الأحسن أو الصُّواب: إسقاط لفظة: (فيها)؛ لأنَّه معطوفٌ على ما قبله، وقد قال: ويردُّ ما فضل معه منه في الغنيمة.

(٣) (مسألة – ٨): قوله: (والسُّكَّر، والمعاجين ونحوها كطعام، وفي العقاقير وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعايتين، والحاويين:

أحدهما: هو كطعام، وهو الصُّواب، بل أولى، فينتفع به بلا إذنِّ ولا حاجةٍ.

والوجه الثَّاني: ليس له أخذ ذلك.

الفسروع - كتاب الجهاد

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: يَصُبُّ الخَمْرَ وَلا يَكْسِرُ الإِنَاءَ، وَلَهُ دَهْنُ بَدَنِهِ لِحَاجَةٍ، وَدَابُتَهُ، وَشُرْبُ شَرَابٍ.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد: دَهْنُهُ بزَيْتٍ لِلتَّزَيُّنِ لا يُعْجَبُنِي، وَلَيْسَ لآجير لِحِفْظِ غَنِيمَةٍ رُكُوبُ دَابَّةٍ مِنْهَا إلاَّ بشَرْطٍ.

وَإِنْ أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ حَقَّهُ وَلَوْ مُفْلِسًا، وَفِيَ سَنْمِيهِ وَجْهَانِ فَهُوَّ لِلْبَاقِي (م ٩)(١)؛ لأنَّهُ مِلْكُ التَّمَلُكُ، وَفِــي مِلْكِـهِ بِتَمَلُّكِـهِ قَبْلَ القِسْمَةِ وَجْهَان (م ١٠)^(٢).

وَفِي البُلْغَةِ: إِنَّ أَعْرَضَ عَنْهُ قَبْلَ القِسْمَةِ صَحٌّ، عَلَى الْآصَحُّ.

قَالَ: وَلَوْ قَالُوا اخْتَرْنَا القِسْمَةَ لَمْ يَسْقُطْ بِالإَعْرَاضِ، وَإِنْ أَسْفَطَ الكُلُّ فَهيَ فَيْءٌ.

وَمَنْ أَعْتَقَ مِنْهَا رَقِيقًا أَوْ كَانَ يُعْتِقُ عَلَيْهِ عِنْقٌ إِنْ كَانَ قَلَارَ حَقَّهِ، وإلاّ فَكَعِنَّقِهِ شَيقْصًا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الْإِرْشَادِ: لَا يُغْتِقُ، وَقِيلَ بِهِ إِنْ كَانَتْ أَجْنَاسًا.

وَفِيَّ البُلَغَةِ فِيمَنْ يُغْتِقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتِ، الثَّالِثَةُ مَوْقُوفٌ إِنْ تَعَيَّنَ سَهْمُهُ فِي الرَّقِيقِ عَتَقَ، وإلاَّ فَلا. وَالغَالُّ وَهُوَ مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَهُ يَلْزَمُ تَّحْرِيقُ رَخْلِهِ وَقْتَ غُلُولِهِ إِنْ كَانَ حُيًّا حُرًّا مُكَلِّفًا، والْمَـرَادُ مُلْتَزَمَّا، وَذَكَـرَهُ الآدَمِـيُّ

وَقِيلَ: وَلَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ، وَلا يُحَرِّقُ سِلاحٌ وَمُصْحَفٌ وَنَفَقَةً وَدَائِةً، والتَّهَا، والآصَحُ: وَكُتُبُ عِلْم، وَثِيَابُهُ الَّتِي عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: سَاتِرُ العَوْرَةِ فَقَطْ، وَيُضْرَبُ وَلا يُنْفَى، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: وَيُعْرَمُ سَهْمَهُ، اخْتَارَهُ الآجُرِّيُّ وَلَمْ يَسْتَثْنَ إِلاَّ الْمُصْحَفَ، والدَّابَّة، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: يُبَاعُ مُصْحَفٌ وَيُتَصَدُقُ بِهِ، وَمَا لَمْ تُحَرِّقُهُ النَّارُ فَلَهُ، وَيُؤخَذُ مَا غَلُ لِلْمَغْنُم، فَإِنْ تَابَ بَعْدَ القِسْمَةِ أَعْطَى الإِمَسامَ خُمُسَهُ وَتُصَدُّقَ بِبَقِيْتِهِ.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ: يَأْتِي بِهِ الْإِمَامَ فَيُقَسِّمُهُ فِي مَصَالِحِ الْسُلِمِينَ وَإِنْ مَنْ سَتَرَ عَلَى غَالٌ أَوْ أَخَذَ مَا أَهْدِيَ لَــهُ مِنْهَــا أَوْ بَاعَــهُ إِمَامُهُ وَحَابَاهُ، فَهُوَ غَالٌ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا وَبَعْضُ الْمَتَاخَرِينَ أَنْ تَحْرِيقَ رَحْلِ الغَالُّ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ لا الحَدُّ الوَاجِبِ، فَيَجْتَهِدُ الإِمَـامُ فِيهِ بِحَسَـب المَصْلَحَةِ، وَهَذَا أَظْهَرُ.

وَقِيلَ: وَسَارِقٌ مِنْهَا كَغَالً، جَزَمَ بِهِ فِي النُّبْصِرَةِ وَأَنُّهُ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ سَهُمَّ أَوْ لا.

وَإِنْ ذَخَلَ قُومٌ أَوْ وَاحِدٌ وَلُوْ عَبْدٌ إِلَى دَار حَرْبِ بلا إِذْن فَغَنِيمَتُهُمْ فَيْء.

وَعَنْهُ: هِيَ كَغَنِيمَةٍ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لَهُمْ، فَعَلَى الوُسْطَى بسَرقَةٍ مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ (م ١١)^(١٢).

(١) (مسألة – ٩): قوله: (وإن أسقط بعضهم حقَّه ولو مفلسًا، وفي سفيه وجهان، فهو للباقي). انتهى.

أحدهما: يسقط حقه، وهو ظاهر كلامه في المحرر، والرعايتين، والحاويين، وغيرهم؛ لأنه ملك التملك؛ لأنَّهم أطلقوا السُّقوط مــن

والوجُّه الثَّاني: لا يسقط، وهو الصُّواب وقواعد المذهب تقتضيه، وهو طَاهر كلام الأكثر في الحجر.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وفي ملكه بتملُّكه قبل القسمة وجهان). انتهى.

قال القاضي: لا يملكون قبل القسمة، وإنَّما ملكوا أن يتملُّكوا.

وقال أيضًا: لأنَّ الغنيمة إذا قسَّمت بينهم لم يملك حقَّه منها إلاَّ بالاختيار، وهو أن يقول: اخترت تملُّكها، فإذا اختاره ملك حقَّه. قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: وهذا ليس بصحيح.

قلت: الصُّواب ما قاله الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وَانَّه لا يحتاج في دخوله إلى ملكه الاختيار، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة - ١١): قوله: (وإن دخل قوم أو واحد ولـو عبـد دار حـرب بـلا إذن فغنيمتهــم فيء، وعنـه: هــي كغنيمـة، اختـاره القاضي وأصحابه، والشيخ، وعنه: لهم، فعلى الوسطى بسرقة منع وتسليم). انتهى.

ظاهر كلام الشَّيخ في المغني، والشَّارح وغيرهما أنَّه غنيمةً، بل هو كالصُّريح في كلامهم، وهو الصُّواب.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب، والله أعلم.

وَفِيهِ فِي البُلْغَةِ بسَرقَةٍ وَاخْتِلاس الرُّوايَاتُ.

وَمَعْنَاهُ ۚ فِي الرُّوْضَةِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ مَنَعَةٌ فَالرُّوَايَتَانِ الْأُولَتَانِ.

وَقِيلَ: والثَّالِثَةُ.

وَلا يُنْفَسِخُ نِكَاحٌ بِسَبْيِ رَوْجَيْنِ مَعًا وَرِقْهِمَا، وَعَنْهُ يَنْفَسِخُ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ إِنْ تَعَــدُّدَ السَّابِي، وَيَنْفَسِخُ بِسَبْيِ رَوْجَـةٍ، اخْتَارَهُ الْآكَفُرُ.

وَعَنْهُ: لَا، نَصِرَهُ أَبُو الْخَطَّابِيِّ.

وقدُّمه في التُّبْصِرَةِ، كَزَوْجَةُ ذِمِّيٌّ.

وَقِيلَ: أَوْ زَوْجٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلاَمِهِ.

وَهَلْ تُتَنَجَّرُ أَنَّ تَقِفُ عَلَى فَوْتِ إِسْلامِهِمَا فِي العِدَّةِ؟ فِي البُلْغَةِ الوَجْهَان، وَلَيْسَ بَيْعُ الرُّوْجَيْنِ القِنْيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا طَلاقًا نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، لِقِيَامِهِ مَقَامَ البَائِعِ، قَالَ أَحْمَدُ رضي الله عنه خَبَرُ بَرِيرَةَ لا حُجَّةَ فِيهِ، لأَنْهُ قَبْسِلَ ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]، وَلُولًا ذَلِكَ لَمْ يَخْفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ رُوَاهُ، فَكَيْفَ هَذَا إِلاَّ، والآيَةُ بَعْدَ خَبَرِ بَرِيرَةَ، قِيلَ لَـهُ: فَمَا يَـرُدُّ مَذَا؟

قَالَ: فِعْلُ الْآكَابِرِ مِثْلِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٌّ.

وَقَالَ: أَذْهَبُ إِلَى خَبَرَ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهَا فِي ٱلْمُشْرِكَاتِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ : يَكُونَ أُبَيْعُهَا طَلاقًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ أَبُو بَكْدٍ: وَبِالآوَّلِ أَقُولُ.

وَنَقَلَ ٱبُو دَاوُد فِيْمَنْ اشْتَرَى أُمَةً فَقَالَتْ لِي زُوَّجٌ: هِيَّ عَلَيْك حَرَامٌ، وَلِلَسْيِّدِ بَيْعُهُمَا وَبَيْعُ أَحَدِهِمَا نَقَلَهُ حَنْبَل، وَاللّهُ أَعْلَمُ. باب حكم الأرضيينَ المَغْنُومَة

مَا أَخِذَ عَنْوَةً بِالسُّيْفِ فَعَنْهُ: يَصِيرُ وَقْفًا وَيَكُونُ أَرْضَ عُشْرٍ.

وَعَنْهُ: يُقَسَّمُ كُمَنْقُولِ، وَلا يُعْتَبَرُ لَفْظٌ، والمَذْهَبُ: لِلإمَام قَسُّمُهَا، فَلا خَرَاجَ، بَلْ أرْضُ عُشْرٍ، وَوَقَفَهَا لَفْظًا.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ يَتْرَكُهُمُ لِلْمُسْلِمِينَ بِخَرَاجٍ مُسْتَمِرٌ يُؤْخَذُ مِمْن تُقِرُّ مَعَهُ مِن مُسْلِم أَوْ ذِمْسي كَسَاجْرَةٍ، ويَسَلَزَمُ الإِمَـامَ فِعْــلُ الأصلَح، كَالتَّخيير فِي الْأُسَارَى.

وَفِي الْمُجَرَّدِ: ۚ أَوْ يُمَلِّكُهَا لَآهُلِهَا أَوْ غَيْرِهِم بِخَرَاجٍ، فَدَلُّ كَلامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ مَلْكُهَا بِغَيْرِ خَرَاجٍ كُمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَّـةَ لَمْ يَجُزْ، وَقَالَهُ أَبُو عُيِّيْلِ (الأموال: ١٥٩)؛ لآنهَا مَسْجِدٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ مُنَاخٌ مَنْ سَبَق، بِخِلافِ بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ، وَلَمَّا قَالَ (ش) فُتِحِتْ مَكُةُ صُلْحًا قَالَ: سَبَقَ لَهُمْ أَمَانَ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَلَى شَيْءٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُسْلَمْ.

وَقِيلَ: الآمَانُ بِالْقَاءِ السِّلاحِ وَدُخُولِ دَارِهِ، فَكَيْفَ يُغْيَمُ مَالُ مُسْلِمٍ أَوْ مَالُ مَنْ بُلِلَ لَهُ الآمَانُ؟ قَالَ فِي الْمُغْنِي: فَمَا ۖ فَعَلَهُ الإِمَامُ مِنْ وَقَفْ وَيُسْمَةً لَيْسَ لآخَدِ نَقْضُهُ وَفِيهِ فِي البَيْعِ: إنْ حَكَمَ بِصِحْتِهِ حَاكِمٌ صَحَّ بِحُكْمِهِ كَالمُخْتَلِفَاتِ، وَكَذَا بَيْعُ إِمَــامٍ لِمُصلَحَةِ، لأَنَّ فِعلَهُ كَالْحُكُم.

وَمَا أَخِذَ لِلْمَابِ أَهْلِهَا خَوْفًا مِنَّا أَوْ صَالَحُونَا عَلَى أَنَّهَا لَنَا وَنَقِرُهَا مَعَهُمْ بِالحَرَاجِ فَدَارُ إسْلام، فَتَجِبُ الجِزْيَةُ وَنَحْوُهَــا، وتُصِيرُ وَقُفًا.

وَعَنْهُ: بِوَقْفِ الإمَامِ، فَقِبَلَهُ كَفَىٰءٍ مَنْقُول.

وَإِنْ صَالَحْنَاهُمْ عَلَى أَنْهَا لَهُمْ وَلَنَا الحَرَاجُ عَنْهَا فَدَارُ عَهْدٍ، وَهِيَ مِلْكُهُمْ.

وَقِيلَ: يُمنَّعُ إَحْدَاتُ كَنِيسَةٍ وَبِيعَةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُمْ أَوْ بَاعُوا الْمُنْكَرَ مِـنْ مُسْلِم مُنِعُوا إظْهَـارَهُ، وَخَرَاجُهَـا كَجِزْيَـةٍ يَسْقُطُ إنْ أَسْلَمُوا أَوْ صارَت لِمُسلِم.

وَقِيلَ: أَوْ ذِمْي.

وَعَنْهُ: لا يَسْفُطُ، نَقَلَهَا حَنْبَلَ، لِتَعَلَّقِهِ بِالآرْضِ، كَالْحَرَاجِ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ، وَكَذَا فِي التَّرْغِيبِ، وَذَكَرَ فِيمَسا صَالْحَنْسَاهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَنَا وَنُقِرُهُ مَعَهُمْ بِخَرَاجٍ: لا يَسْقُطُ خَرَاجُةً بِإِسْلامُ وَعَنْهُ: بَلَى، كَجزَيَةٍ. ويَجْتَهِدُ الإِمَامُ فِي الْحَرَاجِ، والجِزْيَةِ، فَيَزِيدُ وَيُنْقِصُ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ، قَالَ الْحَلَالُ: رَوَاهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: إِلاَّ أَنَّ جِزْيَةً أَهْلِ الْيَمَن دِينَارٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكُرٍ.

وَعَنَّهُ: يُعْمَلُ بِمَا وَظُفَّهُ عُمَرُ.

وَعَنْهُ: لَهُ الزُّيَّأَدَةُ فِيهِ.

وَعَنْهُ: جَوَازُهُمَا فِي الحَرَاجِ خَاصَّةً، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ، والقاضي وَقَالَ: نَقَلُهُ الجَمَاعَةُ، قَالَ أَحْمَــدُ: هُــوَ بَيِّـنٌ فِــي حَديــث عُمَرَ: إِنْ زَدْت عَلَيْهِمْ كَلَا فَلا تُجْهِدْهُمْ، إِنْمَا أَرَادَ عُمَرُ مَا تُطِيقُ الآرْضُ.

وَفِي الوَاضِح رَوَايَةً فِي جَزَّيَةٍ: يَجُوزُ النَّقْصُ فَقَطْ، والخَرَاجُ عَلَى مَالِهِ مَاءٌ يُستقَى، وَإنْ لَمْ يُزْرَعْ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَمْكُنَّ زَرْعُهُ بِمَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: أَوْ الدُّرَالِيبِ، وَإِنْ أَمْكَنَ إخْيَاؤُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ وَقِيلَ: أَوْ زَرَعَ مَا لا مَـاءَ لَهُ فَرِوَايَتَان (م ١)^(١).

وَفِي الْوَاضِحِ رِوَايَتَانِ فِيمَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مُطْلَقًا.

(١) (مسألة – ١): قوله: (إن أمكن إحياؤه فلم يفعل وقيل أو زرع ما لا ماء له فروايتان). انتهى.

إحداهما: لا خراج عليه، وهو الصُّحيح.

قدُّمه في المغني، والكافي، والشُّرح، والرُّعاية، وغيرهم.

والرواية الثانية: عليه الحراج.

(ع): ما أجمع عليه

(خ): خالفة الأثمة

وَفِي الْمُحَرُّر: مَا زَرَعَ عَامًا وَأُريحَ آخَرَ عَادَةً فَنِصْفُ خَرَاجٍ.

وَفِي الْمُذْهَبِ مِثْلُهُ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ زَرْعُهُ إِلاَّ كَذَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ كَالْمُحَرُّرِ، وَفِيهِ: يُؤْخَذُ خَرَاجُ مَا لَمْ يُزْرَعْ، عَـنْ أَقَـلُّ مَـا يَـزْرَعُ، وَأَنَّ البَيَـاضَ بَيْـنَ النَّخْـلِ لَيْسَ فِيـهِ الأُ خُرَاجُهَا، وَهَذِهِ فِي التَّبْصِيرَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ يَبِسَتَتُ الكُرُومُ بِجَرَادٍ أَوْ غَيْرِو سَقَطَ مِنَ الخَرَاجِ حَسْبَمَا تَعَطَّلَ مِنَ النَّفْعِ، قَالَ: وَإِذَا لَيْمْ يُمْكِنُ النَّفْعُ بِــهِ بَيْنِع أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ عِمَارَةٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ تُجُزْ الْمُطَالَبَةُ بَالْحَرَاجِ.

وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهَا أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا أَوْ رَفْعٍ يَلِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَخْمَكُ: يُؤدِّيه ثُمُّ يُزكِّي، وَلِلإِمَامِ وَضِعْهُ عَمَّنْ لَهُ دَفْعُهُ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَحْمَــــُدُ: لِا يَـــَدْعُ خَرَاجًــا، وَلَــوْ تَرَكَــهُ أَمِــيرُ المُؤْمِنِينَ كَانَ هَٰذَا، فَأَمَّا مَنْ دُونَهُ فَلا، وَإِنْ تَرَكُ شُيْئًا مِنَ العُشْرِ أَوْ تَرَكَهُ الخَارِصُ تَصَدُّقَ بقَدْرِهِ.

وَلَهُ رَشُوُ العَامِلِ، والهَدِيَّةُ لِدَفْعِ الظَّلْمِ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَنْهُ لا يَجُورُ أَنْ يُصَانِعَ مَنْ قَدْ أَسْتُخْلِفَ بِالآيْمَانِ الْمُغَلَّظَةِ، فَإِنَّهُ إِنْ صَانَعَهُمْ أَحْنَتُهُمْ، وَالْآخُذُ حَرَامٌ.

وَالرُّشْوَةُ مَا أَعْطَاهُ بَعْدَ طَلَبِهِ، وَالْهَدِيَّةُ ابْتِدَاءً، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَهَلْ يَنْتَقِلُ اللِّكُ؟ يَأْتِي فِي هَدِيَّةِ القَاضِي (م ٢)(١). وَلا يُحْتَسَبُ بِمَا ظُلِمَ فِي خَرَاجِهِ مِنْ عُشْرٍ، قَالَ أَحْمَدُ: لأَنَّهُ غَصْبٌ.

وَعَنُهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ، وَمَّا فِيهَا شَمَرُ وَقْتَ الوَقْفِ ثَمَرُهُ الْمُسْتَقَبَلُ كَمُجَدِّدٍ فِيهِ عُشْرُ الزَّكَاةِ مَعَ خَرَاجِ. وقِيلَ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ بِلا عُشْرِ جَزَمَ بِهِ فِي النَّرْفِيبِ، وَلا خَرَاجَ عَلَى المَسَاكِنِ، وَكَانَ أَحْمَدُ يُخْرِجُ عَنْ دَارُو، لآنَ بَغْدَادَ كَانَتُ مَزَارِعَ وَقْتَ فُتِحَتْ وَمَكَّةً فَتِحَتْ عَنْوَةً (و هـ م) فَيَحْرُمُ بَيْمُهَا وَإِجَارَتُهَا (و هـ م) كَبِقَاعِ المَناسِكِ، وَجَوَّزَهُمَا الشَّبْخُ، وَاخْتَارَ شَيْخُنَا البَيْعَ فَقَطْ.

وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الهَدْي فِيهِ؛ لآنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقُّ التَّقَدُّمَ عَلَى ضَيْرِهِ بِهَـ نَهِ المَنْفَعَةِ، وَاخْتَـصٌ بِهَـا لَسَبْقِهِ وَحَاجَتِـهِ، فَهِـيَ كَالرِّحَابِ، والطَّرُق الوَاسِعَةِ.

وَالْإِقَامَةِ عَلَى اَلْمَعَادِن وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَنافِع، والآغيّانِ الْمُشْتَرِكَةِ الَّتِي مَنْ سَبَقَ إلَيْهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَ يَنْتَفِعُ، وَلا يَمْلِكُ الْمُعَاوَضَةُ، وَإِنْمَا جَازَ البَيْعُ لِوُرُودِهِ عَلَى الْمَجَلِّ الَّذِي كَانَ البَائِعُ اخْتُصُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ البِنَاءُ، وَإِنْمَا تُسَرَدُ الْإِجَارَةُ عَلَى الْمُعَاوِمُ اللَّهِ عَلَى الْمُعَالِقُ اللَّهِ عَلَى الْمُعَالِقُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمَ المَنْفَعَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةً، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ وَلا تَجُوزُ إِجَارَتُهُ.

وَعَنْهُ: يَجُورُ الشَّرَاءُ لِحَاجَةٍ، وَإِنْ سَكُنَ بِأَجْرَةٍ فَعَنْهُ: لا يَاثَمُ بِدَفْعِهَا، جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ. وَعَنْهُ: إِنْكَارُ عَدَمِهِ، جَزَمَ بِهِ القَاضِي (م ٣)(٢) لالتِزَامِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: لا يَنْبَغِي لَهُمْ أَخْذُهُ، ويَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِيمَنْ عَامَلَ بِعَيْنَةٍ وَنَحُوهَا فِي الزُّيّادَةِ عَنْ رَأْس مَالِهِ.

وَّقَالَ شَيْئِخُنَا: هِيَ سَاقِطَةٌ يَحْرُمُ بَذَلُهَا وَمَنْ عِنْدَهُ فَصْلٌ نَوْلَ فِيهِ، لِوُجُوبِ بَذْلِهِ، وإلاَّ حُرَّمَ، نَصَّ عَلَيْهِ، نَقَلَ حَنْبَلُ وَغَيْرُهُ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وهل ينتقل الملك؟ يأتي في هديَّة القاضي). انتهي.

قلت: قال المصنّف في باب أدب القاضي: (ويحرم قبوله رشوةً وكذا هديّةً، فإن قبل فقيل: يؤخذ لبيت المال، لخبر ابن اللّتبيّة.

وقيل: تردُّ، كمقبوضِ بعقدٍ فاسدٍ.

وقيل: تملك بتعجيله المكافأة). انتهى. فاطلق الخلاف أيضًا، ويأتي تحرير ذلك هناك إن شاء الله تعالى وأنَّ الصَّحيح أنَّها تردُّ.

(٢) (مسألة - ٣): قوله: (وإن سكن فيها باجرة فعنه لا ياثم بدفعها، جزم به الشّيخ، وعنه: إنكار عدمه، جزم بـه القـاضي).

ما قاله الشَّيخ هو الصَّحيح، وقطع به الشَّارح أيضًا.

وما قاله القاضي لم أطَّلع على من اختاره، وهو المعمول به في هذه الأعصر.

(ر): روایتسان

(سَوَاءُ العَاكِفُ فِيهِ، والبَّادِ)، وَأَنَّ مِثْلَهُ السُّوَادُ، كُلُّ عَنْوَةٍ.

وَعَنْهُ: صُلْحًا (و ش) فَيُجَوِّزَان (و ش).

ُ وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: وَقِيلَ قَدْ يَحْلِفُ عَلَى فَتْحِهِمَا عَنْوَةً أَوْ صُلْخًا فَيُفْتِيه بِمَا صَحَّ عَنْــدَهُ، وَيَتَوَجَّـهُ مِـنْ كَـلامٍ جَمَاعَـةٍ: لا حِنْثَ لِلشَّكِّ.

وَلا خَرَاجَ عَلَى مَزَارِعِهَا لأَنَّهُ جِزْيَةُ الأَرْضِ.

وَفِي الْاَنْتِصَارَ عَلَى الْآوْلَى: بَلَى (خ) كَسَاقِرَ أَرْضِ العَنْوَةِ، قَالَ صَاحِبُ الْمَحَرَّرِ: لا أَعْلَمُ مَنْ أَجَازَ ضَرَّبَ الْحَرَاجِ عَلَيْهَا سِوَاهُ؛ لأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَضْرِبْ عَلَيْهَا شَيْئًا، والحَرَمُ كَمَكُة، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ ٱلَّبِنَاءُ، والْانْفِرَادُ بِهِ، وَيُكُرِّهُ أَخْذُ أَرْضٌ خَرَاجِيَّةٍ، نُصُّ عَلَيْهِ (و م)، لآجْلِهِ وَقِيلَ لِلْحَوَادِثِ، سَبَقَ كَلامُ القَاضِي

فِي السَّابِعِ مِن شُرُوطِ البَيْعِ.

وَقَالَ ۚ أَبُو دَاوُد (٣٠٨١): (بَابُ الدُّخُول فِي أَرْضِ الحَرَاجِ) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارِ أَنْبَانَـا مُحَمَّـدُ بْنُ عِيسَـى يَغْنِي ابْنَ سُمَنِع حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ حَدَّثَنِي ٱبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: «مَنْ عَقَدَ الجِزْيَةَ فِي عُنْقِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إسْنَاذُ جَيِّدً.

الله عليه المساد جيد. حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحِ الحَضْرَمِيُّ حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ أَخْبَرَنِي عُمَارَةُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ حَدَّثَنِي سِنَانُ بْنُ قَيْسِ حَدَّثَنِي السَّعْثَاء حَدَّثَنِي سِنَانُ بْنُ قَيْسِ حَدَّثَنِي الْمَعْدَاء قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِجِزْيَتِهَا فَقَدْ اسْتَقَالَ هَجْرَتَهُ، وَمَنْ نَزَعَ صَغَارَ كَافِرِ مِنْ عُنَقِهِ فَجَعَلَهُ فِي عُنْقِهِ فَقَدْ وَلَى الإسلامَ ظَهْرَهُ قَالَ: فَسَمِعَ مِنِّي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ هَذَا الحَدِيثَ فَقَالَ لِي: أَشْبَيْبٌ حَدَّثُك؟ قُلْت: نَعَمْ، قَالَ: فَإِذَا قَدِمْت فَسَلَّهُ.

فَلِيَكَتُبُ إِلَيَّ بِالحَدِيثِ، قَالَ: فَكَتَبَهُ لَهُ، فَلَمَّا قَدِمْت سَأَلَنِي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ القِرْطَاسَ فَأَعْطَيْتِه، فَلَمَّا قَــرَاهُ تَـرَكَ مَـا فِـي يَدَيْهِ مِنَ الآرَضِينَ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ، عُمَارَةُ مَجْهُولَ، تَفَرَّدُ عَنْهُ بَقِيَّةً.

وَفِي جَوَاذِ تَفْرِقَةِ الخَرَاجِ لِرَبِّهَا روَايَتَان (م ٤)(١٠).

وَمَصَّرِفُ خَرَاجٌ كَفَيْءٍ.

وَجزم به ابنُ شَهْابِ وَغَيْرُهُ بِالمُنْعِ، لافْتِقارِهِ إلَى اجْتِهَادِ، لِعَدَم تغيين مَصْرِفِهِ، وَلآنُ الْحَرَاجَ، والغَنِيمَةَ لِمَصَالِحِ الْمُلْكَةِ، لَآنُ بِهَا يَجْتَمِعُ الْجَنْدِعُ الْجَنْدِ عَلَى بَابِ السُلْطَانِ، فَيُنَفَّذُ أُوَامِرَ الشَّرْعِ، وَيَحْمِي اَلبَيْضَةَ، وَيَمْنَعُ القويَّ مِنَ الضَّعِيفِ، فَلَوْ فَرَّقَهُ غَـيْرُهُ تَعْرُمُ تَوْفِيرُ تَقَرُقُوا وَزَالَتْ حِشْمَتُهُ وَطُمِعَ فِيهِ، فَجَرَّ ذَلِكَ إلى الفَسَادِ، والكُلَفِ الْتِي تُطْلَبُ مِن البَلَدِ بِحَقُ أَوْ غَيْرِهِ، يَحْرُمُ تَوْفِيرُ بَعْضِهِم، وَجَعْلُ قِسْطِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَنْ قَامَ فِيهَا بِنِيَّةِ العَدْلِ وتَقْلِيلِ الظُلْمِ مَهْمَا أَمْكَنَ لِلَّهِ فَكَالُجَاهَدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

دُكَ وَهُ مُنْ اللّهِ فَكَالُجَاهَدِ فِي سَبِيلِ اللّهِ.

قالٌ في الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي كِتَابِ الدِّيوَانِ: يُعْمَلُ بِمَا وَثُقَ بِهِ مِنْ خَطَّ أَمَنَاء الكُتَّـابِ فِي الرُّسُوم، والحُقُـوق، لآنَّـهُ المُرْفُ المُعْهُودُ، وَيُغْمَلُ فِي اسْتِيفَاء الحَقَّ مِمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِ الْعَامِلِ يَقْبِضُهُ، وَالذِي عَلَيْهِ الدَّوَاوِينُ أَوْ بِخَطَّهِ المُعْرُوفِ، والدِّي عَلَيْهِ الدَّوَاوِينُ أَوْ بِخَطَّهِ المُعْرُوفِ، والذِي عَلَيْهِ الفُقَهَاءُ إِنْ أَقَرَّ بِهِ، وإلاَّ لَمْ يَلْزَمْهُ وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ وَأَنْكَرَ قَبْضَهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ اعْتِبَارًا بِالمُرْفِ.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وفي جواز تفرقة الخراج لربُّها روايتان). انتهى.

قال القاضي أبو الحسين في التَّمام: اختلفت الرَّوايَّة هل يجوز لربِّ الأرض أن يتولَّى تفرقة الخراج بنفسه؟ على روايتين المنصوص منهما يجوز ذلك. انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الجواز لا سيَّما في هذه الأزمنة، وكلامهم في كون القاضي يلي جبايت أو لا يليها يبدلُ على ذلك، واللَّه أعلم.

وئمًا يقوّي ذلك ما قطع به ابن شهاب وغيره، كما ذكره المصنّف في المتن؛ فإنّه يتعلّــق بالمسألة لكـنّ المصنّـف أدخــل أنّ مصــرف الحراج كالفيء بين الكلامين.

والذي يظهر: أنَّ قوله: (مصرف الخراج كالفيء)، محلُّها قبل قوله: (وهو جواز تفرقة الخراج لربُّها روايتان)، وهو واضعٌ.

الفسروع - كتاب الجهاد

وَيَتَوَجَّهُ وَجْهُ: لا، وَيُعْمَلُ فِي اسْتِيفَائِهِ مِنَ العَامِلِ إِنْ كَانَتْ خَرَاجًا إِلَى بَيْتِ الْمال بإفْرَارِ صَاحِبِ بَيْتِ الْمَالِ، وَأَمَّا خَطَّهُ، فَكَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَتْ خَرَاجًا فِي حُقُوق بَيْتِ الْمَال، فَبتَوْقِيعِ وَلِيَّ الآمْر، وَهُوَ حُجَّةٌ لِلْغَامِلَ فِي جَوَازِ الدَّفْعِ.

قَامًا فِي الْاحْتِسَابِ بِهِ لَهُ، فَاحْتِمَالانُ()، فَإِنْ شَكُ كَاتِبُ الدِّيـوَانَ فِي النَّوْقِيـعِ عَرَضَهُ عَلَى الْمَوَّعِ، فَإِنْ أَنْكَـرَهُ لَـمْ يَخْتَسِبْ بِهِ لِلْمَامِلِ، ثُمَّ إِنْ أَمْكَنَ العَامِلُ أَنْ يَرْجُعَ، وَإِنْ لَمْ يُمْكُنَّهُ فَطَلَبَ يَمِينَ الْمُوقِّعِ، فَـإِنْ أَنْكَـرَ صَحِّهُ الْخَرَاجِ لَـمْ يُحْلَفْ، وَإِنْ عَلِمَهُ لَمْ يُحْلَفْ، وَإِنْ أَمْكُنْ عَرْفِ السُلْطَنَةِ بَلْ فِي حُكْمِ القَضَاء، وَمَنْ ادْعَى دَفْعَ خَرَاجٍ وَنَفْقَـةٍ وَاحْتَجَ بَتَوْقِيعِ وَلِي يُخْلَفْ، وَإِنْ الْإِبْدَاءِ بِهِ، والمُستَذَعَى لِإِخْرَاجِ المَّال، إِلاَّ مَا عَلِمَ صِحْتَـةُ، وَأَنْ لا يَبْتَدِئَ بِهِ، والمُستَذَعَى مِنْهُ، كَالشُهَادَة، وَيَتَوَجَّهُ جَوَازُ الانِبْدَاءِ بِهِ، والمُستَذَعَى لِإِخْرَاجِ المَّالِ مَنْ نَفَلَاتُ تَوْقِيعَاتُهُ، فَإِذَا وَقُعَ بِإِخْرَاجِ مَال لَزَمَ الأَخْذُ بِهِ.

ُ فَإِن اسْتَرَّابَ الْمَوَقَّغُ بِإِخْرَاجِهِ فَلَهُ سُؤُوالٌ مِنْ الْمِنَ الْحَرَجَهُ؟ وَيُطَّالِبُهُ بِإِخْفَنار شَوَاَهُدِ اللَّذِينِ بِهِ، وَإِنْ لَــمْ يَجُـزْ لِلْحَاجِمِ الْ يَسْأَلَ الشَّاهِدَ عَنْ سَبَبِ شَهَادَتِهِ، كَذَا قَالَ، والآشْهَرُ خِلالهُ، فَإِنْ أَحْضَرَهَا وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ صَحَتُهَا فَلا ريبَــة، وَإِنْ ذَكَـرَ أَلْـهُ أَخْرَجَهَا مِنْ حِفْظِهِ لِتَقَدُم عِلْمِهِ بِهَا فَقُولُهُ مَعْلُولٌ، وَيُخَيِّرُ المَوقِّعُ فِي قَبُولِهِ مِنْهُ وَرَدُّهِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ إِخْلاَفُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ر): روایتان

⁽١) تنبيه: قوله: (وهو حجَّة للعامل في جواز الدُّفع، فأمًّا في الاحتساب به له فاحتمالان). انتهى. هذا من تتمَّة كلام القاضي في الأحكام السُّلطانيَّة.

فهذه أربع مسائل في هذا الباب.

باب الأمان

يَصِحُّ مُنْجَزًا وَمُعَلَّقًا مِنْ كُلِّ مُسْلِمِ عَاقِلِ مُخْتَارِ حَتَّى عَبْدِ أَوْ أَسِيرِ أَوْ أَنْفَى.

نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

قال في عُيُونِ المُسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إذَا عَرَفَ المُصِلَّحَةَ فِيهِ، وَذَكَر غَيْرُ وَاحِدِ الإِجْمَاعَ فِي المَوْأَةِ بِدُونِ هَذَا الشَّرْطِ. وَعَنْهُ: مُكَلَّفَّ.

وُقِيلُ: يُصِحُ لِلأُسِيرِ مِنَ الإِمَامِ.

وَقِيلَ: والأَمْيِرُ بِمَا يَدُلُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ إِشَارَةٍ، فَقُمْ، أَوْ قِفْ، أَوْ أَلْقِ سِلاحَك، أمَانٌ كَمَا لَــوْ أَمْـنَ يَـدَهُ أَوْ بَعْضَـهُ، أَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ، أَوْ لا تَذْهَلْ، أَوْ لا بَأْسَ.

وَقِيلَ: كِنَايَةٌ، فَإِنْ اعْتَقَدَهُ الكَافِرُ أَمَانًا ٱلْحِقَ بِمَأْمَنِهِ وُجُوبًا، وَكَذَا نَظَائِرُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَشِيرَ إِلَيْسِهِ بِشَيْءٍ خَيْرِ الآمَانِ فَطُنَّهُ أَمَانًا فَهُوَ أَمَانًا فَهُو أَمَانًا وَقَالَ: إِذَا اشْتَرَاهُ لِيَقْتُلُهُ فَلا يَقْتُلُهُ، لآنَهُ إِذَا اشْتَرَّاهُ فَقَدْ آمَنَهُ.

ب مدر به المستورة و المستورة المستورة المستورة المستورة والمستورة بيفتنه فلا يفتنه، لانه إذا اشتراة فقذ المنة. ويَصِحُ مِنَ الإِمَامِ لِلْكُلِّ، وَمِنَ الآمِيرِ لِمَنْ جُعِلَ بِإِزَائِهِ، وَمِنْ غَيْرِهِمَا لِقَافِلَةٍ فَأَقَلُ، قِيلَ: لِقَافِلَةٍ صَغِيرَةٍ وَحِصْنٍ صَغِيرٍ، وَأَطْلِقَ فِي الرَّوْضَةِ لِحِصْنٍ أَوْ بَلَكِ، وَأَنْهُ يُستَحَبُّ اسْتِحْبَابًا أَنْ لا يُجَارَ عَلَى الآمِيرِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ. وقِيلَ: لِمِثَةِ (م ١)(١).

وَيُقْبَلُ مِنْ عَدَلَ: إِنِّي أَمَّنْتِه، فِي الآصَحُ، كَإِخْبَارِهِمَا أَنْهُمَا أَمْنَاهُ، كَالْمُرْضِعَةِ عَلَى فِعْلِهَا. وَعِنْدَ الآجُرِّيِّ يُصِحُّ لآهْلِ الحِصْنِ وَلَوْ هَمُّوا بِفَتْحِهِ مِنْ عَبْدِ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ أَسِيرٍ عِنْدَهُمْ: يُرْوَى عَنْ عُمَرَ، وَأَنَّهُ قَوْلُ فُقَهَاءٍ

جزْيَةٍ وَجْهَان^(٢).

وَإِذَا أَمُّنَهُ سَرَى إِلَى مَا مَعَهُ مِنْ أَهْلِ وَمَالِ إِلاَّ أَنْ يُصَرِّحَ: أَمَّنْتُك نَفْسَك فَقَط.

(١) (مسألة – ١): قوله: (ومن غيرهما لقافلة فأقلُّ، قيل: لقافلة صغيرة وحصن صغير، وأطلق في الرُّوضة لحصس أو بلـد، وأنَّـه يستحبُّ استحبابًا: أن لا يجار على الأمير إلاَّ بإذنه، وقيل: لمتة). انتهى.

أطلق الخلاف في مقدار القافلة، والحصن، هل يشترط أن يكونا صغيرين عرفًا أو مثةً.

القول الأوَّل: هو ظاهر ما قطع به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والحلاصة، والمغنى، والحوَّر، والشّرح، والوجيز وغيرهم؛ لإطلاقهم القافلة.

وقدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين، وهو الصُّواب.

والقول الثَّاني: وهو اشتراط كون القافلة أو الحصن مثة فأقلُّ احتاره ابن البنَّاء.

(٢) تنبيه: قوله: (قال في التّرغيب يشترط للأمان عدم الضّرر علينا، وأن لا تزيد مدّته على عشر سنين، وفي جواز إقامتهم بدارنا هذه المدُّة بلا جزية وجهان). انتهي.

الظَّاهر: أنَّ هذا من تتمَّة كلام صاحب التَّرغيب، بل هو الصُّواب؛ لأنَّ المصنَّف قال بعد ذلك باسطر: (ويعقد لرسـول ومسـتأمن ولا جزية مدَّة الأمان، نصرٌ عليه.

وقيل: (بلي إن أقام سنةً، واختاره شيخنا). انتهي.

ولعلُّ صاحب النُّرغيب خصُّ ذلك بعشر سنين، وعلى كلُّ حال الصُّحيح من المذهب الجواز، اختاره القاضي وغسيره، وقدَّمه في المقنع وغيره.

والقول بعدم الجواز اختاره أبو الخطَّاب، والشَّيخ تقيُّ الدِّين وغيرهما.

(خ): مخالفة الأئمة (و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجمع عليه

وَمَنْ جَاءَ بأسِير فَادْعَى أَنَّهُ أَمَّنُهُ قَبْلَ قَوْل الْمُنْكُر.

وَعُنْهُ: الْأَسِّيرُ.

وَعَنْهُ: يُعْمَٰلُ بِظَاهِرِ الحَالِ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ أَعْلاجٌ اسْتَقْبَلُوا سَرِيَّةً دَخَلَتْ بَلَدَ الرُّومِ فَقَالُوا: جِثْنَا مُسْتَأْمَنِينَ.

قال في روَايَةِ أَبِي دَاوُد: إَن اسْتَدَلُّ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ.

قُلْت: إِنَّ هُمْ وَقَفُوا فَلَمْ يَبْرَحُوا وَلَمْ يُجَدِّدُوا بِسِلاح، فَرَأَى لَهُمْ الْأَمَانَ.

وَمَنْ أَسَلَمَ فِي حِصْنِ أَوْ فَتَحَهُ بِأَمَانِ وَاشْتَبَهَ خُرِّمَ قَتْلُهُمْ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَرِقُهُمْ.

وَعِنْدَ أَبِي بَكَرٍ وَصَاحِّبِ النَّبْصِرَةِ: يُخْرَجُ وَاحِدٌ بِقُرْعَةٍ وَيُرَقُّ البَاقِي، وَيَتَّوَجُهُ مِفْلُ المَسْأَلَةِ لَوْ نَسِيَ أَوْ اشْنَبَهَ مَنْ لَزِمَهُ قَوَدٌ فَلا قَوَدَ، وَفِي الدِّيَةِ بِقُرْعَةِ الجِلافُ.

وَيُعْقَدُ لِرَّسُولِ وَمُسْتَأْمَنٍ، وَلا جِزْيَةَ مُدَّةُ الآمَانِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَيْضًا: وَذَلِكَ إذَا أَمُّنَهُ الإمَامُ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنَّ أَقَامَ سَنَةً وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ جَاءَنَا وَادْعَى أَنَّهُ رَسُولٌ أَوْ تَاجِرٌ وَصَدَّقَتْهُ عَادَة قُبلَ، وإلاَّ فَكَأْسِير.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ لَمْ يُعْرَفْ بِتِجَارَةٍ وَلَمْ يُشْبِهُهُمْ وَمَعَهُ آلَةً حَرْبٍ لَمْ يُفْتَلْ وَحُبِسَ، وَإِنْ ضَلُّ الطَّرِيقَ أَوْ حَمَلَتْهُ رِيسَحٌ فِي مَرْكَبٍ أَوْ شَرَدَ الْيُنَا دَابَةٌ فَلِمَنْ أَخَلَهُ.

ً وَعَنْهُ: فَيُءٌ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي: إِنْ دَخَلَ قَرْيَةً وَأَخَذُوهُ فَهُوَ لَآهْلِهَا.

وَيَحْرُمُ دُخُولُهُ إِلَيْنَا بِلا إِذْنِ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ رَسُولاً وَتَاجِرًا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: دُخُولُهُ لِسَفَارَةٍ أَوْ لِسَمَاعِ قُرَأَن أَمَان بِلا عَقْدٍ، لا لِتِجَارَةٍ، عَلَى الآصَحُ فِيهَا، بِلا عَادَةٍ، نَفَــلَ حَـرْبٌ فِـي غُزَاةٍ فِي البّحْرِ وَجَدُوا تُجَّارًا تَقْصِدُ بَعْضَ الْبِلادِ: لَمْ يَغُرِضُوا لَهُمْ.

وَيُنْتَفَضُ اَلاَمَانُ بِرِدَّةٍ وَبِالجِيَانَةِ، وَإِنْ أُودَعَ أَوْ أَقْرُضَ مُسْتَأْمَنٌ مُسْلِمًا مَالاً أَوْ تَرَكَهُ وَعَادَ لإِقَامَتِهِ بِدَارِ حَرْبِ، أَوْ انْتَقَـضَ عَهْدُ ذِمِّيٍّ يَبْقَى أَمَانُ مَالِهِ.

وَقِيلَ: يُنْقَضُ وَيَصِيرُ فَيْنًا.

وَعَنْهُ: فِي اللَّهِمِّيُّ وَمَتَى لَمْ يَنْتَقِضْ فَطَلَبَهُ أَعْطِيَهُ، فَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ، فَإِنْ عَدِمَ فَفَيْءٌ.

وَلُوْ أُسِرَ ۗ وَاسْتُرَقَّ فَقِيلَ صَارَ فَيْثًا، والآشْهَرُ يُوقَفُ (م ٢)(١).

فَإِنْ عَتَنَ أَخَذَهُ وَإِنْ مَاتَ قِنَّا فَفَيْءٌ: وَقِيلَ: لِوَارِثِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ كُفَّارٌ أُسِيرَنَا بِشَرْطِ إِقَامَتِهِ عِنْدَهُـــمْ أَبَـدًا أَوْ مُــدَّةً مُعَبَّنَـةً أَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ لَزَمَهُ الوَفَّاءُ، فَصَّ عَلَيْهِ.

َ وَقِيلَ: يَهْزُبُ: وَإِنْ لَمْ يَشْرُطُوا وَأَمْنُوهُ فَلَهُ الْهَرَبُ لا الحِيَانَةُ، وَيَرُدُّ مَا أَخَذَ، وَإِنْ لَمْ يَأْمَنُوهُ فَلَهُ الآمْــرَانِ، وَقَتَلَهُــمْ، نَـصَّ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ أَحْمَدُ: إذَا أَطْلَقُوهُ فَقَدْ أَمْنُوهُ، وَقَالَ: إذَا عَلِمَ أَنْهُمْ أَمْنُوهُ فَلا.

قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مُطْلَقٌ، قَالَ: قَدْ يَكُونُ يُطْلَقُ وَلاَ يَأْمَنُونَهُ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ أَمَّنُوهُ فَلا يَقْتُلُ.

وَقِيلَ لَهُ أَيْضًا: الْأَسِيرُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقَتُلَ مِنْهُمْ يَجِدُ غَفْلَةً، قَالَ: إِنْ لَمْ يَخَفْ أَنْ يَفْطُنُوا بِهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومتى لم ينتقض فطلبه أعطيه، فإن مات فلوارثه، فإن عدم ففيءٌ ولمو أسمر واسترق فقيل صار فيشًا، والأشهر يوقف). انتهى.

الأشهر: هو الصُّحيح من المذهب.

اختاره القاضي وغيره.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والنُّظم، والحاويين وغيرهم، والقول الأوَّل اختاره المجد.

فهاتان مسألتان في هذا الباب.

وَقِيلَ لَهُ: يَسْرِقُ مِمْنْ حُبِسَ مَعَهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانُوا يَأْمَنُونَهُ فَلا، وَإِنْ شَرَطُوا مَالاً بِاخْتِيَارِهِ بَعَثَهُ، فَـإِنْ عَجَـزَ لَزِمَـهُ العُـودُ، عَلَيْهِمَا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، كَامْرَأَةٍ لِخُوفِ فِتْنَتِهَا.

وطله. يعموم. السورة بيسوح بسرية. فَيَتُوجُهُ مِنْهُ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِفِدَاء جَاهِلٍ، لِلْخَرْفِ عَلَيْهِ، وَيَتَوَجَّهُ عَالِمْ لِشَرَفِهِ وَحَاجَتِنَا إِلَيْهِ وَكَثْرُةِ الضَّرَرِ بِغِتَنْتِهِ. وَذَكَرَ الآجُرِّيُ عَنْ (ش) وَأَحْمَدُ: إِنْ صَالَحَهُمْ عَلَى مَالٍ مُخْتَارًا يَنْبَغِي أَنْ يَفِي لَهُمْ بِهِ، قَـالَ أَحْمَـدُ: لَـوْ قَـالَ الآسِيرُ لِعِلْجِ أُخْرِجْنِي إِلَى بلادِي وَأَعْطِيكَ كَذَا، وَفَى لَهُ.

رُ حَرِّ بِكِي * في حَرِّي وَ وَلَوْ جَاءَ العِلْجُ بِأَسِيرٍ عَلَى أَنْ يُفَادِيَ بِنَفْسِهِ فَلَمْ يَجِدْ قَالَ: يَفْدِيهِ الْمُسْلِمُونَ إِنْ لَمْ يُفْدَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلا يُرَدُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَالْخَيْلُ أَهْوَنُ مِنَ السَّلاحِ، وَلا يَبْعَثُ السَّلاحَ.

قَالَ: وَلَوْ خَرَجَ الْحَرْبِيُّ بِأَمَانٍ وَمَعَهُ مُسْلِمَةً يَطْلُبُ بِنْتُه فَلَمْ يَجِدْهَا لَمْ تُرَدَّ الْمُسْلِمَةُ مَعَـهُ، وَيُرْضَمَى وَيُسرَدُّ الرَّجُـلُ، وَاللَّـهُ

ياب الهُدُنَة

لا تَصِيحُ إلاُّ مِنْ إمَام أَوْ نَاثِبهِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: لَاحَاْدِ الوُلاَةِ عَقْدُهُ مَعَ أَهْلِ قَرْيَةٍ، وَلا يَصِعُ إِلاَّ حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ الجِهَادِ مُدُّةً مَعْلُومَةً لازِمَةً. قَالَ شَيْخُنَا: وَجَائِزَةً، وَعَنْهُ عَشْرُ سِنِينَ، وَإِلَّ زَادَ فَكَتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ.

وَبِمَالُ مِنَّا لِضَرُورَةٍ.

وَفِي الْفُنُونَ: لِضَعْفِنَا مَعَ الْمُصْلَحَةِ.

وَقَالَهُ أَبُو يَعُلَى الصُّغِيرُ: لِحَاجَةٍ، وَكَذَا قَالَهُ أَبُو يَعْلَى فِي الخِلافِ فِي الْمُؤَلِّفَةِ، وَاحْتَجَّ بِعَزْمِهِ عليه السلام عَلَى بَذْلِ شَطْرِ نَخُلُ الْمُدِينَةِ.

وَيْيِ الْإِرْشَادِ وَعُيُونِ الْمَسَائِلِ، والْمُنهِجِ، والْمُحَرُّدِ: يَجُوزُ مَعَ الْمُنْعِ أَرْبَعَةَ أشْهُرٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسِيحُوا فِي الآرْضِ أَرْبَعَتَهُ أشْهُر﴾ [التوبة: ٢].

وَقِيلَ: دُونَ عَام.

الْمُوَقَّتَةِ (هـ) إلاَّ بسَبَبٍ، وَكَذَا قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي الْمُوَقَّتَةِ.

وَقَالَ: كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَيْنَهُمْ عَهْلًا لا يُصَدُّ أَحَدٌ عَن البَيْتِ، وَلا يَخَافُ فِي الشّهر الحَرَام، فَجَعَلَهُ اللّهُ أَرْبَعَـةَ أَشْـهُرٍ، لأنَّ الأَمَانَ لِلْحُجَّاجِ لَمْ يَكُنْ بِعَهْدٍ، وَلأَنَّ البَرَاءَةَ خَاصَّةٌ بِالْمَعَاهَدِ، والمُنْعَ عَن البَيْتِ عَامٌّ.

وَالْقَتْلُ فِي الشَّهُرِ الْحَرَامِ حُرِّمَ فِي البَقْرَةِ، وَفِي نَسْخِهِ نِزَاعْ، فَإِنْ قِيلَ نُسِخَ فَلَيْسَ فِي آيَةِ البَرَاءَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ، وَتَخْرِيمُهُ كَانْ عَامًا، وَلَا عَهْدَ قَبْلَ الْحُدَيْبِيّةِ، وَلاَنْهُ اسْتَثْنَى مِمَّنْ تَبْراً إلَيْهِمْ مَنْ عَاهَدَهُ عِنْدَ المَسْجِدِ، وَيَحْرُمُ قِتَالُهُمْ فِي شَهْرٍ وَتَخْرِيمُهُ عَلَى اللّهُمْ فِي شَهْرٍ وَتَعْرَبُهُ وَيَعْرَبُهُ وَمِنْ اللّهُمْ فِي شَهْرٍ وَتَعْرَبُهُ وَمِنْ اللّهُمْ فِي شَهْرٍ وَتَعْرَبُهُ وَلَا عَلَى اللّهُمْ فِي اللّهُمْ فِي مُنْ عَاهَدَهُ عِنْدَ المَسْجِدِ، وَيَحْرُمُ فِتَالُهُمْ فِي شَهْرٍ وَتَعْرَبُهُ وَاللّهُ مِنْ عَاهِدَهُ مِنْ عَاهَدَهُ عِنْدَ المُسْجِدِ، وَيَحْرُمُ فِي اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمْ فِي اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللّهُ الللللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللل حَرَامَ وَغَيْرُو، فَكَيْفَ يَكُونُ مَا أَبَاحَهُ هُوَ القِتَالُ فِيهِ؟ ﴿

وَأَخَذَ صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنْ قَوْلِهِ عليه السلام ونُقِرَكُمْ مَا أَقَرُكُمْ اللَّهُ، جَوَازَ إجْلاءِ أهلِ الذَّمَّةِ مِنْ دَارِ الإسلام إذَا أَسْتُغْنِيَ عَنْهُمْ، وَأَجَلَاهُمْ عُمَرُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنْ هَذَا مَذْهَبُ ابْن جُريرِ الطُّبْرِيِّ، وَإِنَّهُ قَوْلٌ قَويٌّ يَسُوَّغُ العَمَلُ بهِ لِلْمَصْلَحَةِ.

قَالَ: وَلا يُقَالُ لَمْ يَكُنْ أَهْلُ خَيَّبَرَ أَهْلَ ذِمَّةٍ، بَلْ أَهْلَ هَذَّنَةٍ، لأَنْهُمْ كَأنُوا أَهْلَ ذِمَّةٍ، لَكِنْ لَسَمْ يَكُنْ فَرْضُ الجزيَّةِ نَـزَلَ، وَقَالَ فِي الكَلامِ عَلَى قِصَّةِ هَوَازِنَ: فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْ الْمُتَعَاقِدَيْنِ إِذَا جَعَلا بَيْنَهُمَا أَجَلاَ غَيْرَ مَحْدُودِ جَازَ، وَهُـــوَ رَوَايَــةٌ فِـي الجِيَار، لأَنَّهُ لا مُخذُورَ.

وَإِنْ شَرَطَ نَقْضَهَا مَتَى شَاءَ أَوْ إِذْخَالُهُمْ الْحِرَمَ أَوْ إِعْطَاءَ سِـلاحٍ أَوْ رَدٌّ مُسْلِم صَبِينٌ أَوْ امْرَأَةٍ، وَعَلَى الْأَصَـحُ: أَوْ رَدٌّ مَهْرِهَا ۚ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَشَرُطُ ۖ فَاسِدٌ، وَفِي فَسَادٍ عَثْدِهَا، وَعَثْدِ ذِمَّةٍ بِهِ وَجُهْمَانِ (م ١، ٢ُ)(١٠ُ.

(١) (مسألة – ١ – ٢): قوله: (وإن شرط نقضها متى شاء أو إدخالهم الحرم أو إعطاء سلاح أو ردُّ مسلم صبيٌّ أو أمــرأة، وعلى الأصحُّ: أو رد مهرها، ونحو ذلك؛فشرطُّ فاسدٌ لا يجب الوفاء به،وفي فساد عقدها وعقد ذمَّة به وجهان) انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – 1): الهدنة إذا شرط فيها ما ذكر فسد الشَّرط، وهل يفسد العقد أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمغني، والمحرَّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، وابسن رزيسٍ، والرَّعـايـتين، والحاويين، والنَّظم وغيرهم.

قال في المغني، والهداية، والشُّرح وشرح ابن منجًّا، والحاوي، وغيرهم: بناءً على الشُّروط الفاسدة في البيع.

قال الشَّيخ، والشَّارح وابن رزين: إلاَّ فيما إذا شرط نقضها متى شاء، فينبغي أن لا يصحُّ العقد قولا واحدًا. انتهى.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَفِي الْمُبْهِجِ رِوَايَةٌ: يُرَدُّ مَهْرُ مَنْ شُرِطَ رَدُّهَا مُسْلِمَةً، وَنَصَرَرُ: ﴿لا يَلْزُمُ ۚ كَمَا لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ: ذَكَرَ ذَلِسَكَ آخَسَرَ الجِهَـادِ: فِي فَصَلُ أَرْضُ الْعَنْوَةِ، والصَّلْحِ.

وَقَالَ قُبَيْلَ كِتَابِ الجِزْيَةِ: نَقُلَ جَعْفُرٌ: المَرْأَةُ مِنْهُمُ تَجِيءُ إِلَيْنَا اليَوْمَ مُسْلِمَةٌ يُرَدُّ عَلَى زَوْجِهَا المَهْرُ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ حِينَيْسَانِهُ وَلَا تُرَدُّ المَرْأَةُ، والظُّاهِرُ أَنَّهُ سَقَطَ الآه.

قَالَ شَيْخُنَا: رَدُّ المَالِ الَّذِي هُوَ عِوَضَ عَنْ رَدٌ المَرَّاةِ المَشْرُوطُ رَدُّهَا مَنْسُوخٌ أَمَّا رَدُّهُ نَفْسُهُ فَلا نَامِيخَ لَهُ، وَلَوْ لَمْ تَبْقَ امْرَأَةٌ يُشْتَرَطُ رَدُِّهَا فَلا يُرَدُّ مَهْرُهَا لِمَدَمِ سَتَبِيهِ فَإِنْ وَجَدَ سَبَبَهُ وَهُوَ إِفْسَادُ النُكَاحِ فَالآيَةُ دَلَّتُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُنْسَخَ.

وَفِي لُزُوم مُسْلِم تَزَوَّجَهَا رَدُّ مَهْرَهَا الَّذِي كَانَ دَفَعَهُ إِلَيْهَا زَوْجٌ كَافِرٌ إَلَيْهِ روايتَان^(١)، وَلَمْ يَسْتَلِلُ بشَيْءٍ.

وَقَدُمْ فِي الانْتِصَارِ رَدُّ المَهْرِ مُطْلَقًا إنْ جَاءَ بَعْدَ العِدَّةِ، وإلاَّ رُدَّتْ إلَيْهِ، ثُمَّ ادْعَى نَسْخَهُ، وَأَنْ نَصُّ أَحْمَدُ: لا يَرُدُّهُ.

وَيَجُوزُ شَرَطُ رَدٍّ رَجُل مُسْلِم لِحَاجَةٍ، وَلا يَمْنَعُهُ مِنْهُمُ، وَلا يَجْبُرُهُ، وَيَأْمُرهُ سِرًا بقِتَال وَفِرَارٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَعْرِضُ لَهُ أَنْ لا يَرْجِعَ، وَيَلْزَمُنَا حِمَايَتُهُمْ مِنْ مُسْلِم وَذِمْيٌ فَقَطْ، فَلَـوْ أَخَذَهُـمْ أَوْ أَخَـلَا مَالُهُمْ غَيْرُهُمَـا حُرِّمَ أَخُذُنَا ذَلِكَ، فِي الْآصَحِّ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا رَوَايَةً مَنْصُوصَةً: لَنَا شِرَاوُهُمْ مِنْ سَابِيهِمْ (و هــ) وَلَنَا شِرَاءُ وَلَدِهِمْ وَأَهْلِهِمْ مِنْهُمْ، كَحَرْابِ.

وَعَنُهُ : يُحَرِّمُ، كَذِمْةٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: إنْ قَهَرَ حَرْبِيٌّ وَلَدَهُ وَرَحِمَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَبَاعَهُ مِنْ مُسْلِمٌ وَكَافِرٍ فَقِيلَ: يَصِيحُ البَيْعُ، نَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ: لا بَأْسَ، فَإِنْ دَخَلَ بِأَمَانِ لَمْ يَشْتَرِ.

وَقِيلَ: لَا يَصِحُ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُهُ بَتَوَصُّلِهِ بعِوَضَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَجِيحًا، كَذَخُولِهِ بغَيْر أمَان، فَيَرَابيهم، نَصُّ عَلَيْهِ، والمُسْأَلَةُ

وبيس. مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِنْقِ عَلَى الْحَرْبِيِ بِالرَّحِمِ هَلْ يَخْصُلُ أَمْ لا، لأَنَّهُ مِنْ حُكُم الإسلام. وَإِنْ سَبَى بَعْضُهُمْ وَلَكَ بَعْضِ وَبَاعَهُ صَحَّ، قِيلَ لِشَيْخِنَا عَنْ سَبْي مَلَطَيَّةٌ مُسْلِمِيهَا وَنَصَارَاهُمْ؟ فَحَرَّمَ مَالَ الْمُسْلِمِينَ وَأَبَاحَ سَبْيَ النَّصَارَى وَذُرَيَّتُهُمْ وَمَا لَهُمْ، كَسَائِرِ الكُفَّارِ؛ لآنَهُ لا ذِمَّةً لَهُمْ وَلا عَهْدَ، لآنَهُمْ نَقَضُوا عَهْدَهُمْ السَّابِقَ مِنَ الآئِسُةِ بِالْمَحَارَبَةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَمَا فِيهِ غَضَاضَةٌ عَلَيْنَا، والإعانَة عَلَى ذَلِك، وَلا يُعْقَدُ لَهُمْ إِلاَّ مَنْ يُقَاتِلُهُمْ، حَتَّى يُسْلِمُوا أَوْ يُعْطُوا الجزيَّةَ عَنْ يَلِّهِ وَهُمْ صَاغِرُونَ.

وَهَوُلاءِ النُّتُرُ لا يُقَاتِلُونَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ بَعْدَ إسْلامِهمْ لا يُقاتِلُونَ النَّاسَ عَلَى الإسْلام، وَلِهَذَا وَجَبَ قِتَالُ التُّــقُر حَتَّـى يَلْتَزِمُوا شَرَائِعَ الإِسْلامِ، مِنْهَا الجِهَادُ، والرَّامُ أهْلِ الذُّمَّةِ بِالْجِزْيَةِ، والصَّغَارِ، وَنُوَّابِ النُّتَرِّ الَّذِيْنَ يُسَمُّونَ الْمُلُـوكِ لا يُجَـاهِدُونَ عَلَى الإسْلام وَهُمْ تَحْتَ حُكْمُ التُّتَرِ.

قَالَ: وَنَصَيَارَى مَلَطْيَةَ وَأَرْضُ لِلْمَشْرِقِ وَيَهُودُهُمْ لَوْ كَانَ لَهُمْ ذِمُةٌ وَعَهْدٌ مِسنْ مَلِـكُو مُسْـلِم يُجَـاهِدُهُمْ خَتْى يُسَـلّمُوا أَوْ يُعْطُوا الجِزْيَةَ كَأَهْلِ المَغْرَبِ، وَاليَّمَنِ، ثُمَّ لَمْ يُعَامَلُوا أَهْلَ مِصْرَ، وَالشَّامِ مُعَامَلَةَ أَهْلِ العَهْدُ، جَازَ لآهْلِ مِصْرَ، والشَّامِ غَزْوُهُمْ وَاسْتِبَاحَةً دَمِهِمْ وَمَالِهِمْ؛ لأَنْ أَبَا جَنْدَل وَأَبَا بَصِيرِ حَارَبُوا أَهْلَ مَكُةً مَعَ أَنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النِّبِيِّ ﷺ عَهْدًا. قال: وَهَذَا بِاتّفَاقِ الآفِمَّةِ، لأَنْ العَهْدَ، والذَّمَّةَ إِنْمَا يَكُونُ مِنَ الجَانِبَيْنِ، وَإِنْ اشْتَبَة مَا أَخِيدُ مِنْ كَافِرٍ بِمُسْلِم، فَيَنْبَغِي

الكُفُّ.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، كالبيع.

(المسألة الثَّانية – ٢): عقد الذُّمَّة إذا وقع بهذه الشُّروط أو بعضها، والحكم فيه كالحكم في عقد الهدنة بهذه الصُّفة، خلافًا ومذهبًا. عند الأصحاب، وقد علمت الصُّحيح من ذلك.

(١) تنبيه: قوله: (وفي لزوم مسلم تزوَّجها ردُّ مهرها الَّذي كان دفعه إليها زوج كافر إليه روايتان). انتهى.

هذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيِّ الدِّين.

ولهذا عقَّبه المصنَّف بقوله: (ولم يستدلُّ بشيء).

إذا علمت ذلك؛ فالصَّحيح من المذهب صحَّة العقد في الشُّروط الفاسدة في البيع، فكذا هنا، وهو ظـاهر كلامـه في الوجـيز، وهــو الصُواب.

وَيَتَوَجُّهُ: يَحْرُمُ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي سَبْيي مُشْتَبَهِ يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقُهُ.

قَالَ: وَمَنْ كَسَبَ شَيْئًا فَادْعَاهُ رَجُلٌ وَأَخَذَهُ فَلِلأُوَّلِ عَلَى النَّانِي مَا غَرِمَهُ عَلَيْهِ مِنْ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِلْـكَ الغَـيْرِ وَمُونِ مِنْ نَوْمِ مُرَيِّهُ أَوْ عَرُّفَ وَأَنْفَقَ غَيْرَ مُتَبَرُّعٍ.

وَإِنْ خَافَ نَقْضَهُمْ الْعَهْدَ جَازَ نَبْذُهُ إِلَيْهِمْ بِخِلافِ ذِمَّةٍ وَيَجِبُ إِعْلامُهُمْ قَبْلَ الإِغَارَةِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إنْ صَلَارَ مِنْهُمْ خِيَانَةٌ فَإِنْ عَلِمُوا أَنَّهَا خِيَانَةٌ اغْتَالَهُمْ، وإلاَّ فَوَجْهَانِ.

وَفِي كِتَابِ الْهَدْي لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخَّرِينَ عَنْ سَبَبِ الفَتْح، وَهُوَ مُسَاعَدَةً قُرَيْشَ لِحُلْفَائِهِمْ بَنِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْسَنِ كِنَانَةَ عَلَى خُزَاعَةَ حُلْفَاء النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِيهَا: إِنَّ أَهْلَ العَهْدِ إِذَا خَارَبُوا مَنْ فِي ذِمَّةِ الْإَمَامِ وَعَهْدِهِ صَارُوا حَرَبَا نَابِذِينَ لِعَهْدِهِ، وَلَهُ أَنْ يُبِيَّنَهُمْ، وَإِنَّمَا يُعْلِمَهُمْ إِذَا خَافَ مِنْهُمْ الْخِيَانَة، وَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدَ الجَمِيعِ إِذَا لَمْ يُنْكِرُوا، ويُنْتَقَسِضُ عَهْدُ نِسَاءِ وَنُعْهِ مِنْ مَا أَنْ يُبِيَّنَهُمْ، وَإِنَّمَا يُعْلِمَهُمْ إِذَا خَافَ مِنْهُمْ الْخِيَانَة، وَأَنْهُ يَنْتَقِضُ عَهْدَ الجَمِيعِ إِذَا لَمْ يُنْكِرُوا، ويُنْتَقَسِضُ عَهْدُ نِسَاء وَذُرُّيَّةٍ تُبَعًا لَهُمْ.

وَفِي جَوَازِ قَتْلِ رَهَائِنِهِمْ بِقَتْلِهِمْ رَهَائِنَنَا رِوَايَتَانِ (م ٣)(١).

وَمَتَّى مَاتَ إِمَامٌ أَوْ عُزِلَ لَرِمَ مَنْ بَعْدَهُ الوَّفَاءُ بِمَقْدِوْ (م) لآنَّهُ عَقَدَهُ بِاجْتِهَادِهِ، فَلا يُنتَقَصُ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِ، وَقَدْ جَـوَّرَ الْمِنْ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ نَقْضَ مَا عَقَدَهُ بَعْضُ الْحُلَفَاءِ الآرْبَعَةِ نَحْوَ صُلْحِ بَنِي تَغْلِبَ، لاخْتِلاف المَصَالِحِ بِـاخْتِلاف الآرْمِنَةِ، وَاللَّـهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي جواز قتل رهائنهم بقتلهم رهائننا روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم:

إحداهما: يجوز، وهو الصُّحيح.

جزم به ابن عبدوس في تذكرته.

وقدَّمه في الرُّعايتين، والحاويين.

والرُّواية الثَّانية: لا يجوز، وهو الصُّواب.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

باب عقد الذُمَّة

يَحْرُمُ وَلا يَصِحُّ عَقْدُهَا إِلاَّ مِنْ إِمَامٍ وَنَاثِيهِ. وَقِيلَ: وَكُلُّ مُسْلِمٍ لِمَنْ بَذَلَ الجِزْيَةَ، والتَّزَمَ أَحْكَامَ اللِّلَةِ مِنْ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ، وَمَنْ تَدَيَّنَ بِهِمَا كَسَامِرَةَ وَفِرِنْجٍ وَصَابِئَةٍ وَهُمْ

وَرُوِيَ أَنَّهُمْ يَسْبِتُونَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ إِنْ انْتَسَبَ إِلَى أَحَدِهِمَا فَمِسنْ أَهْلِهِ، وإلاَّ فَبِلاً، والمَجُوسُ لا كِتَـابَ لَهُـمْ، فَيَجِبُ مَا لَمْ يَخَفُ عَائِلَةً.

وَعَنْهُ: وَكُلُّ كَافِر غَيْر وَثَنِيٌّ مِنَ العَرَبِ، وَصَريحُهَا أَوْ ظَاهِرُهَا، وَيُقَرُّ عَلَى عَمَل كُفْر وَعِبَادَةِ وَثَنِ.

وَفِي الفُنُون: لَمْ أَجِدُ أَصْحَابَنَا ذَكَرُوا أَنَّ الوَثَنِيُّ يُقَرُّ بِجِزْيَةٍ.

قَالَ: وَوُجِدَتْ رَوَايَةٌ عَنْ أَخْمَدَ بِخَطِّ الشَّيْخِ أَبِي سَعِيدٌ البَرَدَانِيُّ أَنْ عَبَدَةَ الآوْثانِ يُقَرُّونَ بِجِزْيَةٍ فَيُعْطِي هَذَا أَنْهُمْ يُقَرُّونَ عَلَى عَمَلِ أَصْنَامٍ يَعْبُدُونَهَا فِي بُيُوتِهِمْ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِذَلِكَ فِي سِيرَةٍ مِنْ سِيَرِ السَّلَفِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ إِذَا قُلْنَا بِتَرْكِهِمْ أَنْ نُمَكِّنَهُــمْ مِنْ عِبَادَةِ وَثَنِ أَوْ عَمَلِ صَنَمَ، وَلا أَعْرِفُ لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ دَلِيلاً.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيُّ أَخْذَهَا مِنَ الكُلِّ.

حَتَّى وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ بَعْدَ نُزُولِ الجزيَّةِ بَلْ كَانُوا أَسْلَمُوا.

وَقُدُ أَمْرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِتَالِ المُشْرِكِينَ فِي آيَاتٍ وَلَمْ يَقُلُ: حَتَّى يُعْطُــوا الجَزْيَـةَ، وَخَبَرُ بُرَيْـدَةَ فِيــهِ: ﴿وَإِذَا حَـاصَرْتَ أَهْــلَ حِصْنُ ﴾، وَلا حُصُونَ لِلْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يَدَعُ النَّبِيُ ﷺ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَيْهَا وَهِيَ نَزَلَتْ سَنَةَ تِسْعٍ عَامَ تَبُوكَ آخِرَ مَغَازِيهِ، وَقَيَّدَهَــا

. وَقِيلَ: مَنْ لَمْ يَقْبَلُ الجِزْيَةَ مِنْ أَحَدِ أَبُويُهِ فَاخْتَارَ دِينَ الآخَرَ لا يُقْبَلُ مِنْهُ.

وَصِيْغَةُ العَقْدِ: أَقْرَرُتُكُمْ بالجَزْيَةِ، والاسْتِسْلام، أَوْ يَبْدُلُونَ ذَلِكَ فَيَقُولُ: أَقْرَرْتُكُمْ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ نَحْوَهُمَا.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ فِيهِ ذِكْرُ قَدْرِ الجَزْيَةِ.

وَفِي ذِكْرِ الاسْتِسْلامِ وَجُهَانَ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنِ انْتَقَلَ غَيْرُ كِتَابِيٌّ وَمَجُوسَيٌّ إِلَى دِينهِمَا قَبْلَ البّعْنَةِ فَلَهُ حُكْمُهُمَا، وَكَذَا بَعْدَهَا.

وَعَنَّهُ: إِنْ لَمْ يُسْلِمْ قُتِلَ.

وَعَنْهُ: إِنْ تُمَجُّسَ.

وَفِي الْمُذْهَبِ، والْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ وَذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ: قَبْلَ البَعْثَةِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ كَبَعْدِ البَعْثَةِ، وَقَدَّمَ فِي التَّبْصِرَةِ: وَلَــوْ قَبْلَ التّبديل.

وَإِنِ انْتَقَلَ كِتَابِيُّ أَوْ مَجُوسِيٌّ إِلَى غَيْرِ دِينِهِ فَعَنْهُ إِنْ لَمْ يُسْلِمْ قُتِلَ.

وُعَنْهُ: وَيُقَرُّ بِدِينِهِ الْأَوُّل.

وَعَنْهُ: يُقَرُّ بِأَفْضَلَ مِنْهُ، كَمَجُوسِيٌّ تَهَوَّدَ.

وَ فِي الْوَسِيلَةِ وَجُهُ: أَوْ يَهُودِيُّ تَنَصُّرَ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: اتَّفَقُوا عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ اليَهُودِ، والنَّصَارَى، لِتَقَابُلِهِمَا وَتَعَارُضِهِمَا، قَالَ: وَيُسَمُّونَ بِهِمَا قَبْلَ نَسْخٍ وَتَبْدِيلٍ وَمُوْمِنِينَ وَمُسْلِمِينَ.

قَالَ: وَإِنِ اشْتَرَى اليّهُودُ نَصْرَانِيًّا فَجَعَلُوهُ يَهُودِيًّا عُزَّرُوا عَلَى جَعْلِهِ يَهُودِيًّا، وَلا يَكُونُ إِلاّ مُسْلِمًا، وَعَنْهُ يُقَسَرُ بِدِيـنٍ يُقـرُ

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ دُونَ الْأُوِّل (م ١ – ٤)^(١).

(١) (مسألة - ١ - ٤): قوله: (وإن انتقل كتابيُّ أو مجوسيُّ إلى غير دينه، فعنه: إن لم يسلم قتل، وعنه: ويقرُ بدينـــه الأوّل، وعنــه: يقرُ بأفضل منه، كمجوسيّ تهوَّد، وعنه: يقرُ بدين يقرُ أهله عليه، وعنه: إن لم يكن دون الأوّل). انتهى.

في ضمن كلام المصنّف أربع مسائل:

. (المسألة الأولى - ١): إذا انتقل كتابيّ إلى دين كتابيّ، مثل أن تهوّد نصرانيّ أو تنصّر يهوديّ، فهل يقرُ مطلقًا، أو يقرُ على مــا هــو أفضل من دينه، أو لا يقرُ ولا يقبل منه إلاّ الإسلام أو السّيف، أو لا يقرُ، ولا يقبل منه إلاّ الإسلام أو الدّين الّذي كان عليه؟

فیه روایات:

إحداهنُّ: لا يقرُّ ولا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو الدِّين الَّذي كان عليه.

قال ابن منجًّا في شرحه: هذا المذهب، وجزم به في الوجيز وغيره.

وقدُّمه في الهداية، والخلاصة، والمقنع وإدراك الغاية وغيرهم.

والرُّواية النَّانية: لا يقرُّ ولا يقبل منه إلاَّ الإسلام فقط، وهو احتمالٌ في المقنع.

والرُّواية الثَّالثة: يقرُّ مطلقًا، وهو ظاهر كلام الحرقيُّ.

واختاره الخلأل وصاحبه أبو بكرٍ.

وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاويين، والنُّظم وغيرهم.

وأطلقهنَّ في الشُّرح.

والرُّواية الرَّابعة: يقرُّ على أفضل من دينه، كيهوديُّ تنصُّر، في وجمٍ في الوسيلة.

وقال النَّبخ تقيُّ الدِّين: اتَّفقوا على النَّسوية بين اليهود، والنَّصاري لتقابلهما وتعارضهما.

قلت: الصُّواب أنَّ دين النَّصرانيَّة أفضل من دين اليهوديَّة الآن وأطلقهنُّ في المحرَّر وتجريد العناية.

(المسألة الثَّانية - Y): إذا انتقل الكتابيُّ إلى دينٍ غير أهل الكتاب؛ فهل يقرُّ على دينٍ يقرُّ أهله عليه، كما لـو تمجَّس، أو لا يقـرُّ مطلقًا؟ فيه روايتان:

إحداهما: لا يقرُّ، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه.

قال الشَّيخ الموفّق والشَّارح: لا نعلم فيه خلافًا، وقطع به في المقنع، وابن منجًا في شرحه، وصاحب الوجيز وغيرهم. وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

والرَّواية النَّانية: يقرُّ على دين يقرُّ أهله عليه، وهو قولٌ في الرَّعاية وغيرها.

فعلى المذهب: لا يقبل منه إلاَّ الإسلامُ أو السُّيف، وهو الصَّحيح، نصُّ عليه.

واختاره الخلأل وصاحبه.

وجزم به في المقنع وشرح ابن منجًا.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

وعنه: لا يُقبل منه إلاَّ الإسلام أو الدِّين الَّذي كان عليه.

وعنه: يقبل منه أحد ثلاثة أشياء: الإسلام، أو الدِّين الَّذي كان عليه أو دين أهل الكتاب.

وأطلقهنَّ فِي المغني، والمحرَّر، والشَّرح، والمصنَّف.

(المسألة الثَّالثة – ٣): إذا انتقل مجوسيٌّ إلى دين أهل الكتاب، فهل يقرُّ، أم لا يقبل منه إلاَّ الإسلام، أو لا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو الدّين الّذي كان عليه؟

فیه روایات:

إحداهنُّ: يقرُّ عليه، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدمه في الرعايتين، والحاويين.

وعنه: لا يقبل منه إلا الإسلام، وهو احتمالًا في المقنع.

الفروع - كتاب الجهاد

وَعَلَى غَيْرِ الأُولَى: مَتَى لَمْ يُقَرُّ وَأَصَرُّ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ دُونُ الأَوُّل قُتِلَ.

وَفِي اسْتِتَالَبِتِهِ وَجُهَانَ (م ٥)(١)، وإلاَّ ضُرِبَ وَحُبسَ.

وَمَنْ جُهلَتْ حَالُهُ وَأَدْعَى أَحَدَ الكِتَابَيْنِ أَخِذَتْ جَزْيَتُهُ، فِي الأَصَحُّ.

وَمَنُهُ: وَتَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ وَذَبِيحَتُهُ، كَمَنُ أَقَرُّ بِتَهَوَّدُ أَنُّ تَنَصَّرُ مُتَجَدَّدِ وَإِنْ كَذَّبَ نَصْرَانِي بِمُوسَى خَرَجَ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ لِكَانَةِ عِيسَى وَلَمْ يُقَرِّهُ لَوْ بَنَقَلَهُ عَنْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُ هَانِي. لِتَكُذْيِيهِ عِيسَى وَلَمْ يُقَرَّ، لا يَهُودِي بِعِيسَى، وَإِنْ تَرَنْدَقَ ذِمِّي لَمْ يُقْتُلُ لاَ خَلِ الجزيّةِ، نَقَلَهُ عَنْهُ آبْنُ هَانِي. وَتَوْخَذُ الجزيّةُ لِكُلِّ حَوْل فِي آخِرِهِ، وَيَمْتَهُنُونَ عِنْدَهُ، وَلا يُقْبَلُ إِرْسَالُهَا لِزَوَالِ الصَّغَارِ كَمَا لا يَجُوزُ تَفْرِقُتُهَا بِنَفْسِهِ، وَلا

تَتَدَاخُلُ، وَلا يُصِحُّ شَرْطُ تَعْجِيلِهِ وَلا يَقْتَضِيه ٱلإطْلاقُ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: لَأَنَا لا نَأْمَنُ نَقْضَ الآمَانَةِ فَيَشْقُطُ حَقَّهُ مِنَ العِوَضِ، وَعِنْدَ أبي الحَطَّابِ وَغَبْرُو: يَصِحُ، ويَقْتَضيه الإطْلاقُ مِنَ الْقِلِّ دِينَارًا، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا، أَوْ القِيمَة، نَصُّ عَلَيْهِ، لِتَغْلِيبِ حَقَّ الآدَمِيُّ فِيهَا.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: والمَنَافِعُ، وَيْصَفُ صَاعٍ جَيِّدٍ عَنْ صَاعٍ وَسَطٍ، والمُتَوَسِّطُ مِثْلاهُ، والغَنِيُ عُرْفًا.

وَقِيلَ: مَنْ مَلَكَ نِصَابًا، وَحَكَى روَايَةً.

وَعَنْهُ: مَنْ مَلَكَ عَشْرَةَ آلاف وينَارَ مَثَلًا الْمُتَوَسِّطُ كَذَا وَظُفَهُ عُمَرُ، وَتَقَدَّمَ حُكُمُ تَغْييرهِ.

وَفِي الْحَرَاجِ عَنْهُ خَلَفٌ، وَلَهُ أَنْ يَشْرُطُ عَلَيْهِمْ صَيَافَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَوَابُهِمْ، وَفِي اعْتَبَارِ بَيَانِ قَدْرِهَا وَآيَامِهَا، والاكْتِفَاءِ بِهَــا عَن الْجَزِّيَّةِ وَجُهَان (م ٢، ٧)(٢).

والرُّواية النَّالثة: لا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو الدِّين الَّذي كان عليه.

وهو قولٌ في الرَّعايتين، وأطلقهنُّ في المغنى، والحرُّر، والشُّرح.

قلت: ينبغي على الرَّواية النَّالثة أن يقبل منه الدَّين الَّذي انتقل إليه؛ لأنَّا إذا قبلنا منه الدِّين الَّذي كان عليه فلأن نقبل منسه الدِّين الَّذِي انتقل إليه بطريق أولى، لأنَّه أعلى من دينه، واللَّه أعلم.

(المسألة الرَّابعة - 2): إذا انتقل مجوسيٌّ إلى غير دين أهل الكتاب لم يقرُّ، وهل لا يقبل منه إلاَّ الإسلام، أو دين أهــل الكتــاب، أو لا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو دينه، أو لا يقبل منه إلاَّ الإسلام فقط، فيه رواياتٌ:

إحداهنُّ: لا يقبل منه إلاَّ الإسلام فقط، وهو الصَّحيح.

اختاره الخلاُّل وصاحبه، وجزم به في المقنع وشرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والحاويين، والمغني ذكره عند قــول الحرقبيُّ: وإذا تـزوَّج كتابيَّةٌ فانتقلت إلى دين آخر.

والرُّواية النَّانية: لا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو الدِّين الَّذي كان عليه.

والرُّواية الثَّالثة: لا يقبل منه إلاَّ الإسلام أو دينه الَّذي كان عليه، أو دين أهل الكتاب، وأطلقهنَّ في الشّرح.

تنبيه: ظهر مَّا تقدُّم أنَّ في إطلاق المصنّف في بعض المسائل نظرًا، كما ترى، وأنَّ ظاهر كلامه يشمل ما لو انتقل إلى دين غــير ديــن أهل الكتاب، والجوس، وليس الأمر كذلك، والله أعلم.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وعلى غير الأولى متى لم يقرُّ وأصرٌ عليه، فإن كان دون الأوَّل قتل، وفي استتابته وجهان). انتهى. واطلقهما في المغني، والشرح.

أحدهما: يستتاب، وهو الصُواب.

والوجه الثَّاني: يقتل من غير استتابةٍ، وهو ضعيفٌ.

(٢) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (وله أن يشرط عليهم ضيافة المسلمين ودوابُّهم، وفي اعتبار بيان قدرها وأيَّامها، والاكتفاء بها عـــن الجزية وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٦): هل يعتبر بيان قدر الضيَّافة وآيَّامها أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يعتبر ذلك، فلا بدُّ من ذكره، وهو ظاهر ما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصــة، والمقنــع، والحــرُر، والنُّظــم،=

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَقِيلَ: تَجِبُ بِلا شَرَطٍ، وَمَتَى بَذَلُوا الوَاجِبَ حُرِّمَ التَّعَرُّضُ بِقَتْلِ أَوْ أَخْذِ مَالٍ، وَيَلْزَمُ دَفْعُ قَاصِدِهِمْ بِـأَذَى، وَلا مَطْمَعَ فِي الذَّبِّ عَمَّنْ بِدَارِ حَرْبٍ.

ً قَالَ فِي التَّرَاغِيبَ؛ والمُنْفَرِدُونَ بِبَلَدِ غَيْرِ مُتُصِلٍ بِبَلَدِنَا يَجِبُ ذَبُّ أَهْلَ الحَرْبِ عَنْهُــمْ، عَلَى الآشبَهِ، وَلَـوْ شَـرَطْنَا أَنْ لا نَذُبُ عَنْهُمْ لَمْ يَصِحُ.

ُ وَلا تُلْزَمُ ٰصَبَيًا وَمَجْنُونًا وَرُمِنًا وَأَعْمَى وَشَيْخًا فَانِيًا وَرَاهِبًا بِصَوْمَعَةٍ، وَفِيهِ وَجُهٌ، وَلا يَبْقَسَى بِيَسْدِهِ مَــالٌ إلاَّ بُلْغَتُـهُ فَقَـطْ، ويُؤخذُ مَا بِيَدِهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

قَالَ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ مَالَنَا، كَالرُّزْقِ الَّذِي لِللُّيُورَةِ، والمَزَارع إجْمَاعًا.

َ قَالَ: وَيَجِبُ ذَلِكَ، قَالَ: وَمَنْ لَهُ تِجَارَةٌ أَوْ زِرَاعَةٌ وَهُوَ مُنْخَالِطٌ أَوْ مُعَاوِنُهُمْ عَلَى دِينِهِ...مْ كَمَـنْ يَدْعُـو إلَيْـهِ مِـنْ رَاهِـبِ وَغَيْرِهِ يَلْزَمُهُ إِجْمَاعًا وَحُكْمُهُ حُكْمُهُمْ بِلا نِزَاع، وَلا تَلْزَمُ عَبْدًا.

وَعَنْهُ: لِمُسْلِم، جَزَمَ بهِ فِي الرَّوْضَةِ، وَأَنَّهَا تَسْقُطُ بإسْلام أَحَدِهِمَا.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ عَنِ الْجِرَقِيِّ: تُلْزُمُ عَبْدًا مُسْلِمًا عَنْ عَبْدِهِ.

قَالَ أَحْمَكُ: وَالْمُكَّاتَبُ عَبِّدٌ، وَتُلْزَمُ مُعْتَقًا بَعْضُهُ بِقَدْرِ حُرَيَّتِهِ، وَفِي ذِمِّيُّ أَعْتَقَهُ مُسْـلِمٌ روَايَتَـانِ مَنْصُوصَتَـانِ (م ٨)(١)، لا فَقِيرًا عَاجِزًا عَنْهَا وَفِيهِ احْتِمَالٌ كَمُعْتَمَلٍ، عَلَى الآصَعُ، وَفِي خُنْثَى مُشْكِلٍ وَجْهَانِ (م ٩)(٢).

=والرَّعاية الصُّغرى، والحاويين وغيرهم.

واختاره القاضي وغيره، وقدَّمه في الرَّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يجوز إطلاق ذلك كلُّه، ويرجع فيه إلى العرف، والعادة، وهو الصُّواب، وبه قطع في الكافي.

قَالَ فِي المُغنى، والشُّرح: فإن شرط الضَّيافة مطلقًا صحُّ في الظَّاهر.

قال أبو بكرِ: إذا أطلق مدَّة الضَّيافة فالواجب يومُّ وليلةٌ، لأنَّ ذلك الواجب على المسلمين.

(المسألة الثَّانية - ٧): هل يكتفي بها عن الجزية أو لا؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يكتفي بها، وهو الصُّحيح، اختاره القاضي، واقتصر عليه في المغني.

وقدَّمه في الشُّرح ونصره، لكن بشرط أن يكون قدرها أقلُّ الجزية إذا قلنا: الجزية مقدَّرة الأقلُّ.

والوجه الثَّاني: لا يكتفى بذلك، ولا يصحُّ العقد عليه، وبه قطع ابن عقيلٍ في الفصول، وابن حمدان: في الرَّعاية الكبرى.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (وفي ذمِّيّ أعتقه مسلم روايتان منصوصتان). انتهى.

إحداهما: تجب عليه الجزية، وهو الصّحيح.

قال الزَّركشيّ: هذا الصُّحيح المشهور من الرُّوايتين.

قال الشّيخ الموفّق، والشّارح: وإذا عتق لزمته الجزية لما يستقبل، سواءٌ كان معتقه مسلمًا أو كافرًا، هذا الصّحيح عن أحمد. انتهى. وقال في الوّجيز وغيره: ويؤخذ تمن صارٍ أهلا لها في آخر الحول، وهو ظاهر ما قدَّمه في الحرّر، وجزم به الحرفيّ.

والرُّواية الثَّانية: لا جزية عليه، قال الخلاُّل: هذا قولٌ قديمٌ رجع عنه ووهَّنها.

تنبيه: أطلق المصنّف رحمه الله الرّوايتين في الذّمّيّ إذا أعتقه المسلم ثمّ قال بعد ذلك باربعة سطورٌ: (وعنه: لا جزية على عتيق مسلم). والظّاهر: أنّها هي إحدى الرّوايتين اللّتين ذكرهما أوَّلا، فيحصل في الكلام نظرٌ لكونه أطلق الخلاف، ثمّ يحكي روايةً بعدُم الجزية. فظاهره: أنّ المقدَّم لزوم الجزية، وهي المذهب، كما تقدَّم، فحصل خللٌ من جهة المذهب، واللّه أعلم.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وفي خنثى مشكل وجهان). انتهى.

أحدهما: لا تجب عليه، وهو الصُّحيح من المذهب، وبه قطع في الكافي، والحاوي الكبير.

قال في الرِّعاية الكبرى: وهو أظهر.

والوجه الثَّاني: تجب، وبه قطع في المغني، والشُّرح، والحاوي الصُّغير وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدُّمه في الرُّعايتين. قام: د ن ن ن

قلت: وهو ضعيفٌ.

فَإِنْ بَانَ رَجُلاَ فَلِلْمُسْتَقْبِلِ، وَيَتَوَجَّهُ: وَلِلْمَاضِي فَإِنْ بَلَالَتْهَا امْرَأَةً لِدُخُول ذارنَا مُكَنَّتْ مَجَّانًا.

وَمَنْ صَارَ أَهْلاَ بِآخِرِ خُوْلِ أُخِذَ مِنْهُ بِقِسْطِهِ بِالعَقْدِ الْأَوُّلِ.

وَقِيلَ: يُخَيِّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لُحُوقِهِ بِمَأْمَنِهِ.

وَعَنْهُ: لا جزيَّةَ عَلَى عَتِيقٍ مُسْلِّمٍ.

وَعَنْهُ: عَتِينَ ۚ ذِمِّيٌّ، جَزَمَ بِهَ فِي الْرَّوْضَةِ، وَيُلفَّقُ مَعَ إِفَاقَةِ مَجْنُونِ حَوْلٌ، ثُمَّ تُؤخَذُ.

وَقِيلَ: فِي آخِروِ بِقَدْرِهَا، كَمُعْتَق بَعْضُهُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ الْغَالِبُ.

وَقِيلُ: فِيمَنُ لا يَنْضَبِطُ أَمْرُهُ فَقَطْ، وَإِنْ طَرَأَ المَانِعُ بَعْدَ الحَوْل لَمْ تَسْقُطْ، فِي الآصَحُ، إِلاَّ بِالإسْلامِ. نَصُّ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: «مَنَ أَسْلَمَ عَلَى شَيْء فَهُوَ لَهُ»؛ لآنُهَا عُقُربَةٌ لا أُجْرَةٌ عَنِ السُّكْنَى. وَفِي الفُنُونِ أَنْهَا عُقُوبَةً، وَأَنْ بَقَاءَ النَّفْسِ مَعَ الذُّلُّ لَئِسٌ بِغَنِيمَةٍ عِنْدَ العُقَلاءِ، وَمَنْ عَدُّ الحَيَاةَ مَعَ الذُّلُّ نِعْمَـةً فَقَـذ أَخْطَـأً -: الذَّاتِ

وَفِيَ الفُنُونِ أَيْضًا عَنِ القَوْل بِأَنْهَا عِوَض عَنْ كَفَّ الآذَى: لا بَأْسَ بِهِ. وَفِي الإِيضَاحِ: لا تَسْقُطُ بِإِسْلَام، وَمَنَعَ فِي الانْتِصَارِ وُجُوبَهَا وَأَنَّهَا مُرَاعَاةً، وَأَنَّ الحَرَاجَ يَسْقُطُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَائِهِ سَقَطَتُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ بِقِسْطِهِ، وَإِنْ تَوَلَّى إِمَامٌ فَعَرَفَ مَا عَلَيْهِمْ، أَوْ قَامَتْ بِهِ بَيُّنَةً، أَوْ ظَهَرَ. وَاحْتَبَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ ثُبُوتَهُ، أَقَرْهُمْ، فَإِنْ جَهِلَهُ فَقِيلَ: يُعْمَلُ بِقَوْلِهِمْ، وَلَهُ تَخْلِيفُهُمْ فَإِنْ بَانَ نَقْصٌ أَخَذَهُ.

وَقِيلَ: يَعْقِدُهَا باجْتِهَادِهِ (م ١٠)^(١)

وَيُؤخَذُ عِوَضُ الجِزْيَةِ زَكَاتَينِ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي تَغْلِبَ، مِمَّا تَجِبُ فِيهِ زَكَاةً، حَتَّى مِمَّنْ لا تَلْزَمُهُ جِزْيَةً، وَفِيهِ وَجُمَّة اخْتَـارَهُ '

وَلَيْسَ لِلإِمَامِ تَغْيِيرُهُ، لأَنَّ عَقْدَ الذُّمَّةِ مُؤَبَّدٌ، وَقَدْ عَقَدَهُ عُمَرُ مَعَهُمْ هَكَذَا.

وَاحْتَارَ ابْنُ عُقِيلٍ: يَجُوزُ لاخْتِلافِ المُصْلَحَةِ باخْتِلافِ الآزْمِنَةِ، وَجَعَلَهُ جَمَاعَةٌ كَتَغْيِير خَرَاجٍ وَجِزْيَةٍ، وَقَالُهُ شَيْخُنَا. وَكَلامُ الشَّيْخِ وَغُيْرِهِ يَقْتَضِي الفَرْقَ، وَسَبَقَ مَا يَدُلُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ اخْتِمَالاً بِقَبُولِهَا إِذَا بَذَلَهَا، جَرَّمَ فِي الخِلافِ بِالفَرْقِ، وَبِأَنْ فِيهِ نَظَرًا، وَبِأَنْ هَذَا لَزِمَهُــمْ بِرِضَـاهُمْ وَلَـمْ يَرْضَوا بالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ، بخِلافِ الخَرَاجِ فَإِنَّهُمْ ٱلْزَمُوا بهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا.

وَقِيلَ: تُقْبُلُ الجَزْيَةُ مِنْهُمْ، لِلآيَةِ، وَكُحَرْبِي لَمْ يَذَخُلُ فِي الصُّلْحِ، وَمَصْرِفُهُ كَجِزْيَةٍ، لِقَوْلِ أَحْمَدَ فِسَي رِوَايَةٍ مُحَمَّدِ بُنِ مُوسَى: تُضَاعَفُ عَلَيْهِمُ الجَزْيَةُ.

وَعَنْهُ: كَزَكَاةٍ، لِقَوَّلِهِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ القَاسِم: إِنَّمَا هِيَ الزَّكَاةُ الصَّغِيرُ، والكَبِيرُ سَوَاءٌ. وَقَالَهُ أَبُو الحَطَّابِ وَغَيْرُهُ، فَدَلُ أَنْهَا تُؤخَذُ مِئْنُ لا جِزْيَةَ عَلَيْهِ إِنْ قِيلَ هِيَ زَكَاةٌ، وإلاَّ فَلا، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَيَلْحَقُ بِهِمْ مَــنْ

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن تولَّى إمام فعرف ما عليهم، أو قامت بيُّنة، أو ظهر أقرُّهم، فإن جهله فقيل: يعمــل بقولهــم، ولــه تحليفهم، فإن بان نقص أخذه، وقيل: يعقدها باجتهاده) انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر انتهي.

أحدهما: يعمل بقولهم، وهو الصّحيح، وبه قطع في الكافي وغيره.

وقدُّمه في المذهب ومسبوك الذُّهب، والحلاصة، والمغنى، والمقنع، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يستأنف العقد معهم.

اختاره أبو الخطَّاب فقال في الهداية: وعندي أنَّه يستأنف عقد الذُّمَّة معهم على ما يؤدِّي اجتهاده. انتهى.

فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

تَنَصُّرُ مِنْ تُنُوخِ وَبَهْرَاءَ، أَوْ تَهَوُّدَ مِنْ كِنَانَةً وَحِمْيَرَ، أَوْ تَمَجُّسَ مِنْ بَنِي تَعِيم، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

---واختاره الشَّيْخُ وَحَكَاهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَلِلإِمَامِ الْمَتَالَحَةُ مِثْلَهُمْ لِمَنْ خُشِيَ ضَوَرَهُ بِشَوْكَتِهِ مِــنَ الصَرَبِ وَٱبَاهَـا إِلاَّ بِاسْـمِ الصَّدَقَةِ مُضَمَّفَةً، نَصُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

باب أحكام الذُّمَّة

يَلْزَمُ الإمَامَ أَخْذُهُمْ بِحُكُم الإسْلام فِي النَّفْسِ، والمَّالِ، والعِرْضِ، والحِنَّدُ فِيمَا يُحَرِّمُونَهُ.

وَعَنْهُ إِنَّ شَاءَ لَمْ يَقُمُّ حَدُّ زَنَىَ بَعْضَيِهمْ بَبَعْض، اخْتَارَةُ ابْنُ حَامِدٍ، وَمِثْلُهُ قَطْعُ سَرقَةِ بَعْضيهمْ مِنْ بَعْض.

وَيَلْزَمُ تَمْيِيزُهُمْ عَنِ الْسُلِمِينَ بِلِبْسِ قُواْبَ يُخَالِفُ بَقِيَّة ثِيَابِهِمْ، كَعَسَلِي وَادْكُنَ يَضَرِبُ لَوْنَهُ إِلَى السَّوَادِّ، وَبِشَدُّ رُنَّارِ فَوْقَ تَوْبِ النَّصْرَانِيَّ، وَلِلْمَرَّأَةِ غِيَارٌ بِالْخُنْلِنِ، بِاخْتِلافِ لَوْنَيْهِمَا وَأَنْ يَجْعَلُوا لِلُخُولِ الْحَمَّامِ بِرِقَابِهِمْ جُلْجُلاَ، وَهُوَ الْجُرَسُ الصَّغِيرُ، أَوْ خَاتَمٌ رَصَاصٌ وَنَحُوهُ.

وَيَلْزَمُ تَمْيِيزُ قُبُورِهِمْ عَنْ قُبُورِنَا تَمْيِزًا ظَاهِرًا، كَالْحَيَاةِ.

وَأُونَلَىٰ، ذَكَرَهُ شَيْنَخُنَا ، وَأَنْ لاَ يَكْتَنُوا بِكُنْيَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَابِي القاسِم وَابِي عَبْدِ اللَّهِ، وَكَذَا اللَّقَبُ، كَعِزُ الدِّين وَنَحْوهِ.

قَالَهُ شَيْخُنَا: وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ لِنَصْرَانِي طَبِيبِ: يَا أَبَا إَسْحَاقَ، وَأَخْتَجُ بِفِعْلِ النّبِي ﷺ وَفِعْلِ عُمَرُ، وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبِ لا بَأْسَ بِهِ، النّبِي ﷺ قَالَ لأَسْقُف نَجْرَانَ: ﴿يَا أَبَا الْحَارِثِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ ۗ وَعُمَرُ قَالَ: يَا أَبَا حَسَّانَ، وَيَتَوَجَّهُ الحَيْمَالُ وَتَخْرِيجٌ: يَجُورُ لِلْمَصْلُحَةِ وَقَالَهُ بَعْضُ العُلْمَاء.

ويُحْمَلُ مَا رُويَ عَلَيْهِ، وَعَنْ (مَ) الجَوَازُ، والكَرَاهَةُ، لآنُ فِيهِ تَكْبِيرًا وَتَغْظِيمًا، وَأَنْ يَخْلِدُفُ وا مَفْدِمَ رُؤُوسِهِمْ لا كَصَادَةِ الآشرَاف، وَأَنْ لا يُفَرِّقُوا شُعُورَهُمْ، وَلَهُمْ رُكُوبُ غَيْر خَيْلِ بلا سَرْجَ لَكِنْ عَرْضًا بإكَاف.

وَقِيلَ: يَمْنَعُهُمْ مِنَ الِطِّيَالِسَةِ وَأَنَّهُمْ إِنْ أَبُوا الغِيَارَ لَمْ يُجْبَرُوا وَنُغَيِّرُهُ يَخِنُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمِنْ حَمْلِ مِلِلاحٍ، والْمُقاتِلَةِ بِثِقَافٍ وَرَمْي وَغَيْرِهِ، لآنَّهُ مَشْرُوطٌ عَلَيْهِمْ. وَتَحْرُمُ العِيَادَةُ، والتَّهْنِئَةُ، والتَّعْزِيَةُ لَهُمْ، كَالتَّصْلِيرِ، والقِّيَام، وَكَمْبْتَلِعِ يَجِبُ هَجْرُهُ.

وَعَنْهُ يَجُوزُ (و هـ ش).

وَعَنُهُ: لِمَصْلَحَةِ رَاجِحَةٍ، كَرَجَاءِ إِسْلام، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَمَعْنَاهُ اخْتِيَارُ الآجُرُّيِّ، وَأَنَّهُ قَوْلُ العُلَمَاءِ: يُعَادُ وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ الإسلامُ.

َ نَقَلَ أَبُو دَاوُد: إِنْ كَانْ يُرِيدُ يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلامِ، فَنَعَمْ، ويُدْعَى بِالبَقَاءِ، وَكَثْرَةِ المَالِ، والوَلَدِ، زَادَ جَمَاعَــةٌ قَـاصِدًا كَـثْرَةَ الجزيّةِ.

وَقَدْ كَرَهَ الإِمَامُ أَحْمَدُ الدُّعَاءَ لِكُلِّ أَحَدِ بِالبَقَاءِ وَنَحْوِهِ، لأَنَّهُ شَيْءٌ فُرغَ مِنْهُ.

واختاره شَيْخُنَا، ويَسْتَعْمِلُهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا هُنَا.

رَوَى أَحْمَدُ (٦/ ٣٥٥)، والنَّسَائِيُّ (١٨٨٢) عَنْ أَبِي الحَسَنِ مَوْلَى أُمَّ قَيْسِ بِنْتِ مِحْصَسَنِ عَنْهَا قَـالَتْ: «تُوُفِّيَ ابْنِي فَجَزِعْت عَلَيْهِ فَقُلْت لِلَّذِي يُفَسِّلُهُ: لا تُغَسِّلُ ابْنِي بالماء البَارِدِ فَتَقَلَّهُ، فَانْطَلَقَ عُكَاشَةُ إِلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْبَرَهُ بِقَوْلِهَا، فَتَبَسَّمَ فَقَالَ طَالَ عُمْرُهَا قَالَتْ: فَلا أَعْلَمُ امْرَأَةً عُمَّرَتَ مَا عُمِّرَتْه أَبُو الحَسَن تَفَرَّدَ عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبِ الإمَامُ

وَلْمُسْلِم (٢٦٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ أَنَّهُ عليه السّلام قَالَ لِيَتِيمَةٍ كَأَنتْ عِنْدَ أَمُّ سُلَيْمٍ الْقَدْ كُسْبِرَتْ لَا كَبْرَ سَيْنُك، وَأَنْهَا قَالَتْ لاَمُ سُلَيْم، وَإِنْ أَمُّ سُلَيْم ذَكَرَتُهُ لِرَسُول اللَّهِ ﷺ فَضَعِكَ وَقَالَ *يَا أَمُّ سُلَيْم أَتَعْلَمِينَ أَنِّي الشَّرَطُت عَلَى رَبِّي فَقَلْت: إِنْمَا أَنَا بَشَرَ ٱرْضَى كَمَا يَرْضَى البَشْرَ، وَأَغْضَبُ كَمَّا يَغْضَبُ البَشْرَ، فَأَلِّمَا أَحَدٍ ذَعَوْت عَلَيْهِ مِنْ أُمْتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِالْعَلِ أَنْ تَجْعَلَهَا لَهُ طَهُورًا وَزَكَاةً وَقُرْبَةً»، وَدَعَا لآنَس بطُول العُمْر.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عليه السلام لأمَّ حَبِيبَةَ لَمَّا سَأَلَتُ أَنْ يُمَنَّعَهَا اللَّهُ بِزَوْجِهَا عليه السلام وَابْنِهَا وَأَخِيهَا ﴿إِنَّكِ مَالَتِ اللَّهَ لاَجَال مَضْرُويَةِ، وَآثَارِ مَوْطُوءَةِ، وَأَرْزَاقِ مَقْسُومَةٍ، لا يُعَجَّلُ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ حِلّهِ، وَلا يُؤخّرُ مِنْهَا شَيْءٌ بَعْدَ حِلّهِ، فَلَـوْ سَـالْتِ اللَّـهُ أَنْ يُعَافِيَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي القَبْرِ كَانَ خَيْرًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٦٣).

فَلَمْ يَنْهَ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ الدُّعَاءَ لا أَقَرَ لَهُ فِي زِيَّادَةِ العُمْرِ، وَإِنَّمَا أَرْشَدَ إِلَى الْأَفْصَلَ لأَنَّهُ عِبَادَةً.

لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ (٥/ ٢٧٧)، وَابْنُ مَاجَة (٤٠٢٢) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ ﴿لا يَرُدُّ القَدَرَ إلاَّ الدُّعَاءُ، لا يَزيدُ فِسي العُمْسر إلاَّ البرُ، إسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (١٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانْ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَقَالَ: حَسَنْ غَرِيبٌ.

وَلَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ: ۚ فِدَاكَ أَبِي ۚ وَٱلْمِي لآنَهُ ﷺ قَالَهُ فِي ﴿الصَّحِينَحَيْنِ ۚ (خُ: ٩٩٠، م: ٢٧٤٩) ۚ وَعَيْرِهِمَا، وَكَرِهَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَك، لِمَا سَبَقَ.

وَلِمُسْلِم (١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَمِيدٍ: ﴿إِنَّ وَفَدَ عَبْدِ القَيْسِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيُّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهُ فِدَاءَك، مَاذَا يَصَلُّحُ لَنَا مِنَ الْآشْرِبَةِ؟؛، والحَدِيثُ: فِلنَاءَكَ بِكُسْرِ الفَاء وَبَالَمُدُّ.

وَتُحَرَّمُ اَلَبُدَاءَةُ بِالسَّلامِ، وَفِي الحَاجَةِ اَحْتِمَالٌ، نَقَلَ أَبُو دَاوُد فِيمَنْ لَهُ حَاجَـةٌ النَّـهِ: لا يُعْجِبُنِي، وَمِثْلُـهُ: كَيْسَفَ أَنْـتَ أَوْ • • وَمَ مِنْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ أصبَحْت أوْ حَالُك. ۚ

نَصُّ عَلَيْهِ، وَجَوَّزُهُ شَيْنُخُنَا، وَيَتَوَجُّهُ بِالنَّيْةِ، كَمَا قَالَ لَهُ: الحَرْبِيُّ تَقُولُ أَكْرَمَك اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَعْنِي بِالإِسْلامِ، وَيَجُــوْزُ: هَدَاكَ اللَّهُ، زَادَ أَبُو المُعَالِي: وَأَطَالَ بَقَاءَكُ وَنَحْوَهُ.

وَإِنْ سَلَّمَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ ذِمِّيُّ أَسْتُحِبُّ قَوْلُهُ لَهُ: رُدٌّ عَلَىَّ سَلامِي.

وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمْ لَوْمَ رَدُّ: عَلَيْكُمْ أَوْ عَلَيْك وَهَلْ الْأُولَى الوَّاوُ؟ وَفِيهِ وَجْهَان (م ١)(١).

أَيُّ شَيُّء يُقَالُ لَهُ؟ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ.

آي سيء يعان له الله عنه علم يره. وقَالَ القَاضِي: ظَاهِرُهُ أَنْهُ لَمْ يَسْتَحِبُهُ كَمَا لا يُسْتَحَبُّ بُدَاءَتُهُ بِالسَّلامِ: وَعَنْ أَبِي مُومَى: ﴿إِنَّ اليَهُ وَدَ كَـانُوا يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيُ ﷺ رَجَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ يَرْحَمَكُمْ اللَّهُ فَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحُ بَالْكُمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢١٤)، وَآبُو دَاوُد (٣٨٥)، والنَّسَائِيُّ (٢٠٦١)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٧٣٩) وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيهِ الرَّوَايَتَانِ، قَالَ: واللِّي ذَكَرَهُ القَاْضِي: يُكْرَهُ وَهُو ظَاهِرُ كَلامٍ أَخْمَدَ، وَالْمِنِ عَقِيلٍ إِنْمَا نَفَى الاسْتِحْبَابِ، وَإِنْ شُمَّتُهُ كَافِرٌ أَجَابَهُ.

وَيُمْنَعُونَ مَنْ إخْدَاثِ الْكَنَاقِسِ، والبيَع، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا إجْمَاعًا، إلاَّ فِيمَا شَرَطُوهُ فِيمَا فَتِحَ صُلْحًا عَلَى أَنَّهُ لَنَا. وَفِي لُزُومٍ هَدْمِ المَوْجُودِ فِي حَنُوةٍ وَقَتَ فَتْحِهِ وَجْهَانِ (م ٢)(٢، وَهُمَّا فِي التَّرْغِيبِ إِنْ لَمْ يُقِرَّ بِهِ أَحَدَّ بِجِزْيَــةٍ، وإلاَّ لَـمْ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وهل الأولى الواو؟ فيه وجهان).

أحدهما: الإتيان بالواو أولى؛ وهو الصّحيح، وعليه عامَّة الأصحاب.

قال في الرُّعاية الكبرى وتبعه في الآداب الكبرى: واختار أصحابنا بالواو. انتهى.

وبه قطع في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والهـادي، والبلغـة، والشُّرح، والنَّظـم وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاويين ونهايـة ابـن رزيـن، والوجـيز، ومنتخـب الآدمـيّ ومنـوّره، وإدراك الغايـة، وتجريـد العنايـة،

قال في •بدائع الفوائد»، و•أحكام الذُّمَّة»: والصُّواب إثبات الواو، وبه جاءت أكثر الرَّوايات، وذكرها النَّقات الأثبات. انتهى.

والوجه الثَّاني: الأولى عدم الواو، وبه قطع في الإرشاد، والحرُّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم. قلت: وتتوجُّه التُّسوية، لأنَّ الرُّوايات عن المعصوم صحَّت بهذا وبهذا.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وفي لزوم هدم الموجود في عنوة وقت فتحه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشّرح.

أحدهما: لا يلزم هدمه، وهو الصُّحيح، صحَّحه في النُّظم.

وقدُّمه في الكافي، واليه ميله في المغنى، والشُّرح.

والوجه الثّاني: يلزم، قدَّمه ابن رزين في شرحه.

قَالَ شَيْخُنَا: وَبَقَاؤُهُ لَيْسَ تَمْلِيكًا، فَنَأْخُذُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَقَالَهُ أَيْضًا فِي مُشْنَبَهِ: كَمَا لَمْ يَمْلِكُ أَهْلُ خَيْبَرَ الْمَعَابِدَ، وَكَفَيْرِهَا. وَقَالَ: لَو انْقَرَضَ أَهْلُ مِصْرَ وَلَمْ يَبْقَ مَنْ دَخَلَ فِي عَهْدِهِمْ فَلَنَا العَقَارُ، والمَنْقُولُ، والمَعَابِدُ فَيْثًا، فَإِنْ عَقَسَدَ لِغَسْرِهِمْ ذِمَّةُ فَكَمَقْدِ مُبْتَدَا، فَإِنْ انْتَقَضَ فَكَمَفْتُوح عَنْوَةً.

وَقَالَ: وَ قَلَا اَحْذَ الْمَسْلِمُونَ مِنْهُمُ كَنَايْسَ كَثِيرَةً مِنْ أَرْضِ العَنْوَةِ، وَلَيْسَ فِي الْمَسْلِمِينَ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، فَعَلِمَ أَنْ هَـذَمَ كَنَائِسِ العَنْوَةِ جَائِزٌ مَعَ عَدَمِ الضُّرَرِ عَلْنَا، فَإِعْرَاضُ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُمْ كَانَ لِقِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَنَخُو ذَلِكَ مِنَ الآسْبَابِ، كَمَـا أَعْرَضَ النَّبِيُ ﷺ عَنِ النَهُودِ حَتَّى أَجَلاهُمْ عُمَرُ، وَوَلِيُّ الآمْرِ إِذَا حَكَمَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ بِأَحَدِ القَوْلَئِينِ لِمَصْلَحَةِ المُسْلِمِينَ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ (ع).

. وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظَالِمٌ وَجَبَتْ عَقُوبَتُهُ، وَلا يَجُوزُ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ أَنْ يَفْعَلُوا شَيْبًا بِغَيْرِ أَمْرِ وَلِيِّ الْأَمْرِ.

قَالَ فِي الْفُنُونِ فِي بَيْتِ مِنْ بُيُوتِ نِيرَانِ الْمُجُوسَ: هُوَ لِلْمَجُوسِ مَهْمَا بَقِيَ مِنْهُمْ وَاَحِدَّ فِي الْكَانِ، سَوَّاءٌ كَانَ مِنْ أَهْـلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ أَوْ لاَ، لَآنَهُ عليه السلام قَالَ "سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةً أَهْلِ الكِتَابِ»، والنَّصَارَى إِذَا كَانَتْ لَهُمْ بِيعَةٌ فَانْقَرَضَ أَهْلُ الصُّفْعِ وَلا نُحَرِّبُهَا وَلا تُسَلَّمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وَهَذَا وَجُهُ ثَالِثٌ يُمْنَعُ الْهَدْمُ، وَفِي الرِّعَايَةِ: هُوَ أَشْهَرُ، كَذَا قَالَ.

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا فِي السَّوَادِّ مِنَ البِيَعِ فَمُحْدَثٌ يُهْدَمُ إِلاَّ الجِيرَةَ وَبَانِفْيَا وَبَنِي صَلُوبَا، فَسَانِهُمْ صُولِحُوا عَلَيْهِ وَلَـمْ يُخْرَجُوا، وَمَا كَانَ مِنْ صُلُحِ أَقِرُّوا عَلَى صُلُحَهِمْ، وَكُلُّ مِصْرٍ مَصَّرَهُ العَرَبُ فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَبْنُوا فِيهِ بِيعَةً، وَاخْسَجُ بِقَـوْلِ ابْن عَبَّاسِ، وَلَهُمْ رَمُّ مَا تَشَغَّثَ مِنْهَا.

وَعَنْهُ: وَبِنَازُهَا إِذَا انْهَدَمُتْ.

وَعَنْهُ: مَنْعُهُمَا، اخْتَارَهُ الْآكثُرُ، قَالَهُ الْبنُ هُبَيْرَةً، كَمَنْعِ الزَّيَادَةِ، قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ فِي الكَيْفِيَّةِ، وَقَالَ: لا أَعْلَــى وَلا أُوسَــعَ، نَفَاقًا.

وَقِيلَ: إِنْ جَازَ بِنَاؤُهَا جَازَ بِنَاءُ بِيعَةٍ مُتَهَدِّمَةٍ بِبَلَدٍ فَتَحْنَاهُ.

وَيُمْنَعُونَ مِنْ تَغَلِيَةِ بِنَاءِ عَلَى جَاْرَ مُسْلِم لاَصْقَةٍ أَوْ لا وَلَوْ رَضِيَ الجَارُ، قَالَ أَبُو الخَطَّابِ وَأَبُسُو الوَفَاءِ: لآنَّـهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، زَادَ ابْنُ الزَّاعُونِيُّ يَدُومُ عَلَى دُوامِ الآوْقَاتِ، وَرِضَاهُ يُسْقِطُ حَقَّ سِنْ يُحَـدُّثُ بَعْدَهُ، فَدَلُّ أَنْ قِسْمَةَ الوَقْفِ قِسْمَةَ مَنَافِعَ لا تَلْزُمُ لِسُقُوطٍ حَقِّ مَنْ يُحَدُّثُ.

قَالَ شَيْخُنَا: أَوْ كَانَ البِنَاءُ لِمُسْلِم وَذِمْيٌ، لأَنَّ مَا لا يَتِسمُ اجْتِسَابُ الْمَحَرَّمِ إِلاَّ بِاجْتِنَابِهِ فَمُحَرَّمٌ، وَيَجِبُ هَذَمُـهُ، وَفِي مُسَاوَاتِهِ وَجْهَان (م ٣)''، لَوْ مَلَكُوا مِنْهُ دَارًا عَالِيَةً أَوْ بَنَى مُسْلِمٌ عِنْدَهُمْ دَارًا دُونَهُمْ فَلا تَغْيِيرَ فِــي الآصَــحُ وَبِنَـاءُ مُنْهَدِمَةٍ عَالِيَةٍ كَبِيعَةٍ، والْمُتَهَذِّمُ مِنْهَا ظُلْمًا كَهَدْمِهِ بَنْفُسِهِ.

وَقِيْلَ: يُعَادُ، وَهُوَ أُولَى، وَلَوْ سَقَطَ هَذَا البِنَاءُ الَّذِي يَجِبُ إِزَالْتُهُ عَلَى شَيْءٍ أَتْلَفَهُ فَيَتَوَجَّهُ الضَّمَانُ وَأَنَّهُ مُقْتَضَى مَا كُوهُ هُ.

> وَيُمْنَعُونَ وُجُوبًا إِظْهَارَ خَمْرٍ وَخِنْزِيرٍ، فَإِنْ فَعَلُوا أَتْلَفْنَاهُمَا، وإِلاَّ فَلا، نَصَّ عَلَيْهِ. وَسَبَقَ أَوَّلُ الغَصْبِ.

أحدهما: لا يمنعون.

قال ابن عبدوس في تذكرته: ولا يعلون على جارٍ مسلم، وصحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز.

والوجه الثَّاني: يمنعون، جزم به ابن رزينٍ في نهايته وناظمها، والآدميُّ في منوَّره.

(خ): مخالفة الأئمة

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (وفي مساواته وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمقنع، والبلغة، والمحرَّر، والشُّرح، والمذهــب الأحمد، والنَّظم، والرُّعايتين، والحاويين وغيرهم.

وَإِظْهَارُ عِيدٍ وَصَلِيبٍ وَضَرْبُ نَاقُوسِ وَرَفْعُ صَوْتٍ بِكِتَابِ أَوْ عَلَى مَيِّتٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمِثْلُهُ إَظْهَارُ أَكُل فِي رَمَّضَانَ، وَنَصَّ أَخْمَكُ: لَا يَضْرِبُونَ بِنَاقُوسٍ، وَمُرَادُهُ، واللَّهُ أَطْلَمُ: إظْهَارُهُ. قال في الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: وَيُمْنَعُ مِنَ التَّعْرُضِ لِللَّمَّةِ فِيمَا لَمْ يَظْهَرُوا، مَعَ أَنَّهُ فِي مَكَان آخَرَ (قَالَ): يُمْنَعُونَ مِـنْ ضَـرْبِ النَّاقُوس وَإظْهَارِ الْخَنَازِيرِ.

وَظَاهِرُهُ: لَيْسَ لَهُمَّ إَظْهَارُ شَيْءٍ مِنْ شَعَائِرٍ دِينِهِمْ فِي دَارِ الإِسْلامِ لا وَقْتَ الاسْتِسْقَاءِ وَلا لِقَاءِ الْمُلُـوكِ وَلا غَيْرِ ذَلِيكَ،

وَإِنْ صُولِحُوا فِي بَلَدِهِمْ بِجِزْيَةٍ أَوْ خَرَاجٍ لَمْ يُمْنَعُوا شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ كَأَهْلِ الْهَدْنَةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: مَا مَصَّرَهُ العَرَبُ أَوْ فُتِحَ عَنْوَةً فَلَيْسَ لِلْعَجَمِ أَنْ يَصْرِبُوا فِيهِ نَاقُوسًا أَوْ يَشْرَبُوا خَمْرًا أَوْ يَتْخِذُوا فِيهِ خِنْزِيرًا.

وَيُمْنَعُونَ مَقَامَ الحِجَازِ، وَهُوَ مَكُّةُ، والمَدِينَةُ، واليَمَامَةُ وَخَيْبَرَ، واليَنْبُعُ وَفَدَكُ وَمَخَالِيفُهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ٰمِنْهُ تَبُوكُ وَنَحْوَهَا، وَمَا دُونَ الْمُنْحَنَى وَهُوَ عُفَبَّهُ الصَّوَّانُ مِنَ الشَّامِ، كَمَعَّانِ، قَالَ: وَمَنْ سَمَّى مَنْ قَصَدَ مِنْهُمْ كَنِيسَةٌ حَاجًا أَوْ قَالَ حَجَّ المُشَاهَدُ عُزِّرَ بِمَا يَرْدَعُهُ إِلاَّ أَنْ يُسَمَّى حَجًّا بِقَيْدٍ كَحَجَّ الكُفَّارِ وَحَجَّ الضَّالِينَ، وَلَهُمْ دُخُولُـهُ، والآصَحُ بِإِذْنِ إِمَامٍ لِيْجَارَةِ، وَلا يُقِيمُوا بِمَوْضِيعٍ وَاحِدٍ فَوْقَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ.

وَثِيلٌ: فَوْقَ أُرْبُعَةِ إلاَّ لِمَرَضٍ، فَإِنْ مَاتَ دُفِنَ بِهِ، وَفِيهِ وَجُدٍّ.

وَيُمْنَعُونَ دُخُولَ الْحَرَمِ نَصٌ عَلَيْهِ، مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إلاَّ لِضَرُورَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْدَيُّ: إِلاَّ لِحَاجَةٍ، كَغَيْرِهِ (م ٤)(١)، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلِّفُو، وَيُعَرَّرُ وَيُنْبَشُ إِنْ دُفِنَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَبْلَى، وَلَمْ يَسْتَثْنِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَلا يَدْخُلُهُ لِيُسْلِمَ فِيهِ، وَلا تَاجِرُ وَلا رَسُولُ مُطْلَقًا، وَلا بِعِوضٍ، فَإِنْ اسْتَوْفَاهُ أَوْ بَعْضَهُ مَلَكَهُ.

وَقِيلَ: يَرُدُهُ.

وَقِيلَ: لَهُمْ دُخُولُهُ، وَأَوْمَا الَّذِهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ، كَحَرَمِ المَدِينَةِ، فِي الأشهْرِ، وَيَتَوَجُّهُ اختِمَالُ: يُمنَعُ مِنَ المُسْجِدِ الحَرَامِ لا الحَرَم، لِظَاهِرِ الآيَةِ.

وَلَيْسَ لِكَافِر دُخُولُ مُسْجِدٍ.

وَعْنُهُ: يَجُوزُمُ كَاسْتِتْجَارِوَ لِبَنَايِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ المَلْهَبُ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَهَا، وَمِنْهُمْ مِنْ قَالَ: لِمَصْلَحَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِإِذْنِ مُسْلِمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَهُمَا مَمًا، وَكَلِامُ القاضيي يَقْتَضِي: يَجُوزُ لِيَسْمَعُوا الذَّكَرَ فَتَرِقُ قُلُوبُهُمْ وَيُوْجَى إسْلامُهُمْ.

وَاحْتَجُّ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢١٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٢٦).

والإسنَّنَادُ جَيِّدٌ عَنِ الحَسَنِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ: «أَنْ وَفَدَ تَقِيفٍ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَالْزَلَهُمُ المَسْجِدَ لِيَكُونَ أَرَقَّ لِقُلُوبِهِمْ، وَاشْتَرَطُوا أَنْ لَا يُخْشَرُوا وَلا يُغْشَرُوا وَلا يُجْبُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لا يُخْشَـرُوا وَلا يُغْشَـرُوا، وَلا خَيْرَ فِي دِين لا رُكُوعَ فِيهِ".

(١) (مسألة – ٤): قوله: (ويمنعون دخول الحرم، نصُّ عليه، مطلقًا، وقيل: إلاَّ لضرورة، وقال ابن الجسوزيِّ: إلاَّ لحاجـة كغـيره).

المذهب المنصوص: عدم الجواز مطلقًا، وإذا قلنا بالجواز فهل للضُّرورة أم للحاجة؟

أطلق الخلاف.

(م): الإمام مالك

أحمدهما: لا يجوز لغير ضرورةٍ، قطع به ابن تميم، وحكاه عن ابن حامدٍ.

وهو ظاهر ما قطع به في الرُّعاية وغيره.

والقول الثَّاني: يجوز للحاجة أيضًا.

اختاره ابن الجوزيُّ وغيره.

الفسروع - كتاب الجهاد

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: إِنْ شَرَطَ المُنْعَ فِي عَقْدِ ذِمَّتِهِمْ مُنِعُوا، وَإِنْ كَانْ جَنْبًا فَوَجْهَانِ (م ٥)(١).

وَإِنْ قَصَدُوا اسْتَبْدَالُهَا بِأَكْلِ وَنَوْمٌ مُنِعُوا ذَكَرَهُ فِي الْآخَكَامُ السُّلْطَانِيُّةِ.

وَلَّا َحْمَدَ (٣/ ٣٣٩) عَنْ أَشُودَ بُنْ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَشْعَتْ بْنِ مَوَّارٍ عَـنِ الحَسَنِ عَـن جَـابِرِ مَرْفُوهِـا «لا يَذْخُـلُ مَسْجِدْنَا بَعْدَ عَامِنَا هَذَا غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ وَخَدَمِهِمْ» قِيل: لَمْ يَسْمَعْ الحَسنُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فَيَكُونُ رِوَايَةً بِالتَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالَهُ (هَـ) فِي الكُلِّ.

سَنَ عَنَجُونَ عَمَارَةً كُلُّ مَسْجِدٍ وَكِسُوتُهُ وَإِشْمَالُهُ بِمَالِ كُلِّ كَافِي، وَأَنْ يَنْنِيهُ بِيَدِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُو ظَاهِرُ كَلامِهِمْ فِي وَقْفِهِ عَلَيْهِ وَوَصِيَّتِهِ لَهُ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الهِمَارَةُ فِي الآيَةِ وَدُخُولُهُ وَجُلُوسُهُ فِيهِ يَسَدُلُ عَلَيهِ خَبَرُ أَبِي سَعِيدٍ المَرْفُرِعُ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسَاجِدِ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالإِيمَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَشُولُ: ﴿إِنْمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ الآية

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٧٦)، وَابْنُ مَاجَة (٨٠٢)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٦١٧) وَحَسَّنَهُ مِنْ رِوَايَةِ دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْحِ، وَهُــوَ ضَعِيـفٌ أَوْ مُعْنَى الآيَةِ: مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يُتْرَكُوا فَيَكُونُوا أَهْلَ الْمُسْجِدِ الحَرَامِ.

وَنِي الفُنُونِ: الآيَةُ وَارِدَةٌ عَلَى سَبَبٍ، وَهُوَ عِمَارَةٌ المُسْجِلِ ٱلحَرَامِ، فَظَاهِرُهُ المُنْعُ فِيهِ فَقَطْ، لِشَرَفِهِ.

وَنِي تَفْسِيرِ ابْنِ الجَوْزِيُّ فِي بِنَاثِهِ وَإِصْلاحِهِ وَدُخُولِهِ وَجُلُوسِهِ فِيهِ كِلاهُمَا مَخْظُورٌ عَلَى الكَسافِرِ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَنْعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ، أَطَلَقَ وَلَمْ يَخُصَّ مَسْجِدًا، وَقَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ العُلَمَاء.

وَإِن انْجَرَ ذِمِّيٌّ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ فَفِي تِجَارَتِهِ إِنْ بَلَغَتْ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَعَنْهُ: عِشْرِينَ.

وَقِيلَ: وَإِنْ قُلْت.

وَفِي النَّبْصِرَةِ عَنِ القَاضِي: دِينَارًا نِصْفُ العُشر.

وَفِي النَّرْغِيبِ رَوَّايَةٌ: العُشْرُ، جَزَّمَ بِهِ فِي الوَاضِحِ، مَرَّةً فِي السُّنَةِ. وَقِيلَ: يَلْزُمُ ذِمِّيَّةً مُتَّجِرَةً بالحِجَازِ فَقَطْ، لِمَنْعِهَا مِنْهُ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُ التَّغْلِبيُّ غَشْرً"، جَزَمَ بَهِ فِي التَّرْخِيبِ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحَرَّر: لا شَيْءُ عَلَيْهِ، وَيَمْنَعُهُ دَيْنٌ، كَزَكَاةٍ إِنْ ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ وَفِي تُصْلِيقِهِ بِأَنَّ جَارِيَةً مَعْهُ أَهْلُهُ أَنْ بِنْتُهُ وَنَحْوُهُ رَوَايَتَانَ (م ٦)(١)

وْفِي الرَّوْضَةِ: لا عُشْرَ عَنْ زُوجَتِهِ وَسَوِيَّتِهِ، وَإِن اتُّجَرَ حَرْبِيٌّ إِلَيْنَا وَبَلَغَتْ تِجَارَتُهُ كُلْوَمّيًّ.

رُقِيلَ: نِصْفُهُ، فَالعُشْرُ فِي السُّنَّةِ.

أحدهما: لا يمنعون.

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، لإطلاقهم الجواز، وأكثرهم لا يخلو عن جنابةٍ، ولم نعلم أحدًا منهم قال باستفسارهم. والوجه الثَّاني: يمنعون، وهو الصُّواب؛ لأنَّ المسلم يمنع من اللَّبث، فهذا بطريق أولى وأحرى.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (و في تصديقه بالُّ جاريةٌ معه أهله أو بنته ونحوه روايتًان). انتهى.

إحداهما: يصدّق.

قدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّ ذلك لا يعرف إلاَّ من جهته، ثمُّ وجدت ابن رزينِ قدَّمه في شرحه.

وقال الخلال: هو أشبه القولين.

والرُّواية الثَّانية: لا يصدُّق، لأنَّها في يده، فأشبهت بهيمته.

وأطلقهما في المغني، والشَّرح، والزُّركشيُّ.

⁽١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن كان جنبًا فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الآداب الكبرى، والرَّعاية الكبرى في باب الغسل، والرَّعاية الصُّغرى في مواضع الصَّلاة، ومختصر ابن تميم، والحاوي الصُّغير، والقواعد الأصوليَّة.

وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةً عَنْهُ: مَا لَمْ يَشْرِطْ أَكْثَرَ.

وَفِي الوَاضِح: الحُمُسُ، وَذُكَرَ الْشَيْخُ: لِلإِمَامِ تَرَكُهُ، وَذَكَر شَيْخُنَا أَنْ أَخْذَ العُشُورِ مِـنْ تُجَـّارِ أَهْـلِ الحَـرْبِ يَذخُـلُ فِـي أَخْكَام الجزيّةِ وَتَقْدِيرِهَا، عَلَى الجِلافِ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ، والآمِدِيُّ: يُؤْخَذُ مِنْهُ كُلُّمَا دَخَلَ إِلَيْنَا.

وَقِيلَ: لا يُؤخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ مِيرَةٍ يَخْتَاجُ إِلَيْهَا، وَلا يُعْشَرُ ثَمَنُ خَمْرٍ وَخِنْزيرٍ.

وَعَنْهُ: بَلَى، جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ.

وجزم به فِي الْغُنْيَةِ، وَأَنَّهُ يُوْخَدُ عُشْرُ ثَمَنِهِ، وَاحْتَجُ بِلَلِكَ عَلَى أَنَّ الحَلالَ، والحَرَامَ مَا حَكَمَ بِهِ الشَّرْعُ، فَإِنَّ نَفْسَ العَيْسِ وَهُوَ الحَلالُ المُطْلَقُ طَعَامُ الآنْبِيَاءِ كَمَا فِي الحَبَرِ عَنْهُ عليه السلام، وَيَتَخَرَّجُ تَعْشِيرُ ثَمَنِ الحَمْرِ.

وَقَالَ القَاضِي فِي شُرْحِهِ ٱلصَّغِيرِ: اللَّهُمُّ غَيْرُ التَّغْلِييُّ يُؤخَذُ مِنْهُ الجِزْيَةُ، وَفِي غَيْرِهَا رِوَايَتَانِ:

إخْدَاهُمَا: لا شَيْءَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهَا، اخْتَارَهُ سُيْخُنَا.

وَالثَّانِيةِ: عَلَيْهِمْ يُصْفُ الْغُشْرِ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَمْوَالِ الَّتِي يَتَجِرُونَ بِهَا إِلَى غَيْرِ بَلَدِنَا؟ عَلَى روايَتَيْن:

إِخْدَاهُمَا: يَخْتَصُ بِهَا.

وَالثَّانِيَّةُ: يَجِبُ فِي ذَلِكَ وَفِيمًا لَمْ يَتَّجِرُوا بِهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَقِمَارِهِمْ وَمَوَاشِيهِمْ.

قَالَ: وَٱهْلُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا إِلَيْنَا تُجَّارًا بِأَمَانِ أَخِذَ مِنْهُمْ العُشْرُ دَفْعَةً وَاحِدَةً، مَوَاءٌ عَشَرُوا أَمْوَالَ المُسْلِمِينَ إِذَا دَخَلَـتُ إِلَيْهَا أَمْ لا؟ وَعَنْهُ: إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ بِالمُسْلِمِينَ فَعِلَ بِهِمْ، وإِلاَّ فَلا.

وَيَحْرُمُ تَعْشِيرُ الْآمْوَالِ، والكُلْفَ ِ الَّتِي ضَرَبَهَا ٱلْمُلُوكُ عَلَى النَّاس (ع)، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْم وَهُنَيْخُنَا.

فَالَ القَاضِي: لا يَسُوغُ فِيهَا اجْتِهَادٌ، وَأَفْتَى بهِ الجُونِيْنِيُّ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الحَنفِيَّةِ لِلْحَاجَةِ.

قَالَ شَنَيْخُنَا: وَمَا جُهِلَّ رَبُّهُ وَجَبَ صَرْفُهُ فِي َالمَصَالِحِ، كَمَغْصُوْبِ، عِنْدَ أَكْثُرِ المُلَمَاء، وَكَذَا إِنْ عُلِمَ وَأَبُوا رَدُّهُ إِلَيْهِ، لأَنْـهُ تَقْلِيلُ الظَّلْمِ، وَهَذِهِ الكُلُّفُ دَخَلَهَا التَّاوِيلُ، والشَّبْهَةُ لا كَمَغْصُوبِ، والتُّوَرُّعُ عَنْهَا كَالشَّبْهَاتِ، فَلا يَفْسُقُ مُتَاوَّلٌ، وَلا يَجِبُ إِنْكَارُهُ، وَلَكِنْ لِوَلِيَّ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمُهُ مَنْعَ مُولَيْتِهِ مِنَ التَّزْويِجِ مِثْنَ لا يُنْفِقُ عَلَيْهَا إِلاَّ مِنْهُ.

وَقَالَ فِيمَنْ ضَمَيْنَهُ وَيَأْخُذُهُ وَيُعْطِيِهِ الجُنْدَ، وَيَخْفِرُ: إِنَّ حَرَسَ أَهْلُ الطَّرِيقِ وَأَخَذَ كِفَايَتَهُ جَازَ، وَأَمَّا الضَّمَانُ الَّذِي يَــأَخُذُهُ الجُنْدُ وَلا يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ فَدَرَكُهُ عَلَى غَيْرِو، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ نُصْحُ الْمَسَافِر وَحِفْظُ مَالِهِ.

فُصلُ

وَإِنْ تَحَاكُمَ إِلَيْنَا ذِمِّيَّانٍ فَعَنْهُ يَلْزَمُ الحُكُمُ، والإِعْدَاءُ، كَذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٍ، وَعَنْهُ: إنْ اخْتَلَفَتْ اللَّهُ.

وَعَنْهُ: يُخَيَّرُ إِلاَّ فِي حَقَّ آدَمِيَّ، وَالآمْنَهَرُ: وَفِيهِ كَمُسْتَأْمَنِينَّ، فَيَحْكُمُ وَيُعَدِّي بِطَلَبِ أَحَدِهِمَا (م ٧)(١).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وإن تحاكم إلينا ذميًّان فعنه يلزم الحكم، والإعداء كذمًّيٍّ ومسلم، وعنه: إن اختلفت الملَّة، وعنه: يخيرًر إلاً في حقّ آدميٍّ، والأشهر: وفيه كمستأمنين، فيحكم ويعدي بطلب أحدهما). انتهى.

إحداهنٌّ: يلزم الحكم، والإعداء قدَّمه في المحرِّر.

والرُّواية الثَّانية: يلزمه إن اختلفت الملَّة، وإلاَّ خيَّر.

والرُّواية النَّالثة: إن تطالبوا في حقٌّ آدميٌّ لزم الحكم، وإلاُّ فهو مخيِّرٌ.

قال في المحرَّر: وهو أصحُّ عندي.

والرَّواية الرَّابعة: يخيُّر في حقَّ آدميٌّ وغيره: قال المصنّف وهو الأشهر، وكذا قال في الحرُّر.

قال الزُّركشيِّ: هو المشهور.

وجزم به في المذهب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز وغيرهم.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم قلت: وهذا هو الصَّحيح من المذهب.

وَعَنْهُ: بِاتَّفَاقِهِمَا، كَمُسْتَأْمَنِينَ.

وَّفِي الْرُّوْضَةُ فِي إِرْثِ الْمَجُوسِ: يُخَيِّرُ إِذَا تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا وَاحْتَجُ بِآيَةِ التَّخْييرِ، وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ أَنْهُمْ عَلَى الجِلاف. لأَنْهُمْ ذِمَّةٌ، وَيَلْزَمُهُمْ حُكْمُنَا لا شَرِيعَتُنَا هَذِهِ الشَّرِيعَةُ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فِلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَبِعَ شَيْئًا مِنْ أَمُورِهِمْ وَلا يُدْعَــوْنَ نَدَ مِنْ اللَّهِ مِنْ مُعَلِّمُ لَا شَرِيعَتُنَا هَذِهِ الشَّرِيعَةُ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فِلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَبِعَ شَيْئًا مِنْ أَمُورِهِمْ وَلا يُدْعَــوْنَ إلَى خُكْمِنَا أَصْلاً.

نُص عَلَى الكُلِّ.

وَلا يُحَضَّرَ يَهُودِيًّا يَوْمَ سَبْت، ذَكَرَهُ إِبْنُ عَقِيلٍ أَيْ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ، وَفِيهِ وَجْهَـانِ، أَوْ مُطْلَقًـا لِضَـرَرِهِ بِإِفْسَـادِ سَـبْتِهِ، وَلِهَذَا لَا يُكُرَّهُ امْرَأَتُهُ عَلَى إِفْسَادِهِ مَعَ تَأَكُّدِ حَقِّهِ (م ٨، ٩)(١١).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَخْتَمِلُ أَنَّ السُّبْتَ مُسْتَثْنَى مِنْ عَمَل فِي إجَارَةٍ.

قَالَ أَحْمَدُ (٤/ ٢٣٩): حَدَّثْنَا يَزِيدُ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةً: سَمِعْت عَبْدَ اللّهِ بْنَ سَلَمَةَ يُحَدُّثُ عَـنْ صَفْـوَانَ بْسَ عَسَّال الْمَرَادِيُّ قَالَ: «قَالَ يَهُودِيُّ لِصَاحِبهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَىٰ هَذَا النَّبِيِّ حَتَّى نَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الآيَـةِ: ﴿وَلَقَـٰذُ آتَيْنَنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]، فَقَالَ: لَا تَقُلُ لَهُ نُبِيٌّ، فَإِنَّهُ لَوْ سَمِعَك لَصِارَتْ لَهُ أَرْبَعَةُ أَعْيُنَ، فَسَأَلاهُ، فَقُــالَ النَّبِيُّ ﷺ لا تُشركُوا بَاللَّهِ شَيْثًا، وَلا تَسْرقُوا، وَلا تَزْنُوا، وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إلاّ بالحَقّ، وَلا تَسْخَرُوا، وَلا تَأْكُلُوا الرَّبُ، وَلا تَمْشُوا ببَريء إلَى ذِي سُلْطَان لِيَقْتَلَهُ، وَلا تَقْذِفُوا مُحْصَنَةً أَوْ قَالَ: لا تَفِرُوا مِنَ الْزُحْف.

شُعْبَةُ الشَّاكُ وَأَنْتُمْ يَهُودُ وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً أَنْ لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ فَقَبَّلا يَدَيْهِ وَرجْلَيْهِ، وَقَالاً: نَشْهَدُ أَنْك نَبَسيُّ، قَـالَ فَمَـا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَتَبَعَانِي قَالا: إِنْ دَاوُد عَلَيهِ السلام دَعَا أَنْ لا يَزَالَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ نَبيٌّ، فَإِنَّا نَخْشَى إِنْ أَسْلَمْنَا أَنْ تَقْتُلْنَا يَهُودُه.

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٥٤١)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٧٣٣) وَصَحَّحَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَجُمْهُورُ الْمُفَسَّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بالآياتِ الْمُعْجزَاتِ، والدَّلالاتِ، وَهِيَ العَصْنا، واليَدُ، والطَّوفَ انُ، والجَـرَادُ، والفُمَّـلُ، وَالْضُّفَادِعُ، وَالدُّمُ، فِي الثَّامِن، والتَّاسِعُ أَقُوَالٌ.

وَلا يَحْكُمُ إِلاَّ بِالْإِسْلامِ.

وَإِنْ تَعَاقَدُوا عُقُودًا فَاسِٰدَةً ثُمَّ أَسْلَمُوا أَوْ أَتَوْنَا وَتَقَايَضُوا مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَمْ نَفْسَخُهُ وَنُعَـامِلُهُمْ وَنَقْبِـضَ ثَمَنَـهُ مِنْهُـمَ، وَإِلاًّ

(١) (مسألة - ٨ - ٩): قوله: (ولا يحضر يهوديًا يوم سبت، ذكره ابن عقيل، أي لبقاء تحريمه عليه، وفيه وجهان، أو مطلقًا، لضرره بإفساد سبته، ولهذا لا يكره امرأته على إفساده مع تأكُّد حقَّه). انتهى.

في ضمن كلام الصنف مسالتان.

(المسألة الأولى – ٨): إذا قلنا: لا يحضر اليهوديُّ يوم السُّبت؛ فهل ذلك لأجل بقاء تحريمه عليهم أو مطلقًا لضرره بإفساد سبته؟ تردُّد المصنِّف في ذلك.

قلت: الصُّواب في ذلك أنَّ عدم إحضاره فيه مطلقًا، أعنى سواءٌ قلنا ببقاء تحريمه أو لضرره بإفساده.

وهو ظاهر كلام ابن عقيل ويحتمل أنَّه لبقاء تحريمه عليهم.

(المسألة الثَّانية - ٩): هل تحريم السُّبت باق مستمر عليهم إلى الآن أم لا؟

أطلق الخلاف.

قال في المحرَّر وشرح النَّظم، والرَّعايتين، والحاويين: وفي بقاء تحريم السَّبت عليهم وجهان. انتهى.

قال النَّاظم: وفائدتهما حلُّ صيده فيه وعدمه. انتهى.

قلت: وكذا من فائدتهما ما ذكره المصنّف من عدم إحضارهم على رأي.

أحدهما: تحريمه باق عليهم، ويحمله كلام ابن عقيل على ما ذكره المصنّف. قلت: وظاهر حالهم يدلُّ على ذلك وفيه نظرٌ لما بيِّناًه.

والوجه الثَّاني: انتفى التَّحريم عنهم.

وَقِيلَ: إن ارْتَفَعُوا بَعْدَ أَنْ ٱلْرَمَهُمْ حَاكِمُهُمْ بِالقَبْضِ نَقُذَ وَهَـذَا لالـبَرَّامِهِمْ بِحُكْمِهِ، لا لُزُومِـهِ لَهُــمُ، كَفَـولِ الْمَـاوَرْدِيُّ، والآشهَرُ: لا، لآنْ حُكْمَهُ لَغُوْ لِعَدَم الشُّرْطِ وَهُوَ الإسلامُ.

وَعِنْدَ (هـ) يَجُوزُ أَنْ يُقَلِّدَ الكَأْفِرُ القَضَاءَ بَيْنَ أَهْلِ دِينِهِ، وَهَذَا لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةُ النَّاسِ، بَلْ قَدْ يَقَعُ تَقْلِيدُ رِيَاسَةٍ وَرَعَامَةٍ. وَعَنْهُ: فِي الخَمْرِ المَقْبُوضَةِ دُونَ ثَمَنِهَا يَدْفَعُهُ المُشْتَرِي لِلْبَائِعِ أَنْ وَارِثِهِ، بِخِلاف خِنْزِيرٍ لِحُرْمَةِ عَيْنِهِ.

وَإِنْ أَسْلَمَ الوَارَثُ فَلَهُ الثَّمَنُ، قَالَهُ فِي المُسْتَوْحَبِّ، والمُبْهِجِّ، والتَّرَّغِيبِ، لِثُبُوتِهِ قَبْلَ إَسْلاَمِهِ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد وَاخْتَجُّ بِهِ فِي الانْتِصَار بأنّها تُضْمَنَ وَأَنْهَا مَالٌ لَهُمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجبنِي الحُكُمُ بَيْنَهُمْ فِي خَمْر وَخِنْزِيرِ وَنَحْوو، وَيَحْكُمُ فِي فَمَنِهِ.

وَنَقَلَ الَيْمُونِيُّ: يَسْتَخْلِفُهُمْ بِالْكَثِيسَةِ وَيَغْلُظُ عَلَيْهِمْ بِمَّا يُعَظَّمُونَ بِهِ وَيَأْللُوْ، وَإِذَا حَضَرَ عِنْدَهُ وَوَجَبَتْ اليَمِينُ لَـمْ يَجُـزُ إِرْسَالُهُ إِلَيْهِمْ يُحَلِّفُونَهُ، وَإِنْ حَلِّفُوهُ ثُمُّ جَاءُوا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ بِأَيْمَانِهِمْ أَجُزَاهُ، وَإِنْ تَبَايَعُوا بِرِبًا فِي سُوقِنَا مُيْعُوا، لآنُهُ عَائِدٌ بفَسَادِ نَقْدِنَا، وَكَذَا إِنْ أَظْهَرُوا بَيْمَ مَأْكُول فِي نَهَار رَمَضَانُ، كَشِوَاء، مُنِعُوا، ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّمُوا الرُّمْيَ، وَظَّاهِرُهُ: لاَ فِي غَيْرِ سُوقِنَا، أَيْ إِنْ اغْتَقَدُوا حِلَّهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ: لَوِ اعْتَقَدُوا بَيْعَ دِرْهَم بِدِرْهَمَيْنِ يَتَخَرُّجُ أَنْ يُقَرُّوا عَلَى وَجْهِ لَنَا.

وَمَنْ أَبَى بَذْلَ َ الجَزْيَةِ أَوْ الصُّغَارَ قَالَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ أَوْ التِزَامَ حُكْمِنَا، أَوْ قَاتَلَنَا.

والآشفهُرُ: أَوْ لَحِقَ بِنَارِ حَرْبٍ مُقِيمًا بِهَا انْتَقَضَ عَهْدُهُ، وَإِنْ ذَكَرَ اللَّهُ أَوْ كِتَابَـهُ أَوْ دِينَـهُ أَوْ رَسُـولَهُ بِسُـوءٍ، أَوْ تَجَسُّسَ لِلْكُفَّارِ أَوْ آوَى جَاسُوسًا، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ فَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ فَتَنَهُ عَنْ دِينِهِ، أَوْ قَطْعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ أَوْ رَبَى بِمُسْلِمَةٍ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ لَمْ يَثْبُتُ بِيِّنَةٍ بَلَ أَشْتُهِرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ، فَنَصُّهُ: يَنْتَقِفَى، وَنَصُّـهُ: إِنْ سَـحَرَهُ فَـاَذَاهُ فِـي تَصَرَّفِهِ أَوْ قَلْنَفَهُ فَلا، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيهِمَا روَايَتَيْن.

وَفِي الوَسِيلَةِ: إِنْ لَمْ تَنْقُضَهُ فِي غُيْرِ الْآرَبَعَةِ الأُولِ وَشَرَطَ وَجْهَانِ، وَإِنْ أَبَى مَا مُنِعَ مِنْهُ فِـي الفَصْــلِ الآوَّلِ فَهَــلْ يَــلْزَمُ تَرَكُهُ بِعَقْدِ الذَّمَّةِ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ١٠)^(١).

فَإِنْ لَزِمَ أَوْ شَرَطَ تَرَكَهُ فَفَي نَقْضِهِ وَجْهَانِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَتَنُنِ (م ١١)(٢).

(١) (مسألة - ١٠): قوله: (وإن أبي ما منع منه في الفصل الأوَّل فهل بلزم تركه بعقد الذَّمَّة؟ فيه وجهان). انتهى.

يعني: إذا أبى ترك ما منع منه من عدم إظهار الخمر، والحنزير، والصّليب ورفع الصّوت بكتابة بين المسلمين، وضرب النّاقوس بين المسلمين أيضًا ونحو ذلك، على ما يأتي في نقل كلام صاحب الرّعاية.

فهل يلزمهم تركه بمجرَّد عقد الذُّمَّة عليهم، أو لا بدُّ من شرطه عليهم؟

أطلق الخلاف، هذا ما ظهر لي، ولكنَّ أوَّل الكلام ليس بمستقيم.

أحدهما: يلزمهم تركه بمجرد عقدها عليهم.

والوجه الثَّاني: لا يلزمهم إلاَّ بشرطه عليهم، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١١): قوله: (فإن لزم أو شرط تركه ففي نقضه وجهان، وذكر ابن عقبل روايتين). انتهى.

أي: ففي نقض العهد بفعل ذلك وجهان.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، وآلخلاصة وغيرهم.

أحدهما: لا ينتقض عهدهم بفعل ذلك وهو الصُّحيح.

قال الشَّارح: هو قول غير الخرقيُّ من أصحابنا.

قال الزَّركشيُّ: هذا اختيار الأكثر وصحَّحه في النَّظم وغيره.

وقدُّمه في المقنع، والمحرُّر وغيرهما، واختاره القاضي وغيره.

والوجه الثَّاني: ينتقض إن كان مشروطًا عليهم، وكذا الحكم لو لزم من غير شرطٍ.

قدُّمه في الرَّعايتين، والحاويين وغيرهما، وهو ظاهر كلام الحرقيِّ.

قال في الرَّحاية الكبرى وغيره: وإن أظهر خمرًا أو خنزيرًا أو صليبًا أو رفع صوته بكتابه بين المسلمين أو عنـد موتـاهم أو ضـرب=

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

الفروع - كتاب الجهاد

وَذَكَرَ ٱلْفِصًا فِي مُنَاظَرَاتِهِ فِي رَجْم يَهُودِيِّيْن زَنَيَا: يَحْتَمِلُ لِنَقْضَ العَهْدِ، وَيُنتَقَضُ بإظْهَار مِنا أَخِذَ عَلَيْهِـمْ سَــَّرُهُ مِمَّـا هُــق دَيْنُ لَهُمْ فَكَيْفَ بِإِظْهَارِ مَا لَيْسَ بِدَيْنِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةُ الحِلافِ مَعَ الشُّرَاطِ فَقَطْ.

قَالَ ابْنُ شِهَابَ وغَيْرُهُ: يَلْزَمُ أَهْلُ الذُّمَّةِ مَا ذُكِرَ فِي شُرُوطِ عُمَرَ، وَكَذَا ابْنُ رَزينِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: مَــنْ أَقَـامَ مِـنَ الرُّوم فِي مَدَائِن الشَّام لَزَمَتْهُم هَذِهِ الشُّرُوطُ، شُرطَت عَلَيْهِمْ أَمْ لا؟

قُالَ: وَمَا عَدَا الشَّامَ فَقَالَ الحِرَقِيُّ: إِنْ شُرِطَ عَلَيْهِمْ فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ انْتَقَصَ العَهْدُ بِمُخَالَفَتِهِ، وإلا فَلا، لآنَّهُ قَالَ: وَمَنْ نَقَصَ العَهْدُ بِمُخَالَفَةِ شَيْءً مِمَّا صُولِحُوا عَلَيْهِ حَلَّ مَاللَهُ وَدَمُهُ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِي نَصْرَانِي لَعَسَنَ مُسْلِمًا: تَجِبُ عُقُرِبَتُهُ بِمَا مِنْ العَهْدَ مِنْ مُسْلِمًا: تَجِبُ عُقُرِبَتُهُ بِمَا مِنْ العَهْدَ مِنْ العَهْدَ مِنْ العَهْدَ مِنْ اللهِ اللهُونَ مُنْ اللهُ وَدَمُهُ، وَقَالَ شَيْخُنَا فِي نَصْرَانِي لَعَسْنَ مُسْلِمًا: تَجِبُ عُقُربَتُهُ بِمَا مِنْ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللهُ الللللّهُ اللللّهُ اللهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ ا يَرْدَعُهُ وَأَمْثَالُهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَفِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ قَوْلًا: يُقْتَلُ، لَكِنَّ المَعْرُوفَ فِي المَذَاهِبِ الآرْبَعَةِ القَوْلُ الآوُلُ، وَمَنْ نَقَضَهُ بِلُحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ فَكَأْسِيرٍ حَرْبِيٍّ، وَمَنْ نَقَضَهُ بِغَيْرِهِ، فَنَصُّهُ: يُقِتَلُ، قِيلَ: يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ، والآشْهِرُ يُخَيَّرُ فِيهِ^(۱)، كَحَرْبِيٍّ (م ١٢)^(۱).

وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ أَنَّ مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْنَا أَوْ مَا فِي شُرُوطٍ عُمَرَ يَلْزُمُهُ تُرَكُهُ وَيُنْتَقَضُ بَفِعْلِهِ.

وَيَحْرُمُ بِإِسْلَامِهِ قَتْلُهُ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَفِي الْمُسَنَّوْعِبِ: رِقُهُ (و هـ ش)، وَإِنْ رُقِ ثُمُّ أَسْلَمَ بَقِيَ رِقُهُ، وَقِيلَ: مَنْ نَقض عَهْدَهُ بِغَيْرِ قِتَالِنَا ٱلْمِـقَ بِمَأْمَنِـهِ، والمُـرَادُ بتَحْرِيم القَتْل غَيْرُ السَّابِ، وَأَنَّهُ فِيهِ الخِلافُ الَّذِي فِي الْمُرْتَدُّ.

َ وَلَهُذَا اقْتَصَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى أَنْ سَابً النّبِيِّ ﷺ يُقْتَلُ وَلَوْ أَسْلَمَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ البّنَاء فِي الْحَسَالِ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ صَحِيحُ المَذْهِبِ، وَذَكَرَ مَا تَقَدَمْ فِي قَذْفِ أَمَّ النّبِيِّ ﷺ، وَأَنْ افْتِصَارَ السَّامِرِيُّ عَلَي هَذَا مَعَ ذِكْسِرِهِ الخِلافَ فِي تَوْبَةِ الْمُسْلِمِ السَّابُ فِيهِ خَلَلُّ؟ لَّأَنُهُ ذَكَرَ مَا فِي الإرْشَادِ، والْهِذَايَةِ، وَأَنْ عَكُسَ مَـلَهِ رُوَّايَةً تَقَدَّمَتَ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةً، وَأَنْهُ قَدْ تَوَجَّهُ بِأَنْهُ قَدْ يَكُونُ وَقَعَ خَلَطًا مِنَ الْمُسْلِمِ لا اعْتِقَادًا لَهُ، وَتَقَدَّمَ حَدُّ الزَّنَا وَتَقَدَّمَ حُكُمُ مَالِهِ.

=ناقوسًا بين المسلمين أو على بناؤه على جار مسلم أو ركب الحيل أو أحدث في الإسلام بيعةُ أو كنيسـةً، أو أقيام بالحجـاز، أو دخــل الحرم ونحو ذلك عزَّر، وإن شرط عليهم ترك ذلك انتقض عهد فاعله.

وقيل: بل يعزُّر. انتهي.

(١) تنبيه: قوله: (قيل: يتعيَّن قتله، والأشهر يخيُّر فيه).

هذان القولان تفسيرٌ للنصُّ، هذا الذي يظهر لى.

أو يكون قوله: (والأشهر يخيّر فيه) مقابلٌ لمنصوص، وهو مصطلح صاحب الحرّر، والنَّظم، والرَّعايتين وغيرهم مسن الأصحاب، وكلامهم صحيحٌ في ذلك.

لكن يبقى قول المصنّف: (قيل: يتعيَّن قتله) مفسَّرٌ للنُّصُّ فقط، وإتيانه بهذه الصَّيْخة لا بـدُّ لـه مـن نكتـة، وتقـدُّم معنى ذلـك في

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن نقضه بغيره فنصُّه: يقتل، قيل: يتعيَّن قتله، ولأشهر: يخيُّر فيه كحربيُّ). انتهى.

يعنى: إذا انتقض العهد بغير اللَّحوق بدار الحرب.

أحدهما: يتعيَّن قتله.

قال صاحب المحرَّر، والنَّظم، والمصنَّف وغيرهم: وهو المنصوص.

وقدَّمه في المذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم، وهو ظاهر كلام الحزقيّ وغيره.

والقول الثاني: يخير فيه كحربي.

قال المصنّف: وهو الأشهر.

واختاره القاضي وغيره.

وجزم به في الكافي، والمقنع وشرح ابن منجًا وغيرهم.

وقدُّمه في الشُّرح وغيره.

قلت: وهو الصّحيح، وأطلقهما في الحرّر.

وَفِي الخِلافِ فِيمَنْ انْتَقَصَ عَهْدُهُ وَتَابَ أَنَّهُ يُخَيِّرُ فِيهِ كَالْآسِيرِ، وَحُمِلَ كَلامُ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ الإمَامُ رَآهُ مَصْلَحَةً، ثُـمُّ ذَكَرَ الوَجْهَيْن فِي مَالِهِ، وَإِنَّ سَابٌ النَّبِيُّ ﷺ يُقْتَلُ لآنَهُ قَذْفٌ لِمَيَّتَ فَلا يَسْقُطُ بتُوبَّةٍ.

وَذَكَرَ بَعْضَهُمْ أَنْ كَلاَمَ القَاضِي يَذَكُ عَلَى أَنَّهُ ثَابَ بِغَيْرِ الإِسْلامِ، لآنَّهُ لَوْ نَقَضَ العَهْادَ بِغَيْرِ السَّبِّ ثُسمٌ أَسْلَمَ لَـمْ يُخَيَّرْ

وَفِي الرَّعَايَةِ فِيمَا إِذَا قُتِلَ مَالُهُ فَيْءٌ إِذَنْ، وَعَنْهُ إِرْثٌ، فَإِذَنْ إِنْ تَابَ قَبْلَ قَتْلِهِ دُفِعَ إِلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثِهِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ فِي ذِمِّيٌّ فَجَرَ بِمُسْلِمَةٍ: يُقْتَلُ قِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَسْلَمَ؟

قَالَ: يُفْتَلُ، هَذَا قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَأَنْ عَلَى ۚ قَوْلِنَا يُخَيُّرُ الْإِمَامُ فِيهِ تُشْرَعُ اسْتِتَابَتُهُ بِالعَوْدِ إِلَى الذَّمَّةِ، لآنَ إِفْرَارَهُ بِهَا جَائِزٌ بَعْدَ هَذَا لَكِنْ لا تَجِبُ هَذِهِ الاسْتِتَابَةُ رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ أُوجَبْنَاهَا بِالإِسْلامِ عَلَى رِوَايَةٍ، وَأَنْ عَلَى رِوَايَـةٍ ذَكَرَهَـا الحَطّـابِيُّ مَنْ أُنْ النَّذِينَ وَاللَّهُ عَلَى مِنْ أَنْ مِنْ أَنْ عَلَى مَا أَنْ الْعَلْمُ اللَّهِ عَلَى مِوَايَةٍ، وَأَنْ عَلَى رِوَايَـةٍ ذَكَرَهَـا الحَطّـابِيُّ يَسْقُطُ القَتْلُ بِإِسْلامَ الذَّمِّيِّ مَعَ أَنَّهُ لا يُسْتَتَابُ كَأْسِيرِ خَرْبِيٍّ.

وَأَمُّا الْمُسْلِّمُ فَإِنَّهُ إِذَا قُبِلَتْ تَوْيَتُهُ أُسْتُتِيبَ، وَمَعَ هُذًا فَمَنْ يَقْبُلُهَا قَدْ يُجَوِّزُهَا وَلا يُوجِبُهَا، لَكِنَّ المُنْصُوصَ عَسن أَصْحَابِ هَذَا القَوْلِ أَنْهُ لا يَقَالُ لَهُ أَسْلَمَ فَإِنْ أَسْلَمَ لَمْ يُقْتَلَ، وَحُكِيَ عَنْهُ أَنْ الْمُسْلِمَ يُسْتَتَابُ وَتُقْبَسُلُ تَوْيَتُمُهُ، وَخَرْجَ عَنْمُ فِي الذَّمْيُ يُسْتَتَابُ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا يَهِمَنْ قَهَرَ مُسْلِمِينَ وَتَقَلَهُمْ إِلَى دَارِ حَرْبِ: ظَاهِرُ مَلْهَبِ أَحْمَدَ يُقْتَلُ بَعْدَ إِمسْلامِهِ، وَأَنَّـهُ أَشْبَهَ بِالكِتَـابِ، وَقَالَ شَيْخُنَا يَعْدَ إِمسْلامِهِ، وَأَنَّـهُ أَشْبَهَ بِالكِتَـابِ، وَإِللهُ اللهُ عَلْمُ عَهْدُ ذُرَّيْتِهِ كَنِسَائِهِ، سَوَاءٌ لَحِقُوا بِلنَارُ حَرْبٍ أَوْ لا، لأَنْهُمْ لَمْ يَنْقُضُوا العَهْدَ، نَقَلَهُ عَنْـهُ عَبْـدُ وَالسُّنَّةِ، كَالْمُحَارَبِ، وَلا يُنْتَقَضُ عَهْدُ ذُرَّيْتِهِ كَنِسَائِهِ، سَوَاءٌ لَحِقُوا بِلنَارُ حَرْبٍ أَوْ لا، لأَنْهُمْ لَمْ يَنْقُضُوا العَهْدَ، نَقَلَهُ عَنْـهُ عَبْـدُ اللُّهِ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةً.

وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: بَلَى، كَحَادِثٍ بَعْدَ نَقْضِهِ بدَار حَرْبٍ.

نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَمْ يُقَيِّدُهُ فِي الفُصُولِ، والمُحَرُّرِ وَغَيْرِهِمَا بِدَارِ حَرْبِ، وَفِي العُمْدَةِ: يُنْتَقَصْ فِي ذُرِّيَّةِ إِنْ ٱلْحَقَهُمْ بِــدَارِ

وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ بِنَقْضِهِ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ فَفِيهِ وَجُهَان (م ١٣)^(١١).

وَيُنْتَقَضُ فِي هُدَٰنَةٍ فِي ذُرِّيَّتِهِ وَعَهْدُ مَنْ لَمْ يُنكِرْ أَوْ لَمْ يَعْنَزِلْ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يُخْبِرُ الإِمَامَ.

ثُمُّ إِذَا أَعْلَمُوا الإِمَامُ أَقَرُهُمْ بِتَسْلِيمِ النَّاقِضِ أَوْ تَمْييزهِمْ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَى الْقَادِّرُ انْتَقَضَ، وإلاَّ فَكَأْسِيرِ. وَمَنْ أُسِرَ مِنْهُمْ فَادْعَى أَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَنْقُصْ وَأَشْكُلَ صَدُق، وَمَنْ جَاءَنَا بِأَمَانٍ فَحَصَلَ لَهُ ذُرَيَّةٍ ثُمْ نَقَضَ العَهْدَ فَكَذِمِّي،

وَيُمْنَعُ مِنْ شِرَاء الْمُسْحَفِ، وَلا يَصِحُ.

وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرُو: وَحَدِيثٍ وَفِقْهٍ.

وَتَيْنَ مَنْ يَنْ اللَّهِ وَخَلْهَا لَهُ وَالْتُصَرَّرُ فَيْ عُيُونِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْمُصْحَفْ وَسُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَرَهَ أَحْمَدُ بَيْعَهُ ثَوْبًا مَكْتُوبًا فِيهِ ذِكْـرُ اللّهِ وَتَعْلِيمُ القُرْآنِ، لا الصَّلاةَ عَلَى النّْبِيِّ ﷺ، وَتَخْرُجُ نَصْرَائِيَّةٌ لِشِرَاءٍ زُنَّارِهَا وَلا يَشْتَرِيه مُسْلِمٌ لَهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(م): الإمام مالك

⁽١) (مسألة – ١٣): قوله: (ومن علم منهم بنقضه ولم ينكر عليه ففيه وجهان). انتهى.

أحدهما: ينتقض عهده أيضًا، كالهدنة، جزم به في الرَّعاية الصُّغرى.

وقدِّمه في الكبرى.

والوجه الثَّاني: لا ينتقض.

فِهِذَه ثلاث عشرة مسألةً في هذا الباب.

باب الفَيْء

وَهُوَ مَا أَخِذَ مِنْ كَافِرٍ بِلا قِتَال، كَجِزْيَةٍ وَخَرَاجٍ وَعُشْرٍ، وَمَا تُرَكُوهُ فَزَعًا أَوْ مَاتَ وَلا وَارِثَ لَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَيْسَ لِلسَّلْطَانِ إِطْلاقُهُ دَائِمًا، وَمَصْرفُهُ مَصَالِحُ الإسلام.

وَقِيلَ: لِلْمُقَاتِلَةِ، فَلا يُفْرَدُ عَبَّلًا فِي الْآصَحُ، بَلْ يُزَادُ سَيِّدُهُ، وَاخْتَارَ أَبُو حَكِيــم وَشَـيْخُنَا: لا حَــقُّ لِرَافِضَــةِ، وَذَكَـرَهُ فِـي الهذي عَنْ مَالِكِ وَأَحْمَدَ.

وَعَنْهُ: خَمْسَةٌ لَآهْل الحُمُس وَبَقِيْتُهُ لِلْمُصَالِحِ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ يُوسُفُ الجَوْزِيُّ.

وَاخْتَارَ الآجُرُيُّ: أَنَّ النَّبِيُ ﷺ قَسَّمَهُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا، فَلَهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ، ثُمَّ خُمُسَ الْحُمُسِ، أَحَـدِ وَعِشْرِينَ سَهْمًا فِي المَصَالِحِ، وَبَقِيَّةُ خُمُسِ الْخُمُسِ لآهُلِ الخُمُسِ.

وَقَالَ ابْنُ الجَّوْزِيِّ فِي كَشْفَ الْمُشْكِلِ فِيمَا َفِي الصَّحِيحَيْنِ فِي الخَبْرِ الثَّامِنَ عَشَرَ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ رضي الله عنه: «كَانَ مَا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ مِلْكَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةٍ»، هَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَهُوَ قُولُ (ش) وَذَهَـبَ بَعْنِض أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ الفَيْءَ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ مِنْ نَصِيبِهِ مَا يَأْخُذُهُ وَيَبْخِعَلُ البَاقِيَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ

وَيَبْدَأُ بِالْآهَمَّ فَالْآهَمَّ، مِنَ الثُّغُورِ، ثُمَّ الْآنَهَارِ، والقَنَاطِرِ، وَرِزْقِ قُضَاةٍ وَمَنْ نَفْعُهُ عَامًّ، ثُمَّ يَقَسَّمُ بَيْنَ ٱلْمَسْلِمِينَ إِلاَّ العَبِيدَ، صُرَّ عَلَنْهِ.

وَعَنْهُ: يُقَدَّمُ الْمُحْتَاجُ، وَهِيَ أَصَحُّ عَنْهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا: وَقِيلَ: بَعْدَ الكِفَايَةِ يَدُخِرُ مَا بَقِيَ، وَأَعْطَى أَبُو بَكْـرِ الصَّدِّيـتُ رضي الله عنه العَبيدَ، ذَكَرَهُ الخَطَّابِيُّ.

قَالَ: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَلَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ لَقِينَاهُ فِي أَنْ لَيْسَ لِلْمَمَالِيكِ فِي العَطَاء حَقٌ وَلا لِلأَعْرَابِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الصَّدَقَةِ، وَلَيْسَ لِوُلاةِ الفَيْء أَنْ يَسْتَأْثِرُوا مِنْهُ فَوْقَ الحَاجَةِ كَالإِقْطَاعِ يَصْرِفُونَهُ فِيمَا لاَ حَاجَةَ إِلَيْهِ أَنْ إِلَى مَنْ يَهْوُونَهُ، قَالَمُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ، وَهُو مَعْنَى كَلامِ الآجُرِّيُّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قِيلَ لآخُمَدُ: هَوُلاءِ المَكَافِيفُ يَأْخُذُونَ مِنَ الدَّيوَانِ أَرْزَاقًا كَثِيرَةً تَطِيبُ لَهُمْ؟ فَالَ كَثِيرَةً تَطِيبُ لَا خُمُونَ مَنْ الدَّيوَانِ أَرْزَاقًا كَثِيرَةً تَطِيبُ لَهُمْ؟ قَالَ: كَيْفَ تَطِيبُ؟ يُؤْثِرُونَهُمْ بِهَا.

ُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبْدَأَ بِالْمُهَاجِرِينَ ثُمَّمُ الآنْصَارِ، وَيُقَدَّمُ الآقْرَبُ فَالآقْرَبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي جَوَازِ تَفْضِيلِهِ بَيْنَهُمْ بِالسَّابِقَةِ^`` روَايَتَان (م ١)'``

⁽١) تنبيه: فسر في شرح المحرَّر السَّابقة بالإسلام، وفسَّرها في الرَّعايـة بالإسلام أو الهجـرة، وظـاهر كلامـه في المغـني، والكـافي، والنتَّرح وغيرهم أنَّ السَّابقة لا تختصُّ بالإسلام، والهجرة، بل ما استحقَّ به الفضيلـة، كتقـدُّم الإسـلام، والهجـرة، وحضـور مشـهـدٍ لم يشهده غيره، كبدر، والحديبية ونحوهما.

وهو الصُّوابُ، ولم يقيُّد ذلك بالسُّبق في المغنى، والكافي، والمقنع، والشَّرح وغيرهم.

وفي الرُّعاية ثلاث روايات، النَّالثة الفرق، فيجوز في السَّابقة فقط.

ففي هذا الباب مسألةٌ واحدةٌ.

⁽٢) (مسألة - ١): قوله: (وفي جواز تفضيله بينهم بالسَّابقة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمقنع، والحرُّر، والشُّرح وشرح ابن منجًّا، والزُّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: لا يجوز التَّفاضل بينهم، بل تجب التُّسوية، صحَّحه في التُّصحيح، وجزم به في الوجيز.

والرُّواية الثَّانية: يجوز لمعنَّى فيهم، وهو الصَّحيح.

اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وابن عبدوس في تذكرته، وصحَّحه في النُّظم وإدراك الغاية، ونظم نهاية ابن رزين وغيرهم. وجزم به في المنوّر، وقدّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذّهب، والمستوعب، والخلاصة، والرّعايتين، والحـُاويين وغيرهم.

قال الشَّيخ الموفَّق: والصَّحيَّح -إن شاء اللَّه تعالى-: أنَّ ذلك مفوَّضٌ إلى اجتهاد الإمام فيفعل ما يراه. انتهى.

قلت: وهو الصُّواب، فقد فعله عمر وعثمان، ولم يفضُّل أبو بكر وعليُّ رضوان الله عليهم أجمعين.

وَظَاهِرُ كَلامِهِ: لا تَفْضِيلَ، لِفِعْلِ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ جَوَازِهِ وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلا حَقَّ لِمَنْ حَدَثَ بِهِ زَمَنْ وَنَحُوهُ فِي الْأَصَحَّ، وَإِنْ مَاتَ مَنْ حَلُّ عَطَاوُهُ فَإِرْثٌ.

وَلِزَوْجَةِ الجُنْدِيُّ وَذُرِّيَّتِهِ كِفَايَتُهُمْ، وَيَسْقُطُ حَقُّ أَنْثَى بِنَزَوُجِهَا، وَإِذَا بَلَغَ بَنُوهُ أَهْلاَ لِلْقِتَالِ فُرِضَ لَهُمْ بِطَلَبِهِمْ.

وَفِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: والحَاجَةُ إِلَيْهِمْ.

وَيَيْتُ المَال مِلُكٌ لِلْمُسْلِمِينَ يَصْمَنُهُ مُثَلِّفُهُ، وَيَحْرُمُ إِلاَّ بِإِذْن إمَام، ذَكَرَهُ فِي غَيُونِ الْمَسَائِلِ، وَذَكَرَهُ فِي الانْتِصَـارِ وَغَـيْرِهِ، وَفِيهِ: لا يَجُوزُ لَهُ الصَّدَقَةُ وَيُسَلِّمُهُ لِلإِمَام وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِهُمْ فِي السَّرْقَةِ مِنْهُ.

وَقَالُهُ شَنِيخُنَا: وَٱنَّهُ لَوْ أَتَلَفَهُ ضَمِنَهُ، وَكَذَا قَالَ فِي وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ، كَمَسْجِدٍ أَوْ مُوصَى بِهِ لِجهَةٍ عَامَّـةٍ، فَـالَ: وَلا يُتَصَوَّرُ فِي المُشْتَرَكِ بَيْنَ عَدَدٍ مُوصُوفٍ غَيْرٍ مُعِينِ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا: نَحْوَ بَيْتِ الْمال، والمُبَاحَتِ، والوَقْفِ عَلَى مُطْلَق، سَرَاءً تَعَيَّنَ المُسْتَحِقُّ بِالإِعْطَاء أَوْ بِالاسْتِعْمَال أَوْ بِالفَرْضِ، والتَّنْزِيلِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ المَالِكَ يَعْتَبِرُ كَوْنَــهُ مُعَيَّسُا، وَلَكِـنَ هُــوَ مُبَاحَ أَوْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ المُبَاح، والمَمْلُوكِ، بخِلافِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ مُعَيَّنِينٍ.

وَذَكَرَ القَاضَيي وَابْنُهُ فِي بَيْتِ المَال: أَنَّ المَالِكَ غَيْرُ مُعِينٍ.

وَفِي الْمُغْنِي فِي إَخْيَاء الْمُوَاتِ بِلا إَذْن: مَالُ بَيْتِ الْمَالُ مُمْلُوكُ لِلْمُسْلِمِينَ وَلِلإِمَامِ تَعْبِينُ مَصَارِفِ وِ وَتَرْتِيبُهَا، فَافْتَقَرَ إِلَى إِذْنِهِ وَقَالَ شَيْخُنَا فِي عُمَّالِهِ: إِذَا اخْتَانُوا مِنْهُ وَقِبِلُوا هَلِيَّةٌ وَرِشْوَةً مِمَّنْ فُرِضَ لَهُ ذُونَ أَجُرَّتِهِ أَوْ دُونَ كِفَايَتِهِ وَعِيَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ لَمْ يُسْتَخْرَجْ مِنْهُ ذَلِكَ القَدْرُ.

ُ قَالَ: وَإِنْ قُلْنَا: لا يَجُورُ لَهُمْ أَخَذُ عِيَانَةً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الإِمَامُ الإِعْطَاءُ، فَهُوَ كَأَخْذِ الْمُصَارِبِ حِصْنَهُ أَوْ الغَرِيمِ دَيْنَهُ بِــلا إذْنِ، فَلا فَائِدَةً فِي اسْتِخْرَاجِهِ وَرَدُّهِ إِلَيْهِمْ، بَلْ إِنْ لَمْ يَصْرُفُهُ الإِمَامُ مَصَارِفَهُ الشَّرْعِيَّةُ لَمْ يُعَنْ عَلَى ذَلِك.

قَالَ: وَقَٰدْ ثَبَتَ ٱلْاَ عُمَرَ شَاطَرَ عُمَّالَهُ كَسَعْدٍ وَخَالِدِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَسْرِو بْـنِ العَـاصِ، وَلَـمْ يَتَّهِمْهُمْ بِخِيَانَـةِ بَيِّنَـةٍ، بَـلْ بِمُحَابَاةِ افْتَضَتْ أَنْ جَعَلَ أَمْوَالَهُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ المُسْلِمِينَ.

قَالَ: وَمَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ بَعْضِ مَا وَرَثُهُ أَوْ غَيْرِهِ وَجَهِلَ قَدْرَهُ قَسَمَهُ نِصْفَيْن.

وَقِيلَ لِلْقَاضِيَ فِي مَسْأَلَةِ مَسَّحِ الْأَذَّنِين: شَهْرٌ بْنُ حَوْشَبِ سَرَقَ خَرِيطَةً مِّنْ بَيْتِ المَال، فَقَالَ: لَوْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا لَـمْ يَقْدَحْ فِي حَدَالَتِهِ، لَآنُ بَيْتَ المَالِ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، وَلَعَلَهُ أَخَذَ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ وَتَأْوِيلٍ فَلا يُوجَبُ رَدُّ حَبَرِهِ، وَاللَّهُ أَخْلَمُ.

كتاب الأطعمة

أصلُهَا الحِلُ فَيَحِلُ قَالَ شَيْخُنَا: لِمُسلِم.

وَقَالَ أَيْضًا: اللَّهُ أَمْرَنَا بِالشَّكْرِ، وَهُوَ العَمُلُ بِطَاعَتِهِ بِفِعْلِ المَّامُورِ، وَتَرْكِ المَخْنُورِ، فَإِنْمَا أَحَلَّ الطَّيْبَاتِ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى طَاعَتِهِ لا عَلَى مَعْصِيَتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ الآية [المائدة: ٩٣].

وَلِهَذَا لا يَجُوزُ أَنْ يُعَانَ بِالْمُبَاحِ عَلَى المُعْصِيَةِ، كَمَنْ يُعْطِي الخُبْزَ واللَّحْمَ لِمَـنْ يَشْـرَبُ عَلَيهِ الخَمْـرَ وَيَسْـتَعِينُ بِـهِ عَلَـى فَوَاحِشْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ ثُمُّ لَتُسْأَلُنُ يَوْمُثِلِهِ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ [التكاثر: ٨]؛ أي: عَنِ الشُّكْرِ عَلَيْهِ فَيَطَالَبُ بِالشُّكْرِ فَإِنَّ اللَّـهَ سُبْحَانَهُ إِنْمَـا يُعَاقِبُ عَلَى تَرْلُو مَأْمُور، أَوْ فِعْل مَحْظُور.

وَفِي مُسْلِم (٣٨٦٥) بَعْدَ كِتَابِ صِفَةً النَّارِ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْم فِسي خُطْبَتِهِ ﴿أَلَا إِنَّ رَبُّ مَانِ أَمْ أَنَا لَهُ كُلُّ مَال أَعْطَيْتُهُ عَبْدًا حَلالٌ ﴾ أَيْ: قَالَ لَهُ: كُلُّ مَال أَعْطَيْتُهُ عَبْدًا مَلْ أَمْلُ أَنْ مَال نَحَلَّتُهُ عَبْدًا حَلالٌ ﴾ أَيْ: قَالَ لَهُ: كُلُّ مَال أَعْطَيْتُهُ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي فَهُوَ لَهُ حَلالٌ كُلُّ طَعَام طَاهِرٍ لا مَضَرَّةً فِيهِ، سَأَلَهُ الشَّالُنْجِيُّ عَنِ المِسْكِ يُجْعَلُ فِي الدُّواءِ ويُشُرِبُهُ ؟ قَالَ: لا مَانَدُ اللَّهُ الشَّالُنْجِيُّ عَنِ المِسْكِ يُجْعَلُ فِي الدُّواءِ ويُشْرِبُهُ؟ قَالَ: لا مَانَدُ اللهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللْهُ اللللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللِّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللّهُ اللّهُ اللللْهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الل

وَفِي الانْتِصَار: حَتَّى شَعْرٍ.

وَفِي الفُنُون: اَلصَّحْنَاءُ سَجَيقُ سَمَكِ مُنتِن فِي غَايَةِ الخَبَث.

وَيُحَرُّمُ نَجَسٌ، كَمَيْتَةٍ، وَمُضِرًّ، كَسُمٍّ.

وَفِي الْوَاضِحِ: الْمُشْهُورُ أَنْ السُّمُّ نَجَسٌ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ لآخَلِهِ عليه السلام مِنَ الذّراعِ المسمُومَةِ وَلَمْ يُستَنَدّلُ لِلأُولِ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: مَا يَضُرُّ كَثِيرُهُ يَحِلُ يَسِيرُهُ.

وَيَحْرُمُ مِنْ حَيَوَانَ بَرُّ حُمْرٌ أَنْسِيَةً.

وَمَا يَفُرسُ بِنَابِهِ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ يَبَدَأُ بِالعَدَوِيِّ (و ش) كَاسَدِ وَنَمِرٍ وَذِفْبِ وَقَهْدٍ وَكَالْبٍ وَخِنْزِيرٍ وَقِرْدٍ وَدُبٌّ، خِلافًا لِمُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ فِيهِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَقِيَلَ كَبِيرٌ، وَهُوَ سَهُوْ، قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ نَابٌ فَلاّ بَأْسَ، وَيَمْسٌ وَابْنُ آوَى وَابْنُ عَرْسَ، نَقَـلَ عَبْـدُ اللَّهِ فِي ابْنِ عُرْسٍ: كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأَنْيَابِهِ، فَمِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَاٰخُذُ بِمَخَالِبِهِ، فَمِمَّا نُهِيَ عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هَذَا مِنْهُ يُعْطِي أَنَّهُ لاَ تُرَاعِي فِيهِمَا القُوَّةُ وَأَنْهُ أَصْعَفُ مِنَ الثُعْلَبِ، وَأَنْ الآصَاحَابَ آعْبُرُواَ القُوَّةَ.

وَسِنُورُ أَهْلِي.

قَالَ أَخْمَدُ: أَلَيْسَ مِمَّا يُشْبِهُ السَّبَاعَ؟

قَالَ شَيْخُنَا: لَيْسَ فِي كَلاَمِهِ هَذَا إِلاَّ الكَرَاهَةُ وَجَعَلَهُ أَحْمَدُ قِيَاسًا.

وَأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: يَعُمُّهَا اللَّفْظُ.

وَقِيلَ: نَقُلَ حَنْبَلُ: هُوَ سَبُعٌ، وَيَعْمَلُ بِالْنِيابِهِ كَالسُّبُعِ.

وَنَقَلَ فِيهِ جَمَاعَةً: يُكُرُّهُ.

وَقَالَ: قَالَ الحَسَنُ: هُوَ مَسْخٌ، وَمَا يَصِيدُ بمِخْلَبِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

كَعِقَابٍ وَبَازِ وَصَقُّر وَبَاشِق وَشَاهِين وَحَدَّأَةٍ وَبُومَةٍ.

وَمَا أَمَرَ الشُّرْعُ بِقَتْلِهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ تُحْرِيمًا، إذْ لَوْ حَلَّ لَقَبَّدَهُ بِغَيْرِ مَأْكَلِهِ.

وَمَا يَأْكُلُ الْجِيَفَ، نُصُّ عَلَيْهِ وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: يُكُرِّهُ.

وَجَعَلَ فِيهِ شُيْخُنَا: رَوَايَتُي الجَلَالَةِ.

وَأَنَّ عَامَّةً أَجْوِبَةٍ أَحْمَدَ لَيْسَ فِيهَا تُحْرِيمٌ.

وَقَالَ: إِذَا كَانَ مَا يَأْكُلُهَا مِنَ الدُّوَابُّ اَلسَّبَاعُ فِيهِ نِزَاعٌ أَوْ لَمْ يُحَرِّمُوهُ.

والخَبَرُ فِي «الصَّحِيحَيْن» (خ: ٥٤٤٤، م: ١٩٣٢).

فَجِنَ الطُّيْرِ أُوْلَى كَنَسْرٍ وَرَخْمٍ وَلَقُلْقٍ وَعَقْعَتٍ وَغُرَابِ البِّيْنِ، والآبْقَعِ، وَاحْتُجٌ فِيهِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَتْلِهِ، وَتَارَةً بِأَنَّهُ يَــاكُلُ

وَنَقَلَ فِيهِ حَرَّبٌ: لا بَأْسَ، لأَنَّهُ لا يَأْكُلُ الجَيَفَ.

وَمَا تَسْتَخْبُثُهُ العَرَبُ، والآصَحُ ذُو اليَسَار.

وَقِيلَ: عَلَى عَهْدِ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: والْمُرُوَّةُ كَفَأْرَةٍ لِكَوْنِهَا فُويْسِقَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَحَيَّةٍ لآنٌ لَهَا نَابًا مِنَ السِّبَاعِ، نَـصُّ عَلَيْهِ، وَعَشْرَبِ وَقُنْفُ لِو وَوَطُوطٍ، نُصُّ عَلَيْهِنَّ.

وَعَلَّلَ أَحْمَدُ القَنْفُذَ بِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ مَسْخٌ، أيْ لَمَّا مُسِخَ عَلَى صُورَتِهِ دَلُّ عَلَى خَبَيْهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَحَشَرَاتِ، وَزُنْبُورِ وَنَحْلِ وَفِيهِمَا رِوَايَةٌ فِي الإِشَارَةِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: يُكْرَهُ ذُبَابٌ وَزُنْبُورٍ.

وَفِي التَّبْصِرَةِ: فِي خُفَّاش وَخَطَّافٌ وَجُهَان.

وَكُرهَ أَخْمَدُ الخِشَافَ؛ لأَنَّهُ مَسْخٌ.

قَالَ شَيْخُنَا: هَلْ هِيَ لِلتَّحْرِيمِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١)(١).

وَقَالَ جَمَاعَةً: ثُمٌّ مَا يُشْبِهُهُ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ، والرِّعَايَةِ: أوْ مُسَمَّى بِاسْمِ حَيَوَانٍ خَبِيثٍ، وَإِنْ أَشْبَهَ مُبَاحًا ومُحَرَّمًا غَلَبَ النَّحْرِيمُ، قَالَهُ فِي النَّبْصِرَةِ. وَإِنْ فَقَدَ الكُلُّ حَلُّ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَقُدَمَاءِ أَصْحَابِهِ: لا أَثَرَ لاسْتِخْبَاثِ العَرَبِ فَإِنْ لَمْ يُحَرَّمْهُ الشَّرْعُ حَلَّ، قَالَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَهُ. وَإِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَالَهُ الحِرَقِيُّ، وَإِنَّ مُرَادَهُ مَا يَأْكُلُ الجَيْفَ، لأنَّهُ تَبِعَ الشَّافِعيُّ، وَهُوَ حَرَّمَهُ بَهَانِهِ العِلَّةِ.

وَيَحْرُمُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ مَلْكُولٍ وَغَيْرِو، نَصْ عَلَيْهِ، كَبَغْلَرٍ، وَسِمْعٍ: وَلَلَهُ ضَبُعٍ مِنْ فِقْبِي، وَعِسْبَادٍ: وَلَدُ فِثْبَةٍ مِسنَ ضِبْعَـانٍ، وَلَـوْ تَمَيُّزَ، كَحَيَوَان مِنْ نَعْجَةٍ، نِصَفَّهُ خَرُّوفٌ وَيُصْفُهُ كَلْبٌ.ُ

قَالَهُ شَيْخُنَّا: لا مُتَوَلِّدٍ مِنْ مُبَاحَيْنٍ، كَبَغْلٍ مِنْ وَخْشٍ وَخَيْلٍ.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وكره أحمد الخشاف؛ لأنَّه مسخٌّ، قال شيخنا: هل هو للتَّحريم؟ فيه وجهان). انتهى.

قلت: قد أطلق المصنّف في قول الإمام أحمد: (أكره كذا) وجهين هل هو للكراهة أو التُّحريم، وصحَّحنا ذلك في الخطبـة، وذكرنــا من قدّم وأطلق.

وذُكرنا أنَّ الصُّواب الرُّجوع في ذلك إلى القوانين، فإن دلَّت على تحريم أو كراهةٍ عمل به، لكن هل هذه المسألة من ذلك القبيل أم

ظاهر كلام المصنّف: أنّها ليست من ذلك القبيل إلاّ عند شيخه.

ويؤيِّده قوله: (لأنَّه مسخ).

ويحتمل أنه لم يستحضر أصل المسألة إذا علم ذلك.

فاحد الوجهين أنَّه بحرَّم، وهو الصَّحيح، جزم به في المغني، والحرَّر، والشَّرح، وشرح ابسن رزيـنٍ، والرَّعايـة الصُّغـرى، والحـاويين

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثَّاني: يكره.

وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَأْكُولِ طَاهِرٍ، كَذُبَابِ، البَاقِلاُّ يُؤْكُلُ تَبَعًا لا أَصْلاً، فِي الْأَصَحُّ فيهمَا.

وَقَالَ ابْنُ عُقِيلٍ: يَحِلُ بِمَوْتِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ كَذُبُابٍ، وَفِيهِ رَوَايَتَان.

قَالَ أَحْمَدُ فِي الْبَاقِلا الْمُدَوِّدِ: يَجْتَنِبُهُ أَحَبُ إِلَيُّ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدُّرُهُ فَأَرْجُو.

وَقَالَ عَنْ تَفْتِيشِ النَّمْرِ الْمُدَوِّدِ قَالَ: لا بَأْسَ بِهِ إِذَا عِلْمَهُ، وَكَرِهَ جَعْلَ النُّوى مَعَ النَّمْرِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَأَكُلَ النُّمْرَ فَجَعَلَ يَاخَذُ النَّوَي عَلَى ظَهْرِ السَّبَّابَةِ، والوُسْطَى وَذَكَرَ نَحْوَهُ الآمِدِيُّ وَابْنُ الجَوْزَيِّ.

وَيَحْرُمُ ثَعْلَبٌ وَسِنْوْرُ بَرٌّ وَخَطَّافٌ وَذُبَابٌ.

وَفِي الْمُبْهِج، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، لآنٌ مَا فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ سُمُّ يَضُرُّ، وَبَقَّ، لا وَبَرَّ وَيَرْبُوعٌ وَأَرْنَبٌ عَلَى الآصَحُّ فِي الكُلِّ. وَنَقَلَ عَبْدَاللّهِ فِي الثّعْلَبِ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخُصَ فِيهِ إِلاَّ عَطَاءً، وَكُلُّ شَيْءٍ اشْتَبَة عَلَيْكَ فَدَعْهُ.

وَفِي هُدُهُدٍ وَصُرَدٍ رَوَايَتَانَ (م ٢)(١).

وَفِي غُدَافٍ وَسِنْجَابٍ وَجُهَان (م ٣، ٤)^(٢).

وَيُحِلُّ مَا عَدًا ذَلِكَ بلا كَرَاهَةٍ، كَزَرَافَةٍ، فِي الْمُنْصُوصِ.

وَعَنْهُ التَّوَقَّفُ، وَضَبُّع، وَفِيهِ روَايَةٌ قَالَهُ ابْنُ البِّنَّاء.

وَفِي الرَّوْضَةِ: إنْ عُرِّفَ مِنْهُ أَكَلَ مُيُّنَةً فَكَجَلاًلَةٍ وَضَبٌ وَخَيْلٍ، وَفِي بِرْذَوْن رِوَايَةٌ بِالوَقْفِ، وَنَعَامَةٍ وَبَهِيمَةِ أَنْعَامٍ وَدَجَاجٍ وَخْشِيٌّ بَقَرٍ وَحُمْرٌ وَظِيَاءٍ وَلَوْ تَأْنُسٍ، وَطَاوُوسٍ وَغُرَابِ زَرْعٍ وِزَاغٍ وَبَقِيَّةٍ وَخْشٍ وَطَيْرٍ.

نَقَلَ مُهَنَّا: يُؤكلُ الْأَيُّلُ: قِيلَ: إِنَّهُ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ، فَعَجبَ.

وَذَكَرَ الحَلاَّلُ: إِنَّ الغِرَبَانَ حَمْسَةٌ: الغُّدَافُ وَغُرَابُ البَيْنِ يَحْرُمَانِ، والزَّاغُ مُبَاحٌ، وَكَذَا الآسْـوَدُ، والآبْقَـعُ إِذَا لَـمْ يَـأَكُلا الجيّف، وَأَنْ هَذَا مَعْنَى قَوْل أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: فَإِذَا أَبَاحَ الْآَبُقَعَ لَمْ يَكُنْ لِلأَمْرِ بِقَتْلِهِ أَثَرٌ فِي النَّحْرِيم، وَقَدْ سَمَّاهُ فَاسِقًا أَيْضًا، وَإِنْ حَرْبًا وَأَبَا الحَارِثِ رَوْيَا:

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي هدهد وصرد روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والكافي، والمحرَّر، والشَّرح، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: يحرُّمان.

قال النَّاظم: هذه الرُّواية أولى.

وجزم به الأدميُّ في منوِّره وجزم به في منتخبه في الأولى.

والرُّواية الثَّانية: لا يحرَّمان، اختاره ابن عبدوسٍ في تذكرته.

(٢) (مسألة – ٣ – ٤): قوله: (وفي غداف وسنجاب وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر، والرَّعاية الصُّغرى، والنُّظم، والحاويين وتجريد العناية وغيرهم، وفيه مسألتان.

(المسألة الأولى - ٣): الغداف، وهو بضمُّ الغين، وتخفيف الدَّال المهملة.

أحدهما: يحرم، صحّمه في الرّعاية الكبرى، وتصحيح الحرّر.

وجزم به في الوجيز.

قال أبو بكر في زاد المسافر: لا يؤكل الغداف.

وقال الخلاُّلُ: الغداف عرَّمٌ ونسبه إلى الإمام احمد.

والوجه الثَّانيَ: لا يحرَّم، جزم به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

(المسألة الثَّانية - ٤): السُّنجاب.

أحدهما: يحرُّم، صحَّحه في الرَّعاية الكبرى وتصحيح الحرُّد.

واختاره القاضي.

والوجه الثَّاني: لا يحرُّم، ومال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح إليه، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

لا يُنْهَى عَن الطُّيْرِ إلا ذِي المِخْلَبِ مَا أَكُلَ الجِيَفَ.

وَلَهَذَا غَلَلَ فِي الْحَدَأَةِ بِأَكْلِهَا الْجَيْفَ، فَلا يَكُونُ لِقَتْلِهِ وَتَسْمِيَتِهِ فُونِسِفًا أثَرٌ، كَمَذْهَبِ مَالِكِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُؤْمَرُ بِقَتْسِلِ الشَّيْءِ لِمِيالِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَرُّمًا، وَلَوْ كَانَ قَتْلُهُ مُوجِبًا تَخْرِهَهُ لِنَهْيِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ الصُّولُ عَارِضًا، كَجَلالَةٍ عَرَضَ لَهَا الجَلُّ.

ُ وَغِيَ زَادِ الْسَافِرِ: لا بَاْسَ بِالْآسُودِ، والزَّاغِ، وَلا يُؤكِّلُ الأَّبْقَعُ، أمِرَ عليه الســـلام بِقَتْلِـهِ، وَلا غُـرَابَ البَيْـنِ، والغُــدَاف.ِ لأَنْهُـنَا يَأْكُلان الجِيَفَ.

فَصلُ

وَيَحِلُّ كُلُّ حَيْرَان بَحْرِيٍّ إِلاَّ الضَّفْدَعَ، نَصِّ عَلَيْهِ وَاحْتَجُ بِالنَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِ، وَعَلَى الآصَحُ، والتَّمْسَاحَ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: والْكَوْسَجُ وَنَحْوُهُ، وَفِي الحَيَّةِ وَجْهَانٍ (م ٥)(١)

وقال بمنت في النّجَادُ: وَحَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ النّجَادِ، وَمَا يَحْرُمُ نَظِيرُهُ فِي بَرَّ كَخِنْزِيرِ المَاءِ، وَحَكَاهُ الحَلْوَانِيُّ فِي التّبْصِرَةِ روايَةً، وَفِي المُذْهَبِ روايَتَان.

وَتَنْحَرُّمُ ۖ -وَعَنْهُ: تُكْرَهُ ۖ جَلَّالَةٌ آكَثَرُ غِذَائِهَا نَجَامَةٌ وَلَبَنُهَا وَيَيْضُهَا حَتَّى تُحْبَسَ ثَلاثَةَ آيَام، نَصُّ عَلَيْهِ، وَتُطْعَمُ الطَّاهِرَ. وعَنْهُ: غَيْرُ طَيْرِ أَرْبَعِينَ.

وَعَنْهُ: والشَّاةُ سَنْهُمًا.

وَعَنْهُ: والبَقَرُ ثَلاثِينَ، ذَكَرَهُ فِي الوَاضِحِ وَهُوَ وَهُمَّ.

وَقَالَهُ ابْنُ بَطَّةً، وَجَزِّم به يَنِي ٱلرُّوْضَةِ وَقِيلَ: الكُلُّ أَرْبَعِينَ يُوطَأُ، وَهُوَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ الشَّالَنْجِيِّ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ رُكُوبَهَا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، وَسَأَلُهُ أَبْنُ هَأَنِيْ: بَقَرَةً شَرِبَتْ خَمْرًا ِ أَيْجُورُ أَكُلُهَا؟

قَالَ: لا حَتْمَى يَنْتَظِرَ بِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا: ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَّةً، حَكَاهُ القَاضِي.

وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي زَادِ المُسَافِرِ وَزَادَ: وَفِيهِ اخْتِلافٌ.

وَاطْلَقَ فِي الرُّوْصَةِ وَغَيْرِهَا تَخْرِيمَ الجَلالَةِ، وَأَنْ مِثْلُهُ خَرُوفٌ ارْتَضَعَ مِنْ كَلْبَةٍ ثُمُّ شَرِبَ لَبَنَّا طَـاهِرًا وَهُـوَ مَعْنَـى كَـلامِ غَيْرِهِ، وَلَهُ عَلَفُ نَجَامَةٍ حَيَوَانٍ لا يُلْبَحُ أَوْ يُحْلَبُ قَرِيبًا، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الحَكَمِ، وَاحْتَجَّ بِكُسْبِ الحَجَّـامِ، واللهِـنَ عَجَنُـوا مِنْ آبَار ثَمُودَ، فَدَلُ عَلَى تَحْرِيم آبَار ثَمُودَ.

وَسَأَلَهُ مُهَنّا عَمَّنْ نَزَلَ الحَجَرَ أَيَشْرَبُ مِنْ مَاثِهَا أَوْ يَعْجِنُ بِهِ؟

قَالَ: لا، إلاُّ مِنْ ضَرُورَةٍ، وَلا يُقِيمُ بِهَا.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الحَجَرِ أَرْضَ ثَمُودَ فَاسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا وَعَجَنُوا بِـهِ الْعَجِينَ، فَامَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَن يُهْرِقُوا مَا اسْتَقَوْا وَيَعْلِفُوا الإبلَ العَجِينَ.

وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ البِئْرِ الَّتِي كَانَتْ تَرِدُهَا النَّاقَةُ ۗ.

رَوَاهُ أَخْمَدُ (٢/١٧)، وَالْبُخَارِيُّ (٩٩١َ٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨١).

وَلا وَجْهَ لِظَاهِرِ كَلامِ الْأَصْحَابِ رحمهم الله عَلَى إبَاحَتِهِ مَعَ الحَبَرِ، وَنَصُّ أَحْمَدُ رحمه الله.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وفي الحيَّة وجهان). انتهى.

أحدهما: يحرِّم، جزم به في المقنّع، والعمدة وشرح ابن منجًا، والوجيز، ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وغيرهم، وصحُحه في النُظم. وقدَّمه في الشُّرح.

والوجه الثَّاني: يباح.

قال في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة: يباح حيوان البحر جميعه إلا الضَّف دع، والتَّمساح، وظاهر كلامه إباحة الحيَّة، وهو كالصّريح في ذلك.

وقال في المحرُّر: ويباح حيوان البحر إلاُّ الضُّفدع، وفي التَّمساح روايتان.

فظاهره أيضًا: إباحة الحيَّة، وهو ظاهر كلام ابن عبدوسٍ في تذكرته وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاويين.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً تَحْرِيمَ عَلَفِهَا مَأْكُولاً.

وَقِيلَ: يَجُوزُ مُطْلَقًا، كَغَيْرِ مَأْكُولٍ، عَلَى الآصَحُ، وَخَصَّهُمَا فِي التَّرْغِيبِ بِطَاهِرٍ مَحْرَم، كَهرًّ.

وَمَا سُقِيَ أَوْ سُمُّدَ بِنَجَسَ مِنْ زَرْعُ وَتَمَرِ نَجِسٌّ مَحْرَمٌ، نَصْ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ اَبْنِ عَثْيلٍ: طُاهِرٌ مُبَاحٌ جَزَمَ بِسهِ فِـي التُبْصِرَةِ، كَسَقْيهِ بطَاهِر يَسْتَهْلِكُ عَيْنَ النَّجَامَةِ.

وَنَقَلَ جَغُفَرٌ أَنَّهُ كُرِهَ الْعُلْدَةَ، وَرَخُصَ فِي السُّرْجِينِ، وَاسْتَحَبُّ مِنْهُ مَا أَكِلَ لَحْمُهُ وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَكُلَ الطِّين لِفَسَرَرهِ.

وَنَقَلَ جَعْفَرُ: كَأَنَّهُ لَمْ يَكْرَهْهُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَكَلَهُ عَيْبٌ؛ لأَنَّهُ لا يَطْلُبُهُ ۚ إِلاَّ مَنْ بِهِ مَرَّضٌ.

وَكَرِهَ أَنْ يَتَعَمَّدُ القَوْمُ حِينَ يُوضَعُ الطَّعَامُ فَيَغْجَأَهُمْ، والْحَبْزَ الكِيَسارَ، وَقَـالَ: لَيْسَ فِيمِهِ بَرَكَـةٌ وَوَضَعَـهُ تَحْـتَ القَصْعَـةِ لاسْتِعْمَالِهِ لَهُ وَحَرَّمَ الآمِدِيُّ وَضْعَهُ وَأَنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَكَرِهَهُ غَيْرُهُ، وَكَرِهَ أَصْحَابُنَـا فِـي الآوَلِيُسْنِ، وَجَـزَمَ فِـي المُغْنِي فِـي الثَّانِيَةِ، وَإِنْ فَجَأَهُمْ بلا تَعَمَّدِ أَكُلَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَأَطْلَقَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: يُكْرَهُ إِلاَّ مِنْ طَعَام مِنْ عَادَتِهِ السَّمَاحَةُ، وَلا بَأْسَ بِلَحْم نِيءٍ، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَلَحْم مُنْتِنِ، نَقَلَهُ بُو الحَارِثِ.

وَذَكَّرَ جَمَاعَةٌ فِيهِمَا: يُكُرَّهُ، وَجَعَلَهُ فِي الانْتِصَارِ فِي الثَّانِيَةِ اتَّفَاقًا.

وَكُرهَ أَحْمَدُ حَبًّا دِيسَ بِالْحُمْرِ وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدُّوسُوهُ بِهَا.

وَقَالَ حَرْبٌ: كَرِهَهُ كَرَاهِيَةً شَلِيدَةً، وَهَذَا الحَبُّ كَطِعَامِ الكَّافِرِ وَمَتَاعِهِ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ المُحَرُّرِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ. لا يُبَاعُ وَلا يُشْتَرَى وَلا يُؤكِّلُ حَتَّى يُغْسَلُ. `

وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَكُلَ ثُومٍ وَنَحْوِهِ مَا لَمْ يَنْضَجُ بِالطَّبْخِ، وَقَالَ: لا يُعْجَبُني، وَصَرَّحَ أَيْضًا بِأَنَّهُ كَرِهَهُ لِمَكَانِ الصَّلاةِ فِي وَقَــتِ الصَّلاةِ، وَكَرِهَ مَاءُ بِثْرِ بَيْنَ القُبُورِ وَشَوْكَهَا وَبَقْلُهَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ كُلُمَّا سُمُذ بِنَجَسٍ، والجَلاَّلَةَ.

وَتُكْرَهُ مُدَاوَمَةُ اللَّهُمِ، وَمَنْ أَصْطُرُ إِلَى غَيْرِ سُمَّ وَنَحْوِهِ فَخَافَ تَلَفًا، نَقَلَ حَنْبَلُ: إذَا عَلِمَ أَنْ النَّفْسَ تَكَادُ تَتُلُفُ.

وَقِيلَ: أَوْ ضَرَرًا.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ أَوْ مَرَضًا أَوْ انْقِطَاعًا عَنِ الرُّفْقَةِ، وَمُرَادُهُ يَنْقَطِعُ فَيَهْلِكُ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: أَوْ زيَادَةَ مَرَض، وأَوْجَبَ الكُسْبَ عَلَى حَائِفٍ مُحَرَّمًا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إنْ حَافَ طُولَ مَرَضَهُ فَوَجْهَان.

وَعَنْهُ: إِنْ خَافَ فِي سَفَرٍ، اخْتَارَهُ الخَلَالُ، أَكُلَّ وُجُوبًا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَفَاقًا.

وَقِيلَ: نَدْبُا، سَدُّ رَمَقَهُ، أَخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَعَنْهُ: وَلَهُ الشَّبُعُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: بِدَوَامِ خُوْفِهِ، وَيُبْنَى عَلَيْهِمَّا تَزَوُّدُهُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، وَجَوَّزُهُ جَمَاعَةً.

وَنَقَلَ ابْنُ مُنْصُورٍ، والفَصْلُ: يَتَزَوُّدُ إِنْ خَافَ الحَاجَةُ.

واختاره أَبُو بَكْرٍ، قَالَ كَمَا يَتَيَمُّمُ وَيَتْرُكُ الْمَاءَ إِذَا خَافَ، كَذَا هُنَا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُسْتَوْصِبِ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالَ نَقَلَهُ أَبُو الحَارِثِ.

قِيلَ لَهُ مَنِي دُوَايَةِ الآفْرَم: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ ۚ قَالَ: ۚ يَأْكُلُ المَيْتَةَ ۖ وَهُوَ مَعَ النَّاس؟ هَلَا أَشْنَعُ.

وَقَالَ لَهُ يَعْقُوبُ: أَيُّهُمَا أَحَبُ إِلَيْك؟ قَالَ: الصَّدَقَّةُ، وَيَاثَمُ بِتَرْكِهِ، قَالَ أَحْمَدُ لِسَائِلٍ: قُمْ قَائِمًا لِيَكُونَ لَك عُذْرٌ عِنْدَ اللَّهِ، قَالَ القَاضِي: يَأْتُمُ إِذَا لَمْ يَسْأَلْ.

وجزم به أيْضًا فِي الْخِلاف فِي الفَقيرِ، والمِسْكِينِ أَيْهُمَا أَشَنَدُ حَاجَةً، وَأَخَذَهُ شَيْخُنَا مِنَ الضَّيَافَةِ مِنْ طَريق الآوْلَى.

وَرَوَى أَحْمَدُ (٤/ ١٦٦): حَلَّتُنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفُرِ حَدَّتُنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بِشْرَ سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ شُرَخِيلَ وَكَانَ مِنْا مِنْ بَنِي غَبَرَ، قَالَ: «أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَاتَيْت المدينَةَ فَلـَخَلْت حَائِطًا مِنْ حِيطَانِهَا، فَاخَذَت سُنْبُلاَ فَفَرَكْته فَٱكَلْت مِنْهُ وَحَمَلْت فِي ثَوْبِي، فَجَاءَ صَاحِبُ الحَائِطِ فَضَرَبَنِي وَأَخَذَ ثَوْبِي، فَأَنَيْت الرَّسُولَ ﷺ فَقَالَ: مَا عَلَمْته إذْ كَانَ جَاهِلاَ وَلا أَطْعَمْته إذَا كَانَ سَاغِيًا أَوْ

جَائِمًا فَرَدُ عَلَيُّ النُّوبَ وَأَمَرَ لِي بَيْصْفُ وَسُقِّ حَلِيثٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٦٢١)، وَفِيهِ: وَأَمَرَهُ فَرَدٌ عَلَيْ ثُوبِي.

وَنَقَلَ الآَثْرَمُ: إِنْ أَصْطُرُ إِلَى الْمَسْأَلَةِ فَهِيَ مُبَاحَةً، قِيلَ: فَإِنْ تُوقَفَ؟ قَالَ: مَا أَظُنَّ أَحَدًا يَمُوتُ مِنَ الجُوعِ، اللَّهُ يَأْتِيهِ

بررتيز. - ثُمُّ ذَكَرَ خَبَرَ أبي سَعِيدٍ: •مَنِ اسْتَعْفُ أعَفُهُ اللَّهُ • وَخَبَرَ أبي ذَرَّ •أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ تَعَفَّفُ •، ثُمُّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّــهِ: يَتَعَفَّفُ خَيْرٌ لَهُ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لا يَجِبُ وَلا يَأْتُمُ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّذْهَبِ.

وَإِنْ وَجَدَ مَعَ مَيْنَةٍ طُعَامًا جَهلَ مَالِكُهُ أَوْ صَيْلِنًا وَهُوَ مُحَرِّمٌ قَدَّمَ الْمَيْنَةَ.

وَفَي الْفُنُونَ: قَالَ حَنْبَلِيٍّ: الَّذَي يَقْتَضِيه مَذْهَبُنَا خِلافَ هَذَاً.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَقْبَلْهَا نَفْسُهُ حِلاً.

وَفِي الكَافِي: هِيَ أُولَى إِنْ طَابَتْ نَفْسُهُ، وإلا أَكُلَ الطُّمَامَ لاَّنَّهُ مُضْطَرًّ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ يُقَدِّمُهُ وَلَوْ بِقِتَالِهِ، ثُمَّ صَيْدًا، ثُمَّ مَيْتَةً، فَلَوْ عَلِمَهُ وَبَلَلَهُ لَهُ فَفِي بَقَاءِ حَالِهِ كَبَذَٰلِ حُرَّةٍ بُضْعَهَا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ طَوْلاً مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، وَإِنْ بَذَلَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا يُلْزِمُ مُعَسِّرًا عَلَى آخِتِمَالٍ، وَإِنْ وَجَلَاهُمَا مُحَرَّمٌ بِلا مَيْنَةِ قَدَّمَ الطُّعَامَ.

وَقُولَ بَيْنَ عَلِينَ مَا يُعَرِّبُ عَلَيْهِ وَمُولِدًا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهُ عَلِيهِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ

وَيَهُونُ مُ أَكُلُ عُصْوُو (مُطْلَقًا) خِلَافًا لِلْفُنُونِ عَنْ حَنْبَلِيٍّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ طَعَامَ غَيْرِهِ فَرْبُهُ الْمُصْطَرُّ، وَفِي الخَــاتِف وَجْهَــانِ أَحَقُ (م ٦)(١)، وَهَلْ لَهُ إِيثَارُهُ؟

كَلاْمُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْهَدِي فِي غَزْوَةِ الطَّائِفِ أَنَّهُ يَجُوزُ، وَأَنَّهُ غَايَةُ الجُودِ لقوله تعالى: ﴿وَلَـوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، وَلِفِعْلٍ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي فُتُوحِ الشَّامِ، وَعَـدَ ذَلِكَ فِي مَنَـاقِبِهِمْ، وإِلاَّ لَزِمَهُ بَذَٰلُ مَا لَهُ أَكْلُهُ مِنَ المَيْتَةِ بِقِيمَتِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَوْ فِي ذِمَّةٍ مُعْسِرٍ، وَفِيهِ اخْتِمَالٌ لَابْنِ عَقِيلٍ، وَفِي زِيَـادَةٍ لا تُجْحَفُ وَجْهَانَ (م ٧)(٢٠).

وَنِمَى عُيُونَ الْمُسَائِلُ، والانْتِصَارَ قَرْضًا بعِوَضِيهِ.

وَقِيلٌ: مَجَّانًا وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، كَالْمُنْفَعَةِ فِي الْأَشْهَرِ.

﴿وَنَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُضْطَرُّ ۗ ا.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فإن لم يجد إلاَّ طعام غيره فربَّه المضطرُّ، وفي الخائف وجهان أحق). انتهى.

أحدهما: ربُّه أحقُّ أيضًا.

قال في الرّعاية الكبرى: فإن كان صاحب الطّعام أو الشّراب مضطرًا إليه في ثاني الحال فهل يمسكه له أو يدفعه إلى المضطرّ إليه في الحال؟

قلت: يحتمل وجهين، أظهرهما إمساكه، إذ لا يجب الدَّفع عن غيره ولا إنجاؤه من هلكة، إن خياف على نفسه التَّلف حيالا أو مآلاً. انتهي.

والوجه الثَّاني: المضطرُّ أحقُّ به، وفيه قوُّةً.

تنبيةً: قد لاح لك من كلام صاحب الرَّعاية أنَّه لم يسبق إلى ذكر هذين الوجهـين، وأنَّـه هـو الَّـذي خرَّجهمـا، وحينشذِ في إطـلاق المصنّف نظرٌ ظاهرٌ، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٧): قوله: (وفي زيادة لا تجحفُ وجهان):

أحدهما: ليس له بذله بهذه الزّيادة، بل يجب بذله بقيمته، وهو الصّحيح.

اختاره الشُّيخ الموفَّق، وقطع به في الشُّرح في مكانين.

والوجه الثَّاني: له ذلك، اختاره القاضي، قال الزَّركشيُّ وغيره: وعلى كلا القولين لا يلزمه أكثر من ثمن مثله.

وَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٌّ رضِي الله عنه، فَإِنْ أَبَى أَخَذَهُ بِالْآسْهَلِ، ثُمٌّ قَهْرًا وَقَاتَلَهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ ضَمِنَهُ رَبُّ الطُّعَامِ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي قِتَالِهِ وَجُهَان.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ كَرِهَهُ، وَحَرَّمَهُ فِي الإِرْشَادِ وَإِنْ بَذَلَهُ لَهُ بِفَوْق مَا يَلْزَمُهُ أَخَذَهُ وَأَعْطَاهُ قِيمَتَهُ. وَقِيلَ: يُقَاتِلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ آدَمِيًّا مُبَاحَ الدَّمِ كَزَانٍ مُحْصَنِ قَتَلَهُ وَأَكَلُهُ، وكَذَا مَعْصُومًا مَبُّنًا، والآكْثَرُ: يُحَرَّمُ.

وَ فِي النَّرْغِيبِ، وَكَذَا آدَمِيًّا مُبَاحَ الدُّم.

قَالَ فِي الفُصُولِ فِي الجَنَائِدِ: يُقَدَّمُ حَيُّ أُصْطُرُ إِلَى سُتُرَةٍ لِبَرْدِ أَوْ مَطَرٍ عَلَى تَكُفِينِ مَيَّتِ، فَإِنْ كَانَتْ السُّنْرَةُ لِلْمَبِّتِ اخْتَمَلَ أَنْ يُقَدُّمُ الحَيُّ أَيْضًا، وَلَمْ يَذَكُرْ غَيْرَهُ.

وَمَنْ مَرَّ بِشَمْرَةِ بُسْتَانٍ لا حَائِطَ عَلَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ فِي الْمُوجَزِ، وَلا نَاظِرَ، وَلَمْ يَذْكُرُهُ فِي الوَسِيلَةِ، فَلَهُ الأَكُلُ. وَعَنْهُ: مِنْ مُتَسَاقِطٍ.

وَعَنْهُ: مِنْهُمَا لِحَاجَةٍ مُجَّانًا.

وَعَنْهُ: لِضَرُورَةِ، ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ كَمَجْمُوعٍ مُخَبَّى.

وَعَنْهُ: وَيَضْمَنُهُ، اخْتَارَهُمَا فِي الْمُبْهِجِ وَجَوَّزَهُ فِي التَّرْغِيبِ لِلْمُسْتَأْذِنِ ثَلاثًا لِلْخَبَرِ، فَعَلَى المَلْهَبِ فِي زَرْعٍ قَسَاقِمُ وَمُسُرَّبٍ لَبَنِ مَاشِيَةِ رِوَايْتَانِ (م ٨)(١)، وَلا يُحْمَلُ بِحَالِ، وَلا يَرْمِي شَجَرًا، نَصُّ عُلَيْهِمَا.

وَيَلْزَمُ الْمُسْلِمَ ضِيَافَةُ مُجْتَازِ بِهِ مُسْلِمٍ.

وَعَنْهُ: وَذِمْيٍّ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، مُسَافِرٍ وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ: وَحَاضِرٍ، وَفِيهِ وَجْهَانِ لِلأصْحَابِ (م ٩)(٢) فِي قَرْيَةٍ، وَفِي مِصْــرَ روَايَتَان، مَنْصُوصَتَان (م ١٠)(٣) لَيْلَةً.

(١) (مسألة - ٨): قوله: (فعلى المذهب في زرع قائم وشرب لبن ماشية روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والكافي، والمغني، والمقنع، والهــادي، والمحـرَّر، والنَّــرح، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاويين، والقواعد الفقهيَّة، ونهاية ابن رزين، والزَّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: له ذلك، كالنُّمرة، وهو الصُّحيح.

قال ناظم المفردات: هذا الأشهر.

وجزم به في المنوّر ومنتخب الآدميّ وغيره.

واختاره أبو بكر في لبن الماشية.

والرُّواية الثَّانية: ليس له ذلك، وصحَّحه في الصَّحيح، والنَّظم.

وجزم به في الوجيز.

قال في إدراك الغاية وتجريد العناية: له ذلك، في روايةٍ، فدلُّ: أنَّ المقدَّم ليس له ذلك.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وظاهر نصوصه: وحاضر، وفيه وجهان، للأصحاب). انتهى.

الوجه الأول: ظاهر كلامه في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والوجيز، وغيرهم: أنّ الحاضر ليس كالمسافر.

وقدَّمه في الحرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: هو كالمسافر، فيعطى حكمه.

قال المصنّف: (وهو ظاهر نصوصه).

(٣) (مسألة – ١٠): قوله: (في قرية وفي مصر روايتان منصوصتان). انتهى.

إحداهما: لا يجب عليهم، وليسوا كأهل القرية، وهو الصَّحيح، وعليه أكثر الأصحاب، وبه قطع في الوجيز وغيره.

وقدَّمه في الححرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: هم كأهل القرى في ذلك، وهو ظاهر ما قدَّمه في الشَّرح، وفيه ضعفٌ.

والأَشْهَرُ: وَيُومًا، فَقَطَ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقِيلَ: ثَلاثَةً وَمَا فَوْقَهَا صَدَقَةً، فَإِنْ أَبِي فَلَهُ مُحَاكَمَتُهُ.

وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ إِذَا بَعَثُوا فِي السَّبِيلِ يُضَيِّفُهُمْ مَنْ مَرُّوا بِهِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَبُواْ أَخَذُوا مِنْهُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ. وَيَلْزَمُ إِنْزَالُهُ فِي بَيْتِهِ لِعَدَمٍ مَسْجِدٍ وَغَيْرِهِ فَقَطْ، وَأُوجَبَهُ أَبْنُ عَقِيلٍ فِي الْمُؤْرَاتِ مُطْلَقًا، كَالنَّفَقَةِ وَالضَّيَافَةُ كِفَايَتُهُ وَأَدَمٍّ.

وَيْنِي الْوَاضِحِ وَلِفَرَسِهِ تِبْنُ لا شَعَيْرٌ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ وَجَةٌ كَادَمِهِ(١)، وَاوْجَبَ شَيْخُنَا المَعْرُوفَ عَادَةً، قَالَ: كَزَوْجَــةِ وَقَرِيــب

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: ﴿ مَنْ نَوْلَ بِقُومٍ فَلا يَصُومَنَّ تَطَوُّعُا إِلاَّ بِإِذْنِهِمْ ۗ.

إسْنَادُهُ ضَمَييفٌ، رَوَاهُ التَّرْمِلَذِيُّ (٧٨٩)، وَابْنُ مَاجَهُ (١٧٦٣).

قَالَ فِي كَشَنْفُ الْمُشْكُلِ فِي النُّهْمِي عَنْ صَوْمٍ الْآضْحَى: النَّاسُ فِيهِ تَبَعٌ لِوَفْدِ اللَّهِ عِنْدَ بَيْتِهِ، وَهُـــمْ كَـالضَّيْف، فَـلا يَحْسُسُنُ صَوْمُهُ عِنْدُ مُضِيفِهِ.

وَمِنْ قَدَّمَ لِضَيْفَانِهِ طَعَامًا لَمْ يَجُوْ لَهُمْ قَسَمُهُ لآنَّهُ أَبَاحَهُ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ الطُيُبَـاتِ بــلا سَـبَبــِ شَرْعِيٍّ فَمَذْمُومٌ مُبْتَدَعٌ، وَمَا نُقِلَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ أَكُلِ البِطَيْخِ لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ أَكُلِ النَّبِيِّ ﷺ كَــذَب، ذَكــرَهُ

⁽١) تنبيه: قوله: (وفي الواضح ولفرسه تبن لا شعيرٌ ويتوجُّه وجه كذمُّة). كذا في النُّسخ، وصوابه كادمه، يعنى: أنَّ الشُّعير للدَّابَّة كالأدم للآدميِّ.

فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

باب الذُّكاة

لا يَحِلُّ حَيَوَانَ إلاَّ بذَكَاةٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي ٱلبَحْرِيِّ أَوْ عَقْرٍ لآنَهُ مُمْتَنِعٌ كَحَيَوَانِ البَرَّ إلاَّ الجَرَادَ، والسُّمَكَ وَمَا لا يَعِيشُ إلاَّ فِي المَاءِ.

وَعَنْهُ: وَمَيْتَةً كُلِّ بَحْرِي. ۚ

وَعَنْهُ: مَيْنَةُ سَمَكُو فَقَطْ، فَيَحْرُمُ جَرَادٌ مَاتَ بِلا سَبَب.

وَعَنْهُ: وَسَمَكٌ طَافٍ، وَنُصُوصُهُ: لا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَتَقَذَّرُهُ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَنِ الصَّدَّايَقِ وَغَيْرُو حِلَّهُ قَالَ: وَمَا يُرْوَى خِلَافُ ذَلِكَ فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّنزِيهِ.

وَلَعَلُ مُرَادَهُ عِنْدَ قَائِلِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلِ: مَا لا نَفْسَ لَهُ سَاقِلَةً يَجْرِي مَجْرَى دِيدَانِ الخَلِّ، والبَاقِلاُّ فَيَحِلُّ بِمَوْتِهِ، قَـالَ: وَيَحْتَمِـلُ أَنَّـهُ كَاللَّبَـابِ، وَفِيهِ رَوَايَتَانَ (م ١) (١)، فَإِنْ حَرُمَ لَمْ يَنْجُسْ.

وَعَنْهُ: بَلُمٍ..

وَعَنْهُ: مَعَ دَم وَكُرهَ الإِمَامُ أَحْمَدُ شَيُّ سَمَكٍ حَى لا جَرَادَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلَ فِيهِمَا : يُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحُّ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الجَرَادِ: لا بَأْسَ بهِ، مَا أَعْلَمُ لَهُ وَلا لِلسَّمَكِ ذَكَاةً.

وَيَحْرُمُ بَلْعُهُ حَيًّا، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْم إجْمَاعًا.

وَ فِي الْمُغْنِي: يُكُرُّهُ.

وَلِللَّاكَاةِ قَالَ فِي الرَّوْضَةِ، والعُمْدَةِ وَهُوَ مَعْنَى كَلام غِيْرهِمَا.

أَحَدُهُمَّاً: كُونُهُ عَاقِلاً، لِيَصِحُ قَصْدُ التَّذَكِيَةِ وَلَوْ مُكْرَهًا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِه، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ كَذَبْحِ مَغْصُوبٍ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ هُنَا: لا يَعْتَبِرُ قَصْدَ الأَكُل.

وَفِي التَّعْلِيقِ: لَوْ تَلاعَبَ بِسِكِّينِ عَلَى حَلْقِ شَاةٍ فَصَارَ ذَبْحًا وَلَمْ يَقْصِدْ حِلُّ أَكْلِهَا لَمْ تُبَحْ. وَعَلَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ تَحْرِيمَ مَا قَتَلَهُ مُحْرِمٌ لِصَوْلِهِ بِأَنْهُ لَمْ يَقْصِدْ أَكْلُهُ كَمَا لَوْ وَطِئْهُ آدَمِيٍّ إِذَا قَتِلَ.

وَفِي الْمُسْتُوعِبِ: كَذَبُحِهِ.

وَذَكَر الآزَجَيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا: إذَا ذَبَحَهُ لِيُخَلِّصَ مَالَ غَيْرِهِ مِنْهُ: يَقْصِدُ الآكُلَ لا التَّخَلُّصَ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَبْحِهِ لِغَيْرِ مَأْكَلِهِ. وَذَكَرَ شَيْخُنَا فِي بُطْلانِ التَّحْلِيلِ: لَوْ لَمْ يَقْصِدْ الآكُلَ أَوْ قَصْدَ مُجَرَّدَ حِلَّ يَمِينِهِ لَمْ يُبَحْ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ وَجَمَاعَةٌ اَعْتِبَارَ إِرَادَةِ التَّذْكِيَةِ، فَظَاهِرُهُ يَكْفِي.

وَفِي الفُنُونِ: أَنْ بَعْضَ المَالِكِيَّةِ قَالَ لَهُ: الصَّيْدُ فُرْجَةً وَنُوْهَةً مَيْتَةً لِعَدَمِ قَصْدِ الآكْلِ، قَالَ: وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ، فَـالَ: لآنُـهُ

(١) (مسألة – ١): قوله: (وقال ابن عقيل: ما لا نفس له سائلةً يجري مجرى ديدان الخــلّ، والبــاقلاّء، فيحــل بموتــه، ويحتمــل أنــه كالذُّباب، وفيه روايتان). انتهى.

يعنى: أنَّ في حلُّ الذُّبابِ روايتين.

قال في الرَّعايتين، والحاويين: وفي تحريم اللُّباب روايتان.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه من المستخبثات، وقطع به المصنَّف في الأطعمة في موضع، وإطلاق الخلاف إنَّمــا هــو حكايـةٌ عــن ابــن عقيل، قد ذكر لفظه المصنّف في كتاب الأطعمة.

والرُّواية الثَّانية: يباح، وهو بعيدٍ.

الفسروع - كتاب الأطعمة

عَبَثْ مُحَرَّمٌ، وَلا أَحِدَ أَحَقُ، بِهَذَا مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ، حَيْثُ جَعَلَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ كُلُّ خَطَرِ فِي مَقْصُدودِ شَرْعِي يَمْنَعُ صِحْتَهُ، وَكَذَا خَرَّجَ أَصْحَابُهُ فِي السَّكِينِ الكَالَّةِ، قَالَ: والآهنيّةُ بِمَذْهَبِنَا أَنْ مَا قَتْلُمهُ بِفَهْدٍ أَوْ كَلْمَبِ مَغْصُوبِ مَيْشَةٌ، لِكُونِ إمْسَاكِهِ وَإِرْسَالِهِ بِلا حَقَّ كَلا إِرْسَالٍ، كَمَا أَنْ الْمُصَلِّيَ بِسُنْزَةٍ مَغْصُوبَةٍ عُرْيَانُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: هَلْ يَكْفِي قَصَدُ الذَّبِحِ أَمْ لا بُدَّ مِنْ قَصْدِ الإِخلالِ؟ فِيــهِ وَجُهَــانِ، وَسَــوَاءٌ كَــانَ مُسْــلِمَا أَوْ كِتَابِيّــا وَلَــوْ نا

وَفِي المُوجَزِ، والتَّبْصِيرَةِ: لا دُونَ عَشْرِ وَلَوْ أَنْثَى قِنَّا، وَإِنَّمَا قَيْدَهُ الإمَامُ أَحْمَدُ بِإِطَاقَةِ الدَّبْحِ. وَفِي التَّرْفِيسِ: فِي الصَّابِئَةِ رِوَايَتَانِ، مَأْخَذُهُمَا هَلْ هُمْ فِرْقَةٌ مِنَ النَّصَارَى أَمْ لَا؟

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ عُمَرَ فَإِنَّهُ قَالَ: هُمْ يَسْبِتُونَ جَعَلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ اليَهُودِ، وَكُلُّ مَنْ يَصِيرُ إِلَى كِتَسَابِ فَـلا بَـأْسَ

وَعَنْهُ: لا أَقْلَفَ لا يُخَافُ بِمِخِتَانِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ فِي الْأَقْلُفِ: لَا صَلاةً لَهُ وَلا حَجٌّ، هِيَ مِنْ تَمَامِ الإسلام.

وَنَقَلَ فِيهِ الْجَمَاْعَةُ: لا بَأْسَ، وَفِي المُسْتَوْعِبِ: ۚ يُكُرَهُ جُنُبٌ وَنَحْوُهُ.

وَنَقَلَ صَالِحٌ وَغَيْرُهُ: لا بَأْسَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَذْبَحُ الجُنْبُ.

وَنَقَلَ أَيْضًا فِي الْحَائِضِ: لَا بَأْسَ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: تَحِلُّ ذَكَاةُ مُوْتَدُّ إِلَى الكِتَابِيِّينَ.

وَعَنْهُ: يَخْرُمُ سَمَكَ ۚ وَجَرَادٌ صَادَهُ مَجُوسِيٍّ وَنَحْوُهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. الثَّانِي: الآلَةُ، فَتَحِلُّ بِكُلِّ مُحَدِّدٍ حَتَّى حَجَرٍ وَخَشَبٍ وَقَصَبٍ إِلاَّ السَّنَّ، والظُّفْرَ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي عَظْمِ غَيْرٍ سِسنً، والةٍ مَغْصُوبَةٍ رِوَايَتَانِ، وَمِثْلُهَا سِكِّينٌ ذَهَبٌ وَنَحْوُهَا، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ، والمُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ (م ٢، ٤)(١).

(١) (مسألة - ٢ - ٤): قوله: (وفي عظم غير سنّ، والة مغصوبة روايتان، ومثلها سكّينٌ ذهبٌ ونحوها، ذكره في الانتصار، والموجز، والتبصرة). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): إذا كانت الآلة الَّتي يذبح بها عظمًا غير سنَّ فهل يحلُّ المذبوح بها أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: يحلُّ، وهو الصُّحيح.

قال في المغني: يقتضي إطلاق الإمام أحمد إباحة الذَّبح به، قال: وهو أصـــحُ وصحَّحـه الشَّـارح، والنَّـاظم، وهــو ظــاهر كلامــه في

قال في الهداية، والمذهب، والخلاصة وغيرهم: وتجوز الذُّكاة بكلِّ آلةٍ لها حدٌّ يقطع وينهر الدَّم، إلاَّ السَّنّ، والظُّفر.

وقدُّمه في الكافي، وقال: هو ظاهر كلامه.

والرُّواية الثَّانية: لا يباح.

قال في إعلام الموقِّعين في الفائدة السَّادسة بعد ذكر الحديث: وهذا تنبية علــى عــدم التَّذكيـة بالعظـام، إمَّـا لنجاسـة بعضهــا وإمَّـا لتنجيسه على مؤمني الجنِّ.

واختاره ابن عبدوس في تذكرته، وقدُّمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثَّانية - ٣): الآلة المغصوبة هل تحصل بها التَّذكية أم لا؟

أطلق الخلاف فيها.

وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والهادي، والحرُّر، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: تحصل الذَّكاة بها ويحلُّ المذبوح وهو الصَّحيح، صحَّحه في المغني، والمقنع، والشَّرح، وشرح ابن منجًا، والنَّظم وغيرهم. (ر): روایتـــان (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (م): الإمام مالك

الفشروع - كتاب الأطعمة

وَفِي التَّرْخِيبِ: يَحْرُمُ بِعَظُم وَلَوْ بِسَهُم نَصْلُهُ عَظْمٌ.

الثَّالِثُ: قَطْعُ الْحُلْقُومِ، والْمَرِيءِ.

وَعَنْهُ: والوَدَجَيْنِ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ، وجزم به فِي الرَّوْضَةِ.

وَفِي الإَيضَاحُ: الحُلْقُومِ، والوَدَجَيْنِ، وَفِي الإِرْشَادِ: المَرِيءِ، والوَدَجَيْنِ. وَكَلَامُهُمْ فِي اعْتِبَارِ إِبَانَةِ ذَلِكَ بِالقَطْعِ مُحْتَمَلَّ، وَيَقْوَى عَذَمُهُ، وَظَاهِرُهُ لا يَضُرُّ رَفْعُ يَسدِهِ إِنْ أَتَسَمَّ الذَّكَاةَ عَلَى الفَوْرِ، وَاعْتَبَرَ فِي التَّرْغِيبِ قَطْعًا تَامًّا فَلَوْ بَقِيَ مِنَ الحُلْقُومِ جِلْدَهُ، وَلَمْ يَنْفُذُ القَطْعُ انْتَهَى الحَيْوَانُ إِلَى حَرَكَةِ المَذْبُوحِ ثُمَّ قَطَعَ الجِلْدَةُ

وَفِي الكَافِي، والرَّعَايَةِ: يَكْفِي قَطْعُ الآوْدَاجِ، فَقَطْعُ أَحَدِهِمَا مَعَ الحُلْقُومِ أَوْ المَرِيءِ أَوْلَى بِسَالِحِلٌ، قَالَتُهُ مُسَيْخُنَا: وَذَكَرَهُ روَايَةً فِي الأُولَى.

وَذَكَرَ وَجُهًا: يَكُفِي قَطْعُ ثَلَاثٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ.

وَيُسَنُّ ذَبْحُ غَيْرِ إِبِلِ وَنَحْرُهَا وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَةً' يُنْحَرُ البَقَرُ، وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَمَا صَعُبَ وَضَعُهُ بِالأَرْضِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ ذَبْحُ إِبلَ وَعَنْهُ: وَلا تُؤْكَلُ.

وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ: ابْنُ عَبَّاس وَابْنُ عُمَرَ قَالًا: النَّحْرُ فِي اللَّبْةِ، والذَّبْحُ فِي الحَلْق، والذُّبْحُ، والنَّبْحُ، والنَّبْحُ، والنَّبْحُ، والنَّبْحُ ذَبَحَ مَغْصُوبًا حَلَّ، نَصَّ عَلَيْهِ، لإبّاحَتِهِ لِلضَّرُورَةِ، بخِلافِ سُتْرَةِ الصَّلاةِ، قَالَهُ ابْنُ شيهَاب، والقَاضِي وَجَمَاعَةٌ.

وَكَذَا قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي سِكِّينٍ غَصْبٍ [لَآنَّهُ يُبَاحُ الذَّبْحُ بِهَا لِلضَّرُورَةِ، فَالسُّنْرَةُ أَغْلَظُ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَذَا لَوْ أَبَانَ رَأْسًا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور فِي المَغْصُوبِ: لا يَأْكُلُهُ إِلاَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، قَالَ القَاضِي: فَأَبَاحَهُ بَعْدَ إِذْنِهِ، وَمَا سَبَقَ مِنَ الفَرْقَ ذَكَرُوهُ فِي سيكِّين غَصْبٍ] وَلَوْ أُخْتُتِنَ بِهَا أَجْزَأُهُ، لأنَّهُ إِثْلافٌ، كَالعِنْق بمَكَان غَصْبٍ وَكَتَرْكِ البَدَاءَةِ بقَطْع الآيْدِي فِي الحُدُودَ وَذَكَاةِ مَــا عَجَزَ عَنْهُ كَوَاقِع بِبِشْرٍ وَمُتَوَخَّشَ يَجْرَحُهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ بَدَنِّهِ، نَصُّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ أَثُو الفَرَج: يَقَتُلُ مِثْلُهُ غَالِبًا، فَــان أعانــهُ غَــيْرُهُ، مِثْلُ كُون رَأْسِهِ فِي مَاءٍ وَنَحْوهِ لَمْ يَحِلُّ، نَصُّ عَلَيْهِ وَقِيلَ: بَلَى بجُرْح مُوح.

وَإِنْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ خَطَأً فَاتَتْ الآلَةُ مَحَلٌ ذَبْحِهِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقِرَّةٌ، وَعَنْهُ: أوْ لا، وَفِي المُغْنِي: غَلَبَ بَقَاؤُهَا حَلَّ. وَفِي التَّرْغِيبِ رَوَايَةً: يَحْرُمُ مَعَ حَيَاةٍ مُسْتَقِرَّةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْهُ.

وَإِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا فَروَايَتَان (م ٥)(١)، وَمُلْتَو عُنْقُهُ كَمَعْجُوز عَنْهُ، قَالَهُ القَاضِي.

قال القاضي وغيره: يباح لأنَّه يباح الذَّبح بها للضَّرورة.

وجزم به في الوجيز، وهو ظاهر ما جزم به الأدميُّ في منوَّره ومنتخبه.

والرُّواية الثَّانية: لا تباح التَّذكية بها. (المسألة الثَّالثة - ٤): همل تحصل التَّذكية بسكِّين ذهب ونحوها أم لا؟

ذكر في الانتصار والموجز: أنَّها كالآلة المغصوبة، وقد علمت الصَّحيح من المذهب فيها، فكذا في هذه.

قلت: بل هذه أولى بالصِّحَّة، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب، والله أعلم.

⁽١) (مسألة – ٥): قوله: (وإن ذبحه من قفاه خطأ فاتت الآلة محلُّ ذبحه وفيه حياةً مستقرَّةً حلٌّ، وإن فعله عمدًا فروايتان). انتهى. وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرُّر، والحاويين وغيرهم.

إحداهما: يباح بشرطه، وهو الصّحيح.

اختاره القاضي، والشّيرازيُّ وغيرهما، وصحَّحه في المغني، والشّرح، وشرح ابن منجًّا، والتَّصحيح، وغيرهم.

وهو ظاهر ما جزم به الكافي، والأدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وغيرهما.

والرُّواية الثَّانية: لا يباح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز، وصحُّحه في الرُّعايتين، والنَّظم، وتصحيح الحرُّر.

وقدُّمه الزُّركشيّ، وقال: هو منصوص أحمد ومفهوم كلام الخرقيّ.

وَقِيلَ كَذَلِكَ: وَمَا أَصَابَهُ سَبَبُ المُوْتِ مِنْ مُنْخَيْفَةِ وَمَوْقُوذَةٍ وَمُتَرَدُّيَةٍ وَنَطيحةٍ وَأكيلَةِ سَبُعٍ فَلَكُنَّاهُ وَحَيَاتُهُ يُمْكِنُ زِيَادَتُهَا. وَقَالَ شَيْخُنَا: وَقِيلَ: تَزِيدُ عَلَى حَرَكَةِ المَذْبُوحِ حَلَّ، قِيلَ: بِشَرْطِ تَحَرُّكِهِ بِيَدٍ أَوْ طَرْف عَيْنٍ وَنَحْوِهِ. وَقَالَ: أَهْ لا (٢٠ ٢٠)(١)

وَقِيلُ: أَوْ لا (م ٦)^(١).

وَنَقَلَ الْآثْرُمُ وَجَمَاعَةً: مَا عُلِمَ مَوْتُهُ بِالسَّبَبِ.

وَعَنْهُ: لِدُونِ أَكْثَرِ يَوْمٍ، لَمْ يَحِلُّ.

وَعَنْهُ: حَلُّ مُذَكِّى قَبْلَ مَوْتِهِ، ذَكَرَهُ أَبُو الحُسَيْنِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي كِتَابِ الآدَمِيُّ البَغْدَادِيُّ تُشْتَرَطُ حَيَاةٌ يُلْهِبُهَا اللَّبْحُ اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزيُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ تَحَرُّكَ، ذَكَرَهُ فِي الْمُبْهِج، وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ، والمَرُّوذِيُّ وَأَبُو طَالِبٍ وَنِي اَلـتُرْغِيبِ: لَـوْ ذَبَـحَ وَشَـكُ فِـي الحَيَـاةِ الْمُسْتَقِرَّةِ وَوَجَدَ مَا يُقَارِبُ الْحَرَكَةَ الْمُعْهُودَةَ فِي التَّذْكِيَةِ الْمُعْتَادَةِ حَلَّ، فِي المُنْصُوص.

قَالَ: وَأَصْحَابُنَا قَالُوا: الحَيَاةُ المُسْتَقِرَّةُ مَا جَازَ بَقَاؤُهَا أَكْثَرَ اليَوْم، وَقَالُوا: إذَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ إلاَّ حَرَكَةُ المَذْبُوحِ لَمْ يَحِلَّ، فَــإنْ كَانَ التَّقْييدُ بِأَكْثَرِ اليَّوْم صَحِيحًا فَلا مَعْنَى لِلتَّقْييدِ بحَرَكَةِ المَذَّبُوح، لِلْحَظْر، وَكَذَا بِعَكْسِهِ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا أَمَدًا بَعِيدًا.

قَالَ: وَعِنْدِيَ أَنْ أَلْحَيَاةَ الْمُسْتَقِرَّةَ مَا ظُنَّ بَقَاؤُهَا زِيَادَةً عَلَى أَمَدِ حَرَكَةِ الْمذبُوحِ لِمِثْلِهِ سِوَى أَمَدِ الدَّبْحِ.

قَالَ: وَمَا هُوَ فِي حُكْمِ اللَّيْتِ كَمَقْطُوعِ الحُلْقُومِ وَمُبَانٍ الحَشْوَةِ فَوْجُودُهَا كَمَذَم، عَلَى الآصَحّ، وَمَريضَةٌ كَمُنْخَيْقَةٍ. وَقِيلَ: لا يَعْتَبرُ حَرَّكَتُهَا (م ٧)^(١).

وَذَكَاةً جَنِينٍ مَأْكُولٍ بِتَذْكِيَةِ أُمَّهِ وَلَوْ لَمْ يَشْعُرْ وَاسْتَحَبُّ أَحْمَدُ ذَبْحَهُ.

وَعَنْهُ: لا بَأْسَ وَإِنْ خَرَجَ بِحَيَاةٍ مُسْتَقِرَّةٍ حَلَّ بِلَبْحِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَقَدُمَ فِي الْمُحَرِّرِ أَانَّهُ كُمُنْخُنِقَةٍ.

وَنَقَلُ الَيْمُونِيُّ: إِنْ خَرَجَ حَيًّا فَلا بُدُّ مِنْ ذَبْجِهِ وَعَنْهُ: يَجِلُّ بِمَوْتِهِ قَرِيبًا، وَفِي قِيَاسِ الوَاضِحِ لابْنِ عَقِيــلِ: مَـا قَالَـهُ أَبُـو حَنِيفَةَ لا يَجِلُّ جَنِينَ بِتَذْكِيَةٍ أُمْدِ أَمْنَهُ؛ لآنَ الآصلَ الحَظْرُ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيه السلام فِي صَيْدِ عُقِرَ وَوَقَــَعَ فِـي مَـاءِ الا تَأْكُلُـهُ مَنْ نَدَ وَنَدَ عَنِينَ بِتَذْكِيَةٍ أَمْدِ أَمْنَهُ؛ لآنَ الآصلُ الحَظْرُ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيه السلام فِي لَعَلُّ المَّاءَ أَعَانَ عَلَى قُتَّلِهِ، فَهَذَا تُنْبِيةً.

وَلا يُؤثِّرُ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ تَحْرِيمُهُ كَتَحْرِيمِ أَبِيهِ، وَلَوْ وَجَا بَطْنَ أُمَّهِ فَأَصَابَ مَذْبَحَهُ تَذَكَّى، والآثمُ مَنْتَةً، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَــا ذَكَــرَهُ فِي الانتِصَارِ.

الرَّابِعُ: قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ عِنْدَ الدُّبْحِ أَوْ إِرْسَالِ الآلَةِ وَذَكَرَ جَمَاعَةً: أَوْ قَبْلَهُ قَرِيبًا، فَصْلَ بِكَلامٍ أَوْ لا، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

(١) (مسألة ~ ٦): قوله: (وما أصابه سبب الموت من منخنقة وموقوذة ومتردّية ونطيحة وأكيلة سبع فذكًّاه وحياته يمكن زيادتهـــا، حلُّ قيل: بشرط تحرُّكه بيد أو طرف عين ونحوه، وقيل: أو لا). انتهي. أحدهما: يشترط وجود شيءٍ من ذلك.

قال في الحرَّر، والنَّظم، والوجّيز، والمنوَّر وغيرهم: إذا أدرك ذكاة ذلك وفيه حياةٌ بمكن أن تزيد على حركة المذبوح حلَّ، بشرط أن

يتحرُّك عند الذَّبح ولو بيدٍ أو رجلِ أو طرف عينِ أو قطع ذنب ونحوه. انتهى.

والقول الثَّاني: لا يشترط ذلك حيث كان فيها حياةً تزيد على حركة المذبوح قلت وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب. وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

وقال في المغني: والصَّحيح أنَّها إذا كانت تعيش زمنًا يكون الموت بالذَّبح أسرع منه حلَّت بالذَّبح، وأنَّها متى كـانت ثمَّا لا يتيقُّـن موتها كالمريضة وأنَّها متى تحرُّكت وسال دمها حلَّت. انتهى.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (ومريضةٌ كمنخنقةٍ، وقيل: لا تعتبر حركتها). انتهى.

الصُّحيح من المذهب: أنَّ حكم المريضة حكم المنخنقة وأخواتها، كما قدَّمه المصنّف.

وقد علمت الصُّحيح من المذهب في ذلك، فكذا في هذه.

وتقدُّم كلامه في المغنى وهو صريحٌ في المسألة.

وَعَنْهُ: مِنْ مُسْلِم.

وَنَقَلَ حَنْبُلُ عَكْسُهَا لأَنَّ الْسَلِّمَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ.

وَعَنْهُ: هِيَ سُنَّةً، نَقَلَ المَيْمُونِيُّ: الآيَةَ فِي المَيْتَةِ، وَقَدْ رَخُصَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَكُلُ مَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَسْقُطُ سَهُوًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرِ إِجْمَاعًا.

وَعَنْهُ: فِي اللَّابِح، نَقَلَهُ وَاخْتَارَهُ الأَكْثَرُ.

وَعَنْهُ: والسُّهُمُ.

وَعَنْهُ: شَرَطٌ لِلصَّيْدِ سُنَّةٌ لِللَّابِيحَةِ.

وَعَنْهُ: بِعَرَبِيَّةٍ مِمَّنْ يُحْسِنُهَا، وَذَكَرَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ خِلافَهُ إِجْمَاعًا، لَأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ اللَّهَ.

وَفِي الْانْتِصَارَ فِي تُكْبِيرَةِ الإحْرَامِ عَلَى قِيَاسِهِ أَدَاءُ شَهَادَةِ وَإِيمَانٌ وَيَمِينٌ وَخُطْبَةٌ وَتَلْبِيَةٌ، وَفَرُّقَ غَيْرُهُ بِسَأَنَّ القَصْـٰـدَ العِلْــمُ باغتِقَادِ الإيمَان وَيَخْصُلُ بَغَيْر عَرَبْيَةٍ وَبَالَ القَصْدَ مِنَ الحُطْبَةِ المَوْعِظَةُ، وَمِنَ التَّلْبَيَةِ إجَابَةُ الدَّاعِي، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بالعَجَمِيَّةِ.

وَقَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: عَلَى أَنَّهُ يَنْتَقِضُ بَلَفْظِ اللَّعَانِ وَبَلَفْظِ الشَّهَاذَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَوْ قَالَ أَعْلَمُ لَمْ يَصِحَّ، وَقَالَ فِي مَكَـان آخَرَ: وَعَلَى أَنَّا لِا نُسَلِّمُ التَّلْبِيَةَ، والنَّسْمِيَّةَ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى التَّسْمِيَّةِ.

وَلَيْسَ جَاهِلٌ كَنَاسَ كَالُصُّوم، ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ.

وَقِيلَ: يَكْفِي تُكْبِيرٌ وَنَحْوُهُ وَيَصْمَنُ أَجِيرٌ تَرْكُهَا إِنْ حَرُّمَتْ، وَاخْتَارَ فِي النّوادِر: لِغَيْر شَافِعِيٌّ.

وَيَتَوَجُّهُ تَصْمِينُهُ النَّقْصَ إِنْ حَلَّتْ، وَيُسَنُّ مَعَهَا نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لا، كَالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي المُنْصُوصِ وَفِي المُنْتَخَبِو: لا يَجُوزُ ذِكْرُهُ مَعَهَا شَيْئًا، وَيُشِيرُ الآخْرَسُ بِهَــا، وَمِـنْ سَمَّى عَلَى سَهْم فَرَمَى بغَيْرِهِ لَمْ يُبَحْ، كَقَطِيع فَيَذُبُحَ مِنْهُ، أَوْ شَاةٍ فَيَذْبُحُ غَيْرَهَا.

وَقِيلَ: بَلَى، كَالَةِ ذَبْحٍ؛ لآنَهُ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَم اعْتِبَارهَا عَلَى صَيْدٍ بعَيْنِهِ لِمَشْقَتِهِ اعْتِبَارُ تَعْيِسين الآلَـةِ، وَيُكْـرَهُ ذَبْحُـهُ بِالَـةٍ كَالَّةِ، وَخَدَهَا، والحَيُوانُ يَرَّاهُ، وَسَلْخُهُ، وَكَسْرُ عُنُقِهِ قَبْلَ زَهُوقِ نَفْسِهِ، وَحَرَّمَهُمَا القاضي وَغَيْرُهُ، وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ.

وَنَقُلَ حَنْبَلُ: لا يَفْعَلُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي قَوْلِهِ عليه السلام (إنَّ اللَّه كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَسَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا القِتْلُتَ، وَإِذَا ذَبَخْتُمُ فَأَحْسِنُوا الذَّبُحَةَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، إنَّ الإِحْسَانَ وَاحِبُ عَلَى كُلِّ حَالٌ حَتَّى فِي حَالٌ إِزْهَاقِ النَّفُوسِ نَاطِقُهَا وَبَهِيمُهَا، فَعَلَيْهِ أَنْ يُحْسِنَ القِتْلَةَ لِلاَدَمِيُّينَ، والذُّبْحَةَ لِلْبَهَافِم، هَلَا كَلامُهُ، وقَدْ قَالَ ابْنُ حَزَّم: اتَّفَقُوا أَنْ إخْسَانَ الذَّابِحِ وَاجِبَ فِيمَا

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُكْرَهُ قَطْعُ رَأْسِهِ قَبْلَ سَلْخِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يَفْعَلُ.

وَيُسَنُ تَوْجِيهُهُ لِلْقِيْلَةِ وَنَقَلَ مُحَمَّدٌ الكَحَّالُ: يَجُورُ لِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُهُ، وَيُسَنُّ عَلَى جَنْبِهِ الآيْسَرِ، وَرِفْقُهُ بِهِ، وَتَحَامُلُـهُ عَلَى الآلَةِ بِالقُوَّةِ، وَإِسْرَاعُهُ بِالشَّحْطِ، وَسَبَقَ مَا يَقْتَضِي الوُجُوبِ.

نَقَلَ الْبَنُ مَنْصُورَ: اكْرَهُ نَفَخَ اللَّحْمِ. قال في المغني الَّذِي لِلْبَيْع الآنَهُ خِشْ، وَاكُلَ خُدُّةٍ وَاذَٰنَ قَلْبٍ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَحَرَّمَهُمَا أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو الفَرَجِ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: نَهَى النِّبِيُ ﷺ عِنْ أَذْنِ القَلْبِ، وَهُوَ هَكَذَا.

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿ كُرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَكُلَّ الغُدَّةِ».

الآوزاعي عَنْ وَاصِلِ عَنْ مُجَاهِدٍ.

وَإِنْ ذَبَحَ كِتَابِيٌّ مَا يَحِلُ لَهُ فَعَنْهُ: يَحْرُمُ عَلَيْنَا الشُّحُومُ المُحَرِّمَةُ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ شَيْحُمُ الثَّرْبِ، والكُلْيَتَيْنِ.

قَالَ فِي الْوَاضِحِ: اخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِو: هُوَ ظَاهِرُ الْمُدْهَبِ.

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة

الفــروع - كتاب الأطعمة

وَفِي عُيُونَ الْمَسَاثِلِ: هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَعَنْهُ: لا (م ٨)(١)، كَذَبْح حَنْفِي َّحْيَوَانًا فَتَبَيَّسَنَ حَامِلاً وَنَحْوِهِ ذَكَسَرَهُ الْمِنْ عَقِيلٍ، فَلَنَا تَمَلَّكُهَا مِنْهُمْ: وَيَحْرُمُ عَلَيْنَا إِطْعَامُهُمْ شَحْمًا مِنْ ذَبْحِنَا، نَصَّ عَلَيْهِ، لِبَقَاءِ تَحْرِيمِهِ. مُنْ النَّهَاتُكُ للنَّهِ مَنْ مَنْ مَنْ السَّرِّ النَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

وَفِي الرَّوَايَتَيْنِ لابْنِ عَقِيلٍ: نُسِخَ فِي حَقَّهِمْ أَيْضًا.

وَإِنْ ذَبَحَ مَا ثُبَّتَ تَخْرِيمٌ عَلَيْهِ كَذِي الظُّفْرِ فَفِي تَخْرِيمِهِ عَلَيْنًا مَا تَقَدُّمْ.

وَقِيلَ: لا (مُ ٩)(٢)، كَظَنَّهِ تَحْرِيمَهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ، وَتَحِلُّ ذَبِيحَتْنَا لَهُمْ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ تَحْرِيمَهَا، لآنُ الحُكْمَ لاعْتِقَادِنَسَا: وَإِنْ ذَبَحَ لِعِيدِهِ أَوْ مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَى شَيْء يُعَظُّمُهُ لَمْ يَحْرُمْ.

وَعَنْهُ: بَلَى، إِخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَيَهْرُمُ عَلَى الآصَحُ أَنْ يَذْكُرَ عَلَيْهِ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لا يُعْجِبُنِي مَا ذُبِحَ لِلزُّهْرَةِ، والكَوَاكِبْ، والكَّنِيسَةِ وَكُلُّ شَيْء ذُبحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَذَكَرَ الآيَةَ. وَسَبَقَ قَبْلَ زِيَارَةِ القُبُورِ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ مُعَاقَرَةِ الآغرَابِ وَأَنْ أَبَا دَاوُد رَوَاهُ فَيْكُونَ عِنْدَهُ مَنْهِيًّا عَنْهُ، وَهُوَ نَظِيرُ الذَّبْـحِ عِنْدَ القُبُورِ، وَقَدْ كَرِهَهُ أَخْمَدُ، وَحَرَّمَهُ شَيْخُنَا، والنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ.

وَسَبَقَ فِي الوَلِيمَةِ الْمُفَاخَرِ بِهَا وَعَدَمُ ذِكْرِ الآكثَوْ، هَذِهِ الْمُسْأَلَةَ لا عَبْرَةُ بِهِ مَعَ صِحْةِ النَّهْيِ، وَنَظِيرُ مَـا نَـصٌ عَلَيْـهِ الإِمَـامُ **

وَمَنْ ذَكَّى حَيَوَانًا فَوَجَدَ فِيهِ أَوْ فِي رَوْثِهِ جَرَادًا أَوْ حَبًّا أَوْ سَمَكَةً فِي سَمَكَةٍ لَمْ يَحْرُمْ عَلَى الْآصَحّ.

(١) (مسألة – ٨): قوله: (فإن ذبح كتابيُّ ما يحلُّ له، فعنه تحرم علينا الشُّحوم الحُرُّمة عليهم، وهو شحم الثَّرب، والكليتين.

قال في الواضح: اختاره الأكثر. وفي المنتخب: هو ظاهر المذهب.

وفي عيون المسائل: هو الصُّحيح من مذهبه، وعنه: لا). انتهى.

إحداهما: يحرم علينا ذلك، اختاره من ذكره المصنّف.

واختاره أيضًا أبو الحسن التَّميميُّ، والقاضي.

والرُّواية الثَّانية: لا يحرم، وهو الصُّحيح.

اختاره ابن حامدٍ، حكاه عن الخرقي في كلام مفردٍ.

واختاره الشّيخ الموفّق، والشّارح وصاحب الحاويين وصحّحه في الخلاصة، والنَّظم وشرح ابن منجًّا وغيرهم وقطع به في الوجيز، والآدميُّ في منتخبه ومنوِّره.

وقدُّمه في الرِّعايتين، والحاويين.

وأطلقهما في المذهب، والحرُّر وقال: هو وغيره: فيه وجهان.

وقيل: روايتان.

(٢) (مسألة – ٩): قوله: (وإن ذبح ما ثبت تحريمه عليه كذي الظُّفر ففي تحريمه علينا ما تقدُّم، وقيل: يحرم، وقيل: لا). انتهى. ذكر المصنّف في هذه المسألة ثلاثة طرق:

أحدها: وهو الصَّحيح أنَّها مثل المسألة الَّتي قبلها، وأنَّ فيها روايتين مطلقتين عنده:

إحداهما: لا يحرم علينا وهو الصُّحيح بلا ريبو وبه قطع في المقسِّع، والشُّرح، وشـرح ابـن منجًّا، ومنتخب الأدميّ وغـيرهم، وصحُّحه في النَّظم، والحاويين.

قال في الرَّعاية الكبرى: وهو أظهر.

والرُّواية الثَّانية: بحرم، وبه قطع في الوجيز، والمنوِّر، وقدَّمه في المحرُّر، والرُّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

فصاحب الحرُّر أطلق في المسألة الأولى الخلاف، وهنا قدُّم التُّحريم، وهو موافقٌ للطُّريقــة الثَّانيــة، وقـدُّم في الرَّعــايتين، والحــاويين هناك عدم التحريم.

وقدُّما هنا التَّحريم وهو موافقٌ للطُّريقة النَّانية أيضًا.

(ق): قولي الشافعي

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشاقعي

الفروع - كتاب الأطعمة

وَنَقَلَ أَبُو الصَّقْرِ: الطَّافِي أَشَدُ مِنْ هَذَا، وَقَدْ رَخُصَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ عليه السلام «الحِلُّ مَيْتَتُهُ» وَفِي عُيُسونِ المَسَائِلِ: يَحْرُهُ جَرَادٌ فِي بَطْنِ سَمَكِ لآنَهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ، وَمَيْتَتُهُ حَرَامٌ لا العَكْسُ، لِحِلِّ مَيْتَةِ صَيْدِ البَحْرِ، وَيَحْرُمُ بَوْلٌ طَاهِرٌ كَرَوْثِهِ، أَبَاحَهُ القَاضِي فِي كِتَابِ الطِّبِّ، وَذَكَرَ رَوَايَةً فِي بَوْلُ الإبلِ وَفَاقًا لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَن

وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ فِيهِ: لا، وَكَلامُهُ فِي الْخِلافِ يَدُكُ عَلَى حِلَّ بَوْلِهِ وَرَوْثِهِ، فَإِنَّهُ اخْتَحَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُل لا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ﴾ الآية: وبالآخبار الضَّعيفة (مَا أَكِلَ لَحْمُهُ فَلا بَأْسَ بَبُولِهِ».

فَقِيلَ لَهُ: هَذَا عَلَى حَالِ اُلضَّرُورَةِ عَلَى عَادَةِ العَرَبِ فِي شُرْبِ اَبْوَالَ الإبلِ؟ فَقَالَ: يَعُمُّ سَسَائِرَ الآخْـوَالِ، وَلاَنْـهُ مُغَنَّـادٌ تَحَلَّلُهُ كَاللَّبَنِ، وَيَأَنَّهُ تَبَعٌ لِلْحُمِ، وَكَذَا احْتَجٌ فِي الفُصُولِ بِإِبَاحَةِ شُرْبِهِ كَاللَّبَنِ: وَذَلُّ عَلَى الوَصْفِ قِصَّةُ العُرْئِيَّينَ. وَفِي المُغْنِي إِبَاحَةُ رَجِعِ سَمَكِ وَنَحْوهِ.

وَيَهَوِلُ مَلْنُبُوحٌ مَنْبُوذٌ بِمُوْضِيمٍ يَحِلُ ذَبُّحُ أَكْثَرِ أَهْلِهِ وَلَوْ جُهِلَتْ تَسْمِيَةُ الذَّابِح.

وَهَلْ الذَّبِيحُ إِسْمَاعِيلُ؟ اخْتَأْرَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَابْنُ أَبِي مُوسَىَ، وَهُوَ أَظْهَرُ؟ قَالَ شَيْخُنَا: هُوَ قَطْمِـيَّ، أَوْ إِسْحَاقُ، اخْتَـارَهُ أَبُو بَكْر، والقَاضِي.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِّيِّ: نَصْرَهُ أَصْحَابُنِنَا فِيهِ رِوَايْتَانِ (م ١٠)(١٠.

⁽١) (مسألة - ١٠): قوله: (وهل الذَّبيح إسماعيل؟ اختاره ابن حامد وابن أبي موسى، وهو أظهر، قال شبيخنا: وهـو قطعيُّ أو إسحاق، اختاره أبو بكر، والقاضى.

قال ابن الجوزيُّ: نصره أصحابنا، فيه روايتان). انتهى.

والصواب: أنَّه إسماعيل.

واختاره جماعةً الشّيخ تقيُّ اللّين وابن القيَّم وغيره، واستدلُّوا بأنَّه إسماعيل باكثر من عشرين وجهًا من القرآن والسُّنَّة. فهذه عشر مسائل في هذا الباب.

كتاب الصيّد

وَهُوَ مُبَاحٍ لِقَاصِدِهِ، وَاسْتَحَبُّهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَيُكْرَهُ لَهُوَّا، وَهُوَ أَطْيَبُ مَأْكُولٍ قَالَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ.

وَقَالَ الأَرْجِيُّ: الزَّرَاعَةُ أَفْضَلُ مَكْسَبُو، وَسَبَقَ أُولَ الذِّكَاةِ كَلامُ ابْنِ عَقِيلِ.

وَمَنْ أَوْرَكَ صَيْدًا صَاوَهُ مُتَحَرِّكًا فَوْقَ حَرَكَةِ مَلْبُوحِ وَاتْسَعَ الوَقْتُ لَِتَذْكِيَتِهِ لَم يُبَحْ إلاَّ بِهَا. وَعَنْهُ: يَجِلُّ بِمَوْتِهِ قَرِيبًا.

وَعَنْهُ: دُونَ مُعْظُم يَوْم.

وَفِي النَّبْصِرَةِ: دُونُنَ يُصُنفِهِ، وَبِإِرْسَالِ الصَّائِدِ عَلَيْهِ لِيَقْتَلَهُ، لِعَدَم آلَةٍ ذَكَاةً.

وَعَنْهُ: بِالْإِرْسَالِ لَا بِمَوْتِهِ.

قَالَ الشُّيْخُ: كَمُتَّرَدِّيَّةٍ ببثر.

وَعَنْهُ: عَكَّسُهُ، وَأَبَاحَهُ القَاضِي وَعَامَّةُ أَصْحَابِنَا بِالإِرْسَال، قَالَهُ فِي التَّبْصِيرَةِ.

وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَيْهِ مِنَ اللَّبْحِ فَجَعَلَ يَعْدُو مِنْهُ يَوَمَهُ حَتَّى مَاتَ تَعَبًا وَنَصَبًا فَذَكَرَ الفَـاضِي: يَحِـلُ، وَاخْتَـارَ ابْـنُ عَقِيـلِ: لا يَحِلُ، لَآنُ الإِتْمَابَ يُعِينُهُ عَلَى المَوْتِ فَصَارَ كَالمَاءِ (م ١)(١).

وَإِنْ لَمْ يَنسِعِ الوَقْتُ لِتَذْكِيَتِهِ فَكَمَيْتٍ.

يَحِلُّ بشُرُوطٍ: أَحَدُهَا صَائِدٌ مِنْ أَهْلِ الذُّكَاةِ.

وَقِيلَ: بَصِينٌ، فَلا يَحِلُّ صَيْدٌ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِهِ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٍّ، أَوْ مُتَوَلِّدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِيٍّ بِسَهْمَيْهِمَا أَوْ جَارِحَتَيْهِمَا، فَإِنْ أَصَابَ أَحَدُهُمَا وَحَدَهُ مَقْتَلَهُ عَمِلَ بِهِ.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، كَإِسْلامِهِ بَعْدَ إِرْسَالِهِ، وَلَوْ أَثْخَنَهُ كُلْبُ مُسْلِمٍ قُـمَّ قَتَلَـهُ كُلْبُ مَجُوسِيٍّ وَفِيهِ حَيَـاةً مُسْتَقِرَّةً حَرُمَ، وَيَضْمَنُهُ لَهُ.

وَ إِنْ صَاْدَ مُسْلِمٌ بِكَلْبِ مَجُوسِيٌ لَمْ يَكْرَهْ، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَأَبُو الوَفَاءِ وَابْنُ الزَّاغُونِيُّ، وَيَحِلُّ.

وَعَنْهُ: لا، كَعَكْسِيِّهِ، وَلَوْ أَعَانَهُ مُسْلِمٌ أَوْ كَلِّبُهُ.

وَقِيلٍ: وَلَمْ يَزِدْ عَدُو كُلْبِهِ بِزَجْرِ مُسْلِم حَرُمَ.

وَإِنْ أَرْسَلَ مُسَلِمٌ كَلْبَهُ فَرَجَرَهُ مَجُوسِيٌّ فَرَادَ عَدْوُهُ أَوْ رَدُّ عَلَيْهِ كَلْـبُ مَجُوسِيٌّ الصَّيْـدَ فَقَتَلَـهُ، أَوْ ذَبَـحَ مَـا أَمْسَـكَهُ لَـهُ مَجُوسِيٍّ بِكَلْبِهِ وَقَدْ جَرَحَهُ غَيْرَ مُوحٍ أَوْ ارْتَدُّ، أَوْ مَاتَ بَيْنَ رَمْيِهِ وَإِصَابَتِهِ، حَلُ

وَكَذَا إِنْ أَعَانَ سَهْمَهُ رِيحٌ.

قَالَ فِي المُغْنِي وَغَيْرِهِ: كَمَا لَوْ رَدُّهُ حَجَرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَقَتَلَهُ.

وَفِيهِ فِي الرَّعَايَةِ: فِيهِ يَحْتَمِلُ وَجُهَيْنٍ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ فِي ذِي نَاسٍ وَفِي تَرْكِ ٱكْلِهِ وَاعَانَهُ رِيحٌ وَجَهٍّ.

الثَّانِي: الآلَةُ، مُخَدَّدٌ فَهُو كَالَةٍ ذَبْحٍ، ويُشْتَرَطُ أَنْ تَجْرَحَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِيْقَلِهِ كَشَبَكَةٍ وَفَخٌ وَيُنْدُقَةٍ وَلَوْ شَدْخَتَهُ.

نَقَلَهُ ٱلْمُبُونِيُّ، وَلَوْ قَطَعَتْ حُلْقُومَهُ وَمَرِيَّهُ، أَوْ بِمَرْضِ مِعْرَاضٍ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ والتَّرْغِيبِ: وَلَمْ يَجْرَحْهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ نُصُوصُهِ، لَمْ يُبَحْ، لآنُهُ وَقِيلًا، وَكَذَا مَــا قَتَلَـهُ مِنْجَـلَ أَوْ سِكَيْنَ سُمَّى عِنْدَ نَصْبِهِ بلا جُرْح، نَصْ عَلَيْهِ، وإلاَّ حَلَّ.

بِي عِنْ ﷺ بِهِرِ بَرِيْ مُسْنَى عَنْهِ مِنْ مُنْ عَبْلُهَا، وَحَيْثُ حَلَّ فَظَاهِرُهُ يَحِلُّ، وَلَوْ ارْتَدُّ أَوْ مَاتَ وَهُوَ كَقُولِهِــمْ إِذَا ارْتَـدُّ أَوْ

قُلت: مَا اختاره القاضي هو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الأصحاب، واللَّه أعلم.

⁽١) (مسألة – ١): قوله: (وإن امتنع عليه من اللَّبع فجعل يعدو منه يومه حتَّى مات تعبًا ونصبًا فذكر القاضي بحلُّ، واختار ابسن عقيلٍ لا يحلُّ؛ لأنَّ الإتعاب يعينه على الموت فصار كالماء). انتهى.

مَاتَ بَيْنَ رَمْيِهِ وَإِصَابَتِهِ حَلِّ، والحَجَرُ كَبُيْدُقَةٍ وَلَوْ خَرَقَهُ، نَقَلَهُ حَرْبٌ، فَإِنْ كَانْ لَهُ حَدٌّ كَصَوَّانٍ فَكَمِعْرَاضٍ.

وَإِنْ قَتَلَةً بِسَهُم فِيهِ سُمٌّ، قَالَ جَمَاعَةً: وَظُنَّ أَنَّهُ أَعَانَهُ حَرُّمَ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُنُورٍ: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَعَانَ لَمْ يَأْكُلْ، وَلَيْسَ مِثْلُ هَذَا مِنْ كَلام أَحْمَدَ رحمه الله بِمُرَادٍ.

وَفِي الفُصُولِ: إِذًا رَمْي بِسَهْم مَسْمُوم لَمْ يُبَحْ لَعَلَّ السُّمَّ أَعَانَ عَلَيْهِ فَهُوَّ كَمَا لَوْ شَارَكَ السَّهْمَ تَغْرِيقً بالمَاء.

وَمَنْ أَتَى بِلْفَظِ الظُنَّ كَالَمِنايَةِ، والمُلْمَب، والمُعَزِّرِ وَغَيْرِهِمْ فَمُوَادُهُ احْتِمَالُ المؤت بِسَدِ، وَلَهَ أَ عَلَلَهُ مَنْ عَلَلَهُ مِنْ عَلَلَهُ مِنْ عَلَلَهُ مِنْ عَلَلَهُ مَنْ عَلَلَهُ مَنْ عَلَلَهُ مَنْ عَلَلَهُ مَنْ عَلَلَهُ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ بِاجْتِمَاعِ الْمُبِيح، والمُحَرَّم، كَسَهْمَىٰ مُسْلِم وَمَجُوسِيٌّ، وَقَالُوا: فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنْ السُّمَّ لَمْ يُعِنْ عَلَى قَتْلِهِ لِكَوْنَ السَّهُم أَتَى الظَّنُ مُرَادًا لَكَانَ الأَوْلَى، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَغْلِب عَلَى الظَّنَّ أَنَّ السَّمُ أَعَانَ الْمُؤْمَ وَيَعْ الْمَوْمَ وَمَعْ وَمَعْ وَالْمَوْمَ وَلَوْ كَانَ الظَّنُ مُقَادًا بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَنٍ لا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا، وَقَوْلُهُمْ فِي العَيْنِ المُؤجَّرَةِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءً العَيْنِ المُؤجَّرَةِ لَكَ الطَّنِّ بَعْدَ اللَّهُ مُعْ عَقَدًا بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَنٍ لا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا، وَقَوْلُهُمْ فِي العَيْنِ المُؤجَّرةِ لَكَ الطَّنِّ بَعْدَ اللهَ اللَّهُ مُعْتَدًا بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَنٍ لا يَتَغَيَّرُ فِيهِ ظَاهِرًا، وَقَوْلُهُمْ فِي العَيْنِ الْمُؤجَّدِةِ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءً العَيْنَ فِيهَا وَقَدْ مُبَاقًا ذَلِكَ .

وَفِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ: إِذَّا اجْتَمَعَ فِي الْصَيْدِ مُبِيحٌ وَمُحَرِّمٌ مِثْلُ أَنْ يَقْتُلُهُ بِمُثْقَل وَمُحَدِّدٍ، أَوْ بِسَهْم مَسْنُومٍ، أَوْ بِسَهْمٍ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ، أَوْ سَهْم غَيْرِ مُسَمَّى حَلَيْهِ، أَوْ كَلْبِ مَسْلِم وَكَلْبِ مَجُوسِيٍّ، أَوْ غَيْر مُسَمِّى عَلَيْهِ، أَوْ غَيْر مُعَلَّم، أَوْ اَشْتَرَكَا فِي إِرْسَالِ الجَارِحَةِ عَلَيْهِ، أَوْ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لا يَعْرِفُ مُرْسِلَهُ أَوْ لا يَعْرِفُ حَالَهُ، أَوْ مَعَ سَهْمِهِ سَهْمَا كَذَلِكُ لَمْ يُبَحْ وَاخْتَسِجُ بالحَبَرِ: «وَإِنْ وَجَدْت مَعَهُ غَيْرَهُ فَلا تَأْكُلُ» وَبِأَنْ الآصِلُ الحَظْرُ، وَإِذَا شَكَكُنْنا فِي الْمِيحِ رَدُّ إِلَى أَصْلِهِ.

َ وَفِي اَلْتُرْغِيبِ: يَحْرُمُ وَلَوْ مَعَ جُرْحٍ مُوحَ لا عَمَلَ لِلسَّمِّ مَعَهُ، لِخَوْف ِ التَّصْرُّرُ بِهِ، وَكَذَا فِي الفُصُول، وَقَالَ: لا نَــأَمَنُ أَنْ السَّمَّ تَمَكُنَ مِنْ بَدَنِهِ بِحَرَارَةِ الحَيَاةِ فَيَقَتُلَ أَوْ يَضُرُّ أَكُلُهُ، وَهُمَا حَرَامٌ، وَمَا يُؤَدِّي إَلَيْهِمَا حَرَامٌ، وَإِنْ رَمَــاَهُ فَوَقَـعَ فِـي مَـاءٍ أَوْ تَرَدُّى مِنْ عُلُو ً أَوْ وَطِئَهُ شَيْءٌ فَمَاتَ فَالآشْهَرُ عَنْهُ: يَحْرُمُ اخْتَارَهُ الخِرْقِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: لا بِجُرْحِ مُوحٍ.

اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ وَمُعِثْلُهُ ذَكَاةٌ (م ٢، ٣)(١).

(١) (مسألة – ٢ – ٣): قوله: (وإن رماه فوقع في ماء أو تردَّى من علـوَّ أو وطشه شـيءٌ، فمــات، فالأشــهر عنــه: يحــرم، اختــاره الخرقي وغيره، وعنه: لا بجرح موح، اختاره الأكثر، ومثله ذكَّاه). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ۲): إذا جرحه جرحًا موحيًا ثمُّ وقع في ماء أو تردُّى من علوٌّ أو وطئه شيءٌ فمات، فهل يباح أم لا؟ أطلق الحلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين، ونهاية ابن رزين، وتجريد العنايسة، رهم.

أحدهما: بحرم، وهو الصّحيح.

قال في المذهب هنا: والأشهر عنه: يحرم.

قال الشّيخ والشّارح: هذا الأشهر، وصحّحه في التصحيح، وخصال ابن البناء، واختاره أبو بكر، والخرقي، والشيرازي، وغيرهم. قال ابن رزين في شرحه: هذا الأظهر، وبه قطع في الكافي، وكذلك الوجيز في بــاب الذكــاة، لكــن ناقضهمــا؛ لكونــه قطــع بعــدم التحريم، وقدَّمه في إدراك الغاية.

والرواية الثانية: لا يحرم، بل يباح.

قال الشيخ والشارح: وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين.

قال الزُّركشيِّ: وهو الصُّواب، وصحَّحه ابن عقيل في الفصول.

واحتاره في تذكرته، وصحَّحه في تصحيح المحرُّر لكونه قطع به هنا في الوجيز.

(المسألة الثّانية - ٣): مسألة الذِّكاة، وهي ما إذا ذبح حيوانًا ثمّ غرق في ماء أو تردّى من علوٌ أو وطئ عليه شيءٌ فمات. والحكم في ذلك كالحكم في مسألة الصّيد خلافًا ومذهبًا، عند الأصحاب. "

وقد علمت الصّحيح من ذلك.

وَإِنْ رَمَاهُ فِي عُلُو فَوَقَعَ بِالآرْضِ فَمَاتَ حَلَّ.

وَعَنْهُ: بِجُرْحٍ مُوحٍ جَزَمَ بِهِ فِي الْرُوْضَةِ، وَإِنْ رَمَاهُ أَوْ عَقَرَهُ كَلْبُهُ وَعَلِمَ الإِصَابَةَ فَغَابَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا حَلَّ، عَلَى الآَصَحِّ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بِفُمَ كَلْبِهِ أَوْ وَهُوَ يَعْبَثُ بِهِ أَوْ سَهَمْهُ فِيهِ، جَزَمَ بِهِ فِي المُحَرَّر

قَالَ فِي الفُّصُّولَ وَغَيْرُو: وَلَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ بِعَقْرُو.

وَعَنْهُ: وَجُرْحُهُ مُوحٍ. ۗ

وَعَنْهُ: إِنْ وَجَدَهُ فِي يَوْمِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ مُدَّةٍ قَرِيبَةٍ، حَلَّ، وإلاَّ فَلا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورَ: إِنْ غَابَ نَهَارًا حَلَّ، لا لَيْلاً.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَخُيْرُهُ: لآنَ الغَالِبَ مِنْ حَالِ اللَّيْلِ تَخَطُّفُ الْهَوَامِّ.

وَمَتَى وَجَدَ بِهِ أَثَرًا آخَرَ يَحْتَدِلُ أَنَّهُ أَعَانَ فِيَ قَتْلِهِ َحَرُمَ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُولُوا ظَنَّ كَسَسهم مَسْمُوم، وَتَتَوَجَّهُ التَّسْوِيَةُ لِعَدَم الفَرْق وَأَنَّ المُرَادَ بالظَّنُّ الاحْتِمَالُ.

وَإِنْ غَاَبَ قَبْلَ عَقْرَهِ ثُمٌّ وَجَدَهُ وَسَهْمُهُ أَوْ كَلْبُهُ عَلَيْهِ فَفِي الْمُنْتَخَبِ أَنَّهَا كَذَلِكَ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ.

قَالَ فِي الْمُنْتَخَبِ: وَعَنْهُ: يَحْرُمُ، وَذَكَرَهَا فِي الفُصُول، كُمَّا لَوْ وَجَدَ سَهْمَهُ أَوْ كَلْبُهُ نَاحِيَةً، كَذَا قَالَ، وَتَبِعْـهُ فِي المُصَوْرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مَا ذَكَرِ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّسْوِيَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ٱلَّتِي قَبْلَهَا عَلَى الخِلاف ِ (م ٤)(١).

وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْأَثْرُم وَحَنْبُلِ حِلُّهُ، وَهُوَ مَعْنَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ.

وَإِنْ ضَرَبَّهُ فَأَبَّانَ عُضُواً وَبَقِيَّتْ حَيَاةً مُعْتَبَرَةً حَرُمَ البَائِنُ.

وَعَنْهُ: إِنْ ذَكُى حَلَّ كَبَقِيْتِهِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ حُوتٍ وَنَحْوِهِ حَلَّ، وَإِنْ بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ حَــلٌ بِجِلْـهِ، وَإِنْ أَبَانَــهُ وَمَـاتَ إِذَنْ حَلَّ.

وَعَنْهُ: يَحِلُ إِلاَّ البَائِنَ، وَيَحْرُمُ مَا قَتَلَهُ غَيْرَ مُحَدَّدٍ، كَبُنْدُقٍ وَحَجَرٍ وَشَبَكَةٍ وَفَخً.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: وَلَوْ شَدَخَهُ، لأَنَّهُ وَقِيلًا.

وَيَحِلُ مَا قَتَلَهُ جَارِحٌ مُعَلَّمٌ جُرْحًا.

وَعَنْهُ: وَصَدَمًا أَوْ خَنْقًا: الْخَتَارَةُ ابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ، إِلاَّ الكَلْبَ الآسُوْدَ البَهِيمَ، وَهُوَ مَا لا بَيَاضَ فِيهِ، نَـصَّ قَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لا لَوْنَ فِيهِ غَيْرَ السُّوَاهِ، فَيَحْرُمَ صَيْدُهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، لآنَّهُ شَيْطَانٌ، فَهُوَ العِلَّةُ، والسُّوَادُ عَلامَةٌ، كَمَا يُقَالُ: إذَا رَأَيْت صَاحِبَ السُّلاحِ فَافْتُلُهُ فَإِنَّهُ مُرْتَكُ، فَالعِلَّةُ الرِّدُّةُ.

وَنَقَلَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعْدٍ الكَرَاهَةَ.

وَعَنْهُ: وَمِثْلُهُ فِي أَحْكَامِهِ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ، جَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي هُنَا.

واختاره صَاحِبُ الْمُحَرُّرِ، وَيَمَخُرُمُ الْتِنَاوُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ الْآمْرَ بِقُتْلِهِ، فَدَلَلٌ عَلَى وُجُوبِهِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ هُنَا، وَذَكَرَ الآكُـــُثَرُ نَاحَتُهُ.

⁽١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن غاب قبل عقره ثمّ وجده وسهمه أو كلبه عليه ففي المنتخب أنّها كذلك، وهو معنى المغـني وغـيره يعني مثل ما إذا رماه أو عقره كلبه وعلم الإصابة ثمّ غاب ثمّ وجده ميّتًا، على ما تقدّم في كلام المصنّف قريبًا.

[ً] قال في المنتخب: وعنه يحرم هنا، وذكرها في الفصول، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحيه، كذا قال، وتبعه في المحرّر، وفيه نظرٌ علسى ما ذكر هو وغيره من التّسوية بينها وبين الّتي قبلها على الخلاف). انتهى.

وملخّص كلام المصنّف: أنَّ هذه المسألة والتي قبلها على حدَّ سواء لا فرق بينهما، وصاحب المحرَّر فيه قطع بعدم الإباحة في المسألة الثَّانية وهي ما إذا غاب عنه قبل تحقُّق الإصابة ثمَّ وجده عقيرًا وُحده، والسّهم أو الكلب ناحيه، والصّواب التَّسوية، كما قال المصنّف وغيره، والله أعلم.

وَنَقَلَ مُوسَى بْنُ سَعِيدٍ: لا بَأْسَ بهِ.

وَقَدْ قَالَ الآصْحَابُ: يُحْرُمُ افْتِنَاءُ الحِنْزِيرِ، والانْتِفَاعُ بِهِ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا صَرَّحَ بِوُجُوبِ قَتْلِـهِ، بَـلْ نَفَـلَ أَبُـو طَـالِبٍ: لا بَأْسَ، وَاحْتَجُ القَاضِي بِأَنَّ الآمْرَ بِالقَتْلِ يَمْنَعُ ثَبُوتَ اليّدِ، وَيُبْطِلُ حُكْمَ الفِعْلِ، ويُؤخَذُ مِــنْ كَـلامِ أَبِـي الخَطَّـابِ وَغَـيْرِهِ أَنْ العَقُورَ مِثْلُهُ إِلاَّ فِي قَطْمَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ مُتَّجَةً، وَأُولَى، لِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ.

قَالَ فِي الْغُنْيَةِ: ۚ يَهُ خُرُكُمُ تُرَكُهُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَيَجِبُ قَتْلُهُ لِيَدْفَعَ شَرُّهُ ۚ صَنِ النَّـاسِ، وَدَعْـوَى نَسْنخِ القَشْلِ مُطْلَقًـا إِلاَّ الْمَـوْذِي

كَفَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ دَعْوَى بِلا بُرْهَانٍ، وَيُقَابِلُهُ قَتْلُ الكُّلِّ كَمَا قَالَهُ مَالِكً.

ثُمَّ تَمْلِيمُ مَا لَهُ نَابَّ مِنْهُ كَفَهَّدٍ وَكَلَبِ، وَفِي الْمُذْهَبِ، والتَّرْغِيبِ: وَنَمِرٍ، بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَيَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ وَفِي الْمُغْنِى: لا فِي وَقْتِ رُوْيَتِهِ لِلصَّيْدِ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ.

وَقِيلَ: وَتَكُورُ ذَلِكَ ثَلاثًا فَيَحِلُ فِي الرَّابِعَةِ.

وَقِيلَ مَرْتَيْنِ، وَاخْتَارَ فِي الْمُغْنِي أَنَّ غَيْرَ الكَلْبِ بِتَرْكِهِ الآكُلُ أَوْ بِالعُرْفِ، وَلَمْ يَذْكُرْ الآدَمِيُّ البَغْدَادِيُّ تَـرْكَ الآكُـلِ، فَـإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَالَمْذَهَبُ تَحْرِيُهُ.

وَقِيلَ: حِينَ الصَّيْدِ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيل.

وَقِيلَ: قَبْلَ مُضِيِّهِ.

وَعَنْهُ: يُكْرُهُ مُطْلَقًا، وَعَنْهُ: يُبَاحُ كَصَيْلِو الْتُقَدَّمَ، عَلَى الْأَصَحُّ، وَكَشُرْبِهِ مِنْ دَمِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: مِنْ دَمِهِ الَّذِي جَرَى، وَلا يَخْرُجُ بِأَكْلِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُعَلِّمًا، وَفِيهِ احْتِمَالُ.

وَتَعْلِيمُ مَا لَهُ مِخْلَبٌ كَصَفْرٍ وَبَازٍ بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ وَيَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ.

وَفِي وُجُوبِ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ فَمُ الْكَلْبِ رَوَايَتَانَ (م ٥)(١).

الثَّالِثُ: أَصْلُ الفِعْلِ، وَإِرْسَالُ الْآلَةِ لِقَصْدَ صَيْدٍ، فَلُوْ سَقَطَ سَيْفٌ مِنْ يَدِهِ فَعَقَرَهُ أَوْ احْتِكُتْ شَسَاةً بِشَفْرَةٍ فِي يَدِهِ لَمُ يَجِلُ، وَكَذَا إِنْ اسْتَرْسَلَ كَلْبٌ وَغَيْرُهُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ رَجَرَهُ فَزَادَ فِي طَلَبِهِ، لآنَ الاغْتِبَارَ بِفِعْلِ الآدَمِيِّ المُفَافِ إِلَى فِعْلِ البَهِيمَةِ، كَمَا لَوْ عَدَا عَلَى آدَمِي فَأَعْرَاهُ عَلَيْهِ فَأَصَابَهُ ضَمِنَ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَرْسَلَهُ بَلا تَسْمِيَةٍ ثُمُّ سَمَّى وَزَجَرَهُ فَزَادَ، قَطَعَ به فِي الوَاضِح، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، حَلَّ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيل إَنْ اسْتَرْسَلَ بَنْفُسِهِ فَزَجَرَهُ فَروَايَتَان.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: إِنْ صَادَ مِنْ غَيْرَ أَنْ يُرْسِلَهُ: لاَ يُعْجُبُنِي، وَاحْتَجُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إنْ اسْتَرْسَلُ الطَّائِرُ بِنَفْسِهِ فَصَادَ وَقَتَلَ حَلَّ، أَكُلَّ مِنْهُ أَوْ لا، بخِلاف الكَلْبِ.`

وَإِنَّ رَمَى مَا ظُنَّهُ صَيْدًا فَأَصَابَ صَنَّدًا فَقِيلَ: يَجِلُّ كَمَا لَوْ أَصَابَ غَيْرَهُ، أَوْ هُوَ وَغَيْرَهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقَيلَ: لا (م ٦)(٢)، كَمَا لَوْ أَرْسَلَهُ عَلَى غَيْر شَيْءٍ، أَوْ ظَنَّهُ أَوْ عَلِمَهُ غَيْرَ صَيْلٍا فَأَصَابَ صَيْدًا، فِي المُنْصُوصِ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وفي وجوب غسل ما أصابه فم الكلب روايتان). انتهى.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغنى، والمقنع، والمحرَّر، والشَّرح وغيرهم.

وهما وجهان في المقنع وغيره.

إحداهما: يجب غسلة وهو الصّحيح، صحّحه في النّظم وقدَّمه في الخلاصة، والكافي، والرّعايتين، والحاويين وغيرهم. والرّواية الثّانية: لا يجب غسله بل يعفي عنه صحّحه في التّصحيح المحرّر، وجزم به في الوجيز.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (وإن رمى ما ظنَّه صيدًا فأصاب صيدًا فقيل: يحلُّ، وقيل: لا). انتهى.

وأطلقهما في الكافي، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم.

أحدهما: لا يحلُّ، وهو الصَّحيح، جزم بِه في الوجيز، ومنتخب الآدميُّ.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والشَّرح، وإدراك الغاية وغيرهم. والوجه الثَّاني: يحلُّ، وهو احتمالٌ لأبي الخطَّاب.

واختاره الشَّيخ، والموفَّق، والنَّاظم.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ ظُنَّهُ آدَمِيًّا أَوْ صَيْدًا مُحَرًّمًا لَمْ يُبَحْ، وَكَذَا جَارِحٌ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ بِهِ فِي الصُّورَةِ الْآخِيرَةِ.

وَفِي مُخْتَصَرَ البنِ رَزينِ: إنْ أَرْسَلَهُ لا سَهْمَهُ إلَى صَيْدٍ فَصَادَ غَيْرَهُ حَرُمٌ، والمَذْهَبُ خِلاقُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَتْ التَّسْمِيَةُ. وَمَنْ رَمَى صَيِّدًا فَلَمَ يَثَبَّتُهُ فَدَخَلَ خَيْمَةً غَيْرُو، أَنْ وَتَبَتْ سَمَكَةٌ فَوَقَمَتْ بِحِجْرِهِ.

وَفِي الْمُغْنِي: لَا بِعَمَلٍ صَيَّادٍ، أَوْ دَخَلَتْ طَلَّبَيَّةٌ دَارُو فَأَغْلَقَ بَابَهُ وَجَهْلَهَا أَوْ لَمْ يَقْصِدْ تَمَلُكَهَا، وَمِثْلُهُ إِخْيَاءُ أَرْضِ بِهَا كَـنْزُ، فَقِيلَ: يَمْلِكُ، كَنَصْبِ خَيْمَتِهِ وَفَنْحِ حَجَرِهِ لِلأَخْلِ وَعَمَلٍ بِرْكَةٍ لِلسَّمَكِ فَوَقَعَ بِهَا وَشَبَكَةٍ وَشَرَكِ، نَصُّ عَلَيْـهِ، وَفَـخُ وَمِنْجَـلٍ وَحَبْسِ جَارِحٍ لَهُ وَبِإِلْجَائِهِ لِمَضِيقٍ لَا يَقْلِتُ مِنْهُ.

وَقِيلَ: يَمَلِّكُهُ بِأَخْذِو، وَقَبْلُهُ هُوَّ مُبَاحٌ (م ٧، ١٠)(١٠.

(۱) (مسألة - ۷ – ۱۰): قوله: (ومن رمى صيدًا فلم يثبته فدخل خيمة غيره، أو وثبت سمكةً فوقعت بحجــره، أو دخلـت ظبيــةً داره فأغلق بابه وجهلها أو لم يقصد تملُّكها، ومثله إحياء أرض بها كنزٌ، فقيل: يملك بأخذه، وقيل: هو مباح). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٧): قوله: إذا رمى صيدًا فلم يثبته فدخل خيمة غيره فهل يملكه مطلقًا، أو لا يملكه إلاَّ بأخذه، أو هو مباحٌ له أو لغيره؟ أطلق الخلاف.

أحدهما: يملكه صاحب الخيمة مطلقًا.

قال في تصحيح الحرر: هذا المذهب. انتهى.

قال في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة: فهو لصاحب الخيمة، وقدَّمه في الحرَّر، والرَّعايتين، والحاويين وغيرهم. والوجه الثَّاني: لا يملكه إلاَّ باخذه، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والمقنع، والشُّرح، والنَّظم، والوجيز وغيرهم.

والوجه الثَّالث: هو مباحٌ له ولغيره، وهو قريبٌ من الَّذي قبله.

وهل الوجه الثَّاني أنَّه أحقُّ به ولا يملكه إلاَّ باخذه وليس لغيره أخذه؟

(المسألة الثَّانية - ٨): لو وثبت سمكةٌ فوقعت في حجر إنسانٌ فهل بملكها مطلقًا، أو ياخذها، أو هي مباحةٌ؟

أطلق الخلاف:

أحدها: بملكها، وهو الصُّحيح.

جزم به الخرقيُّ وصاحب الهداية، والمذهب، ومسبوك الذَّهـب، والمستوعب، والخلاصـة، والمغـني، والمقنـع، والهـادي، والشُـرح، وشرح ابن رزين، وابن منجًا، والوجيز، ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدَّمه في الحُرَّر، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاويين، وغيرهم.

والقول الثَّاني: لا يملكها إلاَّ بأخذها.

والقول الثَّالث: هي على الإباحة قبلِ أحذها.

(المسألة الثَّالثة – ٩): إذا دخلت ظبيةٌ داره فأغلق بابه وجهلها أو لم يقصد تملُّكها، فهل يملكها بمجرَّد ذلـك، أو لا بـدُّ مـن تملُّكهـا بأخذه ونحوه، أو هي على الإباحة؟

أطلق الخلاف، والحكم فيها كالَّتي قبلها، خلافًا ومذهبًا وقد علمت الصُّحيح من ذلك.

(المسألة الرَّابعة – ١٠): لو أحيا أرضًا بها كنزًّ، فهل يملكه بملك الأرض أو لا يملكه إلاَّ باخذه، أو هو على الإباحة.

أطلق الخلاف.

أحدما: لا يملكه إلا باحذه.

قلت: وهو الصُّواب؛ لأنَّه لا علم له به.

والوجه الثَّاني: يملكه بملك الأرض، كالمسائل الَّتِي قبله.

والقول الثَّالث: هو على الإباحة، وحكاية المصنّف هذا القول في هذه المسائل يدلُّ على أنَّه غير الثَّاني. والظَّاهر: أنْ مراده ملك أن يتملُّك فله حقُّ التَّملُك في القول الثّاني، وهنا لا، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

(م): الإمام مالك

وَفِي البُّرْغِيبِ: إنْ دَخَلَ الصَّيْدُ دَارِهِ فَأَغْلَقَ بَابَهُ أَوْ بُرْجَهُ فَسَدُّ الْمَنَافِذَ أَوْ خَصَلَتْ السَّمَكَةُ فِي بِرَكَتِسهِ فَسَـدُ مَجْـرَى الْمَـاءِ فَقِيلَ: يَمْلِكُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ سَهُلَ تَنَاوُلُهُ مِنْهُ، وإِلاَّ كَمُتَحَجِّر لِلإِحْيَاء.

وَيَحْتَمِلُ اعْتِبَارَ قَصْدِ التَّمَلُكِ بِغَلْقِ وَسَدًّ، فَعَلِّي الْآوُلِ مَا يَبْنِيهِ النَّاسُ مِنَ الآبْرِجَةِ فَيَعَشَّشْ بِهَا الطُيُورُ يَمْلِكُونَ الفِرَاخَ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ الطُّيُورُ مَمْلُوكَةً فَهِيَ لَآرْبَابِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَإِن حَصَلَ أَوْ عَشْشَ بِأَرْضَيُّو صَيْلَةَ ۚ أَوْ طَائِرٌ ۖ لَمْ يَمْلِكُهُ نَقَلَ صَالِحٌ وَحَنْبَلٌ فِيمَنْ صَادَ مِنْ نَخْلَةٍ بِدَارِ قَــوم فَهُــوَ لَـهُ، فَـإِنْ رَمَاهُ بَبُّنْدُقَةٍ فَوَقَعَ فِيهَا فَهُوَ لَآهَلِهَا، كَذَا قَالَ الإمَامُ أَحْمَدُ.

وَ فِي التَّرْغِيبِ: ظَاهِرُ كَلامِهِ: يَمْلِكُهُ بِالتَّوَخُلِ، وَيَمْلِكُ الفِرَاخَ، فَخَرَجَ فِي المَسْأَلَةِ وَجْهَانِ، أَصَحُهُمَا: يَمْلِكُـهُ وَإِنَّمَا لَـمْ يَضْمَنْهُ فِي الآوَلَةِ فِي الإِحْرَامِ؛ لآنَهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ فِعْلَ يُوجِبُ ضَمَانًا؛ لا لآنَهُ مَا مَلَكَهُ.

وَكَذَا فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: مَنْ رَمَى صَيْدًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ فَحَمَلَ نَفْسَهُ فَسَقَطَ خَارِجَ الدَّارِ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ سَقَطَ فِي دَارِهِمْ فَهُوَ لَهُمْ لَأَنَّهُ حَرِيمُهُمْ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: لِغَيْرِهِ أَخَذُهُ، عَلَى الآصَحَّ، والمُنصُوصُ أَنَّهُ لِلْمُؤَجِّرِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَالِي: إِنْ عَشْشَ بِأَرْضِهِ نَخَلُّ مَلَكُهُ؛ لأَنُّهَا مُعَدَّةً لِلْلَكِّ.

وَفِي كِتَابِ الآدَمِيِّ: إلاَّ أَنْ يُمِدُّ حِجْرَهُ وَبركتَهُ وَأَرْضَهُ لَهُ، كَلامُهُمْ فِي زَكَاةِ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَبَاحِ أَوْ مِنْ أَرْضِهِ وَقُلْنَـا: لَا يَمْلِكُهُ أَنَّهُ يُزَكِّيهِ اكْتِفَاءً بِمِلْكِهِ وَقْتَ الآخْذِ، كَالعَسَلِ، وَهُوَ كَالصُّرِيحِ فِي أَنَّ النَّحْـلَ لا يُمْلَـكُ بِمِلْـكِ الآرض، وإلاَّ لَمُلِـكَ العَسَلُ، وَلِهَذَا قِالَ فِي الرَّعَايَةِ فِي الزُّكَاةِ: سَوَاءً أَخَذَهُ مِنْ أَرْضٍ مَوَاتٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِو، وَإِنْ أَثْبَتُهُ مَلَكَفُهُ، فَلَـوْ رَصَاهُ فَقَتَلَهُ حَرُمَ، لآنَهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ.

نَقَلَ ابْنُ الحَكَم: إنْ أَصَابَاهُ جَمِيعًا فَذَكِّيَاهُ جَمِيعًا حَلٌّ، وَإِنْ ذَكَّاهُ أَحَدُهُمَا فَلا.

وَفِي الخِلاف؛ يَحِلُ، وَاحْتَجُ بِهَذِهِ الرُّوايَةِ.

وَإِنْ رَمَاهُ آخَرُ حَلَّ إِنْ أَصَابَ مَذْبَحَهُ، أَوْ الآوُل مَقْتَلَهُ، وإلاَّ فَلا، وَفِي حِلَّهِ احْتِمَالٌ فِي الوَاضِيحِ، وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَصَابَ مَذْبَحَهُ وَلَمْ يَقْصِدُ اللَّذَبِحَ لَمْ يَحِلُ، وَإِنْ قَصْدَهُ فَهُو ذَبْحٌ مِلْكُ غَيْرِهِ بِلا إِذْنِهِ يَحِلُ عَلَى الصَّحِيحِ، مَأْخَذُهُمَا: هَـلْ يَكْفِي قَصْدُ الذُّبْحِ أَمْ لا بُدُّ مِنْ قَصِيْدِ الإخلالَ؟ وَإِنْ أَوْجَاهُ بَعْدَ إِيمَاءِ الآوَّلَ فَالرُّوَايَتَان (١٠).

وَمَتَى حَلُّ ضَمِنَ الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جَلْدُهِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: مَا نَقَصَ بِذَبُحِهِ، كَشَاةِ الغَيْرِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مَا بَيْنَ بِكُونِهِ حَيًّا مَجْرُوحًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَذْبُوحًا، وإلاَّ قِيمَتُهُ بِجُرْحِ الآوَّل، فَسَإِنْ أَدْرَكَ الآوَّلُ ذَكَاتَـهُ فَلَـمْ يُذَكِّهِ فَمَاتَ فَهَلْ يَصْمَنُهُ النَّانِي كَذَلِكَ، أَوْ نَصِفَ قِيمَتِهِ بِجُرْحِ الآوَّلِ، أَوْ بِالجُرْحَيْنِ مَعَ أَرْشِ جُرْحِهِ؟ فِيهِ أَوْجُهُ (م 11)'''.

(١) تنبيه: قوله: (وإن أوحاه بعد إيجاء الأوَّل فالرُّوايتان). انتهى.

لعلُّه أراد بهما اللَّتين فيما إذا أوحاه ووقع في ماء، وقد تقدُّم الصُّحيح منهما أوَّل الباب.

ويحتمل: أنَّه أراد ما إذا رماه فاثبته ثمَّ رماه فقتله الَّتِي ورد فيها رواية ابن الحكم المتقدَّمة قريبًا، وقدَّم في هذه التَّحريم.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (فإن أدرك الأوَّل ذكاته فلم يذكُّه فمات فهل يضمنه النَّاني كذلك، أو نصـف قيمتـه بجـرح الأوَّل، أو بالجرحين مع أرش جرحه؟ فيه أوجه). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والزَّركشيُّ.

إحداهما: يضمن النَّاني قيمته مجروحًا بالجرح الأوَّل، وهــو مـراد المصنَّف بقولـه: (كذلـك)؛ يعـني: كالمسألة الَّتي قبلهـا، وهــو الصُّحيح، صحَّحه في تصحيح الحرَّر، وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويين.

والقول الثَّاني: يضمن نصف قيمته مجروحًا بالجرح الأوُّل لا غير، اختاره المجد في محرَّره.

قال المصنّف في التّمثيل: (وهو أولى).

والقول الثَّالث: اختاره القاضي فقال: يضمن نصف قيمته مجروحًا، بالجرحين، مع أرش ما نقصه بجرحه، واللَّه أعلم.

فَلَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةً فَنَقَصَهُ كُلُ جُرْح عَشْرًا لَزِمَهُ عَلَى الأَوْلِ تِسْعَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي أَرْبَعَةٌ وَنِصَفَّ، وَهُوَ أُولَى، وَعَلَى الثَّالِثِ خَمْسَةٌ، فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ شَاةً لِلْغَيْرِ وَلَمْ يُوحِيَّاهُ وَسَرَيًا تَعَيَّنَ الآخِيرَانِ(''، وَلَزِمَ الثَّالِثِي وَلَيْهِمَا ذَلِكَ، وَكَذَا الآوَلُ عَلَى الثَّالِثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ، وَعَلَى الثَّانِي بَقِيَّةً قِيمَتِهِ سَلِيمًا، وَإِنْ أَصَابَاهُ مَعًا حَلُ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا، كَذَبُّحِهِ مُشْتَرِكِيْنِ، وَكَذَا وَاحِدْ بَعْدَ وَاحِدٍ وَوَجَدَاهُ مَيْتًا وَجَهَلَ قَاتِلَهُ.

فَإِنْ قَالَ الْأَوَّلُ؟ ۚ أَنَا ٱلْبَتَّهُ ثُمُّ قِتَلْتِه ٱنْتَ فَتَصْمَنُهُ لَمْ يَحِلُّ، لاتَّفَاقِهِمَا عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَيَتَحَالَفَانِ وَلا ضَمَــانَ، فَــإِنْ قَــالَ لَــمْ تُثْبِتُهُ قُبِلَ فَوْلُهُ، لآنَ الآصْلَ الامْتِنَاعُ.

ذَكَرَ ۚ ذَلِكَ فِي الْمُنْتَخَبِ ۚ وَفِي التُّرْخِيبِ: مَتَى تَشَاقًا فِي إصَابَتِهِ وَصِفَتِهَا أَوِ اخْتَمَلَ أَنَّ إِثْبَاتَهُ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا لا بِعَيْنِهِ ۖ فَهُوَ

... وَلَوْ أَنْ أَحَدَهُمَا لَوْ انْفَرَدَ اثْبَتَهُ وَحْدَهُ فَهُوَ لَهُ، وَلا يَضْمَنُ الآخَرُ وَلَــوْ أَنْ أَحَدَهُمَـا مُـوحٍ وَاخْتَــلَ الآخَـرُ احْتَمَـلَ أَنْـهُ بَيْنَهُمَا، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَصْفَهُ لِلْمُوحِي وَيْصَفّهُ الآخَرَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ وُجِدَ مُثْبَتًا مُوحِيًا وَتَرَبَّبا وَجُهِلَ السَّابِقُ مِنْهُمَا حَرُمَ، وَإِنْ ثَبَتَ

بِهِمَا لَكِنْ عَقِبَ الثَّانِي وَتَرَتُّبًا فَهَلَّ هُوَ لِلثَّانِي أَوْ بَيْنَهُمَا؟ يَخْتَمِلُ وَجُهْيْنِ. وَنَقَلَ ابْنُ الحُكُم: إِنْ أَصَابَاهُ جَمِيعًا فَلَكِيَاهُ جَمِيعًا حَلَّ، وَإِنْ ذَكَّاهُ أَحَدُهُمَا فَلا، وَمَنْ وَقَعَ فِي شَبَكَتِهِ صَيْدٌ فَلَهَــبَ بِهَـا مُنْذَنَ ذَكَ إِنَانِ هُونِوْلَ ذَا * وَنَ مُمْتَنِعًا فَهُوَ لِصَائِدِهِ ثَانِيًا، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَتَحِلُّ الطُّرِيَدَةُ وَهِيَ الصُّيْدُ بَيْنَ قَوْمٍ يَأْخُذُونَهُ قَطْعًا، وَكَذَا النَّادُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ بشباش وَمِنْ وَكُـرِهِ لا بِلَيْـلِ، وَلاَ فَرْخُ مِنْ وَكُرِهِ، وَلا بِمَا يُسْكِرُ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنَّ ﴿ دَعَوَا الْطَيْرَ عَلَى وَكُرِهَا ۗ إِنْمَا ۚ هُوَ لِلطِّيْرَةِ لا لِلصَّيْدِ وَظَاهِرُ رِوايَةِ ابْسنِ القاسِم: لا يُكْـرَهُ مِـنْ وَكُـرِهِ وَأَطْلَـقَ فِـي الترْغِيبِ وَغَيْرِهِ كَرَاهَتُهُ.

وَفِي مُخْتُصَر ابْن رَزين: يُكْرَهُ بلَيْل.

وَقَلْ رَوَى أَبُو ِ دَاوُد (٧٨٧٥) وَغَيْرُهُ حَدِيثَ الَّذِي صَادَ الفِرَاخَ مِنْ وَكْرِهَا، وَأَنْ أَمْهُنْ جَاءَتْ فَـلَزِمَتْهُنْ حَتَّى صَادَهَا، وَأَنَّهُ عليه السلام أمَرَ بإطْلاقِهنَّ.

وَلا بَاسَ بِشَبَكَةٍ وَفُخْ وَدَبْقٍ.

رد بسل بسبط وصلى وقط ويهل. قَالَ الإمَّامُ أَحْمَدُ: وَكُلُّ حِيلَةِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: يُكُرَهُ بِمُثْقَلِ كَبُنْدُق، وَكَذَا كَرِهَ شَيْخُنَا الرَّمْيَ مُطْلَقًا، لِنَهْي عُثْمَانَ. وَنَقَلَ أَبْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ: لا بَأْسَ بِبَيْعِ البُنْدُق يُرْمَى بِهَا الْصِيَّدُ لاَّ لِلْعَبَثِ، وَأَطْلَقَ ابْنُ هُبَيْرَةَ أَنَّهُ مَعْصِيَةً. وَيَحْرُمُ صَيْدُ سَمَكُ وَغَيْرُهُ بُنجَاسَةٍ، نَقَلَهُ الآكَثُرُ، وَقَالَ: اسْتَعِنْ عَلَيْهِمْ بِالسُّلْطَانِ.

وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، اخْتَارَهُ الْأَكْثُرُ^(٢).

وقدُّمه في الرُّعايتين، والحاويينُ وغيرهم.

قال الزُّركشيّ: هو المشهور.

[فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب].

⁽١) تنبيهات: الأوَّل: قوله: (فلو كان عبدًا أو شاة للغير ولم يوحِّياه وسريا تعيَّن الأخيران). انتهى.

يعني: القولين الآخرين من المسألة الَّتي قبلها.

والصَّحيح منهما ما اختاره المجد والمصنَّف.

الثَّاني: ما بعد هذه المسألة من إطلاق الاحتمالين، والوجهين فمن كلام صاحب التَّرغيب؛ لأنَّه من الخلاف المطلق الَّذي اصطلحه المصنِّف، واللَّه أعلم.

⁽٢) النَّالث: قوله: (ويحرم صيد سمك وغيره بنجاسة، نقله الأكثر، وعنه: يكره اختاره الأكثر). انتهى.

قدَّم التَّحريم، ونصُّ عليه، ولم أر له منابعًا، لكنَّ كلام الخرقيُّ يجتمله.

والقول بالكراهة قطع به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والمقنسع، والهــادي، والشّرح، والنّظــم، والوجــيز ومنتخب الأدميُّ، وشرح ابن رزينٍ، وغيرهم.

وَفِي الْمُبْهِجِ فِيهِ وَبِمُحَرَّم رِوَايَتَانِ، وَلَوْ مَنَعَهُ المَاءُ حَتَّى صَادَهُ حَلَّ أَكُلُهُ، نَقَلَهُ أَبُو دَاوُد.

قال في الرُّعَايَةِ: وَيَحْرُمُ.

نَقَلَ حَنْبِلُ: لا يُصَادُ الْحَمَامُ إلاَّ أَنْ يَكُونَ وَخشِيًّا، وَلا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ صَيْدٍ بِعِثْقِهِ أَوْ إِرْسَالِهِ، كَبَهِيمَةِ الآنْعَامِ، كَانْفِلاتِـهِ، أَوْ نَدُّ أَيَّامًا ثُمُّ صَادَهُ آخَرُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَزُولُ فَيَمْلِكُهُ آخِلُهُ، كَنَخُو كَسْرِ أَعْرِضَ عَنْهُ فَأَخَلَهُ غَيْرُهُ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: العِتْقُ إِحْدَاثُ قُوْةٍ تُصَادِفُ الرَّقْ، وَهُوَ ضَعِيفٌ شَرْعِي يَقُومُ بِالْمَحِلِّ فَيَمْنَعَهُ عَنْ دَفْعِ يَدِ الاسْتِيلاءِ عَنْهُ، والرَّقُّ غَيْرُ المَالِيَّةِ، وَلِهَذَا قَالَ الحَنْفِيَّةُ: الحَرْبِيُّ رَقِيقٌ بِالنَسْبَةِ إِلَيْنَا، والرَّقُ سَابِقَ عَلَى المَالِيَّةِ، فَهُو مُتَعَلَّقُهَا، والمَحَلُّ غَيْرُ الحَال فِيهِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلا يَجُوزُ أَعْتَقَتُكِ فِي حَيَوَانِ مَأْكُولٍ، لآنَهُ فِعْلُ الجَاهِلِيَّةِ، وَٱللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

كتاب الأيمان

اليَمِينُ المُوجِبَةُ لِلْكَفَّارَةِ بِشَرْطِ الجِنْثِ، بَاللَّهِ أَوْ بِصِفَةٍ لَهُ، كَوَجْهِ اللَّهِ، نَصِّ عَلَيْسِهِ، وَعَظَمَتِهِ، وَعِزَّهِ، وَإِرَادَتِهِ، وَقُلْارَتِهِ، وَعِلْمَتِهِ، وَعِلْمَتِهِ، وَعَلْمَتُهُ، وَكَذَا نِيَّةَ مُرَادِهِ أَوْ بِاسْمِ لا يُستمَّى بِهِ غَيْرُهُ نَخْوَ، واللَّهِ، والقَايِسِمِ الآزلِيِّ، وَخَالِقِ الحَلْقِ، وَرَازِقَ أَوْ رَبِّ العَالَمِينَ، وَإِنْ قَالَ: والرَّحِيم، والقَادِر، والعَظِيم، والمَوَّلَى وَنَخُوُهُ، وَنَـوَى بِهِ اللَّهَ، أَوْ أَطْلَـقَ فَيَعِينَ، وإِلاَ فَلا، وَكَذَا الرَّبُ، والحَالِق، والرَّازِق، وَخَرَّجَهَا فِي التَّعْلِيقِ عَلَى رِوَايَتِي أَفْسَمَ.

وَقِيلَ: يَمِينٌ مُطْلَقًا، كَالرَّحْمَٰنِ، فِي الآصَحَّ، وَمَا لا يَنْصَرِفُ إطْلاقُهُ إلَيْهِ، وَيَخْتَمِلُـهُ كَـالحَيِّ، والمَوْجُـودِ، والشَّـيْءِ، فَإِنْ نَوَى بهِ اللَّهَ فَيَمِينٌ، خِلافًا لِلْقَاضِي، وإلاَّ فَلا.

وَحَرْفُ الفَسَمَ البَّاءُ يَلِيَهَا مُظْهَرٌ وَمُصْمَرٌ، والوَّاوُ يَلِيَهَا مُظْهَرٌ، والنَّاءُ وَحْدَهَا تَخْتُصُّ اسْمَ اللَّهِ.

وَفِي المُغْنِي اخْتِمَالٌ فِي تَاللُّهِ لآقُومَنَّ يَقْبَلُ بِنِيَّةٍ أَنَّ قِيَامَهُ بِمَعُونَةِ اللَّهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ نَوَى بَاللَّهِ أَثِقُ ثُمَّ ابْتَدَأَ لَأَفْعَلَنَّ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ بَاطِنًا، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ كَطَلاق، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَهُ القَسَمُ بِغَيْرِ حَرْفِهِ فَيَقُولُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ بِجَرٌّ وَنَصْبِ فَإِنْ نَصَبَهُ بِوَاهِ أَوْ رَفَعَهُ مَعَهَا، أَوْ دُونَهَا فَيَصِينَ إِلاَّ أَنْ لا يُرِيدَهَا . وَإِنْ ﴾

وَقِيلَ: أَوْ عَامِّيٌّ وَجَزَمَ بِهِ فِي النُّرْخِيبِ مَعَ رَفْعِهِ.

قَالَ القَاضِي فِي القَسَامَةِ: لَوْ تَعَمَّدُهُ لَمْ يَضُرُّ؛ لأَنَّهُ لا يُحِيلُ المُعْنَى.

وَقَالَ مُنَيْخُنَّا: الْآحْكَامُ تَتَمَلَّقُ بِمَا أَرَادَهُ النَّاسُ بِالآلْفَاظِ الْلَّحُونَةِ، كَقَوْلِهِ: حَلَفْتُ بِاللَّهِ رَفْعًا وَنَصَبُّا، واللَّهِ بِأَصُومُ أَنْ بأصلي وَنَحْوِه، وَكَقَوْل الكَافِر: أَمْنَهَدُ أَنْ مُحَمَّدٌ رَسُولَ اللَّهِ برَفْع الآوُل وَنَصْبِ الثَّانِي، وَأَوْصَيْتَ لِزَيْد بعِثَةٍ، وَأَعْتَفْت مَالِمَ وَنَحْوِه ذَلِكَ وَأَلَّ مَنْ رَامَ جَعَلَ النَّاسَ كُلُهُمْ فِي لَفْظ وَاحِدٌ بِحَسَبَ عَادَةٍ قَوْمٍ بِعَيْنِهِمْ فَقَدْ رَامَ مَا لا يُمْكِنُ عَشْلاً وَلا يَصْلُحُ مُنْزِهَا.

وَهَاءُ اللَّهِ يَمِينٌ بِالنَّيَّةِ وَهِيَ فِي المُسْتَوْعِبِ حَرْفُ قَسَمٍ، وَيُجَابُ الإِيجَابُ بِأَنْ خَفِيفَةٍ وَتَقِيلَةٍ وَبِلامٍ وَبِنُونَيْ تَوْكِيـــدٍ وَبِقَـــدُ، والنَّفي بمَا وَإِنْ بِمَغْنَاهَا وَبَلا وَتُحْذَفُ لا لَفْظًا نَحْرَ، واللَّهِ أَفْمَلُ.

وَإَنْ قَالَ:َ وَالْمَهْدِ، والْمِيثَاقِ، والجَلال، والعَظْمَةِ، والآمَانَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَنَوَى صِفَةَ اللَّهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ أَطْلَقَ فَيَمِينٌ، كَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ، نَحْوَ: وَعَهْدِ اللَّهِ وَحَقَّهِ، وَذَكَر ابْنُ عَقِيلِ الرُّوَايَتَيْنِ فِي: عَلَيٌّ عَهْــدُ اللَّـهِ وَمِيثَاقُــهُ، وَإِنْ قَالَ: وَآيُمُ اللَّهِ، أَوْ لَعَمْرُ اللَّهِ، فَيَمِينٌ.

ُ وَعَنْهُ: بِالنَّيْةِ، وَإِنْ قَالَ: حَلَفْت بَاللَّهِ أَوْ أَحْلِفُ بِاللَّهِ فَيَمِينٌ، وَعَنْهُ بِالنَّيْةِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ أَوْ نَوَى خَيْرًا، وَعَنْهُ فِيهِمَـا يُكَفِّرُ، نَصْرَهُ القَاضِيَ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا لَفْظُ القَسَم، والشَّهَادَةِ.

قَالَ جَمَاعَةً: والْعَزْمُ.

وَفِي الْمُغْنِي عَزَمْتٌ، وَٱعْزِمُ لَيْسَ يَمِينًا وَلَوْ نَوَى، لآنُهُ لا شَرَعَ وَلا لُغَةَ وَلا فِيهِ دَلالَةٌ عَلَيْهِ وَلَوْ نَوَى. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَقَسَمًا بِاللَّهِ يَمِينُ تَقْدِيرُهُ ٱقْسَمْت قَسَمًا، وَكَذَا ألِيَّةُ بِاللَّهِ.

وَإِنْ قَالَ: عَلَيُّ يَمِينٌ فَقِيلَ: يَمِينٌ.

وَقَيْلَ: بالنَّيْةِ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ: لا (م ١)(٢).

أحدها: (عليه كفَّارة يمين مطلقًا، وهو الصُّحيح، وبه قطع في المقنع، فقال: قال أصحابًنا: عليه كفَّارة يمين). انتهى.

قلت: وقطع به في الهداية، والمذهب ومسبوك الذُّهب، والخلاصة، والمحرَّر، والشُّرح، والنُّظم وشرح ابن منجًا، والوجيز وغبرهم.=

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

⁽١) تنبيه: قوله: (فإن نصبه بواو أو رفعه معها ودونها فيمينٌ إلاَّ أن يريدها عربيًّ).

كذا في النُّسخ، وصوابه: إلاَّ أن لا يريدها بزيادة (لا).

⁽٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال: عليُّ بمينٌ، فقيل: يمين، وقيل: بالنَّيَّة، وعند الشَّيخ: لا). انتهي.

الفسروع - كتاب الأيمان

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِمَا تَخْرِيجٌ إِنْ زَادَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا، وَفَعَلَهُ، وَتَخْرِيجُ لأَفْعَلُهُنَّ.

قَالَ شَيْخُنَا: هَذِهِ لاَمُ القَسَم، فَلا تُذْكَرُ إلا مَعَهُ مُظْهَرًا أَوْ مُقَدَّرًا. وَإِنْ حَلِفَ بِكَلامِ اللَّهِ، أَوْ المُصْحَفِ، أَوْ القُرْآنِ، أَوْ آيَةٍ فَكَفَّارَةٌ، وَمَنْصُوصَهُ: بِكُلّ آيَةٍ إِنْ قَدَرَ.

وَفِي الفُصُولِ وَجُهِّ: بِكُلِّ حَرْفُو.

وَفِي الرَّوْضَةِ: أَمَّا بِالْمُصْحَفَ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَيَحْرُمُ الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ: لآن أَخْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِيّا أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا. قَالَ شَيْخُنَا: لآنُ حَسَنَةَ التُوْجِيدِ أَغْظَمُ مِنْ حَسَنَةِ الصَّدْقِ، وَسَيِّئَةَ الكَدِبِ أَسْهَلُ مِنْ سَيِّئَةِ الشّرِكِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ وَلا كُفَّارَةً.

وَقِيلُ: وَخُلُقُ اللَّهِ وَرَزْقُهُ يَمِينٌ، فَنِيَّةُ مَخْلُوقِهِ وَمَرْزُوقِهِ كَمَقْدُورِهِ. وَعَنْهُ: يَجُوزُ، وَتَلْزَمُ خَالِفًا بِالنَّبِيِّ ﷺ، اخْتَارَهُ الآكْثُرُ، والتَزَمَ البَنُ عَقِيلٍ، وَنَبِيٍّ غَيْرَهُ، وَأَنَّ مَعْلُومَهُ يَمِينٌ لِدُخُول صِفَاتِهِ. قِيلَ لآخْمَدَ رحمه الله: يُكْرَهُ الحَلِفُ بِعِنْتِي أَوْ طَلاقٍ أَوْ شَيْءٍ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللّهِ، لِمَ لا يَكْرَهُ؟ لا يُخْلَفُ إِلاَّ بِاللّهِ. مَعْ : تَحْ عَهِ مَرْهُونَانِ (دِ ٢)(١) وَفِي تُحْرِيمِهِ وَجْهَانِ (م ٢)^(١).

وَيَّيِ لَا لَكُنْ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، لآنَّهُ لَـمْ يَخْوَلُونَ فِي مَوْضِعِ لا يُكْرُهُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، لآنَّهُ لَـمْ يَخْلِفُ بِمَخْلُوقٍ، وَلَمْ يَلْتَزِمْ لِغَيْرِ اللَّهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا التَزَمَ لِلَّهِ كُمَّا يَلْتَزِمُ بِالنَّذرِ، والالتِزَامُ لِلَّهِ أَبْلُغُ مِنَ الالتِزَامِ بِسَهِ، بِدَلِيسِ النَّـذرِ لَـهُ،

وَلِهَٰذَا لَمْ يُنْكِرْ الصَّحَابَةُ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ، كَمَا أَنْكُرُوا عَلَى مَنْ حَلَفَ بِالكَعْبَةِ، وَاحْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَنْ حَلَـفَ بِعِتْـقِ وَطَلاق وَحَنِثَ يُخَيِّرُ بَيْنَ أَنْ يُوقِعَهُ أَوْ يُكَفِّرَ كُحَلِفِهِ بِٱللَّهِ لَيُوقِعَنَّهُ.

وَذَّكَرَ أَنَّ الطَّلاقَ يَلْزَمُنِي وَنَحْوَهُ يَمِينٌ بَاتُفَاقَ اللَّهُقَلاءَ، وَالْأَمَم، والفُقَهَاء وَخَرَّجَهُ عَلَى نُصُسوصٍ لآخْمَدَ وَهُـوَ خِـلافُ صَرِيجِهَا، وَذَكَر أَنْهُ إِنْ حَلَفَ بِهِ نَحْوَ: الطَّلاقُ لِي لازِمْ وَنُوَى النَّذَرَ كَفُرَ، عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ. وَأَيْمَانُ البَيْعَةِ رَبُّبَهَا الحَجَّاجُ، ضَمَّنَهَا يَمِينًا بِاللّٰهِ وَعِثْقًا وَطَلاقًا وَصَدَقَةَ مَال

والقول الثّاني: يكون يمينًا بالنّية.

جزم به في الرَّعاية الصُّغرى، وقدَّمه في الكبرى.

والقول الثَّالث: لا يكون يمينًا مطلقًا، اختاره الشَّيخ الموفَّق، فقال في المغني والكافي: وإن قال عليُّ يمينٌ ونوى الخـــبر فليــس بيمــين، على أصحُّ الرُّوايتين.

وإن نوى القسم، فقال أبو الخطَّاب: هي يمينٌ.

وقال الشَّافعيُّ: ليس يمينًا، وهذا أصحُّ، وقطع بهذا الأخير في الكافي، وهو الصُّواب.

تنبيه: الَّذي يظهر أنَّ الخلاف المطلق إَنَّما هو في كونه يمينًا أو لا، أمَّا القول بائَّه يمينٌ بالنَّيَّة فليس هو داخـلُّ في ذلـك، ولكـن علـى القول بأنَّه يمينٌ هل يشترط فيه النَّيَّة أم لا، وقدَّم عدم الاشتراط.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وفي تحريمه وجهان). انتهى.

يعنى: الحلف بالطِّلاق، والعتاق.

أحدهما: يحرم.

اختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وقال: ويعزُّر، وفيه قوَّة، لا سيَّما في الطُّلاق، وهو ظاهر الأحاديث.

والوجه الثَّاني: لا يحرم بل يكره.

واختار الشَّيخ تقيُّ الدِّين أيضًا في موضع من كلامه أنَّه لا يكره، وقال: هو قول غير واحدٍ من أصحابنا، وهو الصُّواب.

(ع): ما أجْمَع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

الفروع - كتاب الأيمان

وَقِيلَ: وَحَجًّا، فَمَنْ قَالَ: أَيْمَانُ البَيْعَةِ تَلْزَمُنِي، وَلا نِيَّةَ فَلَغُوْ، وَإِنْ نَوَاهَا وَقِيلَ وَلَـوْ جَهِلَهَـا لَزِمَتْـهُ: وَقِيـلَ: يَلْزَمُـهُ عِثْـقٌ وَطَلاقٌ.

وَقِيلَ: وَصَدَقَةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ عَلِمَهَا لَزِمَهُ عِتْقٌ وَطَلاقٌ وَٱلْيَمَانِ الْمُسْلِمِينَ يَلْزَمُهُ عِتْقٌ وَطَلاقٌ وَنَذْرٌ وَيَمِينٌ بِاللَّهِ، بِنِيَّةِ ذَلِـكَ، فَفِي اليَمِينِ بِاللَّهِ الوَجْهَانِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي جَاهِلٍ مَا تَقَدَّمَ، والزَّمَ القَاضِي الحَالِفَ بِالكُلِّ وَلَوْ لَمْ يَنْوٍ وَمَنْ حَلَفَ بِأَحَدِهَا فَقَالَ آخَــرُ يَمِينِي فِي يَمِينِكَ أَوْ عَلَيْهَا أَوْ مِثْلُهَا يَنْوِي البَرْامَ مِثْلِهَا لَوْمَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ فِي طَلاقٍ وَفِي الْمَكُفِّرَةِ الوَجْهَانِ.

قَالَ مَنْهُ خُنَا: وَكَذَا أَنَا مَعَكَ، يَنْوِي فِي يَمِينِهِ، وَمَنْ خَلَفَ بِكُفْرِهِ، كَقَوْلِهِ هُو كَافِرْ أَوْ أَكُفُرُ بِاللَّهِ أَوْ بَرِئَ مِنَ الإِسْلامِ، أَوْ

النَّبِي ﷺ أَوْ يَسْتَحِلُ الزِّنَا أَوْ تَرْكَ الْصَلْاةَ، أَوْ لا يَرَاهُ اللَّهُ بِمَوْضِعٍ كَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ مُنْجِّزًا أَوْ مُعَلَّقًا.

َ ۚ وَفِي الانْتِصَارِ: والطَّاغُوتِ لِٱفْعَلَنُهُ، لِتَعْظِيمِهِ لَهُ، مَعْنَاةُ: عَظْمُتُه إِنْ فَعَلْته وَفَعَلَهُ لَمْ يُكَفَّرُ، وَيَلْزَمُهُ كَفَّارَةً، بِخِـــلاف: هُــوَ فَاسِقُ إِنْ فَعَلَهُ، لإِبَاحَتِهِ فِي حَالً.

وَعَنْهُ: لا كَفَّارَةً.

اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَكَذَا عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ وَخْدَهُ: مَحَوْت الْمُصْحَفَ، لإِسْقَاطِهِ حَرَّمْته، وَكَذَا عِنْدَهُ: عَصَيْت اللَّـهَ فِـي كُــلِّ مَــا مَرَنِي.

وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحَرَّرِ.

وَإِنْ قَالَ: لَّعَمْرِي، ۚ أَوْ قَطَعَ اللَّهُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، أَذْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، فَلَغْوٌ.

نَصُّ عَلَيْهِ، وَلاَ يَلْزُمُهُ إِبْرَارُ قَسَم، فِي الْأَصَحُّ.

كَاجَابَةِ سُؤَالَ بِٱللَّهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ۚ إِنَّمَا يَبِجِبُ عَلَى مُعِينٍ، فَلا تَجِبُ إِجَابَةُ سَائِلٍ يُقْسِمُ عَلَى النَّاسِ، وَسَبَقَ فِي الزُّكَاةِ، وَإِنْ قَالَ: بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنُ، فَيَمِينٌ

وَيْيِ الْمُغْنِي: إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ، وَأَسْأَلُك بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ يَعْمَلُ بِنِيَّتِهِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي إِطْلاقِهِ وَجْهَان (م ٣)(١).

والكَفَّارَةُ عَلَى الحَالِفَ، وَحُكِي عَنْهُ: عَلَى الْمُخْنِثِ، وَرَوَّى مَا يَدُلُ عَلَى إِجَابَةِ مَنْ سَأَلَ بَاللَّهِ.

فَرَوَى أَحْمَدُ (١/ ٢٣٧)، والنَّسَائِيُّ (٢٥٦٩)، والتَّرْمِلِيُّ (١٦٥٣)، وَقَــالَ: حَسَنٌ غَرِيَسبٌ مِنْ حَديستُ ابْـنِ عَبِّـاسٍ: «وَأَخْبرُكُمْ بِشَرٌ النَّاسِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الَّذِي يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلا يُغطِي بِهِ».

خَدِيثٌ حَسَنٌ لَهُ طَرِيقَان، فِي أَحَدِهِمَا ابْنُ لَهِيعَةَ، والْأَخْرَى جَيَّدَةٌ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُد (٨٠ُ ٥١ُ) بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ •وَمَنْ سَٱلكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ٠.

وَفِي لَفُظٍ: ﴿مَنْ سَأَلَكُمْ بِٱللَّهِ فَأَعْطُوهُۥ

وَلَهُ (١٥٠٩) مِثْلُهَا مِنْ حَدِيثِ ابْن عُمَرَ، وَفِيهمَا: ﴿وَمَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُۥ وَهُمَا حَدِيثَان جَيَّدَان.

وَلَهُ (١٦٧١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: ﴿ لَا يُسْأَلُ بِوَجَٰهِ اللَّهِ إِلاَّ الجَنَّةَ ﴾ مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ هُــوَ أَبْـنُ قَـرَّمٍ، ضَعَّفَـهُ غَـيْرُ حْمَدَ وَابْنُ عَدِيٍّ.

فَصلُ

وَيَشْتَرِطُ لِلْيَمِينِ الْمُنْمَقِدَة قَصْدُ عَقْدِهَا عَلَى مُسْتَقْبَلِ، وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَحِيلُ فِي طَلاقِ الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ حَلَفَ بِاللَّـهِ عَلَى مُساضٍ كَاذِبًا عَالِمًا كَذِيَهُ فَغَمُوسٌ.

وَعَنْهُ: يُكَفَّرُ وَيَالَثَمُ، كَمَا يَلْزَمُهُ عِثْقٌ وَطَلاقٌ وَظِهَارٌ وَحَرَامٌ وَنَلْرٌ، فَيُكفَّرَ كَاذِبٌ فِي لِعَانِهِ، ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَاخْتَجُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ الآيَةَ [آل عمران: ٧٢]، فكَيْ فَ يُقَـالُ:

قلت: الصُّواب عدم انعقاد اليمين مع الإطلاق.

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (وأسألك باللَّه لتفعلنُّ، يعمل بنيَّته، ويتوجُّه في إطلاقه وجهان). انتهى.

إِنَّ الْجَزَاءَ غَيْرُ هَذَا وَإِنَّ الْكَفَّارَاتِ تُمَحِّصُ هَذَا؟

وَقَالَ شَيْخُنَا: مَنْ قَالَ يُكَفِّرُ الغَمُوسُ، قَالَ يُكَفِّرُ الغَمُوسُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لا كَفَّارَةَ فِي الْمُسْتَقْبَل، أَوْ أَنْـهُ يَلْزَمُهُ فِيهِ مَا التَزَمَهُ، فَالمَاضِي أُولَى، وَأَمَّا مَنْ قَالَ اليَمِينُ الغَمُوسُ بِاللَّهِ لا تُكفُّرُ، وَأَنَّ اليَمِينَ بِالنَّذْرِ، والكُفْرِ وَغَيْرِهِمَا تَكَفُّرُ، فَلَهُمْ فِي اليِّمِينِ الغَمُوسِ بِذَلِكَ قَوْلانِ: أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُ مَا التَزَمَهُ مِسَنْ نَـذْرٍ وَكُفْرٍ، وَغَيْرُهُمَـا قَالَـهُ بَعْـضُ الحَنَفِيَّـةِ وَيَعْـضُ

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: يَعْنِي الحَنْفِيُّ فِي الحَلْفِ بِالكُفْرِ، وَقَالَهُ جَدُّنَا أَبُو البَرَكَاتِ فِي الحَلِفِ بِالنَّذْرِ وَنَحْوِهِ.

وَهَوُلاءِ يَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ عليه السلام ِ«مَنْ حَلَفَ بَعِيلَةٍ غَيْرِ الإِسْلامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ»، والثَّانِي وَهُوَ قَوْلُ الآكَثْرِينَ أَنَّـهُ لا يَلْزَمُهُ مَا التَزَمَهُ فِي اَليَمِين الغَمُوسِ إلاَّ إِذَا كَانَ يَلْزَمُهُ مَا التَّزَمَةُ فِي اَليَمِينِ عَلَى الْمُسْتَقْبِلِ؛ لآنَهُ فِي جَمِيتِعِ صُــُورِ الْآيْمَـانِ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا وَلاَ نَافِرًا وَلاَ مُطْلَقًا وَلا مُعْتِقًا، لأَنَّهُ إِنَّمَا قَصْدُهُ فِيَ المَاضِي الخَــَبَرَ التَّصْدِيتَقُ أَوِ التَّكْلِيبَ، وَأَكُّــدَهُ بِاليَّمِينِ كَمَا يَقْصِدُ الحَضَّ أَوِ المُنْعَ فِي الْآمْرِ أَوِ النَّهْيَ، وَأَكِّدَهُ باليَّمِين.

فَكَمَا قَالُوا يَجبُ الفَرْقُ فِي الْمُسْتَقْبَل بَيْنَ مَنْ قَصْدُهُ اليَمِينَ وَقَصَدُهُ الإيقاع، وَأَنَّ الحَالِفَ لا يَلْتَزَمُ وُقُوعَهُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، والمَوْقِعُ يَلْتَزَمُ مَا يُرَيدُ وُقُوعَهُ عِنْدَ الْمُحَالَفَةِ، فَهَذَا الفَرْقُ مَوْجُودٌ فِي التّغليقَ عَلَى المَاضِي، فَإِنْسَهُ تَـارَةً يَقْصِـدُ اليَحِينَ، وَتَـارَةً يَقْصِدُ الإيقَاعَ، فَالْحَالِفُ يَكْرُهُ لُزُومَ الجَزَاء، وَإِنْ حَنِثَ صَدَقَ أَوْ كَذَبَ لَمْ يَقْصِدْ إيقَاعَ مَا الْتَزَمَهُ إِذَا كَذَبَ، كَمَسَا لَـمْ يَقْصِـدْ فِي الحَظَّ، والمُنع، والشَّارِعُ لَمْ يَجْعَلُ مَنْ التَزَمَ شَيْئًا يَلْزَمُهُ، سَوَاءٌ بَرُّ أَوْ فَجَرَ، وَلِهَذَا لَمْ يُكَفِّرْ باليَمِين الغَمُوس إجْمَاعًا لآنْسهُ لَمْ يَقْصِدْ نَفْيَ خُرْمَةِ الإيمَان بِاللَّهِ، لَكِنْ فَعَلَ كَبيرَةٌ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنْهَا كَبيرَةٌ، والقَوْلُ فِي الخَـبَر كَنَظَـاثِرُهِ كُفْسٌ دُونَ كُفْسٍ، وَقَـدْ يَجْتَمِعُ فِي الإِنْسَانِ شُعْبَةً مِنْ شُعَبِ الكُفْرِ، والنَّفَاق.

وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى مَاضٍ وَاخْتَارَ مُنْيَخْنَا: أَوْ مُسْتَقَبَلِ ظَانًا صِدْقَهُ فَلَمْ يَكُنْ، كَمَنْ حَلْفَ عَلَى غَيْرِهِ يَظُـنُ أَنْـهُ يُعْطِيـهِ فَلَـمْ يَفْعَلْ، أَوْ ظَنَّ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ حِلافَ نِيَّةِ الحَالِفِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَنَّ المَسْأَلَةَ عَلَى روَايَتَيْن كَمَنْ ظَنَّ الْمَرَأَةُ أَجْنَبَيَّةً فَطَلَّقَهَا ۖ فَبَانَتْ امْرَاتُهُ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَتَعَارَضُ فِيهِ التَّعْيِينُ الظَّاهِرُ، والقَصْدُ، فَلَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ بطَلاَق ثَلاَثْمِ ثُمَّ قَالَ أَنْتِ طَالِقَ مُقِرًّا بِمَا وَقَعَ أَوْ مُؤكَّدًا لَهُ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ كَانَ مُنشِئًا، فَقَدُ أَوْقَعَهُ بِمَنْ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً، فَالحِلافُ قَالَهُ شَيْخُنَا، وَمِثْلُهُ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو بِحَلِفِهِ أَنْ الْمُقْبِلَ زَيْدٌ أَوْ مَا كَانَ أَوْ كَانَ كَذَا فَكَمَنْ فَعَلَ مُسْتَقَبِّلاَ نَاسِيًا وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ بحِنْثِهِ فِي عِنْقِ وَطَلاقِ، زَادَ فِي التَّبْصِرَةِ مِثْلُهُ فِسي

وَكُلُّ يَمِين مُكَفَّرَةٌ كَاليَمِين بَاللَّهِ، قَالَ شَيْخُنَا: حَتَّى عِنْقٌ وَطَلاقٌ وَأَنَّ هَلْ فِيهِمَا لَغُوْ؟ عَلَـى قَوْلَيْـن فِـي مَذْهَـب أَحْمَـدَ وَمُرَادُهُ مَا سَبَنَقَ، وَإِنْ جَرَى عَلَى لِسَانِهِ وَلَمْ يَقْصِيدُهَا لا، واللَّهِ وَبَلَى، واللَّهِ؛ فَلا كَفَّارَةَ، عَلَى الآصَحُّ.

وَعَنْهُ: فِي الْمَاضِي، وَهَلْ هِيَ لَغُوُ اليِّمِينَ أَوْ الْمَسْأَلَةُ قَبْلُهَا؟ فِيهِ رَوَايَتَانَ (م ٤)(١).

وَقِيلَ: هُمَا، قَالَتْ عَاثِشَةُ: «أَيْمَانُ اللُّغْوَ مَا كَانَ فِي المِرَاء، والهَزَل، والْمَزَاحَةِ، والحَدِيثِ الَّـذِي لا يَعْقِـدُ عَلَيْهِ القَلْبُ، وَأَيْمَانُ الكَفَّارَةِ كُلُّ يَمِين حَلَفَ عَلَيْهَا عَلَى حَدُّ مِنَ الْآمْرِ فِي غَضَبِ أَوْ غَيْرِهِ إسْنَادُهُ جَيِّدٌ، احْتَجُّ بهِ أَصْحَابُنَا، وَذَكَـر أَحْمَـدُ أَوْلَهُ فِيمَا خَرَّجَهُ فِي مَحْبِسِهِ، وَمَنْ قَالَ فِي يَمِينِ مُكَفَّرَةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلاً، وَعَنْهُ: وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: وَمَعَ فَصْـــلِ يَسِيرِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وهل هي لغو اليمين أو السألة قبلها؟ فيه روايتان). انتهى.

يعنى: هل لغو اليمين أن يجري على لسانه من غير قصد قول لا، والله وبلي، واللَّه أو هو أن يحلف على شيء يظنُّه فيبيُّن بخلافه؟ أطلق الخلاف في ذلك، وأطلقه في الهداية، والمذهب.

إحداهما: هو أن يحلف على شيء يظنُّه فيبيَّن مخلافه، وهو ظاهر كلامه في المقنع.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

والرُّواية الثَّانية: هو قوله: لا، واللَّه وبلى، واللَّه ونحوه إذا جرى على لسانه ولم يقصده، وهو الصَّحيح. وجزم به في الحُرَّر، والحاوي الصُّغير، والوجيز، والعمدة مع أنَّ كلامه في العمدة يحتمل أن يعود إلى الصُّورتين.

وَعَنْهُ: وَفِي الْمَجْلِسِ، وَهُوَ فِي الإِرْشَادِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَفِي الْمُبْهِجِ: وَلَوْ تَكَلَّمَ، قَدَّمَ الاسْتِثْنَاءَ عَلَى الجَزَاءِ أَوْ أَخْرَهُ، فَعَلَ أَوْ تَرَكَ، لَمْ تَلْزُمْهُ كَفَّارَةً.

قَالَ أَحْمَدُ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسِ: «إِذَا اسْتَتَنَى بَعْدَ سَنَةٍ فَلَهُ ثُنْيَاهُ، لَيْسَ هُوَ فِي الآيْمَانِ إِنَّمَا تَأْوِيلُـهُ قَـوْلُ اللَّهِ: ﴿وَلا تَقُولُـنَّ لِئِسَيْءَ إِنِّى وَلِمَ اللَّهِ وَاذْكُر رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣، ٤٢].

ُ فَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الكَذِبِ؛ لآنُ الكَذِبَ لَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةً، وَهُوَ أَشَدُّ مِنَ اليَمِينِ، لآنُ اليَمِينَ تُكَفَّرُ، والكَذِبُ لا يُكَفَّرُ، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: فَالِدَةُ الاسْتِثْنَاءِ خُرُوجُهُ مِنَ الكَذِبِ، قَالَ مُوسَى: ﴿مُتَجَدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩].

وَلَمْ يَصْبِرْ فَسَلِمَ مِنْهُ بِالْاَسْتِثْنَاء، وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِي إِنْ رَدَّهُ إِلَى يَمِينَهِ لَمْ يَنْفَعْهُ، لِوُتُوعِهَا وَتَبْيِينِ مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَاخْتَجَّ بِـهِ المَوْقِعُ فِي أَنْتِ طَالِقَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ فِي اليَّدِينِ بِاللَّهِ وَمَشِيئَةِ اللَّهِ: تَخْقِيقُ مَذْهَبَنَا أَنْهَا يَقِيفُ عَلَى إِيجَـادِ فِعْلِ أَوْ تَرَكِه، فَالمُشِيئَةُ مُتَمَلِّقَةٌ عَلَى الفِعْلِ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ تَبَيُّنَا أَنَّهُ شَاءَهُ، وإِلاَّ فَلا، وَفِي الطَّلاقِ المَّشِيئَةُ انْطَبَقَتْ عَلَى اللَّفْظِ بِحُكْمِهِ المَوْضُوعِ لَهُ وَهُوَ الوُقُوعُ، وَيُعْتَبَرُ نُطْقُهُ إِلاَّ مِنْ مَظْلُومٍ خَافِفٍ، نَصَّ عَلَى

ُ وَلَمْ يَقُلْ فِيَ الْمُسْتَوْعِبِ: خَائِفٍ، وَفِي اعْتِبَارِ قَصْدِ الاسْتِئْنَاءِ وَجْهَانِ، فَائِدَتُهُمَا فِيمَنْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِدِ عَادَةً، أَوْ أَتَـى بِـهِ تَبَرُّكُا (م ٥)(١).

وَلَمْ يَغْتَبِرُهُ شَيْخُنَا، وَلَوْ أَرَادَ تَحْقِيقًا لإرَادَتِهِ وَنَحْوَهُ، لِعُمُوم المشيئةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهُ: يَعْتَبِرُ قَصْدَ الاسْتِتَنَاءِ أَوْلَ كَلَامِهِ، وَكَلَّا قَوْلُهُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ وَقَصَدَ بِالإِرَادَةِ المَشيِئَةَ، لا مَحَبَّتُهُ وَأَمْسِرَهُ، ذَكَرُهُ شَيْخُنَا.

وَإِنْ شَكُّ فِي الاسْتِثْنَاء فَالآصْلُ عَدَمُهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا ۚ إِلاَّ مِمْنَ عَادَتُهُ الْاَسْتِثْنَاءُ وَاحْتَجُ بِالْمُسْتَحَاضَةِ تَعْمَلُ بِالعَادَةِ، والتَّمْبِيزِ وَلَمْ تَجْلِسْ أَقَلُ الحَيْسِضِ، والأَصْلُ وُجُوبُ العِبَادَةُ، وَمَنْ كَانَ حِنْتُهُ فِي يَمِينِهِ خَيْرًا اُسْتُحِبُ، وَقَدُمْ فِي التَّرَغِيبِ أَنْ بِرُهُ وَإِقَامَتَهُ عَلَى يَمِينِهِ أُولَسَى، وَلا يُسْتَحَبُّ تَكْرَارُ حَلِفِهِ فَقِيلَ: يُكْرَهُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ: لا يُكْثِرُ الحَلِفَ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَإِنْ دُعِيَ مُحِقٌّ لِلْيَمِينِ عِنْدَ حَاكِم فَالأَوْلَى افْتِدَاءُ نَفْسِهِ.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ حَلِفُهُ.

وَقِيلَ: مُبَاحٌ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ كَعِنْدَ غَيْرِ حَاكِمٍ وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ: يُستَحَبُّ لِمَصْلَحَةٍ، كَزيَادَةِ طُمَأْنِينَةٍ وَتَوْكِيدٍ لأَمْرٍ وَغَيْرِهِ. وَمِنْهُ: «قَوْلُهُ عَلِيه السلام لِعُمَرَ رضي الله عنه عَنْ صَلاةِ العَصْرِ: واللّهِ مَا صَلَيْتَهَا» تَطْبِيبًا مِنْهُ لِقَلْبهِ.

وَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ الْهَدْي عَنْ قِصَّةِ الجُدَيْبِيَةِ، فِيلَا جَوَازُ الحَلِف بَلْ اسْتَبِحْبَابُهُ عَلَى الخَسبَرِ الدَّينِيِّ اللَّذِي يُرِيدُ تَأْكِيدَهُ، وَقَدْ حُفِظَ عَنِ النَّبِيُ ﷺ الحَلِف فِي أَكْثَر مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا، وَأَمَرُهُ اللَّهُ بِالحَلِف عَلَى تَصْدِيقٍ مَا أَخْبَرَ فِي يُرِيدُ تَأْكِيدَهُ، وَقَدْ حُفِظ مِنَ القُرْآن، فِي سُورَةِ سَبَرٍ وَيُونُس، والتَّغَابُن.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبْدُ فُلان حُرٍّ، أَوْ مَالُهُ صَدَقَةٌ وَنَحْوَهُ، وَفَعَلَهُ، فَلَغْوٌ.

(١) (مسألة – ٥): قوله: (وفي اعتبار قصد الاستثناء وجهان، فائدتهما فيمن سبق على لسانه عادة أو أتى به تبرُّكًا). انتهى. أحدهما: يعتبر قصد الاستثناء، اختاره القاضي.

وجزم به في المستوعب، والبلغة، والنُّظم، والحرُّر، والوجيز وغيرهم، وصحَّحه في الرَّعاية الكبرى.

قال الزَّركشيِّ: واشترط القاضي وأبو الْبركات وغيرهما مُع الأتُّصاْل أن ينوي الاستثناء قبل تمام المستثنى منه.

وظاهر بحث أبي محمَّدٍ أنَّ المشترط قصد الاستثناء فقط، حتَّى لو نوى عند تمام يمينه صحُّ استثناؤه.

قال: وفيه نظرٌ. انتهى.

(م): الإمام مالك

والوجه الثّاني: لا يعتبر قصد الاستثناء، وهو ظاهر كلام الخرقيّ وصاحب المقنع، والمحرر، وجماعة. وذكره ابن البنّاء وبناه على أنَّ لغو اليمين عندنا صحيحٌ، وهو ما كان على الماضي وإن لم يقصده.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين.

وَعَنْهُ: يُكَفِّرُ كَنَذْرِ مَعْصِيَةٍ، وَإِنْ حَرَّمَ حَلالاً غَيْرَ زَوْجَتِهِ، نَحْوَ مَا أَحَلُ اللَّهُ عَلَىيٌ حَرَامٌ، وَلا زَوْجَةَ لَـهُ (١٠)، لَـمْ يَحْرُمْ، وَيُكَفِّرُ إِنْ فَعَلَهُ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَتِيلَ: يَحْرُمُ حَتَّى يُكَفِّرَ، وَكَذَا تَعْلِيقُهُ بشَرْطٍ، نَحْوَ إِنْ أَكَلْتِه فَهُوَ عَلَيَّ حَرَامٌ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِب.

قَالَ فِي الانْتِصَارِ: وَطَعَامِي عَلَيٌّ كَالَمْيَتَةِ، والدُّم.

وَالنِّمِينُ تُنْفَسِمُ إَلَى أَحْكَامُ التُّكَلِيفِ الخَمْسَةِ، وَهَلْ يُسْتَحَبُّ عَلَى فِعْل طَاعَةٍ أَوْ تَوْكُ مَعْصِيَةٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٦)(٢). وَلا تُغَيِّرُ حُكْمَ المَحْلُوفِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يَحْرُمُ حِنْثُهُ وَقَصْدُهُ لا الْمَحْلُوفُ فِي نَفْسِهِ وَلا مَا رَآهُ خَيْرًا.

وَفِي الإفْصَاحَ: يَلْزُمُ الوَفَاءُ بالطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ عِنْدَ أَحْمَدَ لا يَجُوزُ عُدُولُ القَادِر إِلَى الكَفَّارَةِ (ش م).

قَالَ شَيْخُنَا: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهَا تُوجِبُ إِيجَابًا أَوْ تُحَرِّمُ تَحْرِيًا لا تَرْفَعُهُ الكَفَّارَةُ.

قَالَ: والعُقُودُ، والعُهُودُ مُتَقَارِبَةُ المَّعْنَى أَوْ مُتَّفِقَةً فَإِذَا قَالَ: أَعَاهِدُ اللَّهَ أَنَّى أَحُبُجُ العَامَ، فَهُوَ نَذَرٌ وَعَهْدٌ وَيَمِينٌ، وَلَوْ قَــالَ: أنْ لا أَكَلُمَ زَيْدًا، فَيَمِينٌ وَعَهْدٌ، لاَ نَذْرٌ، فَالآيْمَانُ إنْ تُضَمَّنَتْ مَعْنَى النَّذْر، هُوَ أنْ يَلْتَزَمَ لِلَّهِ قُرْبَةً، لَوْمَهُ الوَفَاءُ، وَهِـيَ عَشْدٌ وَعَهْدٌ وَمُعَاهَدَةٌ لِلَّهِ، لأَنَّهُ التَزَمَ لِلَّهِ مَا يَطْلَبُهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَإِنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى العُقُودِ الَّتِي بَيْنَ النَّـاسِ، وَهُــوَ أَنْ يَلْــَتَزِمَ كُــلٌ مِـنَ الْمُتَعَاقِدَيْن لِلاَخَر مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ، فَمُعَاقَدَةٌ وَمُعَاهَدَةٌ، يَلْزَمُ الوَفَاءُ بهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ العَقْدُ لازمًا لَمْ يَجُزْ نَقْضُــهُ، وإلاَّ خُـيِّر، وَلا كَفَّارَةً فِي ذَلِكَ لِعِظْمِهِ.

القُرْآن، وَلَمْ يَفْرِضُ اللَّهُ مَا يَحِلُّ عُقْدَتَهَا إِجْمَاعًا.

نَقُلَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ اللَّهُ: ﴿أَوْفُوا بِالعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] قَالَ: العُهُودُ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: العَهْدُ شِندِيدٌ فِي عَشرَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَقَرَّبُ إلَى اللَّهِ تَعَالَى إذًا حَلَفَ بِالعَهْدِ بِكُلَّ مَا اسْتَطَاعَ، وَيُكَفِّرُ إِذَا حَنِثَ بِأَكْثَرَ مِنْ كَفَّارَةٍ يَمِين.

قال في المُغْنِي: إنْ حَلَّ اليَمِينُ عَلَى مُبَاحٍ مُبَاحٌ، وَأَنْ قوله تعالى: ﴿وَلا تَنْقُضُوا الآيْمَانَ بَعْدَ تُوكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]؛ أيْ: فِي العُهُودِ، والمُوَاثِيق لقوله تعالى: ﴿وَأَوْنُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ الآيَةُ [النحل: ٩١].

وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْفُوا بِالعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والعَهْدُ يَجبُ الوَفَاءُ بهِ، بغَيْر خِلافٍ فَمَعَ اليَمِين أُولَى، وَنَهَى عَنْ نَقْض اليَمِين، وَيَقْتَضِي النَّحْرِيمَ، وَضَرَبَ لَهُمْ المَثَلَ، وَلا خِلافَ أَنْ أَلِحِلُّ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لا يَدْخُلُهُ هَذَا.

قَالَ شَيْخُنّا: مِنْ جنسهما لَفظُ الدُّمّةِ.

وَقُولُهُمْ: هَذَا فِي ذِمَّةٍ فُلان أَصْلُهُ مِنْ هَذَا أَيْ فِيمًا لَزِمَهُ بِعَهْدِهِ وَعَقْدِهِ.

(١) تنبيه: قوله: (نحو ما أحلُّ اللَّه علىُّ حرامٌ أو لا زوجة له).

كذا في النُّسخ، وصوابه: (ولا زوجة له) بإسقاط الألف قبل الواو، وإنَّما قال ذلك؛ لثلاُّ يشملها كلامه.

(٢) (مسألة - ٦): قوله: (واليمين تنقسم إلى أحكام التَّكليف الخمسة، وهسل يستحبُّ على فعـل طاعـة أو تـرك معصيـة؟ فيـه وجهان). انته*ى*.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، وشرح الوجيز.

إحداهما: لا يستحب، صحّحه النّاظم فقال:

ولا ترك عصيان على المتجود ولا ندب في الإيلاء ليفعل طاعةً

وإليه ميل شارح الوجيز.

والوجه الثَّاني: يستحبُّ، اختاره بعض الأصحاب، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه.

قلت: وهو الصُّواب.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

قال في الفُنُون: الذِّمَّمُ هِيَ العُهُودُ، وَالْآمَانَاتُ.

وَفِي الْوَاضِحَ: وَمِنْهُ أَهْلُ الذَّمَّةِ، وَذِمَّةُ فُلان، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي طَرِيقَتِهِ: الذَّمَّةُ لا تَمْلِكُ، لآنَّهَا العَهْدُ، والمِشَاقُ لُغَةً، وَفِي الشَّرْعِ وَصَفْ يَصِيرُ بِهِ المُكَلِّفُ أَهْلاَ لِلالتِزَامِ، والإِلْزَامِ، وَلِهَذَا لَوِ اشْتَرَى فِي ذِمَّتِهِ مِنْ آخَـرَ صَـحَ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الحَقَّ الثَّابِتَ فِيهَا.

وَقِيلَ لَهُ: الذَّمَّةُ صِفَةً فَتَفُوتَ بِالمُوْتِ فَلا يَصِحُ ضَمَانُ دَيْنِهِ، فَقَالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهَا صِفَةً، بَلْ عِبَارَةً عَنِ الالتِزَامِ وَلَمْ يَفُتْ. وَقَالَ فِي الفُنُونِ: الذَّمَّةُ وَإِنْ كَانَتْ العَهْدَ فَالِمَكُ التَّسَلُّطُ، فَإِذَا بَقِيَ حُكْمُ اللِّكِ وَلا تَسَلُّطَ حَقِيقَةً فِي اللَّتِ بَقِي جُكْمُ الذَّمَّةِ، وَإِنْ كَانَ لا عَهْدَ حَقِيقَةً لِلْمَيِّتِ.

فَصل

مَنْ لَزِمَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ فَلَهُ إطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، جِنْسًا أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ كِسُوتُهُمْ، أَوْ يُطْعِمُ بَعْضًا وَيَكْسُو بَعْضًا، نَصَّ عَلَيْهِ، وَفِيهِ قَوْلَ قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي كَبَقِيَّةِ الكَفَّارَاتِ مِنْ جِنْسَيْنِ، وَكَمِثْقٍ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ إطْعَامٍ وَصَوْمٍ.

مَا يُجْزئ صَلاةَ الآخِل فِيهِ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: المُفْرُوضَةَ، وَكَذَا نَقَلَ حَرْبٌ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الفَرْضُ، كَوَيَرٍ وَصُوفِ، وَمَا يُستَمَّى كِسْوَةٌ وَلَوْ عَتِيقًا لَمْ تَذْهَبْ نُوتُهُ.

> وَفِي الْمُغْنِي: وَحَرِيرٍ، فِي التَّرْغِيبِ مَا يَجُوزُ لِلْمَاخِلْ لِبْسُهُ، فَمَنْ عَجَزَ كَعَجْزِهِ عَنْ فُطْرَةٍ، نَصُّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: كَرَفَبَةٍ فِي ظِهَارٍ، فَصِيَّامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مُتَنَابِعَةٍ بِلا عُذْرٍ.

وَعَنْهُ: لَهُ تَفْرِيقُهَا.

وَقَالَ النِّنُ عَقِيلًا: هَلِ الدِّينُ كَزَكَاةٍ فَيَصُومُ أَمْ لا، كَفِطْرَةٍ، فِيهِ رِوَايَتَانِ.

وَلَهُ التَّكْفِيرُ قَبْلُ الْحِنْثِ.

وَفِي الْوَاضِحِ عَلَى رُوَايَةٍ حِنْثِهِ بِعَرْمِهِ عَلَى مُخَالِفَةِ يَمِينِهِ بِنَيْتِهِ لا يَجُوزُ، بَلْ لا يَصِحُ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ: لا يَجُوزُ بِصَوْمٍ، لآنُــهُ تَقْدِيمُ عِبَادَةٍ، كَصَلاةٍ وَاخْتَارَ فِي التَّحْقِيقِ: لا يَجُوزُ، كَحِنْثٍ مُحْرِمٍ، فِي وَجْهٍ، وَهُمَا سَوَاءٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بَعْدَهُ أَفْضَلُ. وَنَقَلَ ابْنُ هَانِئٍ: قَبْلَهُ.

وتشن بين سابِع، بنب سبح. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: تُقَدَّمُ الكَفَّارَةُ، وَأُحِبُهُ، فَلَهُ أَنْ يُقَدِّمَهَا قَبْلَ الحِنْثِ، لا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الزُّكَاةِ.

وَمَنْ لَزَمَتْهُ، أَيْمَانٌ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فَكَفَّارَةً، اخْتَارَهُ الْآكْثَرُ، وَذَكْرَ أَبُو بَكْر أَنْ أَخْمَدَ رَجَّعَ عَنْ غَيْرُو.

وَعَنْهُ: لِكُلِّ يَمِين، كَمَا لَو اخْتَلُفَ مُوجِبُهَا، كَيَمِين وَظِهَار.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَتْ عَلَى أَفْعَالٍ، نَحْوَ، واللَّهِ لا قُمْتُ، واللَّهِ لا قَمَلْت كَمَا لَوْ كَفُرَ عَنِ الآوّلَةِ، وإلاَّ كَفَارَةٌ كَوَاللَّهِ لا قُمْت، واللَّهِ لا قُمْت وَمِثْلُهُ الحَلِفُ بُنْدُورِ مُكَرَّرَةٍ أَوْ بطَلاق مُكَفَّر، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ فِيمَنْ حَلَفَ ّنُذُورًا كَثِيرَةً مُسَمَّاةً إِلَىّ بَيْتِ اللَّهِ أَنْ لا يُكَلِّمَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِين.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ قَالَ الطَّلَاقَ يَلْزَمُهُ لا أَفْعَلَنْ كَلَا وَكَرْرَهُ: لَمْ يَقَعْ أَكْثَرُ مِنْ طَلْقَةِ إِذَا لَـمْ يَنْـو، فَيَتَوَجَّـهَ مِنْلُـهُ إِنْ قُمْـت فَأَنْتِ طَالِقٌ وَكُرْرَهُ فَلانًا، سَبَقَ فِيمَا يُخَالِفُ المَلْخُولَ بِهَا غَيْرُهَا يَقَعُ بِهِمَا ثَلَاتٌ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ إِجْمَاعَـا، وَكَـانَ الفَرقَ أَنَّـهُ يَلْزَمُ مِنَ الشَّرْطِ الجَزَاءُ، فَيَقَعُ الثَّلاثُ مَعًا، لِلتَّلازَم، وَلا رَبْطَ فِي اليَمِينِ، وَلاَنْهَا لِلزَّجْرِ، والتَّطْهِيرِ فَهِـيَ كَـالحُدُودِ، بِخِلافِ الطَّلاق، والأصلُ حَمْلُ اللَّفظِ عَلَى فَائِدَةٍ أَخْرَى مَا لَمْ يُعَارِضُهُ مُعَارِضٌ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنَّ يُعْلِظُ عَلَى نَفْسِهِ إِذًا كَرَّزَ الآيْمَانَ أَلْ يُعْتِقَ رَقَبَةً، فإن لَمْ يُمْكِنْهُ أَطْعَمَ.

وَلَوْ حَلَفَ يَمِينًا عَلَى أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ فَكَفَّارَةً، حَنِثَ فِي الجَمِيعِ أَوْ وَاحِدٍ وَتُنْحَلُّ فِي البَقِيَّةِ.

وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ كَحُرٌّ وَقِيلَ: لَا عِنْقَ، وَيُكَفِّرُ كَافِرٌ حَتَّى مُرْنَدٌ بِغَيُّرٍ صَوْمٍ.

باب جامع الأيمان

يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى نِيَّةِ حَالِفٍ لَيْسَ بِهَا ظَالِمًا، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَمَلَهَا لَفُظُهُ، فَيَنْوِي بـ: اللَّبَاسِ اللَّيْلَ، وَبِـ: الْفِـرَاشِ، والبِسَـاطِ الآرضَ، وَبـ: الآوْتَادِ الجَبَالَ، وَبـ: السَّقْف، والبنَاء السَّمَاءُ، وَبـ: الإِخْوَةِ الْإِسْلام.

وَمَّا ذَكَّرْت فُلْانًا أَيُّ مَا قَطَفَت ذِكْرَهُ، وَمَّا رَأَيْتُه أَيْ مَا ضَرَّبُت رَقَتُهُ، وَبَد: نِسَّائِي طَوَالِقُ نِسَاءُهُ الآقـارِبَ مِنْهُ، وَبِد: جَوَارِي أَخْرَارٌ سُفْنَهُ، وَبِد: مَا كَاتَبْت فُلانًا مُكاتَبُة الرَّقِيق، وَبد: مَا عَرَّفته جَعَلْت عَريفًا، وَلا أَعْلَمْته أَيْ أَعَلَمُ الشَّفَة، وَلا مَاأَنَّة حَاجَتَهُ، وَهِي الشَّغَة، وَلا عَلْمَ الشَّغَة، وَلا عَلْمَ الشَّغَة، وَلا فَرَوْجَةً وَهِي الشَّعْرَةُ، وَلا أَكُلْت لَهُ دَجَاجَةً وَهِي الكُبَّةُ مِنَ الغَرْلَ، وَلا فَرَوْجَةً وَهِي الدُّرَاعَةُ، وَلا فِي بَيْتِي فَرُسٌ وَهُو الجَبْسُ، وَلا بَارِيَة أَيْ السَّكِينُ الْتِي يُبْرَى بِهَا، وَمَا أَمْنَهُ ذَلِكَ.

وَيَجُوزُ التَّعْرِيضُ فِي الْمُخَاطَبَةِ لِغَيْرِ ظَالِمَ بلا حَاجَةٍ، أَخْتَارَهُ الأَكْثُرُ.

وَقِيلَ: لا، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَاخْتَارَهُ، لأَنَّهُ تَدْلَيْسٌ كَتَدْلِيس الْمبيع، وَقَدْ كَرَهَ أخمَدُ التّدليسَ.

وَقَالَ: لا يُعْجِبُنِي، وَنَصُهُ: لا يَجُوزُ التَّعْرِيضُ مَعَ اليَمِينِ، وَيُقْبَلُ حُكَمًا مَعَ قُرْبِ الاحْتِمَالِ مِنَ الظُّـاهِرِ وَمَـعَ تَوَسُّـطِهِ روَايَتَان (م ۱)(۱)

وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْمُذْهَبِ، والْمُسْتَوْعِبِ.

وَجَزَمَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ بِقَبُولِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى سَبَبِ يَمِينِهِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الخِرَقِيِّ، والْإِرْشَادِ، والمُبْهِجِ (أَ)، وَحَكَى رِوَايَةً، وَقَدَّمَهُ القَاضِي بِمُوافَقَتِهِ لِلْوَضْع.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ القَاضِي: وَعَلَّيْهَا عُمُومُ لَفْظَهِ احْتِيَاطًا، ثُمُّ إِلَى التَّغْيين.

وَقِيلَ: يُقَدِّمُ عَلَيْهِ وَضَعَ لَفُظِهِ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا أَوْ لُغَةً.

وَفِي الْمُذْهَبِ: فِي الاسْمِ، والعُرْفُ وَجُهَان، وَذَكَرَ ابْنُهُ النَّبَةَ ثُمَّ السَّبَبَ ثُمَّ مُقْتَضَى لَفُظِهِ عُرْفًا ثُمَّ لُغَةً، فَإِذَا حَلَفَ لِظَالِمِ: مَا لِفُلان عِنْدِي وَدِيمَةٌ، وَنَوَى غَيْرَهَا أَوْ بِـ «مَا» مَعْنَى الَّذِي أَوْ اسْتَنْنَى بِقَلْبِه، بَرَّ، فَإِنْ لَمْ يَتَأُولُ أَثِمَ، وَهُسوَ دُونَ إِنْسَمِ إِلَّى أَوْ اللَّهِ إِلَى فَتَاوَى أَبِي الخَطَّابِ، وَلَمْ أَرَهُمَا، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنْهُ بِهَا وَيُكَفُّرُ، عَلَى الآصَحَ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ الزَّاعُونِيِّ، وَعَزَاهُمَا الْحَارِثِيُّ إِلَى فَتَاوَى أَبِي الخَطَّابِ، وَلَمْ أَرَهُمَا، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنْهُ يَجُورُ جَحْدُهَا بِخِلافِ اللَّقَطَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَخْلِفُ لَمْ يَضْمَنْ عِنْدَ أَبِي الخَطَّابِ وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ لا يُسْقِطُ ضَمَـانٌ لِخَوْفِهِ مِـنْ وُقُـوعٍ طَـلاقٍ، بَـلْ يَضْمَـنُ بدَفْعِهَا افْتِدَاءً عَنْ يَمِينِهِ.

وَيْنِي فَتَاوَى الْبِنِ الزَّاغُونِيُّ إِنْ أَبَى اليِّمِينَ بِطَلاقٍ أَوْ غَيْرِهِ فَصَارَ ذَرِيعَةً إِلَى أخْذِهَا فَكَسْإِفْرَارِهِ، طَائِعُنا وَهُمُو تَغْرِيطٌ عِنْمَا

(١) (مسألة - ١): قوله: (ويقبل حكما مع قرب الاحتمال من الظَّاهر ومع توسُّطه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والنَّظم، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: يقبل، وهو الصَّحيح، صحَّحه في تصحيح الحرُّر.

وجزم به أبو محمَّدٍ الجوزيُّ.

وقدَّمه في الرَّعايتين؛ لأنَّه جعل ما قاله المصنَّف طريقةً مؤخَّرةً، وقدَّم أنَّه يرجع إلى نيَّة الحالف إن احتملها لفظه، ثمَّ قال: وقيــل إن قرب الاحتمال إلى آخره.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل.

(٢) تنبيه: قوله: (وقدَّمه في الخرقيُّ، والإرشاد، والمبهج)؛ أي: قدَّموا السُّب على النَّيَّة.

أمَّا صاحب الإرشاد، والمبهج فمسلَّم.

وأمًا الحرقيُّ؛ فلم يقدَّم السُّبَ على النَّيَّة، بل قدَّمها عليه، وهو موافقٌ للمذهب، فقال: ويرجع في الأيمان إلى النَّيَّة، فإن لم ينو شيئًا رجع إلى سبب اليمين وما يصحبها. انتهى.

فهذا مخالفٌ لما قاله المسنف عنه.

سُلْطَان جَائِر (م ۲)^(۱)

وَمَنْ حَلِّفَ بِطَلاقِ ثَلاثِ لِيَطَأَنُّهَا اليَوْمَ فَإِذَا هِيَ حَافِضٌ، أَوْ لَيَسْقِيَنُ ابْنَهُ خَمْرًا، لا يَفْعَلُ، وتَطْلُقُ، نَصَّ عَلَيْهمَا.

وَالْحَتَارَ أَبُو الْحُطَّابِ فِيمَنُ حَلَفَ فِي شَعْبَأَنَ بِثَلَّاثٍ لِيَطْأَنُهَا فِي نَهَارَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، سَافَرَ فِي رَمَضَانَ، فَــَانِ حَـاضَتَ وَطِئَ وَكَفُّرَ لِحَيْضٍ، وَذَكَرَ هُوَ وَجَمَاعَةً فِيمَنْ حَلِّفَ لا يَأْكُلُ بَيْضًا وَلَيَأْكُلَنَّ مِمَّا فِي كُمُّهِ فَإِذَا هُوَ بَيْسَضٌ، عُمِـلَ مِنْـهُ نَـاطِفًّ يُسْتَهَلَكُ.

وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لِمَنْ عَلَى مُلَّمٍ: إنْ صَعِدْت فِيهِ أَوْ نَزَلْت مِنْهُ أَوْ قُمْت عَلَيْهِ أَوْ رَمَيْت نَفْسَك، أَوْ حَطُّك إنْسَانَ فَأَنْتِ طَـالِقّ انْتَقَلَتْ إِلَى مُلَّم آخَرَ.

وَأَيْهُ لَوْ حَلَفُ: لا وَطِئْتُك إلاَّ وَأَنْتِ لابِسَةٌ عَارِيَّةٌ رَاجِلَةٌ رَاكِبَةٌ، وَطِفَهَا بِلَيْلٍ عُرْيَانَةٌ فِي سَفِينَةٍ.

وَأَنْهُ لَوْ حَلَفَ لَيَطُبُخُنَ قِدْرًا بِرِطْلِ مِلْعَ وَيَاكُلُّ مِنْهُ لاَ يَجِدُ طَعْمَ اللَّعِ، مَلْقَتْ بَيْضَاً، وَذَّكُورَ هَـلـــِو المَسَــاوَلَ فِي عَيُـــون المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ حَلَفَ لَيَطَأَنُهَا فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ ثُمَّ سَافَرَ وَوَطِئَ فَنَصُّهُ: لا يُعْجِبُنِي لآنُهَا حِيلَةً؛ قال: مَـنِ اختَــالَ بِحِيلــةَ فَهُو حَانِثٌ.

وَقَالُوا: إِذَا حَلَفَ لا يَطَأُ بِسَاطًا فَوَطِئَ عَلَى اثْنَيْنِ، وَإِذَا حَلَفَ لا أَدْخُلُ فَحُمِلَ فَأَدْخِلَ قَالَ ابْسنُ حَـامِدٍ وَغَـيْرُهُ: جُمْلَـةُ مَذْهَبِهِ لا يَجُوزُ الحِيَلُ فِي الْيَمِينِ وَأَنَّهُ لا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلاَّ بِمَا وَرَدَ بِهِ سَمْعٌ كَنِسنْيَانٍ وَإِكْرَاهٍ وَاسْتِثْنَاءٍ، قَالَهُ فِـي الـتُرْغِيبِ، وَإِنَّ أَصْحَابَنَا قَالُوا: لا يَجُوزُ التَّحِيُّلُ لَإِسْقَاطِ حُكْم اليَّدِينِ، وَلا يُسْقِطُهُ بِذَلِكَ.

وَنَقَلَ المَرْوَزِيُّ: ﴿لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَلِّلَ، والْمُحَلِّلَ لَهُ﴾.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿لَعَنَ اللَّهُ صَاحِبَ المَرَقِ لَقَدْ اخْتَالَ حُتَّى أَكُلَ﴾.

وَإِنْ حَلَفَ لَتُخْبِرُنِّي بِشَيْءٍ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ وَتَرَكَهُ، فَصَلاةُ السَّكْرَانِ، أَوْ بِطَعْمِ النَّجْوِ، فَحُلْوٌ، لِسُقُوطِ الذَّبَابِ عَلَيْهِ، ثُـمُّ خامِضَّ؛ لآنَهُ يُدَوِّدُ، ثُمَّ مَرًّا لآنَّهُ يَكْرَجُ.

وَعِنْدَ القَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ: يُبْرَدُ لَهُ الفِطْرَ، وَإِنْ حَلَفَ لا سَرَقَتْ مِنِّي شَيْئًا فَخَانَتُهُ فِـِي وَدِيعَتِـهِ، أَوْ لا أَقَمْـت فِـي هَذَا المَّاءَ وَلا خَرَجْت مِنْهُ وَهُوَ جَارً، حَنِثَ بِقَصْدٍ أَوْ سَبَّبٍ فَقَطْ.

وَقِيلَ: تُحْمِلُ مِنْ رَاكِدٍ كُرْهُا فَلا حِنْثَ.

وَإِنْ حَلَفَ لَيَقْضِينَهُ حَقَّهُ غَدًا وَقَصَدَ عَدَمَ تَجَاوُرُهِ أَوْ السَّبَبُ يَقْتَضِيهِ.

وَعِنْدَ القَاضِي وَأَصْحَابِهِ: أَوْ لا، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ، بَرَّ، وَكَذَا أَكُلُ مْنَيْءٍ أَوْ بَيْعُهُ أَوْ فِعْلُهُ غَدًا.

وَإِنْ حَلَفَ لَأَقْضِيَتُهُ غَدًّا، وَقَصَدَ مَطْلَهُ، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ، حَنِثَ.

وَأَنْ حَلَفَ لا يَبِيعُهُ إلاَّ بِمِثَةٍ حَنِثَ بِأَقَلُّ فَقَطُّ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُهُ بِمِائَةٍ حَنِثَ بِهَا وَبِاقَلُ.

وَإَنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ دَارًا وَنُوَى اليَّوْمَ قُبلَ حُكْمًا، وَعَنْهُ لا، وَيُدَّيِّنُ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن لم يحلف لم يضمن عند أبي الخطَّاب، وعند ابن عقيل لا يسقط ضمانٌ لخوفه من وقوع طلاق، بسل يضمن بدفعها افتداءً عن يمينه.

وفي فتاوى ابن الزَّاعُونيِّ إن أبي اليمين بطلاق أو غيره فصار ذريعةً إلى أخذها فكإقراره طائعًا، وهو تفريطٌ عنــد سـلطان جــاثر).

قال الحارثيُّ في باب الوديعة: فعلى المذهب إن لم يحلف حتَّى أخذت منه وجب الضَّمان للتَّفريط.

قلت: وهذا هو الصُّواب.

(م): الإمام مالك

وتقدُّم النُّقل في باب الوديعة من هذا التُّصحيح فليراجع.

(ر): روایتسان

وَإِنْ دُعِيَ إِلَى غَدَاء فَحَلَفَ لَا يَتَغَدَّى، لَمْ يَخْنَثْ بِغَيْرِهِ، عَلَى الآصَحَّ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يُشْرَبُ لَهُ المَاءُ مِنْ عَطَشٍ، وَالنَّيَّةُ أَوْ السَّبَبُ قَطْعُ مِنْتِهِ حَنِثَ بِكُلِّ مَا فِيهِ مِنْةً، وَذَكَـرَ ابْـنُ عَقِيــلِ: لا أَقُـلُ، كَقُعُودِهِ فِي ضَوْء نَارهِ.

وَإِنْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثُوبًا مِنْ خَزْلِهَا لِقَطْعِ اللِّنَّةِ فَانْتَفَعَ بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ فِي شيءٍ

وَقِيلَ: أَوْ بغَيْرِهِ بقَدْر مِنْتِهِ فَأَزيدُ، جَزَمَ بهِ فِي التَّرْغِيبِ، حَنِثَ.

وَفِي التَّعْلِيَقِ،ۚ وَالْمُفْرَدَاتِ وَغَيْرِهِمَا: يَلْخَنَثُ بِّشَيْءٌ مِنْهَا، لآنَّهُ لا يَمْحُو مِئْتَهَا إلاَّ بِالامْتِنَاعِ مِمَّا يَصْدُرُ عَنْهَــا مِمَّـا يَتَضَمَّـنُ مِنَّةً لِيَخْرُجَ مَخْرَجَ الوَصْع العُرْفِيُّ، وَكَذَا سَوَّى الآدَمِيُّ البَغْدَادِيُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْتِي قَبْلَهَا، وَأَلَّهُ يَخْنَثُ بكُلِّ مَا فِيهِ مِنَّةً.

وَفِي الرَّوْضَةِ: إِنْ حَلَّفَ لا يَأْكُلُ لَهُ خُبْزًا، والسَّبْبُ المِنَّةُ، حَنِثَ بأكُل غَيْرِهِ كَافِنًا مَا كَانَ، وَأَنْـهُ إِنْ حَلَـفَ لا يَلْبَسُ ثَوْبَـا مِنْ غَزْلِهَا فَلَبَسَ عِمَامَةُ أَوْ عَكْسَهُ إِنْ كَانَتْ أَمْتَنُتْ بِغَزْلِهَا، حَنِثَ بِكُلِّ مَا يَلْبَسُهُ مِنْهُ، وَكَذَا مَنَعَ ابْنُ عَقِيل الحَالِف عَلَى خُـبْز غَيْرُو مِنْ لُحْمِهِ وَمَائِهِ.

وَيَبِخْنَثُ حَالِفٍ عَلَى تَمْرِ لِلْحَلاوَةِ، بِكُلِّ حُلْوٍ، وَحَالِفٌ لا يُكَلِّمُ امْرَأَتَهُ لِلْهَجْرِ، بِوَطْبِهَا، لافْتِضَاءِ اليَمِينِ مَنْعًا، والتِزَاسًا،

فَهِيَ كَالْآمْرِ، وَالنَّهْمِ.

بخِلافَ أَعْتَقْتُهُ ۚ لَآنَهُ أَسْوَدُ أَوْ لِسَوَادِهِ، يُعْتَقُ وَحْدَهُ.

قِيلَ: لآنُ التُّعَبُّدَ مَنَعَ مِنهُ.

وَقَالَ القَاضِي وَأَبُو الخَطَّابِ: لآنَ عِلَّتُهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْتَقِضَ.

وَقُولُهُ: لا يَطُّردُ.

وَقِيلَ: لآنَّهُ لاَ يُشْبُهُ التَّشْرِيعَ، وَكَذَا أَعْتَقَهُ؛ لآنَّهُ أَسْوَدُ أَوْ لِسَوَادِهِ، لِجَوَازِ المُنَاقَصَةِ عَلَيْهِ، والبَّدَاءِ.

وَاخْتَارَ فِي التَّمْهِيَادِ: لَهُ عَنْقُ كُلِّ أَسْوَدَ، قَالَ: لآنَ الآصْلَ عَدَمُ البِدَاءِ فِي حِقّهِ، ثُمُّ النُسَخُ يَجُوزُ أَنْ يُرَدُّ مِنَ البَــارَى فِـي الحُكْمِ المُنْصُوصِ عَلَيْهِ، كَمَا يُرَدُّ البِدَاءُ مِنَ الآدَمِيِّ، ثُمَّ لَمْ يَمْنَعْ جَوَازُ وَزُودِ النُسْتِخِ مِنَ القِيَاسِ، كَذَا جَوَازُ البِــدَاءُ فِـي حَــقًّ

وَجَزَمَ بِهِ فِيهِ إِنْ قَالَ: إِذَا أَمَرْتُك بِشَيْءٍ لِعِلَّةٍ فَقِسْ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْء مِنْ مَالِي وَجَدْت فِيهِ تِلْكَ العِلَّة، ثُمُّ قَالَ: أَعْتِقُ عَبْدِي فُلانًا لأنَّهُ أَسْوَدُ، فَعَنَقَ كُلُّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدَ، صَحَّ ذَلِكَ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلَ صَاحِبِ الشَّرْعِ لآنَّهُ تَعَبَّدَنَا بالقِيَاسَ.

وَقَالَ فِي العُدُّةِ: إِنَّ الْمُخَالِفُ احْتَجُ بِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ لَا تَسْتَغْمِلُ القِيَاسَ، فَلَوْ قَالَ لِوكِيلِهِ: اَشْنَتُر لِي سَكَنْجَبِينًا فَإِنَّهُ يَصْلُـحُ لِلصُّفْرَاء، لَمْ يَصِحُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ رُمَّانًا وَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ لِلصَّفْرَاء.

والجُوَابُ أَنَّ السَّكَنْجَبِينَ يَخْتَصُ مَعَانِيَ لا تُوجَدُ فِي الرُّمَّانَ، لِذَلِكَ لَمْ يَجُزُ أن يَشتَريَهُ.

وَقَدْ وَرَدَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَا يُوجِبُ القَوْلَ بالقِيَاسِ، فَإِنَّ اثْنَيْنَ لَوْ ضَرَبًا أُمَّهُمَا فَضَرَبَ الآبُ أَحَدَهُمَا لآنُّـهُ ضَرَبَ أُمَّـهُ، صَلُّحَ الرُّدُّ عَلَيْهِ بِـ: أَنَّ الآخَرَ ضَرَبَهَا فَلِمَ لا تَضُرُبُهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لا تُعْطِ فُلانًا إِبْرَةً لِثَلاَّ يَعْتَدِي بِهَا، لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُعْطِيَهُ سِكِينًا، لآنُ مَعْنَاهُمَــا وَاحِـدٌ، عَلَـى أَنْـا نَقُــولُ بِالقِيَاسِ فِي المَوْضِعِ الَّذِي دَلَّ الشُّرْعُ عَلَيْهِ وَكَلَّفْنَا إِيَّاهُ، وَفِي تِلْكَ المَوَاضِعِ لَمْ يَدُلُّ الشُّرْعُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَجِسبُ الفَّـوْلُ بِـهِ، فَقَـدْ أَجَابَ القَاضِي بوَجْهَيْن: أَوَّلُهُمَا كَاخْتِيَار أَبِي الخَطَّابِ.

وَهُوَ يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: قِسْ عَلَيْهِ كُلُّ مَا صَلَحَ لِلصَّفْرَاءَ جَازَ.

وَيَدُلُلُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْتِقُ غَيْرَ مَا أَعْتَقُهُ مَعَ آلَهُ أَسْوَذَ أَنْ لِكُلِّ عَاقِلِ مُنَاقَضَتَهُ، وَيَقُولُ لَهُ لَمْ يُعْتِقُ غَيْرَهُ مِنَ السُّودِ، وَكَذَا قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ أَعْتَقْتُ فَلَانًا لآنَّهُ أَسْوَدُ فَقِيسُوا عَلَيْهِ كُلُّ أَسْوَدُ، فَذَكَرَ فِي الرَّوْضَةِ أَنَّهُ لا يَتَعَـدُى العِنْقُ غَيْرُ مَنْ أَغْتَقَهُ، مُلْزِمًا بِهِ لِلْمُخَالِفِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَعَلُ ظَاهِرَ مَا ذُكِرَ مِنْ كَلام القَاضِي وَأَبِي الخَطَّابِ خِلافُهُ.

وَقَدْ قَالَ القَاضِي فِيَ النَّصِّ عَلَى العِلَّةِ: وَاحْتَجُ بَأَنَّ الاعْتِبَارَ باللَّفْظِ دُونَ المَغنِّى، لآنَّهُ لَوْ قَـالَ، واللَّـهِ لا أكَلْـت السُّكَّرَ

لآنَّهُ حُلْقٌ لَمْ يَحْنَثْ بغَيْرِهِ، كَذَا لَفْظُ الشُّرْع.

الفسروع - كتاب الأيمان

وَأَجَابَ بِجَوَازِ الْمُنَاقَضَةِ، وَبِأَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالقِيَاسِ، وَغَيْرُهُ لَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ قِيسُوا كَلامِي بَعْضَــهُ عَلَى بَعْض ثُمَّ قَالَ: واللَّهِ لا أكَلْت السُّكُّرَ لآنَّهُ حُلْوٌ، شَرِكَهُ نِيهِ كُلُّ حُلُو.

وَّفِيْ الإيضَاحَ فِي الطَّلاقُ: وَإِنْ حَلْفَ عَلَى كُلُّ شَيْءً لا يُنْتَفِعُ بِّهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ وَلا أَحَدَ مِثْنَ فِي كَنَفِهِ. وَإِنْ حَلَّفَ لا يَأْوِي مَعَهَا بِدَارٍ يَنْوِي جَفَاءَهَا وَلا سَبَب، فَاوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَـا حَنِث، أَوْ لا عُـدْت رَأَيْتُـك تَذْخُلِينَهَـا يَنُوي مَنْعَهَا حَنِثُ وَلُوْ لُمْ يَرَهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَقَلُ الإيوَاء سَاعَةً.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، قَالَ الحَريريُّ فِي دُرَّةِ الغَوَّاصِ: لا يُقَالُ: اجْتَمَعَ فُلانٌ مَعَ فُلان.

وَإِنَّمَا يُقَالُ: اخِتَمَعَ فُلانٌ وَفُلانٌ، وَخَالَفَهُ الجَوْهَرِيُّ فِي صِحَاحِهِ، فَقَالَ: جَامِعُهُ عَلَى كُذَا أَيْ الجَتْمَعَ مَعَهُ.

رَإِنْ قَالَ: إِنْ تَرَكْت هَذَا الصَّبِيُّ يَخْرُجُ فَانْتِ طَالَقٌ فَافْلَتَ فَخَرَجَ، أَوْ قَـامَت تُصَـلُ أَوْ لِحَاجَةٍ فَخَرَجَ، إِنْ نَـوَى أَنْ لا يَخْرُجَ كَنِثَ، وَإِنْ نُوَى أَنْ تَمْنَعَهُ وَلَّا تَدَعْهُ فَإِنْهَا لَمْ تَتْرُكُهُ يَخْرُجُ، فَلَا يَخْنَثُ، نَقَلَـهُ مُهَنَّـا نَقَـلَ حَرْبٌ: أَكْرَهُ إِذَا حَلَـفَ لا يُلْبِسُ امْرَأَتُهُ مِنْ كَدُّهِ أَنْ يُعْطِيَ أَجْرَةَ الخَيَاطِ أَوْ الفَصَّارِ أَوْ نَحْوِ هَذَا.

وَإِنْ حَلَفَ لا يُفَارِقُ البَلَدَ إلاَّ بِإِذْنِ الوَالِي أَوْ لا رَأَى مُنْكَرًّا إلاَّ رَفَعَهُ إلنِّهِ، أوْ لا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ وَعَبْدُهُ إلاَّ بإذْنِـهِ، فَعُـزلَ، وَطَلُّقَ ۚ وَإَعْتَقَ، أَوْ حَلَفَ لا دَحَلَهُ لِظُلْمَ رَآهُ فِيهِ فَزَالَ، وَنَوَى: •مَا دَامَ•، لَمْ يَخنَثْ، وَمَعَ السَّبَبِ فِيهِ رِوَايَتَانِ، وَنَصُهُ: يَخنَــُثُ

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن حلف لا يفارق البلد إلاَّ بإذن الوالي أو لا رأى منكرًا إلاَّ رفعه إليه، أو لا تخرج امرأتــه وعبـــده إلاًّ بإذنه فعزل، وطلَّق، وأعتق، أو حلف لا دخله لظلم رآه فيه فزال، ونوى (ما دام) لم يحنث، ومع السُّبب فيه روايتــان، ونصُّــه: يحنــث).

هذه المسائل الخمس تنزع إلى قاعدةٍ هي أصل هذه المسائل كلُّها وغيرها، وهي: أنَّ اللَّفظ العامُّ هل يخصُّ بسمبيه الخماصُّ إذا كمان السُّب هو المقتضي له، أو يقضى بعموم اللُّفظ؟ وجهان للأصحاب، قاله في القاعدة الرَّابعة والعشرين بعـــد المشة، وتابعــه في القواعــد

أحدهما: العبرة بعموم اللَّفظ.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير أوَّل الباب: وإن كان اللَّفظ أعمُّ من السُّبب أخذ بعموم اللَّفظ.

وقيل: بل بخصوص السُّبب. انتهى.

قال الناظم:

فإن كان معناه أعمَّ فخذ به وخلُّ خصوص اللَّفظ عند تسدُّدِ

واحتاره القاضي في الحلاف، والآمديُّ وأبو الفتح الحلوانيُّ، وأبو الحطَّاب، وغيرهم.

قال في القواعد الفقهيَّة: وأخذوه من نصُّ أحمد في رواية عليَّ بن سعيدٍ، فيمن حلف لا يصطـاد مـن نهـر لظلـم رآه فيـه ثـم زال

قال أحمد: النَّذر يوفِّي به، وكذلك أخذوه من قاعدة المذهب فيمن حلف لا يكلِّم هذا الصَّيَّ، فصـــار شــيخًا أنَّه يحنــث بتكليمـه، تغليبًا للتَّعيين على الوصف، قالوا: والسَّبب، والقرينة عندنا تعمُّ الخاصُّ ولا تخصُّص العامُّ. انتهى.

قال المصنّف هنا: ونصُّه: يحنث، وذلك لأنَّ الاعتبار بعموم اللَّفظ.

والوجه الثَّاني: العبرة بخصوص السُّبب لا بعموم اللَّفظ، وهو الصُّحيح عند صاحب المغني، والبلغة، والمحرُّر.

لكنَّ المجد استثنى صورة النَّهر وما أشبهها، كمن حلف لا يدخل بلدًا لظلم رآه فيه، ثمَّ زال الظُّلم، فجعل العبرة في ذلــك بعمــوم اللَّفظ، وعدَّى الشَّيخ الموفِّق الخلاف إليها أيضًا.

ورجُّحه ابن عقيل في عمد الأدلُّة وقال: وهو قياس المذهب.

وجزم به القاضي في موضع من الحجرُّد.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وفرُّق بينه وبين مسألة النُّهر المنصوصة، وذكره.

وَإِنَّ انْحَلَّتْ بِعَزْلِهِ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ لَمْ يَبَرُّ بِرَفْعِهِ الْمُنْكَرَ بَعْدَ عَزْلِهِ، وَفِي حِنْثِهِ بِعَزْلِهِ أُوجُهُ. الثَّالِثُ: يَحْنَثُ إِنْ أَمْكَنَهُ فِي وِلاَيْتِهِ (م ٤، ٦)^{١١}.

= قال في القواعد: وهذا أحسن، وقد يكون جدُّه لحظ هذا. انتهى.

فتلخص في ذلك ثلاثة أقوال.

وقال الزَّركشيّ أيضًا لمَّا تكلَّم على لفظ الحرقيُّ: إذا لم ينو شيئًا لا ظاهر اللَّفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب اليمين وما هيَّجها، فإذا حلف لا يأوي مع امرأته في هذه الدَّار، وكان سبب عينه غيظًا من جهة الدَّار، لضرر لحقه من جيرانها أو منة حصل عليه بها، ونحو ذلك؛ اختصَّت عينه بها، كما هو مقتضى اللَّفظ.

وإن كان لغيظ من المرأة يقتضي جفاها ولا اثر للدَّار فيه تعدَّى ذلك إلى كلِّ دار، المحلوف عليها بالنَّصِّ، وما عداها بعلَّة الجفا الَّتي اقتضاها السَّب، وكذا إذا حلف لا يدخل بلدًا لظلم رآه فيه، أو لا يكلِّم زيدًا لشربه الخمر، فزال الظُّلم، وترك زيدٌ شرب الخمر، جاز له الدُّخول، والكلام، لزوال العلَّة المقتضية لليمين.

وكلام الخرقيّ يشمل ما إذا كان اللّفظ خاصًا، والسّبب يقتضي التّعميم كما مثّلنــا أوّلا، أو كــان اللّفـظ عامًـا، والسّبب يقتضــي التّخصيص كما مثلنا ثانيًا.

ولا نزاع بين الأصحاب فيما علمت في الرُّجوع إلى السُّب المقتضي للتُّعميم، واختلف في عكسه، فقيل: فيه وجهان.

وقيل: روايتان، وبالجملة فيه قولان أو ثلاثةً:

أحدها: وهو المعروف عند القاضي في التَّعليق وفي غيره، واختيار عامَّة أصحابه الشَّريف وأبي الخطَّاب في خلافيهما: يؤخذ بعموم اللَّفظ، وهو مقتضى نصُّ أحمد، وذكره.

والقول الثَّاني: وهو ظاهر كلام الخرقيِّ، واحتيار أبي محمَّدٍ.

وحكي عن القاضي في موضع: يحمل اللَّفظ العامُ على السُّب، ويكون ذلك السُّبب مبنيًّا على أنَّ العامُّ اريد به خاصٌّ.

والقول الثَّالث: لا يقتضي التَّخصيص: فيما إذا حلف لا يدخل بلدًا لظلم رآه فيه، ويقتضي التَّخصيص فيما إذا دعـي إلى غـداء، فحلف لا يتغدَّى، أو حلف لا يخرج عبده ولا زوجته إلاّ بإذنه، والحال يقتضي ما داما كذلك.

وقد أشار القاضي إلى هذا في التّعليق انتهى كلام الزّركشيّ، وهو موافقٌ لما قاله في القواعد وغيره، وكلّ منهما زاد في النُقول على الآخر من جهة من اختار في المسألة.

وقدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي، وهو ظاهر ما جزم به النَّاظم، وأنَّ ابن عقيل في عمد الأدلَّة، والشَّيخ الموفَّق، والشَّـارح، وصــاحب البلغة، والشَّيخ تقيُّ الدَّين، والقاضي في موضع في الجُرَّد، واختــاره ابـن رجــبـو، وهــو ظــاهر كــلام الحرقـيِّ وغــيره، قــالوا: الاعتبــار بخصوص السَّبب، وهو الصَّواب، وأنَّ الجد ومن تبعه فرَّقوا، وأشار إليه القاضي في التّعليق، كما نقله الزَّركشيِّ.

وإن كان الحجد لحظ ما قاله حفيده فيكون قد وافق الموفَّق، واللَّه أعلم.

 (١) (مسألة - ٤ - ٦): قوله: (وإن انحلّت بعزله في أحد الوجهين لم يبرّ برفعه المنكر بعد عزله، وفي حنثه، بعزله أوجـــة، الشّالث: يجنث إن أمكنه في ولايته). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى -٤): هل تنحلُ بمينه بعزل الوالي أم لا؟ ظاهر كلام المصنّف إطلاق الخلاف.

وأطلقه في المقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم:

أحدهما: تنحلُ يمينه، صحَّحه في التُّصحيح، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

وظاهر ما اختاره الشَّيخ الموفَّق وغيره أولاًّ، وهو الصُّواب.

الوجه الثَّاني: لا تنحلُّ بمينه.

قال القاضي: قياس المذهب لا تنحلُ، وهما مبنيًان على القاعدة المتقدِّمة، صرَّح به في القواعد، والمغني وغيرهما.

وقال في التَّرغيب: إن كان السَّبب أو القرائن تقتضي حالة الولاية اختصُّ بها، وإن كانت تقتضي الرُّفع إليه بعينه مثل أن يكــون=

الفسروع - كتاب الأيمان

وَإِنْ لَمْ تَنْحَلُّ بِعَزْلِهِ فَرَفَعَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عَزْلِهِ بَرَّ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنِ الوَالِي إذَنْ فَفِي تَعْيِينِهِ وَجْهَـــانِ فِي التَّرْغِيبِ، لِلـتُرَدُّهِ بَيْسَ تَعْيِينَ العَهْدِ، والجنس.

وَفِيهِ: لَوْ عَلِمَ بِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ فَقِيلَ: فَاتَ البَّرُّ، كُمَا لَوْ رَآهُ مَعَهُ.

وَقِيلَ: لا، لإِمْكَان صُورَةِ الرَّفْع، فَعَلَى الأَوَّل: هُوَ كَإِبْرَائِهِ مِنْ دَيْنِ بَعْدَ حَلِفِهِ لِيَقْضِيَنَّهُ، وَفِيهِ وَجْهَانِ (م ٧، ٩)(١). وَكَذَا قَرْلُهُ جُوَابًا لِقَوْلِهَا تَزَوَّجْتَ عَلَىْ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقَ تَطْلُقُ، عَلَى نَصَّهِ.

=مرتكب المنكر قرابة الوالي مثلا وقصد إعلامه بذلك لأجل قرابته وذكر الولاية تعريفًا تناول اليمين حال الولاية، والعزل.

(المسألة الثَّانية - ٥): إذا قلنا تنحلُ بمينه ورأى المنكر في ولايته ولم يرفعه حتَّى عزل فهل يحنث أم لا؟

او بحنث إن امكنه؟

أطلق ثلاثة أوجهٍ، وفيه مسألتان:

إحداهما: إذا أمكنه رفعه ولم يرفعه، وفيها وجهان، وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والمصنَّف:

أحدهما: يحنث بعزله، وهو أولى:

والوجه الثَّاني: لا يحنث.

(والثَّانية - ٦): إذا لم يمكنه رفعه حتَّى عزل أو مات، فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يحنث، قدَّمه في المغني، والشرح.

والوجه الثاني: لا يحنث.

قلت: وهو الصُّواب، وأطلق الخلاف في التَّرغيب.

(١) (مسألة - ٧ - ٩): قوله: (وإن لم تنحل بعزله فرفعــه إليــه بعــد عزلــه بــرٌ، وإن لم يعيّــن الــوالي إذن ففــي تعيينــه وجهــان في الترغيب، للتردّد بين تعيين العهد، والجنس، وفيه، لو علم به بعد علمه فقيل: فات البرّ، كما لو رآه معه.

وقيل: لا، لإمكان صورة الرّفع، فعلى الأوّل: هو كإبرائه من دينٍ بعد حلفه ليقضينُه، وفيه وجهان). انتهى.

فيه مسائل من النَّرغيب أطلق فيها الخلاف، واقتصر عليه، وأطلقهُما في القواعد الأصوليَّة.

(المسألة الأولى – ٧): إذا لم يعيِّن الوالي فهل يتعيَّن ويكون من كان في زمن حلفه أو لا يتعيَّن؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: لا يتعيَّن.

قلت: وهو الصُّواب، حيث لم يكن نيَّةً ولا سبب، فيكون للجنس، فيشمل كلُّ، وال يولُّي.

والوجه الثَّاني: يتعيُّن، وهو من كان اليمين في زمنه، فيكون للعهد، وظاهر الحال يقتضي ذلك.

(المسألة الثّانية – ٨): لو علم به بعد علمه، أي بعد علم الوالي، صرَّح به في القواعد، وهو واضحٌ، فهل فات البرُّ؟ كما لو رآه معه أو لا، لإمكان صورة الرَّفع.

(ر): روایتــان

أطلق الخلاف.

وكذا قال في القواعد، وهذا لفظ صاحب التّرغيب فنقلاه.

قلت: هي شبيهة بما إذا لم يمكنه رفعه إليه إلاّ بعد عزله، على ما تقدُّم.

والصُّواب: أنَّ البرُّ قد فات، وهو الظَّاهر من حال الحالف.

(المسألة الثَّالثة - ٩): على القول بأنَّ البرُّ قد فات.

قال: هو كإبراته من دينٍ بعد حلفه ليقضينُه، وفيه وجهان، وأطلقهما المصنّف في أواخر هذا الباب.

والصَّحيح: أنَّه لا يحنث، صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

وقدُّمه في الحرُّر، والنُّظم، فكذا الصُّحيح هنا أنَّه لا يحنث.

ويأتي ذلك عند كلام المصنّف فيها محرَّرًا إن شاء الله تعالى في المسألة الحادية والأربعين.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةً، أَخْذًا بِالْآعَمُّ مِنْ لَفُظٍ وَسَبَبٍ.

وَقَوْلُهُ لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنُهُ: إِنَّ خَرَجْتَ فَعَبْدِي حُرًّا، وَنَحْوُهُ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ مَنْ قِيلَ لَهُ خَرَجَتْ امْرَأْتُسك فَطَلَّقْهَا، أَوْ قَـالَ لَـهُ

عَبْدُهُ قَدِمَ أَبُوكَ أَوْ مَاتَ عَدُوكَ فَأَعْتِفْهُ، وَلَمْ يُوَقِّمُهُ أَبْنُ عَقِيلٍ لِبُطْلان اَلْخَبَر، لِذَلالَةِ الحَالَ، لآنَّهُ مُقَدَّدٌ بِشَرْطٍ أَوْ تَعْلِيلٍ. وَفِي الانْتِصَارِ فِي قَوْلِهِ لآخَبَرَ مِنْهُ: هُوَ حُرُّ لآنَّهُ ابْنِي، عَتَقَ وَلَمْ يُقْبَلُ تَعْلِيلُهُ بِكَـٰذِبٍ، كَقَوْلِهِ أَنْـتَ طَالِقٌ لآنُـك قُمْـت، وَتَنَ مَا لَا يَتَنَ مُنْ يَرَدُهُ وَقَعَ، وَإِنْ كَانَتْ مَا قَامَتْ.

وَفِي الفُّنُونِ: أَنْتٍ طَالِقٌ، مَا سَرَقَ ذَهَبِي غَيْرُك، وَعَلِمَ سَرِقَتَهَا، وَقَعَ، وَإِنْ حَلَفَ زُجْرًا لَمْ يَقَعْ بِالشَّكِّ.

وَإِنْ حَلَفَ َلِلِصَّ لا يُخْبِرُ بِهِ، فَسُيْلَ عَمَّنْ هُوَ مَعَهُمْ فَبَرَّاهُمَ دُونَهُ لِيُنَبَّهَ عَلَيْهِ، حَنِثَ إِنْ لَمْ يَنْوِ حَقِيقَةَ الغَمْزِ، وَإِنْ حَلَسف لَيْتَزُوَّجَنَّ، بَرُّ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ، وَكَذَا قِيلَ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَلا يَئِهُ وَلا سَبَبَ.

وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، كَخَلِّفُو لا يَتَزَرَّجُ عَلَيْهَا، والمُذْهَبُ: يَبَرُّ بِلـُخُولِهِ بِنَظِيرَتِهَا، والمُرَادُ، واللَّهُ أَغْلَمُ، بِمَنْ تَغُمُّهَا وَتَتَاذَّى بِهَــا، كَظَاهِر روَايَةِ أَبِي طَالِبٍ.

وَفَيْيَ الْمُفْرَدَاتِ وَغَيْرُهَا أَوْ مُقَارِبَتِهَا وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّمَا الْمَنْصُوصُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَيَدْخُلَ، وَلا يُشْتَرَطُ مُمَاثِلَتُهَا.

وَاعْتُبِرَ فِي الرَّوْضَةِ: حَتِّى فِي الجِهَازِ، وَلَمْ يَذْكُرْ دُخُولاً، وَإِنْ حَلَفَ لَيُطَلَّقَنْ ضَرَّتَهَا فَفِي بِرَّهِ بِرَجْدِي خِلاف (م ١٠)(١). وَإِنْ حَلَفَ لَا يَضْرُبُهَا فَعَضُّهَا أَوْ خَنَّقُهَا وَنَحْوَهُ. `

وَقَيلَ: وَنَوَى بِيَمِينِهِ إيلامَهَا حَنِثَ، وَأَطْلَقَ فِي الرُّوضَةِ إنْ حَلْفَ لَيَصْرُبَنَهَا فَخَنَقَهَا أَوْ عَصْهُا لَمْ يَخْنَثْ.

وَإِنْ حَلَفَ: لا يَدْخُلُ دَارَ فُلانِ هَلِهِ فَلِنَحَلَهَا وَهِيَ فَصْنَاءٌ أَنْ مُسْجِدٌ أَوْ حَمَّامٌ أَوْ بَاعَهَا، أَوْ لا لَبِسْت هَذَا الْقَمِيصَ فَصَارَ رِدَاءٌ أَوْ عِمَامَةٌ، أَوْ لا كَلَّمْت هَذَا الْصِّبيُّ فَصَارَ شَيْخًا، أَوْ آمْرَاةً فَلانَ هَلِو أَوْ عَبْدَهُ أَوْ صَدِيقَهُ هَذَا فَزَالَ ذَلِكَ، ثُمُّ كِلُّمَـهُ، أَوْ لَا أَكُلْتَ لَحْمَ هَذَا الْحَمَل فَصَارَ كَبْشًا، أَوْ هَذَا الرُّطَبُ فَصَارَ تَمْرًا أَوْ وِبْسًا، نَصُ عَلَيْهِ.

أَوْ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبُنًّا وَنَحْوَهُ.

وَلا نِيَّةً، وَلاَّ سَبَبَ، حَنِثَ، كَقَوْلِهِ: دَارَ فُلانٍ فَقُطْ، أَوْ التَّمْرَ الحَديثَ فَعَتْـقَ، أَوْ الرَّجُـلَ الصَّحييحَ فَمَـرِضَ، وَكَالسَّفينَةِ تُنْقَضُ ثُمُّ تُعَادُ، وَفِيهَا احْتِمَالًا.

وَاخْتَارَهُ القَاضِي، والشَّيْخُ فِي نَحْوِ بَيْضَةٍ صَارَتْ فَرْخًا، فَلَوْ حَلْفَ لِيَأْكُلُن مِنْ هَذِهِ التَّفَّاحَةِ أَوْ البَّيْضَةِ فَعَمِلَ مِنْهَا شَرَابًا أَوْ نَاطِفًا فَالوَجْهَانِ، وَمِثْلُهَا بَقِيَّةُ الْمُسَائِلِ.

هَصْلٌ وَإِنْ حَلَفَ: لا يَبِيعُ أَوْ لا يَنْكِحُ فَعَقَدَ فَاسِدًا لَمْ يَحْنَثْ. وَعَنْهُ: بَلَدٍ.

وَعَنْهُ: بَلَى فِي البَيْعِ وَقِيلَ: يَحْنَثُ بِمُخْتَلَف فِيهِ وَإِنْ قَيْدَ بِيَمِينِهِ بِمُمْتَنِعِ الصَّحَّةِ كَخَسْرِ حَنِثَ، فِي الآصَحُ، وَخَالَفَ القَاضِي فِي: إِنْ سَرَقْت مِنِّي شَيْئًا وَبِعْتِنِيهِ فَأَنْتُ طَالِق، وَإِنْ طَلَقَت فَلانَةُ الْآجَنِيَّةُ فَأَنْتُ طَالِق، فَوُجِد، والشَّرَاءُ كَالبَيْع. وَخَالَفَ فِي عُيُونِ المُسَائِلِ: فِي إِنْ سَرَقْت مِنِّي شَيْئًا وَبِعْتِنِيهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لا يَبِيعُ فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا، وَإِنْ حَلَفَ لَبَيعِنهُ وَخَالُفَ فِي عُيُونِ الْمُسَائِلِ: فِي إِنْ سَرَقْت مِنِّي شَيْئًا وَبِعْتِنِيهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لا يَبِيعُ فَبَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا، وَإِنْ حَلَفَ لَبَيعِنهُ

فَبَاعَهُ بَعَرَضٍ بَرٌّ، وَكَذَاً نَسِيئَةً.

وَقِيلَ: بِقُبْضِ ثَمَنِهِ، وَإِنْ حَلَفَ لا يَبِيعُ، أَوْ لا يُؤجِّرُ، أَوْ لا يُزَوِّجُ لِفُلانٍ، حَنِثَ بِقَبُولِهِ، وَيَخْنَثُ فِي هِبَةٍ وَهَدِيَّةٍ وَوَصِيْتَةٍ

أحد القولين: يبرُّ به.

قلت: الصُّواب: أنَّه إن كان ثمُّ نيَّةً أو قرينةٌ رجع إليها، وإلاَّ برُّ؛ لأنَّه طلَّق.

والقول الثَّاني: لا يبرُّ إلاَّ بطلاق بائنِ.

⁽١) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن حلف ليطلُّقن ضرُّتها ففي برُّه برجعيُّ خلاف). انتهى.

وَصَدَقَةٍ وَعَارِيَّةٍ بِفِعْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ.

وَفِي الْمُرَجِزِ، وَالنَّبُصِرَةِ، والمُسْتَوْعِبِ مِثْلُهُ فِي بَيْعِ^(۱)، وَقَالَهُ القَاضِي فِي: إنْ بِعْتُك فَانْتَ حُرٌّ. وَفِي التَّرْغِيبِ: إنْ قَالَ الآخَرُ إنِ اشْتَرَيْته فَهُوَ حُرُّ فَاشْــتَرَاهُ عَنْـقَ مِـنْ بَالِعِـهِ سَـابِقًا لِلْقَبُـولِ، وَإِنْ نَــٰذَرَ أَنْ يَهَبُـهُ لَـهُ بَـرًّ بالإيجَابِ، كَيَمِينِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: يُحْمَلُ عَلَى الكَمَال، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَهَبُهُ فَقِيلَ: لا يَخْنَتُ بِإِعَارَتِهِ، والصَّدَقَةِ عَلَيْهِ، كَحَلِفِهِ لا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيهَبُهُ، فِي الْآصَحَّ. وَقِيلَ: يَحْنَثُ.

وَقِيلَ: بِالصَّدَقَةِ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ (م ١١، ١٢)(٢)، وَيَحْنَثُ بِوَقْفِهِ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: لَا، كَوَصِيَّتِهِ لَهُ وَصَدَقَةٍ وَاجَبَةٍ وَنَذُرْ وَكُفَّارَةٍ وَتَضْيِيفِهِ وَإِبْرَائِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَلْ يَسْقُطُ دَيْنٌ بِهِبَةٍ؟ وَفِي مُحَابَاةٍ بَيْعٌ وَجْهَانِ (م ١٣)^(٣).

(١) تنبيه: قوله: (ويحنث في هبة وهديَّة ووصيَّة وصدقة وعاريَّة بفعله، وإن لم يقبل.

وفي الموجز، والتَّبصرة، والمستوعب مثله في بيع). انتهى.

لم نر ما قاله في المستوعب، والذي رأيناه فيه: وإن حلف لا يبيع فباع فلم يقبل المشتري لم يحنث، وقطع به.

(٢) (مسألة - ١١ – ١٢): قوله: (وإن حلف لا يهبه فقيل: لا يحنث بإعارته، والصَّدقة عليـه، وقيـل: يحنَّت، وقيـل: بالصَّدقـة، واختاره القاضي وغيره). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١١): إذا حلف لا يهبه فأعاره فهل يحنث بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المذهب، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: لم يحنث، وهو الصُّحيح، وعليه الأكثر، منهم القاضي، والشَّيخ المونَّق، والشَّارح، وابن عبدوسٍ في تذكرته، وغيرهم. وجزم به في الوجيز ومنوَّر الآدميُّ، وقدَّمه في الكافي وغيره، وصحَّحه في المغنى وغيره.

والوجه الثَّاني: يحنث، قدَّمه في الهداية، وهو ظاهر ما قدَّمه في الحرَّر وصحَّحه.

قلت: يحتمل أنَّ الخلاف مبنيٌّ على أنَّ العاريَّة هل هي هبة منفعةٍ، أو إباحة منفعةٍ، على ما تقدُّم في بــاب العاريَّـة، فــإن قلنــا: هبــة منفعةٍ حنث، وإلاَّ فلا.

وصحَّحنا هناك أنَّها إباحة منفعةٍ، ويحتمل أنَّ الخلاف مطلقًا لرجوع الأيمان إلى العرف، وهو ظاهر كلام الأكثر.

(المسألة الثَّانية - ١٢): إذا حلف لا يهبه فتصدُّق عليه فهل يحنث بذلك أم لا؟

أطلق الخلاف.

أحدهما: يحنث، وهو الصَّحيح، اختاره القاضي، والشَّيخ المونَّق، والشَّارح وقدَّماه، وصحَّحه في الخلاصة، وجزم به في الوجيز. قال في تصحيح الحرر: هذا المذهب.

والوجه النَّاني: لا يحنث، اختاره أبو الخطَّاب في الهداية، وقال: هذا ظاهر كلام أحمـد في روايـة حنبـلٍ، واختــاره ابـن عبــدوسٍ في تذكرته، وجزَّم به الآدميُّ في منتخبه، وقيل: يحنث هنا وإن لم يحنث بالإعارة.

تنبيه: محلُّ الحلاف في صدقة النَّطوُّع، أمَّا الصَّدقة الواجبة، والنَّذر، والضَّيافة الواجبة فلا يحنث بــه، قــولاً واحــدًا، كمــا نبُّـه عليــه

(٣) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي محاباة بيع وجهان). انتهى..

وأطلقهما في المذهب، والمحرَّر، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنَّظم وغيرهم.

أحدهما: يحنث.

قلت: وهو الصُّواب، والصَّحيح صحَّحه في الخلاصة.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ وغيرهم، وقدُّمه في الهداية، والمقنع وغيرهما.

والوجه الثَّاني: لا بجنث، وهو احتمالٌ لأبي الخطَّاب في الهداية.

واختاره الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وابن عبدوسٍ وغيرهم، وجزم به في المنوُّر.

وَيَحْنَثُ بِالْهَدِيَّةِ، خِلافًا لأبي الخَطَّابِ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَتَصَدُّقُ فَأَطْعَمَ عِيَالَهُ لَمْ يَحْنَث.

وَإِنْ حَلَفَ لا يُصَلِّي شَمِلَ الجِنَازَةَ؛ خِلافًا لآبي حَنِيفَةً، ذَكَرَهُ أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ لآنُهُ يُقَالُ: صَلاةً الجِنَازَةِ، فَتَدْخُــلُ فِـى

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرِّرِ وَغَيْرُهُ: والطُّوافُ لَيْسَ صَلاةً مُطْلَقَةً وَلا مُضَافَةً، فَلا يُقَالُ صَلاةُ الطُّوافِ، كَمَا لا يُقِالُ صَلاةً التَّلاوَةِ، كَذَا قَالَ، وَظَاهَرُ كَلامِهمْ خِلاقَهُ.

، مَنْ اللهُ مُوَ، والآصْحَابُ قَالُوا إِنَّهُ صَلاةً، وَأَنْهُمْ احْتَجُوا بِلـْحُولِهِ فِي الْمُمُومِ. وَكَذَا قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِي الصَّلاةِ وَقْتَ النَّهْيِ: الطُّوَافُ لَيْسَ بِصَلاةٍ فِي الحَقِيقَةِ، لآنَهُ أَبِيسِحَ فِيهِ الكَلامُ، والآكُـلُ، وَهُوَ مَنْنِيُّ عَلَى المَشْيِ فَهُوَ كَالسَّعْيِ، وَقِيلٍ لَهُ: الْمَرَادُ بِقُولِهِ ﴿إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُوا جُلُوسًا» إذاً قَعَدَ لِلتَّشَهُدُادِ؟ فَقَالَ: التَّشَهُدُ لا يُسَمَّى صَلاةً، ألا تُرَى أنَّهُ لا يُقَالُ صَلَّى التَّشَهُدَ قَاعِدًا.

وَفِي كَلَامُ أَخْمَكُ: الطُّوافُ صَلَاةً وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ وَغَيْرُهُ عَنْ قَوْلِهِ عليه السلام: «الطُّوافُ بِالبَيْتِ صَلاةً» يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الطُّوَافُ بِمُنْزِلَةِ الصَّلاةِ فِي جَمِيعِ الآحْكَامِ إلاَّ فِيمَا اسْتَثَنَاهُ وَهُوَ النَّطْقُ.

قَالَ الْأَصْخَابُ رحمهم الله: أَوْ حَلْفَ لا يَصُونُمُ حَنِثَ بِشُرُوعٍ صَحِيحٍ.

وَقِيلَ: إنْ حَنِثَ بَبَعْض الْمُحْلُوفِ.

وَقِيلَ: بفَرَاغِهِ، كَقَوْلِهِ: ُصَلاةً أَوْ صَوْمًا وَكَحَلِفِهِ لَيَفْعَلَنهُ.

وَقِيلَ: برَكْعَةٍ بسَجْدَتَيْهَا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَلَيْهِ وَعَلَى الآوُّل يَخْرُجُ إِذَا أَفْسَلَهُ.

وَيَحْنَثُ حَالِفٌ لا يَحُجُّ بإخْرَامِهِ بِهِ.

وَقِيلَ: بِفَرَاغِ أَرْكَانِهِ، وَيَخْنَثُ بِحَجَّ فَاسِدٍ، وَفِي حِنْثِهِ بِاسْتِدَامَةِ الثَّلاثَةِ وَجْهَانِ (م ١٤)(١٠.

وَإِنْ حَلَفَ: لا يَأْكُلُ لَحْمًا لَمْ يَحْنَتْ بِمَرَقِهِ، فِي الْأَصَعُ كَمُغُ وَكَبدِ وَكُلْيَةٍ وَكِرْشٍ وَكَارِعٍ وَشَـحْمَةٍ، واليَـةٍ وَغَيْرِهَـا إلاَّ بِنيَّةٍ اجْتِنَابِ الدَّسَمِ، وَفِي لَحْمِ رَأْسٍ وَلِسَانٍ وَلَحْمِ لا يُؤكّلُ وَجْهَانِ (م ١٥، ١٧)(٢).

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (وفي حنثه باستدامة النُّلاثة وجهان). انتهى.

يعني: لو كان حال حلفه صائمًا، أو حاجًا.

والثَّالثة: الصُّلاة.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى في الصُّوم، والحِجِّ، وفي الصُّغرى في الصُّوم:

والوجه الثَّاني: لا يحنث ولعلَّه أولي.

وَلَكُنَ لَا تَتَصُوُّر المَسْأَلَة في الصَّلاة فيما يظهر اللَّهُمُّ إِلَّا أَن يكونَ في التَّعليق، وهو بعيدٌ.

وقال شيخنا: قد يقال حلف في الصَّلاة ناسيًا وقلنا: لا تبطل، ثمُّ قال: والذي يظهر أنَّ النَّالِث الطُّواف فيحلـف وهـو طـائفٌ ثـمُّ

(٢) (مسألة – ١٥ – ١٧): قوله: (وفي لحم رأس ولسان ولحم لا يؤكل وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والنُّظم فذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١٥): إذا حلف لا يأكل لحمًا فأكل لحم الرَّاس فهل يجنث أم لا؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يحنث بأكل الخدُّ، اختاره أبو الخطَّاب.

قال الزُّركشيُّ: وهو مناقضٌ لاختياره فيما إذا حلف لا يأكل رأسًا. انتهي.

وَيَحْنَثُ بِسَمَكِ، تَقْدِيمًا لِلشُّرْعِ، واللُّغَةِ.

وَعِنْدَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لا.

وَنَقَلَ صَالِحَ ۚ وَابْنُ هَانِي: إِنْ حَلَفَ لا يَشْتَرِي لَحْمًا فَاشْتَرَى رَأْسًا أَوْ كَارِعًا، إِنْ كَانَ لِشَيْءٍ تَأَذًى بِهِ مِنَ اللَّحْمِ فَـالرَّأْسُ مُفَارِقٌ لِلْبَدَنِ، وَإِنْ كَانَ عَقَدَهُ لا يَشْتَرِي لَحْمًا لِجَمِيهِهِ فَلا يُعْجَبُنِي يَشْتَرِي شَيْغًا مِنَ الشَّاةِ.

ُ قَالَ: وَإِنْ خَلَفَ لا يَاكُلُ لَحْمًا فَكُلَ شَحْمًا فَلا بَاصُ إِنْ كَانَّ لِشَيْءٌ لَحِقَهُ مِنَ اللَّحْمِ، وإلاَّ فَلا يَاكُلُهُ، وَهَلْ بَيَاضُ لَحْمٍ كَسَمِينِ ظَهْرٍ وَجَنْبٍ وَسَنَامٍ لَحْمٍ أَوْ شَحْمٍ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ١٨، ١٩)(١).

= قال في الخلاصة: يحنث بأكل لحم الرَّأس، على الأصحُّ.

قال في المذهب: حنث بأكل الراس في ظاهر المذهب.

وجزم به ابن عبدوسٍ في تذكرته وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يحنَّث حتَّى ينويه، قال الزَّركشيّ: هذا ظاهر كلام أحمد، واختيار القاضي، وحكي عن ابن أبي موسى. وقال أبو الخطَّاب: لا يجنث بأكل رأس لم تجر العادة بأكله منفردًا.

قال في المغنى: فإن أكل راسًا أو كارعًا قُقد روي عن أحمد ما يدلُّ على أنَّه لا يحنث. انتهى.

قال القاضي لأنَّ اسم اللُّحم لا يتناول الرُّءوس. انتهى.

وقدَّمه في الشّرح.

(المسألة الثَّانية - ١٦): لو أكل اللَّسان فهل يجنث أم لا؟

أطلق الخلاف.

واعلم أنَّ أكل اللَّسان كأكل لحم الرُّاس، خلافًا ومذهبًا.

قال الزَّركشيّ: لا يحنث بأكل اللِّسان، على أظهر الاحتمالين.

وأطلق الخلاف في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والنَّظم.

(المسألة الثَّالثة – ١٧): إذا أكل لحمًا لا يؤكل فهل يحنث به أم لا؟ أطلق الخلاف، وأطلقه في المحرَّر، والحاوي.

أحدهما: يحنث، وهو الصُّحيح.

قال في الكافي: ولو حلف لا يأكل لحمًا تناولت يمينه أكل اللَّحم الحرُّم.

وجزم به في المغني، والشرح ونصراه، وابن عبدوسٍ في تذكرته.

قال الزَّركشيّ: ظاهر كلام الحَرقيُّ أنَّه بمحنث بأكل اللَّحم، فتدخل اللَّحوم المحرَّمة، كلحم الحَنزير ونحوه، وهو أشهر الوجهين، وبــــه قطع أبو عمَّدٍ. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يحنث، وحكي عن ابن أبي موسى، وهو قويًّا.

(١) (مسألة – ١٨ – ١٩): قوله: (وهل بياض لحم كسمين ظهر وجنب وسنام لحم أو شحم؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى – ١٨): هل بياض اللَّحم مثل سمين الظُّهر، والجنب لحم أو شحم؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في النُّظم.

احدهما: هو شحمٌ، فيحنث باكله من حلف لا يأكل شحمًا، وهو الصّحيح.

وهو ظاهر كلام الحرقيُّ وأبي الخطَّاب، ومال إليه الشَّيخ ِالموفِّق، والشَّارح.

قال في المقنع: وإن حلف لا يأكل الشُّحم فأكل شحم الظُّهر حنث.

قال الزَّركشيِّ: هو اختيار أكثر الأصحاب: القاضي، والشُّريف، وأبي الخطَّاب، والشَّيرازيِّ وابن عقيلٍ، وغيرهم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والحلاصة، والوجيز، والمنوّر، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم.

وقدَّمه في الحرَّر، وشرح ابن منجًا، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، وغيرهم. والوجه الثّاني: هو لحمّ ليس بشحم، فلا يحنث من حلف لا ياكل شحمًا فأكله، اختاره ابن حامدٍ، والقاضي.

وقال: الشُّحم هو الَّذي يكون في الجُوف من شحم الكلي وغيره.

وَيَحْنَثُ حَالِفٌ لا يَأْكُلُ شَحْمًا بِٱلْيَةِ لا بِلَحْمِ أَحْمَرَ وَحْدَهُ، فِي الْأَصَحُ فِيهِمَا.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَأْسًا أَوْ بَيْضًا حَيْثُ بِرَأْسُ طَيْرٍ وَسَمَكِ وَبَيْضِ سَمَكِ وَجَرَادٍ، عِنْدَ القَاضِي. وَعَنْدَ أَبِي الخَطَّابِ: بِرَأْسٍ يُؤْكَلُ عَادَةً مُنْفَرِدٍ، وَبَيْضٍ يُفَارِقُ بَائِضُهُ حَيًّا (م ٢٠)(١).

نَجس؟ وَحِنْتُهُ فِي الْمُغْنِي، لا بِجَلاَّبٍ.

وَّإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً حَنِثَ بِغَمَرِ الشَّجَرِ رَطْبًا، والآصَحُ ويَابِسًا، كَحَبُّ صَنَوْبَرِ وَغُنَّابٍ لا بِبُطْمٍ، وَفِيهِ اختِمَالٌ، وَلا بزَيْتُون وَبَلُوطٍ وَزُعْرُورٍ، وَيَتُوَجُّهُ فِيهِ وَجُهٌّ.

وَيَحْنَثُ ببطّيخ، وَقِيلُ: لا، كَقِثًّاء وَخِيَار، والثَّمَرَةِ لِلرَّطْبَةِ، واليَابِسَةِ، شَرْعًا وَلُغَةً، هَذَا مَعْنَسى قَوْلِهِمْ فِي السَّرقَةِ مِنْهَـا وَغَيْرُو، وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضَ أَصْحَابِنَا فِي السُّلَم: اسْمُ الثَّمَرَةِ إِذَا أُطْلِقَ لِلرَّطْبَةِ.

وَلِهَذَا لَوْ أَمْرَ وَكِيلَهُ بَشِيرًاء تُمَرَةٍ فَاشْتَرَى ثُمَرَةً يَابِسَةً لَمْ يَلْزَمْهُ.

وَكَذَا فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: الثَّمَرُ اسْمٌ لِلرَّطُّبِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطُّبًا أَوْ بُسْرًا حَنِثَ بِمُذَنِّبٍ.

وَقِيلَ: لا، كَاحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، أَوْ هُمَا عَنْ تَمْرٍ، أَوْ هُوَ عَنْهُمَا، وَفِيهِ عَنْ رَطْبٍ رِوَايَةٌ فِي الْمُهِجِ. وَإِنْ حَلَفَ لا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ البَقَرَةِ لَمْ يَعُمُّ وَلَدًا وَلَبَنًا، وَيَتَوَجُّهُ وَجُهُ، وَإِنْ حَلَفَ لا يَـأْكُلُ مِنْ هَـٰذَا الدَّقِيــقِ فَاسْتَقُهُ أَوْ - : . • .

وَحَقِيقَةُ الغَدَاءِ، والقَيْلُولَةِ قَبْلَ الزَّوَال، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ، والقَاضِي وَجَمَاعَةٌ: فَلَوْ حَلَفَ لا يَتَغَدَّى فَأَكُلَ بَعْدَهُ لَمْ يَحْنَثْ، قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ: الغَدَاءُ مَأْخُوذٌ مِنَ الغَدَاةِ، والعَشَاءُ مَأْخُوذٌ مِنَ العَشييّ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ سُمِّي عَشَاءً، وَيَتَوَجَّهُ العُرْفُ مِنَ الغُسرُوبِ، وآخِرُهُ العِرْفُ أَوْ يُصْفُ اللَّيْـلِ،

قال الزُّركشيِّ: وهو الصُّواب، وهو كما قال.

وقال القاضي: وإن أكل من كلِّ شيءٍ من الشَّاة من لحمها الأحمر، والأبيض، والألية، والكبد، والطِّحال، والقلب، فقـال شـيخنا: يعني به: ابن حامد لا يحنث، لأنَّ اسم الشَّحم لا يقع عليه. انتهى.

(المسألة الثَّانية - ١٩): هل السُّنام لحمَّ أو شحمٌ.

أطلق الخلاف.

أحدهما: هو شحمٌ.

قلت: وهو الصُّواب، وقد صرَّح الأصحاب أنَّ الألية لا تسمَّى لحمًا، فكذا السُّنام.

والوجه الثَّاني: هو لحمُّ.

قلت: وهو بعيدٌ جدًّا بل هو قولٌ ساقطٌ وإطلاق المصنِّف فيه نظرٌ ظاهرٌ.

(١) (مسألة - ٢٠): قوله: (وإن حلف لا يأكل رأسًا أو بيضًا حنث برأس طير وسمك وبيض سمك وجراد، عند القاضي. وعند أبي الخطَّاب: برأس يؤكل عادةً منفردٌ وبيض يفارق بائضه حيًّا). انتهى.

وكلامه في المقنع ككلام المصنّف، ما اختاره القاضي هو الصُّحيح.

جزم به في الوجيز، وفي كلام المصنّف إيماءً إلى تقديمه.

قال في الخلاصة: حنث باكل السُّمك، والطُّير، على الأصحُّ، وما قاله أبو الخطَّاب، قاله القاضي أيضًا في موضع من خلافه. واختاره الشَّيخ الموفق، والشَّارح في البيض.

يَتُوَجُّهُ خِلافٌ.

وَيَتَوَجُّهُ: أَنَّ السُّحُورَ مِنْهُ إِلَى الفَجْرِ، أَوْ أَنَّهُ قُبُيْلَ الفَجْرِ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الصّحاح.

وَجَزَمَ ابْنُ الجَوْزِيِّ بِمَغْنَاهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُسْتَغَفِرِينَ بِالْآسْحَارِ﴾ [آل عَمران: ١٧].

قُولُ الزُّجَّاجِ: إِنَّهُ الوَقْتُ الَّذِي قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ، وَهُوَ أَوَّلَ إِدْبَارِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ أَوْ لَيَنَامَنُ، فَظَاهِرُ كَلاَّيْهِمْ يَخْنَتُ بِاذْنَى نَوْمٍ مُطَلَقًا، لاَنْهُ الحَقِيقَةُ شَرْعًا، ولُغَةً، وعَرْفًا.

وَقَالَ فِي الخِلاف ِلِمَنِ احْتَجُّ بِقَوْلِهِ حليه السَّلام •مَنَ نَامَ فَلْيَتَوَّضُنَّهُ: الْمَرَادُ بِهِ نَوْمُ المُضْطَجِعِ، لآنَّهُ إِذَا قِيلَ فُلانَّ نَامَ يُعْقَلُ مِنْ إطْلاقِهِ النُّوْمُ المُعْتَادُ وَهُوَ أَنْ يَنَامَ عَلَى جَنْبِ.

وَقَالَ لِمَنِ اَحْتَجٌ بِخَبَرِ صَفْوَانَ: ﴿ أَمَرَنَا أَنْ لا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إلاّ مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَاقِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ ۗ، الجَــوَابُ عَنْـهُ مَــا قَدَّمْنَا، وَهُوَ أَنْ إطْلاقِهُ يَنْصَرِفُ إِلَي النَّوْمِ المُعْتَادِ، أَوْ إِلَى النَّوْمِ الكَثِيرِ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي المَسْأَلَةِ.

وَالقُوتُ خُبْزٌ وَفَاكِهَةٌ يَابَسَةٌ وَلَبَنٌ وَنَخُوهُ.

وَقِيلَ: قُوتُ بَلَدِهِ، وَيَخْنُثُ بِحَبٌّ يَقْتَاتُ، فِي الأَصَحِّ، والأَدْمُ شِوَاءٌ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجُبْنٌ وَبَيْضٌ وَزَيْتُونٌ وَمَا يَصْطَبِخُ بِـهِ كَخَلُّ وَلَبَنِ، والآشْهَرُ: وَمِلْحٌ، وَفِي تَمْرٍ وَجُهَان (م ٢١)(١).

وَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِمَا رُبِيبٌ وَنَحُوهُ ۚ وَهُوَ ظَاهِرُ كُلامٍ جَمَاعَةٍ، وَفِي الْمُغْنِي: لا يَخْنَثُ، والطَّعَامُ مَا يُؤكَلُ وَيُشْرَبُ، وَفِي مَـاءٍ وَدَوَاءٍ وَوَرَقَ شَنَجُر وَتُرَابٍ وَنَحْوِهِمَا وَجْهَان (م ٢٢)(٢).

وَالعَيْشُ يَتَوَجَّةً فِيهِ عُرْفًا الخُبْزُ، وَفِي اللُّغَّةِ العَيْشُ: الحَيَاةُ، فَيَتَوَجَّهُ مَا يَعِيشُ بِهِ فَيَكُونُ كَالطُّعَامِ.

وَالآكُلَةُ بِفَتْحِ الْمَمْزَةِ المَرَّةُ، وَلَوْ مَعَ نَقَارُبِ تَقْطِيعِ الآكُلِ، وَبِالضَّمُّ اللَّقْمَةُ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ شَيْئًا فَلَبِسَ نَعْلاَ أَوْ خُفًا حَنِّثَ.

َ وَإِنْ حَلَفَ لا يَلْبَسُ ثَوْبًا حَنِّثَ كَيْفَ لَبِسَهُ وَلَوْ تَعَمَّمَ بِهِ وَلَوْ ارْتُدَى بِسَرَاوِيلَ أَوْ اتَّــزَرَ بِقَييـص، لا بِطَيِّـهِ وَتَرْكِـهِ عَلَـى رَأْسِهِ، وَلا بِنَوْبِهِ عَلَيْهِ.

وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ وَجْهٌ إِنْ قُدَّمَتْ اللُّغَةُ، وَإِنْ تَدَثَّرَ بِهِ فَوَجْهَان (م ٢٣)(٣).

(١) (مسألة - ٢١): قوله: (وفي تمر وجهان). انتهى.

يعني: هل يسمَّى ادمًا أم لا؟

وأطلقهما في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنسع، والحمرُّر، والشُّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

أحدهما: هو من الأدم، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، وجزم به في الوجيز، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: ليس من الأدم، فلا يحنث بأكله من حلف لا يأكل أدمًا، وبه قطع ابن عبدوسٍ في تذكرته، وهو ظاهر كلام الأدميّ في منتخبه.

(٢) (مسألة – ٢٢): قوله: (وفي ماء ودواء وورق شجر وتراب ونحوها وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

قال في الرِّعاية: وفي الماء، والدُّواء وجهان انتهى.

أحلهما: لا يجنث بأكل شيء من ذلك، وهو الصُّواب، لأنَّه لا يسمَّى شيءٌ من ذلك طعامًا، في العرف.

قال في تجريد العناية: لا يسمَّى ذلك طعامًا، في الأظهر، وصحَّحه النَّاظم.

والوجه الثَّاني: يحنث بأكل شيءٍ من ذلك، وهو ضعيفٌ.

(٣) (مسألة – ٢٣): قوله: (وإنَّ تِدثَّر به فوجهان). انتهى.

يعني: إذا حلف لا يلبس ثوبًا فتدثّر به.

أحدهما: لا يحنث، جزم به ابن عبدوس في تذكرته، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يحنث.

وَإِنْ قَالَ: قَمِيصًا، فَإِتَّزَرَ لَمْ يَخْنَتْ، وَإِنْ ارْتَدَى فَوَجْهَان (م ٢٤)^(١).

وَإَنْ حَلَفَ لا يَلْبُسُ قَلَنْسُوَّةً فَلَبَسَهَا فِيَ رَجْلِهِ لَمْ يَحْنَثُ، لأَنَّهُ عَبَثٌ وَسَقَةً.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَلْبَسُ حُلِيًا حَنِثُ بِحُلِيٌّ جَوْهَرٍ، أَوْ ذَهَبِ أَنْ فِضَّةٍ، وَلَوْ خَاتَم فِي غَيْرِ خِنْصَرٍ.

وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ مَا يَأْتِي فِيمَنْ حَلَفَ لا يَشْرَبُ مِنَ النَّهَرِ فَكَرَعَ، لا بعَقِيقٍ وَسَبَجٍ وَحَرِيرٍ.

وَفِي دَرَاهِمَ وَدَنَانِيْرَ فِي مُرْسِلَةٍ، رَادَ بَعْضُهُمْ: مُثْرِدِينَ، وَمِنْطَقَةً مُحَلاَّةً لا سَيُّفٌ وَجُهَانِ (م ٢٥، ٢٦)(٢).

وَفِي الوَسِيلَةِ: تَحْنَثُ المَرْأَةُ بِحَريرٍ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَذْخُلُ دَارَ فُلاَنْ حَنِّثَ بِمَا جَعَلَهُ لِعَبْدِهِ أَوْ آجَرَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَهُ.

وَعَنْهُ: أَوْ اسْتَعَارَهُ، وَدَابَّةُ فُلانٌ وَثَوْبُهُ كَدَارِهِ، وَلا يَحْنَثُ فِيمَا اسْتَعَارَهُ.

وَإِنْ قَالَ: مَسْكَنَّهُ، حَنِثَ بِمُسْتَأْجَرِ وَمُسْتَعَارِ سَكَنَّهُ.

وَنَي مَغْصُوبٍ أَوْ لا يَسْكُنَّهُ مِنْ مِلْكِهِ وَجُهَانِ (م ٢٧، ٢٨)^(٣).

(١) (مسألة – ٢٤): قوله: (وإن ارتدى فوجهان). انتهى.

أحدهما: يحنث، وهو الصّحيح.

قال في المغني: وكذلك إن كان قميصًا، يعني وحلف لا يلبسه، فارتدى به حنث، ولم يذكر غيره.

قال في الرِّعايتين، والحاوي: وإن كان قميصًا فجعله سراويل أو رداءً أو عمامةً حنث، انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يحنث.

(٢) (مسألة - ٢٥ - ٢٦): قوله: (وفي دراهم ودنائير في مرسلة، زاد بعضهم: مفردين، ومنطقة محلاة لا سيف وجهان). انتهى.
 ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢٥): لو حلف لا يلبس حليًا فلبس الدُّراهم أو الدُّنانير في مرسلةٍ، فهل يحنث أم لا؟

أطلق الحلاف، وأطلقه في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والحلاصة، والمغني، والمقنع، والهادي، والبلغة، والمحرَّر، والشّرح، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والرّعايتين، والحاوي الصّغير، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث بلبسه، وهما ظاهر ما جزم به في الكافي، فإنّه ذكر ما يحنث به من ذلك ولم يذكرهما، وصحّحه في التّصحيح. وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميّ.

والوجه النَّاني: يحنث بلبسها، وهما من الحليُّ، اختاره ابن عبدوس في تذكرته، وجزم به في المنوَّر.

قال في الإرشاد: لو لبس ذهبًا أو لؤلؤًا وحده حنث.

قلت: وهذا الوجه أقوى من الَّذي قبله، والصُّواب أن يرجع في ذلك إلى العادة، والعرف فإن عدما حنث.

(المسألة الثَّانية - ٢٦): لو لبس منطقةً علاَّةً فهل هي من الحليُّ أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في المغني، والشُّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي:

أحدهما: هي من الحليُّ، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

والوجه الثاني: ليست من الحليُّ.

قلت: الوجه الأوَّل أولى من النَّاني، والصُّواب: أنَّ المرجع في ذلك إلى العادة، كالَّتي قبلها، واللَّه أعلم.

(٣) (مسألة - ٢٧ - ٢٨): قوله: (وفي مغصوب أو لا يسكنه من ملكه وجهان). انتهى.

يعني: لو حلف لا يدخل مسكنه فدخل في مسكنٍ غصبه أو في مكان له لكنَّه لا يسكنه، فذكر مسالتين:

(مسألة - ٢٧): المغصوب.

(مسألة - ٢٨): ملكه الّذي لا يسكنه.

قال في البلغة، والتَّرغيب: الأقوى أنَّه إن كان سكنه مرَّةً أنَّه يحنث.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي: وإن قال لا أسكن مسكنه ففيما لا يسكنه مـن ملكـه أو يسـكنه بغصـب وجهـان، زاد في الكـبرى: ويحنث بسكنى ما سكنه منه بغصـب. انتهى.

وظاهر كلامه في المغني أنَّه يحنث بدخوله الدَّار المغصوبة، وبه قطع النَّاظم وصحَّحه.

(و): موافقة الأثمة الثلاثة (خ): مخالفة الأثمة

(ع): ما أجمع عليه

وَفِي النُّرْغِيبِ: الْأَقْوَى إِنْ كَانَ، سَكَنَهُ مَرَّةً حَنِثَ، وَإِنْ قَالَ: مَلَكَهُ، فَفِيمَا اسْتَأْجَرَهُ خِلافٌ فِي الانْتِصَار (م ٢٩)(١). وَإِنْ قَالَ: دَابَّةُ عَبْدِ فُلان، حَنِثَ بِمَا جَعَلَ بِرَسْمِهِ كَحَلِفِهِ لا يَركَبُ رَحْلَ هَذِهِ الدَّابَّةَ وَلا يَبيعُهُ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ دَارَ فُلان فَدَخَلَ سَطْحَهَا، أَوْ لا يَدْخُلُ بَابَهَا فَحَوَّلَ وَدَخَلَهُ، حَنِثَ.

وَقَيلَ: إِنْ رَقَى السَّطْحَ أَوْ نَزَلَهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ نَفْبٍ فَوَجْهَانِ، كَوْقُوفِهِ حَلَى الحَائِطِ أَوْ دُخُولِهِ طَاقِ البَابِ (م ٣٠، ٣١)(٢). وَقِيلَ: لا يَحْنَثُ بدُخُولِهِ خَارِجَهُ إِذْ أَغْلِقَ.

وَإِنْ حَلْفَ لا أَدْخُلُ بَيْنَا، أَوْ لَا أَرْكَبُ، حَنِثَ بِلنْخُولِ مَسْجِدٍ وَحَمَّامٍ وَيَيْتِ شَسْعْرٍ وَأَدَمٍ وَخَيْمَةٍ، وَرُكُـوبِ سَـفينَةٍ، فِـي المُنْصُوصِ، تَقْدِيمًا لِلشَّرْعِ، واللَّغَةِ، لا بِلنْخُولِ صُغَّةٍ وَدِهْلِيزٍ، وَإِنَّ حَلْفَ لا يَطَأَ، أَوْ لا يَضِمُ قَدَمَهُ فِسي دَارٍ، فَدَخَـلَ رَاكِبُـا أَوْ مَا هُوَا لَا يَضَمُ كُلُونَا لِلشَّرْعِ، واللَّغَةِ، لا بِلنْخُولِ صُغَّةٍ وَدِهْلِيزٍ، وَإِنَّ حَلْفَ لا يَطأَ، أَوْ لا يَضِمُ قَدَمَهُ فِسي دَارٍ، فَدَخَـلَ رَاكِبُـا أَوْ مَاشِيًا، حَنِثَ.

وَهَلْ يَحْنَثُ بِدُخُول مَقْبَرَةٍ؟ يَتَوَجَّهُ: لا، إِنْ قُدِّمَ العُرْفُ، وإلاَّ حَنِثَ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُلْمَاءِ: إِنْ فِي قَوْلِهِ عليهِ السلام: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤمِنِينَ»: إنَّ اسْمَ الدَّارِ يَقَــعُ عَلَى المُقَـابِرِ، قَالَ: وَهُوَ صَحِيحٌ، فَإِنَّ الدَّارَ فِي اللَّهَ يَقَعُ عَلَى الرَّبُعِ المَسْكُونِ وَعَلَى الخَرَابِ عَيْرِ الْمَاهُولِ. وَإِنْ حَلَفَ لا يَتَسَرَّى حَنِثَ بِوَطْءِ أَمَتِهِ، كَخَلِفِهِ لا يَطَأَ.

وَقِيلَ: إِنَّ أَنْزَلَ.

(١) (مسألة – ٢٩): قوله: (وإن قال: ملكه، ففيما استأجره خلاف في الانتصار). انتهى.

قلت: الصُّواب عدم الحنث، وهو المتعارف بين النَّاس، وإن كان مالك منافع المأجور، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٣٠ – ٣١): قوله: (وإن حلف لا يدخل دار فلان، فدخل سـطحها، أو: لا يدخــل بابهــا فحــوَّل ودخـــه، حنــث، وقيل: إن رقى السُّطح أو نزلها منه أو من نقب فوجهان، كوقوفه على الحائط أو دخوله طاق الباب). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٠): لو حلف لا يدخل دار فلان فوقف على الحائط فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والشَّرح، والنَّظم:

أحدهما: لا يحنث، وهو الصُّواب.

والوجه الثَّاني: يجنث، اختاره القاضي، نقله في المستوعب.

وقدِّمه ابن رزين في شرحه.

(المسألة الثَّانية - ٣١): لو دخل طاق الباب فهل بحنث أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والمغني، والمقنع، والشرح وغيرهم.

وهي من جملة المسائل اللاتي من حلف على فعل ففعل بعضه:

أحدهما: يحنث بذلك مطلقًا، وهو ظاهر ما اختاره الأكثر، على ما تقدُّم، وقدَّمه ابن رزين في شرحه.

والوجه الثَّاني: لا يحنث به مطلقًا، وهو ظاهر كلام الآدميُّ في منتخبه، وهذا الصَّحيح، علَى ما تقدُّم في تعليق الطّلاق بالشّــروط، في كتاب الإنصاف.

وقال القاضي: لا يحنث إذا كان بحيث إذا أغلق الباب كان خارجًا.

قلت: وهو الصُّواب، وصحُّحه ابن منجًا في شرحه.

وجزم به في الوجيز.

قال في الحرُّر، والنَّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

وإن دخل طاق الباب بحيث إذا أغلق كان خارجًا منها فوجهان. انتهى.

اختار القاضي الحنث ذكره عنه في المستوعب.

(ش): الإمام الشافعي (م): الإمام مالك

وَعَنْهُ: إِنْ عَزَلَ لَمْ يَخْنَثْ.

وَعَنهُ: فِي مَمْلُوكَةٍ وَقُتَ حَلِفِهِ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَشُمُّ الرَّيْحَانَ فَشَمُّ وَرُدًا أَوْ بَنَفْسَجًا وَنَحْوَهُ وَلَوْ يَابِسًا، أَوْ لا يَشُمُّ وَرُدًا أَوْ بَنَفْسَجًا فَشَسمٌ دُفنَهُمَا أَوْ مَاءَ وَرْدٍ، أَوْ لَا يَشُمُّ طِيبًا فَشَمَّ نَبْتًا رِيحُهُ طَيِّبٌ، حَنِثَ، فِي الْآصَحُ لَا فَاكِهَةً.

وَإِنْ حَلَفَ لَا بَدَأْتِه بِكَلام فَتَكَلَّمَا مَمًا فَوَجْهَانِ (م ٣٢)[١]

وَإِنْ جَلَفَ لا كَلَّمْتُهُ حَتَّى يُكَلِّمَنِي أَوْ يَبْدَأَنِي بِكَلاّم فَتَكَلّْمَا مَعًا حَنِثَ فِي الآصَعّ، وَإِنْ حَلْفَ لا يُكَلِّمُهُ حِيثًا، وَلا يَئِمَّة، فَنَصُهُ: سِنَّةُ أَشْهُر وَيَتَوَجَّهُ: أَقَلُ زَمَن.

وَقِيلَ: إِنْ عَرُّفَهُ فَلِلاَّبُدِ، كَالدُّهْرَ، والعُمُر.

وَقِيلَ: العُمُرُ كَحِين، فَإِنْ نَكْرَهُمَا أَوْ قَالَ: رَمَنُا، فَلأَقَلُّ رَمَن.

وَعِنْدُ القَاضِي: كَحِين، وَكَذَا بَعِيدًا وَمَلِيًّا وَطُويلاً.

وَعِنْدَ القَاضِي لِفُوق شُهُر.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي وَفْتِ وَنَحْوِهِ: الآشبَهُ بِمَلْهَبِنَا مَا يُؤَثِّنُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْمؤاخَلَةِ، والزَّمَانِ كَحِين.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ لِلأَبْدِ.

وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُوسَى: ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، وَإِنَّمَا قَالَهُ فِي زَمَانٍ وَحِقَبِ أَقَلُ زَمَنٍ. وَقِيلَ: ثَمَانُونَ سَنَّةً.

وَقِيلَ: نِصْفُهَا.

وَقِيلَ: لِلأَبْدِ، وَشُهُور ثَلاثَةٍ كَأَشْهُر أَوْ أَيَّام.

وَعِنْدَ القَاضِي: اثْنَا عَشْرَ، وَقِيلَ لِلْقَاضِي فِي مَسْأَلَةِ أَكْثَرِ الحَيْضِ: اسْمُ الآيَّامِ يَلْزَمُ النَّلاثَ إِلَى العَشَرَةِ، لآنُنكَ تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلا تَقُولُ: أَيَّامًا.

فَلَوْ تَنَاوَلَ اسْمَ الآيَّام مَا زَادَ عَلَى العَشْرَةِ حَقِيقَةً لَمَا جَازَ نَفْيُهُ.

فَقَالَ: قَدْ بَيُّنَا أَنْ اسْمُ الآيَّامِ يَقَعُ عَلَى ذَلِك، والآصْلُ الحَقِيقَةُ، يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿وَيَلْسَكِ الآيَّـامُ نُدَاوِلُهَـا بَيْسَ النَّـاسِ﴾ [آل

وَقُولُهُ: ﴿ بِمَا أَسُلَفَتُمْ فِي الآيَّامِ الْحَالِيَةِ ﴾ [الحاقة: ٢٤].

وَقَوْلُهُ: ﴿فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامَ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥].

وَقَالَ زُفَرُ بْنُ الحَارِثِ: وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً لَيَالِيَ لاقَيْنَا جُذَامًا وَحِمْيَرًا قَالَ القَاضِي: فَدَلُّ أَنَّ الآيَسَامَ، واللَّيَسِالِيَ لا تَخْتُصُ بِالْعُشَرَةِ.

وَإِنْ قَالَ: إِلَى الْحَصَادِ فَإِلَى أُوَّلِ مُدَّتِهِ.

وَعَنَّهُ: آخِرُهَا.

وَإِنْ قَالَ: الْحَوْلُ فَحَوْلٌ لا تَتِمْتُهُ، أَوْمَا إِلَيْهِ ذَكَرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَسَبَقَتْ مَسَائِلُ فِي تَعْلِيقِ الطَّلاقِ. وَتَطْلُقُ امْرَاهُ مَنْ حَلَفَ لا يُكَلِّمُ زِنْدِيقًا بِقَائِلٍ بِخَلْقِ القُرْآنِ، قَالَهُ سَجَّادَةُ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَيْعَدَ.

السُّفَلَةُ: مَنْ لَمْ يُبَال مَا قَالَ وَمَا قِيلَ فِيهِ.

(١) (مسألة - ٣٧): قوله: (وإن حلف لا بدأته بكلام فتكلُّما معًا فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصُّحيح.

جزم به في المحرَّر، والوجيز، والحاوي الصُّغير، والمنوَّر، والرَّعايتين وغيرهم، وصحَّحه النَّاظم.

والوجه الثَّاني: يحنث، جزم به في المقنع، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، ومنتخب الأدميُّ، وغيرهم.

الفسروع - كتاب الأيمان

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ مَنْ يَدْخُلُ الحَمَّامَ بِلا مِثْزَرٍ، وَلا يُبَالِي عَلَى أَيٌّ مَعْصِيَةٍ رُيْيَ، قَسالَ ابْـنُ الجَـوْزِيِّ: الرَّعَـاعُ السَّـفَلَةُ، والغَوْغَاءُ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَأُصْلُ الغَوْغَاء صِغَارُ الجَرَادِ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ أَوْ سَبِّحَ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ لَمْ يَخْنَتْ، وَكَذَا قَوْلُهُ لِمَنْ دَقَّ بَابَهُ: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلامِ آمِنِينَ﴾ [الحجر: 37] يَقْصِدُ التَّنْبِية بقُرْآن.

وَفِي المَذْهَبِ وَجُهَانُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ القُرْآنَ حَنِثَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

وَحَقِيقَةُ الذَّكْرِ مَا نُطِقَىَ بِهِ، فَتُخْمَلُ يَمِينَهُ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ فِي الْانْتِصَارِ قَالَ شَيْخُنَا: الكَلامُ يَتَضَمَّنُ فِعْلاَ كَالحَرَكَةِ، وَيَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَرِنُ بِالفِعْلِ مِنَ الحُرُوفِ، والمَعَانِي، فَلِهَذَا يُجْعَلُ القَوْلُ قَسِيمًا لِلْفِعْلِ، وَقِسْمًا مِنْهُ أُخْرَى، وَيَنْبَنِسي عَلَيْهِ مَنْ حَلَفَ لا يَعْمَلُ عَمَلًا فَقَالَ قَوْلاً كَالقِرَاءَةِ وَنَحُوهَا هَلْ يَخْنَثُ؟ فِيهِ وَجْهَان فِي مَذْهَبِ أَحْمَدُ وَغَيْرُو.

وَفِي الجِلافِ فِي المُسيىءِ فِي صَلاَتِهِ فِي قَوْلِهِ عليه السلام «افَعَلْ ذَلِكَ» يَرْجِعُ إِلَى القَوْلِ وَالفِعْلِ؛ لأَنَّ القِرَاءَةَ فِعْلَ فِــي الحَقِيقَةِ، وَلَيْسَ إِذَا كَانَ لَهَا اَسْمٌ أَنحَصُ بِهِ مِنَ الفِعْل يَمْتَنِعُ أَنْ تُسَمَّى فِعْلاً.

قَالَ أَبُو الوَفَاء: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْمَعُ كَلامَ اللَّهِ فَسَمِعُ القُرْآنَ حَنِثَ (ع).

وَإِنْ حَلَفَ لَيَضْرِبَنَهُ مِنْةَ سَوْطٍ فَضَرَبَهُ بِهَا ضَرَبَةٌ مُؤْلِمَةٌ لَمْ يَبَرُ.

وَعَنْهُ: يَبَرُّ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، كَحَلِفِهِ لَّيَضُرْبَنهُ بَمِثَةٍ.

وَإِنْ حَلَفَ لا مَالَ لَهُ حَنِثَ بِغَيْرِ زَكَوِيٌّ وَبِلَيْنِ، لاَ بِمُسْتَأْجَرٍ، وَفِي مَغْصُوبٍ عَاجِزٍ عَنْهُ وَضَائِعِ آيَسَهُ وَجْهَانِ (م ٣٣، ٣٤)(١). وَعَنْهُ: يَخْنَثُ بِنَقْدِ فَقَطْ.

قَالَ فِي الوَاضِحِ: والمَالُ مَا تَنَاوَلُهُ النَّاسُ عَادَةً بِمَقْدِ شَرْعِيٍّ لِطَلَبِ الرَّبْحِ، مَأْخُوذٌ مِنَ المَيْلِ مِنْ يَدِ إِلَى يَدِ، وَجَــانِبِ إِلَى جَانِبٍ.

قَالَ: والمِلْكُ يَخْتَصُّ الْأَعْيَانَ مِنَ الْآمْوَال، وَلا يَعُمُّ الدَّيْنَ.

وَفِي الْمُغْنِي: إذَا حَلَفَ لا يَمْلِكُ مَالاً، وَذَكَرَ المُسْأَلَةَ المُشْهُورَةَ السَّابِقَةَ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَأْوِي مَعَهَا فِي هَذَا العِيدِ حَنِثَ بِدُخُولِهِ.

وَأَلْعِيدُ قَبْلَ الصَّلَّاةِ لا بَعْدَهَا، وَآيَّامُ العِيدِ تُؤخِّذُ بالعُرْف، نَصُّ عَلَيْهمَا.

وَخَرَجَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: لا يَأْوِي حَتَّى تَغِيبَ شَمْسُ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَآخِرِ أَيَّامِ النَّشْرِيقِ.

نَقَلَ ابْنُ الحَكَمِ: إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلاثًا إِنْ لَمْ أَخُمُكُ حَتَّى تَقُولِي قَذَ غَمَمْتنِيَ: إِنْ هُوَ وَقَعَ فِي أُمِّهَا وَأَبِيهَا وَأَهْلِ بَيْتِهَا لا تَطْلُقُ، لأَنَّهُ مِمَّا يَتُمُهُهَا.

فُصل

وَإِنْ حَلَفَ: لا يَأْكُلُ شَيْئًا فَأَكَلَهُ مُسْتَمْلِكًا كَحَلِفِهِ عَلَى لَبَنِ يَخْنَثُ بِمُسَمًّاهُ وَلَوْ مِنْ صَيْلِهِ وَآدَمِيَّةٍ، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا مَا تَقَــدُمَ

(١) (مسألة - ٣٣ - ٣٤): وقوله: (وفي مغصوب عاجز عنه وضائع آيسه وجهان). انتهى.

يعني: إذا حلف: لا مال له، وله مال مغصوب منه وعاجز عن أخذه، أو ضائع آيسه، فذكر مسألتين:

(مسألة - ٣٣): المفصوب العاجز عنه.

و(مسألة - ٣٤): الضَّائع الآيس منه.

قال في المغني، والشّرح: فإن كان له مغصوبٌ حنث، وإن كان له مالٌ ضائعٌ ففيه وجهان: الحنث وعدمه، فإن ضاع على وجه قـد أيس من عوده كالّذي سقط في البحر لم يحنث.

ويحتمل أن لا يحنث في كلِّ موضعٌ لا يقدر على أخذ ماله، كالمجحود، والمغصوب، والذي على غير مليء. انتهى.

وقال ابن رزينٍ: وإن يئس من عوده لم يحنث، وقدُّم أنَّه يجنث بالمال المغصوب.

وقال في الوجيزٌ: وإن حلف لا مال له وله مالٌ زكويٌّ أو دينٌ على إنسان حنث. انتهى.

فِي مَسْأَلَةِ الخُبْرَ، والمَاء، فَإِنْ أَكُلَ زُبْدًا أَوْ أَقِطًا أَوْ جُبْنًا أَوْ كِشْكًا أَوْ مَصْلاً، أَوْ لا يَأْكُلُ بَيْضًا أَوْ تَمْرًا فَأَكُلَ نَاطِفًا، أَوْ لا يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ فِي خَبِيصٌ، فَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُهُ حَنِثَ، وإلاَّ فَلا، كَجَلِفِهِ لا يَأْكُلُ شَعِيرًا، فَأكلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَّاتٌ مِنْهُ، فِي الْآصَحُ. وَفِيهِ فِي التَّرْغَيبِ: إِنْ طَحَنَهُ لَمْ يَخْنَتْ، وإلاَّ حَنِثَ فِي الآصَحَّ.

وَعَنْ أَحْمَلَا فِي الْأُولَى فِي حِنْثِهِ بزُبْلٍدٍ وَأَقِطٍ وَجُبْنِ رَوَايَتَانٍ.

وَإِنْ حَلَفَ لِا يَأْكُلُ زُبُدًا حَنِثَ بِسَمَنْنَ ظَهَرَ طَعْمُهُ.ُ

وَأَطْلَقَ فِي التَّرْغِيبِ كَعَكْسِهِ، فِي الْأَصَحُّ.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَأْكُلُ هَذَا الشِّيءَ أَوْ شَيْئًا فَشَرِبَهُ أَوْ بِـالعَكْس، أَوْ لا يَـأْكُلُ أَوْ لا يَشرَبُ أَوْ لا يَفْعَلُهُمَـا فَمَـصُّ رُمُّانُـا أَوْ سُكُّرًا َفَروَايَتَان (م ٣٥، ٣٦)^(١). َ

وَعَنَّهُ: يَحْنَتُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، لِتَعْيينِهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الخِلافُ مَعَ ذِكْرِ المَأْكُولَ، والمَشْرُوبِ، وإلاَّ حَنِثَ.

وَفِيهِ: وَإِنْ حَلَفَ لا يَذُوقُهُ فَازْذَرَدَهُ وَلَمَّ يَذُقُهُ حَنِثَ.

وَظَاهِرُ ٱلْمُغْنِي: لا، وَإِنْ حَلْفَ لا يَطْعَمُهُ حَنِثَ بِأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ وَمَصَّهِ، لا بذَوْقِهِ، وَإِنْ حَلْفَ لا يَــأْكُلُ مَاثِعًـا حَنِثَ بِأَكْلِـهِ بِخُبْزِ، وَإِنْ حَلَفَ لا يَشْرَبُ مِنَ الكُورِ فَصَبَّ مِنْهُ فِي إِنَاءِ وَشَرِّبَ لَمْ يَحْنَتْ، وَعَكْسُهُ إِن اغْتَرَف بِإِنَاء مِنَ النَّهَرِ أَوِ البِشْرِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمِلُ عَدَمَ حِنْثِهِ بِكَرْعِهِ مِنَ النَّهَرِ، لِعَدَمِ اعْتِيَادِهِ، كَحَلِفِهِ لا يَلْبَسُ هَذَا النَّوْبَ فَيَعْتُمُ بِهِ.

(١) (مسألة – ٣٥ – ٣٦): قوله: (وإن حلف لا يأكل هذا الشَّيِّج أو شيئًا فشرَّبه أو بــالعكس، أو لا يــاكل، أو لا يشــرب، أو لا يفعلهما فمص رمَّانًا أو سكِّرًا فروايتان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٥): لو حلف لا يأكل هذا الشيء، أو شيئًا، فشربه أو بالعكس فهل يحنث أم لا؟ أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والكافي، والشُّرح، والرِّعايتين، وشرح ابن منجًّا، والحاوي.

إحداهما: يحنث، اختاره الخرقي.

قال في الخلاصة: حنث، في الأصحّ، وقدُّمه ابن رزين في شرحه، وهو ظاهر المقنع وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يحنث.

قال الإمام أحمد في رواية مهنًّا فيمن حلف لا يشرب نبيذًا فثرد فيه وأكله: لا يحنث.

قال في المحرَّر وغيره: روى مهنًّا: لا يجنث، وصحَّحه في النَّظم.

وقال القاضي: إن عيَّن الحلوف عليه حنث، وإن لم يعيُّنه لم يجنث، قاله في الحرُّر.

وجزم به في الوجيز، والمنور.

وأطلقهن في المحرَّر، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ.

ونقل في المغني عن القاضي أنَّه قال: إن عيَّن المحلوف عليه، فيه الرَّوايتان، وإن لم يعيَّنه لم يحنث، روايةٌ واحدةٌ، ونقله الزَّركشيّ عـن

وقال في التَّرغيب: محلُّ الخلاف مع ذكر المأكول، والمشروب، وإلاُّ حنث.

(المسألة الثَّانية - ٣٦): لو حلف لا يأكل أو لا يشرب أو لا يفعلهما فمصُّ رمَّانًا أو سكَّرًا فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير:

إحداهما: لا يحنث، وهو الصَّحيح، نصَّ عليه، واختاره ابن أبي موسى وغيره.

وقدُّمه في المغني، والكافي، والشُّرح وغيرهم.

وجَزَم به في النَّظم وغيره، قال ابن رزينٍ: فعنه: لا يحنث، واقتصر عليه.

والرُّواية الثَّانية: يحنث، وهو قياس قول الحرقيُّ في المسألة الَّتي قبلها.

وَيَحْنَثُ بِشُرْبِهِ مِنْ نَهَرٍ يَأْخُذُ مِنْهُ، فِي الْآصَحُّ، كَقُولِهِ: مِنْ مَامِ النَّهَرِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ حَنِثَ بِالثَّمَرَةِ فَقَطْ وَلَوْ لَقَطَ مَنْ تُحْتِهَا.

فَصل

وَإِنْ حَلَفَ: لا يَرْكَبُ وَلا يَلْبَسُ أَوْ لا يَلْبَسُ مِنْ غَرْلِهَا، وَعَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَلا يَقُومُ وَلا يَقْعُدُ وَلا يُسَافِرُ وَلا يَسْكُنُ ذَارًا وَلا يُسَاكِنُ فَلانًا وَهُوَ كَذَلِكَ، فَاسْتَدَامَ، حَنِث، وَكَذَا لا يَطْلُ، ذَكْرَهُ فِي الانْتِصَارِ وَلا يَمْسِكُ، ذَكَرَهُ فِي الجِلافِ، أَوْ لا يُشَارِكُهُ فَلنَامَ، ذَكَرَهُ فِي الرَّوْضَةِ، وَعَكْسُهُ لا يَتَزَوَّجُ وَلا يَتَطَهْرُ وَلا يَعْطَهُرُ وَلا يَتَطَهْرُ وَلا يَتَطَهْرُ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ فِي اللَّبْسِ: إن اسْتَدَامَهُ حَنِثَ إِنْ قَدَرَ عَلَى نَزْعِهِ.

وَقَالَ القَاضِي وَابْنُ شَيِهَابٍ وَغَيْرُهُمَا: ُ الخُــرُوجُ، والـنَزْعُ لا يُسَـمَّى سَـكَنَا وَلا لُبْسَا، وَلا فِيـهِ مَعْنَـاهُ، والـنَزْعُ جمَـاعٌ، لاشْتِمَالِهِ عَلَى إيلاج وَإِخْرَاج، فَهُو شَطْرُهُ.

وَجَزَمَ فِي مُنْتَهَى اَلَغَايَةِ: لَا يَحْنَثُ الْمَجَامِعُ إِنْ نَزَعَ فِي الحَالِ، وَجَعَلَهُ مَحَلٌ وِفَاقٍ فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ، لآنَ اليَمِينَ أَوْجَبَتُ الكَفَّ فِي المُسْتَقْبَل، فَتَعَلَّقَ الحُكُمُ بِأَوْل أَوْقَاتِ الإِمْكَان بَعْدَهَا.

وَجَزَمَ بِهِ القَاضَبِي، لأَنَّ مَفْهُومَ يَمِينِهِ: لَو اسْتَذَمْتَ أَلِجمَاعَ.

فَإِنْ أَقَامَ السَّاكِنُّ أَوِ الْمَسَاكِنُ خُتَّى يُمْكِنَهُ الْحُرُوجُ بِحَسَبِ العَادَةِ لا لَيْلاَ ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، والشَّيْخُ بِنَفْسِهِ وَبِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ المَقْصُودِ، لَمْ يَحْنَفْ.

قَالَ الشُّيْخُ: لآنَ مَا لا يُمكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ لا يُرَادُ، وَلا تَقَعُ اليّمِينُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ يَخْنَثُ إِنْ لَمْ يَنُو النَّقْلَةَ.

وَإِنْ خَرَجَ بِدُونِهِمَا، وَظَاهِرُ نَقُلِ ابْنِ هَانِي وَغَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الوَاضِحِ وَغَيْرِهِ: أَوْ تَرَكَ لَهُ بِهَا شَيْئًا، حَنِثَ. وَقِيلَ: إِنْ خَرَجَ بَاهْلِهِ فَسَكَنَ بِمُوْضِعِ.

وَقِيلَ: أَوْ وَجَدَهُ بَمَا يَتَأَثُّتُ بِهِ، فَلا.

وَإِنْ أَوْدَعَهُ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ مَلَكَةُ أَوْ أَبَتْ زَوْجَتُهُ الْحُرُوجَ مَعَهُ وَلا يُمْكِنُهُ يُجْبِرُهَا فَخَرَجَ وَخْدَهُ، لَمْ يَحْنَثْ.

وَإَنْ بَنَيَا بَيْنَهُمَا حَاجِزًا وَهُمَا مُتَسَاكِنَانِ وَقِيلَ: أَوْ لَا ثُمُّ سَاكَنَهُ، حَنِثَ.

وَقِيلَ: كَمَا لَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَتَانِ لِكُلِّ حُجْرَةٍ بَابٌ وَمَرَافِقُ مُخْتَصَّةً فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حُجْرَةً، ولا نيتَة، ولا سَبَبَ.

قَالَ فِي الفُنُونِ فِيمَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ قَلاثًا إِنْ دَخَلْتِ عَلَيُّ البَيْتَ وَلا كُنْت لِي زَوْجَةً إِنْ لَمْ تَكَتَّبِسي لِـي نِصْـفَ مَـالِك فَكَتَبَغُهُ لَهُ بَعْدَ سِتُّةَ عَشَرَ يَوْمًا: يَقِعُ الثَّلاثُ وَإِنْ كَتَبَتْ لَهُ، لاَّنَّهُ يَقَعُ باسْتِدَامَةِ الْمُقَام، فَكَذَا اسْتِدَامَةُ الزَّوْجِيَّةِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَيَخْرُجَنُّ مِنَ الدَّارِ، أَوْ لا يَأْوَي، أَوْ يَنْوَلُ فِيهَا، نَصَّ عَلَيْهِمَا، أَوْ لَا يَسْكُنُ البَلَدَ، أَوْ لَيَرْحَلَن مِنْهُ، فَكَحَلِفِهِ لا يَسْكُنُّ الدَّارَ؛ وَكَذَا يَتَوَجَّهُ إِنْ حَلَفَ لَيَخْرُجَنَ مِنْهُ، والأَشْهَرُ: يَبَرُّ بِخُرُوجِهِ وَخْدَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: بِمَتَاعِهِ المَقْصُودِ.

وَإِنْ حَلَفَ لَيَرْحَلَن عَنِ الدَّارِ أَوْ البَلَدِ وَلا نِيَّةَ وَلا سَبَبَ، لَمْ يَخْنَثْ بِالعَوْدِ، عَلَى الْأَصَحَّ، كَقَوْلِهِ إِنْ خَرَجْت مِنْهَا فَلَـكَ دِرْهَمَّ اسْتَحَقَّ بِخُرُوجِ أَوَّل، ذَكَرَةً القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْتَكُنُ الدَّارَ فَدَخَلَهَا، أَوْ كَانَ فِيهَا غَيْرَ سَاكِنِ فَدَامَ جُلُوسُهُ فَفِي حِنْفِهِ وَجْهَانِ (م ٣٧، ٣٨)(١).

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٣٧): إذا حلف لا يسكن الدَّار فدخلها فهل يحنث أم لا؟

أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

 ⁽١) (مسألة - ٣٧ - ٣٨): قوله: (وإن حلف لا يسكن النّار فدخلها، أو كان فيها غير ساكن فدام جلوسه ففي حنشه وجهان).
 تهي.

وَقَالَ القَاضِي: وَلَوْ بَاتَ لَيْلَتَيْنِ لَمْ يَحْنَثَ.

قَالَ شَيْخُنَا: والزِّيَادَةُ لَيْسَ سُكُنِّي اتَّفَاقًا: وَلَوْ طَالَتْ مُدَّتُهَا.

وَالسُّفَرُ القَصِيرُ سَفَرٌ، فَيَتَوْجُّهُ بَرُّ حَالِفٌ لَيُسَافِرَن بهِ.

وَلِهَذَا نَقَلَ الْآثُومُ: أَقَلُ مِنْ يَوْم يَكُونُ سَفَرًا إِلَّا أَنَّهُ لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلاةُ.

رَفِي الإِشَارَةِ: أَنْ بَقِيَّةً أَحْكَام السَّفَرِ غَيْرَ القَصْرِ تَجُوزُ فِيهما، وَإِنْ حَلْفَ لا يَبيتُ ببَلَدٍ، بَاتَ خَارِجَ بُنْيَانِدِ.

قَالَ أَخْمَدُ: إِذَا حَلَفَ لا يَأْكُلُ فِي هَلِهِ القَرْيَةِ، فَإِنْ أَكُلَ فِيهَا أَنْ فِي فَاحِيَةٍ مِنْ حَدْهَا، حَنِثَ.

قَالَ القَاضِي فِي إِقَامَةِ الجُمُعَةِ فِي القَرْيَةِ وَقِيلَ لَهُ يَحْتَمِلُ: أَنَّ جُوَاثًا كَانَتُ مِصْرًا وَسَمَّاهَا الْبَنُ عَبَّاسِ قَرَيْسَةٌ لَآنَ العَرَبَ كَانَتْ تُسَمِّي المِصْرَ قَرَيَةً، وَذَكَرَ الآيَاتِ، فَقَالَ: المَشْهُورُ فِي لِسَانِ العَرَبِ وَاسْتِعْمَالُهَا أَنَّ القَرْيَةَ لَا يُعَـبُّرُ بِهَـا عَـنِ المِصْرِ إِلاَّ مَجَازًا، كَذَا قَالَ.

رَيْتُوجُهُ: أَنَّ مَا ذَكْرَهُ هُوَ العُرْفُ.

وَأَمَّا لُغَةُ العَرَبِ وَاسْتِعْمَالُهَا، فَكَمَا قَالَ الْحَصْمُ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَاسْتَدَامَ، أَوْ لا يَدْخُلُ عَلَى فُلان فَدْخَلَ فُلانْ عَلَيْهِ فَأَقَامَ مَعَهُ، أَوْ لا يَدْخُـلُ بَيْتُـهُ بَارِيَـة وَفِيـهِ تَصَبَّ فَنَسَجَتْ فِيهِ، حَنِثَ، فِي الْأَصَحُ، وَنَصُّهُ فِي: الْأُولَى فَإِنَّ أَدْخَلَهُ قَصَبًا لِذَلِكَ حَنِثَ.

وَقِيلُ: لا.

فُصل

وَإِنْ حَلَفَ: لَيَفْعَلَن شَيْتًا لَمْ يَيَرُ إِلاَّ بِفِعْلِهِ كُلَّهِ، وَإِنْ حَلَفَ لا يَفْعَلُهُ هُوَ أَنْ مَنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ كَزَوْجَةِ وَقَرَابَةِ، وَقَصَدَ مَنْعَهُ، وَلا نِيَّةَ وَلا سَبَهِبَ، لَمْ يَخْنَثْ بْفِعْل بْعْضِهِ.

وَعَنَّهُ: بَلَى اخْتَارَهُ الْجَرَقِيُّ، والْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي غَيْرِ اللَّخُول، وَحْكِي عَنْهُ فِي المُفْرَدَاتِ: وَلَبْسُ ثُوْبٍ كُلُّهُ مِنْ غَزْلِهَا نَحْوُ أَنْ يَخْلِفَ لا يَلْخُسُلُ دَارًا فَيَذْخِلُ بَعْضَ جَسَدِهِ، أَوْ لا يَبِيعُ عَبْدَةً وَلا يَهِبُّهُ فَيِبِيعُ يَصْفَهُ وَيَهَبُ نِصْفَهُ، أَوْ لا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الإِنَاءِ لا مَاءَ النَّهُر فَيَشْسَرَبُ بَعْضَهُ، أَوْ لا يَلْبُسُ ثُوبًا مِنْ غَزْلِهِ فَلَيْسَ ثُوبًا فِيهِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَقُلْ ثُوبًا، أَوْ لا يَأْكُلُ طَعَامًا اشْتَرَاهُ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ وَغَيْرُهُ، حَنِثَ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةً، وقِيلَ: فِيهِ الرَّوَايَتَانِ.

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: لا يَحْنَثُ إِذًا حَلَفَ لا يَلْبَسُ مِنْ غَزْلِهِ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِمَا امْنَتَرَاهُ غَيْرُهُ حَنِثَ بِفَوْقِ نِصَلْفِهِ. وَقِيلَ: بِهِ، وَقِيلَ: وَبِأَقَلُ^(١) وَجْهَان (م ٣٩)^(١).

أحدهما: لا يجنث، وهو الصّراب، وهو ظاهر بحثه في المغني، والشّرح، وهو ظاهر كلام القاضي، والشّيخ تقيّ الدّين.
 والوجه الثّاني: يحنث.

(المسألة الثَّانيَّة – ٣٨): لو كان فيها وهو غير ساكن فدام جلوسه فهل يجنث أم لا؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي.

أحدهما: لا يحنث.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ظاهر بحثه في المغنى، والشَّرح.

والوجه الثاني: بحنث.

(١) تنبيه: قوله: (وقيل: بأقلُّ): هذا القول جزم به في المغنى، والشُّرح، وهو الصُّواب أيضًا.

أعني: أنَّ فيه الوجهين، ولمَّا علَّل ابن منجًا الوجهين في شرحه قال: ويقتضي هذا التَّعليل خروج الوجهين، فيما إذا أكل دون الَّذي اشتراه شريك زيدٍ، وصرَّح به الشَّيخ.

قلت: وهو الصُّواب، وهو مخالفٌ لما قدَّمه المصنّف هنا.

(٢) (مسألة - ٣٩): قوله: (وإن خلطه بما اشتراه غيره حنث بفوق نصفه، وقيل: به، وقيل: بأقلُّ وجهان).

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَإِن اشْنَرَاهُ لِغَيْرِهِ أَوْ بَاعَهُ حَنِثَ بِأَكْلِهِ مِنْهُ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ، والشَّرِكَةُ، والنُّولِيَةُ، والسُّلَمُ، والصُّلْحُ عَلَى مَالٍ شِيرًاةً. وَإِنَّ حَلَفَ لا قُمْت وَقَعَدْت فَفَعَلَ وَاحِدًا فَالرُّوايَتَان، وَكَذَا وَلاَ قَعَدْت.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجْهَان.

وَفِي الْمُغْنِي: يَمِينٌ وَاحِدَةٌ يَخْنَثُ بِفِعْلِ وَاحِدٍ وَلَوْ عَلَّقَ عِثْقَهُ عَلَى أَذَاء مِثَةٍ لَمْ يُعْتَقْ بِأَدَاء بَعْضِهَا، نَـصُ عَلَيْهِ، لِجَعْلِهَا عِوضًا، وَمَعَ عَدَمِهِ لا يَسْتَحِقُ الْمُعَرِّضَ، وَيُجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الرَّوايَةِ الْأَخْرَى.

وَلَوْ حَلَّفَ: لا يَبيتُ عِنْدَهُ فَمَكَثَ عِنْدَهُ أَكْثَرَ اللَّيْلِ حَنِثَ، وإلا فَالرَّوَايَتَان.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغَيْبِ: لَا حِنْثَ، لِعَدَم تَبَعُض البَيْتُوتَةِ، كَقَوْلِهِ: لا أَقَمْتُ عَنْدَك كُلُّ اللَّيْل، أَوْ يَنْويهِ فَيُقِيمُ بَعْضَهُ.

وَإِنْ حَلَفٌ لا يَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَهُ نَاسِيًّا أَوْ جَاهِلاً.

وَاَخْتَارَ الشَّيْخُ وَقَالَهُ فِي الْمُحَرَّرِ، بِالْمُخْلُوف، حَنِثَ فِي عِنْقِ وَطَلاقٍ فَقَطْ، اخْتَارَهُ الآكْثُرُ، وَذَكَرُوهُ الْمُذْهَبَ. وَعَنْهُ: فِي يَمِين مُكَفَّرَةِ.

وَعَنْهُ: لا حِنْثُ، وَيَمِينُهُ بَاقِيَةً، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَقَلَّمَهُ فِي الْخِلَاصَةِ، وَهُوَ فِي الإِرْشَادِ عَنْ بَعْض أَصْحَابِنَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: رُوَاتُهَا بِقَدْرُ رُوَّاةِ التَّمْوِقَةِ، وَهَلَمَا يَدُلُّ أَنَّ أَخْمَلَا جَمَلَهُ حَالِفًا لا مُعَلِّقًا، والحِنْثُ لا يُوجبُ وُقُوعَ المَخْلُوف بِهِ. وَأَطْلَقَ فِي التَّرْغِيبِ الرُّوَايَتَان، نَحْوَ أَنْ يَحْلِفَ لا يَدْخُلُ عَلَى فَلان فَدَخَلَ وَلَــمْ يَعْلَـمْ، أَوْ لا يُعَلِّفُ إِلَّهُ بَتَّبُ بِالْحَوَالَةِ. فَقَبَضَهُ فَفَارَقَهُ فَخَرَجَ رَدِيثًا، أَوْ أَخَالُهُ فَفَارَقَهُ يَظُنُّ أَنَّهُ بَرَّ، أَوْ لا يُكَلِّمُهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَجَهِلِلهُ، وَفِي المُنتَخَبِ: يَخْنَثُ بِالحَوَالَةِ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي الضَّمَانِ أَنَّ الحَوَالَةَ كَالقَضَاء.

فَإِنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَّاعَةٍ هُوَ فِيهِمُ وَجَهِلَهُ لَمْ يَخْنَتْ هُنَا عَلَى الْأَصَحُ، وَإِنْ عَلِمَهُ وَلَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ لَــمْ يَسْتَثْنِهِ بِقَلْبِهِ حَبْثَ، وإلاَّ فَلَا، عَلَى الْآصَحُ فِيهِمَا.

وَإِنْ قَصَدَهُ حَنِثَ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُهُ: لا.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً مِثْلَهَا الدُّخُولَ عَلَى فُلان.

وَفِعْلُهُ فِي جُنُونِهِ كَنَائِم فَلا حِنْثَ.

وَقِيلَ: كُنَّاس.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَفَعَلَهُ مُكْرَهًا لَمْ يَخْنَفْ، نَصُّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ الآكثُوُ، لِعَدَمِ إِضَافَةِ الفِعْلِ إلَيْهِ، بِخِلاف نَاسٍ. وَعَنْهُ: بَلَى.

ر مىد بىلى. وَقِيلَ: هُوَ كَنَاس.

وَمَنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ وَقَصَدَ مَنْعَهُ كَهُوَ.

وَقِيلَ: يُخْنَثُ.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: إِنْ قَصَدَ أَنْ لا يُخَالِفَهُ لَمْ يَحْنَثْ نَاسٍ.

أحدهما: لا يحنث، صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز.

والوجه الثَّاني: يحنث.

قلت: وهو الصُّواب.

يعني: إذا حلف لا يأكل طعامًا اشتراه هو أو وكيله فخلطه بما اشتراه غيره حنث بأكله فوق نصفه، وهل يحنث بأكله نصفه أم لا؟
 أطلق وجهين.

واطلقهما في الهداية، والمذهب، والمغني، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجَّا، وغيرهم، ذكره في المقنع وشرحيه في آخر باب تعليــق الطُّلاق بالشُّروط.

الفسروع - كتاب الأيمان

وَاخْتَارَ مُنْيُخُنَا فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ لِيَفْعَلَنَهُ فَخَالَفَهُ لَمْ يَخْنَثْ إِنْ قَصَدَ إِكْرَامَهُ لا الْزَامَهُ بِهِ لآنَــهُ كَـالآمْرِ، وَلا يَجِـبُ، «لأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَبَا بَكْرِ بِوُقُوفِهِ فِي الصَّفِّ وَلَمْ يَقِفْ».

وَلَانَ آبًا بَكْرٍ أَفْسَمٌّ عَلَيْهِ لَيُخْبِرَنهُ بِالصُّوَابِ، والخَطْإِلَمَّا فَسَّرَ الرُّؤيّا، فَقَالَ: لا تُفْسِم، لآنهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَسمْ يَفْصِدُ الإِفْسَامَ عَلَيْهِ مَعَ المَصْلَحَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكُتْمِ.

وَقَالَ: إِنْ لَمْ يَعْلَمُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ فَكَنَاس، وَعَدَمُ حِنْثِهِ هُنَا أَظْهَرُ.

وَقَالَ: خَوْفُ اسْتِيلاءِ العَدُوُ إِكْرَاهُ عَلَى الحُرُوجِ. وَإِنْ حَلَفَ لا يَدْخُلُ دَارًا فَحُمِلَ وَلَمْ يُمْكِنْهُ المَنْعُ لَمْ يَخْنَثْ، عَلَى الآصَحُ، وَإِنْ أَمْكَنَهُ، حَنِثَ، فِي المُنْصُوصِ. وَكَذَا إِنْ حَلَفَ لا يَسْتَخْدِمُهُ فَخَدَمَهُ؛ لَمْ يَأْمُرُهُ وَلَمْ يَنْهَهُ.

وَقِيلَ: يَحْنَثُ، وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنهُ فَتَرَكَهُ مُكْرَهَا لَمْ يَحْنَثْ، كَٱلَّتِي قَبْلَهَا، عَلَى كَلام القَاضِي وَابْنِ عَقِيلِ وَجَمَاعَةٍ. وَكَذَا نَاسِيًا، عَلَى كَلَامٍ جَمَاعَةِ، وَكَلَامٍ جَمَاعَةٍ يَقْتَضِي حِنْتُهُمَا (م ٤٠)(١).

وَإِنْ حَلَفَ: لَيَفْعَلَن شَيْئًا وَعَيَّنَ وَقْتًا أَوْ أَطْلَقَ فَتَلِفَ أَوْ مَاتَ الحَالِفُ قَبْلَ مُضِيٍّ وَقَلْتَ يَفْعَلُهُ فِيهِ حَنِثَ، نَصْ عَلَيْهِ، كَإِمْكَانِهِ، وَإِنْ قَالَ: فِي غَدِ، فَتَلِفَ قَبْلَهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، حَنِثَ إِذَنْ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: فِي آخَر الغُدِ. ﴿

وَيْيِ التَّرْغِيبِ: ۚ لا يَحْنَثُ، عَلَى قَوْل أَبِي الْحَطَّابِ، وَأَطْلَقَ وَجْهَيْنِ إِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُمْكِنْهُ. وَيَتَخَرَّجُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ عَدَمُ حِنْيُهِ لِعَجْزِهِ، كَمْكُرْهِ، وَكَمَوْتِهِ، فِي الأَصَحَّ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الغَدِ، وَمِثْلُسهُ لَـوْ جُنَّ إِلَـى بَحْـدِ الغَدِ، ذَكَرَهُ الشَّيخُ.

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ تَرَكَهُ لِمَرَضٍ وَعَدَمٍ نَفَقَةٍ وَهَرَبَ وَنَحْوُهُ حَنِثَ، وَيَحْنَثُ بِتَلَفِهِ باخْتِيَارِهِ، وَفِي وَقْتِهِ الحِلافُ. وَإِنْ قَالَ: اليَوْمَ، فَأَمْكَنَهُ وَتَلِفَ عَقِيَّهُ، حَنِثَ وَقِيلَ: فِي آخِرِهِ، وَيَحْنَثُ بِمَوْتِهِ، فِي الْأَصَحِّ بِآخِرِ حَيَاتِهِ.

وَإَنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ فِي غَدٍ فَأَبْرَأَهُ اليَوْمَ.

وَقِيلَ: مُطْلَقًا فَقِيلَ: كَمَسْأَلَةِ التُّلَفِ.

وَقِيلَ: لا يَحْنَثُ، فِي الْأَصَحُّ (م ٤١)^(١):

(١) (مسألة – ٤٠): قوله: (وإن حلف ليفعلنه فتركه مكرهًا لم يحنث، كالَّتي قبلها، على كلام القاضي وابن عقيل، وجماعة، وكــٰذا ناسيًا، على كلام جماعة، وكلام جماعة يقتضي حنثهما). انتهى.

أحدهما: لا يحنث فيها، وهو الصُّواب، خصوصًا للمكره.

والقول الآخر: يحنث، وهو قويٌّ في النَّاسِ.

(٢) (مسألة - ٤١): قوله: (وإن حلف ليقضينُه حقُّه في غد، فابراه اليوم، وقيل: مطلقًا، فقيل: كمسألة التُّلف، وقيل: لا يحنث في الأصحُّ). انتهى.

الطُّريقة الأولى: طريقة الشُّيخ في المغني، والشَّارح وغيرهما.

وقال في الهداية، والمستوعب بعد أن أطلق الوجهين في الحنث وعدمه بناءً على ما إذا أكره ومنع من القضاء في غيار هجل يحسث؟ على روايتين. انتهى.

واطلق الوجهين في الحنث وعدمه في مسألة المصنّف في الهداية، والمذهب ومسبوك الذَّهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، وشرح ابن منجًا، والرّعايتين، والحاوي الصّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدُّمه في المحرُّر، والنَّظم.

والوجه الثَّاني: يحنث.

(ع): ما أجمع عليه

الفسروع - كتاب الأيمان

وَفِي التَّرْغِيبِ: أَصْلُهُمَا إِذَا مُنِعَ مِنَ الإِيفَاءِ فِي الغَدِ كُرْهَا لا يَخْنَثُ، عَلَى الآَصَحَّ، وَأَطْلَقَ فِي التَّبْصِرَةِ فِيهِمَا الحِيلاف، وَكَذَا إِنْ مَاتَ رَبُّهُ فَقُضِيَ لِوَرَثَتِهِ (م ٤٢)(١).

وَإِنْ أَخَذَ عَنْهُ عَرْضًا لَمْ يَحْنَثْ، فِي الْأَصَحُّ، وَإِنْ مُثِعَ مِنْهُ فَالرُّوٓإِيْتَانِ، وَهُمَا فِي الْمُذْهَبِ إِنْ أَكْرِهَ.

وَإَنْ قَالَ: عِنْدَ رَأْسِ الهِلَالِ، فَمِنْدَ عُرُوبِ شَمْسَ الخِرِهِ، وَلَوْ تَٱخْرَ فَرَاغُ كَيْلِهِ لِكَثْرَتِهِ، ذَكُرَهُ الشَّنْيْخُ، وَيَخنَثُ بَعْدَهُ مَنْ التَّذَهُ

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا تُعْتَبَرُ الْمُقَارَنَةُ، فَتَكْفِي حَالَةُ الغُرُوبِ، وَإِنْ قَصَاهُ بَعْدَهُ حَيْثَ.

وَإِنَّ حَلَفَ لَا أَخَذْت حَقَّك مِنِّي فَأَكُرُهُ عَلَى دَفْعِهِ حَنِثَ، وَإِنْ أَكُرُهُ قَابِضُهُ فَالْخِلافُ.

وَإِنْ وَضَمَهُ الْحَالِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ فِي حَبِجْرِهِ فَلَمْ يَأْخُذُهُ لَمْ يَخْنَتْ، لَآنَهُ لَمْ يُضْمَنْ بِعِثْلِ هَذَا مَالٌ وَلا صَيْدٌ.

وَيَصْخَنَتُ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ لا أَعْطِيكَهُ، لآنُهُ يُعَدُّ عُطَاءً إذْ هُوَ تَمكينٌ وَتَسْـليمٌ بِحَـقٌ فَهُـوَ كَتَسْـليمٍ ثَمَـنٍ، وَمُثَمَّـنٍ، وَأَجْـرَةٍ وَزَكَاةٍ، وَإِنْ أَخَذَهُ حَاكِمٌ فَدَفَعَهُ إِلَى الغَرِيمِ فَأَخَذَهُ حَنِثَ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ: لا تَأْخُذُ حَقَّكَ عَلَيْ.

ِكَاةٍ، وإن انحده حاكِم فلفعه إلى الغريم فانحده حنِث، نص عليه، كقولِه: لا تاخد حقك علي. وَعِنْدَ القَاضِي: لا، كَقَوْلِهِ: لا أُمْطِيكُهُ، وَإِنْ حَلْفَ لا فَارَقَتْك حَتَّى أَسْتَوْلِيَ حَقِّي مِنْك فَهَرَبَ مِنْهُ حَنِثَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

> ذَكُرُهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ ظَاهِرُ اللَّهْمَبِ، كَإِنْنِهِ وَكَقُولِهِ: لا الْمُتَرَقَّنَا. وَوَنْدُ لِاللَّهِ النَّوْرَ مُنْ الدَّوْلُ وَالْمُورِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَكُفُولِهِ: لا الْمُترقَّقَا.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ، قَالَهُ القَاضِي، وَقَدَّمَهُ فِي النَّرْغِيبِ.

وَقِيلَ: إِنْ أَذِنَ لَهُ أَوْ لَمْ يُلازِمْهُ وَأَمْكَنَهُ حَنِثَ، وإِلاَّ فَلا، جَزَمَ بِهِ فِي الكَافِي، وَمَعْنَاهُ فِي المُسْتَوْعِبِ. وَاخْتَارُهُ فِي الْمُحَرَّر، والمُغْنِي، وَجَعَلُهُ مَفْهُومُ كَلامِ الحِرَقِيِّ، وَإِنْ أَلْزَمَهُ حَاكِمٌ بفراقِهِ لِفَلَسِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ لَمْ يُلْزَمُهُمْ فَكَمُكُرَهِ وَقَدْرُ الفِرَاقَ مَا عُدُّ فِرَاقًا عُرْفًا، كَيْنِع، وَفِعْلُ وَكِيلِهِ كَهُو، نَصُ عَلَيْهِ.

وبين، أو لم يعرف للمصلور وللمرابع المام الموالي عاصا بوان طوق المبيع، ويسل وييبر للهوا للسام عليه قال في الانتِصار وغيرو: إنَّ الشُّرعُ أقامَ أقُوالَ الوكيل وأفْمَالُهُ مُقَامً المُوكِّل فِي الْمُقُودِ وغَيْرهَا.

قَالَ فِي الْاَنْتِصَارِ وَعَيْرُوا إِنَّ السَّرِعِ اقام اقوالَ الوَّيْلِ وَاقْعَالُهُ مَعَامُ المُوَكِّلِ فِي العَمْ قَالَ فِي التَّرْغِيبُ: فَلَوْ حَلْفَ لَا يُكَلِّمُ مَنِ اشْتَرَاهُ أَوْ تَزَوَّجُهُ زَيْدٌ حَنِثَ بَفِعْل وكيلِهِ.

نَقُلُ الْبُنُ الحَكَم: إِنْ حَلْفَ لا يَبِيهُهُ شَيْتًا فَبَاعَ مِمْنَ يَعْلَمُ أَنْهُ يَشْتُرِيهِ لِلَّذِي حَلْفَ عَلَيْهِ، حَنِثَ.

ذَكَرَهُ أَبْنُ أَبِي مُهُوسَى، وَإِنْ حَلَفً لا يَفْعَلُهُ فَوكُلَ وَعَادَتُهُ فِعْلُهُ بِتَفْسَهِ لا يَخْنَثُ.

وَفِي الْمُفْرَدَاْتُو: إِنْ حَلَفَ: لَيَفْعَلَنَهُ فَوَكُلَ وَعَادَتُهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ حَيْثَ^{٢٧}، وإلاَّ فَلا، وَلَوْ تَوَكُّلَ الحَالِفُ فِي العَقْدِ فَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى مُوكِّلِهِ لَمْ يَخْنَثْ، وَلا بُدُّ فِي النُّكَاحِ مِنَ الإِضَافَةِ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَان (م ٤٣)^{٣١}.

وَإِنْ حَلَفَ لا يَكُفُلُ مَالاً فَكُفَلَ بَدَنَّا وَشَرْطً البَرَاءَةِ وَعِنْدَ الشَّيْخِ: أَوْ لَا لَمْ يَخْنَثْ.

(١) (مسألة - ٤٢): قوله: (وكذا إن مات ربُّه فقضى لورثته). انتهى.

وأطلقهما في المذهب، والخلاصة، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وغيرهم.

أحدهما: لا يحنث، وهو الصُّحيح، اختاره أبو الخطَّاب.

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وتذكرة ابن عبدوسٍ، وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمستوعب، والمقنَّع، والحُوَّر، والشُّرح، والنُّظم، وُغيرهم.

والوجه الثَّاني: يحنث، اختاره القاضي.

(٢) تنبيه: قوله: (إن حلف ليفعلنه فوكُّل وعادته فعله بنفسه حنث).

صوابه: (لم يبرًا)، ولا يقال: (حنث)، قاله ابن نصر اللَّه.

(٣) (مسألة – ٤٣): قوله: (ولو توكّل الحالف في العقد فإن أضافه إلى موكّله لم يحنث، ولا بدّ في النّكاح من الإضافة، وإن أطلــق فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: لا يجنث، وهو الصُّواب. والوجه الثَّاني: يجنث لعدم إضافته إلى موكَّله.

فَهَذَّهُ ثَلَاثً وَأَربَعُونَ مَسَأَلَةً فِي هَذَا البَّابِ.

(ق): قولي الشافعي

باب النُّدر، والوعد، والعهد

وَهُوَ التِزَامُهُ لِلَّهِ تَعَالَى شَيْئًا بِقَوْلِهِ لا بِنِيَّةٍ مُجَرَّدَةٍ، وَظَاهِرُهُ لا تُعْتَبَرُ صِيغَةُ خَاصَّةً.

يُؤيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي دِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ وَظَاهِرُ كَلام جَمَاعَةٍ أَوْ الآكْثُو: تُعْتَبَرُ لِلّهِ عَلَيَّ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا.

وَيُأْتِي كُلامُ ابْنِ عَقِيلٍ: إلاَّ مَعَ دَلالَةٍ حَال.

وَفِي الْمُلْهَبِ: بَشَرْطٍ أَضَافَتِهِ، فَيَقُولُ: لِلَّهِ عَلَيَّ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ وفَاقًا لا يَأْتِ بخَيْر.

وَقَالَ الْبِنُ حَامِدُ: لا يُرُدُّ قَضَاءٌ وَلا يَمْلِكُ بهِ شَيْئًا مُحْدَثًا، وَتَوَقَّفَ شَيْخُنَا فِي تَخْرِيهِ،

وَنَقَلَ حَبْدُ اللَّهِ: نَهَى حَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: الْمُذْهَبُ: مُبَّاحٌ.

وَحَرَّمَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلٍ الجَدِيثِ، وَظَاهِرُ مَا سَبَق، يُصَلِّي النَّفَلَ كَمَا هُوَ، لا بِنَذْرِهِ، ثُمٌّ يُصَلِّيهِ، خِلافًا لِلأَرْجَحِ لِلْحَنْفِيَّةِ. وَلا يَصِحُ إِلاَّ مِنْ مُكَلِّفُ وَلَوْ كَافِرًا بِعِبَادَةِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: مِنْهُ بِغَيْرِهَا.

مَأْخَذُهُ أَنْ نُلْرَهُ لَهَا كَالعِبَاذَةِ لَا اليَمِينِ.

وَالْمُنْعَقِدُ ٱلْوَاعُ: أحدها: عَلَى نَذُر أَوْ إَنْ فَعَلْت كَلَا وَلا نِيَّةَ وَفَعَلَهُ فَكَفَّارَةُ يَمِين.

الثَّانِي: نَذْرُ لَجَاجٍ وَغَضَبٍ، وَهُوَ تَعْلِيقُهُ بِشَرْطٍ يَقْصِدُ المُّنْمَ مِنْهُ أَوْ الحَمْلَ عَلَيْهِ.

نَحْوُ إِنْ كُلَّمْتُكَ أَوْ إِنْ لَمْ أَصْرِبْكَ فَعَلَيُّ الْحَجُّ أَوْ العِنْقُ، أَوْ مَالِي صَدَقَةً.

فَإِذًا وُجِدَ شَرْطُهُ فَفِي الوَاضِحَ: يَلْزَمُهُ.

وَعَنْهُ: تُعْيِينُ كَفَّارَةٍ يُمِين.

وَالْمُذْهَبُ: يُخَيِّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ (م ١)١٠٠.

نَقَلَ صَالِحٌ: إِذَا فَعَلَ المَحْلُوفَ عَلَيْهِ فَلا كَفَّارَةَ، بِلا خِلاف، وَلا يَضُرُّ قَوْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُلْزِمُ بِذَلِك، أَوْ لا أَقَلَدُ مَــنْ يَرَى اَلْكَفَّارَةَ وَنُخْوَهُ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، لآلَّ الشَّرْعَ لا يَتَغَيَّرُ بِتَوكِيدٍ.

وَيَتُوجُهُ فِيهِ: كَانَتِ طَالِقٌ بَتَةً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ قَصَدَ لُزُومَ الْجَزَاء عِنْدَ الشَّرْطِ لَزَمَهُ مُطْلُقًا، عِنْدَ أَحْمَدَ.

يَقَلَ الجَمَاعَةُ فِيمَنْ حَلَفَ بِحَجْةِ، أَنْ بِالمُسْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ: إِنْ أَرَادَ يَبِينًا كَفُرٌ يَمِينَهُ، وَإِنْ أَرَادَ نَذْرًا فَعَلَى حَلِيستِ

وَنَقُلَ ابْنُ مَنْصُور: مَنْ قَالَ أَنَا أَهْدِي جَارِيَتِي أَوْ دَارِي، فَكَفَّارَةُ يَمِينَ إِنْ أَرَادَ اليَمِينَ.

وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ حَلَفَتْ إِنْ لَبِسْت قَمِيصِي مَذَا فَهُوَ مُهْدَى: تُكَفَّرُ بِإِطْمَام عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ مُدًّا.

وَنَقَلَ مُهَنَّا: إِنْ قَالَ: غَنَّمِي صَدَقَةً وَلَهُ غَنَّمُ شَرِكَةٍ، إِنْ نَرَى يُمِينًا فَكَفَّارَةً يَمِينٍ.

وَإِنْ عَلْقَ الصَّدَقَةَ بِهِ بِيَيْعِهِ، والمُشتَرِي بشِرَاقِهِ فَأَشْتَرَاهُ كَفُّرَ كُلاًّ مِنْهُمَا كَفَّارَةَ يَمِين، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: إِذَا حَلَفَ بِمُبَاحِ أَنْ مَعْصَيْتِم لا شَيْءَ عَلَيْهِ، كَنَذْرهِمَا، فَإِنَّ مَا لَمْ يَلْزُمْ بنَذْرهِ لا يَلْزَمُ بهِ شَيْءٌ إِذَا خَلْفَ بــهِ، فَمَنْ يَقُولُ لا يَلْزَمُ النَّاذِرَ شَيْءٌ لا يُلْزَمُ الحَالِفَ بالآوْلَى، فَإِنَّ إِيجَابَ النَّذْرَ أَقْوَى مِنْ إيجَابِ اليّمِينِ.

(١) (مسألة – ١): قوله في نذر اللَّجاج والغضب: (وإذا وجد شرطه ففي الواضح: يلزمه، وعنه: تعيين كفَّارة يمين، والمذهب: يخيّر بينها وبينه). انتهى.

فصرَّح بالمذهب، لكنَّ ظاهر كلامه على غير المذهب إطلاق الخلاف بين كفَّارة يمين وفعــل مــا وجــد شــرطه، والصُّحيــح منهمــا: تعيين كفّارة اليمين.

قطع به في المغني، والشَّرح وغيرهما.

(خ): مخالفة الأثمة (و): موافقة الأئمة الثلاثة (ع): ما أجم عليه التَّالِثُ: نَذَرَ مُسْتَحَبًّا يَقْصِدُ التَّقَرُّبَ، مُطْلَقًا، أَوْ عَلَّقَهُ بِشَرْطِ نِعْمَةٍ، أَوْ دَفْع نِقْمَةٍ.

قَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ أَوْ غَيْرِو: كَطُلُوعِ الشَّمْس، نَحْوُ إِنْ شَنْقَى اللَّهُ مَريضيي، أَوْ سَلِمَ مَـالِي، أَوْ إِنْ طَلَعَـتْ الشَّـمْسُ، فَلِلَّـهِ عَلَىٰ كَذَا، أَوْ فَعَلْت كَذَا، لِدَلَالَةِ الحَالَ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل وَغَيْرُهُ، نَحُوُ تَصَدُقْت بكذا.

وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي: إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ تَصَدُّقْت بِكَذَاً، وَكَذَا قَالَ مَنْيُخُنَا فِيمَنَّ قَالَ إِنْ قَسَدِمَ فُسلانٌ أَصُومُ كَسَذَا: هَسَذَا نَسَذُرٌ يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ مَعَ القُدْرَةِ، لا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا، وَمَنَّ قَالَ لَيْسَ بِنَذْرِ فَقَدْ أَخْطأً.

وَقَالَ: قَوْلَ القَائِل: لَيْن ابْتَلانِي اللَّهُ؛ لآصْبِرَنْ، وَلَئِنْ لَقِيتَ عَذُوًّا لأَجَاهِدَنْ، وَلَسْ عَلِمْت أَيُّ العَمَـل أَحَـبُ إِلَى اللَّهِ لَعَمِلْتِه، نَذْرٌ مُعَلَّقٌ بشَرَطٍ، كَقَوْل الآخَر: ﴿لَئِنْ آتَانًا مِنْ فَصْلِهِ﴾ الآيَةُ [التوبة: ٧٥].

وَنَظِيرُ ابْتِدَاءِ الْإِيجَابِ تَمَنَّى لِقَاءَ العَدُوُّ وَيُشْبِهُهُ سُؤَالُ الإمَارَةِ، فَإِيجَابُ الْمُؤمِن عَلَى نَفْسِهِ إِيجَابًا لَمْ يَحْتَجُ إِلَيْهِ بِنَذْر وَعَهْدٍ وَطَلَبِ وَسُؤَالَ جَهَلٌ مِنْهُ وَظُلْمٌ.

وَقَوْلُهُ: لَئِنَ ابْتَلانِي لَصَبَرْت وَنَحْوُ ذَلِكَ، إنْ كَانَ وَعْدًا، والتِرَامًا فَنَذْرٌ، وَإنْ كَانَ حَبَرًا عَــن الحَــال فَفيهـهِ تَزْكِيَـةٌ لِلنَّفْس وَجَهُلُ بِحَقِيقَةٍ حَالِهَا.

والمُنْصُوصُ: أَوْ حَلَفَ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ فَقَالَ، واللَّهِ لَئِنْ سَلِمَ مَالِي لآتَصَدُقَن بِكَذَا (ش). فَوُجِدَ شَرْطُهُ لَزِمَهُ، وَيَنجُورُ فِعْلُهُ قَبْلُهُ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، والفُنُونِ، وَحَكَاهُ غَنْ أَبِي الطَّيْبِ أَيْضًا لِوُجُـودِ أَحَـدِ سَنبَيْهِ، والنَّذُرُ كَاليَمِين.

وَمَنَعَهُ أَبُو الخَطَّابِ، لآنُ تَعْلِيقَهُ مَنْعُ كُونِهِ مَنَبِّيًا.

وَفِي الخِلافِ: لأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ فَلا تُجْزِئُهُ عَنِ الوَاجِبِ، ذَكَرَاهُ فِي جَوَازِ صَوْم الْمُتَمَتِّع السَّبْعَةَ قَبْلَ رُجُوعِهِ إِلَى أَهْلِهِ.

وَفِي الخِلافِ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمَ يَقَدَّمُ فُلاَنْ لَمْ يَجبْ، لآنَ سَبَبَ الوَّجُوبِ القُدُومُ، وَمَا وُجدَ.

وَذَكَرَ الْفَاضِي أَنَّ الْمُخَالِفَ فِي هَذَهِ الْمُسْأَلَةِ احْتَجُ بأنَّ النَّاذِرَ عِنْدَ وُجُودِ الشّرط يَصِيرُ كَالْمَتَكَلَّم بِـالجَوَابِ عِنْـدَ وُجُـودِ الشُّرْطِ، لآنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ مَلَكْت هَذَا النُّوبَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا النُّوبِ اليَّوْمَ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِـهِ، كَـذَا يَجَـبُ أَنْ يَصِيرَ عِنْدَ قُدُومَ فُلانِ، كَأَنَّهُ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ هَذَا اليَّوْمَ وَقَدْ أَكَلَ فِيهِ، فَلا يَلْزَمُهُ.

والجَوَابُ: أَنَّهُ يَلْزَمُكُ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَلَا إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْم الخَمِيس فَافْطَرَ فِيهِ أَنَّهُ لا يَلْزَمُـهُ القَضَاءُ، ويَبَجْعَلُـهُ كَـالْمُتَكَلِّم بِالْجَوَابِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ، وَهُوَ اليَوْمُ، وَلَمَّا لَمْ نَقُلْ بِهَذَا فِي يَوْم بِعَيْنِهِ كَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا.

وَأَمَّا نَذْرُ صَوْمَ يَوْمَ قَدْ أَكُلَ فِيهِ فَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لأَنَّهُ يَحْصُلُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ.

وَفِي النَّرْغِيبِ؛ لِلَّهِ عَلَيٌّ كَذَا إِنْ شَاءَ زَيْدٌ لا يَلْزَمُهُ وَلَوْ شَاءَ، لَكِنَّ قِيَاسَ المَذْهَبِ: يُكَفِّرُ إِذَا تَيَقَّسَنَ الحِنْثَ وَإِنْ نَـذَرَ مَـنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ الصَّدَقَةُ بِمَالِهِ يَفْصِدُ القِرْبَةَ نَصٌّ عَلَيْهِ أَجْزَأَهُ ثُلْثُهُ.

وَعَنَّهُ: كُلُّهُ.

قال في الرُّوضَةِ: لَيْسَ لَنَا فِي نَذْرِ الطَّاعَةِ مَا يَفِي بِبَعْضِهِ إلاَّ هَذَا المَوْضِعُ، وَعَلَّلَهُ غَيْرُ وَاحِـدٍ بِأَنَّـهُ تُكُـرَهُ الصَّادَقَـةُ بِكُلَّـهِ، وَاحْتَجُوا لِلثَّانِيَةِ بِالْخَبَرِ «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ»َ.

وَعَنْهُ: يَشْمَلُ النَّقْدُ فَقَطْ.

وَيَتَوَجُّهُ عَلَى اخْتِيَار شَيْخِنَا كُلُّ أَحَدٍ بِحَسَبِ عَزْمِهِ، وَنَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَنَقَلَ الآثْرَمُ فِيمَنْ نَذَرَ مَالَهُ فِي الْمَسَاكِينِ أَيْكُسُونُ النُّلُثُ مِنَ الصَّامِتِ أَوْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَمْلِكُ، قَالَ: إنْمَا يَكُونُ هَذَا (عَلَى) قَدْرِ مَا نَوَى، أَوْ عَلَى قَدْرِ مَخْرَج يَمِينِهِ، وَالآسْوَالُ تَخْتَلِفُ عِنْدَ النَّاسِ، العَرَبُ تُسَكِّي الإِبلِ، والنَّعَمَ الآمْوَالَ، وَغَيْرُهُمْ يُسَمِّي الصَّامِت، وَغَيْرُهُمْ يُسَمِّي الأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: لَــوْ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ مَالِيَ صَدَقَةً أَلَيْسَ إِنَّمَا كُنًّا نَأْخُذُهُ بِإِبِلِهِ أَوْ نَحْو هَذَا؟

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ أَوْ بِبَعْضَيْهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثُرُ مِمَّا يَمْلِكُهُ أَجْزَأُهُ النُّلُثُ، لآنُهُ •عليه الصلاة، والسلام أمَرَ أَبَا لُبَابَةَ بِالنُّلُثِ».

فَإِنْ نَفِدَ هَذَا المَالُ وَٱنْشَا غَيْرَهُ وَقَضَى دَيْنَهُ فَإِنَّمَا يَجبُ إِحْرَاجُ ثُلُثِ مَالِهِ يَومَ حِنثِهِ.

قَالَ فِي كِتَابِ الْهَدْيِ: يُرِيدُ بِيَوْمٍ حِنْفِهِ يَوْمَ نَذْرِهِ، وَهَذَا صَحِيحٌ، قَالَ: فَيَنْظُرُ قَدْرَ النَّلُثِ ذَلِكَ اليَوْمَ، فَيَخْرِجُهُ بَحْدَ قَضَاءِ دَيْنِهِ، كَذَا قَالَ، وَإِنَّمَا نَصُّهُ أَنَّهُ يَخْرِجُ قَدْرَ النَّلُثِ يَوْمَ نَذْرُو، وَلا يَسْقُطُ مِنْهُ قَدْرُ دَيْنِهِ. وَهَذَا عَلَى أَصْلِ أَحْمَدَ صَحِيحٌ فِي صِحَّةٍ تَصَرُّفِ الْمَدِينِ، وَعَلَى قُولٍ سَسَبَقَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ يَكُونُ قَـدْرُ الدَّيْنِ مُسْتَثَنَى بالنَّهُ عَمِنَ النَّذُ.

بالشَّرع مِنَ النَّذُر.

وَإِنْ حَلْفَ أَنْ نَذَرُ: لا رَدَدْت سَائِلاً فَقِيَاسُ قَوْلِنَا: أَنَّهُ كُمَنْ حَلْفَ أَنْ نَذَرَ الصَّلَاقَةَ بِمَالِـهِ، فَإِنْ لَـمْ يَتَحَصُّـلُ لَـهُ إِلاَّ مَـا يَخْتَاجُهُ فَكَفَّارَةُ يَمِين، وَإِلاَّ تَصَدُّقَ بِثُلُثِ الرَّاثِدِ.

وَمُصْرِفُهُ كُرَكَاْةٍ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلَا يُبِجْزِئُهُ إِسْقَاطُ دَيْنٍ، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ فِيمَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِدِينَارٍ وَلَهُ عَلَى مُعْسِرٍ دِينَارٌ: لا يَجُوزُ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

وَإِنْ نُوَى يَمِينًا أَوْ مَالاً دُونَ مَال أَخِذَ بِنَيِّتِهِ.

وَعَنْهُ: لا، وَإِنْ نُذَرَهَا بِبَعْضِهِ لَزَمَّهُ.

وَعَنَّهُ: ثُلُثُهُ، قَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَةِ.

وَعَنْهُ: إِنْ جَاوَرُ مَا سَمَّاهُ ثُلُثَ الكُلِّ، صَحَّحَهُ فِي الْمَحَرُّرِ وَكَذَا ابْنُ رَزِينٍ. وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ حَرَجَتْ فُلانَةُ فَعَلَيْهِ ٱلْفَّ: إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ النَّمِينِ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَعَلَى وَجْهِ النَّذْرِ

وَنَقُلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ قَالَ: إِنْ مَلَكُت عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فَهِيَ صَدَقَةً، إِنْ كَانَ عَلَى وَجْدِ اليّمِينِ أَجْزَأَهُ كَفَّارَةُ يَمِسِينٍ وَإِنْ أَرَادَ النَّذَرَ يُجْزِئُهُ الثُّلُثُ.

وَإِذَا خَلَفَ فَقَالَ عَلَيٌّ عِنْقُ رَقَبَةٍ فَحَنِثَ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَيَضْمَنُهُ مُثْلِفُهُ، لِوُجُودِ مُسْتَحِقّهِ، وَإِنْ نَذَرَهَا بِمَـالٍ وَنِيْتُـهُ أَلْـفّ فَنَصُهُ: يُخْرِجُ مَا شَاءً.

به يعربي من سنة. وَنَصَّ فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمًا وَصَلاةً: يُؤْخَذُ بِنِيَّتِهِ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِمَا رِوَايَتَانِ. وَهُمَا فِي الرَّعَايَةِ فِي صَوْمٍ وَصَلاةٍ وَهَذَي وَرِقَابٍ، وَجَزَمَ فِي الرُّوْضَةِ بِالتَّسْوِيَةِ، وَأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِنِيَّتِهِ، وَمَعَ فَقْلِهَا يَتَصَـــدُقُ بمُسَمَّى مَال.

وَيَلْزَمُهُ يَوْمٌ بِنِيَّتِهِ.

وَفِيهِ فِي التُّرَغِيبِ وَجْهَانٍ، فَإِنْ لِمْ يَشْتَرِطْ عَطَفَ نِيَّةَ النَّهَارِ عَلَى المَاضِي لِيَصُومَ جَمِيعَهُ، وَيَلْزُمُهُ رَكْعَتَانٍ، لآنَّ الرَّكْعَةَ لا تُجْزِئُ فِي فَرْض.

وَعَنْهُ: تُجْزَئُهُ رَكْعَةً بنَاءً عَلَى التَّنَفُّل برَكْعَةٍ، فَدَلُ أَنْ فِي لُزُومِهِ الصَّلاةَ قائِمًا الحِلاف، وَلِلْحَنْفِيَّةِ حِلافٌ أيْضًا.

وَفِي الخِلافَ فِي سُنَجُودِ التَّلاوَةِ: لَوْ نَذَرَ صَلاةً رَكْعَتَيْنِ عَلَى الرَّاحِلَةِ أَجْزَأَهُ عَلَيْهَا، وَلَوْ نَذَرَهُمَا مُطْلَقًا لَمْ يُجْزِئ، وَيَسْبَرُ بِمَوْضِعِ غَصْبِهِ مَعَ الصَّحْةِ، وَلَهُ الصَّلاةُ قَائِمًا مَنْ نَذَرَ جَالِسًا، وَيَتَوَجُّهُ وَجْهٌ؛ كَشَرَطٍ تَفْرِيقٍ صَوْمٍ فِي وَجْهُ (خ).

وَفِي النَّوَادِر: لَوْ نَذَرَ أَرْبَعًا بتَسْلِيمَتُينَ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يَجِبْ، وَيَتَوَجُّهُ عَكْسُهُ إِنْ عَيْنَ، لأَنَّهُ أَفْضَلُ.

وَلِهَذَا فِي زَيَادَاتِ الزِّيَادَاتِ لِلْحَنَفِيَّةِ: مَنْ نَذَرَ أَرْبَعًا بَتُسْلِيمَةٍ لَمْ يُجْزُو بتَسْلِيمَتَينِ، وَبِالْعَكْسِ تُجْزِقُهُ.

وَفِي الْحِلَافَوِ: إِنَّ نَذَرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَمْ يَجْزُو بِتَسْلِيمَةٍ وَإِنْ نَذَرَهَا بِتَسْلِيمَةٍ اخْتَمَلُ أَنْ يَجُورُ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، كَمَّسَا إِذَا نَذَرَ القِرَانَ جَازَ الإفْرَادُ، لآنَّهُ أَفْضَلُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ مَلَكْت مَالَ فُلان فَعَلَى الصَّدَقَةُ بِهِ، فَمَلَكَهُ، فَكَمَالَهُ.

وَإِنْ قَالَ: عَبْدَ فُلانِ، يَقْصِدُ القُرْبَةَ، لَزِمَهُ، لآنَّهُ التِزَامْ فِي ذِمَّتِهِ، بِدَلِيلِ إرْسَالِهِ، نَحْوُ لِلَّهِ عَلَيَّ عِنْقٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لِنَصَّدَقَنَّكُ الآيَةَ [التوبة: ٧٥]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نُصلُ

وَمَنْ نَذَرَ وَاجِبًا كَرَمَضَانَ فَحُكُمُهُ بَاقٍ، وَيُكَفِّرُ إِنْ لَمْ يَصُمْهُ، كَحَلِفِهِ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا، اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ (و هـ ش).

وَّكَذَا نَذُرٌ مُبَاحٌ، كَلُبْسِ ثُوْبِهِ مُنْجِزَا أَوْ مُعَلِّقًا، وَمَكُرُوهٌ كَطَلاق امْرَأَتِهِ، وَمُحَرُمٌ كَإِسْرَاجِ بِثْرٍ وَشَجَرَةٍ مُجَاوِرِ عِنْدَهُ، وَمَسنَ يُعَظِّمُ شَجَرَةً أَوْ جَبَلاً أَوْ مَغَارَةً أَوْ قَبْرًا إِذَا نَذَرَ لَهُ أَوْ لِسُكُانِهِ أَوْ لِلْمُضَافَيْنِ إِلَى ذَلِكَ الْكَانِ لَمْ يَجُسُو، وَلا يَجُووُ الوَفَاءُ بِهِ إجْمَاعًا قَالَهُ شَيْخُنَا: كَقَبْرٍ، وَكَصَدَقَتِهِ بِمَالِ غَيْرِهِ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَصَوْم يَوْمٍ خَيْضٍ، وَفِيهِ وَجَهٌ كَصَوْم يَوْمٍ عِيدٍ (خ)، جَزَمَ بِسِهِ فِي التَّرْغِيبِ.

وَالْمَلْهُبُ: يُكَفِّرُ فِي الثَّلاثَةِ، نَقَلَ ابْنُ الحَكَم: ﴿لا نَذْرَ فِيمَا لا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

حَدِيثُ الْمِرْأَةِ حِينَ نَذَرَتْ فِي النَّاقَةِ لَتَنْحَرَنهَا إِنْ سَلِمَتْ، لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ، لا، نَذْرَ فِيمَا لا يَمْلِكُ.

وَإِذَا كَانَ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِين، وَكَذَا أُحْتُجُّ فِي روَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرٍهِ عَلَى أَنْهُ لا نَذْرَ فِيمَا لا يَمْلِكُ.

وَنَقَلَ حَنْبَلُ عَنِ الحَسَنِ فِيمَنْ نَذَرَ يَهْدِمُ دَارَ فُلان: يَكَفُرُ يَمِينَهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اَللَّهِ: لَيْسَ عَلَيْهِ كَفَارَةٌ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ غُلامُ فُلانِ حُرٍّ؛ لآنُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿لا نَذْرَ فِيمَا لا يَمْلِكُ ۚ فَهَذَا مِمَّا لا يَمْلِكُ، وَإِنْ كَفُرَ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ.

ُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ رِوَايَةِ حَنْبُلِ: الكَفَّارَةُ أُولَى لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿لا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ. وَلا نَـذْرَ فِيمَـا لا يَمْلِـكُ ۗ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِين، كَذَا قَالَ، وَهَذَا الْخَبَرُ لُمْ أَجِدْهُ وَلا يَصِحُّ.

وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ: إِذَا نَذَرَا يَجْمَعُ فِي يَمِينِهِ الَّبِرُّ، والمَعْصِيَةَ يُنَفِّذُ فِي البرَّ وَيُكَفِّرُ فِي المَعْصِيَةِ.

وَإِذَا نَذَرُوا نُلُوْرًا كَثِيرَةً لا يُعلِيقُهَا، أَوْ مَا لا يَمْلِكَ، فَلا نَذْرَ فِي مَعْصِيَّةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَفِـي الإِرْشَـادِ: فِيـهِ فِـي الكَفَّارَةِ روايَتَان، وَصَحَّحَ ابْنُ عَقِيل: لا يَنْعَقِدُ بِمَال غَيْرِهِ.

وَقَالَ فِي الْفُنُونِ: يُكُرَّهُ إِشْعَالُ ٱلْفُبُورِ، والنَّبْخِيرُ، وَنُصُّ أَنَّهُ إِنْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ أَوْ نَفْسِهِ ذَبَحَ كَبْشًا، قِيلَ: مَكَانَهُ.

وَقِيلَ: كُهَدْي (م ٢)(١)، وَنَقَلَ حَنْبَلَّ: بَلْزُمَانِهِ.

وَعَنْهُ: إِنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيُ كَذَا أَوْ نَحْوَهُ وَقَصَدَ اليّمِينُ فَيَمِينٌ، وإِلاَّ فَنَــذُرُ مَعْصِيَـةٍ فَيَذَبُــحُ فِـي مَسْـاَلَةِ الذَّبْـحِ كَبْشـا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَقَالَ: عَلَيْهِ أَكْثُرُ نُصُوصِهِ، قَالَ: وَهُوَ مَبْنِيٍّ عَلَى الفَرْق بَيْنَ النّذر، واليّمين.

وَلَوْ نَلَرَ طَاْعَةً حَالِفًا بِهَا أَجْزَأُهُ كَفَّارَةُ يَمِينَ، بِلا خِلْافِ عَنْ أَخْمَدَ، فَكَيْفَ لا يُجْزِنُهُ إِذَا نَذَرَ مَعْصِيَةً حَالِفًا بِهَا، فَعَلَى هَذَا عَلَى رِوَايَةِ حَنْبُلِ يَلْزَمَانِ النَّاذِرَ، والحَالِفُ يُجَزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، فَتَصِيرُ سِيَّةً أَفْوَالٍ، وَذَكَرَ الآدَمِيُّ البَغْسَدَادِيُّ: نَسْدَرَبِ الخَمْرِ لَغْوَ، فَلا كَفَّارَةُ، وَنَذْرُ ذَبْحِ وَلَذِهِ يُكَفِّرُ.

وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ: نَذْرُ مَعْصِيَةٍ لَغْوَّ، قَالَ: وَنَذْرُهُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَنَذْرِهِ لِشَيْخٍ مُعَيْنٍ حَيٍّ لِلاسْتِعَانَةِ وَقَضَسَاءِ الحَاجَـةِ مِنْـهُ، كَحَلِفِهِ بغَيْرُهِ.

(١) (مسألة – ٢): فيمن نذر ذبح ولده أو نفسه وقلنا: يذبح كبشًا، فقال: (قيل: مكانه، وقيل: كهدي). انتهى.

أحدهما: أنَّه يذبحه مكانه، وهو الصُّحيح، قطع به في الرَّعاية الكبرى، وهو ظاهر كلام غيره.

والقول الثَّاني: حكمه حكم الهدي.

تنبيه: لمَّا ذكر المصنَّف إذا نذر الصَّدقة بكلُّ ماله ونحوه.

قال بعد ذلك: ومصرفه كركاةٍ، ذكره شيخنا واقتصر عليه، وقد ذكر المصنّف في باب الحيض لمّا ذكر كفّارة الوطء فيــه، وسـا يجـب بذلك قال: وهو كفّارةٌ.

قال الأكثر: يجوز إلى مسكين واحلو، كنذر مطلق، وذكر شيخنا وجهًا، ومن له أخذ الزُّكاة لحاجته. انتهى.

فجعل النَّذر المطلق يجوز صرَفه إلى مسكيَّن واحَّدٍ، ولم يحـك خلافًا، وحكـي عـنَ الأصحـاب أنَّ المُساكين مصـرف الصَّدقـات، وحقوق الله من الكفَّارات ونحوها.

فإذا وجدت صدقةٌ غير معيَّنة الصَّرف انصرفت إليهم، كما لو نذر صدقةً مطلقةً.

وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا أَيْضًا، وَأَبُوهُ وَكُلُّ مَعْصُومٍ كَالْوَلَدِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَاقْتَصَرَ الْمِنْ عَقِيـلِ وَغَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَاخْتَارُهُ فِي الانْتِصَارِ، مَا لَمْ نَقِسْ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلُ: وَعَلَى قِيَاسِهِ العَمُّ، والآخُ، فِي ظَاهِرِ المَذْهَبِ، لآنَ بَيْنَهُمْ وِلاَيَّةً.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنَّ نَذَرَ قِنْدِيلَ نَقْدٍ لِلنَّبِيُّ ﷺ: يُصْرَفُ لِجَيرَانِ النَّبِيُّ ﷺ قِيمَتُهُ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِــنَ الحَتْمَـةِ، وَيَتَوَجَّـهُ كَمَـنْ وَقَفَهُ عَلَى مَسْجِدٍ، لا يَصِحُ فَكَفَّارَةُ يَمِينَ، عَلَى المَذْهَبِ، وَقِيلَ يَصَيحُ وَيُكْسِرُ، وَهُوَ لِمَصْلَحَتِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا ۚ فِي النَّذَرِ لِلْقَبُورِ: هُوَ لِلْمُصَالِحِ مَا لَمْ يُعْلَمُ رَبُّهُ، وَفِي الكَفَّارَةِ الخِلافُ، وَأَنَّ مِنَ الحُسْنِ صَرَفُهُ فِي نَظِيرِهِ مِنَ المَشْرُوعِ فَإِنْ فَعَلَ الْمُصِيَّةَ لَمْ يُكَفِّرُ، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَاخْتَارَهُ القاضِي: بَلَى، لِبُطْلانِ الصَّلاةِ بِلنَارِ غَصْب.

وَقِيْلَ: حَتَّى المَحْلُوفَ عَلَيْهَا، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي العُدَّةِ: قَاسَ أَحْمَدُ ذَبْحَ نَفْسِهِ عَلَى ذَبْحِ وَلَدِهِ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ مِنْ جُمْلَةِ القِيَاسِ، ثَبَتَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي الرُّوْضَةِ: إِنْ قَالَ لِوَلَدِهِ: واللَّهِ لاَّذَبَحَنَّكَ فَهَلْ يَلْبَحُ كَبُشًا أَوْ تُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَحِين؟ َفِيهِ رِوَايَتَان،َ مَعَ َأَنَّهُ ذَكَرَّ فِي النَّلْرِ أَنَّ فِي نَذَرَ قَتْلِ نَفْسٍ مُحَرَّمَةٍ كَفَّارَةَ يَعِين، وَأَنَّ فِي قَوْلِهِ: لِلَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَلْبَحُ وَلَلَهُ الرَّوَايَتَيُّنِ، قَالَ: كَمَا تَقَدَّمَ لَوْ حَلَـفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْم عِيدٍ قَضَاهُ (و هـ) نَصُرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَعَنْهُ: لا (و مَ ش) وَعَلَيْهِمَا: يُكَفِّرُ عَلَى الْأَصَحُّ (خ).

وَقَالَ ابْنُ شِهَاٰبٍ: يَنْعَقِدُ وَلا يَصُومُهُ وَيَقْضِي صَحَّ مِنْهُ القِرْبَةُ وَلَغَا تَعْبِينَهُ، لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً، كَنَذْر مَرِيضِ صَوْمَ يَوْم يُخَافُ عَلَيْهِ فِيهِ، يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ وَيَحْرُمُ صَوْمُهُ، وَكَذَا الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ، والطَّلَاقُ فِي زَمَنِ الحَيْضِ صَادَفَ التَّخْرِيمَ، يَنْعَقِدُ عَلَى قَوْلِهِمْ، وَرَوَايَةً لَنَا، كَذَا هُنَا.

وَيَهُمُ كُورُدُ مَنُومُ لَيُلَةٍ لا يَنْعَقِدُ وَلا كَفَّارَةً، لآنَّهُ لَيْسَ بِزَمَنِ صَوْمٍ وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ إِذَا نَذَرَتْ صَوْمٌ يَوْمِ الحَيْضِ، وَصَوْمٌ يَـوْمٍ الْحَيْضِ وَنَذْرُهُ صَوْمٌ يَوْمٍ تَشْرِيقٍ كَعِيدٍ وَفِي الْمُحَرِّرِ تَخْرِيحٌ وَلُـوْ يَقْدُمُ فُلانٌ وَقَدْ أَكُلَ، كَذَا قَالَ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ، والصَّلَاةُ زَمَنَ الحَيْضِ وَنَذْرَهُ صَوْمٌ يَوْمٍ تَشْرِيقٍ كَعِيدٍ وَفِي الْمُحَرِّرِ تَخْرِيحٌ وَلُـوْ جَازَ، كَنَذْر صَلاةٍ وَقْتِ نُهِي، وَنَذْر صَوْمُ اللَّيْل، مُنْعَقِدُ فِي النُوَادِر.

وَفِي عَيُونَ المَسَائِلِ، وَالْانْتِصَارَ: لا، لَآنُهُ لَيْسَ بِزَمَنٍ لِلصَّوْمِ، وَفِي الجِلافِ وَمُفْرَدَاتِ ابْنِ عَقِيلٍ مَنْعٌ وَتَسْــلِيمٌ، وَإِنْ نَــلَرَ صَوْمَ يَوْم يَقْدَمُ فُلانٌ فَقَدِمَ وَهُوَ مُفْطِرٌ قَضَى (و ش).

وَعَنْهُ: لا (و هـ م) كَقُدُومِهِ لَيْلاً لا يَصُومُ صَبيحَتُهُ (م).

وُفِي الْمُنتَخَبِ: يُسْنَحَبُّ، وَإِنْ قَدِمَ وَلَمْ يُغْطِرْ فَنَوَى فَكُذَلِكَ (و) بِنَاءٌ عَلَى أَنْ مُوجبَ النَّذَر الصَّوْمُ مِنْ قُدُومِهِ أَوْ كُـلُّ اليَوْم، وَإِنْ لَمْ يَصِحُّ النَّفُلُ بَعْدَ الزُّوَالِ وَقَدِمْ بَعْدَهُ فَلَغْوْ (و هـ)، فَعَلَى القَضَاءِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ يُكَفِّرُ، اخْتَارَهُ الآكُثُرُ.

وْعَنْهُ: لا (و) كَالرُّوايَةِ الأخْرَى وَإِنْ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ أَكُلَّ فِيهِ قَضَى، فِي أَحَدِ الوَجْهَيُّنِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: وَيُكَفِّرُ (م ٣)(١).

أطلقٌ الوجهين فيمن نذر صوم يوم أكل فيه، هل يقضي أم لا؟

الوجه الأوَّل: الَّذي يظهر لي أنَّ هذه المسألة مثل من نذرت صوم حيضٍ على ما ذكره ابن شهامي، وأنَّ النَّذر لا ينعقد ولا تقضي، رهو الصَّراب.

ثمٌ وجدته في القواعد الأصوليَّة، قال: لو قالت نذرت صوم يوم الحيض بمغرده، أو نذر المكلَّف صوم يوم أكل فيــه فإنَّـه لا ينعضــد نذره، ذكره طائفةً في كتب الخلاف محلٌّ وفاق، وفرُّقوا بينه وبين العيد، وذكر الفرق.

وحكى المصنّف عن أبي الخطّاب في الانتصار أنّه قال أيضًا: لا يصحُّ نذره صوم يوم أكل فيه كحيض.

والوجه الثَّاني: يقضي.

قلت: رهو ضعيفٌ.

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن نذر صوم يوم يقدم فلانٌ فقدم وهو مفطرٌ قضي، وعنه: لا وإن قدم ولم يفطر فنوى فكذلك.

وإن لم يصعُّ النَّفل بعد الزَّوال، وقدم بعده فلغنٌ، فعلى القضاء في المسألتين يكفِّر... وعنـه: لا، كالرَّوايـة الأخــرى، وإنَّ مــن نــذر صوم يوم أكل فيه، قضى في أحد الوجهين، وفي الانتصار: ويكفِّر). انتهى.

وَفِيهِ أَيْضًا: لا يَصِحُ كَحَيْضٍ: وَإِنَّ فِي إِمْسَاكِهِ أَوْجُهَا:

الثالِثُ: يَلْزُمُ فِي الثَّانِيَةِ.

وَإِنْ قَدِمَ فِي رَمَضَانَ انْعَقَدَ، عَلَى الآصَحُ، فَيَقْضِي.

وَفِي الكَفَّارَةِ رَوَايَتَانَ (م ٤)(١)، وَيُكَفِّرُ إِنْ لَمْ يَصُمْهُ.

وَعَنْهُ: يَكُفِيهِ لِرَمَضَانَ وَنَذْرو، وَفِي نِيَّةٍ نَذْرو وَجْهَان (م ٥)(٢).

وَفِي الفُصُول: لا يَلزَمُهُ صَوْمٌ آخَرُ، لا لآنً صَوْمَهُ أَغْنَى عَنْهُمَا، بَلْ لِتَعَلَّدِهِ فِيهِ، نَصَّ: عَلَيْهِ.

وَذَكُرَ أَيْضًا إِذَا نَوَى صَوْمَهُ عَنْهُمَا، فَقِيلَ: لَغُوٍّ.

وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ عَنْ رَمَضَانَ.

وَفَرَّقَ القَاضِي بَيْنَ قُدُومِهِ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ المَسْأَلَةُ المَذْكُورَةُ وَبَيْنَ نَلْرِهِ صَوْمَ يَوْمٍ قُدُومِهِ أَبَدًا، فَقَدِمَ يَوْمَ اثْنَيْسِنِ، فَإِنَّ أَثَانِينَ رَمَضَانَ لا تَدْخُلُ تَحْتَ نَذْرُو، نَصَّ عَلَيْهِ.

قَالَ: لآنَ رَمَضَانَ لا يَنْفَكُ مِنَ أَثَانِينَ، فَلِهَذَا لَمْ يَنْعَقِدْ نَذْرُهُ، وَهُنَا يَنْفُكُ قُدُومُهُ عَنْ رَمَضَانَ كَمَسَا يَنْفَكُ يَوْمُ الجَمِيس عَمَّنْ نَذَرَتْ أَنْ تَصُومُهُ فَحَاضَتْ فِيهِ أَنْهَا تَقْضِي، وَافَقَ عَلَيْهَا أَبُو يُوسُفَ.

وَإِنْ قَدِمَ وَهُوَ صَائِمٌ عَنْ نَذْر مُعَيَّن فَعَنْهُ: يَكُفِيهِ لَهُمَا (و هــ).

والآصَحُ يُتِمُّهُ وَلا يُسْتَحَبُّ قُضَاؤُهُ.

بَلْ يَقْضِي نَذْرَ القُدُومِ، كَصَوْمِهِ فِي قَضَاءٍ رَمَضَانَ (و هـ ش) أَوْ كَفَّـارَةٌ (و هـ ش) أَيْضًا أَوْ نَـذْرٌ مُطْلَـقٌ (و هــ ش) أَيْضًا، وَإِنْ قَدِمَ يَوْمُ عِيدٍ أَوْ حَيْضٍ قَضَى وَكَفَّرَ (خ).

وَعَنَهُ: لا، وَعَنْهُ فِي الكَفَّارَةِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَإِنْ سَمِعَ قُدُومَهُ فَبَيْتَ لِصَوْمٍ نَهَارِ قُدُومِهِ كَفَاهُ (و) وَنَذْرُ اعْتِكَافِهِ، كَصَوْمِهِ. وَقِي عُبُونِ المَسَائِلِ، والفُصُولِ، والتُرغِيبِ وَغَيْرِهَا: يَقْضِي بَقِيَّةُ اليَوْمِ، لِصِحْتِهِ فِي بَعْضِ اليَوْمِ إِلاَّ إِذَا اسْتَرَطَ الصَّومَ فَكَنَذُر صَوْمِهِ.

وَيْنِي صِحَّةِ نَذْرِ اليَوْمِ قَبْلَ يَوْمٍ قُدُومِهِ وَجْهَانِ (م ٦)(٣).

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ بَعْضِ يَوْم لَزِمَهُ يَوْمٌ (و هــ)، وَيَتُوَجُّهُ وَجُهَّ.

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وإن قدم في رمضان انعقد، على الأصحّ، فيقضي، وفي الكفّارة روايتان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والمحرَّر، والشُّرح، والنَّظم وغيرهم.

إحداهما: عليه الكفَّارة ايضًا، صحَّحه في تصحيح المحرَّر، واختاره ابو بكرٍ، قاله الشَّيخ الموفَّق.

وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصُّغير.

والرَّواية الثَّانية: لا كفَّارة عليه، اختاره الحجد في شرحه.

قاله في تصحيح المحرُّر.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وعنه يكفيه لرمضان ونذره. وفي نيّة نذره وجهان). انتهى.

أحدهما: لا بدُّ من نيَّته لفرضه ونذره.

قاله في المغنى، والشُّرح وغيرهما.

وقدِّمه في القواعد.

والوجه الثَّاني: لا يحتاج إلى نيَّة النَّذر.

قال الجد: لا يحتاج إلى نيَّة النَّذر وقال: هو ظاهر كلام أحمد، والحرقيُّ.

قال في القواعد: وفي تعليله بعد.

(٣) (مسألة - ٦): قوله: (وفي صحّة نذر اليوم قبل يوم قدومه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصُّواب؛ لأنَّه لا يعلم في الغالب.

والوجه الثَّاني: يصحُّ.

(م): الإمام مالك

وَإِنَّ نَذَرَ عِبَادَةً وَطَاعَةً لَزَمَهُ.

وَذَكَر أَبُو يَغْلَى الصَّغِيرُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا إِنْ وَجَبَ جِنْسُهَا بِالشَّرْعِ، وإلاَّ فَلا. وَقِيلَ: إِنْ نَذَرَ الحَبِّ مَاشِيًا، أَوْ الصَّلاةَ بِالبَقَرَةِ، أَوْ فِي جَمَاعَةِ، أَوْ يَعُودُ مَرِيضًا، أَوْ يَشْهَدَ جِنَــازَةً، أَوْ يُسَــلُمَ عَلَـى زَيْــــدٍ، اخْتُمَلَ اللَّزُومُ، والتَّخْييرُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إِنَّ نَذَرَ صِفَةً فِي الوَاجِبِ، كَحَجِّهِ مَاشِيًا، والصَّــلاةِ بِقِـرَاءَةٍ كَثِـيرَةٍ، احْتَمَــلَ وَجَهَيْـنِ: الــلَّزُومُ وَعَدَمُــهُ،

قَالَ: وَلَوْ يَذَرَ الجِهَادَ فِي جِهَةٍ لَزِمَهُ فِيهَا، وَمِثْلُهُ تَجْهِيزُ مَيِّت وَغَيْرِه، فَأَمَّا مَا لا مَالَ فِيهِ، كَصَلاةٍ جِنَادُةٍ، والآمْرِ بِمَعْرُوفِ، فَالظَّاهِرُ لُزُومُهُ، وَإِنْ عَيَّنَ وَقْتًا تَعَيَّنَ، وَلا يُجْزَفُهُ قَبْلَهُ (و هـ) كَيُوم يَقْدَمُ قُلانٌ (و)، وَلَهُ تَقْدِيمُ الصَّلَاقَةِ (و).

ُ وَعِنْدَ مُتَيْخِنَا: الْانْتِقَالُ إِلَى رَمَنِ أَفْضَلَ، وَأَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ النَّذْرِ، أَوْ صَوْمَ الأَثْنَيْنِ، والحَنيسِ، فَلَهُ صَوْمُ يَسُومُ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ، كَالْمُكَانِ، قَالَ: وَاسْتَحَبُّ لِمَنْ نَذَرَ الحَجُّ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنَا أَنْ يَتَمَتْعَ؛ لآنهُ أَفْضَلُ كَمَا أَمَرَ النَّبِي ﷺ أَصِيْحَابَهُ بِذَلِكَ فِي

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ تَعَيَّنَ، نَقَلَ حَنْبَلِّ: لَمْ يُجْزِفْهُ حَتَّى يَصُومَهُ بعَيْنِهِ.

وَفِي النَّوَادِرِ: وَلَوْ تُرَدَّدُ فِي يَوْم قَبْلُهُ صَامَهُ، وَإِنْ أَفْطَرَهُ، أَوْ مِنْ أَوَّلِهِ، أَوْ فِي أَثْنَاهِهِ، قَضَاهُ، وَلَوْ أَفْطَرَهُ بِعُـذْرِ مَرَضٍ (م) أَوْ حَيْض (م) كَنُذْر اعْتِكَافِهِ (و)، وَالْبَنَدَأُهُ مُتَنَابِعًا مُوَاصِلاً لِتَتِمُّتِهِ.

وَعَنْهُ: لَهُ تَفْريقُهُ (و هـ م)، وَوَافَقًا فِي الْأَعْتِكَافِ.

وَعَنْهُ: وَتَوْكُ مُوَاصَلَتِهِ (وَ) وَيَبْنِي مَنْ لا يُقْطَعُ عُذْرُهُ تَتَابُعُ صَوْمِ الْكَفَّارَةِ وَيُكَفَّرُ (ش) وَلَوْ لَمْ يَنْوِ يَمِينَا (هـ). وَعَنْهُ: يُكَفِّرُ غَيْرُ المَعْلُدُورِ، وَعَنْهُ فِيهِ: يَفْدِي فَقَطْ، ذَكَرَهُ الحَلْوَانِيُّ، وَإِنْ جُنُ الشَّهْرُ لَمْ يَقْضِ، عَلَى الآصَحِّ (هـ) وَصَوْمُـهُ فِي ظِهَار كَفِطْرهِ.

وَقِيلُ: لا يُكَفَّرُ (و هـ)، وَإِنْ قَيْدَهُ بِالتَّنَائِعِ فَالْمَطَرَ بِلا عُذْرٍ يَوْمًا ابْتَدَأ وَيُكَفِّدُ (ش)، وَلا يَقْضِيهِ وَحْـدَهُ (هـــ)، وَإِنْ نَــذَرَ صَوْمَ شَهْرِ مُطْلَق.

وَعَنْهُ: ۚ أَوْ ٱلِّيَامًا غَيْرَ ثَلاثِينَ، وَعَنْهُ: أَوْ هِيَ، لَزَمَهُ النَّتَابُعُ (خ)، وَعَنْهُ: بشَرْطٍ أَوْ نِيَّةٍ (و).

وَفِي إِجْزَاءٍ صَوْمٍ رَمَضَانَ عَنْهُمَا رِوَايَتَا الحَجُّ، قَالَهُ فِي الْوَاضِح (١٠).

فَإِنْ قَطَعَ تَتَابُعَهُ بِلَا عُذْرِ اسْتَأْنَفَهُ (و) وَمَعَ الْعُذْرِ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ بِلاَ كَفَارَةٍ، أَنْ يُبْنَى، فَهَلْ يُتِمُّ ثَلاثِمِينَ أَوْ الآيسامَ الفَائِسَةَ؟ فِيسِهِ وَجْهَانِ (م V)^(۱۲) وَيُكَفَّرُ، وَيْيِهَا رِوَايَةٌ (و م ش) كَشَهَرَيْ الكَفَّارَةِ، ذَكَرُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَتَقَدَّمَ كَلامُهُ فِي الرَّوْضَةِ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن نذر صوم شهر مطلق، وعنه: أو أيَّامًا غير ثلاثين، وعنه: أو هي، لزمــه التَّسَابِع، وفي إجـزاء صــوم رمضــان عنهما روايتا حج: قاله في الواضح). انتهى.

حجَّة الإسلام فقط، وهذا الصُّحيح من المذهب، ونصُّ عليه، وعليه الأكثر.

ونقل أبو طالب: يجزئ عنهما، وأنَّه قول أكثر العلماء.

واختاره أبو حفص، وهذه المسألة هي الَّتي أرادها في الواضح، فيما يظهر، فعلى هذا ليست هذه المسألة فيما فيها الحسلاف المطلسق الَّذِي اصطلح عليه المصِّنَّف، واللَّه أعلم.

(٢) (المسألة – ٧): قوله: (فإن قطع تتابعه بلا عذر استأنفه، ومع عذر يخيّر بينه بلا كفّــارة، أو يبــني، فهــل يتــمّ ثلاثــين أو الأيّــام الفائتة؟ فيه وجهان). انتهى.

قلت: الَّذي يظهر أنَّها مثل ما إذا آجره في أثناء شهر، هل يستوفي بالعدد، وهو المذهب وعليه الأصحاب، أو يكمل الشُّهر؟ وعند الشَّيخ تقيُّ الدِّين: يكمل الشُّهر تامًّا أو ناقصًا، فعلى الأوَّل: يتمُّ ثلاثين.

تنبيه: قوله: (وإن قال سنةً وأطلق ففي النَّتابع ما في شهرًا). انتهى.

والصَّحيح من المذهب: لزوم التَّتابع في الشُّهر، كما قدَّمه المصنَّف، فكذا يكون في السُّنة.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَفْطَرَهُ بِلا عُذْرِ كُفِّرَ.

وَهَلِّ يَنْفَطِعُ فَيَسْتَأْنِفُهُ أَمْ لَا فَيَقْضِيُّ مَا تَرَكُهُ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ، وَكَلْمَا فِي التّبْصِرَةِ: هَلْ يُبَعُّهُ أَوْ يَسْتَأْنِفُهُ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ.

وَاخْتَارَ أَبُو مُحَمَّدِ الْجَوْزِيُّ يُكَفِّرُ وَيَسْتَأْنِفُهُ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُعَيَّنَّةٍ لَمْ يَعُمُّ رَمَضَانٌ وَٱيَّامَ النَّهْي. وَعَنْهُ: بَلَى، فَيَقْضِي وَيُكَفِّرُ، وَفِيهَا وَجْهٌ.

وَعَنْهُ: يَعُمُّ أَيَّامَ النَّهْي خَاصَّةً، كَنَلْر صَوْم يَوْم قُلُوم فُلان أَبْدًا، فَيَقْدَمُ يَوْمَ اثْنَيْن، ذَكَرَهُ فِي الْمُنْتَخَبِ. وَفِي الرَّوْضَةِ: لا يَخْتَلِفُ المُذْهَبُ أَنَّهُ يَتَدَاّخُلُ فِي أَثَّانِينَ رَّمَضَانَ، وَإِنْ قَالَ: سَـنَةً، وَأَطْلَـقَ، فَفِي التَّسَابُعِ مَـا فِي شَـهْرٍ وَيَصُومُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا سِوَى رَمَضَانٌ وَٱلَّيَامِ النَّهْيِ، فَيَقْضِي.

قال في التَّرْغِيبِ: يَصُومُ مَعَ التَّفْرُق ثَلاثُ مِثَةٍ وَسِتَّينَ يَوْمًا، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلِ أَنَّ صِيَامَهَا مُتَتَابِعَةً، وَهِيَ عَلَى مَا بِهَا مِنْ نُقْصَان أَوْ تَمَام.

وَفِي النُّبْصِيرَةِ: لَا يَعُمُّ العِيدَ وَرَمَّضَانَ، وَفِي النَّشْرِيقَ روَايَتَان.

وَعَنْهُ: يَقْضِي العِيدَ، والتَّشْرِيقَ إِنْ أَفْطَرَهَا.

وَفِي الكَافِي: إِنْ لَزَمَ النَّتَابُعَ فَكَمُعَيَّنَةٍ، وَإِنْ قَالَ: سَنَةً مِنَ الآنَ أَوْ وَقْتَ كَلَا فَكَمُعَيِّنَةٍ، وقِيلَ كَمُطْلَقَةٍ.

وَيَلْزَمُهُ صَوْمُ الدَّهْرِ بِنَلْدِو، وَيَتَوَجَّهُ إِن اسْتَحَبَّ، فَإِنْ الْعَلَّرَ كَفُّرَ فَقَطْ، فَإِنْ كَفُرَ بِصِيَامٌ فَاحْتِمَالانِ (م ٨)(١).

وَلا يَدْخُلُ رَمَصَانُ وَقِيلَ: بَلْ قَضَى فِعَلْرَهُ مِنْهُ لِعُلْرٌ وَيَوْمٍ نَهْيِ وَصَوْمٍ ظَهَارٍ وَتَخْدِوهُ فَفِي الكَفَّارَةُ وَجُهَانِ، أَظْهَرُهُمَا وُجُوبُهَا مَعَ صَوْم ظِهَارٍ، لأَنَّهُ سَبَيْهُ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوَٰمًا فَتَرَّكُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لا يُرْجَى بُرْؤَهُ أَطْعَمَ كُلُّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَكَفَّرَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُكَفِّرُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلِ رَوَايَةً كَغَيْرِ صَوْمٍ.

وَفِي النُّوَادِرِ احْتِمَالٌ يُصَامُ عَنْهُ، وَسَبَقَ فِي فِعْلُ الوَلِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ القَاضِي فِي الخِلافِ، وْكَذَا إِنْ نَــٰذَرَهُ عَـاجزًا، نَقَـلَ أَبُو طَالِبٍ مَا كَانَ نَذْرَ مَعْصِيةٍ أَوْ لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِين.

وَتَقَدَّمَتْ رِوَايَةُ الشَّالَنْجِيِّ، وَمُرَادُهُمْ غَيْرُ الحَجَّ، وإلاَّ فَلَوْ نَلَرَ مَعْضُوبٌ أَوْ صَحِيحٌ أَلْفَ حَجَّةٍ لَزِمَهُ.

وَيُحَجُّ عَنْهُ، والْمَرَادُ: لا يُطيقُهُ، وَلا شَيْئًا مِنْهُ، وإلاَّ أَتَى بِمَا يُطِيقُهُ مِنْهُ وَكَفْرَ لِلْبَاقِي.

وَكَذَا أَطْلَقَ شَيْخُنَا فَقَالَ: القَادِرُ عَلَى فِعْلِ المَنْدُورِ يَلْزَمُهُ، وإلاَّ فَلَــهُ أَل يُكَفَّـرَ لِقَوْلِـهِ ﷺ: «كَفَّـارَةُ النَّــنْر كَفَّـارَةُ يَمِـينَ» وَلأَمْرِهِ لأُخْتِ عُقْبُةَ بْن عَامِرِ أَنْ تَمْشِيَ وَتُكَفِّرُ، فَأَمَّا إِنْ نَذَرَ مَنْ لا يَجدُ زَادَا وَلا رَاحِلَةُ الحَـجُ فَإِنْ وَجَدَهُمَـا لَزمَـهُ بـالنَّذْر السَّابقَ، وإلاَّ لَمْ يَلْزَمْهُ، كَالحَجِّ الوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْع، ذَكَرَهُ فِي الجِلاَفَءِ، فِي فِعْلِ الوَلِيِّ عَنْهُ.

وَفِي عُيُون المُسَائِل فِي ضَمَان الْمَجْهُول أَكْثُرُ مَا فِيهِ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الدُّيْسِن مَـا يَعْجَزُ عَـنْ أَدَافِـهِ، وَذَلِـكَ لا يَمْنَـعُ صِحَّـةً الضَّمَانَ، كَمَا لَوْ نَذَرًا ٱلْفَ حَجَّةِ، وَالصَّدَقَةَ بمِثَةِ ٱلْفِ دِينَارِ وَلا يَمْلِكُ قِيرَاطًا فَإِنَّهُ يَصِحُ، لآنَّهُ وَرَّطَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ بِرِضَاهُ. وَقِيَلَ: لا يَنْعَقِدُ، وَإِنْ نَذَرَ عِنْقَ عَبْدِ اللَّهِ فَٱتْلَفَهُ كَفَّرَ، كَتَلَّفِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَاحْتَجُ بِحَدِيثٍ عُقْبَةٍ فِي الْفَائِتِ وَمَا عَجَزَ عَنْهُ، لآنً غَايَةَ العِنْقِ جِهَةُ العَبْدِ الْمُعْتَسْقِ، وَلا غَايَـةَ بَعْـدُهُ، بِخِـلاف أَصْحِيَّـةٍ نَذَرَ، لِيَقَاء جَهَةِ الفُقَرَاء الْمُسْتَحَقِّينَ.

وَقِيلُ: قِيمَتُهُ فِي رَقَابٍ.

وَإِنْ نَذَرَ المَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَوْ مَوْضِعِ مِنَ الحَرَمِ أَوْ مَكُةً وَاطْلَقَ، أَوْ قَالَ.

أحدهما: لا يصبحُ وهو الصُّواب، لأنَّه واجبٌ بنذره قبل الكفَّارة.

والاحتمال الثَّاني: يصحُّ.

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (ويلزمه صوم الدَّهر بنذره، فإن أفطر كفّر فقط، فإن كفّر بصيام فاحتمالان). انتهى.

الفسروع - كتاب الأيمان

غَيْرَ حَاجٌ وَلا مُعْتَمِرٍ، لَزِمَهُ الْمُثنَىٰ فِي أَخَدِهِمَا، لآنَّهُ مَثنَى إِلَى عِبَادَةٍ، والمُشْيُ إِلَى العِبَادَةِ أَفْضَلُ مَسا لَـمْ يَشْوِ إِثْيَانَـهُ، لا حَقِيقَةَ مَشْنَى مِنْ مَكَانِهِ نَصَّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَهُ ٱلقَاضِي إِجْمَاعًا، مُخْتَجًّا بِهِ وَبِمَا لَوْ نَلَرَهُ مِنْ مَخَلِّهِ لَمْ يَجُزْ مِنْ مِيقَاتِهِ عَلَى قَضَاءِ الحَجَّ الفَاسِدِ مِنَ الْأَبْصَـٰدِ مِـنْ إخرَامِهِ أَنْ مِيقَاتِهِ، وَقِيلَ هُنَا: أَنْ مِنْ إِخْرَامِهِ إِلَى أَمْنِهِ فَسَادَهُ بِوَطْتِهِ

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ فَرَغَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لا يَرَكَبُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالتَّحَلَّلَيْنِ، عَلَى الْأَصَحُّ فَإِنْ تَرَكَهُ وَرَكِبَ لِعُذْرِ أَوْ غَيْرِهِ فَكَفَّارَةُ يَمِينِ، لآنَّ المَشْيَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَلَمْ يَعْتَبِرُهُ الشَّرْعُ بِمَوْضِعِ كَنَذْرِ التَّحَفِّي وَنَحْوِهِ، فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ قَادِرًا.

وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ رَزَينِ رِوَايَّةً ثَالِثَةً: لَا كُفَّارَةً.

وَرَوَى الْإِمَامُ الْحُمَدُ (٤ُ/٩٧٤): حَدُثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثْنَى: حَدُثَنَا صَالِحُ بْنُ رُسْتُمَ أَبُو عَامِر: حَدُثَنِي كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: «مَا قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا إِلاَّ أَمْرَنَا بِالصَّدَقَةِ، وَنَهَانَا عَنِ الْمُلْلَةِ، قَالَ: وَقَالَ أَلا وَإِنْ مِنَ الْمُلْلَةِ أَنْ يَنْذُرَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرِمَ أَنْفَهُ، أَلا وَإِنْ مِنَ الْمُلْلَةِ أَنْ يَنْذُرَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْجُ مَاشِيًا، فَ إِذَا نَـذَرَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَحْجُ مَاشِيًا فَلْيُهْدِ هَدْيًا وَلْيَرْكَبْ».

وَرَوَاهُ البَيْهَةِيُّ (١٠/ ٨٠) مِنْ حَلِيثِ أَبِي دَاوُد عَنْ صَالِحٍ، وَرَوَاهُ مِنْ حَلِيثِ مُحَمَّدِ بُـنِ عَبْـدِ اللَّـهِ الآنصَـارِيِّ عَـنْ صَالِح.

وَقَالَ: ﴿ فَلْيُهُدِ بَدَنَةً وَلْيَرْكُبُ ۗ ٩.

وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ أَنْ عِنْدَ ابْنِ مَعِينِ وَابْنِ المَدِينِيِّ وَأَبِي حَاتِم، والبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وَفِي مُسْنَدُ أَحْمَلَنَ حَلَّنَا خَلْفُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا الْمُبَارِكُ، عَنِ الْحَسْنِ أَخْبَرَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصْنَيْن، فَذَكَرَ حَليفًا سَبَقَ فِي التَّذَاوِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْصُورِ عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنِ الحَسْن، قَـالَ: كُنْت أَمْشِي مَـعَ عِمْـرَانَ بْمن حُصَيْن، فَذَكَرَ حَدِيثَ «افْرَءُوا القُرْآنَ وَسَلُوا اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّ مَنْ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَقْرَءُونَ القَرْآنَ وَيَسْأَلُونَ النَّاسَ بِهِ * وَهَــذَا إِسْنَادُ مَشْهُورُ جَيِّدٌ، وَشَرِيكَ حَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَعَنْهُ: دَمٌّ.

وَفِي الْمُغْنِي: قِيَاسُ المَذْهَبِ يَسْتَأْنِفُهُ مَاشِيًّا، لِتَرْكِهِ صِفْةَ المُنْذُور، كَتَفْريقِهِ صَوْمًا مُتَتَابِعًا.

وَإِنْ نَذَرَ الْرُكُوبَ فَمَشَى فَالرُّوايَتَان ('')؛ لَآنَ الرُّكُوبَ فِي نَفْسِهِ غَيْرٌ طَّاعَةٍ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَثْنَ إِلَى مَسْجِدِ المَدِينَةِ أَوْ الآقْصَى لَزِمَهُ، والصَّلاةُ، وَيَتَوَجَّهُ مُرَادُهُمْ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ، لآقْضَلِيَّهِ بَيْتِهَا، وَإِنْ عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ حَرَم لَزِمَهُ عِنْدَ وُصُولِهِ رَكْعَتَانِ ذَكَرَهُ فِسِي الوَاضِحِ وَمَذْهَبُ مَالِكِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُدَوَّنَةِ: مَنْ قَال: عَلَيْ المَشْقِ إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ القَدْسِ فَلا يَأْتِيهِمَا أَصَلَا إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ الصَّلاةَ فِي مَسْجِدَيْهِمَا فَلْيَأْتِهِمَا، وَإِنْ نَذَرَ الطُّوَافَ فَاقَلْهُ أُسْبُوعٌ، وَإِنْ نَذَرَ الطُّوَافَ عَلَى أَرْبَعٍ فَطُوافَانَ، نَصُّ عَلَيْهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: هَذَا بَدَلُ وَاجِبٍ.

وَعَنْهُ: وَاحِدٌ، عَلَى رِجْلَيْهِ، وَفِي الكَفَّارَةِ وَجْهَانَ (م ٩)(١).

(١) تنبيه: قوله: (وإن نذر الرّكوب فمشى فالرّوايتان).

يعني: اللَّتين ذكرهما قبل في وجوب كفَّارة يمين أو دم، وقدُّم وجوب كفَّارة يمين.

(۲) (مسألة - ۹): قوله: (وإن نذر الطّواف على أربع فطوافان، نصّ عليه، قال شيخنا: هذا بــدل واجـب، وعنـه: واحـد، علـى رجليه، وفي الكفّارة وجهان). انتهى.

قال الشّيخ، والشّارح: بناءً على ما تقدّم، وقالا: قياس المذهب لزوم الكفّارة لإخلاله بصفة نذره، وإن كان غير مشروع. انتهى. والوجه الثّاني: لا كفّارة عليه.

وَمِثْلُهُ نَذَرَ السَّعْيِ عَلَى أَرْبَعٍ، ذَكَرَهُ فِي الْبُهِجِ، والمُسْتَوْعِبِ. وَكَذَا لَوْ نَذَرَ طَاعَةً عَلَى وَجْهِ مِنْهِيًّ عَنْهُ كَنَذُرِهِ صَلاةً عُرْيَانًا، أَوْ الحَجُّ حَافِيًا حَاسِرًا.

أو المَرْأَةُ الحَجُّ حَاسِرَةً وَفِي بالطَّاعَةِ، وَفِي الكَفَّارَةِ لِتَرْكِهِ المَنْهِيُّ وَجْهَان (م ١٠، ١١)^(١).

وَإَنْ نَذَرَ الحَجُّ العَامَ فَلَمْ يُخُجُّ ثُمُّ نَذَرَ ٱخْرَى فِي العَامِ الثَّانِيُّ فَيَتَوَجُّهُ: يَصِحُ وَأَنَّهُ يَبْدَأُ بِالثَّانِيَّةِ لِفَوْتِهَا، وَيُكَفِّرُ لِتَأْخِيرِ

وَفِي المَعْذُورِ الخِلافُ.

وَلا يَلْزَمُ الوَفَاءُ بالوَعْدِ، نَصُّ عَلَيْهِ (و هـ ش) لآنَّهُ يَحْرُمُ بلا اسْتِثْنَاء، لقوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْء إنِّي فَـاعِلَّ ذَلِـكَ غَدًا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٣٣ – ٢٤]، وَلاَّنَّهُ فِي مَعْنَىَ الْهِبَةِ قَبْلَ القَبْض.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَا: يَلْزَمُ، وَاخْتَارَهُ، وَيَتَوَجُّهُ أَنَّهُ روايَةٌ مِنْ تَأْجِيلِ العَارِيَّةِ، وَالصُّلْح عَنْ عِوَض الْمُتْلِـفِ بِمُؤجَّل، وَلَمَّـا قِيلَ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ: بِمَ يُعْرَفُ الكَذَّابُونَ؟ قَالَ بِخُلْفِ الْمَوَاحِيدِ وَهَذَا مُتَّجَّةً، وَقَالَهُ مِنَ الفُقَهَاء ابْنُ شُبُّرُمَةَ.

وَقَالَ أَبْنُ العَرَبِيُّ المَالِكِيُّ: أَجَلْ مَنْ قَالَهُ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزيز لِقَوْلِهِ: ﴿كَبَرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾ الآيَةَ [الصف: ٣].

وَلِخَبَر: «آيَةُ الْمُنَافِق ثَلاثٌ إذًا وَعَدَ أَخْلَفَ» وَحَمْلاً عَلَى وَغَدٍ وَاجبٍ وَبِإِسْنَادٍ حَسَن «العِــدَةُ عَطِيْـةٌ» وَبِإِسْـنَادٍ ضَعِيـف «العِدَةُ دَيْنٌ» وَذَكَرَ أَبُو مَسْعُودٍ الدَّمَشْقِيُّ، والبَرْقَانِيُّ أَنْ مُسْلِمًا رَوَى ﴿وَلا يَعِذُ الرَّجُلُ صَبِّينُهُ ثُمَّ يُخْلِفُهُ».

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ (٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْن مَسْعُودِ بإسْنَادٍ حَسَن •ثُمُّ لا يَفِي لَهُ»، •فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَسَى الفُجُـورِ، وَفِيــهِ «وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بغَيْروِ» وَفِيهِ عُبَيْدُ بْنُ مَيْمُون المَدَنِّيُّ، رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَوَثْقَهُ أَبْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: مَجْهُولٌ. وَعَن ابْن عَبَّاسَ مَرْفُوعًا ﴿لا تُمَار أَخَاكُ وَلاَ تُمَازِحْهُ وَلا تَعِدْهُ ثُمُّ تُخُلِفُهُ﴾.

رَوَاهُ النَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: فَاقِدَةُ الامْتِثْنَاءِ خُرُوجُهُ مِنَ الكَذِبِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا ﴾

وَذَكَرَ القَاضِي فِي مَسْأَلَةِ الفِرَارِ مِنَ الزُّكَاةِ لَمَّا قِيلَ لَهُ: إنَّ أَصْحَابَ الجُنَّةِ عُوقِبُوا عَلَى تَرْكِ الاسْتِثْنَاءِ فِي القَسَـــم، قَـالَ: لا، لأنَّهُ مُبَاحٌ، وَعَلَى أَنَّ الوَعِيدَ عَلَيْهِمَا.

وَمَذْهَبُ (م): يَلْزَمُ لِسَبَبُ، كَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ تَزَوُّجْ وَأَعْطِيك كَذَا، وَاحْلِفْ لا تَشْتُمنِي وَلَك كَذَا، وإلاَّ لَمْ يَلْزَمْ.

(١) (مسألة – ١٠ – ١١): قوله: (ومثله نذر السُّعي على أربع، ذكره في المبهج، والمستوعب، وكذا لو نذر طاعةً على وجه منهـيّ عنه، كنذره صلاةً عريانًا، أو حجًّا حافيًا حاسرًا، أو المرأة الحجّ حاسرةً وفَّى بالطَّاعة، وفي الكفّارة لتركه المنهيّ وجهان). إنتهى. ذكر مسألتين:

(مسألة - ١٠): السُّعي على أربع.

و(مسألة – ١١): نذر الطَّاعة على وجو منهيُّ عنه.

وجزم بما قاله في المبهج، والمستوعب وابن حمدان في الرَّعاية الكبرى.

وقال أيضًا: فإن قال: حافيًا حاسرًا كفّر ولم يفعل الصُّفة.

وقيل: يمشي منذ أحرم. انتهى.

وذكر في القواعد الأصوليَّة هذه المسائل وعددها وقال: قياس المذهب الوفاء بالطَّاعة على الوجه المشروع، والغـــاءٌ لتلـك الصُّفـة، ويخرج في الكفارة وجهان.

ولكن نقل المرُّوذيُّ فيمن نذر أن يقرأ عند قبر أبيه: يكفِّر بمينه ولا يقرأ. انتهى.

والصُّواب: الإتيان بالطّاعة على الوجه المشروع، وقياس قول الشّيخ الموفَّق، والشّارح وجوب الكفّارة، والمصنّف قـــد قــاس هــذه المسائل على الَّتي قبلها، وقد علمت حكم ما قبلها، والله أعلم.

فهذه إحدى عشرة مسألةً في هذا الباب.

(ق): قولي الشافعي

الفسروع - كتاب الأيمان

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٥)، والتَّرْمِذِيُّ (٢٦٣٣) عَنْ أَبِي النَّعْمَانِ عَنْ أَبِي وَقَّــاصِ وَلا يُعْرَفَـانِ عَـنْ زَيْـــدِ بْــنِ أَرْقَــمَ مَرْفُوعًا «إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَمِنْ نِيْتِهِ أَنْ يَفِيَ فَلَمْ يَفْ وَلَمْ يَجِئْ لِلْمِيعَادِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ».

وَتَقَدُّمَ آخِرَ كِتَابِ الآيْمَانِ العَهْدُ وَأَنَّهُ غَيْرُ الوَعْدِ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى اليَمِينِ، والآمَانِ، والذَّمَّةِ، والحِفظِ، والرَّعَايَةِ، والوَصِيَّةِ

ر عبي. وَلَنِي سَيِّدِ الاسْتِغْفَارِ: «وَإِنَّا عَلَى عَهْدِك وَوَعْدِك مَا اسْتَطَغْت». قَالَ ابْنُ الجَوْزِيُّ: قَالَ الْفُسِّرُونَ: العَهْدُ الَّذِي يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ الَّذِي يَحْسُنُ فِعْلُهُ، والوَعْدُ مِنَ العَهْدِ. وَقَالَ فِي ﴿وَأَوْفُوا بِالعَهْدِ﴾ [الإِسراء: ٣٤] عَامٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبَّهِ وَبَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ الزَّجَّاجُ، كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِـهِ أَوْ نَهَى عَنْهُ فَهُو مِنَ العَهْدِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

graph of productions and the second

كتاب القضاء

وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ كَالإِمَامِ، عَلَى الأَصَحُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَقَدْ وَأُوجَبُ النَّبِي ﷺ تَأْمِيرَ الوَاحِدِ فِي الاجْتِمَاعِ القَلِيلِ العَارِضِ فِسي السُّفَرِ»، وَهُـوَ تُنْبِيـةٌ عَلَى أَنْـوَاعِ الاجْتِمَاع.

والرَّأَجِبُ: اتِّخَاذُهَا دِينَا وَقُرْبَةً، فَإِنْهَا مِنْ أَفْضَلِ القُرْبَاتِ، وَإِنْمَا فَسَنَدَ حَالُ الآكثَوِ لِطَلَبِ الرُّيَاسَةِ، والمَالِ بِهَا، وَمَنْ فَعَـلَ مَا يُمْكِنُهُ لَمْ يُلْزَمْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ.

وَلِمُسْلِيمُ (١٤٣) عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مَرْقُوعًا «مَا مِنْ أُمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْسُلِمِينَ ثُمَّ لا يَجْهَـــدُ لَهُــمْ وَيَنْعَسَحُ إلاَّ لَــمْ يَلنحُــلُ عَهُمْ الجَنَّةَ».

وَعَنْهُ: سُنَّةً، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

. وَعَنْهُ: لا يُسَنَّ دُخُولُهُ فِيهِ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: لا يُمْجبُنِي، هُوَ أَسْلَمُ، وَذَكَرَ مَا رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا •لَيَأْتِيَن عَلَى القَاضِي العَدْلِ سَاعَةٌ يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْض بَيْنَ اثْنَيْن فِي تَمْرَةٍ!.

فَعَلَى الآوَّل يَلْزَمُ الإَمَّامَ أَلَّ يُنَصَّبَ بِكُلُّ أَقْلِيمٌ قَاضِيًا، أَفْضَلَ مَنْ يَجِدُ عِلْمًا وَوَرَحًا، وَيَأْمُرُهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَتَحَرَّي العَــذلَ، وَأَنْ يَسْتَخْلِفَ بَكُلُّ صُقْعَ أَصْلُحَ مَنْ يَجِدُ لَهُمْ.

وَفِي كِتَابِ ۚ الآدَيِيِّ: ۚ عَلَى الْإِمَامِ نَصْبُ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ، وَمَنْ طَلَبَ وَلَمْ يُوثَقُ بِغَيْرِهِ وَلَمْ يَشْغَلُهُ عَنْ أَهُمَّ مِنْهُ تَعَيَّنَ.

وَقِيلَ: وَيَلْزَمُهُ طَلَبُهُ.

وَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: إِنْ كَانَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلٍ فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ قَصْدِهِ إِرَالَتَهُ أَثِيبَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثُرُهُ لِيَخْتَصُّ بِالنَّظْرِ أَبِيــحَ، فَإِنْ ظَـنُّ عَدَمَ تَمْكِينِهِ فَاحْتِمَالان.

وَقِيلَ: يَحْرُهُ بِخُوفِهِ مَيْلاً، وَإِنْ وَيْقَ بِغَيْرِهِ فَيَتَوَجَّهُ، كَالشَّهَادَةِ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ مُخْتَلِفٌ (م ١)(١).

فَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ كُرةً لَهُ طَلَّبُهُ.

رَعَنْهُ: لا، لِقَصْلَدِ أَلَحْقُ وَدَفْعِ غَيْرِ الْمُسْتَحِقُّ.

وَيَتُوَجُّهُ وَجُهُ: بَلْ يُسْتَخَبُّ إَذَٰنَ.

وَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: وَيَتَوَجَّهُ وَجَهُ: يَحْرُمُ بِدُونِهِ، وَذَكَرَ الْمَاوَرْدِيُّ أَنَّهُ لِقَصْدِ المُنْزِلَةِ، والْمُبَاهَاةِ يَجُوزُ اتَّفَاقًا، وَإِنْ طَائِفَــَّةٌ كَرِهَتُـهُ ذَنْ، وَطَائِفَةٌ لا.

قَالَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: •مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُــهُ جَـوْرَهُ فَلَـهُ الجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلَهُ فَلَةَ النَّارِهِ.

والْمَرَادُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَهْلُ لَهُ، وإلاَّ حَرُمَ، وَقَدَحَ فِيهِ (و ش) وَغَيْرُهُمْ، وَإِنْ طَلَبَ لَمْ يُجَب.

رَقِيلَ: الإجَابَةُ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ نَفْسَهُ.

وَيْهِلُ: مَعَ خُمُولِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ فَقُرُو، وَسَأَلُهُ أَبُو دَاوُد: الرَّجُلُ فِي الغَزْو يُريدُ الوَالِي يَجْعَلُهُ عَلَى الثَّغْرِ أَوْ عَلَى ضُعَفَاءَ، وَهُوَ لا يُحِبُّ يَعْرِفُهُ الوَالِي، قَالَ: لا بَأْسَ، فَرَاجَعْتُه فَقَالَ: أَرَى إِنْ كَانَ عِنْلَهُ نَجْلَةٌ يَوْجُو أَنْ يَنْجُوا بِسَبَبِهِ فَيْكُونُ عَلَيْهِمْ، مَا أَحْسَنَهُ.

وَيُحْرُمُ بَلْكُ مَالِ فِيهِ وَأَخْذُهُ وَطَلَّبُهُ وَفِيهِ مُبَاشِرٌ أَهْلٌ.

وَظَاهِرُ تَخْصِيصِهُمُ الْكَرَاهَةُ بِالطُّلَبِ ۚ أَنَّهُ لَا يُكُرَّهُ تَوَّلِيَّةُ الحَرِيصِ، وَلا يَنْفِي أَنْ غَيْرَهُ أُولَى.

وَيَتُوَجُّهُ وَجُهُ: يُكُرُهُ.

(۱) (مسألة - ۱): قوله: (وإن وثق بغيره فيتوجّه كالشّهادة، وظاهر كلامهم مختلف). انتهى.

قلت: الصُّواب التَّرك، ولا سيُّما في هذه الأزمنة، وهذا ممَّا لا شكَّ فيه الآن.

وَفِي ﴿الصَّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ٢٧٣٠، م: ١٧٣٣): عَنْ أَبِي مُوسَى مَرْقُوعًا: ﴿إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُولِّي هَذَا العَمَلَ أَحَــدًا سَــالَهُ، وَلا أحَدًا حَرُصَ عَلَيْهِ.

وَقَلْ قَالَ فِي الْغُنْيَةِ فِي إِمَامِ الصَّلَاةِ: لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِمَامًا مَنْ يُحِبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَهُوَ يَجِدُ مَنْ يَكُفِيهِ ذَلِكَ، وَإِنْمَا وَلْسَ عليه السلام زيّادَ بْنَ الحَارِثِ الصَّدَافِيُّ لِمَا رَآهُ مِنَ المَصْلَحَةِ لِقَوْمِهِ لا لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ، وتَصِيحُ وِلاَيَةُ مَفْضُولِ.

وَقِيلَ: لِلْمُصْلَحَةِ.

وَتُشْتَرَطُ لِلصَّحَّةِ تَوْلِيَةُ إِمَامٍ أَوْ نَاثِبِهِ فِيهِ، وَأَنْ يُعْرَفَ المُولَى صَالِحًا لِلْقَضَاءِ، وَتَعْيِينُ مَا يُولِّيهِ الحُكْمَ فِيهِ مِـنْ عَمَـلٍ أَوْ

بعد. وَعَنَهُ: وَعَدَالَةُ الْمَرَلِّي وَعَنْهُ: سِوَى الإمَامِ. وَصَرِيحُ التَّوْلِيَةِ: وَلَيْتُك الحُكْمَ، أَوْ قَلْدَتُكَهُ، أَوْ فَوَّضْت، أَوْ رَدَدْت، أَوْ جَعَلْت إلَيْك الحُكْمَ، أَوْ اسْتَخْلَفْتُك، أَوْ اسْتَنْبَتُكَ فِي الحُكْمِ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهَا وَقَبِلَ الْمُولِّى الحَاضِرُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ الغَاهِبُ بَعْدَهُ، والآصَحُ أَوْ شَرَعَ غَاهِبٌ فِي الْعَمَـلِ

وَفِي كِتَابِ الآدَمِيِّ: يَشْتَرِطُ فَوْرِيَّةَ القَبُولِ مَعَ الحُضُورِ. وَالكِنَايَةُ نَحْوُ: اعْتَمَدْت، أَوْ عَوَّلُت عَلَيْك، وَوَكَلْت، أَوْ أَسْنَدْت إلَيْك، فَتَنْعَقِدُ بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: فَاحْكُمْ.

وَالْأُولَى مُكَاتَبَتُهُ بِهَا إِنْ كَانَ بِبَلَدٍ آخَرَ.

وَتَثْبُتُ بِشَاهِدِينَ، وَالْأَصِحُ: وَبِاسْتِفَاضَةٍ مَعَ قُرْبِ مَا بَيْنَهُمَا، كَخَمْسَةِ أَيَّام، وأطْلَق الآدَمِيُ: أو اسْتِفَاضَةٌ، وَظَاهِرُهُ مَعَ البُعْدِ، وَهُوَ مُتَّجَةً.

وَتُفِيدُ وِلاَيَةُ الحُكُمِ العَامَّةِ، وَيَلْزَمُ بِهَا فَصْلُ الخُصُومَةِ، وَاخْدُ الحَقَّ وَدَفْعُهُ لِرَبِّهِ، والحَجْرُ لِفَلَسِ أَوْ مَنْفِ، والنَّظَرُ فِي مَال غَيْرِ رَشِيدٍ، والنَّظَرُ فِي وُقُوفِ عَمَلِهِ لِيَعْمَلَ بِشَرْطِهَا، وَفِي مَصَالِح طُرُق عَمَلِهِ وَافْنِيَتِهِ، وَتَنْفِيدُ الوَصَايَا، وَتَزْويجُ مَنْ لا وَلِي لَهَا، وَتَصَفَّحُ حَالِ شُهُودِهِ وَأَمَنَاهِهِ، وَإِقَامَةُ الحُدُودِ، وَإِقَامَةُ الجُمُعَةِ، والعِيدِ مَا لَمْ يُخْصًا بِإِمَامٍ، وَكَذَا جِبَايَةُ الخَرَاجِ، والزُّكَاةِ.

وَقِيلَ: فِي الْخَرَاجِ.

قَالَ فِي النَّبْصِيرَةِ: وَالاحْتِسَابُ عَلَى البَاعَةِ، والمُشْتَرِينَ، والزَامُهُمْ بِالشَّرْعِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: مَا يَسْتَفِيدُهُ بِالولايَةِ لا حَدُّ لَهُ شَرْعًا، بَلْ يُتَلَقَّى مِنَ اللَّفْظِ، والآخوالِ، والعُرْف.ِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: أُمِيرُ البَلَٰدِ إِنَّمَا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَى الآدَبِ، وَلَيْسَ إَلَيْهِ المَوَارِيثُ، والوَصَايَا، والفُرُوجُ، والحُدُودُ، والرَّجْمُ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا إِلَى القَاضِي.

وَيَجُوزُ أَنْ يُولِّيَهُ عُمُومُ النَّظَرِ فِي عُمُومِ العَمَلِ، وَأَنْ يُولِّيَهُ خَاصًا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ فِيهِمَا، فَيُولِّيَهُ عُمُومَ النَّظَرِ أَوْ خَاصَّهُ بِمَحَلَّةِ خَاصَّةٍ فَيَنْفُذُ حُكْمَهُ فِي مُقِيمٍ بِهَا وَطَارِئِ إِلَيْهَا فَقَطْ، وَلا يَسْمَعُ بَيْنَةً فِي غَيْرِ عَمَلِهِ وَهُوَ مَحَلُّ حُكْمِهِ، وتَجِبُ إِعَـادَةُ اَلشَّهَادَةِ، ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ، والقَاضِيِّ وَغَيْرُهُمَا، كَتَعْدِيلِهَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن، وَلَهُ تَوْلِيَةُ حَاكِمَيْن فَٱكْثَرَ بَبَلَدٍ.

وَقِيلَ: إن اتَّحَدَ عَمَلُهُمَا.

وَتِيلَ: أَوْ الزُّمَنُ أَوْ المَحَلُ فَلا، وَيُقَدِّمُ قَوْلُ الطَّالِبِ وَلَوْ عِنْدَ نَاقِبِ (و) فَإِنِ اسْتَوَيَا فَأَقْرَبُ الحَاكِمِيْنِ ثُمَّ القُرْعَةُ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ اتَّفَاقُهُمَا.

قَالَ حَرْمَلَةُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ لا شُعْبَةُ مَا عُرِفَ الحَدِيثُ بِالعِرَاقِ، كَانَ يَجِيءُ إِلَى الرَّجُــلِ فَيَقُــولُ لَــهُ لا تُحَــدُث، وإلاَّ استعديت عليك السلطان.

وَفِي الرِّعَايَةِ: يُقَدُّمُ مِنْهُمَا مَنْ طَلَبَ حُكْمَ الْمُسْتَنِيبِ.

وَفِي النُّرغِيبِ: إنْ تَنَازَعَا أَقَرَعَ.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إنْ كَانَا فِي الحَاجِزِ كَدِجْلَةَ، والفُرَاتِ لَيْسَ الحَاكِمُ فِي ولايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا فَإِلَى الوَالِي الأَعْظَمُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ۚ أَيُّهُمَا سَبَقَ ۚ إِلَيْهِ بِالَدُّعْوَى تَعَيَّنَ حُكِّمُهُ عَلَى الخَصْمُ، وَلاَ وَجُهَ لَهُ، لَآنُ المَكَانَ لَيْسَ تُحْتَ وِلايَتِهِمَا، فَــلا ندوى.

وَيُشْتَرَطُ كُون القَاضِي بَالِغًا عَاقِلاً ذَكَرًا مُسْلِمًا عَدْلاً، وَلَوْ تَاثِبًا مِنْ قَذْفُو، نُصَّ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنْ فُسُّقَ بِشُبْهَةٍ فَوَجْهَان، مُتَكَلِّمًا سَمِيعًا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الفَرَج فِي كُتُبُو كُوْنَهُ بَالِغًا.

وَفِي الانْتِصَار فِي صَبِحَّةِ إِسْلاَمِهِ: لا نَعْرِفُ فِيهِ رَوَايَةً فَإِنْ سَلِمَ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: يَخْتَمِلُ الْمُنْعَ، وَإِنْ سَلِمَ، بَصِيْرًا حُرَّا، وَفِيهِمَا وَجْدٌ، وَقِيلَ بِهِ فِي عَبْدٍ، قَالَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَأَبُو الخَطَّابِ. وَقَالَ أَيْضًا فِيهِ: بِإِذَن سَيِّدِهِ، مُجْتَهِدًا إِجْمَاعًا، ذَكَرَهُ ابْنُ حَرْمٍ، وَٱنْهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنْهُ لا يَحِلُّ لِحَاكِم وَلا لِمُفْتِ تَقْلِيكَ رَجُل فَلا يَحْكُمُ وَلا يَفْتِي إِلاَّ بِقَوْلِهِ.

وَّفِي الإِفْصَاٰحِ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ انْمَقَدَ عَلَى تَقْلِيدِ كُلَّ مِنَ المُذَاهِبِ الآرْبَعَةِ، وَأَنَّ الحَقَّ لا يَخْرُجُ عَنْهُمْ، وَيَسَاتِي فِي العَدَالَةِ لُزُومُ التَّمَذُهُبِ بِمَذْهَبِ، وَجَوَارُ الانْتِقَالِ عَنْهُ قَالَ الشَّيْخُ: النَّسْبَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي الفُرُوعِ كَالآثِمَّةِ الآرْبَعَةِ لَيْسَتْ بِمَذْمُومَةٍ، فَإِنَّ اخْتِلافَهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةً، وَاتَّفَاقَهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً.

قَالَ بَعْضُ الحَنَفِيَّةِ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الإِجْمَاعَ لَيْسُ عِبَارَةُ عَنِ الآرْبَعَةِ وَأَصْحَابِهِمْ، وَلَيْسَ فِي كَلامِ الشَّيْخِ مَا فَهِمَــهُ هَـذَا، قَالَ الخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: رُوِيَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «اخْتِلافُ أَمْتِي رَحْمَةٌ» ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمِ (١١/ ٩١) فِي الوَصَايَا.

وَرَوَىَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رَوَايَةِ جُوَيَّيْرٍ وَهُوَ مَتْرُوكُ عَنِ الضَّحَّاكِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَّلَمْ يَلْقَهُ مَرْفُوعًا: «مَهْمَا أُوبِيَّتُمْ مِسَ كِتَابِ اللَّهِ فَلسَّنَةِ نَبِي مَاضِيَةٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ شَنَّهُ نَبِي فَمَا قَالَ اللَّهِ فَالعَمَلُ بِهِ الْمَعْدِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلسَّنَةٍ نَبِي مَاضِيَةٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ شَنَّهُ نَبِي فَمَا قَالَ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النَّجُومِ فِي السَّمَاءِ فَاتُهَا أَخِذَتُمْ بِهِ الْمَتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلافُ أُصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النَّجُومِ فِي السَّمَاءِ فَاتُهَا أَخِذَتُمْ بِهِ الْمَتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلافُ أُصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النَّجُومِ فِي السَّمَاءِ فَاتُهَا أَخِذَتُمْ بِهِ الْمَتَدَيْتُمْ، وَاخْتِلافُ أُصْحَابِي لِكُمْ رَحْمَةٌ».

ثَمُّ رَوَاهُ مِنْ رِوَايَةِ جُوَيْبِرِ أَيْضًا عَنْ جَوَابِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا مُرْسَلاً بِنَحْوِهِ.

قَالَ البَّيْهَةِيُّ: حَلِيثٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَمَّ يَثْبُتُ لَهُ إِسْنَادٌ.

وَمِنَ العَجَبِ: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ سَعِيدِ الدَّارِمِيُّ صَحَّحَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَام، حَدَّثَنِي أَبَيِّ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنْ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ كَانَ يَقُولُ: مَا يَسُسرُنِي أَنْ أَصْحَـابَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ يَخْتَلِفُوا لاَنْهُمْ لَوْ لَمْ يَخْتَلِفُوا لَمْ تَكُنْ رُخْصَةً.

وَقَالَ سُفْيَانُ النُّوْدِيُّ عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدِ عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: اخْتِلافُ أَصْحَابٍ مُحَمَّدٍ ﷺ رَحْمَـةً لِعِبَـادِ اللَّـهِ تَعَالَى.

وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ قَالَ: أَهْلُ العِلْمِ أَهْلُ تُوسِعَةٍ.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ: وَمُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، لِلضُّرُورَةِ.

وَاخْتَارَ فِي الإفْصَاحِ، والرِّعَايَةِ: أَوْ مُقَلَّدًا، وَقِيلَ فِيهِ: يُفْتِي ضَرُورَةً.

وَقَالَ ابْنُ بَشَارٍ: مَا أَعِيبُ عَلَى مَنْ يَحْفَظُ خَمْسَ مَسَائِلَ لَآحْمَدَ يُفْتِي بِهَا، وَظَاهِرُ نَقْلِ عَبْـدِ اللَّـهِ: يُفْتِـي غَـيْرُ مُجْتَهِـدِ، ذَكَرَهُ القَاضِي، وَحَمَلَهُ شَيْخُنَا عَلَى الحَاجَةِ.

نَقَلَ عَبْدُ اللّهِ فِيمَنْ عِنْدَهُ كَتَبَ فِيهَا قُوْلَ النّبِيِّ ﷺ، والصّحابَةِ، والتّابِعِينَ: لا يَجُوزُ عَمَلُهُ وَقَضَاؤُهُ بِمَا يَشَاءُ حَتَّى يَسْأَلَ أَهْلَ العِلْمِ مَا يُؤْخَذُ بِهِ، فَعَلَى هَذَا يُرَاعِي ٱلْفَاظَ إِمَامِهِ وَمُتَاخِّرِهَا، ويَقَلّدُ كِبَارَ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ، وظاهِرُهُ أَنْهُ يَحْكُمُ وَلَوْ اعْتَقَدَ خِلافَهُ، لاَنَهُ مَقَلَدٌ وَأَنْهُ لا يَخْرُجُ عَن الظَّاهِرِ عَنْهُ، فَيَتَوَجَّهُ مَعَ الاسْتِوَاء الخِلافُ فِي مُجْتَهدٍ.

وَنَقَلَ عَنْهُ الْأَثْرَمُ: قَوْمٌ يُفْتُونَ هَكَذَا يَتَقَلَّدُونَ قَوْلَ الرَّجُلُّ وَلا يُبَالُونَ بالحَديثِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ لآحْمَدَ بْنِ الحَسَنِ: ألا تَعْجَبُ؟ يُقَالُ لِلرَّجُلِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلا يَقْنَعُ، وَقَالَ فَلانٌ فَيَقْنَعُ. وَقَالَ لَهُ أَبُو دَاوُد: الرَّجُلُ يَسْأَلُ أَدِلَّةُ عَلَى إنْسَانِ يَسْأَلُهُ، قَالَ: إذَا كَانْ يُفْتِي بِالسُّنَّةِ لا يُعْجِبُنِي رَأَيُ أَحَدٍ.

الفروع - كتاب القضاء

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: عَجَبًا لِقَوْم عَرَفُوا الإسْنَادَ وَصِحْتَهُ يَدَعُونَهُ وَيَذْهَبُونَ إِلَى رَأْي سُفْيَانَ وَغَيْرُو.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرُ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ آمُرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً﴾ [النور: ٣٦] الفِتْنَةُ الكُفُرُ.

وَيَحْرُمُ الحُكْمُ، والفُتْيَا بِالهَوَى إِجْمَاعًا، وَيِقُول أَوْ وَجْهِ عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ، إِجْمَاعًا، وَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِيمَا لَهُ وَعَلَيْهِ، إَجْمَاعًا، قَالَهُ شَيْخُنَا وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ عَارِفًا بالكِتَابَةِ.

وَقَالَ الْحِرَقِيُّ وَصَاحِبُ الرَّوْضَةِ، والحَلْوَانِيُّ وَابْنُ رَزينِ وَشَيْخُنَّا: وَرَعًا.

وَقِيلَ: وَزَاهِدًا، وَأَطْلَقَ فِيهِمَا فِي التَّرْغِيبِ وَجْهَيْن.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لا مُغَفَّلاً، وَقَالَ القَاضِي فِي مَوْضِعٍ: لا بَلِيدًا.

وَقَالَ أَيْضًا: لا نَافِيًا لِلْقِيَاسِ، وَجَعَلَهُ ظَاهِرَ كَلامِهِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الوِلاَيَةُ لَهَا رُكَنَانِ: القُوَّةُ، والآمَانَةُ، فَالقُوَّةُ فِي الحُكْمِ تَرْجِعُ إِلَى العِلْمِ بِــالعَدْلِ وَتَنْفِيــذِ الحُكْــمِ، والآمَانَـةُ تَرْجعُ إِلَى خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تُعْتَبَرُ حَسَبَ الإمكان.

وَيَجِبُ تَوْلِيَةُ الأَمْثَلَ فَالْآمْثَلَ وَأَنْ عَلَى هَذَا يَدُلُ كَلامُ أَخْمَدَ وَغَيْرُهُ، فَيُولِّي لِعَدَم أَنْفَعَ الفَاسِقِينَ وَأَقَلِّهِمَا شَـرًا، وَأَعْدَلَ الْمَلَّدِينَ وَأَعْرَفَهُمَا بِالتَّقْلِيدِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ الْمُرُوذِيُّ نَقَلَ فِيمَنْ قَالَ لا أَسْتَطِيعُ الْحُكْمَ بِالعَدْلِ: يَصِيرُ الْحُكْمُ إِلَى أَعْدِلَ مِنْهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: قَالَ بَعْضُ العُلَمَاء: إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلاَّ فَاسِقْ عَالِمٌ، أَوْ جَاهِلُ دِينِ قُدُّمَ مَا الحَاجَةُ إِلَيْهِ أَكْثُرُ إِذَنْ، وَقَدْ وَجَدْت بَعْضَ فُضَلاء أَصْحَابِنَا فِي رَمَنِنَا كَتَبَ لِلأُنْسِ بِهِ مَا يُوافِقُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الْحُوَارِزْمِيُّ: لِوِلاَيَةِ أَنْفَى تَكْبُرُ وَتَصْغُــرُ بوالِيهَا، وَمَطِيَّةٍ تَحْسُنُ وَتَقْبُحُ بِمُمْتَطِيهَا.

فَالْآعْمَالُ بِالعُمَّالَ كَمَا أَنَّ النِّسَاءَ بِالرِّجَالِ، والصُّدُورُ مَجَالِسُ ذَوي الكَمَال.

وَقَدْ عُرِفَ مِمَّا مَنَبَّقَ أَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلا كَرَاهَةَ فِيهِ، فَالشَّابُّ المُتَّصِفُ بِالصَّفَاتِ كَغَيْرِهِ، لَكِنَّ الْآسَنُ أُولَى مَعَ النَّسَاوِي، وَيَرَجُعُ أَيْضًا بِحُسْنِ الخَلْقِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ أَكْمَلُ فِي الصَّفَاتِ.

وَيُوَلَّى الْمُولَّى مَعَ الْعَلَيْتِهِ، وَكَانَ نَافِعُ بُنُ عَبْدِ الحَارِثِ الحُزَاعِيُّ وَهُوَ صَحَابِيٌّ خِلافًا لِلْوَاقِدِيٌّ عَـامِلاً لِعُمْسَرَ، عَلَى مَكُةً، فَلَقِيهُ بِعُسْفَانَ، فَقَالَ لُهُ: مَنِ اسْتَغْمَلْت عَلَى أَهْلِ الوَادِي؟ يَعْنِي مَكُّةً، لأَنْ الوَادِي مُنْفَرِجٌ مَا بَيْسَنَ كُسلُّ جَبَلَيْسِ، فَقَالَ: الْبَنُ أَبْزَى مَوْلَى نَافِعِ هَذَا، وَهُوَ مُخْتَلُفٌ فِي صُحْبَتِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى مَوْلَى نَافِعِ هَذَا، وَهُوَ مُخْتَلُفٌ فِي صُحْبَتِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَمَنِ ابْنُ أَبْزَى؟ فَقَالَ: مَوْلَى مِنْ مُوالِينَا، فَقَالَ: اللهُ قَارِئَ لِكِتَابِ اللَّهِ، عَالَمٌ بِالفَرَافِضِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَـا إِنْ نَبِيْكُمْ ﷺ قَـذُ قَالَ: وإنْ اللّهُ تَعَالَى لَهُ عُمَرُ: أَمَـا إِنْ نَبِيْكُمْ ﷺ قَـذُ

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨١٧)، وَأَحْمَدُ (١/ ٣٥)، وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: عَالَمٌ بِالفَرَائِضِ ﴿قَاضٍ ۗ، وَلا يَمْنَعُ ذَهَابُ عَيْنِ وِلايَـةِ الإِمَامَـةِ الكُبْرَى، ذَكَرَهُ أَصْحَائِنَا.

فَصل

والمُجْتَهِكُ: مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ الحَقِيقَةِ، والمُجَازَ، والآمْرَ، والنَّهْيَ، والمُبَّلَ والمُجْمَلُ، والمُتَنسَابِهُ، والمُجْتَفَى، والمُسْتَثَنَى والْمُسْتَقَى، والمُسْتَثَنَى والْمُسْتَقَى، والمُسْتَثَنَى والْمُسْتَقَى، والمُسْتَقَى، والمُسْتَقَنَى والمُسْتَقَنَى والمُسْتَقَنَى والمُسْتَقَى، والمُجْمَعَ عَلَيْهِ، والمُخْتَلَفَ فِيهِ، والقِيَاسَ وَشُرُوطَهُ وَكَيْفَ يَسْتَنْبِطُ، والعَرَبِيَّةُ المُتَدَاوَلَةُ بِحِجَازٍ وَآخَادَهَا، مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالآخْكَامِ، والمُجْمَعَ عَلَيْهِ، والمُخْتَلَفَ فِيهِ، والقِيَاسَ وَشُرُوطَهُ وَكَيْفَ يَسْتَنْبِطُ، والعَرَبِيَّةُ المُتَدَاوَلَةُ بِحِجَازٍ وَشَام وَعِرَاق.

فُمَنْ عَرَفُ أَكْثَرَهُ صَلَّحَ لَلْفَتَيَا، والقَضَاء.

وَقِيلَ: وَيَعْرِفُ أَكْثَرَ الْفِقْهِ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ: مَنْ حَصَّلَ أُصُولَ الْفِقْهِ وَفُرُوعَهُ فَمُجْتَهِدٌ وَلا يُقَلَّدُ أَحَدًا.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ مَعَ ضِيقِ الوَقْتِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: لَهُ لِخَوْفِهِ عَلَى خُصُومٍ مُسَافِرِينَ فَوْتُ رُفْقَتِهِمْ فِي الآصَحِّ، وَيَتَجَزَّأُ الاجْتِهَادُ، فِي الآصَحِّ. وَقِيلَ: فِي بَابِ لا مَسْأَلَةٍ.

وَيَلْزَمُ وَلِيُّ الْآمْرِ مَنْعُ مَنْ لَيْسَ أَهْلاً.

قَالَ شَيْخُنَا: وَأَكَثُرُ مَنْ تَمَيَّزَ فِي العِلْم مِنَ الْمُتَوَسَّطِينَ إِذَا نَظَرَ وَثَامَّلَ أَدِلَّةَ الفَريقَيْن بقَصْدٍ حَسَن، وَنَظَر تَامَّ تَرَجُّـحَ عِنْـدَهُ أَحَدُهُمَا، لَكِنْ قَدْ لا يَثِقُ بَنَظَرِهِ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ عِنْدَهُ مَا لا يَعْرِفُ جَوَابَهُ، والوَاجَبُ عَلَى مِثْـلِ هَـٰذَا مُوَافَقَتُهُ لِلْقَـوْلِ الَّـذِي تْرَجُّحَ عِنْدَهُ بِلا دَعْوَى مِنْهُ لِلاَجْتِهَادِ، كَمُجْتَهِلِر فِي أَعْبَانِ الْمُغْتِينَ، والآثِمْةِ إذَا تَرَجُّحَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا قَلَّدَهُ.

وَالدُّلِيلُ الْخَاصِ الَّذِي يُرَجِّحُ بِهِ قَوْلاً عَلَى قَوْل ِأُولَى بِالاتَّبَاعِ مِنْ دَلِيلٍ عَام عَلَى أَنْ أَحَدَهُمَا أَعْلَمُ وَأَذَينُ.

وَعِلْمُ أَكْثَرِ النَّاسِ بِتَرْجِيحٍ قُولًا عَلَى قُول فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ أَيْسَرُ مِنْ عِلْمِ أَحَدِهِمْ بِأَنْ أَحَدَهُمَا أَعْلَـمُ وَأَدْيَنُ، لآنَّ الحَـقُ

وَيَجِبُ أَنْ يُنَصِّبَ عَلَى الْحُكُم دَلِيلاً.

وَأُدِلَّةُ الآخْكَامِ مِنَ الكِتَابِ، وَالسَّنَّةِ، والإجْمَاعِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا الصَّحَابَةُ وَإِلَى اليَومِ بِقَصْدٍ حَسَنِ، بِخِلافِ الإمَامِيَّةِ. وَقَالَ أَيْضًا: النَّبِيهُ الَّذِي سَمِعَ اخْتِلافَ العُلَمَاءُ وَأُدِلَّتَهُمْ فِي الجُمْلَةِ عِنْدَهُ مَا يَصْرِفُ بِهِ رُجْحَانَ القَول، قَال: وَلَيْسَ لِحَاكِم وَغَيْرِهِ أَنْ يَبْتَلِيعَ النَّاسَ بِقَهْرِهِمْ عَلَى تَرْكُ مَا يُسَوِّغُ، والزَامِهِمْ بِرَأْيِهِ وَاغْتِقَادِهِ، اتَّفَاقًا، فَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ لِغَيْرِهِ مِثْلُمهُ وَالْوَامِهُمْ وَالنَّذَ مِنْ الدَّمْهِ وَمَا عَلَى تَرْكُ مَا يُسَوِّغُ، والزَامِهِمْ بِرَأْيِهِ وَاغْتِقَادِهِ، اتَّفَاقًا، فَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ لِغَيْرِهِ مِثْلُمهُ وَأَفْضَى إِلَى التَّفَرُق، والاختِلاف.

نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ حَسَّانَ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَيَقِيسَ إلاّ رَجُــلٌ عَالِمٌ كَبِسِرٌ يَعْرِفُ كَيْـفَ يُشَبُّهُ الشيء بالشيء.

وَّ نَقُلُ أَبُو اَلَحَارِثِ: لا يَجُوزُ الاخْتِيَارُ إلاَّ لِعَالِم بالكِتَابِ، والسُّنَّةِ مُمَيِّزٍ، فَيَخْتَارُ الآفْرَبَ، والآشبّة بِهِمَا فَيَعْمَلُ بِهِ. قالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ لِلإِمَامِ أَنْ يُولِّيَ حَاكِمًا، وَلَا يَجِلُّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمُ وَلا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يُغْتِيَ، حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَأَقَاوِيلِ أَهْلِ العِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، عَالِمًا بِلِسَانِ بالكِتَابِ نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ، وَفَرْضِهِ وَأَدْبِهِ، عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَأقاوِيلِ أَهْلِ العِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، عَالِمًا بِلِسَانِ اَلْعَرَبِ، عَاقِلاً، يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمُشْتَبِهِ؛ وَيَعْقِلُ القِيَاسَ، عَدْلاً. ۗ

قَالَ البَيْهَقِيُّ: وَاشْتَرَطَ فِيَ القَايِيمِ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا كَيْفَ يَاخُذُ الآخادِيثَ، فَلا يَـرُدُ مِنْهَــا ثَابِتَــا، وَلا يُثْبِـتُ مِنْهَــا

ضَمِيفًا، وَسُوْلَ آبْنُ الْمُبَارَكِ: مَتَى يُفْتِي الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالآثَوِ، بَصِيرًا بِالرَّأْي. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيُّ: لا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَصِحُّ مِسًا لا يَصِيحُ، حَتَّى لا يَحْشَجُ بِكُلُّ شَيْءٍ، وَحَتَّى يَعْلُمُ مَخَارِجُ الْعِلْمِ.

وَفِي وُجُوبِ تَقْدِيمٍ مَعْرِفَةِ الفِقْهِ عَلَى أُصُولِهِ وَجْهَان (م ٢)(١).

وَيُقَلِّدُ العَامِّيُّ مَنْ ظُنَّهُ عَالِمًا.

(١) (مسألة – ٢): قوله: (وفي وجوب تقديم معرفة الفقه على أصوله وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب تقديم معرفة الفقه، اختاره القاضي وغيره.

قال في آداب المفتي: وهو أولى.

والوجه الثَّاني: يجب تقديم معرفة أصول الفقه، اختاره ابن عقيل وابن البنَّاء وغيرهما.

قال في آداب المفتي: وقد أوجب ابن عقيل وغيره تقديم معرفة أصول الفقه على فروعه، ولهذا ذكره أبو بكسرٍ وابسن أبسي موسسى، والقاضي وابن البنَّاء في أوائل كتبهم الفروعيَّة.

وقال أبو البقاء العكبريُّ: أبلغ ما توصُّل به إلى إحكام الأحكام إتقان أصول الفقه، وطرفٌ من أصول الدِّين. انتهى.

وقال القاضي شرف الدِّين بن قاضي الجبل في أصوله تبعًا لمسودَّة ابن تيميَّة وابن حمدان في رعايته الكبرى: تقديــم معرفتهـا علـى الفروع أولى عند ابن عقيلٍ وغيره،.

قلت: في غير فرض المين، وعند ابن عقيلِ عكسه. انتهى.

فظاهر كلام هؤلاء أنَّ محلُّ الخلاف في الأولويَّة لا في الوجوب، وهو أولى، وكلام غيرهم في الوجوب، ينبغـي أن يحمـل علـى مـا قلنا. فَإِنْ جَهِلَ عَدَالَتَهُ فَوَجْهَانِ (م ٣)(١) وَمَيْتًا، فِي الْأَصَحِّ، والعَامِّيُّ يُخْبِرُ فَقَطْ فَيَقُولُ: مَذْهَبُ فُلانٍ كَذَا، ذَكَرَهُ ابْـنُ عَقِيـلِ ...

وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا: النَّاظِرُ الْمُجَرِّدُ يَكُونُ حَاكِيًا لِمَا رَآهُ لا مُغْتِيًا.

وَفِي آذَابٍ عُيُونَ الْمَسَائِلُ إِنْ كَانَ الفَقِيهُ مُجْتَهِدًا يَعْرِفُ صِحَّةَ الدَّلِيلِ كَتَبَ الجَوَابَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مِسَّنَ لا يَعْرِفُ الدُّلِيلَ قَالَ: مَذْهَبُ أَحْمَدَ كَذَا، مَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ كَذَا، فَيَكُونُ مُخْبِرًا لا مُفْتِيًا.

وَفِي الْمُغْنِي إِنْ قِيلَ الْمُفْتِي يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِمَا سَمِعَ، قُلْنَا: لَيْسَ إِذَا مُفْتِيًا، بَسل مُخْبرٌ، فَيَحْتَـاجُ يُخْبرُ عَـنْ رَجُـلَ بِعَيْنِـهِ مُجْتَهِدٍ فَيَكُونُ مَعْمُولاً بِخَبَرِهِ لا بِفُتْيَاهُ، بَحَثَّهُ لَمَّا اعْتَبَرَ الاجْتِهَادَ.

وَمَنْ عَدِمَ مُفْتِيًا (بِبَلَّدِهِ) وَغَيْرُهِ فَحُكْمُهُ مَا قَبْلَ الشُّرْعِ.

وَقِيلَ: يُفْتِى مَسْتُورٌ الحَال، وَيَفْتِى الفَاسِنُ نَفْسَهُ، وَيَخْرُمُ تَسَاهُلُ مُفْتِ وَتَقْلِيدُ مَعْرُوفٍ بهِ.

قَالَ الْمُرُودِيُّ: أَنْكُرَ أَبُو عَبَّدِ اللَّهِ عَلَى مَنْ يَتَهَجُّمُ فِي المُسَائِل، والجَوَابَاتِ: وَقَالَ: لِيَتَّق اللَّهُ عَبْدٌ وَلْيُنْظُـرُ مَـا يَقُـولُ، فَإِنَّـهُ مَسْتُولًا: وَقَالَ: يَتَقَلَّدُ أَمْرًا عَظِيمًا، وَقَالَ: عَرَّضَهَا لآمْرِ عَظِيمٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تُجيءُ ضَرُورَةً.

قَالَ الحَسَنُ: إِنْ تُرَكَّنَاهُمْ وَكُلِّنَاهُمْ إِلَى غَيْرِ سَلِيلِدٍ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لا يَجُوزُ اسْتِفْتَاءٌ إِلاَّ مِمَّنْ يُفْتِي بِعِلْم وَعَدْل.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: لا يَنْبَغِي أَنْ يُجيبَ فِي كُلِّ مَا يُسْتَفْتَى.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ عَنْهُ: لَسَّت أَفْتِي فِي الطَّلاقِ بِشَيْءٍ.

وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْبَءٍ: وَمَثِلَ عَمَّنْ يَفْتِي بِغَيْرِ عِلْمَ قَالَ: يُرْوَى عَنْ أَبِي مُوسَى: يَمْرُقُ مِنْ دِينِهِ.

وَنَقَلِ أَبُو دَاوُدٍ أَنَّهُ ذَّكَرَ: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا ۚ أَنْزَلَ ۚ اللَّهُ فَاولَئِكَ هُمْ الكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أنَّهُ لَيْسَ بَكُفُر، يُنْقِلُ عَنِ الْمِلَّةِ.

وَنَقَلَ الْأَثْرَمُ: إِذَا هَابَ الرُّجُلُ شَيْئًا لا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنْ يَقُولَ.

وَسُثِلَ أَحْمَدُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي اللَّعَانِ، فَقَالَ: سَلْ رَحِمَكَ اللَّهُ عَمَّا تُنْتَفِعُ بهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: دَعْنَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُحْدَثَةِ خُذْ فِيمَا فِيهِ حَدِيثٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: فِيمَنْ سَأَلُهُ عَنْ رَجُلِ اسْتَوْلَدَ أَمَةً ثُمُّ وَقَفَهَا فِي حَيَاتِهِ هَلْ يَكُونُ وَقْفًا بَعْدَ مَوْتِهِ؟

قَالَ: السَّائِلُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَسْتَحِقُ التَّمْزِيرَ البَّلِيغَ الَّذِي يَزْجُرُهُ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الجُهَّال عَنْ مِثْل هَذِهِ الأَغْلُوطَاتِ.

فَإِنَّ هَذَا السَّائِلَ إِنْمَا قَصَدَ التَّغْلِيطَ لا الاسْتِفْتَاءَ، وَقَدْ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أغْلُوطَاتِ المَسَائِل»، إذْ لَوْ كَانَ مُسْـتَفْتِيّا لَكَانَ حَقَّهُ أَنْ يَقُولَ هَلْ يَصِحُ وَقَفْهَا أَمْ لا؟

أمَّا سُؤَالُهُ عَنِ الوَقْفِ بَعَدَ المَوْتِ فَفَطْ مَعَ ظُهُورٍ حُكْمِهِ فَتَلْبِسْ عَلَى المُفْتِي، وَتَغْلِيطُ حَتَّى أَظُنُ أَنَّ وَقْفَهَا فِي الحَيَّاةِ

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ قَوْلِ أَبِي مُوسَى: ومُثِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ». الحَديسَثُ مُنْفَىقٌ عَلَيْهِ (خ:۲۲۱).

قَالَ: يَدُٰلُ عَلَى كَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، قَالَ: وَلا أَرَى ذَلِكَ مَكْرُوهَا إلاَّ السُّؤَالَ عَمَّا لا يَعْنِي، أَوْ تَصْوْبِيرَ أَحْدَاثِ لَمْ تَقَعْ، وَلا يُتَصَوَّرُ وُقُوعُهَا إِلاَّ فَادِرًا، فَلا يُشْغَلُّ بِهَا الوَقْتُ العَزِيزُ، وَلا يُلْتَفَتُ لآجُلِهَا عَنْ أَهَمَّ مِنْهَا.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (ويقلّد العامّيّ من ظنّه عالمًا، فإن جهل عدالته فوجهان). انتهى.

أحدهما: عدم الجواز، وهو الصَّحيح، نصره الشَّيخ في الرُّوضة، وقدُّمه الطُّوقيُّ في مختصره، والمصنَّف في اصوله. والوجه الثَّاني: الجواز قِدُّمه في آداب المفتي،.

قلت: ولعلُّ الخلاف مبنيُّ على أنَّ الأصل في الإنسان هل هو العدالة أو الفسق.

وقد نقلت في ذلك ما تيسُّر من كلام الأصحاب في الإنصاف في باب طريق الحكم وصفته، فمن أراده فليطلبه هناك.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

وَإِن اعْتَدَلَ عِنْدَهُ قَوْلان وَقُلْنَا: يَجُوزُ أَفْتَى بَأَيُّهِمَا شَاءَ، وإِلاَّ تَعَيُّنَ الآخُوطُ.

وَلَهُ تَخْيِرُ مَنْ أَفْتَاهُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَقَوْل مُخَالِفِهِ، رُويَ عَنْ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: يَأْخُذُ بِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ كَانْ أَرْجَحَ، سَأَلَهُ أَبُو دَاوُد عَن الرَّجُل يَسْأَلُهُ عَن المَسْأَلَةِ، أَدُلُهُ عَلَـى إنْسَـان يَسْأَلُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الَّذِيَ أَرْشَدَ إِلَيْهِ يَتَّبِعُ وَيُفْتِي بِالسُّنَّةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُرِيدُ الاتَّبَاعَ وَلَيْسَ كُلُّ قَوْلِهِ يُصِيبُ، قَالَ: وَمَسن يُصِيبُ فِي كُلِّ شَيْء؟ قُلْت: يُفْتِي برَأْي مَالِلُكِ؟ قَالَ: لا يُتَقَلَّدْ مِنْ مِثْل هَذَا بَشَيْء.

وَمُرَادُهُ: أَنَّ مَالِكًا رَحْمَ الله تعالى عِنْدَ أَحْمَدَ غَايَةٌ، وَلِهَذَا نَقَلَ أَبُو ذَاوُد عَنْهُ: مَالِكٌ أَتْبَعُ مِنْ سُفْيَانَ.

وَنَقِلَ عَنْهُ أَيْضًا: لا يُعْجَبُنِي رَأْيُ مَالِكٍ وَلا رَأْيُ أَحَدٍ.

وَقَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ السَّرُ المُكتُومُ: هَذِهِ الفُصُـولُ هِيَ أُصُـولُ الْأَصُـولِ (وَهِـيَ) ظَـاهِرَةُ البُرْهَـان، لا يَهُولَنـك مُخَالَفَتُهَا لِقَوْلِ مُعَظَّم فِي النَّفْسِ وَلِطَعَامِ وَقَدْ قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيٌّ عَلَيه السلام: أتَظُنُّ أَنَّا نَظُنٌ أَنَّ طَلْحَة، والزُّبَيْرَ عَلَى الخَطَ وَأَنْتَ عَلَى الصَّوَابِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مَلْبُوسٌ عَلَيْك، اعْرَفُ الحَقُّ تَعْرفُ أَهْلُهُ.

وَقَالَ رَجُلٌ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ رحمه الله: إنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ كَذَا، فَقَالَ: إنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ لَمْ يَنْزِلْ مِنَ السَّمَاءِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: مِنْ ضَيِيقِ عَلْمَ الرَّجُلِّ: أَنْ يُقَلِّدَ، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ أَيْضًا: لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ تُعَالَى مُحَمَّدًا ﷺ بَعَثُهُ عَلَى أَفْــوَم مِنْهَــاج، وَأَحْسَــنِ الآدَابِ، فَكَــانَ أَصْحَابُـهُ عَلَى طَرِيقِــهِ وَجُمْهُورُ التَّابِعِينَ، ثُمَّ دَخَلَتْ آفَاتٌ وَبِدَعٌ، فَأَكْثُو السَّلاطِينِ يَعْمَلُونَ بِأَهْوَآلِهِمْ وَآرَائِهِمْ، لا بِالعِلْمِ، وَيُسَمُّونَ ذَلِـكَ سِيَاسَـةُ، والسِّيَاسَةُ هِيَ الشُّريعَةُ.

وَالتَّجَّارُ يَدْخُلُونَ فِي الرِّبَا وَلا يَعْلَمُونَ وَقَدْ يَعْلَمُونَ وَلا يُبَالُونَ، وَصَارَ جُمْهُورُ العُلَمَاء يُسَامِحُ فِي تَخْلِيطِ، مِنْهُـــمْ مَــنْ يَقْتَصِرُ عَلَى صُورَةِ العِلْمِ وَيَتْرُكُ العَمَلَ بِهِ، ظَنَّا مِنْهُ أَنَّهُ لِكَوْنِهِ عَالِمًا، وَقَدْ نَسِيَ أَنْ العِلْمَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلُبُ العِلْمَ لِلرِّيَاسَةِ لا لِلْعَمَل بهِ، فَيُنَاظِرُ، وَمَقْصُودُهُ الغَلَبَةُ لَا بَيَانُ الحَقَّ، فَيَنْصُرُ الخَطَأ، وَمِنْهُمْ مِنْ يَجْعَرَئُ عَلَى الفُتْيَا وَمَا حَصُّلَ شُرُوطَهَا، وَمِنْهُمْ مِنْ يُدَاخِلُ السَّلاطِينَ فَيَتَأذَى هُوَ مِمَّا يَرَى مِنَ الظَّلْمِ وَلا يُمْكِنُسهُ الإنْكَسارُ، ويَتَسَأذُى السُّلْطَان، فَيَقُولُ: لَوْلا أَنِّي عَلَى صَوَابٍ مَا جَالَسَنِي هَلَا، وَيَتَأَذَّى العَوَامُ بِلَاكَ فَيَقُولُونَ: لَوْلًا أَنَّ أَسْرَ السُّلُطَان قَريبٌ مَـا خَالَطَهُ هَذَا العَالِمُ، وَرَأَيْت الآشْرَافَ يَيْقُونَ بِشَفَاعَةِ آبَائِهِمْ وَيَنْسَوْنَ أَنَّ اليَهُودَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَرَأَيْت القُصَّاصَ لا يَنْظُرُونَ فِي الصُّحِيح، وَيَبيعُونَ بسُوق الوَقْتِ.

وَرَايَتَ أَكْثَرَ العِبَادِ عَلَى غَيْرِ الجَادَّةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ صَحَّ قَصْدُهُ، وَلا يَنْظُرُونَ فِي سِيرَةِ الرَّسُولَ وَأَصِمْحَابِهِ، وَلا فِي أَخْـلاق الآوِمَّةِ المُقْتَدَى بِهِمْ، بَلْ قَدْ وَصَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ لَهُمْ كُتُبًا فِيهِ رَقَائِقُ قَبيحَةٌ، وَأَحَادِيثُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَوَاقِصَاتُ تُخَـالِفُ الشُّرِيعَةَ، مِفْلُ كُتُب الحَارِثِ المُحَاسِبيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ التَّرْمِذِيُّ، وَأَبِي طَالِب الْكُيِّ، فَيَسْمَعُ الْمُبْتَدِئُ ذُمَّ الدُّنْيَا وَلا يَسْدِي مَـا المَدْمُومُ، فَيَتَصَوَّرُ ذَمَّ ذَاتَ الدُّنْيَا، فَيَنْقَطِعُ فِي الجَبَلِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْبَلُــوطِ والكُمُّـنْزَى أَوِ اللَّبَـنِ أَوِ العَـدَسِ، وَإِنْمَـا يَنْبَغِي لِقَاصِدِ الحَجُّ أَنْ يُرْفِقَ بِالنَّاقَةِ لِيَصِلَ.

ثُمُّ ذَكَرَ بَعْضَ مَا نَنْقُلُ عَنْ أَبِي يَزِيدَ [وَدَاوُد الطَّائِيِّ وَبَشْرٌ وَغَيْرُهُمْ فَحَلَفَ أَبُو يَزِيدَ] لا يَشْرَبُ المَاءَ سَنَةً. وَكَانَ دَاوُد يَشْرَبُ المَاءَ الحَارَّ مِنْ دَنَّ، وَيَقُولُ بِشْرٌ: أَشْتَهِي مُنْذُ حَمْسِينَ سَنَةً الشُّوَاءَ فَمَا صَقَا لِي دِرْهَمَــهُ، وَتَكَلَّــمَ عَلَيْــهِ بمُقتضَى الشرع.

وَقَالَ: النُّقَلِّيدُ لِلأَكَابِرِ أَفْسَدَ العَقَائِدَ، وَلا يَنْبَغِي أَنْ بُنَاظَرَ بأَسْمَاء الرِّجَال، إنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَنْبِعِ الدَّلِيسَل، فَـإِنْ أَحْمَـدَ بْـنَ حَنْبَلٍ أَخَذَ فِي الجَدُّ بِقَوْلَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَخَالَفَ أَبَّا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ رضَي الله عَنهم، وَقَدْ قَالَ عَلِيٌّ عليه السلام: اعْرَفْ الحَــقُّ تَعْرِفْ أَمْلُهُ.

الآلِفُ وَسَجَدَتُ البَاءُ.

فَقَالَ: نُفِّرُوا النَّاسَ عَنْهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرُدُ عَلَى مَالِكِ.

وَهَلَهِ طَرِيقَةُ الْمُتَزَهِّدِينَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا الرَّسُولُ ﷺ وَلا أَصْحَابُهُ، وَلا سَلَكُوا مَا رَبُّبُهُ أَبُو طَالِبِ الْمُكِّي فِي الرِّيَاضَةِ.

ثُمُّ ذَكَرَ أَنَّ هَوُلامِ الْمَتَزَهِّدِينَ إِنْ رَأُوا عَالِمًا لَبُسَ ثُوْيًا جَمِيلاً أَوْ تَزَوَّجَ مُسْتَحْسَنَةً أَوْ ضَحِكَ، عَابُوهُ، وَهَذَا فِي أَوَاقِلِ الصُّوفِيَّةِ، فَأَمَّا فِي رَمَانِنَا فَلا يَعْرِفُونَ التَّعَبُّدَ وَلا التَّقَلُّلَ، وَقَنَعُوا فِي إِظْهَارِ الزَّهْدِ بِالقَمِيصِ الْمَرَقِّمِ، فَمَا العَجَبُ فِي نِفَاقِهِمْ، إِنْمَا العَجَبُ فِي نِفَاقِهِمْ، إِنَّمَا العَجَبُ فِي نِفَاقِهِمْ،

ثُمُّ ذَكَرَ أَنَّهُمْ يَلْخُلُونَ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَبِّثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢].

وَكَيْفَ لا يُوْصَفُ بِالاسْتِدْرَاجِ مَنْ يَعْمَلُ لِثَبُوتِ اَلجَاهِ بَيْنَ الخَلْقِ وَيُمْضِي عُمُوهُ فِي تُوْبِيَةِ رِيَاسَتِهِ لِيُقَالَ هَذَا فُلالَ، أَوْ فِي تَحْصِيل شَهَرَاتِهِ الفَانِيَةِ مَعَ سُوء الْقَصْدِ.

وَقَالَا: طَلَبُ الرِّيَامَةِ، والتَّقَدُّمِ بالعِلْمِ مَهْلَكَةً لِطَالِمِي ذَلِكَ، فَتَرَى أَكْثَرُ الْتَفَقَّهِينَ يَتَشَسَاغَلُونَ بِــالجَدَلِ وَيَكُـثُو مِنْهُــمْ رَفْحُ الآصْوَاتِ فِي المُسَاجِدِ بِذَلِكَ، وَإِنْمَا المُقْصُودُ الغَلَبَةُ، وَالرَّفْعَةُ، فَهُمْ دَاخِلُــونَ فِي قُولِـهِ ﷺ: هَمَـنْ تَعَلَّـمَ عِلْمُــا لِيُبَــاهِيَ بِـهِ العُلَمَاءَ، أوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيَصْرُفَ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةً الجَنَّةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَتِي َ وَلَمْ يَبْلُغُ دَرَجَةَ الفَتْوَى، وَيُرِي النَّاسَ صُورَةَ تَقَدُّمِهِ فَيَسْتَفَتُونَهُ وَلَوْ نَظَرَ حَقَّ النَّظَرِ وَخَـافَ اللَّـهَ تَعَـالَى عَلِمَ أَنُهُ لا يَحِلُ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ

وَإِنْ حَدَثَ مَا لا قَوْلُ فِيهِ تَكَلُّمَ فِيهِ حَاكِمٌ وَمُجْتَهِدٌ وَمَضَتْ.

وَقِيلَ: لا يُجُوزُ.

وَقِيلَ: فِي الْأَصُولِ، وَلَهُ رَدُّ الفُتْيَا إِنْ كَانْ بِالبَلَدِ قَائِمٌ مَقَامَهُ، وإلاَّ لَمْ تَجُزْ، وَإِنْ كَانْ مَعْرُوفٌ عِنْدَ العَامِّـةِ بِالفُتْيَا، وَهُــوَ جَاهِلٌ، تَعَيَّنُ الجَوَابُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الآظْهَرُ: لا يَجِبُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا، كَسُوّالِ عَامِّيٌّ عَمَّا لَمْ يَقَعْ، وَيَتَوَجُهُ مِثْلُهُ حَاكِمٌ فِي البَلَدِ غَـيْرُهُ لا يَلْزَمُـهُ الحُكْمُ، وإلاَّ لَزَمَهُ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ فِي شَهَادَةِ العَبْدِ: الحُكُمُ يَتَعَيَّنُ بِولاَيَتِهِ حَتَّى لا يُمْكِنَهُ رَدُّ مُحْتَكِمِينَ إِلَيْهِ، وَيُمْكِنُهُ رَدُّ مَـنْ يَسْتَشْهِدُهُ وَإِنْ كَانَ مُتَحَمَّلاً لِشَهَادَةٍ فَنَادِرٌ أَنْ لا يَكُونَ سِوَاهُ، وَفِي الحُكْمِ لا يَنُوبُ البَعْضُ عَنِ البَعْضِ، وَلا يَقُــولُ لِمَـنِ ارْتَفَــعَ إِلَيْهِ: امْض إِلَى غَيْرِي مِنَ الحُكَّام.

وَيَتَوَجَّهُ فِي الْمُفْتِي، والحَمَاكِم تَخْرِيجٌ مِنَ الوَجْهِ فِي إِثْم مَنْ دُعِيَ إِلَى شَهَادَةِ، قَالُوا: لآنَّهُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِدُعَاقِهِ، لَكِنْ يَـازَمُ عَلَيْهِ إِثْمُ كُلَّ مَنْ عَيْنَ فِي كُلِّ فَرْضِ كِفَايَةٍ فَامْتَنَعَ، وَكَلامُهُمْ فِي الحَاكِم وَدَعْوَةُ الوَلِيمَةِ وَصَلاهُ الجنَّـازَةِ خِلافُهُ، وَإِنْ تَوَجَّـة تَخْرِيجٌ فِي الكُلِّ، وإلاَّ قِيلَ: الآصْلُ التَّعْيِينُ بِالتَّعْيِينِ، وَفِي الكُلِّ خُولِفَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهٍ، لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلا يَـاْبُ الشُّهَذَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٧]، فَيُقتَّصَرُ عَلَيْهِ.

وَقُولُهُ: كَسُوَّال عَمَّا لَمْ يَقَعْ، وَمِنْ قَوِيٌ عِنْدَهُ مَذْهَبُ غَيْرِ إِمَامِهِ أَفَتَى بِهِ وَأَعْلَـــمَ السَّـائِلَ، وَمَــنْ أَرَادَ كِتَابَـةً فِــي فُتُيــا أَوْ شَهَادَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُكَبَّرُ حَطَّهُ لِتَصَرُّفِهِ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ بِفَيْرٍ إِذْنِهِ، وَلا حَاجَةً، كَمَا لَوْ أَبَاحَهُ قَمِيصَهُ فَاسْتَعْمَلُهُ فِيمَا يَخْــرُجُ عَـنِ العَادَةِ بِلا حَاجَةٍ، ذَكَرَهُ فِي المَنْثُورِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَا فِي غَيُونَ المَسَائِلِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يُفْتِيَ أَوْ يَكُنُّبُ شَهَادَةً لَمْ يَجُـــزْ لَـهُ أَنْ يُوسَّعَ الأَسْطُرَ، وَلا يُكْثِرَ إِذَا أَمْكُنَ الاخْتِصَارُ، لآنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ غَيْرِهِ بِلا إذْنِهِ، وَلَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ.

وَلا يَجُوزُ إطْلاقُ الفُتْيَا فِي اسْمٍ مُشْتَرَكِ إِجْمَاعًا بَلْ عَلَيْهِ التَّفْصَييَلُ فَلَوْ سُثِلَ هَلْ لَهُ الآكُلُ بَعْدَ طُلُوعِ الفَجْرِ، فلا بُــدُّ أَنْ يَقُولَ: يَجُوزُ بَعْدَ الفَجْرِ الآوَّل لا الثَّانِي.

وَٱرْسَلَ أَبُو حَنِيفَةَ إَلَى أَبِي يُوسُفَ سَأَلَهُ عَمَّنْ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى قَصَّارٍ فَقَصَرَهُ وَجَحَدَهُ، هَلْ لَهُ الأَجْرَةُ مَسعَ جَحْدِهِ إِنْ عَـادَ وَسَلَّمَهُ إِلَى رَبِّهِ.

وَقَالَ: إِنْ قَالَ نَعَمْ أَوْ لا أَخْطًا، فَفَطِنَ أَبُو يُوسُفَ فَقَالَ: إِنْ قَصَرَهُ قَبْلَ جُحُودٍ فَلَهُ، وَبَعْدَهُ لا، لأَنَّهُ قَصَرَهُ لِنَفْسِهِ، وَسَـاًلَ أَبُو الطَّيِّبِ قَوْمًا عَنْ بَيْعٍ رِطْلِ تَمْرٍ بِرِطْلِ تَمْرٍ، فَقَالُوا: يَجُوزُ، فَخَطَّاهُمْ، فَقَالُوا: لا، فَخَطَّاهُمْ، فَقَالَ: إِنْ تُسَاوِيَا كَيْــلاَ جَـازَ، فَهَذَا يُوَضَّحُ خَطَاً مُطْلَق الجَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ اخْتَمَلَتْ التَّفْصِيلَ، ذَكَرَهُ فِي الفُنُونِ، وَإِنَّ الشَّرْعَ، والعَقْـلَ أَوْجَبَـا التَّحَـرُّزَ مِـنَ العَوَّامِ بِالتَّقِيَّةِ، وَأَنْهُ لا إِقَالَةَ لَعَالِم زَلَّ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَكْرَهُونَهُ، وَقَالَ لَهُ قَائِلُ: يَنْبَغِي أَنْ تُغْتِي بِظَاهِرِ الَّذِي تَسْمَعُ، فَقَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنِّي لَوْ سُئِلْت عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلِ يَا عَالِّمُ يَا فَاضِلُ يَا كَرِيمُ هَلْ هُوَ مَدْحٌ أَمْ لا؟ فَإِنَّا لَا نُفْتِي حَتَّى نَعْلَمَ، فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مَعَانَ تَنْطَبَقُ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَوْصَافُ، وإلاَّ فَهِي مَجَانَةً وَاسْتِهُزَاءً.

وَقِيلَ لَهُ فِي مُفْرَدَاتِهِ عَنْ جِمَاعِ الآغْرَابِيِّ فِي نَهَار رَمَضَانَ لَمْ يَسْتَفْصِلْهُ النَّبِيُّ ﷺ هَـلُ كَـانَ سَـفَرًا أَوْ حَضَـرًا؟ فَقَـالَ: شَاهِدُهُ وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ حَاضِرٌ، فَعَلامَةُ ذَلِكَ وَدَلاَلَتُهُ أَغْتَتُهُ.

ُ وَمَا مَنْحَ تُولِيَّةً القُضَّاءِ مَنْجَ دُوَّامَهَا، فَيَنْعَزِلُ بِهِ، وَفِي الْمَحَرُّرِ: فَقَدْ سَمِعَ أَوْ بَصَرَ بَعْدَ الثُّبُوتِ عِنْدَهُ لَهُ الحُكُمُ فِيهِ.

وَقَالَهُ فِي الْانْتِصَارِ فِي فَقْدِ بَصَرٍ.

وَقِيلَ: إِنْ تَابَ فَاسَقَ أَوْ إِفَاقَ مِنْ جِنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَقُلْنَا يَنْعَزِلُ بِالإِغْمَاءِ فَوِلاَيْتُهُ بَاقِيَةً.

وَفِي النَّرْغِيبِ: إنْ جُنَّ ثُمَّ أَفَاقَ احْتُمَلَ وَجُهَيْنِ.

وَفِي الْمُغْتَمَدِ: إِنْ طَرَا جُنُونٌ فَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُطْبِقً الله يَنْعَزِلْ، كَالإِخْمَاءِ، وَإِنْ أَطَبَقَ بِهِ وَجَبَ عَزْلُهُ، وَاخْتَلَفَتْ الشَّافِيئَةُ فَقِيلَ: مُدَّةَ مَنَةٍ لِتَكْمِيل إيجَابِ العِبَادَاتِ.

وَقِيلَ: شَهُرٌ، لإيجَابِ رَمَضَانَ مَعَ الصُّلاةِ.

وَقِيلَ: يَوْمًا وَلَئِلَةً لإِيجَابِ الصَّلاَّةِ، والآشْبَهُ بِقَوْلِنَا الشَّهْرُ، لآنَ أَحْمَدَ أَجَازَ شَهَادَةَ مَنْ يُخْنَقُ أَحْيَانًا.

وَقَالَ: فِي الشُّهْرِ مَرُّةً كَذَا قَالَ.

وَإِنْ مَرِضَ مَرَضًا يَمْنَعُ القَضَاءَ تَعَيُّنَ عَزْلُهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: يُعْزَلُ.

وَإِنْ زَالَتْ ولايَةُ المَوْلَى أَوْ عُزِلَ مَنْ وَلاَهُ أَوْ غَيْرُهُ المُسْتَحِقُ لِلْوِلايَةِ، والآشْهَرُ: بَلْ الصَّالِحُ لَهَا، لَمْ يَنْعَزِلْ الحَــاكِمُ، لآنَـٰهُ عَقْدٌ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَفَقْدِهِ نِكَاحَ مُوَلِّيَتِهِ لَمْ يَفْسَخْهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَقِيلَ: بَلَى، كَنَائِيهِ بِزَوَالَ وِلاَيَةِ مُسْتَنِيهِ، وَفِيهِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ قَوْلٌ: لا.

وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغَيْبَ، وَجَزَمَ بِأَنَّهُ يَنْعَزِلُ نَائِبُهُ فِي أَمْرٍ مُعَيَّنُ مِنْ سَمَاعِ شَهَادَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَإِحْصَارِ مُسْتَعْدَى عَلَيْهِ، فَعَلَى هَذَا الوَجْهِ لَوْ عَزَلَهُ فِي حَيَاتِهِ لَمْ يَنْعَزِلَ.

وَقِيلَ: لا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ بَل بِعَزْلِهِ، الْحَتَارَهُ جَمَاعَةً.

قَالَ فِي الْمُغْنِيُ: كَالْوَالِي.

قَالَ شَيْخُنَا: كَمَقْدِ وَصِيٍّ وَنَاظِرِ عَقْدًا جَائِزًا، كَوْكَالَةٍ وَشَرِكَةٍ وَمُضَارَبَةٍ، وَمِثْلِهِ كُلُّ عَقْدٍ لِمَصْلَحَةِ الْسُلْمِينَ، كَوَالِ، وَمَنْ يُنَصِّبُهُ لِجَبَايَةٍ مَالٍ وَصَرْفِهِ، وَأَمْرِ الجِهَادِ وَوَكِيلٍ بَيْتِ المَالِ، والْمُخْتَسِبِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامٍ غَيْرِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي الكُلِّ: لا يَنْعَزِلُ بِالْعِزَالِ الْمُسْتَنِيبِ وَمَوْتِهِ حَتَّى يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ.

وَفِي الرُّعَايَةِ ۚ فِي نَائِدِهِ فِي الحُكُمْ وَقَيَّمَ الآيْتَامِ وَنَاظِرِ الْوَقْفِ وَنَحْوِهِمْ أُوْجُة، ثَالِثُهَا إنِ اسْتَخْلَفَهُمْ بإذْنِ مَنْ وَلأَهُ.

وَتَيْلَ: وَقَالَ اسْتَخْلِفَ عَنْك، انْعَزَلُواْ، وَلا يَبْطُلُ مَا ۚ فَرَضَهُ فَارِضٌ ۚ فِي المُسْتَقْبَلِ، وَفِيهِ اَحْتِمَـالَ، وَلَيْكِ عَزْلِـهِ قَبْـلَ عِلْمِـهِ وَجْهَان (م ٤)(١).

وقاله القاضي أيضًا: فيكون المرجُّح على هذه الطُّريقة عزل، على ما تقدُّم في باب الوكالة.

والمصنّف قد أطلق الخلاف هناك أيضًا، وذكرهما من غير بناء صاحب المذهب، والرُّعايتين، والنّظــم، والحــاوي، والمصنّف هنا،

(ش): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وفي عزله قبل علمه وجهان). انتهى.

اعلم: أنَّ الأصحاب اختلفوا في محلٌّ هذين الوجهين، فبناهما صاحب الهداية، والمستوعب، والمقنع، والحرَّر، والشَّرح وابن منجًّا، وغيرهم على عزل الوكيل قبل علمه وعدمه.

وَلَهُ عَزَّلُ نَفْسِهِ، فِي الْأَصَحُّ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: إنْ لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ وَفِيهَا لَهُ عَزْلُ نَاثِيهِ بِالْفَصْلَ، وَقِيلَ بمِثْلِهِ، وَقِيلَ بدُونِهِ لِمَصْلُحَةِ الدِّين. وَقَالَ القَاضِي: عَزْلُ نُفْسِهِ يَتَخَرَّجُ عَلَى روَايَتَيْن، بنَاءَ عَلَى أَنَّهُ مَلْ هُوَ وَكِيلٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَمَّ لا؟

وَفِيهِ رِوَايَتَانِ، نَصُّ عَلَيْهِمَا فِي خَطَاإِ الْإِمَامِ، فَإِنَّ قُلْنَا فِي بَيْتِ المَالِ فَهُوَ وَكِيلٌ، فَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: عَلَــى عَاقِلَتِـهِ، فَلا^(۱).

وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَان.

وَاحْتُجُ لِلْمَنْعِ بَأَنَهُ لا يَجُوزُ لِلرَّسُول عَزْلُ نَفْسِهِ عَنِ الرِّسَالَةِ، وَلآنَهُ يُفْضِي إلَسى تَأْخِيرِ اسْتِيفَاء الحُقُـوق، والى إسْـقَاطِ الحُدُودِ عِنْدُ أَبِي حَنْيَفَةَ، لأَنَّ الحَدُّ لا يَجَبُ عِنْدَهُ فِي دَارِ خَلَتْ مِنْ إمَام، وَلأَنَّ أَبَا بَكْرِ لَوْ مَلَكَ عَزْلَ نَفْسِهِ لِمَا سَأَلَهُمْ ذَلِكَ. وَاحْتُجُ لِلْجَوَازِ بِقُوْلِهِمْ لِعُثْمَانَ احْلَعْ نَفْسَك، فَقَالَ: لا أَفْعَلُ، فَلَوْ لَمْ يَمْلِكُهُ لَمْ يَمْتَنِعْ.

وَذَكَرَ القَاضِي: هَلَ لِمَنْ وَلأَهُ عَزْلُـهُ الجِلافَ السَّابِقَ، وَاحْتَجُوا لِلْجَـوَازِ بِوْقُوعِـهِ، لَكِـن لَـمْ يَقَـعْ مِـنَ الصَّحَابَـةِ إلاّ لِمَصْلَحَةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: لأَعْزَلَن أَبَا مَرْيَمَ وَأُوَلِّين رَجُلاً إِذَا رَآهُ الفَاجِرُ فَرَقَهُ، فَعَزَلُهُ عَنْ قَضَاء البَصْرَةِ وَوَلِّى كَعْسَبَ بْسَ سِوَارِ مَكَانَهُ، وَعَزَلَ عَلِيٌّ أَبَا الْأَسُورِ، فَقَالَ: لِمَ عَزَلْتنِي وَمَا جَنَيْت؟ قَالَ: رَأَيْت كَلامَك يَعْلُو عَلَى الخَصْمَيْن.

وَفِي الْآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ أَنْ أَبَا بَكْر رَوَى بإسْنَادِهِ أَنْ عُمَرَ كَانَ إِذَا بَلَغَهُ عَنْ عَامِلِهِ أَنَّهُ لا يَعُودُ المَريَضَ وَلا يَدْخُــلُ عَلَيْـهِ الضَّعيفُ عَزَلُهُ، فَأَمَّا إِنْ خَافَ مَفْسَدَةً بِاسْتِمْرَارَهِ وَوُقُوعٍ فِتْنَةٍ فَيَدْخُلُ فِي كَلامِهِمْ، وَأَنَّهُ لا يَمْزِلُهُ كَغَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّــهُ: لَـهُ عَزْلَـهُ لأَنْ عُمَرَ عَزَلَ سَعْدًا عَنِ الكُوفَةِ وَقَالَ: لَمْ أَعْزَلُهُ عَنْ عَجْزِ وَلا خِيَانَةٍ.

وَمَنْ أَخْبَرَ بِمُوْتِ قَاضِي بَلَدٍ وَوَلِيَ غَيْرُهُ فَبَانَ حَيًّا لَمْ يَنْعَزلْ.

وَإِنْ قَالَ: ۖ مَنْ نَظَرَ فِي الحُكُم بالبَلَدِ الفُلانِيِّ مِنْ فُلانِ وَفُلانِ فَقَدْ وَلَيْتِه، فَلا وِلايَـةَ لِمَـنْ نَظَرَ، لِجَهَالَـةِ الْمُولِّي، ذَكَـرَهُ القَاضِيَ وَغَيْرُهُ، وَعَلَّلُهُ الشَّيْخُ أَيْضًا بأنَّهُ عَلَّقَهَا بشَرْطٍ، ثُمُّ ذَكَرَ احْتِمَالاً لِلْخَبَر «أمِيرُكُمْ زَيْدٌ».

والمَغرُوفُ صِحُّتُهَا بِشَرَاطٍ وَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَسَبَقَ فِي الْمُوصَى إلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ: وَلَيْتِهِمَا فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَـا فَهُـوَ خَلِيفَتِـي فَقَدْ وَلاَّهُمَا، ثُمُّ عَيَّنَ مَنْ سَبَقَ فَتَعَيَّنَ.

قال: لأنَّ في ولايته حقًّا للَّه تعالى، وإن قيل: إنه وكيلٌ فهو شبية بنسخ الأحكام، وهي لا تثبت قبل بلوغ النّاسـخ بخـلاف الوكالـة المحضة، وأيضًا فإنَّ ولاية القاضي العقود، والفسوخ، فتعظم البلوى بإبطالها قبل العلم، مخلاف الوكالة. انتهى.

(١) تنبيه: قوله: (وقال القاضي: عزل نفسه يتخرَّج على روايتين، بناءً على أنَّه هل هو وكيل للمسلمين أم لا؟

وفيه روايتان، نصٌ عليهما في خطإ الإمام فإن قلنا في بيت المال فهو وكيل، فله عزل نفسه، وإن قلنا: على عاقلته فلا). انتهى. قد قدَّم المصنَّف قبل ذلك أنَّ له عزل نفسه، وكذا ابن حمدان وغيره، وهو المذهب، وقد قال المصنَّف في باب العاقلــة وخط إإسام

> وحاكم في حكم في بيت المال، وعليها للإمام عزل نفسه، ذكره القاضي وغيره. انتهى. وحاصل ما تقدُّم أنَّ هذه المسألة ليست من الخلاف المطلق الَّذي اصطلح عليه المصنَّف.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأئمة الثلاثة (خ): خالفة الأئمة

فيحتمل أن يكون كالامهم محمولا على ما صرّح به أولئك.

ويحتمل أن يكون الخلاف من غير بناء.

إذا علم ذلك فأطلق الخلاف هنا في المُذهب، والمحرَّر، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم:

أحدهما: ينعزل، صحَّحه في التَّصحيح وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز وغيره.

والوجه الثَّاني: لا ينعزل قبل علمه، صحَّحه في الرَّعاية الكبرى،.

قلت: وهو الصُّملِب الَّذي لا يسع النَّاس غيره.

قال في التَّلخيص: لا ينعزل قبل العلم بالعزل بغير خلاف وإن انعزل الوكيل، ورجَّحه الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وقــال: هــو المنصــوص عن أحمد.

وَلَهُ أَخَذُ رِزْقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ وَأَمْنَائِهِ وَخُلَفَائِهِ.

وَعَنْهُ: بِقُدْرِ عَمَلِهِ مَعَ الْحَاجَةِ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةً وَبِدُونِهَا وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا يَأْخُذُ أُجْرَةً عَلَى أَعْمَالِ البِرِّ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ فَفِي أَخْذِهِ مِنَ الخَصْمَيْنِ وَجْهَانِ (م ٥)(١).

وَإِنْ تَعَيَّنَ أَنْ يُفْتِيَ وَلَهُ كِفَايَةٌ فَوَجُهْاَن (مَ ٢)^(١).

وَمَنْ أَخَذَ لَمْ يَأْخُذْ أَجْرَةً، وَفِي أَجْرَةٍ خَطِّهِ وَجْهَان (م ٧)(٣).

﴿ وَنَقَلَ عَنْهُ الْمُرُوذِيُّ فِيمَنْ يَسْأَلُ عَنِ العِلْمِ فَرَبُّمَا أُهَدِيَ لَهُ: لا يَقْبَلُ إلاَّ أَنْ يُكَافِئ، وَإِنْ حَكَمًا بَيْنَهُمَا مَنْ يَصِلُحُ لَـهُ نَفَـذَ حُكْمُهُ وَهُوَ كَحَاكِم الإمَام.

وَعَنْهُ: لا يَنْفُذُ فِي قَوَدُ وَحَدٌ قَذْف وَلِمَان وَنِكَاحٍ، وَظَاهِرُ كَلامِهِ: يَنْفُذُ فِي غَيْرِ فَرْجٍ، كَتَصَرُّفِهِ ضَرُورَةً فِي تَرِكَةِ مَيِّتِ فِي غَيْر فَرْج، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيل فِي حُمُدِ الآوِلَّةِ.

َ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا نَفُوذَ خُكْمِهِ بَعْدَ حُكْمٍ حَاكِمٍ لا إمَامٍ، وَأَنَّهُ إِنْ حَكُمَ أَحَدُهُمَا خَصْمَهُ أَوْ حَكُمَا مُفْتِيًا فِي مَسْأَلَةِ اجْبَهَادِيَّـةٍ جَازَ، وَأَنَّهُ يَكْفِى وَصْفُ القِصَّةِ لَهُ.

يُؤيِّدُهُ: قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ: نَازَعَنِي ابْنُ عَمِّي الآذَانُ فَتَحَاكَمْنَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اقْتَرِعَا.

قَالَ شَيْخُنَا: خَصُوا اللَّعَانُ لآنَهُ فِيهِ دَعْوَى وَإِنْكَارًا، وَبَقِيَّةُ الفُسُوخُ كَإِعْسَارِ قَدْ يَتَصَادَقَانَ فَيَكُونُ الحُكُمُ إِنْشَاءٌ لا إِلَــــــــــاءُ، وَنَظِيرُهُ لَوْ حَكَمَاهُ فِي التَّذَاعِي بِدَيْنِ وَأَقَرُّ بِهِ الوَرَقَةُ، وَفِي عُمُدِ الآدِلَّةِ بَعْذَ ذِكْرُ التَّحْكِيـــم: وَكَــــٰا يَجُــوزُ أَنْ يَتَوَلَّى مُتَقَدَّمُـو الآسُواق، والمَسَاجِدِ الوَسَاطَاتِ، والصُّلُحَ عِنْدَ الفَوْزَةِ، والمُخاصَمَـة، وَصَلاةً الجِنّازَةِ وَتَفْويضَ الآمْـوال إِلَى الآوصِيَاء، وتَفْرِقَةَ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِقَامَةَ الحُدُودِ عَلَى رَقِيقِهِ، وَخُـرُوجَ طَائِفَةٍ إِلَى الجَهَادِ تَلَصُّصَـّا وَبَيَاتُوا، وَعِمَـارَةَ المَسَاجِدِ، والآمْرَ بالمَعْرُوفِ، والنَّهُي عَن المُنْكَر، والتَّعْزِيرَ لِعَبِيدٍ وَإِمَاء، وَالْمَبْاةَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

⁽١) (مسألة - ٥): قوله: (فإن لم يكفه ففي أخذه من الخصمين وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى، والحاوي الصُّغير:

أحدهما: يجوز.

قال في الكافي: وإذا قلنا: يجوز أخذ الرَّزق فلم يجعل له شيءٌ، فقال: لا أقضي بينكما إلاَّ بجعلٍ جاز.

وقال في المغني، والشُّرح: فإن لم يكن للقاضي رزقٌ فقال للخصمين: لا أقضي بينكما حتَّى تجعَّلا لي جعلا جاز.

ويحتمل أن لا يجوز. انتهى.

والوجه الثَّاني: لا يجوز، اختاره في الرُّعايتين، والنَّظم، وهو الصُّواب.

⁽٢) (مسألة – ٢): قوله: (وإن تعيّن أن يفتي وله كفاية فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعاية الكبرى وآداب المفيّي وأصول المصنّف:

أحدهما: لا يجوز، اختاره في إعلام الموقّعين.

والوجه الثَّاني: يجوز.

⁽٣) (مسألة - ٧): قوله: (ومن أخذ لم ياخذ أجرةً، وفي أجرة خطّه وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يجوز، قدمه المصنف في أصوله، واختاره في إعلام الموقِّمين.

والوجه الثَّاني: يجوز.

فهذه سبع مسائل من هذا الباب.

باب أدب القاضي

يُسَنُّ كُونُهُ قُويًا بلا عُنْفِ، لَيُّنَا بلا ضَعْفٍ.

وَظَاهِرُ الفُصُولَ: يَجِبُ ذَلِكَ، حَلِيمًا مُتَأَنِّيا فَطِنَّا، وَإِن افْتَاتَ عَلَيْهِ الخَصْمُ فَفِي المُغْنِي: لَهُ تَأْدِيبُهُ، والعَفْوُ.

وَفِي الفُصُولِ: يَزْبُرُهُ، فَإِنْ عَادَ عَزْرَهُ، وَاعْتَبَرَهُ بِدَفْعَ الْصَائِلِ، والنُشُوزِ وَفِي الْرُعَايَةِ: يَنْتَهِــرُهُ وَيَصِيــحُ عَلَيْـهِ قَبْـلَ ذَلِـكَ، وَظَاهِرُ ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَثْبُتُ بَبِّيَنَةٍ، لَكِنْ هَلْ ظَاهِرُهُ يَخْتَصُّ بِمَجْلِسِ الحُكُمْ؟ فِيهِ نَظَرٌ، كَالإِقْرَارِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، أَوْ لآنُ الحَاجَــةَ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ لِكَثْرَةِ الْمُتَظَلِّمِينَ عَلَى الحُكُمُّامِ وَأَعْدَائِهِمْ فَجَازَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ.

وَلِهَذَا شَقَّ رَفْعُهُ إِلَى غَيْرُو فَأَدْبَهُ بِنَفْسِهِ، مَعَ أَنَّهُ حَقَّ لَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَغْصَانِ الشَّحَرَةِ عَـنْ أَصْحَابِنَـا: أَنَّ مَـا

يَشُقُّ رَفْعُهُ إِلَى الحَاكِمِ لا يُرفَّعُ.

ُ وَيُسَنُّ كُونَهُ بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الحُكَّامِ قَبْلُهُ، وَسُؤَالُهُ إِنْ وَلِيَ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ عَـنْ عُلَمَادِهِ وَعُدُولِهِ وَإِعْلاَمِهِـمْ بِيَـوْمِ ذُخُولِهِ، لِيَتَلَقُّرُهُ.

وَقَالَ جَمَاعَةً: وَيَأْمُرُهُمْ بِتَلَقِّيه.

وَدُخُولُهُ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ ٱلْنَيْنِ أَوْ سَبْتٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يَوْمَ الْنَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَخَمِيسٍ.

وَفِي الْمُسْتُوعِبِ وَغَيْرُو: أَوْ سَبْتٍ، لابسًا أَجْمَلَ ثِيَابُهِ.

ُ وَفِي التَّبْصِرَةِ: وَكَذَاً أَصْحَابُهُ وَأَنْ جَمِيعَهَا سُودٌ، وَإِلاَّ فَالعِمَامَةُ، وَأَنْهُ يَدْخُلُ ضَحْوَةً لاسْتِقْبَالِ الشَّهْرِ، وَلا يَتَطَيَّرُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ تَفَاءَلَ فَحَسَنَّ، فَيَأْتِي الجَامِعَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْن.

َ قَالَ كَغْبٌ: ﴿إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَلْ مَا يَقُدَّمُ مِنْ سَلَفَرِ سَافَرَهُ إِلاَّ صُحْى، وَكَانَ يَبْدَأُ بِالمَسْجِدِ فَيُصِلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ جَابِرٌ: «لَمَّا أَتَيْنَا المَدِينَةِ، قَالَ: افْتِ اَلْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٢٤٦٣، م: ٧١٥).

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: غَيْرُ السَّوَادِ أُولَى، لِلْأَخْبَار، وَكَانَ اسْتِقْبَالُ الشَّهْرِ تَفَاؤُلاَ، كَأُولُ النَّهَارِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا الآصْحَابُ. وَيَسْتَقْبُلُ القِبْلَةَ، وَيَأْمُرُ بِعَهْدِهِ فَيَقْرَأُ عَلَى النَّاس، وَمَنْ يُنَادِي بِيَوْمُ جُلُوسِهِ لِلْحُكْمِ.

قال في التِّبْصِرَةِ: وَلِيُقِلُّ مِنْ كَلامِهِ إلاَّ لِحَاجَةٍ، ثُمُّ يَرُوحُ إلَى مُنْزِلِهِ، وَيَنْفُذُ فَيَتَسَلَّمُ دِيوَانَ الحُكُم مِمَّن قَبْلُهُ.

قَالَ فِي التَّبْصِرَةِ: وَلَيَامُرْ كَاتِبًا ثِقَةً يُمُبِتُ مَا تَسَلَّمَهُ بِمَحْضَرِ عَدَلَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ الوَعْدِ بِأَعْدَلُ أَحْوَالِهِ، غَيْرَ غَصْبَانَ وَلاَ جَاتِمِ وَلا حَاقِن، وَلا مَهْمُوم بِمَا يَشْغَلُهُ عَنِ الفَهْمِ، فَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ مَرْ بِهِ وَلَوْ صِبْيَانَا، ثُمَّ عَلَى مَنْ فِي مَجْلِسِهِ، وَيُصَلِّي تَحِيَّةُ مَسْجِدٍ، وَلِلاَّ خُيِّرَ، والأَفْصَلُ الصَّلاةُ، والآشْهَرُ: وَيَجْلِسُ عَلَى بِسَاطٍ وَنَحْوِهِ، وَيَدْعُو بِالتَّوْفِيقِ، والعِصْمَةِ سِرًّا، وَلْيَكُنْ مَجْلِسُهُ فَسَيِحًا وَسَعْطَ البَلْدِ، كَجَامِع وَيَصُونُهُ مِمَّا يُكُرُهُ فِيهِ، وَدَارٍ وَاسِعَةٍ، وَلا يَتْخِدُ فِيهِ عَلَى بَابِهِ حَاجِبًا وَلا بَوَّابًا بِلا عَذْرٍ. " وَفِي الْمُذْهَبِ: يَتْرُكُهُ نَلْنَا.

وَفِي الْآخَكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لَيْسَ لَـهُ تَأْخِيرُ الحُصُورِ إِذَا تَنَـازَعُوا إِلَيْهِ بِـلا عُـذْرٍ، وَلا لَـهُ أَنْ يَحْتَجِبَ إِلاَّ فِي أَوْقَـاتِ الاسْتِرَاحَةِ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: يَنْبَغِي عَلَى رَأْسِهِ مَنْ يُرَتِّبُ النَّاسَ، وَلَهُ وَذَكَرَ الشَّيْخُ: يُستَحَبُّ أَنْ يَتَّخِذَ كَاتِبًا.

وَيُشْتَرَطُ كُونُهُ مُسْلِمًا عَدْلاً، وَيَتَوَجُّهُ فِيهِ مَا فِي عَامِلِ الزُّكَاةِ..

وَفِي الكَافِي: عَارِفًا يُشَاهِدُ مَا يَكُتُبُهُ، والقِمْطُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَخْتُومًا وَيَكُونُ الآعْوَانُ أَهْلَ دِينٍ، وَيُوصِيهِمْ، وَيُقَــدُمُ السَّـابِقَ فِي حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ (و ش) كَسَبْقِهِ إِلَى مُبَاحٍ.

وَيَتَوَجُّهُ وَجْهُ: يُقَدُّمُ مَنْ لَهُ بَيِّنَةً لِثَلاًّ تَضَبُّجُرَ البِّيَّنَةُ (و هـ).

وَجَزَمَ بِهِ فِي عُيُونِ الْمُسَائِلِ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: يُكُرَّهُ تَقْدِيمٌ مُتَاخِّرٍ، فَإِنِ اسْتَوَوْا أَفْرَعَ، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: يُقدُّمُ الْمُسَافِرَ المُرْتَحِلَ.

وَفِي الكَافِي: مَعَ قِلْتِهِمْ، وَيَلْزَمُهُ فِي الآصَحُّ العَدَلُ بَيْنَهُمَا فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ، والدُّخُول، والآشْهَرُ: يُقَدُّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِر دُخُولاً وَجُلُومناً.

وَقِيلَ: دُخُولاً فَقَطْ، فَيَحْرُمُ أَنْ يُسَارُ أَحَدَهُمَا أَوْ يُلَقَّنُهُ حُجَّتُهُ أَوْ يُضَيِّفُهُ أَوْ يُعْلِمَهُ الدَّعْوَى.

وَقِيلَ. إِنْ لَمْ يُحْسِنُهَا جَازً.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: يُسَوِّي بَيْنَ خَصْمَيْنِ فِي مَجْلِسِهِ وَلَخْظِهِ، وَلَفْظِهِ وَلَوْ ذِمِّيٍّ، فِي وَجْسهِ، وَإِنْ سَـلَّمَ أَحَدُهُمَـا رَدُّ

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَصْبُرُ لِيَرُدُ عَلَيْهِمَا مَعًا، إلاَّ أَنْ يَتَمَادَى عُرْفًا.

وَقِيلَ: يُكْرَهُ قِيَامُهُ لَهُمَا، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: سُنْةُ القَاضِي أَنْ يَجْلِسَ الْحَصْمَان بَيْسَنَ يَدَيْهِ، وَذَكَـرَ الْخَبَرَ عَـن النّْبِـيُّ ﷺ أَنْـهُ أَمْرَهُمَا بِهِ، وَلِلْحَاكِمِ السُّؤَالُ عَنْ شَرْطٍ عَقْلٍ وَنَحْوِهِ تُركَ لِيُتَحَرَّرُ، وَأَلْ يَزِنْ عَنْهُ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ، وَسُؤَالُ خَصْمُهِ الْوَضْعَ عَنْهُ، عَلَى الأَصَحُ، كَسُوَالِهِ إِنْظَارَهُ.

وَنَقَلَ حَنْبُلُّ: ﴿ أَنْ كِعْبَ بْنَ مَالِكِ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا عَلَيْهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ دَعْ الشَّطْرَ مِـنْ دَيْنِـك، قَالَ: قَدْ فَعَلْت، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَمْ فَأَعْطِهِ ا

قال أحمد: هَلَمَا حُكُمٌ مِنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنْ فَعَلَهُ قَاضٍ يَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلْح، والنَّظَر لَهُمَا.

وَيُسَنُّ أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَهُ فُقَهَاءُ الْمَنَاهِبِ وَيُشَاوِرَهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا أَحْسَنَهُ لَوْ فَعَلَهُ، الحُكَّامُ يُشَاوِرُونَ وَيَنْتَظِرُونَ، وَيَحْرُمُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ مُطْلَقًا.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: عَلَيْهِ أَنْ يَجْتُهِدَ، قَالَ عُمَرُ: واللَّهِ مَا يَدْرِي عُمَرُ أَصَابَ الحَقُّ أمْ أخْطًأ.

وَلُوْ كَانَ حَكَمَ بِحُكْم عَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلُ هَذَا.

وَنَقَلَ أَبُو الحَارِثِ: لاَ تُقَلَّدْ أَمْرَكَ أَحَدًا، وَعَلَيْك بِالآثَوِ، وَقَالَ الفَصْلُ بْنُ زِيَادٍ: لا تُقَلِّدْ دِينَك الرَّجَالَ فَإِنَّهُمْ لَـمْ يَسْـلَمُوا

قَالَ أَبُو الخَطَّابِ: وَحَكَى أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ أَنْ مَذْهَبَنَا جَوَازُ تَقْلِيدِ العَالِم لِلْعَـالِم، وَهَــذَا لا نَعْرِفُـهُ عَـنْ أَصْحَابِنَـا، وَأَجَازُ أَبُو الْخَطَّابِ إِنْ كَانَتْ العِبَادَةُ مِمَّا لا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا كَالصَّلاةِ فَعَلَهَا بِحَسَبُ حَالِهِ، وَيُعِيدُ إِذَا قَدَرَ، كَمَسَنْ عَـدِمَ الْمَـاءَ، والتُّرَابَ، فَلا ضَرُورَةَ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَلاَّنَّ العَامَّىُّ لا يَسْقُطُ عَنْهُ فَرْضُهُ وَهُوَ التَّقْلِيدُ بخَوْف فَوْتِ الوَقْتِ.

وَمِنَ العَجَبِ مَا رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْمَذْخُلِ إِلَى السُّنَنِ عَنِ المُرُّوذِيُّ.

(ش): الإمام الشافعي

قال أحمد: إذَا سُتِلْت عَنْ مَسْأَلَةٍ لا أَعْرِفُ فِيهَا خَبَرًا قُلْت فِيهَا بَقُول الشَّافِعِيِّ، لآنَّهُ إمَامٌ عَالِمٌ مِسنْ قُرَيْس، وَرُويَ عَسن النَّبيُّ ﷺ؛ أنَّهُ قَالَ: ﴿عَالِمُ قُرَيْش يَمْلاُ الآرَضَ عِلْمًا﴾ وَذَكَرَ فِي الحَبَّرِ ﴿أَنَّ اللَّهَ يُقَيِّضُ فِي رَأْس كُلِّ مِائَـةٍ سَـنَةٍ رَجُـلاً يُعَلِّـمُ النَّاسَ دِينَهُمْ*، فَكَانَ فِي الْمِتَةِ الْأُولَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزيز، وَفِي الثَّانِيَّةِ الشَّافِعيُّ، وَهَذِهِ الحِكَايَةُ فِي إسْنَادِهَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْن يَاسِينَ ٱبُو إِسْحَاقَ الْهَرَويُّ، كَذَّبُهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

وَقَالَ الإِدْرِيسِيُّ: سَمِعْت أَهْلَ بَلَدِهِ يَطْعَنُونَ فِيهِ وَلا يَرْضَوْنَهُ.

والحَبَرُ الْأَوَّالُ رَوَاهُ البّيهَةِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ لا يُختَجُّ بِهِ، ثُمُّ قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِسَيَّ وَأَبِـي هُرَيْرَةُ مَرْفُوعًا، وَفِي إِسْنَادِهَا ضَعْفٌ.

وَأَمُّا الْخَبَرُ الثَّانِي، فَرَوَى أَبُو دَاوُد (٤٢٩١)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُد المَهْرِيُّ عَن ابْن وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْن أَبِي أَيْسُوبَ عَسَنْ شَرَاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَافِرِيُّ عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَا أَغَلَمُ عَنِ النِّبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسَ كُلُّ مِانَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدُّدُ لَهَا دِينَهَا» قَالَ أَبُـو ذَاوُد: رَوَاهُ عَبْـدُ الرَّحْمَـن بْـنُ شُـرَيْح الإسكندراني، لَـمْ يُخْبَرُ بـهِ شَرَاحِيلُ، كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَدَعَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الشُّرْعِ لِقَوْل أَحَدِ.

وَفِي ﴿الصُّحِيحَيْنِ﴾ (خ: ١٥٥٩، م: ١٢٢٢) عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي النَّاسُ بِالْمُتْعَةِ، زَادَ مُسْلِمٌ: فَقَالَ رَجُــلُ لِآبِـي مُوسَى: رُويْدُك بَعْضَ قَتْيَاك فَإِنَّك لا تَنْدِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النُّسُكِ بَعْدَك، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَـنْ كُنَّا أَفْتَيْنَـاَّهُ

(ر): روایتسان

فْتُهَا فَلْيَتْتِدْ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤمِنِينَ قَادِمْ عَلَيْكُمْ فِيهِ، فَبِهِ فَاتِمُوا: قَالَ فَقَدِمَ عُمَرُ، فَلْأَكُرْت ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَنْ تَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَسَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَٱتِمُوا الْحَجُّ، والعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَأَنْ تَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُحِلُّ حَتَّى نَحْرَ الهَدْيَ.

وَلِمُسْلِم (أُ٢٢٢) أَيْضًا أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابَهُ، وَلَكِنِّي كَرِهْت أَنْ يَظَلُوا مُعَرِّسِينَ بهنَّ فِي الآرَاكِ ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الحَيِّ تَقَطُّرُ رُءُوسُهُمْ، قَالَ ابْنُ هَبَيْرَةَ فِيهِ: إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى العَالِم إِذَا كَانَ يُفْتِي بِمَا كَانَ الإِمَامُ عَلَى خِلافِهِ مِمَّا يَسُوعُ فِيهِ الاجْتِهَادُ فِي مِثْلِ هَلَهِ الْمَسْأَلَةِ وَذَلِكَ المُوطِنِ أَنْ يَتُرُكُ مَا كَانَ عَلَيْهِ وَيَصِيرَ إلَــى مَـا عَلَيْهِ الإِمَـامُ، قَالَ: وَفِيهِ جَوَازُ الاسْتِحْسَانِ.

وَإِنْ حَكَمَ وَلَمْ يَجْنَهِدْ ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ بِالحَقُّ لَمْ يَصِحُّ، ذَكَرَهُ أَبْنُ عَقِيلٍ فِي القَصْدِ مِنَ الفُصُولِ، وَلا يَحْكُسمُ مَعَ مَا يَشْغُلُ فَهْمَهُ، كَغْضَبَ كَثِيرِ وَجُوع، والم، وَصَرَّحَ فِي الانْتِصَار: يَحْرُمُ، فَإِنْ حَكَمَ نَفلَ، فِي الآصَحّ.

وَقِيلَ: إِنْ عَرَضَ بَعْدَ فَهُم الحُكُم.

وَيَحْرُمُ قَبُولُهُ رِشْوَةً، وَكَذَا هَدِيَّةٌ بِخِلافِ مُفْتٍ.

قَالَ عُمْرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِيمَا مَضَى هَدِيَّةٌ، وَأَمَّا الْيَوْمَ هَهِيَ رَشُوَةً. وَقَالَ كَعْبُ الآحْبَارِ: قَرَأَت فِي يَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنْبِيَادِهِ: الْهَايِّيَةُ تَفْقًا عَيْنَ الحُكْمِ.

قَالَ الشَّاعِرِ :

تَطَايَرَتْ الْآمَانَةُ مِنْ كُوَّاهَا إِذَا أَتَتُ الْهَدِيَّةُ ذَارَ قَوْم

وَقَالَ مَنْصُورٌ الفَقِيهُ:

لِتَدْخُسِلَ فِيسِهِ، والْآمَانَــةُ فِيسِهِ إذَا رِشُولًا مِنْ بَسَابِ بَيْسَةٍ تَقَحَّمُتُ

سَعَتُ خَرَبًا مِنْهُ وَوَلَّسِتُ كَأَنَّهَا حَلِيمٌ تُنَحِّى عَنْ جسوَار سَنفِيهِ

فَإِنْ قَبَلَ ذَلِكَ فَقِيلَ: تُؤخَذُ لِبَيْتِ المَال، لِخَبَر ابْنِ اللُّنبيَّةِ.

وَقِيلَ: تُرَدُّ، كَمَقْبُوض بِعَقْدٍ فَاسِدٍ.

وَقِيلُ: تَمَلُّكَ بِتَعْجِيلِهِ الْكَافَأَةُ (م ١)(١٠.

فَعَلَى الْأَوَّل: هَدِيَّةُ العَامِلِ لِلصَّدَقَاتِ، ذَكَرَهُ القَاضِي، فَدَلُّ أَنَّ فِي انْتِقَالَ المِلْكِ فِي الرَّشْوَةِ، والهَدِيَّةِ وَجُهَيْنِ (م ٢)(٢). وَيَتَوَجُّهُ أَنَّ مَا فِي الرَّعَايَةِ: أَنَّ السَّاعِيَ يَعْتَكُ لِرَبِّ المَالِ بِمَا أَهْدَاهُ إِلَيْهِ، نَصَلَّ عَلَيْهِ. مَذَكُ إِنْ الْمُ مَا أَنْهُ فَلِكِهِ.

وَعَنْهُ: لا، مَأْخَذُهُ ذَلِكَ.

وَنَقَلَ مُهَنَّا فِيمَنِ اشْتَرَى مِنْ وَكِيلٍ فَوَهَبَهُ شَيْئًا أَنَّهُ لِلْمُوكَلِ، وَهُوَ يَدُلُّ لِكَلامِ القَاضِي الْمَقَدَّم، وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ فِي نَقْلِ اللَّكِهِ الجلاف، وَجَزَمَ ابْنُ تَدِيمٍ فِي عَامِلِ الزِّكَاةِ إِذَا ظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ أَخَذَهَا الإِمَامُ لا أَرْبَسابُ الآمْنُوالِ، وَتَبِغَهُ فِي وَ الْعَرِيْنَ أَوْ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَنْ مِنْ مُنْ مِنْ أَنْ مِنْ أَنْهُ لِللَّهِ عِينَانَتُهُ بِرِشْوَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ أَخَذَهَا الإِمَامُ لا أَرْبَسابُ الآمْنُوالِ، وَتَبِغَهُ فِي الرَّعَايَةِ، ثُمُّ قَالَ: قُلْت إِنَّ عَرَفُوا رُدَّ إِلَيْهِمْ.

والقول الثَّالث: لم أطُّلع على من اختاره، وهو ضعيفٌ.

(خ): خالفة الأثمة

أحدهما: عدم الانتقال، وهو الصُّواب.

(ع): ما أجمع عليه

والوجه الثَّاني: ينتقل، وهو ظاهر الحديث.

⁽١) (مسألة – ١): قوله في الرَّشوة، والهديَّة: (فإن قبل فقيل تؤخذ لبيت المال، وقيل: تردّ. وقيل: تملك بتعجيل المكافأة). انتهى. والقول الأوَّل: احتمالٌ في المغني، والشرح.

والقول الثَّاني: هو الصُّواب، قدَّمه في المغنى، والشَّرح.

⁽٢) (مسألة – ٢): قوله: (فعلى الأوَّل هديّة العامل للصّدةـات، ذكـره القـاضي، فـدلّ أنّ في انتقـال الملـك في الرّشــوة، والهديّــة وجهين). انتهي.

قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ وُلِّيَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ السُّلْطَانِ: لا أُحِبُّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ شَيْئًا، يَرْوِي: «هَدَايَا الأَمْرَاءِ خُلُولَ»، والحَاكِمُ خَاصَّـةً لا أُحِبُهُ لَهُ إِلاَّ مِمَّن كَانَ لَهُ بِهِ خُلْطَةٌ وَوَصْلَةٌ وَمَكَافًاةً قَبْلَ أَنْ يَلِيَ.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِيمَنْ كَسَبَ مَالاً مُحْرُمًا بِرِضَا الدَّافِعِ ثُمُّ تَابُ كَثَمَن خَمْرٍ وَمَهْرِ بِغَيُّ وَخُلُوَانُ كَاهِنِ أَنَّ لَـهُ مَا سَلَف، لِلْلَيَةِ، وَلَمْ يَقُلُ اللَّهُ: فَمَنْ أَسْلَمَ، وَلا مَنْ تَبَيُّنَ لَهُ التَّحْرِيمُ، قَالَ أَيْضًا: لا يَنْتَفِعُ بِهِ، وَلا يَرُدُهُ لِقَبْضِهِ عِوضَهُ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، كَمَا نَصَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي حَامِلِ الحَمْرِ، وَقَالَ فِي مَالٍ مُكْتَسَبِ مِنْ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ: يَتَصَدُقُ بِهِ، فَإِذَا تَصَدُّقَ بِهِ فَلِلْفَقِيرِ أَكُلُهُ، وَلَوَلِيُّ الْآمْرِ أَنْ يُعْطِيّهُ أَعْوَانَهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيمَنْ تَابُ إِنْ عَلِمَ صَاحِبُهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وإلاَّ صَرَفَهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَهُ مَعَ حَاجَتِهِ أَخْذُ كِفَايَتِهِ، وَفِي رَدُّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ فِي بَيْعِ سِلاحِ فِي فِئْنَةٍ وَعِنَبٍ لِخَمْرٍ: يَتَصَدُّقُ بِثَمَنِهِ وَأَنَّهُ قَـوْلُ مُحَقِّقِي الفُقَهَاءِ، كَـذَا قَـالَ، وَقَوْلُهُ مَـعَ الجَمَاعَةِ أُولَى.

فَفِي "الصَّحِيحَيْنِ" (م: ١٠١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ "مَا تَصَدُّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيِّب. وَلا يَقْبَلُ اللَّـهُ تَعَـالَى إِلاَّ الطَّيْبَ" وَذَكَرَ الحَدِيث،

وَلِمُسْلِم (١٠١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيُّبٌ لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا،

أَبَانُ قَالَ: ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَلا يُقَبَّلُ قَوْلُ الآزْدِيِّ إِنَّهُ مَتْرُوكَ، والصَّبَاحُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ ابْنُ أَبِي حَاتِم بِجُرْحٍ وَلا تَعْدِيلِ.

وَقَالَ أَبْنُ حِبَّانَ: يَرْوِي المُوضُوعَاتِ، كَذَا قَالَ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُد الطُّيَّالِسِيُّ (٣١٠) عَنْ جَعْفَر بْنِ مُلَيْمَانْ عَنِ النَّضْرِ بْـنِ حُمَيْـدِ الكِنْـدِيِّ عَـنْ أَبِـي الجَــارُودِ عَـنْ أَبِـي الآخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا: «لا يُعْجَبُنك رَخْبُ اللَّرَاعَيْنِ يَسْفِكُ الدَّمَّاءَ فَإِنْ لَهُ وَلا يُعْجَبَنك امْرُق كَسَبَ مَالاً مِنْ حَرَامٍ، فَإِنَّهُ إِنْ أَنْفَقَهُ أَوْ تَصَدُق بِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنَّهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَمْ يُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ بَقِــيَ مِنْـهُ شَـىءٌ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِهِ.

رَوَاهُ الطُّبَرَانِيُّ (١٠/١٠٧) مِنْ حَلبَيثِ جَعْفَر بْنَ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَثْرُوكُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: ۚ حَدُّثَنَا يَزِيدُ حَدُّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا مَرِضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَسَامِرِ مَرَضَهُ الَّـذِي تُونُفَى فِيهِ أَرْسَلَ إِلَى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِم عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُمْ: فَذَ نَزَلَ بِي مَا قَدْ تَرَوْنَ، وَلا أَرَانِي إِلاَّ لِسَا بِي، فَمَا ظَنْكُمْ بِي؟ فَقَالُوا: قَدْ كُنْتَ تُعْطِي الفَقِيرَ، والسَّائِلَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَحَفَرْتِ الاَبْارَ بِالفَلَوَاتِ لاَبْنِ السَّبِيلِ، وَبَنَيْتِ الْحَوْضَ بِعَرَفَةَ يَشْرَعُ فِيهِ حَاجُ بَيْتِ اللَّهِ، فَمَا نَشْكُ لَكَ فِي النَّجَاةِ.

وَعَيْنُهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَاكِتَ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ بِالكَلامِ قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْــدِ الرَّحْمَـنِ، مَـالَك لا تَتَكَلَّمُ؟ قَالَ: إِذَا طَابَ المُكْسَبُ زَكَتْ النَّفَقَةُ، وَسَتُرَدُ فَتَعْلَمُ، إِسْنَادَ جَيِّدٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ مُحَمَّلُو هُوَ ابْنُ مِيرِينَ قَالَ: ذَخَلَ ابْنُ عَامِرٍ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُصِيبُ الْمَالَ فَيَصِـلُ مِنْهُ الرَّحِمَ وَيَفْعَلُ مِنْهُ وَيَفْعَلُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنْكَ مَا عَلِمْت لَمَنْ أَجْدَرُهُمْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلَكِنِ أَنْظُرُ مَا أَوَّلُهُ، فَإِنْ كَانَ أُولُهُ خَبِيثًا، فَإِنَّ الخَبِيثَ كُلُهُ خَبِيثٌ.

وَلَهُ أَتَّبُولُ مَّدِيَّةٍ مُغْتَادَةً تَبْلَ ولايَتِهِ، مَعَ أَنْ رَدُّهَا أُولَى، والمَذْهَبُ: إنْ لَمْ يَكُنْ حُكُومَةً.

وَذُكُرَ جَمَاعَةٌ: أَوْ أَحَسُّ بِهَا.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: الْمُحَرِّمُ كَالْعَادَةِ.

وَفِي الفُصُول احْتِمَالٌ فِي غَيْر عَمَلِهِ كَالعَادَةِ.

وَيُكَرَهُ بَيْعُهُ وَشْرِرَاؤُهُ كَمَجْلِسِ َحُكْمِهِ إِلاَّ بِوَكِيلِ لا يُعْرَفُ بِهِ، وَجَعَلَهَا الشَّرِيفُ وَأَبْسُو الحَطَّابِ كَهَدِيْـةٍ كَـالوَالِي، سَـالَهُ حَرْبُ: هَلْ لِلْقَاضِي، والوَالِي أَنْ يَتْجَرَ؟ قَالَ: لا، إِلاَّ أَنْهُ شَدُّدَ فِي الوَالِي.

وَيَعُودُ المَرْضَى، وَيَشْهَدُ الجَنَائِزُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَيُودِّعُ الغَازِيَ، والحَّاجُ، وَهُوَ فِي الدَّعْوَاتِ كَغَيْرِهِ، وَلا يُجِيبُ قَوْمًا وَيَدَّعُ قَوْمًا بِلا عُذْرٍ، ذَكَرَهُ القَـاضِي وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ أَبُو الخَطَّابِ: يُكْرَةُ مُسَارَعَتُهُ إِلَى غَيْرِ وَلِيمَةِ عُرْس، وَيَجُوزُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يُكْرَهُ، وَقَدَّمَ: لا يَلْزَمُهُ حُضُورُ وَلِيمَةِ عُرْسٍ، وَذَكَرَ هُوَ وَجَمَاعَةً: إنْ كَثْرَتْ الوَلاثِمُ صَانَ نَفْسَهُ وَتَرَكَهَــا، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَوْ تَضَيَّفَ رَجُلاً، وَلَعَلَّ كَلامَهُمْ يَجُوزُ، وَيَتَوَجُّهُ: كَالْمُقْرِض، وَلَعَلَهُ أَوْلَى.

وَيُسَنُّ حُكْمُهُ بِحَضْرَةِ شُهُودٍ، وَيَحْرُمُ تَغْيِينُهُ قَوْمًا بِالقَبُولِ، وَلا يَنْفُذُ حُكْمُهُ لِمَسنْ لا تُقْبَـلُ شَـهَادَتُهُ لَـهُ، ذَكَـرَهُ بَعْضُهُــمْ إجْمَاعًا، كَنَفْسِهِ، فَيَحْكُمُ نَائِبُهُ.

وَفِي الْمُبْهِجِ رَوَايَةً : بَلَى، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

وَقِيلَ: بَيْنَ، وَالدَيْهِ أَوْ وَلَدَيْهِ، وَلَهُ اسْتِخُلافُهُمَا، كَحُكْمِهِ لِغَيْرِهِ بِشَهَادَتِهِمَا، ذَكَرَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَابْنُ الزَّاغُونِيِّ وَأَبُو الوَفَــا وَزَادَ: إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ عَلَيْهِمَا مِنْ ذَلِكَ تُهْمَةً، وَلَمْ يُوجِبْ لَهُمَا بِقَبُولِ شَهَادَتِهِمَا رِيبَةً لَمْ تَثْبُتْ بِطَرِيقِ التَّزْكِيَةِ.

وَقِيلَ: لا، وَلا يَحْكُمُ.

وَقِيلَ: وَلا يُفْتِي عَلَى عَدُوّهِ، وَجَوْزَ المَاوَرْدِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ حُكْمَهُ عَلَى عَـدُوّهِ، لأَنَّ أَسْبَابَ الحُكْمِ ظَـاهِرَةٌ، وَأَسْبَابَ الشَّهَاذَةِ خَافِيَةٌ، وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي عَمُودَيْ نَسَبِهِ، وَأَنَّ المَشْهُورَ: لا يَحْكُمُ عَلَى عَـدُوّهِ، كَالشَّهَادَةِ، وَلا نَقُلُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَمَنَعَهُ بَعْضُ مُتَأْخِرِيهِمْ، كَالشَّهَادَةِ: وَيَحْكُمُ لِيَتِيمِهِ، عَلَى قُولِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَقِيلَ: وَغَيْرُهُ.

فَصاً ٌ

وَيُسَنُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالمَحْبُوسِينَ، فَيُنْفِذُ ثِقَةً يَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ، وَمَنْ حَبَسَهُمْ، وَفِيمَ ذَلِكَ، ثُمُّ يُنَادِي بِالبَلَدِ أَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمْرِهِمْ، فَإِذَا حَضَرَ فَمَنْ حَضَرَ فَمَنْ حَضَرَ لَهُ خَصَمٌ نَظَرَ بَيْنَهُمَا: فَإِنْ حَبَسَ لِتَعْدِلَ البَيِّنَةُ فَإِعَادَتُهُ مَبْنِيٍّ عَلَى حَبْسِهِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَوَجَّهُ إعَادَتُهُ،

َ وَفِي الرِّعَايَةِ: إِنْ كَانَ الآوُّلُ حَكَمَ بِهِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ إطْلاقَ المَحْبُوسِ حُكْمٌ، وَيَتَوَجُهُ أَنَّهُ كَفِعْلِهِ، وَأَنَّ مِثْلَــهُ تَقْدِيـرُ مُــدُّةٍ حَبْسِهِ وَنَحْوهِ (و م)، والمَرَادُ إِذًا لَمْ يَأْمُرُ وَلَمْ يَأْذُنْ بِحَبْسِهِ وَإِطْلاقِهِ، وإِلاَّ فَأَمْرُهُ وَإِذْنُهُ حُكْمٌ يَرْفَعُ الخِلاف، كَمَا يَأْتِي.

قَالَ الْمُرُوذِيُّ: لَمَّا حُبِسَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحْمَ اللهَ قَالَ لَهُ السَّجَّانُ: يَا أَبِسَا عَبْدِ اللَّهِ، الخُدِيسَ اللَّذِي يُسرُوَى فِي الظُّلَمَةِ وَأَعْوَانِهِمْ صَحِيحٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَأَنَا مِنْهُمْ؟

قَالَ أَحْمَدُ: أَعْوَانُهُمْ مَنْ يَأْخُذُ شَعْرَكَ وَيَغْسِلُ ثَوْبَكَ وَيُصْلِحُ طَعَامَكَ وَيَسِيعُ وَيَشْتَرِي مِنْك، فَأَمَّا أَنْتَ فَمِنْ أَنْفُسِهِمْ. وَيَقْبُلُ قَوْلَ خَصْمِهِ فِي أَنْهُ حَبَسَهُ بَعْدَ تَكْمِيلِ بَيُّنَتِهِ وَتَعْدِيلِهَا: وَإِنْ حُبِسَ بِقِيمَةِ كَلْبَ وَخَمْرٍ ذِمِّـيٍّ فَفِـي تَخْلِيَتِهِ وَتَبْقِيَتِهِ وَجْهَان (م ٣)(١).

⁽١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن حبس بقيمة كلب وخمر ذمّيّ ففي تخليته وتبقيته وجهان). انتهى.

أحدهما: يخلَّى، قدَّمه في الرَّعاية وقال: إن صدقه غريمه.

واختاره القاضي وغيره، وقدَّمه في الشُّرح، وهو ظاهر ما قدَّمه في المغني.

والوجه الثَّاني: يبقي في الحبس، وقيل يقف ليصطلحا على شيءٍ.

وجزم في الفصول أنَّه يرجع إلى رأي الحاكم الجديد.

فهذه ثلاث مسائل في هذا الباب.

وَقِيلَ: يَقِفُهُ وَإِنْ بَانَ حَبْسُهُ فِي تُهْمَةٍ أَوْ تَغْزِيرًا عَمِلَ برَأْيهِ فِي تَخْلِيَتِهِ وَتَبْقِيَتِهِ، وَمَنْ لَــمْ يَصْرِفْ خَصْمُـهُ وَأَلْكَرَهُ نُــودِيَ بذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَعْرَفْ حَلَّفَهُ وَخَلاَّهُ، وَمَعَ غِيبَةِ خَصْمِهِ يَبْغَثُ إِلَيْهِ.

الآخكام السُّلطَانِيَّة فِي المُختَسِبِ، وَتَقَدَّمُ أَنَّ إِذْنَهُ فِي مِيزَابٍ وَيِنَاءٍ وَغَيْرِهِ يَمْنَعُ الضَّمَانَ، لآنَّهُ كَإِذْنِ ٱلجَمِيعِ، وَمَنْ مَنَـعَ فَلاَنْـهُ لَيْسَ لِهُ عِنْدَهُ أَنْ يَأْذَنَ، لا لآنَ إِذْنَهُ لا يَرْفَعُ الخِلافَ، وَلِهَذَا يَرْجُعُ بِإِذْنِهَ فِي قَضَاءِ دَيْنِ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرٍ ذَلِكَ، وَلا يَضْمَــنُ بِإِذْنِـهِ فِي النَّفَقَةِ عَلَى لَقِيطٍ وَغَيْرُو، بلا خِلافٍ، وَإِنْ ضَمِنَ لِعَدَمِهَا.

وَلِهَذَا إِذْنُ الإِمَامِ فِي أَمْرٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ كَافٍ، بِلا خِلافٍ، وَسَبَقَ قَوْلُ شَيْخِنَا: الحَاكِمُ لَيْسَ هُوَ الفَاسِخُ، وَإِنْمَا يَـأَذَنُ أَوْ يَحْكُمُ بِهِ، فَمَتَى أَذِنَ أَوْ حَكَمَ لآحَدِ باسْتِحْقَاق عَقْدِ أَوْ فَسْخ فَعَقْدٌ أَوْ فَسْخٌ لَمْ يَحْتَجْ بَعْـدَ ذَلِـكَ إِلَى حُكْـم بَصِحْتِهِ، بــلا نِزَاعٍ، لَكِنْ لَوْ عَقَدَ هُوَ أَوْ فَسَخَ فَهُوَ فِعْلُهُ، وَهَلْ فِعْلُهُ حُكْمٌ؛ فِيهِ الخِلافُ المَشْهُورُ، هَذَا كَلامُهُ: وَكَذَا فِعْلُهُ.

ذَكَرَ الْآصْحَابُ فِي حِمَى الْآئِمَّةِ أَنَّ اجْتِهَادَ الإِمَامِ لا يَجُوزُ نَقْضُهُ، كَمَا لا يَجُوزُ نَقْضُ حُكْمِهِ، وَذَكَرُوا خَلا الشَّـيْخِ أَنْ الميزَابَ وَنَحْوَهُ يَجُوزُ بإذْن وَاحْتَجُوا بنَصْبهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ، والسَّلام مِيزَابَ العَبَّاس.

وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرِوَ فِي بَيْعِ مَا فُتِحَ عَنْوَةً: إنْ بَاعَهُ الإمَامُ لِمَصْلَحَةٍ رَآهًا صَـحٌ، لآنٌ فِعْلَ الإمَام كَحُكْم الحَـاكِم، وَفِيهِ أَيْضًا: لا شُفْعَةَ فِيهَا إِلاَّ أَنْ يَحْكُمَ بَبَيْعِهَا حَاكِمٌ أَوْ يَفْعَلَهُ الإمَامُ أَوْ نَافِبُهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا أَنْ تَرْكُهَا بِلا قِسْمَةٍ وَقُفْ لَهَا، وَأَنْ مَا فَعَلَهُ الْآفِمَّةُ لَيْسَ لآحَدٍ نَقْضُهُ.

وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ رَوَايَةَ أَنَّ الكَافِرَ لا يَمْلِكُ مَالَ مُسْلِم بِالقَهْرِ، قَالَ: وَإِنْمَا مَنْعَهُ مِنْهُ بَعْدَ القِسْـمَةِ، لآنً قِسْـمَةَ الإِمَـامِ تَجْرِي مَجْرَى الحُكْم، وَفِعْلُهُ حُكْمٌ، كَتَرُوبِج يَتِيمَةٍ، وشيرًاءِ عَيْنٍ غَايِبَةٍ، وَعَقْدِ نِكَاحٍ بِلا وَلِيٍّ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي عَقْــدِ النّكَـاحِ بلا وَلِيَ وَغَيْرُهِ.

ُ وَأَذْكَرَهُ مُنْيَخُنَا أَصَحُ الوَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ الآرْجِيُّ فِيمَنْ أَقَرَّ لِزَيْدٍ فَلَمْ يُصَدَّقْهُ وَقُلْنَا يَأْخُذُهُ الحَاكِمُ ثُمُّ ادْعَاهُ الْمُقِرُّ لَسَمْ يَصِحُ، لآنَ قَبْضَ الحَاكِمِ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الحُكْمِ بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ الآصْحَابُ فِي القِسْمَةِ، والْمَطْلُقَةِ الْمُسْيَّةِ أَنْ قُرْعَةَ الحَاكِمِ كَحُكْمِهِ ** ** *** *** *** أَنْ أَنْ مِنْزِلَةِ الحُكْمِ بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ، وَذَكَرَ الآصْحَابُ فِي القِسْمَةِ، والْمُطَلُقَةِ الْمُسْيَّةِ أَنْ قُرْعَةَ الحَاكِمِ كَحُكْمِهِ لا سُبيلَ إِلَى نَقْضِهِ.

وَيْنِي التَّعْلِيقِ، والْمُحَرِّر: فِعْلُهُ حُكُمْ إِنْ حَكُمْ بِهِ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ (و) كَفْتْيَاهُ، فَإِذَا قَالَ حَكَمْت بِصِحْتِهِ نَفَذَ حُكْمُهُ بِاتَّفَاقِ الأَيْمَةِ، قَالَهُ شَيْخُنَا.

وَفِي المُسْتَوْعِبِ: حُكْمُهُ يَلْزَمُ بِأَحَدِ ثَلاثَةِ الْفَاظِ: الْزَمَتُك، أَوْ قَضَيْت لَهُ بِهِ عَلَيْك، أَوْ أَخْرَجَ إِلَيْهِ مِنْـهُ، وَإِفْرَارُهُ لَيْسَ كَحُكْمِهِ، ثُمُّ بِاليَّتَامَى، والمُجَانِينِ، والوُقُوفِ، والوَصَايَا، فَلَوْ نَفَّذَ الآوَّلُ وَصِيَّتَهُ لَمْ يَعْزِلُهُ؛ لآنَّ الظَّـاهِرَ مَعْرِفَـهُ أَهْلِيُتِـهِ، لَكِـنْ

فَدَلُ أَنْ إِثْبَاتَ صِفَةٍ كَعَدَالَةٍ وَجَرْحٍ وَأَهْلِيَّةٍ وَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا حُكُمٌّ، خِلافًا لِمَالِكِ، يَقْبُلُهُ حَاكِمٌ آخَرُ، خِلافًا لِمَالِكِ وَإِنَّ لَهُ

إثْبَاتَ خِلافِهِ، وَقَدْ ذَكَرُواْ إِذَا بَانَ فِسْقُ الشَّاهِدِ وَسَيَأْتِي يُغْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَتِهِ اَوْ بِحُكُم. وَمَنْ كَانَ مِنْ أَمْنَاء الحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ أَوْ الوَصَايَا الَّتِي لا وَصِيَّ لَهَا وَتَخْوِهِ بِحَالِهِ أَقَرُهُ، لآنَ الَّذِي قَبْلَهُ وَلاَهُ، وَمَــنْ فَسَــقَ عَرَلُهُ، ويَضُمُّ إِلَى الضَّعِيفِ أُمِينًا، ويَتَوَجَّهُ أَنْهَا مَسْأَلَةُ النَّائِبِ، وَجَعَلَ فِي النَّرْفِيبِ أَمْنَاءَ الآطْفَالِ كَنَائِبِهِ، فِيهِ الخِيلافُ، وَأَنْـهُ يَضُمُ إِلَى وَصِيٍّ فَاسِقِ أَوْ ضَعِيفٍ أَمِينًا، وَلَهُ إِبْدَالُهُ.

وَلَهُ فِي الْأَصَحُّ النَّظَرُ فِي حَالَ مَنْ قَبْلَهُ.

وَقِيلَ: يَجِبُ.

لَا يَجُوزُ نَقْضُ حُكُم إلا إذَا خَالَفَ نَصًّا، كَقَتْلِ مُسْلِم بِكَافِرٍ، فَيَلْزَمُ نَقْضُهُ، نَصَّ عَلَيْهِمَا.

وَقِيلَ: مُتَوَاتِرًا أَوْ إِجْمَاعًا.

وَقِيلَ: وَلَوْ ظُنْيًا.

وَقِيلَ: وَقِيَاسًا جَلِيًّا، وفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَوفَاقًا لِمَالِكِ، وَزَادَ: وَخِلافُ القَوَاهِدِ الشُّرْعِيَّةِ، وَلَوْ حَكَمَ بِشَاهِدِ وَيَصِينِ وَنَحْوِهِ

لَمْ يُنْقَضْ، ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ إِجْمَاعًا.

ُ قَالَ سَمِيدٌ. حَدُّثَنَا هُشَيْمٌ وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ دَاوُد عَنِ الشَّعْبِيِّ: ﴿أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَانَ يَقْضِي بِالقَضَاءِ وَيَسْزِلُ القُرْآنُ بِغَيْرِ مَا قَضَى فَيَسْتَقْبِلُ حُكْمَ القُرْآنَ وَلا يَرَدُ قَضَاءَهُ الآوَّلَ، مُرْسَلِّ.

وَرَوَى البَيْهَقِيُّ (١٩/٧٠) عَنْ الحَاكِم عَنْ الْآصَمِّ عَنْ مُحَمَّدِ بَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الحُكَم عَنْ ابْنِ وَهُسبِ عَنْ يُونُسَّ عَنِ الزُّهْرِيُّ أَنْ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُصِيبًا لَآنَ اللَّه تَعَالَى كَانَ يُرِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَّا الظُنُّ، والتَّكَلُفُ،؛ مُنْقَطِعٌ.

وَاسْتَدَلُّ بَعْضُهُمْ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية [النساء: ١٠٥].

نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ بَنِيَ الْأَبَيْرِقِ، كَمَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ (٣٠٣٦) وَغَيْرُهُ، وَيُنْقَضُ حُكْمُهُ بِمَا لَمْ يَعْتَقِدْهُ وِفَاقًا وَحَكَــاهُ بَعْضُهُــمْ إِجْمَاعًا.

وَفِي الإِرْشَادِ: وَهَلْ يُنْقَضُ بِمُخَالَفَةِ قَوْل صَحَابِيٍّ؛ يَتَوَجَّهُ نَقْضُهُ إِنْ جُعِلَ حُجَّةً كَالنَّصِّ، وإِلاَّ فَلا، نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ الحُكَـــمِ إِنْ أَخَذَ بَقُولُ صَحَابِيٍّ وَآخِرُ بِقُولَ تَابِعِيٍّ فَهَذَا يُرَدُّ خُكْمُهُ، لاَّنَّهُ حَكَمَ: تَجُورُ وَتَاوَّلَ الخَطَأ.

وَذَكَرَ حَدِيثَ عَأَلِشَةَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدًّا؛ لِوُجُودِ الحِلافِ فِي المَدْلُول.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: فَأَمَّا إِذَا أَخْطًا بِلا تَأْوِيلِ فَلْيَرُدُهُ وَيَطْلُبْ صَاحِبَهُ حَتَّى يَرُدُهُ فَيَقْضِي بْحَقَّ.

وَقَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿أَنَّهُ كُانَ يَقْضِي بِالقَصَاءِ فَيَنْزِلُ القَصَاءُ، بِغَيْرِ ذَلِّكَ فَيَـتْرُكُ قَصَـاءَهُ ويَسْـتَعْمِلُ حُكْـمَ القُرْآنِ».

وَمَنْ لَمْ يُصْلَحْ نُقِضَ حُكْمُهُ، نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَذَلاَ لَمْ يَجُزْ حُكْمُهُ.

وَقِيلَ: غَيْرُ الصَّوَابِ، قَدَّمَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا وِفَاقًا لأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكِ، وَهَلْ يَثْبُتُ سَبَبُ نَقْضِهِ وَيَنْقُضُهُ غَيْرُ مَنْ حَكَمَ وُجُودَهُ؟ تَقَدَّمَ فِي التَّفْلِيسِ.

وَحُكْمُهُ بِشَيْءٍ حُكْمٌ بِلَازِمِهِ، وَذَكَرُوهُ نِي المَفْقُودِ، وَيَتَوَجُّهُ وَجْةً.

قَالَ فِي الْاَنْتِصَنَّارِ فِي لِعَانَ عَبْدٍ: فِي إِعَادَةٍ فَاسِقِ شَهَادَتَهُ لا تُقْبَلُ؛ لآنٌ رَدُّهُ لَهَا حُكُمٌ بِالرَّدٌ، فَقَبُولُهَا نَقْضٌ لَهُ فَلا يَجُـورُ، بِخِلافِ رَدُّ صَبَيٍّ وَعَبْدٍ، لإِلْغَاءِ قَوْلِهِمَا، وَفِيهِ فِي شَهَادَتِهِ فِي نِكَاحٍ لَوْ قُبِلَتْ لَمْ يَكُنْ نَقْضَا لِلْأَوَّلِ، فَإِنْ سَبَبَ الآوُّلِ الفِسْقُ، وَزَالَ ظَاهِرًا، لِقَبُولِ سَاهِرِ شَهَادَاتِهِ.

وَإِذَا تَغَيَّرَتْ صِفَةُ الوَّاقِمَةِ فَتَغَيَّرَ القَضَاءُ بِهَا لَمْ يَكُنْ نَقْضًا لِلْقَضَاءِ الآوُّلِ، بَلْ رُدُّتْ لِلتُهْمَــةِ، لآنَّـهُ صَـَارَ حَصْمًا فِيهَـا، فَكَالَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِوَلِيُّهِ.

وَفِيَ الْمُغْنِي: رُدُّتْ باجْتِهَادٍ، فَقَبُولُهَا نَقْضٌ لَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَدٌّ عَبْدٍ، لأَنَّ الحُكُمْ قَدْ مَضَى، والْمُخَالَفَةُ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ نَقْضٌ مَعَ العِلْم.

وَإِنْ حَكَمَ بِبَيِّنَةٍ خَارِجٌ، وَجَهْلُ عِلْمِهِ بِبَيِّنَةٍ دَاخِلٌ، لَمْ يَنْقُضْ، لأَنَّ الآصْلَ جَرْيُهُ عَلَى العَدْلُ، والصُّحَّةِ.

ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي آخَرَ فُصُولَ مَن ادُّعَى شَيْئًا فِي يَدِ غَيْرِهِ، وَيَتَوَجَّهُ وَجُهَّ.

وَثُبُوتُ شَيْءُ عَنْهُ لَيْسَ حُكَمًا بِهِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي صَفَةِ السِّجِلِّ، وَفِي كِتَابِ القَاضِي، وَكَلامُ القَاضِي هُنَاكَ يُخَالِفُهُ. وَمَن اسْتُعْدَاهُ عَلَى خَصْم بالبَلَدِ لَزَمَهُ إحْضَارُهُ.

وَقِيلُ: إِنْ حَرَّرَ دَعْوَاهُ، وَمُتَّى لَمْ يَحْضُرُ لَمْ يُرَخُصْ لَهُ فِي تَخَلُّفِهِ، وإِلاَّ أَعْلَمَ الوَالِيَ بِهِ، وَمَتَى حَضَرَ فَلَهُ تَأْدِيبُهُ بِمَا يَرَاهُ. وَيُعْتَبُرُ تَحْرِيرُهَا فِي حَاكِم مَعْزُول، وَيُرَاسِلُهُ قَبْلَ إِحْضَارِهِ، فِي الْآصَحُ فِيهِمَا.

وَإِنْ قَالَ حَكَمَ عَلَيُّ بِفَاسِقَيْنِ عَمْدًا قَبْلَ قُولِ الحَاكِم.

وُقِيلُ: بِيَمِينِهِ.

وَعَنْهُ: مَتَى بَعُدَتْ الدُّعْوَى عُرْفًا.

وَفِي الْمُحَرِّرِ: وَخَشَى بِإِحْضَارِهِ الْبَلْالَةُ لَمْ يُحْضِرَهُ حَتَّى يُحَرَّرُ وَيُنَبِّنَ أَصْلُهَا.

وَعَنْهُ: مَتَى تَبَيَّنَ أَخْضَرَهُ، وإلاَّ فَلا.

وَلا يُعْتَبُرُ لامْرَأَةِ بَرْزَةٌ تُنْبُرُزُ لِحَوَائِجِهَا غَيْرَ مُخَدَّرَةٍ مُحَرَّمٌ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَغَيْرِهَا يُوكِّلُ، كَمَرَيضٍ، وَٱطْلَقَ فِي الانْتِصَارِ النُّصُّ فِيْ المَرَّاةِ، وَاخْتَارَهُ إِنْ تَعَـذُرَ الحَـقُ بِـدُونِ حُضُورِهَـا، وإلاَّ لَـمُ يُخْضِرُهَا، وَأَطْلَقَ ابْنُ شِهَابٍ وَغَيْرُهُ إِحْصَارَهَا، لأَنْ حَقَّ الآدَبِيِّ مَبْنَاهُ عَلَى الشَّـحُ، والضِّيْتِ، وَلاَنْ مُعَهَـا أَمِـينَ الحَـاكِمِ لا يَحْصُلُ مَعَهُ خِيفَةَ الفُجُورِ، والمُدُّهُ يَسِيرَةً، كَسَفَرِهَا مِنْ مُحَلَّةٍ إِلَى مُحَلَّةٍ، وَلاَنْهَا لَمْ تُنْشِئ هِيَ، إِنْمَا أَنْشِئَ بِهَا.

وَفِي التَّرْغِيب: إِنْ خَرَجَتْ لِلْعَزَايَّا أَوْ الزَّيَارَّاتِ وَلَمْ تُكُثِّرْ فَهِي مُخُدَّرَةً، فَيَنْفِلْدُ مَنْ يُخَلِّفُهَا وَمَنِ اذَّعَى عَلَى غَائِبٍ بمَوْضِع لا حَاكِمَ بهِ بَعَثَ إِلَى مَنْ يُتَوَمَّطُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ تَعَذَّرَ حَرَّزَ دَعْوَاهُ ثُمَّ يُخْضِرُهُ.

وَقِيلُ: لِلرُون مُسَافَةٍ قَصْر.

وَعَنْهُ: لِلَّونَ يَوْم وَجَزَمَ بِّهِ فِي النَّبْصِيرَةِ، وَزَادَ: بلا مُؤنَّةٍ وَمَشَقَّةٍ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا يُحْضِرَهُ مَعَ البُعْدِ حَتَّى تَتَحَرَّرَ دَعْوَاهُ، وَفِيهِ: يَتَوَقَّفُ إِحْضَارُهُ عَلَى سَمَاعِ البَيِّنَةِ إِنْ كَانَ مِمَّا لا يُقْضَى فِيهِ بِالنُّكُولِ، قَالَ: وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لا يُحْضِرُهُ مَعَ البُعْدِ حَتَّى يَصِحُّ عِنْدَهُ مَا ادْعَاهُ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّبْصِرَةِ.

ُومَنِ ادَّعَى قَبْلُهُ شَهَادَةً لَمَ تُسْمَعُ، وَلَمْ يَمُدْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْلِفْ، خِلافًا لِشَيْخِنَا فِي ذَلِكَ وَأَنْهُ ظَاهِرُ نَقْلِ صَالِحٍ وَحَنْبَلٍ. وَقَالَ: وَلَوْ قَالَ أَنَا أَعْلَمُهَا وَلا أَوْدِيهَا فَظَاهِرٍ.

وَلَوْ نَكَلَ لَزِمَهُ مَا ادْعَى بِهِ إِنْ قِيلَ كِتْمَانُهَا مُوجِبٌ لِضَمَانِ مَا تَلِفَ، وَلا يُبْعَدُ، كَمَا يَضْمَنُ مَنْ تَرَكَ الإِطْعَــامَ الوَاجِـبَ، وَكَوْنُهُ لا يَحْصُلُ الْقَصُودُ لِفِسْقِهِ بِكِتْمَانِهِ لا يَنْفِي ضَمَانَهُ فِي نَفْس الآمْرِ.

وَاخْتَجُّ القَاضِي بِالآوَّل عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ حَقًّا عَلَى الشَّاهِدِ، وَمَنْ طَلَبَهُ حَصْمُهُ أَوْ حَاكِمٌ لِيَحْضُرَ مَجْلِسَ الحُكْسِمِ لَرْمَهُ، حَيْثُ يَلْزَمُ الحَاكِمُ إِخْصَارُهُ بطَلَبِهِ مِنْهُ.

باب طريق الحكم وصفته

إِذَا جَاءَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَبْدَآ، والأَشْهَرُ: أَنْ يَقُولَ ٱلْكُمَا الْمُدَّعِي، وَمَنْ سَبَقَ بِالدَّعْوَى قُـدُّمَ، ثُـمُّ مَـنْ

وَقِيلَ: مَنْ شَاءَ حَاكَمَ، فَإِذَا انْتَهَتْ حُكُومَتُهُ ادُّعَى الآخَرُ.

قَالَ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: وَلَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ شَكِيَّةً أَحَدٍ إِلاَّ وَمَعَهُ خَصْمُهُ، هَكَذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، والْمُدَّعِي مَنْ إذًا سُكُت تُرك.

وقيلَ: مَنْ يَدُّعِي خِلافَ الظَّاهِرِ، وَعَكْسُهُ المُنْكِرُ^(۱)، فَلَوْ قَالَ أَسْلَمْنَا مَعًا فَالنَّكَاحُ بَاقِ وَادْعَتْ المَرْأَةُ التَّعَاقُبَ فِلا نِكَـاحَ، فَالْمُدْعِي هِيَ، وَعَلَى الثَّانِي هُوَ، وَلا تُسْمَعُ دَعْوَى مَقْلُوبَةْ، وَسَمِعَهَا بَعْضُهُمْ وَاسْتَنْبَطَهَا، وَلا يَصِحُانِ إلاَّ مِنْ جَائِزِ التَّصَـرُفِ وَتَصِحُّ عَلَى السَّفِيهِ بِمَا يُؤْخَذُ بِهِ إِذْنٌ، وَبَعْدَ فَكُ حَجْرِهِ، وَيُحَلِّفُ إِذَا أَنْكَرَ.

وَلا تَصِحُ دَعْوَى إلاَّ مُحَرَّرَةً مُتَعَلِّقةً بِالحَالِ مَعْلُومَةً إلاَّ مَا يَصِحُ مَجْهُولاً، كَوَصِيَّةٍ وَإِفْرَارٍ وَعَبْدِ مُطَلِّقٍ فِي مَهْرٍ.

وَاعْتَبَرَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً إِلاَّ فِي الوَصِيَّةِ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: يَصِحُ الإِقْرَارُ بِمَجْهُولِ لِثَلاَّ يَسْقُطَ حَقُّ اللَّقَرِّ لَهُ، وَلا تَصِحُّ الدَّعْوَى لاَنْهَا حَقَّ لَهُ، فَسَإِذَا رُدُّتُ عَلَيهِ الْمُسَائِلِ: يَصِحُ الإِقْرَارُ بِمَجْهُولِ لِثَلاَّ يَسْقُطَ حَقُّ اللَّقَرِّ لَهُ، وَلا تَصِحُّ الدَّعْوَى لاَنْهَا حَقَّ لَهُ، فَسَإِذَا رُدُّتُ عَلَيهِ عَدَّل إلَى مَعْلُوم.

وَاخْتَارَ فِي التَّرْغِيبِ أَنَّ دَعْوَى الإِقْرَارِ بِالمَعْلُومِ لا تَصِحُّ، لآنَّهُ لَيْسَ بِالحَقِّ وَلا مُوجِبِهِ، فَكَيْفَ بِالمَجْهُول، وَفِيهِ: لَوْ ادَّعَى وَشَهِدَ الشَّهُودِ، بَلْ لَوْ ادَّعَى لَمْ تَسْمَعْ، وَفِيهِ: فِي اللَّقَطَةِ لا تُسْمَعُ، وَلا يُعَدِّي حَاكِمٌ فِي مِثْلِ مَا لا تَتْبَعهُ المِمَّةُ.

وَقِيلَ: تُسْمَعُ بِدَيْنِ مُؤَجُّلِ لِإِنْبَاتِهِ.

وَقَالَ فِي التَّرْغَيبِ: الصَّحِيحُ تُسْمَعُ، فَيَثْبُتُ أَصَلُ الحَقُّ لِلْزُومِ فِي المُسْتَقْبَلِ، كَدَعْوَى تَدْبِيرٍ، وَأَنَّهُ يُحْتَمَسلُ فِي قَسْلِ أَسِي أَحَدِ هَوُلاء الخَمْسَةِ أَنَّهُ يُسْمَعُ، لِلْحَاجَةِ لِوُقُوعِهِ كَثِيرًا، وَيَخلِفُ كُلُّ مِنْهُمْ.

وَكَذَا دَعْوَى غَصْبٍ وَإِتَّلَافٍ وَسَرِقَةٍ، لا إقْرَارِ وَيَيْعَ إِذَا قَالَ نَسِيت، لأَنَّهُ مُقَصِّرٌ.

وَيُعْتَبَرُ انْفِكَاكُ الدَّعْوَى عَمَّا يُكَذَّبُهَا، فَلَوْ ادَّعَى أَنْهُ قَتَلَ أَبَاهُ مُنْفَرِدًا ثُمَّ ادْعَى عَلَى آخَرَ الْمُشَارَكَةَ فِيهِ لَمْ تُسْمَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ أقَرُّ النَّانِي إِلاَّ أَنْ يَقُولَ غَلِطْت أَوْ كَذَبْت فِي الأُولَى، فَالإَظْهَرُ: يُقْبَلُ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ، لإِمْكَانِهِ، والحَقُّ لا يَعْدُوهُمَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ: مَنْ أَقَرَّ لِزَيْلِ بِشَيَّءَ ثُمَّ ادَّعَاهُ وَذَكَرَ تَلَقَّيه مِنْهُ سَمِعَ، وإلاّ فَلا.

وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ بَبِيَّنَةٍ ثُمُّ ادُّعَاهُ فَهَلْ يَلْزُمُ ذِكْرُ تَلَقِّيه مِنْهُ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْن^(٢).

وَيُعْتَبَرُ التَّصْرِيَحُ بِهَا، فَلا يَكْفِي: لِي عِنْدَ فُلان كَذَا حَتَّى يَقُولَ وَأَنَا الْأَنْ مُطَالَبٌ بهِ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَظَاهِرُ كَلامَ جَمَاعَةٍ: يَكْفِي الظَّاهِرُ، وَإِنْ قَالَ خَصَبْت ثَوْبِي فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا فَلِي رَدُّهُ، وإلاَّ قِيمَتُهُ، صَحُّ اصْطِلاحًا. وَقِيلَ: يَدُّعِيهُ، فَإِنْ حَلَفَ ادَّعَى قِيمَتُهُ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَوْ أَعْطَى دَلاَّلاَ ثَوْبًا قِيمَتُهُ عَشَرَةٌ لِيَبِيعَهُ بِعِشْرِينَ فَجَحَدَهُ، فَقَالَ أَدْعِي ثَوْبًا إِنْ كَانَ بَاعَــهُ فَلِـي عِشْـرُونَ،

(١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (وعكسه المنكر).

قال ابن نصر الله: كان الأولى أن يقول: وعكسه المدَّعي عليه، كما قال غيره، ليعمُّ ما إذا أنكر المدَّعي عليه وما إذا سكت، فإنَّه إذا سكت ولم ينكر لم يترك أيضًا وليس منكرًا. انتهى.

قلت: لعل المنكر من لم يقر فيشمل السَّاكت.

(٢) الثَّاني: قوله: (وإن أخذ منه ببيَّنة ثمّ ادُّعاه فهل يلزم ذكر تلقّيه منه؟ يحتمل وجهين). انتهى. هذا من تتمَّة كلام صاحب الرَّعاية، وقوله: ولو قال بيعًا لازمًا أو هبةً مقبوضةً فوجهان، لعدم تعرُّضه للتَّسليم. انتهى.

هذا فيما يظهر من تتمَّة كلامه في التَّرغيب، وقدَّم في الرَّعاية الاكتفاء بذلك.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَإِنْ كَانْ بَاقِيًا فَلِي عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانْ تَالِفًا فَلِي عَشْرَةً فَقَدْ اصْطَلَحَ القُضَاةُ عَلَى قَبُسُول هَـلَـٰهِ الدَّصْوَى المَـرْدُودَةِ لِلْحَاجَـةِ، وَإِن ادَّعَى انَّهُ لَهُ الآنَ لَمْ تُسْمَعُ بَيِّتَتُهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَمْسٍ أَوْ فِي يَدِهِ، فِي الآصَحَّ، حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَ يَدِ الثَّانِي نَحْوَ غَاصِيــهِ، بِخِـلافَــِ مَا لَوْ شَهَدْت أَنْهُ كَانْ مِلْكَهُ بِالآمْسِ اشْتَرَاهُ مِنْ رَبِّ اليّدِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ.

وَقَالَ مَنْيُخُنَا: عَلَى القَوْلَ الصُّحِيحِ إِنْ قَالَ: وَلا أَعْلَمُ لَهُ مُزِيلاً قُبِلَ، كَعِلْمِ الحَاكِمِ أَنَّهُ يَلْبَسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقُسلُ أَحَدُ فِيمَا

أَعْلَمُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ قَوْلُ الشَّاهِدِ، وَهُوَ بَاقٍ فِي مِلْكِهِ إِلَى الآنِ.

وَقَالَ نِيمَنْ بِيَدِهِ عَقَارٌ فَادَّعَى رَجُلٌ بِمَثْنُوتُو عِنْدَ الحَاكِمِ أَنْهُ كَانَ لِجَدُّهِ إِلَى يَوْم مَوْتِهِ ثُمَّ لِوَرَتَتِهِ، وَلَمْ يَثْبَتْ أَنْـهُ مُخْلَفَّ عَنْ مَوْرُوثِهِ لا يُنْزَعُ مِنْهُ بِذَلِكَ، لآنَ أَصْلَيْنِ تَعَارَضَا وَأَسْبَابُ انْتِقَالِهِ أَكْسَشُرُ مِنَ الْإِرْثِ، وَلَـمْ تَجْرِ العَادَةُ بِسُكُوتِهِمْ المُدَّةَ الطُويلَة، وَلَوْ فَتِحَ هَذَا لاَنْتُزَعَ كَثِيرٌ مِنْ عَقَارَ النَّاسِ بِهَلِهِ الطَّرِيق.

وَقَالَ فِيمَنْ بِيَدِهِ عَقَارٌ فَأَدْعَى آخَرُ أَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لآبِيهِ، فَهَلْ يُسْمَعُ بِغَيْرِ بَيَّنَةِ؟ قَالَ: لا، إلا بِحُجَّةِ شَرْعِيَّةِ أَوْ إفْرَارٍ مَنْ هُوَ

بيَدِهِ أَوْ تُحْتَ حُكْمِهِ.

َ وَقَالَ فِي بَيْنَةٍ شَهِدَتْ لَهُ بِمِلْكِهِ إِلَى حِينِ وَقَفِهِ وَأَقَامَ وَارِثٌ بَيْنَةً أَنْ مَوْرُونَهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الوَاقِفِ قَبْـلَ وَقْفِهِ قُدْمَـتْ بَيْنَـةُ وَارِثِ، لآنْ مَعَهَا مَزِيدَ عِلْمٍ، كَتَقْدِيمٍ مَنْ شَهِدَ بِأَنَّهُ وَرِثَهُ مِنْ أَبِيهِ وَآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ.

وَإِنْ قَالَ: كَانَ بِيَدِكَ أُو لَٰكَ أَمْسُ لَزَمَهُ سَبَبَ ثُرُوالَ يَدِهِ، فِي الْأَصَحُّ.

وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ، فَيَتَوَجُّهُ عَلَيْهِمَاً: لَوْ أَقَامَ الْمَتَّرُ بَيِّنَةً أَنَّهُ لَهُ وَلَمْ يُبَيِّنَ سَبَبًا هَلْ يُقْبَلُ؟

وَيَكُفِي شُهْرَتُهُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ خَاكِم عَنْ تَحْلِيدَهُ؛ لِحَدِيثِ الحَضْرَعِيِّ، والكِنْدِيِّ، وَظَاهِرُهُ عَمَلُهُ بِعِلْمِهِ أَنَّ مَوْرُونَهُ مَساتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُ، وَلَا يَكُفِي قَوْلُهُ عَنْ دَعْوَى فِي وَرَقَةٍ، ادْعَى بِمَا فِيهَا.

وَتُسْمَعُ دَعْوَى اسْتِيلادٍ وَكِتَابَةٍ وَتَدْبِيرٍ.

وَقِيلَ: إنْ جَعَلَ عِتْقًا بَصِفَةٍ.

وَفِي الفُصُولِ دَعْوَاهُ سَبَبًا قَدْ تُوجِبُ مَالاً، كَضَرَبِ عَبْدِهِ ظُلْمًا، يُختَمَلُ أَنْ لا تُسْمَعَ حَتَّى يَجِبَ المَالُ.

وَفِي التَّرْغِيبَ: لا تُسْمَعُ إلاَّ دَعْوَى مُسْتَلْزِمَةً، لا كَبَيْع خيَار وَنَحْوهِ، وَآنَهُ لَوْ ادَّعَى بَيْعًا أَوْ هِبَةَ لَمْ تُسْسَمَعْ إلاَّ أَنْ يَقُـولَ: ويَلْزَمُك التَّسْلِيمُ إلَيُّ، لاحْتِمَال كَوْنِهِ قَبلَ اللَّزُومَ، وَلَوْ قَالَ بَيْعًا لازمًا أَوْ هِبَةً مَقْبُوضَةً فَوَجْهَان، لِمَدَم تَعَرُّضِهِ لِلتَّسْلِيم.

وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: ۚ أَنَّ مَسْأَلَةَ تَحْرِيرِ الدَّعْوَى وَقُرُوعِهَا ضَعِيفَةٌ، لِحَدِيثِ الحَضْرَمِيِّ، وَأَنَّ الثَّبُوتَ المَخْضَ يَصِحُّ بِــلا مُدَّعْـى مَلَيْهِ.

وَقَالَ: إِذَا قِيلَ لا تُسْمَعُ إِلاَّ مُحَرَّرَةً فَالوَاجِبُ أَنَّ مَنِ ادَّعَى مُجْمَلاَ اسْتَفْصَلَهُ الحَاكِمُ، وَقَالَ بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَـٰدُ يَكُــونُ مُبْهَمًا، كَدَعْوَى الآنْصَارِ قَتْلَ صَاحِبِهِمْ، وَدَعْوَى المَسْرُوقَ مِنْهُ عَلَى بَنِي الآبَيْرِقِ، ثُمُ المَجْهُولُ قَذَ يَكُونُ مُطْلَقًا وَقَــذْ يَنْجَصِـرُ فِي قَوْم، كَقَرْلِهَا نَكَحَنِي أَحَدُهُمَا، وَقَرْلِهِ زَوْجَتِي إِحْدَاهُمَا.

وقاُلنَ فِيمَنِ ادْعَى عَلَى خَصْدِهِ أَنْ بِيَدِهِ عَقَارًا اسْتَغَلَّهُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَعَيْنُهُ وَأَنَّهُ يَسْتَحِقَّهُ فَـاَنْكَرَ وَأَقَـامَ بَيْنَـةَ باسْنِيلابِهِ لا باسْتِحْقَاقِهِ: لَزِمَ الحَاكِمَ إِثْبَاتُهُ، والإشْهَاذَ بِهِ، كَمَا يَلْزَمُ البَيْنَةَ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ؛ لاَنْهُ كَفَرْعٍ مَمَ أَصْلِ، وَمَا لَزِمَ أَصْلا الشَّهَادَةِ وَإِثْبَاتٍ وَنَحْوِهِ إِلاَّ بَعْدَ ثُبُوتِ اسْتِحْقَاقِهِ لَزِمَ الدُّورَ، بِخِلافِ الحُكُمِ وَهُــوَ الْآمَرُ بإعْظَابِهِ مَا ادْعَاهُ، ثُمَّ إِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ المُسْتَحِقُّ، وَإِلاَّ فَهُو كَمَال مَجْهُول يُصْرَفُ فِي الْمَصَالِحِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ المُدَّعِي عَنْسَا حَاضِرَةً لَكِنْ لَمْ تَحْضُرْ بِمَجْلِسِ الحُكُمِ أَعْتُبِرَ إِحْضَارُهُ لِلتَّعْيِين، وَيَجْبُ عَلَى الْمُدَّعِي إِنْ أَقَرُّ أَنْ بِيَدِهِ مِثْلَهُ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنْ بِيَسُوهِ جَاضِرَةً لَكِنْ لَمْ تَحْضُرْ بِمَجْلِسِ الحُكْمِ أَعْتُبِرَ إِحْضَارُهُ لِلتَّعْيِين، وَيَجْبُ عَلَى الْمُدعِي إِنْ أَقَرُّ أَنْ بِيَدِهِ مِثْلُهُ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنْ بِيَسُوهِ

وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً أَوْ فِي الذُّمَّةِ ذَكَرَ صِفَةَ سِلْمِهِ، والآوْلَى ذِكْرُ قِيمَتِهِ أَيْضًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي ذِكْرُ قِيمَةٍ غَيْرٍ مِثْلِيٌّ، ويَذْكُرُ قِيمَةَ جَوْهَرِ وَنَحْوِهِ، وَيَكْفِي ذِكْرُ قَدْر نَقْدِ البَّلَدِ.

وَقِيْلَ: وَيَصِفُهُ، وَيُقَوَّمُ مُحَلِّى بِغَيْرِ جَنْسِ حِلْيَتِهِ، وَمُحَلِّى بِالنُّقْدَيْنِ بِأَيْهَا شَاءَ لِلْحَاجَةِ، وَمَنِ ادَّعَى عَيْنَا أَوْ دَيْنَا لَــمْ يُعَتَّـبَرْ ذِكْرُ سَتَبِهِ، وَجْهَا وَاحِدًا، لِكَثْرُةِ سَبَبِهِ، وَقَدْ يَخْفَى عَلَى المُدَّعِي، وَإِنِ ادَّعَى دَيْنَا عَلَــى أَبِيـهِ ذَكَـرَ مَـوْتَ أَبِيـهِ وَحَـرُّرَ الدَّيْـنَ،

والتركة، ذَكَرَهُ القَاضِي.

واختاره الشَّيْخُ، أوْ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ تُركَةِ أَبِيهِ مَا يَفِي بدَّيْنِهِ.

وَإِن ادُّعَى عَقْدًا أُعْتُبِرَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ، فِي الْآصَحُّ.

وَقَيْلَ: فِي النَّكَاحِ، اَخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَقِيلَ وَمِلْكُ الإِمَاء، وَفِي اسْتِدَامَةِ الزُّوْجِيَّةِ وَجْهَان (م ١)(١). وَفِي التّرْغِيْبِ: يُعْتَبَرُ فِي النَّكَاحِ وَصْفُهُ بِالصَّحَّةِ، والبَّيْعُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ وَأَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ انْتِفَاءُ المُفْسِدِ، وَهُـــوَ مَعْنَـى كَـلامِ الشُّيْخ وَغَيْرُو أَنُّهَا لَيْسَتْ مُعْتَدَّةً وَلاَ مُرْتَدَّةً.

. وَدَعْوَىُ امْرَأَةٍ نِكَاحَ رَجُلٍ لِطَلَبِ مَهْرٍ أَوْ نَحْوِهِ مَسْمُوعَةً، وَإِن ادَّعَتْ النُكَاحَ فَقَطْ فَوَجْهَانِ (م ٢)(١). فَإِنْ سَمِعَتْ فَكَزَوْجٍ، وَلَيْسَ جُحُودُهُ بِنِيَّةِ طَلاقٍ طَلاقًا، خِلافًا لِلْمُغْنِي، وَاخْتَارَهُ فِي السَّتْرُغِيبِ وَأَنَّ المَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةً عَلَى روَايَةِ صِحَّةِ إِقْرَارِهَا بِهِ إِذَا ادَّعَاهُ وَاحِدٌ.

وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا ۚ لَيْسَٰتُ امْرَاتَهُ وَٱقَامَتْ بَيِّنَةً فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْهَا ظَاهِرًا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (م ٣)(٣).

وَإَن ادُّعَىٰ إِرْثًا ذَكَرَ سَبَبَهُ، وَإِن ادُّعَى قُتْلَ مَوْرُوثِهِ ذَكَرَ القَتْلَ عَمْدًا أَوْ شَبَهَهُ أَوْ خَطَأَ وَيَصِفُهُ وَأَنَّهُ انْفَرَدَ أَوْ لا.

وَلُوْ قَالَ: قَدَّهُ نِصْفَيْنِ وَكَانَ حَيًّا، أَوْ ضَرَبَهُ وَهُوَ حَيًّ، صَحُّ، وَلُوْ لَمْ يَذْكُرْ الحَيَاةَ فَوَجْهَانِ (م ٤)(٤).

فَإِذَا حَرَّرَ دَعْوَاهُ فَلِلْحَاكِمِ سُؤَالُ خَصْمِهِ عَنْهَا، وَقِيلَ إِنْ سَأَلَ سُؤَالُهُ. وَفِي الْمُذْهَبِ، والمُسْتَوْعِبِ وَجْهَان، كَمَا لا يَحْكُمُ لَهُ إِلاَّ بِسُوَّالِهِ، فِي الْأَصَحِّ.

(١) (مسألة - ١); قوله: (وفي استدامة الزُّوجيَّة وجهان). انتهى.

يعنى: أنَّها لم تدُّع العقد وإنَّما ادَّعت استدامته، وأطلقهما في المغنى، والكافي، والشُّرح.

أحدهما: تصحُّ دعواها، وهو الصَّحيح، صحَّحه في البلغة، والرَّعايتين، ومال إليه الشَّيخ الموفَّق، والشّارح، وهــو ظــاهر كلامــه في

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ حتَّى تذكر شروط النَّكاح.

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (ودعوى امرأة نكاح رجل لطلب مهر أو نحوه مسموعة، وإن ادّعت النّكاح فقط فوجهان). انتهى. وأطلقهما في المغنى، والكافي، والمقنع، والحُوَّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًا، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وتجريد العناية، وغيرهم. أحدهما: لا تسمع، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب وغيره، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز وغيره، وقدُّمه النَّاظم وغيره.

والوجه الثاني: تسمع، اختاره القاضي.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن علم أنَّها ليست امرأته وأقامت بيَّنةُ فهل يمكِّن منها ظاهرًا؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغنى، والشُّرح.

أحدهما: لا يكن.

قلت: وهو عين الصُّواب، وكيف يمكُّن منها وهو يعلم من نفسه ويتحقُّق أنَّها ليست امرأته حتَّى ولو كان الشُّهود مئةً ولــو حكــم حاكم بذلك، لأنَّ حكمه لا يحلُّ حرامًا.

والأولى له طلاقها ظاهرًا، فهو كما لو قال: هي أخت من الرُّضاعة.

والوجه الثَّاني: يمكُّن منها، لأنَّ الحاكم قد حكم بالزُّوجيَّة، وهو بعيدٌ جدًّا.

(٤) (مسألة – ٤): قوله: (ولو قال: قدّه نصفين وكان حيًّا، أو ضربه وهو حيَّ، صحَّ ولو لم يذكر الحياة فوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرُّعاية الكبرى:

أحدهما: لا يشترط ذكر الحياة.

قلت: وهو الصُّواب، أو هو الظَّاهر.

والوجه الثَّاني: يشترط ذكرها، وهو الأحوط.

وَفِي الآخْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ فِي، وإلى المُطَالِمِ يَرُدُ الغُصُوبَ السُّلْطَانِيَّةَ قَبْـلَ تَطْلُـمِ أَرْبَابِهَـا إِنْيَـهِ، وَيَكْفِيـه العَمَـلُ بِمَـا فِي الدِّيوَان، فَإِنْ أَقَرُّ حَكَمَ، قَالَهُ جَمَاعَةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ أَقَرْ فَقَدْ ثَبَت، وَلا يَفْتَقِرُ إِلَى قَوْلِهِ قَضَيْتُ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، بِخِلاف قِيَامِ البَيِّنَةِ، لآنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِاجْتِهَادِهِ، وَلَوْ قَالَ الْحَاكِمُ: يَسْتَحِقُ حَلَيْك، فَقَالَ: نَعَمْ، لَزِمَهُ، وَإِنْ أَنْكُرَ بِأَنْ قَالَ الْمُدَّعِ قَرْضًا أَوْ ثَمَنًا: مَا أَفْرَضَنِي أَوْ بَاعَنِي، بِاجْتِهَادِهِ، وَلَوْ قَالَ الْمُدَّعِ قَرْضًا أَوْ ثَمَنًا: مَا أَفْرَضَنِي أَوْ بَاعَنِي، أُوْ لا حَنَّ لَهُ عَلَىٌّ وَنَحْوُهُ، صَحَّ الْجَوَابُ.

وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَعْتَرَفْ بِسَبَبِ الْحَقَّ،

فَلُو الْمُغَٰتُ مَنْ يَعْتُرُفُ بِكَانُهَا وَوْجَتُهُ المَهْرَ فَقَالَ لا تَسْتَحِقُ عَلَيٌّ شَيْئًا لَمْ يَصِحُ الجَسوَابُ، ويَلْزَسُهُ المَهْرُ إِنْ لَـمْ يُقِـمْ بَيُّنَـةً بِإِسْفَاطِهِ، كَجَوَابِهِ فِي مَرَضِهَا لا مَهْرَ لَهَا عَلَيْـهِ لَـمْ يُقْبُـلْ بِإِسْفَاطِهِ، كَجَوَابِهِ فِي مَرَضِهَا لا مَهْرَ لَهَا عَلَيْـهِ لَـمْ يُقْبُـلْ إِلاَّ بِبَيِّنَةِ أَنْهَا أَخَذَتْهُ، نَقَلَهُ مُهَنَّا.

ُوالْمَرَادُ: أَوْ أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ فِي الصَّحَّةِ.

والمراد. أو الهم استفصه بي السنحو. وَلُوْ قَالَ الْمُدَّعِي دِينَارًا: لا يَسْتَحِقُّ عَلَيُّ حَبَّةً، فَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلِ: لَيْسَ بِجَوَابِ، لآنَّهُ لا يُكْتَفَى فِي دَفْعِ الدَّعْوَى إلاَّ بِنَـصَّ لا بِظَاهِرٍ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ، واللَّهِ إِنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا ادَّعَيْتُه عَلَيْهِ أَوْ حَلَفَ المُنْكِرُ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ فِيمَا ادَّعَاهُ عَلَيْ، لَمْ يُقْبَلْ. وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَهُمُّ الحَبَّاتِ وَمَا لَمْ يَنْدَرِجُ فِي لَفْظِ حَبَّةٍ مِنْ بَابِ الفَحْوَى، إلاَّ أَنْ يُقَالَ: يَعُمُّ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً (م ٥)''.

وَقَدْ تَقَدُّمَ فِي اللَّمَانِ وَجْهَانِ فِيمَا رَمَيْتهَا بهِ.

وَلَوْ قَالَ: ۚ لِيَّ عَلَيْكَ مِثَةٌ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيٌّ مِثَةٌ، أُعْتُبِرَ فِي الآصَحُّ قُولُهُ، وَلا شَيْءَ مِنْهَا كَاليَمِينِ، وَإِنْ نَكَلَ عَمًّا ۚ دُونَ المِانَةِ حُكِمَ عَلَيْهِ بِمِنْةِ إِلاَّ جُزْءًا.

وَإِنْ قُلْنَا: تُرَكُّ اليّمِينِ حَلَفَ المُدَّعِي عَلَى مَا دُونَ المِئَةِ إِذَا لَمْ يُسْنِدُ المِئَةَ إِلَس عَقْدٍ، لِكُـوْنِ اليّمِينِ لا تَقَـعُ إلاّ مَـعَ ذِكْـرِ النَّسْبَةِ، لِتَطَابُق الدُّعْوَى، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَإِنْ أَجَابَ مُشْتَرٍ لِمَنْ يَسْتَحِقُ المَبِيعَ بِمُجَرَّدِ الإِنْكَارِ رَجَعَ عَلَى البَائِعِ بالثَّمَنِ.

وَإِنْ قَالَ هُوَ مِلْكِي اشْنَرَيْتِه مِنْ فَلَانَ وَهُوَ مِلْكُةُ فَفِيَ الرُّجُوعِ وَجْهَانُ (م ٦)(١).

وَإِن انْتَزَعَ المَبِيعَ مِنْ يَدِ مُشْتَرٍ بِبَيِّنَةِ مِلْكِ مُطْلَقِ رَجَعٌ عَلَى البَّاقِعِ، فِي ظَاهِرِ كَلامِهِمْ، كَمَا يَرْجِعُ فِي بَيِّنَةِ مِلْكِ سَابِقٍ. وَفِي النَّرْغِيبِ: يُختَمَلُ عِنْدِي أَنْ لا يَرْجِعَ؛ لأَنَّ المُطْلَقَةَ تَقْتَضِي الزَّوَالَ مِنْ وَقْتِهِ، لآنٌ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ مَشْهُودٍ بِهِ

قَالَ الْأَرْجِيُّ: وَلَوْ قَالَ لَكَ عَلَيٌ شَيْءٌ فَقَالَ لَيْسَ لِي عَلَيْك شَيْءٌ وَإِنْمَا لِي عَلَيْك أَلْفُ دِرْهَم لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى الْأَلْفِ، لأَنَّهُ نَفَاهَا بِنَفْيِ الشِّيء

وِلَوْ قَالَ لَكَ عَلَيٌّ وِرْهَمٌ فَقَالَ لَيْسَ لِي حَلَيْكَ وِرْهَمٌ وَلا دَانِقٌ، وَإِنَّمَا لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، قُبِلَ مِنْهُ دَعْوَى الْأَلْفِ، لأَنْ مَعْنَى نَفْيهِ لَيْسَ حَقَّى هَذَا القَدْرَ.

قَالَ: وَلَوْ قَالَ لَيْسَ لَكَ عَلَيُّ شَيْءٌ إِلاَّ دِرْهَمٌ صَحُّ ذَلِكَ.

وَلَوْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عَلَيٌّ عَشَرَةٌ إِلاَّ حَمْسَةً، فَقِيل، لا يَلْزَمُهُ شَيْءً، لِتَخَبُّطِ اللَّفْظِ. والصَّحييحُ: يَلْزَمُهُ مَا أَثْبَتَهُ وَهِيَ الخَمْسَةُ، لآنَ التَّقْدِيرَ لَيْسَ لَهُ عَلَيٌّ عَشَرَةً لَكِنْ خَمْسَةً، وَلآنَهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ النَّفْسِ فَيَكُــونُ

قلت: الصُّواب ما قاله الشُّيخ تقيُّ الدِّين، وهو الظَّاهر.

(٢) (مسألة – ٦): قوله: (وإن قال هو ملكي اشتريته من فلان وهو ملكه ففي الرَّجوع وجهان). انتهي.

أحدهما: له الرُّجوع عليه إذا بان مستحقًا وهو الصُّواب لا سيُّما إذا كان المشتري جاهلا، والإضافة إلى ملكه في الظَّاهر.

والوجه الثَّاني: ليس له الرُّجوع لاعترافه له بالملك وهو بعيدٌ.

(ر): روایتان

⁽١) (مسألة - ٥): قوله: (ولو قال المدعي دينارًا: لا يستحقّ عليّ حبّةً، فعند ابن عقيل: ليس بجواب وعنـد شـيخنا يعـمّ الحبّـات وما لم يندرج في لفظ حبَّة من باب الفحوى، إلاَّ أن يقال: يعمَّ حقيقةً عرفيَّةً). انتهى.

وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعِي: أَلَكَ بَيِّنَةٌ فَأَحْضِرْهَا، وَمَعْنَاهُ: إِنْ شِئْت.

وَفِي الْمُحَرِّرِ: إِنْ جَهِلَ أَنَّهُ مَوْضِعُهَا.

وَفِي الْمُشْتَوْعِبِ، والْمُغْنِي: لا يَقُولُ: فَأَحْضِرْهَا، فَإِذَا أَحْضَرَهَا لَمْ يُسْأَلُهَا.

وَيُتَوَجُّهُ وَجْهٌ، وَلا يَقُولُ: اشْهَدَا، وَلا يُلَقُّنُّهُمَا.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ: لا يَنْبَغِي.

وَفِيَ الْمُوجَزِ: يُكْرَهُ كَتَعَنَّتِهِمَا وَافْتِهَارِهِمَا، وَفِيهِمَا فِي ظَاهِرِ الكَافِي: يَحْرُمُ، وَإِنْ شَهِدَا وَاتَّضَحَ الحُكْمُ لَزِسَهُ، وَلَـمْ يَجُـزُ وبيدُهُمَا.

وَفِي الرُّعَايَةِ: إِنْ ظُنُّ الصُّلْحَ أُخَّرَهُ.

وَفِي الفُصُول: وَأَحْبَبْنَا لَهُ أَمْرَهُمَا بِالصُّلْحِ، وَيُؤخِّرُهُ فَإِنْ أَبِيَا حُكِمَ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَيَقُولُ قَدْ شَهِدًا عَلَيْكَ، فَإِنْ كَانَ قَادِحْ فَبَيْنُهُ عِنْدِي، يَعْنِـي يُسْتَحَبُّ، ذَكَرَهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُلْهَـبِ، والمُسْتَوْهِبِ فِيمًا إذَا ارْتَابَ فِيهِمَا، فَدَلُ أَنْ لَهُ الحُكْمَ مَعَ الرِّيَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: لا يَجُوزُ الحُكْمُ بِضِدٌ مَا يَعْلَمُهُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ وَمَعَ اللَّبْسِ يَـأَمُرُ بِـالصُّلْحِ، فَـإِنْ عَجَّـلَ فَحَكَـمَ قَبْـلَ البَيَان حَرُمَ وَلَمْ يَصِحُ، وَلَهُ الحُكْمُ بِهَا وَبِالإَقْرَار فِي مَجْلِسِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا يُحْكُمُ بِإِفْرَارِ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى يَسْمَعَهُ مَعَهُ عَدْلان، اخْتَارَهُ القَاضِي.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، والمُذْهَبِ: لا يَجُوزُ حُكْمُهُ بِعِلْمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ.

ُ وَعَنْهُ: فِي غَيْرِ الحَدَّ، نَقُلُ حَنْبُلُ: إِذَا رَآهُ عَلَى حَدَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُقِيمَهُ إِلاَّ بِشَهَادَةِ مَنْ شَــهِدَ مَعَـهُ، لأَنْ شَـهَادَتُهُ شَـهَادَةُ نا

وَنَقَلَ حَرْبٌ: فَيَذْهَبَانِ إِلَى حَاكِم، فَأَمَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ نَفْسِهِ فَلا.

وَيَعْمَلُ بِعِلْمِهِ وَفِي عِبَارَةِ غِيْرِ وَأَحِدٍ: وَيَحْكُمُ بِعِلْمِهِ فِي عَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَجُرْحِهِ لِلتَّسَلُّسُلَّ.

قال في غُيُون المَسَائِل: وَالآنَّهُ يُشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَلا تُهْمَةَ.

ُ وَقَالَ أَيْضًا هَٰوَ والقَاَضِي وَغَيْرُهُمَا: هَذَا لَيْسَ بِحُكْمٍ؛ لآنَّهُ يَعْدِلُ هُوَ وَيُجَرِّحُ غَيْرُهُ، وَيُجَرَّحُ هُوَ وَيُعَدَّلُ غَيْرُهُ، وَلَوْ كَــانَ حُكْمًا لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِو نَقْضُهُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: إنْمَا الْحُكْمُ بِالشَّهَادَةِ لا بهمًا.

وَقِيلَ: يَعْمَلُ فِي جُرْحِهِ.

وَعَنْهُ: لا فِيهِمَا بِعِلْمِهِ، كَشَاهِدٍ، فِي الْآصَحُّ، وَلا يَجُوزُ الاغْتِرَاضُ عَلَيْهِ لِتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ الشُّهُودِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ فِـي مَسْأَلَةِ المُرْسَل، وَابْنُ عَقِيل.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنْ لَهُ طُلَبَ تَسْمِيَةِ البَيِّنَةِ لِيَتَمَكُّنَ مِنَ القَدْح، بالاتَّفَاق وَيَتْوَجُّهُ مِثْلُهُ: حَكَمْت بكَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنِدَهُ.

وَمَنْ جَاءَ بِبَيِّنَةٍ فَاسِقَةٍ اسْتَشْهَادَهَا الحَاكِمُ وَقَالَ لَهُ: زَدْنِي شُهُودًا

فُصلُ

الْمَذْهَبُ: تُعْتَبَرُ عَدَالَةُ البِّيِّنَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَطْلَقَهُ الإِمَامُ، والآصْحَابُ.

وَفِي الوَاضِح، والْمُوجَز: كَبُيِّنَةٍ حَدٌّ وَقَوَدٍ، وَلَعَلُّ الْمُرَادَ الْحُجُّةُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا: إِنْ مَنَعُوا عَدَالَةَ العَبْدِ فَتَدُلُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ حَلَفٍ عُدُولُهُ». وَالعَبِيدُ مِنْ حُمَّالِ العِلْمَ، والحَديثِ، والفَتْوَى، فَهُمْ عُدُولٌ بِشَهَادَةِ الرَّسُول ﷺ لَهُمْ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ: تُقْبَلُ شَهَأُدَةُ مَنْ لَمْ تُظْهَرْ مِنْهُ رِيبَةٌ، الْحُتَارَةُ أَبُو بَكْرٍ وَصَاحِبُ الرَّوْضَةِ، فَعَلَيْهَا إِنْ جَهِلَ إِسْلامَهُ رَجَعَ إِلَى

وَفِي جَهْل حُرِّيَّتِهِ المُعْتَبَرَةِ وَجُهَان (م ٧)(١).

وَإِنَّ جَهِلَ عَدَالَتُهُ لَمْ يَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُجَرِّحَهُ الخَصْمُ.

وَفَي الأَنْتِصَارِ: يُقْبَلُ مِنَ الغَرِيبِ: أَنَا حُرُّ عَدْلُ، لِلْحَاجَةِ، كَمَا قَبِلْنَا قَوْلَ المَرْأَةِ: لَيْسَتْ مُزَوَّجَةٌ وَلا مُعْتَدَّةً، وَيَكْفِي فِي تَزْكِيَتِهِ أَنْ يَشْهَدَ عَذَلان يُعْلَمُ خِبْرَتُهُمَا البَاطِنَةُ بِصُحْبَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَنَخْوهِمَا.

وَقِيلَ: أَوْ يَجْهَلُهَا.

وَفِي الرَّعَايَةِ وَغَيْرِهَا: وَلا يُتَّهَمُ بِعَصَبِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا أَنَّهُ عَدْلٌ رَضِيٍّ أَوْ عَذَلٌ مَقْبُولُ الشُّهَادَةِ، وَيَكْفِي: عَدْلٌ، وَفِي التَّرْغِيبِ جَهْمَان.

وَلَا تَجُوزُ التَّزْكِيَةُ إِلاَّ لِمَنْ لَهُ خِبْرَةُ بَاطِيْهِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَمَعْرِفَةُ الجَرْح، والتَّعْدِيلِ، وَهَلْ تَعْدِيلُ الحَصْم وَخْدَهُ تَعْدِيلٌ فِي حَقِّهِ وَتَصْدِيقُ الشَّهُودِ تَعْدِيلٌ.

وَتُصِيحُ النُّزْكِيَةُ فِي وَأَقِعَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فِيهِ وَجُهَان (م ٨، ١٠)(٢).

(١) (مسألة - ٧): قوله: (وفي جهل حرّيّته المعتبرة وجهان).

وأطلقهما في المحرُّر، والرُّعايتين، وتجريد العناية:

أحدهما: لا يرجع إلى قوله في كونه حرًا، وهو الصّحيح في تصحيح الحرّر، وقال: جزم بــه في المغني، والشّرح، وأورده في النّظم مذهبًا. انتهى.

والوجه الثَّاني: يرجع إليه.

(٢) (مسألة - ٨ - ١٠): قوله: (وهل تعديل الخصم وحده تعديل في حقّه وتصديق الشّـهود تعديـل، وتصـح التّزكيـة في واقعـة واحدة؟ فيه وجهان). انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٨): هل تعديل الخصم وحده تعديلٌ في حقَّه أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المغني، والشَّرح وغيرهما:

أحدهما: هو تعديلٌ في حقّه وهو الصّحيح، والصّواب.

قال في الرُّعاية الكبرى: وإن أقرُّ الخصم بالعدالة، فقال: هما عدلان فيما شهدا به عليٌّ أو صادقان حكم عليه بلا تزكيةٍ.

وقيل: لا. انتهي.

وقال في الصُّغرى، والحاوي الصُّغير: فإن أقرُّ الخصم بالعدالة حكم عليه.

وقيل: لا يحكم. انتهى.

والوجه الثَّاني: ليس بتعديلٍ.

(المسألة الثَّانية - ٩): هل تصديق الشهود تعديلٌ أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الرَّعاية الكبرى فقال: وهل تصديق الشُّهود تعديلٌ؟ لهم فيه وجهان. انتهى.

أحدهما: ليس بتعديل.

والوجه الثَّاني: هو تعدَّيلٌ، وهو الصُّواب، أعنى بالنَّسبة إليه.

(المسألة الثَّالثة - ١٠): هل تصحُّ التُزكية في واقعةٍ واحدةٍ أم لا؟ أطلق الخــلاف، وأطلقه في الرِّعايـة الكـبرى فقــال: وفي صحَّـة التُزكية في واقعةٍ واحدةِ الوجهان.

وقيل: إن تبعُّضت جاز، وإلاُّ فلا تزكية. انتهى.

أحدهما: لا يصحُّ، وهو الصُّواب، وهو ظاهر كلام الأكثر.

والوجه الثَّاني: يصحُّ.

قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجِبنِي أَنْ يَعْدِلَ، إِنَّ النَّاسَ يَتَغَيَّرُونَ.

وَقَالَ: قِيلَ لِشُرَيْحِ: قَدْ أَحْدَثْت فِي قَضَائِك.

قَالَ: إِنَّهُمْ أَخْدَثُواۚ فَأَخْدَثْنَا، وَذَكَرَ جَمَاعَةً: لا يَلْزَمُ الْمَزكَى الحُصُورُ لِلتَّزكِيَةِ، وَيَتَوجَّهُ وَجَةً.

وَمَنْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ مَرَّةً لَزِمَ البَحْثُ عَنْهَا عَلَى الْأَصَحُّ مَعَ طُول الْمُدَّةِ.

وَإِنْ سَأَلَ حُبِسَ خَصْمُهُ، أَوْ كَفِيلاً بِهِ، أَوْ تَعْدِيلَ عَبْنٍ مُدَّعَاةٍ قَبَّلَ النُّزِكِيَةِ، أَوْ سَأَلَهُ مَنْ أَقَامَ شَاهِدًا بِمَالٍ وَقِيــلَ أَوْ غَـيْرٍهِ حَتَّى يُقِيمَ آخَرُ، أَجيبُ فِي الأَصْحَ ثَلاثَةُ أَيَّامٍ.

وَقِيلُ: حَتَّى يُعَدَّلُ أَوْ يُجَرَّحُ، وَقِيلَ بِهِ وَيُحَسِّهِ مَعَ كَمَالِهَا.

وَقَطَعَ جَمَاعَةً: يُحَالُ فِي قِنْ أَوْ امْرَأَةِ ادُّعَى عِثْقًا أَوْ طَلاقًا بَيْنَهُمَا بِشَاهِدَيْن، وَفِيهِ بَوَاحِدٍ فِي قِنُّ وَجْهَان'''،

وَإِنْ جَرَحَ الحَصْمُ البَيْنَةُ كُلِّفَ بِهِ بَيِّنَةً، وَيُنْظَرُ لَهُ وَلِجُرْحِهَا ثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَيُلازِمُهُ المُدَّعِي، فَإِنْ أَتَسَى بِهَا خُكِمَ بِهَا، نَـصُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِفَسَقَةٍ، وإِلاَّ حُكِمَ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الْجِلَافِ فِيمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً: وَقَدْ احْتَجُّ بِخَبَر مَلْمَانَ فَضَعَّفَهُ خَصْمُهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ.

وَقَالَ: يَجِبُ التَّوَقُفُ حَتَّى يُبَيِّنَ مَنَبَهُ، كَالبَيِّنَةِ إِذَا طَعَنَ فِيهَا المَشْهُودُ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَىٰ الحَاكِمِ التَّوَقُفُ حَتَّى يُبَيِّنَ وَجُهَ الطَّعْنِ، فَأَجَابَ القَاضِي: بِأَنَّ حُكْمَ الحَبَرِ أَوْمَعُ مِنَ الشَّهَادَةِ، لِسَمَاعِهِ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ العَدَالَةُ بخِلافِهَا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: لَوِ ادْعَى جُرْحَ البَيِّنَةِ فَلَيْسَ لَهُ تَخلِيفُ الْمُدَّعِي، فِي الْأَصَحُّ.

وَالْمَلْهَبُ: لا يُسْمَعُ جَرْحَ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبُهُ بَذِكْر قَادِح فِيهِ عَنْ رُؤيَّةٍ أَو اسْتِفَاضَةٍ، وَفِيهَا وَجْهُ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ: إَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُونَ فِي مَثْلُ حُمَرَ بْن عَبْدِ العَزيز، والحَسَن بمَا لا يَعْلَمُونَهُ إلاَّ بالاسْتِفَاضَةِ.

وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُعْلَمُ فِي الجُرْحِ بِالاسْتِفَاضَةِ نِزَاعًا بَيْنَ النَّاسِ، قَالَ: وَهَلَا إِذَا كَانَ فِسْقَةُ لِرَدٌ شَهَادَتِهِ وَوِلاَيَتِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ المَقْصُودُ التَّخْذِيرَ مِنْهُ أَكْتُنْهِيَ بِمَا دُونَ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْمُودٍ: اخْتَبَرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ.

وَبَلَغَ عُمَرُ رضي الله عنه أَنْ رَجُلاً يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ الْآخْدَاتُ فَنَهَى عَنْ مُجَالَسَتِهِ.

وَقَالَ: وَلا بُدُّ مِنْ بَيَان بدْعَةِ المُبتَدِع، والتَّخذِير مِنْهَا لآنَّهُ مِنَ الآمْر بالمَعْرُوفِ، والنّهي عَنِ المُنكَرِ.

وَعَنْهُ: يَكْفِي الْمُطْلَقُ، نَّخُوُ هُوَ فَاسِيَّقٌ أَوْ لَيْسَ بِعَنْلُ كَتَعْدِيلٍ، فِي الْأَصَحِّ، ويَعْرِضُ الجَارِحُ بِالرَّنَّا، فَإِنَّ جَسرَحَ وَلَـمْ يَـاْتِ بتَمَام أَرْبَعَةِ حُدُّ، خِلاقًا لِلشَّافِعِيِّ.

وَيْنِي النَّرْغِيبِ: لا يَجُوزُ الجَرْحُ بِالتَّسَامُعِ، نَعَمْ لَوْ زَكَّى جَازَ التَّوَقُفُ بِتَسَامُعِ الفِسْقِ.

وَمَنْ رَتَّبُهُ حَاكِمٌ يُسْأَلُ مِيرًا عَنِ ٱلشُّهُودَ لِتَرْكِيَةِ أَوْ جُرْحٍ، فَقِيلَ: تُعْتَبُرُ شُرُوطُ الشُّهَادَةِ فِيهِمْ.

وَقِيلَ: فِي المُسْتُولِينَ (م ١١)^(٢).

وَفِي التَّرْغِيبِ: وَعَلَى فَوْالِنَا التَّرْكِيَةُ لَيْسَتْ شَهَادَةً لا يُعْتَبَرُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، والعَدَدِ فِي الجَمِيعِ، وَمَنْ سَأَلَهُ حَاكِمٌ عَنْ تَزْكِيَةِ

(١) تنبيه: قوله: (وقطع جماعة بحال في قنّ أو امرأة ادّعى عتقًا أو طلاقًا بينهما بشاهدين، وفيه بواحد في قنّ وجهان). انتهى.

من الجماعة الَّذين ذكرهم المصنّف الشّيخ الموفّق، والشّارح وابن رزيـنٍ وغيرهم، وهـذه طريقـةٌ لهـؤلاء الجماعـة، والـذي قدّمـه المصنّف بخلاف ذلك.

(٢) (مسألة - ١١): قوله: (ومن رتبه حاكم يسأل سرًا عن الشهود لتزكية أو جرح فقيل: تعتبر شروط الشهادة فيهـم، وقيـل: في المسئولين). انتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم:

أحدهما: تعتبر شروط الشهادة فيهم، قدَّمه في المغني، والشُّرح فقالاً: ويقبل قول أصحاب المسائل.

وقيل: لا يقبل إلاَّ شهادة المستولين.

وقال في الكافي: ويجب أن يكونوا عدولاً، ولا يسألوا عدوًا ولا صديقًا، وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب.

والوجه الثَّاني: يعتبر ذلك في المسئولين لا فيمن رتَّبهم الحاكم.

مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ لِغَيْرِهِ أَخْبَرَهُ، وإلاَّ لِمْ يَجِبْ، وَإِنْ قَبِلَ جُرْحَ وَاحِدٍ فَتَزكيَةُ اثْنَيْنِ مُقَدَّمَةٌ، فِي الآصَحّ، ويُقَدَّمُ جُـرْحُ اثْنَيْـنِ وَإِن ارْتَابَ حَاكِمٌ مِنْ بَيِّنَةٍ لَرْمَهُ البَحْثُ.

وَفِي الكَافِي، والمُحَرَّرِ: يُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُهُمْ، وَيُسْأَلُ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ كَيْفِيَّةِ التَّحَمُّل، هَلْ تَحَمَّلَ وَحْدَهُ؟ وَأَيْــنَ وَمَسَّـى؟ فَــإن اتَّفَقُوا وَعَظَ وَخَوُّفَ فَإِنْ ثَبَتُوا حَكَمَ، وإَلاَّ لَمْ يَقْبَلْهَا، وَإِنْ حَاكَمَ مَنْ لا يُعْرَفُ لِسَانَّةُ تَرْجَمَ لَهُ مَنْ يَعْرِفُهُ، والمَذْهَبُ: يُقْبَـلُ فِي تَرْجَمَةٍ وَتَزْكِيَةٍ وَجُرْحٍ وَتَعْرِيفٍ وَرسَالَةٍ عَدْلان بشُرُوطِ الشُّهَادَةِ.

وَفِي مَالَ رَجُلُ وَامْرَأَتَانَ، وَالْآصَحَ: فِي الزُّنَا أَرْبَعَةً.

وَعَنْهُ: وَاحِدٌ فِي الكُلِّ، أَخْتَارَهُ أَبُو بَكْرِ بِدُونِ لَفُظِ الشَّهَادَةِ، وَلَوْ كَانَ امْرَأَةً أَوْ، والدًا أَوْ وَلَذَا أَوْ أَغْمَى لِمَنْ خَـبَّرَهُ بَصْدَ عَمَاهُ، وَيَكُنَّفِي بِالرُّقْعَةِ مَعَ الرُّسُول وَعَلَى الْآوُّل:َ تَجِبُ الْمُشَافَهَةُ.

وَمَنْ نُصِبَ لِلْحُكْم بجُرْح وَتَغْدِيل وَسَمَاع َبَيُّنَةٍ قَنَعَ الحَاكِمُ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ إِذَا قَامَتْ البَيِّنَةُ عِنْدَهُ

وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَالِي بَيِّنَةً أَعْلَمَهُ الحَاكِمُ بِأَنَّ لَهُ اليَّمِينَ عَلَى خَصْمِهِ، وَلَهُ تُخلِيفُهُ مَعَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِــهِ عَلَـى خَصّْهِ، نَـصُّ عَلَيْهِ، نَقَلَ ابْنُ هَانِي: إنْ عَلِمَ عِنْدَهُ مَالاً لا يُؤَدِّي إلَيْهِ حَقَّهُ أَرْجُو أَنْ لا يَأْتُمَ، وَظَاهِرُ روَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: يُكْرَهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا. وَنَقَلَهُ مِنْ حَوَاشِي تَعْلِيقِ القَاضِي، وَهَذَا يَدُلُ عَلَى تَحْرِيمٍ تَحْلِيفِ البَرِيءِ دُونَ الظَّالِمِ.

وَفِي حَوَاشِي تَعْلِيقِ القَاضِي رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ الحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا •مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَحْلِفَ أَخَـاهُ عَلَى يَمِين وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فَأَجَلُ اللَّهَ أَنْ يُحَلِّفَهُ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَبِإَمَنْنَادَهِ عَنْ عَلِيٌّ مَرْفُوعًا «مَنْ قَــدُمْ غَريمُــا إلَى ذِي سُلْطَان لِيُحَلِّفَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْلِفُ بَاللَّهِ كَافِبًا لَمْ يَرْضَ اللَّهُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مَنْزِلَهُ إِلاَّ مَعَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ فِي الجَنْدَةِ، عَلَى صِفَةِ جُوَابِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: بصِفَةِ الدَّعْوَى.

وَعَنْهُ: يَكْفِي تَخْلِيفُهُ: لا حَقَّ لَك عَلَيَّ، فَإِنْ سَأَلَهُ تَخْلِيفَهُ حَلَّفَهُ وَخَلَّاهُ، فَيَخْرُمُ دَعْوَاهُ وَتَخْلِيفُهُ ثَانِيًا، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ لِخَبَرِ الحَضْرَمِيُّ، والكِنْدِيِّ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ، والرَّعَايَةِ: لَهُ تَحْلِيفُهُ عِنْدَ مَنْ جَهلَ حَلِفَهُ عِنْدَ غَيْرو، لِبَقَاء الحَـقُ، بَدَلِيـل أَخْـلَو بَبَيْنَـةٍ، وَإِنْ أمْسَكَ عَنْ تَحْلِيفِهِ فَلَهُ تِحْلِيفُهُ بِدَعْوَاهُ الْمُتَقَدِّمَةِ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنْ يَمِينِهِ فَلَهُ تَجْدِيدُ الدَّعْوَى وَطَّلَبُهَا.

وَلا يُعْتَدُ بِيَمِينِهِ إِلاَّ بِأَمْرِ حَاكِم بِمَسْأَلَةِ الْمُدَّعِي طَوْعًا.

وَعَنْهُ: يَبْرَأُ بِتَحْلِيفِ الْمُدُّعِي.

وَعَنْهُ: وَيُحَلَّفُهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُحَلِّفُهُ ذَكَرَهُمَا شَيْخُنَا مِنْ رِوَايَةٍ مُهَنَّا أَنْ رَجُلاَ اتُّهَمَ رَجُلاَ بِشَيْءٍ فَحَلْفَ لَهُ ثُمُّ قَالَ لا أَرْضَى إِلاَّ أَنْ تَحْلِفَ لِي عِنْدَ السُّلْطَانِ، أَلَهُ ذَلِك؟ قَالَ: لا، قَدْ ظَلَّمَهُ وَتَعَنَّتُهُ.

وَاخْتَارَ أَبُو حَفْصِ تَحْلِيفَهُ وَاحْتَجُ بروَايَةِ مُهَنَّا، وَلَمْ يَصِلْهُ باسْتِثْنَاء.

وَفِي الْمُغْنِي: أَوْ بِمَا لا يُفْهَمُ، لآنَ الْاسْتِثْنَاءَ يُزِيلُ حُكْمَ اليَّمِين.

وَفِي التَّرْغِيبِ هِيَ يَمِينُ كَادِبَةً.

وَفِي الرَّعَايَةِ: لا يَنْفَعُهُ الاسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ الحَاكِمُ الْمُحَلِّفُ لَهُ.

(ش): الإمام الشافعي

وَلا يَجُوزُ التَّأْوِيلُ، والتَّوْرِيَةُ فِي اليّمِين إلاَّ لِمَظْلُوم، وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ كُلُّ مَا لَيْسَ بجَارِ فِي مَحَلٌ الاجْتِهَادِ فَالنَّيَّةُ عَلَى نِيَّةِ الحَاكِم المُحَلِّفُ وَاعْتِقَادِهِ، فَالتَّأُويلُ عَلَىَ خِلافِهِ لا يَنْفَعُ، وَقَدْ مَبَقَتْ المسألَةُ فِي الشُّفْعَةِ.

وَلا يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ مُعْسِرٌ خَأَفَ حَبْسًا أَمْ لا حَقَّ لَهُ عَلَىٌّ وَلَوْ نَوَى السَّاعَة، نَقَلَهُ الجَمَاعَـةُ، وَجَـوْزَهُ صَـاحِبُ الرِّعَايَـةِ بالنَّيَّةِ، وَهُوَ مُتَّجَةً، وَلا مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُؤجُّلٌ أَرَادَ غَرِيمُهُ مَنْعَهُ مِنْ سَفَر، نَصَّ عَلَيْهِ، وَيُتَوَجُّهُ كَٱلَّتِي قَبْلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَالَ: إِنْ حَلَفْت، وإلاَّ قَضَيْت عَلَيْك بالنُّكُول.

وَيُسَنُّ تَكُرَارُهُ ثَلاثًا، وَفِي الْرِّعَايَةِ: يَقُولُهُ مَرَّةً.

وَقِيلَ: ثَلاثًا، الَّذِي قَالَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا نَكَلَ لَزِمَهُ الحَقُّ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَضَى حَلَيْهِ، نَصَّ حَلَيْهِ، نَقَلَـهُ وَاخْتَـارَهُ الجَمَاعَةُ، مَريضًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَيَتَخَرَّجُ حَبِّسُهُ لِيُقِرُّ أَوْ يَحْلِفَ.

قال أحمَد: لا يُعْجَبُنِي رَدُّ اليَمِين.

وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ كَأَنِّي ۚ أَكْرَهُ هَذَا، وَاحْتَجُّ بِالْحَبَرِ.

قال في عُيُون المُسَائِل وَغَيْرِهَا: لا يَجُوزُ رَدُّهَا.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدُهَا، ثُمُّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ، يُقَــالُ لَـهُ اخْلِـفْ وَخُــذْ، فَظَـاهِرُهُ يَجُــوزُ رَدُهـَا، وَذَكَرَهَا جَمَاعَةً فَقَالُوا: وَعَنْهُ: ثُرَدُّ اليَمِينُ عَلَى المُدَّعِى، وَلَعَلُّ ظَاهِرُهُ: يَجبُ.

وَّلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ: وَاخْتَارَ أَبُو الخِطَابِ أَنَّهُ لاَ يَخْكُمُ بِالنُّكُولِ وَلَكِنْ يَرُدُ اليَميينَ عَلَى خَصْميهِ.

وَقَالَ: قَدْ صَوَّبَهُ أَحْمَدُ..

وَقَالَ: مَا هُوَ بِبَعِيدٍ، يَحْلِفُ وَيَسْتَحِقُ، وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي طَالِبٍ الْمَذْكُورَةُ، وَظَاهِرُهَا جَوَازُ الرَّدِّ.

وَاخْتَارَ فِي الغُمْدَةِ رَدِّهَا، وَاخْتَارَهُ فِي الْهِدَايَةِ وَزَادَ: بَإِذْنِ النَّاكِلِ فِيهِ.

ُ وَقَالَ شَيْخُنَا مَعَ عِلْمَ مُدَّعَ وَخَدَهُ بِالْمُدَّعَى بِهِ [لَهُمْ رَذَّهَا،َ وَإِذَا لَمْ يَحْلِفْ لَمْ يَأْخُذ، كَالدَّعْوَى عَلَى وَرَثَةِ مَيَّتِ حَقًا عَلَيْهِ يَتَعَلَّنُ بِتِرْكَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُوَ العَالِمُ بِالْمُدَّعَى بِهِ] دُونَ الْمُدَّعِي، مِثْلُ أَنْ يَدَّعِيَ الوَرَثَةُ أَوْ الوَصِيُّ عَلَى غَرِيسمِ النَّيت فَيُنْكِرَ، فَلا يَخْلِفُ الْمُدَّعِي، لآنُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ﴿لا تَضْطُرُوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ إِلَى مَا لا يَعْلَمُونَ﴾.

قَالَ: وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي يَدَّعِيَ العِلْمَ، والمُنْكِرَ يَدَّعِي العِلْمَ فَهُنَا يَتَوَجَّهُ اَلقُولانِ، يَعْنِي الرَّوَايَتَيْنِ، فَإِنْ حَلَفَ حَكَمَ لَــهُ، وَإِنْ نَكَلَ صَرَفَهُمَا، ثُمَّ إِنْ بَلَلَ أَحَدُهُمَا اليّمِينَ لَمْ تُسْمَعُ إِلاَّ فِي مَجْلِس آخَرَ، والأشْهَرُ قَبْلَ الحُكْم بَالنُّكُول.

َ وَمَتَى تَعَذَّرَ رَدُّهَا فَهَلْ يُقْضَى بِنُكُولِهِ أَوْ يَحْلِفُ وَلِيَّ أَوْ إِنَّ بَاشَرَ مَا ادْعَاهُ أَوْ لا يُحَلِّفُ حَاكِمٌ؟ً فَيهِ أَوْجُمَّة، وَقَطَعَ الشَّيْخُ: يَخْلِفُ إِذَا عَقَلَ (م ١٢)(١٠.

ُ وَيَلَغَ وَيَكَتُبُ الْحَاكِمُ مَحْضَرًا بِنُكُولِهِ، فَإِنْ قُلْنَا يَحْلِفُ حَلَفَ لِنَفْيهِ إِن ادَّعَى عَلَيْهِ وُجُوبَ تَسْلِيمِهِ مِنْ مُولِّيه، فَإِنْ أَبَى حَلَفَ الْمُدْعِي وَأَخَذَهُ إِنْ جَعَلَ النُّكُولَ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِى كَبَيْتِهِ لا كَإِقْرَارِ خَصْمِهِ

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَا خِلافَ بَيْنَنَا أَنْ مَا لَا يُمْكِنُ رَدُّهَا فِيهِ يَقْضِيَ بِنُكُولِهِ بِأَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدَّعْوَى غَيْرَ مُعَيَّنٍ، كَالفُقَرَاء، أَوْ يَكُونَ الإِمَامُ، بَأَنْ يَدَّعِيَ لِبَيْتِ المَال دَيْنَا وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ فِي صُورَةِ الحَاكِمِ: يُحْبَسُ حَتَّى يُقِرُّ أَوْ يَحْلِفَ.

وَقِيلَ: يَحْكُمُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: يُحَلُّفُ الْحَاكِمُ.

(۱) (مسألة – ۱۲): قوله: (ومتى تعذَّر ردُّها فهل يقضي بنكوله أو يجلف وليٌّ أو إن باشر ما ادَّعاه أو لا يجلف حاكمٌ؟ فيه أوجهٌ، وقطع الشّيخ: يجلف إذا عقل). انتهى.

يعني: إذا قلنا بردّ اليمين وتعذُّر ردَّها، قطع في المغني، والشُّرح بأنَّ الأب، والوصـيُّ وأمـين الحـاكم لا يحلفـون، وتوقـف اليمـين، ويكتب الحاكم محضرًا بنكول المدَّعي عليه.

وقال في الحاوي الصّغير: وكلُّ مال لا تردُّ فيه اليمين يقضي فيه بالنُّكول، كالإمام إذا ادَّعــى لبيـت المـال أو وكيـل الفقـراء ونحـو ذلك. انتهى.

وقدَّمه في الرَّعاية الصُّغرى، وقال: وكذا الآب ووصيَّه وأمين الحاكم إذا ادَّعوا حقًا لصغيرٍ أو مجنونٍ وناظر الوقف وقيَّم المسجد. وقال في الكبرى: قضى بالنُّكول، في الأصحِّ، وقيل على الأصحِّ.

وقيل: يجبس حتَّى يقرُّ أو يحلف وقيل: بل يحلف المدَّعي منهم ويأخذ ما ادَّعاه، وقيل إن كان قد باشر ما ادَّعاه حلف، وإلاَّ فلا. وقيل: يجبس حتَّى يقرُّ أو يحلف وقيل: بل يحلف المدَّعي منهم ويأخذ ما ادَّعاه، وقيل إن كان قد باشر ما ادَّعاه حلف، وإلاَّ فلا.

قلت: لا يحلف إمامٌ ولا حاكمٌ. انتهى.

وقطع الشَّيخ أنَّه يحلف إذا عقل أو بلغ، وتابعه الشَّارح.

َ وَفِي الانْتِصَارِ: نَزْلَ أَصْحَابُنَا نُكُولَهُ مَنْزِلَةً بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ فَقَالُوا: لا يُقْضَى بِهِ فِي قَوَدٍ وَحَدًّ، وَحَكَمُوا بِهِ فِي حَـقٌ مَرِيـضٍ وَعَبْدِ وَصَبَيِّ مَأْذُونِ لَهُمَا.

وَفِي اَلَّتَرْغِيبِ فِي القَسَامَةِ: مَنْ قَضَى عَلَيْهِ بِنْكُولِهِ بِاللَّيَةِ فَفِي مَالِهِ، لآنَّهُ كَسإقْرَارٍ، وَفِيهَــا: قَــالَ أَبُــو بَكْــرٍ: لآنَّ النُّكُــولَ إقْرَارٌ

ُ وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنَّ الْمُدْعِيَ يَخْلِفُ ابْتِدَاءً مَعَ اللَّوْثِ، وَأَنَّ الدَّعْوَى فِي التَّهْمَةِ كَسَرِقَةٍ يُعَاقَبُ المُدَّعَى عَلَيْهِ الفَّاجِرُ، وَأَنَّـهُ لا يَجُوزُ إطْلاقُهُ.

وَيُحْبَسُ المُسْتُورُ لِيَبِينَ أَمْرُهُ أَوْ ثَلاثًا عَلَى وَجْهَيْنِ (١).

نَقُلَ حَنْبُلٌ: حَتَّى يَبَينَ أَمْرُهُ، وَنُصُّ أَحْمَدُ وَمُحَقِّقُو أَصْحَابِهِ عَلَى حَبْسِهِ.

وَاحْتَجُ أَحْمَدُ وَبِأَنَّ النَّبِيُ ﷺ حَبْسَ فِي تُهْمَةٍ»، بَخِلافِ دَعْوَى بَيْعَ أَوْ قَرْضِ وَنَحْوِهِ، لِتَفْرِيطِهِ بِتَرَاكِ كِتَابَتِهِ، والإشْهَادِ، وَأَنْ تَحْلِيفَ كُلِّ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَإِرْسَالَهُ مَجَّانًا لَيْسَ مَذْهَبًا لإمَامٍ، وَاحْتَهَجُّ فِي مَكَانَ آخَرَ بِـأَنَّ قَوْمًا اتَّهَمُوا أَنَامَــا بَسَرِقَةٍ فَرَفَعُوهُمْ إِلَى النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فَحَبْسَهُمْ أَيَّامًا ثُمُّ أَطْلَقَهُمْ، فَقَالُوا لَهُ: خَلَيْت سَبِيلَهُمْ بِغَيْرَ ضَرَّبٍ وَلا امْتِحَان، فَقَالَ لَهُمْ: إِنْ شِيْتُمْ ضَرَبْتهمْ، فَإِنْ ظَهَرَ مَا لَكُمْ، وإلاَّ صَرَبْتُكُمْ مِثْلَ مَا ضَرَبْتهمْ، فَقَالُوا هَذَا حَكْمُك؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ

وَذَكُرَ شَيْخُنَا: الآوَّلُ قَوْلَ أَكْثُر العُلَمَاء.

وَاخْتَارَ تَعْزِيرَ مُدَّع بِسَرِقَةٍ وَنَخُوهَا عَلَى مَنْ تُعْلَمُ بَرَاءَتُهُ.

وَاخْتَارَ أَنْ خَبَرَ مَنْ لَهُ رَائِي جِنِّي بِأَنْ فُلانًا سَرَقَ كَذَا كَخَبَرِ إنْسِيُّ مَجْهُـولِ، فَيَفِيـدُ تُهْمَـةً كَمَـا تَقَـدُم، وَفِي الآحْكَـامِ السُّلْطَانِيَّةِ.

يَضْرُبُهُ الوَالِي مَعَ قُوَّةِ النَّهْمَةِ تَعْزِيرًا، فَإِنْ ضَرَبَ لِيُقِرَّ لَمْ يَصِحُ، وَإِنْ ضَرَبَ لِيُصَدُّقَ عَنْ حَالِهِ فَأَقَرَّ تَحْتَ الضَّرْبِ قَطَّحَ ضَرَبَهُ وَأَعِيدَ إِفْرَارُهُ لِيُؤْخَذَ بِهِ، وَيُكُوزُهُ الاكْتِفَاءُ بِالآوَّل، كَذَا قَالَ.

قَالَ شَيْخُنَا: إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالفَجُورِ الْمُنَاسِبِ لِلتَّهْمَةِ قَالَ طَائِفَةٌ: يَضْرِبُهُ الوَالِي، والقَاضِي، وَقَـالَ طَائِفَةٌ: الوَالِي دُونَ القَاصِي، وَقَـالَ طَوَائِفُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ، والشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدَ، وَفِي الصَّحِيحِ: "أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الزَّبُيْرَ أَنْ يَمَـسُّ بَعْضَ الْمُعَاهَدِينَ بِالعَذَابِ لَمَّا كَتَمَ إِخْبَارَهُ بِالمَال الَّذِي كَانَ النَّبِيُ ﷺ قَدْ عَاهَدَهُمْ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: أَيْنَ كَنْنُ حَبِيٍّ بِنِ أَخْطَب؟ بَعْضَ الْمُعَاهَدِينَ بِالعَذَابِ لَمَّا كَتُمْ إِخْبَارَهُ بِالمَال الَّذِي كَانَ النَّبِيُ ﷺ قَدْ عَاهَدَهُمْ عَلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: أَيْنَ كَنْنُ حَبِي بِنِ أَخْطَب؟ فَقَالَ: المَالُ كَثِيرٌ، والعَهْدُ أَثْرَبُ مِنْ هَـذَا. وَقَـالَ لِلزُبَيْرِ: دُونَـكَ هَـذَا، فَمَسَّـهُ الزَّيْرُ بِشَيْء مِنَ العَلَابِ، فَدَلُهُمْ عَلَى المَالِه.

وَفِي كِتَّابِ الهَدْي مَا هُوَ نَفْسُ كَلام شَيْخِنَا: أَنْ فِي هَذَا الخَبَر دَلِيلاً عَلَى الاسْتِذَلال بِالقَرَائِنِ عَلَى صِحَّةِ الدَّعْوَى وَفَسَادِهَا، وَكَذَلِكَ فَعَلَ سُلَيْمَانُ عَلَيه السلام فِي اسْتِذَلالِهِ بالقَرِينَةِ عَلَى تَعَيِّنِ أَمَّ الطَّفْلِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ الذَّبُ وَادَّعَبَتْ كُلُّ وَالْحَرِ، فَقَضَى بِهِ دَاوُد لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانُ فَقَالَ: بِمَ قَضَى وَاحِدَةٍ مِنَ اللَّهِ؟ فَأَخْبَرَنَاهُ، فَقَالَ: التَّوْفِي بِالسَّكِينِ أَشْقُهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصُّغْرَى: لا تَفْعَل، رَحِمَك اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لَهَا، فَلَوْ الشَّافِعِيِّ. بِالسَّكِينِ أَشْقُهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَت الصُّغْرَى: لا تَفْعَل، رَحِمَك اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِهِ لَهَا، فَلَوْ الشَّافِعِيِّ.

هذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وليس من الخلاف المطلق.

 ⁽١) تنبيه: قوله: (ويجبس المستور ليبيّن أمره ولو ثلاثًا على وجهين). انتهى.

الفسروع - كتاب القضاء

العِمَامَةِ عِمَامَةً مَنْ بِيَدِهِ عِمَامَةً وَهُو يَشْتَدُ عَدُوا وَعَلَى رَأْسِهِ أَخْرَى، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ، قُدُمْ عَلَى القُرْعَةِ، كَدَعْوَى كُلِّ وَاحِدِ مِنَ الرَّوْجَيْنِ قُمَاشَ البَيْتِ، والحُكُمُ بِالقَسَامَةِ هُو مِنْ هَذَا، وَلَمْ يَقُصُّ النَّبِيُ ﷺ قِصَّةً سُلَيْمَانَ إِلاَّ لِيُعْتَبَرَ بِهَا فِي الآحْكَامِ، وَتَرْجَمَ عَلَيْهَا النَّسَائِيُّ (٤٦٥٥): بَابٌ فِي الحَاكِمِ يُوهِمُ خِلافَ الحَقُ لِيَسْتَعَلِمَ بِهِ

وَنَقَلَ الجَمَاعَةُ: أَنْهُ قَالَ قَوْلَ عُمْرَ لَيْسَ الرَّجُلُ بِأَمِينِ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَجَعْته أَوْ ضَرَبْته أَوْ حَبَسْته، فَإِذَا أَقَرُّ عَلَــى هَــٰذَا لَــمْ يُؤخَذْ بِهِ، وَلا تَمْتَحِنُهُ بِقَوْلِ رَنَيْت سَرَقْت حَتَّى يَجِيءَ هُوَ يُقِرَّ، أَمَّا مَنْ عُرِفَ بِالخَيْرِ فَلا يَجُوزُ إِلْزَامُهُ بِشَيْءٍ وَيَخْلِفُ وَيُستَرْكُ

وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي مَا لِي بَيِّنَةٌ ثُمَّ أَتَى بِهَا فَنَصُّهُ: لا تُسْمَعُ. وَقِيلَ: بَلَى وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مُتَّجَةً، حَلَّفَهُ أَوْ لا، كَقَوْلِهِ: لا أُعْلَمُهُ لِي، وَجَزَمَ فِي التَّرْغِيبِ بِالآوَّلِ، قَــالَ: وَكَذَا قُوْلُهُ: كَذَبَ شَهُودِي، وَأُولَى، وَلا تَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ، فِي الآصَحُ، وَلا تُرَدُّ بِذِكْرِ السَّبَبِ، بَلْ بِذِكْرِ سَبَبِ ذَكَرَ المُدْعِي

وَفِي التَّرْغِيبِ إِنِ ادْعَى مِلْكًا مُطْلَقًا فَشَهِدَتْ بِهِ وَبِسَبَبِهِ وَقُلْنَا يُرَجِّحُ ذِكْرُ السَّبَبِ] لَمْ يَفْدِهِ إِلاَّ أَنْ تُعَادَ بَعْدَ الدَّعْوَى، وَلُوْ ادُّعَى شَيْنًا فَشَهِدُوا لَهُ بِغَيْرِهِ فَهُوَ مُكَذَّبُّ لَهُمْ.َ

قَالَهُ أَحْمَدُ وَٱبُو َبَكْرٍ. وَاخْتَارَ فِي المُسْتَوْعِبِ تُقْبَلُ فَيَدَّعِيهِ ثُمَّ يُقِيمُهَا.

وَفِيهِ وَفِي ۚ الرَّعَايَةِ: إِنْ قَالَ اسْتَحَقَّهُ وَمَا شَهِدُوا بِهِ أَيْضًا وَإِنْمَا ادَّعَيْت بِأَحَدِهِمَا لآدْعِيَ الآخَرَ وَقْتَا ثُمَّ ادُّعَاهُ ثُـمَّ شَـهِدُوا

ُ وَلَو ادَّعَى شَيْئًا فَأَقَرُ لَهُ بِغَيْرِهِ لَزَمَهُ إِذَا صَدَّقَهُ اللَّقَرُّ لَهُ، والدَّعْوَى بِحَالِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَأَلَ مُلازَمَتُهُ حَتَّى يُقِيمَهَا أُجِيبَ فِي المُجْلِسِ، عَلَى الأَصَحَّ، فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهَا فِيهِ صَرَفَهُ، وقِيلَ يُنْظُرُ ثَلاثَةٌ، وذكرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

وَيُجَابُ مَعَ قُرْبِهَا.

وَعَنْهُ: وَبَعْدَهَا، كَكَفِيلٍ فِيمَا ذُكِرَ فِي الإِرْشَادِ، والْمُبْهِج، والتَّرْغِيب، وَأَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلاَ مَتَى مَضَى فَلا كَفَالَةَ، ونَصُّــهُ: لا يُجَابُ إِلَى كَفِيلٍ، كَحَبْسِهِ.

بهب إلى حيين حسير. وَفِي مُلازَمَتِه حَتَّى يَفْرُغَ لَهُ الحَاكِمُ مِنْ شُغْلِهِ مَعَ غَيْبَةِ بَيُّتِهِ وَبَعْدَهَا يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ (م ١٣)(١). قال المَيْمُونِيُّ: لَمْ أَرَهُ يَذْهَبُ فِي الْمَلازَمَةِ إِلَى أَنْ يُعَطِّلَةُ مِنْ عَمَلِهِ، وَلا يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنْ عَنَتِ خَصْمِهِ.

وَإِنْ سَأَلَ تُعْلِيفَهُ ثُمُّ يُقِيمُهَا مَلَكُهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْمَجْلِسِ.

وَقِيلَ: أَوْ قُريبُهُ مَلَكَ أَيُّهِمَا شَاءً.

وَقِيلَ: هُمَا.

وَقِيلَ: إِنَّامَتُهَا فَقَطْ فِي الكُلِّ، قَطَعُوا بِهِ فِي الخِلافِ.

وَإِنْ سَأَلَ تَحْلِيفَهُ وَلا يُقِيمُهَا فَحَلَفَ فَفِي جَوَازِ إِقَامَتِهَا وَجُهَان (م ١٤)(٢).

والوجه الثّاني: ليس له ذلك.

(٢) (مسألة – ١٤): قوله: (وإن سأل تحليفه ولا يقيِّمها فحلف ففي جواز إقامتها وجهان). انتهى.

والوجهان للقاضي، وأطلقهما في المغني، والكافي، والشُّرح شرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والزُّركشيُّ وغيرهم.

أحدهما: ليس له إقامتها، صحَّجه النَّاظم.

والوجه الثَّاني: له إقامتها، قدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو الصُّواب.

⁽١) (مسألة – ١٣): قوله: (وفي ملازمته حتَّى يفرغ له الحاكم من شغله مع غيبة بيّنته وبعدها يحتمل وجهين). انتهى. أحدهما: له ملازمته وهو الصُّواب، لا سيَّما في هذه الأزمنة.

نُصلُ

وَإِنْ لَمْ يُقِرُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُنْكِرْ أَوْ قَالَ لا أَعْلَمُ قَدْرَ حَقِّهِ، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، والْمُنتَخَبِ لآنَّ الْمُدَّعِيَ يَمْرِفُ قَدْرَ حَقِّهِ، بخِلاف الشَّفِيع، والمُشتَري لا يَعْلَمَانِهِ.

قَالَ الحَاكِمُ: إِنْ أُجَبْت، وَإِلَّا جَعَلْتُك نَاكِلاً وَقَضَيْت عَلَيْك.

وَقِيلَ: يُخْبَسُ حَتَّى يُجِيبَ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ عَنْ أَصْحَابِنَا، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيْنَةٌ حُكِمَ بِهَا، وَقَوْلُـهُ لِي مَخْرَجٌ مِمَّا ادْعَاهُ لَيْسَ جَوَابًا.

وَإِنْ قَالَ: لِي حِسَابٌ أُرِيدُ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ لَزِمَ إِنْظَارُهُ فِي الآصَحُّ ثَلاثَةَ آيَامٍ، وَإِنْ قَالَ: إِنِ ادْعَيْت أَلْفًا بَرْهَنَ كَذَا لِي بِيَسدِك أَجَبْت، رَإِن ادْعَيْت هَذَا قَمَنَ كَذَا بِعْتَنِيهِ وَلَمْ تُقْبِضِنِيهِ فَنَعَمْ، وإلاَّ فَلا حَقَّ لَك عَلَيَّ، فَجَوَابٌ، وَإِنِ ادْعَى قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً وَجَعَلَ مُقِرًّا أَوْ بَعْدَ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَى الْمَدَّعِي أَنْظِرَ لِلْبَيِّنَةِ ثَلاثَةَ آيَامٍ وَلِلْمُدَّعِي مُلازَمَتُهُ.

وَقِيلَ: لا يُنْظَرُ، كَقَرَلِهِ لِي بَيْنَةٌ تَدَفَّعُ دَعْوَاهُ، فَإِنْ عَجَزَ حُلُفَ الْمُدَّعِي عَلَى بَقَافِهِ وَأَخَذَهُ، فَإِنْ نَكِلَ حَكَمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قِيـلَ تُرَدُّ النِمِينُ فَلَهُ تَخْلِيفُ خَصْمُهِ، فَإِنْ أَبِي حَكَمَ عَلَيْهِ، وَلَوْ ادْعَى أَنَّهُ أَقَالُهُ فِي بَيْعِ فَلَهُ تَخْلِيفُهُ، وَلَوْ قَالَ أَبْرَأَنِي مِنَ الدُّغُـوَى فَفِي التَّرْغِيبِ انْبَنَى عَلَى الصُّلْحِ عَلَى الإِنْكَارِ، والمَذْهَبُ صِحْتُهُ، وَإِنْ قُلْنَا لا يَصِحُ لَمْ تُسْمَعْ، وَإِنْ أَنْكَرَ الحَصْمُ سَبَبَ الحَـنَّ ابْتِدَاءً لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً مُتَقَدِّمًا لإِنْكَارِهِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ.

وَقِيلَ: بَلَى بَبَيِّنَةٍ.

فُصلُ

مَنِ ادْعَى عَلَى غَائِبِ مَسَافَةَ قَصْرٍ وَقِيلَ وَيَوْم أَوْ مُسْتَتِرِ بِالبَلَدِ أَوْ مَيَّتٌ أَوْ خَيْرِ مُكَلِّفٍ وَلَــهُ بَيِّنَـةٌ سُــمِعَتْ وَحُكِــمَ بِهَــا، وَلَيْسَ تَقَدُمُ الإِنْكَارِ هُنَا شَرْطًا وَلَوْ فَرَضَ إِقْرَارَهُ، فَهُو تَقُويَةٌ لِثُبُوتِهِ بِالبَيِّنَةِ

قَالَ في الاَنْتِصَارِ لِخَصْمِهِ ألا جَعَلْتَ لِلْقَاضِي هَنَا أَنْ يَنْصِبَ عَنِ الغَائِبِ مَنْ يُنْكِرُ عَنْهُ كَمَا فَعَلْت فِي إِقَامَةِ الْمُدِيرِ لِتُشْبِتَ لَكُتُبَ.

قال في التَّرْغيب وَغَيْرِو: لا تَفْتَقِرُ البَيْنَةُ إِلَى جُحُودٍ، إذْ الغَيْبَةُ كَالسُّكُوتِ، والبَيِّنَةُ تُسْمَعُ عَلَى سَــاكِتٍ، وَكَــذَا جُعِــلَ فِــي عُيُونِ المَسَائِلِ وَغَيْرِهَا هَلِهِ المَسْأَلَةَ أَصْلاً عَلَى الخَصْم.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ: وَلَوْ قَالَ هُوَ مُعْتَرِفٌ وَأَنَّا أَقِيمُ البَيَّنَةَ اسْتِظْهَارًا لَمْ تُسْمَعُ، وَقَالَهُ الآدَمِيُّ فِي كِتَابِهِ إِنَّهُ إِذَا اعْـتَرَفَ بِإِفْرَارِ خَرِيمِهِ لَغَتْ مُطْلَقًا.

ُ قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ عِنْدَهُ دَائِةٌ مَسْرُوقَةٌ فَادَّعَى أَنْهَا عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ: مَنْ أَقَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ أَخَذَهَا حَتَّى يَجِيءَ رَبُّ الوَدِيعَةِ فَيُشْبِتَ. وقيلَ: يُقِيمُ كَفِيلاً وَلا يُحَلِّفُهُ عَلَى بَقَاء حَقِّهِ، اخْتَارَهُ الآكْثُورُ.

وَعَنْهُ: يُحَلِّفُهُ وَلا يَتَعَرَّضُ فِي يَمِينِهِ لِصِدْقِ البَيِّنَةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لِكَمَالِهَا، فَيَجِبُ تَعَرُّضُهُ إِذَّا أَقَامَ شَاهِدًا وَحَلَفَ مَعَهُ وَلا يَمِينَ مَعَ بَيُّنَةٍ كَمُقَرًّ لَــهُ [إلاَّ هُنَــا] وَعَنْـهُ: بَلَـى فَعَلَهُ عَلِيٌّ.

وَعَنْهُ: نَمَمْ مَعَ رِيبَةٍ ثُمُّ إِذَا حَضَرَ وَرَشَدَ فَعَلَى حُجَّتِهِ، وَإِنْ قَدِمَ فَجَرَحَ البَيِّنَةَ بِأَمْرٍ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُطْلَقًا لَـمْ يُقْبَـلْ، لِجَوَازِ كَوْيُهِ بَعْدَ الحُكْم، فَلا يُقْدَحُ فِيهِ، وإِلاَّ قُبلَ.

وَعَنْهُ: لا يُحْكَمُ عَلَى غَائِبٍ كَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقْضِي فِي السُّوقَةِ بِالغُرْمِ فَقَطْ.

(ش): الإمام الشافعي

وَعَنْهُ: بَلَى تَبَعُا، كَشَرِيكٍ حَاضِرٍ. رَأْنَ قَالَ الرَّامِ عَلَى خَاصِ النَّهُ أَنْهِ مُـلَّالَةٍ.

وَلَوْ قَالَ لِوَكِيلِ غَافِبٍ اخْلِفْ أَنَّ لَك مُطَالَبَتِي. أَوْ قَالَ: قَدْ عَزَلُك فَاخْلِفْ أَنَّهُ مَا عَزَلَك لَمْ يُسْمَعْ، ويُسْمَعُ إِنْ قَالَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنْــهُ عَزَلَك، لآنُهَــا دَعْــوَى عَلَيْــهِ، ذَكَــرَهُ

الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ. وَلِي التَّرْغِيبِ: هَلْ لَهُ تَحْلِيفُهُ عَلَى نَفْيِ العِلْمِ أَنَّهُ مَا عَرَلَهُ أَوْ مَاتَ؟ يَخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، وَلَوْ أَقَامَ بَيْنَةَ أَنَّهُ عَزَلَهُ تُبِلَـتْ وَلَـوْ كَانَا ابْنَا الْمَوْكُلِ^(۱)، فَإِنْ بَادَرَتْ البَيِّنَةُ فَشَهِدَتْ بِعَزْلِهِ قَبْلَ تَقَدُّم دَعْوَى المُدُّعَى عَلَيْهِ لَمْ تُسْمَعْ، وَإِنْ قَبْضَ الوَكِيــلُ ثُـمُّ حَضَـرَ مُوكَلُهُ وَادِّعَى أَنْهُ كَانَ عَزَلَهُ قَبِلَ بِبَيِّنَةٍ لا بِشَهَادَةِ ابْنَيْهِ، لإِثْبَاتِهِمَا حَقًا لاَبِيهِمَا، والغَيْبَةُ دُونَ ذَلِكَ يُعْتَــبَرُ لِسَـمَاعِهِمَا حُضُـورُهُ كَحَاضِر الْمُجْلِس.

وَقِيلَ: يُسْمَعَان وَيُحْكُمُ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَمْتَنِعُ الْحُكْمُ فَقَطْ، فَإِنْ أَبَى الْحُضُورَ حُكِمَ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: لا، فَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِمَا يَرَاهُ، فَيُحِتِّمُ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ، فَإِنْ أَصَرُّ حُكِمَ عَلَيْهِ، فَصُ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَإِنْ وَجَدَ لَهُ مَالاً وَقُاهُ مِنْهُ، وإلاَّ قَالَ لِلْمُدَّعِي: إنْ عَرَفْت لَهُ مَالاً وَثَبَتَ عِنْدِي وَقُيْتُك مِنَّهُ.

وَفِي التَّبْصِيرَةِ: إِنْ صَحُّ عِنْدَ الحَاكِمِ أَنَّهُ فِي مَنْزِلِهِ أَمَرَ بِالْهَجُومِ عَلَيْهِ وَإِخْرَاجِهِ، وَنَصُّهُ: يُحْكَمُ عَلَيْهِ بَعْدَ ثَلاثَةِ أَيَّام.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَظَأْهِرُ نَقُل الآثَرَم: يَحْكُمُ عَلَيْهِ إِذَا خُرَجَ، قَالَ: لآنْهُ صَـَـارَ فِـي حَرَمِـهِ، كَمَـنْ لَجَـأَ إِلَـى

قال في التَّرْغِيبِ: لامْتِنَاعِ سَمَاعِ البَيِّنَةِ لَهُ، والكِتَابَةُ لَهُ إِلَى قَاضِ آخَرَ لِيَحْكُمُ لَهُ بِكِتَابِهِ، بِخِلافِ الحُكْمِ عَلَيْهِ، وَيَأْتِي فِي القِسْمَةِ، والدَّغُوى، وَيَصِحُ تَبَعًا، كُمَنِ ادْعَى مَوْتَ أَبِيهِ عَنْهُ وَعَنْ أَخِ غَائِبِ أَوْ غَيْرِ رَشْيِدٍ، وَلَهُ عِنْدَ فُلانٍ عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ فَثَبَتَ القِسْمَةِ، والدَّغُوى، وَيَصِحُ تَبَعًا، كُمَنِ ادْعَى مَوْتَ أَبِيهِ عَنْهُ وَعَنْ أَخِ غَائِبِ أَوْ غَيْرِ رَشْيِدٍ، وَلَهُ عِنْدَ فُلانٍ عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ فَثَبَتَ بِإِقْرَارِ أَوْ بَيِّنَةٍ فَهُوَ لِلْمَيِّتِ، وَيَأْخُذُ الْمُدَّعِي نَصِيبَهُ، وِالْحَاكِمُ نَصِيبَ الْأَخَر.

وَّقِيلَ: بِتَرْكِ نَصِيبِهِ مِنَ الدَّيْنِ فِي ذِمَّةِ غَرِيمِهِ حَتَّى يَقْدُمَ وَيَرْشُدَ وَتُعَادُ البَيِّنَةُ فِي غَيْرِ الإِرْشِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ وَزَادَ: وَلَـوْ أقام الوَارِثُ البَيْنَةَ وَبَقِيَّةُ الوَرَثَةِ غَيْرُ رَشِيدٍ أُنْتَزِعَ المَالُ مِنْ يَدِ المُدَّعَى عَلَيْهِ لَهُمَا، بِخِلَافَ الغَائِب، فِي أَصَحَ الوَجْهَيْنِ،

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ أَدًى أَحَدُ الوَكِيلَيْنِ الوَكَالَة، والآخَرُ غَائِبٌ وَثَمَّ بَيِّنَةً حَكَمَ لَهُمَا، فَــإِنْ حَضَـرَ لَـمْ تُعَـدُ البَيِّنــةُ، كـالحُكم بِوَقْفِ ثَبَّتَ لِمَنْ لَمْ يَخْلُقْ تَبَمًا لِمُسْتَحِقَّهِ الآن، وَتَقَدَّمَ أَنْ سُؤَالَ غَرِيمٍ الحَجْرِ كَالكُلِّ، فَيَتَّوَجَّهُ أَنْ يُفِيدُ أَنَّ القَضييَّـةَ الوَاحِـدَةً ٱلْمُشْتَمِلَةَ عَلَى عَدَدِ أَوْ أَعْيَانِ كَوَلَدِ الآبَوَيْنِ فِي الْمُشْرِكَةِ أَنَّ الحِكْمَ عَلَى ۚ وَاحِدٍ أَوْ لَهُ يَعُمُّهُ وَغَيْرَهُ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا الْمَسْأَلَةَ، وَأَخَذَهَا مِنْ دَعْوَى مَوْتَةِ مَوْرُوثِهِ، وَخُكُمُهُ بِأَنْ هَذَا يَسْتَحِقُ هَذَا أَوْ الآنَ مِنْ وَقْفٍ بِشَـرْطِ شَـامِلٍ يَعُمُّ، وَهَلَ حُكْمُهُ لِطَبَقَةٍ حُكْمٌ لِلثَّانِيَةِ، والشَّرْطُ وَاحِدٌ؟

رَدَّدَ النَّظَرَ عَلَى وَجْهَيْن ثُمَّ مَنْ أَلِدَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَ الآوَّلَ مِنَ الحُكْم عَلَيْهِ لَوْ عَلِمَهُ فَلِثَانِ الدَّفْـعُ، وَهَـلْ هُـوَ نَقْـضٌ لِلأَوُّلِ كَحُكُم مُغَيَّا بِغَايَةٍ أَوْ هُوَ فَسْخٌ (٦).

مَنِ ادَّعَى أَنَّ الحَاكِمَ حَكُمَ لَهُ فَلَمْ يَذْكُرُهُ فَشَهِدَ بِهِ اثْنَانِ قَبِلَهُمَّا وَأَمْضَاهُ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِمْضَافِهِ، بِخِلاف ِ مَنْ نَسِيَ شَهَادَتَهُ فَشُهدًا عِنْدُهُ بِهَا.

ُ وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلِ: لا يَقْبَلُهُمَا، وَمُرَادُهُمْ عَلَى الآوَّل إِذَا لَمْ يَتَيَقُنْ صَوَابَ نَفْسِهِ، فَإِنْ تَيَقَّنُهُ لَمْ يَقْبَلُهُمَا، لآنَهُمْ احْتَجُوا فِيهِ بِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، وَذَكَرُوا هُنَاكَ صَوَابَهُ لَوْ تَيَقُّنَ لَمْ يَقْبَلُهُمَا، وَاحْتَجُوا أَيْضًا بِقُولِ الأَصْلِ الْمُحْدَثِ لِــلرَّاوِي عَنْـهُ، لا أُدْرِي، وَذَكَرُوا هُنَاكَ لَوْ كَذَّبُهُ لَمْ يُقْدَحْ فِي عَدَالَتِهِمَا وَلَمْ يُعْمَلُ بهِ.

صوابه: (ابني الموكّل).

هذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين، والمصنُّف قد قدُّم حكمًا، وهو قوله قبل ذلك: (ويصحُّ تبعًا).

وقد اختار الشَّيخ تقيُّ الدِّين في الفتاوى المصريَّة أنَّ حكمه لطبقةٍ ليس حكمًا لطبقةٍ أخرى.

⁽١) تنبيهان: الأوَّل: قوله: (ولو كانا ابنا للموكِّل).

⁽٢) الثَّاني: قوله: (وهل حكمه لطبقة حكم للثَّانية، والشَّرط واحد؟ ردَّد النَّظر على وجهين ثمَّ من أبدى ما يجـوز أن يمنـع الأوَّل من الحكم عليه لو علمه فلثان الدّفع به وهل هو نقض للأوّل كحكم مغيًّا بغاية أو هو فسخ). انتهى.

الفـروع - كتاب القضاء

وَدَلُّ أَنْ قَوْلَ ابْن عَقِيل هُنَا أَنَّ قِيَاسَ الرَّوَايَةِ المَذْكُورَةِ فِـي الدَّلِيلَيْـن، وَإِنْ شَـهذا أَنْ فُلانًـا وَفُلانًـا شَـهدا عِـنْـدَك بكَــذَا أَمْضَاهُ، فَإِنْ وَجَدَ حُكَمْهُ أَوْ شَهَادَتَهُ بِخَطِّهِ وَتَيَقُّنُهُ وَلَمْ يَذْكُرُهُ لَمْ يُعْمَلْ بَهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ المُذْهَبِ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: هُوَ الْآشْهَرُ، كَخَطُّ أَبِيهِ بِحُكْمِ أَوْ شَهَادَةٍ لَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يُحكّمْ بِهَا إجْمَاعًا وَلَمْ يُنْفَذُهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ. وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ فِي النَّرْغِيبِ.

وَقَدَّمَهُ فِي الْمُحَرُّر، وَجَزَمَ بِهِ الْآدَمِيُّ.

وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ فِيَ حِرْزِهِ كَقِمْطَرِهِ، وَمَنْ عَلِمَ الحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَلِ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَعْرِفَــةِ الخَـطُّ يَتَجِوُرُ بِذَلِكَ لَمْ يَجُزُ قَبُولٌ شَهَاوَتِهِ، وَلَهُمَا حُكُمُ مُغَقُلٍ أَوْ مُحْرَقِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقُ لَـمْ يَجُوْ أَنْ يَسْأَلُهُ عَنْـهُ، وَلاَ يَجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصُّفَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: لا يَلْزَمُ الْحَاكِمَ سُؤَالُهُمَا عَنْ ذَلِكَ، وَلا يَلْزَمُهُمَا جَوَابُهُ.

وَقَالَ أَبُو الوَقَاء: إِذَا عَلِمَ تَجَوُزُهُمُنا فَهُمَا كَمُغَفِّل، وَلَمْ يَجُزْ قَبُولُهُمَا، وَإِنْ قَالَ وَهُوَ عَدْلٌ: حَكَمْت لِفُـــلان عَلَى فُــلان بكَذَا وَلَيْسَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ قَبَلَ قَوْلُهُ، فِي المُنْصُوص، سَوَاءٌ ذَكَرَ مُسْتَنَدَهُ أَوْ لا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: قَوْلُهُمْ فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِخْبَارُهُ بِمَا ثَبَتَ بِمَنْزَلَةِ شُهُودِ الفَرْع يُوجبُ أَنْ لا يُقْبَلَ قَوْلُهُ فِي النَّبُوتِ الْمُجَرُّدِ، إِذْ لَوْ قُبِلَ حَبَرُهُ لَقُبِلَ كِتَابُهُۥ وَٱوْلَى، قَالَ: وَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي فَهُوَ كَقُولِهِ حَكَمْت فِي الْآخَبَـــارِ، والكِتَــابِ، وَإِنْ قَالَ شَهِدًا أَوْ أَقَرُّ عِنْدِي فُلانٌ فَكَالشَّاهِدَيْنَ سَوَاءٌ، وَكَذَا لَوْ قَالَهُ بَعْدَ عَزْلِهِ.

رَقِيلَ: لا، فَهُوَ كَشَاهِدِ.

وَقِيلَ: لا.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ، وَنَظِيرُهُ أُمِيرُ الجِهَادِ وَأُمِيرُ الصَّدَقَةِ وَنَاظِرُ الوَقْف، قَالَهُ شَيْخُنَا.

ُقال فِي َ الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ إِنْشَاءُ أَمْرٍ صَحَّ إِفْرَارُهُ بِهِ وَإِنْ أخْبَرَ حَاكِمٌ آخَرُ بِحُكْمٍ أَوْ ثَبُوتِ عَمَـلٍ بِـهِ مَـعَ

ُوفِي الْرُعَايَةِ: عَنِ المَجْلِسِ، ويُقْبَلُ خَبَرُهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِمَا وَفِي عَمَلِ أَحَدِهِمَا. وَعِنْدَ القَاضِي: لا يُقْبَلُ إلاَّ أَنْ يُخْبِرُهُ فِي عَمَلِهِ حَاكِمًا فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَيَعْمَلُ بِهِ إذَا بَلَغَ عَمَلُهُ، وَجَازَ حُكْمُهُ بِعِلْمِهِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْفِيبِ ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ كَانَا فِي وِلاَيَةِ المُخْبِرِ فَوَجْهَانِ، وَفِيهِ: إذَا قَالَ سَمِعْت البَيِّنَةَ فَاحْكُمُ لا فَاقِدَةَ لَـهُ مَـعَ حَيَاةِ البِّيُّنَةِ بَلْ عِنْدَ العَجْزِ عَنْهَا.

فُصلُ

وَحُكْمُ الحَاكِمِ لا يُحِيلُ الشِّيءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا.

وَعَنْهُ: بَلَى فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ قَبْلَ الحُكْم.

. بى آي قَطَعَ بِهِ فِي الْوَاضِحِ وَغَيْرُوَ، فَلَوْ حَكَمَٰ حَنَفِي لِحَنْبَلِي بِشَفْعَةِ جَوَار فَوَجْهَانِ (م ١٥)(١ وَمَنْ حَكَمَ لِمُجْتَهِدٍ أَوْ عَلَيْهِ بِمَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ عَمِلَ بَاطِنًا بِالحُكْمِ، ذَكَرَهُ القاضي، وقيلَ باجْتِهَادِهِ. وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيٍّ مَتْرُوكِ النَّسْمِيَةِ فَخَكَمَ بِصِحَّتِهِ شَافِعِيٍّ نَفَذَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، خِلافًا لاَّبِي الخَطَّابِ، وَحَكَى عَنْهُ: يُحِيلُهُ فِـي عَقْدٍ وَفَسْخ مُطْلَقًا، وَأَطْلَقَهَا فِي الوَسِيلَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: الأَهْلُ أَكْبَرُ مِنَ المَال.

وَفِي الفُنُونِ أَنَّ حَنْبَلِيًّا نَصَرَهَا وَاعْتَبَرَهَا بِاللَّعَانِ، وَأَنَّ حَنْبَلِيًّا أَجَابَ بِأَنَّ اللَّعَــانَ وَضَعَـهُ الشَّـارِعُ لِسَــتْرِ الزَّالِيَـةِ وَصِيَانَـةِ النَّسَبِ، فَتَمَقَّبَ الفَسْخُ الَّذِي لا يُمْكِنُ الانْفِكَاكُ إِلاَّ بِهِ، وَمَا وَضَعَهُ الشُّرْعُ لِلْفَسْخِ بِهِ زَالَ اللَّكُ، وَلَيْسَ فِـي مَسْـاَلَتِنَا سِــوَى

قلت: الصُّواب الإحالة في الباطن في هذه المسألة لشمول الرُّواية لها، واللَّه أعلم.

(ش): الإمام الشافعي

(ر): روایتـان

⁽١) (مسألة – ١٥): قوله: (وحكم الحاكم لا يحيل الشّيء عن صفته باطنًا، وعنه: بلسي في مختلف فيـه قبـل الحكـم، قطـع بــه في الواضح وغيره، فلو حكم حنفيّ لحنبليّ بشفعة جوار فوجهان). انتهى.

جَهْلِ الحَاكِمِ بِبَاطِنِ الآمْرِ وَعِلْمُهُمَا وَعِلْمُ الشُّهُودِ أَكْثَرُ مِنَ النَّصَّ فِـي الدَّلاَلَةِ، لآنَّ النَّصَّ مَعْلُـومٌ وَهَـذَا مَحْسُـوسٌ، لآنَّ التُّزُويرَ مِنْ فِعْلِهِمَا.

وَإِذَا فَسَخْنَا الآحْكَامَ بِالْمُنْصُوصَاتِ مِنَ الآوِلَّةِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا فَلأَنْ تَبْطُلَ الآحْكَامُ بِالحِسِّ بَاطِنًا أُولَى، فِي كَسلام طَويـل، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا كُلُهُ لا يَدْفَعُ أَشْكَالَ اللَّعَان، وَذَلِكَ أَنَّ الحَاكِمَ لا يَلْزَمُهُ فِسي إِنْفَاذِ الآحْكَام بَوَاطِنُ الآحْوَال، وَإِنْمَا يُلْزَمُهُ الظَّاهِرُ، وَمَا ذَكَرْته فِي اللَّعَانِ فَهُوَ الحُجُّةُ، لآنَّ اللَّهُ تَعَالَى رَثُّبَ صِحَّةَ الفَسْخ عَلَى قَوْل يَتَحَقَّقُ فِيهِ الكَذِب، وَلِهَذَا قَالَ عليه السلام «أحَدُكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ فِيكُمَا مِنْ تَابِيبٍ»، وَاثْبَنَى إِبَاحَةُ الزَّوْجِ الثَّانِي عَلَى فَسْخ بُنِي عَلَى كَذِبٍ.

وَقَالَ فِي الانْتِصَارِ: حُكُمُهُ لَيْسَ بِإنْشَاءَ عَقْدٍ أَوْ فَسْخٍ، وَإِنَّمَا يَقُولُ أَمْضَيْتَ مَا شَهِدَوا [بهِ] وَأَنْهُ مُسْتَنِدٌ إِلَى سَبَبٍ بَاطِلٍ فَلا يَمْكِنُ نَهُوذُهُ، وَمَتَى عَلِمَهَا كَاذِيَةٌ لَمْ يُنَفَّذْ وَإِنْ بَاعَ مَالَهُ فِي دَيْسِ ثَبَسَ بِبَيِّسَةِ رُورٍ فَفِي نَهُوذِهِ مَنْمٌ وَتَسْلِيمٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا:ٰ هَلْ يُبَاحُ لَهُ بِالحُكْمِ مَا اعْتَقَدَ تَحْرِيمُهُ قَبْلَ الحُكْمِ؟ فِيهِ روَايْتَان، وَفِي حِلِّ مَا أَخَــذَهُ وَغَـيْرِهِ بِتَـَالُوبِلِ أَوْ مَـعَ جَهْلِهِ، وَإِنْ رَجَعَ المُتَأَوِّلُ فَاعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ روَايَتَان بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الحُكْمِ قَبْلَ بَلُوغِ الحِطَابِ قَالَ: أَصَحُهُمَا حِلَّهُ كَالحَرْبِيِّ بَعْدَ إسْلامِهِ، وَأُولَى، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ وَضُعَ طَاهِرِ فِي اعْتِقَادِهِ فِي مَائِع لِغَيْرِهِ، وَفِيهِ نَظْر

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ إِنْ أَسْلَمَ بِدَار حَرْبٍ وَعَامَلٌ بَرِبًا جَاهِلاً رَدُّهُ، وَأَنَّ فِيَ الانْتِصَار: ويُبحَدُّ لِزِنًا.

وَمَنْ حُكِمَ لَهُ بِبَيِّنَةِ زُورٍ بِزَوَّجِيَّةِ امْرَأَةٍ حَلَّتَ لَهُ حُكْمًا، فَإِنْ وَطِئَ مَعَ العِلْمِ فَكَزِنًا وَقِيلَ: لا حَدًّ، وَيَصِحُّ نِكَاحُهَا غَــيْرُهُ، بِلافًا لِلشَّيْخِ.

وَإِنْ حَكَّمَ بِطَلاقِهَا ثَلاثًا بِزُورِ فَزَوْجَتُهُ بَاطِنًا وَيُكُوّرُهُ لَهُ اجْتِمَاعُهُ بِهَا ظَــاهِرًا بِـزُورٍ خَوْقًـا مِــنْ مَكُـرُوهِ يَنَالُـهُ، وَلا يَصِــحُ نِكَاحُهَا غَيْرَهُ مِمَّنْ يُعْلَمُ الْحَالُّا، ذَكْرَهُ الْآصْحَابُ، وَنَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ الحَسَن.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: إِن انْفَسَخَ بَاطِنًا جَازَ، وَكَذَا قَالَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الثَّانِي، وَتَحْسَرُمُ عَلَى الآوَّل بهَذَا الحُكُم ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

وَإِنَّ رَدُّ حَاكِمٌ شَهَادَةَ وَاحِدٍ بِرَمَضَانَ لَمْ يُؤَثِّرُ، كَمِلْكِ مُطْلَق، وَأُولَى، لآنَّهُ لا مَلخَلَ لِحُكْمِهِ فِي عِبَـادَةٍ وَوَقْـتَّءٍ، وَإِنْمَـا هُوَ فَتْوَى، فَلا يُقَالُ حُكِمَ بِكَذِبِهِ أَوْ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ، وَلَوْ سِلْمَ أَنْ لَهُ مَدْخَلاً فَهُوَ مَحْكُومٌ بِهِ فِـي حَقَّـهِ مِـنْ رَمَضَـانَ فَلَـمْ يُغَـيِّرُهُ حُكُمٌ وَلَمْ يُؤَثِّرُ شُبُهَةً.

وَلآنَ الحُكْمَ يُغَيِّرُ إِذَا اعْتَقَدَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حُكْمٌ، وَهَذَا يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ كَمُنْكِرَةِ نِكَاحِ مُدَّعٍ يَتَيَقَّنُهُ فَشَهِدَ لَهُ فَاسِقَانِ فَرَدًا، رَهُ فِي الانْتِصَارِ،

وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ رَدَّهُ لَيْسَ بِحُكُم هُنَا، لِتَوَقَّفِهِ فِي العَدَالَةِ، وَلِهَذَا لَوْ ثَبَتَ حُكُمّ.

قَالَ شَيْخُنَّا: أَمُورُ الدِّين، وَالعِبَاذُاتِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ لا يَحْكُمُ فِيهَا إلاَّ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ إِجْمَاعًا، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ.

فَدَلُ أَنْ إِثْبَاتَ سَبَبِ الحَكْمِ كَرُوْيَةِ الهِلالِ، والزُّوَالِ لَيْسَ بِحُكْمٍ، فَمَنْ لَمْ يَرَهُ سَبَبًا لَــمْ يَلْزَمْـهُ شَــيْءٌ، وَعَلَـى مَـا ذَكَـرَهُ الشُّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي رُوْيَةِ الهِلال أَنْهُ حَكَمَ.

وَفِي الجِلَافَ : يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصُ الْوَاحِدُ بِرُوْيَةٍ كَالبَعْضِ، لآنَ الحَنفِيَّةَ قَالُوا: لَوْ حَكَمَ الحَاكِمُ بِهَذِهِ الشَّسَهَادَةِ لَـزِمَ النَّـاسَ الصَّوْمُ، وَلَوْ كَانَ الآمْرُ كَمَا قَالُوا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكُمُ الحَاكِمِ مَرْدُودًا، وَيَكُونُ حَطَوُهُ مَقْطُوعًا بِهِ، وقَالَ لَهُمْ لَمَّا قَالُوا: لا تَصِحُّ الجُمْعَةُ إِلاَّ بِإِذْنِ الإِمَامِ كَالحُدُودِ، فَقَالَ: يُنْتَقَضُ بِالفَرْوِ، وَلآنَ الحَدُ يَلْحُلُهُ الاجْتِهَادُ فِي وُجُوبِهَا وَالْحَبْهَادُ فِي وُجُوبِهِ وَوَقْتِ إِقَامَتِهِ، والآلسَةِ وَيَحْتَلِفُ بِاخْدُهُمَا لِلْ يَنْتَقِلُ اللَّحِيْمَالُ فِي وُجُوبِهَا وَالْحَمْدُ لَا يَدْخُلُهَا الاَجْتِهَادُ فِي وُجُوبِهَا وَالْحَمْلُ الْهَالِمَ كَالَّهُ اللَّحْتِلُونَ الْمَامِ كَالْحُدُهِ، والجُمْعَةُ لا يَدْخُلُهَا الاَجْتِهَادُ فِي وُجُوبِهَا وَالْعَالِمَا، فَهِي كَسَائِرِ الصَّلَّواتِ، فَقِيلُ لَـهُ فَيَالَ لَهُ مَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَدَو اللّهِ يَتَعْمُونُ إِلهُ أَنْ هَذَا الاَخْتِلَافَ لَا يَفْتَقِرُ إِلْمَعْنَى الْلَهِى ذَكُونُا، كَذَا قَالَ:

وَإِنْ رُفِعَ إِلَيْهِ حُكُمْ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لا يَلْزَمُهُ نَقْضُهُ لِيُنَفِّذُهُ لَزِمَهُ فِي الْأَصَحُ تَنْفِيذُهُ.

وَقِيلَ: يَحْرُمُ إِنْ لَمْ يَرَهُ.

وَكَذَا إِنْ كَانَ نَفْسُ الحُكُم مُخْتَلَفًا فِيهِ، كَحُكْمِهِ بعِلْمِهِ وَتُكُولِهِ وَشَاهِدٍ وَيَمينِ(١٠).

وَفِي الْمُحَرِّرُ لَا يَلْزَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ آخَرُ قَبْلَهُ.

وَإِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ عَقْدًا فَاسِدًا عَنْدَهُ فَقَطْ وَٱقْرًا بِأَنْ نَافِذَ الحَكْمِ حُكُمٌ بِصِحْتِهِ فَلَهُ إِلْرَامُهُمَــا بِذَلِـكَ وَرَدُهُ، والحُكْـمُ مِنْهُمِهِ.

ُ وَأَقَالَ شَيْخُنَا: قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ المَدْهَبِ أَنَّهُ كَالبَيْنَةِ، قُمْ ذَكَرَ أَنَّهُ كَبَيْنَةٍ إنْ عَيْنَا الحَاكِمَ، وَمَنْ قَلْدَ فِي صِحَّةِ نِكَاحِ لَـمْ يُفَارِقُ بِتَغَيِّرِ الْجَنِهَادِهِ كَحُكُم وَقِيلَ: بَلَى كَمُجْتَهِدٍ نَكَحَ ثُمَّ رَأَى بُطْلانَهُ فِي الْأَصَحَّ وَقِيلَ: مَا لَمْ يَحْكُمْ بِهِ حَاكِمٌ، وَلا يَـلْزُمُ إعلاشَهُ بِتَغَيِّرُو، فِي الْآصَحُ، وَإِنْ بَانَ خَطَوُهُ فِي إِفْلافٍ بِمُخَالَفَةٍ قَاطِمٍ ضَمِنَ لا مُسْتَفْتِيَهُ.

وَفِي تَضْمِينَ مُفْتَ لِيْسَ أَهْلاً وَجْهَان (م ١٦)(٢).

ُ وَإِنَّ بَانَ بَغْذَ الحُكَمْ كُفَرُ الشُّهُودِ أَوْ فِسَفُهُمْ لَزِمَهُ نَقْضُهُ، وَيَرْجِعُ بِالمَالِ وَبَدَلِهِ وَبَدَلِ قَوَدٍ مُسْتَوْفَى عَلَى المَحْكُومِ لَــهُ، وَإِنْ كَانَ الحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِتْلافٍ حِسَيٍّ أَوْ بِمَا سَرَى إِلَيْهِ ضَمِنَهُ مُزكُونَ.

(١) تنبيه: قوله: (وإن رفع إليه حكم في مختلف فيه لا يلزمه نقضه لينفّذه لزمه في الأصحّ تنفيذه، وقيل: يحرم إن لم يــره، وكــذا إن
 كان نفس الحكم مختلفًا فيه، كحكمه بعلمه ونكوله وشاهد ويمين). انتهى.

قال ابن نصر اللَّه في حواشيه: الحكم بالنُّكول وبالشَّاهد، واليمين هو المذهب، فكيف لا يلزمه تنفيذه على قول المحرُّر.

ولو كان أصل الدَّعوى عنده لزمه الحكم بها، وإنَّما يتوجَّه عدم لزوم التَّنفيذ لحكم مختلفٍ فيه إذا كـان الحـاكم الَّـذي رفـع إليـه الحكم المختلف فيه لا يرى صحَّة الحكم، كالحكم بعلمه؛ لأنَّ التَّنفيذ يتضمَّن الحكم بصحَّة الحكم المنفَّذ، وإذا كــان لا يـرى صحَّتـه لم يلزمه الحكم بصحَّته. انتهى.

ومثله في الرَّعاية بالفلس، والشَّاهد، واليمين، ومثله في شرح المحرَّر بالحكم على الغائب ونحوه.

وقال شيخنا البعليُّ في حواشيه، في النُّفس ممَّا مثَّل المصنَّف به شيءٌ لأنَّ هذا أمرٌ مختلفٌ فيه، فإذا حكم به حاكمٌ لزم العمل به.

والذي يظهر في المثال للمسألة ما إذا كان الصّادر من الحاكم مختلفًا فيه هل هو حكمٌ أم لا، كفعله في تزويسج يتيمــة، فـإنّ تزويجــه اختلف فيه هل هو حكمٌ أم لا؟

فإنّه قبل الحكم به لم يتميّن أنّه حكمٌ لأنّ القول بأنّه حكمٌ معارضٌ بأنّه ليس بحكم، فيحتـاج إلى حكـم بأنّه حكـم، وأمّـا الحكـم بالعلم فإنّه صريحٌ، وإنّما وقع الخلاف هل يحكم بالعلم أم لا؟

فإذا حكم به من يراه صار لازمًا، ثمَّ ردَّد القول فيما مثله هل هو صحيحٌ أم لا؟

وقال: هذا قويٌّ جدًّا في كلُّ حكم اختلف فيه بعد وقوعه هل هو صحيحٌ أم لا؟

لكن تحتاج الأمثلة الَّتي ذكرها المصَّنُف إلى ثبوت الخلاف فيها بعد وقوعها هل يجوز الإقدام عليها أم لا؟

ومثله أيضًا في حواشي الحُرَّر ببيع الصُّفة وإجارة المشاع لغير الشَّريك، وقال: جزم به في الشَّـرح الكبـير في الحكــم علــى الغــائب، وقال: لا نعلـم فيه خلافًا، ذكره في مسألة كتاب القاضي إلى القاضي فيما حكم به لينفُذه.

(٢) (مسألة – ١٦): قوله: (وفي تضمين مفت ليس أهلا وجهان). انتهى.

واطلقهما ابن مفلح في أصوله أيضًا:

أحدهما: لا يضمن، اختاره ابن حمدان في آداب المفتى.

قلت: وهو بعيدٌ جدًّا لا وجه له.

الوجه الثَّاني: يضمن، وهو الصُّواب، ومَّا لا شكَّ فيه.

قال ابن القيّم في إعلام الموقّعين في الجزء الأخير عن القول الأوّل: ولم أعرف هذا القول لأحدٍ قبل ابن حمدان ثمّ قال: قلت: خطأ المفتى كخطإ الحاكم أو الشّاهد. انتهى.

هذا الّذي قاله ليس من المسألة في شيءٍ لأنّ مراده بخطإ المفتى الّذي هو أهلٌ للإفتاء، والمسألة مفروضةٌ فيمن ليس أهلا، وعلى كلّ حالِ القول بعدم الضّمان ضعيفٌ جدًا.

(ق): قولي الشافعي

والأولى للمصنّف أنّه كان يقدّم الضّمان، واللّه أعلم.

وَذَكَرَ القَاضِي، والمُسْتَوْعِبُ: حَاكِمٌ كَعَدَم مُزَكٌّ وَفَسُّقَهُ.

وَقِيلَ: قَرَارُهُ عَلَى مُزَكً.

وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ: يَضْمَنُهُ الشُّهُودُ.

وَذَكَرَ ابَّنُ الزَّاغُونِيِّ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ بِفِسْقِهِمَا إلاَّ بِثَبُوتِهِ بِبَيْنَةٍ، إلاَّ أنْ يَكُونَ حَكَمَ بِعِلْمِـهِ فِـي عَدَالَتِهِمَـا أَوْ بِظَاهِرِ عَدَالَةِ الإِسْلامِ، وَيَمْنُعُ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَتَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَإِنْ جَازَ فِي الثَّانِيَةِ احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ (م ١٧)(١).

فَإِنْ وَافَقَهُ اَلمَشْهُوَٰدُ لَهُ عَلَى مَا ذَكَرٌ رَدُّ مَا أَخَذَهُ وَنَقَصَ الحُكْمَ بِنَفْسِهِ ذُونَ الحَاكِم، وَإِنْ خَالَفَهُ فِيهِ غَرَمَ الحَاكِمْ.

وَأَجَابَ أَبُو الْحَطَّابِ: إِذَا بَانَ لَهُ فِسْقُهُمَا وَقْتَ الشَّهَادَةِ أَوْ أَنْهُمَا كَانَا كَافِبَيْنِ نَقَضَّ اَلْحُكُمُ الآوَّلَ، وَلَمْ يَجُـزُ لَـهُ تَنْفِيـلُهُ، وَأَجَابَ أَبُو الوَفَاء: لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ.

وَعَنْهُ: لا يُنْقَضَى لِفِسْقِهِم، ذَكَرَ ابْنُ رَزِينِ أَنَّهُ الْآظْهَرُ، فَلا ضَمَانَ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ وَغَيْرِهِ: وَيَضْمَنُ الشُّهُودَ

وَإِنْ بَانُوا عَبِيدًا أَوْ، وَالدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ عَدُواْ فَإِنْ كَانَ الحَاكِمُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ يَرَى الحُكُمَ بِهِ لَـمْ يُنْقَـضْ حُكْمُـهُ، لأَنَّهُ لَـمْ يُخَالِفُ نَصًّا وَلاَ إِجْمَاعًا، وَإِنْ كَانَ لا يَرَى الحُكْمَ بِهِ نَقَضَهُ وَلَمْ يُنفَّذُهُ، لأَنَّ اَلحَاكِمَ يَمْتَقِدُ بُطَلانَهُ.

وَفِي الْمُحَرُّرُ: مَنْ حَكَمَ بَقَوَدٍ أَوْ حَدُّ بَبَيَّنَةٍ ثُمَّ بَانُوا عَبِيدًا فَلَهُ نَقْضُهُ إِذَا كَانَ لا يَرَى قَبُولَهُم فِيهِ.

قَالَ: وَكَذَاً مُخْتَلَفٌ فِيهِ صَادَف مَا حَكَمَ فِيهِ وَجَهِلَةً، وَتَقَدَّمَ كَلامُهُ فِي الإِرْشَادِ أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ فِي مُخْتَلَفُ فِيهِ بِمَا لا يَرَاهُ مَعَ عِلْمِهِ لا يُنْقَضُ، فَعَلَى الآوَّل إِنْ شَلكُ فِي رَأْيِ الحَاكِمِ تَقَدَّمَ إِذَا شَكَّ هَلْ عَلِمَ الحَاكِمُ بِالْمُعَارِضِ؟ كَمَنْ حَكَمَ بِبَيَّنَةٍ خَارِجٍ وَجَهَلَ عِلْمَهُ بَبَيْنَةٍ دَاخِل لَمْ يُنْقَضْ.

وَقَدْ عُلِمَ مَمْنَا تَقَدَّمَ وَمِمَّا ذَكَرُوا فِي نَقْض حُكُمِ الحَاكِمِ أَنْهُ لا يُعْتَبَرُ فِي عَدَمِ النَّقْضِ عِلْمُ الحَاكِمِ بِالخِلافِ فِسِي المَسْأَلَةِ، خِلافًا لِمَالِكِ، وَإِنْ قَالَ عَلِمْت وَقْتَ الحُكُمِ أَنْهُمَا فَسَقَةً أَوْ زُورً وَأَكْرَمَنِي السُّلْطَانُ عَلَى الحُكُم بِهِمَا، فَقَالَ البُنُ الزَّاغُونِيِّ. إِنْ أَضَافَ فِسْقَهُمَا إِلَى عِلْمِهِ لَمْ يَجُوْ لَهُ نَقْضُهُ مَعَ إِكْرَاهِهِ لَهُ لِآنَهُ لَيْسَ لَهُ نَقْضُ تَعْدِيلٍ البَيْنَةِ بِالتَّزَكِيَةِ لِعِلْمِهِ، وَإِنْ أَصَافَهُ إِلَى غَيْر عِلْمِهِ افْتَقَرَ إِلَى بَيْنَةِ بِالإِكْرَاهِ، وَيُحْتَمَلُ: لا.

وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو َالوَفَاء: إِنْ قَالَ كُنْت عَالِمًا بِفِسْقِهِمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، كَذَا وَجَدْته.

وَمَنْ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ دَيْنٌ فَجَحَدَهُ وَتَعَذَّرُ أَخْذُهُ بِحَاكِم، وَعَنَّهُ فِي الضَّيْفِ: أَوْ قَدَرَ، وَظَاهِرُ الوَاضِحِ وَفِي غَيْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَا خَرَّجَهُ أَبُو الخَطَّابِ مِنْ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ، والرَّهْنِ، مَرْكُوبٍ وَمَحْلُوبٍ، وَأَخَذَ سِلْعَتَهُ مِنَ الْمُفْلِسِ.

وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا فِي الثَّابِتِ بِإِفْرَارِ أَوْ بُيِّنَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلامِ أَبْنِ شِهَابٍ وَغَيْرِو، لأنَّــهُ لا يَسْـَقُطُ بِالتَّأْخِيرِ عِنْــدَ الْمُحَاكَمَـةِ

(١) (مسألة – ١٧): قوله: (وذكر ابن الزّاغونيّ أنّه لا يجوز له نقض حكمه بفسقهما إلاّ بثبوته ببيّنةٍ إلاّ أن يكون حكمٌ بعلمـــه في عدالتهما أو بظاهر عدالة الإسلام، ويمنع ذلك في المسألتين في إحدى الرّوايتين، وإن جاز في الثّانية احتمل وجهين). انتهى.

الوجه الأول: أمَّا الحكم بعلمه في عدالتهما فالصَّحيح من المذهب جواز ذلك.

وأمَّا الحكم بظاهر عدالة الإسلام فالصَّحيح من المذهب عدم الجواز.

وهاتان المسألتان قد تقدَّم الكلام عليهما في كلام المصنَّف، وذكر المذهب فيهما، وإذا قلنا بجواز الحكم بظاهر عدالــة الإســـلام ثــمًّ ظهر فسقهم، فهل يسوغ له نقض حكمه أم لا؟

قال المصنّف: يحتمل وجهين.

والظَّاهِرُ أنَّه من تتمَّة كلام ابن الزَّاغونيِّ.

وعلى كلِّ حال: الصُّواب النَّفض هو ظاهر كلام الأصحاب وظاهر ما قدَّمه المصنّف قبل ذلك بقوله: وإن بــان بعــد الحكــم كفــر الشُّهود أو فسقهم لزّمه نقضه، واللّه أعلم.

الوجه الثَّاني: لا ينقض، وهو بعيدٌ.

فهذه سبع عشرة مسألةً في هذا الباب، وليس في كتاب القاضي إلى القاضي شيءٌ من الخلاف المطلق، واللَّه أعلم.

إجْمَاعًا بِبخِلافِ الزُّوْجَةِ، وَقَدُّرَ لَهُ عَلَى مَالِ حَرُمُ أَخْذُهُ بَاطِنًا قَدْرَ حَقَّهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

وَعَنْهُ: يَجُوزُ وَفِي الوَاضِحِ روَايَةٌ: مِنْ جُنْسَ حَقَّهِ.

وَنَقَلَ حَنْبُلٌ: أَذُ إِلَيْهِ مَالَهُ الَّذِي الْتَمَنَكُ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ حَرْبٌ: فِي غَيْرِهَا خِلافًا، وَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: خِصَالُ الْمُنَافِق مُحَرَّمَةٌ لِحَقَّ اللَّهِ تَعَالَى.

وَنَقَلَ أَبُو دَاوُد فِي امْرَأَةٍ لَهَا مَهْرٌ فَمَاتَ ابْنُهَا أَتَأْخُدُ مَهْرَهَا مِنْ مِيرَاثه مِنْ نَصِيبِ زَوْجِهَا مِنْ تَحْتَ يَدِهَا؟ قَــالَ: أَخَـافُ أَنْ يَسْتَحْلِفَهَا لَمْ تَحْسِي شَيْئًا، وَسَأَلَهُ مُهَنَّا: يُطْمِعُهُ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا ويَثُويَ أَنْ لا يَفْعَلَ؟ قَالَ: لا.

أمًا مِنْ غُصِبْ مَالاٌّ جَهْرًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ جَهْرًا فَجَائِزٌ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا البَابِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ.

وَفِي الفُنُونِ: مَنْ شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِمَالَ لاَ عِنْدَ حَاكِم أَخَذَهُ.

وَقِيْلَ: لا، كَقَوَدٍ، فِيَ الآصَحَ، قِيلَ لآخَمَدَ فِيمَنْ يَجُّحَدُ الحَـقُّ وَلَعَلَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى اليَصِينِ فَيَخلِفُ: أَذَهَبُ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ؟ قَالَ: لا.

وَمَنَ قَدَرَ عَلَى عَيْنِ مَالِهِ أَخَذَهُ قَهْرًا، زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: مَا لَمْ يُفْضِ إِلَى فِتْنَةِ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ لِكُــلُّ مِنْهُمَـا عَلَـى الآخَـرِ دَيْنَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَجَحَدَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِلآخَرِ أَنْ يَجْحَدَ، وَجْهَا وَاحِدًا، لآنَّهُ كَبَيْعٍ دَيْنٍ بِدَيْنٍ لا يَجُوزُ وَلَوْ رَضِيَا.

باب كتاب القاضي إلى القاضي

يُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقَّ آدَمِيٍّ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ خُتَّى فِي قَوَدٍ، نُصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا.

مَوْجُودٌ فِي فَرْعِ الفَرْعِ

وَيُفْبَلُ فِيمَا حَكُمَّ بِهِ لِيُنفِّلَهُ وَإِنْ كَانَا بِبَلَدٍ وَاحِدٍ. وَعِنْنَ شَيْخِنَا: وَفِي حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُقْبَلُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمْ بِهِ فِي مَسَافَةِ قَصْرٍ.

وَعَنْهُ: فَوْقَ يَوْم.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا وَقَالَ خَرَّجْتِه فِي اللَّهْمَبِ وَأَقَلُّ، كَخَبَر.

وَقُالَ القَاضِي: وَيَكُونُ فِي كِتَابِهِ: شَهِدَا عِنْدِي بِكَذَأْ، وَلا يَكْتُبُ: ثَبَتَ عِنْدِي، لأَنَّهُ حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمَا كَبَقِيَّةِ الآحْكَام، وَقُالَهُ ابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: والْآوَّلُ أَشْهَرُ أَنَّهُ حَبَرٌ بِالنَّبُوتِ كَشُهُودِ الفَرْعِ، لآنَّ الحُكُمَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ يَتَضَمَّنُ إِلْزَامًا، قَالَهُ شَيْخُنَا، فَيَتَوَجَّهُ لَنَّ أَلْجُتَا مَاكِيٌّ وَفَفًا لا يَرَاهُ كَوَقْفِ الإنسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الخَطَّ، فَإِنْ حَكَمَ لِلْخِلافِ فِي العَمَلِ بِالخَطْ كَمَا هُوَ الْمُعَادُةُ فَلِي مَسَافَةً قَرِيبَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَحَكُمُ المَّالِكِيُّ بَلْ قَالَ ثَبَتَ كَلَا لَكَمُ إِنْ لَمْ يَحَكُمُ اللَّالِكِيُّ بَلْ قَالَ ثَبَتَ كَلَا فَكَذَلِكَ؟ هُوَ الْمُعَادُةُ مِنْ مَاكِمُ مِنْ اللَّهُ اللِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَقُ اللَّهُ الْمُلْعُلُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِيلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللللِّ الللللْمُ اللَّهُ اللَّالِمُ الللللْمُ اللَّلْمُ الل لآنَّ النُّبُوتَ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ حُكْمٌ.

ثُمُّ إِنْ رَأَى الحَنْبَلِيُّ النُّبُوتُ حُكْمًا نَقُلَهُ، وإلاَّ فَالحِلافُ فِي قُرْبِ الْمَسَافَةِ، وَلْزُومُ الحَنْبَلِيّ تَنْفِيلَهُ يَنْبَنِي عَلَىى لُـزُومٍ تَنْفِيــلْهِ

وَحُكُمُ الْمَالِكِيُّ مَعَ عِلْمِهِ بِاخْتِلافِ العُلَمَاء فِي الْحَطُّ لا يَمْنَعُ كُونَهُ مُخْتَلَفُ الْمِيهِ، وَلِهَ لَمَا لا يُنقُدُهُ الْحَنَفِيلَةُ حَتَّى يُنَفَّدُهُ حَاكِمْ، وَلِلْحَنْبَلِيِّ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ الوَثْفُ ِ المَذْكُورَ مَعْ بُعْدِ المُسَافَةِ، وَمَعَ قُرْبِهَا الحِلافُ، وَلَوْ سَمِعَ البَيْنَـةَ وَلَـمْ بُعَدُلْهَـا وَجَعَلَـهُ إِلَى الآخرِ جَازَ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ، قَالَهُ فِي التَّرْفِيبِ، وَلَهُ الكِتَابَةُ إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ، والى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ المُسْلِمِينَ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَعْيِينُ القَاضِي الْكَاتِبَ كَشُهُودِ الآصْلِ وَقَدْ يُخَيِّرَ الْمُكَثُّوبَ إِلَيْهِ.

ويُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ أَنْ يَقْرَأُ عَلَى عَدْلَيْنِ، فَيَعْتَبَرُ صَبْطُهُمَّا لِمَعْنَاهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بهِ الحكمْمُ فَقَطْ، نَصَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا كِتَابِي إِلَى فَلان بْن فُلان، فَإِذَا وَصَلا قَالا نُشْهَدُ أَنَّ هَذَا كِتَابُ فُلان إِلَيْك كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ.

وَاعْتَبَرَ اَلْجِرَقِيُّ وَجَمَاعَةٌ قَوْلَهُمَا لَهُ: وَقُرِئَ عَلَيْنَا، وَقَوْلُ الْكَاتِبِ: شَهَدًا عَلَيْ، وَقَوْلُهُمَا: وَأَشْهَدَنَا عَلَيْهِ، وَفِي كَسلامِ أَبِـيَ الحَطَّابِ: كَتَبَهُ بِيحَضْرُتِنَا، وَقَالَ لَنَا: اشْهَدَا عَلَى أَنِّي كَتَبْتُه فِي عَمَلِي بِمَا قُبَتَ عِنْدِي وَحَكَمْت بِهِ مِنْ كَسْذَا وَكَـذَا، فَيَشْـهَدَانِ بِذَلِكَ، وَلا يُعْتَبُرُ خَتْمُهُ، وَإِنْ كَتَبَهُ وَخَتْمَهُ وَأَشْهَدَهُمَا لَمْ يَصِحُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، فَيَقْبَلُهُ إِنْ عَرَّفَهُ خَطَّ القَاضِي وَخَتَمَهُ بِمُجَرَّدِهِ.

وَقِيلُ: لا.

وَعِنْدُ شَيْخِنَا: مَنْ عَرَفَ خَطَّهُ بِإِفْرَارِ أَوْ إِنْشَاءٌ أَوْ عَقْدٍ أَوْ شَهَادَةِ عَمَلِ بهِ كَمَيَّت، فَإِنْ حَضَرَ وَٱلْكُرَ مُضْمُونَـهُ فَكَاعْتِرَافِـهِ

بالصُّوْتِ وَإِنْكَارِ مَضْمُونِهِ، وَذَكَرَ قَوْلاَ فِي المَّذْهَبِ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِخَطَّ شَاهِدِ مَيِّتَ، وَقَالَ: الخَطُّ كَاللَّفْظِ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ خَطَّهُ وَأَنَّهُ مَذَا عَرَفَ أَنَّ هَذَا صَوْتُهُ، وَاتَّفَقَ العُلْمَاءُ أَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا عَرَفَ أَنْ هَذَا صَوْتُهُ، وَاتَّفَقَ العُلْمَاءُ أَنَّهُ يَشْهَدُ عَلَى الشَّخْصِ إِذَا عَرَفَ صَوْتَهُ مَعَ إِمْكَانَ الاَثْنَبَاهِ، وَجَوَّزُ الجُمْهُورُ كَمَالِكِ وَأَحْمَدَ الشَّهَادَةَ عَلَى الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ رُوْيَةِ المَشْهُودِ عَلَيْهِ، والشَّهَادَةُ عَلَى الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ رُوْيَةِ المَشْهُودِ عَلَيْهِ، والشَّهَادَةُ عَلَى المَّاعِنَ الْعَنْفِهِ.

قَالَ: وَكِتَابُهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ أَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ كَخَبَرهِ.

وَيْيُ الرَّوْضَةِ: إِنْ كَتَبَ شَاهِدَان إِلَى شَاهِدَيْنَ مِنْ بَلَدِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ بِإِقَامَةِ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ عَنْهُمَا لَــمْ يَجُـزْ، لآنَّ الشَّـاهِدَ إِنَّمَا يَصِحُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا سَمِعَ مِنْهُ لَفُظَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ اشْهَدْ عَلَيْ، فَأَمَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ فَـلا، لآنَّ الخُطُـوط يَذْخُلُ عَلَيْهَا العِلَلُ، فَإِنْ قَامَ بِخَطَّ كُلُّ وَاحِدِ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ شَاهِدَانِ سَاعَ لَهُ الحُكْمُ بِهِ.

وَإِذَا وَصَلَ الكِتَابُ وَاحْضَرَ الحَصْمَ بِاسْمُهِ وَنَسَبِهِ وَحِلْيَتِهِ فَقَالَ مَا أَنَّا المَذْكُورُ فَبْلَ قَوْلِهِ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ نَكَلَ قَضَى بِـالنُّكُولِ أَوْ بِرَدُّ اليَمِينِ، عَلَى الحِلاف، وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بَبِيِّنَةٍ أَوَّ إِقْرَارٍ فَقَالَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرِي قُبِلَ بِبَيِّنَةٍ تَشْهُدُ أَنَّ بِالبَلَدِ آخَـرَ كَذَلِكَ وَلَوْ مَيْتًا يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ، فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يُعْلِمَ الخَصْمَ.

وَيَقْبَلُ كِتَابُهُ فِي حَيْوَانَ، فِي الآصَحُ، بِالصَّفَةِ، أَكْتِفَاءً بِهَا، كَمَشْهُو دِ عَلَيْهِ لا لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مُشَارَكَةً فِسِي صِفْتِهِ أَخَـذَهُ مُدَّعِيهِ بِكَفِيلِ مَضْمُونًا مَخْتُومًا عُنُقُهُ، فَيَأْتِي بِهِ القَاضِي الكَاتِبُ لِتَشْهَدَ البَيْنَةُ عَلَى عَيْنِهِ، وَيَقْضِيَ لَهُ بِهِ، وَيَكَتُبَ لَهُ كِتَابًا لِيَبْرَأُ كَفِيلُهُ، وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ مَا ادْعَاهُ فَكَمَغْصُوبٍ، لَآنَهُ أَخَذَهُ بلا حَقّ.

وَفِي َ الرَّعَايَةِ: لا نَفْعُهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِهَذَا فِي المَشْهُودِ عَلَيْهِ، فَيَتَوَجُّهُ مِثْلُهُ، فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلا بَيُّنَةَ أُولَلَى.

وَقِيلَ: يَخْكُمُ بِهِ الكَاتِبُ وَيُسَلِّمُهُ المُكْتُوبُ إِلَيْهِ لِمُدَّعِيهِ.

وَنِيَ النَّرْغِيبُ عَلَى الْأُوْلِ: لَوْ ادَّعَى عَلَى رَجُلِ دَيْنَا صِفْتُهُ كَذَا وَلَمْ يَذْكُرُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ، بَـلْ يَكْتُـبُ إِلَى قَاضِي البَلَدِ الَّذِي فِيهِ المُدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا قُلْنَا فِي المُدَّعَى بِهِ لِيَشْهَدَ عَلَى عَيْنه، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا، هَلْ يَحْضُــرُ لِيَشْهَدَ الشُّـهُودُ عَلَى عَيْنِه، وَكَذَا قَالَ شَيْخُنَا، هَلْ يَحْضُــرُ لِيَشْهَدَ الشُّـهُودُ عَلَى عَيْنِهِ كَمَا فِي المُشَهُودِ بهِ؟ وَيَأْتِي فِي شَهَادَةِ الآعْمَى.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: إِنْ كَتَبَ بِثُبُوتِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارِ بِدَيْنِ جَازَ وَحَكَمَ بِهِ الْمُتُّوبُ إِلَيْهِ وَأَخَذَ بِهِ الْمُحْكُومُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ: وَكَذَا عَيْنًا كَعَقَارٍ مَحْدُودٍ أَوْ عَيْنًا مَشْهُورَةً لَا تَشْتَبِهُ، وإِلاَّ فَالوَجْهَانِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ذِكْـرُ الجَـدُّ فِي النَّسَبِ بلا حَاجَةٍ.

. قَالَ فِي الْمُنْتَقَى فِي صُلْحِ الْحُدَيْبِيَةِ: فِيهِ أَنَّ المَشْهُودَ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ بِاسْهِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ أَغْنَـى عَـنْ ذِكْرِ الجَـدُ، وَكَـذَا ذَكَرُهُ ''هُ

فَصِيلٌ

وَإِنْ مَاتَ القَاضِي الكَاتِبُ أَوْ عُزِلَ لَمْ يَضُرُّ، كَبُيَّنَةِ أَصْل.

وَقِيلَ: كَمَا لَوْ فَسَقَ، فَيُقْدَحُ خَاصَّةً فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ، وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ العَمَلُ بِهِ، تَغَيَّرُ الْمَكَتُوبِ إِلَيْهِ أَوْ لاَ، الْكَتْفِ بِالبَيِّنَةِ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ ضَاعَ أَوْ انْمَحَى، وَكَمَا لَوْ شَهِدَ بِأَنْ فُلانًا القَاضِيّ حَكَمَ بِكَـٰذَا لَزِمَهُ إِنْفَاذُهُ، قَالَـهُ فِي الوَاضِحِ وَغَيْرِهِ، قَالَ: وَلَوْ شَهِدَا خِلافَ مَا فِيهِ قُبلَ، اغْتِمَاذًا عَلَى العِلْم.

قَالَ فِي فَتَاوِيهِ وَأَبُو الْحَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاء:

وَإِنْ قَالًا مَلْذَا كِتَابُ فُلان إَلَيْك أَخْبَرَنَا مَنْ نَثِقُ بِهِ لَمْ يَجُزُ العَمَلُ بِهِمَا، وَإِنْ قَدِمَ غَائِبٌ فَلِكَاتِبِ الحُكُمُ عَلَيْهِ بِلا إعَادَةِ شَهَادَةِ، قَالَهُ فِي الانْتِصَار، وَإِنْ حَكَمَ عَلَيْهِ فَسَأَلُهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا جَرَى لِشَلا يَخْصُمُ عَلَيْهِ اللَّاتِثُ أَنْ مَسْأَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِمَا جَرَى مِنْ بَرَاءَةِ أَنْ ثَبُسوتِ مُجَرَّدٍ أَنْ مُتَّصِلٍ بِحُكْمِ أَنْ بَرَاءَتُهُ، مِثْلَ أَنْ أَنْكُرَ وَحَلَّفَهُ، أَنْ مَنْ ثَبَتَ حَقَّهُ عِنْدَهُ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِمَا جَرَى مِنْ بَرَاءَةِ أَنْ ثَبُسوتِ مُجَرَّدٍ أَنْ مُتَّصِلٍ بِحُكْمِ أَنْ تَنْفِيذٍ أَنْ الحَكُمُ لَهُ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ أَجَابَهُ.

وَقِيلَ: إِنْ ثَبَتَ حَقَّهُ بِبَيِّنَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ، وَإِنْ سَأَلَهُ مَعَ الإِشْهَادِ كِتَابَتَهُ وَأَتَاهُ بِوَرَقَةٍ لَزِمَهُ فِي الْآصَحُّ.

قال أحمد: إذًا أَخَذَ السَّاعِي زَكَاتَهُ كَتَبَّ لَهُ بَرَاءَةً.

وَعِنْدَ شَيْخِنَا: يَلْزُمُهُ إِنْ تَضَرَّرَ بِتَرْكِهِ، وَمَا تَصْمَعُنَ الحُكْمُ بَيِّنَةِ سِجلً، وَغَيْرِهِ مَحْضَرٌّ.

وَفِي الْمُغْنِي، والتَّرْغِيبِ: المَحْضَرُ: شَرْحُ ثُبُوتِ الْحَقِّ عِنْدَهُ لَا الحُكُمُّ بِثُبُوتِـهِ، والآوْلَـى جَعْـلُ السَّـجِلُّ نُسْـخَتَيْنِ: نُسْـخَةً يَذْفَعُهَا إِلَيْهِ وَنُسْخَةً عِنْدَهُ.

وَصِفَةُ الْمُحْضَرِ:

بسم الله الرحمَّن الرحيم، حَضَرَ الفَاضِي فَلانُ بْنُ فُلان الفُلانِيُّ، قَاضِي عَبْدِ اللَّهِ الإمَامِ عَلَى كَذَا، وَإِنْ كَانَ نَاتِبًا كَتَـبَ: خَلِيفَةُ القَاضِي فُلان قَاضِي عَبْدِ اللَّه الإمَام، فِي مَجْلِس حُكْمِهِ وَقَضَافِهِ، بِمَوْضِع كَـذَا، مُـدُّع ذَكَرَ أَنَّهُ فُـلانُ بْنُ فُلان، والآوَلَى ذِكْرُ حِلْيَتِهِمَا إِنَّ جَهِلَهُمَا فَاذَعَى عَلَيْهِ بِكَذَا فَـاقَرُّ أَنْ أَلان، والآوَلَى ذِكْرُ حِلْيَتِهِمَا إِنَّ جَهِلَهُمَا فَاذَعَى عَلَيْهِ بِكَذَا فَـاقَرُّ أَوْ أَنْكُرَ، فَقَـالُ لِللّهِ اللّهِ بَعْنَا فَعَانَ فَعْمَ وَالْمَالُونَ اللّهُ سَمَاعَهَا فَفَعَلَ أَوْ فَانْكُرَ، وَلا بَيْنَةً، وَسَأَلُهُ بَكَذَا فَـاقُورُ وَلا بَيْنَةً، وَسَأَلُهُ بَعْنَامَ فِي الإِقْرَارِ، والإِحْلافِ: وَأَنْهُ حَكَمَ بِنُكُولِهِ، وَسَأَلَهُ كِتَابَةَ مَحْضَرٍ، فَأَجَابُهُ فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا، مِنْ سَنَةٍ كَذَا، وَيَعْلَمُ فِـي الإِقْرَارِ، والإِحْلافِ: جَرَى الآمُو عَلَى ذَلِكَ، وَفِي البَيَّنَةِ: شَهْدًا عِنْدِي بِذَلِكَ.

وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِ لَمْ يَحْتَجْ: فِي مَجْلِسِ خُكْمِهِ.

فُصلُ

وَأَمَّا السُّجلُ فَللإِنْفَاذِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، والحُكْم بهِ، وَصِفْتُهُ.

هَذَا مَا أَشْهَدُ عَلَيْهِ القَاضِي فَلانَ كَمَا تَقَدَّمَ مَٰنُ حَضَرَهُ مِنَ الشَّهُودِ أَشْهَدَهُمْ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فُلانَ وَفُلانَ، وَقَلْهُ عَرَفَهُمَا بِمَا رَأَى مَعْهُ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا بِمَحْضَرِ مِنْ حَصْمَيْنِ، وَيَذْكُرُهُمَا إِنْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ، وإلاَّ قَالَ: مُلْعُ وَمُدُعْى عَلَيْهِ عَازَ خُضُورُهُمَا وَسَمَاعُ الدُّعْوَى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الاَحْرِ مَعْرَفَهُ فُلانَ بْنُ فُلان، ويَذْكُرُ المَشْهُودَ عَلَيْهِ وَإِفْرَارَهُ طَوْعًا فِي صِحَّةٍ مِنْهُ، وَجَوَازَ أَمْرٍ بِجَمِيعٍ مَا سُمِّي وَوُصِفَ، فِي كِتَابِ نُسْخَتُهُ كَذَا، ويَنْسَعُ الكِتَابِ المُنْبِسَتُ أَو المَحْضَر جَمِيعَهُ حَرْفًا فِي حَجَّةٍ مِنْهُ، وَجَوَازَ أَمْرٍ بِجَمِيعٍ مَا سُمِّي وَوُصِفَ، فِي كِتَابِ نُسْخَتُهُ كَذَا، ويَنْسَعُ الكِتَابِ المُنْبِسَةِ أَلِ المَحْضَر جَمِيعَهُ حَرْفًا فِي حَجْةٍ عَلَى مُجْتِلِ وَحَكْمِ اللَّهُ وَلَا لَعَاضِي فُلانُ عَلَى وَالْمُعَلِقُ الْمَافِقِ وَحُكْمِ اللَّهُ وَلَى الْمُعَلِقُ الْمَافِقِ وَحُكْمِ وَالْمُصَافِي وَلَانًا عَلَى عُجْتِهِ وَالْمُعَالِقِ وَحُكْمِ وَلَوْلَمُ مَنْ حَضْمُهُ بِحُجْةٍ، وَجَعَلَ كُلُّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجِّتِهِ، وَأَمْنَهُذَ القَاضِي فُلانُ عَلَى إِنْفَاذِهِ وَحُكْمِهِ وَالْمُعَلَةِ وَكُمْمِ وَلَمْ مَنْ حَضْمُهُ بِحُجْةٍ، وَجَعَلَ كُلُّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجِّتِهِ، وَأَمْنَهُذَ القَاضِي فُلانُ عَلَى إِنْفَاذَهِ وَحُكْمِهِ وَالْمُعْدَةِ بِدِيوَانِ الْحُكْمِ وَنُسْخَةً يَأَخَلُهُا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمُنُونِ جَازَ، لِجَوَالِ القضَاء عَلَى الْمَاوِبِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الثَّبُوتُ الْمَجَرَّدُ لا يَفْتَقِرُ إِلَى حُضُورِهِمَا بَلْ إِلَى دَعْوَاهُمَا، لَكِنْ قَدْ تَكُــونُ البّــاءُ بَــاءَ السَّـبَبِ لا الظّــرْف. كَالْأُولَى، وَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ هَلْ تَفْتَقِرُ إِلَى حُضُورِ الحَصْمَيْنِ؟ فَأَمَّا النَّزْكِيَةُ فَلا.

وَقَالَ: ظَاهِرُهُ أَنْ لَا حُكُمَ فِيهِ بِإِقْرَارٍ وَلَا نُكُولٍ وَلَا رَدًّ، وَلَيْسَ كَلَالِكَ، وَيَضُمُّ مَا أُجْتُمِعَ مِنْ مَحْضَـرٍ وَسِـجِلٌّ وَيَكَتُـبُ: مَحَاضِرُ وَسِجِلاتُ كَلَا مِنْ وَقْتِ كَلَا.

يَحْرُمُ قِسْمَةُ الآمْلاكِ الَّتِي لا تَنْقَسِمْ إلاَّ بِضَرَرِ أَوْ رَدٍّ عِوْضِ إلاَّ بِتَرَاضِي الشُّرَكَاءِ، كَحَمَّامٍ وَدُورٍ صِغَارٍ وَأَرْضِ بِبَعْضِهَا بِغُرْ أَوْ بِنَاءٌ وَنَحْوُهُ لا يَتَعَدُّلُ بِأَجْزَاءٍ وَلا قِيمَةٍ، وَهَلَٰهِ القِسْمَةُ فِي حُكْمَ البَيْع، يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهُ خَاصَّةً لِمَـالِكُو وَوَلِـيًّ، وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَنَا آخَذُ الآَذَنَى وَيَبْقَى لِي فِي الآعْلَى تَتِمَّةُ حِصَّتِي فَلا إجْبَارَ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ

وَفِي الرَّوْضَةِ: إذَا كَانَ بَيْنَهُمْ مَوَاضِعُ مُخْتَلِفَةً إذَا أَخَذَ أَحَدُهُمْ مِنْ كُلِّ مَوْضِيع مِنْهَا حَقَّهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ جُمِعَ لَــهُ حَقَّـهُ مِـنْ مَكَان وَاحِدٍ، فَإِذَا كَانَ لَهُ سَهُمْ يَسِيرٌ لا يُمْكِنُهُ الانْتِفَاعُ بِهِ إلاّ بإذْخَالِ الضّرر عَلَى شُرَكائِهِ وَافْتِيَاتِهِ عَلَيْهِمْ مُنِعَ مِـنَ النَّصَـرُف نِيهِ وَأُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِ، كَذَا قَالَ، وَفِي التَّعْلِيق، والمُبْهِج، وَالكَافِيّ: البِّيْعُ مَا فِيهِ رَدٌّ فَقَطْ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا.

وَمَنْ دَعَا شَرِيكُهُ إِلَى البَيْعِ فِيهَا أَجْبِرَ، فَإِنْ أَبَى بَيْسِعَ عَلَيْهِمَـا وَقُسِمَ الثَّمَـنُ، نَقَلَـهُ المُيْمُونِيُّ وَحَنْبَـلٌ، وَذَكَـرَهُ القَـاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الإِرْشَادِ، والْفُصُولِ، والإِفْصَاحِ، وَالتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهَا، وَكَلامُ الشَّيْخِ، والمُحَرَّدِ يَقْتَضي المُنْعَ.

وَكَذَا الإِجَارَةُ وَلَوْ فِي وَقْفِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَلِلشَّافِعِيَّةِ وَجْهَان فِي الإِجَارَةِ، قَالَ أَبُو عَمْرُو بْنُ الصَّلَاحِ: وَدِدْت لَوْ مُحِيَ مِنَ المَذْهَبِ، قَالَ: وَقَدْ عُرِفَ مِنْ أَصْلِنَا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ السَّيَّدُ مِنَ الإَنْفَاق عَلَى مَمَالِيكِهِ بَاعَهُمْ الحَاكِمُ عَلَيْسهِ، فَلِذَا صِرْنَا اللَّى ذَلِكَ دَفْعًا لِلضَّرَر عَنْ شَرَيكِ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ وَمِلْكٌ فَلِمَ لا نَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ دَفْعًا لِلضَّرَر عَنْ شَرِيكُ لا حَقٌّ لَهُ عَلَيْهِ وَلا مِلْكَ؟ قَالَ: والإجْبَارُ عَلَى الْمُهَايَأَةِ ضَعِيفٌ، والضُّرَرُ المَانِعُ مِنْ قِسْمَةِ الإجْبَار نَقْصُ القِيمَةِ بِهَا.

وَعَنْهُ عَدَمُ النَّفْعِ بِهِ مَقْسُومًا مَنْفَعَتُهُ الَّتِي كَانَتْ، اخْتَارَهُ الجِرَقِيُّ، وَالشَّيْخُ، وَإِنِ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِــالضَّرَدِ كَـرَبُّ ثُلُـثُو مَـعَ رَبِّ ثُلُثَيْنِ فَلا إِجْبَارَ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةً إِنْ طَلَبَهَا الْمُتَضَرِّرُ أُجْبِرَ الآخَرُ، وَعَنْهُ عَكْسُهُ، وَيُعْتَبَرُ الضَّرَرُ وَعَدَمُهُ فِي دُورٍ مُتَلاصِقَةٍ وَنَحْوِهَا فِـي كُــلِّ

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مَوْضِع حَقَّهُ إِذَا كَانَ خَيْرًا لَهُ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَبِيدٌ أَوْ بَهَائِمُ أَوْ ثِيَابٌ وَنَحْوُهَا مِنْ جِنْسٍ وَفِي المُغْنِي: مِنْ نَوْعٍ فَطَلَبَهَا أَحَدُهُمَا أَعْيَانَا بِالقِيمَةِ أُجْبِرَ الْمُتَنِعُ، فِي الْمُنْصُوصِ، إنْ تَسَاوَتُ القِيمَةُ.

َ وَقِيلَ: ۚ أَوْ لاَ، وَالْآَجُرُ، وَاللَّبِنُ الْمُتَسَاوِي القَوَالِبِ مِنْ قِسْمَةِ الآجْزَاء، والْمُتَفَاوِتُ مِنْ قِسْمَةِ النَّعْلِيلِ. وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا عَرْصَةُ حَائِطٍ أَوْ حَائِطٌ فَقِيلَ: لا إِجْبَارَ، وَقِيلَ: إلاَّ فِي قِسِْمَةِ العَرْصَةِ طُولاً فِي كِمَالِ عَرْضِهَا.

وَعِنْدَ القَاضِي: يُجْبَرُ إِنْ طَلَبَ قِسْمَةَ طُولِهِمَا فِي كَمَالِ العَرْضِ أَوْ قِسْمَةَ العَرْصَةِ عَرْضًا وَهِيَ تَسَعُ حَاثِطَيْنِ، وَاخْتَــارَهُ أَبُو الخَطَّابِ فِي العَرْصَةِ (م ١)(١).

وأطلقهما في المحرُّر وغيره.

والقول الأوَّل: هو الصَّحيح، وبه قطع في المنوَّر وتذكرة ابن عبدوسٍ، وصحَّحه في الحمَّر، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم. وقدَّمه في المحرَّر، والشُّرح، والرَّعايتين وغيرهم، واختاره الشُّيخ الموفَّقُ وغيره.

والقول الثَّاني: وهو الإجبار في قسمة العرصة طولا في كمال عرضها لم اطَّلع على من اختاره.

القول الثَّالث: وهو قول القاضي نسبه الشَّيخ في المقنع إلى الأصحاب، فقال: وقال أصحابنا: إن طلب قسمته طـولا محبـث يكـون نصف الطُّول في كمال العرض أجبر الممتنع، وإن طلب قسمته عرضًا وكانت تسع حائطين أجبر، وإلاَّ فلا. انتهى.

وفي نسبته إلى الأصحاب نظرٌ، وجزم به في الوجيز.

والقول الرَّابِع: اختاره أبو الخطَّاب فقال في الحائط: لا يجبر على قسمها محال.

وقال في العرصة كقول القاضي، وتبعه في المذهب وغيره.

⁽١) (مسألة - ١): قوله: (وإن كان بينهما عرصة حائط أو حائط فقيل: لا إجبار، وقيــل: إلاَّ في قســمة العرصــة طــولا في كمــال عرضها، وعند القاضي يجبر إن طلب قسمة طولهما في كمال العرض أو قسمة العرصة عرضًا وهي تسع حائطين، واختاره أبو الخطّاب في العرصة). انتهى.

وَمَعَ القِسْمَةِ فَقِيلَ: بالقُرْعَةِ.

وَقِيلَ: لِكُلُّ وَاحِدٍ مَا يُلِيهِ (م ٢)(١).

وَلا إِجْبَارَ فِي دَارِ لَهَا عُلُوَّ وَسُفُلٌ طَلَبَ أَحَدُهُمَا جَعْلَ السُّفْلِ لِوَاحِدٍ، والعُلُوِّ لِآخَرَ أَوْ قِسْمَةَ سُفْلِ لا عُلُوَّ وَعَكْسَهُ، أَوْ قِسْمَةَ كُلُّ وَاحِدٍ وَحْدَهُ، وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهُمَا مَعًا وَلا ضَرَرَ وَجَبَ وَعَدَلَ بِالقِيمَةِ، لا فِرَاعَ سُفْلِ بِلِورَاعَيْ عُلُـوً، وَلا ذِرَاعَ بِلِرَاع، وَلا إِجْبَارَ فِي قِسْمَةِ الْمُنَافِع.

وَعَنْهُ: ۚ بَلَى، وَاخْتَارَهُ فِي الْمُحَرِّر فِي اللِّحَان صَعْ جَائِزًا.

وَاخْتَارَ فِي الْمُحَرِّرُ لازمًا إِنْ تَعَاقَدًا مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَقِيلَ لازمًا بالمُكَانَ مُطْلَقًا.

فَإِن انْتَقَلَتْ كَانْتِقَالَ وَقَفْ فَهَلْ تَنْتَقِلُ مَقْسُومَةً أَوْ لا؛ فِيهِ نَظَرٌ (م ٣)(٢).

فَإِنَّ كَانَتْ إِلَى مُدَّةٍ لَزِمَتْ الوَرَثَةَ، والمُشْتَرِيَ، قَالَ ذَلِكَ شَيْخُنَا.

وَقَالَ أَيْضًا: مَعْنَى القِسْمَةِ هُنَا قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى البَيْعِ، فَقَدْ يُقَالُ يَجُوزُ التَّبْدِيلُ، كَالحَبِيسِ، والهَدْي.

وَقَالَ أَيْضًا: صَرَّحَ الآصْحَابُ بِأَنَّ الوَقْفَ إِنَّمَا يَجُوَّزُ قِسْمَتُهُ إِذَا كَانَ عَلَى جَهَتَيْنِ، فَأَمَّا اَلوَقْفُ عَلَى جَهَةِ وَاحِـدَةٍ فَـلا تُقْسَمُ عَيْنُهُ قِسْمَةٌ لازمَةً، اتَّفَاقًا، لِتَعَلَّقِ حَقِّ الطَّبُقَةِ الثَّانِيَةِ، والثَّالِئَةِ، لكِنْ تَجُورُ الْمُهَايَّاةُ، وَهِـيَ قِسْمَةُ المَنَافِعِ، وَلا فَـرْقَ فِـي ذَلِكَ بَيْنَ المُنَافَلَةِ بِالمَنَافِعِ وَبَيْنَ تَرْجُهَا عَلَى الْمُهَايَّاةِ بلا مُنَافَلَةٍ.

والظَّاهِرُ: أَنَّ مَا ذَكَّرَ شِيْخُنَا عَن الأَصْحَابِ وَجْهٌ، وَظَاهِرُ كَلامِهِمْ لا فَرْق، وَهُوَ أظْهَرُ.

وَفِي الْمُبْهِجِ لُزُومُهَا إِذَا اقْتَسَمُواَ بِالْفُسِهِمْ، قَالَ: وَكَذَا إِنْ تَهَايَثُوا.َ

وَنَقَلْ ٱلْبُو ٱلْصُنْفِ فِيمَنْ وَقَفَ ثُلُثَ قَرْيَتِهِ فَأَرَادَ بَعْضُ الوَرَثَةِ بَيْعَ نَصِيبِهِ كَيْفَ يَبِيعُ؟ قَالَ: يُفْرِزُ الثُّلُثَ مِمَّا لِلْوَرَقَةِ، فَإِنْ شَاءُوا بَاعُوا أَوْ تَرَكُوا.

وَنَفَقَةُ الْحَيَوَانِ مُدَّةً كُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ.

وَإِنْ نَقَصَ الْحَادِثُ عَنِ العَادَةِ فَلِلاَخَرِ الفَسْخُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ مَزْرُوعَةٌ لَهُمَا قُسُمَتْ دُونَ الزَّرْعِ بِطَلَبِ أَحَلِهِمَا. وَأَخْتَارَ فِي الكَافِي: لاَ، وَلا يُجْبَرُ عَلَى قِسْمَةِ الزَّرْعِ وَحْدَهُ، وَكَذَا قِسْمَتُهُمَا.

وَفِي الْمُغْنِي، والكَّافِي يُخْبَرُ فِي قَصِيلِ وَمُثْنَتَدٌ حَبُّهُۥ وَتَجُوزُ بِتَرَاضِيهِمَا فِي قَصِيلٍ أَوْ قُطْنٍ.

وَاخْتَارَ القَاضِي: وَفِي مُشْتَدُ مَعَ الأَرْضِ.

وَقِيلَ: وَبَذْر، لَآنُهُمَا تَبَعٌ.

وَفِي التَّرْغِيبُ: مَاٰخَذُهُمَا هَلْ هِيَ إِفْرَازُ أَوْ بَيْعٌ؟ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْضُ فِي بَعْضِهَا نَخْلٌ وَبَعْضُهَا شَجَرُ أَوْ يَشْرَبُ سَيْحًا وَبَعْضُهَا بَعْلاَ قُدُمَ مَنْ يَطْلُبُ قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنِ عَلَى حِدَةً لا أَعْيَانًا بِالقِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْسَرٌ أَوْ قَنَاةً أَوْ عَيْنَ مَا فَالنَّفَقَةُ لِحَاجَةٍ بِقَدْرِ حَقَيْهِمَا، والمَّاءُ عَلَى مَا شَرَطًا هِنْدَ الاسْتِخْرَاجِ، وَلَهُمَا قِسْمَتُهُ مُهَايَأَةً بِزَمَنٍ أَوْ بِنَصْبِ حَجْرٍ مُسْتَو فِي مَصْدَمِ المَاء فِيهِ أَثْثَبَانِ بِقَدْرِ حَقَيْهِمَا، وَلاَحْدِهِمَا فِي الآصَحِّ مِتَقْيَ أَرْضِ لا شُوْبَ لَهَا مِنْهُ بِنَصِيبِهِ.

وَقِيلَ: إِذًا قُلْنَا: لا يَمُلِكُ المَاءَ بِمِلْكِ أَرْضِهِ فَلِكُلُّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ.

(١) (مسألة - ٢): قوله: (ومع القسمة فقيل: بالقرعة، وقيل: لكلِّ واحد ما يليه). انتهى.

القول الأول: ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثَّاني: قدَّمه في الرَّعايِّتين.

قال في المغني، والشّرح: وإن حصل له ما يمكّن بناء حائط فيه أجبر، ويحتمل أن لا يجبر لأنّه لا تدخله القرعة خوفًا مـن أن يحصــل لكلّ واحدٍ منهما ما يلي ملك الآخر. انتهى.

قلت: والقول الثاني هو الصواب.

(٢) (مسألة – ٣): قوله: (فإن انتقلت كانتقال وقف فهل تنتقل مقسومةً أو لا؟ فيه نظر). انتهى.

قلت: ظاهر كلام كثير من الأصحاب أنَّها تنتقل مقسومةً.

فَصالُ

وَمَا لا ضَرَرَ فِيهِ وَلا رَدُّ عِوَضِ كَقَرْيَةٍ وَبُسْنَان وَدَارِ كَبِيرَةٍ وَأَرْضِ وَاسِعَةٍ وَمَكِيلِ وَمَــوْژُونِ مِـنْ جِنْسِ، كَايِبْسِ وَخَـلًّ وَدُهْنِ وَلَبَنِ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ أَجْبِرَ هُوَ أَوْ وَلِيُّهُ، وَمَعَ غَيْبَةٍ وَلِيٌّ هَلْ يُقَسِّمُ حَاكِمٌ عَلَيْهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي التَّرْغَيبِ (م ٤)(١). قَالَ جَمَاعَةُ: إِنْ ثَبَتَ مِلْكُهُمَا عِنْدَهُ بَبِيئَةٍ وَلَمْ يَذْكُوهُ آخِرُونَ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَاخْتَارَهُ شُيْخُنَّا (مُ هَ)^(٢)، كَبْيْعِ مَرَّهُون وَجَان، وَإِنَّ كَلامَ الإِمَامِ أَحْمَــنَ رَحَـه الله فِي بَيْـع مَـا لا يُنقَسِمُ وَقَسْمِ فَمَنِهِ عَامٌ فِيمَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِلْكُهُمَا وَمَا لَمْ يَثْبُتُ، كَجَييْعِ الآمُسُوالِ الَّتِي تُبْبَاعُ وَالْأَمْدَاةُ فَرَعَمَتْ أَنْهَا خَلِيَّةً لا وَلِيَّ لَهَا، هَلْ يُزَوِّجُهَا بِلا بَيْنَةٍ؟ وَنَقَلَ حَرْبٌ فِيمَنْ أَقَامَ بَيْنَةً بِسَهْمٍ مِنْ ضَيْعَةٍ بِيَدِ قَوْمٍ فَهَرَبُوا مِنْهُ، يَقْسِمُ عَلَيْهِمْ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ حَقَّهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مِلْكُ الغَافِبِ فَدَلُ أَنَّهُ يَجُوزُ ثُبُوتُهُ، وَأَنَّهُ أُولَى، وَهُوَ مُوافِقٌ لِمَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى.

قَالَ فِي الْمُحَرِّرِ: يَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَاثِبٍ قِسْمَةَ إِجْبَارٍ.

وَفِي الْمُبْهِج، وَالْمُسْتَوْعِبِ: بَلْ مَعَ وَكِيلِهِ فِيهَا الحَاضِرُ، وَاخْتَارَهُ فِي الرَّعَايَةِ فِي عَقَار بيَلِ غَاثِبٍ.

وَقَالَ شَيْخَنَا فِي قَرْيَةٍ مُشَاعَةٍ قَسَّمَهَا فَلأَحُوهَا: هَلْ يَصِحُ؟ قَالَ: ۚ إِذَا تَهَايُؤُهَا ۚ وَزَرْعٍ كُلِّ مِنْهُمْ حِصَّتُهُ فَسَالزَّرْعُ لَـهُ وَلِـرَبُّ الآرْضِ نَصِيبُهُ، إِلاَّ أَنْ مَنْ تَرَكَ مِنْ نَصِيبِ مَالِكِهِ فَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةِ الفَصْلَةِ أَوْ مُقَاسَمَتِهَا، وَهَذِهِ القِسْمَةُ إِفْـرَازُ، فَتَجُـورُ قِسْمَةُ وَقْفِ بِلا رَدِّ.

وَقِسْمَةُ مَا بَعْضُهُ وَقَفْ بلا رَدُّ مِنْ رَبُّ الطُّلْق، وَلَحْم رَطْبٍ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَجِزْ بَيْعُهُ.

وَقَسْمُ ثَمَر يَخْرَصُ خَرْصًا، وَمَا يُكَالُ وَرْنًا، وَعَكْسُهُ، ژادَ فِيهَمَا فِـي الـتَّرْفِيبِ: فِـي الآصَــحِّ، وَتَفَرُّقُهُمَـا قَبْـلِ القَبْـضِ فِيهمَا، وَلا يَخْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لا يَبِيعُ، وَقِيلَ بَيْعٌ فَيَنْعَكِسُ الكُلُّ، فَلا يَجُوزُ قِسْمَةُ مَا كُلُّهُ وَقَفَ أَوْ بَعْضُهُ.

وَفِي الْمُحَرِّر عَلَيْهِمَا: إنْ كَانَ الرَّدُّ مِنْ رَبِّ وَقَفْ لِرَبِّ طَلْقِ جَازَتْ قِسْمَتُهُ بالرَّضَا فِي الآصَحِّ.

وَفِي التَّرْفِينَبِ: عَلَيْهِمَا مَا كُلَّهُ وَقَفْ لا تَصِحُ قِسْمَتُهُ، فِي الْآصَحُ، وَلا شُفْغَةَ مُطْلَقًا، لِجَهَالَةِ تَمَنٍ، وَيُفْسَخُ بِعَيْبِ.

وَقِيلَ: تَبْطُلُ لِفُوَاتِ التَّعْدِيلِ، وَإِنْ بَانَ غَبْنَ فَاحِشْ لَمْ تَصِحُّ، وَعَلَى النَّانِي كَبَيْعٍ.

وتَصِحُ بِقَوْلِهِ: رَضِيت، دُونَ لَفْظَ القِسْمَةِ، وَفِيهِ عَلَى الثَّانِي.

(١) (مسألة - ٤): قوله في قسمة الإجبار: (ومع غيبة ولي هل يقسم حاكم عليه؟ فيه وجهان في الترغيب). انتهى:

أحدهما: يقسّمه حاكمٌ، وهو الصّواب؛ لأنّه يقوم مقام الوليّ. قال في الحرّر: ويقسّم الحاكم على الغائب في قسمة الإجبار.

وكذا قال في الوجيز وغيره، وهو عامٌ، وقال في الرِّعاية: ويقسِّم الحاكم على الغائب في قسمة الإجبار.

وقيل: إن كَان له وكيلٌ حاضرٌ جاز، وإلاَّ فلا، وهذا القول اختاره الشُّيرازيُّ، والسَّامريُّ وابن حمدان.

وقال في الرَّعاية أيضًا: ووليُّ المولى عليه في قسمة الإجبار كهو. انتهى.

وهذا يدلُّ على أنَّ الحاكم يقسِّم مع غيبة الوليِّ، قلت: بل أولى؛ لأنَّ له نوع كلام على المولى عليه، واللَّه أعلم.

وقال في القاعدة الثَّالثة والعشرين: فإن كان المشترك مثليًّا في قسمة الإجبار وهو ًالمكيل، والموزون، فهل يجوز للشَّـريك أخــذ قــدر حقّه إذا امتنع الآخر أو غاب؟ على وجهين. انتهى.

أحدهما: الجواز، وهو قول أبي الخطَّاب.

والثَّاني: المنع، وهو قول القاضي؛ لأنَّ القسمة يختلف في كونها بيعًا وإذن الحاكم يرفع النَّزاع.

(٢) (مسألة - ٥): قوله: (قال جماعة: إن ثبت ملكهما عنده ببيّنة، ولم يذكره آخرون، وجــزم بــه في الرّوضــة، واختــاره شــيخنا).

من الجماعة الَّذين ذكروا ثبوت ملكهما عنده ببيِّنة الحزقيِّ، وأقرُّه في المغني عليه، وقاله في الرِّعاية الكبرى ملحقًا بخطِّه. ومن الجماعة الّذين لم يذكروا ذلك أبو الخطّاب وصاحب المذهب، والخلاصة، والحرّر، والرِّعاية الصُّغرى، والحاوي الصّغير وغيرهم.

(ر): روایتان

فِي التَرْغِيبِ وَجْهَان (م ٦)^(١)

وَلِّلشُرَكَاءِ أَنْ يَتَقَاسَمُوا بِانْفُسِهِمْ، وَلَهُمْ نَصْبُ قَاسِمٍ وَسُؤَالُ حَاكِم نَصَيَهُ وَشَرْطُ المَنْصُـوبِ إسْلامُهُ وَعَذَالْتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ

قَالَ فِي الْمُغْنِي: فَيُعْرُفُ إِلْحِسَابُ، لآنُهُ كَالْحَطَّ لِلْكَاتِبِ، وَفِي الكَافِي، والتَّرْغِيبِ: تُشْتَرَطُ عَدَالَةُ قَاسِمِهِمْ لِلْزُومِ.

وَفِي الْمُغْنِي: وَكَذَا مَعْرِفَتُهُ، وَيَكْفِي وَاحِدٌ.

وَقِيلَ: وَلَوْ مَعَ تَقُويم، وَتُبَاحُ أُجْرَتُهُ، وَعَنْهُ.

هِيَ كَقِرْبَةٍ نَقَلَ صَالِحٌ: أَكُرَهُهُ.

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتُوَقَّاهُ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لا تَأْخُذُ عَلَى شَيْء مِنَ الخَيْرِ أَجْرًا.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا «إِيَّاكُمْ، وَالقُسَامَةَ قَالُوا: وَمَا القُسَامَةُ؟ قَالَ: الشِّيءُ يَكُونُ بَيْنَ النَّاس فَيُنتَقَصُ مِنْهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٢٧٨٣) مِنْ رَوَايَةِ الزُّبَيْرِ بْن عُثْمَانَ، وَتُقَةُ ابْنُ حِبَّانَ، وَتَفَرَّدَ عَنْهُ مُوسَى بْنُ يَعْقُــوبَ الزَّمْعِـيُّ، وَمُوسَى وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينَ وَابْنُ حِبَّانَ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُد: صَالِحٌ، وَلَهُ مَشَايِخُ مَجْهُولُونَ وَقَالَ ابْنُ المَدِينِيُّ: ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الحَدِيثِ.

قَالَ الخَطَّابِيُّ: القُسَامَةُ بِفَهُمَّ القَافَ اسْمٌ لِمَا يَأْخُذُهُ القَسَّامُ لِنَفْسِهِ فِي القِسْمَةِ، وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِيمَنْ وَلِيَ أَمْرَ قَوْم وَكَانَ عَريفًا لَهُمْ أَوْ نَقِيبًا، فَإِذْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ سَيْهَامَهُمْ أَمْسِكَ مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ، يَسْتَأْفِرُ بِهِ عَلَيْهِمَ، ثُمَّ ذَكَرَ مَــا رَوَاهُ أَبُسُو دَاوُد (٢٧٨٤) بِإِسْنَادٍ جَيَّدٍ عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَسَارٍ مُرْسَلاَ نَحْوُهُ، قَالَ فِيهِ: «الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَى الْفِثَامِ مِنَ النَّاسِ فَيَأْخُذُ مِنْ حَظٌّ هَذَا، وَمِنْ حَـظٌ

الفِئَامُ: الجَمَاعَاتُ.

وَهِيَ لِقَدْرِ الْآمْلاكِ، نَصُّ عَلَيْهِ، زَادَ فِي التَّرْغِيبِ: إذَا أَطْلَقَ الشُّرَكَاءُ العَقْدَ، وَأَنَّهُ لا يَنْفَرِدُ وَاحِدٌ بِالاسْتِنْجَارِ بِـلا إذْنِ، وَقِيلَ بِعَدَدِ الْمُلَاكِ.

وَفِي الكَافِي: حَلَى مَا شَرَطًا، فَعَلَى النَّصِ أَجْرَةُ شَاهِدٍ يَخْرُجُ لِفَهُم البِلادِ وَوَكِيلٍ وَأُصِينٍ لِلْحِفْظِ عَلَى مَالِكُ وَفَكِيلٍ كَامِلاك ِ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا، قَالَ: فَإِذَا مَا نَهِمَ الفَلاَّحُ بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ وَيَسْتَحِقُهُ أَلضَّيْفُ حَلِّ لَهُمْ، قَالَ وَإِنْ لَمْ يَـأَخُذُ الوكيـلُ لِنَفْسِـهُ إِلاَّ قَدْرَ أَجْرَةِ عَمَلِهِ بِالمَعْرُوفَ، والزَّيَادَةِ يَأْخُذُهَا المُقْطِعُ فَالمُقْطِعُ هُوَ الَّذِي ظَلَمَ الفَلاَّحِينَ، فَإِذَا أَعْطَى الوّكِيـلُ المُقْطِعُ مِنَ الضُّريبَةِ مَا يَزيدُ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ وَلَمْ يَأْخُذُ لِنَفْسِهِ إِلاَّ أَجْرَةَ عَمَلِهِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي التَّاسِعِ، والآرْبَعِينَ مِنْ أَفْرَادِ البُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضَي الله عَنْــة: اخْتَلَـفَ الفُقَهَــَاءُ فِـي أُجْرَةِ القَسَّام، فَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى المُزَارِع، وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى بَيْتَ ِ المَّال، وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَيْهمَا.

وَتُعَدَّلُ السَّهَامُ بِالآجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ، وَبِالقِيمَةِ إِن اخْتَلَفَتْ، وَبِالرَّدِّ إِن افْتَضَنَّهُ، وَيَقْرَعُ كَيْفَ شَاءً، والآخُوطُ كِتَابَـةُ اسْـم كُلِّ شَرِيكٍ فِي رُقْعَةٍ، ثُمُّ تُدَرِّجٌ فِي بَنَادِقَ مِنْ طِينٍ مُتَسَاوِيَةٍ: وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ: أَخْرِجْ بُنْدُقَــةٌ عَلَى هَــذَا السَّـهْم، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ لَهُ، ثُمُّ كَذَلِكَ النَّانِي، والبَاقِي لِلثَّالِثِ، إذَا كَانُوا ثَلاثَةً وَسِهَامُهُمْ مُتَسَاوِيَّةً.

وَإِنْ كَتَبَ اسْمَ كُلُّ سَهُم فِي رُقْعَةٍ ثُمُّ قَالَ: أُخْرِجُ بُنْدُقَةً لِفُلانِ وَيُنْدُقَةً لِفُلانِ وَبُنْدُقَةً لِفُلانِ جَازَ.

وَقِيلَ: يُخَيِّرُ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، وَإِن اخْتَلَفَتْ سِهَامُ الثَّلاثَةِ كَنِصْفُو ۚ وَثُلُثُو وَسُدُسٌ جَزًّا المَقْسُومُ سِيَّةَ أَجْزَاءٍ، بِحَسَـبِ الْأَقَـلُّ

قلت: الصواب الصّحة.

قال في فوائد القواعد: وكأنَّ مأخذهما الخلاف في اشتراط الإيجاب، والقبول. انتهى.

والمذهب عدم الاشتراط فيصحُّ بذلك، والله أعلم.

⁽١) (مسألة - ٦): قوله في فوائد القسمة على القول بأنَّها إفرازٌ أو بيعٌ: (وتصح -يعنيُ: على القول بأنَّها إفرازٌ- بقولـــه: رضيت بدون لفظ القسمة، وفيه على النَّاني في التَّرغيب وجهان). انتهى.

مِنْهَا، وَلَزِمَ إِخْرَاجُ الْآسْمَاءِ عَلَى السَّهَامِ، لِثَلاَ يَحْصُلُ تَفَرُقُ وَاخْتِلافٌ، فَيَكْتُبُ بِاسْمِ رَبَّ النَّصْفِ ثَلاثَ رَفَاعِ، وَلِلنُّلُثِ ثِنْتَيْنِ وَلِلسُّدُسِ رُقْعَةً، بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ، وَقَدَّمَ فِي المُغْنِي: باسْم كُلُّ وَاحِدٍ رُقْعَةً، لِحُصُولِ المَقْصُودِ، ثُمَّ يُخْسَرَجُ بُنْدُقَةً عَلَى النَّاسَفِ الْخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثِ، لِثَلاً يَتَضَرَّرَ بِتَفْرِقَتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبُّ النَّلُثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثِ، لِثَلاَ يَتَضَرَّرَ بِتَفْرِقَتِهِ، وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبُّ النَّلُثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثِ، لَيْعَالَ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا مَا لَهُ اللَّهُ الللللِّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللل ثَانٍ، ثُمُّ يَغْرَعُ بَيْنَ الآخَرَيْنِ كَلَالِكَ، والبَاقِي لِلثَّالِّثِ.

وَاخْتَارَ ۚ شَيْخُنَا: لا قُرْعَةَ فِي مَكِيلٍ وَمَوْزُونِ إلاَّ لِلابْتِلَاءِ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِرَبِّ الآكثَوَ إَخَــِذَ كُــلَّ حَقَّـهُ، فَـإِنْ تَعَــدُدَ سَـبَبُ اسْتِحْقَاقِهِ تَوَجَّهُ وَجُهَانُ(١).

فُصلُ

وَيَلْزُمُ نُصُّ عَلَيْهِ بِالقُرْعَةِ.

وَقِيلَ: بالرِّضَا، بَعْدَهَا.

وَقِيلُ: فِيمَا فِيهِ رُدٍّ.

وَقِيلُ: أَوْ ضَرَرٌ.

وَفِي الْمُغْنِي: بِالرِّضَا بَعْدَهَا إِن اقْتَسَمَا بِإِنْفُسِهِمَا، وَإِنْ حَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَبِرِضَاهُمَا وَتَفَرُقِهِمَا، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً. وَمَتَى طَلَبَا قِسُمَةً وَلَمْ يَثْبُتْ مِلْكُهُمَا فَلَهُ القِسْمَةُ.

قال القاضي: والقَصَاهُ عَلَيْهِمَا بِإِفْرَارِهِمَا لا عَلَى غَيْرِهِمَا، وَيَذْكُرُ فِي القَضِيَّةِ قِسْمَتَهُ بِدَعْوَاهُمَا لا بِبَيِّنَةٍ. وَمِنِ ادَّعَى غَلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَاهُ بِأَنْفُسِهِمَا وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا لَمْ يُقْبُسِلْ، وَقَبِلَهُ الشَّيْخُ بِبَيِّنَةٍ، كَتِيسْمَةِ قَاسِم حَـاكِم وَكَقَاسِم نُصَبَاهُ فِيمَا لُمْ يُعْتَبُرُ فِيهِ رَضًّا بَعْدُ قُرْعَةٍ.

وَفِيُ الرِّعَايَةِ: إِنْ كَانَ مُسْتَرْسِلَاً فَكَبَيْعٍ، وَإِنْ اُسْتُحِقَّ مِنَ الحِصْتَيْنِ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ لَمْ تَبْطُلْ فِيمَا بَقِيَ. وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي إِخْدَاهُمَا، وَإِنْ كَانَ شَائِعًا بِطَلَتْ. وَعَانَ: بَلَى، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي إِخْدَاهُمَا، وَإِنْ كَانَ شَائِعًا بِطَلَتْ.

وَقِيلَ: فِي الْمُسْتَحَقُّ.

وَقِيلَ: بالإشاعَةِ فِي إِحْدَاهُمَا.

وَإِنِ ادْعَى كُلُّ مِنْهَا أَنْ هَذَا مِنْ سَهْمِي تَحَالَفَا وَتُقِضَتْ القِسْمَةُ

وَمَنْ كَانَ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَخَرَجَ مُسْتَحِفًا فَقَلَعَ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ قِيمَتِهِ فِي قِسْمَةِ إِجْبَارٍ إِنْ قُلْنَا بِيعَ كَقِسْمَةِ تَرَاضِ، وإلاَّ فَلا، وَأَطْلَقَ فِي التَّبْصِيرَةِ رُجُوعَهُ.

وَفِيهِ احْتِمَالٌ.

قَالَ شَيْخُنَا: إذَا لَمْ يَرْجِعْ حَيْثُ لا يَكُونُ بَيْعًا فَلا يَرْجِعُ بالأَجْرَةِ وَلا بنِصْف قِيمَةِ الوَلَدِ فِي الغُرُورِ إذَا اقْتَسَمَا الجَـوَادِيَ أَعْيَانًا، وَعَلَى هَذَا فَالَّذِي لَمْ يُسْتَحَقَّ شَيْءٌ مِنْ نَصِيبِهِ يَرْجِعُ الاَّحَرُ عَلَيْهِ بِمَا فَوْتَهُ مِنَ المُنْفَعَةِ هَـلَـهِ الْمُـدَّةِ، وَهُنَـا اختِمَـالاتَ: أحدها: التَّسُويَةُ بَيْنَ القِسْمَةِ، والبَيْعِ.

الثَّانِي: الْفَرْقُ مُطْلَقًا.

الثَّالِثُ: إِلْحَاقُ مَا كَانَ مِنَ القِسْمَةِ بَيْعًا بِالبَيْعِ.

وَلا يُمْنَعُ دَيْنٌ عَلَى مَيَّتُ نَقَلَ تُرِكَتُهُ، فَظَهُورُهُ بَعْدَ القِسْمَةِ لا يُبْطِلُهَا، فَإِنْ قِيلَ هِيَ بَيْعٌ فَكَبَيْعِ التُّرِكَةِ قَبْلَ قَضَائِهِ، ويَصِحُ

(١) تنبيه: قوله: (فإن تعدُّد سبب استحقاقه توجُّه وجهان). انتهي.

الظَّاهر: أنَّ هذا من تتمَّة كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين، وأنَّ المصنّف قدَّم القرعة، وكذا قوله بعد ذلك بأسطرٍ: وهنا احتمالات: التَّسوية بين القسمة، والبيع.

(ق): قولي الشافعي

والثَّاني: الفرق مطلقًا.

والثَّالث: إلحاق ما كان من القسمة بيمًا للبيع، وأنَّ المُصنَّف قدُّم حكمًا غير ذلك.

فهذه ستُّ مسائل.

عَلَى الْأَصَحُ إِنْ قَضَى، فَالنَّمَاءُ لِوَارِثِ، كَنَمَاءٍ جَانٍ، لا كَمَرْهُونٍ.

قال في التُرْغِيبِ وَغَيْرِو: هُوَ المَشْهُورُ.

وَفِي الأَنْتِصَارِ: مَنْ أَدًى نَصِيبَهُ مِنَ اللَّيْنِ انْفَكُّ نَصِيبُهُ مِنْهَا كَجَانٍ.

وعنه يمنع بمدره. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورِ: لا يَرِثُونَ شَيْئًا حَتَّى يُؤَدُّوهُ، وَذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ. وَالرَّوَايَنَانِ فِي وَصِيَّةٍ بِمُعَيِّنٍ، وَنَصَرَ فِي الانْتِصَارِ المُنْغَ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَسْتَغْرِقْ التَّرِكَـةَ أَوْ كَـانَتْ الوَصِيَّـةُ بِمَجْهُـول مُنِعًا، ثُمُّ سَلَّمَ لِتَعَلَّقِ الإِرْثِ بِكُلِّ التَّرِكَةِ، بِمُخِلافِهِمَا فَلا مُزَاحَمَةَ، وَذَكَرَ مَنْعًا وَتَسْلِيمًا، هَلْ لِلْوَارِثِ، والدَّيْنُ مُسْتَغْرِقُ الإِيفَاءُ * ذَا عَاهِ

وَفِي الرَّوْضَةِ: الدَّيْنُ عَلَى مَيَّتٍ لا يَتَعَلَّقُ بِتَرِكَتِهِ، فِي الصَّجِيحِ مِنَ المَلْهَبِ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّ لَهُمْ أَدَاءَهُ وَقِسْمَةَ التَّرِكُــةِ بَيْنَهُــمْ قَالَ: وَكَذَا حُكُمُ مَالِ الْمُفْلِس

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

و وقد حكم مان المقريق في حِصَّة وَاحِدٍ وَلا مَنْفَذَ لِلآخَرِ بَطَلَتْ، لِعَدَمِ التَّعْدِيلِ، والنَّفْع. وَإِن اقْتَسَمَا فَحَصَلَ الطَّرِيقُ مَاءٍ، وَنَصُّهُ: هُو لَهُمَا مَا لَمْ يَشْتَرِطًا رَدُهُ، قَالَ الشَّيْخُ: قِيَاسُهُ جَعْلُ الطَّرِيقِ مِثْلَهُ يَبْقَى فِي نَصِيسِبِ قَالَ شَيْخُنَا: كَذَا طَرِيقُ مَاءٍ، وَنَصُّهُ: هُو لَهُمَا مَا لَمْ يَشْتَرِطًا رَدُهُ، قَالَ الشَّيْخُ: قِيَاسُهُ جَعْلُ الطَّرِيقِ مِثْلَهُ يَبْقَى فِي نَصِيسِبِ الآخَر مَا لَمْ يَشْتُرطُ صَرَّفَهَا عَنْهُ.

وَيْنِي كِتَابِ الْآدَمِيِّ: يُفْسَخُ بِعَيْبٍ، وَسَدُّ الْنُفْلَدِ عَيْبٌ.

وَنَقُلَ أَبُو طَالِبٍ فِي مَجْرَى المَاءِ: لا يُغَيِّرُ مَجْرَى المَاءِ وَلا يَضُرُّ بِهِذَا إلاَّ أنْ يَتَكَلُّفَ لَهُ النُّفَقَةَ حَتَّى يُصْلِحَ مَسِسِلَهُ، وَمَـنْ وَقَعَتْ ظُلَّةً فِي حَقَّهِ فَلَهُ، وَٱللَّهُ سُبُحَانَهُ أَعْلَمُ.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

إِذَا تَدَاعَيَا عَيْنًا بِيَدِ أَحَدِهِمَا حَلَفَ وَهِيَ لَهُ، وَلا يَثْبُتُ المِلْكُ بِذَلِكَ كَثْبُوتِهِ بِالنِّينَةِ، فَلا شُفْعَةَ لَهُ بِمُجَرَّدِ النِّدِ، وَلا تَصْمَـنُ عَاقِلَةُ صَاحِبِ الحَاثِطِ المَاثِل بمُجَرَّدِ اليَدِ؛ لآنَ الظَّاهِرَ لا تَثْبُتُ بهِ الحُقُوقُ، وَإِنْمَا تُرَجَّحُ بهِ الدَّعْوَى، ثُمَّ فِسي كَـلام القَـاضِي فِي مَسْأَلَةِ النَّافِي لِلْحُكْم بيَمْيَن المُدَّعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَكَذَا فِي الرَّوْضَةِ، وَفِيهَا: إنَّمَا لَمْ يَخْتَجْ إلَى دَلِيل لَآنَ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ.

وَفِي النَّمْهِيدِ: يَدُهُ بَيِّنَةً، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَيْنًا فَدَلِيلُ العَقْلِ عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بَيِّنَةٌ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَدْعُـوَ الحَـاكِمَ أَنَّ الحُكْمَ بثُبُوتِ العَيْن لَهُ دُونَ الْمَدَّعِي، وَبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْن، كَذَا قَالَ، وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا أَنْ يَحْكِيَ فِي الحُكْم صُورَةَ الحَــال، كَمَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا فِي قِسْمَةِ عَقَارِ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ المِلْكُ.

وَعَلَى كَلامِ أَبِي الخَطَّابِ: يُصَرِّحُ فِي القِسْمَةِ بالحُكْم، وَأَمَّا عَلَى كَلامِ غَيْرِهِ فَلا حُكْم، وَإِنْ سَأَلَهُ المُدَّعَى عَلَيْـهِ مَخْضَـرًا بِمَا جَرَى أَجَابَهُ، وَيَذْكُرُ فِيهِ أَنَّ الحَاكِم بَقَّى العَيْنَ بَيِدِهِ لأَنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ مَا يَرْفَعُهَا وَيُزيلُهَا.

وَإِنْ كَانَتْ بِيَدَيْهِمَا كَعِمَامَةٍ بِيَدِ وَاحِدٍ شَيْءٌ مِنْهَا وَبَقِيْتُهَا بِيَدِ الآخَرِ تَحَالَفَا وَهِيَ بَيْنَهُمَا، فَيَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى النَّصْف

وَفِي النَّرْغِيْبِ: وَعَنْهُ: يَقْرَعُ، فَمَنْ قَرَعَ أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ.

وَفِي البُخَارِيِّ (٢٥٢٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضيَ الله عنه «أَنْ النَّبِيُّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ البَمِينَ فَأَسْرَعُوا، فَـأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينَ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ.

َ قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: هَٰذَا فِيمَنْ تُسَاوَوا فِي سَبَبِ الاسْتِحْقَاقِ، كَكُوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ مُدُّعِيهِ وَيُرِيــدُ يَحْلِـفُ، وَيَسْــتَحِقُهُ إِلاَّ أَنْ يَدَّعِي وَاحِدٌ نِصْفَهَا فَأَقَلَّ، والآخِرُ كُلُّهَا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ، فَيُصَدُّقَ مَدُّعِي الْآقَلُ بِيَعِينِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ أَبِسي مُوسَى وَأَبُو الفَرَجِ: يَتَحَالَفَانِ، فَإِنْ قَوِيَتْ يَدُ أَحَدِهِمَا كُحْيَوَانِ وَاحِدٍ سَائِقُهُ أَوْ آخِذٌ بزِمَامِهِ.

وَقِيلَ: غَيْرُ مُكَارٍ، والآخَرُ رَاكِبُهُ أَوْ عَلَيْهِ حِمْلُهُ، أَوْ قَمِيصٌ وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمَّهِ، والآخَرُ لابِسُهُ، فَهُوَ لِلنَّانِي، ويُقَدَّمُ رَاكِبُ

وَإِنْ كَانَّتْ بِيَدِهِمَا مُشَاهَدَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ بِيَدِ وَاحِدٍ مُشَاهَدَةً، والآخَرِ حُكْمًا عُمِلَ بِالظَّاهِرِ، فَلَوْ نَازَعَ رَبُّ الدَّارِ خَيَّاطًا، فِيهَا فِي إِبْرَةِ أَوْ مِقَصٌّ أَوْ قَرَّابًا فِي قِرْبَةٍ فَهِيَ لِلنَّانِي، وَعَكْسُهُ النَّوْبُ، والحَبُّ.

وَإِنْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ أَوْ مِصْرَاعٍ لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ فَلِرَبُهَا، وإلاَّ فَبَيْنَهُمَا، وَنَصُّهُ: لِرَبُّهَا مُطْلَقًا، كَمَا يَدْخُلُ فِي بَيْع.

. وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا، وَكَذَا مَا لا يَدْخُلُ فِي البَيْعِ وَجَرَتْ العَادَةُ بِهِ وَمَا لَمْ تَجْرِ بِهِ عَادَةً فَلِمُكْتَرِ وَإِنْ تَنَازَعَ زَوْجَانِ أَوْ وَرَثَتُهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرَثَةُ الآخَرِ وَلَوْ أَنْ أَحَدَهُمَا مَمْلُوكَ نَقَلَهُ مُهَنّا فِي قُمَاشِ البَيْتِ، فَمَا صَلُحَ لِلرَّجُل فَهُوَ لَهُ وَعَكُسُهُ بِعَكْسِهِ، وإلاَّ فَبَيْنَهُمَا.

وَقَيلَ: وَلا عَادَةً، نَقَلَ الآثْرَمُ المُصْحَفَ لَهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ لا تُقْرَأُ أَوْ لا تُعْرَفُ بذَلِكَ فَلَهُ.

(ش): الإمام الشافعي

وَكَذَا صَانِعَانِ فِي آلَةِ دُكَّانِهِمَا، فَالَةُ كُلُّ صَنْعَةٍ لِصَانِعِهَا، وَقَالَ القَاضِي فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ: إِنْ كَانْ بِيَدِهِمَا المُشَاهَدَةُ فَبَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا الْمُشَاهَدَةُ فَلَهُ، وَيَتَوَجُّهُ طَرْدُهُ فِيمَا تَقَدُّمَ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَكَلامُ القَاضِي فِي التَّمْلِيقِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُدَّعِيَ مَتَى كَانَ بِيَدَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُونَا بِدُكَّانِ كَالزَّوْجَيْنِ.

وَإِنْ كَانَتِ بِيَدِ ثَالِثٍ فَادْعَاهَا لِنَفْسِهِ حَلْفَ لِكُـلِّ وَاحِـدٍ يَمِينُـا، فَإِنْ نَكَـلَ أخذاهَـا مِنْـهُ وَبَدْلَهَـا وَاقْتَرَحَـا عَلَيْهَـا وَقِيـلَ يَقْتُسِمَانِهِمَا كَنَاكِل مُقِر لَهُمَا.

وَقِيلٌ: مَنْ قَرَعَ مِنْهُمَا وَحَلَفَ فَلَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: ۚ قَدْ يُقَالُ تُجْزِئُ يَمِينٌ وَاحِدَةً، وَيُقَالُ: إِنَّمَا تَجِبُ العَيْنُ يَقْتُرِعَانِ عَلَيْهَا، ويُقَالُ: إذَا افْتَرَعَا عَلَى العَيْنِ ۖ فَمِنْ

قُرِعَ فَلِلاَخَرِ أَنْ يَدُّعِيَ عَلَيْهِ بِهَا، وَيُقَالُ: إِنَّ القَارِعَ هُنَا يَخْلِفُ ثُمَّ يَأْخُذُهَا، لآنُ النَّكُولَ غَايَتُهُ أَنَّهُ بَدَلَ"، والمَطْلُوبُ لَيْسَ لَهُ هُنَا بَدَّلُ العَيْنِ فَيَجْعَلُ كَالْمَقِرِّ، فَيَخْلِفُ الْمَقَرُّ لَهُ، وَإِنْ أَقَرُّ لاَّحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ حَلَفَ وَهِيَ لَهُ، والاَّصَحُّ: وَيَخْلِفُ الْمَقَرُّ لِلاَّخَرِ، فَإِنْ نَكُلَ أَخَذَ هِنْهُ بَدَلَهَا، وَإِذَا أَخَذَهَا الْمَقَرُّ لَهُ فَأَقَامُ الاَّخَرُ بَيِّنَةً أَخَذَهَا هِنْهُ.

قَالَ فِي الرَّوْضَةِ: وَلِلْمَقَرِّ لَهُ قِيمَتُهَا عَلَى الْقِرِّ، وَإِنْ قَالَ لاَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ فَصَدُقَاهُ لَمْ يَخْلِفْ، وَإِلاَّ خَلَفَ يَمِينَا وَاحِـدَةً، وَيَقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ حَلَفَ وَهِي لَهُ، فَصِّ عَلَيْهِ، فُمُ إِنْ بَيْنَهُ قُبلَ كَتَنْبِينِهِ الْبِتِدَاءُ

ُ وَنَقَلَ المَيْمُونِيُّ: إِنْ أَبَى اليَمِينَ مَنْ قَرَعَ أَخَذَهَا أَيْضًا، وَقِيلَ لِجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: لا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ثَبَتَ الحَقُّ لآحَدِهِمَا لا بعَيْنِهِ بإقْرَارِهِ، وَإِلاَّ لَصَحَّتُ الشَّهَادَةُ لآحَدِهِمَا لا بعَيْنِهِ، فَقَالُوا: الشَّهَادَةُ لا تَصِحُّ لِمَجْهُولِ وَلا بهِ.

َ وَلَهُمَّا القُّرْعَةُ بَعْدَ تَخْلِيفِهِ الوَاجِبَ وَقَبْلَهُ، فَإِنْ نَكُلَ قُدُّمَتْ، وَيَخْلِف لِلْمَقْرُوعَ إِنْ كَذَّبُهُ، فَإِنْ نَكُلَ أَخْذَ مِنْـهُ بَدَلُهَـا، وَإِنْ انْكَرَهُمَا الثَّالِثُ وَلَمْ يُنَازِعْ فَنَقَلَ الجُمَاعَةُ وَجَزَمَ بِهِ الْآكَثُرُ: يَقْرَعُ، كَإِفْرَارِهِ لآخَدِهِمَا لا بعَيْنِهِ.

وَفِي الوَاضِحِ: وَحَكِّى أَصْحَابُنَا لا يَقْرَعُ، لأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمَا حَقَّ، كَشَهَادَةِ البَيِّنَةِ بِهِمَا لِغَيْرِهِمَا، وَتُقِرُّ بِيَسَاهِ حَتَّى يَظْهَرَ رَبُهَا، وَكَذَا فِي التَّعْلِيقِ مَنْعَا، أَوْمَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، ثُمَّ تَسْلِيمًا، فَعَلَى الآوَّلِ إِنْ أَخَذَهَا مَنْ قَرَعَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَـا لِلاَّحَـرِ فَقَـدْ مَضَى الحُكُمُ، نَقَلَهُ الرُّوذِيُّ.

وَيْنِي التَّرْغِيبِ فِي الَّتِي بِيَدِ ثَالِثٍ غَيْرُ مُنَازَعِ وَلا بَيِّنَةٍ كَالَّتِي بِيَدَيْهِمَا، وَذَكَرَهُ ابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرُهُ

قَالَ ۚ فِي التَّرْغِيبِۚ: وَلَوْ اَدَّعَى أَخَدُهُمَا الكُلُّ، والآخَرُ النَّصْٰفَ فَكَالَّتِي بِيَدَيْهِمَا، إِذْ اَليَّـدُ المُسْتَحَقَّةُ الوَضْعِ كَمَوْضُوعَةِ، وَفِيهِ: لَوْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَهَا فَصَدُقَقَ أَحَدَهُمَا وَكَذَّبَ الآخَرَ وَلَمْ يُنَازِعَ فَقِيلَ: يُسَلِّمُ إِلَيْهِ.

وَقِيلَ: يَحْفَظُهُ حَاكِمٌ.

وَقِيلَ: يَبْقَى بِحَالِهِ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ وَابْنُ مَنْصُورٍ فِي الَّتِي قَبِلَهَا: لِمُدَّعِي كُلِّهَا نِصِفُهَا، وَمَنْ قَرَعَ فِي النَّصْف حَلَف وَأَخَذَهُ، وَإِنْ لَـمْ تَكُـنْ بِيَـدِ أَحَدٍ فَنَقَلَ صَالِحٌ وَحَنْبَلَ: هَلْ لاَّحَدِهِمَا بَقُرْعَةٍ كَالَّتِي بِيَدِ ثَالِث.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا، كَأَلْتِي بِيَدَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ ثم ظَاهِرٌ عُمِلَ بِهِ، فَلَوْ تَنَازَعَا عَرْصَةً بِهَا شَجَرٌ أَوْ بِنَاءٌ لآحَلِهِمَا. وَقِيلَ: بَبَيَّنَةٍ فَهِيَ لَهُ، وَإِنْ تَنَازَعَا مُسْنَاةً بَيْنَ نَهَرَ أَحَلِهِمَا وَأَرْضِ آخَرَ فَبَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: لَرَبُّ النَّهَرِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَإِنْ تَنَازَعَا جَدَارًا بَيْنَ مِلْكَيْهِمَّا فَبَيْنَهُمَّا وَيَتَحَالَفَانِ، وَيَحْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا لِلآخَرِ أَنَّ اصْفَهُ لَهُ.

قال في المُغْنِي: وَيَجُوزُ: أَنْ كُلُهُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا بِبِنَاءِ أَحَدِهِمَا أَوْ مُتُصِلاً بِهِ اتَّصَالاً لا يُمْكِنُ إِحْدَاقُهُ عَادَةً. وَقِيلَ: أَوْ أَمْكَنَ أَوْ لَهُ سُتُرَةً أَوْ أَزَجًّ.

وَقِيلَ: أَوْ جُذُوعٌ، فَهُوَ لَهُ بِيَمِينِهِ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: لَا يُقَدَّمُ صَاحِبُ الجُدُوعِ، وَيُحْكَمُ لِصَاحِبِ الآرَجُ، لآنَّهُ لا يُمْكِنُ حُدُونُهُ بَعْدَ كَمَـالِ البِنَـاء، وَلآنَـا قُلْنَا: لَهُ وَضْعُ خَشْبَةٍ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ إِذَا لَمْ يَضُرُّ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ ذَلالَةٌ عَلَى اليّدِ، بِخِلافِ الآرَجِ فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ عَمَلُهُ عَلَى حَائِطٍ جَارِهِ، وَإِنْ تَنَازَعَ رَبُّ عُلُو وَسَفُل سَقْفًا بَيْنَهُمَا فَهُوَ لَهُمَا.

وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ: لِرَبِّ العُلُوِّ، وَإِنْ تَنَازَعَا سُلُمًا مَنْصُوبًا أَوْ دَرَجَةً فَلِرَبِّ العُلُوِّ، فَإِنْ كَانْ تَحْتَ الدَّرَجَةِ مَسْكُنَّ.

وَقِيَلَ: أَوْ فِيهَا طَاقَةٌ وَنَحُوهَا فَهِي بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَنَازَعَا الصَّحْنَ، والدُّرَجَةَ فِي الصَّذَرِ فَبَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَسَطِ، فَمَا إِلَيْهَا بَيْنَهُمَا، وَمَا وَرَاءَهُ لِرَبِّ السُّفُلِ.

وَقِيلَ: أَبَيْنَهُمَا، والوَجْهَانِ إِنْ تَنَازَعَ رَّبُّ بَابِ بِصَدْرِ الدُّرْبِ وَرَبُّ بَابِ بِوَسَطِهِ فِي صَدْرِ الدُّرْبِ.

فُصْلُ

وَمَنِ أَدُّعِيَ عَلَيْهِ عَيْنٌ بِيَدِهِ فَأَقَرُّ بِهَا لِحَاضِرٍ مُكَلَّفٍ فَصَدَّقَهُ فَكَأَحَدِ مُدَّعِيَيْنِ عَلَى ثَالِثِ أَفَرٌ لَهُ الثَّالِثُ، زَادَ فِسَيَ الرُّوْضَةِ هُنَا: كَقَوْلِهِ هُنَاك، وَإِنْ كَذَبَهُ وَجَهِلَ لِمَنْ هِيَ أَوْ جَهِلَهُ رَبُّ اليَدِ ابْتِدَاءً مُدَّعٍ وَاحِدٌ بِيَمِينِهِ، بِنَاءً عَلَى رَدِّ اليَمينِ.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَقِيلَ: بَبِّينَةٍ، فَيَأْخُذُهَا حَاكِمٌ.

وَقِيلَ: تُقَرُّ بِيَدِ رَبِّ الْيَدِ، وَذَكَرَهُ فِي الْمُحَرِّرَ، والْمُذْهَبِ، وَصَعَّفَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَعَلَيْهِمَا: يَحْلِفُ لِلْمُدَّعِي، وَإِنْ عَادَ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ أَوْ لِثَالِتْ لَمْ يُقْبَلُ، فِي ظَاهِرِ المُغْنِي وَغَيْرُهِ.

وَفِي اَلْمَحَرُّرِ وَغَيْرِهِ: يُقَبِّلُ عَلَىَ الرَّابِعِ خَاصَةً (م ١)(١).

ثُمَّ إِنْ عَادَ الْلَقَرُّ لَهُ أَوَّلاَ إِلَى دَعْوَاهُ لَمَ يُقْبَلْ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ ذَلِكَ فَوَجْهَانِ (م ٢)(٢).

وَإِنْ أَقَرَّتْ بِرِقَّهَا لِشَخْصُ أَوْ كَانَ الْقُرُّ بِهِ عَبْدَاً فَكَمَال غَيْرِهِ، وَعَلَى الَّذِي قُبْلَهُ يُعْتِقَان، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ فِي أَصْلِ المَسْأَلَةِ: أَنَّ القَاضِيَ قَالَ: يَبْقَى عَلَى مِلُكِ الْقِرِّ، فَيُصِيرُ وَجُهَا خَامِسًا، وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِمَجْهُولٍ قِيلَ: عَرَّفَهُ، وإلاَّ جَعَلَتْك نَاكِلاً، فَإِنْ عَادَ ادْعَاهَا فَقِيلَ تُسْمَعُ لِعَدَم صِحَّةٍ قَوْلِهِ.

وَقِيلَ: لا، لاغْتِرَافِهِ أَنَّهُ لا يَمْلِكُهَا (م ٣)^(٣).

وَفِي التَّرْغِيبِ إِنْ أَصَرَّ حَكَمَ عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ، فَإِنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ هِيَ لِي لَمْ يُقَبُلْ، فِي الآصَحَّ، قَالَ: وَكَذَا يَخْرُجُ إِذَا كَذُبُّهُ المَقَرُّ لَهُ ثُمَّ ادْعَاهَا لِنَفْسِهِ.

وَقَالَ: غَلِطْت، وَيَدُهُ بَاقِيَةً.

وَإِنْ أَقَرُّ لِغَائِبِ أَوْ غَيْرِ مُكَلُّفٍ وَلِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ فَهِيَ لَهُ.

ذَاَدَ ابْنُ رَزِينِ: وَيَحْلِفُ مَعَهَا، عَلَى رَأْيَ، وإلاَّ أَقَرُتْ بِيَدِهِ، وَلِلْمُدَّعِي تَحْلِيفُهُ أَنَّهُ لا يَسْتَحِقُ دَفْعُهَا، إلَيْهِ، فَإِنْ نَكَلَ غَــرِمَ بَدَلَهَا فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي اثْنَيْنِ فَبَدَلانِ، فَإِنْ أَقَامُ بَيِّنَةُ أَنَّهَا لِمَنَّ سَـــمُّاهُ سَــمُاهُ سَــمِعْت لِفَــائِدَةِ زَوَالِ التَّهْمَــةِ وَسُــقُوطِ اليَّسِينِ، وَعَنْــهُ: ويَقْضِي بِالمِلْكِ إِنْ قُدِّمَتْ بَيَّنَةُ دَاخِلٍ وَكَانَ لِلْمُودِعِ، والمُسْتَأْجِرِ، والمُسْتَعِيرِ المحاكَمَةُ.

وَقَدُمُ الشَّيْخُ: لا يَقْضِي، لآنَّهُ لَمُّ يَدَعْهَا الغَائِبُّ وَلا وَكِيلُهُ، وَتَقَدَّمُ أَنَّ الدَّعْوَى لَهُ لا تَصِحُ إلاَّ تَبَعًا، وَذَكَـرُوا أَنَّ الحَـاكِمَ يَقْضِي عَنْهُ، وَيَبِيعُ مَالَهُ، فَلا بُدُّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَنَّهُ لِلْفَائِبِ، وَأَعْلَى طَرِيقِهِ البَيِّنَةُ، فَيَكُونُ مِـنَ الدَّعْـوَى لِلْغَـائِبِ تَبَعًـا أَنْ مُطْلَقًـا، لِلْحَاجَةِ إِلَى إِيفًاء الحَاضِر وَبَرَاءَةِ ذِمَّةِ الغَائِبِ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن عاد ادّعاها لنفسه أو لثالث لم يقبل في ظاهر المغني وغــيره. وفي المحـرّر وغـيره: يقبــل علــى الرّابــع خاصّةً). انتهى.

قطع بما في الحرَّر صاحب الرَّعايتين، والحاوي، والنَّظم، والمنوَّر، والزَّركشيُّ وغيرهم.

وتابع صاحب المغني الشَّارح وابن رزينٍ.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (ثمّ إن عاد المقرّ له أوّلا إلى دعواه لم يقبل، وإن عاد قبل ذلك فوجهان). انتهى.

يعني: إذا كان في يده شيءٌ فأقرُّ به لغيره فكذَّبه المقرُّ له ثمَّ عاداً ادَّعاها فتارةً يدَّعيها قبل أن يدَّعيهـــا المقرُّ، وتـــارةً يدَّعيهــا بعــد أن يدَّعيها، فإن ادَّعاها بعد أن ادَّعاها المقرُّ لم يقبل، وإن ادَّعاها قبله فوجهان، وأطلقهما في الحُرَّر وشرحه، والنَّظم، والرَّعابتين، والحــــاوي الصّغير، ذكروه في الإقرار.

أحدهما: لا يقبل، وبه قطع الآدميُّ في منوِّره، وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

والوجه الثَّاني: يقبل.

(٣) (مسألة - ٣): قوله: (وإن أقرّ بها لمجهول قبل عرّفه، والاّ جعلتك ناكلا، فإن عاد ادّعاهـا فقيـل: تسـمع لعـدم صحّـة قولـه، وقبل: لا، لاعترافه أنّه لا يملكها). انتهى.

وأطلقهماً في الكافي، والحرَّر، والرُّعاية الصُّغرى، والحاوي الصُّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم:

أحلهما: تسمع.

قال في الرَّعاية الكبرى: قبل قوله في الأشهر.

والوجه الثَّاني: لا تسمع، لاعترافه أنَّه لا يملكها، صحَّحه في تصحيح الحرَّر، والنَّظم في باب طريق الحكم وصفته.

وأطلقهما في هذا الباب.

فَصلُ

وَلا تَصِيحُ الدُّعْوَى وَلا تُسْمَعُ وَلا يُسْتَخْلَفُ فِي حَقٌّ لِلَّهِ، كَمِيَادَةٍ وَحَدٌّ وَصَدَقَةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَلْرٍ.

ُ وَفِي التَّعْلِيقِ: شَهَادَةُ الشَّهُوهِ دَعُوَى، وَتُقْبَلُ بَيِّنَةٌ عِنْقٍ وَلَوْ الْنَكْرَهُ العَبْك، ذَكَرَهُ اللَّيْمُونِيُّ، وَذَكَرَهُ فِي المُوجَزِ، والتَّبْصِرَةِ. وَفِي الرَّعَايَةِ: تَصِحُّ دَعْوَى حِسْبَةٍ.

قِيلَ لَأَحْمَدَ فِي بَيُّنَةٍ اِلزُّنَا تَخْتَاجُ إِلَى مُدّعٍ، فَلَكَرَ خَبَرَ أَبِي بَكْرَةً، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ مُدّعٍ.

وَتَصِحُ قَبْلُهَا السُّهَادَةُ بِهِ وَيِحَقُّ آدَمِي عَبْرٌ مُعَيِّنِ، كَوَتْفَوْ عَلَى الفُقْرَاءِ أَوْ مَسْجدِ أَوْ وَصَيْبُةٍ لَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَعَقُوبَةُ كَذَّابَ مُفْتَرَ عَلَى النَّاسِ، وَالْمَتَكُلِّمَ فِيهِمْ وَتَقَدَّمْ فِي التَّغْزِيرَ كَلامُ أَخْمَلَ، والآصْحَاب، قَـالَ شَيْخُنَا فِي حِفْظِ وَقْفِ وَغَيْرِهِ بِالنَّبَاتِ عَنْ خَصْم مُقَدَّر: تُسْمَعُ الدَّعْوَى، والشَّهَادَةُ فِيهِ بِـلا خَصْم، وَهَـذَا قَـدُ يَدْخُلُ فِي كِتَـابِ القَاضِي، وَفَاقِدَتُهُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةُ كَفَاقِدَةً كَفَاقِدَةً عَلَى الشَّهَادَةِ، وَهُوَ مِثْلُ كِتَابِ القَاضِي، إذْ كَانَ فِيهِ ثُبُوتُ مَحْضٌ فَإِنَّهُ هَنَـاكَ يَكُونُ مُـدَّعِ فَقَدْ بِلا مُدْعَى عَلَيْهِ حَاضِر، لَكِنْ هُنَا المُدْعَى عَلَيْهِ مُتَخَوَّفٌ.

وَإِنَّمَا الْمُدَّعِي يَطْلُبُ مِنَّ القَاضِي سَمَاعَ البَيَّنَةِ أَوْ الإقْرَارَ، كَمَا يُسْمَعُ ذَلِكَ شُسهُودُ الفَرْعِ، فَيَقُـولُ القَاضِي ثَبَـتَ ذَلِـكَ عِنْدِي بِلا مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ قَوْمٌ مِنَ الفُقَهَاءِ وَفَعَلَهُ طَائِفَةٌ مِنَ القُضَاةِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا طَوَائِفُ مِـنَ الحَنَفِيَّةِ، والشَّافِعِيَّةِ، والحَنْبَلِيَّةِ، لآنَّ القَصْدُ بالحُكْم فَصَلُ الحَصُومَةِ.

وَمِنْ قَالِمَ بِالْخَصْمِ اللَّهَجُّرُ نَصَبَ الشُّرُّ ثُمَّ قَطَعَهُ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا أَيْضُنَا مَا ذَكَرَهُ القَاضِي مِن أَحْتِيَالِ الحَبَقِيَّةِ عَلَى سَمَاعِ البَيِّنَةِ مِنْ غَيْرِ وُجُود مُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنَّ المَشْتَرِيَ الْمَقْدِ، لَهُ بِالبَيْعِ قَدْ فَبَصَ الْمِبِيعَ وَمَثَلُمَ الثَّمَنَ، فَهُوَ لَا يَدَّعِي شَيْئًا وَلا يُدْعَى عَلَيْهِ شَسَيْءٌ، وَإِنْمَنَا غَرَضُهُ تَثْبِيتُ الإَفْرَارِ أَوْ العَقْدِ، والْمَقْصُودُ سَمَاعُ القَاضِي البَيِّنَةَ وَحُكْمُهُ بِمُوجِبِهَا، مِنْ غَيْرٍ وُجُودٍ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَمِنْ غَيْرِ مُدَّعِ عَلَى أَحَدِ لَكِنْ خَوْفًا مِنْ حُدُوثِ خَصْمٍ مُسْتَقْبَلٍ، فَيَكُونُ هَذَا الثَّبُوتُ خَجَّةً بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ القَاضِي يَسْمَعُ البَيْنَةَ بِلا هَذِهِ الدُّعْرَى، وإلاً امْتَنَعَ مِنْ سَمَاعِهَا مُطْلَقًا، وَعَطَّلَ هَذَا الْمُقْصُودُ الَّذِي اخْتَالُوا.

ُ قَالَ شَيْخُنَا: وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ هُوَ لا يَخْتَاجُ إِلَى هَلَا الاخْتِيَال، وَأَظُنُّ الشَّافِعِيَّة مُوَافِقِيهِ فِي إِنْكَارِ هَــٰذَا عَلَى الحَنَفِيَّةِ، مَعَ أَنْ جَمَاعَاتٍ مِنَ القُضَاةِ الْمُتَأْخِرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، والحَنْبَلِيَّةِ دَخَلُوا مَعَ الحَنفِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَسَمُوهُ الحَصْمَ المُسَخَّرَ.

وَأَمَّا عَلَى أَصْلِنَا الصَّحِيحِ وَأَصَلِ مَالِكِ، فَإِمَّا أَنْ نَمْنَعَ اللَّعْوَى عَلَى غَيْرِ خَصْم مُنَازَعِ فَتَثَبْتُ الحُقُوقَ بِالشَّهَادَاتِ عَلَى الشَّهَادَاتِ، كَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَإِمَّا أَنْ تُسْمَعَ اللَّعْوَى، والبَيِّنَةُ بِـلا خَصْم، كَمَا ذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ المَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلام الإمَامِ أَحْمَلَا وَأَصَّحَابِنَا فِي مَوَاضِع، لآنًا نَسْمَعُ اللَّعْـوَى، والبَيِّنَةَ عَلَى الفَائِبِ، والمُمْتَنِع، وَكُذَا الْحَاضِرُ فِي النَّعْرُ فِي المُنْتَعِم، وَأَصْبَ فِي اللَّعْوَى، وَإِنْمَا قَالَ بِمَحْضَرِ مِنْ حَصْمَيْنِ جَازَ اسْتِمَاعُ وَقَبْـولُ البَيِّنَةِ وَيُ كَلَّى اللَّعْوَى، والبَيِّنَةِ، ثُمَّ احْتَالُ لِعَمَلِ ذَلِيكَ صُورَةً بِـلا حَقِيقَةٍ، وَلاَنْ أَحْدِهِمَا عَلَى الآخُورِ مِن اشْتَرَطَ خَصُورَ الحَصْمِ فِي اللَّعْوَى، والبَيِّنَةِ، ثُمَّ احْتَالُ لِعَمَلِ ذَلِيكَ صُورَةً بِـلا حَقِيقَةٍ، وَلاَنْ

قَالَ: وَقَالَ أَصْحَابُنَا: كِتَابُ الْحَاكِمَ كَشُهُودِ الفُرْعِ، قَالُواَ لَآنَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يَحْكُمُ بِمَا قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ، لآنَ إغلامَ القَاضِي لِلْفَاضِي قَائِمٌ مَقَامَ إغلام الشَّاهِدَيْنِ، فَجَعَلُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابِ الحَاكِمِ وَشُهُودِ الفَرْعِ قَائِمًا مَقَامَ غَيْرِهِ، وَهُـوَ بَـدَلُّ عَـنْ شُهُودِ الآصل، وَجَعَلُوا كِتَابَ القَاضِي كَخِطَابِهِ، وَإِنَّمَا خَصُّوهُ بِالكِتَابِ لآنَّ العَادَةَ تُبَاعِدُ الحَاكِمَيْنِ، وإلاَّ فَلَوْ كَانَا فِي مَحَـلً وَاحِدِ كَانَ مُخَاطَبَةُ أَحَدِهِمَا لِلاَخْرَ الْبَلْغَ مِنْ الْكِتَابِ.

وَبَنَوْا فَلِكَ عَلَى أَنَّ الحَاكِمَ يَنْبُتُ عِنْلَهُ بِالشَّهَاوَةِ مَا لَمْ يَحْكُمْ بِهِ وَالَّهُ يُعْلِمُ بِهِ حَاكِمًا آخِرَ لِيَحْكُمْ بِهِ كَمَا يُعْلَمُ الفُرُوعُ بشَهَادَةِ الْأَصُولِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْمَا يَصِعُ إِذَا سُمِعَتْ الدُّعْوَى، والبَّيِّنَةَ فِي غَيْرٍ وَجَّهِ خَصْمٍ، وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ كُلِّ مَا يَثْبَتُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ يُثَبِّتُهُ القَاضِي بِكِتَابِهِ، وَلآنُّ النَّاسَ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى إثْبَاتِ حُقُوقِهِمْ وَإِثْبَاتُ القُضَاةِ أَنْفَعُ لآنُهُ كُفِّى مُؤْنَةَ النَّظَرِ فِي الشَّهُودِ وَبِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى الحُكْمَ فِيمَا فِيهِ شُبْهَةٌ أَوْ خِلَافَ لِدَفْعٍ، وَإِنْمَا يَخَافُونَ مِنْ حَصْمَ حَادِثِ. ُ وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي: لِنَاقِبِ الإِمَامِ مُطَالَبَةُ رَبِّ مَال بَاطِنِ بِزَكَاةٍ إِذَا ظَهَرَ لَهُ تَقْصِيرٌ وَفِيمَا أَوْجَبَهُ كَنَذْرٍ وَكَفَّارَةٍ وَجُهَانِ، وَفِي الْخِلافِ فِيمَنْ تَرَكَ الزُّكَاةَ: هِيَ آكَدُ، لاَنْ لِلإِمَامِ أَنْ يُطَالِبَ بِهَا بِخِلافِ الكَفَّارَةِ، والنَّذْرِ.

وَفِي الانْتِصَار فِي حَجْرِهِ عَلَى مُفْلِس الْزُكَأَةِ، كَمَسْأَلَتِنَا إِذَا ثَبْتَ وُجُوبُهَا عَلَيْهِ لا الكَفَّارَةِ^(١).

وَفِي التَّرْغِيبِ مَا شَمِلَهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، والآدَمِيَّ كَسَرِقَةٍ تُسْمَعُ الدُّعْوَى فِي المَال وَيَحْلِفُ مُنْكِرٌ وَلَوْ عَادَ إِلَى مَالِكِهِ أَوْ مَلَكَهُ سَارِقُهُ لَمْ تُسْمَعْ، لِتَمَحُّضِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ فِي السَّرِقَةِ: إِنْ شَهِدْت بِسَـرِقَةٍ قَبْـلَ الدُّعْــوَى فَــاْصَحُّ الوَجْهَيْــنِ لا تُسْمَعُ، وَتُسْمَعُ إِنْ شَهدَت أَنْهُ أَبَاعَهُ فَلانًا.

وَفِي الْمُغْنِي كَسَرَقَٰتِهِ وَزِنَاهُ بِأَمْتِهِ لِمَهْرِهَا تُسْمَعُ، ويَقْضِي عَلَى نَاكِلٍ بِمَال، وَقَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ. وَلا تُقْبَلُ يَمِينٌ فِي حَقَّ آدَمِيًّ مُعَيَّن إِلاَّ بَعْدَ الدَّعْوَى وَشَهَادَةِ الشَّاهِدِ، وَيْي الرَّعَايَةِ: والتَّزُكِيَةِ.

وَفِي النُّرْغِيبِ: يَنْبَغِي أَنْ تَتَقَّدُّمَ شَهَّادَةَ الشَّاهِدِ وَتَزْكِيَتُهُ اليَّمِينُ.

وَلاْ تُقْبَلُ شَهَادَةٌ قَبْلَ الدُّعْوَى، وَقَبْلَهَا فِي التُّعْلِيق، والانْتِصَار، والمُغْنِي إنْ لَمْ يَعْلَمْ بهِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ غُرِّيبٌ، وَذَكَرَ الأَصْحَابُ: تُسْمَعُ بالوَكَالَةِ مِنْ غَيْر خُضُور خَصْمُ، وَنَقَلَهُ مُهَنًّا.

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ فِي َالبَلَدِ، وَبَنَاهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى القَضَاءِ عَلَى اَلغَاثِب، والوَصِيَّةُ مِثْلُهَا.

قَالَ شَنْخُنَا: الوَكَالَةُ إِنْمَا تُثْبِتُ اسْتِيفَاءَ حَقَّ أَوْ إِبْقَاءَهُ بِحَالِهِ، وَهُوَ مِمَّا لا حَقَّ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ فِيهِ، فَإِنْ دَفْعَهُ إِلَى هَـٰذَا الوَكِيلِ، والى غَيْرِهِ سَوَاءٌ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا رِضَاهُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ يَجْعَلُ لِلْمُوكَلِ عَلَيْهِ فِيهَا حَقَّا، وَلِهَذَا لا تَجُوزُ الخُصُومَةُ إِلاَّ بِرِضَا الْحَصْمِ، لَكِنْ طَرْدُ العِلَّةِ ثَبُوتُ الحَوَالَةِ بِالحَقِّ مِنْ غَيْرٍ حُضُورِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ، لِعَـدَمِ اعْتِبَارِ رِضَاهُ، والوَفَاةُ وَعَـدَدُ الوَثَاءُ وَعَـدَدُ الوَفَاةُ وَعَـدَدُ الوَفَاءُ وَعَـدَدُ الْوَفَاءُ مَنْ غَيْر حُضُور المَدين، والمُودِع.

وَلُو ادْعَى أَنَهُ ابْتَاعَ دَارَ زُيْدٍ الْغَايِبِ فَلَهُ أَن يُثْبِتَ فَلِكَ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ مَنِ اللّارُ فِي يَدِه، وَحَاصِلُهُ أَنْ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنَ أَوْ وَعِنْدَهُ عَيْنَ فَإِذَا لَمْ يُغْتَبُرُ وَضَاهُ فِي إِقْبَاضِهَا أَنْ إِخْرَاجِهَا عَنْ مِلْكِهِ لا يُغْتَبُرُ حُصُورُهُ فِي ثَبُوتِهَا، وَعَلَى هَـلَا فَيَجُورُ أَنْ تُثْبَتُ السَّهَادَةُ، وَتَوكُلُ عَلِيٍّ لِعَبْدِ اللّهِ بْنِ جَعْفَرِ كَالدَّلِيلِ عَلَى ذَلِك، فَإِنَّهُ أَعْلَمَ الخُلْفَاءَ أَنْسَهُ وَكِيلُهُ، وَلَمْ يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ وَلا الثَّبَقَا فِي وَجْهِ خَصْمُ، إلَى أَنْ قَالَ: فَالتَّوكِيلُ مِثْلُ الولايَّةِ، وَتَثْبَتُ الولَّيَةُ بِالشَّهَادَةُ عَلَى وَيُعْرِهِمَا اللَّهُ بَلْ اللهِ لاَيْةِ، وَقَلْبِقَ، وَتَشْبَتُ الولَايَةِ، وَتَشْبَتُ الولَايَةُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى اللّهُ لِمَا كَنَابُ الْحَاكِمِ فِيمَا حَكَسَمَ بِهِ، وَفِي النَّلْدِيقَ، والأَنْتِصَارُ وَغَيْرِهِمَا: إذَا الدَّارَ النِّي بَيْدِ نَفْسِهِ لَهُ لَمْ تُسْمَعُ وَلا بَبِيَّةٍ لِعَدَم حَاجَةٍ، وَوُرُودِ الشَّرَعِ بِهِ، وَجَعَلُوهُ وِفَاقًا.

قَالَ فِي الانْتِصَارُ: والخَارِجُ تُسْمَعُ بَبَيَّتِهِ ابْتِدَاءُ لا عَلَى خَصْم، وَقَبْلُهَا فِي الكَافِي.

إِن ادْعَى مْنَيْنًا فَشَهَدَتْ بَأَكْثَرَ، فَكَأَلَّهُ تَبَعَّ، وَصَرَّحَ فِيهَا فِي الْانْتِصَادِ: تُصَيحُ بِمَا ادْعَاهُ.

وَفِي التَّرْفِيبِ: ثُرَدُّ فِي الزِّيَادَةِ لاَنَّهَا مُسْتَقِلَةٌ، بِخِلاف ذِكْرِ السَّبَبِ، وَفِي رَدُّهَا فِي البَقِيَّةِ فِيهِ احْتِمَالانِ^(١٠).

وَتَقَدَّمَ فِي التَّفْلِيسِ مَا ظَاهِرُهُ الشَّهَادَةُ بِلا دَعْوَى لِمَدِينِ مُنْكِرٍ. وَيُسْتَحْلَفُ فِي كُلِّ حَقَّ لاَدَمِيٍّ، فِي روَايَةٍ، لِلْخَبَرِ، وَلِلرَّدْعِ، وَالزَّجْرِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ.

(۱) تسمان: الأمان قدام: (دنك أن المال إنان الامام مطالبة من مال باطن بنكاة إذا ظهر له تقصيم ، وفيها أوجه كنيذو

(١) تنبيهان: الأوّل: قوله: (وذكر أبو المعالي لنائب الإمام مطالبة ربّ مال باطن بزكاة إذا ظهــر لــه تقصــير، وفيمــا أوجبــه كنـــــذر وكفّارة وجهان، وفي الحلاف فيمن): انتهى.

هذه الأقوال طرق في هذه المسائل، والصَّحيح من المذهب ما قدَّمه المصنَّف أوَّل الفصل، وهو أنَّ الدَّعوى لا تصحُّ ولا تسمع ولا يستحلف في حقُّ اللّه تعالى.

(٢) النَّاني: قوله: (و في النَّرغيب، تردّ في الزّيادة لأنَّها مستقلَّة، بخلاف ذكر السّبب و في ردِّها في البقيّة فيه احتمالان). انتهى.

قد قدّم المُصنّف في أصل المسألة أنّها لا تقبل شهادةٌ قبل الدّعوى، قال: وقبلها في التّعليق، والانتصار، والمغني إن لم يعلسم بـه، نسمٌ قال: وقبلها في الكافي إن ادّعى شيئًا فشهدت باكثر.

قال المُصنَّف: فكانَّه تبعٌ، وصرَّح فيها في الانتصار تصحُّ بما ادَّعاه، ثمَّ ذكر كلام صاحب التَّرغيب، فما ذكره في الـتَّرغيب طريقـةٌ، والمقدَّم خلافه.

الضروع - كتاب القضاء

وَجَزَمَ أَبُو مُحَمَّدِ الجَوْزِيُّ فِي الطَّرِيقِ الآقْرَبِ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينِ، وَاسْتَثَنَى الحِّرَقِيُّ القَوَدَ، والنُّكَاحَ، وَاسْتَثْنَى أَبُو بَكُـرِ النَّكَاحَ، والطَّلاقَ وَقَالَ: الغَالِبُ فِي قَوْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ: لا يُستَخلَفُ فِيهِمَا وَلا فِي حَدٌّ قَذْفٍ، وَاسْتَثْنَى أَبُو الحَطَّابِ ذَلِكَ، والرَّجْعَة، والوَلاء، والاسْتِيلاذ، والنَّسَبَ، والرَّقُ، والقَذْف.

وَقَالَ القَاضِي: فِي قَوَدٍ وَطَلاق وَقَذْف روَايَتَان، وَالبَقِيَّةُ لا يُسْتَحْلُفُ فِيهَا.

وَقَدَّمَ فِي الْمُحَرَّرِ كَأْبِي الْحَطَّابِ وَزَادَ الإيلاءَ.

وَجَزَمَ بِهِ الآدَمِيُ.

وَفِي الجَامِعِ الصَّغِيرِ: مَا لا يَجُوزُ بَذَلُهُ وَهُوَ مَا ثَبَتَ بِشَاهِدَيْنِ لا يُسْتَخَلَفُ فِيهِ، وَفَسَّـرَ القَـاضِي الاسْتِيلادَ بِـأَنْ يَدُّعِـيَ اسْتِيلادَ أَمَةٍ فَتَنْكِرَهُ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: بَلُ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ (م ٤)(١).

وَعَنْهُ: يُسْتَحْلَفُ فِيمَا يَقْضِي فِيهِ بِالنَّكُولِ فَقَطْ (م ٥)(٢).

(١) (مسألة – ٤): قوله: (وفسّر القاضي الاستيلاد بأن يدّعي استيلاد أمة فتنكره، وقال شيخنا: بل هي المدّعية). انتهيّ

ظاهر هذه العبارة إطلاق الخلاف في تفسير الاستيلاد، فالقاضي يقول إنَّ المدَّعي هو السَّيِّد، والشَّيخ تقيُّ الدِّين يقول هي المدَّعية، وهو الصُّواب.

(۲) (مسألة - ۵): قوله: (ويستحلف في كلّ حقّ لآدميّ في رواية، اختاره الشّيخ وغيره، وجزم أبو محمّد الجوزيّ في الطّريق الأقرب.
 وقدّمه ابن رزين، واستثنى الحزقيّ القود، والنّكاح، واستثنى أبو بكر النّكاح، والطَّلاق، واستثنى أبـــو الحَطّـاب ذلـك، والرّجمة، والولاء، والنسب، والرّق، والقذف.

وقال القاضي: في قود وطلاق وقذف روايتان، والبقيَّة لا يستحلف فيها.

وقدّم في الحرّر، كأبي الخطّاب وزاد الإيلاء وجزم به الآدميّ وفي الجـــامع الصّغــير مــا لا يجــوز بدلــه وهــو مـــا ثبــت بشــاهـدين لا يستحلف فيه، وعنه: يستحلف فيما يقضي فيه بالنّكول فقط). انتهى.

الرَّواية الأولى: قدَّمها في المقنع، واختارها الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح وغيرهما.

قال في العمدة: وتشرع اليمين في كلِّ حقٌّ لآدميٌّ، ولا تشرع في حقوق اللَّه تعالى من الحدود، والعبادات. انتهى.

وهذه الرَّوايَة تخريحٌ في الهداية، وقسدٌم ما قالم أبـو الخطَّاب في المذهب ومسبوكُ الذَّهب، والخلاصة وإدراكُ الغاية، وزاد في المستوعب العتق وبقاء الرَّجعة.

وجزم بما قاله صاحب الوجيز، والآدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وصحَّحه في تجريد العناية، وهو الصَّحيح.

وقال ابن عبدوس في تذكرته: ولا تشرع في متعذّر بدله، كطلاق وإيلاء وبقاء مدّته، ونكـاح ورجعـة وبقائهـا، ونسـبـــو واســتــيلادٍ وقذفــــو وأصــل رقّ وولاء وقودٍ إلاَّ في قسامةٍ، ولا في توكيلٍ وإيصاء إليه وعتّي مع اعتبار شاهدين فيها، بل فيما يكفيه شاهدٌ وامرأتــــان ســـوى نكاح ورجعةٍ. انتهّى.

وقدُّمهُ في الرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

تنبيه: أطلق المصنّف هنا الخلاف في اليمين في القود، وقدّم في باب القسامة أنّه يجلف يمينًا فقال: (ومتى فقد اللّوث حلّف المدّعني يمينًا، وعنه: لا يمين في عمد، وهي أشهر).

فقدّم أنّه يحلف يمينًا، وهذا اختاره كثيرٌ من الأصحاب، منهم أبو الخطّاب وابن البنّاء، وصحَّحه في المغني، والشّرح، قال الزّركشيّ، وهو الحقُّ.

وقدَّمه في الهداية والمذهب ومسبوك الذَّهب، والخلاصة، والمستوعب، والحُرَّر، والرَّعـايتين، والحـاوي الصغـير، والنَّهايـة، وتجريــد العناية، وغيرهم.

وجزم به في المنوّر وغيره، وهو أصحُّ.

والرَّواية الثَّانية: أنَّه لا يحلف، قال: وهي أشهر، وهي اختيار الخرقيِّ وغيره، وعلى كلا الأمريس المصنَّف أطلق الخلاف هذا في الحلف في القسامة في اليمين حكمًا، والله أعلم.

وَيَقْضِي بِهِ فِي مَالَ أَوْ مَا مَقْصُودُهُ مَالٌ، هَلَا المَلْهَبُ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهُ إِلاَّ قُوَدَ نَفْس.

وَعَنْهُ: وَطَرَفٌ.

وَقِيلَ: فِي كَفَالَةٍ وَجْهَان.

وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ القَوَدُ بِهِ فَفِي الدَّيَّةِ روَايَتَان كَفَسَامَةٍ (م ٦، ٧)(١١).

وَمَتَى لَمْ يَقْض بِهِ فَفِيَ تَخْلِيَتِهِ وَحَبْسِهِ لِيُقِرُّ أَوْ يَحْلِفَ وَجْهَان كَلِعَان (م ٨، ٩)(٢).

وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو: لا يَحْلِفُ شَاهِدٌ وَلا حَاكِمٌ وَلا وَصِيٌّ عَلَى نَفِّي دَيْن عَلَى الموصيي وَمُنْكِرُ وَكَالَةِ وَكِيل. وَفِي الرِّعَايَةِ: لا يَخُلِفُ مُدَّعَى عَلَيْهِ بِقُولِ مُدَّعِ لِيَخْلِفَ أَنَّهُ مَا احْلَفَنِي ۖ أَنِّي كُمْ ٱحْلَفْهُ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: وَلا مُدَّع طَلَبَ يَمِين خَصْمُهِ فَقَالَ لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَحَلَفَنِي، في الأصَحّ.

(١) (مسألة – ٦ – ٧): قوله: (ومتى لم يثبت القود به ففي الدّية روايتان كقسامة). انتهى.

فيه مسألتان: المقيس، والمقيس عليه:

(المسألة الأولى - ٦): إذا لم يثبت القود بالنُّكول فهل تثبت الدِّية بذلك أم ٢٧

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الحرَّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير غيرهم.

إحداهما: لا تثبت الدُّية بذلك، ولا يلزمه، اختاره ابن عبدوس في تذكرته.

قال في تجريد العناية: يلزمه ديتها في روايةٍ، فدلُّ أنَّ المقدُّم لا يلزُّمه.

والرُّواية التَّانية: تثبت به وتلزمه، وهو قياس القسامة.

وقد صحَّحنا لزوم الدِّية في القسامة، فكذا هنا، وهذا الصَّحيح.

(المسألة الثَّانية - ٧): قوله: (كقسامة) يعني: لو طلب أيمان المدَّعي عليهم في القسامة فنكلوا عـن الأيمان، فهـل تـلزمهم الدِّية أم تكون في بيت المال؟

أطلق الخلاف.

واطلقه المصنِّف أيضًا في باب القسامة، وتقدُّم ذلك محرَّرًا هناك، وذكرنا أنَّ الصَّحيح لزوم الدَّية، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة ٨ – ٩): قوله: (ومتى لم يقض به ففي تخليته وحبسه ليقرّ أو يجلف وجهان، كلعان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٨): إذا لم يقض عليه بالنُّكول فهل يخلَّى أو يجبس ليقرُّ أو يحلف؟.

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: يخلَّى سبيله اختاره ابن عبدوس في تذكرته، والنَّاظم، وصحُّحه في تصحيح الحرُّر، وهو الصُّواب، قياسًا على القسامة إذا نكلوا عنها، على ما تقدُّم في كلام المصنّف.

والوجه الثَّاني: يجبس حتَّى يقرُّ أو يحلف، قلت: وهو الصَّحيح، قياسًا على اللَّمَان كما قال المصنَّف، وقدَّمه هنـا في تجريـد العنايـة

(المسألة الثَّانية – ٩): مسألة اللَّعان، وقد ذكرها المصنَّف في بابها.

وأطلق الخلاف هناك، وقد تكلُّمنا عليها وصحَّحنا أنَّه إذا لاعن ونكلت يحبس حتَّى تقرُّ أو تلاعن.

(ش): الإمام الشافعي

وتقدُّم نظير ذلك في باب طريق الحكم وصفته وفي القسامة.

تنبيه يكان قياس المصنّف هذه المسألة على القسامة أولى من قياسها على اللّعان، مع أنَّه أطلق الخلاف أيضًا في القسامة، الأنّها أشبه بها من اللّعان.

وهذه تسع مسائل في هذا الباب.

(ر): روایشان

وَإِن ادْعَى وَصِيٌّ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاء فَأَنْكُرَ الوَرَئَةُ حُبسُوا.

وَقَيْلَ: يَحْكُمُ بِذَّلِكَ، وَيَحْلِفُ فِي نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ عَلَى البَتَّ، إِلاَّ لِنَفْيِ فِعْلِ غَيْرِو، وَفِي غَيْرِ المُنتَخَبِ وَنَقَلَهُ الجَمَاعَةُ أَوْ نَفْي دَعْوَى عَلَى خَيْرِهِ، فَيَكْفِيه نَفْيُ العِلْمِ.

وَعَنْهُ: يَمِينُ نَفْيٍ.

وَعَنْهُ: وَغَيْرُهَا عَلَى العِلْمِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَاخْتَجَّ بِالْحَبَرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَحْمَــــُدُ وَخَيْرُهُ *وَلا تَضْطَرُوا النَّـاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ أَنْ يَخْلِفُوا عَلَى مَا لاَ يَعْلَمُونَ *.

وَأَفِي مُخْتَصَرَ ابْنَ رَزِين: يَمِينُهُ بَتُّ عَلَى فِعْلِهِ وَنَفْيٌ عَلَى فِعْلِ غَيْرُو.

وَعَبَّدُهُ كَاجْنَبَيٍّ، فَأَمَّا بَهُيمَتُهُ فَمَا يُنْسَبُ إِلَى تَفْرِيطٍ وَتَقْصِيرٍ فَعَلَى البَتِّ، وإلا فَعَلَى العِلْمِ.

وَمَنْ تُوَجُّهُ غَلَيْهِ حَلِفٌ لِجَمَاعَةٍ حَلَفَ لِكُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا، وُقِيلَ وَلَوْ رَضُوا بواحِدَةٍ.

وَتُجْزِئُ اليَمِينُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَلِلْحَاكِم تَعْلِيظُهَا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ كَجَنَايَةٍ وَعِنْقٍ وَطَلاقٍ وَيَصَابِ زَكَاةٍ.

وَقِيلَ: نِصَابُ سُرقَةٍ بزَمَنِ أَوْ مَكَانِ أَوْ لَفُظٍ.

وقيل: يُكُرُهُ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ رَوَايَةً: لا يَجُوزُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، والحَلْوَانِيُّ، وَنَصْرُ القَاضِي وَجَمَاعَـةٌ: لا تَغْلُـظُ لاَنْهَـا حُجَّـةُ أَخَدِهِمَـا، فَرَجَبَتْ مَوْضِمَ الدَّعْوَى كَالْبَيْنَةِ.

وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ، وَذَكَرَهُ الحِرَقِيُّ فِي أَهْلِ الذَّمَّةِ، فَالزَّمَنُ بَعْلَ العَصْـرِ أَوْ بَيْـنَ أَذَانٍ وَإِقَامَـةِ، والمَكَـانُ بِمَكَــةَ بَيْـنَ الرُّكُـنِ، والمَقَام، وَبالقُنْس عِنْدَ الصَّخْرَةِ.

وَأَقَالَ مُنْيِخُنَا: عِنْدَ المِنْبَرِ، كَبَقِيَّةِ الْبلادِ.

وَفِي الْوَاضِحِ: هِلْ يَرْقَى مُتَلاعِنَانَ الْمِنْبَرِ؟ الْجُوازُ وَعَدَمُهُ.

وَقِيلَ: إِنْ قُلَّ النَّاسُ لَمْ يَجُزْ، وَذَكَّرَ أَبُو الغَرْجِ: يَرْقَيَانِهِ.

وَفِي الانْتِصَارِ: يُشْتَرَطُ وَقِيَامُهُ عَلَيْهِ، وَالذِّمِّيُّ بَمَوْضِعِ يُعَظِّمُهُ.

وَفِي الوَاضِحَ فِي لِعَانِ وَزَمَانِ كَسَبْتٍ وَأَحَدٍ.

وَاللَّهْظُ: بَاللَّهِ الَّذِي لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الغَيْبِ، والشُّهَادَةِ.

وَاليَهُودِيُّ: بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التُّورَاةَ عَلَى مُوسَى.

وَالنَّصْرَانِيُّ: بَاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الإنْجِيلَ عَلَى عِيسَى.

وَالْمَجُوسِيُّ: بَاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَرَزْقَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ. ``

وَمَنْ أَبَى التُّغَلِيظَ لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً، وَلا يَحْلِفُ بِطَلاقَ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا وِفَاقًا، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ إِجْمَاعًا.

قَالَ فِي الآحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ: لِلْوَالِي إخلافُ المُتَهَوَّمِ اَسْيَبْرَاءُ وَتَغْلِيظًا َفِـي الكَشْف ِ فِـي حَـقُ اللَّـهِ تَعَـالَى وَحَـقُ آدَمِـيٌّ، وَتَحْلِيفِهِ بِطَلاق وَعِنْقٍ وَصَدَقَةٍ وَنَحْوِهِ، وَسَمَاعُ شَهَادَةٍ أَهْلِ الِهَنِ إِذَا كَثُرُوا، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ وَلا إخلافُ أَحَدِ إِلاَّ بِاللَّهِ وَلا عَلَى غَيْرِ خَقٌ.

باب تعارض البيننتين

إِذَا تَدَاعَيَا عَيْنًا فَمَنْ أَقَامَ بَيُّنَةً حُكِمَ لَهُ، نَقَلَ الْأَقْرَمُ: ظَاهِرُ الْآخَادِيثِ اليّمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، فَإِذَا جَاءَ بِالبّيُّنَةِ فَلا يَمِينَ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي التَّعْلِيقِ.

صيبه وحد بي المستربي. وفيه أيضًا وقالَهُ غَيْرُهُ: لا تُسْمَعُ بَيْنَةُ مُدَّعَى عَلَيْهِ لِعَدَم حَاجَتِهِ، كَمَا لَوْ أقَرْ لَمْ تُسْمَعْ بَيْنَةُ مُدُّعِ. وفي الانتِصَار: لا تُسْمَعُ إلاَّ بَيْنَةُ مُدُّعِ بِاتْفَاقِنَا وَفِيهِ: وَقَدْ تَثَبُتُ فِي جَنَبَةِ مُنْكِرٍ، وَهُوَ إِذَا ادْعَى عَلَيْهِ عَيْنَا بِيَدِهِ فَيُقِيمُ بَيْنَـةً بِأَنْهَا مِلْكُهُ، وَإِنْمَا لَمْ يُصِحُّ أَنْ يُقِيمَهَا فِي الدَّيْنِ لِعَدَمِ إِخَاطَتِهَا بِهِ، وَلِهَذَا لَوْ ادْعَى أَنَّهُ قَتَلَ وَلِيُهُ بِبَغْدَادَ يَهُومَ الجُمُعَةِ، فَأَقَـامَ وَمَنْ أَنْ مَنْ مَنْ مَنْ اللَّهُ مِنْ مَنْ اللَّهُ إِنْ يُقِيمَهَا فِي الدَّيْنِ لِعَدَمِ إِخَاطَتِهَا بِهِ، وَلِهَذَا لَوْ ادْعَى أَنَّهُ قَتَلَ وَلِيهُ بِبَغْدَادَ يَهُومَ الْجُمُعَةِ، فَأَقَـامَ بِّينَةُ أَنَّهُ كَانَ فِيَهِ بِالكُوفَةِ، صَحَّ وَبَرِئَ مِنْهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: ۚ إِنْ كَانَ لِمُنْكِر وَخَدَهُ بَيِّنَةٌ سُمِعَتْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَهَا.

وَفِي النَّرْغِيبِ: لا تُسْمَعُ مَعَ عَدَم بَيِّنَةِ مُدَّع لِلتَّسْجيل وَلا لِلنفع اليَمين، وَكَذَا إنْ أقَامَهَا مُدَّع وَلَمْ تَعْدِلْ، وَفِيهِ احْتِمَالٌ.

قَالَ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُنْكِرِ بَيُّنَةٌ حَأْضِرَةٌ فَرَفَّعْنَا يَدَهُ فَجَاءَتْ بَيَّنَّةً، فَإِن ادْعَى، مِلْكًا مُطْلَقًا فَبَيَّنَةٌ حَارِجٍ، وَإِن ادْعَاهُ مُسْتَنِدًا

إِلَى قَبْلِ رَفْعَ يَدِهِ فَبَيِّنَةً دَاخِلٍ، وَالْمَرَادُ: فَمَنْ يُقَدَّمُ بَيِّنَةَ الدَّاخِلِ يُقَدَّمُهَا وَيَنْقُضُ الْحُكَمَ بَيِّنَةُ الخَارِجِ. والْمَرَادُ: إِنْ كَانَ يَرَى تَقْدِيمَهَا عِنْدَ التَّعَارُضِ، لآنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِنَاهً عَلَى عَدَمٍ بَيِّنَةِ دَاخِلٍ، فَقَدْ تَبَيَّــنَ اسْتِنَادُ مَـا يَمْنَـعُ مِـنَ وَكُذُ الْحَادِيْنَ وَمُوْدِينَ وَمُوْدِينَهُ وَمُوْدِينَهُ وَمُوْدِينَا لَا يُعْلَمُ اللَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ الحُكُم إِلَى إِحَالَةِ الحُكْم، وَهَذَا الآشْهَرُ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَيَأْتِي قُولُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: أَقِيمَتْ بَيِّنَةُ مُنْكِر بَعْدَ زَوَال يَدِهِ أَوُّلاً.

وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الحَاكِمُ بِبَيِّنَةِ الحَارِجِ يَرَى تَقْدِيمَ بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ بِنَاءً عَلَى أَنْ المَانِعَ لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى حَالَـةِ الحُكْـم، كَرُجُـوعِ الشَّاهِدِ، والآوَّلُ أَظْهَرُ، وَسَبَقَ نُظِيرُهَا فِي بَيْعِ الوَّلِيِّ مَالَ مُولِّيهِ.

وَإِنْ أَقَامًا بَيْنَتَيْنِ وَهِيَ بِيَدِ أَحِدِهِمَا أَقِيمَتُ بَيِّنَةً مُنْكِرٍ بَعْدَ زَوَالِ يَدِهِ أَوْ لا، فَالْمَذْهَبُ يَحْكُمُ بِهَا لِلْمُدُّعِي.

قَالَ أَحْمَدُ: البِّيُّنَّةُ لِلْمُدَّعِي، لَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ بَيِّنَةً.

قَالَ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ: كَمَا لا تُسْمَعُ بَيِّنَةُ مُنْكِرَ أَوُّلاً.

وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو، وَعَنْهُ عَكْسُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّلٍ الجَوْزِيُّ.

وَعَنْهُ: إَن اخْتَصَّتْ بَيِّنْتُهُ بِسَبِّبِ المِلْكِ أَوْ سَبْقِهِ.

وَعَنْهُ: يُحْكُمُ بِهَا لِلْمُدَّعِيَ إِنِ اخْتَصَّتْ بَيِّنْتُهُ بِسَبَبِ اللِّكِ أَوْ سَبَقَ وَعَلَيْهِمَا: يَكُفِي سَبَبَ مُطْلَقٌ.

وَعَنْهُ: تُعْتَبَرُ إِفَّادَتُهُ لِلسَّبْق.

وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهَا نَتَجَتْ فِي مِلْكِهِ تَعَارَضَتَا، وَقَدُّمَ فِي الإراشادِ بَيِّنَةَ مُدَّع.

وَإَنْ أَقَامُ كُلٌّ مِنْهُمَا بَيُّنَةً أَنْهُ اشْتَرَاهَا مِنْ الآخَرِ فَقِيلَ تُقَدُّمُ بَيُّنَةٌ خَارِجٍ.

وَأَخْتَارَ القَاضِي عَكْسَهُ، وَقِيلَ بِتَعَارُضِهِمَا (مَ ١)(١١.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وإن أقام كلّ منهما بيّنةُ أنّه اشتراها من الآخر فقيل: تقدّم بيّنة الخارج، واختار القاضي عكسب، وقيــل بتعارضهما). انتهى.

وأطلقهما في المحرِّر، والنَّظم:

أحدهما: تقدُّم بيُّنة الخارج، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

والقول الثَّاني: تقدُّم بيَّنة الدَّاخل، عكس الَّذي قبِّله، اختاره القاضي، وقاله الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح، وابن رزين في شرحه، وابسن

وقدُّمه في الرُّعايتين.

وجزم به في الوجيز وتسهيل الحلوانيّ، قاله في تصحيح الحرُّر.

والقول الثَّالث: يتعارضان.

الفروع - كتاب القضاء

وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِلْكُهُ، والآخَرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ قُدَّمَتْ الثَّانِيَةُ وَلَمْ تُرْفَعْ يَدُهُ، كَقَوْلِهِ: أَبْرَأَنِي مِنَ الدَّيْنِ.

أَمَّا لَوْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ، طُولِبَ بِالتَّسْلِيمِ، لأَنْ تَأْخِيرَهُ يَطُولُ.

وَإِنْ أَقَامًا بَيُّنَتَيْنَ، والعَيْنُ بَيَدَيْهُمَا تَّغَارَضَتَا ۚ وَكَانَا كَمَنْ لا بَيُّنَةَ لَهُمَا، كَمَا تَقَدُمُ، اخْتَارَهُ الْآكْثُرُ، وَنَصِرَ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ: يَسْتَهمَان عَلَى مَنْ يَحْلِفُ وَتَكُونُ العَيْنُ لَهُ، وَنَقَلَهُ صَالِحٌ.

وَعَنَّهُ: يَسْتَعْمِلان فَتُقَسِّمُ بَيْنَهُمَا، وَذَكَرَهُمَا فِي الوَسِيلَةِ فِي العَيْن بيَدِ أَحَدِهِمَا.

وَعَنْهُ: يَسْتَعْمِلانِ، فَيَقْرَعُ فَمَنْ قُرِعَ أَخَذَهَا، فَعَلَيْهَا وَعَلَى الَّتِي قَبِلَهَا هَلْ يَخْلِفُ كُلٌّ مِنْهُمَا لِلآخَرِ؟ فِيهِ رِوَايْتَانِ (م ٢)(١).

وَلا يُرَجُّحُ أَكْثَرُهُمُما عَدَدًا، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ، كَالرُّوايَةِ، وَلا رَجُلانٍ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ شَسَاهِدَانِ عَلَى شَسَاهِدِ وَيَمِينٍ، وَفِيهِمَا وَجُهُ، وَلا أَعْدَلُهُمَا، نَصُّ عَلَيْهِ.

ُونِيهِ روَايَةٌ اخْتَارَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى وَأَبُو الحَطَّابِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ، وَقَالَ: يَتَخَرَّجُ مِنْهُ التَّرْجِيحُ بكَثْرَة بالعَدَدِ.

وَإِنْ شُهدَتْ بَيَّنَةٌ بالمِلْكِ وَبَيِّنَةٌ بهِ وَبَسَبَبِهِ أَوْ بالمِلْكِ مُنْذُ سَنَةٍ وَبَيِّنَةٌ مُنْذُ شَهْرٍ وَلَمْ تَقُلُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ فُسَوَاءً.

وَعَنْهُ: يُقَدُّمُ بسَبَبُ وَسَبْقٍ، وَنَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي السَّبْق، وَقَطَعَ بِهِ فِي الوَسِيلَةِ فِي العَيْن بيَادِ ثَالِث، وَوَجْـةٌ فِي الْمُغْنِي: تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ النُّتَاجِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ القَاضِي فِي العَيْنِ بِيَدِ ثَالِتُهِ.

وَعَنْهُ: بِسَبَبِ مُفِيلِهِ لِلسَّبَقِ كَالنَّتَاجِ، فَعَلَيْهِمَا الْمُؤَقَّتُهُ، والْمَطْلَقَةُ سَوَاءً.

وَقِيلَ: تُقَدُّمُ الْمُطْلَقَةُ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينٍ تُقَدَّمُ الْمُؤتَّتَةُ، وَفِي كِتَابِ الآدَمِيِّ: تُقَدَّمُ ذَاتُ السَّبَيْنِ عَلَى ذَاتِ السَّبَبِ، وَشُـهُودُ العَيْـنِ عَلَى

وَلُّو كَانَتْ شَهَدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْمِلْكِ وَبَيِّنَةٌ بِالنِّدِ قُدَّمَتْ بَيِّنَةُ الْمِلْكِ، بلا خِلافٍ.

قال في الانْتِصَارِ: وَإِنْ شُهَدَتْ بَيِّنَةً بَالْيَدِ مِنْ سَنَةٍ وَبَيِّنَةٌ مِنْ سَنَتَيْنَ فَكَمَسْأَلَةِ الخِلافِ، لآنُ اليَّدَ دَلِيلُ المِلْكِ. وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بشَيرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ وَهِيَ مَلْكُهُ، والآخَرُ بَيِّنَةً بشِرَائِهِ مِنْ عَمْرو وَهِيَ مِلْكُهُ وَلَمْ يُؤَرِّخَا تَعَارَضَتَا. وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتَيْنَ، والعَيْنُ بينِهِ ثَالِثٍ مُقِرَّ لَهُمَا أَنْ لاَحَدِهِمَا لا بعَيْنِهِ أَوْ لَيْسَتْ بينِدِ أَحَدٍ فَروَايَاتُ التَّعَارُض.

وَفِي التَّرْغِيبِ: ۚ إِنْ تَكَاذَبَا فَلَمْ يُمْكِنِ الجَمْعُ فَلاٍ، كَشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ بِقَتْلِ فِي وَقْت بِعَيْنِهِ وَأَخْرَى بِالحَيَاةِ فِيهِ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةُ القُرْعَةُ هُنَا، والقِسْمَةُ فِيمَا بِيَدَيْهِمَا، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ. وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ إِنْ تَدَاعَيَا عَيْنًا بِيَدِ ثَالِثُو وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدِ البَيِّنَةَ أَنْهَا لَهُ سَقَطَتَا، وَاسْـتَهَمَا عَلَى مَـنْ يَخلِـفُ وَتَكُـونُ العَيْنُ لَهُ، والنَّانِيَةُ يَقِفُ الحُكْمُ حَتَّى يَأْتِيَا بأَمْر بَيِّن، قَالَ: لآنَ إحْدَاهُمَا كَاذِبَةً، فَسَقَطَتَا، كَمَا لَوْ ادُّعَيَا زَوْجيَّةَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَ كُــلُّ وَاحِدِ البَيِّنَةَ وَلَيْسَتْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُمَا يَسْقُطُانَ كَذَا هُنَا، قَالَ غَيْرُهُ، وَكَذَا الرَّوَاتِسَاتُ إِنْ ٱنْكَرَهُمَا، ثُسُمُّ إِنْ ٱقَـرٌ لآجَدِهِمَا

(١) (مسألة – ٢): قوله في حكم التَّعارض: (فعليها وعلى الَّتي قبلها هل يحلف كلِّ منهما للآخر؟ فيه روايتان). انتهى.

قال شيخنا في حواشي الفروع: أمَّا على رواية القرعة فلا يظهر حلف كلِّ واحدٍ منهما للآخر، بل الَّذي بحلف هو الَّذي خرجست له القرعة، وهكذا ذكره في المقنع، والكافي، والحُرَّر، والرَّعاية، فلعلُّ في كلام المُصنَّف وهمًا. انتهى.

وما قال ظاهرٌ، ويظهر أنَّ هنا نقصًا، وتقديره فعليها لا يحلف أحدٌ، وعلى الَّتي قبلها محلُّ الخلاف، فالنَّقص لا يحلف أحدُّ إذا علم هذا، فيبقى محلُّ الخلاف المطلق على كلام المصنَّف على رواية الاستعمال مع قسمها بينهما لا غير، ففي هذه المســالة هــل يحلـف كــلُّ واحد منهما للآخر أم لا؟

أطلق الخلاف:

إحداهما: لا يحلف كلُّ واحدٍ منهما للآخر، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الحرَّر، والوجيز، والقواعد الفقهيَّة وغيرهم، وصحَّحه في

وقدُّمه في المقنع، والرُّعاية في موضع. والرُّواية الثَّانية: يحلف، اختاره الخرقَيُّ.

الفسروع - كتاب القضاء

بِعَيْنِهِ قَبْلَ إِقَامَتِهِمَا فَهُوَ كَدَاخِلٍ، والآخَرُ كَخَارِجٍ، وَكَذَا بَعْدَ إِقَامَتِهِمَا، وَعَلَى روايَتِي اسْتِعْمَالُهُمَا إِفْرَارُهُ بَاطِلٌ، فَـانِ ادْعَاهَـا أَحَدُهُمَا، والآخَرُ نِصْفَهَا فَلِمُدَّعِي كُلِّهَا نِصْفٌ، والآخَرُ لِلثَّالِثِ بِيَمِينِهِ، وَعَلَى اسْتِعْمَالِهِمَا يَقْتَسِمَانِهِ أَوْ يَقْتَرِعَانِ، فَلَوْ كَــانَتْ بيَدَيْهِمَا فَهِيَ لِمُدَّعِي كُلُّهَا إِنْ قَدَّمْنَا بَيُّنَةَ خَارِجٍ، وإِلاَّ بَيْنَهُمَا.

بيديهما هي بمديم تنه إن تندسه بيد حريم و در بيه المستخدم و المنظم المنظ أَحَدُهُمَا فَلِلاَخُرِ أَخَذُ كُلُّهَا.

وَفِي الْمُغْنِيُ ۚ الاَّ الْ يَكُونَ حَكَمَ لَهُ بِنِصْفِهَا وَنِصْفِ الثَّمْنِ، وَإِنْ ٱقْرَعِنَا فَهِيَ لِمَنْ قَرَعَ، وَإِنْ سَقَطَتَا فَكَمَا سَبَقَ، وَإِنْ سَبَقَ تَارِيخُ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ وَلِلثَّانِي الثَّمَنُ، وَإِنْ أَطْلَقَتَا أَوْ إِخْدَاهُمَا تَعَارَضَتَا فِي اللَّلْكِ إِذَنْ لَا فِي الشَّرَاء، لِجَوَازِ تَعَدُّدِه، وَإِن ادْعَاهَا رَئِدٌ لِنَفْسِهِ إِذَنْ قُبِلَ إِنْ سَقَطَتَا، فَيَخْلِفُ يَمِينًا وَقِيلَ يَمِينَيْنِ، وإلاَّ عَسِلَ بِهِمَا بِقُرْعَةِ أَوْ يَقْسِمُ لِكُلِّ وَاحِدِ نِصْفَهَا

َ ۚ وَإِنَ ادَّعَيَا ۚ فَمِنْ عَيْنِ بِيَدِ ثَالِثِ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ بَاعَهَا لَهُ بِثَمَنِ سَمَّاهُ فَمَنْ صَدَّقَهُ أَوْ أَقَامَ بَيَّنَةً أَخَذَ مَــا ادَّعَـاهُ، وإلاَّ حَلَـفَ، وَإِنْ أَقَامَا بَيُّنَتَيْنِ وَهُوَ مُنْكِرٌ فَاتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا فَرِوايَاتُ التَّعَارُضِ، وإلاَّ عُمِلَ بِهِمَا.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُؤَرِّخَا أَوْ إِحْدَاهُمَا تَعَارَضَتَاً.

وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا غَصَبَنِيهَا، وَقَالَ الآخَرُ مَلَّكَنِيهَا، أَوْ أَقَرُّ لِي بِهَا، وَأَقَامَا بَيْتَنَيْنِ، فَهِيَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ وَلا يَغْسَرَمُ الشَّالِثُ - لِلآخُر شَيْئًا.

وَإِن ادْعَى أَنَّهُ أَجُرَهُ البَيْتَ بِعَشَرَةٍ فَقَالَ المُسْتَأْجِرُ: بَلْ كُلُّ الدَّارِ، فَقِيلَ: تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ مُسْتَأْجِرٍ، لِلزِّيَادَةِ. وَقِيلَ: تَعَارَضَنَا وَلا قِسْمَةَ هُنَا (م ٣)(١).

وَمَنِ ادْعَى أَنْ زَيْدًا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ عَبْدَهُ وَادْعَى آخَرُ مِثْلَهُ، أَوِ ادْعَى العَبْدُ العِثْـقَ وَعَلِـمَ الْآسْـبَقُ، صَـحً، وإلاّ فَرِوَايَــاتُ

وَعَنْهُ: تُقَدُّمُ بَيُّنَةُ عِنْقِهِ، لإِمْكَانِ الجَمْعِ، وَإِنْ كَانَ العَبْدُ بِيَدِ نَفْسِهِ أَنْ يَدِ أَحَدِهِمَا فَعَنْهُ كَذَلِكَ، لِلْعِلْمِ بِمُسْتَنَدِ الْيَدِ.

وَعَنْهُ: يَنْبَنِي عَلَى الدَّاخِلِ، والْخَارِج (م ٤)^(٢).

وَإِنْ أَقَامَ وَاحِدٌ بَيْنَةً أَنْهُ مِلْكُهُ وَآخِرُ بَيْنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ قُدِّمَتْ النَّانِيَةُ. وَمَنِ ادْعَى ذَارًا بِيَدِهِ فَأَقَامَ زَيْدٌ بَيْنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عَمْرٍو حِينَ كَانَتْ مِلْكَهُ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَهِيَ لِزَيْسِهِ، وإلاَّ فَـلا، وَمِثْلُهَـا دَعْوَى وَقْفِهَا عَلَيْهِ مِنْ عَمْرُو وَهِبَتِهَا لَهُ مِنْهُ.

وَإِنْ ادُّعْيَا رِقُّ بَالِغ وَلا بَيُّنَةً فَصَدَّقَهُمَا فَهُو لَهُمَا، وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدُهُمَا فَهُو لَهُ كَمُدُّع وَاحِدٍ، وَفِيهِ رِوَايَةٌ ذَكَرَهَا القَاضِي

وَعَنْهُ: لا يَصِحُ إِقْرَارُهُ؛ لآنَّهُ مُتَّهَمَّ، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ.

أحدهما: تقدُّم بيُّنة المستأجر للزِّيادة، قلت: وهو قويٌّ.

والقول الثَّاني: يتعارضان، وهو الصُّحيح، على المصطلح، قدَّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ، والرَّعاية وغيرهم. والذي يظهر أنَّ القول الأوَّل أقوى من هذا.

(٢) (مسألة - ٤): قوله: (وإن كان العبيد بيد نفسه أو بيد أحدهما، فعنه كذلك، للعلم بمستند اليد وعنسه: ينبني على الدّاخس، والحارج). انتهى.

الرُّواية الأولى: هي الصَّحيحة، اختارها أبو بكر وغيره، وقدَّمها في الحرُّر وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لم أطُّلع على من اختارها.

⁽١) (مسألة - ٣): قوله: (وإن ادّعي أنّه آجره البيت بعشرة فقال المستأجر: كلّ الدّار فقيل: تقـدّم بيّنة مستأجر للزّيادة، وقبـل: تعارضتا ولا قسمة هنا). انتهى.

وَإِنْ جَحَدَ قُبِلَ قُولُهُ، وَحَكَى: لا، وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتُيْن تَعَارَضَتَا.

ثُمَّ إِنْ أَقَرُ لاَ حَدِهِمَا لَمْ يُرَجَّحْ بِهِ عَلَى رِوَايَةِ اسْتِغْمَالِهِمَا، وَظَاهِرُ الْمُنتَخَبِ: مُطْلَقًا، لآنَّهُ إِنْ كَانَ حُرًّا لَــمْ يَصِحُ إِفْرَارُهُ بِالمُهُودِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَلا يَدَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ أَقَامَ بَيُّنَةً بِرِقَّهِ وَأَقَامَ بَيَّنَةً بِحُرِّيَّتِهِ تَعَارَضَنَا.

وَقِيلَ: تُقَدُّمُ بَيُّنَةُ الْحُرَّيَّةِ..

وَقِيلَ: عَكُسُهُ.

وَإِنْ قَالَ لِمَبْدِهِ مَتَى قَتَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَادْعَاهُ العَبْدُ قُبِلَ بِيَيْنَةٍ، وَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتَيْنِ فَنَصُّهُ: تُقَدُّمُ بِبَيُّنَتِهِ.

وَقِيلُ: بِتَعَارُضِهِمَا (م ٥)(١).

وَإِنْ قَالَ: إِنْ مِتُ فِي الْمُحَرَّمِ فَسَالِمْ حُرًّ، وَإِنْ مِتَ فِي صَفَرٍ فَغَانِمٌ، وَجُهِلَ وَقْتُهُ، رَقًّا، وَإِنْ عُلِمَ مَوْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا أُقْرِعَ. وَقِيلَ: يُعْمَلُ فِيهِمَا بِأَصْلُ الْحَيَاةِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ مِتَ مِنْ مَرَضِي هَذَا فَسَالِمٌ، وَإِنْ بَرِفْت فَغَانِمٌ، وَجُهلَ مِمُّ مَاتَ، فَقِيلَ: بِرِقَّهِمَا، وَقِيلَ بِالقُرْعَةِ. وَقِيلَ: يُعْتَقُ سَالِمٌ، وَقِيلَ غَانِمٌ (م ٦)(٢)، وَلَوْ أَبْدَلَ قُولُهُ: مِنْ مَرَضِي، بِقُولِهِ: فِي مَرَضِي، أَقْرَعَ.

وَقِيلَ: يُعْتَقُ سَالِمٌ.

وييل. يعنى سابِم. وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيِّنَةً بِمُوجِبِ عَتَقَهُ فِي الصُّورَ الثَّلاثِ فَكَذَلِكَ، لِلتَّعَارُضِ، والتَّقْديمِ. وَقَلَ مِمُوجِبِ عَتَقَهُ فِي الصُّورَ الثَّلاثِ فَكَذَلِكَ، لِلتَّعَارُضِ، والتَّقْديمِ. وَقُلَ وَجُهًا وَاحِدًا، يَعْنِي لِتَكَاذَبِهِمَا عَلَى كَلامِهِ الْمُتَقَدَّمِ، وَإِنْ شَهِدَ عَلَى مَيْتُ بَيِّئَةً وَوَفِي التَّرْغِيبِ: فِي إِنْ مِتَ مِنْ مَرَضِهِ وَهُو ثُلُكُ مَالِهِ، وَبَيِّئَةً وَارِثِهِ بِعِنْقِ غَالِمٍ، وَهُو كَذَلِكَ، وَأَجِيزَ الثَّلُثُ، فَكَأَجْنَبَتُنِ، يُعْتَى أَسْبَقُهُمَا عَنَى الآصَعَ فَإِنْ سَبَقَتُ وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى الرَّمُ وَلِي اللهِ عَلَيْهِ فَكَذَبُتُهَا الوَارِثَةُ أَوْ سَبَقَتْهَا الوَارِثَةُ وَهِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى اللهِ عَنْ مَوْفِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى الْمَارِثَةُ وَهِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى الْمَارِثَةُ وَهِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى الْمُورِثُهُ وَهِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَنَى الْمُورِثُهُ وَهُو لَهُ اللّهُ الْوَارِثَةُ وَهِي فَاسِقَةً عَتَقَا، وَإِنْ جَهِلَ أَسْبَقُهُمَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا سَبَقَتُهُمْ الْكَالِمُ اللّهُ وَلَا لَهُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِلُونَ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الْمَالِقُهُ وَالْمُ الْمِيلُونُ اللّهُ الْمُؤْمِلُونِهُ وَلَهُ لَكُونُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا سَلّهُ وَاللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِلُهُ اللّهُ وَلِي اللّهُولُ اللّهُ الْمُؤْمِلُونُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَقُولُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّ وَاحِدُ بِقُرْعَةٍ.

وَقَيْلَ: يُعْتَقُ نِصِفُهُمَا، كَدَلالَةِ كَلامِهِ عَلَى تَبْعِيضِ الحُرِيَّةِ فِيهِمَا، نَحْوُ: أَعْتِقُوا إِنْ خَرَجَ مِنَ النُّلُثِ، وإلاَّ مَا عَتَقَ. وَتَدْبِيرٌ مَعَ تَنْجِيزِ كَآخَرِ تَنْجِيزَيْنِ مَعَ أُسْبَقِهِمَا، وَإِنْ شَهِلَتْ بَيِّنَةً كُلُّ عَبْدٍ بالوَصِيَّةِ بِعِتْقِهِ وُرُّخَـتْ أَوْ لا فَكَمَـا لَـوْ جُهِـلَ أَسْبَقُ تَنْجِيزَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ الوَارِثَةُ فَامِقَةً عَتَقَ سَالِمٌ، وَيُعْتَقُ غَانِمٌ بِقُرْعَةٍ أَوْ نِصِفَهُ، عَلَى الوَجْهِ المَذْكُورِ.

(١) (مسألة - ٥): قوله: (وإن قال لعبده متى قتلت فأنت حرّ فادّعاه العبد قبل ببيّنة، وإن أقاما بيّنتين فنصّـه: تقـدّم بيّنته، وقيـل بتعارضهما). انتهى.

المنصوص هو الصَّحيح من المذهب، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

وجزم به في الوجيز، والآدميُّ في منتخبه ومنوَّره.

وقدُّمه في الحرُّر، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والقول الثَّاني: يتعارضان، وهما احتمالان مطلقان في الهداية، والخلاصة.

ووجهان في غيرهما، وأطلقهما أيضًا في المذهب، والمستوعب، والمقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، وغيرهم.

(٢) (مسألة - ٢): قوله: (فإن قال: إن متّ من مرضي هذا فسالم، وإن برثـت فغنانم، وجهـل مـمّ مـات فقيـل: برقهمـا، وقيـل: بالقرعة، وقيل: بعتق سالم، وقيل: غانم). انتهى.

أحدهما: يرقَّان، لاحتمال موته في المرض بحادث، قدَّمه في المحرَّر، والرَّعايتين.

والنظم، والحاوي الصُّغير، وفيه ضعفٌ.

والقول الثَّاني: يقترعان، إذ الأصل عدم الحادث.

قلت: وهو أقوى من الّذي قبله.

وقدُّمه في المغني.

والقول الثَّالث: يعتق سالمٌ، لأنَّ الأصل دوام المرض، وهو الصُّواب وأطلقها في القواعد. والقول الرَّابِع: يعتق غائمٌ، والذي يظهر: أنَّ هذا القول أضعفها، واللَّه أعلم.

فهذه ست مسائل.

وَإِنْ كُذَّبتْ الآجْنَبِيَّةُ انْتَكَسَ الحُكْمُ، فَإِنْ كَانَتْ فَامِيقَةً مُكَذَّبَةً أَوْ فَاسِقَةً وَشَهدَتْ بِرُجُوعِهِ عَــنْ عِتْـقِ سَــالِمِ عَتَقَــا، وَلَـوْ شَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ وَلا فِسْقَ وَلا تَكْذَيبَ عَتَقَ غَانِمٌ فَقَطْ، كَأَجْنَبِيَّةٍ، فَلَوْ كَانَ فِي هَذهِ الصَّورَةِ غَانِمٌ سُدُسَ مَالِهِ عَتَقَا وَلَمْ تُقْبَلُ شهَادَتُهُمَا.

وَقَبِلَهَا أَبُو بَكْرٍ بِالعِنْقِ لا الرُّجُوعِ، فَيَعْنَقُ نِصْفُ سَالِم وَيَقْرَعُ بَيْنَ بَقِيْتِهِ، والآخرِ، وَخَبَرُ وَارِقَةِ عَادِلَةٍ كَفَاسِقَةٍ. وَمَنْ مَاتَ عَنِ اَبْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ، فَإِنْ عَرِفَ أَصْلُسَهُ قَبِـلَ قَـوْلُ مُدَّعِيـهِ، وَإِنْ لَـمْ يُعْرَفْ فَمِيرَاتُهُ لِلْكَأْفِر إِنَّ اعْتَرَفَّ الْمُسْلِّمُ بِالْخُوَّتِهِ، وإلاَّ فَبَيْنَهُمَا.

وَعَنْهُ: بَيْنَهُمَا، اغْتَرَفَ أَوْ لا.

وَقِيلَ: بالقُرْعَةِ، وَلِلْمُسْلِم وَبِالوَقْفِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: إنْ كَانَتْ التُّرِكَةُ بِيَدَيْهِمَا تَحَالَفَا وَقُسُّمَتْ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ سَهْوٌ، لاغتِرَافِهمَا أَنَّهُ وَارثٌ.

وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزين: إِنْ عُرِفَ وَلَا بَيِّنَةَ فَقُولُ مُدُّع.

وَقِيلَ: يُقْرَعُ أَوْ يُوقَفُ.

وَإِنْ قَالَتْ بَيْنَةٌ نَعْرِفُهُ مُسْلِمًا أَوْ مَاتَ مُسْلِمًا، وَبَيَّنَةٌ عَكْسَهَا، وَلَمْ يُؤرِّخَا المغرِفَة، فَــإِنْ عُـرِفَ أَصْـلُ ويبِنـهِ قُدَّمَـتْ البَيِّنَـةُ النَّاقِلَةُ، وإلاَّ فَروَايَاتُ التَّعَارُضِ، اخْتَارَهُ القَاضِي وَجَمَاعَةٌ.

وَاخْتَارَهُ فِي الْمُغْنِي وَلَوْ اتَّفْقَ تَارِيخُهُمَا، وَهُوَّ ظَاهِرُ الْمُنْتَخَبِ.

وَعَنْهُ: تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الإِسْلام، وَاخْتَارَهُ فِي الحِرْقِيِّ، والكَافِي فِي الصُّورَةِ الأُولَى.

وَفِي النَّانِيَةِ التَّعَارُضُ، وَلَيلَ بِهِ مُطْلَقًا، كَمَا لَوْ قَالَت بُيِّنَةٌ مَاْتَ نَاطِقًا بِكَلِمَةِ الإِسْلامِ وَبَيَّنَةٌ عَكْسَهَا، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ تَغْلِيبًــا لَهُ مَعَ الاشْتِبَاهِ.

قال القاضى: وَيُدْفَنُ مَعَنَا.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ بَدَلَ الابْنِ الكَافِرِ أَبُوانِ كَافِرَانِ، أَوْ بَدَلَ الْمُسْلِمِ أَخٌ وَزَوْجَةٌ مُسْلِمَانِ، كَانَا كَهُوَ مَعَ الآخر فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ: ظَاهِرُ المَذْهَبِ: يُقْبَلُ قَوْلُ الآبَوَيْنِ، كَمَعْرِفَةِ أَصْلِ دِينهِ، وَمَتَى نَصْفْنَا المَــالَ فَنِصْفُـهُ لِلاَبُوَيْــنِ عَلَـى ثَلاثَـةٍ، وَيْصَفُّهُ لِلزُّوْجَةِ، وَالْآخِ عَلَى أَرْبَعَةٍ.

وَمَنِ ادَّعَى تَقَدُّمُ إِسْلامِهِ مَوْتَ مُوَرَّثِهِ أَوْ قَسْمَ تَركَتِهِ وَقُلْنَا يَرِثُ قُبلَ بَبِّينَةٍ أَوْ بَعَصْدِيق وَارِثِ.

وَإِنْ قَالَ: أَسْلُمْت فِي مُحَرَّم، وَمَاتَ فِي صَفَر، وَقَالَ الوَارِثُ: مَاتَ قَبْلَ مُحَرُّم، وَرَثَ.

وَإِنْ شَهِدَا عَلَى اثْنَيْن بِقَتْل فَشَهِدَا عَلَى الشَّاهِدَيْن بِهِ فَصَدَّقَ الوَلِيُّ الآوَّلَيْن فَقَطْ حَكَمَ بِهِمَا، وإلاَّ فَلا شَيْءَ.

وَإَنْ شَهَدَتْ بَيِّنْتَان أَنَّهُ ٱلْنَفُ ثَوْتُهَا قَالَتْ بَيِّنَةً: قِيمَتُهُ عَشَرَةً، وَيَيْنَةً، عِشْرُونْ، كَبَتَ عَشَرَةً.

وَعَنْهُ: يَسْقُطَان لِتَعَارُضِهمَا.

وَقِيلَ: يَقْرَعُ.

وَقِيلَ: عِشْرُونَ، وَقَالَهُ شَيْخُنَا فِي نَظِيرِهَا فِيمَنْ آجَرَ حِصَّةً مُوَلِّيهِ قَالَتْ بَيِّنَةً: بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ، وَبَيِّنَةٌ: بِنِصْفِهَا، وَإِنْ كَـانَ بِكُــلُّ قِيمَةٍ شَاهِدٌ ثَبَتَ عَشَرَةٌ بهمًا، عَلَى الآوُّلَةِ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ: يَخُلِفُ مَعَ أَحَدِهِمَا وَلَا تَعَارُضَ، وَإِنْ شَهِدًا بِفِعْلٍ مُتَّجِدٍ فِي نَفْسِهِ كَإِثْلافِ قُوْبٍ وَقَتْل زَيْدٍ أَوْ بِاتَّفَاقِهِمَا كَسَرِقَةٍ وَغَصْبِ وَاخْتَلَفَا فِي رَمَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ كَلُونِهِ، والةِ قَتْلٍ فَالمَلْهَبُّ: لا تُجْمَعُ شَهَادَتُهُمَا، وَجَمَعَهَا أَبُسُو بَكْرُ وَلَوْ بِقُودٍ وَقَطْعٍ، وَذَكَرَهُ القَاضِي نَصًّا فِي القَتْلِ.

ُ وَاخْتَارَهُ هُوَ وَأَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُمُمَا فِي لَوْن سَرِّقَةِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: هَرَويًا، وَقَالَ الآخَرُ مَرْويًا، وَإِنْ أَمْكَنَ تَعَــدُّدُهُ وَلَـمْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ مُتَّحِدٌ فَبِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ، فَيُعْمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِك، وَلا تَنَافِي، وَلَوْ كَانْ بَدَلُ الشَّاهِدِ بَيِّنَةً ثَبَتاً هُنَا إِنِ ادْعَاهُمَا وَإِلاً، مَا ادَّعَاهُ، وَتَعَارَضَتَا فِي الأُولَى عَلَى قُول أَبِي بَكْرٍ. نَقَلَ ابْنُ مَنْصُور: إنْ شَهِدَا أَنْ هَذَا قَطَعَ يَدَهُ وَشَهَدَ آخَرَان عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَهُ، لَهُ الدِّيَّةُ مِنْهُمَا؟ يَأْخُذُهَا مِنْهُمَا، أَرَأَيْت إِنْ مَاتَ أَوْ مَاتًا، العَمْدُ، والْحَطَّأُ فِي هَذَا سَوَاءً.

قَالَ فِي زَادِ الْمُسَافِرِ، لآنَ أَمْرَهُمَا أَشْكَلُ فَالْقَوَّدُ مُرْتَفِعٌ، والدَّيَةُ وَاجَبَةً

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ فِي السُّرِّقَةِ تَعَارَضَتَا وَسَقَطَتَا، وَلَمْ يَثْبُتْ قَطْعٌ وَلا مَالٌ، لأَنَّهُ يَجُوزُ سَرِقَةُ ثَوْبٍ وَاحِبْدٍ بُكْرَةً وَعَشِيًّا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، فَلِهَذَا تَعَارَضَتَا، والشَّاهِدُ الوَاحِدُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَلَمْ يَقَعْ التَّعَارُضُ، وَهَذَا قَوْلُ القَاضِي وَغَيْرِهِ، كَمَا لَـوْ كَـانَ وَيَ رَمَنِ وَاحِدٍ، فَلِهَذَا تَعَارَضَتَا، والشَّاهِدُ الوَاحِدُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَلَمْ يَقَعْ التَّعَارُضُ، وَهَذَا قَوْلُ القَاضِي وَغَيْرِهِ، كَمَا لَـوْ كَـانَ الْمُشْهُودُ بِهِ قُتْلاً.

وَقَالَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ: لا تَعَارُضِ، لِإِمْكَانِ صِدْقِهِمَا بِأَنْ يَسْرِقَهُ بِكُرَّةً ثُمُّ يَصُودَ إِلَى صَاحِيهِ أَوْ خَيْرِهِ فَيَسْرِقُهُ عَشِيًّا فَيُثْبِتُ لَهُ اللَّبْسَ المَشْهُودَ بِهِ حَسْبُ، فَإِنْ المَشْهُودَ بِهِ وَإِنْ كَانَّ فِعْلَيْنِ لَكِنْهُمّا فِي مُحَلِّ وَاحِدٍ، فَلا يَجَسَبُ أَكَنَّهُو مَنَ صَمَانِهِ، وَكَذَا إِنْ شَهِدَ أَنْهُ سَرَقَ مَعَ الزُوالِ كِيسًا أَبْيُض، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنْهُ سَرَقَ مَعَ الـزُوالِ كِيسًا أَسْوَدَ، لَكِـنْ يَغْبِتَـانِ عَلَى قُـول الشُّيْخ إن ادُّعَاهُمَا، وإلاُّ يُثْبِتُ مَا اَدُّعَاهُ.

عَنْ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهِ اللهِ أَوْ فَتْلِهِ وَمُدّا، والآخَرُ أَنْهُ أَقَرْ بِقَتْلِهِ أَوْ قَتْلِهِ وَسَكَتَ، ثَبَتَ الفَتْلُ، وَصَدُقَ المُدَّحَسِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَتْلِهِ وَسَكَتَ، ثَبَتَ الفَتْلُ، وَصَدُقَ المُدَّحَسِي عَلَيْهِ فِي صِفَتِه، والشَّهَادَةُ عَلَى قُول أَن كَانَ نِكَاحًا فَكَفِعْل، وَكَذَا القَذْفُ، خَلافًا لاَبِي بَكْر، ومَا عَدَاهُمَا كَشَهَادَةِ وَاحِد أَنَّهُ بَاعَ زَيْدًا كَذَا أَمْسِ وَآخِرُ اليَوْمَ، أَوْ وَاحِدٌ أَنَّهُ بَاعَهُ وَآخِرُ أَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ وَاخْتَلْفَا رْمَنّا أَوْ مَكَانًا، جُمِعَت، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الإِقْرَارِ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فِعْلاَ أَوْ قُولاً.

وَفِي الكَافِي احْتِمَالٌ: لا تُجْمَعُ.

وَفِي التَّرْغِيْبِ وَجْة: كُلُّ عَقْدٍ كَنِكَاحٍ، وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالفِعْلِ وَآخَرُ عَلَى إفْرَارِهِ بِـهِ فَنَصُّهُ يُجْمَعُ، اخْتَـارَهُ أَبُـو بَكْـرٍ، والمُغْنِي، والمُحَرَّر وَغَيْرُهُمْ، خِلافًا لِلْقَاضِي وَغَيْرُو.

وَذَكَرُهُ فِي الْمَحَرُّرِ عَنِ الْآكُثُرِ، وَإِنْ شَهَدَ بِمَقَلِّدِ بِكَاحِ أَوْ قَتْلِ خَطَإٍ وَآخَــرُ عَلَى إِفْـرَارِهِ لَــمْ تُجْمَـعْ، وَلِمُدَّعِي القَتْـلِ أَنْ يَخْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَيَأْخُذَ الدَّيَّةَ، وَمَتَى جَمَعْنَا مَعَ اخْتِلافِ زَمَن فِي قَتْلِ أَوْ طَلاق فَالعِدَّةُ، والإِرْثُ يَلِي آخَرَ المُدَّتَيْنِ وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَبِي مِئَةً، وَاثْنَانِ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الصَّبِيّ مِئَةً، فَإِنْ شَهِدَتْ البَيْنَتَانِ عَلَى مِثْةً بِعَيْنِهَا وَإِنْ شَهْدَ اثْنَانَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَبِي مِئَةً، وَاثْنَانِ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الصَّبِيّ مِئَةً، فَإِنْ شَهِدَتْ البَيْنَتَانِ عَلَى مِثْةً بِعَيْنِهَا

أَخَذَهَا وَلِيُّهُ مِمَّنْ شَاءً، وإلاَّ أَخَذَ مِنْهُمَا مِثَنِّين، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِمِثْقَ وَآخَرُ بِمِثْقَ مِنْ قَرْضَ جُمِعَتْ، وَلا تُجْمَعُ إنْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ قَرْضٍ وَآخَرُ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ.

وَقِيلَ: بَلَى إِنْ شُهِدًا عَلَى إِقْرَارِهِ.

وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِمِثَةٍ وَآخَرُ بِمِتَنَيْنِ أَوْ بِخَمْسِينَ أَضَافًا أَوْ وَاحِدٌ الشَّهَادَةَ عَلَى إفْسَرَارِ أَوْ لا يَثْبُتُ بِهِمَا الْآفَلُ، وَلَـهُ أَنْ يَحْلِفَ لِتَتِمْةُ الآكْثَرِ مَعَ شَاهِدِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، أَوْ مَعَ أَحَدِ شُهُودِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُضِيفًا إِلَى إِقْرَار حَلَفَ مَعَ كُلِّ شَاهِدٍ، كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا.

وَقِيلَ: وَفِي الإِقْرَارِ أَيْضًا.

وَإِنْ شَهِدًا ۚ بِمِثْةِ وَآخَرَانِ بِخَمْسِينَ دَخَلَتْ فِيهَا إِلاَّ مَعَ مَا يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ فَيَلْزَمَانِـهِ، وَيَـأَتِي كَـلامُ الآزَجِيِّ قَبْـلَ الإِقْـرَارِ

وَنَقَّلَ حَنْبُلُ: إِذَا شَهِدًا عَلَى أَقَلُ وَأَكْثَرَ أُخِذَ فِي الْمَهْرِ بِالآكْثَرِ، لآنَّهُ خَرَجَ، وَهُوَ أَجْوَدُ لَهُ، وَفِي الدَّيْنِ، والطَّلاق بِالآكُثَرِ، لآنَّهُ خَرَجَ، وَهُوَ أَجْوَدُ لَهُ، وَفِي الدَّيْنِ، والطَّلاق بِالآكُلُّرِ، وَنَقَلَ مُهُنَّا: إِنْ شَهِدَ لَهُ أَنْ سَيِّدَهُ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِٱلْفُو فِي ذِمَّتِهِ وَآخَدُرُ لِلسَّيِّدِ بِـالْفَيْنِ، عَتَـقَ وَلا يُسرَدُ إِلَّى البِرَّقَّ، وَيَحْلِـفُ

قَالَ الآرَجِيُّ: وَإِنْمَا قُدَّمَ بَيْنَةُ العَبْدِ لآنَ العِنْقَ لا يَلْحَقُهُ الفَسْخُ، لِتَشْتَوُف الشَّارِعِ إلَيْهِ، فَلَيْسَ مِـنْ قَبِيـلِ الشَّـهَادَةِ بِالْحَالِ، وَإِنْ شَهِدًا لَهُ عَلَيْهِ بَمِتَةِ ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ مِنْهَا خَمْسِينَ، فَنَصُّهُ: تَفْسُدُ شَهَادَتُهُ.

وَنَقَلَ الآثْرَمَ: تَفْسُدُ فِي الخَمْسِينَ، كَرُجُوعِهِ، وَيَتَخَرَّجُ صِحْتُهَا بالِمَةِ، فَيَفْتَقِرُ قَضَاءُ الخَمْسِينَ إِلَى شَاهِدٍ أَوْ يَمِينِ، كَمَا لَـوْ شَهِدَا أَنْهُ ٱقْرَضَهُ ٱلْفَا ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ خَمْسِينَ، نُصُّ عَلَيْهِ، وَيَتَخَرُجُ فِيهَــا كَرِوَايَـةِ الآفـرَم، وَلآنُـهُ لا يَضْمَـّنُ شُـهُودَ قَرْضِ بِقِيَامٍ بَيِّنَةٍ بِقَضَاءٍ وَلَوْ شَهِدَ حِنْدَ الشَّاهِدِ حَدْلانِ أَوْ حَدْلَا أَنَّهُ اقْتَضَاهُ ذَلِكَ الحَقُّ أَوْ قَدْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ لَمْ يَشْهَدْ لَـهُ، نَقَلَـهُ ** مُرَاثِحَةً ابْنُ الْحَكُم.

وَمَالُهُ ابْنُ مَانِي: لَوْ قَضَاهُ نِصِنْهُ ثُمُّ جَحَدَهُ بَقِيْتُهُ اللهُ أَنْ يَدُعِيُهُ أَوْ بَقِيْتُهُ؟ قَالَ: يَدْعِيه كُلُهُ وَتَقُومُ البَيْنَةُ فَتَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ كُلَّهِ ثُمُّ يَقُولُ لِلْحَاكِمِ قَضَانِي نِصِفْهُ. وَمَنْ عَلَّى طَلَاقًا إِنْ كَانِ لِزِيْدٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَشَهِدًا أَنَّهُ أَقْرَضَهُ لَمْ يَخْنَثُ، بَلْ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ فَحَكَمَ بِهِمَا.

وَمُرَادُهُمْ فِي صَادِق ظَاهِرًا.

وَلِهَانَا فِي الرَّعَايَةِ: مَنْ حَلَّفَ بِالطَّلاقِ لا حَقَّ عَلَيْهِ لِزِيْدٍ فَقَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ تَامَّةٌ بِحَقٍّ لِزِيْدٍ حَنِثَ حُكْمًا. وَمَنْ قَالَ لِبَيَّتِهِ بِمِثَةِ اشْهَدَا لِي بِخَسْيِينَ لَمْ يَجُزْ إِذَا كَانَ الحَاكِمُ لَمْ يُولَّ الحُكْمَ فَوْقَهَا، نَصْ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الخَطَّابِ.

كتاب الشهادات

تَحَمُّلُهَا فِي حَقُّ الآدَمِيِّ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

وَفِي الْمُغْنِي: فِي إِثْمِهِ بِامْتِنَاعِهِ مَعَ وُجُودٍ غَيْرُو وَجُهَان.

قَالٌ جَمَاعَةٌ: فِي التَّرْغِيبِ هُوَ أَشْهُرُ، وَكَلَا أَدَاؤُهَا، وَنُصُّهُ: فَرْضُ عَيْنِ إِنْ دُعِي وَقَدَرَ بِلا ضَرَرٍ.

قَالَ فِي الْمُغْنِي: وَلا تُبْذَلُ فِي التَّزْكِيَةِ، وَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌّ وَأَبَى الآخَرُ، وَقُــالَ: الحَلِـفْ أَنْـتَ بَدَلِـيّ أَثِـمَ، اتَّفَاقُــا، قَالَـهُ فِـي

وَقَدَّمَ فِي الرِّعَايَةِ: لا، إنْ قُلْنَا: فَرْضُ كِفَايَةٍ.

وَإِذَا وَجَبَ تَحَمَّلُهَا فَفِي وُجُوبِ كِتَابَيْهَا لِتُحْفَظَ وَجُهَانَ (م ١)(١).

وَإِنْ دُعِيَ فَاسِقٌ إِلَى شَهَادَةٍ فَلَهُ الحُصُورُ مَعَ عَدَم غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرَّعَايَةِ، وَمُرَادُهُ: لِتَحَمُّلِهَا.

وَفِي الْمُغْنِي وَغَيْرِهِ: أَنَّ التَّجَمُّلَ لا تُعْتَبَرُ لَهُ العَدَالَّةُ، فَظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَلِهَذَا لَوْ لَمْ يُسؤدٌ خَتَّى صَـَارَ عَــذلاً قُبلَــت، وَلَــمْ يَذْكُرُوا تَوْبَةً لِتَحَمُّلِهَا، وَلَمْ يُعَلِّلُوا رَدُّ مَنْ أَعَادَهَا بَعْدَ أَنْ رَدُّ إِلاَّ بِالتَّهْمَةِ، وَذَكَرُوا إِنْ شَسَهِدَ عِنْدَهُ فَاسِنَّ يُعْرَفُ حَالُـهُ قَـالَ لِلْمُدَّعِي: زَدْنِي شُهُودًا، لِنَلاَّ يَفْضَحَهُ.

وَفِي الْمُغْنِي: إنَّ مَنْ شَهِدَمَعَ ظُهُورٍ فِسْقِهِ لَمْ يُعَزِّرُ، لآنَّهُ لا يَمْنَعُ صِدْقُهُ، فَدَلْ أَنَّهُ لا يَحْرُمُ أَدَاءُ فَاسِقِ، وإلاَّ لَعُزَّرَ، يُؤيِّدُهُ أنَّ الأَشْهَرَ: لا يَضْمَنُ مَنْ بَانَ فِسْفُهُ، وَإِلاَّ لَضَمِنَ لِتَعَدِّيهِ بِشَسْهَادَتِهِ، وَظَاهِرُهُ: لا يَحْرُمُ مَـعَ عَـدَم ظُهُـورِ فِسْـقِهِ، وَيُتَوَجَّـهُ التَّحْرِيمُ عِنْدَ مَنْ ضَمَّتُهُ، وَيَكُونُ عِلَّةً لِتَصْمِينِهِ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، لأنَّهُ لا تَلازُمَ بَيْنَ الضَّمَان، والتَّحْرِيْم.

وَفِي الانْتِصَارِ فِي شَهَادَتِهِ فِي نِكَاحٍ: لا تُسْمَعُ شَهَادَةُ كَافِرٍ وَصَبَيٍّ، لِشُهْرَةِ الحَال الَّتِي تُرَدُّ بهَا الشُّهَادَةُ، بخِلاف الفِسْق، لآنُهُ يُخْفِيه، فَيَسْمَغُهَا لِيَبْحَثَ عَنْ عَدَالْيَهِمَا، قَالَ: فَيَجِيءُ مِنْ هَٰذَا: لَا يَسْمَعُهَا مَعَ فِسَلَقِ ظَاهِرٍ، نَقَلَ الْمِمْونِيُّ: إذَا شَهِدَ أَرْبَعَةً غَيْرُ عُدُولِ بِالزُّنَا لا يُضْرَبُونَ وَلا يَجِبُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَيَجِبُ فِي مَسَافَةِ كِتَابِ القَاضِي عِنْدَ سُلْطَانٍ لا يَخَــافُ تَعَلَّيْهِ نَقَلَـهُ مَثْنَى أَوْ حَاكِمٌ عَدْلُ، نَقَلَ ابْنُ الحَكَمَ: كَيْفَ أَشْهَدُ عِنْدَ رَجُلِ لَيْسَ عَدْلاً، لا تَشْهَدْ.

وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ عَبْدِ اللَّهِ: أَخَافَ أَنْ يَسْعَهُ أَنْ لا يَشْهَدَ عِنْدَ الجَهْمِيَّةِ، عَن ابْن الْمَبَارَكِ عَنِ ابْن أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَــادَةَ عَـن ابْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ايْكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَمْرَاءُ طْلَمَةٌ، وَوُزَرَاءُ فَسَقَةٌ، وَقُضَاةٌ خُوَنَّـةٌ، وَقُقَهَـاءُ كَذَبَـةٌ، فَمَـنَّ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ الزُّمَانَ فَلا يَكُونَنَّ لَهُمْ كَاتِبًا وَلا عَرِيفًا وَلا شُرْطِيًّا».

رَوَاهُ الطُّبْرَانِيُّ (٤١٩٠)، وَقَالَ: لَمْ يَرْوهِ عَنْ قَتَاذَةَ إِلاَّ ابْنُ أَبِسي عَرُوبَـةَ، وَلا عَنْ هُ إِلاَّ ابْنُ الْمِسَارَكِ، تَضَرُّدَ بِـهِ دَاوُد بْـنُ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ شَيْخٌ لا بَأْسَ بهِ.

وَقِيلَ: أَوُّلاَ يَنْعَزِلُ بِفِسْقِهِ.

وَتَيْلَ: لاَ أُمِيرَ الْبَلَدِ وَوَزَيْرَهُ، وَلا يُقِيمُهَا عَلَى مُسْلِم بِقَتْلِ كَافِرٍ، وَكِتَابَةٍ كَشَهَادَةٍ، فِي ظَاهِرِ كَلامِ الشَّسَيْخِ وَشَسَيْخِنَا، قِيلَ لآخمَد: مَتَى يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَةَ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ يُحْسِنُ تَحَمُّلَ الشَّهَادَةِ يُحْسِنُ يُؤَدِّيَهَا.

وَيَحْرُمُ فِي الْأَصَحُّ أَخْذُ أَجْرَةٍ وَجُعْلٍ.

وَقِيلَ: إِنْ تُعَيِّنُتْ.

وَقِيلَ: وَلا حَاجَةً، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهَا يَجُورُ لِحَاجَةٍ تَعَيَّنَتَ أَوْ لا، وَالْحَتَارَة.

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإذا وجب تحمّلها ففي وجوب كتابتها لتحفظ وجهان). انتهى.

أحدهما: يجب.

قلت: وهو الصُّواب، للاحتياط، ثمُّ وجدت صاحب الرَّعاية الكبرى قدُّمه في أوائل بقيَّة الشَّهادات.

ونقل عن الإمام أحمد أنَّه قال: يكتبها إذا كان رديء الحفظ، فظاهره الوجوب.

والوجه الثَّاني: لا يجب، ولعلُّ علَّه إذا لم يكن معروفًا بكثرة النَّسيان.

وَقِيلَ: يَجُوزُ مَعَ التَّحَمُّل.

وَقِيلَ: أُجْرَةً مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَعَلَى الآوُّلِ: مَنْ عَجَزَ أَوْ تَأَذَّى بِالمَشْي فَأَجْرَةُ مَرْكُوبٍ عَلَى رَبُهَا، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَفِي الرُّعَايَةِ: وَكَذَا مُزَكُّ وَمُعَرِّفُ وَمُتَرَّجِمٍ وَمُفْتِ وَمُقِيمٍ حَدٌّ وَقَوَدٍ وَحَافِظٍ مَال بَيْتِ المَالِ وَمُحْتَسِب، والحَليفَةِ.

وَلِمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بحَدُّ لِلَّهِ إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا.

وَاسْتَحَبُّ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو الفَرَجِ، والشَّيْخُ، والتَّرْغِيبُ تَرْكُهُ، لِلتَّرْغِيبِ فِي السِّنْرِ، وَهَذِا يُخَالِفُ مَا جَزَمَ بِـهِ فِي آخِرِ الرُّعَايَةِ مِنْ وُجُوبِ الإِغْضَاءِ عَنْ مَنْ سَتَرَ المُعْصِيَّةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُفَرَّقُوا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلامٍ ٱلجَــلاَّلِ، وَيُتَوَجَّـهُ فِيمَـنَ عُـرِفَ بِالشُّرِّ، والفَسَادِ أَنْ لا يُسْتَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُشْبِهُ قَوْلَ القَاضِي الْمُتَقَدَّم فِسي الْمُقِرّ بِـالحَدّ، وَسَـبَقَ قَـوْلُ شَـيْخِنَا فِـي إقَامَـةِ الحَـدّ، وَلِلْحَاكِم فِي الْآصَحُ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ بِالنُّونُّفُ عَنْهَا، كَتَعْرِيضِهِ لِمُقِرُّ لِيَرْجِعَ.

وَفِيهِ فِي الانْتِصَارِ: تَلْقِينُهُ الرُّجُوعَ مَشْرُوعٌ، وَإِنْ دَعَّا زَوْجٌ أَرْبَعَةٌ لِتَحَمُّلِهَا بِزِنَا امْرَأَتِهِ جَازَ، لقوله تعالى ﴿وَٱللاَّتِـي يَـأَتِينَ

الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ الآيةُ [النساء: ١٥].

وَقِيلَ: لا، كَغَيْرُو، أَوْ لِإِسْقَاطِ الْحَدِّ.

وَفِي الْآحْكَامِ اَلسُّلْطَانِيَّةِ إِنْ ظَنْ قَوْمٌ مِنَ المُتَطَوَّعَةِ اسْتِسْرَارَ قَوْمٍ بِمَعْصِيَةٍ فِي انْتَهَاك حُرْمَةٍ يَفُوتُ اسْتِبْدَرَاكُهَا كَقَتْلٍ وَزِنْسَا فَلَهُمْ الكَشْفُ، والْإِنْكَارُ، كَالَّذِي كَانَ مِنْ شَنَانِ الْمغِيرَةِ وَشُهُودِهِ، وَلَمَّ يُنكِرْ عَلَيْهِمْ هُجُومَهُمْ وَإِنْ حَدَّهُمْ لِقُصُورِ الشُّهَادَةِ. قَالَ فِي الرُّعَايَةِ: وَإِنْ قَالَ أُحْضُرًا لِتَسْمَعَا قُذْفَ زَيْدٍ لِي لَزِمَهُمَا، وَيُتَوَجُّهُ إِنْ لَزِمَ إِقَامَةُ الشُّهَادَةِ.

وَلا يُقِيمُ شَهَادَةً لاَّدَمِيٌّ حَتَّى يَسْأَلَهُ، وَلا يَقْدَحْ فِيهِ، كَشَهَهَادَةٍ حِسْبَةً، ويُقِيمُهَا بِطَلَبَهِ وِلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ، وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا. قَالَ شَيْخُنَا: وَيَقْدَحُ فِيهِ وَقَالَ: إنْ كَانَ بِيَدِ مَنْ لا يَسْتَحِقُّهُ وَلا يَصِلُ إِلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَانَــةُ أَحَدِهِمَــا، وَيُعَيِّــنُ

مُتَأُوِّلًا مُجْتَهِدًا عَلَى غَيْرُو. وَفِي وَاضْحِ الْبِنِ عَقِيلٍ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ: يَحْرُمُ كَتْمُهَا وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ عَمِلَ بِقَوْلِ وَاحِدٍ أَوْ مَسْنَ ظَاهِرُهُ العَدَالَةُ فِيمَا يُعْتَبَرُ البَحْثُ عَنهُ.

وَيُسْتَحَبُّ إعْلامُهُ قَبْلَ إِقَامَتِهَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: الطُّلَبُ العُرْفِيُّ أَوْ الحَـالِيُّ كَـاللَّفْظِيِّ، عَلِمَهَـا الآدَمِـيُّ أَوْ لا، وَأَنَّـهُ ظَـاهِرُ الخَبَر، وَإِنَّ خَبَرَ: «يَشْهَدُ وَلا يُستَشْهَدُ عَلَى الزُّورِ، وَأَنْهَا لَيْسَتْ حَقًّا لآحَدٍ، و إلاَّ لَتَعَيَّنَ إغلامُهُ، وَلَمَّا تَحَمَّلَهَا بِلا إذْنِهِ، وَقَالَ نِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ: إذَا أَدَّاهِا قَبْلَ طُلَبِهِ قَامَ بِالوَاجِبِ وَكَانَ أَفْضَلَ، كَمَنْ عِنْدَهُ أَمَانَةُ أَدَّاهَا عِنْدَ الحَاجَةِ وَأَنَّ المَسْأَلَةَ تُشْنِيهُ الحِيلافَ فِي الحُكْمِ قَبْـلَ

وَتَحْرُمُ الشُّهَادَةُ إِلاَّ بِمَا يَعْلَمُهُ وَهُوَ بِرُؤْيَةٍ أَوْ سَمَاعٍ خَالِبًا، قِيلَ لآخْمَلَا: مَن لَهُ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ يَخِحَدُهُ، وَقَوْمٌ هُوَ عِنْدَهُمْ عَدْلًا يَشْهَدُونَ بِهِ لَهُ؟ قَالَ: هُوَ قَوْلًا سُوءٌ، قَوْلُ الرَّافِضَةِ.

فَالرُّوْيَةُ تَخْتُصُّ الْفِعْلَ كَقَتْلٍ وَسَرِقَةٍ وَرَضَاعٍ، والسَّمَاعُ ضَرَبَان: سَمَاعٌ مِنَ المَشْهُودِ عَلَيْهِ، كَعِتْقِ وَطَــلاقٍ وَعَقْـدٍ وَإِفْـرَارٍ وَحُكُم الحَّاكِمِ، فَتَلْزَمُهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعٍ، لَا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ مُسْتَخْفِيًّا أَوْ لا، وَعَنْهُ لا يَلْزَمُهُ، فَيَخَيُّرُ.

وَعَنْهُ: يَخْرُمُ إِنْ قَالَ الْمُتَحَامِبَانِ لا تَشْهَدُوا بِمَا جَرَى بَيْنَنَا.

وَعَنْهُ: يَحْرُمُ فِي إِقْرَارِ وَحُكُم.

وَعَنْهُ: وَغَيْرِهِمَا حَتَّى يَشْهَدَهُ وَعَنْهُ: إِنْ أَقَرَّ بِحَقٌّ سَابِق، نَحْوُ كَانَ لَهُ عَلَيٌّ فَحَتَّى يَشْهَدَهُ.

وَظَاهِرُ كَلاَمِهِمْ: أَنَّ الحَاكِمَ إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ شَهِدَ، سَوَاءٌ وَقْتَ الحُكُم أَوْ لَا، وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ القَاضِي. وَقِيلَ لاَبْنِ الزَّاغُونِيِّ: إِذَا قَالَ القَاضِي لِلشَّاهِدَيْنِ أَعْلِمْكُمَا أَنِّي حَكَمْت بِكَذَا، هَلْ يَصِحُ أَنْ يَقُولا أَشْهَدَنَا عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكُذَا؟

فَقَالَ:َ الشُّهَادَةُ عَلَى الحُكْمِ تَكُونُ فِي وَفْتُ حُكْمِهِ، فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُخْبِرٌ لَهُمَا بِحُكْمِهِ، فَيَقُولُ الشَّـاهِدُ: أَخْبَرَنِي أَوْ أَعْلَمَنِي أَنَّهُ حُكُمٌ بَكَلَا فِي وَقُتُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَبُو الْوَفَاء: لا يَجُوزُ لَهُمَا أَنْ يَقُولا أَمْتَهِدْنَا، وَإِنَّمَا يُخْبَرَانِ بِقَوْلِهِ، قَـالَ: وَلا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِلاَّ بِأَنْ يَقْرُأُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، أَوْ يَقُولَ المَشْهُودُ عَلَيْهِ قُرِئَ عَلَيْ أَوْ فَهِمْتُ جَمِيعَ مَا فِيهِ، فَـإِذَا أَقَـرُ بِذَلِكَ شَـهِدُوا عَلَيْهِ، وَمَذَا مَعْنَى كَلامِ أَبِي الْخَلَّابِ، وَحِينَتِلْهِ لا يُقْبَلُ قُولُهُ: مَا عَلِمْتُ مَا فِيهِ، فِي الظَّاهِرِ، وَمَنْ جَهِلَ رَجُلاَ حَاضِرًا شَـهِدَ فِي حَضَرُته لِمَعْرِفَةٍ عَيْبُهِ، وَإِنْ كَانْ غَائِبًا فَعَرِفَهُ بِهِ مَنْ يَسْكُنُ إلَيْهِ.

وَعَنْهُ: اثْنَان.َ

وَعَنْهُ: جَمَاعَةٌ، شَهدَ.

وَعَنْهُ: المُنْعُ، والمُرْأَةُ كَالرُّجُلِ.

وَعَنْهُ: إِنْ عَرَفَهَا كَنَفْسِهِ.

وَعَنْهُ: أَوْ نَظَرَ إِلَيْهَا شَهِدَ.

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: بِإِذْنِ رَوْجٍ، وَعَلَلَهُ بِأَنْهُ ٱمْلَكُ بِعِصْمَتِهَا، وَقَطَعَ بِهِ فِي الْبَهِجِ، لِلْخَبَرِ، وَعَلَلُهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ النَّظَرَ حَقُّـهُ، وَهُــوَ سَهْوٌ، وإلاَّ فَلا.

وَسَمَاعٌ بِالاسْتِفَاضَةِ فِيمَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ [غَالِبًا] بِدُونِهَا، كَنْسَبِ وَمَوْتٍ وَمِلْكِ مُطْلَقٍ وَعِتْقٍ وَوَلامٍ وَيَكَاحٍ.

قَالَ جَمَاعَةٌ: دَوَامُهُ لا عَقْدُهُ، وَوَقْفٍ.

وَنِيهِ وَجَدٌ وَمَصْرِفُهُ وَخُلُعِ وَطَلَاق، نُصُّ عَلَيْهِمَا، وَفِي العُمْدَةِ: لا فِي حَدٌ وَقَوَدٍ، وَظَاهِرُهُ فَقَطْ، وَهُو أَظْهَرُ، وَسَالَهُ الشَّالِنَجِيُّ عَنْ شَهَادَةِ الآغمَى فَقَالَ: يَجُورُ فِي كُلُّ مَا ظُنْهُ، مِثْلُ النَّسَبِ، وَلا تَجُورُ فِي الحَدِّ، وَظَاهِرُ قَولِ الجِرَقِيُّ وَابْنِ حَامِدٍ وَغَيْرِهِمَا: وَفِيهِمَا، لأَنْهُمْ أَطْلَقُوا الشَّهَادَة بِهَا بِمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الآخَبُارُ.

وَفِي الْتَرْغِيبِ: تُسْمَعُ فِيمَا تَسْتَقِرُ مَعْرِفَتُهُ بِالتَّسَامُعِ لا فِي عَقْدٍ، وَقَصَرُهُ جَمَاعَةٌ عَلَى السَّبْعَةِ السَّابِقَةِ، وَلَعَلَّهُ أَسْهُرُ، وَأَسْقَطَ جَمَاعَةٌ الخُلْمَ، والطَّلاق، وَبَعْضُهُمُ: والوَلاءَ.

وَفِي الرَّعَايَةِ خِلافٌ فِي مِلْكِ مُطْلَقِ وَمُصْرِفِ وَقُفْو، وَفِي عُمَدِ الآوِلَّةِ: تَعْلِيلُ أَصْحَابِنَا بِأَنَّ جِهَاتِ المِلْكِ تَخْتَلِفُ تَعْلِيلٌ يُوجَدُ فِي الدِّين، فَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ يَقْتَضِي أَنْ يَثُبُتَ الدَّيْنُ بِالامْتِفَاضَةِ.

وَفِيُّ الرُّوْضَيَّةِ: لا تُقْبَلُ إِلاَّ فِي نَسَبْ وَمَوْتُ وَمِلْكِ مُطْلَقٍ وَوَقْفُ وَوَلامٍ وَيَكَاحٍ.

وَيَشْهَدُ بِاسْتِفَاضَةٍ عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ بِهِمْ العِلْمُ.

وَقِيلَ: عَدْلانِ.

وَاخْتَارَ فِي الْمَحَرُّرِ وَحَفِيدِهِ: أَوْ وَاحِدٍ يَسَكُنُ إِلَيْهِ، وَيَلْزَمُ الحُكُمُ بِشَهَادَةٍ لَـمْ يَعْلَـمْ تَلَقَيهَـا مِنَ الاسْتِفَاضَةِ، وَمَـنْ قَـالَ شهدَتْ بِهَا فَفَرْعٌ.

ُ وَقِي الْمُغْنِي: شَهَادَةُ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ شَهَادَةُ اسْتِفَاضَةٍ لا شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ فَيَكْتَفِي بِمَـنْ يَشْهَدُ بِهَـا كَبَقِيَّةِ شَـهَادَةٍ الاسْتَفَاضَة.

وَفِي التَّرْغِيبِ: لَيْسَ فِيهَا فَرْعٌ.

وَفِي التَّعْلِيقِ وَغَيْرُو: الشُّهَادَةُ بِالاسْتِفَاضَةِ خِبَرٌ لا شَهَادَةٌ، وَٱنَّهَا تَحْصُلُ بِالنَّسَاءِ، والعَبِيكِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: هِيَ تَظِيرُ أَصْحَالُبِ المَسَائِلِ عَنِ الشَّهُودِ، عَلَى الْخِلافِ، وَذَكَرَ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ: إِنْ شَهِدَ أَنْ جَمَاعَةً يَئِقُ بهِمَ أَخْبُرُوهُ بِمَوْتِ فُلان، أَوْ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَوْ أَنَّهَا رَوْجَةً، فَهِيَ شَهَادَةُ الاسْئِفَاضَةِ، وَهِيَ صَخْيِحَةً، وَكَذَا أَجَابَ أَبْسُو الخَطَّابِ: يُقَبَّلُ فِي ذَلِكَ وَيَحْكُمُ فِيهُ بِشَهَادَةِ الاسْئِفَاضَةِ.

وَأَجَابَ أَبُو الْوَقَاءُ: إِنْ صَرَّحًا بِالاسْتِفَاضَةِ أَوْ اسْتَفَاضَ بَيْنَ النَّاسِ قُبِلَتْ فِي الوَقَاةِ، والنُّسَبِ جَمِيعًا.

وَنَقَلَ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لا يَشْهَدُ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَنَقَلَ مَعْنَاهُ جَعْفُرٌ، وَهُوَ غُريبٌ.

وَإِذَا شَهِدَ بِالْآمْلاكِ بِتَظَاهُرِ الْآخْبَارِ فَعَمَلُ وُلاةِ المَظَالِمِ بِذَلِكَ أَحَقُ، ذَكَرَهُ فِي الْآحْكَـامِ السُّـلْطَانِيَّةِ، وَذَكَـرَ القَـاضِي أَنَّ

الحَاكِمَ يَحْكُمُ بِالتَّوَاتُر، وَمَنْ رَأَى شَيْئًا بِيَدِ غَيْرِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً قَالَهُ فِي الْمَجَرَّدِ، والفُصُول، والوَاضِيح، والنَّرْغِيب، والكَافِي، والمُحَرِّر، وَقَالُوا فِي كُتُب الجِلاف: وَقَصِيرَةً وَهُو ظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هُبَيْرَةً عَنْ أَحْمَدَ يَتَّصَرَّفُ فِيهِ كَمَالِكِ مِنْ نَقْضٍ وَبِنَاءٍ وَإِجَارَةِ وَإِعَارَةِ فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالمِلْكِ، كَمْعَايَنَةِ السَّبَبِ، كَبَيْعِ وَإِرْثِ.

وَفِي اَلْمُغْنِي: لا سَبِيلَ إِلَى العِلْمِ هُنَا فَجَازَتُ بِالظُّنَّ، وَيُسَمَّى عِلْمَا، وَيُتَوَجَّهُ اختِمَالٌ: يُعْتَبَرُ حُضُورُ الْمُدَّعِي وَقُتَ تَصَرُّفِهِ، وَأَنْ لا يَكُونَ قَرَابَتَهُ، وَلا يَخَافُ مِنْ سُلْطَان إِنْ عَارَضَهُ، وِفَاقًا لِمَالِكِ، وقِيلَ يَشْهَدُ بِاليّدِ، والتَّصَرُّفِ.

واختاره السَّامِرِيُّ وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ يَشْهَدُّ بِمِلْكِ بِتَصَرُّفِهُ.

وَفِي كِتَابِ الآدَمِيِّ: وَإِنْ رَأَى مُتَصَرِّفًا فِي شَيْء تَصَرُّفَ مَالِكٍ شَهِدَ لَهُ بِمِلْكِهِ، وَمَنْ شَهِدَ بِيْكَـاحِ أَعْتُـبِرَ ذِكْـرُ شُـرُوطِهِ، وَعَلَّلُهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، لِئَلاَ يَعْتَقِدَ الشَّاهِدُ صِحْتُهُ، وَهُو فَاصِدٌ، فَلَعَلُّ ظَــَاهِرَهُ إِذَا اتَّحَـدَ مَذْهَـبُ الشَّـاهِدِ، والحَــاكِمِ لا يَجِـبُ النَّذِ : *

وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ فِيمَنِ ادْعَى أَنْ هَلِهِ اللِّبَّةَ امْرَأَتُهُ وَهَلَا ابْنَهُ مِنْهَا فَإِنْ أَقَامُهَا بِأَصْلِ النُّكَـاحِ [وَيَصَلُّحُ ابْنُـهُ فَهُـوَ عَلَى أصل النَّكَاح]، والفِرَاشُ ثَابِتُ يَلْحَقَّهُ.

وَإِن افْتَحَتْ أَنْ هَلَهَا المَّلِتَ زَوْجُهَا لَمْ يُقْبَلْ إِلاَّ أَنْ تُقِيمَ بَيِّنَةً بِأَصْلِ النُّكَاحِ وَتُعْطَى الِمِيرَاثَ، والبَيِّنَةُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيٍّ وَشَهُودِ فِي صِحْةِ بَلَنِهِ وَجَوَازِ مِنْ أَمْرُو، وَيَأْتِي فِي أَدَاء الشَّهَادَةِ لا يُعْتَبُرُ فِي صِحْتِهِ وَجَوَازِ أَمْرِو، وَمُوَادُهُ هُنَا إِمَّا لاَنْ اللّهُورَ وَتُنْهُ رَبِّ اللّهِ اللّهِ عَنْ اللّهِ عَنْ أَمْرُو، وَيَأْتِي فِي أَدَاء الشَّهَادَةِ لا يُعْتَبُرُ فِي صِحْتِهِ وَجَوَازِ أَمْرِو، وَمُوَادُهُ هُنَا إِمَّا لاَنْ اللّهُورَ فَوْقَ مَهْرِ الْمِثْلِ، أَوْ رِوَايَةٍ كَمَذْهُبِ مَالِلُكِ، أَوْ احْتِيَاطًا لِنَفْيِ الاحْتِمَالِ.

وَفِي بَيْعٍ وَنُحُوهِ خِلافٌ كَدَعُواهُ(١).

فَإِنَّ مَا صَحَّتْ الدَّعْوَى بِهِ صَحَّتْ الشَّهَادَةُ بِهِ وَبِالعَكْس، نَقَلَ مُثنَّى فِيمَنْ شَهدَ عَلَى رَجُل أَنَّهُ أَقَرُ لآخِ لَهُ بِسَهْمَيْن مِسِنْ هَلْهِ الْدَّارِ مِنْ كَذَا وَكَذَا سَهْمًا وَلَمْ يَحُدُّهَا فَيَشْهَدُ كَمَا سَمِعَ أَوْ يَتَعَرَّفُ حَدَّهَا؟ فَرَأَى أَنْ يَشْهَدُّ عَلَى حُدُوهِما فَيَتَعَرُّفَهَا وَقَالَ شَيْخُنَا: الشَّاهِدُ يَشْهَدُ بِمَا سَمِعَ، وَإِذَا قَامَتْ بَيُّنَةٌ بِتَعْيِينِ مَا دَخَلَ فِي اللَّفْظِ قُبِلَ، كَمَا لَوْ أَقَــرٌ لِفُـلانِ عِنْـدِي كَـذَا وَأَنْ دَارِي الفُلانِيَّةَ أَوْ المَحْدُودَةَ بِكَذَا لِفُلانٍ، ثُمَّ قَامَتْ بَيِّنَةً بَأَنْ مَذَا المُعَيِّنَ هُوَ المُسَمِّى، والمؤصُّوفُ أَوْ المَحْدُودُ، فَإِنَّـهُ يَجُوزُ بِاتَّفَـاقِ الآبِيَّةِ، وِيُلنَكُرُ لِرِضَاعَ وَقَتْلٍ وَسَرِقَةٍ وَشُرْبٍ وَقَذَّفُو وَنَجَاسَةِ مَاءٍ قَالَ ابْنُ الرَّاهُونِيُّ: وَإِكْرَاهُ مَا يُعْتَبَرُ، وَيَخْتَلِ فُ بِهِ الْحُكْمُ، وكذا الأنا.

وَقِيلَ: لا زَمَانُهُ وَمَكَانُهُ، والمَزْنِيُّ بِهَا، وَتُقْبُلُ بِحَدُّ قَلِيمٍ. وَقِيلَ: لا، وَإِنْ قَالَ شَاهِدُ قَتْلٍ: جَرَحَهُ فَمَاتَ، فَلَغْقُ، وَعَكْسُهُ: فَقَتَلَهُ أَوْ مَاتَ مِنْهُ وَنَحْوُهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ النَّوَادِرِ: يَتَفَرَّعُ حَلَى رَوَايَةِ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ الْجُرْحُ إِلاَّ مُفَسَّرًا أَنَهُمَا لَوْ شَهِدَا بِنَجَامَةِ مَاء لَـمَ يُقْبَلُ حَتَّى يُبَيِّنَا السَّبَبَ، لاخْتِلافِهِمْ فِيمَا يُنَجِّسُهُ، كَذَا قَالَ: فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَسَائِلِ الجِلافِ، وَقَدَّ يُتَوَجَّهُ أَيْضًا مِنَ الجِلافِ فِي السُّبَبَ، لاخْتِلافِهِمْ فِيمَا يُنَجَّسُهُ، كَذَا قَالَ: فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَسَائِلِ الجِلافِ، وَقَدَّ يُتَوَجَّهُ أَيْضُنَا مِنَ الجِلافِ فِي المُقَدِدِ العُقُودِ.

وَاحْتَجٌ فِي الوَاضِحِ بِشَهَادَتِهِمَا بِنَجَاسَةِ المَاءِ عَلَى اعْتِبَارِ التَّفْسِيرِ لِلْجُرْحِ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَى إفْرَارِ غَيْرِهِ بِحَقَّ فَقِيلَ: يُغْتَــبَرُ ذِكْرُ سَبَبِهِ، والأَصَحُّ: لاَ، كَاسْتِحْقَاقِ مَالٍ، وَإِنْ شَهِدَ بِسَبَبِ يُوجِبُهُ أَوْ اسْتِحْقَاقِ غَيْرِهِ، ذَكَرَهُ.

(م): الإمام مالك

⁽١) تنبيه: قوله: (وفي بيع ونحوه خلاف كدعواه). انتهى.

يعني: هل يشترط في شهادة الشَّاهد في بيع ونحوه ذكر شروط أم لا؟

قال المصنّف: حكمه حكم الدّعوى بذلك.

وقال المُصنّف في باب طريق الحكم وصفته: اعتبر ذكر شروطه، في الأصحّ، وبه قطع في الوجيز وغيره. وقدَّمه في الحُرُّر وغيره، وصحَّحه في الرَّعاية وغيره هناك، فكذا يكون الصَّحيح هنا ذكر الشُّروط، واللَّه أعلم.

وهذه ليست من الخلاف المطلق.

ففي هذا الباب مسألةً واحدةً.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَمَنْ شَهِدَ لِزَيْدِ عَلَى عَمْرِو بِشَيْءِ سَأَلَهُ عَنْ سَبَبِهِ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ فِيمَنِ ادَّعَى إِرْثُمَا لا يُحْوِجُ فِي دَعْـوَاهُ إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي يَرِثُ بِهِ، وَإِنْمَا يَدُعِي الإِرْثُ مُطْلَقًا، لآنُ أَذَنَى خَالاتِهِ أَنْ يَرِثُهُ بِالرَّحِم، وَهُــوَ صَحِيــحَ عَلَى أَصْلِفَا، فَإِذَا أَتَى بِبَيِّنَةٍ فَشَهِدَتْ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ مِنْ كَوْتِهِ وَأَرِثًا حَكُمَ لَهُ، وَإِنْ شَهِدَ أَنْ هَذَا الغَزْلَ مِنْ قُطْتِهِ، أَوْ الدَّقِيــقَ مِـنْ حِنْطَتِهِ، أَوْ الطَّيْرَ مِنْ يَنْضِهِ. الطَّيْرَ مِنْ يَنْضِهِ.

وَقِيلَ: أَوْ البَيْضَةَ مِنْ طَيْرِهِ، حَكَمَ لَهُ، وَإِنْ شَهِدًا أَنَّهُ مِنْ وَارِثِهِ لا يَعْلَمَان غَيْرَهُ حَكَمَ لَهُ.

وَقِيلَ: يَجبُ الاسْتِكْشَافُ مَعَ فَقْلِدِ خِبْرَةٍ بَاطِنَةٍ فَيَأْمُو مَنْ يُنَادِي بِمَوْتِهِ وَلَيُخْصُرُ وَارثُهُ، فَإِذَا ظَنَّ لا وَارثَ لَهُ سَلَّمَهُ.

وَقِيلَ: بِكَفِيلِ، فَعَلَى الآوَّلِ وَهُوَ المَذْهَبُ يُكُمِلُ لِذِي الفَرْضِ فَزَّضَهُ، وَعَلَى الثَّانِي َ وَجَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ يَأْخُذُ اليَقِينَ، وَهُوَ رَبُعُ ثُمَنَ لِلزَّوْجَةِ عَائِلاً، وَسُدُس لِلأُمَّ عَائِلاً، مِنْ كُلُّ ذِي فَرْضٍ لا حَجْبَ فِيهِ، وَلا يَقِينَ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ قَسَالًا لا نَعْلَمُ غَيْرَهُ ثِمَا اللهُ عَلَى النَّاعُ فِي هَذَا البَلَدِ فَكَذَلِكَ، ثُمُّ إِنْ شَهِدًا أَنْ هَذَا وَارِئَهُ شَارَكُ الآوَّلَ، ذَكَرَهُ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ، وَهُوَ مَعْنَسَى كَلَامٍ أَبِي الْخَطَّابِ وَأَلِي الْوَقَاءِ. وَأَبِي الْوَقَاءِ.

وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ فِي الْمُسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ سَاْفَرَ كَشَفَ خَبَرَهُ وَمَكَانَ سَفَرِو، وَفِي الانْتِصَارِ وَعُيُونِ الْمَسَائِلِ: إِنْ شَهِدَا بِإِرْثِهِ فَقَطْ أَخَذَهَا بِكَفِيلٍ، وَفِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرُو.

وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُغْنِي فِي كَفِيلِ بِالقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ وَجُهَان، وَاسْتِكْشَافُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ الْبُنَهُ لا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، وَبَيْنَـةٌ أَنْ هَذَا النِّهُ لا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، قَسَمَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا، لآنَهُ لا تَنَافِي، ذَكَرَهُ فِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ، والمُغْنِي، قالَ الشَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ: إِنَّمَا احْتَاجَ إِلَى إثْبَاتِ لا وَارِثَ سِوَاهُ لآنَّهُ يَعْلَمُ ظَاهِرًا، فَإِنْ بِحُكْمِ العَادَةِ يَعْلَمُهُ جَارُهُ وَمَنْ يَعْرِفُ بَاطِنَ أَمْرِهِ، بِخِلافِ ذَيْنِهِ عَلَى النِّبُ لا يَحْتَاجُ إِلَى إثْبَاتِ أَنَّهُ لا ذَيْنَ عَلَيْهِ سِوَاهُ، لِخَقَاءَ الدَّيْنِ، وَلاَنْ جَهَاتِ الإرْثِ يُمْكِنُ الاطَّلاعَ عَلَى يَقِينِ انْتِفَاقِهَا.

وَلا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْي مُطْلَقًا، بِدَلِيلِ المَسْأَلَةِ المَذْكُورَةِ، والإغسَارُ، والبَيَّنَةُ فِيهِ تُثْبِـتُ مَـا يَظْهَـرُ وَيُشَـاَهَدُ، بِخِـلافِ شَهَادَتِهِمَا: أَنَّهُ لا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَيَلاخُلُ فِي كَلامِهِمْ قَبُولُهَا إِذَا كَانَ النَّهْيُ مَحْصُورًا، كَقُوْلُ الصَّحَابِيِّ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَـامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضُلُّا.

وَلِهَذَا قِيلَ لِلْقَاضِي فِي الجِلافِ: أَخْبَارُ، الصَّلاةِ عَلَى شُهَدَاء أُحُدٍ مُثْبَتَةً وَفِيهَا زِيَادَةً، وَأَخْبَارُكُمْ نَافِيَـةً، وَفِيهَا نُقْصَـانُ، والمُثْبِتُ أُولَى، فَقَالَ: الزِّيَادَةُ هَاهُنَا مَعَ النَّافِي؛ لآنَّ الآصْلَ فِي المَوْتَى الغُسْلُ، والصَّلاةُ، وَلآنُ العِلْمَ بِالتُوْكِ، والعِلْمَ بِالفِعْلِ سَوَاةً فِي هَذَا المَعْنَى.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ مَنْ قَالَ صَحِيْتِ فُلانًا فِي يَوْمٍ كَذَا فَلَمْ يَعْلَفِ فُلانًا قُبِلَت شَهَادَتُهُ، كَمَا تُعْبَلُ فِي الإثْبَاتِ.

وَذَكَرَ أَيْضَا: أَنَّهُ لا تُسْمَعُ بَيَّنَةُ المُدَّعَى عَلَيْهِ بِعَيْنَ بِيَدِهِ، كُمَا لا تُسْمَعُ بِأَنَّهُ لا حَقَّ عَلَيْهِ بِدَيْنِ يُنْكِـرَّهُ، فَقِيـلَ لَـهُ: لا سَبِيلَ لِلشَّاهِدِ إِلَى مَغْرِفَتِهِ، فَقَالَ: لَهُمَا سَبِيلٌ، وَهُوَ إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى ثَمَنَ مَبِيعٍ فَأَنْكَرَهُ وَأَقَامَ البَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ لِلشَّاهِدِ سَبِيلاً إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ بِأَنْ يُشَاهِدَهُ أَبْرَأَهُ مِنَ الثَّمَن أَوْ أَقْبَضَهُ إِيَّاهُ، وكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَ.

وَفِي الرَّوْضَةِ فِي مَسْأَلَةِ النَّافِي لِلْحُكْمِ: لا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ عَلَى النَّفْي، فَإِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِأَنْ يُلازِمَــهُ الشَّـاهِدُ مِنْ أَوَّلِ وُجُودِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى، فَيَعْلَمُ انْتِفَاءُ سَبَبِ اللَّزُومِ قَوْلاً وَفِعْلاً، وَهُوَ مُحَالً.

وَفِيَ الْوَاضِحِ: الْعَدَالَةُ بِجَمْعِ كُلِّ فَرْضٍ وَتَرْكِ كُلِّ مَخْظُورٍ، وَمَنْ يُحِيطُ بِهِ عِلْمَــا، والسَّرْكُ نَفْيٌ، والشَّهَادَةُ بِـالنَّفْيِ لا تَصِحُّ.

وَإِنْ شَهَدَا أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَغْتَقَ أَوْ أَبْطَلَ مِنْ وَصَايَاهُ وَاحِدَةً وَنَسِيبًا عَيْنَهَا لَمْ تُقْبَلْ.

وَقِيلَ: بَلَى.

وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُبْهِجِ فِي صُورَةِ الوَصِيَّةِ.

وَفِيهَا فِي التَّرْغِيبُ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا: يُقْرَعُ بَيْنَ الوَصِيَّتَيْنِ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا فَهِيَ الصَّحِيحَةُ، وَهَلْ يَشْهَدُ عَقْدًا فَاسِـدًا مُخْتَلَفًا فِيهِ وَيَشْهَدُ بِهِ؟ يُتَوَجَّهُ دُخُولُهَا فِيمَنْ أَتَى فَرْعًا مُخْتَلَفًا فِيهِ. وَفِي التَّعْلِينَ: يَشْهَدُ وَفِي الْمُغْنِي: لَوْ رَهَنَ بِحَقٌّ ثَان كَانْ رَهْنًا بِالآوَّل فَقَطْ، فَإِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ شَاهِدَانٍ.

فَإِنَّ اعْتَقَدَ فُسَادَهُ لَمْ يَكُنَّ لَهُمَا ، وَإِنَّ اعْتَقَدَّا صَحْتَهُ جَارٌ أَنْ يَشْهَنَا بِكَيْفِيْدِ الْحَالِ فَقُطْ، وَمَنَعَهُ الإِسَامُ أَحْمَـ لُ فِي رِوَايَـةِ الْجَمَاعَةِ إِذَا عَلِمَهُ فِي تَخْصِيص بَعْض وَلَدِهِ أَنْ تَفْضِيلِهِ، وَذَكْرَهُ فِيهِ الْحَارِقِيُ عَنِ الْأَصْحَابِ.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: إِنْ لَمْ يَشْغَدُوا لَّيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءً.

قِيلَ: فَإِنْ شَهَدُوا؛ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ؟ قَالَ: أَعْفِينِي.

وَنَقَلَ خَنْبُلِّ: ۚ لَهُ أَنْ لا يُشْهَدُ ۚ إِذَا جَاءَ مِثْلُ مَثَّلًا وَعَرَفَ.

قَالَ: فِي حَدِيثِ بَشِيرٍ: «أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ شَهدًا، وَهُوَّ القَاضِي، والحُكُمُ إِلَيْهِ.

وَفِيهِ: أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا جُمَاءَهُ مِثْلُ مَثْلًا رَدُّهُ، وَيُتَوَجُّهُ: يُكْرَهُ مَا ظَنَّ فَسَادَهُ.

وَيْتُوَجُهُ وَجْهُ: يَخْرُمُ، وَلَوْ شُهَدَ اثْنَانِ فِي مَخْفِلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ طَلَقَ أَوْ أَعْتَقَ قُبِلَ، وَلَوْ أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الجُمُعَةِ فَشَهِدَا عَلَى الخَطِيبِ أَنَّهُ قَالَ أَوْ فَعَلَ عَلَى الِمُنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا قُبِلَ مَعَ الْمُسَارَكَةِ فِي سَمْعِ وَبَصَرِ. ذَكَرَهُ فِي الْمُغْنِي وَلا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ: إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ فِيمَا تَتَوَفُّو الدُّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ مَعَ مُشَارَكَةِ خَلْقِ رُدً. باب شروط مَنْ تُقْبَلُ شهادَتُه وما يَمْنَعُ قَبُولها

المَذْهَبُ: أَنَّهَا سِتُّةٌ: العَقْلُ، والحِفْظُ، والعَدَالَةُ، والإسلامُ، والنُّطْقُ، والبُلُوغُ.

فَلا شَهَادَةَ لِمَجْنُونَ وَمَعْتُوهِ وَمُغَفِّل وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَسَهْو، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَيُسْيَان.

وَفِي التَّرْغِيبِ: الصَّحِيحُ إِلاَّ فِي أَمْرٍ جَلِيٍّ يَكْشُفُهُ الحَاكِمُ وَيُرَاجِعُهُ فِيهِ حَتَّى يَمْلَمَ تَثَبَّتُـهُ، وَأَنَّـهُ لا سَـهوَ وَلا غَلَـطَ فِيـهِ، وَغَيْرُ عَدَل وَلَوْ ضَرُورَةً فِي سَفَرٍ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، قَالَ حَفِيدُهُ: وَلا يَسُوعُ الاجْتِهَادُ فِي شَهَادَةِ فَاسِقٍ بَل كَافِرٍ.

قَالَ في عُيُون المَسَائِلِ: ۚ وَلا عَلَى ذِمْيُ، لآنُهُ ۚ لا يَجْتَنِبُ مَخْظُورَ دِينِهِ، وَلِهَذَا ۚ لا وِلايَةَ لَهُ، ۚ كَالْمُرْتَدُ، بِخِلاَفُ وَالذَّمْيُّ. وَتُقْبَلُ فِي إِفَاقَةٍ مَنْ يُخْنَقُ أَخْيَانَا، نَصَّ عَلَيْهِ.

وَيُعْتَبُرُ لِلْعَدَالَةِ أَمْرَان: صَلاحُ دِينِهِ بِأَدَاء الفَريضَةِ.

زَادَ فِي المُسْتَوْعِبِ، وَالْمُحَرَّرِ: بِسُنْتِهَا، وَذَكَرَ القاضِي، والنَّبْصِرَةُ، والتَّرْغِيبُ: والسُّنَّةُ الرَّاتِيَةُ، وَأَوْمَا إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ فِيمَـنْ يُواَظِبُ عَلَى تَرْكِ سُنَن الصَّلاةِ رَجُل سُوءٌ.

وَنْقَلَ أَبُو طَّالِبِ: الْوَثْرُ سُنُةٌ سَنَّهَا النَّبِيُ ﷺ، فَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِهِ فَهُوَ رَجُلُ سَوْء، وَأَثْمَهُ القَاضِي، وَمُرَادُهُ لَآنَـهُ لا يَسْلَمُ مِنْ تَرَكِ فَرْضٍ، وإلاَّ فَلا يَأْفَمُ بِسَنَةٍ، كَذَا كَانَ يَنْبُغِي أَنْ يَقُولَ، لَكِنْ ذَكَرَ فِيمَنْ تَـرَكُ الصَّلَاةَ أَنْ مَـنْ دَاوَمَ عَلَـى تَـرَكِ السُّنَنَ أَيْمَ. السُّنَنَ أَيْمَ.

وَّاحْتَجُ بِقُولِ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِيمَنْ تَرَكَ الوَثْرَ: رَجُلُ مَوْءٍ، مَعَ قَوْلِهِ إِنَّهُ سُنَّةً، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَخْتَجُ لَهُ، وَأَجَابَ عَنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ «مَن انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا».

مَعْنَاهُ مَنِ انْتَقَصَ مِنْ مَسْنُونَاتِهَا الرَّاتِبَةِ مَعَهَا لَمَّا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَيْهَا وَتَبَعَّا لَهَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الخِطَابُ عَطْفًا عَلَى جَميسِع ذَلِكَ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةَ الوَثْرِ عَنْ قَوْل أَحْمَدَ فِيمَنْ تَرَكَهُ عَمْدًا: رَجُلُ سَوْء، لا يَنْبَغِي أَنْ تُقْبُلُ شَسِهادَتُه، فَإِنَّهُ لا شَهادَةَ لَـهُ، ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا فِيمَنْ تَرَكَهُ طُولَ عُمْرِهِ أَوْ أَكْثَرَهُ فَإِنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ السُّنَن الرَّاتِيَةِ إِذَا دَاوَمَ عَلَى تَرْجِهَا، لآنَهُ بِالْمَدَاوَمَةِ يَحْصُلُ رَاغِبًا عَنِ السُّنَةِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَلاَّنَهُ بِالْمَدَاوَمَةِ تَلْحَقُهُ التَّهْمَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَتَقِدٍ لِكَوْنِهَا سَنَةً، وَهَذَا مَمْنُوعٌ مِنْهُ، وَلِهَذَا قَالَ عليه السلام «أَنَا بَرِيءٌ مِـنْ كُـلًّ مُسْلِم بَيْنَ ظَهْرَانَيْ الْمُشْرِكِينَ لا تِرَاءَى نَارَاهُمَا».

وُإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لآنَّةُ مُتَّهَمٌ فِي أَنَّهُ يُكَثِّرُ جَمْعَهُمْ وَيَقْصِدُ نَصْرَهُمْ وَيَرْغَبُ فِي دِينِهِمْ، وَكَلامُ أَحْمَدَ خَرَجَ عَلَى هَذَا. وَكَذَا فِي الفُصُول: الإِدْمَانُ عَلَى تَرْكِ هَذِهِ السُّنَن غَيْرُ جَائِزٍ، وَاحْتَجٌ بِقُولِ أَحْمَدَ فِي الوَتْرِ، لآنَّهُ يُعَدُّ رَاغِبًا عَنِ السُّنَةِ. وَقَالَ بَعْدَ قَوْل أَخْمَدَ فِي الوَثْرِ: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَكَمَ بِفِسْقِهِ.

وَنَقَلَ جَمَاعَةً: َ مَنْ تَرَكَ ٱلْوَثْرَ لَّيْسَ عَدْلاً، وَقَالُهُ مُنيْخُنَا فِي الجُمَاعَةِ عَلَى أَنْهَا سُنَّةً، لآنَّهُ يُسَمِّى نَاقِصَ الإِيمَانِ.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: إِذَا عَمِلْتَ الْخَيْرُ زَادَ وَإِذَا ضَيَّعْتَ نَقَصَ.

وَقَالَ الْقَاضِي: مَنْ تَرَكَ النَّوَافِلَ الَّتِي لَيْسَتْ رَاتِبَةٌ مُعَ الفَرَائِضِ لا تَصيفُهُ بِنُقْصَانِ الإِيمَانِ. وَفِي كَلامِ الحَنَفِيَّةِ قِيلَ: لا بَأْسَ بِتَرْكِ سُنُّةِ الفَجْرِ، والظُّهْرِ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ، لأَنَّهُ عَلَيْهِ السَلامِ لَمْ يَأْتِ بِهَــا إِلاَّ إِذَا صَلَّـى بالجَمَاعَةِ، وَبدُونِهَا لا تَكُونُ سُنَّةً.

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا بِحَالَ؛ لآنَ السُّنَّةَ الْمُؤكِّدَةَ كَالْوَاجِبَةِ، كَذَا قَالُوا.

وَيُعْتَبُرُ أَيْضًا آخِتِنَابُ الْمَحَرُّمُ، بِأَنْ لَا يَأْتِي كَبِيرَةً.

قِيلَ: وَلا يُدْمِنُ.

وَقِيلَ: وَلَا يَتَكُوُّرُ مِنْهُ صَغِيرَةً.

وَقِيلَ: ثَلاثًا.

وَفِي التَّرْغِيبِ: بأنْ لا يُكْثِرُ مِنْهَا وَلا يُصِرُّ عَلَى وَاحِلَةٍ مِنْهَا (م ١)(١).

وَفِي الْحَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ: ﴿لا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارِ وَلا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ﴾.

وَعَنَّهُ: تُرُدُّ بِكُذَبَّةٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُغْنِي، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا، قَالَ ابْنُ عَقِيلِ: اخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَاسَ عَلَيْهِ بَقِيَّةَ الصَّغَايِرِ، وَهُــوَ بَعِيدٌ، لآنً الكَذِبَ مَعْصِيَةٌ فِيمَا تَحْصُلُ بِهِ الشَّهَادَةُ، وَهُوَ الخَبَرُ، وَأَخَذَ القَاضِي وَأَبُو الخَطَّابِ مِنْهَا أَنْهُ كَبِيرَةٌ كَشَهَادَتِهِ بِالزُّورِ، أو كَذَبَ عَلَى النبي عِلِي.

ذُكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَيُعْرَفُ الكَذَّابُ بِخُلْفِ المَوَاعِيدِ، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ.

وَيَجِبُ الكَذِبُ إِنْ تَخَلُّصَ بِهِ مُسْلِمٌ مِنَ القُتْلِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَوْ كَانَ المَقْصُودُ وَاجِبًا.

وَيُبَاحُ لِإصْلاحِ وَحَرْبٍ وَرُوْجَةٍ، لِلْخَبَرِ.

وَقَالَ ابْنَ الجَوْزُيِّ: وَكُلُّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ لا يُتَوَصَّلُ إلَيْهِ إلاَّ بِهِ، وَهُوَ التَّوْرِيَةُ، فِي ظاهِرِ نَقْــلِ حَنْبَــلِ وَظــاهِرِ نَقْــلِ الْبـنُ مَنْصُور، والآصْحَابِ مُطْلَقًا (م ٢)(٢).

وَمِّنْ جَاءَهُ طَعَامٌ فَقَالَ لا آكُلُهُ ثُمَّ أَكُلَ، فَكَلِبٌ، لا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ، نَقَلَهُ المُرُوذِيُّ.

وَمَنْ كَتَبَ لِغَيْرُو كِتَابًا فَأَمْلَى عَلَيْهِ كَلَيْبًا لَمْ يَكَتَّبُهُ، نَقَلَهُ الآثْرَمُ.

قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: وَقَدْ يَقَعُ الفِسْقُ بِكُلُّ مَا فِيهِ ارْيُكَسَابٌ لِنَهْمِي وَإِنْ خَلا صَن خَدُّ أَوْ وَحِيدٍ، وَأَنْـهُ مَذْحَبُ مَالِك؛، وَأَنْ

الشَّافِعيُّ لَمْ يُفَسِّقْهُ بِشُرْبٍ مُسْكِرٍ لِلْخَلِافِ وَلا بِكَلْيِهِ أَنْ تَنْلِيسَ فِي يَبْعِ وَفِشٌ فِي تِجَارَةٍ. وَظَاهِرُ الكَافِي: العَدْلُ مَنْ رَجْعَ خَيْرُهُ وَلَمْ يَأْتَ كَبِيرَةً، لآنُّ الصَّفَائِرَ تَقَعُ مُكَفِّرَةً أَوْلاً فَلا تَجْتَمِيمٌ.

قَالَ ابْنُ عَقِيل: لَوْلا الإجْمَاعُ لَقُلْنَا بِهِ وَظَاهِرُ العُدَّةِ لِلْقَاضِي: وَلَوْ أَتَى كَبيرَةُ.

قَالَ مَنْخُنَا: صَرَّحَ بِهِ فِي قِيَامِ الشُّبَهِ، وَاحْتَجُّ فِي الكَافِي، والعُدَّةِ بِقَوْلِهِ تَصَالَى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَاذِينُهُ ﴾ الآيَةُ [الأعراف: ٨].

وَعَنْهُ فِيمَنْ أَكُلَ الرَّبَا: إِنْ أَكُثُرَ لَمْ يُصَلُّ خَلْفَهُ.

قال القاضي وَابْنُ عَقِيل: فَاعْتَبَرَ الكَثْرَةَ، وَفِي الْمُغْنِي: إِنْ أَخَذَ صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَتَكَرَّرَ رُدُّتْ.

وَعَنْهُ فِيمَنْ ۚ وَرِثَ مَا أَخَلُنُهُ مَوْرُوثُهُ مِنَ الطُّرِيَّنِ: هَلْمًا أَهْوَنُ، لَيْسَ هُوَ أَخْرَجَهُ، وَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يَرُدُهُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا: لاَ يَكُونُ عَدْلاً حَتَّى يَرُدُ مَا أَخَذَ.`

(١) (مسألة – ١): قوله: (ويعتبر أيضًا اجتناب المحرّم بأن لا يأتي كبيرةً، قيل: ولا يدمن، وقيل: ولا يتكــرّر منـه صغــيرة، وقيــل: ثلاثًا. وفي التّرغيب: بأن لا يكثر منها ولا يصرّ على واحدة منها). انتهى.

القول الأوَّل: هو الصَّحيح، وهو أن لا يدمن على صغيرةٍ، جزم به في الحرُّر، والوجيز وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدُّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والنَّظم وغيرهم.

والقول الثَّاني: وهو أن لا يتكرُّر منه صغيرةٌ لم أر من اختاره. والقول الثَّالث: وهو أن لا يتكرُّر منه صغيرةً ثلاثًا قطع به في آداب المفتي.

(ش): الإمام الشافعي

(٢) (مسألة – ٢): قوله: (وهو التُّورية في ظاهر نقل حنبل وظاهر نقل ابن منصور، والأصحاب مطلقًا). انتهى.

يعني: إذا قلنا يباح الكذب في مواضعه فهـل هـو التّوريـة أو مطلقًـا أطلـق الخـلاف، والصّـواب هـو القـول الشّاني وهـو ظـاهر

وقال في الآداب مهما أمكن المعاريض حرم الكذب وهو ظاهر كلام غير واحد وصرّح به آخرون لعدم الحاجة إذن وظـاهر كـلام أبي الخطَّاب الجواز ولو أمكن المعاريض، والظَّاهر أنَّه مراد. انتهى.

ونصر في موضع آخر ظاهر كلام الأصحاب والأحاديث.

وَهِيَ مَا فِيهِ حَدٍّ أَوْ وَعِيدٌ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَهِنْدَ شَيْخِنَا: أَوْ غَضَبَ أَوْ لَغَنَةً أَوْ نَفَيُ الإيمَان قَالَ: وَلا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ نَفْيُ الإيمَانِ لآمْرِ مُسْتَحَبَّ، بَلْ لِكَمَالِ وَاجِبٍ. قَالَ: وَلِيْسَ لآحَدٍ أَنْ يَحْكُمُ كَلامَ أَحْمَدَ إِلاَّ عَلَى مَعْنَى يُبَيِّنُ مِنْ كلامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنْـهُ مُرَادُهُ، لا عَلَى مَا يَخْتَمِلُـهُ اللَّفْظُ فِي كَلامِهِ كُلُّ أَحَدٍ.

قَالَ: وَمِنْ هَذَا البَّابِ «مَنْ غَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا» و «وَمَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» وَعَنْ أَنْسٍ مَرْفُوعًا: ﴿لَمَّا عُرِجَ بِـي مَرَرْت بِقَوْمٍ لَهُمْ أَطْفَارْ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمُشُونَ بِهَا وُجُوهَهُمْ وَصُّدُورَهُمْ فَقُلْت: يَا جَبْرِيلُ مَنْ هَــــؤُلاَّءٍ؟ قَــَّالَ: الَّذيهـنَ يَــَّاكُلُونَ لُحُومَ النَّاسُ وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهُمَّ ﴾.

خُدِيثٌ مَتَحِيحٌ، رَوْاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٢٤)، وَأَبُو دَاوُد (٤٨٧٨)، وَفِي كِتَـابِ ابْن حَامِدِ: إِنْ نَفْيَ الإيمَان مُخْرِجٌ إِلَى الفِسْق، قَالَ: وَمُرَادُهُ: «فَلَيْسَ مِنَّا» أي مَا أمِرْنَا بِهِ، أَوْ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِنَا، أوْ لَيْسَ مِنْ مُنْتَبَنَا.

وَذُكِرَ أَيْضًا مَا مَغْنَاهُ: أَنَّ مَا وَرَدَ فِيهِ لَفُظُ الكُفْرِ أَوْ الشَّرْكِ لِلتَّغْلِيظِ، وَأَنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَعَنْهُ الوَقْفُ، فَلا نَقُولُ بكُفْر نَـاقِل عَـن المِلَّةِ وَلاَ غَيْرُو، قَالَ: وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ أَخْبَارٌ بِلَفْظِ آخَوَ كَقَوْل «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلْفَ بَالآمَانَةِ» وَمَثَالَهُ عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٌ عَــنْ قَوْلِــهَ وْمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» قَالَ: لِلتَّأْكِيدِ، والتَّشْدِيَدِ، وَلا أَكَفَّرُ أَخَدًا إلاَّ بترك الصّلاةِ.

قَالَ شِيْخُنَا: مَنْ شَهِدَ عَلَى إقْرَار كَذِبِ مَعَ عِلْمِهِ بالحَال أَوْ تَكَرَّرَ نَظَرُهُ إِلَى الآجنبيَّاتِ، والقُمُودِ لَهُ بِسلا حَاجَةٍ شَـرَاعِيَّةٍ قَدْحٌ فِي عَدَالَتِهِ، قَالَ: وَلا يَسْتَريبُ أَحَدُ فِيمَنَّ صَلَّى مُخْدِثًا أَوْ لِغَيْرِ القَبْلَةِ أَوْ بَعْدَ الوَقْتِ أَوْ بلا قِرَاءَةٍ أَنَّهُ كَبيرَةً.

وَفِي الفُصُول، والغُنْيَةِ، والمُسْتَوْعِبِ: الغِيبَةُ، والنُّمِيمَةُ مِنَ الصُّغَايِرِ.

وَفِي مُعْتَمَدِ الْقَاضِي: مَعْنَى الكَبيرَةِ أَنْ عِقَابَهَا أَعْظُمُ، والصَّغيرَةِ أَقُلُّ وَلا يُعْلَمَان إلاَّ بتَوْقِيف.

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ تَكَرَّرَتْ الصَّغَائِرُ مِنْ نَوْعِ أَوْ أَنْوَاعِ فَظَاهِرُ المَذْهَبِ: تَجْتَمِعُ وَتَكُونُ كَبِيرَةً.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ لا تَجْتَمِعُ، وَهُوَ شَيْئَةُ مَقَالَةِ الْمُغَرِّلَةِ، إذْ قَوْلُهُمْ لا يَجْتَمِعُ مَا لَيْسَ بِكَبِسِيرٍ فَيَكُونُ كَبِسِرًا، كَمَسَا لَسَمْ يَجْتَمِعُ مَا لَيْسَ بَكُفُر فَيَكُونُ كُفْرًا.

وَعَنْهُ: العَدَالُ مَنْ لَمْ تَظْهَرُ مِنْهُ رِيبَةً.

وَمَنْ قَلَّدَ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَفْيَ الرُّؤيَّةِ وَنَحْوِهِمَا فُسُّقَ، اخْتَارَهُ الْآكَثَرُ، قَالَهُ فِي الوَاضِحِ وَيَتَخَرُّجُ مِنْ شَهَادَةِ أَهْلِ اللُّمَّةِ قَبُولُ شَهَادَتِهِ مَا لَمْ يَتَدَيُّنْ بِهَا لِمُوَافِقِهِ عَلَى مُخَالِفِهِ.

وَعَنْهُ: يَكُفُرُ، كَمُجْتَهِدٍ، وَعَنْهُ فِيهِ: لا.

اَخْتَارَهُ الشَّيْخُ فِي رَمَّنَالَتِهِ إِلَى صَاحِبِ التَّخْلِيصِ، لِقُول أَحْمَدَ لِلْمُعْتَصَمِ يَا أُمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. وَنَقَلَ يَعْقُوبُ الدُّوْرَقِيُّ فِيمَنْ يَقُولُ القُرْآنُ مَخْلُوقٌ، كُنْتُ لا أُكَفِّرُهُ خَتَّى قَرَأَتْ قوله تعالى: ﴿الزَّلَـهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، وَغُيْرُهَا.

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لا يَدْرِي عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ أَوْ لا كَفَرَ.

وَفِي الفُصُول فِي الكَفَاءَةِ فِي جَهْمِيَّةٍ وَوَاقِفِيَّةٍ وَحَرُوريَّةٍ وَقَلَرَيَّةٍ وَرَافِضَـةٍ: إِنْ نَـاظَرَ وَدَعَـا كَفَـرَ، وإلاَّ لَـمْ يَفْسُـقُ، لآنُ الإمَامَ أَخْمَدَ قَالَ:َ يُسْمَعُ حَلِيقُهُ وَيُصَلِّى خَلْفَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي أَنْ عَامَّةَ الْمُتَدَعَةِ فَسَقَةٌ كَمَامَّةِ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ كُفَّارٌ مَعَ جَهْلِهِـــم، قَالَ: والصَّحِيحُ لا كُفْرَ، لآنَ أَحْمَدَ رحمه الله أَجَازُ الرَّوَايَةَ عَنِ الحَرُورِيَّةِ، والحَوَارِجِ.

وَفِي الفُنُونِ: أَنْ أَحْمَدَ تَرَامَتْ بِهِ الرُّوايَاتُ فِي الْأَصُولِ كَالِمْرَاجَ يَقَطَةُ أَوْ مَنَامًا، وَهَلْ الآعْمَالُ مِنَ الإيمَانِ؟، والآخْبَــارُ هَلْ تَتَأَوُّلُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الأَوْلَى إِنْ كَأَنَتْ بَاطِلَةً لَمْ يَسْلَمْ وَلَمُّ يَعْدِلْ بِالثَّانِيَّةِ.

وَلا يُفَسِّقُ الْأَصْحَابُ، وَلَيْسَ فِي الدِّين مُحَابَاةً، وَإِنْ كَفَّرْتُمْ السَّلَفَ بالاخْتِلافِ تَأسَّيْنَا بِهِمْ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدِ أَنْ قَدَريَّــةَ أَهْلَ الْأَثْرَ كَسَعِيدِ بْن أَبِي عَرُوبَةَ، والآصَمُّ مُبْتَلِعَةٌ، وَفِي شَهَادَتِهِمْ وَجْهَانَ، وَأَنّ الآوْلَى لا تُقْبَلُ، لآنَ أقَلُ مَا فِيهِ الفِسْقُ.

وَقَالَ أَبْنُ الجُوْدَيُّ فِي كِتَابِهِ السِّرُّ المُصُونُ: رَأَيْت جَمَاعَةً مِنَّ الْعُلَمَاء أَقْدَمُوا عَلَى تَكْفِيرِ الْمُتَاوِّلِينَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَإِنَّسَا يُنْبَغِي أَنْ يَقْطَعَ بِالكُفْرِ عَلَى مَنْ خَالَفَ إِجْمَاعَ الأَمْةِ وَلَمْ يَخْتَمِلْ حَالَهُ تَأْوِيلاً، وَأَفْبَحُ حَالاً مِسنْ هَــؤلاءِ المُكَفِّريسَ قَــومَ مِـنَ الْتَكَلَّمِينَ كَفُرُوا عَرَامٌ الْسَلِمِينَ وَزَعَمُوا أَنْ مَنْ لا يَعْرِفُ العَقِيدَة بِالرَّبِيَّةِ الْمَحَرُرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ، فَإِنَّهَا الْمَحَرُرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ، فَإِنَّهَا الْمَخُونُ فِي مَكَانُ بِأَنْ الإِسْرَاءَ يَقَظَةً، كَقُولُ أَهَـلِ السَّنَّةِ، كَمُّ الإَسْرَاءَ يَقَظَةً، كَقُولُ أَهَـلِ السَّنَةِ، لاَيُسَبِّحُ نَفُستُهُ إِلاَّ عِنْدَ كَبِيرَةٍ، والعَبْدُ لِلرُّوحِ، والجَسَدِ، وَلا مَعْنَى لِذِكْرِ الْمَسَافَةِ فِي الْمَنَامِ، وَلاَنْ الْمَنَامُ لا يَخْتَاجُ إِلَى سَمْعِ وَبَعْدَ، وَلَوْ كَانْ مَنَامًا لَمْ يُنْكِرُوهُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي خَبْرِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ روَايَاتٍ: الثَّالِئَةُ إِنْ كَانَتْ مُفَسَّقَةً قُبلَ.

وَإِنْ كَانَتْ مُكَفِّرَةً رُدًّ، وَسَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي البُغَاةِ.

وَاَخْتَارَ مُنَيْخُنَا لَا يُفَسُّقُ أَحَدٌ، وَقَالَهُ القَاضِي فِي شَرْحِ الجِرَقِيِّ فِي المُقَلِّدِ، كَالفُرُوعِ، لآنَّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَهُمَا لَيْسَتْ عَنْ أَيْمُــةِ الإسلام وَلا تَصِحُّ.

َ وَإِنْ نَهَى الإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ الآخْذِ عَنْهُمْ لِعِلَّةِ الْهَجْرِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ، وَلِهَذَا لَمْ يَرُو الخَلَّالُ عَنْ قَوْم، لِنَهْيِ الْمَسْرُوذِيِّ، ثُـمُّ رَوَى عَنْهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِ، قَالَ: وَجَعَلَ القَاضِي الدُّعَاءَ إِلَى البِدْعَةِ قِسْمًا غَيْرَ دَاخِلِ فِي مُطْلَقِ العَدَالَةِ، والبِدْعَةِ الْمُفَسِّقَةِ.

وَعَنْهُ: الدَّاعِيَةُ كَتَفْضِيلِ عَلِيٌّ عَلَى الثَّلاَّثَةِ أَوْ أَحَدِهِمْ، أَوْ لَمْ يَرَ مَسْحَ الحُفَّ أَوْ غَسْلَ الرَّجْل.

وَعَنْهُ: لا يَفْسُقُ مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ رضي الله عنهم، وَيُتَوَجَّهُ فِيهِ وَفِيمَنْ رَأَى المَاءَ مِنَ المَاء وَنَحْوهِ النَّسُويَةُ، نَقَلَ ابْنُ هَانِيَ فِي الصَّلاةِ خَلْفَ مَنْ يُقَدِّمُ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرِ وَعُمَرَ: إِنْ كَانَ جَاهِلاَ لا عِلْمَ لَهُ أَرْجُو أَنْ لاَ يَكُونَ بِهِ بَأْسَ

وَقَالَ صَّاحِبُ المُحَرَّرِ: الصَّحِيحُ أَنْ كُلُّ بِذَعَةٍ لَا تُوجِبُ الكُفْرَ لا يَفْسُقُ المُقَلَّدُ فِيهَا لِخِفْتِهَا، مِثْلُ مَنْ يُفَضَّلُ عَلَى عَلَى سَابِرِ الصَّحَابَةِ رَيَقِفُ عَنْ تَكْفِير مَنْ كَفُرْنَاهُ مِنَ المُبْتَدَعَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ ابْنِ هَانِي المُذَكِرَةَ، وَقَوْلَ المَّرُوذِيِّ لآبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنْ قَوْمًا يُكَفِّرُونَ مَنْ لا يُكَفِّرُ فَأَنْكَرَهُ، وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبِهِ: مَنْ يَجْتَرِئُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ كَافِرٌ؟ يَعْنِي مَسَنَ لا يَكْفُرُ وَهُـوَ يَقُولُ: القُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوق.

قَالَ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ: والصَّحِيحُ أَنَّ كُلُّ بِدْعَةِ كَفُرْنَا فِيهَا اللَّاحِيَةَ فَإِنَّا نُفَسَّقُ الْمُقَلَّدَ فِيهَا، كَمَنْ يَقُولُ بِخَلْق القُرْآن.

أَوْ بِأَنَّ الْفَاظْنَا بِهِ مَخْلُوقَةً، أَوْ أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُـوقٌ، أَوْ أَنَّ أَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ، أَوْ أَنَّهُ لا يَرَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يَسُبُّ الصُّحَابَةَ تَدَيُّنًا.

أَوْ أَنَّ الإِيمَانَ مُجَرَّدُ الاعْتِقَادِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَمَنْ كَانَ عَالِمًا فِي شَيْءٍ مِنْ هَنـِهِ البِدَعِ يَدْعُـــو إَلَيْـهِ وَيُنـَـاظِرُ عَلَيْـهِ فَهُــوَ مَحْكُومٌ بِكُفْرُهِ، نَصْ أَحْمَدُ صَرِيمًا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ.

ُ قَالَ:َ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي تَكْفِيرِ القَدَرِيَّةِ بِنَفْي خَلْقِ المَعَاصِي عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَلَهُ فِي الْخَوَارِجِ كَــلامٌ يَقْتَضِي فِـي نَكْفِيرِهِمْ انتَذْنِ

َ نَقَلَ حَرْبٌ: لا تَجُورُ شَهَادَةُ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، وَلا شَهَادَةُ لِقَاذِف ِ خَدُّ أَنْ لا، جَزَمَ بِهِ الآصْحَابُ، لِقَوْلِ عُمَرَ لآبِسي بَكْرَةَ: إِنْ تُبْت قُبلَتْ شَهَادَتُك.

ُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَاحْتَجُوا بِهِ مَعَ اتَّفَاق لِلنَّاسِ عَلَى الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، مَعَ أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَقْبَلْ شَـهَادَتُهُ لِحَـدَمِ تَوْبَيْتِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لآنُ الآيَةَ إَن تَنَاوَلَتُهُ لَمْ تُقْبَلْ رَوَايَتُهُ لِفِسْقِهِ، وإلاَّ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ، كَرِوَايَةِ، لِوُجُــودِ المُقْتَضِى وَانْتِفَاء المَانِع، وَيُتَوَجَّهُ تَخَرُّجُ رَوَايَةٍ: بَقَاء حَدَالَتِهِ مِنْ رَوَايَةٍ أَنْهُ لاَ يُحَدُّ.

وَأَفِي الْغُدَّةِ لِلْقَاضِي: فَأَمَّا أَبُو بَكُرَةً وَمَنْ جُلِلَا مَعَهُ فَلا يُرَدُّ حَبَرُهُمْ، لآنَهُمْ جَاءُوا مَجِيءَ الشَّهَادَةِ، وَيُسَنُّ بِصَريح فِي القَذْفِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الحَدَّ فِيهِ، وَيُسَوَّغُ فِيهِ الاجْتِهَادُ، وَلا تُردُّ الشَّهَادَةُ بِمَا يَسُموعُ فِيهِ الاجْتِهَادُ، وَلا تُنْفَسَانَ العَدَدِ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ، فَلا يَكُونُ سَبَبًا فِي رَدَّ شَهَادَتِهِ، وتَوْيَتُهُ تَكُلِيبُهُ نَفْسَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، لِكَذِيهِ حُكْمًا.

وَقَالَ الْقَاضِيَ، والتَّرْغِيبُ: إِنْ كَانَّ شَهَادَةً قَالَ: القَذْفُ حَرَامٌ بَاطِلٌ نَدِمْتُ عَلَيهِ، وَلَنْ أَعُودَ إِلَى مَـا قُلْت، وَجَزَمَ فِـي الكَافِي أَنَّ الصَّادِقَ يَقُولُ قَذْفِي لِفُلانِ بَاطِلٌ نَدِمْتُ عَلَيْهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِــقٍ بِتَوْبَتِـهِ لِحُصُـولِ المَغْفِرَةِ بِهَـا وَهِـيَ النَّــدَمُ، والإفلاغ، والعَزْمُ أَنْ لا يَعُودَ.

ُ وَقِيلُ: مَعَ قُولُ إِنِّي تَائِبٌ وَنَحْوِهِ.

وَعَنْهُ: مُجَانَبَةُ قَرِينَةٍ فِيهِ.

وَعَنْهُ: مَعَ صَلاحً الْعَمَلِ سَنَةً، وقِيلَ فِيمَنْ فِسْقُهُ بِفِعْلِ، وَذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ رِوَايَةً، وَعَنْهُ فِي مُبْتَدِعٍ، جَــزَمَ بِـهِ القَــاضِي، والحَلْوَانِيُّ، لِتَأْجِيلُ عُمَرَ صَبَيْغًا مَيْنَهُ.

وَقِيلَ: فِي فَاسِقِ وَقَاذِفٍ مُدَّةً يُعْلَمُ حَالُهُمَا.

وَفِي كِتَابِ ابْنِ حَامِدٍ: أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى مَقَالَةِ بَعْضٍ أَصْحَابِنَا: مِنْ شَرْطِ صِحْتِهَا وُجُـودُ أَعْمَـالٍ صَالِحَـةٍ لِظَـاهِرِ الآيَـةِ: وَ مُنْ يَكُ لِهِ مُنْ اللَّهِ عَلَى مَقَالَةِ بَعْضٍ أَصْحَابِنَا: مِنْ شَرْطِ صِحْتِهَا وُجُــودُ أَعْمَـال ﴿ إِلاَّ مَنْ تَابُّ ﴾ [مريم: ٦٠].

وَقَوْلُهُ عليه السلامُ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الإسلامِ لَمْ يُؤَاخَذُ بِمَا كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ أُخِذَ بِالآوُل، والآخِر». قَالَ: وَإِنْ عَلَّقَ تَوْبَتَهُ بِشَرْطٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ تَاقِبِ حَالاً وَلا عِنْدُ وُجُودِهِ، وَيُغْتَبَرُ رَدُّ المَظْلِمَةِ وَأَنْ يَسْتَحَبُّهُ أَوْ يَسْتَمْهِلَهُ مُعْسِرٌ، وَمُبَادَرَتُهُ إِلَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى حَسَبَ إِمْكَانِهِ، ذَكَرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ: يُعْتَبَرُ رَدُّ المَظَلِمَةِ أَوْ بَلَدَلِهَا أَوْ نِينَّةُ

وَعَنْهُ: لا تُقْبَلُ تُوْبَةُ مُبْتَدِعٍ، اخْتَارَهُ أَبُو إسْحَاقَ.

وَمَنْ أَنِّى فَرْعًا مُخْتَلَفًا فِيهِ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ رُدُّتْ شَهَادَتُهُ، نُصُّ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ فِي الإِرْشَادِ: ۚ إِلاَّ أَنْ يُجِيزَ رِبَّا الفَصْلِ، أَوْ يَرَى المَاءَ مِنَ المَاءِ، لِتَحْرِيمِهِمَا الآنَ، وَذَكَرَهُمَا شَيْخُنَا مِمَّا خَــالَفَ النَّـصُ مِنْ جنس مَا يَنْقُضُ فِيهِ حُكْمَ الحَاكِم.

وَّقَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي دُخُولُ الفُقَهَاء فِي أَهْلِ الْآهْوَاء.

فَأَدْخَلَهُمْ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَأَخْرَجَهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ فِيمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلَيْ أَوْ أَكُلَ مَتْرُوكَ النَّسْمِيةِ أَوْ تَزَوَّجَ بِنَتَهُ مِنَ الزُّنَا، أَوْ أُمْ مَنْ زَنَى بِهَا اخْتِمَالُ: تُرَدُّ. وَعَنْهُ: يَفْسُقُ مُتَأُولُ، لَمْ يَسْكُرْ مِنْ نَبِيلِ، اخْتَارَهُ فِي الإِرْشَادِ، والمُبْهِجِ، كَحَدَّهِ، لآنَّهُ يَدْهُ و إِلَى المُجْمَعِ عَلَيْهِ، ولِلسُّنَةِ السَّنَفِيضَةِ، وَقَلِهِ أِبْنُ الزَّاعُونِيِّ بأَنَّهُ إِلَى الْحَاكِمِ لا إِلَى فَاعِلِهِ، كَبَقِيَّةِ الْآخْتَكَامِ، وَفِيهِ فِي الوَاضِحِ رِوَايَتَنَانِ، كَذِمِّي شَرِبَ المُسْتَفِيضَةِ، وَعَلِيهِ أَنْ الزَّاعُونِيِّ بأَنَّهُ إِلَى الْحَاكِمِ لا إِلَى فَاعِلِهِ، كَبَقِيَّةِ الْآخْتَكَامِ، وَفِيهِ فِي الوَاضِحِ رِوَايَتَنَانِ، كَذِمِّي شَرِبَ خَمْرًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُوجَزِ، وَاخِتَلَفَ كَلامُ شَيْخِنًّا.

نَقُلَ مُهَنَّا: مَنْ أَرَادَ شُرْبَهُ يَتَّبِعُ فِيهِ مَنْ شَرِبَهُ فَلْيُشْرِبُهُ وَحَدَّهُ.

وَعَنْهُ: أَجِيزَ شَهَادَتُهُ وَلا أَصَّلِي خَلْفَهُ [وَأَحَده] وَنَقَلَ حَنْبَلّ: المُسْتَحِلُّ لِشُرْبِ الخَمْرِ بِعَيْنِهَا مُقِيمًا عَلَى ذَلِكَ باسْتِخلال غَيْرَ مُتَاوَّلُ لَهُ وَلا نَازِعًا عَنْهُ يُسْتَنَابُ، فَإِنْ تَابَ، وإلاَّ فَالقَتْلُ، مِثْلُ الحَمْرَةِ بِعَيْنِهَا وَمَا أَشْبَهُهَا، وَإِنْ أَتَى شَيْنًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى جَهَالَةٍ بِلا اسْتِخلالٍ وَلا رَدُّ لِكِتَابِ اللَّهِ حُدُّ، فَلَوْ اعْتَقَدَ تَحْرِيَهُ فَيْتَوَجَّهُ فِي حَدَّهِ رِوَايَتَانِ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ أَوْ مِلْكِ مُخْتَافًى فَهُ الْ

وَاحْتُجُ الشَّيْخُ بِهِذَا عَلَى حَدٍّ مُعْتَقِدِ حِلَّهِ وَأَنَّ بِهِذَا فَارَقَ النَّكَاحَ بِلا وَلِيٌّ وَهِيَ دَعْوَى مُجَرُّدَةٌ وَنَقَلَ حَنْبَلَّ: المُسْكِرُ خَمْرٌ وَلَيْسَ يَقُومُ مَقَامَ الْخَمْرَةِ بِعَيْنِهَا، فَإِنْ شَرِبَهَا مُسْتَحِلاً قُتِلَ.

وَإِنْ لَمْ يُجَاهِرُ وَلَمْ يُغَلِنْ وَلَمْ يَسْتَجَلَّهَا حُدَّ وَيُضَعُّفُ عَلَيْهِ، وَيُتَوَجُّهُ أَنَّهُ لا وَجُهَ لِلأَشْهَرِ مِنْ وُجُوبِ الحَدَّ وَيَقَاء العَدَالَةِ، لأَنَّهُ أَضْيَقَ، وَزَدُّ الشَّهَادَةِ أُوسَعُ، وَلاَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الحَدَّ التَّحْرِيمُ فَيَفْسُتُ بِهِ، أَوْ إِنْ تَكَرَّرَ، وَعَلَى هَذَا إِذَا لَـمْ تُردَّ * عَاذَتُهُ هُ حَامِ المُّهُ مَنَةً لِذَهُ لِذَا أَنَّا شَهَادَتُهُ فِي هَلَهِ الصُّورَةِ فَعَدَمُ الحَدُّ أَوْلَى.

وَعَنْهُ: مَنْ أَخُرَ الحَجُّ قَادِرًا كَمَنْ لَمْ يُؤَدُّ الزُّكَاةِ، نَقَلَهُ صَالِحٌ، والمُرُوذِيُّ، وَقِيَاسُ الآوَّلَةِ مَنْ لَعِبَ بِشِطْرَنْجِ وَتَسْمَعُ خِنَـاءً

⁽١) تنبيه: قوله: (وإن أتى شيئًا من ذلك على جهالة بلا استحلال ولا ردّ لكتاب اللّه حـــدٌ، فلــو اعتقــد تحريمــه فيتوجّــه في حــدٌ، روايتا من وطئ في نكاح أو ملك مختلف فيه). انتهى.

قد قدَّم المصنَّف في باب حدَّ الزَّنا أنَّه لا حدُّ على من وطئ في نكاحٍ أو ملكِ مختلفٍ فيه يعتقد تحريمه، فكذا هذه المسألة علمي هـذا

بلا آلَةٍ، قَالَهُ فِي الوَسِيلَةِ، لا باغتِقَادِ إِبَاحَتِهِ

وَمَنْ أَخَذَ بِالرُّخَصِ فَنَصُّهُ: يَفْسُقُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البَّرِّ إِجْمَاعًا.

وَقَالَ شَيْخُنَا: كَرِهَهُ العُلْمَاءُ، وَذَكَرَ القَاضِي غَيْرَ مُتَاوَّلٍ أَوْ مُقَلِّدٍ، وَيُتَوَجَّهُ أَيْضًا تَخْرِيجُ مِمَّنْ تَرَكَ شَرْطًا أَوْ رُكْنَا مُخْتَلَفًا فِيهِ لا يُعِيدُ، فِي رِوَايَةٍ، وَيُتَوَجَّهُ تَقْبِيدُهُ بِمَا لَمْ يُنْقَضْ فِيهِ حُكُمُ حَاكِمٍ.

وَقِيلَ: لا يُفْسَنُقُ إلاَّ العَالِمُ مَعَ صَعَفَ الدُّلِيلِ فَرَاوِيَتَانِ (م ٣)(١)

وَأَمَّا لَزُومُ التَّمَذُهُبِ بِمَذْهَبِ وَامْتِنَاعُ الانْتِقَالِ إِلَى خَيْرِهِ فِي مَسْأَلَةٍ فَفِيهَا وَجْهَانِ، وِفَاقًا لِمَالِكِ، والشَّافِعِيُّ وَعَدَمُهُ أَشْهَرُ عزي

وَفِي اللَّزُومِ طَاعَةُ غَيْرِ النِّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَهَذَا خِلافُ الإِجْمَاعِ، قَالَهُ شَيْخُنَا. وَقَالَ: جَوَازُهُ فِيهِ مَا فِيهِ، قَالَ: وَمَنْ أَوْجَبَ تَقْلِيدَ إِمَامٍ بِعَيْنِهِ ٱسْتُتِيبَ، فَإِنْ تَابَ، وإِلاّ قُتِلَ، وَإِنْ قَالَ يَنْبَغِي كَــانْ جَـاهِلاَ

قَالَ: وَمَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِإِمَامٍ فَخَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِقُوَّةِ الدُّلِيلِ أَوْ لِكُوْنِ أَحَدِهِمَا أَعْلَمُ وَٱتْقَى فَقَدْ أَحْسَنَ وَلَمْ يُقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ، بلا نِزَاعٍ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِي هَلِهِ الحَالِ يَجُوزُ عِنْدَ أَلِمَّةِ الإسْلام.

وَقَالَ أَيْضًا: بَلْ يَجِبُ، وَأَنَّ أَحْمَدَ نَصٌّ عَلَيْهِ.

الثَّانِي: المُرُوءَةُ بِفِعْلَ ِمَا يُجَمِّلُهُ وَيُرَيِّنُهُ، وَتَرَاكِ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ عَادَةً، فَلا شَهَادَةَ لِمُصَافَعِ وَمُتَمَسِّخِرٍ، وَمُتَزَيِّ بِزِيِّ يُسْخَرُ مِنْهُ، وَمُغَنَّ وَرَقَّاصٍ وَمُشَعْبِلٍ وَلاعِبِ بِشِطْرَنْجٍ، وَذَكَرَ فِيهِ القَاضِي وَالنَّرْغِيبِ: وَلَوْ مُقَلِّدًا أَوْ نَرْدٍ وَحَمَــام، أَوْ يَسْـنَزْعِيه مِـنَ المَزَارع، نَقَلَهُ بَكْرٌ، وَكُلُّ لَعِبَ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَأَرْجُوَحَةٌ وَأَحْجَارٌ ثَقِيلَةٌ وَأَكْلٍ فِي سُوقٍ بِحَضْرَةِ النَّاسِ.

وَفِي الغُنْيَةِ: أَوْ عَلَى الطَّرِيقِ وَدَاخِلَ حَمَّامٍ بِلا مِثْزَرٍ، وَمَادُّ رِجْلَيْهِ بِمَجْمَعِ النَّاسِ، وَكَشْفُهِ مِنْ بَدَنِهِ مَا العَادَةُ تَغْطِيَتُهُ، وَتَوْمِهِ بَيْنَ جُلُوسٍ، وَخُرُوجِهِ عَنْ مُسْتَوَى الجُلُوسِ بِلا عُنْرٍ، وَمُتَحَدَّثُ بِمُبَاضَعَةِ الْهَلِهِ، وَمُخَاطَبَتِهَــا بِخِطَـابِ فَـاحِشٍ بَيْـنَ

(١) (مسألة – ٣): قوله: (في مسألة من أخذ بالرّخص، فنصّه: يفسق، وذكر القاضي: غير متأوّل أو مقلّد، ويتوجّــه أيضًا تخريــج تمن ترك شرطًا أو ركنًا غتلفًا فيه لا يعيد، في رواية، ويتوجّه تقييده بما لم ينقض فيه حكم حاكم، وقيل: لا يفسق إلاً العالم مسع ضعـف الدَّليل فروايتان). انتهى.

المنصوص وهو كونه يفسق هو الصَّحيح، من المذهب، وعليه الأصحاب، وحكاه ابن عبد البرُّ إجماعًا، كما قال المصنّف. والطّريقة الثّانية: لا يفسق إلاّ العالم، مع ضعف الدُّليل، فإنَّ فيه روايتين، ولقوَّة هذه الطّريقة عند المصنّف أتى بهذه الصّيغة.

فعلى هذه الطُّريقة لا يفسق الجاهل ولا العالم مع قوَّة اللَّاليل، ومع ضعف الدُّليل في فسقه روايتان.

قال المصنّف في أصوله: وذكر بعض أصحابنا في فسق من أخذ بالرُّخص روايتين، وإن قوي دليلٌ أو كان عامّيًّا، فلا.

قال المصنّف: (كذا قال)؛ فردُّ هذه الطُّريقة في أصوله.

(٢) (مسألة – ٤): قوله: (وامَّا لزوم التَّمَذُهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره في مسألة ففيها وجهان، وعدمه أشهر). انتهى. قال الشَّيخ تقيُّ الدِّين: جمهور أصحاب الإمام أحمد لا يوجبون ذلك، نقله في الآداب الكبرى.

وقال ابن حمدان في رعايته الكبرى: يلزم كلُّ مقلَّدٍ أن يلتزم بمذهب معيَّنٍ: في الأشهر، فلا يقلُّد غير أهله.

وقيل: ضرورةً، فإن التزم بما يفتي به أو عمل أو ظنَّه حقًّا أو لم يجد مفتيًــا آخــر لزمــه قبولــه، وإلاَّ فــلا، انتهــي وقــال المصنَّـف في أصوله: وقال بعض الأصحاب: هل يلزم المقلَّد التَّمَدُهب بمذهب وامتناع الانتقال، إلى غيره؟ فيه وجهـَـان، وقــال: عــدم الـلَّزوم قــول جمهور العلماء، فيخيّر، انتهى.

وقال في إعلام الموقِّعين: (الصُّواب المقطوع به عدم اللَّزوم). انتهى.

واختار الآمديُّ منع الانتقال فيما عمل به، وعند بعض الأصحاب: يجتهد في أصحُّ المذاهب فيتُبعه.

وتقدُّم كلام الشَّيخ تقيُّ الدِّين في كلام المصنَّف، وهو موافقٌ لما قاله ابن القيِّم، وهو الصُّواب. (ر): روایتسان (م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي

النَّاس، وَحَاكِي الْمُصْحِكَاتِ وَنَحُوهِ.

وَقَالَ فِي الْفُنُونِ؛، والقَهْقَهُ، وَأَنْ مِنَ الْمُرُوءَةِ، والنَّزَاهَةِ عَدَمَ الجُلُوسِ فِي الطُّرِيقِ الوَاسِعِ، فَإِنْ جَلَسَ فَعَلَيْـهِ أَدَاءُ حَقَّـهِ: غَضُ البَصَرَ وَإِرْشَادُ الضَّالُ وَرَدُ السَّلام، وَجَمْعُ اللُّقَطَةِ لِلتَّعْرِيفِ، وَأَمْرٌ بَمَعْرُوفُمْ وَنَهُميَّ عَنْ مُنْكِرٍ.

قَالَ فِي الغُنْيَةِ: يُكْرَهُ تَشَدُّقُهُ بِضَحِكٍ وَقَهْقَهَةٍ وَرَفْعُ صَوْتِهِ بِلا حَاجَةٍ.

وِقَالَ: وَمَضِنْعُ العَلْكِ لِآنُهُ دَنَاءَةً، وَإِزَالَةُ دَرَنِهِ بِحَضْرَةِ نَاسٍ، وَكَلامُهُ بِمَوْضِيعٍ قَلْدٍ كَحَمَّامٍ وَخَلامٍ، وَلا يُسَلِّمُ وَلا يُرَدُّهُ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: والمُصارعُ وبَوْلُهُ فِي شَارع.

وَنَقَلَ ابْنُ الحَكَم: وَمَنْ بَنَى حَمَّامًا لِلنِّسَاء بَمَّا يَحْرُمُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ: وَدُوَامُ اللَّعِبِ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرُ أَوْ اخْتَفَى بِمَا يَحْرُمُ مِنْهُ قُبِلَتْ وَيَحْرُمُ شِطْرَفْجٌ، فِي المُنْصُوصِ، كَمَعَ عِوَضِ أَوْ تَرَكُ وَاجِبِ أَوْ فِعْلِ مُحَرَّم، إِجْمَاعًا، وكَنَرْدٍ، وِفَاقًا لِلاَّئِمَةِ الثَّلاثَةِ وَعِنْدَ شَيْخِنَا هُوَ شَرَّ مِنْ نَرْدٍ، وِفَاقًا لِمَسَالِكِ، وَلا يُسَلَّمُ عَلَى لاعِبٍ بهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَفَاقًا لآبي حَنِيفَةَ

وَكَرِهَ أَجْمَكُ اللَّعِبَ بِحَمَّام، وَيَحَرُّمُ لِيَصييدَ بِهِ حَمَّامَ غَيْرِه، وَيَجُوزُ لِلأنْسِ بِصَوْتِهَا وَاسْتِفْرَاحِهَا، وَكَذَا لِحَمْلِ الكُتُب.

وَفِيَ التَّرْغِيبِ: يُكْرَفُ، وَفِي رَدُّ الشَّهَادَةِ بِاسْتِدَامَتِهِ وَجْهَانِ^(١).

وَكُرِهُ أَحْمَدُ قِرَاءُةَ الْأَلْحَانِ.

رَعْرُ . وَقَالَ: بِدْعَةٌ لَا تُسْمَعُ، كُلَّ شَيْء مُحْدَثِ لا يُعْجَبُنِي إلاَّ أَنْ يَكُونَ طَبْعَ الرَّجُل، كَأْبِي مُوسَى. نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ: أَوْ يُحَسِّنُهُ بِلا تَكَلِّفُو، وَقَالَ جَمَاعَةً: إِنْ غَيَّرَتْ النَّظْمَ حَرُمَتُ، فِي الآصَحُ، وإلاَّ فَوَجْهَانِ فِي الكَرَاهَةِ. وَفِي الوَسَبِيلَةِ: يَحْرُمُ، وَنُصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يُكُرُهُ.

وَقِيلَ: لا، وَلَمْ يُفَرُّقَ.

وَيُكُونُهُ غِنَاءً، وَقَالَ جَمَاعَةً: يَحْرُمُ قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: اخْتَارَهُ الآكَثُورُ. قَالَ أَحْمَدُ: لا يُعْجُنِنِي، وَقَالَهُ فِي الوَصِيِّ يَبِيعُ أَمَةً لِلصَّبِيِّ عَلَى أَنْهَا غَيْرُ مُغَنَّيَةٍ وَعَلَى أَنْهَا لا تَقْرَأُ بِالآلْحَانِ، وَذَكَرَ القَاضِي عِيَاضٌ الْإِجْمَاعَ عَلَى كُفْر مَن اسْتَحَلُّهُ.

وَقِيلَ: يُبَاحُ، وَكَذَا اسْتِمَاعُهُ.

وَفِي الْمُسْتَوْعِبِ، والتَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِمَا: يَحْرُمُ مَعَ آلَةِ لَهْوٍ، بِلا خِلافٍ بَيْنَنَا، وَكَذَا قَالُوا هُمْ وَابْنُ عَقِيسَلٍ: إنْ كَـانَ المُغَنَّـي * وَ رَبِّهُ: امْرُأَةُ أَجْنَبِيَّةً.

وَنَقَلَ المَرُّوذِيُّ وَيَعْقُوبُ: أَنْ أَحْمَدَ سِبُولَ عَنِ الدُّفِّ فِي العُرْسِ بِلا خِنَاءٍ فَلَمْ يَكْرَهْهُ.

وَيُكُورَهُ بِنَاءُ الْحَمَّامِ.

وَنَقَلَ ابُّنُ الحَكَمِ: لَا تُجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ بَنَاهُ لِلنَّسَاء.

(١) تنبيه: قوله: (وفي ردّ الشّهادة باستدامته وجهان). انتهى.

الظَّاهر: أنَّ هذا من كلام صاحب التَّرغيب، يعني إذا ملك الحمام للانس بها واستفراخها، وكذا لحمل الكتب فإنّه يجوز.

وقال في التّرغيب: يكره، وفي ردّ الشّهادة باستدامته وجهان، والصّواب أنّ شهادته لا تردُّ باتّخاذها لذلك، وهــو ظـاهر مــا قدّمـه المصنّف وغيره، وهو ظاهر ما قطع به في المغني، والشّرح وغيرهما، وقوله في قراءة الألحان: (وقال جماعة، إن غيّرت النّظم حرمـت، في الأصحّ، والاَّ فوجهان في الكراهة)، إطلاق هذين الوجهين من تتمَّة كلام هؤلاء الجماعة.

وقد قدَّم المصنَّف أنَّ أحمد كره قراءة الألحان وقال: بدعةً لا تسمع، والصُّحيح من هذين الوجهين الكراهة إن لم يكن ذلك طبعًـــا: قال الشَّيخ في المغني، والشَّارح، إن لم يفرط في التَّمطيط، والمدُّ وإشباع الحركات فالصَّحيح أنَّه لا يكره.

وقال القاضي: يكره على كلِّ حال وردَّاه، وإن أسرف في المدُّ، والتَّمطيط وإشباع الحركات كره، ومن أصحابنــا مــن كــان يحرَّمــه.

وَالشُّعْرُ كَالكَلامِ، سَأَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ مَا تَكْرَهُ مِنْهُ، قَالَ: الهِجَاءُ، والرُّقِيقُ الَّذِي يُشَبِّبُ بِالنِّسَاءِ، وَأَمَّا الكَلامُ الجَـاهِلِيُّ فِمَـا

وَسَأَلَهُ عَنِ الحَبَرِ: «لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِغْرًا» فَتَلَكَّأ، فَذَكَرَ لَــهُ قَـوْلَ النَّضْـرِ: لِــمْ تَمْتَلِـئ أَجْوَافُنَا لاَّنَّ فِيهَا القُّرَّانَ وَغَيْرَهُ، وَهَكَذَا كَانَ فِي أَلجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَّا اليَوْمُ فَلاً، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ.

وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ قَوْلَ أَبِي عُبَيْدٍ أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَإِنْ اَفْرَطَ شَاعِرٌ بِاللِنَحَةِ بِإِعْطَائِهِ وَعَكُسِهِ بِعَكْسِهِ أَوْ شَبُّبَ بِمَدْحِ خَمْرٍ أَوْ بِمُرْدٍ وَفِيهِ احْتِمَـالٌ أَوْ بِـامْرَأَةٍ مُعَيِّنَـةٍ مُحَرَّمَـةٍ فَسَقَ، لا إِنْ شُبُّبَ بِامْرَأْتِهِ أَوْ أُمَّتِهِ، ذَكَرَهُ القَاضِي.

وَاخْتَارَ فِي الفُصُول، والتَّرْغيب: تُرَدُّ كَلَيُّوث، وَلا تَحْرُمُ روَايْتُهُ، قَالَهُ فِي المُفْنِي.

وَنَقَلَ صَالِحٌ: لا يُعْجَبُنِي أَنْ يَرُويَ الْهِجَاءَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ، فِي الْوَلِيمَةِ: تَحْرَيمُ الغَزَل بِصِفَةِ المَرْدِ، والنِّسَاءِ المُهَيِّجَةِ لِلطُّبَّاعِ إِلَى الفَسَادِ.

وَيُكُرَّهُ حَبْسُ الطُّيْرِ لِنَغْمَتِهِ فَفِي زُدُّهَا وَجُهَانَ (م ٥)(١).

وَقِيلَ: يَحْرُمُ، كَمُخَاطَرَتِهِ بِنَفْسِهِ فِي رَفْعِ الْآغَمِدَةِ، والآحْجَارِ النَّقِيلَةِ، والثَّقَافَةِ

قَالَ شَيْخُنَا: وَتَحْرُمُ مُحَاكَأَةُ النَّاسِ لِلضَّجِكِ وَيُعَزَّرُ هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُهُ بِهِ؛ لآنَّهُ أذًى.

قَالَ: وَمَنْ دَخَلَ قَاعَاتِ العِلاجِ فَتَّحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ الشَّرُّ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ النَّهَمِ عِنْدَ النَّـاسِ، لآنَّـهُ أَشْـتُهِرَ عَمَّـنِ اعْتَـادَ دُخُولَهَا وُقُوعُهُ فِي مُقَدِّمَاتِ الجِمَاعِ أَوْ فِيهِ، والعِشْرَةُ المُحَرَّمَةُ، والنَّفْقَةُ فِي غَيْرِ الطَّاعَةِ، وَعَلَى كَافِلِ الآمْرَدِ مَنْعُهُ مِنْهَــا وَمِـنْ عِشْرَةِ أَهْلِهَا، وَلَوْ بِمُجَرَّدٍ خَوْفَ وَتُقُوعِ الصَّغَائِرِ، فَقَدْ بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ رَجُـلاً تَجْتَمِىعُ إِلَيْهِ الآخـدَاثُ فَنَهَى عَـنِ الاجْتِمَـاعِ بِـهِ لِمُجَرَّدِ الرَّيبَةِ.

وَمِنْ صِنَاعَتِهِ دَنِيئَةٌ عُرْفًا كَحَجَّامٍ وَحَدَّادٍ وَزَبَّال وَقَمَّامٍ وَكَنَّاسٍ وَكَبَّاشٍ وَقَرَّادٍ وَدَبَّابٍ وَنَخَّالٍ وَنَفَّاطٍ وَصَبَّاغٍ. وَفِي الرَّعَايَةِ: وَصَافِغٍ وَمُكَارٍ وَحَمَّالٍ وَجَزَّارٍ وَمُصَارِعٍ، وَمَنْ لَبِسَ غَيْرَ زِيِّ بَلَدٍ يَسْكُنُهُ أَوْ زِيِّهِ المُعْتَادِ بِلا عُذْرٍ، والقَيِّمِ. قَالَ غَيْرُهُ: وَجَزَّار تُقْبَلُ شَهَاذَتُهُ، عَلَى الْأَصَحُّ، مَعَ حُسُن طَريقَتِهِ.

وَفِي الْمُحَرِّر: لا مُسْتُورَ الحَال مِنْهُمْ، وَكَذَا حَاتِكٌ وَحَارَسٌ وَدَبَّاغٌ

وَاخْتَارَ الشُّيْخُ: تُقْبَلُ، وَاخْتَارَهُ فِي التَّرْغِيبِ، قَالَ: أَوْ نَقُولُ تُرَدُّ بَبَلَدٍ يُسْتَزْرَى فِيهِ بهم.

وَفِي الفُنُونِ: وَكَذَا خَيَاطٌ، وَهُوَ غَرِيبٌ، والصَّيْرَفِيُّ وَنَحْوُهُ إِنْ لَمْ يَتْقِ الرَّبَا رُدُّتْ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَــُدُ رحمــه الله: أَكْرَهُ الصَّرْفَ.

قال القاضى: يُكُرُّهُ.

وَيُكْرُهُ كَسْبٌ مِنْ صَنْعَتِهِ دَنِيئَةٍ، والْمَرَادُ مَعَ إمْكَانِ أَصْلَحِ مِنْهَا، وَقَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. وَمَنْ يُبَاشِرُ النَّجَامَةَ وَجَزَّارٍ، ذَكَرَهُ فِيهِ القَاضِي وَابْنُ الجُــوْزِيِّ، لِلْخَبَرِ، وَلاَنْـهُ يُوجِبُ قَسَـاوَةَ قَلْبِهِ، وَفَـاصِدٍ وَمُزَيِّـنٍ

(١) (مسألة ~ ٥): قوله: (ويكره حبس طير لنغمته، ففي ردِّها وجهان). انتهي.

وهما احتمالان في الفصول، وأطلقهما في الأداب الوسطى، وقال في الكبرى: فأمَّا حبس المترنَّمات من الأطيار كالقماريّ، والبلابل لترنّمها في الأقفاص فقد كرهه أصحابنا لأنّه ليس من الحاجات إليه، لكنّه من البطر، والأشر ورقيق العيش، وحبسها تعذيبٌ فيحتمل أن تردُّ الشُّهادة باستدامته، ويحتمل أن لا تردُّ، ذكره في الفصول. انتهى.

> أحدهما: لا تردُّ، وهو ظاهر كلام الشَّيخ في المغني، والشَّارح وغيرهما، وعمل النَّاس عليه في هذه الأزمنة. والوجه الثَّاني: تردُّ.

> > قال ابن عقيلٍ في موضع من الفصول أيضًا: وقد منع من هذا أصحابنا وسمُّوه فسقًا. انتهى.

وقال في بابَ الصَّيد: غَن نكره حبسه للتَّربية، لما فيه من السِّفه؛ لأنَّه يطرب بصوت حيوان صوته حنينٌ إلى الطّيران وتأسُّفٌ علسى التَّخلِّي في الفضاء. انتهى.

الفسروع - كتاب الشهادات

وَجَرَاثِحِيٌّ وَنَحْوهِمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَبَيْطَار، وَظَاهِرُ الْمُغْنِي لا يُكْرَهُ كَسْبُ فَاصِدٍ.

وَفِي النَّهَايَةِ: الظَّاهِرُ يُكُرَهُۥ قَالَ: وَكَذَأَ الْخَتَانُ، بَلْ أُولَى، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْآكُثَرِ لا تُكْرَهُ فِي الرَّقِيقِ، وَكَرِهَهُ القَاضِي، لِنَهْيِهِ عليه السلام، وَقُولُ إِبْرَاهِيمَ: كَانُوا يَكُرَهُونَهُ.

وَقَالَ بَعِضْهُمْ: أَنْقَصُهَا الصَّرْفُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الصَّافِغِ، والصَّبَّاغُ: إنْ تَحَرَّى الصَّدْقَ، والثَّقَةَ فَلا مَطْعَنَ عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَٱفْضَلُ الْمَعَايِشُ التَّجَارَةُ.

وَقَالَ الْأَزْجِيُّ: الْأَشْبَهُ الزِّرَاعَةُ، وَيُتَوَجَّهُ قَوْلٌ: الصَّنْعَةُ باليَّدِ.

قَالَ المَرْوَزِيُّ: سَمِعْته وَذَكَرَ المَطَاعِمَ يُفَضِّلُ عَمَلَ اليَّدِ.

وَفِي الرُّعَايَةِ: أَفْضَلُ الصُّنَاثِعِ الحِيَاطَةُ.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي أَنَّهُ سُئِلَ عَنْهَا وَعَنْ عَمَلِ الْخُوصِ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟

قَالَ: كُلُّ مَا نَصَّحَ فِيهِ فَهُوَ حَسَنٌ وَيُسْتَحَبُّ الغَرْسُ، والحَرْثُ، ذَكَرَهُ أَبُو حَفْصٍ، والقاضي.

وَقَالَ: اتَّخَاذُ الغَنَمِ.

قَالَ المَرُوذِيُّ: حَثَّنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى لُزُومِ الصَّنْعَةِ، لِلْخَبَرِ.

وَيُعَارِضُهُ: ﴿لَا تُتَّخِذُوا الصَّيْعَةَ؛ فَتَرْغَبُوا فِيَ الدُّنْيَا، الحَبَرُ.

وَكَانَ زَكَرِيًّاءُ نَجَّارًا، مُتَّفَقٌّ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الجَوْزِيُّ فِي العَدَالَةِ الجَيْنَابُ الرِّيبَةِ وَانْتِفَاءُ التُّهْمَةِ، وَزَادَ فِي الرَّعَايَةِ: فِعْلُ مَا يُستَحَبُّ وَتَرْكُ مَا يُكْرَهُ.

وَلا شَهَادَةَ لِكَافِرٍ إِلاَّ عَِنْدَ العَدَمِ بِوَصِيَّةِ مَيَّتٍ فِي سَفَرٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَذَكَرَ فِي المُغْنِي، والرَّوْضَةِ وَشَيْبِخُنَا أنَّهُ نَصُّ القُرْآنِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ رَوَايَةٌ: لا تُقْبُلُ، وَفِي اعْتِبَار كَوْنِهِ كِتَابِيًّا رَوَايَتَانَ (م ٦)^(١) بَلْ رَجُلاً.

وَقِيلَ: وَذِمَّيًّا، وَيُحَلِّفُهُ الْحَاكِمُ، قِيلَ: وُجُوبًا.

وَقِيلَ: نَدْبًا (م ٧)^(٢).

وَفِي الوَاضِح: مَعَ رَيْبٍ بَعْدَ العَصْر، مَا خَانَ وَلا حَرُّفَ وَإِنَّهَا لَوَصِيَّةُ الرَّجُل.

وَعَنْهُ: وَتُقْبَلُ لِلْحَمِيلِ.

وَعَنَّهُ: وَمَوْضِعُ ضَرُورَةٍ.

وَعَنْهُ: سَفَرًا، ذَكَرَهُمَا شَيْخُنَا، قَالَ: كَمَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاء فِي الحُدُودِ، إذَا اجْتَمَعْنَ فِي العُرْسِ أَوْ الحَمَّامِ.

وَعَنْهُ: وَبَعْضُهُمْ عَلَى بَعْض، نَصَرَهُ شَيْخُنَا وَابْنُ رَزين.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: وَاحْتَجُّ بِأَنَّهُ أَهْلَ لِلْوِلاَيَةِ عَلَى أَوْلَادِهِ، فَشَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَوْلَى، وَنَصَرَهُ أَيْضًا فِي الانْتِصَــَادٍ، وَفِيهِ: لا

(١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي اعتبار كونه كتابيًّا روايتان). انتهي.

يعنى: إذا قبلنا شهادة الكافر الذُّمِّيُّ في السُّفر، وأطلقهما في المحرُّر.

إحداهما: يعتبر ذلك، وهو ظـاهر كلامـه في الهدايـة، والمذهـب، والمستوعب، والكـافي، والمقنـع، والشـرح، والوجـيز وغـيرهم؛ لانتصارهم على أهل الكتاب.

وصحَّحه في النَّظم وتصحيح الحرَّر، قال الزَّركشيِّ: هذا المشهور من الرُّوايتين.

والرَّواية النَّانية: لا يعتبر بل يصحُّ من كافر مطلقًا، قدَّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (ويحلُّفه الحاكم، وقيل: وجوبًا، وقيل: ندبًا). انتهى.

أحدهما: يحلُّفه وجوبًا، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب، قال الزَّركشيِّ: وهو الأشهر.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والوجه الثاني: يستحب ذلك.

مِنْ حَرْبِي

وَفِيهِ أَيْضًا: بَلْ عَلَى مِثْلِهِ.

وَقَالَ: هُوَ وَغَيْرُهُ، لَا مُرْتَدًّا لآنُهُ لَيْسِ أَهْلاَ لِوِلاَيْةِ، وَلا يُقِرُّ، وَلاَ فَاسِيِّ، لآنُهُ لا يَجْتَنِبُ مَخْظُورَ دِينِـهِ، وَتَلْحَقُـهُ التُّهْمَـةُ، وَفِي اعْتِبَارِ اتَّحَادِ اللِّلَّةِ وَجْهَانَ (م ٨)(١).

وَلا شَهَادَةَ لاَخْرَسَ، نَصَّ عَلَيْدٍ، وَقِيلَ بَلَى، بِإِشَارَةِ مَعْهُومَةٍ، فِيمَا يَرَاهُ، أوْمَأَ إلَيْدِ، فَإِنْ أَذَاهَا بِخَطِّهِ فَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَمَنَعَهَا أَبُو بَكْرِ وَخَالَفَهُ فِي الْمُحَرَّرِ (م ٩)(٢)، وَلا لِصَبِيُّ.

وَعَنْهُ: بَلَى، مِنْ مُمَيِّز.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِينِ: ابْنُ عَشْرٍ، وَعَنْهُ فِي الجرَاحِ ذَكَرَهَا أَبُو الخَطَّابِ وَغَيْرُهُ.

وَعَنْهُ: والقُتْل.

وَقَالَ القَاضِيَ وَجَمَاعَةٌ: إِنْ أَدُّوْهَا أَوْ شَهدُوا عَلَى شَهَادَتِهمْ قَبْلَ تَفَرُّقِهمْ ثُمُّ لا يُؤَثُّرُ رُجُوعُهُمْ.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ عَلَى مِثْلِهِ، وَسَأَلُهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: عَلِيٌّ رضي َالله عنه أَجَازَ شَهَادَةَ بَعْضيهمْ عَلَى بَعْضِ. وَلا يُشْنَرَطُ الحُرَّيَّةُ، نَصَّ عَلَيْهِ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَٱبُو الخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلِ وَغَيْرُهُمْ.

وَنَقَلَ ٱبُو طَالِبٍ: بَلَى، ذَكَرَهُ الخَلاُّلُ فِي أَنَّ الحُرُّ لا يُقْتَلُ بِعَبْدٍ.

وَنَقُلَ أَيْضًا: يُقْتُلُ.

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ رَزِينِ فِي شَهَادَةِ نِكَاحٍ فِي عَبْدِ خِلافٌ. وَقَالَ الحِرَقِيُّ وَأَبُو الْفَرْجِ، والرَّوْضَةُ: تُعْتَبُرُ فِي حَدٌّ وَهِيَ رِوَايَةٌ فِي التَّرْغِيبِ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ المَيْمُونِيِّ.

وَعَنْهُ: وَقَوَدٍ وَهِيَ أَشْهَرُهُ، وَقِيلَ لابْنِ عَقِيلٍ: لَا مُرُوءَةَ لِغَبْلَهِ مُتَبَذَّلًا فِي كُلِّ صِنَاعَةٍ زَرِيَّةٍ وَفِعَالٍ تَمْنَعُ شَهَادَةَ الحُرِّ، فَقَـــالَ: لَوْ خَالَفَ سَيِّدَهُ فِيهِ فَسْتَقَ، وَمَا يَفْسُقُ بِتَرَكِهِ لا يَقْدَحُ فِيهِ فِعْلُهُ وَصَارَ مِنْهُ كَالتَّجَرُّدِ لِلإِحْرَامِ لا يُسْقِطُ الْمَرُوءَةَ، عَلَى أَنْ السَّلَفَ رضي الله عنهم كَانُوا أَرْبَابَ مِهَنِ وَأَعْمَالِ مُسْتُرْذُلَةٍ.

وَمَتَى تُعَيِّنُتُ حَرُّمَ مَنْعُهُ.

وَنَقَلَ الْمُرُوذِيُّ: مَنْ أَجَازَ شَهَادَتُهُ لَمْ يُبحِزْ لِسَيَّدِو مَنْعَهُ مِنْ قِيَامِهَا، فَلَوْ عَتَقَ بِمَجْلِسِ الحُكْمِ فَشَهِدَ حَرُمَ رَدُّهُ.

قال في المُفْرَدَاتِ: فَلَوْ رَدُّهُ مَعَ ثُبُوتِ عَدَّالَتِهِ فَسَقَ.

قال في الجَالَيع في عَوْرَةِ المُعْتَقِ بُعْضُهَا عَلَى أَنْهَا كَاخُرُةِ: وَلا تَلْزَمُ الشَّهَادَةُ أَنَّهُ يَغْلِبُ فِيهَا الرَّقُ لاَنَّهُ يَعْبُرُ فِيهَا العَدَالَةَ. وَالْآغْمَى كَبُصِيرٍ فِيمَا سَمِعَهُ، وَكَذَا مَا رَآهُ قَبْل عَمَاهُ وَعَرُّفَ فَاعِلَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ، وَمَا يَتَمَيُّرُ بِهِ، وَإِنْ عَرَّفَهُ يَقِينًا بِمَيْنِهِ أَنْ صَوْتِهِ فَوَصَفَهُ لِلْحَاكِم وَشَهَدَ فَوَجْهَان، وَنَصُّهُ: يُقْبَلُ (م ١٠)^(١٢).

وأطلقهما في المحرَّر، والزُّركشيُّ.

أحدهما: يعتبر، صحَّحه في تصحيح الحرُّر، والنَّظم.

والوجه الثَّاني: لا يعتبر، قدُّمه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

وهو الصُّواب، وظاهر كلام الأكثر.

(٢) (مُسَالَةً - ٩): قوله: (فإن أدَّاهَا بَخَطُّه فتوقُّف أحمد ومنعها أبو بكر وخالفه في الحرَّر). انتهى.

قول صاحب المحرَّر هو الصُّحيح، وقول أبي بكر احتمالٌ للقاضي أيضًا.

قال في النُّكت: وكان وجه الخلاف بينهما أنَّ الكَّتابة هل هي صريحٌ أم لا؟ انتهى.

والصُّحيح من المذهب: أنَّها صريحٌ.

(٣) (مسألة – ١٠): قوله عن الأعمى: (وإن عرفه يقينًا بعينه أو صوته فقط فوصفه للحاكم وشهد فوجهان، ونصّه: يقبل). انتهى. وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي وغيرهم، وظاهر المقنَّع إطلاق الحلاف أيضًا.

(ق): قولي الشافعي

(ش): الإمام الشافعي

⁽١) (مسألة – ٨): قوله: (وفي اعتبار اتّحاد الملَّة وجهان). انتهي.

الضروع - كتاب الشهادات

وَقَالَ شَيْخُنَا: وَكَذَا إِنْ تَعَدُّرَ رُؤْيَةُ العَيْنِ المُشْهُودِ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا أَوْ بِهَا لِمَوْتِ أَوْ غَيْبَةٍ.

وَالْآصَمُ كُسَمِيع فِيمَا رَآهُ أَوْ سَمِعَهُ قَبْلُ صَمَمِهِ.

وَلا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مَنْ يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا، نَصُّ عَلَيْهِ، بِخِلاف فُتْيَاهُ كَزَوْج فِي زِنَّا بِخِلاف قَشْلٍ وَغَشْرِه، وَكَشَـهَادَةِ مَنْ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لإنْسَان بجَرْح الشَّاهِدِ عَلَيْهِ.

وَفِي الْمُنْتَخَبِ: البَّمِيدُ لَيُّسَ مِّنُ عَاقِلَتِهِ حَالاً، بَلْ فَقِيرٌ مُعْسِرٌ، وَإِنِ احْتَاجَ صِفَـةَ اليَسَنَارِ، وَسَـوَّى غَـيْرُهُ بَيْنَهُمَـا، وَفِيهِمَـا

وَلا مَنْ يَجُرُ إِلَيْهِ بِهَا نَفْعًا، قَالَهُ أَحْمَدُ، والآصْحَابُ، كَسَيِّد لِمُكَاتَبِهِ وَعَبْدِهِ وَعَكْسِهِ، فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدَيْن فَـادْعَى رَجُـلٌ أَنْ المُعْتِقَ غَصَبَهُمَا مِنْهُ فَشَهِدَ العَتِيقَان بصِدْق المُدَّعِي وَأَنَّ المُعْتِقَ غَصَبَهُمَا لَمْ يُقْبَلْ، لِعَوْدِهِمَا إِلَى الرُّقِّ، ذَكَرَةُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَكَذَا لَوْ مُنَهَدًا بَعْدَ عِنْقِهِمَا أَنَّ مُعْتِقَهُمَا كَانَ غَيْرَ بَالِغ أَوْ بِجَرْحِ الشّاهِدَيْن بحُرّيْتِهِمَا، وَلَوْ عَتَقَا بتَدْبِيرِ أَوْ وَصِيَّةٍ فَشَهْدًا بدَيْنِ مُسْتَوْعِبِ لِلتَّرِكَةِ أَوْ وَصَيِّةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِي الرَّقِّ لَمْ يُقْبَلُ لإقْرَارِهِمَا بَعْدَ الحُرِيَّةِ بَرقُهمَا لِغَيْرِ السَّيِّلِ، وَلا يَجُوزُ.

وُلا شَهَادَةُ أَحَدِ الشَّفيعَيْنِ بِمَغْوِ الآخَرِ وَغُرَمَاءَ لِمُغْلِسِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِمَال وَوَكِيلٍ وَشَرِيكُ فيمَا هُــوَ وَكِيــلُّ أَوْ شَـرِيكٌ فِيهِ وَوَصِيٌّ لِمَيِّتِ وَحَاكِم لِمَنْ فِي حِجْرِهِ، قَالَهُ فِي الإِشَارَةِ، والرُّوْضَةِ، وَتُقْبُلُ عَلَيْهمَا.

وَفِيهِ رِوَايَةً، وَظَاهِرُ كُلامِهِمْ: وَمَنْ لَهُ الكِلامُ فِي شَيْءٍ أَوْ يَسْتَحِقُ مِنْهُ وَإِنْ قَلْ، نَحْوَ مَدْرَسَةٍ وَرِبَاطِ، قَالَ شَيْخُنَا فِي قَوْم فِي دِيوَان آجَرُوا شَيْئًا لا تُقْبُلُ شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَى مُسْـتُأْجَر، لأَنْهُـمْ وُكَـكَاهُ أَوْ وُلاةً، قَـالَ: وَلاَ شَـهَادَةُ دِيـوَان الآمْـوَالُ السُّلْطَانِيَّةِ عَلَى الخُصُوم، وَتُرَدُّ مِنْ وَصِيٍّ وَوَكِيلٍ بَعْدَ العَزْل لِمُوَلِّيهِ وَمُوكِّلِهِ، وَقِيلَ وَكَانْ خَاصَمَ فِيهِ.

وَٱطْلَقَ فِي الْمُغْنِي وَخَيْرِهِ: تُغْبَلُ بَعْدَ عَزْلِهِ.

وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِنْ خَاصَمَ فِي خُصُومَةٍ مَرَّةً ثُمَّ نَزَعَ ثُمَّ شَهِدَ لَمْ تُقْبَلْ، وأجيرٍ لِمُسْتَأْجِرٍ، نَصَّ عَلَيْهِ وَفِي المُسْتَوْعِبِ وَغَيْرُو: فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ، وَفِي التَّرْغِيبِ قَيْدَهُ جَمَاعَةً بهِ.

ُوَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: رَأَيْته يَغْلِبُ عَلَى قَلْبهِ جَوَازُهُ، وَمِنْ وَارثِ بجُرْح مَوْرُوثِهِ قَبْلَ بُرْئِهِ لِوُجُوبِ الدَّيَةِ لَهُ ابْتِدَاءُ^{؟؟}.

= أحدهما: يقبل، وهو الصُّحيح، نصُّ عليه واختاره القاضي وغيره.

قال في تجريد العناية: وهو الأظهر.

وجزم به في الوجيز، وشرح ابن رزينِ وغيرهما، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر وغيره، وقدَّمه في الشُّرح وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، وهو احتمالٌ في المقنع وغيره.

قال الزُّركشيّ: ولعلُّ لها التفاتًا إلى القولين في السُّلم في الحيوان. انتهى.

والصَّحيح من المذهب: صحَّة السُّلم فيه، فيكون الصَّحيح هنا صحَّة الشُّهادة به، على هذا.

(١) (مسألة - ١١): قوله: (وفي المنتخب: البعيد ليس من عاقلته حالا بل فقير معسـر، وإن احتـاج صفـة اليســار، وســوّى غــيره بينهما، وفيهما احتمالان). انتهى. يعنى: في قبول شهادتهما.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزين، والرُّعاية الكبرى وغيرهم.

قال الزَّركشيِّ: وقيل: إن كان الشَّاهد من العاقلة فقيرًا أو بعيدًا قبلت شهادته، لانتفاء التَّهمة في الحال الرَّاهنة. انتهى.

قلت: الصُّواب عدم قبول شهادتها، والجالة هذه، وهو ظاهر كثير من الأصحاب.

(٢) تنبيه: ولا يقبل من وارث بجرح موروثه قبل برثه لوجوب الدَّية له ابتداءً. انتهى.

يعني لوجوبها للشَّاهد ابتداءً، تبع المصنّف في هذا التَّعليل الشَّيخ في المغني، والشَّارح، لكنَّ الصَّحيح مــن المذهـب أنَّ الدِّيـة تجـب للمقتول ابتداءً، نصُّ عليه، وعليه الأكثر وهو المذهب.

فكلام المصنّف يوهم أنَّ هذا المذهب، وليس كذلك، بل المصنّف قدّم أنَّ الدِّية حدّثتُ على ملـك المقتول في بـاب الموصّى بـه، فالحكم صحيحٌ في أنَّها لا تقبل من وارثو بجرح موروثه قبل برئه، والتَّعليل على المذهب غير مستقيم، وكذلك أكثر من ذكر المسألة لم يتعرَّض للتَّعليل، وقد تقدُّم في استيفاء القود: أنَّ المُصنَّف أطلق الرَّوايات هل يستحقُّ الوارث القود أبتـداءً أو ينتقــل عــن البّيت إليــه، وصحُّحنا أنَّه ينتقل عن اللِّيَّت، واللَّه أعلم.

(ع): ما أجم عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَتُقْبَلُ إِنْ شَهِدَ لَهُ فِي مَرَضِهِ بِدَيْنِ.

وَقِيلَ: لا، وَفِي التَّبْصِيرَةِ فِي قِسْم أَنْتِفَاء التُّهْمَةِ: وَأَنْ لا يَدْخُلَ مَدَاخِلَ السُّوء، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُهُ.

وَلا يُقْبَلُ عَلَى عَدُوْهِ، كَمَنْ قَطَعَ عَلَيْهِ طَوِيقًا أَوْ قَذَفَهُ فَلا تُقْبَسُلُ إِنْ شَهِدَتَ أَنْ هَـؤُلاء قَطَعُـوا الطَّرِيقَ عَلَيْسَا أَوْ عَلَى القَافِلَةِ، بَلْ عَلَى هَوُلاء، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْأَلَ هَلْ قَطَعُوهَا عَلَيْكُمْ مَعَهُمْ، لآنَّـهُ لا يَبْحَـثُ عَمَّا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ، وَإِنْ شَهَدَتْ بِاللهِ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَمْ لَهُ عَلَى عَمْ عَلَى عَلَى

وَعَنْهُ: وَلَا لَهُ، وَيُعْتَبَرُ كُونُهَا لِغَيْرِ أَلْلَّهِ مَوْرُوثَةً أَوْ مُكَنِّسِيَةً.

وَفِي التَّرْغِيبِ: ظَاهِرُهُ بِحَيْثُ يَعْلُمُ أَنْ كُلاًّ مِنْهُمَا يُسَوُّ بِمُسَاءَةِ الآخَرِ وَيَغْتَمُ بفَرَحِهِ وَيَطْلُبُ لَهُ الشُّرُّ.

قَالَ فِي الفُنُونَ: أُعْتُبِرَتُ الآخُلاقُ فَإِذَا أَشَدُهُمَا وَبَالاَ الْحَسَدُ.

ِ قَالَ ابْنُ الجَوْزَيِّ: الْإِنْسَانُ مَجْبُولٌ عَلَى حُبِّ التَّرَفُع عَلَى جنْسِهِ، وَإِنْمَا يَتَوَجَّهُ اللَّمُ إِلَى مَسنْ عَسِلَ بِمُقْتَضَى التَّسَخُطِ عَلَى القَدْر أَوْ يَنْتَصِبُ لِذَمُ المُحْسُودِ، قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُرَهُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ.

وَذَكَرَ شَيْخُنَا: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ مَعَهُ التَّقْوَى، والصَّبْرَ، فَيَكْرَهُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ وَيَسْتَعْمِلَ مَعَهُ الصَّبْرَ، والتَّقْوَى. وَذَكَرَ قَوْلَ الحَسَن: لا يَضُرُّك مَا لَمْ تَعْدُ بهِ يَدًا أَوْ لِسَانًا.

قَالَا: ۚ وَكَثِيرٌ مِمْنَ عِنْدَهُ دِينٌ لا يُعِينُ مَنْ ظُلَمَهُ، وَلا يَقُومُ بِمَا يَجِبُ مِنْ حَقَّهِ، بَسل إذَا ذَمُـهُ أَحَـدٌ لَـمْ يُوَافِقُـهُ، وَلا يَذْكُـرُ مَحَامِدَهُ، وَكَذَا لَوْ مَدَحَهُ أَحَدٌ لَسَكَت، وَهَذَا مُلَنْبِ فِي تَرْكِ الْأَمُورُ لا مُعْتَدِ.

وَأَمَّا مَنِ اعْتَدَى بِقُولٍ أَوْ فِعْلِ فَلَاكَ يُعَاقَبُ، وَمَنِ أَتُقَى وَصَبَرَ نَفَعَهُ اللَّهُ بِتَقْوَاهُ كَمَا جَرَى لِزَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشِ رضي الله منها.

وَفِي الحَدِيثِ: ﴿ ثَلَاثَةٌ لا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدٌ: الحَسَدُ، والظُّنُّ، والطَّيْرَةُ، وَسَأَحَدُّنُكُمْ بِالمَخْرَجِ مِسَنْ ذَلِكَ، إذَا حَسَـــَات فَــلا تَبْغ، وَإِذَا ظَنَنْت فَلا تُحَقِّنْ، وَإِذَا تَطَيَّرُت فَامْضِ، وَلا لِعَمُودِي نَسَبِهِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

قَالَ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّيْخُ، والتَّرْغِيبُ: لا مِنْ زِنَّا، وَرِضَاعٍ.

وَلْيِي الْمُبْهِج، والوَاضِح رِوَايَةٌ تُقْبَلُ، وَنَقَلَهُ حَنْبَلٌ.

وَعَنْهُ: مَا لَمْ يَجُرُ نَفْعًا غَالِبًا، كَشَهَادَتِهِ لَهُ بِمَالٍ وَكُلٌّ مِنْهُمَا غَنِيٌّ.

وَعَنْهُ: لِوَالِدِهِ لا لِوَلَدِهِ.

وَإِنْ شَهِدًا عَلَى أَبِيهِمَا بِقَذْفِ ضَرَّةِ أُمُّهِمَا وَهِيَ تَحْتُهُ أَوْ طَلاقِهَا فَاحْتِمَالان فِي الْمُنتَخَبِ.

وَفِي الْمُغَنِي فِي الثَّانِيَّةِ وَجُهَانِ فِي القَذْفِ، بِنَاءٌ عَلَى أَنْ جَرُّ النُّفْعِ لِلأُمِّ مَانِعٌ (مْ ١٣)(٢).

وَلا أَحَدِ الزُّوْجَيْنِ لِلآخَرِ، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ.

واختاره الأكثرُ.

وَعَنْهُ: بَلَى، كَأْخِ لَآخِيهِ، نَصَ عَلَيْهِ، وَصَدِيقٍ لِصَدِيقِهِ، وَمَوْلَسَى لِعَتِيقِهِ، وَوَلَسْدِ زِنْنَا، وَرَدُّ ابْسُ عَقِيسَلٍ بِصَدَافَةٍ وَكِيسَةٍ،

(١) (**مسألة - ١٢)**: قوله: (وإن شهدت بأنهم عرضوا لنا وقطعوا الطّريق على غيرنا ففي الفصــول: تقبـل، قــال: وعنــدي: لا). نتهى.

قلت: الصَّواب: القبول، وهو ظاهر كلام جماعةٍ من الأصحاب، واختار ابن عقيلٍ في الفصول عدم القبول وقال: لأنَّ مثل هذا تمَّا يوجب العداوة، وقدَّم القبول، وقال: لأنَّ العداوة إنَّما ظهرت بالتَّعرُض لهم. انتهى.

(٢) (مسألة - ١٣): قوله: (وإن شهدا على أبيهما بقذف ضرّة أمّهما وهي تحته أو طلاّقها فاحتمالان في المنتخب، وفي المغني في الثّانية وجهان في القذف، بناءً على أنّ جرّ النّفم للأمّ مانع). انتهى.

قطع الشَّارح بالقبول فيهما، وقطع النَّاظم بالقبول في الثَّانية.

قلت: وقطع في المغني بالقبول في كتاب الشُّهادات عند قول الخرقيِّ: ولا تجوز شهادة الوالدين وإن علوا.

ولا شهادة الولد وإن سفل، ولم يذكره المصنّف.

والعَاشِقِ لِمَعْشُوقِهِ، لأَنَّ العِشْقَ يَطِيشُ، وَشَهَادَتِهِ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ، كَمُرْضِعَةٍ، وَكَـٰذَا قَامِسِمٌ عَلَى قِسْمَتِهِ، أَطْلَقَهُ الشَّيْخُ،

وَمَنَّعَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ، والتَّبْصِرَةُ، والتَّرْغِيبُ فِي [غَيْر] مُتَبَرِّع لِلتَّهْمَةِ، وَقَالَهُ بَعْضُهُمْ فِي مُرْضِعَةٍ.

وَنِي بَدُويُ عَلَى قَرَويُ وَجُهَانٍ.

وَنَصُّهُ لاَ يُقْبَلُ (م ٤ أَ)(١)، وَاخْتَجُ بالخَبَر.

وَفِي التَّرْغِيبِ: مِنْ مَوَانِعِهَا الحِرْصُ عَلَىَ أَدَاثِهَا قَبْلَ اسْتِشْهَادِ مَنْ يَعْلَمُ بها قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا، فَتُرَدُّ.

وَهَلْ يَصِيرُ مَجْرُوحًا؟ يَخْتُمِلُ وَجْهَيْن.

قَالَ: وَمِنْ مَوَانِعِهَا العَصَبِيَّةُ، فَلا شَهَادَةَ لِمَنْ عُرِفَ بِهَا وَبِالإِفْرَاطِ فِي الْحَمِيَّةِ، كَتَعَصُّبِ قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَةٍ وَإِنْ لَـمْ يَبْلُـغْ رُ ثُنَّةً العَدَاوَةِ.

وَهُوَ فِي بَعْضِ كَلامِ ابْنِ عَقِيلٍ، لَكِنَّهُ قَالَ فِي حَيَّز العَدَاوَةِ.

وَمَنْ حَلَفَ مَعَ شَهَادَتِهِ لَمْ تُرَدُّ، فِي ظَاهِر كَلامِهمْ، وَمَعَ النَّهْي عَنْهُ.

وَيُتَوَجُّهُ عَلَى كَلامِهِ فِي التَّرْغِيبِ: تُرَدُّ أُوَّجُهُ.

وَيُقْبَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْض، نَقَلَهُ الجَمَاعَةُ، وَفِي عَمُودِي نَسَبهِ روَايَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر، وَهِيَ فِي الزَّوْجَيْن.

وَمَنْ لَمْ يَشْهَدَ عِنْدَ حَاكِمٌ حَتَّى صَارَ أَهْلاَ قُبَلَتْ، وَمَنْ رَدُّهُ خَاكِمٌ لِفِسْقِهِ فَأَعَادَهَا لَمَّا زَالَ المَانِعُ رُدُّتُ.

وَفِي الرَّعَايَةِ رِوَايَةً، كَرَدُّهِ لِجُنُونِهِ أَوْ كُفْرِهِ أَنْ صِغَرِهِ أَنْ خَرَسِهِ أَوْ رِقَّهِ، عَلَى الآصَحُّ، وَإِنْ رَدُّهُ لِلنَّفْعِ ضَرَرٍ أَنْ جَلْبِ نَفْسِعٍ أَوْ عَدَاوَةٍ أَوْ رَحِم أَوْ زَوْجِيَّةٍ فَوَجْهَان (م ١٥)(٢).

وَقِيلَ: إِنْ زَالَ المَانِعُ بِأَخْتِيَارِ الشَّاهِدِ رُدُّتْ، وإِلاَّ فَلا، وَيُقْبَلُ غَيْرُهَا.

وَإِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ ثُمَّ خَدَثَ مَانِعٌ لَمْ يَمْنَعُ الحُكْمَ إِلاَّ فِسْقٌ أَوْ كُفْرٌ أَوْ تُهْمَةٌ، إلاَّ عَدَاوَةٌ ابْتَدَاهَا المَشْهُردُ عَلَيْهِ، كَقَذْفِهِ البّيّنَةَ، وَكَذَا مُقَاوَلَةً وَقْتَ غَضَبٍ وَمُحَاكَمَةٌ بدُون عَدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ سَابِقَةٍ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدُّ العَدَاوَةِ أَوْ الفِسْقِ، وَحُـدُوثُ مَـانِعٍ فِي شَـاهِدِ أَصْـلِ كَحُدُوثِـهِ فِي مَـن أَقَـامَ الشُّهَادَةً.

(١) (مسألة – ١٤): قوله: (وفي بدويّ على قرويّ وجهان، ونصّه: لا ويقبل). انتهى.

وأطلقها في المغنى، والمحرَّر، والشُّرح، والرُّعايتين، والحاوي الصُّغير وتجريد العناية وغيرهم.

أحدهما: يقبل، وهو الصَّحيح، اختاره أبو الخطَّاب في الهداية، والشَّيخ الموفَّق، وصحَّحه في المذهب، والحلاصة، وشرح ابن منجًّا، والنُّظم وصاحب التصحيح، وغيرهم.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميِّ، وقدُّمه في المقنع وغيره.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، وهو المنصوص عن الإمام أحمد، قال الشَّارح: وهو قول جماعة الأصحاب.

قلت: منهم القاضي في الجامع، والشُّريف وأبو الخطَّاب في خلافيهما، والشِّيرازيُّ وغيرهم.

وجزم به في المنوِّر وغيره، وهو من مفردات المذهب.

قُلَت: وهذا المذهب بالنُّسبة إلى صاحبه، لنصُّه عليه.

(٢) (مسألة – ١٥): قوله: (وإن ردّه لدفع ضرر وجلب نفع أر عداوة أو رحم أو زوجيّة فوجهان). انتهى.

أحدهما: لا يقبل، وهو الصُّحيح، جزم به في الوجيز وغيره.

قال في المحرِّر: لم يقبل، في الأصحُّ، وصحَّحه النَّاظم.

قال في الكافي: هذا أولى.

وقدَّمه في الرِّعايتين، والحاوي الصَّغير.

والوجه الثَّاني: يقبل.

قال في المغني القبول أشبه بالصُّحَّة، وصحَّحه في الشُّرح.

144.

الفروع - كتاب الشهادات

وَفِي التَّرْغِيبِ: إِنْ كَانَ بَعْدَ الحُكْمِ لَمْ يُؤَثِّرْ، وَإِنْ حَدَثَ مَانِعٌ بَعْدَ حُكْمٍ لَمْ يُسْتَوْفَ حَدًّ، بَلْ مَالَ، وَفِي قَوَدٍ وَحَدٌّ قَــٰذُفو وَجْهَان (م 1)(١).

وَمَنْ شُمَهِدَ بِحَقٌّ مُشْتَوَاكِ لَمْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ وَأَجْنَبِيٌّ رُدُّتْ نَصٌّ عَلَيْهِ لآنُهَا لا تَتَبَعُّضُ فِي نَفْسِهَا.

وَقِيلَ: نَصْحُ لِلأَجْنَبِيُّ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً تَصِحُّ إِنْ شَهِدُوا أَنْهُمْ قَطَعُوا الطُّرِيقَ عَلَى القَافِلَةِ لا عَلَيْنَا.

(ش): الإمام الشافعي

⁽١) (مسألة - ١٦): قوله: (وإن حدث مانع بعد الحكم لم يستوف حدّ، بل مال، وفي قود وحدّ قذف وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، وأطلقهما في المغني عند قول الخرقيِّ: ولو شهد وهو عـــدلُّ فلـم يحكـم بشـهادته حتَّـى حدث منه ما لا تجوز شهادته معه لم يحكم بها: أحلهما: لا يستوفى ذلك أيضًا، وهــو الصَّحيــح، قطـع بـه في المغـني في موضـع آخـر، وصحَّحه النَّاظم في القصاص.

والوجه الثَّاني: يستوفيان.

فهذه ستُّ عشرة مسألةً.

باب دكر المُشهود به واداء الشُّهادة

لا يُقْبَلُ فِي زِنَّا وَمُوجِبِ حَدِّهِ إِلاَّ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَكَذَا الإِقْرَارُ بِهِ.

وَعَنْهُ: رَجُلانِ، وَمَنْ عُزُرَ بِوَطْءٍ فَرْجٍ ثَبَتَ بِرَجُلَيْنِ وَقِيلَ أَرْبَعَةً.

وَتَثْبُتُ بَقِيَّةُ الْحُدُودِ بِرَجُلَيْنِ، وَكَذَا الْقَوَدُ.

وَعَنْهُ: أَرْنَعَةً.

وَيَثْبُتُ بِإِفْرَارِ مَرَّةً وَعَنْهُ: أَرْبَعٌ، نَقَلَ حَنْبُلُّ: يُرَدُّدُهُ وَيُسْأَلُ عَنْهُ لَعَلُّ بِهِ جُنُونًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ عَلَى مَا رَدُّدَ النَّبِيُّ ﷺ. وَيُقْبَلُ فِيمَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ وَلا مَالٍ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا، كَيْكَاحٍ وَطَلاقٍ وَرَجْعَةٍ وَنَسَبٍ وَوَلامٍ وَإِيصَاءٍ، أَوْ تَوْكِيـــلٍ وَمُعْبِلُ فِيمَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ وَلا مَالٍ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا، كَيْكَاحٍ وَطَلاقٍ ورَجْعَةٍ ونَسَبٍ وَوَلامٍ وَإِيصَاءٍ، أَوْ تَوْكِيـــلٍ فِي غَيْرِ مَال، رَجُلان.

وَعَنَّهُ: وَرَجُلٌ وَامْرَأْتَان.

وَعَنْهُ: أَوْ يَمِينٌ، ذَكَرَهَا الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَاخْتَارَهَا شَيْخُنَا -رحمه الله- وَلَمْ أَجِدْ مُسْتَنَدَهَا عَنْ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: هُمَا فِي غَيْرِ نِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ.

وَفِي عُيُونِ الْسَائِلِ: فِي ٱلنَّكَاحِ لا يَسُوغُ فِيهِ الاجْتِهَادُ بِشَاهِدِ وَيَمِينٍ، وَاحْتَـجُ لِعَـدَم انْعِقَـادِهِ بِرَجُـلٍ وَامْرَأَتَيْـنِ بِقَوْلِـهِ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِّي عَدْلُ مِنْكُمْ ﴾ [الطَّلاق: ٢].

والَعَدْلُ إِنْمَا يَقَعُ عُلَى الْرِّجَالِ دُونَ النِّسَاء، كَذَا قَالَ، وَلا يَلْزَمُ، إِذَا ادَّعَى عَلَيْهَا أَنْهَا أَقَرَّتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لآنَهُ إِنْ كَــانَ طَلاقًا بَائِنًا فَلا نُسَلِّمُهُ، وَإِنْ كَانَ رَجْمِيًّا، لآنَ الْقُصُودَ مِنْهُ المَالُ وَهُوَ إِسْقَاطُ السُّكُنَى، والنَّفَقَةِ.

وَفِي الانْتِصَار: يَثْبُتُ إِحْصَانُهُ بِرَجُل وَامْرَأْتَيْن.

وَعَنْهُ: فِي الإِعْسَارِ ثَلاثَةٌ، ويَقْبَلُ طَبِيَّبٍ وَبَيْطَارٌ وَإِحِدٌ لِعَدَم [غَيْرِهِ] فِي مَعْرِفَةِ [دَاهِ] دَائِةٍ وَمُوضِحَةٍ وَنَحْوِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَأَطْلَقَ فِي الرَّوْضَةِ قَبُولَ الوَاحِدِ، وَإِنْ أَخْتَلَفَا قَدُّمُ الْمُبْتَ.

وَيُقْبَلُ فِي مَال وَمَا يُقْصَدُ بِهِ، كَنَيْمَ وَأَجُلَهُ وَخِيَارِهِ وَرَهْنِ وَتَسْمِيَةِ مَهْرٍ وَرَقً مَجْهُولِ وَوَصِيَّةٍ لِمُعَيَّنِ وَوَقْفُ عَلَيْهِ.

وَقِيلُ: إِنْ مَلَكُهُ مَا تَقَدُّمُ.

قال في الجِلاف وَغَيْرِهِ فِي ابْنِ لَبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ: إِنْمَا شَرَطَ عَدَمَ الرَّجُلَيْنِ لآنَهُ يُكْرَهُ حُضُورُ النَّسَاءِ مَجْلِسَ الحُكْم مَعَ وُجُودِ شَاهِدَيْن مِنَ الرِّجَالِ، وَرَجُلٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعِيرَ.

قال أحمد: قَضَى بهمًا النَّبِي ﷺ.

وَقِيلَ: وَامْرَأْتَانَ وَيُمِينٌ.

وَقَالَ شَيْخُنَا: لَوْ ثِيلَ امْرَأَةً وَيَمِينٌ تَوَجُّهُ، لآنَّهُمَا إِنَّمَا أَقِيمًا مَقَامَ رَجُل فِي التَّحَمُّل، وَكَخَبَر اللِّيَانَةِ.

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

وَقَالَ أَبُو دَاوُد بَابُ إِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ يَجُوزُ لَهُ أَنَّ يَحْكُمُ بهِ، ثُمُّ رَوَى شَسَهَادَةَ خُزَيْمَةَ، وَأَنَّ النَّبيُّ ﷺ جَعَلَهَا بشَهَادَةِ رَجُلَيْن ثُمُّ قَالَ: بَابُ الفَضَاء باليَمِين مَعَ الشَّاهِدِ فِي المَّال.

وَقَالَ ابْنَ ۚ إِلْجَوْزِيٌّ فِي كَشْفُ الْمُشْكِلِ فِي مُسْنُئُدِ أَبِي بَكْرِ فِي الحَبَرِ ٱلثَّابِتَ مِنْ إفْرَادِ البُخَارِيُّ عَنْ خَبَرِ خُزَيْمَةَ: وَجْهُ هَـٰذَا الحَدِيثِ وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ إِنْمَا حَكَمَ عَلَى الْآغْرَابِيُّ بعِلْمَهِا، وَجَرَتْ شَهَادَةُ خُزَيْمَةَ مَجْرَى التَّوكيدِ لِقَوْلِهِ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ قَرِلُهُ فِيهَا شَاهِدِي صَادِقٌ فِي شَهَادَتِهِ، جَزَمَ بِهِ فِي التَّرْغِيبِ، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَسَفَطَ الحَتَّ، وَإِنْ نَكُلُّ حُكِمَ عَلَيْهِ، نَصُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَقِيلَ: تُرَدُّ عَلَى رَوَايَةِ الرَّدَّ، لآنَ سَبَبَهَا نُكُولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَمَنْ حَلَفَ مِنَ الجَمَاعَةِ أَخَذَ نَصِيبَهُ، وَلا يُشَارِكُهُ نَاكِلٌ، وَلا يَحْلِفُ وَرَثَةُ نَاكِلِ إِلاَّ أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ نُكُولِهِ، وَعَنْهُ فِي الوَصِيَّةِ: يَكْفِي وَاحِدٌ.

وَعَنْهُ: إِنْ لَمْ يَحْضُرُهُ إِلاَّ نِسَاءٌ فَامْرَأَةً، وَاحْتَجُ ابْنُ عَقِيل بالذَّمَّةِ فِي السَّفَر، وَسَأَلَهُ ابْنُ صَدَقَةَ: الرَّجُلُ يُوصِي وَيُعْتِقُ وَلا يَخْضُرُهُ إِلاَّ النِّسَاءُ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ؟ قَالَ: نَعَمْ، فِي الحُقُوق. َّ وَنَقَلَ الشَّالَنْجِيُّ: والشَّاهِدُ، واليَّمِينُ فِي الحُقُوق، فَأَمَّا المَوَارِيثُ فَيَقْرَعُ.

وَفِي قَبُول رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَيَمْيِن فِي إَيْصَاءِ أَوْ تُوكِيلٍ فِي مَالٍ وَدَعْوَى أُسِيرٍ تَقَدَّمَ إِسْلامُهُ لِمَنْعِ رِقُــهِ وَدَعْـوَى قَتْلِ كَافِرٍ لآخْنَٰذِ سَلَبِهِ وَعِتْقٍ وَتَدْبِيرٍ وَكِتَابَةٍ رِوَايُتَانِ (م ١ – ٥)(١).

 (١) (مسألة - ١ - ٥): قوله: (وفي قبول رجل وامرأتين أو رجل ويمين في إيصاء أو توكيل في مال ودعــوى أســير تقــدم إســـلامه لمنع رقه ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه وعتق وتدبير وكتابة روايتان) انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ١): هل يقبل في الإيصاء بالمال رجلٌ وامرأتان أو رجلٌ ويمينٌ، أم لا يقبل إلاَّ رجلان؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي.

إحداهما: يقبل، وهو الصَّحيح، وبه قطع في المقنع، وشرح ابن منجًّا، والنَّظم، والوجيز وغيرهم.

وقدَّمه في الكافي، والشُّرح.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل فيه إلاَّ رجلان، قال ابن أبي موسى: لا تثبت الوصيَّة إلاَّ بشاهدين.

(المسألة الثّانية - ٢): الوكالة بالمال هل يقبل فيها رجلٌ وامرأتان، أو رجلٌ ويمينٌ، أو لا يقبسل فيهما إلاَّ رجـلان؟ أطلـق الخـلاف، وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ.

وأطلقهما في المغني، والشّرح في باب الوكالة: إحداهماً: يقبل فيه رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ ويمينٌ، وهو الصّحيح، جزم به في النّظـم، ونهاية ابن رزينٍ في الوكالة، وقدّمه ابن رزينٍ في شرحه.

والرَّواية الثَّانية: لا يقبل فيها إلاَّ رجلانُ، اختاره القاضي، فقال: المعوَّل في المذهب أنَّــه لا يقبــل فيهــا إلاَّ شــاهدان، وقطــع بــه في الوجيز، وقدَّمه الشَّارح هنا.

(المسألة الثَّالثة - ٣): لو ادَّعي الأسير تقدُّم إسلامه لمنع رقَّه فهل يقبل فيه ما ذكر أو لا بدُّ من رجلين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرّعايتين، والحاوي الصّغير.

إحداهيما: يقبل فيه رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ ويمينٌ، وبه قطع في المغني في كتـاب الجهـاد قبيـل قــول الحرقــيُّ: وينفــل الإمــام ومــن استخلفه الإمام، والشّارح، وابن رزين في شرحه.

وبه قطع النَّاظم، وِناظم المفردات، وقال:

بنيتها على الصّحيح الأشهر

وهذا الصُّحيح، والصُّواب.

الرُّواية الثَّانية: لا يقبل فيه إلاَّ رجلان.

و(المسألة الرَّابعة - ٤): لو ادُّعي قتل كافر لأخذ سِلبه فهل يقبل فيه ما ذكر أو لا بدُّ من رجلين؟

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

إحداهما: يقبل فيه رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ ويمينٌ.

وجزم به النّاظم، وهو الصُّواب.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل فيه إلاَّ رجلان.

(المسألة الخامسة - ٥): قوله: (لو ادَّعي العبد العتق أو التَّدبير أو الكتابة، فهل يقبل فيه ما ذكر أم لا بدُّ من رجلين؟).

أطلق الخلاف، وأطلقه في الرَّعايتين، والحاوي.

وأطلقه في المحرَّر فيهنُّ أيضًا، وأطلقه الزَّركشيُّ في الكتابة، والتَّدبير.

وأطلقه في التَّدبير في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

وأطلقه في المقنع في العتق في باب اليمين في الدَّعاوى.

إحداهما: يقبل في ذلك رجلٌ وامرأتان، ورجلٌ ويمين المدُّعي.

قال القاضي في التّعليق: يثبت العتق بشاهد ويمين، في أصحّ الرّوايتين وعلى قياسه الكتابة، والولاء، ونـص عليـه في روايـة مهنّا، وصحّحه النّاظم في الثّلانة.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي (ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

الضروع - كتاب الشهادات

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يُقْبُلُ فِي كِتَابَةٍ، والنَّجْمُ الآخِيرُ كَعِثْق.

وَقِيلَ: يُقْبَلُ، وَكَذَا جَنَايَةُ عَمْدٍ لا قَوَدَ فِيهَا (م ٦)(أ).

فَإِنْ قَبِلَ وَهُوَ ظَاهِرُ ٱلْمُذْهَبِ، قَالَهُ فِي التَّرْغِيبِ.

وَوَجَبَ القَوَدُ فِي بَعْضِهَا كَمَأْمُومَةٍ فَرِوَايَتَان (م ٧)^(١).

وَيُقْبَلُ فِي جِنَايَةٍ خَطَأً.

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي مَسْأَلَةِ الآسِيرِ تُقْبَلُ امْرَأَةٌ وَيَمِينُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْر.

وَنَقَلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي: لا وَلاءَ عَبْدٍ مُسْلِم.

وَفِي الْمُغْنِي قُولًا فِي دَعْوَى قَتْلِ كَافِرِ لِآخُذِ سَلَبِهِ: يَكُفِي وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وجزم به ناظم المفردات، واختاره أبو بكرٍ وابن بكروسٍ، ذكره في تصحيح الحرَّر، وقد صحَّح الشَّيخ الموفَّق، والنَّسارح، والنَّساظم وصاحب التصحيح صحَّة التَّدبير بشاهد وامرأتين وشاهد ويمين، وقطع بـ الخرقي، وصاحب الوجيز، وناظم المفردات وغيرهم، والحكم في الكتابة كذلك.

واختاره الشَّيخ، والشَّارح في العتق أيضًا، وقطع به في المقنع في موضع أيضًا، وقطع به ابن منجًّا في موضع.

والرُّواية الثَّانية: لا بدُّ من رجلين.

وقدَّمه المقنع في العتق في هذا الباب أيضًا، فله في هذه المسألة ثلاث عباراتٍ في المقنع.

واختاره الشريف وأبو الخطاب في خلافيهما، وصححه في التصحيح.

واختلف اختيار القاضي، فتارةً اختار الأوَّل، وتارةً اختار النَّاني.

قال الزُّركشيّ: ومنشأ الخلاف أنَّ من نظر إلى أنَّ العتق إتلاف مال في الحقيقة قال بالقبول كبقيَّة الإتلافات، ومن نظر إلى أنَّ العتق نفسه ليس بمالٍ وإنَّما المقصود منه تكميل الأحكام قال بالرُّواية الثَّانية، وهي عدم القبول، وصار ذلك كالطَّلاق، والقصاص ونحوهما.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (وكذا جناية عمد لا قود فيها).

يعنى: أنَّ فيها الرُّوايتين المطلقتين.

وأطلقهما في المقنع، والحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم.

إحداهما: يقبل فيه شاهدٌ ويمين، وشاهدٌ وامراتهان، وهو الصّحيح، صحّحه الشّيخ الموفّق، والشّارح، وصباحب التّصحيح،

قال في الكافي، والتّرغيب وغيرهما، هذا ظاهر المذهب.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، قاله صاحب المغنى. انتهى.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والوجيز وغيرهم، وهو قول الخرقيُّ، وبه قطع القاضي في غير موضع.

قال في النَّكت: وقدَّمه غير واحدٍ، انتهى؛ واختاره الشَّيرازيُّ وابن البِّنا.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل فيه إلاَّ رجلان، اختاره أبو بكر وابن أبي موسى، وصحَّحه النَّاظم.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (فإن قبل وهو ظاهر المذهب، قاله في التّرغيب ووجب القود في بعضها كمأمومة فروايتان). انتهى. وأطلقهما في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير، والزَّركشيُّ وغيرهم.

إحداهما: يقبل ويثبت المال وهو الصّحيح.

قال في النَّكت قطع به غير واحدٍ، وصحَّحه في تصحيح الحرُّر.

وقدَّمه في الكافي وقال أيضًا هو ظاهر المذهب، واختاره أبو الخطَّاب وغيره.

والرُّواية الثَّانية: لا يقبل فيه إلاَّ رجلان، صحَّحه النَّاظم.

قال في الرَّعايَّة: فلو شهد رجلٌ وامرأتان بهاشمة مسبوقةٍ بموضحةٍ لم يثبت أرش الهشم في الأقيس ولا الإيضاح. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

فصل

وَمَنْ أَتَى فِي قَوَدٍ بدُون بَيُّنتِهِ لَمْ يَثْبُتْ شَيْءً.

وَعَنْهُ: يَثْبُتُ المَالُ إِنْ كَانَ المَجْنِيُّ عَلَيْهِ عَبْدًا، وَإِنْ أَتَى بِهِ فِي سَرَقَةٍ قُبلَتْ فِيهماً، لَكِنْ ثَبَتَ المَالُ لِكَمَال بَيُّنَتِهِ.

وَاخْتَارَ فِي الإِرْشَادِ، والمُبْهِج: لَّا، كَالقَطْع وَبَنَى فِي التَّرْغِيْبِ عَلَيْهِمَا القَضَاءَ بِالغُرْم عَلَى نَاكِلِ، وَإِنْ أَتَى بِـهِ رَجُـلِّ فِي خُلْع ثَبَتَ العِوْضُ وَتَبِينُ بدَعْوَاْهُ، وَإِنْ أَتَتْ بِهِ الْمَرَاةُ ادْعَتْهُ لَمْ يَثْبُتْ، فَإِنْ أَتَتْ بِهِ أَنَّهُ تَزَوُّجَهَا بِمَهْرُ ثَبُسَتَ المَهْـرُ، لآنُ النَّكَـاحُ حَقٌّ لَهُ، وَإِنْ أَتَى بِهِ رَجُلٌ ادْعَى أَمَةً بِيَلِهِ غَيْرِهِ أَنَّهَا أَمُّ وَلَلِهِ وَوَلَدُهَا وَلَذَهُ فَهِيَ لَهُ أَمُّ وَلَلِهِ، وَفِي أَبُوتُ حُرِّيَّةِ الوَلَلِ وَنَسَبِهِ مِنْـهُ روَايَتَان (م ۸)^(۱).

وَقِيلَ: يَثْبُتُ نَسَبُهُ فَقَطْ بِدَعْوَاهُ

وَيُقْبَلُ فِيمَا لا يَطْلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، كَعُيُوبِ النِّسَاء تُحْتَ الثِّيَابِ وَحَيْض وَرضَاع.

وَعَنْهُ: وَتَحْلِفُ فِيهِ، وَوِلادَةٍ وَاسْتِهْلالِ وَيَكَارَةٍ وَلَيُويَةِ امْرَأَةٍ لا ذِمَّيَّةٍ، نَقَلُهُ الشَّالَنْجَيُّ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الانْتِصَار: فَيَجبُ أَنْ لا يَلْتَفِتَ إِلَى لَفْظِ الشُّهَادَةِ وَلا مَجْلِسَ الحُكْم، كَالحَبْرِ، وَلا أَعْرِفُ عَنْ إمَامِنَا مَا يَرُدُهُ، وَهُنَــا ذَكَرَ الخَلاُّلُ شَهَادَةً امْرَأَةً عَلَى شَهَادَةِ امْرَأَةٍ، وَمَثَالَهُ حَرْبٌ شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ عَلَى شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ عَلَى شَهَادَةَ امْرَأَتَيْنِ؟ قَالَ: يَجُوزُ.

وَعَنْهُ: يُقْبَلُ امْرَأْتَان، والرَّجُلُ فِيهِ كَالْمَرَّأَةِ وَكَذَا الجَرَاحَةُ وَغَيْرُهَا فِي حَمَّامٍ وَعُرْسٍ وَمَــا لا يَخْضُـرُهُ رِجَـالٌ، نَـصُ عَلَيْـهِ خِلافًا لابن عَقِيل وَغُيْرُو.

وَلُو ادُّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوُّةٍ رَضَاعَةٍ فَأَنْكُرَ.

قَالَ فِي التَّرْغِيبِ: وَقُلْنَا: تُسْمَعُ الدُّعْوَى بِالإِقْرَارِ، لَمْ تُقْبُلْ فِيهِ نِسَاءٌ فَقَطْ، وَتَرْكُ القَابِلَةِ وَنَحْوِهَا الأجْرَةَ لِحَاجَةِ المَقْبُولَةِ أَفْضَلُ، وإلاَّ دَفَعَتْهَا لِمُحْتَاجِ، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا.

وَلا يَصِحُ أَدَاءُ شَهَادَةٍ إِلَّا بِلَفْظِهَا فَلا يُحْكُمُ بِقَوْلِهِ أَعْلَمُ وَنَحْوهِ، وَعَنْهُ تَصِحُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ وَشَيْخُنَا، وفَاقًا لِمَالِكِ وَأَخَذَهَا مِنْ قَوْل عَلِيٌّ بْنِ الْمَدِينِيُّ: أَقُولُ إِنِ الْعَشَرَةَ فِي الجِّنَّةِ وَلا أَشْهَدُ، فَقَالَ أَحْمَدُ: مَتَى قُلْت فَقَدْ شَهَدْت.

وَقَالَ لَهُ ابْنُ هَانِيعٍ: تُفُرِّقُ بَيْنَ العِلْمِ، وَالشُّهَادَةِ فِي أَنَّ العَشَرَةَ فِي الجُنَّةِ؟ قَالَ: لا.

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَلْ مَعِنَى القَوْلِ، والشَّهَادَةِ إلاَّ وَاحِدٌ؟ وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: قَالَ أَبُـو عَبْـدِ اللَّـهِ: العِلْـمُ شَهَادَةً، ژادَ أَبُو بَكُر بْنُ حَمَّادٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهدَ بِالحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

وَقَالَ: ﴿ وَمَا شُهَدُنَا إِلَّا بِمَا عَلِمُنَا ﴾ [يولسف: ٨١].

وَقَالَ الْمُؤْوذِيُّ: أَظُنُّ أَنِّي سَمِعْت أَبَا عَبْلِ اللَّهِ يَقُولُ: هَذَا جَهْلٌ عَنْ قَوْل مَنْ يَقُولُ فَاطِمَةُ بنْستُ رَسُول اللَّهِ وَلا أَشْـهَدُ أَنْهَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ.

وَقَالَ: قَالَ أَحْمَدُ: حُجُّتُنَا فِي الشُّهَادَةِ لِلْعَشَرَةِ أَنَّهُمْ فِي الجَنَّةِ حَلِيثُ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍو، يَعْنِي قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ لآهْلِ السرِّدَةِ حَتَّى تَشْهَدُوا أَنْ قَتْلانَا فِي الجَنَّةِ وَقَتَلاكُمْ فِي النَّارِ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ أَبِي: فَلَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ إِلاَّ بِالسُّهَادَةِ.

قَالَ شَيْخُنَا: لا نَعْرِفُ عَنْ صَحَابيٌّ وَلا تَابِعِيُّ اشْتِرَاطَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَفِي الكِتَابِ، والسُّنَّةِ إطْلاقُ لَفْــِظِ الشَّـهَادَةِ عَلَـى الخَبَر الْمَجَرُّدِ عَنْ لَفُظِهِ أَشْهَدُ.

إحداهما: لا يثبتان، وهو الصُّحيح، اختاره الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح، والنَّاظم، وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يثبتان، صحُّحه في النَّصحيح وتصحيح الحرُّر.

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الآدميُّ، وتذكرة ابن عبدوس، وغيرهم.

⁽١) (مسألة - ٨): قوله: (وفي حرّية الولد ونسبه منه روايتان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والكـافي، والمقنـع، والمحـرَّر، والرَّعـايتين، والحـاوي الصُّغـير، والنُّكـت،

الفسروع - كتاب الشهادات

وَإِنْ شَهِدَ بِإِفْرَارِ لَمْ يَعْتَبِرْ قَوْلَهُ طَوْعًا فِي صِحْتِهِ مُكَلِّفًا، عَمَلاً بالظَّاهِر.

وَلَا تُعْتَبُرُ ۚ إَشَارَتُهُ إِلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ حَاضِرٍ مَعَ نِسَبِهِ وَوَصْفِهِ.

وَفِي الانْتِصَار مَنْعٌ وَتَسْلِيمٌ، لِسُرْعَةِ فَصْلُ الحُكْم.ُ

قَالَ شَيْخُنَا: وَلا يَعْنَبُو: وَأَنَّ الدِّينَ بَاقِ فِي ذِمَّتِهِ أَلَى الآن، بَلْ يَحْكُمُ الحَاكِمُ بِاسْتِصْحَابِ الحَــالِ إِذَا ثَبَتَ عِنْـدَهُ سَبَبُ

. وَإِنْ عُقِدَ نِكَاحٌ بِلَفْظِ مُتَّفَقِ عَلَيْهِ قَالَ حَضَرَته وَأَشْهَدُ بِهِ، وَيَصِحُ: وَشَهِدْت بِهِ. وَقِيلَ: لا، كَـٰ: أَنَّا شَاهِدٌ بِكَذَا، وَمَنْ شَهِدَ عِنْدَ حَاكِم فَقَالَ آخَرُ أَشْهَدُ بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ، أَوْ بِمَـّا وَضَغَت بِـهِ خَطَّي، أَوْ * * * تَوَلِينَ آوَدَهُ: بذَلِك، أوْ كَذَلِكَ أَشْهَدُ.

فَفِي الرِّعَايَةِ: يُحتَّمَلُ أَوْجُهَا، الثَّالِثُ: يَصِيحُ فِي: وَبِلدَلِك، وَكَذَلِكَ فَقَطْ، وَهُوَ أَشْهَرُ (م ٩)^(١).

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٩): قوله: (ومن شهد عند حاكم فقال آخر أشهد بمثل ما شهد به، أو بما وضعت به خطَّـي، أو بذلـك، أو كذلـك أشهد. ففي الرَّعاية يحتمل أوجهًا، النَّالث يصحَّ في: وبذلك وكذلك فقط، وهو أشهر). انتهى.

قال في الرُّعاية: والتَّالث الصُّحَّة في قوله: وبذلك أشهد، وكذلك أشهد، وهو أشهر وأظهر.

وقال في النُّكت: والقول بالصُّحَّة في الجميع أولى.

قلت: وهو الصُّواب.

فهذه تسع مسائل.

باب الشُّهادة والرجوع عن الشُّهادة

تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي حَقَّ يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ القَساضِي إِلَى القَاضِي إِنْ تَعَـذُرَ شُـهُودُ الآصُـلِ بِمَـوْتِ، وَعَلَى الآصَحِ: أَوْ مَرَض، أَوْ خَوْف، أَوْ خَيْبَةٍ مَسَافَةً قَصْر.

وَقِيلَ: فَوْقَ يَوْم، وَعَلَّلَ الإِمَامُ أَخْمَدُ رِوَايَةَ الَّذِعِ بِأَنْهُ لا يُؤْمَنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ حَالُهُ لِمَا يَحْدُثُ مِنَ الحَوَادِثِ، وَتَأَوَّلُهَا القَاضِيَ عَلَى مَسَافَةِ قَرِيبَةِ.

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ: وَلَمْ يَذْكُرْ دَلِيلاً، وَهَذَا دَأَبُهُ فِي كَثِيرِ مِنَ الْمَسَائِلِ، قَالَ: والآحْسَنُ أَنَّهُ كَكَلامِ الشَّارِعِ إِنْ وَجَدَ مَا يَصُرُفُ عَلَيْهِمْ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فَرْعٌ إِلاَّ وَجَدَ مَا يَصُرُفُ وَإِلاَّ لَمْ يُصُرُفُ، وَإِنْ حَضَرُوا أَوْ صَحَوا قَبْلَ الحُكْمِ وَقَفَ عَلَيْهِمْ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فَرْعٌ إِلاَّ يَشْهَدُ فَنَ عَلَيْهِمْ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فَرْعٌ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَقَلْمُهَا فِي النَّبْصِرَةِ، وَإِنْ اسْتَرْعَى غَيْرَهُ فَوَجْهَانِ (م ١)(١)، فَيَقُولُ: الشّهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَوِ اشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَوِ اشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَوِ اشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَوِ اشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَو اشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا، فَإِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، والآهْلَبُهُ: أَلِي الشّهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا،

وَعَنْهُ: إِن اسْتَرْعَاهُ، نَصَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيُؤَدِّيهَا الفَرْعُ بِصِفَةٍ تَحَمُّلِهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

قَالَ فِي الْمُنْتَخَبِ وَغَيْرِهِ: وِإِلاَّ لَمْ يَحْكُمْ بِهَا: وَفِي النَّرْغِيْبِ: يَنْبَغِي ذَلِكَ.

وَفِي الرُّعَايَةِ وَمَعْنَاهُ فِي التَّرْغِيبِ: يَكْفِي العَارِف: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلانٍ بِكَذَا.

وَتُشُّتُ شَهَادَةُ شَاهِدَيُ الْآصْلِ بِشَاهِدَيْنِ عَلَيْهِمَا.

قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: لَمْ يَزَلُ النَّاسُ عَلَى هَذَا.

وَعَنْهُ: عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لا عَلَى شَاهِدِ شَاهِدٍ.

وَقَالَ ابْنُ بَطُّةَ: بِأَرْبَعَةٍ عَلَى [كُلِّ] أَصْلِ فَرْعَانٍ.

وَعَنْهُ: تَكُفِي شَهَادَةُ رَجُلِ عَلَى اثْنَيْنِ، ذُكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، وَيَتَحَمَّلُ فَرْعٌ مَعَ أصلٍ، وَهَلْ يَتَحَمَّلُ فَرْعٌ عَلَى فَرَعٍ؟ تَقَدَّمَ فِي أَوَّل كِتَابِ القَاضِي إِلَى الْقَاضِي^(٢).

وَيَلَاخُلُ النَّسَاءُ فِي شُهُودِ الفَرْع، والآصل، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لا، نَصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَالُهُ.

وَعَنْهُ: لِا فِي الفَرْعِ، صَحِّحَهُ فِي الْمُحَرَّرِ.

وَفِي التَّرْغِيْبِ: الْمَشْنَهُورُ لَا فِي الْآصلِ، وَفِي الفَرْعِ رِوَايَتَانِ، فَيَقْبَلُ رَجُلانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إِلاَّ عَلَى النَّانِيَةِ، وَيُقْبَـلُ

(١) (مسألة - ١): قوله: (وإن استرعى غيره فوجهان). انتهى.

يعني: هل يجوز لمن لم يسترعه أن يشهد عليه أم لا؟

أحدهما: لا يجوز وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب، وهو احتمالٌ في المغني.

والوجه الثَّاني: يجوز وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والكافي، والحرَّر، والشَّرح، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي وغيرهم.

(٢) تنبيه: قوله: (وهل يتحمّل فرع على فرع؟ تقدّم في أوّل كتاب القاضي إلى القاضي). انتهى.

قال هناك وفي هذه المسألة ذكروا أنَّ كتاب القاضي حكمه كالشَّهادة على الشَّـهادة، لأنَّـه شــهادةٌ علـى شــهادةٍ، وذكـروا فيمــا إذا تغيَّرت حاله أنَّه أصلٌ.

ومن شهد عليه فرعٌ وجزم به ابن الرَّاغونيِّ وغيره فلا يجوز نقض الحكم بإنكار القاضي الكاتب، ولا يقدح في عدالــة البيَّنـة، بــل يمنع إنكاره الحكم، كما يمنع رجوع شهود الأصل الحكم، فدلُّ ذلك أنّه فرعٌ لمن شهد عنده، وهو أصلٌ لمن شهد عليه.

ودلٌ ذلك: أنّه يجوز أن يكون شهود فرعٍ فرعًا لأصلٍ، يؤيّده قولهم في التّعليل إنّ الحاجة داعيةٌ إلى ذلك، وهــذا المعنـى موجــودٌ في فرع الفرع انتهى.

فجوَّز أن يتحمَّل فرعٌ، على فرع، فلذلك أحال هنا عليه.

رَجُلُ وَامْرَأْتَانَ عَلَى مِثْلِهِمْ أَوْ عَلَى رَجُلَيْنَ عَلَى الْأُولَى فَقَطْ.

مَلَ وَامْرَاتَانَ عَلَى مِثْلِهِم او على رجينٍ على ، . ولى ---. وَفِي التَّرْفِيبِ: الشَّهَادَةُ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَاتَيْنِ كَالشَّهَادَةِ عَلَى ثَلاثَةِ، لِتَعَدُّدِهِمْ. وَيُعْتَبَرُ لِلْحُكُمْ عَدَالَةُ الكُلِّ، وَلا يَجِبُ عَلَى الفُرُوعِ تَعْدِيلُ أُصُولِهِمْ ويُقْبُلُ، ويُعْتَبُرُ تَعْيِينُهُمْ لَهُمْ. قال القاضي: حَتَّى لَوْ قالَ تَابِعِيَّانِ أَشْهَدَنَا صَحَابِيَّانِ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يُعَيِّنَاهُمَا؛ وَلا يُزكِّي أَصْلُ رَفِيقَهُ وَإِنْ رَجَعَ الأَصْــولُ بَعْدُ الحُكُم لَمْ يَضْمَنُوا.

وَقِيلَ: بَلَى، كَمَا لَوْ رَجَعَ الفُرُوعُ وَلَمْ يَقُولُوا بَانَ كَذِبُ الْأَصُولِ أَوْ غَلَطُهُمْ، وَإِنْ قَالُوا بَعْدَ الحُكْمِ: مَا أَشْهَدْنَاهُمْ، لَـمْ

وَإِنْ قَالَ الْأَصُولُ: كَلَابُنَا أَوْ غَلَطِنَا، فَفِي الْمُحَرُّدِ: ضَمِنُوا.

وَقِيلَ: لا (م ٢)(١).

وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَا فَرْعٍ عَلَى أَصْلِ وَتَعَذَّرَ الآخَرُ حَلَفَ وَاسْتَحَقَّ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِرَةِ، وَأَطْلَـقَ جَمَاعَـةٌ: إِذَا أَنْكَـرَ الآصْـلُ شَهَادَةً الفَرْعِ لَمْ يَعْمَلْ بِهَا، لِتَأَكَّدِ الشَّهَادَةِ، بِخِلافِ الرُّوايَةِ.

وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ نَقَصَ قَبْلَ الحُكُمِ أَوْ أَدًى بَعْدَ إِنْكَارِهَا قُبِلَ، نَصْ عَلَيْهِمَا، كَقَوْلِهِ: لا أَعْرِفُ الشَّهَادَةَ. وَقِيلَ: لا، كَبَعْدِ الحُكْم.

وقيل: لا، دبعد الحجم.
وقيل: لا، دبعد الحجم.
وقيل: يُؤخذُ بِقَرْلِهِ الْمَتَقَدِّم، وَإِنْ رَجَعَ لَغَتْ وَلا حُكْم، وَلَمْ يَضْمَن، وَتَقَدَّمَ هَلْ يُحَدُّ فِي قَذْف.
وقيي التَّرْغِيب: يُحَدُّ، فَإِن أَدْعَى غَلَطًا فَمَنْنِي عَلَى مَا إِذَا أَتَى بِحَدُّ فِي صُورَةِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يُكْمِلْ.
وفِي الرَّعَايَةِ: يُحَدُّ، فَإِنَ أَدْعَى غَلَطًا فَلا، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالرَّجُوعِ بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ تَوَقَّفْ فَتَوَقَّفَ ثُمُ عَادَ إِلَيْهَا قُبِلَتْ،
فِي الرَّعَايَةِ: يُحَدُّ، فَإِنْ اَدْعَى غَلَطًا فَلا، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ تَوَقَّفْ فَتَوَقَّفَ ثُمُ عَادَ إِلَيْهَا قُبِلَتْ،
فِي الرَّعَايَةِ: يُحَدُّ، فَإِنْ اَدْعَى غَلَطًا فَلا، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ تَوقَّفْ فَتَوَقَّفَ ثُمْ عَادَ إِلَيْهَا قُبِلَتْ،
فِي الرَّعَايَةِ: يُحَدُّ، فَإِنْ اَدْعَى غَلَطًا فَلا، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ تَوقَّفْ فَتَوقَّفْ أَمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ لَيْ يُعْدَهُ لَمْ يُنْقَصْ وَيَضَمَّنُونَ مَا لَمْ يُصَدَّقُهُمْ مَشْهُودٌ لَـهُ لا مَن اللهُ عَلَى اللهُ عَنْقَوْمُ مَالُو أَوْ عِنْقٍ بَعْدَ الحُكْمِ قَبْلَ الاسْتِيفَاءِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُنْقَصْ وَيَضَمَّاوُنَ مَا لَمْ يُصَدَّقُهُمْ مَشْهُودٌ لَـهُ لا مَن اللهُ عَلَى الْمُ اللهُ اللهُ

وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ القَرَابَةِ وَشُهُودُ الشَّرَاءِ غَرِمَ شُهُودُ القَرَابَةِ، وَخَرَجَ فِي الانْتِصَارِ كَشُهُودِ زِنَا وَإِحْصَان. وَفِيهِ لَوْ رَجَعَ شُهُودُ يَمِينٍ بِعِثْقِهِ وَشُهُودٌ بِحِثْثِهِ فَظَاهِرُ اخْتِيَارِهِ يَغْرَمُهُ شُهُودُ اليَمينِ، وِفَاقًا لَآبِي حَتِيفَـةٌ وَعَـنْ أَصْحَابِـنَـا: وَمَا ذَا اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَشُهُودٌ بِحِثْثِهِ فَظَاهِرُ اخْتِيَارِهِ يَغْرَمُهُ شُهُودُ اليّمينِ، وِفَاقًا لَآبِي حَتِيفَـةٌ وَعَـنْ أَصْحَابِنَـا: بَيْنَهُمَا، وفَاقًا لِلشَّافِعِيُّ

وَإِنْ رَجْعَ شُهُودٌ طَّلاق فَلا غُرْمَ إِلاَّ قَبْلَ الدُّخُولَ نِصْفُ الْمُسَمَّى أَوْ بَدَلُهُ.

وَعَنْهُ: وَبَعْدَهُ كُلُّهُ، وَذَكَّرَ شَيْخُنَا وَجُهَا: مَهْرُ الْمِثْلَ.

وَإِنْ رَجَعِ شُهُودُ قَوَدٍ أَوْ حَدًّ لَمْ يُسْتَوْفَ فَتَحِبُ دِيَةُ القَوْدِ، فَإِنْ وَجَبَ عَيْنًا فَلا، وَقِيلَ بِالاسْتِيفَاءِ إِنْ كَـانَ لاَدَمِيٍّ، وَإِنْ كَانَ بَغُدَهُ وَقَالُوا: أَخْطَأْنَا غَرِمُوا دِيَةً مَا تَلِفَ أَوْ أَرْشَ الضَّرْبِ.

نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَلَى عَدَدِهِمْ، وَإِنْ رَجَعَ وَاحِدٌ غَرِمَ بِقِسْطِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

والقول الثَّاني: لا يضمنون.

أحدهما: لا يعيدها، بل يكتفي بالأوَّل، وهو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: لا بدُّ من إعادتها.

⁽١) (مسألة – ٢): قوله: (وإن قال الأصول: كذبنا أو غلطنا، ففي المحرّر: ضمنوا، وقيل: لا). انتهى.

ما قدُّمه في الحرُّر هو الصَّحيح، قطع به في الوجيز.

⁽٢) (مسألة – ٣): قوله: (فإن لم يصرّح بالرّجوع بل قال للحاكم توقّف فتوقّف ثمّ عاد إليهــا قبلــت، في الأصبحّ، ففـي وجــوب إعادتها احتمالان). انتهى.

وَقِيلَ: الكُلُّ.

وَإِنْ رَجَعَ الرَّائِدُ عَلَى البَّيْنَةِ قَبْلَ الحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ اسْتَوْفَى، وَيُحَدُّ الرَّاجِعُ لِقَذْفُو، وَفِيهِ فِي الوَاضِحِ اخْتِمَالٌ لِقَذْفِهِ.

مَنْ ثُبَتَ زِنَّاهُ.

وَقِيلَ: لِإِ يَغْرَمُ شَيْئًا، قِيلَ: هُوَ أَقْيَسُ، فَلَوْ رَجَعَ مِنْ خَمْسَةٍ فِي زِنَا اثْنَانِ فَهَلْ عَلَيْهِمَا خُمْسَانِ أَوْ رُبُعٌ، أَوْ اثْنَانِ مِنْ ثَلاثَةٍ فِي قَتْل، فَالثُّلْثَان أَوْ النَّصْفُ؟ فِيهِ الخِلافُ.

وَإِنْ رَجَعَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ فِي مَالٍ غَرِمَ سُدُسًا.

وَقِيلَ: هُوَ كَأُنْثَى وَهُنَّ البَقِيَّةُ، وَكَذَا رضَاعٌ.

قال في التَّرْغِيبِ: إلاَّ أَنَّهُ لاِ تَشْطِيرَ، وَإِنَّا إِنْ قُلْنَا لا يَثْبُتُ إلاَّ بامْرَأْتَيْن فَالغُرْمُ بالتَّسْدِيس.

وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزُّنَا وَاثْنَانِ بِالإِحْصَانُ فَرُجِمَ ثُمُّ رَجَعُوا هَمَونُوهُ أَسَدَاسًا، وَعَنْهُ شُهُودُ الزَّنَا نِصَفَّ، وَكَذَا الإِحْصَانُ. وَقِيلُ: لَا يَضْمُنَانِ لاَّنَهُمْ شَهَدُوا بِالشُّرْطِ لا بِالسَّبِ المُوجِبِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الجِهَنَيْنِ غُرَّمُوا وِيَتَهُ. وقِيلُ: نِصْفَهَا، وَإِنْ رَجَعَ الكُلُّ وَشَاهِدُ الإِحْصَانِ مِنْ أَرْبَعَةِ الزُّنَا خَرِمَا ثُلْقًا دِيَةٍ.

وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثُلاثَةُ أَرْبَاعٍ.

وَإِنْ رَجِّعَ شُهُودُ تَعْلِيقٍ عِنْقٍ أَوْ طَلاقٍ وَشُهُودُ شَرْطِهِ غَرِمُوا بِعَدَدِهِمْ.

وَقِيلَ: كُلُّ جِهَةٍ نِصْفَهُ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ شُهُودُ التَّمْلِيقِ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودٌ بِكِتَابَةٍ غَرِمُوا مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ سَلِيمًا وَمُكَاتَبًا، فَإِنْ عَتَقَ فَمَـا بَيْـنَ قِيمَتِـهِ وَمَـالِ ...

وَقِيلَ: كُلُّ قِيمَتِهِ، وَكَذَا شُهُودٌ بِاسْتِيلادٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِي طَرِيقَتِهِ فِي بَيْعِ وَكِيلٍ بِدُونِ ثَمَنٍ مِثْلُ لَوْ شَهِدَا بِتَأْجِيلٍ وَحَكَــمَ الحَاكِمُ ثُمٌّ رَجَعًا غَرِمَا تَفَاوَتَ مَا بَيْنَ الحَالُ، والْمُؤجُّل.

وَإِنْ حَكَمَ بِمَالٍ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فَرَجَعَ الشَّاهِدُ فَنَصُّهُ: يَغْرَمُ الكُلُّ، لِوُجُوبِ تَقْدِيمِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَكَيمينِهِ مَعَ بَيُّنَةِ عَلَى

وَقِيلَ: النَّصْفُ (م ٤)^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي عُمَدِ الآدِلَّةِ: وَيَجُوزُ فِي أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنِ أَنْ تُسْمَعَ يَمِينُ الْمُدَّعَى قَبْلَ الشَّاهِدِ. وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ تَزْكِيَةٍ فَكَرُجُوعٍ مَنْ زَكُوهُمْ، وَلا ضَمَانَ بِرُجُوعٍ عَنْ كَفَالَةٍ بِنَفْسٍ أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا، أَوْ أَنْهَا زَوْجَتُهُ، أَوْ أَنْسُهُ عَفَا عَنْ دَم عَمْدٍ لِعَدَم تَضَمُّنِهِ مَالاً.

وَفِي الْمَهِجِ: قَالَ الْقَاضِيَ. وَهَذَا لا يَصِحُّ، لآنَّ الكَفَالَةَ تَتَضَمَّنُهُ بِهَرَبِ الْكَفُولِ، والقَرَدُ قَلاْ يَجِبُ بِهِ مَالَّ. وَمَنْ شَهِدَ بَمْدَ الحُكْمِ بِمُنَافِ لِلأَوَّلَةِ فَكُرُجُوهِهِ، وَأُولَى، قَالَهُ شَيْخُنَا، وَقَالَ فِي شَاهِدٍ قَاسَ بِكُذَا وَكَتَبَ خَطَّهُ بِالصَّحَّةِ فَاسْتَخْرَجَ الوَكِيلُ عَلَى خُكِّمِهِ ثُمُّ قَاسَ وكَتَبَ خَطَّهُ بِزِيَادَةٍ فَغَرِمَ الوكِيلُ الزَّيَادَة قَالَ: يَضْمَنُ الشَّاهِدُ مَا غَرِمَهُ الوكِيلُ مِنَ

المنصوص هو الصُّحيح من المذهب.

نصُّ عليه في رواية جماعةٍ، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثيرٌ منهم.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والحرَّر، والشُّرح، والنَّظـم، والرَّعـايتين، والحــاوي الصّغير وغيرهم.

والقول الآخر: يغرم النَّصف فقط، وهو تخريجٌ لأبي الخطَّاب في الهداية، خرَّجه من ردَّ اليمين على المدَّعي، ولقوَّة هذا القول عنـــد المصنَّف أتى بهذه الصَّيغة، وكان الأولى أن يفصح بتقديم المنصوص.

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وإن حكم بمال بشاهد ويمين فرجع الشّاهد فنصّه: يغرم الكلّ، لوجوب تقديمه على يمينه، وكيمينسه سع بيُّنة على غائب، وقيل: النَّصف). انتهى.

1779

الفروع - كتاب الشهادات

الزُّيَادَةِ بِسَبَبِهِ، تَعَمُّدَ الكَذِبَ أَوْ أَخْطَأً، كَالرُّجُوع.

وَإِنْ عَلِمَ الحَاكِمُ بِشَاهِدِ رُورِ بِإِفْرَارِهِ، أَوْ عَلِمَ كَذِيَهُ، وتَعَمَّدُهُ عَزْرَهُ -كَمَا تَقَدَّمَ-، فَإِنْ تَابَ فَوَجْهَانِ فِي تَعْلِيتِ القَّاضِي (م ٥، ٢) (١٠) فَيَتُوجُهَانِ فِي كُلُّ تُأْتِب بَعْدَ وُجُوبِ التَّعْزِيرِ، كَأَنَّهُمَا عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْحَدِّ.

وَلَهُ فِعْلُ مَا رَآهُ، نَقَلَهُ حَنْبُلٌ مَا لَمْ يُخَالِفُ نَصًّا.

وَفِي الْمُغْنِي أَوْ مَعْنَى نَصِّ، قَالَ الْبِنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ عُقُوبَاتٍ إِنْ لَمْ يَرْتَدِعْ إِلاَّ بِهِ وَنَقَلَ مُهَنَّا كَرَاهَةَ تَسْــوِيدِ الوَجْهِ وَلا يُعَزَّرُ بتَعَارُضِ البَيِّنَةِ، وَلا بِغَلَطِهِ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ رُجُوعِهِ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

وَفِي التَّرْغِيبُ: إن ادَّعَى شُهُودَ الْقَوَدِ الْخَطَّأَ عُزَّرُوا.

(ع): ما أجمع عليه

⁽١) (مسألة – ٥ – ٦): قوله في شاهد الزُّور: (فإن تاب فوجهان في تعليق القاضي). انتهى.

قلت: الصُواب، عدم السُقوط هنا.

قال المصنّف: فيتوجُّه وجهان في كلِّ تاثب بعد وجوب التَّعزير، كأنَّهما على الرُّوايتين في الحدُّ انتهى.

وهذه (مسألة – ٦): أخرى.

والصُّواب أيضًا عدم السُّقوط.

فهذه ست مسائل في هذا الباب.

كتاب الإقرار

يَصِحُ مِنْ مُكَلِّفٍ مُخْتَار بِمَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ البِّرَامُهُ، بشَرْطٍ كَوْنِهِ بِيَدِهِ وَولايَتِهِ وَاخْتِصَاصِهِ، لا مَعْلُومًا.

وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَلَى مُوكِّلِهِ، وَقَدْ تَقَدُم، أَوْ مَوْرُوثِهِ أَنْ مُولِّيهِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ، وَفِي طَرِيقَةِ بَمْضِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ ۚ إِقْرَارِ الوَكِيلِ لَوْ أَقَرْ الوَصِيُّ، والقَيِّمُ فِي مَال الصَّبِيِّ عَلَى الصَّبِيِّ بِحَقَّ فِي مَالِهِ لَمْ يَصِحُ، وَأَنَّ الآبَ لَــوْ أَقَـرُ عَلَى النِّهِ إِذَا كَـانَ وَصِيَّهُ صَحَّ، وَقَدْ سَبَقَ كَلامُ أَبِي الحَطَّابِ وَغَيْرِهِ.

. وقَذْ ذَكَرُوا: إِذَا اشْنَتَرَى شَفْصًا فَادُعِي عَلَيْهِ الشُفْعَةُ فَقَالَ اشْتَرَيْتِه لابْنِي أَوْ لِهَذَا الطَّفْلِ المُوَلَّى عَلَيْهِ فَقِيلَ: لا شُفْعَةَ، لآنُهُ إيجابُ حَقُّ فِي مَال صَغِير بإقْرَار وَلِيَّهِ.

وَقِيلَ: بَلَّى، لأَنَّهُ يَمْلِكُ الشُّرَاءَ فَصَحُّ إقْرَارُهُ فِيهِ، كَعَيْبٍ فِي مَبِيعِهِ (١).

وَذَكُرُوا: لَوِ ادَّعَى الشَّرِيكُ عَلَى حَاَضِرِ بيَدِهِ نَصِيبُ شَرِيكِّهِ الْغَاثِبِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ وَأَنَّهُ يَسْتَحِقَّهُ بِالشَّفْعَةِ فَصَدُّقَـهُ أَخَـذَهُ بِالشَّفْعَةِ، لآنَّ مَنْ بِيَدِهِ العَيْنُ يُصَدُّقُ فِي تَصَرُّفِهِ فِيمَا بِيَدِهِ كَإِقْرَارِهِ بَاصْل مِلْكِهِ.

كَذَا لَوْ ادَّعَى أَنَّك بِعْت نَصِيبَ الغَائِبِ بِإِذْنِهِ فَقَالَ نَعَمْ، فَإِذَا قَدِمَ الغَائِبُ فَٱنْكَرَ صُدِّقَ بِيَمِينِـهِ، وَيَسْتَقِرُ الضَّمَـانُ عَلَى لَشُفِيع. لشُّفِيع.

وَقَالَ الآرَجِيُّ: لَيْسَ إِفْرَارُهُ عَلَى مِلْكِ الغَيْرِ إِفْرَارًا بَلْ دَهْوَى أَوْ شَهَادَهُ يُؤَاخَذُ بِهَا إِن ارْتَبَطَ الحُكُمُ، ثُسمُ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ لُو شَهَادَهُ يُؤَاخَذُ بِهَا إِن ارْتَبَطَ الحُكُمُ، ثُسمُ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ لَوْ شَهِدَا بِحُرِيَّةٍ عَبْدِ رَجُلٍ فَرُدُت ثُمُ اشْتَوَيَّاهُ صَحَّ، كَاسْتِنْقَاذِ الآسِيرِ، لِعَدَم ثُبُوتِ مِلْكِ لَهُمَا بَلْ لِلْبَافِع، وَقِيلَ فِيهِ: لا، لاَنْهُ مِنَ الطَّرَفِ الآخِرِ، وَلَوْ مَلَكَاهُ بِإِرْثِ أَوْ غَيْرِهِ عَتَقَ، وَإِنْ مَاتَ العَيْقُ وَرَقُهُ مَنْ رَجَعَ عَسَنْ قَوْلِهِ الآول وَإِنْ كَانَ لَا لَئِكَ وَلَا كَانَ اللَّهُ مِنْ الطَّرِفِ الْفَرَقِ اللَّهُ مِنْ مَنْ مُو بِيَدِهِ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَسَمْ يَرْجُعَ وَاحِدٌ اللَّهُ مِنْ بِيَدِهِ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَسَمْ يَرْجُعَ فَاحِدٌ مِنْهُمَا فَقِيلَ: يُقَلِّ بِيَدِهِ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ لَسَمْ يَرْجُعَ وَاحِدٌ

وَقِيلَ: لِبَيْتِ اَلَمَالَ مُطْلَقًا.

وَقَالَ القَاضِي: لِلْمُثْنَتِرِي الْآقَلُ مِنْ ثَمَنِهِ أَوِ التَّرِكَةِ^(٢)؛ لآنُهُ مَعَ صِدْقِهِمَا التَّرِكَةُ لِلسَّـيِّدِ وَثَمَنُـهُ ظُلْـمٌ، فَيَتَقَاصُـانِ، وَمَـعَ

(١) تنبيهات: الأوّل: قوله: فيمن يصحُّ إقراره: (وقد ذكروا إذا اشترى شقصًا فادّعى عليه الشّـفعة فقـال اشـتريته لابـني أو لهـذا الطّفل المولّى عليه فقيل: لا شفعة، لأنّه إيجاب حقّ في مال صغير بإقرار وليّه، وقيل: بلى، لأنّه يملك الشّراء فصحّ إقراره فيه، كعيب في مبيعه). انتهى.

أطلق المُصنَّف الخلاف في إقرار الوليَّا على مولِّيه لأجل الأخذ بالشُّفعة، وقد أطلق الوجهين في المغني، والشُّرح في باب الشُّفعة. وكذلك المصنَّف هناك، فقال: ولو ادَّعى شراءه لمولِّيه ففي الشُّفعة وجهان، وصحَّحنا هناك أحدهما، وذكرنا من أطلـق وقـدَّم، وإنَّما ذكر المصنَّف هنا هذه المسألة لأجل صحَّة الإقرار على المولَّى عليه، وظاهر ما قدَّمه المصنَّف هنا صحَّة الإقرار على المولَّى عليه مطلقًا، وذكر هذا طريقةً.

(٢) الثّاني: قوله أيضًا في شرط من يصعح إقراره: (ثمّ ذكر الأزجيّ ما ذكره غيره لو شهدا بحرّية عبـد رجـل فـردّت ثـمّ اشـترياه
 صحّ، كاستنقاذ الأسير لعدم ثبوت الملك لهما بل للبائع، وقيل فيه: لا، لأنّه لا بيع من الطّرف الآخر، ولو ملكاه بإرث أو غـيره عـتـق،
 وإن مات العتيق ورثه من رجع عن قوله الأوّل).

وإن كان البائع ردَّ الثَّمن، وإن رجعا احتمل أن يوقف حتَّى يصطلحا، واحتمل أن ياخذه من هو بيده بيمينه، وإن لم يرجع واحـــدَّ منهما فقيل يقرُّ بيد من هو بيده، وإلاَّ لبيت المال، وقيل لبيت المال مطلقًا.

وقال القاضي للمشتري الأقلُّ من ثمنه أو التُّركة. انتهى.

ذكر في هذه الجملة مسألتين أطلق فيهما الخلاف حكايةً عن الأزجيّ وغيره، وأتى بها استشهادًا لأصل المسألة.

والقياس في المسألة الأولى أنَّهما إذا رجعا ومات استحقًا إرثه، لأنَّه ۖ إذا رجع واحدُّ ورثه، فكذا إذا رجعًا ورثاه.

وأمًّا المسألة الثَّانية: وهي إذا لم يرجعا يكون إرثه لبيت المال؛ لأنَّهمــا يعتقـدان أنَّـه حـرٌّ قبــل وصولــه إليهمــا، لكــن إن اعتقــد النَّ مورُّتهما أعتقه ورثاه بالولاء إن كانا أهلاً له.

(م): الإمام مالك

كَلْبِهِمَا هِيَ لَهُمَا

وَلَوْ شَهَدًا بِطَلاقِهَا فَرُدُتْ فَبَدَلا مَالاً لِيَخْلَعَهَا صَحَّ، وَقَالَ شَيْخُنَا: وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي كِتَابِ الإِفْرَارِ أَنَّ الْمُقَرَّ بِهِ كَانَ بِيَــدِ الْمَقِرِّ وَأَنَّ الإِقْرَارَ قَدْ يَكُونُ إِنْشَاءً، كَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨٦]، فَلَوْ أَقَرَّ بِهِ وَأَرَادَ: إِنْشَاءَ تَعْلِيكِـــهِ، صَــحُ، كَـٰذَا قَالَ.

ويَص أخمَدُ فِيمَن أقرَّ لامْرَأَةِ بِدَيْنِ فِي المَرَضِ ثُمُّ تَزَوَّجَهَا: إفْرَارُهُ جَائِزٌ، لأَنَّهُ أَقَرَّ وَلَيْسَتْ زَوْجَةَ إلاَّ أَنْ يَكُونَ تَلْجِئَةً فَيْرَدُ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنْ كَانَ بِيدِ غَيْرِهِ فَلَنَّعُوى أَوْ شَهَادَةً، فَإِذَا صَارَ بِيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ شَرْعًا لَزِمَهُ حُكُمُ إفْرَارِهِ شَرْعًا، وَيَصِحُ مَعَ إضافة المِلْكِ إلَيْهِ، عَلَى الاصَحَّةُ، والآصَحُّ صِحَّتُهُ مِنْ سَفِيهِ بَمَال، لَزِمَهُ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ لا، وَيُثَبِّعُ بَعْدَ فَـكٌ حَجْرِه، وَمِثْلُهُ نَـلْدٌ صَدَّقَتُهُ بِهِ، فَيَكَفُّرُ بِصَوْمٍ إِنْ لَمْ يَصِحُّ وَيُتَنِعُ بِغَيْرِ مَالٍ فِي الحَالِ وَيِطَلاقِ.

وَيُتَوَّجُهُ: بِنِكَاحُ إِنْ لُمْتَحُ مِنْهُ، وَذَكَرَ الآزُجِيِّ: يَنْبُغِي أَنْ لاَ يُقْبَلَ، كَإِنْشَائِهِ، قَالَ: وَيَصِحُ مِنَ السَّفِيهَةِ إِلاَّ أَنْ فِيهِ احْتِمَالاً

لِضَعْف قَوْلِهَا وَلِلنَّهُمَّةِ، وَفِي صِحَّةِ عَفُو وَلِيٌّ قُودٍ إِلَى مَال وَجْهَان (١٠) َ

وَإِنْ صَحَّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ بَإِذْنِ صَحَّ إِفْرَارُهُ فِي قَدْرِهِ، نَصُّ عَلَيْهِ، كَعَبْدِ قَبْلَ حَجْرِ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ، وَفِي المُوجَزِ، والنَّبْصِرَةِ: وَبَعْدَهُ، نَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا كَذِنَّ لِعَبْدِهِ فَأَقَرَّ جَازَ، وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ وَفِي يَدِهِ مَالٌ ثُمَّ أَذِنْ لَهُ فَأَقَرَّ بِسِهِ صَحَّ، ذَكَرَهُ الآرَجِيُّ، والتَّرْغِيبُ وَغَيْرُهُمَا.

وَقِيلَ: فِي صَبِيٍّ فِي اليَسِيرِ، وَمَنَعَ فِي الانْتِصَارِ عَدَمَ صِحْتِهِ، ثُمَّ سَلَّمَ لِعَدَم مَصْلَحَتِه فِيهِ، وَكَذَا الدَّعْوَى وَإِقَامَـةُ البَيِّنَـةِ، والتَّخْلِيفُ وَنَحْوُهُ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِي طَلاقِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلِ اليَمِينِ بِمَجْلِسِ حُكُم لِدَفْعِ دَعْوَى، وَأَطْلَقَ فِي الرَّوْضَــةِ صِحْـةَ اقْـاد هُمَـُنَـٰ

وَّقَالَ أَبْنُ عَقِيلِ: فِي إِقْرَارِهِ رِوَايْتَانِ، أَصَحُّهُمَا: يَصِحُّ، نَصَّ عَلَيْهِ إِذَا أَقَرُّ فِي قَدْرِ إِذْنِهِ، وَحَمَلَ القَاضِي إطْلاقَ مَـا نَقَلَـهُ الآثَرَمُ أَنَّهُ لا يَصِحُّ حُتَّى يَبْلُغَ عَلَى غَيْرِ الْمَأْذُونِ، قَالَ الآرَجِيُّ: هُوَ حَمْلٌ بِلا دَلِيلٍ، وَلا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْأَلَةِ رِوَايَسَانِ: الصَّحَّةُ وَعَدَمُهَا.

وَذَكَرَ الآدَمِيُّ البَغْدَادِيُّ أَنَّ السَّفِية، والمُمَيَّزَ إِنْ أقَرًا بِحَدُّ أَنْ قَرَدٍ أَوْ نَسَبٍ أَنْ طَلاقٍ لَزِمَ، وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ أَخِذَا بَعْدَ الحَجْرِ، كَذَا قَالَ، وَإِنْمَا ذَلِكَ فِي السَّفِيهِ.

وَإِنْ قَالَ لَمْ أَكُنْ بَالِغًا فَوَجْهَانِ (م ١)(٢).

(١) الثَّالث: قوله: (وفي صَحَّة عفو وليّ قود إلى مال وجهان). انتهى.

الَّذي يظهر: أنَّ هذا من تتمَّه كلام الأزَّجيِّ، وذكر ذلك على سبيل الاستطراد، وإلاَّ فليس محلُّ هـذه المسألة هـذا المكيان، واللَّـه

وقد ذكر المصنّف فيما إذا كان وليُّ القود صغيرًا أو مجنونًا وكانا محتاجين هل للوليّ العفو إلى الدّية أم لا؟ أطلق روايتين في باب استيفاء القود، وذكرنا هناك: أنّ الصّحيح من المذهب جواز ذلك، واللّه أعلم.

وهذه المسالة إنَّما عنها عنها وليُّ القود، وهذا ممَّا لا أعلم فيه خلافًا فلعلُّه حصل بعض سقط، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١): قوله: (وإن قال لم أكن بالغَّا فوجهان).

أحدهما: القول قول الصُّبيِّ إنَّه لم يكن بالغَّا، جزم به في المغنى، والشُّرح.

وقدُّمه في الرُّعايتين.

قال في الكافي: فإن قال أقررت قبل البلوغ فالقول قوله مع يمينه إذا كان اختلافهما بعد بلوغه في أحد الوجهين. انتهى. والوجه الثَّاني: لا يقبل قوله.

قلت: وهو الصواب.

قال ابن رجبٍ في قواعده: لو ادَّعى البالغ أنَّه كان صبيًا حين البيع أو غير مأذون له أو غــير ذلـك وأنكـر المشـتري فـالقول قـول المشتري، على المذهب، ونصَّ عليه في صورة دعوى الصغير في رواية ابن منصورٍ؛ لأنَّ الظَّاهر وقوع العقود على وجــه الصَّحَّة دون= وَإِنْ أَقَرٌّ مَنْ شَكَّ فِي بُلُوغِهِ فَأَنْكُرَهُ صُدَّقَ بِلا يَمِينٍ، قَالَهُ فِي المُغْنِي وَيْهَايَةِ الآرَجِيُّ، والمُحَرِّرِ، لِحُكْمِنَا بِمَدَيهِ بِيَمِينِهِ ﴿''، وَأَنْكُرُهُ صُدِّقَ بِلا يَمِينِ فِي المُغْنِي وَيْهَايَةِ الآرَجِيُّ، والمُحَرِّرِ، لِحُكْمِنَا بِمَدَيهِ بِيَمِينِ وِ''، وَلُو ادُّعَاهُ بِالسِّنِّ قُبِلَ بِبَيِّنَةٍ.

وَفِي الْتُرْغِيْبِ: يُصَدِّقُ صَبَيٌّ ادَّعَى البُلُوغَ بلا يَمِينِ، وَلَوْ قَالَ أَنَا صَبَيٌّ لَمْ يُحَلُّف وَيُنْتَظَرُ بُلُوغُهُ.

وَفِي الرِّعَايَةِ: مَنْ أَنْكَرَهُ وَلَوْ كَانَ أَقَرُّ أَوْ آدُّعَاهُ وَأَمْكُنَّا حُلِّفَ إِذَا بَلَغَ.

وَفِي عُيُونَ الْمَسَائِلِ: يُصَدَّقُ فِي سِنْ يُبْلَغُ فِي مِثْلِهِ وَهُوَ تِسْعُ سِنِيْنَ، وَيَلْزَمُهُ بِهَذَا البُلُوغِ مَا أَقَرْ بِسِهِ، قَالَ: وَعَلَى قِيَاسِهِ الجَارِيَةُ، وَإِن اذَّعَى أَنَّهُ أَنْبَتَ بِعِلاجِ وَدَوَاء لا بِالبُلُوغِ لَمْ يُعْبُلْ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي فَتَاوِيهِ. وَتَقَدَّمُ فِي الدَّعَاوَى تَصْدِيقُ الْمُقِرَّ، قَالًا الأَرْجِيُ: المُرَاتِبُ ثَلاثٌ: العُقُودُ، فَإِنْ صَحَّت بِالْمُعَاطَاةِ لَـمْ يُعْتَبَرُ القَبُولُ بَـلْ

الثَّانِي: الوَكَالَةُ، فَإِنِ افْتَقَرَتْ إِلَى القَبُولِ أُعْتُبِرَ، وإلاَّ أُعْتُبِرَ عَدَمُ الرَّدِّ، فَلَوْ رُدُّ أُعْتُبِرَ تَجْدِيدُهَا، وَأَمُّــا الإِفْـرَارُ فَـلا يُعْتَـبَرُ

وَمَنْ أَكْرِهَ لِيُقِرَّ بِدِرْهَمَ فَأَقَرَّ بِدِينَارِ أَوْ لِزَيْدٍ فَأَقَرَّ لِعَمْرِو، صَحَّ، وَتُقْبُلُ دَعْوَى الإِكْرَاهِ بِقَرِينَةٍ، كَتَوْكِيلِ بِهِ أَوْ أَخْــذِ مَـال أَوْ تَهْدِيدِ قَادِرٍ، قَالَ الآرَجِيُّ: لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَمَارَةِ الإِكْرَاهِ اسْتَفَادَ بِهَا أَنَّ الظّاهِرَ مَعَهُ فَيَحَلُفُ وَيُقَبِّلُ قَوْلُهُ، كَذَا قَالَ، ويُتَوَجَّــهُ: لا مُنَادً مِنْ يُنْ مِنْ مِنْ مُنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللّهِ مِنْ اللّهِ مُنْ اللّهُ اللّهِ مِنْ اللّ يُحَلِّفُ، وَتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الإكْرَاهِ عَلَى الطُّواعِيَةِ.

وَقِيلَ: يَتَعَارَضَانَ وَتَبْقَى الطُّواحِيَةُ فَلا يُقْضَى بِهَا، وَلَوْ قَالَ مَنْ ظَاهِرُهُ الإخْرَاهُ: عَلِمْت لَوْ لَمْ أَقِرُ أَيْضًا: أُطْلِقْت فَلَمْ أَكُنْ مُكْرَهَا، لَمْ يَصِحُ، لآنَّهُ ظَنُّ مِنْهُ، فَلا يُعَارِضُ يَقِينَ الإِكْرَاءِ، وَفِيهِ احْتِمَالُ، لاعْتِرَافِهِ بأنَّهُ أقرَّ طَوْعًا.

وَنَقَلَ ابْنُ هَانِي فِيمَنْ يَقْدَمُ إِلَى السُّلْطَانِ فَيَهَدُّدُهُ فَيَدْهَشُ فَيَقِرُّ يُؤخَذُ بِهِ فَيَرْجِعُ وَيَقُولُ هَدَّدْنِي وَدَهِشْت: يُؤخَذُ، وَمَا عَلِمَهُ أَنَّهُ أَقَرُّ بِالْجَزَعِ، والفَزَعِ؟ وَتَوْجَمَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ فِي الرَّجُلِ يُقِرُّ عِنْدَ الْجَزَعِ.

وَإِنِ ادْعَى جُنُونًا لَمْ يُقْبَلُ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ، وَذَكَرَ الآزْجَيُّ: يُقْبَلُ أَيْضًا إِنْ عُهدَ مِنْهُ جُنُونٌ فِي بَعْض أَوْقَاتِهِ، ﴿إِلاَّ فَسلا، وَيُتَوَجُّهُ قَبُولُهُ مِنَّنْ غَلَبَ عَلَيْهِ، والمريضُ كَالصُّحيحِ، فَيَصِحُ إِفْرَارُهُ بِوَادِثِ، عَلَى الْآصَحُ، وَإِنْ أَفَرُ بِمَـال لِـوَادِثِ فَبِـل بِبَيَّنَةِ، نَـصُّ عَلَيْهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: أَوْ أَجَازَهُ، وَظَاهِرُ نَصُّهِ: لا وَهُوَ ظَاهِرُ الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ.

وَاخْتَارَ فِيهِ: يَصِحُ مَا لَمْ يُتَّهَمْ (و م) وَأَنْ أَصْلَهُ مِنَ المَذْهَبِ وَصَيِّئُهُ لِغَيْر وَارث ثُمُّ يَصِيرُ وَارثًا يَصِحُ لانْتِفَاء التُّهْمَةِ.

وَقَالَ الْأَرْجِيُّ: قَالَ أَبُو بَكْرِ: فِي صِحَّةِ إقْرَارهِ لِوَارِيْهِ روَايْتَان: إحْدَاهُمَا: لا يَصِحُّ، والثَّانِيَّةُ: يَصِحُ، لآنُهُ يَصِحُ بـوَارث، وَفِي الصَّحْةِ أَشَبَهَ الآجَنَبِيُّ، والأولَى أَصَحُّ، كَذَا قَالَ، وَقَالَ فِي الْفُنُون: يَلْزَمُهُ أَن يُقِرُّ وَإِن لَم يُقْبَل.

وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ حَنْبَلِيًّا اسْتَدَلُّ بِأَنَّهُ لا يَصِحُ إِفْرَارُهُ لِوَارِيْهِ فِي مَرَضِهِ بِالوَصِيَّةِ لَهُ، فَقَالَ لَهُ، حَنْبَلِيٌّ: لَوْ أَقَرُّ لَهُ فِي الصَّحْـةِ صَحَّ وَلَوْ نِحْلَةً لَمْ يَصِحُّ، والنَّحْلَةُ تَبَرُّعُ كَالوَصِيَّةِ، فَقَدْ افْتَرَقَ الْحَالُ لِلتَّهْمَةِ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ، كَذَا فِي الْمَرْضِ، وَلآنُــهُ لَوْلَا يَلْزَمُ النَّبَرُعُ فِيمًا زَآدَ عَلَى النُّلُثِ لَاجْنَبِيٍّ، وَيَلْزَمُ الإِفْرَارُ، وقَدْ افْتَرَقَ النَّبَرُعُ، والإِفْرَارُ فِيمَا زَادَ عَلَى النُّلُثِ، كَلَّا يَفْتَرِقَانِ فِي الثُّلُثِ لِلْوَارِثِ.

وَإِنْ أَقَرُّ لَامْرَأَتِهِ بِالْمَهْرِ فَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا، نَصُّ عَلَيْهِ بِالزُّوْجِيَّةِ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مِنَ الثُّلُثِ.

⁼الفساد، وإن كان الأصل عدم البلوغ، والإذن.

قال: وقد ذكر الأصحاب وجهًا آخر في دعوى الصغير أنَّه يقبل، لأنَّه لم يثبت تكليفه، والأصل عدمه. انتهي.

وقد قدُّم المصنّف وغيره فيما إذا اختلفا في شرطٍ يبطل العقد: أنَّ القول قول من ينفيه، وقال: نصُّ عليه في دعوى عبدٍ عدم الإذن ودعوى الصغير، وفيه وجهٌ. انتهى.

ومسألة المصنّف هنا مثل ذلك، بل هي فردٌ من أفرادها، والله أعلم، وقد صرَّح بذلك الشّيخ تقيُّ الدّين وابن رجب وغيرهما.

⁽١) تنبيه: قوله بعد ذلك فيمن شك في بلوغه: (لحكمنا بعدمه بيمينه). كذا في النَّسخ، وصوابه: زيادة بيمينه، أي لحكمنا بعدم البلوغ وأمَّا اليمين فلا يحلُّف، نبَّه عليه شيخنا، ويؤيَّده كلامه في المغني.

الفسروع - كتاب الإقرار

وَنَقَلَ ٱلْبِضًا: لَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا وَأَنْ عَلَى الزُّوْجِ البِّيَّنَةَ بِالزَّائِدِ، وَذَكَرَ أَبُو الفَرَجِ فِي صِحْتِهِ بِمَهْرِ مِثْلِهَا رَوَايَتُيْنِ.

وَفِي النَّبْصِرَةِ وَنِهَايَةِ الآرَجِيِّ، والمُغْنِي، والتُرْغِيبِ وَغَيْرِهَا: يَصِحُ بهِ. وَإِنْ أَقَرَّتْ لا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ إِلاَّ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةَ أَنْهَا أَخَذَتْهُ، نَقَلَهُ مُهَنَّا، وَإِنْ أَقَرَّ لَهَا بِدَيْنِ ثُمُّ أَبَانَهَا ثُـمَّ تَزَوَّجَهَـا لَـمْ

وَيَصِحُ إِفْرَارُهُ بِأَخْذِ دَيْنٍ فِي صِحْةٍ وَمَرَضٍ مِنْ أَجْنَبِيَّ، فِي ظَاهِرِ كَلامِهِ، قَالَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ. وَفِي الرُّعَايَةِ: لَا يَصِحُ بِقَبْضِ مَهْرٍ وَعِوْضِ خُلْعٍ، بَلْ حَوَالَةٍ وَمَبِيعٍ وَقَرْضٍ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَان. قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: لا يَصِحُّ لِوَارِثِهِ بِدَيْنٍ وَلا غَيْرِهِ، وَكَذَا قَالَ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ إِنْ أَقْسَرُّ أَنَّـهُ وَهَـبَ أَجْنَبِيّنا فِي نَهُ مَـهُ لا أَذُهُ مَنْ مَا مَا لَا يُصِحُّ لِوَارِثِهِ بِدَيْنٍ وَلا غَيْرِهِ، وَكَذَا قَالَ فِي الانْتِصَارِ وَغَيْرِهِ إِنْ أَقْسَرُّ أَنَّـهُ وَهَـبَ أَجْنَبِيّنا فِي صِحْتِهِ صَحَّ، لا أَنَّهُ وَهَبِّ وَارثًا.

وَفِي نِهَايَةِ الآرْجِيِّ: يَصِحُ لآجْنَبِيٍّ، كَإِنْشَائِهِ، وَفِيهِ لِرَارِثِ وَجْهَانٍ: أَحَدُهُمَا لا يَصِحُ، كَالإِنْشَاءٍ، والنَّانِي يَصِحُ، لآنَّهُ لَـوْ أَخْبَرَ عَنْ شَيْءٍ لَوْ صَدِّقَ فِيهِ ثَبَتَ اسْتِحْقَاقُ الوَارِثِ لَهُ، فَلَا بُدُّ فِيهِ مِنَ القُبُولِ.

وَفِي النَّهَايَةِ: يُقْبَلُ أَنَّهُ وَهَبَ أَجْنَبِيًّا فِي صِحْتِهِ، وَفِيهِ لِوَارِثٍ وَجُهَانٍ، وَصَخَحَهُ فِي الانْتِصَارِ لِلاَجْنَبِيِّ فَقَطْ.

وَفِي الرَّوْضَةِ وَغَيْرِهَا: لا يَصِيحُ لِوَارِثِهِ بِدَيْنِ وَلا غَيْرُو.

وَإِنَّ أَقَرُّ لِوَارِثٍ فَصَارَ عِنْدَ المَوْتِ أَجَنَبِيًا أَوْ عَكْسُهُ أَغَتْبَرَ بِحَالِ الإِفْرَارِ لا المَوْتِ، عَلَى الآصَحِّ، فَيَصِحُّ فِسِي الثَّانِيَةِ دُونَ الأُولَى وَمُرَادُهُمْ، واللَّهُ أَعْلَمُ بِعَدَمِ الصَّحْةِ: لا يَلْزَمُ، لا بُطُلانُهُ، لأَنْهُمْ قَاسُوهُ عَلَى الوَصِيَّةِ.

وَسَبَقَ فِي الإقْرَارِ لِوَارِثٍ، وَلِهَٰذَا أَطْلَقَ فِي الوَجِيزِ الصُّحَّةُ فِيهِمَا، وَكَذَا الحُكْسَمُ إنْ أَعْطَاهُ وَهُـوَ غَـيْرُ وَارِثِ ثُـمٌ صَـارَ * بَرَرُونِ * أَوْمَنِ * وَيَ وَارِثُا، ذَكُرَهُ فِي التَّرْغِيبِ وَغَيْرِهِ.

وَإِنْ أَقَرُ لِوَارِثِ وَأَجْنَبِي صَحَ لِلأَجْنَبِيِّ.

وَقِيلَ: لا إنْ عَزَاهُ إِلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ وَأَقَرُّ بِهِ الآجْنَبِيُّ.

وَإِنْ أَقَرُّ لِغَيْرِ وَارِثٍ صَحَّ، وَهَلَ يُحَاصُّ بِهِ دَيْنُ الْصَحَّةِ كَثْبُوتِهِ بِبَيَّنَةِ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ (م ٢)(١).

وَعَنْهُ: لا يُصِح

وَعَنْهُ: إِنْ جَازَ النُّلُثُ فَلا مُحَاصُّةً.

وَإِنْ أَقَرُّ بِعَيْنِ ثُمَّ بِدَيْنٍ أَوْ عَكُسُهُ فَرَبُّ العَيْنِ أَحَقُّ، وَفِي النَّانِيَةِ اخْتِمَالٌ فِي نِهَايَةِ الْآرَجِيِّ.

كَإِقْرَارِهِ بِدَيْنِ.

وَإِنْ قَالَ هَذَا ۚ الآلفُ لُقَطَةً فَتَصَدُقُوا بِهِ وَلا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَصَدُقُوهُ أَوْ لا، تَصَدُقُوا بِهِ. وَعَنْهُ: بِثُلْثِهِ قَطَعَ بِهِ فِي المُسْتَوْعِبِ إِنْ مُلِكَتْ لُقَطَةً.

وَإِنْ أَقَرُّ عَبْدً آبِقُ أَوْ لا بِحَدُّ أَوْ قَوَدٍ أَوْ طَلاقٍ وَنُحْوِهِ صَعَّ وَأَخِذَ بِهِ إذَنْ، كَسَفِيهِ وَمُفْلِسٍ، وَنَصَّهُ: يُتَبَعُ بِقَوَدِ النَّفْسِ بَعْــدَ

(١) (مسألة - ٢): قوله: (وإن أقرّ لغير وارث صحّ، وهل يحاصّ به دين الصّحة كثبوته ببيّنة؟ فيه روايتان). أنتهى.

وأطلقهما في المحرَّر، والزَّركشيُّ، وذكرهما وجهين:

أحدهما: يبدأ بدين الصَّحَّة ولا يحاصُّ، وهو الصَّحيح.

قال القاضي وابن البنّا: هذا قياس المذهب، وبه قطع في الوجيز وغيره، وصحَّحه في المستوعب وغيره.

وقدَّمه في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والتَّلخيص، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

الرَّواية النَّانية: يحاصُّ به دين الصَّحَّة، اختاره أبو الحسن التَّميميُّ، والقاضي، وهو ظاهر كلام الخرقيِّ، وبـــه قطــع الشَّـريف وأبــو الخطَّاب، والشِّيرازيُّ في موضع.

واحتاره ابن أبي موسى، وقدَّمه ابن رزينٍ في شرحه، وهو الصُّواب، وظاهر كلام كثيرٍ من الأصحاب.

(هـ): الإمام أبو حنيفة

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأثمة الثلاثة

(ع): ما أجمع عليه

عِنْقِهِ فَطَلَبُ جَوَابِ الدَّعْوَى مِنْهُ وَمِنْ سَيِّدِهِ جَمِيعًا، وَعَلَى الآوَّلِ: مِنْهُ، وَلَيْسَ لِلْمُقَرُّ لَهُ بِهِ العَفْوُ عَلَى رَقَبَتِهِ أَوْ مَــالٍ، وَقِيــلَ فِي إِقْرَارِهِ بِالْعُقُوبَاتِ رِوَايَتَانَ.

وَفِي التَّرْغِيبِ وَجُهَان، وَنَصُّهُ: يَصِحُ فِي غَيْر قَتْل.

وَإِنْ أَقَرُّ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ، فِي الْمَنصُوصِ إِذَنْ.

وَقِيلَ: بَعْدَ عِتْقِهِ، كَالَمَال.

وَإِنْ أَقَرُ مَاٰذُونَ بِمَا لا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ كَقُرْضِ وَجِنَايَةٍ وَخَصْبُ فَهُوَ كَمَحْجُورِ عَلَيْهِ، فَنَصُّهُ: يُتَبَعُ بِهِ بَعْدَ عِنْقِهِ. وَعَنْهُ: برَقَبَتِهِ، اخْتَارَهُ الحِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ (م ٣)^(١١).

وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ سَيَّدٍ عَلَى عَبْدِهِ بِمَا يُوجِبُ مَالاَ فَقَطْ، لآنَّهُ إِيجَابُ حَقٌّ فِي مَالِهِ.

وَفِي الْكَافِي: إِنْ أَقَرَّ بْقَوْدٍ وَجَبَ المَالَ وَيَفْدِي السَّيِّدُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بالرَّقَبَةِ لَوْ ثَبَتَ بَبَيِّنَةٍ.

وَلُو ادُّعَى أَنْ امْرَأَتُهُ وَصَّتْ بَكَذَا لَمْ يَلْزُمْ وَلَدَهُ، وَيُتَوَجُّهُ فِي جَوَازِهِ بَاطِنًا الرَّوَايَتَانَ^(١).

وَيُتُوجُهُ لَزُومُهُ لِعَدَمِ النَّهُمَةِ، وَمَا صَحُّ إِقْرَارُ العَبْلِ بِهِ فَهُوَ الخَصْمُ فِيهِ، وإلا فَسَيَّدُهُ، وَإِنْ أَقَـرٌ مُكَاتَبٌ بالجنَايَـةِ تَعَلَّقَـتُ بِنِمْتِهِ فِي الْأَصَحُ، وَيِرَقَبَتِهِ، وَلا يُقْبَلُ إقْرَارُ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ بِلَالِكَ، وَإِنْ أَقَرُّ غَيْرُ مُكَاتَبٍ لِسَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدُهُ لَهُ بِمَالِ لَمْ يَصِحُ.

وَقِيلَ: بَلَى إَنْ مَلَكَ، وَإِنْ أَقَرُّ أَنَّهُ بَاعَهُ نَفْسَهُ بِٱلْفِ حَتَقَ، فَإِنَّ صَدَّقَهُ لَزَمَهُ، وإلاَّ حُلْفَ.

وَقِيلَ: لا، والإفرارُ لِعَبْدِ غَيْرِهِ إِفْرَارٌ لِسَيِّدِهِ، وَلا يَصِحُ لِبَهِيمَةٍ.

وَقِيلَ: يَصِحُ، كَقَوْلِهِ: بِسَبَبِهَا، زَادَ فِي الْمُنْيِ: لِمَالِكِهَا، وإِلَّا لَمْ يَصِحُ، وَلا يَصِحُ لِلنَارِ إِلاَّ مَعَ السَّبَبِ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ البَهِيمَةُ مِثْلُهَا، لاخْتِلافِ الآسَبَابِ، وَلَوْ قَالَ: لِمَالِكِهَا، عَلَيَّ بِسَبَبِ حَمْلِهَا، فَإِنِ انْفَصَلَ وَادْعَى أَنْهُ بِسَبَبِهِ صَحَّ، وإلاَّ فَلا

وَإِنْ أَقَرُّ لِمَسْجِدِ أَوْ مَقْبَرَةِ أَوْ طَرِيقِ وَنَحُوهِ وَذَكَرَ سَبَبًا صَحِيحًا كَغَلَّةِ وَقْفِهِ صَحٌّ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَوَجْهَان (م ٤)(٣). وَإِنْ أَقَرُّ لِحَمْلَ امْرَأَةٍ بِمَالٍ صَحَّ، فِي الْآصَحَّ، فَإِنْ وَلَدَتِ حَيًّا وَمَيِّنًا فَهُوَ لِلْحَيِّ وَحَيَّيْنِ ذَكَرًا وَأَنْشَ لَهُمَا بِالسُّويَّةِ.

(١) (مسألة – ٣): قوله: (وإن أقرّ مأذون بما لا يتعلَّق بالتّجارة كقرض وجناية وغصب فهو كمحجور عليه، فنصّه: يتبع بــه بعــد

عتقه، وعنه: برقبته، اختاره الخرقيّ وغيره). انتهى. المنصوص هو الصُّحيح من المذهب، وبه قطع في العمدة، والحرُّر، والوجيز، والمنوَّر وغيرهم.

قال ابن منجًا في شرحه: هذا المذهب، وهو أصحُّ.

قال في التَّلخيص، والقواعد الأصوليَّة: يتبع به بعد العتق، في أصحُّ الرُّوايتين.

وقدُّمه في المقنع، والشُّرح، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

والرُّواية الثَّانية: يتعلَّق برقبته، اختاره الحرقيُّ وغيره.

قال في التَّلخيص: ذكرها القاضي، ولا وجه لها عندي إلاَّ أن يكون فيما لا تهمة فيه كالمال الَّذي أقرُّ بسرقته فإنَّـه يقبـل في القطــع ولا يقبل في المال، لكن يتبع به بعد العتق. انتهى.

(٢) تنبيه: قوله: (وإن ادِّعى أنَّ امرأته وصَّت بكذا لم يلزم ولده، ويتوجَّه في جوازه باطنا الرَّوايتان).

مراده بالرُّوايتين: الرُّوايتان اللَّتان ذكرهما في باب الموصى إليه، فيما إذا وصًّاه بتفرقة ثلث أو قصـاء دين وأبـى الورثـة ذلـك، أو جحدوا ما عليه من الدَّين وتعذُّر ثبوته عند حاكم، فإنَّ المصنّف أطلق في جواز قضائه باطنّـا مـع علمـه وتكميـل ثلثـه مـن بقيَّـة مالـه

وقد صحَّحنا المسألة هناك وبيُّنَّا المذهب منهما، فليراجع.

(٣) (مسألة – ٤): قوله: (وإن أقرّ لمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه وذكر سببًا صحيحًا كغلّة [وقفه] صحّ وإن أطلــق فوجهــان).

وأطلقهما في المغني، والشُّرح، والرَّعايتين، والحاوي وغيرهم.

أحدهما: يصحُّ، اختاره ابن حامدٍ، وهو الصُّواب، ويكون لمصالحها.

والوجه الثَّاني: لا يصحُّ، اختاره التَّميميُّ، وقدَّمه ابن رزينِ في شرحه.

(ش): الإمام الشافعي

وَقِيلَ: أَثْلَاثًا، وَإِنْ عَزَاهُ إِلَى مَا يَقْتَضِي النُّفَاضُلُّ كَإِرْثُو وَوَصِيُّةٍ عَمِلَ بهِ.

وَقَالَ القَاضِي: إَنْ أَطْلَقَ كُلُّفَ ذِكْرَ السُّبُبِ فَيَصِحُ مِنْهُ مَا يَصِحُ وَيَبْطُّلُ مَا يَبْطُلُ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُفَسَّرَ بَطُلَ.

قَالَ الآزُجِيُّ: كَمَنْ أَقَرَّ لِرَجُلُ فَرَدُهُ وَمَاتَ الْمَقِرُّ.

وَقَالَ الطَّيْنَجُّ: كَمَنْ أَقَرُّ لِرَجُلٍّ لا يُعْرَفُ مَنْ أَرَادَ بِإِقْرَارِهِ، كَذَا قَالَ، وَيُتَوَجُّهُ أَنَّهُ هَــلْ يَــأَخُذُهُ حَـاكِمٌ كَمَـالٍ ضَــائِعٍ؟ فِيــهِ

وَصَحْحَ النَّمِيمِيُّ الإفْرَارُ لِحَمْلِ إِنْ ذَكَرَ إِرْثَا أَوْ وَصِيْةً فَقَطْ، لآنُهُ لا يَمْلِكُ بِغَيْرِهِمَا، وَيَعْمَلُ بِحَسَبِهِ وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ الْفَتْ جَعَلْتَهَا لَهُ أَوْ نَحْوَهُ فَوَعَد، وَيُتَوَجَّهُ: يَلْزَمُهُ، كَقَوْلِهِ لَهُ: عَلَيُّ الْفَ أَقْرَضَنِيهِ، عِنْسَدَ خَيْرِ النَّمِيمِيِّ، وَجَزَمَ الْأَرْجِيُّ: لا يُصِيحُ، كَـ: أَقْرَضَنِي أَلْفًا.

وَفِي مُخَتَّصَرِ ابْنِ رَزِينٍ: وَيَصِيحُ بِمَالٍ لِحَمْلٍ يَعْزُوهُ، ثُمَّ ذَكَرَ خِلافًا فِي اعْتِبَارِهِ مِنَ المَوْتِ أَوْ مِنْ حِينِهِ.

وَإِنْ أَقَرُّتْ امْرَأَةً بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا فَعَنْهُ: يُقْبَلُ، لِزَوَالِ التُّهْمَةِ بِإِضَافَةِ الإِقْرَارِ إِلَى شَرَائِطِهِ، وَكَبَيْعِ سِلْعَتِهَا.

وَفِي الانْتِصَارِ: لا يُنْكُرُ عَلَيْهِمَا بِبَلَدِ غُرْبَةٍ لِلضَّرُورَةِ، وَأَنَّهُ يَصِحُ مِنْ مُكَاتَبَةٍ وَلا يَمْلِكُ عَقْدُهُ.

وَعَنَّهُ: يُقْبَلُ إِنَ ادُّعَى رَوْجِيَّتُهَا وَاحِدٌ لَا اثْنَان، اخْتَارَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ٥)^٠٠.

وَفِي تَعْلِيقِ القَّاضِي: يَصِحُ إِفْرَارُ بِكُو بَالِغِ بِهِ وَإِنْ جَبَرَهَا الآبُ؛ لآنَهُ لا يَمْتَنِعُ صِحْةُ الإِفْرَارِ بِمَا لا إِذْنَ لَهُ فِيهِ، كَصَبِي أقَرُّ بَعْدَ بُلُوخِهِ أَنْ أَبَاهُ آجَرَهُ فِي صِغَرِو، وَمُعَ بَيُّنتَهِمَا يُقَدُّمُ أَسْبَقُهُمَا، فَــإِنْ جُهِــلَ عَصِلَ بِقَــوَّلِ الْوَلِــيِّ، ذَكَسَرَهُ فِـي الْمُنتَخَــبُ، والْمُبْهِج، وَنَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُّ.

وَقَالَ صَاحِبُ الرَّعَايَةِ: الْمُجْبَرُ، وَإِنْ جَهَلَهُ فُسِخًا، نَقَلَهُ الْمَيْمُونِيُ.

وَفِي الْمُغْنِي: يَسْقُطَان، وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ الوَلِيُّ، وَلا تُرْجيحَ باليَدِ.

وَقَالَ شَيْخُنَا -رضيَ الله عنه-: مُقْتَضَى كَلام القَاضِي أَنْهَا مُتَى كَانَتْ بَيِدِ أَحَدِهِمَا: مَسْأَلَةُ الدَّاخِلِ، والحَارِج، وَسَـبَقَتْ فِي عُيُونِ المَسَائِلِ فِي العَيْنِ بِيَدِ ثَالِثُو، وَإِنْ أَقَرُّ وَلَيُّهَا بِهِ قُبلَ، فِي المُنْصُوصَ: إنْ كَانَتْ مُقِرَّةً لَهُ بالإذْنُ كَالْمُجْبَرَةِ، وَإِلاَّ فَلا. وَإِن ادُّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةً بِيَدِهِ فُرُّقَ بَيْنُهُمَا وَفَسَخَهُ حَاكِمٌ وَإِنْ صَدَّقَتُهُ إذاً بَلَغَتْ قُبلَ.

وَنَيَي الرَّعَايَةِ: عَلَى الآظْهَرِ، فَدَلُ أَنْ مَنِ ادْعَتْ أَنْ فُلانًا رَوْجُهَا فَأَنْكَرَ وَطَلَبَتْ الْفُرْقَةَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَسُئِلَ عَنْهَــا الشَّيْخُ

(١) تنبيه: قوله في الإقرار للحمل: (ويتوجّه أنّه هل ياخذه حاكم كمال ضائع؟ فيه الخلاف). انتهى.

يعني به: الحلاف الَّذي في المال الضَّائع، وقد ذكر المصنُّف في باب الوديعة: هل يلزم الحاكم قبول المال الضَّائع ونحوه أو لا يلزمه؟ أطلق وجهين، وصحَّحنا هناك اللُّزوم، فكذا هنا على هذا التُّوجيه.

(٢) (مسألة – ٥): قوله: (وإن أقرّت المرأة بنكاح على نفسها فعنـه: يقبـل، لـزوال النّهمـة بإضافـة الإقـرار إلى شـرائطه، وكبيـع سلعتها، وعنه: لا، وعنه: يقبل إن ادّعي زوجيّتها واحد لا اثنان، اختاره القاضي وأصحابه). انتهي.

وأطلق القبول وعدمه في المقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير.

إحداهنَّ: يقبل، وهو الصَّحيح، وصحَّحه الجد في محرَّره، وصاحب التَّصحيح.

واختاره الشّيخ الموفّق.

وجزم به في المغني في النَّكاح، وجزم به في المنوِّر وغيره، وقدَّمه في النَّظم وغيره.

والرُّواية الثانية: لا يقبل.

والرُّواية النَّالثة: يقبل إن ادَّعي زوجيَّتها واحدٌ لا اثنان، اختاره القاضي وأصحابه.

وجزم به في الوجيز.

وجزم به في المغنى أيضًا في أثناء الدُّعاوى.

فَلَمْ يُجِبْ، وَإِنْ أَقَرُّ رَجُلٌ أَو امْرَأَةٌ بزَوْجِيَّةِ الآخَرِ فَجَحَدَهُ ثُمُّ صَدَّقَهُ صَعَّ.

قَالَ القَاضِي وَغَيْرُهُ: تَحِلُ لَهُ بِنِكَاحَ جَدِيدٍ، وَإِنْ لَمْ يُصَدُّقْهُ إِلاَّ بَعْدَ مَوْتِ الْمَقِرَّ صَحُّ وَوَرَقُهُ.

وَيُتَخَرِّجُ مِنْ مَسْأَلَةِ الوَارِثِ بَغَدَهَا: ۖ لا إرْثَ، فَإِنْ كَانَ كَذَّبُهُ فِي حَيَاتِهِ فَوَجْهَانِ (م ٦)(١).

وفِي الرُّوضَةِ: الصُّحَّةُ قُولُ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ شَيْخُنَا فِيمَنْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَأَبْرَأَتُهُ فَاقَرُّ بِهَا: لَهَا طَلَبُهُ بِحَقَّهَا، وَإِنْ أَقَرُّ بِزَوْجٍ أَوْ مَوْلَى أَعْتَقَهُ فَصَدَّقَهُ وَأَمْكَ نَ وَلَسمْ يَدْفَعْ بِهِ نَسَبَ غَيْرِهِ قُبِلِ وَلَوْ أَسْقَطُ وَارِقَهُ، وَكَذَا بِوَلَكِ، وَلا يُعْتَبَرُ تَصْدِيقُهُ مَعَ صِغَرٍ وَجُنُونٍ، وإلاَّ أَعْتَبِرَ.

وَقِيلَ: لا يَرِثُهُ إِنْ كَانَ مَيْتًا، لِلتُّهْمَةِ.

وَقِيلَ: وَلا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِنْ كَانَ كَبِيرًا عَاقِلاً مَيُّتًا.

وَفِي إِفْرَارِ امْرَأَةٍ مُزَوَّجَةٍ بِوَلَدٍ رَوَايَتَانَ تَقَدَّمَتَا (م ٧)(٢)(٣).

وَإِنْ أَقَرُ بِأَبِ فَكُولَدٍ.

وَفِي الوَسِيلَةِ: إِنْ قَالَ عَنْ بَالِغِ هُوَ ابْنِي أَنْ أَبِي فَسَكَتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، ثَبَتَ نَسَبُهُ فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ، وَلا يُعْتَبَرُ فِسِي تَصْدِيقِ أَحَدِهِمَا بِالآخَرِ تُكْرَارُهُ فِي المُنْصُوصِ، فَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ بنَسَبِهِمَا بِدُونِهِ، نَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ سَمِيدٍ: النَّسَبُ بِالوَلَدِ ثَبَتَ بِإِقْرَارِ الرَّجُلُ بِهِ أَنْهُ ابْنُهُ، فَلا يُنْكُرُ، أَوْ بِولَدٍ عَلَى فِرَاهِهِ، أَوْ يَذَخُلُ عَلَى أَهْلِهِ وَولَدِهِ وَحُرُمِهِ.

وَمَٰنُ ثَبَتَ نِسْبَةً فَادَّعَتْ أَمُّهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَقِرُ رُوْجِيَّتُهُ لَمْ يَثْبُتْ، وَكَلَا دَعْوَى أُخْتِهِ البُنُوَّةَ، ذَكَرَهُ فِي التَّبْصِسرَةِ، وَمَـنْ نَسَـبُهُ مَعْرُوفٌ فَأَقَرُّ بِغَيْرِ الآرَبْعَةِ المَذْكُورِينَ كَابْنِ ابْنِ وَجَدُّ رَأْخٍ وَعَمَّ لَمْ يَصِحُ، فَإِنْ أَقَرُّ الوَرَثَةُ أَوْ بَعْضُهُمْ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الفَرَائِضِ.

وَإِنْ أَقَرُّ مَجْهُولٌ نَسَيُهُ وَلا وَلَاءَ عَلَيْهِ بِنَسَبُ وَارِثِ حَتَّى بِأَخْ أَلْ عَمَّ فَصَدُقَهُ وَأَمْكَنَ قَبِلَ، وَمَعَ السوَلاءِ يُقْبَـلُ إِنْ صَدُّقَـهُ مَوْلاهُ، نَصُّ عَلَيْهِ، وَيُتَحَرُّجُ أَوَّلاَ، وَاحْتَارَهُ مُتَيْخُنًا (و هـ).

ُ وَتَقَدَّمَ فِي الْلَّقِيطِ: مَنْ أَقَرُّ بِالرَّقِّ وَكَانَ تَصَرَّفَ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ وَمَنْ عِنْدَهُ أَمَةٌ لَهُ مِنْهَا أَوْلادٌ فَأَقَرُّ بِهَـا لِرَجُـلٍ قُبِـلَ إِفْـرَارُهُ عَلَى الآمَةِ لا عَلَى الآولادِ، نَقَلَهُ ابْنُ مُشَيْش، وَيُتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ: يُقْبَلُ مُطْلَقًا تَبَعًا.

(١) (مسألة - ٦): قوله: (فإن كذَّبه في حياته فوجهان). انتهى.

يعني: وصدَّقه بعد موته، وأطلقهما في المغنى، والحرُّر، والشُّرح وغيرهم.

أحدهما: لا يصح تصديقه ولا يرثه، وجزم به في الوجيز، قال النَّاظم: وهو أقوى.

والوجه الثَّاني: يصحُّ ويرثه، وهو ظاهر كلامه في المقنع.

قال في الرَّوضة: الصَّحَّة قول أصحابنا.

قال في النُّكت: قطع به أبو الخطَّاب، والشُّريف في رؤوس المسائل.

(٢) (مسألة – ٧): قوله: (وفي إقرار امرأة مزوَّجة بولد روايتان تقدَّمتا). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والخلاصة.

إحداهما: يلحقها، وهو الصُّحيح من المذهب، قطع به في المحرُّر وغيره في باب ما يلحق من النَّسب.

قال في الرَّعاية: وإن أقرَّت مزوَّجةٌ بولنر لحقها دونَ زوجها وأهلها، كغير المزوَّجة، وعنه: لا يصحُّ إقرارها. انتهى.

وقدَّم ما قدِّمه في الصُّغرى، والحاوي الصُّغير هنا وقدَّمه في النَّظم.

والرُّواية الثَّانية: لا يلحقها.

(٣) تنبيه: قوله: (تقدّمتا) يعني: في باب ما يلحق من النّسب، فإنّه قال في أوّل الفصل الثّاني: ومن أقرّ بطفلٍ أو بجنون بجهول نسبه أنّه ولده وأمكن لحقه.

وقيل: لا يلحق بامرأةٍ، وعنه: مزوجة، وعِنه: لا يلحق بمن لها نسبٌ معروفٌ، وأيُّهما لحقه لم يلحق الآخر. انتهى.

فظاهر ما قدَّمه: صحَّة إقرارها بولدٍ، واللَّه أعلم، فتكون هذه المسألة ليست فيها الخلاف المطلق، لأنَّه أحالها على ما ذكره، وهو قد قدَّم الصَّحَّة.

فهذه سبع مسائل.

(م): الإمام مالك (ش): الإمام الشافعي

وَاحْتِمَالٌ: يُقْبَلُ عَلَيْهَا فِي حَقٌّ نَفْسِهِ فَيَغْرَمُ القِيمَةُ.

وَقَالَ القَاضِي: المَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ وَطِيئَ يَعْتَقِدُهَا مِلْكَهُ ثُمُّ عَلِمَهَا مِلْكَ غَيْرُو.

وَإِنْ أَقَرَّ وَرَثَةٌ بِدَيْنِ عَلَى مَوْرُوثِهِمْ فَضُوَهُ مِنَ النَّرِكَةِ، وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بِلَا شَهَادَةٍ فَيِقَدْرِ إِرْثُهُ، إِنْ وَرِثَ النَّصْفَ فَيَصْفَ الدَّيْنِ، كَاقْرَارِهِ بِوَصِيَّةِ، لَا كُلُّ إِرْبُهِ.

وَّ فِي التَّبْصَرِزَةِ: إِنْ أَقَرْ مِنْهُمْ عَدْلانِ أَوْ عَدْلاً وَيَمِينٌ ثَبَتَ، وَمُرَادُهُ: وَشَهِدَ العَدْلُ، وَهُوَ مَعْنَى الرَّوْضَةِ، وَفِيهَـا: إِنْ خَلْفَ وَارِثًا وَاحِدًا لا يَرِثُ كُلُّ المَالِ كَبِنْتِ وَأَخْتِ فَأَقَرْ بِمَا يَسْتَغْرِقُ التَّرِكَةَ أَخَذَ رَبُّ الدَّيْنِ كُلُّ مَا بِيَدِهَا.

وَيُقَدُّمُ مَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ مَيِّتَ. َ

وَقِيلَ: مَا ثَبُتَ بِإَقْرَارَ وَرَثَتِهِ، وَيَحْتَمِلُ النَّسُويَةَ.

وَذَكَرَهُ الْأَزَجِيُّ وَجْهَا، وَيُقَدَّمُ مَا ثَبَتَ بَبِيَّنَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ.

باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره

إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ الْفَا فَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَجَلَ، أَوْ صَدَفْت، أَوْ أَنَا مُقِرَّ بِهِ، أَوْ بِدَعْوَاك، فَقَدْ أَقَرَّ بِهِ، وَعَكُسُسهُ يَجُورُ أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا، أَوْ عَسَى، أَوْ أَخْرُد، أَوْ أَخْرُد، أَوْ أَخْرُدُ، أَوْ أَخْرُدُهُ، أَوْ أَخْرِضُهُ، أَوْ هِي صِحَاحٌ، وَجَهَان (م ١)(١).

قَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيُّ: كَانِّي جَاحِدٌ لَك، أَوْ كَانِّي جَحَدْتُك حَقَّك، أَفْوَى فِي الإقْرَار مِنْ خُذْهُ.

وَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ لِي عَلَيْك أَلْفَ؟ فَقَالَ: بَلَى، فَقَدْ أَقَرُ، لا نَعَمْ، وَيُتُوَجَّهُ: بَلَى، مِنْ عَــامِّيٍّ، كَقَوْلِهِ: عَشَـرَةٌ خَـيْرُ دِرْهَــم، بضمَ الرَّاء، يَلْزَمُهُ تِسْعَةً، ويُتَوَجَّهُ فِي غَيْرِهِ احْتِمَالٌ.

وَفِي مُخْتَصَر ابْن رَزين: إذَا قَالَ لِي عَلَيْك كَذَا فَقَالَ نَعَمْ أَوْ بَلَى فَمُقِرٍّ.

وَفِي عُيُونِ الْمَسَائِلِ: َ لَلْفُطُ الإِقْرَارِ ۚ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ اللَّاعْوَى، فَإِنْ قَالَ لِي عَلَيْك كَذَا، فَجَوَائِهُ نَعَمْ وَكَانَ إِفْرَارًا، وَإِنْ قَالَ: النِّسَ لِي عَلَيْك كَذَا؟ كَانَ الْإِقْرَارُ بـ: (بَلَى)، وفِي «قِصَّةٍ إِسْلامٍ عَمْرُو بْنِ عَبَسَةَ: فَقَدِمْتُ المَدِينَةَ فَدَخَلْت عَلَيْهِ فَقُلْت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْعُرْفُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيتِنِي بِمَكْةً؟ قَالَ: فَقُلْت: بَلَى».

قَالَ في شَرْحَ مُسْلِم (٨٣١): فِيهِ صِحَّةُ الجَوَابِ بِـَ: (بَلَى)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا نَفْيٌ، وَصِحَّةُ الإِفْرَارِ بِهَا، قَـالَ: وَهُـوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبنَا.

وَإِنْ قَالَ: أَعْطِنِي، أَوْ اسْتَرِ تُوبِي هَذَا، أَوْ أَلْفًا مِنَ الَّذِي لِي عَلَيْك، أَوْ إِلَى أَوْ هَـلْ لِي عَلَيْك أَلْفٌ، فَقَـالَ: نَعَـم، أَوْ أَلْمُ يَوْمًا، أَوْ حَلَى اللّهِ، أَوْ عَلَى اللّهِ، أَوْ عِلْمِي، أَوْ أَلِمُ أَلْفُ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَيْدٌ، أَوْ إِلاَّ أَنْ أَقُومَ، أَوْ فِـنِي عِلْم اللّهِ، أَوْ عِلْمِي، أَوْ فِيمَا أَعْلُمُ، لا فِيمَا أَظُنُّ، أَوْ إِنْ شَاءَ اللّهُ، نَصُّ عَلَيْهَا، أَوْ لا تَلْزَمُنِي إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللّه، وَفِيهِمَا احْتِمَال، فَقَدْ أَقَرْ.

وَإِنْ قَالَ: بِعْتُك أَوْ زَوَّجْتُك، أَوْ قَبِلْت إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَبَّحٌ، كَالإِقْرَار.

قَالَ فِي غُيُونَ المَسَائِل: كَمَا لَوْ قَالَ أَنَا صَائِمٌ خَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تُصِيحٌ يَئِتُهُ وَصَوْمُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ تَأْكِيدًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَأَعِلَّ ذَلِكَ غَدًا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٣٣، ٢٤].

وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُعَلِّقَهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ عَزُّ وَجَلُّ، كَذَا قَالَ.

(١) (مسألة – ١): قوله: (وفي أنا مقرّ، أو خذه، أو اتَّرْنه، أو احرزه، أو اقبضه، أو هي صحاح وجهان). انتهى.

ذكر مسائل حكمها واحدٌ عنده، أطلق فيها الخلاف، وأطلقه في الكافي، والمذهب، والمقنع، والمحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغــير، وغيرهم.

وأطلقهما في المستوعب إلاَّ في قوله أنا مقرًّ.

وأطلقهما في التَّلخيص في قوله خذه أو اتَّزنه.

وأطلقهما في الخلاصة، والكافي في قوله أنا مقرٌّ.

أحدهما: يكون مقرًا وهو الصّحيح، صحّحه في التّصحيح وتصحيح الحرّر.

وجزم به في الوجيز وتذكرة ابن عبدوس.

واختاره الشَّيخ تقيُّ الدِّين وغيره، وصحُّحه في النُّظم في قوله أنا مقرٌّ.

والوجه الثَّاني: لا يكون مقرًّا، قطع به في المنوَّر.

وجزم به في النَّظم في غير قوله أنا مقرًّ.

وقدُّمه في الكافي في قوله خذه أو اتَّزنه أو هي صحاحٌ.

قال في القواعد الأصوليَّة: أشهر الوجهين في قوله أنَّا مقرٌّ أنَّه لا يكون مقرًّا.

وجزم به في المستوعب.

(م): الإمام مالك

الفروع - كتاب الإقرار

وَقَالَ القَاضِي: يَخْتَمِلُ أَنْ لا تَصِحُّ العُقُودُ، لآنَ لَهُ الرُّجُوعَ فِيهَا بَعْدَ إيجَابِهَا قَبْلَ القَبُولِ بِخِلافِ الإِقْرَارِ. وَفِي الْمُجَرَّدِ: فِي بِغْتُك، أَوْ زَوَّجْتُك إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ بِغْتُك إِنْ شِئْت، فَقَالَ: قَبِلْت، أَوْ قَبِلْت إِنْ شِناءَ اللَّهُ، صَحَّ. وَإِنَّ عَلْقَهُ بِشَرَطً ۚ قَدَّمَهُ نَحْوَ إِن شَاءَ فُلاِنْ، أَوْ قَدِمَ: فَلَهُ عَلَيٌّ كَذَا، أَوْ إِن شَهِدَ فُلانٌ عَلَيٌّ بِكَذَا صَدَّفْتِه، لَمْ يَصِحُّ.

وَقِيلَ: يَصِحُ إِنْ جَاءَ وَقُتُ كَذَا فَعَلَيُّ لِفُلانٍ كَذَا، أَوْ إِنْ شَهِّدَ عَلَيٌّ فُلانٌ بِكَذَا فَهُوَ صَادِّقٌ، لآنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ صِدْقَهُ إِلاَّ مَعَ

وَإِنْ أَخْرَ الشَّرْطَ، نَحْوُ: لَهُ عَلَيْ كَذَا إِنْ شَاءَ فُلالْ، أَوْ قَدِمَ، أَوْ شَهِدَ بِهِ فُلالْ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، فَوَجْهَانِ (م ٢ – ٤)(١). وَيُصِحُّ: لَهُ عَلَيْ كَذَا إِنْ جَاءَ وَقْتُ كَذَا، لاحْتِمَال إِرَادَةِ الْمَحَلِّ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ مِنْ عَكْسِهَا، وَأَطْلَقَ فِي السَّرْغِيبِ وَجْهَيْسِ فِيهِمَا، وَإِنَّ فَسَّرَهُ بِأَجَلٍ أَنْ وَصِيَّةٍ قُبِلَ، وَمَنْ أقَرَّ بِغَيْرِ لِسَانِهِ، كَعَرَبِيٌّ بِعَجَمِيَّةٍ وَقَالَ لَمْ أَدْرِ مَا قُلْتُهُ، قُبِلَ بِيَعِينِهِ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌّ مِثَةٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ، أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ تَلِفَ قَبْلَ قَبْضِهِ، أَوْ لَمْ أَقْبِضِهُ، أَوْ مِنْ مُضَارَبَةٍ تَلِفَتْ وَشَـرَطَ عَلَـيٌّ ضَمَانَهَا مِمَّا يَفْعَلُهُ النَّاسُ عَادَةً مَعَ فَسَادِهِ، أَوْ بِكَفَّالَةٍ بِشْرَطِ خِيَارٍ، فَقِيلَ: لا يَلْزَمُهُ، كَــ: عَلَيٌّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ مِثَةٌ وقِيلَ: بَلَى (م ٥ – ٧)(٢)، كَــ: مِنْ مُضَارَبَةٍ أَوْ مِنْ وَدِيعَةٍ، لِحَمْلِهِ عَلَى التَّعَدُّي فِيهِمَا، وَكَــ: عَلَيٌّ مِثَةٌ لا تَلْزَمُنِي، وَحُكِيَ

(١) (مسألة – ٢ – ٤): قوله: (وإن أخّر الشّرط نحو: له عليّ كذا إن شاء فلان، أو قدم أو شهد به فلان، أو جاء المطر فوجهان).

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٢): إذا قال له على كذا إن قدم فلان، فهل يكون مقرًا أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المقنع، والحرَّر، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يكون مقرًا وهو الصُّحيح، جزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة وغيرهم.

وقدُّمه في المغنى ونصره.

والوجه الثَّاني: يكون مُقرًّا وهو ظاهر كلامه في الوجيز.

واختاره القاضي.

(المسألة الثَّانية – ٣): لو قال: له عليُّ ألفَّ إن جاء المطر أو شاء فلانَّ، فهل يكون مقرًّا أم لا؟

أطلق الجلاف، والحكم هنا كالحكم في الَّتي قبلها، خلافًا ومذهبًا، وقد علمت الصَّحيح في ذلك، واختــار أنَّـه لا يكــون مقـرًا هنــا أيضًا الشُّيخ وغيره.

(المسألة الثَّالثة – ٤): لو قال له عليُّ ألفَّ إذا شهد به فلانٌ، فهل يصحُّ إقراره أم لا؟

أطلق الخلاف.

وأطلقه في المحرَّر، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وغيرهم.

أحدهما: لا يكون مقرًا، وهو الصُّحيح، وبه قطع في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصية، والمقسِّع، والشُّرح، وشيرح ابـن منجًا، والنَّظم، وغيرهم.

وقدُّمه في المغني ونصره.

والوجه الثَّاني: يكون مقرًّا، اختاره القاضي.

(٢) (مسألة – ٥ – ٧): قوله: (وإن قال له عليّ مئة من ثمن خمر، أو ثمن مبيع تلف قبـــل قبضــه، أو لم أقبضــه، أو مــن مضاربــة تلفت وشرط عليّ ضمانها تمّا يفعله النّاس عادةً مع فساده، أو بكفالة بشرط خيار، فقيل: لا يلزمه وقيل: بلي) انتهى.

ذكر مسائل:

(المسألة الأولى - ٥): إذا قال: له عليَّ الفُّ من ثمن خر أو تكفَّلت به على أنِّي بالخيار، فهل يصحُّ الإقرار أم لا؟ أطلق الخلاف.

(ع): ما أجمع عليه

فِيهَا احْتِمَالٌ.

وَإِنْ قَالَ: كَانَ لَهُ عَلَيٌّ كَذَا وَقَضَيْتِه، أَوْ بَعْضَهُ، قُبِلَ بِيَمِينِهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

الْحَتَارَهُ عَامَّةُ شُيُوحِنَا، قَالَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَعَنَّهُ فَي بَعْضِهِ، وَعَنْهُ لَيْسَ بِجَوَابِ وَيَطَالَبُ بِرَدُّ: جَوَابُو.

وَفِي التَّرْغِيبِ، والرَّعَايَةِ هِيَ أَشْهَرُ وَعَنْهُ: مُقِرَّ [اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَغَيْرُهُ] فَيَقِيمُ بَيِّنَـةً بِدَعْوَاهُ أَوْ يُحَلِّفُ خَصْمَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَآبُو الوَفَاءَ وَغَيْرُهُمَا، كَسْكُوتِهِ قَبْلَ دَعْوَاهُ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ: لَيْسَ بِإِفْرَار، وَبَنَى عَلَيْهَا القَاضِي وَغَيْرُهُ لَـوْ أَثَرُّ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ عَبْدِهِ كَذَا، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ قَبْلَ عِنْقِهِ، قَالَ بَعْدَهُ: وَيُتَوَجَّهُ عَلَيْهَا لَوْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَيْ ٱلْفَعْ مَلْ تُسْمَعُ دَضُواهُ؟ وَذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ: لا تُسْمَعُ.

قال في الترغيب: بلا خلاف.

وَإِنْ قَالَ: بَرِقَتْ مِنِّي، أَوْ أَبْرَأَتْنِي، فَالرُّوايَاتُ.

وَقَيلَ: مُقِرًّ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌّ وَلَمْ يَقُلْ: كَانَ، فَالرُّوايَاتُ إِلاَّ الثَّالِثَةَ، وَحَكَيْت وَجْهَا.

وَاخْتَارَ القَاضِيُ وَغَيْرُهُ: يُقْبُلُ، وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ الشَّيْخُ.

وَعَنْهُ: لا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ (١).

وَمَنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌ الْفَ مُوَجَّلَةً، قُبِلَ قَوْلُهُ فِي تَأْجِيلِهِ فِي المُنْصُوصِ، فَلَــوْ عَـزَاهُ إِلَى سَـبَبِ قَــابِلِ لِلأَمْرَيْــنِ، قُبِــلَ فِي الضَّمَانِ، وَفِي غَيْرِهِ وَجْهَان (م ٨)(٢).

وأطلقه في المحرّر، والنّظم، والرّعايتين، والحاوي الصّغير وغيرهم.

أحدهما: يلزمه الألف، وهو الصّحيح، ولم يذكر ابن هبيرة عن أحمد غيره.

قال في الرَّعاية الكبرى بعد أن أطلق الخلاف: والأظهر يلزمه مع ذكر الخمر ونحوه.

واحتاره أبو الخطَّاب، والشَّيخ الموفَّق، والشَّارح وغيرهم.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والوجيز، والآدميُّ في منتخبه ومنوَّره، وغيرهم.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه، قال ابن هبيرة: هو قياس المذهب، وقياس قول أحمد في قوله: كان له عليُّ وقضيته.

واختاره القاضي وابن عبدوس في تذكرته.

(المسألة الثَّانية – ٦، والثَّالثة – ٧): بقيَّة المسائل الَّتي ذكرها المصنّف، والحكم فيها كالحكم في الَّــتي قبلهـا، خلافًـا ومذهبّـا، واللّــه ملم.

(١) تنبيه: (وإن قال: برئت منّي، أو أبرأتني فالرّوايات، وإن قال: له عليّ ولم يقل: كان، فالرّوايات إلاّ الثّالشـة، وحكيـت وجهًـا، واختار القاضي وغيره: يقبل، وخالفه جماعة منهم الشّيخ، وعنه: لا تسمع بيّنته). انتهى.

يعني: أنْ في المسألتين الرَّوايات المتقدَّمة، خلافًا ومذَّهبًا، في المسألة الَّتي قبل هاتين، وهو قسد قسدٌم فيهما حكمًا، وهمو قبمول قولــه بيمينه، فكذا في هاتين، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ٨): قوله: (ومن قال له علي الف مؤجّلة، قبل قوله في تأجيله، في المنصوص، فلو عزاه إلى سبب قابل للأمرين،
 قبل في الضّمان. وفي غيره وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحرَّر، والرَّعايتين، والنَّظم، والحاوي الصُّغير، والنُّكت وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل في غير الضَّمان، وهو ظاهر كلامه في المستوعب.

قال شيخنا في حواشي المحرَّر: الَّذي يظهر أنَّه لا يقبل في الأجل. انتهى.

والوجه الثَّاني: يقبل في غير الضَّمان أيضًا.

قلت: وهو الصُّواب.

قال في المنوّر: فإن أقرُّ بمؤجّل أجُّل.

وقال ابن عبدوسٍ في تذكرته: ومن أقرُّ بمؤجَّلٍ صدَّق ولو عزاه إلى سبب يقبله، والحلول، ولمنكر التَّأجيل بمينه. انتهى.

قال في تصحيح الحُرِّر: الَّذي يظهر قبول دعواه.

(ق): قولي الشافعي

الفسروع - كتاب الإقرار

وَإِنْ سَكَتَ مَا يُمْكِنُهُ الكَلامُ ثُمُّ قَالَ: زُيُوفٌ، أَوْ صِفَارٌ، أَوْ مُؤَجَّلَةٌ، لَزِمَهُ جِيَادٌ وَافِيَةٌ حَالَّةٌ كَاسْتِثْنَاءٍ. فَإِنْ كَانْ بِبَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ نَاقِصَةٌ، أَوْ نَقْدُهُمْ مَغْشُوشٌ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ مِنْهَا كَبَيْعٍ؟ فِيهِ وَجْهَان (م ٩)```.

وإن كان ببند اوراهم ما يطمه، أو تعدهم معسوس، فهل يعرمه مِنها حبيع، فيج وجهان رم ٢٠٠٠ والشَّهَادَةُ بمِنْةِ دِرْهَم أَوْ دِينَارِ أَوْ مِنْ نَقْدِ البَلَدِ، نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُور، كَمُطْلَق عَقْدٍ.

وَفِي الْمُغْنِيُ:ۚ إِنْ فَسُرَّ إِفْرَارُهُ بُسِكُمْ ذُونَ مَرِكُةً [البَلَدِ] وَتَسَاوَيَا وَزُنَّا فَاحْتِمَالان ً

وَنَقُلْ يَزِيدٌ بْنُ الْمَيْثَمِ فِيمَنْ صَالَحَ رَجُلاَ عَلَى دَرَاهِمَ وَلَمْ يَقُلْ صِحَاحًا أَوْ مُكَسَّرَةً قَالَ: صِحَاحٌ، قَالَ: هُسَيْخُنَا: وَمُطْلَـقُ كَلامِ الوَاقِفِ مُنَوَّلٌ عَلَى العُرْفِ الخَطَّابِيُّ وَعَادَةِ العَمَلِ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفَ زُيُوفٌ، قُبِلَ تَفْسِسِرُهُ بِمَغْشُوشَةٍ، لا بِمَا لا فِضَّةً فِيهِ، وَإِنْ قَالَ: صِغَارٌ، قُبلَ بِنَاقِصِهِ، فِي الأَصْحَرِّ.

وَقِيلَ: وَلِلنَّاسِ دَرَاهِمُ صِغَارًّ،

وَإِنْ قَالَ: وَازِنَّ، فَقِيلَ: يَلْزُمُهُ العَدَدُ، والوَزْنُ.

وَقِيلَ: أَوْ وَازَنَةٌ (م ١٠)(٢)(٣)، وَإِنْ قَالَ: عَدَدًا؛ لَزَمَاهُ.

وَيِينَ فَإِنْ كَانَ بِبَلَدِ يَتَعَامَلُونَ بِهَا عَدَدًا فَالوَجْهَانَ (م 11)(1).

وَإِنْ قَالَ دِرْهُمْ، أَوْ دِرْهُمْ كَبِيرٌ، أَوْ دُرِيْهُمْ، فَلِرْهُمْ إِسْلامِي وَازِنْ، وَيُتَوَجَّهُ فِي دُرَيْهِم، يُقْبَلُ تَفْسِيرُه، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي ٱلْفَ وَدِيعَةً قَبَضَهُ أَوْ تَلِفَ قَبْلَ ذَلِكَ فَنَصُّهُ: يُقْبَلُ، وَفِيهِ تَخْرِيجٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا: ظَنَتْه بَاقِيّا ثُمْ عَلِسْت تَلَفَهُ.

وَقَالَ الْأَزْجِيُّ: الظَّاهِرُ: لا يُقْبَلُ هُنَا.

فصل

تَقَدَّمَ الاسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلاقِ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ لا يَستَكُتَ مَا يُمكِنُهُ الْكَلامُ، وَفِي الوَاضِحِ رِوَايَـةٌ: يَصِحُ وَلَـو أَمكَنَـهُ، وَظَـاهِرُ المُسْتَوْعِبِ أَنَّهُ كَاسْتِثْنَاءٍ فِي يَمِينٍ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا: وَأَنْ مِثْلَهُ كُلُّ صِلَةِ كَلامٍ مُغَيَّرَةٍ لَهُ.

(١) (مسألة – ٩): قوله: (فإن كان ببلد أوزانهم ناقصة، أو نقدهم مغشوش، فهل يلزمه منها كبيع؟ فيه وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع وغيرهم.

أحدهما: يلزمه جيادٌ وافيةٌ، وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره، ومقتضى كلام الخرقيُّ.

وقدُّمه في الحُرُّر، والنُّظم، والرُّعايتين، والحاوي وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يلزمه من دراهم البلد، وهو الصَّحيح، وهو مقتضى كلام ابن الزَّاغونيُّ.

قال الشَّيخ الموفِّق، والشَّارح: هذا أولى، وصحَّحه في التَّصحيح، والتَّلخيص.

وقدَّمه في الكافي، وشرح ابن رزينٍ، وهو الصُّواب.

(٢) (مسألة – ١٠): قوله: (وإن قَال وازن، فقيل: يلزمه العدد، والوزن، وقيل: أو وازنة). انتهى.

أحدهما: يلزمه العدد، والوزن، وهو الصُّواب.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

والقول الثَّاني: يلزمه ألفٌ وازنٌ، ولا يلزمه العدد.

(٣) تنبيه: قوله: (وقيل أو وازنة).

قال شيخنا: صوابه: (وقيل: وَازنه) بإسقاط: (أوَ).

الَّذي يظهر: أنَّه يصبحُ ما قاله المصنّف فعلى القول الأوَّل يلزمه العدد، والوزن، وعلى القول الثَّاني يرجع في تفسيره إليه، وأقلُ ما يلزمه الوزن.

(٤) (مسألة - ١١): قوله: (فإن كان ببلد يتعاملون بها عِددًا فالوجهان). انتهى.

يعني: اللَّذين أطلقهما قبل ذلك، قال الشَّيخ في المُّغني: أوَّل الوجهين أنَّه يلزمه من دراهم البلد، وهو الصُّواب، وهو كــالقطعيُّ في هذه الأزمنة.

والوجه الثَّاني: يلزمه وازنةً.

(خ): مخالفة الأثمة

(و): موافقة الأئمة الثلاثة

(هـ): الإمام أبو حنيفة

وَاخْتَارَ أَنَّ الْمُتَقَارِبَ مُتَوَاصِلٌ، فَإِنْ قَالَ: لَهُ هَوُلاهِ العَبيدُ العَشرَةُ إِلاَّ وَاحِدًا، لَزمَهُ تِسْعَةٌ، فَإِنْ مَاتُوا إِلاَّ وَاحِدًا فَقَالَ: هُــوَ المُسْتَثَنَّى، قُبِلَ، فِي الْأَصْحُ، كَقَتْلِهُمْ أَلا وَاحِدًا، وَإِنْ قَالَ: لَهُ الدَّارُ إِلا مَذَا البَيْت، أَوْ الدَّارُ لَهُ، والبَيْت لِي، صَحَّ، وَلَـوْ كَـانَ أَكْثَرَهَا، وَإِنَّ قَالَ: إِلاَّ ثُلُثَيْهَا وَنَحْوَهُ.

أوِ الدَّارُ لَهُ وَلِي نِصْفُهَا فَاسْتِتْنَاءً لِلأَكْثَرِ، والنَّصْف، وَلا يَصِحُّ مِنْ غَيْر الجنس، نَصُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْهُ: يَصِيحُ اسْتِثْنَاهُ نَقْدٍ مِنْ آخَرَ.

وَاخْتَارَهُ الْجِرْقِيُّ وَٱبُو حَفْصِ العُكْبُرِيُّ وَصَاحِبُ التَّبْصِرَةِ.

وَفِي الرَّوْضَةِ: بنَاءً عَلَى الرَّوَّايَتَيْن فِيهمَا هَلْ هُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ أَوْ جِنْسَان؟

وَفِيْ الْمُغْنِي: يُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَّا إِذًا كَانَ أَحَدُهُمَا يُمَثِّرُ بِهِ عَنِ الآخَوِ أَوْ يُغلَمُ قَدْرُهُ مِنْهُ، وَعَدَمُ الصَّحَّةِ بِالعَكْسِ. وَقَالَ أَبُو الحَطَّابِ: يَلْزَمُ مِنْهُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءٍ قَوْبٍ وَغَيْرٍهِ وَقِيلَ: بَلْ نَوْعٌ مِنْ آخَرَ، فَإِنْ صَحَّ مِثَةُ دِرْهُم إِلاَّ دِينَارًا رَجَعَ إِلَى وَقَالَ أَبُو الحَطَّابِ: يَلْزَمُ مِنْهُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءٍ قَوْبٍ وَغَيْرٍهِ وَقِيلَ: بَلْ نَوْعٌ مِنْ آخَرَ، فَإِنْ صَحَّ مِثَةُ دِرْهُم إِلاَّ دِينَارًا رَجَعَ إِلَى سِعْرِهِ بِالبَلْدِ، كَقَوْلِهِ: لَهُ عَلَى دَرَاهِمُ بِدِينَارِ.

وَقِيلَ: يُفْتَلُ مِنْهُ قِيمَتُهُ وَفِي المُنْتَخَّبِ: إِنْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ المِئَةِ، وَمَعْنَاهُ فِي النَّبْصِيرَةِ.

وَفِي الْمَذْهَبِ: يُقْبَلُ فِي النَّصْفِ فَأَقَلٌ، وَقَدَّمَهُ الآرْجِيُّ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌ دِرْهَمَانِ وَقَلاثَةٌ إِلاَّ دِرْهَمَيْنِ، أَوْ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهُمٌ إِلاَّ دِرْهَمًا، لَمْ يَصِحُ اسْتِثْنَاؤُهُ(١) فِي الْأَصَحُ، لِرَفْع إَحْدَى الْجَمْلَتَيْن.

ُوَإِنْ قَالَ: خَمْسَةٌ إِلاَّ دِرْهَمَيْنِ وَدِرْهَمَّا، فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ، جَمْعًا لِلْمُسْتَثَنَى. وَقِيلَ: ثَلاثَةٌ (م ١٢)(٢).

وييس، عرب المنبئناء من استبئناء كسَبْعَةِ إلاَّ فلاقةً إلاَّ دِرْهَمَا، فَيَلْزَمُهُ خَمْسَةٌ، لآنَّهُ مِنْ إثْبَاتِ نَفْي وَمِنْ نَفْي إثْبَاتِ. وَإِنْ قَالَ: عَشَرَةٌ إلاَّ خَمْسَةٌ إلاَّ فلاقةً إلاَّ دِرْهَمَيْنِ إلاَّ دِرْهَمًا، لَزِمَهُ عَشَـرَةٌ، إنْ بَطَـلَ اسْبِثْنَاهُ النَّصْفُ خَمْسَةٌ اللهِ فَلاَئةً إلاَّ دِرْهَمَيْنِ إلاَّ مِرْهَمًا، لَزِمَهُ عَشـرَةٌ، إنْ بَطَـلَ اسْبِثْنَاهُ النَّصْفُ خَاصَّةً فَثَمَانِيَةٌ، وَإِنْ صَحَّ فَقَطْ فَخَمْسَةٌ، وَإِنْ النَّصْفُ خَاصَّةً فَثَمَانِيَةٌ، وَإِنْ صَحَّ فَقَطْ فَخَمْسَةٌ، وَإِنْ عُمِلَ بِمَا تُثُولُ إِلَيْهِ جُمْلَةُ الاسْتِثْنَاءِ فَسَبْعَةً.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي رَهْنٌ، قُبلَ قَوْلُ المَالِكِ إِنَّهُ وَدِيعَةً، نَقَلَ أَخْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: إِذَا قَالَ: لِي عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ. قَالَ: هِيَ رَهْنٌ عَلَى كَذَا، فَعَلَيْهِ البَيِّنَةُ أَنَّهَا رَهْنٌ، وَذَكَرَ الآرْجِيُّ تَخْرِيجًا: مَنْ كَانْ لَهُ عَلَيُّ وَقَضَيْتُه، وَإِنْ قَالَ: لَــهُ عِنْـدِي الْفّ، قُبلَ تَفْسِيرُهُ بِدَيْنِ أَوْ وَدِيعَةٍ.

وَإِنَّ قَالَ: عَلَيٌّ أَوْ فِي ذِمَّتِي أَلْفٌ لَمْ يُقْبُلُ تَفْسِيرُهُ بوَدِيعَةٍ.

(١) تنبيه: قوله: (أو درهم ودرهم إلاَّ درهمًا، لم يصحُّ استثناؤه). انتهى.

صوابه: (أو درهم ودرهم) مرَّتين لا ثلاثةً، ويدلُّ عليه قول المصنّف: (لرفع إحدى الجملتين) لكنَّ الحكم صحيحٌ، إذ لا فرَّقَ بـين ذكره مرَّتين أو ثلاثةً أو أكثر، لرفع إحدى الجمل.

(٢) (مسألة – ١٢): قوله: (وإن قال: له خسة إلاّ درهمين ودرهمًا، فقيل: يلزمه خسة، جمًّا للمستثنى، وقيل: ثلاثة) انتهى. وأطلقهما في المقنع، والشُّرح، وشرح ابن منجًّا.

أحمدهما: يلزمه خمسةً، جمعًا للمستثنى، وهو الصَّحيح، صحَّحه في التَّصحيح، والنَّظم.

(ش): الإمام الشافعي

وجزم به في الوجيز، والمنوّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدُّمه في الححرُّر وغيره.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: وإن قال خسةً إلاَّ درهمين ودرهمًا وجب خسةٌ، على أنَّ الواو للجمع، وإلاَّ ثلاثةٌ. انتهى. والصحيح: أنها للجمع.

والوجه الثَّاني: يلزمه ثلاثةٌ.

(ر): روایتان

وَقِيلَ: بَلَى، كَمُتُصِل، فَإِنْ زَادَ الْمُتُصِلَ، وَقَدْ تَلِفَتْ لَمْ يُقْبَلْ، ذَكَرَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ، بِخِلافِ المُنْفَصِلِ، لآنَ إِقْرَارَهُ تَضَمَّسَ الآمَانَةَ، وَلا مَانِعَ، وَإِنْ أَخْضَرَهُ وَقَالَ: هُوَ هَذَا وَهُو وَدِيعَةً، فَفِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُقَرِّ لَهُ أَنْ الْمُقَرَّ بِهِ غَيْرُهُ وَجَهَانِ (م ١٣)(١).

وَعَدَمُ القَبُولِ ذَكَرَهُ الآزَجِيُّ عَنِ الآصْحَابِ.

وَلَوْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي مِثَةً وَدِيْعَةً بَشَرُطِ الضَّمَان، لَغَا وَصَفْهُ لَهَا بالضَّمَان، وَبَقِيَتْ عَلَى الأَصلِ. وَإِنْ قَالَ: لَهُ فِي هَذِهِ الدَّارِ نِصَفْهَا، أَوْ فِي هَذَا الْمَالِ الْفَ، فَقَدْ أَقَرً، فَإِنْ فَسُرَ بِإِنْشَاهِ هِبَةٍ لَمْ يُقَبَٰلْ.

وَمَثْلُهُ: لَهُ فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٌ وَهُوَ دَيْنٌ عَلَى التَّركَّةِ.

وَفِي التَّرْغِيبِّ: لَهُ فِي مَنْذًا المَال أَوْ فِي مَذِهِ التَّركَةِ ٱلْفَ، صَحُّ وَفَسَّرَهَا، قَالَ: ويُعْتَبَرُ أَنْ لا يَكُونَ مِلْكَهُ، فَلَوْ قَالَ الشَّاهِدُ أَقَرُ وَكَانَ مِلْكُهُ إِلَى أَنْ أَقَرُ أَوْ قَالَ: هَذَا مِلْكِي إِلَى الآنَ، وَهُوَ لِفُلان، فَبَاطِلً.

وَلَوْ قَالَ: هُوَ لِفُلانِ وَمَازَالَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقْرَرْت، لَوْمَهُ بِأَوَّل كُلامِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الآزَجِيُّ، قَالَ: وَلَـوْ قَالَ: دَارِي لِفُلان، فَبَاطِلٌ، وَإِنْ قَالَ لَهُ مِنْ مَالِي أَوْ فِيهِ، أَوْ فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي ٱلْفَ أَوْ نِصْفُهُ، أَوْ دَارِي هَذَهِ، أَوْ نِصْفُهَا أَوْ مِنْهَا، أَوْ فِيهَا نِصْفُهَا، صَحَّ، عَلَى الْآصَحُّ.

وَفِي النَّرْغِيبِ: المَشْهُورُ: لا، لِلنَّنَاقُضِ، فَلَوْ رَادَ: بحَقٌّ لَزِمَنِي وَنَحْوُهُ، صَحٌّ عَلَيْهِمَا، قَالَهُ القَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَفِي الرَّحَايَةِ: عَلَى الْآصَحَّ، فَعَلَى الصَّحَّةِ فِي الْأُولَى إِنَّ فَسَّرَهُ بِهِبَةٍ قُبِلَ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةً.

وَذَكَّرَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ: لا، وَفِي الْمُحَرِّرِ: لَهُ مِنْ مَالِي ٱلْفَ"، أَوْ لَهُ نِصَنْفُ مَالِي إِنْ مَات، وَلَمْ يُفَسِّرُهُ فَلا شَيْءَ، وَذَكَـرَهُ بَعْضُهُمْ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ، وَفِي الْمَذْهَبِ: فِي نِصْفُ دَارِي هِبَةً.

وَفِي النَّرْغِيبِ فِي الْوَصَايَا: هَذَا مِنْ مَالِي لَهُ وَصِيَّةٌ، وَهَذَا لَهُ، إِقْرَارٌ مَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى الوَصِيَّةِ.

وَذَكَرَ الْإَزَجِيُّ فِي لَهُ ٱلْفَ فِي مَالِي ٱلْفَ يَصِيحُ ''؛ لآنَ مَعْنَاهُ: اسْتَحَقُّهُ بسَبَب سَابق، وَمِنْ مَالِي وَعُدّ، قَالَ: وَقَالَ أَصْحَابُنَا: لا فَرْقَ ۚ بَيْنِ مِنْ، والفَاءِ فِي أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ، وَلا يَكُونُ إَقْرَارًا إِذَا أَضَافُهُ إِلَى نَفْسِهِ ثُمَّ أَخْبَرَ لِغَيْرِهِ بِشَسَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنْ قَالَ دَيْنِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرُو، فَالَخِلَافُ^(٣).

وَإِنْ قَالَ: لَهُ الدَّارُ هِبَةً أَوْ عَارِيَّةً، عُمِلَ بِالبَدَل، وَاعْتُبرُ شُرُطَ هِبَةٍ.

وَقِيلَ: لا يَصِحُ، لِكُونِهِ مِنْ غَيْرِ الجِنْسِ، وَيُتَوَجُّهُ عَلَيْهِ مَنْعُ: لَهُ هَلِهِ الدَّارُ ثُلْثَاهَا، وَذَكَرَ الشَّـيْخُ صِحْتَـهُ، وَإِنْ قَـالَ: هِبَـةَ سُكُنِّي أَوْ هِبَةً عَارِيَّةٍ، عُمِلَ بِالبِّدَلِ.

وَقَالَ ابْنِ عَقِيلٍ: قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ بُطْلانُ الاسْتِثْنَاءِ هُنَا، لآنَّهُ اسْتَثْنَى الرُقْبَةَ وَبَقَاءُ المُنْفَعَةِ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا، فَيَكُونُ مُقِرًا بالرُّقَبَةِ، والمُنْفَعَةِ.

وَإِنْ قَالَ غَصَبْتَ هَذَا العَبْدَ مِنْ رَيْدٍ، لا بَلْ مِنْ عَمْرِو، أَوْ غَصَبْته مِنْهُ وَغَصَبَهُ هُوَ مِنْ عَمْرِو، أَوْ هَذَا لِزَيْدٍ لا بَلْ لِعَمْرِو، وَدَفَعَهُ لِزَيْدٍ، والآصَحُّ: وَغَرِمَ قِيمَتُهُ لِعَمْرِو، نَصَّ عَلَيْهِ فِي المَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِيمَنْ أَقَرَّ بِوَدِيعَةٍ بِيَدِهِ.

(١) (مسألة – ١٣): قوله: (وإن أحضره وقال: هو هذا هو وديعة، ففي قبول قول المقرّ له أنّ المقرّ به غيرة وجهان). انتهى. وظاهر المغنى، والشُّرح إطلاق الخلاف أيضًا.

أحدهما: لا يقبل، ذكره الأزجى عن الأصحاب.

قال الشَّيخ، والشَّارح: اختاره القاضي.

والوجه الثَّاني: يقبل، وهو الصَّحيح، وهو ظاهر ما جزم به في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير وصحَّحه في النُّظم.

وقدُّمه في الكافي، وشرح ابن رزين، قال الشُّيخ: وهو مقتضى كلام الحرقيُّ.

(٢) تنبيه: قوله: (وذكر الأزجيّ في له الف في مالي الف يصحّ) لفظة: (الف) الأولى زائدةٌ سهوًا من الكاتب وسياق الكـــلام بـــدلُّ عليه نبه عليه شيخنا.

(٣) تنبيه: وقوله: (وإن قال: دَينِي على زيد لعمر، فالخلاف).

يعني به: الَّذي في قوله له داري هذه أو من مالي أو في مالي ونحوه على ما تقدُّم في كلامه، وقد صحَّح الصَّحَّة.

وَقِيلَ: لا إِقْرَارَ مَعَ اسْتِدْرَاكِ مُتَّصِل، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا

وَإِنْ قَالَ: مِلْكُهُ لِعَمْرِو وَغَصَبْته مِنْ زَيْدٍ، فَقِيلَ: هُوَ لِزَيْدٍ وَلا يَغْرَمُهُ لِعَمْرِو، وَفِيهِ وَجُهُ (١٠).

وَقَيْلَ: هُوَ لِعَمْرُو وَيَغَرَّمُهُ لِزَيْدٍ (م ١٤)(٢).

وَفِي ضَمَانِ قِيمَٰتِهِ لِعَمْرِو فِي: غَصَبْته مِنْ زَيْدٍ وَمِلْكُهُ لِعَمْرِو، وَجُهَانِ (م ١٥^{٣١)(}.

وَإِنْ قَالَ: أَخَذْته مِنْ زَيْدٍ، لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَيْهِ لاغْتِرَافِهِ باليَّدِ.

وَإَنْ قَالَ: مَلَكُتُه، أَنْ قَبَضْتُه، أَنْ وَصَلَ إَلَيَّ عَلَى يَدِهِ، لَمْ يُعْتَبَرْ قَبُولُ رَيْدٍ وَإِنْكَارُهُ، لآنَّهُ لا يَذَ لَـهُ، بَـلْ كَـانَ سَــفِيرًا: وَإِنْ قَالَ: لِزَيْدٍ عَلَيٌّ مِثَةً دِرْهَم، وإِلاَّ فَلِمَمْرُو، أَنْ لِزَيْدٍ مِثَةً دِرْهَم، وإلاَّ فَلِمَمْرُو مِثَةً دِينَارٍ، فَهِيَ لِزَيْدٍ، ولا شَيْءَ لِعَمْــرِو، كَقَوْلِـهِ: بعه لِزَيْدٍ، وإلاَّ فَلِمَمْرُور.

وَقِيلَ: لَهُمَا المِقْدَارَانِ كَمَا تَقَدُّمْ، وَإِنْ أَقَرَّ لَآخَدِهِمَا أَوْ بِأَخَدِهِمَا لَزِمَهُ، وَعَيَّنَهُ.

هصل

وَإِنْ أَقَرُّ الوَارِثُ بِالتَّرِكَةِ لِزَيْدٍ ثُمُّ لِعَمْرِو فَهِيَ لِزَيْدٍ، وَيَغْرَمُهَا لِعَمْرِو [وَإِنْ أَقَرُّ بِدَيْنٍ يَسْتَغْرِقُهَا لَـهُ ثُـمٌ بِمِثْلِـهِ لِمَمْرِو بِمَجْلِسِ آخَرَ فَلا شَيْءً لِمَمْرِو] وَإِنِ اتَّحَدُ المُجْلِسُ تَشَارَكَا، قَطَعَ بِهِ جَمَاعَةً.

وَظَأْهِرُ كَلامِهِ اشْتِرَاكُهُمَّا إِنْ تَوَاصَلَ كَلامُهُ بِإِقْرَارِهِ بِهِ.

وَقِيلَ: يُقَدُّمُ زِيْدٌ، وَأَطْلَقَ الآرْجِيُّ احْتِمَالاً: يَشْتُركَانَ، كَاقْرَار مَريضِ لَهُمَا.

قَالَ: وَلَوْ خُلُفَ ٱلْفَا فَادْعَى إِنْسَالٌ الوَصِيَّةَ لَهُ بِثُلَّتِهَا فَاقَرُّ لَهُ ثُمَّ أَدْعَى آخَرُ عَلَيْهِ ٱلْفَا دَيْنًا فَاقَرُّ لَهُ فَلِلْمُوصَى لَـهُ ثُلُثُهَا، يَتَقِيُّتُهَا لِلثَّانِي.

ُ وَقِيلَ: كُلُهَا لِلنَّانِي، وَإِنْ أَقَرُّ لَهُمَا مَمًا أَحْتُمِلَ أَنْ رُبُعَهَا لِلأَوَّلِ وَيَقِيْتُهَا لِلنَّانِي، وَإِنْ أَقَرُّ بِأَلْفٍ فِي وَقَتَيْسَنِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي التَّمَدُّدَ، كَسَبَبَيْنِ أَوْ أَجَلَيْنِ أَوْ مِيكُتَيْنِ، لَزِمَهُ ٱلْفَانِ، وإِلاَّ أَلْفَ، وَلَوْ تَكَرَّرَ الإِشْهَادُ، وَلَوْ قَيْدَ إِخْدَاهُمَــا حُمِـلَ الْمُطْلَـنُ عَلَيْهِ.

(١) تنبيه: قوله على القول الأوُّل: ولا يغرمه لعمرو، ونيه وجهَّ: القول بعدم الغرامة لعمرو.

جزم به في المغني وغيره.

واختاره القاضي، والوجه بأنَّه يغرمه لعمرٍو أيضًا جزم به في الهداية، والمذهب، والخلاصة، والمقنع، والوجسيز، وشــرح ابــن منجًّـا غيرهم.

قال في الرَّعاية الكبرى: أخذه زيدٌ وأخذ عمرٌو قيمته في الأشهر.

وقدُّمه في المستوعب، وأطلقه في الحاوي الصُّغير، وكان الأولى للمصنُّف إن لم يقدُّم القول الثَّاني أن يطلق الخلاف، والله أعلم.

 (۲) (مسألة - ۱٤): قوله: (وإن قال: ملكه لعمرو وغصبته من زيد فقيل: هو لزيد ولا يغرمـه لعمـرو، وفيـه وجـه، وقيـل: هــو لعمرو ويغرمه لزيد). انتهى.

وأطلقهما في النَّظم، والحاوي الصُّغير.

أحدهما: يلزمه دفعه لزيدٍ، وهو الصّحيح، جزم به في الهداية، والخلاصة، والمذهب، والمقنع، والوجيز، وشرح ابن منجًا وغيرهم. وقدّمه في المغنى، والشّرح، والرّعايتين وقال: هذا الأشهر.

والوجه الثَّاني: يلزمه دفعه إلى عمرِو ويغرم قيمته لزيدٍ، قال الشَّيخ: هذا وجهَّ حسنٌ.

قال في الحرُّر: وهو الأصحُّ.

(٣) (مسألة – ١٥): قوله: (وفي ضمان قيمته لعمرو وفي: غصبته من زيد وملكه لعمرو، وجهان). انتهى.

وأطلقهما في الحاوي الصُّغير.

أحدهما: هو لزيدٍ ولا يغرم لعمرو شيئًا، وهو الصّحيح، وبه قطع في المغني، والحُرِّر وغيرهما. قال في الرَّعايتين: أخذه زيدٌ ولم يُضمن المقرُّ لعمرو شيئًا في الأشهر.

والوجه الثَّاني: يضمن قيمته لعمرِو.

(ق): قولي الشافعي (ر): روايتان

قَالَ الْأَرْجِيُّ: لَوْ أَقَرُ بِٱلْفِ ثُمُّ أَقَامَ بَيْنَةَ أَنَّ الْمُقَرَّ لَهُ أَقَرَّ فِي شَعْبَانَ بِقَبْضِ حَمْسِ مِثْتَةِ وَبَيِّنَةَ أَنَّـهُ أَقَرَّ فِي رَمَضَـانَ بِقَبْضِ ثَلاثِ مِثَةِ وَبَيِّنَةً أَنْهُ أَقَرُ فِي شَوَالَ بِقَبْضِ مِثَنَيْنِ، لَمْ يَثْبُتْ إِلاَّ قَبْضُ خَمْسٍ مِثَةٍ، والْبَاقِي تَكْرَارٌ، وَلَوْ شَهِدَتْ البَيْنَتَانَ بِالقَبْضِ فِي شَعْبَانَ وَفِي شَوَالٍ ثَبَتَ الكُلُّ، لَآنً هَذَا تَوَارِيخُ الْقُبُوضِ، والآوَّلَ تَوَارِيخُ الإِقْرَارِ: قَالَ: وَلَوْ أَقَرَّ بِالْفَو ثُمَّ فِي وَقُلَتِ آخَرَ أَقُرُّ بِخَمْس مِتَةٍ لَزِمَاهُ، لِنَقْصِ الوَاجِبِ.

قَالَ القَاضِي: عِنْدَنَا لَوْ شَهِدَ فِي كِتَابِ بِدَيْنِ ثَمَنِ مَبِيعِ أَوْ قَرْضِ ثُـمٌ نَقَـلَ شهَادَتُهُ إِلَى كِتَابِ آخَرَ شهدَ مِثْلَ تِلْكَ الشُّهَادَةِ، وَلا يُفْتَقُرُ إِلَى قَوْلُهِ فِي الكِتَابِ الثَّانِي: أَقَرُّ عِنْدِي بِمَا فِي كِتَابِ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ نُسْخَتُهُ.

ذَكَرَهُ القَاضِي خِلافًا لأبي حَنيفَةَ وَقَالَ: الْاحْتِيَاطُ قَوْلُهُ، لأَنَّهُ قَدْ يَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ حَاكِم يَرَى أَنَّهُمَا إِفْسَرَارَانِ، فَوَجَبَ رَفْعُ الأَحْتِمَال، وَإِن ادَّعَيَا شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ شَرِكَةً بِيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ فَأَقَرُّ بِيْصَغِهِ لاَّحَدِهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

وَقِيلَ: إِنْ أَصَافًا الشُّرِكَةُ إِلَى مَتَبِبٍ وَاحِدٍ، كَشِرَاء وَارِثٍ، زَادَ فِي الْمَجَرُّدِ، والفُصُول: وَلَمْ يَكُونَا قَبَضَاهُ بَعْدَ الِلْكِ لَـهُ شَارَكَهُ، وإلاَّ فَلا، لآنٌ نَصَيبَ كُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلَّقٌ بنَصِيبِ الْآخَرِ، بدَلِيلَ مَا لَوْ كَانَ المِيرَاثُ طَعَامًا، فَهَلْكَ بَعْضُهُ أَوْ خُصِبَ كَانَ النَّاهِبُ مِنْهُمَا، والبَّاقِي يَيْنَهُمَا فَكُلَّا إِقْرَارُهُ لَآحَيْهِمَا، اللَّاهِبُ مِنْهُمَا، والبّاقِي يَيْنَهُمَا، وَمَنْ بَاعَ شَيْعًا ثُمُّ أَقَسرٌ بِهِ لِغَيْرُو لِمَ يُقْبَلُ عِلَى مُشْتَرِيهِ، وَيَغْرَمُهُ لِلْمُقَرِّ لَهُ.

وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ مِلْكِي ثُمُّ مَلَكْتِه بَعْدُ قُبِلَ بِينَيْقِ، مَا لَمْ يُكَذَّبْهَا، بِأَنْ كَانْ أقر أنَّهُ مِلْكُهُ، أَوْ قَـالَ: قَبَضْت ثَمَـنَ مِلْكِي،

وَإِنْ أَقَرَّ أَنْهُ وُهِبَ وَأَقْبِضَ، أَوْ رُهِنَ وَأَقْبِضَ، أَوْ أَقَرَّ بقَبْض ثَمَنَ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَنْكُرَ القَبْسِضَ فَقَيط، وَلا بَيِّنــة، فَعَنْــهُ: لَــهُ تَحْلِيفُهُ اخْتَارَهُ جَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: لا، نُصَرَهُ القَاضِي وَأَصْحَابُهُ (م ١٦)^(١).

و الشريف وَأَبُو الحَطَّابِ: وَلا يُشْبِهُ مَنْ أَقَرُّ بَيْنِعِ وَادْعَى تَلْجَعَةً إِنْ قُلْنَا يُقْبَلُ، لآنُهُ ادْعَى مَعْنَى آخَرَ لَمْ يَنْفِ مَا أَقَرُّ بِهِ. قَالَ شَيْخُنَا: فِيمَنْ أَقَرُّ بِمِلْكِ ثُمُّ ادْعَى شِرَاءَهُ قَبْلَ إِقْرَارِهِ: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مَا يُنَاقِضُ إِفْرَارَهُ إِلاَّ مَعَ شُبْهَةٍ مُعْنَادَةٍ. قَالَ: وَلَوْ أَبَانَهَا فِي مَرْضِهِ فَأَقَرُّ وَارِثْ شَافِعِيُّ أَنْهَا وَارِثَةً وَأَقْبَضَهَا وَأَبْرَأَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِالحِلافِ لَـمْ يَكُـنْ لَـهُ وَعْوَى مَـا

يُنَاقِضُهُ، وَلا يَسُوغُ الحَكُمُ لَهُ.

قَالَ: وَلَوْ أَقَرَّ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ فَادَّحَى بَعْضُهُمْ أَوِ الوَّصِيُّ أَنَّهُ إِفْرَارٌ بِلا اسْتِخْقَاقٍ وَأَنَّهُ إِنْسَاءٌ لَمْ يُعْطَ الْمَقَرُّ لَـهُ حَتَّى يُصَـّدُقَ الْمَقِرْ، وَفِي يَمِينِهِ الخِلافُ.

قَالَ: لَوْ أَقَرُّ بِدَينِ، فَقِيلَ لِلْمُقَرُّ لَهُ: هَلْ سَلَّمْته إِلَيْهِ؟

قَالَ: لا بَلْ إِلَى وَكِيلِهِ فُلان، فَقَالَ الْمَقُرُ لَهُ: لَمْ أَتَسَلَّمْهُ مِنْهُ، لَمْ يَبْطُلْ إفْرَارُهُ، وَيُحَلَّفُ الْمُقَوُّ لَهُ.

وَمَنْ قَالَ: قَبْضُت مِنْهُ أَلْفًا وَدِيعَةً فَتَلِفَتْ، فَقَالَ: قَمَنُ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضِهُ، لَمْ يَضْمَنْ، ويَضْمَسْنُ إِنْ قَـالَ: غُصْبُنَا، وَعَكْسُهُ، وَأَعْطَيْتِنِي ٱلْفًا وَدِيمَةً فَتَلِفَتْ، فَقَالَ: غَصْبًا، لأَنَّهُ أَقَرَّ بِغِمْلِ الدَّآفِع، وَأَللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (مسألة – ١٦): قوله: (وإن أقرّ أنّه وهب وأقبض، أو رهن وأقبض، أو أقرّ بقبض ثمن أو غيره، ثمّ أنكر القبـض فقـط، ولا بيَّنة، فعنه: له تحليفه، اختاره جماعة، وعنه: لا. نصره القاضي وأصحابه). انتهى.

وأطلقهما في الهداية، والخلاصة، والمقنع، والشُّرح وغيرهم.

أحدهما: له تحليفه، وهو الصُّحيح، صحَّحه في التُّصحيح، والنُّظم.

قال في الرَّعايتين، والحاوي الصُّغير: له تحليفه، على الأصحُّ.

وجزم به في الجُرُّد، والفصول، والوجيز ومنتخب الآدميُّ ومنوَّره، وغيرهم. وقدُّمه في المحرُّر.

واختاره الشُّيخ تقيُّ الدِّين، والشُّيخ الموفِّق، ذكره في أوائل باب الرَّهن من المغني، واليه ميل الشّارح، وقال في باب الرَّهن: هذا أولى. والوجه الثَّاني: ليس له تحليفه، نصره القاضي وأصحابه، واختاره ابن عبدوس في تذكرته. فهذه ستُّ عشرة مسالةً.

باب الإقرار بالجمل

إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ أَوْ كَذَا، أَوْ كَرَّرَ بِوَاوٍ، أَوْ لا، وَذَكَرَ الْأَرْجِيُّ: إِنْ كَـرَّرَ ذَلِـكَ بِـوَاوٍ، فَلِلتَّأْمِـيسِ لا السَّاكِيدِ، وَهُــوَ

قِيلَ لَهُ فَسُرْ فَإِنْ أَبَى فَقِيلَ بِبَيِّنَةِ الْمُقَرِّ لَهُ، فَإِنْ صَدُّقَهُ ثَبَتَ، وإلاَّ جُعِلَ نَاكِلاً وَحُكِمَ عَلَيْهِ، والآشْهَرُ إِنْ أَبْسَى حُبِسَ حَتَّى د ١٥/١٠

وَيُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِحَقٌّ شَفْعَةٍ أَوْ أَقَلُ مَالٍ لا بِمَيْنَةٍ وَخَمْرٍ، وَغَيْرِ مُتَمَوَّل كَقِشْرِ جَوْزَةٍ، وَعَلَّلَهُ فِي الْمُفْسِي بِأَنَّـهُ لا يَثْبُتُ فِي ذِمَّتِهِ، قَالَ جَمَاعَةٌ: وَكَحَبُّةِ بُرُّ أَوْ شَعِيرٍ.

ُ وَقِيلَ: يُقْبَلُ، وَجَزَمَ بُهِ الْآرْجِيُ وَرُّادَ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَخْلُهُ، وَيَجِبُ رَدُّهُ. - وَأَنْ قِلْتَهُ لا تَمْنَعُ طَلَبَهُ، والإِقْرارَ بِهِ، والآمَنْهَرُ: لا يُقْتَلُ بِرَدُّ سَلام وَتَشْجِيتِ عَاطِسٍ وَعِيَادَةٍ مَرِيضٍ وَإِجَابَةِ دَعْوَةٍ وَنَحْوِهِ، وَفِي حَدُّ قَذْفَهِ، وَمَا يَجِبُ رَدُّهُ نَحْوُ كَلْبِ مُبَاحٍ نَفْعُهُ وَجْهَانٍ (م ٢، ٣)(٢).

(١) (مسألة - ١): قوله: (فإن أبي فقيل: ببيّنة المقرّ له، فإن صدّقه ثبت، والاّ جعل ناكلا، وحكم عليه، والأشهر: إن أبسى حبس حتى يقرّ). انتهى.

الأشهر هو الصّحيح من المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

وجزم به في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والحلاصة، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والمحرَّر، والوجيز ومنتخب الآدميّ ومنسوَّره وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وقدَّمه في المغنى، والكافي، والشَّرح، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، والنُّكت وغيرهم.

والوجه الثَّاني: يجعل ناكلا، اختاره القاضي فقال: يجعل ناكلا ويؤمر المقرُّ له بالبيان، وفي كلام المصنَّ ف إبحـاءً إلى أنَّ هـذه المسألة ليست من المسائل الَّتي فيها الخلاف المطلق، لقوله: والأشهر كذا، ولكن أتى بهذه العبارة لتدلُّ على قوَّة الخلاف من الجانبين وإن كسان الأشهر أحدهما، والله أعلم.

(٢) (مسالة - ٢ - ٣): قوله: (وفي حدّ قذف وما يجب ردّه نحو كلب مباح نفعه وجهان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ٢): قوله: (إذا فسَّره محدٌّ قذف فهل يقبل أم لا؟).

أطلق الخلاف.

وأطلقه في الهداية، والمذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمقنع، والحرُّر، والنُّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وتجريد العناية، وغيرهم.

أحدهما: يقبل وهو الصَّحيح، وبه قطع في الكافي، والمنوَّر وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم.

وجزم به في البلغة في الوارث، فغيره أولى، وصحَّحه في المغنى، والشُّرح وقدَّمه شارح الوجيز.

قال في النُّكت: قطع بعضهم بالقبول.

والوجه الثَّاني: لا يقبل تفسيره به صحَّحه في التَّصحيح.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الأدميُّ.

قال في النُّكت: وينبغي أن يكون الحلاف فيه مبنيًّا على الخلاف في كونه حقًا للَّه تعالى، فامًّا إن قلنا: هــو حـقًّ للآدمـيُّ قبــل، وإلاًّ

(المسألة الثَّانية - ٣): إذا فسَّره بكلب مباح نفعه فهل يقبل أم لا؟ أطلق الخلاف فيه، وأطلقه في الهدايــة، والمذهـب، والمســتوعب، والحلاصة، والمغني، والكافي، والمقنع، والهادي، والتَّلخيص، والحرُّر، والشَّرح، وشرح ابن منجًّا، والرَّعايتين، والحاوي الصُّغير، وتجريــد العناية، وشرح الوجيز وغيرهم.

أحدهما: لا يقبل صحَّحه في التَّصحيح، وبه قطع القاضي في الجرُّد، وصاحب الوجيز، والآدميُّ في منتخبه.

والوجه الثَّاني: يقبل تفسيره بذلك، جزم به في المنوَّر وتذكرة ابن عبدوس.

قلت: يحتمل أن يرجع في ذلك إلى القرائن، والعوائد، فإن دلَّت علَى شيءٍ مَّثل أن يكون عادةً بصيدٍ ونحوه قبل، وإلاَّ فلا، واللَّه أعلم.

(ر): روایتان

الفروع - كتاب الإقرار

وَهُمَا فِي جَلْدِ مَيْتَةِ (مَ ٤)^(١).

وَذَكَرَ الْأَرْجَيُّ: وَفِي مُيْتَةٍ، وَاطْلَقَ فِي التَّبْصِرَةِ الخِلافَ فِي كَلْبِ وَخِنْزيرٍ. وَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُفَسِّرْ فَوَارِثُهُ كَهُو وَإِنْ تَرَكَ تَرِكَةً وَلَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِحَدَّ قَذْف

وَعَنْهُ: إِنْ صَدَّقَ مَوْرُوثُهُ أَخَذَ بِهِ.

و المُحَدِّرِ: إِنْ حَلَفَ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ لَزِمِهُ، كَوَصِيَّةٍ بِشَيْءٍ، وَيُحْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي مَوْرُوثِسهِ، وَإِنْ قَـالَ غَصَبُنت مِنْـهُ أَوْ وَاخْتَارَ فِي الْمُحَرِّرِ: إِنْ حَلَفَ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ لَزِمِهُ، كَوَصِيَّةٍ بِشَيْءٍ، وَيُحْتَمَلُ مِثْلُهُ فِي مَوْرُوثِسهِ، وَإِنْ قَـالَ غَصَبُنت مِنْـهُ أَوْ

غَصَبْتُه شَيْئًا قَبْلُ بِخَمْرَ وَتَحْوِهِ لا بِنَفْسِهِ، وَفِيَ الْمُغْنِي: بِمَا يُبَاخُ نَفْمُهُ. وفِي الكَافِي كَالْتِي قَبْلَهَا، قَالَ الآرَجِيُّ: فَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ لَهُ مُسْلِمًا لَزِمَ إِرَاقَةُ الخَمْرِ وَقَتْلُ الخِنْزِيرِ، وَإِنْ قَـالَ خَصَبْتُـك قَبْـلَ يَنْ

تُفْسِيرو بحَبْسِهِ وَسَجْنِهِ.

وَوْلَي الكَافِي: لاَ يَلْزَمُهُ شَيْءً، لآنَهُ قَدْ يَغْصِبُهُ نَفْسَهُ، وَذَكَرَ الآرَجِيُّ: إِنْ قَالَ خَصَبَتُك، وَلَمْ يَقُلُ شَيْئًا يُقْبَلُ بِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ، عِنْدَ القَاضِيّ، قَالَ: وَعِنْدِي: لا، لآنَّ الغَصْبَ حُكُمٌ شَرْعِيَّ، فَلا يُقْبَلُ إِلاَّ بِمَا هُوَ مُلْتَزَمٌ شَرْعًا، وَذَكَرَهُ فِي مَكَـــان آخَـرَ عَـنِ الْدَحَةَ اللهِ اللهِ

بِ لَهُ عَلَيْ مَالَ قُبَلَ تَفْسِيرُهُ بِأَقَلُ مُتَمَوَّل، والآشبَهُ: وَيَأْمُّ وَلَذٍ، وَكَذَا: لَـهُ عَلَيْ مَالَ عَظِيمٌ أَوْ كَثِيرٌ أَوْ خَطِيرٌ أَوْ جَلِيلٌ وَنَحْوُهُ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَزِيدَ شَيْئًا أَوْ يُبَيِّنَ وَجْهُ الكَثْرَةِ، وَيُتَوَجَّهُ العُرْف، وَإِنْ لَمْ يَنْضَبِط، كَيْسِيرِ اللَّقَطَة، والدَّمِ الفَاحِشِ.

قَالَ شَيْخُنَا: عُرْفُ المُتَكَلِّمُ، فَيُحْمَلُ مُطْلَقُ كَلامِهِ عَلَى أَقَلَ مُخْتَمَلاتِهِ.

وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ: فِي مَالِ عَظِيم نِصَابَ السَّرقَةِ.

وَقَالَ فِي خَطِيرٍ وَنَفِيسٍ صِفَةً لا يُجُوزُ إِلْغَاؤُهَا، كَـ: سَلِيم، وَقَالَ فِي عَزِيزٍ: يُقْبَلُ بِالآثْمَـانِ النَّقَـالِ أَوْ الْمُتَعَـنُّرُ وُجُـودُهُ، لآنَّهُ العُرْفُ، وَلِهَذَا اعْتَبَرَ أَصْحَابُنَا المُقَاصِدَ، والعُرْفَ فِي الآيْمَانِ، وَلا فَرْقَ.

قَالَ: وَإِنْ قَالَ: عَظِيمٌ جِنْدَ اللَّهِ، قَبِلَ بِالقَلِيلِ، وَإِنْ قَالَ: عَظِيمٌ عِنْدِي، أَحْتُمِلَ كَذَلِكَ.

وَاخْتُمِلَ: يُغْتَبَرُ حَالُهُ(١).

وَإِنْ قَالَ: ۚ ذَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ، قُبِلَ بِفَلاثُةٍ، كَـ: دَرَاهِمَ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَيُتَوَجَّهُ: فَوْقَ عَشَرَةٍ، لآنُهُ اللُّغَةُ، وَقَــالَ الْبَـنُ عَقِيــلِ: لا بُــدُّ لِلْكُثْرُةِ مِنْ زِيَادَةٍ وَلَوْ دِرْهَمًا إِذْ لاَ حَدُّ لِلْوَضْعَ، كَذَا قَالَ.

وَفِي الْمُذَهِّبِ احْتِمَالٌ: تِسْعَةً، لآنَّهُ أَكْثَرُ الْقَلِيلِ.

وَيُتَوَجَّهُ فِي دَرَاهِمَ وَجُهُ: فَوْقَ عَشَرَةٍ، وَإِنْ فَسُّرَ ذَلِكَ بِمَا يُوزَنُ بِالدَّرَاهِمِ عَادَةً كَإِبْرَيْسَمْ وَزَعْفَزَانٍ فَفِي قَبُولِهِ احْتِمَــالانِ بين،

وَلَوْ أَقَرُّ بِجَوْزَةٍ أَنْ لَوْزَةٍ ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ بِقَدْرِهَا مِنَ الْخَمِيرَ لَمْ يُقْبَلْ.

وَلَوْ الْوَرِ بِبِ الْوِلَةِ وَ لَوَرَدُ مَا صَلَوْ لَعِلَمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ ك وَلَوْ أَقَرْ بِحَيْبِةِ انْصَرَفَ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِحَبَّةِ بُرُّ وَنَحْوِهَا لآنُهُ لا يُطَالَبُ بِهِ عَادَةً، وَيُسَـفَّهُ النَّـاسُ مَـنْ بَـناعَ صَبْرَةً فَتَخَلَّفَ مِنْهَا حَبَّةً فَرَدُّهَا إِلَى المُشْتَرِي، وَيَعَدُّونَهُ خَارِجًا عَنِ الطّبَاعِ السُلِيمَةِ، وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ لِمَنْ اسْتَأَذْنَهُ فِي الكِتْبَةِ

أحدهما: لا يقبل، اختاره القاضي، وهو الصُّواب.

الاحتمال الثَّاني: يقبل.

⁽١) (مسألة - ٤): قوله: (وهما في جلد ميتةٍ). انتهى.

وكذا قال غيره وقد علمت الصّحيح من ذلك فيما تقدُّم.

قال في الرِّعاية الكبرى: قبل دبغه وبعده، وقيل: وقلنا: لا يظهر.

وقال في الصُّغرى: قبل الدُّبغ وبعده، وقلنا لا يظهره من غير حكاية خلافٍ، واللَّه أعلم.

⁽٢) تنبيه: قوله: (وإن قال عظيم عندي، احتمل كذلك. واحتمل: يعتبر حاله). انتهى.

هذا من تتمَّة كلام ابن عقيلٍ، وقد قدَّم المصنَّف المذهب في هذه المسائل كلُّها فليعلم ذلك.

⁽٣) (مسألة – ٥): قوله: (وَإِن فَسَّر ذلك بما يوزن بالدَّراهم عادةً كإبريسم وزعفران ففي قبوله اجتمالان).

الفسروع - كتاب الإقرار

مِنْ دَوَاتِهِ: هَذَا مِنَ الوَرَعِ الْمُظْلِم، كَذَا ذَكَرَهُ الآرْجِيُّ، وَهُوَ يُنَاقِضُ كَلامَهُ السَّابِقَ، فَيُتَوَجَّهُ فِيهِمَا الخِلافُ.

وَلَوْ قَالَ: حَبَّةٌ بُرٌ ، لَزِمَهُ مَا أُقَرَّ بِهِ، وَحَمَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى قَلِيلٍ مِنَ الطَّعَامَ يُفَسِّرُهُ، قَالَ الْآرَجِسِيُّ: والآوَّلُ أَصَبَحُ، قَالَ: وَلَوْ فَسَّرَ قَلِيلَ الطُّعَامِ بِحَبَّةِ بُرُّ لَمْ يُقَبِّلْ، لآنَّهُ لا يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَادَةً.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌّ كَلَا وَكَذَا وَرَهَمًا أَوْ وِرْهُمَّ بِالرُّفْعِ لَزِمَهُ وِرْهُمَّ، كَخذُف الرَاوِ كَرَّرَ (كَذَا) أَوْ لِا.

وَقِيلَ: وَبَعْضُ آخَرُ.

وَقِيلُ: دِرهَمَان.

وَقِيلَ: مَعَ النَّصْبِ، وَمَعَ الرُّفْعِ دِرْهَمٌ، وَإِنْ قَالَ الكِلُّ بِالجَرُّ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِدُونِ دِرْهَمٍ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ.

وَقِيلَ: إِنْ كَرَّرَ الوَاوَ فَبَعْضٌ آخَرُ، وَإِنْ وَقَفَ فَكَالِجَرِّ.

وَاخْتَارَ فِي الْمُحَرِّرِ إِنْ جَهِلَ العَرَبِيَّةَ فَلِوْهُمْ فِي الكُلِّ، وَيُتَوَجَّهُ فِي عَرَبِيٍّ فِي كَذَا دِرْهَمَّا أَحَدَ عَشَرَ لآنَهُ أَقَلُّ عَدَدٍ يُمَيِّرُهُ، وَعَلَى هَذَا القِيَاسُ فِي جَاهِلِ العُرْفُو.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيُّ الْفُ، فَفَسَّرَهُ بِجِنْسِ أَوْ أَجْنَاسِ قُبِلَ، وَفِي نَحْو كِلابٍ وَجْهَانِ (م ٦)(١). وَإِنْ قَالَ: لَهُ الْفُ وَدِرْهُمٌ، أَوْ الْفَ وَدِينَارٌ، أَوْ الْفُ وَقُوْبٌ، أَوْ الْفَ وَمُدَبَّرٌ أَوْ آخِرُ الآلْفِ أَوْ الْفَ وَخَمْسُ مِثَةِ دِرْهَــم، أَوْ ٱلْفَ ۗ وَخَمْسُونَ دِينَارًا، فَالآلْفُ مِنْ جِنْسِ مَا ذُكِرَ مَعَهُ.

وَقِيلَ: يُفَسِّرُهُ، فَلا يَصِحُ البَّيْعُ بهِ.

فَسُّرَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلاَّ دِرْهَمٌ. وَالثَّانِي: يُطَالِبُ بِتَفْسِيرِ آخَرَ، بِحَيْثُ يَخْرُجُ قِيمَةُ الدَّرْهَمِ وَيَبْقَى مِنَ المُسْتَثَنَى أكثرُ مِنَ النَّصْف. قَالَ: وَكَذَا دِرْهَمُ إِلاَّ أَلْفَ، نَقُولُ فِسُرَ الآلْفَ بِحِيْثُ يُبْقَى مِنَ الدِّرْهَمِ أكثرُ مِنْ نِصْفِ..هِ، عَلَى مَا بَيْنًا، وَكَـذَا أَلْـفَ إِلاَّ خَمْسَ مِثَةٍ، يُفَسِّرُ الآلْفَ، والخَمْسَ مِثَةِ، عَلَى مَا مَوٍّ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ فِي هَذَا شِيرِكِ أَوْ هُوَ شَرِيكِي فِيهِ، أَوْ شَرِكَةٌ بَيْنَنَا، أَوْ لِي وَلَهُ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ سَهْمَ الشَّرِيكِ، وَكَذَا لَهُ فِيهِ سَهْمٌ وَجَعَلُهُ القَاضِي سُدُمنًا كُوَصِيَّةٍ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ فِيهِ، أَوْ مِنْهُ ٱلْفَ"، قِيلَ لَهُ فَسُرْ فَإِنْ فَسُرَ بِالنَّهُ رَهَنَهُ عِنْدَهُ بِهِ فَقِيلَ: يُقْبَلُ كَجِنَايَتِهِ، وَكَقَوْلِهِ نَقَدَهُ فِسِي ثَمَنِهِ، أَوْ اشْتُرَى رُبُعَهُ بِهِ، أَوْ لَهُ فِيهِ شِرْكُ.

وَقِيلَ: لا (م ٧)^(٢)؛ لآنَّ حَقَّهُ فِي الذَّمَّةِ.

⁽١) (مسألة – ٦): قوله: (وفي نحو كلاب وجهان). انتهى.

أحدهما: لا يقبل، صحَّحه ابن أبي الجد في مصنَّفه فقال: لا يقبل تفسيره بغير المال.

الوجه الثَّاني: يقبل، وهو ظاهر كلام الأصحاب.

⁽٢) (مسألة – ٧): قوله: (وإن قال: له فيه، أو منه ألف، قيل: فسَّره، فإن فسَّره بأنَّه رهنه عنده به، فقيل: يقبل، وقيل: لا). انتهى. قلت: الصُّوابِ القولِ النَّاني.

وَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ مَالَ فُلانِ، فَفَسَّرَهُ بِدُونِهِ لِكَثْرَةِ نَفْعِهِ لِحِلَّهِ وَنَحْوهِ قُبلُ.

وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ أَكُثُرُ مِنْهُ قَدْرًا وَلَوْ بِخَبَّةِ بُرٍّ.

وَقِيلَ: مَعَ عِلْمِهِ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: مِثْلُ مَا فِي يَدِوْيُهِ، لَزِمَهُ مِثْلُهُ، وَلَوْ قَالَ: لِي عَلَيْك الْفُ دِرْهُم، فَقَــالَ: اكْـفَرُ، لَـمْ يَلْزَمْـهُ عِنْدَ القَاضِي أَكْثَرُ، وَيُفَسَّرُهُ، وَخَالَفَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَظْهَرُ (م ٨)(١).

وَلُو ادُّعَى عَلَيْهِ مَبْلُغًا فَقَالَ: لِفُلان عَلَىُّ أَكُثُرُ مِمَّا لَكَ عَلَىٌّ.

وَقَالَ: أَرَدْتِ التَّهَزِّيِّ، لَزِمَهُ حَقٌّ لَهُمَا يُفَسِّرُهُ.

وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيٌّ مِنْ دِرْهَمْ إِلَى عَشَرَةٍ، لَوْمَهُ تِسْعَةً.

وَقِيلَ: ثَمَانِيَةً، جَزَمَ بِهِ ابْنُ شِهَابِ، قَالَ: لآنُ مُعْنَاهُ مَا بَعْدَ الْوَاحِدِ، قَالَ الآرْجِيُّ: كَالبَيْعِ، وَكَمَا بَيْنَ دِرْهُمْ وَعَشَرَةٍ. وَعَنْهُ: عَشَرَةٌ، وَكَذَا مَا بَيْنَ دِرْهُمْ إِلَى عَشَرَةٍ، وَيُتَوَجَّهُ هُنَا ثَمَانِيَةٌ وَإِنْ أَرَادَ مَجْمُوعَ الآعْنَادِ فَخَمْسُدَةً وَخَمْسُونَ، لِزِيـادَةٍ

أوَّل العَدَدِ وَهُوَ وَاحِدٌ عَلَى العَشَرَةِ، وَضَرَّبُهَا فِي نِصْف العَشَرَةِ وَقَالَ شَيْخُنَا: فِي الصُّورَةِ الأُولَى عَلَى القَوْل الشَّانِي: أَحَـدَ

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَم، أَنْ تَحْتُ دِرْهَم، أَنْ مَعَ دِرْهُم، أَنْ فَوْقَهُ أَنْ تَحْتُسه، أَنْ مَصَهُ دِرْهَم، أَنْ دِرْهُمْ أَنْ يَعْدُهُ وَرُهُمْ أَنْ يَعْدُهُ وَرُهُمُ أَنْ يَعْدُهُ وَرُهُمُ أَنْ يَعْدُهُ وَرُهُمْ أَنْ يَعْدُهُ وَرُهُمْ أَنْ يَالْمُ وَرُهُمْ أَنْ يَعْدُهُ وَلَهُمْ أَنْ يَعْدُونُ وَلَهُمْ أَنْ وَلَهُمُ أَنْ يَعْدُونُ وَلَا يَعْدُهُ وَاللَّهُ وَلَهُمُ أَنْ فِرُهُمْ أَنْ يُعْدُونُ وَلَعْلَاهُ وَلَهُمُ أَنْ وَلَوْ مُنْ أَنْ فَا لَهُ مُنْ إِنْ فَا لَا يَعْدُونُ وَلَوْ اللَّهُ وَلَهُ إِنْ فَا لَا يَعْلُقُونُ وَلَهُ إِلَا قُولُونُ وَلَهُ مِنْ إِنْ فَا لَا يَعْلُونُ وَلِمُ اللَّهُ وَلِهُ مِنْ أَنْ وَلِهُمْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ فِي اللَّهُ اللّ

وَلْقِيلَ: يَلْزُمُهُ وَرُهَمٌ، وَكَذَاَّ دِرْهَمٌ فَلِوزُهَمٌ، فَإِنْ نَوَى فَلِورْهَمٌ لازِمٌ لِي أو كَرُرٌ بِعَطْف ثَلاثًا وَلَمْ يُغَايِرُ، أو لَهُ ورْهَمٌ دِرْهَـــمٌ دِرْهَمٌ وَنَوَى بِالثَّالِثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي.

وَقِيلَ: أَوْ أَطْلَقَ بِلا عَطْفٍ.

وَفِي النَّرْغِيبِ وَجَّةَ: وَمَعَهُ لَآنُهُ اليَقِينُ، بِخِلافِ الطُّلاقِ لِغِظَمٍ خَطَرِو، وَذَكَرَ الآرّجِيُّ: وَلَيْبُو أَيْضُا، فَفِي قَبُولِـهُ فَيَلْزُمُهُ دِرْهَمَانَ أَوْ لا فَثَلاثَةٌ وَجْهَان (م ٩، ١١)^(٣).

(١) (مسألة – ٨): قوله: (ولو قال: لي عليك ألف، فقال: أكثر، لم يلزمه عند القاضي أكثر [ويفسّره] وخالفه الشّيخ، وهو أظهر). انتهى. الصُّواب: ما قاله الشَّيخ، تابعه جماعةٌ عليه.

(٢) (مسألة – ٩ – ١١): قوله: (وكذا درهم فلزهم، فإن نوى فدرهم لازم لي، أو كرَّر بعطف ثلاثًا ولم يغاير، أو له درهم درهم درهم ونوى بالنَّالث تأكيد النَّاني، وقيل: أو أطلق بلا عطف، وفي التَّرغيب وجه: ومعه، لأنَّه اليقـين، مخـلاف الطّـلاق لعظـم خطـره، وذكر الأزجيّ: وفيه أيضًا ففي قبوله فيلزمه درهمان أو لا فثلاثة وجهان). انتهى.

ذكر الصنف مسائل:

(المسألة الأولى – ٩): إذا قال له درهمٌ فدرهمٌ ونوى فدرهمٌ لازمٌ لي فهل يلزمه درهمٌ أو درهمان.

أطلق الخلاف: أحدهما: يلزمه درهمان، وهو الصّحيح.

وقدُّمه في المغني، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ ونصروه.

والوجه الثَّاني: يلزمه درهم، اختاره القاضي.

تنبيه: ظاهر كلام المصنّف في هذه المسألة اللَّ فيها الحلاف الَّذي ذكره، وهو هل يلزمه درهمان أو ثلاثةً، لأنّه عطف ما بعده عليه. وقال: ففي قبوله فيلزمه درهمان أو لا فثلاثةٌ، وهو سهوٌّ إذ لا قائل بلزوم الثَّلاثة فيها، وإنَّما الحَلاف في لزوّم درهمان أو درهـــمّ،

وإن قلنا: الحلاف عائدًا إلى غير هذه المسألة فالمصنّف قد عطف عليها وأجرى الحكم في الكلّ، وهــو لــزوم الدّرهمــين أو النّلائــة، والعطف يقتضي المساواة في الحكم، أو يقال: دلائل الحال تدلُّ على أنَّه لم يرد الأول بالخلاف المطلق، فيقال: تبقى بلا ذكر حكسمٍ لهـا، وهو بعيدً، والله أعلم.

(المسألة الثَّانية - ١٠): إذا قال: له عليَّ درهمٌ ودرهمٌ ودرهمٌ، أو درهمٌ فدرهمٌ قدرهمٌ، أو درهمٌ ثــمٌ درهـمٌ درهـمٌ، ونـوى بالنَّالث تأكيد النَّاني، فهل يلزمه ثلاثةٌ أو درهمان؟ وَإِنْ غَايَرَ أَوْ أَكُدَ الآوَّلَ بِالثَّالِثِ لَمْ يُقْبُلْ لِلْمُغَايَرَةِ، وَلِلْفَاصِل، وَأَطْلَقَ الآزَجيُّ احْتِمَالَيْن.

قَالَ: وَيَخْتَمِلُ الفَرْقَ بَيْنَ الطُّلاق، والإِفْرَارِ، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ، والطَّلاقُ إِنْشَامٌ، قَالَ: والمَلْهَبَ أَنْهُمَا سَــوَامٌ، وَإِنْ صَـّحٌ صَـحٌ فِي الكِلِّ، وإلاَّ فلا، وَذَكَرَ قُولاً فِي دِرْهَم فَقَفِيزٍ بُرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّرْهَمُ، لآنُهُ يَختَمِلُ، فَقَفِيزٌ خَيْرٌ مِنْهُ، كَذَا قَــالَ، فَيَتَوَجَّـهُ مِثْلُـهُ فِي الوَاو وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ فِي: لَهُ دِرْهَمٌ قُبْلَ دِرْهَمَ أَوْ بَعْدَ دِرْهَم احْتِمَالان.

وَفِي النَّرْغِيبِ فِي: دِرْهَمٌ لا بَلْ دِرْهَمٌ روَايَتَان.

وَيَلْزَمُهُ دِرْهَمَان فِي: دِرْهَمْ بَلْ اثْنَان، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الطَّلاق.

وَقِيلَ: ثَلاثُةً، جَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ، وَإِنْ قَالَ هَذَا الشُّرْهُمُ بَلْ هَذَا، أَوْ بَلْ هَذَان، لَزمَهُ الكُلُّ، لِلتَّعْيِين، وَقَدْ قَالَ أَحْمَــدُ فِي أنْتِ طَالِقٌ لا بَلْ أَنْتِ طَالِقٌ: يَقَعُ بِوَاحِدَةٍ وَاحْتَجْ بِهِ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ فِي دِرْهَم بَلْ دِرْهَم.

وَإِنْ قَالَ: قَفِيزُ بُرُّ بَلْ شَعِيرٍ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ دِينَارٌ، لَزْمَاهُ.

وَقِيلَ: الشَّعِيرُ، والدِّينَارُ

وَإِنْ قَالَ: دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ، فَإِنْ فَسُرَهُ بِالسَّلَمِ فَصَدَّقَهُ بَطْلَ إِنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ. وَإِنْ قَالَ: دِرْهَمٌ رَهَنْت بِهِ الدَّينَارَ عِنْدَهُ فَالْحِلافُ السَّابِقُ، وَإِنْ قَالَ ثَوْبٌ قَبَضْته فِي دِرْهَم إِلَى شَهْرٍ، فَالنَّوْبُ مَالُ السَّلَمِ أُقَرَّ بِقَبْضِهِ، فَيَلْزَمُهُ الدَّرْهَمُ، وَكَذَا دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ، فَإِنْ خَالْفَهُ غُرْفٌ فَفِي لُؤوسِهِ مُقْتَضَاهُ وَجْهَانٍ، وَيُغْمَلُ بِنِيَّةٍ حِسَابٍ، وَيُتَوَجَّهُ فِي جَاهِلِ الوَجْهَانِ، وَبِنِيَّةٍ جَمْعٍ وَمِنْ خَاسِبٍ، وَفِيهِ احْتِمَالانِ (م ١٢، ١٣)(١٠).

= أطلق الخلاف.

وأطلقه في القواعد الأصوليَّة.

أحدهما: يلزمه ثلاثةً، وهو الصَّحيح، قدَّمه في المغني، والكافي، والشُّرح، وشرح ابن رزينٍ وغيرهم.

واختاره القاضى في الجامع الكبير.

والوجه الثَّاني: يلزمه درهمان.

قال في المغني ومن تابعه: وحكى ابن أبي موسى عن بعض أصحابنا أنَّه إذا قال: أردت بالثَّالث تأكيد الثَّاني وبيانه أنَّه يقبــل، وبــه قطع في التّلخيص، والبلغة.

وقدُّمه في الرُّعاية الكبرى.

(المسألة الثَّالثة – ١١): إذا قال: له عليَّ درهمٌ درهمٌ درهمٌ، ونوى بالنَّالث تأكيد النَّاني، فهل يلزمه درهمان أو ثلاثةً؟

أطلق الخلاف:

أحدهما: يقبل قوله، فيلزمه درهمان، قدَّمه في الرَّعاية الكبرى، وهو الصُّواب؛ لأنَّه لم يعطف، والإتيان بهذه الصَّيعة قابلٌ للتُّــأكيد أكثر من غيرها.

والوجه الثَّاني: لا يقبل، فيلزمه ثلاثةً.

تنبيه: الّذي يظهر: أنَّ في إطلاقه في هذه المسألة نظرًا، بل الّذي كان ينبغي أن يقدَّم صحَّة التّأكيد فلا يلزمه إلا درهمان، كما قدَّمه في الطُّلاق في قوله: أنت طالقٌ، أنت طالقٌ، أنت طالقٌ، أو يقال: التَّاكيد في الطُّلاق أقوى، وليس بواضح.

(١) (مسألة – ١٢ – ١٣): قوله: (وكذا درهم في عشرة، فإن خالفه العرف ففي لزومه مقتضــاه وجهــان، ويعمــل بنيّـة حســاب، ويتوجَّه في جاهل الوجهان، وبنيَّة جمع ومن حاسب وفيه احتمالان). انتهى.

ذكر مسألتين:

(المسألة الأولى - ١٢): إذا قال: له درهم في عشرةٍ، وأطلق، لزمه درهمٌ إذا لم يخالفه عرفٌ، فإن خالفه عسرفٌ فـأطلق المصنّـف في لزوم مقتضاه الخلاف.

(ق): قولي الشافعي

أحدهما: يلزمه مقتضى العرف.

وهو الصُّواب وصحَّحه ابن أبي المجد في مصنَّفه.

والوجه الثَّاني: لا يلزمه مقتضاه في العرف، وفيه ضعفٌ.

الفروع - كتاب الإقرار

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي تَمْرٌ فِي جِرَابِ، أَوْ سَيُفٌ فِي قِرَابِ، أَوْ ثَوْبٌ فِي مِنْدِيلِ، أَوْ جَرَابٌ فِيهِ تَمْرٌ، أَوْ قِرَابٌ فِيسهِ سَـيْفٌ، أَوْ مِنْدِيلٌ فِيهِ ثَوْبٌ، أَوْ فَصَّ فِي خَاتَم، أَوْ دَائِةٌ مُسَرَّجَةً، أَوْ عَلَيْهَا سِرْجٌ، أَوْ عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةً، أَوْ بِالعَكْسِ^(١).

فَقِيلُ: مُقِرٌّ بِالنَّانِي كَالأَوُّل، وَكَــ: مَسَيْفٍ بِقِرَابٍ وَتَوْبٍ مُطَرَّزٍ وَنَحْوِهِ.

وَقِيلَ: لا (مُ ١٤، ٢٤)(٢١، كَ.: جَنِينِ فِي جَارِيَةِ أَوْ فِي دَائِةٍ أَوْ دَائِةً فِي بَيْتٍ.

(المسألة الثّانية - ١٣): يعمل بنيّة الحساب وبنيّة الجمع، ففي الأولى يلزمه عشرة، وفي الثّانية أحد عشر، وهل يعمل بنيّة الجمع من حاسب؟

قال المصنّف: (فيه احتمالان).

أحدهما: يعمل بنيَّة الجمع من الحاسب.

قلت: وهو الصُّواب، وهو ممَّا لا شكَّ فيه.

والاحتمال الثَّاني: لا يعمل بنيَّة الجمع من الحاسب، وهو ضعيفٌ جدًّا أو خطأٌ، وكيف يصحُ أن يقول الحاسب: أنا أردت الجمسع بقولي ذلك ولا نقبله ونقول لا يلزمك إلاّ مقتضى اللَّفظ عند أرباب الحساب وهو عشرةٌ، هذا خلفٌ.

وفي كلام المصنّف إيماءً إلى تقديم القول الأوّل من قوله: وبنيّة جمع ومن حاسب، ثمَّ قال: وفيه احتمالان، أو يكــون المصنّـف أراد بما قال غير هذه المسألة، والله أعلم.

(١) تنبيه: قوله: (أو بالعكس) لم يظهر العكس سوى في مسألتين وهما دابَّةً عليها سرجٌ وعبدٌ عليه عمامـةٌ، فـإن عكسـهما سـرجٌ على دابّةٍ أو عمامةً على عبدٍ، وما عداهما ذكر الثّلاثة الأولى في عبارته ومسألة الحاتم تأتي ومسألة الدّابّة المسرَّجة ليس لها عكسٌ فيمــا يظهر.

ولم أر مسالتي سرج على دابَّةٍ وعمامةٍ على عبدٍ مسطورةً إلاَّ هنا، والقياس يقتضيه، واللَّه أعلم.

(٢) (مسألة - ١٤ - ٢٤): قوله: (وإن قال له عندي تمر في جراب أو سيف في قراب أو شوب في منديل أو جراب فيه تمر أو قراب فيه عمر أو قراب فيه سرّجة، أو عليها سرج، أو عبد عليه عمامة، أو بالعكس، فقيل: مقرّ بالنّاني كالأوّل، وقيل: لا). انتهى.

ذكر اثنتي عشرة مسألةً أطلق فيها الخلاف، وأطلقه في الحرَّر، والشَّرح، والنَّظم، والرَّعايتين، والحاوي الصَّغير وغيرهم، وبعضهم لم يستوعب جميع المسائل.

وقال في الرَّعايتين، والحاوي الصَّغير: وإن قال عندي تمرَّ في جراب، أو سيفٌ في قراب، أو ثوبٌ في منديل، أو زيـتُ في جـرَّة، أو جرابٌ فيه تمرَّ، أو قرابٌ فيه سيفٌ، أو منديلٌ فيه ثوبٌ، أو كيسٌ فيه دراهم، أو جرُّة فيها زيتٌ، أو عبــدٌ عليه عمامـةٌ، أو دابَّةٌ عليهــا سرجٌ، أو مسرَّجةٌ، أو فصُّ في خاتم، فهو مقرَّ بالأوَّل، وفي الثَّاني وجهان.

وقيل: إن قدَّم المظروف فهو مقرٌّ به، وإن أخَّره فهو مقرٌّ بالظُّرف وحده.

قال في الكبرى: وقيل في الكلُّ خلافٌ. انتهى.

إذا علمت ذلك، فالصَّحيح من الوجهين أنَّه لا يكون مقرًّا بالنَّاني.

قال في القاعدة الخامسة والعشرين: أشهرهما أنَّه يكون مقرًّا بالمظروف دون ظرفه، وهو قـــول ابــن حــامدٍ، والقــاضي وأصحابــه.

رقاله أيضًا في النُّكت، وصحَّحه في التَّصحيح وغيره.

وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدميُّ ومنوِّره.

والوجه الثَّاني: يكون مقرًّا بالثَّاني أيضًا، قال ابن عبدوس في تذكرته: فهو مقرًّ بالأوُّل، والثَّاني، إلاّ إن حلف ما قصدته. انتهى.

وقال في الخلاصة: لو قال له عندي سيفٌ في قرابٍ لم يكنّ مقرًا بالقراب، وفيه احتمالٌ، وإن قال: سيفٌ بقرابٍ كـان مقـرًا بهمـا، ومثله دائةٌ عليها سرجٌ.

وقال في الهداية، والمذهب: وإن قال له: عندي تمرّ في جراب، أو سيفٌ في قرابه، أو ثوبٌ في منديل، فهو إقرارٌ بالمظروف دون الظّرف.

وذكره ابن حامدٍ، ويحتمل أن يكون إقرارًا بهما، فإن قال: له عبدٌ عليه عمامةٌ، أو دابَّةٌ عليها سُرِّجٌ احتمــل أن لا تلزمـه العمامـة، والسُّرج، واحتمل أن يلزمه ذلك. انتهى.

(ع): ما أجمع عليه (و): موافقة الأثمة الثلاثة

وَكَالِمُتَةِ الدِّرْهَمِ الَّتِي فِي هَذَا الكِيسِ، وَيَلْزَمَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ.

وَقِيلَ: لا، وَكَذَا تَتِمُّتُهَا، أَصْلُهُمَا هَلَ يَخْنَثُ مَنْ حَلَفَ لَيَشْرَبُنُ المَاءَ الَّذِي فِي هَذَا الكُوزِ وَلا مَاءَ فِيهِ، وَلَـوْ لَـمْ يَعْرِفْ المِئَةَ لَزَمَتُهُ، وَفِي تَتِمُتِهَا اخْتِمَالان (م ٢٥)^١٠.

وَفِي دَارِ مَفْرُوشَةٍ الوَجْهَانَ (م ٢٦)(٢).

وَفِي النُّرْغِيبِ، والرُّعَايَةِ: لَا يَلْزَمُهُ فَوْشٌ.

وَإِنْ قَالَ: حَاتَمٌ فِيهِ فَصْ، فَقِيلَ: الوَجْهَانِ، والآشَهَرُ لُزُومُهُمَّا، لآنَهُ جُزْوُهُ (م ٢٧)(٢٣، فَلَوْ أَطْلَقَ لَرْمَاهُ.

وَفَي غَصَبْت مِنْهُ ثَوْبًا فِي مِنْدِيلٍ وَزَيْتًا فِيَ زِقٌ وَنَحْوِهِ الوَجْهَان (م ٢٨)(١).

والاحتمال في المسالة الأولى لأبي الخطّاب.

واختار الشَّيخ الموفَّق أنَّه يكون مقرًّا بالعمامة، والسَّرج، قاله في النُّكت ورأيت مسألة العمامة في المغنى.

وقال في المستوعب كما قال في الهداية، والمذهب، وحكى في المسألة وجهين، وأطلقهما.

وقال في القواعد الفقهيَّة: وفرَّق بعض المتاخَّرين بين ما يتَّصل بظرفه عادةً او خِلْقَةً، فيكون إقسراره بــه دون مــا هــو منفصـلٌ عنــه عادةً، قال: ويحتمل التَّفريق بين أن يكون الثَّاني تابعًا للأوَّل فيكون إقرارًا به؟ كــ: تمرٍ في جراب، أو ســيفــ في قــرابــ، وبــين أن يكــون متبوعًا فلا يكون إقرارًا به، كــ: نوَّى في تمرِ ورأس في شاةٍ. انتهى.

(١) (مسألة – ٢٥): قوله: (ولو لم يعرف المئة لزمته، وفي تتمَّتها احتمالان). انتهى.

قال في الرَّعاية الكبرى، وإن قال له عليَّ الألف درهمِ الَّذي في هذا الكيس فهو مقرَّ به دون الكيس، فإن لم يكن فيه لزمه النف درهم، في الأقيس، فإن كان فيه بعضه لزمه تمامه.

وقيل: لا. انتهي.

قلت: ما صحُّحه في الرَّعاية وهو لزوم التُّتمُّة هو الصُّواب.

والاحتمال الثَّاني: لا تلزمه التُّتمَّة.

(٢) (مسألة – ٢٦): قوله: (وفي دار مفروشة الوجهان). انتهى.

وأطلقهما في المغني، والشُّرح.

أحدهما: لا يكون مقرًا بالفرش، وهو الصّحيح، قطع به في المستوعب، والرّعاية، والوجيز وشرحه، وهو الصُّواب. والوجه الثّاني: يكون مقرًا به أيضًا.

(٣) (مسألة – ٢٧): قوله: (وإن قال: خاتم فيه فصّ، فقيل: الوجهان، والأشهر لزومهما، لأنّه جزؤه). انتهى.

الأشهر هو الصَّحيح من المذهب، وقطع به الأكثر.

وقيل: فيه الوجهان.

قال الشَّيخ الموفَّق، والشَّارح: يحتمل أن يخرُّج على الوجهين، وحكم في الكافي، والرَّعاية في المسألة وجهين.

وأطلق الطُّريقتين في القواعد الفقهيَّة، وقال: ومسألة جراب ٍ فيه تمرُّ وقراب ٍ فيه سيفٌ.

(٤) (مسألة – ٢٨): قوله: (وفي غصبت منه ثوبًا في منديل وزيتًا في زقّ ونحوه الوجهان). انتهى.

وأطلقهما في الرَّعايتين، والحاوي، كما تقدُّم.

وقد علمت الصُّحيح من الوجهين فيما مضي.

قال في النُّكت: ومن العجب حكاية بعض المتأخِّرين أنَّهما يلزمانه، وأنَّه محلُّ وفاق.

واختار الشّيخ تقيُّ الدِّين التَّفرقة بين المسألتين، فإنَّه قال: فرَّق بين أن يقول غصبته أو اخذت منه ثويًا في منديسل، وبـين أن يقــول عندي ثوبٌ في منديل، فإنَّ الأوَّل يقتضي أن يكون مغصوبًا بكونه في المنديل وقــت الأخــذ، وهــذا لا يكــون إلاَّ وكلَّاهمــا مغصــوبٌ، بخلاف قوله عندي، فإنَّه يقتضي أن يكون فيه وقت الإقرار، وهذا لا يوجب كونه له. انتهى.

فهذه ثمانية وعِشرون مسألةً في هذا الباب.

ومن كتاب الطُّلاق إلى هنا مسائله ستُّ مئة وعشرون مسألةً.

ومن أوَّل الكتاب إلى هنا ألفا مسألةٍ ومثتان وعشرون تقريبًا.

وَمَنْ أَقَرَّ بِنَخْلَةٍ لَمْ يُقِرَّ بِأَرْضِهَا، وَلَيْسَ لِرَبِّ الآرْضِ قَلْعُهَا، وَتَمَرَثُهَا لِلْمُقَرِّ لَهُ.

وَفِي الانْتِصَارِ اخْتِمَالَ": كَالبَيْع، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ أَقَرَّ بِهَا: هِيَ لَهُ بِأَصْلِهَا، فَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَرْضَهَا، وَيَخْتَمِلُ: لا، وَعَلَى الوَجْهَيْن يُخَرَّجُ هَلْ لَهُ إِعَادَةُ غَيْرِهَا؟

وَالنَّانِي: آخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ، قَالَ أَبُو الوَفَاء: والبَّيْعُ مِثْلُهُ، كَذَا قَالَ.

وَرِوَايَةً مُهَنَّا: هِيَ لَهُ بِأَصْلِهَا، فَإِنْ مَاتَتْ أَنَّ سَقَطَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْضِعُهَا.

وَسَبَقَ: مَنْ أَقَرُّ بِبُسْنَانِ فِي عِنْقِ حَامِلٍ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

وبتعداد الصُّور تزيد على ذلك بكثيرٍ، وقد علَّمت على كلِّ مسألةٍ من مسائل الباب بالقلم الهنديِّ الأولى، والثَّانية إلى آخره.

وذكرت العدَّة في آخر كلِّ باب إن كَان فيه شيءٌ من ذلك، وربَّما حصل منّي ذهولٌ عن بعض المسائل الَّــتي أطلـق المصنّف فيهــا الخلاف لم أذكرها، فمن رأى شيئًا من ذلك فليلحقه في موضعه وليصحّحه إن وجد نقلا في ذلك، وليستعن عليه بكتابنــا الإنصــاف إن كان فيه، وكذلك إن وجد نقلا زائدًا على ما ذكرته فليلحقه في محلّه، فإنّ هذا من باب الإعانة على الخير، والإحسان.

قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرُّ وَالتُّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وقال النَّبيُّ ﷺ: ﴿ وَٱللَّهُ فِي عَوْنِ العَّبْدِ مَا كَانَ العَّبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ ۗ.

وقد ذكرت في هذا التَّصنيف من التَّنابيه ما يزيد على ستٌّ مَثةٍ وثلاثين تنبيهًا ما فيها تنبية إلاَّ وفيه فائدةً.

إمًّا من جهة اللَّفظ أو الحكم أو التَّقديم أو الإطلاق أو غيره وغالبها فتح اللَّه علينا بها من فضله وإحسانه، فله الحمـــد ولــه المُنَّــة، وبعضها تبعت فيها من ذكرها، وقد أحرَّر بعضها وأبيّن الصُّواب فيه.

وأنا أسال اللَّه تعالى أن ينفعنا به في الدُّنيا، والآخرة.

كما نفع بأصله، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنَّه أرحم الرَّاحين، وربُّ العالمين، والمسئول مُن طالعه أو كشف منه مسالةً أن يدعو لجامعه بالعفو، والغفران، والمسامحة عن الذُّنوب العظام، فإنَّه قد كفاه المؤنة، والتَّعب في النُّقل، والتَّصحيح، والتَّحرير.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلَّى اللَّه على سيِّدنا محمَّد خاتم النّبيّين وسيَّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضـي اللَّـه عـن أصحاب رسول الله أجمعين.

وكان الفراغ منه نهار الخميس مستهلّ شهر الله رجب الأصم، سنة إحدى وتسعين وثمان مئة، أحسن الله تقضّبها في خير وعافية، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين.

طالعه كاتبًا فيه أفقر الخلق إلى الله تعالى، يرجو رحمة ربه، داعيًا لمصنفه بالعفو والغفـران والمسـامحة عـن الذنــوب العظـام، ولمالكــه عامله الله بلطفه الخفي، ولجميع المسلمين. آمين.

وكتب بتاريخ خامس عشر من شهر شعبان المبارك من شهور ثلاث عشرة ومنتين وألف من هجرتــه صلــى الله عليــه وعلــى آلــه وصحبه وسلـم تسليمًا كثيرًا.

(ع): ما أجمع عليه

الفهارس العامــــة

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس الموضوعات

الفسروع - فهرس الآيات

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلُةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ ٦٦٩	﴿ آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قُبْلُ وَكُنْتَ مِنْ الْمُصْدِينَ ﴾ ٤٤٢
﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَنِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾	﴿ آيَتُكَ أَلاَ تُكَلِّمُ النَّاسَ ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾ ١٨١
﴿إِنَّمَا اسْتَزَلُّهُمْ النَّيْطَانُ﴾	﴿ أُحِلُ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ ﴾أسسسسسسبب
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء﴾	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾
﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾	﴿ أَلْهَاكُمْ النَّكَاثُرُ ﴾
﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مُسَاجِدَ اللَّهِ﴾	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾
﴿إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُعْتَدِينَ﴾	﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المُوْتَى ﴾ ٢١٤، ٢٢٤
﴿إِنِّي نَذَرْت لِلرَّحْمَن صَوْمًا﴾	﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	﴿أَنْعَنْتُ﴾
﴿ اَتَّقُوا اللَّهَ وَالْبَتَّغُوا إِلَيْهِ الوَسِيلَةَ ﴾	﴿أَنِّي مَسِّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾
﴿ أَذْخُلُوهَا بِسَلام آمِنِينَ ﴾	﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾
﴿ أَدْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالإِجَابَةِ ﴾	﴿أَوْفُوا بِالعُقُودِ﴾
﴿ أَدْعُوا رَبُّكُمْ نَضَرُّعًا وَخُفَيَّةً ﴾٢٢٩	﴿أُولَئِكَ ۚ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدَوِ﴾
﴿ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾	﴿ أَيْحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكُّ سُدَى ﴾
﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾	﴿إِلاَّ أَنْ يُخَافًّا﴾
﴿اتَّرَبَتْ﴾	﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا ﴾
﴿امْدِنَا﴾	﴿ إِلاَّ مَا ذَكَيْتُمْ ﴾
﴿بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَّةِ﴾	﴿ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾
﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾	﴿ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِنْقِ ﴾
﴿ بِلْكَ عَشَرَةً ﴾	﴿ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَك مِنَّ الغَاوِينَ ﴾
﴿ نَلاثَةَ آيًام ﴾	﴿إِلاَّ مَنْ تَابَ﴾
﴿ثُمَّ أَنْشَأَنَّاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾	﴿ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقُّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾
﴿ ثُمُّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾١٨٢	﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسْعَةٌ ﴾
﴿ فُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَنِذِ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴾	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا﴾ ٣٩ ه. [
﴿ فُمُّ مَحِلُهَا إِلَى البَّيْتِ العَتِيقِ ﴾	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَٱلْيَمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ ١٦٥٢
﴿ فُتُمْ نَظَرُ ﴾	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾
﴿جِئْت عَلَى قَدَرِ يَا مُوسَى﴾	﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ، والمُنكَرِ﴾
﴿جَاهِدُ الكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾	﴿إِنَّ الْمُذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾
﴿ حَتَّى يَتَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾	﴿إِنْ تُبَدُوا الصَّلَقَاتِ﴾
﴿ الْحَجُ أَشَهُرٌ ﴾	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
﴿الْحَمْدُ ﴾	
﴿خُلُهِ الْعَفْرَ ﴾	
﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلِ ﴾	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾
﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَعِيعًا ﴾	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكِ الكِتَابَ بِالحَقِّ ﴾
﴿خَيْرٌ مِنْ ٱلْفُو شَهْرِ﴾	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ﴾

الفروع - فهرس الأيات

﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ١٥٥٨	﴿ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾
﴿فَقَدُ صَغَتْ قُلُوبُكُمًا ﴾	﴿ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تُحِيدُ ﴾
﴿فَلا تَطْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾	﴿ ذَلِكَ يَوْمُ الوَعِيدِ ﴾
﴿ فَلَا رَفَتَ وَلا فَسُونَ وَلا حِدَالَ فِي الْحَجُّ ﴾	﴿رَبُّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾
﴿ فَلا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ ﴾	﴿رَبُّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلاَّهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً﴾١٥٤١
﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونَ ﴾	﴿سَالَتْ بِأِيَّ ذَنْبٍ قُتِلْتُ ﴾
﴿ فَلُولًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَّجِينَ ﴾	﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّك الْأَعْلَى ﴾
﴿ فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَّبِّحِينَ ﴾ ٢٤٢ ﴿ فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَّبِّحِينَ ﴾ ١٦٩٣ ﴿ فَلَيْحَدُرْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِئْنَةٌ ﴾ ١٦٩٣	﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾
﴿فَلْيُصَلُّوا﴾	﴿سَنَسْتُنْورِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُونَ﴾
﴿ فَلْيُصَلُوا ﴾	﴿ ثَنَهُرُ رَمَضَانَ ﴾
﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْحَذِّي ﴾	(ص) المال
﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَتِتَيْنِ ﴾	﴿الصَّالِّينِ﴾
﴿فَوِثْلُ﴾	﴿ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ ﴾
﴿ فَمَنْ تَمَتُّمُ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ٧٤٤	(َعَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوْءِ﴾
﴿ فَمَنْ ثَقَلَتْ مُوَانِينُهُ ﴾	الغَاشِيَةِ﴾
﴿ فَمَنْ فَرَصَ فِيهِنَّ الْحَجُ ﴾	(ْغَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾	(ْفَاتُواْ الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا﴾
﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي النُّلُسُولِ	(فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ ﴾
﴿ فِي أَلْحَجُ ﴾	إِفَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾
﴿ قَالُوا أَقْرَرُنَا ﴾ ١٧٨١	وْفَإِذَا أَنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا القِتَالُ﴾ ٩٠
﴿ فَلَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَنُكُمَّا ﴾	إُفَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ ١٥١٥
﴿ فَلَدُ ٱلْفَلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ ٤٥٣	إفَإِنْ أَخْصِرْتُمْ ﴾
﴿قُلْ آعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾	فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾١٠٥١،٩٦٥
﴿ قُلُ فَأَنُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتِ ﴾	فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾
﴿ قُلُ لا أَجِدُ فِيمًا أُوحِي إِلَيُّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ ﴾ 1781	فَإِنْ طِيْنَ لَكُمْ﴾
﴿ قُلُ مُو اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٢٨ ، ٥٤ ، ١٥٥	فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾
﴿كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَمُونَ﴾	فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
﴿ كُبُرَ مَقَتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ أ	فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ﴾
﴿ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَصْلِهِ ﴾	فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾٥١٥ -
﴿لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ المَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾	فَجَزَاءً مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّمَمِ يَحْكُمُ بِهِ﴾
﴿لا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾	فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾٥٠٥
﴿لا تَجَدُ قَوْمًا﴾	فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾
﴿لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾٧٩٦ .٧٨٢	فَصِيَامُ ثَلاَتَةِ أَيَّامٍ ﴾ أ
﴿لا يَحِلُ لَك النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾	فَعِدَّةً مِنْ آيَامٍ أُخَرَ﴾نام أُخَرَ ﴾
﴿ لا يَعِلُ لَكُمْ أَنْ تَرِنُوا النَّسَاءَ كَرْهَا ﴾	فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِي﴾٨٥٧

فهرس الآيات	الفـروع -
﴿وَآتُوا حَقُّهُ ﴾	﴿لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ﴾
﴿ وَأَيْمُوا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ . و ٦٩، ١٧١، ٩٧٩، ٩٤٩، ٢٧٦، ١٧٠٠	﴿لاَ يَسْخُرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾
﴿ وَأَجْدَرُ أَلا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ ٢٨٤	﴿لا يُكَلُّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا﴾
﴿وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾	﴿لَتَأْتُنِّي بِهِ﴾
﴿وَأَنْبَارَ السُّجُودِ﴾ ٢٢٧ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ٱلسَّتُ بِرَبُكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ ١٥٧٣	﴿لِتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزُّلَ إِلَيْهِمْ ﴾
﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْل مِنْكُمْ ﴾ ١٧٧١	﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾٣٩٢
﴿وَٱلْفَيْهَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾	﴿لَمْ يَطِمِنْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانَّهُ ٩٣٠٠ ، ٣١٠
﴿ وَأَنَّ الْسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾نالله الله الله الله الله الله الله الله	﴿لَنْ تَنَالُوا البِرْ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾
﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ييد ٢٨٤	﴿ لَهُ اللَّكَ ﴾ ﴿ لَهُ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ ﴿ ﴿ لَهُ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾
﴿وَٱنْكِحُوا الآيَامَى مِنْكُمْ ﴾	﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُنَّا﴾
﴿ وَأَوْفُوا بِالعَهْدِ ﴾ ١٦٨٩ .	﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ ﴾ ١٧٢، ١٦٢٧
﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ ١٦٥٥	﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبُّكُمْ﴾ ٨٠٠
﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ ١٢٠٥	﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾
﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنَّ ﴾	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ﴾
﴿ وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبِ قُتِلَتْ ﴾ ١٣٥٠	﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاًّ﴾
﴿وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُولُوا القُرْبَى﴾	﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمْ بِهَلَا﴾
﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ٨١٨	﴿مَا يَهْجَنُونَ﴾٢٨٦
﴿ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى آمْرِ جَامِعِ لَمْ يَذْهَبُوا ﴾ ١٥٧٦ -	﴿مُدْهَامَّتَان﴾
﴿ وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٧٩٩	﴿مَسَّيْنِيَ الضَّوُّ ﴾
﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ ١٥١٣	﴿المغضوب﴾
﴿ وَإِنْ عَلَيْكَ لَغَنِّتِي ﴾	﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتْلُوا تَقْتِيلاً﴾ ١٢٠٦
﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ٩٨٨ .	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾
﴿ وَإِنَّا الَّذِهِ رَاجِعُونَ ﴾	﴿ مِنَ النَّعَمِ ﴾
﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾
﴿ وَأَذْكُرُ رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ بي ٢٢٩	﴿مَنْ يَتُولُهُمْ ﴾
﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ ﴾	﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾
﴿ وَالنِّينِ وَالزُّيْتُونِ ﴾	﴿ مَنْ يَنَوَلُهُمْ ﴾
ووالجروح قصاص في سيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسي	والمهاجِرون والأنصار بعضهم أولياء بعض بمستسبب ١١٨٧ س
﴿ وَٱلَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِايْتِهِمْ ﴾ ١٢٠٥	﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ البّغيمُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ٥٥٥ ١	﴿مُلِينَى اللَّهِ﴾
	﴿ هَذَيًا بَالِغَ الكَمْبَةِ ﴾
﴿وَٱلَّذِينَ لا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾	﴿مَلْ أَتِي﴾
﴿وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ﴾ ٧٤	
﴿وَالغَارِمِينَ﴾	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السُّكِينَةَ﴾
Survey Secretary to the little &	﴿وَآتِ ذَا القُرْبَى حَقَّهُ﴾

الفسروع - فهرس الأيات

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النَّسَاء﴾
﴿وَالْسَتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾
﴿ وَبَّدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَخْتَسِبُونَ ﴾١٣١٩
﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِّرِّ والتَّقْوَى﴾
﴿ وَيَلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾
﴿وَيُثِيَانِكَ فَطَهُرُ ﴾ أَسساً ١٨٢، ٣٩٧
﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾
﴿وَجَادِلْهُمْ بِٱلَّتِي هِيِّي ٓ أَحْسَنُ﴾
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلُهَا﴾
﴿وَجَعَلَ القَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾٧٣١
﴿وَحُرَّمَ عَلَيْكُمْ صَنْيَادُ البَّرُّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾٧٨٢
﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾
﴿وَرَهْبَانِيَّةُ الْبَلَدَعُوهَا﴾
﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالعَشِيُّ وَالإِبْكَارِ﴾
﴿وَسَبِّحْ بِحَمْلُو رَبُّكَ حِينَ تَقُومُ﴾
﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمُعْرُوفِي﴾٠٠
﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِلْيَةٌ ﴾
﴿وَفَاكِهَةً وَآبًا﴾
﴿وَنِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ والمَحْرُومِ﴾ ٤٥٣. ٧٤،
﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ آمِنُوا﴾
﴿وَقُلُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾٢٧٦
﴿وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾
﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾
﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾
﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالُكُمْ﴾
﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ ٧٤٥، ٧٥٨
﴿وَلا تَزِرُ وَاذِرَةٌ فِرْزَ أُخْرَى﴾
﴿وَلا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٥١٥
﴿وَلا تَقَاتِلُوهُمْ﴾٥١٥
﴿وُلا تَقُمْ عَلَى تَبْرِهِ﴾
﴿وَلا تَقُولُنَّ لِشَيْءَ إِنِّي فَاعِلُّ ذَلِكَ غَدًا﴾ . ١٦٥٤، ١٦٨٨، ١٧٨٨ -
﴿ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾
﴿وَلا تَمُدُّنُ عَيْنَيْك إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ ١٧٩

الفروع - فهرس الآيات

﴿ وَمَنْ يَتُولُّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾١٧٩
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانًا مِنْ فَصْلِهِ ﴾١٦٨١ ، ١٥٦٤
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلِّ ﴾
﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ اللَّذِينَ لا يُؤتُونَ الزُّكَاةَ ﴾ ٤٥٣
﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾
﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾
﴿وَيَمْنَعُونَ المَّاعُونَ ﴾
﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ ١٥١٥
﴿ يَا آَيُّهَا العَزِيزُ إِنَّ لَهُ آبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَك ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا النُّبِّيُّ جَاهِدُ الكُفَّارَ والْمُنَافِقِينَ﴾
﴿ يَا لَيْتَنِي مِتْ قَبْلَ مَنا ﴾
﴿يَا مَعْشَرَ الْحِنُّ وَالْإِنْسُ ﴾
﴿ يَتَرَبُّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾
﴿ يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ ﴾
﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْل مِنْكُمْ ﴾﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْل مِنْكُمْ ﴾﴿يَعْدَلُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُوُ والمَرْجَانُ﴾
﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُولُ وَالمَرْجَانُ ﴾
﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ﴾
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِّ الشَّهْرِ الْحَرَّامِ﴾
﴿يَعْكُفُونَ عَلَى ٓ أَصْنَامَ لَهُمْ﴾
﴿يَهْجَعُونَ﴾
﴿الْيَوْمُ أَكْمُلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾

الطَّيعُوا اللَّهُ وَاجْتَبُهُوا مَعَاصِيَهُ ﴾	وَالْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءًا
﴿ أَظَنَنْتُ أَنْ يُحِيفُ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ ١٣٠٠	وَآيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا وَعَدَ أَخْلُفَ}
«أَغْجَزُ النَّاس: مَنْ عَجَزَ بالدُّعَاء»٧٧	﴿ أَبَا مُوسَى أَنَى النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْمِلُهُ، فَوَجَدَهُ غَصْبَانَ فَحَلَفَ لا
ا أَعْطِهِ أَكْبَرَ خُزَاعَةً ﴾	يَحْمِلُهُمْ وَكَفَّرًا
وأغطَى النَّبِيُّ عِنْ السُّؤَالِ مَنْ لا يُرِيدُ إعْطَاءَهُ ٧٦	﴿ أَبْعَنُكُ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٢٣٤
اأَعْطَى سَلَمَةً بْنَ صَخْر لِفَقْرَهِ،	﴿ أَبَعْدَ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ،
وأُعْطِيت أُمَّتِي خَمْسَ خِصَالَ فِي رَمَضَانَ ٩ ١٨	﴿ أَبْوَابَ فَصْلِكَ ،٢٠٣
﴿أَغْظُمُ الآيَّامَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النَّخْرِ ﴾ ٧١.	﴿ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي ﴾٧٣٨
وْأَعْظُمُ سُورَةً فِي القُرْآنِ٧٠	وْأَتَانِي جِبْرِيلُ عليه السلام فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا
دَأَعُوذَ بِٱللَّهِۥ٨	أَصْوَاتَهُمْ بِالإِهْلالِ،٥٥٧
وأَعُوذُ بَك مِنْ شَرٌّ مَا عَمِلْت، ٥٢	﴿ أَتَخُونُ عَلَى أُمْتِي الشَّرْكَ وَالشَّهْوَةَ الْخَفِيَّةَ
﴿أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ النَّامَّةِ مِنْ شَرُّ مَا خَلَقَ﴾ ٨٤"	﴿أَتَدْرُونَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ﴾
وْأَغْنُوهُمْ عَنِ الطُّلَبِ فِي هَذَا اليَّوْمَ،	﴿أَتُرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟﴾
وَأَفَتَّانَ أَنُّتَ يَا مُعَاذُ؟،	﴿أَتَعْجُبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْلُهِۥ
واَفَتَانَ اَنْت؟،	﴿ أَثْرَ نِعْمَتِهِ ﴾١٧١
الْفَرْضُكُمْ زَيْدًا ١١٨٨	وَأَجِدُ أَمَّةً كُلُّهُمْ كَالْأَنْبِيَاءٍ،
﴿ أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرٍ ۗ٢٩٦	الْحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَأَفْضَلُ الصَّدَقَاتِ ظِلْ فُسْطَاطٍ فِي سُبِيلِ اللَّهِ، ٢٦٧	"أَحَبُّ العَمَلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ ﴾٢٨٦
وأَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمُ الكَاشِحِ ١٠٠	الْحَدُّكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ فِيكُمَا مِنْ تَاتِبِ،١٧٢٣
وأَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدُ الْمَقِلَ،	أَحْيًا نَفْسًا﴾ا
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ المَكْتُوبَةِ جَوْفُ اللَّيْلِ،	أَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي،
وأَفْضَلُ صَلاةِ المَرْء فِي بَيْتِهِ اللَّهِ عِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ	الَّخْنَى الأَسْمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَأَخْبَنْهُهُ
﴿ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ ﴾	أَدْنَى أَهْلِ الجَنَّةِ مُنْزِلَةً﴾
وأَقْلَسَ بِالْحُبِّةِ إِذَا عَلِمَهَا السَّبِينَا اللَّهِ عَلِمَهَا السَّبِينَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ	أَذُوا مِنْ بُرٌ عَنْ كُلِّ إنْسَانٍ؟
﴿ أَقْطَعُ الْزُّائِينَ نَخْلاً ٤	أَذَاتَ زَوْجٍ أَنْتُو؟
﴿ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِصَلاةٍ بَعْدَ الْمُثُّوبَةِ ، ٢٧٨	أَرَادَ أَنْ لا يُحْرِجَ أَحَدًا مِنْ أَمْتِهِۥ
﴿ أَكُثُو ۚ أَهْلِ الْجَنَّةِ البُّلَّهُ ۗ	أَرْبُعٌ لا تُجُوزُ فِي الأَضَاحِيَّ؛ ٨٤٥
الْمُكْثَرَ مِنْ ثَلاثِهِ	أرينيهِ فَلَقَدْ أَصَبَحْتِ صَائِمًا﴾
﴿ اَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمْتِي قُرَّاؤُهَا ﴾ ١٥٦٤	أَسْرُعُ الدُّعَاءِ إِجَابَةً دَعْوَةً غَائِبٍ لِغَائِبٍ،
﴿ قَالَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا لَهُوَ أُخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي ۗ٢٥٣	أَسَرُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَخُصُ بِهَا إِخْوَانَنَاه٢٢٨
﴿ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ ؟ ا	أَشَدُ النَّاسِ بَلاءُ الْآنْبِيَاءُه
وَالا أَضَرِبُ عُنُقَهُ؟؟	أَشَدُ بَيَاضًا مِنَ اللَّبُنِ ۗ
وَالا إِنْ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ السلمان عَرَامٌ اللهِ عَلَيْهُ مَا جَهِلْتُمْ اللهِ اللهِ مَا عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ	أَشْهُرُ الحَبِعُ شَوَّالُ وَذُو القِعْدَةِ وَعَشْرُ ذِيهِ٧٣١
«أَلا إِنَّ رَبِّي أَمْرَنِي أَنْ أُعَلَّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ» ١٦٢٧	أَصَابُتْ كُلُّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ
وأَلا فَلا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدًا	أَصَالِتَنَا سَنَةً فَأَتَيْت المَدِينَةَهُأ

ألا يَتَجَمُّلُ أَحَدُكُمُ لامْرَأَتِهِ كَمَا تَتَجَمَّلُ لَهُهُ١٧١
أَلْعَنُكَ بِلَغْنَةِ اللَّهِ"أَلْعَنُكَ بِلَغْنَةِ اللَّهِ"
أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلُدُونِي؟ ﴾الله الله الله الله الله الله الل
أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُكُم،
الأُمُّ أَحَقُ بهمَا حَتَّى يُثْفِرَا﴾
أُمُّ النَّاسَ فِي المَسْجِدِ، فَكَانَ إِذَا قَامَ حَمَلَ أُمَامَةَ السَّبِيدِ، فَكَانَ إِذَا قَامَ حَمَلَ أُمَامَةً السَّبِيدِ،
أُمُّ قَوْمَك، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا﴾٣١٥.
أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ ثُمَّ أَقُومُ ۗأَمَّا أَنَا فَأَنَامُ ثُمَّ أَقُومُ ۗ
أمًّا الجَارِيَةُ فَتُعْتَقُ ٩
أَمَّا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسَكِّنُ بِهِ رَأْسَهُۥ
أَمَا يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ السَّاسِينِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهُ السَّاسِينِ ١٧١
أَمَرَ أَنْ تُضْرَبَ قُبُّةً فِي رَّحَبَةِ المَسْجِكِ،
أَمَرَ حَمْنَةَ ابْتِدَاءً بِجُلُوسِ سِتَّ أَوْ سَبْعٍ،
أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمَ عَاشُورًاءَ يَوْمَ العَاشِرِ، ١٥٦
أَمَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ عَنِ السُّنَّةِ ١٥٦٠
أَمَرَ عليه السلام بِرَجْم مَاعِزِ فِي المُصَلِّي، ٩٤
أَمَرَ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةً بِغَسْلِ الطَّيبِ؟٧٧٠
أُمِرْت بَقَرِيَّةٍ تَأْكُلُ الفُرَى،اللهُ المُرَى، المُلْدَى، المُلْدَى، المُلْدَى، المُلْدَى،
أَمْرَنَا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إِلاَّ مِنْ جَنَابَةٍ،١٦٦٨
أَمْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا﴾
أَمْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحِلُ ٧٤٠
أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الزُّكَاةُ ٣٠٣٠٠٠
أَمْرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرًا بِالْمُعَوِّذَاتِ دُبُرَ كُلُّ صَلاةٍ، ٢٢٨
أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَقَارِقَ سَائِرَهُنَ السَّائِرَهُنَ السَّالِيَ اللهِ ١٢٩١
أَمِيرُكُمْ زَيْلَةًأميرُكُمْ زَيْلَةً
أَنْ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدِ كَانَ يَصُومُ شَهْرَ الْمُحَرَّمِهِ
أَنْ أُسَامَةً كَانَ رِدْفَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ،٢٥٧
أَنْ أُمَّ سَلَمَةَ أَعْتَقَتْ سَفِينَةَ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ خِدْمَةَ النَّبِيَّ ٨٢٢٥ ١٢٢٥
أَنْ أُمْنِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ خُرًا مُحَجَّلِينَا
أَنْ الْجِينُ لَمَّا مَنَالُوا النَّبِيُّ ﷺ الزَّادَة ٣١١
أَنْ القُوْآنَ نَوْلَ بِالتَّفْخِيمِأنا القُوْآنَ نَوْلَ بِالتَّفْخِيمِ
أَنْ اللَّهُ يُقَيِّضُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِتَةِ سَنَةِ رَجُلاً ١٧٠٢
أَنْ الْمُؤْمِنَ تُكْتَبُ لَهُ طَاعَاتُهُ الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا ﴿٢٢٢
أَنْ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ "
أَنْ النَّبِيُّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبُ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَهِ ٢١٥

وَأَنَّ رَجُلاً عِرَاقِيًّا جَاءَ عَائِشَةً فَقَالَ: أَيُّ الكَفَنِ خَيْرٌ؟ ٤١١	۸٥٨
 أَنْ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْت إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ 	1814
مَالِي؟ الله عَمْ ١٥٥٤	٧٥٦
 ﴿ أَنْ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثُوبُهُ 	Y07 (
الا الله الله الله الله الله الله الله	۲۳۱
 قَالُ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يُرِيدُ الجِهَادَ ٢٥٣ 	نگم
﴿ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُدْرِكُنِي الصَّلاةُ وَأَنَا جُنُبٌ ١٣٧	٦١١.
 قَالُ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ تَعْفُو عَنِ الْحَادِم؟، ١٤٥٣ 	۲9 ٨.
﴿ أَنَّ رَجُلاً مَاتَ وَلَمْ يَتُرُكُ وَارِثًا إِلاَّ عَبْدًا هُوَّ أَغْتَقَهُ ۗ ١١٨٥	YYA.
ا أَنْ رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرُ فَشَهِدَ عِنْدَهُ ا ٧٣٩	781.
وَأَنَّ رَجُلاً نَازَعَتْهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ فَلَعَنَهَا ١٤٥٤	٦٦١.
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسَرُّ إَلَيْهِ، فَقَالَ: إِذَا انْصَرَفْت مِنْ صَلاةٍ	۸٥٢.
المَنْرِبِ،المنارِبِ، المستمالية المستما	۸۳٥.
وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً حَلالًا،	٤٣٥.
﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الضَّبْعِ إِذَا أَصَابَهَا الْمُحْرِمُ، ٧٩٠	۸۰٤٫.
وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى ٱلصَّبَاحِ أَيْ غَيْرَ الْعَشْرِ». ٢٨٦	771.
وَأَنْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْ كَانَ إِذَا سَلَّمَ اسْتَغْفَرَ لَلاثًا، ٢٢٦	. 880.
اَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَفْعُدُ إِلاَّ مِقْدَارَ أَنْ يَقُولَ	eāl
اللَّهُمُّ أَنْتَ السُّلامُ السُّلامُ السُّلامُ السُّلامُ السُّلامُ السُّلامُ السُّلامُ السَّلامُ السَّلِيمُ السَّلِيمُ السَّلامُ السَّلِيمُ السَّلامُ السَّلِيمُ السَّ	۸٦٧.
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْضِي بِالقَصَاءِ، ١٧٠٧	٧٢٦.
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَجَّ بِنِسَائِهِ، قَالَ: إِنَّمَا هِيَ هَلْهِهِ ٢٧١	٥٢٠.
وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا وَقُتَ المَوَاقِيتَ قَالَ: يَسْتَمْتِعُ المَرُّءُ بِأَهْلِهِ	مَشْرً ا
وَيُقِابِهِ ،	YYV
﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْنَهُ بِالقِرَاءَةِ ٤٨٤ ٢٨٤	190
﴿ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَمَّى آبَا بَكْرِ الصِّلَّايَنَ، وَعُمَرَ الفَّارُوقَ ٤ ٨٥٢	۷٥٣
﴿ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذُّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ ٤٢٦ -	A00
وَأَنْ زَيْنَبَ لَمَّا سَبُّتُ عَائِشَةَ قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: سُبِّيهَا، ١٥٤٠	1,4,1
وأَنْ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالعَقِيقِ،	Y00
وَأَنْ سَمُّرَةَ كَانَ لَهُ نَخْلٌ فِي حَائِطِ أَنْصَارِيٌّ ٩٨٤	181.
وَأَنَّ صَنْيَدَ وَجٌ وَعِضَاهَهُ حَرَمٌ مُحَرِّمٌ لِلَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ	فِي
وَأَنْ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ البَّمَنِ، فَوَجَدَ فَاطِمَةً مِشَنْ حَلَّ ٨٠١	197
وَأَنْ عَمَّارًا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَخَفَّهُمَا ﴾	VV Y
وَأَنْ عُمَرَ أَذِنَ لاَ زُوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةِ حَجَّهَا» ٢٧١	780
﴿ أَنْ فَاطِمَةَ رَضِي اللَّهُ عَنْهَا أَتَتُ النَّبِيُّ ﷺ وَسَأَلَتُهُ ٥٧٥	۷۷٥
وَأَنْ قَبِيعَةُ سَيْفٍ رَسُولِ اللَّهِ عِنْ كَأَنَّ وَزْنُهَا ثُمَانِيَةً مَثَاقِيلً ٢٣٥٠.	108

اللَّهُ النَّبِيُّ ﷺ قَبِلَ هُدَايًا المُشْرِكِينَ وَهِيَ عُلَى آيْدِي كَفَارٍ ٩٠٨٠٠ مُ
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَضَى أَنَّ كُلُّ مُسْتَلْحَقِ بَعْدَ أَبِيهِ ١٤١٧
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا تَكِلُّمْ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثُلاثًا،٧٥٦
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا دَعًا ثَلاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلاثًا، ٧٥٦
وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا فَدَعَا لَهُ بَدَأَ بِنَفْسِهِ السَّبِيمِ ٢٣١
وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ
البّارِحَةُ رُؤْيًا السَّاسِعَةُ رُؤْيًا السَّاسِينَا اللَّهُ البَّارِحَةُ رُؤْيًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ
وأَنَّ النَّبِيُّ عِلَى كَانَ فِي صَلاةِ العِشَاءِ إِذَا كُثُرَ النَّاسُ عَجُّلَ ٢٩٨.
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ عِلَى كَانَ يَتَعَوَّدُ مِنَ الجَانَّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَمَرُّتْ شَاةٌ بَيْنَ يَدَّيْهِ ﴾
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلُّهُ ﴾
«أَنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الاسْمَ القبيعَ»
وَأَنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُفِيضُ كُلُّ لَيْلَةٍ ،
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقِفُ فَيَدْعُو ،
وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفُرَ الرَّجُلُ. السيان النَّبِيُّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الم
﴿ وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمٍ ،
﴿ أَنَّ النَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامُ الْمُتَبَارِيِّينِ
وَأَنْ النَّبِيُّ ﷺ وَآبًا بَكْرٍ فِي سَنفَرِ الْهِجْرَةِ اشْتَرَيَا مِنْ رَجُلٍ شَاةً،
λην
وَأَنَّ النَّبِيُّ ﷺ وَقُتَ لاَّ هَلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ،٧٢٦
وأَنْ النَّبِي لَيِسَ خَاتَمَ فِضَّةً فِي يَعِينِهِ السَّالِينَ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةً فِي يَعِينِهِ السَّالِ
﴿ أَنْ تَحْمَدُ اللَّهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتُسَبِّحَهُ فِي ذُبُرٍ كُلُّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ عَشْرًا
غشرا)
وأَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِنَّهَ إِلاَّ اللَّهُ
وَأَنْ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكِيْكَ اللَّهُمَّ لَكِيْكَ،٧٥٣
وأَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبُّهَا وَرَبُّتَهَا السَّمَاءُ مَا مُعَمِّدًا السَّمَاءُ مَا مُعَمِّدًا السَّمَاءُ مَ
هَأَنْ جِبْرِيلَ أَتَاهُ فِي أَوَّلِ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِهِ
< أَنْ جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ: كُنْ عَجَّاجًا ثَجَّاجًا»٥٥٧.
وَأَنَّ حَسَنَاتِ الصَّبِيِّ لِوَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا، ١٤١
﴿ أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا: إِنَّ نِسَاءَنَا تَسْتَأْذِنَنَا فِي
المَسْجِدِهِ
وَأَنْ رَجُلاً أَرَادَ أَنْ يَنزَوْجَ امْرَأَةً فَقَالَ: لا تَتَزَوْجُهَاه
وَأَنْ رَجُلاً أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ، ٦٤٥
«أَنْ رَجُلاً جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا مُحْرِمَانٍ» ٧٧٥
﴿ أَنْ رَجُلاً شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ ﴾
•

﴿ أَنَّهُ ضَحَّى بِكُبْشَيْنِ ﴾	«أَنَّ قُرَّةَ الْمُزَنِيُّ رَآهُ عليه السلام كَنَالِكَ» ٤١٤
﴿ أَنَّهُ عليه السَّلامِ أَمَرُهُ بِصَوْمِ الأَشْهُرِ الْحُرُّمِ *	﴿ أَنَّ كُعْبَ بْنَ مَالِكِ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا عَلَيْهِ ١٧٠٢
وَأَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ اسْتَنْيَقُظَ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجَهِهِ ٣٨١ . ٢٨١	وَأَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا» ٥٥٨
﴿ وَأَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ بَرُّكَ عَلَى خَيْلٍ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسًا ۗ . ٢٣١	وَأَنْ نَاسًا مِنَ الْأَغْرَابِ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴿ ﴿
«أَنَّهُ عليه السلام صَلَّى عَلَى ابْنِهِ إبْرَاهِيمَ» ٤٠٦	يَأْتُونَا فَيَظْلِمُونَنَا»
﴿ أَنَّهُ عليه السلام طَوَّلُهُ قَرِيبَ قِيَامِهِ وَرُكُوعِهِ٢٣٣	﴿ أَنَّ نَفَرًا مِنْ بَنِي هَاشِم دَخَلُوا عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسِ، ١٤٣٠.
وْأَنَّهُ عليه السلام كَانَ إِذَا سَأَلَ اللَّهَ جَعَلَ بَاطِنَ كَفَّيْهِ إِلَيْهِ ٢٣٠	وَأَنَّ وَفُدَ تُقِيفٍ قَدِمُوا عُلَى النَّبِيُّ ﷺ فَأَنْزَلَهُمْ الْمُسْجِدَ»١٦١٨
﴿ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ۗ ١١٨٦	وأَنَا النَّبِيُّ لا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْطَّلِبِ»
﴿ أَنَّهُ عليه السلام لَعَنَ المُتَشَّبُّهِينَ بِالنَّسَاءِ ۗ ١٣٢٣	وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِم بَيْنَ ظَهْرَانَيْ الْمُشْرِكِينَ١٧٥٧
﴿ أَنَّهُ عليه السلام مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَدْعُو بِأُصْبُعَيْنٍ ۗ٢٢٢	وَأَنَا زَعِيمٌ بَيْتِ فِي رَبَضٍ الجَنَّةِ»
وَأَنَّهُ عليه السلام نَهَى عَنْ ذَبَائِحِ الْجِنَّ السِّيسَ السَّالِ ١٢٠	﴿ أَنَا عِنْدَ ظُنَّ عَبْدِي بِي ۗ
«أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام صَلَّى عَلَى قَتْلَى أُجُدٍ» ٢٤٤	«أَنَا مَالُك أَنَا كَنْزُك» أَ
«أَنَّهُ عليه الصلاة والسلام كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ العَصْرِ» ١٢٥٣	«أَنَا وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ» ١٢٥٢
﴿ أَنَّهُ غَسَلَ مَغَابِنَهُ وَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاةِ ؛٢٢١	اأَنْتِ أَخَقُ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي،١٤٥٧
وَأَنَّهُ كَانَ إِذَا خُرَجٌ مِنْ بَيْتِهِ رَفَعَ نَظَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ٢٣٢	﴿أَنْتَ وَمَالُكَ لاَّ بِيكِ السَّبِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ
﴿ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلاثًا ﴾ ٢٥٧	وَأَنَّهُ ﷺ أَمْرَ مَنْ أَكُلَ بِالقَصَاءِ،
﴿ أَنَّهُ كَانَ يُعَرُّضُ رَاحِلَتُهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا ﴾٢٤٦	﴿أَنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ عُمْرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقِعْدَةِ ﴾٧٣٣
﴿ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي بِالقَصَاءِ فَيَنْزِلُ القَضَاءُ ؟١٧٠٧	﴿ أَنَّهُ ﷺ قَدِمَ مِنْ غَزُو فَقَبَّلَ فَاطِمَةَ رضي الله عنها، ١٢٤٩
﴿ أَنَّهُ كَانَ يُمْسِكُ عَنِ النَّلْبِيَّةِ فِي المُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ ١٠٧٠٠	وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمَّ البَّارِحَةَ
﴿ أَنَّهُ كَرِهُ عَشْرَ خِلالٍ ﴾ ١٩٥٥	رئيه
﴿ أَنَّهُ لَمْ يُصَلُّ عَلَيْهِ ۗ	﴿أَنَّهُ أَحْرَمَ كَلَالِكَ قَالَ: سُقْت مِنْ هَدْي؟ ۗ٧٥١
﴿ أَنَّهُ لَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِمْ فِي الْخُرُوجِ فِي قِيَامٍ رَمَضَانَهُ ١٣٤٢	﴿ أَنَّهُ أَقْرَعَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ ﴾
وَأَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ وَنَظُرُ إِلَى النَّبِيُّ ﷺ فِي فَتْحِ خَيْبَرٌ حَجَلَ ١٠٦٣	«أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ»
وَأَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يُكَنُّونَهُ بِأَبِي	﴿أَنَّهُ أَمَرَ بِالإِثْمِيدِ الْمُرَوِّحِ عِنْدَ النَّوْمِ ۗ
الحَكَم؛	﴿أَنَّهُ آهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا فَرَدُّهُ عَلَيْهِ السَّبِينَ اللَّهِ ٧٨٥
﴿ أَنَّهُ مَا خُيْرَ بَيْنَ آمْرَيْنِ إِلاَّ اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا ﴾ ٧٣٧	﴿أَنَّهُ أَوْجَبَ الْخُمُسَ فِي الرَّكَازِ فَقَطْ﴾ ٥٣٤
﴿ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ ﴾ ١٢١٧	﴿ أَنَّهُ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى قَوْمٍ مِنْ خَنْعَمَ ﴾١٥٨٧
النَّهَا دَعَتْ عَلَى السَّارِقِ١٥٤١	﴿أَنَّهُ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي جَالِسًا فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، ١٢٥٣.
﴿ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ فِي الْفَوَارِيرِ ۗ ١١٧	﴿أَنَّهُ سَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصِلِّيَ فِي بَيْتِهِ ۗ ١٨٠
﴿ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ ﴾ ١١٧	وأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: تَعَفَّفْ السَّمَانِ النَّبِيِّ اللَّهِ فَقَالَ: تَعَفَّفْ السّ
﴿ أَهَلُ النَّبِيُّ ﷺ بِالعُمْرَةِ، وَأَهَلُ أَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، ٧٣٨	﴿أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ ۗ٧٩٧
وَأَهَلُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ ﴾	﴿أَنَّهُ سُيْلَ عَنِ النَّمَرِ الْمُعَلَّقِ؛
وَأَهْلَلْتَ بِإِهْلالِ كَإِهْلالِ النَّبِيُّ ﷺ، ٧٥١	﴿ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رضي الله عنه يَدْعُو ﴾٢٣٢
﴿ أَنْ شَهِيدًا ﴾	«أَنَّهُ شَكُرُ الثَّلاثَةِ»
﴿ وَأَوْ صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ السَّبِينِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّ	﴿ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طِفْلِ لَمْ يَعْمَلْ حَطِيثَةً قَطُّ ﴾٤٣٦

﴿إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَالُ فَلا تَصُومُوا ﴾ ٢٥٩	﴿أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ ﴾
 قَالُمُ الْقَطَعَ شِيسُعُ نَعْلِ أَحَدِكُمْ فَلا يَمْشِ فِي الْأُخْرَى؟ ١٧٧ 	وْأَوْ كَالَّذِي يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ؟٢٦٧
﴿ إِذَا بَاتَتْ الْمُرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَمَنَّهَا الْمَلائِكَةُ ۗ ١٣٣٠	وَأُوْجَبُ النَّبِيُّ ﷺ تَأْمِيرَ الوَاحِلِي فِي الاجْتِمَاعِ القَلِيلِ، ١٦٩٠
﴿إِنَّا بَايَغْتَ فَقُلْ: لا خِلابَةَ،٨٩٨	﴿ أَوْصَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرٍ كَلِمَاتٍ ﴾١٥٨٠
وَإِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ فَلا تَكْشِفْ إِلاَّ وَجْهَهَا وَيَدَهَاه ١٣٤٧	﴿أَوْفَ بِنَلْرِكُ ﴾
﴿ إِذَا تَوَصَّأْتُمْ، فَلَا تَنْفُصُوا آلِدِيَكُمْ ۚ٧٠	﴿ أَوَّلُ زُمْرَةِ تَدْخُلُ الجُّنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمْرِ لَيْلَةَ البَّدْرِ، ٣١٠
﴿إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبُوَابُ الجَنَّةِ ؛ ٢٠٨	وْأُوَّانُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ الصَّلاةُ الْمَكْتُوبَةُهُ ٤٦٨
﴿ إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِلَّذِيهِ قُبِلَ مِنْهُ وَمِنْهُمَا، ٧٢٤	«أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: عَلَيْك بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لا مِثْلَ لَهُ ٢٦٩
﴿إِذَا حَضَرْتُمْ المَرِيضَ أَوِ المَيْتَ فَقُولُوا خَيْرًا﴾ ٤٤١	«أَيُّ عُرَى الإِسْلامِ أَوْنَقُ٩٩٢٧١
﴿ إِذَا خَرَجْتِ فَصَلُّ رَكُعَتُيْنِ ﴾٢٩٢	﴿ أَيَّامُ النَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ ﴾
﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْسُلِمِ فَأَطْعَمَهُ طَعَامًا ٤ ٢٠٤	﴿ أَيَعْجِزُ أَخَدُكُمُ أَنْ يَكُونَ كَأْبِي ضَمْضَم؟ ١٥٣٢
﴿ إِذَا دَخَلْتُمْ عَلَى الْمِيضِ فَنَفَّسُوا لَهُ فِي أَجَلِهِ ٢٩٤	«أَيُّمًا أَعْرَابِيُّ حَجُّ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ إِذَا هَاجَرًا ٦٩٩
﴿إِذَا رَآيَتُمْ آيَةً فَاسْجُلُوا ۗ٧٥٧	وَأَيْمًا أَهْلِ عَرْصَةِ أَصْبَحَ فِيهِمْ آمْرُوْ جَائِعٌ فَقَدْ بَرِئْتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ
الذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المُسَاجِنَه	اللَّهِ،١٢٥
﴿إِذَا رَآيَتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، ١٩٣	﴿ أَيُّمًا امْرَأَةٍ مَانَتْ وَزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتْ الجَّنَّةَ ، ١٣٣١
﴿ إِذَا رَجَعْتِ إِلَى بَيْتِكِ فَمُرْهُمْ فَلَيُحْسِنُوا غَدًا رِبَاعَهُمْ ١٤٥٤	«أَيُّمَا امْرَأَةِ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَيَكَاحُهَا بَاطِلٌ» ١٢٥٧
اإِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا،	﴿ أَيُّمًا مُسْلِمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةً بِخَيْرٍ ﴾
وإذَا سَأَلْتُمُ اللَّهُ، فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفَّكُمْ	«أَيْمَانُ اللُّغُوِ مَا كَانَ فِي الْمِرَاءِ»
وإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النَّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِوِهِ ٦٣٨	«أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَامِ»
اإذًا سَمِعْتُمْ مَنْ يَتَعَرَّى بِعَزَاء الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ وَلا تَكْنُوا ١٥٨٣١	وَأَيُّهُمَا شَاءَ، وَلا يَتَشَهُّدُ وَلا يُسَبِّحُ مُطْلَقًا» ٤١٩
اإذًا صَلَّتْ المَرْأَةُ، والعَبْدُ، والمُسَافِرُ الجُمُعَةَ فَإِنَّهُ ٱفْضَلُ مِنَ	﴿إِذَا أَبِّقَ الْمَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةً ﴾
الإنمام	﴿إِذَا أَبْقَ مِنْ مَوَالِيهِ ۚ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ ۗ ١٦٤
الِغَا صَلَى جَالِسًا فَصَلُوا جُلُوسًاه	اإِذَا أَنِّي أَخَلُكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَتِرْ ﴾
اإِذَا عَايْنَ اللَّيْتُ المُلَكَ ذَهَبَتْ المَعْرِفَةُ	اإِذَا أَدِّيْتَ زَكَاةً مَالِكُ فَقَدْ قَصْيُت مَا عَلَيْك،٩٥٥، ٥٧٤
اإِذَا قَضَى أَحَدُكُمُ الصَّلاةَ فِي مَسْجِدِوا 254	وإذًا أَذْيَّتُهَا إِلَى رَسُولِي فَقَدْ بَرِثْت مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِه ٩٥٥
اإذًا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضِ قِيُّ فَحَانَتُ الصَّلاةُ فَلْيَتَوَضَّا ٤٠٩	فإذًا أَرْسَلْت كَاتُبِك فَاذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ
اإذًا كَانَ الشُّكُرُ قُبُلَ السُّتُكُوى فَلَيْسَ بِشَالِهِ ٣٩٢	اإذَا أَعْطِيت شَيْنًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَدُقُ ٨٥
﴿إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَلِكُمْ فَلا يَرْفُثُ ٦٣٦	﴿إِذَا أَعْطَيْتُمُ الزُّكَاةَ فَلا تُنْسَوًّا ثُوابَهَا أَنْ تَقُولُوا ذَلِكَ ١٠٠٠٠٠٠٠٠
اإِذَا لَبِسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّاتُمْ فَابْدَأُوا بِأَيْمَانِكُمْ	الِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلَيْفُطِرْ عَلَى تَمْرٍ،١٣٨
﴿إِذَا لَقِيتِه فَسَلُّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكُ فَأَجِبُهُ	﴿إِذَا أَقْبُلُ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُمُنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَاه٢٣٨
وإذا مَرِضَ العَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا؟. ٢٩٦	﴿إِذَا أَقِيمَتْ الصَّلاةُ وَأَنْتُمَا فِي المَسْجِلِو فَصَلَّيَا﴾
﴿إِذَا نَادَى الْمُنَادِي فَتَحَتْ أَبُوَابُ السَّمَاءِ	﴿إِنَا آمَرُتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَعَلَّغَتُمْ ۚ ٤١ ٥
اإِذَا نَعْسَ أَخَلُكُمْ فِي الصَّلاةِ فَلْيُرْقُدُهُ	﴿إِذَا اسْتُأَفَّنْتُكُمْ يُسَالُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَفْتُوا لَهُنَّ ٧٠٩
وَإِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَمِنْ نِيِّتِهِ أَنْ يَفِي فَلَمْ يَفِيهِ ١٦٨٩	﴿إِذَا اسْتَتَنَّى بَعْدَ سَنَةٍ فَلَهُ ثُنْيَاهُ
واسْقامَ النَّهِ عِنْ السَّلْمَةُ وَكَانَ أَحِمُ الطَّلْحَةَ السَّالِمَ اللَّهِ ١٩٩٤	اإذًا الثَّتَكَى عَيْنَيْهِ ضَمَّدَهَا بالصَّبْرِ،

and the second s	
﴿إِنَّ اللَّهَ وَضَمَّ عَنْ أُمِّنِي الْحَطَّأَ وَالنَّسْيَانَ ۗ ١٠٦	﴿ إصْلاحُ ذَاتِ البَّيْنِ، فَإِنْ فَسَادَ ذَاتِ البَّيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ ؟٢٦٩
﴿إِنَّ اللَّهَ وَضَمَّعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَّرَ الصَّلاةِ ٤٢٠	﴿إِعَارَةُ دَلْوِهَا وَإِطْرَاقُ فَخْلِهَا ﴾١٧ ٥
وَإِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي الْمَلائِكَةَ بِأَمْلِ عَرَفَةً "	وَإِلاَّ أَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُبَاعُ لِغَيْرِ الْخَمْرِ،١٠٥
اللهُ يَقُولُ: أَنَا خَيْنُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي، ٢٥٣	اللَّا ثَوْبَ عَمَبِهِ السَّالِينَ عَمَبِهِ السَّالِينَ عَمَبِهِ السَّالِينَ عَمَبِهِ السَّالِينَ الم
اللهُ السَّاجِدُ لَمْ تُبْنَ لِهَذَاء	﴿ إِلاَّ شَرِكُوكُمْ فِي الأَجْرِ ﴾
وإنَّ المَلاثِكَةَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَكْثُرُ مِنْ عَدَدِ الْحَصَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ 179	وَإِلَّا مَا عَمِلَةً بِقَلْبِهِ ٢٥٠
﴿إِنَّ الْمَلائِكَةَ لَتُصَافِحُ رُكْبَانَ الْحَاجِّ وَتَعْتَنِقُ الْمُشَاةَ ؛ ١٢٩	وَإِلَّا هَامَّ وَهَامًّا ﴾
﴿إِنَّ الْمُنْتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِۥ ٤٤٤	﴿إِمَّا أَنْ يُعَجِّلُهَا، أَوْ يَدُّخِرُهَا لَهُ فِي الآخِرَةِ ٢٣١
اإِنَّ النَّبَتَ لَيُعَدُّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِهُ	المَّا مُحْسِنًا فَيَزْدَادُه
﴿إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَرْمٍ؛ فَبَالَ قَائِمًا ٥٤	اإِنَّ أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَى أَقَارِيكُمْ وَعَشَائِرَكُمْ ا٤٤٧
وَإِنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ السَّنِينَ اللَّهِ الْفَرَدَ الْحَجَّ السَّنِينَ الْحَجَّ اللَّهِ	﴿إِنَّ أَمَارَةَ لَيْلَةِ القَدْرِ أَنَّهَا صَائِيَّةٌ بَلْجَةً ۚ
﴿إِنَّ النَّبِيُّ ﷺ حَكُمْ عَلَى فَاطِمَةَ رضي الله عنها بِخِدْمَةِ البَّيْتِ	وَإِنَّ أُمِّي مَاتَتُ وَعَلَيْهَا نَذُرٌ لَمْ تَقْضِوَهُ
كُلْهَاه	وإنَّ ابْنِي هَذَا سَيَّدً،٥٥٥
وَإِنَّ النَّبِيُّ ﷺ قَلَّ مَا يَقُدُمُ مِنْ سَفَرٍ سَافَرَهُ إِلاَّ ضُحَّى ١٧٠١	اإن اسْتَطَعْت أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَك فَافْعَلْ
وإنَّ المِبْجُرَةَ مَضَتُ لَآخِلِهَا،	وإنَّ الحَازِنَ المُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلاً، ٥٨١
وَإِنَّ النِّهُودَ كَانُوا يَتَمَاطَسُونَ عِنْدَ النِّبِيِّ ﷺ رَجَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ:	وإِنْ الرُّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَنْ لا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلاتِهِ إِلاَّهُ ٢٥١
كَوْحَمْكُمُ اللَّهُ	﴿إِنَّ السُّيُّطَانَ يَخُطُرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ ۗ
وإِنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبَيًّا»	﴿إِنَّ الصَّدَقَةَ لا تَحِلُّ لَنَا وَإِنَّ مَوْلَى القَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ٢٠٠٠٠٠ ٥
﴿ إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَفْعَمَ قَالَتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ۚ إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةً	﴿إِنَّ الظُّمِينَةَ تَرْنَحِلُ مِنَ الْجِيرَةِ،
اللَّهِ فِي الْحَبِّجُ السَّبِينِ اللَّهِ فِي الْحَبِّجُ السَّبِينِ اللَّهِ فِي الْحَبِّجُ السَّبِينِ ١٧٢٧	الِنَّ العِرَافَةَ حَقًّاا
وَإِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَّةً ﴾ ٧٠٨	وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَطْمَمَ نَبِيًّا طُعْمَةً فَهِيَ لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِوهِ ١٥٩٢
﴿إِنَّ بِالْمَلِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِورْتُمْ مَسِيرًا ﴾	﴿إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزُ عَنْ أُمُّتِي الْحَطَأُ وَالنَّسْيَانَ ۗ٨٠٧
وإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يُسْلِمَهَا إِلَيْهِمْ فَلْيُسْلِمْهَا، ١٥٦٧	﴿إِنَّ اللَّهُ تَجَاوَزُ لِأُمُّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنَفُسَهَا ١٥٢، ٧٨١، ٨٠٨
النَّ بلالاً يُؤَذِّنُ بليَلِ،	﴿إِنَّ اللَّهُ تَمَالَى طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا ﴿١٧٠
وإِنَّ حَبِيبِ ﷺ نَهَانِي إِنْ أُصَلِّي فِي أَرْضِ بَابِلَ اللَّهِ ١٨٨	﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَسَّمَ بَيْنَكُمْ أَخُلاقَكُمْ السِّيسِينَ ١٧٠٤
﴿ إِنَّ حَقَّهَا عَلَيْكِ أَنْ تُطْمِمَهَا إِذَا طَعِمْتِهِ	﴿إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفُوضَ الزَّكَاةَ إِلاَّ لِيُطلِّبَ مَا بَقِيَّ مِنْ أَمُوالِكُمْ، ٧٤٥
﴿ إِنْ رَأَيْتِ شَيْئًا أَخَافُ عَلَيْك، قُمْت كَأَنِّي أُرِيقُ المَاءَ ١٥	﴿إِنَّ اللَّهَ تَمَالَى بَيْعَتُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِانَةِ سَنَةٍ ٢٠١٧
﴿إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى امْرَأَتَيْنِ صَائِمَتُيْنِ، ١٣٦	﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ بِهَلَا الْكِتَابِ أَقْرَامًا»١٦٩٣
وإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ فَدَكَه	* إِنَّ اللَّهُ تَعَالَى يَقْبَلُ تُوبَّةَ العَبْدِ مَا لَمْ يُغَوْغِرُ ﴾ ٥ ١١٥
﴿ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمُّ أَمَرً ۗ ٤٤٦	وإِنْ اللَّهَ تَكَفِّلَ لِي بِالشَّامِ ،
﴿ إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذَّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ ۗ ٢٢٩	﴿إِنَّ اللَّهُ خَتَمْ سُورَةً البَّقَرَةِ بِالنَّيْنِ أَعْطَانِيهِمَا مِنْ كَثْنِوِ الَّذِي تَحْتَ
• إِنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بُرُّةَه	العَرْشيه
الَّنْ زَيْنَبَ كَانْ اسْمُهَا بُرَّةَ﴾ النَّ وَيْنَبَ كَانْ اسْمُهَا بُرَّةً﴾ النَّ عِنْ خَيْرًا فَلَهُ	العَرْشِ» «إِنَّ اللَّهُ قَدْ فَرَضَ فَرَاتِصَ فَلا تُصَيِّعُوهَا»
وَإِنْ عَلَيٌّ بَدَنَةٌ وَأَنَّا مُوسِرٌ لَهَا وَلا أَجِدُهَاه ٨١١	وإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلُّ شَيْءً»
وإنَّ فَصْلًا مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الكِتَابِوِ،	﴿إِنَّ اللَّهَ لَيُوَّيِّدُ مَنَّا اللَّينَ بِالرُّجُلِ الْفَاجِرِ، ١٥٧٥

وإنَّهَا ٱلْهَنْنِي آنِفًا عَنْ صَلاتِي،	﴿إِنَّ قَوْسَ قُرْحِ أَمَانَ لاَّ هُلِ الأَرْضِ مِنَ الغَرَقِ،٣٨٦
﴿ إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ ۗ	﴿ إِنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يُعَزِّرُهُ ﴾
وإنَّهَا طَيَّبَةً يَعْنِي المَّدينَةَ وَإِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَتَ كَمَّا تَنْفِي النَّارُ خَبَتَ	الله خَانَ ابْنَ عَمُّتِك وَآنَهُ لَمْ يُعَزِّرُهُ
الفِضَّةِ ﴾	«إِنَّ لِلْمَاء سُكَّانًا»
﴿ إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنَ ﴾ ﴿ إِنَّهَا طَيْبَةُ يَمْنِي المَدِينَةَ وَإِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْفِضَّةِ ﴾ ﴿ الْفِضَّةِ ﴾ ﴿ الْفِضَّةِ اللَّهِ عَلْمُهَا ﴾ ﴿ ﴿ وَإِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا ﴾ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ ﴿ وَإِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا ﴾ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل	"إِنْ لِلْمَاءِ سُكَّانًا»
﴿ إِنَّهَا مُبَارَكَةً إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ	اللَّهُ مَنْ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَّهُ فَيُصَلِّي َ فِيهِ ٢٧٩
النَّها مِنَ الطُّوَّافين عَلَيكُم وَالطُّوَّافَاتِ،	﴿إِنَّ هَٰذَا البَّلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ * ٨١٢
اإِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السُّنَّةَ الَّتِي قَبْلَهُ ٢٥٦	الله الله أن يُسْرًا الله الله الله الله الله الله الله ال
اإنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لابَتَيْ اللَّدِينَةِ أَنْ يُفْطَعَ عِضَاهَهَا ٤ ٨١٨	﴿إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةً خُلُوةً ﴾
وإنِّي حَرَّمْت المَدِينَةَ، مَا بَيْنَ مَأْزَمَيْهَا أَنْ لا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمُّ ١٥١٥	﴿إِنَّ هَلَهِ مِنْ يَيَابِ الكُفَّارِ فَلا تَلْبَسْهُمَا ۗ
﴿ إِنِّي حَرَّمْت مَا بَيْنَ لاَبِتَيْ المَدِينَةِ السِّينَةِ السِّينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ السَّاسِينَ المُدِينَةِ السَّاسِينِ المُدَامِنَةِ المُدِينَةِ المُدْتِقِ المُدْنِقِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدِينَةِ المُدَامِقِينَةِ المُدَامِ المُ	اإِنْ وَفْدَ عَبْدِ القَيْسِ قَالُواً لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا نَبِيُّ اللَّهِ،١٦١٦
﴿إِنِّي لاَّحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكِفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلُهُ ٢٥٦	﴿إِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ﴾
وإنِّي نَذَرْت فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً»	اإِنَّا لا تَحِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ السَّمِينَةُ الصَّدَقَةُ السَّمِينَ ١٩٥
النِّي نُهِيت عَنْ قَتْلِ المُصَلِّينَ» ٨٠٤	اإِنَّا نُكُرِي، فَهَلْ لَنَا مِنْ حَجَّ؟}
﴿ إِيَّاكَ، وَالتَّنَّعُمْ، فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيْسُوا بِمُتَنَّعُمِينَ ، ١٨٠	﴿إِنَّا وَاللَّهِ لا نُولِّي هَٰذَا العَمَلَ أَحَدًا سَأَلَهُۥ١٦٩١
﴿إِيَّاكُمْ وَالتَّمَرِّي،	﴿إِنَّكِ سَأَلْتِ اللَّهَ لَآجَالِ مَضْرُوبَةٍ،١٦١٥
﴿إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرَّيُ ۗ ٤٩ ﴿إِيَّاكُمْ وَاللَّحُولَ عَلَى النَّسَاءِ ﴾	﴿إِنَّكَ لَأَحَبُّ البِقَاعِ إِلَى اللَّهِ،
"إِيَّاكُمْ وَالظُّنَّ فَإِنَّ الظُّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ؟ ٤١١	النُّك لَتُوعَكَ رَعْكُما شَدِيدًا،
﴿إِيَّاكُمْ، والقُسَامَةَ،	النُّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، ٨٥١
والْنُتُو الْمُسْجِدُ فَصَلُّ رَكْعَتَيْنِ السِينِينِ الْمُسْجِدُ فَصَلُّ رَكْعَتَيْنِ السِينِينِ المُعالِينِ	﴿إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ فَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ طِيبٍ نَفْسٍ فَيْبَارَكُ لَهُ فِيهِ، ٧٦٠
﴿إِنْ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ ﴾	وَإِنَّمَا أَنْتَ مُضَارًا ثُمَّ أَمَرَ بِقَلْعِهَا، ٩٨٥
واتبًاعُ الجِنَازَةِ أَنْصَلُ مِنَ الصَّلاةِ،	وإنَّمَا الْاَعْمَالُ بِالنَّبَاتِ»
﴿اتَّزَرُوا وَارْتَدُوا وَانْتَعِلُوا ١٧٩	وإِنْمَا الإِمَامُ خُنَةً السِيمَامُ خُنَةً اللهِ مَامُ خُنَةً اللهِ مَامُ خُنَةً اللهِ مَامُ خُنَةً اللهِ الله
دَاتَّقُوا اللَّهُ فِي النَّسَاءِ،	﴿إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَّاصُ النَّهَارِ ﴾
﴿اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقٌّ تَمْرُوا	﴿إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ النَّطَوْعِ مِثْلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ، ٦٦٥
وَاتَّكُأُ عَلَى مِخَلَّةٍ فِيهَا صُورَةً اللَّهِ اللَّهِ عَلَى مِخَلَّةٍ فِيهَا صُورَةً السَّبِينِ	﴿إِنَّمَا مَثُلُ هَٰذَا مَثُلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكُتُوفٌ ۗ٢٤٥
الجْعَلْهَا عَنْ نَفْسِك،	﴿إِنَّمَا مُنْزِلَةً مَنْ صَامَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي التَّطَوُّعِ ٦٦٥
الحُتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ	وَإِنَّمَا هِيَ غَنِيمَتُكَ الَّتِي شَرَطْت!٧٥٨
﴿ احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْك ، ٤٤٢	اإِنَّمَا يُسَافِرُ إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدً»
واختِلافُ أُمِّتِي رَحْمَةًا	وَإِنَّهُ ﷺ كَانَ لا يُعَرِّجُ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ،١٨٧
الْنَفَعُوا إِلَيْهِمْ جِيفَتَهُ اللَّهِمْ جِيفَتَهُ اللَّهِمِ عَلِفَتَهُ اللَّهِمِ عَلِيفَتَهُ اللَّهِمِ	﴿إِنَّهُ خَرَجَ وَقَدْ أَصَابَهُمْ وَعُكَ السَّمِينَ اللَّهُ عَرَجَ وَقَدْ أَصَابَهُمْ وَعُكَ السَّ
﴿اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ السَّادِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ	﴿إِنَّهُ عليه السلام أَحْيَا اللَّيْلَ،
الْذُهُبْ فَاخْتَجِمْ السَّبِينَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ١٨٠٤	﴿إِنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ اللَّهَ رِضُوانَهُ وَالجُّنَّةَ وَيَسْتَعِيدُ بِرَحْمَتِهِۥ٧٥٦
وارْجِعْ فَصْلِ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلُّه	﴿إِنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلاَّ مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامُ مِنَّى أَيَّامُ أَكُلٍ وَشُرْبٍ، ٦٦٣
السُّتَسْفَى فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، ٣٨٥.	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَدُّك ﴾

الله الله الله الله الله الله الله الله	﴿اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ حُسْنَ الظِّنَّ ﴾١٥٣٩
ابَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْنَدِي، ٨٩	﴿اسْتَغْفِرُوا لاَّحْيِكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ ۗ ٤٣٥
﴿ تَأَخَّرُ الْمُتَقَدِّمُ وَتَقَدَّمُ الْمُتَأْخِرُ ﴾	«استَكْثِرُوا مِنَ النَّعَالِ»
وتَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ السَّاسَ مَعَادِنَ السَّاسَ مَعَادِنَ السَّاسِ	«اسْتَنْفِرُوا مَرْتَيْن بَالِغَنَيْنِ أَوْ ثَلِاثًا»
(تَخْرِيمُ مَا بَيْنَ لابَتَيْهَا)	«استُوْصُوا بِالنِّسَاءِ» ١٣٣١ -
وتَحْرِيمُ مَا بَيْنَ مَأْزِمَيْهَا ﴾ ٨١٨	«اشْتَدُ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلِ تَسَمَّى بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ» ٨٥١
«تَخْرِيُهَا التَّكْبِيرُ»	الصَّنَعْ فِي عُمْرَتِك كُمَّا تَصْنَعُ فِي حَجُّك السَّمَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ١٩٠٧
اتَخْلِقُونَ رُؤُوسَكُمُ السيسيسينين الله الله الله الله الله الله الله الل	«اغْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المُسْجِدِ»٢٨٣
«التَّحِيَّاتُ الْمُارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطُّيَّبَاتُ لِلُّهِ»٢٢٢	﴿اعْتَكِفْ وَصُمْ السَّاسِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
«التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الرَّاكِيَاتُ الطَّيَّبَاتُ»	«افْعَلْ ذَلِكَ»
«التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ سَلامٌ عَلَيْكِ أَيُّهَا النَّبِيُّ»٢٢١	«اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي، ٧٩١، ١٧٩
«التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، والصَّلَوَاتُ، والطُّيَّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكِ» ٢٢١	﴿اقْرَمُوا الْقُرْآنَ مَا اثْتَلَفَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُكُمْ ۗ
وَتَخَتُّمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ»	﴿اقْرَءُوا القُرْآنَ وَسَلُوا اللَّهَ بِهِ ۗ١٦٨٧
وتَرُبُ تَرُّبُ ﴾أ ٢٤٥	الْمُرْءُوا يُس عَلَى مَوْتَاكُمْ ﴾ ١٥٥
اتُرْفَعُ فِيهِ أَعْمَالُ النَّاسِ، فَأُحِبُ أَنْ لا يُرْفَعَ عَمَلِي إلاَّ وَأَنَا	«انْزعْ الحَبْلَ»٧٦٩
صافعًا،	وَأَنْصُرُ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»
وَتَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ،٧٧٣	﴿انْطَلَقْتِ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٨٥٥
اتَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً بِكُرًا فِي سِتْرِهَا،١٢٤٢	﴿أَنْظُرُوا إِلَى عِبَادِي أَتَوْنِي شُعْنًا غُبْرًا﴾٧٦١
اتَزَوَّجَنِي وَنَحْنُ حَلالان بسَرفي،٧٧٣	وانْكَسَرَ قَدَحُ النَّبِيِّ ﷺ الله ١٩٠٠
اتُسَبِّحُ خَلْفَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلَاثًا وَثَلاثِينَ،٢٢٧	وَأُهْجُ المُشْرِكِينَ ﴾
﴿ تُسَبِّحُونَ فِي ذُبُرِ كُلُّ صَلاةٍ عَشْرًا ﴾	«بجَريرَةِ خُلَفَائِك مِنْ ثَقِيفٍ»٩٦٤
اتُسَبِّحُونَ، وَتَحْمَلُونَ، وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ،	«اَلْبَذَاءُ مِنَ الْجَفَاء، والْجَفَاءُ فِي النَّارِ»
اتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمُ السَّنَاحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمُ السَّنِينِينَ ١٥٠٧	«البَذَاذَةَ مِنَ الإِعَانَ»
وتَسَمُّوا بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَّاءِ، ١٥٥٣	ابَرِئَ مِنْ إِثْم ذَٰلِكَ السَّاسِينِ اللَّهِ مَٰلِكَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
وْتَسَمُواْ بِاسْمِي وَلا تَكَنَّواْ بِكُنْيَتِي السِيسِيسِينِ وَلا تَكَنَّواْ بِكُنْيَتِي السِيسِيسِيسِيمِ	وبسَم اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ،٣٩٨
وتَعَجَّلُوا إِلَى الحَجُّ؛٧١٢	وَبَسْمُ اللَّهِ، اللَّهُمُّ إنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ،٤٨
وتَعْدِلُ حِجَّةً مَعِي عُمْرَةً فِي رَمَضَالَ السلامِينَ مَعْدِلُ عِبْدًا مَعِي عُمْرَةً فِي رَمَضَالَ اللهِ	﴿يَسْمُ اللَّهِ، والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ،٢٠٣
اتُغَلُّ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ،١٠٨	قبَسْمُ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، ٤٣٣، ٤٣٣
وتُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاء لِقِرَاءَةِ القُرْآنِ،١٥٨	(بَعَثُ عليه السلام عَمْرًا الخُزَاعِيُّ إِلَى مَكْفَهُ
وتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ مِنَّا وَمِنْكَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ	البينت بالخنيفية السَّمْحَةِ،٧٣٧
وتَقَبَّلْ مِنَّا»	ابكُوْكَبِ كَذَا كَذَا،
وتِلْكَ أَمَّةً أَخْمَكَه	دَبَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ» ٣٩٣، ٣٩٣
وتَمَتُّعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ ﴾ ٧٣٨	«بِمَ أَهْلَلْت؟»٧٥١
وتَمَعْدُدُواً وَاخْشَوْشِنُوا) ١٧٩	هَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلالٌ وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ،٧٧٣
اتَّنَاكَخُوا تَنَاسَلُوا اللَّهِ اللّ	وَبَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلاةً ﴾أسسسسما

احَرَمْ مِنْ عِيرٍ إِلَى كَذَا السَّاسِينِ اللَّهِ كَذَا السَّاسِينِ اللَّهِ كَذَا السَّاسِينِ ١٨٠	التُّوْيَةُ مَبْسُوطَةٌ مَا لَمْ يَنْزِلْ سُلْطَانُ المَوْتِ السِيسِيةِ ١١٥٥
احَقُ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَسْنٌ السَّاسِينِ عَلَى المُسْلِمِ حَسْنٌ اللَّهِ	اتُوفُي الِّنِي فَجَزِعْت عَلَيْهِ،١٦١٥
احَقُ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ مِيتُ المُسْلِمِ مِيتُ المُسْلِمِ مِيتُ المُسْلِمِ 41	التَّيْشُمُ وَهُوَ جُنُبٌ فِي لَيْلَةِ بَارِدَةِ السِّينَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
الحِلُ مَيْتَةُ عُدِينَا عُنْهُ عُدِينَا عُنْهُ عُدِينَا عُنْهُ عُنْهُ عُنْهُ عُنْهُ عُنْهُ عُنْهُ عُنْهُ عُنْ	اللَّاتُ لا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمُ السَّاسِينِينَ ١٣٩
الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِو تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ؛	وثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيٌّ فَرَائِضُ ﴾
الحَمَّدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ السِينِينِينِينَ الْمُعَالِ السِينِينِينِينَ ١٢٣	اللَّالَةُ لا تُجَاوِزُ صَلاتُهُمْ آذَانَهُمْ،٣١٦
احَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ بَرِيدًا، ١١٨	اللَّهُ لَا تُقَبِّلُ لَهُمْ صَلاقًا١٦٤
اخالِفُوا المَجُوسَ)٧	وْتُلاثَةٌ لا يَبِحِلُ لا حَدِ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ ﴾
اخَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ٧	وْنَلانَةٌ لا يَقْبُلُ اللَّهُ لَهُمْ صَلاةً،
وْخُذْ الحَبُّ مِنَ الحَبُّ، والشَّاةَ مِنَ الغَنَمِ،	اللَّانَةُ لا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدًا
فخُذْ قَلاتِصَلْكُ يَا ابْنَ أَخِي،	اثِمْ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِلَهُ، ثُمُّ قَامَ طَوِيلاً قَرِيبًاه٣٣٣
اخُلُوا عَنِي مَنَاسِكَكُمُ السِيسِينِ ١٣٠٪	وَنُمُ لا يَفِي لَهُ عَلَيْ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَي
الخُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا فَإِنَّهَا مَلْمُونَةً ، ١٤٥٤	اجَاءَ الفُقَرَاءُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَّا
الخُلُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ ﴾٢٨٦	نُصَلِّي ۗ٢٢٧
وخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم فِي مَرَضِهِ وَقَدْ ۖ	اجَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْت رَجُلاً غَزَا اللَّهِي اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ ٢٥٢
عَصْبَ دَأْسَهُ	هَجَاءَ هِلالٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُشُورِ نَحْلِهِ، ٥١١
ا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشْيَخَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ؟ ١٧٧	الْجِدَالُّ فِي القُرْآنِ كَفَرُّ السِينِينِينِينَ القُرْآنِ كَفَرًا
الخَرَجْت مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكَ التُّلْبِيَّةَ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ	وَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفُو وَلا مَطَرِه ٣٤٢
العَقَبَةِ،٧٥٧	الجَنْبُوهُ جَارُ السُّوءِهِ
اخَرَجْنَا مُهِلِّينَ بِالحَبِرُّ السَّبِرِ	وجهادُ الكَبِيرِ، والصُّغِيرِ، والضُّعِيفِ،٢٧٠
وَخَلَّتَانِ مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِمَا أَذْخَلَتَاهُ الْجَنَّةَ٢٢٧	لَجِيءُ بِسَارِقِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أُقَتَّلُوهُ اللَّهِيِّ اللَّهِ النَّبِيِّ اللَّهِ فَقَالَ: أُقَتَّلُوهُ اللَّهِيُّ اللَّهِ فَقَالَ: المَّقَالَ: المُّقَالَ: المُقَالَ: المُقالَدِينَ المُّقَالَ: المُّقالَ: المُقالَدِينَ المُقالَةُ المُقالِقُةُ المُقالَةُ المُقالَةُ المُقالِقُةُ المُعَلِّقُولُةُ المُعَالِقُةُ المُعَلِّقُةُ المُعَلِّقُةُ المُعَلِقُةُ المُعَلِّقُةُ المُعَلِقُةُ المُعَلِقُةُ المُعَالِقُةُ المُعْلِقُةُ المُعَلِقُةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقُةُ المِنْ السَّالِقُةُ المُعْلِقُةُ المُقَالَةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقِةُ المُعْلِقُةُ المُعْلِقِينِ المُعْلِقِينَا لَعْلَقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِينَ السَّلِيقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِقُونَ الْعِينَالِقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِقِينَ المُعْلِ
وخُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ،	وَعَبُّذًا الْمَتَخَلَّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ،
والخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا عَلَى الحَوْضِ،	احَتْى إذَا دَنُونًا مِنْ مَكُمَّةً
اخَتْرُوا وَجْهَةُ وَلا تُخَتَّرُوا رَأْسَةُهُ٧٦٦	احَتَى إِذَا ظُنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرْوَى بَشَرَتُهُ ﴾٢٥
الْحَمَّرُوا وُجُوهَ مَوْتَاكُمْ وَلا تَتَشَبْهُوا بِالنِّهُودِا ٢٦٦، ٤٠٣	والحَبُحُ الْمَبُرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الجَنَّةُ،١٥٧٧
وخَمْرُوهُمْ وَلا تَشَبَّهُوا بِاليَّهُودِهِ٧٦٦	الحُبِعُ بِي مَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ السَّبِينَ النَّبِيُّ اللَّهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ السَّ
الحَمْسُ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ السَّبَاسِ عَلَى أَخِيهِ السَّبَاسِ ٣٩١	والحَبُّ جِهَادُ كُلِّ ضَعِيفُوهِ
وخَمْسٌ قَتْلُهُنَّ حَلالٌ فِي الْحَرَمِ فَأَسْقَطَ الغُرَّابَ، ٧٩٧	والحَبُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطُوعُ السِينِ
وَحَمْسٌ كُلُّهُنَّ فَامِيقَةٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحَرَمِ،٧٩٧	دَحُجُ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرُ ﴾
الحَمْسُ مِنَ الدُّوَابُّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقَتَلْنَ فِي الْحِلُّ وَالْحَرَمِهِ ٧٩٦	احُجُ عَنْ نَفْسِك السِينِ
الحَمْسُ مِنْ الدُّوَابُ لَيْسُ عَلَى المُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنْ جُنَاحٌ أَ ٧٩٧	الحَبُّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ٢٧٠
وْحَمْسِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ: الحَيَّةُ وَالفَأْرَةُ وَالحِدَاةُ ١٩٧	الخَجُّ، وَالْمُمْرَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
اخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِيسَائِهِمْ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لأَهْلِي،١٣٣٠	وحَجَجُنَا مَعَ النَّبِي ﷺ وَمَعَنَا النَّسَاءُ وَالصَّيِّيانُ، ٧٠٠
«دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ»	احَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْجِدَ الضَّرَارِ وَأَمَرَ بِهَدْمِهِ،١٠٩٤
ادَخُلَ عليه السلام عَلَى جُويُويَة فِي يَوْم جُمُعَةٍ عليه السلام عَلَى جُويُويَة فِي يَوْم جُمُعَةٍ عليه السلام	فَخَرَمٌ مَا بَيْنَ عِيرِ إِلَى ثُورِهِ

﴿ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ السِّينِ السَّادِينَ اللَّهِ الرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ السَّالِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّالِي اللَّالِمُ اللَّلَّالِيلِمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّالِمُ اللَّهُ اللَّا اللّل	دَخَلَ عُمَرُ فَأَهْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ يَحْصِبُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْهُمْ
وْزُوْجَ النَّبِيُّ ﷺ المَوْهُوبَةَ بِلا مَهْرٍ إِكْرَامًا لِلقَارِئِ ﴿ ٢٩٧	ا غَمَرُها
وسَأَلْت النَّبِيُّ ﷺ: مَتَى تَنْقَطِعُ مَعْرِفَةُ العَبْدِ مِنَ النَّاسِ؟ ١٥٥	دَخَلَتُ العُمْرَةُ فِي الْحَجُّ إِلَى يُومِ القِيَّامَةِ ٤٢٩٦.، ٢٣٩
• هسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّيْعِ ٩٠)	وَخَلَّتُوا الْعُمْرَةُ فِي الْحَجُّ مَرَّتُينِ السِّيعِ اللَّعِجُ مَرَّتُينِ السَّاسِينِينِ ٧٤٠
السُيْلَ ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الصَيّامِ المِسْدِينِ المَالِينَ المَالِينَ المَالِينَ المَالِينَ المَالِينَ المَالِي	وَعْ مَا يَوِيبُكَ إِلَى مَا لا يَوِيبُك اللهِ اللهِ عَلَى مَا لا يَوِيبُك اللهِ اللهِ ١٠٤.
﴿ وَسُولُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَشْرَاءَ كَرِهَهَا ١٩٩٥	دَعْنِي أَصْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِدَعْنِي أَصْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ
وسُيْلَ النَّبِي ﷺ عَنْ رَجُلِ قَبُّلَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا صَايْمَانِ ١٢٨	دَعْهُمَا فَإِنَّهَا أَيَّامُ عِيلِهِ
﴿ سُهُلَ النَّبِي ﷺ عَنْ قَصَاءِ رَمَصَانَ ﴾ ١٤٧	دَعْوَا الطَّيْرَ عَلَى وَكُرِهَا، ١٦٤٨
والسَّاعِي عَلَى الأَرْمَلَةِ، والمِسْكِينِ كَاللُّجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ٦٧)	دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ لأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ مُسْتَجَابَةً» ٢٣١
﴿ وَسُبُّتُ عَائِشَةً يَهُودَ وَلَغَنتُهُمْ لَمَّا سَلَمُوا عَلَى النَّبِيُّ ﷺ ١٤٥٥.	المائيًا دَارُ بَلاءِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَ
وسُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيم، وَإِذَا اجْتَهَدَ فِي الذُّعَاءِ قَالَ: يَا حَيُّ يَا	اللُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الكَافِرِة ٤٤١
تَكُومُ تَكُومُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال	دُونَكَ فَانْتَصْرِي،دُونَكَ فَانْتَصَرِي،
وسُبُحَانَ اللَّهِ، والحَمْدُ لِلَّهِ، وَلا إِنَّهَ إِلاَّ اللَّهُ، واللَّهُ أَكْبُرُه ٢٠٩	وبيننا الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِا
وسُبُحَانَ الْمَلِكِ القُدُوسِ، ٢٧٦	ذُكِرَ عِنْدِ النَّبِي ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَهُ٣١٢
السُبْحَانِك اللَّهُمُّ وَبِحَمْدَكِه	ذَلِكَ إِلَيْك، أَرَأَيْت لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ
السُبْحَانَك فَبَلَى،	نَعَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ بِالأُجُورِ،نَعَبَ أَهْلُ الدُّنُورِ بِالأُجُورِ،
وْمَتَعْدًا لَمَّا مَاتَ أَشْرَعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ فِي الْمُثْنِي إِلَيْهِ٩٩٣	نَعَبَ الظَّمَأُ، وَابْتِلُّتُ العُرُونَ ﴾
والسَّمِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ	رَأَى ابْنُ عُمَرَ النُّبِيُّ ﷺ يُصلِّي عَلَى حِمَارِ وَهُوَ مُتَوَجَّةً إِلَى
﴿ وَمَقُولُ الْمُرْأَةِ مَعَ عَبُلِهَا صَيْعَةً ﴿	187
السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَيَرَكَانُهُ السَّالامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا	رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ ثُوبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ
السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَارَ قَوْمَ مُؤْمِنِينَ ٤١٦٧٠	رَأَى رَجُلاً بِهِ زَمَانَةٌ فَسَجَدَه
وسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ اليَّهُودِيُّهُ لَمَّا مَاتَ بِشُرُّ بْنُ البَّرَاءِ الَّذِي أَكُلَ مَعَهُ	رَأَى شَيْهًا يَيُّنًا بِعُتْبَةَ ﴾
مِنَ الشَّاوَ الْسَّمُومَةِ عِنْ الشَّاوَ السَّمُومَةِ عِنْ الشَّاوَ السَّادِ المَّادِ المَّادِ المَّادِ	رَأَيْت أَخْمَدَ مَا لا أُحْصِي يَتْبَعُهَا وَلا يَحْدِلُهَا
استُلُوا اللَّهُ مِنْ فَصَلِيهِ	اَيْتِ النَّبِيُّ ﷺ يُهِلُّ مُلَبُدًا،
اسَلُوهُ النُّعَاءَ فَإِنَّ دُعَاءَهُ كَدُعَاء الْمَلائِكَةِه	لَيْتُ مَعْدَ أَخُذَ زُجُلاً يَصِيدُ فِي خَرَمِ الْمِدِينَةِ، ٨١٩
وَسَيِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفُ بِالْحَزُورَةِ فِي سُوق مَكَّتُهُ ٨٢٠	آليته عليه السلام يَدْعُو هَكَذَا بِبَاطِنِ كُفُّيُهِ وَظَاهِرُهُمَّاه ٢٣٠
استوعَ وَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا يَتَمَارُونَ فِي القُرْآنَ السَسَسِ ٢٨٤	يُبُّ قَائِمَ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلاَّ السَّهَرُّهِ ٢٥٠
وسَمِعْت النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمِثْرِ ،	يُّنَا آتِنَا فِي اللُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً ا
وسَرِغْت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُو بِتَسُويَتِهَاءً	يُّنَا لَكِ الْحَمْدُ،
• السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَكِفِ أَنْ لا يَمُودَ مَريضًا وَلا يَشْهَدَ جِنَازَةً. ٦٧٤	يْنَا لَكِ الْحَمْدُهِ
السُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَمْلِ الكِتَابِ؛	يُّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَاء وَمِلْءَ الأَرْضِ،٢١٧
وَسَوُّوا أَصُّفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَام الصَّلاةِ عِلَيْدَ المَّدِ	لرُجُلَ لَمَّا ضَرَبَ بِالسَّيْفِ عَلَى سَاعِدِ هَذَا فَقَطَعَهُ ، ١٤٧٢
مسَيَّدُ إِدَامِ اللَّهُ ثِيا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ، ٨٠٤	
وسَيَّدُ الشُّرُابِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرُو المَّاءُ	حْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى،
	غِبْت لَكُمْ عَنْ غُسَالَةِ الأَيْدِي،

اطِبْت حَيًّا وَمَيْتًا)	«السَّيِّدُ اللَّهُ»
اطُفُ بِالنِّيْتِ وَبِالصُّفَا وَالمَرْوَةِ ثُمُّ حِلَّ" ٤٩٪	﴿شَكَوْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هِجَاءَ المُشْرِكِينَ،١٥٧٥
والطُّوَّافُ بِالنِّيْتَ صَلاةً اللَّهِ ١٦٦٥	وَشُكِيَ إِلَى النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلُ يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشِّيءَ فِي
والظَّهَارُ مِنَ الرَّجُل، والمَرْأَةِ سَوَاءًا	الصُّلاقِ،
وعَالِمُ قُرَيْشِ يَمْلاَ الأَرْضَ عِلْمًا ﴾	الشَهْرَا عِيدٍ لا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وَذُو الحِجْةِ، ٦١٣
والعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بالحَقَّ كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١٨٠ ١٨٥	﴿ الشُّهُونَةُ الْحَنِيَّةُ: أَنْ يُصْبِحَ أَحَدُهُمْ صَائِمًا فَتَمْرِضَ لَهُ شَهْوَةٌ مِنْ
﴿ العِبَادَةُ فِي الْمَرْجِ كَالْمِجْرَةِ إِلَيَّ ﴾ ٩٢٠	شَهَوَ اتِهِ اللَّهِ
اعَجَبًا لاختِلاف أصحاب رَسُول اللَّهِ ﷺ فِي إهْلالِهِ ا ٣٥/	(صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ رُكَانَةَ عَلَى شَاةٍ فَصَرَعَهُ ا
﴿ العِدَةُ دُيْنٌ ﴾	وَصَاعًا مِنْ مُرَّ عَنْ كُلِّ اثْنَيْنِ ٢
والعِدَةُ عَطِيَّةٌ ﴾	اصًاعًا مِنْ طَعًام،
اعَرَفَةُ اليَّوْمُ الَّذِي يُعْرَفُ النَّاسُ فِيهِ ١٤١	«الصَّدَاقُ بِمَا اسْتُحُلِّلْت مِنْهَا»
عَلَى الغَاسِل سِتْرُ مَا رَآهُ، ٨٥٥	﴿الصَّدْفَةُ عَلَى المِسْكِينِ صَدْقَةً ،
اعَلَى كُلِّ مُسْلِم صَدَقَةً السلام الله الله الله ١٥٥٠	اصُفَدَتُ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الجنَّا١٠٨
اعَلَى هَذِهِ المِلَّةِ خُتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ، ١٥٧٣	الصَّلاةَ الإِقَامَةَ ع
اعَلَيْك السَّلامُ تَحِيَّةُ المَوْتَى	اصَلاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ بِصَلاقٍ،٣٠٧
 اعْلَيْك بِكُلِّ بَيْضَةٍ جَنِينُ نَاقَةٍ أَوْ ضِرَابُ نَاقَةٍ 	إصَلاةُ الرَّجُلِّ قَاعِدًا عَلَى النَّصْفِ،٢٩٦
«العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا» ١٥٧٧	﴿صَلاةُ اللَّيْلِ مَنْنَى ﴾
الْحُمْرَةُ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حِجَّةً ﴾٧٣٢	﴿الصُّلاةُ جَامِعَةً،
العُمْرَى، والرُّقْبَى لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ السِيسِينِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ١١٤٧	﴿الصَّلاةُ فِي الجَمَاعَة تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلاةًۥ٢٩٦
«العَمَلُ فِي الهَرْجِ كَالهِجْرَةِ إِلَيْ»	اصَلاةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِثَةٍ صَلاةٍ فِي هَذَا ٢٠٧
﴿ عَمَّنْ تَمُونُونَ ﴾	اصَلاةٌ فِي المَسْجِدِ الحَرَامَ أَفْضَلُ مِنْ مِثَةِ صَلَاةٍ فِيمًا مَوْوَاهُا .٣٠٧
«العنبر من دابَّةِ كانت بأرض الهند» ١٢٠	الصَّلاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ كَعُمْرَةِ،١٧٩
«العَنُك بِلَعْنَةِ اللَّهِ، وَحَنَقَهُ» ٢١١	اصَلاةٌ فِي مَسْجِدِي أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمًا سِوَاهُ٣٠٧
• فَعَسَلَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ثُمُّ حَرَكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ﴾ ٧٦٠	اصَلاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا﴾
وغَيْرَ أَنَّهُ لا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ ﴾	اصِلُوا كَمَا رَآيَتُمُونِي أَصَلِّي السَّنِي السَّلِي السَّنِي السَّنِي المَّلِي السَّنِي المَّلِي ا
•غَيْرَ سَهْمِكَ أَرَدْنَا» ١٠٣٤	وَصَلَّى ﷺ الصُّبْحَ مُرِيدًا لِلاعْتِكَافِ فِي المَسْجِدِ، ١٦٦
﴿ فَأَبُواْهُ يُهَوَّدَانِهِ وَيُنْصَرَّانِهِ، وَيُمَجُّسَانِهِ ۚ١٥٧٢ ، ١٥٧٣	اصَلِّى عَلَى الِنْبَرِ، وَتَكَرَّزَ صُعُودُهُ وَنُزُولُهُ عَنْهُ٢٤٣
﴿فَأَرَادَ الطُّهُورَ ﴾	اصَلَّىٰ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلاةَ الأُولَى؛ ٣٩٤
﴿ فَأَهْدِ وَامْكُتْ حَرَامًا ﴾ ١٥٧	وصُمْ شَوَالاً،
• فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحَرِ ۗ	وصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ السَّالِينَ اللَّهِ السَّالِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
﴿ فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ مُسْنِدًا ظَهْرٌهُ إِلَى النَّيْتِ الْمُعْمُورِ ۗ ١٩	وصُمُّ يَوْمًا وَٱفْطِرْ يَوْمًا ﴾
﴿ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ۗ ٤٥٧	اصَوْمُكُمْ يَوْمَ تُصُومُونَ ا ١١٤
• فَإِذَا كَانَ العَامُ المُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا اليَّوْمَ النَّاسِعَ ٢٥٦	﴿ الضَّابُعُ صَيْدٌ وَفِيهِ كَبُشٌ ﴾
وَفَإِنْ أَخَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلاةِ؛ فَهُوَ فِي صَلاةٍ، ٢٠٣	اضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِسْطَحًا الحَدَّه
• فَأَنْ أَذُنَّ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الْمَلائِكَةِ مَا لا يُرِّي طَرَفَاهُ . ٣٠٩	اضَعُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا)الله المُعالِم المُعالِم المُعالِم المُعالِم المُعالِم المُعالِم المُعالِم ا

«فَلَمَّا رَمَى قطعَ التلبِيَّة» ٢٥٧	فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفَّجُورِ ۗ١٦٨٨
﴿ فَلَيْسَ مِنًّا ﴾	فَإِنَّ اللَّهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ﴾٧٥٦
«فَلْيَسْرُدُهُ وَلا يَقْطَعُهُ»	فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ١٧١
﴿ فَلْيُقُلُ: بِسْمِ اللَّهِ أَوْلَهُ وَآخِرَهُۥ١٣١٤	فَإِنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَحِلُّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ،٧٣٩
«فَلْيُهْدِ بَدَنَةً وَلْيُرْكَبْ»	فَإِنْ حُبِسْتِ أَوْ مَرِضْتِ،
﴿فَمَا لَا يُلاثِمُكُمْ فَبِيعُوهُ وَلَا تُعَذَّبُوا خَلْقُ اللَّهِ ﴿ ١٤٥٢	فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَاْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ» ٥٣٥
﴿ فَمَنْ لَمْ يُلاثِمُكُمْ ، فَبِيعُوهُ وَلا تُعَذَّبُوا خَلْقَ اللَّهِ ﴾ ١٤٥٢	فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا» ٦١٥
وفَمَنْ يَأْخُذُ مَالاً بِحَقَّهِ فَيَبَارَكُ لَهُ فِيهِ ٥٧٦	فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ»٢٥١
﴿ فَهِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُا مَعْهَا ﴾ ٥٥٠	فَإِنْ كَلّْفَتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ،فإِنْ كَلّْفَتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ،
﴿ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلا خُشُوعُكُمْ ۗ ١٢٥٢	فَإِنْ لَكِ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثَنَّيْتِ،٧٣٦
﴿ فِي الزَّرْعِ أَعْطُوهُ ثَمَّنَ بَلْرِوا١٠٨٣	فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلُّ ﴾
«فِي الضُّبُّع كَبْشُ»	فَإِنَّهُ أَخْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمًا ۗفإِنَّهُ أَخْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَيْنَكُمًا ۗ
﴿ فِي ظُهُورِهَا وَبُطُونِهَا فِي عُسْرِهَا وَيُسْرِهَا» ٤٨١	فَاتَّزِرُوا وَارْتَدَوْا، والقَوْا الخِفَافَ،١٧٩
﴿ فِي كُلَّ إِبِّلِ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبُعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ * ٤٥٥	فَاغْتُكِفْ لَيْلَةً ﴾
(فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ)٧٣٣	فَالتَفَتَ إِبْرَاهِيمُ فَإِذَا هُوَ بِكُبْشِ أَبْيَضَ أَقْرَنَ أَعْيَنَ} ٨٤٤
«قَالَ اللَّهُ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ» ٢٥٣	فَانْظُرِي أَيْنَ أَنْتِ مِنْهُ ﴾
﴿ قَالَ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ حُسْنِ ظَنُّ عَبْدِي بِي ۗ	فَتَحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَعُلَّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ،
< قَالَ عليه السلام فِي المُخْتَلِعَاتِ: هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ، ١٣٣٣	فَتُحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ»فُتُحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ»
 قَالَ يَهُودِيُّ لِصَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْ 	فَخَلُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُۥ
مَلْوِ الْآيَةِ)	فَخَلَعَهَا مِنْ رَأْسِوا
﴿قَالَتْ الْمَلاثِكَةُ: آمِينَ، وَلَك بِمِثْلِ ذَلِكَ،٢٣١	نَدَارِهَا تَعِشْ بِهَا﴾نتارِهَا تَعِشْ بِهَا﴾
«قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمُ أَخَدًا مِنَ النَّاسِ»	فِرَاشٌ لِلزَّوْجِ وَفِرَاشٌ لامْرَأَتِهِ،فراشٌ للمُرَأَتِهِ،
وقَتْلُ القَمْلَةِ وَدَفْنُهَا فِي المُسْجِدِ،	لَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللُّغْوِ،٤٨ ٥
وقَدْ أَوْتَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِا٢٧٧	لَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ، ٤٩ ه
﴿ قَدْ حَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرًا ١٥٢٥	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، ٤٩ه
وقَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَلَيٌّ حِجَّةٌ»٧٣٢	نَزِعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ذَاتَ لَيُلَةٍ»
﴿ فَدْ عَلِمْتِ أَنَّكَ تُحِبِّينَ الصَّلاةَ مَعِي ﴾	أَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ؟
وْقَدِمْ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ الصَّدَقَةُ ٩٨٠٥	لُفَمَّلَتْ الْمُرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ بِيَسْعَةِ وَتِسْعِينَ جُزْءًا؟ ١٢٧
«قَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ فَرُّقَ»	لَقَالَ: أَنْتُمْ حُجًّاجٌ السِّينِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
﴿ قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلَّحَقٍ ﴾ ١٤١٨	نَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ وَنَوْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ؟٧٠٠٠
وقَضَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الدُّيَّةَ مِيرَاتٌ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٤٧٨	نَلَكِيْ يَدَيْ مِسْوَرٍ،
وقَضَى النَّبِيُّ عليه السلام أَنَّ اللَّيَّةَ مِيرَاتٌ ١١٧٢	لَلَيْنَا عَنِ الصِّبْيَانِ وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ ﴾
وقَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمْرَ بِهِ فَحَسَمَ السَّمَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَمَ اللَّهِ ١٥٤٨	لَقِيتُ عُنْمَانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةً ﴾
وقَطَعَ عِنْدَ أَوْلِ حَصَاقٍهُ ٧٥٦	لَلَمْ يَرْفُتْ وَلَمْ يَفْسُقُ ﴾
﴿ قُلُ عُمْرَةً وَحِبَّةً ﴾	لَمْمَا أَتُواْ النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ آيَةُ التَّيْمُمِ،١٨١

وكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَحِبُ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَامِ ٢٣٠	رآن ۲۰۸
وكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الحَرَمِ •	۸۰۰
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُمَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلُّهَا ٥٠٠ ٧٢٥	أَالَ: هُوَ النُّهَارُ
وكَانَ رَسُولُ اللَّهِ عِنْ يَنْهَانَا عَنْ كَثِير مِنَ الإِرْفَاهِهِ ٥٦	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
وَكَانَ عليه السلام إذا دَعَا فَرَفَّعَ مُسَحَّ وَجُهَّةُ بِيَدِهِ٧٦	. 1444
«كَانْ عليه السلام إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاء لَمُ يَرُدُهُمَا» ٢٧٦	يَعْتَدُونَ
• كَانَ عليه السلام إذًا عَادَ مَرِيضًا مَسَحَةُ بِيَعِينِهِ٣٩٣	۰۸۱
وكَانَ عليه السلام فِي المُليِنَةِ يُبَاشِرُ الحُكْمَ	I»۲۸3
«كَانَ عليه السلام يُعَرِّضُ رَاحِلَتُهُ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا» ٢٤٦	T9T
«كَانْ عليه السلام يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» ١١٤٦	بِهِه ١٥٠٩
«كَانَ فَصُهُ حَبَثِيًا)	٧٥٨
وكَانَ فَصُهُ مِنْهُ ع	٧٣٤
اكَانَ لا يَخْرُجُ إِلاَ لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ»٧	٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اكَانَ لِلنَّبِيُّ ﷺ خَاتَمُ حَدِيدٍ عَلَيْهِ فِضَّةً ا	١٧٧
«كَانْ لِنَعْلَيْهِ عليه السلام قِبَالانِ»١٧٨	ئُونَ مِثْلَ
وَكَانَ مَا لَمْ يُوجِفُ عَلَيْهِ مِلْكًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً ١٦٢٥ وَكَانَ يَأْتِي تُبَاءً كُلُّ سَبْتِ،	٥٨
وكَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلُّ سَبْتِ،	كَفُهُ ١٨٢
وَكَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الكَلْبِ المَقُورِ وَالفَأْزَةِ وَالمَقْرَبِ وَالحِدَأَةِ	٠٢٣٠
وَالغُرَابِ وَالحَيَّةِ،	. ۲۲۱
وكَانَ يُصَلِّي إِلَى سُتْرَةِ دُونَ أَصْحَابِهِ	نات، ۸۰۲
اكَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلِّيْفَةِ رَكْمَتَيْنِ السِّينِي ١٣٥٠	070
وَكَانَتْ تُرَجُّلُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِهِ ٦٨٩	۸۱۹
﴿كَانَتُ عَائِشَةُ وَجَوَارٍ مَعَهَا يَلْمَبْنَ بِالبّنَاسَ؛ ١٠٦٤	رَاحِدَةٍ ١٧٨
ريخ کخ ا	بوه ن ٤٤٣
اكْرِهَ النَّبِيُّ 攤 أَكُلُ الغُدَّةِ، ١٦٣٩	٤٤١
(كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّكَالَ فِي الخَيْلِ،	١٧٨
وْكُرِهَ عليه السلام كَثْرَةُ المَسْأَلَةِ مَعَ إِمْكَانِ الصَّبْرِ٧٦	۸۱۱
(كُسْرُ عَظْم اللَّيْتِ كُكُسْرِو حَيًّا)٥٦	جُرَةِ ٢٨٢.
﴿ كَفَّارَةُ النَّذَٰرِ كَفَّارَةُ يَعِينٍ ﴾	177
اكُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةً اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَدَقَةً اللهِ اللهِ اللهِ	ro
(كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ أَبْنُ آدَمَ بَاطِلًا)١٠٦٣	1177
	070
اكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرًاأ	٤٤٩
اكُلُّ مَعْرُونُو صَدَقَةً ا ٩٧٥	۳۸۸
اكُلُوا وَاشْرِيُوا حَتَّى يَعْتَرضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ السييسي ٦٣٧	٠٦٧٩

﴿ قُلْ مُوَ اللَّهُ آحَدٌ ﴾ تُلُثُ القُرْآنِ، وَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ ١٠٨
﴿ وَلَمُّ الْكَلامِ فِيمَا يَعْنِيهِ ﴾
وقُلْت لِحُذَيُّفَةَ: أَيُّ سَاعَةٍ تَسَحُّرْت مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَا
إِلاَّ أَنَّ الشَّنْسَ لَمْ تَطْلُعُهُ
وقُلْتُ: وَمَا الْمُغَرِّبُونَ؟ قَالَ الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الجِنَّ؟ ١٣٢٣
وقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّدَّقَةِ يَعْتَدُونَ
عَلَيْنَاه
﴿ فَلُنَّا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: إطْرَاقُ فَحْلِهَا» ٤٨٢
وْقُولْ النَّبِيِّ ﷺ لِجْبْرِيلَ فِي مَرْضِهِ أَجِلْنِي مَغْمُومًا»٣٩٣
وقِيسُوا مَا بَيْنَ الْحَيِّيْنِ فَإِلَى أَيْهِمَا كَانَ أَقْرَبَ فَخُذْهُمْ بِهِ ١٥٠٩.
اكَأَنْ هَوَامٌ رَأْسِك تُؤْذِيكَ،٧٥٨
﴿كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيبِ فِي مَفْرِقِهِ ٧٣٤
اكَانَ ﷺ يُصُومُ شُعْبَانَ وَرَمَضَانَ ا
وَكَانَ أَحَبُ النَّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ القَعِيصَ»١٧٧
وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذُنَّ مِنْ رُءُوسِهِنَّ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ
الوَقْرَةِ اللهِ الله
•كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكَفَّهُه ٦٨١
«كَانَ إِذَا دَعَا جَعَلَ ظَاهِرَ كَفَيْهِ مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ»٢٣٠
اكَانَ إِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ،
 الكَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَكُونُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ مُحْرِمَات، ٨٠٢.
(كَانَ الْمُعْيِقِيبُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ
اكَانَ النَّبِي ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا،
وْكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا انْقَطَعَ شِيسْعُ نَمْلِهِ مَشَى فِي نَمْلِ وَاحِدَةٍ ١٧٨
اكَانَ النَّبِي ﷺ إذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، ٤٤٣
اكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى،
اكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِي ٓ أَحْيَانًا،
وكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْعَلُ فِي قَسْمِ الغَنَاثِمِ عَشْرًا، ٨١١
اكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي سَاجِدًا فِي ظِلُّ الكَمْبَةِ قَبْلَ الْمِجْرَةِ، ١٨٢.
وكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ السَّمِيانَ عَلَّهُ السَّمِيانَ عَلَّهُ السَّمِيَّانَ عَلَّهُ
وكَانَ النَّبِي ر اللَّهِ عَنِ الإِرْفَاوِ وَالتَّرْجِيلِ كُلُّ يَوْمٍ٥٠
﴿ كَانَ تَارَّةً يَسْتَدِينُ لاَّ هٰلِ الزُّكَاةِ ٤
دَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَانَا عَنِ الإِرْفَاهِ وَالتَّرْجِيلِ كُلُّ يَوْمٍهِ٥٦ دَكَانَ تَارَةً يَسْتَدِينُ لأَهْلِ الزُّكَاةِ،
اكَانَ رَجُلُ يُقْرُأُ سُورَة الكَهْفُوا
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ اللَّهُمُّ بِعِلْمِكَ الغَيْبَ، ٣٨٨
اكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُ قُبَّاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًاه ٦٧٩.

الا تَدْخُلُ الصَّدَقَةُ فِي مَالِ إلاَّ مَحَقَتْهُ، ٥٩٥	كُلُوا، وَاشْرَبُوا، والبِّسُوا،كُلُوا، وَاشْرَبُوا، والبِّسُوا،
﴿ لَا تَدْخُلُ الْمَلَاثِكَةُ بَيْنًا فِيهِ جَرَسٌ ۗ	كُنُّ الْمُعْنَكِفَاتُ إِذَا حِضْنَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ ٩٨٤.
﴿ لَا تَدْخُلُ الْمَلائِكَةُ بَيْنًا فِيهِ صُورَةً ﴾	كِنَّا مَعَ طَلْحَةً وَنَحْنُ حُرُمٌ،٧٨٦
ولا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ۚ ٢٥/	كُنَّا نُخْرِجُ إِذَا كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، ٤٩ ه
﴿ لَا تَرْجِعُ وَلَا تَشْتَرِهَا﴾	كِنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنَضَمَدُ جِبَاهَنَا بِالسُّكُ
﴿ لَا تُرُدُّ عَلَيْهِ وَقُلُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ٩ ١٥٤٠	VYS rataly in the
الاَ تُرُدُّ يَدُ لامِسِ،لا تَرُدُّ يَدُ لامِسِ،	تُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُضَمَّدُ جَبَاهَنَا بِالسُّكُ الْمُطَيَّبِ
ولا تَرُثُوا الْهَدِيَّةَ أَ	ينذ الإخرام،
«لا تُزيئك إلاً وَهَنَاء	كُنْت أُجَاوِرُ هَلَوِ العَشْرَ،كُنْت أُجَاوِرُ هَلَوِ العَشْرَ،
ولا تُسَافِرُ امْرَأَةً إلاَّ مَعَ مَحْرَمٍ	كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا كَانَتْ تُصِيبُهُ قُرْحَةٌ ٨٠٥
الا تُسَبِّخِي،	كُنْتَ أُطَيُّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ﴾ ٧٣٤
«لا تُسَمَّ غُلامَك يَسَارًا وَلا رَبَاحًا» ١٥٢	كَنَّى النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ بِأُمَّ عَبْدِ اللَّهِ ،َ
﴿ لَا تَشْتَرَ وَلَا تُعِدْ فِي صَدَقَتِكَ ﴾ ٩٨٠	كُونُوا فِي الصَّفُّ الَّذِي يَلِينِي؟كُونُوا فِي الصَّفُّ الَّذِي يَلِينِي؟
﴿ لَا تَشْتَرُهَا وَلَا شَيْتًا مِنْ نَسْلِهَا ﴾ ٩٩٠	كَيْفَ تُخَالِفُ أَبَاكَ وَقَدْ نَهَى عَنْهَا﴾
﴿ لا نُشَدُّ الرُّحَالُ إِلاَّ إِلَى قَلاثَةِ مَسَاجِدَه	لَيْنْ بَقِيت إلَى قَابِلِ لآصُومَنَ التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ ؛ ١٥٧
﴿ لَا تُصَاحِبُنَا نَاقَةً عَلَيْهَا لَغَنَّةً ﴾	لَيْنْ صَدَقَ؛ لَيَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ،
﴿ لَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ ﴾	لا أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ القُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ السَّبِينَ 17٠
﴿ لَا تَصُومُ الْمَرَآةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدًا ۖ١٧٢	لا إسْعَادَ فِي الْإِسْلامِ اللهِ الله
• الا تَصُومُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ إلاَّ وَقَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ بَعْدَهُ يَوْمٌ • ١٦١	لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُهُلا إِلَّهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ
﴿ لا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلاَّ فِيمَا أُفْتُرِضَ عَلَيْكُمْ ۗ١٦١	لا اغْتِكَافَ إِلاَّ فِي الْمَسَاحِدِ النَّلاتَةِ،٧ اغْتِكَافَ إِلاَّ فِي الْمَسَاحِدِ النَّلاتَةِه
* ﴿ لَا تَضْطَرُوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ إِلَى مَا لَا يَعْلَمُونَه ١٧١٧	لا بُدّ مِنْ قَضَاءٍ عَلَى السَّاءِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّ
الا تُعَلَّبُوا عِبَادَ اللَّهِ،	لا تَأْكُلُهُ لَعَلُ الْمَاءَ أَعَانَ عَلَى قَبْلِهِ ،لا تَأْكُلُهُ لَعَلُ الْمَاءَ أَعَانَ عَلَى قَبْلِهِ ،
﴿ لا تُغَالُوا فِي الكَفَنِ فَإِنَّهُ يُسْلَبُهُ سَلَّبًا سَرِيعًا ١٢ ٤	لا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ،لا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ،
﴿لاَ تَقَدُّمُوا رَمَضَانَ ﴾ ١٣١٨	لا تَبِيعُوا الذُّهَبَ بِالذُّهَبِ إلاُّ مِثْلاً بِمِثْلِ؛
﴿لَا تُقَسَّمُ وَرَثَتِي دِينَارًا﴾ ٩٦٥	لا تَتْخِلُوا الضَّيْعَةَ؛ فَتَرْغَبُوا فِي اللُّنْيَاه ١٧٦٥
الا تَقُولُوا رَمُضَانَ فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ	لا تَتَمَنُوا لِقَاءَ الْمَلُوُ وَاسْأَلُوا اللَّهُ الْعَاقِيَةَ ،١٥٨٣
الا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ: سَيِّلًا) ١٥٥	لا تَتَمَنُّوا لِقَاءَ العَدُّقُ وَسَلُوا اللَّهُ العَاقِيَةَ٧ تَتَمَنُّوا لِقَاءَ العَدُّقُ وَسَلُوا اللَّهُ العَاقِيَةَ
الا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ: سَيِّدَنَا،همه	لا تَجْعَلُوا فِي قَبْرِي خَشَيًا وَلا حَجْرًا السَّبَا اللهِ عَجْرًا اللهِ عَجْرًا اللهِ عَلَمْ اللهِ
﴿لا تَقُولُوا: سُورَةُ البَقَرَةِ البَقَرَةِ السِيدِ	لا تَحُجُّنُ امْرَأَةً إِلاَّ وَمَعَهَا نُو مَحْرَمٍ،٧٠٩
	لا تَحْقِرَنْ مِنَ الْمُعْرُوفِ شَيْتًا،
﴿لا تَلْعَنُهُ فَإِنَّهُ يُعِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُۥ ١٥٨٧	لا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِينِي هَاشِمٍ،لا تَحِلُ الصَّدَقَةُ لِينِي هَاشِمٍ،
﴿ لا تُمَارِ أَخَاكَ وَلا تُمَازِحُهُ تَعِدُهُ ثُمُ تُخْلِفُهُ١٦٨٨	لا تَحِلُ المَسْأَلَةُ إِلاَ لِنَلاثِهِ
﴿لا تُوسُوهُ بِطِيبٍ﴾	لا تُخَلُّوهُ ﴾
﴿ لا تُمْنَعُوا إِمَاءُ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٤٥٣	
الا تَنتَقِبُ المَرْأَةُ وَلا تَلْبُسُ القُفَّارَيْنِ السَّمِينِ المُنتَقِبُ المَرْأَةُ وَلا تَلْبُسُ القُفّارَيْنِ	لا تُخَصُّوا لَيْلَةَ الجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي السياسي ١٦١

﴿لَا يُخْتَلَى خَلَامًا وَلَا يُنَفِّرُ صَيْدُهَا ﴾ ١١٨، ٨١٤	الا تُنْسَنَا يَا أُخَيَ مِنْ دُعَائِك،
ولا يُخْتَلَى شَوْكُهَا﴾١١٢	«لا تُوصَلُ صَلاةٌ حَتَّى نَتَكَلَّمُ أَوْ نَخْرُجٌ»٢٧٨
ولا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةِ لَيْسَتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ ١٤٣١	«لا دَعْوَةَ فِي الإِسْلام»
﴿ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكُّةَ إِلاَّ بِإِحْرَامٍ مِنْ أَهْلِهَا ۗ٢١٠	ِ اللَّهُ عَلَيْكَ»
 ﴿ لَا يَدْخُلُ مُسْجِدَنَا بَعْدَ عَامِنَا هَٰذَا غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ» ١٦١٩ 	﴿لا زُكَاةً فِي حَجَرٍ،
ولا يَدَعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلاَّ أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا ﴾ ١٢١	«لا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ»
ولا يَرُدُ الدُّعَاءَ عِنْدَ النَّدَاءِ السَّدَاءِ السَّدَاءِ السَّدَاءِ السَّدَاءِ السَّامِ ١٥٨	﴿لَا صَرُورَةً فِي الْإِسْلَامِ ﴾٨٣٨
«لا يَرُدُ القَدَرَ إِلاَّ الدُّعَاءُ»	«لا صَغِيرَةَ مَعَ إصْرَادٍ وَلا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَادٍ»١٧٨٨
«لا يَرْكَبُ البَحْرَ إلاَّ حَاجً»٧٠٧	﴿لا صَلاةَ إِلاَّ بِأُمَّ القُرْآنِ
﴿لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي مُهْلَةٍ مِنَ النُّوبَةِ﴾ ١١٥٥	﴿لَا صَلَّاةً لِفَذَّ السَّمِينَ اللَّهُ اللَّهُ لَنَّهُ السَّمِينَ ١٦٨
﴿ لا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلاَّ الجَنَّةَ ﴾	الا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ،١٦٣
﴿ لَا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلَاهُ مِنْ فَصْلٍ هُوَ عِنْدُهُۥ ١١٨٥	ولا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْعِعْ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ،
﴿لَا يُسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسٌ ﴾ ٤٠٧	الا ضَرَرَ وَلا ضِيرَارَ السلطانِ اللهِ عَسْرَارَ اللهِ عَسْرَا وَلا ضِيرَارَ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُهُ اللهِ
﴿لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ بِحَدِيدٍ﴾	الا طَلاقَ وَلا عَتَاقَ فِي إغْلاقٍ،١٣٤٣
﴿ لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لأَوَائِهَا وَشِيدٌتِهَا ﴾	الاَ عَقْرَ فِي الْإِسْلامِ،
الا يَصْحُبُنَا مَلْعُونَ اللَّهِ عَلَى ١٤٥٤	الا عَلَيْكُمًا صُومًا يَوْمًا مَكَانَهُ،
﴿لا يَصْحَبُنِي شَيْءٌ مَلْعُونٌ}	﴿لا مُسَاعَاةً فِي الإِسْلامِ اللهِ الله
«لا يَصْلُحُ الصَّيَّامُ فِي يَوْمَيْنِ،	وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ. وَلَا نَذْرَ فِيمًا لَا يَمْلِكُه ١٦٨٢
﴿ لا يُعْجِبَنك رَحْبُ الذَّرَاعَيْنِ يَسْفِكُ الدَّمَاءَ ﴾ ١٧٠٤	﴿لاَ نَذْرَ فِيمًا لاَ يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ﴾
ولا يَقْبُلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكِ أَشْرَكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلاً ١٨٤	الا نَرَى إلاَّ الحَجُّ السِينِينِ ١٧٣٦
الا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمُّ: عَبْدِي وَأَمَتِي السَّنِي السَّنِي المَّامِي المَّامِي المَّامِي المَّ	﴿لا نُوَرَّتُ، مَا تَرَكُنَا فَهُوَ صَدَقَقًا١٥٩٢
«لا يَكُونُ اللَّمَّانُونَ شُفَمَاءَ»	الا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةً ﴾
 لا يَلْبُسُ القَمِيصَ وَلا العِمَامَةَ وَلا البُرْنُسَ»	ولا وَاللَّهِ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ النَّبَتَ يُمَذَّبُ بِبُكَاءٍ، ٤٤٥
﴿لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ﴾١٧٧	الله يُؤمِنُ العَبْدُ الإِيمَانَ كُلُّهُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله
﴿ لَا يَمَلُ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُوا ﴾٢٨٦	ولا يَبْقَى فِي المُسْجِلِ خَوْخَةٌ إلاَّ سُدَّتْ،١١٤٥
«لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ٩٧٩	ولا يَتَقَدَّمَنُ أَحَدُكُمُ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ٢٠٩
«لا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنَ السُّحُورِ أَذَانُ بِلالٍ، ١٣٧	ولا يُتُّمَ بَعْدَ اخْتِلامٍ
﴿ لَا يَنْبُغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْ أَهْلِهِ ۗ ٢٩٨	الا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأْتُهُ جَلْدُ العَبْدِ،١٤٥٢
الا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ ٩٠٠	الأيُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ،
﴿لاَ يُنْفُرُ صَيْدُهَا» ٧٩٩	ولا يُعَرَّمُ الْحَرَّامُ الْحَلَالَ؛ ١٤٠٠
﴿لاَ يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلا يُنْكَحُ ۗ٧٧٢	الا يَحِلُ أَنْ يُحْمَلَ السَّلاحُ بِمَكَّةَ٧٦٩
الا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَك؛	الإ يَحِلُ لامْرَأَةِ تُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَاليَّوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمِ
«لُبْسَةُ ٱهْلِ النَّارِ» ٥٢٥	وَلَيْلَةٍ،
الَّبِي النَّبِيُّ ﷺ بِيُرْدَلِفَةَ ا	
«لَبَّى مِنْ مِنْي إِلَى عَرَفَة»	بِإِذْنِهِمْ ۗ

المَّا فَاضَتْ عَيْنَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ لَمَّا رَفِعَ أَبْنُ بِنِيِّهِ ٤٢	البيك إن العيش عيش الأخِرةِ، ٧٥٤
﴿ لَمَّا لَمْ يَخْرُجُ إِلَيْهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامِ فِي قِيَّامِ رَمَّضَانَ فِي اللَّيْلَةِ	«لَبَيْكَ ذَا النَّعْمَاءِ وَالفَصْلِ الْحَسَنِ»٧٥٤
الرَّابِعَةِ،أ	الْبَيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا}
«اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»	«لَيْكَ لَبِيْكَ لَبِيْكَ»
واللَّهُ أَكْبُرُ اللَّهُ أَكْبُرُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ	ولَيْنِكَ لَبْنِكَ وَسَعْدَيْكَ،
اللهٔ مَا نَقَصَ﴾	التُخْبِرِينِي أَوْ لَيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الخَبِيرُ اللَّهِ اللَّهِ ١٣٣٠
﴿ اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفَ لِي خَبْرًا مِنْهَا ١ ٤١	التُسْتُونُ صُفُوفَكُمُ أَوْ لَيُخَالِفَنُ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمُ؟٢٠٤
«اللَّهُمُّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ، ٨٨	الَحْمُ الصَّيْدِ لَكُمْ فِي الإِحْرَامِ حَلالٌ،٥٨٧
«اللَّهُمُّ أَغِنْنَا»	وَلَعَلُّ اللَّهُ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ ﴾
﴿اللَّهُمُّ أَنْتَ رَبِّي ۗ٨٦	الْعَنَ اللَّهُ صَاحِبَ المَرَقِ لَقَدِ الْحُتَالَ حَتَّى أَكُلَ السِّيدِ ١٦٥٨
«اللَّهُمُّ أنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي،	وَلَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَلِّلُ والْمُحَلِّلُ لَهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ الْمُحَلِّلُ وَالْمُحَلِّلُ لَهُ اللَّهِ اللَّ
«اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُك، وَنَسْتَهَدِيك، وَنَسْتَغْفِرُك، ٥٧٠	وَلَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاحِرَ وَالنَّاخِرَةَ إِلاَّ عِنْدَ الوِقَاعِ،١٣٢٤
«اللَّهُمُّ إِنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبُّ البِقَاعِ إِلَيَّ»	وَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرُّبَا وَمُوكِلَهُ ،
«اللَّهُمُّ اجْعَلْ بِالمَدِينَةِ ضِعْفَيْ مَا بِمَكَّةَ مَنَ البَّرَكَةِ» ١١٨	وَلَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النَّسَاءِ بِالرُّجَالِ،٢٥
﴿اللَّهُمُّ اجْعَلْهُ لَنَا ذُخْرًا وَفَرَطًا، وَشَفَّعَهُ فِينَا ﴾ ١٩	﴿لَقَدْ كَبِرْت لا كَبِرَ سِنُّك ﴾
واللَّهُمُّ اسْقِنَا غَيْنًا مُغِيثًا مَرِيعًا مَرِيعًا طَبَقًا غَدَقًاه ٨٥	ولَقَدْ لَعَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فُلانًا، وَمَا وُلِدَ مِنْ صُلْبِهِ٨٩
واللُّهُمُّ اغْفِرْ لاَ هُلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ،	الْقَنُوا مُوْتَاكُمُ لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِحَيِّناً وَمُيِّيَّناً ﴾	﴿لُك حَبُّ اللَّهُ عَبُّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ١٠٨٠
«اللَّهُمُّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ وَاغْفَبْنِي مِنْهُ عُقْبَى حَسَنَةً»	الكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ مِنَ الحُورِ العِينِ،
«اللَّهُمُّ بَارِكْ فِي القَبْرِ وَصَاحِيهِ»	(لَكُمْ خَاصَةُ)
«اللَّهُمُّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبُ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا» ١٣٢٣	وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمْوَالِكُمْ السَّبِينِ عَلَى الْمُعَالِكُمْ السَّبِينِ الْمُعَالِقُولِ الْمُع
اللَّهُمُّ حَوَالَيْنَا وَلا عَلَيْنَاه	﴿لِلْحَاجُ الرَّاكِبِ بِكُلِّ خُطْوَةٍ تَخْطُوهَا رَاحِلَتُهُ سِبْعُونَ،٣٠٨
«اللَّهُمُّ رَبُّ هَلِهِ الدُّعْرَةِ التَّامَّةِ»	• لِلرَّجُولِ مِنْ أَهْلِ الجَنْةِ زُوجَتَانِ مِنْ حُورِ العِينِ» ٣١٠
﴿ اللَّهُمُّ رَبُّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾	الِلسَّائِلِ حَقَّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ٥٧٠
«اللَّهُمُّ رَبُّنَا لَك الْحَمْدُ»٢١٨	اللصَّائِم عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً لا تُرَدُّهُ
اللَّهُمَّ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آل مُحَمَّدٍه	الِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ،ا
«اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي فَحَسَّنْ خَلُقِي» ٥٨	ولِلْغَازِي أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ، وَأَجْرُ الغَازِي،١٥٩٤
﴿ اللَّهُمُّ لا تُجْمَلُ مَنَايَانَا بِهَا حَتَّى تُخْرِجَنَّا مِنْهَا ﴾	وَلَمْ يَأْكُلُ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُه أَنِّي اصْطَدْتُه لَهُ السَّلَهُ عَلَى ٧٨٥
واللَّهُمُّ لا تَحْرِفْنَا أَخِرَهُ ،	وَلَمْ يُقَبِّرُ إِلاَّ حَيْثُ قُبِضَ ﴾
﴿اللَّهُمُّ لا عَيْشَ إِلاَّ عَيْشَ الآخِرَةِ،	المُ يُقَبَرُ نَبِيٍّ السَّبِيِّ السَّلِيِّ السَّلِيِّ السَامِيلِيِّ السَّلِيِّ السَّلِيِّ السَّبِيِّ السَّلِيِّيِّ السَّلِيِّ السَّلِيِّ السَّلِيِّ السَّلِيِّ السَامِ السَامِ السَامِيلِيِّ السَامِ السَامِ السَامِ السَامِ السَامِ السَامِيلِيِّ السَامِ السَامِيلِيِّ السَامِ السَامِيلِيِّ السَامِ ا
«اللَّهُمُّ لَك الحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتِنِيهِ اللَّهُمُّ لَك الحَمْدُ، أَنْتَ كَسَوْتِنِيهِ اللَّهُم	الَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا،
﴿ اللَّهُمُّ لَكَ صُمْت، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتَ السَّمَاتِ السَّمَاتِ ١٣٩	ولَمْ يُحْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ
«لَوْ أَعْطَيْتُهَا أَخُوالَك كَانَ أَغْظَمَ لاَجْرِكَ»	ولَمْ يَكُنْ يُؤَذُّنُ يَوْمَ الفِطْرِ حِينَ خُرُوجِ الإِمَامِ ١٥٩
«لُوْ أَمَرْت أَخَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدِ لأَمَرْت الْمِرَأَةَ أَنْ تَسْجُدَ	وَلَمَّا انْطُلُقَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ إِلَى بَدْرٍ ﴾ ١٥٨٥
لِزَوْجِهَا،	﴿ لَمَّا عُرِجَ بِي مَرَدْت بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ ؟ ١٧٥٩

هَمَا أَنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةِ إِلاَّ أَصْبُحَ فَرِيقٌ مِنْ النَّاسِ بِهَا	اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ
کَافِرِینَ ﴾	«لُو اسْتَقْبَلْت مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدَبَرْت لَجَعَلْتهَا عُمْرَةً»٧٣٨
«مَا أَنْهَرَ الدُّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ» ٧٨٩	وَلُوْ اسْتَقْبُلْتُ مِنْ أَمْرَي مَا اسْتَدَبَرْتُ مَا سُقْتِ الْهَدْيَ،٧٣٧
همَا اطَّلَى النَّبِيُّ ﷺ٧٥	وَلُوْ صِدَقَ لَمَا أَفْلَحَ مَنْ رَدُّهُ
«مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»٧١٣	وْلَوْ غُفِرَ لَكُمْ مَا تَأْتُونَ إِلَى البِّهَائِمِ لَغُفِرَ لَكُمْ كَثِيرًا﴾١٤٥٤
قَمَا انْتَقَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِيهِ١٥٣٥	الُوا أَخَاكُمْ،
قَمَا بَالُّ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ • ١٥٨٢	ولَوْلا أَنَّ الْسَاكِينَ يَكْلِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدُّهُمْ السلاماكِينَ يَكْلِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدُّهُمْ السلاماكِينَ يَكْلِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدُّهُمْ السلاماكِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّاللَّا اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا ال
همّا بَيْنَ لابَتَيْهَا حَرَامٌ،	«لَوْلا أَنَّ قَوْمَك حَدِيثُو عَهْدٍ»
المَا تُصَدِّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيَّبِهِ	وَلُولًا أَنِّي أَهْدَيْت لأَهْلَلْت بِعُمْرَةٍ ۗ٧٣٩
هَمَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ خَيْرِ قُلْتُهُ﴾	﴿لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ ۗ٩٨٩
همَا خَالَطَتْ الزُّكَاةُ مَالاً إِلاَّ أَهْلَكَتْهُ، ٥٩٥	﴿لَيَأْتِينَ عَلَى الْقَاضِي العَدْلِ سَاعَةً يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَغْضِ بَيْنَ الْتَيْنِ
• مَا خَلُّفَ عَبْدٌ عَلَى أَهْلِهِ أَنْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَرْكُمُهُمَا ۗ ٢٩١	نِي تَعْرُقِهِ
قَمَا زَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَاوِدنِي السَّنِي ١٩٢٣	الِيُحْرِمْ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَامٍ وَنَعْلَيْنِ السَلَمَانِ مَهُ ٢٣٥
• همّا سَنَالَ سَائِلٌ بِمِثْلِهِمَا وَلا اسْتَعَاذَ مُسْتَعِيدٌ بِمِثْلِهِمَا ، ٢٢٨	الَيْسَ الفَجْرُ الْأَبْيَضُ المُعْتَرِضُ، وَلَكِيْنَهُ الْأَحْمَرُ، ٦٣٧
وَمَا ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلاَّ أَنْ يُجَاهِدَهُ ١٣٣٠	الَيْسَ الفَجْرُ بِالمُسْتَطِيلِ فِي الأُفْقِ وَلَكِنَّهُ المُفْتَرِضُ الآحْمَرُ". ٦٣٧.
قَمَا ضَلُ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ	الَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِطَعَّانِ وَلَا لَعَّانِ وَلَا فَاحِشِ وَلاَ بَنْدِيءٍ ١٤٥٥
﴿ مَا طَهُرَتْ كُفُّ فِيهَا خَاتَمُ حَدِيدٍ ﴾ ٢٥٥	وَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ الدُّعَاءِ *
• مَا عَلَى الْأَرْضِ بُفْعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا ٩٢١.	الَيْسَ عَلَى الْأُمَّةِ جَدَّ حَتَّى تُحْصَنَ بِزَوْجٍ ٢٠١٨ ١٥١٠
﴿ هَمَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آَتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا ٩٣١ ٢٣١	وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلاَّ فِي وَجْهِهَا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُواً ﴾	الَيْسَ عَلَى الْمُسْلِم فِي عَبْدِهِ وَلا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ٤٨١
«مَا فَعَلَ أَسِيرُك»	الَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفُ وصِيَامٌ إِلاَّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ ١٧٦، ٦٧٨
المَا فِي الجَنَّةِ أَعْزَبُه	﴿لَيْسَ فِي الْخَيْلِ، والرَّقِيقِ زَكَاةً، ٤٨١
ومًا قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا إِلاَّ أَمْرَنَا بِالصَّدْقَةِ، ١٦٨٧	الْيُسَ فِيمًا دُونَ حَمْسَةِ أَوْسُقِ صَدَقَةٌ
ومَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفَسِّرُ مِنَ القُرْآنِ شَيْنًا إِلَّا آبَاتٍ ٢٨٥	وَلَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ ؟
• مَمَا كُنَّا نَعْرِفُ انْفِضَاءَ صَلاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ ٤ ٢٢٦	الَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْآمَانَةِ»١٧٥٩
قَمَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا،١٣٤٢	وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبِّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا ١٤٥٥
قَمَا لَكُو يَا عَائِشُ ﴾١٣٣٠	وَلَيْسَ هَنَا بِإِسْلامِ فَقَتَلَهُمْ السَّبِينَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٥٨٦
•مَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ المِجَنَّ فَقِيهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ ٣٤٥	ولِيْصَلُ أَخَدُكُمْ نَشَاطَهُ السَّالِيَّةُ السَّاطَةُ السَّاطَةُ السَّاطَةُ السَّاطَةُ السَّاطَةُ السَّاطَةُ
• همّا لِي أَجِدُ مِنْك رِيحَ الأَصْنَامِ٥٢٥	الِيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسٍ قَبْرِوهِ
• مَمَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ٠. ١٦٩٠	الِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَخْلامِ وَالنَّهَى﴾٣٦٠
امًا مِنِ الْمَرِيعِ تُحْضُرُهُ صَلاةً مَكَنُّوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا ﴾ . ١٥٧٧	الْمُؤْمِنُ يُجَاهِدُ بِسَيْفِهِ وَلِسَاتِهِا١٥٧٥
وَمَا مِنَ امْرِيَّ يَخُذُلُ امْرًأُ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ، ١٥٥٥	الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ؛٣٩٨
وَمَا مِنْ صَاحِبُ إِبِلِ وَلا بَقِرَ وَلا غَنَمَ ٤٨٢	«مَا أَطْيَبُك مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبُّكَ إِلَيَّ» ٨٢٠
قَمَا مِنْ صَاحِبِ كُنْزُ لا يُؤَدِّي زَكَاتُهُ ٥٧٤	هَمَا أَظُنُ فُلاتًا وَفُلاتًا يَعْرِفَانِ مِنْ بِينِنَا شَيْئًا﴾ ٤١١
• (مَا مِنْ مُؤْمِن يَدْعُو ۚ لأَخِيهِ بظَهْرِ الغَيْبِيةِ ٧٩٥	وَمَا أَكِلَ لَحْمُهُ فَلا بَأْسَ بَبُولِهِ عَلَيْهِ ١٦٤١

وَمَنْ أَخْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَفَرَ لَهُ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ٢٣٠. ٧٣٠
امَنْ أَخْسَنَ فِي الإِسْلامِ لَمْ يُؤَاخَذُ بِمَا كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ ١٧٦١
ومَنْ أَحْيًا سُنَّةً مِنْ سُنْتِي قَدْ أُمِينَتْ بَعْدِي كَانَ لَهُ أَجْرُهَا ١٠١٠. ٤٥١
امَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَمِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبُهُ
قَمَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِجِزْيَتِهَا فَقَدِ اسْتَقَالَ هِجْرَتُهُ
امَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتُخِذْ خُبُنَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءًه ٣٣٥
امَنْ أَذْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ لَمْ يُتَقَبَّلُ
335
المَنْ أَذِلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرُهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى نَصْرِوه ١٥٥٥
قَمْنُ أَزَادَ أَنْ يَسْتُحْلِفَ أَخَاهُ عَلَى يَعِينَ ١٧١٦
امَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومُ فَلْيُتَسَحَّرُ وَلَوْ بِشَيْءً ٦٣٨
ومَنْ أَرَادَ أَنْ يُهِلُ بِمُمْرَةِ فَلْيُهْلِلْ٧٣٦
«مَنْ أَرَادَ الحَبِعُ فَلَيْتَعَجُلْ»٧١٢
«مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهِلُ بِحَجٌ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ»٧٣٦
وَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءَ فَهُوَ لَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ١٦١٣
دَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمِّضَانَ مِنْ غَيْرِ عُلْرٍ لَمْ يُجْزِنْهُ صِيَّامُ الدَّهْرِ
وَلُوْ صَامَهُ السَّالِي وَقَا فِي رَصَعُونَ فِي سَيْرِ عَمْ لِي اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْه
وَمُو خَلَقُونَ يُومًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ ١٢٩
 • مَنْ أَكُلُ طَعَامًا فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْمَمَنَا مَذَا»
وَمَنْ أَكُلُ فِي رَمْضَانَ نَامِينًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ
ا مَنْ أَنْظُرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْم مِثْلُهُ صَدَقَةٌ
المَنْ أَنْعُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ فَلُيظُهِرْهَا اللَّهِ عَلَيْهِ عِلْمَةً عَلَيْظُهِرْهَا اللهِ
ا مَنْ أَنْفُقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ بِسَبْعِ مِنْقِ ضِعْفُوا ٢٦٧
المَنْ أَهَلُ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ المَسْجِدِ الأَقْصَى إِلَى المَسْجِدِ المَانِّةِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّرَامِ المَّامِدِ المَّرَامِ المَّامِدِ المُعامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المَّامِدِ المُعامِدِ المَّامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِي المَامِدِ المَامِدِي المَامِدِ المَّامِدِي المَّامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَامِدِ المَ
 «مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ المَقْدِمِ غُفِرَ لَهُ اللهِ الهِ ا
مِنْ دَنْہِةِ
امَنِ اسْتَطَاعَ أَلْ يَمُوتَ بِاللَّهِينَةِ فَلْيَغْمَلُ السَّمَاعَ أَلْ يَمُوتَ بِاللَّهِينَةِ فَلْيَغْمَلُ ا
قَمَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِٱللَّهِ فَأَعِينُوهُ السِينِهِ اللَّهِ مَا عَمِينُهُ وَهُ السِينِهِ ١٦٥٧
دَمَنِ اسْتَغَفَّ أَعَنَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل
الأمن استغمالناه على عمل فرزقناه رزقاك الساسات ١٩٨١
وَمَنْ اسْتَغْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلِ فَلْيُجِيْ بِقَلِيلِهِ ٥٨١
ا مَنِ اسْتَمَعَ آلَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كُتِبَ لَهُ خَسَنَةٌ مُضَاعَفَةً ١٥٤ ٢٥٤
قمّن انْتَقَصَ مِنْهُنّ شَيْتًا﴾

امًا مِنْ مُحْرِمٍ يُضَحِّي لِلَّهِ يَوْمَهُ يُلَكِّي حَتَّى تَغِيبَ السَّمْسُ؛ ٧٥٦.
امًا مِنْ مُسْلِمَ يَعُودُ مَريضًا لَمْ يَحْضُرْ أَجَلُهُ٣٩٣
امًا مِنْ مُسْلِمٌ يُلَبِّي إلاَّ لَبِّي مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ١٥٥
امًا مِنْ مَوْلُودٍ إِلاَّ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ،١٥٧٣
امًا يَنْبَغِي لِنَبِيٌّ أَنْ يَلْبُسَ لأَمَّةَ الْحَرْبِ،
اللَّاءُ مِنَ اللَّاءِ "
الْتَعَدَّي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا﴾
امَثَلُ البَيْتِ الَّذِي يُذْكَرُ اللَّهُ فِيوا ٤٤٩
امُدَانِ مِنْ قَمْحِ أَوْ سِوَاهُ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍهِ ٤٩
امُدَيْنَ مِنْ قَمْحَ،
اللِّينَةُ حَرَّمٌ مَا بَيْنَ عَاثِرِ إِلَى كَذَا ۗ١٨
اللَّدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَاه
اللَّدِينَةُ حَرَّمٌ، فَمَنْ أَخْدَتَ فِيهَا حَدَثًاه
المَدينَةُ خَيْرٌ مِنْ مَكَّةً اا
امَرُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَبَعِيرِ قَدْ لُحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ ﴾ ١٤٥٤
الَمْزَآةُ إِذَا حَلَمَتْ ثِيْاتُهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا ﴿
امَرْحَبًا بِأُمَّ هَانِيءٍ
المُسْتَبَانَ مَا قَالاً فَعَلَى البّادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْظَلُومُ ١٥٤١
اللُّسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ وَلا يَخْذُلُهُ وَلا يَخْقِرُهُه٥٥٥١
اللُّسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمُ لا يَطْلِمُهُ وَلا يُسْلِمُهُ
المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُّوطِهمْ!ا ١٥٩
امَضَتْ الْهِجْرَةُ لِأَهْلِهَا لاَ١٥٧٨
المُطِرْنَا بِفَصْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِيهِ
اَمُطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ،الله المُعَالِمُ الله ١٨٩
اللُّعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِمِهَا» 8 ٥٠
اللُّمْنَكِفُ يَثَّبُعُ الجِنَّازَةَ وَيَعُودُ الَّرِيضَ ﴾
اللَّعْلِينُ جُبَّازٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْحُمُسُ،
مُعَقِّبَاتٌ لا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ ﴿ إِنْهُ لَهُ إِنْهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ ٢٢٦
امَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتُهُ
امَنْ أَنَّى مَرَّافًا فَصَدَّقَهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمُّرِهِ١٥٧١
امَنْ أَحَبُ أَنْ يُحْرِمَ فِي عُمْرَةِ فَلْيُفْعَلْ أَ
امَنْ أَحَبُ أَنْ يَرْجُعُ بِكُنْرَةِ فَلْيَفْعُلْ٧٣٢
امَنْ أَحَبْ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبُ اللَّهُ لِقَاءَهُ٢٩٣
امَّنْ أَخْرَمَ بِالْحَبِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ طَّوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ

الفسروع - فهرس الأحاديث والآثار الفسروع - فهرس الأحاديث والآثار مَنْ بَلْغَةُ عَنْ اللَّهِ شَيْءٌ لَهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ فَأَخَلَهُ المَانَا به وَرَجَاءَ ثَرَاهِ مَنْ بَلْغَةً عَنْ اللَّهِ شَيْءٌ لَهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ فَأَخَلَهُ المَانَا به وَرَجَاءَ ثَرَاهِ مَنْ

ومَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكِ فَلا يُعْطِهِه ٤٥٥
امَنْ سَبُّعَ فِي ذُبُر كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، ٢٢٧
وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، ١٥١١
وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ ٤
وَمَنْ سَمَّى العِشَاءَ العَتَّمَةَ؛ فَلْيُسْتَغْفِرْ اللَّهَ
وَمَنْ سَمَّى المَدِينَةَ يَثْرِبَ؛ فَلِيَسْتَغْفِرْ اللَّهَ ١٩١٧
وَمَنْ شَاءً مِنْكُمْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً؛ فَلْيُجْعَلْهَا)٧٤٩
امَنْ شَفَعَ لأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ
أَبْوَابِ الرِّبَاءِ
• مَنْ صَامَ اليَّوْمَ الَّذِي يَشُكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ ١٥٩
«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَثْبَعُهُ سِتًا مِنْ شَوَالٍ»
امَنْ صَامَهَا أَوْ رَخُصَ فِيهِ فَلَمْ يَبُلُغُهُ النَّهْيُ، ٦٦٣
امَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةِ فِي المَسْجِدِ، ١٦٥
امَنْ صَلَّى بُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ بُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، ٢٥٣
man all the true to
ا مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ المُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمُّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ عَلَيْهُ
الجنة،
الْمَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيدًا
المَنْ عَشِقَ وَعَفٌ وَكَتَّمَ فَمَاتَ مَاتَ شَهِيدًا ٢٠٨
امَنْ عَقَدَ الجِزْيَةَ فِي عُنْقِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِمَّا عَلَيْهِ ا ١٦٠١
امَنْ عَلَّقَ عَلَيْهِ حَدِيدَةً أَوْ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ، ٥٢٥
المَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، ٢٦٧
امَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدًّا ٧٥٣، ٧٧٦، ١٧٠٧
امَنْ غَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّاء
امِنْ غَيْرِ خَوْفُو وَلا مَطَرٍ ﴾٣٤٣
قَمَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ ٢٧٠
امَنْ فَطْرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِو،
امِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ
وْمَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ المُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٢٥٢
امَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ أَخْطَأَه
قَمَنْ قَالَ فِي القُرْآنَ بِرَأْيُو،
وَمَنْ قَالَ فِي دُبُرٍ صَلَاةِ الفَجْرِ وَهُوَ ثَانِي رِجْلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لا
إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ وَخْذُهُ لَا شَرِيكَ لَّهُ ،
مَنْ قَالَ لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ
يُحْيِي رَيُمِيتُ،

وَمَنْ بُلِغُهُ عَنِ اللَّهِ شَيْءً لَهُ فِيهِ فَضِيلُهُ فَاحْدُهُ إِيمَانًا بِهِ وَرَجَّاءً تُوابِهِ
أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزُّ وَجَلُّ ذَلِكَ،
المَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ النَّيَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ السَّبَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ السَّبَاسِ
المَنْ تَرَكَ الشُّبْهَةَ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، ٧٧٤، ٧٧٤
امَنْ تَرَكَ نُسُكًا فَعَلَيْهِ دَمَّ السَّالَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَمَّ السَّالِي عَلَيْهِ اللَّهِ عَمْ
الْمَنْ تَشَبُّهُ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ السَّاسِينَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُمْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
امَنْ تَعُدُّونَ الْمُفْلِسَ فِيكُمْ السِيكُمْ اللهِ
امَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِيُبَاهِيَ بِهِ العُلَمَاءَ»
امَنْ نَفَلَ تُجَاهَ القِبْلَةِ جَاءً يَوْمَ القِيَامَةِ وَتَفْلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، ٢٤٥
قَمَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ
امَنْ تَوَصَّا ثَلاثًا فَلَلِكَ وُصُولِي وَوُصُوءً الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، ١٨١
امَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكِ وَسَكَنَ مَعَهُ؛ فَهُوَ مِثْلُهُ
امَنْ جَهْزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِو،109
امَنْ حَجَّ عَنْ أَبُويُهِ أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَغْرَمًا بُعِثَ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ
الأَبْرَابِالأَبْرَابِ
امَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمُّهِ فَقَدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتُهُ٧٢٤
امَنْ حَجُّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ السَّاسِينَ ١٥٧٨، ١٥٧٧
امَنْ حَجُّ مِنْ مَكُنَّ مَاشِيًا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكُةً كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ
خَطْوَةٍ سَبْعَ مائَةِ حَسَنَةٍ،
امِنْ خُسْنِ إِسْلام المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ السَّاسِينَ اللهِ عَسْنِ إِسْلام المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ ا
امِنْ حَقِّ أَلِجَارِ عَلَى الْجَارِ أَنْ لا يَرْفَعَ الْبُنْيَانَ عَلَى جَارِهِ، ١٩٨٤
المِنْ حَقْهَا حَلْبُهَا يُومَ وَرْدِهَا السِّينِ حَقْهَا حَلَّبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا السِّينِ
امَنْ حَلَفَ بِمِلْةِ غَيْرِ الْإِسْلامِ كَافِيًا فَهُوَ كَمَا قَالَ؟١٦٥٣
وَمَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السُّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا،١٧٥٩
قَمَنْ خَرَجَ فِي طَلَّبِ العِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ٣٠٠ ٢٧٠
امَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءًا
وْمَنْ رَأَى صَاحِبَ بَلامِ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلاك
بوء ٢٥٧
ْمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلَيْغَيْرَهُ بِيَدِهِ،١٥٧٩
المَنْ رَدُّ عَنْ عِرْضٍ أَخِيهِ رَدُّ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ يَوْمَ
القِيَامَةِ،ا ١٥٥٥
(مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي،١٧١، ٧٧٥، ١٧٥،
امَنْ رَكِبُ البَّحْرَ عِنْدَ ارْيَجَاجِو فَمَاتَ بَرِقَتْ مِنْهُ الدَّمَّةُ٧٠٧
قَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ،
فَمَنْ سَأَلَكُمْ يَحُو اللَّهِ فَأَعْظُمُ مُنَّ

ومَنْ مَلَكَ ذَا رَحِم مَحْرَم فَهُوَ حُرًّا	هَمَنْ قَالَ: لا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ دَخَلَ الجَنْقَةِ١٣٧٣
المَنْ مَلَكَ شَيْئًا حَيَّاتَهُ فَلِوَرَثَتِهِ السَّاسِينَ مَلَكَ شَيْئًا حَيَّاتُهُ فَلِوَرَثَتِهِ السَّاسِين	وْمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنْبِهِ، ٢٠٨
ومَنْ نَامَ فَلْيَتَوَصَّأَه	ُومَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْر إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، ٦٦٨
﴿ مَنْ نَامَ وَنِيْتُهُ أَنْ يَقُومَ فَنَيَامَ كُتِبَ لَهُ مِنا نَوَى ۗ٣٣٤	هُمَنْ قَامَ لَيُلتَيْ العِيدَيْنِ مُحْتَسِبًا لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ
امَنْ نَامَ وَنَيْتُهُ أَنْ يَقُومَ كُتِبَ لَهُ مَا نَوَى اللهِ اللهِ ٢٨١	القُلُوبُ،الله ١٩١٠
«مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلُبُطِعْهُ»١٦٨٠	وَمَنْ قَامَهَا إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدُّمَ مِنْ ذُنْبِهِا ١٧٠
وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلْيَضِ بِهِ ٢٠٠٠	المَنْ قَتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدًا١٥٥٣
﴿ مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلاَّ بِإِذْنِهِمْ ۗ١٦٣٤	وْمَنْ قَدَّمْ غَرِيمًا إِلَى ذِي سُلَّطَانٍ لِيُحَلِّفَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ
وْمَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكُلَ أَوْ شَرَبِ فَلْيُتْمِمْ صَوْمَهُ ﴾ ٦٢٩	كَاذِبًا،
امَنْ هَلُوهِ؟﴾	«مَنْ قَرَأَ آيَةَ الكُرْسِيِّ»
﴿ مِنْ وَرِقَ وَلا تُتِمُّهُ مِثْقَالاً﴾ ١٩٥٥	امَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَلَهُ بِكُلُّ حَرْف عَشْرُ حَسَنَاتٍ١٦٥
وْمَنْ وَسَّعَ عَلَى أَهْلِهِه	وْمَنْ قَرَأَ: ﴿قُلُ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٢٠٨، ٢٥٤
وْمَنْ وَسُّمَّ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسُّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٥٧	وْمَنْ قُرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ أَجْزَأَهُ لَهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ،٧٤١
وَمَنْ وَقَعَ فِي السُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ٧٢٤	امَنْ كَانَ أَكُلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةً يَوْمِهِ السِّينَ
المَنْوِلُ الرَّجُلِ حَرِيمُهُ،١٤٦٨	«مَنْ كَانَ لَهُ حِزْبٌ مِنَ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْهُ أَوْ مَرِضَ، كُتِبَ لَهُ» ٣٣٤
(مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ كَامِلَةً» ٢٥١	 قَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالحَجّ مَعَ العُمْرَةِ،٧٣٧
امِنَّى كُلُّهَا مَنْحَرًّا	«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالنَّوْمِ الآخِيرِ فَلِيْقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُت، ٨٠٠
«مَهْ يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الفُحْشَ وَلا التَّفَحُشَ» ٥٥٥ ا	• مَنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ أَخِيهِ مَظْلَمَةٌ مِنْ دَمِ أَوْ مَالٍ؛ ١٠٩٥
«مَهْلاً يَا خَالِكُ، دَعْ عَنْكَ أَصْحَابِي» ١٥٨٧	وَمَنْ كَتَمَ غَالاً فَإِنَّهُ مِثْلُهُ،٥٣٥
المَهْمَا أُوتِيتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالعَمَلُ بِهِ السَاسِينَ المَامِلُ المَهْمَا أُوتِيتُمْ	امِنْ كُلُّ عَشْرِ قِرَبِ قِرْبَةً السنان ١١٥
﴿ مَوْتُ الغَرِيبِ شَهَادَةً ﴾ ٢٠٨	امَنْ لاءَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ فَٱطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ١٤٥٢
(مَوْلَى القَوْمَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)١٢٦٣	امَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةِ ٱلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ،١٧١
﴿ الْمَيْتُ يُؤْذِيهِ فِي قَبْرِهِ مَا يُؤْذِيهِ فِي بَيْتِهِ * 8 ٤٩	وْمَنْ لَبِسَ ثَوْبًا، فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا﴾ ١٨٠
﴿ اللَّبَ مُنْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا ﴾ ٢٩٧	امَنْ لَمْ يَأْخُذُ مِنْ شَارِبَهُ ۚ فَلَيْسَ مِنَّا ۗ٥٧
﴿ نَزَلَتْ آيَةُ التَّمَتُّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟٧٣٧	امَنْ لَمْ يُبَيِّتْ الصَّيَامَ قَبْلَ طُلُوعٍ الفَجْرِ فَلا صِيَامَ لَهُ السَّبَامَ الْمُ ١٢٣
(نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرٌ ﴾ ١٤٥	امَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ؛ فَلْيَلْبَسْ الخُفْيْنِ!٧٦٧
انَعَمْ وَلَكِ أَجْرًا ١٤١	امَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ
ونَفْسُ طَلَبِهِ حَسَنَةٌ تَنْفَعُهُمْ السَّالِيهِ عَسَنَةٌ تَنْفَعُهُمْ السَّالِيهِ ٢٦٨	ومَنْ لَمْ يَسْأَلُ اللَّهُ يَغْضَبُ عَلَيْهِ ٤
 ﴿النَّفَقَةُ فِي الْحَجُّ كَالنَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ 	وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلا يَقْرَأُهُمَا اللهِ اللهِ عَلْمَا اللهِ اللهِ اللهِ عَلْمَا اللهِ الله
ونُقِرَكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ اللَّالَّالَّ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا	امَنْ لَمْ يُضَحُّ فَلا يَقْرَبَنْ مُصَلاًّنا ﴾ ٢٥٥
ونَهَانَا اللَّهُ عَنِ التَّعَمُّقِ وَالتَّكَلُّفِ، ٤٢	امَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَدْيٌ، فَأَخَبُ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً،٧٤٩
وَنَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمُعْطَرُ ﴾	وَمَنْ مَاتَ بِبَغْدَادَ عَلَى السُّنَّةِ نَقِلَ مِنْ جَنَّةِ إِلَى جَنَّةِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ
وَنَهَى أَنْ يُسْلَمَ فِي حَائِطٍ بِعَيْنِهِ ١٩٦٠	ومَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا ﴾
ونَهَى المُحْرِمَ عَنْ لَبْسِ العَمَائِمِ وَالبَرَانِسِ، ٢٦٧	المَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِلْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٤٩
وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ المُضْطَرِّ ، ١٥٦	قمِنْ مُرُوءَةِ الرَّجُلِ نَقَاءُ قَوْبِهِ،١٧١

ونَهَى النَّبِيُّ عِنْ نِكَاحِ الْجِنَّ اللَّهِ عَنْ نِكَاحِ الْجِنَّ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ نِكَاحِ الْجِنَّ الم
وَنَهَى النَّسَاءَ فِي إِخْرَامِهِنَّ عَنِ القَفَازَيْنِ وَالنَّفَابِ، ٨٠١
وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أُغْلُوطَاتِ الْمَسَائِلِ،
انَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ البَّيْعِ وَالشَّرَاءِ فِي المُسْجِدِهِ19٣
﴿نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي النَّيْسَةِ﴾ ١٧٥
وْنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ ۗ ٥٦٥
انَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرَةٍ،
انَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَنَّ مُعَاقَرَةِ الْأَعْرَابِيهِ 6 £ 8
انَهَى عليه الصلاة والسلام عَنِ الكَسْرِ، ٩٣١
انَهَى عَنِ الغَصَبِ فَقَالَ لِرَجُلٍ. لا تَنْضَبُ السِيسِيمِ ١٣٤٣
النَّهَى عَنِ النِّياحَةِ؛
انَهَى عَنْ صِيَام رَجَبٍ؛
(نَهَى عَنْ قَتْلِ ٱلْحَطَاطِيفِ،٧٩٨
النَّهِينَا عَنِ التَّكَلُّفُ وَالتَّعَمُّقِ
الْمَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ فَلَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا ٤١٣٣٠
﴿هَدَايًا الْأُمْرَاءِ غُلُولٌ ﴾
اهَذَا وُصُوتِي ۚ وَوُصُوءُ المُرْسَلِينَ قَبَلِي،١٨١
المَلْهِ ثُمَّ ظُهُورَ الحُصُرِهِ١
اهَذِهِ حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ ٤ ٥٢٥
اهَلِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَغَنَّا بِهَا ٩٤٠
اهَلَهِ عُمْرَةً مَكَانَ عُمْرَتِك،
اهَلْيهِ عَنْكُ وَحُجُّ عَنْ شُبُرُمَةً﴾
هَلَوهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلانٍه
اهَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ،
هَلْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ،
هَلَكْت يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَك؟، ٦٤٥
هُمّا عِيدَانِ لِلْمُشْرِكِينَ، فَأَنَّا أُحِبُّ أَنْ أُخَالِفَهُمَّا» ٦٦٢
هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ﴾٧٢٦
هُوَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ﴾مُورَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ
هِيَ أَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيُّ اللَّهِ إِلَيُّ اللَّهِ اللَّهِ إِلَيُّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ
هِيَ عَلَى قَدْرِ سَفَرِكَ وَنَفَقَتِكَ،٧٢٨
هِيَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ،
مِيَ مِنْ صَلاةِ النَّيُوتِ،
رَأَحَبُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ٤ ٨٥١
زَأُخْبِرُكُمْ بِشَرٌ النَّاسِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٦٥٢

اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّ

ايًا رَسُولَ اللَّهِ! فَسَنْحُ الحَجُّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةً؟؟ ٧٣٩	قَوَلا تُخَمُّرُوا وَجْهَهُ السلامية الله الله الله الله الله الله الله الل
﴿ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَنِ آبَرُ؟؟ ١١٨٥	وَوَلا تَسْأَلَنَّ أَخَذَا شَيْنًا وَلا تَقْبِضُ أَمَانَةً ﴾١١١٣
وَيَا رَسُولَ اللَّهِ! نَرَى الجِهَادَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ أَفَلا نُجَاهِدُ؟؟. ٢٧٠	﴿ وَلا تَضْرِبْ ظَمِينَتَكَ ضَرَبُكَ أَمَتَك ﴾ ١٤٥٢
«يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ عَلَى النَّسَاءِ جِهَادٌ؟» ٢٧٠	وَلَا تَصْطُرُوا النَّاسَ فِي أَيْمَانِهِمْ،١٧٤٣
﴿ يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ عَلَى النَّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ 190	اوَلا تُغَطُّوا رَأْسَهُ،
هَيَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ ظَلَمُونَا؟ قَالَ: وَإِنْ ظُلِمْتُمْ، ٨٥٠	﴿ وَلا تَتَنَقِبُ المَرْأَةُ وَلا تَلْبَسُ الفِّفَازَيْنِ ؟٧٦٧
﴿ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجُّ ٧١٥	• وَلا يَعِدُ الرُّجُلُ صَبِيَّةُ ثُمُّ يُخْلِفُهُ
«يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ السَّدِي رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ	﴿ وَلا يُغِضَدُ شَجَرُهَا ، وَلا تَحِلُ سَاقِطَتُهَا إلاَّ لِمُنْشِدِهِ ٨١٢.
قيًا رَسُولَ اللَّهِ، نُحِبُّ الصَّلاةَ مَعَك فَيَمْنَعُنَا أَزْوَاجُنَاه ٢٩٧	﴿ وَلا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ آبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَنْكَرُهُ ﴾١٤١٨
قيًا عَائِشُ! يَا فَاطِمُ ا؟	﴿الوَّلاءُ لُحْمَةٌ كَلُّحْمَةِ النَّسَبِ﴾
ايًا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْت الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي السَّلِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ ا	الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْمَاهِرِ الْحَجَرُ،١٤١٧
﴿ فِيَا عُقْبُةً تَعَوَّدُ بِهِمًا ﴾	الوُّلِدُت فِي زَمِّنِ اللَّلِكِ العَادِلِ؟
(يَا عَلِيُ لا تَأْكُلُ مِنْ هَذَا)	﴿ وَلَوْ أَنْ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جَرْعَةً مِنْ مَاءٍ ٢٣٨
﴿ يَا عَلِيُّ، عُمَّ، فَإِنْ فَضْلَ العُمُومِ عَلَى الْخُصُوصِ كَفَصْلِ السَّمَاءِ	ارَلْيْبْصَتْنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنْهَا، ٢٤٥
عَلَى الأرض الأرض المراس	اوَمَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ حَمْرًاءَ الشَّدْقَينِ،١٥٢٥
اَيَا مَعْشَرَ النِّسَاءَ الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ النِّسَاء الْخَتَضِينَ الْمُنْ	اللَّهُ النَّاسُ، كُتِبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ السَّبِينَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ السَّبِينِينَ الْمُعَالِمَ
الْيُجْزِئُ عَنْكَ طُوَانُكَ بِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ٧٤١	﴿يَا أَبًا الْحَارِثِ أَسْلِمْ تَسْلَمْ السَّلَمْ السَّلَمَ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ السَّلَمُ
النَّجِيُّهُ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فِي صَلاتِهِ السَّيْطَانُ فِي صَلاتِهِ السَّبِيعِ السَامِيعِ السَامِيعِ ا	هِيَا أَبِيَّ أُرْسِلَ إِلَيُّ أَنِ اقْرَأُ القُرْآنَ عَلَى حَرْفِ١٥٦٣
وَيَخُرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، ١٢٦٥	﴿ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ أَتَعْلَوِينَ أَنِّي اشْتَرَطْت عَلَى رَبِّي ٢٦١٥
اليَحْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ السالالله الله الله الله الله الله الله	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مُصِيبًا ٤٧٠٧.
اليَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ ١٧١٣	﴿يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَاتِطِكُمْ هَذَا﴾
الْمُخْرَصُ الْعِنْبُ فَتُؤْخَذُ زَكَاتُهُ زَبِيبًا، ٥٠٢	لَهَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيتِنِي بِمَكَّةً؟
اللَّهُ عُلَمَامَهُ وَشَرَاتِهُ مِنْ أَخْلِي الْمَسْسِينِينِ عَلَيْهِ مِنْ أَخْلِي الْمُسْسِينِينِينَ	قَالَ: فَقُلْت: بَلَى ﴾
الْهُدْفَنُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَا	﴿ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلِمْتَ لَيْلَةَ الفَدْرِ مَا أَقُولُهُ ؟ قَالَ: قُولِي ، ٢٧٠
السُنتَجَابُ لَأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلُ السِينَجَابُ الْآمَ يَعْجَلُ السِينَ	﴿يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللَّهِ لَهُ اللّ
﴿يَسَعُكِ طَوَافُكَ لِحَجُّكَ وَعُمْرَتِكِ،٧٤١	هِيَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمَا يَكُتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ؟؟ ١٥٦٣
اليَقْتَلُ المُحْرِمُ الذِّنْبَ،٧٩٧	ايَا رَسُولَ اللَّهِ } أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّ
الكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرًاءُ يُؤخُّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَاه ٣١٨.	هِيَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْقَبَلُ الصَّائِمُ؟،
البَكُونُ فِي آخِرِ الزُّمَانِ أُمَرَاءُ طُلَمَةٌ ١٧٥١	هَيَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلاتِي
الْبُلْبِي بِالْحَجُّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: لَبُيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا ٧٣٨	وَقِرَاعَتِي،
(يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الحَجُ الأَكْبَرِ،	هَيَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ وَافَقْتُهَا مَا أَقُولُ؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمُّ إِنَّك عَفُوًّ
* فَيَوْمُ عَرَفَةً وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا ﴾ 10.٦	تُحِبُّ العَفْوَ}
	هَيَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الحَجُّ وَأَجِدُنِي وَجِمَّةُ٧٣٦
	«يَا رَسُولَ اللَّهِ ا خُوَيْدِمُكُ أُنَّيْسٌ اُدْعُ اللَّهَ لَهُ»

الفروع - فهرس الموضوعات

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة ۱۸۱	كتاب الطهارة
نَصْلٌ	فَصْلٌفَصْلُ
فَصْلٌ	فَصْلٌفَصْلٌ
باب استقبال القبلة	باب الآنية
نَصْلٌ	باب الاستِطابَةِ
نصل	فَصْلُ
باب النَّيَّة	باب السُّواكُ وغيرِه
نَصْلٌ	بابُ الوُضُوء
باب صفة الصُّلاة	نَصْلُنَصْدُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ
- نَصْلٌ	بابُ مسح الحائِلا
فَصْلٌ	نَصْلُ
فَصْلٌ	باب نُواقض الطُّهارة الصُّغرى٧٩
فَصْلٌ	باب الغُسُلِ
- نَصْلُ	نَمَالُ
فَصْلٌ	نَصَلٌ فِي صفة الغُسُل ٥٥
فَصْلُ	اب التَّيَّمُاب التَّيَمُّما
باب ما يُسْتَحَبُّ في الصَّلاة أو يُباحُ، أو يُكُرِّهُ، أو يُبْطِلُها ٢٣٨	نَصْلُنُصِينَانُصِينَانُصِينَانُصِينَانُصِينَانُصِينَانُصِينَانُ
فَصْلٌ	صَلُّ
فَصْلٌ٢٤٥	اب ذكر النَّجاسة وإزالتها
فَصْلٌ٢٤٧	صَلّ
باب سجدة التّلاوة	صَلّ
باب سجود السُّهو	اب الحيضا
فَصْلُ	صَلُّ
فَصْلُ	صُلُّ
فَصْلُ	صَلُّ
باب صلاة النَّطوع	مُنلٌ
نَصْلُ	مَلُّ
نَصْلُ	تتاب الصُّلاة
فَصْلٌ	اب المواقيت
فَصْلُ	مَلُّ
نَصْلُ	اب الأذان والإقامة
5	مِبْلٌ
باب أوقات النَّهي	اب ستر العورة وأحكام اللّباس
	مثلٌ
فَصْلُ	صل ً

1244 الفسروع - فهرس الموضوعات فَصْلِفُصْلِفُصْلِ فَصْلِ اللهِ عَلَى اللَّهِ فَصْلُفَصَالُ فَصْلُ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلِ اللهِ ا فَصْلِ اللهِ ا فَصْلِ فَصْلُ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلُ فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلُفَصَالُ فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلُ اللَّهِ بات الإمامة...... نَصَلُ فَصْلٌ فَصْلُنان المستحدد المست فَصْلٌفَصْلٌ فَصْلُفَصَالُ فَصْلِنُصْلِ اللهِ ا باب صلاة العيدين.....ب ٣٧٣ فَصْلٌ اللهِ ا فَصْلُفَصْلُ فَصُلُفَصُلُ فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ ع باب موقف الجماعة قَصْلٌ ٣٧٧ فَصْلِفَصْلِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ باب صلاة الكُسُوفب فَصْلُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّا فَصْلِ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّلِينَ السّلِينَ السَّلِينَ السَّلِيلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ السَّلِينَ فَصْلٌفَصْلٌ اللهِ المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِل فَصْلُ باب العذر في ترك الجمُّعة والجماعة باب صلاة الاستسقاء باب صلاة المريض باب صلاة المريض فَصْلٌ فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلُنَصْلُ تُعْمِلُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَل باب صلاة المسافرب كتاب الجنائق فَصْلِ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّال باب ما يتعلُّق بالمريض وما يُفْعَلُ عند الموت٣٨٧ فَصْلُ اللهِ المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِل فَصْلِ اللهِ ا فَصْلِ اللهِ ا فَصْ إِنَّ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السَّالِينَ السّ فَصْلٌ اللهِ عَلَى اللهِ ع فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ ع باب الجَمْعُ بين الصُّلاتينباب الجَمْعُ بين الصُّلاتين باب غُسُل المبيَّت فَصْلُ ٣٤٤.... فَصْ إِنَّ السَّالَ السَّالَ السَّالِ السَّالِ السَّالِ السَّالِينَ السَّالِ السَّالِ السَّالِ السَّالِ السَّال 788 فَصْلِّ باب صلاة الخوفباب صلاة الخوف فَصْلِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِ فَصْلِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِ فَصْلُفَصَالُفَصَالُ فَصْلِ تَفَصْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّ فَصْلِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِينِ السَّالِ فَصْلُ اللهِ ا فَصْلُفَصْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّ عَلَّهُ عَلّ فَصْلٌفَصُلْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ باب صلاة الجمعةباب صلاة الجمعة فَصْلِ اللهِ عَلَى اللهِ عَ فَصْأَرٌفَصَارٌ على المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ المُعَالِمُ ا باب الكفن فَصْلٌ فَصُلِّفَصُلِّ

1420	برس الموضوعات	الفسروع - فو
ova	فَصْلٌ	فَصْلٌ
	فَصُلُّ	نَصْلٌ
6AY	فَصُلُّ	فَصْلٌ
	· فَصُلُ	فَصْلٌ
	قَصُلُّن	غَصْلُ
	فَصْلٌ	فَصْلٌفَصْلُ
	نَصْلُ	باب زكاة المدن
	فَصْلُ	باب حكم الرّكاز
09 •	فَصَلُ	باب زكاة التّجارة
	فَصُلُ	فَعَلْنُعَالُ
	فَصْلُ	فَصْلُ
	باب صدقة التَّطوع	فَصَلُّ
	فَصَلُّ	فَصْلُ
	نُصْلُ	فَصْلٌ
	فَصْلُ	باب زكاة الفِطْر
	نَصْلُ	فَصْلٌ
	فَصْلُ	فَصْلُ
	كتاب الصّيام	فَصْلُ
	فُصْلُ	باب إخراج الزُّكاة ١٠٠٠
	فَصَلَّ	فَصْلُ
	فَصْلٌ	فَصْلُفَصْلُ
	نَصَلُّ	فَصْلُ
	فَصْلُ	فَصْلُ
	نَصْلُ	فَصْلُفَصْلُ
	نَصْلُ	فَصْلُ
	فُصلٌ	فَصْلُ
	فَصْلُ	فَصْلُ
	فَصْلُ اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَل	فَصْلُ
77T	باب نيَّة الصَّوم وما يتعلَّق بها	فَصْلُ
	باب ما يُغْسِدُ الصُّوم ويوجب الكفَّارة	فَصْلُ
		فَصْلُ
	فَصْلٌ	نَصْلُنَصْلُ
	فَصُلًا ٧٥	فَصُلُّفَصُلْ
	نَصْلُ	باب ذكر أصناف أهل الزمكاة وما يتعلَّق بذلك ٥٧٢
	نَصْلُ	فَصَلْ

الفسروع - فهرس الموضوعات

ገ ለዓ	فَصْلٌ.	777	فَصْلُ
٦٨٩	فَصْلٌ.	7779	فَصْلُ
٦٩٠	فَصْلٌ.	781	فَصْلٌ
79	فَصْلٌ .	حكم قضاء الصُّوم وغيره	باب
39Y	فَصْلُّ.	تعلُّق بذلك	وما ين
797		صوم التَّطوُّع وذكر ليلة القدر وما يتعلَّق بذلك ٦٥٤	
797	فَصل .	707	
197	فَصْلٌ.	٦٥٨	فَصْلُ
198	فَصْلٌ.	٦٥٨	فَصْلُ
المناسك	_	709	-
197	فَصْلٌ.	777	
14Y	-	777	-
14V	_		
749	•	777	
V•Y	-	777	
٧٠٣	-		-
٧٠٢	-	717	_
٧٠٤	_	777	
٧٠٥	_	378	-
Y•Y		770	
V·A		117	
V1+	-		
Y11	_	· VW	
V1Y		3V ·	
V1Y	_	لاعتكافلاعتكاف	_
Y)\r	-	7/7	
Υ) ξ	•	TVT	
	•		-
Υ\ξ	•	171	
Y10		1VA	صل
V17	-	1YA	مل ورو
ي مُخَالَفَةِ النَّائِبِ		٦٨٠	_
VY•	•	TAY	-
YY1	•	٦٨٥	_
YYY	•	7AY	-
V47	فصّل	TAA	صل

الفسروع - فهرس الموضوعات

فَصْلٌ	باب القرضب ٩٤٣
فَصْلُ	باب الرُّهن
فَصْلُ	فَصْلٌفَصْلُ
فَصْلٌ	نَصْلُنَصْلُ
باب الشُّفعة	باب الفئمان
فَصْلٌ	فَصْلُنَصْدُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَا عَلْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا ع
فَصْلُ	باب الحوالة ٢٧١
باب احياء الموات	باب الصلح وحكم الجوار ٩٧٥
باب اللَّقطة	فَمَنْلُنسبب فَمَنْلُ
نَصْلُ	باب التَّقْلِيس
باب اللَّقِيط	آمَالُا
باب الوَقْف	باب الحَجْرباب الحَجْر
فَعْلْ	نصلفصل
- نَصْلُ	أَصْلُ
فَصْلُ	اب الوكالةا
باب الحِبة	نَصِلُ
. نَصْلُ	نَصْلُ
كتاب الوصايا	كتاب الشركة
باب تبرُّع المريض	نصل
· ن بی د ای د	أَمِيْلُ
- فَصُلُّ	المال ١٠٣٤
فَصْلٌ	المال ١٠٣٨
باب الموصى له ١٦٦٥	اب المساقاة والمزارعة
. نَصُلُ	اَصُلُّ
باب الموصى به	اب الإجارة٧٤٠
· · · · ن ن · · · · · · · · · · · · · ·	مَالُ
باب عمل الوصايا	مُعْلُ
· · · ن ن ن · · · · · · · · · · · · · ·	١٠٥٧
فَصُلِّ١١٧٦	مَـلُ
فَصْلُ	باب الجَعالة
باب الموصى إليه	اب السَّتِقِا۲۰٦۳
	اب العارية
	مال
فَصْلِّ	اب الوديعة
باب العُصَبَة	اب الغَصْب

الفروع - فهرس الموضوعات

نصل	باب أصول المسائل والعول والرد ١١٩٠
باب الشروط في النَّكاح ٢٧٤	باب تصحيح المسائل والمُناسَخات وقَسْمِ التَّرِكاتِ ١١٩٢
فَصْل	فَصْلُ
باب العيوب في النكاح	نَصْلٌنَصْلُ
نَصْلُنالم	باب ذوي الأرحام يرثون بِالتَّنزيل
باب نكاح الكفَّار	باب ميراث الحمل
فَصْلُ	باب ميراث المفقود
فَصْل	باب ميراث الخُنثى
فَصْل	باب ميراث الغرقى ونحوهم
باب الصَّداق	باب ميراث المُطلَّقة
فَصْل	ياب ميراث أهل الملل والقاتل ١٢٠٥
فَصْلَ	باب ميراث المعتق بعضه
فَصْلُ	باب الولاء
فَصْل	فَصْل
فَصْلْ	فَصْلٌ فِي جَرٌ الوَلاءِ وَدَوْرِهِ
فَصْلْ	باب الإقرار بمشارك في الميراث
باب وليمة العرس	فَصْلنَصْل عَمْدُ الْعَمْدُ الْعِمْدُ الْعَمْدُ الْعَمْدُ الْعَمْدُ الْعِمْدُ الْعَمْدُ الْعَمْدُ الْعِمْدُ الْعَمْدُ الْعِمْدُ ال
فَصُلْ	كتاب العِنْق
باب عشرة النساء	فَصْل
فَصْل	فَصْل
فَصْل	فَصْلنکشر
فَصْل	باب التَّدبير
باب الحُلْع	باب الكتابة
نَصْل	نَصْلنَصْل
نَصْل	فَصْل
فَصْل	ياب أحكام أمهات الأولاد
كتاب العلَّال	كتاب التكاح
فَصْلُ	فَصْل
باب صريح الطَّلاق وكِتاتِتُهُ	نَعْنُلْ
	باب أركان النكاح وشروطه
	أَمْلُ
	لَمَالُ
	باب الحرمات في النكاح
بات الاستثناء في الطّلاق	نَصْل
	نَصْلُ

١ الفسروع - فهرس الموضوعات		148+
كتاب النَّفقات	1777	ىــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
فَصْلٌ	١٣٧٠	
فَصْلٌ	طُلاق بالشُروط1۳۷۱	باب تعليق ال
فَصْلٌ	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
باب نفقة القريب والرُّقيق والبهائم	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	فَصْلٌ
فَصْلٌ	1870	
باب الحضانة	1871	فَصْلٌ
كتاب الجنايات	١٣٧٨	فَصْلٌ
فَصْلٌ	قه بالكلام والإذن والرؤية والبشارة واللبس	فَصْلٌ في تعليه
فَصْلٌ	1779	
باب شُرُوطِ القَوَد	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	
باب القَوَدِ فيما دون النَّفْس١٤٧١	ي الطُّلاق	
فَصُلِّ	1849	
نَصْلُ	1791	
باب اسْتِيفَاء القَوَد ١٤٧٧	1797	
فَصْلٌ	1440	
باب العَفْو عن القَوَد ١٤٨٢	1799	_
كتاب الديُّأت	1.5 • 1	
نَصْلٌ	يَّتِهِ ونحوها	فَصْلٌ في كفَّارُ
فَصْلٌ	18.7	
باب مقادير ديات النَّفس) \$1.	
فَصْلٌ	1811	
باب ديات الأعضاء ومنافعها	1817	
نَصْلٌ) من النَّسب	
فَصْلٌ	1810	
باب الشَّجاج وكسر العظام	1814	
فَصْلٌ	1871	_
باب العاقِلَة وما تحملُه	1877	
فَصْلٌ	1878	 فَصْلُ
باب كفَّارة القتل	1877	- فَصْلُ
باب القَسامَة	1874	_
كتاب الحُدُود	1877	- باب الاستيبرا
نَصْلٌ	1877	
باب حدّ الزّنا	1877	_
فَصَاءً	\ £\V	

1381	برس الموضوعات	الفسروع - فو
1701	نَصْلُ	فَصَلٌ
	نَصْلُ	باب القَذْف
	فَصْلُ	فَصْلٌ
	باب جامع الأيمان	فَصْلٌ
	نَصْلُ	باب حدّ المُسْكِر
	فَصْلُنَصِيْنَا لِنَّالِيَّالِيَّالِيَّالِيَّالِيِّالِيِّالِيِّالِيِّالِيِّ	باب التَّعْزِير
	فَصْلٌ	باب السَّرقة
	فَصْلٌ	فَصْلُ
	فَصْلٌ	فَصْلُناه
	فَصْلٌ	فَصْلُ
	فَصْلٌ	فَصْلٌ
	باب النَّذر، والوعد، والعهد	فَصْلٌ
	فَصْلٌ	باب قتال أهل البغي
	فَصْلٌ	باب حكم المُرتدَّ
	كتاب القضاء	فَصْلُ
	فَصْلٌ	فَصْلُ
	نَصْلٌ	كتاب الجهاد
	باب أدب القاضي	فَصْلٌ
	فَصْلٌ	باب قِسْمَة الغَنِيمَة
	باب طریق الحکم وصفته	فَصْلٌنيسبب
	نَصْلٌ	فَصْلٌ
	نَصْلٌ	فَصْلٌفَصْلٌ
	نَصْلٌ	باب حكم الأرّضِينَ المُغْنُومَة
	فَصْلٌ	باب الأمان
	فَصْلٌ	باب الهدنة
	فَصْلٌ	باب عقد الذَّمَّة
	فَصْلٌ	باب أحكام الذَّمَّة
	باب كتاب القاضي إلى القاضي	فَصْلٌنَصْلُ
٠ ۸۲۷۱	فَصْلٌ	فَصْلٌنَّامَةُ عَمْدُلُّ
1779	فَصْلٌ	بابِ الفَيْء
۱۷۳۰	باب القِسْمَة	كتاب الأطْعِمَة
۱۷۳۲	فَصْلُ	نَصْلُ
١٧٣٤	فَصْلُ	باب الذُّكاة
۱۷۳٦	باب الدعاوى	كتاب الصيّد
۱۷۳٦	فَصْلُ	كتاب الأيّمان

الفــروع - فهرس الموضوعات

	······································
1774	فَصْلُ
1788337/	باب تَعارُض البَيَّنَتَين
1401	كتاب الشهادات
ا يَمْنَعُ قَبُولِها١٧٥٧	باب شروط مَنْ تُقْبُلُ شهادَتُه وما
1771	باب ذِكْرِ الْمُشْهُودُ بِهُ وَأَدَاءُ الشُّهَادُ
\YY83YY1	فصل
ادة۲۷۷۱	باب الشَّهادة والرجوع عن الشُّها
	فصل
	كتاب الإقرار
\YAT	فصار
١٧٨٥	نصلنسب
1YAA	باب ما يحصل به الإقرار وما يغير
1749	فصل
1741	فصل
1747	فصل
1798	فصل
1747	باب الإقرار بالمجمل
1V9A	فصل
1444	